

## فيليب جلاد .. من جسور التواصل بين مصر وبلاد الشام

بقلم د . محمد صابر عرب

إذا كانت بدايات القرن التاسع عشر تعد نقطة تحول محورية فى التاريخ المصرى فإن ذلك لم يكن نتاج الحملة الفرنسية فقط بقدر ما كان القرن الثامن عشر بمثابة البدايات العملية لكثير من المتغيرات التى شهدتها مصر خلال القرن التاسع عشر ، حيث شهدت القاهرة وبعض المدن المصرية كدمياط ورشيد والقاهرة نمواً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً نجم عنه قدر من الازدهار التجارى الذى سبب حراكاً اجتماعياً وثقافياً خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر .

لعل من الصعب الأخذ بوجهة النظر القائلة بإرجاع كل مظاهر الحياة المصرية مع بدايات القرن التاسع عشر إلى الحملة الفرنسية التى لم تمكث فى مصر أكثر من ثلاث سنوات كانت بمثابة ثورة شبه متواصلة لا تتوقف إلا بقدر التقاط الأنفاس ، لكى تواصل مقاومتها ضد الاحتلال الفرنسى .

ليس من المقبول أن تحدث هذه السنوات الثلاث كل هذا التحول الذى مس بشكل ملحوظ كل مناحى الحياة المصرية ، ابتداء من المشاعر الوطنية الهائلة التى سيطرت على المصريين وانتهاء بقضية الحكم ، التى لم يسبق لهم أن كانوا جزءاً منها سواء لأنهم لم يتعودوا على ذلك أو لأن السلاطين العثمانيين ومن قبلهم المماليك قد اعتبروا ذلك حقاً مقدساً من حقوقهم لا يجوز اشتراك المصريين فيه .

وإذا كانت الأحوال المضطربة فى القاهرة عقب خروج الحملة الفرنسية من مصر قد أتاحت لعلماء الأزهر وشيوخه فرصة التدخل فى قضية لم يسبق لهم أن أدلوا برأيهم فيها ، حينما أجمعوا على اختيار محمد على والياً على مصر ، فإن ذلك لم يكن أمراً عارضاً وإنما كان نتاج قدر كبير من الوعى الذى يتناسب وطبيعة التقدم الذى شمل العديد من مناحى الحياة المصرية .

لم يكن محمد على ومشروعاته الطموحة نتاجاً استثنائياً منزوع السياق وإنما كان بمثابة تراكم خبرة مصرية جعلت من مشروع محمد على واقعاً حقيقياً ، كل ما فى الأمر أن الرجل قد تمكن من توظيف الإمكانيات الطبيعية ، الأرض والبشر من خلال مشروع متناغم ، مستعيناً بخبرة أجنبية ، تخطيطاً وفكراً ، بينما تولى المصريون المشروع برمته بناءً وإعماراً .

لقد اتسع المشروع ليشمل كل المقيمين على أرض مصر ، لم يفرق الرجل بين الشاميين والمصريين ، كل بقدر خبرته ومؤهلاته .

لقد عرف الشاميون طريقهم إلى مصر ، منذ فترة مبكرة من التاريخ ، حيث شهد العصر الإسلامى نزوح أعداد من الشوام ، شغلوا وظائف الجمارك والمالية ، وفى العصر العثمانى شهدت دمياط والقاهرة والاسكندرية استقرار جالية شامية قدر عددها فى القاهرة فقط بنحو ثلاثة آلاف (منتصف القرن السابع عشر)<sup>(١)</sup> .

وخلال الحملة الفرنسية على مصر استقر المئات من الشوام النازحين ، بعد أن استدعاهم نابليون ليشاركوا فى حركة الترجمة وفى عصر محمد على ، تم الاستعانة بهم فى زراعة القطن وتربية دود القز وشغل بعضهم وظائف فى التجارة الداخلية والخارجية والجمارك ، كما تم الاستعانة ببعضهم فى الترجمة ، التى اعتبرها محمد على جسراً لنقل المعارف الأوروبية .

لقد حظيت الشام بعناية خاصة ليس من جانب الحكام المصريين فقط وإنما من جانب الشعب المصرى حيث شكلت مفردات الثقافة الشامية قدراً كبيراً من ثقافة المصريين ، الذين شعروا بنوع من العلاقة الوجدانية والإنسانية سواء بحكم الثقافة المشتركة أو بحكم علاقة الدم (العروبة) أو حتى لأسباب دينية ، فلم يكن كل الشوام النازحين جميعهم من المسيحيين وإنما كانت هناك أعداد كبيرة من المسلمين وإن لم تكن ثمة إحصاءات دقيقة تسجل نسبة المسلمين بالنسبة للمسيحيين .

وقد شهد الأزهر ، منذ فترة مبكرة ، لعلها ترجع إلى القرن الرابع عشر الميلادى توافد أعداد من الطلاب الشوام وزاد عددهم فى القرن الخامس عشر لدرجة أن خصص لهم رواقاً خاصاً بهم أنشأه السلطان الأشرف قايتباى (١٤٦٨ - ١٤٦٩) ، زاد فيه الأمير عثمان كتحدا القازوغلى ثم الأمير عبد الرحمن كتحدا وكان يصرف لهم الجراية كل يومين ، كما تصرف لهم مرتبات نقدية فى أول كل شهر هجرى<sup>(٢)</sup> .

ويمكن فهم دور الشوام فى الإدارة والاقتصاد والثقافة خلال عصر محمد على ، ثم خلفائه من بعده على ضوء المتغيرات الهائلة ، التى نقلت مصر نقلة كبيرة ، حيث تم الاستعانة بالخبرة الأجنبية ، فى مختلف مجالات التنمية ، إلا أن عامل اللغة كان عقبة تحول دون إنجاز المشروعات

(١) أحمد طاهر حسنين ، دور الشوام المهاجرين إلى مصر فى النهضة الأدبية الحديثة ، دمشق ١٩٨٣ ص ١٨ .

(٢) د . عبدالعزيز محمد الشناوى ، الأزهر جامعاً وجامعة ، ط . القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٢٦٠ .



الطموحة ، لذا كانت الحاجة ماسة إلى من يتقن الإنجليزية أو الفرنسية ، إضافة إلى اللغة العربية وكان الشوام بمثابة سد الثغرة فى هذا الجانب بهدف تحقيق أعلى معدل لمشروع التنمية ، حيث أثبتوا كفاءة عالية فى هذا المجال .

لقد بذل الشوام جهوداً كبيرة فى القيام بهذه المهمة الشاقة وكان عملهم هذا بمثابة الدعامة الأولى فى صرح النهضة المصرية الحديثة ، رغم أنهم أدخلوا كثيراً من الألفاظ الأجنبية فى مفردات العربية ، إلا أن فضلهم فى عقد الصلة بين الشرق والغرب لا يجحد<sup>(١)</sup> .

ويبدو أن قضية الترجمة لم تخضع لرغبات المترجمين واهتماماتهم الثقافية بقدر خضوعها لبرامج التنمية ، من خلال تكليفهم بأعمال بذاتها مثلما فعل الأب رفايل زاخور ، حينما أقدم على وضع قاموس إيطالى عربى أخرجه المطبعة المصرية سنة ١٨٢١ وهو ثانى كتاب طبع فى هذه المطبعة وقد أوضح المترجم أهمية هذا الكتاب والحاجة إلى وضعه ، حيث قال : «فقد اضطرت من قبل وظيفة التعليم وسهولة درك معانى الألفاظ والتفهم على التلامذة الدراسين وعلى من ينتدبون لترجمة الكتب من المتفهمين ، لأنى أولف قاموساً ترجماناً وجيزاً مقتطفاً ، يشتمل على ما يحتاج الأمر إليه وما كان المعول عليه وذلك فى اللغتين الإيطالية والعربية مما فى الترجمة من الألفاظ الضرورية»<sup>(٢)</sup> .

ومن الواضح أن محمد على قد ساوى بين الشوام والمصريين كل بقدر كفاءته ، حيث تضمنت قوائم المبتعثين إلى أوروبا أسماء شامية ، وفى البعثة الأولى عام ١٨١٣ التى سافرت لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن والهندسة والطباعة ، كان من بين أفرادها نقولا مسابكى الذى ابتعث إلى روما ليتعلم فن الطباعة وسبك الحروف .

وكان من بين الدارسين فى مدرستى الطب والهندسة فى القاهرة عدد وفير من الشوام وظهرت أسماء كبيرة فى مجال الترجمة العلمية من بينهم أوغسطين سكاكينى<sup>(٣)</sup> ، الذى ترجم كتاباً مهماً فى الأدوية «غاية المرام فى الأدوية والسقام» ثم تأتى أسماء مثل يوسف فرعون<sup>(٤)</sup> ويوحنا

(١) عمر الدسوقي ، فى الأدب الحديث ط ، ص ١٨ .

(٢) يلاحظ الركاقة الشديدة فى الأسلوب . انظر : د . أحمد طاهر حسنين ، مرجع سابق ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٣) أسرته من دمشق وأقام فى مرسيليا ثم انتقل إلى تونس ومنها إلى مصر ، حيث عين مترجماً بمدرسة الطب وقد ترجم كتاباً واحداً فى الطب لم يلق استحساناً كبيراً .

(٤) كان مترجماً بمدرسة الطب البيطرى ، التى أنشئت عام ١٨٢٨ ، وكان مقرها فى رشيد ، ثم نقلت إلى أبى زعبل ، ثم إلى شبرا وأسرته هذا المترجم من أقدم الأسر الشامية التى استقرت فى مصر .

عنحورى ، الذى ترجم كثيراً من الإيطالية والفرنسية إلى العربية ، ثم تضاعفت الحاجة إلى الشوام حينما أنشئت مدرسة الألسن وما أعقبها من نهضة تعليمية كان للشوام دوراً أساسياً فيها .

وإذا كانت مشروعات التنمية قد توقفت فى عصر عباس (١٨٤٨ - ١٨٥٤) مما انعكس سلباً على العمالة الشامية ، لدرجة أن بعضهم اضطروا للهجرة إلى أوروبا أو العودة إلى الشام إلا أن سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) قد أعاد العمل فى كثير من المشروعات التى توقفت واستحدث أنشطة جديدة مثل مجالس التجار فى القاهرة والإسكندرية وأنشأ أقلاماً خاصة بشئون القناصل وتابع بجد العناية بكثير من المشاريع التى سبق وأغلقها عباس مما أوجد سوقاً رائجة لعمل الشوام والأجانب وخصوصاً الفرنسيين ، الذين راحوا يتوافدون على البلاد بشكل ملحوظ وظهرت الحاجة إلى مترجمين لهم أو وكلاء عنهم يديرون أعمالهم من بين من يعرفون الفرنسية ، التى كان يجيدها الشوام ، إضافة إلى لغتهم العربية .

وحينما تولى إسماعيل حكم مصر (١٨٦٣ - ١٨٧٩) عنى بشكل ملحوظ بالتعليم فأنشأ المدرسة الحربية وأعاد البعثات إلى أوروبا واتسم حكمه بقدر كبير من التسامح تجاه الأجانب عموماً ، الذين توافدوا على البلاد بشكل ملحوظ مما فتح المجال أمام العناية باللغات الأجنبية ، التى أصبحت جزءاً هاماً من برامج التعليم ، حيث ظهرت الحاجة إلى مزيد من المدرسين والمترجمين الذين استوعبهم سوق العمل .

لقد شهد عصر إسماعيل هجرات متواصلة من الشام إلى مصر تحت ضغط الحاجة إلى تخصصاتهم وخصوصاً حينما حصلت الإرساليات الدينية على تصاريح بفتح مدارس خاصة بها وحظيت بدعم مادى وأدبى من الإدارة الجديدة وبات هاجس إتقان اللغات الأجنبية يشغل بال قطاع كبير من المصريين وخصوصاً من الطبقة الاجتماعية الجديدة التى ارتبطت مصالحها الاقتصادية بالأجانب .

لقد نجحت مدارس الإرساليات والبعثات الأجنبية فى إعداد جيل من أبناء المتنقذين ورجال الأعمال وكبار موظفى الدولة ، الذين أدركوا أهمية تعلم اللغات الأجنبية مما يتيح لهم فرصة الترقى إلى أعلى وظائف الإدارة الجديدة ، إضافة إلى الرغبة فى محاكاة الأجانب ثقافياً واجتماعياً وساعد على ذلك ما كان يردده إسماعيل من أن مصر لم تعد فى أفريقيا ، بل أصبحت قطعه من أوروبا .

لقد تضاعفت أهمية الشوام في ظل هذه النقلة الهائلة ، التي أحدثها إسماعيل والتي تجاوزت كثيراً التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية ، حيث كانت الثقافة محورها الأساسي ولم يكن الشوام بعيدين عن هذه البرامج الطموحة التي دعت الحاجة إلى مشاركتهم في ترجمة وتدریس وطباعة . وكلما تشبعت الإدارة ظهرت الحاجة إلى ترجمة التقارير السياسية والمالية والثقافية والطبية والصحفية وبرزت أسماء مثل بشاره شديد الذي ترجم رواية الكونت دومونت كريستو Conte de Monte Christi وحنين نعمة الخوري الذي ترجم كتاب «التحفة الأدبية في تاريخ تمدن الممالك الأوربية» للمؤلف الفرنسي غيزية Guizet وعيسى ندور وسعيد البستاني ، الذين تخصصوا في ترجمة الرياضيات والإحصاء وسليمان سليمان ، الذي تخصص في ترجمة القوانين والتشريعات من الفرنسية<sup>(١)</sup> .

ثم تأتي صحيفة الأهرام ١٨٧٦ تنويعاً عملياً للحركة الثقافية والفكرية ، التي ساهم فيها الشوام بجهد فائق .

وعلى الرغم من أنها بدأت في السنة الأولى من صدورها بنشر أخبار الحكومة وسياساتها مع تناول بعض الشؤون الداخلية في مصر ، إلا أنها ما لبثت أن أبدت عناية كبيرة بالحياة الدستورية والثقافية والتشريعية وأفردت مساحات كبيرة للنظم التشريعية والقانونية المعمول بها في أوروبا وفتحت المجال أمام جيل جديد من الكتاب الوطنيين مما ساهم بشكل ملحوظ في ظهور رأى عام انشغل كثيراً بالقضية المصرية ، مما هيأ البلاد إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة أفرزت نخبة من المصريين ليس في مجال الإدارة فقط وإنما في كافة مناحي الحياة الثقافية والعسكرية .

وفي هذا المناخ الثقافي الجديد ظهرت أسماء تركت بصمات واضحة على الحياة المصرية من بينهم سليم تقلا (الأهرام ١٨٧٦) وأديب إسحاق ، مصر (١٨٧٧) ، ويعقوب صروف ، (المقتطف ١٨٧٦) ثم تبعهم شاهين مكاريوس ، (اللطائف ١٨٨٦) وفارس نمر ، (المقطم ١٩٨٩) ، ومحمد رشيد رضا ، (المنار ١٨٩٨) وجميع هذه الصحف والمجلات كانت بمثابة مدارس ثقافية وفكرية ، أعتقد أن جميعها كانت نتاج الانفتاح الفكري الهائل الذي أحدثه الخديوى إسماعيل ، الذي نقل البلاد إلى درجة أنها أصبحت حقاً من الناحية المظهرية قطعة من أوروبا ، أما العمق المصرى فقد ظل قابعاً في الخلف يطحنه المرض والفقر .

(١) مسعود ضاهر ، الهجرة اللبنانية إلى مصر «هجرة الشوام» بيروت ١٩٨٦ ، ص ١٣٧ .

ويأتى اسم فيليب جلال (١٨٥٧ - ١٩١٤) كواحد من هذا الرعيل ، حيث ولد فى يافا بفلسطين وتعلم فى مدرسة الآباء اليسوعيين فى غزيرة بلبنان<sup>(١)</sup> وقدم إلى مصر فى عصر إسماعيل ، حيث اجتذبتة الحياة الثقافية والفكرية ، ولما كان مهتماً بشكل واضح بالتشريعات القانونية ولديه قراءة واسعة فى تاريخ القضاء الفرنسى والإنجليزى ، لذا فقد ركز كل اهتمامه على هذا الجانب مما أهله لكى يشغل وظيفة محام بقلم قضايا الحكومة المصرية فى الإسكندرية ولخبرته وثقافته القضائية فقد أسند إليه مهمة تحرير المجلة الرسمية للمحاكم الأهلية ثم صار أميناً لإدارة المجموعة الرسمية بنظارة الحقانية<sup>(٢)</sup> .

وفى عام ١٨٩٩ انتقل إلى وزارة الحقانية بالقاهرة ، حيث تولى العديد من المهام الفنية فى مقدمتها وضع تقرير للارتقاء بأحوال المحاكم المصرية مع الاستفادة بالتجربة الفرنسية فى النواحي التشريعية والإدارية . وعلى الرغم من المهام العظيمة ، التى كان يقوم بها فيليب جلال بحكم وظيفته فى القضاء والتى كانت تستنفذ كل وقته إلا أنه استطاع أن ينجز عمليتين من أهم الأعمال التى خدمت تاريخ القضاء المصرى :

أولهما : قاموس الإدارة والقضاء ، باللغتين العربية والفرنسية (سنة أجزاء) ويعترف فيليب جلال بأنه بدأ العمل فى هذه الموسوعة عام ١٨٨٤ مبتدئاً بالأحكام الشرعية ، دون التعرض لجوهر القضايا الدينية مسيحية كانت أو إسلامية ، معتمداً على الأحكام وقانون الأحوال الشخصية وقوانين البطريركيات والمجالس الحسبية وبيت المال والأوقاف ، ثم الأحكام القضائية السياسية والقوانين الملغاة من مدنية وتجارية وقلم دعاوى الضبطيات ومجالس المراكز والقوانين الأهلية وما طرأ عليها من تغيير وتبديل ثم الأوامر الخديوية وقرارات مجالس النظار ، ثم أضاف إلى كل ذلك المعاهدات بادئاً بمعاهدة صلاح الدين الأيوبي وكذا المعاهدات التى أبرمها السلاطين العثمانيون مع الدول الأخرى ، ثم قانون الحدودنامة والعديد من القوانين والمراسيم ، التى ترصد فى مجملها الواقع السياسى والاقتصادى والعسكرى لمصر الحديثة .

وثانيهما : التعليقات القضائية على قوانين المحاكم المصرية (الذى جعله الجزء السابع من القاموس العام للإدارة والقضاء والذى طبع عام ١٩٠٨)

(١) زكى محمد مجاهد ، الأعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية ، ج٢ ، ص ٤٨٨ ، خير الدين الزركلى ، الأعلام ، قاموس

تراجم ، لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ج٥ بيروت ، ص ١٦٩ .

(٢) عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين ، تراجم مصنفى الكتب العربية ، بيروت ١٩٩٣ ص ٦٣٥ .

ويبدو أن فيليب جلاد كان مدركاً الأهمية العلمية والحضارية لمشروعه الكبير ، حيث أن الهدف من عمله هو تسهيل المهمة أمام الباحثين عن مثل هذه المعلومات القضائية والتشريعية لكي ينكبوا على بحوثهم دون عناء<sup>(١)</sup> . وهو هدف جليل قدم خدمة عظيمة لكل المعنيين بتاريخ الإدارة والقضاء خلال القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين .

ويبدو أن القاموس عند صدور الجزء الأول منه عام ١٨٩٠ قد وجه بقدر من الانتقادات وخصوصاً حينما ضمن يوسف جلاد قاموسه بعض القوانين والتشريعات الملغاه ، فقد اعتقد البعض أنها تشريعات قد انتفى الغرض منها . وقد أجاب صاحب القاموس على هذا النقد ، معبراً عن ثقافته التاريخية والعلمية ، مؤكداً على أن ما يقال بأنها تشريعات ملغاه لا مبرر لنشرها ، هو قول يفتقد إلى البعدين الحضاري والتاريخي لأن تناولها يهيئ للباحثين والدارسين في تاريخ القضاء مادة علمية رصينة يصعب معرفة تاريخ القضاء المصري بدونها<sup>(٢)</sup> . فإذا أضفنا إلى ذلك أهمية هذه التشريعات في الكتابة عن تاريخ مصر الاقتصادي والإداري والاجتماعي تبدو الأهمية الجلية لهذا العمل العلمي الكبير .

لقد رتب يوسف جلاد قاموسه بطريقة سهلة ، معتمداً على حروف الهجاء العربية وقد لخص هذه الطريقة قائلاً : «لقد رتبته كتاباً على حروف الهجاء ، ترتيب مواد لا ترتيب فصول وأبواب معتمداً في ذلك على الحرف الأول من الكلمة ولو مزيداً على حسب ما هو منطوق بها ولم أجردها إلى أصلها مراعاة لمن لا يعرف دقائق اللغة ، حتى لا نكلفه بتجريد الكلمة إلى أصلها وبذلك لا يصعب على كل من يقرأ ويكتب أن يهتدي على كل ما يرغب معتمداً في الكشف على أول حرف من اللفظ مزيداً كان أو أصلياً»<sup>(٣)</sup> .

لقد شرح فيليب جلاد فكرته ، بقدر من التبسيط ، فالباحث في السندات والكمبيالات مثلاً عليه أن يبحث في حرف «س» بالخط الفارسي ، وإذا ما كان البحث في المعاهدات فيمكن الرجوع إلى حرف من اسم الدولة المبرم معها المعاهدة . . الخ .

لقد انتهى فيليب جلاد من إعداد القاموس أولاً باللغة الفرنسية تحت عنوان :

“Repertoire la Legislation et de l. Administration Egyptienne”

(١) فيليب بن يوسف جلاد ، قاموس الإدارة والقضاء المجلد الأول ، الاسكندرية ١٨٩٠ ، ص ٦ .

(٢) نفس المصدر السابق ، ص ٧ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٧ .

وتم نشره بدعم مادي ومعنوي من حسين فخرى باشا ناظر الحقانية آنذ .

ويبدو أن الطبعة العربية ١٨٩٠/١٨٩٤ ، في ستة أجزاء جاءت بتوجيه من بطرس غالي باشا وكيل نظارة الحقانية وبدعم مادي من على مبارك باشا ناظر المعارف ، حيث يعترف صاحب القاموس أن نشر القاموس باللغة العربية ما كان له أن يتحقق إلا بالدعم المادي الذي أمدني به ناظر المعارف ، ولم يكتف بذلك بل أمر بجعله من بين مقررات الدراسة في مدرسة الحقوق مما كان له أكبر الأثر في شيوع الفكر التشريعي والقانوني والإداري .

وعموماً فإن هذا العمل العلمي الكبير يعد واحداً من أهم الإصدارات التي أخرجتها المطابع المصرية خلال القرن التاسع عشر وهو المصدر الوحيد الذي يضم كل هذا الكم من القوانين والتشريعات والأوامر التي تسجل تاريخ القضاء المصري سواء القضاء الشرعي أو المختلط أو القنصلى خلال القرن التاسع عشر وفي غيبة هذا القاموس يصعب الكتابة عن تاريخ الإدارة والقضاء في مصر خلال هذه الحقبة الهامة التي اتسمت بالفوضى التشريعية .

وإذا كانت وحدة البحوث والدراسات الوثائقية القومية قد غامرت بإعادة نشر هذا المصدر العلمي الكبير فإنها تدرك أهمية هذا العمل ليس لأنه يمثل مصدراً لا غنى عنه لكل من يكتب في تاريخ القضاء أو الإدارة وإنما لأنه يرصد بشكل أساسي مرحلة هامة وأساسية في ذاكرة الوطن المصري العزيز .

وقد ضاعف من إقدامنا على نشر هذا العمل أن طبعته الثانية قد مضى عليها ما يقرب من قرن (١٨٩٩/١٩٠٨) تكاد تكون قد أوشكت على الضياع لدرجة أنه بالبحث عن الأجزاء الستة لم نجد القاموس كاملاً في مكتبة واحدة ، بل وجدت أجزاء متناثرة ما بين المكتبات العريقة في القاهرة ، وهو ما يعطى مؤشراً بأن القاموس في طريقه إلى النسيان ، وقد لاحظت أن الباحثين الشباب ، الذين يكتبون عن تاريخ مصر خلال القرن التاسع عشر تكاد تخلو بحوثهم من الإشارة إلى هذا المصدر الهام .

إننا حقيقة نشعر بأن إعادة طبعه تمثل أهمية علمية ووطنية تقديراً لتاريخ هذا الوطن ، واعتزازاً بدوره الثقافي والحضاري .

تبقى نقطة تقضى الأمانة العلمية من الإشارة إليها وهي أن هذا العمل يعبر في مجمله عن قدر كبير من التسامح ، الذي عبرت عنه الثقافة المصرية بكل مفرداتها ، فلم يكن الدين أو العرق

حائلا دون أن يتبوأ شخص ما أعلى المناصب وأهمها قدراً ، وأعتقد أن هذا المناخ الفريد جاء نتيجة لمشروع ثقافي وحضاري كبير تبناه الخديوي إسماعيل وكان فيليب جلاد وسليم تقلا وأديب إسحاق ويعقوب صروف وفارس نمر ورشيد رضا وغيرهم كثيرون نتاجاً حضارياً لهذا المشروع الكبير .

والله والوطن من وراء القصد

د . محمد صابر عرب

تحريراً في ٢٠٠٢/١١/٥







دار الكتب والوثائق القومية

دار الوثائق

وحدة البحوث الوثائقية

# فَامُورُ الْإِدَارَةِ وَالْقِضَا

تأليف

فيليب بن يوسف جلاذ

مندوب قلم قضايا الحكومة

بمسكنه

تقديم

أ.د. محمد صابر عرب

المجلد الأول

الطبعة الثالثة

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالمملكة

(١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م)

الهيئة العامة  
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة  
أ.د. صلاح فضل

جلاد، فيليب بن يوسف .

قاموس الإدارة والقضا/ تأليف فيليب بن يوسف

جلاد؛ تقديم محمد صابر عرب. - القاهرة: دار الكتب

والوثائق القومية ، وحدة البحوث الوثائقية، 2003-

مج 1 ؛ 29 سم.

تدمك 5 - 0261 - 18 - 977

٢٤٠,٠٣

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٢٩٠/٢٠٠٣

I.S.B.N. 977 - 18 - 0261 - 5

# قاموس الادارة والقضا

لفيليب جلاد



غص البحر العلم واستخرج لآئها      ولا يصدك عنها هول لجتها  
فالنفس ان قهرت فازت ببغيتها      كالارض ان حرثت جادت بغلتها



اسكندرية  
المطبعة البخارية  
بني لاغوداكس  
١٨٩٠



## بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا فاتح ابواب الخير لمن احببت من العباد وما منح الفضل لمن اردت له  
الاسعاد كما اهديتنا بتوفيقك الى سلوك طرق المعارف فاعطني لساناً متحلياً بشكرك  
وكما اسبغت علي نعمك فامنحني قلباً متقلباً في الذكر لعوائد كرمك وبرك سبحانه  
يا من جمعت بين الخلائق مع تنوع الالسن والاديان وساويت بين العباد على  
اختلاف اجناسها فانت القاهر الديان سبحانه يا من جعلت الشرائع للانسان  
نوراً يهتدي به الى طريق الخير وقيداً يمنع عن الشر حتى لا يقع في مهاوي الضير  
سبحانك يا من شرعت الاحكام وجعلتها لمقادير الاعمال ميزاناً عادلاً وبين الهدى  
والضلال حداً فاصلاً ولرياض العقول غيثاً وابلاً وفي دجى الجهالة والحيرة بدرأ  
امسى نوره شاملاً فطوبى لمن تحلى بحللها الفاخرة وتعطر بعودها العطرة

علم الشريعة علم حار جميع المقاصد  
علم الشريعة بحر فيه نفيس الفرائد  
من حازه نال قدرا فوق العلا والفراقد

\* اما بعد \* فقد اجمع العقلاء على ان العلم بالشرائع والقوانين يأتي بفوائد جمة اهمها اتساع  
نطاق العقل لدى الجدال مع القدرة على اقامة البراهين والتأمل في الامور والتبصر فيما تأتي به  
من العواقب ومعرفة ما للانسان او عليه من الواجب فيجد سيفه السعي للحصول على حقوقه ولا  
يتقاعد عن القيام باداء ما عليه ان كان لعدوه او صديقه فهي الاساس المتين الذي عليه قوام  
ال عمران والمحور الذي تدور عليه مصالح الانسان في كل عصر واوان بل لولاها ما عرف الشخص  
ربه وواجباته ولا اتصل الى معرفة ذويه وذاته وهذه قضية مسلمة لا ثقل الجدال ولا يعترى بها  
تناقض بحال من الاحوال فيجئ نذ صار من الواجب على كل عاقل المبادرة لاكتسابها وبذل الطاقة  
في الحصول على اسبابها لكننا نرى معظم الناس مع شدة رغبتهم بها يصددهم عن تعاطيها موانع  
اما عدم معرفتهم بالكتب الواجب اقتنائها او تنوعها وكثرتها الداعي ذلك الى تكبد مصاريف  
زائدة ربما لا يطيقها البعض منهم واذا تيسر لبعض المثربين بذل النقود فيها فقد لا يهتدي الى

المقصود منها ألاّ بصرف مدة مديدة وتحمل صعوبات شديدة لاتساع فيا فيها وتشتت الاحكام فيها

### فيا دارها بالخيف ان مزارها قريب ولكن دون ذلك اموال

لا سيما ونحن امام جملة انواع من المحاكم والاحكام كالحكمة الشرعية والحكمة الاهلية والمجالس الحسينية والبطركية فضلاً عن فرمانات السلطانية في شان المملكة الخديوية المصرية واللوائح الخصوصية لبعض الدواوين مثل بيت المال والاقواف والمعاهدات التي بين الدول الاسلامية والافرنجية الرابطة لما الاجانب او عليهم من الامتيازات والحقوق في الديار العثمانية. ولما كُتبت متخذ المحاماة صناعتني وفنون الشرائع بضاعتني كُتبت اصرف في استخراج الاحكام جل عنايتني فاحياناً اصادف الغرض ولكن بعد اللتا والتي وتارة اخبط خبط عشواء وارجع صفر اليد والقلب لكثرة الكتب وانتشار الاحكام وتشتت الدلائل واستفاضة القوانين واللوائح والاوامر وتشعب المسائل وطالما كُتبت اتمس كتاباً حاوياً لجميع المقاصد وجامعاً شمل ما تشتت من الكتب من الشوارد فاعيانني الطلب ولم اغفر بالارب فشعرت بشدة احتياجي على الخصوص واحتياج اهل البلاد على العموم الى كتاب بهذه الصفة يكون قد افرغ في قالب التهذيب والتقريب مع سهولة المأخذ وحسن الترتيب خالياً من الاختصار الخلل والتطويل الممل محيطاً بكل ما يحتاج اليه من الاحكام والقوانين وغير ذلك مما تمس اليه حاجة الطالبين من اللوائح والمنشورات والفرمانات والمعاهدات فشمرت عن ساعد الجدمستعيناً بالله على ضعفي وتشيتت بالي ومتوكلاً عليه في جميع احوالي وباشرت بهذا العمل منذ سنة ١٨٨٤ وشرعت في جمع مواد لجميع ما ذكر وابتدأت بالاحكام الشرعية (دون ان اتعرض للامور الدينية من مسيحية او اسلامية) معمولاً فيها على مجلة الاحكام وقانون الاحوال الشخصية وقوانين البطركخانات والمجالس الحسينية وبيت المال والاقواف ثم الاحكام القضائية السياسية وهي قوانين المجالس الملفة من مدنية وتجارية وقلم دعاوي النطبليات ومجالس المراكز ومشيخة البلاد والقانون الاهلي الحالي وما حصل في مواده من التعديل والتبديل ثم الاوامر الخديوية وقرارات مجلس النظار وقرارات كل نظارة على حداثها ثم جمعت كافة المعاهدات وما منحته ملوك وسلاطين المسلمين الى رعايا الدول الافرنجية مبتدئاً من معاهدة السلطان صلاح الدين الايوبي المصري هذا خلاف ما امكنني الحصول عليه من القوانين واللوائح القديمة التي لا توجد الا نادراً مثل قانون الحدودنامة وقانون الانتخابات وغيرها ولم ادع من ذلك فائدة رويتها اورايتها الا حويتها ولم اغادر صغيرة او كبيرة الا احصيتها ولما جمعت شواردها وقيدت او ابدتها ووعيتها في اوراق منشورة وصحف منشورة رأيت ان اجعلها في طريقة سهلة لعموم النفع ونفع العموم والبسها حلة ترتيب تكون بها قريبة المأخذ لكل من يروم وبعد الفكر في جملة طرق لم اجد اوفق من طريقة القواميس اذ بتسهيلا لا تتحوج الطلاب الى صرف اوقات ولا تحمل اتعاب فترتبها كتاباً على حروف انجما ترتيب مواد لا ترتيب فصول وابواب معتبراً في ذلك الحرف الاول من الكلمة ولو مزيداً على حسب ما هو منطوق بها ولم

اجردها الى اصلها مراعاة لمن لا يعرف دقائق اللغة حتى لا نكلفه بتجريد الكلمة الى اصلها وبذلك لا يصعب على كل من يقرأ ويكتب ان يهتدي على كل ما يرغب معتمداً في الكشف على اول حرف من اللفظ مزيداً كان او اصلياً فاذا فرضنا ان البحث على ما يتعلق بالسندات او الكمبيالات او البلوغ فلينظر الاول في باب السين والثاني في باب الكاف والثالث في باب الباء وهناك يجد في رأس الصحيفة لفظ سند او كمبيالة او بلوغ بالخط الفارسي فيرى ما يلزم لذلك من نصوص الشريعة الغراء فالتقانون المدني فالتجاري الخ واما اذا كان البحث على المعاهدات فليؤخذ اول حرف من اسم الدولة المنعقدة معها المعاهدة فيوجد ثم جميع ما يتعلق بها وليتنبه المطالع عند الكشف على غرضه الى موضوع صنعة او اشغال من يرغب البحث عنه مثلاً المحامي يبحث عنه في احكام المحامين وذو المالك يرجع في شأنه الى احكام عوايد الاملاك والابنية والاموال واحكام الاطيان الزراعية والتليذ ينظر في شأنه الى احكام المدارس والديوان التابعة اليه وهكذا وقد ضمنت هذا الكتاب من النفائس ما ينبغي للطالب معرفته ولم اهل في الاشياء التي ربما تدعو حاجته اليها ولو كان غير محتاج اليها بالفعل في غالب الاحيان وما قصدي بذلك الا انه لا يجهل الامور الحديث منها والعتيق ويستغني بذلك عن سؤال غيره في وقت الحاجة والاضطرار وانه لا نفع له مسألة قصدها الا وجدها ولا غرض اراده الا استفادته وقد اعترض علي بعض المشتركين في القاموس الفرنسي نظراً لطبع القوانين واللوائح الملفاة وهذا الاعتراض انما نشأ بناء على ما يتبادر للافهام انه لا لزوم لذكر هذه القوانين حيث سنت بعدها قوانين اخر جار العمل عليها الان واجابة على هذا الاعتراض اقول ان ذكر هذه القوانين واللوائح لغرضين مهمين اولهما ان المحاكم تعتبر في احكامها القانون او الامر الذي كان معمولاً به في وقت منشأ الدعوى او تولد الحق لا القانون او اللوائح التي تكون سنت بعده ثانيهما انه يهيم كل متشرع ان يعرف المنبع الاصلي لكل قانون حالي وجميع التعديلات او التبديلات التي اتصلنا بها الى القوانين او الاوامر الحالية وفضلاً عما ذكر من هاتين الفائدتين فانما يجمع القوانين القديمة وترتيب موادها تكون قد هيأنا المواد الاساسية التي تلزم لاساندة الشرع والقوانين حتى بها يسهل على احدهم ان يتحفظ بكتاب نحتاج اليه وهو كتاب تاريخ القضا المصري واسأل الله الكريم ان يبلغنا المأمول ويجعل كتابنا هذا في حيز القبول وان يمنحني به جميل الذكر وجزيل الاجر ملتصقاً من جانب من اطعم عليه ان بغض النظر عما فرط مني من المفوات وبعفو عما طغى به القلم من الزلات فان الانسان محل النسيان وان اول ناس اول الناس وان ساء في الحظ ووجدت من لا يقبل معذرة اقول ان هذا الكتاب هو اول ما ظهر في نوعه وبذلك كفاية وهو نتيجة كسب كثيرة طالما سهرت الليالي في جمعها واتعبت الخاطر في حصرها مع ما تشئت من لوائح حديثة او قديمة وتفرق من معاهدات او فرمانات تستغرق في جمعها وترجمتها مدة مديدة وسنين عديدة وتستدعي الى تحمل اتعاب كما لا يخفى على اولي الابواب ومع هذا لا يخلو الحال من بعض امور غفلتها ومسائل تركتها لم اكن اطلعت عليها او لم تصل يد البحث اليها واني عازم مع امتداد الاجل وتوفيق الله تعالى ان لا الوجهداً في

التفتيش والتقصير ولا اتقاعس عن السعي في الحصول على كل ما يلزم الطالب من الفوائد وكل ما  
عثرت عليه ووصلت اليه اقيده واحرص عليه لاجعله ذيلاً لهذا الكتاب لنتم به الغاية ونعم  
الفائدة وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

هذا ولما كنت انجزت ترتيب الكتاب الفرنسي وهو با كورة اعمال القضاة قبل الكتاب العربي  
اجريت طبعه باسم صاحب السعادة عطوفتلو (حسين فخري باشا) ناظر الحقانية متمناً فيه بحسن  
طالعه السعيد فتم طبعه والله الحمد قد عم نفعه بانظاره وتعطفاته وجاء على احسن ما تريد وهو  
المعروف بكتاب *Répertoire de la législation et de l'administration égyptienne*  
ذا ثلاثة اجزا وما انا الان تحملت ترتيب الكتاب العربي وسميته \* قاموس الادارة والقضا \*  
وشرعت في طبعه باسم صاحب السعادة (بطرس غالي باشا) وكيل نظارة الحقانية راجياً من  
فضله تعالى ان يتمه كما اتم ذلك الكتاب وان يلبسه حلة القبول عند اولي الالباب انه سميع  
الدعاء واسع العطاء

وقبل ان اتمم كلاني اقدم بين ايدي القراء واجبات الشكر وفروض الثناء وانشر من  
الحمد الوية بهية وانثر من حدائق المدح زهوراً عنبرية للعالم التحرير وعلم الفضل الشهير رب  
العلوم وروح المدارس ومقلد عنق الزمان بمجواهر افكاره النفائس صاحب المؤلفات الكثيرة  
صاحب السعادة ناظر ديوان المعارف عطوفتلو (علي مبارك باشا) حيث تكرم عليّ بمجمّل  
تعطفاته ونظر اليّ بعين عنايته وشملي بحسن التفاته ومد لي بقصد اتمام هذا المشروع يد المساعدة  
وامدني باعائته ولولا ذلك لكانت قصير الساعد ومن تعطفاته عليّ واحساناته الخيرية ان جعل  
لكتابي هذا احسن مقام يتتبعه المؤلف وهو ان امر بادخال القاموس الفرنسي في مدرسة  
الحقوق المصرية ليكون بين ايدي التلامذة ليتبرنوا فيه بارشاد الاساتذة وامر الان بخمسة  
وعشرين نسخة من هذا القاموس العربي لهذه الغاية وهكذا شان الكرام يفتحنون الجميل  
بحسن الابتدا ويختمونه بحسن النهاية فاطال الله ايامه وادام عليه انعامه ومد لنا في اجله ولا  
احرمنا من عضد مثله على ان هذه العناية التي صادفتني والرعاية التي اسعدتني واسعدتني هي  
ثمرات دوحة الاحسانات الخديوية وفتحات حدائق المكارم التوفيقية فان مليكنا ادام الله طوابع  
سعدته في مطالع الاقبال وعزيز مصرنا ايدى الله وبلغه الامال بث روح العلوم في العباد وشاد  
للمعارف يموئاً اذن الله ان ترفع وتشهر في جميع البلاد واسس قواعد ملك على العدل ونشره بين  
رعاياه فاصبحوا يتداولونه فيما بينهم ولا يعرفون الا اياه والناس في سلوكهم على دين ملوكهم  
يعيش توفيقنا وايامه لنا اعياد ومواسم وثغور ملكه المؤيد بالنصر بسعد طالعه بواسم ولا زال ولي  
عهده وسائر انجاله المحروسين متظللين بظل عزه على مدا الازمان والسنين ويرحم الله عبداً  
قال آمين

فيليب جلاد  
مندوب قلم قضايا الحكومة  
باسكندرية

٢٥ اغسطس سنة ١٨٩٠ الموافق ١٠ محرم سنة ١٣٠٨



الى صاحب السعادة بطرس باشا عالي وكيل نظارة الحقانية

بمثلكم تنفاخر الامم وباسمكم يشيد كتابي اتي لتعميم فوائد قوانين المحاكم  
كنتم الركن الاقوى في تأسيسها واليد اليمنى في تشييدها وانتم الكوكب المشرق  
اسير سفينتها والربان الخبير بحسن ادارتها تحت كف اميرنا الاعظم ومليكتنا  
الاكرم (\* محمد توفيق \*) الجدول الصافي لاحياء ثمرتها والسور المنيع لصون  
حرماتها فدمتم لا يامنا سعدا ولا زلتم للعلم وطالبيه ساعدا وعضدا

الداعي  
فيليب جلاد  
مندوب فلم قضايا  
الحكومة

## بيان مفردات القاموس ( بروغرام )

القانون المصري الاهلي  
مجلة الاحكام الشرعية  
قانون الاحوال الشخصية  
المعاهدات بين الدولة العلية ومصر والممالك الاوربية من سنة ٥٦٠ الى سنة ١٣٠٦  
القوانين الاساسية لمصر  
مجلة قوانين اساسية للدولة العلية  
فرمانات تقليد المرحوم محمد علي باشا ولاية مصر مع الفرمانات الصادرة فيما بعد لخلفائه الكرام  
اللوائح الناسخة والمبدلة والزائدة والمتصرفه في بعض مواد قانوني المجلسين الاهلي والمختلط  
اللوائح والقوانين الصادرة في شان تسوية حال موظفي الحكومة  
مجلة قوانين ولوائح صادرة قديماً وغير واردة ضمن المجموعة الرسمية السنوية  
كافة اللوائح والقوانين والقرارات والمنشورات الصادرة من سنة ١٨٧٦ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩

## جدول الرموز

انج — الى اخره	فقج — قانون تحقيق الجنايات
اه — انتهى	قق — قانون العقوبات
ر — انظر = راجع	قم — قانون المرافعات
ش — قانون الاحوال الشخصية	لا — لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
ق — قانون مدني	م — مادة
قت — قانون تجاري	مح — مجلة
قتب — قانون تجاري بحري	

# قاموس الادارة والقضا

## ملحوظات

- ابـ. (ر) كفائة — مهر — مواريث — نكاح  
— ولاية الاب
- ابـ. (ر) اخفاؤه لابنه (ر) هرب المحبوسين قق ١٣٦
- ابـ. (ر) اختلاس (ر) سرقة — قق ٢٨٦
- اب المفلس — (ر) متفالس — قق ٣٠٤
- آباء الاسلام — (ر) مهرش = ٨٥ — فرقة
- اباحة — (ر) شركة الاباحة — (مجلة)
- اباحة — (ر) هبة — مجلة ٨٣٦
- ابتدأ ي — (ر) مجلس = محكمة
- ابخرة مضرة — (ر) مخالفات — قق ٣٤١
- ابدال طفل — (ر) قبض — قق ٢٦٠
- ابدال محكم — (ر) تحكيم المحكمين — قق ٧٠٩ = ٧١٠
- ابراء — (ر) اكراه — صلح وبراء
- ابراء الزمة — (ر) مضي المدة — مدة طويلة — سقوط الحق
- ابراء ذمة المتعهد — (ر) وفاء — ق ١٧٤ — ١٧٥ — ١٧٦
- ابراء من الدين — قانون مدني — (م) ١٨٠ — يسقط الدين عن المدين ببراء ذمته من الداين ابراء اختيارياً اذا كان في الداين اهلية التبرع
- (م) ١٨١ — ابراء ذمة المدين من الدين
- يترب عليه ابراء ذمة ضامنيه ايضاً
- (م) ١٨٢ — ابراء ذمة احد المدينين المتضامنين يعتبر قاصراً على حصته وينقص الدين بقدرها فقط
- (م) ١٨٣ — لا يجوز لباقي الشركا المتضامنين في الدين ان يطالبوا شريكهم الحاصل له الابراء الاً بقدر ما يخصه من حصة الشركاء المعسرين اذا اقتضت الحال ذلك
- (م) ١٨٤ — لا تبرأ ذمة المدين ببراء ذمة ضامنه
- (م) ١٨٥ — اذا تعدد الضامنون في دين وبراءاً الدائن ذمة احدهم جاز للباقي مطالبته بالضمان اذا كانت ضمانته سابقة على ضمانتهم او مقارنة لها
- ابراهيمية = (اموال متاخرة على اطيان التبعة الابراهيمية)
- (ر) دخولية ٢٥ ابريل سنة ٨٩
- ابضاع — (ر) شركة — مجلة ١٠٥٩
- ابطال اجراءات نزع الملكية — (ر) نزع ملكية قق ٦٠٢
- ابطال الاعلان — (ر) اعلان الاوراق — قق ٢٣
- ابطال بيع مال القاصر — (ر) وصي (تصرفات)
- ابطال الحكم الغيابي — (ر) معارضة — قق ٣٤٤

## العبادية

- ١٢ -

## العبادية

في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٥ (١٨٢٩) وهذا نصه  
امر صادر من جنتم كان مرحوم محمد علي باشا الى الرزنامة  
قد احسن الى جور يحيى ولي الدين اغا بمائة فدان  
بلا مال من الاطيان الخرس بناحية شلقان التابعة  
مديرية القليوبية فعند معلومتكم هذا تبادروا بحسب  
ما اقتضته ارادتنا بتحرير واعطاء السند اللازم بذلك  
وقيد الاطيان باسم الاغا الموما اليه اه

اما كبار الدولة والامراء فبالوامنه اراضي شاسعة  
معفاة من الضريبة وهذه الاراضي هي المعروفة بالجفالك  
ثم اخذت هذه الانعامات بالزيادة والتكاثر وكان  
مقدارها يزيد كل سنة بنسبة زيادة ثروة البلاد  
والامن وكيات الاراضي المستصلحة وكان المنعم عليهم  
يبدلون ما عزوهان في سبيل اصلاحها مقتدين في  
ذلك بالخدوي نفسه الذي كان يحثهم على العمل بكل  
ما يتيسر له من الطرق

ثم رأى محمد علي باشا ازدياد رغبة الاهالي في  
هذه الانعامات لما كانت تعطيه من الارباح فاصدر  
امره الرقيم ٢٧ شوال سنة ١٢٥٢ (١٨٣٦) بمنح المنعم  
عليهم بها حق الانتفاع بريعها وتوريثه الى ذريتهم فان  
لم يكن لهم ذرية فالى ممالكهم البيض وان لم يكن للمنعم  
عليه ذرية ولا ممالك الت اراضيه التي من هذا  
التبيل الى الحرمين الشريفين واليك ترجمة الخلاصة  
المرفوعة من مجلس ملكية في هذا الشأن

ترجمة خلاصة عرضت على الاعتاب الخديوية من مجلس  
ملكية بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٢٥٢ وصدر عليها الامر العالي  
الى الرزنامة. سبالاجراء على موجبها رقم ٢٧ منه

تقرير عبدكم عبد الباقي بك ناظر شورى ملكية  
حيث من المعلوم ان اقدم افكار حضرة افندينا  
الخدوي عالي الجاه نال ما يتمناه بمحصول عمارية

ابطال الشرط المنعقد مع المفلس لصالح احد  
المدائنين خاصة - (ر) افلاس - ق ٤٠٣  
ابطال الصلح مع المفلس - (ر) صلح ابتداء  
من ق ٣٣١  
ابطال طلب نزع الملكية - (ر) نزع ملكية -  
قم ٥٣٩

ابطال فعل تسجيل التنبيه بنزع الملكية =  
(ر) نزع ملكية - قم ٥٤٠  
ابطال معاملات المفلس = (ر) صلح ق ٣٣٥  
ابطال المرافعة = (ر) حضور - قم ٦٧ -  
غيبه = قم ١٢٤ = ١٢٦  
ابطال نص القوانين والاوامر = (ر)  
قانون - لا ٤

ابعادية = (ر) وضع يد - ق ٥٧ - ٨٠  
ابعادية وجفلك - (ر) مستخرج من كتاب الاحكام  
المرعية في الاراضي المصرية لسعادة يعقوب ارتين باشا  
(تعريب سعيد افندي عمون)

لما كان لمحمد علي باشا بصفة كونه نائباً مطلقاً  
عن السلطان ان يعفي الاراضي الخراجية من الخراج  
وكانت كل اراضي الديار المصرية خراجية وزرع بين  
بعض الناس اطياناً غير منزوعة وغير ممسوحة معفاة  
من الضريبة وقصده بذلك زيادة عمران البلاد بالزام  
المنعم عليهم بهذه الاطيان بقبول دفع الخراج واصلاحها  
وسميت تلك الاطيان اباعد او ابعاديات لعدم دخولها  
ضمن الاطيان التي صارت مساحتها

وكانت تعطى في بادىء الامر من لدن الخديوي  
بمجرد اصداره امراً بذلك وكان ذلك الامر هو السند  
الوحيد الدال على حق المنعم عليه في ملك هذه الارض  
وقد اصدر محمد علي باشا الامر الاول في هذا المعنى

## ملحوظات

فراغته واما الاطيان التي يصير فراغها اذا كانت تعطى الى اشخاص غير مقتدرين فمن حيث ان ذلك يوجب لتبديل عارية الاراضي بالخراب فقد استصوب ان لا يصير طلوع نقسيتها ما لم يتضح ان الذات المعطى اليه مقتدر وأثبت انه مقتدر يصير طلوع نقسيتها وان لا يصير مقارشة من جهة اخرى الى مصالح الابعاديات وان يجري الحاقهم باوقاف الخديوي على موجب التقاسيط التي تطلع من الرزنامجه ومن كون ان اجراء هذا الخصوص الخير منصوص دستور العمل الى ما شاء الله وهذا موقف على ارادة صاحب الامر فقد اوجب الاعراض للسدة العلية راجياً به اذا كان ذلك يوافق الارادة العلية فيصير توسيع اعلى هذه الخلاصة بالختم الكريم خطاباً الى الافندي الرزنامجي بالاجراء على موجبها اهـ

وبعد صدور هذا الامر اعطى المنعم عليهم نقاسيط من الرزنامة وحججاً من المحاكم الشرعية متضمنة هذه الشروط ووردت الاطيان المذكورة في التقاسيط بصفة اطيان رزقة لاصحابها حق ملك عينها كما كان رتب ذلك السلطان سليم في الزمن الاول

وكان قصد محمد علي باشا باصدار امره المشار اليه ايجاد طبقة من الناس تحصر في نفسها نسب الغني العقاري ولكن لما كانت تلك الانعامات المقيدة بخالفة لاحكام وروح الشريعة الفراء وكان المنعم عليهم قد سئمو الاستمرار على تكلف نفقات باهظة في سبيل اصلاح ارض ليسوا بالمالكين لها ملكاً مطلقاً وكان ما امر به او بالحري ما قصده محمد علي مغايراً ومناقضاً على خط مستقيم لنظام الهيئة الاجتماعية والنظام العائلي عند المسلمين القائمين على المساواة التزم باصدار امره الرقيم ٥ محرم سنة ١٢٥٨ (١٨٤٢) بتأيد اعفاء الابعاد المنعم بها مجاناً من الضريبة وبمنح المنعم عليهم بها حق التصرف فيها كيف شاؤوا والحق

الاقاليم المصرية المعمورة واقتدار الفقراء والضعفاء المستريحين في ظل ظليل الجنب الدائري ثم انه غير خفي ان العبيد شاكرين احسان الخديوي فضلاً عن كونهم صاروا مستغفرين بالغاء ما بلغ وقد اغرقهم ايضاً في بحر احسانه عليهم بالابعادية بما انه من المعلوم ان اصل مقصود الخديوي من احسانه بالاطيان فهو لاجل عمارية الاراضي واقتدار الاهالي وسيحصل بذل المهمة من الخديوي في اجراء نيته هذه الخيرية الى ما شاء الله ولذلك من الاقتضاء اعطاء صورة حسنة لمصلحة الابعاديات فقد استنسب على ان الابعاديات المنعوم عليهم بها قبل الآن وطلع نقاسيطها وعطيت بيد اصحابها يصير تجديد سنداتهما وان الذات المنعم عليه يكون متصرفاً بمدة حياته ومن بعده اولاده واولاد اولاده وبعد الانتقراض يكونوا العتقا واولاد العتقا متصرفين نسلًا بعد نسل خلاف الغلام والجارية السود واذا كان ينقطع نسل هؤلاء ولا يتبقى منهم احداً فلاجل عدم تلف الايراد هباء بعد الحصول عليه بصرف همة وافرة في ظل الخديوي وعدم هدر المهمة التي صار ابدالها يجري الحاق ذلك بالاوقاف الموقوفة من طرف حضرة الخديوي الى الحرمين الشريفين الذين هما محل قبلة الانام بنية الخيري ذخرًا للآخرة ومن كون ان اجراء ذلك موجب لتخليد حسن الذكر عن الخديوي الاعظم الى آخر الزمن ويستوجب لاستجلاب الدعوات الصالحات من الجميع الى الخديوي الاعظم مع نوال الجنب الدائري ايضاً الادعية الخيرية من اصحاب الابعاديات وانجالمهم وانسالمهم وعناقهم وفضلاً عن ذلك سينال المثوبات الجليلة من الحاقهم الى الحرمين الشريفين بالاجراء على الوجه المحروانه اذا كان احد من اصحاب الابعاديات يبلغ الشيوخية وليس يكون له عتقا ومنقطع النسل ويريد افراغ الاطيان المتصرف عليها الى احد مجاناً فيصير قبول

في ملكها ملكاً مطلقاً وليستوثق المذكورون من ملكهم للنفعة والعين نفسها ملكاً مطلقاً اعطوهم تقاسيط من الرزامة فضلاً عن الحج التي اعطيت لهم من المحاكم الشرعية الواقعة تلك الاراضي في دوائر اختصاصها وهذه صورة الامر المشار اليه

صورة فرمان عالي صادر لرزنامجي مصر تاريخ ٥ محرم سنة ١٢٥٨ موافق سنة ١٨٤٢

### افتخار الاماجد والاكارم روزنامجي مصر غطاس افندي زيدا قدره

نهي اليكم انه بحيث ان عمارية ورفاهية كافة المالك والمالك حاصلة بالزراعة والتجارة وبجحمده تعالى كامل اراضي معمورة القطر المصري قابلة للحث والتصلب فاملا ليكون سبباً اولاً لازدياد العمارية ثانياً لازدياد ثروة ويسار الاهالي والخدمة فالذين يومل فيهم تعلق المقدرة الى الاصلاح والزراعة بالاراضي الخالية المعبر عنها اعبادية بالقرى المصرية قد عطي لكل منهم جانب اطيان اعبادية على حسب احوالهم ثم عطي ايضاً بعضاً من الاطيان المعمورة باسباب مثل انشاء جنيئة وغرس اشجار ومن العادة ان يعطي سندات ديوانية من طرف الرزنامجة بايادي اصحابهم ليكونوا دليل على اعطائهم ذلك رزقة بلا مال حتى انه بوقته تقدم لطرفكم ايضاً خلاصة من مجلس ملكية الملغي عن العمل تتضمن بعض شروط وشرح باعلاها خطاباً لطرفكم بتاريخ ٢٧ شوال من سنة ١٢٥٢ وختم عليه من لدنا بالاجرا بموجبها غير انه من حيث انه لدى النظر قد اتضح على ان التقاسيط المعطية من الديوان المرقوم هي بخلاف منطوق الخلاصة المذكورة وان بعض الشروط المحررة ايضاً بالتقاسيط تطبيقاً اليها هي منافية لحكم التملك الشرعي وقد ورد بالخاطر على انه كان البعض من هؤلاء يعجز عن ادارة الاطيان

المستملكينها من اطيان اعبادية والمعمور بسبب السفاهة او من حصول الفقر والفلاسة وتكون جهات الحكومة غير حاضرة بيع وشرا تلك الاطيان فالذين مثل ذلك يجرون افراغ وبيع الاطيان التي تحت تصرفهم لراغبينها وطالبيها كما يريدوا ارباب الغني والمقدرة يشترونها ويزرعونها وبذا كافة اراضي القرى لا تفضل متروكة ولا تخلى من الحث واللاحة بطريق واحد وحتى انه عند ما يصير معلوم اصحابها مرخصيتهم بالبيع والتصرف يجهتدون في تصليحها وزراعتها كما يجب ولذا فإداة العمارية الخيرية التي هي اقدم امالي يصير الحصول عليها على الوجه الاتم وبما ان وجه تملكهم سند شرعي بالترخيص في بيع وشراء واعطاء وايهاب الاطيان التي توجد تحت تصرفهم من الاطيان المعطية لحد الآن والتي ستعطي من الآن فصاعداً من اطيان اعبادية والمعمور بشرط رزقة بلا مال فهو موقوف على ان التقاسيط الديوانية المعطية بايادي اصحاب الاطيان يكونوا سالمين بالكلية من قيد الشرط على موجب افتاء حضرة مفتي افندي اعني ان الاطيان اعبادية والمعمور المعطين لحد هذا التاريخ بطريق رزقة بلا مال والذي سيجري اعطاها من الآن فصاعداً من اعبادية والمعمور على موجب الشرط المذكور فان اصحابها صاروا مأذونين في بيعها وشراها واعطاها وايهابها وعطي لهم رخصة كاملة من طرفنا لبيعهم فيها على الوجه الشرعي وعلى هذا التقدير اقتضى تغيير وتبديل التقاسيط القديمة بمنه تعالى عند ما يصير معلوم ذلك ومن كون مطلوبي ان تقاسيط الاطيان المعطية رزقة بلا مال من اعبادية والمعمور يجري تبديلهم على موجب هذا التعريف من دون ذكر وبيان قيد شرط بهم بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب والتقاسيط القدم يصير تمزيقهم والجدد يجري اعطاها بايدي اصحابهم وان تقاسيط الرزقة التي

ملحوظات

ستعطى حسب الاقتضاء من اطيان المعمور والابعادية من الآن فصاعداً ايضاً يجري تحريرهم واملاً هم تطبيقاً لمنطوق امرى هذا وانه يصير اجراء هذه الاصول دستور العمل الى ما شاء الله تعالى بناء عليه قد اصدرنا امرنا هذا من ديوان مصر وارسل لطرفكم فينبغي منكم العمل والحركة على موجهه والتحاشي للغاية عن مخالفته اه

ولقد دفع ارباب الابعاد والجفالك المقابلة عن هذه الاراضي ولو كان الحق المطلق يقبل الزيادة لقلت ان حقوقهم في امتلاك عين الارض زادت واني لا عجب اذ ارى انساناً يقبلون باحكام لائحة صدرت وقد نالوا منذ ثلاثين سنة الحق في امتلاك عين اراضيهم ولم يقبلوا بها بقصد ان يربحوا اجزاء من الضريبة بل ليثبتوا حقهم في ملك الارض وهو ذلك الحق الذي ما كان احد لينازعهم اياه والذي اعترفت لهم به ضمناً اللائحة السعيدية اذ ورد في البند الحادي عشر منها ما نصه

واذا دخل بتلك العمليات اطيان من الاطيان الغير الخراجية اي المملوكة لاربابها فهذه يعطى بدلها لصاحبها او قيمتها بحسب ما تساوي من الثمن اه وما يجب الالتفات اليه ان البند المذكور لم يقل

اذا دخل بتلك العمليات اطيان من الاطيان «العشورية» او «الملك» بل قال من الاطيان «الغير الخراجية» وما ذلك الا لان هذه الاطيان وان كانت فقدت نوعها الاصلي فهي لم تزل خراجية من بعض وجوها ولما كانت حالتها لا تسمح بتسميتها خراجية اضطر القوم لتسميتها اطياناً «غير خراجية» لعدم امكانهم تسميتها باسم آخر اذ كما قلنا ليست هي بعشورية فنقول انها اطيان عشورية ولا خراجية فنطلق عليها هذا التعريف ونقول في هذا المقام ان الفقهاء يعتبرون ان هذه الحالة هي نتيجة اتفاق صار

ايرامه بين السلطان والامة هذا وانه يتضح لنا من مطالعة آراء الائمة الحنفية ان الاتفاق الذي من نوع المذكور يقرب حالة المالك بالنسبة لارضه من الحالة التي قصدتها الشريعة الغراء وهي ان تكون الارض ملكاً مطلقاً لصاحبها وقد جاء في البند ٢٥ من اللائحة السعيدية بصريح العبارة ما نصه

واما الاطيان التي تسمى ابعديات وكانت بدون خراج واعطيت بصفة رزقة بلا مال فهي مملوكة لاربابها يتصرفون فيها بالبيع والوقف والهبة وغير ذلك من التصرفات الشرعية السائغة للملاك في املاكهم اه وهذا النص جازم زيادة عن الاول ولا محل معه للريب والاشتباه على ان هذا البند حذف من اللائحة المذكورة لما ظهرت بمظهرها الاخير سنة ١٨٧٥ مع ان البند الحادي عشر موجود بالحرف الواحد في البند العاشر من اللائحة الجاري بها العمل الآن فيرى منها سبق جميعه ان ولاية مصر قد اوجدوا في بعض الاحوال نوعين من الاطيان الممتازة وان مالكيها حصلوا تدريجاً على حق ملكها ملكاً مطلقاً وكان قصد الولاية كلهم في ذلك زيادة اسباب غنى البلاد

= ابعادية - مستخرج من كتاب الاحكام المزرعية في

الاراضي المصرية لسعادة يعقوب ارتين باشا

(نزيب سعيد افندي عمون)

(الابعديات المنعم بها بدون خراج بشرط)

(عدم اعطاء سند تملك للمنع عليه)

ان محمد علي اراد ان يجعل العربان المقيمين على حدود القطر المصري الشرقية والغربية مقاماً يلتزمونه دائماً ولا يتركونه في اوقات معلومة فيمكن بعد الجهد والعناء من حملهم على الرضا باخذ اطيان عديدة من التي لم تدخل المساحة مجازاً بدون ان يدفعوا عليها

ضريبة بشرط ان يعمروها ولم يعطهم محمد علي سندات تملك بها وانما وعدهم وعدا جازماً انهم لا يكلفون باعمال السخرة ولا بالخدمة العسكرية وبانهم لا يكلفون بدفع ضريبة ما مقررة

اما الوقوف على ما كان يقصده الخديوي باتباع هذه الخطة فامر سهل ولا يخفى ان تقرير العربان في القطر المصري يمثل الشروط المذكورة من اقوى الوسائل لتحبيب الحضارة لاقوام عاشوا حتى ذاك الوقت في النهب والسلب والسرقات وفي انتفاع الهيئة الاجتماعية بوجودهم لاشتراكهم في اعمال بقية قاطني وادي النيل فضلاً عن ان فيما اتاه محمد علي باشا وسيلة لزيادة الثروة العمومية

هذا ولما كان العربان المذكورون لا يمتلكون ماشية ولا آلات زراعية وكانوا لا خبرة لهم في عمل كالزراعة لم يعتادوه ولا يألفوه لم يرجعوا عن عيشتهم المتنقلة الرحالة وزارعوا اطيانهم بنصف ما يخرج منها على ان ذاك لم يرق في عيني محمد علي فاصدر سنة ١٨٣٧ امراً بمنع العربان من تاجير اطيانهم او من مزارعتها وكرر هذا المنع في الامر العالي الذي اصدره في ٢٩ ذي القعدة سنة ١٨٤٦ وقد ورد في هذا الامر تهديد للعربان بنزع اطيانهم منهم اذا لم يحرثوا بانفسهم وفي ١٣ ذي القعدة سنة ١٨٥١ اصدر عباس باشا امراً بمنع العربان والاهل للاحين من الاشتراك في زرع الاراضي اي في المزارعة على ان هذه الحالة استمرت حتي سنة ١٨٥٥ رغماً عن تعدد الاوامر التي صدرت بابطالها واظن ان الاوامر المشار اليها لم تنفذ بوجه عمومي وبكل صداقة وانها وان كانت قد صدرت ولها صفة التحذير بصرف النظر عن الاحوال فلم تصدر الا في بعض حالات خصوصية لغايات خصوصية كعاقبة قبيلة ات ذنباً او عقب خصام حصل حين عمل الحساب بين العربان المنعم عليهم بالاطيان

والمزارعين لها

ولقد ورد في الامر العالي الرقم ٨ جمادي الاول سنة ١٨٥٥ الذي ينبيء باستمرار العربان على مزارعة اطيانهم للالاحين لغاية تلك السنة ما نصه

حيث قد رفع لاعتابنا العالية انه في الوجه القبلي والوجه البحري اطياناً منهما يزرعها العربان بالاشتراك مع الالاحين وان الاطيان المذكورة مربوطة بنصف المال كالجاري من قديم الزمان (١) وعلمنا ايضاً انه توجد سوى ذلك اطيان يزرعها العربان وان هذه الاطيان يرفع مالها سنوياً بحجة ان تلك هي العادة المتبعة الخ

فالامر المذكور لم يمنع المزارعة بين العربان والالاحين ويعلم من مطالعته ان بعضاً من الاراضي يزرعها العربان فقد ادرك محمد علي اذن الغاية التي كان ساعياً وراءها ويعلم القاري ان كثيراً من القبائل ومن اتخاذ القبائل قد اعتادوا الحضارة منذ سنين عديدة ولا ريب انها تؤدي لمصر خدمة عظيمة بارهابها القبائل التي نزلت مكانها في الصغر ولقد نال محمد علي فخراً عظيماً اذ مكن هذه القبائل الرحالة من ولوج باب التمدن بتحويلها عن الحل والترحال واستقرارها في البلاد

هذا وقد كانت هذه القبائل احبب مقامها الجديد ورغبت به عن سواء حتى ان الخديو لم يخش من انهاء امره بالقول ان كل اطيانهم اي اطيان العربان يجب ان تدفع في المستقبل الضريبة الخراجية وقد ورد فيه في هذا الصدد ما معناه

وحيث ان الاطيان التي كانت تعفى من الضريبة كل سنة كان مربوطاً عليها العشر وسيفرض عليها في المستقبل الضريبة الخراجية فقد امرنا باعفائها من دفع العشر وتخريجها بحسب فئة اطيان حوضها اه

(١) لا اعلم في اي سنة ابتدأت الحكومة في ان تاخذ على هذه الاطيان

نصف ضريبة ويظهر لي ان هذه الضريبة كانت خراجية ١٠ اه



اشرنا اليها

وقد صدر في ١٩ ذي القعدة سنة ١٨٥١ امر عال بالعمل بموجب لائحة سنها المجلس الخصوصي بشأن تأجير اطيان الميري ولم يذكر فيه شيء عن درجات الامن فمما قضى به الامر المشار اليه تأجير الاطيان بطريق المزاد العلني فمن دفع اعلى ثمن رسامزادها عليه ومتى رسامزادها على شخص منع وضع اية علاوة على ضربيتها ولا يلزم المزارع او المستأجر الا بدفع ما قررت قيمته في دفتر شروط المزايدة ويظهر من احكام هذه اللائحة نفسها ان المزايدة الى ذلك الوقت لم تكن جارية تقريباً اذ انه كان يجوز عمل مزايدة جديدة كل سنة ولا يلزم بذلك الا ان يدفع شخص ما اجارة اعلى قيمة مما دفعه من رسا عليه المزاد في العام الماضي ولقد تلاقي الامر العالي هذه اللائحة اذ قضى برفض كل طلب يقدم بعد اقفال المزاد ورسو الارض على احد المزايدين فتمكن بذلك مزارعو اطيان الحكومة من التمتع بما رسا عليهم مدة حياتهم ما داموا مقيمين على اداء حقوق الميري بانتظام

وفي ٨ شوال سنة ١٨٥٦ صدر امر عال احدث تغييراً محسوساً في حالة مزارع او مستأجر اطيان الحكومة ولقد ورد فيه ما معناه

الاطيان التي يرسو مزادها على احد الناس وتكون ضربيتها مقررة في دفتر الشروط هذه تعتبر اطيان اثر لمن رسا مزادها عليهم ومن ثم فلا يمكن اخذها منه اهل وكانت الاراضي المذكورة تترك غالباً من قطع قد يكون بين الواحدة والاخرى منها مسافة بعيدة فمنها ما يكون بقرب بلدة من رسا مزادها عليه ومنها ما يبعد عن هذه البلدة بعداً عظيماً على انها لما كانت تعرض بالمزاد جملة كان يضطر من رسا عليهم مزادها الى هجر ما ابتعد منها عن بلادهم ولتفرغ الى ما اقرب منها وكان ذلك يضطر الحكومة الى عمل مزايدة

(١)

ويظهر مما تقدم ان الاطيان المغفاة من الضريبة المعروفة باسم ابعاديات ربط عليها العشر بعد صدور الامر العالي الرقيم ٧ محرم سنة ١٨٥٤ وانهم فرضت عليهم الضريبة الخراجية بعد ذلك حين عرف الخديو انه لم يعط بها لاربابها نقسيط روزامة فان العشر لا يفرض الا على الاطيان التي اعطي بها نقسيط كالاباعد والجفانك والاواسي

هذا ولم يتم بارض من هذا القبيل ابتداء من سنة ١٨٥١ بل بطلت هذه الانعامات وما سبق الانعام به منها دخل سنة ١٨٥٥ في مصاف الاطيان الاثرية المحسوحة المفروض عليها الخراج

العبادية — (٠) (الابعاديات الموجرة المعروفة اليوم باسم اراضي بالمظروف)

يوجد قرائن عديدة تدل على ان الحكومة كانت قبل سنة ١٨٥١ تؤجر او تزارع اطياناً تملكها وان قيمة الاتجار او بدل المزارعة كانت احياناً تقرر بالممارسة بين الحكومة والمستأجر او المزارع واحياناً بالمزاد العمومي ومما يدل على ان الحكومة كانت متبعة هذه الخطة ما ورد في الامر العالي الرقيم ١٤ ذي القعدة سنة ١٨٥١ الصادر بناء على رأي الجمعية العمومية بمنع مستأجري اطيان الحكومة من تأجير ما أجزهم لسواهم وكنت اود فرزها بحسب ما تتحمله من التمييز الا انه لم يمكن معرفة انواعها فيظهر انها كانت في الاصل من ضمن الاطيان التي لم تدخل في المساحة التي عملت سنة ١٨١٣ ويدلنا على ذلك انها كانت مسماة ابعاديات كغيرها من ابعاديات التي لم تدخل في المساحة على انه كيفما كان الامر فلا يمكن ان عدم وجود مستندات قاطعة الجزم بان هذه الاطيان ما كانت مبدئياً الاواسي انحلت لجهة الميري عند موت واضح اليد عليها وبالجملة فهذه المسئلة مكتتفة بظلام مداهم بحيث انه يتعذر علينا عمل التمييزات التي

(٢)

جديده عن الاطيان التي هجرت ونظرت الحكومة الى هذا الخلل فارادت ملاقاته فحتم الامر المشار اليه بان كل قطعة من الارض تطرح في المزاد وحدها وتعطى بالاولوية لاصحاب الاطيان المجاورة وقد ورد فيه بصريح العبارة ان الابعاديات المقتضي طرحها في المزاد هي الاطيان الخارجة عن المساحة الموجودة في النواحي الواقعة تحت ادارة المديرية والاطيان الغير ممسوحة الواقعة في النواحي الداخلة في العهد ولم يذكر في الامر المشار اليه شي عن الاطيان الاواسي ولا عن الاطيان الاثرية الخراجية المحلولة لجهة الميري مع انها كانت الى ذاك الوقت تعطى بعض الاحيان بالايجار او بالمزارة

اما ما ورد في الامر المشار اليه وفي الامر الرقم سنة ١٨٥١ من عدم امكان اضافة اية علاوة على ضرائب الاطيان متى قررت قيمة الضريبة في دفتر شروط المزايدة فقد ثبتته تثبيتها جلياً ما جاء في الامر العالي الرقم ٢٧ محرم سنة ١٨٥٧ حيث ورد ما معناه ان الضريبة التي توضع على الاطيان التي تعطى بالمزايدة تبقى قيمتها على ما قرر في دفتر شروط المزايدة ولو زادت عن مائة قرش

وهنا استلفت انظار القاري الى كلمة المزايدة فالغرض منها كما هو ظاهر المزايدة في اجارة الارض او مزارعتها الا ان الامر العالي الرقم سنة ١٨٥٦ والذي تلاه في سنة ١٨٥٧ قد اطلقا على ايجار وبدل المزارعة اسم (الضريبة) وليس في الفعل نفسه ما يستوجب العجب اذ نقضي الحالة بصيرورة الايجار ضريبة عقب صيرورة الارض ملكاً لمستأجرها كالاطيان الاثرية الخراجية العادية على انه لم يبرح من باله ان الضريبة المذكورة هي اعلى كثيراً بوجه العموم من الضريبة الخراجية المفروضة على اطيان شبيهة بالتي نحن بصددنا وفضلاً عن ذلك فلم يتضمن

القدر الوارد في دفتر الشروط اذنى تمييز فهو اجارة او بدل مزارعة او ضريبة كيفما شئت فقل ولما كان تمييزه لودعوته (ضريبة) عن الضريبة الخراجية اطلقنا عليه فيما يأتي من هذا الكتاب اسم (ضريبة اجارة) اما تسمية هذه الاطيان بالمظروف فانها اخذت مما ورد في احكام الامر العالي الرقم ١٧ جماد آخر سنة ١٨٥٨ حيث جاء ما يقضي بان طلبات المزايدة تجري في المستقبل كتابة وضمن مظروف والقصد منه تجنب ضياع الوقت الذي كان يتسبب عن طريقة المزايدة بالكتابة التي كانت تقضي على كل من الذين دخلوا في المزايدة بالاعتراف كتابة انهم خرجوا منها وكان اذا لم يؤخذ هذا الاحتياط يحصل ان بعض المزايد يدعي على من رسا عليه المزاد بان لا حق له فيما اخذه

لقد ورد في اللائحة السعيدة الرقيمة ٢٤ ذب في الحجة سنة ١٨٥٨ اشياء في هذا الصدد فان البندين ١٣ و ١٤ يؤيدان ما جاء في الامرين العالين الرقمين سنة ١٨٥٦ وسنة ١٨٥٧ فقد قال ما نصه

ان الاطيان والابعاديات غير الداخلة في زمام النواحي والجاري جعلها في المزاد ونشر الاعلانات عنها هذه بانتهاء مزادها تقيد على ما تنهي عليه بحيث تكون اثرية له يتمتع بالانتفاع بها ما دام مؤدياً امواله المبرية واذا ظهر من يرغب المزايدة في ابعدي يكون انتهى مزادها بقصد اخذها من اربابها بزيادة شي على امواله السابق ربطها بواقع المزاد لا يقبل منه ذلك بل تبقى تحت ايدي الراسي عليهم المزايدة اه

على انه قد ورد في اللائحة المذكورة ما يخول الحق للراسي عليه المزايدة الحق في التنازل عن حقوقه بارادته وفي هذه الحالة فقط يجري اعادة مزاد الابعادية التي يكون انتهى امرها

هذا وان اللائحة المذكورة تنظمها مسألة الملكية

## ملحوظات

هذا القليل اتساعاً عظيماً وإضافت الحكومة على الاطيان غير المحسوحة الموجرة بشروط البند ١٣ من اللائحة السعيدية الاطيان المحسوحة المسماة اثرية المملوكة لها فصارت كلها صنفاً واحداً

هذا ولما كانت قيم ايجارات اي اموال هذه الاطيان عالية جداً كان الراسي عليهم مزادها يتركونها عقب زمن فتلتزم الحكومة بعمل مزايدة جديدة عنها وما كانت تعطى من جديد الا اذا كانت قيمة الضريبة المراد الاخذ بها تزيد عن الضريبة التي كانت مفروضة عليها في المرة الماضية او بالاقل موازية لها وكانت اثناء وجود راغبين لاخذها بهذه الشروط مطروحة هملاً لا تنتفع منها الحكومة

وفي ١٨ رجب سنة ١٨٦٤ صدر امر عال بالتصديق على قرار المجلس الخصوصي القاضي بتعديل الضريبة الخراجية وقد نظر ايضاً في مسألة اموال اطيان المظروف فورد في المحضر الموضوع قبل الامر المشار اليه قول لمفتش عموم الوجه البحري معناه ان المشايخ والاعيان يورون لو خفضت الضريبة المفروضة على اطيان المظروف المعطاة بالمزاد حتى تبلغ اعلى ضريبة مفروضة على الاطيان الموجودة في نفس الناحية وزيادة ما كان من ضرائب هذه الاطيان دون القدر اللازم حتى تبلغ قيمتها قيمة الضريبة المفروضة على اطيان حياضها وقد قال حضرة المفتش المشار اليه ايضاً ما نصه

ان المشايخ والاعيان لم يهتموا بامر الاطيان التي اعطيت بالمزاد التي بلغت ضرائبها ٥٠٠ قرش صاغ فانهم ابقوا هذا المبلغ على قدره الخ الى ان قال ان الاطيان التي من نفس الدرجة التي لم تبلغ الضريبة المفروضة عليها الفئة اللازمة كانت مغمورة بالمياه وكذا فلم يمكن للمشايخ والاعيان تقدير قيمتها فاقتصروا على زيادة الضرائب المفروضة عليها بتعديلات ثغريبية

بحسب ما قضى به الامر العالي الصادر عام ١٨٥٧ نظرت الى مسألة اساس الضريبة المقنضي فرضها على الاطيان التي من هذا القليل وقد جاء في البند ١٥ منها بشأن اطيان غير التي اشار اليها البند ١٣ مانصه اذا بلغت الزيادة في الاطيان المزروعة عشرة افدنة فما فوق حقوق الزيادة الناتجة بناء على التشكيات فهذه الزيادة تجعل في المزداد ويجري في ذلك مقتضى البند الثالث عشر والرابع عشر اه  
وجاء في البند ٢٧ منها ما نصه

حيث انه قد تقرر في البند الثالث ان رسم سند الاطيان التي توجه بمعرفة بيت المال يكون باعتبار كل فدان اربعة وعشرين قرشاً وحيث انه لا يغلو الحال من الاطيان التي تنحل الى بيت المال يكون فيها اطيان من اطيان الضواحي وتلك الاطيان لقرها من البنادر وتنوع زراعتها ومحصولاتها يكون لها التمييز عن اطيان النواحي البعيدة عن البنادر ولتعدد الراغبين فيها وطلبها من بيت المال فباعطائها لاحدهم يتضرر ويتشكى الآخر فلاجل رفع الشقاق الذي يحصل بين الراغبين فيها يلزم انه من الآن فصاعداً كلما انحلت اطيان الى بيت المال من اطيان الضواحي فلا توجه لشخص ما لم يصير طرح رسم سند انتقالها المخصص بها بميدان المزايدة ومهما بلغ رسم الفدان اكثر من اربعة وعشرين الى ان يكف الراغبون ايديهم فالذي ينتهي عليه بعد ذلك يكون هو الاولى بتوجيه تلك الاطيان اليه اه

وقد جاء هذا البند مهدياً الطريق للامر العالي الرقم ١١ جمادى الاولى سنة ١٨٦١ القاضي بان كل الاطيان التي تنحل للميري في المستقبل عقب وفاة واضعي اليد اذا لم يتركوا خلفاً شرعياً هذه يصير تأجيرها بشروط اطيان المظروف

ومن ذلك الوقت اتسع نطاق الاطيان التي من

مع التزام الفئات القديمة بقدر الامكان اه

اما الامر العالي فقد صدق على التقدير الجديد الذي عمل بالوجه البحري فان الضريبة التي فرضت على اطيان المظروف ناسبت او كادت تناسب ما يخرج من الارض بعد ان كانت تزيد عن هذه القيمة كثيراً وهذه حيثيات الامر العالي بشأن الوجه القبلي قال مانصه

اما من جهة القاعدة الجديدة الحاصل العرض عنها فيما يخص الضريبة فنظراً لكون ان الضرائب المفروضة على بعض هذه الاراضي صار تقريرها بحيث ان تناسب فئاتها قيمة الخارج

وحيث ان ضرائب الاراضي المزاد التي كانت قدرت لها فئات فاحشة لم تعدل وان ضرائب الاراضي الاخرى التي من هذه الدرجة التي لا تبلغ فئاتها القدر اللازم زيدت تدريجياً بعد تقديرات تقريبية وحيث ان السير على هذا النمط هو بخلاف الطريقة المتبعة في الوجه البحري حيث أُجري التقدير بكيفية واحدة بمراعاة حالة الاراضي من حيث كثرة ريعها او قلتها

وحيث ان قاعدة الضريبة يجب ان تكون واحدة في القطر المصري كله الخ

فالضرائب التي فئاتها تناسب ريع الاراضي يصير ابقاؤها على حالها اما ضرائب اراضي المظروف التي فئاتها من ٢٠٠ الى ٥٠٠ قرش يصير تنزِيلها الى ١٠٠ قرش في المديرية القبلية الخمس والى ١١٠ قرش في مديرية الجيزة

ضرائب الاراضي التي من هذا النوع التي فئاتها دون اللازم بالنسبة الى ريعها يصير ابلاغها الى اعلى فئة حوزها الخ

فعلى هذا الامر لا فرق بين الاطيان المظروف والاطيان الخراجية لا من حيث اموالها ولا من حيث

الحق في ملكيتها الذي كان قد تنظم سنة ١٨٥٨ وذلك صحيح مبدئياً على اننا لو نظرنا الى ان الضرائب الباهظة التي كان يسوع عليها المزاد خفضت حتى اُبلغت اعلى فئة مفروضة على الاطيان الواقعة في نفس الناحية وان الضرائب التي كانت دون القدر اللازم زيدت حتى ساوت اعلى ضريبة الخيضان الواقعة فيها الاطيان راينا ان التعديل احدث فرقاً بين ضريبة الاطيان الخراجية وضريبة اطيان المظروف من حيث قاعدة كل منها والارحمة فيه لجانب الاطيان الخراجية على ان هذا التباين ما كان يذهب بعظم اهمية القدر الذي حصل تنزيله ورفعته ولقد ارضى الامر المشار اليه بايعازه بهذا التخفيض اصحاب اطيان المظروف بعض الارضاء اذ اراح عائقهم من وزر ضريبة باهظة اثقلت كاهلهم اشار الى ذلك قرار المجلس الخصوصي الذي اشرفنا اليه

على اننا نقول انه لسوء الحظ لم يحصل التخفيض المذكور او لم يستمر زمناً كافياً فان الخديو اصدر بتاريخ ٥ ذي الحجة سنة ١٨٦٦ امراً جاء ناسخاً لكل الاحكام التي سردناها وهذا نصه

\* صورة ارادة سنية صادرة لنظارة المالية رقيمة ٥ الحجة سنة ١٢٨٢ (١٨٦٦) نمره ١٦٤ \*

قد عرض لدينا انها كم المؤرخ ١٩ صفر سنة ٨٢ المشتمل على ما تراءى لكم فيما صار اجراه ضمن تعديل ضرائب الاطيان وهو

اولاً — ما حصل من ربط زمام مال اطيان المزادات بواقع مال اطيان حيضانها مع كون واضعين اليد عليها ما استحقوا الاثر فيها الا بمناسبة ما رسا عليهم من المزاد وبترك هذه الزيادة فالاطيان تبقى حق المبوي ولا يكون لهم فيها استحقاق وبما انه اذا اخذت منهم الان بواسطة ما ذكر يحصل منهم الضرر بالنظر لما اجره

ملحوظات

بها من التصليح والبناء والغرس وما اشبه  
استصوبتم انه لاجل امنيتهم في استحقاقهم  
بأثريتها يصير اضافة ما كانوا اجر وعلاوته  
بالمزاد مقابلة حق الاثرية لم فيها  
ثانياً — ما حصل من تنزيل بعض ضرائب الاطيان  
الاثرية في بعض القرى ولكونها مربوطة من  
سنين سابقة بحسب حالتها واستحقاقها رأيت  
عدم موافقة تنزيلها واستنسبت أيضاً رد ما  
صار استنزاله وان يكون هذا وذلك اعتباراً  
من ابتدا سنة ١٥٨١ وحيث ان ما رأيتوه في  
هذين الوجهين على وجه ما توضح قد استحسن  
لدينا فاصدرنا امرنا هذا اليكم بذلك لتعلموه  
وتكاتبوا من يلزم باضافة قيمة ما صار تنزيله  
من مربوط اموال تلك الاطيان وتحصيله  
اعتباراً من ابتدا سنة ١٥٨١ حسبما اقتضت  
ارادتنا

ثم عرض للامر العالي ان يضمن لواضي اليد حقهم  
في الانتفاع بهذه الاراضي فقرر ان يضاف على الضريبة  
المفروضة عليها قيمة الفرق بين الضريبة الحالية والضريبة  
الاصلية محتجاً بان زيادة هذا الفرق انما هي بدل  
الحق الذي منح لم يملك هذه الاطيان ثم ان هذا الامر  
وان كان صدر سنة ١٨٦٦ فقد سرى مفعوله فيما خص  
زيادة الفرق على المدة الماضية من سنة ١٨٦٤

هذا وان كان الرفع قد حصل خلال السنتين  
المذكورتين فلم يمنع ذلك ان قيمة الضريبة عن السنتين  
المذكورتين حصلت بتمامها سنة ١٨٦٦ فكانه لم يحصل  
رفع

واستمرت الحكومة على اعطاء ارضها بالمزاد بالصفة  
التي ذكرناها حتى سنة ٦٣ او ٦٤ حين ارادت الحكومة  
بيع املاكها على ان احكام الاوامر المتعلقة بهذه  
الاعمال لم تنسخ قطعياً الا سنة ١٨٦٥ حين صدر

الامر العالي الرقيم ٢٦ رجب الذي قضى بذلك فيما  
ورد في البند ٢ منه ولكن لم ينزع من ايدي الراسي  
عليهم ما كان رسي عليهم مزاده قبل ذاك التاريخ بل  
استمر في حيازتهم الا انه ورد في البند ٤ منه ما يمنع  
المذكورين من ترك ما كان في ايديهم من الاطيان (١)  
اما الاموال الموضوعة اليوم على الاطيان التي من  
هذا القبيل فقيمتها تختلف فمن هذه الاطيان ما يدفع  
ضريبة قدرها ١٩٣٥ قرشاً و ٣٣ باره ومنها ما يدفع  
٢٣ قرشاً فقط

ابعادية — ( مستخرج من كتاب الاحكام المرعية في  
الاراضي المصرية لسعادة ارتين باشا )  
( تعريب سعيد افندي عمون )

( ابعاديات منع بها بدون خراج بشرط تعبيرها  
وغرس الاشجار فيها وعلى تنفيذ هذه الشروط  
يتوقف اعطاء سند التملك للمنع عليه بها )

قد رأينا ان الشريعة الغراء تميز في الضرائب  
بين الجنائين المزروعة بالخضراوات والمغروسة اشجاراً  
والحدائق المغروسة اشجاراً فقط وضريبة الغابات  
وضريبة الاراضي

والجنائين المسورة والجنائين الغير المسورة المزروعة  
خضراوات فقط ولم تكن هذه الفروق في القطر  
المصري وقد اوضح جلياً مما اسلفناه \* ( ر ) كتاب  
الاحكام المرعية في الاراضي المصرية تعريب سعيد  
افندي عمون \* كيف ان الشريعة الغراء تعتبر كل  
اراضي وادي النيل خراجية من دون استثناء الا ان  
محمدًا علياً باشا آتياً استعمالها كما خولته الشريعة  
المطهرة من الحق والسلطة فاصدر امراً عالياً رقيماً ٨  
صفر سنة ١٨٢٧ باعفاء الاراضي المغروسة باشجار

( ١ ) ان الامر المشار اليه لم يرد في مجموعة الوائح الاطيان ( غمره ١٦ )  
الا انه لم يزل معمولاً به فان الحكومة تنكر على الاعالي الحق في ترك ما في  
ايديهم من الاطيان وهو حق كانوا خولوه قبل سنة ١٨٦٥ ولم يات بعد  
الامر المشار اليه امر نفع احكامه ١٠٠ هـ

السنط (شجر الصمغ العربي) من كل ضريبة قاصداً بذلك تعميم زراعة هذا الشجر وترغب الإلهالي في انشاء حدائق على ضفتي ترعة المحمودية التي امر بحفرها لجلب مياه النيل الى الاسكندرية وكانت هذه التربة قد ردمت منذ قرون عديدة

نعم انه قد ورد في قرار المجلس الذي ترتب عليه صدور الامر العالي المشار اليه ما يعين نوع الشجر المعني للارض القائم فيها من كل ضريبة الا انه كان الجاري في العمل اعطاء هذه الخاصة لكل الاشجار الكبيرة وكان اناس كثيرون من الراغبين اخذ ارض وعدم دفع ضريبة عليها يتعهدون بغرسها اشجار حتى اذا حصلوا عليها اخلفوا الوعد وزرعوا الارض اصنافاً من التي لا تبطىء في اعطاء الايراد ولما لم يكن ذلك غرض محمد علي باشا اصدر امراً عالياً بتاريخ ١٧ رجب سنة ١٨٤٠ قاضياً بعدم اعطاء التقاسيط لمن انعم عليهم باباعد بشرط تعهدهم اياها بالاعمال المحسنة لها وغرسها اشجاراً الا بعد التاكيد من انجاز المنعم عليهم لهذه الشروط

وفي ١٠ ربيع اول سنة ١٨٥٤ صدر امر عال جاء فيه ما معناه

ان الاطيان المنعم بها مجاناً مع اعفائها من كل ضريبة تحت شرط تعهداها من المنعم عليهم بها ببعض اشغال وبغرسها اشجاراً اذا كانت لم تعمر بعد ولم تنرس اشجاراً فلم يستحق اربابها الحصول على التقاسيط من الروزنامة يلزم اعادة الانعام بها تحت شرط تخريبها بقدر ما تتحمله الا انه ورد في الامر المشار اليه ان الانعام ثانية بالاطيان المذكورة يفضل تمتع واضعي اليد الحاليين على تلك الاطيان به اذا قبلوا بما ورد فيه من الاحكام المتعلقة بدفع الضريبة الخراجية

ومع ذلك فيظهر انه لغاية سنة ١٨٦٨ كان باقياً بعض اطيان معفاة من الضريبة بحجة انها مغروسة

اشجاراً ويظهر ذلك من صدور امر عال تاريخه ١٠ رجب من السنة المذكورة معناه ان الاراضي المسوحة والاباعد (اي غير ممسوحة) المغروسة اشجاراً تدفع الضريبة الخراجية او العشورية بحسب ما تكون ممسوحة وجزءاً من زمام ناحية او خارجة عن المساحة وداخله في ملكية صاحبها للانعام بها عليه بموجب تقسيط روزنامة

هذا وان الامر العالي المشار اليه لم يخرج عن كونه جاء مثبته ومؤيداً الامر العالي الرقم ١٠ ربيع اول سنة ١٨٥٤ وكان تاريخاً لانقضاء زمن محاولة ايجاد الغابات في وادي النيل وبما سبق يرى ان الاطيان المغروسة اشجاراً كانت معفاة من الضريبة مبدئياً وانها خرجت فيما بعد وانها منذ سنة ١٨٥٤ قسمت الى قسمين فما كان منها لم يحصل اربابه على تقسيط به قبل هذه السنة استمر على دفع الضريبة الخراجية واما ما كان منها قد نال اربابه التقسيط قبل ذلك التاريخ فقد فرضت عليه الضريبة العشورية

العبادية - (ملحق للائحة الاطيان الزراعية)

(امر عال في ١١ ابريل سنة ١٢٨٢ ٢٧ ابريل سنة ١٢٦٦)

الابعديات التي تعطى انعاماً او التي تباع من طرف الميري يلزم فرزها في وقت تحديدها ويتوضح بقوائم التحديد عن الفرز الذي يصير بحسبها ينظر من معاينتها لاجل تقدير ما يربط عليها واذا كان يوجد حالة التحديد والفرز اطيان بور ولا يستحق تقدير شيء عليها يتوضح عنها بقوائم التحديد ايضاً وترسل القوائم للمالية ليتصرح للروزنامة باخراج التقسيط بدون انتظار لربط عشور البور

الاطيان البور الواردة بتقاسيط ارباب الابعديات وغير مربوط عليها عشور وجاري فرزها سنوياً وربط العشور على كل ما يستصلح منها هذه اذا كانت تستمر

على الطريقة المذكورة يمضى عليها اوقات وازمنة بدون ان يهتم اصحابها في اصلاحها مع ان المسارعة والاهتمام في اصلاح تلك الاطيان يترب عليه زيادة عارية وانتفاع فلاجل ذلك استصوب تقدير وربط ميعاد ٣ سنوات من ابتداء سنة ١٨٧٦ افرنكي لاصلاحها بدون ان يجري عليها الفرز السنوي ومن ابتداء السنة الرابعة التي هي سنة ١٨٧٩ افرنكي يجري ربط وتحصيل عشورها من ملاكها الموضوع ايديهم عليها باعتبار فئات الخيضان الموجودة فيها ولو لم يكن صار اصلاحها

ابعادية — (ر) اطيان زراعية وما يلي اللائحة من الاحالات على الكلمات الاخرى

ابلكخانه — (ر) سجن ٢٥ ذ سنة ١٣٠٠

ابللو — (كلمة ايتالية وهي استئناف) —

(ر) مجلس ملنى — استئناف

ابن — (ر) سرقة قق ٢٨٦ — ٠ مواريث

ابن — (اخفاؤه لوالده) (ر) هرب

المحبوسين — قق ١٣٦

ابن المفلس — (ر) متفالس قق ٣٠٤

ابنية — (ملحق لللائحة الاطيان الزراعية) قرار من المجلس المحصى في ٢٤ محجة سنة ١٢٨٢ — ١٠ مايو سنة ٦٦

الاملاك التي تبني بالاراضي الخراجية يتقرر عليها عوايد خلاف مربوط الارض المبنية فيها وبالطبع ما يبنى بالاراضي العشورية يجري فيها مثل ذلك

ابنية — «ملحق لللائحة الاطيان الزراعية» امر عال في ٢ محرم سنة ١٢٩٢ على قرار خصوي في ٢ مئة — ٩ فبراير سنة ٧٥

يصير اخذ عوايد على سائر الاملاك بوجه العموم بمصر واسكندرية وكافة الثغور والبنادر وسائر النواحي والقرى والجفالك والاباعد والعزب والكفور وغيرها

على وجه العموم بدون استثناء شيء باعتبار السنة الهلالية

ابنية — منشور من نظارة المالية في ٢٢ صفر سنة ٩٩ الموافق ١٢ يناير سنة ٨٢

حيث ان الذي ربط ضمن ميزانية سنة ٨٢ لعوايد الاملاك مبلغ ٠٠ غرشاً ٠٠٠ جنيهاً ومن الاقتضى المبادرة من الان في تعديل العوايد المذكورة بواسطة تعيين قومسيون من الذين يعول ويعتمد عليهم في هذه الاحوال بالتطبيق للاصول المتبعة بوجه العدالة وعدم غدر الميري ولا تضرر الاهالي فقد تحرر للمدريبات ومن لزم من الجهات بالمبادرة باجراء ذلك واتمام هذه الاجراءات وتحرير الدفاتر المقتضية واخذ الجشاني اللازمة عنها من جهات مختلفة وتحقيق صحتها وتقديم الجدول اللازم عنها للمالية يكون في مدة قريبة لاتجاوز شهراً واحداً لاجل مباشرة التحصيل حتى انه لحد ٢٠ نوفمبر سنة ٨٢ يكون تم تحصيل العوايد باكملها وهذا للاجراء كما ذكر بدون تأخير في صفر سنة ٩٩ يناير سنة ٨٢

ابنية — قرار من نظارة الاشغال العمومية في ٢٧ اكتوبر سنة ١٨٨٢

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار المؤرخ في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٣ بالتصديق على الشروط الاصلية التي تؤخذ على ارباب الاملاك الراغبين في بناء مساكن للشغالة في مدن القطر المصري وضواحيها قررنا بما هو آت

ابتداء من صدور هذا القرار يجب على ارباب الاملاك الراغبين في بناء مساكن للشغالة في مدن القطر المصري وضواحيها الامتثال للشروط الآتية (المادة ١) لا يسوغ لارباب الاملاك المذكورين انفاً ان يبنوا المساكن المرغوبة الا بتصريح النظارة (المادة ٢) يلزم ان يكون طلب الرخصة مصحوباً

بتصميم عن الارض المقصود البناء فيها رسمه يكون باعتبار خمسة ميليمترات عن كل متروينبغي ان يبين في التصميم حدود وهيئة الاملاك المجاورة واسماء اربابها ثم رسم واسماء الحارات الموصلة لها وعلى المالك ان يبين ايضاً في الرسم الطرق والشوارع والحارات التي يريد انشاها داخل الارض ولا بد من ان يكون اتساعها مساوياً لاربعة امتار بالاقل اما اذا كان الغرض عمل ميادين داخلها فيكون اتساعها متناسباً لمساحة الارض المراد انشا العمارة بها ويلزمه ايضاً بيان ارتفاع سطح الارض في النقط الأكثر انخفاضاً بها وارتفاع الطرق الموصلة الى الارض ومتى استوفى الرسم هذه الشروط لا بد وان يصطحب برسومات تعمل باعتبار عشرين ميللي عن كل مترين فيها شكل البناء المرغوب بشرط اتباع الشروط الاتية

(١) ترجيح وجود حوش داخل البناء بقدر الامكان  
(ب) عمل القاعات والادو على حسب المقاسات الاتية من الفارغ بالاقل

طول اربعة امتار

عرض ثلاثة امتار

ارتفاع لغاية السقف ثلاثة امتار

(ث) ان تكون وجهة البناء معرضة للهواء البحري على قدر الامكان ويكون لها مصارف للهواء جهة قبلي وهذه المصارف تكون كافية مع ابواب وطبقان تفتح وتغلق

(د) ولا بد من انتخاب محلات موافقة للمراحيض والمجارير والاسطبلات

(ي) اذا لم تساعد مساحة الارض على عمل مراحيض فتعمل مباول يتعهد المالك بتنظيفها

وعند انتهاء عمل هذه الرسومات يصير تقديمها للنظارة فتصدق عليها في اقرب وقت

(المادة ٣) متى صدقت النظارة على الرسومات فيلزم الطالب باتباع الشروط الاتية في اعمال البناء

(١) يكون عمل الحيطان بالبناء الجيد من الدبش او الحجر الاحمر مخلوطاً بالمونة الجيرية

(ب) ويلزم تبييض وجه الحائط بالجير والرمل

(ث) يلزم دهان الابواب والشبايك والسقف بالاقل بوش واحد من البوية

(د) يلزم عمل نجارة جيدة في النوافذ لتساعد على الفقل والفتح ثم تضرب بالدهان

(ي) يلزم تبييض الادو والقيعان بالاحجار

(ف) يلزم ابعاد المطبخ عن محلات النوم حتى يتمكن البخار والدخان من الصعود بالراحة

(المادة ٤) في اثناء اجراء البناء على حسب التصريح المعطى يجري معاينة ذلك بمعرفة احد مهندسي النظارة ومعه مندوب الصحة ليتحققا من اتباع احكام التصريح من عدمه ثم يحرران محضراً بكل ما يشاهدانه على نسختين ترسل احدهما الى النظارة والاخرى تسلم لصاحب الارض

واذا تشاهد للنظارة عدم موافقة البناء لاذن التصريح فتلزم صاحب الملك باتباع الشروط

وهذه الشروط يلزم بها من كان قاطناً بالمدين الآتي يانها

مصر سكندرية دمياط اسيوط طنطا المحلة الكبرى المنصورة الفيوم دمنهور الزقازيق اخميم جرجا المنيا رشيد بورت سعيد منوف شبين الكوم قنا جرجا جهينة طحطا سنورس منفوط سوهاج سمنود الجيزة ميت غمر زفته السويس ملوى ابوتيج سرس الليانة بني سويف — (ر) تنظيم

ابنية — . امر عال صادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤

« ١٥ جا سنة ١٣٠١ »



\* نحن خديو مصر \*

بناء على ما رفعه اليها ناظر المالية وموافقة رأي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوآت

\* (الباب الاول)

احكامر عمومية

(المادة الاولى)

يبدأ من اول يناير سنة ١٨٨٤ باخذ عوايد باعتبار جزء من اثني عشر من قيمة الاجرة عن بيوت السكن واللوكاندات والمخازن والدكاكين والوابورات والمعامل والاملاك ذات الايراد وبالجملة عن جميع ابنية القطر المصري والجنائين التابعة لها سواء كانت مسكونة باصحابها او باصحاب المنفعة فيها او غيرهم باجرة او بدون اجرة ويكون تحصيل تلك العوايد بالكيفية الآتية بعد

(المادة الثانية)

يعنى من تلك العوايد

اولا — العشش الغير مؤجرة

ثانيا — البيوت التي لا تزيد اجرتها السنوية عن خمسمائة قرش صاغ اذا كانت مسكونة باصحابها او باصحاب المنفعة فيها

ثالثا — الابنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية مثل المساجد والكنايس والاديرة والابنية المعدة للخيرات او للصدقة وتعين الحكومة الاملاك التي تعفى من دفع العوايد اما ما كان من العقارات ذات الربح ملكاً للاوقاف او للطوائف الدينية او للجمعيات الخيرية فلا يعفى منها

رابعا — العقارات ملك الحكومة المعدة للمصلحة العمومية

خامسا — دور القنسلات التي تكون ملك الدول الاجنبية

(المادة الثالثة)

لا يدخل في تقدير اجرة البيوت قيمة مفروشاتها ولا يدخل في تقدير اجرة المعامل الا ما كان فيها من الآلات والعدد الثابتة التي لا تقوم تلك المعامل بدونها وتقدير الاجرة يكون اما بحسب الاجرة الواردة في عقود الايجار اذا وجدت عقود وكانت صادقة واما بالقياس على البيوت المجاورة التي تكون اجرتها معروفة مع مراعاة مقدار اتساع البيوت وصنعها ومنافعها ومرافقها وبالجملة يكون التقدير بحسب ما يمكن الحصول عليه من الاجرة

ويراعى في تقدير اجرة الابنية الاحواش والجنائين المتصلة بها التابعة لها رأساً لا الاحواش والجنائين التي وان كانت متصلة بالابنية الا انها تكون مستقلة عنها ومؤجرة او يمكن تأجيرها على حدتها

\* (الباب الثاني)

في تقرير العوايد

(المادة الرابعة)

يجرى كل سنتين ما ياتي

اولا — تعداد الابنية في كل مدينة او بلد بمعرفة جهات الادارة

ثانيا — تقدير اجرة الابنية

ويتم هذا التقدير بمعرفة لجان تباشر العمل في البلاد عن كل بلد وفي المدن عن كل تمن او قسم وتؤلف هذه اللجان

اولا — من ثلاثة مندوبين تعينهم الحكومة تكون الرئاسة لاحدهم وله رأي مرجح

ثانيا — من ثلاثة اعضاء ينتخبون بالقرعة من بين اثني عشر من اصحاب الاملاك يختارهم الممولون ويكون احد هؤلاء الثلاثة اعضاء بالاقل اجنبي الجنسية وينتخب ايضاً بالقرعة من بين هؤلاء الاثنى عشر عضوان للنيابة عمن يغيب من الاعضا

ملحوظات

إذا كان الطلب مقدماً من أحد الأهالي ومن الأجانب  
إذا كان مقدماً من أحد الأجانب

وفي بنادر المديرية والمحافظات التي ليس الأجانب  
فيها كثيرين يعين منهم في مجلس المراجعة العدد  
الكافي فاصحاب الاملاك من الاهالي ينتخبون بالقرعة  
من بينهم العدد المعين وفي هذه الحالة إذا كان المتظلم  
اجنبياً فله ان يرفع شكواه لاي مجلس اراده من  
مجالس المراجعة

#### ( المادة السادسة )

لا يجوز انتخاب احد اعضاء لجنة من لجان التقدير  
يكون عضواً في احد مجالس المراجعة  
مدة لجان التقدير ومجالس المراجعة هي سنتان  
\* الباب الثالث \*

في استمرار التقدير وفي جداول التمويل السنوية  
وفي الزيادة والتزيل

#### ( المادة السابعة )

يستمر تقدير اللجان ثابتاً غير متغير لمدة ثماني سنوات  
الآفيا لارباب الشؤون من حق التظلم عند الشروع في  
تحصيل عوايد السنة الاولى كما سيأتي ذكر ذلك  
ولا يجوز تعديل التقدير المذكور عند تحرير  
الجداول السنوية التالية الا بسبب انشاء ابنية جديدة  
او هدم او حريق كلي او جزئي طرأ على الابنية او  
خلوها من السكن

#### ( المادة الثامنة )

تنشأ في كل سنة جريدة تمويل يعتمد في تحريرها على  
جداول التعداد والتقدير ويستخرج من هذه الجريدة  
في كل سنة جداول التمويل عن كل مدينة وكل بلد

#### ( المادة التاسعة )

على اصحاب الاملاك واصحاب المنفعة ان يخبروا في  
النصف الاول من شهر نوفمبر من كل سنة عما يكون  
حصل في املاكهم من الزيادة او النقصان المنصوص

ولا تعتبر قرارات اللجان نافذة الا اذا كانت صادرة من  
اربعة اعضاء بالاقل بحيث يكون اثنان منهم من مندوبي  
الحكومة والاثنان الآخرون من اصحاب الاملاك المنتخبين  
ويسوغ استئناف قرارات تلك اللجان لدى مجالس  
المراجعة

#### ( المادة الخامسة )

يؤلف كل من مجالس المراجعة كما يأتي

اولاً — من مندوب تعينه الحكومة وتكون له الرئاسة  
ثانياً — من ستة اعضاء ينتخبون بالقرعة من بين  
المندرجة اسمائهم في الجداول التي سيأتي  
ذكرها وينتخب ايضاً بالقرعة اربعة اعضاء للنيابة  
فان كان طلب الاستئناف مقدماً من أحد الاهالي  
ينبغي ان تكون اكثرية اعضاء المجلس من الاهالي  
وان كان الطلب مقدماً من أحد الأجانب ينبغي ان  
تكون الاكثرية فيه من الأجانب

وتكون مراكز مجالس المراجعة في القاهرة وفي  
الاسكندرية وفي المحافظات وبنادر المديرية  
ويجتمع في كل من مدينتي القاهرة والاسكندرية  
الاثناعشر عضواً من ذوي الاملاك المنتخبين عن كل  
تمن او قسم لتؤلف منهم لجان تقدير الاجرة ويختارون  
من بينهم اربعة وعشرين عضواً من ذوي الاملاك  
اثني عشر مصريين واثني عشر اجانب ينتخب من  
بينهم الاعضاء الاصليون والنائبون لمجلس المراجعة

اما في بنادر المديرية وفي المحافظات فيكون  
انتخاب الستة اعضاء الاصليين والاربعة اعضاء للنيابة  
بالقرعة من بين اربعة وعشرين من اصحاب الاملاك  
يختارهم الممولون

وتكون قرارات مجالس المراجعة قطعية ولا تعتبر نافذة  
الا اذا كانت صادرة من اربعة اعضاء بالاقل غير محسوب  
من ضمنهم مندوب الحكومة الذي هو الرئيس ويجب  
في هذه الحالة ان تكون اكثرية الاعضاء من الاهالي

ملحوظات

بأكملها لحد اول يناير من السنة التالية على الممول  
المندرج اسمه في الجدول مهما حصل من التغييرات  
في اثناء السنة في العقار المربوطة العوايد عليه الا اذا  
خرب العقار او خلى من السكن

### \* الباب السابع \*

في دفع العوايد والاجراآت الجبرية المتعلقة بمحصلها

### ( المادة الثالثة عشر )

يكون دفع العوايد مقدماً كل ثلاثة شهور قسط وكل  
ما يمتلكه صاحب العقار يكون ضامناً لدفع العوايد

### ( المادة الرابعة عشر )

ان لم تدفع العوايد اختياراً فتحصل جبراً على مقتضى  
احكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠  
بدون لزوم لحكم تنفيذي آخر

اما فيما يتعلق باملاك الاجانب فلا يمكن اجراء التنفيذ  
مع غياب مندوب القنصلاتو الا بعد مرور اربع  
وعشرين ساعة من تاريخ اخبار القنصلاتو وتطول  
هذه المهلة بحسب المسافات

وتحكم جهات الاختصاص في كلما تؤدي اليه الاجراآت  
التنفيذية من معارضة الممولين وما يتبع ذلك من المشاكل

### ( المادة الخامسة عشر )

للحكومة الامتياز في تحصيل العوايد المطلوبة لها  
باستيلائها اياها من ايجارات وايرادات الابنية في  
اية يد وجدت او من الابنية نفسها ان لم يكف ايجارها  
وباقى ايراداتها لتسديد المستحق عليها من العوايد  
ويكون هذا الامتياز مقدماً على اي امتياز كان ما  
خلا الامتياز الضامن للمصاريف القضائية المنصرفة  
لحفظ وبيع الاملاك المقرر امتياز الحكومة فيها

### ( المادة السادسة عشر )

يكون المستأجر وصاحب الملك متضامنين في تأدية  
العوايد المطلوبة للحكومة لحد قيمة الاجرة المستحقة  
وعلى كل مستأجر او طالب او مديون لصاحب

عنهما في المادة السابعة واذا لم يحصل الاخبار في الميعاد  
المذكور يلزم اصحاب الاملاك واصحاب المنفعة في  
السنة الاولى بدفع العوايد مضاعفة عن الابنية  
الجديدة او التي تجدد بناؤها او التي صارت قابلة  
لربط العوايد عليها وعما اضيف الى املاكهم من  
البناء الجديد واذا لم يحصل ذلك الاخبار منهم في  
الميعاد المتقدم ذكره عما هدم من الابنية او تخرب منها  
او صار غير قابل لربط العوايد عليه سقط حقهم في  
السنة الاولى في طلب رفع العوايد عنه

### \* الباب الرابع \*

في انتقال الملكية

### ( المادة العاشرة )

على ارباب الشؤون ان يخبروا في الخمسة عشر يوم  
الاول من شهر نوفمبر من كل سنة عما حصل من  
انتقال الملكية في الابنية سواء كان بطريق البيع او  
البدل او القسمة الى غير ذلك من العقود القاضية  
بانتقال الملكية او المنفعة واذا لم يحصل الاخبار عن  
ذلك في الميعاد المتقدم ذكره اُلزم كل من صاحب الملك  
او المنفعة القديم والجديد بدفع العوايد بالتضامن بينهما  
وما يخبر عنه في المواعيد المقررة في كل سنة من  
انتقال الملكية يدرج في جريدة وجدول تمويل السنة  
التالية

### \* الباب الخامس \*

في نشر جداول التمويل السنوية وتحصيل قيمها

### ( المادة الحادية عشر )

متى تحررت الجداول السنوية وتقرر وجوب العمل  
بها تنشر ويأشر تحصيل قيمها

### \* الباب السادس \*

في العوايد السنوية

### ( المادة الثانية عشر )

العوايد التي تربط في اول يناير تستحق عن السنة

فيه اثناء السنة او بسبب خلوسكن استمر مدة ستة شهور على الاقل في العقار او في جزء منه على شرط ان لا يكون اصحاب الملك او المنفعة انتفعوا بالمكان الخالي في المدة المذكورة

### ( المادة الحادية والعشرون )

كل صاحب ملك او منفعة غير وارد اسمه في جداول التمويل له ان يطلب درجه فيها واذا حصل انتقال الملكية واعلن عنها في المواعيد المقررة ولم ينوه عن ذلك في جداول التمويل عند تحريرها كان لذوي الشأن الحق في طلب اصدار قرار بنقل التمويل باسمهم

### ( المادة الثانية والعشرون )

تقدم طلبات رفع العوايد او تنقيصها او قيدها او نقلها في الستة شهور التي تمضي من تاريخ نشر جدول التمويل الاول او في الثلاثة شهور التي تلي نشر الجداول السنوية التالية او في خلال الثلاثة شهور المبدؤة بشهر يناير اذا شرت تلك الجداول قبل اول يناير وفيما عدا ذلك يسقط الحق في تقديم الطلبات واما طلبات رفع العوايد او تنقيصها لسبب خراب كلي او جزئي او لسبب خلوسكن فتقدم في الشهر الذي يلي الخراب او نهاية خلوسكن والا فيسقط حق تقديم الطلب عن ذلك

### ( المادة الثالثة والعشرون )

تصح طلبات بقسام الاقساط المدفوعة من العوايد ولا يترتب على هذه الطلبات توقيف دفع الاقساط التالية واما اذا لم يصدر القرار في مدة الثلاثة شهور التالية لوصول الطلب الى جهة الاختصاص فيحق لصاحب الطلب ان يرفض دفع الاقساط التي تستحق بعد انقضاء الميعاد المذكور الى ان يصدر القرار

### ( المادة الرابعة والعشرون )

يرخص للمأموري التحصيل فضلاً عن الطلبات المتقدمة من ارباب الشؤون ان يحرروا سنوياً في الثلاثة شهور

الملك بنقود سار عليها امتياز الحكومة ان يدفع لها حال طلبها بدون احتياج الى اجراءات قضائية قيمة العوايد المستحقة لحد قيمة الاجرة او المبالغ المطلوبة منه لصاحب الملك

وقسام العوايد التي تسلم اليه تعتبر كوصل من صاحب الملك

### ( المادة السابعة عشر )

يسقط حق الحكومة في طلب العوايد بعد خمس سنين تمضي من تاريخ نشر جداول التمويل او من تاريخ آخر الاجراءات الجبرية

### ( الباب الثامن )

في الشكايات

### ( المادة الثامنة عشر )

يسوغ لكل صاحب ملك او منفعة ان يتشكى لدى مجلس المراجعة من اجراءات التعداد والتقدير

### ( المادة التاسعة عشر )

يجب ان تقدم تلك الشكايات في الستة شهور التي تلي نشر اول جدول من جداول التمويل والا فيسقط الحق في تقديمها ولا يقبل في مدة الثلاثة شهور التي تلي نشر جداول التمويل السنوية التالية ادنى تشك في شأن التقدير الا لاسباب ظاهرة بعد الاجراءات الاولى مثل الهدم والحريق والخراب كلياً كان او جزئياً على شرط ان يكون الاخبار عن هذه الاسباب بالطريقة القانونية

### ( المادة العشرون )

كل من ربطت عليه في جداول التمويل عوايد غدرًا له ان يطلب رفع تلك العوايد عنه وكل من ربطت عليه في الجداول عوايد تزيد عن مقدارها الحقيقي له ان يطلب تنزيل تلك الزيادة

ويجوز رفع العوايد او تنقيصها عما يخص الايراد المفقود من الملك اما بسبب خراب كلي او جزئي طرا

ملحوظات

المدن المعينة في الجدول المؤشر عليه بحرف (أ) المرفوق بامرنا هذا وفي دائرة الحدود التي ستبين بامر يصدر منا فيما بعد وذلك الى ان يصدر امر آخر

#### ( المادة الثامنة والعشرون )

تصدر لائحة ادارة عمومية تتقرر فيها كيفية تنفيذ احكام امرنا هذا

#### ( المادة التاسعة والعشرون )

الوظائف المناطة في امرنا هذا وفي اللائحة المتعلقة بتنفيذه بجهات الحكومة المبينة فيها يجوز احوالها كلها او بعضها على المجالس البلدية في المدن التي تنشأ فيها هذه المجالس

#### ( المادة الثلاثون )

كل ما كان من احكام القوانين والاوامر العالية واللوائح والتعليقات مخالفًا لامرنا هذا فهو ملغى وغير معمول به

#### ( المادة الحادية والثلاثون )

على نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية والحقانية تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويتعلق به صدر بسراي عابدين في ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ ١٣ مارث سنة ١٨٨٤

التي تلي نشر جداول التمويل بيانات عن كل تمن او قسم من المدن وعن كل بلد واضحًا فيها العوايد التي درجت في الجداول غدرًا وان يقدموا تلك البيانات الى مأموري الدائرة البلدية او المديرين او المحافظين وتحال هذه البيانات على لجنة التقدير لابتداء رأيها فيها ثم تعرض على مجلس المراجعة ليحكم فيها

#### ( المادة الخامسة والعشرون )

مصاريف التحقيقات التكميلية ومعاينات اهل الخبرة وغير ذلك من الاجزآت التي يأمر بها مجلس المراجعة بناء على الطلبات المتقدمة يلزم بها مقدموا تلك الطلبات اذا رفضت طلباتهم

#### ( المادة السادسة والعشرون )

بما ان جداول التمويل هي سنوية فلا يسري مفعول القرارات الصادرة عن الطلبات المقدمة من ارباب الشؤون او البيانات المحررة من مأموري التحصيل عن العوايد المربوطة غدرًا الا على السنة المحررة تلك الجداول عنها

اما القرارات الصادرة عن الطلبات المتعلقة باجراآت التقدير فيسري مفعولها الى انتهاء المدة المقرر اجراء العمل فيها بمقتضى التقدير المذكور

#### ( المادة السابعة والعشرون )

احكام المواد المتقدم ذكرها لا تكون نافذة الا في

ابنية

- ٢٠ -

ابنية

## جدول حرف (١)

ملحوظات

عن بيان المدن التي ستقرر فيها عوايد على المباني عن بيان المديريات والمحافظات التابعة لها المدن المقرر عليها العوايد المذكورة	عن بيان المدن المقرر عليها هذه العوايد	تابع بيان المدن التي ستقرر فيها عوايد على المباني بيان المديريات والمحافظات التابعة لها المدن المقرر عليها العوايد المذكورة	بيان المدن المقرر عليها هذه العوايد
محافظة مصر	القاهرة	الشرقية	الزقازيق
« الاسكندرية	الاسكندرية		بليس
« عموم القنال	بور سعيد	مضلة القناطر الخيرية	- القناطر الخيرية
« رشيد	الاسماعيلية	مديرية الجيزة	- الجيزة
« دمياط	السويس	« بني سويف	- بني سويف
مديرية القليوبية	رشيد	« الفيوم	- الفيوم
المنوفية	دمياط	« المنيا	المنيا
البحيرة	بنها		الفشن
الغربية	شبين القناطر		اسيوط
الدقهلية	شبين الكوم	« اسيوط	ابو تيج
	منوف		منفلوط
	دمهور		ملوى
	شبراخيت		طحطا
	المحمودية	« جرجا	اخميم
	طنطا		سوهاج
	المحلة الكبرى		جرجا
	سمتود	« قنا	- قنا
	دسوق	« اسنا	اسنا
	زفتي		اصوان
	كفر الزيات		
	المنصورة		
	ميت غمر		

هذا هو الجدول المرفوق بالامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ « ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠٣ » بخصوص عوايد الاملاك المينة

ابنية — لائحة ادارة عمومية للعمل بمقتضى احكام الامر  
العالي الصادر بتاريخ ٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ (١٢) مارت  
سنة ١٨٨٤ المتعلق بعوايد الاملاك المبنية

### (الباب الاول)

في جرد وتعداد الاملاك وتقدير قيمتها

(المادة ١) تجرد الاملاك في كل سنتين مرة ويشرع  
في الجرد الاول من اول ابريل الى اول يولييه سنة  
٨٤ بالكيفية الآتية وهي يشكل في كل مدينة وفي  
كل قرية لجنة يعين اعضائها نظار الداخلية والمالية  
والاشغال العمومية وتباشر هذه اللجان اعمال التعداد  
بمساعدة كتاب التعداد وتحرر جداول عن جميع  
الابنية بدون فرق ولا تميز بين الابنية التي تربط  
عليها العوايد وبين الابنية التي تغى منها

ويجعل في المدن لكل ثمن او قسم جدول مخصوص  
يبين فيه تعداد الابنية شارعاً شارعاً وحرارة حارة مع  
ذكر نوع الابنية وعدد ادوارها وما هي معدة له بيوت  
سكن كانت او لوكاندات او طواحين او معامل او غير  
ذلك واسماء اصحابها او اصحاب المنفعة فيها وما اذا كانت  
مشغولة ام لا او معدة لاقامة الشعائر الدينية او لمنفعة  
عمومية او خيرية ومتى تم تحرير الجداول تحفظ في  
الدائرة البلدية او في المديرية او في المحافظة اما في  
القرى فتحفظ عند الصراف وتلصق اعلانات في  
المحافظات وفي بنادر المديريات على باب الدائرة البلدية  
وفي القرى على ابواب دور المشايخ يدعى بها اصحاب  
الاملاك للاطلاع على جداول التعداد في خلال شهر  
واحد ويطلب تصحيح ما يجردونه فيها من الخطأ او  
السهو والتكرار وعلى لجان التقدير ان تصح تلك  
الجداول وان تعلن العموم باعلانات تلصق بالكيفية  
المتقدم ذكرها عن اليوم والساعة والمكان التي تجتمع  
فيها لهذا الغرض

(المادة ٢) على لجان التقدير ان تصح جداول التعداد

وتقرها بعد سماع ملاحظات اصحاب الاملاك او ذوي  
الشأن او من يستنبطونهم عنهم ثم تقدر قيمة اجرة  
الاملاك القابلة لربط العوايد عليها بالكيفية المبينة  
في الامر العالي المخصص بذلك وتدرج تلك القيمة في  
جدول التعداد

### (الباب الثاني)

في انشاء جريدة التمويل والجداول السنوية

(المادة ٣) على الدائرة البلدية او المديرية او المحافظة ان  
تنشي جريدة تمويل لكل مدينة او ناحية بالاستناد على  
جداول التعداد والتقدير وتشتمل هذه الجريدة على  
اسماء اصحاب البناء او المنفعة على ترتيب حروف الهجاء  
ويوضح امام اسم كل منهم بنوع اجمالي جميع ما يمتلكه  
في المدن وفي النواحي من الابنية القابلة لربط العوايد  
عليها وما هو مذكور في جداول التعداد والتقدير عن  
نوعها وقيمة اجرتها ثم يوقع مأمور الدائرة البلدية او  
المحافظ او المدير على الجريدة المذكورة

(المادة ٤) يستخرج جدول التمويل سنوياً من  
الجريدة عن كل مدينة او ناحية مبيناً فيه اسم كل  
صاحب ملك او منفعة وقيمة اجرة الابنية التي يمتلكها  
ومقدار ما يطالب بتأديته عليها من العوايد محسوبة  
باعبار جزء من اثني عشر من تلك القيمة ثم يصدق  
عليه مأمور الدائرة البلدية او المحافظ او المدير بمضائه  
او بختمه لاعتماد التحصيل على مقتضاه

### (الباب الثالث)

فيما يحصل سنوياً في جريدة التمويل من الزيادة والتزويل  
(المادة ٥) الابنية الجديدة او التي يبجد بناؤها  
وصارت قابلة لربط العوايد عليها المكلف اصحاب  
الملك او المنفعة فيها بالاخبار عنها في النصف الاول  
من شهر نوفمبر تضاف في كل سنة على جداول التعداد  
وجريدة التمويل وتربط عليها العوايد في جداول  
تمويل السنة التالية بحسب ما تقدره لجنة التقدير

التي تنعقد لهذا الغرض والابنية التي هدم كلها او بعضها عمداً او التي طرأ عليها خراب كلي او جزئي او صارت غير قابلة لربط العوايد عليها ينزل كلها او بعضها من جداول التعداد ومن جريدة التمويل ومن الجدول السنوي بناء على اخبار اصحابها وتقدير اللجنة المذكورة ايضاً

(المادة ٦) على مأموري الحكومة ان يراجعوا الطلبات المتعلقة بما يضاف او ينزل من العوايد لمراعاة ما هو منصوص عنه من الغرامة وسقوط الحق في المادة التاسعة من الامر العالي المتعلق بعوايد الاملاك المبنية وما يظهر لهم من الابنية غير وارد في جداول التعداد والتمويل يحجرون عنه محاضر ومقتضى هذه المحاضر تدرج الابنية الجديدة الغير مخبر عنها في جداول التعداد وجريدة التمويل والجدول السنوي بعد تقدير اجرتها بالصورة المعتادة

وما يحصل من العوايد مضاعفاً يعتبر احد ضعفيه غرامة ولا يدرج في جداول التمويل واذا لم تتقدم في المواعيد المحددة الطلبات المختصة برفع العوايد عن الابنية التي صارت غير قابلة لها فيقرر سقوط الحق فيها بمقتضى محاضر ايضاً

#### (الباب الرابع)

في نقل العوايد

(المادة ٧) على الدائرة البلدية او المديرية او المحافظة قبول طلبات نقل العوايد متى كانت مطابقة للاحوال المنصوص عنها في المادة العاشرة من الامر العالي المتعلق بعوايد الاملاك المبنية ويصح مع الطلب عقد انتقال الملك او المنفعة للاعتماد عليه في النقل وان لم يصح به يجب على صاحب الملك او المنفعة القديم والجديد ان يمضيا الطلب المذكور

#### (الباب الخامس)

في نشر جداول التمويل وتحصيل قيمها وما يتعلق بذلك من الاجراءات الإجبرية

(المادة ٨) متى تحررت جداول التمويل وتقرر

وجوب العمل بها تنشر ويأشر في تحصيل قيمها ويكون نشرها باعلانات تلصق على باب الدائرة البلدية او المديرية او المحافظة او على باب دار شيخ البلد يخبر بها الممولون ان جداول التمويل تسلمت للمأموري التحصيل وانه يجب على كل منهم ان يؤدي ما هو مربوط عليه من العوايد في المواعيد المقررة والا فانه يجبر على ذلك

وبين مأمور التحصيل في آخر جدول التمويل تاريخ نشره ويبحث مجانياً لكل مول كشفاً مستخرجاً منه واضحاً به مقدار العوايد المربوطة عليه وتاريخ نشر الجدول المذكور

(المادة ٩) ما يؤديه الممولون من العوايد يقيد لهم دفعة دفعة في جدول التمويل ويعطى لهم قسيمة عن كل دفعة

(المادة ١٠) اذا تأخر الممولون عن الدفع في المواعيد المقررة تحرر لهم اوراق الاجراءات الجبرية بمعرفة مأموري التحصيل وبعد تأشير مأمور الدائرة البلدية او المدير او المحافظ عليها بالتنفيذ تعلن لهم بدون تكليفهم بمصاريف

(المادة ١١) تخنوس تلك الاوراق على تكليف المولين بالدفع في مدة ثمانية ايام كاملة تمضي من تاريخ اعلانها لهم ومتى انقضت هذه المدة ولم يحصل منهم مناقضة قانونية يباشر بالتنفيذ طبقاً لاحكام الامر العالي الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ (ر الجدول التاريخي)

#### (الباب السادس)

في التشيكات

(المادة ١٢) تشيكات اصحاب الملك او المنفعة من اجراءات التعداد والتقدير تحال على مجلس المراجعة ومتى زادت قيمة العوايد الرافعة الشكوى في شأنها عن خمسمائة قرش صاغ تحرر تلك الشكوى على ورقة تمغة وتصح بالتشيكات قسائم اقساط العوايد المدفوعة



ملحوظات

ويكون تقديمها في المواعيد المقررة في المادة التاسعة عشر من الامر العالي المتعلق بعوايد الاملاك المبنية للدائرة البلدية او المديرية او المحافظة وهي تعيدها في تواريخ استلامها وتعطي بها وضولات لاربابها (المادة ١٣) التشيكيات التي تقدم بعدمضي المواعيد المحددة تبعت حالاً قبل تحقيقها الى مجلس المراجعة ليحكم برفضها او بقبولها من حيث فوات المدة فان لم يحكم برفضها تعاد للدائرة البلدية او المديرية او المحافظة لتحقيقها ادارياً

(المادة ١٤) التشيكيات التي تقدم في للمواعيد المحددة تحقق ادارياً في حال تقديمها ثم تبعت لمجلس المراجعة ليحكم فيها وللمجلس المذكور اذا استصوب قبل اصدار قرار فيها اجراء تحقيقات اخر مثل تعيين ارباب خبرة او سماع شهود او نحو ذلك ان يأمر بها (المادة ١٥) تعلن قرارات مجلس المراجعة باخطارات ادارية وبدون مصاريف الى ارباب الشؤون والى ناظر المالية ويبعث الناظر الموما اليه الى مأموري التحصيل بواسطة الدائرة البلدية او المديرية او المحافظة او امر بتزليل المربوط زيادة من العوايد ويرد ما تحصل من تلك الزيادة الى اربابها

#### (الباب السابع)

في مسئولية مأموري التحصيل

(المادة ١٦) مأمورو التحصيل مسئولون لدى الحكومة في توريد العوايد

(المادة ١٧) على مأموري التحصيل ان يحضروا في شهر ابريل من كل سنة كشفاً عن كل ثمن او قسم في المدن وعن كل بلد يبينون فيه ما تأخر تحصيله من العوايد في السنة الماضية ويرسلونه الى مأمور الدائرة البلدية او المدير او المحافظ وهو يبعثه الى ناظر المالية مرفوقاً برأي منه متضمن ذكر الاسباب المبني الرأي المذكور عليها

(المادة ١٨) اذا اثبت مأمور التحصيل ان الاجراءات المتعلقة بتحصيل العوايد الواردة في الجدول تمت عن يده في اوقاتها ولم تجد نفعاً فيعطي له ناظر المالية خلو طرف بالمبالغ المتأخر تحصيلها تصدق على هذه اللائحة من مجلس النظار بتاريخ ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ (١٣) مارث سنة ١٨٨٤ (تعليمات)

عن الاجراءات اللازم اتباعها في جرد الاملاك حسب نصوص ذكر يتو ١٥ جاد اول سنة ١٣٠١ ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ واللائحة الصادرة بتصديق مجلس النظار بالتاريخ المرقوم عن كيفية تنفيذها (اولاً) جرد الاملاك يكون بمعرفة قومسيونات لكل قسم من اقسام المحروسة الاثنى عشر قومسيون ويكون كل قومسيون مركب من ثلاثة اعضا تعين من قبل نظار في الداخلية والاشغال والدائرة البلدية وهؤلاء يستصحون معهم شيخ التمن وشيخ الحارة التي يكون فيها الجرد للاسترشاد منهما عن ما يلزم حال اجراء ويعين لكل قومسيون كاتب لتحرير دفاتر الجرد (ثانياً) يجري قيد ما يجرد يومياً في الاستارة غمرة ١٠٠٨ التي هي عبارة عن مسودة للجرد ويكون القيد بعبارات وجيزة نيرة مستوفاة البيانات اللازمة ثم يجري النقل منها بصفة تمييز بالاستارة غمرة ١٠٠٩ في آخر اليوم وهذا النقل يلزم ان يكون في غاية النظافة وخالياً من الشطب والضرب والتصحيح مع حسن الكتابة وانقانها لتكون سهلة التلاوة

(ثالثاً) يجعل لكل حارة او شارع دفتر مخصوص من كل من الاستارين

(رابعاً) قيد الجرد يومياً في الاستارة غمرة ١٠٠٨ يكون بكيفية انه يجري فتح اليوم في الحانة غمرة ٤ ويؤخذ فيها ما يجرد فيه وبآخر اليوم يجري ثقيله والتفقيط على عدد الاملاك التي جرى جردها فيه في

معرفة تبعية الحارة او الشارع للقسم المحققين به بوضع على الاملاك بجانب النمر المذكورة الحرف الذي جعل رمزاً عن تلك الاقسام وهي حرف ك لتمين الازبكية وحرف ش لتمين باب الشعيرة وحرف م لقسم الموسكي وحرف ي لتمين الجالية وحرف ح لتمين الدرب الاحمر وحرف ف لتمين الخليفة وحرف ن لتمين السيد زينب وحرف ع لتمين عابدين وحرف ص لتمين مصر القديمة وحرف ب لتمين بولاق وحرف ر لتمين شبرا وحرف و لتمين الوايلي واذا كان الشارع او الحارة تابعين التمنين كل تمن جهة فيكون جرد كل جهة على حدته تبع التمن المحقة به كجرد باقي الحواري والشوارع ويوضع بجانب النمر حرف التمن التابعة له الجهة واذا كان احد البيوت واقفاً في احدى الحواري وله واجهة على احد الشوارع وباسفلها دكاكين او مخازن او عربخانات فتؤخذ هذه ضمن جرد البيت المذكور ويوضع عليها نمرة وحرف التمن التابع له

(ثامناً) استعمال الخانات نمرة ١ ونمرة ٢ ونمرة ٣ ونمرة ٤ في الاستمارتين يكون فيما هم مخصصين له فلا يجوز وضع بيان في خانة غير المعدة له وهي الخانة نمرة ١ يوضع فيها اسم المالك او صاحب المنفعة والدولة التابع لها صاحب الملك او المنفعة والكار او الصنعة المشتغل بها حسب دلالة شيخ الحارة وشيخ التمن والجيرة والخانة نمرة ٢ يوضع فيها محل اقامة المالك او صاحب المنفعة اعني اسم الجهة الجاري فيها معاطاة اشغاله بحيث يقال تاجر في خان الخليلي مثلاً او تاجر غلال ببولاق او بنكير بالسكة الجديدة وما اشبه ذلك والخانة نمرة ٣ يوضع فيها نمرة الملك التي بالبوية الزرقا على حوائط الاملاك والخانة نمرة ٤ يوضع فيها نوع الملك اذا كان بيت او وكالة او خان او لوكاندة او جامع او كنيسة او دير وعدد ادواره وما هو معدله اذا كان لوكاندة او اود مفروشة للايجار او بيت للسكن او جامع او

الخانة ذاتها التي هي نمرة ٤ مع وضع التاريخ والختم عليه من الاعضاء وشيخ التمن وشيخ الحارة وبالمثل الحارات التي ينتهي جردها في بحر اليوم يبين الوقت الذي كان فيه اتمام جردها ويختم عليه ويستند في جرد حارة أخرى في دفتر آخر يفتح في اليوم والوقت الذي يكون ابتدئ بالعمل فيها واذا صادف نهو جرد الحارة مع انتهى اليوم يتوضح ذلك ايضاً ويختم عليه ممن ذكروا اما التبييض في الاستمارة نمرة ١٠٠٩ يكون عن كل حارة دفتر مخصوص بدون توضيح تواريخ الجرد فيها وعدم تقطيع عليها بل يكون النقل فيها متوالياً الى الانتهاء

(خامساً) دفاتر الجرد سواء كانت المسودات او التبييض يلزم ان تكون في الاستمارات المخصصة لها ويختم عليها بختم المالية

(سادساً) الخانات المعدة لقيد اعمال قومسيونات الجرد هي الخانات نمرة ١ ونمرة ٢ ونمرة ٣ ونمرة ٤ فقط من كل من الاستمارتين المذكورتين

(سابعاً) كل ملك سواء كان بيت او منزل او خان او لوكاندة يلزم وضع نمرة مخصوصة بالبوية الزرقا على حوائطه بحيث تكون نمرة متسلسلة عن كل حارة او شارع ابتداء من نمرة ١ لغاية نهاية عدد املاك الحارة او الشارع وهكذا يكون الاجراء عن كل حارة او شارع اما ملحقات البيوت مثل الدكاكين والمخازن والعربخانات وما شا كل ذلك فلا يجوز تنميرها اكفاء بالنمرة التي تنمير بها تلك البيوت اما البيوت التي يكون لها مدخلين او ثلاثة فاكثر توضع النمرة على المدخل الشرعي وكذلك اذا كان بيت مطل على حارتين او شارعين وكان له في كل منهما باب توضع له نمرة واحدة على كل من ابوابه ويذكر في بيانات الجرد في الخانة نمرة ٤ هذا الملحوظ لعدم جرده مرة اخرى في الحارة او الشارع الآخرين ولاجل

ملحوظات

كيسة او دير اخ واذا كان جميعه مشغول بالسكن او جانب منه فقط وعدد الدكاكين او المنافع التي تكون باسفل على الطريق مثل عربخانات وغيره وان كانت مشغولة بالسكن او خالية ببيان عددها

(تاسعا) الاملاك التي تكون مشتركة بين جملة اشخاص مشاع فيتوضح في الخانة نمرة ١ فلان بحق قيراط كذا وفلان بحق قيراط كذا واذا كان غير معلوم حصة كل منهم فيقال فلان وفلان فقط بدون بيان الحصص وفي الخانة نمرة ٢ يكفي ببيان محل اقامة احدهم الاكثر شهرة او الذي يكون له اكثر حصة اما اذا كان ملك خاص بمجملة اشخاص بمخصص مقسمة مثلاً بيت يحتوي على دورين ودكاكين بالاسفل والاسفل خاص بشخص والعلو بشخص فيبتداء بالاسفل ويوضع اسم مالكة في الخانة نمرة ١ ثم محل اقامته في الخانة نمرة ٢ ثم نمرة الملك في الخانة نمرة ٣ ثم يصير توضيح الدور الاسفل بالدكاكين في الخانة نمرة ٤ بمقولة من بيت يعلوها دور ثاني ملك المذكور بعده ثم يذكر اسم المالك للدور الثاني في الخانة نمرة ١ في السطر الثاني ثم محل اقامته ثم يوضع صفر تحت النمرة دلالة على كونه تابع للنمرة التي قبله ثم في الخانة نمرة ٤ يقال ثاني دور من البيت قبله مع ايضاح باقي البيانات اللازمة عنه

(عاشر) البيوت التي يكون لها ملحقات مثل جنابن او احواش او مخازن غير منفصلة عنها فهذه تدرج ضمن البيانات في الخانة نمرة ٤ الخافاً للاصل (حادي عشر) الاملاك التي يكون جاري بها الانشا او التعمير يصير درجها حسب ما تكون عليه وقت الجرد سواء كان جاري بها البناء وتمت اساساتها او تم منها الدور الاول ولم يتم وضع شبائيكها وابوابها او تبييضها داخل او تم جميع بناها سواء كان دور او دورين او ثلاثة وناقصة البياض والشبائيك والابواب

او شي من ذلك حتى تكون لايقة للسكنى (ثاني عشر) يجب على كل قومسيون ان يقدم للدائرة في آخر كل يوم خميس افادة ببيان الحواري والشوارع التي يكون تم جردها وتحرير دفاترها مع ارسال ذات الدفاتر للدائرة ايضاً ثم الدفاتر استمارة نمرة ١٠٠٩ عند نهو تحريرها بصير تقييط عدد املاكها عقيب الكتابة ووضع تاريخ نهو تحريرها والختم عليها من اعضاء القومسيون وشيخ التمن وشيخ الحارة الخاص بها الدفتر

ابنية. — منشور صادر لجهات الحكومة في ٢٦ ماي سنة ١٤ (٣٠ رجب سنة ١٣٠١)

(بيان الملحوظات التي تراعى لزوم تنوير الجهات فيها) اولاً - يوجد اراضي براح موجرة وغير موجرة متنتف منها ولم تكن محاطة بسور هذه ما يكون منها غير محاط بسور يترك من الجرد اما ما يكون مسوراً بالبنا وذا ايراد سواء كان مؤجراً او على ذمة اربابه يجري جرده وما يكون مسوراً بالاخشاب فان كان ذا ايراد يجري جرده اما اذا كان السور مقصود منه حفظ حدود الارض فقط فيترك

ثانياً = يوجد اراضي ملك الميرى والاقواف وغيرها موجرة لاشخاص وهم اجرها بناء عشش عليها

لزيادة الاحياط في معرفة ملاك الارض وارباب البنا يلزم ان ما يكون من هذا القبيل فمع توضيح اسم صاحب البنا او المنفعة في الخانة نمرة ١ حسب التعليمات يجري توضيح اسماء ملاك الارض في الخانة نمرة ٤ بهذه الكيفية (عشة قائم بناها على ارض ملك الميري او الاوقاف او غيره الخ)

لما كتب للجهات بما يلزم عن جرد المباني بالبنادر والثغور بالتطبيق للامر العالي الرقم ٣٣ مارت

ابنية

- ٣٦ -

ابنية

سنة ٨٤ والجدول الملحق به واللائحة الصادرة بتصديق مجلس النظار والتعليمات التي عملت بمعرفة المالية عن اجراءات الجرد قد وردت مكاتبات من دائرتي بلدية مصر واسكندرية بالاستفهام عن الملاحظات الموضحة اعلاه ولكونه تحرر اليهما بالاجراء فيها حسبما هو مبين قرين كل منها فملغومية بذلك والاجرا بمقتضاه فيما يوجد من هذا القبيل بالبنادر المتصوص عن جردها بذاك الطرف فلزم النشر للجهات وبالجمله هذا تكمل لاتباعه

ابنية — امر عال صادر في ١٩ يونيه سنة ١٨٤٤ (٢٥ شعبان سنة ١٢٠١)

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخه جمادى الاولى سنة ١٣٠١ (١٣ مارث سنة ١٨٨٤) وعلى الجدول المرفوق به وبناء على مرفعه اليانا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوآت

(المادة ١) الحدود الواجب تحصيل عوايد الاملاك باعتبار حزم من اثني عشر ضمن دائرتها تقرر عن مدينتي مصر والاسكندرية حسب البيانات الواردة بالجدول حرف (١) المرفوق بهذا

(المادة ٢) على ناظري الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه

جدول حرف (١)

(بيان الحدود التي من داخلها مقرر اخذ عوايد على الاملاك باعتبار حزم من اثني عشر في مدينة مصر وثمر الاسكندرية)

هذه الحدود تكون عن مدينة مصر بالصفة الآتي يانها

اولا • من فم الترعة الشبراوية الى قرية دير الطين على خط نهر النيل بما في ذلك جزيرة الروضة

ثانيا • من قرية دير الطين الى النقطة التي يتفرغ منها خط سكة حديد حلوان والخط الموصل الى محطة الميدان على خط مستقيم تصوري

ثالثا • من هذه النقطة الى كوبري السكة الحديد القائم على الترعة الاسماعيلية غمرة على خط سكة حديد حلوان

رابعا • من هذا الكوبري الى نقطة مقابلة الترعة الاسماعيلية والترعة الشبراوية على خط الترعة الاسماعيلية

خامسا • من هذه النقطة الى نهر النيل على خط الترعة الشبراوية

هذه الحدود تكون عن ثغر الاسكندرية بالصفة الآتية

اولا • من طابية ام قبية الى بحيرة مربوط على خط عامودي قائم على شاطئ بحيرة مربوط

ثانيا • من النقطة التي ينتهي بها هذا الخط الى نقطة كائنة ايضا على شاطئ البحيرة المذكورة امام فم الفرخة على خط شاطئ البحيرة

ثالثا • من هذه النقطة الى فم ترعة الفرخة على خط مستقيم تصوري

رابعا • من فم الفرخة الى فم ترعة غبريال على خط ترعة المحمودية

خامسا • من فم ترعة غبريال الى سكة حديد رشيد على خط ترعة غبريال

سادسا • من النقطة التي تتقابل فيها ترعة غبريال وخط السكة الحديد الى نقطة مقابلة هذا الخط مغ طريق رشيد على خط السكة الحديد

ملحوظات

ان النمرة تكون واحدة عن المسودة والتبيض اعني  
عن الاستمارتين نمرة ١٠٠٨ ونمرة ١٠٠٩  
والخانة نمرة ٢ يوضع فيها اسم السكة او الخارة الخاص  
بها الدفتر  
والخانة نمرة ٣ يوضع فيها نمرة الشارع او السكة اذا  
كان له نمرة

والخانة نمرة ٤ يوضع فيها عدد الاملاك المجردة  
والخانة نمرة ٥ يوضع فيها تاريخ ورود الدفتر للجهة انما  
ما يكن ورد من الدفاتر قبل وصول هذا المنشور  
لا يتثبت في الكشف على تواريخ ورودها لوضعها في  
هذه الخانة بل يصير تركها على يياض

اما الخانة نمرة ٦ فهي مخصصة لوضع تأشيريات نتيجة  
المراجعة حسب التعليمات السابق صدورها انما يتلاحظ  
انه اذا لزم الحال لاعادة دفتر لقومسيون الجرد لتصحيح  
ما عساه يكون وجد مخالفاً لتعليمات الجرد فعند اعادته  
مصححاً لا يصير قيده مرة ثانية بل يصير التأشير امام  
نمرته بذلك واذا كان سبق اعادة دفاتر للقومسيونات  
لاجراء تصحيحها قبل وصول هذا المنشور لا يصير  
قيدها في الفهرسة المذكورة الا عند ترجيعها من  
طرف القومسيونات

ومتى صدر الدكر يتو الا لازم ببيان حدود كل بلد  
حسب المدون بيند ٢٧ من دكر يتو ١٣ امارث سنة ٨٤  
ينبغي على الجهات ان تتحقق من صحة الجرد حسب  
الحدود المحكي عنها وعدم وجود املاك ساقطة ثم يجري  
نقفل الدفاتر المذكورة بواسطة وضع مجموع عدد  
الحواري في الخانة نمرة ١ ومجموع عدد الاملاك في  
الخانة نمرة ٤ بالرقم والتفقيط ويوضع فيها تاريخ النهو  
ويختتم عليها من حضرة محافظ او مدير او مأمور الجهة  
اما عن مصر واسكندرية فيفتح في دفتر الفهرسة  
المحكي عنه باب مخصوص لكل قسم او ثمن من اقسامهما  
او اثنائهما كبلد ويعطى لدفاتر كل قسم نمرة خصوصية

صاحباً . من نقطة المقابلة الاخيرة الى بيت مرسي  
الدخاخي بما سيف ذلك هذا البيت على خط  
طريق رشيد

ثامناً . من هذا البيت الى البحر الايض المتوسط  
على خط يمر على الطرف الغربي من قرية  
السيوف شاملاً ضمنه جميع بيوت الرمل  
ومنتحياً الى اراضي شبلي

ثامساً . من اراضي شبلي الى طاية ام قبيبة على خط  
البحر الايض المتوسط

ابنية — . منشور نمرة ٤ صادر الى جميع مصالح الحكومة  
في اول لولي سنة ٨٤ (٨ رمضان سنة ١٣٠١)

قد عطيت لحضرتكم التعليمات المقتضية عن الكيفية  
التي يكون بها جرد المباني بواسطة ارسال النسخ اللازمة  
لجهتكم من التعليمات التي عملت لجرد مباني مدينة  
مصر لتطبيق الاجراء على مقتضاها في جرد المباني في  
البنادر والبلاد التي تكون تابعة لجهتكم واردة ضمن  
الجدول الرموز له بحرف (ا) المرفوق بالدكر يتو  
الصادر عن عوايد الاملاك في ١٣ مارث سنة ٨٤ وما  
صدر بعدها من المكاتبات لزيادة البيان والان اقتضى  
اصدار هذا المنشور بالتعليمات الاتية وهي

( في فهرست دفاتر جرد وادات الاملاك )

يجدد دفتر بقلم الاموال المقررة يصير تسطيره باليد  
حسب الاستمارة طيه نمرة ١٠١١ لكل بلدة تابعة  
لجهتكم يكون مقررًا تحصيل عوايد املاكها بالدكر يتو  
المحكي عنه وهذا الدفتر يكون عبارة عن فهرسة وحصر  
لدفاتر جرد وادات كل بلد وعلى ذلك ينبغي ان كل دفتر  
جرّد يرد للمصلحة من قومسيونات الجرد يصير تور يده  
سيف الدفتر المذكور ويعطى لدفاتر الجرد وادات نمرة  
خصوصية متسلسلة يتتدي بها من واحد فما فوق عن  
كل بلد

فالخانة نمرة ١ يوضع فيها النمرة التي تعطى للدفتر ويلزم

متسلسلة يتندي\* بها ايضاً من واحد فما فوق كما تحرر  
للدائرتين البلديتين بذلك ومتى صدر دكر يتو بيان  
الحدود وتحقق لها استيفاء الجرد كما سبق القول يجريان  
تكوين نتيجة جميع جرودات الاقسام في باب مخصوص  
يفتح في اخر الدفتر حسب الرسم المبين في الاستمارة  
طيه نمرة ١٠١١ بالكيفية الاتية

في الخانة نمرة ١ يوضع فيها اسم القسم  
في الخانة نمرة ٢ يوضع فيها عدد الاملاك الكائنة بالقسم  
في الخانة نمرة ٣ يوضع فيها عدد دفاتر جروداته  
ثم يجريان تفصيل الدفتر المذكور على وجه ما سلف ذكره  
( في تفريغ اسماء ارباب الاملاك على حروف )  
( الهجاء كل مالك وما يمتلكه في عموم البلد )

انه من ضمن ما نص في المادتين الرابعة والخامسة من  
دكر يتو ١٣ مارث سنة ٨٤ ان جانباً من اعضاء لجان  
التقدير ونوابهم والستة اعضاء ونوابهم الذين يركب  
منهم مجلس المراجعة يكون انتخابهم بمعرفة الممولين  
حسب الكيفية المبينة في المادتين المذكورتين فلا بد  
اذا من تحضير قائمة من الان باسماء اصحاب الاملاك  
على ترتيب حروف الهجاء حتى تكون جاهزة في وقت  
حصول الانتخابات للكشف منها على من يكون لهم  
حق الانتخاب — هذا من جهة

ومن جهة اخرى المادة الثالثة من اللائحة الصادرة  
ايضاً في ١٣ مارث سنة ٨٤ بخصوص عوايد الاملاك  
تقضي بان انشاء جريدة تمويل وجدول كل بلد ( اعني  
المكافاة وجريدة التمويل السنوية ) يكونوا باسماء اصحاب  
الاملاك على ترتيب حروف الهجاء بحيث كل اسم  
يكون مشتملاً بيان جميع ما يمتلكه في المدينة او الناحية  
من الابنية المربوط عليها عوايد حسب الوارد في دفاتر  
الجرد بايضاح قيمة الاجرة المقدرة لكل منها فلاجل  
الحصول بواسطة عملية واحدة على هاتين الغايتين  
وهما تحضير قائمة المنتخبين ( بكسر الخاء ) وتأسيس

مسودات المكلفات وجرائد التمويل قد صار طبع  
استمارة نمرة ١٠١٣ تشتمل على عشرة خانات منها ستة  
خانات وهي ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ يصير استعمالها  
الان بالكيفية الاتية ذكرها وما بقي منها سينحرز لكم  
عما يجري فيه في الوقت اللازم  
يجعل لكل بندر او ناحية من البندر والنواحي المينة  
بالجدول المرموز له بحرف ( ا ) المرفوق بدكر يتو ١٣  
مارث سنة ٨٤ تسعة وعشرين كراساً من الاستمارة  
نمرة ١٠١٣ لكل حرف من حروف الهجاء كراس  
( ولويكن هناك بعض احرف لا يوجد اسماء يتندي\*  
بها ) لتفريغ اسماء ارباب الاملاك رعايا الحكومة  
وتسعة وعشرين كراساً اخرى لتفريغ اسماء ارباب  
الاملاك الاجانب

ما عدا مدينتي مصر واسكندرية فان الاجراء فيهما  
يكون عن كل قسم من اقسامهما او اتمانهما كدينة او  
ناحية وهذه الكراريس يلزم تنخير صحائفها على ذلك  
كل ما يورد دفتر جرد لجهتم يصير قيده في دفتر  
استمارة نمرة ١٠١١ ثم مراجعته ومتى وجد على صحة  
حسب المدون في التعليمات الصادرة بخصوص الجرد  
ووجد تبييضه في استمارة نمرة ١٠٠٩ مطابقاً للوارد  
في استمارة نمرة ١٠٠٨ يؤخذ في الحال في التفريغ  
من المسودة في الكراريس استمارة نمرة ١٠١٣ بكيفية  
ان يجعل لكل مالك او صاحب منفعة في الكراس  
الخاص باؤل حرف من اسمه صحيفة كاملة او اقله  
نصف صحيفة ليجري فيها توريد جميع املاكه الكائنة  
في البندر او الناحية بالبيانات المقتضية

ففي الخانة نمرة ١ يوضع اسم المالك او صاحب المنفعة  
وصناعته ( بحيث يترك ما بين كل من الاسم  
والصناعة سطران على يياض لسهولة الكشف على  
الاسماء ) وفي كراريس تفريغ اسماء ارباب الاملاك  
الاجانب يوضع تحت اسم المالك وصناعته الذئولة  
التابع لها

وفي الخانة نمرة ٢ يوضع محل اقامته

وفي الخانة نمرة ٣ اسم الحارة الكائن فيها الملك

وفي الخانة نمرة ٤ نمرة دفتر الجرد

وفي الخانة نمرة ٥ نمرة الملك

وفي الخانة نمرة ٦ اوصاف الملك حسب الوارد في ذات

دفتر الجرد

اما عن مصر وسكندرية فبالنظر لجسامة تعداد ارباب

الاملاك فيهما ولزوم تميم عملية التفريغ في حال تميم

عملية الجرد كباقي الجهات لا مكان تحرير قائمة المنتخبين

(بكسر الخاء) قبل بوقت فيصير الان ترك هذه الخانة

على يياض انما يتلاحظ ان يترك بين الملك والاخر

اسطر كفاية لوضع الاوصاف الواردة في دفاتر

الجرودات

ولا يصير تكرار وضع اسم المالك ذاته ومحل اقامته في

الخانتين نمرة ١ و ٢ كل مرة وجد له ملك في ذات

البلد بل يكفي بملئهما اول مرة

وكل ملك يصير نقله في الكراس المذكورة في اسم

صاحبه يوضع في الهامش امام اسم صاحبه في الاستمارة

نمرة ١٠٠٨ نمرة صحيفة الكراس الذي صار توريده

فيه والحرف الخاص بالكراس

### ( في الاملاك المشتركة فيها بالمشاع )

حيث انه لا يخلو الخال من وجود املاك مشترك فيها

جملة اشخاص بالمشاع (يراجع بنده من تعليمات الجرد)

وان كان لسهولة تحصيل عوايدها سيصير توريدها

في كل من المكلفة وجريدة التمويل في باب واحد باسم

عموم الشركاء كالك واحد غير انه بالنظر ليكون كل

من الشركاء مهما كانت حصته له حق الانتخاب بناء على

بنيد ٤ من دكر يتو ١٣ مارث سنة ٨٤ فلا بد من ورود

اسمه في التفريغ على حدته لدرجه في قائمة المنتخبين

(بكسر الخاء) الآتي التكلم عنها بعد

فعلى ذلك يكون الاجراء في عملية التفريغ بخصوص

الاملاك المشتركة فيها بالمشاع كما سيأتي

يفتح باب مخصوص في الاستمارة نمرة ١٠١٣ لكل

شركة ولو كان سبق فتح باب لاحد الشركاء عن ملك

خاص به ويعتبر دائماً في فتح الابواب للاسماء في هذه

الحالة اول اسم وارد في دفتر الجرد فاذا كان مثلاً

الملك وارد باسم محمد عمر . وعلي محمد . ومصطفى

علي . فيفتح الباب باسم المذكورين في كراس حرف م

ويقال فيه في الخانة نمرة ١ محمد عمر . وعلي محمد .

ومصطفى علي . بدون لزوم لتبيين حصة كل منهم ثم

يصير ملء باقي الخانات كما سبق القول ويوضع في

الهامش امام اسم الشركاء المذكورين في الاستمارة

نمرة ١٠٠٨ نمرة صحيفة الكراس الذي صار فيه توريد

اسمهم والحرف الخاص بالكراس (وهذا الباب لزومه

هو فقط لنشو المكلفة)

وبعد فتح الباب المحكي عنه يؤخذ في تفريغ اسماء الشركاء

(اللزوم بتحرير قائمة المنتخبين) كل شريك في الكراس

الخاص باسمه على سبيل حصر اسماء فقط من لهم حق

الانتخاب فان كان سبق فتح ابواب لم عن املاك خاصة

باشخاصهم بلا شريك فيها والا يفتح باب مخصوص لكل

منهم بما فيهم اول اسم ويستعمل لذلك الخانات نمرة ١

و ٢ و ٤ و ٥ بدون لزوم ملء الخانتين نمرة ٣ و ٦ بل

يصير تركهما على يياض دلالة على ان الاسماء المذكورة

ليست واردة في التفريغ الأعلى قبول درجها في قائمة

المنتخبين (بكسر الخاء) ولاجل التحقيق من توريده

اسماء جميع الشركاء في ابوابها يوضع فوق كل اسم في

الاستمارة نمرة ١٠٠٨ صحيفة الكراس الذي ورد فيه

واذا صادف وكان احد الشركاء سبق فتح باب له سواء

كان عن ملك خاص به باكله او عن حصة في ملك

فلا يصير تكرار اسمه ولا ملء الخانات نمرة ٢ و ٤ و ٥

بل يكفي بالتأشير فوق اسمه في الاستمارة نمرة ١٠٠٨

بواسطة وضع نمرة صحيفة الكراس المفتوح له اسم فيه

بها بالكيفية السابق توضيحها

( في العشش والابنية المهيئة من خشب )

( او بوص وما شابه ذلك )

العشش والابنية المهيئة من خشب او بوص وماشا كل ذلك سواء كانت دكا كين او مخازن او قهاو يير او وابورات طحين وغيره فاذا كانت هي والارض للمالك واحد فتدخل في حكم باقي الاملاك اما اذا كانت قائمة على ارض بالايجار فيصير توريدها في التفريع (استمارة نمرة ١٠١٣) في اسماء اصحاب الارض ولو كانت الارض ملك الميري ومن حيث في دفاتر الجرد عطي اكل عشة نمرة خصوصية بابضاح اسم كل من صاحب العشة والارض كالتعليمات المعطية عن ذلك فما يوجد منها قائماً في ارض كائنة في دائرة ملكية شخص واحد يصير حصره في اسمه ويوضع في الخانتين نمرة ٢١ اسم مالك الارض وصناعته ومحل اقامته وفي الخانة نمرة ٣ اسم الجهة الكائنة فيها العشش وفي الخانة نمرة ٤ نمرة دفتر الجرد وفي الخانة نمرة ٥ النمر المعطاة للعشش المذكورة اجمالاً من نمرة كذا الى كذا وفي الخانة نمرة ٦ يقال قطعة ارض عليها عشش عدد كذا ويكون الاجراء كذلك ايضاً في الابنية المهيئة من خشب او بوص وما شابه ذلك القائمة على اراضي بالايجار

( في الابنية الخربة )

جميع الابنية الخربة سواء كان مسكون جزء منها او خالية السكن جميعها يصير توريدها في الاستمارة نمرة ١٠١٣

( في الابنية الجاري فيها الانشاء والتعمير )

جميع الابنية التي يكون جاري فيها الانشاء والعمارة متى كان على بها على وجه الارض مهما كان مقدار ما على به يصير درجها (في الاستمارة نمرة ١٠١٣) وعملية التفريع هذه تكون عن جميع الاملاك الواردة

اما اذا صادف وجود ملك بعد ذلك شركة المذكورين (محمد عمر وعلي محمد ومصطفى علي) دون البعض منهم او بعلاوة آخرين عليهم مثلاً باسم محمد عمر وعلي محمد فقط او باسم الثلاثة وزيادة عليهم خليل محمد فيفتح لكل من الحالتين باب مخصوص على وجه ما ذكر يلاً فيه جميع الخانات للزوم المكلفة وجريدة التمويل ثم للزوم قائمة المنتخبين فمن يكن منهم سبق فتح باب له يكفي الحال به كما سبق القول والا فيفتح له باب بواسطة ملء الخانات نمرة ٢١ و٢٢ وهما كما ذكر اما ما يكون من الاملاك وارداً باسم بعض شركات غير واضح فيها اسماء جميع الشركاء بقوله مثلاً محمد حنفي وشركاه فيصير توريد الملك في باب مخصوص تحت عنوان محمد حنفي وشركاه ولو كان لمحمد حنفي باب مخصوص حيث في قائمة المنتخبين (بكسر الخاء) يكون توريد اسم المالكين في هذه الشركة تحت عنوانها اعني محمد حنفي وشركاه بما انهم يعتبرون في هذه الحالة كمالك واحد ويكون الاجراء هكذا في الاملاك التي تكون مشتركة ما بين الاوقاف ومذكورين او بيت المال ومذكورين او البطريركخانات ومذكورين (في الاملاك المتقسمة)

اما ما يكون من الاملاك الخاص اسفله بشخص والعلو باخر (راجع بند ٩ من تعليمات الجرد) يكون الاجراء فيها عن كل مالك جزء كمالك ملك قائم بذاته

( في املاك التركات )

الاملاك التي تكون واردة في دفاتر الجرد بعنوان ورثة فلان او تركة فلان فيصير توريدها في الكراس الخاص باول حرف من اسم المتوفي على هذه الصورة في الخانة نمرة ١ فلان (ورثة) او (تركة) دلالة على ان الملك خاص بالورثة ويصير وضع اسم ارشد الورثة او وكيلهم او الوصي عليهم في سطر ثان في الخانة نمرة ١ ثم يصير تفريع اسماء الورثة في الكرايس الخاصة



في دفاتر الجردات ماعدا الاملاك الآتي يانها  
التي يتحرر لكم فيما بعد عما يكون في امرها وهي  
اولا . الابنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية وهي

الجوامع

الزوايا

الاضرحة والمزارات

الكنائس

الاديرة والبطركانات الكائنة في عقارات ملك

الطوائف الدينية

ثانيا . الابنية المعدة للخيرات او الصدقة وهي

التكايا الكائنة في عقارات مملوكة لذات الفعل

الخيري التابعة له تلك التكايا

الاسيلة على سائر انواعها المعدة للصدقة — اما

العقارات المعدة للسكن او للتاجير وموجود

ضمنها اسيلة فيجري توريدها في الاستمارة

نمرة ١٠١٣ واربابها يصير درجهم في قائمة

المنتخبين

الابنية المعدة لاقامة الجمعيات الخيرية اذا كانت

داخلة دائرة ملكيتها

محلات المستشفيات متى كانت ملك الجمعيات

الخيرية ولم تكن بالايجار

ثالثا . الابنية ملك الحكومة بسائر انواعها سواء كانت

معدة للصحة العمومية او مستأجرة عدا ما يكون

منها خاص بالدائرة السنية او بمصلحة الاراضي

الميرية

رابعا . دور القنسلات ملك الدول الاجنبية

هذا ومتى تمت عملية التفرغ على وجه ماذكر عن

بندر او ناحية وفي مصر واسكندرية عن قسم او تمن

يسرع بارسال افادة لادارة الاموال المقررة بذلك

وبيان عدد ارباب الاملاك رعايا الحكومة وعدد

ارباب الاملاك الاجانب من واقع كرايس التفرغ

الحكي عنها

( في تحرير قائمة المنتخبين ( بكسر الخاء ) ) \*

في حال انتهاء عملية التفرغ عن بلد او قسم من اقسام  
مصر واسكندرية يؤخذ في تحرير قائمة المنتخبين ( بكسر

الخاء ) حسب الرسم طيه المرموز له بحرف ( ا ) بواسطة

نقل الاسماء الواردة في دفاتر التفرغ فيها على ترتيب

حروف الهجاء بحيث يكون لرعايا الحكومة قائمة

وللمتبعين للدول الاجنبية قائمة وفي القائمتين

المذكورتين لا يصير درج اسماء الشركات او التركات

بما ان كل من ارباب الحصص فيهما وارد اسمه بمفرده

اما الشركات الغير مبين فيها اسم بعض الشركاء كما

سبق القول ( كحمد حنفي وشركاه ) فهذه يصير

توريدها في القائمتين المذكورتين اللتين يكون

تحريرها بالكيفية الاتية

في الخانة نمرة ١ يوضع اسم المنتخب ( بكسر الخاء اعني

المالك

وفي الخانة « ٢ يوضع محل اقامته

وفي الخانة « ٣ يوضع صناعته

وفي الخانة « ٤ يوضع اسم الدولة التابع لها ( هذه

الخانة لا تستعمل الا في قائمة الاجانب

فقط )

اما الخانة « ٥ تترك على بياض لتأشيرات وملحوظات

قلم الانتخاب ومتى تم تحرير هذين القائمتين عن بلد

وفي مصر واسكندرية عن قسم او تمن يجري الشرح

عليهما من حضرة مدير او محافظ او مأمور الجهة

بانهما مطابقان للوارد بدفاتر الجردات ويصير

اخطار ادارة الاموال المقررة بذلك

( في نشر دفاتر الجرد )

من مقتضيات المادة الاولى من اللائحة الصادرة في ١٣

مارث سنة ٨٤ نشر دفاتر الجردات بواسطة ابقاها

مدة ثلاثين يوما في ديوان كل من الدائرتين

البلديتين والمديريات والمحافظات عن البلاد والبنادر

الكائنة فيها الدواوين المذكورة وعن البنادر الاخرى والقرى عدد صيارفها لاطلاع ارباب الاملاك عليها وطلب تصحيح ما يجدونه فيها من الخطا والسهو او التكرار بمعرفة لجان التقدير فتمت الجرد وتحققت الجهات من استيفاء كالتواجب يصير وضع تبيض دفاتر الجردود استمارة نمرة ١٠٠٩ في المحلات السالف ذكرها من بعد التأشير عليها بالاعتماد من حضرة مدير او محافظ او مأمر الجهة مدة ثلاثين يوماً لاطلاع ارباب الاملاك عليها وهي في محلها وطلب تصحيح ما يجدونه فيها من الغلط والسهو والتكرار كتابة من مصلحة المأمور التابعة لها البلد او القسم الكائن فيه الملك ويصير لصق اعلانات بذلك عن كل بلد في ذات بلدها في المحلات الموضحة في المادة المذكورة بين فيها ابتداء وانتهاء الثلاثين يوماً ومحل وجود الدفاتر المذكورة والجهة التي تقدم لها الطلبات المذكورة وان مقدمها ملزومون بان يبينوا جيداً اسمهم والقاهم وصناعتهم ومحل اقامتهم والدولة المنتهين لها ونمرة الملك المقدمة في صدده الشكوى والقسم او التمن والحارة الكائن فيهما الملك حسب الوارد في دفاتر الجرد والا تعتبر طلباتهم لاغية ويرسل اخطارات بذلك لادارة الاموال المقررة قبل بوقت مبيناً فيها اسم البلد والمحل الذي توضع فيه الدفاتر وابتداء وانتهاء الثلاثين يوماً لنشر ذلك ايضاً في الجريدتين الرسميتين عربي وفرنساوي قبل حلول الثلاثين يوماً واذا اقتضى الحال يكون اخطارها بذلك تلغرافياً وهذه الطلبات يجوز تقديمها في ورق غير متموغ ولا يعطى بها وصولات لتقديمها ويلزم حفظها بالجهة لتقديمها الى لجان التقدير عند تشكيلها ولا يبنى عليها سقوط حق اصحاب الاملاك او المنفعة من كونهم يتشكون فيما بعد لدى مجالس المراجعة عند تشكيلها من اجراءات الجرد كالمدون بالمادتين الثامنة عشر والتاسعة عشر من

الباب الثامن من دكر يتو ١٣ مارث سنة ٨٤ والبند الثاني عشر من اللائحة ونشر الدفاتر المذكورة لا يرتب اجراء على نهو عملية التفريغ في الاستمارة نمرة ١٠١٣ بما انها تكون من المسودات استمارة نمرة ١٠٠٨ هذا ويلاحظ لزوم حفظ دفاتر التبيض استمارة نمرة ١٠٠٩ في غاية الصيانة مما عساه ان يطرأ عليها من الوساخة او التمزيق من تردد الاطلاع عليها

هذا وليس بخاف على حضرتكم اهمية لزوم نهو الاجراءات المذكورة قبل بوقت لانها هي التي تكون اساساً لاجراءات الاخرى المدونة بالذكر يتو كما انه لم يكن خافياً على حضرتكم تنوع الاجراءات الباقية والمدة التي تلزم لاستيفائها خصوصاً عملية التقدير وقد مضى من السنة نصفها فاملنا من حضرتكم دقة الالتفات لنهوها في اقرب وقت ما امكن بواسطة استمرار حث المتوطنين بهذه الاعمال على سرعة النهو ودوام ملاحظة ومراقبة اعمالهم لاجل ان يكون سيرها متقدماً ومنطيقاً على الاوامر بحيث يتراعى في عملية التفريغ تقدم الاهم عن المهم بمعنى ان يتسدى بتفريغ دفاتر جردود البلاد والاقسام الاكثر اهمية وارباب املاكها اكثر عدداً عن غيرها للحصول على تميم ما يلزم لها قبل بوقت اما عن عملية الانتخاب وما يلزم من الاجراءات الاخرى سيعطى لحضرتكم عنهما التعليمات اللازمة فيما بعد وما يلزم لجهتكم من الاستمارة نمرة ١٠١٣ المرسول طيه نسخة منها يصير طلبه من مطبعة بولاق الاميرية كما تحررها بذلك

ابنية — (٠ منشور نمرة ٦ صادر لدائرتي بلديتي مصر وسكندرية في ١٤ اغسطس سنة ٨٤) (٢٢ نوال سنة ١٢٠١) (في تشكيل لجن التقدير ومجلسي المراجعة في) (مدينتي مصر وسكندرية المنصوص عنها بالامر) (العالي الصادر في ١٢ مارث سنة ٨٤) (المختص بعوايد الاملاك المبنية)

سبق اعطيت اتم التعليمات المقتضية في الوقت اللازم فيما يتعلق بالاملاك المبنية المحال جردها على

## ملحوظات

رئيس يعين بمعرفتك ومن عضوين يؤخذان من بين اصحاب الاملاك الذين يكونوا حضروا عند افتتاح الانتخاب واحد هذين العضوين يقوم بوظيفة سكرتير يجب على كل منتخب (بكسر الخاء) ان يحضر بنفسه ويحضر قلم الانتخاب باسمه وصفته فاذا لم يكن معروفا لدى اعضاء القلم يجب عليه ان يتحصل على شهادة من الحكومة المختصة بذلك مثبتة لذلك اما النساء فيقوم مقامهن في الانتخاب من يوكلنه من طرفهن والاولاد القصر من يكون وصيا عليهم لا يسوغ لاحد الانتخاب ما لم يكن مندرجا اسمه في قائمة المنتخبين (بكسر الخاء) ولا يجوز انتخاب احد عضوا ما لم يكن له ملك في ذات القسم او التمن الجاري عنه الانتخاب واسمه مندرج في قائمة المنتخبين (بكسر الخاء) ويجب على كل منتخب ان يكتب اسماء الاثنى عشر شخصا الذين يريد انتخابهم حسب العدد المبين بالجدول المرفوق بهذا عن كل من الاهالي والاجانب في ورقة ثم يلقيا في الآنية المعدة لذلك ويتأثر من السكرتير على قائمة المنتخبين امام اسمه بان ذلك المنتخب قد التى ورقة انتخابه وبعد اتمام الانتخاب يشرع حالا في فرز اوراق الانتخاب بمعرفة الرئيس ويعمل عن ذلك محضر يصير امضاء من الرئيس ثم ان الاهالي والاجانب الذين يكونوا جمعوا اصوات اكثر من غيرهم يصير انتخابهم حلى حسب العدد المقرر في الجدول طيه وذلك بدون احتياج لعمل شيء آخر سوى قراءة المحضر علانية بمعرفة الرئيس وبعد ذلك يحفظ المحضر بطرفكم لاجراء مقتضاه عند اللزوم واذا صادف لاستوفي العدد اللازم من الاعضاء الاجانب او الاهالي وجود شخصين فاكثر حائزين على عدد متساوي من الاصوات فيصير الاقتراع عنهم بمعرفة رئيس قلم الانتخاب ومن يخرج اسمه في القرعة هو الذي يكون منتقبا

جهات الادارة بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الرابعة من الباب الثاني من الامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤ ثم اوضحت لكم ضمن المنشور الرقيم اول يوليو سنة ٨٤ غمرة ٤ (اموال مقرر) الكيفية التي يكون بها تحضير قوائم المنتخبين (بكسر الخاء) والان اقتضى اصدار هذا بالتعليمات الاتية المقتضى اتباعها بخصوص تشكيل لجن التقدير ومجلس المراجعة المنصوص عنهما في الامر المشار اليه

### (في لجان التقدير)

ان المادة الرابعة من الامر العالي تقضي بان تقدير اجرة الابنية يكون بمعرفة لجان تباشر العمل في المدن عن كل تمن وهذه اللجان تؤلف من ثلاثة مندوبين تعيينهم الحكومة تكون الرئاسة لاحد منهم وله رأي مرجح ومن ثلاثة اعضاء ينتخبون بالقرعة من بين اثني عشر من اصحاب الاملاك يخارهم الممولون ويكون احد هؤلاء الثلاثة اعضاء بالاقل اجنبي الجنسية وينتخب ايضا بالقرعة من بين هؤلاء الاثنى عشر عضوا للنيابة عن من يغيب من الاعضاء اما تعيين مندوبي الحكومة الثلاثة فيتم فيما بعد بموجب امر يصدر من المالية ويتوضح فيه المندوب الذي تكون الرئاسة اليه ويصير اخباركم بما يستقر عليه رأي المالية بعد ان ترد لنا منكم نتيجة انتخاب اعضاء اللجنة

وتاريخ الانتخاب يحدد بامر من نظارة المالية يصير اعلانه بمعرفتك بالكيفية المعتادة ويتوضح فيه الجهة والساعة التي يكون الانتخاب فيهما مع مقدار الاهالي والاجانب المقتضى انتخابهم عن كل قسم او تمن وذلك حسب الجدول المبعوث من طيه وفي اليوم المعين يتبدأ في الانتخاب من الساعة عشرة افرنكي صباحا وينتهي الساعة اربعة مساء وهذا الانتخاب يكون تحت مباشرة قلم الانتخاب المؤلف من

الانتخاب جميع اصحاب الاملاك الذين انتخبوا لكل قسم او ثمن وتطلبوا منهم ان ينتخبوا بمحضوركم من بينهم بالانتخاب السري اربعة وعشرين شخصاً اثني عشر مصري واثنى عشر اجنبي بحيث يكونوا خلاف الذين صار انتخابهم للجن التقدير ونوابها (يراجع المادة السادسة من الامر العالي)

### ( في تعيين اعضاء مجلس المراجعة )

بعد تحرير الكشف باسماء الاربعة وعشرين شخص الذين يكون وقع عليهم الانتخاب ففي الحال والجلسة منعقدة تكتبوا اسم كل واحد منهم على ورقة قائمة بنفسها وتأخذوا آيتين وتضعوا في احدهما الاوراق المكتوب عليها اسماء الاثنى عشر مصري وفي الاخرى اسماء الاثنى عشر اجنبي ثم تسحبوا من كل آية خمسة ورقات واحدة فواحدة فالاسماء التي تخرج على الثلاث ورقات الاولى تعين اربابها اعضاء لمجلس المراجعة والاسماء التي تخرج على الورقتين الآخرين تعين اعضاء النيابة وبعد اجراء هذه العمليات تحرر ومحضر موقع عليه منكم وتحفظونه بالدائرة البلدية

جميع التاشيكات المتعلقة بالانتخاب اللازم اجراء لتشكيل لجان التقدير ومجالس المراجعة يلزم تقديمها في ظرف ثمانية واربعين ساعة تمضي من تاريخ الانتخاب الحاصل بشأنه التاشيكي ماذا والا تكون لاغية وبنبغي ان تحكوا في هذه التاشيكات في ظرف ثمانية ايام تمضي من تاريخ تقديمها وفي حالة ما اذا كان يحصل معارضة في حكمكم فيكون لنا الحكم في ذلك بنوع قطعي بناء عليه لزم تحريره لحضرتكم لاتباع هذه التعليمات اتباعاً تاماً وفيما بعد يرسل لكم التعليمات اللازمة عن اختصاصات لجان التقدير ومجلس المراجعة

ابنية - منشور من نظارة المالية بتاريخ ١٨ اغسطس سنة ٨٤ بناء على الامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ٨٤ بخصوص عوايد الاملاك المبنية واللائحة العمومية

والحل المعد لانتخاب ينبغي ان تكون ابوابه مفتوحة على الدوام وان يرخص لكافة المنتخبين ( بكسر الخاء ) بالدخول في وقت العمليات جميعها انما يجب على الرئيس والحالة هذه ان يراعي حفظ النظام وفي ظرف ثمانية ايام من تاريخ الانتخاب يلزمكم ان تجمعوا بالدائرة البلدية الاثنى عشر صاحب ملك الذين يقع الاختيار عليهم ومحضورهم تنتخبوا بالقرعة من بينهم الثلاثة اعضاء المعدين للجنة وعلى مقتضى الفقرة الثانية من البند الرابع يقتضي ان احد هؤلاء الثلاثة اعضاء يكون بالاقل اجنبي الجنسية

فبناء عليه اذا كان الثلاثة اعضاء الذين يخرجوا في القرعة هم اهالي فيصير تعيين الاثني الذين تخرج اسمائهما اولاً عضوين للجنة ويستمر في سحب القرعة حتى يخرج اسم واحد اجنبي عندها يصير تعيينه عضواً ثالثاً للجنة ثم ينتخب بالقرعة من بين اصحاب الاملاك الباقيين عضوان للنيابة احدهما من الاهالي والثاني من الاجانب ثم يعمل محضر بذلك وبعد امضاء منكم يحفظ بالدائرة البلدية

### ( في مجلس المراجعة )

ان المادة الخامسة من الامر العالي تقضي بايجاد مجلس مراجعة في كل من مدينتي مصر والاسكندرية وهذا المجلس يؤلف

اولاً - من مندوب تعيينه الحكومة وتكون له الرئاسة ثانياً - من ستة اعضاء ينتخبون بالقرعة من بين الاربعة وعشرين صاحب ملك المندرجة اسمائهم في الكشف الذي ينبغي تحريره بالكيفية الآتي ذكرها وينتخب ايضاً بالقرعة اربعة اعضاء للنيابة فاما مندوب الحكومة الذي تكون له الرئاسة فيصير تعيينه فيما بعد من قبلنا

### ( في تحرير الكشف باسماء الاربعة وعشرين )

#### ( صاحب ملك )

يجب ان تجمعوا في بحر ثالث اسبوع يمضي من تاريخ

ملحوظات

المدونة فيها كيفية تنفيذه والمنشورين الصادرين  
من نظارة المالية في اول لوليو سنة ١٨٨٤ غمرة ٤  
وفي ١٤ اغسطس المحاضر غمرة ٦ اموال مقرر  
قررنا ماهوآت

(المادة الاولى) توارىخ الانتخابات اللازم اجراؤها  
بمحروسة مصر لتعيين الاعضاء الذين تشكل منهم لجن  
تقدير اجراملاك المحروسة ومجلس المراجعة حددت  
كما يأتي

قسم الازبكية يوم الاثنين ٢٥ اغسطس سنة ١٨٨٤  
الموافق ٤ ذي القعدة سنة ١٣٠١

قسم باب الشعرية الثلاث ٢٦ منه موافق ٥ منه

« الجمالية الاربعاء ٢٧ » « ٦ »

« الخليفة الخميس ٢٨ » « ٧ »

« الموسيقي السبت ٣٠ » « ٩ »

« عابدين الاثنين ١ ستمبر سنة ٨٤ موافق ١١ منه

« السيدة زينب الثلاثاء ٢ » « ١٢ »

« الدرب الاحمر الاربعاء ٣ » « ١٣ »

« شبرا الخميس ٤ » « ١٤ »

« الوايلي السبت ٦ » « ١٦ »

« مصر القديمة الاثنين ٨ » « ١٨ »

« بولاق الثلاثاء ٩ » « ١٩ »

(المادة الثانية) على سعادة مأمور دائرة بلدية مصر

تنفيذ قرارنا هذا

تحريراً بمصر في ١٨ اغسطس سنة ٨٤

ابنية — قرار من نظارة المالية بتحديد توارىخ  
الانتخاب اللازم اجراؤها بشفر اسكندرية لتعيين  
الاعضاء الذين تشكل منهم لجان تقدير املاك  
اسكندرية ومجلس المراجعة

بناء على الامر العالي الصادر في ١٣ مارت سنة ١٨٨٤  
بخصوص عوائد الاملاك المبنية واللائحة العمومية  
المدون فيها كيفية تنفيذه والمنشورين الصادرين من  
نظارة المالية في اول لوليو سنة ٨٤ غمرة ٤ وفي ١٤

اغسطس سنة ٨٤ غمرة ٦ اموال مقررنا ماهوآت  
(المادة الاولى) توارىخ الانتخابات اللازم اجراؤها

بشفر اسكندرية لتعيين الاعضاء الذين تشكل منهم  
لجان تقدير املاك اسكندرية ومجلس المراجعة  
حددت كما يأتي

قسم اول يوم الاثنين ٨ ستمبر سنة ٨٤ الموافق ١٨

ذي القعدة ١٣٠١

قسم ثاني الثلاثاء ٩ منه موافق ١٩ منه

« ثمن خامس الاربعاء ١٠ منه » « ٢٠ »

« سادس الخميس ١١ » « ٢١ »

« سابع السبت ١٣ » « ٢٣ »

« ثامن الاثنين ١٥ » « ٢٥ »

قسم الرمل الثلاثاء ١٦ » « ٢٦ »

(المادة ٢) على حضرة مأمور دائرة بلدية اسكندرية

تنفيذ قرارنا هذا

جدول مرفوق بمشور نمرة ٦ امثال مقرر

بيان عدد الاشخاص المقتضي انتخابهم لكل من او قسم من اقسام مدينتي مصر وسكندرية  
بعرفة الممولين ارباب الاملاك  
عدد الاشخاص ارباب الاملاك المقتضي انتخابهم

اسماء الاقسام والائمان	رعايا الحكومة السنية	رعايا وحمايات الدول الاجنبية
مصر	٦	٦
قسم الازبكية	٨	٤
« باب الشعرية	٨	٤
« الجميلية	٨	٤
« شبرا	٩	٣
« الخليفة	٦	٦
« الموسكي	٩	٣
« الوالي	٨	٤
« عابدين	٨	٤
« السيدة زينب	٩	٣
« مصر القديمة	٨	٤
« درب الاحمر	٨	٤
« بولاق	٨	٤
اسكندرية	٨	٤
قسم اول	٨	٤
« ثاني	٨	٤
« ثمن خامس	٦	٦
« سابع	٩	٣
« ثامن	٨	٤
« الرمل	٦	٦

## ملحوظات

منشور غرة ٨ صادر الى جميع مصالح الحكومة في ١٢ نوفمبر سنة ٨٤

## عن تحصيل عوايد المباني سنة ٨٤

انه بالنظر للصعوبات التي طرأت في تنفيذ الامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ المخص بعوايد المباني فيما يتعلق بانتخاب لجان التقدير ومجالس المراجعة قد صار عرض الكيفية الاعتاب السنية وصدر الامر الكريم في ٩ نوفمبر سنة ٨٤ بتوقيف عمل الامر الصادر في ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ الى ان يصدر امر آخر وان يكون تحصيل عوايد المباني عن سنة ١٨٨٤ بالتطبيق لاحكام الاوامر واللوائح المرعية الاجراء في هذا الشأن الصادر قبل ذكره في ١٣ مارث سنة ١٨٨٤

فمن طيه تجدون صورة من الامر الكريم الرقم ٩ نوفمبر الجاري والعريضة المرفوعة منا للحضرة الخديوية في هذا الخصوص

وحيث ان سنة ١٨٨٤ صارت على وشك الانتهاء فاللازم اجراء والحالة هذه هو ربط العوايد المذكورة بالجرايد المعدة لذلك حسب المربوط لغاية سنة ١٨٨٣ وتحصيلها حالاً مع الاخذ في اثناء التحصيل في تحقيق ما يكون استجد في سنة ١٨٨٤ سواء كان عن ابنية حدثت او زيادة ايجار وتقدير وربط عوايده مع تحقيق ما يوجد ايضاً انه مستحق رفع او استبعاد عوايده وهذا وذلك يكون بالتطبيق لما كان جارياً لغاية سنة ١٨٨٣ بجهتكم ويسرع بارسال كشوفات بما يصير ربطه الآن وما يستجد اضافته فيما بعد يرسل به كشوفات اول باول وما يستحق الاستبعاد او الرفع يرسل به افادات وقرارات كما كان جارياً بحيث ان جميع هذه الاجراءات تتم قبل انتهاء السنة هذا ولا ارى من لزوم ان ابين تك اهمية تحصيل هذه العوايد بغاية كل سرعة واملي في همتكم ان يتم تحصيل جميع المستحق في زمن قريب

ابنية = ٠ امر عال صادر في ٩ نوفمبر سنة ٨٤ (٢١ محرم سنة ١٢٠٢)

## \* نحن خديو مصر \*

بناء على ما رفعه الينا ناظر ماليتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين ونظراً لان امرنا الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤ بشأن عوايد المباني ادى من حيث العمل بقتضاه الى صعوبات جعلت تحصيل العوايد متعذراً عن السنة الحالية امرنا بما هوآت

(المادة ١) يوقف العمل بقتضى الامر الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤ بشأن المباني

(المادة ٢) يكون تحصيل عوايد المباني عن سنة ٨٤ طبقاً لاحكام الاوامر واللوائح المرعية الاجراء بهذا الشأن قبل الامر الصادر في ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ وذلك الى ان يصدر امر جديد

(المادة ٣) على ناظر ماليتنا تنفيذ امرنا هذا

## \* صورة العريضة \*

مولاي

ان تقرير العوايد على المباني بحسب احكام الامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤ يستند فيه على لجان تقدير مؤلفة من مندوبي الحكومة ومن اعضاء ينتخبون بالقرعة من بين اثني عشر عضواً منتخبين من اصحاب الاملاك بمعرفة الممولين في كل قسم او ثمن من المدن التي يسري عليها حكم العوايد ثم ان تشكيات الممولين فيما يحصل من التقديرات على تلك الصورة تعرض على مجالس مراجعة منتخبة اعضاؤها من بين اصحاب الاملاك المنتخبين لتشكيل لجان التقدير منهم فالغرض الاصلي من هذه الطريقة الانتخابية انما كان اعطاء الاجانب من اصحاب الاملاك في مصر تفضيئات خصوصية غير انه لسوء الحظ قد عرض في سبيل استعمال هذه الطريقة مصاعب لا يمكن تجاوزها في ذات

بالكيفية والحالة المنصوص عليها في الاوامر واللوائح  
المرعية الاجراء سابقاً ملتصقاً من سموك التصديق على  
هذا المشروع والامر لوليه

ابنية — منشور من نظارة المالية في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٤  
انه بالنظر للصعوبات التي طرأت في تنفيذ الامر  
العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ المخصص بعوائد  
المباني من جهة ما يتعلق بانتخاب لجانب التقدير  
ومجالس المراجعة قد عرضت الكيفية على الاعتاب  
السنية وصدر الامر الكريم في ٩ نوفمبر سنة ٨٤  
بتوقيف عمل الامر الصادر في ١٣ مارث سنة ١٨٨٤  
الى ان يصدر امر آخر وان يكون تحصيل عوايد  
المباني عن سنة ١٨٨٤ بالتطبيق لاحكام الاوامر  
واللوائح المرعية الاجراء في هذا الشأن الصادرة قبل  
ذكر يتو ١٣ مارث سنة ١٨٨٤

فمع هذا المنشور تجدون صورة من الامر الكريم  
المؤرخ ٩ نوفمبر الحاضر والعريضة المرفوعة منا للحضرة  
الخدوية في هذا الشأن

وحيث ان سنة ١٨٨٤ صارت على وشك الانتهاء فاللازم  
اجراؤه في هذه الحالة هو ربط العوائد المذكورة  
بالجرائد المعدة لذلك حسب المربوط لغاية سنة ٨٣  
وتحصيلها حالاً مع الاخذ اثناء التحصيل في تحقيق  
ما يكون تجدد في سنة ١٨٨٤ سواء كان عن ابنية  
حدثت او زيادة ايجار وتقدير ربط عوائده مع  
تحقيق ما يوجد ايضاً انه مستحق رفع عوائده او  
استبعادها وهذا وذلك يكون بالتطبيق لما كان  
جارياً لغاية سنة ١٨٨٣ بمجهتكم ويسرع بارسال  
كشوفات بما يصير ربطه الآن وما لتجدد اضافته  
فيما بعد يرسل به كشوفات اولاً فاولاً وما يستحق  
الاستبعاد او الرفع يرسل به افادات وقرارات كما  
كان جارياً بحيث ان جميع هذه الاجراءات تتم قبل  
انتهاء السنة هذا ولا ارى من لزوم ان ابين تكم

مدينتي مصر والاسكندرية وهما المركزان المهمان  
الذان كان يؤمل فيهما امكان استعمال تلك الطريقة  
واما من خصوص بقية المدن فانه يصح الجزم بتعذر  
الحصول على نتيجة ما فيها نظراً لمعرفتنا بحالة البلاد  
فانه عندما شرع في تلك الاعمال وكان الغرض اذ  
ذلك انما هو مجرد الانتخاب لا عمل التقدير والمراجعة  
صادفت المصلحة تمنعاً لقبول التعيين فتعذر بذلك  
تحصيل العوايد بانتظام وعلى تقدير امكان معالجة ذلك  
التمنع لاول مرة فان هذا التمتع يجعل تحصيل العوايد  
موقوفاً على ظروف غير ملائمة لمقتضيات سير الادارة  
المالية في البلاد بانتظام واحكام فان المصاعب التي  
عرضت في اول الامر وكذلك المصاعب التي لا بد ان  
تعرض اذا بقي العمل بمقتضى الامر العالي الصادر في ١٣  
مارث كل ذلك يتضح انه ناشيء اذن من الطريقة  
الانتخابية وهذه الصعوبات لا يمكن تجاوزها خصوصاً  
فيما يتعلق بلجنة التقدير ومجالس المراجعة التي يناط  
بها النظر في صوالح الاجانب لانه فضلاً عما يمكن حصوله  
من الممولين من عدم المبادرة الى مباشرة حقوقهم  
الانتخابية ليس عددهم في كل قسم او ثمن كافياً للاستناد  
عليه في اجراء الانتخاب وعلى هذه الصورة لم يوجد بين  
اقسام المحروسة التي هي عبارة عن اثني عشر قسماً  
الاً ثلاثة اقسام امكن اجراء الانتخابات فيها منتظمة  
بعض الانتظام فالضرورة والحالة هذه تستلزم تعديل  
الامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤ غير ان هذا  
التعديل يؤدي الى تأخيرات وقد قربنا من نهاية هذا  
العام بدون ان تحصل عوايد الاملاك فهذه الحالة  
المضرة بهذا المقدار لصوالح الخزينة تستلزم ضرورة  
المبادرة الى حسمها

ومن اجل ذلك اتشرف بان ارفع الى مقام سموك  
مشروع امر عال يقضي بتوقيف عمل الامر العالي  
الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤ وتحصيل العوايد على المباني



## ملحوظات

تفيد تكم حيث ان الاسباب التي نشأ عنها لغاية الان توقيف تنفيذ دكرتو ١٣ مارت سنة ٨٤ لم نزل موجودة فقد تقرر ان عوايد المباني يصير تحصيلها عن الستة شهور الثانية من السنة الجارية على مقتضى ما صار تحصيله عن الستة شهور الاول من هذه السنة مع مراعات التغييرات التي حصلت نحو الاماكن المربوط عليها العوايد تطبيقاً للتعليمات الواردة بالمنشور الصادر بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ٨٤ غمرة ٨ (ادارة اموال مقرر) فلهذا اقتضى تحريره تكم تؤمل التنبيه على المندوبين المكلفين بتحصيل هذه العوايد بربطها على اربابها في الجرايد والايراد عن النصف الثاني منها المطلوب من اولئك الممولين عن السنة الجارية والمبادرة بتحصيله بدون تأخير

ابنية - (منشور غمرة ٢٩ صادر الى عموم المديرين والمحافظات والدائرتين البلديتين) في ٢٧ ابريل سنة ٨٦ (٢٢ رجب سنة ١٣٠٢)

تبليغ الامرين العاليين الصادرين في ١١ ابريل سنة ٨٦ في شأن الاملاك المبنية

حيث انه صدر امران عاليان بتاريخ ٧ رجب سنة ١٣٠٣ (١١ ابريل سنة ١٨٨٦) احدها يقضي باجراء مفعول الامر الخديوي الصادر في ١٣ مارت سنة ٨٤ المختص بعوايد الاملاك المبنية ابتداء من سنة ١٨٨٦ والآخر يشتمل على تعديل بندي ٤٥ من الامر المثنى عنه فيما يتعلق بتعيين الاعضاء الاجانب والاهالي للجان التقدير ومجالس المراجعة المسطرة صورتها بهذا فاقتضى تحريره للمعلومية بما اشتملا عليه وستصدر تكم التعليمات الخاصة بتنفيذ هذين الامرين فيما بعد اما ما يتعلق بما يكون متأخراً من عوايد الاملاك لغاية سنة ٨٥ فعليكم ببذل المجهود في تحصيله باقرب وقت حسب الاوامر واللوائح المتبعة الاجراء عملاً بالمنشورين الصادرين منا في ٧ يونيو و ٢٠ لوليوسنة ٨٥ غمرة ١٨ و غمرة ٢٠ اموال مقرر

اهمية تحصيل هذه العوائد بغاية كل سرعة واملي في همتكم ان يتم تحصيل جميع المستحق في زمن قريب ابنية - (منشور غمرة ١٨ صادر لجميع مصالح الحكومة في ٧ يونيه سنة ١٨٨٥ (٢٤ شعبان سنة ١٣٠٢)

تعليمات تتعلق بتحصيل عوائد المباني عن الستة شهور الاولى من سنة ١٨٨٥

قد تدون بالمادة الثانية من الدكرتو الرقم ٢١ محرم سنة ١٣٠٢ الموافق ٩ نوفمبر سنة ٨٤ الذي اوقف مفعول دكرتو ١٣ مارت سنة ٨٤ ان يكون تحصيل عوائد المباني عن سنة ٨٤ طبقاً لاحكام الاوامر واللوائح المرعية الاجراء بهذا الشأن قبل الامر الصادر في ١٣ مارت سنة ٨٤ وذلك الى ان يصدر امر جديد

وحيث ان الحكومة لم تصدر للآن الامر المنوه عنه في المادة المذكورة ومضى من السنة الجارية خمسة شهور بدون ما يتحصل فيها شيء من تلك العوايد وتأخير تحصيلها يضر بالخزينة قد قررنا بتحصيل العوائد المذكورة عن الستة شهور الاولى من السنة الجارية بواقع نصف ما ربط لسنة ٨٤ بمراعاة ما يكون طراً في هذه المدة من التغييرات في حالة الاملاك والاجراء بخصوصها حسب التعليمات الواضحة بالمنشور الرقم ١٢ نوفمبر سنة ٨٤ غمرة ٨ (اموال مقرر) فاقتضى تحريره تكم لاصدار الاذونات اللازمة للصيارف والعمال المنوطين بذلك باضافة نصف العوايد المذكورة بالجرايد والايراد والمبادرة في تحصيلها وبعد ترسل لكم التعليمات مقتضية في الوقت اللازم عما يتعلق بتحصيل ما يخص الشهور القابلة من العوائد المذكورة

ابنية - (منشور غمرة ٢٠ صادر الى جميع مصالح الحكومة في ٢٠ لوابوسنة ٨٥ ٨ ل سنة ١٣٠٢)

تعليمات تتعلق بتحصيل عوائد المباني عن الستة

شهور الثانية من سنة ١٨٨٥

الحاقاً للمنشور الصادر بتاريخ ٧ يونيه الاخير غمرة ١٨

ابنية

- ٥٠ -

ابنية

ابنية - ١٠ امرال صادر في ١١ ابريل سنة ٨٦ (٢ رجب سنة ٢٠٢)

\* نحن خديو مصر \*

بعد الاطلاع على الامرين الصادرين منا في ١٣ مارث  
٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ( ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠١  
و ٢١ محرم سنة ١٣٠٢ )

وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة  
رأي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى  
القوانين امرنا بما هوآت

(المادة ١) امرنا الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤ المتعلق  
بعوائد الابنية الذي صار توقيف تنفيذه بالامر الصادر  
في ٩ نوفمبر سنة ٨٤ يجري العمل بمقتضاه

(المادة ٢) تحسب العوايد المذكورة اعتباراً من اول  
يناير سنة ٨٦ على حسب القواعد المبينة بامرنا المؤرخ  
١٣ مارث سنة ٨٤ وهذا بدون اضرار في تحصيل  
المستحق من تلك العوايد لغاية سنة ٨٥ طبقاً للقوانين  
واللوائح السابقة على الامر المؤرخ ١٣ مارث سنة ٨٤  
(المادة ٣) على نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية  
والحقانية تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يتعلق به

ابنية - ١٠ امرال صادر في ١١ ابريل سنة ٨٦ (٢ رجب سنة ٢٠٢)

\* نحن خديو مصر \*

حيث ان الدول قبلت معاملة تبعتها بمقتضى امرنا  
الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤ ( الموافق ١٥ جمادى  
الاولى سنة ١٣٠١ ) المخص بعوايد المباني اسوة رعايا  
الحكومة المحلية بالتعديل المبين بالمادة الاولى من  
امرنا هذا فبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا  
وموافقة رأي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى  
القوانين امرنا بما هوآت

(البادة الاولى) الاعضاء الاجانب في لجان التقدير  
ومجالس المراجعة المشكلة بناء على المادتين ٤ و ٥ من  
امرنا المؤرخ ١٣ مارث سنة ٨٤ يصير تعيينهم بمعرفة

القنصل في حالة ما اذا لم تأت الانتخابات بنتيجة اولم  
يحضر المندوبون المنتخبون واذا تاخر مندوبو القنصل  
عن الحضور فلجنة التقدير او مجلس المراجعة يجريان  
اعمالها بغياب المندوبين المذكورين وتكون تلك  
الاعمال نافذة المفعول

(المادة ٢) ان لم تأت انتخابات الاعضاء الوطنيين في  
اللجان والمجالس المذكورين قبل بنتيجة او ان تمتع  
المندوبون الذين صار انتخابهم عن الحضور فيصير  
تعيينهم بمعرفة المحافظ او المدير

واذا تمتع مندوبو المحافظ او المدير عن الحضور فيباشر  
كل من لجنة التقدير ومجلس المراجعة عمله في حالة  
غياب المندوبين المذكورين ويكون عملهما نافذ المفعول  
(المادة ٣) على نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية  
والحقانية تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يتعلق به

ابنية - ١٠ ترجمة منشور صادر من نظارة الخارجية  
الى جناب ما موري السياسة والقناصل بتاريخ اول  
فبراير سنة ١٨٨٦

حيث انه قد صار تعديل في قالب مقدمة مشروع  
الامر العالي المتعلق بالمادة الرابعة والخامسة من الامر  
العالي المؤرخ في ١٣ مارث سنة ٨٤ الصادر بشأن  
عوائد الاملاك المبنية قد بادرت بارسال ثلاث نسخ  
من مشروع الامر العالي الاتهائي وحي واصله لجنابكم  
مع هذا

وفضلاً عن ذلك فانه نظراً لكون بعض الدول  
قد ظن ان لفظه (قنصل) المنوه عنها بالمادة الاولى  
من مشروع الامر العالي المشار اليه ربما ينشأ عنها  
التباس في التأويل فيتربط على ذلك احداث صعوبات  
في تنفيذ الامر العالي المذكور فقد اعلنت الحكومة  
المصرية لمن ظن ذلك من الدول انها لم تكن بهذه  
اللفظة سوى هيئة القناصل وهذا الاعلان كاف لازالة  
اي شك كان في هذا الخصوص

ملحوظات

ابنية - ٠ قرار من نظارة المالية صادر في ٩ يونيه سنة ٨٦  
بناء على الامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤  
بخصوص عوائد الاملاك المبنية  
وبناء على الامرين العاليين الصادرين في ١١ ابريل  
سنة ٨٦ القاضي احدهما باجراء مفعول الامر  
الخديوي المؤرخ في ١٣ مارث سنة ٨٤ المختص بعوائد  
الاملاك المبنية ابتداء من سنة ٨٦ والآخر المشتمل  
على تعديل بندي ٤ وه من الامر المثني عنه فيما  
يتعلق بتعيين الاعضاء الاجانب والاهالي للجانب  
التقدير ومجالس المراجعة  
وبناء على المنشور الصادر من نظارة المالية في ٩ جونيو  
سنة ٨٦ موافق ٧ رمضان سنة ٣٠٣ نمرة ٣١ اموال  
مقررة

قررنا ما هوآت

(المادة ١) تواريج الانتخابات المقنضي اجراؤها بمصر  
لتعيين الاعضاء الذين تشكل منهم لجان تقدير  
عوائد املاك مصر ومجلس المراجعة تحددت كالآتي  
بيان الاقسام تواريج الانتخابات  
قسم عابدين يوم الاثنين ٢١ يونيو سنة ٨٦ موافق  
١٩ رمضان سنة ١٣٠٣

قسم الازبكية يوم الثلاثاء ٢٢ منه موافق ٢٠ منه

« شبرا » « الاربعاء ٢٣ » « ٢١ »  
« الموسكي » « الخميس ٢٤ » « ٢٢ »  
« باب الشعرية » « الاثنين ٢٨ » « ٢٦ »  
« الوايي » « الثلاثاء ٢٩ » « ٢٧ »  
« بولاق » « الاربعاء ٣٠ » « ٢٨ »

« درب الاحمر الخميس اول لوليو سنة ٨٦ ٢٩ منه

« مصر القديمة الثلاثاء ٦ » « ٤ شوال سنة ٣٠٣

« السيدة زينب الاربعاء ٧ » « ٥ منه

« الخليفة الخميس ٨ » « ٦ »

« الجمالية السبت ١٠ » « ٨ »

ابنية - ٠ قرار من نظارة المالية صادر في ٩ يوليو سنة ٨٦  
بناء على الامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤  
بخصوص عوائد الاملاك المبنية  
وبناء على الامرين العاليين الصادرين في ١١ ابريل  
سنة ٨٦ القاضي احدهما باجراء مفعول الامر الخديوي  
المؤرخ في ١٣ مارث المختص بعوائد الاملاك المبنية  
ابتداء من سنة ٨٦ والآخر المشتمل على تعديل بندي  
٤ وه من الامر المثني عنه فيما يتعلق بتعيين الاعضاء  
الاجانب والاهالي للجانب التقدير ومجالس المراجعة  
وبناء على المنشور الصادر من نظارة المالية في  
٩ جونيو سنة ٨٦ موافق ٧ رمضان سنة ٣٠٣ نمرة ٣١  
اموال مقررة قررنا ما هوآت

(المادة ١) تواريج الانتخابات المقنضي اجراؤها بمصر  
الاسكندرية لتعيين الاعضاء الذين تشكل منهم  
لجان تقدير عوائد املاك اسكندرية ومجلس المراجعة  
تحددت كالآتي

بيان الاقسام والائمان تواريج الانتخابات  
قسم اول يوم الاثنين ٢١ يونيو سنة ١٨٨٦ موافق  
١٩ رمضان سنة ٣٠٣

قسم ثاني يوم الثلاثاء ٢٢ يونيو ٢٠ رمضان  
« ٢١ » « ٢٣ » « ٢١ »  
« ٢٢ » « ٢٤ » « ٢٢ »  
« ٢٦ » « ٢٨ » « ٢٦ »  
« ٢٧ » « ٢٩ » « ٢٧ »  
« ٢٨ » « ٣٠ » « ٢٨ »

ابنية - ٠ منشور نمرة ٣١ صادر للداثرين البلديتين  
بمصر واسكندرية في ٩ يونيه سنة ٨٦ (٢ رمضان سنة ٢٠٢)  
في تشكيل لجان التقدير ومجلسي المراجعة في  
مدينتي مصر واسكندرية المنصوص عنها بالاوامر  
العالية الصادرة في ١٣ مارث سنة ٨٤ و١١ ابريل  
سنة ٨٦ المختصة بعوائد الاملاك المبنية

سبق تبليغ تم في الوقت اللازم الامرين العاليين

يعين بمعرفةكم ومن عضوين يؤخذان من بين اصحاب الاملاك الذين يكونون حضروا عند افتتاح الانتخاب واحد هذين العضوين يقوم بوظيفة سكرتير

يجب على كل منتخب (بكسر الخاء) ان يحضر بنفسه ويخبر قلم الانتخاب باسمه وصفته فاذا لم يكن معروفاً لدى اعضاء القلم يجب عليه ان يحصل على شهادة من الحكومة المختصة بذلك مثبتة لذلك

اما النساء فيجوز لهن ان يعين وكلاء تقوم مقامهن في الانتخاب والاولاد القصر يقوم مقامهم من يكون وصياً عليهم

لايسوغ لاحد الانتخاب ما لم يكن مندرجاً اسمه في قائمة المنتخبين (بكسر الخاء) ولا يجوز انتخاب احد عضواً ما لم يكن له ملك سيف ذات

القسم او التمن الجاري عنه الانتخاب واسمه مندرج في قائمة المنتخبين (بكسر الخاء) ويجب على كل منتخب ان يكتب في ورقة اسماء الاثنى عشر شخصاً الذين يريد انتخابهم من الاهالي والاجانب بحسب رغبته ثم يلقمها في الآنية المعدة لذلك ويتأثر من السكرتير على قائمة المنتخبين امام اسمه بان ذلك المنتخب قد القى ورقة انتخابه

وبعد اتمام الانتخاب يشرع حالاً في فرز اوراق الانتخاب بمعرفة الرئيس ويعمل عن ذلك محضر يصير امضاه من الرئيس

ان لم يوجد بعد الفرز ضمن الاثنى عشر صاحب ملك الذين اجمعوا اصوات اكثر من غيرهم اقله واحد من ارباب الاملاك الاجانب ليكون من ضمن لجنة

التقدير فالرئيس يستبعد الاخير من اصحاب الاملاك الاهالي ويستبدله بصاحب الملك الاجنبي الذي يكون اجمع اصوات اكثر من غيره ضمن الاجانب

وعلى هذا المنوال فالاثني عشر صاحب ملك الذين يكونوا اجمعوا اصوات اكثر من غيرهم يصير اعتمادهم منتخبين (بقبح الخاء) بدون احتياج لعمل

الصادر في ١١ ابريل سنة ٨٦ القاضي احدهما باجراء مفعول الامر الخديوي الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤ ابتداء من سنة ٨٦ والاخر المشتمل على تعديل المادتين الرابعة والخامسة من الامر المثني عنه فيما يخص تعيين الاعضاء الاجانب والاهالي للجان التقدير ومجالس المراجعة ثم اوضحت لكم الكيفية التي يكون بها تحضير قوائم المنتخبين (بكسر الخاء) من واقع دفاتر الجرد الذي صار اجراؤه والان اقتضى اصدار هذا المنشور بالتعليمات الاتية المقتضي اتباعها بخصوص تشكيل لجان التقدير ومجلس المراجعة المنصوص عنهما في الامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤ وفي الامر العالي الصادر في ١١ ابريل سنة ٨٦ تكيلاً له

### ( في لجان التقدير )

ان المادة الرابعة من الامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤ تقضي بان تقدير اجرة الابنية يكون بمعرفة لجان تباشر العمل في المدن عن كل تمن وهذه اللجان تؤلف من ثلاثة مندوبين تعينهم الحكومة تكون الرئاسة لاحدهم وله رأي مرجح ومن ثلاثة اعضاء ينتخبون بالقرعة من بين اثني عشر من اصحاب الاملاك يخارهم الممولون ويكون بالاقل احد هؤلاء الثلاثة اعضاء اجنبي الجنسية وينتخب ايضاً بالقرعة من بين هؤلاء الاثنى عشر عضوان النياابة عن غيب من الاعضاء اما تعيين مندوبي الحكومة الثلاثة فيتم فيما بعد بموجب امر يصدر من المالية ويتوضح فيه المندوب الذي تكون الرئاسة اليه

وتاريخ الانتخاب يحدد بامر من نظارة المالية يصير اعلانه بمعرفةكم بالكيفية المعتادة ويتوضح فيه الجهة والوقت التي يكون الانتخاب فيها

وفي اليوم المعين يتبدأ في الانتخاب من الساعة ١٠ افركي صباحاً وينتهي الساعة ٤ مساءً وهذا الانتخاب يكون تحت مباشرة قلم الانتخاب المؤلف من رئيس

ملحوظات

ثم يعمل محضر بجميع هذه العمليات بعد امضائه منكم يحفظ بالدائرة البلدية وبعد تعيين الثلاثة اعضاء والنائبين على وجه ما ذكر اذا استغفى احدهم او البعض منهم فيصير استبدال المستغفى من بين السبعة اصحاب املاك الباقيين حسب ترتيب ثمرتهم بدون احتياج لعمل شيء آخر سوى اخبار من يكون تعيين محل المستغفى انما يراعى ان من تعين نائباً ولم يستغف فيكون عضواً للجنة محل العضو المستغفى ومن يلزم تعيينه يكون نائباً

واذا انتهت اسماء الاثني عشر صاحب ملك ولم يتيسر لكم استيفاء عدد الاعضاء والنواب الا لزمين لتشكيل اللجنة فتخبروا نظارة المالية حتى بمرفتها تجري اللازم تطبيقاً لاحكام الامر العالي الصادر في ١١ ابريل سنة ٨٦

( في مجلس المراجعة )

ان المادة الخامسة من الامر العالي تقضى بايجاد مجلس مراجعة في كل من مدينتي مصر والاسكندرية وهذا المجلس يؤلف

اولاً . من مندوب تعيينه الحكومة وتكون له الرئاسة ثانياً . من ستة اعضاء ينتخبون بالقرعة من بين الاربعة وعشرين صاحب ملك المندرجة اسماءهم في الكشف الذى ينبغي تحريره بالكيفية الآتية ذكرها وينتخب ايضاً بالقرعة اربعة اعضاء للنيابة فاما مندوب الحكومة الذي تكون له الرئاسة فيصير تعيينه فيما بعد من قبلنا

( في تحرير الكشف باسماء الاربعة وعشرين )  
( صاحب ملك )

يجب ان تجتمعوا في بحر ثالث اسبوع يمضى من تاريخ الانتخاب جميع اصحاب الاملاك الذين انتخبوا لكل قسم او ثمن وتطلبوا منهم ان ينتخبوا بحضوركم من بينهم بالانتخاب السري اربعة وعشرين شخصاً اثني عشر مصري واثنى عشر اجنبي بحيث يكونوا خلاف الذين صار انتخابهم للجن التقدير ونوابها ( يراجع المادة السادسة من الامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ )

شيء آخر سوى قراءة المحضر علانية بمعرفة الرئيس واذا صادف لاستيفاء العدد اللازم ( اية الاثنى عشر عضواً ) وجود شخصين فاكثر حائزين على عدد متساو من الاصوات فيصير الاقتراع عنهم بمعرفة رئيس قلم الانتخاب ومن يخرج اسمه في القرعة هو الذي يكون منتخباً

وبعد ذلك يحفظ المحضر بطرفكم لاجراء مقتضاه عند اللزوم

والحل المد للانتخاب ينبغي ان تكون ابوابه مفتوحة على الدوام وان يرخص لكافة المنتخبين ( بكسر الحاء ) بالدخول في وقت العمليات جميعها انما يجب على الرئيس والحالة هذه ان يراعى حفظ النظام

وفي ظرف ثمانية ايام من تاريخ الانتخاب يقتضي ان تجتمعوا بالدائرة البلدية الاثنى عشر صاحب ملك الذين يقع عليهم الاختيار وبحضورهم تنتخبوا بالقرعة من بينهم الثلاثة اعضاء المدين للجنة بالكيفية الآتية وهي ان يكتب اسماء الاثنى عشر صاحب ملك كل منهم في ورقة مخصوصة

ثم يصير القاء الاثنى عشر ورقة في الآنية ثم تسحبون من الآنية ورقة بعد الأخرى وكل اسم يعطى له نمرة خروجه من الآنية بالنتائج فالثلاثة اسماء التي تخرج في الاول يكونوا اعضاء اللجنة والاثنان اللذان يليانهم يكونان نائبين

وحيث انه على مقتضى الفقرة الثانية من البند الرابع من الامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤ يجب انه بالاقبل احد هؤلاء الثلاثة اعضاء يكون اجنبي الجنسية فاذا لم يكن بين الثلاثة اعضاء الذين تعينوا بالقرعة اقله عضو اجنبي فصاحب الملك الاجنبي الذي تلي ثمرته في الترتيب نمرة احد الاهالي يصير اعتباراً له عضواً للجنة والنائبان يصير اخذاً بدون تمييز بين الاجانب والاهالي حسب ترتيب ثمرتهما

## ( في تعيين اعضاء مجلس المراجعة )

بعد تحرير الكشف باسماء الاربعة وعشرين شخص الذين يكون وقع عليهم الانتخاب ففي الحال والجلسة منعقدة تكتبوا اسم كل واحد منهم على ورقة قائمة بنفسها وتأخذوا اثنتين وتضعوا في أحدهما الاوراق المكتوب عليها اسماء الاثنى عشر مصري وفي الاخرى اسماء الاثنى عشر اجنبي ثم تسحبون من كل آنية الاثنى عشر ورقة الواحدة بعد الاخرى وتعطون لكل ورقة غمرة متتابعة فالثلاثة اسماء التي تخرج اولاً هي التي تكون اعضاء والاثنان اللذان يخرجان بعدهم يكونان نائبين

اذا كانت نتيجة الانتخابات عن كل قسم او قمن تأتي بعدد غير كاف لاجل تحرير كشف الاثنى عشر صاحب ملك مصريين او الاثنى عشر صاحب ملك اجنبيين انما انت بعدد يزيد عن خمسة فتعطون لكل من هؤلاء اصحاب الاملاك الغمرة المتتابعة التي تكون خرجت اليه بالقرعة حسب الكيفية الموضحة اعلاه فالثلاثة الاولون يكونون اعضاء والاثنان التابعان لهما يكونان نائبين

اما اذا كانت نتيجة الانتخابات لا تأتي بعدد كاف لتعيين الثلاثة اعضاء والنائبين مثلاً اذا لم يوجد سوى ثلاثة اصحاب املاك اجانب فهؤلاء يكونوا اعضاء لمجلس المراجعة ويصير اخطار المالية لتخابر من طرفها سعادة المحافظ لاجل ان يعين بمعرفته الاعضاء والنائبين الاهالي اذا كان اللازم تعيينهم هم من الاهالي او ان يتوسط لدى هيئة التناصل لاجل تعيين الاعضاء والنائبين الاجانب اذا كان الحال داعياً لتعيين اجانب تطبيقاً لاحكام الامر العالي الصادر في ١١ ابريل سنة ٨٦ ومنتشور نظارة الخارجية الصادر الى جناب مأموري السياسة والقناصل بتاريخ اول فبراير سنة ١٨٨٦ وبعد اجراء هذه العمليات تحررون محضراً يوقع عليه منكم وتحفظونه بالدائرة البلدية

وبعد تشكيل مجلس المراجعة اذا استغنى احد او البعض من اعضائه ونائبيه الذين يكونون تعيينوا بالقرعة حسب ما توضح اعلاه فيصير تعيين بدلهم بالكيفية المبينة بخصوص لجان التقدير بحيث لا تخابرون المالية الا عند انتهاء اسماء الاثنى عشر صاحب ملك من الاهالي والاثنى عشر صاحب ملك من الاجانب جميع التشيكات المتعلقة بالانتخاب اللازم اجراؤه لتشكيل لجان التقدير ومجلس المراجعة يلزم تقديمها في ظرف ثمانية واربعين ساعة تمضي من تاريخ الانتخاب الحاصل بشأنه التشكي ماذا والا تكون لاجية وينبغي ان تحكوا في هذه التشيكات في ظرف ثمانية ايام تمضي من تاريخ تقديمها وفي حالة ما اذا كان يحصل معارضة في حكمه فيكون لنا الحكم في ذلك بنوع قطعي

بناء عليه لزم تحريره لحضرتكم لاتباع هذه التعليقات اتباعاً تاماً وفيما بعد يرسل لكم التعليقات اللازمة عن اختصاصات لجان التقدير ومجلس المراجعة ابنية— (منشور غمرة ٣٢ صادر للدائرتين البلديتين

بمصر واسكندرية في ٢٧ يونيو سنة ٨٦) في اختصاصات واجراءات لجان تقدير اجر الاملاك المبنية الخافاً للمنشور الصادر من هذا الطرف في ٩ يونيو الجاري غمرة ٣١ ابين لسعادتكم اختصاصات لجان التقدير والكيفية التي يجب عليها اتباعها لتأدية ماموريتها

## ( في اختصاصات لجان التقدير )

( في الابنية المنقضي تقدير اجريها )

كل لجنة مكلفة بتقدير اجريوت السكن واللوكاندات والمخازن والدكاكين والوابورات والمعامل والاملاك ذات الايراد وبالجملة جميع الاملاك المبنية والجنائن التابعة لها سواء كانت مسكونة باصحابها او باصحاب المنفعة فيها او غيرهم باجرة او بدون اجرة الكائنة في التمن او القسم المعينة له (يراجع بند ١ و٤ من

ملحوظات

(استمارة نمرة ١٠٠٨ ونمرة ١٠٠٩) مرفوقاً بها التـشـكـيـات المقدمة لها من ارباب الاملاك بخصوص الجرد (على اللجان ان تعلن الدائرة البلدية قبل بخمسة ايام عن اليوم الذي تباشر فيه اعمالها مع ايضاح الجهات التي تمر فيها مباشرة العمل

يجب على كل لجنة ان تعين اليوم الذي تبثدي فيه بتقدير اجر الاملاك الكائنة في غنها او قسمها وان تعلن الدائرة البلدية بذلك قبل بخمسة ايام مع ايضاح الترتيب الذي ستتبعه في المرور في الشوارع او السكك لتقدير اجرة الابنية التي فيها

وعلى الدائرة البلدية ان تعلن ارباب الشأن بواسطة اعلان ينشر في الجريدتين الرسميتين ميناً فيه اليوم الذي تبثدي فيه اللجان باعمالها والترتيب الذي ستسير عليه تلك الاعمال

(في نفس التـشـكـيـات المقدمة في شان الجرد)

على كل لجنة ان تطوف شوارع وسكك تمنها او قسمها بالترتيب السالف ذكره سكة فسكة وشارع فشارع وتخبر العموم بواسطة اعلانات يصير لصقها على باب الدائرة البلدية عن المحل الذي ستجتمع فيه لفحص التـشـكـيـات التي تكون تقدمت بخصوص الجرد وعن اليوم والساعة المحددين لاجتماعها فان تراءى لها لزوم اجراء تصحيحات فتجريها بواسطة التأشير عنها في استمارة نمرة ١٠٠٩ بالخانة نمرة ٥ (يراجع بند ١ و ٢ من اللائحة

(في قيد قيمة الاجر السنوية بالاستمارة نمرة ١٠٠٩)

تقدر اللجنة قيمة الاجرة السنوية الخاصة بكل عقار وتوردها بالخانة نمرة ٦ من استمارة نمرة ١٠٠٩ ببيان ما يكون منها موهجراً مع ايضاح اسماء مستأجريه وقيمة الاجرة الخاصة بكل منهم عن الجزء الساكن فيه (في الاساس المعول عليه في تقدير الاجرة)

تقدير الاجر بمعرفة اللجان عن كل عقار يكون اما بحسب الاجرة الواردة في عقود الايجار اذا وجدت

الامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤) وعلى وجه العموم كافة الاملاك المبنية بدون استثناء سواء كانت من المربوط عليها عوايد ام لا ما عدا الاملاك الآتي بيانها وهي (املاك ليس للجنة ان تقدر اجريها)

اولاً. العقارات ملك الحكومة المعدة للمصلحة العمومية ثانياً. دور القنصلات التي تكون ملك الدول الاجنبية ثالثاً. الابنية المخصصة لاقامة الشعائر الدينية وهي

(١) المساجد — (ب) الزوايا — (ت) الاضرحة والمزارات — (ث) الكنائس والمعابد — (ج) الاديرة والبطركhanات المخصصة فقط لاقامة الرساء الروحانيين والقسس والرهبان وتكون ملكاً للطوائف الدينية رابعاً. الابنية المعدة للخيرات او الصدقة وهي

(١) التكايا الكائنة في عقارات مملوكة لذات الفعل الخيري التابعة له تلك التكايا — (ب) الاسبله على سائر انواعها المعدة للصدقة اما اذا كان العقار الكائن فيه السبيل يشتمل على محلات مسكونة او مؤجرة فيصير تقدير اجرة هذا العقار ما عدا الجزء الشاغله السبيل (ت) المحلات المعدة لاقامة الجمعيات الخيرية اذا كانت داخله دائرة ملكيتها — (ث) المستشفيات ملك الجمعيات الخيرية ولم تكن بالايجار

وفضلاً عما توضح فانه من اختصاصات لجان التقدير ان تجري تقديرات جديدة وتعطي آرائها في المسائل المتعلقة بزادات في العوائد او بتنزيلات منها كالمردون بيندي ٧ و ٢٤ من ذكر يتو ١٣ مارث سنة ٨٤ وبندي ٥ و ٦ من اللائحة المرفوقة بالذكر يتو المثني عنه في كل مرة تطلب منها ذلك الدائرة البلدية

(في اجراءات لجان التقدير)

(في تسليم دفتر جردات كل من اوقسم استمارة نمرة ١٠٠٨ و ١٠٠٩ للجنة الخاصة بها)

يجب على الدائرة البلدية ان تسلّم لكل من اللجان المذكورة حال تشكيلها دفاتر جردات تمنها او قسمها

صححتها فان لم تكن على صحة فعليها ان تصححها بواسطة  
اجراء التأشيرات اللازمة في الخانة نمرة ٥ من استمارة  
نمرة ١٠٠٩

(في معاينة البيوت من داخلها)

اذا اقتضت اجراءات التقدير معاينة بعض العقارات  
من الداخل فعلى اللجان اخبار سكان البيوت المقتضي  
معاينتها في الحارة او السكة الجارية فيها اعمالها قبل  
اربعة وعشرين ساعة فان لم يسمح للجنة بالدخول فتخبر  
حالا المحافظ بذلك لكي يخبر جهات الاختصاص

(في تقدير الاجر السنوية وتوريد قيمتها بوجه نهائي

في استمارة نمرة ١٠٠٩)

عند اتمام تقدير اجراملاك شارع او سكة او جملة  
شوارع وسكك وتوريدها في الاستمارة نمرة ١٠٠٨  
التي هي عبارة عن مسودة ينبغي على رئيس اللجنة  
ان يعين اليوم والساعة الذين تجتمع فيهما اللجنة  
لتقدير اجر اماكن السكك والشوارع المذكورة  
بوجه نهائي وتوريدها في الاستمارة نمرة ١٠٠٩

تحرر اللجنة محضرا عن كل جلسة من جلساتها التي  
تخصصها لهذا العمل وتبين في المحضر اسماء السكك  
الكائنة فيها الاملاك المحكي عنها ونمر تلك الاملاك  
وعدها وقيمة مجموع اجرها ويبين في المحضر اسماء  
اعضاء اللجنة الحاضرين ويتوقع عليه منهم بحيث  
يلاحظ ان قرارات اللجان لا تكون معتمدة الا اذا  
كانت صادرة من اربعة اعضاء بالاقل بشرط ان  
يكون اثنان منهم من مندوبي الحكومة والاثنان  
الآخرون من اصحاب الاملاك المنتخبين عملا بالمادة

الرابعة من ديكريو ١٣ مارث سنة ١٨٨٤

(فيما يلزم اتباعه في حالة عدم وجود

العدد اللازم من اعضاء اللجنة)

اذا كان في اثناء عمليات اللجنة استعفى واحد من  
اعضاؤها فاكثرا ولم يحضر في جلساتها من بعد تكليفه  
بالحضور دفعتين من قبل الرئيس وبسبب غياب

عقود وكانت صادقة واما بالقياس على البيوت المجاورة  
التي تكون اجرتها معروفة مع مراعاة مقدار اتساع  
البيوت وصفتها ومنافعها ومرافقها وبالجملة يكون  
التقدير بحسب ما يمكن الحصول عليه من الاجرة  
ولا يدخل في تقدير اجرة البيوت قيمة مفروشاتها  
ولا يدخل في تقدير اجرة المعامل الا ما كان فيها من  
الآلات والعدد الثابتة التي لا تقوم تلك المعامل  
بدونها ويراعى في تقدير اجرة الابنية الاحواش  
والجناين المتصلة بها التابعة لها رأسا لا الاحواش  
والجناين التي وان كانت متصلة بها الا انها تكون  
مستقلة عنها موهجرة او يمكن تأجيرها على حدة فان  
هذه تقدر اجرتها على حدة (يراجع بندا ٣ و ٢ من  
ديكريو ١٣ مارث سنة ٨٤)

(في العيش والابنية المهيئة من خشب او من طين)

العيش والابنية المجمولة مخازن اودكاكين اوقهاوي  
او وابورات طحين وما شابه ذلك المهيئة من خشب  
او من طين فاذا كانت الارض للمالك والبناء للمالك  
آخر رفع تقدير اجرتها السنوية كسائر الاملاك المبنية  
يجب على اللجان ان تبين في الاستمارة نمرة ١٠٠٩  
خانة نمرة ٥ اسم مالک الارض

اما العيش المبنية على ارض وكانت للمالك الارض  
فاللجان مع تقدير اجرتها السنوية كسائر الاملاك  
المبنية يلزمها ان تبين اذا كانت سكن اربابها ام لا

(في البيوت التي لا تزيد اجرتها السنوية

عن خمسمائة قرش صاغ)

يكون الاجراء على النسق المذكور فيما يتعلق بالبيوت  
التي لا تزيد اجرتها السنوية عن خمسمائة قرش (راجع  
المادة الثانية من الديكريو الثاني عنه)

(فيما يترأى لزوم تصحيحه من حيث اوصاف الاملاك المبنية)  
مع اجراء اللجان تقدير الاجر يلزمها ان تراجع على  
اوصاف الاملاك المبنية بدفاتر الجرودات لمعرفة



هو لاء ما تيسر للجنة ان تعتمد بالعدد الكافي لاعتماد قراراتها فيصير اعمال محضر بذلك بمعرفة الرئيس ويصير امضاء منه ومن الاعضاء الحاضرين وعلى الرئيس ان يخبر ما مور الدائرة البلدية بذلك لاتخاذ الطرق اللازمة لتعيين بدل الغائبين او المستعفيين طبقاً لاحكام المنشور نمرة ٣١

(في الاحوال التي يجوز للجنة ان تصدر قراراتها) (بصورة معتمدة في غياب بعض اعضائها)

اذا تصادف تكوين اللجنة من اثنين اعضاء منتخبين بمعرفة اصحاب الاملاك ومن عضو واحد معين بمعرفة المحافظ او بمعرفة هيئة القناصل بخلاف مندوبي الحكومة فيجوز للجنة ان تصدر قراراتها في غياب العضو المعين من قبل المحافظ او من هيئة القناصل وتكون نافذة المفعول متى كانت صادرة من اثنين بالاقل من مندوبي الحكومة ومن الاثنين المنتخبين من قبل ارباب الاملاك اما اذا تصادف تشكيل اللجنة من عضو منتخب من قبل ارباب الاملاك ومن عضوين معينين من قبل المحافظ او هيئة القناصل بخلاف مندوبي الحكومة وتأخر العضوان المعينان من قبل المحافظ او من هيئة القناصل عن الحضور فاللجنة تصدر قراراتها وتكون نافذة المفعول متى كانت صادرة من العضو المنتخب من ارباب الاملاك ومن اثنين بالاقل من مندوبي الحكومة اذا انتهت قائمة الاثنى عشر صاحب ملك وتصادف تشكيل اللجنة من اعضاء اهالي واجانب معينين من قبل المحافظ وهيئة القناصل بخلاف مندوبي الحكومة وتأخر هؤلاء الاعضاء عن الحضور فقرارات مندوبي الحكومة تكون نافذة المفعول ولو كانوا اثنين فقط (في تقديم دفاتر التقدير للدائرة البلدية في كل اسبوع) يجب على رئيس اللجنة ان يرسل في كل اسبوع الى الدائرة البلدية دفاتر التقدير التي تكون انتهت في بحر الاسبوع (استمارة نمرة ١٠٠٩) مصحوبة بالمحافظة اللازمة بحيث ان يكون مبيتاً في اخر دفتر كل حارة

مجموع اجر الاملاك الواردة فيه مفقطة مع بيان تاريخ محضر الجلسة الذي صار فيها ربط تلك الاجر بوجه قطعي وموقفاً عليه من الرئيس

ابنية — ١٠ اعمال صادر في ١٢ ابريل سنة ٨٧

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ (١٣ مارث سنة ٨٤) والجدول المرفوق به وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار بعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوآت

(المادة الاولى) ان الحدود التي من داخلها يجب تحصيل العوايد على الاملاك باعتبار جزء من اثني عشر جزء تقرت عن مدن بور سعيد والاسماعيلية والسويس ورشيد ودمياط وبنا وشبين القناطر وشبين الكوم ومنوف ودمهور وشبرخيت والمحمودية وطنطا والحلة الكبرى وسمند ودسوق وزفتي وكفر الزيات والمنصورة وميت غمر والزقازيق وبلبيس والجيزة وبني سويف والقيوم والمنيا والفشن واسيوط وابوتيج ومنفلوط وملوى وطهطا واخميم وسوهاج وقنا وجرجا واسنا واصوان بحسب البيانات الواردة بالجدول المرفوق بهذا

(جدول مرفوق بالامر العالي الصادر في ١٨ رجب)

(سنة ٣٠٤ ١٢ ابريل سنة ٨٧)

(بيان الحدود التي من داخلها مقرر اخذ عوايد على الاملاك باعتبار جزء من اثني عشر جزء في مدن بور سعيد والاسماعيلية والسويس ورشيد ودمياط وبنا وشبين القناطر وشبين الكوم ومنوف ودمهور وشبراخيت والمحمودية وطنطا والحلة الكبرى وسمند ودسوق وزفتي وكفر الزيات والمنصورة وميت غمر والزقازيق وبلبيس والجيزة وبني سويف والقيوم والمنيا والفشن واسيوط وابوتيج ومنفلوط وملوى وطهطا واخميم وسوهاج وجرجا وقنا واسنا واصوان)

## محافظة قنال السويس

١ بور سعيد

تكون حدود بور سعيد على الشكل الآتي بيانه

اولا من زاوية وابور النور القبلي الغربية الى التربة المالحه على خط مستقيم تصوري ماراً من مركز دخولي الرسو ثانياً من نقطة مقابلة الخط المستقيم بالتربة المالحه الى النقطة التي تكون منها زاوية التربة المالحه والبحر الايض المتوسط بالبر الغربي على خط الاحواض والتربة المالحه ثالثاً من هذه النقطة الاخيرة الى نقطة ملاحظة دخولي الجميل على خط مستقيم تصوري رابعاً من نقطة ملاحظة دخولي الجميل الى الزاوية القبلي الغربية من الجسر الموصل الى مقابر الاور وبابون على خط مستقيم تصوري خامساً من زاوية الجسر المذكور القبلي الغربية الى زاوية وابور النور القبلي الغربية على خط مستقيم تصوري

٢ الاسماعيلية

تكون حدود الاسماعيلية على الشكل الآتي بيانه

اولا من الزاوية القبلي من موردة التربة المالحه الى الزاوية القبلي من السلخنة على خط مستقيم تصوري ثانياً من الزاوية القبلي من السلخنة الى نقطة ملاحظة دخولي نفيسة على خط مستقيم تصوري معارضاً ترعة الاسماعيلية العزبة ثالثاً من نقطة ملاحظة شريط السكة الحديد على خط عامودي قائماً على شريط السكة الحديد ومنتهاً الى نقطة الملاحظة المذكورة رابعاً من نقطة قيام الخط العامودي الى نقطة مقابلة شريط السكة الحديد بترعة الحزام على خط شريط السكة الحديدية خامساً من نقطة مقابلة شريط السكة الحديد بترعة الحزام الى زاوية وابور المياه الغربية على خط ترعة الحزام سادساً من زاوية وابور المياه الغربية الى زاوية البحرية على خط حائط بناء الوابور سابعاً من زاوية وابور المياه البحرية الى بحيرة التماسح على خط

تصوري مستقيم ماراً من زاوية الوابور المذكور الشرقية ثامناً من نقطة مقابلة الخط المستقيم ببجيرة التماسح الى الزاوية القبلي من موردة التربة المالحه على خط شاطئ بحيرة التماسح

٣ السويس

تكون حدود السويس على الشكل الآتي بيانه اولاً من فم التربة الصغيرة المركب عليها وابور المياه الى زاوية هذا الوابور البحرية على خط مستقيم تصوري ثانياً من زاوية هذا الوابور البحرية الى خط شريط سكة حديد بنها على خط مستقيم تصوري ماراً من زاوية المستشفى الانكليزي البحرية ومنتهاً الى شريط السكة الحديد ثالثاً من نقطة مقابلة الخط المستقيم بشريط السكة الحديد الى نقطة منتهى رصيف قومية القنال على خط مستقيم تصوري رابعاً من هذه النقطة الاخيرة الى فم التربة الصغيرة المركب عليها وابور المياه على خط التربة المالحه والخور الموصل الى ترعة الانصاري وترعة الانصاري وترعة الاسماعيلية العزبة

## محافظة رشيد

٤ رشيد

تكون حدود رشيد على الشكل الآتي بيانه اولاً من الزاوية الشرقية القبلي من طاية العباسي الى الزاوية الشرقية من القشلاق الايض على خط نهر النيل وعرض رصيف القشلاق المذكور ثانياً من الزاوية الشرقية الى الزاوية الغربية من القشلاق الايض على خط حائط هذا القشلاق ثالثاً من الزاوية الغربية من القشلاق الايض الى نقطة تقريغ شريط السكة الحديد الموصل لصينية المحطة على خط مستقيم تصوري ماراً من الزاوية الغربية من القشلاق الاحمر رابعاً من نقطة تقريغ شريط السكة الحديد الموصل لصينية المحطة الى طاية الطواحين المنشرة على خط

ملحوظات

ثانياً من نقطة الدخولة الى الزاوية الغربية من وابور حلاجة القطن تعلق المسيو موربورغو على خط مستقيم تصوري ثالثاً من زاوية هذا الوابور الغربية الى خط السكة الحديد على خط مستقيم تصوري ماراً من الزاوية القبليّة منه ومنتهياً الى شريط السكة الحديد الموصل من سكندرية الى مصر رابعاً من نقطة مقابلة الخط المستقيم بشريط السكة الحديد الى المافور القبلي خط الشريط الموصل من سكندرية لمصر على خط السكة الحديد خامساً من المافور القبلي الى النقطة التي يتفرع منها الشريط الموصل الى الزقازيق على خط السكة الحديد المار امام رصيف المحطة الشرقي سادساً من نقطة تفرع شريط رصيف المحطة الشرقي الى الزاوية الشرقية من سراي عباس باشا على خط مستقيم تصوري سابعاً من الزاوية الشرقية الى الزاوية البحرية من السراي المذكور على خط حائط السراي

٧ شبين القناطر

حدود شبين القناطر تكون على الشكل الآتي يانها  
اولاً من قنطرة السكة الحديد المركبة على ترعة الشرقاوية الى ساقية موسى مصطفى وشركاه على خط ترعة الشرقاوية ثانياً من الساقية المذكورة الى ترعة الشبيني على خط مستقيم تصوري ماراً من الزاويتين القبليّة والشرقية من جنيّة تابعة لوابور خليج ملك مسيولاويرون ومنتهياً الى ترعة الشبيني ثالثاً من نقطة مقابلة الخط المستقيم بترعة الشبيني الى قنطرة الشبيني على خط ترعة الشبيني رابعاً من قنطرة الشبيني الى شريط السكة الحديد الموصل من الزقازيق وبلبيس الى قليوب على خط مستقيم تصوري ماراً من الزاوية البحرية من منزل المسيو بازانيلي ومنتهياً الى شريط السكة الحديد خامساً من نقطة مقابلة الخط المستقيم بشريط السكة الحديد

مستقيم تصوري خامساً من طاية الطواجيه بما في ذلك الطاية المذكورة الى الزاوية الشرقية القبليّة من طاية العباسي على خط منحنى فاصل ما بين مساكن الاهالي والاراضي الرمال المحيطة بهامن الجنوب الغربي

محافظة ومياط

• دمياط

تكون حدود دمياط على الشكل الآتي يانها  
اولاً من فم ترعة بحر الشعر الى نقطة مقابلة هذه التربة بترعة المظلوم على خط ترعة بحر الشعر ثانياً من نقطة المقابلة الى مركز دخولة المينا على خط ترعة المظلوم وشارع المينا ثالثاً من مركز دخولة المينا الى مركز دخولة الشيخ مفتاح على خط مستقيم تصوري رابعاً من مركز دخولة الشيخ مفتاح الى مركز دخولة غيط النصارى على خط مستقيم تصوري خامساً من زاوية مركز دخولة غيط النصارى الشرقية الى الزاوية الشرقية من مركز دخولة ابوالمعاطي بما في ذلك جامع الشيخ جمال الدين شيخه على خط مستقيم تصوري سادساً من مركز دخولة ابوالمعاطي الى نقطة ملاحظة ابو الوفا على خط مستقيم سابعاً من نقطة ملاحظة ابو الوفا الى منفذ شارع المتولي الكائن على نهر النيل بحري بيت ورشة الخواجه باسيلي فخر على خط مستقيم تصوري ثامناً من منفذ شارع المتولي المذكور الى فم ترعة بحر الشعر على خط نهر النيل

مديرية القليوبية

٦ بنها

تكون حدود بنها على الشكل الآتي يانها  
اولاً من الزاوية البحرية من سراي بنها الى نقطة ملاحظة الدخولة غمرة ٣ على خط نهر النيل

الى النقطة التي يتفرع منها شريط السكة الحديد الموصل الى المحطة على خط السكة الحديد سادسا من النقطة التي يتفرع منها شريط المحطة الى التربة الشراوية على خط مستقيم تصوري ماراً من الزاوية البحرية من منزل مالك السكة الحديد سكن ناظر المحطة ومنتهاً الى التربة المذكورة سابعا من نقطة مقابلة الخط المستقيم بتربة الشراوية الى قنطرة السكة الحديد على خط التربة الشراوية

### مديرية المنوفية

#### ٨ شين الكوم

حدود شين الكوم تكون على الشكل الآتي يانه

اولاً من الزاوية الشرقية الى الزاوية القبلية من بناء على هيئة مخزن ملك احمد الطنطاوي على خط حائط هذا البناء ثانياً من الزاوية القبلية من البناء المذكور الى الزاوية القبلية من جنيئة علي بك الجزار على خط مستقيم تصوري ثالثاً من الزاوية القبلية من جنيئة علي بك الجزار الى الطرف القبلي من شريط السكة الحديد الموصل من طنطا الى شين علي خط مستقيم تصوري رابعاً من طرف شريط السكة الحديد الى طلبة السكة الحديد على خط شريط السكة الحديد خامساً من طلبة السكة الحديد الى الزاوية الغربية من فاوريقة القماش القديمة على خط مستقيم تصوري سادساً من الزاوية الغربية من الفاوريقة القديمة الى تربة شين علي خط مستقيم تصوري ماراً من الطرف الغربي الاقصى من عزبة قاسم باشا ومنتهاً الى تربة شين سابعا من نقطة مقابلة الخط المستقيم بتربة شين الى الزاوية الشرقية من بناء احمد الطنطاوي على خط تربة شين

#### ٩ منوف

حدود منوف تكون على الصفة الآتي يانها

اولاً من مصب تربة البطحة في البحر الاعمى الى

ساقية العيسوية على خط البحر الاعمى ثانياً من ساقية العيسوية الى الزاوية الغربية من القشلاق القديم وهو الآن ملك نبروز سعد على خط مستقيم تصوري ثالثاً من زاوية القشلاق القديم الغربية الى الزاوية الغربية من بناء متخوب مشهور بورشة النيل القديمة على خط مستقيم تصوري رابعاً من الزاوية الغربية الى الزاوية البحرية من هذه الورشة الى جامع المالك على خط مقابر سادساً من جامع المالك الى مكتب ملحق لجامع الاشبكية على خط مستقيم تصوري سابعا من المكتب المذكور الى ثم تربة القبي النيل على خط مستقيم تصوري ثامناً من ثم تربة القبي الى مصب تربة البطحة في البحر الاعمى على خط تربة البطحة

### مديرية البحيرة

#### ١٠ دمنهور

حدود دمنهور تكون على الشكل الآتي يانه

اولاً من مافور السكة الحديد القبلي من خط سكندرية لصر الى قنطرة دمنهور المركبة على تربة الخطاطبة وموصلة الى طريق الرحمانية على خط مستقيم تصوري ثانياً من القنطرة المذكورة الى الزاوية البحرية من وابور المياه تعلق ميخائيل افندي منقريوس على خط تربة الخطاطبة ثالثاً من زاوية هذا الوابور البحرية الى خط السكة الحديد على خط مستقيم تصوري ماراً من الزاوية الغربية من الوابور ومن جنيئة سليم باشا ومنتهاً الى شريط السكة الحديد رابعاً من نقطة مقابلة الخط المستقيم بشريط السكة الحديد الى الزاوية الغربية من دؤار الحوفي على خط مستقيم تصوري خامساً من الزاوية الغربية الى الزاوية القبلية من دؤار الحوفي على خط حائط الدؤار

ملحوظات

المذكور سادسا من زاوية دوار الحوفي القبلي الى الطرف القبلي الغربي من سور مهدوم تابع الى مقام سيدي خضر على خط مستقيم تصوري سابعا من طرف السور المذكور الى سهافور الشكة الحديد القبلي على خط مستقيم تصوري

#### ١١ شبراخيت

حدود شبراخيت تكون على الشكل الآتي بيانه  
اولا من الجهة القبلي الى الجهة البحرية من جسر المحيط المتصل بجسر البحر الاصلي بما في ذلك وابور المياه تعلق احمد بك عبدالله على خط جسر محيط بشبراخيت والمعصرة ثانيا من الجهة البحرية الى الجهة القبلي من الجسر المحيط على خط نهر النيل

#### ١٢ المحمودية

تكون حدود المحمودية على الشكل الآتي بيانه  
اولا من فم ترعة الناصري الى نقطة مقابلة هذه الترعة بطريق رشيد على خط ترعة الناصري ثانيا من نقطة مقابلة هذه الترعة بطريق رشيد الى كوبري رشيد المركب على ترعة المحمودية الغير تام التركيب على خط مستقيم تصوري ثالثا من هذا الكوبري الى مصرف الخزان الحديث الانشاء على خط عامودي يستقيم على ترعة المحمودية من موقع هذا الكوبري وينتهي الى المصرف المذكور رابعا من نقطة مقابلة الخط العامودي بالمصرف الى فم المصرف على خط هذا المصرف خامسا من فم مصرف الخزان السابق عنه القول الى فم ترعة الناصري على خط نهر النيل

#### مديرية الغربية

#### ١٣ طنطا

تكون حدود طنطا على الشكل الآتي بيانه  
اولا من السهافور البحري الى السهافور القبلي على شريط السكة الحديد من الخط الموصل من سككديرة

لمصر ثانيا من السهافور القبلي الى زاوية السلخانة الشرقية على خط مستقيم تصوري ثالثا من زاوية السلخانة الشرقية الى زاوية جنيّة السيد احمد القصبي الشرقية على خط مستقيم تصوري رابعا من هذه الزاوية الشرقية الى وابور الجمايصة على خط مستقيم تصوري خامسا من هذا الوابور الى السهافور البحري على خط مستقيم تصوري

#### ١٤ المحلة الكبرى

تكون حدود المحلة الكبرى على الشكل الآتي بيانه  
اولا من زاوية مدفن بولاد القبلي الى الزاوية القبلي من سور سراي الكاشف المتخرية هي والسور على خط مستقيم تصوري ثانيا من الزاوية القبلي الى الزاوية الغربية من هذا السور على خط مستقيم —  
ثالثا من زاوية السور المذكور الغربية الى زاوية مقام الشيخ الرحيمي الغربية على خط مستقيم تصوري —  
رابعا من الزاوية الغربية الى الزاوية البحرية من هذا المقام على خط حائط المقام المذكور خامسا من زاوية مقام الشيخ الرحيمي البحرية الى الزاوية البحرية من دوار مسيحه العريف على خط مستقيم تصوري سادسا من زاوية دوار مسيحه العريف البحرية الى زاوية مركز دخولية سنديس البحرية على خط مستقيم تصوري سابعا من الزاوية البحرية الى الزاوية الشرقية من هذا المركز على خط حائط المركز المذكور ثامنا من زاوية مركز سنديس الشرقية الى زاوية الشيخ محمد الشرقية على خط مستقيم تصوري تاسعا من زاوية هذا المقام الشرقية الى الزاوية البحرية من جنيّة شكيب بك الكائنة على ترعة المعاش على خط مستقيم تصوري عاشرا من الزاوية البحرية من جنيّة شكيب بك الى نقطة ملتقى ترعة المعاش بمسقة تجلب اليها المياه عند تحريقها على خط ترعة المعاش هادي عشر من نقطة ملتقى ترعة المعاش بهذه

المسقة الى الزاوية البحرية من دوار محمد الشيشيني على خط مستقيم تصوري ثاني عشر من الزاوية البحرية الى الزاوية الشرقية من هذا الدوار على خط حائط الدوار المذكور ثالث عشر من الزاوية البحرية من دوار الشيشيني الى ترعة الملاحة على خط مستقيم تصوري ماراً من زاوية دوار الحاج ابراهيم الشيشيني الشرقية ومنتهاً الى الترعة المذكورة رابع عشر من نقطة مقابلة الخط المستقيم بترعة الملاحة الى الزاوية الشرقية من جنبنة وابور ماتانيا على خط مستقيم تصوري ماراً من الزاوية الشرقية من جنبنة وابور الخواجه ديمتريادس خامس عشر من الزاوية الشرقية الى الزاوية القبليّة من جنبنة وابور ماتانيا على خط سور الجنبنة سادس عشر من الزاوية القبليّة من جنبنة وابور ماتانيا الى الزاوية القبليّة من مدفن بولاد على خط مستقيم تصوري

#### ١٥ ممنود

تكون حدود ممنود على الشكل الآتي يانه

اولاً من وابور السيد افندي عبد العال الى الساقية الحديد ملك الحاج سيد احمد غنيم الكائنة على نهر النيل قبلي البندرامام جزيرة ممنود على خط نهر النيل ثانياً من الساقية المذكورة الى الزاوية القبليّة من جنبنة كشك الحاج سيد احمد غنيم على خط مستقيم تصوري ثالثاً من زاوية الجنبنة القبليّة الى الزاوية القبليّة من مقام المشايخ السبعة على خط مستقيم تصوري رابعاً من زاوية هذا المقام القبليّة الى الزاوية الغريبة منه على خط حائط هذا المقام خامساً من زاوية المقام المذكور الغريبة الى زاوية مقام الشيخ عقيل الغريبة على خط مستقيم تصوري سادساً من زاوية مقام الشيخ عقيل الغريبة الى الزاوية البحرية من جنبنة حسن البدر اوي الكائنة على ترعة الخضراوية على خط مستقيم تصوري سابعاً من

زاوية هذه الجنبنة البحرية الى الزاوية الشرقية منها على خط سياج الجنبنة ثامناً من الزاوية الشرقية من الجنبنة المذكورة الى وابور السيد افندي عبد العال على خط مستقيم تصوري

#### ١٦ دسوق

تكون حدود دسوق على الشكل الآتي يانه

اولاً من الزاوية الغربية الى الزاوية البحرية من وابور حلاجة صاحب الدولة الامير حسين كامل باشا على خط حائط الوابور المذكور ثانياً من زاوية هذا الوابور البحرية الى النقطة التي يتفرع منها شريط السكة الحديد الموصل الى محطة دسوق على خط مستقيم تصوري ثالثاً من نقطة التفرع الى الكوبري الخشب المعروف بكوبري المزلقان المركب على ترعة البدالة على خط السكة الحديد الموصل من دسوق الى محلة روح رابعاً من الكوبري البادي ذكره الى الزاوية الشرقية من وابور طحين صغير تعلق ابو نصره التاجر على خط مستقيم تصوري خامساً من زاوية هذا الوابور الشرقية الى الزاوية الشرقية من وابور طحين عيسى اغا على خط مستقيم تصوري سادساً من الزاوية الشرقية من وابور طحين عيسى اغا الى الزاوية الشرقية من مقام سيدي ابو النصر على خط مستقيم تصوري سابعاً من زاوية هذا المقام الشرقية الى نهر النيل على خط مستقيم تصوري ثامناً من نقطة مقابلة الخط المستقيم بالنيل الى الزاوية الغربية من وابور الامير حسين باشا على خط نهر النيل

#### ١٧ زفتي

تكون حدود زفتي على الشكل الآتي يانه

اولاً من الزاوية الشرقية من طلبة السكة الحديد الكائنة على جسر نهر النيل الى الزاوية الشرقية من وابور حلج القطن تعلق المسيسو سكيليتسي على خط نهر النيل ثانياً من زاوية هذا الوابور الشرقية الى ترعة

الساحل على خط مستقيم ماراً من زاوية الوابور المذكور القبيلة ومنتهياً الى قم مسقة مقطع الساحل **ثالثاً** من قم المسقة المذكورة الى نقطة مقابلة ترعة الساحل بشريط السكة الحديد الموصل من محلة روح الى زفتي على خط ترعة الساحل **رابعاً** من نقطة مقابلة ترعة الساحل بشريط السكة الحديد الى منتهى الشريط المذكور المار امام المحطة على خط السكة الحديد **خامساً** من منتهى الشريط الى الزاوية الشرقية من طلبة السكة الحديد على خط مستقيم تصوري

### ١٨ كفر الزيات

تكون حدود كفر الزيات على الشكل الآتي بيانه **اولاً** من زاوية بيت ديمتري كونداروه الغربية الى زاوية بيت اسماعيل باشا يسري القبيلة على خط نهر النيل **ثانياً** من زاوية بيت اسماعيل باشا يسري القبيلة الى الزاوية القبيلة من وابور حليج المسبو اصطفان على خط مستقيم تصوري **ثالثاً** من الزاوية القبيلة الى الزاوية الشرقية من الوابور المذكور على خط حائط هذا الوابور **رابعاً** من زاوية الوابور المذكور الشرقية الى السافور القبلي من خط سكة حديد سكندريه الى مصر على خط مستقيم تصوري **خامساً** من السافور القبلي الى الزاوية البحرية من جنبنة الياس باشا الكائنة بالقرب من مدفن المذكور على خط مستقيم تصوري **سادساً** من الزاوية البحرية من جنبنة المذكورة الى الزاوية البحرية من وابور المياه تعلق الشيخ محمد التيجي على خط مستقيم تصوري **سابعاً** من الزاوية البحرية من الوابور المذكور الى الزاوية البحرية من وابور حلاجة الخواجه انطون لطف الله على خط مستقيم تصوري **تماماً** من زاوية الوابور المذكور البحرية الى الزاوية الغربية من وابور المياه تعلق الشيخ عبد القوي الواقع

على ترعة الملاوانية على خط مستقيم تصوري **تاسعاً** من زاوية وابور المياه المذكور الى الزاوية الغربية من منزل الخواجه ديمتري كونداروه على خط مستقيم تصوري

### مديرية الدقهلية

#### ١٩ المنصورة

تكون حدود المنصورة على الشكل الآتي بيانه **اولاً** من زاوية السراي الشرقية البحرية الى الجبخانه على خط مستقيم تصوري **ثانياً** من الجبخانه الى الزاوية الشرقية القبيلة من رصيف محطة السكة الحديد على خط شامل جميع وابورات حليج القطن وغيرها من العارات الكائنة خارجاً عن خط السكة الحديد **ثالثاً** من الزاوية الشرقية القبيلة من رصيف محطة السكة الحديد الى الزاوية الشرقية القبيلة من السلخانة على خط مستقيم تصوري **رابعاً** من الزاوية الشرقية القبيلة من السلخانة الى الزاوية الغربية القبيلة من المستشفى على خط مستقيم تصوري ماراً من الزاوية الغربية القبيلة من السلخانة المذكورة **خامساً** من الزاوية الغربية القبيلة من المستشفى الى نهر النيل على خط مستقيم تصوري ماراً من الزاوية البحرية الغربية من المستشفى المذكور **سادساً** من نقطة مقابلة الخط المستقيم التصوري بالنيل الى الزاوية البحرية الغربية من السراي على خط نهر النيل **سابعاً** من الزاوية البحرية الغربية الى الزاوية البحرية الشرقية من السراي على خط حائط السراي

#### ٢٠ ميت غمر

تكون حدود ميت غمر على الشكل الآتي بيانه **اولاً** من مركز دخولية ابوسيف الى زاوية وابور موسي دبانة البحرية الشرقية على خط شارع دائر البندر من شرق وشارع الخلا الشرقي وشارع مركز

دخولية الجبلية والطريق الموصل لتأجيتة يستلزم  
وبشالوش وكوم النور. **ثانياً** من زاوية وابور  
موسى دبانه البحرية الشرقية الى زاوية البحرية الشرقية  
من شادر علي افندي حسن على خط مستقيم تصوري  
**ثالثاً** من زاوية شادر علي افندي حسن البحرية الشرقية  
الى زاوية وابور الخواجه تودري البحرية الشرقية على خط  
مستقيم تصوري **رابعاً** من زاوية وابور الخواجه  
تودري البحرية الشرقية الى نهر النيل على خط مستقيم  
ماراً من زاوية وابور المذكور البحرية الغربية ومنتهاً  
الى النيل **خامساً** من نقطة مقابلة الخط المستقيم  
بالنيل الى الزاوية القبليّة الشرقية من وابور هلال  
بك على خط نهر النيل **سادساً** من زاوية هلال  
بك القبليّة الشرقية الى الزاوية البحرية الشرقية من  
مركز دخولية ابوسيف على خط مستقيم تصوري

### مديرية الشرقية

#### ٢١ بندر الرقازيق

تكون حدود بندر الرقازيق على الشكل الآتي بيانه  
**اولاً** من الزاوية الشرقية من سور معمل شراكة  
الرامية الكائنة على الضفة اليمنى من ترعة الوادي الى  
سمافور فرع السكة الحديد الموصل من الرقازيق الى  
السويس على خط مستقيم تصوري معارضاً ترعة  
الوادي وشريط الفرع المذكور **ثانياً** من السمافور  
البادي ذكره الى ساقية عائلة العاتمة الكائنة على  
البر الشرقي من بحر موسى على خط مستقيم تصوري  
معارضاً شريط فرع السكة الحديد الموصل من الرقازيق  
للمنصورة وترعة المسلية ومسقة خليج خانية المفتوح  
برمخها من ترعة المسلية المذكورة **ثالثاً** من ساقية  
العاتمة الى ساقية محمد افندي صالح الكائنة على  
البر الغربي من بحر موسى وهي شرقي بحري كفر  
الصيدان على خط بحر موسى **رابعاً** من ساقية  
محمد افندي صالح الى ترعة مشتول على خط مستقيم

تصوري ماراً من الزاوية البحرية من مركز دخولية  
كفر الحام ومنتهاً الى الترعة المذكورة **خامساً** من  
نقطة مقابلة الخط المستقيم المذكور قبلاً بترعة مشتول  
الى فم ترعة بهنباي المفتوح من ترعة مشتول على خط  
ترعة مشتول **سادساً** من فم ترعة بهنباي الى الزاوية  
الغربية من مركز دخولية بنابوس على خط ترعة  
بهنباي وعرض جسر هذه الترعة **سابعاً** من زاوية  
مركز دخولية بنابوس الغربية الى الزاوية البحرية  
من مركز دخولية القنايات على خط مستقيم تصوري  
ماراً من فم ترعة ابوعدس المفتوح من ترعة القنايات  
ومعارضاً هذه الترعة الاخيرة **ثامناً** من الزاوية  
البحرية من مركز دخولية القنايات الى السمافور  
البحري من فرع السكة الحديد الموصل من الرقازيق  
الى بنها الكائن هذا السمافور امام مدفن الاوروابوين  
على خط مستقيم تصوري معارضاً بحر موسى وشمالاً بيت  
احمد بك اباضه **تاسعاً** من السمافور البحري من فرع  
السكة الحديد الموصل من الرقازيق الى بنها الى الزاوية  
الشرقية من سور معمل شراكة الرامية على خط منحنى  
معارضاً شريط هذا الفرع وشمالاً البيوت والعشش  
الكائنة فيما وراء محطة السكة الحديد وماراً من  
المنطرة المركبة على ترعة جناية السكة الحديد وهي  
كائنة ايضاً فيما وراء المحطة وماراً ايضاً من الزاوية القبليّة  
من سور المعمل المذكور ويمتدّ على طول واجهة  
سور الشرقية القبليّة ومن ثمّ منتهاً الى الزاوية الشرقية  
من سور هذا المعمل

#### ٢٢ بليس

تكون حدود بليس على الشكل الآتي بيانه  
**اولاً** من الزاوية البحرية من مقام الشيخ علي الكوي  
الى الزاوية البحرية من دوار حسن الطريق على خط  
مستقيم تصوري **ثانياً** من الزاوية البحرية من  
الدوار المذكور الى الزاوية البحرية من سور خرب



ملحوظات

الزاوية القبليّة من ساقية محمود احمد قاسم الى موضع محطة السكة الحديد القديمة على خط نهر النيل

## مديرية الفيوم

٢٤ مدينة الفيوم

تكوّن حدود مدينة الفيوم على الشكل الآتي  
اولا من الزاوية الشرقية من قشلاق الاي الى الزاوية القبليّة من جنيّة ابراهيم افندي الديواني على خط ترعة الجحج وعرض ترعة بحري يوسف ثانيا من الزاوية القبليّة الى الزاوية الشرقية من الجنيّة المذكورة على خط سور هذه الجنيّة ثالثا من الزاوية الشرقية من هذه الجنيّة الى الزاوية الشرقية البحريّة من بيت ملك الدائرة السنية مخصص لسكن مفتش الجفلك على خط مستقيم تصوري رابعا من الزاوية الشرقية البحريّة من البيت المذكور الى الزاوية الشرقية البحريّة من قصر المديرية على خط مستقيم تصوري خامسا من الزاوية الشرقية البحريّة من قصر المديرية الى الزاوية الغربية من بيت موسى مزار على خط مستقيم تصوري مارا من الزاوية البحريّة من هذا البيت سادسا من الزاوية الغربية من بيت موسى مزار الى جامع باب الوداع المتخرب على خط مستقيم تصوري سابعا من هذا الجامع الى الطرف البحري من الكهرجلة الكائنة غربي البلد على خط مستقيم تصوري ثامنا من الطرف البحري من الكهرجلة الغربية الى الزاوية الغربية من مخزن غلال ملك محمد علي النظامي كائن غربي المدافع على خط مستقيم تصوري تاسعا من الزاوية الغربية من المخزن المذكور الى الزاوية الغربية من بيت جعفر عبد الرحمن على خط مستقيم تصوري عاشرا من الزاوية الغربية من بيت جعفر عبد الرحمن الى الزاوية الغربية من مركز دخولة الاي على خط مستقيم تصوري حادي عشر من الزاوية الغربية

لشونة الخلوصي على خط مستقيم تصوري ثالثا من الزاوية البحريّة من سور شونة الخلوصي الى ترعة الاسماعيليّة على خط مستقيم تصوري مارا من ساقية الحاج سيد البواب والطرف الشرقي من بركة السجّة ومنتهيا الى ترعة الاسماعيليّة رابعا من نقطة مقابلة الخط المستقيم بترعة الاسماعيليّة الى هويس بليس على خط ترعة الاسماعيليّة خامسا من هويس بليس الى ساقية الشيخ الاهواني على خط مستقيم تصوري مارا من بركة جورة ابو حوش سادسا من ساقية الاهواني الى الزاوية الغربية من وابور طحين رجب بك على خط مستقيم تصوري سابعا من الزاوية الغربية من وابور طحين المحكي عنه الى الزاوية الغربية من مقام الشيخ علي الكوي على خط مستقيم تصوري ثامنا من الزاوية الغربية الى الزاوية البحريّة من المقام المذكور على خط حائط هذا المقام

## مديرية البحيرة

٢٣ البحيرة

تكوّن حدود البحيرة على الشكل الآتي بيانه  
اولا من موضع محطة السكة الحديد القديمة الى الزاوية البحريّة الغربية من جنيّة مصطفى باشا الكريدي على خط طريق فاصل بين بندر البحيرة وجنيّة سراي البحيرة ثانيا من الزاوية البحريّة الغربية الى الزاوية القبليّة الشرقية من جنيّة مصطفى باشا على خط سور هذه الجنيّة ثالثا من الزاوية القبليّة الشرقية من الجنيّة المذكورة الى ساقية ورثة مصطفى والي الكائنة قبلي بركة العجوز على خط بركي سيدي ابوديه والعجوز رابعا من ساقية ورثة مصطفى والي الى الزاوية القبليّة من ساقية محمود افندي احمد قاسم الكائنة على شاطئ نهر النيل قبلي وابور حسن باشا المنسترلي على خط مستقيم تصوري خامسا من

من مركز الدخولة الى الزاوية القبليّة من قشلاق  
اللاي على خط مستقيم تصوري **ثاني عشر**  
من الزاوية القبليّة الى الزاوية الشرقية من القشلاق  
المذكور على خط حائط هذا القشلاق

## مديرية بني سويف

٢٥ بندر بني سويف

تكون حدود بندر بني سويف على الشكل الآتي  
**اولا** من الزاوية القبليّة الغريبة من مدبغة الشيخ  
احمد القباني الى الزاوية الشرقية البحرية من سور  
المدرسة الميرية على خط نهر النيل **ثانيا** من الزاوية  
الشرقية البحرية من سور المدرسة الميرية الى السافور  
البحري من خط السكة الحديد الموصل من اسيوط  
الى بلاق الدكرور واسكندرية على خط مستقيم  
تصوري **ثالثا** من السافور المذكور الى الزاوية  
الغريبة البحرية من وابور الخليج تعلق الخواجه  
مانياتوبولو على خط مستقيم تصوري **رابعا** من  
زاوية الوابور المذكور الغريبة البحرية الى الزاوية  
البحرية الغريبة من وابور طحين تعلق علي العويسي  
وغير جاري تشغيله الان على خط مستقيم تصوري  
**خامسا** من الزاوية البحرية الغريبة الى الزاوية القبليّة  
الشرقية من وابور علي العويسي المذكور على خط حائط  
هذا الوابور **سادسا** من الزاوية القبليّة الشرقية  
من وابور علي العويسي الى الزاوية القبليّة الغريبة من  
مدبغة الشيخ احمد القباني على خط مستقيم تصوري

## مديرية المنيا

٢٦ بندر الفشن

تكون حدود بندر الفشن على الشكل الآتي  
**اولا** من الزاوية الشرقية من مقام الشيخ غنيم الى  
ترعة الابعادية على خط مستقيم تصوري ماراً من

الزاوية البحرية من مقام الشيخ سمح الوجوه **ثانيا**  
من نقطة مقابلة هذا الخط المستقيم بترعة الابعادية الى  
قنطرة السكة الحديد الزراعية على خط التربة الابعادية  
**ثالثا** من قنطرة السكة الحديد الزراعية الى الزاوية  
الغريبة من الفوريقة على خط مستقيم تصوري  
**رابعا** من الزاوية الغريبة من الفوريقة الى التربة  
الابراهيمية على خط مستقيم تصوري ماراً من الزاوية  
القبليّة من هذه الفوريقة **خامسا** من نقطة مقابلة  
هذا الخط المستقيم بالتربة الابراهيمية الى مقام الشيخ  
غنيم على خط منحنى محيطاً باملاك محطة السكة  
الحديد والبوطة ومنتهياً الى الزاوية الشرقية من  
مقام الشيخ المذكور

٢٧ بندر المنيا

تكون حدود بندر المنيا على الشكل الآتي

**اولا** من الهويس الى السافور البحري من خط السكة  
الحديد المند من اسيوط للاسكندرية على خط  
التربة الابراهيمية **ثانيا** من السافور البحري  
الى الزاوية البحرية الغريبة من سور القصر الخديوي  
على خط مستقيم تصوري **ثالثا** من الزاوية  
البحرية الغريبة من سور القصر الخديوي الى نهر  
النيل على خط منحنى محيطاً بعشش ويوت النزلة  
التملية ومنتهياً الى بحري البيوت ملك تفتيش الدائرة  
السنية الكائنة على شاطئ النيل **رابعا** من نقطة  
مقابلة هذا الخط المنحنى بالنيل الى الزاوية الشرقية  
القبليّة من جنيّة ورثة المرحوم سلطان باشا على خط  
نهر النيل وجسر فاصل بين اطيان مجوسة واطيان  
منشية محفوظ **خامسا** من الزاوية الشرقية القبليّة  
من جنيّة ورثة سلطان باشا الى السافور السكة الحديد  
القبلي على خط مستقيم تصوري **سادسا** من  
السافور القبلي الى الهويس على خط التربة الابراهيمية

## مديرية اسيوط

٢٨ بندر ملوي

تكون حدود بندر ملوي على الشكل الآتي  
اولاً من مركز دخولية الشيخ درويش الى الزاوية  
القبليّة من جنبه الحاج محمد مدين المغربي على خط  
مستقيم تصوري ثانياً من الزاوية القبليّة الى  
الزاوية الغربية من الجنبه المذكورة على خط سور  
هذه الجنبه ثالثاً من الزاوية الغربية من هذه  
الجنبه الى الزاوية الغربية من الصراخانة القديمة  
المتخرّبة على خط مستقيم تصوري رابعاً من  
الزاوية الغربية من الصراخانة الى الزاوية الغربية  
من جنبه جفلك الدائرة السنية على خط مستقيم  
تصوري خامساً من الزاوية الغربية من جنبه  
الجفلك الى الزاوية الغربية البحرية من جنبه ورثه  
السنجق حسن بك اباطه على خط مستقيم تصوري  
سادساً من الزاوية الغربية البحرية من جنبه ورثه  
السنجق الى الترعة الابراهيمية على خط مستقيم  
تصوري ماراً من زاويتي القشلاق البحرية الغربية  
والبحرية الشرقية سابعاً من نقطة مقابلة هذا الخط  
المستقيم بترعة الابراهيمية الى مركز دخولية الشيخ  
درويش على خط الترعة الابراهيمية

٢٩ بندر منفلوط

تكون حدود بندر منفلوط على الشكل الآتي  
اولاً من مركز دخولية الحصاني الى الزاوية الشرقية  
من جنبه الشيخ احمد ابو بكر على خط نهر النيل  
ثانياً من الزاوية الشرقية الى الزاوية الغربية  
من الجنبه المذكورة على خط مستقيم تصوري منتهاً  
الى برج الشيخ ابو بكر المار من تحت جسر جمريس  
ثالثاً من هذا البرج الى الزاوية القبليّة من محطة  
السكة الحديد على خط مستقيم تصوري رابعاً

من الزاوية القبليّة من المحطة الى الزاوية الغربية  
من جنبه ايوب بك جمال الدين على خط السكة  
الحديد خامساً من الزاوية الغربية من هذه الجنبه  
الى سواقي ايوب بك المذكور الكائنه غربي بحري  
الجنبه المذكورة على خط مستقيم تصوري سادساً  
من هذه السواقي الى مركز دخولية الحصاني على  
خط ترعة قديمة

٣٠ مدينة اسيوط

تكون حدود اسيوط على الشكل الآتي  
اولاً من الزاوية الشرقية من الجنبه الى نقطة  
مقابلة جسر النيل بجسر الوليدية على خط نهر النيل  
ثانياً من نقطة مقابلة هذين الجسرين الى نقطة  
مقابلة جسر الوليدية بخط السكة الحديد الممتد من  
اسيوط للاسكندرية على خط جسر الوليدية  
ثالثاً من نقطة مقابلة هذا الجسر الاخير بخط السكة  
الحديد الى الزاوية البحرية من جنبه ارنوط ملك  
ثابت بك على خط مستقيم تصوري رابعاً من  
الزاوية البحرية الى الزاوية الغربية من جنبه ارنوط  
على خط سور هذه الجنبه خامساً من الزاوية  
الغربية من جنبه ارنوط الى الزاوية البحرية من  
جامع البقي على خط مستقيم تصوري سادساً  
من الزاوية البحرية من جامع البقي الى الزاوية  
الغربية من جنبه ورثه المرخوم عبد المسح الجوهري  
على خط مستقيم تصوري سابعاً من الزاوية  
الغربية الى الزاوية القبليّة من الجنبه المذكورة على  
خط سور هذه الجنبه ثامناً من الزاوية القبليّة  
من جنبه ورثه الجوهري الى الزاوية الغربية من  
جنبه محمود افندي الدرويش على خط مستقيم  
تصوري تاسعاً من الزاوية الغربية من جنبه  
محمود افندي الدرويش الى قناطر الجبل على خط  
مستقيم تصوري عاشراً من قناطر الجبل الى

الزاوية الشرقية من الجبخانة على خط مستقيم تصوري

### ٢١ بندر ابوتيج

تكون حدود بندر ابوتيج على الشكل الآتي

**اولا** من الزاوية البحرية الى الزاوية الغربية من جنيته محمود بك سليمان على خط سور هذه الجنيته  
**ثانيا** من الزاوية الغربية من الجنيته المذكورة الى مقام الشيخ الكباش على خط منحنى ماراً من مركز دخولية الجسر والكباش ومن جامع فرغلي مسلم **ثالثا** من مقام الشيخ الكباش الى مقام الشيخ عبد المنعم على خط مستقيم تصوري **رابعا** من مقام الشيخ عبد المنعم الى الزاوية الغربية القبلية من جنيته تاودروس بقطر على خط مستقيم تصوري **خامسا** من الزاوية الغربية القبلية من جنيته تاودروس بقطر المذكور الى الزاوية الشرقية القبلية من جنيته سيد ابوسالم على خط مستقيم تصوري ماراً من الزاوية الشرقية القبلية من جنيته تاودروس بقطر البادي ذكره **سادسا** من الزاوية الشرقية القبلية من جنيته سيد ابوسالم الى الزاوية البحرية من جنيته محمود بك سليمان على خط مهر النيل

### مديرية حرجا

#### ٢٢ مدينة طهطا

تكون حدود بندر طهطا على الشكل الآتي

**اولا** من الزاوية الشرقية القبلية الى الزاوية الشرقية البحرية من وابور الطحين خاصة شركة الطواحين الفرنسية بالقطر المصري على خط حائط هذا الوابور  
**ثانيا** من الزاوية الشرقية البحرية من هذا الوابور الى الزاوية الشرقية البحرية من جنيته تابعة للوابور المذكور كائنة على الشاطئ الشمالي من ترعة الشيخ يوسف على خط مستقيم تصوري **ثالثا** من الزاوية الشرقية البحرية من الجنيته المذكورة الى الزاوية

البحرية من جنيته علي بك رفاعة على خط مستقيم تصوري **رابعا** من الزاوية البحرية من جنيته علي بك رفاعة الى الزاوية البحرية من جنيته شيخ البلد محمد بخت الخولي على خط مستقيم تصوري  
**خامسا** من الزاوية البحرية من جنيته شيخ البلد المذكور الى الزاوية البحرية الغربية من جنيته جرجس يسي على خط سورين الجنيتين المذكورتين  
**سادسا** من الزاوية البحرية الغربية من جنيته جرجس يسي الى الزاوية البحرية الغربية من جنيته مقام الشيخ عواجه على خط مستقيم تصوري **سابعا** من الزاوية البحرية الغربية من جنيته المقام المذكور الى ساقية ورثة المرحوم عبد اللطيف باشا الكائنة غربي البلد في اراضي الزراعة على خط مستقيم تصوري **ثامنا** من هذه الساقية الى سبيل ورثة المرحوم عبد اللطيف باشا الكائن قبلي البلد على خط سواقي خاصة الورثة المذكورين **تاسعا** من السبيل المذكور الى الزاوية القبلية من بيت عواجه سلوه على خط مستقيم تصوري **عاشر** من الزاوية القبلية من بيت عواجه سلوه الى الزاوية القبلية من جنيته الشريف رفاعة عنبر على خط مستقيم تصوري **حادي عشر** من الزاوية القبلية من جنيته رفاعة عنبر الى الزاوية الشرقية القبلية من وابور الطحين خاصة شركة وابورات الطحين الفرنسية بالقطر المصري على خط مستقيم تصوري

### ٢٣ بندر سوهاج

تكون حدود بندر سوهاج على الشكل الآتي

**اولا** من فم ترعة الصنط الى فم ترعة السبيل المخصصة لرعي جهة اولاد نصير على خط مستقيم تصوري  
**ثانيا** من فم ترعة السبيل الى الزاوية البحرية من جنيته شيخ البلد احمد الكباش على خط ترعة السبيل المذكورة **ثالثا** من الزاوية البحرية من جنيته احمد الكباش

على طول

عمار المذكورة الى الزاوية الشرقية البحرية من جنينة مصطفى البحري على خط ترعة درب العامرة تاسعا من الزاوية الشرقية البحرية من جنينة مصطفى البحري الى النيل على خط مستقيم تصوري مارا من الزاوية الشرقية القبيلة من هذه الجنينة عاشرًا من نقطة مقابلة الخط المستقيم بالنيل الى فم ترعة القزازية على خط نهر النيل

٣٥ بندر جرجا

تكون حدود بندر جرجا على الشكل الآتي  
اولا من فم ترعة الجرجاوية الى المنارة المنفردة والباقي من آثار جامع اكه النيل وهو مشهور بالمتولي على خط نهر النيل ثانيا من المنارة المذكورة الى الزاوية الشرقية القبيلة من جنينة عبد اللطيف بك السنخي على خط مستقيم تصوري ثالثا من الزاوية الشرقية القبيلة الى الزاوية الغربية القبيلة من الجنينة المذكورة على خط سور هذه الجنينة رابعا من الزاوية الغربية القبيلة من جنينة عبد اللطيف بك المذكور الى الزاوية الغربية القبيلة من جنينة حنين الصفي على خط مستقيم تصوري خامسا من الزاوية الغربية القبيلة الى الزاوية الغربية البحرية من جنينة الصفي المذكور على خط سور هذه الجنينة سادسا من الزاوية الغربية البحرية من جنينة الصفي الى باب جنينة عثمان خورشيد القبلي على خط مستقيم تصوري سابعا من باب جنينة عثمان خورشيد القبلي الى فم ترعة الجرجاوية على خط مستقيم تصوري مارا من الزاوية الغربية من جنينة المقدس ملطي قسط

مديرية قنا

٣٦ مدينة قنا

تكون حدود مدينة قنا على الشكل الآتي  
اولا من الزاوية البحرية من جنينة السيد محمد

المذكور الى الزاوية الغربية من ضريح الشيخ السنخي سليمان على خط سور جنينة الكباش وحائط هذا الضريح رابعا من الزاوية الغربية من الضريح المذكور الى الزاوية الغربية من وابور الطحين خاصة منجادي وبسطا على خط مستقيم تصوري خامسا من الزاوية الغربية من وابور الطحين المذكور الى قناطر الترعة السوهاجية على خط منحنى محيطًا بدار خفر هذه الترعة ومنتهيًا بالقناطر المذكورة سادسا من قناطر ترعة السوهاجية الى فم ترعة الصنط على خط ترعة السوهاجية ونهر النيل

٣٤ بندر اخميم

تكون حدود بندر اخميم على الشكل الآتي  
اولا من فم ترعة القزازية الى الزاوية الشرقية من جنينة يوسف الشريف على خط الترعة المذكورة ثانيا من الزاوية الشرقية الى الزاوية القبيلة من جنينة يوسف الشريف على خط سور الجنينة المذكورة ثالثا من الزاوية القبيلة من جنينة يوسف الشريف الى الزاوية الغربية من جنينة الناظر محمد بك ابو حمادي على خط اسوار جنائن رابعا من الزاوية الغربية من جنينة ابو حمادي الى الزاوية الغربية البحرية من جنينة محمد عبد الرحيم الشريف على خط مستقيم تصوري خامسا من الزاوية الغربية البحرية الى الزاوية الشرقية البحرية من جنينة محمد عبد الرحيم الشريف على خط سور هذه الجنينة سادسا من الزاوية الشرقية البحرية من جنينة محمد عبد الرحيم الشريف الى الزاوية الشرقية البحرية من جنينة رزق الله يسي على خط مستقيم تصوري سابعا من الزاوية الشرقية البحرية من جنينة رزق الله يسي الى الزاوية الشرقية البحرية من جنينة حسن ابو عمار على خط اسوار جنائن ثامنا من الزاوية الشرقية البحرية من جنينة ابو

اسمية

-٧٠-

اسمية

المستقيم بالنيل الى الزاوية الشرقية البحرية من القصر  
الخدوي على خط نهر النيل وعرض جسر النيل

٢٨ بندر اصولان

تكون حدود بندر اصولان على الشكل الآتي  
اولا من فم مسقة حسنين الغزالي شيخ الحمار الى  
الطاية المنفردة الشرقية على خط مستقيم بصوري  
ثانيا من الطاية المذكورة الى سبيل ابراهيم عابدين  
وكل شيخ قبيلة العابدة الكائن بمجهة القطانية على  
خط مستقيم بصوري ثالثا من السبيل المذكور  
الى الطاية المنفردة القبيلة على خط مستقيم بصوري  
رابعا من الطاية القبيلة المنفردة الى ضريح الشيخ محمود  
على خط مستقيم بصوري خامسا من ضريح الشيخ  
محمود الى مودة الشيخ دياب المعروفة بالشدياب على  
خط مستقيم بصوري سادسا من مودة الشيخ  
دياب الى فم مسقة حسنين الغزالي على خط نهر النيل  
ابنية - قرار صادر من نظارة المالية في ٢٤ ابريل سنة

١٨٨٧

بناء على الامر العالي الصادر في ١٣ مارت سنة ٨٤  
بخصوص عوائد الاملاك المبنية

وبناء على الامر العالي الصادر في ١١ ابريل  
سنة ١٨٨٦

وبناء على المنشور الصادر من المالية في ٩ يونيو سنة  
٨٦ (موافق ٧ رمضان سنة ١٣٠٣) نمرة ٣١ اموال  
مقررة

وبناء على الامر العالي الصادر في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧  
قرنا ما هوآت

(المادة الاولى) توارىخ الانتخابات اللازم اجراؤها  
بالاقليم والمحافظات لتعيين الاعضاء الذين تشكل منهم  
لجان تقدير عوائد الاملاك بكل بندر من بنادر  
المديريات وكل مدينة من مدن المحافظات وبجالس  
المراجعة بكل مديرية وكل محافظة تحددت كالاتي

علي نقيب الشيخ عبد الرحيم الى قنطرة الشيخ عبد  
الرحيم على خط ترعة الشهورية ثانيا من القنطرة  
المذكورة الى الزاوية الشرقية من جنية محمد بك ابو  
كلبه على خط مستقيم بصوري ثالثا من الزاوية  
الشرقية الى الزاوية القبيلة من جنية ابوكلبه على خط  
سور هذه الجنية رابعا من الزاوية القبيلة من  
الجنية المذكورة الى بريح بساده عبيد على خط فرع  
من النيل يدعى بالخور خامسا من البريح المذكور  
الى الزاوية الغربية القبيلة من شون الميري على خط  
مستقيم بصوري سادسا من الزاوية الغربية  
القبيلة الى الزاوية الغربية البحرية من شون الميري  
على خط حائط هذا الشون سابعا من زاوية  
الشون الغربية البحرية الى الزاوية البحرية من  
جنية السيد محمد علي على خط مستقيم بصوري

مديرية اسنا

٢٧ مدينة اسنا

تكون حدود مدينة اسنا على الشكل الآتي  
اولا من الزاوية الشرقية البحرية الى الزاوية البحرية  
الغربية من القصر الخديوي على خط حائط جنية هذا  
القصر ثانيا من زاوية القصر المذكور البحرية  
الغربية الى ساقية احمد سعيد على خط مستقيم بصوري  
ثالثا من ساقية احمد سعيد الى ساقية حسن  
حزين الكائنة غربي بحري جبانة الخضري على خط  
مستقيم بصوري رابعا من هذه الساقية الاخيرة  
الى الزاوية الغربية من سور معمل نيله كان والآن  
ملك حسن حزين المذكور على خط مستقيم بصوري  
خامسا من الزاوية الغربية من سور المعمل المذكور  
الى النيل على خط مستقيم بصوري مارا من ساقية  
ملك حسن حزين البادي ذكره الكائنة قبلي شرقي  
المعمل المذكور آتقا سادسا من نقطة مقابلة الخط

(محافظات ومدن)

محافظه عموم القتال — بورسعيد يوم السبت ٧ مايو سنة ٨٧  
موافق ١٣ شعبان سنة ٣٠٤ — الاسماعيلية يوم  
الاربعاء ١١ مايو سنة ٨٧ موافق ١٧ شعبان سنة ٣٠٤  
السويس يوم الاثنين ١٦ مايو سنة ٨٧ موافق ٢٢  
شعبان سنة ٣٠٤ — محافظة رشيد — رشيد يوم الثلاثاء  
٢٨ يونيو سنة ٨٧ موافق ٦ شوال سنة ٣٠٤ — محافظة  
دمياط — دمياط يوم الاثنين ١٣ يونيو سنة ٨٧ موافق  
٢١ رمضان سنة ٣٠٤

(مديريات وبنادر)

قليوبية — بنها يوم السبت ٢١ مايو سنة ٨٧ موافق  
٢٧ شعبان — شبين القناطر يوم الاربعاء ٢٥ مايو سنة  
٨٧ موافق ٢ رمضان — شبين الكوم يوم  
الاثنين ٤ يوليو سنة ٨٧ موافق ١٢ شوال — منف  
يوم الخميس ٧ يوليو سنة ٨٧ موافق ١٥ شوال — البحيرة  
دمهور يوم السبت ١٨ يونيو سنة ٨٧ موافق ٢٦  
رمضان — شبراخيت يوم الثلاثاء ٢١ يونيو سنة  
٨٧ موافق ٢٩ رمضان — المحمودية يوم الثلاثاء ٢٨  
يونيو سنة ٨٧ موافق ٦ شوال — الغربية — طنطا يوم  
السبت ٤ يونيو سنة ٨٧ موافق ١٢ رمضان — المحلة  
الكبرى يوم الاثنين ١١ يوليو سنة ٨٧ موافق ١٩  
شوال — سمندوط يوم الخميس ٧ يوليو سنة ٨٧ موافق  
١٥ شوال — دسوق يوم السبت ١٦ يوليو سنة ٨٧  
موافق ٢٤ شوال — زفتي يوم السبت ١٦ يوليو سنة  
٨٧ موافق ٢٤ شوال — كفر الزيات يوم الاربعاء ٨  
يونيو سنة ٨٧ موافق ١٦ رمضان — الدقهلية المنصورة  
يوم الاثنين ٣٠ مايو سنة ٨٧ موافق ٧ رمضان —  
ميت غمر يوم الثلاثاء ١٩ يوليو سنة ٨٧ موافق ٢٧  
شوال — الشرقية — الزقازيق يوم الاربعاء ٢٥ مايو  
سنة ٨٧ موافق ٢ رمضان — بلبيس يوم السبت ٢٨  
مايو سنة ٨٧ موافق ٥ رمضان — الجيزة — الجيزة يوم

الاربعاء ٢٧ يوليو سنة ٨٧ موافق ٦ القعدة — بني  
سرف — بني سرف يوم الاثنين ١٨ يوليو سنة ٨٧  
موافق ٢٦ شوال — الفيوم — الفيوم يوم السبت ٢٣  
يوليو سنة ٨٧ موافق ٢ القعدة — المنيا — المنيا يوم  
الاثنين ١١ يوليو سنة ٨٧ موافق ١٩ شوال — القشن  
يوم الاربعاء ١٣ يوليو سنة ٨٧ موافق ٢١ شوال —  
اسيوط — اسيوط يوم الثلاثاء ٢٨ يونيو سنة ٨٧ موافق  
٦ شوال — ابوتيج يوم الخميس ٣٠ يونيو سنة ٨٧  
موافق ٨ شوال — منفوط يوم الاثنين ٤ يوليو سنة  
٨٧ موافق ١٢ شوال — ملوى يوم الخميس ٧ يوليو  
سنة ٨٧ موافق ١٥ شوال — جرجا — طهطا يوم  
الاثنين ٢٠ يونيو سنة ٨٧ موافق ٢٨ رمضان —  
اخميم يوم الاربعاء ٨ يونيو سنة ٨٧ موافق ١٦  
رمضان — سوهاج يوم الثلاثاء ١٤ يونيو سنة ٨٧  
موافق ٢٢ رمضان — جرجا يوم السبت ٤ يونيو  
سنة ٨٧ موافق ١٢ رمضان — قنا — قنا يوم السبت  
٢٨ مايو سنة ٨٧ موافق ٥ رمضان — اسنا — اسنا يوم  
السبت ٢١ مايو سنة ٨٧ موافق ٢٧ شعبان — اصوان  
يوم الاثنين ١٦ مايو سنة ٨٧ موافق ٢٢ شعبان  
(المادة ٣) الانتخابات اللازم اجرائها لتشكيل  
لجان التقدير لكل بندروكل مدينة ومجالس المراجعة  
لكل مديرية وكل محافظة تكون بالكيفية المبينة  
بالمشور الصادر من المالية في ٩ يونيو سنة ٨٦ مرة ٣١  
(اموال مقررة)

ابنية — منشور صادر من نظارة المالية في ١٠ يناير سنة  
٨٨ للمديريات والمحافظات

حيث ان عملية تقدير اجرا الاملاك المبينة الجارية  
الآن بمعرفة اللجان المعنية لها بالاقاليم والمحافظات  
ستنتهي عن قريب ومن اللزوم تشكيل مجالس  
المراجعة بمراكز المديريات والمحافظات فقد تراءى  
موافقة الشروع في عمل الانتخابات اللازمة لتشكيل

تلك المجالس ولذا قد تحدد ميعاد الانتخاب لمديرية طرفكم حسب القرار الصادر من المالية رقم ١٠ يناير سنة ١٨٨٨ (موافق ٢٦ ربيع اخر سنة ١٣٠٥) وحيث ان المادة الخامسة من الامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ نقضي بايجاد مجلس مراجعة بكل مديرية وكل محافظة مؤلفاً من مندوب تعينه الحكومة وتكون له الرئاسة ومن ستة اعضاء ينتخبون بالقرعة من بين اربعة وعشرين صاحب ملك يختارهم الممولون وينتخب ايضاً بالقرعة اربعة اعضاء للنيابة فقد دعى الحال لتبيان التعليمات المقتضي اتباعها في هذا الصدد وتدوينها بهذا المنشور وهي

### ( في كيفية انتخاب الاربعة وعشرين )

#### ( صاحب ملك )

انه في اليوم المعين للانتخاب يتبداء فيه من الساعة ١٠ افرنكي صباحاً وينتهي الساعة ٤ مساءً وهذا الانتخاب يكون تحت مباشرة قلم انتخاب يودلف من رئيس يعين بمعرفتكم ومن عضوين يؤخذان من بين اصحاب الاملاك الذين يكونوا حضروا عند افتتاح الانتخاب وأحد هذين العضوين يقوم بوظيفة سكرتير يجب على كل منتخب ( بكسر الخاء ) ان يحضر بنفسه ويخبر قلم الانتخاب باسمه وصفته فاذا لم يكن معروفاً لدى اعضاء القلم يجب عليه ان يتحصل على شهادة من الحكومة المختصة بذلك مثبتة لذلك اما النساء فيجوز لهن ان يعينن وكلاء تقوم مقامهن في الانتخاب والاولاد القصر يقوم مقامهم من يكون وصياً عليهم

لايسوغ لاحد الانتخاب ما لم يكن مندرجاً اسمه في قائمة المنتخبين ( بكسر الخاء ) ويجب على كل منتخب ان يكتب في ورقة اسماء الاربعة وعشرين شخصاً الذين يريد انتخابهم من المصريين والاجانب بحسب رغبته انما يكونوا خلاف الذين صار انتخابهم لعضوية ونيابة لجان التقدير

( يراجع المادة السادسة من الامر العالي الرقم ١٣ مارث سنة ٨٤ ) ويتراعى ان الاربعة وعشرين شخصاً المذكورين يكونوا من المقيمين في نفس مركز المديرية او المحافظة ثم يلقى الورقة في الإناء المعد لذلك ويتأشر من السكرتير على قائمة المنتخبين امام اسمه بان ذلك المنتخب قد التى ورقة انتخابه

وبعد اتمام الانتخاب يشرع حالاً في فرز اوراق الانتخاب بمعرفة الرئيس ويعمل عن ذلك محضر يصير امضاء من الرئيس

ان لم يوجد بعد الفرز ضمن الاربعة وعشرين صاحب ملك الذين يكونوا اجمعوا اصوات اكثر من غيرهم خمسة من اصحاب الاملاك الاجانب ليكونوا ضمن مجلس المراجعة فالرئيس يستبعد الاخرين من اصحاب الاملاك المصريين ويستبدلهم باصحاب الاملاك الاجانب الذين يكونوا اجمعوا اصوات اكثر من غيرهم ضمن الاجانب

وعلى هذا المتوال فالاربعة وعشرين صاحب ملك الذين يكونوا اجمعوا اصوات اكثر من غيرهم يصير اعتمادهم منتخبين ( بفتح الخاء ) بدون احتياج لعمل شيء آخر سوى قراءة المحضر علانية بمعرفة الرئيس واذا صادف لاستيفاء العدد اللازم ( اي الاربعة وعشرين شخصاً ) وجود شخصين فاكثر حائزين على عدد متساو من الاصوات فيصير اقتراع عنهم بمعرفة رئيس قلم الانتخاب ومن يخرج اسمه في القرعة هو الذي يكون منتخباً

وبعد ذلك يحفظ المحضر بطرفكم لاجراء مقتضاه عند اللزوم

والجل المعد للانتخاب ينبغي ان تكون ابوابه مفتوحة على الدوام وان يرخص لكافة المنتخبين ( بكسر الخاء ) بالدخول في وقت العمليات جميعها انما يجب على الرئيس والحالة هذه ان يراعي حفظ النظام



(في تعيين اعضاء مجلس المراجعة)

يجب ان تجتمعوا في بحر ثاني اسبوع من تاريخ الانتخاب الاربعة وعشرين صاحب ملك الذين يكون وقع عليهم الاختيار وفي الحال والجلسة منعقدة تكتبو اسم كل واحد منهم على ورقة مخصوصة وتأخذوا اثنان وتضعوا في احدهما الاوراق المكتوب عليها اسماء اصحاب الاملاك المصريين وفي الاخرى اسماء اصحاب الاملاك الاجانب ثم تسحبوا من كل اناة الاوراق التي فيه الواحدة بعد الاخرى وتعطوا لكل ورقة نمرة متتابعة فالثلاثة اسماء التي تخرج اولاً هي التي تكون اعضاء والاثنان اللذان يخرجان بعدهم يكونان نائبين اذا كانت نتيجة الانتخابات لاتأتي بعدد كاف لتعيين الثلاثة اعضاء والنائبين الاجانب مثلاً اذا كان لا يوجد سوى ثلاثة اصحاب املاك اجانب فهو لاء يكونوا اعضاء والنائبان الاثنان يؤخذان من اصحاب الاملاك المصريين الذين تلي نمرتهما نمرة النائبين المصريين

وبعد اجراء هذه العمليات تحرروا محضراً يوقع عليه منكم وتحفظونه بالمديرية او بالمحافظة وبعد تشكيل مجلس المراجعة اذا استعفى احد او البعض من اعضائه ونوابه الذين يكونوا تعيينوا بالقرعة حسب ما توضح قبل فيصير استبدال المستعفى من بين المنتخبين الباقين حسب ترتيب نمرتهم بدون احتياج لعمل شيء آخر سوى اخبار من يكون تعين محل المستعفى انما يراعى ان من تعين نائباً ولم يستعف فيكون عضواً للمجلس محل العضو المستعفى ومن يلزم تعيينه يكون نائباً

واذا انتهت اسماء الاربعة وعشرين صاحب ملك ولم يتيسر لكم استيفاء عدد الاعضاء والنواب اللازمين لتشكيل المجلس فتخابروا نظارة المالية حتى يعمرفتها تجر في اللازم تطبيقاً لاحكام الامر العالي الصادر في ١١ ابريل سنة ١٨٨٦

ملحوظات

جميع التشكيكات المتعلقة بالانتخاب اللازم اجراء لتشكيل مجلس المراجعة يلزم تقديمها في ظرف ثمانية واربعين ساعة تمضي من تاريخ الانتخاب الحاصل بشأنه التشكي ماذا والا تكون لاجية وينبغي ان تحكموا في هذه التشكيكات في ظرف ثمانية ايام تمضي من تاريخ تقديمها وفي حالة ما اذا كان يحصل معارضة في حكم فيكون لنا الحكم في ذلك بنوع قطعي اما مندوب الحكومة الذي تكون له رئاسة المجلس فيصير تعيينه فيما بعد من قبلنا

هذا والمأمول اتباع التعليمات السابق ابضاها اتباعاً تاماً فيما يخص بتشكيل مجلس المراجعة

(في اجراءات مجلس المراجعة واختصاصاته)

من خصوص مجلس المراجعة واختصاصاته فانها واضحة بالمنشور الصادر من المالية في ١١ يناير سنة ١٨٨٧ نمرة ٤٠ (اموال مقررة) اما اذا تصادف عدم امكان تشكيل المجلس بالاكثرية من حيثية الاعضاء الاجانب فيكون الاجراء في هذه الحالة بالتطبيق للدون بالفقرتين الاخيرتين من المادة الخامسة من الامر الرقيم ١٣ مارت سنة ١٨٨٤

وينبغي انه بحال وصوله يفاد هذا الطرف بالوصول وبعد عشرة ايام من تاريخ وصوله يفاد عن الاجراءات التي صار اتخاذها لتنفيذه

تحريراً في ٢٦ ربيع آخر سنة ١٣٠٥ موافق ١٠ يناير سنة ١٨٨٨ ناظر المالية

ابنية - قرار صادر من نظارة المالية في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٨

بناء على الامر العالي الصادر في ١٣ مارت سنة ١٨٨٤ بخصوص عوائد الاملاك المبنية

وبناء على الامرين العاليين الصادرين في ١١ ابريل سنة ١٨٨٦

وبناء على المنشور الصادر من نظارة المالية في ٩ يونيو

سنة ١٨٨٦ (موافق ٧ رمضان سنة ١٣٠٣) نمرة ٣١  
( اموال مقررة )

وبناء على الافادة الواردة من دولتو رئيس مجلس  
النظار بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٧ نمرة ٣٦٧  
وجبت ان مدة الاعضاء الحاليين بلجان التقدير ومجلس  
المراجعة تنتهي في شهر لوليو سنة ١٨٨٨ قررنا ما  
هو آت

( المادة الاولى ) تواريخ الانتخابات المقتضي اجراؤها  
بمصر لتعيين الاعضاء الذين تشكل منهم لجان التقدير  
ومجلس المراجعة لمدة سنتين طبقاً للمادة السادسة من  
الامر العالي المؤرخ ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ تحددت  
كالاتي

بيان الاقسام	تواريخ الانتخابات
عابدين	يوم الخميس اول مارث سنة ١٨٨٨
	موافق ١٨ جماد آخر سنة ١٣٠٥
الازبكية	يوم السبت ٣ مارث سنة ١٨٨٨ موافق
	٢٠ جماد آخر سنة ١٣٠٥
شبرا	يوم الاثنين ٥ مارث سنة ١٨٨٨ موافق
	٢٢ جماد آخر سنة ١٣٠٥

الموسكي يوم الثلاثاء ٦ مارث سنة ١٨٨٨ موافق ٢٣  
جماد آخر سنة ١٣٠٥

باب الشعرية	يوم الاربعاء ٧ مارث ٢٤ جماد آخر
الوابلي	« الخميس ٨ » ٢٥ »
بولاق	« السبت ١٠ » ٢٧ »
الدرب الاحمر	« الاثنين ١٢ » ٢٩ »
مصر القديمة	« الثلاثاء ١٣ » ٣٠ »

السيدة زينب	« الاربعاء ١٤ » اول رجب سنة ١٣٠٥
الخليفة	« الخميس ١٥ » ٢ »
الحالية	« السبت ١٧ » ٤ »

ابنية — . قرار صادر من نظارة المالية في ٢٠ فبراير سنة  
١٨٨٨

بناء على الامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤

بخصوص عوايد الاملاك المبينة  
وبناء على الامر من العاليين الصادرين في ١١ ابريل  
سنة ١٨٨٦

وبناء على المنشور الصادر من نظارة المالية في ٩ يونيو  
سنة ١٨٨٦ (موافق ٧ رمضان سنة ١٣٠٣) نمرة ٣١  
( اموال مقررة )

وبناء على الافادة الواردة من دولتو رئيس مجلس  
النظار بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٧ نمرة ٣٦٧  
وجبت ان مدة الاعضاء الحاليين بلجان التقدير  
ومجلس المراجعة تنتهي في شهر لوليو سنة ١٨٨٨ قررنا  
ما هو آت

( المادة الاولى ) تواريخ الانتخابات المقتضي اجراؤها  
باسكندرية لتعيين الاعضاء الذين تشكل منهم لجان  
التقدير ومجلس المراجعة لمدة سنتين طبقاً للمادة  
السادسة من الامر العالي المؤرخ ١٣ مارث سنة  
١٨٨٤ تحددت كالاتي

بيان الاقسام او الايمان	تواريخ الانتخابات
قسم اول يوم الخميس اول مارث سنة ١٨٨٨ موافق	
١٨ جماد آخر سنة ١٣٠٥	

قسم ثاني	يوم السبت ٣ مارث ٢٠ جماد آخر
ثمن خامس يوم الاثنين ٥	« ٢٢ »
ثمن سادس يوم الثلاثاء ٦	« ٢٣ »
ثمن سابع يوم الاربعاء ٧	« ٢٤ »
ثمن ثامن يوم الخميس ٨	« ٢٥ »
قسم الرمل يوم السبت ١٠	« ٢٧ »

ابنية — . ادارة الاموال المقررة بنظارة المالية تطلب  
بذكرها المؤرخة ٥ ستمبر سنة ١٨٨٩ تعديل المادة ٨ من  
لائحة مجلس النظار الصادرة في ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ بما يأتي  
متى تحررت جرائد التمويل وتقرر وجوب العمل  
بها تنشر ويأثر في تحصيل قيمها ويكون نشرها  
باعلانات تلصق على باب الدائرة البلدية او المحافظة

ملحوظات

او المديرية او على باب دار شيخ البلد يخبر بها الممولون  
ان جرائد التمويل تسلمت للأموري التحصيل وانه  
يجب على كل منهم ان يؤدي ما هو مربوط عليه من  
العوائد في المواعيد المقررة والا فانه يجبر على ذلك  
ويبين مأمور التحصيل في آخر جريدة التمويل  
تاريخ نشرها ويبحث مجاناً لكل ممول كشفاً مستخرجاً  
منها واضحاً به مقدار العوائد المربوطة عليه وتاريخ  
نشر الجريدة المذكورة ويكون ارسال هذا الكشف  
للممول مرة واحدة في اول سنة من مدة الثمان سنوات  
المقررة بالمادة السابعة من الامر العالي المؤرخ ١٣  
مارث سنة ٨٤ لاستمرار التقدير ثابتاً ولا يرسل اليه  
كشف آخر في اثناء المدة المذكورة الا عن  
التعديلات فقط

وذلك تسهيلاً للأعمال عما كان مرعباً من وجوب  
ارسال الكشوفة للمولين سنوياً كما يحاط لدى المطامعة  
وبالمدافلة في ذلك باللجنة المالية رؤي الاقرار  
على هذا الطلب فاقضي تحريره ومعه المذكرة المحكي  
عنها لكي مع الموافقة يصدر قرار المجلس بذلك  
قرر مجلس النظار بمجلسه المنعقدة يوم الخميس ٥ ربيع  
الثاني سنة ١٣٠٧ ( ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ ) الموافقة  
على تعديل المادة الثامنة من اللائحة الادارية الصادرة  
في ١٣ مارث سنة ١٨٨٤ لاجراء العمل بمقتضى الامر  
العالي الصادر عن عوائد الاملاك المبنية وذلك بالكيفية  
المشروحة بالمذكرة قبل

ابنية - منشور من نظارة المالية لعموم الجهات في ٢٨ نوفمبر  
سنة ١٨٨٩ ( ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ ) بشأن ما تقرر رتبة من  
عوائد الاملاك المتأخرة لغاية سنة ١٨٨٥  
ان عوائد الاملاك جارٍ ربطها وتحصيلها اعتباراً من  
اول يناير سنة ١٨٨٦ على مقتضى قانون جديد وقد  
اتضح ان جميع المتأخر تقريباً من العوائد المذكورة  
لغاية سنة ٨٥ عديم التحصيل فبناء على قرار مجلس

النظار الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٩ والرأى  
المعطي من صندوق الدين بالموافقة فيما يتعلق بالمديريات  
المرهونة قد قررت الحكومة رفع جميع المتأخر من  
عوائد الاملاك لغاية سنة ١٨٨٥ بعموم الجهات ما  
عدا ما يكون منها محجوز عليه او مودعاً امانة او  
جارياً عنه والحالة هذه اجراءات ادارية او منظورة  
قضايا بالمحاكم فانه لا يدخل في حكم الرفع بل بصير  
تتيم الاجراءات اللازمة عنه للحصول على سداده  
ولزم تحريره لاتباع الاجراء حسبما ذكر وارسال  
كشف لتأنيين ما يجري رفعه ويان هذه المستثنيات  
اللازم تحصيلها

ابنية - ( رسوم ) ( ر ) جمر ١٤ ابريل سنة ٨٨  
ابنية مخلة - ( ر ) تنظيم

ابنية مخلة - ( ر ) ترميمها وهدمها ( ر ) مخالفات -  
فق ٣٤١

ابوة - ( ر ) نسب ( دعوى الولادة )

ابلاغ - ( ر ) بوليس

اتجار باسم الغير - ( ر ) متفالس - فق ٣٠٤

اتجار باسم غير حقيقي - ( ر ) متفالس -  
فق ٣٠٤

اتجار القاصر - ( ر ) حجر - ش ٤٩٢

اتجار بمال اليتيم - ( ر ) وصي - ش ٤٥٦

اتحاد الذمة - ( قانون مدني ) - ( م ) ٢٠٢ -

اتحاد الذمة هو عبارة عن اجتماع صفتي دائن ومدين  
في شخص واحد بدين واحد ويترب على ذلك زوال  
الصفتين المذكورتين بمقابلة احدهما للآخرى

( م ) ٢٠٣ - اتحاد الذمة يبرئ الكفلاء في الدين  
ولا يخلي المدينين المتضامنين الا بقدر ما يخص من  
اتحدت فيه الذمة من الدين

اتحاد مجلس البيع — ٠ ( ر ) بيع — مجلة ١٩٣

اتحاد المدائنين — ٠ ( قانون تجاري ) — ( م )

٣٣٩ — اذا لم يحصل الصلح بين المفلس والمدائنين يكون ارباب الديون بمجرد ذلك في حالة الاتحاد وعلى مأمور التفليسة حينئذ ان يشاورهم بدون تأخير فيما يتعلق بإدارة اشغالها وفي لزوم بقاء وكلاء المدائنين او استبدالهم ويدخل في هذه المشورة المدائنين الممتازون او الخائزون لرهن عقار او منقول او الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها او بعضها لوفاء ديونهم ويحضر محضر باقوال المدائنين وملحوظاتهم وباطلاع المحكمة عليه تحكم في تلك الاقوال على وجه ما ذكر في المادة ٢٤٧ ( ر — قانون تجاري ) وعلى الوكلاء الذين يعزلون ان يقدموا الى الوكلاء المعينين بدلاً عنهم حساباتهم بحضور مأمور التفليسة بعد ان يكلف المفلس تكليفاً رسمياً بالحضور في وقت تقديم تلك الحسابات

( المادة ٣٤٠ ) يستشار المدائنين لمعرفة ما اذا كان تعيين اعانة للمفلس من مال تفليسته ممكناً ام لا فاذا رضي بذلك اكثر المدائنين الحاضرين يجوز تعيين مبلغ للمفلس ويعرض وكلاء المدائنين مقداره على مأمور التفليسة وهو يقرر ما يستصوبه انما للوكلاء دون غيرهم ان يعارضوا فيما يعينه المأمور المذكور ويرفعوا الامر في ذلك للمحكمة

( المادة ٣٤١ ) اذا افلست شركة تجارية يجوز للمدائنين ان لا يقبلوا الصلح الا مع واحد من الشركاء او اكثر وفي هذه الحالة يبقى جميع اموال الشركة تحت دائرة اتحاد المدائنين وتخرج عنها الاموال الخاصة بمن حصل معه عقد الصلح ولا يجوز ان يشترط في العقد المذكور دفع شيء الا من الاموال الخارجة عن اموال الشركة والشريك الذي تحصل على صلح خاص به يبرأ من كل تضامن

( المادة ٢٤٢ ) ينوب الوكلاء عن جميع المدائنين في روكية التفليس ويناط بهم تصفية اموال التفليسة ومع ذلك يجوز للمدائنين ان يكلوهم في استمرار تشغيل تلك الاموال وتعين مدة التشغيل وحدوده في القرار الذي يصدر من المدائنين باعطاء هذا التوكيل وتقدر فيه المبالغ التي يجوز للوكلاء ان يبقوها تحت ايديهم لاجل وفاء المصاريف ولا يعتبر هذا القرار الا اذا صدر بحضور مأمور التفليسة واتحاد رأي ثلاثة ارباع المدائنين عدداً ومبلغاً وتقبل المعارضة في القرار المذكور من المفلس والمدائنين المخالفين لرأي الاكثرية اذا تقدمت في ظرف ثمانية ايام من تاريخ صدور ذلك القرار انما لا يترتب عليها توقيف تنفيذه

( المادة ٢٤٣ ) اذا نشأت عن معاملة الوكلاء ديون زائدة على اموال التفليسة التي هي تحت دائرة الاتحاد فالمدائنين الذين آذنبوا هذه المعاملات يكونون دون غيرهم ملزومين بالزائد على ما يخصهم في اموال التفليسة انما لا تخرج ملزوميتهم بذلك عن الحدود المينة في التوكيل الذي اعطوه ويتخصص هذا الزائد عليهم كل واحد منهم بالنسبة لقدر دينه على التفليسة ( المادة ٢٤٤ ) وكلاء المدائنين مكلفون باجراء بيع عقار المفلس وبضائعه وامتاعته وتصفية الديون المطلوبة له او منه ويكون جميع ذلك تحت ملاحظة مأمور التفليسة بدون احتياج لطلب حضور المفلس ويجوز لهم ايضاً المصالحة في جميع الحقوق التي تكون للمفلس ولو كانت متعلقة بالعقار بشرط مراعاة القواعد المقررة في مادتي ٢٧٩ و ٢٨٠ ( ر — قانون تجاري ) ولا يتمتع من ذلك اي معارضة تحصل من المفلس ( المادة ٢٤٥ ) يطلب مأمور التفليسة حضور المدائنين الذين هم في حالة الاتحاد ويجمعهم ولو مرة واحدة في السنة الاولى وكذلك في السنين التي

ملحوظات

اتعاب وكلاء الديانة - ( ر ) افلاس - ق ٢٤٩  
اتلاف - ( ر ) تخريب - غصب واتلاف -  
مخالفة - ق ٣٤٧

اتلاف اصناف ممنوع دخولها - ( ر ) تهريب -  
ق ٢٠٥

اتلاف اوراق وسندات - ( ر ) فك الاختام  
اتلاف تسبباً - ( ر ) غصب واتلاف ( مجلة ٩٢٢ )

اتلاف - ( قانون عقوبات ) - ( الباب الثاني  
عشر ) - ( في اتلاف المباني والآثار وغيرها من  
الاشياء العمومية ) - مادة ١٤٩ - كل من  
اتلف او هدم او خرب احد المباني او الآثار المعدة  
للتفيع العام او الزينة وكل من قطع او اتلف اشجار  
مفروسة في صحون الجوامع او في الشوارع او في  
المتنزهات او في الاسواق او الميادين العمومية يعاقب  
بالحبس من شهر الى سنة ويدفع غرامة من مائة غرش  
ديواني وعرش الى الف غرش فضلاً عن الحكم عليه  
بدفع قيمة ما اتلفه من تلك الاشياء

اثاث - ( ر ) حجز وبيع المفروشات

اثار قديمة - ( دولة علي ) - قانون الآثار  
القديمة - (١) (مارس سنة ١٨٦٩) (تركيا)

(المادة الاولى) كل طلب رخصة للتفتيش على الآثار  
في بلاد عظمة السلطان يجب ان يقدم من الآن  
فصاعداً الى وزارة المعارف ولا يمكن حفر الارض في  
اية جهة كانت بدون الحصول على رخصة رسمية -  
(المادة الثانية) ممنوع حتماً على الاشخاص الذين  
يفتشون في السلطنة على الآثار القديمة برخصة الحكومة  
ان ينقلوا هذه الآثار الى البلاد الخارجية ولكن لم

بعدها بحسب اقتضاء الحال ويجب على وكلاء المدائين  
ان يقدموا حسابهم في هذه الجمعيات للمدائين وحينئذ  
اما ان يصير ابقاؤهم في وظائفهم او استبدالهم على  
حسب ما هو مقرر في مادتي ٢٤٧ و ٣٣٩

(المادة ٢٤٦) متى انتهت تصفية التفليسة يجمع  
مأمور التفليسة المدائين ويقدم الوكلاء حسابهم في  
هذا الاجتماع الاخير بحضور المفلس او بعد تكليفه  
بالحضور تكليفاً رسمياً

ويحرر بذلك محضرو ويجوز لكل واحد من المدائين  
ان يدرج فيه اقواله وملحوظاته وبعد انقضاء هذه  
الجمعية تنحل حالة الاتحاد حتماً واذا حصلت منازعة في  
حساب الوكلاء يجلبها مأمور التفليسة على جلسة  
المحكمة بدون احتياج للتكليف بالحضور امامها تكليفاً  
رسمياً

ويقدم مأمور التفليسة الى المحكمة في جميع الاحوال  
تقريراً مشتملاً على بيان احوال التفليسة ونوع التفليس  
( المادة ٢٤٧ ) اذا صدر امر بحبس المفلس وكان  
محبوساً بالفعل يغلى سبيله متى ثبت في اي وقت ان  
الوكلاء وضعوا ايديهم على جميع امواله ودفاتره وتحصلوا  
منه على سائر البيانات والايضاحات اللازمة ويجوز  
للمدائين وللوكلاء الدخول في المرافعات التي تحصل  
لصدور الحكم بشأن اخلاء سبيله

اتحاد المدائين - ( ر ) صلح ابتداء من ق ٣١٥  
التشجي - ( ر ) احتياطي ٣١ اكتوبر سنة ٨٩  
اتعاب اهل الخبرة - ( ر ) تعريف الرسوم ٢٤  
فبراير سنة ٨٦ الباب العاشر - اهل خبرة

اتعاب محاماة - ( ر ) محكمة اهلية ١٧ ارسنة ٣٠١  
م ١٢ - تعريف الرسوم ٢٤ فبراير سنة ٨٦ الباب  
التاسع

رخصة من الحكومة فيكون ثلثها ملكاً للحكومة والثلث الثاني لمن وجدها والثالث الاخير لصاحب الارض التي وجدت الآثار بها وإذا كان صاحب الارض هو الذي وجد الآثار في أرضه فالثلثان له والثلث الثالث للحكومة. — (المادة الرابعة) كل طلب للبحث عن الآثار او اللقيا يجب ان يصدر لنظارة المعارف العمومية اما رأساً او بواسطة الحكومة المحلية. — (المادة الخامسة) تصليح الآثار القديمة يكون بحسب طلب الحكومة اما من نفس النوع او نقداً (المادة السادسة) من خصوص الآثار كالمباني كل وغيرها الموجودة في امكة مخصصة بالافراد تعين الحكومة وكلاء يلاحظون امر حفظها

### الفصل الثاني

(في شروط التنفيس على الآثار القديمة)

(واستخراجها)

(المادة السابعة) ممنوع حتماً التنفيس على الآثار واغلبا بدون رخصة رسمية وبغير رضى صاحب الارض. وكل الآثار التي يجدها من يخالف نص هذه المادة يصير ضبطها كلها ويصير مجازاة مكشفيها بغرامة تختلف بين ليرة عثمانية وخمس ليرات او سجن ثلاثة ايام الى اسبوع وإذا جرى البحث على هذه الآثار في ارض بدون رضى صاحبها فيحق لهذا ان يطلب تعويضاً عما لحق به من الضرر. — (المادة الثامنة) الرخصة اللازمة للبحث على الآثار او الكنوز لا تعطى الا في الباب العالمي من نظارة المعارف العمومية التي تعطي معها دفتر مطبوعاً بقوجان «دفتر قسام» مطابقاً للاستمار المتبعة في قيد الآثار التي يكشف عليها. (المادة التاسعة) يجب على وزارة الضابطة في الاستانة العلية وعلى الحكومة المحلية في الولايات ملاحظة ما اذا كان يسير الحاصلون على الرخصات بحسب

الخيار في بيعها داخل المملكة الى الافراد او الى الحكومة اذا طلبت ذلك منهم. — (المادة الثالثة) كل اثر قديم يكشف عليه في الاملاك المخصصة بالافراد يكون ملكاً لصاحب تلك الاملاك. — (المادة الرابعة) ان النقود القديمة على انواعها هي مثقناة من منع التصدير الوارد في المادة الثانية. — (المادة الخامسة) كل رخصة تعطى للبحث عن الآثار تقتصر على الآثار المدفونة في باطن الارض ولا يسمح لاي من كان بان يمس او يتلف الآثار القديمة ومتعلقاتها الكائنة على وجه الارض وكل من يتعدى ذلك يجاز بحسب القانون. — (المادة السادسة) قبول طلب احدى الدول الاجنبية مما يتعلق بالانتيكات يتوقف على ارادة سامية سلطانية تصدر خصوصاً لذلك. — (المادة السابعة) ان الاشخاص الحاصلين على معارف خصوصية للتنفيس على الآثار القديمة ويمكهم اثبات ذلك امام نظارة المعارف العمومية يهد اليهم من قبل الحكومة السنية باجراء البحث على ثققاتها وينالون من الحكومة السلطانية مأموريات خصوصية لنفس الغاية وعلى الاشخاص المذكورين الراغبين في ذلك ان يصدروا طلباتهم الى نظارة المعارف العمومية

### \* قانون للآثار القديمة \*

(٢٠ صفر سنة ١٢٩١) (٢٤ مارش سنة ١٨٧٤)

(المادة الاولى) كل صنف من الاشغال الفنية قديم التاريخ يعتبر اثرًا قديمًا. — (المادة الثانية) الآثار القديمة نوعان اولها النقود والثاني كل شيء يمكن نقله اولا

### الفصل الاول

(في حق ملكية الآثار القديمة وكل ما يتعلق بها) (المادة الثالثة) كل أثر قديم لا يكشف تحت الارض يكون ملكاً للحكومة اينما وجد. — واما الانتيكات التي يكتشفها اولئك الذين في يدهم

الشروط القانونية في الحفر وكل ما يتعلق به — (المادة العاشرة) . لا تعطى رخصة الحفر الا متى حصل التأكد بان ليس ما يمنع اجراءه في محل الآثار وبعد ان يقدم طالب الحفر شهادة من الحكومة المحلية مؤذنة برضى صاحب الارض وفي مثل هذه الحالة يجب على الطالب ان يضع على سبيل الامانة مبلغاً من المال يعينه مجلس المعارف العمومية او ان يقدم ضمانة تقوم مقام النقود ويؤخذ عن ذلك رسم قدره ثلاث ليرات عثمانية . — (المادة الحادية عشرة) . لا تعطى رخصة البحث عن الآثار لمدة تتجاوز السنتين مهما كانت الحال . — (المادة الثانية عشرة) . يجوز اطالة مدة الرخصة اذا رغب الطالبون مداومة البحث بعد انقضاء المدة الاولى . — (المادة الثالثة عشرة) . لا تتجاوز الرخصة المعطاة حدود قرية او بلد وعلى طالب الرخصة ان يوضح نقطة وحدود الارض التي يروم البحث فيها وان يقدم عند اللزوم خريطة لها . — (المادة الرابعة عشرة) . لا يخصص بالبحث عن الآثار في الهياكل والتكايا والاديرة والمقابر والاضرحة والطرق العمومية التي يتسبب عن البحث فيها اضرار عمومية . — (المادة الخامسة عشرة) . اذا كان بعد الحصول على الرخصة والابتداء باسغال الاستخراج يرى بعض الموانع يصير ايقاف العمل حالاً من بعد الاتفاق مع نظارة المعارف العمومية بدون ان يكون للشغلين حق في استرجاع الرسم الذي ادوه من قبل الايقاف . — (المادة السادسة عشرة) . اذا كان في اثناء البحث على الآثار القديمة يظهر ضرر او من بعد انتهاء الاشغال يتضح من التحقيقات التي تجريها الحكومة المحلية في نفس المحلات المحفورة ان الحفر قد اضر بالجمهور فيصير حرج ما يختص بالباحث من الآثار لينما يعرض الضرر الحاصل على نفقاته الخاصة . — (المادة السابعة عشرة) .

لا يجوز اعطاء الرخصة لكائن من كان من مأموري الحكومة السلطانية او مأموري الدول الاجنبية للبحث عن الآثار لحسابهم في الجهة التي تكون فيها مأمورياتهم الا اذا كان هو صاحب الارض . — (المادة الثامنة عشرة) . لا يجوز لمن يحصل على رخصة ان يبيعها او ان ينزل عنها لشخص آخر . — (المادة التاسعة عشرة) . لا يسمح لشخص واحد باجراء البحث في آن واحد في نقطتين مختلفتين . — (المادة العشرون) . اذا كان لا يتبداء بالعمل بعد ثلاثة اشهر من تاريخ اعطاء الرخصة تعتبر لاغية كأنها لم تكن وكذلك تلغى اذا بدى بالعمل وحصل توقيفه مدة شهرين بدون سبب . — (المادة الحادية والعشرون) . اذا كان المحل المرغوب التفتيش فيه بعيداً عن الجهات المعمورة بحيث يستحيل على الحكومة المحلية مراقبة العمل يجب تعيين مستخدم مخصوص على نفقة حامل الرخصة . — (المادة الثانية والعشرون) . كل النفقات المسببة عن الحفر والتفتيش تكون من طرف حامل الرخصة . — (المادة الثالثة والعشرون) . لو ارادت الحكومة ان تبحث بنفسها عن الآثار في اراض لا مالك لها وليست تابعة لجهات معمورة ويحمل وجود الآثار فيها فلا يصير التنزل عن هذه الاماكن لاحد . — (المادة الرابعة والعشرون) . اذا كانت الاراضي التي تبحث الحكومة فيها على الآثار تخص بالافراد فهي تعوض على اصحابها الضرر الذي يمكن ان يلحق بها

### الفصل الثالث

#### في الانذارات والاجراءات الخاصة

#### بالآثار القديمة وقسمتها

(المادة ٢٥) . من يكتشف آثاراً قديمة بطريق الصدفة او برخصة رسمية يجب عليهم اذا لم يكن معهم

مستخدم مخصوص كما ورد في المادة ٢١ ان يشعروا الحكومة المحلية بعد الاكتشاف بعشرة ايام على الاكثر وان لم يشعروها يُقضى عليهم بدفع غرامة معادلة لربع الاشياء المكتشفة بدون ان تحتسب حصة الحكومة. — (المادة ٢٦) . يصير ايضاح نوع وعند الآثار الموجودة في الدفتر الذي يعطى مع الرخصة من نظارة المعارف العمومية ويجب امضاء هذا الدفتر او ختمه من واجد الاشياء ومن الحكومة المحلية ثم يجري التصديق عليه وتعطى منه نسخة للمكتشف والنسخة الاخرى ترسل لنظارة المعارف من بعد اجراء قيده في لجنة المعارف العمومية المحلية او في مجلس الادارة. — (المادة ٢٧) .

قسمة الآثار تكون على حسب نص المادة السابقة وبموجب الدفتر المحتوي على بيانها ويكون ذلك من نفس الآثار او بما يعادلها من النقود ونوع القسمة يوضح في ذيل الدفتر. — (المادة ٢٨) اذا رأت الحكومة المحلية بعض الموانع في قسمة الآثار من نفس الاشياء الموجودة او بدفع قيمة تعادلها فعليها ان تطلب التعليمات من نظارة المعارف لتفريفاً. — (المادة ٢٩) .

تعيين الحكومة ومكتشف الآثار اثنين من آل الخبرة لتثمين قيمة الآثار التي يستحيل تقسيمها واذا حصل خلاف بين التثمين المذكورين فالحكومة ان تعين حَكماً يكون حكمه نافذاً نهائياً. — (المادة ٣٠) .

اذا كان صاحب الامتياز يشعر الحكومة في انتهاء مدة الرخصة او قبلها بان الاشغال قد انتهت ورؤي انه قام في اعماله بامانة فيرد اليه المبلغ الذي كان وضعه امانة ويعطى عن ذلك وصلاً

### الفصل الرابع

في الاجراءات الخاصة بجلب الانتيكات  
وتصديرها ومشتراها وبيعها واخفائها

(المادة ٣١) . الآثار القديمة التي تجلب من الخارج الى بلاد السلطنة من داخلية السلطنة الى الاستانة

العلية سواء كانت نقوداً او غير اشياء فانها تكون معفاة من الرسوم الجمركية. — (المادة ٣٢) .

يجب تحرير قائمة عن جميع النقود وغيرها من الآثار القديمة التي يرغب تصديرها من اية ناحية من السلطنة الى البلاد الخارجية وترسل القائمة المذكورة الى نظارة المعارف العمومية الذي لا يمكن تصدير هذه الانتيكات بدون رخصة واذا ارادت الحكومة مشتري هذه الاشياء لاحتياج المتحف السلطاني اليها فتدفع الثمن المتفق عليه لصاحبها واما الباقي فيسمح له بتصديره. — (المادة ٣٣) .

تسمح الحكومة بتصدير الآثار القديمة من انحاء السلطنة الى البلاد الخارجية من بعد تثمين الاجراءات المشار اليها في المادة ٣٢ ومن بعد دفع عوائد الجمرك. واما الانتيكات الواردة الى السلطنة من البلاد الخارجية يصير قيدها على حدة في دفتر خصوصي بالكمرك وعند اعادة تصديرها يصير مضاهاتها على الوارد بالدفتر ثم يعطى عنها «التذكرة» اللازمة بدون تحصيل ادنى عوائد. — (المادة ٣٤) .

الآثار القديمة التي تضبط حال تهريبها تصير ملكاً للحكومة (المادة ٣٥) . كل من يتجاسر على هدم او اتلاف الآثار القديمة المنصوبة في المحلات العمومية يجازى بحسب نص المادة ١٣١ من قانون الجزاء «العقوبات» الهايولي بان يدفع تعويضاً وجزاءاً نقدياً ويسجن من شهر الى سنة. — (المادة ٣٦) . ان عوائد السمسة اعني خمسة في المائة المتحصلة من المبيعات بالمرزاد العمومي والمال الناتج من قسمة ثمن الآثار وجزاء رسم الرخصة كما وانمان الاشياء المضبوطة كل ذلك يضاف الى خزينة المتحف السلطاني

آثار قديمة. — (مصر) صورة الخلاصة الصادرة  
من مجلس ملكية (بتاريخ ٧ رجب سنة ١٢٥١  
نمرة ٢٩٨)

قد استبان من جرنال التحقيق المتقدم من يوسف  
ضيا افندي المأمور بتفتيش الانتيقة ان قبل تاريخه



فما بعد كون ان من أحضر شيئاً من تلك الاصناف ان كان من الاهالي او من اهالي اوروبا تضبط منه الى الميرسي ولاجراء ذلك تصدر خلاصات الى مديرسي الاقاليم الوسطى والقبلية والى سعادة الباشا مفتش الاقاليم القبلية ولنظارات اقسام المديريات المذكورة والى جناب بوغوص بك ليفهم ذلك الى وكلاء الدول الافرنكية لكي يشبعوا ذلك الى رعاياهم ثانياً وتصدر خلاصات الى امانة وملتزمين كمالك القصور والسويس وديارات وسكندرية وبولاق ومصر القديمة لكي يفتشوا الاشياء التي ترد الى الكمارك كما يليق وما يوجد من الاثار القديمة يفضطوها ويرسلوها الى الديوان الخديوي لكي يصير تسليمها الى الشيخ رفاعه وتصدر ايضاً خلاصة الى يوسف ضيا افندي الموما اليه بان بعد نزول المليمه توجه الى البهنسا والقيوم بالاقاليم الوسطى وما ينظره محرره عنه جرنال ويعرضه الى مجلس ملكية وعلم وخبر الى ما مور الديوان الخديوي والى مامور ديوان خديوي بسكندرية والى خزينة دار بك والشيخ رفاعه افندي ايضاً وحيث ان سيف بلاد السودان يوجد اثار قديمة فتصدر خلاصات الى حضرة الباشا مدير الممالك السودانية والى المأمورين والنظار الذين تحت ادارته بان لا يصير هدم المحلات القديمة ولا يعطى رخصة بخرم محل لاجل اخراج الانتيقة وخلاصة الى محرم اغا بان يرسل الخوض الذي بالخرابة الكائنة قبلي دراوي والحجر المصور الذي بالشلال الى المحروسة قبل ما يحصل فيهم سقط وخلاصة الى حسين بك مدير قبلي بان يرسل الانتيقة الموجودة بطرف الحاج محمد هدية المرسل من طرف يوسف ضيا افندي الموما اليه الى المحروسة كما استقر عليه الرأي يجلس ملكية

## صورة ما صدر من ديوان خديوي

بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٢٥١

انه قد صدرت خلاصة من المجلس العالي مضمونها انه من الآن وصاعداً لا يصير اخراج اصناف الانتيقة التي هي الصور القديمة من الاحجار وخلافه التي توجد بالاقاليم القبلية الى بحر برا ولا يصير اعطاء رخصة الى احد بالبحث عن ذلك واذا وجد منها شيء في يد احد

صدر خلاصات عمومي بعدم هدم الابنية القديمة والاثار العربية الكائنة بالاقطار المصرية ولكن ذلك الخاصوصي ما صار معلوم عند بعض الحكام والرعايا والى الان صاير حفر الاثار القديمة لاجل اخراج الانتيقة وان بعض الاهالي اتخذوا اخراج الانتيقة مكسباً لم وعند ما يوجدوا اشياء ظريفة مثل ذلك يبيعوها الى اهالي اوروبا وان قناصل دول اوروبا يرسلوا اناس من طرفهم الى سائر الجهات لاجل جلب الانتيقة ويعطوهم اوراق مخنومة بان احداً لم يعارضهم هذا ما هو مبين بالجرنال ولدى المذاكرة حيث قد نظرت التذكرة المعطاة من قنصلوشي الفرنسي الى الحاج محمد هديه الذي عينه لجلب الانتيقة وكون لزم الحال الى اصدار خلاصات تحوي التأكيد بان تلك الكيفية لا تصير من بعد الان ولا يعطى رخصة بهدم الابنية القديمة والاثار العربية وتصير المحافظة على ذلك ولا يحفر محل طمعاً في اخراج الانتيقة وما يشابهها من الاشياء الظريفة ويمنع ذلك بالكلية ولا يعتبر بالتذاكر التي تكون بيد المأمورين بجلب الانتيقة من طرف القناصل وخلافهم وبصير البحث عن هؤلاء الانفار بمعرفة مشايخ النواحي وبضبط ما يوجد طرفهم من صنف الانتيقة والاثار القديمة ويرسل بموجب قائمة الى طرف رفاعه افندي المأمور لمحافظة الانتيقة بالمحروسة كما وصورة القائمة المذكورة ترسل ايضاً الى ديوان خديوي لاجل حفظها بالخزينة وينبغي التنبيه علي من يلزم لهم التنبيه بان اذا أخذ خبر ان محلاً حفر لاجل اخراج الانتيقة او صار جمع انتيقة من الاهالي فيعاملوا معاملة غير لائقة لحقهم ايضاً المزارعون لا يمتنعون عن حفر الاراضي التي بجوار البنايات القديمة من الطوب الاحمر والاخضر لاجل السباح انما بشرط الأبصير خلل للبنايات وما يحدونه من صنف الانتيقة والاشياء السائرة يعطونه لناظر القسم ليرسله للمحروسة ويلزم ايضاً ان مشايخ النواحي يؤكدوا ويفهموا الاهالي بان اذا أخذ خبر بانهم باعوا شيئاً من الاصناف المذكورة الى احد اجني او الى سائر الطالبين يصير لهم التأديب والعذيب وكون لازم الاشاعة والاعلان الى الاهالي والاجانب بان لا يتظلموا

تفبط منه وترسل لطرف رفاة افندي المامور لحفظ الانتيقة لاجل حفظها بالحل الذي تخصص لها فبناء على ذلك قد تحررتذكر الى نظار ارباع المحروسة بهذا الخصوص ولزم ترقيم هذا الجناحكم ايضا لكي يكون منكم غاية التنبية والتاكيد في البحث عن ذلك وكل من وجد معه شيء من اصناف الانتيقة التي هي الاثار القديمة حالاً تفبط منه وترسل لطرف رفاة افندي المامور لحفظها طبقاً خلاصة المجلس العالي يكون معلومكم

### ترجمة خلاصة صادرة من مجلس احكام مصرية رقم ٢٦ ل سنة ٦٦ نمرة ٥١٢

من خيت ان الاثار القديمة وسائر الانتيقات الموجودة بالاراضي المصرية موجبة لزينة وافخار المملكة ومدار الاستكشاف والاطلاع على الاحوال الماضية وصار ضبط وقيد الانتيقات الموجودة بالبيان بمعرفة المهندسين المرسلين من ديوان المدارس بناء على الخلاصة الصادرة من الديوان المذكور في ٧ ج سنة ٦٥ وعمل عنها دفترين بناء عليه يلزم ان كل مدير يلزم التواحي القريبة من الاثار الموجودة بمديرته بحفظ وصيانة الاثار المذكورة ويؤكد ويشدد عليهم بذلك وفي كل سنة يصير الاستكشاف عن ذلك بمعرفة المدارس بارسال مهندس حومن كون انه اذا وجد تلف او نقصان بذلك بنوع ما فالمسئولية غائدة على تلك المديرية فيلزم مزيد الاهتمام

### صورة افادة من المعية السنية لمديرية جرجا

في ١١ راسنة ٧٧ نمرة ٢

انه بالعرض الاعتاب السنية عما توضح في افادة حضرتكم الرقيمة ٢٤ صفر سنة ٧٧ نمرة ٢ بخصوص القطع الذهب التي وجدها ثلاثة اشخاص من اهالي الصوامعة صدر النطق الكرم باعادة الاربعة قطع التي ارسلتوها لعينة لاحاقها بباقي اللقية المحفوظة بمخزينة المديرية وبصير فرز الذي وجد جميعه وما يوجد منقوش باللغة العربية هذا يعطى لاربابه كل بقدر ما اخذ منه واما مايكون منقوش بلغة خلاف العربية جميعه يرسل الى مخزن انتيقات الميري الموجود بالمحروسة لتسليمه هناك بالسند

اللازم وقيمة ذلك تصرف نقدية لاربابه من مخزينة المديرية ويخصم بالابعدية وانه من الآن فصاعداً لا يحصل بمثل ما حصل مع الثلاثة اشخاص البار ذكرهم من انواع التهمديد والتشديد ونحوه ما دام ان كل من وجد شيء فهو له وبناء عليه اقضى تحريره والاربعة قطع العينة مرسله لف هذا للاجراء كما صدر به النطق العالي مع ورود الافادة اللازمة بايصال الاربعة قطع البار ذكرها كينار ومن حيث ان موسيومانيت يتوجه لذلك الطرف فبحضوره يصير تسليمه ما ذكر عنه وترد افادة عن مقدار ومقدار اوزانه والافادة بوصول الاربع قطع

اشار قديمة - صورة ما نشر من الداخلية للجهات بتاريخ ٢٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٦ (١٦ مارس سنة ١٨٧٩)

انه مع سبق تكرار صدور التاكيدات بعدم تمكن احد من الفحت على الاثار القديمة مالم يكن يده رخصة من الحكومة السنية فانه الان علم من الافادة الواردة للداخلية فرنساوي العبارة من سعادة ناظر الاشغال في ٩ مارث سنة ١٨٧٩ نمرة ٢٢ المسطر صورة ترجمتها بهذا ان جناب ماريت بك ناظر عموم الانتكحانات متشكي من حصول مخالفات عديدة للوائح الجاري عليها العمل بخصوص الفحت عن تلك الاثار بقصد التجارة ومرغوب صدور المكاتبات اللازمة من الداخلية للمديرية بملحظة الاثار القديمة مهمما كانت وما يوجد منها بالصدفة من الفحت يلزم ارسالها الى الانتكحانة واشعار الاشغال عنه مع منع ما يوجب اتلافها وحيث ان المحافظة على الاثار القديمة وصيانتها من التلف والضياع هو من الامور الضروري مراعاتها والاعتناء بها اقتضى تحريره ليتأكد بدقة الملاحظة لذلك بكمال الدقة التامة والاجراء فيها حسب طلب ديوان الاشغال كما هو من مقتضى المنشورات السابق صدورها وفي تاريخه تحرر لجهات الاقتضاء بذلك وصار اشعار ديوان الاشغال

اشار قديمة - صورة ترجمة ماورد للداخلية من

الاشغال العمومية رقم ٩ مارث سنة ١٨٧٩ نمرة ٢٢

ان جناب المسيو ماريت بك ناظر عموم الانتكحانات

## ملحوظات

اثار قديمة — . صورة افادة واردة لحضرة عدلوفتلو ناظر المالية من جناب مدير عموم الكرك المصرية تاريخها ربيع الآخر سنة ١٢٩٧ نمرة ١٧ ادارة عمومية

بما ان الاوامر الصادرة في خصوص الانتيفات والاثار القديمة تمنع التصريح لاي احد باستعمال وتداول تلك الاشياء ولا تصديرها للخارج الا بمقتضى رخصة محررة من الحكومة وقد اشير بالتحريرات العمومية الصادرة من امانة الرسومات الجليلة وواردة لنا بافادة المعية السنية رقم ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٢٩٦ نمرة ١٠ تركي عن ضبط ما يرد على الكرك من الانواع المذكورة واطار الرسومات عنها بالتلفراف كما يعلم مفصلات ذلك من تشريف صور المكاتبات المبعوثة من طيه بانوار المطالعة ويث علم لهذا الطرف انه جاري ورود بعض انتيفات مع اشخاص اورو باوبين مثل اشخاص نحاس وحديد وجعمرانات وموميات خشب قديمة وما اشبه ذلك بقصد تصديرها للخارج ولم يعلم ان كان مثل هذه الاصناف مادام غير جائز تصديرها لعدم وجود رخصنامات بها من الحكومة هل يجري ضبطها وارسالها للمحافظة لاجراء المقتضي عنها بمعرفتها او يصير ابقاؤها بالكرك ويعرض عنها للمالية او الداخلية او انه يكفني الحال بتفهم اربابها عن عدم جواز اخراجها او ما هي الطريقة التي يمكن الكرك استعمالها في هذه الحالة لزم عرضه لعطوفكم الامل من بعد النظر فيما توضح بهذا والاربعة صور طيه كماروي موافقاً يصدر به الاسر لاتباع الاجراء بموجبه تحفظاً على حقوق الحكومة افندم

اثار قديمة — . (صورة ترجمة الافادة الصادرة من سعادة ناظر الداخلية الى سعادة امين عموم كارك مصرية رقمية ٣٠ ذي الحجة سنة ١٢٨٧ نمرة ٦ الواردة في ٧ منه)

حيث من مقتضى الارادة السنية ان من الان فصاعداً مقتضى منع اخراج الاثار القديمة صناعة العرب الى الخارج مثل ما ان الانتيفات القديمة اثار مصر ايضاً هي تحت المنوعة من مدة مديدة فيلزم اجراء الدقة والاعتناء في عدم اخراج اثار من هذا القبيل الى الخارج ولجل افادة واخبار حضرات القناصل بهذه الكيفية رسمياً كتب ايضاً الى نظارة الخارجية في

متشكي من حصول مخالفات عديدة للوائح الجاري عليها العمل بخصوص الفحت على الاثار القديمة بقصد التجارة وحيث انه من الضروري لمنفعة ذلك العلم والتاريخ المصري ان يجري اتباع تلك اللوائح مع الدقة فترجو سعادتكم تحرير الاوامر اللازمة للمديرين ليتذكروا انه غير مباح لاحد مطلقاً الفحت عن تلك الاثار الا لمن يكون يده فرمان بخصوص لذلك وان الانتيفات التي تظهر بالدقة من الفحت يلزم ارسالها الى انتفانة بولاق وعند ظهور شي منها لا بد من تبليغه للمديرية والمديرية تفيد الاشغال سريعاً ويصدر لهم الامر ايضاً بان يجروا الملاحظة على الاثار القديمة مهما كانت حتى يقوموا بمنع ما يوجب اتلافها وكذلك منع ما يحصل منه الضرر في هذا الخصوص ويلتفتون كل الانتفات الى اثار مدينة منف القديمة التي بمديرية الجيزة ومدينة الكرك التي بمديرية قنا وترجو سعادتكم ارسال نسخة من الاوامر التي تصدر عن ذلك للمديرين لتعلم لدينا

اثار قديمة — . (١٢٠ ابريل سنة ٨٠) قرار مجلس النظار

بالمجلس المنعقد في يوم الثلاثاء ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧ الموافق ٢٠ افريل سنة ١٨٨٠ تقرر بان كل شيء يتعلق بعلم الاثار القديمة مثل المومية والحفر والنقش القديم وبوجه الاجمال كافة الاشياء التي نوعها من نوع المحفوظات بالانتيفه خانه ببولاق ممنوع تصديرها بالكلية وكذلك الاشياء التي للمساجد والمعابد والاضرحه او الماخوذة منها ممنوع تصديرها بالكلية فجميع ما ذكر من هذه الانواع يصير ضبطه ومصادره لجهة الميري واما الاشياء الصناعية مثل الابواب والاسلحة والمصابيح وآلات الموسيقى وبالاجمال جميع الاشياء التي يتيسر للاجانب مشتراها من افراد الناس بمصر فهذه لا يمنع تصديرها للخارج وحيث انه يتعذر الحصر بزيادة الدقة فاذا طرأ التباس في حالة من الاحوال على مصلحة الكرك في النوع الذي تدخل فيه الاشياء المقدمة للكرك بقصد التصدير يجب عند ذلك على مصلحة الكرك المخابرة عنه مع نظارة الداخلية واستعمال اوامر مخصوصة عما يلزم اجراؤه

تاريخه ولذلك لزم تحريره لسعادتك للمعلومية واجراء المستلزم فخذ ذلك

(حاشية) ممنوعة ماسلف به الذكر يلزم ان تكون من هذا التاريخ وبذا لزم التحشية بالتصريح

اثر قديمة - (صورة ما تحرر من نظارة الخارجية بتاريخ ٧ مارث سنة ١٨٧١ الى حضرات القناصل الجنترالية) من مدة والحكومة المحلية يتضح لديها بان كثيراً من الاشياء الصناعية القديمة جاري التداول بها وتصديرها للخارج فالمواد المذكورة المنفصلة من الاضرحة والمساجد او من العمارات الاثرية هي موجودات تاريخية وصناعية البلدة التي يلزم حفظها بها وجاري استعداد انتيخانة لجميع تلك المواد مع التي من عهد فرعون وقد قررت الحضرة الخديوية بعدم جواز التداول في المواد التاريخية العربية ولا تصديرها للخارج وصار تكليف المحافظات والكرك والضبطية للاجراء بمقتضاه فاخير حضرتكم بذلك متيقناً بانكم تصدقوا عليه وتساعدوا باعلانه ونشره ومنى لخدمتكم مزيد الاحترام

(صورة ما ورد الى المحافظة من الخارجية في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٢٨٧ نمرة ٧٥)

المرسول من طيه صورة المنشور الصادر من الخارجية لحضرات القناصل الجنترالية في ٧ مارث سنة ١٨٧١ نمرة ٢١٣ بناء على ما ورد للديوان من الداخلية في ٣ الجاري نمرة ١٤ تركي بشأن عدم التجوز لاي احد كان من التجار ان يتداول شيئاً من المواد الصناعية القديمة والاشياء المنفصلة من العمارات الاثرية كالاضرحة والمساجد الشريفة او الموجودات التاريخية ولا ان يصدرها للجهات الخارجية لآخر ما نص فيه وحيث من الاقتضاء للمعلومية بما تدون بهذا المنشور والاجراء بمقتضاه فقد تحرر في تاريخه الى المحافظات وبالجملة هذا لسعادتك بالاحاطة واعلان جهة الاقتضاء بذلك

اثر قديمة - (صورة شرح المحافظة الهارد لعموم الكارك رقم ٤ محرم سنة ١٢٨٨ نمرة ٢٢٩)

المشروح يمينه هو صورة ما تحرر من نظارة الخارجية لحضرات القناصل الجنترالية في ٧ مارث ١٨٧١ وما

ورد منها الى المحافظة بشأن عدم جواز الترخيص بتداول اشياء من المواد الصناعية القديمة وغيره بالكييفية الموضحة من المطالعة يعلم وحيث من الاقتضاء معلومية الكرك بما ذكر وعدم التصريح بتصدير شيء من ذلك للجهات الخارجية اقتضى تحريره لسعادتك ليتنبه بذلك آثار قديمة - (صورة ترجمة امر الداخلية الصادر الى الكارك المصرية بتاريخ ٢٩ ذي الحجة سنة ١٢٨٧ نمرة ١)

انه بناء على ما صدر من الداخلية الى عموم الكارك في ٣ ذي الحجة سنة ١٢٨٧ نمرة ٦ تركي بخصوص منع آثار ومصنوعات العرب القديمة وردت افادة المأموم رقم ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٨٧ بالاستئذان عما يلزم اجراؤه في حق الآثار والمصنوعات القديمة السالف ذكرها هل متى وردت اشياء مثل ذلك يصير ابقاؤها بالكرك ام يجري تسليمها الى اصحابها حيث ترد اشياء من آثار ومصنوعات العرب القديمة من رباب وحرب وسكاكين وما اشبه ذلك من الجاري استعمالهم الآن بالسودان وانتيتقات ايضاً من الآثار القديمة وجاري حجزها بالكرك فإهي الانتيتقات السالف ذكرها وتعلق من وما الداعي للاستئذان مع وجود اصول متبعة الاجراء بالكرك من قديم في مثل ذلك يقتضى الافادة ببيان الكيفية مصرحاً حيث لم تعلم الاسباب واما الآثار المقتضى عدم اخراجها الى الخارج لم تكن من قبيل الرباب شغل هذا الزمن او من قبيل الحرب والسكاكين الجاري استعمالهم الآن بالسودان بل هي آثار مصنوعات صناع عرب الزمن القديم والألا يلزم حجز رباب ولا حربة ولا سكين ولا ما يماثلها من الاشياء بل بعد الكرك ان يجري اصوله في مثل ذلك يصير اعطاؤهم وتسليمهم لاربابهم وحيث ان المقصود من حجز مصنوعات صناع عرب الزمن القديم بقاءها بالقطر وطبعاً متى وجد شيء من تلك المصنوعات وصار حجزها ولم يترخص باخراجها الى الخارج فتبقى موجودة وباقية بالقطر فمثل هؤلاء ايضاً يجري اعطاؤها الى اصحابها بدون ان يترخص باخراجها ولاجل الافادة عما سبق ذكره لزم تحريره

ملحوظات

المذكورة والمهمة في اجراء الايجاب بهوجبهم صار  
الابتدار بتقريب شقة الحب

أثار قديمة — (صورة ما تحرر المدير بات الكائن بها  
انتقاة في ١٧ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧) — (٢٧ ابريل سنة  
١٨٨٠)

مرسل مع هذا ثلاثة نسخ من لأئحة اجراءات مفتشي  
الانتقاة بالمدير بات لابقاء احداها بالمديرية وتوزيع  
الاثنين لمن يلزم من فروعها بما تحوي عليه ومراعاة  
ما فيها وقد بعث بنسخة منها الى مفتشي انتقاة  
المديرية (اللائحة المذكورة الحق منها صورة بهذا)

(لائحة مخصصة بالضباط المحققين بوظيفة)  
(مفتشي الانتقاة المصرية بادارة عموم الانتقاة)

الفصل الاول — (قواعد عمومية)

(م ١) قد تعين ستة من الضباط بوظيفة مفتشي  
الانتقاة المصرية والحقوا بادارة عموم انتقاة خانات  
بيولاقي وسند كوفي البند الآتي الواجبات التي يجب  
عليهم ملاحظتها ومراعاتها (م ٢) اول واجب على  
هؤلاء المفتشين هو الالتفات الى حفظ المواضع القديمة  
والمباني والهياكل والمقابر والتماثيل وغيرها من الاثار  
المحافظين هم عليها وعليهم ان يمنعوا الناس من اتلافها  
وكسرها او هدمها واخذ احجارها لاستعمالها اما في  
البناء او في قايين الجبر ولا يرخصون لاي احد في نقل  
حجر من موضعه باي حجة كانت ويمنعون الناس من  
كتابة اسمائهم على تلك المباني او ان يرسموا عليها  
وبالاخص المباني التي عليها نقوش هيرغليفية او التي  
مرسوم عليها صور بل انهم يحافظون على تلك المباني  
القديمة في الحالة التي بقيت عليها الى الآن فهذا كله  
هو الغرض الاصلي والضروري الذي يجب على هؤلاء  
المفتشين مراعاته والاهتمام بشأنه (م ٣) لا يحق  
لاحد في القطر المصري عمل فحائر اذ انه لا يوجد تحت  
يد احد منهم فورما يرخص له ذلك فعلى هؤلاء  
المفتشين ان يمنعوا ويوقفوا اي نوع كان من الفحائر ما  
عدا الجاري تشغيلها بمعرفة الحكومة نفسها (م ٤)  
حفر التربة التي يأخذها الفلاحون المزارعون  
لتسبيخ اراضيهم لا يعد من الفحائر انما قد يأتي في أكثر

أثار قديمة — (صورة ترجمة التخريرات العمومية المؤرخة  
٤ ذي الحجة سنة ١٢٩٤ ٢٨ تشرين ثاني سنة ٩٣ الصادرة  
من امانة الرسومات الجبلية الواردة بافادة اللعبة السنية في ٢٦  
ذي الحجة سنة ١٢٩٦ مرة ١٠ تركي)

بما انه محرر ومسطور بالمادة الثانية والثلاثين من  
نظامنامه الاثار العتيقة الجديدة عن ارسال دفتر  
لنظارة المعارف الجليلة بالاثار العتيقة التي يصير  
اخراجها للمالك الاجنبية من اي طرف كان من المالك  
الشاهانية وان لا يصير اخراجها بدون اخذ ما ذونية  
رسمية كان صار التوضيح والاخبار بالتخريرات العمومية  
المؤرخة ٢٧ جمادى الاولى سنة ١٢٩١ المحررة في شان  
ذلك طي النظامنامه المذكورة عن حصول الدقة في  
جريات هذه وسائر معاملاتها في محورها اللائق ثم  
والاشعار والتاكيد بتخريرات عمومية ايضا مؤرخة في  
٧ رجب سنة ١٢٩١ بعدم اعطاء فرصة لاجراء اثار  
عتيقة للخارج بدون رخصة رسمية ومع ذلك فقد  
توضح بالذكرة المؤرخة ٢٦ شوال سنة ١٢٩٤ مرة ٧  
الواردة هذه الدفعة من النظارة المشار اليها بانه صار  
الاستخبار عن اخراج وتهريب جملة اثار عتيقة ذات  
قيمة بناء على مساحمة مأمورية الرسومات حالة عدم  
وجود رخصتنامه رسمية ييدهم وان يصير التنبيه على  
من يلزم باجراء التقييدات الكاملة بالنسبة للمورين  
الرسومات لاجل عدم تهريب اثار عتيقة بعد الآن  
وباحالة ذلك لجانب المعاونة قد افيد منها عن النشر  
عموما بانه في حال احضار الاثار العتيقة للكمارك على  
الوجه المحرر يصير تحقيق وتدقيق ما اذا كان لها رخصة  
وما ذون باخراجها للخارج ام لا وبعد ما يتحقق ان لها رخصة  
وما ذون باخراجها للخارج يوه خذ رسم كركها ويجري  
مرورها والتي لم يكن لها رخصة وما ذون يصير توقيفها  
والسؤال من هذا الطرف بالتلغراف عنها وان يصير  
الاعتناء للغاية في اجراء سائر احكام النظامنامه  
المذكورة ايضا تماما والانتفاء من تجويز الحركة بخلافها  
ولهذا صار اشعار الكيفية لسائر نظارات الرسومات  
ومبعوث طيه... نسخ مطبوعة من تخريرات الحب  
هذه بنسبة عدد ادارات رسومات السواحل الكائنة  
تحت ادارة نظارتكم البهية ولاجل ارسال ذلك للادارات

الافوات في اثناء هذه العمليات انهم يعثرون صدفة على بعض دفائن قديمة فعلى المفتشين ان يبذلوا همهم في الاستحواذ على تلك الدفائن وان يعرفوا عنها ادارة عموم انتيقة خانات بولاى وان تصادف ظهور حائط او بيان قديم او تمثال كبير فعليهم ايضا ان يدقوا على ان ذلك يبقى في موضعه وصيانته من بواعث التلف والخلل الى ان تعطي لهم ادارة عموم الانتيقات الاوامر القطعية المقتضي اتباعها في شأنها ( م ٥ ) على المفتشين ان يبذلوا مزيد الالتفات الى الفلاحين المزارعين الذين اتخدوا بيع الانتيقات صناعة في بعض جهات القطر المصري وان يسالوهم من اين وكيف تحمّلوا على الاشياء التي يريدون بيعها اذ انه غير ممكن الحصول عليها من الفخائر حيث ان عمل الفخائر ممنوع وغير ممكن استحوادهم عليها ايضا من وجودها صدفة عند اخذ السباخ او هدم حائط حيث انه يجب عليهم في جميع الحالات ان يخبروا المفتشين بما يعثرون عليه من الدفائن وحيث ان هؤلاء الاشخاص لا يتمكنون بوجه مباح الانتيقات التي يعرضونها للبيع فيحق للمفتشين اخذها منهم ( م ٦ ) حيث ان المفتشين هم من الموظفين التابعين مباشرة لادارة عموم الانتيقة خانات واسماؤهم مقيمة في ميزانيتها فلا تصدر لهم التعليمات الا من مديرها ويرسلون مخاطباتهم اليه لا الى غيره ويعتبرونه الرئيس عليهم ويعرضون عليه كل الامور انما قد يتأتى احيانا انه يقتضي اتخاذ بعض احتراسات بشأن المباني التي يخشى من سقوطها بقتة وانه يلزم ترتيب بعض جزآت على الفلاحين الذين يرتكبون مخالفة من المخالفات فعلى المفتشين في هذه الحالة بوجه الاستصواب ان يستعينوا على ذلك بالحكومة المحلية ويخبروا عنه في الحال ادارة عموم الانتيقة خانات في تقرير خصوصي يقدمونه اليها ( م ٧ ) على المفتشين ان يرسلوا في كل شهر بالاقبل لادارة عموم الانتيقة خانات تقرير يوضحون فيه النتائج التي ظهرت من مأمورياتهم ويبينون فيه التغييرات التي حدثت والمباني القديمة التي يمكن ان يخشى من سقوطها ومن المقتضي تقويتها والدفائن التي عثر عليها الباحثون على السباخ وغير ذلك ( م ٨ ) الفخائر الجاري تشغيلها

بمعرفة ادارة عموم الانتيقة خانات في بعض جهات القطر المصري هي مصلحة قائمة بذاتها وبمنازعة عن مصلحة المفتشين لان مصلحة المفتشين تشتمل على المباني القديمة والهياكل والمقابر ونحو ذلك التي ينبغي صيانتها من بواعث التلف واما مصلحة رؤساء الفخائر فانها تشتمل على المباحث العملية التي يحق لمدير عموم الانتيقة خانات دون غيره ان يعطي الاوامر التي يستصوبها في شأنها فيعلم من ذلك ان كل مصلحة منهما قائمة بذاتها وبمنازعة بالكلية عن الاخرى فليس للمفتشين ان يلاحظوا عمليات الفخائر ولا يعطوا اوامر الى رؤسائها كما انهم لا يتلقون اوامر من هؤلاء الرؤساء وليس للمفتشين حق على الانتيقات التي يعثر عليها رؤساء الفخائر ( م ٩ ) الواجبات التي يجب على المفتشين القيام بادائها تنضي بمخبرهم في اكثر الاوقات امام السواحين الاجانب المتفرجين على الانتيقات المصرية ولا يحتاج الحال لتوصية المفتشين ان يقابلوا على الدوام هؤلاء السواحين بالانطف والبشاشة وعند طلبهم يبذلون للمتفرجين المساعدة والاعانة ويعدون عنهم الناس الذين يكردون خواطرمهم ويسالونهم الاحسان ويصيغون عليهم لا سيما اهالي البلاد المجاورة للآثار القديمة التي بالوجه القبلي

### الفصل الثاني - ( بيان الاقسام )

( م ١٠ ) الستة ضباط المفتشون هم متوظفون في الستة اقسام الآتي بيانها على حسب وضعها الجغرافي ( القسم اول ) ( منفيس ) هذا القسم يشتمل على ميت رهينة ودهشور وسقارة وابوصير والاهرام ( القسم الثاني ) ( ايديوس ) عربات المدفونة وتوابعها ( القسم الثالث ) ( دندره ) ( القسم الرابع ) ( طيبة ) الواقعة على الشاطيء الايمن من نهر النيل ( القسم الخامس ) ( طيبة ) الواقعة على الشاطيء الايسر ( القسم السادس ) ( ادفو ) - ( م ١١ ) قسم منفيس يشتمل على مدينة منفيس وتوابعها وهي ميت رهينة ودهشور وسقارة وابوصير والاهرام ويجب على مفتش الجهات المذكورة العمل بمقتضى التعليمات المبينة بالبند الثاني وان يمنع الناس من اخذ حجارة المقابر القديمة وغيرها وان

ير على الجهات في اكثر الاوقات لان الفلاحين  
سكان نواحي القسم الاول معتادون على اخذ الحجارة  
التي تلزم لمبانيهم من المقابر القديمة التي بالجل على  
المفتش ان يبذل جميع جهده في منعهم واما ملاحظة  
خفراء الاهرام الكبيرة الذين هم مكلفون بتوصيل  
السواحين فليست داخلة تحت وظائف ادارة عموم  
الانتية خانات وحيث ان ليس لمفتش هذا القسم ان  
يتدخل في ضبط هؤلاء الخفراء ولا ينبغي له ان  
يذهب الى الاهرام الا بقصد التحقق من عدم هدم  
شيء منها وانها باقية على حالتها واما ضبط الخفراء  
المواطنين بالسواحين فيمكن ان يكون اجراؤه بمعرفة  
معاون مخصوص تابع لمديرية الجيزة ان اقتضى الحال  
وحيث ان الفلاحين المجريين اخذ السباخ من ناحية  
ميت رهينة يعثرون في اكثر الاوقات على دفائن  
قديمة فعلى المفتش ان لا يغفل عن ملاحظة الجهة  
المذكورة وله ان يجعل محل اقامته في الناحية التي  
يريدها على شرط ان لا تكون خارجة عن قسمه والاولى  
ان يقيم اما في ناحية ميت رهينة او في سقارة حيث  
انهم واقعتان في مركز القسم (م ١٢) قسم ايدوس  
مفتش القسم الثاني يجعل محل اقامته في القرية وهي  
احدى القرى المعروفة لدى العموم بعربات المدفونة  
ويجب عليه الالتفات الى ملاحظة هياكل سوقي  
الاول ورمسيس واوزيريس وكوم السلطان والقبر  
الكبير الكائن في ايدوس القديمة وحيث انه لا يوجد  
في سبخا الجهة المذكورة سوى اشياء قليلة من الدفائن  
ويعثر في بعض الاحيان على حجارة وتماثيل فعلى المفتش  
ان يستولي على ما يعثر عليه من تلك الآثار (م ١٣)  
قسم دندره لمفتش القسم الثالث ان يجعل محل اقامته  
في قنا ويدخل تحت ملاحظته هيكلا دندره وآثار  
المدينة التي حوله ويلزم المرور عليها في اكثر الاوقات  
وهناك جملة محال تحت الارض في الهيكل الاكبر  
حيطانها ملائكة في اسفلها بالرسومات والنقوش وبعض  
الناس دكاكين بالاقتصر يبيعون فيها الانتقاة فياتون  
ليلاً الى الهيكل المذكور ويقطعون بعض تلك النقوش  
والرسومات من الحجارة ويترتب على ذلك ضرر زائد  
للهيكل والعلم ايضا فعلى المفتش ان يبذل جهده في منع

كل ما يؤدي الى هذا التلف والخلل (م ١٤)  
قسم طيبة (الواقعة على الشاطئ الايمن من نهر النيل)  
هذا القسم يشتمل على الكرنك والاقصر وحيث ان  
مفتشه يجعل محل اقامته في مدينة الاقصر فالتعليمات  
المقتضى اعطاؤها له هي عين التعليمات التي تترتب  
في شأن الاقسام الاخر فلا يجوز عمل فحائر ولا نقل  
اي حجر من موضعه ولا غير ذلك وحيث ان الفلاحين  
سكان النواحي المجاورة للكرنك ياتون اليه بقصد  
اخذ بعض حجارة من حجارتها التي لا تخص عدداً  
وبعض قواعد عواميد وقطع من التماثيل فمن الضروري  
حفظ جميع تلك الاشياء على حالتها ومنع هؤلاء الناس  
من اخذها حيث ان الكرنك ليس بحجر استخرجون  
منه الحجارة التي تلزم لمبانيهم (م ١٥) قسم طيبة  
(الواقعة على الشاطئ الايسر من النيل) هذا القسم  
يشتمل على جميع الهياكل والمقابر والحال التي تحت  
الارض واما التماثيل الضخمة الموجودة بمدينة آبو والقرنة  
ودير المدينة وشيخ عبد القرنة ودير البحري ورمسيوم  
والاصناف وهيكل سوقي وذراع ابي انجاء والواديين  
الكائنين بباب الملوك وبوجه العموم جميع الاماكن  
الموجودة على الشاطئ الغربي بمدينة طيبة ويجب على  
المفتش ان يبذل همه ويصرف غيرته في ملاحظة  
جميع تلك الاماكن ويجعل محل اقامته في القرنة وبما هو  
معلوم لدى العموم ان سكان القرنة ليس لهم تقيش  
الا من بيع الانتقاة وعمل الفحائر التي يحفرونها  
خفية والاجزاء التي يقطعونها من الآثار القديمة ولا  
يعلمون ما يترتب على هذه المخالفات للعلم من الضرر  
فلم تمض سنة من السنين الا وجميعات العلماء باوروبا  
ترفع اصواتها باقامة الحجمة على هذه الفعال ولم يستكشف  
شي من تلك الانتقاة الا وترى ان حالته النفيسة  
المقتضى تدوينها في التواريخ بالنظر لعلم الآثار القديمة  
قد فقدت بسبب ما يعتريها من الخلل والنقص حتى  
اننا نرى ان الاشياء المستخرجة من قبر واحد مخلطة  
بغيرها وان الورقة القديمة الواحدة مقطوعة نصفين  
بقصد بيع نصفها بالاقتصر والنصف الاخر بمدينة المحروسة  
وقد روي ان الاهالي المذكورين تركوا بعض آثار قديمة  
معتقدين انها مجردة عن القيمة والاهمية مع انها ذات

اهمية عظيمة ونبشوا بعض مقابر ملانة بالنقوش واخذوا ما كان موجوداً فيها ثم تركوها فعلا عليها الرمل وردمها بحيث ان ما يمكن الاستدلال عليها من تلك الآثار القديمة لتعود منه الفائدة على ما يخص بالقطر المصري من العلم والتاريخ والجغرافية بقي امره مجهولاً لنا بل ربما انه يبقى مجهولاً مدى الدهر ولا ريب ان الضرر الذي يترتب على ذلك جسيم ونقول ايضاً انه لا يوجد انسان عالم الا وبقيم الحجة على هذه الفعال فهذه التوضيحات التي ذكرناها آنفاً كافية لتفهم مفتش القسم الخامس الواجبات التي يلزمه القيام بادائها ويجب عليه بالاخص ان يمنع ما يحدث للجاني القديمة من الخلل والتلف ويمنع الناس من عمل فحائر وحيث ان الفلاحين اهالي القرنة ساكنون في البيوت التي تحت الارض ويكثر وجودها على الشاطي الايسر من مدينة طيبة مع انه صدر امر عال بمنع سكان القرنة من الدخول في تلك البيوت متى كان موجود بها نقوش محفورة او كتابة قديمة فيلزم العمل بمقتضى الامر المذكور اذ لا يترتب عليه ادنى ضرر لهؤلاء السكان حيث انه من ضمن عشرين بيتاً من تلك البيوت لا يوجد الا بيت واحد مزخرف بالنقوش التي يلزم حفظها وابقاؤها نظراً للمنفعة التي تعود منها على العلم (م ١٦) قسم ادفو مفتش قسم ادفو يجعل محل اقامته في مدينة ادفو ووظيفته هي ان يلاحظ اخذ السباخ ويحافظ على الهيكل بمجاليته الحسنة التي هو عليها الآن ويمنع كل ما يؤدي الى خله وتلفه ويترك بابه مفتوحاً للتفرجين ويلاحظ حائط السور الكبير الغربي الذي هو مائل من منذ عشرين سنة بدون ان يتحرك من موضعه ويخشى من سقوطه فعلى المفتش ان يبذل في شأنه الالتفات الكلي وان يخبر ادارة عموم الانتقخانة ببولاق بكل ما يشاهده فيه من التغييرات تحريراً بانتقخانة بولاق في ١٩ مارث سنة ١٨٨٠ امضاء مدير عموم الآثار القديمة ماريت

اثار قديمة — ٠ (٢٠ جمادى آخر سنة ١٢٩٧)

تليت بالمجلس الافادة الواردة من مدير عموم الكمارك لسعادة ناظر المالية بتاريخ ٥ ربيع آخر سنة ١٢٩٧

والاربعة اوراق المرفوقة بها المتعلقة بمنع تصدير الانتيكات والاثار والمصنوعات القديمة المصرية وصار ابقاء الافادة والاوراق المذكورة مصحوبة بهذا المحضر جناب موسيو بارنج قال انه من ضمن هذه الاوراق منشور عمومي صادر من امانة الرسومات الجليلة بالاستانة فلا ارى مدخلاً للامانة المشار اليها ولا حاجة لاختارها بما يصير توقيفه بالكمارك المصرية عند التصدير من مصر — سعادة رياض باشا قال ان هذا كان منشوراً عمومياً صادراً لكافة كمارك الدولة العلية فاتخذته الحكومة المصرية ايضاً لموافقتها لمصلحتها وفي الواقع انه لا حاجة لاختار امانة الرسومات الجليلة بما يصير توقيفه في الكمارك المصرية من الانتيكات المصرية — جناب موسيو بارنج قال ارى ان لا محل لمنع التصدير في الاشياء غير المتعلقة بالابنية الاثارية مثل المشريات والابواب ونحوها الجاري فيها البيع بين الناس وبعضها بل ان يكون المنع والحجز قاصراً على الاشياء المعروفة عند اهل العلم انها انتيكة واذا حصل التباس عند الكمارك في بعض الاشياء المرغوب تصديرها فلعدم امكان الحصر بالدقة تصير المخابرة عن هذه الاشياء من الكمارك لنظارة الداخلية ويطلب الاذن من هذه النظارة عما يصير اجراءه — سعادة علي مبارك باشا قال الاوفق انه عند توقيف اي شيء تصير المخابرة عنه من الكمارك للانتقخانة فاذا اعطي القول منها ان الشيء الموقوف هو من ضمن الانتيكات يصير ضبطه — جناب موسيو بارنج قال اذا تسلم الامر لموسيو ماريت مدير الانتقخانة فهو لجميع اهل العلم ذوي الولوج بتاريخ مصر القديم يميل لمنع خروج كل شيء مصنوع بمصر ولولم يكن حقيقة من الانتيكات التاريخية مع ان القصد هو حفظ الانتيكات فقط — سعادة مصطفى فهمي باشا قال انه هناك ايضاً احجار يستخرجها بعض الناس سرقة من الجوامع وهذه لا يصح التسليم في تصديرها — جناب موسيو بارنج وافق على ذلك — سعادة رياض باشا قال ان ادارة عموم الكمارك تسأل في افادتها عما يعمل في الاشياء التي تضبط بالكمارك هل تصدر او ترد لاربابها — جناب موسيو بارنج قال انها تصدر متى كانت بلا شبهة من



## ملحوظات

وبالاجمال جميع الاشياء التي يتيسر الاجانب مشتريها من افراد الناس بمصر فهذه لا يمنع تصديرها للخارج وحيث انه يتعذر الحصر بزيادة الدقة فاذا طرأ التباس في حالة من الاحوال على مصلحة الكرك في النوع الذي تدخل فيه الاشياء المقدمة للكرك بقصد التصدير يجب عند ذاك على مصلحة الكرك المخبرة عنه مع نظارة الداخلية واستعمال اوامر مخصوصة عما يلزم اجراؤه — ما سطر بهذا هو صورة المذكرات التي صارت بمجلس النظر المنعقد في ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧ عن الآثار والمصنوعات القديمة والقرار المعطى بخصوصها وقد وردت تلك الصورة للداخلية بافادة من المجلس المشار اليه رقيمة ٨ الجاري غرة ٢٠ لاجراء مقتضى القرار واعلان نفيه لمن يلزم مع نشره عربياً وفرنسياً وبالجزائرات الرسمية وحيث من المقتضى الاحاطة علماً بما حواه والاجراء على مقتضاه فيتاريخه نشرت صورته لجهات الاقتضاء ومن الجملة هذا المعلوميته واتباع الاجراء بموجبه في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٧ ( ٣١ مايو سنة ١٨٨٠ )

اثار قديمة — منشور صادر من الداخلية في ٥ صفر سنة ١٢٩٨ ( ٧ يناير سنة ١٨٨١ )

جناب امين عموم الكرك حرر للداخلية بان كرك بور سعيد اجري ضبط عشرة براميل كان مرغوباً تصديرها للخارج واتضح ان داخلها تراب موميا مستخرجة من قبور قدماء المصريين بدليل وجود بعض اعضاء الجسم الانساني فيها وللمنوعة ذلك تمحورت المضبطة اللازمة وحكم فيها بمصادرتها لجاناب الميري وقد كان وصار توريد هذا التدر بالانتيكخانة ثم وردت للداخلية افادة من سعادة الباشا ناظر الاشغال العمومية مؤرخة ١٤ محرم سنة ١٢٩٨ غرة ٢٩٦ توضح فيها اقتضاء حصول التحرير الى سائر الجهات التي بها الاثارات التاريخية بشدة المحافظة عليها والمراقبة لمن يتجرأ على استخراجها وحيث لا يخفى اهمية المحافظة على ما ذكر وعدم تمكن احد من استخراجها والمراقبة لمن يتجرأ على ذلك كما تقتضيه المنشورات السابق صدورها ومن الاقتضاء النظر الى هذا الامر بعين الاهمية وعمل

الاثار القديمة المتعلقة بتاريخ المصريين الاقدمين اي بمدة الفراعنة والبطالسة فانها ملك الحكومة واذا باعها احد فهو بائع لما لا يملكه — سعادة فخري باشا قال ان رأيي كراي سعادة ناظر الاشغال العمومية اي انه لا يتصرح بمخروج شي الا بعد اخذ رأي الانتيكخانة — سعادة علي مبارك باشا قال كل ما كان انتيكة قديمة اعني كل ما كان مختصاً بالمدد السابقة لحد مبدأ الاسلام بمصر يمنع بالكلية ويضبط للميري ما لم يكن التصدير باذن خصوصي من طرف الحكومة وما يتعلق بالمدد الاسلامية لا يصير تصديره الا باذن من محافظة الثغر وتعطى تعليمات للمحافظة بعدم التصريح بتصدير الاشياء التي لا يصح ان تكون ملكاً لاحد الناس مثل الماخوذ من الاضرحة والمساجد والا اذا اعطيت تسهيلات فيضيع الباقي في المساجد — سعادة مصطفى فهمي باشا قال ان الاشياء الصغيرة الحجم اذا منعت ربما يحصل بشأنها تشكيكات فهذه لا باس من التصريح بتصديرها — سعادة علي مبارك باشا قال ان قيمة الانتيكات ليست بنسبة الحجم ويتفق ان انتيكة صغيرة ذات قيمة جسيمة بالنسبة للتاريخ فيلزم المنع مطلقاً — سعادة رياض باشا قال ان المنابر نفسها بعد حلها وتقطيعها لا يتيسر اثبات اصلها بل انها تشابه اشغالا اخرى موجودة في بيوت الناس وهذه جائز التبايع فيها فرائي ان كل ما كان من الآثار القديمة التاريخية المعروفة عموماً باسم انتيكة يضبط ويسلم للمحافظة لاجل توصيله الى انتيكخانة واما من خصوص الاشياء التي تؤخذ من المساجد فاننا اذا قررنا وجوب ضبطها ومصادرتها ربما ينشأ عن ذلك اشكال وصعوبات بسبب عدم امكان اثبات اصلها — بعد هذه المفاوضات صارت المداولة فتقرر بان كل شيء يتعلق بعلم الآثار القديمة مثل المومياء والحفر والنقش القديم وبوجه الاجمال كافة الاشياء التي نوعها من نوع المحفوظات بالانتيكخانة بيولاقي ممنوع تصديرها بالكلية وكذلك الاشياء التي للمساجد والمعابد والاضرحة او الماخوذة منها ممنوع تصديرها بالكلية فجميع ما ذكر من هذه الانواع يصير ضبطه ومصادرته لجهة الميري واما الاشياء الصناعية مثل الابواب والاسلحة والمصابيح وآلات الموسيقى

## اثار قديمة

— ٩٠ —

## اثار قديمة

سائر الاحياطات وصرف غاية الاهتمام فيما يترتب عليه الحصول على ما ذكر فقد كتب في تاريخه لمن يلزم وهذا لخصركم للمعلومية والاجراء بموجبه واعلانه الى كافة الجهات التابعة ادارتكم والى جميع خدماتها لمراعاة العمل بمقتضاه في ٥ صفر سنة ١٢٩٨

اثار قديمة عربية — ٠ امر عال رقم ٢٦ م سنة ١٢٩٩ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١)

بناء على ما عرض لطرفنا من ناظر الاوقاف بموافقة رأي مجلس نظارنا نامر بما هوأت (المادة الاولى) قد تشكلت تحت رئاسة ناظر عموم الاوقاف لجنة لحفظ الآثار القديمة العربية مؤلفة من ياقى ذكرهم وهم مصطفى فهمي باشا . محمود سامي باشا . محمود بك الفلكي . اسماعيل بك الفلكي . فرانس بك . روجرس بك . تجران بك . عزت افندي . يعقوب افندي صبري . موسيو بودري . علي افندي فهمي

(م ٢) اعمال هذه اللجنة هي **اولا** اجراء اللازم لجرد وحصر الآثار العربية القديمة التي يكون فيها فائدة صناعية او تاريخية **ثانيا** ملاحظة صيانة تلك الآثار ورعاية حفظها من التلف واخبار نظارة الاوقاف بالتصليحات والمرمات المقضى اجراؤها فيها مع ابضاح المهم منها **ثالثا** النظر في الرسومات واتصميات التي تعمل عن المرمات اللازمة لهذه الآثار والتصديق عليها وملاحظة اجراء تلك المرمات **رابعا** حفظ رسومات جميع الاشغال التي تنتهي بكتبخانة الاوقاف وعلان النظارة المذكورة عن القطع التي تختلف من العمارة ويلزم نقلها الى كتبخانة لاجل حفظها بها

اثار قديمة مصرية — ٠ (امر عال رقم ٩ سنة ١٣٠٠ ١٦ مايو سنة ١٨٨٢)

(امر عال بان دار الانتيكات المصرية وجميع الاشياء الموجودة فيها او التي توجد فيها في المستقبل تعد من املاك الحكومة ذات المنفعة العمومية)

\* نحن خديو مصر \*

بناء على ما رفعه اليها مجلس النظار امرنا بما هوأت (المادة ١) دار الانتيكات المصرية السابقة على

الفتوح الاسلامي وهي الدار المعروفة بكتبخانة بولاق وجميع الاشياء الموجودة فيها او التي توجد فيها في المستقبل تعد من املاك الحكومة ذات المنفعة العمومية وبناء على ذلك لا يجوز بيعها ولا حجزها ولا امتلاكها بوضع اليد عليها المدة الطويلة (م ٢) جميع ما ينشاء في المستقبل من دور الانتيكات والمخازن وجميع الاشياء التي توضع فيها تعد ايضا من املاك الحكومة ذات المنفعة العمومية (م ٣) جميع الآثار القديمة والانتيكات التي تعتبر بهذه الصفة بمقتضى اللائحة التي ستعمل عن هذا الشأن تعد كذلك من املاك الحكومة ذات المنفعة العمومية

اثار قديمة — ٠ امر عال رقم ٢٢ ش سنة ١٣٠٠ (٢٧ يونيو سنة ١٨٩٢)

نحن خديو مصر — بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بشأن اختصاصات نظارة الاشغال العمومية وعلى الامرين الصادرين في ١٢ مارت سنة ٨١ وفي ١٨ ديسمبر سنة ٨١ المخصن اولها بالتنظيم والثاني بتشكيل لجنة لحفظ الآثار العربية القديمة وبناء على ما رفعه اليها ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (المادة ١) لا تسري مقتضيات احكام خط التنظيم على المباني العربية القديمة الداخلة ضمن الجرد المنقوه عنه في المادة الثانية من امرنا الرقم ١٨ ديسمبر سنة ٨١ ولا على باقي المباني التاريخية التي تعين وترتب بموجب قرار من ناظر الاشغال العمومية (م ٢) الرخص التي تلزم لاجراء اي عمل من اعمال الترميم او التقوية التي يتضح للجنة حفظ الآثار العربية لزوم اجرائها لحفظ وصيانة تلك المباني تعطى من طرف ناظر الاشغال العمومية بالصورة المقررة في الامر العالي واللائحة المختصين بالتنظيم ولا بدفع على هذه الرخص اي رسم من رسوم التنظيم (م ٣) كافة الاحكام المنصوص عليها في امرنا الرقم ١٢ مارت سنة ٨١ وفي لائحة التنظيم رقم ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ التي تكون مخالفة لامرنا هذا تعتبر ملغاة

اثار قديمة — ٠ منشور من نظارة الاشغال غرة ١٤ بتاريخ ١٨

جداى الاولى سنة ١٢٩٩ (١٦ ابريل سنة ١٨٨٢)

## الى مدير الانتقانات المصرية

حضرتكم تعلمون ان الآثار المصرية هي اهم آثار توجد الآن في سائر بقاع الكرة الارضية واعمها نفعا من حيث العلوم والفنون خصوصا ما تقيده من فن التاريخ وما تهدي اليه من الوقوف على قديم عهد الامة المصرية وما كان لها من المدنية والعمران بانواعها من صناعة وتجارة وزراعة وغير ذلك مما تعظم فائدته ويعم نفعه ولا ريب في ان ذلك مما يدعوا الى بذل الجهد وصرف العناية في الاهتمام بشأن تلك الآثار والحرص عليها وحفظها من ان تتولاها يد التلف والضياع ومن ان يعتريها التغير والتبديل وبما ان الآثار الموجودة منها بدار الانتقانات ليست محصورة ولا مقيدة في دفاتر ولا غير ذلك من وجوه الحفظ التي تمنع ما يطراء عليها من المخدورات المذكورة فدفعنا لذلك وقاما بما يقتضيه شأن تلك الآثار نرى من الضروري حصرها جميعها الموجود منها بمصلحة الانتقانات والخارج عنها الذي لم يزل بحله الاصلي كالمعابد والتماثيل وتسجيل هذا وذاك في دفتر يتضمن اسماءها ووصفها بالمقصود من حضرتكم اجراء هذا الحصر والتسجيل وان يكون الدفتر التي تسجل فيه على نسختين احدها تبقى بالمصلحة والاخرى ترسل الى الديوان لحفظها به ثم كل ما يظهر او يستكشف من الآثار ينبغي الحاق تسجيله بالنسخة التي بالمصلحة واشعار الديوان به لاحاق تسجيله ايضا بالدفتر الموجود فيه هذا مع تعليق باقتات على تلك الآثار تنبي عن اسمائها وتواريخها ارشادا للمتفرجين وتسهيلا للمسترشدين انما الغرض بذلك العناية بتجيز هذا وذاك وتحيطونا بما يدل على اجراء ذلك في اقرب وقت (حاشية) هذا وكل الآثار التي توجد بالاقاليم سواء كانت بالاستكشاف او بالارشاد من احد الناس يجب في حال وجودها ان يعمل عنها مخبر بحضور مأمورين من طرف المديرية التي توجد بجهتها وبحضور من يلزم من عمد البلاد القرية منها مع من يتعين من طرف حضرتكم لذلك وبموجب المخبر المذكور يجري قيدها وحفظها وترسل منه صورة للديوان وصورة للمديرية وبذا لزم التحشية

## اثار قديمة — ٠ قرار من نظارة الاشغال العمومية في ٨

بوليه سنة ٨٥

بناء على الذكر يتوالى الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ المقرر فيه اختصاصات نظارة الاشغال العمومية وعلى ذكر يتوالى التنظيم الصادر في ١٢ مارث سنة ١٨٨١ وعلى الذكر يتوالى الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ٨١ بتأليف لجنة لحفظ اثار الصناعة العربية وعلى لائحة التنظيم المؤرخة ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ قد قررنا ما هوأت

(المادة الاولى) لا يجوز للتنظيم ان يعطي رخصة بنا او ترميم بيوت او مبان ملاصقة لآثار قديمة الا من بعد موافقة راي لجنة حفظ الآثار العربية

(٢ م) كل طالب يتقدم الى التنظيم يطلب الرخصة عن بناء او ترميم بيوت او مبان وغيرها ملاصقة لآثار قديمة يقتضي على مفتش التنظيم النظر فيه اولاً ثم ارساله الى اللجنة المتقدم ذكرها لابداء رايها بشأنه (٣ م) على مدير عموم التنظيم تنفيذ قرارنا هذا

اثار قديمة — ٠ (مسكوكات قديمة) منشور صادر في شهر

يونيو سنة ٨٨ من نظارة المالية مرة ١٠٢

انه مراعاة لما يعود من الفائدة على علم المسكوكات الشرقية القديمة وحذراً من تبدد وضياع ما يصير اكتشافه من النقود القديمة بواسطة الحفر في المدن وغيرها من الجهات قد قرر مجلس النظر بمجلسه المتقدمة في ٢٨ مايو سنة ٨٨ (١٨ رمضان سنة ١٣٠٥) ما يأتي — كافة المسكوكات القديمة من ذهب او فضة او نحاس والاوزان القديمة المصنوعة من زجاج وغيره التي تكتشف بعرفة الحكومة او تجدها الاهالي وتسلمها اليها يقتضي ارسالها من الآن وصاعداً بواسطة مصالح الحكومة الى نظارة المالية مباشرة لقيدها بمجدول المسكوكات القديمة وحفظها بالترتيب في المحل الذي اعد لذلك في نظارة المذكورة من عهد مشترى النقود القديمة التي اعتنى بجمعها المرحوم روجرس بك والغرض من ذلك هو تكميل المجموع المذكور بحيث يتيسر ايضاً اذا اقتضت الحالة استبدال النقود التي يوجد من نوعها اثنان بغيرها من النقود الموجودة بخزائن المسكوكات القديمة باوروبا او بيع

## اثبات الديون

-٩٢-

## اثبات الديون

ما لا يكون منها ذا أهمية كبرى وصرف ثمنه في اقتناء ما يكون نادراً وغير موجود ضمن المسكوكات المصرية بناء عليه تؤمل من تكم التنبيه باجراء ما يلزم لتنفيذ ما تقرر

اثار قديمة — ٠ (ر) عظم — وضع بد ٥٨ — ٨١ — ٨٢

اثار مصرية — ٠ (ر) مدرسة الاثار المصرية

اثبات بالبيئة — ٠ (ر) استجواب — بيئة ق ١٦٢

اثبات حالة — ٠ (ر) قاضي التحقيق ق ٥٨ الى ٦٦

اثبات الديون واثبات التخلص منها

( قانون مدني )

( م ) ٢١٤ — على الدائن اثبات دينه وعلى المدين اثبات برأته من الدين ( م ) ٢١٥ — في جميع المواد ما عدا التجارية اذا كان المدعي به عبارة عن تقوذا او اوراق تزيد قيمتها عن الف غرش ديواني او غير مقدرة فالالاخصام الذين لم يكن لهم مانع منهم عن الاستحصال على كتابة مثبتة للدين او للبراة لا يقبل منهم اثبات بالبيئة ولا بقرائن الاحوال ( م ) ٢١٦ انما لم استجواب الخصم على حسب القواعد المقررة في قانون المرافعات للاستحصال على اقراره او تكليفه باليمين ( م ) ٢١٧ ومع ذلك فالاثبات بالبيئة او بقرائن الاحوال يجوز قبوله اذا كان الدين او التخلص منه صار قريب الاحتمال بورقة صادرة من الخصم المطلوب الاثبات عليه ( م ) ٢١٨ وكذلك يجوز الاثبات بما ذكر اذا وجد دليل قطعي على ضياع السند بسبب قهري ( م ) ٢١٩ اثبات التخلص من الدين يكون بتسليم سنده او صورته الواجبة التنفيذ الى المدين ( م ) ٢٢٠ ومع ذلك يجوز للدائن ان يثبت بالبيئة ان وجود السند تحت يد المدين كان لسبب آخر غير تخلصه من الدين ( م ) ٢٢١ الشروع في الوفاء يصح ان يكون عند الاقتضاء سبباً للقاضي في ان ياذن بالاثبات بالبيئة ( م ) ٢٢٢ دفع الفوائد يكون سبباً لجواز اثبات اصل الدين بغير الكتابة ( م ) ٢٢٣ اذا تبين ان الاوراق المقدمة للاثبات غير كافية له فلقاضي ان

يكلف الدائن باليمين لتأييد دينه او يكلف المدين بها لاثبات براءة ذمته من الدين ( م ) ٢٢٤ يجوز لكل من الاخصام ان يكلف الآخر باليمين الحاسمة للنزاع وفي هذه الحالة يجوز للمطلوب منه اليمين ان يردها على الطالب ( م ) ٢٢٥ التكليف باليمين يؤخذ منه ان طالبا ترك حقه فيما عداها من جميع اوجه الثبوت ( م ) ٢٢٦ المحررات الرسمية اي التي تحررت بمعرفة امامورين المختصين بذلك تكون حجة على اي شخص ما لم يحصل الادعاء بتزوير ما هو مدون بها بمعرفة المامور المحرر لها ( م ) ٢٢٧ والمحررات الغير رسمية تكون حجة على المتعاقدين بها ما لم يحصل انكار الكتابة او الامضاء ( م ) ٢٢٨ لكنها لا تكون حجة على غير المتعاقدين الا اذا كان تاريخها ثابتاً ثبوتاً رسمياً ( م ) ٢٢٩ ثبوت التاريخ يكون اما بتقدير المحررات المذكورة في سجل عمومي بتمامها او ملخصها فقط اذا كانت موثراً عليها بما يفيد حصول التسجيل وكذلك يكون التاريخ ثابتاً اذا كان في المحررات خط او امضاء او ختم ثابت لانسان توفي او كانت عليه اشارة من احد المامورين العموميين المختصين بذلك او من احد القضاة ونحوهم ( م ) ٢٣٠ التاثير على سند الدين بما يفيد براءة المدين منه يكون حجة على الدائن ولو لم يكن مضمي منه الا اذا اثبت الدائن خلاف ذلك ( م ) ٢٣١ اذا قدم الخصم صور سندات غير صورها الواجبة التنفيذ وهي صورها الاولى ولم يقدم الاصل وكانت الصور المذكورة محررة بمعرفة احد المامورين العموميين فلقاضي النظر في درجة اعتماد تلك الصور وعلى كل حال فانها تعتبر في مقام مبادي الثبوت بالكتابة ( م ) ٢٣٢ الاحكام التي صارت انتهاية تكون حجة بالحقوق الثابتة بها ولا يجوز قبول اثبات على ما يخالفها اذا لم يكن اخذ في الحقوق المدعي بها ولا في الموضوع ولا في السبب ولا في الصفة المتصف بها الاخصام ( م ) ٢٣٣ لا يتجزأ الاقرار الحاصل من الخصم بالمحكمة سواء كان من تلقاء نفسه او بعد استجوابه بمعنى انه لا يؤخذ الضار منه بالمقرو ويترك الصالح له ( م ) ٢٣٤ عقود البيع والشراء وغيرها من

## ملحوظات

بيع وفاء يجب اجراء بالكتابة وكتبه على ورق غمّة —  
 فيعلم من ذلك ان واضع اليد على الارض لحد سنة ١٨٤٦ لم  
 يكن له عليها الا مجرد وضع لاليد بل لم يتعرض  
 في اللائحة المذكورة الى انه هل سيفي امكانه تسيير  
 ارضه الى ورثته بالارث او لا وصرف هذه المسئلة  
 المعمة كان موكولا الى شيخ البلد الذي كان قام في  
 الحقيقة مقام الملتزم في القرن الماضي — ولا يبرح  
 من بالننا ان الناحية كلها كانت حتى تلك السنة ملزمة  
 بوفاء ما يتأخر من الخراج على احد افراد اهاليها  
 وان كل النواحي كانت متضامنة بعضها مع بعض  
 حتى ان ذاك التضامن عم في بعض الاحيان كل  
 وادي النيل فلما صدرت لائحة ٨ جمادى الاولى  
 سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) وسعت وزادت نطاق حق  
 المالك بتعديلها اللائحة التي ذكرت قبلا فوضعت اجلا  
 مدته ١٥ سنة لسقوط الحق بمرور الزمن في الدعاوي  
 والمطالبات المخصصة بالارض والزمت شيخ البلد بان  
 يعطي للنازع الذي يرجع الى بلده مقدارا كافيا  
 من الارض لمعيشته وقضت بوجوب اجراء كل تنازل  
 عن يد المديرية وبوجوب حجة شرعية ومنحت ورثة  
 المتوفي ان كانوا ذكورا ان يستولوا على الارض التي  
 تركها مورثهم واما الورثة الاناث فقد جاء في اللائحة  
 المذكورة في حقهن ما معناه — اذا طلب الورثات  
 جزءا من الارض التي تركها المتوفي وامكنهن اثبات  
 لزوم هذه الارض لمعيشتهن فيجب ان ذلك بشرط  
 ان يقدمن ضامنا يضمن وفاء خراج هذه الارض  
 فيستولين اذ ذاك على الجزء الذي يطلبنه لكن اذا  
 صار لهن اكتساب يعتن منه غير غلة هذه الارض  
 فتؤخذ الارض منهن اه — فالارث اذا حق ثابت  
 حتى للنساء وان يكن ينقصه بعض شروط وقد صرف  
 النظر عن الشهادات وصارت الحكومة تطلب من  
 واضعي اليد مستندات شرعية صادرة من المديرية  
 للاعتماد عليها في مراجعة القيد في المكلفات اي في  
 التواريخ هذا وان اكتساب واضع اليد لهذه الحقوق  
 خلاصه على نوع ما من حكم شيخ البلد وجوره كما شاء  
 وان كان المدير يرقب اعماله — وعند ما وزعت  
 الاراضي بين الاهالي عام ١٨١٣ اعطي منها قسم الى

العمود في المواد التجارية يجوز اثباتها بالنسبة للمتعاقدين  
 وغيرهم بكافة طرق الثبوت بما فيها الاثبات بالبينة  
 وبقرائن الاحوال

اثبات في الطلب الاصلي — (ر) دعوى فرعية ق ٢٩٤

اثبات عقد الامجار — (ر) اجارة الاشياء — ق ٣٦٣

اثبات غيبة — (ر) معارضة — ق ٣٤٠ غيبة ق ١٢٣

اثبات قتل — (ر) عقوبة الجنايات ق ٣٢

اثبات قذف — (ر) قذف — ق ٢٧٧

اثبات ملكية — (ر) ملكية

اثبات النسب — (ر) نسب

اثريّة — اراضي الاثريّة (خراجية) (مخرج من  
 كتاب الاحكام المرعية في الاراضي المصرية لسعادة يعقوب  
 ارئين باشا) (تعريب سعيد افندي عيون)

ان الاراضي الخراجية لا محالة تستشيق الغلظا اكثر  
 مما سواها من الاراضي فتقف عليها وقوف المشوق الى  
 استطلاع احوالها واستكشاف اشكالها واستقراء ما  
 صدر في شأنها والكلام عليها نقول — ان هذه  
 الاراضي مسحت ووزعت بين اهالي الديار المصرية  
 سنة ١٨١٣ وقيدت باسماء من وزعت عليهم بدون ان  
 يكون لهم الحق في ملك العين نفسها فانهم ما كانوا الا  
 متمتعين بثمرها مدى الحياة وان اللائحة الاولى التي  
 صدرت في شان الاراضي هي الرقعة ٢٣ ذي الحجة  
 سنة ١٢٦٣ (١٨٤٦) ومن مقتضاها ان لواضع اليد  
 على الارض ان يتصرف فيها على مقتضى هذه اللائحة  
 بان يجعلها غاروقة وان يتنازل عنها شخص اخر بموجب  
 حجة او امام شهود — واعطيت اللائحة المذكورة للذي  
 يعود الى بلده بعد ان يكون نزع عنها مدة الحق في  
 استرجاع ارضه ولو كان زرعها شخص اخر مدة غيابه  
 انما وضعت عليه بعض شروط وورد فيها ايضا انه يمكن  
 نزع الارض من واضع اليد عليها اذا كان غير قادر  
 على دفع خراجها وانه يمكنه ان يسترجعها يوم يدفع ما  
 عليها من متأخر الخراج — وقضت ايضا بان كل تنازل  
 عن الحق الثابت سوا كان بالغاروقة او بالاشتراك او

مال الاراضي التي اخذت في تلك العمليات على انها توزع الى المديرين بالتحقق من جسامه الاضرار التي لحقت بواضع اليد من جراء اخذ ارضه منه ومن عوزد حتى اذا تحقق لهم انه في حاجة اعطوه اراضي من اراضي الميري الغير المسوحة ولقد منحت اللائحة المذكورة لمن غرس في ارضه اشجارا او حفر سواقي او انشاء ابنيه فيها الحق في التصرف في تلك الارض ولورثته من بعده بسائر التصرفات السائغة للملاك في املاكهم ولم يفتها وضع قاعدة لرفع اموال الاطيان التي يتلفها البحر وللانعام بمختلف اكل البحر — فبمقتضى احكام هذه اللائحة صار لواضع اليد الحق في التصرف في ارضه بسائر التصرفات السائغة للملاك في املاكهم من تصديرها بالارث الى ورثته او رهنها او بيعها او تاجيرها الى غير ذلك من التصرفات الشرعية فلا ينقصه الا امتلاك ذات العقار فان اللائحة المذكورة لم تمنحه هذا الحق بل حفظته للحكومة اذ اعطت لها السلطة باخذ الارض من واطع اليد عليها بدون تكليفها بدفع شيء له في مقابلة ذلك على ان منح الحق لمن غرس في ارضه اشجارا او حفر ساقية او انشاء ابنيه فيها في امتلاكه تلك الارض ملكاً مطلقاً وتلك ذات العين اضعف حق الحكومة في اخذ الارض من واطع اليد عليها للمنافع العمومية — فيرى القاري المتامل ان احكام هذه اللائحة اعطت للحق في ملك الارض ثبوتاً لم يكن موجوداً قبل صدورها ومن ثم زادت قيم الارض ولا سعتها — هذا وان مبدأ امتلاك الحكومة لذات العقار دون واطع اليد لم يستمر زماناً طويلاً فقد افضى به الامر الى الانتساخ وصار الفرد من الاهالي قادراً على امتلاك نفس العقار ورهنه اذ انه كان مضطراً قبل ذلك الى الالتجاء الى بيع الوفاء — وفي ١٩ ربيع الآخر من سنة ١٢٧٧ (١٨٦١) صدر امر عال يرخص الاور وباوين بانشاء وابورات للخليج القطن في الاراضي حيازتهم وتقول ههنا على سبيل الاستطراد ان ساكن الجنان محمد علي باشا كان سمح الاجانب ان يمتلكوا في الديار المصرية اراضي وكان ذلك محظوراً عليهم بمقتضى المعاهدات الدولية وكان انعم عليهم بابعديت بنفس الشروط التي كان

مشايخ البلاد في مقابلة الخدمات التي كانت الحكومة تكلفهم بها وكان المشايخ ملزمين بزرع هذه الارض وبجربتها ولهم ان يشاركون او ان يزارعوا عليها وان يؤجروها لأناس من نفس الناحية الواقعة فيها الاطيان على ان اولئك المشايخ حادوا عن هذا المبدأ واتبعوا خطة الملتزمين الاقدمين والزموا اهالي الناحية بجرب اراضيهم سخرة وسببوا لهم بذلك ضرراً عظيماً فلما رأى ذلك ساكن الجنان سعيد باشا اصدر امره العالي الرقيم ٥ ذي القعدة سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) باعطاء اولئك الفلاحين منفعة الاراضي التي كانت معتبرة ان مشايخ وعمد البلاد شاركهم اوزارعوهم عليها او أجروهم اياها فقيدت تلك الاراضي باسماء اولئك الفلاحين على نفس الشروط المخصصة بمنفعة وخراج الاراضي الخراجية على وجه العموم — وقد قال صاحب العزة بطرس بك غالي في تقريره البديع عن المستندات والاوراق التي تخص بالضرية العقارية الرقيم سنة ١٨٨٠ ما معناه — ان اللائحة الوحيدة التي نشرت بكيفية منتظمة هي اللائحة السعيدية الرقيمة ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤ (١٥ أغسطس سنة ٥٨) وكانت حاوية ٢٨ بنداً فحذف منها ١٣ لم تذكر في مجموعة اللوائح واوامر الاطيان التي صار نشرها سنة ١٨٧٥ مع القوانين لان هذه المواد الثلاثة عشرة كانت وقتئذ ملغاة لصدور اوامر عالية الغتها — واللائحة المذكورة تجوز صيرورة الارض الخراجية بالارث الى ذرية المتوفي من الذكور او الاناث بحسب قواعد الشريعة الفراء في الارث وكذلك تعطي لكل شخص ذكراً كان او انثى الحق في ملك الارض التي هو واطع يده عليها مدة خمس سنوات متواليات وقام باداء خراجها ملكاً مطلقاً فلا تنزع من يده ولا تسمع فيها دعوى ولا قول من احد بوجه من الوجوه ولا طريقة من الطرق وتسبغ له جعلها بالغاروقة او رهنها او تأجيرها لمدة ثلاث سنوات تحت شرط تجديد عقد للميجار اذا اراد الموجد التجديد واللائحة المذكورة تحفظ للحكومة الحق في نزع الارض من حيازة واطع اليد عليها للمنافع العمومية بدون تكليف الحكومة بشيء في مقابلة ذلك سوى رفع

## ملحوظات

ينعم بها على رعيته اي اعطاء المنعم عليه الحق في ملك ذات العين ملكاً مطلقاً ولما صدر المغفور له سعيد باشا امره الرقم ١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) بمبيع الاطيان الخراجية التي تركها من كانوا واضعين اليد عليها سمح للاجانب بشراء ما يريدونه من هذه الاطيان على ان هذه البيوعات كانت مقتضاها ملك العقار بموجب تقسيط من الرزمنة كالاكاديات التي انعم بها الخديويون بجائناً وكان لا يمكن للاجانب امتلاك اراضي خراجية بسبب الاحكام المقيدة التي كانت سارية على عين هذه الاراضي — فلما صدرت اللائحة السعيدية وكادت حقوق امتلاك الارض توضع على اساسات منتظمة سيما ما كان من هذه الاراضي خراجياً ومقامة عليه ابنية زال الخوف الذي كان يمنع الاجانب من استعمال اموالهم فيما يزيد في موارد غنى البلاد وغناهم وزد على ذلك ان الارادة الشاهانية التي صدرت بتاريخ ٧ صفر سنة ١٢٨٣ (١٨٦٧) بالترخيص للاجانب ان يملكوا املاكاً ثابتة في جميع ارجاء المملكة العثمانية زادت اللائحة السعيدية ثبوتاً ووسعت معناها

**(ملخص صورة الخط الهايوني - ليعمل بموجبه)**

لما كان جلّ قصد مولانا وولي نعمتنا السلطان المعظم ان يعم الرفاه العباد والعمران البلاد وان تمنع المظالم الخ فقد تعطف ذات الشاهانية وصدرت ارادته الملوكية بوضع القواعد الآتية لتكون دستوراً يعمل بها الى ما شاء الله

**(المادة الاولى)** قد رخص الاجانب ان يقتنوا املاكاً ثابتة في سائر ارجاء المملكة العثمانية ما عدا الحجاز فيتمتعون بهذا الحق اسوة الرعايا العثمانيين ويكونون خاضعين لاحكام القوانين واللوائح السارية على الرعايا المذكورين كما سيأتي القول — اما الاشخاص العثمانيون مولداً الذين نبذوا سيادة الدولة العلية وانتموا الى دولة اجنبية فلا تتمشى عليهم احكام هذه الارادة السنية بل سيسن لهم قانون خاص بهم يعاملون بموجبه فيما يتعلق بامتلاكهم املاكاً ثابتة في ارض الدولة العثمانية

**(م ٢)** يعامل الاجانب فيما يخص بالاملاك الثابتة التي يمتلكونها في المملكة العثمانية اسوة الرعايا العثمانيين

بدون ادنى فرق ويتيح شرعاً عن مساواتهم بالرعايا العثمانيين ما هو آت اولاً الزامهم بالرضوخ والامتثال لكل القوانين المسنونة في الوقت الحاضر والتي ربما تسن في المستقبل للتمتع بالعقار ولانتقاله والتصرف به ولرهنه ولكل لوائح الضبطية والمجالس البلدية الموضوعة في الوقت الحالي والتي ربما توضع في المستقبل فيما يخص بهذه الامور ثانياً الزامهم بدفع كافة الرسوم والعوائد على اختلاف انواعها وتباين تسمياتها المفروضة في الوقت الحالي والتي ربما تفرض في المستقبل على العقارات ثالثاً تخصص المحاكم العثمانية بالنظر في كل دعوى في شان العقار وفي كل دعوى منازع فيها على حقوق عينية يكون احد الفريقين فيها اجنبياً فتتبع في محاکمتهم نفس الاصول والاجراءات المتبعة في محاكمة ارباب الاملاك من العثمانيين بشرط عدم مس الامتيازات التي لاشخاصهم ولتقولاتهم من مقتضى العهدانامات ولا يكون لهم الحق بالاتجاه الى الدولة التي هم منتمون اليها رابعاً اذا فلس احد ارباب الاملاك من الاجانب يجب على وكلاء التفليسة ان يتقدموا الى الحكومة والمحاكم العثمانية بطلب مبيع عقارات المفلس فهي من طبيعتها وبموجب الشريعة ضامنة لوفاء الدين —

واذا صدر لاجنبي حكم على شخص اخر اجنبي صاحب املاك من محكمة اجنبية واراد تنفيذ هذا الحكم ببيع مالمدينه من عقارات في البلاد العثمانية فتتبع القاعدة نفسها المذكورة آنفاً اي انه يجب على الدائن ان يتقدم الى حكومة الجهة المختصة بطلب مبيع ما كان من عقارات مدينه ضامناً لوفاء الدين الا انه لا يسوغ للحكومة والمحاكم العثمانية ان تنفذ هذا الحكم الا بعد ان نتأكد ان العقارات المطلوب بيعها هي بالفعل من انواع العقارات التي يحل بيعها لوفاء الدين خامساً يجوز للاجنبي ان يتصرف بالهبة او الايضاء بما كان له من عقارات تجوز الشريعة المطهرة التصرف بها على احد الوجهين المذكورين — اما العقارات التي لم يتصرف بها او التي لا تجوز له الشريعة التصرف بها بالهبة او الايضاء فهذه تقسم بعد موته بموجب الشريعة العثمانية سادساً يحق لكل اجنبي ان يتمتع بمنافع هذه الارادة من يوم تصدق الدولة التابعها على ما

بدون ادنى فرق ويتيح شرعاً عن مساواتهم بالرعايا العثمانيين ما هو آت اولاً الزامهم بالرضوخ والامتثال لكل القوانين المسنونة في الوقت الحاضر والتي ربما تسن في المستقبل للتمتع بالعقار ولانتقاله والتصرف به ولرهنه ولكل لوائح الضبطية والمجالس البلدية الموضوعة في الوقت الحالي والتي ربما توضع في المستقبل فيما يخص بهذه الامور ثانياً الزامهم بدفع كافة الرسوم والعوائد على اختلاف انواعها وتباين تسمياتها المفروضة في الوقت الحالي والتي ربما تفرض في المستقبل على العقارات ثالثاً تخصص المحاكم العثمانية بالنظر في كل دعوى في شان العقار وفي كل دعوى منازع فيها على حقوق عينية يكون احد الفريقين فيها اجنبياً فتتبع في محاکمتهم نفس الاصول والاجراءات المتبعة في محاكمة ارباب الاملاك من العثمانيين بشرط عدم مس الامتيازات التي لاشخاصهم ولتقولاتهم من مقتضى العهدانامات ولا يكون لهم الحق بالاتجاه الى الدولة التي هم منتمون اليها رابعاً اذا فلس احد ارباب الاملاك من الاجانب يجب على وكلاء التفليسة ان يتقدموا الى الحكومة والمحاكم العثمانية بطلب مبيع عقارات المفلس فهي من طبيعتها وبموجب الشريعة ضامنة لوفاء الدين —

واذا صدر لاجنبي حكم على شخص اخر اجنبي صاحب املاك من محكمة اجنبية واراد تنفيذ هذا الحكم ببيع مالمدينه من عقارات في البلاد العثمانية فتتبع القاعدة نفسها المذكورة آنفاً اي انه يجب على الدائن ان يتقدم الى حكومة الجهة المختصة بطلب مبيع ما كان من عقارات مدينه ضامناً لوفاء الدين الا انه لا يسوغ للحكومة والمحاكم العثمانية ان تنفذ هذا الحكم الا بعد ان نتأكد ان العقارات المطلوب بيعها هي بالفعل من انواع العقارات التي يحل بيعها لوفاء الدين خامساً يجوز للاجنبي ان يتصرف بالهبة او الايضاء بما كان له من عقارات تجوز الشريعة المطهرة التصرف بها على احد الوجهين المذكورين — اما العقارات التي لم يتصرف بها او التي لا تجوز له الشريعة التصرف بها بالهبة او الايضاء فهذه تقسم بعد موته بموجب الشريعة العثمانية سادساً يحق لكل اجنبي ان يتمتع بمنافع هذه الارادة من يوم تصدق الدولة التابعها على ما

سيعرضه عليها الباب العالي من الاقتراحات في شأن  
مسئلة الامتلاك التي سبقت الاشارة اليها صدر  
في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (١٨٦٧)

هذا وقد اعتمد الترخيص لواضي اليد على الاراضي  
الخراجية بالتصرف فيها بسائر التصرفات السائغة  
للملاك في املاكهم من رهن واسقاط وبيع الخ اقدام  
الحاكم الصغيرة ونواب الشرع في البلاد الصغيرة والكفور  
الذين كانوا ماذونين بكتابة حجج على ارتكاب امور  
منكرة فنشأ عن تصرفهم هذا مشاحنات عديدة وبلغ  
ذلك مسامع الخديوي فاصدر امره العالي الرقيم ٣  
رجب سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥) القاضي بما نصه — حجج  
الابلولات يصير تحريرها من المحكمة الكبرى الكائنة  
بالاقليم الموجودة به الاطيان ١٠هـ — على انه كان يرد  
في هذه الحجج ما كان يذكر فيها قبلاً اي ان واضع اليد  
على الارض ليس الا مالك منفعتها فقط وبعبارة اخرى  
ان نفس العتار باق ملك الحكومة — ولما صدر الامر  
العالي الرقيم ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٣ (١٨٦٦) حاز  
واضع اليد الحق في الايضاء بما هم واضعو اليد عليه  
من الاراضي الخراجية على ان الامر المشار اليه حفظ  
الحق للخديوي في الاقرار وعدمه على وقف هذه الاراضي  
ولا معنى لهذا التقييد الا امتلاك الحكومة وان شئت  
فقل السلطان لذات العقار — ولما كانت الشريعة  
المطهرة تجوز لواضع اليد على اراض ان يتركها للحكومة  
ان عجز عن زراعتها او عن القيام بوفاء خراجها وكانت  
قد صدرت اوامر عديدة في هذا الخصوص كما سترى  
فتمسك عدد كبير من واضي اليد على اطيان بالمنفعة  
بهذه التصريحات وتركوا ما في ايديهم من الاطيان  
للميري اما همجز منهم عن القيام بزراعتها واما تملصاً من  
تطلبات الحكومة واما باسباب اخرى — هذا وان  
البعض منهم لم يكتف بترك اطيانه الخاصة بل ترك  
ايضاً للحكومة اراضي بقية العائلة ذكوراً كانوا ام اناثاً  
الذين اقامته الائمة السعيدية وكيلاً عنهم بصفته  
الارشد فيهم فاجحفوا بعملهم هذا بحقوق بقية الورثة  
فتظلم الوزنة المذكورين فصدرت مضبطة من مجلس  
الاحكام في ٩ ذي القعدة ١٢٨٣ (١٨٦٦) ملخصها  
انه لا يسقط حق القاصر في الاطيان الخراجية بترك

كبير العائلة لها ما لم يرض على القاصر بعد بلوغه مدة  
خمس سنوات مع الترك الاختياري منه (البلوغ هو  
بلوغ عمر القاصر الى سن الواحد والعشرين) ١٠هـ  
وقد تبين في البند الثاني من الائمة السعيدية الاصليّة  
حقوق كل من الورثة في ارث الاطيان الخراجية التي  
توفي عنها مورثهم على انه لما كانت احكام هذا البند  
مخالفة لعوائد وشعائر الاهالي ولا توافق صواح مشايخ  
وعمد البلاد الذين كانت كثرة اراضيهم اساس قوتهم  
وسلطتهم فكانوا يأبون تجزئة اراضيهم بين الورثة  
وتكليف كل من هذه الورثة بما اخنص به منها لما ينشأ  
عنه من ضياع بعض نفوذهم فلم يجز العمل بها بوجه  
الاطلاق — وفي سنة ١٨٦٩ اصدر الخديوي امراً  
عالياً جاء موافقاً لما يريد العمد والمشايخ اذ قضى بما  
معناه ١٠هـ انه من الآن يكون تكليف الاطيان على اكبر  
اولاد المتوفي اما الايراد فيجري تقسيمه سنوياً على  
العائلة كن وما يخصه ١٠هـ ولا ادري السبب الذي بعث  
على اصدار هذا الامر الذي حوى على نوع ما مبدأ  
العود الى الاشتراك في المعيشة العائلية اي الى النظام  
الذي سرى عليه المصريون زماناً مديداً في عائلاتهم  
وقد اضطر الخديويون الذين ارتقوا اريكة الخديوية  
الى مجارة الشعب في امياله في بعض الاحيان سيما فيما  
اخنص باخلاق وعوائد الفها منذ آلاف من السنين  
وكانوا يجارونهم رغماً عن رغبتهم في تقدم الامة وليس  
بخاف على احد ان الامر العالي المشار اليه اخر السير  
نحو الامام ووقف التقدم والتجاح اذ وضع القاصرين  
تحت سلطة كبير العائلة يتصرف بهم وباموالهم كيف  
شاء بدون مراقب على تصرفاته — وفي سنة ١٨٧١  
نشرت لائمة المقابلة الشهيرة وما من احد الا ويعلم ان  
هذه الائمة كانت في الجملة عبارة عن عقد مشاركة  
بين الخديوي والاهالي حوت مبدئياً اعفاء الملك من  
جعل الخراج عن ست سنوات من دفع نصف هذا  
الخراج مدى الحياة واعطاء الحق في امتلاك الاراضي  
التي يجعل خراجها عن المدة المذكورة ملكاً مطلقاً اي  
في امتلاك ذات العقار وتعهدت الحكومة بهذه الائمة  
بعدم زيادة الخراج بعد تنزيله الى نصف قدره الا اذا  
قضى بذلك ديوان المالية ومجلس النواب — ولما لم



ملحوظات

تؤد هذه العملية الى المرغوب الغيت لأئحة المقابلة في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ثم أعيدت في ١٨ نوفمبر من السنة نفسها ثم الغيت ثانية بتأ في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ بموجب الامر العالي الرقيم في هذا التاريخ الذي تثبت أحكامه بما جاء في قانون التصفية الذي نشر في تاريخ ١٧ لوليو من السنة المذكورة — فبعد صدور قانون التصفية تساوى الذين دفعوا المقابلة كلها والذين دفعوا بعضها اذ أصبح كل منهم مالكا مطلقا لذات العقار الذي ادى المقابلة عنه كلها وبعضها وفي ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٠ قرر مجلس النظار اعطاء حجة للذين دفعوا مقابلة عن اطيانهم يذكر فيها دفع المقابلة وان تلك الاطيان صارت مملوكة لاربابها مع تكليف اولئك الناس بدفع رسم جزئي نظير ثمن الحجة ورسم كتابتها فالاطيان التي استفاد مالكوها حقيقة من لأئحة المقابلة هي الاطيان الخراجية فانهم صاروا مالكين لمنفعتهم والعين بعد ان كانوا لا يملكون الا منفعتها فقط — وقد قلنا فيما سبق ان الامر العالي الرقيم ٢٤ ذي الحجة ١٢٨٦ ( ١٨٦٩ ) الفى البند الثاني ٢ من اللأئحة السعيدية اذ قضى بتكليف الاطيان على اكبر اولاد المتوفي صاحب العائلة وهنا تقول ان اصدار هذا الامر حمل اكبر الاولاد في كل بيت على الاحجاف بحقوق الاصغرين والقاصرين ودعاهم الى التهاهم فلما رأت الحكومة ذلك وطدت العزم وعقدت النية على حسم حالة مودية الى الخراب فاصدر الخديوي امره العالي الرقيم ٩ لوليو سنة ١٨٨١ بتكليف كل من الورثة بما يخصه بحيث ان حصة كل منهم تقيد باسمه خاصة وبذلك صار في امكان كل من الورثة ذكر أو كان ام انثى ان يستحصل على حجة بما يملكه خاصة تكتب من واقع ما جاء في المكلفة — فليتأمل المتأملون ولينظر المدققون الى ما كانت عليه الحالة في سالف الازمان والى ما صارت اليه في اقل من قرن بارادة مولى فاق الورى في عقله الا انها كادت ان تبلغ الكمال وفي الواقع انه لم يبق الا خطوة واحدة تخطوها نحو الامام فترى النهاية وتلك الخطوة هي التي ستمكن كل الواضي اليد على مئات آلاف من الفدن لم يمكنهم دفع المقابلة عنها ولا بعضهم امتلاكها ملكا مطلقا اي من امتلاكهم لذات العين لا لمجرد

المنفعة فاذا ذاك تصير اراضي الديار المصرية كلها مملوكة لاربابها كما هو الاذم فاذا تم ذلك حق للخديوي الذي يجري هذا الاصلاح ان يقول انا الذي منحت الحرية لمن كان استعبدهم الذل واذلهم صولة المالك — وقد فرغت الآن من سرد ما عثرت عليه في المواد التي امكنني جمعها في هذه المسئلة العظيمة الاهمية فتمسك عنان القلم رويدا حتى نستطلع ما حصل على وجه الاجمال — ينتج مما اوضحته ان مصر اعتبرت مدة اجيال عديدة بلادا تحت عنوة وان اهاليها ان لم يكونوا عوملوا معاملة ارقاء فقد اعتبروا انهم مديونون للذي فتح بلادهم باموالهم وحياتهم واستمرت هذه الحالة حالهم بعد تدين معظمهم بدين الاسلام — ويظهر ايضا ان محمد علي باشا الشهير هو اول من اشفق بالشعب واراد له الخير وسعى في تحسين حاله ظنا منه انه يصلح في ذلك الوقت حالة البلاد التي هو حاكمها وكانت الارض هي التي استلقت انظاره فبدا فيها بالاصلاح وسن ما رايناه من القوانين فولدت اصلاحاته نجاحا ما زال ينمو ايام خلفائه حتى صارت الحالة كما نراها هذا ولا ازمع ان كل شيء قد تم وانه لم يبق ما يجب اجراءه ولكنني اقول بان ما بنى سيميل — هذا ولا يوجد اليوم اطيان يملك اربابها منفعتها فقط الا اطيان قليلة خراجية واطيان مصلحة الاراضي الميرية ( الدومين ) على وجه العموم وتقسم الاطيان المملوكة للبري الى قسمين — الاول الاطيان التي تديرها مصلحتنا الاراضي الميرية والدائرة السنية — الثاني الاطيان الغير المرهونة المعروفة باسم املاك الميريه الحرة وهي التي اصدر مجلس النظار في شان بيعها اقراره الرقيم ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠ بالتصديق على اللأئحة التي عمت عن ذلك وقد جاء في البند ١٢ من اللأئحة المذكورة ما نصه — الاطيان التي تباع تكون جميعها خراجية ومع ذلك تعطى بها حجة بتمليك العين اه وكاني بالحكومة قد اعترفت في هذه الحالة بمجاوز امتلاك المشتري لعين ارض لم تدفع عنها المقابلة كلها او بعضها اما اطيان القسم الاول فهذه ان كانت دفعت عنها المقابلة كلها او بعضها تباع ويكون لمشتريها الحق في ملك العين اما اذا كان لم يدفع عنها شيئا من المقابلة

يثبت ذلك اثباتاً نافياً للريب والشك عدم الزام الحكومة باعطاء بدل ما لمن نزعت منه ارضه للمنافع العمومية (انظر البند العاشر من اللائحة السعيدية والبنود ٢١ و٢٢ و٢٤ من لائحة ترتيب مجلس تنفيذ الزراعة) وخلاصة القول ان هذه الاطيان تسري عليها احكام اللائحة السعيدية التي ظهرت سنة ١٨٧٥ بعد تنقيحها وتحويرها واحكام اللوائح والاوامر التي تلته لغاية تاريخ صدور لائحة المقابلة التي لم تستفد هذه الاطيان شيئاً مما ورد فيها من الامتيازات لعدم قيام اربابها بما فرضته هذه اللائحة عليهم من الواجبات اذ ان تلك اللائحة لم تكن في الحقيقة الا عبارة عن عقد مشاركة تعهد الملك فيه بالتنازل لرعيته عن قسم من حقوقه وامتيازاته في مقابلة قيامهم بما فرضه عليهم (ر) اطيان زراعية اجارة - ٠ (محلة) في الاجارات ويشتمل على

## مقدمة وثمانية ابواب

(المقدمة في الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالاجارة) (م ٤٠٤) الاجرة انكراء اي بدل المنفعة والايجار الكاراة والاستئجار الاكثر (م ٤٠٥) الاجارة في اللغة بمعنى الاجرة وقد استعملت في معنى الايجار ايضاً وفي اصطلاح الفقهاء بمعنى بيع المنفعة المعلومة في مقابلة عوض معلوم (م ٤٠٦) الاجارة اللازمة هي الاجارة الصحيحة العارية عن خيار العيب وخيار الشرط وخيار الرؤية وليس لاحد الطرفين فسخا بلا عذر (م ٤٠٧) الاجارة المنجزة ايجار معتبر من وقت العقد (م ٤٠٨) الاجارة المضافة ايجار معتبر من وقت معين مستقبل مثلاً لو استؤجرت دار بكذا نفوداً لكذا مدة اعتباراً من اول الشهر الفلاني الآتي تعتمد حال كونها اجارة مضافة (م ٤٠٩) الأجر هو الذي اعطى المأجور بالاجارة ويقال له ايضاً المكاري بضم الميم ومؤجر بكسر الجيم (م ٤١٠) المستأجر بكسر الجيم هو الذي استأجر (م ٤١١) المأجور هو الشيء الذي اعطي بالكرأ ويقال له المؤجر والمستأجر بفتح الجيم فيهما (م ٤١٢) المستأجر فيه بفتح الجيم هو المال الذي سلمه المستأجر للاجير لاجل ايفاء العمل الذي التزمه بعقد الاجارة كالثياب التي اعطيت للخياط على ان يخطها او المحمولة التي اعطيت

فلا واسباب هذه التفرقة - ان اطيان القسم الاول كانت مملوكة لسمو الخديوي السابق ولاولاده المذكور والانات وكان البرنسات والاميرات قد تملكوا معظم هذه الاراضي بعد قيامهم بما قضت به لائحة المقابلة ثم انهم تنازلوا عنها للميري مع ما كان آكل من الحقوق المكتسبة - اما اطيان القسم الثاني فانها كانت خالية من الزراعة او غير مستصلحة او نشأت من زيادة مساحة وكانت مملوكة للميري وبالطبع لم يدفع عنها مقابلة - فلما ارادت الحكومة مبيع اطيانها وتمليك المشترين العين رأيت ان تعطي من رغب الشراء منها قدرت عليه من الفوائد كي تحمله على الشراء فتتفع هي من اصلاحه هذه الارض بما تقرضه عليها من الضريبة في المستقبل - وخلاصة القول ان الاطيان جار معاملة اربابها اليوم بالصفة المينة بعد - من امتلاك ارضاً عشرية او خراجية اي ابعدي او اوسية او ارضاً خراجية - مما كان نوع خراجها وكانت تلك الارض دفعت عنها المقابلة بتماها او بعضها او ارضاً من ضمن الاملاك الميري الحرة الجاري مبيعها من سنة ١٨٨٠ فهو ما لك لعين تلك الارض مما كانت جنسيته ومما كان دينه ولا فرق بين هذه الاطيان وبين الاطيان التي تدفع للميري عشر ثمرها الا فيما يخص الايقاف فان الاراضي التي تدفع خراجاً لا يجوز ايقافها الا بتصريح من الخديوي اذ ان ايقافها متعلق بارادته السنوية كما جاء ذلك في البند السادس من لائحة المقابلة وفي الامر العالي الرقيم ٢٢ شعبان ١٢٨٣ (١٨٦٦) اما الاطيان التي لم تدفع عنها المقابلة فلا تزال تسري عليها احكام الاوامر العالية الصادرة في ٥ محرم ١٢٥٨ (١٨٤٢) و ١٨ رمضان ١٢٧٣ (١٨٥٦) و ٢ شعبان ١٢٧٦ (١٨٥٩) اي ان الابعاديات التي في ايدي اربابها حجج ونقاسيط بها تبني مملوكة لهم وان الاواصي والفوائظ المرتبة في الروزنامة تنحل للميري عند انقراض الذرية من الذكور والانات والاراضي المذكورة هي قليلة جداً - اما الاطيان الخراجية على وجه العموم فحيث انه ليس لواضع اليد عليها ان يملك عينها ولا ان يوقفها فالمملوك منها انما هو المنفعة فقط اما العين فهي مملوكة للحكومة اي للخديوي كما

## ملحوظات

والصاحب الزوارق الذين هم يكارون في الشوارع والحوال مثلاً فان كلاً من هؤلاء اجير مشترك لا يختص بشخص واحد وله ان يعمل لكل احد لكنه لو استؤجر احد هؤلاء على ان يعمل للمستاجر الى وقت معين يكون اجيراً خاصاً في مدة ذلك الوقت وكذلك لو استؤجر حمال او ذو كروسة او ذو زورق الى محل معين بشرط ان يكون مخصوصاً بالمستاجر وان لا يعمل لغيره فانه اجير خاص الى ان يصل الى ذلك المحل (م ٤٢٣) كما جاز ان يكون مستاجر الاجير الخاص شخصاً واحداً كذلك يجوز ان يكون الاشخاص المتعددة الذين هم في حكم شخص واحد مستاجري اجير خاص بناء عليه لو استاجر اهل قرية راعياً على ان يكون مخصوصاً لهم بعقد واحد يكون الراعي اسيراً خاصاً ولكن لجوزوا ان يرعى دواب غيرهم كان حينئذ ذلك الراعي اجيراً مشتركاً (م ٤٢٤) الاجير المشترك لا يستحق الاجرة الا بالعمل (م ٤٢٥) الاجير الخاص يستحق الاجرة اذا كان في مدة الاجارة حاضراً للعمل ولا يشترط عمله بالفعل ولكن ليس له ان يتمتع من العمل واذا امتنع لا يستحق الاجرة (م ٤٢٦) من استحق منفعة معينة بعقد الاجارة له ان يستوفي عينها او مثلها او ما دونها ولكن ليس له ان يستوفي ما فوقها مثلاً لو استاجر الحداد حانوتاً على ان يعمل فيه له ان يعمل فيه صنعة مساوية في المضرة لصناعة الحداد ولكن ليس لمن استاجر حانوتاً للعطارة ان يعمل فيه صنعة الحداد (م ٤٢٧) كل ما اختلف باختلاف المستعملين يعتبر فيه التقييد مثلاً لو استكرى احد لركوبه دابة ليس له ان يركبها غيره (م ٤٢٨) كل ما لم يختلف باختلاف المستعملين فالتقييد فيه لقوم مثلاً لو استاجر احد داراً على ان يسكنها له ان يسكن غيره فيها (م ٤٢٩) للمالك ان يؤجر حصته الشائعة من الدار المشتركة لشريكه ان كانت قابلة للقسمة او لم تكن وليس له ان يؤجرها لغيره ولكن بعد المهايأة له ان يؤجر نوبته لغيره (م ٤٣٠) الشيوع الطارئ لا يفسد عقد الاجارة مثلاً لو اجر احد داره ثم ظهر لنصفها مستحق تبقى الاجارة في نصفها الآخر الشائع (م ٤٣١) يسوغ للشريكين ان يؤجرا

للحمال لينقلها (م ٤١٣) الاجير هو الذي اجر نفسه (م ٤١٤) اجر المثل هو الاجرة التي قدرتها اهل الخبرة السالمين عن الغرض (م ٤١٥) الاجر المسمى هو الاجرة التي ذكرت وتعينت حين العقد (م ٤١٦) الضمان هو اعطاء مثل الشيء ان كان من المثليات وقيمتها ان كان من التقييمات (م ٤١٧) المعدل للاستغلال هو الشيء الذي اعد وعين على ان يعطى بانكراء كالخان والدار والحمام والدار من العقارات التي بنيت واشترت على ان تؤجر وكذا كروسات الكراء ودواب المكارين وايجار الشيء ثلاث سنين على التوالي دليل على كونه معدلاً للاستغلال والشيء الذي انشأه احد لنفسه يصير معدلاً للاستغلال باعلامه الناس بكونه معدلاً للاستغلال (م ٤١٨) المسترضع هو الذي التزم ظنراً بالاجرة (م ٤١٩) المهايأة عبارة عن تقسيم المنافع كاعطاء القرار على انتفاع احد الشريكين سنة والاخر اخرى في الدار المشتركة متناوبة مثلاً

## \* الباب الاول \*

في بيان الضوابط العمومية

(م ٤٢٠) المعقود عليه في الاجارة هي المنفعة (م ٤٢١) الاجارة باعتبار المعقود عليه على نوعين النوع الاول عقد الاجارة الوارد على منافع الاعيان ويقال للشيء المؤجر عين المأجور وعين المستاجر ايضاً وهذا النوع ينقسم الى ثلاثة اقسام القسم الاول اجارة العقار كايجار الدور والاراضي القسم الثاني اجارة المروض كايجار الملابس والاواني القسم الثالث اجارة الدواب النوع الثاني عقد الاجارة الوارد على العمل وهنا يقال للمأجور اجير كاستئجار الخدمة والعمل واستئجار ارباب الحرف والصنائع هو من هذا القبيل حيث ان اعطاء السلعة للخياط مثلاً ليخيط ثوباً يصير اجارة على العمل كما ان تقطيع الثوب على ان السلعة من عند الخياط استصناع (م ٤٢٢) الاجير على قسمين القسم الاول هو الاجير الخاص الذي استؤجر على ان يعمل للمستاجر فقط كخادم الموظف القسم الثاني هو الاجير المشترك الذي ليس بمقيد بشرط ان لا يعمل لغير المستاجر كالحمال والدلال والخياط والساعاتي والصائغ واصحاب كروسات الكراء

الآجر فسيئها يجرد ضم الخارج على الاجرة لكن لو آجر الوصي او المتولي عقار اليتيم او الوقف بانقص من اجرة المثل تكون الاجارة فاسدة ويلزم اجرة المثل (م ٤٤٢) لوملك المستاجر عين المأجور بارت او هبة يزول حكم الاجارة (م ٤٤٣) لو حدث عذر مانع لاجراء موجب العقد تنفسخ الاجارة مثلاً لو استؤجر طباشير للعرس ومات احد الزوجين تنفسخ الاجارة وكذلك من كان في سنه ألم وقول الطبيب على اخراجه بخمسين قرشاً ثم زال الألم بنفسه تنفسخ الاجارة وكذلك تنفسخ الاجارة بوفاة الصبي او الظئر ولا تنفسخ بوفاة المسترضع

الفصل الثاني - في شروط انعقاد الاجارة ونفاذها (٤٤٤) يشترط في انعقاد الاجارة اهلية العاقدين يعني كونهما عاقلين مميزين (م ٤٤٥) يشترط موافقة الايجاب القبول واتحاد مجلس العقد في الاجارة كما في البيوع (م ٤٤٦) يلزم ان يكون الآجر متصرفاً بما يؤجره او وكيل المتصرف او وليه او وصيه (م ٤٤٧) تنعقد اجارة الفضولي موقوفة على اجارة المتصرف وان كان المتصرف صغيراً او مجنوناً وكانت الاجارة اجرة المثل تنعقد اجارة الفضولي موقوفة على اجارة وليه او وصيه لكن يشترط في صحة الاجارة قيام وبقاء اربعة اشياء العاقدين والمال المعقود عليه وبطلان الاجارة ان كان من العروض واذا انعدم احد هؤلاء فلا تصح الاجارة

الفصل الثالث - في شروط صحة الاجارة (م ٤٤٨) يشترط في صحة الاجارة رضا العاقدين (م ٤٤٩) يلزم تعيين المأجور بناء عليه لا يصح ايجار احد الخانوتين من دون تعيين او تخيير (م ٤٥٠) يشترط ان تكون الاجارة معلومة (م ٤٥١) يشترط في الاجارة ان تكون المنفعة معلومة بوجه يكون مانعاً للنازعة (م ٤٥٢) المنفعة تكون معلومة ببيان مدة الاجارة في امثال الدار والخانوت والظئر (م ٤٥٣) يلزم عند استئجار الدابة تعيين المنفعة بكونها للركوب او الحمل او اركاب من شاء على التعميم مع بيان المسافة او مدة الاجارة (م ٤٥٤) يلزم

مالها المشترك لا خرمعاً (م ٤٣٢) يجوز ايجار شيء واحد لشخصين وكل منهما لو اعطى من الاجارة مقداراً ما ترتب على حصته لم يطالب باجرة حصة الآخر ما لم يكن كفيلاً له

### الباب الثاني

(في بيان المسائل المتعلقة بالاجرة وينتقل على اربعة فصول)

الفصل الاول في بيان مسائل ركن الاجارة (م ٣٣٣) تنعقد الاجارة بالايجاب والقبول كالبيع (م ٤٣٤) الايجاب والقبول في الاجارة هو عبارة عن التكليات التي تستعمل لتعقد الاجارة كآجرت وكرت واستاجرت وقبلت (م ٤٣٥) الاجارة كالبيع ايضاً تنعقد بصيغة اناضي ولا تنعقد بصيغة المستقبل مثلاً لو قال احداً ساً وجر وقال الاخر استاجرت او قال احداً آجرو وقال الاخر آجرت فعلى كلا الصورتين لا تنعقد الاجارة (م ٤٣٦) كما ان الاجارة تنعقد بالمساومة كذلك تنعقد بالمكاتبة وبإشارة الاخرس المعروفة (م ٤٣٧) وتنعقد الاجارة بالتعاطي ايضاً كالركوب في باخرة المسافرين وزوارق الشوارع ودواب الكراء من دون مقابلة فان كانت الاجارة معلومة اعطيت والا فاجرة المثل (م ٤٣٨) السكوت في الاجارة يعد قبولاً ورضاءً مثلاً لو استاجر رجل خانوتاً في شهر بخمسين قرشاً وبعد ان سكن فيه مدة اشهر اتى الآجر وقال ان رضىت بستين فاسكن والا فخرج ورده المستاجر وقال لم ارض واستمر ساكناً يلزمه خمسون قرشاً كما في السابق وان لم يقل شيئاً ولم يخرج من الخانوت واستمر ساكناً يلزمه اعطاء ستين قرشاً كذلك لو قال صاحب الخانوت مائة قرش وقال المستاجر ثمانين وابنى المالك المستاجر وبقي هو ساكناً ايضاً يلزمه ثمانون ولو اصر الطرفان في كلامهما واستمر المستاجر ساكناً تلزمه اجرة المثل (م ٤٣٩) لو تناولا بعد العقد على تبديل البدل او زييده او تنزيله يعتبر العقد الثاني (م ٤٤٠) الاجارة المضافة صحيحة وتلزم قبل حلول وقتها بناء عليه ليس لاحد العاقدين فسخ الاجارة بمجرد قوله ما آت وقتها (م ٤٤١) الاجارة بعد ما انعقدت صحيحة لا يسوغ

## ملحوظات

( م ٤٦٤ ) بدل الاجارة يكون معلوماً بتعيين مقداره ان كان نقداً كضمن المبيع ( م ٤٦٥ ) يلزم بيان مقدار بدل الاجارة ووصفه ان كان من العروض او المكيلات او الموزونات او العدديات المتقاربة ويلزم تسليم ما يحتاج الى الحمل والمؤنة في المحل الذي شرط تسليمه فيه وان لم يبين مكان التسليم فالأجور ان كان عتاراً يسلم في المحل الذي هو فيه وان كان عملاً ففي محل عمل الاجير وان كان حمولة ففي مكان لزوم الاجارة واما في الاشياء التي ليست محتاجة الى الحمل والمؤنة ففي المحل الذي يختار للتسليم

الفصل الثاني - في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الاجارة وكيفية استحقاق الأجر الاجارة

( م ٤٦٦ ) لا تلزم الاجارة بالعقد المطلق يعني لا يلزم تسليم بدل الاجارة بمجرد انعقادها حالاً ( م ٤٦٧ ) تلزم الاجارة بالتعجيل يعني لو سلم المستأجر الاجارة نقداً ملكها الأجر وليس للمستأجر استردادها ( م ٤٦٨ ) تلزم الاجارة بشرط التعجيل يعني لو شرط كون الاجارة متعجلة يلزم المستأجر تسليمها ان كان عقد الاجارة وارداً على منافع الاعيان او على العمل ففي الصورة الاولى للأجر ان يتمتع عن تسليم المأجور وفي الصورة الثانية للاجير ان يتمتع عن العمل الى ان يستوفيا الاجارة وعلى كلتا صورتين لهامطالبة الاجارة نقداً فان امتنع المستأجر عن الايفاء فلهما فسخ الاجارة ( م ٤٦٩ ) تلزم الاجارة باستيفاء المنفعة مثلاً لو استأجر احد دابة على ان يركبها الى محل ثم ركبها ووصل الى ذلك المحل يستحق أجرها الاجارة ( م ٤٧٠ ) تلزم الاجارة ايضاً في الاجارة الصحيحة بالاعتدال على استيفاء المنفعة مثلاً لو استأجر احد داراً باجارة صحيحة فبعد قبضها يلزمه اعطاء الاجارة وان لم يسكنها ( م ٤٧١ ) لا يقتدر على استيفاء المنفعة في الاجارة الفاسدة ولا تلزم الاجارة ان لم يحصل الانتفاع حقيقة ( م ٤٧٢ ) من استعمل مال غيره من دون عقد فان كان معدداً للاستعمال تلزمه اجرة المثل والا فلا لكن لو استعمله بعد مطالبة صاحب المال الاجارة وان لم يكن معدداً

في استئجار الاراضي بيان كونها لاي شيء استؤجرت مع تعيين المدة فان كانت للزراعة يلزم بيان ما يزرع فيها او تخيير المستأجر بان يزرع ما شاء على التعميم ( م ٤٥٥ ) تكون المنفعة معلومة في استئجار اهل الصنعة ببيان العمل يعني بتعيين ما يعمل الاجير او تعيين كيفية عمله فاذا اراد صوغ الثياب يلزم اراتها للصباغ او بيان لونها او اعلام رقتها مثلاً ( م ٤٥٦ ) تكون المنفعة معلومة في نقل الاشياء بالاشارة وبتعيين المحل الذي ينقل اليه مثلاً لو قيل للمحل انقل هذا المحل الى المحل الفلاني تكون المنفعة معلومة تكون المحل مشاهداً والمسافة معلومة ( م ٤٥٧ ) يشترط ان تكون المنفعة مقدورة الاستيفاء بناء عليه لا يصح ايجار الدابة الفارة

الفصل الرابع - في فساد الاجارة وبطلانها ( م ٤٥٨ ) تبطل الاجارة ان لم يوجد احد شروطها مثلاً ايجار المجنون والصبي غير المميز كاستئجارها باطل لكن لا تنفسخ الاجارة بمجنون الأجر بعد انعقادها ( م ٤٥٩ ) لا تلزم الاجارة في الاجارة الباطلة بالاستعمال لكن يلزم اجرة المثل ان كان مال الوقف او اليتيم والمجنون في حكم اليتيم ( م ٤٦٠ ) تفسد الاجارة لو وجدت شروط انعقاد الاجارة ولم يوجد احد شروط الصحة ( م ٤٦١ ) الاجارة الفاسدة نافذة لكن الأجر يملك فيها اجر المثل ولا يملك الاجر المسمى ( م ٤٦٢ ) فساد الاجارة ينشأ بعضها عن كون البديل مجهولاً وبعضه عن فقدان شرائط الصحة الاخر ففي الصورة الاولى يلزم اجر المثل بالغا ما بلغ وفي الصورة الثانية يلزم اجر المثل بشرط ان لا يتجاوز الاجر المسمى

## الباب الثالث

( في بيان المسائل التي تتعلق بالاجارة ويحتوي على ثلاثة فصول )

## الفصل الاول - في بدل الاجارة

( م ٤٦٣ ) ما صلح ان يكون بدلاً في البيع يصلح ان يكون بدلاً في الاجارة ويجوز ان يكون بدلاً في الاجارة الشيء الذي لم يصلح ان يكون ثمناً مثلاً يجوز ان يستأجر بستان في مقابلة دابة او سكنى دار

للاستغلال يلزمه اعطاء الاجرة لانه باستعماله في هذا الحال يكون راضياً باعطاء الاجرة (م ٤٧٣) يعتبر ويراعى كل ما اشترطه العاقدان في تعجيل الاجرة وتأجيلها (م ٤٧٤) اذا شرط تأجيل البدل يلزم على الآجر أولاً تسليم المأجور وعلى الاجير ايفاء العمل والاجرة لا تلزم الا بعد انقضاء المدة التي شرطت (م ٤٧٥) يلزم الآجر أولاً تسليم المأجور وعلى الاجير ايفاء العمل في الاجارة المطلقة التي عقدت من دون شرط التعجيل والتأجيل على كل حال يعني ان كان عقد الاجارة على منافع الاعيان او على العمل (م ٤٧٦) ان كانت الاجرة موقته بوقت معين كالشهرية او السنوية مثلاً يلزم ايفاءها عند انقضاء ذلك الوقت (م ٤٧٧) تسليم المأجور شرط في لزوم الاجرة يعني تلزم الاجرة اعتباراً من وقت التسليم فعلى هذا ليس للآجر مطالبة اجرة مدة مضت قبل التسليم وان انقضت مدة الاجارة قبل التسليم لا يستحق الآجر شيئاً من الاجرة (م ٤٧٨) لوفات الانتفاع بالمأجور بالكلية سقطت الاجرة مثلاً لو احتاج الحمام الى التعمير وتعطل في اثناء تعميره تسقط حصته تلك المدة من الاجرة وكذلك لو انقطع ماء الرحي وتعطلت تسقط الاجرة اعتباراً من وقت انقطاع الماء ولكن لو انتفع المستأجر بغير صورة الطحن من بيت الرحي يلزمه اعطاء ما اصاب حصة ذلك الانتفاع من بدل الاجارة (م ٤٧٩) من استأجر حانوتاً وقبضه ثم عرض للبيع والشراء كساد ليس له ان يمتنع عن اعطاء كراء تلك المدة بقوله ان الصنعة ما راجت والدكان بقي مسدوداً (م ٤٨٠) لو استأجر زورقاً على مدة وانقضت في اثناء الطريق تمتد الاجارة الى الوصول الى الساحل ويعطي المستأجر اجر مثل المدة الفاضلة (م ٤٨١) لو اعطى احد داره آخر على ان يرمها ويسكنها بلا اجرة ثم رماها وسكنها ذلك الآخر كانت من قبيل العارية ومصاريف التعمير عائدة للمرمة وليس لصاحب الدار ان يطالبه تلك المدة بشيء من الاجرة

الفصل الثالث - فيما يصح للاجير ان يحبس

المستأجر فيه لاستيفاء الاجرة وما لا يصح (م ٤٨٢) يصح للاجير الذي لعمله اثر كالخياط والصباغ والقصار ان يحبس المستأجر فيه لاستيفاء الاجرة ان لم يشترط نسيئتها وبهذا الوجه لو حبس ذلك المال وتلف في يده لا يضمن وبعد تلفه ليس له ان يستوفي الاجرة (م ٤٨٣) ليس للاجير الذي ليس بعمله اثر كالحمال والملاح ان يحبس المستأجر فيه وبهذا الحال لو حبس الاجير المال وتلف في يده يضمن وصاحب المال في هذا مخير ان شاء ضمنه محمولاً واعطى اجرته وان شاء ضمنه غير محمول ولم يعط اجرته

### الباب الرابع

(في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الاجارة)

(م ٤٨٤) للمالك ان يؤجر ماله ومملكه لغيره مدة معلومة قصيرة كانت كالיום او طويلاً كالسنة (م ٤٨٥) ابتداء مدة الاجارة تعتبر من الوقت الذي سمي اياه عين وذكر عند العقد (م ٤٨٦) ان لم يذكر ابتداء المدة حين العقد تعتبر من وقت العقد (م ٤٨٧) كما يجوز ايجار عقار على ان يكون لسنة في كل شهر اجرة كذا دراهم كذلك يصح ايجار لسنة بكذا دراهم من دون بيان شهريته ايضاً (م ٤٨٨) اذا عقدت الاجارة في اول الشهر على شهر واحد او ازيد من شهر انعقدت مشاهرة وبهذه الصورة يلزم دفع اجرة شهر كامل وان كان الشهر ناقصاً عن ثلاثين يوماً (م ٤٨٩) لو اشترط على ان تكون الاجارة لشهر واحد فقط وكان قد مضى من الشهر جزء يعتبر الشهر ثلاثين يوماً (م ٤٩٠) اشترط ان تكون الاجارة لكذا شهرين وكان قد مضى من الشهر بعض يتم الشهر الاول الناقص على ان يكون ثلاثين يوماً من الشهر الاخير وتوفي اجرة باقي الايام بحسب اليومية (م ٤٩١) كما يعتبر الشهر الاول الناقص ثلاثين يوماً اذا اشترط ان تكون اجرة كل شهر كذا دراهم من دون بيان عدد الاشهر عند مضي بعض من الشهر كذلك يعتبر سائر الشهور التي ستأتي ثلاثين ثلاثين على هذا الوجه (م ٤٩٢) لو عقدت الاجارة في اول الشهر لسنة تعتبر اثني عشر شهراً (م ٤٩٣) لو عقدت الاجارة لسنة وكان قد مضى من الشهر بعض

ملحوظات

تصح الاجارة ويلزم الاجر المسمى لكن المستأجر مخير حال نقصانها له ان يفسخ الاجارة ان شاء (م ٥٠٤) لو استوجرت ارض على ان يكون كل دويم منها بكذا دراهم يلزم اعطاء الاجرة بحساب الدويم (م ٥٠٥) يجوز عقد الاجارة على عمل عينت اجرتة وشرط ايفاؤه في الوقت الذي لاني ويكون الشرط معتبراً مثلاً لو اعطى احد الى الخياط ثياباً على ان يفصلها ويخيطها هذا اليوم او لو استكرى احد ذلولا بشرط ان يوصله في عشرة ايام الى مكة تجوز الاجارة والا جران اوفى الشرط استحق الاجر المسمى والا استحق اجر المثل بشرط ان لا يتجاوز الاجر المسمى (م ٥٠٦) يصح ترديد الاجرة على صورتين او ثلاث في العمل والعامل والحمل والمسافة والزمان والمكان ويلزم اعطاء الاجرة على موجب الصورة التي تظهر فعلاً مثلاً لو قيل للخياط ان خطت دقيقاً فلك كذا وان خطت خشناً فلك كذا فاي صورتين عمل له اجرتها او لو استوجرت حانوت بشرط انه ان اجرى فيه عمل العطار فاجرتة كذا وان اجرى فيه عمل الحدادة فكذا فاي العاملين اجرى فيه يعطى اجرتة التي شرطت وكذا لو استكرت دابة بشرط ان حملت حنطة فاجرتها كذا وان حملت حديداً فكذا فايها حمل يعطى اجرتة التي عينت او لو قيل للمكاري استكرت منك هذه الدابة الى «جورلي» بكذا والى «ادرنه» بكذا والى «فليه» بكذا فاي ايها ذهب المستأجر يلزمه اجرة ذلك وكذا لو قال الا جرت هذه الحجرة بكذا وهذه بكذا فبعد قبول المستأجر يلزمه اجرة الحجرة التي سكتها وكذلك لو ساوم احد الخياط على ان يخيط له جبة بشرط ان خاطها اليوم فله كذا وان خاطها بكرة فله كذا تعتبر الشروط

### الفصل الثاني - في خيار الرؤية

(م ٥٠٧) للمستأجر خيار الرؤية (م ٥٠٨) رؤية المأجور كروية المنافع (م ٥٠٩) لو استأجر احد عقاراً من دون ان يراه يكون مخيراً عند رؤيته (م ٥١٠) من استأجر داراً كان قد رآها من قبل ليس له خيار الرؤية الا لو تغيرت هيئتها الاولى بانهدام محل يكون مضرراً بالسكنى فيحذف يكون مخيراً

يعتبر منها شهر اياماً وباقي الشهور الا احد عشر بالهلال (م ٤٩٤) لو استأجر عتار شهرته كذا دراهم من دون بيان عدد الاشهر يصح العتد لكن عند ختام الشهر الاول لكل من الأجر والمستأجر فسخ الاجارة في اليوم الاول ويلمته من الشهر الثاني الذي يليه. واما بعد مضي اليوم الاول ويلمته فليس لها ذلك. وان قال احد العقدين في اثناء الشهر ففسخت الاجارة تنفسخ في نهاية الشهر. وان قال في اثناء الشهر ففسخت الاجارة اعتباراً من ابتداء الشهر الا في تنفسخ عند حلوله وان كان قد قبضت اجرة شهرين او ازيد فليس لاحدهما فسخ اجارة الشهر المتبوض اجرتة (م ٤٩٥) لو استأجر احد اجيراً على ان يعمل يوماً يعمل من طلوع الشمس الى العصر او الى الغروب على وفق عرف البلدة في خصوص العمل (م ٤٩٦) لو استأجر نجاراً على ان يعمل عشرة ايام تعتبر الايام التي نلي العتد وان كان قد استأجر في الصيف على ان يعمل عشرة ايام لم تصح الاجارة ما لم يعين انه يعمل اعتباراً من اي شهر واي يوم

### الباب الخامس

(في التخييرات ويحتوي على ثلاثة فصول)

### الفصل الاول - في بيان خيار الشرط

(م ٤٩٧) يجري خيار الشرط في الاجارة كما جرى في البيع ويجوز الايجار والاستئجار على ان يكون احد الطرفين او كلاهما مخيراً كذا ايام (م ٤٩٨) المخير ان شاء فسخ الاجارة وان شاء كان مخيراً في مدة خياره (م ٤٩٩) كما ان انفسخ والاجازة على ما بين في مادة ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ يكونان قولاً كذلك يكونان فعلاً بناء عليه لو كان الأجر مخيراً وتصرف في المأجور بوجه من لوازم اتمامك فهو فسخ فعلي وتصرف المستأجر المخير في المأجور كتصرف المستأجر بن اجازة فعلية (م ٥٠٠) او انقضت مدة الخيار قبل فسخ المخير وانفاذه الاجارة يسقط الخيار وتلزم الاجارة (م ٥٠١) مدة الخيار تعتبر من وقت العتد (م ٥٠٢) ابتداء مدة الاجارة يعتبر من وقت سقوط الخيار (م ٥٠٣) لو استأجر ارض على ان تكون كذا ذراعاً او دونها خرجت زائدة او ناقصة

(م ٥١١) كل عمل يختلف ذاتاً باختلاف المحل فالاجير فيه خيار الرؤية مثلاً لو ساوم احد الخياط على انه يخطط له جبة فالخياط بالخيار عند رؤية الجوخ او الشال الذي يخططه (م ٥١٢) كل عمل لا يختلف باختلاف المحل فليس فيه خيار الرؤية مثلاً لو استؤجر اجير على ان يخرج حب خمس اوراق قطن بعشرة دراهم ولم ير الاجير القطن فليس للاجير فيه خيار الرؤية

### الفصل الثالث - في خيار العيب

(م ٥١٣) في الاجارة ايضاً خيار العيب كما في البيع (م ٥١٤) العيب الموجب للخيار في الاجارة هو ما يكون سبباً لفوات المنافع المقصودة بالكلية او اختلالها كفوات المنفعة المقصودة من الدار بالكلية بانهدامها ومن الرحى بانقطاع مائها او كاختلالها بهبوط سطح الدار او بانهدام محل مضر بالسكنى او بانفجراح ظهر الدابة فهؤلاء من العيوب الموجبة للخيار في الاجارة واما التوافيق التي لا تخل بالمنافع كانهدام بعض محال الحجرات بحيث لم يدخل الدار برد ولا مطر وكانقطاع عرف الدابة وذيلها فليست موجبة للخيار في الاجارة (م ٥١٥) لو حدث في المأجور عيب قبل استيفاء المنفعة فانه كالموجود في وقت العقد (م ٥١٦) لو حدث في المأجور عيب فالمستاجر بالخيار ان شاء استوفى المنفعة مع العيب واعطي تمام الاجارة وان شاء فسخ الاجارة (م ٥١٧) ان ازال الآجر العيب الحادث قبل فسخ المستاجر الاجارة لا يبقى للمستاجر حق الفسخ وان اراد المستاجر التصرف في بقية المدة فليس للآجر منعه ايضاً (٥١٨) ان اراد المستاجر فسخ الاجارة قبل رفع العيب الحادث الذي اخل بالمنافع فله فسخها في حضور الآجر والا فليس له فسخها في غيابه وان فسخها في غيابه من دون ان يخبره لم يعتبر فسخه وكراء المأجور يستمر كما كان واما لو فاتت المنافع المقصودة بالكلية فله فسخها في غياب الآجر ايضاً ولا تلزمه الاجارة ان فسخ او لم يفسخ كما بين في مادة ٤٧٨ مثلاً لو انهدم محل يخجل بالمنافع من الدار المجاورة للمستاجر فسخ الاجارة لكن يلزم عليه ان يفسخها في حضور الآجر والا فلو خرج من الدار من دون ان يخبره يلزمه

اعطاء الاجارة كأنه ما خرج واما لو انهدمت الدار بالكلية فمن دون احتياج الى حضور الآجر للمستاجر فسخها وعلى هذا الحال لا تلزم الاجارة (م ٥١٩) لو انهدم حائط الدار او احدى حجرها ولم يفسخ المستاجر الاجارة وسكن في باقيها لم يسقط شي من الاجارة (م ٥٢٠) لو استاجر احد دارين بكذا دراهم وانهدمت احدها فله ان يترك الاثنتين معاً (م ٥٢١) المستاجر بالخيار في دار استاجرها على ان تكون كذا حجرة وظهرت ناقصة ان شاء فسخ الاجارة وان شاء قبلها بالاجر المسمى ولكن ليس له ايفاء الاجارة وتتميم مقدار من الاجارة

### الباب السادس

( في بيان انواع المأجور واحكامه ويشتمل على اربعة فصول )

#### الفصل الاول - في بيان مسائل تتعلق باجارة العتار

(م ٥٢٢) يجوز استئجار دار او حانوت بدون بيان انها للسكنى احد (م ٥٢٣) من آجر داره او حانوته وكانت فيه امتهه واشياءه تصح الاجارة ويكون مجبوراً على تخليته من امتهه واشياءه وتسليمه (م ٥٢٤) من استاجر ارضاً ولم يعين ما يزرعه فيها ولم يعمم على ان يزرع ما شاء فاجارته فاسدة . ولكن لو عين قبل الفسخ ورضى الآجر تنقلب الى الصحة (م ٥٢٥) من استاجر ارضاً على ان يزرعها ما شاء فله ان يزرعها مكرراً في ظرف السنة صيفاً وشتائياً (م ٥٢٦) لو انقضت مدة الاجارة قبل ادراك الزرع للمستاجر ان ياتي الزرع في الارض الى ادراكه وبعطى اجرة المثل (م ٥٢٧) يصح استئجار الدار والحانوت مع عدم بيان كونه لاي شيء . واما كيفية استعماله فتصرف الى العرف والعادة (م ٥٢٨) كما انه يصح لمن استاجر داراً مع عدم بيان كونها لاي شيء ان يسكنها بنفسه كذلك يصح له ان يسكنها غيره ايضاً وله ان يضع فيها اشياءه وله ان يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر البناء ولكن ليس له ان يفعل ما يورث الضرر والوهن للبناء الا باذن صاحبها واما في خصوص ربط الدواب فعرف البلدة وعادتها معتبر ومرعي . وحكم الحانوت على هذا الوجه



## ملحوظات

الاشتراط على المكاري الايصال الى محل معين  
(م) ٥٣٩ لو استؤجرت دابة معينة الى محل معين  
وتعت في الطريق فالمستاجر يكون مخيراً ان شاء  
انتظرها حتى تستريح وان شاء نقض الاجارة وبهذا  
الحال يلزم المستاجر ان يعطي حصه ما اصاب تلك  
المسافة من الاجر المسمى للاجر (م) ٥٤٠ لو  
اشتراط ايصال حمل معين الى محل معين وتعت الدابة  
في الطريق فالمكاري مجبور على تحميله على دابة اخرى  
وايصاله الى ذلك المحل (م) ٥٤١ لا يجوز استئجار  
دابة من دون تعيين ولكن ان عينت بعد العقد وقبل  
المستاجر يجوز وايضاً لو استؤجرت دابة من  
نوع على ما هو المعتاد بلا تعيين يجوز ويصرف على  
المتعارف المطلق مثلاً لو استؤجرت دابة من المكاري  
الى محل معلوم على ما هو المعتاد يلزم المكاري ايصال  
المستاجر بدابة الى ذلك المحل على الوجه المعتاد (م)  
٥٤٢ لا يكفي في الاجارة تعيين اسم الخطة  
والمسافة فقط الى ان يكون اسم الخطة علماً متعارفاً  
بلدلة مثلاً لو استؤجرت دابة الى بوسنه او الى العراق  
لا يصح اذ يلزم تعيين البلدة او القصبه او القرية التي  
يذهب اليها ولكن لفظ الشام مع كونه اسم قطعة قد  
تعرف اطلاقه على بلدة دمشق فلهذا لو استؤجرت  
دابة الى الشام يصح (م) ٥٤٣ لو استؤجرت دابة الى  
مكان وكان يطلق اسمه على بلدين فايتهما قصدت  
يلزم اجرة المثل مثلاً لو استكرت دابة من اسلامبول  
الى «جكمجة» ولم يصرح هل الى كبيرها او الى صغيرها  
فايتهما قصدت يلزم اجر المثل بنسبة مسافتها (م)  
٥٤٤ لو استكرت دابة الى بلدة يلزم ايصال  
مستاجرها الى داره (م) ٥٤٥ من استكرت دابة  
الى محل معين فليس له تجاوز ذلك المحل بدون اذن  
المكاري فاذا تجاوز فالدابة في ضمان المستاجر الى ان  
يسلمها سالمة وان تلفت في ذهابه او ايباه يلزم الضمان  
(م) ٥٤٦ لو استكرت دابة الى محل معين فليس للمستاجر  
ان يذهب بتلك الدابة الى محل آخر فان ذهب وتلفت  
الدابة يضمن مثلاً لو ذهب الى «اسليه» بالدابة التي  
استكرها على انه يذهب بها الى «تكفور طاغ» وعطبت  
يلزم الضمان (م) ٥٤٧ لو استؤجر حيوان الى

(م) ٥٢٩ اعمال الاشياء التي تخل بالمنفعة المقصودة  
عائدة الى الآجر مثلاً تطهير الرمي على صاحبها  
كذلك تعمير الدار وطرق الماء واصلاح منافذه وانشاء  
الاشياء التي تخل بالسكنى وسائر الامور التي تتعلق  
بالبناء كلها لازمة على صاحب الدار واذا امتنع صاحبها  
عن اعمال هؤلاء فالمستاجر ان يخرج منها الا ان  
يكون حين استئجاره اياها كانت على هذا الحال  
وكان قد رآها فانه حينئذ يكون قد رضي بالعيب  
فليس له اتخاذ هذا وسيلة للخروج من الدار بعد وان  
عمل هذه الاشياء المستاجر منه كانت من قبيل التبرع  
فليس له طلب ذلك المصروف من الآجر (م) ٥٣٠  
التعميرات التي انشاها المستاجر باذن الآجر ان كانت  
عائدة لاصلاح المأجور وصيانتة عن تطرق الخلل  
كتنظيم الكرميت اي القرميد (وهو نوع آجر يوضع على  
السطوح لمحافظة من المطر) فالمستاجر ياخذ مصروف  
مثل هذه التعميرات من الاجر وان لم يجز بينهما شرط على  
اخذه وان كانت عائدة لمنافع المستاجر فقط كعمير المطابخ  
فليس للمستاجر اخذ مصرفها ما لم يذكر شرط اخذه بينهما  
(م) ٥٣١ لو احدث المستاجر بناء في العقار المأجور  
او غرس شجرة فالآجر مخير عند انقضاء مدة الاجارة  
ان شاء قلع البناء والشجرة وان شاء بقي ذلك واعطى  
قيمته كثيرة كانت او قليلة (م) ٥٣٢ ازالة التراب  
والزبل الذي يتراكم في مدة الاجارة والتطهير على  
المستاجر (م) ٥٣٣ ان كان المستاجر يخرب المأجور  
ولم يقتدر الآجر على منعه راجع الحاكم وفسخ الاجارة

## الفصل الثاني - في اجارة العروض

(م) ٥٣٤ يجوز اجارة الالبسة والاسلحة والخيام  
وامثالها من المنقولات الى مدة معلومة في مقابلة بدل  
معلوم (م) ٥٣٥ لو استاجر احد ثياباً على ان  
يذهب بها الى محل ثم لم يذهب ولبسها في بيته او لم  
يلبسها يلزمه اعطاء اجرتها (م) ٥٣٦ من استاجر  
ثياباً على ان يلبسها بنفسه فليس له ان يلبسها غيره  
(م) ٥٣٧ الحلى كاللباس

## الفصل الثالث - في اجارة الدواب

(م) ٥٣٨ كما يصح استكراء دابة معينة كذلك يصح

محل معين وكانت طرقه متعددة فلمستأجر ان يذهب باي طريق شاء من الطرق التي يساكنها الناس ولو ذهب المستأجر من طريق غير الذي عينه صاحب الدابة وتلفت فان كان ذلك الطريق اصعب من الطريق الذي عينه يلزم الضمان وان كان مساوياً او اسهل فلا (م) ٥٤٨ ليس للمستأجر استعمال دابة ازيد من المدة التي عينها وان استعملها وتلفت في يده يضمن (م) ٥٤٩ كما يصح استكراء دابة على ان يركبها فلان كذلك يصح استكراء دابة على ان يركبها المستأجر من شاء على التعميم ايضاً

### الفصل الرابع - في اجارة الآدمي

(م) ٥٦٢ يجوز اجارة الآدمي للخدمة او لاجراء صنعة ببيان مدة او بتعيين العمل بصورة اخرى كما بين في الفصل الثالث من الباب الثاني (م) ٥٦٣ لو خدم احد آخر على طلبه من دون مقابلة اجرة فله اجر المثل ان كان ممن يخدم بالاجرة والا فلا (م) ٥٦٤ لو قال احد لآخر اعمل هذا العمل اكرمك ولم يبين مقدار ما يكرمه به فعمل العمل المأمور به يستحق اجر المثل (م) ٥٦٥ لو استخدمت العملة من دون تسمية اجرة تعطى اجرتهم ان كانت معلومة والا فاجر المثل ومعاملة الاصناف الذين يماثلون هؤلاء على هذا الوجه (م) ٥٦٦ لو عقدت الاجارة على ان يعطى للاجير شيء من القيميات لا على التعيين يلزم اجر المثل مثلاً لو قال احد لآخر ان خدمتني كذا اياماً اعطيتك بقرتين لا يلزم البقر ويلزم اجر المثل ولكن يجوز استئجار الظئر على ان يعمل لها البسة كما جرت العادة وان لم توصف الالبسة ولم تعرف يلزم من الدرجة الوسطى (م) ٥٦٧ العطية التي اعطيت للخدمة من الخارج لا تحسب من الاجرة (م) ٥٦٨ لو استؤجر استاذ لتعليم علم او صنعة فان ذكرت مدة انعقدت الاجارة على المدة حتى ان الاستاذ يستحق الاجرة بكونه حاضراً ومهيئاً للتعليم قرأ التلميذ او لم يقرأ وان لم تذكر مدة انعقدت اجارة فاسدة وعلى هذه الصورة ان قرأ التلميذ فالاستاذ يستحق الاجرة والا فلا (م) ٥٦٩ من اعطى ولده لاستاذ ليعلمه صنعة من دون ان يشترط احدهما للآخر اجرة فبعد تعلم الصبي لو طالب احدهما من الآخر اجرة يعمل بعرف البلدة وعادتها (م) ٥٧٠

(م) ٥٥٠ الدابة التي استكرت للركوب لا تحمل وان حملت وتلفت يلزم الضمان وبهذا الحال لا تلزم الاجرة (انظر الى مادة ٨٦) (م) ٥٥١ الدابة التي استكرت على ان يركبها فلان لا يصح اركابها غيره (م) ٥٥٢ من استكرى دابة على ان يركبها من شاء فان شاء ركبها بنفسه وان شاء اركبها غيره ولكن ان ركبها هو او غيره بعد تعيين المراد وتخصيصه بركوب احد لا يصح اركاب الغير (م) ٥٥٣ لو استكرى احد دابة للركوب من دون تعيين من يركبها ولا التعميم على ان يركبها من شاء تفسد الاجارة ولكن لو عين وبين قبل الفسخ تنقلب الى الصحة وعلى هذه الصورة ايضاً لا يركب غير من عين على تلك الدابة (م) ٥٥٤ لو استكرت دابة للحمل يعتبر في الأكاف والجبل والعدل عرف البلدة (م) ٥٥٥ لو استكرت دابة من دون بيان مقدار الحمل ولا التعيين باشارة يحمل مقداره على العرف والعادة (م) ٥٥٦ ليس للمستأجر ضرب دابة الكراء من دون اذن صاحبها ولو ضربها وتلفت بسببه يضمن (م) ٥٥٧ لو اذن صاحب دابة الكراء بضربها فليس للمستأجر الا الضرب على الموضع المعتاد وان ضربها على غير الموضع المعتاد مثلاً لو كان المعتاد ضربها على عرقها وضربها على راسها وتلفت يلزم الضمان (م) ٥٥٨ يصح الركوب على دابة استكرت للحمل (م) ٥٥٩ لو استكرت دابة عين نوع حملها ومقداره يصح تحميلها حملاً اخر مائلاً له او اهون منه في المضرة ايضاً ولكن لا يصح تحميل شيء ازيد في المضرة مثلاً من استكرى دابة على ان يحملها خمسة اكيال حنطة كما يصح له ان يحملها من ماله او مال غيره اي نوع كان خمسة اكيال

ملحوظات

## الفصل الاول - في تسليم المأجور

(م) ٥٨٢ تسليم المأجور هو عبارة عن اجارة الآجر ورخصته للمستأجر بان ينتفع به بلا مانع (م) ٥٨٣ اذا انعقدت الاجارة الصحيحة على المدة والمسافة يلزم تسليم المأجور للمستأجر على ان يبقى في يده متصلاً ومستمراً الى انقضاء المدة او ختام المسافة مثلاً لو استأجر احد كروسة لكذا مدة او على ان يذهب الى المحل الفلاني فله ان يستعمل الكروسة المذكورة في ظرف تلك المدة او الى ان يصل ذلك المحل وليس لصاحبها ان يستعملها في تلك الاثناء في اموره (م) ٥٨٤ لو آجر احد ملكه وكان فيه ماله لا تلزم الاجرة ما لم يسلمه فارغاً الا ان يكون قد باع المال للمستأجر ايضاً (م) ٥٨٥ لو سلم الآجر الدار ولم يسلم حجرة وضع فيها اشياء سقطت من بدل الاجارة مقدار حصة تلك الحجرة والمستأجر يخير في باقي الدار وان اخلى الآجر الدار وسلمها قبل الفسخ تلزم الاجارة يعني لا يبقى للمستأجر حق الفسخ

## الفصل الثاني - في تصرف العاقدين في المأجور بعد انعقد

(م) ٥٨٦ للمستأجر ايجار المأجور لآخر قبل القبض ان كان عقاراً وان كان منقولاً فلا (م) ٥٨٧ للمستأجر ايجار ما لم يتفاوت استعماله وانتفاعه باختلاف الناس لآخر (م) ٥٨٨ ان آجر المستأجر باجارة فاسدة المأجور لآخر باجارة صحيحة يجوز (م) ٥٨٩ لو آجر احد ماله على مدة معلومة لآخر باجارة لازمة ثم آجره ايضاً تلك المدة تكراراً لغيره لا تنعقد الاجارة الثانية ولا تعتبر (م) ٥٩٠ لو باع الآجر المأجور بدون اذن المستأجر يكون البيع نافذاً بين البائع والمشتري وان لم يكن نافذاً في حق المستأجر حتى انه بعد انقضاء مدة الاجارة يلزم البيع في حق المشتري وليس له الامتناع عن الاشتراء الا ان يطلب المشتري تسليم المبيع من البائع قبل انقضاء مدة الاجارة ويفسخ القاضي البيع لعدم امكان تسليمه وان اجاز المستأجر البيع يكون نافذاً في حق كل منهم ولكن لا يؤخذ المأجور من يده ما لم يصل اليه مقدار ما لم يستوفيه من بدل الاجارة التي كان اعطاها تقدماً ولو سلم المستأجر المأجور قبل استيفائه ذلك سقط حق حبسه

لواستأجر اهل قرية معلماً او اماماً او مؤذنًا ووافى خدمته ياخذ أجرته من اهل تلك القرية (م) ٥٧١ الاجير الذي استؤجر على ان يعمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره مثلاً لو اعطى احد حبة لخياط على ان يخطبها بنفسه بكذا دراهم فليس للخياط ان يخطبها بغيره وان خاطها بغيره وتلفت فهو ضامن (م) ٥٧٢ لو اطلق العقد حين الاستئجار فلا جبر ان يستعمل غيره (م) ٥٧٣ قول المستأجر للاجير اعمل هذا الشغل اطلاقاً مثلاً لو قال احد للخياط خط هذه الحبة بكذا دراهم من دون تقييد بقوله خطبها بنفسك او بالذات وخاطبها الخياط بخليفته او خياط آخر يستحق الاجر المسمى وان تلفت الحبة بلا تعدٍ لا يضمن (م) ٥٧٤ كل ما كان من توابع العمل ولم يشترط على الاجير يعتبر فيه عرف البلدة وعادتها كما ان العادة في كون الخياط على الخياط (م) ٥٧٥ يلزم الحمال ادخال الحمل الى الدار ولكن لا يلزم عليه وضعه في محله مثلاً ليس على الحمال اخراج الحمل الى فوق الدار ولا وضع الذخيرة في الانبار (م) ٥٧٦ لا يلزم المستأجر اطعام الاجير الا ان يكون عرف البلدة كذلك (م) ٥٧٧ ان دور دلال مالا ولم يبعه وبعد ذلك باعه صاحب المال فليس للدلال اخذ الاجرة وان باعه دلال اخر فليس للاول شيء وتقام الاجرة للثاني (م) ٥٧٨ لو اعطى احد ماله للدلال وقال بعه بكذا دراهم فان باعه الدلال بازيد من ذلك فالفاضل ايضاً لصاحب المال وليس للدلال سوى الاجرة (م) ٥٧٩ لو خرج مستحق بعد اخذ الدلال أجرته وضبط المبيع اورد بعبء لا تسترد اجرة الدلال (م) ٥٨٠ من استأجر حصادين ليحصدوا زرع الذي في ارضه وبعد حصادهم مقداراً منه لو تلف الباقي بنزول الخالوب او بقضاء اخر فلهم ان يأخذوا من الاجر المسمى مقدار حصة ما حصده و ليس لهم أخذ اجر الباقي (م) ٥٨١ كما ان للظئر فسخ الاجارة لو تضرعت كذلك للرضع فسخها اذا تضرعت او حملت او لم يأخذ الصبي ثديها او استفرغ لبنها

## الباب السابع

(في وظيفة الاجر والمستأجر وصلاحيتهما بعد العقد ويشتمل على ثلاثة فصول )

ثم لم يجوز البيع الشريك وضبط حصته ليس له ان يطالب باجرة حصته وان كان معداً للاستغلال لان المشتري استعمله بتأويل العقد يعني حيث انه تصرف فيه بعقد البيع لا يلزم ضمان المنفعة كذلك لو باع احد لآخر ربحي على انها ملكه وسلمها ثم بعد تصرف المشتري لو ظهر لها مستحق واخذها من المشتري بعد الاثبات والحكم ليس له ان يأخذ اجرة لتصرفه في المدة المذكورة لان في هذا ايضاً تأويل عقد (م) ٥٩٩ لو استخدم احد صغيراً بدون اذن وليه فاذا بلغ يأخذ اجر مثل خدمته ولو توفي الصغير فلورثته ان يأخذوا اجر مثل تلك المدة من ذلك الرجل

### الفصل الثاني - في ضمان المستأجر

(م) ٦٠٠ المأجور امانة في يد المستأجر ان كان عقد الاجارة صحيحاً او لم يكن (م) ٦٠١ لا يلزم الضمان اذا تلف المأجور في يد المستأجر ما لم يكن بتقصيره او تعديه او مخالفته لما ذونيته (م) ٦٠٢ يلزم الضمان على المستأجر لو تلف المأجور او طرأ على قيمته نقصان بتعديه مثلاً لو ضرب المستأجر دابة الكراء فماتت منه او ساقها بعنف وشدة فهلكت لزمه ضمان قيمتها (م) ٦٠٣ حركة المستأجر على خلاف المعتاد تعدى ويضمن الضرر والخسار الذي يتولد منها مثلاً لو استعمل الالبسة التي استكراها على خلاف عادة الناس وبليت يضمن كذلك لو احترقت الدار المأجورة بظهور حريق فيها بسبب اشغال المستأجر النار ازيد من العادة وسائر الناس يضمن (م) ٦٠٤ لو تلف المأجور بتقصير المستأجر في امر المحافظة او طرأ على قيمته نقصان يلزم الضمان مثلاً لو ترك المستأجر دابة الكراء خالية الرأس وضاعة يضمن (م) ٦٠٥ مخالفة المستأجر ما ذونيته بالتجاوز الى ما فوق الشروط توجب الضمان واما مخالفته بالعدول الى ما دون الشروط او مثله لا توجب مثلاً لو حمل المستأجر خمسين اقة حديد على دابة استكراها لان يحملها خمسين اقة سمن وعطبت يضمن واما لو حملها حمولة مساوية للدهن في المضرة او اخف وعطبت لا يضمن (م) ٦٠٦ يبقى المأجور كالوديعة امانة في يد المستأجر عند انقضاء الاجارة كما كان وعلى هذا لو استعمل المستأجر المأجور بعد انقضاء مدة الاجارة

الفصل الثالث - في بيان مواد تتعلق برد المأجور واعادته (م) ٥٩١ يلزم المستأجر رفع يده عن المأجور عند انقضاء الاجارة (م) ٥٩٢ ليس للمستأجر استعمال المأجور بعد انقضاء الاجارة (م) ٥٩٣ لو انقضت الاجارة واراد الأجر قبض ماله يلزم المستأجر تسليمه اياه (م) ٥٩٤ لا يلزم المستأجر رد المأجور واعادته ويلزم الأجر ان يأخذه عند انقضاء الاجارة مثلاً لو انقضت اجارة دار يلزم صاحبها الذهاب اليها وتسليمها كذلك لو استؤجرت دابة الى المحل الفلاني يلزم صاحبها ان يوجد هناك وتسليمها وان ما وجد هناك ولا تسلمها وتلفت في يد المستأجر بدون تعديه وتقصيره لا يضمن (م) ٥٩٥ ان احتاج رد المأجور واعادته الى الحمل والمؤنة فاجرة تقلبته على الأجر

### \* الباب الثامن \*

(في بيان الضمانات ومحتوي على ثلاثة فصول)

### الفصل الاول - في ضمان المنفعة

(م) ٥٩٦ لو استعمل احد مالا بدون اذن صاحبه فهو من قبيل الغاصب لا يلزمه اداء منافعه ولكن ان كان مال وقف او مال يتيم فعلى كل حال يلزم اجر المثل وان كان معداً للاستغلال فعلى ان لا يكون بتأويل ملك وعقد يلزم ضمان المنفعة يعني اجر المثل مثلاً لو سكن احد في دار آخر مدة بدون عقد اجارة لا تلزمه الاجرة لكن ان كانت تلك الدار وفقاً او مال يتيم فعلى كل حال يعني ان كان ثم تأويل ملك وعقد او لم يكن يلزم اجر مثل المدة التي سكها وكذلك ان كانت دار كراء ولم يكن ثم تأويل ملك وعقد يلزم اجر المثل وكذا لو استعمل احد دابة الكراء بدون اذن صاحبها يلزم اجر المثل (م) ٥٩٧ لا يلزم ضمان المنفعة في مال استعمل بتأويل ملك ولو كان معداً للاستغلال مثلاً لو تصرف مدة احد الشركاء في المال المشترك بدون اذن شريكه مستقلاً فليس للشريك الآخر اخذ اجرة حصته لانه استعمله على انه ملكه (م) ٥٩٨ لا يلزم ضمان المنفعة في مال استعمل بتأويل عقد وان كان معداً للاستغلال مثلاً لو باع احد لآخر حانوتاً ملكه مشتركاً بدون اذن شريكه وتصرف فيه المشتري مدة

## ملحوظات

اراد بشرط أن يكون في وقت لائق للفسخ (م) ٤٠٥ اذا لم يحصل اتفاق على تعيين الاجرة ينسج ما قرره العرف لتعيين مقدار الاجرة سواء كانت مستحقة او مدفوعة (م) ٤٠٦ استيجار الصانع لعمل معين يجوز ان يكون بالمقاوله على العمل كله او باجرة معينة على حسب الزمن الذي يعمل فيه او على حسب العمل الذي يعمل به (م) ٤٠٧ وفي جميع الاحوال يجوز لصاحب العمل ان يوقفه مع ادائه التعويضات اللازمة للمقاول في مقابلة المصاريف المنصرفة لهيئة العمل الذي صار ايقافه . ولكن اذا استخدم صاحب العمل الصانع او المقاول لمدة معينة او عقد المقاوله معه على العمل كله وجب عليه في حالة ايقاف العمل ان يدفع جميع الربح الذي كان ينتج للمقاول او الصانع المذكور من تنفيذ العمل (م) ٤٠٨ يستحق المهندس المعاري اجرة خاصة بعمل الرسم والمقايسة واجرة لادارة عمل البناء فان لم يحصل الاتفاق على مقدار هاتين الاجرتين يصير تقديرهما على حسب العرف التجاري . اما اذا لم يتم العمل فينتهي الرسم الذي اجراه المهندس فيكون تقدير الاجرة فقط بحسب الزمن الذي استغرقه في عمل ذلك الرسم وباعتبار نوعه (م) ٤٠٩ المهندس المعاري والمقاول مسئولان مع النضامن عن خلل البناء في مدة عشر سنين ولو كان ناشئا عن عيب الارض او كان المالك اذن في انشاء ابنية معينة بشرط ان لا يكون البناء في هذه الحالة الاخيرة معدا في قصد المتعاقدين لان يمكن اقل من عشر سنين (م) ٤١٠ المهندس المعاري الذي لم يؤمر بملاحظة البناء لا يكون مسئولاً الا عن عيوب رسمه (م) ٤١١ ينسج استيجار الصانع بموته او بمحاذة قهرية منته عن العمل وفي هذه الحالة على صاحب العمل ان ياخذ ما ينفعه ما استخضره الصانع من المهات بما اشتره به الصانع من الثمن (م) ٤١٢ لا يتفطع حساب المقاوله الا بعد تمام العمل وكل حساب معمول في خلال الاشغال يعتبر موقفاً وكل ما دفع في خلال هذه الاشغال يخص من اصل مبلغ المقاوله الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك (م) ٤١٣ يجوز للمقاول ان يقاول غيره على عمله كله او بعضه اذا لم يوجد في عقد المقاوله ما يمنعه من ذلك ولكنه يبقى مسئولاً عن عمل المقاول الثاني (م) ٤١٤ لا يجوز للمقاولين من المقاول الاول مطالبة المالك الا بالمبالغ المستحقة لذلك المقاول في وقت انجيز الواقع من احدثه او بعده (م) ٤١٥ ولم حق الامتياز على تلك المبالغ كل منهم بقدر ما يخصه فيها ويجوز دفعها اليهم مباشرة من طرف المالك بدون احتياج لامر بذلك (م) ٤١٦ استيجار الصانع يجوز ان يشتمل بطريق النجعة على ما يلزم احضاره من المهات اللازمة للعمل كلها او بعضها (م) ٤١٧ اذا احضر الصانع المهات اللازمة للعمل المأموره وتلف العمل كان تلفه عليه ما لم يسبق تسليم العمل لصاحبه او قبوله او عرضه عليه مع تكليفه باستلامه تكليفاً رسمياً . واما اذا كانت المهات محضرة من صاحب العمل وكان الصانع مقاولاً على عمله وحصل التلف بسبب قهري فيكون تلف المهات على المالك وتضيق على الصانع اجرتة (م) ٤١٨ لا يجوز لمن تعهد بعمل بالمقاوله ان يطلب باي علة زيادة مبلغ المقاوله الا اذا زادت مصاريف العمل بسبب من صاحب العمل

وتلف يضمن كذلك لو طلب الآجر ماله عند انقضاء الاجارة من المستأجر ولم يعطه اياه ثم بعد الامساك تلف يضمن

## الفصل الثالث - في ضمان الاجير

(م) ٦٠٧ لو تلف المستأجر فيه بتعدي الاجير وتقصيره يضمن (م) ٦٠٨ تعدي الاجير هو ان يعمل عملاً او يتحرك حركة مخالفين لامر الآجر صراحة كان او دلالة مثلاً بعد قول المستأجر للراعي الذي هو اجير خاص ارفع هذه الدواب في المحل الفلاني ولا تذهب بهن الى محل آخر فان لم يرعهن الراعي في ذلك المحل وذهب بهن الى محل آخر ورعاهن يكون متعدياً فان عطبت الدواب عند رعيهن هناك يلزم الضمان على الراعي كذلك لو اعطى احد قماشاً الى خياط وقال ان خرج قباء فصله وقال الخياط يخرج وفصله فان لم يخرج قباء له ان يضمن الخياط القماش (م) ٦٠٩ تقصير الاجير هو قصوره في محافظة المستأجر فيه بلا عذر مثلاً لو فرت شاة ولم يذهب الراعي لقبضها تكاسلاً واهالاً يضمن حيث انه يكون مقصراً وان كان عدم ذهابه قد نشأ عن غلبة احتمال ضياع الشاة الباقيات عند ذهابه يكون معذوراً ولا يلزم الضمان (م) ٦١٠ الاجير الخاص امين حتى انه لا يضمن المال الذي تلف في يده بغير صنعه وكذا لا يضمن المال الذي تلف بعمله بلا تعد ايضاً (م) ٦١١ الاجير المشترك يضمن الضرر والخسار الذي تولد عن فعله وصنعه ان كان بتعديه وتقصيره ولم يكن

## اجارة - (قانون مدني)

(ايجارات) - (ق) ٣٦١ - الاجارة على نوعين

اجارة الاشياء . واجارة الاشخاص وارباب الصنائع

اجارة الاشخاص - (قانون مدني)

## (في ايجار الاشخاص واهل الصنائع)

(م) ٤٠١ ايجار الاشخاص يكون لخدمة معينة مستمرة في المدة المحدودة في عقد ايجار او لعمل معين (م) ٤٠٢ لا يجوز ان يكون ايجار المستخدمين والعملة والخدمة المتتالية الا لزمن معين (م) ٤٠٣ اذا كانت مدة ايجار معينة في العقد وفتح السيد ايجار لزمه التعويض عن جميع المدة التي لا يتمكن فيها الخادم من استخدامه عند غيره وعن مصاريف السفر اذا كان قد استخضره بالخصوص من جهة اخرى (م) ٤٠٤ اذا لم تعين مدة ايجار في العقد جاز لكل من المتعاقدين فسخ العقد في اي وقت

## اجارة الاشياء — ٠ (قانون مدني) (م) ٢٦٢ اجارة

الاشياء عقد يلتزم به الموجر انتفاع المستاجر بمنافع الشيء الموجر ومرافقة مدة معينة باجرة معينة (م) ٢٦٣ عقد الاجار المحاصل بغير كتابة لا يجوز اثباته الا باقرار المدعي عليه به او بامتناعه عن البين اذا لم يبتداء في تنفيذ العقد المذكور. واما اذا ابتدى في التنفيذ ولم يوجد سند مخالصة بالاجرة فنقدر الاجرة بمعرفة اهل الخبرة وتعين المدة بحسب عرف البلد (م) ٢٦٤ الاجار المعنود ممن له حق الانتفاع في عقار بدون رضا مالك رقبته ينقضي بزوال حق الانتفاع وانما تراعى المواعيد المقررة للتنبيه على المستاجر بالتخلية او المواعيد اللازمة لاختد ونقل محصولات السنة والاجار المعنود من وصي او ولي شرعي لا يجوز ان يكون الالمدة ثلاث سنين ما لم تاذن المحكمة التي من خصائصها الحكم في مسائل الاوصياء بازيد منها (م) ٢٦٥ في حالة تعدد المستاجرين لعقار واحد في ان واحد يقدم من وضع يده اولاً ولكن اذا سجل احد مستاجري العقار سند اجاره قبل وضع يد غيره عليه او قبل انتهاء الاجار المحدد فهو الذي له الاولوية (م) ٢٦٦ يجوز للمستاجر ان يوجر ما استاجره كله او بعضه او يسقط حقه في الاجار لغيره الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك (م) ٢٦٧ منع المستاجر من التاجير ينقضي منعه من الاسقاط لغيره وكذلك منعه من الاسقاط ينقضي منعه من التاجير. انما اذا كان موجوداً بالمكان الموجر جده كجعله معداً للتجارة او للصناعة ودعت ضرورة الاحوال الى بيع المجدك المذكور جاز للمحكمة مع وجود المنع من التاجير ابقاء الاجار لمشتري المجدك بعد النظر في التامينات التي يقدمها ذلك المشتري ما لم يحصل للمالك من ابقائه ضرر حقيقي (م) ٢٦٨ يضمن المستاجر الاصلي للموجر المستاجر الثاني او المسقط اليه حق الاجار الا اذا قبض الموجر الاجرة مباشرة من المستاجر الثاني او من المسقط اليه بدون شرط احتياطي او رضى بالاجار الثاني او بالاسقاط (م) ٢٦٩ يسلم الشيء الموجر بالمحالة التي يكون عليها في الوقت المعين لا ابتداء انتفاع المستاجر به ما لم يحدث به خلل بعد عقد الاجار بفعل الموجر او من قام مقامه (م) ٢٧٠ لا يكلف الموجر بعمل اي مرمة كانت الا اذا اشترط في العقد الزامه بذلك لكن اذا هلك الشيء الموجر ينفخ الاجار حتماً واما اذا حصل به خلل فيجوز للمستاجر ان يطلب اما فسخ الاجار واما تنقيص الاجرة على حسب الاحوال ومع ذلك اذا تعهد الموجر في حالة تنقيص الاجرة باعادة الشيء الموجر الى المحالة التي كان عليها وقت الاجار فستحق الاجرة بنهاها بدون تنقيص شيء منها من يوم تمام الترميم (م) ٢٧١ لا يجوز لمستاجر مثل او قسم منه ان يمنع الموجر من اجراء المرمات المستعجلة الضرورية لصيانة العقار ولكن اذا ترتب على تلك الترميمات عدم امكان الانتفاع بالمستاجر فللمستاجر ان يطلب بحسب الاحوال اما فسخ الاجار او تنقيص الاجرة مدة الترميم (م) ٢٧٢ وفي اي حال من الاحوال لا يجوز للمستاجر الذي لم يزل ساكناً في المكان الى تمام الترميم ان يطلب فسخ الاجار (م) ٢٧٣ لا يجوز للموجر ان يتعرض للمستاجر في انتفاعه

بالموجر ولا ان يحدث فيه او في ملحقاته تغييرات تخل بذلك الانتفاع (م) ٢٧٤ اذا حصل التعرض من غير الموجر بدعوى ان له حقاً على المحل المستاجر او ازال احد المنافع الاصلية التي لا يتم انتفاع المستاجر بغيرها جاز للمستاجر على حسب الاحوال ان يطلب فسخ الاجار او تنقيص الاجرة (م) ٢٧٥ يسقط حق المستاجر ان لم يجبر المالك بالتعرض في ابتداء حصوله (م) ٢٧٦ على المستاجر ان يستعمل الشيء الذي استاجره فيما هو معد له وان يعتني به مثل اعتناؤه بملكه ولا يجوز له ان يحدث فيه تغييراً بدون اذن المالك ومع ذلك اذا احدث المستاجر تغييرات فلا يكلف باعادة الشيء الى حالته الاصلية الا اذا حصل من تلك التغييرات ضرر للمالك (م) ٢٧٧ لا يجوز للمستاجر ان يستعمل الشيء الذي استاجره في امر غير ما هو مشروط في سند العقد (م) ٢٧٨ يجب على المستاجر حين انتهاء الاجار ان يرد ما استاجره بالمحالة التي هو عليها بغير تلف حاصل من فعله او من فعل مستخدميه او من فعل من كان ساكناً معه او من فعل المستاجر الثاني الا ان وجد شرط بخلاف ذلك (م) ٢٧٩ على المستاجر ان يدفع الاجرة في المواعيد المشترطة (م) ٢٨٠ تستحق اجرة كل مدة من مدد الانتفاع عند انقضاء ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك (م) ٢٨١ يجب على من استاجر منزلاً او مخزناً او حانوتاً او ارض زراعية ونحوها ان يضع فيها ائمة منزلية او بضائع او محصولات او آلات تفي قيمتها بتأمين الاجرة مدة سنتين ان لم تكن مدفوعة مقدماً او بتأمين الاجرة لغاية انقضاء الاجار اذا كانت مدته اقل من سنتين وهذا ان لم يوجد شرط بخلاف ذلك صريح او دلت عليه قرائن الاحوال (م) ٢٨٢ ينتهي الاجار بانقضاء المدة المتفق عليها (م) ٢٨٣ اذا حصل الاجار بغير تعيين مدة فيعتبرانه حاصل لمدة سنة او ستة اشهر او شهر على حسب المقرر في مواعيد دفع الاجرة ان كان في كل سنة او كل ستة اشهر او كل شهر وبطريقة طلع الاجار بانقضاء احدى هذه المدد اذا طلب ذلك احد المتعاقدين واخبر الاخر منها في المواعيد الا في بيانها. بالنسبة للبيوت والمحلات والمكاتب والمخازن يكون الاخبار بثلاثة اشهر مقدماً اذا كانت مدة الاجار تزيد عليها واما ان كان الاجار لثلاثة اشهر فاقبل فيكون الاخبار مقدماً بنصف المدة. وبالنسبة للاود يكون الاخبار بشهر مقدماً. وفي اراضي الزراعة ونحوها يكون الاخبار مقدماً بسنة اشهر بالاقل مع حفظ حق المستاجر في محصولات على حسب العرف التجاري (م) ٢٨٤ اذا كان اجار ارض الزراعة لسنة او لعدة سنوات (م) ٢٨٥ لا احتياج للتنبيه باخلاء المحل اذا كانت مدة الاجار معينة في العقد (م) ٢٨٦ ومع ذلك اذا استمر المستاجر بعد انتهاء مدة الاجار مستغلاً بالشيء الموجر برضا الموجر اعتبر ذلك تجديداً للاجار بعين الشروط السابقة بالمدد المعتادة (م) ٢٨٧ يجب على مستاجر الارض للزراعة الذي قاربت مدة اجاره على الانتهاء ان يمكن المستاجر اللاحق من تهيئة الارض للزراعة والبذر ما لم يحصل للمستاجر السابق ضرر من ذلك (م) ٢٨٨ يفسخ الاجار بعدم وفاة احد المتعاقدين بما التزم به للاخر او بعدم

## ملحوظات

اجارة شفاهية — (ر) اجارة — مجلة ٤٣٧  
 اجارة العروض — (ر) اجارة — مجلة ٥٣٤ و ٤٢١  
 اجارة منجزة — (ر) اجارة — مجلة ٤٠٧  
 اجارة مضافة — (ر) اجارة — مجلة ٤٠٨  
 اجارة لازمة — (ر) اجارة — مجلة ٤٠٦  
 اجارة من باطن المستأجر — (ر) اجارة الاشيا  
 اجارة المستعار — (ر) عارية — مجلة ٨٢٣  
 اجر البحريين — (ر) ملاح — قتب ٨٩  
 اجرة — (ر) اجارة — اجرة السفينة — قتب ٥  
 اجازة — صورة ارادة سنية صادرة لنظارة الداخلية بتاريخ  
 ٢٨ محرم سنة ١٢٨٥ ٧٢ (٢١ مايو سنة ١٨٦٨)  
 قد احطنا علماً بتفصيلات ما اشتمل عليه قرار المجلس  
 الخصوصي هذا الرقم ٨ المحجة سنة ٨٤ عن الرابطة التي  
 استحسن اجراء العمل بموجبها من الان فصاعداً مع  
 المأمورين وسائر المستخدمين الذين تدعو الضرورة  
 بطلبهم القيام من محلات مأمورياتهم لاعذار تبذولهم  
 سواء كان الاشغال تتعلق بهم اولعذر العياء وكيفية  
 الاستئذان والاجازة التي تعطى لهم وما يصير معاملتهم  
 به لآخر ما تدون فيه وقد وافق لدينا ما به فاصدرنا  
 امرنا هذا لكم شرحاً عليه لاعتماد الاجراء بموجبه كما  
 اقتضته ارادتنا. (صورة قرار المجلس الخصوصي)  
 قد صدرت ارادة سنية للداخلية تاريخها ٢٥ رمضان  
 سنة ٨٤ ٣٧ ٣٧ منطوقها السامي انه متلاحظ ان  
 بعض المأمورين من الكبار والصغار جاريين ترك  
 محلات مأمورياتهم ويقوموا منها بدون استئذان  
 ويحضروا الى المحروسة وإلى جهات اخر وكل منهم  
 يقصد بذلك اشغال نفسه الشخصية وتغيير الهواء ونحوه  
 وان ترك اي مصلحة كانت هكذا خالية بدون مأمور فيها  
 مما يخشى من وقوع السكتة والتأخير في اشغال المصلحة  
 او حدوث بعض امور مغائرة مع ان مراعاة جانب  
 المصلحة في جريان الاشغال في محورها اللائق بوجود  
 مأمورها بها وعدم حدوث ما يوجب التأخير والعطل  
 هذا امر لازم وعليه مدار التجاح والبزاح والامن

قيامه بالمواجبات الميمنة في المواد السابقة بغير اخلال بالتضمينات  
 التي هي بالنسبة لما يستحقه الموجر عبارة عن الاجرة المقابلة  
 لزمن الخلط بين التمتع والتأجير وما ينقص من الاجرة في المدة  
 الباقية من الايجار الاول عما كانت عليه فيه (م) ٢٨٩ يفتح  
 الايجار ببيع الشيء المستأجر اذا لم يكن لسند الايجار تاريخ  
 ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ البيع الثابت رسمياً ومع ذلك  
 ليس للمشتري ان يخرج المستأجر الا بعد التنبيه عليه بالخروج  
 في المواعيد المذكورة آنفاً (م) ٢٩٠ وفي الحالة المذكورة  
 المستأجرون الذين يكتفون بالخروج مع وجود سندات  
 الايجار بأيديهم يستخفون اخذ التضمينات اللازمة من الموجر  
 الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك ولا يجوز اخراج المستأجر  
 الا بعد اعطائه التضمينات اللازمة من الموجر او من المشتري  
 عن الموجر المذكور او اعطائه كفيلاً بها يكون كفوفاً  
 (م) ٢٩١ لا يفتح الايجار بموت الموجر ولا بموت المستأجر  
 ما لم يكن الايجار حاصلًا للمستأجر بسبب حرفته او مهارته  
 الشخصية (م) ٢٩٢ في مواد ايجار الارض الزراعية لا يجوز  
 للمستأجر ان يطلب من الموجر تنقيص الاجرة اذا هلك  
 الثمرة بمحادثه جبرية (م) ٢٩٣ واذا منعت المحادثة الجبرية  
 المستأجر من هيئة الارض او بذرها او تلفت ما يذرفها كله  
 او اكثره تكون الاجرة غير مستحقة او واجبة تنقيصها وكل هذا  
 اذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك (م) ٢٩٤ من استأجر أرضاً  
 زراعية وغرس فيها اشجاراً فلا يجوز له قلعها الا اذا كانت  
 شجيرات معدة للنقل وللموجر المحاريين قلع الاشجار المغروسة  
 بدون اذنه والزام المستأجر بمصاريف القلع وبين ابقائها ودفع  
 قيمتها للمستأجر حسب التقويم (م) ٢٩٥ وفي حالة ما اذا اراد  
 قلعها لزمه ان ينتظر الزمن الذي يوافق نقلها فيه عادة  
 (م) ٢٩٦ الاراضي المعدة للزراعة او المشغولة بالاشجار يجوز  
 تأجيرها لمن يزرعها بشرط اداء حصة معلومة من محصولها  
 الى الموجر (م) ٢٩٧ ان لم تعين مدة ايجار الارض للزراعة  
 فيها على الوجه المذكور يعتبر تأجيرها واقفاً على محصولات سنة  
 واحدة (م) ٢٩٨ تدخل في التأجير بهذا الوجه الآلات الزراعية  
 والمواشي الموجودة في الارض في وقت العقد اذا كانت تلك  
 الآلات والمواشي مملوكة للموجر ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك  
 (م) ٢٩٩ على المستأجر بهذا الوجه ان يصرف المصاريف  
 اللازمة لحفظ ما يوجد بالارض من المباني وغيرها من الماوي  
 وان يبذل جهده في خدمة الارض وعليه ايضاً ان يستعوض  
 الآلات التي بليت بكثرة الاستعمال الا اذا وجد شرط بخلاف  
 ذلك ولكن لا يكون ملزوماً بان يستعوض المحببات التي  
 نفقت الامن التناج فقط اذا كان هلاكها بدون تقصير منه  
 (م) ٤٠٠ وينفذي التأجير المذكور بموت المستأجر او بانه  
 حادثة تمنعه من الزراعة الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك انما  
 على الموجر اداء المصاريف المتصرفة من المستأجر على  
 المزروعات التي لم تحصد

اجارة — (ر) خاين — قتي ٣١٥ — وصية بالمنافع

اجارة الادمي — (ر) اجارة — مجلة ٥٦٢

بحيث اذا فرض وحدث عذر شخصي لاي مأمور كان كبيراً او صغيراً فلا يكون ترك مصلحته وقيامه منها على الحالة الجارية بل يكون تحت الاستئذان والقاعدة التي تربط لذلك ولهذا فلقد تعلقت الارادة السنية حصول التذکر في ذلك بالجلس الخصوصي وابدال هذه الكيفية تحت قاعدة مرتبطة بصير اعمالها بمعرفة المجلس مع مراعات عدم حدوث توقيف ولا سكتة ولا مغايرة في اشغال المصلحة وما يتراى يعطى به القرار بالمداولة والمذاكرة عن ذلك بالمجلس (روي)

ان دوام وجود الخدماء في وظائفها في الواقع انه من حقوق القيام بواجبات الخدمة وبذلك لا يسوغ لاحد ما الغياب عن محل خدمته واذا بدى لاحد عذر ضروري يشغله عن المصلحة فيجب عليه الاستئذان ممن له ان يأذن والاذن له من المأمورين يراعي عند اعطاء الاذن الى اوقات الامكان والى من يقوم مقامه من الخدماء الموجودين اذا كانت خدمته تستلزم ذلك مدة غيابه حسب درجات الوظائف ويحدد له مدة معينة ويجري ذاك بكيفية ان الخدماء الاصاغر لحد الكتبة والمعاونين في اي مصلحة كانت يؤذن لهم من مأموري مصالحهم وما عداهم يكون بعد العرض لمن هو فوقهم ومثال ذاك بجهات الاقاليم ان ناظر القسم له ان يأذن مأموراً أو وكيله يستأذن عنه وعن نفسه من المدير والمدير له هذه الرخصة فيمن هم تحت ادارته من خدام ديوان المديرية وفروعه وارباب المحاكم الشرعية الأ وکیل المديرية وناظر قلم الدعاوي بها يعرض عنهما المدير لسعادة مفتش عموم الاقاليم ولسعاده ان يأذن واذا كان المدير يطلب الاذن لنفسه فيعرض لسعادة المفتش وسعاده يستأذن عن المدير المسمى اليه من الاعتاب الخديوية اما المجالس المحلية فلرؤساها ان تأذن الخدماء الذين دون الاعضاء اما الاعضاء يعرض عنهم بواسطة رئيس المحكمة لمجلس الاحكام والمجلس المشار اليه له الرخصة في ذاك الا اذا اقتضى لزوم الاذن لاحد رؤساء المجلس يكون بالاستئذان من الاعتاب السنية بواسطة المرض عنها من سعادة رئيس مجلس الاحكام وكذلك اعضاء مجلس الاحكام يعرض عنهم من سعادة الرئيس للاعتاب السنية اما

بجالس التجار فلرؤسائها ان تعطي الاذن لاعضائها وتستأذن عن الوكلاء وعن انفسهم من نظارة الداخلية والداخلية ترخص للوكلاء وتعرض عن الرؤساء للاعتاب الكريمة واما ضبطيات مصر واسكندرية ومحافظي النغور وكرک اسكندرية والسكة الحديد وديوان الاشغال وامثالهم فمأمورو تلك المصالح يأذنوا لمن يكونون تحت ادارتهم من ارباب الوظائف الصغيرة واما وكلاءهم وارباب الوظائف الكبيرة سواء كانت بدواوينهم او بفروعها فيعرض عنهم من المأمورين لنظارة الداخلية وهي لها ان ترخص لهم الانفس المأمورين المسمى اليهم فيكون الاذن لهم بعد العرض من الداخلية للاعتاب الخديوية ويسري هذا الاجراء ايضاً في حق مجلس الصحة وروساء الطب والهندسة الأ الحكماء والمهندسين الموظفين في الجهات فالموجود منهم بالمديريات يؤذن له من المدير والموجود منهم بالضبطيات والمحافظات وغيرهم يؤذن لهم من مأموري جهات استخدامهم اما حضرة مأموري الدواوين الذين هم اعضاء المجلس الخصوصي وحضرة ناظر البحرية فيطلبوا لوكلاء دواوينهم الاذن من الداخلية واما عن انفسهم فيستأذنوا من الاعتاب السنية سواء كان بواسطة الداخلية او بعرضها وبغير واسطة وعلى هذا الترتيب فمن يطلب اذن ويؤذن له بمدة معلومة يحسب له فيها نصف ماهية وذلك لمناسبة ان بعض الخدماء الاصاغر الذين يظن فيهم ان يطلبوا الاذن لغير اهمية اذا علموا انهم في مدة غيابهم يكونوا بنصف ماهية فضرورة يستقروا في وظائفهم ويوظفوا في اشغال المصلحة كما انه في الامكان ان بعض الاعذار الشخصية يدرك لصاحبها ان يوكل فيها من يقوم مقامه لمراعاة اهمية مأمورته في المصلحة ولزوم دوام وجوده فيها ولاجل هذا (روي) ان تكون مدة الاذن على العموم بنصف ماهية ومن يؤذن له على ذلك اذا كان حدث له في غيابه عذر يستوجب اخذ اجازة ثانية فيرسل في الحال كتابة للمأمور الاذن له قبل تجاوز الميعاد يبين فيها عذره ويقدر فيها المسافة التي ياتمس علاوتها فاذا لم يفعل ذلك ولم يحضر في تمام الميعاد المأذون لديه وتجاوز الميعاد فالمدة الزائدة تكون بلا ماهية ومع هذا يحاكم بموجب



## ملحوظات

القانون وعلى ذلك يلزم ان تكون الاستثنائات كلها بالكتابة الرسمية وثابتة في القيودات ومعلومة بمحل قيد الاستحقاق ثم من يكون مستخدم بقتراتو ولم يكن مرخص له في شروط القتراتو بالغياب عن خدمته مدة معينة فيجري عليه حكم هذا القرار ويؤخذ منه القول الرسمي بقبوله به عند الاذن له وهذا كله يجري فيما عدا ايام المواسم المعتادة كما ان من يتأخر عن اشغاله لعذر العيا يستثنى من ذلك ويعامل بما تدون عنه في ذيل قانون المعاش المدون به ما نصه اذا ابتلى احد الخدماء بعلّة شديدة وقرر اثنان من اطباء المستخدمين ان لا يحصل له الشفاء الا اذا توجه لتبديل الماء والهواء الى جهة داخلية في الحكومة او خارجه عنها وقدر له مدة لاجل ذلك فيلزم ان يعطى لذلك المريض رخصة في تلك المدة وكما جرت العادة بان المريض من المستخدمين تحسب له ماهيته ومرتباته بالكمال وهو ملازم الفراش في منزله فكذلك المريض السابق ذكره يجب ان تحسب له ماهيته ومرتباته بالكمال في مدة تبديل الهواء واما اذا كان المريض يحصل له الشفاء ويستدعي بمدة لتبديل الهواء بقصد استحصاله كمال الصحة فقط والاطباء يرون ذلك موافقاً وبصدقون عليه فيلزم ان لا يمنع امثال هؤلاء من ذلك ولا يحرموا من العلاج وتصحيح الابدان بل تعطى لهم رخصة بقدر المدة التي يعينها الاطباء غير ان في صورة ما اذا كانت ماهية احدهم اكثر من خمسة اكياس لا يحسب له الا نصف ماهيته ومرتباته واما اذا كانت ماهيته خمسة اكياس او اقل فيحسب له الثلثان من ماهيته ومرتباته في مدة الاجازة فاذا لم يحصل للمريض الذي توجه لتبديل الهواء في المدة المعينة شفاء او لم يستكمل الصحة وشهد له بذلك اطباء الجهة التي هوبها وعينوا له مدة اخرى وصدق على ذلك حاكم تلك الجهة فتلك المدة التي تلزم زيادتها لانعام الشفاء تحسب له مرتباتها على الوجه المذكور فان لم ترد شهادة من الاطباء وتاخر عن الميعاد المعين بلا سبب لزم ان لا يحسب له شيء من المرتبات في المدة التي تاخرها هذا نص البند في خصوص ذلك وعلى موجهه يدير الاجراء فيما اذا كان الاذن لاحد

الخدما في الجهات الداخلة دائرة الحكومة المصرية واما اذا كان يحتاج الحال لاعطاء اذن لاحد من الخدماء لجهة من الجهات الخارجة سواء كان لعذر العيا او لاي سبب كان من الاعذار الشخصية فلا يتصرح له الا بعد العرض للاعتاب السنية وصدر الامر العالي بالاجابة وبالاجراء على الوجه المشروح فالذي يطلب الاذن بواسطة التفكراف لبعد المسافة او لضرورة الحال فتكون اجرة التفكراف على طالب الاذن هذا الذي روي وباعراضه للاعتاب الخديوية اذا وافق يصدر الامر العالي بالاجراء على موجهه من الان وصاعداً لاجل نشره واعلانه كما استقر عليه الرأي

اجازة - (٢٤ رجب سنة ١٠٩٥ لولي سنة ٧٨) صورة ماورد (من المحققة للداخلية رقم ٢٠ رجب سنة ١٠٩٥ نمرة ٦٤ المسطر ادناه صورة الامر العالي الصادر لهذا الطرف رقم ١٦ رجب سنة ٩٥ نمرة ٧ المشير فحواء السامي اجازة قضاة ونواب الولايات والمراكز والاقسام بجهات الحكومة بما فيها الاقاليم السودانية بتوكيل من يعتمدون عنهم في مدة غيابهم بال كيفية المنوه عنها ولهذا اقتضى ترفيقه لدولتكم نؤمل انه بعد الاحاطة بما اشير يصدر اذن عنايتكم بنشره للجهات عمومًا بما فيهم الاقاليم السودانية لمعلوماتهم به ونشره من طرفهم للقضاة والنواب للاجراء على مقتضاه بحيث ان تعيين الوكلاء المذكورين يكون تحت مسؤولية من يجرون تعيينهم وفي تاريخه جرى ما لزم فنحشره للمجالس ايضاً

اجازة - (١٦ رجب سنة ٩٥ نمرة ٧) صورة الامر العالي الصادر لظارة المحققة رقم

قد علمنا من مكاتبتكم رقم ٨ رجب سنة ٩٥ نمرة ٦ ان مجلس الاحكام احال على الحقانية النظر فيما التمسه قاضي محكمة سنار من اعطائه اجازة لتغيير الاهوية والترخيص له بتوكيل من يعتمد له لتأدية الاشغال مدة غيابه وبما انه كثيراً ما يتوقع اعذار مثل هذه بجهات الاقاليم البعيدة والقرية وبعض قضاة الولايات الذين لانواب لهم اوقضاة المراكز والاقسام يعينون كتاباً عوضاً عنهم لرؤية الاشغال ويحصل ذلك في الغالب عند توجه قضاة ونواب البنادر والاقسام لطرف قاضي الولاية والمفتي لتفتيش اجرا آتهم حسب المقرر مع ان تعاطي الاحكام

بعدم التصريح للحكام بأشياء باجازات بدون اذن  
تجلس الصحة وحيث ان ما رأه مجلس الصحة بالكيفية  
الموضحة وجد في محله ومن الاقتضاء الاجراء بموجبه  
وقد تحرر للمدريات بذلك وهذا للمعلومية واستمرار  
العمل بمقتضاء في ٦ ذى القعدة سنة ١٢٩٦

اجازة - (صورة ما تحرر لعموم فروع الديوان في ٢٦  
ذي الحجة سنة ١٢٩٦) ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٩

مع علم سائر الموظفين بما يقتضيه القرار الصادر عليه  
الامر العالي في ٢٨ محرم سنة ٩٥٥ نمرة ٧٢ لناظر الداخلية  
وما صدر بعده في حق من تبدو لهم اعدار شخصية  
من المستخدمين ومن يتأخرون عن محلات خدماتهم  
لعذر العياء ومن تحتاج صحتهم لتبديل الماء والهواء  
وما يجب في كل حالة من تلك الاحوال قد علم  
الآن من المكاتب المتواردة للديوان ان من  
المستخدمين بالفروع من يترك وظيفته بمجرد  
الاخبار بعدم موافقة اهوية جهة استخدامه لصحته ولا  
ينتظر حتى تحصل على رخصة رسمية بذلك ومنهم  
من لم يخبر بالكلية ويترك وظيفته ومنهم من لم يوجد  
بمحل شغله وعند سؤاله يعذر بالعياء حالة كونه لم  
يخبر عنه من قبل وحيث ان ذاك مما يوجب العطل  
والضرر بسبب ترك الموظف وظيفته قبل ان يباشرها  
غيره فلاجل وقاية المصلحة وحفظ احكام القرارات  
المذكورة ينبغي التأكيد على من هم تحت ادارة  
حضرتكم من المستخدمين بان من يعتره عياء يوجه  
ملازمة الفراش يجب عليه في الحال ان يخبر رئيسه  
بالكتابة لكي يحل مباشرة وظيفته على خلافه ويحيل  
على اطباء الجهة انكشف عليه ثم يشعر الديوان رسمياً  
بما يظهر من انكشف وكذا من يقرر من الاطباء  
ان صحته تحتاج تغيير الهواء لا يبرح من وظيفته  
الا بعد ان يقدم بالكتابة الرسمية طلب الرخصة  
مرفوقاً بشهادة الاطباء المحددة بها المدد ويلت الى  
ان يصدر امر رسمي من الديوان تصريحاً بذلك بعد  
استيفاء الاصول المقررة بالقرار وهكذا من تبدوله  
اعذار شخصية لا يترك وظيفته ما لم يتصرح من  
الديوان باعطاء الاذن بذلك وعلى الرؤساء في  
هذه الاحوال مراعاة حالة الامكان واثباتها في

الشرعية يتوقف على اجازة متعاطيها من قبل ولي  
الامر لآخر ما توضح عن ذلك تروموا انه اذا وافق  
لدينا اجازة القضاة بتوكيل من يعتمدوه عنهم وتحت  
مسئوليتهم في مدة الغياب سواء كان لحصول عيا  
اليوم يتحقق بشهادات من الاطباء او لاشغال  
شخصية تخصهم ويعاملوا في كلا النوعين بمقتضى  
منشور الاجازات او لاشغال اخرى تخص المصلحة  
بحيث انهم لا يعينوا الا من يكون كفواً لذلك  
ويبلغوا عنهم مديري او حكام الجهات التابع لها  
مركز المحكمة عند المخابرة عن رخصة القيام لاحد  
الاسباب المذكورة فيصدر امرنا بذلك لاعتماد  
الاجراء بموجبه بعموم الجهات بما فيها الاقاليم السودانية  
وحيث اقتضت ارادتنا التصريح لكل من قضاة جهات  
الحكومة بما فيها الاقاليم السودانية بتوكيل من  
يعتمدوه في مدة غيابهم بالكيفية التي اوضحتموها  
فاصدرنا امرنا هذا لكم لتعلموه وتجروا نشره واءلانه  
لجهات الاقتضاء لاعتماد الاجراء بموجبه

اجازة - (منشور صادر من الداخلية بتاريخ ٢٢ رجب  
سنة ١٢٩٥)

المسطر بهذا صورة الامر العالي الصادر لنظارة  
الحقانية بتاريخ ١٦ رجب سنة ١٢٩٥ نمرة ٧ وصورة  
ما ورد للداخلية من الحقانية في ٢٠ منه نمرة ٦٤ في  
شأن اجازة قضاة ونواب ولايات المراكز والاقسام  
بجهات الحكومة بما فيها الاقاليم السودانية بتوكيل  
من يعتمدوه عنهم مدة غيابهم على الكيفية المتوه عنها  
وحيث من الاقتضاء الاجراء على مقتضى ما صدر  
به الامر فقد صار نشره في تاريخه للجهات وهذا  
للمعلومية والاجراء على مقتضى ما اشير

اجازة - (منشور ١٢٢ كطوبر سنة ٧٩٦ بعدم التصريح باجازة  
الحكام بأشياء المديرة الا باذن من مجلس الصحة)

جناب رئيس مجلس الصحة ارسل للداخلية افادة  
رقم الجاري نمرة ٣١٠ بمضمون ان حكما بأشياء  
المدريات بتركوا اشغالهم المتوطنين بها ويتوجهون  
لمصر وسكندرية وغيرها بمقتضى تصريح حضرات  
المديرين على انه ربما في اثناء غيابهم تحدث مسائل مهمة  
تستدعي وجود من يكون غائباً منهم لاجرائها بمعرفة  
دون غيره ولهذا يرام صدور المكاتبات من الداخلية

ملحوظات

المخاطبات التي ترد للديوان مع ايفاض المدة المقتضى التصريح بها وما يقتضيه القرار في شأنها ومن يقدم على ما يخالف ذلك يكون تحت المعاقبة بما يستتبعه طبقاً للقوانين (حاشية) الخدمة السائرة كالعساكر والسعاة والفراسين وامثالهم يرخّص لهم من طرف المصالح التابعين لها بعد استيفاء الاصول المقررة واشعار الديوان عنهم اما من كان فوق ذلك من الخدمة فيستأذن عنهم الديوان على الصورة الموضحة يمينه وبذا لزمّت التحشية (راجع ما تحرر بعده فقرة ٦٣)

اجازة — {صورة ما تحرر من ديوان الاشغال الى الفروع في ١١ رجب سنة ١٢٩٧ ١٩ يونيو سنة ٨٠ فقرة ٦٣}

حيث لوحظ ان حضرات مأموري وروساء جهات فروع الديوان يجرون اعطاء اجازات الى بعض المستخدمين واخطار العموم عنها بعد التصريح اليهم وبما ان منشور الاجازات يقضي بان التصريحات لمن يطلب الاجازة لا تكون الا بعد الاستئذان من الديوان وصدور الأذن بالاجراء فلزم تحريره لحضرتكم للمعلومية ومن الآن لا يتصرّح باعطاء اجازات لاحد ما عن اي مدة كانت الا من بعد الاستئذان والمخابرة مع هذا الطرف وعلى مقتضى التصريحات يتبع الاجراء وفقاً للاصول

اجازة — {صورة مفادة واردة للداخلية من رئاسة مجلس النظر بتاريخ غرة ربيع الاخر سنة ١٢٩٨ ٣٩ مارس سنة ٨١ فقرة ١٦}

انه بالمجلس المنعقد في يوم الثلاثاء ٢٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٢ فبراير سنة ٨١ تقرر الغاء رسوم العرض حالات التي تقدم من انفار وضباط الجهادية عن طلب الاجازة وان الاجازات التي تعطى لضباط الجهادية ولكافة المستخدمين الملكية لاجل اشغالهم الشخصية تكون المعاملة فيها باحتساب نصف ما هيأته مدة الاجازة وبالعرض عن ذلك للحضرة الخديوية صدر الامر العالي بتاريخ ٢٩ ربيع الاول سنة ٩٨ — ٢٨ فبراير سنة ٨١ بالموافقة على ما تراه للمجلس وبناء عليه لزم تحريره لاتباع الاجراء بموجبه اجازة — {صورة امر عال صادر لرئاسة مجلس النظر بتاريخ ١٦ جمادى الاخرة سنة ٩٨ ١٦ مايو سنة ٨١}

بناء على ما رفعه لنا مجلس نظارتنا نأمر بما هو آت (م) ١ قد صار التصديق والاقرار على اللائحة المختصة

بالاجازات المرفوقة بامرنا هذا (م) ٢ على نظاردواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويتعلق به (صورة لائحة الاجازات) (م) ١ تنقسم الاجازات الى نوعين اجازات اعني ايداعية واجازات لسبب مرض (م) ٢ مدة الاجازة الاعني ايداعية لا تكون الا شهراً واحداً سنوياً اذا رغب المستخدم ان يصرفها في القطر المصري ولا ازيد من شهر ونصف اذا اراد ان يمضيها خارجه. ويسوغ اخذ الاجازة المذكورة على مرتين فان قسمت الى قسمين لا يجوز التصريح بقسمها الثاني الا بعد مضي اربعة شهور من تاريخ انتهاء مدة القسم الاول. ولا تعطى اجازة كاملة الا بعد مضي ثمانية شهور من انتهاء الاجازة السابق اخذها ومضي سنة من تاريخ دخول المستخدم في الخدمة ولا يسوغ في اي حال من الاحوال اعطاء اجازة كاملة مرتين في سنة واحدة (م) ٣ يسوغ ضم اجازات سنتين او ثلاث سنين متوالية الى بعضها بشرط ان لا تزيد مدتها في اي حال من الاحوال عن ثلاثة اشهر ونصف اذا اراد المستخدم ان يمضيها خارجاً عن القطر المصري ولا عن ثلاثة اشهر اذا رغب ان يصرفها داخل القطر وللمستخدمين الخيار في استبدال الاجازة السنوية باجازة سنتين او ثلاث سنين معاً ولرؤساء المصالح ايضاً ان لا يصرحوا بالاجازة السنوية للمستخدمين التابعين لهم اذا اقتضت لوازم المصلحة ذلك بشرط توضيح الاسباب التي تستوجب عدم التصريح لهم بها لناظر الديوان ففي هذه الحالة يعطى لهم في السنة الثانية او الثالثة اجازة عن مدة سنتين او ثلاثة (م) ٤ لا يجوز في اي حال من الاحوال ان يغيب بالاجازة اكثر من سدس مستخدمي المصلحة في آن واحد. فاذا طلب اكثر من السدس اجازة في آن واحد تكون الاولوية للذين تكون اجازتهم الاخيرة اقدم تاريخاً فاذا كان تاريخ اجازتهم الاخيرة واحداً او اذا لم يسبق لهم اخذ ادنى اجازة تعطى الاجازة الاولوية لا قدمهم في الخدمة (م) ٥ الاجازة الاعني ايداعية لا يترب عليها استقطاع شيء من الماهية خلاف اليوم الاحياطي الجاري استقطاعه (م) ٦ الاجازات لسبب مرض لا يتصرّح بها الا على مقتضى شهادة ممضاة من طبيبين من

والمستخدمين المحددة اجازتهم بموجب كونتراتو (م) ١٥ يعمل في كل مصلحة دفتر للاجازات ويفتح فيه باب لكل مستخدم لتتقيد به على التوالي الاجازات التي تعطى له (م) ١٦ هذه اللائحة يسري مفعولها ابتداء من سنة ١٨٨١ وكل مستخدم اجتمعت فيه الشروط المذكورة في الفقرة الاخيرة من المادة الثانية يكون له الحق في ان يأخذ في سنة ١٨٨١ الاجازة المنصوص عنها بالفقرة الاولى من المادة المذكورة. ومع ذلك فان الاجازات المعطاة اثناء سنة ١٨٨١ يجوز على سبيل قاعدة وقتية امتدادها بقرار يصدر من ناظر الديوان اذا اوجبت ذلك احوال خصوصية.

## (منشور)

ورد للداخلية مكاتبة من رئاسة مجلس النظار رقم ١٧ الجاري نمرة ٣٢ ومعا صورة ترجمة اللائحة التي عملت بالمجلس للاجازات التي تعطى لخدمة الحكومة وصورة الامر العالي الصادر عليها لرئاسة المجلس بتاريخ ١٦ الجاري بالاجراء بموجبها ولهذا قد صار للشرجيات الادارة على صورها وبالجملية هذا تكم للعلمية والاجراء حسب ما تضمنته تلك اللائحة بجملة طرفكم تحريراً في ٢١ جمادي الآخرة سنة ١٢٩٨

اجازة — (صورة منشور صادر من الداخلية بتاريخ ٢٥ جمادي الآخرة سنة ١٢٩٨ فيها يتعلق باعطاء

الاجازات لارباب الوظائف الصغيرة المستخدمين بالادارة من حضرة المدير والاستئذان عن الوظائف المهمة من الداخلية اما خدمة التحصيلات فيعاملون كمشور المالية — حيث من مقتضى البند الثاني عشر من لائحة الاجازات الصادرة من مجلس النظار التي بعث صورتها لطرفكم بافادة من الداخلية في الجاري نمرة انا نحن رؤساء المصالح الذين يسوغ لهم اعطاء الاجازات فقد رخصنا

باعطاء الاجازات على مقتضاها الى مستخدمي الادارة بجهة طرفكم ما عدا الوظائف الكبيرة المهمة كالوكيل وناظر قلم القضايا والمعاون الاول وارباب الوظائف المهمة الا في من قسم الادارة فهو لا يعطى لهم الاجازة الا من بعد الاستئذان عنهم من الداخلية كما ان خدمة التحصيلات تحصل معاملتهم على مقتضى المنشور الصادر من نظارة المالية وبناء عليه لزم تحريره للاجراء كما ذكر

مستخدمي الحكومة ويجوز التصريح بامتدادها بناء على تقديم شهادة من طبيب الجهة الجاري معالجة المريض بها (م) ٧ الاجازات التي تعطى لسبب مرض او لاجل حصول المريض على تمام الشفاء لا يترتب عليها خصم ادنى شيء من ماهيته خلاف اليوم الاحتيالي (م) ٨ اعطاء الاجازة لسبب مرض او لاجل تمام الشفاء يمنع من اعطاء الاجازة الاعيادية في السنة ذاتها (م) ٩ المستخدم الذي يغيب باجازة اعنيادية او باجازة لسبب مرض او لاجل الحصول على تمام الشفاء يبقى في وظيفته ولا يجوز تعيين عوضه الا مؤقتاً في مدة غيابه. ومدة الاجازات تعتبر من مدة الخدمة بالنظر لترتيب المعاش. وفي اثناء الاجازة المعطاة لسبب مرض لا يستقطع شيء خلاف اليوم الاحتيالي من مرتبات المستخدم المريض مدة ستة شهور ويقطع نصفها في مدة الستة شهور التالية فان لم يشف بعد انقضاء السنة يرفق ويحال على المعاش لمعاملته حسب الاحكام المدونة في قانون المعاشات (م) ١٠ كل مستخدم اذا اخذ اجازة ولم يعد الى محله عند انتهائها ولم يثبت ان غيابه زيادة عن مدة الاجازة متسبب عن مرض او قوة قهرية لا يكون له حق في اخذ ماهية ابتداء من يوم انتهاء الاجازة وهذا لا يمنع من معاقبته بالرفق او بالجزاءات التأديبية التي يستحقها على ذلك (م) ١١ طلبات الاجازة الاعيادية يجب تقديمها مقدماً بشهر لا اقل الا في الاحوال الضرورية المستعجلة (م) ١٢ تعطى الاجازات لصغار المستخدمين من رئيس المصلحة وكبار الموظفين من ناظر الديوان ولكل من النظار ان يعين فيما يخص بنظارته رؤساء المصالح الذين يسوغ لهم اعطاء الاجازات (م) ١٣ كل متوظف يستحصل بوجه خارج عن حد القواعد السالف ذكرها على اجازة لاسباب تتعلق بعائلته او لاشغال خصوصية به لا يكون له حق في اخذ اي شيء من ماهيته مدة غيابه ويتعين بدله بمصاريف من طرف الحكومة. فاذا امتدت هذه الاجازة اكثر من شهرين يعتبر كأنه مستعف من وظيفته (م) ١٤ يكون العمل والاجراء بموجب هذه اللائحة في حق جميع المستخدمين الملكية بالمصالح التابعة للنظارات ما عدا اعضاء المحاكم المختلطة

## ملحوظات

لصغار المستخدمين يكون من رئيس المصلحة وكبار الموظفين من ناظر الديوان وانه لكل من النظارات تعيين رؤساء المصالح الذين يسوغ لهم اعطاء الاجازات فيما يخص بنظارتهم وحيث ان صورة اللائحة المثنى عنها سبق ارسالها لمديرية حضرتكم بواسطة نظارة الداخلية والذي قررته نظارة المالية في كيفية اعطاء الاجازات المحكي عنها فيما يخص باموري وخدمة التحصيلات والامور المالية التابعة لهذه النظارة هو ان اعطاء الاجازة لمامور التحصيل وباشكاتب المديرية وارباب الوظائف المهمة فيها يكون بالاذن من نظارة المالية وماعداهم يكون باذونات من حضرات المديرين او وكلائهم وقد نشر بذلك عموماً في تاريخه فلزم تحرير هذا لخدمكم لمعلوماته واجرا مقتضاه

اجازة — { منشور من نظارة الاشغال نمرة ٢٠ بتاريخ ١٤ شعبان سنة ١٢٩٨ ( ١١ يوليوسنة ٨١ ) }

(صورة) ترجمة الامر الصادر من سعادة ناظر الاشغال العمومية بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ٨١ المرسل صورته للفروع بافادات في تاريخه ولاقلامه ايضا بلاغات — انه بناء على البند الثاني عشر من لائحة الاجازات الصادر عنها الامر العالي الرقيم ١٤ مايو سنة ٨١ ١٦ جمادى الآخر سنة ١٢٩٨ استصوبنا ما هو آت — (م) ١ ترخص لكل من حضرات مدير الاشغال العمومية ورئيس قلم المباحث والمأموريات وناظر السكرتارية العمومية والحسابات ومدير مصالح مدينة المحروسة وناظر قلم القضايا ومفتش عموم التطهيرات ومفتش عموم الملاحات ورؤساء هندسة الاقسام وأموري ادارة السكة الحديد ومينا سكدرية وناظر الانجارية ومدير عموم الاثارات القديمة ( انتيفخانه ) وأمور اورناتو سكدرية وناظر مصلحة شوارع سكدرية باعطاء اجازات لصغار المستخدمين الذين تحت ادارتهم

( م ) ٢ الاجازات لا تعطى الا على حسب نصوص اللائحة المذكورة اعلاه المختصة بالاجازات (م) ٣ يجب على رؤساء المصالح اشعار الديوان بالاجازات التي تعطى بمعرفتهم لكي يجري قيدها بالسكرتارية العمومية وبقسم الحسابات بناء على البند الخامس عشر من اللائحة المذكورة الامضا علي باشا

اجازة — { منشور لكافة المحاكم الشرعية في غرة رجب سنة ٩٨ ( ٣٠ مايو سنة ٨١ ) بما يقتضي اجراء في الاجازات مرسل على هذا نسخة من الامر العالي المؤرخ في ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٨ الموافق ١٤ مايو سنة ١٨٨١ الصادر بتنفيذ اللائحة المتعلقة بالاجازات وصورة اللائحة المذكورة وقد توضح ادناه بيان البند المختص بالمحاكم الشرعية من ضمن القرار الذي حررناه بالتطبيق للمادة الثانية عشرة من تلك اللائحة الامل الاجراء بمقتضى ما هو مبين بالامر العالي واللائحة والبند المذكور — صورة البند المختص بالمحاكم الشرعية من ضمن البنود المندرجة بالقرار الصادر منا بالتطبيق للمادة الثانية عشرة من لائحة الاجازات

( فيما يخص بالمحاكم الشرعية ) ( البند الرابع ) التصريح لكل من قضاة المحاكم الشرعية والمفتين يكون باذن منا ما عدا التصريح الى قضاة المراكز والاقسام فانه يكون من قضاة المديريات التابعين لهم اما قضاة سيوه والوجه فيصرحون لانفسهم بالاجازات المذكورة ويخطر عن الحفاية . والتصريح لاعضاء المحاكم الشرعية والنواب وباقي مستخدمي المحاكم يكون من القضاة منشور لكافة المجالس واقلام المخالفات في تاريخه في شان الاجازات ايضا (صورة النسخ حسب المبين اعلاه)

( البند الثاني ) التصريح لكل من رؤساء المجالس المحلية يكون باذن منا ما عدا رؤساء المجالس المركزية فان التصريح لهم يكون باذن رؤساء المجالس الاستثنائية التابعين لها — التصريح لكل من اعضاء المجالس وباقي مستخدميها يكون من رؤسائهم ( البند الثالث ) التصريح للمستخدمين الملكية باقلام المخالفات الاهلية يكون من القضاة اما نفس القضاة والنواب فهم تحت اصول المحاكم المختلطة ما داموا تابعين لها

اجازة — { صورة ما نشر من المالية بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٨ ( ٢٦ مايو سنة ١٨٨١ ) }

( بان اعطاء الاجازة لمامور التحصيل وباشكاتب المديرية وارباب الوظائف المهمة فيها يكون بالاذن من نظارة المالية وماعداهم يكون باذونات من حضرات المديرين او وكلائهم ) — قد تدون في البند الثاني عشر من لائحة الاجازات الواردة للمالية بافادة من مجلس النظر رقيم ١٥ مايو الجاري نمرة ٨٧ ادارة بان اعطاء الاجازات

ما كتب لفروع الديوان بتاريخ ١٤ شعبان سنة ٩٨  
مرسل من طيه صورة الامر الصادر من سعادة  
ناظر الاشغال العمومية بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٨٨١  
فيما يتعلق باعطاء الاجازات المنصوص عنها باللائحة  
الاجازات الصادر عنها الامر العالي بتاريخ ١٤ مايو  
سنة ٨١ للمؤتمنة بطرف حضرتكم والاجراء على مقتضاه  
اجازة — (صورة افادة واردة للداخلية من رئاسة مجلس  
النظار بتاريخ ٢٢ صفر سنة ١٩ (١٢ يناير سنة ٨٢) نمرة ٨  
حيث علم ان بعض المصالح جار اعطاء اجازات  
مستخدميها بدون مراعاة ما اذا كان يترتب على غياب  
هؤلاء المستخدمين تعطيل الاشغال من عدمه وفي  
بعض الاحيان تلتزم تلك المصالح باستحضار مستخدمين  
ظهورات للقيام بتادية اشغال من اعطيت لهم الاجازات  
على ان من مقتضى اللائحة الرقمية ١٦ جمادي الثانية سنة  
١٤٩٨ مايو سنة ٨١ لروساء المصالح ان لا يصرحوا  
بالاجازة السنوية للمستخدمين التابعين لهم اذا اقتضت  
لوازم المصلحة قد تقرر لزوم النشر للجهات بمراعاة  
احكام اللائحة المذكورة وان لا تعطى اجازات  
للمستخدمين يترتب على اعطائها عطل الاشغال المنوطين  
بها وبناء عليه لزم تحريره لاتباع الاجراء بمقتضى ما  
تقرر — المسطر اعلاه صورة ما صدر لنا من  
رئاسة مجلس النظار رقم ٢٢ الجاري نمرة ٨ بما تقرر  
بالمجلس المشار اليه من اقتضاء مراعاة احكام لائحة  
الاجازات الرقمية ١٦ جمادي الثاني سنة ٩٨ من حيثية  
عدم اعطاء اجازات للمستخدمين يترتب على اعطائها  
عطل الاشغال المنوطين بها وحيث مقتضى اتباع  
الاجراء كما تقرر فقد حصل النشر عن ذلك في تاريخه  
لمن لزم ومن الجملة هذا تكم للمعلومية به والاجراء  
بمقتضاه تحريراً في ٢٨ صفر سنة ١٢٩٩

اجازة — (منشور تاريخه ٢٠ جمادي الاولى سنة ٩٩  
(١٢ أبريل سنة ٨٢))

(بعدم قبول عرض حال من اي واحد من المستخدمين  
بطلب اجازات او غيرها من الاشغال الخصوصية الا في  
ورقة تمغة مع اخذ رسم القيدية)

(صورته) بعض المدارس جاري قبول عرض حالات من  
ورق عادة من المستخدمين الذين يطلبون اجازات

او غيرها من الاشغال الخصوصية مع ان هذه الطلبات  
تتعلق بالشخص نفسه ولا دخل للديوان فيها  
فيقتضي انه من الآن لا يقبل عرض من اي واحد  
من المستخدمين بطلب شيء من ذلك التيبيل الا في  
ورقة تمغة ويؤخذ منه رسم القيدية بحيث لا يقبل  
عرض من ورق عادة اكتفاء باخذ ثمنه بل يكون  
في ورقة تمغة كما توضح واقتضى تحريره للاجراء على وجهه ما  
ذكر وفي تاريخه تحرر لباقي فروع الديوان بما توضح

اجازة — (منشور صادر من الداخلية في غاية جاسة سنة ٩٩  
(١٩ أبريل سنة ٨٢))

صورة افادة واردة للداخلية من رئاسة مجلس  
النظار بتاريخ ٢٣ جمادي الاولى سنة ٩٩ نمرة ٥٨  
بالمجلس المتعقد في يوم الخميس ١٨ جمادي  
الاولى سنة ٩٩ تليت المذكورة المقدمة للمجلس  
من نظارة الحفانية المطلوب بها النظر فيما هو  
منصوص عنه في المادة التاسعة من لائحة الاجازات  
من حيثية الاستقطاع الذي يحصل من استحقاق من  
يكون مصاباً بمرض ويستمر في عيائه لمدة ستة شهور  
ثم يحضر بعد مضيها ويأشراؤه اياه ما وبمدها بطراً عليه  
العياء ويحتاج لاجازة اخرى وهل تكون الاجازة  
الاخيرة باستقطاع نصف الماهية ام لا وبالمداولة في  
ذلك (روي) حيث انه كل نظارة موكل بمراعاة  
احوال وسير مستخدميها على ناظرها ولدى اعطاء  
اجازات لاحد مستخدمي اي نظارة او مصلحة بسبب  
مرض او غيره لا بد ان يكون مبنياً على مراعاة صالح  
طرف المصلحة وحالة المستخدم فتقرر ان يكون ذلك  
مفوضاً لرأي ناظر كل مصلحة ومن طرف نظارة  
الداخلية يصير تبليغ ذلك للجهات عموماً لاجراء مقتضاه  
ولزم تحريره بذلك — المسطر اعلاه هو صورة ما ورد  
للالخية من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٣ جمادي  
الاولى سنة ٩٩ نمرة ٥٨ فلأجل احاطة تك بما نص  
فيه لزم الشرح في غاية جمادي الاولى سنة ١٢٩٩

اجازة — (منشور من نظارة الداخلية في ١٥ جمادي الآخر  
سنة ٩٩ (٤ مايو سنة ١٢)) بشأن ما يتبع

اجراءه عند طلب المستخدمين اجازات بناء على العيا  
والا حياج للمعالجة والكشفات التي يمر منها الحكماء عليهم

## ملحوظات

لأجل إعادة الكشف عليه حتى إذا كان يظهر للمجلس ان في الكشف الاول مخالفة للتحقيق فيجري الا لازم مع من حرره على الوجه الذي توضح ولا يخفى من يحصل على هذه الشهادة من المحاكمة ايضاً ويتلاحظ فيما ذكر عدم قبول شهادات يتحصل عليها المستخدمون من الحكماء مباشرة بغير توسط دواوينهم في طلبها على الكيفية التي توضح وفي تاريخه تحرر عن ذلك الجهات الاقتضى وهذا لخصركم مباشرة الاجراء على وجه ما ذكر في ١٥ جمادي الاخر سنة ١٢٩٩

اجازة — { امر عال رقم ١٧ سبتمبر سنة ٨٤ (٢٧ ذلة ٢٠١) }

نحن خديو مصر — بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨١ بالتصديق على لائحة اجازات المستخدمين الملكية وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (المادة الاولى) قد صارت كلة المادة التاسعة من اللائحة المذكورة قبل كما هوأت . المستخدم الذي يغيب باجازة اعنيادية او باجازة لسبب مرض او لأجل الحصول على تمام شفاء يبقى في وظيفته ولا يجوز تعيين عوضه الا مؤقتاً في مدة غيابه ومدة الاجازات تعتبر من مدة الخدمة بالنظر لترتيب المعاش . وفي اثناء الاجازة المعطاة لسبب مرض لا يستقطع شيء خلاف اليوم الاحتياطي من مرتبات المستخدم المريض مدة ستة شهور ويقطع نصفها في مدة الستة شهور التالية فان لم يشف بعد انقضاء الاثني عشر شهراً يرفق ويحال على المعاش . لا يعطى للمستخدم الذي يعود لوظيفته بعد حصوله على اجازة مرض مدة ستة شهور اجازة ثانية مثل الاولى ما لم يتم بعدها في الخدمة ثلاث سنوات كاملة . واذا اصاب مرة ثانية بمرض في هذه الثلاث سنوات فيعوز له الحصول مرة واحدة فقط على اجازة مرض لا تتجاوز الستة اشهر بنصف ماهية . واذا مرض مرة اخرى بعد هذه الاجازة الثانية يحال على المعاش

اجازة — { ذكر يصادر في ١٤ نوفمبر سنة ٨٥ بتكملة المادة الثامنة من لائحة اجازات المستخدمين }

{ نحن خديو مصر \* بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٤ مايو سنة ٨١ بالتصديق على لائحة

ونحوه قد علم لنظارة الداخلية ان بعض المستخدمين يقدمون ما لم من الصالح والشؤون الذاتية على اشغال المصالح الميرية الموكولة لهدتهم فيميلون الى التفرغ منها وتركها معملة ويتوصلون لهذه الاغراض بادعاء التمرض والاحتياج للمعالجة في مدد يتحصلون على شهادات بها من بعض الحكماء وبناء عليها ياخذون اجازات من مصالحهم واشغالهم بالمصالح اما تحال على غيرهم لرويتها بقدر ما يمكن او يضطر الحال لترتيب من يؤديها مدة غيابه بمهايات لتكلف المصلحة بصرفها على غير طابل ولا كان هذا السير مضرراً بشؤون تلك المصالح والاساس فيه انما هو تساهل الحكماء في اعطاء شهادات المحكي عنها عن غير بحث وتدقيق في كشف حالة من يطلب الاجازة قد نهبت الداخلية بمجلس الصحة العمومية عن اعمال التاكيدات اللازمة على الاطباء في اجراء الكشوفات بحالة الدقة على هؤلاء المتطلبين وتشخيص ما بهم من الامراض التي تستوجب حقيقة اعطائهم الاجازة وان يقدرونها بحسب ما تدعوا اليه الضرورة لا غير ومن المجلس تحرر منشور للحكماء باشية المديريات والمحافظات ومفتشي الصحة بذلك وبانه اذا اشتبهت اي مصلحة في شهادة تعطى لاحد مستخدميه او ارسلته للمجلس واعيد الكشف عليه واتضح بخالفة تلك الشهادة للتحقيق يكون الحكيم المحرر لها مداناً وتحت المسؤولية وحيث كان الحال كما ذكر فصار متعيناً على كل مصلحة انه اذا استدعى لها احد مستخدميها بالعليا والاحتياج للمعالجة وطلب اجازة للتفرغ من اشغال المصلحة فترسله بافادة رسمية لمصلحة الصحة التي يجتهد بها لاجراء الكشف الطبي عليه وتحقيق استدعائه وتدير المدة الضرورية لاعطائه الاجازة اذا وجد به حالة مرض موجبة لتفرغه للعلاج بغير مباشرة اشغال المصلحة ومتى ورد عنه كشف مستوفي بما ذكر على الشروط التي حصل النشر عنها من مجلس الصحة ينظر بالمصلحة المستخدم بها الشخص فاذا لم يوجد ما يوجب الشك فيه فيجئئذ يعول عليه اما اذا حصل ادنى اشتباه في هذا الكشف من جهة عدم مطابقته للواقع فيصير ارسال هذا الشخص بافادة من المصلحة المستخدم بها لمجلس عموم الصحة

اجازات المستخدمين المالكين . وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا امرنا بما هوآت (م) ١ قد تكملت المادة الثامنة من اللائحة المذكورة اعلاء على الوجه الآتي لاييجوز للمستخدم الذي اخذ اجازة مرض او نقاهة ان يطلب اجازة اعتيادية في السنة نفسها والزمن الذي يقضيه المستخدم في اجازة مرض او نقاهة يخص من مدة الخدمة التي يطلب عنها اجازة اعتيادية (م) ٢ على نظاردواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه اجازة — ٠ امر عال صادر في ٢٧ اغسطس سنة ٨٧

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد الاطلاع على المادة السادسة من لائحة الاجازات المصدق عليها بامرنا الرقم ١٤ مايو سنة ١٨٨١ امرنا بما هوآت (م) ١ الشهادة الطبية التي يتصرح بمقتضاها لاحد مستخدم في الحكومة باجازة مرضية يكتفي بان تكون من طبيب واحد مستخدم وذلك في الجهات التي لم يكن مستخدماً بها غير طبيب واحد

اجازة — ٠ (تنبيه) نشرت الوقائع المصرية في عدد ٥ الصادر بتاريخ ٥ مايو سنة ٨٨ لائحة الاجازات الجديدة الصادر عليها الامر العالي في اول مايو سنة ٨٨ ٢٠ شعبان سنة ١٣٠٥ وقد جاء في ترجمة المادة السادسة منها ما نصه (لايجوز في اي حال من الاحوال ان يصرح باجازة اعتيادية بناء على نصوص هذه اللائحة لموظفي المدارس ومستخدميهما بما ان نظارة المعارف مصرحة لهم بمساحة مدة شهرين سنوياً) وهو تحريف في الترجمة والصواب ما يأتي (لايجوز في اي حال من الاحوال ان يصرح باجازة اعتيادية بناء على نصوص هذه اللائحة لموظفي ومستخدمي التدريس بما ان نظارة المعارف مصرحة لم بمساحة مدة شهرين سنوياً) فلهذا لزم التنبيه دفعاً للالتباس

اجازة — ٠ ذكرينو صادر في اول مايو سنة ٨٨

بناء على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا امرنا بما هوآت (م) ١ لاييجوز لاي موظف او مستخدم كان ان يغيب عن محل اقامته لسبب خارج عن الخدمة المكاف بها وان ينقطع عن اداء وظيفته ما لم

يتحصل على اجازة (م) ٢ تنقسم الاجازات الى نوعين اجازات اعتيادية واجازات لسبب مرض . اولاً في الاجازات الاعتيادية (م) ٣ تحسب الاجازة بحسب المدة المصروفة في الخدمة على واقع جزء واحد من سبعة اجزاء من المدة المذكورة اذا رغب المستخدم ان يمضيها خارج القطر وجزء واحد من احدى عشر جزء اذا اراد ان يصرفها داخله . اما معظم مدة الاجازة الاعتيادية المطلوب التعرّيج بها على مرة واحدة فلا تزيد عن ثلاثة شهور ونصف اذا رغب المستخدم صرفها في الخارج وثلاثة شهور اذا اراد ان يصرفها داخل القطر (م) ٤ مدة الاجازة من اي نوع كانت لا تحسب ضمن المدة اللازمة للاستحصال على اجازة جديدة (م) ٥ الاجازة الاعتيادية لا يترتب عليها استقطاع شيء من ماهية الموظف او المستخدم (م) ٦ لاييجوز في اي حال من الاحوال ان يتصرح باجازة اعتيادية بناء على نصوص هذه اللائحة لموظفي المدارس ومستخدميهما بما ان نظارة المعارف مصرحة لهم بمساحة مدة شهرين سنوياً ثانياً في الاجازات لسبب مرض (م) ٧ ييجوز التصريح باجازات لسبب مرض عن كل مدة ثلاث سنوات تصرف في الخدمة وذلك بالشروط الآتية بناء على تقديم شهادات من طبيبين موجودين في خدمة الحكومة او من طبيبين اجنبيين اذا كان الموظف خارج القطر وللحكومة الحق في تعيين الطبيبين المذكورين اذا رأت لزوماً لذلك

(الشروط التي يتصرح بمقتضاها بالاجازة المذكورة

هي الآتية) — اربعة شهور بماهية كاملة — اربعة شهور بنصف ماهية — اربعة شهور بربع ماهية وعند انقضاء السنة ان لم يستطع المستحصل على الاجازة ان يستلم وظيفته فيصير شطب اسمه من جداول الاستخدام (م) ٨ الاجازة لسبب مرض تبطل كل حق في الاجازة الاعتيادية والمدة اللازمة للاستحصال على هذه انما تبثدي من تاريخ انتهاء تلك (م) ٩ في اثناء الاجازات لسبب مرض تقدم كل شهرين شهادات طبية حسب الشروط المنصوص عنها في المادة السابعة دالة على ان المستخدمين المتقدمين في شأنهم ما زالوا غير مستطيعين استلام وظائفهم (م) ١٠ مدة



## ملحوظات

لا يزيد الغياب عن خمسة عشر يوماً للمستخدمين  
الظهورات وعن شهر واحد للمستخدمين الخارجين عن  
هيئة العمال والخدمة السائرة وبشرط ان لا يحصل في  
اي حال من الاحوال عطل في العمل ولا زيادة في  
المصاريف — (خامساً) احكام ختامية (م) ١٧ لا  
يترتب على احكام امرنا هذا في اي حال من الاحوال  
حق في الحصول على الاجازات باهية ولا يبنني عليها شيء  
بما يخل في الحق المخول بنوع مطلق لرؤساء المصالح في  
النظر في استحقاق المستخدمين لهذه المكافآت الادارية وفي  
التصريح بالاجازات وتخفيضها وابطالها حسب مقتضيات  
المصلحة (م) ١٨ جميع اللوائح والتوانين السابقة المتعلقة  
باجازات المستخدمين المالكين صارت لاغية ولا عمل لها  
اجازة — { ترجمة امر عال صادر في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٩  
١٢٢٢ ن ٢٢٦ }

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر  
في اول مايو سنة ٨٨ (٢٠ شعبان سنة ١٣٠٥) الشامل  
لائحة الاجازات — وبناء على ما عرضه علينا ناظر  
الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوآت  
(م) ١ المادتان الثالثة والرابعة عشرة من امرنا المشار  
اليه قد صار تعديلهما على الوجه الآتي (م) ٣ تحسب  
الاجازة الاعتيادية بحسب المدة المصروفة في الخدمة  
على واقع جزء واحد من سبعة اجزاء من المدة المذكورة  
اذا رغب المستخدم ان يمنحها خارج القطر وجزء  
واحد من احد عشر جزء اذا اراد ان يصرفها داخله  
— الاجازة الاعتيادية التي تعطى لقضاء المحاكم الاهلية  
ولاغضاء النيابة بها تحسب على واقع جزء واحد من  
سبعة اجزاء من مدة خدمتهم اذا كان المراد صرفها  
داخل القطر وجزء واحد من خمسة اجزاء من المدة  
المذكورة اذا كان المراد صرفها خارج القطر — وفي  
سائر الاحوال معظم مدة الاجازة الاعتيادية المطلوب  
التصريح بها على مرة واحدة لا يمكن ان تزيد عن ثلاثة  
اشهر ونصف اذا رغب المستخدم صرفها في الخارج  
وثلاثة شهور اذا اراد ان يصرفها داخل القطر  
(م) ١٤ تسري احكام امرنا هذا على جميع موظفي  
ومستخدمي مصالح حكومتنا المالكين ما عدا قضاة  
المحاكم المختلطة والموظفين بموجب كونتراتو المصريح لهم

الثلاث سنوات في الخدمة يلزم ان تكون متوالية فلا  
يدخل ضمنها الزمن المصروف في الاجازة الاعتيادية  
او الاجازة لسبب مرض (م) ١١ الاجازات لسبب  
مرض المختصة بمدة واحدة او بمدة كثيرة متوالية باعتبار  
كل منها ثلاث سنوات مصروفة في الخدمة لا يجوز  
ضمها على بعضها فان كل مدة ثلاث سنوات في الخدمة  
سواء كان المستخدم استغرق اجازة الاثني عشر شهراً  
لسبب مرض عن المدة الماضية او لم يستغرقها يحق له  
طلب تجديد معاملته بحسب احكام المادة السابعة فيما  
يتعلق بالماهية بمعنى ان يتصرح له باجازة اربعة شهور  
بماهية كاملة واربعة شهور بنصف ماهية واربعة شهور  
بربع ماهية — (ثالثاً) احكام عمومية (م) ١٢ لا يجوز  
في حال من الاحوال ان يغيب من موظفي ومستخدمي  
اي مصلحة كانت عدد يتجاوز سدسهم ولا يترتب على  
تعيين المستخدمين موقتاً بدلاً من الذين هم في الاجازة  
مهما كانت الحالة زيادة في المصروفات (م) ١٣  
طلبات الاجازة الاعتيادية يجب تقديمها على ورق تمعة  
مقدماً بشهر واحد لا اقل الا في الاحوال الضرورية  
المستعجلة والحكم في ذلك لرئيس المصلحة (م) ١٤  
تسري احكام امرنا هذا على جميع موظفي ومستخدمي  
مصالح حكومتنا المالكين ما عدا قضاة المحاكم المختلطة  
والاهلية والموظفين بموجب كونتراتو المصريح لهم  
باجازات بشروط خصوصية — ومع ذلك فالاحكام  
المذكورة ستسري على الموظفين بموجب كونتراتو عند  
انتهاء مدتهم الحالية (م) ١٥ كل موظف او مستخدم  
لم يعد الى محله عند انتهاء مدة اجازته يحرم من ماهيته  
بكاملها ابتداء من يوم انقضاء الاجازة وهذا لا يمنع  
من معاقبته بالجزاءات التأديبية التي يستحقها على ذلك  
واذا لم يبين المستخدم الاسباب الموجبة لتأخيره في  
ميعاد الخمسة عشر يوماً التالية لانتهاء مدة اجازته فيعتبر  
مستغفياً ويجري شطب اسمه من جدول المستخدمين —  
(رابعاً) احكام خصوصية (م) ١٦ لا تسري الاحكام  
السابقة على المستخدمين الظهورات والمستخدمين  
الخارجين عن هيئة العمال والخدمة السائرة فان  
رؤساء المصالح لهم ان يصرحوا بالغياب لمستخدمي  
الدرجات الثلاث المذكورة وذلك بماهية كاملة بحيث

او مركب من المراكب البحرية يعين مقداره بمشارطة المتعاقدين وبين في سند الايجار او سند الشحنات ويكون لجميع المركب او لجزء منها ولسفر كامل او زمن محدود وبحساب الطونيلاطة او الكيلو او الفنتار والمقاولة او على البضاعة التي تشحن من اي شاحن مع بيان حولة المركب بحساب الطونيلاطة (م) ١٠٥ اذا كانت السفينة مستأجرة كلها ولم يتخنها مستأجرها بقدر جميع حمولها لا يجوز للقبودان ان ياخذ بضائع اخر بدون رضا المستأجر فان صار منهم حولة السفينة ببضائع اخر تكون اجرة هذه البضائع لمن استأجر السفينة كلها (م) ١٠٦ اذا لم يشحن مستأجر السفينة فيها شيئاً في ظرف الميعاد المعين في سند الايجار او في القانون فيكون للموخر الخيار بين ان يطلب التعويض المقرر للتأخير في سند الايجار او تعويضاً يقدره اهل الخبرة ان لم يحصل الاتفاق عليه في السند المذكور وبين ان يفتح سند الايجار ويطلب من المستأجر نصف الاجرة ونصف غيرها من المنافع المتفق عليها ويجوز ايضاً في الحالة المذكورة للمستأجر الذي لم يشحن شيئاً في ذلك الميعاد ان يتنازل عن سند الايجار قبل ابتداء الايام المجهولة علاوة على المدة المقررة لوقوف السفينة فيها للشحن بشرط ان يدفع لموخرها او قبودانها نصف الاجرة ونصف غيرها من المنافع المتفق عليها في سند الايجار (م) ١٠٧ اذا لم يشحن المستأجر في الميعاد المعين الا بعضاً من البضائع المتفق عليها في سند الايجار يكون للموخر ايضاً الخيار بين طلب التعويض المبين في المادة السابقة وبين سفره بما شئ من البضائع وفي هذه الحالة الاخيرة يكون جميع الاجرة مستحقاً للموخر (م) ١٠٨ اذا شحن المستأجر بضائع أكثر من المتفق عليها تلزمه اجرة ما زاد باعتبار الاجرة المعينة في سند الايجار (م) ١٠٩ اذا اخبر الموخر او القبودان بحمولة للسفينة زائدة عن حمولها الحقيقية يكون ملزوماً بتعويض مبلغ من الاجرة يقدر الزائد مع تادية تعويض للمستأجر انما اذا كان اخباره لا يخالف حمولها الحقيقية بحساب الطونيلاطة الا بثلاثة في المائة او كان موافقاً للشهادة المختصة بتقدير حمولها فلا يعتبر الفرق (م) ١١٠ اذا اجرت السفينة للبضائع التي يتخنها اي شاحن وعين الموخر او القبودان ميعاداً تقف السفينة فيه للشحن يجب عليه بعد هذا الميعاد ان يسافر في اول ربح موافق للسفر الا اذا اتفق مع الشاحنين على ميعاد اخر (م) ١١١ اذا اجرت السفينة للبضائع التي يتخنها اي شاحن ولم يعين للشحن ميعاد يجوز لكل واحد من الشاحنين ان يخرج منها بضائع بشرط ان يرد للقبودان سند الشحن المضي منه او يودي كفيلاً بسند الشحن الذي سبق ارساله مع دفع نصف الاجرة المتفق عليها فضلاً عن مصاريف الشحن والتفريغ ودفع مصاريف نقل البضائع الاخر التي يلزم نقلها لاجل اخراج البضائع المذكورة ومع ذلك اذا كانت السفينة اخذت ثلاثة ارباع حمولها وطلب اكثر الشاحنين السفر وجب على القبودان ان يسافر في اول ربح موافق بعد التنبيه عليه بثانية ايام من غير ان يجوز لاحد منهم ان يخرج بضاعته (م) ١١٢ اذا شحنت بضائع في السفينة بغير علم موخرها او قبودانها يجوز للقبودان ما دام في محل الشحن ان يخرجها الى البر في المحل

باجازات بشروط خصوصية — ومع ذلك فالاحكام المذكورة ستسري على الموظفين بموجب كون تراو عند انتهاء مدتهم الحالية  
اجازة — ٠ (ر) وكالة — مجلة ١٤٥٢ — حرية  
اجازة قولية — ٠ (ر) خيارات — مجلة ٣٠٣  
اجازة فعلية — ٠ (ر) خيارات — مجلة ٣٠٤  
اجبار — ٠ (ر) مستخدم الحكومة — فق الباب السادس  
اجر — ٠ (ر) اجارة — اجارة الاشخاص — اجارة الاشياء — افلاس ق ٣٥٣  
اجر مسمى — ٠ (ر) اجارة — مجلة ٤١٥  
اجر المثل — ٠ (ر) اجارة — مجلة ٤١٤  
اجر البحر بين — ٠ (ر) ملاح — ق ٨٩  
اجراءات متعلقة بالثبوت — ٠ (ر) ثبوت  
اجراءات تحفظية — ٠ (ر) اختصاص بالعقار — حجز — رهن — تنفيذ ق ٣٩٢  
اجراءات اعادة المزا على ذمة من رسي عليه — ٠ (ر) نزاع ملكية ق ٦٠٧  
اجرة — ٠ (ر) اجارة — مجلة ٤٠٤  
اجرة — ٠ (ر) ودبة — سخرة — اخلاص اموال اميرية — ق ١٠٣ مضي المدة — ق ٢١١ — ودبة ق ٤٩٢ — توكيل — ق ٥١٣ و ٥١٤  
اجرة ادخال السفينة في المأمن — ٠ (ر) خسارة بحرية — ق ٢٤١  
اجرة اهل الخبرة — ٠ (ر) خبر — ق ٢٣٢ الى ٢٣٦  
اجرة اماكن — ٠ (ر) افلاس — ق ٢٢٢  
اجرة توكيل — ٠ (ر) توكيل — ق ٥٢١  
اجرة المثل — ٠ (ر) اجارة — مجلة ٤٧٢  
اجرة المدة التالية للتنبيه — ٠ (ر) نزاع ملكية ق ٥٤٧  
اجرة السفينة — ٠ (قانون تجاري بحري) — (في اجرة السفينة) — (م) ١٠٤ مبلغ اجرة اي سفينة

ملحوظات

رعت توزع تلك الخسارة على اتمان البضائع المذكورة التي وصلت الى  
المحل المعين لما اوغبت من الفرق الذي حصل بعد الحوادث البحرية  
التي اوجبت البيع او الرهن ويكون التوزيع بنسبة قيمة كل من اتمان تلك  
البضائع (م) ١١٨ اذا منعت التجارة مع البلدة التي سارت السفينة اليها  
وجبرت بسبب ذلك على الرجوع بمخزونها فلا يكون القبولان مستحقا  
الا اجرة الذهاب ولو كانت مستاجرة ذهابا وايابا (م) ١١٩ اذا اوقفت  
السفينة مؤقتا في اثناء سفرها وكان ذلك بامر دولة من الدول لا تستحق  
اجرة مدة توقيفها اذا كانت مستاجرة بالمناهرة ولا زيادة اجرة اذا  
كانت مستاجرة بالسفرة وما كولات الملاحين واجرم في زمن توقيف  
السفينة تعد من المخسارات البحرية ويجوز للناحن في مدة التوقيف ان يخرج  
منها بضائمه بمصاريف من طرفه بشرط ثبوتها ثانيا بمصاريف من طرفه  
ايضا او اداء تعويض لموجرها او للقبودان (م) ١٢٠ ياخذ القبولان اجرة  
البضائع التي تثبت في البحر لاجل السلامة العمومية بشرط دفعه ما يخصه  
منها (م) ١٢١ لاستحقاق اجرة على البضائع التي يهلك بسبب غرق السفينة  
او ارتكازها على ثعب ولا على البضائع التي ينفذها للصوص البحريون  
او ياخذها العدو وعلى القبولان ان يرد الاجرة التي صرفت له مقدما  
اذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك (م) ١٢٢ اذا اعتدت البضائع والسفينة  
او تخلصت البضائع من الفرق بمساعدة القبولان ومشاركته فياخذ اجرة  
كاملة الى المحل الذي اخذ فيه العذر البضائع او محل الفرق اذا كانت  
القبودان لا يمكن توصيلها الى المحل المنصود واذا وصل البضائع الى المحل  
المنصود ياخذ الاجرة بتمامها مع دفع ما يخصه في بدل القدية وما اذا لم  
ينشارك القبولان في التخلص فلا يستحق اجرة اصلا على البضائع التي صار  
تخليصها في البحر او الساحل وسلمت بعد التخلص الى اربابها (م) ١٢٣ يوزع  
بدل القداء على البضائع والسفينة واجرتها وما اجرة الملاحين فلا تدخل  
في التوزيع ويكون التوزيع المذكور على ثمن البضائع الجاري في محل  
اخراجها بعد استنزال المصاريف وعلى نصف قيمة السفينة في المحل المذكور  
وعلى نصف اجرتها (م) ١٢٤ اذا امتنع المرسل اليه عن استلام البضائع  
جزء للقبودان بعد التنبيه عليه بالاستلام تنبها رسميا اجراء بيع البضائع  
كلها او بعضها امام المحكمة لاخذ اجرة والخسارة البحرية والمصاريف  
واذا زاد شيء بعد ذلك يتصل على امر من المحكمة بايداعه اما اذا  
لم تكف البضائع لوفاء جميع ما ذكر فينبغي للقبودان الحق في مطالبة الناحن  
بالباقي (م) ١٢٥ لا يجوز للقبودان ان يحجز البضائع في السفينة بسبب عدم دفع  
اجرتها او الخسارة العمومية والمصاريف بل يجوز له ان يطلب ايداعها  
عند غير اصحابها لحين دفع المستحق له واذا كانت البضائع قابلة للتلف  
يجوز ان يطلب بيعها الا اذا ادى المرسل اليه كفيلا بالدفع واذا وجدت  
خسارة بحرية عمومية ولم يمكن توزيعها حالا يجوز له ان يطلب ايداع  
ملغ يقدره القاضي او اداء كفيل معتد (م) ١٢٦ للقبودان التقدم  
والاولوية على جميع الدائنين في استيفاء اجرته والمخسارات البحرية  
والمصاريف التي على البضائع المخسورة في سفينة انما لا يكون له التقدم  
والاولوية المذكوران الا في مدة خمسة عشر يوما بعد تسليم البضائع ما لم  
تنفل ليد غير اصحابها (م) ١٢٧ اذا افسس الناحنون او المطالبون بحق  
في البضائع قبل انقضاء الخمسة عشر يوما المذكورة لا يزال امتياز القبولان  
باقيا على تلك البضائع ويقدم على جميع مدائني المفلتين لاخذ ما هو  
مستحق له من الاجرة والمصاريف والمخسارات (م) ١٢٨ اذا حصل اتفاق  
على دفع الاجرة بحسب عدد البضائع او كلها او قياسها او وزنها فيكون  
للقبودان الحق في طلب عدد البضائع او كلها او قياسها او وزنها في وقت

المذكور بعد تنبيه رسمي باخراجها يعلن للشاحنين بالطرق  
المقررة قانونا او ياخذ اجرتها باعلى سعر يدفع في ذلك المحل  
على البضائع التي من قبيلها واذا لم يعلم بوجود تلك البضائع  
الا بعد سفر السفينة فليس له اخراجها الا في المحل المعين لها  
وانما له ان ياخذ اجرتها باعلى السعر المذكور واذا اخرج  
الشاحن بضائعه في اثناء السفر يكون ملزوما بدفع اجرتها بالتمام  
ويدفع جميع مصاريف النقل الناشئة عن اخراجها واذا اخرجت  
البضائع بسبب افعال القبولان او غلطه فالقبودان فضلا عن  
عدم الحق له في اخذ اجرة اصلا يكون ملزوما بجميع المصاريف  
والتعويض اذا كان له وجه لعدم وفائه بشروط الامبار  
(م) ١١٩ اذا اوقفت السفينة في وقت قيامها للسفر او في اثنائه  
او في محل ترقيع البضائع بفعل مستاجرها او بسبب اهلاكه او  
اهمال احد الشاحنين فيكون المستاجر او الشاحن المذكور  
ملزوما بالمصاريف والخسارة الناشئة عن التأخير لموجر السفينة  
او قبودانها او لغيره من الشاحنين واذا كانت السفينة موجرة  
ذهابا وايابا ورجعت بلا ثمن او بثمن غير كامل فيستحق  
القبودان الاجرة كاملة وتعويضاً عن التأخير ايضا اذا حصل  
تأخيرها (م) ١٢٠ وكذلك يكون موجر السفينة او قبودانها  
ملزوما بالتعويض لمستاجرها اذا صار توقيف السفينة او تأخيرها  
في وقت قيامها للسفر او في اثنائه او في محل ترقيعها بسبب  
تقصير او اهل الموجر او القبولان المذكور ويكون تقدير  
التعويض المذكور في هذه المادة وفي المادة السابقة بمعرفة اهل  
خبرة (م) ١٢١ اذا اضطر القبولان الى قلعة السفينة في اثناء  
السفر يجب على مستاجرها او صاحبها ان ينتظر حتى يحصل  
ترميمها او يخرج منها بضائمه مع دفع الاجرة كاملة ودفع ما يخصه  
في الخسارة البحرية العمومية اذا كانت واذا كانت السفينة  
موجرة بالمناهرة فليس عليه اجرة مدة القلعة وان كانت موجرة  
بالسفرة فليس عليه زيادة اجرة

واذا لم يمكن قلعة السفينة يجب على القبولان استئجار سفينة او اكثر  
بمصاريف من طرفه لتقل البضائع الى المحل المعين لها بدون ان يطلب  
زيادة اجرة واذا لم يمكن القبولان ان يستأجر سفينة او اكثر فلا تستحق  
الاجرة الا بقدر السفر الذي حصل وفي هذه الحالة الاخيرة يكون نقل  
بضائع كل واحد من الشاحنين متوقفا وانما يجب على القبولان ان  
يجرم بالحالة التي موعليها وان يتخذ في اثناء ذلك جميع الطرق اللازمة  
لحفظ المخزونات وهذا كله اذا لم توجد شروط بخلاف ذلك بين الفريقين  
(م) ١١٦ اذا اثبت المستاجران السفينة كانت غير صالحة للسفر وقت  
قيامها للسفر تضع على القبولان اجرة ويكون مسئولا عن الخسارة التي  
تصل للمستاجر ويقتل الدليل على ذلك مع وجود شهادة الكنف على  
السفينة وقت قيامها للسفر (م) ١١٧ تستحق الاجرة على البضائع التي اضطر  
القبودان الى بيعها للحصول على المرونة وقلعة السفينة ولوازمها الاخر  
الضرورية مع احساب اثمانها بالسعر الذي يباع به باقي البضائع ان  
اشاءا في محل التوزيع اذا وصلت السفينة الى بر السلامة واذا هلكت  
السفينة فحسب على القبولان قيمة البضائع بالايمان التي باعها بها مع استنزاله  
منها الاجرة على قدر السفر الذي حصل وانما يبقى في هاتين الحالتين  
الحق المتر للملاك السفينة على منتضى العبارة الثانية من المادة ٣٠ واذا  
نشأت عن الاجراء بقتض الحق المذكور خسارة لمن يبعث بضائهم ان

واذا ظهر عجز في اي اجزأخانة فما يلزم تحصيله يخصم من ذاك الدوبيزيتو ومن يتعذر التحصيل منه مقدماً يستقطع من ماهيته ما يوازي قيمة الدوبيزيتو اللازم اخذه منه ولو شيئاً فشيئاً فاقتضى تحريره لجناحكم الاجراء على الوجه المشرح

اجزأجي ميري - { منشور صادر من الداخلية في ٥ ذا سنة ١٢٩٧ (١٠ اكتوبر سنة ٨٠) }

لما ان علم من مكتبة وردت من المالية رقم ١٢ شعبان سنة ١٢٩٧ نمرة ٨٩ ظهور عجز في الادوية والادوات التي كانت بعدة الخواجا ما كيدو اجزأجي استبالية محافظة دمياط عند التسليم الى الاجزأجي الخلف بعد وفاة الخواجه المرسوم وصار خصم قيمة الباقي من ثمن المحجز المحكي عنه على طرف الديوان بالنسبة لما ظهر من انه توفي فقيراً ورغبة المالية وضع قاعدة بها يحصل الامن على ما في عهدة اجزأجية الاستباليات من الادوية والادوات فبعد ان جرت المخبرات من هنا مع مجلس الصحة بقصد وضع قاعدة لذلك وتوري اليه ما هو منظور للداخلية من استصواب تحصيل مبلغ من الاجزأجية المستخدمين على وجه العموم ومن يستجد استخدامهم عبارة عن ديوزيتو تناسب درجة كل اجزأخانة ويوضع في خزائن المحافظات والمديريات التابعة لها حتى اذا ظهر عجز في اي اجزأخانة فما يلزم تحصيله يخصم من ذلك ومن يتعذر التحصيل منه مقدماً يستقطع من ماهيته ما يوازي قيمة الديوزيتو اللازم اخذه منه ولو شيئاً فشيئاً قد وردت افادة نمرة ٢٨٣ بانه لاجل قطع وسائل العمل من عدم امكان الاجزأجية الدفع مقدماً تكون المعاملة مع كافة الاجزأجية ارباب العهد بما فيهم امين عموم مخازن الحكمة خانة على قياس واحد بكيفية حجز ثلاثة شهور من استحقاق كل منهم بحسب المرتبات على التدريج اي كل شهر يصير محجز ربع الماهية والثلاثة ارباع تصرف اليهم لعائشهم بها حتى تستكمل الثلاثة شهور ليستديم حفظها امانة للجبهة التابعة اليها واذا صار نقل او رفض او وفات احدهم وظهر عليه عجز بالادوية والادوات الموجودة تحت يده تخصم اثمانها من مطلوبه وما يتبقى له يصرف اليه او لورثته بموافقة الاصول واذا لم يظهر

اخراجها واذا اهل في اجراء ذلك يكون للرسل اليه حق في ان يثبت العين والعدد او الكيل او القياس او الوزن ولو بتهادة يودعها من استقدم في اخراجها بعد حلف اليمين - واذا وجدت شبهة تدل على ان البضائع تلفت او فسدت او سرق منها شيء او نقصت فللتبذات ان الرسل اليه او من كان له حق فيها ان يطلب الكشف عليها بمعرفة المحكمة وتقدير المحسرة في نفس السفينة قبل اخراج البضائع المذكورة منها - (٢) ١٢٩٠ - اذا كان التلف في البضائع او نقصان غير ظاهر في الخارج يجوز اجزاء الكشف عليها بمعرفة المحكمة ولو بعد انتهائها للرسل اليه بشرط ان يكون ذلك في ظرف ثمان واربعين ساعة بعد اخراجها بشرط اثبات انها في عنها على حسب ما هو منصوص بالمادة السابقة او بطريق اخر من الطرق الماثرة في القانون - ويبنى الحق للرسل اليهم في الحصول على الكشف على البضائع بمعرفة المحكمة في ظرف ثمان واربعين ساعة بعد تسليمها اليهم ولو اعطوا وصلاً على سند الشحن او اعطوا سنداً منفرداً باستلامها بشرط ان يذكر في الوصل المعطى على سند الشحن او السند المنفرد انه مقادير حصول تلف في البضائع او فساد او سرقة او نقصان - (٢) ١٢٠٠ - اذا اوفى كل من موفر السفينة والتبذات بتفصيلات سند الامبار فيما يخص بها فليس للساجر او الشاحن ان يطلب تنقيص الاجرة المتفق عليها - (٢) ١٢١٠ - لا يجوز للشاحن ان يترك في متابلة الاجرة البضائع التي نقصت اثنائها او تلفت بسبب عيوبها الناشئة عنها ان بسبب قهري ولكن اذا سالت اوعية التبيذ او الزيت او العمل او نحوها من المبيعات بحيث صارت فارغة او قريبة من الفراغ يجوز تركها في متابلة الاجرة

اجرة السفينة - (ر) سند ايجار

اجزأجي ميري - { صورة ما تحرر من الداخلية في ١١ رمضان سنة ١٢٩٧ (١٧ اغسطس سنة ٨٠) }

لما تحرر للمجلس عن وضع قاعدة للامن بها على ما بعد الاجزأجية فيما ورد من جناحكم رقم ٢٤ شعبان سنة ١٢٩٧ نمرة ٢٤٥ استصوبتم اخذ ضمانات على كل اجزأجي ومن يكون من ابناء العرب يتحصل المحجز من ضامنه والاوروبايون يتصدق على ضمانه كل منهم من القونسولات التي يكون تابعاً لها وفي حالة ظهور عجز او خال تكون القونسولات ملزمة بتحصيل القيمة التي تطالب بها الحكومة من الضامن وتقدمها للحكومة وانه لا يجوز استخدام احد منهم بغير ضمانه وحيث ان الاجراء على هذا الوجه مع الاورباويين يحتاج لطولة المخبرات مع القونسولات وربما انهم ينتهوا على عدم الموافقة على ذلك فلاجل تسهيل التأمين على حقوق الميري يكون الأولى تحصيل مبالغ من الاجزأجية على وجه العموم عبارة عن دوبيزيتو سواء كان من المستخدمين والحالة هذه او ممن يستجد استخدامهم بناسب درجة كل اجزأخانة وتوضع في خزائن المحافظات والمديريات

## ملحوظات

اذا كان ارباب الاجزأخانات لم يؤدوا اي شرط من الشروط الموضحة اعلاه فديوان عموم الصحة يمكنه قفل اجزأخانتهم بالكلية — والذين يريدون الاشتغال بصفة اجزأخانية من ابتداء ١٦ مايس الجاري لا يصير معاملتهم بالاجزأت المذكورة اعلاه ولا يمكنهم الاشتغال بتلك الصفة الا بعد تقديم شهادتهم المعطاة لهم من محلات تعليمهم ومن بعد حصولهم على التصريح اللازم وحيث ذلك بادرنا بارسال هذا القرار لجنابكم نرجو المساعدة في نشره لانه معد لصالح مصلحة الصحة العمومية افندم

اجزأخانة — { منشور من حضرة مفتش صحة مصر الى الاجزأخانية في ٦ مارث سنة ٨٢

قد رأت مصلحة تفتيش الصحة ان ادارة كل اجزأخانة ينبغي ان تكون بمعرفة اجزأجي مسئول عن اعماله فلتحقيق هذا الغرض تدعو حضرات مديريه الاجزأخانات الى تقديم اعلام رسمي مضمي منهم ومصدق عليه من جهة القنصلات التابعة لها وقد تحدد ميعاد ثمانية ايام للحصول على ذلك ومتى فات هذا الميعاد يصير غلق الاجزأخانات التي خلى اربابها من هذه الشروط ولم تقدم الشهادات المطلوبة اجزأخانة — ( ر ) اسقاط الحوامل قق ٢٤٤

اجنبى — ١٥٠ اغسطس سنة ١٨٥٧ غاية راسنة ١٢٧٤

(ترجمة) لائحة عمومية فيما يخص ترتيب ضبوط و بط الامالي الاجنبيين بملكة محروسة مصر القاهرة في عهد المرحوم محمد سعيد باشا

ترجمة الامر العالي الوارد عن الاجراء بما تدون في هذه اللائحة لقد عرضت لدنيا المذاكرة التي اتفقت عليها في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٣ كلمة جناب القناصل الجنرالية وذوات الحكومة المصرية المعنيين من طرفنا لهذا الخصوص وانخط عليها رأي الفريقين والقرار عن المداولة المذكورة المسطر في ٣ صفر سنة ٧٤ والقرار المعطى عنها من المجلس الخصوصي ومن كون ان هذه اللائحة وجدت مطابقة لارادتنا فقد اصدرنا امرنا هذا الى سعادة ناظر الداخلية والمحافظين ومأموري الضبطية بالمحروسة واسكندرية والى ضباط العساكر باجراء العمل على طبق المدون بها

طرفه شي يصرف المبلغ جميعه وعلى هذا يرام النشر للجهات باتباع الاجراء وحيث وافق الاجراء على هذا الوجه لما يترتب على ذلك من الامن على موجودات الاجزأخانات فقد حصل النشر عموماً بهذا في تاريخه واعطي الاشعار اللازم لمجلس الصحة كما انه تحرر لنظارة الجهادية باقتضاء الاجراء على وجه ما ذكر بالجهات التابعة للجهادية والبحرية واقتضى تحريره الاجراء بمقتضاء في ٥ ذي القعدة سنة ١٢٩٧ اجزأجي — ( ر ) جوهر سمي ٢٤ مايو سنة ٨٨ — صحة ١٨ رسة ٣٠١ م ٦ — شهادة مدرسية — اسقاط الحوامل ( قق ٢٤٢

اجزأجي — ( افشاء السر ) ( ر ) قذف ( قق ٢٨٤ ) اجزأجي — ( مدة اقامته بمجبة السودان وهرر ) ( ر ) حرية ١٨ رسة ٩٧

اجزأخانة — { ( تراجم منشورات صادرة من الخارجية ) ( لخصرات القناصل الجنرالية )

ترجمة منشور صادر من نظارة الخارجية الى حضرات القناصل الجنرالية بتاريخ ١٥ مايس سنة ٧٨ غمرة ١١٦ لما تقدمت جملة تشيكات الى ديوان عموم الصحة بخصوص المخالفات الحاصلة في اللوائح المتعلقة بتشغيل الاجزأخانات بالقطر ترى له من الوجوب اتخاذ الاجزأت الآتية وهي — كل شخص مشغول باجزأخانة بدون تصريح يجب عليه ان يقدم الديبلوم الموجود تحت يده الى ديوان عموم الصحة في ظرف شهرين من ابتداء ١٦ مايس الجاري — وان لم يمكنه ذلك فيقدم طلبه في التاريخ المذكور باتقياده للامتحان امام قومسيون مشكل من ثلاثة اجزأخانية يجري تعيينهم لذلك من ديوان عموم الصحة — وفي حالة قبوله يسوغ له تشغيل اجزأخاته حسب الاصول — وفي حالة عدم قبوله فديوان الصحة يمكنه قفل اجزأخاته — سيما وان الاشخاص الذين ليس بيدهم ديبلوم والذين صار عدم قبولهم بالامتحان يمكنهم تشغيل اجزأخانتهم بواسطة اجزأجي حائز ديبلوم بشرط ان يقدوا كلية الى التعهدات المأخوذة عليهم بذلك امام ديوان عموم الصحة وبعد مضي مسافة شهرين

والاهتمام التام في اتمام انفاذها في غاية شهر راسنة ٧٤  
ترجمة اللائحة العمومية فيما يخص ترتيب وضبط  
الاهالي الاجنبيين في عهد المرحوم محمد سعيد باشا  
انه بناء على كثرة وجود افراد الاجانب بالقطر المصري  
وتواردهم اليه على الدوام وتزايدهم فيه لاسيما بمدينة مصر  
المحروسة والاسكندرية فانهما يحنويان الان على جم غفير  
وعدد كثير من الاجانب الذين لاختلاف اجناسهم قد  
انتشروا وعم انتشارهم كل جمعية ويتحصل من ذلك مخالطة  
واخذلاط واقص من جملة وقائع اتصاحاً بيناً ان هؤلاء  
الاجنبيين مثلما انه يوجد فيهم جملة افراد من ذوي الاعتبار  
كذلك يوجد فيهم ايضاً اشخاص يسلكون طرق المخاطرة  
التي من سلكها لا يصلح بواسطة الامن العمومي ان  
يكون معافي من حراسة ومراقبة الضبطية وبناء على  
ذلك قد صار من اهم الامور وقتئذ ان تعطى للحكومة  
المحلية كيفية في اجراء تلك المراقبة والملاحظة من  
طرفها اجراء مستمراً. فالعهدونامات التي كانت رابطة  
واساساً لمعاملة الحكومة للاجانب لم يزل العمل جارياً  
بموجبها الى الآن وان كانت عملت واستتجت في زمن  
وفي احوال لم توجد في هذا الزمن لكن قد صار من  
اللزوم ان الحكومة المحلية لا تخرج فيما يخص ضبط  
وربط الاجانب عن حدود المحاكمة وعن الحكم المنصوص  
عليه بالشروط المعتبرة فيما بين الدول وانه بدون  
العدول عن الاصول والقواعد المتعلقة بتلك المادة قد  
يمكن بواسطة استخراج نبذة جامعة لتراتب محضة  
نظامية ان يكون لحركة الحكومة العامة قوة وانفاذ  
بالنسبة لسعة الموجبات التي تحكم بموجب اجرائها الحالة  
الراهنه المتصفة بها الاجانب ومن كون ان معظم الفرق  
الاجنبية لم تزل متجهة افواجاً لمدينتي اسكندرية  
والمحروسة قد صار من الضروري ان يبادر باعطاء  
الطرق اللازمة لضبط وربط هاتين المدينتين التي  
يمكن بواسطة اجرائها فيما بعد ان يتم نفعها سائر ما يحتاج  
اليها من جهات الحكومة التي يكثُر فيها وجود الاجنبيين

الباب الاول - في ترتيب الخدمة

(م) ١ ينبغي حصر كافة الاشغال المتعلقة بضبط وربط  
الاجانب وللتحقيق وسرعة نهوها ان يصير احداث قلم  
مخصوص يكون منوطاً بتأدية تلك المواد في كل من

ضبطية المحروسة والاسكندرية (م) ٢ ينبغي ان  
يكون من خصائص ارباب ذلك القلم البحث بالدقة  
في اوراق القضايا والتقارير المبنية هي عليها والوقوف  
على حقائقها وقيدتها وترتيب قوائم الاسماء والشروحات  
المتمة المرسله من جهتي القنصلات وقلم الباسابورتات  
وتحرير المضابط عن التحقيقات الابتدائية في القضايا  
المختصة بالاجانب وبصير بواسطة المعاون حصول  
التصديق من مأمور الضبطية على تذاكر الإقامة  
والباسابورتات في الداخل كما يأتي بيان ذلك فيما بعد

(م) ٣ يلزم ان يترب معاون في كل من ضبطية  
المحروسة والاسكندرية يكون متولياً ادارة قلم ضبط  
وربط الاجانب ورئيساً عليه ويكون مأموراً تحت  
ادارة مأمور الضبطية بانفاذ التراتيب المتفق عليها فيما  
يخص ضبط وربط الاجانب وباجراء الحرس الذي  
تقتضي اجراؤه المصلحة العامة بخصوصهم ويباشر  
بشخصه التفتيشات التي يكون من الضروري اعمالها  
في اللوكاندات والمنازل المهيأة للاجانب والتهاميس  
والخامير التي تكون تحت ادارتهم ويبادر بنفسه  
بالتوجه للجهات التي يتوقع فيها التعدي من الاجانب  
او لم او مادة خلل وذلك لايقاف حركة النزاع والمشاجرة  
وان يكون مرخصاً له ان يوجه الى الضبطية الاجانب  
المحدثين لهذا الخلل او المتسببين في حصوله (م) ٤ ولاجل  
وصول المعاون الى ذلك مع السهولة يلزم ان يكون  
تحت امره ونهيه قدر كاف من الملاحظين والقواصة  
ويلزم ان يصير من ضباط العساكر وبلوكباشيات  
الفرافولات كمال المساعدة له حسبما يتنبه به عليهم منه  
عند الاقتضاء (م) ٥ ويكون للمعاون الحال على عهده  
اشغال الاجانب المكاملة والمداولة بلا واسطة مع  
القناصل اذا اقتضت ذلك فرائن الاحوال واستلزمته  
دواعي المصلحة (م) ٦ يجب على المعاون ان يخبر مأمور  
الضبطية بكافة المواد التي قد استلزم لتوسطه او  
التي تظهر له من طبيعتها انها مستلزمة لالتفات  
الحكومة اليها (م) ٧ يعمل ترتيب لقلم الباسابورتات  
الموجودة باسكندرية الآن على واقع مقتضيات المصلحة  
(م) ٨ يلزم ان يكون قلم الباسابورتات تحت ادارة  
مأمور الضبطية ويتعين له ناظر يناط به ادارة اشغاله

## ملحوظات

طرف القنصلاتو المتسلط عليه بانه سواح من الاعيان (م) ١٥ يقتضي الاستقامة حال اقامة الاشخاص الاجانب بمصر على وجه معتمد عليه ويركن اليه بموافقة النظام ان كل قنصلية يتحرر من طرفها الى كل من ضبطتي مصر والاسكندرية قائمة ببيان اسماء رعاياها مع تمييز الاشخاص القاطنين ممن يكون بيده تذكرة اقامة بان يجعل لكل حزب منهم بيان على حدته وينبغي في حالة ما اذا حصل عارض من العوارض للاشخاص الاجانب المتدرجين بالقوائم المذكورة عقب حضورهم الى القطر المصري او عقب سفرهم مثل موت وما اشبه ذلك ان يصير التعريف من طرف القناصل عما توقع لهؤلاء الاشخاص بشروحات الحاقية (م) ١٦ لا تسجل الاجانب وتعتبر بوصف القاطنين الا بشرط ان يكون لهم محل صناعة في البلدة او لهم عقارات او يكونوا من ارباب الالتزامات او لهم حرفة شهيرة او من ارباب الوظائف العمومية او مستخدمين بجهة بحيث ما يرد لهم منها يكفي لمعيشتهم (م) ١٧ تعطى تذكرة اقامة للاشخاص الاجانب الذين لم يكونوا من القاطنين ولم رغبة اولزوم للاقامة في البلدة بمدة طويلة كانت او قصيرة (م) ١٨ تعطى تذكرة اقامة من القنصلات او من محافظة المدينة لكن يلزم ان يكون عليها تصديق من الضبطية المحلية (م) ١٩ ينبغي توضيح الترخيص في تلك التذاكر بالاقامة اما لمدة معلومة محددة او غير محددة على حسب مقتضيات الاحوال (م) ٢٠ يقتضي ان تكون تذكرة اقامة الوقتية مصرحاً فيها بميعاد خمسة عشر يوماً الى شهر وصالحة لان تجدد على التوالي بمثل هذا الزمن كما يستصوب لذلك بالحكومة القنصلية انما اذا اقتضى الحال امتداد مدة الاقامة يكون من اللزوم ايضاً تجديد تصديق الضبطية عليها (م) ٢١ وتكون نمرة التذاكر التي تكون بزمن غير محدد المشمولة ايضاً بتصديق الضبطية اعطاء الاشخاص الذين رخص لهم بها حق في الاقامة مدة الزمن الذي تستغرقه مصالحهم والاشغال التي اوجبت حضورهم بالقطر المصري (م) ٢٢ يرخص

ومعاون اول ومعاونين آخرين قانونيين لم معرفة باللغات الاجنبية ويكونون مخصصين لحركة اشغاله واثنين كاتبين ايضاً لاجل تأدية عملية القيودات بالقلم المذكور (م) ٩ يحال على عهدة القلم المنخفض بضبط وربط الاجانب بالمحروسة تأدية وظيفة قلم الباسابورتات الى ان يصدر لذلك امر بما ان الكيفيات المختصة بقبول الباسابورتات بالمحروسة ادق كثيراً مما هو جارٍ في هذا الشأن بمينة الاسكندرية

## الباب الثاني

فيما يلزم اجراؤه في تواردا الاجانب الى القطر المصري (م) ١٠ مطلق شخص اجنبى ياتي من الخارج لا يسوغ له الاقامة بمدينة الاسكندرية بدون ان يكون بيده بسابورتاً مستوفياً للشروط او تذكرة اقامة معطاة له اما من احد القنصلات او من الحكومة المحلية (م) ١١ يلزم حين وصول اي مركب ذات شراع او وانور الى مدينة الاسكندرية ان يصير من معاون الاول او من احد معاونين لقلم الباسابورتات في حالة عدم وجود معاون الاول سرعة المبادرة في توجبه الى المركب وهنالك يطلب من القبودان قائمة اسماء السواحين والبسابورتات وفي الحال يجري تسليمها للقلم (م) ١٢ ينبغي في مسافة اربع وعشرين ساعة تمضي من وقت تسليم البسابورتات ان يصير من القلم اتمام قيدها واجراء توزيعها مع اخذ الوصل عنها على القنصلات المتسلطة على اربابها وحين ذاك يجب على معاون الاول ان يحرر الى مامور الضبطية نسخة عن قائمة اسماء السواحين المعطاة له من القبودان (م) ١٣ ويلزم في مسافة ثمانية ايام تمضي من ارسال البسابورتات للقنصلات ان يصير من طرف القنصلات التي ارسل لها بسابورتات تحزير قائمة الى مامور الضبطية عن الاشخاص الذين اعطيت لهم بسابورتاتهم والذين تحرر لهم تذكرة اقامة منها

الباب الثالث - فيما يخص اقامة الاجانب (م) ١٤ لا يسوغ لاحد من الاشخاص الاجانب الاقامة بمدينتي المحروسة والاسكندرية الا بشرط ان يكون مندرجاً بمجدول القاطنين او بيده تذكرة اقامة مستوفية للشروط او يصير التعريف عنه من

للفنصالاتات في استبدال التذاكر الموقته بزمان غير محدد ولهم ايضاً ادخال الاشخاص المعطي لهم تذاكر اقامة في سلك الاشخاص القاطنين اذا استحسن حالهم لذلك بشرط ان يعطى اشعار عن هذا الاستبدال الى مامور الضبطية (م) ٢٣ يجب ابتداءً على السواحين الذين يريدون السياحة في اي جهة قبلية كانت او بحرية ان يكون بايديهم من فنصالاتاتهم بسابورتات داخلية وعليها تصديق من الضبطية وان يكون السابورت مبنياً به على وجه الضبط الجهة المرغوب السياحة فيها واسم السائح ولقبه ووصافه وعمره وبلته وعدد اتباعه سواء كانوا من الاجانب او من اهالي البلد وذكر افراد عائلته المصاحبين له (م) ٢٤ يراعى ايضاً في حق السواحين الذين يتوجهون الى بلاد الشام من طريق العريش او الذين يتوجهون بعد اقامتهم بالقطر المصري الى جهات اخرى من طريق رشيد او دمياط او السويس او القصير مثل ما ذكر في المادة التي قبل هذه (م) ٢٥ السابورتات الداخلية التي تكون بيد من يريد السياحة الى اي جهة يرغب السياحة فيها ينبغي ان تؤخذ اما من اسكدرية او من المحرسة على حسب محل وجود المطالبين فان كانوا باسكدرية فمنها والا فمن المحرسة (م) ٢٦ كل شخص اجنبي يرى بالقطر المصري بعد اشهار هذه اللائحة بمدة شهر ولم يكن متصفاً بالشروط المرغوبة المندرجة بالمادة ١٤ التي ينبغي على الاتصاف بها رخصة اقامته به فانه يصير اجباره على ارتحاله حالاً عن القطر المصري ما لم يصير توسط الفنصالاتو المتسلطة عليه وتوضح عنه الايضاحات المقننة لاقامته والا فلا يسلم له في الاقامة

### الباب الرابع

#### في كيفية المحلات التي تدير امورها الاجانب

(م) ٢٧ لا يسوغ لاحد من الاجانب بعد نشر هذه اللائحة بمدة شهر ان يفتح لوكدة او يتولى ادارة مكان من هذا القبيل او منازل مهيأة وعناير مفروشة او قهوة او محلات ما كل او خمابير او بيع مشروبات ما لم يكن معه قبل ذلك ترخيص خصوصي من الفنصالاتو التابع هو لها (م) ٢٨ الترخيص الذي يكون مع الشخص الراغب في شيء مما ذكر لا بد زيادة

على كونه متضمناً لاسمه وكنيته وملكته ان يكون متضمناً لغرض المقصود من الجهة الراغب فيها وجهة المحل المقضي افتتاحه وانه بدون ذلك لا يسوغ من مامور الضبطية التصديق عليه ما لم ير بعين اليقين انه لا يتحصل من ابقاء المحل بالجهة المخارة ادنى سقامة (م) ٢٩ يجب على مشايخ الحارات ان يقدموا الى مامور الضبطية جداول متضمنة للمحلات التي تكون من هذا القبيل مبنية يائناً شافياً ويكون كل جدول شيخ على حدته موجودة نسخته في شياخته مع بيان اسماء الاشخاص المتولين امور ادارتها وبيان المال المنسوبين لها (م) ٣٠ متى استحوزت الضبطية على هذا الجدول يقتضي لحضرة مامورها ان يتمكن بالخبرة مع حضرات الفناصل من صحة التعريفات المذكورة بالجدول وعن المال ومن وجد شخص لم يكن من جملة السمينين به متمتعاً بالحماية الاجنبية فحضرة المامور الموما اليه يخير في ابقائه بحاله او في نزعته منه (م) ٣١ الشخص الاجنبي الذي يرخص له ان يفتح لوكدة او منازل مهيأة وعناير مفروشة او قهوة او محل ما كل او خمار او بيع مشروبات يلزمه بعد اخذ الترخيص المعطي له وقبوله من الفنصالاتو المتسلطة عليه ان يتعهد بانه يكون متقاداً الى التنظيمات وسالك طرق الامن المتعلقة بضبط وربط المحلات المذكورة وان لا يأبى التوجه الى قلم الضبطية متى طلب اليه وان يمضي ذلك التعهد بفرته (م) ٣٢ يلزم اصحاب اللوكدات والمنازل المهيأة ومؤجري الاماكن لسكنى الاجانب ان يتعهدوا بقيد الاشخاص الذين يسكنون بمحلاتهم او يأتوا للسكنى او بالتعريف عنهم للمامور الضبطية المحلية (م) ٣٣ وينبغي لاجل هذا الغرض ان يكون لهم دفتر مخصوص منموم ومخنوم من قلم ضبط وربط الاجانب الموجود بالضبطية يقيدون فيه اسماء الاشخاص الذين اعطوهم محلات للسكنى واسماء بلادهم وصفاتهم وتواريخ دخولهم فيها وتواريخ خروجهم منها (م) ٣٤ وللامور الضبطية رؤية هذا الدفتر لا اقل من مرة واحدة في الاسبوع واما المعاين الحال على عهدته ضبط وربط الاجانب فله ان يستدعي حضور الدفتر للاطلاع عليه متى دعت الضرورة لذلك (م) ٣٥ ليس للاجانب المتخذين قهاوي او محلات



## ملحوظات

الاهالي في لزوم اتقيادهم الى الاوامر الصادرة فيما يخص صالح الامن العمومي وفيما يخص الطرق المقررة في شأن المحافظة على الصحة (م) ٤٢ كل ما يسري حكمه على الاهالي من الترتيب المتعلقة بالنظافة والتنوير والتدوير وضبط وربط الحارات والاسواق والمتنزهات العمومية يسري بالمثل على الاجانب بدون تمييز بينهما (م) ٤٣ ما يحصل من خدمة اي مخدوم من المخالفات يكون ذلك المخدوم هو المطالب بعواقبها سياسة اذا تبين انه كان في امكانه وفي حسن ادارته منع وقوع تلك المخالفات (م) ٤٤ يصير الايضاح عن المخالفات التي تخص حركة الضبط والربط بدون تاخير من مامور الضبطية للقنصلاتو التابع لها الخطي ويطلب عقوبته بطرق القوانين (م) ٤٥ متى توقع بالطرق العمومية امور مخلة مثل مشاجرة او افتراء او سرقة او تعدي في حق اي شخص وكان وقوع ذلك من الاجانب سواء كانوا هم المحدثين له او مشتركين مع غيرهم في وقوعه فيجري في حقهم كالمخصوص عنه بالمادة الاربعين بمعنى انهم يضبطون ويصير توصيلهم اما للقراقول الاقرب في المسافة لحل الواقعة او للمامور الضبطية بواسطة ضباط العسكرية وبوقته يعطي اخبار عن وجه تعديهم الى القنصلاتو المتسلطة عليهم

## الباب السادس

## في التحقيقات الابتدائية وتوقيع الحكم

(م) ٤٦ يصير الاجراء على الوجه الآتي في حق الاجانب المتهمه بفعل الذنوب والجنايات والمخالفات الفاحشة المخلة بنظام البلدة وبالامن العمومي الى ان يصدر فرمان من الباب العالي ويترتب على موجه المجلس المختصة باجراء الاحكام التأديبية والجنائية (م) ٤٧ متى صار ضبط شخص اجنبي حال وقوع فعل مخل منه من الافعال السابق ذكرها يصير الاخطار عن وجه حمزه الى القنصلاتو التابع لها هذا اذا كان المجرم نهاراً واما اذا وقع حمزه ليلاً فالاخطار به عنه للقنصلاتو تكون في صبيحة يوم تلك الليلة (م) ٤٨ يحجز المتهم في سجن الضبطية مدة التحقيق الابتدائي او في سجن القنصلاتو في حالة ما اذا طلبت هي ذلك وتكفلت به (م) ٤٩ يصير اجراء التحقيق الابتدائي بدون تاخير

ما كل او خماسير اوجهات لبيع الاشربة بل وانهم ممنعون ان يرخصوا لاحد ممن لم يكن في خدمتهم في المبيت بمحلاتهم او في اعطائه مسكناً يمضي فيه الليل (م) ٣٦ تمنع الاجانب المذكورين ايضا من ابقاء اشخاص من المعتادين او غير المعتادين على تعاطي المأكول والمشرب في محلاتهم المعدة لذلك او اي شخص كان من الخارج بعد مضي الساعات المقررة بالاوامر لفلق المحلات المذكورة (م) ٣٧ يقتضي لتام انفاذ الترتيب المقررة بالبنود السابقة وثبوت العمل بموجبها ان يكون المعاون المحال عليه ضبط وربط الاجانب مبادراً في كل زمن الى الملاحظة والتفتيش في القهاوي ومحلات المأكول والخماسير وجهات مبيع الاشربة (م) ٣٨ يرخص للمعاون من بادي رأيه وبدون موجب في دخوله في اي وقت شاء في اللوكندات والمساكن المهيأة والعنابر المفروشة والقهاوي ومحلات المأكول والمشروب اما ليطلع منها على بعض اخبار او يجري فيها التفتيشات المقتضية على حسب قرائن الاحوال سيما اذا كانت الضبطية جادة في طلب اشخاص او استلزمت الضرورة فعل ذلك (م) ٣٩ كل من خالف حكماً من الاحكام الواردة في هذا الباب من الاجانب المتخذين لوكندات ومنازل مهيأة وعنابر مفروشة وقهاوي ومحلات مأكول او بيع مشروبات يلزم ان مامور الضبطية من بعد ثبوت وقوع تلك المخالفة ان يعلم بها القنصلاتو التابع لها ذلك المخالف وتطلب الاقتصاص منه على تقريره واما اذا كان ما وقع منه يضر من طبيعته بالامن العمومي فللحكومة المحلية ان تطلب من حكومته قفل محله اما بالكلية او زمناً ما (م) ٤٠ واذا وقعت مشاجرات من اجنبيين في تلك المحلات او افعال اقتراضية او انواع هجوم على اشخاص اخرين فيقتضي ان يصير حالاً ضبط هؤلاء الاجانب وتوصيلهم الى القراقول الذي يكون قريباً من محل الواقعة او الى مامور الضبطية بواسطة القوة العسكرية وبوقته يصير من الضبطية اخطار القنصلاتو التابعين هم لها عما صدر منهم

## الباب الخامس

فيما يخص ضبط الحارات والاسواق والمتنزهات (م) ٤١ الاجانب المقيمون بالقطر المصري اسوتهم اسوة

بمضور مندوب من طرف القنصلاتو المتعلق بها امر المذنب في ديوان الضبطية المحلية واتحاده مع المعاون المحال عليه ضبط وربط الاجانب ويكون هذا التحقيق من بيان الواقعة وتقرير الشهود واجوبة المذنب (م) ٥٠ وبصير توريد مبادي التحقيق ونتائجه وملحوظات المندوب من القنصلاتو بالتفصيل في مذكرة وترسل هي والشخص المتهم للقنصلاتو المتسلط عليه (م) ٥١ ولأموال الضبطية عدم قبول اقامة الدعوى متى اتضح له من مبادي التحقيق ان دعوى المدعي باطلة (م) ٥٢ اذا صدرت من اجنبى ذنوب وجنایات وثبت ذلك بالتحقيق الابتدائي واستحق عليها القصاص والمجازات فبحسب طلب مامور الضبطية يصير اجراء وقوع تلك المجازاة بالقنصلاتو التابع لها المذنب (م) ٥٣ يقتضي لأنفاذ المجازاة بالمجلس القنصلي ان الضبطية المحلية ترسل الى المجلس المذكور الاشخاص الشهود الذين يكونون من الاهالي وأدوا الشهادة وطلبت منهم (م) ٥٤ ومتى صار استيفاء المداكرات وصدر عنها خلاصة الحكم فتصير المبادرة من القنصلاتو بارسال صورتها الى مامور الضبطية (م) ٥٥ اذا كان يظهر ان الشخص الاجنبى الذی يقع منه الذنب او الجنایة او المخالفة غير تابع لاحد القنصلاتات ويتضح بالقياس على ما تقدم انه خارج عن كل حكومة اجنبية فلأموال الضبطية ان يجري في حقه مجرى الحكومة المحلية بموافقة قوانين البلدة

### الباب السابع

#### في كيفية تاجير المنازل والعنابر والمخازن للاجانب

(م) ٥٦ لا يسوغ لصاحب ملك او مستاجر اصلي من الآن فصاعداً ان يؤجر لغيره او من باطنه منزلاً او جهة من منزل او حانوتاً او مخزناً لاجنبى ما لم يعرف اسمه وصنعتة وبقدر الامكان ملته ويعرف عنه شيخ الحارة ليكون منه التعريف عن ذلك بوقته للضبطية (م) ٥٧ واذا انعقد الايجار بواسطة شيخ الحارة فعلى الشيخ المذكور ان يفيد الضبطية بما يظهر له من الاستحقاقات المتقدمة (م) ٥٨ اذا كان احد من المستأجرين معه ايجار من صاحب ملك واراد ان يؤجر من باطنه لغيره فيقتضي ان يصير قيد ذلك

والتأشير على الايجار بالضبطية (م) ٥٩ واذا وقع بين المتشارطين اختلاف بخصوص تنفيذ ايجار لم يكن سبق عرضه على الضبطية ولا التأشير عليه بها فليس للمصلحة المذكورة الرخصة في رؤية ذلك وفصل تلك المشكلات (م) ٦٠ كافة التراتيب والاوامر السابقة على هذه اللائحة ما زال يجري العمل بموجبها ولا يلغى منها الا ما لم يوافق ترتيب هذه اللائحة (م) ٦١ يكون اجراء العمل بموجب تراتيب هذه اللائحة من حين صدور الاوامر بها الى محافظتي مصر والاسكندرية ومأموري الضبطيتين والى ضباط السالكين المحافظين

اجنبى - (صورة متحرر من الخارجية الى اقاليم وجه قلمي في ١٩ اذي القعدة سنة ٢٨٧ (١٠ فبراير سنة ١٢٨١))

لما تعددت المكاتبات من الجهات للخارجية لاعمال طريقة متبعة في حق من تقع منهم جنایات من الاجانب على احد الرعايا فقد تحرر مراراً من هنا الى التفتيش قبل لغوه والى حضرات المديرين بانفرادهم بانه متى وقعت جنایة من احد الاجانب فلا يخلو الحال اما ان يكون الجاني ثابتة تبعيته او حمايته لاحدى الدول المتحابة ام لا ففي الحالة الاولى يقتضي انه بحال وقوع الحادثة يصير القبض على الجاني ويصير اخطار القنصلاتو التابع اليها حالاً قبل مضي اربعة وعشرين ساعة ويطلب منها مندوب ليحضر بى التحقيق الابتدائي بمضوره بمحل الواقعة وبالاتهاء وقفل المذاكرة تبعث اليها صورتها والشخص الجاني بمكاتبة رسمية تحت مسؤوليتها حتى بمعرفتها يجري توقيع الحكم على تابعها حسب درجة جنایته كما هو جار الآن وتقاد الحكومة عنه وانه لا يجب التسليم في اي شخص كان قبل اتمام التحقيق الابتدائي بمحل الواقعة حسبما سبق ذكره اذا ان الاجراء بخلاف ما ذكر مورث الاشكال كما حصل من مديرية البحيرة في كونها بعثت لقنصلاتو الانكليز شخصاً من اتباعها يسمى كالدوينو كان مسجوناً بالمديرية بسبب اصابة شخص يدعى محمد نور الدين قبل اتمام التحقيق الابتدائي بمحل الواقعة او بالاقل كانت تتخبر مع الخارجية قبل التسليم فيه ليتحرر لها من هنا بما يلزم وفي الحالة الثانية اي اذا كان حاصلاً اشتباه في تبعية

## ملحوظات

المجلس الخصوصي انه بدرج هاتين القضيتين بانكشف الذي تلي بالمجلس المنعقد في يوم ۲ رمضان سنة ۹۲ بحضور الجنب العالي استقر الرأي على ارسال الاوراق المذكورة للخارجية لنظرها بها وان كان هناك لزوم للتخاطبة مع المجلس في شيء فيفاد عنه للنظر وحيث ان القاعدة المتبعة من قديم فيما يتعلق بالدعاوي الجنائية الواقعة على الاوروبين المقيمين بالجهات الموجود فيها قنصل او وكلاء من طرفهم مقنضها انه ان توقف الشخص الاجنبى في استحضار مندوب من طرف القنسلاتو المتسلطة عليه وكان محققاً لدى المديرية صحة انتماؤه لتلك الدولة فعليها ان تكاتب وكيل او مامور اشغال القنسلاتو الموجود بالمديرية بطلب مندوب من طرفها لتحقيق القضية عن يده حسب المنشورات الصادرة عن ذلك ومتى حضر المندوب يجري اللازم نحو اجراء التحقيقات الابتدائية بمحضره وباتمام التحقيق وقفل المذاكرة والتصديق عليها من المديرية ومن المندوب يبعث بها وبالشخص الجاني للقنسلاتو بافادة واضح بها اوجه جنائته ويطلب من القنسلاتو توقيع الحكم عليه بعرفتها على حسب درجة جنائته وافادة الحكومة بما يترتب عليه من الجزاء وعلى ذلك فيكون ما اجراه مجلس اسنا من نحو الحكم على الحرمة الفرنسية بالسجن هذا خارجاً عن حدوده واما الجهات المستبعدة الغير موجود فيها قنصل ولا وكلاء من طرفهم فتمتى وقت فيها جنائية من احد الاجانب فلا يصير الانتظار لحضور مندوب القنسلاتو التابع لها الشخص الجاني بل تصير المبادرة باجراء التحقيقات الابتدائية عن القضية المتهم فيها الاجنبى ويصير تحويل النظر في القضية على مجلس الجهة القريب من محل الواقعة لاجل ان المجلس ينظر فيما صار اجراءه من التحقيقات الابتدائية ويستوفي ما يجب استيفاؤه نحوها وبفي الحال يصير اخطار الخارجية بنتيجة تلك التحقيقات لاجراء اللازم نحوها كما انه اذا كان حصل اسية ضرر للشخص الاجنبى الغير موجود بجهة اقامته مامور من طرف الدولة التابع لها لابداء تظلمه اليه فامورو الحكومة المحلية ملزومون بمجاوبته بما انه في هذه الحالة

الجاني بالمديرية تباشر التحقيق حالاً في القضية المقدمة لها بدون ان تستفهم منه ان كان حماية اورعية ومع ذلك تحرى امره وسوابق معاملاته وجنسه ومحل مولده وان كان صاحب كار او صناعة مجرياً دفع الويركوام لا وهكذا من التحريات التي بها يمكن المرسى على حقيقة حاله وهذا كله لا يوجب توقيف التحقيق الابتدائي فتمتى ثبتت حمايته اورعيته لاحدى الدول الانتخابية في اثناء التحقيق فيجري في حقه حسب ما مر ذكره وان اتضح انه رعية الدولة العلية فتصير معاملته حسب الجاري في امثاله ثم ليكن معلوماً ايضاً ان البساپورتات والباينتات وتذاكر الاقامة الخالية من تاشيرات الحكومة لا يعول عليها في مواد الانتاء فتمتى احتج احد الاشخاص بان معه باساپور او خلافه مما ذكر فلا يعول عليه متى كان خالياً من التاشيرات كما ذكر ويتنبه ايضاً على المديرية بان لا يصير تخاطبة الخارجية عن مادة تبعية اي شخص كان مشبوهة تبعيته لدى المديرية الا من بعد المرسى والوقوف على حقيقة من جهة اقامته او من يعرفونه وبواسطة ما ذكر يمكن الخارجية بوقتها اعطاء التعليمات اللازمة لجهات الاقتضاء بما يتبع اجراءه في حقه وحيث ان هذه الاجراءات هي المقتضى اتباعها والاجراء على موجبها لنهو القضايا باوقاتها وقطع الاشكالات والمخاطبات في طلب الجانين مع حضرات القناصل الجنرالية التابعين اليهم وتكرار المكاتبات لم بدون ثمة واقضى ترفيقه لسعادتك حتى من بعد معلومية ما ذكر بهذا يتحرر منشور عمومي لكافة الجهات التي تحت رياسة سعادتك بالاجراء كما توضح

اجنبى — { (صورة ما تحرر من الخارجية الى مجلس الاحكام في غرة صفر سنة ۱۲۹۲ غرة ۱) }

المجلس الخصوصي ارسل للخارجية افادة مؤرخة ۱۵ رمضان سنة ۱۲۹۲ غرة ۳ ومعه الاوراق المختصة برؤية دعاوي الاوروبين المقيمين بالجهات الغير موجود فيها قنصل ولا وكلاء من طرفهم بما فيها قضية اصابة الشخص المسى عبد الله حسين الصادر في شأنها مضبطة من مجلس مديرية اسنا بتاريخ غاية ذي القعدة سنة ۲۹۰ المحكوم فيها على حرمة فرنساوية تسمى مارية بسجنها مدة سنة ولقد اشير بافادة

الحلية ملزمون بحمايته اذ في هذه الحالة يلزمها ان  
تقوم مقام حكومته لاعطاء الحق لصاحبه وتوقيع الجزاء  
اللازم على من يستحقه حسب الاصول اما الاور وبايون  
القيمون بالجيات الموجود فيها فواصل او وكلاء من  
طرفهم اذا وقعت من احدهم جناية وتوقف في استحضار  
مندوب من طرف القنسلاتو المتسلطة عليه وكان  
بحقها صحة انتائه لتلك الدولة فعليها مكاتبه وكيل  
او مامور اشغال القنسلاتو يطلب مندوب من طرفها  
ومتى حضر تجري التحقيقات الابتدائية بحضوره  
وبالنهاية والتصديق على المذكرة من ٠٠ ومن المندوب  
يعث بها وبالشخص الجاني للقنسلاتو بافاده واضح  
بها اوجه جنائته ويطلب منها الحكم عليه بمعرفتها  
وافاده الحكومة بما يترتب عليه من الجزاء فلاجل المعلومية  
بذلك والاجرا بموجبه بالعموم اقتضى النشر والاعلان

المسطر يمينه صورة ما نشر من هذا الطرف  
والعلمية بما اشتمل عليه اقتضى شرحه أفندم

بالقطر المصري (صورة ترجمة المنشور الصادر من  
نظارة الخراجية لكافة حضرات القناصل الجبرالية

بتاريخ ٢ يناير سنة ١٨٨٢ (نمرة ٢)

بجهاز القطر المصري بغاية الدقة وأوضح أنه مع تكرار الطلب منها مباشرة لحضرات ارباب وظائف

القنصلاتات بقصد الحصول على كشوفه باسماء الاشخاص  
التابعين لهم ما امكها لغاية الآن الحصول على ذلك

ولا ارى لزوماً لان اوضح لحضرتكم اهمية الحصول على هذه الكشوفة خصوصاً فيما يخص بجازات مرتكبي

الجنابات والخنخ التي يمكن حصولها لاسيما ان معرفة  
اسماء وتبعية الاشخاص الاجانب الموجودين بكافة

جهات القطر المصري تسهل في الواقع لجهات الحكومة المحلية بتسليم الجائنين الى حكومتهم بدون حصول

تاخير مثل ما هو جاري في اغلب الاوقات بسبب المناقشة في مسائل التبعية الجارية حدوثها عند ما

حيث لا يخلو الحال من وجود بعض اجانب بالجهات المستبعدة الغير موجود فيها فواصل من دولهم ولاوكلاء من طرفهم فمتى وقعت اي جناية من احدهم بخلاف الحالات الميئنة بالأثرة اجراءات المحاكم المستبعدة بانها من خصائص تلك المحاكم لاينتظر حضور مندوب القنسلاتو التابع لها الشخص الجاني بل تصير المبادرة باجراء التحقيقات الابتدائية عن الجناية الواقعة من الاجنبي و يتحول النظر فيها على مجلس الجهة القريب من محل الواقعة لينظر فيما صار اجراؤه من التحقيقات الابتدائية ويستوفي ما يلزم استيفاءه نحوها وفي الحال يخطر الخارجية بنتيجة الدعوى كما انه اذا حصل له ضرر بالجهات المحكي عنها فامورو الحكومة

## ملحوظات

إذا ترأى لاحداها لزوم ابداء مناقضات بخصوص بعض الاسماء المدرجة بالكشوفة المذكورة فيمكن مناظرة الاوراق المتعلقة بالشخص المناقش في انتباه في الوقت الممكن فيه اجراء التحريات اللازمة فيما يماثل ذلك ويورود الكشوفة المذكورة لجهتكم بصير مراعاة الاجراء على مقتضى المنشور ونوصيكم انه اذا تأخر ورود ذلك فلا تطالبوا الفسلا توبل اذا ترأى لزوم ذلك تخابروا هذا الطرف وفي تاريخه تحرر لمن لزم بهكذا في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠٠

اجنبى — (منشور من نظارة الداخلية في ٢٦ شعبان سنة ١٣٠٠ (٢ لوليوس سنة ٨٢)

لما كان من مقتضى ما سبق نشره من هنا للمصالح في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠٠ ومن الجملة الى على صورة ترجمة المنشور الصادر من نظارة الخارجية لكافة حضرات القناصل الجنرالية في ٣ يناير سنة ١٨٨٣ المتضمن تكليف مأموري القنصلات بتقديم كشوفات الى مأموري جهات الحكومة السنية باسماء الاشخاص الاجانب التابعين لدولهم الموجودين بالقطر المصري انه اذا تأخر ورود ذلك يصير مخابرة الداخلية فلتناسبة ان بعض الجهات كانت اخطرت هذا الطرف بمضمون عدم ورود تلك الكشوفة لها من احد القناصل كان كتب لنظارة الخارجية بما لزم عن ذلك وقد افيد منها في ٤ شعبان سنة ١٣٠٠ بمعنى انها اعادت التحرير لحضرات القناصل الجنرالية بتقديم تلك الكشوفة ولكون الآن وردت افادة من النظارة المشار اليها بقيمة ٢٠ الماه المرقوم غمرة ١٢٤ مقتضاها ان قونسلاتو جنرال روسيا افادتها بانها اصدرت التنبيهات من طرفها لمأموري ووكلاء اشغالها بالجهات بتقديم الكشوفة المذكورة لجهات الحكومة متى تحرر لهم منها بطلبها قد اشارت النظارة المثني عنها بمخابرة المدير بات والمحافظات والضبطيات الموجود بها مأمورون ووكلاء وقناصل لقنسلاتو روسيا بالتحرير من طرفهم لهؤلاء المأمورين والوكلاء والقناصل بطلب الكشوفة المرغوبة عن ذلك ويورودها اليهم بحجرون تحقيق الاسماء المدرجة بها للمصري عمن يكون له حق في الانتاء او الحماية الروسية من عدمه وانه اذا اقتضى الحال لمكتابة

يقتضي الحال لمحاكمة الجاني بدون عاقبة ولا توقيف ولا ملي انه من المؤكد لحضرتكم ايضاً اهمية ولزوم هذا الطلب ارجوكم التنبيه على جميع حضرات القناصل ومأموري الاشغال التابعين لحضرتكم باعطاء الكشوفة المطلوبة باسماء التابعين لهم في اقرب وقت لجهات الحكومة المحلية الموجودين بها وان ظهر لاحد من جهات الحكومة لزوم ابداء مناقضات بخصوص بعض الاسماء المدرجة بتلك الكشوفة فيمكن مناظرة الاوراق المتعلقة بالشخص المناقش في الوقت الممكن فيه اجراء التحريات اللازمة فيما يماثل ذلك وبهذه الوساطة لا يتأتى لنا مطلقاً ان نرى اشخاصاً متهمين في جنابات وخنخ طال عليهم السجن بمجرد التهم ولا نرى ايضاً حصول الافراج عنهم بضمانة لمدة ليست محددة لحين حسم مسألة الانتاء التي يترتب عليها معرفة المجلس الذي يحال عليه قضاياهم هذا وانتبه الفرصة لان اوضح لحضرتكم بهذا المنشور التوقيف الحاصل من بعض ارباب الوظائف بالقنصلات في انقيادهم لنص لأئحة الضبط والربط المتوجه بها اعمال التحقيق الابتدائي الذي هو السبب الوحيد المبني عليه توسط جهة الحكومة المحلية عند وقوع جناية او خنخة من احد الاجانب بالقطر المصري واني لمتحقق بانكم تؤكّدوا على المأمورين التابعين لحضرتكم بالانقياد لنص اللائحة المشار اليها بغاية الدقة وارجو حضرتكم قبول مزيد احتراماتي

المسطر اعلاه هو صورة ترجمة المنشور الصادر من نظارة الخارجية لحضرات القناصل الجنرالية بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ غمرة ٣ المتضمن تكليف مأموري القنصلات بتقديم كشوفات الى مأموري جهات الحكومة السنية باسماء الاشخاص الاجانب التابعين لدولتهم الموجودين بالقطر المصري مع التاكيد بالانقياد لنص لأئحة الضبط والربط بالكيفية المحكي عنها به وقد ورد ذلك المنشور بافادة من النظارة المشار اليها رقم ٢١ الجاري غمرة ٢٥ بقصد انه مع الموافقة يصير نشره للمدريات والمحافظات والضبطيات عموماً للمعلومية بما فيه واتباع الاجراء بمقتضاه وحيث من ضمن ما فيه نقرر انه عند تقديم تلك الكشوفة لجهات الحكومة

الخارجية بما يتورى من تلك الجهات من الملحوظات المتعلقة بذلك لا بأس من افادة الخارجية عنه وحيث ذلك فلزم تحريره تكم حتى انه بعد العلومية بما اشارت به الخارجية بالكيفية التي ذكرت تحصل المبادرة بالاجراء على وجه ما نص فيه وفي تاريخه تحرر. لباقي الجهات بما ذكر

اجنبى — منشور من نظارة الداخلية في ٢٩ شوال سنة ١٣٠٠ (٢ ستمبر سنة ١٨٣٠)

قد علمنا من وقائع الاحوال ان بعض جهات الادارة عندما يحدث بين اهالي وسكان نواحيها مشاجرات او معركة جسمية يترتب عليها اصابة او وفاة بعض اشخاص لم تتخذ طرق الاهتمام في الاسراع بضبط الجانين حال وقوع الحادثة قبل ان تنمو حالتها لكي بذلك تتمكن من تدارك ما ربما ان يؤول الامر اليه من ازدياد المعركة ويمكنها اذ ذاك ايضاً حصر شواهد احوال الواقعة اللازم عليها ايضاحها وقت التحقيق وذاك لكون الاشخاص الذين وقعت بينهم الحادثة يوجد فيهم من هو مختلف الجنسية فيتهم ما موروا الادارة انه ربما كان من رعايا دولة اجنبية وفضلاً عن هذا فان جملة اناس من رعايا الحكومة السنية يدعون الانتماء للدول المتحابية وترتكب هذه الجهات على ادعائهم مع انها تعلم علم اليقين ان اصلهم من البلاد العثمانية ولما كان هذا الاهمال مما يتبني عليه عدم تمكن الحكومة من السير في مثل هذه القضايا على الوجه الاصولي الذي نتوصل به لاثبات الجناية على الجاني وايصال حق المجنى عليه اليه ووصولها ايضاً الى الانتقام من المتعدي كما هو شأنها وكان ارتكابها ايضاً على ادعاء اولئك الناس الانتماء للدول الاجنبية بدون ان يتحقق لديها امر انتباههم مما يترتب عليه خروجهم من يدسلطتها وهذا غير جائز قد اشارت نظارة الخارجية بما ورد منها لهنابنمرة ١٢١ بلزوم النشر من طرف الداخلية لكافة جهات الادارة بمعنى ما سيأتي وهو

اولاً — اذا حدثت واقعة مثل مشاجرة او معركة اوسطو او غير ذلك من الحوادث فيلزم على جهة الادارة التابعة لها جهة تلك الواقعة انه بمجرد وصول الاخبار اليها تبادر بضبط الجانين مهما كانت جنسيتهم

ثانياً — اذا ادعى اي شخص الانتماء لاية دولة فلا تكثر الحكومة بدعواه الا اذا اتى بالادلة والبراهين الكافية لثبوت انتباهه ثالثاً — اذا ارتابت جهة الادارة في انتباه اي انسان فيكون الواجب عليها ان تعرض عنه لنظارة الداخلية لتتخير في شأنه مع نظارة الخارجية وتلك الجهة تعتبره بصفة رعية حتى يثبت ما ينال في ذلك — وحيث انه باتباع هذه الاجراءات يتيسر للحكومة ان تأتي في كل تحقيق بالنتائج المرغوبة ولا يتعسر عليها ادراك اي امر مما يستلزم الوقوف عليه في اثناء التحقيق ولا يتمكن مدعي الانتماء كذا كما من الخروج من قبضة تسلطها بغير حق فقد حررنا بهذا كذا لجميع ما مورى جهات الادارة وبالجملة هذا الحضرتم للاجراء بجهة ادارتكم وفروعها على مقتضاه

اجنبى — منشور اصدرته نظارة الداخلية الى جميع الاقاليم (في ٥ رجب سنة ١٢٠٢ بشأن ما يجب اجراؤه)

مع من يتعدى من الاهالي على احد من الاورباويين ومن بتاريخ ٣٠٢ سنة ١٢٠٢ حصل النشر عموماً عن لزوم تفهيم الاهالي بانه اذا كان احد الاورباويين يدوس حال مروره في البلاد بقصد الصيد في اراضي المزارع التي للاهالي فيمنعه اربابها بالحسنى واذا لم يمتثل يستفدون منه عن اسمه ولقبه وجنسيته ثم بواسطة ذلك وتحققهم من شبهه وهيئته يمكنهم ان يقدموا شكواهم عليه للمديرية ويبينوا فيها ما اصاب اراضي زراعتهم من التلف او غيره بسبب فعل ذاك الاورباوي وان المديرية حينئذ تجري اللازم لرفع شكواهم لجهة الاختصاص وحيث انه وردت الان لطرفنا مكاتبة افرنكية مؤرخة ١٤ ابريل سنة ١٨٥٥ بنمرة ٣٠٥ من دولتلو ناظر الخارجية بناء على ما قدم لدولته من جناب وكيل سياسي وقنصل جنرال دولة الانكليز بان الاهالي واقع منهم تعديات على بعض ضباط جيش الاحتلال اشير فيها بوجوب التأكيد بسرعة ضبط من يشتركون في مثل هاته التعديات لاحالة محاكمتهم على جهات الاختصاص فبناء عليه قد كتب في تاريخه لمن لزم بما اقتضته الحال ومن الجملة هذا تكم تأكيداً باتخاذ كل الطرق المؤدية للعمل على موجب المنشور السابق ذكره مع الاهتمام بضبط كل من يقع منه ادنى تعد على الاورباويين

## ملحوظات

اجنبى — منشور من نظارة الداخلية الى عموم الجهات الادارية في ١٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٨) بوضع قاعدة اساسية لمعاملة الاشخاص الذين يدعون الانتماء للدول الاجنبية اذا اتهموا في قضايا جنائية صورة ما صدر من نظارة الداخلية لمديرية الغربية بتاريخ ١٤ راسنة ١٣٠٦ (٢١ نوفمبر سنة ١٨٨٨) نمرة ٢١٩ ضبط — وردت افادة المديرية مؤرخة اول نوفمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ١٨٨ بشأن الاشخاص الذين يدعون الانتماء للدول الاجنبية حال اتهامهم في قضايا جنائية من انهم عند تكليفهم بابرار ما يثبت انتماءهم بناء على تطلب قلم النيابة التحري عن ثبوت انتمائهم وعدمه يحصل التوقف منهم في الحضور تارة واخرى يدعون بان مستندات انتمائهم بالقياسات التابعة لها وبعضهم يحيل على طلب البساوور تعلقه من القنسلاتو ويحصل منهم التصميم على ذلك فضلاً عن تضرر القنسلات من تكليف مثل هؤلاء باثبات انتمائهم وتطلبها التوسط منها في ذلك حتى تسبب من هذا تاخير جملة اوراق وكثرة التشكيك من النيابة من عدم اجابته عما اتفق من ثبوت الانتماء او عدمه ولذلك طلبت المديرية وضع قاعدة اساسية لمن يدعون الانتماء ويتأخرون في اثبات انتمائهم امام الحكومة السنية ولم يدعوا لطلبها وهذا بالنظر لتوقي مأموري المراكز اجبار من ذكروا على الحضور لطرفهم واثبات انتمائهم من عدمه ولكون تركهم على هذه الحالة مما يوجب تاخير القضايا وسقوط حق اقامة الدعوى فيها وحيث انه قد تكررت المكاتبات الصريحة العبارة سواء كان من الخارجية او من الداخلية باعتبار كل من يدعي الانتماء لاية دولة كانت بصفة رعية مالم يقدم مستندات قوية تثبت الانتماء المدعي به وكما نظن ان هذه المكاتبات كافية لان تحدد وتبين لكم خط السير في هذه المسئلة ولكن مع الاسف نرى ان هذا الامل قد خاب واهمية المسئلة اوجبنا ان نأتي لكم بايضاحات مفصلة زيادة عما سبق لزيادة التنوير فلعل وعسى ان تكون هي الاول والاخر ولا يستلزم الحال لتكرار القيل والقال وهو اولاً ان القاعدة العمومية هي عدم اعتبار اي شخص كان بصفة اجنبية مالم يكن مثبتاً ومعرّوقاً بهذه الصفة في السابق

عموماً وضباط وعساكر الانكليز خصوصاً واحالة محاكمته في اسرع وقت على جهة الاختصاص وعليكم ان تنذروا جميع المأمورين التابعين اليكم ومشايخ القرى والبلدان بانهم كما هم مسئولون عن الامن والراحة العمومية فكذلك هم مكلفون بان يلاحظوا معاملة الاهالي للاجانب ملاحظة تامة هذا وليكن في علمكم انكم واولئك المأمورين والمشايخ لا تخلون من عظيم المسئولية لو حصل ما يفاير نص هذا المنشور في ٥ رجب سنة ١٣٠٢

اجنبى — منشور اصدرته نظارة الداخلية في ٨ جمادى الثانية سنة ١٣٠٤ (٤ مارس سنة ١٨٨٧) الى الجهات علم من افادة وردت للداخلية من الحفانية نمرة ٤٢ ان احدى نيابات المحاكم رفعت دعوى على شخص لوقوع تطاول وقذف منه في حق احد مستخدمي المحكمة والمديرية التي في دائرتها تلك النيابة بالقتل ما حرره لها وكيل اشغال دولة اليونان على ادعاء ذلك الشخص بانه تابع لها دون الاقرار من المديرية على التبعية من عدمه مع كون المذكور سبق الاعتراف منه في قضية اخرى بانه من رعايا الحكومة المحلية ولا اختصاص جهات الادارة بتحقيق صحة الانتماء من عدمه ولا يوافق الاقتصار منها على مجرد تبليغ ما يرد لها من القنسلاتو في مواد الانتماء بل يجب عليها ان توضح معلوماتها بالدالة على صحة ذلك وعدمه كي في حالة عدم تحقيق الانتماء او وجود شبهة فيه تصير المخابرة مع نظارة الخارجية للفصل في ذلك رغبت صدور الاوامر الاكيدة لجهات الادارة بالاجراء على وجه ما ذكر وحيث ان ما تطلبته الحفانية على هذه الكيفية امر واجب على جهات الادارة اتباعه خصوصاً انه مع وجود مدعي الانتماء في دائرتها يمكنها الوقوف على حقيقة امره بواسطة التحريات الدقيقة التي تجريها عنه من حيثية الحالة المعروف بهالدى اهل الدائرة المقيم فيها ان لم يكن للمديرية علم بذلك من قبل وان كان مورك في الكار الجازي تعاطيه ام لا الى غير ذلك من التحريات اللازمة فينبغي الاجراء هكذا وفي حالة وجود شبهة لدى جهتهم في امر من يكون من ذلك القيل يعرض عنه لنا لمخابرة الخارجية في شأنه وفي تاريخه كتب لباقي الجهات بما ذكر لاتباعه

او في اللاحق وبدون ذلك يعتبر من رعايا الحكومة المحلية ويعامل بهذه الصفة وهذه القاعدة هي قاصرة على اليونانيين وعلى الأشخاص الذين ينتمون للدول الاجنبية بصفة حماية لا بصفة كونهم في الاصل من اهالي بلاد هذه الدولة لان الشخص الفرنسي الاصل او التلياني الاصل او الانكليزي الاصل مثلاً لا شك في ان صفته وحالته هذه لا تستدعي ان يطلب منه دليل او برهان على كونه اجنبياً

ثانياً بناء على هذه القاعدة يلزم المديرية ان تكلف جميع اليونانيين والأشخاص الحمايات الفاطنين ببلادها بان يثبتوا لديها انتمايتهم فان حصل وتم لها ذلك فيها والا فلا اجبار عليهم انما في هذه الحالة اي عند عدم اثباتهم للمديرية صحة انتمايتهم حتى انها تعترف لهم بها حسب القواعد المقررة لديها تعتبرهم بصفة رعايا الحكومة المحلية وكما يقع لهم او عليهم امر ما لدى المديرية وسائر حكوماتها يعاملونهم مثل رعايا الحكومة بدون ادنى تردد وهذه هي القاعدة الثانية فلزم تحريره لسعادتك لاتباع الاجراء كما ذكر

مديرية الغربية كانت تطلبت من نظارة الداخلية وضع قاعدة اساسية لمن يدعون الانتماء للدول الاجنبية حال اتهامهم في قضايا جنائية ويتأخرون في اثبات انتمايتهم امام الحكومة المحلية وبناء على هذا اصدرنا اليها امراً بقصد اتباعها بصفة قاعدة في شأن الاشخاص المذكورين وحيث رأينا ان من اللزوم اتباع هذا الامر بياتي الجهات ايضاً بصفة قاعدة عمومية فاصدرنا هذا المنشور لكافة الجهات شرحاً على صورة ماصدر لها وبالجملة هذا تكمل لتبعوده وتجروا العمل على مقتضى ما هو واضح بهذه الصورة عند اللزوم اجنبي — (ر) بوليس — صابع — حجازداري —

ابنية — ملكية ١٨٦٩ — فنصل — معاش ٢٤ ذ سنة ٩٤ — محكمة مختلطة ٣١ يناير سنة ٨٩ — صحة ١٨ ر سنة ٣٠١ م ٦ — عون ٩ فبراير سنة ٧٩ — مال ٩ صفر سنة ٩٧ — حق مدني ١٠ سنة ٩٧ — معاهدة اجمع ورواجا — قرار من نظارة الداخلية في

٧ فبراير سنة ٨٤

(نحن ناظر الداخلية) بناء على ما عرضه رئيس مجلس الصحة البحرية والكورنيتين وموافقة رأي أعضاء هذا المجلس قررنا ما هو آت ان المراكز الصحية في اجمع ورواجا الغيت مؤقتاً اجير — (ر) اجارة الاشخاص — اجارة مجلة ٤١٣ اجير خاص — (ر) اجارة مجلة ٤٢٢

اجير مشترك — (ر) اجارة مجلة ٤٢٢ احالة الدعوى على المحكمة المختلطة — (ر) اختصاص المحاكم — قم ٢٥

احالة على الجلسة (قاضي التحقيق) — (ر) حضور — قم ٥٤ — ٥٥ — ٦٠ — ٦٣ — ٦٤

احالة الاستجواب على محكمة اخرى — (ر) استجواب — قم ١٥٩

احالة الدعوى على محكمة اخرى — (ر) استئناف — قم ٣٧١

احتفال — (ر) دين قق ١٤٨ احتقار — (ر) قذف

احتلام — (ر) حجر مجلة ٩٨٥

احتياطي — (امر عال رقم ٢١ مارت سنة ١٨٨٢) (١٢ اجاسة ١٣٠٠)

(نحن خديو مصر) حيث ان استقطاع اليوم الاحتياطي من موظفي الحكومة جار في مقابلة ترتيب المعاشات التي يستحقونها بعد الانفصال من الخدمة المبرية وحيث ان العساكر المصرية وصف الضباط لغاية درجة الباشجاويش ليس جارياً ربط معاش لهم الا في احوال استثنائية كالمصابين في الحروب بعاهات تجعلهم غير لائقين للخدمات العسكرية والذين يطرأ عليهم علل وامراض تمنعهم عن تأدية الخدمة او اكساب المعاش بالخارج فبناء على ما عرضه الينا مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١ ماهيات العساكر وصف الضباط لغاية درجة الباشجاويش برية كانت او بحرية او في سلك الجندرمة والبوليس تصرف لهم ثامها ولا يقطع منها اليوم الاحتياطي



## ملحوظات

احتياطي — ٠ منشور من نظارة المالية في اول يولي  
سنة ١٨٨٨

قد علم المالية بانه مع سبق صدور قرار من مجلس النظر بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ٨٤ بمعاذة الخدمة السائرة الموجودين بالخدمة وقت صدوره من استقطاع اليوم الاحتياطي واسترجاع ما سبق استقطاعه من ماهياتهم فانه الى الان توجد خدمة في بعض المصالح جارين تقديم طلبات بالتامس اعطائهم الاحتياطي السابق استقطاعه من ماهياتهم وحيث انه من وقت صدور القرار المشار اليه الى الان قد مضى نحو الاربع سنوات وهذا زمن كاف لتسوية حالة هؤلاء الخدمة من هذا التيبيل فقد ترى لنظارة المالية تحديد مهلة معينة لذلك وهي ثلاثة شهور آخرها ٣٠ سبتمبر سنة ٨٨ الحالية حتى انه في اثناء هذه المهلة نصير المبادرة بتقديم الطلب ممن يكون من هؤلاء الخدمة له الحق في اخذ الاحتياطي ولم يسبق طلبه بحيث انه اذا انقضت هذه المهلة وتقدمت طلبات من احد فلا تقبل ولا يلتفت اليها وعليه اقتضى النشر عموماً لجهات الحكومة وهذا نكم نرجوا علانه على سائر الخدمة السائرة المستخدمين بمعموم وفروع جهة طرفكم وقد ارسلت نسخة خصوصية من هذا لنظارة الداخلية لدرجها بيجرنال الحكومة الرسمي حتى لا يكون عذرفيا بعد لمن يكون من هؤلاء الخدمة سبق رفته بعد صدور القرار المذكور

احتياطي — ٣١ اكتوبر سنة ١٨٨٩

بالجلسة المنعقدة في يوم الخميس الماضي الموافق ٣١ اكتوبر سنة ٨٩ (٧ ربيع الاول سنة ١٣٠٧) نظر المجلس الافادة الواردة من مصلحة السكة الحديد بتاريخ ٧ يوليو الماضي نمرة ١١٥١٠ والرأي المعطى من اللجنة المالية بتاريخ ٢٩ اكتوبر نمرة ٢٢٠ بخصوص خصم ٥ في المائة من ماهيات الميكانيكيين سائقي الوايورات وقبولهم في المعاش او المكافئة ويكون سنهم اكثر من ٣٥ سنة عند ترفيعهم الى هذه الوظيفة فمن حيث ان المادة الرابعة من قانون المعاشات الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧ تعافي الموظفين والمستخدمين الذين يكون سنهم عند دخولهم في الخدمة اكثر من ٣٥ سنة من توريد مبلغ الاستقطاع وقدره ٥ في

المائة وبناء عليه فليس لهم حق في المعاش او المكافئة ولكن هذه المادة ليست خاصة بالا المستخدمين المستجدين الذين يكون سنهم اكثر من ٣٥ سنة ومن حيث ان الميكانيكيين السواقين يعدون من خدمة الحكومة اثناء ترفيعهم ولو انهم انتقلوا من فصل الأتشيجه الذين هم خارجون عن الدرجات وصاروا من ضمن الخدمة الداخلين في جدول الدرجات — فلذلك قرر المجلس ان الميكانيكيين السواقين بمصلحة السكة الحديد الذين يؤخذون من ضمن الأتشيجه ويكون سنهم وقت ترفيعهم اكثر من ٣٥ سنة يصير قبولهم في توريد مبلغ الاستقطاع الذي قدره ٥ في المائة ويكون لهم حق في المعاش او المكافئة — وعلى نظارة المالية تنفيذ مفعول هذا القرار

احتياطي — ٠ (ر) معاش راسنة ١٣٠١ و١٩٠١ مارت  
سنة ١٨٨٩ و٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤ و٢٠ رجب سنة ٩٧ — حبس احتياطي

احتياطي — ٠ (للحصول على اوراق او سندات) (ر) خائن  
فق ٣١٣

احصاء — ٠ (منشور من الخارجية الى حضرات وكلاء وقناصل  
اجنالية الدول في ١٦ مارت سنة ٨٤

قد ارسلت نظارة الخارجية الى حضرتكم صحة منشورها المؤرخ في ٤ يناير سنة ١٨٨٢ صورة الذكرى الصادر في الثالث من ديسمبر سنة ١٨٨١ باحصاء كافة الفاظين في القطر المصري سواء كانوا من الاهالي او من الاور وباوين وقد سألتكم حينئذ ان تساعدوها في هذا العمل وقد تم الآن التعداد وانتهى غير انه يظهر ان عدد الاور وباوين الذي اتضح بعد ذلك ليس في الواقع عدد كافة الاور وباوين الموجودين في القطر المصري بل اقل منه وبما ان نظارة الداخلية رأت لزوم تدارك هذا الخلل فالامل من حضرتكم انكم تسمحوا لادارة الاحصاء المحلية ان تستفهم من وكالتي حضرتكم في مصر والاسكندرية عما تحتاج اليه من المعلومات حتى يتيسر لها بذلك ان تستوفي عملها وتجعله حسن الفائدة جم العائلة

تحريراً في ١٦ مارت سنة ١٨٨٤

احصاء — (٠) ادارة الاحصاء ) تقرر في ميزانية سنة ١٨٨٥ نقل ادارة الاحصاء على نظارة المالية فقيدها الاربعة الموظفون الآتي اسما وهم من اول ابريل سنة ١٨٨٥ عمالاً دائمين وهذه اسما وهم ( بيان الاسماء ) احصاء — (٠) ( ز ) تعداد — مصر ( اساء البلاد )

احضار الشاهد رغماً عنه — (٠) ( ر ) بينة قم ١٩٤

احكام — (٠) ( لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ) ( م ) ٢٧ تصدر الاحكام باسمنا بحسب الاوضاع والقواعد المقررة بهذه اللائحة وبالقوانين ( م ) ٢٨ كافة الاحكام تصدر بمقتضى نص من القانون وبالتطبيق عليه وعلى المحاكم ان تتبع القوانين المصرية التي سنشر وكذلك الاوامر واللوائح الجاري العمل بموجبها الان متى كانت احكامها غير مخالفة لنص القوانين المذكورة والاوامر واللوائح التي تصدر وتشر فيها بعد بحسب القواعد المقررة وكل اتفاق خصوصي يخالف للقوانين المتعلقة بالنظام العمومي والاداب باطل لا يعمل به ( م ) ٢٩ ان لم يوجد نص صريح بالقانون يحكم بمقتضى قواعد العدل وبحكم في المواد التجارية بمقتضى تلك القواعد ايضاً وبموجب العادات التجارية

احكام — (٠) ( قانون مرافعات ) ( م ) ٩١ الاحكام تصير

المداولة فيها ويكون تحريرها والنطق بها في الجلسة التي حصلت فيها المناقشة والمرافعة ( م ) ٩٢ يجوز مع ذلك للحكمة ان تؤخر صدور الحكم في الدعوى لجلسة اخرى بميعاد ثمانية ايام ( م ) ٩٣ اذا اقتضى الحال تاخير صدور الحكم مرة ثانية فيصير التعريف والتنبيه بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه صدور الحكم وتذكر اسباب التأخير بالدفتر المعد لتقيد مداورات المحكمة ( م ) ٩٤ لا يجوز للحكمة ان تسع توضيحات من احد الخصام ولا من احد وكلائهم في حال المداولة باودة المشورة الا بحضور الخصم الاخر ( م ) ٩٥ لا يسوغ في وقت المداولة قبول تقرير او مذكرة او ورقة من احد الخصام بدون اطلاق الخصم الاخر عليها مقدماً ( م ) ٩٦ يجمع الرئيس الآراء بعد المداولة مبتدئاً بالعضو الاصغر سناً ثم يعطي رايه في الاخر ( م ) ٩٧ تصدر الاحكام باجماع الآراء او باغلبيةها ( م ) ٩٨ اذا تشعبت الآراء لاكثر من رايين فالفرق الاقل عدداً ان الفرق الذي من ضمنه العضو الاقل مدة يلزمه ان ينضم لاحد الرايين الصادرين من الاكثر تدداً ( م ) ٩٩ ومع ذلك لا يكون هذا الفرق ملزوماً بالانضمام المذكور الا بعد اخذ الآراء مرة ثانية ( م ) ١٠٠ بشرط في القضاة الذين يحكمون في الدعوى سبق حضورهم جميعاً في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة والا كان الحكم لاغياً ( م ) ١٠١ ويجب ايضاً ان يكونوا حاضرين تلاوة الحكم وان تكون تلاوته في جلسة علانية ( م ) ١٠٢ ومع ذلك اذا حصل لاحد القضاة مانع لا يمكن دفعه يمنعه عن الحضور وقت التلاوة فيكون في الحال بان يضع ذلك

العضوا مضاه على نسخة الحكم الاصلية قبل تلاوته ( م ) ١٠٣ الاحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية ومن محاكم الاستئناف يلزم ان تكون مشتملة على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت لاغية ( م ) ١٠٤ يوضع على صورة الحكم الاصلية امضاء كل من رئيس المحكمة وكتابتها ( م ) ١٠٥ يجب على كاتب المحكمة ان يقيد في دفتر منبر الصحائف على كل صحيفة منه العلامة اللازمة اسباب الحكم ان كانت ونصه واسماء الاخصام واسماء القضاة الذين حضروا في الجلسة ويكون قيد ذلك على حسب ترتيب التواريخ بدون ترك بياض او حصول شطب او تحويرين السطور ( م ) ١٠٦ كل صورة اصلية من صور الاحكام المقتيدة في هذا الدفتر يصير امضاءها من رئيس المحكمة وكتابتها ( م ) ١٠٧ على كاتب المحكمة ان يسلم في ظرف ثمانية ايام من يوم الطلب نسخة الحكم المكتفي بالتنفيذ بموجبها وغيرها من النسخ التي تطلب منه ( م ) ١٠٨ يسوغ لكل انسان الاطلاع على الاحكام في نفس المحكمة اذا بين تاريخها واسماء الاخصام ( م ) ١٠٩ ويسوغ ايضاً اعطائه ما يطلبه من ملخصها او صورتها ( م ) ١١٠ تعطى نسخة الحكم التي يكون للتنفيذ بموجبها للخصم الذي تضمن الحكم عود منقعة عليه من تنفيذه ائلاما تعطى هذه النسخة للخصم المذكور الا اذا كان اجراء التنفيذ واجباً ( م ) ١١١ لرئيس المحكمة التي صدر منها الحكم اول من ناب عنه من القضاة ان يحكم في المسائل المتعلقة بتسليم نسخة الحكم المكتفي بالتنفيذ بموجبها او تسليم نسخة ثانية في حالة ضياع النسخة الاولى ويكون حكمه بناءً على طلب احد الاخصام حضور الاخر بموجب علم خبر في ميعاد اربع وعشرين ساعة ويجوز الطعن في حكمه امام المحكمة الصادر منها الحكم المراد استلام نسخة بحيث تكون مركبة من جميع القضاة الذين اصدروا ذلك الحكم ما لم يكن لم عذر يمنعه عن الحضور ( م ) ١١٢ لا يجوز تنفيذ الاحكام الا بعد اعلانها للخصم ( م ) ١١٣ يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ( م ) ١١٤ اذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الاخصام على الاخر فيا يدعيه كله او بعضه جاز الحكم بالمقاصة في المصاريف او تخفيضها عليهم حسب ما تراه المحكمة وتقدره في حكمها ( م ) ١١٥ يجوز للمحكمة في جميع الدعاوي ان تحكم بتعويضات في مقابلة المصاريف الناشئة عن دعوى او مدافعة كان القصد بها مكيدة للخصم ( م ) ١١٦ تندر مصاريف الدعوى في الحكم ان امكن والا فتعطى بها ورقة نافذة لمنعول من كاتب المحكمة بناءً على ما يقدره رئيسها او من يتوب عنه من القضاة بغير احتياج الى مرافعة جديدة من اجل ذلك ( م ) ١١٧ يجوز لكل من الاخصام المعارضة في تقدير المصاريف في ظرف ثلاثة ايام تقضي بعد يوم اعلان الحكم اليه او اعلان الورقة المعطاة من كاتب المحكمة او وصول قائمة المصاريف المقدرة اليه وتفتح المعارضة منه بمجرد تعريقه بذلك في فلم كتاب المحكمة ( م ) ١١٨ تنظر المعارضة في اودة مشورة المحكمة الصادر منها الحكم بناءً على طلب احد الاخصام حضور الاخر في ميعاد اربع وعشرين ساعة بمقتضى علم خبر اذا كانت تلك المعارضة تستلزم حضور الخصم الاخر فان لم يكن للخصم الاخر منزلة حاصلة او محتملة الحصول في تعديل المصاريف

ملحوظات

المقدرة تكون المعارضة مع ذلك جائزة القبول ولن حصلت منه ان يحضر وحده . وإذا كانت المعارضة حاصلة في المصاريف المقدرة لأحد المأمورين التابعين الى المحكمة فيجب طلب حضوره في ميعاد أربع وعشرين ساعة

احكام — ( قانون تحقيق الجنايات )

( في الاحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية )  
فتح — (م) ٢٣٩ تنفيذ الاحكام الصادرة بعقوبة يكون بناء على طلب اعضاء قلم النائب العمومي سواء كانت تلك الاحكام صادرة من اول درجة او من ثاني درجة ويجوز ايضاً تنفيذها بناء على طلب المدعي بالحقوق المدنية فيما يختص بالتضمينات فقط (م) ٢٤٠ اوجه البطالان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدائها قبل سماع شهادة اول شاهد او قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود ولا سقط حق الدعوى بها ولا يجوز الطعن في الامر الصادر بالاحالة امام المحكمة المختصة بالنظر في اصل الدعوى انما للنعم ان يثبت ان الواقعة التي انبتت عليها الاحالة لا يترتب عليها عقوبة (م) ٢٤١ اذا حكم على متهمة في غيبته وقدر معارضة في ذلك الحكم وحكم ببراءة - حته بناء عليها يجوز مع ذلك في جميع الاحوال الزامه بمصاريف الدعوى ومصاريف المحكم الصادر في غيبته (م) ٢٤٢ اذا صدر حكمان على شخصين او اكثر اسند فيها لكل شخص الفعل المسند للآخر جاز لكل من اعضاء قلم النائب العمومي والولي الشان في المحكمين المذكورين ان يطلب في اي وقت كان الغاءها من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف وهي منعقدة بهيئة محكمة نقض وابرار اذا كان بينها تناقض بحيث يستتبع من احدها دليل على براءة المحكوم عليه في الاخر وتقدم هذا الطلب يوقف التنفيذ واذا حكمت المحكمة بقبول تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية تعينها في حكمها . واذا مات احد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته او وكيل تعينه محكمة النقض والابرار بناء على طلب يقدمها (م) ٢٤٣ يجوز ايضاً طلب الغاء لمحكم اذا حكم على متهمة بجناية قتل ثم وجد المدعي قتله حياً او اذا حكم على واحد او اكثر من شهود الاثبات بسبب تزوير في شهادة بشرط ان يرى في هذه الحالة الاخيرة للجمعية العمومية المنعقدة بمحكمة الاستئناف بهيئة محكمة نقض وابرار ان شهادة الزور قد اثرت على عقول القضاة (م) ٢٤٤ اذا وقعت جحمة او مخالفة من احد في الجلسة بمحكم فيها في نفس تلك الجلسة بناء على طلب احد اعضاء قلم النائب العمومي ان كانت تلك الجحمة او المخالفة من خصائص المحكمة . اما اذا وقعت جناية او كانت المحكمة غير مختصة بالمحكم فيصدر امر باحالة القضية على قلم النائب العمومي ويجري رئيس المحكمة في كل الاحوال محضراً يضع كاتب المحكمة امضاءه عليه وابرار الرئيس المذكور بالنقض على المتهم وحسه اذا اقتضى الحال ذلك (م) ٢٤٥ الاشخاص المسئولون عن حقوق مدنية يكلّفون بالحضور في المواعيد التي يكلف بالحضور فيها المتهم ويجزم عليهم بالمصاريف اذا اقتضى الحال ذلك ولو كانت مستحقة للحكومة والتضمينات ايضاً انما لا يجزم عليهم بالغرامة اصلاً

(م) ٢٤٦ اذا رفع احد طلبه الى محكمة مدنية او تجارية لا يجوز له ان يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بمحقوق مدنية ويجب على المدعي بالحقوق المدنية ان يدفع للمحكمة مبلغ المصاريف التي صرفت او ستصرف على حسب ما يقدره قاضي التحقيق او رئيس المحكمة بحسب الاحوال . ويجب عليه ايضاً ان يدفع المصاريف التي يستلزمها الحال في اثناء المرافعة ويكون تقديرها بالكيفية المذكورة (م) ٢٤٧ المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة يحكم فيها بالايجاز بعد سماع اقوال رئيس قلم النائب العمومي واحد وكلاهما (م) ٢٤٨ اذا رفعت دعوى لمحكمة او اكثر من محاكم الخالفات التابعة لمحكمة ابتدائية واحدة لزم ان يرفع طلب تعيين المحكمة المختصة بالمحكم في تلك الدعوى الى المحكمة الابتدائية المذكورة فان كانت محاكم الخالفات المتنازعة في الاختصاص بالدعوى تابعة لمحاكم ابتدائية متعددة رفع ذلك الطلب الى محكمة الاستئناف التابعة لها المحاكم الابتدائية المذكورة فان كانت غير تابعة لمحكمة استئناف واحدة يرفع الطلب الى محكمة الاستئناف بمصر . واذا رفعت دعوى لاثنتين او اكثر من قضاة التحقيق والمحكمين او اكثر من محاكم الخالفات التابعة لمحكمة استئناف واحدة يقسم طلب تعيين قاضي التحقيق والمحكمة المختصة بتلك الدعوى لمحكمة الاستئناف المذكورة ويرفع ذلك الطلب لمحكمة الاستئناف بمصر ان كان قضاة التحقيق او محاكم الخالفات غير تابعة لمحكمة استئناف واحدة

احكام — ( ر ) تنفيذ

احكام — ( صدور الاحكام ) ( ر ) محكمة لا ١٠ و ١٠

احكام — ( سريان القوانين والاوامر ) ( ر ) قانون لا ٣١

احكام انتهائية — ( ر ) اثبات الديون ق ٢٣٢

احكام اولية متعلقة بشخص المفلس —

( ر ) افلاس ق ٢٣٩

احوال شخصية — ( جهة مختصة بالمحكم في الاحوال الشخصية ) ( ر ) خلاف قضائي — قانون الاحوال

الشخصية — محكمة شرعية — بطر كخانه

احوال شخصية — ( ر ) اختصاص لا ١٦

احياء — ( ر ) شركة ( مجلة ١٠٥١ )

احياء الموات — ( ر ) شركة الاباحة ( مجلة ١٢٧٠ )

اخ واخت — ( اخفاؤها لبعضها ) ( ر ) هرب

المجوسين ق ١٣٦

اخ واخت — ( ر ) نسب — مواريث

إخابة العمل في الجناية - (ر) قانون العقوبات ٨

اختبار المستخدم النشوي - (ر) مستخدم

١٠ ابريل سنة ٨٣ واسماء النظارات

اختراع - (ملكي) (ر) مزاد حق من ٣٢٣ الى ٣٢٦

اختصاص - (لائحة ترتيب المحاكم الاهلية) (في وظائف

المحاكم على العموم) (م) ١٥ تحكم المحاكم المذكورة

فيما يقع بين الاهالي من دعاوي المحقوق مدنية كانت او تجارية وتحكم

ايضا في المواد المستوجبة للتعذيب بانواعه من الخلافات او النجح او الجنايات

التي تقع من رعاية الحكومة المحلية غير الخلافات او النجح او الجنايات التي

تكون من اختصاص المحاكم المختلطة ينتفي لائحة ترتيبها انما المواد الجنائية

المستلزمة التل فصاصا يستفي فيها كما هو مصرح في قانون تحقيق الجنايات

وليس لهذه المحاكم ان تحكم فيما يتعلق بالاملاك الاميرية العمومية من حيثية

الملكية ولا ان تؤدول معنى ارب يتعلق بالادارة ولا ان توقف تنفيذه انما

تختص ايضا بالمحكم في المواد الاتي يانها - اولاً كافة الدعاوي المدنية

او التجارية الواقعة بين الاهالي وبين الحكومة في شان مقولات او عتارات

ثانياً كافة الدعاوي التي ترفع على الحكومة بطلب تعويضات ناشئة عن

اجراءات ادارية تقع مخالفة للقوانين او الامر العالية (دكرتو)

ثالثاً كافة المواد التي تكون من خصايصها ينتفي قوانين او اوامر عالية

(دكرتو) خصوصية (م) ١٦ ليس للمحاكم المذكورة ان تنظر في

المنازعات المتعلقة بالدين العموي او باساس ربط الاموال المبرية ولا في

المسائل المتعلقة باصل الاوقاف ولا في مسائل الائمة وما يتعلق بها من

قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل المبة والوصية والموارث وغيرها

ما يتعلق بالاحوال الشخصية ولا يجوز لها ايضاً ان تؤدول الاحكام التي

تصدر فيها من الجهة المختصة بها (م) ١٧ تقوم بمحاكم المواد الجزئية في

المواد المدنية والتجارية باداء الوظائف المعبنة لها في قانون المرافعات ولها

الحكم ايضاً في الخلافات المنصوص عليها بقانون العقوبات - والاحكام

الصادرة من تلك المحاكم يحكم فيها بها ثانياً بالمحاكم الابتدائية التابعة لها متى

استوفيت اوضاعها في الاحوال المقررة بالقانون (م) ١٨ تختص المحاكم

الابتدائية بالمحكم في كافة القضايا المدنية والتجارية غير الدعاوي المختصة

بمحاكم المواد الجزئية وتختص ايضاً بالمحكم بصفة ثاني درجة في الاحكام

الصادرة من محاكم المواد الجزئية وذلك في الاحوال المبينة بالمادة السابقة

(م) ١٩ وتختص هذه المحاكم في المواد النيابية بالمحكم بصفة اول درجة

في النجح والجنايات وبصفة ثاني درجة في مواد الخلافات (م) ٢٠ تحكم

الحكمة الاستئنافية في المواد المدنية والتجارية في الاحوال المقررة بالقانون

وتحكم بصفة آخر درجة في النجح والجنايات (م) ٢١ تحكم المحكمة الاستئنافية

مركبة من جميع اعضائها المحاضرين بهيئة جمعية عمومية بصفة محكمة نقض

وابرام في المسائل التي ترفع لها ينتفي قانون تحقيق الجنايات بشان عدم

استيفاء الاصول المقررة او مخالفة القانون وفي حالة ما اذا كان عدد

من لم يحضر الحكم في القضية من النضاة المركبة منهم الجمعية العمومية اقل

من عدد من حضر فيضم الى الجمعية المذكورة فضاء من محكمة استئناف اخرى

بحيث يكون عدد من لم يحكم في الدعوى منهم من قبل اكثر من عدد من حكم فيها

اختصاص (قانون المرافعات) - (م) ٢٤ محاكم اول درجة

الجزئية - (في) - اولاً محكمة القضايا

ثانياً المحكمة الابتدائية (م) ٢٥ اذا نازأى لاحدى المحاكم عدم اختصاصها

بأي قضية بالنسبة الى نوعها او ازميتها يجوز لها ان تعين اليوم والساعة اللذين

يحضر فيها الاخصام الى المحكمة المختصة بذلك القضية بدون تحوير مطلبهم بالمحضر

على يد محضر اذا قبل ذلك وتذكر الاحالة حينئذ في محضر الجلسة وتغطي

صورة منه للاخصام (م) ٢٦ تعين المحكمة احد قضائها ليحكم بانفراده

بهيئة محكمة للمواد الجزئية في القضايا الاتي يانها - اولاً - يحكم محكمة

انتهائيا في القضايا المدنية المتعلقة بالمحقوق الشخصية والمقولات وفي القضايا

التجارية اذا كان المدعي به فيها لا يزيد على الالف قرش ديواني فاذا زاد

على ذلك لغاية عشرة الاف قرش يكون حكمه ابتدائياً يجوز استئنافه

ثانياً - يحكم في الدعاوي المتضمنة طلب اجرة المساكن او اجرة الاراضي

او طلب الحكم بصفة النجح الزايع من المالك على المورثات ونحوها الموجودة

بالاماكن المجرية او طلب الحكم على المساجر باخلاص المكان المورج بعد

الفتية عليه بالتولية او طلب الحكم بفتح الاسجار او طلب الحكم باخراج

المساجر قهراً من المجر المورج ويكون حكمه فيها ذكر انتهائياً لغاية الف

قرش ديواني وان زاد على ذلك ولو تجاوز العشرة الاف قرش يكون

حكمه في تلك الدعاوي ابتدائياً انما لا يسوغ له الحكم في ذلك حجمه

الا اذا كانت الاسجار لا يزيد مقداره على عشرة الاف قرش في السنة

ثالثاً - يحكم في الدعاوي المتعلقة بالانلاف المحاصل في اراضي الزراعة ان

في المحصولات او في الثمار سواء كان بفعل انسان او حيوان وفي الدعاوي

المتعلقة بالانتفاع بالمياه وفي الدعاوي المتضمنة طلب اداء اجر او ماهيات

المحذرة والصناع والمستخدمين ويكون حكمه في ذلك انتهائياً اذا كان المدعي

به لم يتجاوز الف قرش ديواني وابتدائياً اذا زاد عن ذلك الى ما لا نهاية

رابعاً - يحكم في الدعاوي المتعلقة بالمنازعة في وضع اليد على الثمار متى كانت

الدعوى مثبتة على فعل صادر من المدعي عليه لم تقض عليه سنة قبل رفع

الدعوى ويحكم ايضاً متى كانت الملكية غير متنازع فيها في الدعاوي المتعلقة

بتعيين حدود العقار وفي الدعاوي المتعلقة بتعدير المسافات المقررة

قانوناً او نظاماً او اصطلاحاً فيما يخص بالابنية او الاعمال المضرة او

المفروسات ويكون حكمه في جميع ذلك ابتدائياً يجوز استئنافه جزئية كانت

الدعوى او جسيمة (م) ٢٧ لقاضي المواد الجزئية ايضاً ان يحكم حكماً انتهائياً

في جميع الاحوال التي يرخص له القانون بالمحكم الانتهاء فيها وكذلك

في المنازعات التي يرفعها له الاخصام برضام وانتهائهم (م) ٢٨ وكذلك

يحكم قاضي المواد الجزئية بمواجهة الاخصام في المنازعات المستعجلة المتعلقة

بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط ان لا يتعرض في حكمه

لتفسير تلك الاحكام ويحكم ايضاً في الامور المستعجلة التي يخشى عليها من

فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في اصل الدعوى (م) ٢٩ ليس للنصم

الذي يتطلب وضع يده على العقار وضعاً قانونياً ان يطلب ايضاً الحكم بثبوت

الملك له فاذا فعل ذلك سقط حقه في طلب وضع اليد (م) ٣٠ ليس

للدعي عليه في شان وضع اليد على العقار ان يدعي بطلب ثبوت الملك له

قبل فصل الداعي في مادة وضع اليد ما لم يترك حته في وضع اليد ويسلم

العقار بالفعل للنصم الاخر (م) ٣١ تحكم المحكمة الابتدائية بصفة محكمة

اول درجة في جميع الدعاوي المدنية او التجارية غير الدعاوي المختصة

بمحكمة المواد الجزئية وتختص ايضاً بالمحكم بصفة ثاني درجة في الاحكام

الصادرة من محكمة المواد الجزئية (م) ٣٢ تختص محكمة الاستئناف بالمحكم

في كافة الدعاوي التي حكمت فيها المحكمة الابتدائية بصفة اول درجة

(في رفع الدعوى وفي اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها)

(م) ٣٣ رفع الدعوى يكون بمرضاة يقدمها الخصم لرئيس المحكمة الابتدائية

التي من خصايصها الحكم فيها او لقاضي المواد الجزئية المختص بالمحكم في تلك

الدعوى على حسب الاحوال (م) ٢٤ تكليف المدعي عليه بالحضور امام المحكمة يكون في الواجهة الاتية - اولاً - في مراد المحقق القضية والمراد المتعلقة بالمتنوعات يكلف بالحضور امام المحكمة التي يكون عمله داخل في دائرة اختصاصها وان لم يكن له عمل بالنظر المصري فيكلف بالحضور امام المحكمة التابعة لدائرتها جهة اقامته واذا كانت الدعوى على حملة اشخاص فيكلف الجميع بالحضور امام المحكمة التي يكون في دائرتها عمل احدى ثانياً - في المواد الخاصة بالمعارف وفي المواد المتعلقة بوضع اليد يكلف المدعي عليه بالحضور امام المحكمة الكائين في دائرتها المعار المتنازع فيه ثالثاً - في مواد الشركة ما دامت قائمة ولم يحدد انديعي عليه انه شرك فيها يكلف بالحضور امام المحكمة التابع لدائرتها مركز الشركة وفي الدعوى المتعلقة بشركات السكرونا او النقل او نحو ذلك يجوز تكليف المدعي عليه بالحضور امام المحكمة التابع اليها احد فروع الشركات المذكورة رابعاً - في المواد المتعلقة بالتفليس يكلف المدعي عليه بالحضور امام المحكمة التي حكمت باظهار التفليس - خامساً - في المواد التي سبق فيها الاتفاق على عمل معين لتنفيذ عند تكليف المدعي عليه بالحضور امام المحكمة التابع لدائرتها العمل لتنفيذ عليه او امام المحكمة التابع لدائرتها شلة الاهلي سادساً - اذا طلب شخص غير حاضر في الخصومة على انه ضامن فيما يتعلق بالدعوى المثارة او في حالة حصول طلب من المدعي عليه على المدعي في اثناء الخصومة او في حالة طلب شخص غير حاضر في الخصومة ليدخل فيها يكون نفد تلك الدعوى الفرعية امام المحكمة المنظورة فيها الدعوى الاصلية مع ذلك يجوز ان طلب يدعى كونه ضامناً ان يطلب روية الدعوى عليه بالمحكمة التابع لما عمله ويجاب لطلبه اذا اثبت بالكتابة ان ظهر صريحاً من احوال القضية ان الدعوى الاصلية ما انتمت الا بتصد جليه امام محكمة غير المحكمة التابع اليها - سابغاً - في المواد التجارية يكلف المدعي عليه بالحضور امام المحكمة التابع لدائرتها عمله او المحكمة التابع لما العمل الذي حصل الاتفاق وتسلم البضاعة فيه او المحكمة الكائن بدائرتها العمل المنتضى دفع القيمة فيه - ثامناً - دعوى مداني تركت المتوفين تمام امام المحكمة التابع لدائرتها عمل فغ الشركة قبل تقسيمها وما اذا سبق تنحيها فتمام الدعوى امام المحكمة التابع لدائرتها عمل احد الورثة.

(م) ٢٥ ينبغي ان تكون العريضة التي ترفع بها الدعوى مشتملة على ما يأتي اولاً - اسم ولقب وصناعة او وظيفة كل من المدعي والمدعى عليه وعمل كل منها - ثانياً - موضوع الدعوى والاسباب المبينة عليها وبيان المحكمة المختصة بالنظر فيها (م) ٢٦ يجوز تكليف المدعي عليه بالحضور امام قاضي المواد الجزئية بتنقي علم خبر في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ وكذلك في الامور المبينة في المادة ٢٨ (م) ٢٧ يجوز ايضاً تكليف المدعي عليه بالحضور امام قاضي المواد الجزئية بتنقي علم خبر متى كان المدعي به ما يخص القاضي المذكور بالحكم فيه حكماً انتهاياً (م) ٢٨ وبسوغ ايضاً تكليف المدعي عليه بالحضور بتنقي علم خبر في الاحوال الاخرى المبينة في هذا القانون (م) ٢٩ اذا حصلت المنازعات المذكورة في المادة ٢٦ في وقت التنفيذ وجب على الحضر ان يكلف المدعي عليه بالحضور في ميعاد قصير واربع ساعات واحدة وبكذلك في محضر التنفيذ وتسلم صورة من هذا المحضر للخصم وفي هذه الحالة يكون المحضر ثانياً في المرافعة امام المحكمة عن الخصم الذي طلب اجراء التنفيذ (م) ٤٠ يشتمل علم الخبر على ما يأتي - اولاً - التاريخ - ثانياً - اسم ولقب وصناعة او وظيفة كل من المدعي والمدعى عليه وعمل كل منها - ثالثاً -

تعيين المحكمة المنتضى حضور الاخصام امامها - رابعاً - اليوم والساعة المنتضى حضور الاخصام فيها - خامساً - بيان الغرض المقصود من الطلب بالاجاز والاختصار (م) ٤١ تحرير علم الخبر يكون بمعرفة كاتب المحكمة ويجب على الخصم ان يحضر امامه لذلك (م) ٤٢ على كاتب المحكمة ان يخصص دفتر تسمية لذلك فيد فيه البيانات المذكورة في المادة ٤٠ ثم يفصل احدى التسميتين ويسلمها لاحد الحضرين ويأمره باعلانها للمدعي عليه (م) ٤٣ يجب على الحضر ان يذكر في علم الخبر الجهة التي حصل فيها الاعلان والتاريخ والساعة اللذين اجري فيها ذلك واسم الشخص الذي سلم اليه علم الخبر ثم يخير كاتب المحكمة شفاهاً في اقرب وقت بما اجراه وعلى الكاتب ان يفيد في دفتر التسمية ما يخبره به ويضع المحضر امضاء على ما يصير فيه من ذلك (م) ٤٤ اذا كان تكليف المدعي عليه بالحضور امام المحكمة واجباً اجراه بالكيفية والارضاء المتعادة يقدم المدعي او وكيله عريضة الى رئيس المحكمة الابتدائية وعلى الرئيس حينئذ ان يتدب فوراً احد النضاة لتفتيش الدعوى وترسل العريضة المذكورة بمعرفة كاتب المحكمة لذلك القاضي (م) ٤٥ يجب على القاضي الذي يتدب رئيس المحكمة لتفتيش الدعوى ان يامر بمتنقي فرار يكتب بذيل العريضة بتكليف المدعي عليه بالحضور ويعين اليوم والساعة اللذين يجب حضور الاخصام فيها امامه (م) ٤٦ اذا قدمت العريضة لقاضي المواد الجزئية وجب عليه الاجراء على وجه ما ذكر في المادة السابقة (م) ٤٧ تسلم صورة القرار المتقدم ذكره الى مقدم العريضة وبعد ذلك يبان القرار المذكور والعريضة الى المدعي عليه بمعرفة كاتب المحكمة (م) ٤٨ ميعاد الحضور يكون في الدعوى المدنية ثمانية ايام وفي الدعوى التجارية ثلاثة ايام وفي الدعوى الجزئية اربعاً وعشرين ساعة (م) ٤٩ يجوز في حالة الضرورة تنقيص تلك الميعاد الى ثلاثة ايام كاملة في الدعوى المدنية واربع وعشرين ساعة في الدعوى التجارية - وكذلك يجوز تكليف المدعي عليه بالحضور امام المحكمة في ميعاد ساعة واحدة في المواد التجارية والجزئية في حالة شدة الضرورة على حسب ما يرى للقاضي او لكاتب المحكمة اذا كان طلب حضور المدعي عليه بتنقي علم خبر (م) ٥٠ متى استلم كاتب المحكمة ورقة تكليف المدعي عليه بالحضور واخبره المحضر بعد اعلان علم الخبر بما اجراه يفيد الدعوى في الحال في الجداول العربي المدعي فلم كاتب المحكمة لتيدان الدعوى اختصاص - (قانون مرافعات) (في الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى وطلب

الاحالة على محكمة اخرى) (م) ١٢٤ الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية والدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة اخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى ان دعوى ثانية مرتبطة بها يجب ابداءها قبل ابداءها من اوجه الدفع وقبل ابداء اقوال او طلبات ختامية متعلقة باصل الدعوى سواء كانت اصلية او فرعية او مقامة من المدعي عليه على المدعي في اثناء الخصومة - انما اذا كان الدفع بعدم اختصاص المحكمة مبني على ما هو مقرر في مادتي ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فيجوز ابداءه في اي حالة كانت عليها الدعوى وللمحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها (م) ١٢٥ يجوز للمحكمة المقدم اليها الدفع بعدم اختصاص ان تحكم فيه وفي اصل الدعوى حكماً واحداً بشرط ان تبين ما حكمت به في كل منها على حدته (م) ١٢٦ اذا طلب احد الاخصام

(خامساً) بيان نوع العقار وموقعه بياناً كافياً صحيحاً (م) ٦٨٢ يكتب رئيس المحكمة في ذيل العريضة أمره بالاختصاص انما يجب عليه عند الترخيص به ان يراعي مقدار الدين وقبضة العقارات الميينة في العريضة بوجه التقريب ويجعل الاختصاص قاصراً على بعض تلك العقارات او على واحد منها فقط او على جزء من احدها اذا اقتضى الحال ذلك وراى ان الجزء المذكور كاف لتأمين دفع اصل الدين والتوائد والمصاريف المستحقة للدائن (م) ٦٨٣ اذا كان الدين المذكور في المحكم غير خال عن النزاع يجوز لرئيس المحكمة ان يقدره موقفاً وبين المبلغ الذي يؤذن بالاختصاص بالعقارات من اجله (م) ٦٨٤ اذا رفض رئيس المحكمة طلب الاختصاص بعقارات المدن جاز لمن قدم العريضة ان يرفع الامر الصادر بذلك الى المحكمة الابتدائية مع طلب حضور المدعي امامها بمقتضى علم خبر . والامر الذي يصدر من رئيس المحكمة او المحكم الذي يصدر منها بالترخيص بالاختصاص يلزم تسجيله على الاوجه المقررة بالمادة ٥٩٦ من القانون المدني والمواد التالية لها

اختصاص .— (ر) محكمة اهلية — محكمة مختلطة .—

تجلس ملغي .— خلاف قضائي .— تجز ١٨ صفر

سنة ٩٥ و ١٦ ذسنة ٩٥ .— رهن — مال ق ٥—

١٩ — قضاء بمجلة ١٨٠٣ .— عدم اختصاص .— ادارة

اختصاص المحاكم بقضايا مصلحة الدومين .—

(املاك الميري العمومية المرتبطة) .— (ر) املاك الميري

الخ ١٦ ج سنة ١٢٩٨

اختصاص المجالس في مسائل الاموال

الاميرية .— (ر) مجلس ملغي ٢٩ جاسنة ١٢٩٨

اختصاص وعدمه في الاجراءات الادارية

ومسائل الاوقاف ١٥٠ و ١٦ لا (ر) حضور ق ٥٥

اختصاص بالنسبة لمركز المحكمة ولنوع القضية .—

(ر) اختصاص المحاكم (ق)

اختصاص في دعوى الضمان .— (ر) ضمان ق ١٤٧

اختصاص المحكمة في اجراء توزيع المعجوز .—

(ر) قسمة بين الغرماء ق ٥١٤

اختصاص في بيع عقارات واقعة بمجهات

متعددة .— (ر) نزاع ملكية ق ٥٥٢

اختصاص بدعاوي القسمة .— (ر) بيع العقار

اختيارياً ق ٦٢٢

احالة الدعوى على محكمة اخرى بسبب كونها مقامة ببلد غير هذا الطلب ببعاد قريب على المحكمة التي قدمت اليها الدعوى اولاً للحكم فيه ما لم يتحقق من احوال القضية ان طلب الاحالة بقصد مكيدة الخصم (م) ١٣٧ اذا كان طلب الاحالة مبنياً على ارتباط الدعوى بدعوى اخرى فيكون المحكم فيه الى المحكمة التي قدم اليها الطلب المذكور

اختصاص بالعقار .— (قانون مدني) / في اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله

على دينه (م) ٥٩٥ يجوز لكل دائن يده حكم صادر بموجبة

الاختصاص او في غيبة احدى سواه كن ابتدائياً او انتهائياً ان يتصل

على اختصاصه بعقارات مدينه تاميناً على اصل دينه وفوائده والمصاريف بشرط مراعاة واستيفاء الاجراءات

المبينة في قانون المرافعات (م) ٥٩٦ اذا تحصل الدائن على

الاذن باختصاصه بعقارات مدينه وجب على كاتب المحكمة ان يسجل

الاختصاص المذكور في الدفتر المعد لذلك بدون تاخير وعلى كل حال يلزم ان يكون التسجيل في يوم صدور

الاذن (م) ٥٩٧ يحصل التسجيل بان تقيّد في الدفتر السابق ذكره صورة العريضة المقدمة من الدائن وصورة الامر الصادر

من رئيس المحكمة بالترخيص باختصاصه بعقارات مدينه ان صورة الحكم الصادر من المحكمة بذلك . ويكتب باعلا كل

تسجيل تاريخه وتكتب على هامشه نمرة على حسب الترتيب (م) ٥٩٨ اذا لم يسجل كاتب المحكمة اختصاص الدائن بعقارات

مدينه في يوم صدور الامر او الحكم بذلك الزم بالتصديقات الناشئة عن تأخير (م) ٥٩٩ الدائن الذي تحصل على اختصاصه

بعقارات مدينه يكون له من يوم تسجيل ذلك الاختصاص نفس الحقوق التي تترتب على الرهن العقاري وتبيح في

الاختصاص المذكور كافة القواعد المقررة فيما يتعلق بالرهن مع مراعاة الضوابط المدونة بالمادة الاتية (م) ٦٠٠ اذا سجلت

في يوم واحد عدة اختصاصات بعقار واحد فيكون بعضها مساوياً للبعض الآخر في الدرجة ولا يترتب على نمرة الترتيبية

تقدم احدها البتة على الاخر كما لا يترتب ذلك على بيان الساعة التي حصل فيها التسجيل ان كانت مبينة . واما الرهن المسجل في يوم

تسجيل الاختصاص فتقدم ويكون لها الاولوية عليه في التقدم ما لم يكن المدين رضى بتوقيع هذه الرهون اضراراً بحقوق مدائنيه

اختصاص بالعقار .— (قانون مرافعات)

(في اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه)

(م) ٦٨١ كل من اراد من الدائنين ان يتحصل بالتطبيق لما هو مقرر بالمادة ٥٩٥ من القانون المدني على اختصاصه

بعقارات مدينه لحصوله على دينه يقدم عريضة لرئيس المحكمة

الابتدائية الكائنة في دائرتها العقار المراد الاختصاص به ويلزم ان تكون تلك العريضة مرفوقة بصورة من الحكم

ومشتملة على البيانات الاتية (اولاً) اسم ولقب وصناعة الدائن ومحل سكناه والمحل الذي يعبه لنفسه في البلدة الكائنة فيها مركز

المحكمة (ثانياً) اسم ولقب وصناعة المدين ومحل سكناه (ثالثاً) تاريخ الحكم وبيان المحكمة الصادر منها (رابعاً) مقدار الدين

ملحوظات

بالجن الوقت ويحكم عليه ايضاً بتأدية ضعف المبالغ التي اخذها سواء كانت باسماء الأشخاص الذين لم يستخدموا او باسماء خدمته المحبوبين الذين قيد اسماءهم بصفة مستخدمين بالحكومة (م) ١٠٥ كل من كان من ارباب الوظائف الميرية ينتفع من الاشغال المحالة عليه ادارتها او ملاحظتها سواء كان الانتفاع مباشرة او بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير مأمورية بشراء اشياء او تشغيلها على ذمة الحكومة او اشترك مع بائع الاشياء المذكورة او مع المكلف بصنعها بعزل من وظيفته ويعاقب بالنفي من سنة الى سنتين واما في حالة ما اذا اخذ احد هؤلاء الموظفين عمولة او تسبب في اعطائها لغيره على المعاملات الميرية التي من هذا القبيل او اكتسب ارباحاً فيها يتعلق بصرف النقود او ابايج لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلاً عن عزله من الخدمة بالحبس من سنة الى سنتين او بالنفي من سنتين الى ثلاث سنين (م) ١٠٦ الموظفون في الخدمات الملكية الذين ادخلوا في ذمتهم باي وجه كان نقوداً للبري او سهولاً لغيرهم فعل جحفة من هذا القبيل يعزلون من وظائفهم ويعاقبون بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين او بالنفي من سنة اشهر الى ثلاث سنين فضلاً عن العقوبة المقررة للتزوير ان وجد (م) ١٠٧ من لم يف بما كلف او تعهد بتوريده للعساكر البرية او البحرية تقصيراً منه يحكم عليه بغرامة تساوي ربع قيمة ما تعهد او كلف بتوريده واذا كان التقصير مبنياً على تواطؤ بينه وبين العدو يحكم عليه بالعقوبات المقررة لذلك في هذا القانون فضلاً عن التعويضات اللازمة للحكومة (م) ١٠٨ اذا كان عدم الوفاء بتوريد الاشياء المذكورة حاصلًا باعانة ارباب الوظائف الميرية فيعاقبون بالحبس مدة ثلاث سنين (م) ١٠٩ اذا تاخر تسليم المهات الحربية المنفق على توريدها بموجب مشاركة بسبب اهمال المتعهدين بذلك فيحكم عليهم بغرامة مساوية لربع التعويضات التي يلزمون بدفعها فضلاً عن الحكم عليهم بالعقوبة المقررة للغش اذا وجد فيما يتعلق بحبس المبيع او صفته او قدره بالتطبيق على الاحكام المدونة في هذا القانون

### اختلاس الالقاب — (قانون العقوبات)

الباب العاشر \* ( في اختلاس الالقاب والوظائف والانتصاف بها بدون حق ) (م) ١٤٦ كل من تداخل في وظيفة من الوظائف الميرية ملكية كانت او عسكرية من غير ان تكون له صفة رسمية من الحكومة او اذن منها بذلك او اجري عملاً من مقتضيات احدي هذه الوظائف يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاثة سنين وهذامع عدم الاخلال بالعقوبة المقررة للنصب والتزوير ان دل العمل الذي اجراه او الاوراق التي ابرزها على ذلك (م) ١٤٧ كل من ليس عليه كسوة رسمية خاصة برتبة اعلى من رتبته او ليس مطلقاً كسوة رسمية بغير ان يكون حائزاً لرتبة وتقلد بنيشان من غير ان يكون حائزاً له يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة

اختلاس — (ر) خائن — سرقة — متفالس

فق ٣٠٣

اختصاص — (حكم صادر في الاختصاص) — (ر) استئناف ق ٣٥٠ و ٣٧١

اختصاص محاكم الجنج والجنابات بدعوي الافلاس — (ر) افلاس ق ٢١٥

اختصاص بالعقار — (ر) دتتر تسجيل — رهن عقاري — دائن ق ٥٥٤ — رهن عقاري ق ٥٩٠

اختلاس اموال اميرية — (قانون عقوبات)

(م) ١٠٠ كل من تجارى من مأموري التحصيل او المندوبين له او الامناء على الودائع او الصياغة المتوطنين بحساب نقود او امنة على اختلاس او اخفاء شيء من الاموال الميرية او الخصوصية التي في عهده او من الاوراق التجارية بحري النقود او غيرها من الاوراق والسندات والعقود او اختلس شيئاً من الامتعة المسلحة اليه بسبب وظيفة يحكم عليه فضلاً عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالجن الوقت مدة لا تنقص في اي حال من الاحوال عن خمس سنين ويحكم عليه ايضاً بعدم اهليته مؤبداً للتقلد باي رتبة او وظيفة ميرية (م) ١٠١ كل من يكلف بشراء شيء او يبعه او يصنعه ان استصناعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غشه في شراء ذلك الشيء او يبعه او يكشف عن مقدار او صنعه على ربح لنفسه او لغيره تعود منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه برد ما اخذه ويعاقب بالحبس مدة من سنة اشهر الى ثلاث سنين ويحكم ايضاً عليه بعدم اهليته مؤبداً للتقلد باي رتبة او وظيفة ميرية (م) ١٠٢ ارباب الوظائف الميرية ايما كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح او مستخدمين مروسين او مساعدين لكل منها وكذا ملتزمو الرسوم او العائدوا لاموال ونحوها والموظفون في خدمتهم اذا اخذوا في حال تحصيل الغرامات او الاموال او العشور او العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الاتي رؤساء المصالح والملتزمون يعاقبون بالجن الوقت واما المستخدمون المروسون ومساعدو الجميع فيعاقبون بالحبس من سنة اشهر الى ثلاث سنين ويحكم ايضاً برد المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع غرامة مساوية لما وبعدم اهلية الجميع مؤبداً للتقلد باي رتبة او وظيفة ميرية (م) ١٠٣ كل موظف في الوظائف الميرية حيز كل او بعض ما يستحقه العيلة الذين استخدمهم في اشغال مختصة بحمل توظيفه من اجرة ونحوها يعاقب بالجن الوقت وكذا يعاقب بالعقوبة المذكورة اذا استخدم هؤلاء العيلة مخزاة بلا اجرة واخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة ويحكم عليه في الحالين برد ما اخذه لمستحقه وبغرامة مساوية له (م) ١٠٤ كل موظف ميري لم يستوف استخدام كامل الخدمة المعينين للمأمورية المكلف بها واخذ لنفسه جميع مرتبات من نقص منهم او بعضها او قيد في دفاتر الحكومة اسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على اعطائهم ما يهتتم من المرتبات المحسوبة على الحكومة يعاقب

هذا تتداخل في مسائل الديون والامور الشخصية المحضة بحيث لو طلب دائر مديونه امامها فتبادر باحضاره وتهدده حتى يدفع ما في ذمته مع اننا حررنا رسمياً منشوراً في غرة صفر سنة ١٣٠٠ من مقتضاه عدم التعرض من الجهات الادارية في المسائل الشخصية التي من اختصاص المجالس المحلية او المختلطة ولا تعلق لها بالادارة — فعلى ذلك استلقت انظار حضرتكم كل الالتفات نحو هذا الصدد لتنع تدخل جهة من الجهات الادارية بآية الصفات وبآية كيفية في المواد الشخصية والامور الخارجة عن حدود الادارة بل تكون من اختصاص المحاكم فان ذاك من قبيل الخروج عن مقتضيات الاوامر والقوانين التي اصدرتها الحكومة بقصد تنفيذها لانبذها ظهيراً هذا خلاف ما في ذلك من التعدي على حقوق المحاكم التي جعلت للنظر في مثل هذه الامور طبقاً لما هو مودون بقوانينها — وحيث ان هذا السير ينجم عنه اختلال في الادارات العمومية فلا بد من تجنبه والتباعد عن خطئه ولذا لزم اعادة التنبيه لاحاطة حضرتكم علماً

ادارة — (منشور اصدريته نظارة الداخلية الى المديريات رقم راسنة ١٢٠٢ (يناير سنة ١٨٨٦))

انه للزوم ايجاد الامن والراحة العمومية في كافة انحاء المديريات ولكون مستخدمي الادارة بالجهات هم القائمون باعباء الضبط والربط وعالمون بتأدية ما يجب لذلك وما يخص به بصفة يتمكنون بها من ضبط الوقائع التي تحصل وكذلك هم المنوطون بأخذ الاحنياطات لمنع ما عساه ان يقع من الجنايات بجهاتهم ونظراً لعدم تمكن مفتشي ونظار زراعة الاطيان الاميرية من القيام بتحمل مسؤولية ذلك لما هم منوطون به من اشغال الزراعة الكثيرة التي لا تمكنهم من التفريغ لهذه الامور فقد ترااى حصر مسؤولية ما يتعلق بالضبط والربط في مستخدمي الادارة المذكورين في الجهات التابعة لادارتهم ولا يمكن اخلاً وهم من المسؤولية في حالة عدم ضبط اي واقعة او عدم اقتفاء اثر اللصوص او اخذ ما يلزم من الاحنياطات كل بدائرة ادارته بحجة ان الجهات التي وقعت فيها هذه الامور تابعة لتفتيش الاطيان الاميرية

اختلاط مادتين من المنقولات — (ر) إضافة ملحقات الملك ق ٦٧

اختلاف الشهود — (ر) بينة (مجلة ١٧١٢)

إخراج الساكن — (ر) تنفيذ ق ٣٩٢

أخرس — (ر) نكاح (ش ١٠ — طلاق (ش

٢١٩ — بيع (مجلة ١٧٤ — بينة (مجلة ١٦٨٦ و ١٧٥٢

— مدرسة اعميان والحرس

اخفاء — (ر) هرب — عذر (ق ٦٩ حكومة (ق ٧٦

اخفاء مال المدين — (ر) افلاس (ق ٢٠٨

اخفاء مال ميري او خصوصي — (ر) اختلاس

ق ١٠٠

اخفاء الجاني — (ر) هرب المحبوسين (ق ١٣٦

اخفاء المكاتب — (ر) فك الاختام (ق ١٤٥

اخفاء جثة قتيل — (ر) جنابات وجنح (ق ٢١٧

اخفاء طفل — (ر) قبض (ق ٢٦٠

اخفاء الدفاتر — (ر) متفالس (ق ٣٠٣

اخفاء مال المفلس — (ر) متفالس (ق ٣٠٤

أخوة — (ر) نسب (دعوى الولادة) —

رضاعة (ش ٣٧٦

اختلال بالحياء — (ر) هتك العرض (ق ٢٥٦

اداء الثمن — (ر) ثمن

اداب — (ر) جريدة (ق ١٦١

اداب — (الاختلال به) (ر) احكام (لا ٢٨

اداب — (امور مغايرة له) (ر) مخالفات (ق ٣٥٠

اداب، المحاكم — (ر) قضاء (مجلة

ادارة — (منشور من نظارة الداخلية في ٢١ صفر ١٣٠٠

(١ يناير سنة ٨٣) الى كافة المديريات واتي

الجهات الادارية بعدم تداخلها في المواد المخفوية التي تكون

من خصائص المحاكم المختلطة او المحلية

قد علمنا ان بعض الجهات الادارية لازالت الى يومنا



ملحوظات

سنة ١٨٨٣ فيما يتعلق بنظام ادارة الاموال المقررة على الوجه الآتي — ابتداء من غرة سبتمبر سنة ١٨٨٤ قد احيلت اختصاصات قسم ثالث ادارة الاموال المقررة الموضحة في المادة السابعة الى ادارة عموم التاريخ وعلى هذه الادارة ان تشير الى ما ينبغي تقريره من الضرائب على الاراضي التي يبيعها الميري وان تحصى عدد الاملاك الميرية الحرة وعدد هذه الاملاك التي تنفع منها الآن المصالح الميرية — (م) ٢ على حضرة مدير عموم التاريخ ومدير الاموال المقررة تنفيذ قرارنا هذا كل واحد منهما بمقدار ما هو من اختصاصه تحريراً في ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤ (ر) (مال) ابنية ادارة الاموال الغير مقررة — (ر) دخولية ادلة التزوير — (ر) حضور (قم) ٦٣ — تزوير (قم) ٢٧٩ — ٢٨٠ — ٢٨٢ — ٢٨٤ ادلة جديدة — (ر) استئناف (قم) ٣٦٨ — ٣٦٩ ادلة محسوسة — (ر) قاضي التحقيق آدمي — (ر) اجارة (نحلة) ٥٦٢

ادوات كتابة — (منشور من نظارة الاشغال غرة ٤١ بتاريخ ٢١) (نسخة ٢١) ١٢٦٨ سنة ١٢٦٨ اكتوبر سنة ٨١ الى مصالح الاشغال بناء على ما ورد من المالية فرناوي العبارة بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ قد تقرر ان كافة ما يلزم من المطبوعات مثل دفاتر اوراق جوابات بعنوان المصلحة او مظاريف او طبع لوائح او تعليمات وغير ذلك مما يقتضي طبعه يكون طلبه من المطبعة الميرية ببولاق وفي تاريخه تحرر لفروع الديوان بذلك ومن الجملة هذا لحضرتكم العلم بذلك ومراعات العمل بموجبه

ادوات كتابة — (منشور من نظارة الاشغال غرة ١٢ بتاريخ ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩) (١٢) ابريل سنة ١٨٨٢ الى كافة فروع واقلام نظارة الاشغال قد اعتاد البعض من المصالح التابعة للديوان على درج ادوات هندسة وكتابة بالميزانية في كل سنة بالقياس على السنة التي قبلها بغير نظر ولا ملاحظة للاحتياج الحقيقي على ان الكثير من هذه الادوات لا داعي له اما لوجود نظيره بنفس محل الطلب مما سبق مداركته واما لكون الخدمة هم المكلفون به ومع ذلك نرى ان

او الدائرة السنية وضرورة اعتماد السير على السق المذكور لزم النشر لكافة المديريات عن ذلك وبالجملة هذا تكم لاتباعه والتنبيه بالاجراء بالمديرية ادارتكم على مقتضاه

ادارة — (ر) املاك الميري الحرة — املاك الميري العمومية المرتبهة — محكمة اهلية (ناظر قسم) ومحكمة اهلية — بوليس — تنفيذ — مجلس ملغي — ضبطية قضائية (فتح) ٨ — مستخدم الحكومة (فق) ١١٤ — عدم اختصاص — حجز اداري ادارة — (اختصاص) (ر) خلاف قضائي لا ٨٢ — اختصاص (لا) ١٥ — احكام (لا) ٣١ — تنظيم ٢٧ يوليو سنة ٨٨ — مال ٢١ يوليو سنة ٨٨ محكمة مختلطة ٣٠ يونيه سنة ٨٨ — مجلس ملغي ٢٠ صفر سنة ١٣٠٠ — عدم اختصاص ادارة (مدرسة الادارة) — (ر) حقوق ادارة (تحصيل رسوم) — (ر) بيت المال ٦ صفر سنة ٩٧ — دخولية ادارة — (مال المنس) (ر) افلاس (قت) ٢١٦

ادارة اشغال مدينتي مصر واسكندرية — (ر) تنظيم ادارة الاموال المقررة — (قرار من نظارة المالية) (بتعديل القرار الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣ فيما يتعلق بنظام ادارة الاموال المقررة على الوجه الآتي بيانه

(نحن ناظر المالية) بما انه قد صار الحاق ادارة املاك الميري الحرة بادارة عموم الاموال المقررة وذلك بمقتضى قرار صادر من مجلس النظار في تاريخ ١٨ مارث سنة ١٨٨٣ غير ان كثرة الاشغال الملقاة على عاتق هذه الادارة تمنعها من حسن القيام بهذا الامر — ولما انه في وسع ادارة عموم التاريخ القيام بهذا الامر لما ان الاشغال المختصة بالاملاك الحرة مشابهة نوعاً لاشغالها ولما انها مطلعة على احوال هذه الاملاك اكثر من غير هاتان كثيراً ما تسئل للنظر فيما يتعلق بها وبناء على قرار مجلس النظار الصادر في ٢٥ اغسطس سنة ١٨٨٤ قررنا ما هو آت

(م) ١ قد صار تعديل القرار الصادر في ٢٥ سبتمبر

— جسر—عونة — مجلس تفتيش الزراعة — عملية  
نبيلة — اعمال عمومية

ادوات سفينة — (ر) قبودان (تب ٤٧—٤٩—  
٥٠ — ٥١

ادوات نقل — (ر) شيريب (فق ٢٠٤— دخان  
— حشيش — جبرك — ملح

ادوات هندسة — (ر) ادوات كتابة

ادوية — (ر) مزاد (فق ٣٢١— ٣٢٢ اجزا خاانة

اذن — (ر) حجر (مجلة ٩٤٢— وكالة (مجلة ١٤٥٢

اذن صرف — (ر) منشور من نظارة المالية في ١٧ ابريل  
سنة ١٨٨٤

من حيث ان مديرية الجيزة قد تجاوزت المبلغ المربوط  
بميزانيتها لتصلح الذهية بدون ان تحصل على التصريح  
بذلك وبناء عليه قد اضطرت المالية لتحرير اذار لها  
فسار من اللازم استلفات حضرات مأموري الجهات  
الى المسؤولية التي تعود عليهم في تحرير اذونات صرف  
المصروفات على انه قد تصادف في بعض الظروف  
تجاوز مبالغ الاعتمادات المربوطة بالميزانية لبعض  
انواع المصروفات بدون ان يتصرح بتلك الزيادات  
بموجب قرار خصوصي من النظارة التابعة لها المديرية  
او المصلحة التي اجرت الصرف فالحكومة لا يمكنها ان  
تترك لمأموريها ان يتجاوزوا من بادي رايهم مقدار  
الاعتمادات المقررة بالميزانية وكذلك لا يمكنها ان  
تتغاضى عن مخالفة اللوائح الواضح فيها صريحاً ما هو  
واجب على روسا المصالح من هذا القبيل فبناء عليه  
نظارة المالية فضلاً عن كونها تؤكد على حضرتكم بعدم  
تجاوز مقدار الاعتمادات المقررة للمصلحة اذ انكم فانها  
تعلمكم ايضاً بانها لا تتأخر عند اللزوم عن الزامكم  
بكامل المبلغ الذي يصرف زيادة عن المربوط وفي  
هذه الحالة تعتبركم نظير مديونين لجهة الحكومة لغاية  
سداد مقدار تلك الزيادة وعلى ذلك فيكون مفوض  
لها ان توقف صرف جزؤ او كامل مرتب الموظفين  
الذين يوجدون في هذه الحالة الى ان يتم تسديد مبلغ  
الزيادة جميعه لخزينة الحكومة ومن ثم فان المالية  
تتخذ ايضاً هذه الاجراءات ذاتها مع كل من موظفيها

تلك المصالح تتركن على ما يقرر في الميزانية وتطلبه  
عيناً من الديوان وتغض النظر عما لديها من الاعوام  
الخالية وعن المكلف به الخدماء كالمهندسين مثلاً اذ ان  
كل مهندس يجب عليه ان يتحصل من طرفه على  
استئج ومثلث يتيان معه دواماً اينما كان فلا يلزم  
المصلحة حينئذ ان تطلب من الديوان شيئاً من هذين  
الصنفين حيث كان المهندسون هم المكلفون بهما كما  
انه لا ينبغي لها في حالة وجود ما يكفيها من الادوات  
الاخرى كاطباق الرسم والمساطر وادوات الكتابة من  
السابق مداركته ان تطلب اشياء من هذه الانواع  
يجرد وروذها بالميزانية لان الورود في الميزانية  
لا يوجب الطلب بغير ضرورة او تكليف الديوان بما  
لا يكون مكلفاً به فالمقصود مراعات ذلك من الان  
واتخاذها اساساً بطرف حضرتكم مع العمل بموجبه قطعاً  
لطلبات الخارجة عن حد القواعد المتبعة في هذا الشأن  
ادوات كتابة وهندسة — (ر) منشور من نظارة  
(الاشغال نمرة ٢٢ بتاريخ  
٢٩ القعدة سنة ١٢٩٦ (١٢ اكتوبر) سنة ١٨٨٢

### اعلان عمومي لكافة اقسام الديوان

حيث ان الاصناف والادوات الجاري صرفها من مخزن  
الديوان للمأموريات والاعمال الهندسية والاقلام لم يكن  
حاصل انتظام في طريقة صرفها ومترب على ذلك  
صعوبات ومشغليات بدون موجب فينبغي من الان  
ان ما يلزم صرفه من المخزن المذكور سواء كان من  
الالات او الادوات العادمة يقدم به الطالب كشفاً  
او مكتابة الى ناظر او مدير او رئيس القلم الذي هو  
تابع اليه ومتى قبل لديه يؤشر عليه من طرفه الى المخزن  
رأساً بالصرف وعلى المخزن ان يصرفه بوصل من المسلم  
ويعتمد انصم بموجبه ثم ان امين المخزن يلزمه ان يتفقد  
الاصناف الموجودة به دواماً ومتى رأى ان صنفاً من  
الاصناف قارب على الفراغ يحجر للديوان بطلب  
مداركة المقدار اللازم منه وتوريده بالمخزن قبل نفاذ  
الموجود لكيلا يحصل تاخير او عطل في الاشغال ولاجل  
العمل على هذه الكيفية اقتضى الاعلان (ر) مخزن عمومي  
ادوات — (ر) دخان — حشيش — ملح  
ادوات حفظ النيل — (ر) حجر — خشب

التنازع تحكم بالكيفية التي يكون انشاء ذلك المرو وما يلزم من العمل بحالة يراعى فيها ما يمكن من تخفيف الضرر . وليس لصاحب الارض الذي يسقيها بالآلات او ترع ان يجبر اصحاب الاراضي التي دونه على قبول مياهه . اراضهم (م) ٢٤ يجب على مالك الاسفل من طبقات الأماكن اجراء الاشغال والعمارات اللازمة لمنع سقوط العلو المملوك لغيره . فاذا امتنع من اجراء العمارات القنضية لمحظ العلو المذكور جاز الحكم عليه ببيع ما يملكه في المكان ودلى كل حال لللفاضي المعين للمواد الجزئية ان يأمر باجراء الاعمال الضرورية (م) ٢٥ لا يجوز لصاحب العلو من الاماكن ان يزيد في ارتفاع بنائه بحيث يضر بالبناء الاسفل (م) ٢٦ على مالك الطبقة السفلى اجراء ما يلزم لصيانة السقف والاخشاب الحاملة له اذا انها تعتبر ملكاً له وعلى مالك الطبقة العليا صيانة ارضية طبقته من بلاط او الواح وعليه ايضاً اجراء ما يلزم لصيانة السلم من ابتداء الموضع الذي لا يتنفع به صاحب الطبقة السفلى (م) ٢٧ اذا سقط البناء يجب على مالك الطبقة السفلى تجديد بناء طبقته والا جاز بيع ملكه بالحكمة (م) ٢٨ ليس للجار ان يجبر جاره على اقامة حائط او تحن على حدود ملكه ولا على ان يعطيه جزءاً من حائطه او من الارض التي عليها الحائط المذكور ومع ذلك ليس لملك الحائط ان يهدمه بمجرد ارادته اذا كان ذلك يترتب عليه حصول ضرر للجار المسترمل ملكه بحائطه ما لم يكن هدمه بناءً على باعث قوي (م) ٢٩ لا يجوز للجار ان يكون له على جاره مطل مقابل على خط مستقيم بمسافة اقل من متر واحد (م) ٤٠ تقاس تلك المسافة اما من ظهر الحائط الذي فيه المطل المذكور او من ظاهر المخرجة او المشربة (م) ٤١ محلات المعامل والآبار والآلات الخمار والحلات المضرة بالمجهرين يجب ان تبني بالبعد عن المساكن بالمسافة المقررة باللوائح على مقتضى الشروط المبينة فيها (م) ٤٢ يجب على كل مالك ان يصرف في ارضه او في الطريق العام مياه الامطار ومياهه المتزلية بالتطبيق على اللوائح الصحية (م) ٤٣ لصاحب الارض التي ليس لها اتصال بالطريق العمومي الحق في الاستئصال على مسلك من ارض الغير للوصول الى الطريق المذكور ويكون الحكم بمعرفة المحاكم فيما يتعلق بتعيين ذلك المسلك وتقدير ما يعطى مقدماً من تعويض في مقابلة المسلك المذكور ارتكاز السفينة على شعب . (ر) اجرة السفينة

— (ق ١٢١) — سيكورتاه — (ق ١٩١)

ارتهان . (ر) رهن (مجله ٢٠٢)

ارث . (ر) حق عيني (ق ٦١٠) — موارد

ارث بالتعصيب . (ر) موارد (اصحاب الفروض)

ارث بالفرض . (ر) موارد (اصحاب الفروض)

اردب . — هو وحدة مكيال الحبوب في مصر

واقسامه هي

المعهود اليهم نقود ويكون مديوناً للخزينة على وجه العموم وعلى الخصوص مع الموظفين الذين يكون صرف لهم مبالغ معجلاً ويؤخرون تسويتها زيادة عن المواعيد التي تقرر لهم

اذن صرف . — (منشور من نظارة المالية في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤)

انه لاجل تا كيد ابطال مفعول كل مستند بعد صرف قيمته وقد تقرر وجوب التوقيع على اوراق المستندات بختم يدل على صرف قيمتها ولاجل ذلك نظارة المالية عملت اختتاماً منقوشاً عليها بالعربي والفرنساوي كلمة (صرف) ومرسل منها لحضرتكم ختم واحد مرفوق بالعلبة اللازمة له ليصير تساميهما الى صراف خزينة المصلحة ادارة حضرتكم لكي يوقع بالختم المذكور على كل اذن حال صرفه وفي اخر اليوم يسلم الختم الى كاتب اليومية فيوقع به على كافة اوراق المستندات المرفوقة بكل اذن صرف دلالة على ابطال مفعولها

اذن صرف . — (ر) نقود المحاكم (لا ٧٢) ميزانية

اذن الموكل . — (ر) وكيل . — وكيل بالعمولة

اراء القضاة . — (ر) احكام (ق ٩٦ — ٩٧ — ٩٨ — ٩٩)

اراضي . — (ر) ارض — اطيان — املاك

ارتباط دعوى باخرى . — (ر) اختصاص (ق ١٣٤ — ١٣٧)

ارتباط الدعاوي . — (ر) استئناف (ق ٣٧١)

ارتفاق . — (ر) اموال (ق ٥ — ١٩ — حق عيني

ق ٦١١)

ارتفاق . — (فانون مدني)

(م) ٢٠ الارتفاق هو تكليف مقرر على عقار لمنفعة عقار اخر او لمنفعة المبري وتنتج فيه شروط العقد الذي ترتب عليه وجود ذلك التكليف وعرف البلد (م) ٢١ حق استعمال مياه الترع التي انشأها الحكومة يكون بقدر ونسبة الاراضي المنقضية ربحاً مع مراعاة ما تقتضيه القوانين والاورامر واللوائح المتعلقة بذلك (م) ٢٢ من انشاء ترعة فله الحق في الانتفاع دون غيره بما فيها او يبيعه (م) ٢٣ يجب على كل صاحب ارض ان يجعل ممراً في ارضه للمياه اللازمة لري الاراضي البعيدة التي عن مأخذ المياه في نظير تعويض يعطى له مقدماً بعد تقديره بمعرفة المحاكم وعند

ملحوظات

الاروب = ١٩٧,٧٤٧٧ ليترا

»	٦ =	وبيه والوبيه	٣ كيله
»	١٢ =	كيله والكيله	٢ ربع
»	٢٤ =	ربع والربع	٢ ملو
»	٤٨ =	ملو والملو	٢ قدح
»	٩٦ =	قدح والقدح	٢ نصف قدح
»	١٩٢ =	نصف قدح ونصف القدح	٢ ربع قدح
»	٣٨٤ =	ربع قدح وربع القدح	٢ ثمن قدح
»	٧٦٨ =	ثمن قدح وثمان القدح	٢ خروبه
»	١٥٣٦ =	خروبه والخروبة	٢ قيراط
»	٣٠٧٢ =		

اردب — (ر) مكاييل

اردب — اردب القمح يزن ٣٠٠ رطلاً

»	الشعير	» ٣٤٠
»	القول	» ٣٢٠
»	بزره القطن	» ٢٧٠
»	العدس	» ٣٣٠

ارز — صورة ما تحرر من نظارة المالية لمديرية الشرقية (في ١٩ يناير سنة ٨١ الموافق ١٨ صفر سنة ٩٨

نمرة ٢٤ بخصوص عدم تكليف احد بوزن ارزه وقيمة الاجرة التي يستحق اخذها انما هو ما يحضره اربابه للوزن بالمبيع بالحلفات وردت افادة سعادتك بقيمة ٢ صفر سنة ٩٨ نمرة ٣

داخلية بانه سبق التحرير من المديرية للمالية في ١٣ محرم

سنة ٩٨ نمرة ١٨٠ ايرادات فيما يتعلق بعوائد الارز

الشعير وان ما مور اشغال فنسلاتوا الانكليز بالرفازيق

قدم مكتبة لمحافظة دمياط يطلب بها افادته عن تلك

العوائد والطريقة التي بموجبها جاري التحصيل والمحافظة

بعثت مكاتبته المحكي عنها للمديرية لاجراء اللازم عنها

واوضحتم سعادتك بعدم العلم عن وجه تدافل المأمور

المرسوم في الاشغال الادارية الخاصة بالمديرية والحال

انه فضلاً عن عدم التوضيح بافادته جناب ما مور اشغال

الفتصلاتو عن المناسبة التي دعت لهذا الطلب فان

المديرية ليست مكلفة بالرد عليه في ذلك اما عن عوائد

اوزان صنف الارز فوان كان ظاهر من افادة المديرية

السابق ووردها رقم ١٣ محرم سنة ٩٨ نمرة ١٨٠ ومحرم

عنها لمحافظة دمياط ان تلك المحافظة اوضحت للمديرية

بان الجاري هو ان عند وروده شعيراً يجري وزنه لحصره

وتحصل عوائد اوزانه فقط وكل ما صار تشغيله

وياضه يجريه وزنه ايضاً وتحصل عوائد

اوزانه وما يستهلك منه بالبندر تؤخذ عوائد دخوليته لكن مادامت القاعدة الاصلية الموضوعة باول امر اساسي لعملية الوزن لا تكلف احداً بدفع اجرة الامن يورد الحلقة للوزن والمبيع كما وان درج الصنف المذكور ضمن تعريفه اجر القبانة ليس هو حكماً على اخذ الاجرة بدون مراعاة القاعدة الاصلية بل هو بيان لقيمة الاجرة التي يستحق اخذها عما يحضره اربابه للوزن والمبيع بالحلفات فبناء على ذلك وكونه في حالة اقتضاء المصلحة للوزن بقصد الحصر لمعرفة ما يستهلك بذات البندر والاستحصال على عوائد دخوليته المقررة فلا يكون من العدالة تكليف ارباب الصنف المذكور باجرة وزن حيث نتيجة الوزن عائدة لحفظ حقوق الدخولية المقررة على ما يدخل للمبيع والاستهلاك بالبندر المقررة بها الدخولية ولهذا لزم تحرير له لسعادتك للاجراء كما ذكر وطيته ثلاثة اوراق

ارز — صورة ما تحرر من نظارة المالية لمحافظة دمياط (في اول مارث سنة ٨١ الموافق ٣٠ ربيع الاول سنة ٩٨ نمرة ٤٥ بخصوص عدم تكليف احد بوزن ارزه وقيمة الاجرة التي يستحق اخذها انما هو ما يحضره اربابه للوزن والمبيع بالحلفات

وردت افادة المحافظة بقيمة ٢٥ صفر سنة ٩٨ نمرة ١٠

ومعها صورة القاعدة التي كانت وضعتها المحافظة فيما

يتعلق بتحصيل عوائد وزن ودخولية الارز والحال

ان الباعث الذي من اجله كانت المالية طلبت من

المحافظة هذه التوضيحات هو استيفاء مديرية الشرقية

بضمن ما ورد منها في ٢ صفر سنة ٩٨ نمرة ٣ داخلية

عما يلزم اتخاذ نحو وزن ما يرد من هذا الصنف شعيراً

او ما يجري تبويضه ايضاً وعن ذلك كتب للمديرية من

هذا الطرف في ١٨ صفر سنة ٩٨ نمرة ٢٤ بانه وان

كان ظاهراً بما تقدم توضيحه من المحافظة للمديرية ان

في حالة ورود الارز شعيراً يجري وزنه لحصره وتحصل

عوائد الاوزان وكل ما صار تشغيله وياضه يجريه

وزنه ايضاً وتحصل عوائد اوزانه وما يستهلك منه

البندر تؤخذ عوائد دخوليته لكن ما دامت القاعدة

الاصلية الموضوعة باول امر اساسي لعملية الوزن

لا تكلف احداً بدفع اجرة الامن يوزد الحلقة للوزن

والمبيع كما وان درج الصنف المذكور ضمن تعريفه اجر

ارض زراعية — (ر) اطيان زراعية — اجارة  
ارض بور — (ر) اطيان زراعية — مال — شرقي

ارض — (ي) (ر) تسليم المبيع (ق ٢٨٨

ارملة — (ر) عدة — معاش — ملح ٦ ذاسنة ٩٧

ارمن كاثوليك — (ر) صورة براءة مرخص طائفة الارمن  
(الكاثوليك في القطر المصري

(حكم البراءة الشريعة العالية الثامن السابعة المقام السلطانية وعلامتي  
الفراء الظاهرة باعز موقع من خافاتي بالدنيا هو انه )

تقدمت افادة من طرف نظارة المذاهب الجليلة

تضمن ان انطون بيدروس حسون افندي بطريرك

الكاثوليك في الاستانة وتوابعها قد استدعى بناء على

لزوم تعيين مرخص لاجراء امور مذهب طائفة

الارمن الكاثوليك سكان القطر المصري وبناء على

اقتدار حامل برأتي هذه السلطانية السربسقبوس

بوغوص صباغيان على ادارة ورؤية الامور المرخصية

ان توجه المرخصية الى السربسقبوس الموما اليه

وتدرج شروطها وتعطي يده برأتي العالية الشأن.

ولدى مطالعة الكيفية في مجلس وكلاءي الخاص

استنسب واستصوب اجراء مأمورية المرخص الموما

اليه فرغ ذلك الى مقامي السلطاني ولدى الاستئذان

صدرت ارادتي الملكية باجراء مقتضاه وبموجب ذلك

أعطيت برأتي هذه السلطانية مدرجة فيها الشروط

الآتية الذكر وامرت ان يجري السربسقبوس بوغوص

صباغيان الموما اليه ادارة مرخصية كاثوليك بلاد

مصر المذكورة وتوابعها وان كهنة الارمن الكاثوليك

وجميع طائفة الكاثوليك الموجودين في المحلات

التابعة لمرخصيته يعرفون الموما اليه مرخصاً عليهم

ويخابرونه في امورهم المتعلقة بمرخصيته وان

يطيعوه وينقادوا له في كل وجه وان لا تجرئ

ممانعة من احد عند عزله ونصبه الكهنة والرهبان

المستحقين العزل والنصب في المحلات التابعة لمرخصيته

وان لا يتعرض احد للمرخص الموما اليه والكهنة

في اجرائهم امور مذهبهم في بيوتهم ومساكنهم بحرية

وما يتفرع عنها من الاعمال وان لا يمانعهم احد في

الكائس والاديار والمعابد التي تحت يدهم وتصرفهم

منذ القديم اوفي دفن موتاهم بحسب الاصول

القبانة ليس هو حكماً على اخذ الاجرة بدون مراعاة

القاعدة الاصلية بل هو بيان لقيمة الاجرة التي يستحق

اخذها عما يحضره اربابه للوزن والمبيع بالحلقات وبناء

على ذلك وكون في حالة اقتضاء المصلحة للوزن بقصد

الحصر لمرفعة ما يستهلك بذات البندر والاستحصال على

عوائد دخولته المقررة فلا يكون من العدالة تكليف

ارباب الصنف المذكور باجرة وزنه حيث نتيجة الوزن

عائدة لحفظ حقوق الدخولية المقررة على ما يدخل

للبيع والاستهلاك بالبندر المقرر بها الدخولية وكون

من الاقتضاء اتباع الاجراء بالمحافظة ايضاً على حسب ما

توضح فلزم تحريره لسعادتك للاجراء وطيه الاوراق عدده

ارز — (امر عال صادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

بعد الاطلاع على لائحة وتعريف عوائد الدخولية والرأي

المعطى في هذا الشأن من حضرات مديري صندوق

الدين العمومي — وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية

وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوأت

المادة الاولى — اعتباراً من اول يناير سنة ١٨٩٠

يعنى الارز من عوائد الدخولية

ارشاد — (ر) عذر (ق ٦٨)

ارشاد العائلة — (ر) اطيان — رشد

ارض ميرى — (ر) املاك الميري الحرة —

املاك الميري العمومية المرتبنة — معاش (استبدال)

— حلوان — منفعة عمومية (ق ٩ — ٢٥ — تاريخ

ارض ميرى (غير مترعة) — (ر) وضع يد

(ق ٥٧ — ٨٠)

ارض البحر — (النمدي على ارض البحر) (ر) اضافة

ملحقات الملك (ق ٦٣ — ٨٨ — ٨٩

ارض ينكشف عنها البحر المالح — (ر) اضافة

ملحقات الملك (ق ٦٢ — ٨٦ — ٨٧

ارض يحولها النهر — (ر) اضافة ملحقات الملك

(ق ٦٠ — ٨٤)

ارض مزروعة او مبنية للزرع — (ر) مخالفات (ق ٣٤٣

ارض غير منزوعة — (ر) ابعادية — اطيان زراعية

المعتادة عندهم او في بقية الامور الدينية التي يجرونها . وان لا يفحص احد ويفتش الكنائس والاديار المخصصة بالطائفة المذكورة بدون امر شريف ولا يمنهم احد من تعميرها وترميمها الذي يجري بحسب وضعها القديم وبحسب الاصول وان العرائض والمراسلات القديمة المخصصة بكنائسهم لا تعطى لاحد اخر . ولا يتعرض احد لامتعة الكنائس ولا الاديار بوسيلة دين لاخر وان لا تؤخذ ولا تقبض على سبيل الرهن . وعلى الفرض انها اذا اخذت بواسطة ما ترد بمعرفة الشرع وتسلم الى محلاتها . ومتى اراد احد من الطائفة المرقومة ان يعتقد زواجا او يفسخ زواجا بحسب مقتضى مذهبهم يجري ذاك بمعرفة المرخص الموما اليه او وكلائه الذين يعينهم ولا تصير مداخلة من طرف احد غيرهم ولا يتداخل احد عند ما يجري التأديبات اللازمة بحق الكهنة ووكلائهم الذين يعتقدون زواجا خلافا لمذهبهم بدون اذن ومعرفة المرخص الموما اليه ووكلائه .

وحينما تقع منازعة بين اثنين من المسيحيين بخصوص عقد زواج او فسخ زواج او امر اخر مما يتعلق بمذهبهم فلا احد من القضاة والنواب يعارض المرخص الموما اليه او وكلائه متى حقق عن المنازعة واصح ما بينهما . وعند ما يخلفهم مينا بحسب مذهبهم ويعزهم في كنائسهم ويمنعهم فلا يصير معارضة من طرف احد القضاة او النواب . ولما كان طلاق امرأة وتزوج امرأة على امرأة مخالفا لمذهب الامة المذكورة فلا تعطى رخصة لمثل ذلك بل متى وقع امر كهذا مخالف المذهب فليجر التأديب بحسب المقتضى .

وايه لما كان دخول من يتزوج على خلاف امورهم الدينية الى كنائسهم مغايرا لمذهبهم فعلى القضاة والنواب وسائر الضباط ان لا يجبروا ولا يكلفوا الكهنة دفن من يموتون على هذه الحالة وكل ما يوصي به المرخصون والاساقفة والرهبان والقسوس وسواهم بموجب مذهبهم الى كنائسهم والى بيوت وقف مدارسهم وبطاركتهم من نقود وسائر الاشياء فتكون وصيتهم نافذة ومقبولة . ومتى ماتوا فلا يصير تعرض لذلك من طرف ورثتهم واذا وقعت مداخلة بصير استماعها

في الشرع بحسب مذهبهم وقواعد ديانتهم بشهود كاثوليك من ملتهم وتخلص من ورثتهم ومن مات من المرخصين والحوارنة والقسوس والرهبان والراهبات المدعوات (مايرايت) فكل ماله من نقود وخيول واشياء غير ذلك ياخذها المرخص الموما اليه بالوكالة عن البطريرك فلا يتداخل فيها وقتئذ احد من بيت المال والقسامين والمتولين والمحصلين وسواهم ومن كان لم ورثة فلا يصير وضع اليد على نقودهم واموالهم ومتروكاتهم ومن الحوارنة والقسوس من فعل وسار على خلاف مذهبهم وادبه المرخص الموما اليه بمقتضى مذهبهم وحلق شعره وعزله واخرجه من الحوارنة والرهنة واعطى كنيسته الى آخر فلا يسوغ لاحد منع المرخص عن ذلك ولا لتعيين قسوس عوضا عن القسوس الذين صار اخراجهم بمقتضى مذهبهم واذا ظهر للمرخص الموما اليه وكهنته ووكلائه ورجاله دعوى اية كانت تتعلق بالشرع الشريف فلا تسمع بحل خارج عن الاستانة ومن كان من القسوس لا كنيسته له ولا ديرو يظوف في المحلات ويمرر فسادا خلافا لدين امة الكاثوليك الحقيقي يعان امرهم للبطريركية ليجري تأديبهم اللازم بموجب قانون الجزاء والكرام والبساتين والاراضي والحقول والطواحين ومحلات الشع المخصصة بكنائسهم واديارهم المستقلة لم لا يجري تعرض ولا مداخلة فيها ولا يصير معارضة للبيوت والدكاكين والاموال والاشجار المثمرة والغير المثمرة والمواشي الموقوفة على كنائسهم وكلما كانت توءديه طائفة الكاثوليك منذ القديم من الرسوم الاميرية ودراهم الصندوق ورسوم وبصارفات البطريركيات وعائدات البطريركية تصير تأديبها كما كانت من دون تردد ولا مخالفة واذا اخذ احد من وكلاء الكنائس والاديار شيئا من الرسومات الاميرية ومن واردات البطريرك واكله فلا يتداخل احد لمنع رؤية محاسبته واخذ الضمانة عليه ولا يطلب في الاساكل جرك ولا باج على الاشياء المخصصة بالمرخص الموما اليه وبالطارين ولا على الاشياء المخصوصة بكنائسهم والذي من طائفة الكاثوليك يطلب الدخول في الاسلام بلا غرض ولا عوض فبالطبع يكون سالما من المداخلة المذهبية ولكن لا يجبر ولا يكاف احد على الدخول

ملحوظات

في الاسلام من الذين لا يقبلون برضاهم واذا احد كهنة الكاثوليك لزم حبسه باذن الشرع والمرخص الموما اليه حبسه عنده فلا يحبس من طرف آخر ومتى اتم احد من كهنة الكاثوليك بجنابة يجب توقيفه واجراء استنطاقه ومحاكمته وحين ثبت عليه التهمة فيبعد ان تنزع عنه صفته الروحانية من طرف المرخص الموما اليه يجرى بحقه الجزاء الذي يترتب عليه قانونياً ويحبس في حبس الحكومة ولا يصير تعرض للماليس المرخص الموما اليه ولا الى الخيول التي يركبها هو ورجاله والبيوت التي يسكنونها لا تؤخذ باغصاب منزلاً للعساكر والمرخص الموما اليه يضبط المرخصة المذكورة وينصرف بها بحسب شروطها القديمة فلا يتعرض لامورها وخصوصياتها احد بوجه من الوجوه تحريراً في اليوم الثاني والعشرين من شهر شعبان المعظم سنة ست وتسعين ومائتين والف.

ارمن كاثوليك - (ر) بطر كخانه - تركيا

اروباويي - (ر) معاش - اجنبي - معاهدة

ازالة بطلان ورقة الطلب - (ر) بطلان (ق) ١٣٨ و ١٣٩

ازبكية - بناء على قرار صادر من سعادة ناظر

الاشغال العمومية في ٢ يناير سنة ٨٦ قد ابطال اخذ

العوائد المقررة على دخول جنينة الازبكية وذلك

ابتداء من غرة يناير سنة ٨٦

ازهر - منشور بشأن ما يتبع اجراءه في الشهادات التي

تعطى من مشيخة الجامع الازهر الى المشتغلين بطلب

العلم الشريف دون سواء في المدن والبلاد الكائنة بالقطر

المصري خارجاً عن المحروسة ٢٣ صفر سنة ٩٨ (٢٥ يناير سنة ٨١

علمنا من مكاتبتني نظارة الجهادية رقم ٥ و ١٢ صفر

سنة ١٢٩٨ نمرة ٢١٥ ونمرة ١٣ انه بناء على مانص

بالبند الثامن والعشرين من لائحة القرعة العسكرية

حصلت المخابرة مع حضرة الاستاذ مفتي افندي وشيخ

الجامع الازهر عما يتبع اجراءه في شأن الشهادات

التي تعطى من مشيخة الجامع الى المشتغلين بطلب العلم

الشريف بلا حرفة سواء في المدن والبلاد الكائنة

بالقطر المصري خارجاً عن المحروسة لمعاتهم من

الدخول في الخدمة العسكرية قد نظر لحضرة الاستاذ

المشار اليه ان يتشكل مجلس بكل محافظة او مديرية

من مفتيها وقاضيه ومن يلزم من مشاهير علمائها ذوي الالباقه ويختب احدهم رئيساً عليهم من يرى فيه الالقية باستحسان المحافظ او المدير وعند لزوم اجراء التحقيقات لهذا الاعضاء فكل من كان سنة عشرين سنة وكان من طلبة العلم الشريف المشتغلين به بلا حرفة سواء خالياً من الوجوه المقتضية الاستثناء باللائحة ومتعيناً دخوله لوجود موجب للدخول ولم يمنع من ذلك سوى كونه من طلبة العلم بالشروط السالف ذكرها فليقدم لذلك المجلس انهاء في سنة طلبه للدخول في القرعة ياتمس فيه معافاته من الدخول فيها ويوضح فيه اسمه ولقبه وكينته وبلده وشهرته المعروف بها فيه واسم مركزه ومديرته والجهة التي يشتغل بطلب العلم فيها وانه عهد على نفسه بمداومة الاشتغال به بلا حرفة سواء مدة الخدمة العسكرية وبعد ان يستعلم رئيس المجلس من مشايخ وصراف بلد ذلك الشخص بان كان منها ووارد تعدادها وسنه عشرون سنة وخالي المواع من الدخول في القرعة سوى اشتغاله بطلب العلم وهو صاحب الانهاء دون غيره ومعلوم عندهم انه من طلبة العلم حقيقة بدون حرفة سواء فان افادوا بالمصادقة على ما انها واجتمع عدد من هذا القبيل فمن بعد استيفاء التحريات والتحقيقات اللازمة عنهم على وجه ما ذكر يصير انعقاد المجلس واخبارهم في الفنون التي حضروها ونظروا لما جرت به العادة بالقطر بان طالب العلم يتتدي بحفظ القرآن غيباً ثم يجوده ثم يتتدي في حفظ المتن وشرحها وفي الغالب ان من يبلغ سن العشرين سنة الذي هو سن الدخول في القرعة العسكرية يكون من المبتدئين في طلب العلم ويكون سبق له الاشتغال بالحضور في مبادي الكتب من نحو سنة او سنتين او ثلاثة فامتحان مثل هؤلاء يكون في مبادي الكتب ففي الفقه ان كان حنفياً فيمتحن في متن مراقي الفلاح مع شرحه وان كان شافعياً في متن ابن قاسم لابي شجاع مع شرحه وان كان مالكيّاً في متن ابن تركي مع شرحه وفي النحو يمتحن جميعهم في متن الاحرومية مع بعض شراحه ونحو ذلك من كتب المبتدئين في الفقه والنحو على حسب لياقة كل شخص ممن يمتحن بحسب مدة اشتغاله في

ازهر - ٠ امر كرم صادر لرياسة مجلس النظار بتاريخ ٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٢ (٢٤ مارث سنة ١٨٨٥ بمرة ٢) بالاقرار على قانون التدريس في الجامع الازهر  
 صار منظورا مكتابة دولتم رقيمة ٥ ج سنة ١٣٠٢  
 نمرة ١٦ وصورة القانون مرفوقها الذي صار اعماله بمعرفة  
 اللجنة التي تشكلت تحت رئاسة الباشا ناظر المعارف  
 فيما يتعلق بامتحان من يريد التدريس بالجامع الازهر  
 وتقرر من المجلس بالموافقة عليه وقد احطنا علما بتفصيلاته  
 وحيث ترا آلدنيا استحسنه ووافق ارادتنا اجراء العمل  
 على موجه فلزم اصداره لدولتم ومعه الصورة السالف  
 ذكرها لاجراء مقتضاه (صورة قانون امتحان من  
 يريد التدريس بالجامع الازهر الذي صار  
 تحضيره بمعرفة اللجنة التي تشكلت لذلك اخيرا  
 تحت رئاسة سعادة ناظر المعارف العمومية)  
 (م) اكل من يريد ان يؤذن له بالتدريس والانتظام  
 في سلك العلماء بعد استعدادده ولياقته لذلك يطلب ما  
 ذكر بمكتابة بحرها لحضرة شيخ الجامع الازهر يذكر  
 فيها انه فيه استعداد ولياقة للتدريس وانه تلقى كتب  
 مذهبه المعتاد تلقيا في الجامع وتلقى كتب المعقول  
 المعتاد تلقيا فيه ايضا لغاية شرح المختصر للعلامة  
 التفتازاني في علم المعاني والبيان والبديع اوهو وجمع  
 الجوامع وانه من بعد الاستعلام عنه من حضرات  
 العلماء المعبرين واداء الشهادة منهم واجراء امتحانه ايضا  
 ياتمس الاذن له بذلك (م) ٢ عند تقديم هذا الطلب  
 لحضرة شيخ الجامع متى ترا آبلوغ الطالب المذكور  
 درجة الاستعداد والاهلية لهذا الطلب يطلب حضرته  
 تحرير شهادة عليه بمن يوثق بهم من حضرات العلماء بانه  
 تلقى تلك الكتب وانه صار مستعدا للتدريس وفيه  
 اذلية له ومع كل ذلك يراعى انه يكون حميد السيرة  
 حسن الحالة (م) ٣ متى تقدمت تلك الشهادة على وجه  
 ما سبق لحضرة شيخ الجامع يكون امتحان طالب  
 التدريس المذكور في الاحد عشر علما الجاري  
 تدريسها بالجامع الازهر وهي الاصول والفقه والتخو  
 والعرف والمعاني والبيان والبديع والتوحيد والمنطق  
 والتفسير والحديث او فيها ما عدا الاصول بحسب ما  
 تلقاه الطالب - ثم بمعرفة حضرة شيخ الجامع بالاتحاد

طلب العلم ومن يتضح لذلك المجلس انه من طلبة العلم  
 حقيقة المشتغلين به بالاحرفه سواء فحينئذ يتحرر القرار  
 اللازم بذلك من اربابه على ذات الانتهاء ويحضر به  
 ذات الشخص الى مشيخة الجامع الازهر للنظر في حالته  
 وما جرى في شأنه وتعطى له الشهادة اللازمة من  
 المشيخة كص ذاك البند وانه مع استصواب ما ذكر  
 يتحرر للمدريات والمحافظة بالاجراء هكذا وبتعيين  
 المجلس وانتخاب اربابه في كل جهة بصفة حسبية يفاد  
 حضرته من حضرة محافظ او مدير الجهة عن ترتيب  
 المجلس وبيان اسماء اعضائه ورئيسه ولهذا وما ترى  
 بالنظارة المشار اليها من موافقة ذلك يراد النظر  
 بالداخلية ومع الموافقة من طرفنا على ما ذكر يتحرر  
 للمدريات والمحافظة بالاجراء وحيث استنسبنا  
 الاجراء على هذا الوجه فقد حررنا في تاريخه لمن  
 ازهم بانوضح ومن الجملة هذا تكمل للعلمية والعمل بمقتضاه  
 ازهر - ٠ منشور بشأن ما يعامل به طلبة العلم وحمله  
 القرآن الشريف بالجامع الازهر من حيثية  
 معافاتهم من اشغال العونة

حضرة الاستاذ شيخ الجامع الازهر بعث للداخلية  
 مكتابة رقيمة ١١ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩ نمرة ٣٨  
 بشأن تشكي طلبة العلم وحمله القرآن الشريف بالجامع  
 الازهر من تعدي مشايخ بلادهم على اهلهم بالنواحي  
 بالزامهم بحضورهم او طلوع انفار بدلا عنهم في  
 العمليات حالة كونهم لاشغل لهم سوى طلب العلم  
 وتلاوة القرآن ولهذا يرغب حضرته التنبيه على جهات  
 الاقتضاء بمنع ما ذكر وحيث ان البند السادس من  
 قانون الاعمال العمومية يقضي الوجه الاول منه بمعاونة  
 امثال هؤلاء من اشغال العونة والمعاملة على خلاف ما  
 يقتضيه القانون لاتليق لضرورة مراعاة القوانين  
 والمحافظة على نفاذ مفعول نصوصها فلذلك قد كتب  
 في تاريخه لجهات الاقتضاء ومن الجملة هذا تكمل  
 لتصير المبادرة في اصدار التنبيهات والتأكيدات  
 اللازمة على من هم تحت ادارتهم من المأمورين  
 والموظفين بمنع تعرض المشايخ لمن شملهم حكم القانون  
 بالمعاونة حسا للتضرر والشكوى كما هي مقتضيات  
 العدالة في ٢٥ ربيع الآخر سنة ٩٩ (١٦ مارث سنة ٨٢



## ملحوظات

مع من يخار من ارباب الامتحان المنوه عنهم في المادة الرابعة يتعين من كل علم من العلوم التي يصير امتحان الطالب فيها مقدار مخصوص يتبين حاله من اختبار فيه ويعطى للطالب لمذاكرته في مدة لا تزيد على عشرة ايام (م) ٤ ينتخب حضرة شيخ الجامع من اكابر العلماء ستة اثنين من علماء السادة الحنفية واثنين من علماء السادة الشافعية واثنين من علماء السادة المالكية يتركب من حضراتهم مجلس الامتحان تحت رئاسة حضرته او من ينوب عنه ولحضرته انتخاب من يشاء في كل مرة يراد اجراء الامتحان فيها بدون تقييد بذوات مخصوصة (م) ٥ يحضر حضرة شيخ الجامع لكل من حضرات العلماء المنتخبين للامتحان على وجه ما سبق مكاتبة يدعوهم فيها للحضور في الوقت الذي يعينه حضرته لذلك ويعين لهم في هذا المحرر المواضع التي عينت لامتحان الطالب فيها وعلى حضراتهم الاجابة فمن كان منهم معذوراً أعذر أو ضرورياً ظاهراً يلزمه التحرير لحضرة شيخ الجامع بذلك من قبل الامتحان بزمن يسع انتخاب غيره بحيث يتمكن ذلك الغير من الوقوف على المسائل المعينة للامتحان (م) ٦ يكون انعقاد مجلس الامتحان في المحل الذي يخار حضرة شيخ الجامع (م) ٧ بحلول الوقت المعين للامتحان يعقد المجلس ويمتنح طالب التدريس في المواضع التي عينت له من العلوم على الوجه الموضح في المادة الثالثة وعلى ارباب المجلس الاستطراد بمسائل الفنون المذكورة للممتحن لتحقيق استعداد (م) ٨ ينقسم ارباب التدريس الممتحنون الى ثلاث درجات فمن اتفق ان له وقفاً معتبراً على الاحد عشر علماً او على عشرة منها لا اقل وله ملكة يقتدر بها على الفهم والتفهيم في هذه العلوم يعد من الدرجة الاولى ومن ظهر ان له وقفاً كذلك على تسعة منها او ثمانية من اهم الفنون لا اقل او على عشرة وكانت ملكته لا تساوي ملكة صاحب الدرجة الاولى يعد من الدرجة الثانية ومن كان له وقوف على سبعة منها او ستة كذلك من اهم الفنون لا اقل او على ثمانية وكانت ملكته لا تساوي ملكة صاحب الدرجة الثانية يعد من الدرجة الثالثة مع مراعاة وجود الامام بباقي الفنون التي لم يكن للطالب وقوف معتبر عليها مما امتحن فيه وذلك في كل الدرجات (م) ٩ من اتفق انه صار

حضرات العلماء (م) ١٢ يمتاز ارباب الدرجة الاولى بالانعام عليهم من الحضرة الخديوية بكسوة تشریف تعطى لهم من الكساوي التي هي من الدرجة الثالثة على حسب طلب حضرة شيخ الجامع على وجه ما توضح في المادة الحادية عشرة (م) ١٣ احكام المواد السابقة انما هي بالنسبة للازهريين اما الطارؤون سواء كانوا من داخل القطر او من خارجه فتدريسهم في الجامع الازهر وعدم تدريسهم وطريق اعطاء الاذن لهم مفوض لراي حضرة شيخ الجامع

ازهر — { امر كرم صادر لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٨٨٨ (٦ جمادى الاولى سنة ١٣٠٥ نمرة ١) }

عرضت لدينا مكتبة دولتكم المؤرخة ٢٦ ر سنة ١٣٠٥ نمرة ٢ وعلمنا منها ان حضرة شيخ الجامع الازهر قدم للمجلس قانوناً يشتمل على ثلاث عشرة مادة صار وضعه بمعرفة جمعية انعقدت من حضرات وجوه علماء الجامع الازهر لامتحان من يريد التدريس بالجامع المشار اليه بدلاً عن القانون الصادر عليه امرنا لرئاسة المجلس في ٢٤ مارث سنة ١٨٨٥ نمرة ٢ للنسبات التي ذكرت ولحصول التصديق عليه من المجلس بالصفة المحررة بها الصورة المرفقة مع امرنا هذا ترومون استحصال امرنا عن ذلك وحيث وافق ارادتنا اتباع السير على موجهه بدلاً عن القانون الاول المتقدم ذكره حسبما نقرر بالمجلس فاصدرنا امرنا هذا لدولتكم للمعلومية واجراء ما اقتضاه — صورة القانون الجديد لامتحان من يريد التدريس بالجامع الازهر الذي وضعت احكامه بمعرفة الجمعية الماعقدة من حضرات وجوه علماء الجامع المشار اليه وصدق عليه مجلس النظار في جلسته الماعقدة في يوم الخميس ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٠٥ (٥ يناير سنة ٨٨) (م) ١ كل من يريد ان يؤذن له بالتدريس وينتظم في سلك العلماء بعد استعداده ولياقته لذلك يطلب ما ذكر بمكتبة يحررها حضرة شيخ الجامع الازهر يذكر فيها استعدادده ولياقته للتدريس وانه تلقى الاحد عشر علماً المعتاد تلقاها بالجامع الازهر وهي الاصول والفقه والنحو والصرف والمعاني والبيان والبدع والتوحيد والمنطق والتفسير والحديث بحضوره لكتبها المعتاد حضورها فيه وانه من بعد الاستعلام عنه من حضرات

العلماء المعبرين واداء الشهادة واجراء امتحانه أيضاً يتمس الاذن له بذلك (م) ٢ عند تقديم هذا الطلب لحضرة شيخ الجامع متى ترااى له بلوغ الطالب المذكور درجة الاستعداد والاهلية لهذا الطلب يطلب حضرته تحرير شهادة على هذا الطلب ممن يوثق بهم من حضرات العلماء بانه تلقى تلك الكتب وانه صار مستعداً للتدريس وفيه اهلية وانه حميد السيرة حسن الحالة (م) ٣ متى تقدمت تلك الشهادة على الوجه السابق لحضرة شيخ الجامع يكون امتحان الطالب المذكور في مقدار مخصوص من اهم الفنون يتبين حاله من اخباره فيه يعينه له حضرة شيخ الجامع بالاتحاد مع من يختاره من حضرات العلماء للامتحان ويكون اشعار الطالب المذكور بتعيين هذا المقدار قبل ميعاد جلسة الامتحان بمدة لا تزيد على سبع ساعات فلكية لاجل اطلاعه عليه واعمال فكره فيه وحده ويكون محل اطلاعه عليه المحل المعين للامتحان ويكون اشعاره به بعد حضوره لذلك المحل الذي يجري امتحانه فيه باشعار من حضرة الشيخ له بالحضور ويسلم له مواد ذلك المقدار عند اشعاره به (م) ٤ ينتخب حضرة شيخ الجامع من اكابر العلماء ستة اثنين من علماء السادة الحنفية واثنين من علماء السادة الشافعية واثنين من علماء السادة المالكية فان كان الطالب حنبلياً زيد على ذلك واحد او اثنان من علماء السادة الحنابلة يتركب من حضراتهم مجلس الامتحان تحت رئاسة حضرته او من ينوب عنه وحضرته انتخاب من يشاء في كل مرة يراد اجراء امتحان الطالب فيها بدون تقييد بذوات مخصوصة (م) ٥ يحضر حضرة شيخ الجامع لكل من حضرات العلماء المنتخبين للامتحان مكتبة يدعوه فيها للحضور في الوقت الذي يعينه حضرته لذلك وعلى حضراتهم الاجابة فمن كان منهم معذوراً عذراً ضرورياً ظاهراً يلزمه التحري لحضرة شيخ الجامع بذلك من قبل ميعاد الامتحان بزمان يسع انتخاب غيره (م) ٦ يكون انعقاد مجلس الامتحان في المحل الذي يختاره شيخ الجامع (م) ٧ بحلول الوقت المعين للامتحان يعقد المجلس ويمتنح الطالب في المقدار الذي عين له (م) ٨ ينقسم ارباب التدريس المتحنون الى ثلاث درجات فمن اتضح ان

## ملحوظات

الدرجات الثلاث سواء كان جديداً او منقولاً من درجة الى اءلا منها يعرض عنه من مشيخة الجامع الازهر لنظارة الداخلية !عرض عن ذلك منها للاعتاب الخديوية ليعطي له بيورلدي بالدرجة التي تحصل عليها مييناً فيها اسماء الذين امتحنوا من حضرات العلماء (م) ١٢ يتازار باب الدرجة الاولى بالانعام عليهم من الحضرة انخيمعة الخديوية بكسوة تشریف تعطى لهم من انكساويي التي هي من الدرجة الثالثة على حسب طلب حضرة شيخ الجامع على الوجه الذي ذكر في المادة الحادية عشرة مع مراعاة تقديم من يستحق التقديم عليهم من العلماء السابقين عليهم في التدريس الذين درسوا الكتب المعتبرة (م) ١٣ احكام المواد السابقة انما هي بالنسبة للازهريين اما الطارؤون سواء كانوا من داخل القطر أو من خارجه فتدريسهم في الجامع الازهر وعدم تدريسهم وطريق اعطاء الاذن لهم مفوض لرأي حضرة شيخ الجامع

ازهر — (ر) عونة ٢٥ سنة ١٢٩٩ قرعة عسكرية

اساءة — (م) مقابلة الاساءة (ر) سيكورتاه (ق) ١٩١

اسباب الاواصر — (ر) امر (ق) ١٣١

اسباب الاحكام — (ر) احكام (ق) ١٠٣

اسباب الملكية والحقوق العينية — (ر) ملكية

اسبانيا — (١) شروط صلح وتجارة وقع عليها في الاسنانه العلمية بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٧٨٢ وقد اهتمت بها اسبانيا في ٢٤ ديسمبر من السنة نفسها واعتبرتها الدولة العلمية في ٢٤ افريل سنة ١٧٨٢

(م) ١ بارادة الله واعتباراً من يوم التصديق على هذه المهدة تتمكن عرى الصلح بين الدولتين مثل ما هو جار بين الدول المتحابه الاخرى بحيث تراعى شروط هذا الصلح في املاك الدولتين الحالية والتي ستضم اليهما ويكون الود وثيقاً بين رعايا كل منهما برأ وبجراً وتكون الحركة التجارية متبادلة بينهما بنفس الطريقة والحرية المستعملة بين الدول الاخرى التي تشتري وتبيع بضائعها وتصلح مراكزها من العورية «التلفيات» التي تلحق بها بسبب الانواء او بسبب

(١) تعريب نجيب افندي غرغر (حقوق اعادة طبعها محفوظة لاصحاب القاموس)

له وقوفاً معتبراً على الاحد عشر علماً وله ملكة يقتدر بها على الفهم والتفهم فيها وكانت ملكته تامة في ذلك بعد من اهل الدرجة الاولى فان كانت ملكته لا تساوي ملكة صاحب الدرجة الاولى بعد من اهل الدرجة الثانية وان كانت ملكته لا تساوي ملكة صاحب الدرجة الثانية بعد من اهل الدرجة الثالثة (م) ٩ متى انفتح انه صار مستعداً للتدريس في اي درجة من الدرجات الثلاث على الوجه السابق في المواد السابقة وادى القرار والشهادة الانتهائية من ارباب مجلس الامتحان ببلوغه درجة من الدرجات المذكورة اما باتحاد الآراء او بالاغلبية يعطى له الاذن اللازم بذلك من مشيخة الجامع ثم بعد صدور البيورلدي المنوه عنه في المادة الحادية عشرة يحضر له الاعلان اللازم لذلك من المشيخة المشار اليها ويقيد ذلك القرار وهذا الاعلان بقيودات الجامع وبذلك يصير من اهل تلك الدرجة التي امتاز بها ويعد من مدرسي الجامع الازهر على حسب درجته — ثم ان ارباب الدرجة الاولى يدرسون ما شاؤوا من هذه العلوم على التدريج في الكتب المتداول قراءتها وارباب الدرجة الثانية يدرسون من علم النحو على التدريج ايضاً لغاية الاثموني وارباب الدرجة الثالثة يدرسون منه كذلك ايضاً لغاية ارباب عقيل وكل من ارباب الدرجة الثانية والثالثة يدرس من بقية العلوم ما يضاها تلك الكتب حسب ما يناسب درجته مما ذكر (م) ١٠ من يريد الانتقال من الدرجة الثالثة الى الثانية او من الثانية الى الاولى يطلب ذلك بمكاتبة محررها لحضرة شيخ الجامع ثم حضرته ان تحقق له انه مضى عليه زمن في التدريس وممارسة العلوم بظن فيه انه تأهل لما يريد يمحضره في درسه هو او من يعينه نائباً عنه مع من يترأى لحضرته انتخابهم من حضرات العلماء ويكون ذلك في ابتداء الكتاب او ختمه ويسألونه عما يلوح لهم في اثناء الدرس لمعرفة تمككه في العلوم من مجاوبته عما يسأل عنه فان ظهر لياقته واستعداده للانتقال يؤذن له بذلك من حضرة شيخ الجامع ويحرر له الاعلان اللازم على حسب ما هو منصوص في المادة التاسعة (م) ١١ من اذن له بالتدريس في اي درجة من

آخر وتشتري ما يلزم لاصلاحها (م) ٢ تدفع مراكب ورعايا صاحب العظمة الكاثوليكية ثلاثة في المائة في موالي وجمارك الدولة العلية العثمانية عن البضائع التي ينزلونها الى البر مع دفع العوائد الاخرى التي تدفعها الدول المتحابة الاخرى وكذلك مراكب ورعايا الباب العالي فانهم يدفعون في الاملاك الاسبانية نفس العوائد التي تؤخذ من الامم المتحالفة (م) ٣ يحق لصاحب العظمة الكاثوليكية ان يعين ويغير بواسطة سفيره في الاستانة القناصل التي يترأى لزوم تعيينهم في الجهات او الموالي البحرية من السلطنة ويمنح السفير المذكور جميع الفرمانات والبرآت التي يقتضيها مركزه والقناصل والترجمة والسجدة نفس الامتيازات الممنوحة لامثالهم من تابعي الدول الاخرى المتحابة (م) ٤ يعامل رعايا صاحب العظمة الكاثوليكية من حيث قيامهم بفروضهم الدينية وزيارتهم لبيت المقدس بنفس المعاملة المرحية بحق رعايا الدول الاخرى المتحابة . واذا مات احد المتتمين الى الدولة الاسبانية فلا يصير اضافة ممتلكاته الى الخزينة السلطانية ولا يحق لاحد منهما كانت الحال ان يمتلكها او يعلم مفرداتها قبل ان تسلم لحضرة سفير اسبانيا او قناصل هذه الدولة الذين يهتمون في تسليمها لمن تخصه بحسب وصية المتوفى ولكن اذا توفى ذلك الشخص بدون ان يترك وصية فتسلم الامتعة لاصحابها او لاحد شركاء المتوفى المقيم في نفس المكان واذا لم يكن في الجهة ممن ذكروا احد فعلى قاضي افندي الجهة ان يحرر قائمة ببيان تلك الامتعة ثم يحفظها امانة في محل مصون ليسلمها فيما بعد بتمامها للشخص الذي يعينه سفير هذه الدولة لاستلامها بدون ان يجعل ذلك حقاً في طلب الرسم المعروف « برسم شسمت » وتكون هذه القاعدة متبعة في البلاد الاسبانية نحو رعايا السلطنة العثمانية (م) ٥ لا يجوز الحكم او النظر في قضية متعلقة باحد النبعة الاسبانية في جميع انحاء السلطنة العثمانية اذا كانت قيمتها تتجاوز الاربعة الاف (اسبر) فان الاحكام الاخرى محفوظة للباب العالي واذا اقام احد رعايا الدولة العلية دعوى على احد تجار اورعايا او افراد المتتمين الى الدولة الاسبانية فلا

يجوز للقاضي سماعها او اعطاء حكم فيها الا بحضور ترجمان هذه الدولة ومحطور على القاضي مضايقتهم والتشديد عليهم اذا كانت البنات على ثبوت الدين او الضمانة غير قوية . واذا نشأ خلاف بين تجار رعايا الدولة الاسبانية فللقنصل ان ينظر في امر ذلك الخلاف ويقضي به بحسب قوانينهم وشرائعهم وبمثل ذلك يعامل رعايا الدولة العلية في البلاد الاسبانية (م) ٦ لا يجوز للحكام وغيرهم من وزراء السلطنة ان يسجنوا او يبينوا احد رعايا الدولة الاسبانية بغير داع واذا سجن احدهم يصير تسليمه لسفير دولته او للقنصل في حال طلبهما ذلك ليقاص بما تستحقه جرمته (م) ٧ للباب العالي حقاً براحة وطمانية رعاياه وتجاره ان يعين في البلاد الاسبانية وكلاء باسم شهنشدر مثل الموجود في مدينة اليكانته . ويتمتع الرعايا العثمانيون في البلاد الاسبانية بنفس الامتيازات والاحترام الذي يتمتع به الرعايا الاسبانيون في البلاد العثمانية (م) ٨ يعين على نوتية الدولتين اغاثة المراكب التي تفرق في بلاد كل منهما ويجب تسليم المراكب والبضائع وكل شيء ينجم عن الفرق الى قنصل اقرب جهة ليتمكن من رده لاصحابه (م) ٩ تتبادل وتعامل مراكب الدولة العثمانية في البلاد الاسبانية اسوة مراكب الدول الاخرى المتحابة واذا كانت اتيه من السلطنة يخضعون لاحكام الحجر الصحي المعتاد (م) ١٠ عندما تصادف المراكب الحربية الاسبانية مراكب حربية عثمانية ترفع لها اعلامها وتحييها علامة للوداد وترد المراكب العثمانية لها تحيتها وعلى المراكب التجارية التابعة للدولتين ان تتبادل اشائر الوداد بان يرفع كل منها راية ولا يجوز للمراكب الحربية المختصة بكل من الدولتين ان تسيء معاملة المراكب التجارية بل يجب عليها اغاثتها عند الحاجة واذا دعت الحال للمخاطبة يعين على المركب الحربي ان يرسل قاربه وفيه شخصان وعدد كاف من النوتية ومتى عرف المذكورون صحة الباطنطة والباسبور يعودوا الى مركبهم حالاً وصحة رايات المراكب وباطنطاتها تعرف بمراجعة الصور المضاهية الدالة على هيئة الباطنطة والراية (م) ١١ كل تابع او منتم للدولة الاسبانية يعتنق الدين

## ملحوظات

حال وصولها الى السواحل معاملة ودية ويقدموا لها المساعدة المعتاد تقديمها لمراكب الدول الاخرى وتتمتع هذه الامم بحرية التجارة مع اسبانيا بحسب ما هو منصوص في هذه المعاهدة ومن حاول منهم مخالفتها يعاقب وتوزع التعويضات بالطريقة المتبعة مع بقية الامم المتحابة ويجوز لمراكب كل من الدولتين ان تقاوم بالقوة كل اهانة توجه اليها من الاخرى بدون ان يكون ذلك سبباً في نقض هذه المعاهدة . وسيعلم الباب العالي بنتيجة هذا الصلح السعيدة كلاً من ايلات تونس الغرب والجزائر وطرابلس الغرب وبما انه من عادة هذه الايلات الميل الى السلام فاذا قبلت الان بهذه الشروط يكون ذلك سبباً في سرور الباب العالي الذي يبدي مسرته بتوصية ولاية هذه الايلات بحجة اسبانيا وبدعوتهم الى السلام بثلاثة فرمانات سلطانية عالية الشأن يرسل لكل آيالة واحد منها بناء على طلب سفير اسبانيا (م) ١٧ لاييجوز للمراكب القائمة على قدم القتال من قبل عدو الخليف ان تتخذ ذخيرتها من موافي واسا كل البلادين حتى ويصير اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع المراكب الرافعة علماً معادياً من التعدي على رعايا كل من الدولتين المتعاهدتين ولا باس من ان يعطى لمراكب الاعداء ما يلزمهم من المؤنة على انه يحظر على المركب الحربي ان يخرج من الميناء قبل مرور اربع وعشرين ساعة على قيام المركب المخالف ولكن اذا كان وصل احد مراكب الاعداء بخدعة وتتبع مركب الدولة المتحالفة بدون التمكن من اسعافه فلا ينسب هذا التعدي الى الدولة التي حصل في مياهها ولا ييجوز لمراكب الدولتين رفع علم او اخذ باطنطة معادية واذا ضبط احدها بمثل ذلك يشنق قومندان السفينة على احد السواري ليكون عبرة لسواه ويعتبر المركب وشحنه غنيمة ويكون ملاحوه اسرى لمن يضبطه وبناء على هذا المبدأ لا تعطي الدولتان المتعاهدتان باطنطتهما ولا تسمحان لغيرهما الا لنفس رعاياها المقيمين في بلادها (م) ١٨ ييجوز لوزراء اسبانيا ولقناصل هذه الدولة اسوة قناصل بقية الدول ان ياخذوا من رعايا ملكهم رسم القونسلاتو عن البضائع المضروب عليها رسم حمرك والمجلوبة في مركب

الاسلامي ويقر باسلامه امام قناصل دولته او تراجعتهم لا يكون بذلك معافاً من دفع ماعليه من الديون واذا ثبت عليه انه يملك في حوزته بضائع تخص بالاخرين ييجب تسليم هذه البضائع الى وزير او قنصل اسبانيا ليردوها على اصحابها (م) ١٢ ان تجار ورعايا دولة اسبانيا الذين يكونون مسافرين على مراكب قرصان من اعداء الباب العالي لا توجه اليهم ادنى اساة ولا تضبط امتعتهم الا اذا كانوا ملتجئين الى تلك المراكب او منخرطين في سلك رجالها قصد مشاركتهم باعمالهم الشريرة . وكل مركب سائر تحت راية وباطنطة الدولة الاسبانية واسر من القرصان العثمانيين يصير اطلاق سراحه حالاً مع تجاره ورعايا الدولة الاسبانية والبضائع الموجودة فيه واذا كان أسر المركب عدواً للدولتين فحقوق المودة المتبادلة تقضي ببذل ما في الامكان من الطرفين لاتقاذه وردده لصاحبه (م) ١٣ يصير مبادلة ومشتري ارقاء الدولتين باسعار متهاودة باسعار يحددها اناس يعينون لهاته الغاية . وتتخذ الاحتياطات اللازمة لمعاملتهم بالحسنى في اثناء انتظار مبيعهم (م) ١٤ ان رعايا الدولة الاسبانية الذين يضبطون حال استعمالهم التهريب يعاملون اسوة رعايا بقية الدول المتحابة بدون امتياز ويمكن للتجار والباعة الاسبانيين ان يستخدموا بصفة سماسة ووكلاء اشغال من يرونه مناسباً للقيام بذلك العمل ومن يعارضهم في ذلك يقاص قصاصاً صارماً والمراكب الاسبانية التي تمر على الاسا كل والموافي والدردانيل وغيرها في السلطنة العثمانية لا تكلف بقيدة او كشف الا ما كان متبعاً من هذا القبل نحو مراكب الدول المتحابة (م) ١٥ لا يسمح جلالة ملك الاسبان باساة مراكب السلطنة العثمانية ومطاردتها على مقربة من سواحل اسبانيا وكذلك المراكب العثمانية لاسي ما مراكب حليفات الدولة الاسبانية على مثل تلك المسافة ويوجب ايقاف حلفاء الدولة الاسبانية على نص هذه المادة حتى اذا قبلوها يصير اشعار الباب العالي للمعلومية (م) ١٦ تعطى الاوامر اللازمة لجميع رعايا الدولة العثمانية وخصوصاً لاهالي دولستينو ولطاردي الارناؤ وطبان لا يخاصموا العلم الاسباني وان يعاملوا المراكب الاسبانية

## استبالية

—١٥٨—

## استبالية

ضمنها مصروفات علاج وفيما يتحقق تعذر سدادها بالنسبة لتحقيق عدم ميسرة المدانين بالكيفية الواضحة وحيث مقتضى العلم به والاجراء بمقتضاه فقد تحرر بتاريخه لمن لزم بما ذكر واقتضى تحريره على تلك الصورة للاجراء كما اشتملت عليه

استبالية — { صورة ما ورد للداخلية من نظارة الحفانية  
في ٢١ رجب سنة ١٢٩٦ نمرة ٦٦

قد نظر للحفانية ان قيمة المعالجات بعض الاشخاص بالاستباليات باعتبار النفر الواحد يومياً ثمانية قروش منها ما تراه لزم تسديده جاري الحكم بتحصيله ضمن المضايقات التي تحرر في موضوع القضايا وما يترأى عدم ادانة احد به مع ما يعذر تحصيله مما يحكم به لداعي انتصاح فقر المحكوم عليهم يتحرر عنه مضايقات مخصوصة بخصمه على طرف الديوان وتقدم لمجلس الاحكام ويحرر عنها مضايقات اخرى منه بما يترأى له وجميع تلك المضايقات تكتب في ورق قمقه وثمنها يخصم به ايضاً على طرف الديوان مع ان قيمة المعالجات المذكورة لم تكن مقيدة بالعهد حتى انه يتحرر عنها مضايقات بالخضم كما ذكر وخصوصاً ان ائتمان المضايقات المحكي عنها والجاري تحريرها مجاناً عن قضايا المتوفين بالقضاء والقدر فانه مع قيدها بالعهد جاري خصمها على طرف الديوان بمقتضى منشور الاحكام الصادر في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٢٨٨ بناء على ما صدر اليه من المجلس الخصوصي في ١٩ ذي القعدة سنة تاريخه كذا الرسومات التي يتقضى فقر المدانين بها جاري معافاتهم منها بمقتضى شهادات ترد عنهم من جهاتهم للمجالس طبق منشورات الحفانية وهذه هي بمعائلة مصروفات المعالجات ولذلك كتب منها الى مجلس الاحكام في ١٣ جمادى الاولى سنة ١٢٩٦ بالاستفهام عن كيفية تحرير مضايقات في شأن مصروفات المعالجات المذكورة اعتماداً على اي شيء فوردت افادته رقيمة ٩ رجب سنة ١٢٩٦ نمرة ١٥ موضحاً بها انه بناء على ما سبق ورودها اليه من الداخلية في ١٩ شعبان سنة ١٢٨٧ بتحرير مضايقات من المجالس عن المبالغ التي يقتضي خصمها على طرف الديوان جاري صدور مضايقات من المجالس بخصم ما يلزم خصمه من قيمة المعالجات من وقتها للآن وان مجلس الاحكام بعد ان

اسباني وقد اذن لمرآكب الامة المذكورة بتصدير كل انواع البضائع ما عدا البارود والاسلحة او غيرها من الاشياء المحظورة (م) ١٩ يمكن لرعايا دولة اسبانيا والمتتمين اليها ان يستعملوا في بيعهم وشراهم نفس النقود «العملة» التي يستعملها تجار ورعايا الدول الاخرى المتحابه ولا يجوز اجبارهم على دفع عملة سواها ولا يؤخذ منهم الا الرسوم المعتادة عن النقود التي ياتون بها الى البلاد (م) ٢٠ اذا اقيمت دعوى على احد المراكب ينما يكون على اهبة السفر لا يجوز منعه عن القيام ويتكفل القنصل بنظر تلك الدعوى والحكم فيها حالاً ولا يجوز اجبار رعايا دولة اسبانيا العزاب منهم والمتزوجين على دفع ضريبة الخراج او غيرها من الضرائب ولا يحق القاء القبض على احد رعايا دولة اسبانيا بسبب وقوع حادثة موت او جرح الا اذا اثبت عليه بالطرق الشرعية انه الخاني وبالاجمال يقتضى معاملة رعايا دولة اسبانيا بما ذكر في هذه المعاهدة وبما لم يذكر كما يعامل رعايا بقية الدول المتحابه. واذا تراءى لكل من الدولتين المتعاهدتين لزوم ومناسبة اضافة بعض الاجراءات المفيدة على مواد العهدة الحاضرة يجوز لها عرضها الواحدة على الاخرى والنظر فيها واضافتها هنام بعد التصديق عليها — والتصديق على هذه العهدة يكون بعد مضي ثمانية شهور او قبل هذا الاجل اذا امكن ومن الان حتى التصديق لا يصير طلب تعويض عن الغنائم التي يفتنها رعايا احدى الدولتين من رعايا الدولة الاخرى — واخيراً رضي جلالة ملك اسبانيا بان يسمى بطريق ودية في منع القرصان المالطيين والرومانيين والجنوبيين من خوض الارخبيل ويعلم من ثم الباب العالي بنتيجة سعيه

استبالية — { صورة ما نشر من الداخلية بتاريخ ٤ شعبان  
سنة ١٢٩٦ (٢٤ لوليه سنة ١٨٧٩)

المسطر بهذا صورة ما ورد من نظارة الحفانية للداخلية بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٢٩٦ نمرة ٦٦ بما تراه اقتضاء اجرائه في شأن رسوم الاستبالية مدة اقامة المرضى الذين يدخلونها بسبب حصول مضاربات وغيره مما يكون ترتب منه دخول احد بها وما يجري في تحصيل ما يحكم بتحصيله منها بالمضايقات التي تصدر عن قضايا

## ملحوظات

الذين ييلادهم بالاجازة عندما يطرأ عليهم مرض او رمد يستدعى معالجتهم بالاستبالية ويكون من الفقراء الذين لاقدرة لهم على مصاريف العلاج بالاستباليات غير جاري قبولهم الا اذا قبلوا بدفع الثمانية غروش المقررة على كل نفر يومياً نظير تلك المصاريف ولهذا وعدم قدرتهم على ادائها وما ينتج عن ذلك من حصول عاهات بهم فسعادته رغب صدور المكاتبات للجهات بقبول من يحضر لكل منهم من العساكر الفقراء الذين يصابوا بامراض تحتاج للعلاج بالاستباليات واجراء معالجتهم على طرف الميري منعاً لتلك المضار وحيث بوجود اولئك العساكر في الاجازات يكون من المقتضى انه اذا اصيب احد منهم بمرض او رمد يستدعي العلاج بالاستبالية فلا بأس من قبوله بها متى تحقق فقره لدى جهة الادارة التابع اليها بلده ومعالجته مجاناً اسوة الجاري في معاملة الفقراء رفقاً للمضرات التي تنأى بسبب عدم قبولهم ومعالجهم فلهذا قد استنسب الذشر في تاريخه الى جهات الادارة الاجراء فيها على وجه ما توضح ومن الجملة هذا لسعادتك للعالم بما فيه والاجراء بمقتضاه

استبالية - (ر) ملاح قتب ٧٨

استاتستيك - (ر) احصاء - تعداد

استبدال الدين - (فانون مدني)

م ١٨٦ استبدال الدين يترتب عليه زواله وانحلال دين غيره بدله . ويكون الاستبدال بعقد م ١٨٧ بمحصل الاستبدال باحد الامور الاتية . اولاً اذا اتفق الدائن والمدين على استبدال الدين الاصلي بدين جديد او على تغيير سبب الدين الاصلي بسبب آخر . ثانياً اذا اتفق الدائن مع شخص على انتقال الدين لزمته وبراءة ذمة الدين الاصلي بدون احتياج لرضائه بذلك . او استحصل المدين على رضا دائنه باستيفاء دينه من شخص آخر ملتزم بادائه بدلاً عن المدين . ثالثاً اذا اتفق الدائن مع مدينه على دفع الدين لشخص آخر وارضى الشخص المذكور بذلك م ١٨٨ التامينات التي كانت على الدين القديم لا تكون على الدين الجديد الا اذا تبين من العقد او من قرائن الاحوال ان قصد المتعاقدين انتقالها على الدين الجديد م ١٨٩ ومع ذلك لا يجوز الاتفاق على خلاف ما هو في الحالة الاولى من الاحوال السالف ذكرها يجوز للمدين والدائن ان يتفقا على ان التامينات العينية كالامتيازات ورهن العقار وحسب العين تكون تاميناً على الدين الجديد اذا لم تكن فيه زيادة تضر بحق الغير . وفي الحالة الثانية يجوز للدائن

كان هو الآخر جاريًا تحرير مضابط بالخصم كما ذكر في اواخر سنة ١٢٩٣ لما علم له من مخبرات اجراها مع الداخلية والاستباليات بان مصروفات علاج المرضى يخصم بها على طرف الديوان شهرياً فانه اذا تحصل منها شيء يضاف جهات الجانب الميري وما يتعذر تحصيله وتصدر مضابط بخصمه على طرف الديوان فيوردوها للاستبالية تحفظها بعد التأشير بموجبها بدفاتر تحريراتها صار الاحكام لا يوضح في مضابطه الخصم على طرف الديوان بل يذكر عنه عدم تطلب الاستبالية بقيمة تلك المعالجات وحيث الامر كما توضح ولم يعلم عن صدور تصريح بان الذي ينظر عدم الملزومية به من مصروفات العلاج او الذي يحكم به ويتعذر تحصيله تحرر عنه مضابط بخصمه على طرف الديوان مع كونه ليس مقيد بالعهد فلاجل منع تكلف الميري باثمان المضابط المذكورة وعدم اشتغال المجالس في تحريرها قد تراءى بالحاقانية انه مع الملاحظة من جهات الادارة بالتوضيح عن اقتدار من تراءى ادانته وعدمه في القضايا المتعلقة بحصول مضاربات وغيره مما يكون ترتيبه دخول احد بالاستبالية فانه بصدور مضابط المجالس للجهات عن قضايا ضمنها مصروفات علاج محكوماً فيها بالادانة او بعدم الملزومية فما يكون محكوماً بتحصيله يجري تنفيذه حسب الجاري وان تعذر سداد شيء منه بالنسبة لتحقيق عدم ميسرة المدانين فلجهات الادارة ان تكتفي بما يتحقق لها دون ارسال اوراق للمجالس لاسم صدار المضبطة عن خصمه على طرف الديوان مادام انه ليس مقيداً بالعهد ويصير حفظ الاوراق المتعلقة بذلك بتأشير من مأموري الادارة او وكلائهم وعلى هذا اقتضى ترفيقه لدولتكم كي انه مع الموافقة تصدر اوامر الداخلية لحضرات مأموريه الادارة بالاجراء كما ذكر وتفاة الحاقانية لاجل النشر منها ايضاً للمجالس المحلية لاتباع الاجراء وعدم تحرير مضابط مخصوصة عن مصروفات العلاج

استبالية - (١٨) منشور من الداخلية في ٨ جاسنة ١٢٩٧ (١٨) ابريل سنة ٨٠

علم للداخلية مما وردت به افادة سعادة الباشا ناظر الجهادية رقيمة ٣ الجاري غرة ٨٢ ان بعض العساكر

ملفوظات

ولن حل محل المدين الاصيلي ان يتفقا على بقاء التامينات العينية ولو بغير رضا المدين الاصيلي . وفي الحالة الثالثة يجوز للمتعاقدين الثلاثة ان يتفقوا على بقاء التامينات العينية م ١٩٠ لايصح في اي حال من الاحوال السالفة نقل التامينات الشخصية كالكفالة والتضامن الا برضا الكفلاء والمتضامين م ١٩١ الاتفاق على نقل التامينات المذكورة بالمادة السابقة لا ينفذ على غير المتعاقدين الا اذا كان حاصلًا مع الاستبدال في آن واحد بوثيقة رسمية

استبدال اهل الخبرة - ٠ (ر) خبر رقم ٢٤٢ - ٢٤٤

استبدال الكيل بالوزن — (ر) وزن

استبدال العقوبة — (ر) رأفة

استبدال مامور التفليسة - (ر) افلاس فت ۲۳۸

استبدال وكل، الذبابة — (ر) افلاس ابتداء

من وقت ۲۴۵

استبعاد حصّة من بيع سفينة — (ر) سفينة قتب ٢٤

استبعاد مربوط المال۔ (ر) مال

استجواب الاخصام — (قانون مرافعات)

م ١٥٤ لكل من الاخصام الحق في ان يطلب استجواب خصمه عن الوقائع المتعلقة بالدعوى المقامة م ١٥٤ يجوز للنضم المطلوب استجوابه ان يطلب من المحكمة رفض الاسئلة الموجهة اليه كلها او بعضها اذا لم تكن مشتملة على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول م ١٥٥ الاسئلة التي اجازتها المحكمة او التي لم يعارض النضم في جواز قبولها تتوجه من رئيس المحكمة ومجاب عنها من النضم بنفسه في نفس الجلسة بغير حكم خلاف المحكم الذي يصدر بقبولها عند التعارض ومع ذلك للمحكمة ان تعطى ميعاداً للاستجواب م ١٥٦ تحب كتابة الاجابة المعطاة من النضم في دفتر الجلسة وبعد تلاوتها بوضع عليها امضاء كل من المسؤول ورئيس المحكمة وكتابتها م ١٥٧ اذا امتنع المسؤول من وضع امضائه او كان له مانع منه فيذكر ذلك في دفتر م ١٥٨ اذا كان للنضم عذر يمنعه عن الحضور بنفسه في الجلسة جاز للمحكمة ان تعين احد قضاها لاستجوابه في محله وفي هذه الحالة يجزى محضر بما يجب به النضم بحضور كاتب المحكمة ويوضع عليه امضاء كل من القاضي المعين وكاتب المحكمة والمسؤول م ١٥٩ اذا كان النضم المتقضى استجوابه متبهاً بدائرة محكمة غير المحكمة المقامة امامها الدعوى فلها ان تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدائرتها م ١٦٠ تكون الجاوبة بمواجهة من طلب الاستجواب انما لا يجوز له التكلم في اثناء ذلك م ١٦١ اذا امتنع المسؤول عن الاجابة عن اسئلة متبينة على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول او تخلف عن الحضور لاستجوابه فللمحكمة النظر فيما

يحتمله ذلك م ١٦٣ في حالة امتناع المحض المقتضي استجوابه يسوغ للمحكمة ان تحكم بان هذا الامتناع ما يؤذن بانبات الوقائع المبينة عليها الاسئلة بالبيئة ولو كانت الاحاله ما لتجاوز القولين الاثبات فيها بذلك

استجواب۔ (ر) اثبات الديون ق ۲۱۶ حضور رقم ۵۱

استجواب۔ (ایضاف) (ر) قاضی التحقیق فتح ۵۵

استجواب الشاهد—(ر) بينة قم ٢١١ الى ٢١٤

استجواب المتهم - ٠ (ر) منهم قبح ٨١ - ٩١

استحقاق — (ر) کبیالہ

### استحقاق الوفا قبل الاجل - (ر) تعهدات

وعقود ق ١٠٢

استحقاق قبل حلول الاجل — (ر) افلاس ق ۲۲۱

استحكامات — { صورة ارادة صادرة للمجلس رقم ١٦  
ب سنة ٧٤ (٢٢ مارت سنة ٥٨) غرة ٩

نقدم صدر امرنا بان الاراضي الكائنة بشعر سكندرية في المنطقة الاولى اوشو صحرا الذي يريدوا اصحابها البناء فيها لا يترخص لهم في البناء وبما ان عدم التصريح بذلك انما هو مراعاة لاصول الاستحكامات ومن المعلوم انه لو صار التصريح بالبناء في الجهة التي يرخص البناء فيها مع الاشتراط انه عند حصول حرب يجري هدم ما يكون صار بناءه لمجرد حصول التنبيه بذلك وقيل من يريد البناء بالاجراء على هذا الوجه لانتهى الامر فاقتضت ارادتنا انه من الآن لا ينظر الى المنطقة الاولى او الثانية او نحو ذلك بل ان الاراضي الكائنة بتلك المناطق ما عدى شوالصحراً اذا ارادوا اربابها البناء فيها مع قبولهم بهذه الشروط وما يلزم اجراء ايضاً من الاشتراطات على حسب اوامرنا السابق صدورها فيصير الترخيص لهم بالبناء وقد اصدرنا امرنا هذا اليكم للاجراء بموجبه — الاجراء حسبما شرح يمينه هو فيما يخص بالاراضي الواقعة في المناطق ماعدا شوالصحرا وحيث يوجد اراضي ميادين تعليمات العسكرية فهذه ايضاً يصير الترخيص بالبناء فيها انما على قدر اللزوم يصير ترك جانب من تلك الاراضي نظير الياسة كاصول الاورناتوا والباقي يصير التصريح بالبناء فيه مع مراعات الاشتراطات اللازمة ولذا لزم التحشية



صورة شرح جناب رئيس مجلس سكندرية الصادر للاستحكامات  
في ٢١ ب سنة ١٢٧٤ غمرة ٥٢٧

صدر للمجلس ارادة سنية عربي العبارة رقم ١٦ ب  
سنة ٧٤ غمرة ٩ عما يجري في البناء بالاراضي الواقعة  
في برنجي منطقة ومادونها بالشروط المقتضية مع الميادين  
بترك ما يلزم منها ياسة ما عدا شو الصحرا لا يجوز  
البناء فيها فللمعلومية حضركم بما نص بها عن ذلك لاتباع  
الاجراء بموجبه والتوضيح عما يجري الكشف عنه من  
الاراضي بما هو مقتضى له بالتطبيق لما اشير قد نسخ  
صورتها حرفياً عيّن هذا واقتضى تحريره لحضركم  
ليكون معلوم ذلك وكما اشير بها يتبع الاجراء وهذا  
حسبما روي بالمجلس

صورة الامر العالي الصادر لديوان المحافظة عربي رقم ٢٦ ربيع  
اول سنة ١٢٨٠ ووروده في ٢ ربيع اخر سنة ١٢٨٠ غمرة ٢٧  
نقدم ورد لمعتنا مكاتبة من محافظة سكندرية رقم ١٦  
القعدة سنة ١٢٧٩ غمرة ٦٦ بانه في العهد السابق كان  
جاري الترخيص لمن يملك ارض بالمنطقة الثالثة من  
الاستحكامات بالبناء وتحرير الحجج اللازمة بشرط  
يندرج بالحجة او الرخصة التي تحرر بانه في وقت اللزوم  
يجري هدم ما يبنى ويجعل ارضاً برأحاً مستوية بدون  
ثمن ولا عوض لمجرد التنبيه بذلك كما وانه في عهد  
المرحوم سعيد باشا صدر منه امر في ١٦ رجب سنة  
٧٤ غمرة ٩ الى المجلس سكندرية حينذاك بمجواز الترخيص  
بالبناء في المنطقة الاولى والثانية بشرط عند حصول  
حرب يجري هدم ما يكون صار بناء لمجرد حصول  
التنبيه بذلك ويقبل من يريد البناء بالاجراء على هذا  
الوجه ما عدا شو صحرا ومذكوراً ايضاً بالامر المحكي  
عنه بانه يوجد اراضي ميادين تعليمات العساكر فهذه  
من بعد ترك جانب منها على قدر اللزوم نظير السياسة  
كاصول الاورناتو فالباقى يصير التصريح بالبناء فيه  
مع مراعات الاشتراطات اللازمة وكان حاصل  
الاجراء على وجه ما ذكر بالامر السالف ذكره ولكون  
الآن بعض اشخاص ملتزمين الترخيص بتحرير حجج  
بما اشتره بالاراضي الواقعة بالثلاثة مناطق المذكورة  
واشخاص يريدوا الترخيص لهم بالبناء فيها يرام النظر  
فيها يصير اجراء ان كان يترخص لهم في ذلك كما كان  
جاري ام غير ذلك وحيث طلب من المحافظة كشف

بيان الاشخاص الذين يريدوا تحرير حجج والذين  
يرغبوا البناء بايضاح كيفية كل جهة ومقاسها  
وحدودها وموقعها والمترآي فيها وورد الكشف  
المذكور بافادة منكم رقم غمرة ربيع اول سنة ٨٠ غمرة ١٧٣  
فلدى عرضه لدينا قد وافق ارادتنا ان الاراضي  
الثابت تملكها لاربابها يصير الاجراء فيها كما كان  
جاري في العهد السابق باراضي المنطقة الثالثة وعلى  
مقتضى ما هو مذكوراً في امر المرحوم في خصوص  
اراضي المنطقة الاولى والثانية وميادين تعليمات العساكر  
ما عدا شو صحرا مع ملاحظة ما يلزم اشتراطه وترك  
ما يقتضى تركه من الاراضي نظير السياسة حسبما ذكر  
آنفاً واصدرنا امرنا هذا اليكم للعمل بمقتضاه

صورة شرح المحافظة الصادر للاستحكامات بتاريخ ٢ ربيع  
اخر سنة ١٢٨٠ غمرة ٦٨

ان المشروح يمينه صورة الامر العالي الصادر لديوان  
المحافظة عربي رقم ٢٦ ربيع اول سنة ١٢٨٠ غمرة ٣٧  
بما يقتضى اجراء في الاراضي تعلق اربابها الواقعين  
بالثلاثة مناطق الراغبين تحرير حجج بها ورخص  
بالبناء فتاريخه تحرر الى المحكمة والى التنظيم  
بصورة الامر ولزم الشرح لجنابكم عن ذلك ويجري  
العمل بمقتضى الامر العالي

استحكامات (مصلحة) - مكنوب محرر لمحافظة

اسكندرية في ١٠ محرم سنة ١٢٧٩ (٢٤ ديسمبر سنة ٧٩) غمرة ٢٧  
مفاده عدم تداخل مصلحة الاستحكامات في الامور  
المتعلقة بالاورناتو واقتصارها على ما يتعلق بها اما  
شروط الاستحكامات الفاصلة على ما يتعلق بها فييديها  
حضرة وكيل الاستحكامات لدى انعقاد المجلس هذا  
مع المبادرة بمعرفة الاورناتو الى عمل خارطة مستوفاة  
عن جهات الرمل وتقديمها للمجلس الاورناتو لوضع  
خطوط التنظيم عليها في اعطاء الرخص وقد كتب  
مثل ذلك الى الجهادية والى الاورناتو

استحكامات - منشور تاريخه ١٨ جمادى الاولى  
(سنة ١٢٩٩ (٧ أبريل سنة ٨٢)

بشان عدم طرح شي في المزارد من اطيان الميري  
اللازمة لمراكز الاستحكامات والمجاورة للقشلاق  
ولا الاراضي التي بها برازخ اولياء او مقابر او بها  
جسور ومساقى وترع

قبل الآن لما تقدمت الكشوفات اللازمة للمالية من القومسيونات التي كانت تعينت لحصر املاك واراخي الميري الغير لازمة ولدى مطالعتها وجدت تشتمل على اراضي تتضمن مقابر وبراخ اولياء واراخي بها جسور ومساقى وترع واراخي من السواحل ومراكز الاستحكامات وكان ذلك مما لا يوافق مبيعه قد صار ابقاؤه قبل طبع الجداول ببيان اللازم اشهاره في المزايدات ولاجل التأكد على الجهات باستثناء ما ذكر من المبيع وما تلاحظ وقتها من انه ربما مع ما حصل في هذا الشأن ما زال يوجد اشياء من هذا القبيل ما صار استنزالها من تلك الجداول لعدم الايضاح عنها فيها قد صار النشر لجهات اللزوم بتاريخ ١٨ محرم سنة ١٢٩٨ بملاحظة ما ورد وما سيرد من تلك الكشوفات اليهم بالدقة التامة ومتى وجد وارد بها شيء من هذا القبيل بصير تأخير النشر عن مبيعه وورود الافادة المقتضية في خصوصه للمالية ومع هذا فقد ورد الآن افادة للمالية من نظارة الجهادية رقيمة ٩ الجاري نمرة ٩ بناء على ما ورد لها من مصلحة الاستحكامات بان مديرية الغربية جارية اشهار قطعة ارض في المزاد مقدارها احدى عشر فدانا من اطيان الجزيرة الخفزة التابعة اليها مع ان القطعة الارض المذكورة بجوار القشلاق الابيض من الجهة البحرية برشيد ومتروكة ميدانا لتعليم العساكر فيها ولهذا الداعي اشير بتلك الافادة بعدم جواز التصرف في تلك الارض مطلقا بل ولا في الاراضي المجاورة للقشلاقات ايضا وبناء عليه قد تحرر في تاريخه الى مديرية الغربية بعدم بيع القطعة الارض المحكي عنها وملاحظة عدم اشهار كل ما يكون من هذا القبيل في المستقبل حسبما اشير وحيث ان الجهات ضروري من التفاتهم لمضمون ما اشتمل عليه المنشور السالف ذكره والاجراء بموجبه لا تركه وتترتب الاشكالات على ذلك فيما بعد فلهذا قد صار اعادة النشر عن ذلك لجهات الاقتضاء مرة اخرى تذكارا للمسبق وهذا لسعادتك لحصول الالتفات بقومسيون المبيع المشكل بجهة طرفكم تحت ادارة سعادتك بكل دقة في عدم طرح شيء في المزاد من اطيان الميري اللازمة لمراكز الاستحكامات والمجاورة للقشلاق ولا الاراضي التي بها

برازخ اولياء او مقابر او بها جسور ومساقى وترع كسابقة النشرون حصل ذلك في المستقبل فالمسئولية تعود على القومسيون بما انه في محل الواقعة ولا يخفى عليه مثل هذه الامور يكون معلوم

استحكامات - (م) ١. ذكرينو صادر في ٥ سبتمبر سنة ٨٥ بانفصال جزء سور استحكامات اسكندرية وما يلحق به من الطوالي المتفرقة والمناطق العسكرية التابعة للجزء المذكور للطوالي عن الاستحكامات والمناطق العسكرية وزال حقوق الارتفاق العسكرية المقررة لها وما ينرب على ذلك من الاحكام

(نحن خديوم مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية والبحرية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوآت (م) ١ جزء سور استحكامات اسكندرية من محطة السكة الحديد بحرم بك لحد مينا البصل المؤشر عليه بالخبر الاحمر في الرسم المرفوق بامرنا هذا والطوالي المتفرقة الميمنة في الرسم المذكور بنمر ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٤ وكذلك المناطق العسكرية التابعة لهذا الجزء ولهذا الطوالي تعتبر من تاريخ نشر امرنا هذا منفصلة عن الاستحكامات والمناطق العسكرية وخارجة عنها وعليه فحقوق الارتفاق العسكرية المقررة لهذه الطوالي والمناطق والجزء السور المذكور تزول من الآن فصاعدا (م) ٢ تصرح لناظر المالية ان يبيع ما اشتملت عليه الطوالي وجزء السور من الانقاض مع بيع اراضي الحكومة القائمة او التي كانت هذه الطوالي وجزء السور قائمة عليها وكذلك اراضي الحكومة الواقعة في مناطق الطوالي وجزء السور المذكورة وذلك طبقا للقرارات التي يصدرها مجلس نظار حكومتنا في هذا الشأن (م) ٣ تسري لوائح التنظيم المرعية الاجراء على الابنية التي تنشأ على هذه الاراضي او على الاراضي ملك افراد الناس الواقعة في نفس المناطق المتقدم ذكرها (م) ٤ على نظار الحرية والمالية والاشغال العمومية تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه

استحكامات - (م) ١. ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية نمرة ٤٧٦

(بناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد قررنا ما هوآت) (م) ١ يوقف تنفيذ الامر العالي الصادر في ٢٢ بونيه سنة ١٨٨٦ فيما يخص باعتماد تخطيط الشوارع (تنظيم) المصمم على فتحها في اراضي

## ملحوظات

عشرة ايام من تاريخ اعلان الحكم المذكور م ٦٠١ يحكم في كافة دعاوي الاستحقاق بطريق الاستعجال

## استرداد - (قانون تجاري)

م ٢٧٦ يجوز في حالة النفلس للمالك الكمبيالات وغيرها من الاوراق التجارية او السندات التي توجد بعينها تحت يد النفلس وقت تقليده ولم تدفع مبالغها ان يستردها اذا كان تسليمها للنفلس بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل وحفظ تلك المبالغ تحت تصرف المالك المذكور او كان تسليمها له لوفاء اشياء معينة فاذا بيعت تلك الكمبيالات او الاوراق او السندات قبل النفلس وكان ثمنها موجوداً تحت يد النفلس بصنة ودعية جاز ايضاً استرداد الثمن م ٢٧٧ يجوز اثبات تسليم الاوراق التجارية بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل ولو كان عليها تحويل مستوف م ٢٧٨ ومع ذلك لا يجوز الاسترداد اذا درج المبلغ في حساب جارٍ وقبل المسترد هذا الحساب م ٢٧٩ ويجوز ايضاً استرداد ما يكون موجوداً بعينه من البضائع كلها او بعضها تحت يد النفلس او تحت يد غيره على ذمته اذا كان المالك سلمها للنفلس على سبيل الوديعة او لاجل بيعها على ذمة مالكها ولو مع شرط ضمان الدرك فيها على النفلس م ٢٨٠ ويجوز ايضاً استرداد البضائع التي يكون النفلس اشتراها على ذمة المسترد م ٢٨١ اذا باع النفلس البضائع المسلمة اليه من طرف المالك ولم يستوف من المشتري ثمنها كله او بعضه بنقود او بورقة تجارية محررة باسمه او تحت اذنه او بمقاصة في الحساب الجاري بينه وبين المشتري يجوز استرداد كل الثمن او بعضه على حسب ما ذكر م ٢٨٢ يجب على المسترد ان يدفع ما يكون مستحقاً للوكلاء بالعمولة ولمن اقترض مبلغاً على رهن البضائع له مع اعتقاد ملكيتها للنفلس م ٢٨٣ يجوز استرداد البضائع المرسله للنفلس المبيعة اليه مادامت لم تسلم الى مخازنه ولا تخازن الوكيل بالعمولة المأمور ببيعها على ذمته اذا كان النفلس المذكور لم يدفع ثمنها كله ولو تحررت به منه ورقة تجارية او دخل في الحساب الجاري بينه وبين البائع له م ٢٨٤ ومع ذلك لا يقبل طلب رد البضائع اذا كان النفلس باعها قبل وصولها وكان البيع بدون تدليس بناءً على قائمتها الدالة على ملكيته لها وتذكرة ارسالها او بناءً على القائمة المذكورة وتذكرة النقل بشرط ان يكون موضوعاً على كل منها امضاء المرسل م ٢٨٥ ويكون الاجراء كذلك فيما يخص بالبضائع المرسله من طالب الرد بناءً على امر النفلس الى من اشتراها من النفلس المذكور م ٢٨٦ ويجب على المسترد ان يودي ما قبضه على الحساب الى روكبة النفلس م ٢٨٧ اذا كانت البضائع المبيعة للنفلس لم تسلم اليه ولم ترسل له ولا لانسان آخر على ذمته يجوز لبائعها الامتناع عن تسليمها م ٢٨٨ لو كلاً المدايين في الاحوال المبينة في المادة ٢٨٣ وما بعدها الحق في ان يطلبوا بناءً على اذن مأمور النفلس تسليم البضائع اليهم بشرط ان يدفعوا لبائعها ثمنها المتفق عليه بينه وبين النفلس م ٢٨٩ ويجوز لو كلاً المدايين اجابة طلب الرد بشرط التصديق عليه

الاستحكامات بالاسكندرية الصادر عنها امر عال في ٥ ستمبر سنة ٨٥ وفي الاراضي المجاورة لها الرموز اليها بنمرة ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ في رسومات تنظيم الاسكندرية ولا يتناول هذا التوقيف خطوط التنظيم الموضوعة (قبل تاريخ قرارنا هذا) بموجب الامر العالي الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٦ م) يستمر التوقيف المذكور عنه في المادة الاولى الى ان تتم ادارة عموم التنظيم لتحديد اراضي الحكومة والافراد الموكول اليها مباشرة هذا العمل باسرع ما يمكن - في ١٠ مايو سنة ٨٨ استحكامات - (ر) منفعة عمومية (ق ٩ و ٢٣ اكتوبر سنة ١٨٨٥

استخدام - (ر) مستخدم

استخدام العملة سخرة - (ر) اخلاص قق ١٠٣

استدلال - (ر) بينة قم ١٩٩ وفتح ٧٣

استرداد (قانون مرافعات)

## (في دعوى الغير باستحقاق العقار)

م ٥٩٤ يجوز تقديم الدعوى من اي انسان باستحقاق العقار انفسود يبيع في اثناء اجراءات البيع لغاية مسمى المزداد م ٥٩٥ تقام الدعوى المذكورة في وجه كل من المدين وطالب البيع واذا اقيمت بعد تصديق الاعلانات فتقام ايضاً في وجه اول دائن من الدائنين ذوي الدين المسجلة م ٥٩٦ تعلن ورقة الطلب للمدين في محله الاصلي ويكون اعلانها لكل من المداينين المذكورين في المادة السابقة في محله المعين مع مراعاة مواعيد المسافات غير المواعيد المقررة للعمل الخارج عن الديار المصرية م ٥٩٧ يجب على المدعي باستحقاق العقار المتصود يبيع ان يودع بقلم كتاب المحكمة في وقت تقديم العريضة منه بطلب حضور الخصام مبلغاً يقدره كاتب المحكمة لتدفع منه في حالة الحكم بعدم صحة الدعوى رسوم الاوراق التي تستلزمها اجراءات هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الخصام واجرة وكلائهم فان تاخر عن ايداع المبلغ المذكور يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف اجراءات البيع وفي كل الاحوال تسمر اجراءات بيع العقار الذي لم يدع باستحقاقه وعلى القاضي المعين للبيع ان يعدل الثمن الذي قدره للزيادة عليه اذا كانت الدعوى بالاستحقاق واقعة في جزء معين يتنامى من اجزاء المبيع او في جملة اجزاء كاملة منه م ٥٩٨ وكذلك يكون العمل عند العود لاجراءات البيع في حالة ثبوت بعض المدعي استحقاقه م ٥٩٩ اذا حكم بعدم صحة الدعوى بالاستحقاق حكم على مدعيها بالتضمينات والمصاريف التي تسبب فيها م ٦٠٠ لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في الدعوى بالاستحقاق - اما استئنافه فمبعاده

من مأمور النيابة وإذا حصلت منازعة في الطلب المذكور تحكم فيها المحكمة الابتدائية بعد سماع اقوال المأمور المذكور  
استرداد — (ر) وفاة — تعهدات مترتبة على  
الانفعال (ق ١٤٧ — ١٤٨)

استرداد البضائع والاوراق والاعيان الموجودة طرف  
المسحوب عليه المفلس — (ر) كميالة ق ١١٥  
استرداد المتقول — (ر) انتقال الملكية (ق ٤٦)  
استرداد المتقول المحجوز — (ر) حجز تحفظي ق ٦٨٠  
استرداد منقولات ومفروشات محجوزة — (ر)  
حجز وبيع المفروشات ق ٤٧٨ — ٤٧٩

استرداد قيمة العرض الحقيقي — (ر) عرض حقيقي  
ق ٦٩٣ — ٦٩٤

استرداد الهبة بعد القبض — (ر) هبة (مجلد ٨٦٥)  
استسما باسم الغير — (ر) متقالس ق ٣١٢

استصناع — (ر) بيع (مجلد ١٢٤ — ٣٨٨)

استعارة — (ر) امانة (مجلد ٧٦٧ — عارية

استعجال — منشور من نظارة المالية الى الجهات في ١٢  
فبراير سنة ١٨٨٤

بناء على منشور المالية نمرة ٥١ الصادر للجهات في ٢٠  
يناير سنة ١٨٨٤ المتخصص فيه انه من الآن فصاعداً  
لا يرسل من المالية سوى استعجال واحد بخصوص  
الاوراق التي لم تصلها في المواعيد المقررة باللائحة واذا لم  
يات ذلك الاستعجال بفائدة فتصدر امرها باستقطاع  
ثلاثة ايام من ماهية باشكاتب ورئيس حسابات الجهة  
المتأخرة تنبيهاً لهما بمراجعة المنشور فلاشغال المتعلقة  
بإدارة عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات التي  
تحت مواعيد يلزم حصول المهمة في انائها بمواعيدها  
المقررة لما وان حصل فيها تاخير فتكون المعاملة فيها  
على حسب هذا النص وعلى هذا قد تحرر لعموم الجهات  
وبالجملة هذا لخضرتكم للمعلومية

استعجال — (ر) تنفيذ الاحكام تنفيذاً مؤقتاً (ر)

تنفيذ ق ٣٩٦

استعجال — (ر) طالب التعجيل — محكمة المواد المستعجلة

استعفاء — نظر بالجلس المخصوص المتعقد بنظارة  
المالية مسألة استعفاء وهبه افندي عبد الشهيد كاتب  
ثاني تحصيلات قسم النيا وتقرر بجلسته المتعقدة يوم  
الثلاثاء ١٣ سبتمبر سنة ٨٧ قبول استعفائه وعدم حرمانه  
من حقوق المعاش حيث ان استعفاء من الخدمة هو  
لعذر مقبول وهو استقالة الماهية وبناء على ذلك  
كتب لمديرية النيا بتاريخ ٢٢ أكتوبر الجاري برفته  
لغاية تاريخ استعفائه الواقع في ١٠ يناير سنة ٨٧

استعفاء — (ر) معاش — مستخدم

استعمال — (ر) عارية

استعمال شخصي — (ر) حق (ر) انتفاع ق ١٤ و ٣٠

استعمال الشيء المؤجر — (ر) اجارة الاشياء ق ٣٧٧

استغاثة — (ر) مخالفات ق ٣٤٣ تحقيق ابتدائي ق ٧

استغلال — (ر) انتفاع — بيع (مجلد ١١٩)

استفتاء — (ر) اخنصاص (لا ١٥٥ — جنابات قنج

٢٠٧ الى ٢٠٩

استمرار الشركة بعد انقضاء مدتها — (ر) شركة ق ٥٨

استهلاك — (ر) عارية

استئجار — (ر) اجارة (مجلد ٤٠٤)

استئناف — (م ٢٤٥) يجوز للاخصام في غير الاحوال

المستأنة بنص صريح في القانون ان يستأنف الاحكام الصادرة  
من المحاكم الابتدائية او من محاكم المواد الجزئية اذا كان المدعي  
به زائداً عن ألف غرش ديواناً او كان مقدار المدعي به غير معين  
م ٢٤٦ الدعاوي المتعلقة بالادارات المؤبدة تقدر باعتبار  
كل سبعة منها في مقام مائة والدعاوي المتعلقة بالادارة مدة  
الحياة تقدر باعتبار كل اثنى عشر منها في مقام مائة والدعاوي  
المتعلقة بفتح الابحار او بصحة التنبيه على المستاجر بغضبة المحل  
المؤجر تدخل في تقديرها اجرة المدة الباقية لنهاية الابحار  
والدعاوي المتعلقة بالغلال وغيرها من الماكولات تقدر قيمتها  
على حسب اسعار الاسواق المختصة بها م ٢٤٧ تخذف في تقدير  
المدعي به المحاصل لاجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه  
الطلبات التي لم يحصل فيها تنازع والمبالغ التي عرضها المدين  
على دائته بالحالة الرسمية م ٢٤٨ في حالة ما اذا اقيمت  
دعوى من المدعي عليه على المدعي في اثناء الخصومة او دعوى

## ملحوظات

استئناف الحكم الصادر في اصل الدعوى م ٢٦١ اما الاحكام التمهيدية التي يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في اصل الدعوى والاحكام الصادرة باجراء امور مؤقتة فيجوز استئنافها في الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في اصل الدعوى بدون ان يترب على الناظر في ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الاحكام برضائه م ٢٦٢ استئناف الحكم الصادر في اصل الدعوى يترب عليه ح: استئناف جميع الاحكام التمهيدية او التمهيدية التي سبق صدورها في الدعوى ما لم تقرر المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف ان طالب الاستئناف قبل تلك الاحكام قبولا صريحا م ٢٦٣ يكون الاستئناف بعريضة تقدم لرئيس المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف على حسب الاحوال بمرأاة اصول المقررة فيما يتعلق بتكليف الاخصام بالحضور امام المحكمة وعلى طالب الاستئناف ان يرفق بتلك العريضة صورة من الحكم المستأنف ويكتب رئيس المحكمة بذيل العريضة المذكورة امرا منه بتكليف الخصم الاخر بالحضور وبين اليوم والساعة اللذين يكون فيهما المحضور وتسلم صورة من ذلك الامر الى طالب الاستئناف ثم تعلن صورته وصورة العريضة الى الخصم الاخر بمعرفة كاتب المحكمة وعلى الكاتب المذكور ان يقيد الدعوى في الجداول العمومي المعد لفيد القضايا متى استلم اصل ورقة التكليف بالحضور من المحضر المعين لاعلانها وبعد ذلك يطلب من كاتب المحكمة التي حكمت في الدعوى في اول درجة ان يرسل له اوراق القضية م ٢٦٤ يجب على طالب الاستئناف ان يعين في العريضة محلا له في البلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف او المحكمة الابتدائية التي ستمك في طلبه ان لم يكن ساكنا في تلك البلدة والا فبصح اعلان اوراق الى بمجرد توصيلها لقلم كتاب المحكمة م ٢٦٥ تعلن ورقة تكليف الخصم بالحضور امام المحكمة المرفوع لها الاستئناف لنس الخصم والحلح الاصل او المعين م ٢٦٦ القواعد السابق تقريرها في شان المرافعات في المادة ٢٠ والمراد التالية لها والقواعد المقررة فيما يتعلق بالاحكام تتبع في المرافعة في الدعاوي المستأنفة م ٢٦٧ المعارضة في الاحكام الصادرة في الغيبة في الدعاوي المستأنفة يلزم تقديمها في ظرف العشرة ايام التالية لاعلان تلك الاحكام ولا سقط الحق فيها وترفع بعريضة كما ذكر في المادة ٢٦٣ وينتج فيها ما تقرر في العبارتين الاخيرتين من المادة ٢٥٢ م ٢٦٨ لا يجوز ان تقدم في الاستئناف طلبات جديدة غير الطلبات الاصلية ولكن يجوز ان يضاف الى الطلب الاصل ما استجد من الاجر والفوائد او الارباح (١) او نحو ذلك مما ينتج الاصل من وقت تقديم آخر الطلبات في المحكمة الابتدائية وكذلك يضاف ما زاد من التعويضات من وقت الحكم المستأنف م ٢٦٩ يجوز للاخصام ان يبدوا ادلة جديدة لنبوت الدعوى او لنفيها م ٢٧٠ اذا حكمت المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف بابطال حكم من الاحكام التمهيدية وكانت الدعوى الاصلية

بطلب المفاضة يعتبر في التقدير اكبر مبلغ حصلت المطالبة به امام المحكمة م ٢٤٩ ويكون التقدير بالاوجه المتقدمة على مقتضى آخر طلب قدم من الاخصام للمحكمة عند شروعيها في المداولة في الحكم م ٢٥٠ اما الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص وعدمه فيجوز استئنافها مهما كانت مقدار المدعي به م ٢٥١ لا يقبل استئناف الاحكام الصادرة في الغيبة ما دام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزا م ٢٥٢ الخصم الصادر على خلاف حكم سابق يجوز استئنافه ايا كان مقدار المدعي به ويرفع الخصم الاول الى المحكمة الابتدائية او الى محكمة الاستئناف م ٢٥٣ الميعاد الذي يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوما من يوم اعلان الحكم لنس الخصم والحلح الاصل او المعين اذا كان ذلك الحكم صادرا من محكمة ابتدائية واما ان كان صادرا من محكمة المواد الجزئية فيكون الميعاد ثلاثين يوما ويعتبر طلب الاستئناف مرفوعا متى قدم الخصم عريضة لتكليف الخصم الاخر بالحضور وعلى كاتب المحكمة ان يبين في العريضة المذكورة بحضور الخصم اليوم والساعة اللذين قدمت فيها ويقيد ذلك بدفتر مخصوص ثم يعطى للخصم وصلا باستلام العريضة م ٢٥٤ يزداد على المواعيد المذكورة بالمادة السابقة مواعيد المسافة ولا يعتبر ابتداء تلك المواعيد فيما يتعلق بالاحكام الصادرة في حال الغيبة الا من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة للقبول م ٢٥٥ يكون ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما في الاحكام الصادرة في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وفي الامور المستعجلة المبينة في المادة ٢٨ وفي الاحكام المتعلقة بالنفليس او بتوزيع الاموال على الديانة بحسب مراتب امتياز الديون ودرجات الرهن او التوزيع بين الغرما وجميع ذلك ان لم يكن في القوانين مواعيد اقصر من الميعاد المذكور في احوال مخصوصة م ٢٥٦ لا يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة من اول درجة الا بعد مضي ميعاد الاستئناف ما لم يكن التنفيذ المؤقت مذكورا فيها او مصرحا به في القانون م ٢٥٧ اذا طلب احد الاخصام استئناف الحكم جاز للخصم الاخر فضلا عن حقه في طلب الاستئناف طلبا اصليا في الميعاد المتزامن يطلب استئناف ذلك الحكم طلبا فرعيا ما دامت المرافعة قائمة في محكمة الاستئناف ولم يترك الطالب الاول دعواه فيه ولا يمنع الطالب الثاني سبق قبوله للحكم المذكور م ٢٥٨ موت المحكوم عليه يوقف ميعاد الاستئناف ولا يحسب الباقي من الميعاد الا بعد اعلان الحكم للورثة في آخر عمل كان لمورثهم م ٢٥٩ اذا صدر الحكم بناء على ورقة مزورة او حكم بالزام احد الاخصام لعدم ظهور ورقة فاطعة في الدعوى حجزها الخصم الاخر فلا يبتداء ميعاد الاستئناف في الحالة الاولى الا من اليوم الذي اقر فيه بالتزوير فاعله او حكم فيه بشيئته وفي الحالة الثانية من اليوم الذي ظهرت فيه الورقة بعد حجزها م ٢٦٠ لا يجوز استئناف الاحكام التمهيدية (١) الا عند

(١) الاحكام التمهيدية في الاحكام الصادرة في اثناء المرافعة ليرد استئناف التفتيات بحيث لا يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في اصل الدعوى

استئناف امر رئيس المحكمة اوقاضي الامور الوقفية  
(ر) امر (قم ١٣٠)  
استئناف امر صادر لدى نفس الامر به — (ر)  
امر (قم ١٣٢)  
استئناف امر قاضي التحقيق بعدم تاخير سماع الشهادة  
— (ر) بينة (قم ١٨٥)  
استئناف الحكم في دعوى الرد — (ر) رد (قم ٣٢٢)  
— ٣٢٣ — ٣٢٤  
استئناف الحكم الصادر في شأن قائمة التوزيع —  
(ر) قسمة بين الغرماء (قم ٥٢٥)  
استئناف حكم بشأن معارضة في تنبيه نزع ملكية —  
(ر) نزع ملكية (قم ٥٤٩)  
استئناف حكم صادر بنزع ملكية — (ر) نزع ملكية  
(قم ٥٥٩)  
استئناف حكم تأخير البيع — (ر) نزع ملكية (قم ٥٨٥)  
استئناف حكم البيع بالمزايدة على الثمن الاصلي —  
(ر) نزع ملكية (قم ٥٨٦)  
استئناف حكم قاضي البيوع بدعوى بطلان الاجراءات  
— (ر) نزع ملكية (قم ٦٠٢)  
استئناف الحكم في دعوى بطلان المزايدة الثانية —  
(ر) نزع ملكية (قم ٦٠٤)  
استئناف حكم صادر بدعوى استرداد العقار — (ر)  
استرداد (قم ٦٠٠)  
استئناف الحكم في معارضة قائمة التوزيع الانتهائي  
— (ر) توزيع (قم ٦٤٦)  
استئناف طلب الاختصاص بالعقار — (ر) اختصاص  
بالعقار (قم ٦٨٤)  
استئناف لايمنع التنفيذ — (ر) تنفيذ (قم ٣٩٠ ٣٩٢)  
استيداع — (ر) حرية ٤ مايو سنة ٨٧ — ٢٥  
مارث سنة ٨٨ — عفو — مستخدم — معاش  
استيفاء المنفعة — (ر) اجارة (مجلة

صالحة للحكم فيها جاز للمحكمة ان تطلب الدعوى المذكورة  
وتحكم فيها م ٢٧١ ويجوز ذلك ايضا للمحكمة اذا حكمت  
باطال حكم صادر في مسألة اختصاص المحكمة او في طلب  
الاحالة منها على محكمة اخرى بسبب اقامة الدعوى بها او  
دعوى اخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الاصلية صالحة  
للحكم فيها انما لا يجوز لها ذلك اذا كان المدعى به لا يتجاوز  
القدر المقرر لما تحكم فيه محاكم المواد الجزئية حكما انتهائيا  
استئناف — (ر) مجلس ملغى — بطلان (قم ١٣٨)  
تحكيم المحكمين (قم ٧٠٦ — ٧٢٤) قاضي التحقيق (قم ٥٥)  
استئناف فرعي — (ر) استئناف (قم ٣٥٧)  
استئناف (محكمة الاستئناف) — (ر) محكمة (لا ٩)  
١١ — ٢٠ — جمعية عمومية لا ٧٦ — دعوى عمومية  
قم ٣٩ — قاضي التحقيق (قم ٥٦ — ٥٧) جنح من  
قم ١٧٤ الى ١٨٥ — جنابات قمع من ٢١٣ الى ٢٢٣  
استئناف الاحكام — (ر) محكمة اهلية ٢٩ راسنة  
١٣٠١ م ١٠ و ٨  
استئناف امر مأمور التفليسة في عدم عزل وكلاء  
الديانة — (ر) افلاس (قت ٢٥٧)  
استئناف امر بتقدير مصاريف منزلية للفلس —  
(ر) افلاس (قت ٢٦٥)  
استئناف الحكم باسهار الافلاس — (ر) افلاس  
(قت ٣٩١ — ٣٩٢)  
استئناف حكم صادر في دعوى ناشئة عن نفس التفليسة  
— (ر) افلاس (قت ٣٩٤)  
استئناف حكم بتعين او استبدال مأمور التفليسة او  
وكيل الديانة — (ر) افلاس (قت ٣٩٥)  
استئناف حكم بالافراج عن المفلس — (ر) افلاس  
(قت ٣٩٥)  
استئناف احكام المحكمة الجزئية — (ر) اختصاص  
المحاكم (قم ٣١)  
استئناف الحكم الصادر في دعوى الحصول على نسخة  
ثانية من صورة الحكم — (ر) احكام (قم ١١١)

ملحوظات

اسفنج منشور من نظارة الداخلية في ٢٤ محرم سنة ١٣٠٠ يمنع صيد الاسفنج من سواحل القطر المصري بالقوارب ذات المكنة

صورة ترجمة افادة وردت للداخلية من المعية السنية رقيمة ١٨ محرم سنة ١٣٠٠ مرة ٤٦

وردت هذه المرة ايضا تحريرات سامية من مقام الوكالة الكبرى بناء على اخبارية من ولاية جزائر البحر السفيد بانه جاري استعمال القوارب ذات المكنة لصيد الاسفنج بجهة ماندر وحة بالسواحل المصرية حالة كون صيد الاسفنج بواسطة تلك القوارب ممنوع وانه يلزم منع ذلك واشير بالتحريرات المشار اليها عن اجراء مقتضى في ذلك توفيقاً لحكم الاشعار السابق ولذا بادرننا بتحريره لدولتكم لحصول العناية باجراء ما يقتضي في ذلك — تقدم بتاريخ ٣ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ كتب من هنا للمحافظة بناء على صورة التحريرات السامية تأكيداً بمنع صيد الاسفنج من سواحل القطر المصري بالقوارب ذات المكنة لما ينشأ عن ذلك من الضرر وحيث الآن وردت لهذا الطرف الافادة المنسوخ صورتها اعلاه من المعية السنية بناء على التحريرات السامية الواردة لها من مقام الوكالة الكبرى بما تبلغ من اخبار ولاية جزائر البحر السفيد من استعمال تلك القوارب لصيد الصنف المذكور بجهة ماندر وحة بالسواحل المصرية واشير بمنع ذلك تطبيقاً لحكم الاشعار السابق بناء عليه اقتضى الشرح للاحاطة بما اشتملت عليه تلك الصورة ومراعاة الاجراء على وجه ما اشير وفي تاريخه تحرر لمن لزم بهكذا في ٢٤ محرم سنة ١٣٠٠ اسفنج (امر عال صادر في ١٧ يونيه سنة ٨٦)

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا امرنا بما هوآت (م) ١ لايجوز استخراج الاسفنج من المياه المصرية بدون الاستحصال من الحكومة على رخصة خصوصية (م) ٢ الرخصة المذكورة اعلاه تعطى من ناظر مالية حكومتنا

اسقاط الحوامل — (فانون عقوبات)

الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون العقوبات (في اسقاط الحوامل الخ)

م ٢٢٩ كل من اسقط عداً امرأة حبلى بضرب او نحو من انواع الايذاء يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتاً م ٢٤٠ كل

أسر — (ر) سيكورتاه (قتب ١٩١ — ملاح (قتب ٨١

اسرائيلي — (ر) تركيا ١٤٤١ ديسمبر سنة ٧٤ — بيت المال اسفنج منشور صادر في ٢ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ (٢٢) (مارت سنة ٨٢

صورة ترجمة تحريرات سامية مؤرخة ٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ وارادة لنظارة الداخلية بافادة تركية من المعية السنية رقم ٢٩ ربيع الاخر سنة ١٢٩٩ مرة ٢٠

حيث تبين ان صيد الاسفنج بواسطة قوارب ذات مكنة بواسطة قطع اصول الاسفنج ومحوه فضلاً عن الضرر الذي يترتب على السمك والاستريدي من ذلك فلو قاية الواردات الحاصلة من هذا الوجه كان صار ممنوعة صيد الاسفنج بواسطة القوارب ذات المكنة من سواحل الممالك الشاهانية المحروسة قطعياً وتحرر الى ولاية سورية وسائر الولايات الكائنة بالبحر الابيض والى الدائرة البلدية ونظارة البحرية بالمحافظة على هذه المنوعة وصار نشر وعلان الكيفية بواسطة اوراق الحوادث يعني الجرنالات ايضاً وحيث ان العرض حال المرسل لصوب فخامتكم من طيه المتقدم بامضاء (واسيلي غومبو) وكيل صيادي الاسفنج ياتمس به حصول التبليغ لصوب سموكم الانخم بخصوص المحافظة هناك ايضاً على المنوعة المذكورة اذان اصحاب تلك القوارب متشبثون بالتوجه الى ذاك الطرف بقصد صيد الاسفنج من سواحل مصر فالأول شمول هم فخامتكم الجلييلة باجراء مقتضى ذلك نظراً لحال ذاك الالتماس وللحماذير التي تعين في اخراج صيد الاسفنج بهذه الصورة وورد الافادة المسطر اعلاه صورة ترجمة التحريرات السامية الواردة لهذا الطرف بافادة من المعية السنية تركية العبارة رقيم ٢٩ ربيع الاخر سنة ١٢٩٩ مرة ٢٠ بقصد النشر لجهات الاقتضى تأكيداً بمنع صيد الاسفنج من سواحل القطر المصري بواسطة قوارب ذات مكنة لما ينشأ عن ذلك من الضرر الموضح بالتحريرات المشار اليها وقد صدر النطق العالي بحصول المهمة في تنفيذ مفعولها فلاجل احاطة بما نص بتلك الصورة ومراعاة الاجراء بموجبها لزم الشرح وفي تاريخه تحرر لمن لزم بهكذا في ٣ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩

مرور مرآك بالترعة الاسماعيلية تزيد حولتها عن  
المائة اردب وذلك من اول شهر مايه القادم الى حلول  
الفيضان الآتي

اسنا -- (ر) منفعة عمومية ٢٤ مارث سنة ٨٦

اسوار -- (ر) تنظيم -- استحكامات

اسيوط -- (ر) محكمة اهلية ٢٧ يونيو ٨٩ -- منفعة

عمومية ٢٤ مارث سنة ٨٦ محكمة (لا) ٥

اسيوط (نخصيص ايرادات اسيوط) -- (ر) دين موحد

٧ مايو سنة ٧٦

اشارة -- (ر) بيع (مجلة ٢٠٢ - ٠ بينة (قم ٢٠٠

اشارة الشاهد -- (ر) بينة (مجلة ١٦٩٠

اشترك في الخسارة البحرية -- (ر) خسارة بحرية

ابتداء من قتب ٢٤٥

اشجار (تلع) -- (ر) اجارة الاشياء (ق ٣٩٤ الى ٣٩٦

اشربة -- (ر) مراد (فق ٣٣١ - ٣٣٢

اشربة مغشوشة -- (ر) اسقاط الحوامل (فق ٢٤٥

اشغال شاقة -- امرع صادر في ١٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٦

بناء على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا بعد اخذ

راي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوآت م ا

من جاوز الستين سنة من العمر من الاشخاص الذين

حكم اويحكم عليهم من مجلس الوجه القبلي بالاشغال

الشاقة او بالليان لايقيد بالحديد وانما يستوفي مدة

عقوبته في احد المحلات المعدة للسجن

اشغال شاقة -- (ر) قانون العقوبات ٣ -- ٠

عقوبة الجنابات ٣٣ - ٣٤ - ٣٧ - ٤٢ - ٤٣ عقوبة

الخنخ والجنابات (فق ٥٣

اشغال شاقة موقته -- (ر) حكومة (فق ٧٣ -

٧٩ - ٨٢ - ٨٤ - ٨٥

اشغال شاقة موقته -- (رأفة) (ر) قانون العقوبات

٣٥٢

اشغال شاقة مؤبدة -- (ر) قانون العقوبات ٣

-- عقوبة الجنابات ٣٣ - ٣٤ - ٣٧ - ٤٢

من اسقط عمداً امرأة حلي باعطائها ادوية وباستعمال وسائل  
مودبة الى ذلك او بدلائها عليها سواء كان ذلك برضاها ام لا  
يعاقب بالمحبس من سنة الى خمس سنين م ٢٤١ المرأة التي  
رضيت بتعاطي الادوية مع علمها بها اورضيت باستعمال الوسائل  
السالف ذكرها او مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لما  
وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بعين العقوبة السابق  
ذكرها م ٢٤٢ اذا كان المسقط طبيباً او جراحاً او اجزاجياً يحكم  
عليه بالاشغال الشاقة موقتها اما الشروع في الاسقاط فلا يعاقب  
عليه في اي حال من الاحوال م ٢٤٣ كل من اعطى عمداً  
لتخص جوهرًا وان كان غير قاتل ولكن نشأ عنه مرض او عجز  
وقتي عن العمل يعاقب بالمحبس من شهر الى سنة م ٢٤٤ كل  
شخص فتح اجزخانه ولم يكن حائزاً شهادة دالة على اهليته لذلك  
يجازى بدفع غرامة من الف غرش ديواني الى خمسة الاف غرش  
م ٢٤٥ كل من غش اشربة او جواهر او غللاً او غيرها من  
اصناف المأكولات او ادوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشي  
مضر بالصحة او باع او عرض للبيع اشربة او جواهر او اصناف  
مأكولات او ادوية مع علم انها مغشوشة بواسطة خلطها بشي  
مضر بالصحة ولو كان المشتري عالماً بذلك او باع جواهر رسمية  
بدون اخذ الكفالة من المشتري على حسب ما هو مقرر باللوائح  
يعاقب بالمحبس من ثلاثة اشهر الى سنين وبدفع غرامة من  
ما بقي غرش ديواني الى الفين وخمماية غرش ويجوز ابلاغ  
الغرامة الى ربع فئة التضمينات التي يحكم بها وربع فئة ما يحكم  
برده على من ارتكب امراً ما ذكر وتضبط بجانب الميري الاشربة  
او الجواهر او اصناف المأكولات او الادوية المغشوشة وبصير  
ارقنتها او اعدامها

اسقاط الحق بالرجوع في الهبة -- (ر) هبة (ش ٥١٥

اسقاط منفعة اطيان -- (اطيان زراعية -- مجلس

ملفي ١١ صفر سنة ١٢٩٨ -- خراجي

اسكندرية -- (ر) جرك ١٤ ابريل سنة ٨٨ -- ٠

منفعة عمومية ٢٤ مارث سنة ٨٦ و ٢٣ اكتوبر سنة ٨٩

بلدية -- محكمة (لا) ٥

اسلحة -- (ر) سلاح

اسلام الزوجين او احدهما -- (ر) نكاح ش ١٢٦

الى ١٣٠

اسم مستعار -- (ر) اقرار (مجلة ١٥٩١)

اسماعيلية -- (ر) مجلس حسي ٤ مارث سنة ٨٩

اسماعيلية -- (ترعة) قرار من نظارة الاشغال العمومية

(صادر في ٢٨ ابريل سنة ٨٩

انه نظراً لشدّة تحريق النيل في هذا العام لايسوغ



ملحوظات

٤٣ — عقوبة الجنح والمخالفات (فق ٥٣)

اشغال شاقة مؤبدة — ٠ (ر) حكومة (فق ٧٦)

اشغال شاقة مؤبدة — ٠ (رأفة) (ر) قانون

العقوبات ٣٥٢

اشغال عمومية (نظارة) امرال صادر في ٢١ ديسمبر ١٨٧٨ سنة

بناء على ما عرضه علينا ناظر ديوان الاشغال العمومية وصار

التصديق عليه من مجلس النظار اصدرنا امرنا هذا

(م) ١ المصالح المتعلقة بديوان الاشغال العمومية تنقسم

على الوجه الاتي بين قلم عموم الادارة وقلم عموم الاشغال

(اما عموم الادارة فيكون تحت ادارته)

اسماء المستخدمين — التحريات على العموم — الحسابات

— السكك الحديدية والتلغراف — مجالس الزراعة —

مصلحة الانجرارية — الانتبخانة — النظر في الطلبات

المنقصة بالاراضي والمعادن ومعامل الاحجار —

ضباط وما موربي المين الأمين اسكندرية —

حفظ التيارات وتشغيلها

(واما قلم عموم الاشغال فيكون تحت ادارته)

عمارات املاك الميريه وتحفظ عليها — الاشغال

التحفظية مدة زيادة النيل — الاشغال العمومية في

الاقاليم — الترع الكبيرة والقناطر — اشغال المين

ما عدا مين اسكندرية — الشوارع — حفظ الآثار

القديمة — تشغيل المعادن ومعامل الاحجار والملاحات

— (م) ٢ ان الاشغال المعتادة في الاقاليم والاشغال

الخصوصية بالترع الكبيرة والقناطر تكون تحت مباشرة

سنة باشمهندسين كل واحد يختص بقسم محدد وتكون

مخاطبتهم مع قلم عموم الاشغال ووظائف المهندسين

باشية المذكورين تكون على الوجه الآتي — (اولا)

باشمهندس قسم الشرق يقيم في الزقازيق وعليه ادارة

الاشغال العادية بمديرية القليوبية والشرقية والدقهلية

وخداثة ترعة الاسماعلية — (ثانيا) باشمهندس قسم

الدلتا (اي الروضين) يقيم في طنطا وعليه ادارة

الاشغال العادية بالمنوفية والغربية — (ثالثا) باشمهندس

قسم الغرب يقيم بدمههور وعليه ادارة الاشغال العادية

بمديرية البحيرة والاشغال الخاصة بترعة الحمودية

والخطاطبة — (رابعا) باشمهندس قسم المحروسة والقناطر

الخيرية يقيم بالمحروسة او بالقناطر الخيرية وعليه ادارة

الاشغال العادية بمديرية الجيزة والاشغال الخاصة

بالقناطر الكبرى ومصارف مياه الرياحات ومصلحة مياه

المحروسة وضواحيها — (خامسا) باشمهندس الاقاليم

الوسطى يقيم بالمنية وعليه ادارة الاشغال العادية بمديرية

اسيوط وبني سويف والفيوم والاشغال الخاصة بترعة

الابراهيمية ويضم اليه باشمهندس ثان لداعي كبر قسمه

— (سادسا) باشمهندس وجه قبلي يقيم بسوهاج وتكون

اشغاله العادية بمديرية جرجا وقنا واسنا (م) ٣

باشمهندس العموم يكون تحت ادارته باشمهندسي

المديريات ومهندسي الترع والقناطر المحصورة وفي اقسامهم

اما مهندسو المديريات فيكون تحت ادارتهم مهندسو

الاقسام (م) ٤ مفتشو عموم الترع ملزومون باتباع

الشروط التي تحرر من طرف ناظر الاشغال بان يجروا

التفتيش على سائر المهندسين للاطلاع على اشغالهم

بمحلاتها ويعطوا رأيهم في جميع القضايا التي ترسل

اليهم من طرف الناظر ويطلبوا عند اللزوم في امتلاء

وتصريف الحيطان والاشغال بالمواد التحفظية عند زيادة

النيل (م) ٥ مهندسو اشوارع يعلقون باشمهندسي

الاقسام ما عدا الذين بمصر واسكندرية (م) ٦ مصالح

شوارع مصر واسكندرية والمين الأمين اسكندرية تابعة

لقلم عموم ادارة الاشغال (م) ٧ اشغال العمارات الميرية

وتحفظ على املاك الميري تكون تحت ادارة مهندسي

المديريات او مهندسي الشوارع بحسب الاحوال —

ناظر الاشغال العمومية موكل بتنفيذ هذا الديكرتو

اشغال عمومية (ديوان) — ٠ (الى روساء اقسام

الهندسة في ١٣ محرم سنة ٩٦) ٧ يناير سنة ٧٩ غرة ١٦

(صورة الاستمارة غرة ١ عما يحنويه الديكرتو

الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ فيما يخص بترتيب

روساء مستخدمي ديوان الاشغال وعما يحنويه

الديكرتو الصادر في ٦ يناير سنة ٧٩ المتضمن اسماء

المستخدمين المذكورين والتعليمات المتضمنة انباعها)

صدر ديكرتو من لدن افندينا الخديوي بتاريخ ٣١

ديسمبر سنة ١٨٧٨ يتضمن ترتيب روساء مستخدمي ديوان

الاشغال العمومية ويان وظائفهم ثم صدر ديكرتو

ثان بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٧٩ يتضمن اسماء المستخدمين

المسمى اليهم—وعندئذ لان هذين الامرين الى مأموري مصالح الاشغال العمومية قدر ايتا من الواجب ان نرفقهما باستمارة بقصد سرعة الشروع في اجراء العمل على حسب الترتيب الجديد الذي عمل لمصلحة الاشغال العمومية بالمديريات والغرض المقصود من هذا الترتيب هو ان كافة مصالح المديريات ما عدا ما هو مدون في بندي ٦ و ٧ من الديكريتين الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ تكون مجتمعة تحت ايدي ستة رؤساء هندسة اقسام يكونون تابعين مباشرة لمدبر عموم الاشغال وبناء على ذلك فان باشمهندس المديريات ومهندسي التنظيم بالمديريات ومهندسي الترع الجسمية والقناطر الخيرية الذين كانوا تابعين لتفتيشي عموم الترع يكونون من الآن فصاعداً تحت اوامر رؤساء هندسة الاقسام مباشرة—واما من خصوص جميع ما تحتاج اليه المصالح فان المهندسين المذكورين يخاطبون في شأنه رئيس هندسة القسم التابعة له المصالح المذكورة ولا يخاطبون الديوان في هذا الشأن.—ويقدمون الى رئيس هندسة القسم تقاريرهم ومقاييساتهم وتصميماتهم وطلباتهم الخاصة بالانقار والادوات ومعروضاتهم المختصة بالعمال وبلاشغال وكذا جميع مخاطباتهم المتعلقة بالمصلحة —.

رئيس هندسة القسم يحكمه دون غيره ان يطلب المصاريف التي تلزم لجميع مصالح قسمه وذلك بناء على الامر الذي يصدر له من ناظر الديوان وطبقاً للبيئة والشروط التي سيجري ربطها فيما بعد بمقتضى لوائح ويكون مهندسو المراكز تابعين مباشرة لباشمهندس المديرية التي هم تابعون لها ولا يحجرون مخاطباتهم الا اليه على حسب الاصول ما عدا الحالة التي تعود منها منفعة ضرورية على المصلحة فانهم يخاطبون رئيس هندسة القسم انما يبلغون مخاطباتهم في اقرب وقت الى رؤسائهم الذين هم فوقهم مباشرة—ومما هو معلوم ان باشمهندس المديريات ومهندسي التنظيم ومهندسي المراكز ومهندسي الترع الجسمية والقناطر الخيرية ليسوا تحت اوامر المديرية ولا نظار الاقسام انما يوجد بينهم علاقات تقتضيها المصلحة عندما يخبر ونهم المديرون ونظار الاقسام عن بعض احتياجات الاشغال للمديريات او عن بعض امور تخص الاشغال المذكورة فمن الواجب على

المهندسين انهم يقبلون على الدوام هذه الطلبات والاستعلامات ويجرون في شأنها ما يوافق اما من بعد ان يطلبوا التعريفات اللازمة عنها من رؤسائهم الذين هم فوقهم مباشرة او من تلقاء انفسهم بشرط انهم يخبرون فوراً رؤسائهم عما اجره من الوسائل والتدابير — وعلى مقتضى الاصول لا يمكن اجراء اي عمل ولا الشروع في اي معروف مالم يكن ذلك مقررًا بالميزانية التي تربط قبل ابتداء السنة ويرسل في وقت الزوم الى كل رئيس هندسة قسم الجزء الذي يخضع منها من الاشغال والمصاريف—ويرسل اليه ايضاً الاستمارات التي تلزم لاجراء الاشغال المذكورة وتسوية المصاريف ويبادر بان يرسل الى المهندسين الذين هم تحت ادارته ما يخضعهم من تلك الاستمارات بحيث ان كلا منهم يتثبت في مصلحته باتخاذ الوسائل اللازمة لاجراء الاشغال في الوقت المرغوب وعلى مقتضى الشروط المقررة بالميزانية — وحيث انه يجب في كل حالة على المهندسين الذين هم تحت ادارة رؤساء هندسة الاقسام انهم ينتظرون ورود الاوامر التي تصدر بالاجراء فاذا تأخر صدورها اليهم كما صار اخطارهم عنها في مبدأ السنة فمن الواجب عليهم اخطار رئيسهم الذي هو فوقهم مباشرة عن النتائج التي تنشأ من هذا التأخير اذا كانوا يخشون فوات الوقت الموافق لتحضير الادوات اللازمة او اجراء الاشغال—فاذا ظهر اضطرار فحري واحتاج الامر لمصاريف مستحقة غير مقررة بالميزانية فان رئيس هندسة القسم يبلغ ذلك فوراً الى ناظر ديوان الاشغال العمومية ولتتمس صدور امره ويوضح له جميع المواد الدالة على حقيقة صحة طلبه—وفي كل مركز من المراكز يصير ملاحظته وادارة اجراء الاشغال المقررة بالميزانية بمعرفة مهندس المركز وجميع مأموري الاشغال يكونون تحت اوامره وامان خصوص اجراء بعض اشغال مهمة فيمكن تعيين مهندسين بوظيفة رؤساء لادارة تلك الاشغال ويكونون تابعين مباشرة اما لمهندس المديرية او رئيس هندسة القسم ولا يجب على باشمهندس المديريات ومهندسي المراكز ان يجعلوا همهم قاصرة على اجراء الاشغال المقررة بالميزانية بل يجب عليهم تأدية واجبات غير هامة من تصريف

ملحوظات

ينقسم الى قسمين فرعيين يرأسهما رئيسان متمايزان تابعان كلاهما رأساً لناظر المصالح الهندسية والمزادات وهما رئيس سكرتارية الهندسة العربي ورئيس سكرتارية الهندسة الافرنكي — والثاني وهو قسم المباحث يحتوي على مهندسي المباحث على اختلاف درجاتهم وهم تابعون رأساً لناظر المصالح الهندسية والمزادات — والثالث وهو قسم المأموريات يشمل جميع مهندسي المأموريات تحت ادارة رئيس وظيفته رئيس قسم المأموريات — والرابع وهو قلم الرسم يحتوي على جملة رسامين تحت ادارة رئيس وظيفته رئيس قلم الرسم — والخامس وهو مخزن الآلات الهندسية وادوات الكتابة والرسم اللازمة لكافة اقلام النظارة وكذا الاوراق والدفاتر المخصصة باعمال الهندسة التابعة للنظارة كل ذلك يسلم للعهد مخزنجي وامين دفتر خزانة تابع رأساً لناظر المصالح الهندسية والمزادات (قسم سكرتارية الهندسة والمقاييسات والمزادات) يخرج كل من القسمين الفرعيين العربي والافرنكي مخاطباته الهندسية بلغته اي بالعربي او بالفرنساوي ويقيدها بطرفه حين صدورهما واما الورد فهو واحد لكل النظارة — ولا يخاطب القسم المذكور الا المصالح الخارجية التابعة للنظارة والمقاولين والمتعهدين ولا يسوغ له الكتابة ولو كانت هندسية مع النظارات الاخر والمصالح غير التابعة للاشغال العمومية — وتختتم المخاطبات الهندسية المذكورة من ناظر المصالح الهندسية والمزادات في حال غياب الناظر او مدير عموم الاشغال العمومية او بالنيابة عنهما في حال وجودهما وذلك في حالات يصير تقريرها — وعلى كل من القسمين الفرعيين تحرير ما يخصه من مقاييسات المباحث والتصميمات بالعربي او بالفرنساوي من بعد اعتمادها بحسب عملها ان كان بمعرفة مهندسين ابناء عرب او اورباوين وعليهما ايضاً تحرير الشروط بالكيفية عينها واجراء ما يقتضي لاعمال المزادات او الممارسات بحسب الاوامر وتحرير الفوتراتات والممارسات وحفظها ومباشرة اجراء مفعولها ومراجعة كشوفاتها وعمل حساباتها وتحرير الشروط بقدر الامكان على استمارة واحدة وعلى قواعد عمومية واما المقاييسات فيستعان

المياه وتوزعها بوجه العدالة بين الجميع والنظر في احتياجات الجهات التابعة لهم وتداركها واسترسل لهم فيما بعد استمارات تتعلق بهذا الخصوص — وندعو روساء هندسة الاقسام ان يستلموا مصالحهم بدون ادنى تأخير وعندما يصل كل منهم الى محل اقامته يعلن بوجه رسمي لكل من المأمورين الذين هم تحت اوامره ولمديري اقاليم قسمه انه استلم مصلحته واقام بها — وحيث ان وظائف مفتشي عموم الترع تغيرت بمقتضى الديكريتين الصادرين في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ واصاروا الآن مفتشي عموم الاشغال فيسلمون فوراً لنظارة عموم الاشغال الدفاتر والاوراق المتعلقة بمصالحهم القديمة — (تنبيه) هذه الاستمارة هي الاولى لجملة استمارات سيجري ارسالها للمأموري الاشغال العمومية لاجل ترتيب المصالح وتنظيم الوظائف والعلاقات ويجب على المأمورين الذين سيجري ارسال الاستمارات المذكورة اليهم ان يعتنوا بحفظها وصيانتها وجعلها مجموعاً خصوصياً ولاجل تسهيل ترتيبها سيصير تنميرها بالترتيب وهذه الاستمارة نمرة ١ اشغال عمومية — (ديوان) لائحة الادارة الداخلية (بنظارة الاشغال العمومية في ١٤ رجب سنة ١٢٩٧ (٢٢ يونيو سنة ١٨٨٠))

**ترتيب الادارة الداخلية بنظارة الاشغال العمومية**

جميع المصالح الداخلية التابعة للنظارة ترجع في كافة امورها لمدير عموم الاشغال العمومية اذ هو جامع لوظائف المدير العام والسكرتير العام كما هي مقرر بالديكريتين الصادرين في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وتنقسم تلك المصالح الى ثلاث ادارات ومخنيين خصوصيين اما الادارات فهي — الاولى ادارة السكرتارية والحسابات — الثانية ادارة المصالح الهندسية والمزادات الثالثة ادارة اشغال مدينة المحروسة — واما المصنعتان الخصوصيتان فهما — الاولى قلم الزراعة — الثانية تفتيش الملح والنظرون

(ادارة المصالح الهندسية والمزادات)

تشتمل ادارة المصالح الهندسية والمزادات على ما يأتي (اولاً) قسم سكرتارية الهندسة والمقاييسات والمزادات (ثانياً) قسم المباحث (ثالثاً) قسم المأموريات (رابعاً) قلم الرسم (خامساً) دفتر خزانة الهندسة والمخزن — فالاول وهو قسم سكرتارية الهندسة والمقاييسات والمزادات

على عملها بمفردات الاثمان القانونية المتضمنة التفصيلات الكافية لادراك كافة الحالات التي يبنى عليها تقدير الاثمان وبعاد النظر في الاثمان الاساسية الواردة بتلك المفردات في مواعيد معلومة متى رأت النظارة ان روابط البلد العمومية قد غيرت مقادير اجر الشغالة وثن المواد والمهمات وبما ان الاوراق التي تخص بالاشغال والتوريدات ستحفظ جميعها بطرف السكرتاريات الهندسية العربية والافرنكية نفسها فلا حاجة لاستمرار قيد القونترات والشروط والمقاييس باكملها في دفاتر بل فقط نقيدها السكرتاريات المذكورة ببيان الاشغال والتوريدات التي تعقد عنها قونترات بدقتر بتمر متسلسلة مع تواريخ القونترات وبندود وابواب الميزانية الواردة قيمة ذلك فيها—وما يعمل من المقاييس والشروط عن المزايدات او الممارسات وكذا كشوفات الادوات او المهمات التي يلزم مداركتها وما يصير مراجعته من كشوفات الاشغال وما يحجر من كشوفات المحاسبة لزوم قلم الحسابات كل ذلك يختم من احد رئيسي السكرتارية الهندسية الذي تكون واردة من طرفه ثم من ناظر المصالح الهندسية والمزايدات—ولا يجوز اشهار اي عمل بالمزاد ولا التوصية عن توريد ادنى شيء الا بمقتضى امر خصوصي من الناظر او من مدير عموم الاشغال العمومية ولكن مع ذلك قد يمكن التصريح لناظر المصالح الهندسية والمزايدات بالممارسة عن بعض اشغال وبعض مشتريات بدون الامر الخاصي المنوء عنه ويجوز ايضاً صرف قيمة الكشوفات الوقتية بناء على تأشير بختمه واما الحسابات الانتهائية عن الاشغال والتوريدات فلا تصرف الا بمقتضى تأشير من الناظر او من مدير عموم الاشغال العمومية—والنقاير الهندسية التي ترسل من المصالح الخارجية او تقدم من مهندسي النظارة يجب مراعاة تمييزها من المخاطبات وعند ورودها تسلم من الخطابات المرسلة معها وتحفظ بطرف كل من القسمين الفرعيين بحسب ما يخصه منها ان كانت عربية او فرنساوية العبارة وذلك حين ما يؤمر بتسليمها بدفتر خزانة عموم الهندسة بالديوان اما الثلاثة اقلام العربية الموجودة الآن وهي قلم

المقاييس الابتدائية وقلم المقاييس الانتهائية وقلم المراجعة فلا زالت تعتبر اقلاماً عربية وتبقى تابعة رأساً لرئيس سكرتارية الهندسة العربي—ويتعين تحت ادارة رئيس سكرتارية الهندسة الافرنكي قلم مقاييس ومراجعة افرنكي والداعي لتجزئ اشغال قسم سكرتارية الهندسة والمقاييس والمزايدات الى قسمين فرعيين انما هو ضرورة منع تراكم الترجمات بقدر الامكان والذي يترتب على ذلك هو ان الاوراق التي يعمل من مقتضاها حساب المقاولات لا تسلم جميعها الى قلم الحسابات التي يستمر عملها بالعربي كما هي جارية الآن بل سيصدر امر خصوصي عن كيفية ونوع ما يقتضي تسليمه له من الاوراق اللازمة لتسوية حساب الاشغال والتوريدات كما انه بالنظر للداعي ذاته المتقدم ذكره لا يعطى لمن يناط من المهندسين ابناء العرب بملاحظة الاشغال المعمول عنها قونترات بالفرنساوي الا ملخص القونترات فقط ببيان الشروط التي عليها مدار الملاحظة—ومتى اقتضى الحال تسليم اي ورقة من الاوراق من طرف احدي السكرتاريتين الهندسيتين للآخرى يجب ترجمتها بمعرفة الطرف الحاصل منه التسليم—وما يجب على رئيسي السكرتاريات الهندسية اجراؤه بوجه خصوصي في اثناء اجراء اي عمل او توريد اي شيء هو دوام مراقبة مواعيد القونترات والعرض في وقته عما يلزم اجراؤه فحوم يتاخر من المقاولين او المتعهدين

### (قسم المباحث)

انه محول على بعض مهندسي المباحث او سيحول عليهم اشغال معلومة بقررة اما بنسبة اقسام الاشغال العمومية او بقصد بعض مباحث خصوصية ومن الجائز ان يتعين معهم مساعدون خصوصيون تمليّة او ظهورات يؤخذون اما من ضمن التابعين مثلهم لقسم المباحث او من قسم اخر—ويتبع جميع مهندسي المباحث بدون استثناء لناظر المصالح الهندسية والمزايدات رأساً ومع ما هو محول على اولئك المهندسين من الاشغال المقررة بسوغ لناظر المصالح الهندسية والمزايدات ان يحيل عليهم مباحث خارجة عن الاعمال المحولة عليهم وليس لقسم المباحث ان يحجر مخاطبات من طرفه بل

ملحوظات

بحسب الزوم وقيدتها بدقتر موجود بطرفه والاصناف التي لاتستهلك من الادوات المذكورة مثل استنج واطباق رسم ومساطر ومثلثات وغير ذلك فهذه تبقى في عهدة الخدماء المطلوبة منهم وحساب ذلك يكون بالافلام لا بالخزن — واما من خصوص دفاتر الخزنجي وامين الدقترخانة وكيفية السندات وغير ذلك فستعمل عنه لأئحة خصوصية — اما الاوراق والدفاتر الهندسية التي سبق درجها ضمن الفهرسة فيجري ترتيبها بنمر متسلسلة مع توضيح غيرها وبيانها بالفهرسة باللغتين العربية والفرنساوية ولا يسوغ الكشف على شيء منها الا في الدقترخانة نفسها ماعدا ما اذا صدر امر من الناظر او من مدير عموم الاشغال العمومية ولا يسلم بالدقترخانة الا ما يصدر امر الناظر او مدير عموم الاشغال العمومية عن تسليمه ومع ذلك ستعمل لأئحة عن الاوقات التي يجب فيها الاستغناء عن وجود التقارير الهندسية والرسومات والمباحث وغيرها بالافلام واجراء تسليمها بالدقترخانة سواء كان في ازمان معينة او غير ذلك

(تعليمات خصوصية في شان اجراء الاشغال)

تعمل المباحث عن الاشغال تحت ملاحظة ناظر المصلح الهندسية والمزادات رأساً بمعرفة قسم المباحث ويتفق ان تعمل ايضاً بمعرفة بعض مهندسي المأموريات او بعض الرسامين — وقد يأذن باجرائها ناظر المصلح الهندسية والمزادات اما من يادئ رأيه او بامر الناظر او مدير عموم الاشغال العمومية ويجوز طلبها بمعرفة رؤساء الاقسام او مهندسي المباحث المحولة عليهم اشغال معينة — واما ما سبق اجراؤه من المباحث في المديرية فيصير معانيته بمعرفة قسم المباحث حتى يجري تعديل او تغيير ما يلزم تعديله او تغييره به ويرتبه على اي الحالات بحسب الموضوع المقرر لمباحث النظارة وتعمل الرسومات الابتدائية التي على مقتضاها يجري عمل المباحث الهندسية والرسومات والقطاعات وعمليات الجسور والميزانيات وغير ذلك بمعرفة خدما المصلح الخارجية او بمعرفة من يتعين لذلك خاصة من مهندسي المأموريات او بمعرفة ذات مهندسي المباحث — وتشتمل المباحث الهندسية التي تعمل عن الاشغال بنظارة

كلما لزم شيء لمهندسي المباحث من استعلامات او اوراق تعين عليهم ان يعرضوا على ناظر المصلح الهندسية والمزادات مسودات خطابات تحت ارسالها بمعرفة السكرتاريات الهندسية

(قسم المأموريات)

يرأس هذا القسم رئيس تحت ادارة ناظر المصلح الهندسية والمزادات مباشرة وبمعرفة يجري توزيع المأموريات والمباحث على مهندسي القسم على اختلاف درجاتهم ويحفظ بطرفه دقترأ يقيد فيه الاعمال التي يجريها كل مهندس ويعرف عن حالة هذه الاعمال بتقارير تقدم منه كل خمسة عشر يوماً الى رئيسه ويتوضح فيها خصوصاً مدة الاعمال واسماء من ينقطع عن اشغاله بدون اسباب

(قلم الرسم)

يحفظ رئيس قلم الرسم دقتر بطرفه يقيد فيه الاعمال التي يؤديها الرسامون على اختلاف درجاتهم ثم دقترأ آخر لقيد ما يرد اليه وما يصرفه من الرسومات ثم دقترأ آخر لقيد اوراقه ودفاتره الخصوصية

(دقترخانة الهندسة والخزن)

لاتصرف ادوات الكتابة والرسم والآلات الا باذن ناظر المصلح الهندسية والمزادات — وعلى وجه العموم وفي مطلق الاحوال لاتسلم الات العمليات الهندسية الى مهندسي النظارة الا لمدة معلومة او للمأمورية معينة وبناء على ذلك فكل الآلات الموجودة والحالة هذه بطرف المهندسين على اختلاف درجاتهم يعطى بيانها حالاً وتقيد بالخزن وان كان بقاؤها بطرف بعضهم ضرورياً لاجل عمل معين فيلزمهم ان يتحصلوا على رخصة بذلك سريعاً — ويجب على المهندسين عند ارتجاع الآلات للخزن ان يحرروا كشفاً عما يلزم لها من التعميرات وعما يروونه بها من انواع الخلل ويجري مداركة ادوات الكتابة والرسم في اول السنة او مرتين او ثلاثة كل عام بناء على طلبات المصلح التابعة للنظارة ويكون الصرف منها باذن ناظر المصلح الهندسية والمزادات عن لزوم شهر واحد او شهرين او اكثر لكل قلم او قسم اذ انه معين لكل قلم ولكل قسم مستخدم منوط خاصة بتوزيع الادوات المذكورة

يقدم نتيجتين عن حل مسألة واحدة فيرسل مع المباحث الهندسية مقاييس تكون مع الاختصار والايجاز واضحة العبارة ليتبين منها فرق الاثنان بين النتيجتين ومن بعد اعتماد التصميمات تسلم بقسم سكرتارية الهندسة والمقاييس والمزادات وبمعرفة يصير عمل المقاييس باحدى الغتين وانشاء الشروط والاستئذان عن المزادات والممارسات والمشتروات وغير ذلك ومباشرة تقييم المزادات والمشتروات — ثم تعرض بمعرفة أيضاً القوتونات والممارسات على ناظر المصالح الهندسية والمزادات لاجل ختمها منه وهو يستحصل على اعتمادها انتهاياً من الناظر او من مدير عموم الاشغال العمومية — وفي بعض احوال ستقرر فيما بعد يجوز الاكتفاء بتختم ناظر المصالح الهندسية والمزادات انما في هذه الحالة يضع ختمه بالنيابة عن مدير عموم الاشغال العمومية — متى عقد قوتنراتو عن اي عملية كانت يجب ابقاء رسوماتها الاصلية مع القوتنراتو من بعد اعتمادها ويكون محرراً عليها التاثير اللازم من مدير عموم الاشغال العمومية او في بعض الاحوال من ناظر المصالح الهندسية والمزادات باعتماد الاجراء بموجبها ويسلم منها نسخة الى المقاول ويبعث بنسختين الى رئيس هندسة القسم احداها لرباسة الهندسة والاخرى للمهندس المنوط بملاحظة العملية وتختم تلك النسخ من رئيس قلم الرسم بالتصديق على موافقتها للاصل ثم من ناظر المصالح الهندسية والمزادات ايضاً ولا يحفظ قسم المباحث الهندسية بطرفه الا رسومات التصميمات الابتدائية — وكذلك قلم الرسم لا يحفظ بطرفه الا الرسومات التي تعود اليه من طرف المهندسين الملاحظين بعد انتهاء الاشغال ويحفظ ايضاً بوجه العموم نسخ التصميمات المهمة وانموذج الاشغال

## (الميزانية)

يجب على ناظر المصالح الهندسية والمزادات ان يلاحظ عدم اجراء التوصية عن توريد اي شي من الادوات والمهمات ولا اشهار اي عملية بالمزاد الا ان كانت قيمتها واردة بالميزانية وعلى ذلك ينبغي ان يتوضح بالقوتنراتات والممارسات والكشوفات الوقية والانتهاية وكشوفات حساب الاشغال عن ورود قيمته اباي بتد

الاشغال العمومية على ما هو ات (اولاً) التصميمات الابتدائية التي من بعد اعتمادها بمعرفة ناظر المصالح الهندسية والمزادات تعرض من طرفه الى الناظر او مدير عموم الاشغال العمومية — (ثانياً) التصميمات التي تعمل بناء على التصميمات الابتدائية المذكورة من بعد صدور الامر باعتمادها وتعديل ما يلزم تعديله بها — وتحتوي التصميمات المذكورة والتصميمات الابتدائية ايضاً على ثلاثة اقسام متميز بعضها عن بعضها وهي الرسومات ثم المقاييس الابتدائية ثم وصف الاشغال اما رسومات التصميمات الابتدائية فتعمل بمعرفة ذات المهندسين المباشرين لاجراء المباحث بوضع بسيط جداً وبأسرع كيفية ولو على صورة مسودة اذا اقتضى الحال — واما رسومات التصميمات الانتهاية فتعمل باتحاد قلم الرسم اذا تراءى موافقة ذلك لناظر المصالح الهندسية والمزادات وينبغي ان تكون رسومات كاملة مستوية من مسقطاً وفقى وواجهة وقطاع مما جميعه لاتباع اجراء العمل بموجبها بمقاييس واحدة يجري تقريرها وبالوان يتفق عليها وتعمل على ورق بمقاسات يجري تعيينها ويطوے بكيفية معينة ايضاً بقدر ٣١ سنتيمتر

ويجب ان تكون المقاييس الابتدائية التي تعمل للتصميمات الانتهاية كاملة مستوية وتعمل بقدر الامكان على حسب الاستمارة المطبوعة التي ستعمل عن ذلك وتتوضح فيها انواع الاشغال والمهمات مع فرز هذه الاشغال والمهمات ولو كانت من نوع واحد مادام اجراؤها او توريدها يكون بشروط مختلفة تؤدي الى اختلاف الاثنان — ولما كانت اوصاف الاشغال اللازم ارفاقها مع التصميمات ذات اهمية جسيمة ينبغي ان تكون واضحة العبارة ومستوية البيان لكي يتيسر بموجبها عمل شروط الاجراء وخلاف ذلك يلزم ان يتوضح بها بوجه الايجاز الكيفية والحسابات التي من مقتضاها علمت مقاسات اجراء الاعمال واذا اقتضى الحال يرفق معها ما يلزم من مسودات الرسومات والاشكال ومن اللزوم ان جميع الاوراق التي ترفق مع التصميم تكون من حجم واحد قدره ٢١ سنتيمتر — ليس لقسم المباحث الهندسية مدخل في تحرير المقاييس وانما في التصميمات الابتدائية اذا لزم الامر الى ان

ملحوظات

غير مخصصة بالمصالح الهندسية وتلك المخاطبات تحرر تحت ادارة ناظر السكرتارية والحسابات رأساً وهو يعلم عليها ويعرضها لاجل ختمها ثم تقيد بالسكرتارية القائمة بذاتها بدفاتر خصوصية (ثالثاً) تحرير وحفظ القوتونات العمومية التي تعقد بين نظارة الاشغال العمومية وبين المصالح او القومبانيات والاتفاقات نامة والالتزامات والترخيصات المخصصة بالمنافع العمومية (رابعاً) تحرير اللوائح والاستشارات والقرارات والاوامر والمنشورات وغيرها التي تصدر من نظارة الاشغال العمومية واعلانها وتبليغها وحفظها (خامساً) تحرير المذكرات والتصميمات والتقارير المقتضي عرضها على مجلس النظار وحفظ واعلان القرارات التي تصدر من المجلس المشار اليه عن كافة المسائل التي تخص نظارة الاشغال العمومية (سادساً) تحرير ونشر ما يلزم نشره من الاعلانات وكافة الاوراق الرسمية (سابعاً) النظر فيما يقدم لنظارة الاشغال العمومية من العرضيات والطلبات المخصصة بالالتزامات وغير ذلك من الالتماسات وطلبات الاستخدام وكافة المسائل العمومية التي لا تكون من خصائص المصالح الهندسية (ثامناً) مراقبة الحسابات المتعلقة بالميزانية وطلب مبالغ الكريدتو اللازمة واخطار المصالح التابعة لنظارة الاشغال العمومية بما ترخص لها من مبالغ الكريدتو المذكورة

( قلم التحريرات العربية )

هذا القلم المؤلف من كتاب ابناء عرب تحت رئاسة رئيس خصوصي منوط بتحرير ما يلزم من المخاطبات العمومية والهندسية باللغة العربية للنظارات الاخر والمديريات والمحافظات وباقي المصالح الغير تابعة لنظارة الاشغال العمومية وكذا تحرير المخاطبات العربية التي يلزم تحريرها للمصالح التابعة لنظارة الاشغال العمومية وتكون غير مخصصة لا بالمصالح الهندسية ولا بالحسابات وهذه المخاطبات تحرر تحت رئاسة رئيس ذلك القلم مباشرة وتعرض بمعرفته وبعلامته على الناظر او على مدير عموم الاشغال العمومية لاجل ختمها وفي حال غيابهما يعرضها على ناظر ادارة السكرتارية والحسابات وهو يختمها في الحالات التي سنقرر ثم تقيد بقلم القيودات على الوجه الذي سياتي بيانه

واي باب من الميزانية — اما ادارة اشغال مدينة المحروسة فتعمل بنفسها ما يلزم لها من المباحث الهندسية والمقاييس والشروط وغير ذلك وانما مزايدات هذه الاعمال والمشتريات التي تلزم للاشغال المذكورة تعمل كالجاري في حق باقي المصالح التابعة للنظارة فقط يكون ذلك باصر خصوصي يصدر من الناظر او من مدير عموم الاشغال العمومية — ومن بعد صدور الاعتماد على الاوراق من الناظر او من مدير عموم الاشغال العمومية تعود جميعها الى مديرية اشغال مدينة المحروسة وبمعرفة يصير اجراء اشغاله وملاحظتها مع تحرير كشوفاتها الوقتية والانتهاية وعمل حساباتها غير ان الكشوفات الانتهاية وكشوفات المحاسبة يصير مراجعتها بطرف قسم سكرتارية الهندسة والمقاييس والمزايدات ويؤشر عليها من ناظر المصالح الهندسية والمزايدات قبل تسوية حسابها

( لائحة اخرى عن ذلك )

( ترتيب الادارة الداخلية بنظارة الاشغال العمومية )

( تنظيم ادارة السكرتارية والحسابات )

ادارة السكرتارية والحسابات تشمل على ما هوآت (اولاً) قسم السكرتارية العمومية — (ثانياً) قسم الحسابات — (ثالثاً) قلم القيودات وارسال المخاطبات (اولاً قسم السكرتارية العمومية)

ينقسم قسم السكرتارية العمومية الى ثلاثة اقسام فرعية تحت رئاسة ثلاثة رؤساء مميز كل منهم عن الآخر وهي السكرتارية القائمة بذاتها وقلم التحريرات العربية وقلم الترجمة والرئيس على هذا القسم هو ناظر ادارة السكرتارية والحسابات اما الوظائف المخصصة بكل من الثلاثة اقسام الفرعية المذكورة فهي كالوضح ادناه (قلم السكرتارية القائمة بذاتها)

تشتمل اختصاصات هذا القلم على ما هوآت

(اولاً) الخدمة الداخلية والخارجية والاستحقاقات والتغييرات والعلوات والتبدلات والتقليدات المستجدة (ثانياً) المخاطبات الافرنجية عمومية كانت او هندسية مع النظارات الاخر ومع المصالح غير التابعة لنظارة الاشغال العمومية وكذا المخاطبات الافرنجية التي يقتضي تحريرها للمصالح التابعة لنظارة الاشغال العمومية وتكون

( قلم الترجمة )

هذا القلم مؤلف من مترجمين تحت رئاسة رئيس خصوصي وهو تابع لناظر السكرتارية والحسابات وعليه ان يترجم من اللغة العربية الى الفرنسية وبالعكس جميع المحادثات والقونترات العمومية والاتفاقات نامة المخصصة بالمنفعة العمومية واللوائح والاستثمارات والمنشورات والاوامر والمذكرات والكشوفات وكافة الاوراق التي لاتتعلق بالمصالح الهندسية ومقتضى ترجمتها ويؤشر رئيس قلم الترجمة على الاوراق التي تترجم ثم تقيد بدفاتر مخصوصة يؤشر فيها بتسليم تلك الاوراق الى القلم الذي تخصه

( ثانيا قسم الحسابات )

ادارة هذا القسم الذي هو تحت رئاسة رئيس الحسابات تجري بمقتضى لائحة خصوصية ستعمل عن ذلك

( ثالثا قلم القيودات وارسال المحادثات )

هذا القلم له رئيس خصوصي وهو تابع لناظر السكرتارية والحسابات مباشرة وعليه ان يستلم جميع المحادثات التي ترد لنظارة الاشغال العمومية فرنساوية كانت او عربية ويكتب عليها تاريخ الورد وغرة التسلسل وتفيد في دفتر مخصوص بالعربي (وهو دفتر الوارد اورنيك غرة ١) يحوي على غرة تسلسل وحيدة عن كل سنة وعند ورود خطاب فرنساوي يؤخذ حالا ماله بالعربي بمعرفة احد مستخدمي السكرتارية بغاية الاختصار ويكتب في احد اركانه من أعلى مع النظافة كي يتيسر بذلك قيده بالعربي في دفتر الخصوصي (اورنيك غرة ١) ولا بأس من ترجمة الخطاب المذكور بتمامه بالعربي فيما بعد اذا اقتضى الحال — ومن المعلوم ان ما تقدم ذكره يسري في حق جميع محادثات نظارة الاشغال العمومية سواء كانت واردة بعنوان الناظر او مدير عموم الاشغال العمومية او لاي مأموركان او لاي رئيس من رؤساء الاقلام ومن بعد استلام المحادثات عند ورودها وقيدها بالطريقة المتقدم بيانها توزع جميعها بمعرفة السكرتارية بمقتضى سراكى تسليم على سكرتاريات الهندسة الافرنجية والعربية او على قسم الحسابات او على قلم التحريات العربية او على ادارة مصالح مدينة المحروسة وذلك

بحسب انواع القضايا — واذا ورد خطاب فرنساوي العبارة وكان يخص قسم الحسابات او قلم التحريات العربية فيترجم وتسلم السكرتارية الترجمة الى ذلك القلم من غير ان يسلم معها الاصل — وعند قيد المحادثات وقت ورودها اذا وجد منها ما هو مهم ومستعمل فيعرض في الحال بمعرفة رئيس السكرتارية والحسابات او تحت ملاحظته على الناظر او على مدير عموم الاشغال العمومية بدون ان يترب على ذلك تاخير او تعطيل قيد المحادثات في اوقاتها والمحادثات التلغرافية تقيد عند ورودها مثل المحادثات المعتادة — واذا وجد مع المحادثات الواردة رسم او مقايضة او كشف ابتدائي او تقرير هندسي او كشوفات حسابية او غير ذلك فتبغ هذه الاوراق المحاطبة التي هي واردة معها في سيرها بحسب انواع القضايا المختصة بها تلك الاوراق ومن بعد توزيع المحادثات على الوجه المبين اعلاه يجب على كل رئيس قلم ان يجري عنها ما تقتضيه بحسب ما يصدر له من الاوامر والتعليمات ممن يلزم وتحرر الاقلام الافادات اللازمة عنها كل منها بحسب ما يخصه وتعرضها على الناظر او على وكيله لاجل ختمها وذلك على حسب الترتيب الخصوصي لكل ادارة والمحادثات الافرنجية التي تحررها السكرتارية القائمة بذاتها وتقيدها في دفاتر خصوصية كما توضح ذلك آنفاً تسلم الى قلم القيودات لارسالها الى جهاتها — والمحادثات العربية التي يحورها قلم التحريات العربية وكذا التحريات العربية الذي يحورها قسم الحسابات تسلم الى قلم القيودات بمقتضى سراكى ويوضع على تلك المحادثات تاريخ وغرة قيدها بدفاتر الصادر اورنيك غرة ٢ وهذه الغرة اما ان تكون خصوصية لكل مصلحة او سائرة لجملة مصالح — وكافة المحادثات الصادرة فرنساوية كانت او عربية ترسل بمعرفة قلم القيودات حسب الجاري اما بواسطة سعاة او بالبوسنة ويجب اثبات ما يرسل من المحادثات في سراكى خصوصية اورنيك غرة ٣ والمحادثات التلغرافية الصادرة تقيد مثل المحادثات المعتادة وما يقتضي مراعاته على وجه العموم ان كل تلغراف يصدر من نظارة الاشغال العمومية يؤكد بخطاب يعقبه — ومن الجائز ان



الناظر بأمر احد المتوظفين خلاف رؤساء الاقسام او الاقلام بان يحرق خطاباً او ينبه بتحريه ولا بأس من ان المتوظف المذكور يقدمه بنفسه للغتم وعليه علامة رئيس القسم او القلم الذي يخصه ثم يسلمه للقيودات على الوجه المقرر في هذا الترتيب

#### الخدمات السائرة

الخدمات السائرة هي تابعة لناظر السكرتارية والحسابات وهو الذي يرتب سيرها ويعطي ما يلزم من الاوامر لعمالها كالجلاويشية والعساكر والسعاة والفراسين وغيرهم — تحريراً في ٢٨ رجب سنة ٩٧

٦ يونيو سنة ١٨٨٠

نمرة ٦٥ (صورة ما تحرر لنظارة الداخلية في ٢٠ رجب سنة ١٢٩٧) لما كانت اجراءات تركيب او نقل الآلات الرافعة لمياه الاراضي وتجفيفها على غير قاعدة منتظمة قد عملت لاثمة لهذا الخصوص بمعرفة نظارة الاشغال وبعد ان حصلت المذاكرة فيها وتعديلها بجلس النظر قرر العمل على موجبها طبقاً للنسخة التي وردت بافادة رئاسة المجلس المشار اليه رقم ١١ رجب سنة ١٢٩٧ نمرة ٣٦ وبناء عليه اجري طبعها عربياً وفرنسياً وبتاريخه نشرت الى فروع النظارة وبعث بصورتها الى الجرائد الرسمية لاعلانها بها للعموم وها هو مرسل لصوب عطوفتكم عدد ١٥٠ نسخة منها نرجو نشرها في المديريات والمحافظات والمصالح التي يقتضي وجودها بالمراعات بطرفهم والاجراء بمقتضاها هذا مع ارسال ما يلزم منها الى الخارجية لاعلانها ايضاً لحضرات القناصل اذا روي ذلك ضرورياً (ر—آلة رافعة)

اشغال عمومية — {امر عال رقم ٨ سنة ١٣٠٠ (١٥ مايو سنة ١٨٨٣)}

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس نظار حكومتنا امرنا بما هوأت (م) ١ قد النفي البند الاول من الامر الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتعيين اختصاصات نظارة الاشغال العمومية (م) ٢ بتعين وكيل لنظارة الاشغال العمومية (م) ٣ بتشكيل ايضاً بالنظارة المشار اليها تفتيش عموم الري تكون خصائصه كالآتي — تنفيذ الاجراءات المتعلقة بتوزيع المياه

التفتيش والمراقبة على اجراء اشغال الري المستجدة من اعمال صناعية وحفر وردم وتطهير وما يخص بالآلات الرافعة سواء كانت تتعلق بالحكومة او بافراد الناس — التفتيش والمراقبة على ما تستدعيه تلك الاشغال من الحفظ والصيانة (م) ٤ لمفتش عموم الري رأسه معدود في بحث جميع المسائل المتعلقة بالري سواء كان في عمل تصميماتها او في تجهيز ميزانيتها (م) ٥ يرتب ناظر الاشغال العمومية خدمة مخصوصين ليكونوا تحت ادارة مفتش عموم الري وتابعين له مباشرة

اشغال عمومية (نظارة) في ٥ يونيو سنة ١٨٨٣

#### اعلان عمومي من نظارة الاشغال العمومية

(م) ١ لا يقدم اوراق للغتم الى الناظر او لوكيل الاشغال الا من بعد توقيع الاشارة عليها من مدير او رئيس المصلحة (م) ٢ يصير الغاء كافة المخاطبات بين النظارة وفروع ديوان العموم (باب اول) وادارة مصالح مدينة المحروسة وتفتيش عموم التطهيرات وفي اي الاحوال لا يرخص الى رؤساء المصالح بتحرير مخاطبات الى الناظر او الى وكيل الاشغال كما انه لا يحجر الى الرؤساء المذكورين مخاطبات بالصورة ذاتها بل يقتضي ان يصدق على طلباتهم اماً رأساً او بمعرفة السكرتارية الافرنكية او العربي غير ان طلب الاستفهامات والتعليقات اللازمة يستعمل في شأنها الابلاغات المتبعة الآن

اشغال عمومية — {ترتيب ادارة عموم نظارة الاشغال العمومية في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٤}

#### اقلام ديوان عموم النظارة تنقسم كالآتي

اولا ادارة ثانيا هندسة . ثالثا ادارة عموم التنظيم والمباني الميرية . رابعا تفتيش عموم التطهيرات . خامسا ادارة قلم القضايا . (اولاً) — الادارة — الاقلام المعروفة باسم سكرتارية افرنكية وسكرتارية عربية وقلم مشتروات ومزادات وقلم قيودات صارت الآن تابعة لرئيس الادارة — اما خصائص الادارة فهي المستخدمون والتحريرات الافرنكية والعربية من اي نوع كانت والترجمة وتحرير وحفظ الكونترات والاتفاقات والرخص والمزادات والمشتروات العمومية والمذكرات

التي تعرض على مجلس النظار وقيد كافة الخطابات الواردة والصادرة والدفترخانة (أي حفظ الاوراق) ومراقبة الحسابات والمخزن وكذلك خدمة الديوان السائرة مثل الجاويشية والسعاة والفراشين والبوابين وغيرهم. (ثانياً) المهندس هذه المصلحة تشتمل على الاقلام الاتية. المباحث والمأموريات. والخرط. والموازين. والرسم. واجراء الاشغال الصناعية. والمحاجر. والمراجعات الهندسية. وحفظ النيل. اما خصائصها فهي المباحث والمشرعات التي تحال عليها من النظارة وتحرير المقاييسات وغيرها مما يتعلق بالمزادات وكذلك اعمال الخرط والموازين وتوزيع المأموريات بين مهندسي قلم المأموريات الحالي

### ( القانون الداخلي للمصلحين المذكورين )

اولاً - الادارة - رئيس الادارة يفض ويطلع على كافة المخاطبات الواردة ويامر بتوقيعها ثم بتوزيعها على اقلام النظارة إما ماراً أو بعد عرضها على حضرة وكيل النظارة او على السكرتير العمومي بحسب التعليمات التي تعطى بشأنها واما المخاطبات المستحجلة فتعرض في الحال على سعادة الناظر او حضرة الوكيل او السكرتير العمومي بدون ان يترتب على ذلك توقيف او تأخير قيدها في وقته وبالاجمال فان كافة المسائل مهما كانت ما عدا المخصصة منها بالتنظيم او بالابنية المبرية او بالتطهيرات تنظر في اقلام الادارة ولا يبعث للمهندسة الا المسائل التي يظهر لحضرة الوكيل او السكرتير العمومي ضرورة اخذ رأي المهندسين عنها والمسائل التي تكون من اختصاصات تلك المصلحة مثل اجراء الاعمال الصناعية الجاري العمل بها والمباحث والمشرعات والخرط والموازين والمأموريات والمحاجر وقد يمكن تعديل هذه الاختصاصات فيما بعد بحسب مقتضيات مشروع تفريق اعمال النظارة - تنقسم اعمال الادارة الى جملة اقلام يوزع عليها العمل المخصص بهذه المصلحة بمعرفة رئيسها وانما لا يكون هذا الانقسام بوجه مطلق بحيث يترتب عليه تفريق بين اختصاصات الاقلام وبعضها تفريقاً قطعياً بل ان العمل يوزع بمعرفة رئيس الادارة على جميع العمال بوجه المساواة بحسب الضرورة - وتنقسم الادارة الى ثلاثة اقلام تكون اختصاصاتها العمومية كالآتي

(القلم الاول) عموم التحريرات الافرنكية وكافة الاوامر

والاعلانات والقرارات التي تصدر من النظارة وكذا التراجم والقيودات وحفظ اوراق النظارة والدفترخانة والمزادات والمشتريات (القلم الثاني) التحريرات العربية (القلم الثالث) التحريرات الافرنكية مع المصالح التابعة للنظارة ومفتشي الري ومراقبة الحسابات والمخزن وتحضير الميزانية وكذا المستخدمون - وكل من هذه الاقلام يعين عليه رئيس يكون تابعاً لرئيس الادارة والمسائل التي تحال على كل من رؤساء هذه الاقلام يجري اللازم عنها بمعرفة بعد اخذ التعليمات اللازمة فيها ممن يلزم ثم ان عرض الاوراق جميعها على حضرة الوكيل او السكرتير العمومي سواء كان للنظر فيها او للتوقيع عليها يكون بمعرفة رئيس الادارة او رؤساء الاقلام بحسب التعليمات التي تصدر في هذا الخصوص والمخاطبات الصادرة التي تعرض للتوقيع عليها وكذا الاتفاقات والقوتونات يجب ان يكون مؤشراً عليها بعلامة رئيس الادارة وجميع المخاطبات الصادرة من اي نوع كانت بصير قيدها عنده (ثانياً) المهندس هذه المصلحة وان كانت مشتملة على جملة اقلام كتابين قبل الا انها تكون عبارة عن قلم واحد يوزع فيه العمل على جميع المهندسين والعمال بحسب مقتضيات الاحوال الوقتية واستعداد كل منهم ودرجته بدون ان يخصص اي منهم لعمل معلوم على الدوام والمسائل التي تحال عليها من الادارة بعد اخذ التعليمات اللازمة عنها ممن يلزم بصير النظر فيها بمعرفة مع تحضير المخاطبات اللازم تحريرها بشأنها وهذه المخاطبات بصير قيدها حال صدورها في اقلام الادارة وجميع الملفات والاوراق (دوسيه) بصير ترتيبها وحفظها في الادارة ايضاً اما قلم تفتيش عموم التطهيرات فسينصير ادخاله ضمن المصلحة المذكورة بعد اولى ابريل واما ادارة عموم التنظيم والمباني المبرية فتبقى على ما هي عليه الآن وكذا تفتيش عموم التطهيرات وادارة قلم القضايا والحسابات والملاحظات تبقى على ما هي عليه لحين صدور امر آخر بشأنها

اشغال عمومية - (نظارة) قرار صادر في ٣ فبراير سنة ١٥ بتشكيل مجلس ادارة

وتاديب للنظارة

بعد اطلعنا على المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ بشأن مستخدمي الحكومة

المصرية المنكبين — وبناء على امرنا الوزاري الصادر في ٩ فبراير سنة ٨٤ بشأن تشكيل مجلس ادارة وتأديب في نظارة الاشغال العمومية قد قررنا ما هوآت

(م) ١ قد النى الامر الوزاري الصادر في ٩ فبراير سنة ٨٤ المار ذكره (م) ٢ قد تشكل مجلس ادارة وتأديب لنظارة الاشغال العمومية وفروعها بالصورة الآتية

المسيو جول باروا سكرتير عموم الاشغال رئيس  
احمد بك السبكي باشمهندس الميزانيات عضو  
درويش افندي سيد احمد رئيس قلم عربي الادارة  
جالوا بك رئيس قسم الهندسة  
جوان بك مدير عموم المدن  
ليب بك معاون سعادة الناظر  
المسيو جوردان يتيري عضو لجنة القضايا  
سيد افندي شكري وكيل تفتيش مصر

فريد افندي بابازو علي رئيس قسم الادارة سكرتير (م) ٣ لاتصح مداولات مجلس الادارة والتأديب الا اذا حضره ثلاثة من اعضائه على الاقل (م) ٤ تكون قرارات هذا المجلس بالاكثرية وعند تعادل الآراء فالرئيس الحكم بالارحجية

اشغال عمومية — ((مجلس تأديب) قرار من نظارة الاشغال العمومية في ٩ يونيو سنة ٨٥ من بعد الاطلاع على المادة السابعة من الذكر يتوالى الصادر في ٢٤ مايو سنة ٨٥ القاضي بتعديل نصوص الذكر يتوالى الصادر في ١٠ ابريل سنة ٨٨٣ بخصوص تشكيل وسير مجالس الادارة والتأديب وعلى القرار الوزاري الصادر في ٢١ يناير سنة ٨٥ بشأن تأليف مجلس الادارة والتأديب في نظارة الاشغال العمومية وبناء على ما عرضه لنا حضرة وكيل نظارة الاشغال العمومية واعتماده في مجلس النظار قد قررنا ما هوآت (م) ١ قد النى القرار الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٥ (٣ فبراير سنة ٨٥) (م) ٢ قد تشكل مجلس التأديب لنظارة الاشغال العمومية وللصالح التابعة لها على الوجه الآتي

رئيس — سكرتير عموم الاشغال العمومية — نائب مدير عموم المدن — باشمهندس الموازين — رئيس قلم عربي الادارة — رئيس قسم هندسة — عضو لجنة قلم القضايا — مساعد مفتش مصر — مفتش بقسم الهندسة

— رئيس قسم الادارة (م) ٣ لاتكون قرارات مجلس التأديب معتبرة الا اذا حضر المجلس ثلاثة من اعضائه على الاقل (م) ٤ تؤخذ قرارات المجلس بالاغلبية واذا تعادلت الآراء فالرئيس الحكم بالارحجية

اشغال عمومية — ((قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٦ بمرة ٤٠١ بناء على المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ وعلى الامر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ٨٥ بتعديل نص الامر الاول وعلى قرار مجلس النظار المؤرخ ٢٣ سبتمبر سنة ٨٦ قد قررنا ما هوآت

(م) ١ يشكل في كل تفتيش من تفتيش الري وتفتيش التنظيم مجلس تأديب فرعي (م) ٢ لكل مجلس فرعي ان يحكم في المسائل المتعلقة بجميع الموظفين والمستخدمين التابعين للتفتيش المشكل فيه المجلس المذكور وذلك حسب منطوق الامر من العالين السابق ذكرها لكن اذا استصوبت النظارة عدم وقوف مجلس التفتيش الفرعي على اية مسألة تأديبية فيجوز لها ان تحيل النظر فيها على مجلس تفتيش آخر او على ذات مجلس التأديب المشكل بالادارة العمومية (م) ٣ يشكل المجلس الفرعي في كل تفتيش من المفتش بصفة رئيس ومن الباشمهندس ومن احد الكتاب الذي يكون ايضا بصفة كاتب سر المجلس ويكون تعيين الباشمهندس والكاتب بقرار اعتيادي من النظارة واذا تغيب احد الاعضاء المذكورين وطالت مدة غيابه فيعين نائب له بامر من الناظر (م) ٤ لا يكون حكم المجلس الفرعي معمولاً به الا اذا كان حاضراً في الجلسة عضوان من اعضائه على الاقل وتصدر منه القرارات بحسب اكثرية الآراء واذا اختلفت الآراء فيعمل بالرأي الذي يرجحه الرئيس

اشغال عمومية — ((نظارة) لائحة مصدق عليها من مجلس النظار في ٢٤ فبراير سنة ٨٧ (٢٠ ديسمبر سنة ٨٦) بشأن تعيين مستخدمين النظارة

(م) ١ لا يدخل في عداد مستخدمي نظارة الاشغال العمومية الامن كان قد تمرن فيها سنة واحدة على الاقل او سبق له خدمة دائمة بمصالح الحكومة مدة سنتين على الاقل ولا يدخل تحت احكام هذه اللائحة زمرة الهندسة كالمهندسين والرسامين وما شاكلهم فانه ستسن لهم

## اشغال عمومية

- ١٨٠ -

## اشغال عمومية

لائحة اخرى غير هذه على انه يسوغ لناظر الاشغال العمومية بوجه الاستثناء ان يعين في جميع الدرجات بعد التصريح بذلك من مجلس النظار مستخدمين للوظائف التي يحتاج فيها الى استعداد ومعارف خصوصية يقطع النظر عن اصل خدمة هؤلاء المستخدمين لكن عدد الوظائف التي تعطى في كل درجة لمستخدمي المصالح الاخرى او لمن يعينون بوجه استثنائي كما تقدم لا يجوز ان يتجاوز ربع عدد الوظائف التي تكون خالية في تلك الدرجة واما الثلاثة الارباع الباقية فتبقى محفوظة ليرقى اليها مستخدمو ذات النظارة المؤهلون للترقية او يعين فيها الخدمة المتمرنون (م) ٢ يخصص لكل قسم من اقسام النظارة عدد من الخدمة المتمرنين الذين ادخلوا في النظارة بالامتحان لا يتجاوز عشر المستخدمين المقررين في ترتيب ذلك القسم (م) ٣ اذا اقتضت المصلحة ينشر في كل سنة في جرنال الحكومة الرسمي قرار من ناظر الاشغال العمومية يبين عدد المطلوبين للتعيين الذين ينتخبون بعد الامتحان (م) ٤ لا يقبل الطالب الا اذا كان قد اتم في اول يناير من السنة التي يفتح فيها الامتحان سن السبع عشرة على الاقل او سن الخمس وعشرين على الاكثر وعليه ان يقدم قبل الامتحان الاوراق الآتية — (اولا) طلباً على ورق ثمة — (ثانياً) صورة من تذكرة ولادته او صكاً ما يقوم مقامها — (ثالثاً) شهادة تدل على حسن سيرته واخلاقه — (رابعا) كتابة تبين احواله العائلية — (خامساً) شهادة تدل على صحة بنيته من طبيبين من مستخدمي الحكومة يعينهما ناظر الاشغال العمومية — (سادساً) شهادة المدرسة التي تعلم فيها او صورة منها مصادقاً عليها — جميع الاوراق المار ذكرها يجب ان تكون مصدقاً عليها بحسب الاصول (م) ٥ يمنح الطالبون في العلوم الآتية — (اولا) المواد الالزامية وهي الخط والاملاء والانشاء ومبادي الحساب وجغرافية مصر — (ثانياً) المواد الاختيارية وهي اللغات الاوربية والتاريخ والجغرافية ومعارف عمومية — اذا تساوت درجات الامتحان فتكون الافضلية لمن يعرفون اللغة العربية ولغة واحدة او جملة لغات اوربية على من لا يعرفون سوى اللغة العربية (م) ٦ يعين ناظر

الاشغال العمومية لامتحان الطالبين لجنة تؤلف من رئيس قسم واثنين من مستخدمي الدرجة الثانية او الثالثة ومستخدم واحد من الدرجة الرابعة بصفة كاتب اللجنة اما مواد الامتحان فتعينها اللجنة المذكورة وتعرضها على ناظر الاشغال العمومية لاعتمادها (م) ٧ عند انتهاء الامتحان تحرر قائمة باسماء الطالبين بالترتيب اسبى بحسب استعداد كل منهم ولناظر الاشغال العمومية ان يختار العدد اللازم منهم للحالات الخالية بحسب ترتيب القائمة المذكورة (م) ٨ لا تعطى رواتب لمن يعينون للتعيين الا انه يسوغ لناظر ان يجعل لهم مكافئة شهرية لا تتجاوز في اية حال ثلاث مائة قرش لكل منهم غير مستقطع منها اليوم الاحتياطي الذي يستقطع من بقية خدمة الحكومة الدائمين (م) ٩ اذا مضت على التمرين سنة واحدة في الخدمة يقدم رئيس المصلحة التي هم معينون فيها تقريراً عنهم الى ناظر الاشغال العمومية يبين فيه استعدادهم وسيرهم وكيفية قيامهم بالعمل وعلى هذا التقرير يحكم الناظر بتعيينهم نهائياً كلاً او بعضاً فالذين لا يقبلون ينفصلون حالاً من خدمتهم ولا يجوز لهم اذ ذاك المطالبة بتعويض ما واما الذين يقرر الناظر قبولهم بالخدمة فيعين منهم في الدرجة السادسة من يلزم كلما اقتضت المصلحة ذلك (م) ١٠ المستخدمين القادمون من المصالح الأخرى والذين يكون قد سبق لهم خدمة في الحكومة يعينون في نظارة الاشغال العمومية او في المصالح التابعة لها براتب درجة تعادل الدرجة التي كانوا بها في تلك المصالح او اعلى منها بدرجة واحدة ليس الا ولا يقبلون في الخدمة الا من بعد امتحانهم والتأكد من استعدادهم واهليتهم اشغال عمومية — (م) ١١ ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية رقم ١٣ فبراير سنة ١٨٨٩

نمرة ٥٢٤

بعد الاطلاع على التعليمات الحسائية الصادرة في سنة ٨٨ عن مصروفات نظارة الاشغال العمومية والتعديل الذي عمل عنها ونشرته نظارة المالية في ٢٤ يناير سنة ٨٩ وعلى لائحة اختصاصات مفتشي الري والمديرين المصدق عليها من مجلس النظار بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ٨٥ وبناء على ما عرضه علينا حضرة وكيل النظارة قررنا بما هوآت (م) ١ التحديد المبين بالمادة السادسة

والمادة الثامنة حرف ا من لأشعة المصروفات وتعديلها المتوة عنهم قابل وهو ( ان العمل الواحد الذي لا يتجاوز مبلغه مائة جنيه في الاشغال الجديدة وخمسمائة جنيه في الترميمات ) ومن جملتها مهمات حفظ النيل ( يكون التصديق على مقاييساته وربط قوتتراته من مفتش الري الكائن هذا العمل بدائرته فان زاد عن ذلك يجب التصديق على مقاييساته وقوتتراته من النظارة ) يراعي بالدقة في جميع اشغال الري سواء كان اشهار مزاداتها بالنظارة وتفتيش الري او بالمديريات حسب الحدود المبينة بمادتي ١٠ و ٩ من لأشعة اختصاصات المديرين والمفتشين ( م ) ٢ جميع المزايدات التي تعمل عن الاشغال التي يجب التصديق عليها من النظارة اعني كل ما كان مبلغه يزيد عن مائة جنيه في الانشاء وخمسمائة جنيه في الترميمات والمهمات حسب نص المادة السالفة تعرض على النظارة لملاحظات مفتش الري التابعة اليه ان كانت اشهرت بطرفه او لملاحظاته ولمحوظات المدير معاً ان كانت اشهرت بالمديرية وفي جميع الاحوال ييدي مفتش عموم الري اراءه فيها ان كان المحروسة وناظر الديوان او وكيل الديوان هو الذي يقرر العطاء المقبول فيها وكذلك مقاييسات وقوتترات هذه الاعمال تنظر بطرف مفتش عموم الري وييدي لملاحظاته فيها ثم تعرض على الناظر او وكيل النظارة للتصديق عليها متى كانت مقبولة ( م ) ٣ على مفتش عموم الري تنفيذ قرارنا هذا

اشغال عمومية ( ر ) ناظر — تنظيم — جمعية  
الاشغال العمومية — تاريخ — هندسة — عون  
— اعمال عمومية — اعمال نيلية — مجلس  
تفتيش الزراعة — جسر

اشقياء ( ر ) شقي — لص — فرقة اصلاحية —  
لجنة تحقيق الخ — دفتر قيد سجل الاخلاق

اشكال بالتنفيذ — ( ر ) محكمة اهلية ٢٩ راسنة ٣٠١

م ١١ — تنفيذ ( م ) ٣٨٦ — اختصاص المحاكم ( م ) ٣٦

اشهار الافلاس — ( ر ) افلاس — متفالس

اشياء — ( ر ) ساحل ( ر ) قبودان ( ق ) ٥٠

اشياء صناعية — ( ر ) مزاد ( ق ) ٣٢٥ — ٣٢٦

اشياء منقولة — ( ر ) اموال منقولة

اشياء مؤمنة — ( ر ) سيكورتاه

اصرار سابق — ( ر ) جنابات وجنج ( ق ) ٢٠٩

اصم — ( ر ) نكاح ( ش ) ٧

اصناف — ( ر ) ادوات كتابة

اصناف مفشوشة — ( ر ) مسلي

اصول — اصل — ( ر ) هتك العرض ( ق ) ٢٤٧

— سرقة ( ق ) ٢٨٦ — نفقة — نسب — رضاعة

اصوان — ( ر ) منفعة عمومية ٢٤ مارث سنة ٨٦

اصلاحات — ( ر ) تركيا — حكومة ٢٨ اغسطس

سنة ١٨٧٨

اضاءة — ( امال في الاضائة ) ( ر ) مخالفات ( ق ) ٣٤١

اضاعة الحكم — ( ر ) احكام ( م ) ١١١

اضافة المحقات للملك — ( قانون مدني )

م ٦٠ ما يحدث من طمي الانهار على الندرج يكون ملكاً لملك الارض التي على ساحل البحر م ٦١ اما الاراضي التي يجولها النهر بقوة جريانه والجزائر التي تتكون فيه فينبع فيها منطوق الاشعة الصادرة في سنة ١٢٧٤ م ٦٢ الطمي الذي يحدث في البحيرات يكون ملكاً لاصحابها واما الاراضي التي يتكشف عنها البحر المالح فتكون ملكاً للبري م ٦٣ لا يجوز التعدي على ارض البحر الا لاعادة حدود الملك الى ما كانت عليه م ٦٤ اذا جدد مالك الارض ابنيه او غراسا او غير ذلك من الاعمال بمهمات وادوات كانت ملكاً لغيره وجب عليه دفع قيمة المهمات والادوات المذكورة لملكها ويجوز المحكم عليه ايضاً بدفع تعويضات اذا فعل ذلك بطريق الفس والتدليس ولا يسوغ لملك المهمات ان يتزعمها من محل وضعها م ٦٥ فاذا حصل الغراس او البنا او غير ذلك من الاعمال من شخص بمهمات وادوات نفسه في ملك غيره فالملك مخير بين ابقاء هذه الاشياء بارضه وبين الزام فاعلها بتزعمها ففي حالة ما اذا اخنار صاحب الارض نزع هذه الاشياء تكون مصاريف انتزاعها او هدمها على فاعلها بدون اعطائه تعويضاً ما ويجوز زيادة على ذلك ان يحكم على الفاعل المذكور بتعويض الخسارة التي تنشأ عن فعله لصاحب الارض واما اذا اخنار صاحب الارض ابقاء تلك الاشياء فيكون مخيراً بين دفع قيمة الغراس او البنا مستحق القلع وبين دفع مبلغ مساو لما زاد في قيمة الارض بسبب ما حدث بها انما اذا كان البنا او الغراس حصل من شخص في ارض تحت يده على زعم انها ملكه ثم رفعت يده عنها يحكم بقرريه عدم وقوع غش منه في وضع يده عليها فليس للملك

والتجسس والتفتيش عن ذلك فإذا كان يظهر انه ما زال موقوف شيء بدون تسديد والدفاتر لم تزل مفتحة حالاً بوقته يصير اجراء الجزاء على من كان السبب في هذا الخصوص لان عدم نهو ذلك مما يؤدي الى الشبهة والتدخل اعلموا ذلك واجروا همتم في نهو مقتضاها  
اطيان زراعية - ٥٠ أغسطس سنة ٥٨

**لائحة الاطيان الصادر عليها امر الاعتماد من المرحوم سعيد باشا بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤**  
**وصار رفع البنود الملغاة منها والبنود الباقية هي الآتية**  
**(المقدمة)** بما انه صدرت الارادة السنية لمجلس الاحكام بترتيب لائحة لفصل مشاكل الاطيان بحيث بايجادها يلغى ما يكون سبق نشره فيما يتعلق بذلك من الاوامر والوائح والمشتورات ويصير الاتباع والعمل بموجب هذه وقد كان المجلس اجري اعمال اللائحة المرقومة وبعد ان عرضت للاعتاب السنية وأعيدت لقدر رؤيتها ايضاً بالمجلس الخصوصي وقد نظرت وبعد اثبات ما لزم علاوته ومحو ما لزم محوه بها عرضها صار استنباط لائحة منها بعرفة المعية مع ما تلاحظ علاوته عليها ومحو منها بحضور من استخبر بالمعية من حضرات مديري بحري وصدرت الارادة السنية للداخلية رقم غاية لسنة ١٢٧٤ تشير بنطوقها السامي عن حصول رؤية ذلك بالداخلية بحضور اثنين من مديري الوجه القبلي وآخرين من مديري الوجه البحري واذا لاح شيء بخلاف الوارد باللائحة التي عملت بالمعية تصير المكاملة عنه بما يقتضي حتى يستقر الامر على ما يرى استحسانه فبمقتضى الارادة السنية المشار اليها قد حضر من حضر من حضرات المديرين وبحضور حضرات ارباب المجلس الخصوصي صارت تلاوة ما ذكر وجرت المداولة فيما لزم استحسان محوه او اثباته على حسب ما تراه واستقر عليه الحال وقد عملت عنه هذه اللائحة كما هوآت ذكره ادناه (م) ١ بما انه من المقرر في اصول الشريعة ان الاراضي الخراجية الميرية لا يجري فيها الميراث بحيث لومات شخص من اربابها عن ورثة لا تعطى لاحد من ورثته بطريق الميراث بل لبيت المال ان يوجهها لمن شاء تكن متى كان لبيت ورثة شرعية فمراعاة لتعيشهم وعدم انحراسهم

الارض ان يطلب ازالة شيء ما ذكر بل يكون مخيراً بين دفع قيمة المهاب والادوات واجرة العملة وبين دفع ما زاد في قيمة الارض بسبب ما حدث بها م ٦٦ اذا حصل البناء او الغرس او غير ذلك من شخص في ارض غيره بمهاب وادوات كانت ملكاً لغيره ايضاً فلا يجوز لصاحب المهاب والادوات المذكورة ان يطلب ردها اليه بل يكون له الحق في اخذ تعويض من ذلك الفارس او الباني او من صاحب الارض على قدر ما يكون مطلوباً منه م ٦٧ اذا اختلط او التصق شيان من المتقولات كل واحد منها مملوك لشخص بحيث لا يمكن تفريق احدهما عن الاخر بدون حصول تلف لها فللحاكم ان تنظر في ذلك بمقتضى اصول العدالة مع مراعاة الضرر الذي يحدث ومراعاة احوال المالكين واعتقاد كل منها عند الاختلاط او الالتصاق  
اطعام الاجير - (ر) اجارة (م) ٥٧٦

اطفاء الانوار - (ر) مخالفات (ق) ٣٤٤

اطلاع على الكيالة - (ر) كميالة (ق) ١٢٧ - ١٢٨

اطيان - (م) امر كرم تاريخه ١١ جماد اول سنة ١٢٥٥  
(موافق سنة ١٨٣٩)

انه لما قد استصوب انه يصير توزيع اطيان النواحي العيانية على النواحي المقتدرة ببقاياها ويجري الخضم والاضافة ما بين بعضهم بدفاتر الصيارف بالنواحي ودفاتر حساب المديرية وقد صار اجراء الخضم والاضافة ما بين النواحي وبعضها على الوجه المقتضى الا انه لم يجر الخضم والاضافة وتسديدها بدفاتر صيارف النواحي سواء الخصوم لهم والمضاف عليهم فقط صار اجراء ذلك بدفاتر المديرية وحيث ان الموجب لعدم اجراء الخضم والاضافة بدفاتر صيارف النواحي بتحقيق اسماء المستحقين خصم ذلك ولحد الان ملحوظ اجراء التحقيق اللازم لذلك فقد اقتضت ارادتنا سرعة نهو تحقيق الاسماء المذكورة واجراء الخضم لمن يستحق على الاحوال المستقيمة ولاجل عدم الطولة في ذلك ونهوه في مدة قريبة على احسن حال قد تخصص لتمام اجراء ذلك ختام توتي سنة ١٢٥٤ فبناء على ما ذكر اقتضى اصدار امرنا هذا اليكم ينبغي حالاً يصير التأكيذ والتشديد على من يلزم له التنبيه بنهو ذلك وقامه لغاية توتي سنة ٥٤ على الوجه المستقيم ومن بعد اجراء اللازم في ذلك اذا كان ينفع ان احدا خصم له شيء بدون استحقاق حالاً يجري تحصيله ويضاف جهات لجان الديوان وحيث انه من بعد ختام الميعاد المذكور لا بد من ارسال مخصوصين لاجراء التحقيق

## ملحوظات

جميع العائلة متراضين بذلك واما اذا تاخر الارشد عن اعمال القسمة للعائلة فالعائلة ملزمة بالتشكي في حقه وبحصول التشكي من احد العائلة يترتب الجزاء على ذلك الارشد واذا لم يحصل تشكي من العائلة وصارت الكيفية معلومة للمديرية بواسطة حصول التشكي من غيرهم فمع اجراء البحث بالدقة من المديرية يترتب الجزاء كالقانون على الارشد وعلى العائلة البالغين الراشدين في مقابلة سكوتهم على تاخر الارشد عما ذكر واما الغير الراشدين شرعاً منهم فلا يترتب عليهم جزاء وبعد ترتيب الجزاء السالف ذكره يصير اعمال القسمة فاذا مات الارشد قبل القسمة فيترتب من العائلة من يليق بدله للارشد برضا الجميع وباطلاع المديرية وبوقته تجري القسمة كما ذكر وهذا بخلاف ما اذا كان الارشد او خلافه من العائلة اكتسب طيناً من جهة اخرى ويريد اخراجه عن القسمة فهذا لا يدخل في القسمة بل انه بعد التحقيق والاثبات متى اتضح انه خارج عن الاكتساب الروكي فلا يدخل في القسم بل يكون خاصاً به (تنبيه) **التكليف يكون على الاكبر بمقتضى قرار النواب الصادر في سنة ٨٥ (م) ٣** انه موجود في الحكومة المصرية نساء حريمات من الاهالي بايديهن اطيان ومكلفة عليهن بحسب الجاري وهن قائمات بتادية الخراج فكذا مثل هؤلاء يجري في حقهن حكم هذه اللائحة (م) ٤ من حيث ان الاراضي الميرية الخراجية لا تملك للزارعين فيها بل ليس لهم فيها الا حق الانتفاع بها فقط ماداموا يتعهدونها بالزراعة فاذا تركوها اختياراً مدة تبلغ ثلاث سنوات سقط حقهم فيها وذلك بحسب اصول الشريعة الفراء ومع كون الحكم الشرعي قضى بتحديد الثلاث سنوات لكن بطريق الغرف لما تلاحظ من واقعات احوال الاهالي جوز علاوة سنتين اخرين على ذاك الميعاد لتكون المدة خمس سنوات وبمقتضى ذلك يلزم ان كل من كانت تحت يده اطيان من الاراضي الميرية الخراجية ذكراً كان او أنثى ومكلفة عليه وواضع يده عليها خمس سنوات فاكثر وقائم بما عليها من الخراج لجهة الميري فلا تنزع من يده ولا تسمع فيها دعوى ولا قول من احد بوجه من الوجوه ولا طريقة من الطرق

من انتفاعهم يكونون أحق وأولى من الغير فبناء على هذا يقتضي ان الاطيان التي يتوفى اربابها يصير توجيهها الى ورثتهم الشرعيين ذكوراً كانوا او اناثاً بحيث يكون اخذهم لذلك بنسبة تقسيم الميراث الشرعي فيما يتركه المتوفى لكن بشرط ان يكونوا مقتدرين على زراعتها وتأدية خراجها ولو بواسطة الوكلاء او الاوصياء الذين يصير تصديقهم عليهم بعرفة القاضي عن يد الحكومة وأما من يتوفى ولم يترك ورثة ذرية ولا اقارب فايتركه من الطين يصير محلولاً لجهة بيت المال (م) ٢ من كون انه قد يوجد بالنواحي اشخاص من ذوي العائلات فمن يتوفى منهم ويترك اولاداً او اقارب وجميعهم مقيمون في معيشة واحدة ويمجرون زراعة الاطيان سوية والقائم بتكليف الاطيان ارشدهم فمثل هؤلاء مادام زمام الطين يكون قلماً واحداً على جملة نفوس العائلة والتكليف على شخص واحد منهم بدون بيان حصة كل شخص على حدة فلاجل بيان حقوقهم تعمل لهم قائمة تقسيم بعرفة كبير العائلة بالاسماء والمتادير التي تخص كل منهم ذكوراً كانوا او اناثاً ويكون ذلك بحضورهم جميعاً وبحضور مشايخ الناحية ايضاً وبعد رؤية تلك القائمة بالمحكمة الشرعية واقرارهم بصحة ما فيها وتحرير الاشهاد الشرعي عليها بذلك بعد الاعتراف وتسجيلها بالمحكمة الشرعية وبالمديرية ايضاً والشرح عليها من المديرية بالاعتماد تحفظ تحت يد الارشد المكلف عليه الطين ولا يعتبر في ذلك مدة وضع يد الارشد على الطين وتكليفه باسمه في هذا الباب عن المدة التي مضت سواء كانت المدة كثيرة او قليلة بل يكون اعتبار مدة وضع اليد في هذا الباب هو على ما يجري تقسيمه من الآن اما اذا كان بحسب الاجل المعلوم تحمل وفاة الارشد المكلف عليه الطين او أحد العائلة فحصة المتوفى المخصصة له في الطين يجري فيها مقتضى المادة الاولى وباقي الحصص تكون باقية لاربابها يمجدون زراعتها بواسطة ارشدهم الذي يقدمونه لذلك بحسب رضاهم لاجل عمارية العائلة بدون تفرق اذ مادامت العائلة يوجد فيها الارشد الذي يقوم بفرائض الزراعة وقح البيت لا يحصل تفرقهم ولا خراب البيت مادام

حيث كانت الارض خراجية مبرية تطبيقاً على الاصول الشرعية وذلك ما عدا الاطيان التي بالغاروقة والايبحار والشركة واما تلك نفسياً في توضيح حكمها بالمواد الآتية بعده ومن كون جملة قضايا موجودة باليد تتعلق بتداعي الاطيان وموقوفة بدواوين الحكومة انتظاراً لنهوض هذه الالتمحة فهذه متى كان وضع اليد على الطين يبلغ مدة خمس سنوات قبل حصول التداعي فيمضي حكمه على موجب هذه الالتمحة واما مدة وضع اليد التي حصلت على الطين في مدة المرافعة والتحقيق التي لم يكن انقطع فيها الحكم فلا يعتبر احسابها من مدة الخمس سنوات المحددة (م) ٥ ان مطلق الاطيان التي انقطع النزاع فيها على مقتضى اللوائح السابقة او بمقتضى اوامر او بعمل رابطة فيها لقطع النزاع ما بين واضع اليد والمتنازع بشروط معلومة وفصل الحكم فيها بما تم عليه الحال او على مقتضى قانون الشرع المنيف بموجب سند شرعي لا يصير سماع قول فيها من احد بل يصير الاجراء فيها على حسب ما تم عليه الحال بوقتها سواء كانت من الاطيان الخراجية او كانت رزقة ولا يلزم فيها تجديد دعوى بالثاني على مقتضى هذه الالتمحة واما القضايا التي في اليد ولم ينقدم فيها حكم وهي الآن في بحر التحقيق من غير قطع حكم فيها بما ذكر فيكون الاجراء فيها على نمط هذه الالتمحة (م) ٦ اذا كان احد المشايخ او الاهالي او خلافهم كائناً من كان له اطيان اثرية ونسب جنائية منه حكم عليه بجزاء فيه ابعاد وتوجه الى محل جزائه بحسب جنحته فبمعرفة المديرية تعطى اطيانه لمن يقوم بها من اولاده واقاربه لاجل زراعتها وتأدية اموالها ومطالبها حين انقضاء مدة مجازاته وبعوده تسلم له اطيانه كما كان ولا تعتبر في ذلك مدة مجازاته سواء كانت كثيرة او قليلة اما اذا مات المجنوح بمحل المجازاة فالاطيان التي تخلف عنه يجري فيها مقتضى المادة الاولى (م) ٧ من كون ان الاطيان المبرية الخراجية ولو انها بحسب اصول الشريعة المطهرة لم يكن لاحد فيها توارث ولا رهن لكنه بالنظر لمراعاة العارية والتمدن واستحصال التعيش وحسن التوطن قد تصرح بالمادة الاولى تحويل انتفاع اطيان من يموت الى ورثته الشرعيين ذكوراً واناثاً كما انه قد

تجوز بالمادة العاشرة لاصحاب الاثر حصول افراغ انتفاع الاطيان اثرية لمن يريدون فبالطبيق على ذلك تجوز في رهن الاطيان بالغاروقة من الآن فصاعداً من صاحب الاثر الى من يريد بشرط ان يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التكليف باسم الذي اخذ الاطيان بالغاروقة بشرط ان يذكر في التكليف ان ذلك اثر فلان واما عن الماضي الذي صار اجراءه من الرهنية فالذي مضى عليه مدة خمس عشرة سنة وكان الطين موضوعاً عليه يد المرتين فلا تسمع فيه دعوى اما اذا لم تكن مضت عليه المدة المذكورة وكان اعطاء الطين بالرهن بدون اطلاع الحكومة فهذا يصير تجديد سندات ديوانية له بالرهن باطلاع المديرية ويحدد لاستكمال تجديد تلك السندات ميعاد سنة كاملة من وقت صدور هذه الالتمحة لكل من رهن اطياناً من السابق وباقية الى الآن مرهونة لاجل اعتماد المعاملة بموجبها واذا كان بعد هذا الميعاد احد يدعي انه رهن اطياناً ويريد اداء رهنيته وحاصل توقيف من المرتين في تسليمها اليه ولم يكن بيده سند ديواني باطلاع المديرية فلا يقبل له دعوى واذا كان اصحاب الاطيان يؤدون ما عليهم بالغاروقة للمرهون عنده الطين فلهم ان يأخذوا اطيانهم من بعد اثبات رهنيته واذا كان الراهن توفي وله ورثة كالموضح عنهم بالمادة الاولى فلهم ان يؤدوا الرهنية ويأخذوا الطين من المرتين وذلك ايضاً من بعد الاثبات واما اذا كان الراهن توفي عن بيت المال فتبقى الاطيان تحت يد واضع اليد اثرية ولا يؤخذ منه رسم واما المرتين الذي يكون واضعاً يده على اطيان مرهونة وفيها بعد توفي عن بيت المال فمن حيث ان ما دفعه المرتين المذكور الى الراهن صار حق بيت المال فيحتمل اذا كان الراهن مقتدرًا على اداء قيمة ما اخذه فيؤخذ منه الى بيت المال وترد الاطيان اليه وان كان غير مقتدر لا هو ولا اقاربه وموجود من يرغب لاخذ تلك الاطيان بقيمة الرهنية فيجري رهنها عنده ويعدان الرهن من صاحب الاطيان لهذا المرتين ومطلوب بيت المال يؤخذ منه وعند اقتدار صاحب الاطيان يؤدى الرهنية للمرتين المذكور ويأخذ اطيانه واذا لم يوجد من يرغب



وصاحب الطيان او اقاربه يرغبون في تخصيص قيمة الرهنية عليهم وبأخذون الطيان فلا مانع من تخصيصها عليه او على اقاربه الذين يرغبون فيها بالسند والضمانة ببيعاد مستقرب بحسب ما يتلاحظ لمدير الجهة واذا كانوا يرغبوا في ذلك ولم يكونوا مقتدرين على اداء قيمة الرهنية ولم يوجد راغب لارتهاها كما ذكر فمن حيث ان هذا يعد تعطيلاً للخراج وهو لا يجوز فحينئذ تكون الطيان محلولة لبيت المال - يوجه المولى بشاء بالرسم المقرر خلاف صاحب الطيان ومائلته (م) ٨ من حيث ان صاحب الاثر له اثرية منفعة الزراعة في الطيان كما ذكر في سلف وجاري اعطاء الطيان بالايجار من صاحب الاثر فله ان يؤجر لمن يريد بمهرته انما يكون عقد الايجار من الآن فصاعداً عن سنة واحدة الى ثلاث سنوات فقط وبعد مضي المدة المذكورة اذا اراد المؤجر بتوافقه مع المستأجر ابقاء الطين تحت زراعته مدة ثانية فبحسب تراضيهما معاً لا مانع من اجراء تجديد عقد الايجار عن مدة اخرى من سنة الى ثلاث سنوات حسبما ذكر بدون ان يجبر المؤجر او المستأجر على ابقاء او اخذ الطيان بعد انتهاء مواعيدها بحيث اذا كان المؤجر بعد مضي مدة الايجار يريد ان يستولي على اطيانه او يؤجرها لغير المستأجر الاول عن سنة او سنتين او ثلاث كما ذكر فلا يمنع من ذلك مادامت الطيان اثريته وله حق المنفعة فيها ولاجل ضبط واعتماد تحرير شروط الاجارات ينبغي من الآن فصاعداً ان لا يصير عقد التأجير او المشاركة الا بموجب سند ديواني يصير تحريره بواسطة المديرية كما انه لا يسوغ الترخيص من المؤجر للمستأجر في فعل غرس ولا بناء في الطيان المستأجر كلياً بحيث ان المؤجر لو اراد الترخيص للمستأجر بذلك فالمدير او ناظر القسم لا يقبل منه ما ذكر ولا يدرجونه في سند الايجار وحاصل الامر ان ايجار الطيان لا يكون الا مجرد زراعة الطين فقط في المدة التي يصير عقد الايجار او المشاركة عليها والاطيان التي تحصل عليها المشاركة يكون تكليفها باسم صاحب الطين لا باسم الشريك ويكون الايجار خالياً عما سوى ذلك مما يوجب التعقيد

والاشكال وقيام التداعي واذا حصل عقد ايجار بخلاف ما ذكر بدون واسطة الحكومة فالحكومة لها ان تعامل من اجري ذلك بما يستحقه من المعاملة نظير الخافضة بموجب القانون (م) ٩ الجاري من قديم الزمان ان المزارعين في الاراضي الميرية الخراجية يسقطون حقوقهم من اراضي الزراعة ويفرغونها لغيرهم بموجب حجة شرعية فمن حيث ان المزارع في الاراضي الميرية يسوغ له شرعاً ان يسقط حق انتفاعه منها لغيره وانه يفرغ عنها لغيره باختياره وان اصول الشريعة تقتضي ان لملك للمسقط ولا للمسقط له في الاراضي الميرية الخراجية بل الملك فيها لجهة بيت المال لكن من حيث ان المزارع فيها له اثر وهو حق منفعة الزراعة فيسوغ له اسقاط حقه في تلك المنفعة والفرغ والنزول عنها شرعاً فيقتضي ان من الآن فصاعداً اذا وقع افراغ او نزول او اسقاط من احد للاحد يلزم ان يكون ذلك بموجب حجة شرعية من محكمة تلك الجهة او من النواب المأذونين بسماع الدعاوي الشرعية وكتابة الحجج ويكون ذلك بعد الاستئذان من المديرية وصدور الاذن منها بتحرير الحجة من بعد التحقيق بان الطيان حقه على مقتضى ما هو مدون بهذه اللائحة مع استيفاء الشروط الاتي ذكرها وهو انه بعد تمام الاسقاط والفرغ والنزول يكتب في الحجة شروط على المسقط له او المفرغ له بانه اذا لزم الحال الى مصلحة الري لعمل جسر او ترع او قنطرة او لزم اعمال طرق او بناء ونحو ذلك بحسب لزوم المصلحة ودخل فيها شيء من تلك الاطيان اي الطيان الخراجية خلاف الطيان الغير خراجية اي خلاف الطيان المملوكة فلا يكلف الميري بشيء في مقابلة ذلك خلاف دفع مال الطيان التي اخذت في تلك العمليات واما اذا دخل فيها شيء من الطيان المملوكة فيعطى لاربها بدلها او قيمتها وكذا يشترط على المسقط له او المفرغ او المباع لهما سواء كانت الطيان خراجية او مملوكة ان يكون ممتثل الى القوانين واللوائح والامور التي تصدر من الحكومة ويكون ملزوماً بسداد الاموال واداء المطالبات الميرية حسبما يصير على اهالي الناحية وهكذا يشترط في سائر الحجج التي تقرر من الآن فصاعداً واذا تبين فيما

بعد ان المسقط له او المفرغ له اجري مخالفة شيء من الشروط المذكورة فيجبر على الاجراء بموجبها بدون مخالفة هذا مع الحذر من كتابة حجج اسقاط او افراغ او نزول على خلاف الشروط المذكورة من بعد التراضي من المسقط والمسقط له واذا كان بعد هذا يظهر وجود حجج محررة من بعد تاريخ هذه اللائحة وتكون مخالفة لهذه الشروط او سندات عادة مكتوبة بالاسقاط والافراغ والبيع فلا تعتبر وترد الاطيان الى المسقط واثنان للمسقط له مع ترتيب الجزاء عليهما وعلى القاضي بحسب القانون (براجع قرار المجلس الخصوصي الصادر عليه امر عالي في ١٩ جمادي الآخرة سنة ١٢٨٣)

(م) ١٠ ان حجج الاطيان السابق كتابتها قبل هذه اللائحة من القضاة الذين بالمحاكم الكبار او من النواب الشهيدين الذين كانوا مرخصين في المرافعات والدعاوي الشرعية وكتابة الحجج يلزم اعتبارها واعمل بها حيث كانت مسجلة في سجل احد القضاة والنواب المذكورين واما الحجج التي من النواب الصغار غير المشهورين مثل نائب شرع بلدة صغيرة او كفر فلا تعتبر بل يصير تغييرها بحجة من القضاة الذين بالمحاكم الكبار والنواب الشهيدين اذا لم تمض خمس سنوات على وضع اليد على الاطيان المذكورة وقد تحدت ميعاد سنة كاملة من وقت صدور هذه اللائحة لتغيير الحجج الماثلة لذلك اما اذا كان مضى على وضع اليد خمس سنوات فاكثر من بعد تكليف الارض عليه فلا يلزم تغيير تلك الحجج بل يكتفي بوضع اليد مدة الخمس سنوات المذكور عنها بالمادة الخامسة من هذه اللائحة واما اذا لم يكن مضى خمس سنوات مع اضع اليد المشتري ولم تكن الحجة التي معه من نواب مأذونين بل من نواب صغيرين او سندات شرعية فيما ذكر يلزم تغييرها من المحاكم الكبار بحضور الفريقين وان وجد ان البائع قد توفي او تسحب ولا يستدرك طلوع الحجة مرة اخرى فمثل ذلك يصير تحقيقه بالمديرية اذا ظهر مدع ينازع واضع اليد وهذا عن الذي سبق ومن الآن فصاعداً لا تتحرر الحجج الا من المحاكم الكبار او من النواب المأذونين في كتابة الحجج وسأع الدعوي كما هو مصرح بالمادة العاشرة من هذه اللائحة — وحيث انه

بحسب مستلزمات المصلحة لا يخلو الحال من الاحتياج لاختطاطيان من الاطيان الخراجية وادخالها في مصلحة الري في اعمال الجسور والترع والقناطر والابنية ونحو ذلك فهو وان كانت المصلحة مكلفة برفع المال عن ارباب تلك الاطيان وخصمه على جانب الميري اذا ان الاراضي ميرية خراجية ومزارعوها بنوع الاثرية لهم فيها حق الانتفاع ماداموا يتعهدونها بالزراعة — الا انه ربما ان بعض ارباب الاطيان التي تدخل اطيانهم او بعضها في العمليات المذكورة يحصل لهم ضيق معاش بسبب ما اخذ منها حيث كانوا متعيشين من الانتفاع بزراعتها وربما البعض منهم يكون في جملة نفوس من العائلة والمنتبني له في الطين بعد المأخوذ منه بالعمليات المذكورة لا يكفي لتعيشهم فرعاية لرفع تلك التضررات وملاحظة لحسن التوطن والعمارة يلزم انه بمعرفة المديرية التي يقع ذلك في نواحيها اذا كان يتحقق لحفرة المدير ويتراى له حصول تضرر وضيق معاش لاحد من المأخوذ اطيانهم او بعضها من الآن فصاعداً بالعمليات المذكورة ويكون محتاجاً لاختطاطيان بدلهما فاما توجد بالناحية اطيان اعبادية غير ممولة سواء كانت نازلة في المزارد او غير نازلة في المزارد ماعدا اطيان الجزائر فيعطى له منها ما يقتضي اعطاؤه له بدلاً بمعرفة حضرة المدير واذا لم يوجد ذلك بالناحية وتوجد بها اطيان متروكة عن اربابها فيعطى له منها البدل او بقدر ما يحتاجه من ضمن البدل حسب رغبته وان لم توجد اطيان بالناحية من هذا القبيل وتوجد بها اطيان محمولة عن اربابها وصارت حق بيت المال فيعطى له منها بدون تأدية رسم السند حيث هو احق بالاختطاطيان منها عن سائر من يتقدم خلافة لاختطاطيان اهالي الناحية او المجاورة واما اذا لم توجد بتلك الناحية اطيان مما ذكر يعطى منها البدل ويرغب صاحب الطين ان ياخذ البدل من البلاد المجاورة فيعطى له على وجه ما توضح تفصيله والذي يستولى من الطين البدل باي وجه من تلك الوجوه يتقيد عليه بالضريبة المقررة بحوضه ويكون ذلك له بنوع الاثرية واما اذا دخل بتلك العمليات اطيان من الاطيان غير الخراجية اي المملوكة لاربابها فهذه يعطى بدلهما لصاحبها او قيمتها

بموجب ما تساو (براجع مادة ٦ من قرار اصلاحات المالية  
ومادة ٢٢ ومادة ٢٤ من لائحة مجالس تنفيذ الزراعة في شان  
الاطيان الخراجية التي تؤخذ للمنافع العمومية)  
(م) ١١ ان الاراضي الميرية الخراجية التي يصير  
فيها غرس اشجار وحفر سواقي وانشاء ابنية فمثل هذه  
الاراضي التي تصير مشغولة بما ذكر يكون للغارس او  
الباني الذي هو صاحب الاثر ولورثته من بعده حصول  
التصرف فيها بسائر التصرفات الشرعية من بيع وهبة  
وغير ذلك من سائر التملكيات وهذا يكون اجراؤه  
من ابتداء صدور هذه اللائحة واما الماضي فاذا كان  
توجد شروط بين صاحب الاثر والمستأجر او المشارك  
او الذي اخذ بالرهن وتلك الشروط تجوز البناء والغرس  
في الارض فيوجب الشروط المذكورة تنحصر الحجج  
اللازمة بتمليك ما يكون صار بناؤه او غرسه في تلك  
الارض اما اذا لم يكن بينهم شروط ولم يحصل التصديق  
من صاحب الاثر على ما صار غرسه او بناؤه فالغارس  
او الباني بغير اذن وبغير شروط سواء كان صاحب  
الاثر نظره وسكت عنه او غير ذلك فهذا يرفع امره  
الى الشريعة الغراء ويجري فصل الحكم فيه بمقتضى  
الاصول الشرعية واما من الان فصاعدا فالذي يريد  
ايقاف ما يثبت له تملكه بالاوجه المتقدمة سواء كان  
صاحب اثار او من تصدق له من صاحب الاثر او  
ورثتهم فله ان يوقف ما انشاء من البناء والسواقي  
وجميع ما يملكه ماله فيه حق القرار كما هو من مقتضيات  
الشريعة انما ذلك يكون باذن من المديرية واذا كان  
البناء او الغرس في جانب من الارض وليس هو في  
جميعها فلا يكون جميع الاطيان تحت تصرف اربابها  
كما ذكريل ذلك يكون عن الجانب الذي صار فيه  
الغرس او البناء من الارض المذكورة والاطيان التي  
تكون مشغولة بالذي يصير ايقافه وهي عليها الخراج  
للميري فاذا نظر وجه يحصل منه تعطيل الخراج المحمول  
عليها فيما ان ذلك لا يجوز تعطيله فيصير النظر فيها  
بالوجه الشرعي ويجري فيها مقتضى اصول الشريعة  
لاجل عدم تعطيل الخراج وعلى اي حال فيشترط في  
جميع هذه الالوجه اداء الاموال والمطالب الميرية  
والشروط المذكورة في المادتين العاشرة والحادية عشر  
ويتوضح ذلك بالحجج والوقفيات (براجع مادة ٦ من قرار

اصلاحات المالية فيما يتعلق بمسئلة الايقاف)  
(م) ١٢ اذا لزم الحال لمصلحة الري العائد منها المنافع  
العمومية واصلاح الاراضي الى حفر ترع او اعمال  
جسور او انشاء قناطر او نحو ذلك او بحسب الاقتضاء  
جري اعمال طرق عمومية او انشاء ابنية تتعلق بلوازم  
المصلحة واخذ لذلك اطيان خراجية واستوجب رفع  
مالها على جانب الميري كما ذكر في المادة الحادية عشر  
فالاطيان التي يرفع مالها لا يكون الرفع الا بعد العرض  
والاستحصال على امر الرفع وذلك من بعد اخذ  
مقاسات الاطيان المذكورة بعرفة المهندسين واستيفاء  
حقيقتها وصحتها بعرفة المديرية قبل العرض وكذلك  
من الآن فصاعدا اذا كان يحصل اكل بجر بالاطيان  
الخراجية او العشورية ولم يتخلف جزيرة في مقابلة  
ما اكله البحر من الاطيان في البلدة التي حصل بها  
ذلك فبعد المساحة يصير رفع مال او عشور ما تلغفه  
البحر على طرف الديوان بعد العرض وصدور الامر  
واما اذا تخلف اطيان جزيرة متصلة باطيان الناحية  
التي اكل البحر منها فينظر لمقدار الذاهب من اكل  
البحر وتصير توفيته من التخلف فاذا كان التخلف اقل  
مما اكله البحر فيصير توزيعه بنسبة ما اكله البحر من  
اطيان كل انسان والباقي يرفع ماله على طرف الديوان  
بعد العرض وصدور الامر عنه ويعتبر الاجراء في  
ذلك من الآن فصاعدا فاما ما سبق اجراؤه في مثل  
ذلك فاتباعا لما حكم فيه سابقا يعتمد واذا كانت تظهر  
زيادة بعد وفاة البحر فيصير اعطاؤها بالزاد لمن يرغب  
من اهالي الناحية المتصل بها ذلك بمقتضى المزايدة  
التي تجري بينهم على عموم اهالي الناحية جميعا حيث  
هم احق واولى من الغير (براجع الامر الصادر في ١٧ ربيع  
اذول سنة ٩١ عن المزايدات) (م) ١٣ ان الجهادية  
الذين اعيدوا الى بلادهم وتوطنوا بها قبل اعمال هذه  
اللائحة او بعدها سواء كانوا امدادية او من المساكر  
المحضرين من السفرية اذا كانوا يريدون اخذ اطيان  
لتعيشهم منها فهو لا من يكون منهم من ارباب  
الكارات او تحت ايديهم هم او والديهم او اخوتهم  
اطيان والجميع في معيشة واحدة فلا يستحقون اخذ  
اطيان فاما الذين لم تكن لهم كارات وليس لهم ولا

من دون أكل بحر من طيان العمور فمثل هذه الجزائر تعطى لاهالي البلاد التي ظهرت فيها بينهم بالمزاد على الوجه المشروح وتضاف على زمام بلد من تنتهي عليه وكل ما يوقعه البحر من تلك الجزيرة فيما بعد وتقصه عن اصلها فمن بعد المساحة ومعلومية مقدار العجز يعرض عنه بالاستئذان عن رفع ماله وبصدور الامر يجري العمل بمقتضاه في رفع ماله عن الذي يكون مكلفاً عليه واما ما ظهر زيادة فيها فيتقيد على من سبق قيد الطيان الجزيرة عليه بالفئة السابق الاعطاء له بها بدون ان تنزل الزيادة المذكورة بالمزاد وكل ما انتهى المزاد فيه على احد في جميع ذلك يتقيد اثرية له ويجري فيه كما في مواد الطيان الخراجية ما يظهر زيادة بالجزائر بعد وفاء الزمام يجري فيه مقتضى الامر الصادر في ١٧ ربيع الاول سنة ٩١ (م) ١٥ من حيث ان الطيان الاواسي على مقتضى اصول الشريعة هي في حال الاصل الطيان خراجية ميرية وكانت اعطيت الى الملتزمين نظير جباية الخراج وتأديته لبيت المال واذا مات الملتزم تعود طيان الاوسية المذكورة الى جهة بيت المال وكان جارياً العمل على هذا المنوال كمقتضيات اصول الشريعة وبعد ذلك اقتضت الارادة السنية بان الاوسية التي يتوفى صاحبها او صاحبها ويكون له ذرية من الذكور او الاناث لا يجري عليها الانحلال بل تنقيد باسماء من يعقبه من الذرية ولا تتحل الا عند انقراض نسلهم واما من يتوفى من اصحاب الاواسي ولا يكون له ذرية فهي التي تفحل وصدر بذلك الامر العالي للروزمة العاصرة في ١٣ ن سنة ٧١ نمرة ١ فعلى مقتضى ذلك كل من يتوفى من ارباب الاواسي سواء كانوا ذكوراً او اناثاً ولم توجد لهم ذرية من الذكور او الاناث يصير انحلال اوسيتهم الى جهة بيت المال واما الطيان الاواسي التي توفيت اربابها وانحلت سابقاً وصارت بيد مزارعين فهذه تبقى تحت ايديهم ويجري فيها كالمدون بالمادة الخامسة ونصير اثرها لهم ويضبر الاجراء في حقها بموجب المواد التي في حق الطيان الخراجية (راجع ٩٢ من قرار اصلاحات المالية في حق طيان الاواسي) (الخاتمة) انه عملاً بما تضمنه الامر العالي قد جرى تنظيم هذه اللائحة حسبما تراءى لدس

لوالديهم ولا لاخوتهم طيان فيعطى لكل واحد من الانفار فدانان وكل واحد من ضباط الصف ثلاثة افدنة والاطيان التي تعطى للجهادية تكون من مستبعدات الميري الجائز الاعطاء منها وتعينها الحكومة (م) ١٤ انه بحسب جريان النيل وتحويل جريان المياه تارة من الشرق الى الغرب واخرى من الغرب الى الشرق يتخلف اكل بحر في الطيان من الجهتين وتحدث جزائر مستجدة وكان يصير في خصوص الجزائر المذكورة منازعات وجاري فيها الاحكام بموجب روابط محددة لذلك من مدة سابقة فالاحكام التي سبقت في خصوص ذلك قبل هذه اللائحة لا تنتقض بل يكون حكمها جارياً على ما كان عليه بدون نقض واما من الآن فصاعداً فالجزائر التي تظهر يكون الحكم فيها على ثلاثة وجوه — (الوجه الاول) انه اذا كان الجزر اكل من الطيان العلوي في بلد من البلاد واظهر جزيرة متصلة باطيان البلد ولو كانت تلك الجزيرة متصلة بمحدود طيان بلاد اخرى فيصير استيفاء اكل البحر من تلك الجزيرة واذا كان المتخلف لا يوفي بما اكله البحر فالذي يتبقى من بعد خصم المتخلف يصير رفع ماله على طرف الديوان كما تصرح بذلك في المادة السادسة عشر من هذه اللائحة واما اذا كان المتخلف زائداً عن الذي ذهب فمن بعد استيفاء قدر الذاهب فالزيادة التي تبرز من المتخلف تعطى بالمزاد لمن يرغب من اهالي البلاد المتصل ذلك بمحدودها واما اذا كان المتخلف ظهر متصلاً باطيان بلد اخرى غير التي اكل منها البحر فهذه يصير دخولها في المزاد اذا لم يكن ظهر عجز باطيان البلد التي ظهرت بها الجزيرة والذي تنتهي عليه تضاف على زمام بلده — (الوجه الثاني) اذا كانت الجزيرة التي تظهر هي بين البحر بين والبحر اكل اطياناً من احدى النواحي التي ظهرت بينهم من الطيان العلو المكافئة على الاهالي فبالحال يصير مقاس ما اكله البحر ويرفع ماله على طرف الديوان واطيان الجزيرة المذكورة يصير نزولها في المزاد بين اهالي البلاد التي ظهرت الجزيرة مقابلة لحدود اطيانهم وتعطى لمن تنتهي عليه الزيادة وتلتحق بزمام بلده (الوجه الثالث) انه من حيث تارة تحدث جزائر بالبحر

## ملحوظات

منها عبارة تجوز فصل احد من العائلة حيث قرار النواب الصادر في سنة ٨٥ صرح بعدم الفرز كما ان عبارة التكليف باسم الارشد وضع لها تنبيه بأخر المادة

**المادة الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة** حذفوا حيث أحكامها صارت ملغاة بالاوامر الصادرة في ١١ جا سنة ٨٨ وفي ١٧ را سنة ٩١

**المادة السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرون** (هؤلاء الاربعة مواد حذفوا حيث ان الاجراءات المتبعة في شان من يكون واضعاً يده على اطيان خراجية بدون حجة هي على مقتضى امر عالي صادر في ٣ رجب سنة ٨٢ وامر في ١٩ جا سنة ٨٣

**المادة الثانية والعشرون** حذفت بما ان هذا كان في وقته والترك غير جاري — **المادة الخامسة والعشرون** حذفت لكون ما يتعلق باطيان الرزق انتهى حكمه في وقته

**المادة السادسة والعشرون والسابعة والعشرون والثامنة والعشرون** (هؤلاء حذفوا حيث احكامهم ملغاة بالامر الصادر من المرحوم سعيد باشا في ١١ جا سنة ٧٨ والاوامر الكريمة الصادرة في ٦ را سنة ٩٠ وفي ١٧ را سنة ٩١ — **المادة السابعة**) حذفت منها الحكم الاول المتعلق باطيان المتسحين بما ان له اجراءات موضحة بالامر العالي الصادر في ٢٥ رجب سنة ٨٢ — **المادة التاسعة** حذفت منها ما ذكر فيه عن الترخيص لنظارة الاقسام بتحرير سندات ديوانية عن تأجير او شركة اطيان حيث ان السندات المتعلقة بذلك على وجه العموم جارية تحريرها واعطاؤها بواسطة المديريات — **المادة الحادية والعشرون** حذفت منها الحكم المختص بالاطيان خاصة الجهادية الذين يلحقون بالعسكرية حيث ان الجاري فيه هو بالتطبيق للوجه الثالث من الامر العالي الصادر في ٢٥ رجب سنة ٨٢ — **المادة الرابعة والعشرون** حذفت منها عبارة الاعطاء بالرسم لكونها ملغاة بالوجه الثاني من الامر الصادر في ٢٥ رجب سنة ٨٢ (صورة امر عالي رقم ٧ شعبان سنة ٩٢ غرة ٨ لنظارة الحفانية والتجارة) حيث انه بالقومسيون المنعقد لرؤية لوائح الاطيان اللازم طبعها ونشرها على حسب لائحة ترتيب المحاكم المستجدة صار تلاوة الاوامر والقرارات والمنشورات السابق صدورها الحاقاً بلوائح اجراءات

الحاضرين وحيث ان ما ورد بالمواد المسطرة بها هو على قدر ما علم وتلاحظ من وقائع مواد الاطيان وتكون ان مشاكل الاطيان تتعدد وتنوع بما لا يدخل تحت حصر بداعي ما يحدث بحال واقعة ظهور الاشياء بمجالاتها والمنقصود ان تكون هذه اللائحة مستمرة العمل بموجبها وتتخذ قانوناً وحدوداً للاطيان بالانقضاء حكمه مما هو محرر بها فاذا كان بحالة الاجراء بمجالات الواقعة تحدث مواد ولم يوجد باللائحة ما يقتضي لفك مشكلها فبعد تحقيقها بمعرفة الجهة التي تكون واقعة بها واعطاء الرأي عنها من محلها بحيث يذكر فيه عدم وجود ما يقتضي حكمه بها في اللائحة يعرض لمجلس الاحكام فان وجد ان ما باللائحة يكفي للفصل بها فتخطر المديرية بما تجر به والا اذا ظهر اليه بمحققة الحال عن تجديد مادة اخرى لفصل تلك المادة وامثالها علاوة على اللائحة فبعد تسويته والمذاكرة فيه بالمجلس الخصوصي وحصول الاقرار عليه يعرض من الخصوصي للاعتاب ومتى استحسن اجراؤه بالارادة العلية التي تصدر فيجعل ذبلاً لهذه اللائحة وينشر للجهات باجرا المعاملة بموجبها كما ان على هذا الوجه تلزم المعاملة بما تقرر ذكره واحكامه بهذه اللائحة مع الجميع كائناً من كان بدون مخالفة لما بها وكل من تعدى حكمها في الاجراء فيكون اوجب نفسه للمحاكمة والمجازاة بموجب القانون ويعامل بذلك — وعلى وجه ما ذكر قد انتهى امر تنظيم هذه اللائحة على ما تدون بها فبعضها على المسامع الشريفة متى قورنت بالقبول وصدر عليها الامر العالي بالاجراء يصير طبعها ونشرها للمديريات والمحافظات والمجالس ودواوين العموم ومن يلزم ليحجروا العمل بموجبها

**اصل هذه اللائحة ثمانية وعشرون مادة حذفت منها ثلاثة عشر مواد للاوجه الاتي ايضاحها ادناه (المادة الثالثة)** حذفت كون الاراضي التي تؤول لبيت المال وتعطى بالرسم الاجراءات المتبعة في ذلك بعد اللائحة صادر عنها امر من المرحوم سعيد باشا في سنة ٧٨ وامر عالي في سنة ٩١

**بيان الواجه التي حذفت من بعض مواد الباقية باللائحة كما هو آتي ايضاحه — (المادة الثانية)** حذفت

الاطيان وما وجدانه متعلق بالامور الادارية والمسبوق لغومفعوله او نسخه بخلافه صار استبعاده والذي استقر الحال على ابقائه حسب الجاري عليه العمل صار توريده في هذا المجموع بتعديل وافصح ما لزم وجرى تلاوة ذلك بالقومسيون المنعقد تحت رياستنا وصار الاقرار عليه واعتماده فاصدرنا امرنا هذا لكم للمبادرة بطبعه ونشره تطبيقاً لما نص عن ذلك بالمادة ٣٦ من لائحة ترتيب المحاكم المستجدة

اطيان زراعية — (٠) امر كرم في ٢ رمضان سنة ١٢٨٢ (١٢) ١٢٤ ش سنة ٨٢

اذا رفعت دعوى من مؤجر او مستأجر او من وارث لاحدهما في املاك او اطيان ولم تكن علة توجب سماعها غير كونها ناجزة بورقة كونترا تو غير ديواني بصير سماعها بعد تحميل ضعف الرسم المقرر من الطرف المتضرر

اطيان زراعية — (٠) (ر) ترعة حلوة ١٧ الحجة سنة ٧٣ — وسية ٢ شعبان سنة ٧٥ — بدل في الاطيان اول الحجة سنة ٧٦ — آلة بخارية ١٩ ر سنة ٧٧ — زيادة مساحة ٨ صفر سنة ٧٧ — قصبة ١٥ ذا سنة ٧٧ — خراجي ١١ جا سنة ٧٨ — شركة ١٥ ن سنة ٧٨ — كفر ١٤ ن سنة ٧٩ — سكة حديد ٢٠ محرم سنة ٨١ — حجة ٣ ب سنة ٨٢ — متسحب ٢٥ ب سنة ٨٢ — خراجي ٢٢ ش سنة ٨٢ — اطيان ٢ ن سنة ٨٢ — قاصر ٩ ذا سنة ٨٢ — ابعادية ١١ الحجة سنة ٨٢ — ابنية ٢٤ الحجة سنة ٨٢ — خراجي ٧ جاسنة ٨٣ واول ج سنة ٨٣ — وقف اول ذاسنة ٨٣ — حجة ٢ جا سنة ٨٤ — اهالة الرمال ١٢ محرم سنة ٨٥ حجة ٢٥ ذا سنة ٨٥ — عائلة ٢ الحجة سنة ٨٥ — مال ٢ محرم سنة ٨٧ — ماشية ١٧ ر سنة ٨٨ — مال ١٠ رجب سنة ٨٩ — املاك الميري الحرة ١٧ را سنة ٩١ مساحة ١١ جا سنة ٩١ — ابنية ٣ محرم سنة ٩٢ — جهادية — عشوري — تاريخ

الاطيان العائلات فبنا على ما رفعه اليها ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا نأمر بما هو آت (م) ١ من الان فصاعدا لا تكلف اطيان العائلات باسم ارشد العائلة بل يكون التقسيم والتكليف على كل من الورثة بحسب استحقاقه الشرعي (م) ٢ الاطيان السابق تكليفها باسم ارشد العائلة اذا اراد احد الورثة فرز استحقاقه فيها وتكليفه باسمه يجب لذلك (م) ٣ احكام قرارى مجلس شورى النواب المذكورين اعلاه تكون ملغاة من تاريخ امرنا هذا (م) ٤ على ناظر داخلية وحقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل منهما بما يخصه — المسطر بهذا صورة الامر العالي الصادر لرياسة مجلس النظار في ١٢ شعبان سنة ١٢٩٨ واردة لهما بافادة منه رقيم ١٤ الشهر المرقوم نمرة ٤٤ بما يتبع اجراءه في اطيان العائلات وحيث من الاقتضى اجراء مقتضى فقد كتب في تاريخه على صورته لجهاات الاقتضاء ومن الجملة هذا لاجراء موجهه في ٢١ شعبان سنة ١٢٩٨

اطيان — (٠) (ر) حجة — شراقي — متسحب — معاش رزقة — وسية — ابعادية — اثرية — خراجي — عشوري — عهدة — فردة — نخيل — اكل بحر — بستان — زيادة مساحة — جهادية — مقاييس — مال — تكليف اطيان آيلة للبائع بالارث وليست مكلفة باسمه — (ر) تكليف ١٦ ذ سنة ١٢٩٨

اطيان موات — (٠) (ر) شركة الاباحة (مجلة ١٢٧٠ اعادة اجراءات نزع الملكية — (٠) (ر) نزع ملكية (قم ٦٠٢ اعادة اعتبار المفلس — (٠) (ر) افلاس (قت ٤٠٨ اعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسي عليه المزايدة — (٠) (ر) نزع ملكية ابتداء من (قم ٥٩٢ اعادة الغير مستحق — (٠) (ر) تعهدات مترتبة على الافعال (ق ١٤٥ — ١٤٦

اعادة التحقيق — (٠) (ر) قاضي التحقيق (فتح ٥١

صورة امريال — بعد الاطلاع على قرارى مجلس شورى النواب الصادر عليهما امران احدهما بتاريخ ٩ محرم سنة ١٢٨٦ والثاني في ٢٨ محرم سنة ١٢٩٤ في اطيان العائلات — (٠) منشور صادر في ٢١ ش سنة ١٢٩٨ (١٦) ستمبر سنة ١٨٨١

صورة امريال — بعد الاطلاع على قرارى مجلس شورى النواب الصادر عليهما امران احدهما بتاريخ ٩ محرم سنة ١٢٨٦ والثاني في ٢٨ محرم سنة ١٢٩٤ في

اعادة الحكم — ( قانون مرافعات )

( في التماس اعادة الحكم بالمحكمة التي اصدرته )

م ٢٧٣ يجوز للاخصام التماس اعادة النظر في الاحكام الانتهائية الصادرة من محكمة ابتدائية واستئنافية بموجبة الاخصام او في حال الغيبة ان كانت المواعيد التي تجوز فيها معارضة الاحكام الصادرة في الغياب قد مضت وهذا الاصل يكون بناء على سبب واحد او اكثر من الاسباب الآتية :  
٠ أولاً : اذا لم يحكم في احد الطلبات المقدمة للمحكمة .  
٠ ثانياً : اذا حصل في أثناء نظر الدعوى غش من الخصم الاخر وترتب عليه تأثير في رأي القضاة في الحكم .  
٠ ثالثاً : اذا حصل الاقرار بعد الحكم بتزوير الاوراق التي ترتب عليها الحكم او حكم بتزويرها .  
٠ رابعاً : اذا استحصل ملتصق الاعادة من بعد الحكم على اوراق قاطعة في الدعوى كانت تجوز بفعل الخصم الاخر .  
٠ خامساً : اذا حكم بشيء لم تطلبه الاخصام .  
٠ سادساً : اذا كان الحكم مناقضاً بعضه لبعض ( م ٢٧٣ )  
ميعاد التماس اعادة الحكم ثلاثون يوماً من تاريخ الاعلان بالحكم الصادر بمواجهة الاخصام وفي حالة ما اذا كان الحكم صادراً في الغيبة يكون ابتداء الميعاد من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول م ٢٧٤ ومع ذلك لا يكون ابتداء الميعاد في الوجه الثاني والثالث والرابع من الالوجه السابق ذكرها الا من وقت ظهور الغش او التزوير او الاوراق التي كانت مخفية م ٢٧٥ يقدم التماس اعادة الحكم بتكليف من الملتصق للخصم الاخر على الالوجه المعتادة بالمحضور للمحكمة التي اصدرت الحكم ويجوز ان تكون تلك المحكمة مركبة من نفس القضاة الذين اصدروا ذلك الحكم ( م ٢٧٦ ) لا تعيد المحكمة النظر الا في الطلبات الملتصق اعادة النظر فيها ( م ٢٧٧ ) تحكم المحكمة ابتداء في جواز قبول التماس او عدمه ( م ٢٧٨ ) اذا حكم برفض التماس حكم على الملتصق بغرامة اربع مائة قرش ديواني وبالتعويضات ان كان لها وجه ( م ٢٧٩ ) اذا حكمت المحكمة بقبول التماس فتعين الجلسة التي يكون فيها حضور الاخصام للمرافعة في اصل الدعوى بغير احتياج لاعادة التكليف بالحضور ( م ٢٨٠ ) الحكم الذي يصدر برفض التماس لعدم جواز قبوله او الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول التماس لا يجوز التماس اعادة النظر فيها مطلقاً

اعادة الدعوى — ( ر ) قضاء ( مجلة ١٨٣٧ ) —

قوة الشيء ( المحكوم ) به — اعادة الحكم

اعادة المأجور — ( ر ) اجارة ( مجلة ٥٩١ )

اعادة المزايد على ذمة الراسي عليه — ( ر ) نزاع ملكية

( قم ٦٠٦ )

اعارة — ( ر ) عارية ( مجلة — امانة ( مجلة ٧٦٦ )

اعارة الارض — ( ر ) عارية ( مجلة ٨٣١ )

اعارة مطلقة — ( ر ) عارية ( مجلة ٨١٦ )

اعارة مقيدة — ( ر ) عارية ( مجلة ٨١٧ )

اعارة الرهن — ( ر ) رهن ( مجلة ٧٤٨ )

اعانة للمفلس — ( ر ) اتحاد المدينين ( قت ٣٤٠ )

اعتبار — ( ر ) قذف

اعتبار المفلس — ( ر ) افلاس ( قت ٤٠٨ )

اعتراف قهري — ( ر ) مستخدم الحكومة ( قق ١١٧ )

اعتراف بالخط او الامضاء او الاسم — ( ر ) خطوط

( قم ٢٥١ — ٢٥٢ )

اعتراف الوصي بدين او عين او وصية — ( ر ) وصي

( ش ٤٦٤ )

اعدام — ( ر ) جنابات ( قق ٢٠٧ — ٢٠٨ — ٢٠٩ )

اعدام اصناف ممنوع دخولها — ( ر ) تهريب ( قق ٢٠٥ )

اعدام الدفاتر — ( ر ) متفالس ( قق ٣٠٣ )

اعمال تجارية — ( ر ) تاجر — كيبالة ( قت ١٠٩ — ٢٠١ )

اعمال تحفظية — ( ر ) افلاس ابتداء من قت ٢٨٦

اعمال عمومية — ( ر ) مجلس تفتيش الزراعة —

جمعيات اشغال عمومية — عون — جسر — ري —

هندسة — اشغال عمومية — عملية نيلية

اعمال نيلية — ( ر ) مجلس تفتيش الزراعة —

جمعيات اشغال عمومية — عون — جسر — ري — هندسة

اعمى — ( ر ) بينة ( مجلة ١٦٨٦ — نكاح ( ش ٧ —

بيع ق ٢٥٣ — مدرسة الخرس والعميان

اعلام شرعي صادر عن مادة قتل — ( ر ) محكمة

شرعية اخر ذ سنة ١٢٩٨

اعلام شرعي — ( ر ) محكمة شرعية

اعلام شرعي — ( منشور اصدرته نظارة الداخلية الى المديرية والمحافظات في ٥ ربيع الاول

سنة ١٣٠٥

احدى المديرية خابرت الداخلية عن اعلام شرعي

صدر لدوي حقوق من محكمة مصر الشرعية ضد ورثة

شخص بانه لدى الشروع في تنفيذه قبل من احد الورثة

ان مورثهم ماترك الاجزاء من الاطيان وهو مؤجر وليس عندهم نقود للسداد ولهذا طلبت النظر فيما يكون لتنفيذ ذلك وامثاله ولنا حرر عنه الى نظارة الحقانية وردت افادتها مؤرخة ١٣ الحاضر نمرة ٢٠٨ بان الماد ٢٩ من لائحة المحاكم الشرعية تقضي بتنفيذ احكام الحاكم المذكورة بالطرق القانونية وان الامر العالي الصادر في ٢٦ صفر سنة ٩٨ نص على تنفيذ احكام المجالس المحلية تنفيذاً جبرياً بالكيفية المنصوصة بالذكر بتو الصادر في ٢٥ مارث سنة ٨٠ (رحمجن) بحجز وبيع املاك من يتأخرون عن دفع الاموال الاميرية وانه لا فرق في كيفية تنفيذ الاحكام بين كونها صادرة من المجالس المحلية او من المحاكم الشرعية اذ كلها من جهات القضاء ولهذا اشارت بتنفيذ الاعلامات الشرعية على مقتضى ذلك المذكور وانه وان كتب لتلك المديرية بالاجراء كذلك لكنه حيث ان هذا مما ينبغي احاطة باقي المديرية والمحافظات به علماً ليعملوا به ووجهه ايضاً فقد كتب لها في تاريخه وبالجملة هذا لحضرتكم لاتباعه

اعلان - (قانون مرافعات) (م) ١ كل اعلان او

لغباريق من بعض الاخصاص لبعثهم يكون بواسطة المحضرين بناءً على امر المحكمة التابعين اليها او بناءً على طلب الاخصاص

اعلان الاوراق - (م) ٢ الاوراق التي يصير اعلانها

على ايدي المحضرين تكون مشتملة على البيانات الاتية  
اولاً تاريخ اليوم والشهر والسنة ثانياً اسم المحكم الذي تعلن هذه الاوراق في مصلحته ولقبه وصنفته او وظيفته ومجمله (١) ثالثاً اسم المحضر والمحكمة الموظف بها رابعاً اسم ولقب المعلن اليه المعلومات وصنفته او وظيفته ومجمله خامساً ذكر اسم الشخص الذي تسلم اليه الاوراق المعلنه سادساً ذكر حصول المساعدة من شيخ البلد او الامتناع عن بذلها في الاحوال المبينة في المادة السابقة م ٤ الاوراق التي تعلن على ايدي المحضرين يجب ان تكون تسخين احداها اصل والثانية صورة وذلك في غير الاحوال المستثناة بموجب نص صريح . ويكون تحريرها بمعرفة المحضر بناءً على تعريفات المحكم المعلن سواء كانت تحريرية او شفاهية اذا كان المحكم المذكور طلب منه الاعلان مباشرة فاذا تراءى للمحضر في هذه الحالة وجه في الامتناع عن الاعلان وجب عليه ان يتوجه مع المحكم في نفس اليوم الى القاضي المعين من المحكمة للامور الوقتية

(١) المحل هو المركز الشرعي المنسوب للانسان الذي يتروى فيه باستيفاء ماله واغناه ما عليه ويعتبر وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضراً فيه في بعض الاحيان او اغلبها وانه لا يجهل ما يحصل فيه مما يتعلق بنفسه

لبحكم يلزم الاعلان او بما يراه من التغيرات التي يصح بها الاعلان وبامر المحضر بما ينبغي اجراء م ٥ يجب على المحضر ان يبين في ذيل الاصل والصورة من كل ورقة تعلن على يده مقدار رسمها وان لم يفعل ذلك يحكم عليه القاضي المعين من المحكمة للامور الوقتية بغرامة مائة قرش ديواني بمجرد اطلاعه على الورقة بعد استماع كلام المحضر والمحضران يتظلم من ذلك المحكم للمحكمة في ظرف ثلاثة ايام م ٦ يجب ان تسلم الاوراق المكتفي اعلانها لنفس المحكم او لعله م ٧ اذا توجه المحضر الى محل المحكم ولم يجد له محلاً فادخله من اقراره سأكنا معه فيسلم الصورة على حسب ما تقتضيه الحال اما لحاكم البلدة الكائن فيها محل المحكم او لشيخها ومن يستلم منها يكتب على الاصل علامة الاستلام بدون اخذ رسم وعلى المحضر ان يبين جميع ذلك في الاصل والصورة فان امتنع حاكم البلدة وشيخها عن الاستلام وجب على المحضر ان يذكر ذلك في الاصل والصورة م ٨ الاوراق المكتفي اعلانها بحري تسليم صورها على الوجة الاتي يانها اولاً ما يخص منها بالمحكمة بحري تسليم صورته ليد مدير الاقليم الداخل في دائرة المحكمة المختصة بالنظر في القضية ثانياً ما يتعلق بالمصالح بصير تسليم صورته الى نظار ديوانها العمومية ثالثاً ما يتعلق بالدوائر تسليم صورته الى نظارها رابعاً ما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورته في مركز الشركة ان كان لها مركزاً الى مامور ادارتها او رئيس مجلس ادارتها او مديرها او من ينوب عنهم وان لم يكن لها مركز فتسلم الى احد شركائها المتضامين خامساً ما يتعلق بالاشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر المصري تسلم صورته الى وكيل المحضر الخديوية وهو يكتب على الاصل علامة الاستلام وفي الاحوال الثلاثة الاول تكتب من يسلم الصورة علامة الاستلام على اصلها وعلى المحضر ان يذكر ذلك في الاصل والصورة واذا لم يجد المحضر من يجب التسليم اليه في الاحوال الثلاثة المرفوعة او وجد وامتنع عن الاستلام فتسلم الصورة الى وكيل المحضر الخديوية المرفول بالمحكمة التابع لها المحضر ويتأخر منه على الاصل بالاستلام ومن يمتنع من ارباب المناصب المذكورة عن الاستلام يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديواني ويكون المحكم عليه بذلك من القاضي المعين للامور الوقتية بعد اطلاعه على الورقة وبعد تكليف الممتنع عن الاستلام بالمحضر امام القاضي في معاد ثلاثة ايام كاملة زيادة عن مسافة الطريق المقررة م ٩ اذا كان المحكم المكتفي الاعلان اليه محل بالبلاد الاجنبية معلوم عند المعلن فيبين ذلك بالورقة المقصود اعلانها وترسل صورتها بمعرفة وكيل المحضر الخديوية الى ناظر الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية واذا لم يبين المحل في الورقة فتعلق صورة ثانية منها في اللوحة المعدة لذلك في المحكمة م ١٠ يجب على المحضر ان يعلن الورقة المقصود اعلانها في اليوم الذي يطلب فيه المحكم ذلك منه او في اليوم الذي يصدر له فيه امر باعلانها من المحكمة التابع لها ما لم يكن له وجه شرعي يمنعه عن ذلك م ١١ اذا اقتضى الحال اعلان ورثة الى من يكون محله بعيداً عن مسكن المحضر جاز للقاضي اول كتاب



## ملحوظات

وبعد الاطلاع على المادة ١٢ من القانون المدني تتبع في المحاكم المذكورة - وبعد الاطلاع على القرار الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ - وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار (ناشر باهوات) (م) ١ الاحكام والاعلانات التي يجب نشرها في الجرائد في الاحوال المقررة في القانون تنشر باللغة العربية وباحدى اللغات الاخرى القضائية بالكتابة في الجرائد التي تعينها المحاكم لذلك (م) ٢ تعمل مناقصة في مظاريف مخنومة في اول يوليو من كل سنة في اجر نشر الاعلانات القضائية في السنة التالية وتكون هذه المناقصة في كل محكمة امام القاضي الذي تعينه لذلك وتعين في دائرة كل محكمة جريدتان لنشر الاعلانات القضائية احدها تطبع باللغة العربية والثانية تطبع باحدى اللغات الاخرى القضائية ويجوز في كل الاحوال للقاضي ان يأمر بناء على طلب ذي الشأن بدرجة ملخص الاعلانات الخاصة في اي جريدة اخرى على نفقته (م) ٣ لاتقبل المناقصة الا من مديري الجرائد التي تظهر ٣ مرات في كل اسبوع على الاقل ويشترط زيادة على ذلك ان يتقرر قبول المناقصة منهم بقرار يصدر من الجمعية العمومية في المحكمة الابتدائية المراد اعمال المناقصة فيها ويصدق عليه من محكمة الاستئناف (م) ٤ تعقد في كل محكمة جمعية عمومية لتعيين شروط المناقصة وتعيين اتساع عواميد الجريدة وقطع الحروف وعدد ما يوضع منها في كل سطر من الاعلانات وعدد نسخ الجريدة التي يوزعها من رسي عليه المناقصة على نفقته ويرفع جميع ذلك لمحكمة الاستئناف للتصديق عليه (م) ٥ الاحكام المتعلقة بالاعلانات القضائية المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية وفي قانون التجارة وفي قانون التجارة البحري تعدلت بمعنى ما هو مقرر في امرنا هذا الذي عهد تنفيذه الى ناظر حقانية حكومتنا اعلانات قضائية - ١٠ امرال صادر في ١٤ مارس سنة ٨٦ بعد الاطلاع على المادة السابعة والثلاثين من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وعلى المادة ١٢ من القانون المدني المختلط وعلى امرنا الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٥ المتعلق بنشر الاعلانات القضائية

المحكمة على حسب الاحوال ان يعين اي شخص لتوصيل الورقة المقصود اعلانها ويكون تسليمها بحضور شاهدين ١٢ م تعيين الشخص المذكور يكون بامر من القاضي يكتب بذيل العربية المقدمة من الشخص او بموجب خطاب يكتبه كاتب المحكمة ويحفظ صورته ١٣ م يذكر في الاصل والصورة حضور الشاهدين ثم يضع فيها الشاهدان والشخص المعين للاعلان امضاءه او اختتامه ١٤ م على المحضر عقب الاعلان ان يكتب ما صار اعلانه على حسب ترتيب التواريخ في دفتر تكون صحائفه مضمرة وعليها علامة احد قضاة المحكمة مع بيان ملخص الاوراق الملونة بوجه الاختصار ١٥ م يسلم اصل الورقة الملونة لكاتب المحكمة التابع لها المحضر ١٦ م اذا كانت الورقة الملونة للشخص مشتملة على طلب حضوره في ميعاد مقدر بالايم او على التنبيه عليه باجراء امر ما في ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الاعلان في الميعاد المذكور ١٧ م اذا كان الميعاد معيناً في القانون فيزداد عليه يوم لكل مسافة ثمان ساعات بين محل الشخص المطلوب حضوره او الصادر له التنبيه وبين المحل المقضي حضوره اليه بنفسه او بواسطة وكيل عنه وما يزيد من الكسور على خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد وفي حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديد بنقص من مواعيد المسافات نصفها ١٨ م اذا كان اليوم الاخير من الميعاد يوم عيد يصير امتداد الميعاد الى اليوم الذي بعده ١٩ م تكون المواعيد للاشخاص الساكنين خارج القطر المصري سواء كانوا في ممالك الدولة العلية او في البلاد الاجنبية على حسب ما هو آت اولاً يعطى ميعاد ستين يوماً لمن يكون في ممالك الدولة العلية او في البلاد الكائنة بسواحل البحر المتوسط ثانياً يعطى ميعاد مائة وثمانين يوماً لمن يكون فاطناً في كافة البلاد الاخرى من اوربا وولايات المشرق لحد البلدة المسماة بوقهامة ثالثاً يعطى ميعاد ثلاثمائة وستين يوماً لمن يكون ساكناً في جميع البلاد الاخرى ٢٠ م لاتعتبر مواعيد المسافات المقررة بالمادة السابقة اذا كان الشخص المقضي الاعلان اليه حاضراً بالديار المصرية بل تراعى في حقه المواعيد المقررة بالنسبة الى الجهة التي تكون اقامته بها او الجهة التي يوجد بها ومع ذلك يجوز للمحكمة عند الاقتضاء ان تزيد في المواعيد ٢١ م لا يجوز اعلان اي ورقة الى الشخص قبل الساعة السادسة الافرنجية من الصباح ولا بعد الساعة السادسة الافرنجية ايضاً من المساء ولا في ايام الاعياد الا اذا اخذ احد القضاة بخلاف ذلك ٢٢ م المواعيد السابق بيانها والاجراآت المقررة في المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٢ يقتضي مراعاتها ولا فيكون العمل لاغياً ٢٣ م اذا حكم بطلان العمل بسبب فعل المحضر فقد صار ملزوماً بمصاريف المرافعات باللغة وبالعويضات اذا كانت لها وجه فضلاً عن المحكم عليه بالعقوبات التأديبية اعلانات قضائية - (نشرها بالجرائد) امرال صادر (في ١٤ ديسمبر سنة ٨٥

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على المادة ٣٧ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

اعلان جهات الادارة—(ر) محضر ٢٦ رجب سنة ٩٧  
اعلان القوانين والاوامر—(ر) قانون (لا ١-٢)  
اعلان بالحضور—(ر) اختصاص المحاكم (قم ٣٤-٣٦)  
اعلان امر الاحالة على الجلسة—(ر) حضور (قم ٦٤-٦٥)

اعلان بالحضور (باطل—لاغي) (ر) حضور (قم ٦٦)  
اعلان (محل بخار) (ر) حضور (قم ٧٥)  
اعلان الاوراق لقلم كتاب—(ر) حضور (قم ٧٦)  
اعلان الاحكام—(ر) احكام (قم ١١٢)  
اعلان المعارضة في المصاريف (ر) احكام (قم ١١٨)  
اعلان امر تاخير الدعوى امام قاضي التحقيق—(ر) غيبة قم ١٢٣

اعلان الحكم باليمين—(ر) يمين قم ١٧٠  
اعلان الحكم بتعيين اهل الخبرة—(ر) خبر (قم ٢٢٣)  
اعلان محضر حلف اليمين—(ر) خبر (قم ٢٢٦)  
اعلان الامر بتحقيق الخط او الختم—(ر) خطوط (قم ٢٥٩)

اعلان ادلة التزوير وتكليف بالحضور—(ر) تزوير قم ٢٧٩  
اعلان الاوراق لطالب الاستئناف—(ر) استئناف (قم ٣٦٤)

اعلان صورة محضر المحجز—(ر) محجز (قم ٤٥١)  
اعلان المعارضة—(ر) معارضة (قم ٣٣٢)  
اعلان ورقة المحجز—(ر) محجز (قم ٤١٥-٤١٦)  
٤١٧-٤١٨-٤١٩

اعلان بيع الاشياء المحجوزة—(ر) محجز (قم من ٤٦٧ الى ٤٨٠)  
اعلان الورقة المثبتة لتعليق اعلان البيع—(ر) محجز (قم ٤٧٢)

اعلان حكم بيع سندات السهام—(ر) محجز قم ٥٠٣  
اعلان الشروع في التنفيذ—(ر) قسمة بين الغرماء (قم ٥٢٩)  
اعلان الحكم الصادر بنزع الملكية—(ر) نزع ملكية (قم ٥٥٩)

اعلان بيع العقار ومشمولاته—(ر) نزع ملكية (قم ٥٦١-٥٦٢)

وعلى القرار الصادر من محكمة استئناف اسكندرية المختلطة في ٦ مارث الجاري—وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوآت (م) ١ على المحاكم المختلطة ان تشهر بمقتضى امرنا المشار اليه آنفاً المؤرخ ١٤ ديسمبر سنة ٨٥ عمل مناقصة عن نشر الاعلانات القضائية عن المدة التي تبثدي من اول مايو سنة ٨٦ وتنتهى في ٣١ اكتوبر سنة ١٨٨٧

اعلان مأموري المديرية بالحضور امام المحاكم الاهلية في ٣٣ ديسمبر سنة ٨٩ نشرت نظارة الداخلية منشورين احدهما لمديرية الوجه البحري والجيزة والثاني لبقية مديريات الوجه القبلي بان طلب مأموري المديرية للمحاكم الاهلية لا يكون الا بواسطة المديرين والمنشوران بمعنى واحد الا في ان المأمورين في بقية مديريات الوجه القبلي لا يطلبون للمحاكم مطلقاً الى غاية يناير سنة ١٨٩٠ لاهمية الاعمال الادارية عندهم في تلك المدة وبعدها تتساوى كل المديرية في ان طلب المأمورين للمحاكم لا يكون الا بواسطة المديرين وهذا هو المنشور الاول يكتفي بنشره عن الثاني

لما تشكى بعض مديري الوجه القبلي من طلب بعض مأموري الادارة امام المحاكم لتأدية شهادات وغيرها بدون واسطتهم ونظر بطرفنا ان طلب اي مأمور من مأموري احدى المديرية لدى المحاكم بغير واسطة المدير الذي هو الرئيس العام بالمديرية مما يوجب ارتباك اعمال الوظائف وانحلال ارتباطها فضلاً عن سقوط سلطة واعتبار المدير في نظر المستخدمين والاهالي مع سقوط الوسائط التي يمكن بها تأدية ما عليه من الواجبات المهمة قد حررنا لنظارة الحقانية بان تكون جميع الاعلانات التي تصدر من النيابة والمحاكم في كافة المسائل الادارية مع المدير مباشرة دون غيره لانه هو النائب الوحيد عن الحكومة في مديريته ولقد علمنا ما ورد منها بتاريخ اول ديسمبر سنة ٨٩ غمرة ٣٧٨ انها حررت لجناب النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية باتباع ذلك فلاجل معلومتكم بما ذكر لزم تحريره

اعلان الاحكام—(ر) ميعاد

اعلان الاوراق—(ر) محضر

اعلان عن يد محضري المحاكم المختلطة—(ر) مترجم

- اعلان تقرير المزايدة على ائتمن الاصلى — (ر) نزع ملكية (قم ٥٨١)
- اعلان عريضة دعوى استرداد العقار — (ر) استرداد (قم ٥٩٦)
- اعلان الحجز التحفظي — (ر) حجز تحفظي (قم ٦٧١)
- اعلان الاستئناف — (ر) استئناف قم ٣٦٥
- اعلان — (ر) نشر — تنبيه
- اعلان مشاركة شركة المساهمة — (ر) شركة (قت ٥٧)
- اعلان المتوسط بقبول الكيالة للمتوسط عنه — (ر) كيالة (قت ١٢٥ — ١٢٦)
- اعلان ضامن محيل الكيالة ونفس محيلها بالبروتستو — (ر) كيالة (قت ١٤١)
- اعلان مدينين التفليسة — (ر) افلاس (قت ٢٩٤)
- اعلان مدينين التفليسة بتسليم سنداتهم — (ر) افلاس (قت ٢٨٩)
- اعلان التنبيه — (ر) سفينة قتب ١٢
- اعلان محضر حجز السفينة — (ر) سفينة (قتب ١٤)
- اعلان السيكتورتاه بالاخبار الواردة عن الاشياء المؤتمنة — (ر) سيكتورتاه (قتب ٢١٤ — ٢١٦)
- ٢١٧ — ٢١٨
- اعلان السيكتورتاه بما يثبت هلاك البضائع — (ر) سيكتورتاه (قتب ٢٢١)
- اعلان الاوراق — (ر) حق مدني (قتب ٤٤)
- اعلان الامر بالحالة على المحكمة — (ر) قاضي التحقيق (قتب ١١٨)
- اعلان بالحضور امام محكمة المخالفات — (ر) مخالفات قتب ١٢٦ — ١٢٧
- اعلان المعارضة في حكم المخالفات — (ر) مخالفات (قتب ١٣٠)
- اعلان بالحضور امام محكمة الجنح — (ر) جنح (قتب ١٥٦)
- اعلان ما يلزم للمتهم بجناية — (ر) جنابات (قتب ١٩٢)
- اعلان بالحضور امام محكمة الاستئناف — (ر) جنح (قتب ١٨٢)
- اعلان بالحضور امام محكمة النقض والابرام — (ر) جنابات (قتب ٢٢١)
- اعلان حكم الجنح والجنابات مع تنبيه بدفع المصاريف
- (ر) عقوبة الجنح والجنابات (قت ٥٠)
- اعلان — (ر) جريدة (قت ١٥٣) — مخالفات قتب ٣٤٤
- ايعان ثابتة — (ر) كشف على الاعيان الثابتة — نزع ملكية — رهن — اختصاص بالعقار
- ايعان منقولة — (ر) حجز
- اغتيال — (ر) مخالفات (قت ٣٥٠) — حمام
- اغتصاب ارض الحكومة — (ر) حكومة قتب ٨٤
- اغتصاب النساء والبنات — (ر) هتك العرض (قت ٢٤٧)
- ٢٤٧ — قبض (قت الباب الخامس)
- اغراء — (ر) حكومة (قت ٣٨ — ٧٩ — ٨٠)
- اغراء على ارتكاب جريمة — (ر) جريدة (قت ١٥٣)
- اغراق — (ر) تخريب (قت ٣٣٣ — ٣٣٤)
- اغلبية اراء القضاة — (ر) احكام (قم ٩٧) — جنح (قتب ١٥٥)
- افتاء — (ر) استفتاء
- افتاء في نزع ملكية العقار — (ر) نزع ملكية ١٢ شعبان سنة ١٢٩٧
- افتاء (منع عن الافشاء) — (ر) حضور (قم ٧٧) — فتوة
- افراج — (ر) متهم (قتب ١٠٢ — ١٠٦ — ١٠٧)
- ١٠٨ — ١٠٩ — ١١٠ — ١١١ — ١١٢ — قاضي التحقيق (قتب ١١٣ — ١١٤ — ١١٥) — جنح (قتب ١٦٤ — ١٨٠) — سجن
- افراز — (ر) شركة (مجلد ١١١٤)
- افشاء الاسرار — (ر) قزف (قتب الباب السابع)
- افشاء سر الحكومة — (ر) حكومة (قتب ٧٤ — ٧٥)
- افعال شدة — (ر) جنابات وجنح (قتب ٢١٢)
- افقاد الحكم — (ر) احكام (قم ١١١)
- افلاس — (قانون تجاري)
- ❖ الفصل الاول — في اشهار الافلاس ❖
- م ١٩٥ كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة الافلاس ويلزم اشهار افلاسه بحكم يصدر بذلك م ١٩٦ الحكم باشهار الافلاس يجوز ان يصدر بناء على طلب نفس المدين المفلس او طلب مدائنيها والوكيل عن الحضرة الخديوية او تصدر المحكمة من تلقاء نفسها م ١٩٧ الحكم باشهار الافلاس بناء على طلب المدين المفلس يكون بمجرد تقديمه تقرير الى قلم كتاب المحكمة الكائن بمحل عمله في دائرة اختصاصها بانه وقف عن دفع ديونه

الافلاس بمعرفة وكلاء المداينين في جريدتين تعيينان لذلك في نفس المحكم بشرط ان تكونا من الجرائد المعدة للاعلانات القضائية ويلصق ايضا للخص المذكور في اللوحة المعدة لذلك في المحكمة الكائنة في الجهة التي صار اشهار الافلاس فيها وفي محكمة كل جهة يكون فيها للمدين المفلس محل تجارة م ٢١٤ يجوز تعيين وقت الوقوف عن دفع الديون في حكم اخر يصدر بعد الحكم الصادر باشهار الافلاس وفي هذه الحالة يطلب حضور جميع الاخصاص ذوي الحقوق باعلان ينشر قبل صدور الحكم بتعيين ذلك الوقت بثانية ايام في الجريدتين المعينتين بتفصى المادة السابقة ويلصق ايضا اعلان المذكور في اللوحة المعدة للاعلانات بالمحكمة — ثم ينشر ويلصق ملخص المحكم المتقدم ذكره بمعرفة وكلاء المداينين في الجرائد وللوائح التي نشر ولصق فيها ملخص المحكم الصادر باشهار الافلاس م ٢١٥ يجوز للمحكمة الابتدائية حال نظرها في قضية معينة وللمحكم النادبية حال نظرها في دعوى بمتعة او بجنابة ان تنظر ايضا بطريق فرعي في حالة الافلاس وفي وقت وقوف المدين عن دفع ديونه اذا لم يسبق صدور حكم باشهار الافلاس او سبق صدوره ولم تعين المحكمة بحكم آخر وقت الوقوف عن دفع الديون م ٢١٦ المحكم باشهار الافلاس بوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن ادارة جميع امواله وعن ادارة الاموال التي تول اليه الملكية فيها وهو في حالة الافلاس وبوجب ايضا فرز روكية مدانيي انتركة الالة للمدين عن روكية مدانيي تليسنه م ٢١٧ ولا يجوز من تاريخ الحكم المذكور رفع دعوى بخصوص منقولات المفلس او عقاره ولا اتمام الاجراءات المتعلقة بدعوى من هذا القبيل مرفوعة من قبل ذلك ولا اجراء الطرق التنفيذية على المنقولات او العقار الا في وجه وكلاء المداينين ومع ذلك اذا سبق صدور حكم بترع عقار من يد المفلس المذكور ويبيعه فيحصل البيع باذن مامور النفيسة على ذمة روكية المداينين مع عدم الاخلال بحقوق الامتيازات والرهون واخصاص المداين بالعقار المملوك لمدينه لوفاء دينه م ٢١٨ اذا اقيمت دعوى على النفيسة جاز للمحكمة ان تقبل دخول المفلس فيها بصفة خصم م ٢١٩ الدعاوي المتعلقة بنفس المفلس يجوز اقامتها منه او عليه م ٢٢٠ لا يجوز للمداينين ان يقيموا دعوى باسم المفلس الا بمصاريف من طرفهم ويكون المخاطر عليهم ويشترط ان يكون ذلك في حضور وكلاء المداينين ويصدر المحكم لم اذا اقتضاه الحال م ٢٢١ يترتب على الحكم باشهار الافلاس ان يصير ما على المفلس من الديون التي لم يجل اجل دفعها مستحق الطلب حالا واذا افلس من وضع امضاءه على سند تحت الاذن او من قبل كميالة او سحب كميالة لم تقبل فيجب على من عناه من يكون ملزوما بالدين ان يؤدى كميالا يقوم بالدفع عند حلول الميعاد ان لم يختر الدفع حالا م ٢٢٢ اجرة الاماكن التي تستحق الى انتضاء مدة الاجبار لا تصير مستحقة الطلب حالا بناء على صدور حكم باشهار الافلاس متى كان مرخصا للمفلس ان يؤجر من باطنه او ان يتنازل عن اجاره لغيره فان لم يكن للمفلس حق الاجار من الباطن ولا حق التنازل

م ١٩٨ يجب على كل من افلس ان يقدم تقريره المذكور في ظرف ثلاثة ايام من يوم وقوفه عن دفع ديونه ويكون هذا اليوم محسوبا من ضمن الايام الثلاثة المذكورة وفي حالة افلاس احدى شركات التضامن او التوصية يشتمل التقرير المذكور على اسم كل واحد من الشركاء المتضامنين وبيان محله م ١٩٩ وعلى المفلس ان يرفق بتقريره المذكور الميزانية اللازمة او يذكر فيه الاسباب التي منعتة عن تقديمها م ٢٠٠ ويلزم ان تشتمل هذه الميزانية على بيان جميع اموال المدين منقولة كانت او ثابتة وعلى تقويمها وعلى بيان ماله وما عليه من الديون وبيان الارباح والخسائر وبيان المصاريف وتكون عليها شهادة منه بصحتها وتكون مؤرخة ويضع عليها امضاءه او ختمه م ٢٠١ فاذا طلب المداينون المحكم باشهار الافلاس يقدمون عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية وتسلم الى قلم كتابها ويقيد فيه ملخصها فوراً م ٢٠٢ يلزم ان تشتمل تلك العريضة على اثبات او بيان الاحوال التي يظهر منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه م ٢٠٣ يعين رئيس المحكمة متى قدم اليه كاتبها العريضة المذكورة اقرب جلسة للحكم فيها ويطلب حضور المدين في الجلسة المذكورة بخطاب من كاتب المحكمة يسلم الى محل تجارته م ٢٠٤ يجوز لرئيس المحكمة في الاحوال التي تستلزم الاستعجال ان يامر بوضع الاختام على اموال المدين او بعمل اي طريقة اخرى من الطرق التحفظية م ٢٠٥ اذا كان طلب المحكم باشهار الافلاس صادراً من وكيل المحضرة الخديوية يعلن المدين بيوم الجلسة الذي عينه رئيس المحكمة للحكم في ذلك ويكون اعلانه باليوم المذكور بخطاب من كاتبها م ٢٠٦ يجوز للمحكمة ولو وكيل المحضرة الخديوية ان يسمعا اقوال المدين قبل انعقاد الجلسة واذا طلب المدين ذلك منها وجب عليها استماعه م ٢٠٧ يجوز ان يكون اعلان المدين بيوم الجلسة بميعاد اربع وعشرين ساعة وفي حالة شدة الاستعجال يجوز ان يكون الاعلان بميعاد اقل من ذلك ولو بميعاد ساعة واحدة م ٢٠٨ تحكم المحكمة باشهار الافلاس بناء على طلب الوكيل عن المحضرة الخديوية او من تلقاء نفسها من غير اعلان ولا تحديد ميعاد اذا فر المدين او اخفى ماله بالنفل او كان آخذاً في اختلاسه م ٢٠٩ يجوز اشهار افلاس تاجر بعد موته اذا مات في حالة وقوفه عن دفع ديونه انما لا يصح للمحكمة ان تشهر افلاس هذا التاجر من تلقاء نفسها ولا لو كمل المحضرة الخديوية او المداينين ان يطلبوا المحكم بالافلاس الا في ظرف السنة التالية للوفاة م ٢١٠ وفي هذه الحالة اذا طلب وكيل المحضرة الخديوية او المداينون اشهار الافلاس يسلم خطاب الاعلان او طلب المحضرة امام المحكمة الى آخر محل كان مقبلاً فيه المتوفي بدون احتياج الى تعيين الورثة م ٢١١ المحكم الصادر باشهار افلاس تاجر يكون واجب التنفيذ تنفيذاً مؤقتاً م ٢١٢ يبين في الحكم الصادر باشهار الافلاس الوقت الذي وقف فيه المدين عن دفع ديونه وان لم يبين فيه الوقت المذكور بياناً مخصوصاً يعتبر وقوف المدين عن دفع ديونه من تاريخ صدور المحكم باشهار الافلاس وان صدر ذلك الحكم بعد موت المحكوم بالافلاس فيعتبر وقوفه عن الدفع من تاريخ الوفاة م ٢١٣ ينشر ملخص المحكم الصادر باشهار

ملحوظات

عن الإيجار للغير تحكم المحكمة بفسخ الإيجار وتعين الوقت الذي ينبغي فيه الفسخ المذكور وتقدر التعويض أيضاً وتكون المفروشات ونحوها الموجودة بالامكان المستأجرة ضامنة للإجرة والتعويض م ٢٢٣ إذا كان على المفلس دين مؤجل لميعاد أكثر من سنة فله المحكمة أن تعين القدر الواجب قبوله من هذا الدين م ٢٢٤ ويكون الإجراء كذلك فيما يتعلق بالإيرادات المفردة مدة الحياة والإيرادات المؤبدة وجميع الديون الواجبة الدفع بتقاسيط معينة بمواعيد تتجاوز استحقاق آخر ميعاد منها سنة واحدة من يوم أشهر الإفلاس م ٢٢٥ حصة الدين المعلق وجوبه على شرط تدفع مع أخذ كليل أو بصير إبداعها بالكيفية التي يعينها مأمور التفليس م ٢٢٦ الحكم بأشهر الإفلاس بوقف بالنسبة لروكية المدينين فقط تنفعل التوائد لكل دين غير مضمون بأمنياز أو برهن منقولات أو عقار أو بتسجيل حق المدينين في اختصاصه بعقار مدينه لحصوله على دينه وأما الديون المضمونة بها ذكر فلا يجوز طلب فوائدها إلا من المبالغ المتحصلة من الأموال المخصصة للتأمين م ٢٢٧ إذا حصل من المدين بعد الوقت الذي عينته المحكمة أنه وقت وقوفه عن دفع الديون أو في ظرف الأيام العشرة التي قبله عقد تبرع بنقل ملكية منقول أو عقار أو إذا وفي ديناً لم يجمل أجله بنقود أو بحالة أو ببيع أو بتفويض مقابل للوفاء أو بمقاصة أو بغير ذلك فيكون جميع ما أجراه من هذا القبيل لاغياً ولا يعتد به بالنسبة لروكية المدينين وكذلك كل دين حل ميعاده ودفعه بغير نقود ولا أوراق تجارية — ويكون أيضاً لاغياً ولا يعتد به كل رهن عقار من عقارات المدين أو منقول من منقولاته وكل ما يتحصل عليه المدين من الاختصاص بأموال مدينه لوفاء دينه إذا حصل ذلك في المواعيد المذكورة فأنقأ لوفاء ديون أسندتها المدين قبل أشهر إفلاسه م ٢٢٨ وكل ما أجراه المدين غير ما تقدم ذكره من وفاء ديون حل أجلها أو عقد عقود معاوضة بعد وقوفه عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم عليه بأشهر إفلاسه يجوز الحكم بطلانه إذا ثبت أن الذي حصل على وفاء دينه أو عقد معه ذلك العقد كان عالماً باختلال إشغال المدين المذكور — وفي كل الأحوال يجب أن يحكم بطلان تلك العقود إذا كان القصد منها إخفاء حبة أو حصول منفعة زائدة عن المعتاد لمن عقد مع المفلس المذكور م ٢٢٩ ويحكم بطلان كل عقد بنقل الملكية على وجه التبرع في أي وقت حصل إذا كان المفلس عالماً في ذلك الوقت بقرّب وقوع إشغاله في سوء الحال ولو كان الذي حصل له تبرع لم يعلم ذلك إلا إذا كان التبرع حبة زواج لا مبالغة فيها م ٢٣٠ وكذلك بصير الغاء جميع الأعمال والمشارطات أيما كانت وفي أي وقت وقعت إذا ثبت أنها حصلت من الطرفين مع سوء التصدي اضراً بالمدينين ووجد الضرر بالفعل م ٢٣١ حقوق الامتياز والرهن العقاري المكتسبة من المفلس على الوجه المرعي قانوناً يجوز تسجيلها إلى يوم صدور الحكم بأشهر إفلاسه ومع ذلك يجوز الحكم بطلان ما يحصل من التسجيلات بعد وقت وقوفه عن دفع ديونه أو في الأيام العشرة التي قبل هذا الوقت إذا مضت مدة تزيد من خمسة عشر يوماً بين تاريخ

عقد الرهن العقاري أو الامتياز وتاريخ التسجيل ويزاد على المدة المذكورة الميعاد المحدد في القانون لمسافة الطريق بين الجهة التي اكتسب فيها ذلك الحق والجهة التي حصل فيها التسجيل م ٢٣٢ إذا دفعت قيمة كميالية بعد الوقت الذي تعين أنه وقت وقوف المفلس عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم بأشهر إفلاسه فلا تجوز إقامة الدعوى لأجل استرداد المدفوع الأعلى من سميت الكميالية على ذمته وإذا كان ما دفعت قيمته سنداً تحت إذن فتكون إقامة الدعوى على الحمل الأول ويلزم في هاتين الحالتين إثبات أن من طلب منه رد المدفوع كان عالماً بوقوف المفلس عن دفع ديونه في وقت تحرير الكميالية أو السند م ٢٣٣ جميع الطرق التنفيذية الحاصلة على منقولات المفلس المدة لإدارة تجارته لأجل الحصول على أجر الاماكن المؤجرة إليه بصير توقيفها ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم بأشهر إفلاسه مع عدم الإخلال بجميع الطرق التحفظية وبالحق الذي يستحق به المالك وضع يده على أمانه المستأجرة وفي هذه الحالة الأخيرة يزول التوقيف المذكور من غير احتياج لصدر حكم بأزالته

\*) الفصل الثاني — في تعيين مأمور التفليس \*)

م ٢٣٤ تعين المحكمة في الحكم بأشهر الإفلاس أحد قضائها مأمور التفليس ليلاحظ إجراءات وإعمال التفليس م ٢٣٥ ويناط بهذا المأمور تسجيل إشغال التفليس وملاحظة إدارتها ويقدم للمحكمة التقارير بالمنازعات التي تنشأ عن التفليس م ٢٣٦ لا يقبل التظلم من الأوامر التي تصدر من مأمور التفليس إلا في الأحوال المبينة في القانون ويرفع التظلم في الأحوال المذكورة إلى المحكمة الابتدائية م ٢٣٧ بصير تحرير تقرير في كل شهر بالتفليس المفتوحة ويقدم إلى المحكمة في أودة مشورتها م ٢٣٨ يجوز للمحكمة أن تستبدل مأمور التفليس بغيره من القضاة

\*) الفصل الثالث — في وضع الاختتام \*)

\*) وفي الأحكام الأولية المتعلقة بشخص المفلس \*)

م ٢٣٩ تقرر المحكمة في الحكم الصادر بأشهر الإفلاس بوضع الاختتام وتقرر عند الاقتضاء في هذا الحكم أو في أي حكم آخر صادر بناءً على تقرير من مأمور التفليس بحسب المفلس أن بالحفاظة عليه بمعرفة ضابط من الضبطية أو بمعرفة أحد مأموري المحكمة م ٢٤٠ إذا أوفى المفلس بما نص عليه في مادتي ١٩٨ و ١٩٩ ولم يكن مجبوراً بسبب آخر وقت أشهر إفلاسه فلا تقرر المحكمة بالحفاظة على شخصه في الحكم الصادر بأشهر الإفلاس ويجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن ترفع موقفاً أو كلية الإجراءات التحفظية التي أمرت بها سواء كان مع خذ كليل من المفلس بضمن حضوره متى طلبه وكيل المدينين ومع عدم أخذ كليل م ٢٤١ يضع مأمور التفليس الاختتام فوراً على مخازن المفلس ومكاتبه وصناديقه ودفاته وأوراقه وأمتعته وموجوداته وتوضع الاختتام على جميع ذلك من يعينه المأمور المذكور عند الاقتضاء من مأموري الحكومة أو مستخدميه ما لم يمكن جرد ما ذكر في يوم واحد فإذا أمكن الجرد في يوم واحد فيصير الشروع فيه واستيفاء بدون انقطاع وفي حالة تفليس

شركة التضامن او التوضية توضع الاختتام على مركز الشركة الاصلي وعلى المحل المنفصل عنه لكل واحد من الشركاء المتضامين م ٢٤٢ يرسل كاتب المحكمة في ظرف اربع وعشرين ساعة الى الوكيل عن المحضرة الخديوية ملخصاً من الحكم الصادر باسهار الافلاس مشتملاً على المهم من البيانات والاحكام التي في ذلك الحكم وعلى الكاتب المذكور ايضاً ان يرسل ملخصاً من كل حكم اخر يصدر بعد الحكم باسهار الافلاس سواء كان يحبس المفلس او بالتخفيف عليه او برفع الاجراءات التخفيفية موقفاً او كلية م ٢٤٣ الاحكام التي تشتمل على الامر بحبس المفلس او بالتخفيف عليه يصير تنفيذها بناءً على طلب الوكيل عن المحضرة الخديوية او وكلاء المدائين م ٢٤٤ اذا كانت تقودا لمفلس الموجودة لا تفي بمصاريف الحكم ومصاريف لصق الاعلانات ونشرها في الجرائد ووضع الاختتام وحبس المفلس فالمصاريف التي تختص باموري المحكمة تدفع منهم على الحساب والمصاريف الاخر تدفع من المامور بتحويل المصاريف القضائية بعد صدور امر بذلك من مامور النفيسة ويكون وفقاً لما دفع من كل منهم بالامياز من اول مبلغ تحصل من اموال المفلس

**\* الفصل الرابع — في تعيين وكلاء المدائين واستبدالهم \***

م ٢٤٥ تعين المحكمة في حكمها باسهار الافلاس وكلاً او اكثر عن المدائين توكيلاً موقفاً م ٢٤٦ على مامور النفيسة ان يدعو فوراً بموجب خطابات واعلانات تدرج في الجرائد جميع المدائين المذكورة اسماؤهم في الميزانية ان المظنون انهم مدائون لاجتماعهم في يوم معين تحت رئاسته يبعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم باسهار الافلاس م ٢٤٧ ويكتب محضر باقوال وملحوظات المدائين ويقدم الى المحكمة وهي تبقى الوكلاء الاول في وظائفهم بناءً على تقرير من مامور النفيسة او تعيين وكلاء اخر بدلهم م ٢٤٨ الوكلاء المعينون عن المدائين على هذا الوجه يكونون وكلاء قطعيين ولكن يجوز للمحكمة ان تستبدلهم في الاحوال وبالكيفيات الاتية يانها بعد م ٢٤٩ يجوز في كل وقت ابلاغ عدد وكلاء المدائين الى ثلاثة ويصح انتدابهم من الاجانب عن الروكية ويجوز لهم ان كانت صفتهم ان ياخذوا بعد اداء حساب ادارتهم تعويضاً تعينه المحكمة بناءً على تقرير من مامور النفيسة — ويجوز المعارضة في تقدير التعويض المذكور من اي شخص ذي شان في ذلك اذا حصلت في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التقدير م ٢٥٠ لا يجوز ان يعين وكلاً عن المدائين من كان قريباً او صهرًا للمفلس الى الدرجة السادسة بدخول الغاية م ٢٥١ اذا اقتضى الحال استبدال واحد او اكثر من الوكلاء اوضم وكيل او اكثر اليهم يعرض ذلك مامور النفيسة الى المحكمة وهي تعين من يلزم تعيينه بدون احتياج لجمع المدائين ثانياً م ٢٥٢ اذا تعينت عدة وكلاء لا يجوز لهم اجراء اي عمل الا باجتماعهم معاً عدا الحالة التي بانن فيها مامور النفيسة لواحد منهم ان يعمل تحت مسئولية شخصه عملاً معيناً او عدة اعمال معينة فينفرد حينئذ في اجراء ذلك م ٢٥٣ يجوز لوكلاء المدائين ان يوكلوا بعضهم بعضاً في العمل م ٢٥٤ وهم متضامنون فيما يتعلق باجراءات ادارتهم م ٢٥٥ اذا حصل الشك في اي

عمل من اعمال الوكلاء يحكم فيه مامور النفيسة في مدة ثلاثة ايام ويجوز النظم من الحكم المذكور امام المحكمة الابتدائية م ٢٥٦ يجوز لمامور النفيسة ان يطلب من المحكمة بناءً على الشك في الواقع من المفلس او من بعض المدائين عزل واحد من الوكلاء او اكثر م ٢٥٧ اذا لم يحصل من مامور النفيسة في ظرف ثمانية ايام ما يلزم في شان الشك في تقديمه له بقصد عزل الوكلاء او حصل منه رفضه يجوز رفع هذا الشك الى المحكمة وهي تسع في اودة مشورتها بتقرير مامور النفيسة واقوال الوكلاء وتحكم بعد ذلك بالجلسة في طلب العزل م ٢٥٨ يجوز للمحكمة اذا لم تجد خطأ من الوكلاء ان تامر باستبدالهم فقط اذا رأت في ذلك نفعاً للمدائين

**\* الفصل الخامس — في وظائف وكلاء المدائين \***

### ( الفرع الاول = في القواعد العمومية )

م ٢٥٩ اذا لم توضع الاختتام قبل تعيين وكلاء المدائين فالوكلاء المذكورون يطلبون من مامور النفيسة وضعها م ٢٦٠ يجوز ايضاً لمامور النفيسة بناءً على طلب وكلاء المدائين وعلى حسب مقتضيات الاحوال ان يعاقبهم من وضع الاختتام على الاشياء الاتية يانها او ياذن لهم برفع الاختتام عنها — اولاً ملابس المفلس ومقتولاته والاشياء الضرورية له ولعائلته ويسلم جميع ذلك اليه بموجب قائمة بحرجها وكلاء المدائين ويصدق عليها مامور النفيسة — ثانياً الاشياء القابلة لتلف قريب او نقص في القيمة قريب الحصول — ثالثاً الاشياء اللازمة لتشغيل مجال التجارة متى كان انقطاع تشغيل تلك المجال تنشأ عنه خسارة على المدائين — وفي الحالة الثانية والثالثة يصير جرد الاشياء المذكورة وتقويمها بمعرفة وكلاء المدائين بحضور مامور النفيسة او من يتنزه لذلك وتوضع امضاء من يحضر منها على قائمة الجرد م ٢٦١ بيع الاشياء القابلة لتلف قريب او نقص في القيمة قريب الوقوع والاشياء التي يستلزم حفظها بمصاريف يكون بامور مامور النفيسة بناءً على طلب وكلاء المدائين م ٢٦٢ يجوز لوكلاء المدائين الاستمرار على تشغيل محل التجارة بانفسهم او بواسطة شخص اخر يقبله مامور النفيسة ويكون التشغيل تحت ملاحظته م ٢٦٣ لا توضع الاختتام على الاشياء الاتية او ترفع عنها لتسلم الى وكلاء المدائين بعد تحرير قائمة جردها وباصافها وتبقى تلك القائمة تحت يد مامور النفيسة — اولاً الدفاتر التي يغفل عليها مامور النفيسة — ثانياً الاوراق التجارية والسندات التي يكون ميعاد استحقاقها قريب الحلول او التي تحتاج للقبول وتسلم الى الوكلاء ليطبقوا تحصيلها او يسعوا السعي اللازم في شانها م ٢٦٤ الخطابات والالتفات الواردة باسم المفلس تسلّم الى الوكلاء وهم ينفذونها ويجوز للمفلس ان يحضر فتحها ان كان حاضراً وقت ذلك م ٢٦٥ يجوز للمفلس ان يحصل من اموال نفيلته على ما يقوم بهيشته مع عائلته ويصير تقدير ذلك بمعرفة مامور النفيسة بعد سماع اقوال الوكلاء ويجوز النظم من هذا التقدير الى المحكمة من اي انسان له شان في ذلك م ٢٦٦ على الوكلاء ان يطلبوا المفلس عندهم لقطع

ملحوظات

على تحصيل مطلوبات المفلس بملاحظة مأمور النفيسة م ٢٧٨ يجوز للمأمور النفيسة أن يأذن للوكلاء بيع متغولات المفلس وبضائعه ومحل تجارته وعليه أن يأمر بأن البيع يكون بالتراضي أو بالمزايدة العمومية على يد الماسرة أو على يد واحد من أرباب الوظائف العمومية أو بالأوجه المينة في قانون المرافعات فيما يختص ببيع الأشياء الواقعة عليها الحجر م ٢٧٩ يجوز لوكلاء الدائنين بعد طلب حضور المفلس طلباً رسمياً أن يهبوا بطريق الصلح جميع المنازعات التي يكون للروكية شأن فيها ولو كانت تلك المنازعات متعلقة بالمحقوق أو الدعاوي المختصة بالعقارات وإذا كانت قيمة ما حصل فيه الصلح غير معينة أو كانت أزيد من ألف قرش فلا يكون الصلح نافذاً إلا بعد التصديق عليه من المحكمة م ٢٨٠ يكلف المفلس بالحضور أمام المحكمة وقت التصديق على الصلح فإذا حصلت منه معارضة كان ذلك كافياً لمنعه إذا كان متعلقاً بالعقار م ٢٨١ ويجب على وكلاء الدائنين أن يودعوا في صندوق المحكمة النقود المتحصلة من إشغال النفيسة بعد استئثار المبلغ المخصص من مأمور النفيسة للمصاريف المعتادة ولا يجوز أخذ تلك النقود من الصندوق إلا بأمر المأمور المذكور م ٢٨٢ ويجب عليهم أن يثبتوا لمأمور النفيسة أيداع النقود المذكورة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تحصيلها وإن تأخرها عن ذلك الزموا بقوائد المبالغ التي لم يودعوها م ٢٨٣ يجوز للمأمور النفيسة في أي وقت كان أن يأمر بالتوزيع على أرباب الديون التي صار تحقيقها ويكون التوزيع بموجب قائمة تخصيص يجرها وكلاء الدائنين ويصدر عليها أمر المأمور المذكور بالتوزيع وإنما عليه أن يبيع مبلغاً كافياً للديون المتنازع فيها م ٢٨٤ يجوز لكل ذي حق أن يطلب هذا التوزيع ولا يمنع الامتناع عن إجرائه متى كان المبلغ المتحصل الخالي عن العوائق يوفي بقية خمسة في المائة من الديون م ٢٨٥ إذا كان المفلس مطلق السيل يجوز للوكلاء أن يستخدموا لتسهيل عمل إدارتهم ورشادهم وعلى مأمور النفيسة أن يعين شروط استخدامه في ذلك

( الفرع الرابع = في الأعمال التحفظية )

م ٢٨٦ يجب على وكلاء الدائنين من وقت توظيفهم إجراء جميع ما يلزم لحفظ حقوق المفلس التي على مدنيه م ٢٨٧ ويجب عليهم أيضاً إجراء قيد لمخصص الحكم الصادر بالافلاس في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائنة في دائرتها عقارات المفلس ويلزم أن يكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ توظيفهم

( الفرع الخامس = في تحقيق الديون التي على المفلس )

م ٢٨٨ يجب على الدائنين ولو كانوا ممتازين أو أصحاب رهون على عقار أو منقول أو متحصلين على الاختصاص بعقارات المفلس لوفاء ديونهم أن يسلموا من تاريخ الحكم بأشهار الافلاس سنداتهم إلى المحكمة مع كشف بيان ما يطلبونه من المبالغ وعلى كاتب المحكمة أن يجر بذلك قائمة ويعطيهم وصولات بالاستلام ولا يكون مستولاً عن السندات إلا في مدة خمس سنين من يوم البدء في عمل محضر تحقيق الديون

حساب الدفاتر وتقليها بحضوره أو لا بدأ ما يلزم من الإيضاحات وإن لم يحضر بعد الطلب ينبه عليه تنبيهاً رسمياً بالحضور في ظرف مدّة لا تزيد عن ثمان وأربعين ساعة وإنما إذا كانت له أعذار ثابتة مقبولة عند مأمور النفيسة فيجوز له أن يقيم كيلاً يتوب عنه في الحضور ويجوز للمحكمة أن تأمر بحجبه في حالة امتناعه عن الحضور بعد التنبيه عليه بذلك تنبيهاً رسمياً م ٢٨٧ إذا لم يقدم المفلس ميزانية حسابه وجب على الوكلاء أن يجرروها فوراً بواسطة دفاتره وأوراقه والإيضاحات التي يحصلون عليها ثم يقدموا تلك الميزانية للمحكمة م ٢٨٨ مأمور النفيسة ماذون بسماع أقوال المفلس وكتبته ومستخدميه وأي إنسان غيرهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وفي أسباب وأحوال النفلس م ٢٦٩ إذا حكم بأشهار افلاس تاجر بعد موته أو مات بعد الحكم بذلك جاز لا ولادها ولورثته ولا رثته أن يحضروا بأنفسهم أو بوكلاء من يتوب عنهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وبجميع أعمال النفلس ( الفرع الثاني = في رفع الاختتام وفي الجرد )

م ٢٧٠ تحرر قائمة الجرد تختين بحضور كاتب المحكمة وهو يضع امضاءً على كل جرد يحصل عقب رفع الاختتام وتسلم إحدى التختين إلى المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة وتبقى النسخة الأخرى تحت يد الوكلاء ويجوز لهم أن يستعينوا بمن يختارونه في تحرير القائمة المذكورة وتقوم الأشياء وبذكور في تلك القائمة الأشياء التي لم توضع عليها الاختتام أو رفعت عنها م ٢٧١ إذا حكم بأشهار افلاس تاجر بعد موته ولم تعمل قائمة الجرد قبل الحكم المذكور أو مات المفلس قبل افتتاح الجرد بصير الشروع في عمل القائمة المذكورة فوراً على حسب الأصول المقررة في المواد السابقة ويكون ذلك بحضور الورثة أو بعد طلب حضورهم طلباً رسمياً م ٢٧٢ يجب على وكلاء الدائنين في جميع النفلس أن يسلموا إلى مأمور النفيسة في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم بأشهار الافلاس ملخصاً أو حساباً اجمالياً مشتملاً على بيان ما هو ظاهر لهم من النفيسة أو عليها وعلى بيان الأسباب المهمة التي نشأت عنها النفلس وعلى بيان أحواله ونوعه الظاهر لهم م ٢٧٣ وإذا ظهر لهم أي أمرهم يخص بذلك الأحوال يلزمهم أيضاً أن يقدموا للمأمور المذكور ملخصاً جديداً به م ٢٧٤ على مأمور النفيسة أن يرسل فوراً تلك الملخصات مع ملحوظاته إلى الوكيل عن المحضرة التجدوية فإن لم تسلم له من وكلاء الدائنين في المواعيد المقررة وجب عليه أن يخبر بذلك الوكيل عن المحضرة التجدوية ويبين له أسباب التأخير م ٢٧٥ يجوز للوكلاء عن المحضرة التجدوية أن يتوجهوا إلى محل المفلس ويحضروا في عمل قائمة الجرد ولم في كل وقت أن يطلبوا إيضاحات عن حالة النفلس وكتبته وإدارة وكلاء الدائنين وأن يطلبوا على جميع الأوراق والدفاتر والسندات المتعلقة بالنفلس

( الفرع الثالث = في بيع بضائع المفلس وأمتعته )

( وتحصيل الديون المطلوبة له )

م ٢٧٦ بعد تمام الجرد تسلم بضائع المفلس ونقوده وسندات مطلوباته ودفاتره وأوراقه وأمتعته ومتغولاته إلى وكلاء الدائنين ويكتبون التهديف في ذيل قائمة الجرد م ٢٧٧ ويستمر الوكلاء

م ٢٨٩ اذا لم يسلم المداينون سنداتهم في وقت ابقاء الوكلاء في وظائفهم او استبدالهم بغيرهم بالتطبيق على ما هو مقرر في المادة ٢٤٧ يصير اخبارهم بواسطة اعلانات تنشر في احدى الجرائد وتعلق في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وبخطابات يجررها كاتب المحكمة اليهم اذا كانوا معروفين بانه يجب عليهم ان يحضروا بانفسهم عند وكلاء المداينين او يرسلوا وكلاء عنهم في ميعاد عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق والخطابات ويسلمها الوكلاء المداينين سنداتهم مع كشف بيان المبالغ المطالبين بها ان لم يختاروا تسليم سنداتهم لقلم كتاب المحكمة ويعطى لهم وصولات بالاستلام واذا كان محل بعض المداينين خارجاً عن الجهة التي يكون فيها النظر والمحكم في اشغال النفلس فتزاد على ذلك الميعاد مدة المسافة التي بين مركز المحكمة والمحل المذكور م ٢٩٠ يتبدا في تحقيق الديون في ظرف الثلاثة ايام التالية لمضي المواعيد المقررة في المادة السابقة ويصير الاستمرار فيه بدون انقطاع في الهل واليوم والساعة اللاتي يعينها مامور النفلس ويلزم ان يشتمل الاخبار الذي يحصل للمداينين بمقتضى المادة السابقة على بيان الهل واليوم والساعة المذكورة ومع ذلك يطلب حضور المداينين لتحقيق طلباً ثانياً بخطابات يجررها كاتب المحكمة وباعلانات تعلق في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وتنشر في الجرائد م ٢٩١ تحقيق الديون المطلوبة لوكلاء المداينين يكون بمعرفة مامور النفلس اما تحقيق الديون الاخر فيحصل بمواجهة المداين او وكيله مع وكلاء المداينين بحضور المامور المذكور وهو الذي يجرر محضر التحقيق م ٢٩٢ يجب ان يكون التحقيق في يوم واحد ان امكن ذلك ولا يؤخر استيفاء الا في حالة عدم كفاية الوقت لتحقيق سندات المداينين الذين حضروا في اول جمعية م ٢٩٣ يكتب في محضر التحقيق الوقت الذي يكون فيه العود الى انعقاد الجمعية ويستغنى بذلك عن تكرار طلب المحضر م ٢٩٤ يجب على المداينين الذين لم يكن لهم محل في البلدة التي فيها المحكمة ان يعينوا لهم محلاً فيها ولا تجب اعلانات او الخطابات المختصة بهم بكون اعلاناتها لم صحبها بتوصيلها الى قلم كتاب المحكمة م ٢٩٥ يجوز لكل مداين تحقق دينه او اندرج في الميزانية ان يحضر تحقيق الديون وان يتناقص في التحقيقات التي حصلت ان تحصل والنفلس ايضاً الحق في ذلك م ٢٩٦ يبين في محضر التحقيق محل كل من المداينين ووكلائهم ووصاف السندات باختصار ولا يجاز ويذكر فيه ما يوجد بالسندات من الشطب ووضع كلمة فوق اخرى او زيادة بين السطور وبين ايضاً في ذلك المحضر ان الدين مقبول او منازع فيه م ٢٩٧ اذا قبل الدين تكتب على كل سند هذه العبارة

### قبل في ديون نفلسة فلان مبلغ كذا في التاريخ الفلاني

ويوضح عليها وكلاء المداينين امضاءهم ومامور النفلس علامته ويكلف النفلس بوضع امضائه عليها ان كان حاضراً م ٢٩٨ يجب على كل مداين في نفس الجلسة التي تحقق فيها دينه او في ظرف ثمانية ايام بالاكثير بعد تحقيق مطلوبه ان يؤيد امام مامور النفلس ان دينه المذكور حق وصحيح والا فلا يكون له نصيب في التوزيع حتى يحصل هذا التأييد ويجوز اجراؤه

بواسطة وكيل عنه م ٢٩٩ اذا حصلت منازعة في الدين يجبل مامور النفلس النظر فيها على المحكمة ويعين في محضر التحقيق يوماً لرويتها بدون احتياج الى التكليف على بدمحضر بالحضور امام المحكمة وهي تحكم بناءً على تقرير مامور النفلس ويجوز للمحكمة ان تأمر بتحقيق الوقائع المنازع فيها امام مامور النفلس وتكلف الاشخاص الذين يمكنهم ابداء الايضاحات اللازمة بالحضور امامه لذلك م ٣٠٠ تحكم المحكمة في جميع هذه المنازعات بصفة قضية مستعجلة ويكون ذلك بحكم واحد ان امكن م ٣٠١ يجوز للمحكمة في جميع الاحوال ان تأمر ولو من تلقاء نفسها بتقديم دفاتر المداين اليها ان باستخراج كشف منها بمعرفة قاضي المواد الجزئية في الجهة الكائن فيها محل المداين المذكور م ٣٠٢ يحكم في المنازعات الحاصلة في وقت الاجتماع السالف ذكره ويصير عمل الصلح والتوزيعات الاولى اذا اقتضاهما الحال بدون انتظار الى المواعيد المعطاة للمداينين المعروفين القاطنين بالبلاد الاجنبية م ٣٠٣ ومع ذلك لا يجوز عمل الصلح او التوزيع الا بعد خمسين يوماً بالاقل من يوم نشر المحكم الصادر بانهار الافلاس بشرط عدم الاخلال بما سيذكر فيما بعد بشأن التوزيعات المختصة بالمداينين القاطنين بالبلاد الاجنبية م ٣٠٤ اذا رفعت الى المحكمة المنازعة التي حصلت في الدين وذكرت في محضر التحقيق وكانت غير صالحة للحكم فيها حكماً انتهايياً قبل انقضاء المواعيد المعطاة للمداينين المعروفين القاطنين بالقطر المصري او قبل انقضاء الخمسين يوماً السالف ذكرها اذا كانت تلك المواعيد اقل منها تأمر المحكمة على حسب الاحوال اما بانقضاء الجمعية لعمل الصلح او بتأخير انعقادها م ٣٠٥ فاذا امرت المحكمة بانقضاء الجمعية جازها ان تحكم بان المداين المنازع في دينه يقبل موقتاً في المداولات بمبلغ تقدره المحكمة في المحكم م ٣٠٦ وفي حالة ما اذا اقيمت في شان الدين دعوى بجنابة او خفنة وكان التحقيق جارياً فيها يجوز ايضاً للمحكمة ان تأمر بتأخير انعقاد جمعية الصلح فان امرت بانقضاءها لا يسوغ لها ان تحكم بان يقبل فيها المداين القائمة تلك الدعوى بشأن دينه قبولاً موقتاً ولا بدخل المداين المذكور في اشغال النفلس حتى يصدر المحكم من الحاكم المختصة بالدعوى المتقدم ذكرها م ٣٠٧ اذا كان لاحد المداينين امتياز او رهن عقاري او حق في الاختصاص بعقارات النفلس كلها او بعضها لوفاء دينه وحصلت منازعة في ذلك الامتياز او الرهن او الحق فقط فيقبل المداين المذكور في مداولات النفلس بصفة مداين عادي م ٣٠٨ المداينون الذين يقدمون طلباتهم في وقت عمل الصلح او قبله بغير تحقيق ديونهم وتأييدها في جمعية الصلح والمداينون الذين حضروا في المواعيد تجوز لهم دون غيرهم المنازعة في الديون السابقة فاذا نازعوا فيها او حصلت منازعة في ديونهم فيصير تقدير الدين المنازع فيه تقديراً موقتاً بمعرفة مامور النفلس م ٣٠٩ اذا حصلت منازعة في ديون المداينين الذين لم يقدموا طلباتهم في المواعيد فلا يشتركون في الصلح ولا في التوزيع حتى يصدر المحكم في المنازعة ويصير في قوة حكم انتهاي م ٣١٠ اذا قدم بعد رفض الصلح المداينون القاطنون في البلاد الاجنبية



افلاس — (في بيان انواع المداينين وفي حقوقهم في حالة نفليس مدينهم)

### الفرع الاول — في شركاء المفلس في الدين وفي الكفلاء

م ٢٤٨ اذا كانت بيد احدى المداينين سندات دين مضمونة ان محولة او مكنولة من المفلس وآخرين ملتزمين معه على وجه التضامن ومفلسين ايضا جاز له ان يدخل في التوزيعات التي تحصل في جميع روكيات نفليسهم ويكون دخوله فيها بقدر اصل المبلغ المحرريه السند وما يتبعه الى تمام الوفاء — ولاحق لنفليسات الملتزمين بدين واحد في مطالبة بعضها بعضا بالحصص المدفوعة منها الا في حالة ما اذا كان مجموع تلك الحصص المدفوعة من روكيات هذه النفليسات يزيد على قدر اصل الدين وما هو تابع له ففي هذه الحالة تعود الزيادة لمن كان من المدينين المفلسين مكنولا من الاخرين على حسب ترتيب التزامهم بالدين (م) ٢٤٩ اذا استوفى المداين الحامل لمد متضامن فيه المفلس وغيره بعضا من دينه قبل الحكم بإشهار الافلاس فلا يدخل في روكية النفلسة الا بالباقي بعد استئصال ما استوفاه ويبقى حقه في المطالبة بالباقي محفوظا له على الشريك او الكفيل ويدخل الشريك او الكفيل المذكور في روكية المفلس بقدر مادفعه وفاء عنه، وللمداين مطالبة الشركاء في الدين بدين دينه ولو حصل الصلح مع المفلس

### الفرع الثاني — في المداينين المرتبهين لمنقول وفي المداينين الذين لم الامتياز على المنقولات

(م) ٢٥٠ مداينو المفلس المحائرون لرهن منقول حيازة معتبرة قانونا لا بدرجة في روكية النفلسة الا لجرد العلم بذلك (م) ٢٥١ يجوز لو كلاء المداينين ان يستردوا على ذمة النفلسة في أي وقت باذن مامور النفلسة المنقولات المرهونة بان يدفعوا الدين الذي عليها الى المرتبهين (م) ٢٥٢ يجوز للمداين المحائرون لرهن منقول ان يبيعه في أي وقت مع مراعاة الاجراءات المبينة في القانون ويجوز لو كلاء المداينين ان يلزموا بالبيع في ميعاد يعينه مامور النفلسة والا فلم اخذ الشيء المرهون ويبيعه مع عدم الاخلال بما لرب الدين المرتبه من الحقوق في الثمن فاذا بيع الرهن بثمان زائد على الدين ياخذ الوكلاء هذه الزيادة وان كان الثمن اقل من الدين يدخل الدائن الباقي له في روكية النفلسة مع الغرماء بصفة مداين عادي (م) ٢٥٣ الاجروا الماهيات المستحقة في اثناء السنة اشهر السابقة على صدور الحكم بإشهار الافلاس لمن استخدمهم المفلس بنفسه من الشغالة والكسبة تكون من جملة الديون المتنازعة وكذلك ماهيات الخدمة المستحقة في السنة السابقة على الحكم المذكور (م) ٢٥٤ اذا بيعت منقولات لاحد ثم اشهر فلامه فلا يكون للبائع حق في الدعوى بفتح البيع ولا تجوز له اقامة الدعوى بالاسترداد الا في الاحوال التي ستذكر بعد (م) ٢٥٥ على وكلاء المداينين ان يقدموا لمامور النفلسة قائمة بالمداينين المدعين امتياز أعلى المنقولات ويأذن المامور المذكور عند الاقتضاء بدفع مطلوب هو لا المداينين من اول نفوذ تحصل واذا حصلت منازعة في الامتياز فتحكم فيها المحكمة

طلبانهم في المواعيد المقررة يطلب مامور النفلسة اجتناع المداينين اجتناعا جديدا لتحقيق تلك الطلبات ويكون الطلب باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق وبخطابات — والطلبات المتأخرة عن المواعيد يجوز قبولها في هذه الجمعية وانما تراض في ذلك الشروط المذكورة في المادة السابقة م ٢١١ لا يجوز تقديم طلبات جديدة في غير الاحوال السالف ذكرها الا بطريق توقيع المحجز تحت يد وكلاء المداينين مع تكليفهم بالحضور امام المحكمة بميعاد ثمانية ايام كاملة وتكون مصاريف توقيع المحجز من طرف ارباب تلك الطلبات والمحجز كاتب المحكمة بمصاريف من طرفهم ايضا قبل يوم الجلسة بثلاثة ايام خطابات للاعلان يوم الجلسة الى المداينين الذين قبلت ديونهم ويجوز لهؤلاء المداينين الدخول في هذه القضية مع عود خطر ذلك عليهم م ٢١٢ توقيع المحجز من المداينين المستعدين لا يوقف تنفيذ التوزيعات التي امر بها مامور النفلسة ولكن اذا شرع في توزيعات جديدة قبل الحكم في المحجز المذكور يصير ادخالهم فيها بالمبالغ التي تقدرها المحكمة تقدير اموتنا ويحفظ ما يخص تلك المبالغ حين صدور الحكم واذا اثبت بعد ذلك ديونهم فلا يجوز لهم طلب شيء ما من التوزيعات التي امر بها مامور النفلسة وانما يكون لهم الحق في ان ياخذوا من المبالغ الباقية بدون توزيع حصص ديونهم التي كانت تؤول اليهم في التوزيعات السابقة م ٢١٣ فضلا عن المنازعات الجائز حصولها بالكيفيات السالف ذكرها يجوز لكل مداين سواء كان دينه مقبولا او متنازعا فيه ان يتنازع ولو بعد مضي المواعيد المقررة في دين صار تقديمه او قبوله ما لم يسبق صدور حكم بالقبول وصار في قوة حكم انتهائي وتكون المنازعة في الدين المذكور بدعوى يرفعها ذلك المداين الى المحكمة مباشرة ولكن لا يترتب عليها توقيف افعال النفلسة — وبصير ادخال وكلاء المداينين والمفلس في الدعوى المذكورة م ٢١٤ لا يقبل النظام بأي وجه كان من الاحكام والاوامر التي تصدر بتأخير انعقاد جمعية الصلح بناء على حصول منازعات او تصدر بعدم التأخير او بتقدير الديون المتنازع فيها تقديرا موقتا

### افلاس — فقل افعال النفلسة بسبب عدم كفاية مال المفلس

(م) ٢٢٧ اذا وفقت افعال النفلسة لعدم وجود مال للمفلس كاف لاعمالها سواء كان وقوفها قبل التصديق على الصلح او قبل اتحاد المداينين يجوز للمحكمة بناء على تقرير مامور النفلسة ان تحكم ولو من تلقاء نفسها بقل افعال النفلسة ويعود بهذا الحكم لكل واحد من المداينين حق في اقامة دعواه على نفس المفلس ويوقف تنفيذ ذلك الحكم مدة شهر من تاريخه (م) ٢٢٨ يجوز للمفلس او لغيره من ارباب المحفوق ان يحصل من المحكمة في أي وقت على نقض الحكم المذكور في المادة السابقة اذا اثبت وجود مال كاف لمصاريف افعال النفلسة او سلم الى وكلاء المداينين المبلغ الكافي لها ويجب في جميع الاحوال قبل كل شيء وفاء مصاريف الاجراءات التي حصلت بمنقضى المادة السابقة

### الفرع الثالث - في حقوق المدينين المرتبطين للعقار والمدينين الذين لم حق الامتياز عليه ان الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها او بعضها لوفاء ديونهم

(م) ٣٥٦ اذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن المنقولات او حصلا معا فالمدينون الذين لم الامتياز على العقارات او المرتبطين لها او الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها او بعضها لوفاء ديونهم ولم يستوفوا حقوقهم من ثمنها يدخلون في توزيع النقود التي لروكية الديون العادية بقدر الباقي لم مع المدينين الخاليين عن الرهن والامتياز والاختصاص بشرط ان تكون ديونهم سبق تحقيقها وتأييدها على حسب الاصول السابق ذكرها (م) ٣٥٧ اذا حصل توزيع نقود متحصلة من ائتمان المنقولات توزيعاً واحداً او أكثر قبل توزيع ائتمان العقارات فالمدينون الذين لم حق الامتياز عليها او المرتبطين لها او الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها او بعضها لوفاء مطلوبهم وتحقق ديونهم وتأيدت بدخولهم في توزيع ائتمان المنقولات بجميع ديونهم مع عدم الاخلال عند الاقتضاء بما يلزم ارجاعه كما سيذكر في المادة الآتية (م) ٣٥٨ بعد بيع العقارات وتسوية ترتيب درجات المدينين الفائزين لرهنها والمدينين الذين لم الامتياز عليها والذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها او بعضها تسوية قطعية فمن يستحق منهم على حسب ذلك الترتيب اخذ جميع ديونه من ائتمانيها لا ياخذها الا بعد استئثار المبالغ التي استلمها من اموال روكية الديون العادية والمبالغ المستترة على الوجه المذكور لا بصيرافاؤها في روكية المدينين الممتازين بل بصيرارجاعها الى روكية الديون العادية وتوزيعها على ارباب هذه الديون (م) ٣٥٩ اما المدينون الفائزون لرهن العقار والذين تحصلوا على اختصاصهم به كله او بعضه لوفاء ديونهم ولم يستوفوا في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السابق ذكره الا جزءاً من ديونهم فيكون العمل في حقهم على حسب ما هو آت وذلك ان حقوقهم في روكية الديون العادية بصيرتسويتها تسوية قطعية يستقر المبالغ التي تبقى لم بعد اخذهم ما يخصهم في توزيع ثمن العقار وما اخذوا من النقود زيادة عن هذا القدر في التوزيع السابق من ائتمان المنقولات يستتار ما خصهم في ثمن العقار وبصيرارجاعها الى روكية الديون العادية (م) ٣٦٠ المدينون الفائزون لرهن العقار والذين تحصلوا على اختصاصهم به كله او بعضه ولم يستوفوا شيئاً اصلاً في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السالف ذكره يعتبرون بصفة مدينين بدین عادي

افلاس - (قانون تجاري) في نصفية ثمن المنقولات (وفي التوزيع على المدينين

مقادير ديونهم التي تحققت وتأيدت (م) ٣٦٧ ولذلك يسلم وكلاء المدينين في كل شهر الى مأمور النفيسة قائمة ببيان الحالة التي عليها النفيسة وبيان النقود المدوعة في صندوق المحكمة وبأمر المأمور المذكور عند الاقتضاء باجراء توزيع على المدينين وبعين مقداره ويلاحظ وصول الخبر لهم بذلك جميعاً (م) ٣٦٨ لا يصير الشروع في اي توزيع على المدينين الفاطنين بالقطر المصري الا بعد حفظ الحصة المقابلة لديون المدينين الساكنين خارج القطر المذكور على حسب ما هو مبين في ميزانية المفلس وإذا تراءى ان الديون المذكورة ليست مندرجة في الميزانية على وجه الدقة يجوز للمأمور النفيسة ان يأمر بالزيادة فيما يحفظ وإنما للوكلاء النظم من ذلك ورفع الامر الى المحكمة الابتدائية (م) ٣٦٩ تبقى هذه الحصة محفوظة في صندوق المحكمة الى اقتضاء الميعاد المقرر في القانون لتقديم الطلبات من المدينين الفاطنين خارج القطر المصري فاذا لم يجر المدينون المذكورون تحقيق ديونهم على حسب المنصوص في هذا القانون بصيرتوزيع تلك الحصة على المدينين الذين تحققت ديونهم ويجب ايضاً ان تحفظ حصة في مقابلة الديون الحاصلة فيها المتارعة ولم يصدر بقبولها حكم قطعي (م) ٣٧٠ لا يدفع وكلاء المدينين شيئاً لدائن الا بعد ابراز السند المثبت للدين ويكتبون على السندات المبالغ التي دفعوها او التي اذن مأمور النفيسة بدفعها ومع ذلك اذا لم يمكن ابراز السند يجوز لمأمور النفيسة ان ياذن بالدفع بناء على محضر تحقيق الديون بعد اطلاعه عليه وفي جميع الاحوال على الدائن ان يجرى سند الاستلام على هامش قائمة التوزيع (م) ٣٧١ يجوز للمدينين الذين في حالة الاتحاد ان يطلبوا بعد استقرا رايهم بالاكثرية المقررة للصلح الاذن لم بان يتراضوا مع اولي الشأن فيما لم يحصلوا على استخلاصه من حقوق المفلس ودعاويه كلها او بعضها او بان ينقلوها الى الغير بشرط طلب حضور المفلس امام المحكمة طلباً رسمياً وفي هذه الحالة يجب على وكلاء المدينين اجراء جميع ما يلزم لذلك ويجوز لكل مدين والمفلس ايضاً ان يطلب من مأمور النفيسة اجتماع المدينين المذكورين لاجل المداولة واعطاء الراي منهم في شان طلب الاذن المذكور

افلاس - (قانون تجاري) في طرق النظم من الاحكام الصادرة في مواد النفليس

(م) ٣٩٠ الحكم باسهار الافلاس والحكم الذي يعين فيه لوقوف المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم باسهار الافلاس يجوز المعارضة فيها من المفلس في ظرف ثمانية ايام ومن كل ذي حق غيره في ظرف ثلاثين يوماً ويكون ابتداء الميعادين المذكورين من اليوم الذي تمت فيه الاجراءات المتعلقة بلصق الاعلانات ونشرها المينة في مادي ٢١٣ و ٢١٤ (م) ٣٩١ يجوز للمفلس ان يستأنف في المواعيد المينة فيما يأتي الحكم الصادر باسهار افلاسه (م) ٣٩٢ اذا كان المفلس غائباً واثبت انه لم يمكنه العلم بالحكم الصادر باسهار افلاسه جازله بعد انتضاء ميعاد الثانية ايام ان يعاين من قيدا الميعاد المذكور (م) ٣٩٣ يجوز للمدينين ان يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفلس

(م) ٣٦٦ تستتار من النقود المتحصلة من ائتمان المنقولات الرسوم ومصاريف ادارة النفيسة ومن ضمنها اجرة وكلاء المدينين والاعانة التي اعطيت للمفلس او لعائلته وكذلك المبالغ المدفوعة للمدينين الممتازين ويوزع الباقي على جميع المدينين بنسبة

عن دفع ديونه في وقت غير الوقت الذي تعين في الحكم بأشهار الافلاس او في حكم اخر صدر بعده مادامت المواعيد المقررة لتعقيق الديون وتأييدها لم تنقض ومتى انقضت تلك المواعيد فوقت الوقوف عن دفع الديون يبقى بالنسبة للمدينين مقررًا على ما هو عليه بدون امكان تغيير فيه م ٢٩٤ ميعاد استئناف اي حكم صدر في الدعاوي الناشئة عن نفس التفليس يكون خمسة عشر يومًا فقط من يوم اعلانه ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المستأنف ومركز المحكمة التي اصدرت الحكم المذكور م ٢٩٥ لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الاحكام المتعلقة بتعيين او استبدال مأمور التفليس او وكلاء المدينين ولا في الاحكام الصادرة بالاخراج عن المفلس او باعطاء اعانة له او لعائلته ولا في الاحكام التي صرح فيها ببيع الامتعة او البضائع التي للتفليس ولا في الاحكام الصادرة بتأخير عمل الصلح او بتقدير الديون المتنازع فيها تقديرًا مؤقتًا ولا في الاحكام الصادرة في التظلم من الاوامر التي اصدرها مأمور التفليس على حسب حدود وظيفته

( في التفليس بالتقصير او التندليس )

م ٢٩٦ الاحوال المتعلقة بالتفليس بالتقصير والافلاس بالتندليس والعقوبات التي يحكم بها في كل حالة من تلك الاحوال تبين في قانون العقوبات وتكون المحكمة في الاحوال المذكورة بناء على طلب وكلاء المدينين او احد المدينين ايا كان ان بناء على طلب النائب العمومي عن المحضرة التجدوية او احد وكلائه م ٢٩٧ اذا رفع النائب العمومي او احد وكلائه دعوى على المفلس بانه افلس بالتقصير او تفالس بالتندليس فصاريف تلك الدعوى لا تكون في اي حالة من الاحوال من طرف روكية التفليس م ٢٩٨ اما مصاريف الدعوى التي يرفعها بذلك وكلاء المدينين بالنيابة عن المدينين فتكون من طرف روكية التفليس اذا حكم ببراءة المفلس واما اذا صدر الحكم عليه فتدفع المصاريف من صندوق المحكمة اما للصندوق المذكور حق الرجوع بها فيما بعد على المفلس م ٢٩٩ لا يجوز لوكلاء المدينين ان يقيموا دعوى على المفلس بانه افلس بالتقصير او تفالس بالتندليس ولا ان يدخلوا فيها بصفة مدعين بمحقق مدنية الا اذا اذن لهم بذلك بقرار يصدر من اكثر المدينين الحاضرين عدداً م ٤٠٠ اذا رفع احد المدينين دعوى على المفلس بانه افلس بالتقصير او تفالس بالتندليس فتدفع مصاريفها من صندوق المحكمة اذا صدر الحكم على المفلس واما اذا حكم ببراءة فتكون تلك المصاريف من طرف المدينين الذي اقام الدعوى م ٤٠١ تبين في قانون العقوبات الاحوال التي يجوز فيها الحكم على غير المفلس بالعقوبات المقررة للتفالس بالتندليس وكذلك الاحوال التي يسرق فيها زوج المفلس او اصوله او فروعه شيئاً للتفليس او يختلسه او يخفيه من غير مشاركة المفلس له في ذلك م ٤٠٢ وفي الاحوال المذكورة تحكم المحكمة المنظورة بها الدعوى سواء كانت المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف بما ياتي ولو حكم ببراءة المدعى عليه (اولاً) بان يرد له روكية ارباب الديون كلما اختلس بطريق التندليس من المحقوق والاموال والسندات وتحكم المحكمة في ذلك من تلقاء

نفسها (ثانياً) بالتعويضات التي تطلب مع تعيين مقدارها في الحكم الذي يصدر بها سواء كان من المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف م ٤٠٣ اذا اشترط المدين لنفسه مع المفلس ان مع غيره امتيازات خصوصية في مقابلة اعطائه رأياً في المداورات المتعلقة بالتفليس او عقداً مشاركة خصوصية يترتب عليها نفعه من اموال المفلس فيحكم ببطالان كل مشاركة واتفاق من هذا القبيل بالنسبة لاي شخص وبالنسبة للمفلس ايضاً فضلاً عن الحكم بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات يكون المدين المذكور ملزوماً بان يرد لمن يلزم المبالغ او الاوراق ذات القيمة التي اخذها بناء على المشاركة الملغاة م ٤٠٤ اذا اقيمت دعوى على المفلس بانه افلس بالتقصير او تفالس بالتندليس او صدر عليه حكم بناء على ذلك فتكون الدعاوي الهندية في جميع الاحوال قائمة بنفسها ويصير استيفاء الاجارات المتعلقة بالاموال كما هو مقرر في حالة التفليس بدون جواز احالتها على الحاكم الجنائية ولا جواز طلب تلك الحاكم لها للنظر فيها م ٤٠٥ ومع ذلك يجب على وكلاء المدينين ان يعطوا الى وكيل المحضرة التجدوية ما يطلبه منهم من الاوراق والسندات والايضاحات م ٤٠٦ الاوراق والسندات ونحوها المسجلة من وكلاء المدينين بصير ايقاؤها في اثناء التحقيق معدة للاطلاع عليها بواسطة قلم كتاب المحكمة وبحصل هذا الاطلاع بناء على طلب الوكلاء المذكورين ويجوز لهم ان ياخذوا منها صوراً غير رسمية او يطلبوا صوراً رسمية تعطى لهم من كاتب المحكمة — والاوراق والسندات ونحوها التي صدر امر بايدها في المحكمة ترد الى الوكلاء بعد صدور الحكم ويؤخذ منهم سند بالاستلام م ٤٠٧ اما الاوراق والسندات ونحوها المودعة في المحكمة بغير امر صادر بذلك فتد للوكلاء مع اخذ سند منهم باستلامها ( في اعادة اعتبار المفلس اليه )

م ٤٠٨ يجوز للمفلس الذي وفي جميع المبالغ المطلوبة منه سواء كانت اصلاً او فوائد او مصاريف ان يحصل على اعادة اعتباره اليه واذا كان شريكاً في بيت تجارة افلس فلا يجوز ان يحصل على اعادة اعتباره اليه الا بعد اثباته ان جميع ديون الشركة صار ايفاءها بالتام من اصل وفوائد ومصاريف ولو سبق حصول صلح خاص بينه وبين المدينين م ٤٠٩ كل عريضة بطلب اعادة الاعتبار تقدم الى محكمة الاستئناف وعلى الطالب ان يرفقها بسندات الخالصة وغيرها من الاوراق المؤيدة لطلبه م ٤١٠ وترسل نسخة من العريضة والاوراق المرفوقة بها من وكيل المحضرة التجدوية الى رئيس المحكمة الابتدائية التي حكمت بأشهار الافلاس م ٤١١ وعلى وكيل المحضرة التجدوية ورئيس المحكمة الابتدائية ان يستعلا عن كل ما يمكن العلم به ما يدل على صحة الوقائع التي ايدتها من طلب اعادة الاعتبار اليه م ٤١٢ تلصق صورة العريضة المذكورة مدة شهرين في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وفي جميع الاماكن الاخر المبنية في لائحة اجراءات الحاكم وينشر ملخص منها في الجرائد م ٤١٣ ويجوز لكل مدين لم يدفع اليه مطلوبه بالتام من اصل وفوائد ومصاريف ولكل خصم اخر ذي شان ان يعارض في اعادة الاعتبار للمفلس بان يقدم عريضة بذلك الى المحكمة

افلاس المؤمن له — (ر) سيكورتاه (قتب ١٨٩  
افلاس المدين بعد مضي ميعاد طلب التوزيع —  
(ر) قسمة بين الغرماء (قم ٥٣٢  
اقالة — (ر) بيع (مجلة ١٦٣  
اقالة البيع — (ر) بيع (مجلة من م ١٩٠  
اقالة القسمة — (ر) قسمة (مجلة ١١٥٦  
اقه — (و هي ٤٠٠ درهم) — (ر) موازين —  
قنطار — رطل

افوكاتو الحكومة — (امر عال رقم ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٨٤  
(٢٣ ذ سنة ١٤٠٠) بترتيب وظيفة  
افوكاتو للحكومة

(نحن خديم مصر) بعد اطلعا على امرنا الصادر  
بتاريخ ٢٢ ستمبر سنة ١٨٨٣ بتشكيل مجلس شوري  
الحكومة وتحديد وظائفه وبناء على ما رفعه اليها المجلس  
نظار حكومتنا امرنا بما هوأت (م) ١ قد ترتبت  
وظيفة افوكاتو لحكومتنا يعين من يقوم بها بامرنا  
بناء على طلب مجلس النظار (م) ٢ يكلف افوكاتو  
حكومتنا بالحضور امام محكمة استئناف اسكندرية  
بالتوكيل عن نظار الدواوين مع حفظ الحق لهم بان  
ينسواوا كلاً لا مخصوصاً عنهم في القضايا التي يترا آى لهم  
لزوم ذلك فيها ولهم ان يستشيروه في اي مسألة كانت  
ويكون عضواً في مجلس شوري الحكومة بصفة غير  
مستديمة (م) ٣ القضايا السابق احالة رؤيتها على  
نظار اقلام القضايا سوية يستمر نظرها بمعرفتهم بالاتحاد  
مع افوكاتو حكومتنا

افوكاتو — (ر) محامي — (م) ٢٠٥ — ٢٠٦ —  
افوكاتو الحكومة — (ر) قلم قضايا الحكومة  
٥ مايو سنة ٨٥

اقباط ارثوذكس — (امر عال رقم ٧ سنة ١٤٠٠ ا مايو  
(سنة ١٨٨٤ صادر لرئاسة مجلس  
النظار في ٧ رجب سنة ١٣٠٠ الموافق ١٤ ا مايو سنة ٨٤ تصديقاً على  
لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكسين العموي  
اطلعنا على هذه اللائحة التي وضعت لاجراءات وسير  
المجلس الذي تشكل لادارة ما يتعلق بطائفة الاقباط  
الارثوذكسين على مقتضى ما اشير بامرنا الصادر  
لدولتكم بتاريخ ٤ جمادي الاولى سنة ١٣٠٠ الموافق  
٢ مارث سنة ١٨٨٣ نمرة ١ عرض المؤلفة من اربعة

الابتدائية ويرفعها بالاوراق المؤيدة لمعارضته انما لا يجوز في  
اي حال من الاحوال للمدائن المعارض ان يكون خصماً في  
المرافعة التي تحصل في اعادة الاعتبار م ٤١٤ يرسل كل من  
وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية الى محكمة  
الاستئناف بعد انقضاء الشهرين المذكورين الاستعلامات  
التي صار الحصول عليها والمعارضات التي تقدمت وبصح  
ذلك براه فيه م ٤١٥ وتصدر محكمة الاستئناف بناءً على  
طلب وكيل الحضرة الخديوية حكمها بقبول او رفض طلب  
اعادة الاعتبار ويكون مبنياً فيه اسبابه فاذا حكم برفض الطلب  
المذكور لا يجوز تقديمه مرة ثانية الا بعد مضي سنة م ٤١٦  
يرسل الحكم باعادة الاعتبار الى المحكمة الابتدائية وفي تلوع في  
الجلسة علانية وتامر بتسجيل صورته في دفاترها وفضلاً عن  
ذلك يلصق الحكم المذكور في اللوحة المعدة للصلح الاعلانات  
القضائية في المحكمة م ٤١٧ لا يعاد الاعتبار اصلاً لمن تقالس  
بالتدليس ولا لمن حكم عليه بسبب سرقة او نصب او خيانة ولا  
لمن باع عقار ليس له او مرهوناً مع اخفاء رهنه ولا لمن يقدم حسابه  
ويوفي المتأخر عليه ولياً كان او وصياً او مأموراً بإدارة اموال  
او غيرهم ممن يكون ملزوماً بوفاء حساب مأمورينه ويجوز ان  
يعاد الاعتبار الى المفلس المقصر الذي استوفى العقاب المحكوم  
عليه به م ٤١٨ يجوز اعادة الاعتبار الى المفلس بعد موته  
م ٤١٩ يجوز الحكم باعادة الاعتبار في اثناء المرافعة العادية  
في المحالين الاتيين (اولاً) اذا وفي المفلس ولو بمال غيره  
قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها المطلوب  
منه بالتنام من اصل وفوائد ومصاريف بشرط ان لا يكون هذا  
الغير محل بجميع ما وفاه او ببعضه محل المدائنين الذين وفاه بل  
يكون متبرعاً للمفلس بجميع ما اداه من ماله (ثانياً) اذا كانت  
المبالغ المتحصلة بسعي وكلاء المدائنين كفت لوفاء ديون  
المدائنين بالتنام

افلاس — (ر) صلح — زوجة — بيع عقار  
المفلس — اتحاد المدائنين — متفالس  
افلاس — (ر) تعهدات وعمود (ق ١٠٢ —  
شركة (ق ٤٤٥ — عارية الاستهلاك (ق ٤٧٩ —  
٤٨٠ — حق عيني (ق ٦٢١  
افلاس — (ر) استرداد (ق ت)

افلاس (الاطلاع على الدفاتر) (ر) دفتر تجاري (ق ١٥  
افلاس صاحب الكبيالة — (ر) كبيالة (ق ١١٣  
— ١١٥ —  
افلاس المسحوب عليه — (ر) كبيالة (ق ١١٥  
افلاس حامل الكبيالة — (ر) كبيالة (ق ١٤٨  
افلاس بعد الموت — (ر) افلاس (ق ٣٦٩ — ٣٧١  
افلاس شاحن البضائع — (ر) اجرة السفينة (قتب ١٢٧  
افلاس المؤمن — (ر) سيكورتاه (قتب ١٨٩

## ملحوظات

في القرعة وان يكون سنه ثلاثين سنة بالاقل وان يكون من المتدربين في الامور والمصالح ومن ذوي الاستقامة والشرف

## \* الباب الثاني \*

## ( في اختصاصات المجلس )

(م) ٨ يُخص المجلس المذكور بالنظر في جميع ما يتعلق بالاوقاف الخيرية التابعة للاقباط عموماً وكذا ما يتعلق بمدارسهم وكنائسهم وفقرائهم ومطبعتهم وكافة المواد المتاد نظرها بالبطريكة (م) ٩ يُخص المجلس فيما يتعلق بالاوقاف بما يأتي (اولا) حصر جميع الاوقاف الخيرية الموقوفة على الكنائس والاديرة والمدارس وغيرها وقيدتها بسجل مخصوص (ثانيا) جمع الحجج والتقاسيط وسائر مستندات الملكية المتعلقة بتلك الاوقاف وحفظها بالبطريكة من بعد تسجيلها بسجل مخصوص (ثالثا) طلب كشوفات بيان المتأخرات والموجودات والنقود التابعة لتلك الاوقاف (رابعا) الاستحصال على حسابات عن الايرادات والمصروفات للنظر فيها وحفظ ما يكون زائداً من الايرادات عن المصروفات بمخزينة البطريكة لصالح وقف اصله بمراعاة شروط الواقف (خامسا) ادارة الاوقاف المذكورة واجراء ما يؤول منه تحسين حالتها والنظر فيما يلزم لها من انشاء وتصليح والترخيص باجراء ما يرى لزومه من ذلك (م) ١٠ من وظائف المجلس فيما يتعلق بالمدارس اجراء ما يأتي (اولا) تعيين عدد التلامذة الذين يمكن قبولهم في كل مدرسة وسن من يقبل منهم وتعيين العلوم والفنون واللغات التي يصير تدريسها وانتخاب الكتب التي يصير استعمالها في التدريس بعد عرضها لنظارة المعارف والتصديق عليها منها وبالجملة على سائر الترتيبات التي تلزم انما تعيين الدروس والكتب التي يصير استعمالها في المدارس الدينية يكون بمعرفة المجلس الروحاني المنوّه عنه في المادة السابعة عشرة (ثانيا) مراقبة سير النظار والمعلمين والمعلمات وملاحظة تقدم التلامذة وملاحظة تنفيذ ما ينقرر من الترتيبات (ثالثا) النظر فيما يتعلق بالايرادات المخصصة او التي تُخص للمدارس وربط المصروفات

ابواب تشتمل على ثمانية وثلاثين مادة وبناء على ما قرره مجلس النظار بالموافقة على ما تضمنته تقدمت لطرفنا مع مكاتبتكم المؤرخة ١٩ ج سنة ١٣٠٠ الموافق ٢٦ ابريل سنة ١٨٨٣ مرة ٣٣ لاستحصال امرنا باعتمادها وحيث انها وافقت ارادتنا فلا بأس من اتباعها والاجراء بمقتضاها ولزم اصداره لدولتكم بذلك — (وهذه هي اللائحة)

لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكسين العموي

## \* الباب الاول \*

## في ترتيب وتشكيل المجلس العموي

(م) ١ يشكل مجلس عموي لجميع الاقباط بالقطر المصري للنظر في كافة مصالحهم الداخلة في دائرة اختصاصاته التي ستبين في المواد الآتية دون غيرها ويكون مركزه في مصر بالدار البطريكية (م) ٢ يتركب المجلس المذكور من اثني عشر عضواً واثني عشر نائباً يعينون بالانتخاب في جمعية عمومية يكون عدد اعضائها مائة وخمسين بالاقل وتنعقد تحت رئاسة حضرة البطريك (م) ٣ يتولى رئاسة المجلس حضرة البطريك (م) ٤ يتعين احد اعضاء المجلس وكيلاً للرئيس ليقوم مقامه عند غيابه او حدوث عذرله يمنعه من الحضور ويكون تعيين الوكيل المذكور بالانتخاب بمعرفة اعضاء ونواب المجلس بانضمامهم مع حضرة البطريك في اول جلسة باغلبية الاراء اغلبية مطلقة (م) ٥ يكون تعيين الاعضاء والنواب لمدة خمس سنين ابتداءً من تاريخ الانتخاب (م) ٦ قبل انتهاء مدة الخمس سنين المذكورة بشهرين يصير عقد جمعية من ابناء الطائفة لانتخاب اعضاء ونواب لمدة خمس سنين اخر سواء كانوا من الاعضاء والنواب السابقين او غيرهم مع مراعاة ما ينقرر في المادة الرابعة والثلاثين وبعد تمام الانتخاب يصير العرض للحكومة عن اسماء من صار انتخابهم لصدور الامر العالي باعتمادهم انما يجب على المجلس الذي يكون موجوداً ان يستمر على اداء العمل حتى يتم تعيين الاعضاء والنواب الاخيرين (م) ٧ يشترط فيمن يجوز انتخابه عضواً او نائباً ان يكون من رعايا الحكومة وليس من زمرة العسكرية تحت السلاح او امدادية او مستودعاً ولا ممن يدخلون

اللازمة لها فحوصرتبات عموم المستخدمين وغيرها (رابعا) اخبار التلامذة باتحانات عمومية كانت او خصوصية (خامسا) افتتاح مدارس ومكاتب جديدة ومدارس دينية وايجاد كتب خانات وترتيب وتنظيم ما يكون موجودا منها (سادسا) كافة ما يتعلق بادارة المدارس خلاف ما ذكر آنفاً (م) ١١ تكون كافة المدارس القبطية تحت ملاحظة وتفتيش نظارة المعارف (م) ١٢ يختص المجلس فيما يتعلق بالمطبعة باجراء ما يؤول منه الانتفاع بها بحسب قانون المطبوعات (م) ١٣ من وظائف المجلس فيما يتعلق بالفقراء اجراء ما يأتي (اولا) حصر وجمع الايرادات المخصصة للفقراء (ثانيا) توزيعها على المحتاجين بالعدل والانصاف وحصر ما يترتب لكل منهم في الاوقات اللازمة (ثالثا) صرف ما يلزم لدفع المعلمين وتربية ايتامهم بقدر الامكان (رابعا) البحث والنظر فيما يترتب عليه زيادة تلك الايرادات وتحسين حالة الفقراء واجراء ما يؤدي لذلك (م) ١٤ يختص المجلس فيما يتعلق بالكنائس والاديرة بما يأتي (اولا) حصر عدد الكنائس وقسساها وخدمتها وعدد الاديرة والرهبان وغيرهم الموجودين فيها الآن والذين يوجدون فيها في المستقبل (ثانيا) حصر الامتعة الموجودة بتلك الكنائس والاديرة بما فيها الكتب وقيدها بسجل البطريركخانه في عهدة من يلزم وحفظ الزائد منها بالبطريركخانه على ذمة جهته وكذلك قيد ما يستجد من هذا القبيل في المستقبل بالسجل المذكور (ثالثا) تجديد سجلات بكل كنيسة يقيد بها من يعتمد او يتزوج او يتوفى وملاحظة اجراء القيد بالسجلات المذكورة على الدوام وطلب كشوفات عن ذلك في كل شهر لقيدها بسجل عمومي معد لذلك بالبطريركخانه (رابعا) المحافظة على تنفيذ قوانين الكنيسة المتعلقة بقبول الرهبان بالاديرة ورسمه القسس وترقيهم للرتب الكنائسية ومراقبة سيرهم (م) ١٥ على المجلس ان يشكل قلماً للإدارة بالبطريركخانه ويعين له من يلزم من المديرين والعمال سواء كانوا من الاكليروس او من غيرهم ويخصص لهم حدودهم وواجباتهم (م) ١٦ من وظائف المجلس المذكور ايضاً النظر فيما يحصل بين

ابناء الملة من الدعاوي المتعلقة بالاحوال الشخصية الواضحة انواعها بكتاب الاحوال الشخصية الذي صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة انما مسائل الموارث لا تنظر الا باتفاق جميع اولي الشأن عليها ويجوز له ان يشترك مع المجلس الروحاني المذكور في المادة الآتية في الدعاوي المتعلقة بالاحوال الشخصية التي يرى له لزوم انضمام الاكليروس فيها — وعليه ايضاً ملاحظة قيد الوصايا بالسجل المعد لها بالبطريركخانه ولكي تكون مقيدة معمولاً بها يلزم الختم على ما يسجل منها بجتم المجلس (م) ١٧ ينتخب بمعرفة حضرة البطريرك باتحاده مع المجلس اربعة من الاكليروس للنظر في الامور الدينية تحت رئاسة البطريرك او رئاسة من ينتدبه لينوب عنه في حالة غيابه والفصل في الدعاوي التي تقدم على الاكليروس بحسب قانون الكنيسة (م) ١٨ يجوز للمجلس تعيين قومسيونات من طرفه من ضمن اعضائه او من غيرهم وتكليفها بالاعمال التي يرى له لزوم احوالها عليها من الاعمال الداخلة في دائرة اختصاصاته (م) ١٩ وكذلك يجوز للمجلس ان يترتب مجالس فرعية بالجبات المهمة التي يرى لزوم تعيين مجالس فيها وتعيين عدد اعضاء كل مجلس منها وحدود اختصاصاته بشرط عدم الخروج عن الحدود المقررة في هذه اللائحة — ويتولى رئاسة كل مجلس الاسقف والرئيس الروحاني الذي يعينه حضرة البطريرك بالاتحاد مع المجلس العمومي اما الاعضاء فيصير انتخابهم بمعرفة جمعية تتركب ممن يلزم من اهالي الجهة المراد تشكيل المجلس فيها تحت رئاسة من يتعين رئيساً للمجلس المذكور (م) ٢٠ متى تم انتخاب اعضاء كل مجلس من المجالس المذكورة بتقديم كشف باسماء من صار انتخابهم للمجلس العمومي للعرض عنهم للحكومة وصدر الاوامر اللازمة للجهة المعينين فيها بمعرفتهم واعتمادهم

### \* الباب الثالث \*

في نظام جلسات المجلس وكيفية عقدها وفي المداولة

(م) ٢١ نظام الجلسة وجمع الاراء منوطان بالرئيس (م) ٢٢ تعقد جلسات المجلس في كل خمسة عشر يوماً مرة انما اذا تراأى امر مهم في اثناء هذه المدة

## ملحوظات

في الوقت المعين للاجتماع يتولى رئاسة المجلس مؤقتاً من ينتخبه المجلس من الاعضاء (م) ٣٣ اذا استغنى اوتوفى واحد او اكثر من الاعضاء او النواب في اثناء مدة الخمس سنين جاز للمجلس ان ينتخب بدلهم بمعرفته متى كان عدد المستغنين او المتوفين في آن واحد لا يزيد على ثلاثة ويصير العرض عمن ينتخب وبعد صدور الامر بالاعتماد يتعين للمدة الباقية من مدة السلف (م) ٣٤ من يستغنى من المجلس لسبب غير مقبول ناشئ عن مجرد ارادته لا يجوز انتخابه في الدفعة التالية (م) ٣٥ لا يجوز للاعضاء ولا للنواب الانقطاع عن الحضور بالمجلس بغير عذر مقبول فاذا انقطع احدهم ثلاث مرات ولم يبد اعذاراً مقبولة فيصدر له انذار بعدم التأخير من الرئيس او الوكيل وان انقطع بعد ذلك ثلاث مرات اخرى يعد مستغنياً لسبب غير مقبول وينتخب بدله

## \* الباب الرابع — احكام ختامية \*

(م) ٣٦ يعتبر ابتداء مدة الخمس سنين فيما يخص بالاعضاء والنواب الذين تقدم انتخابهم على تحرير هذه اللائحة من تاريخ صدور الامر العالي عليها من الحضرة القبطية الخديوية (م) ٣٧ كل من رأى من ابناء الملة امراً نافعاً مما يتعلق بالاختصاصات الموضحة في هذه اللائحة يجوز له تقديمه للمجلس للنظر فيه (م) ٣٨ اذا ظهر من الاختبار والتجربة بعد الاجراء بموجب هذه اللائحة لزوم تعديل شيء منها او اضافة علاوات عليها يعرض عن ذلك للحكومة وبعد صدور الامر بالاعتماد يتبع الاجراء

اقباط ارثوذكس — (ر) بطرئانة — بيت المال

— تركيا — مصر

اقباط كاثوليك — (ر) بطرئانة — بيت المال

— تركيا — مصر

اقتراض بحري — (فانون تجاري بحري) في مشاركة (الاقتراض البحري)

م ١٤٩ مشاركة الاقتراض البحري في عقد به يقرض مبلغ على السفينة او على مخزونها او عليها مع بشرط انه اذا هلكت او تلفت تلك الاشياء الضامنة لوفاء المبلغ المقرض بمادة بحرية يضيع على المقرض المبلغ المذكور مع ارباحه المتفق عليها الا اذا امكنه ان يستوفي حقوقه بما تخلص منها واما اذا وصلت

يستوجب عقد جلسة غير اعتيادية يجوز للرئيس ان يطلب انعقادها وكذلك اذا رأى خمسة من الاعضاء او النواب لزوم عقد المجلس لعرض مسألة ضرورية عليه يجوز لهم ان يطلبوا عقده من الرئيس او الوكيل وعلى من يطلب منه ذلك منها ان يجيب الطلب (م) ٣٣ يلزم ان تكون الجلسة مركبة من جميع الاعضاء والرئيس انما عند المداولة في المسائل المهمة تكون الجلسة مركبة من الاعضاء والنواب ومع ذلك يصح في الحالتين انعقاد الجلسة متى حضر الثلثان (م) ٢٤ اذا رأى احد الاعضاء ان لا يتيسر له الحضور في الجلسة يجب عليه اخبار من دعاه للحضور من الرئيس او الوكيل قبل يوم الاجتماع باربع وعشرين ساعة على الاقل كي يدعي النائب عنه ليقوم مقامه (م) ٢٥ اذا اقتضى الحال انعقاد جلسة غير اعتيادية يجب على الرئيس او وكيله في حالة غيابه ان يدعو المجلس للاجتماع قبل اليوم المعين يومين بالاقبل (م) ٢٦ لا يرخص لاحد خلاف ارباب المجلس في الدخول في محله حال انعقاده مالم يكن يطلب منه (م) ٢٧ لا يجوز المداولة في المجلس في جملة امور معاً بل يجب رؤية الامور بالدور والنظر باعتبار تاريخ ورودها او رفعها له انما يسوغ له نظر الامور المستعجلة بدون مراعاة ذلك (م) ٢٨ تكون المداولة في المجلس على النظام الآتي وهو انه بعد ان تعرض المسئلة على المجلس يسأل الرئيس الاعضاء عما يراه كل منهم فيها مبتدئاً في توجه السؤال بآخرهم في الجلسة وبعد تمام جمع الآراء بهذه الكيفية يصدر القرار بما اتحدت فيه الآراء او بما توفقت له الاغلبية (م) ٢٩ احكام المجلس التي تصدر منه في دائرة اختصاصه الموضحة بهذه اللائحة سواء كانت باتحاد الآراء او بالاغلبية يكون تنفيذها بمعرفة الرئيس او وكيله في حالة غيابه او حدوث عذر له (م) ٣٠ تحرر محاضر الجلسات في دفتر مخصوص بمعرفة من ينتخبه المجلس لذلك من الاعضاء او النواب ويوقع عليها هو الرئيس او الوكيل (م) ٣١ اذا حضر في الجلسة عدد شفع وانقسمت الآراء ولم تتوفر الاغلبية لاحد الاقسام فيترجح رأي القسم الذي ينضم اليه رئيس الجلسة (م) ٣٢ اذا غاب الرئيس او وكيله

الى بر السلامة فيدفع له المبلغ مع ارباحه البحرية اعني مع فوائده المنتف عليها ولو بغير ازيد من السعر المقر في القانون م ١٥٠ تكون مشاركة الاقتراض البحري بسند رسمي او غير رسمي وبذكر فيه ما هوأت — أولاً اصل المبلغ المقرض ومقدار فوائده البحرية المنتف عليها ثانياً الاشياء التي حصل الاقتراض عليها ثالثاً اسم السفينة واسم واقب كل من مالكتها وقبوداتها والمقرض والمقترض رابعاً بيان السفر الذي حصل لاجله الاقتراض او المدة المعينة للاقتراض المذكور اذا حصل لسفرة او لمدة معينة خامساً وقت الوفاء بالمبلغ المقرض سادساً اليوم والمحل اللذان حصل فيها الاقتراض (م) ١٥١ يجرر السند الرسمي في مالكة الدولة العلية الثانية امام الموظف العمومي الذي يختص بذلك وفي البلاد الاجنبية بجرر امام فونصلاتو الدولة العلية وان لم توجد فامام الحاكم المحلي الذي من خصائصه ذلك على حسب الرسوم المعتادة (م) ١٥٢ اذا عقدت مشاركة الاقتراض بسند غير رسمي يجب على المقرض قرضاً بحرياً ان يحصل على التصديق عليه وتسجيله في ظرف عشرة ايام من تاريخه بقلم كتاب المحكمة الابتدائية او امام احد المحاكم الميتين في المادة السابقة على حسب الاحوال (م) ١٥٣ اذا لم ترع احكام المادتين السابقتين تزول عن المشاركة صفة الاقتراض البحري وتنقلب الى قرض حادسيه وبزول حيثذ امتياز المقرض في الاشياء الضامنة للوفاء بدينه ويكون المقرض ملزوماً دون غيره بدفع اصل المبلغ مع فوائده القانونية (م) ١٥٤ يجوز تحرير سند اقتراض البحري تحت اذن شخص معين وفي هذه الحالة تنتقل الملكية فيه بطريق التحويل بالكيفية المقررة فيما يختص بالكبيالات فاذا صار تحويلها يقوم للخال مقام الخيل سواء كان في الرجح او الخسارة بدون ان يكون الخيل المذكور ملزوماً بشيء سوى ضمان وجود القرض البحري والضمان ان كان له وجه لا يشمل الفوائد البحرية الا اذا وجد شرط صريح بذلك (م) ١٥٥ ويجوز ان يكون الاقتراض البحري على جسم السفينة او على سهم قاعدتها او آلتها او ادواتها او طقمها او موطنها او مخعوناتها او على جميع هذه الاشياء معاً او على جزء معين من كل واحد منها (م) ١٥٦ كل قرض بحري يحصل بمبلغ ازيد من قيمة الاشياء التي وقع عليها القرض يجوز الحكم ببطلانه بناءً على طلب المقرض ويجب دفع اصل المبلغ مع فوائده القانونية اذا ثبت حصول غش وتدليس من المقرض (م) ١٥٧ واذا لم يحصل غش ولا تدليس تكون مشاركة القرض معتبرة بقدر قيمة الاشياء المخصصة للمبلغ المقرض على حسب التقويم الذي عمل عنها او اتفق عليه وما زاد من المبلغ المقرض عن ذلك يدفع مع فوائده القانونية (م) ١٥٨ كل اقتراض على اجرة السفينة المامول المحصول عليها او على ربح مامول نواله من البضائع ممنوع فاذا اقترض شخص مبلغاً على ذلك لا يكون له الحق الا في اخذ راس ماله بلا فوائد (م) ١٥٩ وكذلك كل قرض بحري لملاحي السفينة او لانتخاص بحريين على اجرمهم سواء كانت بالمشاهدة او بالسفرة ممنوع والمقرض يعامل بالوجه المذكور في المادة السابقة

(م) ١٦٠ تخصص بوجه الامتياز السفينة وادواتها ومهايتها وطقمها وموطنها واجرتها المكتسبة لوفاء اصل وفوائد المبلغ المقرض قرضاً بحرياً على السفينة — وتخصص المخعونات ايضاً لوفاء اصل وفوائد المبلغ المقرض قرضاً بحرياً عليها — واذا حصل الاقتراض على شيء مخصوص من السفينة او مخعوناتها فلا يكون الامتياز الا في ذلك الشيء بقدر الجزء المخصص للاقتراض (م) ١٦١ اذا اقترض الذودان قرضاً بحرياً في جهة اقامة ملاك السفينة او وكلائهم بدون اذن رسمي ولا توسط منهم فيه فلا يكون الامتياز ولا الدعوى الا على حصة القبودان في السفينة والاجرة (م) ١٦٢ حصة من لم يولد من ملاك السفينة ما يخصه في الارام لاعادها للسفر في الحالة الميئة في المادة ٤٨ في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت التنبيه الرسمي عليه بذلك تخصص لوفاء المبالغ التي تقتض للفظة السفينة وموطنها ولو في محل اقامته (م) ١٦٣ المبالغ المقرضة ولو ازم سفر السفينة الاخير بصير وفاء ما بوجه الاولوية والنقد على المبالغ المقرضة لسفراً سابق عليه ولو قبل في المشاركة ان هذه المبالغ كانت من قبل في ذمة المقرض او اقيمت لتجديد مواعيدها واما المبالغ المقرضة في اثناء السفر فتكون مقدمة في الوفاء على المبالغ التي اقترضت قبل قيام السفينة واذا اقترضت عدة مبالغ في اثناء سفر فالمبلغ المقرض اخيراً يكون في كل الاحوال مقدماً على السابق عليه — واما المبالغ التي اقترضت في اثناء سفر واحد في ميناء واحدة رسي عليها اضطراراً وكان اقتراضها في مدة الاقامة فيها فتكون في درجة واحدة (م) ١٦٤ اذا اقترض شخص قرضاً بحرياً على البضائع المخونة في سفينة معينة في مشاركة الاقتراض وصار شحن تلك البضائع فيما بعد في سفينة اخرى ثم هلكت ولو بمصادنة بحرية فلا يترتب على هلاكها ضائع حقوقه الا اذا ثبت قانوناً ان شحنها في سفينة اخرى حصل بسبب قهري (م) ١٦٥ لا يجوز المطالبة بالمبلغ المقرض اذا هلكت الاشياء التي حصل عليها القرض بالكليكة او قبض عليها العدو وحكم بجواز قبضه عليها وكان الملاك او القبض باقاً ساوية او سبب قهري في زمان ومكان الاخطار للذين لاجلها حصل الاقتراض واذا صار تخليص بعض الاشياء المخصصة للقرض فيبقى للمقرض الحق فيما صار تخليصه (م) ١٦٦ لا يكون على المقرض النقصان الذي يحصل في ذات الاشياء او قيمتها ولا هلاكها بسبب العيب الناشئ عنها وكذلك الخسارة الناشئة عن فعل المقرض او عن تقصير الملاحين (م) ١٦٧ اذا غرقت السفينة يكون دفع المبالغ المقرضة قرضاً بحرياً بقدر قيمة الاشياء التي صار تخليصها وكانت مخصصة للقرض في المشاركة بعد استئثار مصاريف التخليص (م) ١٦٨ اذا لم يحصل تعيين زمن الاخطار البحرية في مشاركة القرض البحري تعتبر مدته بالنسبة الى السفينة والادوات وطقمها وموطنها من الوقت الذي قامت السفينة فيه للسفر الى الوقت الذي فيه القت مراسيها او صار ربطها في الميناء او المحل المقصود وبالنسبة الى البضائع تعتبر مدة الزمن المذكور من الوقت الذي فيه شحنت تلك البضائع في السفينة او في الصنادل المعينة لنقلها اليها او من يوم المشاركة اذا كان الاقتراض على بضائع مخونة حصل في اثنا السفر الى الوقت



## ملحوظات

اقراره واما لو قال ان هذا المال لاحد هذين الرجلين ولاحد من اهالي الحلة الفلانية وكان اهل الحلة قوماً محصورين فيصح اقراره وعلى تقدير انه اقر على الوجه المشروع وقال ان هذا المال لهذين الرجلين فلها ان ياخذ ذلك المال من المقر ان اتفقا ويملكانه بعد الاخذ بالاشتراك وان اختلفا فليكل منها ان يطلب من المقر البمين بعدم كون المال له فان نكل المقر عن بين الاثنين يكون ذلك المال كذلك مشتركاً بينهما وان نكل عن بين احدهما يكون ذلك المال مستقلاً لمن نكل عن بينه وان حلف الاثنين ببرهما المقر من دعواهما ويبقى المال المقر به في يده

### الباب الثاني \*

#### في بيان وجوه صحة الاقرار

م ١٥٧٩ كايصح الاقرار بالمعلوم كذلك يصح الاقرار بالمجهول ايضاً ولكن كون المقر به مجهولاً في العقود التي لا تكون صحيحة مع المجعالة كالبيع مانع لصحة الاقرار كما انه اذا قال احد لفلان عندي امانة او سرق مال فلان او غصبته يصح اقراره ويجبر على تعيين الامانة المجهولة او المال المسروق او المغصوب واما لو قال بعث لفلان شيئاً او استأجرت من فلان شيئاً فلا يصح اقراره ولا يجبر على بيان ما باعه او استأجره م ١٥٨٠ لا يتوقف الاقرار على قبول المقر له ولكن يرتد برده ولا يبقى له حكم واذا رد المقر له مقداراً من المقر به لا يبقى حكم الاقرار في المقدار المردود ويصح الاقرار في المقدار الباقي الذي لم يرد المقر له م ١٥٨١ اذا اختلف المقر والمقر له في سبب المقر به فلا يكون اختلافهما هذا مانعاً لصحة الاقرار مثلاً لو ادعى احد القاء من جهة القرض واقر المدعى عليه بالف من جهة ثمن المبيع فلا يكون اختلافهما هذا مانعاً لصحة الاقرار م ١٥٨٢ طلب الصلح عن مال يكون اقراراً بذلك الحال واما طلب الصلح عن دعوى مال فلا يكون اقراراً بذلك الحال فاذا قال احد لآخر لي عليك الف اعطني اياه وقال المدعي عليه صالحي عن المبلغ المزبور بسبعماية وخمسين يكون قد اقر بالالف المطلوب ولكن لو كان طلب الصلح لجرد دفع المنازعة كما اذا قال صالحي عن دعوى هذا الف بكذا فلا يكون قد اقر بالمبلغ المذكور م ١٥٨٣ اذا طلب احد شراء الحال الذي في يد شخص اخر او استجاره او استعارته او قال هبني اياه او ادعني اياه او قال الاخر خذه وديعة وقبل ذلك يكون قد اقر بعدم كون الحال له م ١٥٨٤ الاقرار المعلق بالشرط باطل ولكن اذا علق بزمان صالح لحلول الاجل في عرف الناس يجمل على اقرار بالدين الموعول مثلاً لو قال احد لآخر اذا وصلت الحلة الفلانية او قضيت صلحتي الفلانية فاني مديون لك بكذا يكون اقراره هذا باطلاً ولا يلزمه تادية المبلغ المزبور ولكن اذا قال ان اتى ابتداء الشهر الفلاني او يوم قاسم فاني مديون لك بكذا يجمل على الاقرار بالدين الموعول ويلزم عليه تادية المبلغ عند حلول ذلك الوقت (راجع مادة ٤٠) م ١٥٨٥ الاقرار بالمشاع صحيح فاذا اقر احد لآخر بحصة شائعة من ملك العقار الذي في يده كالتصف او الثلث وصدقه المقر له ثم توفي المقر قبل الاقرار والتسليم فلا يكون

الذي فيه صار اخراجها الى البر او كان يلزم اخراجها اليه في الحقل المقصود م ١٦٩ اذا لم يحصل بالفعل السفر الذي من اجله حصل القرض البحري يكون المقرض حق في ان يطلب بالامتنياز راس ماله وفوائده القانونية دون الارباح البحرية ولكن اذا ابتداء زمن الاخطار على حسب المادة السابقة يكون له الحق في الارباح البحرية م ١٧٠ اذا اقترض شخص قرضاً بحرياً على بضائع وعمدت السفينة والمخونات فيها فلا تبرأ ذمته من الدين بسبب ذلك ما لم يثبت انه كان موجوداً له فيها بضائع بقدر المبلغ المقرض م ١٧١ يشترك المقرض قرضاً بحرياً في الخسارات البحرية العمومية ويستثقل ذلك ما له على المقرض ولو وجد شرط بخلاف ذلك ويشترك ايضاً في الخسارات البحرية المخصوصة اذا لم يوجد شرط بقضي بغير ذلك ويكون هذا الاشتراك بنسبة راس المال المقرض والارباح البحرية المسترطة م ١٧٢ اذا حصل قرض بحري وسيكورتاه على سفينة واحدة او على مخونات واحدة وغرقت السفينة والمخونات فنقسم اثمان الاشياء المخلصة من الفرق بين المقرض قرضاً بحرياً في مقابلة راس ماله فقط وبين صاحب السيكورتاه في مقابلة المبالغ المعولة عليها السيكورتاه بنسبة مطلوب كل واحد منها بدون اخلال بالامتنيازات المبينة في المادة الخامسة

اقتراض بحري — (ر) قبودان (ق) ٤٨ الى ٥١

اقدمية القضاء — (ر) محكمة اهلية ١٧

رسنة ١٣٠١ م

اقرار — (مجله) (في الاقرار ويشتمل على اربعة ابواب)

### الباب الاول \*

#### في بيان بعض الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالاقرار

م ١٥٧٢ الاقرار هو اخبار الانسان عن حق عليه لاخر ويقال لذلك مقرولاً مقر له وللحق مقر به م ١٥٧٣ يشترط ان يكون المقر عاقلاً بالغاً فلا يصح اقرار الصغير والدغيرة والجنون والجنونة والمعتوه والمعتومة ولا يصح على هؤلاء الاقرار اوليائهم واوصيائهم ولكن الصغير المميز الماذون في حكم البالغ في الخصوصيات التي صحت ماذونته فيها م ١٥٧٤ لا يشترط ان يكون المقر له عاقلاً بناءً عليه لو اقر احد بمال للصغير الغير المميز يصح ويلزمه اعطاء ذلك المال م ١٥٧٥ يشترط في الاقرار رضا المقر فلا يصح الاقرار الواقع بالجبور والاكره (راجع مادة ١٠٠٦) م ١٥٧٦ يشترط ان لا يكون المقر مجبوراً عليه (راجع الفصل الثاني والثالث والرابع من كتاب المحجر) م ١٥٧٧ يشترط ان لا يكذب ظاهر الحال الاقرار بناءً عليه اذا اقر الصغير الذي لم تحمله جنته البلوغ بقوله بافت لا يصح اقراره ولا يعتبر م ١٥٧٨ يشترط ان لا يكون المقر له مجعولاً بمجهالة فاحشة واما المجعولة اليسيرة فلا تكون مانعة لصحة الاقرار مثلاً لو اقر احد بان هذا المال لرجل مشيراً الى المال المعين الذي هو في يده او هذا المال لاحد من اهالي البلدة الفلانية ولم يكن اهالي تلك البلدة معدودين لا يصح

شروع المقر به مانعاً لصحة هذا الاقرار م ١٥٨٦ اقرار الاخرين  
بإشارته المهودة معتبر ولكن اقرار الناطق بإشارته لا يعتبر  
مثلاً لو قال احد للناطق هل لفلان عليك كذا دراهم حق  
فلا يكون قد اقر بذلك الحق اذا خنض رأسه

### \* الباب الثالث \*

(في بيان احكام الاقرار ويشتمل على ثلاثة فصول)

#### (الفصل الاول = في بيان الاحكام العمومية)

(م) ١٥٨٧ يلزم المرء باقراره بموجب المادة التاسعة والسبعين  
ولكن اذا كذب بحكم المحاكم فلا يبقى لاقراره حكم وهو انه اذا  
ظهر مستحق وأدعى الشيء الذي اشتراه احد وكان في يده  
وعند المحاكمة لو قال ذو اليد هذا كان مال فلان باعني اياه  
والبائع المستحق دعواه وحكم المحاكم بذلك يرجع ذو اليد على  
البائع ويسترد ثمن المبيع منه وان كان قد اقر حين المحاكمة  
بكون ذلك الشيء مال البائع وانكر دعوى المستحق لان  
اقراره كذب بحكم المحاكم ولم يبق له حكم فلا يكون مانعاً  
للرجوع (م) ١٥٨٨ لا يصح الرجوع عن الاقرار في حقوق  
العباد وهو انه اذا اقر احد لآخر بقوله لفلان علي كذا ديناً ثم  
رجع عن اقراره فلا يعتبر رجوعه ويلزم باقراره (م) ١٥٨٩  
اذا ادعى احد كونه كاذباً في اقراره الذي وقع بحلف المقر له  
على عدم كون المقر كاذباً مثلاً اذا اعلى احد سنداً لآخر محرراً  
فيه انه قد استقرضت كذا دراهم من فلان ثم قال وان كنت  
اعطيت هذا السند لكنني ما اخذت المبلغ المذكور منه بحلف  
المقر له بعدم كون المقر كاذباً في اقراره هذا (م) ١٥٩٠ اذا  
اقر احد لآخر بقوله لك في ذمتي كذا دراهم طلب وقال الاخر  
هذا الطلب ليس لي وإنما هو لفلان وصدقه ذلك يكون ذلك  
الطلب له ولكن يكون حق قبضه للمقر له الاول يعني لا  
يجبر المدينون على اداء المقر به للمقر له الثاني اذا طالبه واذا  
اعلى المدينون المقر به للمقر له الثاني برضاه تبرأ ذمته وليس  
للمقر له الاول ان يطالبه به

#### (الفصل الثاني = في بيان نفي الملك والاسم المستعار)

م ١٥٩١ المقر اذا اضاف المقر به الى نفسه في اقراره يكون  
قد وهبه للمقر له ولا يتم ما لم يكن هناك تسليم وقبض وان لم  
يصفه الى نفسه يكون قد نفى الملك عن المقر به واقر بكونه ملكاً  
للمقر له قبل الاقرار مثلاً لو قال احد ان كافة اموالي واشيائي  
التي في يدي هي لفلان وليس لي فيها علاقة يكون حينئذ قد  
وهب جميع امواله واشيائه لذلك ويلزم التسليم والغضب وان  
قال ان كافة الاموال والاشياء التي نسبت لي ما عدا ثيابي التي  
علي هي لفلان وليس لي فيها علاقة يكون قد نفى ملكه عن كافة  
الاموال والاشياء المنسوبة اليه يعني التي قيل انها له ما عدا  
ثيابه التي عليه واقر بكونها لذلك ولكن لو ملك اشياء بعد  
اقراره هذا لا يكون اقراره هذا شاملاً لتلك الاشياء كذلك  
لو قال ان كافة اموالي واشيائي التي في دكاني هذا هي لابني  
الكبير وليس لي فيها علاقة يكون قد وهب في ذلك الوقت  
جميع اشياء وامواله التي في الدكان لابنه الكبير كذلك ويلزم  
التسليم وان قال ان جميع هذه الاشياء والاموال التي في دكاني

هذا هي لابني الكبير فلان وليس لي فيها علاقة يكون حينئذ قد  
نفى الملك عن نفسه وابنته الكبير باقراره عن جميع الاشياء  
والاموال الموجودة في ذلك المحانوت ولكن لو وضع بعد ذلك  
اشياء اخرى في ذلك الدكان لا يكون اقراره هذا شاملاً لتلك  
الاشياء وكذلك لو قال احد ان حانوتي الذي هو في المحل الفلاني  
هو لزوجتي يكون قد وهبه لها ويلزم التسليم وان قال ان الدكان  
الفلاني الذي نسب لي هو لزوجتي يكون ذلك المحانوت  
لزوجته قبل الاقرار ويكون قد اقر بان الدكان ليس بملكه  
م ١٥٩٢ اذا قال احد في حق الدكان الذي هو في يده  
وتصرفه بسند انه ملك فلان وليس لي فيه علاقة والاسم المحرر  
في الوثيقة هو مستعار او قال في حق دكان مملوك اشتراه من  
اخر انني كنت قد اشتريته لفلان والدرهم التي اعطيتها في ثمنه  
هي ماله ايضاً والاسم المحرر في السند قيد مستعاراً يكون قد  
اقر بان الدكان ملك ذلك في نفس الامر م ١٥٩٣ اذا قال  
احد ان الدين الذي هو في ذمة فلان بموجب سند وهو كذا غرضاً  
وان كان قد تحرر باسي الا انه هو لفلان وباسي الذي تحرر  
في السند هو مستعار يكون قد اقر بان المبلغ المذكور في نفس  
الامر هو حق لذلك م ١٥٩٤ اذا كان احد قد نفى الملك  
باقراره على ما ذكر او اقر بكون اسمه مستعاراً في حال صحته  
يكون اقراره معتبراً ويلزم به في حال حياته وتلزم به ورثته  
بعد ماته ولكن لو اقر بالوجوه المذكورة في مرض موته  
فحكمه يعلم من الفصل الآتي

#### (الفصل الثالث = في بيان اقرار المريض)

م ١٥٩٥ مرض الموت هو المرض الذي يعجز المريض عن  
روية مصالحة الخارجة عن داره ان كان من الذكور ويعجز  
عن روية المصالح الداخلة في داره ان كان من الاناث وفي  
هذا المرض خوف الموت في الاكثرو يموت على ذلك الحال  
قبل مرور سنة صاحب فراش كان او لم يكن وان امد  
مرضه دائماً على حال ومضى عليه سنة يكون في حكم الصحيح  
وتكون تصرفاته كصرفات الصحيح ما لم يشن مرضه ويتغير  
حاله ولكن لو اشتد مرضه وتغير حاله ومات بعد حاله اعتباراً  
من وقت التغير الى الوفاة مرض موت م ١٥٩٦ اقرار من  
لم يكن له وارث او لم يكن له وارث سوى زوجته او الامراء  
التي لم يكن لها وارث سوى زوجها في مرض الموت يعتبر  
اقراره على انه نوع وصية فاذا نفى المالك من لا وارث له في مرض  
موته عن جميع امواله واقرارها لغیر صحیح وليس لامين بيت  
المال ان يتعرض لتكرهه بعد وفاته كذلك لو نفى الملك عن  
جميع امواله في مرض موته من لا وارث له سوى زوجته واقر  
به لها او لوفنت الملك من لا وارث لها سوى زوجها عن جميع  
اموالها واقرت به له صحیح وليس لامين بيت المال ان يتعرض  
لتكرهه احداهما بعد الوفاة م ١٥٩٧ لو اقر احد حال مرضه  
بمال ل احد ورثته وافاق بعد اقراره من ذلك المرض يكون  
اقراره هذا معتبراً م ١٥٩٨ اذا اقر احد في مرض موته بعين  
او دين ل احد ورثته ثم مات يكون اقراره موقوفاً على الحياة  
بأبي الورثة فان اجازوه كان معتبراً والا فلا ولكن اذا كان  
قد صدقه باقي الورثة في حال حياة المقر فليس لم الرجوع عن

## ملحوظات

ان كان هذا الدين قد تعلق بذمة الاجنبي حال المرض بجمع اقراره ولكن لا ينفذ في حق غرماء الصحة وان كان تعلق في حال الصحة فيصح على كل حال يعني سواء كانت عليه ديون صحة او لم تكن مثلا لو اقر المريض حال مرضه بانه قبض ثمن المال الذي باعه في ذلك الحال بجمع اقراره ولكن ان كان له غرماء صحة فلم ان لا يعتبر هذا اقرار وان باع مالا في حال صحته واقر قبض ثمنه في مرض موته بجمع على كل حال وان كان له غرماء صحة فليس لم ان يقولوا لانعتبر هذا اقرار (م) ١٦٠٤ ليس لاحد ان يودي دين احد غرمائه في مرض موته ويبطل -مقوف باقئهم ولكن له ان يودي ثمن المال الذي اشتراه والقرض الذي استقرضه حال كونه مريضا (م) ١٦٠٥ الكفالة بالمال في هذا البحث في حكم الدين الاصلي بناء عليه لو تكفل احد دين وارثه او طلبه في مرض موته لا يكون نافذا واذا كفل للاجنبي يعتبر من ثلث ماله واما اذا اقر في مرض موته بكونه قد كفل في حال صحته فيعتبر اقراره من مجموع ماله ولكن تقدم ديون الصحة ان وجدت

### \*الباب الرابع\*

#### (في بيان الاقرار بالكتابة)

م ١٦٠٦ الاقرار بالكتابة كالاعتراف باللسان (راجع مادة ٦٩) م ١٦٠٧ امر احد اخر بان يكتب اقراره هو اقرار حكا بناء عليه لو امر احد كاتباً بقوله اكتب لي سنداً يحتوي الي مديون لفلان بكذا درهم ووضع فيه امضاءه او ختمه يكون من قبيل الاقرار بالكتابة كالسند الذي كتبه بخط يده م ١٦٠٨ القيد التي هي في دفاتر التجار المعند بها هي من قبيل الاقرار بالكتابة ايضا مثلاً لو كان احد التجار قد قيد في دفتره انه مدين لفلان بمقدار كذا يكون قد اقر لذلك بدين مقدار ذلك ويكون معتبراً ومرعياً كاقارره الشفاهي عند الحاجة م ١٦٠٩ اذا كتب احد سنداً واستكتبه واعطاه لاحد مضي او مخفوفاً يكون معتبراً ومرعياً كتقريه الشفاهي لانه اقرار بالكتابة ان كان مرسوماً يعني ان كان ذلك السند كتب موافقاً للرسم والعادة والوثائق التي تعلم القبض المسماة بالوصول هي من هذا القبيل ايضا ١٦١٠ اذا انكر من كتب سنداً او استكتبه واعطاه مضي او مخفوفاً الدين الذي حواه فلا يعتبر انكاره ويلزم عليه اداء ذلك الدين واما اذا انكر كون السند له فلا يعتبر انكاره ان كان خطه او ختمه مشهوراً ومتعارفاً ويجعل بذلك السند وان لم يكن خطه وختمه معروفين يستكتب ذلك المنكر ويعرض على اهل الخبرة فان اخبروا بانها كذبة شخص واحد يجبر ذلك على اعطاء الدين المذكور والحاصل يعمل بالسند ان كان بريئاً من شائبة التزوير وشبهة التصنع واما اذا لم يكن السند بريئاً من الشبهة وانكر المدين كون السند له وانكر اصل الدين ايضا فيجلف بطلب المدي على ان السند ليس له وانه ليس بمدين للمدعي (م) ١٦١١ اذا ادعى على سند دين حال كونه مرسوماً ثم توفي يلزم ورثته بايفائه من التركة ان كانوا معترفين بكون السند للدين وفي واما اذا كانوا منكرين ذلك فلا يعمل بذلك الا اذا كان خطه وختمه معروفين

نصديقهم ويكون ذلك الاقرار معتبراً وايضاً الاقرار لثالث بالامانة صحيح على كل حال وهو انه اذا اقر احد في مرض موته بكونه قد قبض امانته التي في عنده وارثه او اقر بكونه قد استهلك امانة وارثه المملوكة التي اودعها عنده بجمع اقراره مثلاً لو اقر في مرض موته بقوله اخذت وقبضت امانتي التي اودعتها عند ابني فلان بجمع اقراره ويكون معتبراً وكذا لو قال ان ابني فلان اخذ طلبي الذي هو على فلان بالوكالة وسلمه لي يكون اقراره معتبراً وكذلك لو قال قد بعث خاتم الملبس الذي كان وديعة او عارية عندي لابني فلان وقبضته خمسة آلاف قرش وصرفت ثمنه في اموري واستهلكته يكون اقراره معتبراً ويلزم تصديق قسمة ذلك الخاتم من التركة (م) ١٥٩٩ المراد من الوارث في هذا البحث هو الذي كان وارثاً للمريض في وقت وفاته واما الورثة المحاصلة بالسبب الحادث في وقت وفاة المقر ولم تكن قبل فلا تكون مائة لصحة الاقرار كما انه اذا اقر احد بمال لامرأة اجنبية في مرض موته ثم تزوج بها ومات يكون اقراره نافذا واما الاقرار لمن كانت وراثته قديمة ولم تكن حاصلة بسبب حادث فلا يكون نافذا مثلاً لو اقر من له ابن بمال لاحد اخوته من ابويه ثم مات بعد موت ابنه لا يكون اقراره نافذا لما ان اخاه يرثه من حيث كونه اخاً له (م) ١٦٠٠ اقرار المريض حال كونه في مرض موته بالاسناد الى زمان الصحة في حكم الاقرار في زمان المرض فلو اقر احد حال كونه في مرض موته بانه قد استوفى طلبه الذي على وارثه في زمان صحته لا ينفذ اقراره ما لم يحجزه باقي الورثة كذلك لو اقر احد بانه كان قد وهب ماله للفلاي لفلان الذي هو من ورثته وكان سلمه ايا لا ينفذ اقراره ما لم يثبت بينته ان يحجزه باقي الورثة (م) ١٦٠١ اقرار المريض بعين او دين لاجنبي اي لمن لم يكن وارثه في مرض موته صحيح وان احاط بجميع امواله ولكن ان ظهر كذب المقر بكونه قد ملك المقر به بسبب في وقت الاقرار وانتقل اليه ارثاً او اهبه او اشتراه في ذلك الوقت ينظر على هذا الحال الى ان الاقرار هل كان في اثناء مذاكرة الوصية ام لا فان كان ليس في اثناء مذاكرتها يكون بمعنى الهبة ويلزم التسليم وان كان في اثناء مذاكرتها يحمل على معنى الوصية وعلى كلتا الحالتين لا يعتبر اقراره الا من ثلث ماله (م) ١٦٠٢ ديون الصحة مقدمة على ديون المرض يعني تقدم الديون التي تعلقت بذمة من كانت تركته غريبة في حال صحته على الديون التي تعلقت بذمته في مرض موته باقراره وهو انه تستوفي ديون الصحة من تركته المريض ثم تودي ديون المرض ان بقيت فضلة ولكن الديون التي تعلقت بذمة المريض باسباب معروفة اي اسباب مشاهدة ومعلومة عند الناس غير الاقرار كالشراء والاستقراض والتلاف مال فبي في حكم ديون الصحة واذا كان المقر به شيء من الاعيان فحكمه على هذا المتوال ايضا يعني اذا اقر احد لاجنبي باي شيء كان في مرض موته لا يستحقه المقر له ما لم تود ديون الصحة او الديون التي هي في حكم ديون الصحة التي لزمته باسباب معروفة كما ذكرنا انفاً (م) ١٦٠٣ اذا اقر احد في مرض موته بكونه قد استوفى طلبه الذي في ذمة اجنبي ينظر

(م) ١٦١٢ اذا ظهر كيس مملوء بالنفود في تركة احد محرر عليه بخط الميث ان هذا الكيس مال فلان وهو عندي امانة ياخذ ذلك الرجل من التركة ولا يحتاج الى اثبات بوجه اخر

**اقرار** — (ر) اثبات الديون (ق ٢٣٣ — اقرار اقرار بالتزوير — (ر) اعادة النظر (ق ٣٧٢)

**اقرار بالزوجة** — (ر) نكاح (اثبات)

**اقرار شفاهي** — (ر) اقرار (مجله

**اقرار بقيمة الدين المحجوز عليه** — (ر) حجز (ق ٤٢٧ وما يليها)

**اقرار كتابي** — (ر) اقرار (مجله ١٦٠٦

**اقرار المريض** — (ر) مريض — (مجله ١٥٩٥

**اقرار الوكيل** — (ر) توكيل (ق ٥١٦ — ٥١٧

**اقصر** — { ذكرينو صادر في ٢١ نوفمبر سنة ٨٥ بشأن هيكل الاقصر الكبير

\* نحن خديو مصر \* بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس نظارنا امرنا بما هوآت (م) ١ كافة الاشغال المختصة بازالة الردم عن هيكل الاقصر الكبير تعد من اعمال المنفعة العمومية على حسب ما هو مبين بالرسم المرفوق بهذا (م) ٢ الاملاك الآتي ذكرها تؤخذ من اربابها بمقتضى القواعد المرعية (اولا) كافة الاملاك التي لم تؤخذ لغاية الآن من اربابها وهي كائنة داخل ابنية الهيكل القديمة (ثانيا) الاملاك الكائنة خارج الهيكل وهي من جهة الشمال والشرق كافة الاراضي الكائنة داخل خط A B C D E F G H I لحد كنيسة الفرنسيسكانيين ومن الغرب كافة الاراضي الكائنة داخل خط A K L M N O P (ثالثا) المنازل التي مع كونها ليست داخله بكاملها ضمن الحدود المذكورة اعلاه فبعض اجزائها داخل مع ذلك في الحدود المذكورة على انه قد تاجل نقل الجامع الموجود داخل الهيكل وقد تصرح لنظارة الاشغال العمومية ان تجري الممارسة اللازمة لازالة هذا البناء (م) ٣ على كل من ناظر المالية والاشغال العمومية بتنفيذ امرنا هذا كل فيما يخصه

**اقوال خنامية** — (ر) محكمة اهلية ١٧ ر سنة ١٣٠١

١٢ — ١٣ — ١٥

**اكتساب بدعوى التزوير** — (ر) حضور (ق ٦٣

— تزوير (ق ٢٧٣ — ٢٩٢

**اكتراء** — (ر) اجارة (مجله ٤٠٤

**اكره** — (مجله) في بيان المسائل التي تتعلق بالاكره

١٠٠٣ بشرط ان يكون الجبر مقتدرا على ابقاع تهديد بناء عليه من لم يكن مقتدرا على ابقاع تهديد واجرائه لا يعتبر اكراهه (م) ١٠٠٤ بشرط خوف المكن من وقوع المكن به يعني بشرط حصول ظن غالب المكن باجراء الجبر المكن به ان لم يفعل المكنه عليه (م) ١٠٠٥ ان فعل المكن المكنه عليه في حضور الجبر او من يتعلق به يكون الاكره معتبرا واما اذا فعله في غياب الجبر او من يتعلق به فلا يعتبر لانه يكون قد فعله طوعا بعد زوال الاكره مثلا لو اكره احد اخر على بيع ماله وذهب المكن وباع ماله في غياب الجبر ومن يتعلق به فلا يعتبر الاكره ويكون البيع صحيحا ومعتبرا (م) ١٠٠٦ لا يعتبر البيع الذي وقع باكره معتبرا ولا الشراء ولا الايجار ولا المبيعة ولا الفراغ ولا الصلح والاقرار والابراء عن مال ولا تاجيل الدين ولا اسقاط الشفعة ملجئا كان الاكره او غير ملجئ ولكن لو اجاز المكن ما ذكر بعد زوال الاكره يعتبر (م) ١٠٠٧ كما ان الاكره الملجئ يكون معتبرا في التصرفات القولية على ما ذكر في المادة السابقة كذلك في التصرفات الفعلية واما الاكره غير الملجئ فيعتبر في التصرفات القولية فقط ولا يعتبر في التصرفات الفعلية بناء على لوقال احد لا خراف مال فلان ولا اقلتك او اقطع احد اعضائك واتلف ذلك يكون الاكره معتبرا ويلزم الضمان على الجبر فقط واما لوقال اتلف مال فلان فلا اضر بك او احبك واتلف ذلك فلا يكون الاكره معتبرا ويلزم الضمان على المثلث فقط

**اكره** — (ر) حجر — حجر (مجله ٩٤٨ — ٩٤٩

هبة (مجله ٨٦٠

**اكره** — (ر) تعهدات مترتبة على توافق المتعاقدين (ق ١٣٣ — ١٣٥ — بيع (ق ٢٤٧

**اكره** — (ر) عذر (ق ٦٥ — رشوة (ق ٩٤

— ٩٨ — فك الاختام (ق ١٤٤ — هتك العرض (ق ٢٤٧ — سرقه (ق ٢٨٧ — ٢٨٨ — ٢٩١

— ٢٩٩ — مزاد (ق ٣١٨ — قبض (ق ٢٦٥ —

مستخدم الحكومة (ق الباب السادس

**اكره ملجئ** — (ر) اكره (مجله ٩٤٩

**اكره غير ملجئ** — (ر) اكره (مجله

**اكره على اداء شهادة زور** — (ر) شهادة زور (ق ٢٧٦

**اكل** — (ر) خبير

**اكل بحر** — (مستخرج من كتاب الاحكام المرعية في الاراضي المصرية لسعادة يعقوب ارئين باشا (تقريب معبدا ندي عمون)

الاراضي التي يستأصلها البحر (اكل بحر) والاراضي التي تتكون من الطمي

انه قبل صدور اللائحة السعيدية الرقيمة ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) لم يكن ثم قاعدة تتبع في مسألة الاطيان التي يستأصلها البحر تارة من الواقعة على الضفة اليمنى وطوراً من الواقعة على الضفة اليسرى منه والاطيان التي تتكون من اطمية فتزيد في مساحة اطيان بعض الاهالي فكان الاهالي المالكون اطياناً على احدهم ضفتي النيل اذا فقدوا شيئاً منها بتعدي البحر لاسبيل لهم الى مداعاة الحكومة التي كان لها فضلاً عن ذلك ان تفرض على الاطيان المكونة من طمي البحر ضريبة جديدة ان شئت على ان الحكومة كانت في بعض الاحيان تعوض على الشخص كل ما فقده او جزءاً منه باعطائه قسماً من الاطيان المكونة من النيل على ان ذلك كان منوطاً بأرادة الحكومة لا قاعدة له تراعى ولا ضابط يتبع وما كان الجزء الفاقداً ليعنى قط من الضريبة بل كان صاحبه يستمر على دفع الضريبة الواجبة عنه وكان بعض الاحيان يجري توزيع ما كان مفروضاً من الضريبة على الجزء الفاقداً بين اطيان الناحية كلها وكان اذا اعطت الحكومة بدلاً من الاطيان المكونة جديداً عن اطيان اذهبها البحر فالضريبة التي تفرض على هذه الاراضي تضاف الى جملة الضريبة المطلوبة من الناحية وعلى ذلك كانت اطيان الناحية اذا نقصت مساحتها لانقص اجمال المطلوب منها في مقابلة ضرائب الناقص بل ان ذلك الاجمال كان يمكن زيادته بما يفرض من الضريبة على الاطيان المعطاة للاهالي بدلاً عما فقدوه بتعدي البحر <sup>(١)</sup> — هذا وان المادة السادسة عشرة من اللائحة السعيدية الرقيمة سنة ١٨٥٨ وضعت هذا الضابط العمومي وهو ان كل ارض خراجية كانت او عشورية اي سواء كانت ملك واضع اليد عليها ام لا اذا اذهبها البحر ترفع اموالها بشرط ان لا يتكون من

(١) والظاهر ان هذه العادة قديمة فقد جاء في كتاب وضعه احد المتصحين الذين زاروا مصر سنة ٦٧٢ في اخبار رحلته ما معناه قال وكانوا يجدون كل يوم جزراً جديدة ولما كانت هذه الامور يصرفها صارت غير قابلة للتعبير من يوم قرر كنيته سبرها السلطان سليم الثاني لما فتح تلك البلاد ولما كانت تلك الجزر غير مدرجة في دفاتر الديوان التي انشئت تحت عيني السلطان المشار اليه جهلاً بومئذ بوجودها فقيم عن ذلك انها لا تدفع خراجاً للسلطان بل هي لمنفعة وإلى مصر خاصة فهو يلزمها لكشاف المديرين او غيرهم ويستولي على قيمة الالتزام اه

ذلك اراض جديدة من طميهِ توازي الارض الفاقدة فهذه المادة جعلت للارض التي تذهب بالبحر بدلاً بشرط ان ما كان على الارض التي ذهبت بالبحر من الضريبة يحمل على الارض المعطاة بدلاً منها — اما رفع المال فلا يمكن حصوله بموجب المادة المذكورة الا اذا كان النيل لم يكن بطميهِ ارضاً ذات مساحة تساوي مساحة الارض الفاقدة وكيفما كان الامر فقد ورد في اللائحة المذكورة ما يقضي بعدم اتخاذ قرار في المسائل التي من هذا القبيل الا بعد عريضة اصولية للسلطة العالية — اذا كانت الارض المكونة من الطمي في الناحية التابع لها الشخص الذي تعدي البحر على اطيانه فالارض الجديدة تعطى له بدلاً عما فقده اما اذا كانت الارض المكونة جديداً غير كافية للتعويض على الذين فقدوا اطياناً بتعدي البحر فانها توزع بين واضعي اليد او المالكين كل منهم بنسبة ما اذهب البحر اما اذا زادت الارض المكونة جديداً على الارض الفاقدة فالزيادة تؤجر بطريق المزايدة العلنية ويعطى لاهالي الناحية التي فيها تلك الزيادة حتى الاولوية في استئجارها وهذا ان المادة ٢٣ من اللائحة المذكورة تؤيد في الفقرة الاولى منها ما جاء في المادة ١٦ المذكورة آنفاً وزادت عليها انه اذا كانت الارض المكونة جديداً في ناحية لم يفقد البحر من اطيانها شيئاً فتطرح كلها بالمزاد للتاجير وما يرسو المزااد عليه منها يصبح جزءاً غير منفصل من زمام الناحية التي منها من رسا عليهم مزادها — نعم ان المادة ٢٣ لم تنص صريحاً على ان هذه الاحكام تنطبق على الاطيان الخراجية وعلى الاطيان التي دخلت في ملك اصحابها الا اني اظن ان هذا هو المراد للواضح وما يدلنا على ذلك ورود هذه العبارة في المادة ١٦ وهذا وان الحكومة لم تنعهد لاصحاب الاطيان الذين لهم فيها ملك العين او ملك المنفعة — الا برفع مال الجزء الفاقداً بسبب البحر اما اذا وجد في الناحية التي تعدي البحر على بعض اطيانها اطيان مكونة جديداً فقد تعهدت الحكومة بالتعويض على ارباب الاطيان الفاقدة مهما كان نوعها من الاطيان المكونة جديداً واطن ان هذه هي اول مرة علمنا فيها بالتساوي بين حقوق مالكي الارض ملك العين وحقوق مالكي منفعتها

فقط — ومن الامور المهمة ان نستلفت الانظار الى الميل الذي كان ظاهراً بمجواسباب عدم المساواة التي كانت موجودة بين الاطيان المملوكة ملك العين وغيرها ولذلك فاقف لحظة عليه واقول ان الراي العام كان له تأثير في ذلك فان الخديو يفرضه ضريبة او بالحري ضرائب على الاطيان التي كانت معفاة منها اذ ذاك كان اول من اضر بالامتيازات التي كانت حاصلة عليها تلك الاطيان وبعث الراي العام على الخروج الى عالم الوجود — وقد ورد في الفقرة الثانية من المادة ٢٣ مانصه — اذا كانت الجزيرة التي تظهر هي بين البحرين والبحر اذهب اطياناً من احدى النواحي التي ظهرت بينهم من الاطيان العلو المكلفة على الاهالي فبالحال يصير مقاس ما اكله البحر ويرفع ما له على طرف الديوان واطيان الجزيرة المذكورة يصير نزولها في المزداد بين اهالي البلاد التي ظهرت الجزيرة مقابلة لحدود اطيانهم وتعطى لمن تنتهي عليه المزايدة وتلحق بزمام بلده اه — وجاء في الفقرة الثالثة منه مانصه — من حيث تارة تحدث جزائر بالبحر من دون اكل بحر من اطيان المعمور فمثل هذه الجزائر تعطى لاهالي البلاد التي ظهرت فيما بينهم بالمزداد على الوجه المشروح وتضاف على زمام بلد من تنتهي عليه وكل ما يوقعه البحر من تلك الجزيرة فيما بعد ونقصه عن اصلها فمن بعد المساحة ومعلومية مقدار العجز يعرض عنه بالاستئذان عن رفع ما له (انما يجب ان تجري التحريات بناء على طلب اصحاب الشأن) واما ما ظهر زيادة فيها فيتقيد على من سبق قيد اطيان الجزيرة عليه بالفئة السابق الاعطاء له بها بدون ان تنزل الزيادة المذكورة بالمزداد وكل ما انتهى المزداد فيه على احد في جميع ذلك بتقيد اثرية له ويجري فيه كما في مواد الاطيان الخراجية اه — وبما يجب الانتباه اليه هو ان البيع او التنازل بالمزداد المذكور في هذه الاسطر لا يجري الاعلى الايجار او على الضريبة المقتضي دفعها بحسب الشروط التي وضعت للاراضي التي عرفت من ذاك الوقت باسم مظروف وستكمل عليها فيما بعد — ولما تمحت اللائحة السعيدية ونشرت سنة ١٨٧٥ في شكلها الحالي درجت احكام المادتين ٢٣ و ١٦ اللذين تكلمنا عليهما في المادتين ١٣ و ١٤ من اللائحة الجديدة

واضيف الى هذه المادة الاخيرة ما نصه بالحرف — ما يظهر زيادة بالجزائر بعد وفاة الزمام يجري فيه مقتضى الامر الصادر في ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٩١ (١٨٧٤) اه — وهذا الامر هو القاضي ببيع اراضي الميري غير اللازمة لها وان البيع الذي يجري بموجب الامر العالي المشار اليه هو بيع الارض نفسها ولم يتكلم على هذه المسئلة في لائحة غير اللائحة السعيدية بشكليها مع انها ذات اهمية كبرى بالنسبة لعظم طول النيل الممتد من الجنوب الى الشمال وذلك هو سبب النزاع الدائم والمشاحنات المستمرة بين النواحي او الاهالي الواقعة اطيانهم على احدى ضفتي النيل — هذا والادارة تسد نقص القانون الخاص بالمسئلة المذكورة باجراآت لاقاعدة لها مقرر او بالقياس على العوائد والاصطلاحات الجارية التي تختلف باختلاف النواحي في اكثر الاحيان حتى اذا سن لذلك قانون مستوف عمل بموجبه فاذا اذهب البحر اطياناً يرفع مال الجزء الذاهب او يعطى بدله لاربابه من الاطيان المكونة جديداً او يرفع مال الجزء الفاقد وتباع الاطيان المكونة جديداً بشروط اللائحة التي عملت سنة ١٨٨٠ عقب صدور قانون التصفية وهي اللائحة الخاصة بمبيع املاك الميري الجائز التصرف بها هذا وناظر المالية والداخلية يفصلون فضلاً ادارياً عنها في المواد التي ذكرناها وحكمها لا يقبل الاستئناف

**اكل بحر** — (ر) صراف منشور غمرة ٩ — مال ٦ را سنة ١٢٩٨ و ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ اطيان زراعية

**آلة** — (ر) حجز (ق) ٥٤

**آلة رافعة** — (منشور من الداخلية للجهات بتاريخ ١٣ ج سنة ١٢٩٦ (٢) يونيو سنة ٧٩)

سعادة ناظر الاشغال ارسل للداخلية افادة رقمية ٦ الجاري غمرة ٤٦ بناء على ما ورد له من رئيس هندسة عموم البحيرة في خصوص ما اجره اهالي ومشايخ بعض النواحي من الاشتراك مع بعض اشخاص اوروبا في تركيب وابورات على ترعة الخطاطبة بدون اذن ولا رخصة من الحكومة مرغوب بها محاكمة الخدمة الذين وقع بجهااتهم هذا الاجراء المتوطنين بلاحظة ذلك مع محاكمة التجارين ايضاً والتاكيد على باقي المديرينات بمداومة مراعاة الاجراء في حق الوابورات التي يلزم

المدينة لا بداخلها ولهذا رأى الديوان ان الاضراب عن تلك العادة اولى دفعا للتضرر وحسما لبواعث الشكوى والنزاع انما على مصلحة الاورناتومتي حصل تصريح لاحد بادارة وابور من الوابورات التي توجد موافقة للآئحة ان تحيط الضبطية به علما ولقد كتب من هنا الى تلك المصلحة بذلك ضمن خطاب بتاريخ ١٨ ربيع الآخر سنة ١٢٩٧ غرة ١٧٩٩ واقتضى تحرير هذا لسعادتك للاحاطة بما ذكر

آلة بخارية - { صورة ماغحر من نظارة الاشغال العمومية الى نظارة الداخلية رقم ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٠ غير رسمي

بناء على المذكورة الواردة باشارة عطوفتكم في ٢٨ ابريل سنة ١٨٨٠ بشأن الماكينات البخارية الجاري وضعها داخل مدينة المحروسة وبجوارها نقيد عطوفتكم ان الباب السادس من لآئحة التنظيم المعمول بها في الماكينات المذكورة يشتمل على ثلاثة انواع (الاول) الوابورات الجائز وضعها داخل المدينة بالشروط المبينة في المادة الرابعة من الباب المذكور وهي النقالي التي لا تزيد قوتها عن ثمانية خيول (والثاني) الوابورات الموجبة لعدم الراحة وهي الجائز وضعها بقرب المدينة بشروط المادة الرابعة المحكي عنها وهي المنصوص عليها في المادة الخامسة (والثالث) الفابريقات او الورش المعدة للتشغيلات الخطرة او التي ينتج منها ضرر للصحة وهي التي توضع بالبعد عن المدينة بقدر خمسمائة متر بالاقل وكل نوع من هذه الانواع يرجع الاسر فيه الى اتخايعات الهندسية الابتدائية ثم الى رأي مصلحة الصحة ثم الى حكم مجلس التنظيم الذي من اعضائه مفتش الصحة فهذه هي احكام اللآئحة لا غير كما يعلم ذلك لعطوفتكم اذا صار الاطلاع على تفصيلاتها ولقد كان العمل جاريا على هذه الصفة في الزمن السابق ولكن لما اتبعت مصلحة الاورناتومتي لمحافظة مصر حدثت طريقة بالضبطية خارجة عن اللآئحة وهي اخذ قول الجيران والتعويل عليه معها كانت شرائط الهندسة والصحة في الاستيفاء مع ان النصوص الواردة باللائحة لم يكن الغرض منها الا وقاية السكان والاملاك من المضار ومتى كانت تلك الشروط متوفرة لا يقع شيء من هذه المضار وحينئذ فان اخذ اقوال الجيران والاعتماد عليه

استخدامها حسب المنشورات السابقة ومنع تمكن احد من تركيب اي وابور ما لم يعط له رخصة رسمية بعد استوفاء الاصول المقررة وحيث تحرر في تاريخه للديريه الواقع بجهتها تركيب تلك الوابورات بما اقتضى ومن الضروري دقة الملاحظة دوماً للاجراء في حق تركيب الوابورات على الترع والجحور بالتطبيق للمنشورات السابقة بحيث اذا وقع من الآن فصاعداً مثل ذلك في اي جهة فمن يكون من خصائصهم ملاحظته يكونوا تحت المحاكمة الشديدة فقد تحرر في تاريخه لمن لزم وهذا للمعلومية والتأكيد بالاجراء

آلة بخارية - { صورة ماغحر لضبطية مصر في ١٧ ر سنة ١٢٩٧ غرة ٥٥

لما ظهر فيما سبق ان الآلات البخارية الجاري الاستئذان عن وضعها داخل مدينة القاهرة جار اخذ قول الجيران برضاهم عن تركيبها او عدمه حالة كونها مستوفية شروط التنظيم والصحة حسب اللآئحة وكان منهم من يجيب ومنهم من كان يمنع متعللاً بتوقع الضرر ومنهم من كان يتطلب مبالغ وافرة تعويضاً لما يزعمه من ضرر موهوم ونحو ذلك من الامور المورثة للعطل بلا موجب وكون ذلك ليس في حدود اللآئحة قد تحرر من الديوان الى الضبطية بالاستيضاح عما عساه يوجد لديها من الاوامر القاضية باخذ قول هؤلاء الجيران فافادت في ٢ جمادى الثانية سنة ٢٠٤ غرة ٢٠٤ بانه لا يوجد لديها اوامر ولا لوائح عن هذا الشأن وانما ذلك لاجل الراحة العمومية المشار اليها في المادة الاولى من الباب السادس من لآئحة التنظيم حيث قيل فيها (لا يجوز احداث او نقل ورشة بخارية خطيرة مضرة بالصحة او موجبة لعدم الراحة بدون تصريح من الحكومة) اي ان الذي دعا الى اتخاذ تلك المادة هي لفظة (او موجبة لعدم الراحة) مع انه من المعلوم ان تصريح الحكومة لا يكون الا بعد استيفاء شروط اللآئحة ومن الظاهر ان تلك الشروط ملحوظ فيها اسباب الراحة والصحة العموميتين فلم يكن حينئذ هناك داع لاخذ قول الجيران بالرضا او عدمه بعد توفر الشروط المذكورة فضلا عن ان المادة التي بها العبارة المختصة بعدم الراحة لم تكن الا عن الآلات التي توضع بجوار

والتحريات اللازمة واتضح عدم وجود ادنى مانع لاعطاء الرخصة اقتضى ترفيقه لسعادتك للاحاطة ولكي باصرمك بتاكدي من يلزم بكمال الدقة والالتفات في مراعات ما ذكر منعاً لما عسى ان يحصل من وقوع خطرات او مضرات باسباب ذلك افندم

آلة بخارية — (ر) تخريب (فق ٣٣٦

آلة رافعة — (ل) (لائحة تخص بالآلات الرافعة المعدة لري الاراضي وتجفيفها تصدق عليها من مجلس

النظار بقرار في ٥ رجب سنة ١٢٩٧ (١٢ يونيو سنة ١٨٨٠)

(م) ١ لا يجوز مطلقاً تركيب الآت رافعة للمياه ري

الاراضي او تجفيفها سواء كانت تلك الآلات ثابتة او

متحركة يديرها البخار او تيار الماء او الريح الا من بعد

الحصول على رخصة بذلك من نظارة الاشغال العمومية

او من اقسام الهندسة بالشروط المدونة بالمواد الآتية

(م) ٢ تقدم الاستئذانات المتعلقة بالآلات الرافعة

الثابتة الى ديوان الاشغال العمومية مباشرة وترفق

معها رسومات عن المحل المصمم تركيبها فيه وعن مواقع

اخذ المياه وان لم يمكن تقديم رسومات الآلات نفسها

فتوضح اوصافها (م) ٣ لا يرخص بتركيب الآلات

الرافعة الثابتة الا على شواطئ النيل انما يسوغ لنظارة

الاشغال العمومية بوجه الاستثناء ان ترخص بتركيبها

على بعض الترع والاقرار على موافقة الترخيص من

عدمه يخص بالنظارة المشار اليها دون سواها ولها

الحرية المطلقة في تقرير التكاليف والشروط التي

يلزم ربطها على ذلك بحسب مقتضيات الاحوال

(م) ٤ من الواجب ان يراعى شرط عمومي في حق

اي آلة من الآلات الرافعة للمياه ثابتة كانت او متحركة

وهو عدم مضايقة المرور على الجسور والترع ومراعاة

كافة المقتضيات وعدم اجراء شيء مما يضر باحتياجات

هذه الجسور والترع وحفظ البلاد من الفرق وكذلك

لا يجوز تركيب اي آلة رافعة على الاقام وقناطر الري

والقناطر وغيرها من الاعمال الصناعية ذات الفائدة

العمومية ولا بمجاورة هذه الاعمال الا على مسافات

تحددها اقسام الهندسة بحسب الاعمال ويلزم مراعاة

الشروط العمومية المذكورة في حق اي آلة يجري

تركيبها او صار تركيبها من الآلات الرافعة سواء

كانت تلك الشروط وارادة بالرخص السابقة عن تلك

لا يكون له لزوم فضلاً عن كونه مبطلاً لمفعول اللائحة  
بلا موجب وقد قالت الضبطية ان تأسيس هذه الطريقة  
مبني على مراعاة الراحة المشار اليها في المادة الاولى  
وهو قول لا يصح اساساً لهذا الامر لان الغرض من  
ذكر هذه اللفظة بالمادة المذكورة انما هو وصف نوع من  
انواع الواورات والورش التي لا يجوز احداثها ونقلها  
الا برخصة فنظراً لهذه الالوية ورفعاً لتعطيل ارباب  
الواورات بغير داع ولا موجب ترى عدم الاقتضا  
للاستمرار على الطريقة التي احداثتها الضبطية وان كل  
ما كينة يترخص بها يعطى عنها اشعار للضبطية للعلم  
وعدم المعارضة واجراء الملاحظة فيما يتعلق بها وبهذا  
اقتضى احاطة علم عطوفتكم افندم

آلة بخارية ٠ — { صورة ما تحرر من الداخلية الى  
ضبطية مصر في غاية جمادى الآخرة

سنة ١٢٩٧ نمرة ٨٨٠

هذه النتيجة تتضمن ملخص ما تشتمل عليه المكاتبات  
التي جرت بين الضبطية وديوان الاشغال والداخلية  
بناء على ما استحسنه الديوان المشار عنه من حيثية عدم  
اقتضاء استمرار ما كان جارياً بالضبطية من اخذ قول  
الجيران والضبطية عند ارادة التصريح بوضع واوقات  
بخارية وما استظهرت به الضبطية في ذلك استنتاجاً  
من فحوى معاني الباب السادس من لائحة التنظيم مع  
ما توارى من الاشغال من ان التصريحات ليست  
جارية الا بعد مراعات التحقيقات الهندسية الابتدائية  
ورأي مجلس الصحة وحكم مجلس التنظيم الذي من  
اعضائه مفتشو الصحة على الكيفية الواضحة بالنتيجة  
وحيث استنسب الاجراء على وجه ما اشير من نظارة  
الاشغال للناسبات التي اورتها بحيث ان يكون اعطاء  
الرخصة بعد كمال الفحص والتحريات اللازمة واتضح  
عدم وجود ادنى مانع للترخيص كما تحرر بهذا في تاريخه  
لنظارة المشار اليها لزم تحريره لسعادتك للمعلومية  
والاجراء كما ذكر (صورة ما ورد من نظارة  
الداخلية الى نظارة الاشغال العمومية في غاية  
جمادى الآخرة سنة ١٢٩٧ نمرة ١٢٧) المسطر اعلاه  
صورة ما تحرر في تاريخه الى ضبطية مصر في شأن  
الواورات التي يراد التصريح بوضعها وحيث من مقتضاه  
ان اعطاء الرخصة لا يكون الا بعد كمال الفحص



## ملحوظات

الترخيص بتركيب آلة في ارض معينة لا يقضي بامتلاك شيء من تلك الارض ولا يعود في اي حال من الاحوال على الحكومة ادنى مسئولية بسبب ما تعطيه من الرخص اذ لا مدخل لاقسام الهندسة في ذلك ولا يهملها سوى ملاحظة ما تقتضيه شؤون المنافع العمومية واما ثبوت حقوق ملكية الاهالي للاراضي التي يصمم تركيب الآلات فيها والمعارضة في تركيبها فهو مخصص بهؤلاء الاهالي (م) ١٠ ترسل الرخصة من بعد تسجيلها بدفتر مخصوص الى المديرية او المحافظة فيتناشر عليها بمعرفة المديرية او المحافظة وتسلم من طرفها الى مقدم الطلب من بعد دفع الرسم المقرر بالمادة السادسة واخذ التعهد اللازم عليه بدفتر تسجيل الاستئذانات المار الذكر قرين طلبه بما يفيد ملزميته بانقياده لجميع الشروط المدونة بالرخصة بدون ادنى مخالفة (م) ١١ لا يسوغ لمقدم الطلب باي حجة كانت ان يشرع في التركيب قبل حصوله على الرخصة وعلى جهات الادارة المحلية اتخاذ الطرق المؤدية لتوقيف اي عملية يشرع في اجرائها بدون رخصة (م) ١٢ ان عدم الوفاء باي شرط او باي الزام عا هو مترر عن اي آلة من الآلات الرافعة يترتب عليه ابطال الرخصة بدون ان يخل ذلك بالتداعيات التي تحفظ الحكومة الحق في اقامتها بشأن تعويض الاضرار ودفع المصاريف التي تترتب على عدم وفاء شروط الرخصة سواء كان للحكومة او للغير (م) ١٣ متى ترخص بتركيب آلة في جهة معينة لا يجوز نقلها الى موضع آخر الا بمقتضى رخصة ثانية تصدر من رئيس الهندسة رأساً بدون دفع رسوم عليها مرة اخرى وهو يعطي الاخطار اللازم للمديرية او المحافظة عن ذلك (م) ١٤ يحق للحكومة الاجبار على نقل اي آلة يكون ترخص بتركيبها متى اوجب ذلك اي سبب من اسباب المنفعة العمومية مثل اجراء اشغال عمومية او اخطار يخشى منها على الجسور او الاعمال الصناعية او غير ذلك وانما لا يسوغ صدور الامر بنقلها الا من نظارة الاشغال العمومية وتكون مصاريف النقل على طرف صاحب الامتياز (م) ١٥ الرخصة التي تعطى عن تركيب اي آلة من الآلات الرافعة ثابتة كانت او متحركة لا تقضي الا بكون

الآلات او غير واردة بها (م) ٥ يستمر تحرير الاستئذانات المتعلقة بالآلات الرافعة غير الثابتة على ورق تمغة وتقدم الى المديرية او المحافظة ويتوضح فيها وجوباً ما يأتي (اولاً) نوع الآلات وانظلمات مع توضيح قوتهم واوهم مقاساتها اذا امكن ذلك (ثانياً) المحل المقتضى اجراء التركيب فيه مع رسمه او وصفه (ثالثاً) العمل المقصود من تشغيل الآلة ان كان ري الاراضي او تخفيفها (رابعاً) اسم المالك لاراضي المرغوب ريبها او تخفيفها وان كانت ليست ملك مقدم الانتهاء فيتوضح منه ان كان هو مستأجرها او متعهداً بريبها او بتخفيفها بموجب قوتراتو مع توضيح اسماء اربابها المعقود بينه وبينهم قوتراتو الايجار او الري مع بيان مقدار الاطيان (خامساً) المدة المرغوب اعطاء الرخصة عنها (م) ٦ تقيد الاستئذانات بالمديرية او المحافظة بدفتر خصوصي يهر متسلسلة من بعد دفع رسم مقرر مقداره مائة قرش عن كل آلة قيمة مصاريف النظر في الطلب واذا استقر الحال على اعطاء الرخصة فلا تعطى الا من بعد دفع رسم آخر قدره خمسون قرشاً عن كل حصان ولا تكون قيمة ذلك على اي الحالات اقل من خمسمائة قرش (م) ٧ تقدم الاستئذانات المتعلقة بالآلات الرافعة الثابتة الى نظارة الاشغال العمومية ويجري قيدها وتحصيل الرسم اللازم عنها حسب المقرر اجرائه بالمديريات عن باقي الآلات (م) ٨ ما يقدم من الاستئذانات عن الآلات الرافعة غير الثابتة يرسل من طرف المديرية او المحافظة بعد تنميم الاجراءات السالف ذكرها الى رئيس هندسة الاشغال العمومية الموجودة في دائرة المديرية او المحافظة (م) ٩ بقرر رئيس الهندسة من بعد النظر والتحقيق اذا اقتضى الحال ما يلزم على موجب ما يصدر له من التعليمات العمومية والخصوصية اذا لزم من طرف ديوان الاشغال العمومية ويحرر الرخصة مبنياً فيها ما يأتي (اولاً) ملزومية صاحب الامتياز بانقياده لهذه النامحة (ثانياً) وصف محل الآلة المرخص بتركيبها بالضبط مع رسمه (ثالثاً) الشروط الخاصة بالآلة المذكورة وعلى الخصوص الشروط المتعلقة بيجري الماء تحت جسر التربة وبمهمها وكيفية سده وغير ذلك ومن المعلوم ان

صاحب الامتياز له الحق في تركيب آلة لاختذ المياه من احدى الترع او من النيل اي انه لا ينبغي عليها ملزومية الحكومة باي وجه كان باستمرار ورود المياه للآلة المذكورة على الدوام واما من خصوص مرور المياه التي ترفعها هذه الآلة فعلى صاحب الامتياز ان يتفق في شأنه مع شركائه او مع من يلزم المرور من اراضيهم بدون تداخل الحكومة في ذلك باي صفة كانت واذا اراد صاحب الامتياز مرور المياه من وسط الاراضي البراح او غيرها من اراضي الميرسي فيجب عليه الحصول على رخصة خصوصية ترخص له ذلك ولا يجوز عمل مساق لتوصيل المياه على جسور الترع والنيل ولا على مساطيح تلك الجسور ولا على شواطئها (م) ١٦ تعمل المساقى والمجاري المعدة لتوصيل مياه الآلات الى الاراضي بكيفية لا يترتب عليها مضايقة مرور العموم ومرور مياه التصريف والري مع مراعاة حفظ حقوق الغير التي تعود المسؤولية فيها على صاحب الامتياز دون غيره ثم تقرر الحكومة على صاحب الامتياز اجراء كل ما تستصوبه من الاشغال اللازمة للمرور من تحت الجسور والسكك وفوق الترع وتحتها (م) ١٧ اذا حدثت تحاريق بنوع استثنائي او اذا قل ايراد احدى الترع عن احتياجات الزراعة المرتبة عليها فمراعاة للمنفعة العامة يسوغ لموظفي اقسام الهندسة بوجه عمومي يسري على كامل التربة او على حبس واحد منها توقيف الآلات الرافعة توقيفاً مؤقتاً او تقليل زمن ادارتها بقدر معلوم مع مراعاة اهمية الآلات والاراضي الجاري ربيها اذا لزم ولا يعود على الحكومة في مثل هذه الحالة ادنى مسؤولية عما يتأتى من الضرر للزراعة (م) ١٨ خلافاً لما هو منصوص بالمادة الخامسة عشر يسوغ لنظارة الاشغال العمومية ان تصرح بوجه الاستثناء بالانتفاع من ترعة نيلية عمومية لتوصيل ما ترفعه الآلات من المياه الى الاراضي اللازم سقيها وذلك بالوجه الآتية (اولاً) لا يؤذن بذلك الا عن زمن التحاريق لغاية ما يتيسر دخول مياه النيل في التربة بسهولة (ثانياً) لا يعطى ذلك الاذن الا اذا ارتضى به جميع ارباب الاراضي المتفعين من التربة النيلية

المذكورة وقد يجوز الترخيص لاكثر من آلة واحدة رافعة بالوجه المتقدمة عينها بالانتفاع من ترعة نيلية لتوصيل المياه الى الاراضي اللازم سقيها بالشرط الخصوصي ان الآلات التي يرخص لها بذلك تنتفع من التربة النيلية بالمناوبة بحسب الطريقة التي ترتبها اقسام الهندسة بالاتحاد مع ذوي الانتفاع (ثالثاً) اذا عملت جسور حاجزة بعم ترعة نيلية او بامتدادها فتكون من طين وعلى مالِك الآلة الرافعة ازالها بمصاريف من طرفه قبل دخول مياه النيل بالراحة في التربة (رابعاً) مالِك الآلة الرافعة هو المسؤول دون غيره عن كافة ما يحصل للغير من الاضرار بسبب قطع جسور او نزول او تأخير في ازالة الجسور وقت ورود الماء الطبيعي (م) ١٩ بما انه لا يكون للحكومة مدخل قط فيما يخص مرور مياه صاحب الامتياز من وسط اراضي الغير كما هو مدون في المادة الخامسة عشر فمن المعلوم ان تعويض كافة المضرات التي تحصل لتلك الاراضي من المساقى او مجاري الطلبات سواء كان بسبب نزول مياه او بسبب قطع جسور او مجاري مياه او باسباب غيرها يكون بتمامه على طرف صاحب الامتياز بدون ان يكون هناك وجه لاله ولا لغيره في اقامة ادنى تداعي على الحكومة بشيء ما (م) ٢٠ لما كان وجوب الحصول على الرخصة بتركيب الآلات الرافعة من الواجبات المرعية الاجراء بمقتضى اللوائح السابقة وكان الغرض من هذه اللائحة انما هو تأييد ذلك الالتزام مع تقرير الشروط الواجب مراعاتها فيه فتكون هذه اللائحة مرعية الاجراء ابتداء من الوقت الذي تشرفيه (م) ٢١ يجب على الاشخاص الذين اجروا تركيب آلات رافعة بدون رخصة ان يحرروا قبل حلول اول يوم من شهر يناير سنة ١٨٨١ اعلاناً الى نظارة الاشغال العمومية ان كانت تلك الآلات ثابتة والى المديرية او المحافظة ان كانت غير ثابتة يعين فيه التوضيحات اللازمة عن الآلات المذكورة حسب نص المادة الخامسة في شأن الاستثناءات وبمعرفة الاشغال العمومية يجري اللازم نحو استيفاء مقتضى الاصول عن ذلك الطلب واعطاء المرخصة الى مقدمه من بعد دفع الرسوم المقررة بهذه اللائحة

## ملحوظات

الترخيص بذلك مخصص بتلك النظارة دون سواها ولها الحرية المطلقة في تقرير ما يلزم درجه من التكاليف والشروط في الرخصة بحسب مقتضيات الاحوال (م) ٣ يراعى شرط عمومي في حق اية آلة من الآلات الرافعة ثابتة كانت او متحركة وهو عدم مضايقة المرور على الجسور والترع ومراعاة كافة حقوق الارتفاق واجتناب ما يخل بصيانة تلك الجسور والترع وحفظ البلاد من الغرق (م) ٤ الاخلال باي شرط اواي تعهد مما هو مقرر برخصة تركيب آية آلة من الآلات الرافعة يوجب استرجاع الرخصة من يد صاحبها بمجرد وقوع ذلك الاخلال منه وهذا لا يمنع الحكومة مما لها الحق فيه من اقامة الدعاوي لتعويض الاضرار ودفع ما يتسبب عن ذاك للحكومة من المصاريف (م) ٥ اذا ترخص بتركيب آلة رافعة في محل معين لا يجوز نقلها الى موضع آخر الا بمقتضى رخصة ثانية بدون دفع رسوم عليها مرة اخرى (م) ٦ للحكومة ان تامر بنقل اية آلة رافعة مركبة بمقتضى رخصة متى اقتضت ذلك المنفعة العمومية مثل اجراء عمليات عمومية او اخطار يخشى منها على الجسور او على الاعمال الصناعية او نحو ذلك (م) ٧ حيث ان الرخصة التي تعطى بتركيب آلة من الآلات الرافعة ثابتة كانت او متحركة لا تفضي لصاحب الامتياز الا بالحق في تركيب آلة لاخذ المياه من احدى الترع او من النيل فلا يبنى عليها ملزومية الحكومة باي وجه بان تضمن دوام امداد تلك الآلة بالمياه وعلى صاحب الامتياز ان يتفق مع شركائه في شأن مرور المياه التي ترفعها الآلة او مع من يلزم مرورها من اراضيهم بدون تدخل الحكومة في ذلك باي وجه كان واذا اراد صاحب الامتياز مرور المياه من وسط الاراضي البراح او غيرها من الاراضي الميرية فلا بد له من الحصول على رخصة خصوصية تبيح له ذلك ولا يجوز له عمل مساقى لتوصيل المياه الاعلى امتداد جسور الترع والنيل ولا على مساطيح تلك الجسور واتخاذاتها (م) ٨ تعمل المساقى والمجاري المعدة لتوصيل مياه الآلات الرافعة الى الاراضي بكيفية لا يترتب عليها مضايقة مرور العموم ومرور

غيره من المعلوم ان الرخصة لا تعطى الا اذا كانت الآلات موفية للشروط العمومية المدونة بالمادة الرابعة وان كانت هذه الشروط غير متوفرة فيها فيجوز لاربائها الحصول من الحكومة على ميعاد لاستيفائهم تلك الشروط فيه (م) ٢٢ يجب بعد اليوم الاول من شهر يناير سنة ١٨٨١ توقيف كل آلة رافعة لم يؤذن بتركيبها وليست موفية للشروط والاجراءات المبينة في مادة ٢١ والا فيجرم مالكها بمبلغ قدره جنيه واحد في كل يوم وعن كل حصان بخاري ويحق للحكومة الزامه بدفع هذا المبلغ باي طريقة كانت من الطرق الشرعية (م) ٢٣ ارباب الآلات الرافعة مسئولون عما يحدث من العوارض والاضرار من الآتهم ومع ذاك فللحكومة مراعاة للصالح العمومية ان تباشر ملاحظة سير تلك الآلات بدون ان يبنى على ملاحظتها اعفاء اربائها من المسؤولية التي تعود عليهم من قبلها ولها ايضا ان تقرر كيفية ادارة الآلات البخارية اذا استصوبت ذلك

آلة رافعة — ١٠ امر عال رقم ٨٨١ (٨٨١ لسنة ١٢٩٨)

(نحن خديوي مصر) — بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس نظارنا ناصر بما هوأت — (م) ١ لا يجوز تركيب آلات ترفع المياه لري الاراضي او لتجفيفها ثابتة كانت او متحركة يديرها البخار او تيار الماء او الريح الا من بعد الحصول على رخصة بذلك من نظارة الاشغال العمومية او المصالح التابعة لها وهذا الترخيص لا يقضي لصاحب الامتياز بان يكون له حق في امتلاك شيء من الاراضي الميرية التي تمر منها المواسير والمجاري او البرامخ المعدة لاخذ المياه سواء كانت تلك الاراضي مما يجوز التصرف فيه او لا يجوز وبما ان الحكومة لا تدخل لها فيما بين صاحب الامتياز والغير من العلاقات فصاحب الامتياز هو المسئول عن كافة ما يحصل لغيره من الاضرار وخلاف ذلك بسبب تركيب آلة رافعة او باسباب اخرى (م) ٢ لا يرخص بتركيب الآلات الرافعة الثابتة الا على شواطئ النيل انما يسوغ لنظارة الاشغال العمومية ان ترخص على وجه الاستثناء بتركيبها على بعض الترع فالحكم بموافقة

رخصة سابقة على هذا الأمر ان يتحصل قبل حلول التاريخ المذكور على رخصة جديدة بالشروط عينها ولا يلزم دفع رسوم عليها (م) ١٢ متى انقضى يوم ٣١ من شهر اغسطس سنة ١٨٨١ يصير توقيف كل آلة رافعة يكون تركيبها مخالفًا لنص المادة الحادية عشر المتقدمة (م) ١٣ ارباب الآلات الرافعة مسئولون عما يحدث من العوارض والاضرار من آلتهم ومع ذلك فالحكومة مراعاة للصالح العمومية تحفظ لنفسها الحق في ملاحظة سير تلك الآلات بدون ان ينبني على ذلك معافاة اربابها من المسؤولية التي تعود عليها (م) ١٤ توضع بعرفة نظارة الاشغال العمومية لألحة فيما يخص بتنفيذ امرنا هذا يجب على ذوي الشأن مراعاتها واتباع الاجراء بموجبها

**لألحة تخلص بالآلات الرافعة — قرار من نظارة**

**الاشغال العمومية بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٨٨١**  
بناء على المادة الرابعة عشر من الدكرتين الصادر في ٨ مارث سنة ١٨٨١ بشأن تركيب الآلات الرافعة نظارة الاشغال العمومية قررت ما هوآت

(م) ١ طلب الرخصة بتركيب الآلات الرافعة غير الثابتة يحجر على ورق تمغة وبقدم الى المديرية او الى المحافظة انكائن في دائرتها المحل الذي يرام تركيب الآلة فيه ويلزم ان يكون طلب الرخصة مشتملاً على التوضيحات الآتية وهي (اولا) نوع الآلة والطلبة مع توضيح قوتها واهم مقاساتها (ثانيا) المحل المقتضي تركيب الآلة فيه مع رسمه (ثالثا) العمل المقصود من تشغيل الآلة ان كان لري الاراضي او لتجفيفها (رابعا) اسماء ارباب الاراضي الا ازم ربيها او تجفيفها والقابهم وصنائعهم وتبعيتهم لاية دولة ومحلات اقامتهم (خامسا) المدة المطلوبة الرخصة من اجلها (م) ٢ طلب الرخصة يقيد في المديرية او المحافظة في دفتر خصوصي بخمرة متسلسلة من بعد دفع الرسم المقرر الذي قدره مائة قرش على كل آلة وذلك قيمة مصاريف النظر فيه ثم ترسله الى رئيس قسم الهندسة التابعة له المديرية او المحافظة للنظر فيه (م) ٣ رئيس الهندسة يحجر الرخصة اذا دعت الحال ويختتم عليها مبيناً فيها ما يأتي (اولا) ملزومية صاحب الرخصة بانقياده لهذه اللألحة ولكل

مياه التصريف والري مع مراعاة حفظ حقوق الغير التي تعود المسؤولية فيها على صاحب الامتياز دون غيره اما من خصوص مرور المياه من تحت الجسور والسكك ومن تحت الترع ومن فوقها فان الحكومة تكلف صاحب الامتياز باجراء كل ما تستصوبه من الاعمال التي تلزم لذلك (م) ٩ اذا حدث تحريق استثنائي او اذا قل الماء الوارد لاحدى الترع عن احتياجات الزراعة المرتبة عليها قلة بينة فمراعاة للمنفعة العمومية يجوز لمصالح الهندسة جوازاً عاماً يشمل أية ترعة بتمامها او اي قسم منها توقيف الآلات الرافعة توقيفاً مؤقتاً او لتلليل زمن ادارتها بقدر معلوم مع مراعاة اهمية الآلات والاراضي التي ترويه ان دعت الحال لهذه المراعاة ولا يعود على الحكومة في مثل هذه الحالة ادنى مسؤولية عما يتأتى من الضرر للزراعة (م) ١٠ خلافاً لما هو مدون بالمادة السابعة يسوغ لنظارة الاشغال العمومية ان ترخص ترخيصاً استثنائياً باستعمال ترعة نيلية عمومية في توصيل ما ترفعه الآلات من المياه الى الاراضي المقتضي ربيها انما يكون ذلك بالشروط الآتية (اولا) لا يؤذن بذلك الا في زمن التحريق الذي يكون انتهائه عند دخول مياه النيل في التربة بسهولة (ثانيا) لا يعطى ذلك الاذن الا اذا ارتضى به جميع ارباب الاراضي المنتفعين من التربة النيلية المذكورة (ثالثا) اذا اقيمت جسور حاجزة بفرع ترعة نيلية او بامتدادها فتكون من طين ثم يلزم ازالتهما بعرفة مالك الآلة الرافعة قبل دخول مياه النيل في التربة بالراحة وعند الاقتضاء يكون رفع تلك الجسور بعرفة الحكومة تحت مسؤولية المالك المذكور وعلى مصاريفه (رابعا) صاحب الآلة الرافعة هو المسئول دون غيره عن كافة ما يحدث للغير من الاضرار بسبب قطع جسور او نشع او تأخير في ازالة تلك الجسور وقت ورود مياه النيل (م) ١١ يجب على كل شخص ركب آلة رافعة ثابتة كانت او متحركة بدون رخصة على خلاف الاحكام السابقة على امرنا هذا ان يطلب قبل حلول يوم ٣١ من شهر اغسطس سنة ١٨٨١ رخصة بالشروط المتفرقة في هذا الامر وباللألحة المنوه عنها فيه — وعلى كل شخص يیده

## ملحوظات

(م) ١٠ الترخيص بنقل الآلات المنصوص عليه بالمادة السادسة من الذكر يتوالمشار اليه لا يصدر الا من نظارة الاشغال العمومية وهذا النقل يجري بنفقات من طرف صاحب الرخصة (م) ١١ كل ما كان مخالفاً لهذه اللائحة من نصوص اللوائح السابقة صار ملغى لا يعمل به — حرر بمجروسة مصر في ٦ ابريل سنة ١٨٨١

آلة رافعة — منشور من نظارة الاشغال بتاريخ ٨ ربيع الاول سنة ١٢٦٩ (٢٨ يناير سنة ٨٢) مرة ١

الرياسات الهندسة بشأن مرور مياه آلات الرافعة في الترع النيلية حيث ان المادة السابعة من الذكر يتوالمصدر بتاريخ ٨ مارث سنة ١٨٨١ يقضي بان الرخصة التي تعطى بتركيب الآلة تكون قاصرة فقط على الحق في اخذ المياه من ترعة او من النيل فيستنتج من ذلك انه يجوز اعطاء هذه الرخصة اتباعاً للقوانين المقررة بدون الالتفات الى معرفة الطريقة المؤدية الى توصيل المياه من الان الى الاراضي المقتضى ربيها فاذا كانت الآلة مركبة على حسب الرخصة المطلوبة واراد صاحب الامتياز استعمال ترعة نيلية عمومية لتوصيل المياه الى ارضه فيجب عليه الاستحصال على شهادة دالة على رضا جميع ارباب الاراضي المنتفعين من التركة المذكورة وان يرفق هذه الشهادة بالطلب الذي يقدمه الى الباشمهندس وهو يسوغ له حينئذ اعطاء الترخيص له بذلك عن مدة فصل واحد من زمن الاحتراق على شرط ان يحدد هذا الترخيص لكل فصل من فصول الاحتراق ويراعى ذلك ايضاً في شأن أية آلة ثابتة كانت او متحركة اذ ان الرخصة بتركيب آلة سواء كانت معطاة من المديرية او من النظارة لا تقتضي الا بالحق في اخذ المياه بدون الالتفات الى كيفية توصيل المياه من الآلة الى الارض المقصود ربيها ومع ذلك فانه اذا كان طالب الرخصة بتركيب آلة يجعل طلبه قاصراً على التصريح له باستعمال ترعة نيلية في توصيل المياه فعلى الباشمهندس قبل ان يبيحه الى طلبه ان يطلب منه بان يقدم له شهادة دالة على رضا جميع ارباب الاراضي المنتفعة من تلك التركة — وقد حصرنا تلك التعليمات في مادتين منعاً للالتباس وهما (اولاً) متى كان طلب الرخصة بتركيب آلة ليس مبيناً به كيفية توصيل المياه من

ما يقرر في المستقبل من اللوائح والقوانين (ثانياً) وصف محل الآلة بالدقة والضبط مع رسمه اذا دعت الحال (ثالثاً) الشروط الخاصة بالآلة المذكورة وعلى الخصوص الشروط المتعلقة بالبرامج المارة من تحت جسر التركة وبقيتها وكيفية سده ونحو ذلك — وحيث ان الغرض من الالتزام بالحصول على الرخصة انما هو مراعاة احتياجات المنافع العمومية فيجوز لاحاد الناس ان يداعوا صاحب الرخصة بما لهم من الحقوق على الاراضي التي تتركب فيها الآلة وان يعارضوا بواسطة الطرق الشرعية في تركيبها (م) ٤ متى وردت الرخصة الى المديرية او الى المحافظة من رياسة قسم الهندسة تؤثر عليها وتسليمها الى صاحبها من بعد ان يؤشر هو باستلامها على هامش صورة الرخصة المسجلة في دفتر قيد الطلبات ويدفع رسماً قدره خمسون قرشاً على كل حصان بخاري بحيث ان المبلغ المقتضى تحصيله لا يكون اقل من خمسمائة قرش (م) ٥ طلب الرخصة بتركيب آلات رافعة ثابتة يقدم على ورقة تمغة الى نظارة الاشغال العمومية فتعطي هي الرخصة رأساً اذا دعت الحال ويلزم ان يكون ذلك الطلب مصحوباً برسومات عن الموضع الذي يلزم تركيب الآلات فيه وعن الفهم الاخذ للمياه وتوصيف الآلة وصفاً يبين ان لم يعمل عنها رسم (م) ٦ يؤخذ على رخص تركيب الآلات الرائعة الثابتة ما يؤخذ على رخص تركيب الآلات غير الثابتة من رسوم النظر في الطلب ورسوم الرخصة وتورد تلك الرسوم رأساً في خزينة ديوان الاشغال العمومية (م) ٧ لا يجوز باي وجه لطالب الرخصة الشروع في عملية التركيب الا من بعد استحصاله على الرخصة (م) ٨ لا يجوز تركيب آلة رافعة على افهام الترع ولا على قناطر السد ولا على الكباري ولا على غير ذلك من الاعمال الصناعية عامة النفع ولا بالقرب من تلك النقط الا على مسافات تعينها نظارة الاشغال العمومية بحسب ما يترأى لها من الاحوال (م) ٩ رئيس قسم الهندسة يعطي الرخصة المنصوص عليها في المادة الخامسة من الذكر يتوالمصدر في ٨ مارث سنة ١٨٨١ ويخطر المديرية او المحافظة عن الآلات التي صرح بنقلها

من حيث ان تركيب اية آلة رافعة على ضفتي النيل او على ضفاف الترع بدون رخصة خصوصية رسمية امر يخالف اللوائح والقوانين المصرية ومن حيث ان هذه اللوائح والقوانين طالما خالفها الافراد ولم يكتثروا بها فركبوا آلاتهم على النيل والترع بدون استحصالهم مقدماً على الرخصة اللازمة واحداثوا بذلك فساداً في الجسور واحرموا ارباب الاطيان الواقعة تحت تلك الآلات من المياه التي لهولاء الحق بالانتفاع بها لرى اراضيهم ومن حيث انه سواء احدثت الآلة غير المصرح بتركيبها فساداً في الجسور او ضرراً في الاراضي الواقعة تحتها او لم تحدث فحزينة الحكومة تحرم في كلا الحالين من قيمة رسوم الرخصة المقررة في لائحة الآلات الرافعة فمن اجل هذه الاسباب قد تقرر ما هوآت — (اولاً) على ارباب الآلات الرافعة المركبة بدون رخصة رسمية ان يطلبوا ذلك رسمياً وباسرع ما يمكنهم عملاً بمنطوق اللوائح والقوانين. (ثانياً) اذا كانت الآلة ثابتة فطلب الرخصة يقدم الى نظارة الاشغال العمومية موضعاً فيه بالتفصيل محل الآلة وقوتها وتبعية الطالب ومهنته ومحل اقامته واما اذا كانت الآلة منتقلة فطلب الرخصة يوجه الى المديرية. (ثالثاً) يخص في المستقبل دفتر لتقيد كامل الآلات الرافعة ويوضع لكل واحدة منها نمرة متسلسلة تلصق عليها واما. (رابعاً) عند حلول اول سبتمبر الآتي سنة ١٨٨٧ اذا وجدت آلة لم يستحصل صاحبها على الرخصة اللازمة عنها تزال من محلها المركبة فيه على النيل او الترع. (خامساً) لاشيء مما تقدم يمنع نظارة الاشغال العمومية من توقيف ادارة اية آلة رافعة غير مصرح بتركيبها وذلك كلما رأت ضرورة لتوقيفها

**آلة رافعة.** — { ترجمة قرار صادر في ٢ ابريل سنة ٨٨ من مجلس النظارة عن ادارة الآلات الرافعة في اقليم البحيرة للري في سنة ١٨٨٨

من حيث ان مياه ترع البحيرة في زمن التخاريق غير كافية لري اراضي ذلك الاقليم بالنظر الى اتساع نطاق الزراعة فيه وبناء على المادة التاسعة من الامر العالي الصادر في ٨ مارث سنة ٨١ بخصوص تركيب الآلات الرافعة وعلى المادة الرابعة عشرة من ذلك الامر وعلى ما قرره المجلس في ٣١ ديسمبر سنة ٨٥ فيما يخص بالعلاقات التي بين المديرين ومفتشي الري قد تقرر

الالة الى الاراضي المقتضي ريبها فعلى الباشمهندس ان يجري الاستعلامات اللازمة لهذا الطلب بدون الالتفات للتحري عن كيفية توصيل المياه لما ان ذلك يستدعي اجراء بعض استعلامات اخرى اذا كان صاحب الامتياز يستعمل ترعة نيلية لتوصيل المياه (ثانياً) اذا كان مبين في الطلب ان الملتزم يلزمه استعمال ترعة نيلية لتوصيل مياه الالة الى الاراضي اللازم ريبها وكانت الالة ثابتة او متحركة والطلب مقدماً الى الباشمهندس ام امن النظارة او من المديرية فالباشمهندس يلزم الملتزم قبل الشروع في النظر في طلبه بان يقدم له شهادة من جميع ارباب الاراضي تدل على رضائهم ويلزم ان تكون الرخصة قاصرة في جميع الحالات على الحق في اخذ المياه بمقتضى نص المادة السابعة من الدكرتو الصادر بتاريخ ٨ مارث سنة ١٨٨١ واما الترخيص في استعمال ترعة نيلية فلا يعطى الا عن فصل واحد من زمن الاحتراق — واما في الحالة الاستثنائية الحاضرة التي فيها الآلات تدور بواسطة استعمال ترعة نيلية فان الباشمهندس لا يتعرض لادارتها انما عليه توقيفها بمجرد ما تصدر شكاية في شأنها من احد ارباب الاطيان ويخبر في الحال ارباب الآلات بانه يجب عليهم في المستقبل استحصالهم على رضا كافة ارباب الاراضي الواقعة على شاطئ التربة النيلية

**آلة رافعة.** — { امر عال رقم ١٢٢ جاسنة ٣٠ (٢١) مارث (سنة ١٨٨٤)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٨ مارث سنة ١٨٨١ بشأن الآلات الرافعة ونظراً لكون ان كثير من ارباب الآلات المذكورة لم يتبعوا نص المادة الحادية عشر من امرنا المذكور وحيث انه اقتضت ارادتنا اعطاء مهلة لارباب الآلات المذكورين لاتباع القانون المقرر قبل ان تصير معاملتهم بمقتضى المادة الثانية عشر من امرنا المشار اليه فبناء على ما عرض الينا من ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس نظارنا امرنا بما هوآت (م) ١ الميعاد المحدد بالمادة الحادية عشر من امرنا الصادر بتاريخ ٨ مارث سنة ١٨٨١ صار تمديده لحد اول اكتوبر سنة ١٨٨٣

**آلة رافعة.** — { امر من نظارة الاشغال العمومية في ١٠ مايو سنة ١٨٨٧ نمرة ٤٢٣

## ملحوظات

١٠ مايو سنة ٨٧ مرة ٢٣ المنشور في الجريدة الرسمية مكلفاً أصحاب الآلات البخارية الرافعة المركبة بدون رخصة على جسور النيل أو الترع بطلب الرخصة اللازمة عنها قبل حلول أول سبتمبر سنة ٨٧ والا يصير إزالتها وبناء على ما قرره مجلس النظار بمجلسه المتعقدة في أول مارث سنة ١٨٨٨ قد قررنا ما هوآت (م) ١ الميعاد السابق تحديده لطلب الرخص وانقضى في أول سبتمبر سنة ٨٧ يؤجل إلى أول يولييه سنة ٨٨ — إذا كانت الآلة ثابتة فعلي صاحبها أن يقدم طلب الرخصة إلى نظارة الاشغال العمومية وأما إن كانت متنقلة (لو كومبيل) فيقدم الطلب عنها إلى المديرية وفي الحالتين يكون الطلب مستوفياً للشروط المنصوص عنها باللائحة المؤرخة ٦ أبريل سنة ٨١ الملحقة بالذكر يتو الخديوي المؤرخ ٨ مارث سنة ٨١ — على المدير أن ينظر في الطلبات التي تقدم للمديرية عن الآلات المتنقلة وبعد أن يجري فيها ما هو مذكور في المادة الثانية من اللائحة المؤرخة ٦ أبريل المار ذكرها يحيلها إلى مفتش الري بالمحوظات فيها لأجل فحصها وفي حالة اتفاق رأي المفتش مع المدير على إعطاء الرخصة فيجريها المفتش من دفتر قسمة ويوقع عليها ويرسلها إلى المدير لتحويل رسمها والتوقيع عليها أيضاً وتسليمها لصاحبها — طلبات الآلات الثابتة تقيد بنظارة الاشغال العمومية وبعد أن تجري فيها مقتضى المادة السادسة من لائحة ٦ أبريل سنة ٨١ تحيلها إلى مفتش الري الكائنة بجهته لفحصها وعلى المفتش أن يأخذ رأي المدير فيها ويوفي حالة اتفاق المدير والمفتش على إعطاء الرخصة يقدم المفتش تقريراً ورسماً عن ذلك لنظارة الاشغال العمومية لتنظر فيها وتحرر الرخصة اللازمة إن لم تر مانعاً لتحريرها وتسليمها لصاحبها بعد تحصيل رسمها المقرر — إذا حصل خلاف بين المدير والمفتش فيصير الفصل فيه باتحاد نظارتي الداخلية والاشغال العمومية أو يرفع إلى مجلس النظار للحكم فيه إذا اقتضت الحال — يتخذ بكل تفتيش دفتر لقيده كامل الآلات الرافعة الكائنة بالتفتيش بنمر متسلسلة وتلصق غمرة كل آلة دواماً على ذات الآلة (م) ٢ عند حلول أول يولييه القابل إذا وجدت آلة لم يطلب صاحبها الرخصة اللازمة

ما هوآت (م) ١ قد تصرح لنظارة الاشغال العمومية بان تنفق مع نظارة الداخلية على وضع رابطة لإدارة الآلات الرافعة المقامة على ترع إقليم البحيرة أينما رأتا لزوماً لذلك وجعل إدارة هذه الآلات بالمناوبة حتى لا تدارالة منها إلا في مدة مفروضة وفي زمن معين لكل ترعة مقامة عليها الآلة وعلى ذلك فلا تداراية آلة رافعة إلا في نوبتها أو في زمن تعيينه نظارتا الاشغال العمومية والداخلية لإدارتها (م) ٢ لا تدخل تحت احكام الرابطة المذكورة آنفاً إلا الآلات البخارية فقط وأما السواقي والشواذيف وما شاكل ذلك فتدار في كل وقت بغير رابطة (م) ٣ إذا ترأى للمدير ومفتش الري معاً أن حالة الزراعة تستدعي التصريح لصاحب الآلة بتصريحاً خصوصياً بإدارتها في غير نوبتها لمدة معلومة فيجوز لها إعطاء ذلك التصريح مبنياً فيه مدة الإدارة (م) ٤ كل آلة أديرت في غير نوبتها بدون تصريح خصوصي أو أديرت في غير الزمن المعين بالتصريح الخصوصي المنو عنه في المادة الثالثة يصير توقيفها ليس فقط إلى أن تأتي نوبتها المعينة بل تعطى في نوبتها أياماً بقدر الأيام التي مضت من انتهاء نوبتها السابقة إلى وقت انتصاف المخالفة وتوقيف الآلة وإذا تكررت المخالفة فيغرم صاحب الآلة غرامة قدرها مائة قرش عن كل قوة حصان واحد من قوتها فضلاً عن توقيف الآلة كما تقدم آنفاً ولأجل الوثوق من توقيف الآلة يجوز للمندوب الحكومة الذي تحققت لديه المخالفة أن يفك جزءاً من الاجزاء الرئيسية لتلك الآلة وتسليمها إلى مأمور المركز وهو لا يردها إلى صاحبها إلا إذا طلبها منه وكانت قد انتهت مدة التوقيف التي يكون قد عينها المدير أو مندوبه بمقتضى هذه المادة وبناء على تقرير المتوظف الذي حقق المخالفة (م) ٥ إن الموظفين المتوظفين بتنفيذ الرابطة التي وضعتها نظارتا الاشغال العمومية والداخلية تنفيذاً مدققاً وتحقيق المخالفات التي من هذا القبيل هم مهندسو الري والمندوبون الذين تعينهم المديرية لهذا الغرض

آلة رافعة — (م) قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية في ١٦ أبريل سنة ١٨٨٨ مرة ٤٧٠

بناء على القرار الصادر من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ

بعضهم م ١٥٧ تقدير النفقات يكون بمزاعة لوازم من تفرض اليهم ويسر من تفرض عليهم وعلى كل حال يلزم دفع النفقات شهرا بشهر مقدما

### التزامات — (ر) تعهدات

التزام ميري (الحرمان من —) (ر) عقوبة الجنايات (ق ٣٩ — ٤٠ — ٤١)

التصاق مادتين من المنقولات — (ر) اضافة ملحقات الملك (ق ٦٧)

التماس اعادة النظر — (ر) اعادة الحكم

التماس اعادة الحكم — (ر) محكمة اهلية ٢٩ را

سنة ١٣٠١ م ٨ — ٩ — ١٠ — اعادة الحكم

التهاب رئوي حيواني — (ر) صحة بيطرية (فصل ثالث فرع ثاني)

الزام الشركاء بالخسارة — (ر) توصية — تضامن — مساهمة — شركة

العاب — (ر) قمار

الغاء تصرفات المفلس — (ر) افلاس (ق ٢٢٧ الى ٢٣٠)

الغاء الحجز — (ر) حجز المنقولات تحت يد الغير (ق ٤١٥ — ٤١٩)

الغاء الحجز التنفيذي — (ر) حجز (ق ٤٤٢ — ٤٤٤)

الغاء الرهن — (ر) رهن عقاري (ق ٥٦٠)

الغاء السيكورتاه — (ر) سيكورتاه (ق ١٩٠)

١٩١ — ١٩٩ — ٢٠٧ — ٢٠٩

الغاء طلب نزع الملكية — (ر) نزع ملكية (ق ٥٣٩)

الغاء مشاركة الايجار — (ر) سند ايجار السفينة (ق ٩٤ — ٩٥)

القاء اشياء في البحر — (ر) خسارة بحرية

الم — (ر) تعزيب

المانيا — (ر) تصفية ٣١ مايو و ١٢ يونيه سنة ٧٩

— بروسيا

أم — (ر) سرقة (ق ٢٨٦ — مهر — مواريث

— حضانة — رضاعة — ولاية الاب — هرب المحبوسين

إمام — (ر) قرعة عسكرية — عون

امانة — (مجلة) في الامانات ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب

### \*( المقدمة )\*

(في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالامانات)

عنها فتزال من محلها المركبة فيه سواء كانت على جسور النيل او على جسور الترع — لاشيء مما تقدم يمنع نظارة الاشغال العمومية من الحكم بنقل اية آلة رافعة او توقيف ادارتها اذا اقتضت ذلك المنفعة العمومية عملاً بأحكام المادة السادسة والمادة التاسعة من الذكر بتو الخديوي الصادر في ٨ مارث سنة ٨١ آلة رافعة — (قرار من نظارة الاشغال العمومية صادر في ١٦ لوليه سنة ١٨٨٨ غمرة ٤٨١)

حيث ان الميعاد المحدد بقرار النظارة الصادر في ٥ شعبان سنة ٣٠٥ (١٦ ابريل سنة ٨٨) لتقديم طلبات الرخص عن الآلات الرافعة وهو اول يوليه سنة ٨٨ قد انقضى وحيث انه بانقضاء هذا الميعاد يحق للنظارة ان تزيل الآلات التي لم يطلب اصحابها الرخص اللازمة عنها في اثناء ذلك الميعاد ولكن لداعي ان هذا الاوان عزم موسم سقية الزراعة الصيفية فازالتها الان تضر ضرراً عظيماً باربابها — وحيث انه وان كان اصحاب هذه الآلات هم المتسببون لانفسهم في هذا الضرر بسبب تأخيرهم في تقديم الطلبات ولا مسؤولية فيه على الحكومة ولكنها بقدر الامكان تود منع هذه المضار العظيمة عن الاهالي — فلهذه الاسباب قرر مجلس النظارة بمجلسه المنعقدة في ٣٠ شوال سنة ١٣٠٥ (٩ يوليه سنة ١٨٨٨) امتداد ميعاد تقديم طلبات الرخص عن تلك الآلات لغاية اغسطس سنة ١٨٨٨ بشرط ان كل الطلبات التي قدمت او التي تقدم في اثناء هذا الميعاد اي في شهري يوليه واغسطس سنة ١٨٨٨ يؤخذ عنها رسم النظر ورسم الرخصة طاقين — وبناء على ذلك تعلن نظارة لاشغال ارباب الآلات الرافعة بهذا القرار وتدعوهم لتقديم الطلبات عن الاتهم حسب لأتمحة الآلات الرافعة في بحر هذا الميعاد ١ آلة زراعية — (ر) اموال ثابتة — اجارة الاشياء (ق ٣٩٨ — سرقة (ق ٢٩٤ — تخريب (ق ٣٢٩) آلة مائية — (ر) تخريب (ق ٣٣٣)

التزامات يوجبها القانون — (فانون مدني)

م ١٥٤ الالتزامات الواجبة على الانسان بمقتضى نص في القانون لا يترتب عليها التضامن الا بنص صريح فيه م ١٥٥ يجب على الفروع وازواجهم ما دامت الزوجية قائمة ان يتفقوا على الاصول وازواجهم م ١٥٦ كذلك يجب على الاصول القيام بالنفقة على فروعهم وازواج الفروع وازواج افعالهم ملزومين بالنفقة على



ملحوظات

(الباب الثاني)

(في الوديعة ويشتمل على فصول)

الفصل الاول

في بيان المسائل المتعلقة بعقد الابداع وشروطه

م ٧٧٢ ينقذ الابداع بالانجذاب والقبول صراحة او دلالة مثلا اذا قال صاحب الوديعة اودعك هذا الشيء او جعلته امانة عندك فقال المستودع قبلت انقذ الابداع صراحة وكذا لو دخل شخص خائفا فقال لصاحب الخان ابن اربط دابتي فاره محلا فربط الدابة فيه انقذ الابداع دلالة وكذلك اذا وضع رجل ماله في دكان فراه صاحب الدكان وسكت ثم ترك الرجل ذلك المال وانصرف صار ذلك المال عند صاحب الدكان وديعة . واما لو رد صاحب الدكان الابداع بان قال لا قبل فلا ينقذ الابداع حينئذ وكذا اذا وضع رجل ماله عند جماعة على سبيل الوديعة وانصرف وهم يرونه ويقولوا ساكنين صار ذلك المال وديعة عند جميعهم فاذا قاموا واحدا بعد واحد وانصرفوا من ذلك المثل فيما انه يتعين حينئذ الحفظ على من بقي منهم اخرا بصير المال وديعة عند الاخير فقط م ٧٧٤ لكل من المودع والمستودع فسخ عقد الابداع متى شاء م ٧٧٥ يشترط كون الوديعة قابلة لوضع اليد عليها وصالحه للقبض فلا يصح ايداع الطير في الهوا م ٧٧٦ يشترط كون المودع والمستودع عاقلين مميزين واما كونها بالغين فليس بشرط فلا يصح ايداع المجنون والصبي غير المميز ولا قبولها الوديعة واما الصبي المميز المأثرون فيصح ايداعه وقبوله الوديعة .

( الفصل الثاني = في احكام الوديعة وضمانها )

م ٧٧٧ الوديعة امانة في يد الوديع بناء عليه اذا هلكت بلا تعد من المستودع وبدون صنته وتقصيره في الحفظ لا يلزم الضمان الا انه اذا كان الابداع باجرة على حفظ الوديعة فهلك او ضاعت بسبب يمكن التحرر منه لزوم المستودع ضمانها مثلا لو وقعت الساعة المودعة من يد الوديع بلا صنته فانكسرت لا يلزم الضمان اما لو وطئت الساعة بالرجل او وقع من اليد عليها شيء فانكسرت لزوم الضمان كذلك اذا اودع رجل ماله عند اخر واعطاه اجرة على حفظه فضاع المال بسبب يمكن التحرر منه كالسرقة يلزم المستودع الضمان م ٧٧٨ اذا وقع من يد خادم المستودع شيء على الوديعة فتلفت لزوم الخادم الضمان م ٧٧٩ فعل ما لا يرضى به المودع في حق الوديعة تعد من الفاعل م ٧٨٠ الوديعة بحفظها المستودع بنفسه او يستخفيها امينه كال نفسه فاذا هلكت في يده او عند امينه بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان عليه ولا على امينه م ٧٨١ للمستودع ان يحفظ الوديعة في المثل الذي يحفظ فيه ماله م ٧٨٢ يلزم حفظ الوديعة في حرز مثلها بناء عليه وضع مثل النقود والمجوهرات في اصطلب الدواب او الثين تقصير في الحفظ وبيد الحال اذا ضاعت الوديعة او هلكت لزوم الضمان م ٧٨٣ اذا كان المستودع جماعة متعددين فان لم تكن الوديعة قابلة للتقسمة يحفظها اقدم باثن الباقيين او يحفظونها متاوبة وبها تين

م ٧٦٢ الامانة هي الشيء الذي يوجد عند الامين سواء كان امانة بعقد الاستمناط كالوديعة او كان امانة ضمن عقد كالمجور والمستعار او دخل بطريق الامانة في يد شخص بدون عقد ولا قصد كالموالت الريح في دار احد مال جاره فحيث كان ذلك بدون عقد لا يكون وديعة بل امانة فقط م ٧٦٣ الوديعة هي المال الذي يوضع عند شخص لاجل الحفظ م ٧٦٤ الابداع هو احواله المالك محافظة ماله لآخر ويسمى المستخفظ مودعا ( بكسر الدال ) والذي يقبل الوديعة وديعا ومستودعا ( بكسر الدال ) م ٧٦٥ العارية هي المال الذي تملك منفعة لآخر مجاتا اي بلا بدل ويسمى معارفا ومستعارا ايضا م ٧٦٦ الاعارة اعطا الشيء عارية والذي يعطيه يسمى معيارا م ٧٦٧ الاستعارة اخذ العارية ويقال للاخذ مستعيارا

(الباب الاول)

( في بيان احكام عمومية تتعلق بالامانات )

م ٧٦٨ الامانة لا تكون مضبونة يعني اذا هلكت او ضاعت بلا صنع الامين ولا تقصيره منه لا يلزمه الضمان م ٧٦٩ اذا وجد شخص في الطريق او في محل اخر شيئا فاخذه على سبيل التملك يكون حكمه حكم الغاصب وعلى هذا اذا هلك ذلك المال او ضاع ولو بلا صنع او تقصيره منه يصير ضمانا واما لو اخذه على ان يرده لملكه فان كان ملكه معلوما كان في يده امانة ويلزم تسليمه الى ملكه وان لم يكن ملكه معلوما فهو امانة ويكون في يد ملتقطه اي اخذه امانة ايضا م ٧٧٠ يلزم الملتقط ان يعلن انه وجد لئلا يظن ان يده امانة الى ان يوجد صاحبه واذا ظهر احد واثبت ان تلك اللقطة ماله لزمه تسليمها م ٧٧١ اذا هلك مال شخص في يد اخر فان كان اخذه اياه بدون اذن المالك ضمن بكل حال وان كان اخذ ذلك المال باذن صاحبه لا يضمن لانه امانة في يده الا اذا كان اخذه على سوم الشراء وسمى الثمن فهلك المال لزمه الضمان مثلاً اذا اخذ شخص اناء بلور من دكان البائع بدون اذنه فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته واما اذا اخذه باذن صاحبه فوقع من يده بلا قصد اثناء النظر وانكسر لا يلزمه الضمان ولو وقع ذلك الاناء على انية اخرى فانكسرت تلك الانية ايضا لزمه ضمانها فقط واما الاناء الاول فلا يلزمه ضمانه لانه امانة في يده واما لو قال لصاحب الدكان بكم هذا الاناء فقال له صاحب الدكان بكذا قرشا خذ فاحذه بيده فوقع للارض وانكسر ضمن ثمنه وكذا لو وقع كأس الفخاري من يد احد فانكسر وهو يشرب لا يلزمه الضمان لانه امانة من قبيل العارية واما لو وقع بسبب سوء استعماله فانكسر لزمه الضمان م ٧٧٢ الاذن دلالة كالاذن صراحة واما اذا وجد الشيء صراحة فلا عبرة بالاذن دلالة مثلاً اذا دخل شخص دار اخر باذنه فوجد اناء معد للشرب فهو مأذون دلالة بالشرب به فاذا اخذ ذلك الاناء ليشرب به فوقع من يده وهو يشرب فلا ضمان عليه واما اذا نهى صاحب الدار عن الشرب به ثم اخذه ليشرب به فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته

الصورتين اذا هلكت الوديعة بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان على احد منهم وان كانت الوديعة قابلة للتقسمة يقسمها المستودعون بينهم بالسوية وكل منهم يحفظ حصته منها وبهذه الصورة ليس لاحد ان يسلم حصته لمستودع اخر بدون اذن المودع واذا سلمها فهلك في يد المستودع الاخر بلا تعد ولا تقصير منه لا يلزمه الضمان بل يلزم الذي سلمه اياها ضمان حصته منها م ٧٨٤ الشرط الواقع في عقد الابداع اذا كان ممكن الاجراء ومفيدا يكون معتبرا والا فهو لغو مثلا اذا كان قد شرط وقت العقدان يحفظ المستودع الوديعة في داره فنقلها للمستودع الى محل اخر بسبب وقوع حريق في داره لا يعتبر ذلك الشرط وبهذه الصورة اذا نقلها فهلكت بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان وكذا اذا امر المودع المستودع بحفظ الوديعة ونهاه عن ان يسلمها لزوجته او ابنته او خادمه او لمن يامنه على حفظ مال نفسه فاذا كان ثمة امر مجبر على تسليم الوديعة لاحد هو لا كان ذلك النبي غير معتبر وبهذه الصورة ايضا اذا هلكت الوديعة بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان واذا سلمها بلا مجبورية فهلكت لزمه الضمان كذلك اذا شرط ان تحفظ في حجرة معينة فتحفظها المستودع في حجرة غيرها فان كانت حجرة تلك الدار متساوية في المحفظ لا يكون ذلك الشرط معتبرا وحينئذ اذا هلكت الوديعة فلا ضمان واما اذا كان بين التجار تناوت كان كانت احدى التجار بنيت بالاجار والاخرى بالاخشاب يعتبر الشرط ويكون المستودع مجبورا على حفظها في الحجرة التي تعينت وقت العقد واذا وضعها في حجرة دون تلك الحجرة في المحفظ فهلكت بصير ضامتا م ٧٨٥ اذا كان صاحب الوديعة غائبا غيبة منقطعة بحيث لا يعلم موته ولا حياته بحفظها المستودع الى ان يعلم موت صاحبها او حياته وانما اذا كانت الوديعة ما يفسد بالمسك يبيعها المستودع باذن الحاكم ويحفظ ثمنها امانة عنده لكن اذا لم يبيعها ففسدت بالمسك لا يضمن م ٧٨٦ الوديعة التي تحتاج الى النفقة كالتخيل والبقير نفقتها على صاحبها واذا كان صاحبها غائبا يرفع المستودع الامر الى الحاكم والحاكم حينئذ يامر باجراء الانتفع والاصح في حق صاحب الوديعة فان كان يمكن ايجار الوديعة يوم جرها المستودع برأي الحاكم وينفق عليها من اجرها او يبيعها بمن مثلها واذا لم يمكن ايجارها يبيعها فوراً بمن المثل او ينفق عليها المستودع من ماله ثلاثة ايام ثم يبيعها بمن مثلها ثم يطلب نفقة تلك الايام الثلاثة من صاحبها واذا انفق عليها بدون اذن الحاكم فليس له مطالبة صاحبها بما انفق عليها م ٧٨٧ اذا هلكت الوديعة او نقصت قيمتها بسبب تعدي المستودع او تقصيره لزمه الضمان مثلا اذا صرف المستودع نفود الوديعة في امور نفسه واستهلكها ضمنها وبهذه الصورة اذا صرف النفود التي هي امانة عنه على الوجه المذكور ثم وضع بدل تلك النفود في الكيس المعد لها فهلكت او ضاعت بدون تعد ولا تقصير منه ضمن وكذا لو ركب دابة الوديعة بدون اذن المودع فهلكت وهو ذاهب بها ضمن قيمتها سواء كان هلاكها بسبب سرعة السير ففوق الوجه المعتاد او بسبب اخر او بلا سبب وكذا يضمنها اذا سرقت وكذا اذا وقع حريق ولم ينقل الوديعة الى

محل اخر مع قدرته على ذلك فاحتقرت ضمنها م ٧٨٨ خلط الوديعة بمال اخر بحيث لا يمكن تمييزها وتفريقها عنه بدون اذن المودع يعد تعديا بناء عليه لو خلط المستودع دنائير الوديعة بدنائير له او دنائير وديعة عنه لاخر مماثلة بلا اذن فضاقت او سرقت لزمه الضمان وكذا لو خلطها غير المستودع على الوجه المشرح ضمن المحاط م ٧٨٩ اذا خلط المستودع الوديعة باذن صاحبها على الوجه الذي ذكر في المادة السابقة او اختلطت مع مال اخر بدون صنعه بحيث لا يمكن تفريق احد المالين عن الاخر مثلا اذا جهز الكيس الذي فيه دنائير الوديعة داخل صندوق فيه دنائير اخر للمستودع مماثلة لها فاختلط المالان اشترك صاحب الوديعة والمستودع بمجموع الدنائير كل منها على قدر حصته وبهذه الصورة اذا هلكت او ضاعت بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان م ٧٩٠ ليس للمستودع ابداع الوديعة عند اخر بدون اذن واذا اودعها فهلكت صار ضامتا ثم اذا كان هلاكها عند المستودع الثاني بتقصير او تعد منه فالودع مخير ان شاء ضمنها للمستودع الاول وان شاء ضمنها للثاني فاذا ضمنها للمستودع الاول يرجع على الثاني بما ضمنه م ٧٩١ اذا اودع المستودع الاول الوديعة عند اخر باذن المودع خرج المستودع الاول من العهدة وصار الثاني مستودعا م ٧٩٢ كما انه يسوغ للمستودع استعمال الوديعة باذن صاحبها فله ان يوجرها او يعيرها لاخر وان يرهنها ايضا واما لو آجرها او اعارها لاخر او رهنها بدون اذن صاحبها فهلكت او نقصت قيمتها في يد المستاجر او المستعير او الرهن ضمن م ٧٩٣ اذا افترض المستودع دراهم الوديعة لاخر بلا اذن ولم يجز صاحبها ضمنها المستودع وكذا لو ادى المستودع دين المودع الذي يذممه لاخر من الدراهم المودعة التي بيده فلم يرض المودع ضمن ايضا م ٧٩٤ يلزم رد الوديعة لصاحبها اذا طلبها وموثة الرد والتسليم اي مصاريفها وكلفتها عائدة على المودع واذا طلبها المودع فلم يسلمها له المستودع وهلكت او ضاعت ضمنها المستودع لكن اذا كان عدم تسليمها وقت الطلب ناشئا عن عذر كان تكون حينئذ في محل بعيد ثم هلكت او ضاعت لا يلزم الضمان م ٧٩٥ يرد المستودع الوديعة ويسلمها بذاته او على يد امينه واذا ارسلها وردها بواسطة امينه فهلكت او ضاعت قبل وصولها للمودع فلا تعد ولا تقصير فلا ضمان م ٧٩٦ اذا اودع رجلا مالا مشتركا لما عند شخص ثم جاء احد الشريكين في غيبة الاخر وطلب حصته من المستودع فان كانت الوديعة من التلقيات اعطاه المستودع حصته وان كانت من التقييات لا يعطيه اياها م ٧٩٧ يعتبر مكان الابداع في تسليم الوديعة مثلا لو اودع مال في استنبول يسلم في استنبول ايضا ولا يجبر المستودع على تسليمه في ادرنة م ٧٩٨ منافع الوديعة لصاحبها مثلا نتاج حيوان الوديعة اي فلقه ولبه وشعره لصاحب الحيوان م ٧٩٩ اذا كان صاحب الوديعة غائبا ففرض الحاكم من الدراهم المودعة نفقة لمن يلزم صاحب الوديعة الانتفاق عليه يطلبه فصرف المستودع تلك النفقة المفروضة من الدراهم المودعة لا يلزم الضمان واما اذا صرف بدون امر الحاكم ضمن م ٨٠٠ اذا عرض للمستودع جنون بحيث لا ترجي افاقته ولا صحوه منه

## ملحوظات

ولكان قد استودع ما لا قبل جنونه ثم لم يوجد عنه المال المذكور بعينه كان للمودع ان يعطي كفيلا مليا ويضمها من مال المودع ثم اذا افاق الجنون فادعى رد الوديعة لصاحبها او هلا كهابلا تعد ولا تقصير يصدق يمينته ويسترد ما اخذ من ماله بدل الوديعة م ٨٠١ اذا مات المستودع ووجدت الوديعة عينا في تركته تكون امانة في يد وارثه فتردها لصاحبها واما اذا لم توجد عينا في تركته فان اثبت الموارث ان المستودع قد بين حال الوديعة في حياته كان قال رددت الوديعة لصاحبها او قال ضاعت بلا تعد لا يلزم الضمان وكذا لو قال الموارث نحن نعرف الوديعة وفسرها ببيان اوصافها ثم قال انها هلكت او ضاعت بعد وفاة المستودع صدق يمينته ولا ضمان حينئذ واذا مات المستودع بدون ان يبين حال الوديعة يكون مجهلا فتؤخذ الوديعة من تركته كسائر ديونه وكذا لو قال الموارث نحن نعرف الوديعة بدون ان يفسرها ويضفها لا يعتبر قوله انها ضاعت وبهذه الصورة اذا لم يثبت انها ضاعت يلزم الضمان من التركة م ٨٠٢ اذا مات المودع تسلم الوديعة لوارثه لكن اذا كانت التركة مستغرقة بالدين يرفع الامر الى المحاكم فان سلمها المستودع الى الموارث بدون اذن المحاكم فهلكت ضمن المستودع م ٨٠٣ الوديعة اذا لزم ضمانها فان كانت من المثليات تضمن بطلها وان كانت من القيميات تضمن بقيمتها يوم لزوم الضمان امانة — ٠ منشور لمجلس الاحكام بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٩٨ (٦ يناير سنة ٨١)

بافادة مجلس ابتدائي اسيوط رقم ١٨ محرم سنة ١٢٩٨ مرة ٤١ توضح انه من مقتضى المنشور السابق صدره عن تحصيل الرسومات انه يؤخذ رسم على ما يوضع امانة المائة عشرين فضة ولكون انه جار تحصيل رسومات مقدما وتبقى بالامانات فمرغوب التصريح عما اذا كان يحسب عليها رسم او كلف وحيث ان المبالغ الجاري تحصيلها بالمجالس عن قيمة الرسوم وثمان اوراق التمغة هذه لا تعد من الامانات التي يلزم اخذ رسوم امانة عنها بما ان تحصيلها من اربابها مقدما هو من باب التأمين لسهولة الحصول على رسوم المجالس ولا يستحق خصم رسم امانة عنها ولا عنها يظهر زيادة عن استحقاق المجلس ويجري صرفه لاربابه بعد انتهاء قضاياهم اما حقيقة الامانات التي يحسب عليها رسم امانة باعتبار المائة عشرين فضة فهي النقود والعروض التي يصير حجزها بجهات الحكومة او المجالس تحت دعوى او التي تتقدم لحفظها لحقوق مترافع فيها فبناء عليه لزم تحريره لسعادتك للعلمية والتنبيه بالاجراء كما ذكر بالاحكام واخطار المجالس الاستثنائية بما توضح للاجري بموجبه ويتورى لم عن اعلانه من طرفهم

للمجالس الابتدائية والمركزية بالاجراء حسب ما ذكر  
امانة — ٠ منشور نمرة ١٦ صادر من نظارة المالية الى جميع  
(مصلحة الحكومة بشأن ما يتبع اجراؤه في الامانات  
سبق تنبه تكرارا من المالية على الجهات بعدم قبول  
اي امانة كانت بدون قيدها بحساباتهم حتى ولو كان  
وضع الامانة لمدة يوم واحد وانه لا يسوغ للصيارف  
قبول امانات الا باصر المدير او مأمور التحصيل كما انه  
لا يبقوا بخزائنها الا المبالغ المقيدة بالدفاتر الختومة  
الميرية غير انه قد تلاحظ للمالية حصول عدم مراعاة  
هذه الاحكام بنوع الاستطراد وان الصيارف جار بين  
قبول امانات بدون توريدها بيومياتهم فلذا تطلب  
نظارة المالية التفات الجهات لهذا القليل بمزيد الدقة  
وعلى ذلك يلزم ان يطلبوا حالا انه يورد لخزائنها  
كامل ما يكون موجودا بطرف الصيارف من  
الامانات معها كانت انواعها وجهات ورودها واذا  
وقعت مخالفة لهذه القاعدة فيصير اتخاذ الاجراءات  
الشديدة في حق من تقع منه المخالفة هذا وينبغي على  
حضرات الموظفين الذين يجري بمعرفتهم جرد الخزينة  
ان يتحققوا من اتمام مراعات هذه الاحكام وان يوضحوا  
بما يفيد عدم وجود امانة بطرف الصيارف بخلاف  
الامانات الواردة بسجلات الجهة في ١٣ ديسمبر سنة ٨٢  
امانة — ٠ منشور من نظارة المالية في ٨ ابريل سنة ٨٢  
بناء على ما عرضته المالية على مجلس النظر قد قرر  
المجلس بجلسته ٢٢ مارث سنة ١٨٨٣ وجوب اتباع  
الاحكام الاتية وذلك منعاً لتراكم الامانات ونقلها  
بالدفاتر من سنة الى اخرى (اولا) الامانات التي لا  
يتجاوز مقدارها المائة قرش ولم يطالب بها في مدة سنة  
كاملة والامانات التي يكون صرف منها جانب في بحر  
السنة الماضية والباقي منها لا يتجاوز مقداره مائة قرش  
وبالاجمال كل امانة او باقي امانة لا يطالب بها في  
مدة ثلاث سنوات فهذا جميعه يضاف لحساب التحصيل  
لحساب نظارة المالية وهي تضيفه الى الايرادات المتنوعة  
بميزانيتها ويكون الاجراء على هذا الوجه اعتباراً من  
سنة ١٨٨٠ (ثانيا) يستثنى من هذا الحكم الامانات  
الواردة تحت قضايا منظورة بالمجالس والامانات الكائنة  
من صرر وحوالات بوسية وغيرها مما يدخل ضمن

**امتحان —** (لائحة ترتيب المحاكم) (في لجنت الامتحان) (٤٦) كيفية تشكيل اللجان التي يناط بها امتحان الكتبة النواني والمترجمين والمحضرين تقرر بلائحة اجراءات المحاكم وكذلك الطريقة التي تتبع في الامتحان تتقرر بذلك اللائحة ايضاً

**امتحان —** (ر) محكمة اهلية ١٧ ر سنة ١٣٠١ م ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ وما بعده

**امتداد —** (ر) ميعاد

**امتنعة —** (ر) اموال منقولة

**امتناع المحضر عن اعلان الاوراق (ر) اعلان الاوراق (ق) ٤**

**امتناع المسؤول عن الاجابة (ر) استجواب (ق) ١٦١ — ١٦٢**

**امتناع عن اليمين —** (ر) يمين (ق) ١٦٨

**امتناع عن الشهادة —** (ر) بينة (ق) ١٩٥

**امتناع الشاهد عن الامضاء —** (ر) بينة (ق) ٢١٦

**امتناع عن الحكم —** (ر) مخاصمة القضاة (ق) ٦٥٥

**امتناع عن الحكم —** (ر) مستخدم الحكومة (ق) ١١٢ — ١١٣

**امتياز —** (قانون مدني) م ٦٠١ الديون الممتازة في الاتية

(اولاً) المصاريف القضائية المنصرفة لحفظ املاك المدين وبيعها وتدفع من ثمن هذه الاملاك قبل ديون الدائنين الذين صرفت تلك المصاريف لمنفعتهم (ثانياً) المبالغ المستحقة للمدعي عن اموال او رسوم ايا كان نوعها وتكون هذه المبالغ ممتازة بحسب الشرائط المقررة في الاوامر واللوائح المختصة بها ويجري مقتضى امتيازها على كافة اموال المدين (ثالثاً) المبالغ المستحقة للمستخدمين في مقابلة اجراءات السابقة على البيع او التجزؤ الافلاس والمبالغ المستحقة للكتبة والعملة في مقابلة اجراءهم مدة ستة اشهر وتدفع هذه المبالغ بنوعها عند الاقتضاء بعد المصاريف القضائية ويجري مقتضى هذا الامتياز على اموال المدين منقولة كانت او ثابتة بدون فرق (رابعاً) المبالغ المنصرفة في حصاد محصول السنة والمبالغ المستحقة في مقابلة المبذورات التي نتج منها المحصول وتدفع هذه المبالغ على حسب الترتيب المبين في هذا الوجه من الثمن المتحصل من بيع المحصول المذكور بعد اداء الديون المتقدمة (خامساً) المبالغ المستحقة في مقابلة الات الزراعية التي لم تنزل في ملكية المدين وتدفع من ثمنها بعد المصاريف القضائية والاجر (سادساً) اجرة العقار واجرة الاطيان وكلما هو مستحق للوَجْر من هذا القليل وتدفع بعد ما ذكر من ثمن جميع المفروشات ونحوها الموجودة بالمحلات المستأجرة ومن ثمن محصولات السنة التي لم تنزل مملوكة للمستأجر ولو كانت موضوعة بخارج الاراضي المستأجرة (سابعاً)

احكام لائحة مصلحة البوستة (ثالثاً) في اول يناير من كل سنة يقتضي على كل جهة ان ترسل الى نظارة المالية كشفاً موضحاً به تواريخ ورود الامانات التي لم تصرف وعلى مقتضى هذه الاحكام يستحق اضافتها للايرادات وبعد مقابلة هذا الكشف على الوارد بحسابات عموم المحاسبة تخطر نظارة المالية الجهات عن المبالغ المقتضى اضافتها لحساب المالية والكشف المذكور يتحرر على الاستمارة نمرة ١٠٥ التي ترسل مع المجموع الشهري (رابعاً) الامانات المطالب بها وقد سبق اضافتها للايرادات لا يسوغ صرفها بدون تصريح من نظارة المالية وهذا التصريح يجب اعطاؤه حال ما تتحقق نظارة المالية من ورود الامانة حقيقة واطافتها للايرادات المتنوعة ومطالبة صاحبها بها (خامساً) ما تصرفه الجهات من الامانات التي تكون اضيفت للايرادات المتنوعة بالنسبة لمضي المدة المقررة لها تخصم به على نظارة المالية وهي تخصم بمصرفاتها المتنوعة (سادساً) ما يصرف من هذا القليل يؤثر عنه بدقتر الامانات الواردة حذراً من تكرار الصرف والمالية تجمع في مجلد واحد الكشوفات المعين على الجهات ارسالها لها في اول السنة وبواسطة التوضيحات التي تشمل عليها هذه الكشوفات تتمكن المالية من الوقوف على صحة الطلبات التي تتقدم لها بخصوص صرف الامانات التي بالنسبة لعدم المطالبة بها صار اضافتها لايرادات الحكومة (سابعاً) طبقاً للاحكام الموضحة اعلاه يقتضي على كل جهة ان ترسل الى نظارة المالية قبل ١٥ ابريل الجاري كشفاً بالاسماء موضحاً فيه عن سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨١ وسنة ١٨٨٢ كل منها على حدته مبالغ الامانات وبوافي الامانات المقتضى اضافتها لايرادات الحكومة بحيث لا تورد في الكشف المذكور الامانات الموضوعة تحت قضاياء منظورة بالمجالس ولا الامانات المستثناة به المنوء عنها في مادة ٢ فينبغي والحالة هذه الاسراع بارسال الكشف المحكي عنه ليمكن نظارة المالية اعطاء التعليمات اللازمة بخصوصه الى الجهات قبل تقفيل حسابات سنة ١٨٨٢

**امانة —** (ر) خائن — مقاصة — نقود المحاكم

**— وديعة — صرف — عارية**

ثم المبيع المستحق للبائع أو المبلغ المدفوع من غير المشتري  
بعقد ذي تاريخ ثابت بوجه رسمي المخصص لاداء الثمن المذكور  
تخصيصاً صريحاً ويكون امتياز هذا وهذا على الشيء المبيع ما  
دام في ملك المشتري اذا كان متقولا مع عدم الاخلال  
بالاصول المتعلقة بالمواد التجارية فاذا كان المبيع عقاراً كان  
ثمنه ممتازاً ايضاً اذا كان تسجيل البيع حصل على الوجه الصحيح  
ولا يجري مقتضى هذا الامتياز الا على حسب الدرجة التي تترتب  
له بناء على تاريخ التسجيل (ثامناً) المبالغ المستحقة لاصحاب  
الحايات من الساتحين النازلين فيها وتدفع من ثمن الاشياء  
المودعة لم فيها م ٦٠٢ للشركاء الذين اقتسموا عقاراً شائعاً  
بينهم حتى امتياز على ذلك العقار تاميناً لحقوقهم في رجوع بعضهم  
على بعض في القسمة ويثبت لم هذا الامتياز بالتسجيل في فلم  
كتاب المحكمة بغير اقتضاء لشروط خاص ويجري مقتضى الامتياز  
على حسب الدرجة التي تترتب له بالتسجيل م ٦٠٣ المبالغ  
المستحقة في مقابلة ما صرف لصيانة الشيء تكون مقدمة على جميع  
ما عداها من الديون ويكون الترتيب بين تلك المصاريف  
في المنقولات بعكس ترتيب تواريخ الصرف عليها م ٦٠٤ واما  
ما عدا ذلك من الامتيازات التي على المنقولات فهي مبينة في  
القوانين الاخر

امتياز — (ر) اقتراض بحري — خسارة بحرية  
— حجز اداري — صرف

امتياز — (ر) اموال (ق ٥ — ١٩ — تعهدات  
وعقود (ق ٩٢ — اجارة الاشخاص (ق ٤١٥ —  
شركة (ق ٤٦١ — دائن (ق ٥٥٤ — حبس (ق  
٦٠٥ — حق عيني (ق ٦١٤

امتياز — (ر) افلاس (ق ٣٥٣ — ٣٥٤ — ٣٥٧  
امتياز في الرهن التجاري — (ر) رهن (ق ٧٧  
امتياز الوكيل بالعمولة — (ر) وكيل بالعمولة (ق  
٨٥ الى ٨٨

امتياز حامل الكبيالة في مقابل الوفاء — (ر) كبيالة  
(ق ١١٥

امتياز — (ر) سفينة (ق ٥ — ٦ — ٧ — ١٠ —  
٢٨ — اجرة السفينة (ق ١٢٦ — ١٢٧ — اقتراض  
(ق ١٦٠ — ١٦٣

امتياز على ائتمنة المسافرين — (ر) مسافر (ق ١٤٧  
امتياز — (درجات في التوزيع) قسمة بين الغرماء  
ق ٥١٧ — ٥١٨ — ٥١٩

امتياز في مصاريف التوزيع — (ر) توزيع (ق ٦٣٥  
امتياز — (ر) قانون عقوبات ٢٢

امتياز ملكية الكتب والاخترعات — (ر) مزاد

( قق ٣٢٣ الى ٣٢٦

امداد العدو — (ر) حكومة (قق ٧٢

امر — (قانون مرافعات) (في الاوامر التي تصدر على  
عريضة احد الخصام)

م ١٢٧ في الاحوال التي يكون للنصم فيها وجه في طلب  
صدور امر يقدم عريضته بذلك الى رئيس المحكمة او الى القاضي  
المعين للامور الوقفية م ١٢٨ يجب على رئيس المحكمة ان  
القاضي المذكوران يكتب امر في زيل العريضة ولو كان  
بعدم قبولها م ١٢٩ يترك مقدم العريضة نسخة منها عند رئيس  
المحكمة او القاضي ليسلها مع صورة من امر مضاة منه الى  
كاتب المحكمة بغير تاخير م ١٣٠ لمن قدم العريضة وللنصم  
الذي اعلن الامر اليه الحق في النظم من الامر الى المحكمة مع  
تكليف النظم الاخر بالحضور امامها بمقتضى علم خبرائهم لا يترتب  
على هذا النظم توقيف تنفيذ الامر تنفيذاً مؤقتاً اذ انه واجب  
حتماً — ويجوز ايضاً ان يكون النظم من الامر منضماً بالتبعية  
الى الدعوى الاصلية في اي حالة كانت عليها الدعوى بدون  
ان يترتب على ذلك سقوط حق بسبب مضي الميعاد م ١٣١  
لا تذكر في الاوامر الاسباب التي يثبت عليها انما الاوامر التي  
تكون منافية لامر سبق صدوره من نفس الامر او غيره لا بد  
ان تكون مشتملة على بيان الاحوال المجديفة التي اقتضت  
اصدارها والا كانت لاغية م ١٣٢ وفضلاً عما ذكر يكون  
للنصم الذي صدر عليه الامر الحق دائماً في ان يتظلم منه لنفس  
الامر مع تكليف النظم الاخر بالحضور بمقتضى علم خبر

امر عال — (نقليه) (ر) تزوير —

امر عال — (ر) قانون نظامي مصري اول مايو  
سند ٨٣ م ٥١

امر يضبط المتهم — (ر) ضبط

امر قاضي التحقيق — (المعارضة فيه) (ر) قاضي التحقيق

امر اداري — (ر) اخنصاص (لا ١٥

امر القاضي بالدفع عند ضياع الكبيالة — (ر)  
كبيالة (ق ١٥٠ الى ١٥٣

امر مأموور التفليسة — (ر) افلاس (ق ٢٣٦

امر بوضع الاخناس — (ر) افلاس (ق ٢٣٩

امر مستعجل — (ر) اخنصاص المحاكم (ق ٢٨ —

٣٦ — استئناف (ق ٣٥٥

امر باحضار المدعي عليه — (ر) اخنصاص المحاكم  
(ق ٤٥

امر قاضي التحقيق بصرف النظر عن مسئلة فرعية —

(ر) حضور (ق ٥٤

امر قاضي التحقيق باستحضار شخص ثالث — (ر)

حضور (قم ٥٦)

امر قاضي التحقيق باحضار شهود — (ر) بينة (قم ٦٨)

امر مناف لامر سبق صدوره — (ر) امر (قم ١٣١)

امر صادر من قاضي — (ر) معارضة (قم ٣٣٧)

امر موقف للتنفيذ — (ر) نزاع ملكية (قم ٥٥١)

امر قاضي التحقيق بسجن متهم — (ر) متهم (قم ٨٨)

— ٩١ — ٩٣ الى ٩٧ — ١٠١ — ١١٠ — ١١١ — ١١٢

امر قاضي التحقيق بصرف النظر — (ر) قاضي

التحقيق (قم ١١٣ — ١١٤)

امر القاضي بالاحالة على المحكمة — (ر) قاضي التحقيق

(قم ١١٧ — ١١٨ — مخالفات ١٢٦ — جنابات (قم ١٩٩

— (ر) غيبة (قم ٢٢٥ — ٢٢٧

امر القاضي بثبوت الحالة — (ر) قاضي التحقيق (قم ٦٠

امر القاضي بضبط اشياء — (ر) قاضي التحقيق (قم ٦٤

امر القاضي بضبط الشاهد — (ر) بينة (قم ٧٩

امر القاضي بضبط المتهم — (ر) متهم (قم ٨٧ —

٨٩ — ٩٠ — ٩٧

امر بالاخراج بضمانة — (ر) متهم (قم ١٠٨ — ١١٠

امر الاحالة (الظمن فيه) (ر) احكام (قم ٢٤٠

امراة — { افادة صادرة من دولتلو ناظر المالية الى

{ حضرة مامور دائرة بلدية اسكندرية بتاريخ

١٧ ص سنة ١٣٠٧ (١٢ اكتوبر سنة ١٨٨٩)

من ضمن التقريرين الواردين من حضرتكم بتاريخ ٢٤

مايو و ١٣ يونيو سنة ٨٩ مرغوب معافاة طوائف

الحريمات الخدامات والحريمات شغالات الاطافان

والخضرية والغيازات والبشاكرة واللبانات والمتسنيات

في الكهنة والفظاطرية والدايات وغيرهن من الحريمات

ما خلا اللواتي يكون لهن دكاكين اسوة الرجال فانه

يستمر ربط الويركو عليهن ثم تتطلبون ايضا معافاة

طائفة الفعلة الخطيرة من الويركو للناسبات التي

اوضحتموها حضرتكم بهذين التقريرين عن طوائف

الحريمات وعن الفعلة المذكورين وحيث انه روي بالمالية

موافقة اجابة طلباتكم فبناء عليه اقتضى تحريره ل حضرتكم

بالاعتماد وما يكون مستحقا رفعه يرد به اشعار لهذا

الطرف بالبيان — وقد صار ابلاغ صورة الافادة

المسطرة قبل الى سعادة مأمور دائرة بلدية مصر في

تاريخه غمرة للاجراء على هذا الوجه فيما يتعلق

بالممولين امثال من ذكر والمقيمين بمصر

امراة — { (معافاتها من الويركو) منشور صادر من

{ نظارة المالية لعموم الجهات في ٤ ربيع الثاني

سنة ١٣٠٧ (٢٧ نوفمبر سنة ٨٩) بمعافاة النسوة اللاتي ليس لهن

حرانيت ومعافاة الفعلة الذين ليس لهم ماوى من الويركو وهو

قد سبق التصريح للدايرتين البلديتين بمصر واسكندرية

بمعافاة الحريمات ارباب الكارات من الويركو ما خلا

الواتي يكون لهن دكاكين اسوة الرجال فانه يستمر

ربط الويركو عليهن وبمعافاة الفعلة الخطيرة من

الويركو ايضا ثم تحرر لصندوق الدين بطلب رأيه

فيما يتعلق بالجهات المختصة ايراداتها اليه وحيث انه

اجاب بالموافقة فبناء عليه قد روي بطرفنا معافاة كافة

الحريمات من الويركو عدا من يكون لهن دكاكين

مع معافاة الفعلة الخطيرة من الويركو ايضا وهم الذين

لامأوى لهم ولا مستقر وفي تاريخه قد نشر لعموم

الجهات بذلك وهذا تم للمعلومية وعدم ربط شيء

عليهم في المستقبل وما يكون باقيا عليهم يرفع

ويرسل به كشف لهذا الطرف بالبيان

امراة — (ر) ملح ٦ ذا سنة ١٢٩٧ — تاجر

(فت ٥ — عقوبة الجنابات (فق ٣٤ — عذر (فق ٦٦

— كبيالة (فت ١٠٩

امراة محكوم عليها بسجن — (ر) سجن ٢٥ ذ

سنة ١٣٠٠

امراض وبائية — (ر) صحة ييطرية — صحة

— وصحة بحرية وكورنيتينات

امضاء — (ر) انكار — تزوير — اثبات الديون

(ق ٢٢٧ و ٢٢٨ — سرقة (فق ٢٩٩

امضاء صور الاحكام الاصلية ودقريقدها —

(ر) احكام قم ١٠٤ ١٠٦

امضاء على يياض — (ر) خائن (فق ٣١٤

املاك — (ر) ابنية — اموال — ملكية

املاك الميري — (ر) استحكامات — اطيان — طرح

بحر — ممارسة — زوائد تنظيم — ناظر — املاك الميري

الحرية — املاك الميري العمومية — منفعة عمومية

املاك الميري الحرية — { ملحق للامانة الاطيان

{ الزراعة امرعال رقم

١٧ راسنة ١٢٩١ (٤ مايو سنة ١٨٧٤) على قرار خصوصي

كافة الاطيان والاراضي حق الميري الموجودة بكافة

## ملحوظات

تباع بالمزاد او بالممارسة على حسب ما يأتي بيانه (م) ٢  
تحرر جداول بالعربي والفرنساوي ببيان الاملاك  
والاراضي والاطيان المذكورة بالمادة السابقة ويكون  
كل منها خاصاً باحدى المحافظات او الضبطيات او  
المديريات وله غمرة متسلسلة على حدتها ثم يصير توزيع  
جملة نسخ من هذه الجداول على كل من المحافظات  
والمديريات وغيرها من المصالح الميرية لاجل وضعها بها  
تحت نظر واطلاع العموم (م) ٣ يتشكل في كل  
جهة من الجهات الموجود بها عقارات للحكومة مقتضى  
بيعها قومسيون يتركب على الوجه الاتي — يتركب  
القومسيون المذكور في المديريات من المدير او وكيل  
المديرية عند غياب المدير بصفة رئيس ومن القاضي  
وباشمهندس المديرية ومندوب من طرف ناظر المالية  
وفي المحافظات من المحافظ او وكيل المحافظة عند غياب  
الحافظ بصفة رئيس ومن القاضي او نائبه وباشمهندس  
المحافظة ومندوب من طرف ناظر المالية (م) ٤ يحصل  
البيع بالمزاد العمومي ويكون تقديم المزادات في ظروف  
مخنومة ومع ذلك اذا اعطى لنظارة المالية مباشرة ثمن  
كاف في قسم قبل الاعلان بطرحه في المزاد يجوز  
بيعه بالممارسة (صدر منشور في ٨ ذي الحجة سنة ٩٨  
بلغو قاعدة المبيع بالممارسة وصورته تأتي بعده  
بهذا المجموع) (م) ٥ تعين القومسيونات على التوالي  
الاقسام المقتضي طرحها في كل مزاد بشرط التصديق  
منا على ذلك وتحدد الميعاد الذي يمكن تقديم المزادات  
فيه ولا يجوز ان يكون الميعاد المذكور اقل من خمسة  
واربعين يوماً ثم تبين في اعلانات غمر الاقسام المطروحة  
في المزاد والتمن المقدر لكل منها بمعرفة آك الخبرة  
ويوم وساعة انعقاد الجلسة التي تفتح فيها ظروف المزادات  
(صدر منشور في ٢٦ رجب سنة ٩٨ عن لغو المبيع  
بالمظروف واستبداله بالمزاد العلني وصورته تأتي  
بعده بهذا المجموع) (م) ٦ ينبغي ان يذكر في كل مزادة  
اسم مقدمها ولقبه وسكنه وان ترسل في ظرف مخنوم  
للمحافظة او المديرية الموجود بها العقار المتعلق به  
(مندرج لغوه في حكم المنشور المذكور قبله)  
(م) ٧ يصير فتح ظروف المزادات امام القومسيون  
في جلسة علانية في اليوم والساعة الميتين في الاعلان

الثغور والمدن والبنادر الكبيرة بسائر الاقاليم والمحافظات  
وغير لازمة للميري في الحال والاستقبال يجري اشهارها  
بالمزادات وبالانتهاج يجري عرضها للمالية وبعد النظر  
بمعرفة امتي استقر رأيها على التسليم تعرض من طرفها  
للاعتاب الخديوية لصدور الامر العالي بدون ان  
لا يكون لها رخصة في مبيع شي من ذلك كما ان الرخصة  
السابق اعطاؤها لبيت المال بهذا الخصوص تعتبر ملغاة  
املاك الميري الحرة — (ترجمة استنارة بصورة منشور  
صادر في شهر فبراير سنة ٨٠)  
ترجمة استنارة تاريخها ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٠ من  
صعادة ناظر المالية في شأن الاطيان المرهونة  
قد تعين قومسيون في كل مديرية وفي كل محافظة  
وتكلف بجمع مواد قائمة من جميع املاك الميري  
الغير مخصصة لتضمين سلفة الاراضي الميرية وعلى القلم  
الخصوصي ادارة جناب روجرس بك ان يستلم ويحصر  
كافة التعليقات التي ترسل اليه من طرف القومسيونات  
ومن الضروري ان تكون الحكومة مستعدة لمضاهية  
ثمن كل عقار من العقارات ملك الميري على قيمة  
التسجيلات الرهنية الواقعة على ذلك العقار حتى يمكنها  
ان تنتخب من بين الطرق الطريقة المقتضي اتخاذها  
وتعرف ما هي الحالة التي تعود عليها بالمنفعة اما بان  
يبحث عن الطرق التي توصل لتخليص العقارات  
والرهنيات بتسديد ما هو مطلوب عليها للمدين واما  
بانها تترك المدين وشأنه يتداعي رسماً لاجل مشترا  
العقار واستملاكه — فيجب والحالة هذه على كل من  
جناب روجرس بك وناظر قلم قضايا المالية ان يحرروا  
سوية عن العقارات السابق معرفة تقدير اثمانها كشفاً  
بيان اثمان العقارات المذكورة والقيمة التي رهن تلك  
الاملاك لاجلها فلهذا الشأن يلزم ان قلم القضايا يعلن  
قلم جناب روجرس بك بكافة تسجيلات الرهنيات  
الجديدة عند اخذها اول باول

املاك الميري الحرة — (لائحة بيع املاك الميري  
الصادرة من نظارة المالية  
ومصدق عليها من مجلس النظر في ١٤ أكتوبر سنة ٨٠)

(م) ١ جميع العقارات الميرية من املاك وارااضي  
وطاين سواء كانت موجودة بالمدن او بالبنادر او  
بمجهات المديريات ولم تكن مخصصة للمنافع العمومية

ويعمل محضر بذلك (مندرج في حكم المنشور المذكور قبله) (م) ٨ وهذا المحضر يصير تقديمه لنا وإذا اقتضى الحال لقبول العطاء تصرح من طرفنا للمديرية بعقد المبيع بالاصول المعتادة في البيع التي تحصل بالممارسة ثم يصير تبليغ هذا التصريح للمشتري فان لم يحصل تبليغه له في بجر الثلاثين يوماً التالية لفتح ظروف المزايدات يعتبر العطاء لغواً كأن لم يكن بدون ان يكون هناك وجه لاقامة ادنى دعوى على الحكومة بطلب تعويضات (صار تجديد مادتين علاوة واقر عليها مجلس النظار ببيان ما يجب اجراؤه في قبول المزاد في الاملاك الميرية لو ظهر مزاد آخر بعد تحديد المواعيد ومرسي المزاد حسب ما في هذه المادة والمادة التي بعدها وعن دفع تأمين يوازي عشرة في المائة من كل مزاد وصورة المادتين المذكورتين تأتي بعده بهذا المجموع) (م) ٩ اذا وجد راغب لملك او ارض او طين غير وارد في الاعلانات المنشورة يجوز للراغب المذكور بدون انتظار النشر الذي يحصل عنه فيما بعد ان يقدم طلباً خصوصياً عن رغبته للقومسيون المختص به ذلك وللقومسيون ان ينظر في هذا الطلب بلا مراعاة لمواعيد وعرض للمالية بالاستئذان عن البيع اذا تراءى له ان ائتمن المروض يبلغ حد القيمة والمالية الاقرار على المبيع او عدمه (مذكور عنه فيما توضح بالمادة قبله) (م) ١٠ على القومسيون ان يعين قبل عقد البيع مهندسين ومساحين لاجراء مقياس العقار المباع مقياساً انتهائياً ويكون هو المعتبر دون غيره حيث ان المقادير المبينة في الكشوفات والاعلانات لم يصير اعطاؤها الا على سبيل البيان التقريبي (م) ١١ لا يصير توقيع المبيعة ولا يجوز للمشتري ان يستحوذ على العقارات المبيعة الا بعد دفع الثمن من النقود الذهب الرائجة فان لم يحصل دفع الثمن المذكور في مسافة ثمانية ايام من بعد اعلان امر نظارة المالية اليه لا يكون للرأسي عليه المزاد المطالبة بأي حق كان (صدر منشور في ٢٢ شوال سنة ١٢٨٠ بكيفية معاملة من يتأخر في سداد الثمن في مسافة الثمانية ايام المذكورة بهذه المادة وصورته تأتي بعده) (م) ١٢

الاطيان التي تباع تكون جميعها خراجية ومع ذلك تعطي بها حرج بتمليك العين وتربط عليها ضريبة خراجية قياساً على ضريبة اطيان الجهة التي من جنسها ونوعها و يصير احتساب الضريبة المذكورة عليها من ابتداء يوم التوقيع على عقد البيع (صدر منشور في ٢٨ رجب سنة ١٢٨٠ يتضمن كيفية ربط الضريبة على الاطيان المبيعة تأتي صورته بهذا المجموع) (م) ١٣ الاراضي التي مقدارها اقل من عشرة افدنة المتداخلة في ملك الغير يصير مبيعها بطريق الاولوية للمالك الارض المتداخلة فيها ان قدم قبل فقل محضر جاسة فتح ظروف المزايدات ثمتاً يعادل قيمة اعلى عطاء تقدم فيها والاراضي التي مقام عليها ابنية عمولة للغير او الحصص في العقارات المشتركة بين الحكومة والغير تباع كذلك بطريق الاولوية للمالك الابنية او للشريك في العقار (م) ١٤ يصير بيع العقارات بالحالة التي تكون عليها مع مالها وعليها من حقوق الارتفاق بشرط انه لا يجوز الرجوع على الحكومة بادنى ضمان بخصوص حقوق الارتفاق المذكورة (م) ١٥ اذا ظهر من المقياس المقضي اجراؤه وقت تحرير عقد بيع العقار زيادة او عجز فيه اقل من عشر جملة المقدار المبين في اعلان البيع فلا يكون هناك وجه لزيادة الثمن او تنقيصه — واذا كانت الزيادة او العجز اكثر من عشر جملة المقدار المذكور فيصير زيادة ثمن المبيع او تنقيصه بالنسبة للزيادة والعجز ومع ذلك للمشتري في هذه الحالة ان يتنازل عن اخذ العقار الرأسي عليه مزاده (م) ١٦ فضلاً عن الشروط والقيود الموضوعة لهذا البيع فان الحكومة والرأسي عليهم المزاد يتبعون القوانين المتبعة والعرف الجاري (م) ١٧ مضاريف المقياس وتحرير الحجج وكذلك جميع رسوم عقد البيع ونقل الملكية تكون على المشتري (تلك اللائحة يليها ذيل لها يحتوي مادتين صادرته افادة من رئاسة مجلس النظار المالية رقم غرة ربيع الاول سنة ١٣٠٠ واردة بعده)

املاك الميري — ٦٠٠ نسخة سنة ١٢٩٧ (٩ نوفمبر سنة ١٣٠٠) انه بناء على ما سبق ظهوره للمالية من عدم حسن سير انتظام تأجير اطيان الميري ببعض المديرين وتأجير



ملحوظات

واراضي الميرى وتقديم كشوفة مخصوصة عن الغير لازم وجائز مبيعه وكان موضوع الكشوفة المذكورة ان يكون عن خالي الموانع والمخدورات فقط بشرط ان لا يصير درج شيء ما بكشوفات الغير لازم مما يكون بهذه المماثلة فانه مع ما ذكر وما كان لازماً من مراعاة هذا الامر بالدقة بمعرفة القومسيونات المحكي عنهم فانه لدى تقديم الكشوفات اللازمة من الجهات للمالية شاملة بيان ذلك وبمطالعتها وجد من ضمنها اراضي بهامقابر وبرازخ اولياء واراضي بها جسور ومساقى وترع واراضي من السواحل او مراكر الاستحكامات ولكون ذلك مما لا يوافق مبيعه فكل ما كان من هذا القبيل ويعلم من الكشوفة المذكورة قد صار استبعاده قبل طبع جداول بيان اللازم اشهار مزاده وجرى وجاريه اللازم نحو طبع تلك الجداول وكل ما تم طبعه منهم صائر ابعائه لجهته ونشره على وجه العموم انما من حيث تلاحظ انه مع ما حصل في هذا الشأن ربما انه مازال يوجد في الكشوفة المحكي عنها شيء مما سبق ذكره ونظراً لعدم التوضيح عنه بالكشوفة المذكورة ما صار استبعاده فبناء عليه قد صار النشر لجهات الاقتضاء بملاحظة ما ورد من تلك الكشوفات للجهة المختصة به وما سيرد للجهة الاختصاص فيما بعد بالدقة التامة ومتى وجد وارد بها شيء من هذا القبيل يصير تأخير النشر عن مبيعه وورود الافادة المقتضية في خصوصه لهذا الطرف لينظر فيها ويتحرر للجهة بما يلزم وهذا لسعادتكم للعلم بما فيه والعمل بموجبه

املاك الميرى الحرة — منشور تاريخه ٧ صفر سنة ١٢٦٨

يتضمن التنبيه على جهات المبيع بانه عند فتح المظروفات بالجلسة اذا تبين ان ثمن المعروض للمبيع ضحط بالنسبة لقيمته فيتحرر عنه اعلان آخر يبعاد ثاني اقل من الاول

انه للزوم وصول اثمان الاملاك والاراضي الميرى المروضة للمبيع للقيم المناسبة لحالها هيئة وموقعا وعدم التسليم فيها الا من بعد الوثوق بذلك قد تقرر بطرفنا انه في يوم فتح الظروف التي تتقدم من الراغبين امام القومسيون يصير ملاحظة الاثمان المعطاة في المرغوب

البعض منها بفيئات دنيئة وتمكن الغير من زراعة البعض خفية ونحو ذلك قد سبق النشر للمدريات عموماً واخيراً في ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٧ بما اقتضى نحو البحث والملاحظة لتحقيق مدد سوابق زراعة الاطيان خفية وربط ايجاراتها وتحصيلها لغاية سنة ١٨٨٠ مع تحصيل الايجارات المستحقة في هذه السنة بعد تحقيق موافقتها للقيمة حسب التفصيلات الواضحة بما تحرر وبناء على هذه التأكيدات والتشديدات ما مول ان تكون المديرية اجرت تأدية ما يجب عليها في تنفيذ مفعول ما صدر لها كما انه بمقتضى الاصول المعلومة ان المديرية يلزمها ان تبشراسر اتمام تأجير اطيان الميرى عن سنة واحدة في كل عام قبل حلولها وبالنسبة لقرب حلول سنة ١٨٨١ تكون المديرية اجرت الواجب عليها في تأجير الاطيان باكملها السنة المذكورة بحسب قيمتها الموافقة لها بمقتضى مزادات عملت عنها وصار مرساها بعد كف ايدي الراغبين وبلوغ الايجار حد القيمة انما من حيث سنة ١٨٨١ قارب حلولها وربما يكون باقياً شيء تحت تميم تأجيله فينبغي المبادرة بنهوض ما هو لازم من قبل بوقت والاهتمام في سرعة مرساه عن سنة ١٨٨١ القابلة فقط بحسب القيمة كالاصول المتبعة من دون ترك شيء منه لعدم التمكن من زراعته خفية كما حصل سابقاً ويتبادر بنهاية ذلك وتقديم الجدول اللازم ببيان الايجار بالعديّة والفيئات بالافادة المقتضية بحيث اذا ظهر شيء فيما بعد متروكاً بلا تأجير او حصل تأخير في التأجير واخذ السندات او ظهر هناك عدم دقة فالخدمة المتوطنون بذلك يكونون تحت المسؤولية ولهذا لزم تحريره لتصير المبادرة بدقة الالتفات في تسمير ربط الايجارات حسبما تقدم ايضاحه وتاريخه تحرر لباقي المديرية — تحرر لمديرية بحري وقبلي ولحفاظة رشيد والقناطر الخيرية في ٦ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ و ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٠

املاك الميرى الحرة — منشورات تذييل للائحة المذكورة منشور تاريخه ١٨ محرم سنة ١٢٦٨ بخصوص تأخير النشر عن الاراضي المشتبهة على مقابر وبرازخ اولياء او جسور ومساقى واستحكامات ونحوه فيما تقدم لما تعينت القومسيونات اللازمة لتثمين املاك

مشتراه بغاية الدقة والذي يتبين منه ان الثمن المعطى فيه هو وحد القيمة وليس فيه مغدورية على الميري فمثل هذا يستأذن عنه من هذا الطرف كما الجاري واما ما يتبين ان الثمن المعطى فيه منخط بالنسبة للهيئة والموقع فيتحرر عنه اعلان آخر يتحدد فيه ميعاد ثاني اقل من الاول و يعلن بالوقائع للعلمية وبحلوله يصير طرح المزايدة اللازمة عنه بين الراغبين بمباشرة القومسيون وفي النهاية ومرسى المزايدة وانقطاع الامل من الراغبين ترد الافادة اللازمة عنه لينظر فيها ويجري اللازم واقتضى تحريره لسعادتك للعلمية ما ذكر واجراء مقتضاه (حاشية) يلزم ان ما يصير اعادة اشهار مراده على الوجه المشروح وكل ما يتصرح من المالية باشهار مراده في المستقبل على حسب الجاري ترسلوا سعادتك من الاعلان اللازم عنه اربعة نسخ عربي لقلم الوقائع المصرية لاجل درجه بها ويجرنال الوطن وجرنالي الاهرام والمحروسة اليومية ونسختين باللغة الفرنسية لكل من جرنال المونيتور ايجبسيان وجرنال ايجبت لدرجها بها لاجل زيادة الاشهار يكون معلوم

املاك الميري الحرة - منشور تاريخه ٢٦ رجب سنة ١٢٩٨

(يتضمن لغوقاعدة المبيع بالمظروف واستبدالها بالمزاد العلني) لما كان من مقتضى المادة ٥ و ٦ و ٧ من لائحة مبيع الاملاك الميرية المقتضى مبيعها ان تتقدم من راغبى المشتري مظروفات للقومسيونات الكائنة بالجهات المرغوب الشراء فيها في الذي يمكن تقديم المزايدات فيه الذي لا يكون اقل من خمسة واربعين يوما وانه يصير فتح ظروف المزايدات امام القومسيونات المحكي عنها في جلسة علانية في اليوم والساعة المبينين في الاعلانات وعلى موجب ذلك صار الاجراء لغاية الآن لكن من حيث تبين لنا من سير الاجراء بالقومسيونات المذكورة ان المزايدة بالمظروف غير موصل للغاية المطلوبة على وجه السرعة بما انه لدى فتح المظروفات ووجود الاثمان لم تبلغ حد قيمتها غالبا يعاد النشر والاعلان عنه مرة اخرى بميعاد ثاني خلاف الاول وعند اعمال المزايدة علنا بين الراغبين تنضاعف الاثمان عما بالمظاريف ويتم الامر على ما يرام وحيث انه منذ اتضح ان مزاد المظروف غير مفيد ولا ينتج من التثبت فيه الاطولة الزمن

وفوات الوقت بدون ثمرة استصوبنا لغوقاعدة المبيع المذكورة واستبدالها بما هو اسهل منها تسهيلا للمبيع وعدم ضياع الوقت وهو انه من الان فصاعدا الذي يصير اشهاره يكون المزايدة عنه علنا والقومسيونات تعين على التوالي الاقسام المقتضى طرحها في كل مزاد وبالاكثر تكون كل مزايدة عن عشرين نمرة طبق المحرر لسعادتك في ٧ رجب سنة ٩٨ نمرة ٢٨ وميعاد كل مزايدة يكون اكثره خمسة واربعين يوما واقله واحدا وثلاثين يوما بشرط ان يصير تحديد اليوم والساعة التي تفتح فيها الجلسة بالقومسيون والساعة التي يصير قفل جلسة المزايدة فيها ويشترط ان من يتأخر عن الحضور في الجلسة المحكي عنها لا تقبل منه مزايدة بعد قفلها مطلقا وكل ما يصير اشهار مراده يعلن عموما على دواوين وجهات الحكومة وترسل منه النسخ اللازمة لكافة فروع المديرية وايضا لكل بلد يكون فيها الارض او الملك المشهور مراده لاجل اعلانها لكافة الاهالي والعمد والمشايج ويلصق منها على بيوت المشايخ والنقط الشهيرة بكل ناحية وبكافوا الصيارف بتلاوة الاعلانات المذكورة لجميع افراد الاهالي لحصول الرغبة وبلوغ الاثمان حد قيمتها وترد ثلاثة نسخ ايضا لنا لاجل درجها بالجرائيل المعتاد درج ذلك بها وبحلول اليوم المحدد يصبر اعمال المزايدة علنا امام القومسيون وبمساء وكف ايدي الراغبين وانقطاع الامل من وجود من يزود شيئا لحد قفل الجلسة في الساعة المحددة لقفليها يعمل المحضر اللازم ويتقدم لهذا الطرف للنظر فيه وبناء عليه قد صار النشر لجهات اللزوم للاجراء بموجبه وهذا لسعادتك للعلمية والاجراء بمقتضاه

املاك الميري الحرة - منشور تاريخه ٢٨ رجب سنة ١٢٩٨

يتضمن كيفية ربط الضريبة على الاطيان المباعة سعادة مدير القرية قدم مكاتبة رقيمة ٩ رجب سنة ٩٨ نمرة ٤٢ علم منها ان بعض الراسي عليهم مراد بعض شي من املاك الميري الجاري مبيعها من بعد التصريح من هنا بالمبيع لهم وتوريد الثمن منهم بخزينة المديرية حسب نص اللائحة يتأخرون في حضورهم للمديرية لاجل توقيع المسوغ الشرعي وتحرير الحجج اللازمة اليهم ولداعي ما تدون بالمادة ١٢ من لائحة مبيع الاملاك

ملحوظات

فبحلول سنة ٨٦ يربط المال على كل الاطيان المذكورة بحسب حالتها سواء كان بعضها صار تصليحه والبعض الآخر باق بدون تصليح او جميعها بدون تصليح او تكون استصلحت واستعدت للزراعة وبحال المبيع يشترط على المشتري ذلك انما من حيث ان يربط الاموال على كل حال كناية عن حفظ حقوق الميرى والاهالي بحالة لا يترتب عليها مراعاة طرف يبنني عليه غدر الطرف الآخر بل مراعاة عدم غدر الطرفين على حد سواء فلهذا السبب يلزم ان المال الذي يصير ربطة يكون على حسب ما يتقدر بمعرفة معتمدين من العمدة والمشايخ الذين يجرون معاينة الاطيان بكل جهة بشرط ان يكونوا ممن يعول عليهم وتثق بهم المديرية وفيهم عمد من غير اهالي الناحية التي بها الطين وان كان ذلك من جهات مديريات بحري يتصدق على موافقة هذا القدر من مأمور المركز وان كان من جهات قبلي يتصدق عليه من ناظر القسم ومتى تحقق للمديرية ان ما تقدر هو بحسب ما تستحقه الاطيان المذكورة اسوة المربوط على جنسها ونوعها باحد جهات المديرية ومطابق لحكم اللائحة ولا يوجد ادنى مانع ولا محدود بالمديرية مطلقاً يعارضه فيعتمد ربطة موقتاً وعند الشروع في تعديل الضرائب حينئذ يجري ما يقتضي نحوه وما يربط من المال في سنة ٨١ الحاضرة على ما يتبع يصير محاسبة المشتري عليه بواقع قسط اليوم من وقت حصول المقاس كما مر لحد ختام السنة المذكورة وفي مقابلة ذلك اذا كانت الاطيان مؤجرة في حالة المبيع يكون له الحق في قيمة ايجارها من ابتداء اليوم الذي صار فيه الاستلام كما الجاري وعلى ذلك بتقديم كشف للمالية عن الذي يكون ربطة عليه المال لغاية شهر يوتيه الجاري بالاستصحاب عن اصل الربطة والتسجدة عليه ثم من ابتداء شهر يوليه القابل بتقديم كشف شهري ببيان ذلك حسب اقتضائه ولا حل للاجزاء في جميع المديريات على نسق واحد قد تجرر الخ في تاريخه بالاجراء على الوجه المشروح وهذا يستلزم العمل بموجبه

( ويليه منشور آخر في هذا الخصوص تاريخه ٦ شعبان سنة ٩٩ وارد بعد هذا المجموع )

الميرى عن احساب الضريبة على الاطيان التي تباع من ابتداء يوم التوقيع على عقد المبيع مرغوب التصريح عن ربط الضريبة على ذلك يكون من اي تاريخ وبما ان المادة المحكي عنها وان كانت تقضي بما سلف ذكره الا انه بالنسبة لانتفاع المشتري بما يصير مشتراه من وقت المقاس الانتهائي ولو حصل ربط الضريبة من حين توقيع المسوغ كما هو نص المادة المحكي عنها فمع حصول تأخير المشتري لعذر يمنعه عن الحضور للمديرية لتوقيعه اليه او لاسباب اخرى تعيق توقيع المسوغ الشرعي لمدة وانتفاعه في خلال ذلك بما يشتر به من وقت المقاس يضيع على الميرى حق الانتفاع بضريته حالة كون المشتري منتفعاً به فلهذا المناسبات استصوب ان يكون اعتماد ربط الضريبة على الاطيان التي تباع من وقت حصول المقاس الانتهائي حال التسليم والتوقيع من المشتري او ممن هو موكل عنه في الاستلام على قائمة المساحة واعتماد ربط الضريبة يكون على حسب ضريبة الاطيان التي من جنسها ونوعها سواء كانت بالموافقة لثبات المال او العشور بنواحي المديرية او اي فئة تناسب حالة الارض ولولم تكن بالموافقة الى ثبات المال والعشور انما يكون برسم ضريبة خراجية كصص اللائحة بحيث يكون الربط على الاطيان المنزرعة او المؤجرة بمعرفة المديرية واما الابوار فمنها ما يكون صالحاً للزراعة وان ما يوجد بوراً في هذه السنة الحاضرة يبنين بافادة الفرز ولا يربط عليه شيء لغايتها بل يجري الربط عليه من ابتداء سنة ٨٢ القابلة وما يكون بوراً بالنسبة لكونه خرساً او تلولاً وغيره مما هو تحت التصليح والاستعداد للزراعة فهذا من حيث انه اذا استمر بدون ربط اموال عليه ارتكناً على ان كل ما يستصلح منه يربط عليه المال بمضي عليه اوقات وازمنة بدون ان تهتم اصحابه في اصلاحه مع ان المسارعة والاهتمام في اصلاح تلك الاطيان يترتب عليها زيادة العارضة والانتفاع فلاجل ذلك استصوب تقدير وربط ميعاد خمس سنوات لربط المال على الاطيان التي من هذا النوع اي انه بمضي خمس سنوات اعتباراً من السنة الواقع فيها المبيع وبحلول السنة السادسة يربط عليها المال من ابتدائها بمعنى انه اذا كان البيع وقع في سنة ٨١

املاك الميري الحرة — { منشور تاريخه ٩ شعبان سنة ١٢٩٨

بشان تعيين مواقيت افتتاح وقفل جلسات القومسيونات المعدة لبيع اطيان واملاك الميري حيث علم ان الجهات اختلفوا في تعيين مواقيت افتتاح وقفل جلسات قومسيونات بيع اطيان واملاك الميري المشكلة بها للنظر فيما يباع من ذلك بالمزادات علناً لان بعضهم عن مواقيت مناسبة وبعضهم عن مواقيت بعكس ذلك وهو جعل افتتاح الجلسة في زمن الظهر على ان هذا الزمن يصعب حضور راغبي المشتري فيه ويكون ذلك داعياً لعدم انتظام حركة المبيع مع ان هذا خلاف المقصود ومن الضروري جعل سير القومسيونات في ذلك بالجهات على سياق واحد مناسب اسوة الجارية في بعضها وهو جعل افتتاح الجلسة يكون من ابتداء الساعة اثني عشر في صباحاً وتستمر لحد الظهر ثم يبداء في افتتاحها ثانياً من الساعة ثمانية عربي بعد الظهر لغاية الساعة ١٠ عربي بحيث متى تمت الساعة ١٠ تقفل جلسة المزايدة ومن يحضر بعد ذلك لا يقبل منه مزاد مطلقاً كنص المنشور الصادر من هذا الطرف في ٢٦ الخالي وهكذا من يكون متطلباً شيئاً من المطروح في المزاد ولم يحضر في الجلسة يعد تأخير كلف يد فبناء عليه قد تحرر في تاريخه للجهات بما لزم عن ذلك واقتضى تحريره لسعادتك للمعلومية واتباع الاجراء على وجه ما توضح ولاجل ان يكون ذلك معلوماً لكافة الراغبين لا بأس من بيانه في كل اعلان يتحرر عن اي قسم يشتر في المزاد من الآن فصاعداً واعتبار هذه المواقيت يكون في هذا الاوان اما فيما بعد عند انقضاء فصل الصيف تتمتع المواقيت اللازمة لذلك بحسب المناسب للزمن

املاك الميري الحرة — { منشور تاريخه ٩ رمضان سنة ١٢٩٨

(بشان المناداة قبل حلول الجلسة بالبلدة الموجودة بها المباع بواسطة من ينتدب لذلك بمعرفة مامور المركز او ناظر القسم

في خلال تقديم الجداول من الجهات للمالية بما يري مزاده من اطيان واملاك الميري جاري تقديم اعراضات من اشخاص بعضهم يرغب مشتري بعض

المندرج بتلك الجداول لمجاورتها لاطيانه والبعض بالقول انها منقعه مياه او خلافة مما يلزم لمنافع اطيانهم ونحوه وهم جرا او يتعللون بعدم اطلاعهم على الاعلانات المنشورة بمبيع العقار الراغبين في مشتراه وعدم علمهم بيوم الجلسة وبما انه وان كان في رجب سنة ٩٨ صار النشر للجهات بان كل ما يصير اشهاره في المزاد يعلن على دواوين وجهات الحكومة وترسل النسخ اللازمة منه لكافة فروع المديرية وايضاً لكل بلد تكون فيها الارض او الملك المشهور مزاده لاجل اعلانها لكافة الاهالي والعمد والمشايج ويلصق منها على بيوت المشايج والنقط الشهيرة بكل ناحية ويكلفوا الصيارف بتلاوة الاعلانات المذكورة لجميع افراد الاهالي لحصول الرغبة وبلوغ الاثمان حد قيمتها لكن لاجل زيادة الاستبثاق بتعميم الاعلان والاشهار عن العقار والطين الذي ينشر في المزاد ينبغي انه قبل حلول الجلسة اقله بخمسة ايام يصير المناداة بالبلدة الموجود بها الطين المزعم بيعه بواسطة من ينتدب لذلك بمعرفة مامور المركز او ناظر القسم عن الاطيان او العقار المعروض للبيع فيها بانه سيكون انعقاد جلسة المبيع في اليوم الغدائي حتى يكون يوم الجلسة الذي يتحدد لقبول المزايدات فيه معلوماً للعموم وتنقطع التشكيكات التي تقع في هذا القبول

املاك الميري الحرة — { منشور تاريخه ١٢ شوال سنة ١٢٩٨

يتضمن التاكيد على مندوبي المالية مع باقي ارباب القومسيون بالالتفات لاشغال مبيع الاملاك الميرية تكرار التحريز لجهات اللزوم وبالجملة للمديرية بحصول الالتفات من المأمورين لاشغال مبيع الاملاك الميرية بالاتحاد مع باقي ارباب القومسيون بما ان اشغال مبيع الاملاك المذكورة مما ينبغي دوام الالتفات اليها لاهميتها بدون ضياع وقت وحيث ان استئذانات الجهات الصارور وروها لطرفنا معظمها عن مقادير جزئية مع انه اذا كانت المزايدات متواصلة في كل اسبوع يومين او ثلاثة وجاري النشر عنها عموماً حكم نص المنشور وحصل الملاحظة في اجراء الممارسة والنشر بما يوجد راغب لمشتراه مما يكون غير وارد في الاعلانات المنشورة بدون انتظار النشر عنه طبق

## ملحوظات

المدون بمادة ٩ من لائحة البيع لكان صار الحصول على نجاز البيع باوقات مستقرة للغاية فاقضى تحريره لسعادتك لاستمرار توجيه ممتك والتفاتكم نحو ما ذكر لنكون ممنونين لسعادتك ولباقي ارباب القومسيون املاك الميري الحرة - { منشور تاريخه ١٣ شوال سنة ١٢٩٨ }

( يتضمن التذكار بمحصل الالتفات لاشغال بيع الاملاك الميرية على حسب احكام اللائحة والمنشورات لاجل جسم الشكيات )

قد دلت وقائع الاحوال من التفرغات والاعراض الصائر تقديمها لنا من اشخاص يطلبون فيها شراء اطيان واملاك من الراسي مزادها بعد استئذان الجهات من المالية عن التصريح ببيعها بثمن ازيد مما رست عليه لكونها تلزم لمنافع اطيانهم انه ليس جاري منهم كمال الالتفات لهذا الموضوع المهم لان أولئك الاشخاص في كل اعراضهم تعللوا بعدم اطلاعهم على الاعلانات المنشورة ببيع الراغبين في شرائه وعدم علمهم بيوم الجلسة مع انه لاجل تعميم النشر وعدم ضياع الوقت صدرت التنبيهات منا لجهات الزوم بانه اولاً كل ما يصير اشهاره يكون المزاد عنه علناً والقومسيونات تعين على التوالي الاقسام المتقضي طرحها في كل مزاد مع عدم التأخير في ارسال منشورات كل مانصرح باشهار مزاده لدرجها بالقوائم قبل بوقت كما هو مسطور فيما كتب منا لجهات الاقتضاء وللمديرية بتاريخ رجب سنة ٩٨ ثانياً ان ميعاد كل مزادة يكون اكثره خمسة واربعين يوماً واقله واحداً وثلاثين يوماً بشرط ان يصير تحديد اليوم والساعة التي تقف فيها الجلسة بالقومسيون والساعة التي يصير قفل جلسة المزادة فيها ويشترط ان من يتأخر عن الحضور في الجلسة المحكي عنها لا يقبل منه مزادة بعد قفلها مطلقاً وكل ما يصير اشهار مزاده يعلن عموماً وترسل منه النسخ اللازمة لكافة فروع المديرية وايضاً لكل بلد يكون فيها الارض والملك المشهور مزاده لاجل تعميم الاعلانات ثالثاً انه لاجل اعلان تلك المزايدات لكافة الاهالي والعمد والمشايخ نلصق من اعلاناتها على بيوت المشايخ والنقط الشهيرة بكل ناحية ويكلفوا الصيارف بثلاوة الاعلانات

المدونة لجميع افراد الاهالي لحصول الرغبة وبلوغ الاثمان حد قيمتها رابعاً انه ترد ثلاثة نسخ ايضاً لنا لاجل درجها بالجرانيل المعتاد درج ذلك بها وبحلول الميعاد يصير اعلان المزاد علناً امام القومسيون وبمراه وكف ابدي الراغبين وانقطاع الامل من وجود من يزيد شيئاً لحد قفل الجلسة يعمل المحضر اللازم ويتقدم لهذا الطرف للنظر فيه كاهو موضوع في المنشور الصادر بتاريخ رجب سنة ٩٨ خامساً انه قبل حلول الجلسة بخمسة ايام في الاقل يصير المناداة بالبلدة الموجود بها الطين المزعم مبيعه بواسطة من يندب لذلك بمعرفة مأ مور المركز او ناظر القسم عن الطين او العقار المعروض للبيع فيها بانه سيكون انعقاد جلسة البيع في اليوم التالي حتى يكون يوم الجلسة الذي يحدد لقبول المزايدات فيها معلوماً للجميع وتنقطع الشكيات التي تحصل من هذا القبيل كما هو واضح بالمنشور الصادر للجهات في ٩ رمضان سنة ٩٨ ولوجرى العمل بمقتضى ما ذكر لانتظمت الاشغال على المحور المستقيم وانقطعت كامل الشكيات الحاصلة عن ذلك وبناء عليه قد صار النشر للجهات عموماً وهذا تذكاراً لما سبق صدوره من هذا الطرف للجهات لكي يصير منكم كمال الالتفات لادارة اشغال البيع باتحادكم مع باقي ارباب القومسيون بمراعاة احكام اللائحة وما صدر بعدها من المنشورات كما مر ذكره وتتخذون الوسائل النافعة والوسائل المؤدية لاعلان جميع كافة الاهالي والبلاد الكائن بها ما يباع والبلاد المجاورة لها ايضاً لتتخمس الشكيات التي تقع من هذا القبيل حسب المأمول في همتكم وتستوجبون ممنونيتنا منكم املاك الميري الحرة - { منشور تاريخه ١٣ شوال سنة ١٢٩٨ }

عن كيفية معاملة من يتأخر في دفع ثمن ما يبيع له انه بالنسبة لتطلب بعض المديرينات التعليمات اللازمة عما تجزبه في معاملة من يحصل منهم تأخير في توريد اثمان ما يكون راسي عليهم مزاده من الاملاك الميرية في مسافة الثانية ايام المحددة باللائحة كتب لهم بان يجروا معاملة من يتأخروا في توريد الثمن بالكيفية الآتية وهو انه في حال صدور تصريح المالية بالمبيع يصير اعلان الراسي عليهم المزايدات بتوريد الثمن

عموماً الحاقاً بالجدول الاصلي ولهذا قد صار النشر للجهات  
بالاجراء على الوجه المشروح وهذا الحضرتم للاجرا بمقتضاه  
املاك الميري الحرة - (منشور تاريخه ٢٣ ذي  
الحجة سنة ١٢٩٨)

(بحث ارباب القومسيونات على انهم اذا وجدوا  
ضمن المزايدات اشياء ائمانها منخطة يصير اشهارها  
وطرحها في المزايدة مرة اخرى بميعاد اقل من الاول)  
انه مع حصول التنبيهات على جهات اللزوم بان  
ما يرسي مزاده ويتبين للقومسيونات ان ثمنه لم يبلغ  
حد قيمته يصير تنزله واعلانه في المزايدة مرة اخرى  
بميعاد ثاني ويستأذن عنه من هذا الطرف متى بلغ  
الثن حد القيمة فانه عند الاطلاع على مفردات الجداول  
التي ترد من الجهات مصداقاً عليها من القومسيونات  
لازال يتلاحظ ضمن ما يرسي مزاده بعض اشياء ائمانها  
منخطة وبناء على ما تنص عليه المادة الثامنة والتاسعة من  
لائحة مبيع الاملاك من ان المالية لها الاقرار على البيع  
او عدمه صار استنزاه من الاستئذان ومكاتبته جهته  
باعادة اشهاره في المزايدة مرة اخرى وبالاجراء كذلك  
تحسن الاثمان حتى لا يكون الاستئذان الا عما بلغت  
ائمانه حد القيمة الحقيقية بناء عليه قد صار النشر للجهات  
اللزوم بانه من الآن فصاعداً يصير الالتفات من  
ارباب القومسيون الى هذا الامر ومتى وجد ضمن  
المزايدات اشياء لم تبلغ ائمانها حد قيمتها يصير استبعادها  
بمعرفة القومسيون من الجدول وتطرح في المزايدة مرة  
اخرى بميعاد اقل من الاول وليكن معلوماً انه اذا لم  
يصير الالتفات لهذا الموضوع بغاية الدقة ويتحقق فيما  
بعد انه يوجد اشياء لم تبلغ حد قيمتها وحصل الاستئذان  
عنها من قومسيون المبيع فتكون المسؤولية عائدة على  
القومسيون المذكور

املاك الميري الحرة - (منشور تاريخه ٢٧ ذي  
الحجة سنة ١٢٩٨)

(بخصوص ما اذا كان بعض الجهات لم تجر تجديد  
دفتر يكون مخموماً بمختمها قيد به المحاضر والقرارات  
التي تصدر من قومسيونات بيع الاملاك الميرية  
لسهولة الكشف منه عند الاقتضاء فتبادر بانشائه  
كسابقة التحرير)

انه لضرورة ضبط المحاضر والقرارات التي تصدر من

وهذا الاعلان الاداري يتوضح فيه نص مادة ١١ من  
اللائحة واذا حصل تأخير من احد في سداد الثمن في  
مسافة الثمانية ايام المحددة لذلك فيصير اعلانه اعلاناً  
اخيراً عن دفع الثمن في ظرف اربع وعشرين ساعة  
ويتوضح له بانه اذا لم يسدد الثمن في ظرف المدة  
المذكورة فالمديرية تجري مبيع العقار الراسي مزاده  
على ذمته وان ظهر زيادة في الثمن فتكون تلك الزيادة  
حق الميري وان ظهر عجز فالعجز يلتزم به ويتحصل منه  
واذا تأخر في تأدية الثمن حتى تنتهي مسافة الاربع  
وعشرين ساعة المذكورة فتجري المديرية بيع الاطيان  
لخلافه ومعاملته بمقتضى الاعلان المذكور وهذا الاعلان  
اذا كان لاحد من رعايا الحكومة يرسل اليه بالسكورتاه  
عن يد البوستة المصرية واذا كان لشخص ينتمي لاحد  
الدول فيرسل اليه عن يد محضر من المحكمة واذا تعذر  
على المديرية اعلانه بواسطة محضر فيتعذر للمالية عن  
كيفية الطين مشتراه وكيفية تأخير في السداد  
بايضاح اسمه وسكنه والدولة التابع لها بالتفاصيل  
اللازمة وتكون المكاتب المذكورة بنمرة قسم قضايا  
المالية والداخلية ليصير اعلانه بمعرفة القسم المذكور  
عن يد محضر ويجري ما يلزم لذلك بمعرفة واخطار  
المديرية وحيث انه من الاقتضاء ان يكون الاجراء  
في جميع الجهات الصائر بيع املاك الميري بها سواء  
كانت المديرية او غيرها على نسق واحد فافضى  
ترقيمه للعلمية والاجراء بموجبه بالمديرية طرف سعادتم  
املاك الميري الحرة - (منشور تاريخه ٢٣ ذي  
الحجة سنة ١٢٩٨)

(بخصوص تجزئة قطع الاراضي الجسمية الى جملة  
قطع لاجل سهولة مبيعها) حيث يوجد ضمن  
الاستئذانات التي ترد للمالية من الجهات مقادير  
جسمية من الاطيان نحو الخمسة الاف فدان واكثر  
وهذه لجسامتها لم تبلغ ائمانها حد القيمة فلاجل بلوغ  
الاثمان حد قيمتها والتسهيل على المشترين ينبغي من الآن  
فصاعداً تجزئة المقادير الجسمية الى جملة قطع ويعمل  
جدول عن القطع الجديدة ويتأشر على كل قطعة منها بحرف  
من حروف الابجدية مع تتبعها للتمر الاصلية المندرجة  
بالجدول للارض المذكورة وبطبع هذا الملحق وينشر

## ملحوظات

يعين اسمه وشهرته او ان هذا العطاء بشركة احد معه او ان فاته ايضاح ذلك لغاية يوم مرسي المزاد وحضر لجهة المبيع في اليوم الثاني واوضح نيابته او شركته فاذا صادقه على ذلك الاشخاص القائل عنهم فيحسب الطريقة المتبعة في المبيعات الجارية بالحاكم المختلطة طبق مادة ٦٥٢ من قانون المرافعات الذي مقتضاه انه يجوز للمشتري يقرر في اليوم الثاني ليوم مرسي المزاد انه اشترى بطريق التوكيل عن شخص معين اذا صدق على ذلك كل من الموكل او الكفيل وبذلك يخلو سبيله وتعتبر الكفالة عن الموكل بصير اعتماد التسليم وتحرير الحجج باسمائهم بعد الاستيلاء على الاثمان والرسوم حسب الجاري اما اذا كان بعد تجاوز هذا الميعاد يقول احد بانه اشترى بالنيابة عن غيره او بالشركة مع احدا فليجاب هذا الطلب لا يكون الا مقترناً بشرط دفع عوائد مرتين احدها مقابلة المبيع من جهة الميري للاسم المثبوت عطائه بقائمة المزاد وثانيها على الانتقال من اسمه لغيره وبناء عليه لزم النشر عن ذلك للمدريبات والجهات الجاري فيها مبيع املاك الميري وبالجملة هذا السعادتكم للاجراء على وجه ما ذكر املاك الميري الحرة - (صورة ما صدر من رئاسة مجلس النظارة للمالية بتاريخ ٢٢ رجب سنة ١٢٩٨ مرة ١٢١ ادارة)

(في خصوص اطيان مركري سبك واشمون وغيرهما بمديرية المنوفية التي حصل التشكي من اهالي تلك الجهات في شان اشهارها في المبيع لكونها اخذت منهم في العهد السابق)

في المجلس المتعقد في يوم الاربع ١٨ رجب سنة ٩٨ الموافق ١٥ يونيه سنة ٨١ تليت المذكورة المتقدمة من المالية بان بعض اهالي مركري سبك واشمون وغيرهما بمديرية المنوفية تشكوا من اشهار مزاد مبيع الاطيان التي اخذت منهم في العهد السابق للميري مقابل ما كان متأخراً عليهم من البقايا قولاً بانهم متعيشون من زراعتها بواسطة استئجارها من الميري وان الاطيان الباقية في حيازتهم بعد التي اخذت منهم لا تقوم بمعاشهم ولذلك فالمالية اوقفت اعلان مبيع تلك الاطيان مؤقتاً وقد توضح ان بعض اهالي المديرية المذكورة كان متأخراً عليهم مبالغ للمديرية وهم

قومسيونات مبيع الاملاك الميرية وسهولة الاستكشاف منها عند الاقتضاء كان نشر للجهات في ٢٠ ربيع الآخر سنة ٩٨ باستصواب تجديد دفتر لكل مديرية او محافظة يكون مخزوماً بختمها وينتقد ما سبق صدوره من القرارات بالتسلسل لحد تاريخ النشر وهكذا ما يصدر بعد ذلك ايضاً وحيث علم لنا الآن مما قرره احمد بك نايي انه قد وجد ببعض المديريات التي تعين فيها بمأورية تتعلق بمبيع الاطيان الميرية انها ما أجرت تجديد ذلك الدفتر حسبما نص بالمنشور المحكي عنه فلذلك لزم اعادة النشر للجهات مرة اخرى لاجل اذا كان بعض الجهات ما أجرت تجديد الدفتر المحكي عنه لهذه العملية فيبادر بانشاءه كسابقة التحرير وهذا لسعادتك للمعلومية والاجراء بمقتضاء

املاك الميري الحرة - (منشور تاريخه ٣ صفر سنة ٩٩ بشأن من يشترى الاملاك الميرية بالتوكيل عن غيرهم او بالشركة مع احدا)

علم من اخبار قدمها حضرة روجرس بك ناظر قسم املاك الميري المعين بقومسيون مبيع الاملاك بالمحروسة فيما يخص باجراآت المبيع ان بعضاً من الناس يحضرون في محل المبيع بالاوقات المحددة لتعقد جلسات المزايدات واذا رسي اخر عطاء عليهم وتصرح فيه لم فبعد ايام يقدمون مكتابة بان العقار الراسي عليهم كان شراؤه بالتوكيل عن غيرهم ويعينون اسماء المشتريين ويلمسون التسليم اليهم واستخراج حجة التملك باسمائهم او يقولون ان ذلك العقار شركة مع آخرين ويلمسون تحرير حجة لكل بقدر ما يخصه ويمجانون لما يتطلبون من تحويل الراسي مزاده عليهم للاسماء المذكورين عنها حديثاً وان كان العطاء المثبوت بقائمة المزاد قاصراً عليهم فقط وحيث تلاحظ من ذلك ان الراسي عليهم المزاد ربما كانوا باعوا الراسي عليهم لغيرهم ويطلبون تحرير الحجج للمشتري الاخير تخلصاً من دفع عوائد ورسوم المحاكم على المباع لهم والمباع منهم لغيرهم وهذا فيه ضياع حقوق لجهة الميري فلاجل حفظ هذه الحقوق يلزم انه من الآن فصاعداً ايما كان من المزايدين اوضح بالعطاء المحرر بقائمة المزاد ان عطاءه هذا هو بالنيابة عن شخص آخر

اذعنوا لان يتنازلوا للميري عن اطيان بلغ قيمتها مقدار الباقي عليهم وصدر امر عالي في ١٢ صفر سنة ١٢٩٣ باثبات التنازل لجهة الميري وقد علم من الكشف المرفوق مع مذكرة المالية ان تلك الاطيان تبلغ فدان ٨٠٧٩ وبالمذكرة في ذلك تقرر ان اطيان القسمين المذكورين تباع في المزاد على حسب القواعد العمومية المتخذة لبيع املاك الميري الا انه من كون اتضح من مراجعة الجدول المتقدم ذكره ان الاطيان الباقية في بعض جهات القسمين المذكورين لاهاليها هي قليلة بالنسبة لعدددهم وفي الغالب انها غير كافية لتعيشهم فنظر ناظر المالية يصير استبعاد الاراضي التي تكون بهذه المثابة ولا يصير طرحها في المزاد ثم ينظر فيما اذا كان اهالي جهاتها يرغبون في شرائها فيصير بيعها لهم بالاولوية مع جواز نقسيط ثمنها عليهم بالرهنية اللازمة على مواعيد ثلاثم حالتهم واذا لم يرغبوا في شرائها فيصير طرحها في المزاد ويبيعها كالجارى فعلى ذلك يكون اللازم اجراؤه بمعرفة المديرية في هذه المسئلة كما سياتي وهو (اولا) ان الذي رسي مزاده بتقسيط ثمنه على مواعيد هذا من حيث ان قرار مجلس النظار لم يجوز المبيع بمواعيد الا لاهالي النواحي الباقية لهم اطيان قليلة وان نقسيط الثمن عليهم يكون بالرهنية وما قبلت فيه المزاد المديرية بالمواعيد لا ينطبق على ما ذكر في الزايدات المذكورة تعد لاغية وكانها لم تكن (ثانيا) ان فدان ١١٩ وكسور المحكي عنها التي رسي مزادها باقل من قيمتها حسب تامين القومسيون هذه لا يصح الاقرار على مبيعها وتبقى طرحها في مزاد ثاني فيما بعد (ثالثا) الذي رسي مزاده بالجلسات علنا بعد الشرعنه بالثمن نقداً هذا ينظر فيه واذا وجد انه من ضمنه اطيان يبيع نواحي باقي لاهاليها اطيان جزئية بالنسبة لعدددهم كما في القرار يصير استئزال المقدار اللازم منه لتعيش ذات النواحي والباقي يعمل عنه جدول وينقدم لهذا الطرف للنظر فيه والتصريح بالمبيع متى تراءى موافقة الاقرار على ذلك هذا واللازم على المديرية اجراؤه في عموم المسئلة هو انه بمعرفة المديرية ينظر في بيان مقادير الاطيان المتنازل عنها من الاهالي نظير البقايا وتقف على بيان الاطيان الباقية يبيع النواحي لاهاليها وتكون قليلة بالنسبة لعدددهم وغير كافية لتعيشهم وفيما يلزم اعطاؤه للاهالي المذكورين من ضمن المتنازل عنه ويكونوا راغبين في شرائه بالمثابة المتقدم ذكرها وقيمة ما يبلغ من الاثمان وما المقدار الذي يرغبوا دفعه من

املاك الميري الحرة - (صورة ما تحرر من نظارة المالية لمديرية المتوفية بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٢٩٨ و ١٨ سبتمبر سنة ١٢٩٨ مرة ٧٩ املاك

وردت افادة سعادتك رقم ١٨ الجاري نمرة ٥١ ومعها جدول وعليه قرار ببيان ما رسي مزاده من الاطيان التي صار طرحها بالمزاد في خمس جلسات من ضمن اطيان الميري بمركزي سبك واشمون وبلغ مقدار الذي رسي مزاده اربعة الاف وسبعائة وتسعة وخمسين فدان وربع وحبتين من ذلك فدان سم ١٨٦٧ رسي مزادها بالنقدية حالا وفدان فهو ٢٨٩٢ رسي مزادها بمواعيد اقلها ست سنوات واكثرها عشرة ومن ضمن ما رسي بالنقدية حالا مائة وتسعة عشر فداناً وربع وسدس بناحية كهر منصور ظهر عجز في ثمنها الراسي به المزاد نحو ستمائة وستة وتسعين جنياً مصرياً ما بين تامين القومسيون باعتبار الفدان خمسة عشر جنياً ومرسي المزاد باعتبار الفدان عشرة جنية ويرام التصريح من هذا الطرف بما يوافق وحيث وجد انه صادر قرار من مجلس النظار في تاريخ ٢٣ رجب سنة ٩٨ نمرة ١٢١ بالصورة المسطرة اعلاء من مقتضاه ان اطيان هذين المركزين وغيرها بالمديرية البالغ



## ملحوظات

جسيمة من قبل الحكومة على عملية المبيع ومن  
الاقضاء نهوها في اقرب وقت حسماً لتكليف الحكومة  
بصرف هذه المصاريف فاقتضى النشريات الزوم  
وبالجملة لجهة طرفكم قصد بذل المهمة التامة لنجاز  
اشغال المبيع وسرعة نشر ما يلزم النشر عنه وتتابع  
الجلسات حسب المنشور الصادر في شأن ذاك بتاريخ  
١٣ شوال سنة ٩٨ حتى يتيسر نجاز البيع كما هو لازم  
املاك الميرى الحرة - { منشور تاريخه ٢ ربيع الاول  
سنة ١٣٠٠ }

(بادانة من يكون حصل منه نقص في اعمال المبيع  
من ارباب القومسيونات اوروساء المشيخة او  
مشايخ البلاد وغيرهم

انه بعد مرسي مزاد ما يكون معروضاً للمبيع بالقومسيونات  
المشكلة بالجهات لمبيع الاملاك الميرية والاستئذان  
عنه من المالية والتصريح منها لجهاته بالتسليم فيه وتوريد  
اثامته وتسليمه بالفعل لمن رسي عليه مزاده صائر العرض  
من اشخاص باعطاء زيادة عن اثمان بعض ما رسي  
مزاده من ذاك وبالنظر لكون المبيع هو على قواعد  
اساسية ولا يلىق الدخول في موضوع فسح مزاد يكون  
تم عن يد قومسيون المبيع والمالية صرحت باعتماده كما  
وان لائحة المبيع المصدق عليها من مجلس النظاري  
١٤ اكتوبر سنة ٨٠ تساعد على تنفيذ المبيع متى  
اقرت المالية عليه هذا وان كان الصائر العرض عنه  
بالصفة المثني عنها هو في النادر جداً لكن لاجل ان  
يكون سير الاعمال منطبقاً على جميع الجزئيات على  
حد سواء يتعين على القومسيونات اجراء ما فيه الوصول  
بكل دقة للوقوف على معرفة حقيقة اثمان كل ما يرسي  
مزاده وعدم تقديم قرارات للمالية عن شيء يرسي مزاده  
الا اذا كان ثبت وتحقق لسعادتك ولباقي ارباب  
القومسيون ان الاثمان وصلت حد قيمتها بدون ادنى  
غدر على جهة الميرى ولا يوجد من يزيد شيئاً عليها  
واذا ظهر بعد الاستئذان والتصريح من هذا الطرف  
بنفاذ البيع ان الثمن فيه فرق فحيث ان منشورات  
المالية التهمة للائحة مبيع الاملاك التي من ضمنها ما  
صدر عموماً وبالجملة للمديرية ادارة سعادتك في ٧  
صفر و ٢٣ الحجة سنة ٩٨ يقضي الزام القومسيونات  
بعدم استئذان المالية الا عن ما تكون اثمانه بلغت حد

اصل ذلك فوراً الخزينة المديرية وما المقدار الذي  
يرغبوا تأجيله لاقساط معلومة بالرهنية اللازمة  
بمواعيد تلائم حالتهم ويعمل عن جميع القدن ٨٠٧٩  
جدول مستوفي ببيان كل قسم ونواحيه والاسماء  
والمقدار اللازم اعطاؤه لكل منهم وثمنه وكيفية السداد  
بالايضاح وما يتبقى من بعد ذلك للميرى ومن الراسي مزاده  
بالثمن نقدية بالجلسات المنقذ ذكرها والصافي المزمع  
طرحه بالمزاد ويعطى عليه القرار من القومسيون  
ويرد لنا للنظر فيه والتحيز للمديرية بما يعتمد  
عليه في الاجراء ولا يجاب ما ذكر اقتضى ترفيقه  
لسعادتك ومرسل طيه كافة اوراق مشتملات هذه  
المادة بحفاظة ببيانهم بما فيها الاعراض المتقدمة من  
اهالي ناحية الفرعونية وصورة المذكورة المتقدمة  
لرئاسة مجلس النظار والجدول المندرج ضمنه ببيان  
الاطيان المتنازل عنها والاعراض المتقدمة الآن  
الجملة عدد ٥٠ (وبناء على ذلك مازال جارية  
المكاتبات فيما بين المديرية والمالية ومجلس النظار  
بشأن مواعيد السداد والرهنية اللازم اخذها على  
الاهالي الراغبين في شراء اطيان من المنازلين عنها)  
املاك الميرى الحرة - { منشور تاريخه ٦ ربيع  
الاول سنة ١٣٠٠ }

يتضمن عقد جلسات المبيع في كل اسبوع يومين او ثلاثة  
انه لاجل تشميل اعمال مبيع املاك الميرى المعروضة  
لمبيع بالجهات قد كان تشكلت القومسيونات اللازمة  
بكل جهة ومن الجملة بمجهة طرفكم تحت رئاسة  
حضرتكم وتعين بكل قومسيون مندوب من نظارة المالية  
وترادفت المكاتبات لكل جهة بتشميل تلك الاعمال  
وحصول الالتفات من المندوبين المحكي عنهم لذلك  
باتحادهم مع ارباب القومسيونات ودوام الالتفات  
الموصل لنجاز اشغال المبيع لاهميتها بدون ضياع وقت  
والآن علم من القرارات الصائر تواردها من الجهات  
لطرفنا حصول فتور في سير اعمال المبيعات ناشئاً من  
عدم تتابع جلسات المبيع اذ انه لو كانت الجلسات  
متواصلة في كل اسبوع يومين او ثلاثة وجاري النشر  
عنها عموماً اول بأول على حسب التنبيهات الصادرة من  
هنا لكان صار الحصول على الثمرة المقصودة في وقت  
مستقرب للغاية وحيث انه جاري صرف مصاريف

القيمة الحقيقية وان ما يوجد اثماته منحة فيصير تنزيله وطرحه بالمزاد مرة اخرى واذا ظهر فيما بعد انه يوجد اشياء لم تبلغ حد قيمتها وحصل الاستئذان من طرف قومسيون المبيع عن التسليم فيها فتكون المسئولية عائدة على القومسيون المذكور وكون المعلوم بالبداهة ان الادرى بالقيم الحقيقية هي المديرية والقومسيون الموجود بمركزها المناط بالمبيع كما ان تصريحات المالية التي تصدر بالمبيع بناء على قرارات القومسيونات معلقة على شرط اذا تحقق للقومسيونات وصول اثمان ما صار الاستئذان عن مبيعه حد القيمة بدون ادنى مفدورية على جهة الحكومة ولا يوجد من يزيد شيئاً على الاثمان الراسي عليها المزاد فيصير التسليم في المباع فعلى ذلك تبقى تصير المبادرة لتحقيق ما يظهر من هذا القبيل بوجه الدقة واذا تبين ان احداً من قومسيون المبيع او رؤساء مراكز المشيخة او مشايخ البلاد او غيرهم اياً كان حصل منه تفصيرات في شيء مما كان يستوجب عليه اجراؤه وترتب على ذلك وجود فرق في اثنى فيكون مسئولاً فيما ذكر والحكومة تحفظ عليه الحق من جهة فرق اثنى المذكور ويجري المستلزم لذلك حسب الاصول وعلى هذا صار النشر لجهات الزوم وهذا الجهة طرفكم للعلم به والعمل بموجبه املاك الميري الحرة - (قرار من مجلس النظار في غرة ربيع الاول سنة ١٣٠٠ اقرة ٢٢)

**(بعلاوة مادتين ذيلاً لللائحة بشأن التأمين وقبول الزيادة بعد مرسى المزاد الاول بالمواعيد المحددة لذلك)** (صورة مذكرة مقدمة لمجلس النظار من المالية رقم ٩ محرم سنة ١٢٩٩ اقرة ٣)

لما كان من مقتضى المنشورات السابق صدورها من نظارة المالية في حق مبيع املاك الميري ان الذي يصير اشهاره للمبيع من الاملاك الميرية يكون المزاد عنه بمجلسات علانية ويحدد في الاعلانات التي تصدر عنه اليوم والساعة التي تفتح فيها الجلسة بالقومسيون والساعة التي يصير قفل جلسة الزيادة فيها كما انه يشترط فيهم ايضاً ان من يتأخر عن الحضور في الجلسة المحكي عنها لا يقبل منه عطاء بعد قفلها - فعلى ذلك كانت القاعدة الجاري العمل عليها هو ان ما تحصل الرغبة من اشخاص في شرائه بواسطة اعراضات

تتقدم من الراغبين او لتفراغات ترد منهم بعد قفل الجلسة وتقدم قرارات قومسيونات المبيع للمالية سواء كان قبل التصريح منها بالمبيع او بعده جاري صرف النظر عنه وعدم التثبت في سماع اقوالهم وقبول مزايدهم - لكن لما كان يؤخذ من مادة ٨ و ٩ من لائحة المبيع المصدق عليها من مجلس النظار بتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠ ان المالية لها الاقرار وعدمه على المحاضر التي تتقدم من القومسيونات بالجهات بما يرسي مزاده فصار الذي يتلاحظ لنا بما يرسي مزاده ويندرج بتلك المحاضر ان ثمة لم يصل حد القيمة يجري رده اول باول لجهته لاشهار مزاده مرة اخرى لكن من حيث الطبيعة لا يعلم بالمالية حقيقة كل الاطيان المشهورة في المبيع ولا ما تساويه من القيمة الحقيقية - فلهذا وحسب للاشكالات وسير الاعمال على طريقة واحدة وطلباً لرواج جهة الميري وراحة الاهالي وموافقة للجاري في المبيوعات التي تحصل في المحاكم المختلطة المدون عنها بمادة ٦٥٤ من قانون المرافعات من ان المحكمة تقبل الزيادة في مدة عشرة ايام من البيع - يكون من الموافق ان يزداد على مواد اللائحة مادة ١ مخصوص في هذا المعنى - كما انه من حيث يوجد اشخاص من الراسي عليهم المزاد يتعذر عليهم السداد حين مطالبته بسداد اثمان ما يرسي عليهم مزاده مثل شخص يسمى حسين اللاذجي الذي كان راسي عليه مزاد فدان ٨ وكسور بمديرية الغريبة ولدى مطالبته بسداد اثنى فظهر انه لا يحتمل على شيء وايضا تلك الاطيان بخلافه باقل عما كانت راسية عليه يبلغ ٢١٤٧ قرشاً و ٨ بارات كما علم من افادتها مرة ٦٣ فيوافق كذلك مادة اخرى على اللائحة المذكورة في هذا الصدد كما يأتي

**املاك الميري الحرة -** ((ذيل لللائحة مبيع اطيان واملاك الميري مقر في غرة ربيع الاول سنة ١٣٠٠ بمجلس النظار اقرة ٢٢))

**(م) ١** من الان فصاعداً لنظارة المالية ان تقبل في ظرف عشرة ايام من تاريخ ورود الاستئذانات اليها من الجهات بما يرسي مزاده بقومسيونات مبيع عقار الميري عطاء من يريد المشتري بالزيادة من الاطيان والاملاك المستأذن عنها بموجب مكتوبة معتمدة يقدمها

## ملحوظات

تحديد المواعيد ومرسى المزاد لوظهر مزايده آخر على حسب ما هو منوه عن ذلك بمادتي ٨ و ٩ من لأئحة مبيع اطيان الميري وما يلزم اجراؤه مع من يظهر عدم اقتدارهم على سداد ائمان ما يرسى عطاؤه عليهم مثل ما حصل في بعض مبيوعات وسبق نظرها بالمجلس وقد عمل لذلك مادتين بمعرفة نظارة المالية ومرغوب علاوتها على لأئحة مبيع املاك الميري بعد الاقرار من المجلس عليها لاخر ما بها ولدى المداولة في ذلك بالمجلس المنعقد في يوم الاثنين ٢٨ صفر سنة ١٣٠٠ الموافق ٨ يناير سنة ١٨٨٣ تقرر بالموافقة على علاوة المادتين المذكورتين ذيلاً للأئحة المذكورة بشرط ان يضاف على المادة الاولى جواز تقديم الزيادة في بحر العشرة ايام التالية لمرسی المزاد الاول الى قومسيونات البيع ايضاً بحيث لا تكون الزيادة المذكورة اقل من عشرة في المائة باعتبار المبلغ الراسي عليه المزاد الاول وبناء عليه لزم تحريره لسعادتك لاجراء مقتضى ما تقرر افندم

املاك الميري الحرة — (صورة المهر عن ذلك من (المالية للجهات التي فيها المزايدات في ٨ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ (١٧ يناير سنة ١٨٨٣ والى باقي المصالح لاعلانها بذلك والى الوقائع الرسمية لدرجه بها ومعلومية العموم به

صدرت افادة من رئاسة مجلس النظر للمالية رقم غرة ربيع الاول سنة ١٣٠٠ الموافق ١٠ يناير سنة ١٨٨٣ نمرة ٢٣ وورودها اليها في ٢ الشهر المذكور بانه تقرر بالمجلس المنعقد في يوم الاثنين ٢٨ صفر سنة ١٣٠٠ و ٨ يناير سنة ١٨٨٣ بالموافقة على علاوة المادتين المسطرتين اعلاه ذيلاً للأئحة مبيع املاك الميري واشير باجراء مقتضى ذلك فبناء عليه لزم تحريره لمعلومية ما ذكر واجراء مقتضى ما تقرر اعتباراً من تاريخ ورود افادة المجلس المشار اليه للمالية عدما يكون تصريح من المالية بالتسليم فيه لغاية التاريخ المذكور

املاك الميري الحرة — (منشور تاريخه ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ببيان تفصيلات ما يلزم اجراؤه بالنسبة للمادتين المستجدين ذيلاً للأئحة مبيع املاك)

بيان ما يلزم اجراؤه بالنسبة لايجاد المادتين المستجدين الآن علاوة على مواد لأئحة مبيع املاك الميري ليكونا

لها واضحاً فيها مقدار الزيادة والنظارة المذكورة تأذن الجهة باعتماد اشهار المزاد علناً بميعاد ايام ٣١ من تاريخ وصول اذن المالية اليها ومتى رسي المزاد يصير استئذان المالية عن التسليم ويشترط في اعلان المزاد ان المشهور مزاده لا يقبل فيه مزايده ثالثة (كما ان مجلس النظر قرر الآتي ايضا: علاوة على ما ذكر) ويجوز كذلك تقديم الزيادة في بحر العشرة ايام التالية لمرسی المزاد الاول الى قومسيونات البيع ايضاً بحيث لا تكون الزيادة المذكورة اقل من عشرة في المائة باعتبار المبلغ الراسي عليه المزاد الاول — اما اذا لم يظهر من يرغب في الزيادة لغاية العشرة ايام المذكورة فلنظارة المالية ان تأذن الجهة بالتسليم للراسي عليه المزاد بعد استيلاء الثمن بالتام واذا ظهر من يزيد شيئاً بعد صدور اذن المالية بالتسليم فلا يقبل منه (م) ٢ كل مزايده يلزمه قبل الدخول في المزايدات يدفع تأميناً يوازي قيمة عشرة في المائة بواقع اول عطاء يعطى منه في ذلك المزاد وهذا التأمين يصير قبوله بخزن الجهات التي فيها المزايدات ويبقى امانة بها على ذمة مورده لحين مرسي المزاد فان كان يرسي عليه وتم له البيع يحسب له من الثمن وان كان على خلافه يرد اليه — وهذه المعاملة تجري بالمالية والجهات التي فيها المزايدات ايضاً في حق من يريدون الزيادة في مسافة العشرة ايام المذكورة بالمادة الاولى فبناء عليه وكون ان لأئحة مبيع الاملاك الميرية كان صدورهما بعد التصديق عليها من مجلس النظر في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠ فصار علاوة هاتين المادتين عليها بما يلزم النظر فيه حتى اذا حصل التصديق عليها فيصير نشرها ذيلاً للأئحة واتباع الاجراء بموجبهما من الآن فصاعداً اعتباراً من تاريخ صدور تصديق مجلس النظر عليها ولهذا تحررت هذه المذكرة للنظر فيها به والتصريح بما يعتمد عليه في الاجراء

املاك الميري الحرة — (صورة افادة واردة من مجلس النظر لقسم املاك الميري بتاريخ

١٠ يناير سنة ١٨٨٣ وغرة ربيع الاول سنة ١٣٠٠ نمرة ٢٢ قدمت سعادتك مذكرة لرئاسة المجلس بالمحفوظات التي راتها نظارة المالية في المزادات الجارية عن الاملاك الميرية وبما يجب اجراؤه في قبول المزاد فيها بعد

مع باقي ما يلزم اجراؤه بخصوصه بالتطبيق للمادتين المحكي عنهما (خامسا) الراسي مزاده بقومسيونات المبيع التي انعقدت بالجهات قبل او بعد تاريخ ورود افادة المجلس للمالية ولم تنقدم قراراتها لحد وصول منشور المالية الى تلك الجهات بل بقيت تحت تقديم قرارات عنها فهذا من حيث ان مزايده انتهت الحال فيها قبل وجود شرط دفع التأمين من كل مزايده قبل دخوله في المزاود وسيكون استئذان المالية من طرف الجهات بعد صدور ذيل اللائحة المشترط فيه اخذ التأمين المذكور فيكون الموافق والحال ما ذكر ان الاشخاص الذين عليهم آخر عطاء يؤخذ منهم تأمين باعتبار المائة عشرة من الثمن الاخير وعندها تُنقدم القرارات للمالية بالاستئذان عن البيع كالجاري (سادسا) القرارات المذكور عنها بالوجه الخامس قبله تبقى بالمالية مسافة عشرة ايام من تاريخ ورودها بدون تصريحات عنها حتى اذا كان احد يزيد في شيء منها في ظرف الايام المذكورة يقبل منه كما ذكر بالوجه الثالث قبله (سابعا) الجلسات التي تبتدأ بالجهات اعتباراً من تاريخ وصول تحرير المالية المحوي صورة المادتين المحكي عنها اليها يتبع فيها الاجراء في اخذ التأمين ونحوه طبق ما في المادتين المذكورتين بالكيفية الآتية وهي — ان كل مزايده عند دخوله في المزاود يدفع تأميناً بوازي قيمة عشرة في المائة بواقع اول عطاء يعطى منه ليصير قبول المزايدة منه بعد ذلك وهذا التأمين يبقى امانة بخزينة الجهة التي فيها المزاود لحد تمام المزايدة بين الراغبين وعند اتمامها فالراسي عليه المزاود فقط يصير تكميل توريد التأمين منه باعتبار عشرة في المائة بواقع قيمة ما رسي مزاده عليه وباقي التأمين الذي يكون صار اخذه من المزايدين الذي ما رسي عليهم المزاود يرد اليهم بوقته بعد قفل الجلسة وتام المزاود فيها على خلافهم — واما الذي يقدم زيادة ثانية بواقع عشرة في المائة على المزاود الاول في بحر العشرة ايام الجائز تقديم الزيادة فيها كما في المادة الاولى من ذيل لائحة بيع الاملاك فيكون دفع التأمين منه بوازي قيمة الثمن الاصلي والزيادة التي رغب تقديمها مثلاً اذا كان الثمن الراسي به المزاود

ذيلاً لللائحة المحكي عنها كما صدرت بذلك افادة رئاسة مجلس النظار للمالية الرقيمة غرة ربيع الاول سنة ١٣٠٠م ٢٢ وورودها اليها في ٢ الشهر المذكور وتسلت لقسم الاملاك في ٧ منه وصار نشرها واعلانها للجهات بتاريخ ٨ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ الموافق ١٧ يناير سنة ١٨٨٣ (اولا) ان الذي سبق مرسي مزاد مبيعه بجلسات القومسيونات وبالجهات الصائر فيها المبيع وتقدمت عنه قرارات للمالية ونظارة المالية اصدرت تصريحات عنه في مسافة الايام التي بين تاريخ ورود افادة رئاسة مجلس النظار وبين المحررا خيراً من المالية لتلك الجهات على صورة المادتين المحكي عنها سواء كانت تلك التصريحات بتسليم المباع وقبض ثمنه او باعادة مزاده بالطريقة التي كانت جارية من قبل صدور المادتين المذكورتين هذا يتبع الاجراء فيه طبق ما صدر عنه (ثانياً) قرارات القومسيونات التي تقدمت للمالية من الجهات عما رسي مزاد مبيعه بها قبل وصول المادتين السالف ذكرهما اليها ولم يتحرر عنها من المالية الى الآن بالمبيع او عدمه هؤلاء يجري النظر فيها بنظارة المالية والذي يترأى بها الاقرار على مبيعه والتسليم فيه تصدر التصريحات اللازمة عنه والذي يترأى لزم واعادة اشهار مزاده يتحرر عنه باعادة الاشهار حسب الكيفية التي كانت جارية قبل صدور هاتين المادتين (ثالثاً) القرارات الموجودة بالمالية تحت التحرير عنها وان كانت عن جلسات تواريخها متقدمة على تاريخ ورود افادة رئاسة المجلس المثني عنها الا انه من حيث اعتبار العشرة ايام التي يجوز الزيادة فيها بالمالية هي من تواريخ ورود افادات الجهات اليها وتلك الافادات وارده لها الآن فصار لا يصدر التصريح عنها الا بعد مضي عشرة ايام من تاريخ ورود افادة كل جهة اليها واذا وجد من يزيد في شيء منها بالمالية قبل انتهاء العشرة ايام المذكورة يقبل منه ويعامل بمقتضى نص المادة المنطبق عليها هذا الاجراء (رابعا) ان الذي يكون كتب عنه من المالية للجهات باعادة اشهار مزاده ويكون عقد جلسات مبيعه بجهاته بعد تاريخ ورود افادة المجلس اليها تكون المعاملة نحوه في اخذ التأمين ممن يريدون الدخول في المزايدة فيه

ملحوظات

الاول مائة قرش والزيادة عشرة تكون الجملة ١١٠ يؤخذ عليها تأمين احد عشرة قرشاً وهكذا يكون اتباع الاجراء (ثامناً) عند صدور تصريح المالية بالتسليم للرأسي عليه المزاد اذا تاخر عن سداد باقي الثمن في مسافة الثمانية ايام المحددة لذلك بمادة ١١ امن لائحة المبيع فالمديرية تجري مبيع العقار الرأسي مزاده عليه على ذمته وان ظهر زيادة في الثمن فتكون تلك الزيادة حق الميرى واذا ظهر عجز العجز يلتزم به كما في منشور المالية الرقم ٢٣ شوال سنة ٩٨ وان كان العجز يزيد عن التأمين الذي يكون صار تأديته من طرف الرأسي عليه المزاد بواقع المائة عشرة فالزيادة تحصل منه كما اذا نقص العجز عن كمية التأمين فيرد اليه الذي تبقى من التأمين بعد احتساب العجز المذكور— لما صدرت افادة رئاسة مجلس النظار للمالية رقم غرة ربيع الاول سنة ١٣٠٠ غرة ٢٢ وورودها اليها في ٢ الشهر المذكور بالموافقة على علاوة مادتين ذيلاً لللائحة مبيع الاملاك الميرى المتضمن مقتضاها دفع تأمين من يريد الدخول في المزادات بواقع اول عطا يعطى منه وقبول المزايدة من يرغبها في ظرف عشرة ايام واذا كان تقديم الزيادة المذكورة الى قومسيونات المبيع يكون في بحر العشرة ايام التالية لمرسى المزاد الاول واذا كان تقديمها للمالية يكون في ظرف عشرة ايام من تاريخ ورود الاستثانات اليها من الجهات بحيث يكون التأمين بواقع عشرة في المائة وكذلك قيمة الزيادة الاخيرة تكون بهذا الاعتبار حسب التفاصيل الموضحة بالمادتين المحكي عنها فكان تحرر للجهات التي فيها المزايدات عن الاجراء بمقتضى ما تقرر بالمجلس المشار اليه اعتباراً من تاريخ ورود افادته المثني عنها الا انه من حيث ورد للمالية جملة قرارات عما تقدم مرسي مزاداته بالقومسيونات بتواريخ سابقة على تاريخ ورود افادة المجلس الذي هو ٢ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ومن الاقتضاء اعطاء صورة تفصيلات ما يجب اجراؤه في ذلك وعلم جهات المبيع بها فالذي استصوب اجراؤه فيما ذكر توضيح في الثانية اوجه الموضحة بهذا الاجل تنوير المسئلة وسير العمل بالجهات

على نسق واحد واقتضى الشرب هذا المضمون وبالجملة ١ تم العمل بمقتضاه مع ملاحظة باقي الاوجه المعينة وميمنة باللائحة المبيع والمشورات المتممة لها في كل الاحوال ليكون العمل بطريقة مستوفية في ربيع الاول سنة ١٣٠٠ ويناير سنة ٨٣

املاك الميرى الحرة— (ر) طرح البحر

املاك الميرى الحرة— (١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢) (امر عال رقم ٢ ص سنة ١٣٠٠)

بدخول املاك وموجودات احمد عرابي وطلبة عصمت وعبد العال حلي ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي في ملك الحكومة وبيع جميع ذلك وتخصيصه لسداد التعويضات (نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على الاحكام الصادرة من المحكمة العسكرية بتاريخ ٢٢ و٢٦ و٢٩ محرم سنة ١٣٠٠ الموافق ٣ و٧ و١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وبعد الاطلاع على اوامرنا الصادرة بتاريخ ٢٢ و٢٦ و٢٩ محرم سنة ١٣٠٠ الموافق ٣ و٧ و١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وبعد اخذ رأي مجلس نظارنا امرنا بما هوآت (م) ١ املاك وموجودات احمد عرابي وطلبة عصمت وعبد العال حلي ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي منقولة كانت او غير منقولة واملاكهم وموجوداتهم التي اشتروها او وضعوا يدهم عليها ومقيدة باسماء غير اسمائهم وكذلك الاملاك والموجودات التي تصرفوا فيها بالهبة او بالبيع بطريقة مصطنعة صارت ملكاً للحكومة ولا يجوز لهم من الآن فصاعداً ان يمتلكوا اي ملك من اي نوع كان في الاقطار المصرية بطريق الارث او الهبة او البيع او باي طريقة كانت— ويترب لهم سنوياً راتب تقدي بقدر الضروري لمعيشتهم فقط (م) ٢ املاك وموجودات احمد عرابي وطلبة عصمت وعبد العال حلي ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي منقولة كانت او غير منقولة يصير بيعها وما ينتج من هذا البيع بعد التصفية يخص لسداد التعويضات التي ستعطى لمن اصابوا بالحوادث الثورية املاك الميرى الحرة— (منشور من نظارنا للمالية في ٩ جا سنة ١٣٠٠) (١٨ مارس سنة ٨٣) قد كان تحرر للجهات عن لقومس الاملاك بالمالية واحالة اشغاله على قسم الابرادات وابطال طريقة النشر والاعلان مباشرة من طرف الحكومة بما يباع من املاك الميرى وانه اذا كان احد يرغب شراء شيء منها

وقدم عنه طلباً يجري اللازم فيه حسبما هو واضح بما صدر من رئاسة مجلس النظار المبعوث صورته للجهات وبالجملة لطرف والآن وردت افادة للمالية من بعض الجهات ومعها طلبات مقدمة لها من المذكورين يرغبون فيها شراء اطيان وعقارات من الاملاك الميرية بجملة نواحي وتربغ مكاتبها بما يوافق ولما نظرت هذه الطلبات وجدت خالية من تقدير الاثمان المرغوب بها الشراء وبعضها مما هو وارد بالجداول المعرض ما فيها للبيع والبعض غير وارد وحيث ان النشراً ما يكون غير وارد بالجداول فضلاً عن عدم ايضاح اثمانه بمجرد هذا الطلب ربما يتضح بعد النشر والمرسى والتصريح انه ليس من املاك الميرى الصريحة او من المنافع العمومية او غير ذلك مما يلزم عليه حصول النشريدون فائدة فمثل هذا يلزم انه عند تقديم الطلب عنه تجر في الجهة الموجود فيها التحريات اللازمة عنه من طرفها وحصره وتحرير كشف بمقداره وحدوده وما يساويه من الاثمان كما كان جارياً ويقدم للمالية بالافادة لاجل طبعه ونشره بصفة تكميل للجداول وبعدها ينظر في شأن الطلب اما اذا كان الطلب من ضمن الوارد بالجداول المعرض ما فيها للبيع فحيث ان ما هو وارد بها من الاملاك مقاديره تحت غمر متسلسلة بايضاح اثمانه فيلزم ان يكون الطلب المذكور موضحاً فيه وجود المطلوب تحت اي غمرة واي غمرة باثمان يقدرها فيه مع ايضاح الجهة الموجود فيها العقار ويصير الاستئذان عنه من المالية حتى بعد نظره بها تصرح بما يوافق وبناء عليه لزم نشره للجهات وبالجملة الاجراء بموجبه

املاك الميرى الحرة — ١٠. قرار من مجلس النظار ٩ جا ١٣٠٠ (سنة ١٨٠٣) ١٨٠٣ (مارس سنة ٨٣) بالمجلس المتعقد في يوم الاحد ٩ جمادى الاولى سنة ١٣٠٠ (١٨٠٣) ١٨٠٣ (مارس سنة ٨٣) صارت المذكرة فيها اذا كان يوافق الاستمرار في بيع املاك الميرى الحرة او يصير توقيفه او يجري تعديل القاعدة المتبعة الآن في البيع ولا تلاحظ من ان المصاريف المترتبة على اجراءات البيع المذكور تبلغ الآن خمس القيمة المتحصلة من المباع وان هذه المصاريف جسيمة جداً خصوصاً وان الحكومة ليست مضطرة الآن لبيع ما تبقى من املاكها المذكورة فتقرر الغاء قسم الاملاك الموجود

بنظارة المالية واحالة اعماله على قسم الايرادات بها واخذ ما يلزم لها من عمال قسم الاملاك المذكور بقدر الضرورة وانه من الآن فصاعداً تبطل طريقة الاعلان والنشر مباشرة من طرف الحكومة عما يراد بيعه من الاملاك المذكورة انما اذا رغب احد مشتري عقار منها وقدم عنه طلباً للمديرية او للمحافظة الكائن بدائرتها ذلك العقار او لنظارة المالية اذا كان بالخراسة فنظارة المالية تجري طرحه في المزاد واستيفاء الاجراآت المنصوص عنها في لائحة البيع الى ان يرسي فيه المزاد وبناء عليه لزم تحريره لسعادتك لاجراء مقتضى ما تقرر

املاك الميرى الحرة — ١٠. منشور من نظارة المالية في ٢٤ جا ١٣٠٠ (سنة ١٨٠٣) ١٨٠٣ (مارس سنة ٨٣) تقدم النشر للجهات في ٢٨ مارس سنة ١٨٨٣ بناء على ما صدر من رئاسة مجلس النظار للمالية بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٨٣ غمرة ١٨٠ عن لغو قسم املاك الميرى واحالة اعماله على قسم الايرادات بالمالية وابطال القاعدة المتبعة في البيع من حيث الاعلان والنشر مباشرة من طرف الحكومة عما يراد بيعه من املاك الميرى والاكتفاء بانه من الان فصاعداً اذا رغب احد اشتراء شيء من ذلك وقدم عنه طلباً يجري طرحه في المزاد واستيفاء الاجراآت المنصوص عليها في لائحة البيع كما هو مبين بالكييفية الموضحة فيما صدر — ولكون الجهات التي بها عقار للميرى ومعرض للبيع اجرت النشر والاعلان عن تحديد جلسات لبيع بعض العقار المذكور على ما كان متبعاً قبل ان يصل اليها المنشور السالف ذكره وبعض ذلك العقار حلت مواعيد جلساته وجرت عنه المزايدات اللازمة وابق تحت استئذان المالية عنه والبعض تحت حلول مواعيد جلسات بيعه ومن المعلوم ان ما يكون تحددت مواعيد لانعقاد جلسات بيعه قد صار النشر عنه لكافة جهات الحكومة وبالوقائع الرسمية والجرنالات الاهلية المعتاد نشر ذلك بها وعلى مقتضى ما ذكر فان الراغبين في شراء شيء من ذلك يتوجهون بالطبع لقومسيون البيع في اليوم المحدد للجلسة المزاييدة فضلاً عن ان بعض العقارات اعيد مزاده بناء على زيادة العشر ودفع الديون ويتو من رغب المزاييدة فيه ثانياً وبهذا يكون من الاقتضاء ان الحكومة تتم مزاييدات ما اجرت النشر عنه — فعلى

ملحوظات

ومخاطبة المالية عما يلزم في شأنه والحصول على الاذن منها بما يتبع اجرائه ليكون انتهاء كل اللازم عن ذلك والتسليم فيه لمن رسي عليهم المزداد قبل حلول السنة بايام انما يكون الشروع في الاشهار الابتدائي عن تأجير كامل الاطيان والاملاك قبل الستين يوماً السالف ذكرها بمدة كافية ويكون بحالة توجب التعميم من نحو درج ما هو مراد تأجير بالوقائع المصرية بواسطة اخبار الجهة لقم الوقائع وتوضيح الميعاد الذي يحدد لاجتماع الراغبين فيه بالجهة اللازم عمل المزايدة فيها ويكون الميعاد على الاقل واحداً وثلاثين يوماً وتعلن كامل نواحي المديرية بذلك ايضاً مع وضع اعلانات عنه في اشهر نقط بذات النواحي الموجود فيها الاطيان والاملاك والبيانات التي توضع في اعلانات النواحي الموجود فيها ذلك ونواحي المجاورة تكون مستوفاة ناحية ناحية حوضاً حوضاً قطعة قطعة اما الوقائع المصرية فيدرج فيها المقادير ناحية ناحية فقط وكذلك تستعمل كل طرق التشويق والترغيب في حال المزايدة بين الراغبين لوصول الايجارات الى حد القيمة مع التدقيق في عدم قبول مزادات الامن يكونون مقتدرين ويقدمون الضمانات المعتمدة قبل الدخول في المزايدة ويراعى استيفاء اشتراطات التاجر حسب الاصول المتبعة من نحو بيان مواعيد السداد وغير ذلك مما يلزم مراعاته بالنسبة لموقع كل جهة ولا يسلم فيما رسي مزاده بالكيفية الموصحة الابدع اخذ السندات على ذات المستاجرين لامن مشايخ النواحي كما هو جار في بعض الجهات وتوخذاً ايضاً الضمانات الكافلة لحقوق الميري والحصول عليها في مواعيدها وجميع هذه الاجراءات تكون عن كامل اطيان الميري واملاكه المحصورة بما فيها اطيان الجزائر المعلوم مقاديرها في السنة الماضية ولكن يؤشر امام اطيان الجزائر في اعلانات التاجر عن السنة الجديدة ان المعول عليه هو ما يظهر عند المساحة اما ما يتجدد من الاطيان في الجزائر فيعتبر التأجير عنه بالعائنة وتقدير الايجار بعرفة من يعتمد وقت ظهوره بالمساحة وما عدا ذلك فلا يحصل ترك اعلان واشهار شيء من كامل اطيان واملاك الميري ارتكناً على حصول

ذلك ينبغي ان السابق النشر والاعلان بعقد جلسات مزايداته في ايام معلومة يصير تميم عقد جلساته واستئذان المالية عنه وما تكون تمت جلساته ايضاً وبتاريخه صار النشر بما ذكر للجهات الجاري فيها البيع وبالحيلة هذا للاجراء بما اقتضاه

املاك الميري الحرة. — منشور من نظارة المالية في ٢٤ محرم سنة ١٣٠١ ٢٥ نوفمبر ٨٢ انه مع تعدد صدور المنشورات من المالية بدقة الالتفات لضبط وربط ايجارات اطيان واملاك الميري وانتظام سير اجرائها على حسب التعليمات التي اوضحت بتلك المنشورات المترادفة منشوراً بعد منشور من سنة ١٨٨٠ الى هذه السنة فلم تزل بعض الجهات تتأخر في مراعاة ما يجب للتمكين من اجراء ما يلزم من الطرق فيما تكون ايجاراته لم تصل الى حد القيمة او الى سوابق التأجير في العام الماضي قبل دخول اوان الزراعة فلاجل رفع ما ينتج من التأخير وايجاد قاعدة للوقت الكافي الذي يساعد على استيفاء المزايدات وكامل ما يلزم من الاجراءات والمخبرات قد روي ان الجهات الموجود بها الاطيان والاملاك اللازم تأجيرها مع مراعاتهم ما في المنشورات يعتبرون المدة من اليوم الذي يحدد في اعلانات اشهار التاجر لاجتماع الراغبين للمزايدة الى اول السنة اللازم التأجير عنها ستين يوماً منها ثلاثون يوماً لاستيفاء المزايدات والذي يصل ايجاره للعام الماضي او ازيد ويترأى ان الايجار بلغ حد القيمة يعطى عنه فسحة عشرة ايام انتظاراً لوجود من يرغب الزيادة فيه وان وجد راغب يتم المزداد بينه وبين من سبق العطاء منه في المسافة المذكورة وان تأخر احد المزايدين او توجه وترك المزداد ومضت العشرة ايام يعتبر ذلك كف يد والجهات يكون لهم الحق في التسليم لمن رسي عليهم المزداد وبعد هذا الميعاد لا يقبل مزاد من احد اما ما لا يكون وصل ايجاره الى السوابق بعد الاشهار فهذا يجري اللازم عنه في مسافة الثلاثين يوماً الباقية الى اول السنة من نحو اعادة اشهاره على ذات النواحي الموجود فيها الاطيان والبلاد المجاورة واجراء طرق التشويق والترغيب وتعيين من يعتمد للوقوف على اسباب عدم وصول الايجار للسوابق

المعاينات وتقدير الايجار في ظرف السنة او في آخرها بل ان تقدير الايجار يجري على المتجدد من الجزائر فقط كما سلف ذكره وعلى ما يظهر حصول تصليحه وزراعته من المستبعدات لمن عينهم المديرية لمعاينة المستبعدات سنوياً اوان وجود الزراعة في الاراضي ويكون مما لم يحصل تأجيرها وعلى ما ينضج زراعته خفية ايضاً ولهذا نشر في تاريخه للمدريات والجهات لاتباع الاجراء حسبما ذكر ولزم تحرير هذا لتكم للمعلومية وملاحظة الاجراء على ما اقتضاه

املاك الميري الحرة — {منشور من نظارة الداخلية في ٧ ذى الحجة ١٣٠١ (١٩٢٩)}

اغسطس سنة ٨٤

حيث انه بمقتضى ما تقرر بمجلس النظار ووردت به لهذا افادة الرئاسة رقم ٢٧ شوال سنة ١٣٠١ غمرة ١٦١ انقضاء القومسيون الذي تشكل لحصر وبيع املاك وموجودات احمد عرابي ورفقائه الستة واحالة اعماله على محافظة مصر وكتب لسعادة محافظها باجراء مقتضى ما تقرر فلزم تحريره لحضرته للمعلومية بذلك وسيتم تاريخه صار اشعار باقي الجهات

املاك الميري الحرة (قسم) — {نشر من مجلس النظار باحالة قسم}

املاك الميري على مصلحة التاريخ من اول سبتمبر سنة ١٨٨٤ قرر مجلس النظار ان يحول قسم املاك الميري الذي كان من ملحقات ادارة الاموال المقررة بالمالية على مصلحة التاريخ من اول سبتمبر سنة ١٨٨٤ وقد بعث بهذا القرار الى نظارة المالية في ٣ سبتمبر سنة ١٨٨٤ فبعثت نظارة المالية عمال ذلك القسم مع اعماله الى مصلحة التاريخ في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ — وعلى هذا نشرت مصلحة التاريخ الى جميع الجهات بانه يلزم ان تكون جميع المخاطبات التي تتعلق بعمل الاملاك معنونة بعنوان مصلحة التاريخ بتمرة مخصوصة (غمرة املاك) تحرر في ٣ سبتمبر سنة ١٨٨٤

املاك الميري الحرة — {امر عال رقم ١٩ ذى الحجة ١٣٠١ (٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤)}

(نحن خديو مصر) حيث انه موجود في القطر المصري اراض متسعة خالية غير منزرعة بخلاف الاراضي التي خصصها قومسيون التصفية لسداد ديونها — وحيث ان هذه الاراضي هي والحالة هذه عديمة القيمة مطلقاً وانما

يتيسر جعلها ذات ايراد بواسطة اتفاق بعض مصاريف عليها يختلف مقدارها بحسب اختلاف موقع كل قطعة وحالتها — وحيث انه نظراً لما هو عليه القطر من الاحوال لا يؤمل اقدام الاهالي على شراء اراض غير قابلة الزراعة ومن ثم لا يتأتى استغلالها الا بمشقة ومصاريف جسيمة مع انه لو اعطيت من الآن بشروط ملائمة بحيث يسهل على الاهالي او خلافهم ان ينفقوا من مبداء الامر المصاريف اللازمة لزراعتها لزداد ذلك في ثروة البلاد زيادة عظيمة في المستقبل — وحيث انه يجب تقرير الشروط التي تعطى هذه الاراضي بموجبها — فبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ تقسم هذه الاراضي الى ثلاثة درجات (اولا) الاراضي الغير مزروعة التي لا يترتب على استغلالها صعوبات ولا مصاريف جسيمة (ثانياً) الاراضي المألحة والاراضي المستنقعة التي يستغرق اعدادها للزراعة مصاريف باهظة (ثالثاً) الاراضي المعروفة بالبراري التي يترتب على استغلالها مصاريف كلية فضلاً عن التكاليف الناشئة من انشاء المصارف والجسور وغير ذلك (م) ٢ لا يدخل في الثلاث درجات المذكورة قبل اراضي الجزائر او شواطئ النيل او شواطئ الترع ولا الاراضي الحرة الناتجة من زيادة المساحة وليس عليها اموال مقررة ولا كافة الاراضي الداخلة ضمن زمام البلاد او الاراضي المخصصة للتصفية ولا جميع تلؤل السبخ المتنقعة منها اهالي البلاد منفعة عامة مادامت الاتربة المنتفع بها للسبخ باقية فيها (م) ٣ تعطى اراضي الدرجة الاولى بدون تقرير اموال عليها المدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وتحديد تلك المدة يكون بمعرفة مندوب يعين من مصلحة التاريخ بناء على امر من رئيس مجلس النظار ويرفق مع المندوب المذكور عمد من اهل الخبرة وبعد انقضاء هذا الميعاد تربط على هذه الاراضي سواء كان مزروعاً كلها او بعضها الضريبة الملائمة لحالتها حسب تقدير قومسيون يؤلف من العمدة ومن مندوب من التاريخ تحت رئاسة المدير بعد ان يصدق مجلس النظار على التقدير المذكور (م) ٤



## ملحوظات

الآن — وحيث ان النظر في هذه الطلبات وتحقيقها واجراء ما تقتضيه الاعمال الابتدائية يستغرق زمناً طويلاً — فبناء على ما عرضه علينا مجلس النظر وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ لا تقبل طلبات باخذ اراضي من بعد تاريخ نشر امرنا هذا (م) ٢ الطلبات السابق تقديمها يجري ما يلزم نحوها طبقاً لاحكام امرنا المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ املاك الميري الحرة — (منشور اصدته نظارة المحفانية في ٨ القعدة سنة ١٣٠٢ الى المحاكم الشرعية ببيان ما تجزئ به في كتابة حجج الاطيان الخارجة عن الزمام الصادر باعطائها لمن يطلبها الدكرينو الخديوي المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وهو)

قد صدر الدكرينو الخديوي المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ بالترخيص باعطاء الاطيان الخارجة عن الزمام لمن يطلبها بالكيفية المفصلة بالدكرينو المشار اليه وبالنظر لتوسط نظارة المحفانية في بادي الامر في التصريح بتحرير حجج لبعض المعطى لهم قد توقف بعض القضاة عن اخراج حجج لآخرين ممن لم يصدر عنهم تصريح من هذه النظارة ما لم ترخص له بذلك وبعض القضاة طلب معرفة ما يؤخذ من الرسوم على هاته الحجج وحيث ان استيفاء الاجراءات المقررة في هذا النوع من مرخصات مصلحة التاريخ والمديرية الواقعة في دائرتها الاطيان ومتى استوفيت هذه الاجراءات وطلبت المديرية من قاضيها توقيع المسوخ الشرعي واجراءه مستوفياً للشرائط الشرعية والروابط النظامية والرسوم اللازمة يجب عليه اخراج الحجة لصاحبها بالتطبيق لنصوص لائحة المحاكم الشرعية بلا توقف على استئذان من جهة ما اما من جهة الرسوم اللازم اخذها على تلك الحجج والاوراق التمتعة اللازم كتابتها فيها فمن حيث ان القاعدة التي كانت متبعة في الحجج التي تحرر بالاراضي الماثلة للاطيان المذكورة التي كان جارياً اعطاؤها مجانياً على مقتضى القرار السابق صدوره من مجلس شوري النواب هي كتابتها في اوراق حجج متموغة خالية عن وضع مبلغ فكذلك كتابة حجج الاطيان السالف ذكرها تكون في اوراق متموغة من هذا النوع ولا يؤخذ عليها من الرسوم سوى رسمي الضبط والتحرير وقدرها ستون قرشاً

تعطى اراضي الدرجة الثانية بدون تقرير اموال عليها لمدة يصير تحديدها ايضاً بعد المعاينة بشرط ان لا تتجاوز ست سنوات — وبعد انقضاء هذه المدة تربط الاموال عليها بالطريقة المنوّه عنها في شأن اطيان الدرجة الاولى في المادة الثالثة (م) ٥ تعطى اراضي الدرجة الثالثة بدون تقرير اموال عليها لمدة لا تتجاوز عشر سنوات — وبعد انقضاء هذه المدة تربط الاموال عليها حسب المدون في المادة الثالثة (م) ٦ على الاشخاص المعطى لهم من هذه الاراضي ان ينقادوا لكافة القوانين واللوائح التي قررتها الحكومة والتي سنقرها بشأن الاراضي المذكورة (م) ٧ يجب على كل من يرغب استقلال ارض خالية غير مزروعة بالشروط السالف ذكرها ان يقدم طلباً بالكتابة الى رئاسة مجلس النظر مبيّناً فيه اسم الحوض الكائنة به تلك الارض والمقدار الذي يرغب زرعها بحيث يقدم الطلب السابق فالسابق فان تساوى طلبان في آن واحد قدم الاقرب من جهة الاطيان فان تساوى في القرب او البعد يقرع بينها — اما الاطيان المتوطن فيها عربان فتعطي لهم بالاولوية متى طلبوها والا طيان التي من الدرجة الاولى حيث انها لا تحتاج لمشقات كثيرة في تصليحها وعلى هذا يلزم تجزئتها لتعميم الانتفاع بها فلا يعطى منها لواحد زيادة عن الف وخمسمائة فدان (م) ٨ ينيه رئيس مجلس النظر على مدير التاريخ بتعيين مندوب من قبله لمساحة الارض المطلوبة وتحديددها بمحدود من حجر وعلان الكيفية لرئاسة مجلس النظر (م) ٩ يصير جرد قطعة الارض على حسب حالتها في احدى الثلاث الدرجات المذكورة ويجري تملكها للطالب بمعرفة مندوب من المديرية وتعطى له حجة مشتملة على الشروط المعطاة تلك الاطيان بموجبها بعد تصديق مجلس النظر املاك الميري الحرة — (امر ع ل رقم ١٧ م سنة ١٣٠٢ (٥) نوفمبر سنة ١٨٨٤)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٠١ (٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤) — حيث ان مقدار الاراضي المتقدم طلبات باخذها ينيف على المليون فدان ويفوق مساحة الاراضي الممكن اعطاؤها

وبناء على هذا لزم تعميم النشر للمحاكم الشرعية بذلك  
الاجراء في جميعها على الوجه المشروح

املاك الميري الحرة - (اعلان من نظارة المالية  
صادر في شهر يونيو سنة ٨٦)

لزيادة تراكم الطلبات المختصة باخذ اطيان من اراضي  
الميري بدون مقابل فمجلس النظار قرر بمجلسه المنعقدة  
في يوم ٢٧ مايو سنة ٨٦ عدم قبول طلبات من هذا القبيل  
في المستقبل بالنسبة لحالة المالية الراهنة يكون معلوم  
املاك الميري الحرة - (ترجمة لائحة مصدق عليها من مجلس  
النظار في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦)

(م) ١ تباع بالمزاد العمومي جميع املاك الميري  
الحرة من مباني وارضيات ايا كان محل وجودها ماعدا  
ما يكون مخصصاً منها للمصالح العمومية والاطيان المتخلفة  
من طرح البحر اي الجزائر التي لم يكن لها حدود  
ثابتة فانها تبقى على ذمة الحكومة (م) ٢ يلزم ان  
يكون مبيناً بالضبط في الرسومات المنوه عنها في المادة  
الاولى من ذكره ٦ اكتوبر سنة ٨٦ مساحة  
وحدود وموقع كل قطعة وان يلحق بهذه الرسومات  
جداول واضح فيها بالتفصيل الجهات الموجودة بها  
هذه الاملاك ونمرة كل قطعة منها ومساحتها والتمن  
المقدر لها او اثنان الذي يتخذ اساساً لها في المزاد وقيمة  
الاموال التي تربط عليها بعد البيع كما وينبغي ان يكون  
واضحاً بهذه الرسومات والجداول الاراضي المخصصة  
بمعرفة الحكومة للمنافع العمومية مثل الترع والجسور  
والطرق وخلافه هذا وان اثنان الذي يتخذ اساساً في  
المزاد يصير تقديره بمعرفة القومسيونات المنوه عنها  
في المادة الخامسة (م) ٣ لا يصير نشر الرسومات  
والجداول الا بعد مراجعتها بمعرفة مصلحة عموم  
التاريخ والتصديق عليها من ناظر المالية بعد اخذ  
رأي نظارة الاشغال ثم يصير وضعها تحت طلب  
العموم ليطلع عليها اما في البنادر والمحافظة الكائنة  
بها تلك الاملاك او في مصلحة عموم التاريخ وتباع  
جداول كل مركز بواقع قرش صاغ النسخة (م) ٤  
الاراضي الفضا المعدة للبنا الكائنة في المدن والقرى  
الموجودة بها مصلحة تنظيم يصير عمل رسمها بمعرفة  
مصلحة عموم التاريخ وينصدق عليه من ادارة عموم  
التنظيم (م) ٥ يصير تقدير اثنان الذي يتخذ اساساً

في المزاد عن كل قطعة بمعرفة قوميونات خصوصية  
تشكل لذلك - (بالمحافظات في كل مدينة  
وبالمديريات في كل مركز اوقسم) وهذه القومسيونات  
يتركب كل منها من خمسة اعضاء يعينهم المدير او  
الحافظ ويصير تشكيلها على الصورة الآتية (اولا)  
في المحافظات والمدن الموجودة بها مصلحة تنظيم من  
مندوب من طرف المحافظة بصفة رئيس ومندوب من  
مصلحة عموم التاريخ ومندوب من طرف مصلحة  
التنظيم واثنين من اصحاب الاملاك الجميع بصفة  
اعضاء (ثانياً) في المديريات والمراكز والاقسام من  
مندوب من طرف المديرية بصفة رئيس ومندوب  
من مصلحة عموم التاريخ وثلاثة من عمد المديرية  
بصفة اعضاء (م) ٦ لمشتري املاك الميري الحرة  
حق الملكية المطلقة في العين انما يضرب على  
الاراضي المنزرعة ابتداء من يوم استلامها مال  
تقدر قيمته في قائمة المزاد (م) ٧ يصير بيع املاك  
الميري الحرة في المزاد العمومي ومع ذلك لمجلس  
النظار الحق في ان يبيعها بالممارسة (م) ٨ املاك  
الميري الحرة يصير اشهارها بالمزاد اما رأساً من  
قبل ناظر المالية او بناء على طلبات تقدم عن  
مشتريها بشرطان المواعيد التي تتحدد للمزاد لا تكون  
اقل من عشرين يوماً ولا اكثر من ثلاثين وذلك  
من تاريخ اعلانها بالمزاد وان اثنان الذي يتخذ اساساً  
للمزاد يكون اعلا عطاء بشرط ان لا يكون هذا  
العطاء اقل من اثنان المقدر في الجدول اما القطع  
التي تطرح في المزاد من قبل المصلحة رأساً فاثمن  
الذي يتخذ اساساً لها في المزاد يكون ذات المقدر  
لها في الجدول (م) ٩ يصير اعلان العموم عن  
بيع هذه الاملاك بواسطة اعلانات تنشر في الجرائد  
الرسمية وتوضع على ابواب المحافظات والمديريات  
وفي النقط المشهورة بالجهة الكائن بها العقار ويلزم  
ان يكون واضحاً بهذه الاعلانات نمرة ومساحة وحدود  
وموقع كل قطعة واسم البلد الموجودة بها واثنان  
التي يتخذ اساساً لها في المزاد سواء كان الوارد في الجدول  
او اعلى عطاء يتقدم عنها كالمبين في المادة السابقة  
وينبغي ان يكون مبيناً ايضاً في هذه الاعلانات قيمة

ملحوظات

ولم تعلن كتابة صاحب اعلى عطاء بقبول عطاء فيعتبر عطاء هذا لاغياً ولا يكون له ادنى حق باقامة دعوى ضد الحكومة بطلب عطل واضرار بل يرد اليه فقط التأمين الذي يكون دفعه (م) ١٤ عند حصول البيع سواء كان بالممارسة طبقاً لاحكام المادة السابعة او بطريق المزاد يجب على المشتري ان يورد الى خزينة المصلحة او المديرية او المحافظة في العشرة ايام التالية لاعلانه كتابة بقبول طلبه او ليوم جلسة المزاد بحسب الحال باقى ثمن المشتري كما والمصاريف المبينة بالمادة التالية وعند حصول السداد فالمصلحة ذات الشأن مكلفة بان تسلم العقار الى المشتري وان توقع المسوغ الشرعي وتجري تحرير الحجة بواسطة المحكمة باسم من يكون رسي عليه المزاد ما لم يعلن هذا كتابة وقت البيع بانه لم يكن الا وكيلاً وان يعرف عن اسم موكله وبطلب ذكر هذا في محضر المزاد (م) ١٥ ان لم يدفع المشتري في المدة المبينة في المادة الرابعة عشرة باقى الثمن والمصاريف المدونة بالمادة ١٩ تسقط جميع حقوقه في العقار والتأمين المدفوع منه يصير حقاً للمبرى هذا والمصلحة مكلفة بان تسلم الاراضي للمشتري في بحر شهرين من تاريخ سداد كامل الثمن وان لم يحضر المشتري او وكيله لاستلام العقار في الثانية ايام التالية لتكليفه بالحضور لذلك الغرض فالمصلحة تنذره كتابة للحضور في بحر ميعاد جديد قدره خمسة عشر يوماً فان مضى هذا الميعاد يكون المشتري ملزوماً بدفع الاموال المقررة على الاطيان المباعة اليه من ابتداء تاريخ اول اعلان وان لم يمكن الحكومة ان تسلم الاراضي المباعة لدواع ليست مكلفة بابدائها فلا تكون ملزمة الا برد التأمين فقط مع فوائده بواقع خمسة في المائة اعتباراً من يوم سداد باقى الثمن بحيث ان لا يكون للراسي عليه المزاد الحق بان يطالب الحكومة بادنى مكافئة باي سبب كان وباي وجه من الوجوه (م) ١٦ اذا وجد العقار المباع مؤجراً وقت حصول البيع فيكون المشتري ملزوماً بقبول الايجار عن كامل مدته ويكون له الحق في قيمة الايجار من ابتداء يوم استلام العقار وفي مقابلة ذلك يكون

الاموال التي تربط على تلك العقارات واليوم والساعة المعينان لفتح وقفل جلسات المزاد (م) ١٠ يصير تقديم العطاوات الى المديرية او المحافظة حسب موقع العقار ويلزم ان تكون هذه العطاوات محررة بواقع المقاسات المدرجة بالجدول اما بالفدان او بالمترا او بالذراع او عن المالك بأكمله وكل عطاء لم يكن مصحوباً بشهادة مثبتة دفع تأمين قدره عشرة في المائة من الثمن المرغوب المشتري به يعتبر لاغياً ولا عمل له (م) ١١ يشك في بندر كل مديرية او محافظة موجود بها املاك للمبرى ومقتضى بيعها قومسيون يتركب كالآتي — في المحافظات — من المحافظ او في غيابه من وكيل المحافظة بصفة رئيس ومن القاضي او نائبه ومن مندوب من مصلحة التنظيم ومندوب من التاريخ — في المديريات — من المدير او في غيابه من وكيل المديرية بصفة رئيس ومن القاضي او نائبه ومن مندوب من مصلحة التنظيم يلزم ان يضاف على القومسيون مندوب من طرف هذه المصلحة (م) ١٢ يقبل قومسيون الجهة الواقع بها العقار المطروح للبيع العطاوات التي تقدم اليه من المزايدين بعد دفعهم التأمين المبين في المادة العاشرة ويتحرر عن كل قطعة مطروحة للبيع قائمة مزاد خصوصية تكتب فيها العطاوات التي تعطى عنها اولاً باول (م) ١٣ يأمر رئيس القومسيون في ذات يوم المزاد او على الاكثر عند غروب هذا اليوم بقفل المزاد ويعمل محضر بذلك فاذا وجد ان العطاء الاعلى موازياً او يزيد عن الثمن المتخذ اساساً في المزاد فيقرر القومسيون نهائياً بتسليم القطعة لصاحب هذا العطاء ويعطى له صورة من محضر المزاد تقوم مقام حجة تمليك بشرط مراعاة احكام المادة ١٥ اما اذا كان العطاء المذكور هو بالعكس اقل من الثمن المتخذ اساساً في المزاد فيجب على المديرية او المحافظة حال قفل الجلسات ان تبادر بارسال المحاضر وقوائم المزادات الى مصلحة التاريخ كي يصير عرضها بمعرفة نظارة المالية على مجلس النظار ليقرر قبول هذه العطاوات او عدمه فاذا كان بعد مضي الثلاثين يوماً التالية لقفل المزاد

اخذها بمقتضى احكام الامر العالمى الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ لاتدخل تحت حكم هذا القرار بل انها تعطي لطالبيها بالاولوية بمقتضى احكام الامر المشار اليه اذا كان تقدم عن اخذها طلبات قانونية بمقتضى الامر العالمى المذكور

املاك الميرى الحرة - { قرار صادر من نظارة المالية (في شهر فبراير سنة ١٨٨٢

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ١٠ يناير الماضي (قرنا ما هوآت)

(اولاً) قل املاك الميرى الحرة الذي كان تابعاً لمصلحة عموم التاريخ (اي القلم المخصص بايجار وبيع واعطاء اراضي طبقاً لاحكام ديكرتو ٩ سبتمبر سنة ٨٤) قد صار نقله وتبعيته لادارة الاموال المقررة بنظارة المالية (ثانياً) قد انيط مؤقتاً حضرة حنا بك باخوم بادارة القلم المذكور

املاك الميرى الحرة - { منشور اصدرته نظارة الحفانية (الى المحاكم الشرعية في ٢٢ شعبان سنة ١٣٠٤

بتاريخ ١٢ رجب سنة ١٣٠٠ و٢٢ منه نشر من النظارة للمحاكم الشرعية بما قرره مجلس النظار بتاريخ ٢٢ سنة ١٣٠٠ (٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣) من معافاة من يشترون اطياناً من اطيان قومسيون الاملاك الميرية على حسب دفتر التكاليف والشروط والقيود الذي صدق عليه المجلس من دفع الرسوم الميرية المقررة للمحاكم على تلك المبيعات باعتبار خمسة في المائة بحيث لا يكلفون الا بدفع ثمن ورق التمغة ورسم الكتابة ثم بالنسبة لصدور مبايعة من القومسيون في عقار مبني لدى مندوب محكمة مصر الشرعية وطلبه رسوماً نسبية على ذلك قد طلب القومسيون اعلان هذه المحكمة وباقي المحاكم بان المعافاة المذكورة شاملة ايضاً للعقارات المبنية الموجودة في الاطيان المذكورة وانه وان سبق التحرير من هنا محكمة مصر المشار اليها بالاجراء على هذا الوجه في المبايعة التي صدرت بها ولكن قبل تعميم الاجراء يباقي المحاكم قد اخذ ايضاً رأي مجلس النظار في ذلك وفي جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٠٤ (٢١ مارش سنة ١٨٨٢) صدق على ما رآته الحفانية بالصفة المذكورة فبناء عليه لزم

مكلفاً بسداد الاموال المستحقة على هذا العقار من ابتداء اليوم المذكور وفي حالة ما اذا كانت الحكومة اخذت الايجار مقدماً فيجب عليها ان تدفع للمشتري ما يكون مستحقاً له من هذا الايجار (م) ١٧ اذا ظهر في مقياس العقار الذي يصير اجراؤه وقت التسليم فرق سواء كان بالزيادة او بالجزء عن المقياس المبين في اعلان البيع فيزداد الثمن او ينقص بحسب الفرق (م) ١٨ تعامل الحكومة والمزايدون من جهة باقي شروط البيع الغير واردة في هذه اللائحة طبقاً للقوانين المتبعة الاجراء في ذلك (م) ١٩ جميع مصاريف نقل الملكية وتحرير الحجة ورسوم العقود تكون على طرف المشتري وفي مقابلة ذلك تتحمل الحكومة بمصاريف المساحة التي يصير اجراؤها وقت تسليم العقار بمعرفة مصلحة التاريخ ويجوز للمشتري ان ينوب عنه وكيلاً وقت المساحة (م) ٢٠ تباع املاك الميرى الحرة بالحالة التي هي عليها مع ما لها وعليها من حقوق الارتفاق بشرط ان لا يجوز الرجوع على الحكومة بادنى شيء من هذا القبيل (م) ٢١ يجوز لمجلس النظار تنزيل الاثمان المندرجة في الجداول اذا تراأى له اوفقية ذلك (م) ٢٢ كافة احكام اللوائح والقرارات والمنشورات السابقة عن هذه اللائحة وتكون مخالفة لها تبقى لاغية ولا عمل لها (قد صدق مجلس النظار على هذه اللائحة بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٢٢ نوفمبر سنة ٨٦)

املاك الميرى الحرة - { افادة واردة للمالية من رئاسة (مجلس النظار مورخة ٩ ربيع

الثاني سنة ١٣٠٤ (٣ يناير سنة ٨٧) نمرة ٢ ادارة انه لدى المذاكرة بالمجلس المنعقد يوم الاثنين ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٠٤ (٢٧ ديسمبر سنة ٨٦) في مسألة الاراضي البور والاطيان المؤجرة من الحكومة والاراضي الخارجة الزمام الجاري التصريح من المجلس ببيعها بالممارسة ثمران يستمر التصريح ببيع الاراضي المذكورة بهذه الطريقة للمزارعين والعربان لغاية ختام سنة ١٨٨٢ متى كانت هذه الاراضي يجهات اقامتهم وذلك رغبة في زيادة توطنهم وعماريتهم وبعدها يكون البيع بالمزاد اياً كان المشتري هذا ومن المعلوم ان الاراضي الخارجة الزمام التي سبق تقديم طلبات عن

## ملحوظات

املاك الميري الحرة - { قرار صادر من نظارة المالية  
في ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٨

بعد الاطلاع على النوتة الافرنكية المرفوعة من حضرة  
يوحنا بك باخوم مامور ادارة املاك الميري الحرة  
بتاريخ ١٦ جويس سنة ٨٧ مرة ٧٢ فيما يخص بقلم المبيعة  
الاميرية وبعد الاطلاع على مذكرة اخرى مرفوعة  
من حضرته ايضا مؤرخة ٢٤ مايو سنة ٨٨ مرة ١٣٥  
افرنكي تخص باعمال ذاك القلم وعلى ملحوظات سعادة  
وكيل المالية الواقعة عليها وعلى المحق المشتمل على  
اجابة حضرة المأمور الموما اليه على تلك الملحوظات  
وبعد الاطلاع على محرر نظارة الداخلية المؤرخ ٢٦  
ربيع الثاني سنة ١٣٠٥ و ١٠ يناير سنة ٨٨ مرة ٢  
المتضمن احالة القلم المذكور على نظارة المالية وعلى النوتة  
المرفوعة بنا ايضا كما ذكر بتاريخ ٧ يوليو سنة ٨٨  
قررنا ما هوآت (م) ١ الاطيان والعقارات التي  
آلت للقلم لغاية سنة ١٨٧٩ الخالية الموانع والمحذورات  
التيوت ملكيتها للحكومة تعتبر كاملاك الميري الحرة  
ويجوز بيعها واعطاؤها بدل معاش وتسري عليها  
احكام اللأئحة المصدق عليها من مجلس النظار بتاريخ  
٢٢ نوفمبر سنة ٨٦ والمنشورات التهمة لها المختصة  
باملاك الميري الحرة (م) ٢ الاطيان والعقارات  
التي يتم تسويتها مما يكون واقعا فيه نزاع وتحت  
التسوية وتصير خالية من كافة الشوائب يتبع فيها ما  
هو مدون بالمادة السابقة (م) ٣ مبلغ ٥٦٠٧ جنيه  
مصري و ١٨٦ مليم المعلي للقلم بحسابات مصلحة بيت  
مال مصر لغاية ٢٤ يناير سنة ٨٨ من بعد خصم  
المنصرف منه لغاية الآن يضاف للايرادات وما  
يتحصل من اثمان المبيوعات يضاف لاثمان املاك  
الميري ومن الايجارات يضاف للايجارات (م) ٤  
كاتب القلم ونعاونه يستمر ابقاؤها وصرف مرتبها  
البالغ قدره شهريا ١٤ جنيها مصريا من ايرادات  
املاك القلم مع ما يلزم من المصروفات المتعلقة به  
سواء كانت مثل ترميمات عقاراته او غير ذلك (م) ٥  
يعتمد الاجراء فيما ذكر على مقتضى قرارنا هذا اعتبارا  
من تاريخه وعلى قسم املاك الميري الحرة  
اجراء مقتضياته فيه

النشر للحاكم بما ذكر وهذا لحضرتكم العلم والعمل بموجبه  
املاك الميري الحرة - { (اراضي اميرية غير مترعة) امر  
عال صادر في ١٧ يناير سنة ٨٨  
بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة  
رأي مجلس النظار امرنا بما هوآت (م) ١ المادتان  
الثالثة والثامنة من امرنا الصادر في ١٩ ذي القعدة  
سنة ١٣٠١ (٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤) المتعلق بالاراضي  
الغير منزوعة المعطاة من الحكومة تعدلنا على الوجه الآتي  
(م) ٣ الاراضي التي صار طلبها بمقتضى احكام  
امرنا الصادر في ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٠١ (٩ سبتمبر  
سنة ١٨٨٤) ولم يجر تحديدها لغاية الان تعطى بدون  
تقرير اموال عليها لمدة تحدد بمعرفة مندوب من  
المديرية او من نظارة المالية ويرفق مع المندوب  
المذكور عمدا من آل الخبرة - وبعد انقضاء هذا الميعاد  
ترتبط على الاراضي المذكورة سواء كان مزروعا  
كلها او بعضها الضريبة الملازمة لحالتها حسب تقدير  
قومسيون يؤلف من مندوب من نظارة المالية ومن  
العمد آل الخبرة تحت رئاسة مندوب خصوصي من  
قبل المدير بعد ان يصدق مجلس النظار على التقدير  
المذكور (م) ٨ تعين المديرية او نظارة المالية مندوبا  
ومعه مساح يكلف بمساحة الاراضي وتحديد ما يحدود  
من حجر ويجوز المندوب المذكور تقريراً في شأن  
ذلك لنظارة المالية وهي ترفعه الى رئاسة مجلس النظار  
املاك الميري الحرة - منشور صادر في ٣ يونيو سنة ١٨٨٨

قد استصوبنا ان الاطيان والاراضي الاميرية المتصوص  
عن كيفية بيعها في المادة الثالثة عشر من اللأئحة الصادرة  
في ٢٢ نوفمبر سنة ٨٦ يتبع فيها ما هوآت - بصير  
الاشتراط في اعلانات اشهارها وقوائم مزاداتها بان  
الحكومة تحفظ لنفسها الحق في ان تقبل او ترفض  
اعلا عطاء يرسي به المزاد وفي حالة رفض اعلا عطاء  
لا يكون لصاحبه حق في شيء ما سوى رد التامين  
المدفوع منه اليه - وعليه يلزم تدوين ما ذكر في  
اعلانات الاشهار وقوائم المزادات التي تحرر من الان  
فصاعداً او بعد قفل الجلسة وعمل محضر قومسيون  
البيع مدونا فيه هذا الشرط ايضا يقدم به في اليوم  
التالي للجلسة لنظارة المالية للنظر بها وصدر ما تراه

املاك الميري الحرة — { منشور صادر من نظارة مالية  
(في ١٣ ديسمبر سنة ٨٨ الموافق

١٠ ربيع الثاني سنة ٢٠٦ لجميع المديرين والمحافظين مرة ١  
يمنع تعدي اجراء البناء على اراضي الميري وعدم شغلها بشي  
ما بدون وجه حق وهو

بناء على ما علم من التحريات الواردة للنظارة عن حصر  
الاطيان والاراضي الاميرية من ان البعض منها مقام  
عليه ابنية وعشش وتخاشيب ونحوها بمعرفة اشخاص  
بدون ان يكون يدهم رخصة من طرف الحكومة  
ولا مستندات يستدل منها على ملكيتهم — وبناء  
على انه لا يجوز البتة تجاري اي شخص كان على  
اجراء اي بناء على اراضي الميري او ان يشغلها بشي  
ما الا اذا اذن له بذلك او يكون امتلاكها امتلاكاً  
شرعياً — وبناء على ان كل محافظ وكل مدير هو  
النائب عن الحكومة في المحافظة او المديرية الموكولة  
لعهده بمقتضى الامر العالي الصادر بتاريخ ١٣ اغسطس  
سنة ١٨٨٨ ( ٥ ذي الحجة سنة ١٣٠٥ ) — يتعين  
على كل مدير ومحافظ خاصة وعلى مأموري المراكز  
ونظار الاقسام ومعاونيهم وعمد ومشايخ ودلاء البلاد  
وصيارفها ومهندسي التنظيم والمراكز التابعة للمديرية  
وعلى مأموري ومهندسي الاقسام (والاثمان) التابعين  
للمحافظة ومشايخ الحواري والاثمان ومن هم منوطون  
بملاحظة املاك الميري بانحاء المحافظات والمديريات  
دواماً تحري وملاحظة هذا الامر بغاية كل دقة واعناء  
وعلى كل مأمور دائرة بلدية التأكد على مأمور  
الاملاك بذلك ومنع كل من اراد الشروع في اجراء  
مباني او عزب او عشش او تخاشيب او غير ذلك من  
غرس اشجار او انشاء جنائن ونحوها في اي قطعة  
من اراضي الميري — وفي حالة عدم امكان اي  
من ذكره ومنع هذا التعدي عليه ان يخبر المركز او  
القسم (والاثمن) التابعة لدائرته الارض في الحال  
ويعمل بوقته المحضر اللازم عنه ويقدم للمديرية او  
للمحافظة ( التابعة لها الارض ) بدون تاخير لاجراء  
ما يقتضي بمعرفتها لمنع وتوقيف العمل بالقوة — ومن  
يتكهن من التعدي باجراء البناء او احداث اي شيء  
باي قطعة من اراضي او اطيان الميري بدون ان  
يكون مستاجراً لها من الحكومة وبدون تصريح من

الجهة التابعة اليها فانه يكون مكلفاً بازالة البناء او ما  
يحدث بها بمصاريف على طرفه بدون توقف ولا  
معارضة ورجوع الارض لخالها الاصلية كما كانت  
ويلزم ايضاً بما ينشأ عن ذلك من الضرر والتعويضات  
واذا حدث امر مثل ذلك ولم يمنع فكل من ذكره  
من الحكام والمأمورين يكونون تحت المسؤولية  
حسبما يظهره التحقيق وعلى ذلك ينبغي على كل من  
المحافظين والمديرين ومأموري الدوائر البلدية اعلان  
هذا المنشور الى جميع من ذكره مع تعميم اعلانه  
بانحاء كل محافظة وكل مديرية للمعلومية العموم به  
ومعاملتهم بمقتضاها

املاك الميري الحرة — { ترجمة امر عال صادر في ٢٦ فبراير  
( سنة ٨٩ ( ٢٦ ج سنة ١٣٠٦ )

بعد الاطلاع على الرسم الذي وضعته ادارة اشغال  
مدينة الاسكندرية وبناء على ما عرضه علينا ناظر  
المالية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوآت  
(م) ١ تسليح قطعة الارض الكائنة على شاطئ البحر  
في المينا الشرقية بالاسكندرية (المحدودة من الجهة  
القبليّة الشرقية بالعامة المعروفة بوكالة دومر بكر ومن  
الجهة البحرية الغربية بالشارع الفاصل تلك الوكالة  
عن عمارة الحكومة المعروفة بلوكدة انكلترة القديمة  
ومن الجهة البحرية بالخط المار في امتداد الشارعين  
الموازيين المذكورين الذي تنتهي اليه حدود تلك  
القطعة البالغة مساحتها الفاً ومائة وثلاثة وسبعين  
متراً مربعاً ) من املاك الميري العمومية  
وتلحق بالاملاك الحرة

املاك الميري الحرة — { ترجمة امر عال صادر في ١٧ ابريل  
( سنة ٨٩ ( ١٦ ش سنة ١٣٠٦ )

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٠  
ومادة ٨٤ من قانون التصفية وبناء على ما عرضه  
علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا  
بما هوآت (م) ١ تفصل من الاملاك العامة وتلحق  
بالاملاك الخاصة قطعة الارض الكائنة بمدينة المحروسة  
الملاصقة لسراي الاسماعيلية الصغرى المحدودة بمحدود  
اربعة الحد البحري بعضه الشارع الموصل من ميدان  
الاسماعيلية الى كوبري قصر النيل وبعضه سراي  
الاسماعيلية والحد القبلي السور الفاصل بينها وبين

ملحوظات

ومشغوليات بغير ثمة — وحيث ان قرار الجمعية العمومية الصادر عليه امر جنتم كان سعيد باشا في ٨ ص سنة ١٢٧٧ الوارد ضمن مجموع اللائحة السعيدية مقتضاه تحصيل ايجار ما يظهر زيادة باطيان الغير من واضع اليد من سنة ظهورها التي هي سنة المساحة بحيث لو كانت المساحة في آخر السنة فتكون المطالبة بايجار تلك الزيادة اعتباراً من اول سنة المساحة فقط بدون التثبت لتحقيق سوابق الزراعة — وحيث ان ما هو متبع ببعض الجهات من امر حسابان هذه الاتيجارات على مدد سابقة بما لا يوافق العدل والانصاف ومخالف لما هو منصوص بمجموع اللائحة السعيدية — فلجل رفع المشغوليات الواقعة في هذا الشأن وانتظام سير العمل بكافة الجهات على نسق واحد وسهولة تحصيل حقوق الميري قد تراآى وجوب المحاسبة على ايجار ما يظهر حقاً للميري من الاطيان الزراعية او الاراضي الفضا اعتباراً من ابتداء سنة ظهورها فقط من مقتضى المساحة والتحقيقات التي تجري عنها وتحصيل ذلك من واضعي اليد بدون التفتت لما تقدم من السنين الماضية عملاً بما نص بالقرار المشار اليه وتحري شروط التأجير في الحال حسب التعليمات — ولجل اتباع الاجراء في ذلك بجهتكم على وجه ما توضح اقتضى تحريره للمعلومية ايجار اطيان واراضي الميري الحرة — ٠ { منشور صادر الى مديريات ومصالح الوجه البحري في ٢٦ اغسطس سنة ٨٩ قد تنوعت اجراءات الجهات في اعتبار مدد تأجير اطيان واراضي واملاك الميري في بعضهم جار تأجير الاطيان الزراعية على واقع السنوات القبطية والبعض جار تأجير الاراضي والاماكن على واقع السنوات الهلالية والبعض جار التأجير من هذا وهذا على واقع السنوات الافرنكية وحيث ان حسابات مصالح الحكومة هي جارية على واقع السنوات الافرنكية واتباع بعض الجهات في عمل التأجير خلافًا لما وجب لعدم استقامة العمل وضبط الحسابات فلجل انتظام سير العمل على وتيرة واحدة بكافة الجهات واستقامة حساباتها قد تراآى موافقة اجراء التأجير على واقع السنوات الافرنكية بعد نهاية مدة ايجاراتها السابقة واول تأجير يصير اجراءه عن الاطيان الزراعية التي

جنيئة دولتلو البرنس ابراهيم باشا والشرقي بعضه الشارع الموصل من ميدان الاسماعيلية الى مصر القديمة وبعضه سراي الاسماعيلية والغربي نهر النيل  
املاك الميري الحرة — ٠ { ترجمة قرار صادر من نظارة المالية في ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٩  
بعد اطلاعنا على لائحة بيع املاك الميري الحرة المؤرخة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ وبعد اطلاعنا ايضاً على القرار المصدق عليه من مجلس النظارة بتاريخ ١٤ مايو سنة ٨٨ عن تعيين حضرة ديكسون بك ناظر اشغال املاك الميري الحرة بسكندرية بوظيفة رئيس القومسيون المعين لتقدير الثمن الاساسي للاملاك التي تباع بمحافظة سكندرية — وحيث ان وظيفة ناظر اشغال املاك الميري الحرة بسكندرية قد الفيت وصار تحويل اعمال الاملاك المذكورة على الدائرة البلدية — قررنا تعيين حضرة مامور الدائرة البلدية بسكندرية رئيساً للقومسيون المذكور وفي حالة وجود ما يمنع حضوره يكون تحت رئاسة وكيله  
املاك الميري الحرة — ٠ { امر عال صادر في ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٩  
بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٦ يونيو سنة ٨٠ وعلى المادة الرابعة والثمانين من قانون التصفية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظارة امرنا بما هوآت (م) ١ سراي الرمل وما يتبعها من المباني والقشلاقات والاسطبلات والمحقات الكائنة بالرمل بجوار اسكندرية انفصلت عن املاك الحكومة العمومية والحقت باملاكها الخصوصية  
املاك الميري الحرة (تأجير) — ٠ { منشور صادر من نظارة المالية في ٥ اغسطس سنة ٨٩  
دلت وقائع الاحوال على ان الاطيان والاراضي الجاري اظهارها من حقوق الميري من الموضوع عليها ايدي الاهالي المستعملة بالزراعة او بوضع مباني عليها جار تقدير ايجاراتها ببعض الجهات على مدد سنوات ماضية من ابتداء وضع اليد عليها ارتكاناً على ارشادات مشايخ وعمد البلاد ومع حصول حصر تلك الايجارات على هذه الكيفية والمطالبة بتحصيلها حاصل تعسر في الحصول عليها وترتب على ذلك وقوع ارتباكات

سندات او قوتترات تأجير او رسوم تسجيل او تأجير (ثانياً) كل مالزم تحريره من قوائم المزااد او القوتترات يكون صرفه مجاناً بدون ثمن (ثالثاً) ان معافاة المستأجرين من دفع اثمان القوائم والسندات والقوتترات ورسوم التسجيل يكون قاصراً على ما يجري تأجير من اطيان وارضى واملاك الميري فقط وما عداها يتبع الاجراء فيه كما كان جارياً من قبل (رابعاً) ان ما يكون باقياً بالجهات لحين وصوله من قوائم المزااد استمارة نمرة ٨ والقوتترات (استمارة نمرة ٧) المختصة بعمل تأجير املاك الميري تحت الصرف يلزم جرده حالاً عن يد من يعتمد ويحصر مقداره وتطلب التعليمات اللازمة من المالية (ادارة عموم الحسابات) عما يتبع في خصم اثمانه بالحسابات — بناء عليه اقضى تحريره للمعلومية بما فيه ودقة اتباع الاجراء بمقتضاه — في نوفمبر سنة ٨٩

املاك الميري الحرة — (منشور من نظارة المالية الى جميع الجهات في ٢ دسبر سنة ٨٩ بمعافاة مستأجري املاك الميري من ثمن قوائم المزااد والسندات والكوتترات والرسوم وهو انه من اجل ضبط وربط عمل تأجير الاطيان والاملاك الميرية الجارية تأجيرها بشروط كافلة لحفظ حقوق الحكومة وضامنة لتحصيل ايجاراتها في مواعيد استحقاقها قد عمل مشروع قوترات بمعرفة نظارة المالية عما يقتضي تأجير من ذلك مدونة فيه الاشتراطات اللازمة وتقرر بعدم اعتماد تأجير اي شيء من اطيان وارضى واملاك الحكومة الا بمقتضاه والآن صار طبع اللازم منه (باستمارة نمرة ٧ املاك) وارسل لكل جهة ما لزم لها وحيث من الاقتضاء معلوميتكم بالاجراء الواجب اتخاذها في عمل تحرير تلك القوتترات فقد توضح بهذا التعليمات اللازمة وهي (اولاً) لا يصير تكليف المستأجرين بدفع اي شيء نظير ثمن هذه القوتترات بل ان كل مالزم تحريره منها يكون صرفه مجاناً بلا ثمن (ثانياً) عند لزوم تحرير كل قوتراتوا يجب ان يتوضح في ترويضه بالكتابة اسماء المستأجرين والجهة المقيمين بها ورش المصلحة الواقعة التأجير منها ومقدار مقاس العقار ونوعه ان كانت

كانت مؤجرة بواقع السنة القبطية يكون عن مدة سنة وثلاثة شهور وثلاثي موافقة لختام السنة الافرنكية بملاحظة اضافة ما يخص المدة الزائدة عن السنة من اصل الايجار وكذلك ما كان مؤجراً بواقع الشهور الهلالية من الاراضي والاماكن بلا حظ في امر ربط ايجارها ما يخص فرق الايام ما بين السنة الهلالية للسنة الافرنكية حتي لا يضيع شيء على الحكومة باسباب تحويل قاعدة عمل التأجير ولزم تحريره للمعلومية والعمل بمقتضاه املاك الميري الحرة (تأجير) — (منشور من نظارة المالية الى جميع الجهات في ٢ دسبر سنة ٨٩ بما يجب اتخاذ من الاعمال عند عمل الكوتترات لتأجير املاك الميري وهو دلت وقائع الاحوال على ان الجهات مجرون احساب اقلام اضافة على ايجارات اطيان املاك الميري مثل ثمن قوائم مزااد وسندات تمغة رسوم تأجير وتسجيل بطرق متنوعة واعمال غير منتظمة وكل جهة متبعة في اجراءاتها غير ما هو متبع بالجهة الاخرى ارتكاناً على السوابق كما ان بعض الجهات لم تقتصر في احساب هذه الاضافات على ما يجري تأجير به بالمزااد فقط بل انهم مجرون احساب بعضها او كلها على ايجارات الاطيان التي توجد منزوعة بدون تأجير (سواء كانت جزئية او كلية) الجاري تقدير ايجاراتها بالمعينة على مزارعيها وفضلاً عن وقوع الضرر من هذا القبيل فانه واقع تأخير ايضاً في استيفاء عمل الربط والتحصيل — وحيث ان اجراءات تأجير املاك الميري من الامور التي يهم الحكومة النظر في اصلاح شؤونها وتحسين حالتها وازالة التأخيرات والتنوعات الواقعة فيها — وحيث انه لهذه الغاية قد عملت قوائم مزااد وقوتترات مدونة فيها الاشتراطات والقيود اللازمة باطلاع قسم قضايا المالية وصار طبعها وارسل اللازم منها للجهات وتعين على كل جهة استجداد سجل خصوصي بها لتسجيل كل ما تحرر من القوتترات فيه — وحيث ان القصد من تحرير القوائم والقوتترات المذكورة انما هو ضبط وربط حقوق الميري لا غير — فلاجل انتظام وتسهيل هذا العمل قد استصوب اتباع الاجراء في ذلك حسب ما هو آت (اولاً) لا يصير تكليف المستأجرين من الآن بدفع اي شيء نظير اثمان قوائم مزاادات او



## ملحوظات

مخصوص مختوم بختم المصلحة لتسجيل كل ما يتحرر من القونترات فيه بالايضاحات انكافية وتوضع نمرة التسجيل على القونتراتو (حادي عشر) لا يتحصل شيء من المستاجر ين نظير رسم تسجيل القونترات بل ان هذا التسجيل يكون مجاناً (ثاني عشر) من يطلب من المستاجر ين اعطاً و صور قونتراتو التاجير تعطى له مجاناً بدون ثمن مصداً عليها بانها طبق الاصل ويتاشر منه على الاصل بما يفيد اخذه صورته (ثالث عشر) معافاة المستاجر ين من دفع اثمان القونترات ورسوم تسجيلها يكون قاصراً على ما يجري تاجيره من اطيان و اراضي و املاك الميري فقط دون غيرها فهذه هي التعليمات الواجب اتباع الاجراء على موجبها في اعمال تلك القونترات يقتضي التاكيد بدقة مراعاتها و دوام العمل بمقتضاها

املاك الميري المحرة (ر) حلوان — سكه حديد ٢٠

محرم سنة ١٢٨١ — اطيان — دخولية

املاك الميري العمومية المرتبطة — (دومين)

امر عال مورخ في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨

انه بناء على أنا في ٢٣ اغسطس سنة ٧٨ قد قبلنا نتائج تقرير قومسيون التحقيق واعلمنا به جناب موسيو ريفرس ولسون وكيل رئيس مجلس التحقيق في مقالنا التي ارسلت لجنابه في ذلك اليوم ونشرت في المونيتور ايجسيان وبناء على تنازل اعضاء عائلتنا المينة اسماؤهم في اكشفين المرسلين من طرفنا الى مجلس التحقيق عن عقاراتهم للحكومة لاجل انتظام المالية بحالة ثابتة عدلية وبناء على ما عرض من مجلس نظارنا الذي صدق عليه منا الموافق لادارة خزينة الدين العمومي امرنا ونامر (اولا) انا نهب بالنيابة عن اعضاء عائلتنا جميع عقاراتهم التي تحت تصرفهم الى الحكومة بحالة دائمة وهذه العقارات مينة في المادة الثالثة الآتية (ثانيا) انه يصير عقد قرض بالنيابة عن الحكومة لا يتجاوز اكثره ثمانية ملايين ونصف اسمية من الليرة الاسترلينة (ثالثا) يكون التأمين لهذا القرض الاملاك التي تنازلت عنها عائلتنا الى الحكومة وهي (٤٢٥٧٢٩) فدائاً من الاراضي والمباني وصافي ايراد ذلك يبلغ (٤٢٢٤٢٦) من الليرة

اطياناً فبالفدان او اراضي فبالذراع او المتر او اما كن فبالعدد و بيان فئة الايجار ومدة التأجير وابتدائها وغايتها (ثالثا) يتوضح في مادة ١ بيان كيفية استعمال العقار المؤجر فان كانت اطياناً يتوضح صنف الزراعة المقتضي زراعتها وان كانت اراضي فضا يتوضح النوع المؤجرة لاجله وان كانت اما كن فبالمثل يتوضح لزوم استعمالها (رابعا) يتوضح في مادة اثنين اسم الجهة العائد توريد الايجار اليها سواء كان يجر ينثها مباشرة او بطرف صراف الناحية التابع لها العقار المؤجر مع بيان مبلغ الايجار ومواعيد سداد اقساطه (خامسا) يتوضح في (باب الضمانة والتأمين) اسماء الضمان وجهات اقامتهم واسماء المستأجرين الذين هم ضامنون لهم وبيان ما يكون اودع تأميناً سواء كان تقديداً او اوراقاً ذات قيمة او رهناً عتارياً (سادساً) بما ان هذا القونتراتو عمل عن سائر ما يقتضي تأجيره من اطيان و اراضي و اما كن الميري فلا يجري تأجير اي شيء من ذلك الا بموجبه (عدا ما هو منصوص عنه بالمادة السابعة (سابعا) الاراضي الفضا التي لا يتجاوز ايجارها في السنة خمسة جنيهات ويمكن الحصول على سدادها مقدماً وكذلك الاطيان الزراعية التي لا يتجاوز مقدارها عشرة افدنة يكتفي فيها بعدم اخذ قونترات عنها بواسطة الناشر من المستأجرين على قائمة المزداد باستلامهم ما استأجروه بالقيمة الراسي بها المزداد وقبولهم المعاملة باحكام شروط المزداد ويعطى للمستأجر اعلان موضح فيه كامل القيود والشروط اللازمة (ثامنا) ان الاراضي الفضا الموضوع عليها مباني الغير من قبل صدور منشور نمرة ١ املاك وكذلك الاراضي التي لا يتجاوز اجرتها خمسمائة قرش في السنة يسوغ التصريح بتاجيرها لمدد ازيد من سنة بحيث لا يتجاوز مدة خمس سنوات ويتحررها قونتراتو عن مدة التاجير (تاسعا) بما ان نصوص القونتراتو هي شاملة عموم الانواع المقتضي تاجيرها فعند تحرير اي قونتراتو عن احد انواعها يتاشر على المواد والايضاحات الغير مختصة بالنوع المؤجر (بانها لاغية) وكذلك اذا تراءى علاوة مواد بالنسبة لواقعة حال التاجير فيصير استيفاء ذلك بخط اليد (عاشرآ) يجب تجديد دفتر سجل

من الاملاك المرتبهة ليسلم الثمن الصافي الذي يرد منها للمضين على كونتراتو القرض ليحمله مخصاً باستهلاك القرض المذكور حتى يصير تمام تسديده — وناظر ماليتنا موكل باجراء منطوق هذا الديكرتو

**املاك الميري العمومية المرتبهة — (دومين)**  
ترجمة حدود وظائف قومسيون الاملاك الميرية ابريل سنة ٧٩ بعد الاطلاع على الاسمين الكريمن الصادرين من الحضرة الخديوية بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ و٣٠ يناير سنة ١٨٧٩ قرر مجلس النظار ما هوآت  
(م) ١ تحال ادارة الاملاك الميرية على عهدة قومسيون مؤلف من عضومصري وعضوانكليزي وعضوفرنساوي  
(م) ٢ تعيين اعضاء القومسيون يكون باصر الحضرة الخديوية (م) ٣ العضوان الاجنبيين يتعينان بمعرفة دولتيهما ويلزم لرفعهما من وظائفهما رضا حكومتيهما  
(م) ٤ مامور والقومسيون ليسوا مسئولين الا للحكومة عن اجراءاتهم (م) ٥ القومسيون لا يكون تابعاً للمجلس النظار وهو الذي يعين مرتب كل واحد من الاعضاء والقومسيون ان يكاتب النظار مباشرة  
(م) ٦ للقومسيون ما لمصالح الحكومة من الامتيازات والمعافة (م) ٧ يعين القومسيون رئيسه ويحدد وظائفه (م) ٨ يجوز للقومسيون ان يضم لنفسه بصفة مأمور مساعد عضواً واحداً او عضوين يحضران مجلسه ويكون لهما فيه رأي للمشورة وله ان يخصصها بجزء من وظائفه (م) ٩ يبادر بارسال صورة كل قرار يصدر بخصوص المواد المذكورة في المادتين السابقتين الى رئيس مجلس النظار الذي له ان يصدق عليه او يأمر باعطاء ايصال به فاذا لم يحصل فيه ادنى ملحوظ من طرف مجلس النظار في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ الايصال يكون القرار المذكور نافذ المفعول (م) ١٠ القومسيون يعين ما يلزم من المستخدمين لجميع الوظائف وله ان يوقف ويرفد ارباب هذه الوظائف ويحدد مقدار جماكيهم (م) ١١ القومسيون مكلف بحفظ وادارة الاملاك الميرية فبناء على ذلك يجب عليه اجراء كافة الاعمال التحفظية المختصة بالادارة وتحصيل الايرادات وهو مكلف بما يتعلق باذونات صرف النفود اللازمة للمصروفات

الاسترلينة وذلك على حسب ما قدر في الكشف التي سلت الى مجلس التحقيق (رابعا) انه ان لم توف ايرادات هذه الاملاك بالمبلغ اللازم اقتراضه فاقع من العجز يوفي من ايرادات الحكومة العمومية (خامسا) انا قدر خضنا الى مجلس نظارنا في عتد رهنية رسمية للزوم القرض الذي اقترضه بواسطة هذه الاملاك التي وقع التنازل عنها بهمة ناظر ماليتنا (سادسا) انه لاجل زيادة التامين لهذا القرض يشكل قومسيون خصوصي يتألف من ثلاثة اعضاء احدهم من الحكومة المصرية وثانيهم من الحكومة الانكليزية وثالثهم من الحكومة الفرنسية ويناط راساً بمجلس النظارة وتولية العضوين الاجنبيين تكون منا بعد تعيينها بمعرفة حكومتيهما ووظيفة هؤلاء الاعضاء هو التدبر في ادارة تلك العقارات وتحصيل الايرادات وتسليم صافيها الى ارباب الاقتراض (سابعا) ان ناظر ماليتنا مخصص في تاسيس شروط الاقتراض مع اربابه كما هو مخصص في توجيه ما يفضل في المستقبل من زيادة ايرادات الاملاك التي وقع التنازل عنها

**املاك الميري العمومية المرتبهة — (دومين)**

امر عال صادر في ٢٠ يناير سنة ١٨٧٩ بناء على الديكرتو المؤرخ في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ قد عقد ناظر ماليتنا قرضاً يبلغ ٨٥٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية اسماً بموجب كونتراتو مؤرخ في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ ومن ضمن ما هو مشروط به ان الاملاك المتنازل عنها للحكومة من عائلتنا الخديوية تعطى لاصحاب القرض على وجه التامين — وبناء على ان استهلاك ذلك القرض يكون بواسطة ما يزيد من ايرادات تلك الاملاك المرتبهة او من اثمان ما يباع منها لزم توسيع وظائف ارباب قومسيون تلك الاملاك الذين تشكلوا بموجب امرنا السابق ذكره — وبناء على ما عرضه مجلس النظار اصدرنا امرنا هذا — ان اعضاء القومسيون الذين صار تعيينهم بموجب الديكرتو المؤرخ في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ يكون لهم التصرف ايضاً اتباعاً لشروط الكونتراتو المؤرخ في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ واتباعاً للوائح التي يصير استصوابها لمجلس النظار في شأن مبيع البعض او الكل

## ملحوظات

منه على ما اشتملت عليه من الاحكام العمومية وانما قد تراءى له لزوم اجراء بعض تعديلات فيها درجت في اللائحة المذكورة المرسول لجنابكم من طيه صورتها مصدقاً عليها بانها طبق الاصل فارجو جنابكم ان تعرفونا اما قبول التومسيون اياها او ما يحتمل ان يديه من الاعتراضات في هذا الشأن

املاك الميرى العمومية المرتبهة — { امر عال صادر في

١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(نحن خديو مصر) حيث انه بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ قد حصل عقد سلفة بمبلغ ثمانية مليون وخمسمائة الف ليرة على اسم الحكومة بواسطة الخواجات روشيلد واولاده بلوندره والخواجات روشيلد اخوان بياريس — وحيث انه لاجل اجراء مفعول ذكريتو ١٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ وتتم مقاصد الطرفين المتعاقدين مقتضى اتخاذ التدابير اللازمة لابقاء الاملاك المتنازل عنها من اعضاء فاميلينا تأميناً لهذه السلفة لا غير فبعد التروى في ذلك بمجلس نظارنا — اصدرنا امرنا هذا بما هوآت (م) ١ ان الاملاك المتنازل عنها من اعضاء فاميلينا للميرى لا يجوز الحجز عليها ولا يمكن بيعها الا بمعرفة كومسارية الاراضي الميرية بمقتضى الشروط المقررة في الاتفاقات التي حصلت واستحصل في المستقبل بين الحكومة والخواجات روشيلد لغاية استهلاك سلفة الاملاك الميرية بالكامل (م) ٢ بعد شطب التسجيلات الرهنية المتقدمة على تسجيلات الخواجات روشيلد بتاريخ ٣ و٢ فبراير الماضي تكون هذه الاملاك خالصة من كل دعوى توجب الفسخ او الاسترداد وتكون خالصة ايضاً من كل حق عيني مها كان نوعه ما عدا الحقوق المعطاة لمكتني السلفة وتبقى خاصة معينة لتأمين فوائد واستهلاك الفرضة المذكورة دون غيرها (م) ٣ لاجل التأمين على ان يكون الباقي من مبلغ سلفة الاملاك الميرية مخصصاً بتمامه لتسوية الدين المصري السائر دون غيره قد حولت الحكومة المصرية من الآن على صندوق الدين العمومي جميع حقوقها على المبالغ التي يمكنها التصرف فيها من محصول سلفة الاراضي الميرية تنفيذاً للاتفاقات الواقعة بينها وبين بيت الخواجات روشيلد

وبالتوقيع على المقاولات والسلف وبتاجير الاملاك وباجراء مزايدات ما يلزم من الاشغال وبالتوقيع على سندات البيع والمبادلة والشراء والمصالحات وبان ينوب عن المصلحة امام المحاكم مدعية كانت او مدعي عليها — ومع ذلك فان القرارات المختصة بالمواد الآتية لا تكون نافذة المفعول الا من بعد التصديق عليها من مجلس النظار وهي (اولاً) السلف متى كان ميعاد تسديدها اكثر من سنة او متى زادت على مبلغ مائة وعشرين الف ليرة مصرية او اذا كانت بضمها الى السلف السابق عقدها تتجاوز هذا المقدار (ثانياً) تاجير الاماكن لمدة ازيد من تسع سنين (ثالثاً) البيوع والمشتريات اذا كانت قيمتها تزيد على عشرين الف ليرة او اذا كانت بضمها الى بعضها تتجاوز قيمتها هذا القدر (م) ١٢ ما يحصل من المنازعات في تنفيذ او تأويل الكونترات التي تعقدها مصلحة الاملاك الميرية ترفع للمحاكم المختلطة لفصلها وقطع الحكم فيها (م) ١٣ قرارات القومسيون تؤخذ باغلبية الاراء وتتقيد على حسب ترتيب تواريخها في دفتر منتر الضمحات وعليها علامة من يكون قائماً بامور الرئاسة في غرة شهر يناير (م) ١٤ ميزانية مصلحة الاملاك الميرية من بعد المداولة في شأنها بمعرفة القومسيون تقدم لرئيس مجلس النظار قبل اول شهر يناير من السنة التي تكون مخصصة بها (م) ١٥ على رئيس القومسيون ان يرسل عند انتهاء كل ثلاثة شهور لرئيس مجلس النظار كشفاً متضمناً بوجه الاختصار اجمالي ايرادات ومصروفات المصلحة (م) ١٦ في ظرف الثلاثة اشهر التالية لانتهاء السنة تقدم حسابات القومسيون لمراجعتها وتحقيقها لحسابات النظارات (م) ١٧ يصدر درج هذا القرار في جرنال المونيتور اجيبسيان الرسمي

(ترجمة الافادة الصادرة من رئاسة مجلس النظار الى جناب رئيس قومسيون الاملاك الميرية في ٧ ابريل سنة ١٨٧٩)

نحيط جنابكم علماً انه قد نظرت بمجلس النظار صورة اللائحة المتعلقة بتعيين حدود وظائف قومسيون الاملاك الميرية التي تفضلتم بتقديمها لرئاسة المجلس المذكور بمرسوم تاريخه ٩ فبراير وقد صار التصديق

## املاك الميري (العمومية المرتبهة) — ٣٦ — املاك الميري (العمومية المرتبهة)

هي طرفهم بطريقة مستحسنة وحيث لا يخفى ان اطيان قومسيون الاملاك هي تعلق الحكومة الخديوية ونفعها وضررها عائدان عليها واذا ظهر عجز في ايراداتها فالحكومة طبعاً تسدد جميع ما يظهر لاجل تسديد كوباتها التي تستحق وبذا يتعين على ماموري الادارة حصول الاهتمام في مساعدة ماموري ومفتشي القومسيون في تحصيل الايجارات ممن هي طرفهم حتى لا يعود على الحكومة خسائر بسبب تاخير التحصيل او عجز شي من الايجارات فلذلك اقتضى اعادة النشر للديريات باجراء ما ذكر وبالجمله هذا تكمل للبادرة باجراء مقتضاه

## املاك الميري العمومية المرتبهة — (دومين)

منشور من مجلس النظار للديريات الموجود فيها اراض لمصلحة الاملاك الاميرية بشأن استيجار تلك الاراضي ويعم في ٢ مارت سنة ١٨٨٤

قد شاعت الاخبار بان في عزم الحكومة استرجاع اطيان الدومين لاعطائها مجاناً للأشخاص الذين يرغبون استيجارها لمدة معلومة وهذه الاشاعة من شأنها ان تضر ضرراً بليغاً بالحكومة التي هي كافلة لمصلحة الاراضي الاميرية ومرتبطة بها فيلزم ان تكذبها بكافة مالم يكن من الوسائط فانه لم يتغير شي في ادارة تلك المصلحة الحالية وكل من له رغبة في استيجار او مشترى شي من تلك الاراضي يلزمه توجيه طلبه الى حضرات اعضاء القومسيون او الى وكلائهم في الجهات وهم المفتشون والنظار كما كان ذلك جارياً فيما مضى هذا وان الحكومة وحضرات اعضاء القومسيون متفقون على توسيع نطاق التأجير بقدر ما يصل اليه الامكان ولا يقصدون الا الحصول على ائمان متهاودة ومن اجل ذلك فانهم مستعدون ان يؤجروا قطعاً ليتمكن من استيجارها اي شخص كان وان يربطوا شروط ايجار عن ثلاث وست سنوات بل وعن تسع سنوات وان يبيعوا للمستاجرين المواشي والآلات الزراعية بحسب تثمين اهل الخبرة ودفع ثمن ذلك يكون بتقاسيط سنوية مناسبة الى مدة الايجار وبدون فوائد وان يبيعوا لهم ايضاً مياهاً للسقي بدون ربح اي بالائمان التي تنكلفها المصلحة والوصول الى هذه الغاية المقصودة سيكون الاجراء

وبناء على ذلك فالخواجات روتيلد يلزمهم ان يقبلوا المخالصات التي تعطى لهم من طرف صندوق الدين العمومي قبولاً شرعياً مرعياً في نظير الدفع التي يدفعونها اليه تنفيذاً للكونتراتو المعتود معهم وعلى صندوق الدين العمومي ان يحفظ المبالغ التي تدفع اليه من طرف الخواجات روتيلد على الوجه المذكور ويكون حفظه لها بصفة ودیعة حتى لا يتصرف فيها الا بمقتضى التعليمات التي تصدر اليه من كومسيون التصفية الذي سيصير تشكيله بمقتضى اتفاق دولي وان لم يتشكل هذا الكومسيون فيكون التصرف في المبالغ المذكورة بموجب الاوامر التي تصدر اليه من لدنا بالاتحاد مع الدول — حقوق الديانة ارباب الرهن المسجلة قبل يومي ٣ و ٢ فبراير سنة ١٨٧٩ التي هي تواريج بتسجيلات الخواجات روتيلد تم نزل باقية على حالها نافذة الاجراء

## املاك الميري العمومية المرتبهة — (دومين)

منشور من نظارة الداخلية في ٢ رجب سنة ١٣٠٠ (٩ مارس سنة ٨٢) لا يخفى ان قومسيون الاملاك الميرية هي تعلق الحكومة الخديوية ونفعها وضررها عائدان عليها وانه وان كان مرتباً لها خدمات لادارتها وتحصيل ايجاراتها التي تكون طرف المستاجرين الا انه يلزم في حالة تاخير بعض اولئك المستاجرين عن السداد امداد مامورياتها ومفتشيها بالمساعدة من طرف المديريات في التحصيل وعلى هذا فرفعاً لما عسى ان يحصل من تاخير حصول القومسيون على حقوقه اقتضى ترفيقه تكمل لاجل ان تجروا المساعدات اللازمة لهؤلاء المامورين والمفتشين في تحصيل ايجارات القومسيون ممن هي طرفهم بطريقة مستحسنة متى كانت مشبوة طرف اربابها اما المبالغ التي يحصل التنازع فيها فهذه لا تتدخل المديرية في شأنها بل ان نظرها وفصلها يكون متعلقاً بجهات الاختصاص والاموال الاجراء على وجهها توضح

## املاك الميري العمومية المرتبهة — (دومين)

منشور من نظارة الداخلية في ١٨ صفر سنة ١٣٠١ (١٩ ديسمبر سنة ٨٢)

تقدم النشر من الداخلية للجهات في ٢ رجب سنة ١٣٠٠ باجراء المساعدات اللازمة لماموري ومفتشي قومسيون الاملاك الميرية في تحصيل ايجارات القومسيون ممن

## ملحوظات

املاك ميرية معدة للنفعة العمومية — { امر عال صادر في

١٦ يونيه سنة ١٨٨٠

(نحن خديو مصر) من حيث انه تبين من حسابات نظارة المالية ومن دفاتر الدائرة الخاصة ان العقارات والسرايات وملحقاتها المبينة ادناه صار بناء بعضها وشراء البعض الاخر بمال الحكومة وانها لازمة للمصالح العمومية او لاقامة خديوي مصر وانها كانت لغاية الان مخصصة لما ذكر وحيث ان العقارات المذكورة لا يصح بناء على ذلك ان تكون ملكاً لاحد الناس وان كان قد تحررت بها حجج باسماء بعض اعضاء عائلتنا فبعد الوقوف على ما ابداه مجلس نظارنا نامر بما هو آت (م) ١ ان العقارات والسرايات وملحقاتها الآتي يبانها ادناه قد صارت ملكاً للحكومة والحققت بالاملاك الميرية المعدة للنفعة العمومية والعقارات المذكورة هي (اولا) سراي عابدين مع ما يتبعها من الابنية وغيرها من جميع الملحقات بمصر القاهرة (ثانياً) سراي الاسماعيلية وملحقاتها وما يتبعها من الابنية بمصر القاهرة (ثالثاً) سراي القصر العالي وملحقاتها وما يتبعها من الابنية بمصر القاهرة (رابعاً) المكان الكائن بمصر القاهرة بخط الاسماعيلية وملحقاته المعروف بمخزن المويليات (خامساً) مطبعة بولاق وملحقاتها مع ما يتبعها من الآلات والمهمات والابنية بمصر القاهرة (سادساً) اسطبلات بولاق بمصر القاهرة (سابعاً) سراي الجزيرة مع ما يتبعها من الابنية والجنيئة البالغ مقدار ذلك فدان ٦٢ وكسور والاراضي التي تتبعها ومقدارها فدان ٣٥٩٥ وغيرها من جميع الملحقات الكائنة بالجزيرة بمديرية الجيزة (ثامناً) سراي الجيزة مع ما يتبعها من الابنية والجنيئة والاراضي وغيرها من جميع الملحقات التي مقدارها فدان ٥١٧ ورابع وثمان الكائنة بالجيزة بمديرية الجيزة (تاسعاً) اللوكندة والكشك والحمامات وملحقاتها بمجلوان (عاشراً) جنيئة الزهرة الكبيرة المعروفة قديماً بجنيئة باستريه الكائنة على ترعة المحمودية باسكندرية (الحادي عشر) سراي الرمل وجميع ما يتبعها من الابنية والقشلاقات والاسطبلات وغيرها من الملحقات الكائنة بالرمل بالقرب من اسكندرية

على الوجه الآتي (اولاً) انه في جهات الجفالك تغني الانفار الذين عند المستاجرين لاطيان الدومين من الخروج الى العمليات ومن دفع بدلية العونة (ثانياً) انه في جهات العهد يكون للمستاجرين الحق في معافاة عشرة انفار عن كل مائة فدان بواسطة دفع البدلية عنهم وذلك في بلاد الارز وثمانية انفار عن كل فدان في باقي البلاد وللحصول على هذا الحق لا يلزمهم الا دفع ١٢٠ قرشاً عن كل نفر في جهات الوجه البحري فهذه تسهيلات عظيمة يلزم ان تعلنوا بها العامة بكافة ما لديهم من الوسائط ويمكنكم ان تعلنوها ايضاً بان كل شخص يرغب في استئجار شي من اطيان الدومين يمكنه تقديم طلبه لناظر زراعة الجهة او للمفتشين او لحضرات اعضاء القومسيون بمصر او للحكومة راساً بواسطة تكم والحكومة تتداول فيما يلزم مع القومسيون — اما من خصوص بيع تلك الاطيان فموجود لديكم لائحة شروط البيع وكشوفات التثمين التي تقرر في العام الماضي ولهذا يكون في امكانكم ان تفيدوا العامة بكل ما يلزم من الاستعلامات والايضاحات هذا واننا ننتهز هذه الفرصة لتكرار ما افادكم به مراراً حضرات سلفائنا وهو ان الحكومة اكبر صالح في نجاح وتقدم مصلحة الاراضي الاميرية فيلزم في هذه الحالة ان تساعدوها اشد واخلص المساعدة في كافة الظروف وكلما سنحت لكم الفرصة ينبغي ان تحثوا الناس على ان يتقدموا الى الاستئجار وان تدعوا العمدة والمشايخ الى ان يحثوهم ايضاً وارسلوا الى الحكومة الطلبات التي تحصلون عليها بشرط ان تكون مسندة بضمانات قوية والحكومة ترسلها الى القومسيون ويلزم ايضاً ان تسهلوا طرق تحصيل الايجارات وذلك بمساعدة المفتشين كلما طلبوا المساعدة من حضرتكم هذا ولا لزوم لان نضيف قولاً هو نتيجة كلما ذكر قبل وهو ان المفتشين يدومون كما كانوا سابقاً على ادارة النواحي تحت ملاحظتكم راساً فلزم نشره الى كافة المديريات وهذا لحضرتكم والامل ورود افادة الوصول منها بها انكم ستنبهون هذه التعليمات حرفاً بحرف املاك ميرية عمومية مرتبنة — (ر) ملحق القاموس املاك ميرية عمومية — (ر) اخصاص (لا ١٥)

(الثاني عشر) سراي دفينه وما يتبعها من الابنية والاراضي والقشلاق وغير ذلك من الملحقات الكائنة بمديرية البحيره (الثالث عشر) سراي المنصورة مع ما يتبعها من الابنية والملحقات الكائنة بالمنصورة (الرابع عشر) سراي الروضة وسراي المنيا وملحقاتها وما يتبعها من الابنية الكائنتين بمديرية المنيا  
 أمن الحكومة من جهة الخارج — (ر) حكومة (في الجنابات والنخ المضره الخ)

أمن عام — (ر) ضبطية قضائية (قج ٩

إمهال — (ر) مرافعة (قم ٢٩٧ الى ٢٩٩

اموال — (قانون مدني)

(م) ١ تنقسم الاموال الى منقولة وثابتة (م) ٢ الاموال الثابتة هي الحائزة لصفة الاستقرار سواء كان ذلك من اصل خلقتها او بصنع صانع بحيث لا يمكن نقلها بدون ان يعتريها خلل او تلف وكذلك الحقوق العينية المتعلقة بتلك الاموال (م) ٣ ما عدا ذلك من الاموال يعد منقولاً — والتعبير في القانون بلفظ اتمعة واشياء منقولة واموال منقولة يشمل بلا فرق جميع المنقولات (م) ٤ الا ان آلات الزراعة والماشية اللازمة لها متى كانت ملكاً لصاحب الارض وكذلك آلات المعامل ومهاتها اذا كانت ملكاً لملك تلك المعامل تعتبر اموالاً ثابتة بمعنى انه لا يسوغ الحجز عليها منفردة عن العقار المتعلقة به (م) ٥ تقبل الاموال ان يترتب عليها حقوق متنوعة بالنسبة للمتفعين بها وهذه الحقوق هي — اولاً حق الملكية — ثانياً حق الانتفاع — ثالثاً حق الارتفاق بعقار الغير — رابعاً حق الامتياز وحق رهن العقار وحق اختصاص الدائن بعقار مدينه كله او بعضه محصوره على دينه وحق الحبس (م) ٦ تسمى ملكاً العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام — وتعتبر في حكم الملك الاطيان الخراجية التي دفعت عنها المقابلة اتباعاً للمصوص بلائحة المقابلة وبالامر العالي الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ٨٠ (م) ٧ الاموال الموقوفة في المرسدة على جهة يراد تنقطع ويصح ان تكون منفعتها لاختصاص بشروط معلومة حسب المقرر باللوائح في شأن ذلك (م) ٨ الاموال المباحة في التي لا مالك لها ويجوز ان تكون ملكاً لأول وارضع بد عليها ولا يجوز وضع اليد على الاراضي التي من هذا القيل الا باذن الحكومة على حسب الشروط المقررة في اللوائح المتعلقة بذلك (م) ٩ العقارات الميرية المخصصة للمنافع العمومية لا يجوز تملكها بوضع يد الغير عليها المدة المستطيلة ولا يجوز حجزها ولا بيعها انما للحكومة دون غيرها التصرف فيها بمقتضى قانون اموال وتشم العقارات الميرية — اولاً الطرق والشوارع والقناطر والمحاري التي ليست ملكاً لبعض افراد الناس — ثانياً السكك الحديدية وخطوط التلغرافات الميرية — ثالثاً المحصورات والقلاع والمخنادق والاسوار والاراضي الداخلة في مناطق الاستحكامات ولورخصت الحكومة في الانتفاع بها لمنفعة عمومية او خصوصية

— رابعاً الشواطئ والاراضي التي تتكون من طي البحر والاراضي التي تنكشف عنها المياه والينب والمراعي والموارد والارصفة والاحواض والبرك والمستنقعات المستصلحة المتصلة بالبحر مباشرة والبحيرات المملوكة للبري — خامساً الانهار والنبيرات التي تمكن الملاحة فيها والترع التي على الحكومة اجراء ما يلزم لحفظها وبقيتها بمصاريف من طرفها — سادساً المن والمراعي والارصفة والاراضي والمباني اللازمة للانتفاع بالانهار والنبيرات والترع المذكورة ولرورها — سابعاً الجوامع وكافة محلات الاوقاف الخيرية المخصصة للتعليم العام او للبر والاحسان سواء كانت الحكومة قائمة ادارتها او بصرف ما يلزم لحفظها وبقيتها — ثامناً العقارات الميرية مثل السرايات والمنازل وملحقاتها المخصصة لاقامة ولي الامراء للنظارات والحافظات او المديرات وعلى وجه العموم كافة العقارات المعدة لمصلحة عمومية — تاسعاً الترسانات والتشلاقات والاسلحة والمهمات المحرمة والمراكب المحرمة ومراكب النقل والبوستان — عاشراً الدفترخانات العمومية والاكتفانات والاكتفانات الميرية والآثار العمومية وكافة ما يكون مملوكاً للحكومة من مصنوعات الفنون او الاشياء التاريخية — حادي عشر نفوذ الميري وعلى وجه العموم كافة الاموال الميرية المنقولة او الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل او بمقتضى قانون او امر (م) ١٠ يعد ايضاً من العقارات الميرية المخصصة للمنافع العمومية حقوق الطرق المتعلقة بالشوارع وبجارس المياه والاشغال العمومية والاعمال المحرمة وعلى وجه العموم كافة ما تقتضيه حقوق الارتفاق التي تستلزمها ملكية العقارات الميرية المذكورة او توجبها القوانين والاوامر الصادرة لمنفعة عمومية

اموال — (ر) مال

اموال ثابتة — (ر) حق عيني — سفينة — كشف على الاعيان الثابتة — هبة — ميراث ووصية — وضع يد — اضافة الملحقات للملك — شفعة —

مدة طويلة — غاروقة — رهن — اختصاص بالعقار — نزع ملكية — اطيان — شركة مدنية اموال الزوجة — (ر) ولاية الزوج

اموال مقررة (ملحقة) — {قرار من نظارة المالية في ٢٥ ستمبر سنة ٨٢

بعد الاطلاع على القرار المؤرخ ١٦ مايو سنة ١٨٨٣ قررنا ما هوأت

(في اختصاصات ادارة الاموال المقررة)

(م) ١ من اختصاصات ادارة الاموال المقررة المواد الاتي بيانها وهي — اموال خراجية — اموال عشورية — عوائد النخيل — اموال غير اعنيادية على الاراضي الجاري ربيها من التربة الابراهيمية — عوائد على الاطيان التي تزرع دخاناً وتباً كاً — اموال عيون المياه

لمدير الاموال المقررة

(في اختصاصات القسم الاول)

(م) ٥ اختصاصات القسم الاول هي ما يتعلق بالمواد الآتية — اموال خراجية — اموال عشورية — عوائد نخيل — اموال غير اعنيدية على الاراضي الجاري ريها من التربة الابراهيمية — عوائد على الاطيان التي تزرع دخاناً وتنباً — اموال عيون المياه — مال سيوه — المسائل التاريخية فيما يتعلق بتعيين درجات او تقدير ضرائب — المساحات الجارية سنوياً عن الجزائر والحواجر والاطيان المزروعة دخاناً وتنباً — المسائل المتعلقة بالاطيان الثالثة بالمنافع العمومية او بنسف الرمال واكل بحر وما شابه ذلك — الاطيان الابوار الواردة تقاسيط اربابها والاطيان المعطاة سابقاً بقرارات مجلس شوري النواب — تشيكات المولين فيما يتعلق بالمواد المبينة في هذه المادة — ترتيب وادارة واجراء مقتضيات المصلحة فيما يتعلق بالمواد الموضحة بهذه المادة وعلى رئيس القسم المذكور ملاحظة اعمال قيودات مخاطبات الادارة العريضة الصادرة والواردة

(في اختصاصات القسم الثاني)

(م) ٦ اختصاصات القسم الثاني هي ما يتعلق بالمواد الآتية — ويركوار باب الكارات — عوايد الاملاك عوائد اغنام وشعاري — عوائد عريبات ومواشي عوائد معاصر الزيوت — ثمن النقاوي المعطاة لاهالي الوجه القبلي — فوائض تسديدات — ديون الاهالي ربط ضرائب على الاطيان المباعة من الحكومة المسائل المتعلقة باطيان المتسحبين وارباب المعاشات التشيكات فيما يتعلق بالمواد المبينة في هذه المادة ترتيب وادارة واجراء مقتضيات المصلحة فيما يتعلق بالمواد المذكورة —

(في اختصاصات القسم الثالث)

(م) ٧ اختصاصات القسم الثالث هي ما يتعلق بالمواد الآتية — ايجارات الاطيان والاملاك الاميرية الحرة متحصلات جنائن الميري — بيع املاك واطيان الميري الحرة وتحديدوها وتسليمها للمشترين — مساحات اطيان الميري الجاري تاجيرها ومساحة اطيان

— مال سيوه — ويركوار باب الكارات — عوائد الاملاك — عوائد الاغنام والشعاري — عوائد عريبات ومواشي — عوائد معاصر الزيوت — ثمن نقاوي معطاة سلفة لاهالي الوجه القبلي — ايجارات ومتحصلات الاملاك والاطيان والجنائن الاميرية الحرة (م) ٢ من اختصاصات ادارة الاموال المقررة المسائل الآتية وهي (اولا) المسائل التاريخية المتعلقة بتعيين درجات او تقدير ضرائب (ثانيا) المساحات الجارية سنوياً عن الجزائر والحواجر واطيان الميري الجاري تاجيرها والاطيان المزروعة دخاناً وتنباً (ثالثا) المسائل المتعلقة بالاطيان الثالثة بالمنافع العمومية او بسني الرمال واكل بحر وما شابه ذلك (رابعا) تشيكات المولين والاهالي فيما يتعلق بالاموال المقررة والاملاك الاميرية (خامسا) المسائل المتعلقة بملكية اطيان او عقارات متنازع فيها بين الاهالي والحكومة (سادسا) المسائل المتعلقة بما يكون الاهالي واضعين يدهم عليه من اطيان الميري بدون وجه حق واسترجاعه سواء كان ذلك بناء على مطاعنات او بناء على اجراءات ادارية (سابعا) بيع املاك واطيان الميري الحرة (ثامنا) تسوية ديون الاهالي والمتأخرات لغاية سنة ١٨٧٩ (م) ٣ على الادارة المذكورة حصر ما هو آت (اولا) زمام الاطيان الخراجية والعشورية والنخيل بمقاديرها ودرجاتها وفياتها اجمالاً عن كل مديرية او محافظة (ثانيا) الاطيان التي لم تستحق مواعيد ربط اموالها (ثالثا) التوائف المحية باموالها بانواعها اجمالاً عن كل مديرية او محافظة (رابعا) اطيان وعقارات الميري الحرة او اللازمة للمصالح الاميرية بمشتملاتها وانواعها (خامسا) مربوط الاقلام المبينة بالمادة الاولى سنوياً حسب الميزانية وجداول التمويل وما يتجدد عليها في ظرف السنة وتسديداتها الشهرية وما يرفع منها على طرف الديوان

(في تركيب اقسام الادارة)

(م) ٤ تركيب ادارة الاموال المقررة من اربعة اقسام وكل قسم له رئيس ما عدا القسم الثالث فانه يكون مركباً من قلمين كل قلم له رئيس تابع راساً

الاكيدة بلزوم اتباعه واستمرار العمل على موجهه ويجب ان تكونوا على معرفة تامة من الآن بانكم انتم المكلفون والمسئولون عن ادارة الاقلام المذكورة وحسن سير عملها واستقامتهم وضبط ايراداتها وانتظام تحصيلاتها كباقي اقلام الايرادات الملحقة بالمديرية ولنا الامل الكافي في ان المستقبل سيظهر حسن ادارتكم ومزيد اهتمامكم بامور هذه المصلحة المهمة

(وهذا هو القرار المذكور في المنشور)

قرار صادر من دوللو ناظر المالية بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٩ قد قررنا ما ياتي

(م) ١ اعتباراً من اول يناير سنة ١٨٩٠ تجرى ادارة اشغال الاموال الغير المقررة والدخوليات على الطريقة الآتية (اولا) يكون من اختصاصات ادارة التحريرات العمومية بنظارة المالية ما يأتي - حصر ما يلزم للجهات سنوياً من الملح والنظرون وتخصيصه على الجهات المعدة للاستخراج من الملاحات واعطاء التعليمات والاوامر التي تلزم فيما يتعلق بانجاز نقله وتوصيله للجهات لزومه - المسائل المختصة بالمزادات العمومية التي تعمل بمعرفة جهاتها عن الانواع الآتية - مزادات اجر مشال الملح للاشوان التابعة لمجلات الاستخراج ونقله منها للجهات اللزوم - مراجعة المزادات التي تعمل عن مصايد وحلقات الاسماك واعطاء الاوامر باعتماد ما يقرر اعتماده منها - المزادات المختصة بالمعادي - حصر الدفاتر والمطبوعات التي تلزم لاشغال المصالح المذكورة ولمحقاتها واعطاء الرخصة بتشغيلها - مسائل رفت وتنقيل وتعيين الخدمة الداخلين في هيئة العمال الذين يلزم طلب اذن النظارة عنهم عملاً باللوائح ما عدا الخدمة السائرة الذين تجري في حقهم احكام الاوامر المختصة بهم حصر ايرادات ومصروفات الملح والنظرون - وعلى العموم جميع الاشغال الادارية التي تتعلق باقلام الاموال الغير المقررة مما له مشاكل او يصعب على الجهات تطبيقه على احكام اللوائح والاوامر او مما يلزم طلب الاذن عنه على الاطلاق من نظارة المالية (ثانياً) - تختص ادارة عموم الحسابات بالمالية بعمل

المستبعدات الاميرية لمعرفة المزرع منها سنوياً وربط الايجار عليها - المسائل المتعلقة بما يكون من الاطيان الاميرية التي وضع الاهالي يدهم عليها بدون حق واسترجاعها - المسائل المتعلقة بملكية اطيان او عقارات متنازع فيها بين الاهالي والحكومة - ترتيب وادارة واجراء مقتضيات المصلحة فيما يتعلق بالمواد المبينة في هذه المادة

(في اختصاصات القسم الرابع)

(م) ٨ اختصاصات القسم الرابع هي ما يتعلق بحصر ما هوآت - زمام الاطيان الخراجية والعشورية والتخيل - الاطيان التي لم تستحق مواعيد ربط اموالها - الاطيان التوالف المحجيه باموالها - اطيان وعقارات الميري الحرة واللازمة للمصالح الاميرية - مربوط الاقلام المبينة بالمادة الاولى سنوياً حسب الميزانية وجداول التمويل وما يتجدد عليها في ظرف السنة وتسديداتها الشهرية وما يرفع منها على طرف الديوان - حصر الاموال المطلوبة من الدائرة السنوية وقومسيون الاراضي وديوان الاوقاف وشفاك الوادي التابع لديوان المعارف والمطالبة بسدادها - ترتيب وادارة الاعمال المذكورة وعلى رئيس هذا القسم ادارة اعمال قلبي افرنجي وترجمة

(في ترتيب الاقلام التابعة للادارة)

(م) ٩ ترتيب الاقلام المتنوعة التابعة للاقسام المذكورة سيرفع عنها المدير لائحة لناظر المالية للتصديق عليها اموال مقررة - (ر) املاك الميري الحرة - دخولية - مال

اموال غير مقررة - (د) منشور من نظارة المالية في ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٠٧ (٢١)

دسمبر سنة ١٨٨٩ الى المدير بات والحافظات عند محافظتي مصر والاسكندرية بما يجب العمل به في ادارة اقلام الاموال الغير مقررة والدخوليات من اول سنة ١٨٩٠ وهو الحاقاً بالمنشور الصادر من هذا الطرف بنمرة

مرسل لكم مع هذا صورة من قرار النظارة المبينة فيه الشروط التي تجري على مقتضاها ادارة اقلام الاموال الغير المقررة والدخوليات اعتباراً من اول يناير سنة ١٨٩٠ فبعد وقوفكم على تفصيلاته تبادرون باعلانه للأموري وموظفي جهتكم وتعطون التنبيهات



**أمومة** — (ر) رضاغة (ش ٣٧٦ — نسب (دعوى النسب)  
**اميريكيا** — (١) (الولايات المتحدة الاميريكية) عهدة  
 تجارة وملاحة بين الباب العالي العثماني  
 (السلطان محمود الثاني) وبين الولايات المتحدة عقدت في الاسنانة  
 العلوية في ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٤٣ (٧ مايو سنة ١٨٢٠)  
**(م)** ١ ان تجار الباب العالي المسلمين وغيرهم من  
 الرعايا الداهيين والآتين في بلاد ومقاطعات ومواني  
 الولايات المتحدة الاميريكية او الداهيين من ميناء الى  
 آخر او من مواني الولايات المتحدة الى ثغور بلاد  
 اخرى يدفعون نفس الرسوم والعوائد التي يدفعها  
 رعايا الامم الاكثر حظوة ورعاية ولا يجوز خصاصتهم  
 ولا اسائتهم واذا سافروا برا او بحرا فيتمتعوا بكل  
 الامتيازات التي يتمتع بها رعايا الدول الاخرى وتكون  
 هذه الامتيازات قاعدة لمعاملة رعايا الباب العالي وكذلك  
 التجار الاميريكويون الذين يأتون الى البلاد المحمية  
 وثغور الباب العالي يدفعون نفس الرسوم والعوائد  
 الاخرى التي يدفعها تجار الدول المتحابة الاكثر رعاية  
 ولا يجسر احد على خصاصتهم وسيعطي الفريقان للمسافرين  
 تذكرة مرور (باسبور) (م) ٢ يجوز للباب العالي ان  
 يعين في البلاد الاميريكية شهبندار (قناصل) ويجوز  
 كذلك للولايات المتحدة ان تعين من ابناء وطنها  
 قناصل او فيس قناصل في المدن التجارية من ممالك  
 الباب العالي التي يترأى ملاحظة شأن التجارة فيها  
 ويصدق على تعيين القناصل او الفيس قناصل ببرأة  
 سلطانية او فرمان ويكون هؤلاء القناصل حاصلين على  
 الامتيازات اللائقة وعلى المساعدة والحماية اللازمين  
**(م)** ٣ للتجار الاميريكويين المقيمين في البلاد المحصنة  
 من السلطنة العثمانية الحرية في ان يستخدموا لاعمالهم  
 التجارية سياسة من اي جنسية ومذهب اسوة تجار  
 الدول الاخرى المتحابة ولا يحصل لهم ما يكدر اعمالهم  
 ويعاملون بوجه العموم بحسب العوائد المرعية وأن المراكب  
 الاميريكية الداخلة الى المين العثمانية او الخارجة منها  
 لا يستعمل مأثور والجارك او المين في زيارتها ادى قسوة  
 بل يعاملونها اسوة مراكب الدولة الحائزة على عظيم الرعاية  
 والالتفات **(م)** ٤ اذا حصل خلاف او قضية بين

(تنبيه) يرجع في شأن المعاهدات مع اسبانيا واميركا وانكثرا الى الحق  
 الذي سيلي هذا التاموس

الاستاتستيك العمومي عن سائر اقلام الاموال الغير  
 المقررة (ثالثا) — يكون من اختصاصات الدائرتين  
 البلديتين بمصر واسكندرية والمديريات والمحافظات  
 ما يأتي — حصر مدد المستخدمين واستيفاء ملفاتهم  
 وحفظ ما يختص بكل جهة فيها — رقت وتنقيل وتعيين  
 المستخدمين على مقتضى القواعد المقررة بالاوامر  
 واللوائح العمومية — المسائل المختصة بالاشياء المهربة  
 على وجه العموم واتباع احكام القوانين واللوائح فيها  
 وعدم طلب الاذن من المالية عن شيء منها الا في الاحوال  
 التي تكون لها اشكالات او وقائع مخصوصة — مزادات  
 نقل الملح من محلات استخراج لاشوائ الملاحات  
 ومنها الجهات لزومه بشرط عدم اعتمادها الا بعد تصديق  
 نظارة المالية عليها — مزادات مصالح الاسماك بالمديريات  
 والمحافظات وسكندرية والبرلس وادكو ومصلحة المطرية  
 ومصر وملحقاتها بشرط عدم اعتمادها والتسليم على  
 مقتضاها الا بعد تصديق نظارة المالية عليها — مراجعة  
 دفاتر قسام ويوميات مراكب الدخولية بمصر وسكندرية  
 وما يتعلق بها على العموم وكذلك ما يختص بالمراجعة  
 على عملية مال الرسالة وملحقاتها وجميع الاشغال من  
 هذا القبيل التي كان معدا لها قلم مخصوص بادارة  
 الاموال الغير مقررة — المسائل المختصة بحركة  
 ادارة مصالح الدخوليات والسلخانات والحمل وما يتعلق  
 بها وما يكون له منها اشكالات او يصعب على الجهات  
 تطبيقه على اللوائح والاوامر فهو الذي تحصل الخابرة  
 فيه مع نظارة المالية — مسائل مقاس حمولات  
 المراكب والاجراآت المتعلقة بتحصيل مال الرسالة —  
 ما يتعلق باشغال المعادي الكائنة بالبحر الاعظم  
 والترع وعمل مزادات ما يلزم طرحه منها في المزاد  
 بشرط طلب الاذن من المالية قبل الاعتماد والتسليم  
**(م)** ٢ على سعادة وكيل المالية تنفيذ هذا القرار  
 تحرير في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩ (جمادى الاولى سنة ١٣٠٧)

**اموال غير مقررة** — (ر) دخولية — مال

**اموال منقولة** — (ر) عقود — هبة — ميراث ووصية

— وضع يده

**اموال ميرية** — (ر) مال — منفعة عمومية

عشرة شهور من تاريخ هذه الاتفاقية وذلك عندما يوقع عليها العتدنان الاخيران ثم يصير التصديق عليها من الحكومتين وتصبح مواد هذه العهدة نافذة المفعول وملاحظة بدقة من الدولتين المتعاهدتين - اعطيت في الخامس عشر من شهر ذي القعدة سنة ١٢٤٥ (٧ مايو سنة ١٨٣٠) الامضاء \* محمد حميد \* اميريك - انه بناء على رغبة عقد عهدة تجارة وملاحة بين الولايات المتحدة الاميركية والباب العالي في عام ١٨٦٢ عظمة سلطان العثمانيين من الجهة الواحدة والولايات المتحدة الاميركية من الجهة الاخرى لتوسيع نطاق المعاملات التجارية بين البلدين قد اتفقا على عقد عهدة تجارة وملاحة وعينا معتمدين عنهما الخ - الذين بعد ان تمروا صحة تعيينهم والحقوق المحولة لهم قد اتفقوا على المواد الاتية (م) ١ كل الحقوق والامتيازات والمعاافة التي منحت الى الاميريكين والى مراكب الولايات المتحدة بقوة المعاهدات السابقة المتعقدة بين السلطنة العثمانية والولايات المتحدة الاميركية تثبت الآن والى ما شاء الله ما عدا ما في تلك المعاهدات من النصوص التي من غاية هذه العهدة تعديلها وقد تقرر ايضا بان جميع الحقوق والامتيازات والمعاافة التي يمنحها الباب العالي في الوقت الحاضر او يمكن ان يمنحها في المستقبل لرعايا ومراكب وتجار وسفن اية دولة اجنبية او التي تتسائل فيها بصير ايضا منحها لافراد الاميريكين ولمراكب وتجار الولايات المتحدة الاميركية (م) ٢ يجوز للاميريكين اولوكلائهم ان يشتروا من جميع اقسام السلطنة العثمانية وسائر الممالك المحروسة جميع الاصناف بدون امتياز الناتجة من محصولات الارض او مصنوعات السلطنة المشار اليها سواء للتجار بها في داخلية البلاد او بقصد تصديرها الى الخارج وبما ان الباب العالي قد رضي بنص المادة الثانية من المعاهدة التجارية المتعقدة بينه وبين بريطانيا العظمى في ١٦ اغسطس سنة ١٨٣٨ بالغاء جميع الاحتكارات لاصناف محصولات الزراعة او اي صنف كان وبالغاء التذكرة التي كان يعطيها الحكام المحليون للاندان بمشتري احد الاصناف او نقله من جهة الى اخرى من بعد مشتراء فكل من يحاول اعطاء الاميريكين

رعايا الدولة العلية وافراد الاميريكين فلا يجوز النظر في تلك القضية او ذلك الخلاف ولا الحكم فيها الا بحضور الترجمان الاميركي والقضايا التي تتجاوز قيمتها الخمسماية قرش يصير رفعها الى الباب العالي ليحكم فيها حكما عادلا وكل اميريك عايش بسلام ولم يتم عليه دعوى جنائية ولم تثبت عليه لا يجوز اساءة معاملته حتى واذا ارتكب احدهم جنائية فلا يجوز للحكومة المحلية القاء القبض عليه ومحاكمته لان ذلك من خصائص وزير او قناصل هاته الولايات ليعاقبوه بحسب ما تستحقه جنائته وطبق العادة الجارية مع الافرنج (francs) (م) ٥ يمكن للمراكب الاميركية المشتغلة بالتجارة في الممالك العثمانية المحروسة ان تسافر بكل امان تحت رايتها الاميركية ولكن لا يجوز لهم ان يتخذوا راية دولة اخرى ولا ان يعطوا علمهم لمركب آخر سواء كان من مراكب الدول الاخرى او من المراكب المخصصة برعايا الدولة ولا يجوز لوزير وقناصل وفيس قناصل اميريك ان يحموا سرا او جهرا رعايا الباب العالي ولا يسمحون بالاخلال بمبادي هذه العهدة التي تصدق عليها من كل من الدولتين (م) ٦ على المراكب الحربية التابعة للمتعاهدين ان تتبادل اشارات المودة والاخلاص المرعية في علم البحر وان تعامل المراكب التجارية بنفس هذه الشعائر الدودية (م) ٧ يجوز للمراكب الاميركية التجارية اسوة مراكب الامم الحاصلة على اعظم رعاية ان تمر خليج الاستانة وتسافر في البحر الاسود مشحونة او فارغة ويجوز شحنها من كل المحصولات كالمنسوجات وحوامج السلطنة العثمانية ما عدا ما كان منها محظورا ولها في اجراء ذلك كل الحرية كما لو كانت في بلادها (م) ٨ لا يجوز تسخير المراكب التجارية التابعة للحكومتين لنقل الجنود والذخائر وغيرها من ادوات القتال مادام قباطينها واصحابها يرفضون ذلك (م) ٩ اذا غرق مركب تجاري لاحدى الدولتين وتمكن بعض رجاله من النجاة ينالون كل اسعاف وحماية والامتنع والبضائع التي يكون امكن انقاذها تسلم لقتل الجهة القريبة من محل الفرق ليردها على اصحابها - (خاتمة) ان المواد المذكورة اعلاه والمتفق عليها بين ديوان الدولة ومعتمد الولايات المتحدة الاميركية تتبادل بعد

## ملحوظات

الرسوم المضروبة على اي صنف من محصولات ومصنوعات البلاد الاميريكية (مهما كانت جهة تصديره) حال ادخاله الى بلاد عظمة السلطان لا تكون الا ما يدفعه الآن او سيدفع في المستقبل على الصنف المذكور حال وروده من اية بلاد اخرى — وكذلك لا يصير المحجر على اي صنف كان من محصولات ومصنوعات بلاد وملحقات احدى الدولتين المتعاهدين حال تنزله الى بلاد وملحقات الدولة الاخرى اذا لم يكن المحجر شاملاً للصنف المذكور من محصولات ومصنوعات اية بلاد اخرى — وقد تعهد جلالة السلطان ايضاً ما عدا الاستثناءات الآتية — بان لا يمنع دخول اي صنف كان من محصولات ومصنوعات بلاد الولايات المتحدة الاميريكية من اية جهة جاءت الى بلاده المحمية وبان العوايد التي يجب اخذها عن محصولات ومصنوعات الولايات الاميريكية لا يجب ان تتجاوز في اية الاحوال رسماً محدداً قدره ثمانية في المائة (من القيمة) او بما يضاعفها باتفاق الطرفين — ويصير احساب هذا الرسم على قيمة الاصناف وسعرها في الاسكلة ويدفع حال تفرينها اذا جئ بها بمجرأوفي اول جمرك اذا انت برآ — واذا كانت هذه البضائع تباع بعد دفع عوايد الوارد وهي ثمانية في المائة في نفس المكان الذي وردت اليه او في داخلية البلاد فلا يلتزم المشتري ولا البائع بدفع رسوم اخرى عنها واذا كانت هذه الاصناف ليست برسم المبيع والاستعمال في داخل السلطنة الثانية بل برسم اعادة تصديرها في خلال مدة ستة شهور يصير اعتبارها كبضائع في المرور برآ وتعامل بحسب نص المادة السابعة لان مصلحة الجمارك تكون حينئذ ملزومة بان تعيد للتاجر حال اعادة تصدير هذه البضائع (اذا كان يثبت انه دفع رسم الوارد الذي هو ٨ في المائة) الفرق الكائن بين هذا الرسم ورسم المرور المذكور في المادة المشار اليها (م) ٦ ومن المعلوم بان الاصناف الواردة من البلاد الخارجية برسم امارات المولدو والفلاخ (Moldo-valachie) المتحدتين وبرسم امارة سريامارة من غير اقسام من السلطنة لا تدفع عوايد الجمرك الا في حال وصولها الى هذه الامارات وبالمثل البضائع الواردة

احدى هذه التذاكر بعد نفاذ هذه العهدة والباب العالمي يجازي حالاً جزءاً صارماً كل وزير او غيره من الموظفين الذين يرتكبون مثل هذا الخطاء ويعوض على الاميريكيين كل ضرر او خسارة يثبتون انها لحقت بهم بسبب ذلك (م) ٣ ان تجار الولايات المتحدة الاميريكية او وكلائهم الذين يشترون صنفاً من اصناف محصولات ارض او صناعة العثمانيين بقصد اعادة بيعه لاستعماله في داخلية السلطنة العثمانية يدفعون عند مشتري وبيع هذه الاصناف الرسوم التجارية التي يدفعها في مثل هذه الحال من هم حاصلون على الرعاية من رعايا الدولة العلية والاجانب المشتغلين بالتجارة في داخلية السلطنة العثمانية (م) ٤ كل الرسوم والعوائد المضروبة في كل من البلادين المتعاهدين على تصدير اي صنف بقصد اخذه الى بلاد اخرى تكون نفس الرسوم والعوائد المأخوذة على ذلك الصنف عند تصديره الى اية بلاد كانت بدون زيادة ولا يجوز منع تصدير اي صنف كان من بلاد وملحقات احدى الدولتين برسم بلاد وملحقات الدولة الاخرى الا اذا كان تصدير ذلك الصنف ممنوعاً الى اية بلاد كانت — ولا يصير اخذ ادنى رسم عن محصولات ومصنوعات السلطنة العثمانية التي يشتريها الاميريكيون او وكلائهم سواء كان في محل مشتراها او في المحل الذي ينقل اليه ليصير تصديرها منه حيث يؤخذ اذ ذاك عليها رسم تصدير لا يتجاوز الثمانية في المائة من قيمة البضائع بسعر الاسكلة الحاضر يدفع حال تصديرها وكل صنف دافع هذا الرسم عنه لا يؤخذ عنه رسم جديد في جميع انحاء السلطنة العثمانية حتى ولو انتقلت ملكيته الى يد شخص اخر — وقد حصل الاتفاق ايضاً على ان رسم الثمانية في المائة المشار اليه سيصير تخفيضه في كل سنة واحداً في المائة حتى يصبح نهائياً واحداً في المائة (من القيمة) يخص للقيام بالمصاريف العمومية للإدارة والمراقبة (م) ٥ كل الرسوم المضروبة على اي صنف من محصولات ومصنوعات البلاد العثمانية مهما كانت جهة تصديره (وسواء جاء بمجرأ او برآ) حال ادخاله الى الولايات المتحدة الاميريكية وكل

لجانب الحكومة او للافراد او للطوائف او لمحاتل  
غيرها لا تؤخذ من مراكب احدى الدولتين في موافق  
وثغور الدولة الاخرى الا بحسب ما تؤخذ من مركب  
وطني كائن في نفس الحالة ويصير انفاذ مفعول ذلك  
مبادلة في مراكب كل من الدولتين من اية جهة  
جاءت ومهما كانت الجهة السائرة اليها (م) ١٠ كل  
مركب تعتبره الشرايع الاميريكية اميريكيا وكل  
مركب تعتبره القوانين العثمانية عثمانيا يصير اعتباره  
من حيثية هذه العهدة مركبا اميريكيا او عثمانيا (م) ١١  
لا يؤخذ ادنى رسم عن البضائع المتكونة من محصولات  
ومصنوعات البلاد الاميريكية الواردة على مراكب  
اميريكية او غير اميريكية ولا عن البضائع المتكونة  
من محصولات ومصنوعات اية بلاد اجنبية الواردة  
على مراكب اميريكية وذلك عند ما تمر هذه البضائع  
في مضيق الدردانيل والبوسفور سواء مرت في هذين  
المضيقين على نفس المراكب التي جاءت بها او انها نقلت  
الى مراكب اخرى بطريق اليقظرمه او انها بيعت برسم  
التصدير فانزلت الى البر الى اجل مسمى ولحين ثمنها في  
مراكب اخرى لتتم سفرها - وفي هذه الحالة الاخيرة  
يجب ايداع هذه البضائع في الاستانة العلية بمخازن  
الجمارك المخصصة للمرور ووضعها في اي محل كان لا توجد  
فيه مخازن وانما تكون تحت ملاحظة مصلحة الجمارك  
(م) ١٢ بما ان الباب العالي يود ان يسهل تدريجا  
كل وسائل المرور برافق حصل الاتفاق على ان  
رسم الثلاثة في المائة المأخوذ عن البضائع الواردة الى  
بلاد السلطنة العثمانية بقصد ارسالها الى بلاد اخرى  
يصير تخفيضه الى اثنين في المائة بدفع (كما كان جاريا  
( دفع رسم الثلاثة في المائة حتى الان ) اعني في حال  
وصول البضائع الى البلاد العثمانية وبعد مضي ثمان  
سنوات من يوم التصديق على هذه المعاهدة ومبادلتها  
بخفض ذلك الرسم الى رسم نهائي محدود قدره واحد  
في المائة يؤخذ ( وبمثل ذلك تعامل محصولات البلاد  
العثمانية عند تصديرها ) بقصد القيام بمصاريف  
التقيدية - ويصرح الباب العالي بانه حفظ لنفسه  
الحق بالاجراءات الخصوصية اللازمة لمنع التهريب  
والاختلاس (م) ١٣ ان الاميريكين او وكلاءهم

من البلاد الخارجية وتعرف في الامارات المذكورة برسم اقسام  
اخرى من السلطنة العثمانية لا تؤخذ عنها عوائد الجمر  
الا في اول مكتب جمركي تابع للباب العالي رأسا - وبمثل  
ذلك تعامل محصولات ومصنوعات هذه الامارات  
ومحصولات ومصنوعات اقسام السلطنة الاخرى المعدة  
للتصدير الى البلاد الخارجية وعليها رسوم جمركية  
فالاولى تدفع رسومها الى جمارك هذه الامارات  
والاخرى تدفعها الى الخزينة السلطانية بنوع انه لا  
يجب دفع هذه الرسوم الا مرة واحدة (م) ٧ ان  
رعايا وافراد كل من الفريقين المتعاهدين يصير  
معاملتهم في بلاد واملاك الفريق الاخر اسوة الرعايا والافراد  
الوطنيين وذلك فيما يتعلق بعوائد التخزين وبالمكافآت  
(primes) والتسهيلات وتحصيل الحقوق (م) ٨ كل صنف  
جاز او سيجوز ادخاله الى الولايات المتحدة الاميريكية  
على مراكب اميريكية يجوز كذلك ادخاله الى تلك  
البلاد على مراكب عثمانية بدون ان تؤخذ عنه رسوم  
او عوائد (مهما كان نوعها) غير تلك التي تؤخذ على  
ذلك الصنف حال ادخاله على مراكب اميريكية  
وكذلك كل صنف جاز او سيجوز ادخاله الى بلاد  
واملاك عظمة السلطان على مراكب عثمانية يجوز  
كذلك ادخاله على مراكب اميريكية بدون ان تؤخذ  
عنه رسوم او عوائد (مهما كان نوعها) غير تلك التي  
تؤخذ على ذلك الصنف حال ادخاله على مراكب  
عثمانية - ومفعول هذه الطريقة المتبادلة يسري  
بالسواء وبدون امتياز على الاصناف الواردة من  
جهة تصديرها الاصلية توأا والالتية من اية بلاد  
اخرى اجنبية - وكذلك تكون حقوق التصدير  
متبادلة وعليه فيصير تقرير نفس عوائد التصدير واعطاء  
نفس المكافآت (primes) ومنح حق تحصيل الحقوق في بلاد  
وملحقات كل من البلادين المتعاهدين عن تصدير  
اي صنف كان يمكن او سيمكن تصديره سواء كان  
التصدير على مركب عثماني او مركب اميريكى او  
الجهة المرسل اليها من ضمن بلاد الدولتين او من  
املاك دولة اخرى اي كانت (م) ٩ ان رسوم  
الحملة والميناء والدليل والفنار والكورتيئات او غيرها  
كما يماثلها (مهما كان نوعها واسمها) وسواء كانت

المشتغلين في بلاد السلطنة العثمانية بتجارة محصولات ومصنوعات البلاد الاجنبية سيدفعون نفس العوائد والرسوم ويتمتعون بنفس الحقوق والامتيازات والمعافة التي يتمتع بها الاجانب المشتغلون بمحصولات ومصنوعات بلادهم (م) ١٤ يستثنى من احكام المادة الخامسة التبغ «الدخان» بكل انواعه والملح فانه لا يجوز للاميريكين ادخال هذين الصنفين للبلاد العثمانية بيد ان الاميريكين الذين يشترون ويبيعون دخاناً ولمحاً لاستعمالها في نفس السلطنة العثمانية سيخضعون في ذلك الى نفس القوانين التي يخضع لها الرعايا العثمانيون المشتغلون بهذين الصنفين والحاصلون على اعظم رعاية ويدفعون نفس الرسوم التي يدفعها هؤلاء ومكافأة لهذا المنع قد تقرر بان لا يؤخذ من الآن ادنى رسم عن الملح والدخان الذي يصدره الاميريكين من البلاد العثمانية — ومع ذلك فانه يجب على الاميريكين ان يوضحوا للمأموري الجمارك كمية الملح والدخان التي يصدرونها ولتلك المأمورين حق مراقبة هذين الصنفين حال تصديرهما كالماضي بدون ان يكون لهم حق بطب ادنى رسم عليها (م) ١٥ لقد اتفق الفريقان العاليان المتعاهدان على ان يحفظ الباب العالي لنفسه الخيار في منع ادخال البارود والمدافع والدخائر الحربية الى بلادهم منعاً مطلقاً على انه لا يسري مفعول هذا الحجر الا متى صار الاشعار به رسمياً ولا ينفذ الا على الاصناف التي يبينها الامر العالي القاضي بمنعها والاصناف التي لا يصير الحجر عليها بهذه الصفة تعامل حال ادخالها الى السلطنة العثمانية بموجب النظامات المحلية الا اذا طلبت سفارة اميريكاسحبها برخصة خصوصية تمنحها اذا لم تكن موانع مهمة — واما البارود فيعامل اذا كان محجوراً عليه بالطريقة الآتية (اولاً) لا يمكن للاميريكين ان يبيعوا منه كمية تتجاوز ما قدر في النظامات المحلية (ثانياً) عندما يصل الى احدى المواني العثمانية مركب اميريكى كل وسقه بارود او انه يحمل جانباً عظيماً من البارود يتعين عليه ان يرسو في نقطة مخصوصة تعينها له الحكومة المحلية وان يفرغ شحنته تحت ملاحظة مأموري الحكومة في مخازن او غيرها من المجلات التي تخصصها

له الحكومة المحلية يدخل اليها من يهيمه ذلك بحسب النظامات المرعية — واما الطبنجات وبنادق الصيد والسمحة الزينة فلا تعامل بالصرامة المنصوص عنها وكذلك جانب قليل من البارود بقصد الاستعمال الخاص (م) ١٦ تعطى للمراكب الاميريكية الفرمانات التي تطلب منها حال مرورها في الدردانيل والبوسفور بنوع ان لا يسبب لها ادنى تأخير (م) ١٧ يتعين على قومندان السفن الاميريكية التي تكون حاملة بضائع برسم البلاد العثمانية ان تعطي حال وصولها الى الثغر نسخة من علم خبرها «مانيفستو» الى ادارة الجمارك (م) ١٨ البضائع التي تضبط حال تهريبها تضاف اثمانها الى جانب الخزينة العثمانية ولكن يجب ان يعمل محضرا وتقرير في حال ضبط الحكومة لهذه البضائع ليصير تبليغه الى القونسلات التابع صاحب البضاعة المحجوزة اليها ولا يجوز اضافة قيمة اية البضائع الى جانب الخزينة الا اذا ثبت ثبوتاً شرعياً انها مهربة (م) ١٩ كل البضائع الناتجة من محصولات ومصنوعات البلاد العثمانية الواردة الى البلاد الاميريكية تصير معاملتها اسوة البضائع الناتجة من محصولات ومصنوعات الامة الحاصلة على اعظم الرعاية وكل الحقوق والامتيازات والمعافة الممنوحة الآن او التي ستمنح في المستقبل الى رعايا ومراكب وتجارة وسفن اية دولة اجنبية من جانب الحكومة الاميريكية او تتساهل الحكومة في منحها تمنح ايضاً لرعايا ومراكب وتجارة وسفن السلطنة العثمانية يتمتعون بها (م) ٢٠ متى صار التصديق على هذه المعاهدة الحاضرة يعتاض بها عن المعاهدة المنقذة في ١٦ أغسطس سنة ١٨٣٨ بين الباب العالي وبريطانيا العظمى وهي المعاهدة التي كانت شاملة لتجارة البلاد الاميريكية والمعاهدة الحاضرة تكون صالحة لمدة ثمان وعشرين سنة اعتباراً من يوم تصديق الحكومتين عليها على ان لكل من الدولتين المتعاهدتين حقاً بان تشعر الاخرى بعد مضي اربع عشرة سنة (وهي مدة تكون قد نفذت في خلالها جميع احكام هذه المعاهدة) وكذلك في انتهاء السنة الحادية والعشرين اذا كانت ترغب مراجعة هذه المعاهدة او نقضها بعد سنة من ذلك الاشعار

— ويسري مفعول هذه المعاهدات في كل من ولايات السلطنة العثمانية وفي جميعها اعني في ممالك جلالة السلطان الكائنة في اوربا وفي اسيا وفي مصر وغيرها من الانحاء الافريقية التابعة للباب العالي وفي سوريا وفي امارات مولدا فيا والفلاخ (م) ٢١ من المعلوم ان حكومة الولايات المتحدة الاميركية لاتتقصد باي مادة من مواد هذه المعاهدة ان تدعي خلاف المقصود الجلي من عباراتها ولا ان تلتي عوائق في طريق الحكومة العثمانية حال اجراء حقوق نظاماتها في ادارتها الداخلية مادامت هذه الحقوق لاتمس الامتيازات الممنوحة للاميركيين ولبضائعهم في المعاهدات الماضية وفي هذه العهدة الحاضرة (م) ٢٢ لقد اتفق الفريقان المتعاهدان على ان يعينا مندوبين لتحديد تعريفة رسوم الجمرك الواجب تحصيلها بحسب نصوص هذه المعاهدة عن محصولات ومصنوعات البلاد الاميركية الواردة الى السلطنة العثمانية وعن الاصناف الناتجة من محصولات ومصنوعات السلطنة العثمانية التي للاميركيين او لوكلائهم مل الحرية في مشتراها من جميع اقسام السلطنة ومن ملحقاتها بقصد تصديرها الى الولايات المتحدة الاميركية او الى غيرها من البلاد — والتعريفة المذكورة تكون نافذة المفعول مدة سبع سنوات اعتباراً من يوم التصديق على هذه المعاهدة — ولكل من الفريقين المتعاهدين حقاً في طلب اعادة النظر الى هذه التعريفة قبل انقضاء اجلها بسنة من الزمان ولكن اذا لم يطلب احدهما ذلك في خلال السنة السابعة تستمر تلك التعريفة الى مدة سبع سنين اخرى اعتباراً من تاريخ انقضاء اخريوم من السبع السنين الاولى وكذلك في انتهاء كل مدة سبع سنين (م) ٢٣ سيصير التصديق على هذه المعاهدة ويكون ذلك في الاستانة العلية في مدى شهر من الزمان او قبل ذلك اذا امكن وينفذ مفعولها من يوم التصديق عليها — تحريراً بالاستانة في ١٣ و ٢٥ فبراير سنة ١٨٦٢

اميركا — (مصادقة حكومة الولايات المتحدة على لائحة الجمارك المصرية في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤

قد اجتمع في هذا النهار الموقعان على هذا دولتونوبار

بشارئيس مجلس النظار وناظر خارجية وحقانية حكومة الجناب الخديوي العظيم والمسيو كومانوس وكيل قنصلاتو حكومة الولايات المتحدة في مصر وبعد المذاكرة في عقد معاهدة تجارية بين الحكومة المصرية والدول الاجنبية اتفقاً على ماهوات بناء على التفويض المعطى لهما من حكومتيهما — (اولاً) ان حكومة الولايات المتحدة توافق على ان لائحة الجمارك المصرية التي جار تطبيقها بناء على الاتفاق الذي عقد في ٣ مارث سنة ١٨٨٤ بين الحكومة اليونانية والحكومة المصرية على رعايا ومراكب وتجارة وملاحة اليونان يصير ايضاً تطبيقها على رعايا ومراكب وتجارة وملاحة الولايات المتحدة — (ثانياً) كافة الحقوق والامتيازات والمعافة التي تمنحها الحكومة المصرية الآن او ستمنحها في المستقبل الى رعايا ومراكب وتجارة وملاحة اي دولة اجنبية تمنح ايضاً الى رعايا ومراكب وتجارة وملاحة الولايات المتحدة التي يحق لها ان تتمتع بكل هذه الحقوق والامتيازات والمعافة ولهذا قد امضى الموقعان على هذا هذه المعاهدة ووقعها عليها — تحريراً في مصر القاهرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤ (الامضا) (نوبار) (الامضا) (كومانوس)

امين — (ر) بينة (مجلة ١٧٧٤ — ٠ اخلاص اموال ميرية —

امين حارس — (ر) وفأ (ق ١٧٦

امين سجلات عمومية — (ر) صور (قم ٧٠٠

امين شرعي — (ر) وفأ (ق ١٧٦ — ٠ حجز قم

٤٥٥ — رهن عقاري ق ٥٨٦

امين نقل — (ر) وكيل بالعمولة ابتداء من ق ٩٠

انتخاب — (ر) قانون الانتخاب — ٠ مجالس

المديريات — ٠ ابناء

انتخاب (الحرمان من حق الانتخاب — (ر) عقوبة

الجنايات (ق ٤١ فكرة ٣

انتفاع — (قانون مدني)

م ١٢ الانتفاع هو حق المتفع في استعمال ملك غيره واستغلاله

م ١٤ ويجوز ان يكون الحق المذكور اقل ما ذكر على حسب

شرط الاتفاق او شرط التبرع الذي ترتب عليه وجود ذلك

كأن يكون فاصراً على مجرد حق الاستعمال الشخصي او حق

السكنى م ١٥ ويصح ان يكون مؤقتاً او مودباً انما لا يكون

السبت غرة ذي الحجة سنة ١٢٩٦ عن مسألة المصاريف التي استصوب ترتيبها لموظفي الحكومة عند انتقالهم بمأورية من مركز وظيفتهم لمركز آخر على الكيفية والتفصيلات الموضحة بتلك الصورة وذلك فيما عدا المحاكم المختلطة وما عدا الموظفين بالمديريات وسائر المأمورين والمستخدمين الذين من مقتضى مأموريتهم دوام المروم متى كان انتقالهم داخل دائرة مديريتهم وحيث ان الذي رآه المجلس واستصوبه في حق المصاريف المذكورة صار استحصانه بطرفنا ووافق ارادتنا اجراء العمل على مقتضاه فاصدرنا امرنا هذا لعطوفتكم بما ذكر لاجراء ايجابه

### (ضرة ما تقرر)

(م) ١ من كانت ماهيته الفين قرش فاقل يعطى له مصروف انتقال باعتبار عشرين قرشاً يومياً (م) ٢ من كانت ماهيته اكثر من الفين قرش شهري لغاية اربعة الاف قرش بما فيها دخول الغاية في المغيا يعطى لهم مصروف انتقال باعتبار اربعين قرشاً يومياً (م) ٣ من كانت ماهيته اكثر من اربعة الاف قرش شهرياً فافوق يعطى له مصروف انتقال باعتبار ثمانين قرشاً يومياً (م) ٤ متوظفو الحكومة الذين ينتقلون بمأموريات لمصر واسكندرية وبورت سعيد والاسماعيلية والسويس يضاف لهم علاوة قيمة ربع ما تقرر لكل منهم بحسب درجته الموضحة بالمواد السابقة (م) ٥ الموظفون المرسلون بمأمورية تقتضي تسفيرهم بالسكة الحديد يصير نزولهم بها على طرف مصلحتهم في الدرجات الآتية — من تكون ماهيته الفين قرش شهرياً فاقل يصير نزوله بالدرجة الثانية ومن تكون ماهيته اكثر من الفين قرش شهرياً يصير نزوله بالدرجة الاولى (م) ٦ من تكون ماهيته الفين قرش شهرياً فاقل ومتوجه في مأورية قريبة الحضور يكون معه نفر تابعه والعفش لغاية ثلاثة قناطير ومن يكون منهم في مأورية طويلة الاقامة فاتباعه تكون لغاية نفرين والعفش لغاية خمسة قناطير (م) ٧ من تكون ماهيته اكثر من الفين قرش شهرياً اذا كان متوجهاً في مأورية قريبة الحضور تكون اتباعه لغاية نفرين والعفش لغاية خمسة قناطير — ومن

بين احاد الناس الا موافقاً م ١٦ لا يعطى ذلك الحق الا للنفس او اكثر موجود على قيد الحياة وقت الاعطاء وينتهي على كل حال بوفاته ان لم يكن له ميعاد محدد قبل الوفاة المذكورة م ١٧ انما يجوز ان يوصي محل خبري تابع لديوان الاوقاف بملك العين او للنفس او اكثر ولورثته على التعاقب بحق الانتفاع وحيث لا يكون للمحل الخبري حق الملك التام الا بعد انقراض الموصي اليهم بحق الانتفاع م ١٨ حق المنفعة المعطى من ديوان الاوقاف قابل للانتقال من يد الى اخرى بمقتضى اللائحة المؤرخة في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (١٠ يونيو سنة ١٨٦٧) ويجوز تاجيره او اعطائه بالفاروق م ١٩ ترأى فيما يكون لصاحب الانتفاع من المحقوق وفيما يترتب عليه من الواجبات شروط العقد المترتب عليه حق الانتفاع والاصول المقررة في المواد الآتية م ٢٠ يجب على من له حق الانتفاع ان يستعمل الشيء فيما وضع له م ٢١ اذا كان المال المقر عليه حق الانتفاع منقولاً وجب حصره بالمجرد ولزم المنتفع تقديم كفالة به فان لم يقدمها بيع المال المذكور ووضع ثمنه في اوراق ميرية واعطيت ارباحها اليه م ٢٢ يجوز للمنتفع الذي قدم الكفالة ان يستعمل الاشياء التي تتعدى بالاستعمال انما عليه ان يرد بدلها عند انتهاء حقه في الانتفاع م ٢٣ الزيادة التي تحصل من نتاج المواشي تكون للمنتفع بها انما بعد ان يستعوض من النتاج ما نفق من الاصل بألفة مساوية م ٢٤ لا يسأل المنتفع عن ضياع او تلف الشيء متى كان حاصله بدون تقصير منه م ٢٥ يجب على المنتفع ان يقوم بكافة المصاريف اللازمة لحفظ وصيانة الشيء المنتفع به وليس له ان يكلف المالك بصرف شيء مطلقاً م ٢٦ لا يجوز للمنتفع ان يبني بناءً او يغرس غراساً بدون رضا المالك وعليه ان يثبت ذلك الرضا بالكتابة او باقرار المالك او بائنه عن البين م ٢٧ ينتهي حق الانتفاع بانقضاء الزمن المعين له او بترك المنتفع حقه فيه او بانعدام المال المقرر عليه حق الانتفاع او باستعماله استعمالاً غير جائز م ٢٨ يجوز ابطال حق الانتفاع اذا لم يتم المنتفع بالشروط المقررة عليه م ٢٩ ينتهي حق الانتفاع ايضاً بعدم الاستعمال مدة خمس عشرة سنة

انتفاع — (ر) اطيان زراعية — خراجي — جهاز — شركة مدنية — وصية بالمنافع — عارية — مهر (شروط) — انتفاع — (ر) رهن (مجله ٧٥٠ — اموال) (ق ١٩ — ١٠ — اجارة الاشياء) (ق ٣٦٤ — ٠ — حق

عيني (ق ٦١١)

انتفاع موظف من الاشغال المحالة عليه — (ر) اخلاص (ق ١٠٥ — رشوة

انتقال — (امر عال صادر لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٥) (٢٥) الحجة سنة ١٢٩٦ الموافق ٩ ديسمبر سنة

١٨٧٩ نمر ١٢

عرضت لدينا مكتابة عطوفتكم رقيمة ٢٥ الحجة سنة ١٢٩٦ نمر ١٠ وصورة ما تقرر بمجلسه المجلس ليلة

تكون مأموريته طويلة المدة في الإقامة فاتباعه لغاية ثلاثة انفار والعفش لغاية سبعة قناطير (م) ٨ المأمورية تعد قرية الحضور اذا لم تتجاوز مدة الغياب العشرة ايام واما اذا تجاوزت هذه المدة فتعد طويلة الإقامة (م) ٩ من ينقل من مأمورية الى اخرى بفاملته وسائر لوازماته بقصد الإقامة فتقدير عدد عائلته واوزان عفشه يكون بمعرفة المصلحة المرسول منها (م) ١٠ الاتباع يكون نزولهم بالدرجة الثالثة واما اذا كان سفر المأمور في الاكسبريس فيصير نزول الاتباع بالدرجة الثانية اذا لم يكن موجودا به درجة الثالثة (م) ١١ ماعدا الجهادية جميع متوظفي الحكومة الذين تستدعي مأموريتهم السفر بالسكة الحديد تدفع نقداً اجرة نزولهم بها واجرة اتباعهم وعفشهم من المصلحة الذين هم تابعون اليها (م) ١٢ صرف اجر عربيات او عدمه لمن يتعين من المصالح التي بسكندرية ومصر بما موريات داخل المدينة هذا امرهون لاستصواب رئيس المصلحة بحسب اهمية المأمورية وعدمها

انتقال — ٠ ((قرار مجلس النظار) ٦ ج سنة ١٢٩٧ (١٥ مايو سنة ١٨٨٠

بالمجلس المنعقد في يوم السبت ٦ جمادي الثانية سنة ١٢٩٧ الموافق ١٥ مايو سنة ١٨٨٠ تقر بان ضباط الجهادية المستودعين الجاري تعيينهم بمأموريات تستدعي انتقاليهم لجهات غير جهة اقامتهم يستحقون ان يعطى لهم مصروف الانتقال بحسب اللائحة فضلاً عن تكملة مرتباتهم

انتقال — ٠ (منشور صادر في ٢١ شعبان سنة ١٢٩٧

انه بعد ما صدرت اللائحة المشتملة على ما يجزى احتسابه من المصاريف الى مأمورين ومستخدمين الحكومة عند ما ينتقلوا من مراكز وظائفهم الى مأموريات اخرى سواء كانت مؤقتة او مستديمة واجرة العفش والاتباع على واقع التفصيلات المنصوصة بها ونشرت عموماً قد علمنا ان بعض من عينوا من المستخدمين في مأموريات فعند عودتهم اوقعوا المطالبة باجرة عفش وتوابع بدون ان يكونوا اخذوا معهم شيئاً من ذلك كلياً والبعض طالبوا باجرة عفش واتباع بازيد عما كان معهم وانبنى على هذا ان بعض

الجهات اجرت الصرف لهم فعلاً على واقع ما طلبوه بدون مراعاة ما تضمنته تلك اللائحة واستولوا على ذلك لانفسهم بغير حق وحيث ان ما تدون باللائحة السالف ذكرها لم يكن المقصود منه انه مقرر بصورة قطعية اجرة تفرين او ثلاثة اتباع او قدر كذا من العفش بحيث في اي حالة كانت فسواء كان من ينتقل ياخذ معه هذا القدر من الاتباع او العفش او ما ياخذ يكون له الحق في استيلاء الاجرة اذ لا ينكر ان بعض المأمورين لا تكون قدرته وموقعه يساعدان على استخدام قدر كذا من الاتباع واستعمال قدر كذا من العفش او ان جسامته ومحل المأمورية التي يكون متوجهاً لها لا تقضي عليه ياخذ قدر كذا من العفش والاتباع مثلاً اذا كان متوجهاً الى سكندرية او طنطا او السويس ليقضي فيها يوماً او يومين او ثلاثة حيث ضرورة بهذه الحالة لا يلزم له ان ياخذ معه قدر كذا من الاتباع والعفش انما وضع وتقدير هذا العدد من الاتباع والعفش انما هو بالنسبة لدرجة وموقع واقتدار المأمورين واذا كان متوجهاً لمأمورية بعيدة ويلزم لحازم يلزمه ان ياخذ معه نفر طباطخ ونفر تابع لاقله وما يلزم لذلك من العفش وليس المقصود ان اي مأمور كان له الحق في ان يستولي اجرة تفرين من الاتباع وخمسة قناطير من العفش ان كان يناسب له ذلك او ما يناسب له وان كان اخذ معه ذلك او لم ياخذ ولاجل مراعاة ذلك لزم اعلان سائر الجهات لمراعاة ذلك من الآن فصاعداً وان يلاحظوا ان كل من يتعين في مأمورية وعاد منها لا تجري محاسبته على اجر العفش والاتباع بمجرد طلبه بل تكون المحاسبة على واقع ما يكون اخذه معه بالوجه الحقيقي وعلى هذا قد تحرر بتاريخه لمن لزم بذلك ومن الجملة هذا للمعلومية والاجراء بمقتضاه

انتقال — ٠ {صورة مانحور لفروع الديوان في ١٤ محرم (سنة ١٢٩٨

بما ان بعض فروع الديوان مجرون تعيين اشخاص من ارباب الصنائع الذين يكونون مستخدمين بها لاجل استلام او فرز مهمات من جهات اخر خارجة عن مراكز اقامتهم وفي هذه الحالة ربما يصرفون



## ملحوظات

فيسافرون في الدرجة الثالثة هذا اذا لم يكن السفر في قطار الاكسبريس — تعتبر المأمورية قصيرة المدة اذا لم يتجاوز الغياب فيها عشرة ايام والا فهي طويلة المدة — اذا لم يدفع معجلاً مبلغ ما تحت مصاريف الانتقال وبدل السفريه فاجر سكة الحديد المقررة للموظفين وللمستخدمين والمسافرين في مأمورية ما او المنقولين من جهة الى اخرى تدفع لهم من خزينه المصلحة التي ارسلتهم وتخصم في مصروفاتها وعلى كل مصلحة ان تجري صرف المصروفات التي من هذا القبيل بقطع النظر عن المربوط لذلك في ميزانيتها واما اذا دفع معجلاً مبلغ ما لمصاريف الانتقال فيجب ان يلاحظ بان المقرر في المواد المتقدم نصها هو معظم ما يحق للموظفين به — على الموظفين والمستخدمين المنتقلين ان يأخذوا من وكيل المحطة التي يسافرون منها شهادة مبين فيها عدد الخدمة الذين معهم والدرجة التي ينزلون بها ومقدار وزن العفش وهذه الشهادة المرسومة صورتها ادناه تكون بصفة مستند للحساب الذي يقدمونه عن مصاريف الانتقال وبدل السفريه وهذه صورة الشهادة

## ( مصلحة السكة الحديد المصرية ) ( شهادة )

محطة — انا الواضع اسمي ادناه اقر بان  
المرافق الى قد استلم تذكرة من  
الدرجة سفر خدمته الذين معه  
واجري وزن عفشه البالغ قدره  
تحريراً في وكيل المحطة

يحق للموظف او للمستخدم المنتقل من مكان الى آخر بداعي خدمة المصلحة ان يقبض مصاريف انتقال عائلته واجرة نقل عفشه وبالمثل يعامل المستخدمون المستجدون الذين يعينون لجهة خلاف الجهة المتوطنين بها اما اذا كان هذا الانتقال مبنياً على طلب المتوظف او المستخدم فليس على الخزينة ان تقوم بمصاريف انتقاله هو وعائلته ولا باجرة نقل عفشه — ليس للمستخدم المرفوت من الخدمة بسبب عدم قيامه بواجبات وظيفته حق في مصاريف انتقال ولا باجرة نقل عفشه اما اذا كان رفته بالاستغناء فتعطي له مصاريف الانتقال بشرط ان ينتقل حقيقة —

اليهم مصاريف انتقال حكم وارد اللائحة ارتكناً على انهم مستخدمون بالماهية كما حصل بهندسة الاقاليم الوسطى حال تعيين شخص نجار لاستلام اخشاب من اسكندرية وصار معاملته سيف في صرف المصاريف اسوة الخدمة ارباب الوظائف وبمطابقتها بالفرق اتضح عدم قدرته على تسديده دفعة واحدة واخيراً صار تقسيطه عليه بالحجز من استحقاقه وحيث ان ارباب الصنائع سواء كانوا مقيدين بالماهية او باليومية جارية معاملتهم بضم الربع على مرتبهم نظير السفريه ففي تاريخه جرت مكاتبه الجهات عموماً بحصول الدقة والالتفات لذلك ومن يحصل منه صرف شيء من هذا القبيل زيادة عما ذكر فيكون مداناً به فضلاً عن اجراء اللازم معه بحسب ما تقتضيه الاصول وهذا لخضرتكم للعلمية واتباع الاجراء بموجبه

انتقال — ( مصاريف الانتقال وبدل السفريه ) لا تسري هذه اللائحة على المجالس المختلطة

( منشور رقم ١٢ صادر من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بخصوص مصاريف الانتقال وبدل السفريه ( في ١٤ مايو سنة ١٨١ ) ( مصاريف انتقال ) المستخدمين المبعوثون في مأموريات تستلزم لسفرهم في سكة الحديد ينزلون في الدرجات الآتي بيانها من كان راتبه الشهري الفين قرشاً فاقل يسافر في الدرجة الثانية — من كان راتبه الشهري اكثر من الفين قرشاً يسافر في الدرجة الاولى — الخدمة السائرة مثل السعاة والفراشين والقواصة والجاوشية وما يماثلهم يكون سفرهم بالدرجة الثالثة — من كانت ماهيته الشهرية الفين قرشاً فادون وكان مسافراً في مأمورية قصيرة المدة له ان يأخذ معه خادماً واحداً وعفشاً معظم وزنه ثلاثة قناطير واما اذا كان مسافراً في مأمورية طويلة المدة فله ان يصحب معه خادمين ويأخذ عفشاً يبلغ وزنه حتى الخمسة قناطير — من كان راتبه الشهري اكثر من الفين قرشاً له ان يأخذ معه خادمين ولغاية خمسة قناطير من العفش اذا كان سفره في مأمورية قصيرة المدة واذا كانت مأموريته لمدة طويلة فله حق في ثلاثة من الخدم ولغاية سبعة قناطير من العفش واما الاتباع والخدمة

فيحسب له راتبه على معدل آخر ماهية كانت له — لا يعطى للمأمور أو الموظف بدل سفرية إذا كان انتقاله هو بنفس الدائرة الموجود فيها المصلحة المستخدم بها يجب ان يتوضح في الحساب الذي يتقدم بمصاريف الانتقال عن تاريخ بداية السفر وعن الدرجة التي صار النزول فيها بالسكة الحديد وعن قيمة الاجرة المدفوعة اما بدل السفرية فيتوضح بالحساب على حدة — يجب ان تعرض الحسابات قبل قبولها على رئيس المصلحة لكي يصادق عليها — حيث تدونت هذه اللائحة عن مصاريف الانتقال وبدل السفرية ومن الاقتضاء العلم بما فيها واتباع العمل على موجبها فلذلك صار نشرها عموماً وبالجملة لذلك الطرف في ١٥ جمادي الثانية سنة ١٢٩٨ الموافق ١٤ مايو سنة ٨١

انتقال ( مصاريف ) — ( منشور من نظارة الاشغال غرة ٣٠ بتاريخ ٢٣ رمضان سنة ٩٨ )  
انتقال الكراكات والوابورات والصنادل والمراكب ونحوها من جهة الى اخرى بخدمائها لا يوجب لمؤلاء الخدمة حقاً في اخذ مصاريف سفرية لان هذا الانتقال هو من اعمال وظائفهم العادية وبالمثل انتقال الخدمة المذكورين من آلة من تلك الآلات الى اخرى معاً كان محل وجودها اما اذا تعين احدهم في مأمورية سفرية خارجة عن اعماله لقضاء عمل فوق العادة فيعامل في سفرية حسب منشور المالية غرة ١٢ — ليس لخدماء المراسلة من جاویشية وعساكر وسعاة وغيرهم حق في اجرة ركوب او مصاريف في مقابلة تنقلهم لتأدية الطلبات ما دام يكون هذا النقل في دائرة المدينة او الجهة التي هم مستخدمون فيها اما اذا ارسلوا في مأمورية خارجة عن هذه الدائرة فتعطى لهم اجرة الركوب ويعاملون في مصاريف السفرية حسب منشور المالية غرة ١٢ اذا استغرق غيابهم يوماً كاملاً فأكثر — مصاريف انتقال كافة الموظفين والمستخدمين هي عبارة عن اجرة السفر بالسكة الحديد او بالبحر او بالبر على الحيوانات من بلد الى بلد بحسب الضرورات فكل ما كان خارجاً عن ذلك لا تكلف به المصلحة

انتقال — ( منشور من نظارة الاشغال غرة ٢٧ بتاريخ ٢٤ القعدة سنة ٩٨ ) ٢٨ سبتمبر سنة ٨١ الى مصالح الاشغال

ليس للموظفين المتقلين بداعي الاعياد حق في غير مصاريف الانتقال ( بدل السفرية ) من كان من المستخدمين راتبه الفين قرشاً فما دون له حق في بدل سفرية باعتبار عشرين قرشاً في اليوم — من كان راتبه من الالفين فما فوق الى اربعة الاف قرش يحسب له بدل سفرية اربعين قرشاً في اليوم — من كان راتبه الشهري يتجاوز الاربعة الاف قرش يكون له حق بثمانين قرشاً في اليوم وقد يزداد على مبلغ بدل السفرية المقرر لكل رتبة في المواد المذكورة اعلاه ربع قيمته اذا ارسل المستخدم في مأمورية الى المحروسة او الى الاسكندرية او الى بورت سعيد او الى الاسماعيلية او الى السويس اما اذا كان ارساله في مأمورية الى جهات السودان او الى سواحل البحر الاحمر فيزداد على مبلغ بدل السفرية المقرر لكل رتبة نصف قيمته وهذه الزيادة لا تدفع للمستخدم الا عن مدة اقامته الحقيقية في المدن المذكورة واما ايام السفر فتحسب له على حسب بدل السفرية الاعتيادي — يحسب للخدمة السائرة مثل السعاة والفراشين والقواصة والجاویشية وما يماثلهم عند انتقالهم بداعي خدمة المصلحة عشرة قروش في اليوم وهذا المبلغ لا يكون قابلاً لزيادة الربع المحكي عنه آنفاً — كل صراف خزينة كلف بتوصيل نقود الى خزينة خارجة عن دائرة المصلحة المستخدم بها او ارسل الى خزينة اخرى لاستلام نقود يكون له حق في بدل السفرية عن مدة معظمها يومان ما عدا ايام الذهاب والاياب — كل من تعين لاستلام ورق تمغة واصناف ومهمات وما شاكل ذلك من مخازن خارجة عن دائرة المصلحة الموجودة بها يحق له اخذ بدل السفرية عن يومين ما عدا ايام الذهاب والاياب — اذا الجأت اجراءات التسليم او الاستلام او توريد النقود الى اطالة المدة المحددة فيجب على المستخدم او العداد المعين لذلك ان ياخذ من المصلحة المبعوث اليها شهادة تبين اسباب تاخيره — لا يحق لمن يتعينون بمأمورية مخصوصة من الخالين الخدمة او من المستودعين ان ياخذوا بدل سفرية بل تصرف لهم فقط مصاريف الانتقال — اذا كان المأمور المعين للمأمورية مأهولاً من المستودعين

## ملحوظات

على شهادات من نظار او مأموري الجهات الذين كانوا معينين بها وعلى الجهة ان ترسل تلك الشهادات الى المالية بافادات وتطلب التصريح منها بصرف زيادة مصاريف السفريه تحريراً في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ انتقال — ( منشور من نظارة المالية في ٢٠ ابريل سنة ٨٢

انه بناء على طلب عطوفتو ناظر المالية قد قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٢٢ مارت سنة ١٨٨٣ ان لا يجري تحصيل مصاريف نقل المجرمين لانهم ولا من اهلهم بل تحسب على طرف الحكومة ولذلك يقتضي من الآن فصاعداً خصم المصاريف المذكورة بمصروفات ميزانية جهتك والتنبيه على كتاب المصلحة بعدم توريدها بالدقتر المد لقيد المبالغ المقتضي تحصيلها من المجرمين ويتنبه ايضاً انه من يوم وصول هذا المنشور يصرف النظر عن تحصيل المبالغ الواردة بالدقتر المذكور نظير مصاريف المجرمين وقد صار النشر عمومياً بذلك للجهات وهذا لذاك الطرف للاجراء بموجبه انتقال — ( منشور من نظارة المالية في ٧ مايو سنة ٨٢

قد قرر مجلس النظار في جلسة ١٦ ابريل سنة ١٨٨٣ بان يحنسب الى الموظفين المبعوثين بمأمورية الى خارج القطر بدل سفريه يعادل مرة ونصفاً بدل السفريه المقرر للموظفين المبعوثين بمأمورية الى اسكندرية ومصر والسويس وبورت سعيد والاسماعيلية اي من يكون راتبه فوق الاربعة الاف قرش ياخذ بدل السفريه مائة وخمسين قرشاً في اليوم ومن يكون راتبه فوق الالفين قرشاً ياخذ خمسة وسبعين قرشاً في اليوم ومن يكون راتبه اقل من الفين قرشاً ياخذ سبعة وثلاثين قرشاً ونصفاً في اليوم ويحنسب له بدل السفريه عن مدة وجوده في الخارج اما ايام السفر في البحر فلا يحنسب عنها بدل سفريه هذا اذا كان ثمن الاكل من ضمن اجرة السفر المنصرفة بمعرفة الحكومة ثم وفي جلسة ١٩ ابريل سنة ١٨٨٢ قرر ايضاً المجلس بان المرتب شهرياً للمديرين ووكلاء المديرين ومأموري عموم التحصيلات نظير بدل سفريه لا يجب احتسابه لهم في مدة وجودهم بالاجازة الاعتيادية او الغير اعتيادية لانه لم يرتب لهم ذلك الا

مرسل مع هذا لحضرتكم صورة الامر العمومي الصادر من هذه النظارة بشأن شهادات السكة الحديد التي تؤخذ عند الانتقال للعلم بما فيه بطرف حضرتكم واولا انه لكافة من تحت ادارتكم والعمل بمقتضاه ( صورة الامر العمومي ) بما ان المنشور الوارد من المالية بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٨١ تمرة ١٢ يقضي بان الموظفين والمستخدمين مكلفون باخذ شهادات من وكلاء محطات السكة الحديد عند نزولهم بعرباتها في مأموريات ميرية مبيتاً بها عدد من معهم من الاتباع والدرجة التي ينزلون فيها ومقدار وزن عفشهم وتقديم تلك الشهادات للديوان لتكون سنداً لتسوية مصاريف الانتقال بموجبها ومع سبق اعلان اقلام الديوان بذلك ما زال البعض من المستخدمين يقدم كشوفه بدون شهادات محتجاً بعدم العلم بذلك المنشور ولا غيره على ان العمل بمقتضاه امر واجب لا بد منه ولذا قد اصدرنا هذا الاعلان ابداً نالساثر موظفي ومستخدمي الديوان بانهم ملزمون قطعياً باحضار تلك الشهادات من الآن فمن لم يقدمها بعد هذا التنبيه لا يقبل منه فيها اي عذر كان

انتقال — ( منشور تمرة ٢١ صادر من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بالانذار لما تدون بمنشور تمرة ١٢ المختص ببذل السفريه قد تكرر التحريير للجهات بشأن بدل السفريه الجارين صرفها زيادة لمن تعينوا ببعض مأموريات خاصة باستحضار ورق تمغة او ملبوسات ومهات او توصيل نقود وانفار مذنبين اذ ان تلك المأموريات لا تستحق صرف بدل سفريه لمن يتعينوا بها سوى يومين اثنين معظمه خلاف مدة الذهاب والاياب عملاً بمنشور ١٤ مايو سنة ١٨٨١ تمرة ١٢ حيث انه مع تكرار التناقض فيما بين المالية والجهات بالتحذير عن ذلك لم يزل غير حاصل ملاحظة منهم لنص ذاك المنشور فلاجل سير صرف البديلة لمن يتعينوا بالمأموريات المتقدم ذكرها بكيفية منتظمة قد استنسب بانه عند تعيين احد بتلك المأموريات لا يصرف له شيء زيادة عن المدة المحددة بالمنشور المحكي عنه واذا دعت الحالة لتأخير بعض المعينين بمأموريات لاسباب جبرية اوجب تجاوز المدة المحددة فيقتضي ان يستحصلوا

لداي مروورهم المستديم على نواحي المديرية وبناء عليه اقتضى نشر ذلك للجهات عموماً وهذا تكمل الاجراء على موجب

انتقال — ( منشور من نظارة المالية في نوفمبر سنة ١٨٢ )

(صورة افادة واردة للمالية من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٧ محرم سنة ١٣٠١ (٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ غرة ٥٠٥) بالمجلس المنعقد يوم الخميس غرة محرم سنة ١٣٠١ اول نوفمبر سنة ١٨٨٣ تليت المذكرة المقدمة للمجلس من المالية بشأن ما اجره وتوظفوا المعية السنية من عدم تقديم مستندات بما صرفوه على التوايع والعفش تعلقهم من مصر الى اسكندرية وبالعكس على مقتضى الامر العالي الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٩ ومنشور المالية الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٨١ وما اوراه سعادة مهردار خديوي حين ما طلبت المالية من سعاده هذه المستندات من انه غير ممكن لتوظيفي المعية السنية الاستحصال على تلك المستندات المناسبة التي اوراها سعادة المشار اليه ومرغوب النظر في ذلك بالمجلس وصدر ما يستصوبه ولدى المداولة فيما ذكر (رؤي) حيث ان منشور المالية الصادر في ١٤ مايو سنة ٨١ يشتمل على وضع روابط التنفيذ مفعول الامر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ٧٩ ولم يكن هذا المنشور مخالفاً لمعنى الامر العالي المشار اليه ولا لمنطوقه فيلزم اتباعه في جميع المصالح الميرية فبناء عليه لزم تحريره لسعادتك لاجراء مقتضى ما نقرر افتد — المسطر اعلاه صورة ما صدر من رئاسة مجلس النظار لنظارة المالية بتاريخ ٧ محرم سنة ١٣٠١ (٧ نوفمبر سنة ٨٣ غرة ٥٠٥) الذي يقضي على جميع مصالح الحكومة باتباع احكام منشور غرة ١٢ الصادر من هذه النظارة بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٨١ فبناء عليه صار النشر عموماً وهذا للاجراء بمقتضاء

انتقال — ( منشور من نظارة المالية في ٢٢ ابريل سنة ٨٤

الحاقاً للنشور غرة ٣٤ الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٨٣ نفيد حضرتكم ان موظفي الاقاليم المقرر لهم مرتب شهري نظير بدل سفرية لا يعنى لهم اخذ بدل السفرية الاعتيادي اذا اضطروا بسبب اشغال المصلحة للانتقال

الى جهة خارج عن دائرة جهتهم بل تصرف لهم اجرة انتقاليهم بالسكة الحديد فقط على مقتضى اللوائح المرعية انتقال — ( منشور من نظارة المالية في ٢٦ ابريل سنة ٨٤

حيث ان الطريقة المتبعة في صرف اجر انتقال المسجونين والمحافظين عليهم بالسكة الحديدية تقدماً قد نشأ عنها بعض صعوبات في كيفية تسديدها فقد قررنا انه لا يجب على مصلحة السكك الحديدية ان تطلب في المستقبل دفع هذه الاجر تقدماً بل يصير نقل المسجونين والمحافظين عليهم بناء على طلب يتقدم الى السكة الحديد محرراً بالكتابة الاقاي. بيانها وهي عند ما يقتضي الحال نقل مسجونين يقدم ناظر السجون الى البوليس كشفاً بعدد المسجونين اللازم نقلهم وعلى البوليس ان تعين عدد المحافظين الذي يتراى لها لزومه لاجل مرافقة المسجونين وتحرر في هذه الحالة طلباً واحداً عن المسجونين والمحافظين عليهم بايضاح عدد المسجونين وعدد المحافظين عليهم كل منهما على حدة ويوقع على الطلب من مفتش البوليس هو يقدم للسكة الحديد فتضيف مصلحة السكة الحديد على حساب نظارة المالية قيمة اجر النقل من مقتضى الطلب وادارة الخزينة العمومية تخصم تلك الاجر بمصروفات مصلحة البوليس انتقال — ( منشور من نظارة المالية في ١٩ اكتوبر سنة ٨٤

قد ثبت لنظارة المالية من مراجعة مستندات النقلات الجارية بمعرفة السكة الحديد ان بعض الاحكام المدونة بالفصل ١٣ (تادية اللوازم بمعرفة السكة الحديد) من التعليمات المختصة بالمصالح غير جار تنفيذها — فان جهات الارسال تمهل كتابة استمها في اعلا الاستمارة غرة ١٥٧ المعدة لطلب النقل وفي غالب الاحيان لا تذكر اسم المصلحة المرسولة اليها النقلات ولا اسم المحطة المتسلة لها النقلات لارسالها لجهاتها حتى في بعض الظروف لا توضح نوع النقلات ولا توقع على طلبات النقل فنظارة المالية تستلقت ماموري المصالح الى هذه المخالفات على انه لاجل ان تكون مراجعة النقلات بالسكة الحديد مراجعة فعالة بالحقيقة يقتضي على الجهات اتباع الاجراء بغاية الدقة على حسب اللوائح المرعية كما يجب على الجهات

## ملحوظات

الاشعار وشهادة السكة الحديد الذين يقدمها لها تصرف له مصاريف الانتقال التي يكون سبق صرفها من طرفه اما اذا كان في احوال استثنائية لا يمكن للمستخدمين الاصاغر المنقولين او المرفوتين بوجه الاستغناء صرف مصاريف الانتقال من طرفهم فالجهة المنقولين او المرفوتين منها تصرفها من خزنتها بعد ان تأخذ ضمانة معتمدة على المستخدم بانه اذا كان في ميعاد معظمه ثلاثة ايام من تاريخ وصوله للجهة المتوجه اليها لم يقدم لها شهادات السكة الحديد المؤيدة لمصاريف الانتقال ولم يسدد خزينة تلك الجهة ما يكون باقياً طرفه من المبلغ المنصرف له مقدماً لمصاريف انتقاله وانتقال عائلته وتوابعه وعفشه فالضامن يكون مسئولاً بذلك وملزوماً بالسداد ويحذر بذلك اخطار من جهة الصرف الى الجهة المتوجه اليها المستخدم وترسل لها صورة الضمانة حتى بوصول الاخطار اليها تطلب منه تقديم شهادات السكة الحديد في الميعاد المعين وفي حالة حصول تأخير في تقديم الشهادات او في تسديد ما يكون باقياً طرفه بدون صرف يتحرر منها الجهة الصرف لتجري ما يلزم وتطلب من الضامن تسديد قيمة المبلغ المنصرف مقدماً للمستخدم المنقول او المرفوت منها او ما يكون باقياً منه طرفه وبالمثل يتبع الاجراء في اجرة توابع وعفش المتوظفين الذين يتعينون في مأموريات سواء كانوا في دائرة جهة استخدامهم او خارجين عنها فيكون صرفها من طرفهم وعند عودتهم يقدمون شهادات السكة الحديد للصرف لهم بمقتضاها تحريراً في ٢٨ يوليو سنة ١٨٨٤

انتقال — (جواب من المحفانية لاستئناف مصر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٥)

قد علم لنظارة الحفانية من المكاتبات المقدمة اليها من بعض المحاكم الاهلية والنيابة العمومية لديها ان بعضها يصرف بدل سفرية محضرها حال انتقالهم من البلدة المقيمة فيها المحكمة لتأدية مأمورياتهم والبعض لا يصرف ذلك انتظاراً لما يصدر به تصريح النظارة وحيث ان حرمان المحضرين من صرف ذلك اليهم مع كونه يعود عليهم بالضرر الزائد لما يترتب عليه من تكبدهم صرف غالب ما هيأتهم المرتبة لمعاشهم ومعاش عائلاتهم في

لاجل تسهيل هذه المراجعة ان توضح في الخانة المعدة لبيان نوع التقلبات اسم المأمور المتقضي ان يوقع على الشهادة في ذيل الاستمارة نمرة ١٥٧ وتؤمل نظارة المالية من همة وتيقظ رضاء المصالح عدم حصول خلل كالمذكور في هذا المنشور واذا ما است الحاجة فهي تعاقب بعقاب تاديب المستخدمين المسؤولين عن حصولها

انتقال — ٠ { منشور من نظارة المالية لجميع مصالح الحكومة } بكنية صرف مصاريف الانتقال بالسكة الحديد للمستخدمين المنقولين او المرفوتين في ٢٨ يوليو سنة ٨٤ قد تبين من مراجعة مستندات مصروفات بعض الجهات انه عند رفت احد المستخدمين من وظيفته بوجه الاستغناء او نقله الى جهة اخرى فبناء على الطلب الذي يتقدم منه جار صرف مصاريف انتقاله هو وعائلته وتوابعه وعفشه بالسكة الحديد من الجهة التي كان مستخدماً بها الى الجهة المنقول اليها او جهة توطنه الاصلية وان الشهادات المعطاة من السكة الحديد بمصاريف الانتقال جار تسليمها الى الجهة المنقول اليها او التي يقصد استخدام المرفوت التوطن بها بكيفية ان الجهة المنقول او المرفوت منها المستخدم تصرف مصاريف انتقاله هو وعائلته وتوابعه وعفشه بدون ان تستحصل على شهادات صرفها فيما ان اتباع هذه الطريقة يتسبب عنه تبادل مكاتبات مستديم فيما بين المالية وجهات الاقتضاء بدون ان تتوصل المالية رغماً عن الطلبات المتكرر تقديمها للحصول على شهادات السكة الحديد ولاجل الاستحضال بدون صعوبة على هذه الشهادات ومراجعة مصاريف الانتقال المنصرفة حقيقة من مقتضاها واتباع طريقة منتظمة في صرف مصاريف الانتقال المذكورة يجب على الجهات اتباع الاجراء على حسب التعليمات الآتية وهي اي مستخدم بدون استثناء ينقل من الجهة المستخدم بها الى جهة اخرى او يرفت بوجه الاستغناء بصرف مؤقتاً من طرفه مصاريف انتقاله وانتقال عائلته وتوابعه وعفشه بالسكة الحديد من الجهة المرفوت او المنقول منها الى الجهة المنقول اليها او القاصد التوطن فيها وياخذ بذلك شهادة من السكة الحديد والجهة المنقول او المرفوت منها المستخدم تسلمه قبل سفره اشعاراً باسم الجهة المنقول اليها او القاصد التوطن بها كي بناء على

وظيفتهم فلا تحسب لهم تلك المكافأة عن ذلك اليوم  
انتقال (مصاريف) — { قرار صادر من ادارة عبور  
الاموال الغير مقررة والدخليات

في شهر فبراير سنة ١٨٨٦

بما ان ميزانية سنة ١٨٨٦ الحالية مندرج بها مائتان  
واثنان وخمسين جنيه تعويض لمفتشين عموم اشوان  
ومحلات مبيع المصلح بالمديريات باعتبار ١٨ جنيه  
سنوي كل مفتش بواقع شهر يه ١٥٠ قرشاً نظير  
مصاريف مرور بحيث لا يكون لهم حق في ادني  
تعويض اخر نظير مصاريف سفريه او انتقال فمقتضي  
اذا صرف هذا المبلغ لمفتش يتم شهري مع ماهيته  
بغير ان يستقطع احتياطي من التعويض المذكور بل  
يصرف كاملاً بالخصم على نوع المصاريف السنوية  
(فصل ١٤) ولذلك وكوت القواصة الذين كانوا  
معينين مع المفتشين المذكورين سبق رفهم لغاية  
ديسمبر ١٨٨٥ فقد تراءى ان يصرف لاوليك النظار  
مرتب هذا التعويض عن شهر يناير سنة ١٨٨٦ ولوان  
سبق انقضاؤه وعند صرف استحقاقهم شهر فبراير  
يصرف لهم مرتب الشهر المذكور وهكذا يكون صرف  
المرتب المحكي عنه شهري ولهذا قد تحرر عن ذلك للمديريات  
في تاريخه وبالجملة هذا تم للاجراء على وجه ما توضح

انتقال — امر عال صادر في ١٧ مارت سنة ٨٦

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر  
بتاريخ ٢٥ ذي الحجة سنة ١٢٩٦ (٩ ديسمبر سنة ١٨٧٩)  
وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا بعد اخذ  
رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوأت —  
(احكام عهومية) (م) موظفو ومستخدمو الحكومة  
الذين ينتقلون باسباب خدمة المصلحة لهم حق في  
مصاريف انتقالهم وانتقال خدمهم وعفستهم ولهم ايضاً  
حق في بدل سفرتهم على حسب الاحكام المبينة بامرنا  
هذا (م) ٢ كل طلب يقدم بشأن صرف مصاريف  
انتقال وبدل سفريه يعرض ابتداء على رئيس المصلحة  
او على رئيس الادارة للنظر فيه ولا يسوغ صرفه بدون  
التصديق عليه من احد هذين المأمورين (م) ٣ طلبات  
صرف مصاريف الانتقال تقدم حال انتهاء المأمورية  
واما طلبات صرف بدل السفريه فتقدم كل عشرة ايام

اثناء مأمورياتهم بالخارج عن محل توظيفهم فان صرفه  
لا يعود على خزينة الحكومة بادني ضرر اذ مرجع الامر  
فيه على الاخصام الذين يحكم عليهم في القضايا بالرسومات  
والمصاريف فلذا قد استصوب تعميم صرف بدل السفريه  
لكل محضر ينقل من البلدة الكائنة فيها المحكمة الموظف  
بها الى جهة اخرى متى كانت مدة العمليات في السفر  
والاقامة اكثر من ٦ ساعات ولزم تحريره لحضرتكم  
للمعلومية واعلانه من ذلك الطرف للبحاكم الاهلية  
الابتدائية للاجراء بما اقتضاه وفي تاريخه صار اخطار  
النيابة العمومية بما ذكر

انتقال — منشور من نظارة المالية في ٢٥ فبراير سنة ٨٥

قد ظهر من تنفيذ التعليمات المتعلقة ببذل السفريه ان  
من الضروري انجاز هذه التعليمات وتضمينها بعض  
احكام يصير مراعاتها في حالة ما اذا مرض مستخدم  
في اثناء وجوده بمأمورية واصبح والحالة هذه غير قادر  
على القيام بأشغال مأموريته — وعلى ذلك فقد قررنا  
بناء على موافقة مجلس النظار بجلسته المنعقدة في يوم  
الاثنين ٢ فبراير سنة ١٨٨٥ انه من الآن فصاعداً  
يصير اتباع الاحكام الآتية وهي — كل مستخدم يصاب  
بمرض في اثناء وجوده بمأمورية ويصير غير قادر على  
انجاز مأموريته او على الرجوع الى محل اقامته فعليه  
ان يرسل للمصلحة التابع هو لها شهادة من طبيب الجهة  
الموجود بها وهذه الشهادة تقوم مقام الشهادة التي  
تفضي التعليمات بوجوب اخذها من طبيبين واذا ذلك  
يصرف بدل السفريه للمستخدم عن العشرة ايام الاولى  
التالية تاريخ الشهادة الطبية وبعد انقضاء مدة العشرة  
ايام المذكورة يصير توقيف صرف بدل السفريه ويعطى  
للموظف اجازة مرض طبقاً للشروط المقررة في لائحة  
الاجازات تحريراً في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٥

انتقال — ان المكافأة التي تقررت ٢٠ قرشاً باليوم  
لكل من الباش مهندسين عشرة قروش ولكل من معاوفي  
المهندسين تحسب لهم عن يوم واحد اذا انتقلوا من مركز  
وظيفتهم الى مسافة عشرة كيلومتر ورجعوا اليه في اليوم  
ذاته واما اذا انتقلوا الى مسافة اقل من عشرة كيلومتر  
وباتوا على مسافة اقل من خمسة كيلومتر عن مركز

## ملحوظات

**الاولى** الموظفون المليون الذين مرتباتهم الشهرية عشرين جنيه مصري وما فوق والباشكتاب والمعاونون الاولون ورؤساء اقسام القضايا وامور والاقسام والمراكز في المديريات والمحافظات والباشمهندسين التابعين لنظارة الاشغال العمومية والحكما باشية معها كان مقدار مرتبتهم وضباط الحربية والبحرية من رتبة ملازم ثاني وما فوق وضباط الجندرية والبوليس من رتبة ملازم ثاني وما فوق **( في الدرجة الثانية )** الموظفون المليون الذين مرتباتهم الشهرية اقل من عشرين جنيه مصري ورؤساء صف ضابطان الحربية والجندرية والبوليس **( في الدرجة الثالثة )** الخدمة الخارجين عن هيئة العمال والاتباع والصف ضابطان وانفار العسكرية والبحرية وصف ضابطان وخدمة الجندرية والبوليس — واما اذا كان من اللازم السفر في قطار ليس موجوداً فيه درجة ثالثة فيسافر هؤلاء الخدمة في الدرجة الثانية **( م ) ٩** الاحكام المخصصة بالانتقال بالسكة الحديد تسري على الانتقال بالوابورات غير ان الانتقال بابوابورات الحكومة يكون مجاناً بموجب طلبات موقع عليها من رؤساء المصالح وعلى ذلك فلا يحق للمستخدمين ان يطلبوا مصاريف انتقالهم بالوابورات المذكورة

**( في الاتباع والعفش )**

**( م ) ١٠** الموظفون المليون وضابطان العسكرية والجندرية والبوليس المصريح لهم بالسفر في الدرجة الاولى والثانية يحق لهم عند انتقالهم في اشغال المصلحة ان يطلبوا مصاريف انتقال خادم واحد وقطارين من العفش — واما اذا تراآى بان مدة الغياب تطول وتستلزم الى خادم ثاني ولزيادة عفش فيلزم ان يكون ذلك بتصريح خصوصي من رؤساء المصالح مبينة فيه الاسباب المؤيدة لهذه الزيادة — المستخدم او الضابط له ايضاً حق في مصاريف نقل سايس واحد وركوبة واحدة هذا اذا تراآى لرئيس المصلحة بان المامورية تستلزم الى ركوبة **( م ) ١١** الموظف الذي ينتقل من محل اقامته الى محل آخر بنوع قطعي بسبب اشغال المصلحة له حق في نقل اعضاء عائلته الموجودين معه بمعيشة واحدة لغاية

او في آخر الشهر بحسب رغبة الطالب **( م ) ١٢** المستخدمون الذين لا يتجاوز مرتباتهم عشرين جنيهاً مصرياً في الشهر لهم ان يأخذوا مقدماً مبلغاً لاجل تأدية مصاريف انتقالهم وانما هذا المبلغ لا يلزم في سائر الاحوال ان يتجاوز مقداره الخمسة جنيهات مصرية بحيث يجري تسديده سواء كان بواسطة استقطاعه من اول كشف يقدم بمصاريف الانتقال او من المرتب الشهري ان لم يقدم هذا الكشف في ميعاد شهر واحد من صرف ذلك المبلغ **( م ) ١٣** رئيس الجهة او رئيس الادارة له ان ينقص كل مبلغ يجده باهظاً او منصرفاً بدون لزوم او في غير محله خصوصاً في الاحوال الآتية — **اولاً** اذا كان الانتقال اوجز ومنه الى غير الجهات المبعوث اليها المستخدم بالأمورية — واما اذا كانت اشغال المصلحة لم تستدع كلاً لصرف المصاريف المطالب بها — او اذا كانت مدة الأمورية تجاوزت الوقت المقرر او اللازم حقيقة لها **ثانياً** اذا كان عدد الخدم او وزن العفش زيادة عما يستلزمه السفر — فلاجل ذلك يكون مرخصاً لرؤساء المصالح او مأموري الادارة ان يحرروا تعليمات خصوصية للموظفين والمستخدمين الذين تحت ادارتهم بشرط ان يصادق عليها من النظارة التابعة لها الجهة وان يراعي في تحريرها عدم الخروج عن حدود هذا الامر — **في الانتقال بالعربات او بالمراكب والسكة الحديد او بالوابورات او على الركائب ( م ) ١٤** مصاريف الانتقال بالعربات والمراكب واجر الركائب تصرف بموجب كشوفه مصدق عليها من رئيس المصلحة او من رئيس الادارة **( م ) ١٥** الموظفون المليون وضباط العسكرية والجندرية والبوليس المعين لهم **( اولاً )** مرتب شهري نظير بدل السفريه — **( ثانياً )** تعيين لركوبتهم او بدل تعيين — **( ثالثاً )** ماهية بما فيها بدل التعيين — ليس لهم حق في طلب اجر عربات او ركائب وانما اذا لزم الحال لصرف هذه الاجر لهم في ظرف استثنائية فيجب تأييدها بتصديق خصوصي لها من رئيس المصلحة

**( في درجات الانتقال )**

**( م ) ١٦** الموظفون والمستخدمون لهم حق في الانتقال بالسكة الحديد في الدرجات الآتية **( في الدرجة**

ثمانية اشخاص في الدرجة المقررة له ونقل اتباعه لغاية اربعة انفار في الدرجة الثالثة وله ايضاً حق في نقل عشرة قناطير من العفش منهم اثنان في ذات القطار الذي يسافره والباقي في قطار البضاعة (م) ١٢ ضابطان العسكريه والجندرمه والبوليس يعاملون على حسب احكام الفقرة الاولى من المادة السابقة الا اذا حصل اتفاق خصوصي بشأن انتقالهم وانتقال عائلاتهم وعفشهم (م) ١٣ لا يحق للموظفين ان يطلبوا مصاريف الانتقال المبينة في المادة الحادية عشرة اذا كان انتقالهم مبنياً على طلبهم او اذا رفقوا باجرائات تأديبية (م) ١٤ في حالة الانتقال من جهة الاقامة الى جهة اخرى بصفة تملية يجب على الموظفين والضباطان والمستخدمين ان يؤيدوا طلبات مصاريف انتقالهم بشهادات معطاة لهم من مصلحة السكة الحديد مبنياً بما يأتي — (اولا) عدد الاشخاص الذين انتقلوا معهم والدرجة التي نزلوا فيها (ثانيا) عدد قناطير العفش المنقولة

## في بدل السفريه

(م) ١٥ الانتقال ضمن القطار المصري بسبب اشغال المصلحة يعطى حقاً في بدل سفريه تحتسب باعتبار المائة اثنين على قيمة الماهية الشهرية وذلك عن كل ليلة يمضيها المستخدم خارجاً عن المديرية او عن المحافظة الموجود فيها محل اقامته وهذا البديل لا يجب ان يكون في اي حال من الاحوال اقل من عشرين قرشاً ولا اكثر من مائة قرش ( او مائة وخمسين قرشاً اذا كانت المامورية الى السودان ) في اليوم ولا اقل من سبعة قروش في اليوم للخدمة الخارجين عن هيئة العمال — واما نظار النظارات فيحسب لهم بدل السفريه باعتبار جنهين مصريين في اليوم — صيارف النواحي ليس لهم حق في بدل سفريه في اي حال من الاحوال (م) ١٦ تخفض قيمة بدل السفريه الى النصف بعد مكوث مدة خمسة عشر يوماً في جهة واحدة وتبطل باكملها اذا تجاوز المكوث مدة شهر واحد الا اذا صدر اذن خصوصي من الناظر التابع له المستخدم بالمعاملة بخلاف ما ذكر — المدد المقررة قبلاً لا يسوغ فصلها لا بمجرد تنيب وقتي من الجهة

الموجود بها الموظف بأمورية ولا يجرد الانتقال من هذه الجهة الى جهة اخرى اذا كانت المأمورية لا تستلزم لذلك (م) ١٧ يزداد على بدل السفريه قيمة نصفه عند ما تكون المأمورية الى السودان ولكن هذه الزيادة لا تحتسب الا من اليوم الذي يتجاوز فيه الموظف وادي حلفه او من يوم نزوله على شطوط البحر الاحمر — المواعيد المقررة في المادة الرابعة عشرة لا تسري على المأموريات في السودان — واما اذا اعطي للمستخدم ضمنية على ماهيته وكان ذلك مسبباً بنوع خصوصي عن اقامته بالسودان فينتهي حينئذ حقه في بدل السفريه (م) ١٨ المأموريات الى خارج القطار المصري بقرار مجلس النظار لاجلها بدل السفريه اللازم اعطاؤه بحسب ظروف كل مامورية (م) ١٩ لا يحق بدل السفريه عن مامورية في دائرة ذات المديرية الا للموظفين المذكورين في اللوائح الخصوصية المحقة بهذه اللائحة (م) ٢٠ ايام السفر بالوابورات لا تحتسب عنها بدل سفريه هذا اذا كان ثمن الاكل من ضمن ثمن تذكرة المرور واما اذا كان بخلاف ذلك فيحسب بدل السفريه باعتبار نصف البديل الاعتيادي (م) ٢١ المستخدمون الظهورات الذين يؤخذون من محل شغلهم لاجل ارسالهم في مامورية لهم حق في بدل السفريه اسوة المستخدمين التملية — واما اذا صارت تعيين اشخاص من ارباب المعاشات او خدمة ظهورات في مأمورية تستلزم لانتقالهم فيخص بالناظر الذي عينهم بالمأمورية ان يحكم في وجوب اعطائهم بدل سفريه محسوبة من مربوط ميزانية نظارته واذا كان مربوط ميزانيته لا يسمح له بذلك فتعرض المسألة على اللجنة المالية لابداء رأيها ويصدر عليه قرار مجلس النظار (م) ٢٢ موظفو الحكومة لا يسوغ ربط مرتب شهري لهم في اي حال من الاحوال نظير بدل سفريه ماعدا المديرين ووكلاء المديرات ومأمور وعموم التحصيلات فانهم مستثنون من هذا الحكم (م) ٢٣ ضابطان العسكريه والجندرمه ليس لهم حق في بدل سفريه اذا انتقلوا من قسلاقاتهم مع العساكر التابعين لهم او اذا تعينوا بالحكمدارية في جهة اخرى غير الجهة



## ملحوظات

الجندرمه والبوليس الذين تمتد خدمتهم الاعتيادية الى جملة مديريات ليس لهم حق في بدل سفريه الا اذا امضوا الليل خارجاً عن محل اقامتهم الاعتيادية على مسافة خمسة عشر ميلاً

## فيما يخص بمصلحة التاريخ

(م) ٢٦ المساحون في الوجه البحري الذين وظائفهم تملية ويتعاطونها في دائرة مديرية واحدة ليس لهم حق في بدل سفريه الا اذا عينوا في مامورية تستلزم لتنقلات متعددة من بلد الى اخرى ففي هذه الحالة يحسب عشرة قروش في اليوم للمساحين الذين مرتبهم من عشرة جنيهات وما فوق وخمسة قروش في اليوم للمساحين الذين مرتبهم دون العشرة جنيهات — وانما هذا البديل لا يعطى لهم الا بعد تصديق من رئيس المصلحة الذي مصرح له ان يحجز كامل مبلغ البديل او جزءاً منه اذا تراءى له ان الاشغال التي صار اجراؤها ليست بمناسبة المدة التي استغرقت في المامورية

## فيما يخص بالمحاكم الاهلية

(م) ٢٧ القضاة واعضاء قلم النيابة وكتاب الاقلام والمحضرين في المحاكم الاهلية لهم حق في بدل سفريه على مقتضى المادة الخامسة عشرة من هذا الامر عند ما ينتقلون بسبب اشغال المصلحة في دائرة ذات المحكمة — وهذا البديل لا يعطى لهم الا اذا انتقلوا لجهة تبعد عن محل اقامتهم عشرة كيلومتر ذهاب وعشرة كيلومتر اياب واجروا ذلك في يوم واحد واما اذا كان انتقالهم الى جهة عن مسافة اقل من عشرة كيلومتر من محل اقامتهم وكانوا امضوا الليل في جهة تنقص مسافتها عن خمسة كيلومتر فلا يكون لهم حق في بدل السفريه

(م) ٢٥ مامورو ضبطيات الاقاليم الذين يمرون في التفتيش بالمراكز والاقسام التابعة لمديرياتهم ويقطعون مسافة عشرة كيلومترات من مركز المديرية المقيمين فيها على الاقل لهم حق في بدل سفريه يحسب باعتبار المائة واحد على قيمة مرتباتهم الشهرية ويجب ان يؤيدوا طلب صرف بدل السفريه بمستخرجات يرفقوه بها محررة من مقتضى دفاتر تفتيش المراكز والاقسام الذين مروا بها مرة ١٥ ويبينوا فيها تاريخ ومدة وجودهم بالمراكز والاقسام المذكورة — موظفو

المقيمين فيها او اذا عينوا لرئاسة عسكريه مخفر السفريه او لاجل المحافظة — واما الضباط الذين ليس لهم تعيين فيحق لهم بدل سفريه عن ايام السفريه او المسير — تستثنى من ذلك الاحوال الآتية (اولاً) ضابطان البوليس والجندرمه من الذين ليس مرتب لهم تعيين لهم حق في سائر الاحوال في بدل سفريه عن ايام السفر والمسير (ثانياً) ضابطان الجندرمه الذين ليس مرتب لهم تعيين لهم حق في بدل سفريه عن الايام التي يمضوها خارجاً عن قسلاقاتهم في اتباع اثار اللصوص او في خدمة اخرى من هذا النوع وانما اذا تراءى لناظر الداخلية بان المامورية لم تتم على حالة السرعة المرغوبة فله ان ينقص مقدار بدل السفريه او يطله باكمله

## فيما يخص بنظارة الاشغال

(م) ٢٤ المهندسون والمستخدمون وغيرهم الذين ينتقلون في دائرة ذات المديرية باشغال المصلحة لهم حق في بدل سفريه على حسب البيان الآتي — الى الباشمهندسين عشرين قرش في اليوم — الى مساعدين المهندسين والى المستخدمين عشرة قروش في اليوم — الى السائس خمسة قروش في اليوم — وهذا البديل لا يعطى لهم الا اذا انتقلوا لجهة تبعد عن محل اقامتهم عشرة كيلومتر ذهاب وعشرة كيلومتر اياب واجروا ذلك في يوم واحد واما اذا كان انتقالهم الى الجهة عن مسافة اقل من عشرة كيلو متر من محل اقامتهم وكانوا امضوا الليل في جهة تنقص مسافتها عن خمسة كيلومتر فلا يكون لهم حق في بدل السفريه

## فيما يخص في الجندرمه والبوليس

(م) ٢٥ مامورو ضبطيات الاقاليم الذين يمرون في التفتيش بالمراكز والاقسام التابعة لمديرياتهم ويقطعون مسافة عشرة كيلومترات من مركز المديرية المقيمين فيها على الاقل لهم حق في بدل سفريه يحسب باعتبار المائة واحد على قيمة مرتباتهم الشهرية ويجب ان يؤيدوا طلب صرف بدل السفريه بمستخرجات يرفقوه بها محررة من مقتضى دفاتر تفتيش المراكز والاقسام الذين مروا بها مرة ١٥ ويبينوا فيها تاريخ ومدة وجودهم بالمراكز والاقسام المذكورة — موظفو

انتقال — ( منشور صادر من نظارة المحفانية الى المحاكم الشرعية في شهر سبتمبر سنة ١٨٨٦ )  
قد نبين للنظارة ان سير المحاكم الشرعية فيما يتعلق برسم الانتقال لم يكن جارياً على نسق واحد لان البعض جاز تجزئة بنسبة موضوع المادة اي باعتباره داخلاً تحت حكم المادة الخامسة من تعريفه الرسوم والبعض جار تحصيله بالكامل سواء كانت المادة جزئية او كلية وحيث ان هذا الرسم يجب اعتباره مقرراً على كل طالب بمعنى انه يؤخذ بالكامل بقطع النظر عن

اللائحة تقضي بصرف مصاريف الانتقال وبديل السفريه  
انتقال — ( ر ) شريفة — ( ر ) حريية — هندسة  
انتقال — ( ر ) مصاريف سفر ( ر ) اجارة الاشخاص

انتقال الملكية — ( قانون مدني )

م ٤٥ تنتقل الملكية في الاموال منقولة كانت او ثابتة بمجرد حصول العقد المتضمن التمليك متى كان المال ملكاً للملك  
م ٤٦ ومع ذلك تنتقل ملكية الاموال المنقولة باسئلامها بناءً على سبب صحيح ولو لم تكن ملكاً لمن سلمها انما يشترط في ذلك ان يكون المستلم معتقداً صحة الملك فيها للسلم ولا يضر هذا بحق المالك الحقيقي في طلب استردادها في حالة الضبايع او السرقة م ٤٧ اما الاموال الثابتة فالملكية والحقوق العينية فيها لا تثبت بالنسبة لغير المتعاقدين الا اذا صار تسجيلها على الوجه المبين في القانون

انتقال الملكية — ( قانون مدني )

م ٢٦٧ اذا كان المبيع عيناً معينة تنتقل ملكيته للمشتري ولو كان تسليمه مؤجلاً في عقد المبيع لاجل معلوم وفي هذه الحالة اذا افلس البائع قبل تسليم المبيع فالمشتري الحق في استيلائه عليه م ٢٦٨ لا تنتقل ملكية المبيع المعين نوعه فقط الا بتسليمه للمشتري م ٢٦٩ اذا وقع البيع معلقاً فتم على حصول امر معين تنتقل ملكية المبيع للمشتري من حين العقد — واذا كان البيع معلقاً على امر وقع فيما بعد فيعتبر المبيع ملكاً للمشتري من تاريخ العقد م ٢٧٠ لا تنتقل ملكية العرف بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوي الفائدة الا بتسجيل عقد البيع كما سيذكر بعد متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح محفوظ قانوناً وكانوا لا يعلمون ما يضر بها

انتقال الملكية — ( ر ) حق عيني — هبة —  
مواريث — وصية — وضع يد — اضافة المحققات  
للملك — شفعة — مدة طويلة — مضي المدة —  
تعهدات

انتقال ملكية الديون — ( ر ) حوالة بالديون  
انتقال قاضي التحقيق — ( ر ) قاضي التحقيق

انتقال القضاء — ( ر ) عزل

انتقال قاضي التحقيق — ( ر ) حضور ( ق م ٦١ )  
انتقال القاضي والكتاب للاستجواب — ( ر ) استجواب

( ق م ١٥٨ )

انتقال المحكمة — ( ر ) كشف ( ق م ٢٤٥ )

انتقال قاضي التحقيق لحل الشهود — ( ر ) بينة ( ق م ٨٢ )

انتقال ملكية الكيالة لحاملها — ( ر ) كيالة ( ق م ١٣٣ )

انتقال ملكية كيالة تحت اذن — ( ر ) كيالة ( ق م ١٣٣ )

انتهاء — ( ر ) اجنبي ١٩ ديسمبر ٨٨ — جنسية

قيمة المادة حيث ان الانتقال مبني على طلبه ولا دخل له اذن في التبرئة لشخص عليها في المادة الخامسة من التعريفة فلاجل تعميم الاجراء على هذا الوجه بجميع المحاكم الشرعية ليكون العمل به على وتيرة واحدة قد نشر لها بذلك وهذا الحضرتم للمعلومية والاجراء به وجبه  
انتقال — امر عال صادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوآت ( م ) ١ الفقرة السادسة والعشرون من امرنا الصادر في ١٧ مارث سنة ١٨٨٦ الشامل لللائحة مصاريف الانتقال وبديل السفريه التي تعطى للموظفين والمستخدمين المكافين بامورية وقنية قد صار تعديلها بالاكيفية الآتية ( فيما يخص بمصلحة التاريخ )

( م ) ٢٦ المساحون في الوجهين القيلي والبحري الذين وظائفهم قلمية ويتعاطونها في دائرة مديرية واحدة ليس لهم حق في بدل سفريه الا اذا عينوا في مأمورية تستلزم لتنقلات متعددة من بلد الى اخرى ففي هذه الحالة يحسب عشرون قرشاً في اليوم للمساحين الذين مرتبهم من عشرة جنيهاً وما فوق وعشرة قروش في اليوم للمساحين الذين مرتبهم دون العشرة جنيهاً — وانما هذا البديل لا يعطى لهم الا بعد تصديق من رئيس المصلحة الذي مصرح له ان يحجز كامل مبلغ البديل او جزاء منه اذا تراءى له ان الاشغال التي صار اجراؤها ليست بمناسبة المدة التي استغرقت في المأمورية

انتقال — امر عال صادر في ٢١ مايو سنة ١٨٨٨

( بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١١ جمادي الثانية سنة ١٢٠٤ ) ١٧ مارث سنة ١٨٨٦ — وبناءً على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوآت (

( م ) ١ المادة الثالثة من امرنا الصادر في ١٧ مارث سنة ١٨٨٦ قد صار تعديلها على الوجه الآتي — لا يصير دفع مصاريف الانتقال وبديل السفريه ما لم يتقدم طلب صرف تلك المصاريف في ميعاد شهر من يوم انتهاء السفريه — يصير اتباع هذا الحكم حالما اذا كانت

انتفاء شركات المساهمة — (ر) شركة (قت ٤١)  
 انعيكة — (ر) اثار قديمة  
 انسيكخانة بولاقي (ر) اثار قديمة  
 انسيكخانة — (ر) اموال (ق ٩)  
 انثي — (ر) عذر (ق ٦٦)  
 انجارية — (ر) (ترجمة فرار من نظارة الاشغال العمومية (نمرة ٢٧٣) ١٠ ديسمبر سنة ٨٥)  
 انه بناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد  
 نقرر ماهوآت (م) ١ تلحق مصلحة الانجارية اعتباراً  
 من اول يناير سنة ١٨٨٦ بقسم هندسة الديوان  
 (م) ٢ يحال على المعاش من التاريخ المذكور اي من اول  
 يناير سنة ٨٦ مستخدمو الانجارية الآتية اسماؤهم  
 انجارية — (ر) بمقتضى قرار صادر من نظارة الاشغال  
 العمومية بتاريخ ٨ نوفمبر الجاري قد الغي اسم مصلحة  
 الانجارية التابعة لقسم هندسة نظارة الاشغال  
 واستعيب عنه باسم (مصلحة وابورات النيل)  
 انجلترة — (ر) انكلترة  
 انحطاط اسعار — (ر) (النسب في) — (ر) مزاد  
 (ق ٣١٩)  
 انذار — (ر) حجز — تنفيذ — نزع ملكية —  
 محكمة تأديبية — اعلان — ميعاد  
 انسان — (ر) اجارة (مجلة ٥٦٢)  
 انشاء عزبة او كفر — (ر) كفر  
 انضمام العقوبة — (ر) قانون العقوبات ٦  
 انضمام اراء القضاة — (ر) احكام (قم ٩٨—٩٩)  
 انضمام بعض الدائنين الى بعض — (ر) نزع  
 ملكية ابتداء من م ٥٩٢  
 انعام — (ر) (ملخص قرار مجلس النظارة المتخذ في يوم الخميس  
 ٢٣ شوال سنة ١٢٩٦ الموافق ١٩ اكتوبر سنة ١٨٧٩)  
 ان الاوامر السابق صدورها باعطا اشخاص اطيان  
 انعام بطل مفعولها عن المقدار الذي لم يستلم قبل الاحوال  
 والاوامر التي جعلت الحكومة مقيدة ولم يبق في  
 امكانها الهبة مع وجود الدين وان هذا يكون قاعدة  
 عمومية في حق جميع الاوامر الصادرة بالانعام  
 انعقاد — (ر) بيع (مجلة ١٠٤)  
 انفار — (ر) عون — اعمال عمومية — مجلس

تفتيش الزراعة — جسر — ري — جمعية اشغال عمومية  
 اتفاق — (ر) شركة (مجلة ١٠٥٣)  
 انفراد العقوبة — (ر) قانون العقوبات ٦  
 انفراد وكلاً الديانة بالعمل — (ر) افلاس (قت ٢٥٢)  
 انفراد بالشهادة — (ر) بيعة (قم ٢٠٨)  
 انقضاء التعهدات (قانون مدني) ١٥٨م — تنفي التعهدات  
 باحد الاوجه الآتية وهي — الوفا بالتعهد — فسخ عقد التعهد —  
 ابراء المتعهدا تعهد به — استبدال التعهد بغيره — المقاصة  
 — اتحاد الذمة — مضي الزمن  
 انقضاء التعهدات — (ر) وفاء — فسخ — ابراء  
 — استبدال — مقاصة — اتحاد الذمة — مضي  
 المدة — مدة طويلة — سقوط الحق  
 انقضاء العدة — (ر) نسب — عدة  
 انقطاع المرافعة بفعل احد الاخصام — (ر) مرافعة  
 (قم ٣٠٠)  
 انقطاع المرافعة او تركها — (ر) مرافعة  
 انقطاع المدة — (ر) مدة طويلة (ق ٨١—  
 ٨٢) — (ق ٢٥٥)  
 انقطاع وضع اليد — (ر) مدة طويلة ق ٨١  
 انكار البيع — (ر) بيع (ق ٢٣٧)  
 انكار الامضاء — (ر) حضور (قم ٦٢)  
 انكار الختم — (ر) حضور (قم ٦٢)  
 انكار الخط — (ر) حضور (قم ٦٢) — خطوط  
 انكار الامضاء او الختم او الخط — (ر) خطوط  
 انكلترة — (ر) (معاهدات انكلترة مع الباب العالي من قديم  
 الزمان حتى سنة ١٨٠٩ — معاهدات ومواثيق  
 الصلح بين بريطانيا العظمى (شارل الثاني) والسلطنة العثمانية  
 (محمد الرابع) ذكرت فيها المعاهدات القديمة المبرمة على زمن  
 الملكة البصايات والملكين جاك الاول وشارل الاول بندياً  
 بندياً مع زيادة مهمة وعقدت في اندرمانويل في واسط شهر  
 جمادى الاخر سنة ١٠٨٦ (سبتمبر سنة ١٦٧٥)  
 (١) (يعني السلطان محمد الى مدى الاجيال) —  
 وليصير ملاحظة كل شيء بحسب منطوق هذه المعاهدات  
 وعدم اجراء ما يخالفها — صدر هذا الامر مخنوماً  
 بالختم العالي (الذي يرفع قدر كل الامكنة) ومزينا  
 باخط الهايوني الشريف العظيم المجد والشهرة في العالم  
 (نقيه) يرجع في شام المعاهدات مع اسبانيا واميركا وانكلترا الى الحق  
 الذي سبلي هذا القاموس

الحقيقي ولا يجوز ضبط انكليزي آخر ولا اجباره على دفع الدين المذكور الا اذا كان في يد الدائن سند او كفالة تميز له ذلك ( ٩ ) كل الاتفاقيات والمسائل والمعاملات التي تحصل بين الانكليز وتجار البلاد الخاضعة لانكلترة وتوابعهم والمترجمين والسامسة من الجهة الواحدة وبين اي شخص كان في بلادنا من الجهة الاخرى فيما يتعلق بالمبيعات والمشتريات ومواد الدين والاعتماد والثقة بل وكل قضية قضائية يمكن لمن يروم اجراء شيء منها ان يقصد القاضي ويطلب حجة او صكاً شبيهاً علنياً بحضور الشهود فيصير تسجيل الطلب حتى اذا طرأ في المستقبل اختلاف او معارضة يتمكن الفريقان من الاعتماد على ذلك الدفتر وعلى تلك الحجة واذا كان طلبهم مضاهياً لما هو مذكور في الحجة وفي الدفتر فيصير اعتماد الصك المضاهي—ولكن اذا كان طالب المراجعة لم يكن تحصل من قبل على حجة ولم يقدم حال الطلب الا شهود زور فلا يقبل طلبه وتجري العدالة بحجراها بحسب نص الحجة الاصلية ( ١٠ ) اذا اقترى احدهم على انكليزي وشكاه بكونه اضربه وقدم على دعواه شهود زور فلا يجب على قضاتنا ان يسمعو دعواه بل يصير ارسال القضية الى السفير ليقتضي في امرها ويمكن للانكليزي المذكور ان يلجئ دائماً الى حماية السفير ( ١١ ) اذا ارتكب احد الانكليز جنابة واركن الى الفرار فلا يجوز القاء القبض على انكليزي اخر بالنيابة عنه ومضايقته الا اذا كان له كفيلاً ( ١٢ ) اذا كان احد الانكليز او احد رعايا حكومة انكلترة مستعبداً ( رفاقاً ) في بلادنا وصار طلبه من سفير انكلترة او قنصلها فيصير البحث في تلك القضية وفحصها واذا اتضح ان الرجل المستعبد هو في الحقيقة من رعايا دولة انكلترة فيجب اطلاق سبيله حالاً وتسليمه للسفير او للقنصل ( ١٣ ) كل الانكليز ورعايا دولة انكلترة القاطنين والذين سيقطنون بلادنا المتزوجين وغير المتزوجين سواء كانوا من اصحاب الحرف او التجار لا يدفعون من كل انواع الضرائب شيئاً ( ١٤ ) يجوز للسفراء ان ينشئوا متى ارادوا قنصلات في ثغور ومدائن حلب والاسكندرية

باسره واعطي من لدن السلطان الفاتح العظيم بقدره الله وبقوة ساعده الخ ( ١ ) للامة الانكليزية ولكل تاجر يسافر بحراً تحت علم انكليزي الحرية في المرور بحراً بامان مع مرآكبههم وسفنهم وبضائعهم من اي نوع كانت وان يسيروا الى ممالكنا ويعودوا منها بدون ان يصيبهم او يصيب ممتلكاتهم وحوائجهم ادنى اذى او مضايقة من كائن من كان وان يتمتعوا تماماً بالامتيازات الممنوحة لهم في معاطاة اعمالهم بحرية ( ٢ ) اذا كان احد الانكليز اتياً في املاكنا برأوا صار ضبطه وابقاؤه يجب ان يطلق سراحه بدون ان يصادف مانعاً اخر ( ٣ ) للراكب والسفن الانكليزية الداخلة الى مواني ممالكنا ان تلجئ متى ارادت الى تلك المواني وان تبقى فيها براحة وامن بدون ان يحول دونها مانع او كدر من كائن من كان ( ٤ ) اذا قاسى احد مرآكبههم من عدم وجود المياه وما كان عنده زاد وغيره من اللوازم فيجب مساعدته حالاً ممن يكون حاضراً سواء من رجال مراكبنا السلطانية او خلافهم في البر والبحر على حد سوى ( ٥ ) للراكب الداخلة الى ثغورنا وموانينا الحرية المطلقة في مشتري ما يروق لهم وبذرائعهم جميع انواع المأكولات والاشياء الاخرى اللازمة وفي اخذ الماء بدون ممانعة ولا مضايقة ( ٦ ) اذا غرق احد مرآكبههم على سواحل ممالكنا يجب على البكرليكي والقضاة والحكام والقائمقامين وغيرهم من ضباطنا القريبين من محل الفرق ان يسرعوا الى اسعافهم وحمايتهم واعالمتهم وان يعيدوا عليهم امنعتهم وحوائجهم التي ربما تكون قد ضلت على الشاطئ واذا كانت نهبت فعليهم ان يحصوها ويحشوها عنها وبعد وجودها كلها تعاد على الانكليز بتمامها ( ٧ ) يجوز لتجار ومترجمي وسامسة الامة المذكورة ان يدخلوا بلادنا برأوا وبحراً ويكونوا حال ذهابهم وابابهم مكرمين لا يصادفون موانع ولا يصيبهم من البكرليكي والقضاة وقباطين السفن والضباط وغيرهم من عبيدنا تغير ولا اهانة هم وتوابعهم وما يملكون ( ٨ ) اذا اتفق ل احد الانكليز بسبب ديونه الخصوصية او بسبب ضمانته ضمنها ان ينجي او يترك البلاد او يفلس فلا يجوز طلب الدين الا من المديون

## ملحوظات

لحصول ادنى مخالفة قد منح لهم في عهد جدنا السعيد الذكر (طبيب الله ثراه) معاهدات اكدية واضحة وجلية (٢١) لا يؤخذ من الانكليز ولا من التجار الذين يسافرون بحراً تحت علم انكليزي ادنى رسم عن قطع القروش والمجر التي باتون بها الى املاكنا المقدسة او التي ينقلونها الى جهات اخرى (٢٢) لا يجوز لبكلر بيكنا وقضائنا ودقتر دارنا ومديري النقود ان يعارضوا في شأن ذلك ابدأولاً ان يطلبوا منهم ما يكون معهم من العملة الريالات والمجر بدعوى اعادة ضربها او ابدالها بانواع من النقود الاخرى ومحظور عليهم ان يضابقوا الانكليز في هذا الصدد باي نوع كان (٢٣) يمكن للامة الانكليزية ولجميع السفن التابعة لها ان يتعاطوا في املاكنا المطهرة البيع والشراء والاخذ والعطاء (ما عدا الاسلحة وبارود المدافع وغير اشياء دخولها محظور) وشحن مراكبهم بكل انواع البضائع التي تروق لهم بدون ان يصادفوا من كائن من كان ادنى مانع او حائل ويمكن لمراكبهم وسفنهم الحربية الالتجاء في اية الاحوال الى ثغور ومواني بلادنا المطهرة للاحتماء او للمتاجرة في امان الله ولهم ان يشتروا بدرامهم لوازمهم وان يأخذوا ماء بدون ان يصادفوا عناء او مضايقة (٢٤) اذا عرضت لاحد الانكليز او لاحد رعايا دولة انكلتره دعوى قضائية فلا يجوز للقاضي سماعها او الحكم فيها الا بحضور السفير او القنصل او الترجمان وكل قضية تتجاوز قيمتها الاربعة آلاف يجب سماعها في الباب العالي دون سواء (٢٥) ان القناصل المعيّنين من طرف السفير الانكليزي في ممالكنا المطهرة **our sacred dominions** لحماية التجار لا يمكن سجنهم ابدأولاً كان السبب ولا يمكن طردهم ولا ختم منازلهم واذا كانوا مسئولين في بعض القضايا فيعرض عن ذلك الباب العالي الذي يخبر السفراء المسئولين عنهم (٢٦) اذا توفي احد الانكليز واسد رعايا الدولة الانكليزية او شخص آخر مسافر بحراً تحت العلم الانكليزي في بلادنا المطهرة لا يجوز لبيت مال الدولة او لاحد من المأمورين ان يستعملوا العنف والقوة وان يظهر والادنى ممانعة او ان يأخذوا ويحجزوا الامتعة التي توجد حال وفاة المتوفى بحجة عدم العلم بصاحبها بل يجب في

وطرابلس الغرب وتونس وطرابلس الشام وصاقس وازمير ومصر ولهم ان يقيموا او يغيروها بدون ان يعترض عليهم احد (١٥) كل خلاف يحدث بين الانكليز او رعايا دولة انكلتره وبين اي شخص كان لا يجوز للقضاء ان يسموا تلك الدعوى ما لم يكن احد التراجمة او الوكلاء **or one of his deputies** حاضراً (١٦) اذا حدث بين الانكليز وانفسهم نزاع او خصامة ما فالحكم في ذلك يكون من خصوصيات السفير او القنصل بحسب عاداتهم بدون ان يتدخل القضاء وغيرهم من ارباب الاحكام عبيدنا في ذلك الامر (١٧) يجب على مراكبنا وبوارجنا وغيرها من السفن التي تصادف مراكب انكليزية في بحار ممالكنا ان لاتضايقها ولا توقفها لتسألها شيئاً بل يقتضي ان تظهر لها مودة متبادلة بدون ان تسبب له ضرراً (١٨) جميع الامتيازات ومواد المعاهدات الممنوحة للفرنساويين واهل البندقية (فينيسيا) ولغيرهم من الامراء الذين لهم مع الباب العالي علاقات ودية قد منحناها ايضاً للانكليز بامرنا الخصوصي ويجب مراعاة هذه الامتيازات ومواد المعاهدات كما هي بحيث لا يتسامح احد في المستقبل على نقضها او مخالفتها (١٩) اذا تجرأ احد مراكب القرصان او المراكب الحربية السائرة في الشرق على ضبط سفينة انكليزية لنهب وسلب ما فيها من الخيرات والامتعة واذا سرق للانكليز شيء بالقوة الجبرية فيجب بذل اقصى السرعة وكل الجهد في سبيل وجود الشيء المسلوب ومجازاة المعتدين بما يستحقون واعادة المسلوبات الى الانكليز بدون تاخير (٢٠) يجب على البكلر بيكي والقباطين القائمين بخدمة السلطانية او الخصوصيين وعلى الحكام والمأمورين وغيرهم من رؤساء الادارات ان يراعوا نصوص هذه المعاهدات السلطانية مراعاة كلية واحترام العلاقات الودية الكائنة بين الدولتين — ويهتم كل منهم في ان يراعي عدم حدوث ما يخالفها مادام ملك انكلتره مظهرًا صداقته الخالصة وذلك بمرعاة نصوص المواد والشروط الموضحة في هذا كما واننا نحن نحترم ونراعي شروط هذا الصلح والمحبة ومنعاً

مثل هذه الحال تسامحها للشخص الانكليزي الذي يكون اشار المائت في وصيته اليه واذا كان الموت ادرك الفقيه فجأة فيصير تسليم ماله وحوائجه للقنصل الانكليزي او لمن يقوم مقامه ويكون موجوداً في محل الوفاة واذا تصادف عدم وجود قنصل او من يقوم مقامه يجبر القاضي على تلك الامتعة ليسلمها باكملها في حال وصول السفينة المرسلة من السفير لاجل استلامها (٢٧) ان جميع الامتيازات وغيرها من اوجه الحرية الممنوحة للانكليز ولغيرهم من رعايا هاته الأمة المسافرين تحت علم انكليزي او التي تمنح لهم في المستقبل باوامر عالية سلطانية يجب ان تكون ابداً مطاعة ومرعية الاجراء ومفسرة على حسب معناها العائد على الانكليز بالصالح ولا يجوز لما موري التحصيل ولغير قضاة طلب ادنى مكافاة (fees) عن تخصيص وقسمه اموال الانكليز وامتعهم (٢٨) يمكن للسفراء والقناصل ان يأخذوا في خدمتهم القواصة (اليسنجية) او المترجمين الذين يروقون لهم بدون ان يكون ليسنجية حكومتنا او غيرهم من عبيدنا حتى في اجبارهم على اخذه في خدمتهم رغماً عن ارادتهم ورضائهم (٢٩) لا يمانع السفراء والقناصل وغيرهم من الانكليز في ان يعملوا في منازلهم خمرًا لانفسهم ولافراد عائلاتهم بدون ان يكون لفسادنا او غيرهم من العبيد حق في معاكستهم او طلب ترضية عن ذلك اصلاً (٣٠) ان التجار الانكليز الذين يكونون قد دفعوا رسوم الجمارك في الاستانة وحلب والاسكندرية وصاقس وازمير وغيرها من ثغور بلادنا المطهرة لا يطلب منهم رسم آخر في اي مكان وتطلق لهم الحرية في بيع بضائعهم بدون معارضة (٣١) بعد ان يكونوا انزلوا بضائعهم في بلادنا المطهرة ودفعوا عنها رسوم الجمارك في ثغورنا وراموا من ثم نقلها الى جهة اخرى لداعي عدم تصرفها في البلد التي انزلوها اليها فلا يجوز لحكامنا ومورينا ان يطلبوا حال تغريغ تلك البضائع في البلاد الاخرى ادنى رسم جديد عنها بل يجب عليهم ان يسمحوا لهم بمعاونة اشغال تجارتهم بدون ممانعة اصلاً (٣٢) لا يؤخذ ادنى رسم عن اللحوم التي هي برسم طعام الانكليز وبقية رعاياهاته الامه (٣٣) لقد كان نشأ خلاف بين

سفير ملكة انكلتره وبين سفير فرنسا الكائن لدى بابنا العالي بخصوص تجار الأمة الهولندية (الفنك) وقدارسل كذا السفيرين طليعيهما الى اعنابنا السلطانية رغبة في اجبار اولئك التجار الهولنديين القادمين الى ممالكنا المحروسة على ان يمرر تحت اعلام هاتين الدولتين فاجبنا طلبها واصدرنا بذلك امرنا السلطاني على ان سينان باشا ابن سيكالا امير البحر المنتقل الى رحمة الله قد اشار ان من المناسب والموافق وضع الامه الهولندية تحت حماية سفير انكلتر الان ذلك من منطوق معاهداتهم وبما ان الباشا المذكور امير البحر وخبير بهذه الاحوال فقد اخذت اشارته بعين الاعتبار وصدق عليه جميع الوزراء وصدرت بشأنه ارادة سنية خصوصية سلطانية من مقتضاها ان التجار الهولنديين القادمين من ولاية هولانده وايرلانده وفريز Frise وغلدرد Guedre بمعنى ان تجار هذه الولايات الاربع المشتغلين في بلادنا بتونهم الان فساعدت تحت علم الانكليز كما يعمل بقية الانكليز وانهم يدفعون عن البضائع والعطارات التي ياتون بها رسوم القونصلانات وغيرها من الرسوم لسفير او لقنصل ملكة انكلتره وان لا يعود يتدخل سفير فرنسا ولا قناصل الامه الفرنسية في هذه المسألة بالمستقبل وقد اصدرنا امرنا بموجب انفاذ ذلك ومراعاته في المستقبل بحسب نصوص هذه المعاهدة (٣٤) يجوز لتجار الانكليز وغيرهم من رعايا الدولة الانكليزية ان يتجروا في اسكندرية مصر وغيرها من مواقي بلادنا المحروسة مقابل دفع رسم قدره ٣ في المائة بحسب العوائد القديمة عن كل بضائعهم بدون ان يضطروا الى دفع عوائد اخرى (٣٥) فضلاً عن الرسوم التي جار حتى الان دفعها عن البضائع الصادرة على المراكب الانكليزية او الواردة عليها يجب على التجار الانكليز وبقية رعايا هذه الامه ان يدفعوا سائر رسوم القونصلانات الى سفراء الانكليز وقناصلهم (٣٦) يمكن للتجار الانكليز ولجميع من يسافر تحت علم انكليزي ان يبيعوا ويشترروا جميع انواع البضائع (ماعدا البضائع المنوعة) وان ينقلوها براً او بحراً وبطريق نهر تاييس ايضاً الى بلاد المسكوف والروس ليأخذوها الى املاكنا المقدسة للتجار بها ويمكنهم نقلها ايضاً

## ملحوظات

واما عن البضائع الاخرى التي لا يصير انزالها فلا يؤخذ عليها ادنى رسم جمرك او غيره من الرسوم ولا يتسبب للتجار من جراء ذلك ادنى عناء ولا تعب ويجب عليهم ويمكنهم ان ينقلوها الى الجهة التي يرومونها (٤٢) اذا ارتكب احد الانكليز او احد المسافرين بجرأاً تحت علم انكليزي جنابة قتل متعمداً او بالقضاء والقدر (Manslaughter) او اية جنابة اخرى اوجب ضبطه ومحاكمته مديناً او جنائياً فلا يمكن لحكام بلادنا المحروسة ان يترافعوا في تلك القضية قبل ان يحضر السفير او القنصل وانما يمكنهم ان يسمعوها ويحكموا فيها باتفاقهم معهم بدون ان يتساحوا في مضاهقتهم بأي نوع كان ومن يسمع تلك القضية بدون الاتحاد معهم يخالف الشريعة الغراء وهذه المعاهدة الحاضرة (٤٣) انه ولئن ذكر في المعاهدات السلطانية ان البضائع المشحونة على المراكب الانكليزية القادمة الى بلادنا المحروسة يجب ان تدفع عدا عن رسوم الجمارك رسم القونصلات لحفرة السفير او للقنصل ومع ذلك فقد حصل ان بعض التجار المسلمين وغيرهم من جزيرة صاقس وبعض الافرنج ايضا وخلاف اناس سيئي الارادة رفضوا اداء رسم القونصلات والمشار اليه وهذا مادعا الى اصدار امرنا هنا قاضياً بانه فضلاً عن عوائد الجمرك التي جرى دفعها حتى الآن يجب اداء رسوم القونصلات عن جميع البضائع المشحونة على المراكب الانكليزية كائناً من كان صاحبها (٤٤) ان الانكليز وغيرهم من التجار المسافرين بجرأاً تحت علم انكليزي والمشتغلين بالتجارة في مدينة حلب يجب عليهم ان يدفعوا رسوم الجمرك وغيرها عن الحرائر المجلوبة من هنالك لشحنها على سفنهم اسوة الفرنساويين والفينسيانيين (اهل البندقية) بدون زيادة ولا نقصان (٤٥) بما ان سفراء جلالة ملك انكلترة الموجودين لدى بلاطنا السلطاني العالي هم مرسلو عظمتهم ووكلاء ذاته الفخيمة فيجب كذلك اعتبار مترجمهم بصفة مرسلي السفير فاذا ترجموا او تكلموا بأمر من سفيرهم او قنصلهم فلا شكوى تقام عليهم ولا قصاص ينالهم واما اذا اهانوا مأمورينا فلا يجوز لوزرائنا ابداعهم السجن بدون اشعار سفيرهم

الى بلاد ايران (العجم) والى سائر البلاد الداخلية في حوزتنا (٣٧) تحصل رسوم الجمارك المعتادة عن البضائع الداخلة الى ملحقات مملكتنا بدون ان يطلب رسم اخر سواها (٣٨) اذا كانت السفن المستاجرة برسم الاستانة تضطر بسبب مضادة الريح لها الى الوقوف في قفا Caffa او في محل آخر من بلادنا لم تشأ ان تباع فيها وتشترى فلا قدرة لاحد على اخذ بضائعها بالرغم عنها او مضايقة اصحابها ويجب على حكامنا ان يحمومهم دائماً ويدافعوا عنهم ويصونوا اموالهم وامتنعهم من العطب والخسران وانه اذا ارادوا ان يشتروا بنقودهم زاداً من المحل الموجودين فيه اوراموا استئجار قوارب او مراكب (غير مؤجرة لسواهم) لنقل حوائجهم فلا يمكن لاحد ان يستأجرها بعدهم او يمنع استعمالهم اياها (٣٩) لا يجب ان تحصل منهم رسوم الجمارك على بضائعهم التي يأتون بها الى الاستانة او الى اي ثغر غيره اذا لم ينزلوا تلك البضائع الى البرمن تلقاء انفسهم رغبة في بيعها (٤٠) متى حضروا بمراكبهم الى اي ثغر كان وانزلوا بضائعهم فيه فيجب عليهم ويمكنهم بعد اداء الرسوم ان يقلعوا بامان بدون ان يتجروا احد على ان يحول دون سفرهم (٤١) بما ان المراكب الانكليزية التي كانت تأتي الى ثغور بلادنا المحروسة وترسو احياناً في بلاد البربر والساحل الغربي كانت معتادة ان تنقل حجاجاً (زولراً) وغيرهم من الركاب برسم الاسكندرية وغيرها من المواني وبما ان حكامنا وامورينا كانوا يطلبون منها حال وصولها رسوم الجمارك عن كافة شحنها قبل ان تنزلها الى البر الامر المهيمن الذي كان يضطرها الى عدم قبول الزوار بعد ذلك راساً كما وانهم كانوا يجبرون ان يفرغوا من المراكب السائرة الى الاستانة جميع البضائع التي تكون برسم جهات اخرى بعد ان يكونوا ادوا الرسوم عن البضائع التي لم تفرغ بعد فبناء على ذلك ومن الآن فصاعداً جميع المراكب الانكليزية المؤجرة برسم الاستانة والاسكندرية وطرابلس الشام والاسكندرونة وغيرها من الثغور يلتزمون بدفع الرسوم حسب المعتاد فقط عن البضائع التي يشأون انزالها من تلقاء انفسهم رغبة في بيعها

او قتلهم (٤٦) اذا مات احد التراجمه الانكليز وكان من رعايا هذه الدولة فيصير تسليم موجوداته وممتلكاته الى سفير او قنصل انكلتره واما اذا كان من رعايا دولتنا العليا فتسلم موجوداته الى اقرب انسابه الذين لهم حق وراثته وان لم يكن له وريث تضاف ممتلكاته الى خزنتنا السلطانية العامة (٤٧) بما ان القرصان التونسيين والطرابلسيين تعدوا حدود المعاهدات وعصوا امرنا العالي واقدموا على اساءة تجار ورعايا ملك انكلتره ورعايا غيرها من الدول المتحابه فسرقوا ونهبوا بضائعهم وممتلكاتهم فقد اصدرنا اوامر مخصوصة تقضي برد الامتعة المسلوبه على هذه الصورة الى اصحابها واطلاق الحرية للاسرى وانه اذا اقدم التونسيون والجزائريون بعد امرنا هذا على خرق حرمة العهود فيسئثون التجار المذكورين وينهبون امتعتهم وموجوداتهم ولا يردونها لهم بل ياتون بها الى موافى ممالكنا المحروسه وفي مقدمتها تونس وطرابلس الغرب والوردون او قورون *Alodon ou Coron* فيجب والحاله هذه على البكركي وحكامنا ومأموري المواقع العسكرية ان يضبطوهم من الآن فصاعداً ويجازوهم بما كسبت ايديهم وان لا يسمحوا لهم ببيع تلك البضائع (٤٨) لقد جاء في المعاهدات وتسجيل انه يجب على حكام حلب ومأموريها ان لا يخالفوا منطوق هذه المعاهدات وان لا يخذوا من تجار الانكليز قهراً عوائد عن حرائم بحجة رسوم الجمرك او غيرها وانه لا ينبغي ان يدفع هؤلاء التجار إلا ما يدفعه تجار الفرنسيين واهل البندقية بدون زياده وبما ان حكام حلب قد طلبوا منهم اثنين ونصفاً في المائة بدعوى ان ذلك عوائد جمرك وغيرها على الحرائر واخذوا نقودهم فعلاً فلذلك نأمر بان يصير تحقيق هذا الامر بدقه بحيث يمكن رد هذه النقود الى اربابها من الذين قد اخذوها وفي المستقبل يجب على الحكام ان يحصلوا الرسم القديم الذي اعتاد الفرنسيون واهل البندقية على دفعه وان لا يخذوا منهم بارة الفرد زياده عن ذلك (٤٩) قد يتفق احياناً ان تجار الانكليز المقيمين في غلطة يشترون او يرد لهم حمله اشياء وحوائح وبضائع وبعد ان يدفعوا رسوم الجمرك ويأخذوا التذكرة اللازمة

المينة للرسوم المدفوعة والتي لا يمكن بدونها شحن تلك البضائع يموت مأمور الجمرك او ينتقل الى مركز اخر ويرفض خلفه قبول تلك التذكرة ويطلب من اولئك التجار دفع رسوم اخرى مسيئاً بذلك معاملتهم على انواع شتى فبناء على ذلك نأمر بانه عند ما يتأكد ان الرسوم قد دفعت قبلاً عن الحوائج المشتراة يجب على مأمور الجمرك ان يقبل تلك التذكرة بدون طلب رسوم جديدة (٥٠) وعلم ايضاً انه بعد ان دفع تجار هذه الامه رسوم الجمرك عن الاقمشة الصوفية وغيرها والحرائر وغيرها التي قد اشتروها في انكراه *Angora* ونقلوها الى الاستانة او غيرها من موافى ممالكنا المحروسه واخذوا عنها التذكرة اللازمة ووضعوها في مخازنهم طلب منهم دفع رسوم جديدة عنها فنأمر والحاله هذه بان لا يصير اساءتهم في المستقبل بهذا الامر وبانه متى رغب هؤلاء التجار شحن هذه البضائع على مراكبهم وظهور من التذكرة التي بيدهم انهم دفعوا رسومها فلا يصير تكليفهم الى اداء رسوم جديدة اللهم اذا لم يمزج هؤلاء تجار البضائع التي دفعت رسومها مع بضائع اخرى لم تؤدَّ رسومها بعد (٥١) اذا كان التجار الانكليز دفعوا رسوم الجمرك عن بضائع انزلوها الى الاستانة او سواها من موافى ممالكنا المحروسه او صدروها من هناك مثل الحرائر والاصواف وغيرها ثم اضطروا الى نقلها الى ازير او صاقس او ثغور اخرى فيجب على حكام تلك الجهات ومأموري الجمارك فيها ان يقبلوا تذكرة تلك البضائع حال وصولها وان لا يطلبوا عنها رسماً جديداً (٥٢) ياخذ مسطرجي غلطة والاستانة مسطرنه من البضائع التي ياتي بها تجار هذه الامه الى الاستانة او غيرها من موافى ممالكنا المحروسه ومن البضائع التي يصدرونها من المحلات المذكورة وذلك بحسب القانون القديم اعني من البضائع التي سبقت العادة بان يدفع عنها مسطرة ولا يصير اخذ شيء يخالف القانون المذكور ولا ييجد شيء مخصوص التجار الانكليز ولا يؤخذ بارة زياده عن المقرر في الجمرك (٥٣) لتجار هذه الامه الحق في الحجي والذهاب من الى موافى وثغور ممالكنا المحروسه وفي الاتجار بدون معارضة بالاقمشة والجوخ



## ملحوظات

على ذلك فاننا نأمر اشدداً بان لا يماطل مأمورو  
الجمرك في اعطاء التذكرة واذا لم يتمكنوا من بيع  
بضائع المتقولة الى ثغراً آخر او لم يشاءوا بيعها فالتذكرة  
التي تكون في يدهم مبنية للرسوم التي يكونون قد دفعوها  
عن تلك البضائع تكون صالحة لاعادة تصدير هذه  
المتقولات الى جهات اخرى بدون ان تسأ معاملتهم او  
ان يجبروا على دفع رسوم اخرى وذلك وفقاً للمعاهدات  
( ٥٧ ) انه ولئن جاء في المعاهدات ان لتجار  
الانكليز حقاً في الاتجار في حلب ومصر وغيرها من  
ممالكنا السلطانية وان لا يدفعوا عن المتقولات والبضائع  
وغيرها الا رسماً قدره ثلاثة في المائة فقط بحسب  
العادة القديمة الا ان مأموري الجمرك مازالوا  
يسيئون معاملة التجار الانكليز الآتين ببضائعهم  
بطريق البر والبحر بحجة ان تلك البضائع الواردة  
لم تكن تخص الانكليز فيطلبون عن البضائع الواردة  
من انكلترة رسماً قدره ثلاثة في المائة فقط واما عن  
البضائع الواردة من فينسيا (البندقية) او من ثغور  
اخرى فانهم يطلبون عنها رسوماً اعلى فيقضي ان  
تراجع في ذلك نصوص احكام المعاهدات القديمة  
ويجب على حكامنا وموظفي حكومتنا ان يلاحظوا  
عدم الاخلاص بتلك المعاهدات ( ٥٨ ) لقد ذكر  
في المعاهدات انه اذا كان احد الانكليز مديوناً او  
ضامناً لشخص آخر ثم هرب او فُلس فيجب طلب الدين  
من المديون واذا كان الدائن غير حاصل على صك  
شرعي من الضامن فلا يصير ضبطه ولا يجوز للدائن  
مطالبته بالبلغ مثلاً ان احد تجار الانكليز القاطنين  
في مملكة اخرى يحول على تاجر آخر مقيم في البلاد  
العثمانية ببلغ قصد التنصل من دفع ذلك المبلغ ليس  
الا وان المبلغ محول لامر احد اصحاب النفوذ والسطوة  
فيسي معاملته المحول عليه بما يتنافي نصوص المعاهدات  
المكرسة بدعوى ان المبلغ واجب الاداء حالة كون  
الشخص المسحوبة الحوالة عليه ليس مديوناً للشخص  
المحول فنأمر والحالة هذه بعدم اساءة احد في حالة  
حصول مثل ذلك واذا رفض قبول الحوالة يجب  
عدم مضايقته وعدم اسأته الا اذا قبل ذلك برضائه  
التمام ( ٥٩ ) بما ان مترجي السفراء الانكليز كانوا

والبقالة والصفيج والرقاص وغيرها من البضائع ماعدا  
ما كان منها محظوراً ويمكن ويجب على هؤلاء التجار  
ان يشتروا ويصدروا كل انواع البضائع بدون ان  
يتجاسر احد على معارضتهم او اسأتهم وبعد ان ياخذ  
مأمورو جماركنا وغيرهم من مأمورينا رسوم تلك  
البضائع بحسب قانون الجمرك القديم ونصوص هذه  
المعاهدات المقدسة ينبغي عليهم ان لا يطلبوا منهم  
رسوماً اخرى ولذا اعطيت بهذا الشأن معاهدات  
صريحة ليسيح حكامنا والبكر بكي رعايانا وحكمدارية  
المواقع ورؤساء الليانات (المواني) على حدودها دائماً  
ولا يسمحوا بحصول ما يخالف نصوصها ( ٥٤ ) بعد  
ان يدفع التجار الانكليز رسوم بضائعهم على واقع ثلاثة  
في المائة وينزلوا البضائع المذكورة فلا يجوز بعد  
ذلك لاحد ان يطالبهم بشيء آخر بدون رضاهم وقد  
اصدرنا امراً مشدداً بان لا يسأ الانكليز بهذا  
الخصوص ابداً بما يتعدى نصوص هذه المعاهدة  
( ٥٥ ) يجب على عمارتنا السلطانية وعلى القبايق وغيرها  
من المراكب المقلعة من ممالكنا البحرية اذا صادفت  
في عرض البحار مراكب انكليزية ان لا تسيئها بالكلية  
ولا ان توقف سيرها ولا ان تاخذ منها شيئاً بل يجب  
عليها ان تتبادل معها علامات الوداد بدون ان تسبب  
لها اذى خسارة او اهانته ومع ان هذا واضح في المعاهدات  
السلطانية فما زالت السفن الانكليزية ترى سوء  
المعاملة من سفن عمارتنا السلطانية ومن البكاوات  
والقبايقين المسافرين بحراً وكذلك من اهل الجزائر  
وتونس وطرابلس الغرب الذين يتقابلون معهم حال  
سفرهم من ثغراً الى اخر فيوقفونهم وينهبونهم بحجة  
تفتيش الممتلكات المخصصة باعداء الدولة فيمنعونهم  
بذلك من اتمام اسفارهم فلهذا نصدر امراً مشدداً بان  
احكام القانون القديم لا تسري الا على القلاع والمواني  
فقط وان المراكب الانكليزية تكون منذ الآن حرة  
لا تسيئها احد ولا يوقفها بحجة تفتيشها ( ٥٦ ) وقد  
عرض السفير المذكور على مسامعتنا ان مأموري  
الجمرك بعد ان يستولوا على رسوم بضائع التجار  
الانكليز تماماً يماطلونهم في اعطاء التذكرة خلافاً لمنطوق  
المعاهدات وذلك بغية اسأتهم ومعاكستهم وبناء

غير المبيض والقوردوان وثلاثة ارباع الريال عن كل بالة من ( الخراسا في الهندي ) ومن القطن المفتول وربع ريال عن كل بالة من البلوط وثلاثة ارباع البارة عن الراوند وغيره من العقاقير والاشياء الزهيدة القيمة وذلك بحسب ثمنها ولا يجوز ان يطلب منهم في المستقبل زيادة عما ذكر (٦٦) كل امر صادر عن من المجلس ويخالف لهذه المواد لا يعمل به وتراعى في المستقبل نصوص المعاهدات والختم السلطاني (٦٧) بان المعاهدات تقضي بان التجار الانكليز يدفعون رسما قدره ثلاثة في المائة عن كل البضائع التي يصدرونها ويحضرونها الى البلاد بدون ان يجبروا على دفع اسبر واحد زيادة عن ذلك وبما انه حصل بهذا الشأن تنازع من قبل مأموري الجمرك فيجب ان يستمروا على دفع ذلك الرسم مثل ما كان جاريا حتى الآن بواقع ثلاثة في المائة فقط بدون زيادة ولا نقصان (٦٨) ان القماش (لوندرا) المصنوع في انكسرة ريفيا كان او سميكا ومما كانت اسعاره الوارد الى الاستانة وغلطه على المراكب الانكليزية يتحصل عنه كالملاضي ١٤٤ اسبرا سعر الريال ٨٠ اسبرا وسعر الليونه Leone ١٧٠ اسبرا ولا يطلب منهم زيادة عن ذلك واما عن اقمشة هولندا وغيرها من البلاد وهي المنسوجات الصوفية والملونة والحمراء صنع لوندرة وغير اقمشة يدفع في المستقبل عنها الرسوم العادية التي جار دفعها حتى الآن وتدفع الرسوم في ازير ايضا بحسب العادة القديمة باعتبار الريال والليونه وقدرها ١٢٠ اسبرا عن كل قطعة من القماش (لوندرا) بدون زيادة ولا نقصان ولا تحصيل رسوم جديدة (٦٩) من ضمن احكام المعاهدات السلطانية ان كل القضايا التي للانكليز فيها مدخل وتجاوز قيمتها الاربعة الاف اسبرا يجب سماعها في الباب العالي وليس في ديوان غيره وقد يتصادف احيانا ان الحكماء والحكام ارادوا توقيف تاجر انكليزي او شخص آخر انكليزي كان عازما على السفر بحجة انه مديون اولسبب آخر هو مسئول عنه ففي مثل هاته الحال اذا رغب قنصل المدينة كفالاته لبيئنا ننظر القضية في ديواننا السلطاني ويحكم بها يجب اطلاق سبيل الشخص المضبوط حالا ليتم سفره فعلا بدون

دائما معافين من دفع الرسوم وغيرها فيجب احترام ومراعاة نصوص البنود الواردة في شأن ذلك بالمعاهدات السابقة عتمدها واذا مات احدهم يجب على مستخذي بيت المال ان لا يتدخلوا في امره ولا يمسوا متخلفاته التي يجب ان توزع على ورثائه (٦٠) بما ان المالك المشار اليه كان ابدا صديقا صادقا مع بابنا العالي فقد اذن لحضرة سفيره بان ياخذ في خدمته عشرة اشخاص من اية جنسية كانوا وهم معافون من كافة انواع الرسوم ولا يجب اسأتهم باي نوع من الانواع (٦١) اذا اعتنى احد الانكليز الدين الاسلامي المطهر واثبت انه كان في حوزته ما عدا موجوداته موجودات تخص باناس من الانكليز فوالحالة هذه يجب اخذ هذه الموجودات منه وتسليمها للسفير او للقنصل ليصير ردها الى اصحابها (٦٢) يتحصل عن كل قطعة من القماش المعروف باسم (لوندرا) التي لمراكب الانكليز عادة باحضارها الى الاسكندرية اربعون بارة وعن كل قطعة جوخ ست بارات وعن كل بالة من جلد الارانب ست بارات وعن كل قنطار من الصفيح والرصاص بحسب موازين دمشق الشام ٥٧ بارة ونصف (٦٣) بعد نقل هذه البضائع من الاسكندرية الى حلب يتحصل عنها معرفة مستخدم جمرك هذه المدينة ٨٠ بارة عن كل قطعة من القماش (لوندرا) و ٨ بارات واسبران عن كل قطعة جوخ و ٨ بارات واسبران عن كل رزمة من جلد الارانب وعن كل قياس حلبي من الصفيح والرصاص بارة واحدة (٦٤) واما عن البضائع التي يشتريها الانكليز من حلب فيدفعون اجرة نقلها عن كل بالة من القماش غير المبيض المعروف باسم (قوردوان خراسا في هندي) ريالين ونصفا وعن كل بالة من القطن المفتول ريالاً وربعاً وعن كل بالة من الحرير عشر عثمانيات واما غيرها من العقاقير والاشياء القليلة القيمة فيصير تقدير قيمتها بمعرفة احد آل الخبرة ويتحصل عنها رسم قدره ثلاثة في المائة (٦٥) عندما يصير نقل هذه البضائع الى الاسكندرية لتتقل من هناك على مراكبهم يتحصل اذ ذاك عوايد نقل قدرها ريال ونصف عن كل بالة من القماش

## ملحوظات

يصير دفعه في المستقبل ايضاً وبما ان السفير قد طلب احترام المواد السابقة بدقه واضافتها على المعاهدات السلطانية فقد قبل طلبه وعليه فمثل ما جاء في خطنا الهاموني الشريف اولاً قد تجددت بامرنا العالي ومنحنا هذه المعاهدات التي نامر باحترامها والسير على مقتضاها مازال الملك المذكور محافظاً على المودة وحسن الصلات مع بابنا العالي وهي الصلات التي كانت مراعاة على زمن سلفنا السعيد وقد قبلنا نحن بها واننا نعد ونقسم بالله الواحد القدير خالق السماء والارض وسائر المخلوقات باننا لانسمح بان يجري شي يخالف نصوص واحكام المواد المذكورة اعلاه وهذه المعاهدات السلطانية وبناء عليه يجب على كل فرد ان يعترف ويخضع لمرنا السلطاني الممهور في اواسط جمادي الاولى من سنة ١٠٨٦ (الموافقة لسنة ١٦٧٥ ميلادية) انكلتره — (عهد صلح حررت في الاستانة العلية يوم ٥ يناير سنة ١٨٠٩ موبدة بمعاهدات سنة ١٦٧٥)

من الى ٣ منع التعديت وارجاع المدن والقلاع ورفع الحجزات (٤) المعاهدات المحررة في شهر جمادي الاول سنة ١٠٨٦ هجرية وكذلك الفصل المتعلق بتجارة البحر الاسود والامتيازات الاخرى الممنوحة بعهد اخرى في ازمة متعددة يجب مراعاتها والسير على حدودها مثل ما كان جارياً في الماضي كانه لم يطرأ عليها انقطاع (٥) نظراً لحسن المعاملة والتسهيلات الممنوحة من الباب العالي للتجار الانكليز بخصوص بضائعهم وموجوداتهم واعتباراً لكل ما تحتاجه سفنهم وجميع ما يسهل اسباب تجارتهم قد سمحت انكلترا بمنح الحرية التامة وحسن المعاملة للتجار الاتراك الذين يترددون من الآن فصاعداً على بلاد الانكليز لمعاونة التجارة (٦) ان تعريفه الجمرك التي تحدت في الاستانة اخيراً على واقع الرسم القديم الذي هو ثلاثة في المائة وعلى الخصوص في المادة المتعلقة بالتجارة الداخلية تصير مراعاتها دائماً بحسب ما تقررت اولاً وقد وعدت انكلترا ايضاً بالسير على حدودها (٧) يتمتع سفير عظمة ملك بريطانيا العظمى بجميع الاعتبارات التي يتمتع بها سفراء بقية الدول لدى الباب العالي وكذلك سفراء الباب العالي لدى بلاط عظمة ملك انكلترا فانهم

ان يحبس وعلى المدعين حيثئذ ان يرفعوا الامر الى ديواننا السلطاني ليتمكن السفير من الاجابة على مطالبهم واما اولئك الذين لا يتوسط القنصل في كالتهم فلحكام الموقع ان يتصرف بهم بحسب ما يتراى له — (٧٠) كل المراكب الانكليزية الداخلة الى ثغور الاستانة والاسكندرية وازمير وقبرص وغيرها من ثغور ممالكنا المحروسة تدفع عوايد المينا وقدرها ٣٠٠ اسبر عن كل مركب بدون زيادة (٧١) اذا اراد احد تجار الانكليز القادمين من بلادهم بضائع الاتناء الى الجنسية التركية se fasse Turc وظهر لدى التحقيق ان تلك البضائع مأخوذة من تجار بلادهم فيصير ضبط تلك البضائع حالاً مع ما يكون معه من الدراهم ويتسلم كل ذلك الى السفير ليتمكن من اعادته الى صاحبه الحقيقي بدون ان ييدي احد ضباطنا او قضاتنا في ذلك ادنى معارضة (٧٢) ان تجار الامة المذكورة الذين يشترون من انقره Angora وبج بازار Begbazar اقمشة صوفية وغيرها من البضائع ويريدون من ثم نقلها الى جهات اخرى بعد ان يكونوا دفعوا رسمها على واقع ثلاثة في المائة فلا يجب مضايقتهم من الجمرك حال تصديرها ولا يطلب منهم عنها ادنى رسم خلاف الرسم المدفوع (٧٣) اذا قدم احد رعايا الانكليز طلباً لتحصيل دين له وتحصل ذلك المبلغ بواسطة جاويز من جاويزية الحكومة فيجب على ذلك التاجر ان يدفع له اثنين في المائة عن المبلغ المتحصل مع رسوم المحكمة بدون زيادة (٧٤) بما ان الملك كان ابداً صديق الباب العالي فيجوز لعظمته ان يشتري بنقوده من ازمير او غيرها من ثغور بلادنا المحروسة في سني الخصب والرخاء وليس في سني القحط والجذب شحنيين من التبن والعنب بعد ان يدفع عنها رسماً قدره ثلاثة في المائة ولا يجوز معارضته في ذلك ابداً (٧٥) لقد علم لنا ان التجار الانكليز كانوا معتادين من قبل على عدم دفع رسوم جمرك ولا عوائد تغريغ عن الحرائر التي يشترونها من بروسة ومن الاستانة وتلك التي تأتي من العجم والجيورجي Georjie ويشترونها من الارمن في ازمير فاذا كان هذا الامر جارياً حقيقة وليس فيه ما يضر بالسلطنة فلا

يتمتعون بنفس الاعتبار المنوحة لسفراء تلك الدولة — (٨) يجوز تعيين شهبندر (قناصل) في مالطه وغيرها من بلاد عظمة ملك بريطانيا متى روي ضرر ذلك لادارة ومراقبة اعمال وصوالح تجار الباب العالي وتصير معاملة هؤلاء الشهبندر بنفس المعاملة والاحترام الحاصلين عليه قناصل الدولة الانكليزية في البلاد الثانية — (٩) يجوز لسفراء وقناصل انكلترة ان يستخدموا الترجمة اللازمين لهم كذي قبل ولكن بما انه قد حصل الاتفاق بان لا يمنح الباب العالي برأة الترجمان لاشخاص لا يقومون باداء وظائفهم في المحلات المعينين بها فقد تقرر بناء على هذا الاتفاق ان لا تمنح البرأة من الآن فصاعداً ل احد من اصحاب الصنائع والصارف حتى ولا الى شخص يفتح دكاناً او معملاً في السوق العمومي او يساعد اصحاب هذه الاعمال وكذلك لا يصير تعيين قناصل انكليز من رعايا الدولة العلية — (١٠) لا تمنح الحماية الانكليزية لكائن من كان من رعايا وتجار الباب العالي ولا تعطي لهم نذاكر مرور (باسبور) من سفراء او قناصل الانكليز بدون اذن من الباب العالي — (١١) بما ان دخول المراكب الحرية في خليج الاسنانة كان محظوراً في كل آن وزمان وهي مضيق الدردانيل ومضيق البحر الاسود وبما ان هذه العادة جارية في السلطنة العثمانية من قديم الزمان ويجب مراعاتها حتى في زمن السلام من جميع الدول على السواء فقد وعد بلاط بريطانيا باحترام ذلك المبدأ (١٢) التصديق الخ

(نتيجة) لقد تقرر عهدة الصلح هذه بعون الله وباخلاص كل من الفريقين فجاءت محتوية على اثني عشرة مادة ذكرت اعلاه ولكي تكون نافذة المفعول والاجراء قد وقعت عليها انا الوزير المفوض من قبل الباب العالي الحاصل على الارادة السلطانية وختمتها وكذلك قد وقع عليها حضرة الوزير المفوض من قبل عظمة باديشاه «ملك» بريطانيا العظمى واتباعاً لنصوص الارادة الشاهانية قد سلمت نسخة منها لحضرة السفير واخذت منه نسخة مطابقة لها محررة باللغة الفرنسية مع الترجمة المعطاة لي منه

انكلترة — { عهدة تجارة وملاحة بين بريطانيا العظمى والباب العالي العثماني ترفع عليها في بلطه ليان بتاريخ ١٦ اغسطس سنة ١٨٢٨ }  
لقد تقرر في مدة العلاقات الودية الطويلة بين الباب العالي وملك بريطانيا العظمى معاهدات رضي الباب بها واتفقت الدولتان عليها بخصوص البضائع الصادرة من ممالك الباب العالي والواردة اليها والحقوق والامتيازات وواجبات التجار الانكليز المتجربين او القاطنين في اراضي السلطنة العثمانية ولكن منذ الوقت الذي اعيد النظر فيه الى تلك المعاهدات لآخر مرة قد طرأ على ادارة الاحوال الداخلية العثمانية وعلى علاقات السلطنة مع البلاد الاجنبية تغييرات مهمة الخ (م) ا جميع الحقوق والامتيازات والمعافاء المنوحة لرعايا ولرأكب بريطانيا العظمى بالمعاهدات والاتفاقات الموجودة قد تجددت واثبتت الى ما شاء الله الأما تعدل منها في العهدة الحالية وقد تقرر فضلاً عن ذلك ان جميع الحقوق والامتيازات والمعافاء من دفع الرسوم التي يمنحها الباب العالي في الوقت الحاضر او سيمنحها في المستقبل لمراكب ورعايا اية دولة اخرى اجنبية او التي يتسامح فيها بما يعود بالصلاح على مراكب ورعايا احدى الدول الاجنبية تمنح ايضاً لمراكب ورعايا دولة بريطانيا (م) ٢ يمكن لرعايا دولة بريطانيا ولو كلاً منهم ان يشتروا من جميع انحاء السلطنة العثمانية (سواء كان للتجار بها في داخلية البلاد او لتصديرها الى الخارج) كل نوع بدون استثناء من انواع المصنوعات او المحصولات الطبيعية والمصنوعة في البلاد ويتعهد الباب العالي بمنع جميع احتكارات المحصولات الزراعية او اية نوع سواها ومنع تشبثات الحكام الوطنيين بشأن مشترى اي نوع كان او نقله من جهة الى اخرى بعد مشترائه وكل محاولة يقصد بها اكراه رعايا عظمة ملك بريطانيا — وتعدي اولئك الحكام بعد تقضاً للعهد ويجازي الباب العالي حالاً وبصرامة كل الوزراء والضباط الذين يرتكبون ذلك التعدي ويعرض على الرعايا الانكليز بطريق العدل كل خسارة او تلف يثبتون وقوعه (م) ٣ عندما يشتري احد تجار الانكليز او وكيله بعض المصنوعات او

## حقوق

مستجدين ليعددوا المبالغ النقدية التي يجب على الرعايا الانكليز دفعها وبلغ الثلاثة في المائة عن قيمة كل البضائع الواردة اليهم او المتصدرة منهم وعلى المعتمدين المذكورين ان يعملوا طريقة موافقة لتأمين الرسوم الخارجية المقررة في هذه المعاهدة على البضائع التركية المعدة للتصدير ويعينوا كذلك محلات الشحن التي ترى اعظم مناسبة لتحويل تلك الرسوم — ويسري مفعول تلك التعريفة مدة سبع سنين من يوم تحديدها وفي انتهاء هذه المدة يكون لكل من الدولتين الخيار في اعادة النظر فيها ولكن اذا مضت تلك المدة ولم تطلب احداها مراجعة التعريفة في مدى الستة شهور التابعة لانتهاء الاجل المضروب تعتبر تلك التعريفة صالحة لمدة سبع سنين اخرى من تاريخ انتهاء السبع سنين السابقة ولم جرا في نهاية كل مدة سبع سنين (م) ٨ يصير التصديق على هذه العهدة الخ

## مواد ملحقة

بناء على الصعوبات الطارئة بين سفير عظمة ملك بريطانيا ووزراء الدولة العلية بخصوص تحديد الشروط الجديدة لانظام تجارة البضائع الانكليزية الواردة الى البلاد العثمانية او المارة فيها قد صار الاتفاق بين وزراء الباب العالي وسعادة سفير بريطانيا على انهم يوقعون على هذه العهدة بدون ان تكون المواد المتعلقة بالاصناف المذكورة انفاً متممة للعهدة المذكورة ولكن حصل الاتفاق في الوقت ذاته على ان المواد الآتية التي قبلت الحكومة العثمانية بها تعرض على حكومة انكلترة للتصديق عليها ومتى قبلت من الحكومة الانكليزية وتصدق عليها تكون اذ ذاك متممة للعهدة الحاضرة واما المواد المذكورة فهي الآتية (م) ١ كل المصنوعات والمحصولات الطبيعية والصناعية المصنوعة في بريطانيا العظمى وارلنده وتوابعها وكل البضائع من اي صنف ونوع كانت متصدرة على المراكب الانكليزية والمخصصة برعايا الانكليز او المجلوبة بمعرفتهم من بلاد اخرى براً او بحراً يجوز ادخالها مثل ما كان جارياً حتى الآن الى جميع اقسام المملكة العثمانية بدون استثناء ويؤخذ عنها رسم قدره ثلاثة في المائة عن قيمة الاشياء المذكورة وبدلاً عن كل

المحصولات الطبيعية او المصنوعة في تركيا بقصد اعادة بيعها في تركيا نفسها للاحتياجات الداخلية يدفعون عنها حال مشتراها وبيعها نفس العوائد والرسوم التي يدفعها في مثل هاته الحال العثمانيون والمسلمون والرعايا المشتغلون بالتجارة في داخلية تركيا (م) ٤ عند ما يشتري التاجر الانكليزي او وكيله بعض المصنوعات او المحصولات الطبيعية او المصنوعة في تركيا بقصد تصديرها الى الخارج يمكنه ان ينقلها بدون رسوم ولا عوائد الى محل مناسب للشحن حيث يحصل منه حال ادخالها رسم قدره تسعة في المائة عن مقدار قيمتها وذلك عوضاً عن كل الرسوم الاخرى الداخلية — ثم وفي حال التصدير يؤخذ عنها رسم قدره ثلاثة في المائة بحسب ما هو مقرر وجار الان ولكن كل صنف يشترى في ثغور الشحن ويكون قد تحصل عنه الرسم الداخلي حال ادخاله لا يؤخذ عنه الا رسم التصدير اعني ثلاثة في المائة (م) ٥ ان القوانين التي تجوز اعطاء فوانات لمراكب التجارة الانكليزية لمرور الدردانيل والبوسفور يجب تحريرها بوضوح تام وبنوع ان لا يتسبب عنها ادنى تأخير (م) ٦ لقد صار الاتفاق مع الدولة العثمانية على ان الاجراءات الموضحة بالعهدة الحاضرة تكون عامة في جميع السلطنة العثمانية سواء في تركيا اوروبا او في تركيا اسيا او في مصر او في الممالك الافريقية التابعة للباب العالي ويجري مفعولها على جميع رعايا الممالك المحروسة معها كان مذهبهم وتتعهد الحكومة التركية ايضاً بان لا ترفض للدول الاجنبية الاخرى تسوية تجارتهم على قاعدة هذه العهدة (م) ٧ ان العادة الجارية بين بريطانيا العظمى والباب العالي في منع كل صعوبة وتأخير في تأمين البضائع الواردة الى الممالك العثمانية او المتصدرة منها بمعرفة التجار الانكليز هي ان تعين لجنة في كل اربع عشرة سنة مؤلفة من رجال لهم في التجارة خبرة تامة ويكونون من تجار البلاد ليعددوا قيمة المبالغ الواجب دفعها رسوماً عن كل صنف وبما ان الاربع عشرة سنة الاخيرة التي تحددت فيها تعريفة الرسوم قد انقضت فحصل الاتفاق بين المتوافقين على تعيين معتمدين

مصنوعة في بلاد اخرى اجنبية مشحونة على المراكب الانكليزية المخصصة برجال التبعة الانكليزية ) التي تمر في مضيق الدردانيل والبوسفور او في البحر الاسود سواء مرت على نفس المراكب التي انت بها او انها نقلت بالقطر منه على مراكب اخرى او نظراً لكونها مخصصة للبيع في جهات اخرى انزلت من المراكب لتشن على مراكب اخرى في اجل معقول (لتم كذلك سفرها) — وكل بضاعة ترد الى البلاد العثمانية لغاية ارسالها الى بلاد اخرى او تبقى عند الواردة اليه ليرسلها فيما بعد الى بلاد اخرى لتباع هناك لا يؤخذ عنها الارسم الوارد ولا تدفع رسماً سواء انكلتره — عهدة تجارة بين تركية وانكلتره في سنة ١٨٦٨ بما ان عظمة سلطان العثمانيين من الجهة الواحدة وعظمة ملكة انكلتره وارلنده من الجهة الاخرى قد اتفقا على توسيع نطاق التجارة بين بلاديهما قرأ بها على انشاء عهدة تجارة وملاحقة وقد عينا معتمدين عنهما مفوضين وهم الخ الخ — الذين بعد ان راجعوا الاوراق المخولة لهم حق انشاء هذه العهدة قد قرروا المواد الآتية (م) اكل الحقوق والامتيازات والمعافة من دفع الرسوم التي منحت لمراكب ورعايا بريطانيا العظمى والمعاهدات الموجودة يصير تثبيتها الان والى ماشاء الله الا ما ورد في تلك المعاهدات وجرى تعديله في العهدة الحاضرة وقد تقرر فضلاً عن ذلك ان جميع الحقوق والامتيازات والمعافة من دفع الرسوم التي يمنحها الباب العالي في الوقت الحاضر او سيجنحها في المستقبل لمراكب ورعايا اية دولة اخرى اجنبية او التي ينساح فيها بما يعود بالصلاح على مراكب ورعايا احدى الدول الاجنبية تمنح ايضاً لمراكب ورعايا دولة بريطانيا (م) ٢ يمكن لرعايا دولة بريطانيا ولو كلائهم ان يشتروا من جميع انحاء السلطنة العثمانية (سواء كان للتجار بها في داخلية البلاد او لتصديرها الى الخارج) جميع الاصناف بدون استثناء من نصوصات او مصنوعات السلطنة العثمانية وممتلكاتها الحروسية وبما ان الباب العالي قد تعهد في المادة الثانية من عهدة ١٦ اغسطس سنة ١٨٣٨ بان يلقي جميع الاحتكارات عن اصناف الزراعة او اي صنف كان وبالفاء المذكورة

الرسوم الخارجية وسواها المأخوذة من المشتري او من البائع الذين تكون البضائع في حوزتهم الآن يؤخذ من الواردة البضاعة برسمه وذلك بعد استلامها سواء باعها في محل ورودها او ارسالها الى داخلية المملكة العثمانية رسم محدود قدره اثنان في المائة وبعد ذلك يمكن بيع تلك البضائع واعادة بيعها في داخلية البلاد او اعادة تصديرها بدون ان يؤخذ عنها رسم اخر منها كان زهيداً — ولكن كل البضائع التي يكون دفع عنها حال تفرغها في احد الثغور رسم الوارد اعني ثلاثة في المائة يمكن ارسالها الى ثغور اخر بدون ان يدفع عنها رسم اخر داخلي ولا يصير دفع الرسم الاخر الا عندما تباع وترسل الى الداخلية — ومن المعلوم ان حكومة انكلتره لا تقصد بهذه المادة او بغيرها من مواد هذه العهدة الحصول على غير ما يؤخذ من معنى جعلها البسيطة ومنطوقها السليم ولا تريد ان تعارض الحكومة العثمانية بشأنها ابداً في اجراءاتها الادارية الداخلية ما دامت هذه الاجراءات لا تخالف الامتيازات الممنوحة في المعاهدات السابقة والمعاهدة الحاضرة للتجار الانكليز (م) ٢ يمكن للتجار الانكليز ولو كلائهم ان يستعملوا ملء الحرية في المشتري والتجار بجميع اصناف البضائع الاجنبية الدخلة الى تركيا من البلاد الخارجية وذلك في جميع اقسام المملكة العثمانية واذا كانت هذه البضائع الاجنبية لم تدفع من الرسوم الارسم الوارد فيجوز للتجار الانكليز ولو كلائهم مشتراها بدفع الرسم غير العادي وقدره اثنان في المائة الذي يدفعونه عند بيع البضائع المطلوبة بمعرفتهم او عند ارسالها الى الداخلية لبيعها هناك وبعد ذلك يمكن بيع هذه البضائع في الداخلية او اعادة تصديرها بدون دفع رسوم اخرى او اذا كانت هذه البضائع الاجنبية قد دفعت الرسمين اعني رسم الوارد ورسم الداخلية فيمكن حينئذ مشتراها من التجار الانكليز او كلائهم وبيعها بعد ذلك او اعادة تصديرها بدون ان يدفع عنها رسم جديد (م) ٣ لا تحصل ادنى عوائد عن البضائع الانكليزية (مصنوعات ومحصولات طبيعية وصناعية مصنوعة في البلاد الانكليزية ومحقاتها او مصنوعات ومحصولات طبيعية وصناعية

## ملحوظات

على البضائع الواردة الى البلاد العثمانية من محصولات او مصنوعات بلاد انكلتره (من اي محل جاءت) تكون نفس الرسوم المضروبة على نفس تلك الاصناف الواردة من محصولات ومصنوعات البلاد الاخرى بدون زيادة وعدا عن ذلك فلا يصير منع ادخال اي صنف من محصولات ومصنوعات احدى الدولتين المتعاقبتين الى بلاد الدولة الاخرى الا اذا كان ذلك المنع متناولاً ذلك الصنف في البلاد الاخرى ويتعهد جلالة السلطان فيما عدا الاستثناءات الآتية بعدم منع دخول اي صنف كان من محصولات ومصنوعات بلاد الانكليز الى بلاد السلطنة معها كانت جهة مصدره وبان لا تزيد قيمة الرسوم المتحصلة عن واردات البلاد الانكليزية الى البلاد العثمانية عن رسم محدود قدره ثمانية في المائة (بحسب التثمين) او ما يضاهي ذلك مما يجري الاتفاق عليه ويصير تقدير هذه الرسوم على واقع قيمة البضائع وتدفع في حال تفرغها اذا جاءت بحراً او في اول جمرك اذا اتى بها براً — واذا بيعت هذه البضائع بعد دفع رسم الثمانية في المائة سواء في المحل الذي وردت اليه او في داخلية البلاد لا يؤخذ من البائع او من المشتري ادنى رسم جديد عنها واذا كانت هذه البضائع لا تباع للاستعمال في تركية بل يصير اعادته تصديرها بعد ستة اشهر يصير اعتبارها كأنها بضائع في المرور براً وتعامل بحسب احكام المادة ١٢ — وبما انه يجب على مصلحة الجمارك ان ترد حين اعادته التصدير الفرق الكائن بين رسم الثمانية في المائة ورسم المرور المنصوص في المادة المذكورة فعلى التاجر ان يثبت بان ذلك الرسم قد سبق دفعه عن البضائع عنها (م) ٦ من المعلوم ان البضائع الواردة من البلاد الخارجية برسم امارات مولدو فلاح المتحدة Moldo-Valachie والى امارات سربيا وتمر في بلاد السلطنة العثمانية لا تدفع رسوم الجمارك عنها الاحال وصولها الى تلك الامارات — وكذلك البضائع الواردة من البلاد الخارجية بالمرور من الامارات المذكورة برسم اقسام السلطنة العثمانية الاخرى لا تدفع عنها رسوم الجمرك الا في اول جمرك تابع للباب العالي رأساً — وبمثل ذلك تعامل محصولات ومصنوعات الامارات المذكورة ومنتجات

التي يعطيها الحكام المحليون للتصريح بمشتري احد الاصناف او السماح بنقله من جهة الى اخرى بعد دفع رسومه فكل محاولة يقصد بها اكراه رعايا ملكة بريطانيا على اخذ التذكرة المذكورة تعد نقضاً للعهد ويجازي الباب العالي حالاً وبصرامة كل الوزراء وغيرهم من الضباط الذين يرتكبون ذلك التعدي ويعوض على الرعايا الانكليز بطريق العدل كل خسارة او تلف يثبتون حصوله (م) ٣ ان التجار الانكليز والقائمين مقامهم الذين يشترون اي صنف من محصولات الاراضي العثمانية او من مصنوعات يدفعون حال مشتري ومبيع ذلك الصنف نفس الرسوم التي تؤخذ في مثل هذه الحال من اقرب المقربين من رعايا الدولة العثمانية او من الاجانب المشتغلين بالتجارة الداخلية في تركية (م) ٤ ان قيمة الرسوم الواجب ادائها في ملكة وتوابع احد الفريقين المتعاهدين على تصدير صنف من الاصناف برسم ملكة او توابع الفريق الاخر لا يجب ان تزيد عن الرسوم التي تدفع عن ذلك الصنف نفسه حال تصديره الى اية ملكة اخرى ولا يصير منع ادخال صنف من الاصناف الى كل من بلادي الفريقين المتعاهدين الا اذا كان ذلك الصنف محظوراً ادخاله في سائر البلاد — لا يدفع ادنى رسم عن اي صنف كان من محصولات او مصنوعات البلاد العثمانية الذي يكون اشتراؤه احد رعايا الانكليز او وكلائهم سواء في المحل الذي اشتري ذلك الصنف فيه او عند نقله من هذا المحل الى الموضع الذي سيصير تصديره منه حيث يدفع عنه اذ ذاك حال تصديره رسم تصدير قدره ثمانية في المائة على واقع قيمة الصنف الجارسيه تصديره وكل صنف دفع هذا الرسم لا يؤخذ عنه مرة اخرى في اي قسم من اقسام السلطنة العثمانية حتى ولو انتقل الى ملكية شخص اخر وقد حصل الاتفاق ايضاً على ان يصير تنزيل رسم الثمانية في المائة في كل سنة واحداً في المائة بحيث يصير بعد ذلك واحداً في المائة فقط رسماً محدوداً يختص للنفقات العمومية اللازمة للإدارة والمراقبة (م) ٥ ان الرسوم المضروبة على البضائع الواردة الى ممالك عظمة السلطان (من اي محل اتت وسواء بحراً او براً) والرسوم المضروبة

ومصنوعات الاقسام الاخرى من السلطنة المرسلة برسم التصدير الى البلاد الخارجية والمستحق عليها رسوم جمرك تدفع الاولى رسومها الى مصلحة جمارك الامارات المذكورة والثانية تؤديه الى الخزينة العثمانية وبهذه الوساطة يتمتع تحصيل رسوم الجمارك اكثر من دفعة واحدة (م) ٧ تعامل رعايا كل من الدولتين المتعاهدين في بلاد وملحقات كل منهما اسوة الوطنيين وذلك في عوائد التخزين والمكافآت وتسهيل الحقوق (م) ٨ كل صنف يدخل او يصير ادخاله الى بلاد وملحقات انكلتره على مراكب انكليزية يمكن كذلك نقله على مراكب تركية بدون ان تدفع عنه رسوماً او عوائد (مهما كان نوعها) خلاف الرسوم العادية التي تدفعها المراكب الانكليزية عن الصنف ذاته ومثل ذلك كل صنف يدخل او يصير ادخاله الى بلاد جلالة السلطان الاعظم على مراكب تركية يمكن كذلك نقله على مراكب انكليزية بدون ان تدفع عنه رسوماً او عوائد (مهما كان نوعها) خلاف الرسوم العادية التي تدفعها المراكب التركية عن الصنف المذكور ويسري مفعول هذا النظام على كل صنف محبوب من بلاده رأساً او من بلاد اخرى خارجية — وكذلك تكون الحقوق متبادلة فيما يتعلق بالصادرات وعليه فيصير دفع نفس رسوم الصادر ومنح ذات المكافآت **primes** ورد الحقوق **remboursement** في بلاد وملحقات كل من الدولتين المتعاهدين عن تصدير اي صنف يكون او سيكون قابلاً للتصدير سواء تصدر على مركب تركي او انكليزي او كانت الجهة المرسل اليها احدى موالي الدولتين المتعاهدين او احدى موالي دولة اخرى (م) ٩ جميع رسوم الحمولة والميناء والدليل والفنار والكورنتينا وغيرها (مهما كان نوعها واسمها) تدفع في بلاد كل من الدولتين المتعاهدين عن مراكب كل منهما اسوة مراكب البلاد التي توجد في نفس الحالة ولا يصير دفع ادنى رسم غيرها للميري او للحكام اولار باب الملاحة او لاي محل ومن اي نوع كان ويصير تبادل هذه الحقوق مع مراكب كل من الدولتين مهما كانت الجهة الآتية منها او الجهة السائرة اليها (م) ١٠ كل مركب تعتبره القوانين

الانكليزية انكليزياً وكل مركب تعتبره الشريعة التركية تركياً يعتبر بما يتعلق بهذه المعاهدة انكليزياً او تركياً بحسب الحالة (م) ١١ لا يتحصل ادنى رسم عن البضائع والمحصولات الواردة من انكلتره وملحقاتها سواء جئ بها على مراكب انكليزية او غيرها ولا عن البضائع والمحصولات الواردة من اية بلاد خارجية على مراكب انكليزية سيء حال ما لممرت هذه البضائع في مضيق الدردانيل والبوسفور سواء مرت في هذين المضيقين على نفس المراكب التي انت بها او نقلت بالقطر مه على مراكب اخرى او ان تكون بيعت برسم التصدير فانزلت الى البر لأجل محدود لتوضع من ثم على مراكب اخرى وتتم سفرها — وفي مثل الحالة الاخيرة يجب وضع هذه البضائع في الاستانة داخل مخازن الجمرك المخصصة للمرور وان توضع في اي محل كان غيرها تحت ملاحظة مصلحة الجمارك (م) ١٢ بما ان نوايا الباب العالي منصرفه الى ان تمنح تدريجاً جميع الوسائل المسهلة للمرور برأ فقد تقرر ان رسم الثلاثة في المائة الذي كان يؤخذ حتى الآن عن البضائع الواردة الى تركيا يصير تخفيضه الى اثنين في المائة فقط تدفع حسبما كان جارياً دفع الثلاثة في المائة حتى الآن اعني في حال وصول البضائع الى البلاد العثمانية وبعد مرور ثمان سنين من تاريخ تبادل هذه المعاهدة يخفض ذلك الرسم الى واحد في المائة يؤخذ لسد مصارفات القيودات (ويمثل ذلك تعامل صادرات المحصولات التركية) — ويحفظ الباب العالي لنفسه حق تنظيم قانون خصوصي ليمنع الغش والاختلاسات (م) ١٣ كل رعايا دولة الانكليز او القائمين مقامهم المشتغلين في البلاد العثمانية بتجارة محصولات ومصنوعات البلاد الاجنبية يدفعون عن تلك البضائع نفس الرسوم التي يدفعها التجار الاجانب المشتغلين بتجارة محصولات ومصنوعات بلادهم عنها ويتمتعون بنفس الحقوق والامتيازات والمعافة من الرسوم كما يتمتع اولئك التجار بها (م) ١٤ يستثنى من احكام المادة الخامسة التبغ (الدخان) على جميع انواعه والملح فانه لا يجوز لتبعية الانكليز ادخالها الى البلاد العثمانية على ان من يشتري منهم او يبيع دخاناً



والملحاح للاستعمال في نفس البلاد العثمانية توخذ منهم الرسوم المفروضة على هذين الصنفين حال ادخالها بواسطة العثمانيين انفسهم مقابلة هذا الحجر لاندفع من الآن فصاعداً رسوم عن هذين الصنفين حال شئنها من البلاد العثمانية بمعرفة رعايا دولة الانكليز على انه يجب في مثل هذه الحالة على الرعايا الانكليز ان يوضحوا لمستخدمي الجمارك العثمانية الكمية التي يشحنونها من الصنفين المذكورين ويمجوز لمستخدمي الجمارك مراقبة الشحن كما كان جارياً من قبل ولكن بدون ان يجعل ذلك لهم حقاً في ترتيب ادنى الرسوم على هذين الصنفين معها كانت الحال (م) ١٥ القدا تفتق الفريقان المتعاهدان على ان يحفظ الباب العالي لنفسه الخيار والحق في منع ادخال البارود والمدافع واسلحة الحرب والذخائر العسكرية الى البلاد العثمانية ولكن لايسري مفعول هذا الحجر الا متى صدر عنه اشعار رسمي ولا تمس الا الاشياء التي توضح في الامر العالي وكل صنف من الاصناف المذكورة لا يوقع الحجر عليه يخضع لدى ادخاله بلاد السلطنة الى القوانين المحلية الا اذا تداخل السفير في امره وطلب رخصة استثنائية فتعطى حينئذ له اذا لم يكن هناك موانع مهمة — واذا كان دخول البارود غير ممنوع يعامل حال ادخاله كما يأتي (اولاً) لايمجوز لرعايا دولة الانكليز بيعه بكمية تتجاوز القدر المسموح به في قوانين البلاد الاهلية — (ثانياً) عند ما تصل شحنة بارود او كمية وافرة منه الى احدى المواني العثمانية على مركب انكليزي يقتضي على ذلك المركب ان يرسو في نقطة مخصوصة يعينها له مأمور والحكومة المحلية وان يفرغ البارود المذكور تحت ملاحظة المأمورين المذكورين في المخازن اوسواها التي يعينها المأمورون المشار اليهم فيدخلها اصحاب الشأن بموجب النظامات المرتبة — ويستثنى من هذا التشديد بنادق الصيد والطبائجات واسلحة الزينة وكذلك قدر جزئي من بارود الصيد بقصد الاستعمال الخاص (م) ١٦ ان الفرمانات المطلوبة من المراكب الانكليزية التجارية حال مرورها في الدردانيل والبوسفور تعطى لها دائماً بنوع لا يمنع تأخيرها (م) ١٧ يجب على قباطين المراكب

رعايا وسفن ومسير البحار وتجارة كل من الدول  
الاجنبية يصير منحياً ايضاً الى رعايا وسفن ومسير  
البحار وتجارة الدولة الانكليزية ويكون لهم الحق  
بالتمتع بها وباجرائها — فبناء على ما تقدم الواضهان  
اسميها بعد امضيا هذا الصك وذيلاه بمختميها

صدر في القاهرة في ٣ مارث سنة ١٨٨٤

انكسرة — ٠ (ر) تصفية — ٠ جمر ك

انواع البيع — ٠ (ر) بيع (مجله ٣٦١

انواع الاموال — ٠ (ر) مال — اموال — ويركو

— دخولية — فردة — ابنيه — تمغه — بانثا

انواع المأجور — ٠ (ر) اجارة (مجله ٥٢٢

انواع المداينين — ٠ (ر) افلاس ابتداء من (قت ٣٤٨

اهالة الرمال — ٠ (ملحق للامحة الاطيان الزراعية) قرار  
(من مجلس شوري النواب رقم ١٢ محرم

سنة ١٢٨٥) ٢٤ ابريل سنة ٦٩ وعليه امر عال في ١٦ محرم

كل من عنده اطيان هالت عليها الرمال وصار غير

ممکن الانتفاع منها يجب عليه العرض للمديرية عنها

لتعيين من تثق به من عمدتها ومعاونيها ومهندسيها

ومتى اتضح صحة التهايل وعدم امكان الانتفاع بالكلية

فما يمكن منع ورود الرمال عنه بالطريقة الهندسية

تعمل له الطريقة اللازمة والذي لا يمكن اعمال طريقة

له يجري فيه مقتضى بند ١٢ من لائحة الاطيان كما

المقرر في حق الاطيان اكل البحر انما على المديرية

ان تعين في كل سنة احد معاونيها او ناظر قسم او

خلافه للكشف عما يكون استصلح منها للزراعة

باكتساب الطمي ونحوه وكل ما وجد صالحاً يصير

اخبار المديرية عنه في الحال لاجل ان تجري ما يلزم

في اعطائه لمن يرغب ويربط عليه المال بحسبه — اما

اذا كان من المستصلح المذكور شيء من المرفوع

عشوره ولم يكن سبق اعطاء بدله فتربط العشور

على صاحب تلك الاطيان بحسبها

(المرام من التصريح بالاجراء على موجب البند ١٢

من لائحة الاطيان انما مرفوع المربوط فقط)

اهل خبرة — ٠ (ر) خبير — ٠ خطوط — كشف

قم ٢٤٨ — ٠ تعريفة ٢٤ فبراير سنة ٨٦

اهلية — ٠ (ر) تعهدات مترتبة على توافيق المتعاقدين

(ق من ١٢٩ الى ١٣٢ — ٠ وفا (ق ١٦٥ — ١٦٦

لاتعارض الحكومة العثمانية في استعمال حقوق ادارتها  
الداخلية مادامت هذه الحقوق لاتمس جهرًا الامتيازات  
المنوحة لرعايا الانكليز ولبضائعهم بالمعاهدات القديمة  
او بالمعاهدة الحاضرة (م) ٢٢ لقد اتفق الفريقان  
المتعاهدان على تعيين مندوبين لتقرير تعريفه الرسوم  
الجارك الواجب تحصيلها بناء على احكام هذه المعاهدة  
عن البضائع على اختلافها الواردة من محصولات  
ومصنوعات البلاد الانكليزية الى السلطنة العثمانية  
ولمخقاتها المحروسة وعن الاصناف المتنوعة الناتجة من  
مخضولات ومصنوعات ممالك السلطنة ولمخقاتها التي  
لتجار الانكليز اولو كلائهم مل الحرية في ان يشتروها  
من جميع انحاء السلطنة العثمانية لتصديرها الى المملكة  
الانكليزية او غيرها من البلاد — والتعريفه التي  
تقرر على هذا الوجه تكون نافذة المفعول مدة سبع  
سنوات اعتباراً من اول اكتوبر سنة ١٨٦١ —  
وبناء على هذا التعاقد وقع معتمدو كل من الدولتين  
على هذه الاتفاقية ووضعوا عليها اختامهم — تحريراً  
في كليلدجه في ٢٩ ابريل سنة ١٨٦١ (التواقيع)  
(علي) (هنري ل يولور)

انكسرة — ٠ (ر) سكة حديد — جمر ك — الملحق

انكسرة — ٠ صك اتفاق مورخ في ٢ مارث سنة ١٨٨٤

الواضهان اسميها بعد صاحب الدولة نوبار باشا رئيس  
نظار وناظر خارجية وناظر حقانية حكومة الحضرة  
انخمينة الخديوية وحضرة السيراflan بارنج وزير  
مرخص ووكيل سياسي وقنصل جنرال دولة انكلترا  
في مصر المفوضان الرسميان من قبل دولتيها بعد ان  
عقد اليوم جلسة لوضع معاهدة تجارية فيما بين الحكومة  
المصرية والدول الاجنبية اتفقا على ما يأتي — ان  
حكومة جلالة الملكة الانجليزية تقبل بان يكون  
قانون الكمارك المصرية المرعي الاجراء بمقتضى المعهدة  
اتجارية والكركية التي عقدت في ٣ مارث سنة ٨٤  
فيما بين الدولة اليونانية والحكومة المصرية المتعلقة  
برعايا وسفن ومسير البحار وتجارة الحكومة اليونانية  
سارياً على رعايا وسفن ومسير البحار وتجارة الحكومة  
الانكليزية — فكل رسم او امتياز او مسموحات منحتها  
الحكومة المصرية اليوم او ستمنحها في المستقبل الى

اختام (فق ١٤٢)  
اوراق مرافعة — (سرقها) (ر) فك الاختام (فق ١٤٢)  
اوراق مزورة او منسوبة كذباً لآخرين — (ر)  
جريدة (فق ١٦٩)  
اوراق ميرية مزورة — (ر) تزوير (فق ١٨٩)  
— تخريب (فق ٣٣٨)  
اوروبا — (ر) اعلان الاوراق (ق ١٩ —  
قبودان) (ق ٥٠)  
اورناتو — (ر) تنظيم — رخصة  
اوزان — (ر) موازين  
اوزان قديمة — (ر) عملة  
اوقاف — (ر) وقف  
آلات — (ر) آلة  
ايام حرّة (ر) اعلان الاوراق (ق ١٦)  
ايطاليا — يرجع الى الملحق في شأن المعاهدات مع ايطاليا  
ايطاليا — (مصادقة الحكومة الايطالية على لائحة الجمارك  
المصرية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٤)  
في هذا اليوم اجتمعوا الموقعان على هذا حضرة الكوماندور  
دومارتنو وكيل سياسي وقنصل جنرال جلالة ملك  
ايطاليا في مصر ودولتو نوبار باشا رئيس مجلس النظار  
وناطر خارجية وحقانية الجناح الخديوي المعظم  
واتفقا بناء على التفويض المعطى لهما من حكومتيهما  
على ما هوآت (اولا) ان حكومة جلالة ملك ايطاليا  
توافق على ان لائحة الكمارك المصرية التي جار تطبيقها  
بناء على الاتفاق الذي عقد في ٣ مارث سنة ١٨٨٤  
بين الحكومة اليونانية والحكومة المصرية على رعايا  
ومراكب وتجارة وملاحه اليونان يصير ايضاً تطبيقها على  
رعايا ومراكب وتجارة وملاحه ايطاليا ثانياً كافة الحقوق  
والامتيازات والمعافاء التي تمنحها الحكومة المصرية الآن او  
ستمنحها في المستقبل الى رعايا ومراكب وتجارة وملاحه  
اي دولة اجنبية تمنح ايضاً الى رعايا ومراكب وتجارة  
وملاحه ايطاليا التي يحق لها ان تتمتع بكل هذه  
الحقوق والامتيازات والمعافاء ولهذا قد امضى الموقعان  
على هذا هذه المعاهدة ووقعوا عليها = تحريراً في  
مصر القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٤  
ايطاليا — (ر) رومانيا = تصفية — جمرك  
ايجار املاك الميري — (ر) املاك الميري الحرّة

— كيبالة (ق ١١٠ — عقوبة الجنائيات (فق ٤١)  
اهلية البيع — (ر) بيع (ق ٢٤٦)  
اهلية التصرف — (ر) مدة طويلة (ق ٨٠ —  
شركة ٤٥٢ — ٤٥٦ — كماله (ق ٤٩٦ — رهن  
المقار (ق ٥٥٨ — تاجر (ق ٥)  
اهلية التعامل — ٨ (ر) بيع (ق ٢٤٦ وما ذكر قبله)  
اهلية الحضانة — (ر) حضانة  
اهلية اللعان — (ر) نسب (ش ٣٣٥)  
اهلية النساء للتجارة — (ر) تاجر (ق ٥)  
اهلية الولاية — (ر) نكاح (ولاية)  
اهمال — (ر) تلغراف (ق) — تعويض —  
متفالس بالتقصير — مستخدم  
اهمال القبودان — (ر) قبودان (ق ٣٥)  
اهمال مرسل البضائع — (ر) وكيل بالعمولة  
(ق ٩٢ — ٩٨)  
اهلاب — (ر) خسارة بحرية (ق ٢٣٨)  
اواسي — (ر) وسية  
اوجه ابتدائية قبل الدخول في الموضوع — (ر)  
مسألة فرعية  
اوجه مخاصمة القضاة — (ر) مخاصمة القضاة  
اودة المشورة (ر) احكام (ق ٩٤)  
اودة المشورة — (نظر المعارضة في المصاريف) (ر)  
احكام (ق ١١٨)  
اودة المشورة — (ر) قاضي التحقيق (ق ٥٥)  
— بينة (ق ٧١ — متمم (ق ٩٨ — ١٠٣ — ١٠٩)  
— قاضي التحقيق (ق ١٢١ الى ١٢٣ — مخالفات  
١٢٦ — جنح (محكمة) (ق ١٥٥)  
اودة مفروشة — (دفتري) (ر) تزوير (ق ١٩٦)  
اوراق — (ر) ورقة — صور اوراق  
اوراق حوالات — (ر) سند تجاري  
اوراق تجارية — (ر) سند تجاري — (ر)  
تخريب (فق ٣٣٨)  
اوراق مضاهاة — (ر) مضاهاة  
اوراق الدعوى — (ر) ضمان (ق ١٤٩)  
اوراق موصوفة بوصف كيبالة — (ر) كيبالة (ق ١٠٨)  
اوراق وسندات الحكومة — (سرقها) (ر) فك

بقصد ادخال حقوق ومعاملات تبعية الطرفين بقاعدة سالمة وارتفاع انواع المشكلات والاختلاطات الجاري ظهورها على التوالي فصار اشعار الكيفية الى سفارة طهران السنية بنظارة الخارجية الجليلة وسفارة ايران بهذا الطرف ولذا لزم المبادرة ببيان وعرض الكيفية والامر في ذلك لمن له الامر انندم

ایران — { صورة ترجمة ارادة سنية صادرة للداخلية في ۲ صفر سنة ۱۲۹۰ (اول ابريل سنة ۱۸۷۳

لقد ورد مكتوب من الصدارة رقم ۱۳ محرم سنة ۱۲۹۰ بانه تقرر باتخاذ اصول في معاملة تبعية الدولة العثمانية وتبعية دولة ايران الذين يكونوا بمالك بعضها في الدعاوي المتعلقة بالجنايات والحقوق الشخصية والعادية وفي سائر الاشغال مثل نفس تبعية كل منها فصار ارسال صورة المكتوب المذكور الى الخارجية طي امرنا الصادر لها وتنبه عليها بالمبادرة في الاجراء بموجبها ايضاً من الآن فصاعداً واصدرنا امرنا هذا السعادتكم ومرسول من طيه ايضاً نسخة من المكتوب المذكور لاجل المبادرة في نشر وعلان الكيفية من نظارة الداخلية الى دواوين المحافظات والضبطيات وسائر المحلات المختصة واتخاذ دستوراً للعمل

### مجلس تجار مصر رئيسي عزتوليک

المسطر يمينه صورة ترجمة المكتوب السامي من الارادة السنية الصادرين عن معاملة تبعية دولة ايران اسوة بتبعية الحكومة السنية فلاجل معلومية ما اشير والاجراء على الوجه المشروح اقتضى اعلان ذلك في ۱۲ صفر سنة ۱۲۹۰ امضاء وكيل داخلية

ختم حسين صبري

ایران — { ترجمة المقالة التي تقررت اخيراً بين نظارة (الخارجية الجليلة والسفارة الايرانية في ۲۱ ذي

النفعة سنة ۱۲۹۲ ۱۹ ديسمبر سنة ۱۸۷۵

بحيث ان احكام المقاولات المرعية الاجراء ومصدقة بالمعاملات الموجودة السابق عقدها بين الدولة العلية ودولة ايران تكون باقية كما كانت

(اولاً) ان تكون التبعية الايرانية الموجودين بمالك الدولة العلية منقادين مباشرة لاحكام قوانين ونظامات الدولة العلية وتابعين للضبطيات ومحاکم السلطنة السنية بدون واسطة في كافة المواد المتعلقة بالجنايات والجح

— صراف منشور نمرة ۹

ايجار اطيان — ۰ (ر) حجز ۱۷ ذا سنة ۱۳۰۱ —

اجارة (مجلة ۴۰۴ — ۰ استئناف (قم ۳۴۶ —

قسمة بين الغرماء (قم ۵۱۹ وفا (ق ۳۴۵

ايجار سابق على تسجيل التنبية — ۰ (ر) نزع ملكية

(قم ۵۴۳ — ۵۴۴

ايجار — ۰ (ر) اجارة — املاك الميري الحرة —

املاك الميري العمومية — حجز اداري — سند

ايجار السفينة — اكراه

ايجار الاشخاص — ۰ (ر) ودیعة — ۰ حضانة —

رضاعة — ۰ اجارة الاشخاص

ايجار السفينة — ۰ (ر) اجرة السفينة

ايجار الاشياء — ۰ (ر) اجارة الاشياء

ايداع — ۰ (ر) ودیعة

ايداع — ۰ (ر) امانة (مجلة ۷۶۴

ايداع العارية عند اخر — ۰ (ر) عارية (مجلة ۸۲۴

ايداع قيمة الدين — ۰ (ر) عرض حقيقي — حجز

(قم ۴۲۱ الى ۴۲۴ — ۴۲۶ — ۴۳۱ — ۴۴۴

ايداع قائمة شروط بيع سندات السهام — ۰ (ر) حجز

(قم ۱۴۹

ايداع نفود التفليسة — ۰ (ر) افلاس (قت ۲۸۱ — ۲۸۲

ايداع البضائع — ۰ (ر) اجرة السفينة (قت ۱۲۵

ايداع متهم — ۰ (ر) مستخدم الحكومة (قت ۱۱۷

— تعذيب

ايراد مؤبد — ۰ (ر) حجز (قم ۴۳۹ — افلاس (قت ۲۲۴

ايراد مرتب — ۰ (ر) عارية

ايراد مقرر — ۰ (ر) نزع ملكية (قم ۵۶۵ —

افلاس (قب ۲۲۴ — حجز

ایران — ۰ اطلب العهد القديمة في ملحق القاموس

ایران — { صورة ترجمة مكتوب ساي صادر من الادارة

{ السنية في ۱۳ محرم سنة ۱۲۹۰

لقد صدرت ارادة شاهانية بناء على قرار مجلس الخصوصي

باتخاذ اصول في معاملة التبعية الذين يكونوا بمالك

السلطنة السنية ومالك ايران من تبعية الطرفين في

الدعاوي المتعلقة بالجنايات والحقوق الشخصية والعادية

وفي سائر الاشغال مثل نفس تبعية كل منها وذلك

والتبائع وحيث ان هذا الامر لا يخل بما لمؤمرين دولة ايران من حقوق المحاماة لتبعة دولتهم كما هو مذكور في المادة الرابعة فتحقيق ومجازاة الافعال الجنائية الواقعة علناً وصراحة يصير اجراؤها كما كانت بدون واسطة بمعرفة ضبطيات ومحاكم الدولة العلية واما ما عدا هذه الجنائيات العلية والمشهورة فانه يجوز لشهينادر ايران ولو كلاً أنهم بالاستانة او بالممالك العثمانية ان يحضروا بنفسهم او بواسطة احد من طرفهم في التحقيقات الابتدائية التي يصير اجراؤها في حق الايراني الذي يؤخذ ويحجز بناء على اتهامه من شخص آخر في فعل متعلق بجناية او جنحة او قباحة لمعلومية احوال ذلك الشخص الصحيحة وذلك حين ظهور براءته او تهمة ويعطى صورة مصدقاً عليها الى المأمورين الايرانيين من اعلام الاحكام الصادرة في حق من ثبت عليه الجناية او الجنحة او القباحة من هولاء الاشخاص باي وجه كان واما كافة الدعاوي والاختلافات التي تحصل بين تبعة الدولة العلية وتبعة دولة ايران المتعلقة بالتجارة والحقوق العادية فهذه ينظر ويحكم فيها في محاكم الدولة العلية وحين رؤية الدعوى الماثلة لذلك يجوز وجود ترجمان من طرف الشهنادرية ولوان اجراء تنفيذ احكام الاعلام الصادرة في حق الايرانية المتعلقة بالحقوق والتجارة يكون بالمراجعة من طرف مأمورين الدولة العلية لوساطة السفارة والشهنادرية ومع ذلك اذا اتضح انه بالنظر للمدة اللازمة لاجراء الاعلام المذكورة ان السفارة والشهنادرية لا تجري ذلك او لا يمكنها اجراؤه فعند ذلك يصير اجراؤه بمعرفة مأمورين الدولة العلية بدون واسطة — (ثانياً) التبعة الايرانية الموجودون بالممالك المحروسة اذا ارادوا اتخاذ حرفة او صنعة مثل تبعة الدولة العلية او ارادوا الدخول في ارباب الحرفة فكما انهم سيستبعدوا من كافة القوانين والنظامات المرعية الاجراء في حق ارباب الحرف على العموم كذا يكونون تابعين للنظامات والقوانين والاصول المذكورة ويكونون مجبورين بتأدية الرسوم المكلفين بتأديتها ارباب الحرف من تبعة الدولة العلية وان يكونوا تابعين مباشرة لمحاكم مأمورين الدولة العلية في المعاملات والاجراءات المختصة بارباب

الحرف — (ثالثاً) شهينادر ايران ووكلاء الشهنادر والتراجمه الموجودين بالممالك المحروسة ومصدق على وظائفهم بموجب برآت واوامر عليية ينولون الامتيازات والمعايفات والمساعدات الحائز ينهافناصل ووكلاء فناصل وتراجمه الدول الاخر — (رابعاً) حيث ان شهينادر ووكلاء شهينادر ايران البادي ذكرهم هم مأمورون باستحصل اسباب امنية ومنفعة وحماية التبعة الايرانية في الممالك المحروسة ذهاباً واياباً برآو وبحراً والمقيمين بها فيمكنهم اجراء التبليغات للحكومات المحلية عن هذا الخصوص شفاها او مكتابة وكذا اذا تشكى احد تبعة ايران من مأمورين وضباط الدولة العثمانية فالشهينادر ووكلاء الشهنادر لهم الصلاحية في ان يبينوا الكيفية ويبلغوا عنها شفاها او تحريراً وكذا المذكورين الصلاحية ان يجروا بعرفتهم اعادة الاشخاص الذين يرون لزوم اعادتهم لبلدهم من تبعية دولة ايران ويمكنهم اعادتهم بواسطة ومساعدة الحكومة السنية اذا ارادوا وحيث وضع اليد على تركات التبعة الايرانية المتوفين بالممالك المحروسة والكتابات وخلافها المتعلقة بذلك هو عائد الى شهينادر ايران فالدعاوي التي تقام من تبعة الدولة العلية على التركة يصير نظرها حسب النظامات بالمحاكم والمجالس التي من خصائصها ذلك — (خامساً) التبعة الايرانية الذين لا يكونون في مأموريات رسمية ويكونون متوجهين ذهاباً واياباً الى الممالك المحروسة او سياحين بها هم تابعون لنظامات الباسبورت وتذكرة المرور والكورنقينة المرعية الاجراء في حق سائر التبعة الاجنبية ولا يحصل من ذلك ادنى خلل لتبعيتهم بصفة كونهم من الاجنبية — (سادساً) حيث ان تبعة ايران المقيمين بالممالك المحروسة هم بصفة اجنبية فيكونوا مستثنين مثل تبعة الدول الاخر من الخدمات والتكاليف الماثلة للخدمات والبدلات العسكرية المخصوصة المقتصرة في حق تبعة الدولة العلية — (سابعاً) كافة الدعاوي والمنازعات التي تحصل بين الايرانية مع بعضهم البعض يصير تسويتها بمعرفة شهينادر ايران انما ولوان هذا من خصائص الشهنادرية والفصل فيها وترتيب الجزاء بشأنها ومعاملاتها السائرة تترك لها لكن عند وقوع الافعال الجنائية وضبط الفاعلين بمعرفة

مأمورین الحكومة المحلية اذا افادوا المذكورون عن تبعتهم فيصير المخابرة عن ذلك في الاستانة من السفارة وفي سائر الجهات الاخر من الشهبندريات واذا تحقق امر تبعتهم لدولة ايران فيجري تسليمهم اليها وفي هذه الحالات يصير المساعدة من طرف الحكومات المحلية للشهبندار ووكلاء الشهبندار اذا طلبوا ذلك (ثامنا) كما وانه لا يصير المداخلة في منسوية الايرانية لشهبندرياتهم كذا لا تصير المداخلة من طرف الحكومات المحلية في مواد الرسوم والتكاليف المجبورين تبعة ايران بتأديتها لشهبندرياتهم. (تاسعا) اذا اراد احد تبعة ايران الدخول في تبعة الدولة العلية فبعد تطبيق هذا على النظامنة المخصوصة لذلك كما هو جاري في حق كافة التبعة الاجنبية يصير الاعتناء والرعاية لاجراء احكام ايضاحات النظامنة المذكورة التي صار تحريرها في ١٤ ذي الحجة سنة ١٢٨٥ وجرى تبليغها لكافة السفراء والحاصل يقتضي اجراء المعاملة والاصول بتمامها في حق التبعة الايرانية الذين يستدعون الدخول في تبعة الدولة العلية كما هو مرعي الاجراء في حق التبعة الاجنبية الذين يريدون ترك تابعتهم والدخول في تبعة الدولة العلية وخارجا عن هذه الاصول لا يصير قبول احد التبعة المرقومة في تبعة الدولة العلية بخلاف النظام. (عاشرا) حيث انه طبعا ستصير المعاملة بالتقابل في حق تبعة السلطنة السنية المقيمين بالممالك الايرانية فاذا حصل نقصير وتأخير من طرف دولة ايران في اجراء احدى المساعدات المذكورة بهذا في حق رعايا الدولة العلية المقيمين بالممالك الايرانية فكذلك يصرف النظر عن اجرائها في حق الايرانية المقيمين بالممالك المحروسة وبهذه الكيفية تصير المعاملة برعاية حق المقابلة من الطرفين. (حادي عشر) اذا ارادت دولة ايران ان تبعتها تنال حقوق التصرف في الاملاك فتصير موافقتها على تنظيم مقاوله مخصوصة لذلك ولحين تنظيم هذه المقاوله مادة تصرف الاملاك تبقى على حالها السابق (ثاني عشر) الدعاوي والمنازعات التي تحصل بين تبعة ايران وتبعة الدول الاخر ينظر فيها حسب القاعدة المرعية الاجراء كما كان في السابق لحينما يعطي قرار

عن ذلك من سفارة ايران وسفارات سائر الدول (ثالث عشر) قد تقرر ان مادة تفاليس التبعة الايرانية تكون منحصرة لسفارة وشهبندريات ايران ولكن اذا طلب احد المداينين من تبعية الدولة العلية في هذه المادة لتبعة وكيل ديارته ثانياً يسوغ التسليم في ذلك (رابع عشر) تبعة ايران الموجودين بالممالك المحروسة وتبعية الدولة العلية الموجودين في الممالك الايرانية يكونوا نائلين الامتيازات والمساعدات مثل من هم نائلون اكثر مساعدة من تبعة الدول الاخر وهذا في المعاملات التي هي خلاف ما هو مذكور بالمواد المحررة اعلاه وكما ان اي مسئلة من المواد المذكورة اعلاه لا يصير اجراؤها من طرف الدولة الايرانية فكذا لا يصير اجراؤها من طرف الدولة العلية — في ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٢ وفي ٨ كانون الاول سنة ٩١

ایران — (ترجمة صورة الخبرات العمومية المورخه ١٢٩٢ ذي الحجة سنة ١٢٩٢)

انه بناء على المقاصد الخيرية التي يبنني عليها رفع المشكلات والاختلافات المتنوعة الحاصلة على التوالي بين تبعية الدولة العلية وتبعية دولة ايران سبق جرت المذاكرة اللازمة بين نظارة الخارجية الجليلة وسفارة ايران غير انه صار تأخير امضاء المقاوله التي عملت عن ذلك لحين تنظيم العهدنامه التجارية التي لغاية الآن ما صار عقدها بين الدولتين انما لحين حصول ذلك قد اقتضى الحال الاجراء موقفاً على مقتضى احكام المقاوله المذكورة لوقاية المصالح والمعاملات الجارية مما يصير بها من العطل والتأخير وكما تحرر لكافة الجهات تحرر لمقام ولايتكم الجليلة ايضاً افادة رقم ١٢ محرم سنة ١٢٩١ تحتوي المواد التي سيصير اجراؤها في كافة جهات الحكومة السنية اساساً للاجرات اللازمة في هذا الخصوص انما حيث اخيراً ظهرت بعض اختلافات مع سفارة ايران بخصوص الجنایات والجنح والقبائح وانه قد ترخص للسفارة ترخصاً تاماً من طرف دولة ايران بانه يجري تنظيم عهدنامه التجارة قد تقرر اجراء بعض تعديلات في المواد المذكورة بشرط عدم حصول ادنى خلل لاساس المواد المذكورة وتلك المقاوله مع القرار

## ملحوظات

یقضي تسليمهم الى مأموري حكومتهم لكن معاملة هذا الججز يصير اجراؤها عند وقوع هذه الافعال علناً واما اذا حصلت في محل اقامة شخص ايراني فطبعاً تصير معاملته بالتطبيق الاصول المرعية في حق سائر التبعة الاجنبية في مثل هذه المواد كما مبين ذلك بالمادة الرابعة عشر وكما تحرر لسائر الولايات بذلك قد تحرر لدولتكم ايضاً ليكرم بالهمة والاعناء في ايفاء المعاملات عن المواد المشروحة حسب ماذكر وايضاً المعاملات في دائرة الاحكام المندرجة عن المواد الاخر

ایران - (صورة الشرح الوارد للداخلية من الخارجية  
(في ۲۱ جمادى الاخر سنة ۱۲۹۲ نمره ۶۹)

المشروح يمينه هو ترجمة نسخة المقالة التي عقدت فيما بين الخارجية الجليلة والسفارتخانه الايرانية بالاستانة العلية بتاريخ ۲۱ صفر سنة ۱۲۹۲ مع ترجمة التحريرات السامية الصادرة بتاريخ ۸ ذي الحجة سنة ۱۲۹۲ الشتملة على تفسير احكام بعض مواد هذه المقالة الواردة من الخارجية عيناً بافاده تركي العبارة من المعية السنية في ۹ جمادى الاخرة سنة ۱۲۹۳ نمره ۱۹ لاجراء مقتضاها وحيث بتاريخه صار نشر ذلك لكافة الجهات وهذا الى دولتكم لاجل الاحاطة بذلك وصدور الامر لمن يلزم بالاجراء بمقتضاء مع اعلان من يلزم من فروع الداخلية وطيه نسخة عدد ۷

ایران - (منشور بشأن تحصيل رسوم حرفية ويبيعه من  
(تبعة دولة ايران)

(ترجمة صورة تحريرات سامية وردت للداخلية بافاده تركية من المعية السنية بتاريخ ۲۴ ذي القعدة سنة ۱۲۹۸ (۱۸ اكتوبر سنة ۸۱ نمره ۶۱ ان من جملة احكام المقالة نامة المتعقدة بين السلطنة السنية وبين دولة ايران ان يتحصل من ارباب الحرف ومن يباعي التبنك من تبعة دولة ايران الرسوم الحرفية والبيعية المكلف بها ارباب الحرف من تبعة الدولة العلية وانه وان كان للآن لم يتيسر المراعاة على حكم المقالة نامة المذكورة بالنظر الى حصول بعض موانع لكن حيث الآن قد تقرر بين الدولتين قطعياً بناء على التبايغات التي جرت بمعرفة سفارة طهران السنية بتحصيل واستيفاء رسوم حرفية من ارباب الحرف ورسوم بيعية من يباعي التبنك من تبعة دولة ايران

الذي صدر بخصوص الملح والدخان والتبنك وجعل تمة المهدنامة التجارية البادي ذكرها صار عرضها على الحضرة الشاهانية وبناء على الامر الشاهاني الصادر باجراء مقتضاها قد صار امضاؤها من طرف كل من النظارة والسفارة المشار اليها وصار مبادلتها وجرى ارسال القرار المذكور لامانة الرسومات الجليلة لاجل اشعار جهات الاقتضاء به فقط صار ارسال نسخة مطبوعة من المقالة البادي ذكرها لطرف دولتكم ومن مطالعتها يعلم انه ولوان الاربعة عشر مادة المحتوية عليها المقالة المذكورة اثنا عشر منها محررة مع غاية الوضاحة انما لاجل عدم حصول بعض اختلافات في تفسير احكام المادة الاولى والمادة السابعة تبادر باعطاء بعض ايضاحات حسب ما هو آتي وهو انه كما مبين بالمادة الاولى ان التبعة الايرانية يكونون متقادين لاحكام وقوانين ونظامات الدولة العلية وتابعين ضبطيات ومحكم السلطنة السنية مباشرة وبلا واسطة في كافة ما يتعلق بالمواد الجنائية والجنج والتبايع وان يعطي الى مأمورين دولة ايران صورة مصدقاً عليها من اعلام الحكم الصادر في حق من ثبت عليه الجناية او الجنبنة او القباحة باي صورة كانت وانه يسوغ حضور الشهبندراو وكلاء الشهبندر شخص نفسهم او بالواسطة في التحقيقات الابتدائية حين ثبوت تهمة او براءة ساحة الاشخاص المذكورة وحكم هذه المادة هو شامل على الافعال المرقومة التي تقع بين تبعية الدولة العلية وتبعية دولة ايران ويكون للمأمورين الايرانية ايضاً الحق والصلاحيه في الاستفهام عما يترتب من الجزاء على من يكون من تبعة الدولة العلية خصماً للشخص الايراني الذي تنفخ براءة ساحته وعند ذلك تعطي لهم الايضاحات اللازمة عن هذا الخصوص وكذا مبين بالمادة السابعة انه حيث ان كافة الدعاوي والمنازعات التي تحصل بين الايرانية يعني بين شخصين ايرانيين ان كانت متعلقة بالحقوق وان كانت متعلقة بجنائية او جنحة او قباحة يصير تسويتها بمعرفة الشهبندر او وكيله ومادة فصل وحسم ذلك ومعاملتهم السائرة فهي مفوضة لهم انما عند صدور الافعال الجزائية يصير اخذ وحجز الفاعلين بمعرفة الضبطية ومتى تحقق صحة تبعتهم لايران

والاقتضاء بما يلزم عن اعتبار تمويل ارباب الحرف والبياعين التابعين دولة ايران من ابتداء سنة ۱۸۸۲ افرنكي فلاجل احاطة سعادتك به واخطار الجهات التابعة المالية بما نص فيه لزوم الشرح لسعادتك افندم (صورة المنشور) بعد ان كتب من هنا الجهات الاقتضاء في غاية ذي القعدة سنة ۹۸ ومن الجملة — على صورة ترجمتي التحريرات السامية والافادة التركي الواردة للداخلية من المعية السنية المشتملتين على ان ارباب الحرف وبياعي التنباك التابعين دولة ايران يتحصل منهم الرسوم الحرفية والبيعية المكلفين بها ارباب الحرف من تبعة الدولة العلية فمديرية الغريبة استفهمت عما اذا كان تمويل من ذكروا يكون من ابتداء سنة ۱۸۸۱ مع اقتراب نهوها او اعتباراً من سنة ۸۲ عند حلولها وحيث صدور ذاك المنشور لم يكن في اوائل سنة ۸۱ بل كان بعد اجراء التمويل المعتاد اجراؤه في مباديها فلهذا اسنصب ان اعتبار تمويل من سلف ذكرهم يكون من ابتداء سنة ۸۲ افرنكي وعلى هذا كتب في تاريخه لتلك المديرية بالاجراء هكذا. ومن الجملة هذا للمعلومية والاجراء على وجه ما ذكر في ذي الحجة سنة ۹۸

صورة ما تحرر للاقاليم والمحافظات ودوائر بلديتي مصر واسكندرية والقناطر الخيرية ومصحة المحمودية والحوض

المسطر اعلاه هو صورة ما ورد للمالية من الداخلية رقم ۱۷ ذي الحجة سنة ۹۸ نمرة ۳۸۹ ادارة على صورة ما نشر منها للجهات بلزوم تمويل ارباب الحرف والبياعين التابعين دولة ايران من ابتداء سنة ۱۸۸۲ القابلة وبما ان السنة المذكورة اقترب حلولها ومن الاقتضاء ملاحظة الاجراء في تمويل هؤلاء عند اجراء التمويل عن سنة ۱۸۸۲ فلزم النشر للجهات الاقتضاء بذلك وبالجملة هذا تك للمعلومية والاجراء على الوجه المشروح في ۵ محرم سنة ۱۲۹۹ الموافق ۲۷ نوفمبر سنة ۸۱ ايران — (منشور من نظارة الداخلية رقم ۸ صفر ۱۳۰۰ ۱۹ ديسبر سنة ۸۲)

(ترجمة تحريرات سامية مورخة ۱۷ صفر سنة ۱۳۰۰ نمرة ۴۰)

وقد تنبه على من يلزم بوجه قطعي بتحصيل هذه الرسوم مباشرة من طرف مأموري البلدية وادارة الرسوم السنية ويمنع من يخالف اي يتوقف في ذلك عن تعاطيه الصنعة والتجارة فلاجل ان يصدر الامر والتنبيه على من يلزم بتطبيق المعاملة على حكم هذا القرار بذاك الطرف ايضاً اقضى الاشعار والامر لمن له الامر في ذي القعدة سنة ۱۲۹۸ وفي ۱۶ ايلول سنة ۹۷ ترجمة افادة تركية واردة للداخلية من المعية السنية رقم ۲۴ ذي القعدة سنة ۱۲۹۸ نمرة ۶۱ قد علم لدى الحضرة الخديوية ما اشتملت عليه التحريرات السامية الواردة بهذه الدفعة بتاريخ ۵ ذي القعدة سنة ۱۲۹۸ نمرة ۴۹ من ان من مقتضى احكام المقالة نامة والقرار القطعي الاخير ان يتحصل من ارباب الحرف ومن يياعي التنباك التابعين لدولة ايران الرسوم الحرفية والبيعية المكلف بها ارباب الحرف من تبعة الدولة العلية وبادراً بترقيته بمقتضى امر الحضرة الخديوية الفخيمة ومن طيه صورة تلك التحريرات للتركوم بهمة دولكم العلية بالتنبيه والاعلان على من يلزم باجراء ما يقتضي بهذا الطرف ايضاً بموجب القرار والاشعار المذكور — ما تسطر بهذا هو صورة ترجمة التحريرات السامية وصورة ترجمة الافادة التركية الواردة بها للداخلية من المعية السنية في ۲۴ ذي القعدة سنة ۱۲۹۸ نمرة ۶۱ التي من مقتضى ما اشير بها ان ارباب الحرف وبياعي التنباك التابعين دولة ايران يتحصل منهم الرسوم الحرفية والبيعية المكلف بها ارباب الحرف من تبعة الدولة العلية كما تقرر الآن قطعياً بين الدولتين المشار اليهما وان من يخالف اي يتوقف في ذلك يمنع من تعاطيه الصنعة والتجارة المذكورتين واشير بالافادة المثني عنها عن النشر والاعلان باجراء مقتضى ما ذكر بناء عليه قد تحرر في تاريخه للجهات عموماً باتباع الاجراء كذلك ومن الجملة تك للمعلومية واجراء ايحابه في غاية ذي القعدة سنة ۱۲۹۸

ایران — (صورة ما صدر من الداخلية لنظارة المالية رقم ۱۷ الحجة سنة ۲۹۸ نمرة ۳۸۹ ادارة ۱۰ نوفمبر سنة ۸۱ المسطر اعلاه صورة ما كتب في تاريخه للجهات



ملحوظات

یتحصل منهم الرسوم الحرفية والبيعية المكلف بها ارباب الحرف من تبعة الدولة العلية والآن وردت افادة تركي من المعية السنية مؤرخة غرة ربيع الاول سنة ۱۳۰۰ نمرة ۲ ومعهما صورة تحريرات سامية مؤرخة ۱۷ صفر سنة ۱۳۰۰ نمرة ۴۰ المسطر صورة ترجمتها قبل هذا مضمونها انه بناء على ما افادت به بعض الولايات من ان الايرانيين ممنعون عن تأدية ويركو التمتع. وعلى ان اخذ وتحصيل الويركو المذكور من الايرانيين هو من مقتضى الشروط المنعقدة مع دولة ايران واشير بتلك الافادة الى التنبيه على من يلزم باجراء المعاملة بموجب ذلك فقد تحرر رسي في تاريخه للجهات عموماً باتباع الاجراء كما ذكر وهذا نكم للعلمية والاجراء على مقتضاه مع مراعاة ان اعتبار التمويل يكون من ابتداء سنة ۸۲ افركي كما سبق صدوره من الداخلية عن ذلك ومن يكون من هؤلاء باق بدون تمويل للآن فيجري تمويله والتحصيل منه على الوجه السابق صدوره

ایران — جواب لمحنة استئناف مصر الاهلية لمعلوماتها (به ونشر للمحاكم الابتدائية الاهلية بما يتبع اجراءه في الدعاوي التي ترفع امامها على اشخاص من تبعة دوله ايران في ۲۶ ذ سنة ۱۳۰۱

بعض المحاكم الاهلية استفهمت من الحفانية عما يجري في الدعاوي التي ترفع امامها على اشخاص من تبعة دولة ايران هل يعاملون بمثابة رعايا الحكومة المحلية في قبول الدعاوي التي ترفع ضدهم ويجري توقيع الاحكام فيها على حسب القوانين المحلية ام كيف وحيث ان المناقولة السابقة عقدها في سنة بين الخارجية والسفارة الايرانية بالاستانة العلية تعتبر الايرانيين بصفة اجانب ومن مقتضاها حضور مندوب الشاهبندرية في التحقيقات وغيرها وبناء على ما ذكر قد قررت المحاكم المختلطة اختصاصها برؤية جميع المواد الحقوقية متى كانت مشتركة بين احد الايرانيين ورعايا الحكومة المحلية او احد الاوروبين وبنو ۱۵ من الامر العالي الصادر بتاريخ سنة بترتيب المحاكم الاهلية يقضي باختصاص المحاكم المذكورة برؤية ما يقع بين الاهالي من دعاوي الحقوق مدنية كانت او تجارية وبالنسبة لما توضح تكون التبعة الايرانية

انه بناء على ما افادت به بعض الولايات من امتناع الايرانيين المحترفين عن تأدية ويركو التمتع وعلى التبليغات القطعية التي ابلفت الى سفارة ايران في هذا الخصوص من ان تحصيل الويركو المذكور من الايرانيين هو من مقتضى الشروط المنعقدة مع دولة ايران قد افادت النظارة الجليلة الخارجية باجراء التبليغ لصوب فخامتكم عن لزوم اخذ وتحصيل ويركو التمتع من الايرانيين ارباب الحرف واللكارات اسوة تبعة الدولة العلية فلذا اقتضى الاشعار لصدور الامر والتنبيه على من يلزم بخصوص اجراء المعاملة على موجب ذلك والامر له الامر

(ترجمة افادة واردة للداخلية من سعادة كاتب ديوان خديوي مؤرخة غرة ربيع الاول سنة ۱۳۰۰ نمرة ۲

سبق التحرير لنظارة الداخلية بتاريخ ۲۴ ذي القعدة سنة ۹۸ نمرة ۶۱ باجراء مقتضى التحريات السامية الواردة فيما تقدم بخصوص تحصيل واستيفاء الرسوم الاضافية (يعني الحرف واللكارات) ورسوم البيع المكلف بها ارباب الحرف واللكارات التابعين للدولة العلية من التبعة الايرانية المتعاطين الحرف واللكارات وبائعي التبنك وقد وردت الآن ايضاً تحريرات سامية بتاريخ ۱۷ صفر سنة ۱۳۰۰ نمرة ۴۰ مضمونها انه بناء على ما افادت به بعض الولايات من ان الايرانيين ممنعون عن تأدية ويركو التمتع وعلى ان اخذ وتحصيل الويركو المذكور من الايرانيين هو من مقتضى الشروط المنعقدة فيلزم الاجراء على ذلك الوجه فبادرنا بترقيمه وارسال صورة تلك التحريات الى سعادتكم معه لحصول المهمة بالاشعار والتنبيه على من يلزم باجراء المعاملة بموجب ذلك

صورة ما كتب من نظارة الداخلية الى الجهات في هذا الشأن

حيث انه سبق التحرير من هنا للجهات ومن الجملة نكم على صورتها ترجمتي التحريات السامية والافادة التركي الواردة للداخلية من المعية السنية في ۲۴ ذي القعدة سنة ۹۸ نمرة ۶۱ المشتملتين على ان ارباب الحرف وباعة التبنك التابعين لدولة ايران

قد خرجت من هذا الاختصاص في الدعاوي المذكورة اما القضايا الجنائية المتعلقة بهم فبما ان المفاولتنامة المحكي عنها جعلت هذه القضايا من خصائص المجالس المحلية ولم يوجد للجنايات مجالس اخر غير المحاكم الاهلية وحينئذ تكون من خصائصها ويجب السير فيها بالتطبيق لنصوص المفاولتنامة المشار اليها فبناء عليه لزم تحريره لسعادتك للمعلومية واعلان المحاكم الابتدائية بذلك ومرسل مع هذا عدد ١٢ نسخة من ترجمة تلك المفاولة وما استجد عليها من التحريرات السامية الصادرة بتفسير بعض مواد فيها لتوزيعها على المحاكم المذكورة

ایران - ٣٠٣ } جواب لمحكمة استئناف مصر الاهلية في ٢٢ جاسنة ١٧ فبراير سنة ١٨٨٥ ) لنشره للمحاكم الاهلية الابتدائية واقلام النيابة بها بشأن ما يجب اجراؤه عند نظر قضايا الايرانيين بالمحاكم الاهلية

بعد ان صار اعلان المحاكم الاهلية بواسطة المحكمة توكيل حضرتكم في ١٦ اكتوبر سنة ١٨٨٤ بشأن نظر القضايا المخصصة ببقعة دولة ايران بالمحاكم الاهلية بالتطبيق لنصوص المفاولتنامة المتعقدة بين الخارجية والسفارة الايرانية بدار السعادة وما يتبعها من التحريرات السامية وارسل من صورة تلك المفاولتنامة ما لزم لتلك المحاكم علم ان بعضها يحققي قضايا من هذا القبيل بدون حضور مندوب من قونسلات تلك الدولة خلافا لما تدور بالوجه الاول من المفاولتنامة حتى انبنى على ذلك حصول تشكيكات من بعض قناصل الدولة المذكورة وحيث انه وان كان حضور المندوب المذكور في تحقيق التهمة على احد الايرانيين لا يؤثر على سير التحقيقات بمقتضى القواعد القانونية وليس له صفة في التحقيق الا انه كما يصير تنفيذ ماورد في حقهم من الاحكام المشتملة عليها تلك المفاولة كذلك يجب اجراء ما لهم فيها من الترخوف نص في المادة الاولى منها انه في غير الجنايات العلنية المشهودة يجوز للشاهنادر ووكلائهم ان يحضروا بانفسهم او بواسطة احد من طرفهم في التحقيقات الابتدائية التي يصير اجراؤها في حق الايراني الذي يؤخذ ويحجز بناء على اتهامه من شخص آخر في فعل متعلق بجناية او جنحة او قباحة لمعلومية احوال ذلك الشخص الصحيحة وذلك حين ظهور برائته او

تهمته وان تعطى صورة مصدقا عليها الى المأمورين الايرانيين من اعلام الاحكام الصادرة في حق من ثبتت عليه الجناية او الجنحة او القباحة من هؤلاء الاشخاص باي وجه كان الخ - وعلى هذا فلاجل استعمال الجواز المصرح لهم به يلزم انه عند وقوع التهمة على احد الايرانيين في غير حالة تلبس الجاني بالجناية يعطى خبر لقنصل الجهة الكائنة بها المحكمة باسم المتهم واليوم الذي سيشرع فيه في التحقيق لدى قاضيه والقنصل حينئذ يكون مخبرا في الحضور بنفسه او ارسال مندوب عنه لحضور التحقيق حين اقامه وكذلك في الحضور بمجالس المرافعة بجوار وكيل النائب العمومي بحيث انه بعد اعلان القنصل عن بومي التحقيق والجلسة لاينتظر حضوره في ايها ولا يتوقف التحقيق او المرافعة على ذلك وبصدور الحكم في القضية في حق من ثبتت عليه التهمة تعطى منه صورة مصدقا عليها الى المأمور السابق ذكره بالتطبيق لنصوص المفاولتنامة وبناء عليه قد صار اعاداة النشر للمحاكم الاهلية واقلام النيابة بما ذكر وهذا حضرتكم بذلك ايقاف بيع سندات السهام - (ر) حمز (قم) ٥١٠ ايقاف تنفيذ الاوامر والاحكام والقوانين - (ر) مستخدم الحكومة (فق) ١١٥

ايقاف سير التحقيق - (ر) حضور (قم) ٥٥ ايقاف العمل في الجناية - (ر) قانون العقوبات ٨ ايقاف المرافعة - (ر) مرافعة (قم) ٣٠٠

ايلول - { منشور بشأن مايجري في تحصيل رسم الملولة الاطيان والمغار بالمحاكم الشرعية في ٢١ را

سنة ٩٨ ( ٢١ فبراير سنة ٨١

مديرية النوفية كانت بعثت افادة اوضحت فيها ان بعض محاكم مراكزها مجرون تحصيل رسم ايلول الاطيان الخارجية في المائة اثنين على موجب لائحة المحاكم انما معتبرون قيمتها على حسب مائتها عشرين سنة كص القرار السابق صدوره من المجلس الخصوصي ومنفذ بامر عال في سنة ١٢٨٢ وان باقي محاكم المراكز مع محكمة المديرية مجرون تحصيل تلك الايلول في المائة اثنين ايضا لكن بحسب قيمة الاطيان كص المادة الثامنة من لائحة رسوم المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٢٩٣

ملحوظات

١٢٩٧ الموافق ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٠ وحصل نشره عموماً الذي مقتضاه ان ارباب الاطيان الذين دفعوا المقابلة بتبائها او جزء منها ولم يكن عندهم حجج تملك يكون لهم الحق في ان يتحصلوا مجاناً على حجج تكون سنداً للتمليك ومثبتة لدفع المقابلة وان الحجج التي تعطى على الوجه المذكور لا يستحقها سوى نفس صاحب الطين الذي دفع المقابلة او ورثته ان كان توفي وورثت الحقاينة بافادتها بادية الذكر تبليغ ذلك من الداخلية لجنيات الادارة وحيث من الاقتضاء معلومية الجهات بما ذكر للملاحظة الاجراء بمقتضاء فقد حصل النشر بذلك عموماً في تاريخه ومن الجملة هذا تكم للمعلومية والتنبيه

ايلولة الاطيان — ٠ (ر) حجة — مجلس ملغى ١١ را سنة ١٢٩٨

ايواء — ٠ (ر) عذر (ق) ٦٨

والمادة التاسعة من تعريفه رسوم المحاكم المذكورة الصادرة في سنة ١٢٩٧ ورغبت التصريح لها بما يتبع ولاقتضاء سير جميع المحاكم على حالة واحدة قد تحول على نظارة الحقاينة النظر في ذلك واجراء ما يقتضي له فالآن وردت مكاتبتها رقم ١١ الجاري نمرة ٤٣ علم منها انها اصدرت منشوراً في التاريخ المذكور لكافة المحاكم الشرعية وحررت على صورته للمجالس ايضاً بما معناه انه من حيث ان المادة التاسعة من تعريفه رسوم المحاكم الشرعية الصادر عليها الامر العالي في ٩ رجب سنة ١٢٩٧ مذكور فيه ان (رسم ايلولة العقار والاطيان العشورية والخراجية وان تعددت فيها المناسخت باعتبار المائة اثنان بحسب القيمة ولو كان في العقار انشاء) ومن الضروري الاجراء على حسب نص المادة المذكورة بكافة المحاكم مع مراعاة العمل ايضاً بمقتضى نص قرار مجلس النظار الصادر في ١٩ شعبان سنة





عوائد الدخولية على الجميع وازمعت الان على ان  
تقرر عوائد الاملاك على البنايات خاصة الاجانب  
واعدت لذلك لاثنتين مخصتين الاولى بالباتانتا  
والثانية بالدمغة وبما ان المصريين يدفعون للحكومة  
عوائد الباتانتا المقررة في اللائحة الاولى من هاتين  
اللائحتين فالأمل ان حكومتكم القخيمة تؤكد ما  
سلف من حسن معاملتها للحكومة المصرية باعانتها على  
تقرير العوائد المذكورة على الجميع سواء كانوا من  
الاجنبيين او من الاهلين حتى يكف بذلك ما يلحق  
المصريين من الضرر في التجارة بسبب معافاة الاجانب  
لاغيرهم من هذه العوائد ولا يخفى حضرتم ان لائحة  
الباتانتا لاتعد امراً جديداً فان عوائد الباتانتا  
مقررة في البلاد الاجنبية والمالك المحروسة انها تعود  
على الحكومة بجم الفائدة والخير الجزيل وحضرتم اعلم  
من ان تذكروا ان تقرير هذه العوائد لايجبف بحق  
احد حيث الغرض من ذلك معاملة الجميع بالقسط  
والسوية فالأمل انكم تستصوبوا كلامي هذا وتسالوا  
حكومتكم القخيمة ان توافق على معاملة رعاياها في  
القطر المصري بمقتضى اللائحتين المذكورتين من  
وقت ما يصير اصدارها

باتنتا — (ر) دمغة

باتنتات السفينة (ر) صحة بحرية ٢ ص سنة ١٢٩٨

— قبودان — سفينة

باجورية — (ر) هويس ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦

بارود — (ر) منشور من نظارة الداخلية في ٧ محرم سنة ١٣٠١  
(٨ نوفمبر سنة ٨٣)

باب — (ر) حايط (مجلة ١١٩٨

باب الكرسته — (ر) (اسكندرية) امر عال رقم ٩ ر سنة  
(١٣٠١) (٦ فبراير سنة ١٨٨٤)

(نحن خديو مصر) بناء على مارفعه الينا ناظر الاشغال  
العمومية وموافقة رأي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي  
مجلس شوري حكومتنا امرنا بما هوآت (م) ١ ان  
الاشغال المتعلقة بتوسيع الطريق الموصل من باب  
الكرسته الى البحر في مدينة الاسكندرية هي ذات  
منفعة عمومية (م) ٢ قد انتزعت من يد المسيو اتسكيان  
ملكته عن قطعة الارض تعلقه المدلول عليها باحرف  
(اب ث د) في الرسم المرفوق بهذا ومساحة هذه  
القطعة خمسمائة وخمسة وتسعون متراً مربعاً وهي  
التي ستمر بها الطريق المنصوص عنها في المادة السابعة  
باب مغلق — (ر) حجز (قم ٤٥٣

بابانو — (ر) تصفية م ٧

باتنتة — (ر) الملحق الذي يلي هذا القاموس

باتنتة ودمغة — (ر) منشور من نظارة الخارجية الى  
حضرات قناصل الدول النجاة

بشان عوايد الباتنتا والدمغة في ١٦ فبراير سنة ١٨٨٤

لا يخفى حضرتم ان الاجانب المستوطنين في مصر بقوا  
مدة وهم معافون من دفع بعض الضرائب التي كانت  
تشغل كامل الاهلين وحدهم من دون ان يستثنى  
منهم احد البتة وان الدول الاجنبية رأت فيما بعد  
ان لا انصاف في ابقاء رعاياهم معافين من كل هذه  
الضرائب وهم في الحالة التي اصبحوا عليها الآن كما  
ان الحكومة المصرية رأت ان العدل يقضي بتسوية  
الجميع شيئاً فشيئاً في امر الضرائب ولذلك رتب

سعادة الباشا ناظر الحربية بعث لنا افادة غمرة ١١١٩ تتضمن انه لوجود مقادير جسيمة من البارود بيجبه خانات الميري بمديريات قبلي وكون البارود الجاري استعماله لاستخراج الاحجار بتلك الجهات بواسطة الالغام هو من البارود البراني سواء كان بالشراء من القونترا باندية او بتركيبه بمعرفة المنوطين بذلك وبهذه الكيفية هم غير ملتفتين للاخذ من بارود الميري الموجود بيجبه خانات تلك المديرية وانه مذ كان سعاده مفقشاً بعموم الاقاليم فبالنظر لعدم موافقة التساهل للاهالي في عمل البارود مادياً وادبياً كان دقق سعاده من منعمهم عن ذلك بقدر الامكان ثم ان هذا الامر تلاشى كما يستدل من عدم طلب شيء من البارود الميري مع استمرار استخراج الاحجار من الجبال بواسطة الالغام على ان الكميات الموجودة بهاتيك الجهات تأقي يبلغ جسيم من التقود لو حصل تصريفها ومناسبة ان هذا لايتأقي الا بالحجر عليهم في استعمال البارود البراني وترغيبهم في الاخذ من الجبه خانات وفي هذه الحالة تسمح لهم بتزويل قيمته للدرجة التي تزيد في رغبتهم ولكون هذا المشروع لا يتم الا بحسن التفات حضرات مديري قبلي يرام مخابرتهم من الداخلية عن هذا الامر وافادة سعاده عما يتم عليه الحال في امر المنع والتصريف مع بيان السعر الذي تقبل الاهالي للاخذ به وحيث ان اصطناع البارود البراني بطرف الاهالي مما لا يجوز ومضاد لنظام الضبط والربط ومن الاقتضاء ان تكم تبدلوا المجهود في ملاشاة اصطناعه واستعماله بالكليّة وترغيب الاهالي المعتادين على قطع الاحجار بواسطة الالغام بيجبهات المديرية اذار تكم في الاخذ من الجبه خانات بالقيمة التي يترآ تكم ميل الاهالي للاخذ بها بعد مخابرة نظارة الحربية من طرفكم والاقرار منها على موافقة البيع بها للحصول بذلك على الفائدة لجهة الحكومة ومنع اصطناع واستعمال البارود البراني كما هو لازم فاقضى تحريره تكم للاجراء بموجبه وبتاريخه تحرر لباقي حضرات المديرين بالوجه القبلي عما ذكر وصار اشعار نظارة الحربية بذلك

بارود - (منشور من نظارة الداخلية في ٢ راسنة ١٣٠١  
(١ يناير سنة ١٨٨٤))

تقدم التعرير من هنا للمديرية في ٧ محرم سنة ١٣٠١

بناء على ما ورد من نظارة الحربية بما لزم عن بذل المجهود في ملاشاة اصطناع البارود البراني وعدم استعماله بالكليّة وترغيب الاهالي المعتادين على قطع الاحجار بواسطة الالغام في الاخذ من الجبه خانات بالكيفية الموصحة بذلك المحرر والآن وردت مكاتبتان من النظارة المشار اليها غمرة ١١٨٧ وغمرة ١٢٥٣ بمعنى ان الطرق الممكن الوصول بها في ترغيب الاهالي بأخذ اللازم لهم من بارود اللغم والصيد هي ان المديرية تتخب اشخاصاً معتمدين وتعين لهم محلات بالبندار وكل من المديرية تقدم طلبها بالمقادير اللازمة لها من البارود لوضعه بالكواكين التي يصير تعيينها وانه نظراً لكون الجاري ان مبيع بارود الصيد واللغم من الجبه خانات للمعهدين هو ان بارود الصيد يكون بسعر الافة ١٩ قرشاً وبارود اللغم سعر الافة ١١ قرشاً والمبيع من المعهدين يكون بكيفية ان بارود الصيد بسعر الافة ٢٣ قرشاً وبارود اللغم بسعر الافة ١٢ قرشاً فعلى هذا يكون اجراء المبيع بمعرفة من يتعينون من المديرية بالاثمان المذكورة بدون تجاوز وبارود اللغم يجري صرفه لطائفة الحجارة بحسب الطلب وبارود الصيد يصرف لارباب الاطيان والاباعد والذين لهم عادة بالصيد من نصف افة لغاية ايتين فقط لكل شخص ويتراعى عدم الصرف للاشقياء والغير معلومين وتقاد الحربية للاحاطة والترخيص للجبه خانات بصرف ما يطلب وحيث ان الامر كما توضح وهؤلاء الاشخاص سيكونون اشبه بمعهدي ورق التمنّة ولهم عمولة على ما يبيعونه كما ذكر فيكون من الاقتضاء انه بمعرفة المديرية يصير انتخاب الاشخاص اللازمين للبندار الشهيرة من تكون متوفرة فيهم الامانة والعفة والاستقامة وتعمل الشروط اللازمة معهم ويصير التضمن عليهم بالضمانات القوية وبعد اجراء الاستثافات يصير تعيين المحلات اللازمة لهم بالبندار التي ينظر اهمية المبيع فيها وتطلب المقادير اللازمة من صنف البارود المذكور من نظارة الحربية لتأذن بصرفه من الجبه خانات ويحصل المراعاة لان يكون البيع بالاثمان والمقادير التي توضحت اسية ان بارود الصيد من الاقل لغاية ايتين بسعر الافة ثلاث

## ملحوظات

محافظة مصوع وما يتبعها فانه مع جعلها قائمة بنفسها يكون علاء الدين باشا محافظاً عليها واما محافظة سواكن فلعدم وجود محافظ لها الآن في هذه يكون ادارتها والحالة هذه بمعرفة الوكيل الموجود فيها حين ما بصير انتخاب وتعيين محافظ لها وكل محافظ منها يكون مأموراً بادارة محافظته ومسئولاً عنها في كافة انواعها ولكم عليها حق التفتيش والملاحظة واعطاؤها عند الاقتضاء الاوامر والتعليمات العمومية التي ترون لزوم اعطائها بحسب مقتضيات المصلحة كما انه عند وصولكم الى اي محافظة منهما ترتبون ادارتها على حسب ما يلزم كما مر ذكره وتجربتم مع سعادة حاكم السودان يجري انفصال حسابات المحافظتين المذكورتين وملحقاتها من ادارة تلك الحكمدارية كما صدر له امرنا بذلك وتعمل ميزانية مستوفية عن كافة ايرادات ومصروفات كل محافظة ببيان انواعها ومفرداتها بحال الضبط والدقة وحصر ما يكون موجوداً فيها من الديون بانواعها واسماء اربابها والكيفية التي يتوصل بها الى سدائها وحيث يلزم معلومية الحكومة بكافة احوال هذه الجهات اجمالاً وتفصيلاً وبيان انواع الضرائب والعوائد وسائر اقلام الاموال المقررة والايادات الجاري تحصيلها وكيفية استعمالها وصرفها فينبغي ان الميزانية التي تتحرر تكون مستوفية لهذه الايضاحات ويتقدم صورة منها الى نظارة المالية مع استمرار تقديم صورة اليها على هذا النسق سنوياً وتنبهوا على كل محافظة بان تقدم الى النظارة المشار اليها في كل ثلاثة شهور حساباً مستوفياً عن الايرادات والمصروفات كما هو الجاري بسائر مصالح الحكومة وبما ان كافة ما يتعلق بالمواد المالية والحسابية مرجع الامر فيه انما هو الى نظارة المالية فجميع ما نقضه الاحوال من الاستثنائات والمخبرات في هذا الشأن يلزم ان يكون الاستئذان عنه منها وتامروا المحافظين المؤمى اليهما بذلك (ثانياً) يلزم تنظيم الادارة الملكية واجراؤها على صورة تلائم احوال تلك البلاد وما يخص بهذا القسم من المخبرات مع ما يترأى لزوم تغييره او تبديله من المواد والنظامات ذات الاهمية وعزل وتنصيب ارباب المناصب الرفيعة مثل المحافظ

وعشرين قرشاً بما في ذلك ربح اربعة قروش في كل اوقه عما بصير المشتري به من الجبه خانات وبارود اللغم يصرف لطائفة الحجارة بحسب الطلب بسعر الاقعة اثني عشر قرشاً بربح قرش واحد في كل اقة والارباح المحكي عنها تكون للمتعهدين بصفة عمولة لهم كالجاري مع متعهدي اوراق التمتع وبذلك لزم تحريرهم لكم للمعلومية والاجراء على وجه ما توضح مع دقة الملاحظة لعدم الصرف للاشقياء ولا الغير معلومين حفظاً للنظام وفي تاريخه تحرر لباقي مديريات قبلي بما ذكر وصار اخطار نظارة الحرية

بارود - (ر) المحقق الذي يلي هذا القاموس

باريزي - (ر) عملة ١٧ شعبان ١٣٠٠

باشكاتب المحكمة - (ر) تعيينه ورفته (ر) قضاة ومستخدمين (لا ٣٣ الى ٣٦ - ٠ مأمور محكمة ٣٩

باشمهندس الاشغال (ر) اشغال عمومية - ٠

هندسة - مجلس تفتيش الزراعة - ري - جسر -

عونة - جمعيات الاشغال العمومية - اعمال عمومية

باعة - (ر) مضي المدة (ق ٢٠٩

باغي - (ر) حكومة (فق ٨٦ - ٨٧

بالغ - (ر) نكاح (ولاية) - نكاح (ش ٤٨

- ولاية الاب

بالغ حكماً - (ر) حجر (مجلة ٩٨٧ - ٩٨٦

بالغ - (ر) خبير (قم ٢٢٤ - راشد - بلوغ

بالوعة - (ر) محمودية - مخالفات (فق ٣٤١

بحر - (ر) شركة الاباحة

بحر احمر - (ساحل البحر الاحمر) ١٥ يونيه سنة ٨٠

صورة امر كريم صادر لسعادة محافظ سواحل

البحر الاحمر في ٧ رجب سنة ٩٧ مرة ١ وهو بحروفه

لا اشك في انكم مدركون اهمية المأمورية التي تحولت

لهديكم ولا ريب انكم تبدلون غاية جهدكم وتصرفون

كامل افكاركم في حسن اداؤها ونجاحها وتقومون

باجراء ما يترتب عليه سيرها على المنهج المستقيم وعلى

هذا الاساس امركم بما هو آت وهو (اولاً) ان

محافظتي سواكن ومصوع وملحقاتها كانتا تابعتين

لحكمدارية عموم السودان والآن استنسب ان

تكونا قائمتين على حدتها تحت ادارتكم بحيث ان منها

او وكيله وما يتعلق بالادارة الملكية والاحوال الداخلية مما من شأنه استحصال اوامرنا عنه فجميع ما ذكر من هذه الانواع ينبغي ان تكون المخابرة عنه مع نظارة الداخلية واما ما يتعلق بالامور القضائية سواء كانت شرعية او نظامية فهذا يكون اجراؤه على قواعد المتبعة والحالة هذه انما ما يختص بهذا القسم من المخبرات او ما ترون لزوم اجرائه من الاصلاحات فيجب ان تكون المخابرة عنه اولاً مع نظارة الحفانية (ثالثاً) من المهم انه عند وصولكم الى مركز كل محافظة توجهون انظاركم والتفاتكم الى تنظيم واصلاح الحالة العسكرية حسب ما يقتضيه احتياج تلك البلاد لتوطيد الامن والنظام العام بكافة انحاءها خصوصاً تقوية حدود الحبشة والمحافظة عليها في الحالة الراهنة بما يترتب عليه استدامة الاطمئنان والوقاية من وقوع ادنى مهاجمة على هذه الحدود فهذه الافكار تكون اساس اعمالكم في اجراء ذلك الترتيب والتنظيم مع مراعاة اجراء القانون العسكري وكافة ما يتعلق بهذا القسم من المخبرات والاستثنائات يكون التحرير عنه لنظارة الجهادية وقد اعطيناكم الرخصة في تنفيذ احكام القانون العسكري في الجنايات وسائر الاحوال حسب ما تصدر به مضابط المجلس العسكري ومن ذلك حكم العزل او تنزيل رتبة او ترقى الضباط فكل هذا لا بد من العرض عنه لطرفنا بواسطة نظارة الجهادية (رابعاً) من المعلوم ان مسألة منع تداول بيع الرقيق في غاية الاهمية لان يعم مخالف للانسانية ومحل باحترام بني آدم المنصوص عليه بالتكريم ومن الواجب المتعين علينا ابقاء شرائط المعاهدة المتقدمة بين الحكومة الخديوية والحكومة الانكليزية في ابطال تجارة الرقيق ولو ان ما نعلمه وثقته من افكاركم في هذه المسئلة وما اتم عازمون عليه من المساعي الحميدة لمحو آثار هذه التجارة الذميمة لا يستوجب تكرار التاكيد انما رأينا من الواجب علينا اثبات ما نحن عليه من شدة العزم والثبات في هذه المسئلة لتوفقوا اعمالكم فيما تتخذون من الوسائط المؤثرة والاحتياطات اللازمة لذلك لكي لا يسمع من الآن فصاعداً بحصول امر مغائر من هذا القبيل في كافة البلاد والطرق المودعة

تحت اداركم وها هو مرسل لكم جملة نسخ من صورة المعاهدة ومن صورة لائحة الاجراءات والجزوات حتى تنشروها وتتخذوها اساساً لاجرائكم في هذه المسئلة وحيث اساس واهمية ماموريتكم هو مراقبة وملاحظة احوال سواحل حكومتنا من السويس لحد رأس حاقون الذي هو اخر الحدود وتنفذ احوال هذه الجهات على وجه العموم والنظر في اجراء وتوطيد ما فيه المصلحة وازالة ما يكون من شأنه حصول ادنى مضرة او مفسدة سواء كان فيما يتعلق بحقوق حكومتنا او فيما يعود على الاهالي فوان كانت محافظة القصير بالتبعية الى مديرية قنا من قديم الزمان وهذه التبعية انما هي بالنسبة الى قربها وعدم وجود ادارة اخرى يمكنها ملاحظة احوالها وبالاخص هذه التبعية محصورة في مسائل الصرف والايراد فقط وهذا لا يمنع من ان هذه المحافظة مع بقائها على هذه الحالة تابعة الى مديرية قنا تكون تحت ملاحظة حضرتكم حتى يبروركم عليها يمكنكم ان تعطوا الاوامر والتعليمات اللازمة الى محافظيها فيما ترون لزومه كما صدر له امرنا بذلك المرسل لكم صورته طي هذا وبالمثل ان تعرضوا ما يتراءى لكم من الملاحظات في كافة احوالها في كل دفعة تمرون عليها وتنفذوا احوالها وبالمثل جهة زيلع وبربرة وتوابعها الملحقين بادارة عموم هرر فبا ان حضرة (نادي باشا) مدير العموم لمناسبة اتساع دائرة مأموريته وبالاخص كون مركز عموم الادارة متباعداً عن السواحل بمسافة بعيدة جداً وهناك صعوبات متعددة في كونه يجري ملاحظة احوال السواحل التابعة له بوجه شديد يؤدي الى المزية المقصودة فلهذه المناسبات ايضاً قد تحول عليكم ملاحظة هذه الجهات مع بقائها في كافة ادارتها تابعة الى عموم مديرية هرر وان لا يكون لكم دخل في ادارتها الداخلية انما الملاحظة والمراقبة العمومية وان تصدروا الاوامر والتعليمات اللازمة فيما ترون لزومه الى المحافظين والمأمورين المحلية وان تعطوا الاخطارات المقتضية بذلك ايضاً الى حضرة (نادي باشا) مدير العموم كما صدر له بذلك امرنا المرسل لكم صورته طي هذا والحاصل ان سواحل البحر الاحمر على العموم محولة على عهدكم



براة من الكفالة — (ر) كفالة (مجلة ٦٥٩  
 بربر — (ر) معاش ٢١ يونيه سنة ٨٥  
 بركة — (ر) منشور من نظارة الداخلية في ١٣ رمضان سنة  
 ١٣٠١ (٧ لوليوسنة ٨٤)  
 بلغنا ان حضرة مدير المنوفية مراعاة للصحة العمومية  
 وجه همته في ردم نحو ثلثي البرك والمستنقعات الموجودة  
 بالمديرية خصوصاً الواقعة بحري البلاد بوضع الميش  
 والخطب فيها وتغطيتها بالاتربة وانه وان كان الباقي  
 هو من البرك الجسيمة ذات الاتساع الزائد الا انه مع  
 هذا يجتهد في اجراء ما فيه الوصول الى ردمها وكان  
 تقديم ردم البرك الصغيرة يكون ضررها بالصحة اكثر  
 من الاخرى لانحصار المياه فيها وسرعة تغييرها وانتشار  
 الروائح الكريهة منها وحيث ان ما اجراء المؤما اليه  
 مما يستدعي باقي حضرات المديرين والمحافظين للاقتداء  
 به لانه لا يخفى ما ينشأ من بقاء البرك على حالتها  
 الراهنة من الاضرار سواء كان بالصحة البشرية او  
 الحيوانية فبناء على ذلك يؤمل ان حضرتكم تعيرون  
 هذا الامر المهم جانباً من الهمة وتسلكون الطرق  
 التي بها يصير الحصول على الغرض المقصود بجهتكم كما  
 وقع بمديرية المنوفية بتقديم ردم البرك الصغيرة على  
 الكيفية السالف ذكرها وان كان هناك برك جسيمة  
 فلا بأس من اخذ رأي هندسة المديرية عن الطريقة  
 التي بها يحصل ردمها وهانحن في انتظار ورود افادة  
 حضرتكم معلنة بالاجراء في زمن يسير هذا ولاجل ان  
 نعلم ما يحصل الاهتمام بردمه مما ذكر يسرع بتحرير  
 كشف ببيان كافة البرك الموجودة بجهتكم كبيرة كانت  
 او صغيرة ويستنزل منه ما يكون حصل ردمه في  
 خلال تحريره وتقديمه وهكذا يحصل شهرياً بكيفية  
 جعل الباقي في الكشف الاول اصلاً وتنزيل ما يكون  
 حصل ردمه في مدة الشهر على قلمين كبيرة وصغيرة  
 وفي تاريخه كتب لباقي الجهات بسرعة اجراء ما ذكر  
 بركة — (ر) منشور من نظارة الداخلية في ٢٢ رمضان سنة  
 ١٣٠١ (١٦ لوليوسنة ٨٤)  
 بالمجلس المتعقد في يوم الاثنين ٢٩ شعبان سنة  
 ١٣٠١ (٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤)  
 تليت المذكورة المقدمة من سعادتك مؤرخة ١٥ يونيه  
 سنة ١٨٨٤ المخصصة بمسئلة البرك والمستنقعات والاكوام

فكونوا متبصرين ومنتهبين لكافة امورها ومعالجها  
 مع مزيد الدقة والاعتناء في حفظ وصيانة ما لحكومتنا  
 من الحقوق العمومية والخصوصية على هذه الجيات  
 والعرض عما يترا آى ويلزم لكم لنا ولنظارة الداخلية  
 اولاً فاولاً كما هو مطلوبنا

بحر متوسط — (مبعاد الاعلانات) (ر) اعلان  
 الاوراق (قم ١٩)

بحري — (ر) ملاح — معاش

بحرية — (ر) حرية — مصادمة

بحرية — (نظارة) بناء على امر عال صادر في ٧ راسنة  
 ١٢٩٨ (٦ فبراير سنة ١٨٨٧) تستمر هذه النظارة  
 تابعة لنظارة الحرية

بحيرة — (ر) احوال — (ق ٩)

بحيرة (مديرية البحيرة) (ر) دين موحد (م ٣)

بخت — (ر) قمار

بداء في العمل — (ر) قانون عقوبات ٨

بدل في الاطيان — (ر) منشور من المعية في اول المحة  
 سنة ١٢٧٦ (٢٠ يونيه سنة ٦٠)

ان المبادلة في الاطيان تكون بثمن اطيان المتبادلين  
 وتحصل عليها عوائد كمثل عوائد اسقاط المنفعة او بيع  
 الاطيان من كل من المتبادلين المذكورين حسبما يخصه  
 انما لا يجوز تحرير حرج المبادلة الا من بعد دقة التحري  
 في ثبوت الاثروالاحقية في الاطيان المرغوب المبادلة عليها  
 بدل — (ر) معاوضة — خلع —

بدل الاجارة (ر) اجارة (مجلة ٤٦٣)

بدل سفرية — (ر) انتقال

بدل عون — (ر) عون — مجلس تفتيش الزراعة

اعمال عمومية — ري — جسر

بدل القداء — (ر) اجرة السفينة (ق ١٢٢ — ١٢٣)

بدل المنفعة — (ر) اجارة (مجلة ٤٠٤)

بدلية العونة — (ر) عون — مجلس تفتيش الزراعة

— اعمال عمومية — ري — جسر

براة ساحة — (ر) مخالفات (ق ١٤٥ — جنح

١٧١ — ١٨٠ — جنابات ٢١٧

براة سلطانية — (ر) بينة (مجلة ١٧٣٧ —

براة بحيل الكبيالة — (ر) كبيالة (ق ١٦٤

لن ترسي عليه مع اشتراط ردمها في مدة تحدد لذلك حسب كبرها وصغرها ثم تربط بالمال اما التي لا يتقدم لها راغبون لشراؤها فتعطي لمن يرغب ردمها حسب القرار السابق الآنف ذكره وبناء عليه قد تحرر في تاريخه للمدريات والمحافظات عن ذلك وهذا تكمل لاتباع الاجراء في امر البرك والمستنقعات على الكيفية المذكورة بموجبه حسبما قرره مجلس النظار

**بركة — (ر) شركة الاباحة (مجلة**

**بروتستو — (قانون تجاري) (م) ١٧٤** يعمل كل من (بروتستو عدم القبول وبروتستو عدم

الدفع على حسب الاصول المقررة فيما يتعلق باوراق المحضرين وانما لا يعمل البروتستو الا بعد الامتناع عن القبول او الدفع وبصيراثبات الامتناع المذكور في محل من كان عليه دفع قيمة الكمبيالة ومن تعهد بدفع قيمتها عند الانقضاء او محل من قبل الكمبيالة بطريق التوسط ويجوز اثبات جميع ذلك في ورقة واحدة (م) ١٧٥ تشتمل ورقة البروتستو على صورة الكمبيالة حرفياً وصورة صيغة القبول وصورة جميع التحويلات وكافة ما يوجد فيها من الكتابة وعلى التنبيه الرسمي بدفع قيمة الكمبيالة ويذكر ايضاً في تلك الورقة حضور او غياب من عليه الدفع واسباب الامتناع عن الدفع والعجز عن وضع الامضاء او الامتناع عنه والبروتستو الحاصل من المحضر وذكر الاعتراف بالدين في تلك الورقة لا يكون حجة الا اذا كان ممضي او محتوماً من المعترف (م) ١٧٦ لانقوم اي ورقة محررة من تجار او غيرهم بصورة شهادة مقام ورقة البروتستو المرامي فيها الاجراءات المقررة الا في حالة ضياع الكمبيالة المنب عليها فيما سبق (م) ١٧٧ يجب على المحضرين او الأشخاص المعينين لعمل البروتستات ان يتركوا لمن عملت عليه صورة صحيحة منها ذات يدها وبنامها يوماً فيوماً مع مراعاة ترتيب التواريخ في دفتر مخصوص منبر الصحائف وموضوع عليها العلامة اللازمة ويكون القيد في الدفتر المذكور على حسب المقرر فيما يتعلق بدفاتر الفهرست وان لم يفعلوا ذلك فيعاقبوا بالعزل ويحكم عليهم بدفع المصاريف والتعويضات للاخصام

**بروتستو — (كلمة ايتالية وهي اقامة الحجة او حفظ الحق** على عدم دفع قيمة سند او على كل امر مضر بالصالح)

**بروتستو — (ر) رجوع — سقوط الحق —** سند تجاري — ميعاد

**بروتستو عن باقي زايد عن القدر المقبول — (ر) كميالة (ق ١٢٣ — ١٥٥**

**بروتستو — (ر) كميالة (ق ١٤٠ — ١٤١ — ١٥٢**

**بروتستو عدم قبول — (ر) كميالة (ق ١١٨ — ١١٩**

الموجودة في اغلب بلدان القطر وبما يطلبه بعض الجهات من ردم هذه البرك والمستنقعات وازالة هاته الاكوام دفعا لما ينتج عنها من الاضرار بالصحة العمومية وبالمداولة في ذلك روي ما يأتي من حيث ان ردم هذه البرك والمستنقعات يستلزم نفقات عظيمة وحالة المالية لا تسمح الآن بذلك فقد تقرر ان ينشرباً كل من يرغب ردم شيء من البرك والمستنقعات ملك الميري فتكون ملكاً له وتربط عليه بالمال اسوة المثل وبناء عليه تحرر هذا لسعادتك لاجراء مقتضى ما تقرر — المسطر اعلاه صورة ما صدر للداخلية من مجلس النظار في ٢ رمضان سنة ١٣٠١ نمرة ١١٧ بما قرره في شأن الحصول على ردم البرك والمستنقعات التي في الاراضي ملك الميري وحيث انه من الزوم اجراء مقتضى هذا القرار لزم تحريره لتعميم نشره بين عموم الاهالي في جهتكم ولحققتها هذا وانا نستلفت انظاركم الى تنفيذ منشورنا الصادر بتاريخ ١٣ رمضان سنة ١٣٠١ المتعلق بمعموم البرك ايضاً

**بركة — (منشور من نظارة الداخلية في ٥ ذى سنة ١٣٠١ ٢٦ سبتمبر سنة ٨٤**

بعد ان بلغت نظارة الداخلية المدريات والمحافظات في منشورها المؤرخ ٢٢ رمضان سنة ١٣٠١ ماقدره مجلس النظار في جلسته المتعقدة يوم الاثنين ٢٩ شعبان سنة ١٣٠١ من ان كل من يرغب ردم شيء من البرك والمستنقعات ملك الميري يكون ملكاً له ويربط عليه بالمال اسوة المثل قد قال سعادة مدير الفيوم في افادته للداخلية ان بعض الناس عند ما تطلبوا التصريح لم يردم برك في بلادهم ومعاملتهم فيها بمقتضى ذلك القرار قد عرض من آخرين بانهم زيادة على الردم يرغبون شراء نفس الارض باثمان قدروها وايضاً عرض من خلافتهم برغبتهم الدخول في موضوع الزيادة لدى اجرائها وباحالة النظر في ذلك على مجلس النظار وردت الآن افادة دولتو الرئيس مؤرخة غاية ذي القعدة سنة ١٣٠١ نمرة ١٩٦ بما قرره المجلس في جلسة يوم الخميس ٢٨ منه من ان البرك والمستنقعات التي يوجد راغبون لشراؤها باثمن زيادة على الردم تطرح في المزاد وتباع

بروتستو بعد الاستحقاق — ( ر ) كبيالة  
( ق ت ١١٢ — ١١٣ )

بروتستو لعدم القبول او لموت المسحوب عليه او  
لتفليس — ( ر ) كبيالة ( ق ت ١٦٣ الى ١٦٦ )

بروتستو — ( ر ) حجز ( قم ٦٧٥ )  
بريتانيا الكبرى — ( ر ) انكلترا

بسابورت — ٠ مَرَكَّب افرنجي معناه ( تذكرة سفر )  
بسابورت — ( في ١٢ صفر سنة ١٢٩٧ ( ٥ يناير سنة ٨٠ )

ولياقي المحافظات والضبطيات ( نمرة ١ )

حيث تدون بالذكر يتوالى الصادر من الحضرة الخديوية في ١٧  
يناير سنة ٨٠ ونشر لكافة الجهات بان عوائد البسابورتات  
يصير تحصيلها باعتبار خمسة قروش عن كل نفر وتذكرة  
الاقامة خمسة قروش وتذكرة المرور قرشان وعشرون  
فضة على وجه العموم وتدون فيه ايضاً عن لغو عوائد  
التصديق على الاختام المبصومة على الضمانات المخصصة  
بالبسابورتات فلاجل زيادة الالتفات التام لاجراء  
مقتضى ذلك بالمحافظة اقتضى تحريره لخصرتكم كي  
يتأكد من طرفكم على من يلزم بالتحصيل على مقتضى  
ما ذكر على وجه العموم بدون ادنى مخالفة نشر  
للجهات بتاريخ ١٣ صفر سنة ٩٧ و ٢٥ يناير سنة ٨٠

بسابورت — ٠ صورة ما نحرر لضبطية مصر في ٢٢ صفر  
سنة ١٢٩٧ ( ٤ فبراير سنة ٨٠ ) نمرة ٥

بافادة سعادتك الرقيمة ١٩ صفر سنة ١٢٩٧ نمرة ٤٦

ايرادات توري انه من مقتضى المادة الاولى من  
الذكر يتو المبعوث صورته للضبطية بافادة من الداخلية  
هو لغو عوائد التصديق على الاختام المبصومة على  
الضمانات المخصصة بالبسابورتات وان الجاري اعطاؤه  
من الضبطية هو تذكرة المرور وتذكرة الاقامة المعتاد  
اعطاؤها للحجاج ما هو تذكرة المرور بخمسة قروش  
وتذكرة الاقامة بثلاثة قروش بخلاف عوائد التصديق  
على الاختام المبصومة على الضمانات المخصصة بتذاكر  
المرور عن كل ضمانة عشرة قروش ثم عشرة قروش  
ايضاً رسم على كل تذكرة من التذاكر المذكورة ولهذا  
وكون الموجود بالضبطية من تذاكر المرور التي بفترة  
خمسة قروش عدد ٤١١ قد اجرىتم ارسالها لاستلامها  
بالمالية وصرف تذاكر بقيتهما من فئة قرشين ونصف

وافادتكم باعتماد تحصيل العوائد المذكورة من عدمه  
وحيث من مقتضى الذكر يتو الرقيم ١٧ يناير سنة  
١٨٨٠ ان يكون ثمن تذكرة المرور قرشين ونصفاً  
وتذكرة الاقامة بخمسة قروش وهذا ما هو الانخفاض  
ما كان جارياً بتحصيله بزيادة فاللازم هو اتباع الاجراء  
بمقتضى ما اشير من نحو تحصيل تلك العوائد بحسبها  
تقرر بالذكر يتو المشار اليه بصرف النظر عن تحصيل  
العشرة قروش عوائد التصديق على الاختام المبصومة  
على الضمانات المخصصة بتذاكر المرور ثم والعشرة قروش  
التي كان جارياً بتحصيلها رسم تذكرة المرور اذان الذي  
تقرر تحصيله هو فقط خمسة قروش عن تذكرة الاقامة  
وقرشان ونصف عن تذكرة المرور كما سلف الذكر اما  
من جهة استلام التذاكر التي ارسلتموها وصرف غيرها  
فحيث ان طبع مثل ذلك لا يكون الا بمقتضى الطلب  
فلاجل عدم تاخير الصرف قد استنسب اعادة الصرف  
منها بفئة قرشين ونصف حسب المقرر والتأشير عليها  
بهذه الفئة بختم الضبطية كما ان الموجود ايضاً من  
تذاكر الاقامة المقال ان ثمنها ثلاثة قروش يجري  
الصرف منها بفئة خمسة قروش ويتأشير عليها ايضاً  
بختم الضبطية بهذه الفئة وافادة المالية عن مقدار اللازم  
للضبطية من كل صنف وفتاته لطبعه وارساله ولهذا لزم  
تحريره لسعادتك بما ذكر نشر للديريات والمحافظات  
واقسام المالية في غرة راسنة ٩٧ موافق ١١ فبراير سنة ٨٠

بسابورت — ٠ صورة ما نحرر من الداخلية الى محافظة  
دمياط بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٢٩٧ ( ٣ )

اكتوبر سنة ٨٠ نمرة  
سعادة وكيل المالية بعث للداخلية افادة مؤرخة ١٠  
الجاري نمرة ١٥ علم منها ومن الاوراق مرفوقها حصول  
المكاتب لها من المحافظة بان من مقتضى الذكر يتو  
المؤرخ ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ تحصيل خمسة قروش  
عوائد البسابورتات عن كل نفر ومثلها عن تذكرة  
الاقامة وقرشين ونصف قيمة تذكرة المرور وانه بناء  
على ذلك جاري تحصيل اثني عشر قرشاً ونصف من  
كل شخص يريد السفر الى الحج الشريف انما لمناسبة  
وجود بعض اطفال قصر من يريدون السفرية للحجاز  
ارادت الاستفهام عما اذا كان يجري تحصيل هذا  
القدر عن كل نفر او تعافى اولئك الاطفال من ذلك

ويندرجوا ضمن بسابورتات وتذاكر وضمانات والديهم وان كان كذلك فاعتبار عمر كل قاصر يكون لغاية كم سنة كما انها اوضحت ان الاوامر لم يكن مذكوراً بها كيفية الاجراء في شان ما ذكر ثم اورت ان الجاري بها قديماً قبل صدور الذكر يتواءم مع ما هو اشتراك الاطفال مع اهلهم في التذاكر والضمانات والبسابورتات ولمناسبة ما نظر للمالية من ان المراد من الغاء وتعديل كثير من انواع العوائد ونحوها انما هو من باب التسهيل والتخفيف قد استصوبت الاجراء في حق الاطفال كما كان جارياً سابقاً شفقة ومرحمة بمحالمهم ولداعي ان اعطاء رخص التوجه للاقطار الحجازية وتحديد سن القاصرين هو من المواد الادارية يراد استمراج رأي الداخلية في ذلك وحيث ترى هنا استحسان ما نظر للمالية من معافاة اولئك الاطفال من تلك العوائد واندرجهم ضمن تذاكر وبسابورتات وضمانات والديهم متى كانوا قصرأ او يعتبر في ذلك ما يتحقق لجهات الادارة من عدم بلوغهم الحلم وقد تحرر في تاريخه لجهات الاقتضاء بهكذا واعطي الاخطار اللازم الى المالية بما ذكر ولزم تحريره لسعادتك للعلمية ومراعاة الاجراء على الوجه المشروح — ما تسطر اعلاه هو صورة ما تحرر في تاريخه لمحافظة دمياط بما مقتضاه من يتحقق لجهات الادارة عدم بلوغهم الحلم يعافوا من عوائد البسابورتات وتذكر في الإقامة والمرور ويندرجوا ضمن بسابورتات وضمانات والديهم شفقة بمحالمهم وحيث من الاقتضاء معلومية طرفكم بما نص فيه ومراعاة الاجراء بموجبه لزم الشرح تحريراً في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٧

بسابورت — (ر) روم ايلي شرقية — تونس  
بما بورت بحرية — (ر) قبودان (ق) ٤٣ و ٤١ و ٥٦  
بسابورت — (ر) تزوير (ق) ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٧  
بسابورت — (ر) المحق الذي يلي هذا القاموس  
بستان — (راجع كتاب الاحكام المرعية في الاراضي المصرية لسعادة يعقوب ارتين باشا) تعريب

سعد افندي عيون

ان محمد علي باشا لما اراد ترغيب الناس في انشاء جنائز عقب حفر ترعة المحمودية في ضواحي الاسكندرية انعم باطيان على شاطيء الترعة المذكورة

واعفاها من كل ضريبة والارجح ان الامر القاضي بفرض العشر على كافة الاطيان التي كانت معفاة من كل ضريبة اطلق حتى سنة ١٨٥٤ على اطيان الجنائن المذكورة على ان تشيكات بعض ارباب الاطيان المذكورة وابهاء الاجانب دفع الضريبة المذكورة حملت ساكن الجنان سعيد باشا على اصدار امر عال بتاريخ ٢٥ شعبان سنة ١٨٥٥ باعفاء حدائق النزهة التي في المدن من دفع الضريبة العشورية الا انه لم يعف الا جنائن الاسكندرية وضواحيها وضاحية القاهرة — وفي ٢٨ صفر سنة ١٨٦٣ صدر امر عال بفرض الضريبة العشورية على كل الجنائن على انه صدر قرار من المجلس الخصوصي بتاريخ ١٠ من السنة المذكورة ميز به الجنائن التي بداخل المدينة وبين الجنائن القائمة في ضاحيتها وقضى بان الجنائن التي بداخل المدينة لا تدفع الضريبة العشورية المفروضة على الاطيان العشورية التي من الدرجة العليا وبان الجنائن القائمة في الضاحية تقسم الى ثلاث درجات اسوة الاطيان الزراعية وهي عليا ووسطى ودنيا — واخيراً صدر قرار من المجلس الخصوصي بتاريخ ٩ رجب سنة ١٨٧٤ قضى بان الجنائن الواقعة في حيز نطاق دخوليّة مصر واسكندرية توضع عليها عوائد الاملاك وتعني حاصلاتها من دفع الضريبة العشورية<sup>(١)</sup> وقصارى الامر انه لا فرق اليوم بين اسامي الضريبة المفروضة اليوم على الجنائن على وجه العموم وبين اسامي الضريبة العقارية فان الجنائن ان كانت خراجية من اصلها دفعت الضريبة الخراجية وان كانت فرض عليها العشر عقب اللامحة التي صدرت سنة ١٨٥٤ فتدفع الضريبة العشورية اما الجنائن الواقعة ضمن القاهرة والاسكندرية فصفتها صفة مبان وتسري عليها المبادي السارية على المباني

بستان — (ر) تخريب (ق) ٣٤ — بيع وتسليم (ق) ٢٨٧  
بصر — (ر) جنائز وخنخ (ق) ٢١٨  
بصرة — (ر) قبودان (ق) ٥٠  
بضاعة — (ر) خسارة بحرية — سند مشحونات  
— سيكورتاه — وكيل بالعمولة

(١) ان عمائد الدخوليّة تؤخذ على حاصلات الجنائن المذكورة

بضاعة واردة من الممالك الاجنبية — (ر) دخولية  
٢٥ راسنة ٩٨

بضاعة تخرج من المخزن — (ر) وكيل بالعمولة (قت ٩٤  
بضاعة (تلها) — (ر) قبودان (قتب ٤٤

بضاعة (شعها على ذمة القبودان او الملاحين) — (ر)  
ملآح (قتب ٦٦

بضاعة ألقيت في البحر — اجرة السفينة (قتب ١٢٠  
بضاعة قابلة للسيلان — (ر) سيكورتاه (قتب ١٩٧

بضاعة قابلة للفساد وللتقصان — (ر) سيكورتاه  
(قتب ١٩٧

بضاعة — (ر) تهريبها (ر) تهريب البضائع (قت ٢٠٢  
— جبرك

بضاعة — (ر) جهاز (ش ١١٨  
بضاعة (عرضها في جهات ممنوع البيع فيها) — (ر)

مخالفات (قت ٣٤١  
بطركخانه — (١) (العهد الشريف)

### \* بسم الله الرحمن الرحيم \*

هذا كتاب كتبه محمد بن عبد الله الى كافة الناس  
اجمعين رسوله مبشراً ونذيراً ومؤتمناً على وديعة الله  
في خلقه لئلا يكون للناس حجة بعد الرسل وكان  
الله عزيزاً حكيماً كتبه لاهل ملّة النصراني ولبن تنحل  
دين النصرانية من مشارق الارض ومغاربها قريبها  
وبعيدها فصيحها وعجمها معروفها ومجهولها جعل لهم  
عهداً فمن نكث العهد الذي فيه وخالفه الى غيره  
وتعدى ما امره كان لعهد الله ناكثاً وليثاقه ناقضاً  
وبدينه مستهزئاً وللعنته مستوجباً سلطاناً كان ام  
غيره من المسلمين — وان احتج رهاب او سايج في جبل  
او واد او مغارة او عمران او سهل او رمل او بيرة فانا  
اكون من ورائهم اذب عنهم من كل غيرة لهم بنفسي  
واعواني واهلي وملتي واتباعي لانهم رعيتي واهل ذمتي  
وانا اعزل عنهم الاذى في المؤمن التي يحمل اهل  
العهد من القيام بالخارج الا ما طابت له نفوسهم وليس  
عليهم جبر ولا اكراه على شيء من ذلك ولا يغير اسقف  
من اسقفته ولا راهب من رهبانته ولا حيس من  
صومعته ولا سايج من سياحنه ولا يهدم بيت من

(١) نلأ عن مجموعة منشآت سلاطين لا فريدونيك جزء اول صفحة ٢١

بيوت كتابسهم ويعيهم ولا يدخل شيء من مال  
كتابسهم في بناء مساجد المسلمين ولا في بناء منازلهم  
فمن فعل شيئاً من ذلك فقد نكث عهد الله وعهد  
رسوله ولا يحمل على الرهبان والاساقفة ولا من  
يتبعد جزية ولا غرامة وانا احفظ ذمتهم اينما كانوا  
من براو بحر في المشرق او المغرب والجنوب والشمال  
وهم في ذمتي وميثاقي واماني من كل مكروه وكذلك  
من يتفرد بالعبادة في الجبال والمواضع المباركة لا يلزمهم  
مما يزرعون ولا خراج ولا عشر ولا يشاطرون لكونه  
برسم افواههم ولا يعاونون عند ادراك الغلة ولا يلزمون  
بمخرج في حرب وقيام بحيرية ولا من اصحاب الخراج  
وذوي الاموال والمقارات والتجارات مما هو اكثر  
من اثني عشر درهماً بالجملة في كل عام ولا يكلف  
احد منهم شططاً ولا يجادلون الا بالتي هي احسن  
ويحفظونهم تحت جناح الرحمة يكف عنهم اذية  
المكروه حيثما كانوا حيثما حلوا — وان صارت النصرانية  
عند المسلمين فعليها برضاها ويمكنها من الصلاة في  
بيعتها ولا يحال بينها وبين هوى دينها ومن خان عهد  
الله واعتمد بالصد من ذلك فقد عصي ميثاقه ورسوله  
ويعاونوا على صرمة يعيهم ومواضعهم وتكون تلك  
مقبولة لهم على دينهم وفعلهم بالعهد ولا يلزم احد  
منهم بنقل سلاح بل المسلمون يدموا عنهم ولا يخالف  
هذا العهد ابداً الى حين تقوم الساعة وتنقضي الدنيا  
بطركخانه — (١) (عهد الامام الخليفة عمر بن الخطاب صادره  
الصوفرونيوس بطرك القدس في ٢٠ ربيع  
اول سنة ١٥ للهجرة النبوية

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله الذي اعزنا  
بالاسلام واكرمنا بالايمان ورحمنا بنبه محمد صلى  
الله عليه وسلم وهدانا من الضلالة وجمعنا به بعد  
الشتات والف قلوبنا ونصرنا على الاعداء ومكن لنا  
من البلاد وجمعنا اخواناً متحابين واحمدوا الله عباد الله  
على هذه النعمة هذا كتاب عمر بن الخطاب لعهد  
وميثاق اعطى الى البطرك الميجل المكرم وهو صوفرونيوس  
بطرك الملّة الملكية في طور الزيتون بمقام القدس  
الشريف في الاشتمال على الرعايا والقسوس والرهبان  
والراهبات حيث كانوا واين وجدوا وان يكون عليهم  
الامان وان الذمي اذا حفظ احكام الذمة وجب له

الامان والصون منا نحن المؤمنين عن من يتولى بعدنا وليقطع عنهم اسباب جوارحهم كحسب ما قد جرى منهم من الطاعة والخضوع وليكن الامان عليهم وعلى كنائسهم ودياراتهم وكافة زياراتهم التي بيدهم داخلاً وخارجاً وهي القامة وبيت لحم مولد عيسى عليه السلام كنيسة الكبراء والمغارة ذات الثلاثة ابواب قبلي وشامي وغربي وبقية اجناس النصارى الموجودين هناك وهم الكرج والحيش والذين يأتون للزيارة من القبط والافرنج والسرمان والارمن والنساطرة واليعاقبة والموارنة تابعين البطريرك المذكور ويكون متقدماً عليهم لانهم اعطوا من حضرة النبي الكريم والحبيب المرسل من الله وشرفوا بختهم يده الكريم وامر بالنظر اليهم والامان عليهم كذلك نحن المؤمنين نحسن اليهم اكراماً لمن احسن اليهم ويكونوا معافين من الجزية والخفارة والمواجب ومسأئين من كافة البلايا في البر والبحور وفي دخولهم الى القامة وبقية زياراتهم لا يؤخذ منهم شيء واما الذين يقبلون الى الزيارة القامة يؤدي النصرافي الى البطريرك درهماً وثلاث من الفضة وكل مؤمن ومؤمنة يحفظ ما امرنا به سلطان او حاكم او وال يجري حكمه في الارض غني ام فقير من المسلمين المؤمنين والمؤمنات وقد اعطي لهم مرسومنا هذا بحضور جم الصحابة الكرام عبد الله وعثمان بن عفان وسعد ابن زيد وعبد الرحمان ابن عوف وبقية الاخوة الصحابة الكرام فليعتمد على ما شرحنا في كتابنا هذا ويعمل به ويقتى في يدهم وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله واصحابه واحمد الله رب العالمين حسبنا الله ونعم الوكيل في عشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٥ للهجرة النبوية وكل من قراء مرسومنا هذا من المؤمنين وخالفه من الآن والى الدين فليكن لعهد الله ناكثاً ولرسوله الحبيب مبغضاً

بطر كخانه ٠ - (بسم الله الرحمن الرحيم) هذه امانة من الله وتعمد النبي رسول الله ليوحى بن رؤية واهل ايلة اساقفتهم وسائرهم في البر والبحر لهم ذمة الله وذمة النبي ومن كان معه من اهل الشام ومن اهل اليمن فمن احدث منهم حدثاً فانه لا يحول ماله دون

(١) نقل عن مجموعة منشآت سلاطين لافريدون يك جزء اول صفحة ٢٢

نفسه وان طيب لمن اخذه من الناس وانه لا يحل ان يمنعوه ما يريدونه ولا طريقاً يريدونه من بر او بحر بطر كخانه - ((تركات)) بناء على امر صدر من نظارة الداخلية لبيت المال في ٩ رمضان سنة ١٢٩٢ نمرة ٢٢٨ بطلب الايضاح عن كيفية اجراءاته في حصر التركات والافراج عنها وبيان الانواع المجاري اخذ عنها ثمنها ومقدار تلك العوائد فبيت المال حرر جدولاً جامعاً بيان ما ذكر بناء على لائحته والاوامر والمنشورات والقرارات الصادرة اليه في شأن ذلك للسوابق وارسله للنظارة المشار اليها بشرح منه رقم ٢٤ رمضان سنة ١٢٩٢ بمرة ١٢٠ وها هي صورة الجدول المذكور حرفياً

(١) الذمة التي توجد بالتركات وبصيرتورها بمخرينة المصلحة كما وان يتميز منها شيء لزوم مصرف التجهيز والتكئين وغيره فالعوائد تؤخذ على واقع الاصل بما فيه المحجوز المحكي عنه (٢) التركات التي تباع ويرد ثمنها الى المصلحة والذي يأخذه الورثة مقابلة خصمه من نصيبه والذي يأخذه الدبائنة مقابلة خصم ثمنه من الدين المطلوب لم من المتوفي (٣) الاماكن والاطيان التي تباع ويرد ثمنها الى المصلحة او الذي يكون ثمنها طرف احد الورثة وبصيرتور طرفه مقابلة خصمه من نصيبه او طرف احد مدائنه مقابلة خصمه من الدين المطلوب له من المتوفي واما المجاري فيبيعه بمعرفة الورثة من قبل الافراج عنه فمن وقت حدوث مادة المحصن التي باعها ورثة السيد محمد الحسين بمعرفتهم جاري اخذ عنها ثمنه موقتاً وتعليته بالمطلوبات لمحين صدور الامر بما ينصوب (٤) اجراء الاماكن المجارية توريدها الى المصلحة وعند الافراج للورثة عن الاماكن المضبوطة فان وجدوا مؤجرين واجرتهم ما وردت بالمصلحة في مدة الضبط فيؤخذ على اجرتهم العوائد من تاريخ الضبط لغاية تاريخ الافراج (٥) ايجارات الاطيان المجاري توريدها الى المصلحة فعند الافراج للورثة عن الاطيان المضبوطة او التحرير للمديرة بالافراج فينتوري لها عن تحصيل العوائد على باقي ايجار الذي لم يكن سبق تسديده وارسل العوائد المذكورة الى بيت المال (٦) الديون المجاري تحصيلها للتركات (٧) الاستحقاقات المجاري تسديدها من الجهات المصلحة فاذا كان استحقاق ما جرى تسديده من محله الى بيت المال والتركات انتهت واقضى الحال للتحرير الى الجهة التي بها الاستحقاق عن صرفه الى الورثة فينتوري لها عن حجز العوائد وارسلها الى بيت المال (٨) المبالغ التي لم تكن معلية للتركات بحسابات المصلحة ويلزم المحال لحصرها بحسبة التركات وتقسيمها على الورثة وهي اذا كان احد الورثة استولى شيء من التركات من برأ مثلاً اجراء ايجار اطيان او دين يكون من احد او اشياء يكون اخذها وباعها ونحو ذلك مما يلزم حصر بحسبة التركات وتقسيمه على الورثة مقابلة خدشه من نصيبه فلكون ذلك بصير ضمن مجموع مبلغ التركة الذي يجري حصره فيؤخذ عليه عوائد

(بيان الانواع الغير جاري اخذ عوائد عليها اتباعاً للسوابق وعدم التصريح عنها باللائحة)

بطلب ضبط التركة فيجاب لذلك حسب المنصوص بمادة ٨ من اللائحة ويجري ضبطها متى اعرضوا الورثة جميعا لمصلحة بطلب الافراج عنها صنف عين لم بناء على تراضيهم مع بعض فيصير الافراج لم عنها — (ر) بيت المال بطر كخانه — (تركات) بيان افعال بيت المال في ضبط التركات وفي الافراج عنها من يتوفى ويلزم ضبط تركته لداعي وارث غايب او لوجود قاصر او بناء على رغبة احد الورثة او لعدة دين للميري فيتوجه من طرف بيت المال الى منزل المتوفي معاون وكاتب وكشاف ويحضروا جيران ومعارف المتوفي ويسئل منهم عن كافة مخلفاته وورثاء وما له وما عليه وبعد ان تعطى التعهدات اللازمة بدفتر الضبط بمن يتعهدوا والاظهار عليهم بالدفتر المذكور من جملة اشخاص من المحضر يحضروا التدوين المذكورين ومعهم الدفتر الى المصلحة ومن بعد مراجعته يجري تسليحه وتسجيله بسجل التركات وان كان من ضمن الخلف اطيان او عقار فيجري تسجيله ايضا بسجل العقارات والاطيان كما وان كان له ديون طرف المذكورين مقتضى تحصيلها منهم فيتحرر حواظ بها من ورثة الاصول ويصير تسليم الحواظ مع سندات الدين الى كاتب الديون لاجراء المقتضى في التحصيل ثم ويتحرر للمديرات بضبط الاطيان وما بها وان يتحرر جداول عنها ويعثوا الى بيت المال وان كانت مؤجرة فيصير اشهارها وتحصيل التأخر من ايجارها لغاية الوفاة وان كانت منزوعة يجري حصر ما بها مع الآت وادارة الزراعة كما كانت في حياة المتوفي ويتحرر ايضا لاحد المعاونين بتحصيل اجرة العقار المتأخر وان كان خالي سكن يصير اشهاره للتأجير بقائمة مزاد وبالمرسي وورود القائمة المحكي عنها الى المصلحة فتمت وجدت مستوفية يتحرر له بالتسليم واخذ الضمانة والتعهد وان كان المتوفي له مرتب او ماهية جهة الميري فيتحرر لها برف استحقاقه وارسال الباقي له لغاية ايام حياته كما وان كان عليه ديون للميري فيتحرر للجهة المديون لها بطلب الابضاح عن مقدار المطلوب منه وان كان يحصل تداعي من الورثة بضياع او اخفاء شيء من التركة فيجري عن ذلك التحقيقات ويتحرر للضبطية واللائغان بطلب من يلزم حضورهم كما واذا

(١) التركة التي يصير ضبطها والختم عليها موقتا لحين حضور الورث الغائب متى حضر الغائب وصاروا الورثة جميعا حاضرين وبلغ ولم يكن بهم قاصر وطلبوا رفع الختم عن التركة والافراج عنها فمن بعد تحقيق حضور الغائب يجري الافراج (٢) التركة التي يصير ضبطها والختم عليها موقتا لداعي وجود قاصر ضمن الورثة حتى يجري اللازم على مقتضى القرار الصادر بشأن حقوق القصر وعندما يطلبوا الورثة البالغ ووصي القاصر رفع الختم من على التركة والافراج عنها فلداعي لزوم حصر مخلفات المتوفي لمعرفة ما يخص القاصر منها يصير تعيين المتروكات ويقرر دفتر المحصر اللازم عن جميع مخلفات المتوفي وبعد استنفاذ اللازم يفرج عنها واذا وجد من ضمن التركة نقدية فيصير حصرها وتوريدها ضمن دفتر المحصر ويفرج عنها مع الاصناف (٣) الا ما كن التي يصير ضبطها لداعي غيباب وارث هذه متى حضر الغائب وصاروا الورثة جميعا حاضرين وبلغ ولم يكن بهم قاصر وطلبوا الافراج فيفرج لم عنها واذا كانوا الورثة المحاضرين يلتبسوا اخراج ايلولات بما يخصهم والافراج عن حصصهم وابقاء حصة الغائب تحت ضبط بيت المال حتى يحضر فيجابوا لذلك وبالمثل الا ما كن التي يصير ضبطها لداعي وجود قاصر متى تطلبوا الورثة ووصي القاصر الافراج عنها فيفرج عنها من بعد درجها بدفتر المحصر وكان سابقا جاري درجها بدفتر المحصر باوصافها من دون ثمن والان جاري تسجيلها معرفة بنج وعمد دلائل العقارات والثور يد دفتر المحصر بالنسبة (٤) الاصناف التي توجد بالتركات ويقال انها تعلق المذكورين وليس في تعلقها وانما كانت تحت يده على سبيل الامانة او مرهونة فهذه يصير حفظها لخزن المصلحة ومن بعد ثبوت ما يكن على سبيل الامانة يفرج عنه لصاحبه وبالمثل المرهون على دين فمن بعد المرسى على حقيقة وسداد الدين يصير الافراج عنه لصاحبه وايضا اذا ورد الى بيت المال من طرف الضبطية او غيرها اصناف تعلق شخص متوفي فيجري توريدها بالمخزن ومتى كانت ورثاء موجودين وبلغ ولم يكن بهم قاصر وطلبوا اعطاهم الاصناف تعلق مورثهم صنف عين فيصير اعطاهم لهم واذا كان من ضمن الورثة قاصر والورثة البالغ مع وصي القاصر تطلبوا الاصناف المذكورة صنف عين فيصير اعطاهم لها لم من بعد تسجيلها ودرجها بدفتر حصر التركة (٥) الاطيان التي يصير ضبطها لغيباب وارث هذه متى حضر الغائب وصاروا الورثة جميعا حاضرين وبلغ ولم يكن بهم قاصر وطلبوا الافراج فيفرج لم عنها واذا كانوا المحاضرين يلتبسوا اعطاهم ما يخصهم بواقع القسمة في جميع الاطيان على الشيوخ وابقاء حصة الغائب تحت ضبط بيت المال لحين حضوره فيجابوا لذلك وبالمثل الاطيان التي يصير حجزها لداعي وجود قاصر متى تطلبوا الورثة البالغ ووصي القاصر الافراج عنها فيفرج لم عنها من بعد درجها بدفتر المحصر وكان جاري درجها وتسجيلها من دون ثمن والان عند التحرير للدورية بالافراج يتوضح لما عن تعيين ما يخص القاصر ويبدأ عن بيانه لاجل تسجيله وجاري ذلك (٦) التركة التي لم يكن صار ضبطها في يوم وفاة المتوفي لداعي ورثاء يبلغ وحاضرين فاذا كان فيما بعد يحصل المرض من احد الورثة

وردت متروكات بافادات من الضبطية او غيرها فمن بعد تسجيلها بسجل التركات يجري تسليم الاصناف بالمخزن والتقديرية بصيرتور يدها خزينة المصلحة ومتى حضر الوارث الغائب او الورثة الذي كان الضبط بناء على التماسهم ويتراضوا مع بعضهم او ورثة المديون للميري يحضروا افادة من الجهة المديون لها مورثهم بالافراج لم عن التركة بناء على تهدهم بالسداد ويكونوا سددوا ما عليه واعرضوا للمصلحة بطلب الافراج فيصير توضيح توقيعات ما صار في التركة على اعراضاتهم واذا تراءى انه يلزم ثبوت الورثة بالمصلحة او تصديق باقي الورثة فيجري ذلك وان وجد انه يلزم الثبوت الشرعي فيحجر بالا حالة على المحكمة وبعد الاثبات يتحرر الاذن بالافراج ويتوجه احد المعاوين لرفع الختم وتسليمهم التركة وذلك بعد اخذ السندات اللازمة عليهم بالاستلام ويحرر للمديريات بالافراج عن الاطيان وما بها وصرف ما يكن متحصل من الاجر ويتورى للمديرية عن حجز عوائد بيت المال على الايجار المستحق لغاية تاريخ الافراج ويحرر بتسليمهم التفاسيط والحجج المتعلقة بالا طيان او العقار من بعد استحضار مشائخ النواحي ويتحرى منهم عن مقدار ايجار العقار لكن اذا تبين ان العقار مسكون باجرة فتحصل على اجرته العوائد من تاريخ الضبط لغاية تاريخ الافراج ثم ويحرر لجهة المرتب او الاستحقاق بصرف المتبقي للتوفي لغاية ايام حياته الى ورثاه ويتورى بها عن حجز عوائد بيت المال وتسديدها اليه هذا والتركة الذي يكون اسباب ضبطها لوجود وارث قاصر فعند طلب الوصي والورثة البالغ الافراج يجري فيها ما توضح قبله ويزيد عليه بالا حالة على المجلس الحسبي لتنصيب الوصي المختار نصبه او النظر في الوصاية المختارة التي تكون صدرت من قبل المتوفي حال حياته ويتوجه معاون وكاتب وكفاف ودلال المصلحة الى محل التركة وبحضور الورثة والوصي ومن يلزم يجري تقيمين التركة ويحرر عنها دفتر حصروان كان من ضمن التركة عقار فيحجر لشيوخ الدلائين بتقيمينه وبورود افادته يصير درجه بدقتر الحصر كما وان كان من ضمن التركة اطيان فعند

التحرير للمديرية بالافراج عنها يتورى عن تقيمين ما يخص القاصر من الاطيان وما بها ويحرر الجدول اللازم من ذلك وارسله الى بيت المال وبعد صدور الاذن بالافراج يجري تسجيله بدقتر سجل حقوق القصر بايضاح كامل ما يرى في التركة

**بطركخانه - ١٠** (تركات) صورة الشرح الصادر من (سعادة مصطفى فهي باشا محافظ مصر الى بطركخانه الروم الكاثوليك بمصر ومسطر على صورة افادة بيت مال مصر في غاية ربيع الاول سنة ٩٤ هـ ١٦٠٢ اساره لما وردت مكاتبة جنابكم المرغوب بها طلب الافادة عن الانواع الجاري اخذ عوائد عليها بيت المال عن التركات التي تحصر ومقدارها وبيان الانواع الغير جاري اخذ عوائد عليها والاجراآت التي يجب اجراها من طرف بيت المال في حق حصر التركات قد حصلت المخابرة في ذلك مع بيت المال وقد وردت منه الافادة المسطرة صورتها بعده رقم ٢٧ راسنة ٩٤ هـ ٨٢ وضحاً بها ملخص ومقتصر الجارية بموجبه العمل بالمصلحة وحيث مما توضح بتلك الافادة علم انه لما حصل الاستئذان من الداخلية قد اشير بما صدر منها بانه من حيث اجراآت البطريركخانه وما يجب لها وعليها طبعاً له معلومات بالمحافظة فتمطى اليها تلك التوضيحات بافادة يتوضح فيها ان بعد مراجعة معلوماتها تجري ما يقتضي لذلك بمعرفتها والمعلوم بالمحافظة ان اجراآت البطريركخانه وما يجب لها وعليها هو ان ما يضبط هو ما يكون برضاء مستحقها وتلك التوضيحات انما هي مختصة باجراآت مصلحة بيت المال دون غيره والجاري بالبطريركخانه وامثالها من قديم ضرورة معلوم بطرف جنابكم لزم شرحه للمعلومية ومراعاة ما تقتضيه الاصول المرعية

**بطركخانه - ١٠** (تركات) صورة افادة واردة من سعادة (اسماعيل باشا ابو جل امين بيت المال لسعادة محافظ مصر رقم ٢٧ ربيع الاول سنة ٩٤ هـ ٨٢ لما ان وردت للمصلحة افادة المحافظة الرقيمة ١٣ الحاضر بـ ١١٠ شرحاً على الوارد لها من بطريركخانه الروم الكاثوليك بطلب المراسي عن الانواع الجاري اخذ عوائد عليها بيت المال من التركات التي تحصر فيه ومقدارها وبيان الانواع الغير جاري اخذ عوائد عليها بحسب السوابق ولائحة بيت المال مع ايضاح الاجراآت التي يجب اجراؤها من طرف بيت المال



في حق حصر التركات ورغبة المحافظة افادتها عن ذلك قد كان عرض للداخلية بالاستئذان عما يوافق اجراء فالان صدر امرها رقم ٢٦ الحاضر بتمرة ١٤٥ بانه من حيث ان اجراءات البطر كخانه وما يجب لها وعليها طبقاً له معلومات مؤسسة بالمحافظة وهي طلبت من بيت المال الافادة عن ذلك فلا بأس من اعطاء التوضيحات المثني عنها الى المحافظة بافاضة يتوضح فيها انه بعد مراجعة معلوماتها تجري بما يقتضي لذلك بمعرفتها وحيث ان الانواع الجاري اخذ عوائد عليها بيت المال هي النقدية التي ترد خزينته سواء كان من ثمن متروكات بيعت بمعرفتها بحسب طلب الورثاء او من ديون تحصلت او من ايجارات او من استحقاقات وكذلك على ما يباع من المخلفات وما يستحق تحصيله من الايجارات مادامت التركة تحت ضبط المصلحة وهذه العوائد بواقع المائة قرش قرشان واما عن الانواع الغير جائز اخذ عوائد عليها فكل تركة تضبط بمناسبة وجود قاصر او غائب متى حضر الغائب او تنصب الوصي على القاصر وحصل تطلب الافراج عنها صنف عين فجاري الافراج لهم عنها بعينها وسواء وجد بها نقدية او كمبيالات او بونات او كان لها عقارات او اطيان او جميعها منقولات فلا يوجد عليها عوائد كلياً بل يفرج عنها المستحقها صنف عين بدون اخذ شيء حتى وان كان هناك قاصر فيجري حصر قيمة ما يخصه بدقتر مخصوص بغير ان يؤخذ عوائد ايضاً هذا هو الجاري في اخذ وعدم اخذ عوائد بيت المال اما اجراءاته في الحصر فهي بكيفية ان بعد اجراء ضبط التركات من يتوفون عن ورثاء من جملتهم قاصر او غائب او من يطلبون بعض ورثاء الضبط متى حضر الغائب او تنصب الوصي عن القاصر وتطلبوا جميع الورثاء الافراج لهم عن التركة صنف عين فمتي كان لم يتعلق لها بمطلوبات المصلحة نقدية متحصلة بمعرفتها تزيد عن الف قرش يطلب منهم شهود المعرفة ومتى شهدوا بالديوان بوراثه الورثاء يحصل الافراج لهم بعد حصر ما يخص القاصر بدقتر مخصوص كما تقدم والا ان تطلبوا الورثاء مبيع التركة او بيعت وقيمتها مع ما يكن موجوداً صنف عين او ورد لها

استحقاق او ايجارات او ما اشبه زيادة عن الالف قرش يتحول على المحكمة بثبوت الوراثه وعلى مقتضى ما يصدر به الاعلام الشرعي يجري ما يلزم على مقتضى اللوائح والاوامر والمنشورات الجاري عليها العمل بالمصلحة ويكون هذا هو ملخص ومختصر الجاري بموجبه العمل بالمصلحة اقتضى افادة سعادتك للاجراء حسبما اشارت الداخلية واجراء ما يقتضي انقدم بطر كخانه — (٥ زكات) (صورة الامر السامي الوارد من نظارة الخارجية الى محافظة مصر طي افادة في ٢٧ ربيع الاخر سنة ١٢٨٢ تمرة ٢) تقدم كان تحرر رسمياً لكافة الجهات بخصوص التعليمات المقتضى اجراءها في حق تركة العيسويين لكن من كون ما صار فهم بتلك المادة كما يجب ببعض الجهات وبعض جهات اخر صار اجراءها بطريقة غير محمودة فقد لزم الحال لبيان وايضاح القرار المعطي اخيراً بخصوص ما يجب اجراءه في هذا الخصوص وهو ان من حيث ان احكام الجهات ونوابهم ليسوا مندوبين بحصر تركات من يتوفون من التبع العيسوية ويترك ورثاء بالغيب يمثل هولاء اذا لم يلتمسوا حصر وتقسيم تركة مورثهم بمعرفة احكام الشرع الشريف فلا ينبغي للاحكام المحكي عنها في التداخل والتعرض للتركة المذكورة بدون وجه شرعي واما اذا كان احد الورثاء يتشكى للحكومة في حق وارث اخر من مادة تقسيم وتوزيع التركة بينهم في تلك الحالة ينظر في مرافعاتهم الشرعية بالمجلس بمعرفة الشرع ويجري حصر تركتهم كالتماس المدعي واما من يتوفى من التبعة العيسوية ويترك ايتاماً قصر ذكوراً او اناثاً فادام ان حكومة الدولة العلية ملزمة بالتحفظ على اموالهم كما ان ذلك من علوشانها في مثل هولاء يجري حصر تركتهم بمقتضى اصول الشريعة ومن بعد وفاء المصاريف اللازمة لتجهيز لوازمات المتوفي بوقته وتسديد ديونه وما يوصي به كلاً بقي من مال ونقود يجري ابقاءه تحت يد من يكون ولياً للايتام المذكورة ووصيهم هذا اذا كان الوصي المذكور موصوف للصلاحيه وعدم التيزير واما اذا كانت هذه الايتام ليس لها وصي ولا ولي فيجري انتخاب وصياً ناظرًا عليهم من معتمدين ملتزم اصحاب الامنية وتسلم اليه ما يخصهم من التركة من نقود وخلافه من بعد ان

يؤخذ عليه ضمانه قوية وتعمداً شرعياً بعدم اتلاف اموالهم والنفقة عليهم والقيام بكافة ما يجب بتعليمهم وتعلمهم وتربيتهم كما يجب شرطاً ان مادة تجري هذه التركات ورؤية الدعاوي التي تجري شرعاً بحسب التماس احد الورثاء البالغين لا يؤخذ عليها شيئاً زيادة عن نصف واحد في القرش عوايد القسمة وستين فضة في كل الف قرش عوايد قديده والحذر ثم الحذر من اخذ شيئاً زيادة عن ذلك وعوايد القسمة هذه يجري اخذها من المبلغ الباقي من بعد تنزيل قيمة المصاريف اللازمة لتجهيز الميت ودفنه وتسديد ما عليه من الديون مع استبعاد ما يكن موصى عليه بموجب اصول التنظيمات وكذا اذا كان احد من اهالي المملكة يموت ويكون احد ورثاء ذكوراً او اناثاً غائباً او مجنوناً فيجري اللازم في حصر تركتهم تطبيقاً لما هو مقرر بخصوص تركه الايتام واذا حصل تداعي من احد الورثاء البالغين بخصوص مادة تقسيم التركة بين باقي الورثاء فرسم القديده وعوائد القسمة يجري اخراجها من حصة المدعي ولا يخص باقي الورثاء شيء من ذلك قط واما الذين توفوا ولم يعرف لهم وارث فمن حيث ان اموالهم وامتعهم عائدة الى بيت المال فهو لا يجري ضبط تركتهم بمعرفة ما مورين بيت المال والشرع الشريف ويجري ما يلزم لها بحسب تقاضيه احوال الشريعة واذا كان احد من اهالي الدولة العلية او من اهالي الممالك الاخرى سافر الى بلد اخرى لاجل التجارة والسياحة ويموت فيها فتركته يجري حصرها بمعرفة الشرع الشريف وامواله واشيائه الصغيرة التي يتلاحظ اتلافها مع بقاء هانذه يجري مبيعها بسعر ما تساويه من القيمة ومن بعد تنزيل المصاريف اللازمة والديون وقيمة الرسم العادي بصير حفظ ما يتبقى من الاثمان في صندوق المملكة واذا كان المتوفى يمتلك مجوهرات واشياء نفيسة فيجري حفظها في محل مؤتمن وعند ظهور ورثاء او وكلائهم يتسلم لهم المبالغ الموجودة نقداً والاشياء النفيسة المحفوظة عيناً بموجب دفتر الاستلام واما اذا كان احد قبل وفاته اوصى بثلاث ماله ببعض الوجوه المتبعة فتلك الوصية ليس فقط يجري اعتبارها شرعاً بل ايضاً اذا كان المتوفى في حال حياته وصحته وكمال عقله يقسم كافة امواله

واملا كما بمواجهة شهود من معتمدين ملته بموجب سند شرعي على كل من ورثاه الصحيحة او خلافهم كل واحد على حدته وتقرز حصة كل منهم ويسلمها اليه وعلى السند المذكور تصديق من البطريرك او الاسقف او القسيس او وكيلهم فمن بعد التحقيق اللازم والثبوت بصير اعتماد وقبول تلك السندات عند حكام الشرع وكافة المأمورين بدون احتياج الى اعادة حصر التركة وتقسيمهم مرة ثانية وجميع الاموال المنقولة والغير منقولة يجري ابقاها بطرف من خصته كل المحرر بالسندات المحكي عنها لكن اذا كانت الاموال الغير منقولة هي اراضي موقوفة او من المسقفات او من الاراضي الميرية فمن كون ان هذه ليست ملكاً صحيحاً للمتصرفين فيها وان الاشياء الموقوفة لا يصح التنازل عنها الا باذن متوليها وكذا اراضي الميري لا يجوز فرغها الا باذن من يكون مأوراً عليها والافراغات التي تصير بلا اذن لا يجوز قبولها واعتبارها قانوناً ونظاماً فصار من اللزوم صراة قانون ونظامات الاراضي الميرية والاقواق قبل تجري السندات الماثلة لهذا بخصوص الاموال الغير منقولة وان يكن ذلك شرطاً محضاً والحاصل اذا كان مع ابضاح هذه التفصيلات فيما بعد يصير الاجراء بخلاف الاصول. والقرار المحررين باعلاء فالمسؤلية تعود على من يجري ذلك لان مادام المطلوب والمغروب من هذا الاجراء التحفظ اللازم على اموال الايتام العائدة اليهم من الميراث فلا يجوز الخروج عن هذا المقصد وقد تبه من طرف البطريرك كخانات على كافة الاساقفة ووكلائهم والتمس بالاجرى على وجه ما ذكر كما عطيت التنبيهات اللازمة عن ذلك من طرف حضرة شيخ الاسلام الى الحكام والنواب فكل من يجري بخلافه بصير تأديبه وبما انه صدرت التنبيهات الاكيدة عموماً من الباب العالي الى الولاة العظام والمتصرفين الكرام باجراء دقة النظر في هذه المادة والى القائمات ومديرين النواحي وكافة المأمورين بابدال الهمة والحذر من المخالفة لما هو منصوص بهذا فقد لزم تحوير هذا لسعادتك بالاجراء بموجبه

بطر كخانه - (تركات) صورة افادة من محافظة مصر الى بطر كخانه الروم الكاثوليك في يوم

الاربع ٧ جماد اول سنة ١٢٨٢ ٧٥

وردت افادة لهذا الطرف من سعادة ناظر الخارجية والمدارس رة ٢٧١ ر سنة ٨٢ نمرة ٣ مذكوراً بها انه ورد للخارجية افادة تركي من المعية السنية رقم ٩ ص سنة ٨٢ نمرة ٢٩٨ ومعها صورة مكتوب سامي بالتعليقات المفتضي اجراها في حق تركات العيسويين من رعايا الدولة العلية وقد اشير بانه حيث من الاقتضى الاجراء بموجبه في الدعاوي التي تحدث من هذا القبيل فصار ارسال الترجمة المنسوخ صورتها بهذا (لسمي حظه) لاجل طبعها ونشرها الى جهات الاقتضى للعمل بها وبناء على ذلك تحرر عموماً للجهات والبطر كخانه ولزم شرحه لجنايبكم للمعلومية

بطر كخانه — (تركات) نظام نامه التركات الوارد بها الامر (الملوكي الرقم ٥ رمضان سنة ١٢٧٨ الموافق ٢ مارث سنة ١٨٦٢)

### صورة الامر السامي الصادر من طرف الدولة العلية

#### الى حضرات الولاة والمتصرفين الكرام عموماً

ولوانه قد ارسل تحريات رسمية في شأن تركات العيسويين ولكن بما انه لم يفيهم هذا في بعض محلات وصار ايضا سوء استعمال في بعض الوقائع فلذلك عطي هذا القرار القطعي الاتي بيانه ادناه للعمل بموجبه

(م) ١ حيث ضبط وتحرير ما يتعلق بالتركات ليس تحت مأمورية وما ذونية حضرات الحكام والنواب فان كان المتوفين من الاعيان ولو كانوا طلبوا توسط الحكومة في تحرير وقسمه التركات فلا يسوغ للحكام ان يناقضوا في شأن تحرير التركة (م) ٢ واذا تشكى احد الورثاء من خصوص تقسيم التركة فعلى حسب ادعاء تنظر القضية في مجلس الحكومة وتصدر المرافعة الشرعية واجراء المفتضى على موجب الشريعة ويصير تحرير وضبط التركة بحسب اصول الشريعة (م) ٣ فان توفي احد وترك اولاد قصر فمن حيث من مقتضى الاصول الجارية هو ان القصر تحت محافظة الدولة فيصير تحرير تركه المتوفي وضبطها بمقتضى اصول الشريعة وبعد دفع مصاريف تجهيز المتوفي واذا كان هناك ديون مطلوبة منه وتنفيذ وصيته بالتمام فكلا يتبقى بعد ذلك يحفظ تحت يد الوصي اذا كان الوصي غير مسرف وفيه اهلية لذلك على حسب الشروط والنظامات الشرعية واذا كان الايتام ليس لهم احد فينخصص لهم طرف الملة ناظرًا او وصي مؤتمن ويعتمد لادارة

معاشهم وتعليمهم ويؤخذ منه سند شرعي وضمن وبعد ذلك يسلم له مال الايتام المذكورين (م) ٤ وان كان الضبط والتحرير بمعرفة الشريعة في صورة ما اذا كان المتوفي من الاعيان فانه يؤخذ على كل قرش ميدي واحد عوايد قسمة وعلى كل الف قرش ستين فضة معلوم قضاة ولا يؤخذ منهم زيادة عن ذلك وذلك على قيمة التركة من بعد تنزيل كافة مصاريف التجهيز وديون المتوفي (م) ٥ واذا كان توفي احد من اهالي المملكة وترك ورثاء غائبين او عادمي التمييز والادراك فيكون ضبط وتحرير تركه على وفق القرار المشروح اعلاه في حق القصر وعلى حسب الوجه المحرر اعلاه اذا كان احدًا من الورثاء الاعيان اقام دعوى بخصوص تركه مورثه فقط يؤخذ منه عوائد حسبما تبين اعلاه على قيمة ما يخصه ولا يؤخذ شيئًا من باقي الوراثة (م) ٦ واذا كان المتوفي لم يعرف له ورثاء في الظاهر فاما دام ان امواله وامتنعه عائدة الى بيت المال فبمعرفة مأمورية بيت المال والشرع الشريف تحرر وتضبط تركه ويجري العمل في ذلك بمقتضى اصول الشريعة (م) ٧ واذا توفي احد من التجار والسواحين في دار الغربة وكان اصله من الاستانة العلية او غيرها من الممالك العثمانية فيلزم ان تحرر تركه وتحفظ بمعرفة الشريعة ومجلس الحكومة ويلزم ايضا ان تباع الاشياء التي يظهر انه يعثرها تلف وعلى حسب المحرر اعلاه من بعد اخراج المصاريف اللازمة واسقاط ديون المتوفي والرسوم ايضا تحفظ امانة الاشياء المذكورة في صندوق البلدة الذي توفي فيها واذا كان موجود له مجوهرات واشياء نفيسة فتحفظ في محل مأمون وعند ظهور ورثاء او وكلاءه فيسلم له المبلغ النقدي والاشياء النفيسة المذكورة على موجب الدفتر (م) ٨ واذا كان احد قبل وفاته اوصى بثلث ماله الى بعض الوجوه المعترين فعند وفاته يلزم ان هذه الوصية تنظر معتبرة شرعًا اذا كان له شهود معتبرين وكانت محررة بحضور البطر ك والمترولين او الايسكوبوس او كهنة مصدقًا عليها من هرف وكلاءهم واذا كان المتوفي اجري التقسيم لكل واحد من الورثاء او خلافهم وافرز وسلم لكل منهم حصته فمن بعد الثبوت

وتحقيق بمعرفة حكام الشرع وسائر مأمورين الحكومة فبوقتها تعتبر الوصية ولا يلزم لتحرير وتقسيم التركة بالثاني وعلى الوجه المبين بسند الوصية ينبغي اعطاء الاموال المنقولة والغير منقولة الى كل ذي حق حقه (م) ٩ الاموال التي تكون غير منقولة مثل الاراضي الموقوفة والمسقفات والاراضي الميرية وحيث انها لم تكن ملكاً صحيحاً الى متصرفها فينبغي ان فراغ الاراضي الموقوفة تكون تحت اذن المتولي عليها وفراغ الاراضي الميرية تكون تحت اذن المأمورين عليهم والفراغ الذي يحصل من غير اذن حيث انه لا يعتبر قانوناً ولا نظاماً فيلزم ابتداء ان يصير اعتبار شروط قوانين ونظامات اصولهم وعلى ذلك يصير درجهم بالسند خاتمة وكل من يحصل منه حركة تخالف للتفاصيل الموضحة اعلاه فتعود عليه المسؤولية الشديدة وما دام ان اصل الباعث الى انشاء هذه النظامات هو لاجل محافظة اموال الايتام الموروثة فلا يقتضي ان يعمل بما هو خارج عنها وقد صار نشر وعلان هذه النظامات الى كافة الجهات التابعة الدولة العلية وتوضح بها جملة تنبيهات وتأكيدات الى سير الحكام والنواب والى حضرة شيخ الاسلام والى المتروبوليت والاسيكوبوس والبطر كخانات لكي يعملوا بتابعهم بالاجرى حسبما ذكر اعلاه بالدقة التامة وبالجملة قد صار توضيح هذه الشقة من طرف الباب العالي الى كافة حضرات الولاة والمتصرفين الكرام والقائمات ومديري القضاء لكي يبذلوا المجهود في اجراء جميع الشروط المحتوية بهامع كمال الالتفات والدقة بطر كخانة - (تركات) صورة منشور صادر من نظارة الخارجية الى محافظة مصر بتاريخ ٢٧ ربيع اخر سنة ٨٢ غمره ٢

ورد الى الخارجية افادة تركي من المعية السنية رقم ٩ ص سنة ٨٢ غمره ٢٩٨ سائرة ومعها مكتوب سامي بالتعليمات المفتضى اجراها في حق تركات العيسويين رعايا الدولة العلية وحيث من الاقتضى الاجرى بموجبه في الدعاوي التي تحدث من هذا القبيل ولزم تحريره لسعادتك وقادم طيه ترجمة المكتوب المحكي عنه ليتنبه بطبعها ونشرها لجهات الاقتضى للعمل بها بطر كخانة - (تركات) ترجمة صورة الامر السامي المحرر لكافة الجهات بتاريخ ٧ ص سنة ٧٨

تقدم كان تحريراً رسمياً لكافة الجهات بخصوص التعليمات المفتضى اجراها في حق تركات العيسوية لكن من كون ما صار فهم تلك المادة كما يجب ببعض الجهات وبعض جهات اخرى صار اجراها بطريقة غير محمودة فقد لزم الحال لبيان وايضاح القرار المعطي اخيراً بخصوص ما يجب اجراء في هذا الخصوص وهوان من حيث ان حكام الجهات ونوابهم ليسوا ماذونين بمحصر تركات من يتوفى من التبعية العيسوية ويترك وراثاً بالغين فمثل هؤلاء اذا لم يلتصوا حصر وتقسيم تركة موتهم بمعرفة حكام الشرع الشريف فلا ينبغي للحكام المحكي عنها التداخل والتعرض للتركة المذكورة بدون وجه شرعي واما اذا كان احد الورثاء يتشكى للحكومة في حق وارث اخر من مادة تقسيم وتوزيع التركة بينهم ففي تلك الحالة ينظر في مراعاتهم الشرعية بالمجالس بمعرفة الشرع ويجري حصر تركتهم كالتماس المدعي واما من يتوفى من اتبعية العيسوية ويترك ايتاماً قصر ذكور واناث فما دام حكومة الدولة العلية ملزمة بالتحفظ على اموالهم كما ان ذلك من علوشانها فمثل هؤلاء يجري حصر تركتهم بمقتضى اصول الشريعة ومن بعد وفاء المصاريف اللازمة لتجهيز لوازمات المتوفي ودفنه وتسديد ديونه وما يوصي به كلما بقي من مال وتقود يجري ابقائه تحت يد من يكون ولي الايتام المذكورة ووصيهم هذا اذا كان الوصي المذكور موصوف بالصلاح وعدم التبذير واما اذا كانت هذه الايتام ليس لها وصي ولا ولي فيجري انتخاب وصياً ناظراً عليهم من معتمدين ملتزمين اصحاب الامنية ويسلم اليه ما يخصهم من التركة من نقود وخلافه من بعد ان يؤخذ عليه ضمانه قوية وتعهداً شرعياً بعدم اتلاف اموالهم والشفقة عليهم والقيام بكافة ما يجب لتعليمهم وتربيتهم كما يجب بشرط ان مادة تحرير هذه التركات وروية الدعاوي التي سيجري نظرها شرعاً بحسب التماس احد الورثاء البالغين لا يؤخذ عليها شيئاً زيادة عن نصف واحد في القرش القسمة وستين فضة في كل الف قرش عوائد قيدية والحذر ثم الحذر من اخذ شيء زيادة عن ذلك وعوائد القسمة هذه يجري اخذها من المبلغ

الباقى من بعد تنزيل قيمة المصاريف اللازمة لتجهيز الميت ودفنه وتسديد ما عليه من الديون مع استبعاد ما يكن موصى عليه بموجب اصول النظامنة وكذا اذا كان احد من اهالى المملكة يموت ويكون احد ورثاء ذكورا او اناثا غائبا او مجنونا فيجري اللازم في حصر تركتهم تطبيقا لما هو مقرر بخصوص تركه الايتام واذا حصل تداعي من احد الورثاء البالغين بخصوص مادة تقسيم التركة بين باقى الورثاء فرسم القيدية وعوائد القسمة يجري اخراجها من حصة المدعي ولا يخص باقى الورثاء شي من ذلك فقط واما الذين يتوفوا ولم يعرف لهم وارث فمن حيث ان اموالهم وامتعهم عائدة الى بيت المال فهو لاء يجري ضبط تركتهم بمعرفة مامورين بيت المال والشرع الشريف ويجري ما يلزم لها بحسب مقتضيه اصول الشريعة واذا كان احد من اهالى الدولة العلية او من اهالى الممالك الاخرى يسافر الى بلدة اخرى لاجل التجارة والسياحة ويموت فيها فتركته يجري حصرها بمعرفة الشرع الشريف وامواله واشيائه الصغيرة التي يتلاحظ اتلافها مع بقائها فمذه يجري مبيعها بسعر ما تساويه من القيمة ومن بعد تنزيل المصاريف اللازمة والديون وقيمة الرسم العادة يصير حفظ ما يتبقى من الاثمان في صندوق المملكة واذا كان المتوفي يمتلك مجوهرات واشياء نفيسة فيجري حفظها بمحل موثوق وعند ظهور ورثاء او وكلائهم يسلم لهم المبالغ الموجودة نقداً والاشياء النفيسة المحفوظة عينا بموجب دفتر الاستلام واما اذا كان احد قبل وفاته اوصى بثلث ماله لبعض الوجوه المعتبرة فتلك الوصية ليس فقط يجري اعتبارها شرعا بل ايضا اذا كان المتوفي في حال حياته وصحته وكال عقله يقسم كافة امواله واملاكه بمواجهة شهود من معتمدين ملته بموجب سند شرعي على كل من ورثاء الصحيحة او خلائهم كل واحد على حدته ويفرز حصة كل منهم ويسلمها اليه وعلى السند المذكور تصديق من البطريرك والاسقف او القسيس او وكيلهم فمن بعد التحقيق اللازم والثبوت يصير اعتماد وقبول تلك السندات عند حكام الشرع الشريف وكافة المامورين بدون احتياج الى اعادة حصر التركة وتقسيمها مرة

ثانية وجميع الاموال المنقولة والغير منقولة يجري ابقاها بطرف من خصته كالمحرر بالسندات المحكي عنها لكن اذا كانت الاموال الغير منقولة يجري ابقاها بطرف من خصته كالمحرر بالسندات المحكي عنها لكن اذا كانت الاموال الغير المنقولة هي اراضي موقوفة او من المسققات او من الاراضي الميرية فمن كون ان هذه ليست ملكا صحيحا للتصرفين وان الاشياء الموقوفة لا يصح التنازل عنها الا باذن قبولها وكذا اراضي الميري لا يجوز فراغها الا باذن من يكون مأمورا عليها والا فراغات التي تصير بالاذن لا يجوز قبولها واعتبارها قانونا ونظاما فصار من اللزوم مراعاة قانون ونظامات الاراضي الميرية والاقواق قبل تحرير السندات الماثلة لهذه بخصوص الاموال الغير منقولة وان يكون ذلك شرطا محتما والحاصل اذا كان مع ايضاح هذه التفصيلات فيما بعد يصير الاجراء بخلاف الاصول والقرار المحررين باءلاء بالمسئولية الشديدة تعود على من يجري ذلك لانه ما دام المطلوب والمرغوب من هذا اجري التحفظ اللازم على اموال الايتام العائدة اليهم من الميراث فلا يجوز الخروج عن هذا المقصد وقد تنبه من طرف البطريركخانه عن كافة الاساقفة وكلاءهم والقسس بالاجرى على وجه ما ذكر كما عطيت التنبيهات والاشعارات اللازمة عن ذلك من طرف حضرة شيخ الاسلام الى الحكام والنواب فكل من يجري بخلافه يصير تأديبه وبما انه صدرت التنبيهات الاكيدة عموما من الباب العالي الى الولاة العظام والمتصرفين الكرام باجراء دقة النظر في هذه المادة والى القائمات ومديرين النواحي وكافة المأمورين بابرار المهمة والحذر من مخالفة ما هو منصوص بهذا فقد لزم تحرير هذا لسعادتك للاجري بموجبه بطركخانه — (تركات) صورة قرار الخصوصي الصادر عليه الامر العالي للداخلية في ٤ رمضان سنة ٨٧ غرة ٨٧ غرة ٥٤ الوارد لمحافظة مصر في ١٨ رمضان سنة ٨٧ غرة ٦٢ من ديوان الداخلية هذا قرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الامر العالي للداخلية في ٤ ن سنة ٨٧ غرة ٥٤ بما صار استصوابه في شأن قضايا العيسوية الموضحة به وحيث من

الاقضى المعلوماتية بما اشتمل عليه للاجراء بمقتضاه لزم شرحه لسعادتكم بذلك

(صورة الامر العالي الصادر للداخلية في ٤ رمضان

سنة ٨٧ غمرة ٥٤) صار منظورنا قرار المجلس الخصوصي هذا رقم ٤ صفر سنة ٨٧ غمرة ٧١ بما استنسب في احالة قضايا موارث العيسوية الموضحة به على المجلس لنظرها به وما يقتضي الحال للحكم فيه بالوجه الشرعي يتحول على المجلس العلمي الجاري انعقاده بالاستئناف لاجرى مائص بالقرار وحيث وافق لدينا ما رآه المجلس في هذا الخصوص اصدرنا امرنا هذا لكم لتجروا بمقتضاه (صورة قرار المجلس الخصوصي) وردت مكاتبات

لنظارة الداخلية من محافظة مصر ابتداء ٢٣ محرم سنة ٨٥ غمرة ١٢٥ بما ظهر لها من دعاوي موارث متوفين من العيسوية الجاري تسوية تركهم بالبطريكخانات والداخلية اجرت استكشافات واستعلامات ثم احالت رؤية ذلك على المجلس الخصوصي فتليت به بيانات هذه المواد فتبين انهم مخصين بثمانية تركات منهم اربعة ببطريكخانة الاقباط بمصر وورثاهم بعضهم يطلب ميراثه على مقتضى حكم الشريعة الغراء وقضية ببطريكخانة الاقباط الكاثوليك وفيها وارث يلمس ذلك ايضا ثم في ضمنها دعوى وصاية وايقاف لم تكن مسجلة وبعض الورثة لم يصدق عليها والبطريكخانة تريد اجراها وسادس قضية تخص بتركة ببطريكخانة الروم الارثوذكسية ومحولة بالتاس احد الورثا على المجلس العلمي وفيها وارث اخر وتأخر عن الحضور برؤيتها شرعا وسابع قضية في تركة ببطريكخانة الروم الكاثوليك ومدعي الوراثة يقول ان البطريكخانة اخذت تركة مورثه لما بغير حق وثامن قضية في تركة حرمة ببطريكخانة الارمن ومدعي الوراثة لما وهو زوجها تابع ببطريكخانة السريان ويقول ان زوجته سريانية لا ارمنية ونظرت لها قضية بحضور جناب بطاركة الملل وعطي فيها جواب من طوائف الكاثوليكين بموافقة احالتها على الشريعة المحمدية وهذه القضايا تداولت فيها المكاتبات بين دواوين الحكومة وبعضها وفيها البعض من سنوات سابقة ثم

علم انه في العهد السابق صدر منشور من الداخلية للاقاليم في سنة ٧٣ بان موارث العيسوية ومتروكاتهم يترخص للاساقفة في سماعها وفصلها على مقتضى قواعد ديانتهم اذا رغبوا المدعين فصلها عندهم فان لم يرغبوا ذلك وطلبوا فصلها بمعرفة الشريعة المحمدية فيصير اجابتهم لطلبهم الاقضايا الاملاك والعقارات والمبايعات المختصة بالتبليك فهذه يجري الحكم فيها شرعا بحاكم المدير بات بدون مدخل للاساقفة وبالمداولة والمذاكرة عن ذلك بالمجلس الخصوصي روي حيث تبين من هذا ان بعض ارباب التركات العيسوية متشككين من بطريكخاناتهم ويريدوا احالة فصلها على الشريعة المحمدية والبعض يطالب ذات البطريكخانة بموارث وغير هذا مما يختص في مسألة الوصاية والوقف الصادر فيها وفيما تعامل به الاوصيا منشورات عمومية فقد مضت مدة مديدة في اشغال دواوين الحكومة بمكاتبات عديدة مع دوام التشكي والتضرر فلاجل فصل هذه المواد واحقاق الحق يوافق احالة هذه القضايا على المجلس المحلي وبه تصير المرافعة بين المدعين ومن ينوب عن البطريكخانات وما ينظر في كل قضية يحكم فيه المجلس المحلي على ما تقتضيه القواعد المرعية والنظام ويصدر عنه خلاصات الحكم ليجري تنفيذها حسب اقتضاها وما يقتضي الحال للحكم فيه بالوجه الشرعي فيتحول من المجلس المحلي على المجلس العلمي الجاري انعقاده في مجلس الاستئناف لرؤيتها وفصلها به ويعتمد فيه الحكم بمقتضى الاعلام الشرعي الذي يصدر عن ذلك ولاجل نجاز هذه المواد وسهولة فصلها على الوجه المشروع ويجوز من المحافظة للبطريكخانات بان لا يحصل تأخير في ارسال من يطلب بواسطتهم من المدعين او من يطلب بالنيابة عن نفس البطريكخانات محل المحاكم منعاً لتضرر المتشككين هذا الذي روي وباعراضه للاعتاب السنية اذا وافق يصدر الامر العالي باجراء لاجل نشره من الداخلية الى جهات الحكومة ثم الى البطريكخانات بواسطة دواوين المحافظات لاجل العمل بمقتضاه كما استقر عليه الرأي

بطر كخانة — (ر) ارمن كاثوليك — روم كاثوليك — اقباط — خلاف قضاي (لا ٨٠) — تركيا

**بطلان** — { (قانون مرافعات) في الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب او غيرها }  
(م) ١٤٨ اذا كانت الورقة التي اقيمت بها دعوى اصلية او دعوى من المدعى عليه على المدعي في اثناء الخصومة او غير ذلك باطله وحضر الخصم المطلوب حضوره فبزول ما اشتملت عليه تلك الورقة من البطلان ويسقط الحق في الدفع به — ومع ذلك يجوز للخصم الذي تخلف عن الحضور ان يرفع دعوى بطلان ورقة الطلب في وقت المعارضة في الحكم الصادر في غيبته او في وقت استئناف الحكم انما يجب عليه اجراء ذلك قبل ابداء اي مدافعة اخرى (م) ١٢٩ يزول بطلان كل ورقة من الاوراق المذكورة سابقا بمجرد الرد عليها من الخصم بما يستفاد منه انه اعتبرها صحيحة او او بمجرد حصول اي شيء من الاجراءات المترتبة على تلك الورقة بصفة كونها صحيحة

**بطلان** — (ر) ابطال

**بطلان المرافعة** — (ر) ميعاد — مرافعة —

**بطلان المرافعة بسبب انقطاعها** — (ر) مرافعة (ق) ٣٠١ الى ٣٠٤

**بطلان عقد الشركة التجارية** — (ر) شركة (ق) ٥١ الى ٥٥

**بطلان العقود مع المفلس** — (ر) افلاس (ق) ٢٢٩ — ٢٣٠

**بطلان الصلح مع المفلس** — (ر) صلح (ق) ٣١٧ (٣١٩)

**بطلان القرض البحري** — (ر) اقتراض (ق) ١٥٦

**بطلان مشاركة السيكورتاه** — (ر) سيكورتاه (ق) ١٩٠ — ١٩١ — ١٩٩ — ٢٠٧ — ٢٠٩

**بطلان** — (ر) احكام (ق) ٢٤٠

**بقر** — { منشور من نظارة الداخلية في ١٤ صفر سنة ١٣٠٢ (٢ دسمبر سنة ١٨٨٤) }

انه بالنسبة لحصول بعض اصابات بالتيفوس في الابقار المحضرة من بلاد المسكوب برسم الجيش الانكليزي في الموجود في اسبوط واصوان وجرجا فالادارة تحتم على تنفيذ الاوامر الجاري العمل بمقتضاها محافظة على حالة صحة مواشي البلدة ومنعاً لانتشار هذا المرض وقد تقرر من مجلس النظار بمنع نقل مواشي داخل القطر اذا كانت من الواردات الوسخة وتعمل الكورنتينة عليها في اسكندرية وذلك من ابتداء ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ولا يصرح لها بالخروج من اسكندرية بل تدبج حال وجودها بالاكورنتينة ولحومها يمكن استعمالها فيها للمأكول فاذا يجب عليكم دقة النظر والالتفات الى حالة صحة

مواشي جهتم للوقوف على ما اذا كانت حالة صحتها جيدة ام لا وعند حصول اي اصابة بالتيفوس البقري تبادروا بتنفيذ الاوامر الصحية مع اعلان الادارة بالتعرف واما الجنيات التي مرت عليها الحيوانات ولو لم يحدث بها اصابة بالتيفوس ينبغي الالتفات والاعتناء الخاصي لتبخير الزراب التي كانت بها ومن حيث استقرار الراي على ذبح كافة المواشي المسكونية المحضرة لجرجا واسبوط وظهر فيها بعض اصابات بالتيفوس فعليكم باتباع الاوامر المتوه عنها في المادة الثالثة عشرة من الامر العالي الرقيم غرة فبراير سنة ١٨٨٣ والتعليمات المختصة بالتيفوس البقري فيما يتعلق بالجلود والحوافر والقرون والعظام والزراب والسباخ والاواني وما شاكل ذلك بغاية الدقة — المسطر بهذا هو صورة ما نشر من ادارة الصحة العمومية لحكام باشية المديريات والمحافظات بما يتبع اجراءه في شأن الابقار المحضرة من بلاد المسكوب برسم الجيش الانكليزي الموجود في اسبوط واصوان وجرجا وحيث ان الادارة المحكي عنها رغبت بما ورد منها لها في ٨ صفر سنة ١٣٠٢ غرة ٥٧٤ صدور الاوامر اللازمة للمديريات والمحافظات باجراء مفعول ذلك المنشور بالاتحاد مع حكاء باشياتهم فلزم الشرح تكمل للمعلومية بما اشتملت عليه تلك الصورة والتنبيه بمراعاة الاجراء بمقتضاء بالاتحاد مع حكيم باشي ذاك الطرف كما هو مطلوب

**بقر** — (ر) ماشية — حيوان — حميز (ق) ٤٥٤

**بكر** — (ر) مهر — نكاح (ش) ٥٥

**بلاط** — (ر) دخولية منشور غرة ٤٦

**بلاغ** — (ر) ضبطية قضائية: دعوى عمومية: قاضي التحقيق بلدية اسكندرية — { ترجمة امر عال صادر في ٢١ يناير (سنة ١٨٩١) ٢٩٦ (سنة ١٣٠٦) }

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٨ (٣ شعبان سنة ١٣٠٥) القاضي بتحصيل بعض رسوم لغاية ٣١ دسمبر سنة ١٨٨٨ لتوريدها لصندوق قومسيون بلدية اسكندرية — وبناء على قبول الدول وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والمالية وموافقة رأى مجلس النظار امرنا بما هوآت — (م) ١ يستمر تحصيل الرسوم المقررة بمقتضى امرنا الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٨ (٣ شعبان سنة ١٣٠٥) المشار اليه

لمدة سنة اخرى اعتباراً من اول شهر يناير سنة ١٨٨٩  
بلدية اسكندرية — (ر) الملحق الذي يلي هذا القاموس  
بلغارستان — (ر) روسيا ٢٨ ر سنة ١٢٩٧  
بلكون — (ر) تنظيم  
بلوغ — (احوال شخصية) في سن التمييز والمراهقة والبلوغ  
(م) ٤٩٤ من التمييز للولد سبع سنين فأكثر فاذا بلغ سن  
الغلام سبع سنين ينزع من المحاضنة وتنتهي مدة حضانه وفي  
الانثى تنتهي ببلوغها حد الشهوة وقد ينسحب سنين وهو سن  
المراهقة لها ومن المراهقة للغلام اثنتا عشرة سنة (م) ٤٩٥ بلوغ  
الغلام بالاحتلام والانزال والاحبال وبلوغ البنت بالمحيض  
والحمل والاحتلام مع الانزال فان لم تظهر هذه العلامات يحكم  
ببلوغها اذا بلغا من السن خمسة عشرة سنة (م) ٤٩٦ اذا بلغ  
الصبي والصبية رشدين تزول عنها ولاية الولي والوصي ويكون لها  
النصرف في شؤون أنفسهما ولا يجبران على النكاح الا اذا كان  
بينهما عاوان وجنون ولا تزول عنها ولاية الولي او الوصي في المال  
يجرد البلوغ بل بظهور الرشد وحسن النصرف في المال  
(م) ٤٩٧ لا خيار للوالد بين ابويه قبل البلوغ ذكراً كان وانثى  
(م) ٤٩٨ اذا بلغ الغلام رشيداً وكان مأموماً على نفسه فله  
الخيار بين ابويه فان شاء اقام عند من يختاره منها وان شاء  
انفرد عنها (م) ٤٩٩ اذا بلغت الانثى مبلغ النساء فان كانت  
بكرًا شابة او ثيباً غير مأموماً فلا خيار لها ولا يباها او جدّها  
ضمها اليه وان كانت بكرًا ودخلت في السن واجتمع لها رأي  
وعفة او ثيباً مأموماً على نفسها فليس لاحد من اوليائها ضمها اليه  
بلوغ — (ر) وصي (ش ٤٧٦ — ٤٧٨ — حجر  
— رشد — قاصر — بيت المال — مجلس حسي  
بناء — (ر) املاك الميري ١٣ ديسمبر سنة ٨٨  
بناء ارضي — (ر) ارتفاق (ق ٣٤ — ٥٥  
بناء بادوات الغير — (ر) ملحقات الملك (ق ٦٤  
بناء (تجديد) (ر) اضافة ملحقات الملك  
بناء عذب وكفور — (ر) عذبة — كفر  
بناء على ارض الغير — (ر) اضافة ملحقات الملك (ق ٦٥  
بناء محل — (ر) تنظيم  
بنت (خطف البنات) — (ر) قبض (فق الباب الخامس  
بنت غير تاجرة — (ر) كبيالة (ق ١٠٩  
بندقية — (اطلاق البنادق) — (ر) مخالفات (فق ٣٤٤  
بندقية venise — اطلب المعاهدات مع جمهورية  
البندقية (الوندبة) في الملحق الذي يلي هذا القاموس  
بنك عقاري — امر عال صادر في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠  
بناء على ما عرضه علينا ناظر ماليتنا وموافقة رأي

مجلس نظارنا ومن بعد الاطلاع على عقد الشركة  
الابتدائي الواقع بين بنك السوسيته جنرال اسيه  
(الشركة العمومية) وبنك الكريدي ليونيه  
وبنك الاسكونت يباريس للحصول على اذن بعقد  
شركة مساهمة تسمى بشركة الكريدي فونسييه المصري  
(اي البنك العقاري) ومن بعد الاطلاع على  
النظامنة الموضوع لهذه الشركة ومقدم من الموسيو  
مبيل هوار والموسيو ايدوار كلاينين باسم البنوكه  
المذكورة اعلاه وبطريق توكليلها عنها ومن بعد  
الاطلاع على المدون بمادة ٤٦ من قانون التجارة ناصر  
بما هوأت (م) ١ البنوكه المذكورة اعلاه وهي بنك  
السوسيته جنرال وبنك الكريدي ليونيه وبنك  
الاسكونت يباريس مصرح لها بان تؤسس تحت  
مسوليتها في القطر المصري شركة مساهمة تسمى بالبنك  
العقاري المصري بحيث انه لا يترتب على هذا التصريح  
ادنى مسؤولية تعود في اي حال من الاحوال على الحكومة  
وبشرط ان البنوكه المذكورة تتبع في ذلك قوانين  
القطر وعوائده ونصوص النظامنة الموضوع لشركة  
المساهمة السالفة الذكر ومرفوعة نسخة منه بهذا الامر  
عليها امضا الموسيو هوار والموسيو ايدوار كلاينين  
الوكيلين المذكورين (م) ٢ هذا التصريح لا يجعل  
لشركة المساهمة المذكورة المسماة بالبنك العقاري  
المصري حق امتياز ولا احتكار من اي نوع كان  
\* نظامنة البنك العقاري المصري \*

اي بنك اتسليف النقود على رهن عقارات  
بالقطر المصري  
(الباب الاول) \*  
(في اسم الشركة والغرض منها ومدتها ومحلها)  
(م) ١ الشركة تسمى بالبنك العقاري المصري  
والغرض منها (اولا) ان تقرض اصحاب العقارات  
بالديار المصرية مبالغ برهن عقار تسدد اما باقساط  
سنوية ان كانت لمدة طويلة واما بالتدريج او دفعة  
واحدة ان كانت لميعاد قصير (ثانيا) ان تخرج بقدر  
قيمة ما يتعهد به المستقرضون فقط سندات برهونات  
عقارية او عادية يحصل تداولها في المعاملات وتكون



واجبة الاداء اما قدرًا بقدر او بزيادة شيء على قيمتها وبانصبا او بغير انصبا. وبفوائد تدفع في اوقات دورية او على لاجل ما على الاصل لتأديتها معه او بدون فوائد ولا تكون فائدة السندات ذوات الانصبا اقل من ثلاثة في المائة خلاف الانصبا والشركة المذكورة مأذونة ايضا باعطاء سلف بالقطر المصري على رهن عقار او بدونه للجمعيات المشتركة في اشغال او عمليات ملتزمة باجرائها للمبري بشرط حصولها على اذن خصوصي بذلك والجمعيات التي لم يكن لها معاملة مع المبري والجهات المنفعة العامة ومرخص لها ايضا في اشتراء الديون المكحول اداؤها برهونات عقارية وفي فتح اعتماد بحسابات جارية على رهونات اما عقارية او عادية وفي دفع قيمة ما ينقدم لها من السندات الموثقة برهن عادي مقابلة اجراء اسقاط عليها — ولهذا الشركة التعامل مع قوميات السيكرتاه التي تكون مراكزها بالبلدة او يكون لها وكلاء فيها لسهولة حصول المقترضين على الوفاء (م) ٢ للشركة ان تقبل بفائدة او بدون فائدة مبالغ على سبيل الوديعة بشرط ان لا تتجاوز قيمتها ربع رأس مال الشركة الاصل ويحوز ان تكون الامانات من نقود او اوراق ذات قيمة او سندات ايراد ولا يجوز تشغيل نقود الوديعة الا في سندات معتمدة مأمونة العاقبة لاصعوبة ولا تأخير في تبديلها بنقود (م) ٣ مدة الشركة تسع وتسعون سنة تبتدى من اول شهر يناير سنة ١٨٨٠ ومركزها بالمحروسة ولها فروع بالاسكندرية وحيث يرى مجلس الادارة لزوم ايجادها بها من مدن القطر المصري واوروبا

#### \* (الباب الثاني)

(في رأس مال الشركة والاسهم والتقاسيط)  
(م) ٤ رأس مال الشركة مقداره اربعون مليوناً من الفرنكات وهو مخصص لضمانة تعهدات الشركة ومنقسم الى ثمانين الف سهماً قيمة كل سهم منها خمسمائة فرنك — ومجلس الادارة يقدر قيمة الاقساط المقنضي توريدها وبين كيفية الدفع وميعاد الاداء وفي حالة حصول زيادة في رأس مال الشركة واخراج اسهم جديدة لا يجوز عطاء هذه الاسهم باقل من قيمتها — وللاذين بأيديهم

الاسهم السابق اخراجها حق الاولوية في الالتزام بالنصف من الاسهم المقنضي اخراجها بنسبة سندات الاسهم الحائزين لها وللمقرر لهم بمادة ٨٠ حصص على التأسيس حق الاولوية في النصف الآخر منها ومجلس الادارة يحدد المواعيد والكيفية التي بواسطتها يمكن طلب تقرير هذا التخصيص فيها (م) ٥ قيمة الاسهم تدفع في محل الشركة بالمحروسة والاسكندرية وباريس ولوندره في المواعيد التي تتحدد بمعرفة مجلس الادارة ولا تشكل الشركة بوجه قطعي الا بعد تأدية مقدار الربع من رأس المال وبعد دفع الربع الاول يعطى لارباب الاسهم سند بتمرة متتابعة يتقيد فيه الدفعات التي يصير تأديتها بعد واما المبالغ الباقية من قيمة الاسهم تحت الدفع فانه يصير طلب تأديتها كلها او بعضها على حسب اللزوم والحاجة بواسطة اعلانات يصير درجها مقدماً بشهرين في جرنالين من جرائل كل من مدن المحروسة واسكندرية وباريس ولندرة (م) ٦ يختصب للشركة وجوباً على كل مبلغ يتأخر دفعه الفائدة القانونية اعتباراً من يوم الاستحقاق بدون تداعي (م) ٧ وعند عدم الدفع في ميعاد استحقاقه يصير اعلان غمر السندات المتأخر دفع قيمتها بدرجها في جرنالين من جرائل المحروسة واسكندرية وباريس ولوندره وبعد هذا الاعلان بشهر واحد يكون للشركة الحق في اجراء بيع الاسهم بمعرفة سماسة او صياغة بمحلات البورصة بسكندرية وباريس ولوندره على ذمة اربابها الذين يتأخرون عن الدفع في وقته بدون احتياج لانذار بتكليف رسمي ولا اجراءات قانونية — ويبطل التعامل بالاسهم المباعة على هذا الوجه ويعطى للمشتري اسهم جديدة بدلها بنفس غمرها وكل سند لا يشتمل على تأشير مستوفياً ذكر التقاسيط الحالة يبطل تداوله في المعاملات وما اشتملت عليه هذه المادة من الاحتياطات لا يمنع الشركة من اجراء الطرق القانونية العادية (م) ٨ الثمن الناتج من البيع يكون من بعد خصم المصاريف حقاً للشركة محسوباً بالوجه القانوني مما يكون مطلوباً لها من صاحب السهم الملغى مع ملزوميته بفرق العجز ان ظهر ومحاسبته بفرق الزيادة ان وجد (م) ٩

## \* (الباب الثالث)

## (الفصل الاول - في مجلس الادارة)

(م) ١٥ يتولى ادارة الشركة مجلس مركب من سبعة عشر عضواً تعيينهم الجمعية العمومية - وخلافاً لهذه القاعدة اول مجلس يكون تعيينه بمعرفة مؤسسي الشركة في سند عقدها - ويستمر في مباشرة اعماله لمدة خمس سنوات وبعدها يصير تجديد خمسة اعضاء في كل سنة والاعضاء المنفصلون عنه يكون تعيينهم بطريق القرعة ويجوز اعادة انتخابهم ثم يكون التجديد بالاقدمية (م) ١٦ يلزم ان يكون لكل مدير مائتا سهم اسمية لا يباح له التصرف فيها مدة توظيفه وعليها دفعة دالة على عدم جواز التصرف فيها ومودعة بصندوق الشركة (م) ١٧ يعين المجلس وقتياً بدل من تخلو وظيفته عند خلو محل او أكثر به ويحصل انتخاب البدل انتخاباً قطعياً بمعرفة الجمعية العمومية في اول اجتماعها بعد ذلك - والمدير الذي يتعين بدل آخر على وجه ما ذكر لا يبقى في الادارة الا لغاية المدة التي تنتهي فيها وظائف من حل محله (م) ١٨ يعين مجلس الادارة من اعضائه رئيساً ووكيلاً وعند غيبتها يتعين منهم وقتياً بمعرفة المجلس المذكور من يؤدي وظائف الرئيس (م) ١٩ ينقعد بمجلس الشركة مجلس الادارة كلما اقتضت مصالحها انعقاده وبالأقل مرتين في كل شهر ويتبين بصدر مضبطة كل جلسة اسماء الاعضاء الحاضرين به وتكون قراراته باغلبية آراء الاعضاء الحاضرين وعند اختلاف الآراء يصير ابقاء المادة لعرضها للمجلس الآتي فان اختلفت الآراء فيها ثانية فانه يقضي برفضها ولصحة القرارات واعتمادها لابد من حضور ثلاثة مديرين - فان لم يحضر الاثلاثة اعضاء فيكون اتحادهم في الرأي شرطاً لصحة المداولة والاستنابة في اعطاء الرأي بمجلس الادارة غير جائزة - والمجلس الادارة ان يختص ببعض او كل تصرفاته واحداً او أكثر من اعضائه بتوكيل مخصوص في اشياء معينة او زمن معين (م) ٢٠ يتحرر بمذكرات مجلس الادارة مضابط تنفيذ في دفتر موجود بمجلس الشركة ويمضي عليها من الرئيس ومن احد الاعضاء الحاضرين

للشركة انشاء سندات اسمها بالاسماء او خالية الاسم وتلك السندات تستخرج من دفتر قسمة منيرة بنمرة وعليها امضاء اثنين من المديرين ودمغة الشركة (م) ١٠ تتناقل السندات التي بالاسماء بتحويل ينقيد بدفاتر الشركة ولذلك يتسلم لها اقرار بالتحويل واقرار بقبوله مضمي احدهما من المحيل والثاني من المحال له - ولا يتأتى النقل سواء كان بالنسبة للمتعاملين بين بعضهم او بالنسبة للشركة الا بواسطة تسجيل التحويل الواقع بناء على الاقرارين بدفاتر الشركة والامضاء عليه من اثنين من المديرين او اثنين من وكلاء مجلس الادارة - والشركة تختتم طلب التصديق على امضاء واهلية الطرفين من احد الصيارفة بباريس وبلوندره او من اثنين من السماسرة بسكندرية والمحروسة وفي هذه الحالة لا تكون الشركة مسئولة عن صحة التحويل ومجرد التسليم في السندات الخالية من الاسم يكفي لانتقال ملكيتها (م) ١١ كل شريك مساهم له ان يودع سندات اسهمه في صندوق الشركة ويطلب بدلها ايضالاً باسمه وبمعرفة مجلس الادارة يكون ربط شروط التسليم وبيان كفيته ونقد بمصاريف الايصال ومصاريف مبادلة السندات (م) ١٢ لكل صاحب سهم حق في نصيب من ملكية راس مال الشركة وتقسيم الارباح بنسبة عدد الاسهم المعطى بها سندات ويدفع لمن يده السند ما يخص كل سهم من الارباح اسمياً كان او غير اسمي والدفع له صحيح معتبر (م) ١٣ لا يلزم ارباب الاسهم الادفع قيمة كل سهم وممنوع طلب نقود بعد ذلك (م) ١٤ السهم لا يقبل القسمة فلا تعتمد الشركة غير مالك واحد للسهم والحقوق والواجبات المرتبطة بالسهم تتبع سنده في اي يد انتقل اليها وامتلاك السهم يستلزم قانوناً الرضا بقبول نظامنامه الشركة وقرارات الجمعية العمومية - ولا يجوز لورثة الشريك المساهم او مدائنيه باي علة كانت طلب وضع الاخنام على اموال الشركة ولا طلب تقسيم ما يمكن تقسيمه او بيع ما لا يمكن تقسيمه بالمزاد ولا التداخل باي وجه كان في الادارة وعند المطالبة بحقوقهم ما لم الا التعويل على دفاتر جرد موجودات الشركة وعلى قرارات الجمعية العمومية

وصور وملخصات تلك المذكرات المعدة لان تتقدم  
لجهات الحكم او غيرها يتصدق عليها من الرئيس او  
من القائم بوظائف الرياسة من الاعضاء (م) ٢١  
يتذاكر المجلس في شؤون الشركة وبالاخص المشاركات  
والمصالحات والاتفاقات وجهات صرف النقود وتحويل  
الايرادات المقررة على الميري او غيرها واشتراء  
الذممات او غيرها من الحقوق المعنوية والتنازل  
عنها بضمانة او بدون ضمانة والرجوع في رهن العقار  
وتترك الحقوق العينية او الذاتية ورفع المحجوزات او  
ابطال تسجيل الرهونات العقارية بدون دفع والدعاوي  
مدعية كانت او مدعى عليها فيها ويرخص في شراء  
العقار لاعداده لحل الشركة ان اقتضى الحال ويؤذن  
ايضاً بشراء العقار من المزايد للتأمين على تحصيل  
الديون المطلوبة للشركة — اما اذا تجاوز ثمن المبيع  
في المزايدة خمسة وعشرين الفا من الفرنكات فلا يجوز  
للشركة ان تشتريه بمبلغ ازيد باكثر من قيمة الربع  
من اصل مطلوبها وفوائده المتأخرة وملحقاته ويرخص  
في بيع ومبادلة العقارات بالراضاة او بالمزاد  
بشرط ان لا يتجاوز في حالة المبادلة الفرق المتعين على  
الشركة دفعه ربع قيمة العقار المستبدل — ويتذاكر  
ايضاً في شأن ترتيب سيره الداخلي والشروط العامة  
التي عليها مبنى تحرير الكونتراتات اي العقود وقبول  
طلبات السلفة وانشاء وتصريف سندات الشركة  
وبيعها واشترائها وما يدفع معجلاً من اصل ما يصير  
ايداعه من سندات رهن العقار او سندات برهن  
عادي والسلفة برهن عقار او بغير رهن ومصاريف  
الادارة والمشاركات التي يصير عقدها مع كوميانيات  
السيكورتاه لتسهيل الاقتضاء من المديونين او اي  
طريقة غيرها يتأتى من هذا القرض في الاحوال  
المنبئة عليها بالمادة الاولى وانشاء الفروع وابطالها  
والادارات او محلات التوكيل — ويتذاكر ايضاً في  
شأن الحسابات السنوية التي تعرض على الجمعية  
العمومية وتعين مقدار ما يصير تخصيصه من الارباح  
وكافة ما يقتضي عرضه على الجمعية المذكورة من  
طلب زيادة راس مال الشركة والمحو والاثبات في  
قوانينها وامتداد مدتها وانقضاءها قبل نهايتها ان

اقتضى الحال لذلك وبالجملية للمجلس المذكور ان  
ينظر في كل ما فيه صالح لادارة الشركة (م) ٢٢  
اعضاء مجلس الادارة بالنسبة لوظائفهم لا يلزمهم ادنى  
التزام شخصي فلا يسألون الا عن اجراء ماموريتهم  
(م) ٢٣ لمجلس الادارة ان ينتدب لاجل نجاز  
الاشغال السائرة واحداً او اكثر من اعضائه بل واحداً  
او اكثر من المديرين ينتخبهم من غير اعضائه انما  
يتعين ان يكونوا من الشركاء وبشرط ان يودع هؤلاء  
المديرون في صندوق الشركة مقداراً من الاسهم  
الاسمية التي يمتلكونها معادلاً بالاقل للمقدار المتعين  
على كل مدير امتلاكه (م) ٢٤ يعلى للمديرين  
على الحضور بالجلسات معلوم يتعين قدره بمعرفة  
الجمعية العمومية ومقرر لم زيادة على ذلك بمادة ٧٧  
نصيب من صافي الارباح

#### (الفصل الثاني - في المفتشين)

(م) ٢٥ المفتشون عدتهم اثنان يكون تعيينها بمعرفة  
الجمعية العمومية وخلافاً لهذه القاعدة يكون تعيين  
الاثنين المفتشين اول مرة بمعرفة المؤسسين في عقد  
الشركة وفي كل سنة يصير تجديدها ويجوز اعادة  
انتخابها المرة بعد المرة وان مات او خرج احد المفتشين  
فعلى المفتش الموجود مداركة بدله مؤقتاً ومرتب  
للمفتشين على عملها معلوم سنوي يصير تقديره بمعرفة  
الجمعية العمومية (م) ٢٦ على المفتشين الاعتناء  
بمراجعة نصوص نظامنامه الشركة بوجه الدقة ولها ان  
يحضروا بالمجلس ورأى بها فيه انما هو على سبيل الاستشارة  
وعليها مباشرة انشاء السندات واصدارها ومراجعة  
دفاتر الجرد والحسابات السنوية وتقديم ملحوظاتها  
عنها للجمعية متى استنصوباً ذلك — وينبغي ان  
يتقدم لها عند طلبها دفاتر المحاسبة وكافة القيودات  
على وجه العموم ولها في اي وقت ما تحقّق حالة الصندوق  
ومحفظة السندات — ولها الحق في طلب انعقاد الجمعية  
العمومية في غير وقته المعتاد متى اتحد في الرأي على ذلك

#### (الفصل الثالث - في الجمعية العمومية)

(م) ٢٧ الجمعية العمومية بتشكيلها على وجه منتظم تكون  
ناطقة عن جميع ارباب الاسم وتترتب هذه الجمعية  
من ملك من ارباب الاسهم خمسين سهماً بالاقل

فأوجب الخمسين سهماً حق في رأي واحد ولصاحب المائة رأيان اثنان وهكذا بزيادة رأي لكل خمسين سهماً ومع ذلك لا يجوز ان يكون لاحد عن نفسه او بالنيابة عن غيره أكثر من خمسة عشر صوتاً مهما كان عدد الاسهم المالك لها ولكل مساهم مباشرة حقوق كل من كلفه بان ينوب عنه انما بشرط عدم تجاوز الخمسة عشر صوتاً المذكورة عن كل واحد ممن يكون نائباً عنه — ومن لم يكن بنفسه صاحب سهم لا يجوز له اعطاء رأي بصفة وكيل عن شريك مساهم (م) ٢٨ وكل من اراد من ارباب الاسهم الحضور في الجمعيات العمومية يلزمه ان يثبت قبل انعقاد الجمعية بثلاثين يوماً بالاقبل انه سلم سندات اسهمه لمحلى الشركة او للحالات المعينة بمعرفة الادارة (م) ٢٩ تجتمع الجمعية العمومية عادة في محل الشركة في ظرف شهرين من كل سنة وتجتمع على خلاف المعتاد كلما صدر من مجلس الادارة قرار يلزم انعقادها او ان توافقا المفتشان على طلب انعقادها (م) ٣٠ طلبات انعقاد الجمعية تكون قبل الاجتماع بستة اسابيع بواسطة درج اعلانات يتكرر درجها كل ثمانية ايام بجزائرين من كل من مدن القاهرة وسكندرية وباريس ولوندره (م) ٣١ وتصح مداولة الجمعية العمومية متى بلغت قيمة اسهم الحاضرين بها او المستثنين ما يساوي ربع راس مال الشركة — فان فقد هذا الشرط في اول مرة للاجتماع يصير طلب انعقادها مرة ثانية بعد مضي شهر بالاقبل وفي هذا الاجتماع الثاني تكون قرارات الجمعية معتمدة وصحيحة مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين او مقدار الاسهم الحاضر عن اربابها وكلاء (م) ٣٢ تكون الجمعية العمومية تحت رئاسة رئيس مجلس الادارة او وكيله عند غيبته او الاكبر سناً من اعضاء مجلس الادارة ويقوم بتأدية وظيفة جمع الاراء اثنان من الاكثر حصصاً من الحاضرين وكاتب السر يكون تعيينه بمعرفة القلم (م) ٣٣ تكون قرارات الجمعية باكثرية آراء الاعضاء الحاضرين فاذا اختلفت الآراء فالطرف الذي ينضم اليه الرئيس يكون هو المرجح في الرأي (م) ٣٤ اذا دعت الجمعية العمومية للذاكرة في

اجراء تغييرات في النظامنامه وزيادة في رأس مال الشركة وامتداد مدة الشركة او انقضاءها قبل نهاية مدتها او اختلاطها مع شركة واحدة او شركات متعددة فلا يتم تشكيلها بوجه منتظم ولا تكون قراراتها صحيحة ومعتبرة اول مرة تجتمع فيها الا اذا تكامل فيها من ارباب الاسهم او المستثنين من يكون لهم اسم تساوي قيمتها بالاقبل نصف مال الشركة — واما في اجتماعها مرة ثانية بعد مضي شهر بالاقبل فان قراراتها تكون صحيحة ومعتبرة مهما كانت عدد الاعضاء الحاضرين او مقدار الاسهم الحاضر وكلاء عن اربابها (م) ٣٥ رئيس المجلس هو الذي يعين المواد المقتضي عرضها على الجمعية للمداولة فيها ولا نصير المداولة في غير ما يكون مندرجاً بالجدول من المواد (م) ٣٦ تسمع الجمعية العمومية ما يتلى عليها من تقرير مجلس الادارة على حركة اشغال الشركة وتنظر ما يتقدم لها من ملحوظات المفتشين وتعين المديرين والمفتشين كلما اقتضى الحال تعيين بدلهم وتناقش في الحسابات وتصدق عليها ان وجدت صحيحة او تطلب تعديلها وتعين مقدار ما يلزم توزيعه من الارباح — وتقضي مع مراعاة حدود النظامنامه في كل ما يخص مصالح الشركة ومع اتباع ما هو مدون بهذه المادة فيما اذا دعت لاعطاء رأي في المواد المذكورة بمادة ٣٤ — ومتى كان مبنى مذكرة الجمعية على التصديق على الميزانية وعلى الحسابات وعلى توزيع الربح ينبغي ان تكون مذاكرتها مسبقة بتقرير من المفتشين والا كانت لاغية (م) ٣٧ قرارات الجمعية العمومية الصادرة على وفق نظامنامه الشركة يكون واجباً العمل بها على جميع ارباب الاسهم حتى الغائبين او المخالفين (م) ٣٨ القرارات المذكورة يتحرر بها مضابط تسجل بدقتر مخصوص ويمضى عليها من اغلب الاعضاء المتكون منهم القلم ويلصق بكل محضر قائمة مشتملة على عدد الاعضاء الحاضرين بالجمعية وعدد الاسهم الحاضر وكلاء عن اربابها ونسخ الجرائيل المندرج بها الاعلانات ويكون على هذه الاوراق الامضاء الموضوعة على المضابط (م) ٣٩ الاستشهاد بقرارات الجمعية للالاثبات لدى الغير تكون بصور او

ملخصات مصدق عليها بالمطابقة للاصل من المدير المندوب

### ❖ الباب الرابع ❖

#### (في شروط السلفة)

(م) ٤٠ للشركة طريقان في اعطاء السلفة برهن عقار الطريقة الاولى ان تكون السلفة لميعاد طويل فتسدد باقساط سنوية توفي الدين في مدة اقلها عشر سنوات واكثرها خمسون سنة والثانية ان تكون السلفة لميعاد قصير فتسدد بالتدريج او دفعة واحدة وللمقترضين ان يطلبوا قبض قيمة السلفة نقوداً (م) ٤١ لا تعطي الشركة لارباب العقار سلفة الا على اول رهن — وتعتبر مأخوذة على اول رهن السلفة التي يكون مبلغها معداً لسداد ديون للحصول على فك رهن سابق متى ترتب على السداد او نقل الرهن باسم الشركة جعل رهن العقار المقرر لها في اول رتبة وبدون ان يزاكما احد فيه — ففي هذه الحالة تحجز الشركة بطرفها قدرًا كافيًا من المبلغ المقترض الى ان يتحقق لها جعل رهنها العقاري في الرتبة الاولى وان كان العقار مرهونًا في ديون لم تدفع او لم يعل ميعاد دفعها فللشركة مع ذلك اعطاء السلفة بشرط ان لا يتجاوز قيمتها مع اصل مبلغ الديون المذكورة وما يتبعه من اي نوع كان حد الستين في المائة من قيمة العقار طبقاً لمادة ٤٤ الآتية (م) ٤٢ لا يحظى بمزية السلفة من الشركة (اولا) محلات التيارات (ثانيا) المعادن والمحاجر (م) ٤٣ لا تقبل الشركة رهناً في السلفة لميعاد ممتد غير العقار الثابت ومحقق ايراده (م) ٤٤ لا يتجاوز مبلغ السلفة ستين في المائة من قيمة العقار ومحلات المعامل والفوريقات لا يصير نفوقهما الا بحسب مانساوي بقطع النظر عن محصول الصناعة (م) ٤٥ لا يمكن بحال من الاحوال ان تكون قيمة القسط السنوي الذي يلتزم المديون بدفعه من سلفة عليه لميعاد ممتد اكثر من صافي ايراد العقار (م) ٤٦ لمجلس الادارة مع ذلك ان يخالف هذه القاعدة في احوال مخصوصة (م) ٤٧ تدفع قيمة كل قسط سنوي من صنف الجنيه المصري او الانكليزي او البنتو — ويحتوي القسط (اولا) على الفائدة (ثانيا) على مقدار الاستهلاك المعين

باعتبار سعر الفائدة ومدة السلفة (ثالثا) على مقدار مرتب سنوي يرسم عمولة ومصاريف لا يتجاوز قيمته اثنين في المائة (م) ٤٨ تدفع الاقساط كل ستة اشهر مقدماً في المواعيد وبالشروط التي يصير تعيينها بمعرفة مجلس الادارة (م) ٤٩ يترتب على عدم دفع قسطين حلول الدين جميعه بعد شهر من تاريخ اذار المديون بتكليف رسمي بالدفع (م) ٥٠ للمديونين ان يقضوا دينهم كله او بعضه قبل حلوله بشرط ان لا تكون قيمة الجزء الذي يصير تأديته منه ادنى من قيمة الربع من السلفة او اقل من مبلغ عشرة الاف من الفرنكات وبشرط الاخبار بذلك مقدماً بستة شهور (م) ٥١ للمديونين الخيار في تعجيل السداد بين ان يدفعوا المطلوب منهم نقوداً وبين ان يوردوا القيمة سندات رهنية عقار او رهن عادي من الاوراق الصادرة من الشركة ومبينة في العقد انما يتعين الوفاء من نقود على من يكون طلب اخذ سلفة نقوداً — وكذا في جميع الاحوال التي توجب حلول دفع راس المال كالتصير في دفع الاقساط او عدم تنفيذ عقد السلفة لا يقبل الدفع الا من نقود — تستحق الشركة تعويضاً بقدر فائدة ستة اشهر لا اكثر على ما يكون صار تعجيله من الدفعات للسداد وعلى ما يكون حاصل المطالبة منها بتعجيله لوجب من موجبات حلول اداء راس المال — والنقود المتحصلة من تعجيل السداد وغيرها مما تحصل الشركة عليه من وجوه اخرى يصير صرفها اما في السداد لاستهلاك الدين بطريق القرعة او غيرها او في مشتري سندات رهنية عقار او سندات برهن عادي واما في سلفة جديدة (م) ٥٢ يجب على المقترض اخبار الشركة في مسافة شهر واحد بواسطة ورقة مخضرم بما يكون اجراء من التصرف في كل او بعض عقاره المرهون واذا حصل منه نقصير في اخبار الشركة بذلك فللشركة ان تطالبه بدفع كامل المطلوب منه وزيادة على ذلك يكون لها الحق في التعويض المقرر لحالة تعجيل السداد قبل وقته (م) ٥٣ يجب على المقترض ايضاً انه يخبر في الميعاد المعين اعلاه بواسطة ورقة مخضرم عن التلف الذي يكون حصل في العقار وعن

على السلفة التي يكون اخذها للشركة ان تطلب منه سداد ما عليه لها وزيادة على ذلك يكون لها عليه حق في التعويض المقرر لحالة تعجيل السداد (م) ٥٩ تثمين العقار المراد رهنه يكون بموجب الحرج وعقد الايجار وغيرها من الدلائل التي يستند عليها صاحب العقار الراغب عقد سلفة وخلاف ذلك للشركة في اي وقت شاءت اجراء كشف آل خبرة بمعرفة مفتشيها — وعلى كل حال يكون التثمين بواقع مجموع صافي الايراد وثمن المبيع معاً وبمصاريف من طرف طالب السلفة (م) ٦٠ متى كان ملك العقار خالياً من الموانع وفيه التأمين الكافي يتقدر بمعرفة مجلس الادارة قيمة السلفة وتحررها كونتراتو شرطي يصير امضاه وتسجيله بقلم الرهونات العقارية وتسجيل الرهن باسم البنك العقاري المصري — فان لم يظهر عند طلب التسجيل رهن سابق على تسجيل رهن البنك المذكور ولا حق من الحقوق العينية على العقار المرهون ولم يكن في التسجيل والحقوق العينية لو وجدت مانع لاعطاء السلفة عملاً بالفقرة الاخيرة من مادة ٤١ فيصرف النظر عنها ويصير تحرير كونتراتو قطعي بالسلفة يذكر فيه استيفاء الاجراءات وتسليم مبلغ القرضه من سندات او نقدية ومبداء الاقساط — وان وجد هناك مانع فلا يصير الشروع في عقد كونتراتو السلفة ويطلب ابطال تسجيل الرهن المدير المندوب وجميع المصاريف الكونتراتو وغيرها مما استلزمه طلب السلفة تكون على طرف الطالب ولولم تتم له السلفة (م) ٦١ للشركة ان شاءت وبشرط اتخاذ الاحتياطات التي تراها مفيدة اثبات السلفة بعقد واحد شامل ترتيب الرهن لها — ولها ايضاً ان تعامل بعقد خصوصي وفتح اعتماد مع ترتيب رهن يعتبر من يوم تسجيله باسمها ولولم تكن القيمة تسلمت الا بعده ولم يكن حصل اثبات التسليم بعقد رسمي

### ❖ الباب الخامس ❖

في سندات رهن العقار وفي سندات الرهن العادي (م) ٦٢ سندات الشركة المحدثه برهن العقار تكون ملكاً لحاملها وهي لميعاد ممتد او لميعاد قصير وبانصاء او بغير انصاء وتسدد قيمتها اما قدر ابقدر او بزيادة فرق عليها

كافة الحوادث التي من شأنها اما تنقيص قيمته واما حصول نزاع في امتلاكه او ضياع حقه في الملكية والا كان ملزوماً بالتعويض المستحق في حالة حلول اداء الدين قبل ميعاده — وعند عدم الاخبار او في جميع الحالات ان اضررت تلك الحوادث بحقوق الشركة فلها ان تطلب منه سداد ما عليه لها وللشركة طلب زيادة توثق ان عرض في العقار المرهون ما يوجب تنقيص قيمته (م) ٥٤ يحل الدين ايضاً مع التعويض المستحق للشركة على تعجيل السداد في حالة اخفاء موانع او مبطلات التصرف في العقار المرهون تحت يد الشركة سواء كانت حدثت من المقترض او كانت من قبل حادثة من مورثيه (م) ٥٥ العقار القابل للتلف بسبب احتراقه بالنار يلزم احرازه من الحرائق بواسطة اعمال سيكورتاه عليه عند قومبانية سيكورتاه ترضاها الشركة بمصاريف من طرف المقترض ما لم تكن الشركة مستحوزة رهناً في دينها على عقار آخر مأمون من النار تساوي قيمته ثلثي المبلغ المقترض خلاف العقار الذي تؤثر فيه النار المرهون تحت يدها — ويشتمل عقد السلفة على تحويل دفع العوض الذي هو قيمة العقار المعمول عليه سيكورتاه للشركة عند حصول حريقه به وتدوم السيكورتاه بدوام مدة السلفة وللشركة ان تطلب ان تكون اعمال السيكورتاه باسمها والدفع من طرفها سنوياً لقومبانية السيكورتاه وفي هذه الحالة يتعل على الاقساط السنوية قيمة ما يصير دفعه (م) ٥٦ في حالة حصول النازلة تقبض الشركة العوض وتحتجز منه مطلوبها وتسلم الباقي منه لمن حلت النازلة بعقاره (م) ٥٧ اذا رأت الشركة انه ترتب من النازلة ضياع الامنية فلها ان تطلب دفع ما يكون باقياً لها (م) ٥٨ يجب على المقترض ان يثبت في وقت طلب اخذه سلفة انه دفع الاموال المتأخرة عليه واموال السنة الجارية بواسطة تقديم ايصالات مستوفية وان اتضح عدم الدفع فالشركة تجري سداد تلك الاموال عنه مقابلة استقطاعها من مبلغ السلفة وفي ظرف شهر يناير من كل سنة تمتد فيها السلفة يجب على المقترض ان يثبت كونه دفع مال السنة السابقة فان ادى التأخير عدم ائتمانه

(م) ٦٣ تنتقل ملكية السندات التي للحامل بمجرد تسليمها (م) ٦٤ لا يجوز ان تكون قيمة سندات رهن العقار ازيد من قيمة المبالغ الملتزم بها المقترضون الراهنون بحيث ان الاقساط المطلوبة منهم تكون معادلة بالاقبل للاقساط اللازمة لسداد السندات (م) ٦٥ لا يمكن انشاء سندات باقل من مائة فرنك (م) ٦٦ ليس لمن ييدهم سندات رهن عقار سييل لحصولهم على اصل المبالغ الحالة بفوائدها سوى طلب ذلك من الشركة (م) ٦٧ تستحق سندات رهن العقار فائدة يكون تقدير سعرها وبيان مواعيدها وكيفية دفعها بمعرفة مجلس الادارة ولا بأس من انشاء سندات تتعلل عليها الفوائد لكن لا يصير دفعها الا في وقت سداد راس المال — ومهما كان نوع السندات تدفع الفائدة لمن ييده الكوبون والدفع له صحيح (م) ٦٨ سندات رهن العقار يتحرر بها سندات تستخرج من دفتر قسيمة ويمضي عليها اثنان من المديرين او وكيليهما وبوضع عليها دفعة الشركة (م) ٦٩ لمجلس الادارة ان يرخص بايداع وحفظ السندات بصندوق الشركة وتلك السندات الى ان يصير تسليمها تبدل بشهادة بالاسم دالة على الايداع وبمعرفة مجلس الادارة يصير ربط شروط التسليم وبيان كفيته وتقديم مصاريف الشهادة ومصاريف مبادلة السندات (م) ٧٠ سندات رهن العقار لميعاد ممتد لا يتعين بها وقت يحل فيه اداء راس المال وانما يكون سدادها بطريق القرعة وكل مرة تعمل القرعة فيها تحتوي على المقدار اللازم من السندات لاجراء السداد بوجه يقضي ان لا تكون السندات الجاري التعامل بها زائدة عن تعهدات المقترضين من حيثية المبالغ الباقية من الافتراضات الموهون عليها عقار (م) ٧١ يجوز ان يجعل للسندات انصبا وفروقات زيادة على قيمتها تدفع وقت السداد ويتحدد مقدارها وتوزعها بمعرفة مجلس الادارة (م) ٧٢ يباشر عملية اخراج السندات المدة للسداد بطريق القرعة احد المديرين بحضور المفتشين (م) ٧٣ في الثانية ايام من يوم العملية يصير اشهار النمر الخارجة بالقرعة بواسطة اعلانات يصير لصقها على محل الشركة ومحل البورصة بسكنندرية

ودرجها بجر نالين من جرائيل اقليم مصر يكون احدهما الجرنال الرسمي وفي جرائيل من جرائيل اوربا (م) ٧٤ السندات المعينة بالقرعة يصير سدادها في اليوم المعين بالاعلان مع الانصبا وفروقات الزيادة ان وجدت ومن ذلك اليوم لاستحقق الفوائد على السندات المسدد قيمتها (م) ٧٥ السندات الخارجة بطريق القرعة ومسدد قيمتها يضرب عليها بوقته دفعة باطلها و يصير اعدامها بحضور احد المديرين واحد المفتشين ويعمل محضر بهذه العملية والسندات الآيلة للشركة بسبب تعجيل السداد او بالشراء لا يمكن اخراجها للتعامل بها الا باذن جديد من مجلس الادارة وبقيمة تعهدات المقترضين الموجودين وعلى اي حال يصير تعرضها مع السندات المدة لاجراجها بالقرعة الى ان تقع القرعة عليها بالسداد

### ✽ الباب السادس ✽

#### (في الجرد والحسابات السنوية)

(م) ٧٦ سنة الشركة تبتدي من اول نوفمبر وتنتهي في ٣١ اكتوبر من كل سنة وفي اخر كل سنة يتحرر بمعرفة مجلس الادارة قائمة جرد بالمطلوب للشركة والمطلوب منها — وتنقل الحسابات بمعرفة مجلس الادارة وتعرض على جمعية ارباب الاسهم العمومية التي لها ان تصدق عليها او ترفضها وتعين مقدار ما يصير توزيعه من الربح بعد استماع تقرير مجلس الادارة وملحوظات المفتشين — وللجمعية العمومية اذا لم يحصل التصديق على الحسابات في حال انعقاد الجلسة ان تعين مامورين لمراجعتها واعمال تقرير بما يرونه فيها بتقديم لها في الاجتماع الآتي

### ✽ الباب السابع ✽

#### (في تقسيم الارباح)

(م) ٧٧ يحجز سنوياً من الارباح الحاصلة (اولا) المبلغ اللازم لتأدية ستة في المائة على قبول فائدة على الاسم (ثانيا) عشرة في المائة من الباقي منها لتكوين المبلغ الاحتياطي (ثالثا) خمسة في المائة لمجلس الادارة (رابعا) خمسة عشر في المائة لحصص التأسيس — والسبعين في المائة الباقية تكون لارباب الاسم على

قبول ارباح — ويمكن تخصيص مبالغ احتياطية اختياراً بقرار من الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الادارة — وتدفع الارباح سنوياً في المواعيد التي يعينها مجلس الادارة ومع ذلك للمجلس في نهاية كل ستة اشهر ان ياذن بتقسيم موقت لا يتجاوز فائدة ستة في المائة (م) ٧٨ كل حصة في الربح لا يصير طلبها في ظرف الخمس سنوات من يوم استحقاقها تكون حقاً للشركة

### ❖ الباب الثامن ❖

#### ( في المبلغ الاحتياطي )

(م) ٧٩ يتكون المبلغ الاحتياطي من تجمع المبالغ الناتجة مما يصير استقطاعه سنوياً من الارباح عملاً بالفقرة الثانية من مادة ٧٧ — ومتى بلغ مقدار المبلغ الاحتياطي نصف مال الشركة المأخوذ به اسم لا يصير استقطاع شيء بعد ذلك الا ان قل فيعود الاستقطاع والمبلغ الاحتياطي معد في جميع العمليات لتلافي ما يطراء من الحوادث الغير متوقّبة حصولها — وزيادة على ذلك في حالة عدم كفاية محصول سنة ما لتوريد ستة في المائة ربح على كل سهم يمكن اخذ الفرق منه واذا قررت الجمعية العمومية بايجاد مبلغ احتياطي فوق العادة يصير استقطاعه من السبعين في المائة المخصصة للارباح ويرتب مجلس الادارة جهات صرف النقود الاحتياطية

### ❖ الباب التاسع ❖

#### ( في حصص التأسيس )

(م) ٨٠ يصير ايجاد الفين حصة ينحصر لمجموعها خمسة عشر في المائة من الارباح السنوية اتباعاً لمادة ٧٧ مدة بقاء الشركة بدون ادنى حق للمؤسسين في التداخل في سير اشغال الشركة — ولا حق لحصص التأسيس بحال من الاحوال في جانب من مال الشركة ولا في المبالغ الاحتياطية — ولا يصير استجداد حصص تأسيس بعد ذلك

### ❖ الباب العاشر ❖

#### ( في المحو والاثبات في النظامنة )

(م) ٨١ للجمعية العمومية بناء على طلب مجلس

الادارة ان ترخص فيما هو آتي (اولاً) زيادة رأس مال الشركة او تنقيصه (ثانياً) امتداد او تقصير مدة الشركة — ويقضي ان يكون امتداد مدتها بقرمان جديد (ثالثاً) انقضاء الشركة قبل انقضاء مدتها ولوبدون الموجب المذكور بمادة ٨٢ الآتية (رابعاً) اختلاط الشركة مع شركات اخرى وتقديم كامل موجوداتها من متاع او عقار لشركات اخرى في هذه الاحوال المتنوعة ينبغي ان يتوضح بطريق الاجمال بطلبات انعقاد الجمعية الغرض المقصود من الاجتماع ولا تكون المداولة صحيحة في الاجتماع اول مرة الا اذا زادت اراء الحاضرين بها عن النصف — ومع ذلك في حالة المداولة بخصوص انقضاء الشركة يتعين ان يكون موجوداً بالجمعية العمومية ارباب اسم بقيمة الثلثين

### ❖ الباب الحادي عشر ❖

#### ( في انقضاء الشركة وتصفيتها )

(م) ٨٢ اذا خسرت الشركة نصف رأس مالها يجب على مجلس الادارة ان يطلب اجتماع الجمعية العمومية فتحكم بانقضاء الشركة قبل انقضاء مدتها — وكيفية الاجتماع والمداولة المذكورة بمادة ٨١ يصير اتباعها في هذه الحالة (م) ٨٣ في نهاية الشركة او في حالة انقضاءها قبل انقضاء مدتها يترتب بمعرفة الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الادارة كيفية التصفية ويتعين مأمورون بتصفيتها مع تحديد تصرفاتهم (م) ٨٤ الدعاوي المختصة بمنفعة الشركة على وجه العموم لا يمكن اقامتها على مجلس الادارة او على احد اعضاءه الا باسم طابق ارباب الاسهم ويكون ذلك بمقتضى قرار يصدر من الجمعية العمومية — واي انسان من ارباب الاسهم يرغب الاقدام على اقامة دعوى من هذا القبيل يلزمه ان يخبر قبل اجتماع الجمعية العمومية بشهر مجلس الادارة ليدرج الدعوى بمجدول المواد التي تعرض للجمعية — فان رفضت الجمعية الطلب فلا يجوز لاحد من ارباب الاسهم تجديده باسمه خاصة وان قبلته تعين الجمعية واحداً او أكثر من المأمورين لتتبع الدعوى — وكافة الاعلانات تكون للمأمورين فقط ولا يعمل بها اذا اعلنت لغيرهم — هذه



معلومات

سنة ۸۹ — محكمة اهلية ۲۷ يونيه سنة ۸۹ —  
محكمة (لا )

بهم — (سرقه) (ر) سرقه (قف ۲۹۴ ماشية  
بور — (ر) اطيان زراعية وما يلي اللائحة من  
الاحالات على الكلمات الاخرى

بور سعيد — (ر) تنظيم ۹ لوليو سنة ۱۸۸۸ —  
حنفية — مجلس حسبي ۴ مارث سنة ۱۸۸۹  
بوستة — (قانون عثماني)

\* نظامنامه بوسته الدولة العلية \*

( التي انشئت في سنة ۱۲۸۲ )

(م) ۱ بوسطة الاستانة تابعة لاحكام تنظييات البوسطة العمومية  
المخاصة بالدولة العلية ولاصولها وقواعدها سواء كانت تلك  
التنظييات معمولاً بها الآن او سيعمل بها فيما بعد (م) ۲ من  
المعلوم ان البوسطة المذكورة لم توضع الا لتسهيل المخابرة في الاستانة  
والبلاد الثلاثة وفي المجازائر الكائنة في جوار الاستانة ولهذا ينبغي  
للملتزم عند فتحه المركز الاصلي ووضعه الصندوق ان يجعل في  
ابتداء الامر خمسة عشر مركزاً وثلاثية صندوق منفردة عن  
ذلك الاصلي في المواقع التي يجري تعيينها من طرف نظارة  
محل البوسطة العامة (م) ۳ يكتب على المكاتب التي توضع  
في المركز وتجعل في الصندوق اسم المرسل اليه وصفته والمخارة  
والطريق وعدد الدار بخط مقرر وواضح ويؤخذ على كل مكتوب  
منها نصف قرش من بعض المواضع ومن بعضها قرش وذلك  
اذا لم يتجاوز وزنه خمسة دراهم فاذا تجاوزها اضيف الى الجمل  
مثله الى خمسة اضعاف ويؤخذ على كل جرنال يضعه غير  
اصحاب المجلات خمس بارات سواء كان كبيراً او صغيراً  
قريب الحل او بعيد (م) ۴ ينبغي على مقتضى التعريف ان  
يجعل على المكتوب طابع وهو المعروف بتامير بوست فاذا  
وضعت مكاتب خالية عنه واصلت الى محالها بقصد تسهيل  
المصالح يؤخذ جعلها من المرسل اليه مضاعفاً (م) ۵ الطابع  
المذكور المخصوص بهذه البوسطة يكون على ثلاثة انواع وثمنه  
خمس وعشرون بارة او اربعون فاذا اريد زيادة هذه الانواع  
وتبديل الواجب بموافقة نظارة البوسطة العمومية يلزم اعلان  
ذلك في جرنالات الاستانة من قبل الشروع فيه بشهر واحد  
(م) ۶ اذا وقع التراضي بين ملتزم البوسطة المذكورة واصحاب  
المجلات على توزيع المجلات بواسطة الموزعين ينبغي  
حيث ان تطبع بطابع مخصوص دون الورقة المملوءة (م) ۷  
ينبغي ان تطبع تعريف البوسطة بخط غليظ وتوضع في رؤس  
الشوارع وفي المراكز والصناديق (م) ۸ ينبغي للملتزم ان  
لا يغير التعريف ولا يبدلها من دون اذن من نظارة البوسطة  
العمومية (م) ۹ وضع القوائم وسندات الاسهام والذهب والنفضة  
والمجاهر وغيرها من الاشياء الثمينة في ضمن المكاتب وسائر  
الاوراق ممنوع فاذا وضعت وضاعت لا يكون الملتزم مسؤولاً

النظامنامه يصير حفظها ونشرها طبقاً للقانون تحريراً  
بالقاهرة في ۲۸ يناير سنة ۱۸۸۰

بنك عقاري — { منشور صادر من الداخلية في ۱۱  
رمضان سنة ۱۲۹۷

قد علم لنا من مكاتبات وردت للداخلية من احدى  
المديريات ان البنك العقاري حرر لها بان بعض  
اشخاص من النواحي التابعين اليها يرغبون اخذ نقود  
منه على سبيل السلفة بمدة معينة وافضخوا مقدار اطيانهم  
وقد تطلب البنك من تلك المديرية ان توضح له عما  
اذا كانت الاطيان القائلون عنها هي تعلقهم ومكلفة  
عليهم وخالية من الموانع والحذورات ام لا وهكذا تبين  
ان بعض صيارف النواحي تجاروا على اعطاء اجابات  
منهم من هذا القبيل الى البنك المذكور من برابرا بدون  
اذن المديرية ولا معلومتها وحيث المتبادر ان مقصود  
البنك من هذه الاستفسارات هو ان يرتكن على ذلك  
في دفع النقود الى المقترضين مع ان ما هناك مناسبة  
للتعريض منه للمديريات عن هذه الخصوصيات ولا ما  
يدعوا لتوسطها فيما لا مدخل لها فيه واذا كان يريد  
اعطاء نقود لاحد على قبول السلف فهو المنوط  
باجراء الاستوثاقات اللازمة بمعرفة بدون توسط  
جهات الادارة اذ هو صاحب الشأن فيما ذكر كما ان  
ما وقع من بعض الصيارف من تجاريهم على اعطاء  
اجابات بالمعنى السالف ذكره مما لا يوافق فقد  
استنسب اجراء النشر عموماً الى سائر المديريات  
بعدم توسطهم في اعطاء اجابات الى هذا البنك او  
خلافه من هذا القبيل واخذ التعهدات اللازمة بهكذا  
على سائر مستخدمين اي مديرية وفروعها من حكام  
وصيارف وغيرهم وبانه اذا تجارى احد منهم على ما  
يخالف ذلك يكون مسئولاً ذاتياً ويحاكم قانوناً  
وعلى هذا تحرر في تاريخه الى حضرات المديرين بما ذكر  
ون الجملة هذا للمعلومية والاجراء على الوجه المشروح

بنها — (ر) محكمة (لا )

بنوة — (ر) نسب (دعوي الولادة) — رضاء  
(ش ۳۷۶)

بنی سويف — (ر) منفعة عمومية ۲۴ مارس سنة  
۸۶ — تنظيم ۲۴ اكتوبر سنة ۸۸ — ۴ نوفمبر

## ملحوظات

عنها (م) ١٠ لا ينبغي وضع المكاتب المتعنه في الصناديق وإنما تسلم للمؤري المراكز ويؤخذ على هذه المكاتب اجرة مضاعفة ويلتزم مؤر المركز بأخذ علم من المرسل اليه مشعر بوصوله اليه ثم يوصله الى المرسل (م) ١١ فسخ الاوراق المطلوبة والمتخومة التي تسلم للمراكز وتوضع في الصناديق ممنوع والإطلاع على ما كتب فيها بأي صورة كانت بعد من قبيل الفتح فيجري جزاء فاعله بموجب اصول البوسطة العمومية (م) ١٢ المكاتب التي يراد ارسالها الى المالك العائنة توضع ايضاً في صناديق هذه البوسطة ولكن ينبغي ان يكون عليها طوايح مخصوصة بالاستانة وبسائر المالك (م) ١٣ اذا ضاع مكتوب متعهد من غير سبب موجب ينبغي للمتقدم ان يعطي المرسل او المرسل اليه جزاء نقدياً وهو مائة قرش (م) ١٤ اذا لم يمكن تسليم المكاتب والرزق المتعنه لاصحابها وكان العذر في ذلك مقبولاً تعاد الى المرسل ويسترد منه العلم الذي اعطي له مشعراً بالتمتع (م) ١٥ ينبغي للمتقدم ان يعلن بواسطة المجلات وغيرها المواد التي يلزم اعلانها من جهة فتح المراكز وتعيين الساعات التي يوضع فيها المكاتب في الصناديق وفي كم ساعة يكون اخذ المجلات على حسب قرب المسافة وبعدها وما شابه ذلك ما يلزم معرفته وكذا اذا اضطر الامر الى تعديل قرار وترتيب فيعلن من قبل باسبوع واحد (م) ١٦ لا بأس من ان يرسل احد مكاتبه بواسطة خادمه او غير فاما من يتخذ اتصال المكاتب بالاجرة صنعة لنفسه مزاحمة للبوسطة فانه يمنع (م) ١٧ يعين منش من طرف نظارة البوسطة لتحقيق احوال المتلزم والمؤرين والبوسطة المتفرعة ليعلم نوع جرائمهم عند الناظر (م) ١٨ يصح للمتقدم ان يستخدم مؤراً من رعية الدول الاجنبية بشرط ان يكون في المواد المتعلقة بالبوسطة منزلاً منزلة تابع للدولة العالية (م) ١٩ ينبغي ان يكون موزع المكاتب والمجلات وغيرها ما يوضع في المراكز والصناديق من اهل العرض ويصح ان يكون بعضهم ماشياً وبعضهم راكباً وبعضهم يسير في الزوارق (م) ٢٠ يكون للموزعين المذكورين كسوة مخصوصة وكيس للاوراق اللازم توزيعها (م) ٢١ لكل محل موزع مخصوص فيبدا بالتوزيع من اقرب المواضع حتى ينتهي الى البعيد من دون ان يراعي في ذلك خاطر احد ولا يسوغ للموزع ان يأخذ من احد اجرة البينة لانه موظف (م) ٢٢ اجرة المكاتب التي ليس عليها طابع من طرف المرسل تعطى للموزع من المرسل اليه نقداً (م) ٢٣ اتصال الموزع مكاتب المرسل اليه الى محل اقامته يعد من التسليم المطابق للاصول فاذا فعل هذا فقد ادى ما وجب عليه من الخدمة كما ينبغي (م) ٢٤ لا يسوغ للموزع ان يطلع فوق الدار بل يسلم المكاتب من الباب واذا كان المكتوب متعهداً يستدعي بصاحبه استدعاء مخصوصاً (م) ٢٥ لا بد من ان يكون عند الموزع دفتر فيه اسماء المحلات والطرق الداخلة ضمن ما مورته ويكون في الدفتر عدد ديار من يشتغلون بالمكاتبه ويتخذ في المراكز دفاتر مفصلة لهذه الخصوصيات (م) ٢٦ ينبغي ان يكون عند الموزعين لدى الاقتضاء نسخة من تعريفه البوسطة المذكورة مع التعليمات

المستقلة على ما يلزم علمه فلم ولغيره (م) ٢٧ يعامل جميع الناس من طرف ما مؤري البوسطة معاملة جملة فيوصلون المكاتب الى محالها بكل السرعة والامنية مع مراعاة الانتظام في جميع الامور (م) ٢٨ اذا صدر من المؤرين او الموزعين فعل بموجب الشكوى يبلغ ذلك أولاً الى المتلزم او الى وكيله فان لم ينتهبا له يبلغ الى نظارة البوسطة للتحريص ما يجب اجراؤه (م) ٢٩ المكاتب التي توضع في الصناديق وعليها طوايح اذا وصلت الى المراكز يحتم عليها بخاتم الموحالا (م) ٣٠ اذا كان الطابع غير موف بالاجرة يوصل المكتوب الى المرسل اليه ويؤخذ منه باقي الاجرة (م) ٣١ يكون عند الموزعين طوايح بيعونها بثمنها الاصلي (م) ٣٢ من يرسل اليه مكتوب ففقه يجب عليه ان يدفع اجرة تماماً وليس له ان يرده بعد الفتح وان كان الرد سائناً قبله (م) ٣٣ اذا لم يمكن تسليم المكتوب لصاحبه لعدم قبوله او وفاته او تبديل محله او لغير ذلك من الاسباب السدبة يكتب الموزع على ظهره السبب ويعيد الى المركز (م) ٣٤ المكاتب الموقوفة وهي التي لم يعلم من ارسالها ولا من ارسلت اليه تعامل بالمعاملة التجارية في البوسطة العمومية (م) ٣٥ الطوايح الخاصة ببوسطة سائر البلاد تباع في جميع المراكز من دون ان يضاف شيء الى اسعارها الاصلية ويوضع اعلان يبيعها في لوح في موضع مناسب في المراكز (م) ٣٦ اذا وضع في الصناديق مكاتب عليها طوايح قد استعملت ورسم عليها بخاتم الموح ترسل الى محالها فاذا قبلها صاحبها تؤخذ منه الاجرة تماماً (م) ٣٧ اذا تحقق ان الطوايح التي استعملت قد وضعها احد المؤرين بطرد من خدمته ويضبط عنه مبلغ التأمين الذي دفعه عند قبوله في الخدمة (م) ٣٨ اذا لزم توسيع هذه القوانين او اصلاحها على مقتضى ما توجه التجربة في المستقبل يكتب صورة ذلك من طرف نظارة البوسطة العامة باتفاق المتلزم وتقدم للباب العالي لاجراء تدقيقاتها في مجلس الاحكام العدلية

❖ لائحة ترتيبات ادارة عموم البوستة ❖

❖ الداخلية المصرية ❖

من ابدى يناير سنة ١٨٦٦ موافق ١٤ شهر شعبان

سنة ١٢٨٢ موافق ٢٤ كيهك سنة ١٥٨٢ قبطية

❖ الفصل الاول ❖

❖ فيما يتعلق بمصلحة البوستة من حيثية تبعيتها

❖ والتسلط عليها ❖

(م) ١ الحكومة المحلية لما الحق في التسلط على مصلحة البوستة برأ وبجراً ما عدا الاستثناءات المسموح بها من الباب العالي الى الدول الاجنبية فعلى ذلك كل شخص ما بمنزله وشركاه يتعدوا على حقوق الحكومة في تسلطها هذا بصير الزامه بدفع الاجرة اطلاق اثنين كاسيا في في المادة العاشرة وبغرامة خلافا بقدر الطاق اثنين ايضاً ويجبر بواسطة الحكومة على العدول عما ارتكبه بالتطبيق لقوانين الضبطية المحلية (م) ٢ لا بعد من انواع

## ملحوظات

سيكورتاه (م) ٨ تخليص الاجرة على المخطابات العادية من محل الارسالية الى اي جهة داخل الحكومة هو على غرض من يرسلهم اما المخطابات الموصى عنها او المعمول عنها سيكورتاه فلا بد عن دفع اجرتها مقدم (م) ٩ اجرة المخطابات التي ترسل من جهة الى جهة داخل الحكومة تدفع مقدماً كما الموضح بعد لغاية عشرة غرام يدفع قرش واحد عملة صاغ تعريفة ومن عشر غرام الى عشرين قرشين ومن عشرين الى ثلاثين يدفع ثلاثة قروش وهلم باعتبار قرش واحد كل عشرة غرام زيادة (م) ١٠ اما المخطابات التي لم تخلص اجرتها من يستلمها يدفع الطاق اثنين عنها هو مقنن في المادة التاسعة (م) ١١ المخطابات او المظروفات من اي نوع كانت التي يصير ارسالها من جهة الى جهة داخل الحكومة ما خلا المغلفات الجسيمة فلازم عن ابقائها داخل صناديق البوستة المعدة لذلك ما عدا المعمول عليها سيكورتاه او الموصى عليها او التي يتاثر عليها من طرف ما موري الجهات فلازم عن تسليمها باليد لمكتب البوستة وكافة الحريات يلزم ان يوضع عليها ختم البوستة مؤشربه تاريخ ومحل الاستلام كذا وختم ثاني يعرف به يوم الوصول ومحل الوصول نفسه

## \* الفصل الثالث \*

## ( فيما يتعلق بالمخطابات الموصى عليها )

(م) ١٢ المخطابات الموصى عليها في على نوعين اعني المخطابات الموصى عليها بطلب رسائل والمخطابات الموصى عليها رسماً (م) ١٣ مستخدمين البوستة ملزومين بالتوصية رسماً (اولاً) على المخطابات المعنونة باسم سعادة المندوب الاكرم (ثانياً) جوابات المصالح وفي كافة المراسلات الميرية التي تسلم من الدواوين او المصالح بمخطابات رسمي للبوستة من ناظرها بالتوصية عليها (م) ١٤ المخطابات التي يجري التوصية عليها من اربابها يلزم ان تكون داخل مظروف وعلى كل واحد منهم اقلها يكون ثلاثة اختام بالجمع الاحمر مختمون بختم واحد بعلامة خصوصية من طرف الراسل والاختتام المذكورة يلزم وضعها بغاية الضبط حتى ان كافة ثنيات الجواب تكون محكمة (م) ١٥ المخطابات الموصى عليها بطلب اربابها يلزم الدفع على كل جواب منها قرشين نظير التوصية عليه علاوة على اجرتها الاصلية المقننة بواقع الوزن (م) ١٦ مكتب البوستة حينما يتقدم له خطاب او مظروف مقتضى ارساله بالتوصية عليه فملزوم بالانتباه اذا كان الخطاب المذكور مغلق ومختم كما ينبغي ويضع عليه اوراق نفقة البوستة اللازمة بقيمة الاجرة مع علاوة اجرة التوصية المذكورة اعلاه ثم يقيد الخطاب المذكور ويعطى عنه وصل لصاحبه ليحفظ سنداً بطرفه وبموجبه بقدر يداعي فيما بعد (م) ١٧ مصلحة البوستة عليها تدفع سوى كان للرسل او المرسول اليه مبلغاً وقدره ما يتان قرش غرامة عن كل جواب موصى عليه اذا فقد ان لم يكن فقدت باسباب قضائية (قهرية) ولا عليها ان تدفع شيء خلاف ذلك بشرط ان الراسل او المرسول اليه لا يتجاوز اربعة اشهر في طلبهم فقم من تاريخ ارسالية الخطاب المفقود والجوابات الموصى عليها لا يقبل تقرير اربابها عن قيمتها (م) ١٨ الجوابات

التعدي على حقوق الحكومة فيما يتعلق بالبوستة ما يحصل من السبعة اوجه الموضحة ادناه وهي (اولاً) مبيع او توزيع الغازينات او النفايات الدورية في نفس البلدة المطبوعة بها (ثانياً) توزيع المراسلات المخصوصية او المنشورات والاعلانات من طرف معلمي الاداب او من المحلات التجارية او من اي شخص داخل البلدة او القرية الفاطنين بها الاختصاص المذكورة (ثالثاً) نقل او توزيع النقاير واوراق مختصة بالدعاوي والدفاتر ورسومات الاراضي والاملاك وقوائم الحسابات او ما يماثل ذلك بشرط ان يوضعوا داخل ملفات ولم يكن بهم خطابات ولا اشياء من المراسلات العادية (رابعاً) قوائم مثال العربات او بوالص الشحن وقوائم الكومسيونات التي تكون بيد القابودانات واصحاب المراكب والريسا والعريجة والجمالة وما يملهم الذين يختصوا فقط بالبضائع المنقولة بمعرفتهم او التي يستلموها لاجل نقلها الى محل اخر (خامساً) المراسلات الختومة التي يكون حاملها اي شخص او الغازينات اذا كان عددهم او حالة الشخص الذي حاملهم لا يترتب عليها شبهة في كونه يستنفع من نقلها (سادساً) المراسلات او المظروفات التي يكون ناقلها شخص مخصوص او المرسولة من قرية حيث لم يكن بها مكتب بوستة لاجل توصيلها الى المحل الاقرب الموجود به مكتب للبوستة (سابعاً) المراسلات او المظروفات التي تنقلها مصلحة السكة الحديد بواسطة خدماتها بشرط ان يكن ذلك في حدود السكة نفسها وتكون المراسلات المذكورة مختصة باشتغال المصلحة (م) ٢٠ العريجة والجمالة وما يماثلهم كما وايضاً القابودانات واصحاب المراكب والريسا والواردن لاي جهة او اي مينة كانت داخل الحكومة يلزمهم ان يسلموا الى ديوان الصحة او لمكتب البوستة المحلية الذي يكون بالقرب منهم كافة المراسلات والمظروفات والمطبوعات المنقولة بواسطتهم او بواسطة الانفار التابعين لم لاجل توصيلها لمحلات لزومها ولا يبع ذلك ما هو مستثنى بالمادة الاولى (م) ٤ مستخدمين البوستة ملزومين بزيادة الانكفات والانتباه على ان قومينيات السكك الحديدية والمراكب او وكلائهم والمتعهدين بالعريجات العمومية او العريجة من اي نوع كانوا او شخص كان لا يصير منهم تثبيت في نقل مراسلات وعلى ما موريين الضبطيات وحكام الجهات وما يكن عليهم من الادارة ملزومين الزاماً قوياً بمساعدة مستخدمين البوستة متى طلبوا لذلك كي عند حصول تحقيق ادلى مخالفة ضد هذه اللائحة يصير منع تجاري الشخص المتعدي على حقوق الحكومة والزامه بدفع الغرامات طبقاً لهذه اللائحة

## \* الفصل الثاني \*

## ( فيما يتعلق باجرة المراسلات )

(م) ٥ الاجرة التي صار تقنينها على الجوابات في بواقع وزن الجواب العادي (م) ٦ الجواب العادي هو الذي لا يزيد وزنه عن عشرة غرام وما زاد عن عشرة غرام لغاية عشرين يحسب الطاق اثنين ومن العشرين الى الثلاثين يكون بالطاق ثلاثة وهلم (م) ٧ الجوابات تتنوع كما هو موضح ادناه (١) جوابات عادية خالصة الاجرة (٢) جوابات عادية ليس خالصة الاجرة (٣) جوابات موصى عليها (٤) جوابات معمول عنها

اولاً من الرسول له الخطاب ومن مستخدم مصلحة البوسته ويرسل بوقته الى ادارة العموم مع الجواب والمظروف المذكور ليعبري المفتي بخصوصه (م) ٢٦ إذا كان لدى اجري التحقيق اللازم يحل الاقتضى او بالبحث والتعري من طرف المصلحة ينصح بأنه صار التعدي في فتح الخطاب او المظروف او اخذ شيء من قليل او كبير فالمصلحة تدفع الى الرسول له الخطاب كافة ما يكون ناقصاً من المبلغ المذكور عنه من طرف راسله وان لم امكها دفع ذلك الى الرسول اليه فتدفعها الى الراسل نفسه (م) ٢٧ الراسل والرسول الى خطاب متضمن الذي يستولي قيمة ما يكون فقد كما هو مدون بالمادة قبله ملزوم ان يقرر في الوصل الذي يجره بأنه تنازل الى مصلحة البوسته عن جميع حقوقه فيه صار فقده ويتعهد بالكتابة ايضاً بان يساعد المصلحة في كونها تثبت حقوقه على من تكون السندات محررة عليه (م) ٢٨ لا يسوغ لستخدامين مصلحة البوسته ان يتدخلوا في غلق الخطابات الموصى عليها او الممول عنها سيكورتاه انما هم فقط ملزومين بلاحضائها اذا كانت الخطابات هي حسب الشروط المذكورة في هذه اللائحة ولا يلزمهم سوى تفهم من يرسلوا الخطابات المذكورة عن المفتي اجراء كي انهم يظفروا تلك الجوابات بانفسهم على حسب ما هو موضح بهذا (م) ٢٩ لا يقبل ادنى تداعي على الجوابات الموصى عليها او الممول عنها سيكورتاه بعد مضي اربعة شهور من تاريخ تسليمها للبوسته

### الفصل الخامس

#### ( فيما يتعلق بالمظروفات التي داخلها الكتابات الخصوصية وعينات البضائع )

(م) ٣٠ اجرة الملفات التي داخلها كتابات خصوصية او عينات البضائع تدفع بالكامل وبوقت تسليمها للبوسته على الوجه الآتي لغاية خمسون غرام يدفع قرش واحد عملة تعريفة مصري ومن خمسون الى خمسين غرام يدفع ٢ قروش ومن خمسين الى الف غرام ٥ قروش ومن الف الى الفين يدفع ١٠ قروش وما زاد عن هذا الوزن لا يصير قبوله (م) ٣١ اذا تراءى بأنه موجود داخل الملفات او الكتابات الخصوصية او عينات البضائع خطاب عادي فيتمحصل من التسلم اليه خلاف الاجرة الاصلية اجرة الخطاب ايضاً وإذا كان الجواب وزنه الطاق اثنين فلازم عن كونه يمثل فيها جميعه يدفع الاجرة المحددة عن الخطابات التي لم يكن تحصل عنها بالكامل (م) ٣٢ عينات المحبوب والا زرار والاجزاء وادوات العطاره وخلافها التي غير ممكن وضعها داخل ملف كعينات البضائع الاخر فلازم ان تكون ملفوفة ومجبوكة بالدوابة بدون اختام حيث يسهل تفحصها لمقابلتها (م) ٣٣ المواد السائلة والارواح واي شيء كان يمكن حصول تلف منه الى الخطابات فلا يصير قبوله بوجه من الوجوه

### الفصل السادس

#### ( فيما يتعلق بالقرينات والمطبوعات )

الموصى عليها رسماً ليس مقتضى ان تكون مختومة بالجمع الاحمر ولا يترتب على فقدها دفع الغرامة المذكور عنها في المادة السابعة

### الفصل الرابع

#### ( فيما يتعلق بالمراسلات الممول عنها سيكورتاه وداخلها مبالغ معلومة )

(م) ١٩ الخطابات الممول عنها سيكورتاه هي التي داخلها سندات نقد او اوراق حوالات يريدها اربابها ويكونوا ضمنوا قيمة ما يتخونه فمصلحة البوسته عليها ان تضمن ذلك وإذا لاسم الباربي وفقد الخطاب فتدفع المبلغ المتضمن عليه ان لم يكن فقد مبني على اسباب قضائية (قهرية) (م) ٢٠ مكاتب البوسته الكبار في التي فقط مرخص لها بقبول خطابات بالسيكورتاه عن مبالغ معلومة ولا يمكنها ارسال تلك الخطابات الا للمكاتب الكبار الماثلة لها (م) ٢١ علم الخبير الذي يحرر بالمبالغ التي تتضمنه الاوراق المذكورة المطلوب اعال سيكورتاه عنها يلزم ان يكون موضحاً به من من يرسلها قيمة المبلغ بالكتابة بدون محو او تصليح ويذكر فيه ماسياتي مبلغ عملة مصري تعريفة ١٠٠ الخ (م) ٢٢ الخطابات التي يكون داخلها اوراق متضمنة مبالغ ويرغب ارسالها بالسيكورتاه لازم تقديمها لمكتب البوسته ومستخدم المصلحة المعد لقبولها بوضع على الظرف ورق تغطية البوسته بقيمة اجرتها على واقع وزنها مع مبلغ القرشين اجرة النوصية عليها وزيادة على ذلك تحصيل قيمة السيكورتاه باعتبار خمسة فضة على كل مائة قرش اي ثمن في المائة على اي مبلغ كان مع كسوره ثم يقيدها عند ويعطى بها الوصل اللازم للراسل بشرط ان الوصل يكون محرر بالرقم والحروف بالمبلغ المتضمن عليه (م) ٢٣ الشخص المرسل الى الخطابات المضمنة لا يمكنه استلامها من دون تحقيق صحة اختامها ومتى وجدها صاغ سليم يجرع عنها الوصل اللازم حيث بهذا الوصل مصلحة البوسته تصير خالية من كل مسئولية (م) ٢٤ اذا كان يتلاحظ عند من يستلم الخطاب حصول ادنى تغيرات في الاختتام البرانية او مخالفات مما ييرث الشبهة عند فلازم عن فتح الخطاب او المظروف حتى يتحقق ما يكون داخله وفتح الجواب لازم ان يكون امام وكيل مصلحة البوسته نفسه او من يكون نائباً عنه رسماً حتى ان لا ينفخ الخطاب سوى امام احد مستخدمين مصلحة البوسته وبنفحه يقتضي المذاكرة الكلية عن ائلاف الاختام (م) ٢٥ متى وجد ان الذي داخل الخطاب هو بالزام فيكون من يستلمه ملزوم باعطى الوصل باستلامه بخطه واما اذا وجد شيء ناقص فخالا يحرر عن ذلك تقريره به يعلن اولاً السبب الذي لاجله صار فتح الخطاب او المظروف ثانياً اسم المكتب الذي ارسل عن به الخطاب وتاريخ تسليمه للبوسته من المرسل منه ثالثاً اسم و لقب ووظيفة من ارسل الخطاب باسم و لقب ووظيفة الرسول اليه ومقدار وزن الخطاب او المظروف وما يكون داخله وقيمة المبلغ الذي تقرر عنه في محل الرسالية وتحصل فيه السيكورتاه عليه وعنوان وعدد وقيمة الاوراق التي كان يلزم وجودها داخل المظروف كما والاشارات والملاحظات الخصوصية التي كان محتمل تحريرها على الاوراق فالجرائل الذي يعمل بذلك بمضى

## ملحوظات

## \* الفصل الثامن \*

## ( في ملزومية نقل خطابات البوستة )

(م) ٤٤ ملصقة البوستة عند اتساع اشغالها بالنسبة للوقت يمكنها ان تنقل تحريراتها من محل الى محل داخل الحكومة بواسطة الملتزمين المتعهدين بالنقل سوى كانوا بالعربات او بالركائب او بالسفائن او بالمراكب وغيره (م) ٤٥ اجرة التحريات اللزوم نقلها بالوسائط المذكورة اعلاه تكون حسب ما هو محدد بالمواد السابقة اما الارشالية التي يصير اجراها بوسائط خارجة عن ملصقة البوستة لا يمكن ان يدخل فيها تحريات من نوع البوصي عليها او الممول عنها سيكورتاه

## \* الفصل التاسع \*

## ( فيما يتعلق باوراق تمغة البوستة )

(م) ٤٦ اي اجرة كان يستحق دفعها الى ملصقة البوستة على التحريات التي يرغب او يلزم ارسالها خالص الاجرة يجريه تسديدها بواسطة وضع ولصق ورقة او اكثر من اوراق تمغة البوستة على كل جواب او مظروف من الخطابات بشرط ان ثمن الاوراق المذكورة توازي الاجرة التي تكون مطلوبة للبيسة بواقع الاجر المقننة في هذه اللامعة (م) ٤٧ طبع اوراق تمغة البوستة هو حق الحكومة المصرية دون غيرها والاوراق في تعلق الحكومة ايضاً ولها ان تعين شكلها وتحدد قيمتها بقتضى ارادة خديوية (م) ٤٨ كل من يرسل تحريات يلزمه ان يلصق على كل واحدة من التحريات المذكورة ورقة تمغة البوستة قبل ان يوضعها في الصناديق المعدة لذلك فقط الخطابات البوصي عليها والممول عنها سيكورتاه يلزم وضع ورق التمغة عليها من احد مستخدمين البوستة (م) ٤٩ اوراق تمغة البوستة المملوكة على التحريات يصير شرطها بكتب محل الارشالية الاصلي مادام يوجد بالتام واذا كان قيمة اوراق التمغة التي تكون ملصوقة على الجواب العادي لا تساوي الاجرة اللزوم دفعها عنه فيعتبر كان ليس خالص الاجر ويجري احتساب باقي ما يستحق من الاجرة اللازمة على الشخص المرسول اليه (م) ٥٠ المجموعات التي لم تكن خالصة الاجرة يصير ابضاح اجرتها بظاهرها بارقام محررة باليد وعلى مقتضاها يصير طلب وتخصيل اجرتها من المرسول اليه (م) ٥١ تخلص اجرة المطبوعات من اي نوع كانت والعينات والاوراق المحررة باليد يجري في حقها مثل الخطابات بواسطة وضع ورق تمغة عليها من من يرسلها واذا كانت اوراق التمغة المملوكة على تلك الاوراق لا تساوي الاجرة المستحقة عليها فتعتبر طبعاً كأنها غير خالصة اجرتها ولا يصير ارسالها وانما اذا امكن يعطي خبر عنها الى اربابها (م) ٥٢ اذا حصل اختلاس في وضع اوراق تمغة برانية بغير رغبته تقرير خصوصي من محل مكتب البوستة الذي يتظاهر له ذلك ويرسل الى عموم الملصقة مع الشيء الذي صار الاختلاس به لاجل اقامة الدعوى المقننة من طرفها على من يلزم حسب الاصول — والخطابات والمظروفات التي يوضع عليها ورق تمغة غير يراني انما به اشارات يعلم منها انه صار

(م) ٢٤ الفزيتات والمطبوعات الدورية حسب منطوق لامعة البوستة هي المطبوعات التي تنشر في اوقات محدودة اقلها هناك في كل ثلاثة شهور مرة واما التأليفات المتعلقة بالعلوم والفنون ويصير نشرها بالجملة فهي تدخل زمرة المطبوعات الغير دورية (م) ٢٥ الفزيتات والتأليفات الدورية يدفع عليها بارة خمسة في كل اربعين غرام وعشرة فضة من اربعين الى ثمانين غرام وهلم باعتبار خمسة فضة على كل اربعين غرام زيادة والكسور يحسب بالكامل (م) ٢٦ اوراق المطبوعات الغير دورية والاعلانات وتساوي الطبع والمنقشات والاوراق المطبوعة على الحجر والرسومات والصور المصنوعة على الشمس او باليد وكشوفات اسعار العملة والبضائع الجارية والتأليفات الصغيرة او الكبيرة والكتب المجلدة واوراق الموسيقى المطبوعة او المكتوبة باليد يدفع عليها الطاق اثنين عن ما هو محدد في المادة السابقة (م) ٢٧ كامل المطبوعات الدورية او غير دورية لازم عن ارسالها الى البوستة داخل ملف كي يدفع عنها الاجرة الاصلية فقط والملفات تكون مصنوعة بشرط ان يعلم ما هو داخلها (م) ٢٨ اذا كان يوجد اوراق دورية وغير دورية مجموعة في ملف واحد يدفع عشرة فضة على كل اربعين غرام منها واذا كان يوجد معها اوراق خط يدفع الاجرة عليها يكون تطبيقاً للمادة الثلاثون (م) ٢٩ اجرة المطبوعات من اي نوع كان يلزم دفعها وقت تسليمها للبوستة واما المطبوعات التي لم يصير دفع اجرتها مقدماً بالكامل او يدفع جانب من اجرتها فقط فلا يصير ارسالها وتخزينها بذلك من سلموها اذا كانوا معلومين واذا كانوا ليس معلومين فيصير اباقاً لها ضمن الاشياء الغير مقبولة (م) ٤٠ الفزيتات والمطبوعات التي بخلاف لامعة الملصقة يوجد داخلها تحريات سوى كانت على المظروفات او داخل الاوراق فيلزم اصحابها ان يدفعوا عليها قيمة الخطابات الغير خالصة اجرتها بواقع الطاق اثنين واذا كان المرسول اليه الاوراق المذكورة لم يدفع عليها ذلك فالملصقة لها ان تطلب من ارسالها دفعها اذا كان معلوماً بطرفها ويكون المذكور ملزوم بذلك (م) ٤١ كشوفات اسعار العملة واثمان البضائع الجارية والمنشورات والاعلانات واوراق الدعوات والعزائم وما اشبه ذلك مرخص تحرير بعض الارقام الهندية عليها باليد كما وتاريخها وعنوانها واسم ارسالها ومرخص ايضاً بتحرير كلمات التهنيت المعناد تحريرها على الكتب والتأليفات الصغيرة من طرف من يرسلها

## \* الفصل السابع \*

## فيما يتعلق بصادر ووارد تحريات بحرياً

(م) ٤٢ ملصقة البوستة لها ان تحدد اجرة التحريات الواردة والصادرة من وإلى بلاد برّاً وذلك باعتبار الشروط المعقودة بين الدول (م) ٤٣ المراسلات الواردة والصادرة من وإلى البلاد الاجنبية ولا يكون موجود هناك شروط معقودة بين حكوماتها والدولة العلية يلزم ان يدفع عنها بواقع التحريات الجارية داخل الحكومة

الحتم بصير إعادة الخطاب المحكي عنه لصاحبه من بعد استخلاص اجزائه المقتنة كما انه وصل لهل الارشالية (م) ٦٤ اذا لم يظهر صحة الحتم او القيمة لدى المقارنة فامور البوسته السالف ذكره لا يسلم في إعادة الخطاب لطالبه بل يكون ملزوم بغلقه ثانياً ويحتم عليه بفتح المصلحة ويحتم بظاهاه انه فتح والسبب في فتحه ويمضي ذلك هو الشخص الذي يكون طلب الخطاب المذكور

### ﴿ الفصل الثاني عشر ﴾

#### ( فيما يتعلق بالمراسلات الغير مقبولة )

(م) ٦٥ الخطابات الغير مقبولة هي التي تكون باي سبب ما بقيت بدون تسليم (م) ٦٦ كل خطاب او مطروف يمكن عدم قبوله من طرف الرسول اليه قبل فتح ختمه انما يوضع على ظاهر لفظة غير مقبول بغيره من لم يقبله وحيث ما المذكور لم يمكنه التحرير او لم يريد اجري التأشير المحكي عنه فمستخدم البوسته يجري ذلك عوضاً عنه واما اذا كان الخطاب الغير مقبول عليه ختم يعلمه اسم من ارسله او اذا كان ذات الرسول اليه يجري البوسته حتى عن الاسم المذكور فيعاد اليه الخطاب من طرف المصلحة اي البوسته (م) ٦٧ الخطابات التي لم يستلموها اربابها في مسافة شهرين تعتبر كأنها غير مقبولة وترسل الى مصلحة عموم البوسته ليصير فتحها وتزيتها بمعرفة مدير المصلحة او من بوكه عنه في ذلك من مستخدمين البوسته الكبار ويكون ذلك بحضور من يلزم من طرف ديوان المحافظة (م) ٦٨ مستخدمين البوسته الذي يحال عليهم فتح الخطابات الغير مقبولة لازم ان يجزوا ذلك بغاية الاحتراس ولا يتجاوزوا على قراءة مضمون الخطابات ويكتفوا بقراءة فيرمة او ختم المراسلات المتضمنة وراق بمبلغ او سنوات وخلافه فالخطابات التي توجد ان ليس داخلها شيء يصير تزيتها اما التي يوجد بها اوراق مهمة او اشياء مثمنة يصير ارسالها بالنوصية عليها الى من يكون محررة له او ارجاعها لمن يكون ارسالها حسب الاقتضى (م) ٦٩ المراسلات الموصي عليها والمعمول عنها سيكورتاه كما والتحريرات التي توجد داخلها اوراق مهمة او اشياء مثمنة وتكون موجودة ضمن الغير مقبولة ولم امكن تسليمها لاربابها نظراً لعدم الاستدلال عليهم تحفظ في مصلحة عموم البوسته لغاية خمس سنوات متوالية وعند انتهئ المدة المذكورة يصير تزيت الخطابات المحكي عنها واما ما يكون داخلها من الاشياء المثمنة يصير اضافتها بجانب الديوان (م) ٧٠ المراسلات مهما كانت الواردة من بحر برا وتكون بقيت بالمصلحة لسبب من الاسباب لا يصير فتحها مطلقاً بل وتعاد بالثاني الى مصالح الجهات الواردة منها

### ﴿ الفصل الثالث عشر ﴾

#### ( فيما يتعلق باعادة المراسلات )

(م) ٧١ المراسلات التي يكونوا اربابها سافروا من الجهة الذين كانوا بها يصير ارسالها لمحل وجودهم بدون زيادة اجرة عليهم اذا كان سبق اشعار مصلحة البوسته بان تقالم

غسيله او عليه اجزاء مصطنعة لمخروختم المصلحة الخصوصي اندي عليه اشارة سبق استعماله او اشارات اخر يعلم منها انه استعمل سابقاً فلا يصير اعتياده وتقتل الاجرة على الخطابات او المظروفات المذكورة بالكامل ما دام كذا صفتها اما المطبوعات التي يوجد عليها ورق ثمينة بهذا النوع لا يصير الاعتناء في توصيلها لمحلها - واوراق الثمينة التي لم تكن مستكملة كاصلاها او يصير قطعها باعتبار النصف او اقل او بلغ وتوضع على الخطابات والمظروفات فلالها قيمة ولا تعتبر ولا يكون قيمة عن تلك الورقة الغير مستكملة الطاق اثنتين بالنسبة لاجرة الخطاب

#### ( الفصل العاشر - فيما يتعلق بتوزيع الاوراق )

(م) ٥٣ توزيع الاوراق لاربابها في اي جهة كانت يصير اجراءه في شبائك مكاتب البوسته المدة لذلك (م) ٥٤ الخطابات التي تكون موصي عليها ومعمول عنها سيكورتاه لا يمكن تسليمها الا في يد اربابها بالنفس او لمن يتوبوا عنهم ويكون ييدم ورقة توكيل بذلك

#### ( الفصل الحادي عشر - فيما يتعلق في الامنية الواجب )

##### حصولها لعدم اباحة اسرار المراسلات )

(م) ٥٥ اسرار الخطابات لا يمكن الاباحة بها ومصلحة عموم البوسته تجري المتقضي في الاحتراس على ان التحريرات لا يصير فتحها ولا الوقوف على ما تحويه من طرف اي شخص كان (م) ٥٦ لا يمكن مستخدمين البوسته ان يعلموا احداً عن اسم من يرسل او من ترسل اليه تحريرات مهما كانت (م) ٥٧ لا يسوغ لمستخدمين البوسته ان يسلموا لاحد بناءً على طلبه التحريرات المحررة للغير ما لم يكونوا هو لاي الاشخاص م الرسول لم تلك الخطابات او وكلام (م) ٥٨ يستثنى من ذلك (اولاً) الخطابات المحررة للقصر حيث يمكن تسليمها لوالدهم او للوصاية عليهم بشرط ان يثبتوا ذلك (ثانياً) الخطابات التي يصير حجزها بامر احد المحاكم (م) ٥٩ لاجل اجراء الحجز السابق ذكره يلزم اشعار مصلحة البوسته عن ذلك بالكتابة (م) ٦٠ عند وفاة احد من الرسول اليهم خطابات فمستخدم البوسته المامور بتوزيع المراسلات يمكنه حجز تلك الخطابات متى صار طلب ذلك منه بالكتابة من طرف احد من مستغني تركه المتوفي المذكور وذلك فقط في المسافة اللازمة لرفع الحجز الواقع بامر احد المحاكم (م) ٦١ اذا كان احداً يطلب اعادة جوابه اليه لتغير عنوانه فالبوسته يمكنها ان تسلم له في الجواب المذكور عند معاية الحتم الذي معه على ما هو موضوع على الظرف ومقارنة العنوان على خط من طلب اعادة الخطاب المذكور بشرط ان يجري تسليم عنوانه في محل البوسته بالنفس وفتح مطلقاً ممنوع (م) ٦٢ اذا كان بعض الاشخاص يريدوا اخذ خطاب بالثاني بعد ما يكونوا سلموا للبوسته فملزمين ان يطلبوا ذلك بالمكاتب الرسمية وعليها امضاء شاهدين معتمدين ومعزوفين يكونوا ضامين ومسؤولين عن كلما يترتب على تسليم الخطاب المذكور وعلى تاخير (م) ٦٣ من بعد طلب الخطاب المذكور بالمكاتب حسبما قيل في المادة السابقة يصير فتحه بمعرفة مامور البوسته الموجود بالمحل وبحضور الطالب لاعادة الخطاب ولدى التحقيق وثبوت صحة الفيرمة او

## ملحوظات

اثنين شهود معروفين بالبوستة يعضوا معه الوصل اللازم عند الاستلام على دفتر الخطة المعد لذلك مادام لم يكن معروف شخصياً يطرف مستخدم البوستة

### \* الفصل الخامس عشر \*

#### (تنبيهات عومية)

يصير الاجرى على موجب هذه اللائحة من غرة يناير سنة ١٨٦٦ —  
عنوانات الخطابات يلزم ان تكون واضحة على قدر الامكان  
ممكن قرائتها بشرط ان اسم محل الارسالية يذكر باسفل  
العنوان وليس في وسطها وابعلاها واما في الجهات السكينة  
الاهالي الخطابات العادية الذي يتاخر استلامها تحفظ بمحل  
توزيع الخطابات مدة شهر واحد فقط عوض الشهرين وعند  
انتهى تلك المدة اذا كان لم يحضر طلبها من طرف المرسول  
اليهم فيصير نقلها من مكتب النفقة ووضعها بعيون مخصوصة  
معروفة باسم عيون الاوراق المحفوظة وتبقى تلك الاوراق  
هناك لغاية مدة الشهرين المحددة لابقاء النحريرات الغير مقبولة  
فلذلك حينما يحضر احد لطلب خطاب من البوستة وحاصل  
عنه شك في كون الخطاب حاضرا من مدة تنوف عن شهر فحينئذ  
الطالب يلزمه ان يعرف المكتب بذلك لئلا يكون الخطاب  
حضر من مدة وبذلك يصير البحث عنه بداخل العيون المعدة  
لحفظ الخطابات المتأخرة

عنوانات النحريرات الصادرة الى بحري يلزم تحريرها بغاية الانتباه  
ويتأثر عليها اسم الجهة المرسولة لها والمحكمة والمديرية والنقسم  
التابع اليها الجهة المذكورة حيث بواسطة ذلك لا يحصل غلط  
في توصيل الخطابات المذكورة لجهاتها كما وانه لا يلزم وضع  
تلك الخطابات داخل صناديق البوستة الذي توضع بشوارع  
الجهات المختصة فقط بالخطابات المرسولة لجهات الاقاليم البحرية  
بالقطر المصري وجهات مصر حيث يكون موجودهم مكاتب بوستة  
او خدمة بوستة بل يصير تسليم الخطابات المرغوب ارسالها الى  
بحري من احد مكاتب البوستة التي تكون في الجهة المرسولة  
منها تلك ومن البوستة يصير ارسال الخطابات المذكورة  
لجهاتها بحيث اذا وجد خطابات محررة برسم بحري داخل  
الصناديق الموضوعة بالشوارع وتكون اجرتها سوا كانت  
الداخلية او الخارجية غير مستوفية فلا يصير ارسالها للحلات  
وصولها بل يصير تأخيرها وتعتبر من ضمن الخطابات الغير  
مقبولة مادام لم يكن ممكن الاستدلال منها على اربابها باي  
وجه كان — تخليص الاجرة على الجوابات المحكي عنها تكون  
بواسطة اوراق غممة مصرية وذلك لمحدس كندرية فقط اما  
الاجرة من الغير المذكور الى محل الارسالية يكون بواسطة  
اوراق غممة بوسطات الحكومة الخارجية — اما المراسلات  
المتضمنة مبالغ او اوراق مهمة يلزم تسليمها الى احد مكاتب  
البوستة بالنوصية عليها او بالسكوت رة حيث اذا لاسمح الله  
وصار فندعا يمكن البحث عنها والحصول عليها وعلى ذلك  
يكونوا ارباب المراسلات المذكورة مطمئنين وميقنين بوصول  
تلك الخطابات لجهاتها بالتمام وتسليمها الى اربابها اما الخطابات  
العادية التي توضع بالصناديق الموجودة بالشوارع يصير تسليمها

### \* الفصل الرابع عشر \*

#### (فيما يتعلق بالمتنات والصر وسائر مبالغ النقدية)

(م) ٧٢ جميع مكاتب البوستة الكبار مرخصين باستلام  
النقود الذهب التي لا تنوف قيمتها مبلغ ثمانية الاف قرش عملة  
مصري تعريفه وباعطاء النحريلات اللازمة بذلك تحت اذن  
الراسل تدفع الى اربابها من مكاتب البوستة الاخر الكبار  
الموجودة داخل الحكومة ويؤخذ على ذلك اجرة مقدمة باعتبار  
سدس ونصف قيراط عنها اي سبعة فضة ونصف عن كل مائة  
قرش صاغ من صاغ (م) ٧٣ مكاتب البوستة المذكورة  
مرخصة ايضا باستلام وتسليم جميع النقود من ذهب وفضة  
باي مبلغ كان داخل صرر مغلوقة ومختومة جيدا بالجمع  
الاحمر وعليها الماركة والتمرة اللازمة ليصير ارسالها وتسليمها  
لمحل بوستة اخر مثله بموجب بوليصة تعطى الى الراسل ومحرر  
عليها ما ذكر وغرة الصرة وقيمة المبلغ المرسول ايضا بالعملة  
الصاغ المصري على مقتضى ما قرره تحرير الراسل المذكور  
ويكون عليها ايضا اسماء كل من الراسل والمرسول اليه  
فالمرسول اليه بحري الوصل اللازم عن ذلك حين الاستلام  
فوق عين البوليصة وبدفتر الصرر المحفوظ بمصلحة البوستة اما  
الاجرة اللازم دفعها على الصرر المغلوقة هي كما سيأتي ٧ ونصف  
على كل مائة قرش من الذهب واما الفضة يدفع عليها الاجرة  
الطاق اثنين اي خمسة عشر فضة على كل مائة قرش جمعه  
صاغ من صاغ (م) ٧٤ مصلحة البوستة تضمن الصر الذي  
يسلم الى مكاتبها (م) ٧٥ لاسويح لاحد السواحين المتوجهين  
بالسكك الحديد المصرية الميرية ان ينقلوا صحتهم اشيا مضمنة  
او نقدية تنوف قيمتها عن مبلغ عشرة الاف قرش صاغ تعريفه  
(م) ٧٦ كل من تجارى على مخالفة منطوق المادة السابقة وتحقق  
عليه ذلك يصير الزامه من طرف مصلحة البوستة بدفع خمسمية  
قرش غرامة والاجرة الطاق اثنين ايضا نظير التعدي الذي  
حصل منه (م) ٧٧ الصرر وحالات النقدية التي لم تحضر  
او بابها لاستلامها سهوا او لسبب اخر ويضي عليها خمسة سنوات  
من تاريخ تسليمها الى البوستة تضاعف لجانب الديوان (م) ٧٨  
اذا حصل ضياع حوالة نقدية او بوليصة صرف فمكتب البوستة  
الاصلي الذي استلم المبالغ المذكورة به ان يخرج نسخة اخرى  
مثلهما عند ما يطلب ذلك منه رتباً من طرف الراسل (م) ٧٩  
الاشياء المضمنة والصرر كاو قيمة حوالات البوستة لا يمكن التسليم  
فيها الا في يد اربابها بالنفس او لمن يتوبوا عنهم ويكون  
يديم ورقة توكيل بذلك — ومصلحة البوستة لها الحق دون  
خلافتها في فتح صناديق المتنات او صرر النقدية وذلك امان  
احداً من اربابها سوى كان الراسل او المرسول اليه متى  
حصل عندها اشتباه في اختلاف ما هو مقرر من اربابه سوى  
كان عن المقدار او عن الصنف ومتى نظر ان التقدير غير  
حقيقي السابق تحريره من الراسل فالذكر يكون ملزوم بدفع  
الجزائيم المذكور عنها في المادة السادسة والسبعون سنة هذه  
اللائحة (م) ٨٠ المرسول اليه اشياء مضمنة او صرر او بين  
حوالات البوستة ملزوم هو او من يتوب عنه ان يحضر

خطابات الوجه القبلي فيصير تخصيصها وتقديرها عند ما يجري ترتيب وتنكيل المصلحة مكاتب في تلك الجهات الخطابات الخصوصية المعنونة باسم الحضرة الخديوية وحضرات الدواب المتقلدين بنظارة الدواوين الكبار مثل الداخلية والمالية وما شبه تقبل مجانا واما باقي الخطابات التي ترسل باسم مستخدمين الدواوين والمصالح الميرية وغيرهم يلزم ان يكون تحصيل اجرتها ممن يرسلها حتى بذلك لا يخشى من عدم قبولها بطرف المرسلة اليهم — مكاتب البوسته الكبار في فقط يمكنها دون غيرها مبيع اوراق نفقة المصلحة لمن يرغب مشتراها بالقيمة المعلومة — اوراق نفقة البوسته المذكورة في على سبعة اشكال وكل شكل له ثمن مخصوص ويان ذلك سياني (موجود اوراق نفقة ثمن الواحدة ٥ فضة عملة مصري تعريفة ١٠ و ٢٠ فضة وقرش ١٥ و ٢٠ و ١٠٠ اقروش) وكل صنف من الاصناف المذكورة مختلف باللون وواشر بالطبع على كل ورقة قيمتها المقررة

من طرف البوسته الى اربابها الذين يحضروا لطلبها وحيث ان المصلحة لا يثبت عليها اذا كان الخطابات المذكورة صار وضعها بالصناديق وجرى تسليمها الى جهاتها ام لا بل هي خالية المسئولية من ذلك فبناء على ما ذكر المصلحة من باب النصيحة الى العالم تدعو كل من اراد ارسال خطابات داخلها اوراق مئتمنة او سندات مهمة يوصي عليها او يعمل عنها سيكورتاه فان ذلك ضروري لم ومن خصوص مطبوعات الخطابات المرسولة لجهات بعيدة ما خلا الجوابات الموصى عليها او المعمل عنها سيكورتاه فلا وفق ان يصير ختمها بالبرشام لا بالجمع الاحمر حيث من سفرها الى جهات شديدة الحرارة يخشى ان يسحق منها الجمع وتلصق الخطابات ببعضها وتتمزق عند تفريقها وربما يتمزق على ذلك عدم الوقوف على اسماء اربابها اما المطبوعات يلزم ان تكون داخل ملفات عريضة من ورق سميك ومتين كي تحمل التنقل من يد الى يد وتحتفظ من التلف ويصير بذلك وقاية عنوانها حيث بدونها لم يمكن معرفة محلات ارسالها — اما من خصوص اجرة

### عن بيان اجرة الخطابات بالنسبة لمقاديرها

مقادير الأوزان بالتدرج	نمرة طاق الاجرة	عن الخطابات المخلص عليها	عن الخطابات الغير مخلص عليها
لغاية ١	١	١	٢
ومن ١٠	٢	٢	٤
ومن ٢٠	٣	٣	٦
ومن ٣٠	٤	٤	٨
ومن ٤٠	٥	٥	١٠
ومن ٥٠	٦	٦	١٢
ومن ٦٠	٧	٧	١٤
ومن ٧٠	٨	٨	١٦
ومن ٨٠	٩	٩	١٨
ومن ٩٠	١٠	١٠	٢٠
ومن ١٠٠	١١	١١	٢٢
ومن ١١٠	١٢	١٢	٢٤
ومن ١٢٠	١٣	١٣	٢٦
ومن ١٣٠	١٤	١٤	٢٨
ومن ١٤٠	١٥	١٥	٣٠

### عن بيان اوزان المطبوعات واجرها بالتدرج

مقادير الوزن بالتدرج	نمرة طافات الاجر	اجرة المطبوعات الدورية	قيمة الاجرة المدفوعة مقدما
لغاية ٤٠	١	٥	١٠
ومن ٤٠	٢	١٠	٢٠
ومن ٨٠	٣	١٥	٣٠
ومن ١٢٠	٤	٢٠	١
ومن ١٦٠	٥	٢٥	١ ١٠
ومن ٢٠٠	٦	٣٠	١ ٢٠
ومن ٢٤٠	٧	٣٥	١ ٣٠
ومن ٢٨٠	٨	١	٢
ومن ٣٢٠	٩	٥	٢ ١٠
ومن ٣٦٠	١٠	١٠	٢ ٢٠
ومن ٤٠٠	١١	١٥	٢ ٣٠
ومن ٤٤٠	١٢	٢٠	٣
ومن ٤٨٠	١٣	٢٥	٣ ١٠
ومن ٥٢٠	١٤	٣٠	٣ ٢٠
ومن ٥٦٠	١٥	٣٥	٣ ٣٠



## ملحوظات

وجزيرة سيلان وجهات بوغاز ملاكا والصين واليابان واستراليا وزلانده الجديدة (م) ٥ الخطابات العادية اعني الغير موصى عليها المرسله من مملكة بريتانيا الكبرى وايرلانده الى القطر المصري ومن القطر المصري الى مملكة بريتانيا الكبرى وايرلانده يجوز ارسالها خالصة الاجرة الى غاية الجهة المصدرة اليها او غير خالصة الاجرة الا الخطابات المرسله بجهات القطر المصري قبلي اسبوط فانه يلزم ان تكون خالصة الاجرة لغاية اسبوط — الخطابات التي ترسل من القطر المصري غير خالصة الاجرة الى جهات خارجية ومقتضى ارسالها اليها بواسطة مصلحة البوسطة الانكليزية لا يجوز قبولها ما لم تكن مرسله الى الجهات التجاري ارسال خطابات غير خالصة الاجرة اليها من طرف البوسطة الانكليزية نفسها اما الخطابات المرغوب ارسالها بالنوصية فدفعت اجرتها مقدما شرط لازم (م) ٦ مجموع الاجرة التي تحصل في مملكة بريتانيا الكبرى المتحدة وايرلانده على الخطابات العادية المرغوب ارسالها خالصة الاجرة الى القطر المصري تكون بواقع عشرة بنس على الخطاب العادي المرغوب ارساله عن طريق برنزي وثمانية بنس على الخطاب العادي المرغوب ارساله عن طريق جبل طارق كان مجموع الاجرة التي تحصل في القطر المصري على الخطابات العادية المرغوب ارسالها خالصة الاجرة الى مملكة بريتانيا الكبرى وايرلانده تكون بواقع اربعة قروش وخمسة فضة عن الخطاب العادي المرغوب ارساله عن طريق برنزي وقروش واثلاثة افضة عن الخطاب العادي المرغوب ارساله عن طريق جبل طارق اما الاجرة التي تحصل في القطر المصري على الخطابات العادية المرغوب ارسالها خالصة الاجرة عن كل جهة فقد توضح بالتعريفات المبينة المعلقة بحرف (ا) و (ب) المرفوقة مع هذا الاتفاق كما ان بيان الاجرة المتضمني تحصيلها على الخطابات العادية الغير خالصة الاجرة الواردة من البلاد والجهات المذكورة قد توضح بالتعريفات المبينة المعلقة بحرف (ج) و (د) و (هـ) المرفوقة ايضا مع هذا الاتفاق — الخطابات العادية المرغوب ارسالها خالصة الاجرة من مالطة وجبل طارق الى القطر المصري تكون اجرتها بواقع ٦ بنس عن وزن الخطاب العادي ووزن كل خطاب عادي هو نصفونية بالنسبة لموازين انكلترية وخمسة عشر غراما بالنسبة للقطر المصري وكل خطاب زاد وزنه عن ما ذكر فانه يضاف على اجرته الاصلية قدرها اذا زاد في الوزن نصف وقيه اخرى او بعض النصف او زاد ايضا خمسة عشر غراما او بعض الخمسة عشر غراما — كل خطاب يرسل من مملكة بريتانيا الكبرى وايرلانده الى القطر المصري ولم تدفع اجرته بالكلية او دفع بعضها فبعد تحصيل اجرته او الباقي من اجرته يجري تحصيل ثلاثة قروش وعشرة فضة جرمية من المرسل له وتضاف بجانب مصلحة البوسطة المصرية وكذا كل خطاب يرسل من القطر المصري الى مملكة بريتانيا الكبرى ولم تدفع اجرته راسا او دفع بعضها فبعد تحصيل اجرته او الباقي من اجرته فيحصل من المرسل له ثمانية بنس جرمية تضاف بجانب مصلحة البوسطة الانكليزية — تخفيض الاجر على سائر المراسلات في جهتي المملكة المشار اليها والقطر المصري يكون بملصق اوراق ثمينة بوسطة كليها على

## اتفاق نامة بوسطة بين دولة بريتانيا الكبرى (وايرلانده والحكومة الخديوية المصرية)

(في ١٨ مايو سنة ١٨٧٣)

بما ان كلامن حكومة جلالة ملكة دولة بريتانيا الكبرى المتحدة وايرلانده وحكومة جناب الداوريه الانخم خديوي مصر ترغب في ترتيب وتسهيل مراسلات البوسطة ما بين اراضيها بواسطة اتفاق يحصل فيه ذلك قد وكلت حكومة جلالة ملكة دولة بريتانيا الكبرى المتحدة وايرلانده جناب الكولونيل ستانتون وكيلها وقنصلها الجنرال بالقطر المصري الحائز نيشان الحمام وناب عن الحكومة الخديوية عطوفتلو شريف باشا ناظر الحفاية وناظر الامور الخارجية بالتوكيل وفوض لكل من الوكيلين المشار اليهما الاتفاق في هذا الصدد فاتفقا على المبين ادناه

### الفصل الاول

#### (في المراسلات الخارجية)

(م) ١ للحكومة الانكليزية من الآن فصاعدا ايقام مكاتب للبوسطة بالقطر المصري بجهتي الاسكندرية والسويس فقط (م) ٢ لكل من مكاتب البوسطة المصرية ومكاتب البوسطة الانكليزية بالاسكندرية والسويس لم ان يسلوا لبعضهم مراسلات البوسطة ويعني بملصقات المراسلات الخطابات والجرائد والطبوعات الاخر وعينات البضائع (م) ٣ كافة المراسلات التي ترد لغفر الاسكندرية مع ابورات البوسطة الانكليزية الواردة من دولة بريتانيا الكبرى وايرلانده والبلاد والمحطات المعناد مرور مراسلاتها من الدولة المذكورة ومن مالطة وجبل طارق لاي جهة من جهات القطر المصري ما غدا الاسكندرية والسويس بصير تسليمها من طرف مكتب البوسطة الانكليزية بالاسكندرية الى مكتب البوسطة المصرية بالجهة المذكورة كما ان مكتب البوسطة المصرية يسلم الى مكتب البوسطة الانكليزية كافة المراسلات المنصدرة من القطر المصري برسم مملكة بريتانيا الكبرى المتحدة وايرلانده والبلاد والمحطات التي تمر مراسلاتها على مملكة بريتانيا الكبرى والمراسلات التي يراد تصديرها الى مالطة او جبل طارق على ابورات انكليزية (م) ٤ كافة المراسلات التي ترد الى السويس بوابورات البوسطة الانكليزية الواردة من الهند الشرقي ومن جزيرة سيلان ومن جهة بوغاز ملاكا والصين ومن اليابان ومن استراليا وزلانده الجديدة برسم جهات القطر المصري ما غدا السويس والاسكندرية بصير تسليمها من مكتب البوسطة الانكليزية بالسويس الى مكتب البوسطة المصرية بالجهة المذكورة كما ان المكتب المذكور يسلم الى مكتب البوسطة الانكليزية كافة ما يراد ارساله من القطر المصري بوابورات البوسطة الانكليزية الى الهند الشرقي

المراسلات ومتى كانت قيمة الأوراق المملوكة بمقدار الاجرة اللازمة كان ذلك دليلاً على خلاص الاجرة والاعوملت بما ذكر قبل (م) ٧ مجموع الاجر المكتفي تحصيلها في مملكة برتانيا وابلانده على الجرائد والمطبوعات الاخر وعينات البضائع المرغوب ارسالها للفطر المصري بصير تحديده بمعرفة مصلحة البوستة الانكليزية كما ان مجموع الاجر المكتفي تحصيلها في الفطر المصري على الجرائد والمطبوعات وعينات البضائع المرغوب ارسالها للملكة برتانيا الكبرى المتخذ بصير تحديده بمعرفة مصلحة البوستة المصرية وتخليص اجرة الجرائد والمطبوعات والعينات مقدماً شرط لازم — يجب على مأموري البوستتين مراعاة البيانات الآتية عند تسليم واستلام الجرائد والمطبوعات الاخر وهي (اولاً) وزن ربطة الجرائد لا يزيد عن خمسة ارطال انكليزية وربطة المطبوعات الاخر لا تزيد عن ثلاثة ارطال ولا يكون طولها اكثر من قدمين ولا ابعادها الا خرازيد من قدم واحد (ثانياً) يجب ارسال الربطة بدون محزم او محزم مفتوح الطرفين او الجانبين وإذا جرى ارسالها داخل محزم بالصفة المشروحة فيجب ان توضع بكيفية تسهل بها معرفة ما بداخله لكي يتحقق كونها من المطبوعات الممتازة بهذه الاجرة (ثالثاً) لا مانع من ان يكون داخل الربطة المذكورة كتب وغيرها من المطبوعات وخرائط الجغرافية والرسومات المطبوعة بالاحرف او بالحجر او المنقوشة على ورق عادة او على رقع غزال او على ورق مصقول كما انه لا مانع من ان يكون داخلها صوراً خوذة بالنوتوغراف على ورق عادة او ورق غزال او ورق مصقول وايضاً يسوغ ان يوضع ضمن الربطة ما يلزم لحفظ وقاية الاشياء المختصة بالاداب والنتون او ما لا بد من اضافته اليها خصوصاً ما يتعلق بتجليد الكتب وغيرها من اجناس المطبوعات سواء كان ذلك محيطاً باكملها او ببعضها وسواء كانت داخل المجلد او منفردة عنه وايضاً لا مانع من ارسال ملفات محيطة بالمنقوشات والمخرطات والرسومات كما انه لا بأس من ان يضاف على الكتب علامات من ورق او غيره (رابعاً) يلزم تحرير العنوان على الربطة او على محزمها ويسوغ ان يضاف على ذلك اسم المرسل وامضائه ومحل اقامته والتاريخ ويجوز ايضاً وجود تصليحات بخط اليد على اصول المطبوعات كما انه لا مانع من ان يضاف عليها اوراق نسخ اليد المطبوع منها وإذا لم يتمكن كتابة التصليحات على نفس الاصول المطبوعة فيسوغ تحريرها على اوراق منفردة تضم على الاصل ويستثنى من كافة ما ذكر ربط الجرائد فانه لا يجوز ان تحتوي على كتابة سوى العنوان سواء كان على الربطة او على المحزم اما قوائم الاسعار والمنشورات فيسوغ ان يحرر عليها بخط اليد او بواسطة الاث الطبع الاسعار والتغييرات التي حدثت فيها وخلاف ما ذكر لا يجوز تحرير كتابة ما او اضافات وتغييرات في ربط المطبوعات — يجب مراعاة البيانات الآتية في ارسال عينات البضائع بالبوستة وهي (اولاً) لا يجوز ان وزن ربطة العينات يزيد عن نصف رطل انكليزي اي مائتين واربعين غراماً (ثانياً) لا يجوز ان تكون العينات المرغوب ارسالها قابلة للبيع بانفرادها ولا ان تكون

بحيث يتفح من جنسها او حجمها او عددها انها ذات قيمة تجارية يمكن مبيعها على حدتها او يمكن اعتبارها غير عينة فني كانت كذلك فانه لا يسوغ قبولها باجر العينات ويستثنى من ذلك الاصناف الموضحة بالبيان الآتي (ثالثاً) الملتصقات والسكاكين والشوك وما اشبه ذلك يجوز قبولها بصفة عينة ويلزم ان يكون وزنها مطابقاً للحدود بالبيان الاول (رابعاً) يجب ارسال عينات البضائع داخل مظروف مفتوح احد اطرافها او داخل ملف بكيفية يسهل معها تحقيق ومعرفة ما بداخله وإذا جرى ارسال مثل مقصات او سكاكين او شوك بصفة عينات يجب على المرسل ان يخفظ عليها داخل ظروف بكل دقة بحيث لا يحصل منها ضرر للمستخدمين او تلف للمراسلات (خامساً) يحرر على عنوان ربطة العينات لفظة عينات ولا مانع من ان يزداد عليها اسم المرسل او اسم محل تجارته ونيشان ورشته او محل تجارته وبعض البيانات المختصة بالبضاعة والعدد والسعر ولا مانع من ان يوضع نيشان الورشة او محل التجارة او يحرر العدد والسعر على العينات عينها وكذلك يجوز تحرير ما ذكر على اوراق مملوكة بالعينات او بالاكياس والعلب المرسله داخلها العينات ولا يجوز تحرير كتابة ما سوى ما ذكر على العينات (سادساً) لا يجوز قبول عينات المواد السائلة والاشياء التي يخشى حصول ضرر منها لمخفدي البوستة او تلف للمراسلات (م) ٨ تدفع مصلحة البوستة الانكليزية لمصلحة البوستة المصرية الاجر الآتي ذكرها عن المراسلات المبينة ادناه (اولاً) اثنين بنس عن كل خطاب عادي خالص الاجرة مرسل من مملكة برتانيا الكبرى المتخذة وابلانده ومن مالطة وجبل طارق الى جهات الفطر المصري ما عدا الاسكندرية والسويس واثنين بنس عن كل خطاب عادي غير خالص الاجرة مرسل من الفطر المصري الى مملكة برتانيا الكبرى وابلانده والى مالطة وجبل طارق والبلاد التي تمر مراسلاتها على المملكة المذكورة (ثانياً) اربعة بنس عن كل رطل انكليزي من الجرائد والمطبوعات الاخر والعينات المنصدة من مملكة برتانيا الكبرى المتخذة وابلانده يرسم جهات الفطر المصري ما عدا الاسكندرية والسويس وتدفع مصلحة البوستة المصرية لمصلحة البوستة الانكليزية ما سيأتي وهو (اولاً) ثمانية بنس عن كل خطاب عادي وزنه طاق واحد خالص الاجرة من الفطر المصري الى مملكة برتانيا الكبرى المتخذة وابلانده هذا اذا كان مرغوب ارسال الخطاب عن طريق برننزي اما اذا كان مرغوب ارساله عن طريق جبل طارق فتدفع مصلحة البوستة المصرية عليه لمصلحة البوستة الانكليزية ستة بنس فقط (ثانياً) الاجرة المبينة بالجدول المعلم بحرف (ا) المرفوق مع هذا الاتفاق عن كل خطاب عادي خالص الاجرة وزنه طاق واحد من فطر المصري الى البلاد التي تتوسط البوستة الانكليزية في توصيل المراسلات اليها (ثالثاً) ثمانية بنس عن كل خطاب عادي وزنه طاق واحد غير خالص الاجرة من فطر المصري الى مملكة برتانيا الكبرى وابلانده الى جهات الفطر المصري ما عدا الاسكندرية والسويس اذا كان الخطاب وارد عن طريق برننزي وستة بنس اذا كان وارداً

## ملحوظات

والهند الشرقي وجزيرة سيلان وجهات بوغاز ملاكا والصين واليابان وأستراليا وزلانده الجديدة وثمانية بنس عن كل خطاب مرسل بالتوصية للبلاد والمفقات التي يسوغ لبوستة الانكليزية ارسال خطابات توصية اليها ويكون جميع ما يدفع من معلمي البوسطنيين لبعضها بالمقادير الموضحة زيادة على الاجر العادية المقررة لذلك (م) ١٠ انا كانت قيمة اوراق نفقة البوستة المملوكة على الخطابات لا توازي مقدار الاجرة التي كان يلزم دفعها باكملها يعتبر الخطاب كأه ليس خالص الاجرة وتخصل عليه الاجرة اللازمة بعد خصم قيمة ورقة النفقة المملوكة عليه (م) ١١ من الواجب على مكتب بوستة الارسالية ان يختم الخطابات العادية والموصى عليها حتماً دالا على تاريخ ارسالها واسم الجهة المرسله منها والخطابات التي تكون خالصة الاجرة تختم حتماً مخصوصاً دالا على ذلك كما ان الخطابات الموصى عليها يجري ختمها بختم مخصوص دال على انها مرسله بالتوصية والخطابات التي جرى تحصيل جانب من اجرتها بختم عليها بختم مخصوص دال على انه لم يتحصل عليها مقدماً الا بعض الاجرة — النقدية والجواهر والمجلى والاشياء الثمينة المعناد دفع عوائد كمرك عليها لا يجوز ارسالها ضمن الخطابات المرسله بالبوستة المصرية بما ان هذا ممنوع حتماً واذا وجدت خطابات بهذه الصفة لا يجري توصيلها (م) ١٢ الخطابات الخالصة الاجرة والمجرائات والمطبوعات وعينات البضائع لا يجوز اخذ ادنى اجرة عليها في نظير تفرقتها سواء كان في مملكة بريطانيا الكبرى وأيرلانده او القطر المصري او الجهات الاخرى (م) ١٣ المراسلات المتداولة بين حضرات وكلاء دولة انكلترا الرسميين وقناصلها وبين الحكومة المصرية او بين بعضهم بصير مراعاتها بالصفة الجارية في مراسلات وكلاء الدول الاخر الرسميين وقناصلها بالقطر المصري (م) ١٤ الخطابات العادية والموصى عليها والمجرائات والمطبوعات والعينات التي يكون جرى ارسالها غلطاً لجهة ما بصير ردها فوراً للمكتب المنسلة منه وتستعمل اجرتها بعين القدر المفيد وقت ارسالها كما ان المراسلات التي لم يتيسر تسليمها لاربابها لسبب من الاسباب بصير ردها للمكتب المنسلة منه وما يكون منها خالص الاجرة تستعمل اجرتها بعين القدر المفيد وقت ارسالها وما يكون منها غير خالص الاجرة بصير رده بدون قيد في حساب الاجر (م) ١٥ يجب ان تقرر حافظة على النسق المرفوق طيه المعلم بحرف (د) بكافة المراسلات المنسلة من مكبي البوستة المصرية والانكليزية لبعضها موضع بها بيان تلك المراسلات واجرها المستغنى عنها وبمقرر عن ذلك وصل من مكتب الاستلام على النسق المرفوق طيه ايضا المعلم بحرف (ذ) (م) ١٦ يجب ان تقرر حسابات بمعرفة عموم البوستة الانكليزية اخر كل شهر ببيان المراسلات المنسلة من مكبي البوستة الانكليزية والمصرية لبعضها ويكون ذلك بناء على الوصولات المحررة منها في اثناء الشهر ولاجل التجار يجري تسليم الخطابات بالوزن على قدر الامكان وتقدر كل وقي وزناً بقيمة اجرة ثلاثة خطابات عادية ونصف وزن كل منها طاق واحد وتقرر عن هذه الحسابات الوقفية حسابات عمومية وبعد مراجعتها على الوجه اللازم

عن طريق جبل طارق (رابعاً) الاجر المينة بالجدول المرفوق مع هذا المعلم بحرف (ا) عن كل خطاب عادي غير خالص الاجرة متصدر من البلاد التي توسط البوستة الانكليزية في توصيل المراسلات اليها (خامساً) الاجر المينة بالجدول المرفوق مع هذا المعلم بحرف (ب) عن كل خطاب عادي خالص الاجرة وزنه طاق واحد متصدر من القطر المصري الى مالطة وجبل طارق والهند الشرقي وسيلان وجهات بوغاز ملاكا والصين واليابان وأستراليا وزلانده الجديدة وعن كل خطاب عادي وزنه طاق واحد متصدر من مالطة وجبل طارق والهند الشرقي وجزيرة سيلان وجهات بوغاز ملاكا والصين واليابان وأستراليا وزلانده الجديدة الى القطر المصري (سادساً) الاجر المينة بالجدول المعلم بحرف (ت) المرفوق مع هذا الاتفاق عن كل ربطة جرائد ومطبوعات او عينات متصدرة من القطر المصري الى مملكة بريطانيا الكبرى وأيرلانده او البلاد التي توسط بوستة الانكليزية في توصيل المراسلات اليها (سابعاً) الاجر المينة بالجدول المرفوق مع هذا المعلم بحرف (ج) عن كل ربطة جرائد غير خالصة الاجرة ومطبوعات وعينات متصدرة من البلاد المجاري توسط البوستة الانكليزية في نقل مراسلاتها (ثامناً) الاجر المينة بالجدول المعلم بحرف (ث) المرفوق مع هذا الاتفاق عن كل ربطة عينات وجرائد ومطبوعات متصدرة من القطر المصري الى مالطة وجبل طارق والهند الشرقي وجزيرة سيلان وجهات بوغاز ملاكا والصين واليابان وأستراليا وزلانده الجديدة (م) ٩ الخطابات الموصى عليها المرسله من مملكة بريطانيا الكبرى وأيرلانده ومن البلاد والمفقات المجاري توسط البوستة الانكليزية في نقل مراسلاتها او من مالطة وجبل طارق الى الوجه البحري والوجه القبلي بالقطر المصري لغاية اسبوط بصير تسليمها من مكتب البوستة الانكليزية بالاسكندرية الى مكتب البوستة المصرية بها كما ان مكتب البوستة المصرية يسلم لمكتب البوستة الانكليزية الخطابات الموصى عليها المرسله من القطر المصري الى مملكة بريطانيا الكبرى وأيرلانده او مالطة او جبل طارق والبلاد والمفقات المجاري توسط البوستة الانكليزية في نقل مراسلاتها اذا كان ارسال خطابات التوصية اليها سائفاً للبوستة الانكليزية نفسها — الخطابات الموصى عليها المتصدرة من الهند الشرقي وجزيرة سيلان وجهات بوغاز ملاكا والصين واليابان وأستراليا وزلانده الجديدة الى الوجه البحري والوجه القبلي بالقطر المصري لحد اسبوط بصير تسليمها من مكتب البوستة الانكليزية بالسويس الى مكتب البوستة المصرية بها كما ان المكتب المذكور يسلم لمكتب البوستة الانكليزية الخطابات الموصى عليها المرسله من القطر المصري الى الهند الشرقي وجزيرة سيلان وجهات بوغاز ملاكا والصين واليابان وأستراليا وزلانده الجديدة — تدفع مصلحة البوستة الانكليزية لمصلحة البوستة المصرية ثلاثة بنس عن كل خطاب مرسل بالتوصية الى القطر المصري كما ان مصلحة البوستة المصرية تدفع لمصلحة البوستة الانكليزية اربعة بنس عن كل خطاب مرسل بالتوصية الى مملكة بريطانيا الكبرى وأيرلانده او مالطة وجبل طارق

بصير دفع قيمة ما بقي على أحد المصلحين للآخرى كل ثلاثة شهور نقداً بالاسكندرية وعند تسوية الحسابات المذكورة بحسب الجنيه الانكليزي بسعر سبعة وتسعين قرشاً ونصف

### ( الفصل الثاني - في مراسلات البوسطة الانكليزية بين الاسكندرية والاستانة )

(م) ١٧. تتعهد الحكومة المصرية بأن تنقل من الاستانة الى الاسكندرية وازمير وبالعكس بواسطة وابزانيا او الوابورات المدفوع لها اعانة من طرفها الشنطات المحتومة المتضمنة المراسلات المرسلة من الاستانة او ازمير الى مالطة وجبل طارق والتوايح الانكليزية في الهند الشرقي واستراليا والصين والبلاد الاخرى في السويس والبرقيات المرسلة من مالطة وجبل طارق والتوايح الانكليزية في الهند الشرقي واستراليا والصين والبلاد الاخرى في السويس الى الاستانة وازمير وهذا الشرط لا يكون محتملاً على الحكومة المصرية الا في المدة التي يكون للحكومة فيها وابورات بوسطة مخصصة للسفر بين الاسكندرية وازمير والاستانة (م) ١٨. الشنطات المذكورة في المادة السابقة يجري قفلها وختمها في مكاتب البوسطة الانكليزية بالاستانة وازمير والاسكندرية ويجري تسليمها لمكاتب البوسطة المصرية لارسالها بمعرفة في وابورات البوسطة المصرية وعند ورود الشنطات للبرقية المرسلة اليه بصير تسليمها حالاً لمكتب البوسطة الانكليزية (م) ١٩. تدفع الحكومة الانكليزية للحكومة المصرية ثلاثة بنس ونصف عن كل اوقية وزناً من الخطابات الداخلة ضمن الخطات المينة بالمادتين السابقتين واثنين بنس ونصف عن كل رطل انكليزي وزناً من الجرائد والمطبوعات الداخلة ضمن الشنطات المذكورة وذلك بصفة اجرة بحرية في نظير نقلها ويكون حساب الاجرة المذكورة بواقع وزنها اجمالاً (م) ٢٠. يجري حساب وزن الخطابات والمطبوعات بمكتب البوسطة الانكليزية بالاسكندرية عند ورودها وتصدرها وناظر البوسطة المذكورة بالاسكندرية بحجر كشف بيان المراسلات ووزنها وبسلم الكشف المذكور لعموم البوسطة المصرية وفي اخر كل ثلاثة شهور يجري ذلك الناظر تسديد المبلغ المستحق

### ( الفصل الثالث - في مرور شنطات البوسطة الانكليزية في القطر المصري )

(م) ٢١. تتعهد الحكومة المصرية بأن تنقل من الاسكندرية للسويس وبالعكس شنطات البوسطة الانكليزية الصادرة من الهند الشرقي واستراليا وغيرها من الممتلكات وتوايح الدولة الانكليزية والواردة الى ذلك وشنطات البوسطة الانكليزية الصادرة من الصين واليابان وغيرها من البلاد الاجنبية المتقضي مرور كافة هذه المراسلات من القطر المصري والشنطات الواردة الى ما ذكر كما ان الحكومة المشار اليها تتعهد ايضاً ان تنقل شنطات البوسطة من مكتب البوسطة الانكليزية بالاسكندرية الى مكتب البوسطة الانكليزية بالسويس وبالعكس وان تنقل الاكياس المحتومة المتضمنة مراسلات ومكاتبات جناب وكيل وقنصل جنرال دولة انكلترا بالقطر المصري من مكتب

البوسطة الانكليزية بالاسكندرية الى قنصلاتو جنرال الدولة المشار اليها بالمحروسة وبالعكس — تضمن الحكومة المصرية مرور شنطات البوسطة الانكليزية في القطر المصري مع الصيانة التامة مادام جناب الدواير الاعظم حاضراً كافة التصرفات التي كانت متبعة بها اسلافه الكرام سيما مزينة الاوامر المتعلقة بتنفيذ الجزاءات الجنائية الصادرة عنها خلاصات المجالس تماماً او تخفيفاً (م) ٢٢. يقتضي مرور شنطات البوسطة الانكليزية من الاسكندرية الى السويس في ظرف ستة عشر ساعة فقط من حين تسليم اخر شنطة للموري الحكومة المحلية في رصيف القومانية الشرقية بجوار محطة السكة الحديد بالاسكندرية الى حين تسليم اخر شنطة من جانب وابور البوسطة الرابط على حوض السويس ومرور الشنطات الانكليزية من السويس الى الاسكندرية يكون في ظرف ثلاث عشرة ساعة فقط من حين تسليم اخر شنطة من ناظر مكتب البوسطة الانكليزية للموري الحكومة المحلية الى حين تسليم اخر شنطة في رصيف القومانية الشرقية بجوار محطة السكة الحديد بالاسكندرية لوضعها بوابور البوسطة الانكليزية وتقدم الحكومة المصرية الوسائل اللازمة لوضع البوسطة في الوابور الرابط بجانب رصيف حوض السويس بعد تسليمها الى ناظر مكتب البوسطة الانكليزية او من ينوب عنه من مستخدمي المكتب — يسوغ نقل شنطات البوسطة الانكليزية بقطر الركاب او قطر البضائع او قطر الركاب والبضائع لكنه يجب مراعاة ما توضح بمادة ٢٥ واجراء ما تدون بها بكل دقة واذا كانت الشنطات المرسلة عن طريق جبل طارق ترد للاسكندرية قبل الشنطات المرسلة عن طريق برنديز يسوغ ارسالها للسويس على حدتها او ابقاؤها بمحطة السكة الحديد لمحين ورود الشنطات المرسلة عن طريق برنديز لكنه حيث يجب وضعها داخل عربات مقفولة ومخفورة — يجب على الحكومة المصرية اشعار مكتب البوسطة الانكليزية في الاسكندرية حين الوقت اللازم بالساعة التي تحدثت لسفر الشنطات لكي يجري ارسال المراسلات الواردة من المكتب المذكور بالقطر نفسه واذا حصل تأخير في المراسلات المذكورة ونشأ عنه تأخير قيام القطر فالاجل المحدد لمرور الشنطات لا يجب الا من حين تسليم المراسلات المذكورة في محطة السكة الحديد من مكتب البوسطة الانكليزية اما تسليم كامل الشنطات بالسويس يكون في الحوض والبرقيات الواردة من مكتب البوسطة الانكليزية به بصير تسليمها في عين البندر والاجل المحدد للمرور لا يجب الا من حين تسليم تلك المراسلات واذا كان الاجل المحدد لمرور الشنطات من الاسكندرية للسويس وبالعكس يمكن تمامه ليلاً اعني بين الساعة السادسة افرنكي مساءً والسابعة افرنكي صباحاً بصير ابقاء الشنطات والاجل المحدد لتسليمها يمتد الى الساعة السادسة صباحاً من اليوم التالي (م) ٢٣. يسوغ لمكتب البوسطة الانكليزية ان يعين مع الشنطات انخفاصاً متسفين بشرط ان لا يزيد عددهم عن ثلاثة ويكون نزولهم على طرف الحكومة المحلية في الدرجة الثانية بالقطر المحمولة به الشنطات سواء كان من الاسكندرية او من السويس (م) ٢٤. تعين الحكومة المصرية

ملحوظات

النامة مفتولا عليها ولا يسوغ نزول ركاب او وضع بضائع او خلاف ذلك في العربات المذكورة (م) ٢٦ في نظير اجراء الحكومة المصرية كافة ما توضح تتعهد الحكومة الانكليزية ان تدفع لها مبلغ ثمانية الاف جنيه انكليزي سنويا على اربعة تقاسيط كل ثلاثة شهور الربع والدفع يكون بمصر او الاسكندرية بسعر الجنيه الواحد سبعة وتسعين قرشا ونصف واذا كانت الشنطات الواردة والصادرة عن طريق جبل طارق يجري ارسالها في المستقبل بترعة السويس بدلا عن مرورها في القطر المصري بالسكة الحديدية فيصير تنزير الثمانية الاف جنيه الى ستة الاف جنيه فقط (م) ٢٧ ابتدا اجراء العمل بهذه الشروط يكون من غرة لوليو سنة ١٨٧٤ ويدوم مفعولها حين ما ينه احد المجهتين المتعاقدين على الاخر بانه يرغب النها ويكون ذلك الاشعار مقدما من مدة سنة ويجرد انتهاء شهر جوينو سنة ١٨٧٤ تكون سائر الشروط والاتفاقات السابق حصولها وانعقادها في هذا الصدد بين مملكة بريطانيا الكبرى وايرلانده وبين الحكومة الخديوية لاغية ولا يعمل بها (م) ٢٨ كافة الشروط المدونة بهذا الاتفاق نامة يجوز فيها التغيير في اي زمن يستلزم ذلك برضا كل من الطرفين المتعاقدين — وعلى جميع ما ذكر حصل الاتفاق وتقرر بذلك نختان حرقيا بالاسكندرية في ١٨ من شهر مايو سنة ١٨٧٤ امضا امضا شريف ستانتون

يوم ورود الشنطات محلا خصوصا لاقتا في رصيف حوض السويس لاجراج الميخطات الواردة وشن الشنطات الصادرة كما انها تقدم الوسائط اللازمة لنقل الشنطات من الواور للقطر وبالعكس — انه لكون اخراج ووضع شنطات البوستة الانكليزية في الواور جاريا الآن بالاسكندرية بعرفة القومانية الشرقية في رصيفها فالحكومة الخديوية لا تعين محلا اخر لذلك في رصيف المحطة الا عند طلب مصلحة البوستة الانكليزية لكن بشرط انها لا تتكلف شي من ذلك — اذا تصادف ابقاء الشنطات في الاسكندرية او في السويس لسبب من الاسباب يجب على الحكومة الخديوية التحفظ عليها داخل عربات السكة الحديد حالة كون تلك العربات مخففة ومقنولة ومغطاة وقاية للشنطات من التغيرات الجوية او وضعها في مخازن المحطة صيانة لها ويسوغ لناظر مكتب البوستة الانكليزية ان يتفقدتها من وقت الى اخر — تتعهد الحكومة الخديوية بتاديب الوسائط اللازمة لنقل الشنطات الواردة لمكتب البوستة الانكليزية بالاسكندرية والمرسلة منه من الرصيف للمكتب المذكور ومن المكتب لمحطة السكة وبالعكس تجعل الحكومة الخديوية لناظر مكتب البوستة الانكليزية بالسويس اول من يتوب عنه الوسائط اللازمة لتوصيله الى الحوض ورجوعه الى السويس في ايام حضور الشنطات لاجرا ما مورته (م) ٢٥ نقل الشنطات الانكليزية في القطر المصري يكون داخل عربات سكة حديد خصوصية بالصيانة

كشف حرف (١)

عن بيان الاجر التي تعلى طلب للبوستة الانكليزية طرف مصلحة البوستة المصرية عن الخطابات العادية اخلصة الاجرة المرسولة برسم جهات خارجية بواسطة مصلحة البوستة الانكليزية وبيان المعلوم المقتضي دفعه من البوستة المصرية للبوستة الانكليزية عن الخطابات الغير خالصة الاجرة الواردة من الجهات والمحققات المبينة ادناه برسم القطر المصري

اسماء البلاد والمحققات	المعلوم المقتضي دفعه عن كل خطاب				المعلوم المقتضي دفعه عن كل خطاب			
	غير خالص الاجرة واردا للقطر المصري		غير خالص الاجرة واردا للقطر المصري		خالص الاجرة صادر من القطر المصري		خالص الاجرة صادر من القطر المصري	
	عن طريق جبل طارق	عن طريق برنديزي	عن طريق برنديزي	عن طريق برنديزي	عن طريق برنديزي	عن طريق برنديزي	عن طريق برنديزي	عن طريق برنديزي
ساحل افريقيا الغربية	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
جزيرة الصوم	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
جهة برمودة	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
يونيفيا	١١	١١	٠٢	٠١	٠٠	١١	٠٢	٠١
البرازيل	٠٠	٠٠	٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠١	٠٧
بنوس ايرس	٠٠	٠٥	٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠١	٠٧
كناده بما فيها كولومبيا الانكليزية وجزيرة وانكوير	٠٠	٠٨	٠٠	١٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠
راس المرجا الصالح	٠٠	٠٥	٠١	٠٧	٠٠	٠٥	٠١	٠٧
شيلي	٠٠	١١	٠٢	٠١	٠٠	١١	٠٢	٠١
كستاريا	٠٠	٠٥	٠١	٠٧	٠٠	٠٥	٠١	٠٧
كوبا	٠٠	٠٥	٠١	٠٧	٠٠	٠٥	٠١	٠٧
كراسن	٠٠	١١	٠٢	٠١	٠٠	١١	٠٢	٠١
ايكوزور	٠٠	١١	٠٢	٠١	٠٠	١١	٠٢	٠١
جزاير فالكلان	٠٠	١١	٠٢	٠١	٠٠	١١	٠٢	٠١
جاسيا	٠٠	١١	٠١	٠١	٠٠	١١	٠١	٠١
الساحل الذهبي	٠٠	١١	٠١	٠١	٠٠	١١	٠١	٠١
جري تارن سان بوان ديه يثاراجر	٠٠	١١	٠١	٠١	٠٠	١١	٠١	٠١

ملحوظات

تابع كشف حرف (١)

اسماء البلاد والمحقات	المعلوم المقتضي دفعه عن كل خطاب				خالص الاجرة صادر من القطر المصري			
	غير خالص الاجرة وارد للقطر المصري		عن طريق جبل طارق		عن طريق برنديزي		عن طريق جبل طارق	
	شلين	بنس	شلين	بنس	شلين	بنس	شلين	بنس
ع جاذوب								
ع جانيالا		٠٥	٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠١	٠٧
ع ماتي								
ع ماتي جزاير صاند و بش								
و لاجوس	٠٠	١١	٠١	٠١	٠٠	١١	٠١	٠١
و ليريسا								
ع جزيرة مارينيك								
ع المكسيك	٠١	٠٥	٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠١	٠٧
ع موني فيديو								
و نانال								
و نيويرونيوك								
و نيوفاندلند	٠٠	٠٨	٠٠	١٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠
و نوفا اسكتسيا								
ع يرو	٠١	١١	٠٢	٠١	٠١	١١	٠٢	٠١
ع بورتوريكو	٠١	٠٥	٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠١	٠٧
و جزيرة البرنس ادورد	٠٠	٠٨	٠٠	١٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠
و جزيرة الصليب المقدس								
ع جزيرة القديس اوسامبوس								
و جزيرة القديس هيلانة	٠١	٠٥	٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠١	٠٧
ع جزيرة القديس مارنين								
و جزيرة القديس توما								
و سيرالينا	٠٠	١١	٠١	٠١	٠٠	١١	٠١	٠١
و سورينام	٠١	٠٥	٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠١	٠٧
و الاقاليم الاميريكانية المتحدة	٠٠	٠٨	٠٠	١٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠
ع اقاليم كولومبيا المتحدة جرانادة الجديدة								
ع فينه زويله	٠١	٠٥	٠١	٠٧	٠١	٠٥	٠١	٠٧
و الهند الغربي الانكليزي								

تنبيهات

تخليص الاجرة على الخطابات المتصدرة للجهات الماشر عليها حرف ع شرط لازم  
يجوز ارسال خطابات بالتوصية للجهات الماشر عليها حرف و

جدول حرف (ب)

عن بيان الاجر التي تتعلل طلب للبوسطة الانكليزية طرف البوسطة المصرية عن الخطابات العادية  
اخالصة الاجرة المتصدرة من القطر المصري للبلاد والمحقات كما وعن الخطابات الواردة غير خالصة الاجرة  
من الجهات المذكورة الجاري نقلها جميعها بوابورات البوسطة الانكليزية بين تلك الجهات  
والاسكندرية والسويس عن كل خطاب لا يزيد وزنه عن طاق واحد

اسماء البلاد والمحقات	عن كل خطاب خالص الاجرة صادر من القطر المصري		عن كل خطاب خالص الاجرة وارد الى القطر المصري	
	شلين	بنس	شلين	بنس
مالطة	٠٠	٠٤	٠٠	٠٤
جبل طارق	٠٠	٠٤	٠٠	٠٤
الهند الشرقي	٠٠	٠٦	٠٠	٠٦
جهة سيلان	٠٠	٠٦	٠٠	٠٦
جهات بوغاز ملكه	٠٠	٠٦	٠٠	٠٦
الصين	٠٠	٠٦	٠٠	٠٦
اليابان	٠٠	٠٦	٠٠	٠٦
اوستراليا وزيلاندة الجديدة	٠٠	٠٦	٠٠	٠٦



## وصل

## ملحوظات

عن الخطابات المتصدرة من القطر المصري ما عدا اسكندرية والسويس الى الهند الشرقي وجهات بوغاز ملاكا والصين واليابان واستراليا مستلمة من مكتب البوستة المصرية بالسويس الى مكتب البوستة الانكليزية بالسويس بتاريخ			
بيان الوزن والاجرة بواقع حساب البوستة المصرية	بيان الوزن والاجرة بواقع حساب البوستة الانكليزية	بيان المراسلات	عما يتعلق طلب الى البوستة الانكليزية
		١	خطابات عادية وموصى عليها خالصة الاجرة
		٢	معلوم الخطابات الموصى عليها بواقع ٤ بنس عن كل خطاب
		٣	جرايد ومطبوعات وعينات بضائع خالصة الاجرة
		٤	عما يتعلق طلب الى البوستة المصرية خطابات ارسلت عن غلط ومرتبعة

الخطابات الموصى عليها صار استلامهم ضمن هذه البوسطة الواردة في سنة  
ناظر مكتب البوستة  
الانجليزية  
بالسويس



## ملحوظات

عليها وإذا لم يكن بالارسالية مراسلات مبرية او مراسلات موصى عليها اعني محجلة فيصير وضع المانيستو بداخل الملف خارج عن الربط بعد طيه اربعة طيات يفرع على الملف الداخلة الارسالية اسم المكتب الصادرة منه واسم المكتب الصادرة اليه ويختم عليه بختم المكتب اليومي (م) ٦ المراسلات الصادرة من مكتب اصوان لمكاتب قبلي والسودان وبالعكس بصير وضعها داخل اكياس تيل بدلاً عن وضعها داخل الملفات الورق الموضح عنها بالمادة الخامسة كذلك المراسلات الصادرة من مكتب الخرطوم الى مكاتب السودان وبالعكس بصير وضعها باكياس تيل وبما ان كل كيس من الاكياس المذكورة مطبوع عليه ظاهراً وباطناً اسم مكتب الارسال ومكتب الورد فكل كيس يصلح للارسالية المتداولة بين مكنتين ثم بصير غلق الاكياس بالكيفية الاتية وفي (اولا) تجمع ثنيات قم الكيس وتترص على بعضها بالتحكيم وتربط بالربابة على طاقين وتغلق عقدتين (ثانيا) تثقب قطعة ورقة وينفذ فرعي الدوبارة منها ويلصقان عليها بواسطة ورقة تيكت ويترك طرفاها بارزان ويعقدان جيداً عند منتهي ورقة التيكت ويختم ورقة التيكت المذكورة من كلا جانبيها بختم المكتب اليومي (م) ٧ بصير وضع المراسلات الصادرة لاي مكتب كان داخل ملف مخصوص ثم كافة المراسلات (بما فيها الاكياس التيل الداخلة المراسلات الصادرة والواردة من والى اصوان والخرطوم والبحري وضعها داخل جراب جلد وبحري غلق الجراب المذكور حسب التعليمات المدونة بالفقرة الثانية من المادة السابقة انما في المكاتب الكائنة بمراكرة درجة حرارتها ليست بزيادة يختم على الجراب بالجمع الاحمر بختم المكتب الراسل بدلاً عن التيكت (م) ٨ المراسلات الصادرة من مكاتب بوستان الوجه القبلي ومكني بربرود نقلا للجهات التي في بحري اصوان يلزم وضعها بداخل ملف بوسته اصوان كما وان المراسلات الصادرة من المكاتب المذكورة للجهات قبلي الخرطوم يلزم وضعها بداخل الملف المنصهر لبوستة الخرطوم — المراسلات الصادرة من مكاتب قبلي الخرطوم للجهات السودانية التي في بحري الخرطوم والوجه القبلي والبحري يلزم وضعها بداخل ملفا بخرطوم (م) ٩ عند ورود البوستة للمكتب المرسولة اليه يجب على الوكيل ان يتفقد حالة الجراب والملفات والاكياس الموجودة بداخله وان وجد اثر يدل على حصول تبويض او محاولة الاجتهاد في التبويض فعليه بحري اعال مذاكرة عن ذلك ويرسلها حالاً لعموم المصلحة وفي الجهات السودانية بصير ارسال المذاكرة المذكورة لمنش البوستة بالخرطوم

### (في الارساليات التي بالمرور)

(م) ١٠ الارساليات المغلقة المرسولة لمكتب بقصد توسطه في ارسالها لمكتب اخر يقضي قيدها بالجدول الرابع والجدول السادس من المانيستو الصادر للمكتب المتقضي توسطه في ذلك (م) ١١ يجب على وكيل مكتب المتوسط ان يراجع ويتفقد احوال المراسلات المتقضي ارسالها بواسطة مكتب اخر وفقاً للنصوص في المادة التاسعة ويتابعها على المحرر بالمانيستو

\*) مصلحة البوستة المصرية — عموم الادارة  
(لائحة الاجراءات المختصة بتكوين الارساليات  
كيفية تصديرها وورودها بالمكاتب قبلي  
اصول والمكاتب السودانية)  
(في الارساليات الصادرة والواردة)

(م) ١ عند اقتراب ايلعاد المعين لسفيرة البوستة بصير مراجعة المراسلات المتقضي تصديرها واعادة النظر على الرسم المسحق عليها وملاحظة اختتامها واستيفاء الاجراءات المقررة بقوانين المصلحة ثم بصير فرز المراسلات المختصة بكل مكتب على حدها وذلك على سنة انواع (الاول) المراسلات غير المحجلة الرسم (الثاني) المراسلات المرتدة (الثالث) المراسلات معجلة الرسم (الرابع) المراسلات المحجلة (الخامس) مراسلات الميري والدواير (السادس) الارساليات المغلقة الواردة من احد المكاتب لتوصيلها لمكتب اخر (م) ٢ بصير ارفاق المانيستو (نمرة ١ ونمرة ٢ قبلي وسودان) مع كل ارسالية ترسل لاحد المكاتب وقبل غلق الارسالية بتقيد بالمانيستو المذكور بيان المراسلات التي في من النوع الاول والثاني والثالث والرابع والسادس اما المراسلات التي في من النوع الخامس اي مراسلات الميري والدواير هذه بصير قيدها بحافظة مخصوصة (مطبوع نمرة ٥٦) اتباعاً للبيد الحادي عشر من لائحة مراسلات الميري والدواير (م) ٣ بصير حزم المراسلات التي من النوع الاول والثاني والثالث والرابع والخامس كل منها بربطة مخصوصة بالدوبارة مصلاً وإذا تضاد وجود مراسلات كثيرة من نوع واحد فلا بأس من جعلها برطنتين فاكثر بحسب الاقتضى (م) ٤ بعد حزم المراسلات المبرية والمراسلات المحجلة كل منها بربطة مخصوصة بصير وضعها داخل ملف من ورق منين ويربط بالدوبارة مصلاً ويصم عليه بختم المراسلات المحجلة ثم بصير ختمه بورقتين تيكت (عنوان) بوضعان على طرفي الملف فوق الدوبارة ثم بصير لصق فرعي الدوبارة على اسفل المانيستو بواسطة ورقة تيكت ويترك طرفاها بارزان ويعقدان جيداً عند منتهي ورقة التيكت ويختم ورقة التيكت المذكورة من كلا جانبيها بختم المكتب اليومي حافظه مراسلات الميري والدواير (نمرة ٥٦) بصير وضعها ضمن ربطة مراسلات الميري داخل الملف المذكور (م) ٥ تجمع كافة الربط المتكونة منها الارسالية وتوضع داخل ملف من ورق منين محزوم بالدوبارة ويختم عليه بورقتين تيكت بوضعان على طرفيه فوق الدوبارة ويوضع ورقة تيكت ثالثة فوق فرعي الدوبارة على الملف ذاته ويترك طرفاها بارزان ويعقدان جيداً عند منتهي ورقة التيكت ويختم ورقة التيكت المذكورة من كلا جانبيها بختم المكتب اليومي اما الربطة المشتملة على مراسلات الميري والمراسلات التي بالتوصية يلف عليها المانيستو الملصوق بها وتوضع في منتصف الملف المذكور لوقايتها من تحديث من التلفيات في اثني الطريق سواء كان من الاحتكاك او من سبب اخر وربطة المراسلات غير محجلة الرسم يقضي وضعها بحسب ربطة مراسلات الميري والموصى

المطبوعات نمرة ٧ ب ضمن اوراق الحساب الشهري (م) ١٨ اذا ورد للتوكيل ارسالية من احدى المكاتب ووجد بها مخالفة للاصول فيجب على وكيل المكتب الورود ان يخاطر عموم المصلحة عنها بالمطوع نمرة ١٥٤ وفي الجهات السودانية يرسل المطبوع المذكور للنش البوسطة بالمحرطوم — تحريراً بالاسكندرية في غرة ابريل سنة ١٨٧٨ مديرو عموم المصلحة كاليار

### بوسته — \* ذكرتو الحضرة الخديوية \*

(المختص باشغال البوسته الصادر في ٢٩ مارت سنة ١٨٧٩)

### \* ولائحة تنفيذ ذلك \*

#### ( وصورة بعض المواد )

( من القوانين المصرية مختصة بالبوسته )

### \* ذكرتو — نحن خديوي مصر \*

(بناء على التماس وزير ماليتنا وعلى موافقة مجلس الوزراء رايًا قد اصدرنا امرنا هذا بما هوآت)

(اولاً) قد تحددت رسوم الارساليات التي تنقل بمعرفة مكاتب البوسته من داخلية القطر المصري اليه كما يأتي (١) قرش واحد عن كل ما زنته خمسة عشر غراماً من المخططات المتبادلة بين مكتب وآخر اذا كان بخلص رسمها مجللاً وقرشان اذا كان مؤجللاً وكسور الخمسة عشر غراماً تحسب بالكامل (٢) عشرون بارة عن كل ما زنته خمسة عشر غراماً من المخططات المتصدرة عن يد احد مكاتب البوسته يرسم توزيعها بالبلدة ذاتها الكائن بها المكتب هذا اذا كان الرسم مجللاً وضعف ذلك اذا كان مؤجللاً وكسور الخمسة عشر غراماً تحسب بالكامل (٣) عشرون بارة عن كل تذكرة بوسته (٤) خمس بارات عن كل نسخة لا يزيد وزنها عن الخمسين غراماً من الجرائد والمطبوعات الدورية المرسله نسخاً منفردة اي كل نسخة على حلتها هذا اذا كان الرسم مجللاً اما اذا كان مؤجللاً فيكون ضعف الرسم المذكور وكسور الخمسين غراماً تحسب بالكامل (٥) عشر بارات عن كل ما زنته خمسون غراماً من المطبوعات الغير دورية واوراق الاشغال وملفات الجرائد والمطبوعات الدورية وعينات البضائع التي يكون موضوعاً عليها عنوان خصوصي هذا اذا كان الرسم مجللاً اما اذا كان مؤجللاً فيكون ضعف الرسم المذكور وكسور الخمسين غراماً تحسب بالكامل (٦) قرش واحد عن تسجيل كل مراسلة (٧) قرش واحد عن كل علم استلام ارسالية مجللة (ثانياً) ان المراسلات من اي نوع كان غير المستكملة الرسم يؤخذ عليها من المرسلة اليه ضعف كالة الرسم (ثالثاً) ان رسم المراسلات المتبادلة مع الجهات المنتظمة في سلك اتحاد البوسته العام يجري استيلاؤها على حسب الاتفاقات المتعلقة بذلك كالمقرر بالتعريفات المعلنة من طرف مصلحة البوسته وهكذا يتبع في حق المراسلات المتبادلة مع الجهات الخارجة عن الاتحاد (رابعاً) ان مصلحة البوسته لها الحق بوجه الامتياز دون غيرها في نقل المخططات الخصوصية

واذا وجد احد الملفات بحالة ليست بحجة فعليه بتحسين حالته ليصبح صالحاً للارسال ويؤشور بخطه على الملف المذكور بيان السبب الذي اوجب ذلك (م) ١٢ بعد الاجرى على الوجه المشروح بالمادة السابقة يجب على وكيل المكتب المتوسط ان يوضع الملفات التي بالمرور بداخل الجراب مع الملفات الصادرة من مكتب طرفه ويجري قيدها في الجداول الرابع والجداول السادس من المانيستو الصادر الى اقرب مكتب تمر عليه البوسته (م) ١٤ لا يصير تاخير البوسته بمكتب من مكاتب المرور زيادة عن الوقت اللازم لاستنفاة الاجراءات المقررة ولاجل ملاحظة عدم تجاوز المواعيد المقررة لسير البوسطة ومرورها بالمكاتب يقتضي ان وكيل المكتب الكائن في ابندى المخط يرسل قائمة السفريه (نمرة ١٥) لاقرب مكتب منه ويبين بها يوم وساعة سفريه البوسطة وكل مكتب تمر عليه البوسته ملزوم ان يجرى على القائمة المذكورة تاريخ وساعة ورودها وتاريخ وساعة سفرها وهكذا يحين وصولها لمكتب البوسته في متنتي المخط لارسالها بمعرفته لعموم المصلحة بعد ان يجرى عليها تاريخ وساعة وصولها واما في الجهات السودانية فيصير ارسال القائمة المذكورة للنش بالمحرطوم — يقتضي وضع قائمة السفريه داخل الجراب بنوع ان تكون خارجة عن الملفات

### (في المانيستو وحافطة مراسلات الميري وكيفية قيد المراسلات غير مجللة الرسم المتصدرة من ضمن الارسالية)

(م) ١٤ بوضع على كل مانيستو (مطبوعي نمرة ١ ونمرة ٢ قبلي وسودان) نمرة سنوية متسلسلة لكل مكتب متصدريه مراسلات وتكون نمرة واحدة على ذات المطبوعين بحيث لا تختلف نمرة الاول عن نمرة الثاني (م) ١٥ كل مانيستو صادر او وارد يقتضي قيده بمكتبي الارسال والورود في دفتر مذكرة المانيستات (نمرة ١٥٣) ويجعل بالدفتر المذكور صفحة لكل مكتب صادرة اليه مراسلات او واردة منه (م) ١٦ عند وصول الارسالية لمكتب الورود يجب على الوكيل ان يوضع اعضاء على مطبوعي نمرة ١ ونمرة ٢ المتكون منهم المانيستو ثم ينفصل المطبوع نمرة ٢ ويرد للمكتب الذي تصدر منه لمحافظة به انما مطبوع نمرة ١ يصير حفظه بطرف وكيل مكتب الورود لارساله مع اوراق الحساب في اخر الشهر — حافطة المراسلات الميرية الواردة برفقة المراسلات المذكورة بعد امضاها يجري ارجاعها لمكتب الارسال لمحافظة بطرفه وفقاً للمادة الثانية عشر من لائحة مراسلات الميري والدواير (م) ١٧ قيمة الرسم المستحق على المراسلات غير مجللة الرسم والمرتدة الواردة بالمانيستو يجب قيدها يوم يوم بمعرفة كل من مكتبي الارسال والورود في الخانات المخصصة لها بمطبوع نمرة ٧ ب ويخصص لكل مكتب تصدريه مراسلات او ترد منه مطبوع من ذلك وفي غاية الشهر يصير جمع قيمة الرسم المتيد بالمطبوعات المذكورة ويصير نقلها توكيل توكيل في المطبوعات نمرة ٧ قبلي وسودان ويصير ارساله مع كافة

## ملحوظات

(رابع عشر) على وزير المالية تنفيذ امرنا هذا — صدر بحروسة مصر في ٢٩ مارت سنة ١٨٧٩ (التوقيع) اسماعيل (التوقيع) ناظر المالية (ريفرس ويلسن) عن الحضرة الخديوية رئيس مجلس النظر (التوقيع) ولي العهد البرنس (محمد توفيق)

## \* لائحة تنفيذ ذكر يتو الحضرة الخديوية \*

الرقم ٢٩ مارت سنة ١٨٧٩

(تنبيه) هذه اللائحة صدق عليها مجلس النظر بتاريخ اول يناير سنة ١٨٨٠ — وقد اضيف عليها بعض تعديلات بتصديق المجلس المشار اليه بتاريخ ٢٧ مارت سنة ١٨٨٦

## \* الفصل الاول — في المراسلات \*

## ( حقوق بوجه الامتياز )

(م) ١ ( في الاشياء المحفوظة لمصلحة البوستة المحق في نقلها ) ان مصلحة البوستة لها الحق بوجه الامتياز في نقل الخطابات الخصوصية مغلوقة كانت او غير مغلوقة وعموما كافة الاشياء المكتوبة باليد وجميع المطبوعات التي تقوم مقام المراسلات الخصوصية او العمومية (م) ٢ ( في ما يستثنى من حقوق الامتياز ) يستثنى من حقوق امتياز مصلحة البوستة المراسلات المتعلقة باشغال المصالح العمومية والمراسلات المتبادلة بين الافراد وبعضها على يد مخصوص (م) ٣ ( غرامات غنا ينقل بطريق الغش ) اذا تعدى احد على حقوق البوستة بنقل شيء من المراسلات بنوع الغش فمدير العموم له الحق بالزامه بدفع غرامة بقدر رسم تخليص ذلك الشيء المنقول بطريق الغش عشرة اضعاف

## ( في عدم افشاء اسرار الرسائل )

(م) ٤ ( اسرار الخطابات ) اسرار الخطابات المتصلة للبوستة في مكتومة (م) ٥ ( في اسماء المرسل منهم والبرسل اليهم الخطابات ) ان من المتنوع جئا على مستغذي البوستة ذكر اسماء المرسل منهم او اليهم المراسلات ومن يجبراً منهم على مثل ذلك يعاقب بالرفق

## ( خطابات )

(م) ٦ ( في تعريف الخطابات ) تطلق لفظة خطاب على كل شيء يسلم للبوسطة متضمن مكاتبات شبيهة بالمراسلات الوقتية والشخصية او مغلوقة بكيفية لا يبيسر منها الوقوف على ما تضمنته (م) ٧ ( في تخليص الرسم على المراسلات معجلاً ) ان تعجيل الرسم على الخطابات العادية والمداولة داخل القطر المصري او التي يرسم جهات منتظمة في سلك اتحاد البوستة العمومي هو اختياري (م) ٨ ( قيمة الرسم الذي يعجل على الخطابات ) ان الرسم الذي يعجل على الخطابات العادية والمداولة في داخلية القطر المصري او التي يرسم جهات منتظمة في سلك اتحاد البوستة العمومي قد تقرر كما يأتي — قرش واحد عن

مغلوقة كانت او غير مغلوقة وعموما اي مراسلة بخط اليد او مطبوع يقوم مقام مراسلة خصوصية او عمومية ويستثنى من ذلك المراسلات المتعلقة باشغال المصالح العمومية والمراسلات المرسله من الافراد لبعضهم عن يد مخصوصين انما اذا حصل نقل مراسلات بطريق الغش فلمدير البوستة ان يقرر عليها غرامة تنازلي قيمة رسمها المعجل عشرة اضعاف ( خامساً ) ان اسرار الخطابات التي تسلم للبوستة في مكتومة (سادساً) ان رسوم نقل حوالات البوستة والنقود التي داخل اكياس او صناديق والاشياء الثمينة والخطابات المنضمة فيما مقرر الصادر من داخلية القطر المصري اليه هو كالآتي (١) خمس عشرة باء عن كل مائة قرش من الحوالات لغاية عشرة آلاف قرش وكسور المائة بحسب بالكامل (٢) عشرين باء عن كل مائة قرش من الصراو العلب التي داخلها ذهب او اشياء ثمينة وكسور المائة بحسب بالكامل (٣) عشرين باء عن كل مائة قرش من الصراو العلب التي داخلها فضة سبائك او مسكوكة (٤) قرش واحد عن كل صورة حوالة او بوليصة تعطى بدلاً من ضائع (٥) خمس بارات عن كل مائة قرش من القسيمة التي تقرر ضمن الخطابات وذلك علاوة على الرسم الاعتيادي المعجل وعلى معلوم التسجيل كسور المائة بحسب بالكامل (سابعاً) ان اقل الرسوم التي تؤخذ على ارساليات النقود والاشياء الثمينة هو كما يأتي قرش ونصف عن كل حوالة بوستة — عشرة قروش عن كل صرة او علبة داخلها عملة فضة او مختلطة ( ثامناً ) ان ارساليات النقود والاشياء الثمينة التي لم يحجر طلبها مستحقوها في الرابع وعشرين ساعة من بعد وصولها الى المكتب المتصدرة اليه تدفع عليها رسوم ارضية قدرها عشرة قروش عن كل يوم ( تاسعاً ) ان قيمة ارساليات النقود التي لم يحجر طلبها مستحقوها في مدة خمسة ايام من تاريخ تسليمها للبوستة تضاف بجانب الديون (عاشرًا) ان نقل النقود والاشياء الثمينة على السكك الحديدية المصرية هو محفوظ لمصلحة البوسطة دون غيرها ولهذا ممنوع للافراد ان ينقلوا على السكك الحديدية المصرية نقوداً تزيد عن عشرة آلاف قرش بدون ان يحصلوا عليها الرسوم المقررة وإذا خالف احد ذلك فلمدير البوسطة الحق ان يرتب عليه غرامة قدرها خمسمائة قرش علاوة على ضعف الرسوم المقررة على نقل النقود ( حادي عشر ) ان نوايل ورسوم تبادل الحوالات والخطابات المنضمة فيما مقرر مع الجهات المنتظمة في سلك اتحاد البوستة العام بصيراستيلاوها حسب الاتفاقات المختصة بذلك المقررة بالتعريفات المعلنة من مصلحة البوستة ( ثاني عشر ) على مصلحة البوستة ان تقرر ضمن لائحة مخصوصة كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ امرنا هذا ( ثالث عشر ) ابتداء العمل بهذا الذكر يتو يكون من اول ابريل سنة ١٨٧٩ — متى ابتداء العمل بمقتضاه يكون كلما تقرر بالذكر يتو الصادر في ١٧ مارت سنة ٧٨ وباللائحة الملحقه به كما وما تقرر باللائحة السابق صدورها في ٢٦ يوليو سنة ٧٣ وجميع ما يخالف منطوق هذا الذكر يتو ملغى لا يعمل به

كل خطاب لا يزيد وزنه عن الخمسة عشر غراماً — قرشان  
عن كل خطاب يكون وزنه من فوق خمسة عشر غراماً لمحد  
الثلاثين غراماً — ثلاثة فروش عن كل خطاب يكون وزنه  
من فوق الثلاثين غراماً الى الخمسة واربعين غراماً — وعلى  
هذا النسق يؤخذ على كل خمسة عشر غراماً او كسورها قرش  
واحد (م) ٩ (في الرسم المجمل الذي يؤخذ على الخطابات  
الصادرة من البلدة اليها) ان الرسم الذي يجعل على الخطابات  
التي يصير تسليمها لمكتب البوستة انوزيعها بمعرفة او بمعرفة  
فروعه قد تقرر على الوجه الاتي — عشرون بارة عن كل  
خطاب لا يتجاوز وزنه الخمسة عشر غراماً — قرش واحد  
عن كل خطاب يكون وزنه من فوق الخمسة عشر غراماً الى  
الثلاثين غراماً — قرش ونصف عن كل خطاب يكون  
وزنه من فوق الثلاثين غراماً الى الخمسة واربعين غراماً —  
وعلى هذا النسق يؤخذ على كل خمسة عشر غراماً او كسورها  
عشرون بارة وهذا التفضي يشمل الخطابات المتبادلة ما بين  
الاسكندرية والرميل والخطابات المتبادلة ما بين محروسة مصر  
ومصر العتيقة وبولاق (م) ١٠ (في الرسم الذي يؤخذ على  
الخطابات الغير معجلة الرسم) الخطابات التي لم يجعل رسمها  
يؤخذ عليها من المرسلة اليهم ضعف رسمها المجمل (م) ١١  
(قيمة ما يؤخذ على الخطابات الغير المستكملة الرسم) ان  
الخطابات الغير المستكملة الرسم يؤخذ عليها من المرسلة اليه  
ضعف كالة الرسم المجمل

### (في تذاكر البوستة)

(م) ١٢ (في تعريف تذاكر البوستة) نطلق لفظة تذاكر  
بوستة على قطع ورق مقوى منشأة من البوستة واحد  
وجهها معد لتحرير العنوان والوجه الاخر لتحرير المراسلة سواء  
كان باليد ام بالطبع ويصير نقلها متفرقة اما ثمتها فمقرر بطبعة  
البوستة المبسوطة عليها — يوجد نوعان من تذاكر البوستة  
فهما تذكرة البوستة العادية وتذكرة البوستة خالصة الرد (م) ١٣  
(ثمن تذاكر البوستة) تذاكر البوستة العادية المتداولة في  
داخلية القطر المصري او الصادرة منه لمجتمعات منتظمة بسلك  
اتحاد البوستة العمومي قد تقرر ثمن كل تذكرة منها عشرين  
بارة — اما التذاكر خالصة الرد فثمن كل قسم من قسمها  
تقرر عشرين بارة (م) ١٤ (في استعمال تذاكر البوستة)  
ان وجه تذاكر البوستة هو معد لتحرير العنوان فقط اما ظهرها  
فهو لاجل تحرير المراسلة سواء كان باليد ام بالطبع حسب  
رغبة المرسلة منهم بحيث لا تتجاوز التوضيحات المبينة بالمادة (٣٦)  
وقد يجوز للمرسل منهم ان يبصموا ختمهم او يحرقوا علامتهم  
على وجه التذكرة ومن الممنوع ختم ارفاق او تعليق اي شيء  
كان بتذاكر البوستة — ان تذاكر البوستة التي لم تكن  
مستكملة الشروط الموضحة اعلاه تعتبر كأنها خطابات غير  
مستوفية الرسم ويتقدر عليها علاوة الرسم المتفتي — يسوغ  
لمرسلي تذاكر البوستة خالصة الرد ان يحرروا اسماء او  
عنواناتهم على وجه التذكرة من جهة الرد

### (في الجرائد والمطبوعات الدورية)

(م) ١٥ (تعريف الجرائد والمطبوعات الدورية) الذي  
يعتبر بصفة جرائد ومطبوعات دورية هو النشرات المختصة  
كلياً او بعضها بالسياسة او التجارة او الاقتصاد او الهيئة  
الاجتماعية التجاري ظهورها بصفة منتظمة لا اقل من مرة  
في كل ثلاثة شهور بخلاف التاليف العلمية والصناعية التجاري  
نشرها كراريس فانما تعتبر من ضمن المطبوعات الغير الدورية  
(م) ١٦ (في رسم الجرائد الدورية الصادرة بمجتمعات داخلية  
النظر المصري نسخاً متفرقة) الجرائد والمطبوعات الدورية  
الصادرة نسخاً متفرقة من داخلية القطر المصري اليه قد  
تحدد الرسم عليها كما يأتي — خمس بارات عن كل نسخة لا يزيد  
وزنها عن خمسين جراماً — عشر بارات عن كل نسخة يكون  
وزنها من فوق خمسين غراماً الى مائة غرام — خمس عشرة  
بارة عن كل نسخة يكون وزنها من فوق مائة غرام الى مائة  
وخمسين غراماً وعلى هذا النسق يؤخذ خمس بارات عن كل  
خمسين غراماً او كسورها (م) ١٧ (في رسم الجرائد  
والمطبوعات الدورية الغير المججلة الرسم الصادرة من داخلية  
القطر المصري اليه نسخاً متفرقة) ان نسخ الجرائد والمطبوعات  
الدورية المتفرقة الصادرة من داخلية القطر المصري اليه ولم تكن  
معجلة الرسم يؤخذ عليها من المرسلة اليهم ضعف الرسم المجمل  
(م) ١٨ (في رسم الجرائد والمطبوعات الدورية المتفرقة  
الصادرة لداخلية القطر المصري وتكون غير مستكملة الرسم  
المجمل) ان نسخ الجرائد والمطبوعات الدورية المتفرقة الغير  
المستكملة الرسم يؤخذ عليها من المرسلة اليه كالة الرسم مضاعفاً  
(م) ١٩ (في الجرائد والمطبوعات الدورية المحزومة) اذا  
صار وضع نسخين فاكثرت من الجرائد والمطبوعات الدورية  
في مخزم واحد تعتبر حينئذ من المطبوعات الغير الدورية  
ويتقدر عليها الرسم المقرر على المطبوعات الغير الدورية  
(م) ٢٠ (في شروط الجرائد والمطبوعات الدورية من حيث  
هيئتها) ان شروط الجرائد والمطبوعات الدورية من حيث  
هيئتها وغاية وزنها هي كالمطبوعات الغير دورية حسب منطق  
المادة ٣١ و ٤٢ و ٣٥ (م) ٢١ (في الجرائد والمطبوعات  
الدورية الصادرة الى الجهات المنتظمة في سلك اتحاد البوستة  
العام) ان رسم وشروط نقل الجرائد والمطبوعات الدورية  
الصادرة الى جهات منتظمة في اتحاد البوستة العمومي سواء كانت  
نسخاً متفرقة ام محزومة هي مثل رسم وشروط المطبوعات الغير  
الدورية كنص المادة ٢٢ وما يلحقها من المواد (م) ٢٢ (في  
الاسباب التي توجب تأخر سفيرة الجرائد والمطبوعات او  
خلافاً) اذا حصل ازدياد في كمية الخطابات والمطبوعات وغيرها  
بنوع غير اعتيادي ويخشى من تاخير الخطابات اذا اريد  
ارسال كافة المراسلات معاً فينبذ بصير تاخير الجرائد  
والمطبوعات وما يماثلها للسفيرة التالية كي يتيسر ارسال الخطابات  
التي ينبغي تقديم نسخها

### (في المطبوعات الغير الدورية واوراق الاشغال)

#### (والعينات)

(م) ٢٣ (في تعريف المطبوعات الغير الدورية) ان

## ملحوظات

المرسلة اليهم ضعف الرسم المجمل اما اذا كانت المراسلات المذكورة صادرة الى جهات اتحاد البوستة العام فلا يصير ارسالها (م) ٢٩ ( في الرسم المنتفضي دفعه على المراسلات الغير المستكملة الرسم المجمل ) ان المطبوعات الغير الدورية واوراق الاشغال والعينات وملفات الجرائد والمطبوعات الدورية الصادرة الى داخلية القطر المصري او الى جهات اتحاد البوستة العمومي وتكون غير مستكملة الرسم المجمل يؤخذ عليها من المرسلة اليهم ضعف ثمة الرسم (م) ٣٠ ( في اوراق النفود وطوابع البوستة ) اي ورق ثمة البوستة او علامات تخليص الرسم واما ماثل ذلك ان طوابع البوستة ( اي اوراق الثمينة ) وعلامات تخليص الرسوم التي يكون مبطوطة اولم تكن واوراق العملة وكافة الاوراق ذات القيمة متنوعة حثا ارسالها بصفة مطبوعات او اوراق اشغال او عينات بل يلزم ارسالها بصفة خطابات ذات قيمة مقرر (م) ٣١ (الشروط من حيث الهيئة) لا يمكن التمتع بتخفيض الرسم الا اذا كانت المطبوعات من اي نوع كانت واوراق الاشغال والعينات مستكملة الشروط الاتي ياتيها (١) ان لا تتضمن خطابات او مكاتبات بخط اليد على صفة تحريرات وقيمة وخصوصية (٢) ان تكون موضوعة بداخل محزم او ملفوفة على جسم اسطواني او داخل ورق مقوى او داخل علبة مفتوحة من جانب واحد او من الجانبين او داخل ملف مفتوح الجانبين او مظروف مفتوح او ضمن علب او اكياس غير ملفوفة سواء كانت مطوية بكيفية يتيسر منها الوقوف على ما تتضمنه ام تكون محزومة بدوارة سهلة التحمل وبالاجمال يجب ان تكون بحالة يتيسر منها الوقوف على حقيقةها — اوراق عنوان المجلات وكافة المطبوعات التي تشبه الاوراق الغير المدوية مائة وهيئة يسوغ ارسالها بدون محزم او ظرف او ربط او ملف اما الاوراق المروسة (تذاكر بوسة) فلا يسوغ تخليص الاجرة عليها بحسب تعريفة المطبوعات — لا يسوغ ان تكون للعينات اية قيمة تجارية ولا ان يفرع عليها شيء بخط اليد خلاف اسم المرسلة منه او اسم محل تجارته وعنوان المرسلة اليه وعلامة (ماركة) العمل (فايريكه) او علامة (ماركة) التاجر والنهر المتسلسلة والنم والبيانات المتعلقة بالوزن وبالقياس وبالحجم وبالمقدار الموجود (م) ٣٢ ( في التاشيرات المسبوح تحريرها على الارشاليات المذكورة بالمادة ٣١ ) ان التاشيرات الهيئة بعده لا تعتبر بصفة مراسلة وقتية وخصوصية (اولاً) امضا المرسل منه او ايضاح اسمه او اسم محل تجارته او صنعته او جهة التصدير او تاريخ الارسال (ثانياً) المقدمات والتعاريف على البيانات (ثالثاً) الاشارات والعلامات التي توضع على عبارات البنين لامعان النظر فيها والانتباه اليها (رابعاً) الاثان التي يصير اضافتها او تغييرها بخط اليد على قوائم الاسعار التجارية في البورصة والاسواق او على فهارس الكتب والاعلانات من اي نوع كان (خامساً) التاشيرات سواء كان بالشطب على بعض البيانات ام للدلالة على بعضها الواقعة على اعلانات ييات الكتب التي تعرض للبيع او للمشتري (سادساً) الفواتير والمحاسبات المرفوقة بالمطبوعات ومتعلقة بها (سابعاً) المطبوعات الواقعة

الذي يعتبر بصفة مطبوعات غير دورية هو الكتب المجزعة والمجلدة والكراريس واوراق الموسيقى واوراق الزبارة واوراق عنوان المجلات ومسودات الطبع سواء كان معها اوراق خط بد متعلقة بها او لم يكن معها ذلك والاوراق المنقوشة عليها الاحرف البارزة لاستعمال الاكفاء والنقوشات والنوتوغرافيا والصور والاوراق الهندسية والرسومات وخرائط الجوغرافيا وفهارس الكتب والاعلانات من اي نوع سواء كانت مطبوعة ام منقوشة ام مطبوعة طبع حجر او طبع احرف وبالاجمال كافة المطبوعات او نسخها التي تؤخذ على الورق او على رق الغزال او على ورق مقوى بواسطة الطبع (تبيوغرافيا) او النقش او طبع الحجر او طبع الاحرف او كلها شاكل ذلك من نتائج عملية الات الطبع التي يسهل معرفتها ويستثنى من ذلك طبع الكوربيا — ان الذي يعتبر من نتائج عملية الات الطبع التي يسهل معرفتها هو الكوربوموغرافيا والبولوغرافيا والكوربوغرافيا والبايروغرافيا والفولوسوغرافيا الى غير ذلك من المطبوعات الماثلة لهذه فلاجل التخليص عليها اسوة المطبوعات ينبغي تسليمها للشبابيك البوستة وينبغي ان لا تكون اقل من عشرين نسخة صورة واحدة (م) ٣٤ ( في تعريف اوراق الاشغال ) ان الذي يعتبر بصفة اوراق اشغال هو الاوراق والصكوك المحررة او المرسومة كلها او بعضها باليد التي لم تكن من نوع التحريرات الخصوصية الوثنية مثل اوراق الدعاوي والتقارير من اية نوع كان التي يحررها مأمور الشريعة وبالحلص مشحونات العربات والفواتير واوراق اشغال شركات السيكرتاء وصور الصكوك العرفية سواء كانت باكملها ام البعض منها المحررة على ورق ثمة او على ورق عادي واوراق الموسيقى المرفقة بالخط اليد ومسودات التأليف والجرائد المرسلة منفردة الخ (م) ٣٥ ( في تعريف العينات ) ان الذي يعتبر بصفة عينات هو سائر عينات البضائع التي لا تكون ذات قيمة تجارية (م) ٣٦ ( في الرسم المجمل على ما يتصدر منها الى داخلية القطر المصري او الى جهات الاتحاد ) ان المطبوعات الغير الدورية واوراق الاشغال والعينات وملفات الجرائد والمطبوعات الدورية الصادرة من داخلية القطر المصري اليه او الصادرة الى الجهات الداخلة في سلك اتحاد البوستة العمومي قد تتحدد رسمها المجمل كما يأتي — عشر بارات عن كل ملف لا يزيد وزنه عن الخمسين غراماً — عشرون باره عن كل ملف يكون وزنه من فوق الخمسين غراماً الى المائة غرام — ثلاثون باره عن كل ملف يكون وزنه من فوق مائة غرام الى مائة وخمسين غراماً وعلى هذا النسق تؤخذ عشر بارات عن كل خمسين غراماً او كسورها (م) ٣٧ ( اقل رسم يؤخذ على ما يتصدر الى جهات الاتحاد ) ان الرسم المقرر على اوراق الاشغال الصادرة الى جهات الاتحاد لا يمكن ان يكون اقل من قرش واحد عن كل ارسالية كما وان رسم العينات لا يجوز ان يكون اقل من عشرين باره (م) ٣٨ ( في الرسم المنتفضي دفعه على المراسلات الغير المجملية الرسم ) اذا لم يصير تخليص الرسم ميجلاً على المطبوعات الغير الدورية واوراق الاشغال والعينات وملفات الجرائد والمطبوعات الصادرة من داخلية القطر المصري اليه يؤخذ من

عليها تصحجات خطأ طبع (ثامناً) كافة التاشيرات والتصحيحات التي تقرر على تجربات الطبع وتاليف الموسيقى ويكون ذلك مختصاً بذات التأليف (م) ٢٣ (في الارشاليات التجميعية) ان كافة عينات البضائع والمطبوعات واوراق الاشغال ممكن ارسالها من ارسالية واحدة لكن بالشروط الاتية (١) يلزم ان كل نوع من مفردات الارشالية لا يتجاوز الحدود المقررة لها من حيث الوزن والحجم (٢) يلزم ان كل ارسالية لا يتجاوز وزنها عن الاثنين كيلو جرام (م) ٢٤ (في اقل ما يؤخذ من الرسوم على الارشاليات التجميعية الصادرة الى جهات الاتحاد العام) ان اقل ما يؤخذ من الرسوم على الارشاليات التجميعية المنصدة الى الجهات الداخلة في سلك اتحاد البوستة العام هو قرش واحد اذا كانت الارشالية تحتوي على اوراق اشغال وعشرين باره اذا كانت الارشالية تحتوي على مطبوعات وعينات (م) ٢٥ (في اكثر ما تقرر للرسائل من حيث الوزن والحجم) ان وزن الجرائد والمطبوعات الدورية والغير الدورية واوراق الاشغال الصادرة الى داخلية القطر المصري او الى جهات الاتحاد لا يتجاوز الالفى غرام اما رزم اوراق الاشغال والمطبوعات من اي نوع كان الصادرة للجهات الخارجية فلا يسوغ ان يتجاوز حجمها من جوانبها خمسة واربعين سنتيمتراً ووزن العينات لا يزيد عن مائتين وخمسين غراماً (١) عما يكون لداخلية القطر المصري اما وزن وحجم العينات الصادرة لجهات الاتحاد فقد تقرر بالتعريف العمومية السابق نشرها من مصلحة البوستة

### (عن الاشياء المنوع نقلها بالبوستة)

(م) ٢٦ (في المنوع نقله بالبوستة) ان المنوع نقله بالبوستة هو (١) الخطابات او الملفات ولو كانت مسجلة اذا كان داخلها معادن ذهبية او فضية او نفود مسكوكه او مجوهرات او اشياء ثمينة (٢) كافة الارشاليات من اي نوع كان التي تتضمن اشياء يدفع عليها عوائد جمره او دخولية (٣) الاشياء التي ينتج منها اتلاف او توسج المراسلات او حدوث ضرر او خطر ما وكذا لا يسوغ نقل الاشياء الاتي بيانها (١) الارشاليات المعنونة بالفاظ مهينة او غير لائقة (٢) ملفات عينات البضائع ذات التيم التجريبية (م) ٢٧ (في كيفية المعاملة التي تجري في حق الاشياء المذكورة آنفاً) ان الاشياء المذكورة انفاً التي ما امكن تصديرها تلقى بالمراسلات المهمله (اي التي صار فيها والتي لم تطلب) لاجل اعادتها الى المرسله منهم اذا كانوا معروفين

### (في المراسلات المسجلة اي الموصى عليها)

(م) ٢٨ (في تعريف المراسلات المسجلة) الذي يعتبر بصفة مراسلات مسجلة هو المراسلات المختصة بالتجربات ويترتب على توصيلها جلة اجراءات تساعد على معرفة اثارها والتأكد على قدر الامكان بوصولها الى جهاتها (م) ٢٩ (اجراءات يقتضي اتباعها) كافة ما يرسل عن يد البوستة يمكن التوصية عليه

(١) ان اكثر وزن العينات التي كانت مفرقة سابقاً التي جرم صار تخفيضها الى مائتين وخمسين جراماً بناء على قرار مجلس النظر الرقم ٢٧ من شهر سنة ١٨٨١

بالشروط الاتي بيانها (١) ان الاشياء المرغوب تسجيلها يلزم ان تكون مستكملة الشروط الخصوصية المتعلقة بامثالها من المراسلات (٢) يلزم ان يصور تسليم الارشالية المذكورة الى العلم المد لا ستلامها (٣) يلزم ان يكون ملصوقاً عليها طوايح بوستة توازي قيمة الرسم المجمل الاعتيادي حسب وزنها ونوعها وقيمة معلوم التوصية المقرر (٤) يلزم ان يكون محرراً عليها اسم المرسله اليه تماماً اما الارشاليات التي تكون معنونة بالاحرف الاولى من الاسماء فلا يصير قبولها بالتوصية كما انه ممنوع تصدير مراسلات مسجلة تكون معنونة باسماء مختلفة عن حقيقة اسماء المرسله اليهم (٥) يلزم ان تكون موضوعه داخل مغلفات او محارم مبنية مغلوقة بالتحكيم بنوع ان لا يتحول ما بداخلها ومضى لم تكن الاشياء المرغوب تسجيلها مستكملة الشروط المبينة اعلاه فلا يصير قبولها بالتوصية (م) ٤٠ (في معلوم التسجيل) قد تحدد قرش واحد لرسم التسجيل اي التوصية عن كل مراسلة سواء كانت صادرة من القطر المصري اليه ام الى الجهات المنتظمة في سلك اتحاد البوستة العمومي (م) ٤١ (في علم التسليم) كل من يصدر مراسلة مسجلة يعطى له عند تسليمها علم بها بدون مقابل ليكون يده حجة عند الاقتضاء (م) ٤٢ (في تسليم الاشياء المسجلة) ان الاشياء المسجلة يصير تسليمها للمرسله اليه او الى مندوبه المفوض له بذلك بمقتضى مكانة او الى من يكون معه اعلام شرعي يرخص له في ذلك (م) ٤٣ (في حقيقة شخصية المرسل اليهم) اذا كان المرسل اليه غير معروف شخصياً من مستخدمي البوستة يجب عليه ان يبرهن عن حقيقة شخصيته سواء كان بواسطة ورقة رسمية ام بشهادة شاهدين معروفين (م) ٤٤ (في علم الاستلام) متى طلب مرسل المراسلة المسجلة علماً بتسليمها للمرسله اليه فيجب لذلك وبوخذ منه قرش واحد قيمة المعلوم المقرر ويعطى له ذلك العلم مضى على حسب ما تقتضيه الظروف سواء كان من ذات المرسل اليه ام من احد مستخدمي المصلحة الذي سلم تلك المراسلة (م) ٤٥ (في التعويض الذي يدفع اذا فقدت الارشالية) اذا فقدت مراسلة مسجلة بصرف مرسلها مائتا قرش ويسوغ صرف هذا المبلغ لمن كانت مرسله اليه بشرط ان يطلب مرسلها ذلك اما اذا كان فقد هذه المراسلة ناشئاً عن اسباب قوة القاهرة فلا يدفع عنها التعويض الياي ذكره وعدا عن ذلك فلا تكون المصلحة مسئولة بشئ لا للمرسل ولا للمرسل اليه ويجب ان يعرف مبلغ التعويض باقرب وقت بحيث لا يتجاوز مدته سنة واحدة من تاريخ الطلب — اذا كانت المراسلة المنفودة صادرة من داخلية القطر المصري اليه ولم يطلب التعويض المقرر في مدة سنة اشهر من تاريخ تسليمها للبوستة فلا يقبل فيها طلب بوجه من الوجوه بخلاف ما اذا كانت المراسلة صادرة من داخلية القطر المصري الى الجهات الاجنبية فان المدة المقررة لطلب التعويض عنها هي سنة كاملة (م) ٤٥ (مثنى) (في انتهاء مسئولية البوستة) تنتهي مسئولية البوستة عن الارشاليات المسجلة التي يستلمها اربابها ويعطون عنها ايضاً

## ملحوظات

البوستة او بواسطة التلغراف على مصاريف المرسل منه وهو مكلف بدفع ما يأتي (اولا) رسم خطاب مسجل زنته اعتيادية هذا اذا كان الطلب يرسل عن طريق البوستة (ثانيا) اجرة التلغراف حسب التعريفة العادية اذا كان الطلب يرسل بواسطة التلغراف — اذا كان الطلب مختصا بتجميع عنوان المراسلة فعلى المرسل منه ان يقدم المستندات المنصوص عنها بالمادة السادسة والاربعين اما اذا كان الطلب مختصا باسترجاعها فيصير تسليمها اليه بمعرفة مكتب الارسل الاحلي ويتبع نحو ذلك نصوص المواد ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ السالف ذكرها

## (في مسئولية مصلحة البوستة)

(م) ٥١ (في حدود المسئولية) اذا فقدت مراسلة اعتيادية او صار تحويلها اي تسليمها لخلاف صاحبها بوجه الغلط فمصلحة البوستة ليست بمسئولة عن ذلك اما اذا فقدت مراسلة مسجلة فمسئوليتها في قاصرة على دفع التعويض المقرر بالمادة الخامسة والاربعين كما وانها ليست بمسئولة عما يكون بداخل الخطابات من اي نوع كان ولا عما يحصل من التلف او تحويل التصدير او التأخير للمراسلات التي تسلم لها سواء كانت عادية ام مسجلة

## (في المراسلات المرتدة)

(م) ٥٢ (في تعريف المراسلات المرتدة) الذي يعتبر بصفة مراسلات مرتدة هو المراسلات التي ترد لمكتب اللورود ولا يمكن توزيعها بمعرفة سواها كان سببها تغيير محل اقامة المرسل اليه ام بسبب تحويلها اي ورودها اليه عن غلط ام لداعي عدم تحرير عنوانها حسب الاصول والروابط ويقضي الحال لتصديرها بمجهة اخرى (م) ٥٣ (في ارتداد المراسلات بدون مقابل) في ما عدا الوجة الموضحة بالمادتين الاتيتين لا يفصل علاوه رسم على المراسلات التي يصير اعادتها تصديرها بداخل القطر المصري او بداخل جهات الاتحاد قبل توزيعها (م) ٥٤ (مثنى) (في رد المراسلات المغلوطة عنوانها او الغير مستوفاتها) المراسلات من اي نوع كان عادية او مسجلة اذا كانت عنوانها مغلوطة او غير مستوفاة ترد لمراسلها لتجميعها او استيفائها ولكن عندما تعاد للبوستة مستوفاة وصحيفة العناوانات لا تعتبر اسوة المراسلات المرتدة بل اسوة المراسلات المسجلة جديدا وتستوجب حينئذ التخليص عليها ثانية باجرة البوستة (م) ٥٤ (في الارشاليات المنصدة عن يد مكاتب البوستة من وإلى داخلية جهات الاتحاد وتصديرها فيما بعد الى القطر المصري) ان الارشاليات المتبادلة في داخلية احدى جهات الاتحاد عن يد مكاتب بوستها ويلزم الحال لتصديرها فيما بعد الى القطر المصري بالنظر لتغيير محل اقامة المرسل اليه يتبع في حقها القواعد الاتية (١) ان الارشاليات الغير المتخالصة او الغير المستكملة الرسم يجري في حقها عما يخص برسمها لغاية اول جهة تصدرت اليها مثل ما هو جار في حق المراسلات المتبادلة بين جهتين اجنبيتين ويؤخذ عليها رسم بوزاري الرسم الذي يؤخذ على امثالها من المراسلات المرسله تولا من جهة التصدير الاولى الى الجهة المقيم بها المرسل اليه (٢) ان الارشاليات

## (في طلب استرجاع او تصحيح عنوان المراسلة التي يكون جرى تسليمها للبوستة)

(م) ٤٦ (في طلب تصحيح عنوان المراسلة التي لم تكن تصدرت بعد) اذا طلب احد من الافراد تصحيح عنوان اي مراسلة يكون اجري تسليمها للبوستة بمعرفة او بمعرفة خلافه ولم تكن تصدرت ويكون ذلك الطالب هو ذاته صاحب المراسلة فيمكنه ذلك من بعد تقديم صورة العنوان الذي يرغب تصحيحه كما وعند الاقتضاء بصفة الختم او العلامة التي تكون مبسوطة على المراسلة المذكورة المرغوب تصحيح عنوانها — اذا طلب تصحيح عنوان المراسلة احد خلاف صاحبها فعليه ان يقدم مكاتبة بطلب ذلك تكون محررة ومبضاة من نفس صاحب المراسلة وعلى اي حال يجب ان يكون التصحيح بمكتب البوستة اي بدون نقل المراسلة وان تبقى المكاتبة المذكورة ايضا بالبوستة (م) ٤٧ (في ارجاع المراسلة العادية التي لم تكن تصدرت بعد) اذا رغب احد الافراد استرجاع خطاب او مراسلة مبضاة يكون اجري تسليمها للبوستة فعلاوة على الاجراءات المنصوص عنها بالمادة قبله يلزمه ايضا ان يتبع الشروط الاتية (١) ان يقدم طلبا محررا ومبضيا منه يقر فيه انه هو صاحب الخطاب (٢) ان يتعهد بان يكون ضامنا ومسئولا امام من يلزم عن كافة ما يترتب على اعدام او تاخير الخطاب (٣) ان يكون معروفا من مستخدم البوستة وان يقدم شاهدين معروفين (٤) ان يكون فسخ الخطاب بحضوره وحضور الشاهدين حتى يتأكد لمستخدم البوستة صحة مطابقة الامضاء المحررة على الخطاب على امضاء طالبه سلا يصير تبويظ ورق الذمعة المعد لتخليص رسم الخطابات المذكورة انما المرتدة لاربابها انما اذا سبق حصول ذلك فالمصلحة لا تدفع قيمته كما وباقي المراسلات التي لا يكون موضوعا عليها امضاء يصير اعادتها للمرسله منهم متى قدموا صورة العنوان واثنين حقيقة ملكيتهم (م) ٤٨ (في استرجاع المراسلة الموصى عليها التي لم تكن تصدرت بعد) اذا كان طلب الاسترجاع هو عن مراسلة مسجلة اي موصى عليها فعلى الطالب اتباع الشروط المدونة بالمادة السابقة وان يرد الى البوستة علم تسليم المراسلة المذكورة (م) ٤٩ (في حالة عدم مطابقة امضاء طالب المراسلة على الامضاء المحررة على الخطاب) اذا كان عند فسخ الخطاب المرغوب استرجاعه يتبع ان الامضاء ليست في امضاء طالبه فبالحال يصير اعادته قفله وتصديره من بعد التأشير على ظهن بهذه الجملة (صار فتحه بناء على طلب جناب

الذي قرر انه هو صاحبه) ثم يصير تحريره محضر على تختين بواقعة الكيفية وامضاء من مستخدم البوستة وطالب المراسلة وعند الاقتضاء من شاهدين اخرين (م) ٥٠ (في طلب استرجاع او تصحيح عنوان مراسلة مسجلة تكونت تصدرت) يسوغ للمرسل المراسلات برسم داخلية القطر او برسم احدى الجهات الخارجية المجيزة قوانينها للمرسل منه التصرف بمراسلاته اثناء نقلها بالبوستة بان يسترجعها من البوستة او يصحح عنوانها ولو تكونت تصدرت لكنها لم تسلم للمرسل اليه — ترسل الطلبات التي من هذا القبيل عن طريق

(اولاً) المراسلات الواردة باسم القصر اذ يسوغ تسليمها لاقاربهم وللوصايا عليهم بحيث يكونون معروفين (ثانياً) المراسلات التي يجري حجزها بناءً على امر الحكومة الشرعية المختصة بذلك (١) (م) ٦٢ (في المحجز) ان الطلب المخصص بحجز المراسلات او بتوقيفها يلزم ان يعرض عنه كتابة الى مدير عموم البوستة لاصدار امره باستخدام البوستة بما يستصوب وبخلاف ذلك لا يكون طلب المحجز او التوقيف معتمداً ولا يعول عليه وكل مستخدم يجري حجز او توقيف مراسلات بدون ما يصدر له امر عن ذلك من مدير الصلحة بطرد حالاً من خدمة المنحلة

### (توزيع المراسلات بالصناديق الخصوصية)

(م) ٦٤ (في تعريف توزيع المراسلات بالصناديق الخصوصية) ان الصناديق الخصوصية صار انشاؤها بقصد تسهيل تسليم المراسلات ومنع تكلف الانتظار لمحو التوزيع الاعتيادي بالشباك (م) ٦٥ (في نمرة الصناديق) كل صندوق من الصناديق المذكورة موضوع عليه نمرة كسرة المفتاح الذي يصير تسليمه للمشارك اول الذي يتعين من طرفه لاستلام مراسلاته (م) ٦٦ (في مدة الاشتراك) ان مدة الاشتراك في الصناديق الخصوصية تنبدي من اول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر وقد يسوغ الاشتراك في بحر السنة ايضاً بواسطة دفع خمسة قروش صاغ عز، كل شهر لغاية ٣١ ديسمبر وكسور الشهر يعتبر شهراً كاملاً (م) ٦٧ (في قيمة الاشتراك) ان قيمة الاشتراك قد تدرت ستين قرشاً سنوياً يلزم دفعها مقدماً (م) ٦٨ (في ابطال الاشتراك) اذا كان قبل انتهاء مدة الاشتراك بخمسة عشر يوماً لم يصير تقديم اعلان باطلاله تعتبر مدة الاشتراك لمدة سنة اخرى كاملة (م) ٦٩ (في دفع الرسوم) على المشتركين ان يدفعوا في اخر كل شهر قيمة ما يكون عليهم من الرسوم على المراسلات الغير المحملة او الغير المستكملة الرسوم الواردة باسمهم (م) ٧٠ (في تاخير تسديد الرسوم) ان المشتركين الذين يتأخرون عن تسديد حساب الرسوم المذكور عنه انما في بحر الثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه اليهم يصير توزيع مراسلاتهم بالشباك (م) ٧١ (في المراسلات التي توضع بالصناديق) ان التسهيلات المسموح بها للمشاركين لا يجوز تخويلها لمخلافهم بوجه من الوجوه وبهذه الحالة لا يوضع بالصناديق سوى المراسلات المعنونة باسماء المشتركين راساً والمراسلات الموشر على عنايتها توسط المشترك او تبعية المرسل اليه به والموشر عليها نمرة الصندوق (م) ٧٢ (في المراسلات المحملة اي الموصى عليها) يجوز للمشاركين ان ينيبوا في استلام المراسلات الموصى عليها الواردة باسمهم حامل علم المخبر الذي يكون صار تسليمه من البوستة مع مراسلاتهم العادية بشرط ان يكون العلم المذكور مضاعفاً منهم او ممن يكون مفوضاً من طرفهم في اعطاء الايصال على المراسلات المحملة الواردة باسمهم (م) ٧٣ (في تعريف الارشاليات المهمة) ان الارشاليات المهمة في التي ما امكن توزيعها او اعادتها ارسالها بقيت محل البوستة بدون تسليم (م) ٧٤ (في استرجاع

(١) راجع مواد القوانين المصرية الشبوتة باخر هذه اللائحة

المحجلة الرسم لغاية اول جهة تصدرت اليها ولم يسبق دفع رسم نقلها من جهة التصدير الثاني لغاية القطر المصري بوخذ عليها بمعرفة مكتب التوزيع قيمة فرق الرسم الذي كان ينبغي دفعه عليها لو كان جرى ارسالها قبل من اول جهة تصدرت منها الى الجهة المقيم بها المرسل اليه (م) ٥٥ (في الخطابات المنصدة من البلدة اليها ويدعى الحال الى تصديرها لمكتب اخر) ان الخطابات المنصدة من البلدة اليها بواسطة مكتب البوستة الموجود بالبلدة ذاتها ويقضي الحال لارسالها لمكتب بوستة اخر لداعي تغيير محل اقامة المرسل اليه او توجهه لمحل اخر يتبع فيها القواعد الآتية — (١) الخطابات الغير المحملة او الغير المستكملة الرسم تعتبر كأنها خطابات منصدة بين مكتب بوستة واخر وينقرر عليها قيمة الرسم المحدد على امثالها التي تكون صادرة قبل من جهة التصدير الاصلية الى الجهة الموجودة بها المرسل اليه (٢) الخطابات المحجلة الرسم لغاية الجهة الاولى المنصدة اليها ولم يكن صار تخليص الرسم المتعلق بارسالها الى الجهة الموجودة بها المرسل اليه يتقدر عليها رسم يعادل الفرق بين رسم التخليص المحجل والرسم الذي كان ينبغي دفعه اذا كان جرى ارسالها قبل الى الجهة الموجودة بها المرسل اليه — ان المرسل اليه المراسلات المذكورة يلتزم بدفع الرسوم المنو عنها بالمادتين السابقتين ذكرهما حتى ولو بتأخر ارتداد المراسلات المذكورة وتعود فيها بعد الى مكتب التصدير الاصلية (م) ٥٦ (في اعادة الارشاليات المحولة اي المنصدة عن غلط نتيجة خلاف الجهة المرسل اليها) كافة الاشياء المحولة من اي نوع كان يصير اعادة تصديرها بدون ادنى تاخير وبدون مقابل الى جهة تصديرها وبالطريق الاقرب لوصولها

### (في توزيع المراسلات بالطريقة العادية)

(م) ٥٧ (في تعريف توزيع الارشاليات بالطريقة العادية) توزيع الارشاليات بالطريقة العادية هو ما يجري توزيعه في شبائك مكان البوستة (م) ٥٨ (في كيفية تسليم المراسلات) ان توزيع المراسلات العادية يكون الى المرسل اليهم او الى المندوبين من طرفهم (م) ٥٩ (في المراسلات المرفوضة) ان المرسل اليهم المراسلات لم الحق في رفضها بشرط ان يحصل ذلك بحال استلامها وقبل فتحها ويستثنى من ذلك المراسلات التي يصير تسليمها عن غلط لمخلاف اربابها او التي يكون جرى فتحها لداعي مطابقة الاسم (م) ٦٠ (في دفع الرسوم) ان المراسلات المحجل رسمها يصير توزيعها بدون اخذ اي معلوم عليها اما التي تكون غير معجلة الرسم فلا يصير تسليمها الا من بعد دفع الرسوم المقدرة عليها بالاحرف بجانب العنوان الملتصق بقيمتها طابع بقيمة الاجر المستحقة عليها (م) ٦١ (في منع تسليم الخطابات لمخلاف اربابها) ممنوع حتى استخدام البوستة ان يصفوا الى ما يطلب منهم من نحو تسليم المراسلات لمخلاف اربابها او للمندوبين من طرفهم ولا ان يصفوا ايضاً الى ما يطلب منهم من نحو توقيف توزيعها او تصديرها والمستخدمون الذين يجزؤون عمداً على تاخير تصدير او توزيع المراسلات او تسليمها لمخلاف اربابها يصير رفعتهم من الخدمة حالاً (م) ٦٢ (في استثناءات المادة ٦١) يستثنى من ذلك



## ملحوظات

المتقدمة في باريس بتاريخ اول جوينوسنة ٧٨ الموضح عنها في تعريف الصلحة العمومية (م) ٢ (في المكاتب المرخص لها بتبادل الخطابات ذات القيم المقررة) مصرح لكافة مكاتب البوستة المصرية ما عدا المكاتب المنوطة فقط في توزيع المراسلات ان تقبل وتسلم خطابات مسوكة (م) ٣ (في تحديد القيم التي يصير التبليغ عنها) ان القيم التي يصير التبليغ عن وجودها ضمن الخطابات المسوكة المتبادلة في داخلية القطر المصري في غير محدودة اما غاية القيم التي يمكن التبليغ عنها ضمن الخطابات المسوكة الصادرة للجهات الداخلة باتفاق نامه باريس السالف ذكرها فمحدودة بالتعريف العمومية (م) ٤ (في التبليغ بطريق الغش) ممنوع حقا التبليغ عن قيم تزيد عن القيم الحقيقية الموجودة ضمن الخطابات لان ذلك بعد غشا ولا يعول عليه — ان حصل التبليغ عن ذلك غشا فالمرسل منه يفقد كل حقوقه بالتعويض فضلا عن ان تصير محاكمته حسبما تقتضيه القوانين (م) ٥ (في الرسوم) ان رسوم الخطابات ذات القيم المقررة يقتضي دفعها مبدئيا من طرف المرسله منهم وفي كاياتي (اولا) رسم ومعلوم الخطابات المسجلة المائتة لها من حيث الوزن (ثانيا) رسم السيكرتاه بحسب القيمة التي يصير التبليغ عنها (م) ٦ (في رسم السيكرتاه) ان رسم التامين (سيكرتاه) الهكبي عنه بالمادة السابقة هو باعتبار خمس بارات عن كل مائة قرش او كسور المائة قرش هذا اذا كانت الخطابات صادرة من داخلية القطر المصري اليه اما اذا كانت صادرة الى الجهات الخارجية المتبادلة الخطابات ذات القيم المقررة فرسم التامين (سيكرتاه) عليها مقرر حسب الاتفاقات المنبئة وموضح عنها بالتعريف العمومية (م) ٧ (شروط الخطابات المذكورة من حيث هيئتها) ان الخطابات المنضمة مبالغ مقرر يلزم وضعها داخل ظروف متينة تبصم على كل منها على الاقل خمسة اغتام بالشمع الاحمر المجيد بشرط ان تكون جميع الاغتام من لون واحد وناطقة البصمة وان الاغتام المذكورة تضبط كافة ثنيات واركان الظروف العليا والسفلى — ان بصمة كافة الاغتام يقتضي ان تكون مطابقة لبعضها وان يتضح منها علامة خصوصية للمرسل وان تكون البصمة موضوعة على ثنيات الظرف — وان طوايح البوستة اي ورقة التمغة التي بقيمة رسم السيكرتاه والرسم الاعتيادي المجل ومعلوم التوضي التي تلتصق بمعرفة مندوبي البوستة ينبغي ان تكون منفردة عن بعضها بنوعها لا تداري ما يكون بالظرف من التنبؤ ولا ان يصير وضعها متينة على كلا جانبي الظرف بكيفية ان تغطي اطرافه (م) ٨ (استنارة المحافظة) من يرسل خطابات ذات قيم مقررة ملزوم ان يقدمها لشبايك البوستة مرفوقة بمحافظة مبيتا بها اسم وعنوان المرسل والمرسل اليه كا قيمة المبالغ المسوكة رقيا وكناية ويلزم ان يكون مبصوما على تلك المحافظة ذات الختم الذي صار استعماله مخم الخطاطب المختصة به ثم واستنارات المحافظات المذكورة يصير اعطاؤها مجانا من مكاتب البوستة عند طلب المرسل منهم (م) ٩ (في وجوب ايضاح القيمة على عنوان الخطابات) يقتضي على مرسل القيم ان يقرر ايضا عنها كتابة ورقا على عنوان الارسالية بدون ان يحصل في ذلك

الارساليات المهمة) ان كافة المراسلات التي ما امكن تسليمها الى المرسله اليهم ولا تصديرها لاي سبب كان فمن بعد مضي مدة حفظها المقررة باللوائح يصير فتحها بديوان العموم لاجل اعادتها الى المرسله منهم اذا كانوا معروفين اما المراسلات التي يكون موضوعا على ظاهرها علامة او امضا او ما يمكن الوقوف منه على اسم المرسله منهم هذه يصير اعادتها اليهم بدون ان يصير فتحها اما المراسلات المهمة التي ما امكن اعادتها الى المرسله منهم هذه يجري نحوها على حسب النظام الوارد باللائحة المختصة بذلك (م) ٧٥ (في المراسلات الاجنبية المهمة) ان المراسلات الصادرة من الجهات الاجنبية وتقع ضمن المراسلات المهمة هذه يصير اعادتها حالا للمكاتب الاصلية المتصدرة منها وعن يدها

## (في المراسلات الصادرة الى جهات خارجة عن)

### (سلك اتحاد البوستة العام)

(م) ٧٦ (في شروط تبادل المراسلات من وإلى الجهات الخارجة عن الاتحاد) ان شروط تبادل المراسلات مع الجهات الخارجة عن الاتحاد في مقررة بالاتفاقات والنظامات الخصوصية بها وجار اعلانها من المصلحة للجمهور اول باول

### (طوايح البوستة اي ورق التمغة)

(م) ٧٧ (في تعريف طوايح البوستة) ان طوايح البوستة في الصور المطبوعة بالمدا بالوان متنوعة ذات قيم معلومة لاجل تخليص رسوم المراسلات (م) ٧٨ (في استعمال طوايح البوستة) ان قيمة الرسوم والاجرا التجاري اخذها مبدئيا بالبوستة عن نقل الارساليات تكون بواسطة طوايح البوستة التي تلتصق عليها وتكون قيمتها موازية تلك الرسوم والاجرا (م) ٧٩ (في بيع طوايح البوستة) ان طوايح البوستة جار بيعها بكافة مكاتب البوستة وبطرف الاشخاص المصرح لم يبيعها (م) ٨٠ (في اختصاص طوايح البوستة) ان طوايح البوستة في مخصصة فقط في تخليص رسوم الارساليات التي يصير تسليمها لمكاتب البوستة المصرية (م) ٨١ (في وزن طوايح البوستة) ان وزن طوايح البوستة هو محتسب ضمن وزن الارساليات الملوقة عليها (م) ٨٢ (في تشغيل طوايح البوستة) ان تشغيل ورق تمغة البوستة محفوظ لمصلحة البوستة دون غيرها فاذا تجرأ احد على تقليد اية ورقة تمغة بوستة او اية تذكرة بوسطة او على تداول اي ورقة من ذلك تكون مقلدة او استعمال عمدا اية ورقة تمغة او اية تذكرة بوستة يكون سبق استعمالها وتنبؤها يصير وضعه تحت الحاكمة حسب القوانين

## الفصل الثاني

### (خطابات ذات قيم مقررة)

(م) ١ (في الخطابات المنوية على قيم مقررة) ان التضمين على الاشياء ذات القيم المقررة يطلق على الخطابات المنضمة اوراق نقود يكون صار اعمال السيكرتاه على قيمتها التي صار التبليغ عنها وهذه الخطابات تسوغ مدوالها في داخلية القطر المصري ويته والجهات الداخلة بالاتفاق نامه

الافرار شطب او تصحيح ولو يتصادق عليه — ويتبقي ان ذلك الافرار يكون ميبناً بالفروض التعريفية على المحافظة وعلى الظرف وذلك عن الخطابات المتبادلة في داخلية القطر اما الخطابات التي يرسم الجهات الخارجية ( ان لم تحصل اتفاقات خلاف ذلك مع الجهات المتفقة ) فيقتضي ان يكون البيان المذكور عنها بالفرنك والستيم والاحرف الافرنكية اللاتينية — لا تقبل الخطابات ذات القيم المقررة المعنونة بواسطة تحرير الاحرف الاولى من اسم المرسل اليه او التي تكون عنوانها محررة بالقلم الرصاص — كذلك لا يسوغ ان ترسل مثل خطابات ذات قيم مقررة خطابات معنونة باسم اختراعي (م) ١٠ ( في علم التسليم ) يعطى مجاناً للمرسل منه علم واضح به ما صار استلامه منه ليكون حجة في يد عند الانتضاء (م) ١١ ( في علم الاستلام ) متى طلب مرسل المراسلة المتضمنة مبالغ مقررة علماً بتسليمها للمرسل اليه فانه يجاب لذلك ويؤخذ منه قرش واحد عنه معجلاً ويعطى له ذلك العلم ممضياً على حسب ما تقتضيه الظروف سواء كان من نفس المرسل اليه ام من احد مستغدي البوسته الذي سلم تلك المراسلة (م) ١٢ ( في إعادة تصدير الخطابات ) لا يؤخذ علاوة رسم على الخطابات ذات القيم المقررة التي ترتد لداخلية القطر المصري بسبب تغيير محل اقامة المرسل اليه اما اذا كان ارتداد الخطابات المذكورة من الجهات الاجنبية فيحصل من المرسل اليه تلك الخطابات رسم سيكورتاه اخر كالاول — اما اذا كان ارتداد تلك الخطابات ناشئاً عن تحويل تصديرها او مسبباً عن وقوعها ضمن الخطابات المهمة فلا يؤخذ عليها علاوة رسوم (م) ١٣ ( في الخطابات المرتدة لمجهاً غير داخلية ضمن المجهاً المصرح لها بتبادل خطابات متضمنة مبالغ مقررة ) ان الخطابات المتضمنة مبالغ مقررة المتصدرة لاشخاص يكونون انتقلوا الى جهات خارجة عن المجهاً المنتظمة في تبادل الخطابات المذكورة يصير المحاقها بوقته ضمن المراسلات المهمة لاجل اعادتها للمرسل منه (م) ١٤ ( في التسليم ) تسليم المراسلات يكون بمقتضى ايصال يؤخذ من الوردية اليه المراسلات او من وكيله المفوض رسمياً او من اي شخص يكون معه اعلام شرعي يفوضه بالاستلام (م) ١٥ ( في حقيقة شخصية المرسل اليهم ) من يرد اليه خطاب مسوكر ويكون غير معروف شخصياً من مستغدي البوسته فلا يمكنه استلام الخطاب ما لم يثبت حقيقة شخصيته بواسطة اوراق شرعية او شهادة شاهدين معروفين (م) ١٦ ( في انتهاء المسئولية ) تنهي مسئولية مصلحة البوسته عن المبالغ المقررة التي تكون ضمن الخطابات عند ما يؤخذ عنها الايصال اللازم (م) ١٧ ( في مسئولية مصلحة البوسته ) ما خلا القوة القهرية اذا فقد خطاب متضمن مبالغ مقررة او حصل فيه اختلاس فيكون للمرسل منه او المرسل اليه بناء على طلب المرسل منه حتى في اخذ تعويض بوازي القيمة المقررة عنها انما اذا فقد جانب من القيمة المقررة او حصل فيه اختلاس فلا يكون التعويض الا بقدر المفقود ويجب ان تصرف قيمة التعويض باقرب وقت بحيث لا تتجاوز مدة سنة واحدة من تاريخ الطلب — ان

طلب التعويض يلزم تقديمه في بجر السنة شهر من تاريخ تسليم الخطاب ذي القيمة المقررة الى البوسته وبعد انتضاء هذا الميعاد لا يكون للطالب حق في طلب ادنى تعويض بوجه من الوجه بخلاف ما اذا كانت الخطابات ذات القيم المقررة صادرة للبلاد الاجنبية فان المدة المقررة لطلب التعويض في سنة كاملة (م) ١٨ ( في دفع التعويض ) ان المبالغ المقررة التي لم تصل للجهات المتصدرة اليها وبصير سدادها من مصلحة البوسته تفعل كافة حقوق ملكيتها الى مصلحة البوسته (م) ١٩ ( في الاشياء الممنوع وضعها ضمن الخطابات ذات القيم المقررة ) ان العملة المسكوكة ومعادن الذهب او الفضة والجوهرات والاشياء الثمينة ممنوع وضعها داخل الخطابات ذات القيم المقررة (م) ٢٠ ( في الخطابات المهمة ) ان الخطابات ذات القيم المقررة التي ما امكن تسليمها للمرسل اليهم ولا اعادتها الى المرسل منهم تلحق بالمراسلات المهمة وتحفظ مدة خمسة اعوام تحت اذن اربابها وان لم يصير طلبها في اثناء المدة المذكورة يصير اعدادها والمحاق ما بداخلها بجانب الديوان

### (في طلب استرجاع الخطابات ذات القيم المقررة) (او طلب تصحيح عنوانها)

(م) ٢١ ( في تصحيح عنوان الخطاب المتضمن مبالغ مقررة الذي لم يكن تصديره ) اذا كان احد من الافراد يرغب بتصحيح عنوان خطاب داخله مبالغ مقررة من بعد ما يكون اجري تسليمه من يده للبوسته او بمعرفة خلافه ولم يكن الخطاب المذكور تصديره بعد فيسوغ له اجراء التصحيح اللازم من بعد ما يقدم ايصال التسليم وصورة العنوان المرغوب تصحيحه كما وبصنة الختم المصومة على الخطاب هذا اذا كان طالب تصحيح عنوان الخطاب هو صاحب الخطاب اما اذا كان ليس بصاحبه فعليه باتباع الاجراءات المذكورة انفاً كما وتقدم طلب رسمي ممضي من صاحب المراسلة وعلى كلتا الحالات يكون التصحيح بمكتب البوسته وان الطلب يبنى به ايضاً (م) ٢٢ ( في طلب استرجاع الخطاب المتضمن مبالغ مقررة الذي لم يتصدّر بعد ) اذا رغب احد من الافراد ان يسترجع خطاباً متضمناً مبالغ مقررة ويكون اجري تسليمه بمفرته او بمعرفة خلافه لاحد مكاتب البوسته فعلاوة على الاجراءات الموضح عنها انفاً ينبغي ان يقوم بالشروط الاتية (١) ان يقدم طلباً محرراً او ممضي منه بصرح فيه انه هو صاحب الخطاب (٢) ان يتعهد على نفسه بانه ضامن ومثول امام من يلزم عن كافة ما يترتب باسباب اعدام او تاخير ارسال الخطاب (٣) ان يكون معروفاً من مستخدم البوسته او ان يحضر شاهدين معروفين يشهدان انه هو نفس صاحب الخطاب (٤) ان يصير فتح الخطاب بحضوره او بحضور الشاهدين حتى يتمكن مستخدم البوسته ان يوكد مطابقة الامضا الموجودة بالخطاب على الامضا المحررة على الطلب — ان طوابع البوسته الملصوقة على الخطابات المذكورة المستدعاة لا يصير تبويضها انما اذا كان سبق حصول ذلك فلا يصير دفع قيمتها (م) ٢٣ ( في حالة ما اذا كانت الامضا المحررة على الطلب لا تطابق امضا صاحب

## ملحوظات

على علم بإيصال الحوالة المذكورة للمرسل اليه ويدفع عن ذلك رسماً مقدماً قدر قرش واحد (م) ١٩ في طلب تغيير اسم المرسل اليه (إذا طلب مرسل الحوالة تغيير اسم المرسل اليه ينبغي عليه أن يقدم الحوالة الأصلية إلى المكتب الذي صحبها حتى يجري تحرير خلافاً حسب طلبه إنما يؤخذ منه قرش واحد قيمة الرسم المقرر على ذلك أما إذا كان المرسل منه ما قدم الحوالة الأصلية فيصير إرسال طلبه لديوان العموم لإصدار الأمر بما يراه (م) ١٠ (في تحويل الحوالات) أن ملكية الحوالات جائزة نقلها بطريق التحويل إنما التحول اليه لا يمكنه أن يستولي قيمتها إلا من بعد استيفاء الإجراءات المقررة بمادة ١١ و ١٢ (م) ١١ (في دفع الحوالات) أن الحوالات بصير دفعها يقتضي إيصال من له الحق في استلامها أو من وكيله المفوض له ذلك بمقتضى مكتوبة أو من يكون معه علم شرعي مرخص له فيه بقبض قيمة الحوالة على أن الإيصال الذي يعطى من طرف من له الحق بالحوالة أو من وكيله المفوض يجلي المصلحة من كل مسئولية (م) ١٢ (في حقيقة شخصية المرسل اليهم) من يكون له الحق بقبض الحوالة ولم يكن معروفاً شخصياً بطرف مستخدم البوستة فملزوم أن يثبت حقيقة شخصه بموجب أوراق شرعية أو بشهادة شاهدين معروفين وأن يوضح أيضاً عن اسم المرسل منه (م) ١٣ (في اعتداد الحوالات) أن الحوالات في معتدة فقط لآخر الشهر الثاني من بعد الشهر المحرر فيه مثلاً الحوالة المحررة في شهر جنبايو تكون معتدة لغاية ٢١ من شهر مارت الذي يليه ومن بعد مضي هذه المدة فالمرسل اليه أو المرسل منه الحوالة المذكورة عليه أن يتوجه لمكتب بوسنة الجهة الموجود بها ويجوز المضبوط المختص بتجديد الحوالات لأجل إرساله إلى عموم البوستة ليعطى له حوالة خلافاً بقيمة تكون أقل من الحوالة الأصلية بما يوازي قيمة رسم تحريرها (م) ١٤ (في صورة الحوالات التي تقرّر بدلاً عن ضائع) إذا طلب المرسل أو المرسل اليه صورة حوالة تكون فقدت أو عذمت ولم يكن بطل منعولاً فانه يجاب لذلك ويؤخذ منه قرش واحد قيمة المعلوم المقرر أن يقتضي طلب ذلك من المكتب الذي حرر الحوالة الأصلية — الصور التي تعطى بدلاً عن ضائع تقوم مقام الحوالات الأصلية ولا تنفي شيئاً من حيث مضي المدة كما وأن المصلحة لا تكون مشتولة بشيء ما لا للمرسل ولا للمرسل اليه عن الحوالات التي تكون أجرت دفعها بمقتضى الصور المحررة بدلاً عن ضائع — إذا كانت الحوالات الفاقدة أو العادمة بطل منعولاً بالنظر لمضي المدة يجري في حقها حسب أحكام مادة ١٣ (م) ١٥ (في إعادة الحوالات) إذا طلب المرسل اليه قبض حوالة من مكتب آخر غير الصادرة اليه يجاب لذلك إذا كانت الحوالة المرغوب قبضها لم يطل منعولاً بعد إنما ينبغي عليه أن يرسل بواسطة مكتب الجهة المقيم بها إلى المكتب السابق سحب الحوالة عليه طلباً رسمياً ويرفق معه الحوالة الأصلية محرراً عليها إيصال الاستلام وعلى المكتب المحبوبة عليه الحوالة الأصلية أن يحضر حوالة بدلاً عنها تدفع بالمكتب المرغوب الدفع فيه غير أن قيمة الحوالة الجديدة تكون أقل من القيمة الأصلية بما يوازي قيمة الرسم الذي يؤخذ عن تحرير البديل

الخطاب) إذا كان عند فتح الخطاب المرغوب استرجاعه من البوستة يوضح أن الأمضا الموجودة ليست في أمضا مقدم الطلب فيدير غلق الخطاب حالاً وتصديره من بعد تحرير الإشارة الآتية على ظهر العنوان (صار فتحه بناءً على طلب جناب الذي أفاد أنه صاحب الخطاب) ثم بعد ذلك يجزى محضر على نتجتين: بواقعة الكيفية وبصير أمضا من مستخدم البوستة ومن الطالب وعند الاقتضاء من الشهود ثم إحدى النتجتين ترسل إلى ديوان العموم والثانية تحتفظ بالتوكيل (م) ٢٤ (في طلب استرجاع الخطابات المتضمنة قياً مقررة أو طلب تصحيح عنوانها وتكون الخطابات المذكورة قد تصدرت) إذا كان الخطاب المرغوب استرجاعه أو تصحيح عنوانه سبق تصديره يصير تقديم الطلب إلى ديوان العموم ليجري ما هو لازم حسب الاقتضاء

## \* الفصل الثالث \*

( في حوالات البوستة المتبادلة في داخلية )  
( القطر المصري )

(م) ١ (في مكاتب البوستة المرخص لها بحسب وتبادل الحوالات) مرخص لكافة مكاتب البوستة المصرية ما عدا المكاتب المنوطة فقط بتوزيع المراسلات أن تسحب حوالات على مكاتب أخرى تدفع عند تقديمها (م) ٢ (في قيمة الحوالة) قد تقرر أن قيمة كل حوالة لا تتجاوز عن العشرة آلاف قرش صاغ (م) ٣ (في عملة الحوالات) أن كل حوالة مرغوب سحبها يقتضي توريد قيمتها عملة ذهب ولا يصير قبول عملة الفضة إلا قيمة الكسور بحيث لا تتجاوز هذا الكسور الخمسين قرش (م) ٤ (في رسوم الحوالات) أن رسم الحوالات يقتضي دفعه مقدماً من طرف المرسل منهم والرسم المذكور قد تقرر بواقع ١٥ بارة عن كل مائة قرش وكسور المائة بحسب بالكامل ثم وأقل رسم يؤخذ عن كل حوالة هو قرش ونصف (م) ٥ (في استمارة الحوالات) من يرغب سحب حوالة فهو ملزوم عند توريد قيمتها أن يقدم أيضاً حافظة محررة بامضائه بإيضاح اسم ولقب المرسل منه والمرسل اليه كما وقيمة المبالغ المتصدرة ويكون ذلك بالرغم والكتابة وعلى هذا النسق تحرر حافظة عن كل حوالة بصير تصديرها (م) ٦ (في إيضاح أسماء المرسل اليهم) لا يمكن تحرير حوالات إلى المرسل اليهم ما لم تكن أسماءهم محررة بالكامل وليس بالأحرف الأولى فقط وإنما مرخص لمستخدمي البوستة أن يحضروا حوالات يرسم محلات منجيرة أو شركات أو مصالح أو جرائد أو أخويات أو شركات خيرية أو محلات عمومية أو إلى ما يماثل ذلك (م) ٧ (في تحرير الحوالات) أن الحوالات ينبغي تحريرها طبقاً للبيانات الواردة بها ثم ومن بعد توريد قيمتها وقيمة الرسم لمكتب البوستة يجري تسليمها للمرسل لأبعائها بمعرفة إلى المرسل اليه (م) ٨ (في علم التسليم) كل من يصدر حوالة يعطى له بدون مقابل علم بالمبلغ الذي أجرى توريده ليكون حجة بيده عند الاقتضاء (م) ٨ (مثنى) (في علم الإيصال) يسوغ للمرسل الحوالة أن يتحصل

عليه ان يحتظر العموم حالاً عن هذا المخصوص (م) ١٨ (سيف)  
الكفالة) المبالغ المحرر عنها حوالاات بوسته في مضمونة لمستحقها  
لغاية ما يجري تسليمها بوجه اصولي اليهم او لوكلام (م) ١٩  
(في مضي المدة) ان الحوالاات التي لم يجر قبضها في مدة خمس  
سنوات من تاريخ سحبها الاصيلي تصير من حق الميري وتضاف  
لجانب الديوان

### ❖ الفصل الرابع ❖

#### (في حوالاات البوسته المتبادلة بين القطر المصري)

#### (والجهات الاجنبية)

(م) ١ (في مكاتب البوسته المصرية والجهات الاجنبية المصرح  
لها بسحب حوالاات) كافة مكاتب البوسته المصرية ما عدا  
المكاتب المنوطة فقط بتوزيع المراسلات مصرح لها في تبادل  
الحوالاات مع الجهات التي دخلت ضمن معاهدة باريس التي  
صار التوقيع عليها في ٤ جوني سنة ١٧٨٨ الموضحة اسماؤها بالتعريفه  
العومية (م) ٢ (في اكثر قيمه كل حواله) ان اكثر قيمه  
كل حواله قد تقررت بلائحة المصلحة العمومية حسب الاتفاقات  
التي صارت مع جهات التبادل (م) ٣ (في العملة المقنني توريدها)  
النود المرغوب ارسالها من المنصدة منهم الحوالاات يلزم ان  
تكون عملة ذهب ولا يصير قبول العملة الفضة سوى عن  
الكسور بشرط ان قيمه هذا الكسور لا تتجاوز الخمسين  
قرشاً في كل حواله (م) ٤ (في تقرير عملة الحوالاات) ان  
قيمه الحوالاات المنصدة من القطر المصري يصير تقديرها  
بالعملة المسكوكة المختصة بالجهة التي يصير الدفع بها حسب  
تقدير العملة الواردة بتعريفه المصلحة (م) ٥ (في الرسم) قد  
تقرر ان رسم الحوالاات يدفع مقدماً من المرسله منهم  
والرسم المذكور باعتبار قرش واحد عن كل مائة قرش  
وكسور المائة تحسب بالكامل كما وان اقل رسم يؤخذ عن  
كل حواله هو قرشاً (م) ٦ (سيف) مطبوعات  
حوالاات البوسته) يصير تحرير حوالاات البوسته بمعرفة مرسلها  
على مطبوعات تعطي لمجاناً — لا يسوغ تحرير تأشيريات  
على حوالاات البوسته خلافاً لما تقتضيه البيانات المدونة عليها  
على ان يسوغ للمرسل بان يحرر على قسام الحوالاات بيانات  
للمرسلة اليه (م) ٧ (في ابضاح اسما المرسل اليهم) لا يصير  
تحرير حوالاات الى المرغوب التصدير اليهم اذا كانت اسماؤهم  
محررة بالاحرف الاولى انما مرخص لمكاتب البوسته ان تحرر  
حوالاات برسم محلات متجربة او شركات او مصالح او جرائد  
او اغويات او شركات غيرية او محلات عمومية او برسم ما  
يمائل ذلك (م) ٨ (في توصيل الحوالاات) الحوالاات يجري  
توصيلها بمعرفة المصلحة مجاناً الى المكاتب المنصدة اليها (م) ٩  
(في علم التسليم) كل من يصدر حواله يعطى اليه بدون  
مقابل علم بالمبلغ الذي اجرى توريده ليكون حجة يده عند الاقتضا  
(م) ٩ (مثنى) (في علم الوصول) يسوغ لمرسل الحواله ان  
يستحصل على علم بوصول قيمه الحواله للمرسله اليه بواسطة  
دفع رسم مقدم قدره قرش واحد صاغ ميري (م) ١٠ (سيف)

اما اذا كانت الحواله الاصيلية بطل مفعولها نظراً لمضي المدة  
فحين ذاك يجري في حقها احكام ماده ١٣ (م) ١٦ (سيف)  
استرجاع قيمه الحوالاات) ان استرجاع قيمه الحوالاات لا يحصل  
الا عند تقديم الحوالاات الاصيلية محرراً عليها ابصال الاستلام  
سواء كان من المرسل ام من المرسل اليه مرفوقاً معها طلب  
محرر ومبضي من المرسل منه — اذا طلب المرسل منه استرجاع  
قيمه الحواله من المكتب المرسل عن يده ولم تكن قيمه  
الحواله المذكورة تصدرت به دفاته يحاج لذلك بدون مقابل  
انما اذا كانت قيمه الحواله تصدرت فملزم ان يرسل بواسطة  
المكتب الذي حررها الى المكتب السابق تصديرها اليه طلباً  
بذلك وترفق معه الحواله الاصيلية محرراً عليها ابصال الاستلام  
وعلى المكتب المذكوران بمحرر حواله بدلاً عنها تدفع بالمكتب  
الذي حرر الحواله الاصيلية انما تكون قيمتها اقل من القيمة  
الاصيلية بما يوازي قيمه الرسم الذي يستجد على اعادتها — اذا  
كان المرسل منه الحواله انتقل الى بلد آخر ويرغب استرجاع  
قيمتها فانه يحاج لذلك انما يكون ملزوماً بان يقدم عند  
ذلك طلباً رسمياً الى مكتب بوسته الجهة الموجود بها ويرفق  
معه الحواله الاصيلية محرراً عليها ابصال الاستلام لابعائها  
لمكتب البوسته المسجوبة عليه الحواله حتى يجري تحرير حواله  
بدلاً عنها تدفع بالمكتب الذي يصير تنهيه عنه وهذه الحواله  
تكون قيمتها اقل من قيمه الحواله الاصيلية بما يوازي الرسم  
المقرر على اعاده تصديرها اما اذا كانت الحواله فقدت او  
عدمت فعلى المرسل منه ان يقدم بدل الحواله شهادة بخط  
المرسل اليه بما يفيد قبوله استرجاع قيمه الحواله الى المرسل  
منه — اذا كان لم يصير تقديم الحواله الاصيلية او الشهادة  
المذكور عنها انفاً بصير ارسال الطلب الذي يحرر من المرسل  
منه مرفوقاً بعلم الاستلام المعطى له من البوسته الى ديوان  
العموم حيث لا يمكن قبض الحواله الا بمقتضى تصريح خصوصي  
من الديوان المشار اليه اما اذا كانت الحواله المرغوب تحصيل  
قيمتها بطل مفعولها فيقتضي اتباع نص ماده ١٢ —  
(م) ١٦ (مثنى وثلاث ورباع) (في سحب حوالاات بوسته  
تلفرافية) ١٦ (مثنى) قد يسوغ سحب حوالاات البوسته تلفرافية  
بواسطة مكاتب البوسته المصرية المصرح لها بذلك ومعلن عن  
اسماها لمعلومية الجمهور بها — فبهذه الحاله يعبر عن الحوالاات  
المذكورة حوالاات تلفرافية — يلتزم مرسل الحواله التلفرافية  
بان يدفع (اولاً) الرسم العادي المقرر على حوالاات البوسته  
(ثانياً) اجرة التلفراف ومصاريف مراجعته عند الاقتضا  
— قد يجوز اعطاء علم عن وصول الحوالاات التلفرافية اسوة  
الحوالاات العادية وبذات شروطها ١٦ (ثلاث) ان اكثر  
قيمه كل حواله في الفا قرش صاغ ميري ١٦ (رباع) مصلحة  
البوسته ليست مسئولة عن تاخير دفع حوالاات البوسته العادية  
والحوالاات التلفرافية (م) ١٧ (في توقيف دفع الحوالاات)  
من يرغب توقيف دفع اية حواله ملزم ان يقدم طلباً رسمياً  
بذلك الى المكتب المنصدة منه لاجل ارساله بمعرفته الى  
المكتب المسجوبة عليه الحواله ليجري توقيف الدفع مؤقتاً تحت  
مسئولية من يكون طلب ذلك غير ان التوكيل المذكور

## ملحوظات

يجاب لذلك اذا كانت الحوالة المراد قبضها لم يبطل مفعولها بعد انما يقتضي على المرسل اليه ان يرسل الى المكتب السابق سحب الحوالة عليه طلباً رسمياً بواسطة مكتب الجهة المقيم بها الى المكتب السابق سحب الحوالة عليه ويرفق مع الطلب المذكور الحوالة الاصلية محرراً عليها الايصال اللازم بالاستلام لاجل ان يحرر حوالة بدلا عنها تدفع بالمكتب المرغوب الدفع فيه غير ان قيمة هذه الحوالة تكون اقل من القيمة الاصلية بما يوازي قيمة الرسم الذي يوخذ على تحرير البديل اما اذا كانت الحوالة الاصلية قد بطل مفعولها يجري في حقتها حسب نص المادة الخامسة عشر (م) ١٨ (في الاسترجاع) اذا رغب المرسل منه استرجاع قيمة الحوالة المنتدرة منه يلزمه ابتداء ان يتوجه لمكتب الجهة المقيم بها ويحرر المطبوع المعد لطلب استرجاع الحوالات لارساله الى ديوان عموم البوسطة لاجل صدور امره بالصرف من بعد الاستيلاء على الرسم المقرر واخذ الحوالة الاصلية التي لم تكن دفعت بعد اما اذا كانت الحوالة الاصلية ليست موجودة فيكون ذلك من بعد المخاطرة مع مكتب البوسطة المحبوبة عليه الحوالة وان يتأكد للعموم عدم حصول دفعها (م) ١٨ (مثنى) (في سحب حوالات بوسطة تلغرافية مع جهات خارجية) قد يسوغ سحب حوالات البوسطة تلغرافياً مع الجهات الاجنبية المتفقة بمبادلة هذه الاشغال وبهذا الحالة يعبر عن الحوالات المذكورة (بحوالات تلغرافية) فمكتاب البوستة المصرية والجهات الاجنبية المسوغ لها تبادل الحوالات التلغرافية المذكورة معلن عن اسمائها لمطوية الجمهور بها وذلك بواسطة اعلانات مخصوصة — يلتزم مرسل الحوالة التلغرافية ان يدفع (اولاً) الرسم العادي المقرر على حوالات البوسطة (ثانياً) اجرة التلغراف ومداريف مراجعته عند الاقتضاء — يجوز اعطاء علم وصول الحوالات التلغرافية اسوة الحوالات العادية وبذات شروطها (م) ١٨ (ثلاث) (في عدم مسئولية المصلحة عن التأخير) مصلحة البوسطة ليست مسئولة عن التأخير الذي يحصل في دفع حوالات البوستة العادية والحوالات التلغرافية (م) ١٩ (في توقيف الدفع) من يرغب توقيف دفع الحوالات الى مستحقها يلزمه ان يخبر عن ذلك ديوان عموم البوستة بواسطة المكتب المحررة منه تلك الحوالة حتى بمعرفة العموم تصير المخاطرة عن ذلك مع مكاتب بوستات الجهات المنتدرة اليها الحوالات المذكورة لاجراء ما هو لازم نحو ما هو مرغوب بحسبما تسع به شرائعها الداخلية (م) ٢٠ (في الكفالة) ان قيمة حوالات البوستة في مضبوطة مستحقها لغاية دفعها اليهم اولوكلاتهم (م) ٢١ (في مضي المدة) ان الحوالات التي لم يجر قبضها في مدة خمس سنوات من تاريخ سحبها الاصلية تصير من حق المبري وتضاف بجانب الديوان (م) ٢٢ (في تبادل الحوالات مع الجهات الخارجية عن اتفاق باريس المتعقد في ٤ يونيو سنة ٧٨) ان تبادل الحوالات مع الجهات الغير الداخلة ضمن اتفاق ٤ يونيو سنة ٧٨ يجري نحوها حسب الاتفاقات المخصوصة الجاري نشرها من المصلحة اول باول

التصحيح) ان الخطابات التي تقرر بطلب تصحيح الحوالات التي تكون تصدرت بقتضي تقديمها لديوان عموم البوستة بواسطة المكتب المحررة منه تلك الحوالات حتى بمعرفة ديوان العموم تصير المخاطرة عن ذلك مع مصالح البوستات التي تكون تابعة اليها المكاتب المنتدرة اليها الحوالات المذكورة (م) ١١ (في تحويل الحوالات) ان ملكية الحوالات الصادرة من الجهات الاجنبية يمكن انتفاؤها بواسطة التحويل اما الحوالات الصادرة من القطر المصري فيمنع عنها عمل لاجل تحويلها من طرف المرسل اليه للجهات المسموح لبوستاتها اجراء التحويل — لا يمكن للذي تحولت اليه الحوالة ان يقبض قيمتها ما لم يجري الاجراءات الموضحة عنها في المادتين ١٣ و ١٤ (م) ١٢ (في تقدير قيمة الحوالات الواردة للقطر المصري) ان الحوالات الصادرة من الجهات الخارجية لدفعها بالقطر المصري فتلك وان كانت قيمتها ليست مقدرة بالقروش الصاغ يصير تقديرها ودفعها بحساب القروش بما يوازي القيمة الموضحة بالحوالة (م) ١٣ (في دفع الحوالات) ان الحوالات يصير دفعها بمقتضى ايصال من له الحق في استيلائها او من وكيله المفوض له الاستلام بمقتضى مكتوبة او من شخص يكون معه اعلام شرعي مرخص له فيه بالنقض ثم والا ايصال المذكور الذي يعطى من طرف من له الحق في الاستيلاء او من وكيله بحلي المصلحة من كل مسئولية (م) ١٤ (في حقيقة شخصية المرسل اليهم) اذا كان من له الحق في قبض الحوالة غير معروف من مستغذي البوستة فملزم ان يثبت حقيقة شخصيته بموجب ورقة شرعية او بشهادة شاهدين معروفين (م) ١٥ (في اعتقاد الحوالات) ان الحوالات هي معتبرة فقط لمدة ٦ شهور من تاريخ تحريرها ومتى مضت هذه المدة يبطل مفعولها وينبغي على من له الحق فيها ان يتوجه لمكتب بوسطة الجهة الموجود بها ويحرر المطبوع المختص بطلب تجديد الحوالات حتى بمعرفة المكتب المذكور يجري ارساله الى ديوان عموم البوسطة ومتى ترخص منه بذلك يصير تحرير حوالة بدلا عنها من بعد اخذ الرسم المقرر على تحرير البديل (م) ١٦ (في صورة الحوالات التي تقرر بدلا عن ضائع) اذا طلب المرسل او المرسل اليه صورة حوالة تكون فقدت او عذمت ولم يكن بطل مفعولها فانه يجاب لذلك ويؤخذ منه فرش واحد قيمة الرسم المقرر انما يقتضي طلب ذلك من المكتب الذي حرر الحوالة الاصلية غير ان صورة الحوالة المحكي عنها لا تعطى الا من بعد التحري مع مطبعة بوسطة الجهة المحبوبة عليها الحوالة الاصلية والتأكيد بعدم سبق دفعها او استرجاعها — الصور التي تعطى بدلا عن ضائع تقوم مقام الحوالات الاصلية ولا تنفي شيئا من حيث المدة — ان المصلحة لا تكون مسئولة بشئ ما امام المرسل منه او المرسل اليه عن الحوالات التي تكون اجرت دفعها بمقتضى الصور المحررة بدلا عن ضائع اما اذا كانت الحوالة المفقودة بطل مفعولها نظرا لمضي المدة يتبع في شأنها الاجراءات المدونة بالمادة ١٥ (م) ١٧ (في اعادة التصدير) اذا طلب المرسل اليه قبض حوالة من مكتب اخر غير المكتب المحبوبة عليه فانه

## \* الفصل الخامس \*

## ( في النقود والاشياء الثمينة )

(م) ١ ( في المكاتب المصرح لما يتبادل ارساليات النقود والاشياء الثمينة ) مرخص لكافة مكاتب البوستة المصرية ماعدا المكاتب المتوسطة فقط بتوزيع المراسلات ان تقبل يرسم مكاتب البوستة المصرية النقود الذهب والفضة والاشياء الثمينة الى مالا حد له داخل صناديق واكياس مغلوقة ومختومة وموضوع عليها الماركة والندرة (م) ٢ ( في الرسوم ) ان الرسوم يلزم دفعها مقدما من طرف المرسل منهم وقد تقرر على الوجه الاتي — عن الصر او العلب المتضمنة ذهباً او اشياء ثمينة بوخذ عشر بارات على كل مائة قرش منها وكسور المائة تحسب بالكامل — عن الصر او العلب المتضمنة فضة مسكوكة بوخذ عشرون بارة عن كل مائة قرش منها وكسور المائة تحسب بالكامل — عن ارساليات المخلطة المتضمنة ذهباً وفضة بوخذ عشر بارات عن كل مائة قرش من الذهب وعشرون بارة عن كل مائة قرش من الفضة وكسور المائة تحسب بالكامل (م) ٣ ( في اقل رسم بوخذ عن كل صنف ) قد تقرر اقل ما بوخذ من الرسوم على الوجه الاتي — عشرة قروش عن كل صرة او علبة متضمنة ذهباً او اشياء ثمينة وعشرون قرشاً عن كل صرة او علبة متضمنة نقود فضة او عملة مختلطة (م) ٤ ( في استارة المحافظة ) عند تصدير ارسالية نقود او اشياء ثمينة يقتضي على المرسل منه ان يقدم حافظة محررة ومبضأة منه بوضع بها اسمه ولقبه واسم ولقب المرسل اليه كما وماركة ونمرة وبيان النقود والاشياء الثمينة المحتوية عليها ارسالية ثم وعدا عن ذلك ملزوم بان يوضح بها بالرقم والكتابة مقدار القيمة التي يبلغ عنها بالفروش الصاغ وان يصم على المحافظة المذكورة بالشمع الاحمر بالختم المبصوم به على ارسالية ويلزم ان الشمع الذي يصم به على المحافظة يكون مثل الشمع المبصوم به على ارسالية من حيث الجنس واللون — ان المطبوعات المختصة بتحرير المحفوظات تعطى مجاناً من مكاتب البوستة لمن يطلبها من المرسل منهم (م) ٥ ( في ابضاح اسماء المرسل اليهم ) اذا كان اسم المرسل اليه محرراً فقط بالاحرف الاولى فلا يصير تحرير بوليصة باسمه وانما مرخص لمستخدمي البوستة ان يحرروا وبوالص يرسم محلات تجارية او شركات ومصالح او جرائد او اخويات او شركات خيرية او يرسم اي محل عمومي كان (م) ٦ ( في التبليغ بطريق الغش والتدليس ) ممنوع حقاً التبليغ عن قيمة تكون اكثر او اقل من القيمة الحقيقية الموجودة بداخل الصر او الصناديق لان ذلك يعتبر غشاً — يجوز لوكلاء البوستة ان يحفظوا ما بداخل الصر او الصناديق او العلب من النقود والاشياء الثمينة سواء كان بحضور المرسل او المرسل اليه واذا اتضح حصول غش في التبليغ فيكون المرسل او المرسل اليه ملزوماً بدفع ضعف الرسم الذي يستحق على القيمة الحقيقية التي تكون موجودة وان يكون ايضاً ملزوماً بدفع الغرامة المقررة وقدرها خمساية قرش صاغ (م) ٧ ( في البوليصة ) من يرغب تصدير نقود او اشياء ثمينة يعطى له مجال تسليمها الى البوستة

بوليصة موضح بها كافة بيانات ارسالية كما وقيمة الرسم المتحصل وبوليصة المذكورة يجري ابعائها بمعرفة المرسل المتصدرة اليه ارسالية (م) ٨ ( في علم التسليم ) كل من يصدر شيئاً من النقود والاشياء الثمينة يعطى له عند تسليمها للبوستة علم بذلك بدون مقابل ليكون حجة بيده عند الافتضاء (م) ٩ ( في طلب تغيير اسم المرسل اليه ) اذا كان المرسل منه يرغب تغيير اسم المتصدرة اليه ارسالية النقود والاشياء الثمينة يكون ملزوماً بان يقدم البوليصة الاصلية الى مكتب البوستة الذي حررها ليجري تحرير بوليصة خلافاً حسب تاهيم المرسل وان ياخذ منه قرشاً واحداً قيمة المعلوم المقرر — عند عدم تقديم البوالص الاصلية فالطلبات المائلة لذلك يصبر عرضها لدوائن عموم البوستة (م) ١٠ ( في التسليم ) ان ارساليات النقود والاشياء الثمينة لا يصير تسليمها الا بمقتضى البوليصة اللازم تسليمها من المرسل اليه او من وكيله المفوض له بالاستلام بموجب مكاتبه او من شخص يكون معه اعلام شرعي يفوض له بالاستلام وعدا عن ذلك ينبغي ايضاً على من يكون له الحق بالاستلام ان يحرر الاصل اللازم على البوليصة وعلى الدفتر المعد لذلك (م) ١١ ( في رسم الارضية ) ان ارساليات النقود والاشياء الثمينة التي لم يحفظها في ظرف اربعة وعشرين ساعة من حين وصولها الى مكتب البوستة المتصدرة اليه بوخذ عليها رسم ارضية عشرة قروش عن كل يوم (م) ١٢ ( في حقيقة شخصية المرسل اليهم ) من ترسل اليه ارسالية نقود او اشياء ثمينة ويكون غير معروف شخصياً من مستخدمي البوستة فلزوم ان يثبت حقيقة شخصيته بموجب اوراق شرعية او بمقتضى شهادة شاهدين معروفين (م) ١٣ ( في صور البوالص ) اذا رغب المرسل او المرسل اليه الحصول على صورة بوليصة تكون فقدت او عذمت فعلى المكتب المحررة منه البوليصة الاصلية ان يحرر له الصورة المرغوبة بدلاً عن ضائع انما ذلك بعد الاستيلاء على المعلوم المقرر لذلك وقدره قرش واحد (م) ١٤ ( في اعادة التصدير ) من تكون واردة اليه ارسالية نقود او اشياء ثمينة ويرغب قبضها من مكتب خلاف المكتب المتصدرة اليه فانه يجب لذلك ويحرر له بوليصة اخرى بمعرفة المكتب السابق تصدير ارسالية اليه تدفع بالمكتب المرغوب قبض ارسالية منه انما يقتضي ابتداء على المرسل اليه ان يبعث الى المكتب المذكور بواسطة مكتب الجهة المقيم بها الطلب اللازم عن ذلك ويرفق مع البوليصة الاصلية محرراً عليها ابصال الاستلام كما ويرسل مع ما ذكر قيمة رسم البوليصة المجددة (م) ١٥ ( في الاسترجاع ) لا يمكن استرجاع اي ارسالية نقود او اشياء ثمينة الا عند تسليم البوليصة الاصلية محرر عليها ابصال اللازم بالاستلام سواء كان ذلك من المرسل ام من المرسل اليه ويكون مرفوقاً معها الطلب اللازم المقتضي ان يكون محرراً ومضي من المرسل منه اذا كانت ارسالية المرغوب استرجاعها لم تكن تصدرت بعد فيصير استرجاعها بدون مصاريف على المرسل اما اذا كانت تصدرت فانه ملزوم بان يرسل بواسطة المكتب المتصدرة منه الى المكتب المتصدرة اليه الطلب اللازم بالاسترجاع ويرفق معه البوليصة مشروحة عليها

## ملحوظات

عن العشرة الاف قرش ولهذا يقتضي على كل من يرغب نقل نقود او اشياء ثمينة تجاوز قيمتها عن العشرة الاف قرش ان يتوجه لمكتب بوسطة الجهة المسافر منها لتخليص رسماً واخذ البوليصة اللازمة عنها طبقاً للمادة الثانية — كل من يخالف شروط هذا المادة بصير الزامه بدفع غرامة مقررة قدرها خمسمائة قرش وضعف الرسم الذي يستحق على المبالغ التي توجد معه

(صورة مواد من القوانين المصرية مخصصة بالبوستة)  
(اولاً) قانون المجالس المختلطة (م) ٢٧٢ من قانون الزرة (خطابات المفلسين) المكاتب الواردة باسم المفلس تسمى بالوكلاء وم يفتونها ويجوز للمفلس ان كان حاضراً ان يحضر فيها (ثانياً) قانون المجالس الاهلية (م) ٢٦٤ من قانون التجارة (خطابات المفلسين) الخطابات او التلغرافات الواردة باسم المفلس تسمى الى الوكلاء وم يفتونها ويجوز للمفلس ان يحضر فيها ان كان حاضراً وقت ذلك (م) ١٤٥ من قانون العقوبات (اخفاء او فسخ الخطابات) كل من اخفى من موظفي الحكومة او البوستة او ماموريها او فسخ مكنوناً من المكاتب المسجلة للبوستة او سهل ذلك لغيره يعاقب بالسجن من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين وبالمحرمان من النقل باي وظيفة مبرية مدة خمس سنين وكذلك كل من اخفى من موظفي الحكومة او مصلحة التلغرافات او ماموريها تلغرافاً من التلغرافات المسجلة الى المصلحة المذكورة او افشاء او سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين — ويجرم ايضاً بهاتين العقوبتين على من اشترك مع هؤلاء المواطنين او المامورين من آحاد الناس في اخفاء المكاتب او فسخها او في اخفاء التلغرافات او افشاءها (م) ٦٤ من قانون تحقيق الجنايات (ضبط المراسلات) يجوز لفاضي التحقيق ان يضبط في مصلحة البوستة كافة الخطابات والرسائل والمجلات والمطبوعات وان يضبط في مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التي يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على امر مشتمل على الاسباب المبني عليها ولاعضاء قلم النائب العمومي الحق في اجراء ماذكر في حالة مشاهدة الجاني ملتبساً بالجناية

بوستة — { ملخص قرار من مجلس النظار تاريخه ١٨ ذي القعدة سنة ١٢٩٦ (٣ نوفمبر سنة ١٨٧٩) }

تقرر بالموافقة على انشاء خط البوستة بين اسبوط واصوان وان تترتب وابورات بخارية تتوجه مرتين في الاسبوع من والى اسبوط واصوان وتنقل مراسلات البوستة والنقود والتمينات والاشياء الموصى عليها والركاب والبضائع الصغيرة الحجم وهذه الواورات تعمين بالاتفاق بين نظارة الاشغال العمومية وادارة عموم البوستة

الابصال اللازم بالاستلام كما وقيمة رسم تحرير البوليصة الجديدة وعلى المكتب المرسل اليه ذلك ان يجرى بوليصة جديدة لاعادة الرسالية الى المكتب السابق تصديرها منه — اذا كان المرسل منه غير محل اقامته فعليه ان يرسل بواسطة مكتب الجهة الموجود بها الى مكتب الجهة السابق تصدير الرسالية اليه الطلب اللازم عن ذلك ويرفق معه البوليصة محرراً عليها الابصال اللازم كما وقيمة رسم اعادة تصدير الرسالية وعلى المكتب المرسل اليه ذلك ان يجرى بوليصة بدلاً عن الاصلية تعتمد بالمكتب الذي يصير التفهم عنه اما اذا كانت البوليصة الاصلية فقدت او عذمت فيلتزم المرسل منه الراغب استرجاع الرسالية اليه ان يقدم بدلاً عنها كتابة رسمية من المتصدرة اليه يقر بها انه قابل باعادة الرسالية الى المرسل منه — اذا كان لا يصير تقديم البوليصة الاصلية ولا الشهادة المحكي عنها فلا يمكن للمرسل ان يسترجع ما اجرى تصديره الا يقتضي امر خصوصي من ديوان عموم البوستة الذي ينبغي في هذه الحالة ان يرسل اليه الطلب المختص بالاسترجاع مرفوقاً بعلم التسليم السابق اعطاه له من المكتب المتصدرة منه تلك الرسالية (م) ١٦ (في توقيف الدفع) ان الطلبات المختصة بتوقيف الدفع عن النقود والاشياء الثمينة يلزم تحريرها وارسلها بواسطة المكتب المتصدرة منه الى المكتب المتصدرة اليه الرسالية وينبغي على المكتب المذكور المتصدرة اليه تلك الرسالية المرغوب توقيف دفعها ان يجري توقيف الدفع موقتاً تحت مسؤولية الطالب وان يخطر بالبال ديوان عموم البوستة (م) ١٧ (في مسؤولية مصلحة البوستة) ما عدا الاسباب الناشئة عن قوة فهرية اذا صار فقد او اختلاس رسالية نقود فانه يصرف الى المرسل منه تعويض قيمتها ويجوز صرف هذا التعويض لمن كانت مرسله اليه بشرط ان يكون ذلك بناء على طلب مرسلها اما اذا فقد جانب من الرسالية فلا يدفع التعويض الا عن مقدار القيمة المفقودة ويجب ان تصرف قيمة التعويض في اقرب وقت بحيث لا يتجاوز مدته السنة شهر من تاريخ الطلب كما وانه اذا كان لا يصير طلب التعويض في مدة ستة شهور من تاريخ تسليم الرسالية الفاقة فلا يقبل فيه طلب بوجه من الوجوه (م) ١٨ (في انتهاء المسؤولية) تنتهي مسؤولية المصلحة عن رساليات النقود متى جرى تسليمها الى مستحقيها واخذ الابصالات منهم (م) ١٩ (في دفع التعويض) متى صرفت المصلحة تعويض المبالغ التي لم تصل لاربابها تقول اليها كافة حقوق ملكية المبالغ المقررة المحكي عنها (م) ٢٠ (في مضي المدة) ان رساليات النقود والاشياء الثمينة التي مستحقوها لا يجرى طلبها في مدة خمس سنوات من تاريخ تسليمها للبوسطة تصير من حقوق الميري وتضاف بجانب الديوان (م) ٢١ (في شروط التبادل مع الجهات الخارجية) ان الشروط المعينة لتبادل رساليات النقود والاشياء الثمينة مع الجهات الخارجية هي مقررة ضمن اتفاقات ونظامات خصوصية جار نشرها اول باول بمعرفة المصلحة (م) ٢٢ (في هريب النقود) ممنوع حتماً للأفراد ان ينقلوا بالسكك الحديدية المصرية نقوداً او اشياء ثمينة تتجاوز قيمتها

## بوستة - \* مصلحة البوستة المصرية \*

ادارة وابورات نهر النيل - لائحة الوابور  
 ١ (تعليمات عمومية) يجب على الركاب اتباع  
 النظامات المقررة من السواري كما واللوائح الصادرة  
 من المصلحة فيما يخص بالنظام والراحة العمومية  
 ٢ (في نزول الركاب بالوابور) يجب على الراكب  
 ان ينزل بالوابور ومعه غفشه قبل قيام الوابور بخمس  
 دقائق على الاقل فاذا تأخر وتركه الوابور فلا يكون  
 له حق في طلب استرجاع النولون انما يجوز له ان  
 يسافر بالوابور الذي يليه بشرط ان يخطر عن ذلك  
 وكيل الجهة القائم منها كذا اذا تقرر سفر الوابور  
 في المنجر فيجوز للركاب ان ينزلوا به في مساء عشية  
 السفر ٣ (في ازدحام الوابور) اذا ازدحم  
 الوابور يجوز للركاب المعطى اليهم من المحطات  
 المتوسطة تذاكر درجة اولى او ثانية ان يسافروا  
 بالدرجة الثانية او الثالثة حسب ظروف الحال وان  
 يسترجع لهم قيمة فرق النولون ومن لم يرغب السفر  
 فيسترجع اليه ثمن التذكرة بالكامل ٤ (في الترخيص  
 للركاب بالانتقال من درجة ادنى الى درجة اعلى)  
 مخصص لركاب الدرجتين الثانية والثالثة ان ينتقلوا  
 الى درجة اعلى بشرط ان يدفعوا قيمة الفرق بين  
 النولون الاصلي الذي يكونوا دفعوه ونولون الدرجة  
 التي يرغبون الانتقال اليها وعلى كمساري الوابور  
 ان يعطيهم تذاكر تكيلية في مقابلة استيلاء فرق  
 النولون ٥ (في السفريات بالاسكلة) يحق لركاب  
 الدرجتين الاولى والثانية ان ينزلوا بالمحطات المتوسطة  
 وان يكملوا سفراتهم بالوابورات التالية في مدة  
 لا تتجاوز الثلاثة شهور وقد تقرر ان في السفريات التي  
 بالاسكلة ترد التذاكر الى الركاب عند نزولهم من  
 الوابور بالمحطات المتوسطة ٦ (في تذاكر الذهاب  
 والاياب) ان تذاكر الذهاب والاياب هي معتمدة  
 لمدة ستة شهور وتسمح للركاب الحق ان ينزلوا بالمحطات  
 المتوسطة ثم التذاكر المذكورة لا تعطى الا لركاب  
 الدرجتين الاولى والثانية ٧ (في انقطاع السفرية)  
 اذا كان احد الركاب لا يمكنه تكميل سفريته لغرض  
 خصوصي او لاسباب قوة قهرية فهذا الانقطاع لا يوجب

استرجاع النولون اليه ٨ (في النولون المقرر على  
 الاولاد) ان الاطفال الذين يكون عمرهم اقل من  
 الثلاث سنوات يجري نقلهم مجاناً اما الاولاد الذين  
 يبلغ سنهم من الثلاث سنوات الى العشر يجري نقلهم  
 بنصف نولون بشرط انه عند الاقتضاء لا يتجلى لهم سوى  
 نصف محل ٩ (في حالة وجود احد الركاب بدون  
 تذكرة) اذا وجد احد الركاب بدون تذكرة فيصير  
 الزامه بدفع اجرة نزوله مع غرامة توازي نصف  
 الاجرة المذكورة وقد يعتبر ان نزول ذلك الراكب  
 بالدرجة العليا ومن راس الخط ما لم يبرهنه بخلاف  
 ذلك ثم ما يتحصل من هذا النوع يعطى به ابطال  
 الراكب ١٠ (في قيام الوابور قبل ميعاده) اذا  
 كان لاسباب ناشئة عن قوة قهرية او لضرورة  
 الاشغال يوجب الحال لتقديم سفرية الوابور من  
 المحطات التي على الخط فليس للركاب الحق بطلب  
 اي تعويض كان ١١ (في تاخير وصول وقيام  
 الوابور) اذا تأخر الوابور عن الوصول او القيام  
 لا يكون للركاب ادنى حق بطلب اي تعويض ١٢  
 (في تقديم واستلام تذاكر السفرية) على الراكب  
 بحال نزوله بالوابور ان يقدم تذاكرته الى القومساري  
 وقد يصير استلام تذاكر السفرية من الركاب سواء  
 كان بحال نزولهم بالوابور او باثناء السفرية ١٣  
 (في القمرات) ان كل قمرة هي مخصصة فقط لاقامة  
 الركاب الذين يكونون استأجروها دون غيرهم ولا  
 يجوز للركاب ان ينقلوا خارج القمرات لا المراتب  
 ولا البطنيات ولا الخدات كما ولا يجوز اليهم وضع  
 الملابس والخداء ولا خلافه من العفش خارج القمرات  
 كذا لا يمكنهم في اثناء السفرية ان يبقوا معهم  
 بالقمرات سوى الشنطات اي الاخراج صغيرة الحجم  
 ١٤ (في البياضات) ان فوط ومفارش الموائد  
 ومناشف الوجه لا يمكن استعمالها الا في الاشياء  
 المخصصة لها ١٥ (في الطعام) ان الطعام يكون على  
 حسب اتفاق الركاب مع (لوكاندية) الوابور  
 حسب التعريف الرسمية المخصصة بالماكولات والمشروبات  
 ١٦ (في تناول الطعام) على الركاب ان يتناولوا  
 الطعام في الدرجة التالين بها اما اذا دعى احد ركاب



## ملحوظات

الدرجة الادنى ليتعاطى الطعام مع احد ركاب الدرجة العليا فلا يمكنه ذلك الا من بعد دفع الفرق الذي بين تذكرة الحقل النازل به وبين درجة الحقل المدعو اليه ١٧ ( في الانوار ) ممنوع استعمال انوار خلاف الجاري استعمالها بالوابور وفي الساعة الحادية عشر افرنكية من الليل يصير اطفاء انوار الصالات وانمرات ما عدا فوانيس السهر ١٨ ( في اتحاد المخدم الخفر ) قد يوجد ليلياً خادم نوبتي بالوابور لتادية طلبات الركاب ١٩ ( في منع شرب الدخان ) ممنوع حتماً شرب الدخان في الصالات وانمرات ٢٠ ( في حمل الافواه النارية ) ممنوع حتماً حمل افواه نارية ولهذا فالاصناف التي من النوع المذكور يقتضي وضعها امانة طرف السواري ٢١ ( في نظام الكويمته ) ان تخرج الوابور اعني مؤخره هو مخصص لركاب الدرجة الاولى الذين مع ذلك مرخص اليهم ان يتشوا على طول سطح الوابور اما ركاب الدرجة الثانية والظهر لا يمكنهم ان يتعدوا الحدود المخصصة بكل منهم واذا احد منهم خالف ذلك فيصير تجريمه بفرق النولون الذي بين محله والحقل الاعلى ٢٢ ( في توابع الركاب ) خلافاً لشروط المادة الذي قبلها قد يمكن للتوابع الغير نازلين بالدرجة الادنى ان ينتقلوا موقتاً بالدرجات العليا لخدمة التابعين اليهم ٢٣ ( في نقل الكلاب والحيوانات المألوفة ) ان الكلاب وباقي الحيوانات المألوفة ( ما عدا الحمير والخيول ) يمكن نقلها بالوابورات بشرط ان تكون مكتمة او داخل اقفاص وقد يؤخذ عليها نولون يوازي نولون ركاب الدرجة الثالثة ويصير وضعها في بركة الوابور ٢٤ ( في شحن العفش بالوابورات وتفريغه منها ) على الركاب ملاحظة عفشهم في حالة شحنه بالوابور وتفريغه منه ٢٥ ( في حدود مسئولية المصلحة عن العفش ) ان المصلحة ليست مسئولة الا على الاشياء التي يكون وكلاؤها اعطوا ايضاً عنها وذلك طبقاً للشروط المدونة بالوائح المخصوصة ٢٦ ( في تقديم الطلب عن العفش الفاقد ) ان الطلب عن العفش الفاقد يقتضي تقديمه بحال وصول الوابور او بعد ذلك باربعة وعشرين ساعة على الاكثر ٢٧ ( في

انواع العفش الممكن نقله مع الركاب ) ليس مصرح للركاب ان ينقلوا معهم بصفة عفش البضائع والاشياء سوء التي تلزم لاستعمال الشخص ٢٨ ( في مقدار وزن العفش المرخص للركاب نقله مجاناً ) مرخص لكل راكب ان ينقل معه عفشاً لغاية خمسين رطلاً مجاناً اما ما زاد عن ذلك فيدفع عنه النولون حسب المقرر بالتعريف ٢٩ ( في عفش الاولاد ) ان الاولاد الذين يدفعون نولون نصف محل ليس مرخص لهم بنقل عفش الا بما يوازي نصف مقدار العفش المرخص به للركاب الاخذين محل كامل ٣٠ ( في العفش المتسلم للمصلحة ) كل عفش يتسلم الى وكلاء المصلحة يدفع عليه النولون المقرر بالتعريف الرسمية حتى ولو كان العفش المذكور لا يتجاوز الخمسين رطلاً المرخص بنقلها مجاناً ٣١ ( في العفش الذي لا يطلب ) ان العفش الذي لا يطلب يصير تعريفه من الوابور على مصاريف ومسئولية اربابه ٣٢ ( في الاشياء الممنوع نقلها ضمن العفش ) ممنوع حتماً ان يوضع ضمن العفش المواد القابلة للفرقة او السهلة للالتهاب كما ولا الاشياء التي ينتج منها ضرر لباقي الركاب ٣٣ ( في نقل النقود والاشياء الثمينة ) من يرغب نقل نقوداً او اعياء ثمينة تتجاوز قيمتها عن العشرة الاف قرش ملزوم ان يبلغ عنها وكلاء جهات القيام وان يدفع عليها الرسوم المقررة بالتعريف وكل من خالف شروط هذا البند يصير الزامه بدفع غرامة مقررة قدرها خمس مئة قرش وضعف الرسم الذي يستحق على ذلك حسب التعريف ٣٤ ( في تهريب الخطابات والاشياء المقرر عليها عوائد دخولية وفي مخالفة قوانين البلدة ) ان الركاب مسئولون شخصياً عما يختص بنقل الخطابات والاشياء المهربة وعن مخالفة قوانين البلدة ٣٥ ( في لعب القمار ) ممنوع لعب القمار بالوابور ٣٦ ( في سجل التškiيات ) يوجد دائماً في صالات الوابور سجل مخصوص لتحرير تشكييات الركاب به — تحريراً بالاسكندرية في اول اكتوبر سنة ١٨٨٠ مدير عموم البوستات

## \* مصلحة البوستة المصرية \*

## (لائحة تخلص بنقل العفش والطرود الصغيرة)

(بوابورات النيل)

(١) ان العفش والطرود الصغيرة التي يجري قيدها بالمصلحة يدفع عليها النولون المقرر بتعريفه المصلحة الرسميه (٢) ان العفش والطرود الصغيرة التي يجري تقديمها للتقديم يقتضي ان يكون عنوانها مقري وان تكون محزومة جيداً بكيفية تقي ما بداخلها (٣) يجوز ارسال العفش والطرود الصغيرة بطريق السيكورتاه بشرط ان يدفع عليها الرسم المقرر على ذلك وقدره قرش واحد عن كل اربعمائة قرش او كسورها من القيمة التي يصير التبليغ عنها علاوة على النولون المقرر بالتعريفه كذا الارشاليات التي من هذا النوع ينبغي ان تكون محكمة الحزم جيداً بكيفية تامين للمصلحة ما بداخلها اما اقل رسم سيكورتاه يؤخذ فهو اربعة قروش (٤) اذا فقد ارشالية مسوكة فيصير دفع القيمة المسوكة بالكامل من طرف المصلحة من بعد ما انها تكون اجرت التحريات والبحث اللازم (٥) اذا اتضح عجز في احد الارشاليات المسوكة فالمصلحة لا تدفع سوى قيمة مقدار الوزن الناقص وبحسب القيمة التي يكون صار التبليغ عنها (٦) ان الارشاليات المقيدة غير المسوكة التي تفقد يدفع عنها تعويض لصاحبها باعتبار كل رطل منها ثمانية قروش (٧) ان العفش والطرود الصغيرة التي لم يصير استلامها في ظرف الاربع وعشرين ساعة من تاريخ وصولها الى الجهة المتصدرة اليها يدفع عليها ارضية باعتبار ثلاثة قروش عن كل طرد وعن كل اربع وعشرين ساعة (٨) ان المصلحة ليست مسئولة عن الاشياء التي يحصل تاخير في طلبها وتكون خارجة عن الشروط الموضحة قبله فالاشياء التي لم يجز استلامها في ظرف الستة شهور من تاريخ تصديرها يجري مبيعها واضافة اثمانها لجانب الديوان اما الطرود المتضمنة اشياء سريعة العطب فهذه يجري التصرف بها في ظرف الاربع وعشرين ساعة من تاريخ وصولها الى الجهة المرسل اليها (٩) ممنوع حتماً ارسال المواد القابلة للفرقة او السهلة الالتهاب بصفة عفش ومن خالف شروط هذه المادة

فيكون مسئولاً عن كافة ما ينتج من ذلك كذا ممنوع نقل نقود او اشياء ثمينة بصفة عفش او طرود صغيرة مقيدة فالذين يخالفون منطوق هذه المادة يصير الزامهم بدفع غرامة مقررة قدرها خمسمائة قرش وضعف الرسم الذي يستحق على ذلك حسب التعريفه (١٠) ان شحن العفش وتفريره هو بمعرفة الركاب اما الطرود الصغيرة المتفتني تسليمها الى مكاتب البوستة واستلامها منها يجري شحنها وتفريرها بمعرفة المصلحة (١١) ان باقي الشروط المتعلقة بنقل البضائع هي موضحة باللائحة الواور العمومية (١٢) الاشخاص الذين يرغبون ان يرسلوا طرود صغيرة الحجم من اسكندرية او مصر او من جهات اخر بداخلية القطر المصري الى احدى الجهات التي يمر عليها الواورات ما بين اسبوط واصوان يجب عليهم ان يجروا توصيل الطرود المذكورة الى اسبوط بواسطة السكة الحديد وان يرسلوا بوليصة ذلك الجنب مأور بوسته اسبوط مع حوالة بوسته بقيمة النولون من اسبوط الى الجهة المتصدرة اليها تلك الاشياء اما اذا كان الطرود الصغيرة الحجم مرغوباً ارسالها من احدى الجهات التي يمر عليها الواورات بين اسبوط واصوان برسم مصر واسكندرية او برسم جهات اخر بداخلية القطر المصري فيقتضي ان يدفع الى التوكيل المتصدرة عن يده قيمة نولون الواور مع اجرة نقلها بالسكة الحديد من اسبوط الى الجهة المتصدرة اليها ١٣ اما اجرة السكة الحديد عن نقل الطرود الصغيرة الحجم هي مقررة ٨ قروش عن كل ملف لا يزيد وزنه عن العشرة ارطال ثم فرق قرش واحد قيمة البوليصة يكون ذلك ٩ قروش اما الطرود التي يزيد وزنها عن العشرة ارطال التي تنقل بسرعة يؤخذ عليها نولون حسب التعريفه فمرة ١ (بضائع مستعجلة) ثم عوائد السيكورتاه عما ينقل بالسكة الحديد فهي ١ قرش عن كل ٤٠٠ قرش واقل عوائد سيكورتاه تؤخذ فهي ٤ قروش — ان شروط نقل العفش والطرود بالسكة الحديد هي مقررة باللائحة المصلحة المذكورة تحريراً بالاسكندرية في اول اكتوبر سنة ١٨٨٠

مدير عموم البوستة

## ملحوظات

بوستة — ٠ امر عال صادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١  
 ( بناء على التماس ناظر ماليتنا وعلى موافقة  
 مجلس النظار رايًا قد امرنا ونامر بما هوأت )  
 (اولا) قد تصرح لمصلحة البوستة بان تنقل داخل  
 القطر المصري وخارجه طرودًا صغيرة بدون التعريف  
 عن قيمتها باسم طرود بوستة (ثانيا) زنة كل طرد  
 لا تكون أكثر من ثلاثة كيلو جرامات (ثالثا) اجرة  
 نقل الطرود الصغيرة داخل القطر مقدارها خمسة  
 قروش ديواني عن كل طرد (رابعا) يتبع سيف  
 تقدير اجر نقل طرود البوستة ما بين القطر المصري  
 والخارج وفي تقرير الشروط الاخرى المتعلقة بنقل  
 الاتفاق المفقود بباريز في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٠ او  
 اي اتفاق يكون قد عقد او سيعقد مع مصالح البوستة  
 الاخر (خامسا) اذا فقد او تلف طرد من طرود  
 البوستة فالمرسل منه او المرسل اليه بناء على طلب  
 المرسل منه الحق في اخذ تعويض يعادل القيمة  
 الحقيقية للمفقود او التالف الا اذا كان الفقد او التلف  
 ناشئًا عن قوة قهرية والتعويض المذكور لا يمكن ان  
 يكون أكثر من ستين قرشًا ديوانيًا (سادسا) لا يجوز  
 ان يوضع داخل طرود البوستة خطابات او اوراق  
 تكون من قبيل المراسلات وكل مخالفة لهذا النص  
 تعد كتهريب المراسلات ويجازى مرتكبها بالعقوبات  
 المقررة في قانون البوستة (سابعا) لا يسوغ ان يوضع  
 في طرود البوستة مواد قابلة للفرقة او سريعة الالتهاب  
 ولا الاشياء التي لا ترخص بدخولها قوانين ولوائح  
 الكمارك وغيرها من المصلح ومن يخالف ذلك يكون  
 مستحقًا للعقوبات المنصوصة في القوانين واللوائح  
 المذكورة (ثامنا) على مصلحة البوستة ان تقرر في  
 لائحة مخصوصة كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ امرنا  
 هذا (تاسعا) امرنا هذا يكون مرعي الاجراء ابتداء  
 من اول اكتوبر سنة ١٨٨١ (عاشرا) على ناظر  
 ماليتنا تنفيذ امرنا هذا (اللائحة) (م) ١ (في تعريف طرود  
 البوستة) يطلق اسم طرود بوستة على الطرود الصغيرة  
 الغير معروفة عن قيمتها التي تكون جامعة للشروط المقررة  
 في هذه اللائحة (م) ٢ (في مكاتب البوستة المصرية  
 والبلاد الاجنبية الداخلة في الاتفاق المتعلق بنقل

طرود البوستة فيما بينها وبين القطر المصري) مرخص  
 لكافة مكاتب البوستة المصرية ما عدا المكاتب المختصة  
 بتوزيع المراسلات فقط بان تقبل طرود بوستة سواء  
 كان يرسم داخلية القطر المصري او يرسم الجهات  
 المشتركة في الاتفاق المتعلق بباريس بتاريخ ٣ نوفمبر  
 سنة ١٨٨٠ او يرسم البلاد الاخرى الداخلة في  
 الاتفاق المتعلق بنقل طرود البوستة بينها وبين  
 القطر المصري (م) ٣ (في الاجر) الاجرة المقتضى  
 دفعها على كل طرد من طرود البوستة التي يرسم  
 داخلية القطر المصري مقدارها خمسة قروش ديواني  
 اما الاجر التي تؤخذ على طرود البوستة التي يرسم  
 البلاد الخارجية فهي مقررة على مقتضى الاتفاقات  
 المتبعة وميمنة في التعريف العمومية — يؤخذ على  
 كل طرد من طرود البوستة الواردة من الخارج  
 رسم مقرر قدره قرش واحد ديواني من المرسلة اليهم  
 وقت استلامهم اياها وذلك في نظير استيفاء الاجرات  
 الكمركية (م) ٤ (في دفع الاجرة) دفع اجر طرود  
 البوستة واجب ويكون بواسطة لصق طوابع بوستة  
 على حواف الارسال التي ترافق الطرود (م) ٥ (في  
 الحدود التي لا تتجاوزها زنة طرود البوستة وطولها  
 وحجمها) زنة كل طرد من طرود البوستة لا تكون  
 أكثر من ثلاثة كيلو جرامات واما طول طرود  
 البوستة المرسلة لجهات داخل القطر المصري فينبغي  
 ان تكون مناسبة لزنتها — وطرود البوستة المنتدرة  
 للخارج لا يجوز ان يكون طولها أكثر من ستين  
 سنتيمترًا ولا ان يزيد حجمها عن عشرين دسيمترًا  
 مكعبًا (م) ٦ (في الشروط المتعلقة بشكل وهيئة  
 طرود البوستة) كل طرد من طرود البوستة ينبغي  
 ان يكون جامعًا للشروط الآتية وهي (اولا) ان يوضع  
 عليه بوجه الضبط والصحة عنوان المرسل اليه (ثانيا)  
 ان يكون محزومًا وبوجه يكون كافيًا لتحمل مدة السفر  
 ولوقاية ما بداخله وينبغي ان يحزم عليه بحيث لا يمكن  
 الاضرار بمحتواه بدون ظهور اثر دال على وقوع تعد  
 عليه (ثالثا) يلزم ايضًا ان يكون كل طرد من طرود  
 البوستة التي تصدر للخارج محتومًا عليه بالشمع الاحمر  
 او بالرصاص او بغير ذلك ويطبوع عليه دغة المرسل

اوعلامته الخاصة به (م) ٧ ( في الاشياء المنوع وضعها داخل طرود البوستة ) لا يجوز ان يوضع داخل طرود البوستة خطابات او اوراق تكون من قبيل المراسلات فكل مخالفة لهذا النص تعتبر كتهريب المراسلات ويجازى مرتكبها بالعقوبات المقررة بقانون البوستة وكذلك لا يسوغ ان يوضع داخل الطرود المذكورة مواد قابلة للفرقة او سريعة الالتهاب ولا الاصناف الخطرة ولا الاشياء التي لا ترخص بدخولها قوانين ولوائح الكمارك وغيرها من المصالح وكل من يخالف ذلك يكون مستحقاً للعقوبات المنصوصة في القوانين واللوائح المذكورة واما الذهب والفضة المسكوكات فلا يسوغ نقلها بصفة طرود بوستة بل ينبغي ان يكون ارسالها صرراً او بواسطة حوالات بوستة فقط ولوكلاء البوستة الحق في الكشف على ما بداخل الطرود المتسللة للبوستة (م) ٨ ( سيفي الارساليات الاختيارية ) اعموم الناس الخيار في ان يرسلوا اما بصفة طرود بوستة او بصفة مراسلات ملفات المطبوعات او اوراق الاشغال التي تكون زنتها اقل من النفي جرام وكذلك العينات التي لا يتجاوز وزنها مائتين وخمسين جراماً (م) ٩ ( في كيفية الارسال ) ينبغي ان يقدم كل طرد من طرود البوستة لشبايكها مرفوقاً بحافظة الارسال وعلى المرسل منهم ان يوضحوا بهذه الحافظة كافة البيانات المشمولة في استمارات الحوافظ المذكورة التي تعطى مجاناً للمرسل منهم فالحوافظ المرسله التي تكون مع الطرود تبقي في مكتب البوستة الذي عليه ان يرسلها للمرسل لهم الطرود واما الطرود التي يرسم الجهات الخارجية فيلزم ان تكون مرفوقة ايضاً بالشهادات الكمركية اللازمة حسب الجاري في البلاد المرسله اليها تلك الطرود واستمارات الشهادات المذكورة تعطى مجاناً للمرسل منه الذي عليه اجراء تحريرها ويلزم دفع رسوم التصديروقت تسليم الطرود للبوستة اذا كان مقرر على تصديرها رسوم ومرسلو الطرود مسئولون عن كل غش يقع في الشهادات الكمركية ولدى تسليم المرسل منه الطرود للبوستة يعطى له مجاناً واصل يشمل بطريق الايجاز بيان ارساليته وعليه يحفظ هذا

الوصل للتمسك به والارتكان عليه وقت المطالبة (م) ١٠ ( في كيفية توصيل الطرود الى الجهات المرسله اليها ) تتعين بمعرفة مصلحة البوستة الطرق المقتضي اتباعها والخطوط او القطارات التي ينبغي اتخاذها لاجل توصيل طرود البوستة للجهات المرسله اليها وللمصلحة في الاحوال الاستثنائية وعند كثرة وجود الارساليات بصفة غير اعتيادية ينشأ عنها ازدحام ان تؤخر ارسال طرود البوستة الى السفريه الآتية واما الطرود التي يرسم الجهات الخارجية فيكون توصيلها بواسطة السكك المتفق عليها مع مصالح البوستة الاجنبية (م) ١١ ( في استلام الطرود من مصلحة البوستة ) تسلم طرود البوستة عند تقديم حوافظ الارسال ممضاه من المرسله اليه او من شخص يكون ماذوناً حسب الاصول بالامضاء عليها بدلاً عنه — على المرسله اليهم الطرود المذكورة ان يدفعوا قبل استلامهم اياها رسوم الكمرك والرسم المقرر لانعام الاجراءات الكمركية مع ما يكون مستحقاً على الطرود المذكورة من الرسوم وغيرها وتسقط مسئولية مصلحة البوستة عن الطرود التي تستلمها رايها (م) ١٢ ( في صور حوافظ الارسال ) اذا ضاعت او فقدت حافظة الارسال فعلى مكتب الجهة المرسل اليها ان يحرر صورة بدلاً عنها تقوم مقامها وتسليم الطرد بناء على تقديم صورة حافظة الارسال يخلي المصلحة من اي مسئولية كانت للمرسل منه والمرسل اليه (م) ١٣ ( في الاشعار المعلن بتسليم الطرد للمرسل اليه ) يجوز للمرسل الطرد ان يطلب مقابلة دفعه رسماً مقررراً قدره قرش واحد ديواني اشعاراً بالآعلى تسليم الطرد للمرسل اليه (م) ١٤ ( في استرجاع او طلب تصحيح عنوان الطرود ) الطرد الذي لم يكن حصل ارساله يجوز رده او تغيير عنوانه بناء على تقديم الوصل المعطى من مكتب البوستة باستلامه بشرط ان طالب ذلك يثبت انه هو ذات المرسل منه — وطوابع البوستة المملوكة على حوافظ الطرود المسترجعة لا يصير ابطالها انما اذا كان سبق ابطالها فلا ترد قيمتها — اذا كان الطرد المرغوب استرجاعه او تصحيح عنوانه سبق ارساله ينبغي ارسال طلب تصحيح عنوانه او طلب

## ملحوظات

مضي سنة واحدة اذا كانت واردة من الجهات الخارجية (م) ١٧ (في مسئولية مصلحة البوستة) اذا فقد او تلف طرد من طرود البوستة ف للمرسل منه او المرسل اليه عند عدم وجود المرسل او بناء على طلبه الحق في اخذ تعويض يعادل القيمة الحقيقية للمفقود او التالف الا اذا كان الفقد او التلف ناشئاً عن قوة قهرية والتعويض المذكور لا يمكن ان يكون اكثر من ستين قرشاً ديوانياً — ومن المعلوم ان مصلحة البوستة لا تكون مسئولة عن كسر ما بداخل الطرود ولا عن سيلانه ولا عما يحصل فيه بوجه العموم من التلفيات الناشئة عن عدم جودة الحزم — ودفع التعويض يخلي المصلحة من اي مسئولية للمرسل منه والمرسل اليه ويجب ان يدفع مبلغ التعويض في اقرب وقت وغاية ما يكون في ظرف ٦ اشهر ابتداء من يوم المطالبة ان كانت الطرود مرسلة من والى داخلية القطر المصري وفي ظرف سنة واحدة ان كانت واردة من الجهات الخارجية — ولا تكون المطالبة بالتعويض مقبولة الا اذا حصلت في ميعاد ٦ اشهر ابتداء من تاريخ تسليم الطرود الى البوستة وبعد انقضاء هذا الميعاد لا يكون للطالب حق في اي تعويض — ومدة الميعاد المذكور تكون سنة بالنظر للاشياء الصادرة الى الجهات الخارجية او الواردة منها — ولا تكون المصلحة مسئولة ايضاً عما يحتمل وقوعه من الخطاء في طريق توصيل الطرود المسلة اليها الى جهاتها ولا عن تاخير وصولها (م) ١٨ (في الحجز) يسوغ حجز طرود البوستة بناء على امر المحكمة المختصة بذلك ولأجل صحة اعتماد الحجز المذكور يلزم تبليغه بالكتابة (م) ١٩ (في طلب توقيف تسليم الطرود) على المرسلين الذين يطلبون توقيف تسليم طرود البوستة الى المرسلة اليهم ان يخبروا عن ذلك المكتب المرسل اليه بواسطة مكتب التصدير وعلى المكتب المرسل اليه ان يوقف تسليم الطرود مؤقتاً تحت مسئولية الطالب ثم يادر باخطار عموم المصلحة عن ذلك (م) ٢٠ (في الحوالات بمبالغ على المرسلة اليهم طرود البوستة بداخل القطر المصري) يسوغ للمرسل الطرود الصغيرة في داخلية القطر المصري ان

رده بواسطة المكتب المرسل منه الى المكتب المرسل اليه الذي عليه ان يجري مقتضاه تحت مسئولية الطالب — ولا يتأتى استرجاع الطرد اذا وصلت حافظة الارسال الى المرسل اليه (م) ١٥ (في اعادة الارسال) اعادة ارسال طرد من طرود البوستة لداعي تغيير محل اقامة المرسل اليه او لأجل تصحيح العنوان او لأجل اعادته للمرسل منه لسبب استرجاعه اياه يستوجب تحصيل اجرة نقله مرة ثانية من المرسل اليه او من المرسل منه عند الاقتضاء ولا يمنع ذلك من تسديد الرسوم الكمركية وغيرها — اما اذا كانت اعادة ارساله متسببة عن وقوع خطأ في طريق التوصيل او غلط منسوب للبوستة فلا يستوجب ذلك تحصيل اي اجرة ولا رسم من المرسل منه او من المرسل اليه علاوة على ما سبق تحصيله (م) ١٦ (في الطرود التي تمتنع اربابها المرسلة اليهم من استلامها وفي الطرود الغير ممكن توزيعها) الطرود التي تمتنع اربابها المرسلة اليهم من استلامها او التي لا يتيسر ارسالها لجهاتها لا ي سبب كان يصير ابقاؤها بالبوستة اثناء المدة المقررة باللوائح وبعد مضي المدة المذكورة تصير المخابرة مع مرسلها عن الكيفية التي يرغبون اجراها نحوها — فالطرود التي لم يكن صار طلبها او التي لم يكن تيسر توزيعها في ظرف ستة شهور ان كانت مرسلة من والى داخلية القطر وفي ظرف سنة واحدة اذا كانت واردة من الجهات الخارجية يصير بيعها وتضاف اثمانها لجانب الميري بعد خصم رسوم الكمرك وغيرها من المصاريف اما اذا كانت طرود البوستة التي لم تتوزع مشتملة على اصناف قابلة للتلف او للتعفن فيصير بيعها او اعدامها في الحال بحسب الاقتضاء بدون الاعلان عن ذلك مقدماً وبدون اجراءات قانونية والناجح من بيعها يصير تسليمه للمرسل منه او المرسل اليه بناء على طلب المرسل بعد خصم الرسوم والمصاريف التي تكون مستحقة على الطرود المذكورة — فاذا لم يمكن تسليم صافي الناجح من بيع تلك الطرود للمرسل منه او المرسل اليه فيضاف لجانب الميري بعد مضي ستة اشهر ان كانت الطرود المباعة مرسلة من والى داخلية القطر وبعد

يجوز ان يبلغ تحصل من المرسلة اليهم الطرود المذكورة وقت تسليمها لهم — والطرود الذي يرغب تحصيل مبلغ عليه يكون مرفوقاً ببوليصة يتبين فيها المبلغ المقتضي دفعه من المرسل اليه وقيمة ما يتحصل منه يصير ارساله للمرسل منه بواسطة حوالة بوستة — يؤخذ على كل طلب حوالة بتحصيل مبلغ رسم مقرر قدره قرش واحد ديواني يشتري به طوابع بوسطة تلصق على ذات الطلب — ولا يصير تسليم الطرد الى المرسل اليه الا بعد دفع المبلغ المحول به عليه مع رسم حوالة البوستة المقتضي صدورها باسم المرسل (م) ٢١ (في الاجراءات الكبركية) الاجراءات الكبركية عن الطرود الواردة من الجهات الاجنبية يصير اتمامها بمعرفة مصلحة البوستة حسب قوانين ولوائح مصلحة الكبارك — على المرسل اليهم ان يدفعوا للبوستة قبل استلام الطرود الرسوم الكبركية التي تكون مستحقة عليها — واما الطرود المرسلة للجهات الخارجية ان كان مقررًا على تصديرها رسوم فتحصل تلك الرسوم وقت تسليمها لمكاتب البوستة — وفي حالة حصول منازعة او وقوع غش في التبليغ او غير ذلك فيكون لمصلحة البوستة الحق في تحتم طلب حضور المرسل منه او المرسل اليه او الوكيل عن احدهما لاستيفاء الاجراءات اللازمة

هذه اللائحة صار التصديق عليها من مجلس النظار رئيس مجلس النظار (تصحیح) مقضي اجراءه في العبارة الثانية من مادة ٣٥ من القسم الاول من لائحة تنفيذ الامر العالي الصادر في ٢٩ مارث سنة ٧٩ — زنة العينات التي يرسم داخلية القطر المصري لا تكون اكثر من مائتين وخمسين غراماً

بوستة — (امر عال صادر في ٢٧ مارث سنة ٨٦ بشأن اشغال طرود البوستة المؤمن والغير المؤمن على قيمتها)

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه ناظر ماليتنا وموافقة رأي مجلس نظارتنا تأمر بما هوآت (اولاً) مصرح لمصلحة البوستة اداء اشغال الطرود وهي الطرود الصغيرة للجهات الداخلية والخارجية مع اجراء السيکورته او عدم اجرائه على قيمتها وبسوغ التحويل

على تلك الطرود (ثانياً) ان اكثرزنة كل طرد متبادل بداخلية القطر المصري يقتضي ان لا تتجاوز خمسة كيلوغرامات — واكثر قيمة يصير تحويلها على كل طرد لداخلية القطر واكثر قيمة يؤمن عليها (تسوكر) يقتضي ان لا تتجاوز عشرة آلاف قرش عملة مصري (ثالثاً) اجرة نقل كل طرد من طرود البوستة يرسم داخلية القطر هي خمسة قروش صاغ ميري اما الطرود المؤمن على قيمتها فيؤخذ عليها خلاف ذلك رسم تأمين (سيکورته) قدره عشر بارات عن كل مائة قرش او كسورها من القيمة المؤمن عليها — يتحصل من المرسل منه رسم قدره قرش واحد صاغ ميري عن كل طرد محول عليه وعند تحصيل المبلغ من المرسل اليه تخصم من اصله قيمة رسم حوالة البوستة (رابعاً) اذا فقد او تلف طرد من طرود البوستة للمرسل منه او المرسل اليه بناء على طلب المرسل منه الحق في أخذ تعويض يعادل القيمة الحقيقية للمفقود او التالف الا اذا كان الفقد او التلف ناشئاً عن قوة قهرية والتعويض المذكور لا يمكن ان يكون اكثر من مائة قرش صاغ ميري عن الطرود الاعتيادية اما عن الطرود المؤمن على قيمتها فالتعويض يكون بمقدار القيمة المؤمن عليها — لصاحب الطرد المفقود الحق ايضاً بان ترد اليه مصاريف الارسال (خامساً) لا يجوز ان توضع داخل طرد البوستة خطابات او اوراق تكون من قبيل المراسلات فكل مخالفة لهذا النص تعتبر كتهريب المراسلات ويجازي مرتكبها بالجزاآت المقررة بقانون البوستة وكذلك لا يجوز ان توضع ضمن الطرود المتبادلة بداخلية القطر اصناف نقود ولا مواد ذهبية ولا فضية ولا ثمنات اذ ان الاشياء المذكورة ينبغي ارسالها حسب الظروف بواسطة حوالات بوستة او صر او ثمنات فعند حصول مخالفة لذلك مصرح لمدير عموم البوستة ان يقرر عليها غرامة قدرها عشرة اضعاف الرسم المقرر لنقل النقود والثلثات — ولا يجوز ايضاً ان توضع داخل طرود البوستة مواد التهاية او قابلة للفرقة ولا الاشياء التي لا ترخص بدخولها قوانين ولوائح الكبارك او غيرها فكل من يخالف ذلك يكون مستحقاً للجزاآت المنصوصة

## ملحوظات

قروش صاغ مصري — الاجرة التي تؤخذ على طرود البوستة الصادرة برسم الجهات الخارجية هي مقرر على مقتضى الاتفاقات المتبعة ومبينة في التعريفات العمومية — اما الطرود المؤمن على قيمتها التي برسم داخلية القطر يؤخذ عليها خلاف ما ذكر رسم تأمين (سيكورتاه) قدره عشر بارات عن كل مائة قرش من القيمة المؤمن عليها — يحصل من المرسل منه رسم قدره قرش واحد صاغ مصري عن كل طرد محمول عليه برسم داخلية القطر وذلك خلاف الاجرة العادية وعند تحصيل المبلغ من المرسل اليه يخمس من اصل قيمته رسم حوالة البوستة — اما الاجرة المقتضى تحصيلها على طرود البوستة المؤمن على قيمتها وعلى الطرود المحمول عليها الصادرة برسم الجهات الخارجية فهي مقرر حسب الاتفاقات المتبعة ومبينة في التعريفات العمومية — يؤخذ على كل طرد من طرود البوستة الواردة من الخارج رسم مقرر قدره قرش واحد صاغ مصري من المرسل اليه بحال الاستلام وذلك في نظير استيفاء الاجرات الكمركية هذا اذا لم يتقرر بخلاف ذلك مع الجهات الداخلة بهذا الاتفاق (تخليص الاجرة) (رابعا) تخليص الاجرة على طرود البوستة هو الزامي ومقدما — تخليص الاجرة المذكورة وسداد رسم التأمين (سيكورتاه) على الطرود المؤمن على قيمتها ورسم التحويل يقتضي دفع ذلك جميعه من المرسل اليه بواسطة لصق طوابع بوستة على حوافظ الارسال التي ترفق مع الطرود — (اكثرونة كل طرد) (خامسا) اكثرونة كل طرد من طرود البوستة المتبادلة في داخلية القطر هي خمسة كيلوغرامات اما اكثرونة كل طرد من الطرود التي برسم الجهات الخارجية فهي مقرر حسب الاتفاقات المتبعة ومبينة في التعريفات العمومية (جدول قياس وحجم الطرود) (سادسا) طرود البوستة التي برسم داخلية القطر لا ينبغي ان يكون قياسها الا على مناسبة زنتها — وطرود البوستة المتصدر للخارج لا يجوز ان يكون قياسها اكثر من ستين سنتيمترا ولا ان يزيد حجمها عن عشرين دسيمترا مكعبا اذا لم يتقرر خلاف هذا الاتفاق —

بالقوانين واللوائح المذكورة (سادسا) من المنوع حتما التقرير غشا عن قيم تزيد عن القيمة الحقيقية الموجودة ضمن طرود البوستة فان توقع ذلك يفقد المرسل منه حقوقه بقيمة التعويض فضلا عن محاكمته طبقا للقوانين (سابعا) ان الرسوم واكثر قيمة ما يتحول والقيمة المؤمن عليها وباقي الشروط المختصة بتبادل طرود البوستة مع الجهات الخارجية فهي مقرر على مقتضى اتفاقاته باريز الرقيمة ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٠ وعلى مقتضى الاتفاقات الاضافية المحررة في لوزبونا الرقيمة ٢١ مارث سنة ١٨٨٥ وعلى مقتضى باقي الاتفاقات المقررة والتي تنقرر (ثامنا) على مصلحة البوستة ان تقرر في لائحة مخصوصة كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ امرنا هذا (تاسعا) متى ابتداء العمل بمقتضى هذا يكون كل ما تقرر بالذكر بنو الصادر الرقيم ٢٧ ستمبر سنة ١٨٨١ بخصوص اشغال طرود البوستة لاغيا ولا يعمل به (عاشرا) ابتداء العمل بهذا الذكر بنو يكون من اول ابريل سنة ٨٦ بوستة — (مشروع لائحة تنفيذ ذكر بنو المحضرة الخديوية الرقيم ٢٧ مارث سنة ١٨٨٦ المختص باشغال طرود البوستة

(تعريف) (اولا) المقصود من اشغال طرود البوستة هي الطرود الصغيرة مع اجراء التأمين (سيكورتاه) او عدم اجرائه على قيمتها حسب الشروط المقررة بهذه اللائحة ويسوغ التحويل على تلك الطرود (مكاتب البوستة المصرية والبلاد الاجنبية) (ثانيا) مرخص لكافة مكاتب البوستة المصرية ما عدا المكاتب المختصة فقط بتوزيع المراسلات بان تقبل طرود بوستة سواء كان برسم داخلية القطر المصري ام برسم الجهات المشتركة بالاتفاق المنعقد في باريز بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٠ والاتفاق الاضافي المنعقد في ليزبونا بتاريخ ٢١ مارث سنة ١٨٨٥ ام برسم باقي الجهات المشتركة بتبادل الطرود — تبادل الطرود التي يصير التأمين على قيمتها او الطرود المحول عليها بقيم على الرسالة اليهم لا يكون الا مع الجهات المتفقة على اداء هذه الاشغال (الاجر) (ثالثا) الاجرة المقتضى دفعها على كل طرد من طرود البوستة برسم داخلية القطر المصري هي خمسة

( أكثر قيمة يؤمن عليها وأكثر قيمة يحول بها )  
 ( سابعاً ) أكثر قيمة يؤمن عليها عن الطرود التي  
 برسم داخلية القطر وأكثر قيمة يحول بها هي عشرة  
 آلاف قرش صاغ ميري عن كل طرد اما الطرود  
 التي برسم الجهات الخارجية فأكثر قيمة يؤمن عليها  
 وأكثر قيمة يحول بها هي حسب المقرر بالاتفاقات  
 المتبعة ومبينة بالتعريفة العمومية ( شروط مقتضي  
 استيفاؤها على طرود البوستة ) ( ثامناً ) كل طرد  
 من طرود البوستة ينبغي ان يكون جامعاً للشروط  
 الآتية وهي ( أولاً ) ان يتجرر عليه بوجه الضبط  
 والصحة عنوان المرسلة اليه ( ثانياً ) اذا كان الطرد  
 برسم الداخلية مؤمناً او اذا كان محولاً عليه تتوضح  
 عليه قيمة التأمين او قيمة التحويل بالعملة المصرية اما  
 اذا كان الطرد برسم الجهات الخارجية فيتوضح ذلك  
 بالفرنك والسنتيم وهذا فيما عدا اتفاقات مناقضة لذلك  
 تحصل مع الجهات المتفقة ( ثالثاً ) ان يكون الطرد  
 محزوماً محكماً وكافياً لاحتمال مدة السفر ولوقاية ما  
 بداخله وينبغي ان يكون الحزم مانعاً من الاضرار  
 بمشموله بدون ظهور اثر دال على وقوع تعد عليه —  
 ( رابعاً ) يلزم ايضاً ان يكون كل طرد من طرود  
 البوستة التي برسم الخارج وان يكون كل طرد مؤمن  
 على قيمته برسم داخلية القطر مختماً عليه بالشمع الاحمر  
 او بالرصاص او بغير ذلك بواسطة دعة المرسل منه  
 او علامة مخصصة به ( الاشياء المنوع وضعها داخل  
 طرود البوستة ) ( تاسعاً ) لا يجوز ان توضع داخل طرود  
 البوستة خطابات او اوراق تكون من قبيل المراسلات  
 فكل مخالفة لهذا النص تعتبر كتهريب المراسلات  
 ويجازى مرتكبها بالجزاء المقررة بقانون البوستة  
 — كذلك لا يجوز ان توضع داخل الطرود المتبادلة  
 بداخلية القطر اصناف نقود ولا مواد ذهبية ولا فضية  
 ولا ثمنيات اذ ان الاشياء المذكورة ينبغي ارسالها حسب  
 الظروف بواسطة حوالات بوستة او صراو ثمنيات — ولا  
 يجوز ايضاً ان توضع اصناف او مواد ذهبية او فضية  
 او اشياء ثمينة ضمن الطرود الغير المؤمن عليها المتبادلة  
 مع الجهات المجيزة التأمين فكل مخالفة لهذا النص  
 تعتبر كأنها من الثقليات التي بطريق الغش ولدبر

عموم البوستة الحق ان يقرر عليها غرامة قدرها عشرة  
 اضعاف الرسم المقرر لنقل النقود والثلثيات بداخلية  
 القطر — وبالاجمال لا يجوز ان توضع ايضاً داخل  
 طرود البوستة مواد النهاية او قابلة للفرقة ولا اشياء  
 مخطرة ولا الاشياء التي لا ترخص بدخولها قوانين  
 ولوائح الكمارك او غيرها فكل من يخالف ذلك يكون  
 مستحقاً للجزاء المنصوصة بالقوانين واللوائح المذكورة  
 — فالطرود التي تكون استخمت الجزاءات المنصوص  
 عنها بهذه المادة لا تسلم للمرسلة اليه الا بعد دفع قيمة  
 الجزاءات عنها بالكامل — لوكلاء البوستة الحق  
 بالكشف على مشتريات الطرود المسلمة للبوستة —  
 ( الارشاليات الاختيارية ) ( عاشراً ) ملفات  
 المطبوعات واوراق الاشغال التي تكون زنتها اقل  
 من التي جرام والعينات التي لا تتجاوز زنتها المائتين  
 وخمسين جراماً يسوغ ارسالها سواء كان بصفة طرود  
 بوستة ام بصفة مراسلات ( حواظ الارسل )  
 ( حادي عشر ) يقتضي ان يكون تسليم كل طرد من طرود  
 البوستة لشبائك البوستة مرفوقاً بحافظة الارسل  
 وعلى المرسل منهم ان يوضحوا بالحافظة المذكورة  
 كافة البيانات الموضح عنها لتلك الحافظة —  
 عند حصول التأمين او التحويل على طرد برسم  
 الداخلية يقتضي ان يتوضح بالعملة المصرية على حواظ  
 الارسل مقدار القيمة المؤمنة او مقدار القيمة المحول  
 بها اما اذا كان الطرد برسم الجهات الخارجية فيتوضح  
 ذلك بالفرنك والسنتيم وهذا فيما عدا اتفاقات مناقضة  
 لذلك تحصل مع الجهات المتفقة — يقتضي ان يكون  
 ايضاً على حواظ الارشالية المرفوقة بالطرود المؤمن  
 على قيمتها بصمة الختم الذي صار استعماله لغلط الارشالية —  
 مرخص باستعمال حافظة واحدة للجملة طرود برسم  
 داخلية القطر صادرة من مرسل واحد برسم مرسل  
 اليه واحد اما الطرود اللاتي برسم الجهات الخارجية  
 فتستعمل حافظة واحدة لكل ثلاثة منها — يسوغ  
 لمرسل طرد برسم داخلية القطر ان يضيف  
 على قسيمة حافظة الارسل ايضاحات للمرسل اليه  
 الطرد المذكور على ان هذا التساهل لا يشمل قسائم  
 حواظ الطرود التي برسم الجهات الخارجية —



## ملحوظات

على الطرود المذكورة من الرسوم وغيرها فاذا صار رفض دفع ماذكر يصير توقيف تسليم الطرود — تسقط مسئولية مصلحة البوستة عن الطرود التي يستلمها اربابها ( صور حواظ الارسال ) ( ١٦ ) اذا ضاعت او فقدت حافظة ارسال فعلى مكتب بوستة الجهة المرسل اليها ان يحجر صورة بدلاً عنها مجاناً — تسليم الطرود بناء على تقديم صورة حافظة الارسال يخلي المصلحة من اية مسئولية للمرسل منه والمرسل اليه ( الاشعار المعلن بتسليم الطرود للمرسل اليه ) ( ١٧ ) يجوز للمرسل الطرود ان يطلب اشعاراً دالاً على تسليم الطرود للمرسلة اليه وذلك مقابلة دفع رسم مقرر قدره قرش واحد مقدماً ( استرجاع او طلب تصحيح عنوان الطرود ) ( ١٨ ) الطرد الذي لم يكن حصل ارساله يجوز رده او تغيير عنوانه بناء على تقديم الايصال المعطى من مكتب البوستة باستلامه بشرط ان طالب ذلك يثبت انه هو ذات المرسل منه — طوابع البوستة المخلص بها على الطرود المسترجعة لا يصير تبويظها ولكن اذا كان سبق تبويظها فلا ترد قيمتها — اذا كان الطرد المرغوب استرجاعه او تصحيح عنوانه سبق ارساله ينبغي ارسال الطلب المختص بتصحيح عنوانه او رده بواسطة المكتب المرسل منه الى المكتب المرسل اليه وهذا عليه ان يجري مقتضاه تحت مسئولية الطالب انما لا يتاخر استرجاع الطرد اذا كانت حافظة الارسال وصلت للمرسل اليه ( اعادة الارسال ) ( ١٩ ) اعادة ارسال طرد من طرود البوستة لداعي تغيير محل اقامة المرسل اليه او لتصحيح العنوان او لاعادته للمرسل منه لسبب طلبه الاسترجاع او غير ذلك لا تستوجب تلك الاعادة تحصيل رسم مستجد هذا اذا كان يصير اعادة ارسال الطرد في داخلية القطر — اذا كان باسباب اعادة الطرد يصير ارساله من الى الجهات الخارجية تحصل عليه رسوم جديدة على اعادة تصديره ( في حالة عدم وجود اتفاقات تناقض ذلك مع الجهات المتفقة ) من المرسل اليه وعند الاقتضاء من المرسل منه فضلاً عن تسديد الرسوم الكمركية وغيرها اما اذا كانت اعادة ارسال الطرد مسببة عن

حواظ الارسال تعطى مجاناً لمرسلي الطرود — حواظ الارسال التي يصير ارفاقها بالطرود يصير حجزها بتوكيل البوستة وهو يرسلها بمعرفته للمرسلة اليهم الطرود ( الشهادات الكمركية ) ( ١٢ ) ينبغي ان تكون الطرود الصادرة للجهات الاجنبية مرفوعة بالشهادات الكمركية اللازمة بحسب الجهات المرسلة اليها على ان اذا كانت القوانين الكمركية تسمح تكتفي الحال بشهادة كمركية واحدة عن جملة طرود لغاية ثلاثة تكون صادرة من مرسل واحد برسم مرسل اليه واحد — استمارات الشهادات الكمركية تعطى مجاناً لمرسلي الطرود وهم مكلفون بتحريرها — ينبغي دفع رسوم التصدير عند الاقتضاء بحال تسليم الطرود للبوستة — مرسلوا الطرود مسئولون عن كل غش يقع في الشهادات الكمركية ومصلحة البوستة ليست مسئولة عن ضبط الشهادات المذكورة او عدم ضبطها وصحتها — لا تكون مصلحة البوستة ايضاً مسئولة اذا قبلت وارسلت شيئاً ممنوع قبوله بالجهة المرسل اليها او مما هو موجب لترتيب جزاءات عليه ( ايصالات التسليم ) ( ١٣ ) يعطى لمرسلي الطرود ايضاً مجاناً — بحال تسليم الطرود للبوستة يعطى لمرسلها ايضاً مجاناً يشمل بطريق الايجاز بيان الارسالية وعليه ان يحفظ هذا الايصال للاعتماد عليه وقت المطالبة — ( ارسال الطرود ) ( ١٤ ) تتعين بمعرفة مصلحة البوستة الطرق والخطوط او القطارات المقتضى اتخاذها لاجل توصيل طرود البوستة في الاسوال الاستثنائية وعند وجود كثرة الارساليات بصفة غير اعتيادية ينشأ عنها ازدحام يسوغ تاخير ارسال طرود البوستة الى السفرية الآتية — اما الطرود التي يرسم الجهات الخارجية فيصير توصيلها بواسطة الطرق المتفقة عليها مصالح البوستات الاجنبية ( استلام الطرود من البوستة ) ( ١٥ ) تسلّم طرود البوستة عند تقديم حواظ الارسال ممضاة من المرسل اليه او من شخص يكون مأذوناً حسب الاصول بالامضاء عليها بدلاً عنه — على المرسلة اليهم الطرود ان يدفعوا قبل استلامها رسوم الكمرك والرسم المقرر لانتمام الاجراءات الكمركية ومقدار المبلغ المحول وكل ما يكون مستحقاً

وقوع خطأ في تحويل ارساله او مسببة عن غلط من البوستة فلا يستوجب ذلك تحصيل اية اجرة من المرسل منه او من المرسل اليه علاوة على ما سبق تحصيله (الطرود المرفوضة والطرود التي لم تتوزع) (٢٠) الطرود التي يتمتع المرسل اليهم من استلامها او التي لم يتيسر ارسالها لجهاتها يصير ابقاؤها بالبوستة المدة القانونية — وبعد مضي المدة المذكورة تصير لمخابرة مع مرسلها عن الكيفية التي يرغبون اجراءها منحوها — فاذا كان في مدة الثلاثة شهور من تاريخ ارسال الاعلان عما يختص بالاشغال الداخلية وفي مدة الستة شهور من تاريخ ارسال الاعلان المذكور فيما يختص بالاشغال الخارجية لم ترد تعليمات كافية للمكتب المرسل اليه بشأنها يصير رد الطرد للمكتب المرسل الاصلي وهو مكلف بتسليمه للمرسل منه — الطرود التي تعاد للمكتب المرسل منه الاصلي يصير توزيعها لمرسلها فان رفضوا استلامها او لم يتيسر ردها اليهم لاي داع كان تبقى في ذاك التوكيل مدة خمسة عشر يوماً وبعد ذلك ترسل لقلم المهملات في عموم الادارة — الطرود المتبادلة بداخلية القطر وترسل للمهملات كما ذكرنا فبعد مضي ستة اشهر من تاريخ تسليمها للبوستة ولم تطلب وستة واحدة اذا كانت من الطرود الخارجية يصير بيعها وتضاف اثمانها لجانب الميري بعد خصم رسوم الكرك وغيرها من المصاريف — اما اذا كانت الطرود التي لم تتوزع مشتملة على اصناف قابلة للتلف او للتعفن يصير بيعها عاجلاً او اعدامها بحسب الحال بدون الاعلان عن ذلك مقدماً وبدون اجراءات قانونية وما ينتج من بيعها يصير تسليمه للمرسل منه او للمرسل اليه بناء على طلب المرسل منه بعد خصم الرسوم والمصاريف التي تكون مستحقة عليها — اذا لم يمكن تسليم صافي الناتج من بيع تلك الطرود للمرسل منه او للمرسل اليه يضاف لجانب الميري بعد مضي ستة شهور ان كانت الطرود المباعة مرسله من وإلى داخلية القطر وبعد مضي سنة واحدة اذا كانت واردة من الجهات الخارجية (مسئولية مصلحة البوستة) (٢١) فيما عدا اسباب القوة القاهرة اذا فقد او تلف

طرود من طرود البوستة او سلب جزء منه للمرسل منه او المرسل اليه عند عدم وجود المرسل منه او بناء على طلبه الحق في اخذ تعويض يعادل القيمة الحقيقية لتلفه او التالف انما هذا التعويض لا يمكن ان يتجاوز مائة قرش صاغ ميري عن الطرود العادية اما عن الطرود المؤمن على قيمتها بالتعويض لا يتجاوز تلك القيمة المؤمن عليها انما البوستات الخارجية المحدد بها وزن الطرد لغاية ثلاثة كيلو غرامات فلا يكون التعويض عن الطرود الغير المؤمن عليها اكثر من ستين قرشاً — ولرسل الطرد المفقود الحق ايضاً بان ترد اليه مصاريف الارسال — ومن المعلوم ان مصلحة البوستة لا تكون مسئولة عن كسر ما بداخل الطرود ولا عن سيلانه ولا عما يحصل فيه بوجه العموم من التلفيات الناشئة عن عدم جودة الحزم او التلفيات الناشئة من حالة المشتلات ذاتها — دفع التعويض يخلي مصلحة البوستة من اية مسؤولية للمرسل منه او للمرسل اليه — يجب ان يصير دفع التعويض في اقرب وقت وغاية ما يكون في ظرف ستة اشهر ابتداء من يوم المطالبة اذا كانت الطرود مرسله من وإلى داخلية القطر وفي ظرف سنة واحدة ان كانت واردة من الجهات الخارجية — لا تكون المطالبة بالتعويض مقبولة الا اذا حصلت في ظرف ستة اشهر ابتداء من تسليم الطرود الى البوستة وبعد انقضاء هذا الميعاد لا يكون للطالب حق في اي تعويض انما مدة الميعاد المذكور تكون لسنة عن الطرود الصادرة او الواردة من الجهات الخارجية — مصلحة البوستة ليست مسئولة ايضاً عما يحتمل وقوعه من تحويل تصدير الطرود المسلمة لها ومن تاخير ارسالها (الحجز) (٢٢) يسوغ حجز طرود البوستة بناء على امر المحكمة المختص بها ذلك فلجل اعتماد الحجز المذكور يلزم اعلانه كتابة (طلب توقيف تسليم الطرود) (٢٣) على مرسلي طرود البوستة الذين يطلبون توقيف تسليمها ان يخبروا عن ذلك المكتب المرسل اليه بواسطة مكتب التصدير وعلى المكتب المرسل اليه ان يوقف تسليمها مؤقتاً تحت مسؤولية الطالب ويادر باخطار عموم الادارة عن ذلك —

## ملحوظات

القطر لا ينبغي ان تتجاوز اربعة آلاف قرش صاغ  
عن كل ارسالية لكنه ممكن ازدياد هذا القدر  
او تخفيضه بناء على قرار من مجلس النظار (رابعاً)  
ان الرسم المقتضي دفعه من المرسل منهم بحال تسليم  
الارسالية للبوستة هو كرم خطاب مسجل زنته زنة  
الارسالية المذكورة (خامساً) تأخذ مصلحة البوستة  
اجرة قدرها عشرون بارة عن كل قيمة تحصل  
(سادساً) يخصم من المبلغ المتحصل اولاً الاجرة  
المقررة بالمادة الخامسة ثانياً الرسم العادي عن  
حوالات البوستة ثالثاً عند الاقتضاء رسوم التبعة  
التي تلصق على اوراق القيم فما يتبقى من المبلغ  
المذكور تستخرج به بمعرفة مكتب البوستة حوالة  
باسم المرسل منه اوراق القيم المذكورة وترسل تلك  
الحوالة بدون مصاريف (سابعاً) اوراق القيم التي  
ما امكن تحصيلها يصير ردها للمكتب المتسلة اليه  
خالصة الاجرة وبدون ان يتقرر عليها اي رسم  
كان (ثامناً) لا تلتزم مصلحة البوستة ان تعمل  
بروتستات على اوراق القيم المذكورة ولا ان تغذ  
طرقاً تحفظية ولا ان تجري اي تحقيق كان بخصوص  
عدم الدفع (تاسعاً) ان المقرر باللائحة البوستة  
بخصوص اشغال الحوالات يسري على حوالات البوستة  
التي تستخرج طبقاً لنص المادة السادسة سالفة الذكر  
لتسديد القيم المتحصلة بمعرفة البوستة وذلك فيما عدا  
ما يكون من المقرر باللائحة المذكورة مخالفاً لهذا  
الدكرتو (عاشر) فيما عدا اسباب القوة القاهرة  
اذا فقد خطاب مسجل متضمن اوراق قيم برسم  
التحصيل يصير دفع تعويض للمرسل منه قدره مائتا  
قرش صاغ حسب الشروط المقررة باللائحة البوستة  
المختصة بالخطابات المسجلة (١١) اذا فقدت مبالغ  
متحصلة تلتزم مصلحة البوستة بدفع المبالغ المفقودة  
بالكامل (١٢) مصلحة البوستة لا تكون مسئولة  
بالكلية عن انواع التأخير سواء كان في توصيل  
الخطابات المسجلة المتضمنة اوراق القيم التي برسم  
التحصيل ام في توصيل اوراق القيم المذكورة ذاتها  
ام في توصيل حوالات البوستة بقيمة المتحصل (١٣)  
ان رسوم وشروط اشغال التحصيل مع الجهات الخارجية

(التحويل بقيم على طرود البوستة) (٢٤) لاتسلم  
الطرود المحول عليها بقيم الا بعد تحصيل المبلغ  
المحول به — المبالغ المتحصلة من ذلك على الطرود  
الصادرة والواردة من وإلى داخلية القطر فبعد ان  
تخص منها قيمة الرسم العادي عن حوالات البوستة  
تستخرج بالصافي حوالة بوستة برسم المرسل منه ويكون  
استخراج تلك الحوالة طبقاً لللائحة البوستة ويحتسب  
رسمها على كامل المبلغ المتحصل — المبالغ المحولة  
على الطرود الصادرة والواردة من وإلى الجهات الاجنبية  
يصير الاجراء نحوها طبقاً للاتفاقات المتبعة (الاجراءات  
الكمركية) (٢٥) الاجراءات الكمركية على الطرود  
الواردة من الجهات الاجنبية يصير اتمامها بمعرفة مصلحة  
البوستة حسب القوانين واللوائح الكمركية — على  
المرسل اليهم ان يدفعوا للبوستة قبل استلام الطرود  
الرسوم الكمركية التي تكون مستحقة عليها — اما الطرود  
المرسلة للجهات الاجنبية ان كان مقرراً على تصديرها  
رسوم فتتصل تلك الرسوم وقت تسليمها لمكاتب  
البوستة — في حالة حصول منازعة او وقوع غش او  
غير ذلك فيكون لمصلحة البوستة الحق في تحتم طلب  
حضور المرسل منه او المرسل اليه او الوكيل عن  
احدهما لاستيفاء الاجراءات اللازمة — يبتدئ  
العمل بمقتضى هذه اللائحة من اول ابريل سنة ١٨٨٦  
وعند ابتداء العمل بها يلغى نص اللائحة الرقيمة ٢٧  
سبتمبر سنة ٨١ المنفذة ذكر بتوا الحضرة الخديوية المدون  
بالتاريخ ذاته — تحريراً بمصر في ٢٧ مارث سنة ٨٦

بوستة — ٠ امر عال صادر في ٢٧ مارث سنة ١٨٨٦

(نحن خديوم مصر) بناء على ما عرضه ناظر ماليتنا  
وموافقة رأي مجلس نظارنا ناصر بما هوآت (اولاً)  
مصرح لمصلحة البوستة اداء اشغال التحصيل سواء كان  
بداخلية القطر ام بالجهات الخارجية (ثانياً) ان  
المصرح بتحصيلها هي المخالصات والفواتير والسندات  
التي تحت اذن والكمبيالات وبالاجمال كافة اوراق  
القيم التجارية او غيرها التي تدفع من غير تداع —  
ويسوغ امتداد هذه الاشغال فيما بعد لكويون  
الفوائد وحصص الارباح بناء على قرار من مجلس  
النظار (ثالثاً) القيمة التي يصير تحصيلها بداخلية

هي بموافقة اتفاق نامة ليزيونه الرقم ٢١ مارث سنة ٨٥ ولائحة تنفيذها المدونة بالتاريخ المذكور وبموافقة باقي الاتفاقات واللوائح التي تنقرر بالقابل (١٤) على مصلحة البوستة ان تقرر ضمن لائحة كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ كل مائقرر بهذا (١٥) ابتداء العمل بهذا الدكر يتوكون من اول ابريل سنة ١٨٨٦

بوستة - مشروع لائحة تنقذ دكرينوا المحضرة الخديوية الرقم ٢٧ مارث سنة ٨٦ المختص باشغال التحصيل

(تعريف) (١) المقصود من اشغال التحصيل هو ان تتكلف مصلحة البوستة بان تحصل طبقاً للشروط المقررة بهذه اللائحة الخالصات والفواتير والسندات التي تحت اذن والكمبيالات وبالاجمال كافة اوراق القيم المتجربة او غيرها التي تدفع من غير تداع (المكاتب المصرح لها باداء اشغال التحصيل) (٢) كافة مكاتب البوستة المصرح لها بتبادل حوالات البوستة مصرح لها ايضاً باداء اشغال التحصيل سواء كان ذلك بداخلى القطر المصري ام بالجهات الاجنبية القابلة تبادل هذه الاشغال مع القطر المصري (في اكثر قيمة تحصل)

(٣) اكثر قيمة يصير تحصيلها بداخلى القطر ينبغي ان لا تتجاوز اربعة الاف قرش صاغ عن كل ارسالية اما اكثر قيمة مختصة بالجهات الخارجية فهي حسب الاتفاقات الجاري العمل بها وموضح عنها بالتعريف العمومية (اوراق القيم التي يرسم التحصيل)

(٤) يقتضي ان يتوضح كتابة لارفاً على كل ورقة قيمة يرسم التحصيل (اولاً) المبلغ الذي يرسم التحصيل بالعملة المصرية اذا كان التحصيل يصير بداخلى القطر المصري اما اذا كان التحصيل بالجهات الخارجية فيتوضح المبلغ كتابة لارفاً باللغة الافرنكية بالاحرف اللاتينية وبعملة الجهة المرسله اليها (ثانياً) يتوضح عليها اسم وعنوان المدين (ثالثاً) يكون محرراً عليها امضاء مرسلها او ختمه بالاىصال عند الاقتضاء (رابعاً) تكون خالصة رسوم التبعة اذا كانت مما يقتضي تحصيل رسوم عليها (تكوين اوراق القيم) (٥) كل ارسالية يجوز ان تتضمن جملة اوراق قيم على جملة مدينين لخدمة شخص واحد

لتحصيلها بمعرفة مكتب بوستة واحد (الاجراءات المتقضي عملها بحال تسليم اوراق القيم للبوستة برسم داخلى القطر) (٦) اوراق القيم المتقضي تحصيلها برسم داخلى القطر المصري ينبغي قيدها بمعرفة مرسلها بحافظتين نسخة واحدة تعطيان له مجاناً من البوستة ثم ترفق اوراق القيم بحفاظتها وتوضع بمعرفة مرسلها بظرف مخصوص يعطى له ايضاً مجاناً ويسلم مفتوحاً لشباك البوستة وعلى مستخدم المصلحة ان يراجع ما بداخل الظرف فاذا وجده مضبوطاً يضع امضاءه على الحافظتين ويعيد احداها للمرسل منه ويفلق الارسالية بمعرفته - ويصير ارسال الظرف المتضمن تلك الارسالية للمكتب المكلف بالتحويل ويقتضي ان يكون محرراً على الظرف المذكور اسم وعنوان المرسل منه بالضبط ويلزم ان تكون مستوفاة على الظرف المذكور اجراءات التسجيل ويقتضي على المرسل منه ان يلصق على الظرف طوابع بوستة بقيمة تضاهي رسم التخليص ورسم التسجيل على خطاب مسجل زنته زنة الارسالية المذكورة ويعطى له عن ذلك الاىصال المعتاد من البوستة عن مراسلة مسجلة (الاجراءات المتقضي عملها بحال تسليم اوراق القيم المتقضي تحصيلها بالجهات الخارجية) (٧) تسليم اوراق القيم التي يرسم التحصيل من الخارج لمكتب البوستة يلزم ان يكون حسب تعليمات الاتفاقات الجاري العمل بموجبها (المنوع تحريره والمنوع وضعه) (٨) من المنوع ان تحرر تاشيرات على حافظة التحصيل خلافاً لما تقتضيه البيانات المدونة بها وان تلحق باوراق القيم التي يرسم التحصيل خطابات او تذاكر تقوم مقام التراسل بين الدائن والمدين فان تحررت التاشيرات المنوع تحريرها على حافظة التحصيل فلا تعتمد ولا يعول عليها اما الخطابات او التذاكر المذكورة المنفصلة فهذه ترد لمرسلها (اجراءات مقتضى عملها بالمكتب المرسل اليه) (٩) وكيل المكتب المرسل اليه يفتح الملف المسجل ويراجع عدد الاوراق التي ضمنه على حافظة التحصيل وعلى قيمها ويؤشر على الحافظة بما يتضح من المراجعة ويمضي

## ملحوظات

ينبغي ان ترفق بحافظة مخصوصة وترسل للمكتب المتسلمة له تلك القيم اولاً مسجلة رسمياً وعلى المكتب المذكوران بسمها للمرسلة منه — يقتضي ان تحتوي الحافظة السالف ذكرها على ما يأتي (اولاً) بصمة الختم اليومي المختصة بالمكتب المكلف بالحصول (ثانياً) اسم وعنوان المرسل منه وتاريخ التسليم للبوستة ومقدار مبالغ اوراق القيم المتسلمة (ثالثاً) قيمة حوالة البوستة (رابعاً) قيمة المصاريف بالبيان (خامساً) مقدار مبالغ اوراق القيم المتحصلة (سادساً) عدد ومقدار مبالغ اوراق القيم الغير المتحصلة (المسئولية) (١٤) في ما عدا اسباب القوة القاهرة اذا فقد خطاب مسجل متضمن اوراق قيم برسم التحصيل يصير دفع تعويض لمرسله قدره مائتا قرش حسب الشروط المقررة باللائحة البوستة المختصة بالخطابات المسجلة — اذا فقدت مبالغ متحصلة تلتزم مصلحة البوستة بدفع المبالغ المفقودة بالكامل — مصلحة البوستة لا تكون مسئولة بالكلية عن انواع التأخير سواء كان في توصيل الخطابات المسجلة المتضمنة اوراق القيم التي برسم التحصيل ام في توصيل اوراق القيم المذكورة ذاتها ام في توصيل حوالات البوستة بقيمة المتحصل — تحريراً بمصر في ٢٧ مارث سنة ١٨٨٦

(دفاتر اثبات الشخصية) (نفاذ في ٢٧ مارث سنة ١٨٨٦ من مجلس النظار) قد تصرح لمصلحة البوستة بان تحريرات اثبات الشخصية حسب الشروط المقررة باتفاقنامه ليزبونالقيمة ٢١ مارث سنة ١٨٨٥ اما مكاتب البوستة المصرح لها بتحرير تلك الدفاتر فيصير ايضاح اسمائها بمعرفة مصلحة البوستة بالتعريف العمومية لمعلومية الجمهور بها

بوستة — (تعديلات مصدق عليها في ٢٧ مارث سنة ١٨٨٦ من مجلس النظار صار اجراءها في لائحة تنفيذ دكرينو المحضنة الخديوية المؤرخ ٢٩ مارث سنة ١٨٧٩

(الفصل الاول — في المراسلات) (م) ١٢ قد اضيفت على المادة الثانية عشر الفقرة الآتية وهي — يوجد نوعان من تذاكر البوستة فهما تذكرة البوستة العادية وتذكرة البوستة خالصة الرد (م) ١٣ قد صارتمة وتعديل المادة الثالثة عشر كما يأتي — ثن تذاكر البوستة العادية المتداولة في داخلية القطر

التاثير المذكور — اذا كانت الاوراق المبين عددها بالحافظة لا توجد جميعها ضمن المظروف فعلى الوكيل ان يخطر عاجلاً بذلك المكتب المرسل منه اذ انه مكلف باخطار مرسل تلك الاوراق بذلك على ان وكيل المكتب المرسل اليه يباشر تحصيل القيم بعد ان يكون قد اشرا مام البيانات المرفوعة على الحافظة عنها يكون ناقصاً منها وعلى المكتب المرسل اليه ان يعلن المدين بالقيم الواردة عليه حتى اذا كان بعد مضي المدة القانونية من استلامه الاعلان لا يحضر لسدادها تعتبر كأنها غير متحصلة ويجري نحوها منطوق تعليمات المادة ١٣ (تجزء الدفع) (١٠) لا ينبغي تجزء سداد القيم بل كل قيمة ينبغي سدادها بالكامل دفعة واحدة والا تعتبر كرفوضة (القيم المدفوعة) (١١) بعد ان تستنزل من المبالغ المتحصلة المذكورة قيمة الاجرة باعتبار عشرين بارة عن كل قيمة متحصلة حسب نص البند الخامس من دكرينو الحضرة الخديوية وبعد ان تستنزل منها رسوم التبعة التي تلتصق على اوراق القيم عند الاقتضاء وبعد استنزال الرسم العادي ايضاً عن حوالة البوستة يصير ارسال صافي المبالغ المذكورة لمرسل اوراق تلك القيم بواسطة حوالة بوستة محمودة طبقاً لللائحة البوستة مرسومة بلفظة (تحصيل) اما رسم الحوالة المذكورة فيصير احتسابه على كامل المبلغ المتحصل (تغيير محل اقامة المدين) (١٢) اوراق القيم التي برسم التحصيل من مدين قد غير محل اقامته لكنه لم يبارج القطر المصري يصير ارسالها بدون مصاريف لمكتب بوستة محل اقامته المستبد لكي يباشر المكتب المذكور تحصيلها كأنها بالاصل مرسله اليه — اوراق القيم التي برسم التحصيل من مدين سافر لجهة من الجهات الخارجية او سافر ولم يترك تعريفاً عن الجهة التي سافر اليها او مجهولاً او متوفي او غير ذلك واوراق القيم التي لا يمكن مباشرة تحصيلها باسباب مخالفة بعض الاجراءات يصير رد ذلك لمرسلها بالكيفية الآتية ذكرها (القيم الغير المدفوعة) (١٣) اوراق القيم التي لا تسدد والحوالات التي تسحب بمقدار القيم التي تحصل

الجرائد المرسلة متفرقة الخ (م) ٣١ قد صار تكميل المادة الحادية والثلاثين كما يأتي — اوراق عنوانات المحلات وكافة المطبوعات التي تشبه الاوراق الغير المطوية متانة وهيئة يسوغ ارسالها بدون محزم او ظرف اوربط او ملف اما الاوراق المروسة (تذاكر بوسنة) فلا يسوغ تخليص الاجرة عليها بحسب تعريف المطبوعات — لا يسوغ ان تكون للعينات اية قيمة تجارية ولا ان يتحرر عليها شيء بخط اليد خلاف اسم المرسلة منه او اسم محل تجارته وعنوان المرسلة اليه وعلامة (ماركة) المعمل (فابريكة) او علامة (ماركة) التاجر والتمرة المتسلسلة والتمن والبيانات المتعلقة بالوزن وبالمقاس وبالحجم وبالمقدار الموجود (م) ٣٢ قد صار تغيير المادة الثانية والثلاثين بالنص الآتي وهو — ان التاشيرات الميئة بعده لا تعتبر بصفة مراسلة وقتية وخصوصية (اولا) امضاء المرسل منه و ايضاح اسمه او اسم محل تجارته او صنعته اوجهة التصدير او تاريخ الارسال (ثانيا) المقدمات والتعاريف على المؤلفات (ثالثا) الاشارات والعلامات التي توضع على عبارات المتن لامعان النظر فيها والانتباه اليها (رابعا) الاثمان التي يصير اضافتها او تغييرها بخط اليد على قوائم الاسعار الجارية بالبورصة والاسواق او على فهارس الكتب او الاعلانات من اي نوع كان (خامسا) التاشيرات سواء كان بالشطب على بعض البيانات ام للدلالة على بعضها الواقعة على اعلانات بيان الكتب التي تعرض للبيع او للمشتري (سادسا) القوائم والحسابات المرفوعة بالمطبوعات ومتعلقة بها (سابعا) المطبوعات الواقعة عليها تصحيحات خطأ طبع (ثامنا) كافة التاشيرات او التصحيحات التي تتحرر على تجربات الطبع وتآلف الموسيقى ويكون ذلك مختصا بذات التأليف (م) ٣٥ قد اضيفت الفقرة الآتية على المادة الخامسة والثلاثين بعد جملة (الى داخلية القطر المصري او الى جهات الاتحاد لا يتجاوز الالفى جرام) — اما رزم اوراق الاشغال والمطبوعات من اي نوع كان الصادرة للجهات الخارجية فلا يسوغ ان يتجاوز حجمها من جوانبها خمسة واربعين

او الصادرة منه لجهات منتظمة بسلك اتحاد البوسنة العمومي قد تقرر عشرين بارة عن كل تذكرة — اما التذاكر خالصة الرد فتمن كل قسم من قسمها تقرر عشرين بارة (م) ١٤ صار اضافة الفقرة الآتية على المادة الرابعة عشر — يسوغ لمرسلي تذاكر البوسنة خالصة الرد ان يحرروا اسمائهم او عنواناتهم على وجه التذكرة من جهة الرد (م) ٢٣ صار تغيير المادة الثالثة والعشرون بمادة جديدة وهذا نصها — ان الذي يعتبر بصفة مطبوعات غير دورية هو الكتب المجزعة والمجلدة والكراريس واوراق الموسيقى واوراق الزيارة واوراق عنوان المحلات ومسودات الطبع سواء كان معها اوراق خط يد متعلقة بها ام لم يكن معها ذلك والاوراق المنقوشة عليها الاحرف البارزة لاستعمال الاكفاء والمنقوشات والفوتوغرافيا والصور والاوراق الهندسية والرسومات وخارطات الجغرافيا وفهارس الكتب والاعلانات من اي نوع سواء كانت مطبوعة ام منقوشة ام مطبوعة طبع حجر او طبع احرف وبالاجمال كافة المطبوعات او نسخها التي تؤخذ على الورق او على رق الغزال او على ورق مقوي بواسطة الطبع (ثيوجغرافيا) او النقش او طبع الحجر او طبع الاحرف او كلما شاكل ذلك من نتائج عملية آلات الطبع التي يسهل معرفتها ويستثنى من ذلك طبع الكوبية — ان الذي يعتبر من نتائج عمليات آلات الطبع التي يسهل معرفتها هو الكروموجرافيا والبوليغرافيا والكتوجرافيا والبايروجرافيا والفيلوسوجرافيا الى غير ذلك من المطبوعات الماثلة لهذه فلاجل التخليص عليها اسوة المطبوعات ينبغي تسليمها لشبايك البوسنة وينبغي ان لا تكون اقل من عشرين نسخة صورة واحدة (م) ٢٤ قد صار تكميل المادة الرابعة والعشرين بما هو آت — مثل اوراق الدعاوي والتقارير من اي نوع كان التي يحررها مأمورو الشريعة وبوالس مشحونات العربات والقوائم واوراق اشغال شركات السيكرتاه وصور الصكوك العرفية سواء كانت باكملها ام البعض منها المحررة على ورق تمعة او على ورق عادي واوراق الموسيقى المحررة بخط اليد ومسودات التأليف او

## ملحوظات

صادرة من داخلية القطر المصري اليه اما اذا كانت صادرة الى الجهات الخارجية المتبادلة الخطابات ذات القيم المقررة فرسم التأمين (سيكورتاه) عليها مقرر حسب الاتفاقات المتبعة وموضح بالتعريف العمومية (م) ٩ قد صار استبدال المادة التاسعة بما هو آت — يقتضي على مرسل القيم ان يقرر ايضاً عنها كتابة ورقاً على عنوان الارسالية بدون ان يحصل في ذلك الاقرار شطب او تصحيح ولو يتصادق عليه — وينبغي ان ذاك الاقرار يكون مبنياً بالقروش التعريف على الحافظة وعلى الطرف وذلك عن الخطابات المتبادلة في داخلية القطر اما الخطابات التي يرسم الجهات الخارجية (ان لم تحصل اتفاقات خلاف ذلك مع الجهات المتتفة) فيقتضي ان يكون البيان المذكور عنها بالفرنك والسننيم وبالحرف الافرنكية اللاتينية — لا تقبل الخطابات ذات القيم المقررة المعنونة بواسطة تحرير الاحرف الاولى من اسم المرسلة اليه او التي تكون عنواناتها محررة بالقلم الرصاص — كذلك لا يسوغ ان ترسل مثل خطابات ذات قيم مقررة خطابات معنونة باسم اختراعي (م) ١٦ يصير الغاء الثلاث كلمات الآتية من المادة السادسة عشر (يصير تسليمها المحتقيا) (م) ١٧ يقتضي ان تضاف بالسطر الثالث من المادة ١٧ وبعد جملة (انما اذا فقد جانب الخ) الكلمات الآتية وهي (او حصل فيه اخلاص)

**(الفصل الثالث) (حوالات البوستة المتبادلة في داخلية القطر) (م) ٨** بين المادة الثامنة والتاسعة صار تحرير مادة جديدة ٨ (مثنى) وهذا نصها (م) ٨ يسوغ لمرسلي الحوالة ان يتحصل على علم بايصال الحوالة المذكورة للمرسلة اليه ويدفع عن ذلك رسماً مقدماً قدره قرش واحد (م) ١٦ (مثنى) بعد المادة السادسة عشر قد صار تحرير مادة جديدة ١٦ (مثنى) وهذا نصها (م) ١٦ (مثنى) قد يسوغ سحب حوالات البوستة لتغرافياً بواسطة مكاتب البوستة المصرية المصرح لها بذلك ومعلن عن اسمائها لمعلومية الجمهور بها — فهذه الحالة يعبر عن الحوالات المذكورة حوالات تغرافية — يلتزم مرسل الحوالة التغرافية بان يدفع (اولاً) الرسم العادي المقرر

سنتيمتراً (م) ٤٥ (مثنى) صار اضافة مادة ٤٥ (مثنى) وهذا نصها — تنتهي مسئولية البوستة عن الارساليات المسجلة التي يستلمها اربابها ويعطون عنها ايضاً (م) ٥٠ قد صار استبدال المادة الخمسين بما يأتي — يسوغ لمرسل المراسلات برسم داخلية القطر او يرسم احدى الجهات الخارجية المجيزة قوانينها لمرسل منه التصرف بمراسلاته اثناء نقلها بالبوسطة بان يسترجعها من البوستة او يصحح عنوانها ولو تكون تصدرت لكنها لم تتسلم للمرسلة اليه — ترسل الطلبات التي من هذا القبيل عن طريق البوستة او بواسطة التغراف على مصاريف المرسل منه وهو مكلف بدفع ما يأتي — (اولاً) رسم خطاب مسجل زنته اعتيادية هذا اذا كان الطلب يرسل عن طريق البوستة (ثانياً) اجرة التغراف حسب التعريف العادية اذا كان الطلب يرسل بواسطة التغراف — اذا كان الطلب مختصاً بتصحيح عنوان المراسلة فعلى المرسل منه ان يقدم المستندات المنصوص عنها بالمادة السادسة والاربعين اما اذا كان الطلب مختصاً باسترجاعها فيصير تسليمها اليه بمعرفة مكتب الارسال الاصلي ويتبع نحو ذلك نصوص المواد ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ السابق ذكرها (م) ٥٣ (مثنى) قد صار اضافة مادة ٥٣ (مثنى) — المراسلات من اي نوع كان عادية او مسجلة اذا كان عنواناتها مغلوطة او غير مستوفاة ترد لمرسليها لتصحيحها او استيفائها ولكن عند ما تعاد للبوستة مستوفاة ومصححة العنوانات لا تعتبر اسوة المراسلات المرتدة بل اسوة المراسلات المسلمة جديداً وتستوجب حينئذ التخليص عليها ثانية باجرة البوستة

**(الفصل الثاني — في الخطابات ذات القيم المقررة)**

(م) ٤ قد صارت المادة الرابعة بما يأتي وهو — ان حصل التبليغ عن ذلك غشاً فالمرسل منه يفقد كل حقوقه بالتعويض فضلاً عن ان يصير محاكمته حسبما تقتضيه القوانين (م) ٦ قد تعدلت المادة السادسة بما يأتي ان رسم التأمين (سيكورتاه) المحكي عنه بالمادة السابقة هو باعتبار خمس بارات عن كل مائة قرش او كسور المائة قرش هذا اذا كانت الخطابات

على حوالات البوستة (ثانياً) اجرة التلغراف ومصاريف مراجعته عند الاقتضاء—قد يجوز إعطاء علم عن وصول الحوالات التلغرافية اسوة الحوالات العادية وبذات شروطها (١٦ ثلاث) ان أكثر قيمة كل حوالة هي الفا قرش صاغ ميري (١٦ رباغ) مصلحة البوستة ليست مسئولة عن تاخير دفع حوالات البوستة العادية والحوالات التلغرافية

### ( الفصل الرابع - حوالات البوستة المتبادلة بين

القطر المصري والجهات الاجنبية ) (م) ٦ قد صار الغاء المادة السادسة واسنبد لها بالمادة الجديدة الآتية وهي— يصير تحرير حوالات البوستة بمعرفة مرسلها على مطبوعات تعطى لهم مجاناً — لا يسوغ تحرير تأشيرات على حوالات البوستة خلافاً لما تقتضيه البيانات المدونة عليها على ان يسوغ للمرسل بان يحجر على قسائم الحوالات بيانات للمرسلة اليه (م) ٩ (مثنى) صار اضافة مادة تاسعة (مثنى) جديدة وهذه نصها يسوغ للمرسل الحوالة ان يستحصل على علم بوصول قيمة الحوالة للمرسل اليه بواسطة دفع رسم مقدم قدره قرش صاغ (م) ١٨ (مثنى) بعد المادة الثامنة عشر صار اضافة مادة جديدة ١٨ (مثنى) ومادة ١٨ (ثلاث) كما ياتي (م) ١٨ (مثنى) قد يسوغ سحب حوالات البوستة تلغرافياً مع الجهات الاجنبية المتفقة بمبادلة هذه الاشغال وبهذه الحالة يعبر عن الحوالات المذكورة (بحوالات تلغرافية) فمكاتب البوستة المصرية والجهات الاجنبية المسوغ لها تبادل الحوالات التلغرافية المذكورة معلن عن اسمائها لمعلوية الجمهورية وذلك بواسطة اعلانات مخصوصة يلتزم مرسل الحوالة التلغرافية ان يدفع (اولاً) الرسم العادي المقرر على حوالات البوستة (ثانياً) اجرة التلغراف ومصاريف مراجعته عند الاقتضاء—يجوز اعطاء علم وصول الحوالات التلغرافية اسوة الحوالات العادية وبذات شروطها (م) ١٨ (ثلاث) مصلحة البوستة ليست مسئولة عن التأخير الذي يحصل في دفع حوالات البوستة العادية والحوالات التلغرافية

بوستة — ١٠٠٠ مرعال صادر في ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٦

بناءً على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي

مجلس نظارنا نامربا هوات (اولاً) مصرح لمصلحة البوستة بان تشتري وتبيع بحساب الجمهور قراطيس الدين المصري المناز والموجد (ثانياً) لا يسوغ ان تتجاوز قيمة القراطيس المذكورة الاسمية التي للبيع والشراء ٥٠٠ جنيه انكليزي في كل عملية على ان يسوغ ازدياد هذه القيمة بناءً على قرار يصدر من مجلس النظار (ثالثاً) يكون بيع وشراء القراطيس المذكورة في بورصة الاسكندرية (رابعاً) الرسم المقنضي دفعه على كل عملية هو قرش واحد صاغ ميري وبخلاف ذلك يتحصل ايضاً عن كل ٢٠ جنيه انكليزياً اسمية تباع او تشتري مبلغ خمسة قروش ميرية عوائد ارسال النقود وسسرة وعمولة (خامساً) مصلحة البوستة مسئولة عن المبالغ المتسلة لها لمشتري القراطيس المذكورة وبالمثل عن المبالغ التي نتج من المبيع وفي ما عدا اسباب القوة القاهرة فهي مسئولة ايضاً عن توصيل القراطيس ذاتها (سادساً) ليست مصلحة البوستة مسئولة بالكلية عن انواع التأخير سواء كان في توصيل او تنفيذ اذونات البيع والشراء ام في توصيل القراطيس المتقدم ذكرها او قيمة المبالغ المتصلة (سابعاً) على مصلحة البوستة ان تقرر ضمن لائحة كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ كل ما تقرر بهذا (ثامناً) ابتداء العمل بهذا الذكر يتوكل من اول لولي سنة ١٨٨٦ (تاسعاً) على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

بوستة — ٠ (لايتم تنفيذ ذكر بنو المحضر المخدوية المؤرخ ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٦ المختص باشغال ومشتري ومبيع (قراطيس الدين المصري) (م) ١ يسوغ لكافة مكاتب البوستة المصرح لها اداء اشغال النقود ان تكون واسطة لمشتري ومبيع قراطيس الدين المصري المناز والموجد بحساب الجمهور (م) ٢ لا يسوغ ان تتجاوز قيمة القراطيس الاسمية التي تباع او تشتري ٥٠٠ جنيه انكليزي عن كل عملية (م) ٣ كل من رغب توسط مصلحة البوستة في مشتري او مبيع قراطيس الدين المصري عليه ان يقدم طلباً محرراً على صورتين على مطبوع مخصوص تعطيه المصلحة مجاناً — بلسق الشاري او البائع طبعة بوستة بقيمة قرش واحد صاغ ميري على اذن الشراء او البيع وذلك عن رسم البوستة المقرر على العملية (م) ٤ بحال ما يقدم الشاري اذن المشتري لمكتب البوستة عليه ان يودع بالمكتب المذكور ايضاً مبلغاً بضاهي تقريباً قيمة القراطيس الحقيقية حسب السعر الذي يجده عموم ادارة البوستة على حسب اسعار السوق وعلى وكيل مكتب البوستة ان يعطي للشاري المذكور ايضاً محرراً على صورة الاذن بالمبلغ الذي يكون اودع طرفه (م) ٥ بحال ما يسلم البائع اذن البيع لمكتب البوستة عليه ان يسلمه ايضاً القراطيس التي يقصد بيعها — وعلى وكيل مكتب البوستة ان يعطي للبائع المذكور ايضاً محرراً على صورة الاذن بالقراطيس المتسلة اليه (م) ٦ يصير ارسال اذن مشتري القراطيس ضمن ظرف مسجل بدون اجرة بمعرفة المكتب المتسلم الى مكتب بوستة الاسكندرية مع اول بوستة تنصدر (م) ٧ يرسل مكتب البوستة المتسلم بدون اجرة وكخطاب ذي قيمة مقررة الى مكتب بوستة الاسكندرية اذن البيع مرفوقاً بالقراطيس المرغوب



## ملحوظات

المادة الثانية من الامر العالي المؤرخ في ٢٧ مارث سنة ١٨٨٦  
المختص باشغال التحصيل مصرح بمصلحة البوستة المصرية امتداد  
هذه الاشغال في داخلية القطر المصري الى قويونات فواتد  
الدين المصري الممتاز والموحد — بيتدا العمل بمقتضى هذا  
القرار من اول لوليوسنة ١٨٨٦

بوستة — • ذكر بتو صادر في ١٨ يناير سنة ٨٧

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا  
وموافقة رأي مجلس نظارنا امرنا بما هوات (م) ١ يجوز لمصلحة  
البوستة ان تأخذ علاوة رسم قيمتها عشرة قروش على كل طرد  
بوستة برسم داخلية القطر سواء كان وارداً من جهات الوجه  
القبلي فيما وراء اصران او صادر منها (م) ٢ هذه العلاوة لا يجوز  
اخذها على طرود البوستة المتصدرة للساكن والمحتوية على  
اشياء مخصصة للوازم الشخصية (م) ٣ على مصلحة البوستة ان  
تتخذ الاجراءات القانونية لتنفيذ نص ما ذكر قبل

بوستة — • امر عال صادر في ١٦ فبراير سنة ٨٧

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي  
مجلس النظار امرنا بما هوات (م) ١ مبلغ العشرة الاف قرش  
المنوع عنه في المادة العاشرة من الامر الصادر في ٢٩ مارث  
سنة ١٨٧٩ بخصوص مصلحة البوستة قد صار تنزله الى  
خمين جنيه مصري

بوستة — • (١ يونيه سنة ٨٧)

صدر قرار من سعادة ناظر المالية بان اقلام البوستة  
تبيع لمن يريد من الاهالي ورقاً من اوراق التمتعة  
ذات الثلاثة قروش ابتداء من ١٥ يونيه الجاري

بوستة — • امر عال صادر في ١٠ اكتوبر سنة ١٨٨٧

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي  
مجلس النظار امرنا بما هوات (م) ١ قد صار تعديل مادتي  
٦ و ٧ من الامر الصادر في ٢٩ مارث سنة ١٨٧٩ المتعلق  
بمصلحة البوستة كالآتي (م) ٦ رسوم نقل حوالات البوستة  
والنفود داخل اكيراس او صناديق والاشياء ذات القيمة  
والخطابات المحتوية على اوراق ذات قيمة معطن عنها المتبادلة  
داخل القطر المصري تحددت كالآتي (اولاً) على حوالات  
البوستة اربعة ملهم عن كل جنيه واحد او كسور جنيه الى  
مائة جنيه (ثانياً) على الصر او الطلب المحتوية على ذهب او  
فضة او اشياء ثمينة خمسة وعشرين ملهم عن كل عشرة جنيه  
او كسور عشرة جنيه (ثالثاً) عشرة ملهم عن استخراج  
نسخة ثانية من بوالص الحوالات او الصر (رابعاً) واحد ملهم  
عن كل جنيه او كسور جنيه على الخطابات المحتوية على اوراق ذات  
قيمة معطن عنها وذلك ما عدا رسم التخليص ورسم النوصية (م) ٧  
اقل رسم يتحصل على الحوالات والصر قد تحدد كالآتي — عشرة  
ملهم على الحوالات — مائة ملهم على الصر (م) ٢ يجري  
العمل بمقتضى امرنا هذا اعتباراً من ١٥ اكتوبر سنة ١٨٨٧

ببيعها (م) ٨ يكون بيع وشراء القراطيس المذكورة في بورصة  
الاسكندرية حسب اسعار السوق بعرفة البنكا او السيار  
الذي يعينه عموم الادارة لذلك (م) ٩ يقتضي ان يكون مشتري  
او مبيع القراطيس في ذات اليوم الذي يصل به الاذن لمكتب  
بوستة الاسكندرية بشرط ان وصول الاذن المذكور يكون  
قبل الساعة الخامسة مساءً (م) ١٠ يرسل مكتب بوستة الاسكندرية  
بدون اجرة ومثل خطاب ذي قيمة مقررة القراطيس التي يصير  
مشتراها الى مكتب بوستة جهة اقامة المشتري — وعلى  
مكتب بوستة الاسكندرية ان يرفق بالقراطيس المذكورة  
اذن المشتري الاصل بعد ان يوشر عليه من القراطيس التي  
صار مشتراها وحساب العملية (م) ١١ في ثاني يوم المبيع يرسل  
مكتب الاسكندرية لمكتب بوستة جهة اقامة البائع قيمة القراطيس  
بعد خصم خمسة قروش صاغ ميري عن كل ٢٠ جنيه انكليزي  
اسمية ويعيد مكتب الاسكندرية المذكور لمكتب جهة اقامة  
البائع اذن البيع الاصل بعد ان يجرر عليه حسب العملية  
(م) ١٢ ينبغي على مكتب بوستة جهة اقامة المشتري بحال ما  
تصل اليه القراطيس التي صار مشتراها ان يسلمها مرفوقة باذن  
المشتري يصير خصم قيمة القراطيس الحقيقية والخمسة قروش  
صاغ ميري عن كل ٢٠ جنيه انكليزي اسمية من اصل المبلغ  
المسلم امانة لمكتب البوستة وما يزيد بعد ذلك يصير تسليمه  
مع القراطيس للمشتري — اذا كان المبلغ المسلم للبوستة غير  
كاف لسداد قيمة القراطيس والخمسة قروش المقررة عن  
كل ٢٠ جنيه انكليزي اسمية فالمشتري يلتزم ان يدفع الفرق  
قبل استلام القراطيس وعلى اية حالة يجرر المشتري ايضاً  
بالقراطيس على صورة اذن المشتري التي كانت محفوظة طرفه  
ومقتضى ردها لمكتب البوستة — المشتري مخير ان يودع  
قراطيسه امانة طرف مصلحة البوستة وفي هذه الحالة تتكف  
بمقتضى القويونات (م) ١٣ اذا كان لسبب ما لا يسدد المشتري  
حالياً قيمة الفرق الذي يتفق طرفه فله مصلحة البوستة الحق بان  
تبيع القراطيس على حسابه بدون لزوم لانتزاعه مقدماً عن  
ذلك — فابنم من البيع هذه الحالة هو مخصص ابتداء لسداد  
المبلغ المدفوع من المصلحة والصافي بعد ذلك يبقى تحت امر  
المشتري المذكور (م) ١٤ يقتضي على مكتب بوستة جهة اقامة  
البائع بحال ما تصله قيمة القراطيس المبيعة ان يسلمها للبائع  
المذكور بعد خصم خمسة قروش عن كل ٢٠ جنيه انكليزي  
اسمية ويسلمه ايضاً بان واحد اذن المبيع بعد اخذ اتصال  
بالمبلغ على صورة ذاك الاذن المحفوظة بطرف البائع ومقتضى  
عليه ردها لمكتب البوستة (م) ١٥ مصلحة البوستة مسئولة عن  
المبالغ المتسلسلة لها لشراء القراطيس المذكورة وبالمثل عن  
المبالغ التي تنمخ من البيع وفي ما عدا اسباب القوة القاهرة فهي  
مسئولة ايضاً عن توصيل القراطيس ذاتها (م) ١٦ ليست  
مصلحة البوستة مسئولة بالكليّة عن انواع التأخير سواء  
كان في توصيل او تنفيذ اذونات البيع او الشراء ام في توصيل  
القراطيس المتقدم ذكرها او قيمة المبالغ المتحصلة (م) ١٧  
بيتدا العمل بمقتضى هذه اللائحة من اول لوليوسنة ١٨٨٦  
(قرار مجلس النظار بتاريخ يونيه سنة ١٨٨٦) بناء على نص

بوسته — ٠ امر عال صادر في ٢١ ديسمبر سنة ٨٧

بناءً على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هوأت (م) ١ المادة الاولى من الامر العالي الصادر في ٢٩ مارت سنة ١٨٧٩ المتعلق بمصلحة البوستة قد تعدلت كالآتي (م) ١ قد تحددت رسوم الارشاليات التي تنقل بمعرفة مكاتب البوستة من داخلية القطر المصري اليه كما يأتي (اولاً) عشرة مليم عن كل ما زنته خمسة عشر جراماً من المخطابات المتبادلة بين مكتب وآخر اذا كان يخلص رسماً معجلاً وضعف ذلك اذا كان مؤجلاً وكسور الخمسة عشر جراماً تحسب بالكامل (ثانياً) خمسة مليم عن كل ما زنته خمسة عشر جراماً من المخطابات المتصدرة عن يد احد مكاتب البوستة يرسم توزيعها بالدائرة ذاتها الكائن بها المكتب هذا اذا كان الرسم معجلاً وضعف ذلك اذا كان مؤجلاً وكسور الخمسة عشر جراماً تحسب بالكامل (ثالثاً) خمسة مليم عن كل تذكرة بوسطة بسيطة وخمسة مليم عن كل جزء من جزأي التذاكر المدفوع قيمة ردها (رابعاً) واحد مليم عن كل نسخة لا يزيد وزنها عن المائة وخمسين جراماً من المجلات والمطبوعات الدورية هذا اذا كان الرسم معجلاً اما اذا كان مؤجلاً فيكون ضعف الرسم المذكور وكسور المائة وخمسين جراماً تحسب بالكامل (خامساً) اثنين مليم عن كل ما زنته خمسون جراماً من المطبوعات الغير دورية واوراق الاشغال والعيينات التي يكون موضوعها عليها عنوان خصوصي المتبادلة بين مكتب وآخر هذا اذا كان الرسم معجلاً اما اذا كان مؤجلاً فيكون ضعف الرسم المذكور وكسور الخمسين جراماً تحسب بالكامل (سادساً) واحد مليم عن كل ما زنته خمسون جراماً من المطبوعات الغير دورية واوراق الاشغال والعيينات المتصدرة عن يد احد مكاتب البوستة يرسم توزيعها في الدائرة ذاتها الكائن بها المكتب هذا اذا كان الرسم معجلاً وضعف ذلك اذا كان مؤجلاً وكسور الخمسين جراماً تحسب بالكامل (سابعاً) عشرة مليم عن تسجيل كل مراسلة (ثامناً) عشرة مليم عن كل علم استلام ارسالية معجلة (٢م) ابتداء العمل بمقتضى امرنا هذا يكون من اول يناير سنة ٨٨

بوسته — ٠ امر عال صادر في ٢٧ ديسمبر سنة ٨٧

بناءً على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هوأت (م) ١ علاوة الرسم التي قيمتها عشرة قروش المقررة بمقتضى امرنا الصادر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٨٨٧ على كل طرد بوسطة يرسم داخلية القطر سواء كان وارد من جهات الوجه القبلي فيما وراء اصوان او صادراً منها قد صار تنقيصها الى خمسة قروش (م) ٢ باقي نصوص امرنا الصادر في ١٨ يناير سنة ١٨٨٧ تبقى على ما هي عليه

بوسته — ٠ امر عال صادر في ٢٤ ابريل سنة ٨٨

بناءً على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هوأت (م) ١ الفقرة الثانية من المادة الثالثة من امرنا الصادر في ٢٧ مارت سنة ١٨٨٦ المتعلق بنقل طرود البوستة المؤمن على قيمتها (سيكورتاه) او غير المؤمن على قيمتها تعدلت على الوجه الآتي (ي) تحصل على الطرود المؤمن على قيمتها رسم قدره ٢ مليم عن كل جنيه مصري واحد او عن كسور الجنيه الواحد من القيمة المؤمن عليها وذلك خلاف الرسم الاصلي (م) ٢ يتبع الاجراء بموجب امرنا هذا ابتداء من اول مايو سنة ١٨٨٨ بوسطة — ٠ ترجمة امر عال صادر في ١٢ فبراير سنة ٨٩ (١٢ ج سنة ١٢٠١)

بناءً على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظر وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ ممنوع اصطناع وبيع ونقل وتوزيع كافة المطبوعات او الاستمارات التي تكون هيئتها الظاهرة مشابهة لرسوم واختام مصلحة البوستة والتلغرافات المصرية او مصلحة بوسطة وتلغرافات البلاد الداخلية في اتحاد البوستة مشابهة تسهل قبولها بدلاً من الاوراق المقلدة معها كانت الكيفية التي عملت بها تلك المطبوعات او الاستمارات (م) ٢ يعاقب من يخالف نص المادة السالفة بالسجن من خمسة ايام الى ستة اشهر ويدفع غرامة من جنيه واحد الى ثمانين جنيهاً (م) ٣ تضبط لجانب الحكومة المطبوعات او الاستمارات مع الصفائح والمواد التي تكون استعملت لاصطناعها

بوسته — ٠ ترجمة امر عال صادر في ٢ نوفمبر سنة ٨٩

بعد الاطلاع على امرنا الرقيم ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٠٥ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٧) وبناءً على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هوأت (م) ١ الرسم الاضافي الذي قيمته خمسة قروش المقرر بمقتضى امرنا المشار اليه قبل على كل طرد بوسطة يرسم داخلية القطر سواء كان مرسلًا لجهات الوجه القبلي الواقعة فيما وراء اصوان او صادراً منها صار الغاؤه (م) ٢ صار تنقيص معظم وزن الطرود المذكورة الى ثلاثة كيلو غرامات

ملحوظات

الاصلي من وجود القسائم هو ان احدى النسخ تصرف والاخرى تفضل بالدقتر حفظاً لاصلها خصوصاً وانه غير ممكن وضع الختم الابيض الاعلى للنسخة الاولى فقط ولا يصح اعطاء النسخين احداها تكون مخنومة والاخرى بدون ختم ولا غمرة بوجود دقتر حالة عدم ابقاء شيء فيه وانه بذى الواسطة يرى لزوم صرف القسيمة البرانية المخنومة بختم المالية الابيض بالاثمان وابقاء القسيمة الجوانية بالدقتر حفظاً للاصل ومرغوب انه مع الموافقة يتحرر لفروع الداخلية بالاجرا هكذا من ابتدى سنة ٨٣ وتقاد لاجرا ما هو مقتضى وانها حررت للمحقانية بما لزم عن هذا الخصوص وحيث لمناسبات التي توضح ترااى موافقة الاجرا على وجه ما اوضحته المالية فقد تحرر في تاريخه لمن لزم بذلك وهذا لحضرتكم لمراعاة الاجرا بمقتضاه

بوغاز — { ترجمة منشور صادر من نظارة الخارجية الى حضرات القناصل الجنرالية بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٨٨٠ (غمرة ١٠٨) }

لا يخفى على جنابكم ان الحكومة الخديوية اجرت ببوغاز ابراهيم بالسويس اشغالا مهمة وتحملت لادارته ولوازمه مصاريف جسيمة ولم تحصل لغاية الآن على تعويض مصاريفها فلما تأملت الحكومة في هذا الامر قرأ رأي مجلس النظار على وضع التعريفة المرفوعة بهذا الموضع بها العوائد التي يصير اخذها من الآن فصاعداً على الوابورات التجارية الواردة لهذا البوغاز وتنتفع بالارصفة والحيطان التي صار انشاؤها وتلك التعريفة يكون العمل بمقتضاها من ابتداء غرة مايس القادم ولا حاجة لان احيط علم جنابكم ان هذا المبلغ هو واه جداً وارجوكم ان تساعدونا باعلان هذا الامر لتبنيكم في الوقت اللازم والتأكيد باجراء تنفيذها فندم (صورة التعريفة المرسلة مع المنشور المذكور)

اعلاه الى ديوان عموم البوغازات والفنارات (عوائد هويس وعوائد تفريغ وعوائد ريس البوغاز بمينة ابراهيم عوائد هويس خلاف الهويس المعدل لتعمير المراكب ١٠٠ قرش عن كل يوم او جزء من يوم بما فيه ايام الدخول والخروج (عوائد تفريغ) ٥ قروش عن كل عملية تفريغ على اي رصيف كان او اي مولص كان عن كل تونيلطة تجارية — وبعد اربع جمع

اما الطرود المرسلة لرجال العسكرية المقيمين على الحدود فيبقى معظم وزنها خمسة كيلو غرامات (م) ٣ يصير العمل بمقتضى امرنا هذا اعتباراً من اول ديسمبر سنة ١٨٨٩

بوستة — { ترجمة امر عال صادر في ٤ مارث سنة ٨٩ (٢٢ رجب سنة ١٣٠٦) }

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوآت (م) ١ المراسلات الصادرة من صف ضباط وانفار الجيش المصري الذين تحت السلاح او الواردة اليها قد تقرر عليها رسم وقدره خمسة مليم عن كل مراسلة خالصة الاجرة وقرش صاغ في حالة عدم التخليص عليها وذلك عن المراسلات التي لا يتجاوز وزنها خمسة عشر جراماً (م) ٢ اما المراسلات المذكورة انفاً التي يتجاوز وزنها خمسة عشر جراماً فتؤخذ عليها الرسوم المقررة على امثالها من مراسلات العموم (م) ٣ تكون احكام امرنا هذا مرعية الاجراء اعتباراً من اول ابريل القادم بوستة — (ر) فك الاختام (قق ١٤٥ — قاضي التحقيق) (قج ٦٤ — وابور — الملحق

بوصلة احضار — { منشور من نظارة الداخلية في ٢ صفر سنة ١٣٠٠ (١٣ ديسمبر سنة ٨٢) }

بشان ما يتعلق ببوصلات الاحضار وما ترااى للمالية في ذلك لما علمت المالية ان مطبعة بولاق ارسلت لضبطية اسكندرية دفاتر ببوصلات احضار كل فرخ منها اثنا عشر بوصة ستة جوانية ومثلها برانية وهي المخنومة بختم المالية الابيض وتبين لها ان المحاكم الشرعية جارية صرف الاثني بالاثمان حسب منشور الحفانية ومحافظة سكندرية كانت استفهمت من المالية عما يتبع سيف ذلك فلناسبة ما ترااى لها من عدم موافقة ما ذكر لما هو جار بضبطية مصر ومديرية المنوفية اذ الجاري بها هو عدم صرف القسيمة الجوانية قد كانت تخابرت مع الداخلية عند ذلك وبناء على ما صدر لها منها بتاريخ ٢٠ شوال سنة ١٢٩٨ بلزوم صرف العلم والقسيمة بالاثمان بجهات الادارة ايضاً حسب الجاري بالمحاكم الشرعية قد نشرت لجهات الاقتضاء باتباع الاجراء على هذا الوجه والآن وردت منها افادة رقم ١٨ محرم سنة ١٣٠٠ غمرة ٣٢٦ حاصلها ان الغرض

ملفوظات

من الإقامة يصير تنزيل هذه العوائد الى عشرين فئة  
عن كل تونيلاطة في كل جمعة (دخول) (عوائد ريس  
البوغاز) ٣٠٠ قرش من الموردة البرانية الى الهويس  
المعد لتعمير المراكب — ٣٠٠ قرش من الموردة البرانية  
من هويس الى هويس آخر ١٠٠ قرش من هويس الى  
هويس آخر (خروج) (عوائد ريس البوغاز)  
١٠٠ قرش من هويس الى هويس آخر او من الهويس  
للخارج — ٢٠٠ قرش اذا كان الوابور ذاته ما دفع  
دخولية — (حاشية) حركة الماكينات والوابور  
عموماً تكون تحت ملاحظة ومسئولية القبطان  
بوغاز — (ر) مينا

بوليس — (١) منشور صادر من نظارة الداخلية في ٢٢  
(١٢٠٠ سنة ١٣٠٠) (٢١ مارس سنة ٨٢)  
لما كانت الغاية المقصودة من ترتيب عساكر الجندرية  
بالاقاليم انما هي حفظ نظام الضبط والربط واستتباب  
الامن والراحة العمومية فقد تراأنا واستحسن سعادة  
الباشا قومندان عموم الجندرية والبوليس ان العساكر  
الذين رتبوا والحالة هذه بالمديريات يجرون المرور  
ليلاً بصفة داوريات (عسن) في حدود النقط  
المعينين بها بالمرركز لتفقد احوال الضبط والامنية  
واذا وجدوا من بعد الغروب بساعة اشخاصاً مارين  
من طرق غير معتادة او من طرق معتادة ولكن يرى  
فيهم شبهة كونهم من اللصوص والمهربين ففي الحال  
يجرون ضبطهم وتوصيلهم الى المركز حتى انه  
بمعرفة تجرى امرهم ومن تتأكد فيه الشبهة منهم  
يصير توصيله للمديرية لمعرفة المركز والذي لم ير فيه  
شبهة يصير اخلاء سبيله وكذلك من يوجد ماراً ليلاً  
اونهاراً حامل سلاح ولم يكن بيده رخصة من  
الحكومة بحمله فيصير ضبطه بسلاحه وارساله للمركز  
الحكومة ويصير اشعار ضابط الجندرية عنه بوقته  
وهذا فيما عدا خفراء النواحي ومشايخ التوبة المصح  
بحملهم السلاح بموجب تذكرة توجد بأيديهم من  
وكذلك اذا وجدت العساكر المذكورة في اثناء  
المرور مشاجرة او غابة او سماعوا صياحاً فيتوجهون حالاً  
لجهة ما يكون فيه ذلك ويجرون ما فيه حسمه حتى

(١) اطلب في المحقق الذي على التاموس القوانين القديمة الصادرة في شان البوليس

انه بهذه الاجراءات يرتدع من يكون موجوداً من  
الاشقياء والمصوص وتتوفر شروط الامنية في كافة انحاء  
الجهات وحيث انه من الاقتضاء الاجراء على وجه ما  
ذكر ادارةكم فلزم تحريره بذلك وفي تاريخه  
كتب لباقى المديرات وصار اخطار سعادة قومندان  
عموم الجندرمه بماتوض لاجل نشره الى ضباط الجندرمه  
بوليس - { منشور من نظارة الداخلية في ٢٧ ذا سنة  
١٣٠٠ (٥ ابريل سنة ٨٢)

قد بلغنا ان بعض الجهات مجرون استعمال عساكر الجندرية في توصيل المكاتبات من وإلى الجهات على ان هذا ليس من خصائصهم فان وظائفهم هي المحافظة على الراحة والامن العمومي واجراء الداوريات وخدمات القره قولات وخفر الخزن واداء خدمات الطوبىجة وخفر السجن وما اشبه ذلك من الخدمات المتعلقة بالضبط والربط فلهذا وكون من المعلوم ان كل جهة موجود فيها قواصة عرب وسعاة مخصوصون لتوصيل المكاتبات من الجهات لبعضها فيقتضي انه اذا كان جارياً بالمديرية ادارة تكم استعمال عساكر الجندرية في اشغال غير متعلقة بوظائفهم التي توضحته يتأكد منع تكليفهم بما لا يخصهم لاجل قيامهم بتادية وظائفهم كما هو لازم

بوليس — { منشور من نظارة الداخلية في ١٥ شعبان  
سنة ١٣٠٠ ( ٢١ يونيه سنة ١٨٨٢ )

حيث انه من المعلوم ان تعيين عساكر الجندرية ما هو الا لاستدامة الضبط والربط وتوطيد الامن والراحة العمومية بسائر انحاء وبلدان الحكومة الخديوية المصرية — وفي هذه الايام قد بلغنا ان البعض من الناس يجترؤن على معارضتهم في تنفيذ مقتضيات الاجراءات المشوطين بها مع ان هذا الامر لو كان واقعياً لكان موجباً لان يحول بينهم وبين الوصول الى اداء واجباتهم هذه الذي هو المقصود من تعيينهم في الجهات — فقد حررنا هذا نكم لاجل ان تبادروا باجراء التاكيدات القوية على عمد ومشايخ القرى والنواحي بعدم وقوع امر مثل هذه التعرضات المضرة بالصالح العام واجتنابهم اياها كلياً واعلانهم بان من يقدم منهم او من اهالي بلادهم على ذلك يعاقب بأشد الجزاء

## ملحوظات

بوليس — { منشور من نظارة الداخلية في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٤ سبتمبر سنة ٨٢) }

حيث علم لنا ان بعض جهات الادارة حاصل منها مخابرة مصلحة الجندرية وبوليس مباشرة فيما يخص بعسكر الجندرية ومتعلقاتها على ان هذا مما لا ينبغي اجراؤه اذ ان تلك الجهات ومصلحة الجندرية هم بالتبعية لنظارة الداخلية وضروري تقديم الطلبات اللازمة للجهات الى النظارة لاجل النظر فيها واحاطتها بكليات وجزئيات اشغال فروعها والاقرار منها على ما يوافق اجراؤه فينبغي انه من الآن فصاعداً تصير المراعاة لعدم المخابرة من طرفكم مع تلك المصلحة في مطلق شيء مباشرة بدون واسطة الداخلية كما هو لازم بوليس — { منشور من نظارة الداخلية في ٥ ذى سنة ١٣٠٠ (١٧ أكتوبر سنة ٨٢) }

حيث ان القصد من منشورنا الصادر بتاريخ ٢٢ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ بشأن مخابرتكم مع مصلحة الضبط وبوليس لم يكن منع المخابرات معها كلياً بل في الامور والاجراءات المهمة فاللازم ان تجاوبونا عن كافة المكاتبات التي تحرر منها اليكم كالعادة اما المسائل والاجراءات المتعلقة بالمصلحة المذكورة التي ترغبون اتخاذها او تقريرها وفيما يتعلق بترتيب العساكر وزيادة مقدارهم او تقليله وما اشبه ذلك فتخابرون عنها نظارة الداخلية ومنها تعطى التعليمات اللازمة الى سعادة مفقش عموم المصلحة المذكورة ولزم تحريره تم للعلمية والاجراء كذلك بحيث ان كافة ما يخص بالمسائل الجزائية يصير اتباع الاجراء فيه كما كان جارياً بين وبين تلك المصلحة بوليس — { منشور من نظارة الداخلية في ٥ ذى سنة ١٣٠٠ (١٧ أكتوبر سنة ٨٢) }

كافة المسائل المتعلقة بتنظيم البوليس والجندرية وواجبات متوظفيها ورجالها وكيفية سيرهم واجراءاتهم جميع ذلك جاري النظر فيه بعرفتنا وهذا موجب الان لتأجيل نشر الاوامر القطعية النهائية المتعلقة بهذا الصدد انما الحين ما يتم ذلك ينبغي عليكم نظراً للتسهيل الاشغال وسيرها بطريقة فعالة مع بقاء السلطة الادارية جميعها في ايديكم بجميع الجهات التابعة لادارتكم انه في جميع الامور التي تستدعي اصدار تعليمات منكم

الى رجال البوليس والجندرية تعطون تلك التعليمات عند الامكان الى الضابط المتراأس عليهم بالجهات والمراكز التابعة لكم حتى بهذه الوسيلة يكون هو المستول في تنفيذ اوامركم بغاية التفصيل والدقة بحسب مرغوبكم وتكون اعمال رجال البوليس والجندرية واجراءاتهم جارية تحت مراقبة وملاحظة ضابطهم رؤساً واذا حدث امر مهم يستلزم سرعة اجراء اللازم وكان الضابط المذكور غائباً فمن كل معلوم ينبغي لكم اصدار الاوامر اللازمة عن ذلك لمن يلزم من رجال البوليس والجندرية مع اخطار الضابط المذكور بقدر الامكان بكافة ما يصير اتخاذه من الاجراءات فيما يتعلق باشغال البوليس والجندرية وبذلك يتمكن الضباط المذكورون من اجراء تنفيذ اوامركم تنفيذاً تاماً ومن الملاحظة والمراقبة على اعمال الرجال التابعين لهم والامل ان تعتنوا كل الاعتناء في الاجراء كما ذكر

بوليس — { منشور من نظارة الداخلية في اول ربيع الثاني سنة ١٣٠١ (٣١ ديسمبر سنة ٨٢) }

قد علم للداخلية ان بعض حضرات المديرين اصدروا مكاتبات من طرفهم لحكمداري البوليس الموجودين بدائرة مدير باتهم بقصد استعمال العساكر في شؤون خارجة عن اجراءات الضبط والربط وحيث ان الذكر يتو الخديوي الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ الشامل لسير اجراءات البوليس لا يجوز استعمال اولئك العساكر من قبل جهات الادارة في امر يكون خارجاً عن ادارة الضبط والربط فلاجل عدم العدول عما اشتمله واتباع نصوصه تروا موافقة النشر للجهات الادارية بالاجراء هكذا وما ان اقتضت الحالة لزوم اشتغالهم بامر خارج عما بدا ذكره مثل تشريفات في ايام المواسم وما اشبه ذلك فقبل التحرير من جهة الادارة لحكمدارهم باعدادهم لهذا الامر يحصل الاتفاق معه وبمعرفة يجري استحصاال الامر من عمومهم ويجري به موجه وبناء عليه قد كتب في تاريخه لمن لزم بذلك ومن الجملة هذا تم لتبعوه تحريراً في غرة ربيع الثاني سنة ١٣٠١ بوليس — { امر عال رقم ٢ راسنة ١٣٠١ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣) }

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظارة امرنا بما

هوات (م) ١ التغييرات الآتية يصير اجراءها في ترتيب الجندرمة والبوليس من غرة يناير سنة ١٨٤٤ (اولا) قوتا الجندرمة والبوليس الموجودين بالقطر المصري تصيران قوة واحدة تسمى بالبوليس اي الضابطة المصرية (ثانيا) صار تقسيم البلاد المصرية الى ثلاثة اقسام وهي قسم الاسكندرية ومركزه الاسكندرية وقسم المحروسة ومركزه المحروسة وقسم اسيوط ومركزه اسيوط (ثالثا) كل من الاقسام المذكورة يشمل الجهات الآتي بيانها (قسم الاسكندرية) الاسكندرية . رشيد . دمياط . مديرية البحيرة . مديرية المنوفية . مديرية الغربية . مديرية الدقهلية . (قسم المحروسة) المحروسة . العريش . بورسعيد . الاسماعلية . السويس . مديرية الشرقية . مديرية القليوبية . مديرية الجيزة . مديرية بني سويف . مديرية الفيوم . (قسم اسيوط) مديرية اسيوط . مديرية المنيا . مديرية جرجا . مديرية قنا . مديرية اسنا .

**البوليس الاساسي اية الضابطة الاساسية** (رابعا) قد جعل لكل قسم نائب مفتش عموم البوليس منوط به ادارة البوليس في ذلك القسم (خامسا) يكون مع نائب المفتش العمومي على الاقل مفتش واحد وطني واخر اوروباوي يساعدانه في الاعمال (سادسا) يكون ايضا في كل مديرية مفتش بوليس ويكون مركز اقامته بمحل المديرية (سابعا) قد جعل ايضا خلاف من ذكروا مفتش بوليس في البلاد الآتي ذكرها ومركز اقامته المحافظة وها هي اسماء البلاد الاسكندرية والمحروسة وبورسعيد والسويس ودمياط ورشيد والاسماعلية والعريش (ثامنا) المتوظفون المذكورون بالمادة السالفة مسئولون امام رؤسائهم التابعين هم لهم عن نظام الانفار الذين تحت ادارتهم وبوليس من حدود وظائف المديرين والمحافظين الداخلة في نظامات الانفار المذكورين (تاسعا) المديرين والمحافظون يكونون مسئولين امام الحكومة عن حفظ الامن والراحة في الدائرة التابعة اليهم (عاشر) لا يجوز ان تعطي اوامر للبوليس من احد خلاف المديرين او المحافظين بل يجب ان تكون تلك الاوامر صادرة من المذكورين الى مفتش بوليس المديرية او البلدة وعلى المذكور ان يبلغها الى البوليس الذي تحت ادارته

(حادي عشر) عند الامكان يجب ان الاوامر المهمة تعطي كتابة بدفتر يخص لذلك انما في الاحوال الغير اعتيادية لا مانع من اعطائها شفاهاً او كتابة على نفس النقارير الخصوصية التي تقدم من مفتش المديرية او البلدة الى المدير او المحافظ (ثاني عشر) من واجب بوليس كل جهة ان يكونوا عالمين بكامل ماهو جاري في جهتهم من الامور المتعلقة بالضبط والربط وعليهم ان يقدموا بذلك نقارير الى مفتش المديرية او البلدة وعلى المفتش المذكور ان يحيط حاكم الجهة علماً بما تقدم اليه (ثالث عشر) اذا حصل جنائية او تعد فاحش يجب على البوليس الاقرب ان يحقق ذلك ويجري ما يلزم وان يعرض حالاً عن كافة ما حصل الى مفتش المديرية او مفتش البلدة الذي يجب عليه ان يعرض ذلك الى المدير او المحافظ ثم ان المفتش او من ينوب عنه في حال غيابه ينفذ الاوامر التي تصدر من المدير عن ذلك كما انه يكون مسئولاً عن تنفيذ تلك الاوامر بسرعة وتبصر (رابع عشر) على مفتش كل جهة ان يقدم الى حاكمها تقريراً يومياً عن الوقائع التي وصلت اليه مما يختص بالضبط والربط (خامس عشر) ضبطية المحروسة تلغى من اول يناير سنة ١٨٤٤ وماورها يكون محافظ المحروسة انما وظيفته تكون مشتملة على مصالح المحافظة وعلى امور الضبط والربط وضبطية اسكندرية تلغى باكملها في اليوم الخامس عشر من الشهر المذكور وضبطيات باقي الجهات تلغى في يوم غرة فبراير سنة ١٨٤٤ القادم والاشغال التي كانت تختص بالضبطيات المذكورة يجري تأديتها بمعرفة البوليس طبقاً للاوامر التي تعطي اليه من المديرين والمحافظين بواسطة مفتش المديرية او البلدة (سادس عشر) في حالة ما اذا كان احد المديرين او المحافظين غير مرض من تصرف مفتش واحد الضباط او الانفار الذين تحت ادارته فعليه ان يخبر نائب المفتش العمومي بذلك القسم (سابع عشر) الغاية المقصودة مما توضح هي ان تكون مادة الضبط والربط بالمديرين والمدن منوطة بقوة بوليس منتظم ويكون امرهم تحت ادارة ضباطهم الذين هم مسئولون عن تنفيذ اوامر المديرين والمحافظين بغاية الدقة (ثامن عشر) اول واجب يؤديه البوليس من دون

## ملحوظات

براءة الساحة تعلن في الحال (م) ٦ جلسات القومسيون لانتكون علنية وانما يجوز قبول الاشخاص ذوي الشأن في الدعوى بالجلسة بعد الاذن لهم من المفتش العمومي (م) ٧ يحضر المفتش لأئحة عمومية للتأديبات الادارية في الضابطة وهذه اللائحة تصير مرعية الاجراء وتجري احكامها على رجال الضابطة العمومية بعد التصديق عليها من ناظر داخلية حكومتنا وللمفتش العمومي اجراء تعديلات او تغييرات في هذه اللائحة في المستقبل بعد التصديق عليها ايضاً من ناظر الداخلية (م) ٨ تعيين الشخص الذي تحال اليه وظيفة مفتش العموم في اي وقت من الاوقات هو من خصائص ناظر الداخلية

بوليس — { منشور من نظارة الداخلية بما صدره الامر العالي بتاريخ ٢ ربيع الاول سنة ٢٠١ (٩ يناير سنة ١٨٤٤) }

المسطر بهذا صورة الامر العالي الصادر بتاريخ ٢ ربيع الاول سنة ١٣٠١ ووردت صورته لنا بافاة من رئاسة مجلس النظار رقم ٥ الجاري غرة ٢ بايجاد وترتيب البوليس بالقطر المصري والغاء الضبطيات بألكيفية المينة فيه فلاجل المعلومية بما اشتمل عليه واجراء مقتضاه لزم الشرح — ١٠ ربيع الاول سنة ٣٠١ بوليس — { منشور من نظارة الداخلية في ٧ راسنة ٢٠١ (١٦ يناير سنة ١٨٨٤) }

مرسل مع هذا عدد نسخة من الاعلان المحرر من جناب انسبكتر جنرال البوليس المتضمن اعلان من يرغبون الاستخدام باختيارهم بالبوليس المصري وشروط الاستخدام القصد اعلاانه للاهالي وتعليق نسخ منه على الحيطان بالمواقع اللازمة لتيسر لعموم اهالي المديرية معلومتهم به حتى ان كل من يرغب منهم الاستخدام بالبوليس باختياره يتوجه لطرف مفتش البوليس بالمديرية لاجراء المستلزم حسبما صدرت له الاوامر وعلى هذا اقتضى تحريره الاجراء على وجه ما توضح وفي تاريخه تحرر لباقي المديرية بهكندا اعلان مهم — (ترتيب رجال الضبطية الخطرية)

كافة الاشخاص الذين يرغبون الاستخدام باختيارهم في البوليس المصري يصير قبولهم بالشروط الآتي ذكرها وهي (اولا) الماهية التي تعطى ابتداء لكل

انتظار صدور اوامر عنه هو حفظ الراحة ومنع وقوع الجنايات ولذلك يجب عليه عند حدوث امر ما ان لا يوخز عمله لحين عرض الواقعة على المفتش بل يقتضي ان يجري اللازم بحسب ما تقتضيه الاصول ثم يعرض عن الواقعة (تاسع عشر) على مشايخ البلاد ان يعلنوا بالحال اقرب نقطة بوليس بكل جنانية جسيمة تحدث في جهتهم مثل قتل او سرقة او فتنه او تعديات خطيرة وبكل اخبارية تخص ببجناية يخشى حدوثها كما انهم يفيدون عن الطرق المؤدية لاستتباب الراحة (عشرون) كمية البوليس الذي سيتعين بكل نقطة في مديرية او مدينة يقرر فيما بعد وقد يجوز في الامور المستعجلة نقل البوليس من نقطة الى اخرى بامر المدير او المحافظ لاستقرار الراحة العمومية انما يقتضي رجوعهم الى محلاتهم باقرب ما يمكن من الزمن والامر الذي يصدر بهذا النقل يتحرر الى مفتش الضابطة بالمديرية او البلدة ويعلن في الحال من المفتش المذكور الى نائب المفتش العمومي بالقسم

بوليس — { امر عال رقم ٢ را سنة ٢٠١ (٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢) }

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوآت (م) ١ جميع رجال الضابطة المصرية الذين درجتهم ادنى من درجة مفتش ثاني يحاكون على ما يقع منهم من الخطا في اداء وظائفهم امام قومسيون مركب من ضباط الضابطة المصرية (م) ٢ يتشكل هذا القومسيون من رئيس ومن اثنين او اربعة اعضاء ويصير انعقاده بمعرفة المفتش العمومي الذي له ان يقرر عدد الاعضاء على حسب اهمية الحالة (م) ٣ يسوغ لهذا القومسيون الحكم بجزاء واحد او اكثر من الجزاءات الآتية وهي (اولا) الحبس في سجن مصري لمدة لا تتجاوز ستة شهور مع الاشغال بشغل جبري او بدونه (ثانيا) التنزيل من درجة الى درجة ادنى منها (ثالثا) الرف من خدمة الضابطة (م) ٤ المرافعة امام القومسيون تكون بالكتابة واحكامه لا تنفذ الا بعد التصديق عليها من المفتش العمومي (م) ٥ الاحكام المشتملة على عقوبات لا تعلن الا بعد التصديق عليها من المفتش العمومي والتي تشتمل على

شخص خطري يلحق في الخدمة ١٢٥ قرشاً شهرياً خلاف اللبوسات المقررة مما جمعه (ثانياً) الاشخاص الخطيرة لا يصير ارسالهم للخدمة في السودان ولا خارجاً عن القطر المصري ويعطى لكل منهم تذكرة مبين بها ذلك (ثالثاً) في اثناء خدماتهم في البوليس لا يصير طلبهم للاستخدام بالجيش (رابعا) محاكمة البوليس الخطري تكون بمقتضى قوانين البوليس فقط ولا يحاكون بالقوانين العسكرية (خامساً) يسوغ للبوليس الخطري ترك الخدمة في اي وقت كان بناء على تصريح من مفتش عموم البوليس كما انه يسوغ لهم ترك الخدمة بدون تصريح بشرط ان يعلنوا بذلك من قبل ثلاثة شهور (سادساً) يقتضي ان كل شخص خطري يكون طوله لا اقل من ١ متر و ٦٢٥ ملليمتر اعني ٥ قدم و ٤ بوصة وصحته جيدة وطواره حميدة وسنه من ١٨ الى ٣٠ سنة (سابعاً) حضور الاشخاص الراغبين الاستخدام في هذه الخدمة من جهات الاقاليم يكون الى مركز المديرية المقيمين فيها او التابعين لها ولمفتش البوليس في تلك المديرية حتى اذا حصل قبولهم يجري دفع مصاريف انتقالهم منها الى المحروسة والراغبون لذلك بالمحروسة يتوجهون مباشرة الى محل تفتيش عموم البوليس (ثامناً) الاشخاص الخطيرة الذين لهم المام بالكتابة والقراءة يتسهل عليهم الترقى الى درجة اعلى — تحريراً في ديسمبر سنة ٨٣ بوليس — { منشور من نظارة الداخلية في ١٢ رجب سنة ١٣٠١ (٨ مايو سنة ١٨٨٤) }

ان بعض النظارات والمصالح والمديرية و جهات الادارة تخبر مفتش عموم البوليس بالمحروسة في مواد مثل طلب اعلان مضابط صادرة في حق اشخاص و طلب ضبط بعض اشخاص عليهم قضايا وتحقيق ورثة اناس متوفين والتحري للوقوف على معرفة ورثة بعض اشخاص يوجدون غرقى بالبحر مجهولي الاسم والجهة والتحري عن ارباب بعض حيوانات توجد بلا صاحب كالحمير ونحوها وغير ذلك من الاشياء الجزئية التي لا لزوم للخبرة رأساً في شأنها مع المفتش العمومي بل تكون الخبرة عنها من جهات الطلب مع مفتشي بوليس المديرية او المحافظات او اقسام البوليس الثلاثة المذكورة بالذكريتو الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة

١٨٨٣ وهي قسم بوليس اسكندرية وقسم بوليس مصر وقسم بوليس اسبوطاى اذا ارادت احدى الجهات المخبرة في شئ ما من هذا القبيل فتكون المكاتبه عند منها الى بوليس المديرية او المحافظة او مع جناب ديوقى انسبكتريجنرال بوليس القسم الواقعة في دائرته تلك الجهة حتى يمكن مباشرة اجراء اللازم عن الامر المشتملة عليه المكاتبه في وقت صدورها بخلاف ما اذا حصلت المخبرة عنه مع المفتش العمومي مباشرة فانه ربما يترتب على ذلك تأخير في بعض الامور المهمة لعدم وجود الوقت الكافي لحصول المخبرة عنه مع ديوان المفتش العمومي ومنه لقسم البوليس الخاص به ذلك فلا يجتناب ما عساه ان يحصل من التأخير في اي امر خصوصاً في الامور ذات المواعيد ينبغي ان المكاتبات تكون من جهاتها لاقسام البوليس المذكورة او مع مفتش بوليس المديرية او المحافظات لانجاز ما تشتمل عليه من الطلبات في اوقاتها كما هو لازم وفي تاريخه تحرر للجهات عمومياً عن ذلك وبالجملة هذا تكمل للتنبيه بالاجراء كما ذكر

بوليس — منشور من نظارة المالية في ٢١ يونيو سنة ٨٤ من حيث ان ماهيات خدمة البوليس بالمرأز والاقسام سيكون صرفها من خزينة المديرية فيقتضي اتباع الاجرا في ذلك على حسب ما ياتي — في يوم ٢٥ من كل شهر يرسل مامور البوليس بالمرأز والاقسام الى مفتشي البوليس بالمديرية كشوفة (استمارة نمرة ١٧١) بالمبالغ المنظور لزومها لكل مركز او قسم لصرف الماهيات الشهرية المستحقة لخدمة البوليس فيوضحون بها (اولاً) الرتب (ثانياً) العدد المفقون من كل رتبة (ثالثاً) العدد الحقيقي الموجود وقت تقديم طلب الصرف (رابعا) مقدار المبلغ المطلوب لصرف ماهيات الشهر الجاري — يوقع مامور البوليس بالمرأز والاقسام على الكشوفة المذكورة بعد وضع التاريخ عليها ويوضحون بها بالكتابة مقدار المبلغ اللازم لصرف ماهيات رجال البوليس التابعين لهم فمن بعد مراجعة هذه الكشوفة بمعرفة مفتش البوليس بالمديرية وتحققه ان ماموري المرأز والاقسام لم يطلبوا الا المبالغ اللازمة يؤثر عليها بالصرف من



## ملحوظات

بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٨٨٤ نمرة ٤٨ ان بعض عمد ومشايخ البلدان اعتادوا على ان يوسطوا عساكر البوليس في قضاء اشغالهم الشخصية وحيث ان هذا ليس من اختصاصات هؤلاء العساكر كما انه يؤدي لكثير من الاشكالات فرفعاً لهذه المحذورات وبناء على ماتطلبه واوضحه التفتيش في مكاتبة بادية الذكر قد كتب في تاريخه لمن لزم بما اقتضى عن ذلك ومن الجملة هذا لخصرتكم على امل بذل الهمة في التاكيد مشدداً على جميع عمد ومشايخ واهالي جهة طرفكم عموماً بان يتجنبوا توسط عساكر البوليس في اشغالهم الخصوصية ومن يقدم منهم على مخالفة ذلك يحاكم قانوناً كما ان تفتيش البوليس اعلن العساكر المذكورين بواسطة ضباطهم بان من يتجاوز منهم حدوده ويتداخل فيما هو خاص بذات الاهالي يحاكم ايضاً على ذلك بوليس — { منشور من نظارة الداخلية في ١٩ ل سنة ١٣٠١ (١٢ اغسطس سنة ١٨٤)

انه بناء على ان بعض حضرات مديري قبلي تطلب من الداخلية صدور ما يتبعه في تطلب ماموري البوليس والصحة بجهاته تنفيذ ما يتعلق باموريتهم من المواد المدونة بقانون العقوبات الجديد شاملة امور المخالفات الصحية والتجريمات ولكون هذا القانون خاصاً بالمحاكم الاهلية المستجدة وبجالة عدم تشكيلها بعد في الوجه القبلي لايسوغ تنفيذه قد جرت المخاطبة في ذلك بين ما هنا وادارة مصالح الصحة العمومية وتفتيش عموم البوليس واخيراً وردت للداخلية مكاتبتان احدهما من الصحة نمرة ٣٤٢ بانها بناء على امر الداخلية الصادر لها في ٢٤ شعبان سنة ١٣٠١ حررت لحكام باشية قبلي بعدم سريان العمل هناك في الحالة الراهنة على مقتضى مواد ذلك القانون المختصة بالمخالفات الصحية والاخرى من تفتيش البوليس نمرة ٦٤ بانه حرر لاقليمي مصر واسيوط بعدم تداخل قوة البوليس بجهاتها في امر التجريم وان يكونوا تحت اوامر حضرات المديرين وعليهم تنفيذها حالاً ويراد اجراء المستلزم نحو ما تحصل من التجريم سواء كان بتوريده الخزينة بالاضافة للايرادات او رده لاربابه وحيث ان هاتين المصلحتين قد حررتا

خزينة المديرية فالمديرية ليس لها ان تجري ادنى مراجعة على الطلبات التي تقدم لها من المفتش اذ انه هو وحده مسئول عن مراجعة الطلبات المقدمة له من ماموري المراكز والاقسام التابعين له بل عند تحرير الاذن باعتماد الصرف يوقع عليه باشارة الباشكاتب وختم المدير او مامور المالية — يحمر مندوب مامور المركز او القسم الايصال بالمبلغ المنصرف له على ذات الكشف الذي يرسل شهرياً الى ادارة عموم الحسابات كمستند عن المبالغ المنصرفة من المديرية لحساب البوليس — ولاجل ان يكون صرف ماهيات خدمة البوليس جارياً على نمط واحد يجب على المفتش ان يستعمل ذات الاستمارة نمرة ١٧١ المذكورة قبل قبض ماهيات خدمة قسم عموم البوليس بالمديرية — يجب على ماموري المراكز والاقسام تاييداً للصرف ماهيات رجال البوليس التابعين لهم ان يحجروا شهرياً كشفاً (استمارة نمرة ١٧٢) بالماهيات المستحقة وبعد ان يوقعوا عليه يرسلونه الى مفتش البوليس بالمديرية من بعد مضي الشهر بخمسة ايام على الكثير — يجب على المفتش عند ما ترد اليه جميع كشوفات ماهيات البوليس من المراكز والاقسام التابعة له ان يحجر عنها كشفاً اجمالياً (استمارة نمرة ١٧٣) يورد فيه ايضاً بيان الماهيات المنصرفة الى خدمة قسم عموم البوليس بالمديرية — فهذا الكشف (استمارة نمرة ١٧٤) مع جميع كشوفات المراكز والاقسام والمستندات التي تتعلق بها بصير ارسالها الى ادارة عموم الحسابات بحيث يكون وصولها اليها من بعد انتهاء الشهر المنصرفة ماهياته بعشرة ايام على الكثير — اذا كان المبلغ المنصرف الى مفتش البوليس بالمديرية او الى احد ماموري المراكز والاقسام يتجاوز قيمة الماهيات المنصرفة فيجب على مفتش البوليس بالمديرية او على مامور المركز ان يحفظ بطرفه المبلغ الزائد نظير امانة ويستنزل قيمته من كشف ماهيات الشهر التالي

بوليس — { منشور من نظارة الداخلية في ١٤ رمضان سنة ١٣٠١ (٨ لولييه سنة ١٨٤)

قد علمت الداخلية مما ورد لها من تفتيش البوليس

لوقوف على الحقيقة واتخاذ الاحتياطات الوقائية بدون انتظار امر ما وان يخبر ناظر القسم أو مأمور المركز بها حالاً حتى بمعرفته يجري اللازم طبقاً للقانون — ان ما سبق توضيحه به اذ من التغييرات يكون في المديريات اما في المحافظات فلا يحدث اذ في تغيير في اشغال البوليس بل تبقى على ما هي عليه الآن مؤقتاً (م) ٨ على نظارة الداخلية ان تعلن كافة المصالح التابعة لها بما نقرر بهذا وتكلفهم بالاجراء على مقتضاء بدور تأخير

بوليس — منشور من نظارة الداخلية في ٢ ذا سنة ١٣٠١ (٢٥ اغسطس سنة ١٨٤٤)

حيث ان الدكرتين الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ المختص بترتيب ادارة البوليس حصل في فهم تطبيق احكامه بعض غلط وصعوبات ومن اللازم اصلاح ذلك لما فيه من صالح المصلحة قد تقرر ما هو ات (م) ١ ادارة عموم البوليس تكون تابعة لنظارة الداخلية تحت عنوان قسم الضبط والربط (م) ٢ يكون البوليس في المديريات والمحافظات تحت اوامر المديرين والمحافظين مباشرة لانهم هم المسئولون عن الامن العمومي (م) ٣ يكون بوليس الاقسام او المراكز تحت اوامر نظار الاقسام ومأموري المراكز مباشرة فانهم بصفة مندوبين من طرف المدير (م) ٤ رؤساء البوليس في المديريات يصير تسميتهم باسم مأموري البوليس ورؤساء البوليس في الاقسام او المراكز باسم معاون البوليس (م) ٥ كافة التقارير المتعلقة بالجنايات او الجنح والمختصة بالامن والراحة يجب على معاوين البوليس ان يقدموها الى نظار الاقسام او مأموري المراكز ومنهم للمديرين وهؤلاء يبلغونها الى نظارة الداخلية (م) ٦ على مشايخ النواحي ان يخبروا اقرب نقطة بوليس بكل جنابة او جنحة تحدث في جهتهم حالاً لاجراء ما يلزم فيها كما تقضي به الاصول (م) ٧ لا يجب على بوليس المديريات ان يباشر اعمال التحقيقات القضائية بل يجب عليه عند حصول جنابة او جنحة ان يتوجه لحل الواقعة في اقرب وقت للوقوف على الحقيقة واتخاذ الاحتياطات الوقائية بدون انتظار امر ما وان يخبر ناظر القسم او مأمور المركز حالاً حتى بمعرفته يجري اللازم طبقاً للقانون — ان ما سبق

لفرعها القبلية بهكذا في تاريخه صار تبليغه لخضرات مديري قبلي ومن الحملة هذا لخضرتكم للمعلومية به واتباع الاجرا في النوعين المذكورين على الوجه المتبع من قبل اما ما يكون سبق تحصيله من التجريبات فهذا يورد للتزينة ابرادات اذ انها تحصلت فعلاً بوليس — (قرار من مجلس النظار باصلاح بعض الغلط والصعوبات المحاصلين في فهم تطبيق احكام الدكرتين الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٤٤ المختص بترتيب ادارة البوليس

قرر مجلس النظار بعض الاصلاحات في نظامه وبعث بصورة من هذا القرار الى نظارة الداخلية لتعلمه لكافة المصالح التابعة لها وتكلفهم بالاجراء على ما اقتضاء في اقرب وقت فنشرته النظارة المشار اليها الى كافة الجهات وهذا هو اقرار — حيث ان الدكرتين الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ المختص بترتيب ادارة البوليس حصل في فهم تطبيق احكامه بعض غلط وصعوبات ومن اللازم اصلاح ذلك لما فيه من صالح المصلحة قد تقرر ما هو ات (م) ١ ادارة عموم البوليس تكون تابعة لنظارة الداخلية تحت عنوان قسم الضبط والربط (م) ٢ يكون البوليس في المديريات والمحافظات تحت اوامر المديرين والمحافظين مباشرة لانهم هم المسئولون عن الامن العمومي (م) ٣ يكون بوليس الاقسام او المراكز تحت اوامر نظار الاقسام ومأموري المراكز مباشرة فانهم بصفة مندوبين من طرف المدير (م) ٤ رؤساء البوليس في المديريات يصير تسميتهم باسم مأموري البوليس ورؤساء البوليس في الاقسام او المراكز باسم معاون البوليس (م) ٥ كافة التقارير المتعلقة بالجنايات او الجنح والمختصة بالامن والراحة يجب على معاوين البوليس ان يقدموها الى نظار الاقسام او مأموري المراكز ومنهم للمديرين وهؤلاء يبلغونها الى نظارة الداخلية (م) ٦ على مشايخ النواحي ان يخبروا اقرب نقطة بوليس بكل جنابة او جنحة تحدث في جهتهم حالاً لاجراء ما يلزم فيها كما تقضي به الاصول (م) ٧ لا يجب على بوليس المديريات ان يباشر اعمال التحقيقات القضائية بل يجب عليه عند حصول جنابة او جنحة ان يتوجه لحل الواقعة في اقرب وقت

## ملحوظات

يرده للمديرية ثانياً (رابعا) جميع الجنايات والجنح والمخالفات يلزم قيدها بدفتر القسم الذي تتوقع فيه وكافة الجنايات والجنح التي ترسل عنها تفصيلات واضحة الى المديرية يلزم قيدها بدفتر بوليس المديرية المختص بذلك (خامسا) ماموري البوليس بالمديرية يرسل لهم كشف في كل خمسة عشر يوما من المراكز بتعداد المخالفات التي لم يكن سبق قيدها بدفتر المديرية وبمعرفة يجرى ارسال كشف شهرياً الى نظارة الداخلية بمقدار الجنايات والجنح والمخالفات التي توقعت بها ويضاف على الايضاحات الواردة بدفتر القيد ببوليس المديرية في انتهاء كل شهر مذكرة عن عدد المخالفات والجنح التي لم تكن واردة به وتكون مندرجة فقط بدفتر القسم (سادسا) كل نقطة بوليس يكون فيها دفتر احوال يومية من اورنيك غمرة ٤ الاجل ان بدرج فيه كافة الحوادث التي تتوقع من شروق الشمس الى غروبها ومن غروبها الى شروقها بالتوالي بمعرفة الضابط الاكبر حكمدار النقطة (سابعا) كل نقطة بوليس يجب ان يكون فيها دفتر سجل من اورنيك غمرة ٢٧ لقيد الدورية فيه يوميا (ثامنا) كافة الحوادث التي تحدث بدون تسبب فعل فاعل مثل الفرق والحريق والموت باسباب السقوط والدهش وما اشبه ذلك من الامور التي بالقضاء والقدر يصير قيدها بدفتر مامور بوليس المديرية اورنيك غمرة ٨ (تاسعا) التقارير المختصة بالرسم التي توجد ملقاة في البحر والنهر والترع والبرك يجرى قيدها بدفتر اورنيك غمرة ٩ بمركز بوليس القسم وترسل الكشوفات في كل اسبوع بذلك الى مكتب بوليس المديرية وفي كل اسبوعين ترسل كشوفات من مامور بوليس المديرية بواسطة المدير لنظارة الداخلية — التعليمات المشروحة اعلاه يجب اتباع الاجراء بموجبها بمديرية وجه قبلي وبحري مؤقتا لحين اتمام قانون نظام وواجبات البوليس الجاري عمله الآن انما نظراً لكون مديريات قبلي لم يكن بها قلم نيابة فبدلاً عن تحرير كشفين بالجنايات والجنح يكتفي بكشف واحد ويستغنى عن الكشف الثاني المنوه عن ارساله لو كليل

توضيحه بهذا من التغييرات يكون في المديريات اما في المحافظات فلا يحدث ادنى تغيير في اشغال البوليس بل تبقى على ما هي عليه الآن مؤقتاً (م) ٨ على نظارة الداخلية ان تعان كافة المصالح التابعة لها بما تقرر بهذا وتكلفهم بالاجراء على مقتضاء بدون تأخير — المسطرة اعلاه صورة ما قرره مجلس النظار في شأن اجراءات البوليس بالمديريات ومن ضمنه ان يبقى البوليس في المحافظات على صفته الحالية مؤقتاً وحيث انه من اللزوم العلم به عموماً واتباعه فقد صار نشره في تاريخه لكافة المديرين والمحافظين ومن الجملة هذا

بوليس — ٠ { منشور من نظارة الداخلية بشأن التعليمات المختصة بتقرير وتسجيل الجنايات والجنح وغيرها للعمل بموجبها للمديريات مؤقتاً بحين اتمام قانون نظام واجبات البوليس في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٤٠١ (١٤ سبتمبر سنة ١٩٨٤) تعليمات تختص بتقرير وتسجيل الجنايات والجنح وغيرها للعمل بموجبها للمديريات مؤقتاً — (اولا) عند ما يرد خبر لاي نقطة بوليس عن حصول حادثة من الجنايات او الجنح او المخالفات فعلى حكمدار تلك النقطة ان يدرج هذه الحادثة في كشفين من اورنيك غمرة ١٠ ويرسلان الى ناظر القسم او مأمور المركز للتصديق عليها ويرسل احدهما الى المديرية والاخر الى وكيل النائب العمومي ومتى اتضح للمديرية ان هذه الحادثة ذات اهمية جداً فعليها ان تنجز نظارة الداخلية عنها تلغرافياً (ثانياً) ان كان ناظر القسم او مأمور المركز متباعداً عن نقطة البوليس وكانت الحادثة التي حصلت ذات اهمية فعلى حكمدار بوليس تلك النقطة ان يرسل احد الكشفين الى ناظر القسم او مأمور المركز والكشف الثاني يرسله راساً الى وكيل النائب العمومي (ثالثاً) عند حصول ارتكاب اي جنابة او جنحة ذات اهمية يجرى تحرير كشفين بتفصيلات الواقعة من اورنيك غمرة ٦ بمعرفة ضباط البوليس الموجود بنقطة البوليس ويرسله الى مأمور المركز او ناظر القسم وهو يرسله الى المديرية والمديرية لها الحق ان تحجز احداً من الكشفين لقيده بدفتر الجنايات الموجود بطرفها والكشف الثاني ترسله المديرية في الحال الى نظارة الداخلية وبعد قيد الكشف الاول يرسل لديبوتي انسب كتر جنرال والديبوتي بعد قيده

بانها حررت منشوراً حضرات القناصل الجنيرالية في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٤ غمرة ٦٨ بطلب اعطاء التعليمات اللازمة من طرفهم للجهات القنصلية بعدم تاخير مساعدة البوليس عند ما يلزمه الدخول بمنازل الاجانب والتفتيش بها بناء على طلب المحاكم للوقوف على حقيقة الجنايات والجنح التي يكونون منغمين بها او مشتركين فيها منعاً من توقيف سير الاحكام على المرتكبين وتريد اشعار جهات الاقتضاء بما ذكر وحيث في تاريخه صار اشعار محافظة مصر وقسم الضبط والربط عما ذكر ونشراً أيضاً للمدريات والمحافظة عن هذا الخصوص اقتضى ترقيمه تم اخطاراً بذلك لمراعاته عند الزوم - تحريراً في ٩ محرم سنة ١٣٠٢ (منشور من نظارة الداخلية في ٩ نوفمبر سنة ١٨٤) ٨٤ (٢١ محرم ١٣٠٢)

من ضمن صف ضباط وعساكر الجندرية الذين سبق حضورهم من سفيرة سواكن وخلي سيلهم الى بلادهم نفر صف ضباط وعساكر الواضح اسماهم وضماهم بالكشف مرفوقة من نواحي المديرية ادارة حضرتكم مقتضي حضورهم لالحاقهم ضمن رجال البوليس المصري فبناء عليه يقتضي بوصله ان يتنبه باستحضار المذكورين وابعائهم بالافادات اللازمة من ذاك الطرف لسعادة مفتش عموم البوليس بديوان الداخلية بمصر (منشور من نظارة الداخلية في ١٣ ربيع الاول سنة ١٣٠٢ (٢١ ديسمبر سنة ١٨٤)

بلغنا ان بعض مأموري ومعاوني البوليس لدى اجرائهم ضبط وقائع جنائية يستعملون الاستقلال فيها بانفسهم دون تلقي ما يلزم من تعليمات واوامر مأموري المراكز ونظار الاقسام الذين هم تحت ادارتهم واوامرهم مع وجودهم او قريبهم من محال تلك الوقائع على ان هذا اذا كان واقعياً يكون اولئك المأمورون والمعاونون قد سلكوا طريقاً مخالفاً لما يوجبه عليهم قانون واجبات البوليس الذي صار نشره من منذ ايام فلاجل منع حصول ذلك كلياً والوصول الى ضبط الاشغال وانتظامها ومسراها على محورها الاصولي ينبغي التأكيد باجتنااب المذكورين ما سلف ذكره وانهم يكونون في سير الاشغال متبعين نصوص ذلك القانون خصوصاً ما تدون بالمادة الاولى من الواجبات

النائب العمومي الموضح عنه بالوجه الاول والثاني من هذه التعليمات وفي تاريخه صار نشر ذلك لعموم المديرات وبالجملة هذا لحضرتكم للاجري كما ذكر بوليس - منشور من نظارة المالية في ٤ أكتوبر سنة ١٨٤

يتصادف في اغلب الاحيان ان حكمداري البوليس في الاقاليم والمراكز ينجحون بعضاً من مرسومهم علاوات على ماهياتهم ويصرفونها لهم بدون انتظار التصديق عليها من اولياء الامر وحيث ان هذه العلاوات في بعض الاحيان يصير رفضها او التصديق عليها اعتباراً من تاريخ يعقب تاريخ صرفها لاربابها فينتج عن ذلك ان الحكومة تلتزم على الدوام باتخاذ اجراءات للاستحصال على مبالغ التي بالنظر لصعوبة تحصيلها في اغلب الاوقات تستلزم مبادلة مكاتبات يمكن اجتنابها بسهولة وحيث ان اتباع طريقة كهذه يعود بالضرر على الحكومة فيقتضي على حكمداري البوليس في الاقاليم والمراكز ان يتجنبوا اجراء ادنى تغيير من اي نوع كان في مربوط ماهيات مرسومهم الا اذا كانت التغييرات المطلوب اجراؤها وردت بالامر البوليسي او تصرح بها بامر خصوصي وبناء عليه فالعلاوات التي تعطى بغير حق تستقطعها نظارة المالية من ماهية حكمدار البوليس الامر بصرفها بوليس - (منشور من نظارة الداخلية بالاخطار عن حصول التحرير من نظارة الخارجية لحضرات القناصل الجنيرالية في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٤ بعدم تاخير مساعدة البوليس عند ما يلزمه الدخول بمنازل الاجانب والتفتيش بها بناء على طلب المحاكم

افادت محافظة مصر الداخلية بان المحكمة الابتدائية كانت حررت للبوليس بتفتيش محل احد تبعة دولة ايتاليا للاشتباه فيه في مسألة خنق رجل ولذلك طلب حكمدار بوليس مصر من قونسلاتو ايتاليا يسافجي لهذا الصدد واجيب منها بانه لداعي ان يوم الطلب هو يوم احد غير ممكن اعطاء يسافجي فيه وترتب على هذا تاخير التفتيش المطلوب الى صبح ثاني يوم والمحافظة رغبت النظر في ذلك وبناء عليه كتب من هنا لنظارة الخارجية بما لزم والآن وردت افادتها رقيمة ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٠١ غمرة ٩٨

## ملحوظات

العمومية الذي نصه ( البوليس يكون تحت اوامر الحكام الملكية في دائرة ادارتهم ولما كانت فائدة خدمة البوليس لا تنافي الا يجعله منظماً ومطعاً وملتزماً على اشغاله وهذا النظام لا يتأتى الا بواسطة ضباط متدربة على ذلك فرجال البوليس تغلق الاوامر المختصة بواجباتهم ولوازماتهم النظامية من ضباطهم وعلى كل حال يجب ان يصير احاطة المديرين والمحافظين بهذه الاوامر) وماتدون بالمادة التاسعة ايضا من واجبات رجال البوليس بالارياض خصوصه الذي نصه (ومن واجبات البوليس عند ما يبلغه وقوع جنابة يتوجه في الحال الى محل الواقعة ويأخذ الاحتياطات اللازمة لضبط الفاعلين وتحصل على الادلة التي بها يمكن اظهار الحقيقة وبكل طريقة يجري الاستعدادات اللازمة لحضور الحاكم المحلي الذي بالقرب منه الواجب احضاره سريعاً وحال حضوره يكون البوليس خاضعاً لاوامره) اما ان كان مأموراً مستقلاً بجهة تكون خارجة عن ادارة المركز او القسم فيكون تحت اوامر وتعليمات حضرة المدير او وكيله وفي كل حال فان ما يجرونه مستخدمو البوليس المحكي عنهم لا يكون خارجاً او مغايراً لاحكام القانون المحكي عنه وللأجراء على هذا الوجه لزم ترفيقه لاتباعه وفي تاريخه كتب لباقي المديرين بما ذكر ايضا

بوليس — (شهر مارت سنة ١٨٥٠) (علاقات البوليس الانكليزي في القاهرة مع الاهالي والعساكر الانكليزية والبوليس الملكي)

يلزم ان يقف سكان مدينة مصر على حقيقة ما لبوليس العسكرية الانكليزية من الموقع قانوناً في المدينة المذكورة ويعرفوا ما يترب على هذا الموقع من الواجبات عليهم وعلى البوليس المذكور — ان بوليس العسكرية هو جزء من القوة العمومية وعليه تأدية الامرين الاتيين وهما (اولاً) ان يمنع وقوع سوء سلوك او خلل بالنظام من العساكر الانكليزية (ثانياً) ان يحمي هؤلاء العساكر من كل تعد او سوء معاملة — واجراء هذه الوظائف ينحصر في منع وقوع الجنابات التي يكون لها علاقة بالعساكر او التي تمسهم مباشرة متى كان البوليس المذكور شاهداً حصولها واما في حالة ما اذا حصل تشكك بخصوص

جنابة وقعت ولم يشاهدها فعليه ان يحيل المشتكي على جهات الحكومة الملكية العادية — ويجب على الاهالي عموماً ورجال البوليس الملكي خصوصاً ان يعينوا ويساعدوا البوليس في اثناء تأدية وظائفه فاذا حصل للبوليس المذكور مقاومة او تعد جازله بصفة كونه من رجال القوة العمومية ان يدافع عن نفسه بما لديه من الاسلحة — ويجب على البوليس العسكري ايضا في حالة القبض على جان لم يكن من قسم العسكرية ان يسلمه في اقرب وقت للبوليس الملكي وعلى هذا البوليس ان يسلم نقله لجهة المحاكمة ويساعد بقدر الامكان على ما يؤدي الى معرفة شخص الجاني في اجراءات المحاكمة التي تحصل بها بعد — ويجب على البوليس الملكي ان يجتهد في تحذير الاهالي من وقوع مشاجرات او مشاحنات مع العساكر ومن اي تدخل مع البوليس العسكري في اثناء تأدية وظائفه واي سوء سلوك يحصل من العساكر او من البوليس العسكري نندم الشكوى عنه للجهات العليا التابعين لها — ويجب حتماً على كل واحد من الاهالي ان يراعي عدم وقوع ما يوجب اهانة العساكر الانكليزية وان يبعد عن اي عسكري يكون في غير حالة الصحة ويجتهد في مساعدته ان كانت حالته تستدعي المساعدة ويجب ايضا على البوليس العسكري والبوليس الملكي ان يبذلا جهدهما في منع حدوث اي مشاحنة بين العساكر وبين الاهالي وعلى مأموري الضبط والربط ان يشعروا البوليس العسكري بمن يرى لهم ضرورة مراقبة حالته من العساكر ويمنعوا بقدر الامكان كافة المشاجرات التي تحدث بين العساكر وبين الاهالي ولو كان ذلك بواسطة القبض على الاهالي في حالة ما اذا صار التنبيه عليهم بعدم المشاجرة واصروا مع ذلك على مخالفة القانون ومن جهة العساكر فعلى البوليس العسكري ان يقبض عليهم اذا اصروا هم ايضا على تلك المخالفة

بوليس — (في ١٨ ديسبر سنة ١٨٨٠)

وردت لنظارة الداخلية تقارير من تفتيش بوليس الوجهين القبلي والبحري يظهر منها انه جار تشغيل البوليس في اشغال لا تخص بالضبط والربط مما يتمتع من تأدية واجباتهم المختصة بالضبط والربط

**بوليس —** ٠ قرار صادر من الداخلية في ٢٥ مايو سنة ٨٦ بعد الاطلاع على الفقرة الخامسة عشرة من المادة الاولى من الامر العالي الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ٨٣ بالغاء الضبطيات وتحويل اشغالها الى عهدة البوليس — وبناء على طلب مفتش عموم البوليس قرر ما يأتي — قومندان البوليس او وكيله يقوم مقام مأمور الضبطية ووكيله في رئاسة مجلس محاكمة الجاويشية المنوه عنه في لائحة البوليس الصادرة في ١٨ ديسمبر سنة ٧٢ التي يرتكن على احكامها في احوال المنازعات القانونية رجال البوليس الموجودون في الخدمة قبل صدور لائحة ١٣ ديسمبر سنة ٨٣ الجاري العمل على مقتضاها الآن — اما اعمال كاتب المجلس فيقوم بها احد الملاحظين او كتبة البوليس

**بوليس —** ٠ (صورة ما صدر من ديوان عموم البوليس بمصر في ٤ ديسمبر سنة ٨٦) قد رأى سعادة قومندان المأموم انه يلزم استلفات ضباط البوليس الى القوانين والنظامات المختصة بالرعايا الاجنبية والى كيفية العمل عند ما يوجد مسائل تخص بهم — اذا دعي الحال لضبط احد رعايا الدول الاجنبية فيلزم اخبار قناصلهم حالاً بقطع النظر عن المدة التي يسمح بها القانون لذلك وعند ما تدعوا الحالة لايفاف احد المعتبرين منهم فيلزم ان يكون ذلك مع كامل ما يمكن من الاحترام — ولقد حصل لسعادة قومندان المأموم كدر عظيم من عدم ملاحظة هذا الامر عند ضبط المسجونستروفيتش احد رعايا دولة روسيا اما معاون الذي كان منطاباً به ذاك وهو حسين افندي محمد من بوليس مصر وحصل منه قلة الاحترام فقد جوزي بالتوبيخ الشديد ونشر بموجب هذا الامر

**بوليس —** ٠ (مشور اصدته نظارة الداخلية الى الجهات في شهر يناير سنة ٨٧) انه نظراً لما علم من وقوع بعض غلطات من بعض مأموري البوليس بالجهات فيما يخص بسلطة المديرين والمحافظين رأينا وجوب النشر اعلاناً بما هوأت — حضرات المديرين والمحافظين هم رؤساء البوليس بدائرة ادارتهم ومسئولون عن الاوامر التي يصدرونها الى

وتمكن الحرامية من التجول في نواحي المديرية من قلة مرور الداوريات وعدم ملاحظة امور الضبط والاشغال المذكورة كما يأتي هي (١) توجه عساكر البوليس برفقة معاوني التحصيل لمساعدتهم في تأدية وظائفهم (٢) تعيين داوريات سوارى وزيادة الملاحظة اجراءات الخفر على الجسور (٣) تعيين عساكر البوليس لاستتار الانفار المطلوبين للقرعة العسكرية (٤) تعيين عساكر للتوجه برفقة الحكام المحلية وقت مرورهم بعدد زيادة عما يستلزم الحال — فليعلم ان تعيين عساكر البوليس برفقة معاوني التحصيل ممنوع الا عند حصول مقاومة او امتناع من الاهالي وعند حصول هذا يقتضي تقديم تقرير للمديرية عن الاحوال التي تستوجب تعيين قوة عسكرية وعلى المديران يامر على حسب اهمية الحال بتعيين عدد معين من عساكر الضبط والربط تحت مسئوليته — وتعيين داوريات البوليس للملاحظة اجراءات خفر النيل ممنوع ايضاً الا عند حدوث طارئ يستلزم ذلك في زمن زيادة فيضان النيل اي في الاحوال الاستثنائية وفي مثل هذه الاحوال ايضاً المدير هو الذي يأمر بما يلزم تحت مسئوليته — وفي الاحوال الاعتيادية يصير مراقبة اجراءات خفر النيل بمعرفة مستخدمي الاشغال العمومية وحكام ومأموري المديرية حسب الترتيب الجاري — وتعيين عساكر البوليس لاستحضار الانفار المطلوبين للقرعة العسكرية ممنوع ايضاً الا عند حصول امتناع او مقاومة من مشايخ وعمدة اي ناحية في تأدية واجباتهم المختصة بالقرعة العسكرية فيتعين بوليس لاستحضارهم مع الانفار المذكورة — وحيث ان قلة عدد عساكر البوليس لا تساعد على تعيين جملة منهم لتوجههم بركاب اي واحد من الحكام المحلية فمن الآن وصاعداً لا يعين عدد أكثر من اثنين برفقة اي واحد ما عدا الاوقات التي يتوجه فيها لضبط الوقائع التي تستوجب حضور قوة زيادة لاجل ضبط الفاعلين او منع حصول مقاومة او مثل ذلك وحينئذ من ينتدب لهذه الغاية ياخذ القوة اللازمة معه — ولاجل الاجراء حسب ما توضح اصدرا هذا المنشور للجهات عمومًا وبالجملة هذا

## ملحوظات

يكون قسماً من ادارة المركز او القسم والتنويه فيما نشر ثانياً بمرور ٤٦ بأن القصد من المنشور السابق هو انه عند ما يرد لجهة طرفكم مكاتبات مختصة باعمال الضبط والربط يتأثر عليها لقسم الضبط بذلك الطرف كي يعرفه يجري عرضها واخذ الامر اللازم عنها وتبليغه للعالم الذين نيطوا بهذا العمل لتنفيذه في الوقت والحال وقيد المكاتبات التي تصدر ايضاً بدفاتر القسم وانه على هذه الصفة تكون اجراءات اشغال الضبط والربط بقلم معاون البوليس الذي هو قسم من ادارة المركز او القسم ومع هذا كله فانه لا يزال متلاحظاً للداخلية من المكاتبات الواردة لها ان اغلب الجهات لم يتبع نص تلك المنشورات اذ علمت النظارة ان بعضهم لم ينط عملاً مخصوصة للغرض الموضح بما نشر بل ان تأدية الاعمال الكتابية الخاصة بؤاد الضبط جارية بواسطة كتاب قلم التحريرات الذي هو قسم الادارة حتى انه لم ير من تلك المكاتبات وقوع تأشيريات من المأمور تدل على اطلاعه على ما يصدر من قسم الضبط بالمديرية او المحافظة وكذلك اغلب الفروع جار قيد المكاتبات المختصة باشغال الضبط بمرور ادارة ولذا تعجبنا غاية العجب من عدم اتباع الجهات منطوق ما صدر من الداخلية مع اننا نرى ان تلك المنشورات هي صريحة واضحة المعنى ومن الوجوب السير على مقتضاها للوصول بذلك الى انتظام الاعمال وسيروها على المحور المستقيم فعلاوة على ما سبق نشره نذكركم بان مكتب الضبط والربط بالمديرية او المحافظة لم يخرج عن كونه قلماً من اقسامها وقسماً من اقسامها كقسم الادارة والحسابات وحكماء البوليس الذي هو رئيس قلم الضبط وتحت اوامر المدير او المحافظ مفروض عليه تلقي التعليمات واخذ الاوامر عنها منه او من وكيله مباشرة بدون تحرير مكاتبات بين الرئيس والمرؤس الا عند غياب الحكماء او المدير او المحافظ بالمرور والحكماء هو الذي يناط به امر التنفيذ اي ان كافة المكاتبات المختصة باشغال الضبط يجب ان تحال على قلم الضبط وتفيد به بدفاتر خصوصية وتعرض على المدير او المحافظ بمعرفة الحكماء لاخذ الاوامر اللازمة منه عنها وتنفيذها كما سبق

البوليس في كل ما يختص بالضبط والربط ومراقبة تنفيذ ذلك بغاية الدقة والحث عليه كي يجري في موافقة حرصاً على اجتناء الثمرة المقصودة وكل ما مور بوليس يتضح من اجراءاته انه يرغب الاستقلال عن سلطة رؤساء الادارة الملكية تطلب محاكمته حالاً — وعلى هذا فنواب قومندانة الاقاليم لا يكون لهم سلطة تنفيذية فيما يتعلق بامور الضبط والربط ولا اصدار اوامر منهم تخص بها ولا تحرير مخاطبات في شأنها الا اعمومهم بل تكون اجراءاتهم بصفة نواب قومندان عموم البوليس في امور نظام عسكرية البوليس التي كلفوا بها وفيما يتعلق بالسلاح والطواير والمهمات والملبوسات والسروج وغير ذلك مما يستدعيه هذا النظام (وفي حركات العساكر ايضاً ولكن لا يكون هذا مسوغاً لاجازتهم بانتقالهم من ادارة لآخرى) ولا بأس بانهم يجرون التفتيش والتعري عن جزئيات وكليات الامور المتعلقة بالضبط والربط وان وجدوا شيئاً فليعلم ان يبلغوه الى عمومهم وبهذه الحالة يجب ان يكونوا مرتبطين باجراءات حية مع حضرات المديرين والمحافظين فيما يختص بتأدية واجباتهم المذكورة — وحيث انه بالاجراء على هذا الوجه ما مول حسن انتظام تلك الاشغال ووصولها الى الدرجة المطلوبة فنستنهض همم حضرتكم لا تباع ما ذكر بغاية الدقة

بوليس — { (منشور من الداخلية للجهات الادارية في ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣٠٦ (٢١ دسبر سنة ٨٨)

قد سبق النشر من هنا للجهات في ٢٦ ج سنة ١٣٠٢ بمضمون ان مأمور البوليس يكون بصفة مساعد للمدير او المحافظ فيما يختص باعمال الضبط والربط والكتاب المناطين بتلك الاعمال يكونون تحت مباشرة المأمور وهو يعرض المكاتبات التي من هذا القبيل بنفسه مباشرة على المدير او المحافظ وبعد توضيح الملاحظات واستمزاغ رأيه يعطيها مباشرة لأولئك الكتاب للتحرير عنها لجهاتها بما يلزم وان يكون قلم مأمور البوليس قسم ضبط وربط بالمديرية او المحافظة مثل ديوان عموم البوليس الذي هو قسم الضبط والربط بنظارة الداخلية وكذلك قلم معاون بوليس المركز او القسم

القول بواسطة إعطائها الى كاتب او اثنين ( ان لزم الامر ) يكونون تحت او امره مؤشراً عليها مضمون ما اشير اليه بالتحريير عنه للتحريير عنها بما يلزم وعليه بعد ذلك وضع اشارته على المكاتبات دلالة على اطلاعه عليها اذ انه مسئول عنها امام المدير او المحافظ وبعد ختمها من المدير او المحافظ او من الوكيل او منه هو عند غيابهما تقيد هذه الافادات بقلم الضبط المحكي عنه وتوضع عليها نمرة ضبط متسلسلة ولم يكن مصرحاً لمعاوني المديرية او المحافظة او مأموري المالية او خلافهم بالختم بدلا عن المدير او المحافظ على المخاطبات التي تخص بقسم الضبط بل للوكيل او الحكمدار نفسه او من يقوم مقامه وان كان يتراى للمدير او المحافظ وجوب حالة اوراق من اوراق الضبط على قسم الادارة او قلم القضايا للتحريير عنها وتحقيق ما تحويه فلا تحال على ايها ما لم تقيد مكاتباتها بقسم الضبط اولاً اثباتاً لوجودها بدفاتره وكذلك تبليغ الاوامر لمعاوني وملاحظي البوليس بالاقسام في المدن يكون بواسطة الحكمدار لمعلوماته بها ومراقبته تنفيذها اتباعاً لنص اوامر المحافظ اما في المديرية فكما هو جار من ان المخاطبات تكون بنمرة ضبط معنونة باسم نظار الاقسام بصفتهم رؤساء مراكزهم وتقيد تلك الاوراق بقلم ضبط المديرية والتقسيم وعند لزوم ضبط واقعة باحدى جهات المديرية او المحافظة يجب وجود معاون او ملاحظ بوليس القسم بمحلها سواء كانا وحدهما او برفقة مأمور المركز او ناظر القسم وعلى المشايخ والخبراء اخطار اقرب نقطة بوليس اليهم بالحوادث التي تقع بمجباتهم وكل ذلك طبقاً لنصوص منشورات الداخلية السابق اصدارها وبناء عليه لزم الشرعاً ذكر لكافة الجهات وبالجملات هذا تكم للتفقه لما فيه والمبادرة بالعمل على مقتضاه بدون ادنى تماون

بوليس — { منشور من نظارة الداخلية الى المديرية (عبرها) والمخاطبات وتنفيشي وجه بحري وقبلي بتاريخ ٢٥ جمادي الثانية سنة ١٢٠٦ (٢٥ فبراير سنة ١٨٨٩) لا يخفى ان قوة البوليس ليست قوة عسكرية وانما هي قوة ملكية متسلحة منتشرة في انحاء البلاد لتوطيد دعائم الامن فيها واستتباب الراحة العمومية ولذلك لا يسوغ استخدام رجالها لتادية السلام العسكري

بالبنادق عند مرور واحد الاشخاص العظام باحدى الجهات او عند حدوث اي احتفال غير هذا ولكن اذا تراى لزوم وجود رجال البوليس في مثل هذه الظروف فيتعين عدد منهم بالسلحة الجنب فقط بدون بنادق في الطريق او في المحطة المنتظر حدوث الاحتفال فيها وفي كافة الاحوال متى رغب المحافظون او المديرون ارسال رجال البوليس في الاحتفالات العمومية فعليه ان يامر واحكمداري البوليس بذلك ويعرفه هؤلاء بصير استحضارهم بالملابس والمهمات والهيئة الصادر لهم تعليمات عنها من ضباطهم العظام المتوطنين بتنفيذ نظام البوليس ولاجل اتباع ما ذكر بالمديرية والمخاطبات قد نشر لهم عن ذلك وبالجملات هذا تكم لاجراء مقتضاه ناظر الداخلية

بوليس — { منشور صادر بتاريخ ١١ رجب سنة ١٢٠٦ (١٢ مارث سنة ١٨٩٠) الى المديرية وتنفيشي الضبط والربط بالوجهين القبلي والبحري  
سعادة باشفتش الضبط والربط بوجه قبلي قدم لسعادة رئيس قسم الضبط بهذه النظارة افادة انجليزية العبارة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٩ نمرة ١١٩ تتضمن حصول تاخيرات في تبليغ حوادث القتل وغيرها الى نقط البوليس كما تلاحظ لسعادته ذلك مراراً وان هذا لاعتقاد مشايخ البلاد والخبراء ان يكون الابلاغ لجهة الضبط كتابياً — وحيث لا يخفى اهمية حوادث الجنايات وخصوصاً مواد القتل اذ من الوجوب سرعة الابلاغ عنهم من ارباب الحفظ بالجهات الى البوليس عند حدوثها للحصول على ضبط وقائعها وفعاليتها فوراً حفظاً للنظام — فبناء على ذلك وعلى ما سبق صدوره من الاوامر والمنشورات قد رأينا انه من الآن يجب على مشايخ البلاد والخبراء عند حدوث امر ما من حوادث الجنايات ان يسرعوا بابلاغ جهة الضبط الاقرب مسافة لمحل الواقعة بواسطة ارسال مخصوص بمعرفتهم لحين تحرير تقريرهم بالتفصيلات كتابياً حتى لا يوجب الحال لتأخير البلاغ وضياح الثمرة المقصودة ولهذا قد نشر للمديرية في تاريخه عن ذلك وبالجملات هذا تكم للمعلومية واعلانه لمن يلزم من المشايخ وارباب الحفظ بجهات مديريتهم لاجراء مقتضاه بحيث ان من يتأخر عن



ابلاغ ما يحدث من الجنايات بعد الآن سواء كان شفاهياً او كتابياً يكون تحت المسؤولية لدى الحكومة بوليس — { ترجمة امر عال صادر في ٢٩ مايو سنة ١٩٠٦ (٢٩) ن سنة ١٩٠٦ }

بعد الاطلاع على اوامرها الصادرة في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ فيما يخص بتشكيل مجالس التأديب — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحرية وموافقة رأي مجلس النظارات امرنا بما هوآت (م) ١ تسري احكام مواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧ و ٨ من امرنا الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ على ضباط وموظفي البوليس المصري المدرجين ضمن قسم البوليس العسكري فيما يخص بالمخالفات والتقصيرات التي تقع منهم اثناء اداء وظائفهم او اختصاصاتهم المتعلقة باعمال البوليس المحضة — ويجوز مع ذلك محاكمة هؤلاء الضباط امام المجالس العسكرية عن الامور المخلة بالنظام العسكري التي يستوجبون المحاكمة عليها امام هذه المجالس لو كانوا في سلك الجيش بوليس — قرار من نظارة الداخلية في ٦ يونيو سنة ٨٩

بناء على ما عرضه علينا رئيس قسم الضبط وبعد الاطلاع على القرار المؤرخ ٣٠ يونيو سنة ٨٥ الواضح فيه كيفية تشكيل مجلس التأديب لمستخدمي هذه النظارة والمصالح التابعة لها والقرار المؤرخ في ٢٤ يونيو سنة ٨٨ بتعديل القرار المذكور قد تقرر ما هوآت المادة السادسة من القرار المؤرخ ٣٠ يونيو سنة ٨٥ التي صار تعديلها بالقرار المؤرخ ٢٤ يونيو سنة ٨٨ صار تعويضها بالآتي — المادة السادسة مجلس التأديب يتشكل لقسم كبار الموظفين اي الضباط العسكريين من رتبة صاغقول اغاسي فما فوق والمستخدمين الملكية من رتبة وكيل قلم فما فوق بالهيئة الآتية

(اولا) من رئيس قسم الضبط او وكيله ..... رئيس (ثانيا) من احد باشمفتشي قسم الضبط او حكامداري بوليس مصر واسكندرية والقنال (ثالثا) من نائب وكيل قسم الضبط ..... اعضاء (رابعا) من مفتش بوليس اقليم (اوروباوي) (خامسا) من مفتش بوليس اقليم (وطفي) .

واما لقسم صغار موظفي قسم الضبط اي الضباطان

العسكرية من رتبة يوزباشي فما دون والمستخدمين الملكية من مستخدم درجة اولى فما دون فيتشكل بالهيئة الآتية (بصر والقنال)

(اولا) من رئيس قسم الضبط او وكيله ..... رئيس (ثانيا) من نائب وكيل قسم الضبط ..... اعضاء (ثالثا) من مفتش بوليس ..... اعضاء

(بالوجه البحري بما فيه مدينة اسكندرية)

(اولا) من رئيس قسم الضبط او باشمفتش ..... رئيس الوجه البحري او من ينوب عنها ..... (ثانيا) من مفتش بوليس ..... اعضاء (ثالثا) من حكامدار بوليس ..... اعضاء

(بالوجه القبلي)

(اولا) من رئيس قسم الضبط او باشمفتش ..... رئيس بوليس الوجه القبلي او من ينوب عنها ..... (ثانيا) من مفتش بوليس ..... اعضاء (ثالثا) من حكامدار بوليس ..... اعضاء

ويمكن بامر رئيس قسم الضبط محاكمة صغار المستخدمين بمجلس التأديب المختص بكبار المستخدمين — وقرارات المجالس المذكورة لا تعتبر نافذة الا بعد التصديق عليها من سعادة رئيس قسم الضبط واعتمادها من دولتلو ناظر الداخلية — تحريراً بمصري في ٦ يونيو سنة ١٨٨٩ ناظر الداخلية

بوليس — ذكرينوفي ٢٥ اغسطس سنة ٨٩ (٢٨ ذ سنة ٩٠) بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من قانون تحقيق الجنايات بالحكام الاهلية — وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٦ جمادى الاولى سنة ٣٠٣ (٢ مارث سنة ٨٦) المشتمل على الترخيص لمن يعينه ناظر الحفانية من من ما وري الضبطية القضائية بالحكم في مواد المخالفات في مصر واسكندرية وغيرها — وبعد الاطلاع على المادة ٣٤١ من قانون العقوبات المتبع بالحكام المذكورة آنفاً — وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ ( ١١ دسمبر سنة ٨٨ ) بالتصديق على تعريف الرسوم في المواد المدنية والتجارية والجنائية بالحكام الاهلية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأي مجلس

بون — ٠ كلمة فرنساوية وهي لغة (جيد) واصطلاحاً سند يبلغ معين يدفع لحامله

بون — ٠ (صورة امر عال صادر لنظارة المالية رقم ١ اربع الاول سنة ٩٣ (٦ ابريل سنة ١٨٧٦) نمرة ٢٢٨

صدر هذا القرار من المجلس الخصوصي رقم ١١ ربيع اول سنة ٩٣ نمرة ١٩ باستصواب تمديد المستحقات التي على المالية في شهري ابريل ومايو سنة ٧٦ من بونات وحوالات لمدة ثلاثة شهور بالمائة سبعة السنة وهذا للناسبة التثبت الحاصل في عملية تسوية جميع الديون المصرية بطريقة منتظمة لآخر ما توضح فيه وحيث وافق ارادتنا ذلك فاصدرنا امرنا هذا لكم لاعتماده ونشره من طرفكم للعموم بالكيفية التي ذكرت فيه حسبما تعلقت به ارادتنا

### (صورة قرار المجلس الخصوصي)

حيث ان مالية الحكومة المصرية متشعبة في اعمال عملية مالية لتسوية جميع الديون المصرية بطريقة منتظمة وللان لم تنته وبما ان المالية عليها مستحقات في شهري ابريل ومايو سنة ٧٦ بونات وحوالات فبالمدولة عن ذلك بالمجلس الخصوصي روي انه من اللزوم امتداد مستحقات هذين الشهرين من بونات وحوالات لمدة ثلاثة شهور من تاريخ كل استحقاق وبحسب لاربابها عليها فوائد باعتبار سبعة الماية السنة لحين نهو ذلك فبعرضه للمسامع الزكية اذا وافق الارادة السنية ذلك يصدر الامر العالي لنظارة المالية لاجل الاعلان من طرفها للعموم والاجراء بموجبه كما استقر عليه رأي المجلس

بون — ٠ (ر) تزوير

بون حلیم — ٠ (ر) حلیم باشا

بون المالية — ٠ (ر) دين موحد

بياض (امضاء على بياض) — ٠ (ر) خائن (فق) ٣١٤

النظار امرنا بما هوآت (م) ١ لمعاوني البوليس او لمن يقوم مقامهم من الضباط ان يحكموا في مصر واسكندرية وغيرها من الجهات التي يعينها فيما بعد ناظر الحقانية بالاتحاد مع ناظر الداخلية في المخالفات المبينة في الفقرة الاولى والثالثة والرابعة والسادسة والسابعة والعاشر من المادة ٣٤١ من قانون العقوبات (م) ٢ يستحضر من وقعت منه مخالفة من المخالفات المذكورة في المادة السابقة الى القره قول المقيم في دائرته سواء كان بواسطة احد رجال البوليس او بواسطة علم خبر من معاون اذا امتنع عن الحضور اختياراً ومع ذلك اذا لم يكن لمرتكب المخالفة محل معلوم جاز لرجال البوليس ضبطه لاحضاره للقره قول (م) ٣ متى حضر مرتكب المخالفة امام معاون البوليس يدعوه لدفع الغرامة التي يحكم بها عليه على حسب ما هو مقرر في المادة ٣٤١ السالف ذكرها فاذا امتثل يكفي بتحصيلها منه بغير اخذ رسوم وبقيدها بدقتر القسمة المعد لذلك ويعطي وصل بها من الدقتر المذكور ويسلم للمحكوم عليه بها ملخص مشتمل على بيان الفعل الذي وقع منه وما حكم عليه به وبقيده ذلك الملخص في دقتر آخر (م) ٤ اذا لم يحضر مرتكب المخالفة او لم يدفع قيمة الغرامة بمجرد طلب ذلك منه بمعرفة معاون البوليس يحجر محضر بالمخالفة ويرسل لمحكمة المخالفات المختصة بها (م) ٥ اذا تكرر وقوع المخالفة التي دفعت بسببها الغرامة بالقره قول مرة ثالثة فلا يجوز لمعاون البوليس الحكم بالغرامة في ثالث مرة بل يحال المتهم على محكمة المخالفات المختصة بذلك (م) ٦ كل ما كان مخالفاً لامرنا هذا يعد لاغياً ولا يعمل به

بوليس — ٠ (ر) داخلية — ٠ سجن — ٠ معاش — ٠

مستخدم — ٠ خفير — ٠ المحقق

تم بعونه تعالى الجزء الاول من قاموس الإدارة والقضا

(وسيله الجزء الثاني)



دار الكتب والوثائق القومية

دار الوثائق

وحدة البحوث الوثائقية

# فأصول الإدارة والقضاة

تأليف

فيليب بن يوسف جلاو

مندوب قلم قضايا الحكومة

باسكن دريه

تقديم

أ.د. محمد صابر عرب

المجلد الثاني

الطبعة الثالثة

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

(١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م)

الهيئة العامة  
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة  
أ. د. صلاح فضل

---

جلاد، فيليب بن يوسف .  
قاموس الإدارة والقضا / تأليف فيليب بن يوسف  
جلاد؛ تقديم محمد صابر عرب . - القاهرة: دار الكتب  
والوثائق القومية ، وحدة البحوث الوثائقية ، 2003 -  
مج 2 ؛ 29 سم .  
تدمك 3 - 0262 - 18 - 977

٣٤٠,٠٣

---

إخراج وطباعة:  
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٢٩١/٢٠٠٣

---

I.S.B.N. 977 - 18 - 0262 - 3

فَامُورُ الْإِسْلَامِ وَالْقَضَا

الى صاحب السعادة بطرس باشا غالي وكيل نظارة الحفانية

بمثلكم تنفاخر الامم وباسمكم يشيد كتاب اتي لتعميم فوائد قوانين لمحاكم  
كنتم الركن الاقوى في تأسيسها واليد اليمنى في تشييدها وانتم الكوكب المشرق  
اسير سفينتها والربان الخبير بحسن ادارتها تحت كف اميرنا الاعظم ومليكمنا  
الاكرم \* محمد توفيق \* الجدول الصافي لاهياء ثمرتها والسور المنيع لصون  
حرماتها فدمتم لا يامنا سعدة ولا زلتم للعلم وطالبه ساعدا وعضدا

الداعي  
فيليب جلاد  
مدوب فلم فضايا  
الحكومة

## بيان مفردات القاموس (بروغرام)

القانون المصري الاهلي  
مجلة الاحكام الشرعية  
قانون الاحوال الشخصية  
المعاملات بين الدولة العلية ومصر والممالك الاوربية من سنة ٥٦٠ الى سنة ١٣٠٦  
القوانين الاساسية لمصر  
جملة قوانين اساسية للدولة العلية  
فرمانات تقليد المرحوم محمد علي باشا ولاية مصر مع الفرمانات الصادرة فيما بعد لخلفائه الكرام  
اللوائح الناسخة والمبدلة والزائدة والمتصرفة في بعض مواد قانوني المجلسين الاهلي والمختلط  
اللوائح والقوانين الصادرة في شأن تسوية حال موظفي الحكومة  
جملة قوانين ولوائح صادرة قديماً وغير واردة ضمن المجموعة الرسمية السنوية  
كافة اللوائح والقوانين والقرارات والمنشورات الصادرة من سنة ١٨٧٦ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩

## جدول الرموز

قج — قانون تحقيق الجنائيات	الخ — الى اخره
قق — قانون العقوبات	اه — انتهى
قم — قانون المرافعات	ر — انظر = راجع
لا — لأئحة ترتيب المحاكم الاهلية	ش — قانون الاحوال الشخصية
م — مادة	ق — قانون مدني
مج — مجلة	قت — قانون تجاري
	قتب — قانون تجاري بحري



## قاموس الإدارة والقضا

### ❖ لائحة بيت المال ❖

(الصادرة في ١١ المحجة سنة ١٢٧٦ هجرية)

انه لما تلاحظ ان حركة ادارة بيت مال مصر بعضها جار بالتطبيق لبعض المدون باللائحة الصادرة من التفتيش الى الخزينة الخديوية في سنة ٥٥ مدة ما كان بيت المال بالتبعية لها حيث هي تحتوي عملية الكتابة والادارة وبعضها بالتطبيق الى اللائحة الصادرة من المالية في سنة ٦٦ المشتركة بعملية صندوق الايتام وبعضها بمقتضى المخبرات التي تحصل مع جهات الاقتضاء لعدم اندراج المقتضى المخبرة عنه باللوائح المذكورة وبعضها بموجب مضابط من مجلس الاحكام ومنشورات واوامر من الجهات وبعضها اجتهدية بحسب ما يترأى لصالح المصلحة فلاجل ربط وحصر ادارة المصلحة على الوجه اللازم اقتضى الحال لتنظيم هذه اللائحة وتوضيحها ما هو لازم اجراؤه حتى يتبع الاجراء بموجب ما فيها ويستغنى الحال عن تكرار المخاطبات وعن حصول المشقة الى ارباب الموارد من اغراب وغيرهم حيث هذا من اقتضا مرغوبات ولي النعم وهي تشمل على اربعة اربعين بنداً وتوضح بكل بند ما يقتضى اجراؤه بحسب ما تراأى وقت تاريخه (م) ان الذين يتوفون بالمحرسة وبولاق ومصر القديمة والاسباليات فيوماً تخضرهم كشوفات من طرف الخانوية ببيان اسماء المتوفين وورثتهم بايضاح البالغ والفاصر والغائب منهم والحاضر ومن يكون متوفياً عن بيت المال او عن بيت المال ووارث معاً ومن يكون له مرتب بالروزنامة او بجهة من

الجهات النيرية ثم وتخضر كشوفات ايضاً يومياً من طرف حكماء الصحة بجهات الايمان وبورود تلك الكشوفات الى بيت المال تسلّم الى كاتب قيد المتوفين ويجري مراجعة الكشوفات الواردة من الخانوية على الكشوفات الواردة من طرف حكماء الصحة فان كانت موافقة لبعضها البعض فيصير قيداها بالدفتري المعد لقيد المتوفين اولاً فالولاً اسماً على واقع الموضح بالكشوفات وان وجد بها اختلاف عند المراجعة فحالاً يصير التفحص عن حقيقته سواء كان يجلب الخانوتي الذي يوجد بكشفه هذا الاختلاف او بالتحفاة مع مجلس الصحة عند الاختلاف الذي يوجد بكشف اي حكيم كان ومن بعد الوقوف على الحقيقة واتمام القيد بالدفتري على وجه الصحة يتممر كشفان صورة واحدة حكم وارداً الدفتري احدهما يرسل الى ديوان اعموم والآخر يرسل الى الروزنامة كالجاري انما من حيث ان التعهدات التي ياخذها الخانوية من الورثة او ممن يتعهد لايفضح كيفية الميت وورثته تفضل بطرفهم ولم يجرؤوا تسليمها الى بيت المال مع الكشوفة المحررة من طرفهم فالاولى ان نفس التعهدات التي تؤخذ يشرح عليها من الخانوتي او وكيله وتسلم عينها الى بيت المال بموجب حافظة ويكون ذلك عن المصرح الى بيت المال بضبط تركاتهم ما عدا خلافهم مثل الحمايات ورعايا الدول واليهود والاقباط وغيرهم من الذين لم يتعرض بيت المال لضبط تركاتهم فهولاء تعتمد فيهم الكشوفة التي ترد من الخانوية او وكلائهم وحكماء الصحة واما الايرانلية فان ذات التذكرة التي تحرر من الشاهبندرية

باسم المتوفي نسلم الى بيت المال لمراجعتها على القوائم الموجودة بالمصلحة باسمائهم واذا وجد اسم المتوفي الواردة عنه التذكرة ليس وارداً بالقوائم فتضبط تركته وتجري فيها اصول بيت المال واذا كان بعد الضبط يتحقق انه من الايرانية ومستجد بعد تحرير القوائم وما كان اعطي به الاشعار اللازم الى بيت المال من محل الاقتضا فموجب الامر الذي يصدر من عموم المصلحة اليها في حق تركته يجري مقتضي عنه (م) ٢ اذا توفي احد كائناً من كان ذكراً كان او انثى ويكون مديوناً للميري او تكون ورثته غائبين او بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً او عن ورثة وبيت المال معاً او عن بيت المال خاصة ومثل هذا من الاقتضا ضبط تركته ببيت المال فيحضر الحائقي الذي من جهته ذلك المتوفي ويخبر عنه بيت المال وبوقت الاخبار حالاً يتوجه معه معاون من معاوفي بيت المال وكشاف وكاتب الضبط ومعه دفتر الاصول وبوصول الجميع الى جهة المتوفي يسال من الحاضرين عن اسمه واسم والده وعن اسماء ورثته والحاضر منهم والغائب والبالغ منهم والقاصرون كانوا جميعاً اشقاء ام لا وعلى حسب ما يفيد من له دراية تامة بذلك يصير القيد بالدفتر بالايضاح ثم يصير السؤال عن مخلفات المتوفي من نفود وفرش ونحاس وامتعة ومجوهرات وعقار وابعادية وزراعة ومواشي وشركات وديون تكون له على اناس ومرتببات بالروزناجة او بالجهات الميرية وهكذا مما هو مخلف عنه من كلي وجزئي وان كانت المتوفية امرأة يسال عن مقدار متأخر صداقها الذي لها بذمة زوجها ومتى افيد عن هذا جميعه ممن يعلم ذلك حق المعلوماتية ووضح عن المتروكات او افيد بعدم وجود متروكات يؤخذ منه التعهد اللازم بان المتوفية لم يكن لها شيء خلاف ما توضح اذا كان اوضح عن شيء او لم يكن لها شيء مما ذكر مطلقاً واذا كان فيما بعد يظهر شيء خلاف الذي ضبط اذا كان ضبط او يظهر شيء للذي لم يكن له شيء وقت الضبط كثيراً كان او قليلاً يكون مسئولاً في هذا جميعه ثم يطلب منه ختم المتوفي ان كان له ختم وبعد بصره بدفتر الاصول بغاية

البيان الواضح بصير كسره او محو كتابته بحضور الحاضرين بالمجلس ومن بعد اتمام ذلك على الوجه المسطور وقيد كل ما قيل من يتعهد سواء كان بوجود شيء او بعدمه بدفتر الاصول حرفياً يختم عليه من التعهد واذا كان المتعهد المذكور اوضح عن متروكات وصار الختم عليها بدون جرد ولا تاصيل نظراً لتشليل الجنازة يتوضح بالدفتر قدر المحلات التي ختم عليها محلاً محلاً مع ايضاح ما يكون خارج الختم من فرش ونحاس باوصافه لضرورة لزومه للورثة اذا كان هناك ورثة حاضرون ويستلمه من يتعهد من الورثة او خلافه اذا لم يكن هناك ورثة حاضرين ثم يتوضح بالدفتر محل سكن المتوفي وبالاتمام يصير الختم على واقعة التركة من الحاضرين بشهادتهم على من يتعهد بكل ما صار ثم يختم على الدفتر ايضا من المعاون والكشاف الذين توجهوا للضبط واما التركات الكبار فيتوجه لها وكيل بيت المال مع الكشاف والكاتب ويصير الاجراء كما ذكر ومن بعد انتهاء الميتم يصير التوجه الى منزل المتوفي ويجرون جرد وتاصيل التركة المختوم عليها وما يظهر خارج الختم ومن بعد الجرد والتاصيل بالدفتر يجرون الختم عليها كما كانت حفظاً لها لحين مبيعها او الافراج عنها واذا كان الورثة جميعاً حاضرين والمتوفي لم يكن مديوناً للميري فلا يصير التعرض لضبط تركته (م) ٣ اذا توفي احد من عتقا جئتمكان افندينا الكبير او عتقا نفس الغامليا او من العتقا المنسوبين الى سائر الدوائر ذكرًا كان او انثى ويكون نفس الورثة غائبين فيصير ضبط متروكاته ويجري فيها اصول بيت المال تطبيقاً للارادة السنية الصادرة في حق ذلك ولا يصرف منها شيء الا بعد الثبوت وحضور دفتر القسم الشرعي الى المصلحة (م) ٤ عند وفاة اي شخص كان عن ورثة غائبين او بعضهم حاضر وبعضهم غائب او عن ورثة وبيت المال او عن بيت المال خاصة ويتوجه مندوبو بيت المال لضبط التركة فالورثة الموجودون او من يكون المتوفي نزبلاً بطرفهم يبرزون سنداً بختم المتوفي وعليه شهادة شهود مسلمين احرار موضحاً به ما يمتلكه المتوفي او بعدم امتلاكه شيئاً او بانه لم

## معلومات

يكن له شي داخل منزله حسب اقراره واعترافه في حال صحته والشهود الموضحون بالسند يكونون حاضرين ويصدقون على ذلك ويشهدون وقتها فيؤخذ التعهد اللازم من يلزم ويضبط الموجود بالسند وبعدها يصير التحري من بيت المال في استحضار الشهود واخذ الشهادة اللازمة منهم واذا كانوا مسافرين بجهات المديرية او خلافها بالحكومة المصرية فيتحرر المحل الاقتضا باخذ الجواب اللازم منهم عن ذلك (م) هـ اذا كان عند ضبط اي تركة اقتضى ضبطها يوجد احد يدعي بوصاية مختارة او بالثالث او باقل اوهبة او مبايعه او تملك ويكون يده سند مشمول بمختم المتوفي وعليه شهادة شهود مسلمين احرار فعند ضبط واقعة الحال يصير قيد السند بدقتر الضبط حرفياً وبعدها يصير الشرح بظاهر السند المذكور عن مقدار ما يحتويه من السطور والشهود وانه خلي من القسط والحشر واتصاح ويختم عليه من المدعي حتى اذا كان فيما بعد يتراى حدوث شي مما ذكر بالسند عن الصورة الواردة بدقتر الضبط فلا يصير قبول ما حدث ومتى حضر المدعي قبل احالة دعواه على الشريعة ينظر الى السند ومن بعد مراجعته على الصورة المقيمة بالدقتر فمتى وجد صحيحاً ولم يحصل به زيادة ولا نقص فتحال دعواه على الشريعة ومن بعد الثبوت وصدر الاعلام الشرعي واخذ الضمانة والسند اللازم يجري الصرف او الافراج له اذا كان المقتضي صرفه او الافراج عنه له لا يبلغ زيادة عن الخمسة آلاف قرش المصرح الى المصلحة بصرفه من دون استئذان اما اذا كان زيادة عن ذلك فيستأذن عنه العموم كما توضح بيند ٣٩ واما اذا كان عند حضور السند ومراجعته بيت المال يوجد انه حصل به قسط او تصليح او حشر زيادة عن الصورة المقيمة بدفاتر المصلحة فلا يعتمد الا المقيد بدفاتر حسب اصله والزيادة لا تعتمد ويصير الاحالة على الشريعة وبعد الثبوت يعطى له حقه انما يترتب على الفاعل الجزاء الاثني له حسب القانون نظراً لما حصل منه واما اذا كان الميت حال حياته وهب شيئاً او ملك شيئاً للاحد ووضع يده عليه ولم يظهر منازع شرعي فلا

الرجل او المرأة عشرون قرشاً والولد عشرة قروش  
(م) ٨ اذا توفي اي شخص ويكون ورثته جميعاً  
حاضرين فمثل هذا لا يكون لبيت المال تعرض لضبط  
متروكاته لكن اذا كان يوم وفاته او فيما بعده يحضر  
جميع الورثة او بعضهم الى بيت المال ولتتمسك بضبط  
تركة مورثهم ببيت المال واعطاء كل ذي حق حقه  
بواسطة المصلحة فيجابون لذلك مادام ان هذا يرغبهم  
ورضايتهم ولا يصحى لعدم تراضي بعضهم انما لا يسمع  
هذا الا من الورثة المعلومين واما اذا كان الوارث  
الملتزم ضبط التركة مجهولاً فقبل الضبط يحال ثبوت  
وراثته على المحكمة مع واضع اليد على التركة ومتى  
ثبتت وراثته شرعاً فبيت المال يضبط التركة ويجري  
فيها الاصول واما اذا لم يثبت انه وارث فلا يحصل  
تعرض من بيت المال في اخذ التركة من تحت يد  
الوارث المعلوم (م) ٩ من حيث انه عند ضبط اي  
تركة يصير ضبطها يتعسر تاصيلها يوم وفاة المتوفي نظراً  
لمشغولية الحاضرين في تشييل الجنائز فبعد مضي ايام  
الميت يتوجه المعاون وكشاف التركة وكاتب الاصول  
وكاتب الشرع المقيم بالمصلحة والجوخدار الذي يتعين  
من المحكمة ويحضرون الورثة اذا كانوا حاضرين  
او الحاضر منهم ومن يلزم من اهل الحارة والجيران  
وبصير درج كافة المتروكات التي كان ختم عليها  
يوم الوفاة وقيد كل ما صار درجه بدفتر الاصول  
صنفًا صنفًا بالدقة الشافية ومن بعد اتمام الجرد والقيد  
يصير تكوين الدفتر والختم عليه من الحاضرين سواء  
كانوا ورثة او خلافهم ومن المعاون والكشاف  
والجوخدار وكاتب الشرع والتركة التي لم ينته جردها  
في يوم واحد لجسامتها ففي اخر كل يوم يصير تكوين  
الدفتر والختم عليه كما ذكر وبعد اتمام الجرد على الوجه  
المسطور يختم عليه ثانياً حين مبيعها او الافراج عنها  
واذا كان المتوفي لا يوجد له وارث حاضر او يكون  
عن بيت المال فيكون جرد التركة وتاصيلها بحضور  
الجيران ومن ذكر واعلاه (م) ١٠ اذا كان عند تاصيل  
اي تركة يوجد بها امانات او رهونات المذكورين

(١) صدر امر عال في ١٧ نمر سنة ١٢٠٦ — ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١  
بالغاء هذه المادة ونشر لبيت المال بالمهمات من الداخلية في ٢٢ نمر  
سنة ١٢٠٦ — ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

او اشياء تعلق المذكورين تحت التداعي ويكون  
ذلك حسب تعريف اصحابها اذا كانوا حاضرين وقت  
التاصيل او بتعريف الحاضرين سواء كانوا من الورثة  
او خلافهم فالامانة او الرهن او الاشياء التي تحت  
التداعي تفيد بدفتر الاصول بصنفها ووصفها واسم  
صاحبها الذي يصير التعريف عنه وعند مبيع التركة  
او الافراج عنها يصير حجز الامانة او الرهن او الشيء  
الواقع عليه التداعي واذا كانت مثل فضيات او  
مجوهرات يصير تسليمها الى مخزن بيت المال من  
بعد مناظرته اباها والختم على الصرة او الكيس الذي  
يصير وضعها فيه يختم مدعيها ان كان حاضراً ويختم  
بيت المال واذا كان مدعيها غائباً يختم عليها بختم بيت  
المال ويؤخذ على المخزنجي وصل بختمه بالاستلام  
على دفتر اصول ضبط التركة المفيدة به بان الاشياء  
المذكورة في عهده تحت الثبوت واذا كان يوجد  
بالامانة او بالاشياء التي تحت التداعي نقود فمن  
بعد جردها صنفًا صنفًا وعمل الحافظة المقتضية ببيانها  
وقيدها بالدفتر والختم على الحافظة من الحاضرين  
ومعاون بيت المال والكشاف والجوخدار تورده  
خزينة المصلحة وتضاف على التركة حين الثبوت الشرعي  
واذا كانت ملابس ومفروشات ونحاساً وغيره من  
الاشياء الجسيمة فنسلم الى المخزنجي صنفًا صنفًا كما  
سبق عنه الايضاح انما اذا كانت الامانة والرهونات  
او الاشياء الواقعة عليها التداعي مما يخشى عليه التلف  
وربما ان المدعين لم يحصل منهم اتحري في الثبوت  
او لم يكونوا حاضرين ومن طول الوقت يترتب حصول  
التلف للاشياء المار ذكرها فللقاضي بيعها واما الاشياء  
التي لا يخشى عليها التلف فيربط لها ميعاد سنة ومن  
بعد مضي الميعاد اذا لم يحصل ثبوت فبيت المال  
مجبور بمبيعها شرعاً وحصر اثمانها على تركة المتوفي التي  
وجدت ضمنها واذا كان صاحب الامانة او الرهن  
او الاشياء الواقعة عليها التداعي حاضراً والمتوفي له  
ورثة غائبين وورثة حاضرين والوارث الحاضر يصدق  
له على تداعيه او لم يصدق فيصير احالة ذلك على  
الشرعية للثبوت لاجل سريان الحكم على الغائبين  
واذا كان الورثة جميعاً غائبين ويخشى من بقائها

## ملحوظات

الميرية وتحرر تذاكر أيضاً الى رؤساء خان الخليلي  
والنجارين والتجارين ومسبيين سوق السلاح والتأيد  
وما ياتلهم ويوضح بها اليوم المقتضي المبيع فيه واسم  
محل التركة والساعة المقتضي الحضور فيها وبحلول  
اليوم الذي يتخصص لذلك واجتماع من يحضر من  
ذكر واعم الورثة جميعهم او الحاضرين منهم او  
وكلائهم او من يقتضي المبيع من قبلهم وكتب الشريعة  
والجوخدار والمعاون واكتشاف وكتب المبيع ويصير  
توقيع صيغة البيع بمعرفة كاتب الشرع المعين ببيت المال  
حسب ما تقتضيه اصول الشريعة وبعد حصر اسماء  
الحاضرين بالمجلس بدفتر المبيع يصير الشرع في البيع  
وعند نزل اي صنف بالمزاد يصير قيده بيومية مبيع  
التركة ويدفتر كاتب الشرع فان كان الدلال من  
دلائل الجواهر جيه او الكتبية او دلائل الاعيان او  
غيره يكتب اسمه بجانب الصنف الذي هو تسليحه  
بالمزاد والدلال ينبه الحاضرين ان البيع بالعملة الصاغ  
واثنى حالاً بوقته طبقاً لما صدر من المالية رقم ١٢  
ربيع اول سنة ٧١ ثمرة ٤٠٤ وبانتهاء مزاد كل  
صنف من بعد التشويق والترغيب وقطع الامل من  
وجود مزايدي في مزاد يصير قيداً ثمن واسم من رسي  
عليه المزاد في اليومية والدفتر المذكورين امام الصنف  
ويتاثر عنه ايضاً بدفتر الاصول تاريخ بيعه وفترة يومية  
المبيع وكل من اورد اثمن يسلمه الى صراف بيت  
المال او مساعده وفي اخر النهار يصير تكوين يومية  
المبيع وتقيطها ويكتب عليها اسم كاتب الشرع ويختم  
عليها بمن يكون البيع من قبله من طرف بيت  
المال ومن الجوخدار المعين من طرف حضرة ملا  
افندي وهكذا في كل يوم حين اتمام مبيع التركة  
وكل ما تحصل من ثمن ما بيع يتحرر به الحافظة  
اللازمة ويتوضح بها كية ١٠ اورد من كل مشتري  
واسمه ويصير تكوينها بايضاح اصناف العملة ويوضع  
عليها اسم كاتب المبيع واسم كاتب الشرع ويختم عليها  
من مامور المبيع وتورد خزينة المصلحة ويتحرر بها  
رجعة الاضافة بختم الصراف وتعطى الى كاتب اليومية  
لقيدها طلباً للتركة واما ان كانت التركة مستقلة  
فيصير مبيعها بالاسواق عن يد من يتعين من المامورين

سبق الذكر فمن بعد تبيينها بمعرفة آل الخبرة تسلم  
لمدعيها امانة لحفظها وقاية من التلف بموجب ضمانة  
غروم تؤخذ عليه حين حضور الوارث الغائب ومتى  
حضر الوارث الغائب او الوكيل عنه او الوصي على  
القاصر اذا كان في الورثة قاصر يصير احالة التداعي  
على الشريعة ومتى حصل الثبوت فموجب الاعلام  
الشرعي الذي يصدر الى بيت المال يصير الصرف  
والافراج بالسند اللازم بدون ضمانة ومن حيث انه  
قد يوجد بعض امانات ورهونات في تركات المتوفين  
او دبون على التركات والورثة جميعاً غائبين واذا  
صار التوقف في اثبات الامانة او الرهن او الدين  
وتحوز ذلك من الحقوق على حضور الورثة الغائبين  
يحصل من ذلك غايه الضرر لارباب الحقوق بداعي عدم  
العلم بحضورهم في اي وقت وتارة لا يحضر الوارث الا بعد  
سنة او سنتين او اكثر وتارة لا يحضر بالكلية وتارة  
يظهر انه لا وارث اصلاً فلاجل منع هذه الضرورات  
عن عباد الله وايصال الحقوق لاربابها فيجهد لذلك  
سنة شهور وبعد مضي الميعاد المذكور اذا لم يحضر  
الورثة ولا احدهم ولا وكيلاً عنهم فما ان الغيبة  
المنقطعة شرعاً من جملة الاقوال فيها ان تكون مسافة  
القصر ثلاثة ايام فاكثر فيسوغ للقاضي حينئذ اقامة  
بيت المال وصياً لاجل التداعي مع صاحب الامانة  
او الرهن او الدين واثبات ذلك في وجهه او من يقوم  
مقامه لاجل اصال الحقوق لاربابها ومنعاً للضرر عن  
عباد الله (م) ١١ ان التركات التي ترد الى بيت المال  
من الضبطية او من المديريات او من الجهات الميرية  
بموجب حوافظ بيانها فعند ورودها ان كان بها نقدية  
تورد الخزينة ويتحرر بها رجعة الاضافة على الصراف  
وتسلم الرجعة المذكورة الى كاتب اليومية له لاوتها  
طلباً للتركة والاعيان تسلم الى مخزنجي المصلحة ويؤخذ  
منه السند اللازم على عين الاوراق بالاستلام وتفيد  
بدفتر الاصول وما يوجد بالاعيان من ذهب وفضة  
وتجواهرات فمن بعد مناظرة المخزنجي اياه يختم عليه  
بختم المصلحة حين اجراء اللازم له وتعطى افادة الوصول  
لجهة الارسال (م) ١٢ انه عند مبيع اي تركة  
كانت فان كانت جسيمة يتحرر عنها افادات للدواوين

للمبيع من طرف بيت المال والكشاف وكاتب المصلحة  
والشريعة والجوحدار والورثة اذا كانوا موجودين او  
وكلائهم او من يقتضي المبيع في وجهه حسب مقتضيه  
اصول الشريعة وبصير نزول الاصناف بالمراد بالنص  
والترتيب الموضح قبله واثنان المتحصل يجري فيه حسب  
ما ذكرناه وببيع التركات الكبار مرخص لامين  
بيت المال في توجيهه بنفسه لما او وكيله او من عينه  
من معاوني المصلحة (م) ١٣ ان التركات الجارية  
تواردها من الاستباليات من حيث ان اتمانها جزئية  
من خمسة فضة وعشرة فضة وخمسة قروش وعشرة  
قروش واكثر وقل فمن الآن فصاعداً لا ترسل الى  
بيت المال بل تباع بالاستباليات عن يد معاون  
وكشاف وكاتب يرسلوا من بيت المال وكاتب الشرع  
والجوحدار ودلال بيت المال والمسبيين كما كان جارياً  
قبلاً ومن بعد مبيعها بالتشويق والترغيب لمن يرغب  
تحرر حافظة ببيان التركات تركة تركة واصناف  
العملة واسماء الورثة اذا كان معلوماً لهم ورثة وبصير  
تكوين الحافظة ويختتم عليها من ناظر الاستباليات  
ويرد اثنان مع الحافظة الى بيت المال ويسلم الى صراف  
الخزينة ومن بعد تحرير رجعة الاضافة بحضمة بصير  
تسليمها الى كاتب اليومية لاجل قيدها واجراء مقتضاها  
حسب الاصول (م) ١٤ اذا توفي احد وله ورثة غائبون  
بجهات خارجة عن الديار المصرية وفيما بعد يحضر ورثته او  
وكلاء عنهم ويدهم حجة من محكمة بلدهم بثبوت  
الورثة او ثبوت الورثة والتوكيل فعند حضورهم  
وتقديم العرض حال منهم بطلب التركة يصير ايقاع  
الكشف من دفاتر ضبط التركات عن حقيقة المتوفي  
ومراجعة اسماء ورثته وبلده الموضحين بالحجة المحضرة  
مع الورثة او وكلائهم على المقيد بدفاتر بيت المال  
حسب املاء من كانوا حاضرين يوم وفاة المتوفي  
فتمت وجد ذلك قرين الصحة يصير احالة دعواهم على  
الشريعة من بعد ابضاح مبلغ التركة او العقار وما يكون  
مقتضياً اثبات الورثة عليه واذا وجد اختلاف فيما  
بين الموضح بالحجة وما بين المقيد بالدفاتر فمن بعد  
تحقيقه بالمصلحة بدون عرض لجهة من الجهات لا يحصل  
توقيف بل يحال امر ذلك ايضاً على الشرع الشريف

ملحوظات

الضمانة عليه يؤخذ أيضاً الاشهاد الشرعي اللازم والسند المقتضي ويصير الصرف والاخراج واذا كان الوصي من المقيمين بالديار المصرية فيكتفي باخذ الضمانة والسند اللازم منه (م) ١٦ اذا توفي احد بالديار المصرية ويكون من الاغراب وتكون ورثته بعضهم حاضراً وبعضهم غائب او جميعهم غائبين ولم يكن له وصي مختار فيصير بيع التركة واذا تقدم اعراض من الوارث الحاضر الغير المقيم بالمحروسة وطلب نصيبه في التركة فمن بعد ثبوت وراثته بالمحكمة وحضور دفتر القسام الشرعي تؤخذ الضمانة والاشهاد الشرعي والسندات اللازمين ويصرف حقه واما حق الغائب فيحفظ امانته في بيت المال لحين حضوره او حضور وكيل عنه بموجب حجة من بلده وبحضور ابيهم وتقديم عرض بطلب التركة تحال دعواه على الشريعة ليجري المقتضي بها ومن بعد الثبوت وحضور الاعلام الشرعي يصرف له حقه من بعد اخذ السندات اللازمة واما الذي يتوفى من اهالي المحروسة ويكون له ورثة غائبين وفي حال حياته ينصب وصياً مختاراً من قبله على ممتلكاته وورثته ويكون الوصي مقيماً بالمحروسة والوصاية تكون بوثيقة او تكون بدون وثيقة كما ذكر اعلاه فمن بعد تقديم العرض من الوصي والاثبات وحضور دفتر القسام من المحكمة او الاعلام الشرعي الذي يتضمن الافراج تؤخذ الضمانة والسندات اللازمين ويصير الصرف والاخراج للوصي (م) ١٧ ان من يتوفى ويكون له ورثة بلغ وقصر وبعضهم غائب وينصب وصي على القاصر من قبل الحاكم الشرعي بعد وفاة المتوفى ومن بعد تنصيبه وصياً بالوجه الشرعي وصدر دفتر القسام وأخذ الضمانة والسندات اللازمين يصرف حق القاصر للوصي المنصوب من قبل الحاكم الشرعي (م) ١٨ اذا كان احد يدعي الوصية على تركة فان كانت الوصية بثالث المال فمن بعد الثبوت شرعاً وصدر دفتر القسام الشرعي واخذ الضمانة والسندات اللازمة يعتبر صرف المبلغ عملة صاغ وان كانت الوصية بقدر معلوم فان ثبت عملة صاغ يصرف حسب ما ثبت والا فالمبلغ الثبوت يستبعد منه الثلث ويصرف الباقي عملة صاغ حيث الاصول

مخلفاً عن الميت عقار واحد فيباع نظراً للدين ولو وجد ثمنه زيادة يتسدد منه الدين والباقي يعطى للورثة حسب الأصول (م) ٢٠ إذا كان أحد يدعي على أي تركة بدين أو عين من أعيان التركة والورثة لهذه التركة بلغ جميعهم ومثبت وراثتهم شرعاً وضبط التركة كان مبنياً على غياب بعضهم والورثة جميعهم أو وكلاؤهم الشرعيون يصدقون على ذلك الدين أو العين أنه حق مدعيه فلا بأس من صرف الدين أو الإفراج عن العين لمدعيه بمقتضى ذلك التصديق من بعد أخذ الضمانة والسندات اللازمين حيث التركة آيلة لهم وأما إذا كان الورثة بهم قصر فلا يصرف شيء أو يفرج عن شيء إلا من بعد الثبوت الشرعي ومتى صار الثبوت تؤخذ الضمانة والسندات اللازمين ويصير الصرف أو الإفراج (م) ٢١ أن التركات المضافة جهات لجانب الديوان لا تنحول على الشريعة إلا من بعد تحقيق أسباب السكنة وعدم المطالبة ومن بعد استيفاء التحقيق يعرض إلى المأموم وعلى حسب الإذن الذي يصدر بحري العمل بموجبه (م) ٢٢ عند صرف مبلغ أي تركة كانت من خزينة بيت المال أو الإفراج عن أي تركة سواء كانت مخزن بيت المال أو بجهة أخرى مثل ما كن المتوفين فمن بعد استيفاء الثبوت وأخذ السندات اللازمة وتحرير الإذن المقتضي فيكون الصرف أو الإفراج لأرباب الموارث أو وكلائهم أو وصيائهم الشرعيين على يد أحد معاوين بيت المال ويحري التأشير منه على الأوراق بذلك كالجارية (م) ٢٣ أن العقار والابعاديات التي تضبط بيت المال سواء كانت من الأموال الضائعة أو حق أناس غائبين فحين إخبار بيت المال عن ذلك يصير التحقيق مع المخبر عن يد أمين بيت المال أو الوكيل بالدقة التامة ومتى اتضح أن ذلك خال عن الأصحاب أو أصحابه غائبين ووضع الواضع يده عليه بغير وجه حق حسب شهادة من يكون لهم دراية بذلك فيضبط والذي يوجد منه من الأموال الضائعة فمن بعد إظهاره بالمزاد وانقطاع الأمل من وجوده راغب والشرح من ريس الدلائل على قائمة المزاد بعدم وجوده راغب خلاف الراسي عليه المزاد

ومقاسه بمعرفة مهندس الشريعة وإعادة المناداة عليه بالخط الذي هو فيه عن يد معاوين بيت المال وشيخ الدلائل والمهندس أيضاً والاستئذان عنه من المأموم فيجري مبيع طبق المنشور الصادر بمبيع أملاك الميري وأما الذي يكون أصحابه غائبين ويحضرون ويدعون به فمن بعد التحقيق المقتضي معهم أو مع وكلائهم الشرعيين والثبوت شرعاً والمخاطبة مع المأموم وأخذ الضمانة والسندات اللازمة يصير الإفراج لهم عنه وأما المخلف عن متوفين ولهم ورثة ولضرورة دين على التركة أو برغبة الورثة استلزم الحال إلى بيع ذلك فان كان بمصروء وأحيها فيصير إشارته بالمزاد والأجر فيه كما سلف إضاحه وعند الرسيان واستباح الورثة المستحقين أو وكلائهم الشرعيين أو الأوصياء الشرعيين فمن دون استئذان يصير توقيع المبيعة عن يد كاتب الشريعة لمن رسي عليه المزاد من بعد توريد الثمن حيث أن المستحقين حاضرون والمبيعة منهم والصرف عائد لهم إذا لم يكن على المتوفي دين وأما الذي بالمديريات والمحافظات فمن بعد المخاطبة مع الجهة الكائن بها ذلك وإظهاره بالمزاد هناك وقطع الأمل من وجوده راغب ترد قائمة المزاد إلى بيت المال لأجل إعادة إظهاره بالمزاد بالمحرسة لربما يوجد من يرغب سواء كان من الورثة أو خلافهم ومتى رسي المزاد بزيادة عن الراسي به بالمديرية أو بالمحافظة يتحرر عن الزيادة للجهة الكائن بها ذلك لأجل المخاطبة مع المزاد وباتهاء المزاد على أحد المزايدين وأخذ السماح على وجه ما تقدم يصير توقيع المبيعة بمحل الواقعة الكائن بها العقار أو الإبعادية بدون استئذان إذا كان الورثة أو وكلاؤهم حاضرين كما تقدم وأما العقارات أو الإبعاديات التي تكون آلت إلى بيت المال أو من الأموال الضائعة أو تعلق وارث غائب غير معلوم أو مفقود ويراد بيع عقار الغائب الغير معلوم أو مفقود لضرورة شرعية فقبل البيع يستأذن عنه من المأموم وما عدا ذلك يباع بمعرفة بيت المال (م) ٢٤ أن الذين يتوفون ويلزم الحال لضبط تركاتهم بيت المال بوجه يؤدي إلى الضبط ويتوجه مندوب بيت المال ولم يجدوا ضمن المتروكات نقوداً للتجهيز



## ملحوظات

والتكفين ولا يكون لهم اوصيا فلاجل تشهيل الجنازة  
فمندوب بيت المال مرخص له ان ياذن رئيس  
الخانوية الذي بجهة المتوفي او من يكون معتمداً من  
الحاضرين بصرف مبلغ معلوم بحسب مقام المتوفي  
ومقام تركته وبعد الصرف من يد من يؤذن سواء  
كان الخانوتي او خلافه وحضور سند تمغة ببيان  
مفردات ما صرف بقدر المبلغ الذي اذن به ويكون  
عليه شهادة شهود مسلمين احرار ويؤخذ على السند  
شرح بالتصديق من الذي اذن فيجري صرف المبلغ  
من التركة من دون ثبوت شرعي ولا ضمانه (م) ٢٥  
اذا توفي شخص ويكون مديوناً للميري على حسب  
الاخبار وبهذا الداعي يضبط تركته بيت المال  
و بعد ضبطها ترد الافادات الى المصلحة من جهات  
الميري بطلب مبالغ من التركة نظير المطلوب الجهات  
المذكورة ويكون الورثة جميعهم موجودين او بعضهم  
حاضراً وبعضهم غائباً فيصير احضارهم او احضار  
الحاضر منهم ويصير الاستجواب عن المطلوب من  
المتوفي فاذا حصلت الاجاب بالسداد فيصير السداد  
للجهة المطالبة واذا اوضح الورثة ما ينفي طلب المبلغ  
من مورثهم بدلائل قوية فيصير توقيف السداد  
لحين اقناع الورثة كذا اذا كان بعد الضبط ترد  
افادات الى بيت المال من محل الطلب بان الورثة  
تعهدوا لجهة الطلب بمطلوبها وان يث المال صار  
ليس له مدخل فلا يسد شي من التركة واما اذا ابدوا  
اعذاراً غير مقبولة ولم تحضر افادات بالتعهد كما ذكر  
فلا ينظر لاعذارهم ويصير السداد لمحل الطلب واذا  
كان الورثة جميعهم غائبين فيصير توقيف السداد  
على حضورهم واخذ التصديق اللازم منهم واما اذا  
كان بعضهم حاضراً فيكتفي بتصديقه وانما اذا كان  
ضبط التركة بناء على وجود دين للميري فقط ولم يكن  
للتركة وارث غائب والورثة جميعهم حاضرون  
ويتعهدون لجهة الطلب بالسداد وترد افادات من  
محل الطلب بعدم مدخل بيت المال كما ذكر فيفرج  
عن التركة لاربابها من بعد تحقيق وراثتهم سياسة  
بدون ثبوت شرعي واذا كان الورثة لا يمكنهم حضور  
افادات من محل الطلب ويرغبون اخذ شي من

التركة ليعه بمعرفتهم وسداد دين الميري والباقي من  
التركة يبقى بدون تسليم لحين السداد ويتلاحظ  
بالمصلحة ان الباقي بقي بالدين فيسلم لهم ومتى سدّدوا  
الدين واحضروا افادة من محل الطلب فيفرج لهم عن  
باقي التركة واذا كانت التركة لها وارث غائب فيجري  
في حقها الاصول المتبعة كالمخصوص بالمواد التي  
تقدمت في حق من يتوفى وله وارث غائب (م) ٢٦  
اذا توفي اي شخص ولضرورة كثرة ديونه الى جهة  
الميري والاهالي ومن ضمنها بيت المال وصندوق  
الايتام تضبط تركته بيت المال وتقسم قسمة غرماء  
على كافة الديانة ميري واهالي وبيت المال وصندوق  
الايتام حيث الديون كلها واحدة وهذا ما عدا الذي  
يكون بيده رهن لانه يستولي دينه من ثمن الرهن  
واذا نقص شي يحاخص بالباقي مع باقي الديانة (م) ٢٧  
ان التركة التي يدعى عليها بديون من اناس متعددين  
وبعضهم يثبت دينه شرعاً او بمجلس تجار وبعضهم  
تمضي عليه ستة شهور من بعد الحضور الى المصلحة  
ولم يثبت باي وجه من الوجوه والورثة لهذه التركة  
يتشكون ويلمسون صرف قيمة الدين الذي ما صار  
ثبوته فيساعدون في ذلك ولا يرهن صرف ذلك اليهم  
على الثبوت بعد ان يمضي ستة شهور حيث ان  
الصرف للورثة او الاوصياء هو بمقتضى ضمانه وموافق  
لما ائتم به علماء الاحكام كالقرار الصادر الى بيت المال  
من المجلس (م) ٢٨ اذا كانت التركة مستغرقة في  
الديون ولا يؤول للورثة سواء كانوا بالغين او قاصرين  
شي منها وبعض المداينين يثبتون ديونهم وبعضهم لم  
يثبت والذي لم يثبت من المعلوم انه اذا عجز عن  
ثبوت مطلوبه يرد لباقي المداينين لعدم استيفائهم  
اصل مطلوبهم فاذا كان المداينون الذين اثبتوا  
مطلوبهم يكون دينهم الذي اثبتوه بقدر مجموع  
التركة وزيادة يصدقون على دين الذي لم يثبت بانه  
حقه ويصرف اليه فلا بأس من صرفه اليه بمقتضى  
تصديقهم بدون ثبوت شرعي بعد اخذ الضمانة  
والسندات اللازمة بشرط ان يكون التصديق من  
جميع المداينين الذين يثبتون ديونهم مادام لم يكن  
عائداً الى الورثة شي من الدين الذي ثبت بواسطة

ان التركية مستغرفة بالديون (م) ٢٩ ان دعاوي  
الاوروباويين والايرانية بمطلوبهم من تركات تكون  
محصورة بيت المال تحال على مجلس تجار واذا كان  
المجلس المذكور يرد القضية لما لاحظته فيها بانها ليست  
مادة تجارية عن الظاهر له في عدم السماع بالمجلس  
فيعرض الى العموم وبمقتضى الافادة التي تصدر  
يجري العمل ان كان بالاحالة على الشريعة او بالرد  
على المجلس المذكور وكذا اذا كان احد من  
الاوروباويين والحمايات والرعايا او الايرانية السابق  
الايضاح عندهم يرغب الثبوت بالاصول الشرعية فإلا  
مانع من احالته على الشريعة كرجعته ومن بعد الثبوت  
باحدى الجهتين واخذ الضمانة والسندات اللازمة  
يصرف مطلوب المطالب (م) ٣٠ انه في بعض الاوقات  
تصدر افادات من حضرات العصابة الفاميليا بالانعام بما يؤل  
لهم من تركات مورثيهم الى المذكورين فمثل ذلك لا يؤخذ به  
ضمانة على المنعم عليهم لداعي انه اذا كان يصرف الى العصابة  
ما يؤول اليهم لا يؤخذ به ضمانات كالجاري في بعض  
المنعم به المذكورين في حصص حضراتهم من تركات  
مورثيهم (م) ٣١ ان بيت المال يضبط بعض تركات  
جزئية سواء كانت نقدية او صنف عين تبلغ قيمتها  
عشرة قروش واكثر وقل وارباب مثل هذه التركات  
يحصل لهم مشقة من توجيههم الى المحكمة واخراج  
اعلامات شرعية واستئذانات ويتكلفون بمصاريف  
من ثمن اعلامات وضمانات وسندات للاستلام فلاجل  
منع هذه المشقة وراحة العباد ووقايتهم من تلك  
المصاريف فان التركات التي تبلغ قيمتها لغاية مائة  
قرش من نقدية او صنف عين يصير ثبوتها لاربابها  
على يد امين المصلحة او الوكيل بشهادة الشهود الذين  
يعلمون حقيقة المتوفي وورثته بدون احالة على الشريعة  
ولا استئذان عن المقتضي الافراج عنه صنف عين  
مادام شيئاً جزئياً ويتحقق لمستحقه انما تؤخذ عليهم  
الضمانة والسندات اللازمة (م) ٣٢ ان الذين يتوفون  
ويكونون من رعايا او حمايات الدول الاجنبية  
المتحابة والايرانية ثم المغاربة والارمن والروم من حماية  
ورعايا واقباط هؤلاء لا يصير ضبط متروكاتهم بيت  
المال كما هو جار الا اذا كان يحضر عند الضبط مخاطبات

من دواوين الحكومة بايضاح الموجب الضبط فوقته  
يصير ضبط تركه من يرد عنه المخاطبة واجراء المقتضي  
لها حسب المخاطبات التي تصدر للمصلحة (م) ٣٣ اذا  
توفي احد كائناً من كان عن ورثة حاضرين وغائبين  
ويكون بهم قاصر او حمل مستكن او يكون عن  
وارث وبيت المال معاً او عن بيت المال خاصة ويكون  
من ضمن مخلفاته ابعادية بها مواشي ومهمات وغلال  
فلا ضرورة الوارث الغائب او لوجود القاصر او الحمل  
المستكن اولاد داخل بيت المال في الميراث يصير بيع  
المواشي والمهمات والغلال واما الاطيان فتعطى بالايجار  
وحيث ان ذلك هو بوجهات المديرية في بيت المال  
مرخص له ان يخاطب المديرية بالتصريح عن المقتضي  
بيعه من ذلك بعرفتها بدون مخبرة بيت المال حيث  
ان المديرية معتقدة ويرى الحاضر ما لا يرى الغائب  
ومن بعد اتمام البيع يرسل ثمن ما يباع نقدية الى بيت  
المال بالافادة الواضحة ببيان اثنى والصنف (م) ٣٤  
اذا توفي احد من الذوات وبواسطة جسامه تركته  
لا يدرك نهوها في مدة قريبة وفي اثناء ذلك يلزم الى  
ورثته غلال او نفود من مخلفاته او خلافها من  
المالكولات لزوم المونة والمصرف الضروري فلاجل  
راحتهم يعطى لهم ما يلزم حسبما يترأى بالسندات  
اللازمة من دون ضمانه اذا كان الورثة من الذوات  
المشهورين واذا كانوا ليسوا من الذوات المشهورين  
فيكون الصرف بالضمانة والسندات اللازمة وعند نهو  
التركة واثبات وراثتهم وصودر دفتر القسام الشرعي  
ومعرفة مقدار استحقاقهم فيؤخذ ضمانه بكامل الاستحقاق  
بما فيه الذي وصلهم قبل اتمام الحصر من الدين لم تؤخذ  
عليهم ضمانات بما سبق صرفه واما الدين اخذ عليهم  
ضمانات بما سبق صرفه لم فالضمانات التي تؤخذ منهم  
تكون على قدر الباقي المقتضي صرفه لم واما ما يوجد  
بكيلارات المتوفي من دهونات وخلافه من انواع  
المالكولات فلا يصير الختم عليه من قبل بيت المال  
(م) ٣٥ اذا توفي اي شخص كان ويكون له شركات  
مع بعض التجار او خلافهم او ديون على اناس فاذا  
كان في اثناء محاسبة الشركاء او المدينين لاجل  
تحصيل ما يظهر طرفهم وضمه على التركة المحصورة

## ملحوظات

ومرور الايام عليها ودشتها ولذا فالورق الذي يوجد بالتركات الصغيرة ما دام انه جزئي يصير فرزه بعد بيع التركة بحضور من يكون حاضراً من الورثة او من يقتضي حضوره بحسب اقتضاء المصلحة ويتحرر بها الحافظة اللازمة باختام من يكون الفرز على يدهم ويصير تسليم السندات والاوراق مع الحافظة الى كاتب الزمات لاجل التحصيل بمقتضاها وكاتب الزمات يؤشر بدقتر الاصول عن استلام ذلك والتركات الجسمية التي يوجد بها اوراق ومحاسبات بكثرة مثل تركات ذوات او تجار فهو لا تحضر اوراقهم للمصلحة مختوماً عليها من يلزم وبحضورها اذا تراءى لزوم ترتيب كتاب لذلك فيترتب كتاب ظهورات بجاهية على التركة حسب ما يليق لاجل فرز اوراقها وتحرير حوافظها ونحو حساباتها واجراء مقتضاها كالجارى في امثالها وبعد الفرز والنهو والتسوية يصير في الكتاب المذكورين (م) ٣٩ الدلالات الجارية استقطاعها للدلائل على المجوهرات والاعيان والغلال والاصناف والكتب والمواشي والعقار والمراكب التي تباع من تركات من يتوفون فدلالة المجوهرات والذهب والفضة مدموغة وبدون دمة يؤخذ على المائة قرش قرش واحد يستقطع من ذلك الى الموالي الثلث والثلثان الى الدلائل ودلالة الاعيان والغلال والاصناف يؤخذ على المائة قرش قرش واربعة فضة يستقطع من ذلك الى الموالي ثمانية وعشرون فضة والباقي الى الدلائل ودلالة الكتب والمواشي يؤخذ على المائة قرش قرش واحد وعشرون فضة يستقطع من ذلك الثلث الى الموالي والباقي الى الدلائل ودلالة العقار والمراكب على المائة قرش قرشان وعشرون فضة بما فيه ميري الدلالة من ذلك عشرون فضة الى الدلائل والباقي للميري وحيث ان الجاري في ذلك لا يكون على نسق واحد فالاولى ما دام ان دلالة المجوهرات والاعيان والاصناف والكتب والمواشي ليست هي التزاماً فيحجز دلالة ذلك على كل مائة قرش خمسة وعشرون فضة للدلائل ولا يعطى للثلاث من الدلالة شي حيث انه ياخذ رسماً على دقتر قسام التركة والخمسة عشر فضة

بيت المال يتضح ان بعض الشركاء او المدينين ايضاً لهم دراهم طرف التوفي ويتمسون خصم ما لهم مما عليهم ويتضح لدى بيت المال ان مطلوبهم اكثر مما عليهم فلا مانع من احالة مطلوبهم على الشريعة وتوقيف تحصيل ما هو طرفهم حين ثبوت مطلوبهم ومتى اثبتوا مطلوبهم واحضروا الاعلام الشرعي يخصم ما عليهم مما لهم ويصرف لهم الباقي من بعد اخذ الضمانة والسندات اللازمة واما اذا كان ما عليهم اكثر مما لهم فيصير تحصيل الزيادة وبعد ذلك يجري احالة ثبوت مطلوبهم على الشريعة وبعد الثبوت يجري اللازم في الخصم حسب ما ذكر وان لم يثبت ما يدعيه في مسافة ستة شهور فيتحصل منه الباقي طرفه (م) ٣٦ حيث انه مرخص الى مصلحة بيت المال بصرف مبالغ لغاية خمسة الآف قرش بمقتضى افادة من المالية غمرة ٤٠ وما زاد عن ذلك جار الاستئذان عنه وجار الاستئذان ايضاً عن التركات التي تثبت لاربابها صنف عين ومقتضى الافراج لم عنها فيلزم ايضاً عدم الاستئذان في الصرف والافراج عن الاشياء التي تثبت لمستحقها صنف عين اذا كانت لا تبلغ قيمتها زيادة عن الخمسة الآف قرش واما ما زاد عن ذلك فلا يصرف ولا يفرج عنه الا بعد الاستئذان والصرف والافراج يكون من بعد اخذ الضمانات والسندات القوية (م) ٣٧ انه قد يوجد بعض متوفين ولهم استحقاقات مبقاة لغاية ايام حياتهم بالمالية او بالر وزناجحة او بجهة من الجهات الميرية ومثل هذا لازم من ضمه على التركة وصرفه لاربابه فمن الآن وصاعداً ذلك الاستحقاق يرد نقدية الى بيت المال ولا يتحرره رجوع طلب وكذلك ما يوجد بالمديريات او المحافظات انه مستحق الارسال الى بيت المال من عوائد وخلافه يرسل نقدية الى بيت المال ولا يتحرره رجوع طلب (م) ٣٨ انه عند ضبط التركات يوجد ببعضها سندات واوراق وخلافها فمثل هذه الاوراق من اللزوم فرزها اولاً فاولاً لاجل معرفة ما فيها واذا وجدت اوراق او سندات بديون للتوفين على المذكورين او خلاف ذلك فحالاً يجري مقتضاه في وقتها اولى من ابقائها بدون فرز

تفضل لجانب التركة واما المراكب والعقار فمن حيث انها ميري فتفضل على ما هي عليه حسب الجاري على كل مائة قرش قرشان وعشرون فضة الخمس للدالين والباقي للميري (م) ٤٠ اذا توفي احد بالمديريات ويكون له ورثة غائبون وورثة حاضرون او ورثة غائبون او عن بيت المال وورثة معاً او عن بيت المال خاصة او مديوناً لجهة الميري فبمعرفة المديرية يجري ضبط تركة المتوفي وبيعها واجراء الاصول الشرعية فيها من ثبوت ديون وورثة ووصاية وغيرها ويكون المدير او الوكيل او مأمور الادارة مرخصاً له بثبوت الديون والورثة في وجهه او وكيله او مأمور الادارة وبعد سداد الديون وصرف حصة الوارث الموجود بالمديرية اليه بعد اخذ الضمانات والسندات القوية ان كان له وارث فايبقى بعد ذلك ان كان حصة وارث غائب او آيلاً الى بيت المال فيرسل نقدية من المديرية الى خزينة بيت المال بمقتضى دفتر قسام يحوي اصول وخصوم التركة بالبيان الكافي لاجراء مقتضاء حسب الاصول (م) ٤١ اذا توفي احد وصار ضبط متروكاته بيت المال ويوجد من ضمن متروكاته اعيان او مواشي او خلافاً من المنقولات ويدعي بها احد انها موهوبة اليه من قبل المتوفي ومثل هذه لا يمكن ثبوتها الا على وجودها عينا للاشارة اليها ويتعسر حضورها للمحروسة لحصول الثبوت بمحكمة المحروسة في وجه بيت المال والوارث او في وجه بيت المال فقط اذا لم يكن هناك وارث فمثل هذا يرخص لمدير الجهة او الوكيل او مأموري الادارات بجهات المديريات ان يصير ثبوت ذلك في وجهه عن يد قاضي المديرية او قضاة الادارة ومتى ثبت شرعاً بحضور المدير او الوكيل او مأمور الادارة ويحرره الاعلام الشرعي من القاضي تسلم لمن يصير ثبوتها اليه من بعد اخذ الضمانة القوية والسند اللازم ويعطى الاشعار الى بيت المال (م) ٤٢ اذا كان احد العتقى او المعتوقين الذين يصير ضبط متروكاتهم بيت المال لضرورة غياب الوارث ويكون لم عقار او اطين بجهة المديريات ومستلزم الحال الى بيعها برغبة الورثة الحاضرين ووكيل الغائب ويكون

الوكيل عن الغائب في وقوع المبايعة امين بيت المال مثل التوكيل الصادر لامين بيت المال عن سعادة افندينا ولي النعم الخديوي الاعظم الاكرم وكالة مفوضة في بيع الحصص الآيلة لسعادته من املاك واطيان العتقى فيرخص الى المديرين والمحافظين او وكلائهم بوقوع المبايعة في الحصة المذكورة بالتوكيل عن سعادة افندينا ولي النعم حسب ما يتحرر لهم من بيت المال واما اذا كان عن بيت المال او عن وارث حاضرو بيت المال فيرخص لهم ايضاً بوقوع المبايعة فيما يخص بيت المال بالتوكيل عنه ويكون المديرون او المحافظون او الوكلاء عنهم مرخصين في سماع الدعاوي التي تخص سعادة افندينا ولي النعم في خصوص الورثة التي تؤول لسعادته من عتقائه او من عتقى جنتمكان افندينا الكبير (م) ٤٣ قد يوجد ان بعض تركات تضبط بالمديريات ويكون للتوفي تركة ايضاً بيت مال المحروسة وان بعض الورثة او بعض المداينين يكونون موجودين بالمديرية ويثبتون تورثهم او دينهم في وجه الوارث الحاضر البالغ او وصي القاصر عن يد قاضي المديرية بحضور حضرة المدير او الوكيل تطبيقاً للشعور السابق نشره من الداخلية الى الجهات وعلى مقتضى الثبوت يجري صرف الدين ونصيب الوارث من مبلغ التركة المحصورة هناك ويرسل باقي مبلغ التركة الى بيت المال ومعه دفتر قسام بختم قاضي المديرية وافادة من المدير والوارث او الوصي او المداين الذي في المديرية بحضور يطلب حقه من المحصور بيت المال بمقتضى افادة من المدير او الوكيل في بيت المال لا يكلفه باعادة الثبوت الشرعي من محكمة المحروسة لانه ما دام سبق ثبوت وراثته الوارث او المداين او الوصي عن يد قاضي من قضاة المديرية المأذونين بسماع الدعاوي الشرعية الماثلة لذلك او المدير او الوكيل او مأمور الادارة والصرف من بيت المال هو بالضمانة القوية والسند اللازم ودقتر القسام او الاعلام الشرعي المحرر من طرف قضاة الولايات هو معتمد فيكتفي بذلك و يصير الاجراء في الصرف بموجبه من خزينة بيت المال بالضمانة والسند من بعد ثبوت معلوميتهم بالمصلحة بشهادة من يعرفهم سواء كان

## ملحوظات

احد حاضرًا ولا يمكن تحرير دفتر قسام الا من بعد حضور الورثة او احدهم او وكيل عنهم ويمكن ان الحضور لا يكون في مدة المئلا المباعة التركة عن يد المأذون والجوخدار المعينين من طرفه فيصرف له على مجموعها نصف رسم فقط وبحضور الورثة او احدهم او وكيل عنهم سواء كان يحضرون بمدته او مدة خلافه فمن بعد ثبوت الورثة وتحرير دفتر القسام يعطى نصف رسم على قدر الحصة التي يصير ثبوتها وحصة الغائب لا يدفع عليها شيء ما لم يحضر هو او وكيل عنه وبثبوت وراثته بالمحكمة وتحريرها بالاعلام الشرعي وتحريره وحضوره للمصلحة يصرف نصف الرسم الباقي على قدر حصته الواردة بالاعلام واذا كانت التركة عن بيت المال خاصة فيعطى له رسم كامل عن المائة قرش قرشان و١٦ فضة من دون ان يتعذر دفتر قسام ما دام الوارث بيت المال خاصة وبيان التركة معلوم بالمصلحة وببلغها بعد المصاريف عائد اضافته لجانب الديوان كالجاري وانما اذا كان فيما بعد يظهر وارث يدعي الورثة للتركة المذكورة فمن بعد ثبوت الورثة واخراج اعلام شرعي بالثبوت يدفع من طرفه الى المحكمة نصف رسم وهذا الملحوظ اذا كان ظهور المدعي ليس في مدة المئلا الذي صار حصر التركة فيها وصراف له رسم عليها كامل وعلى اي الحالات هذا الباب الذي يقع فيه التداعي سواء كان في مدة الحاضر او الخلف يجري فيه ما ذكر واذا ظهر الوارث في اثناء الحصر وقبل صرف الرسم فيعامل بمعاملة التركات التي لها ورثة واذا كان المتوفي عن وارث وبيت المال فاذا كان الوارث حاضرًا فبعد حصر التركة وبيعها وتحرير دفتر قسام بثبوت وراثته الوارث وبيان التركة والحصص يعطى رسم كامل واذا كان الوارث المشترك مع بيت المال غائبًا فيصرف رسم حصة بيت المال ونصف رسم على حصة الغائب وعند حضوره وثبوت وراثته بالمحكمة وتحرير دفتر قسام يصرف نصف الرسم الباقي على حصة الوارث المذكور والتركات التي يفرج عنها نصف عين الورثة او الاوصياء او الاشياء التي يدعي بها مذكورون على تركات او تداعي تمليك او هبة او رهونات او امانات وحيث ان هذه لازم ثبوتها واخراج اعلامات شرعية بها فالرسم الذي

الذي يضمنهم او خلافه لاجل رفع المشقة وراحة العباد (م) ٤٤ من حيث ان الرسم الجاري حجزه وصرفه من التركات الجاري ضبطها ببيت المال الى النوالي يحجز على مجموع التركة كل مائة قرش قرشان و١٦ فضة نظير مبيع التركة وتحرير دفتر قسام بها سواء كانت التركة محصورة في ورثة غائبين او ورثة حاضرين وغائبين او ورثة وبيت المال معًا او بيت المال خاصة وعند ثبوت وراثته الورثة بالمحكمة يؤخذ منهم ايضا رسم على المائة قرشان من برا برا نظير اخراج اعلام وهذا وهذا بخلاف ثلث الدلالة الجاري حجزها للنوالي من استحقاق دلالتين التركات وبما ان الجاري فيه زيادة مصاريف على ارباب التركات فالأوفق من الآن فصاعدًا ان التركات التي تحصر ببيت المال فاذا كانت التركة عن ورثة غائبين وورثة حاضرين او عن وصي مختار او عن وصاية بالثلث او بقدر معلوم فبدلاً عن كون الثبوت يحصل بالمحكمة عن يد احد كتابها ويحتاج الحال لاخراج اعلام شرعي وبصير تكليف الذين حصل الثبوت لم يدفع رسم عليه من طرفهم ومن بعد تحريره وصدوره الى بيت المال فالأذون المندوب من طرف المئلا بيت المال يحرد دفتر القسام على مقتضاه ويبقى في ذلك طولة ايام على المستحقين وتكرار رسم عليهم فيستغنى الحال عن اخراج الاعلام الشرعي ودقتر القسام الذي يصير تحريره بمعرفة المأذون المعين من طرف المئلا ولا يصير تحريره الا من بعد ثبوت وراثته الورثة الحاضرين او الوصاية المذكورة بالدقتر المذكور عن يد المأذون بالمحكمة ومن بعد تحريره فالرسم الذي يعطى يكون على ما يصير ثبوته ومحكوم بصرفه المستحقه بالدقتر المذكور باعتبار كل مائة قرش قرشين و١٦ فضة واذا كان من ضمن الدقتر وارث غائب فبالنظر لكون التركة جميعها مباعة بمدة المئلا الموجود فيصرف له على حصة الغائب المبينة بالدقتر نصف رسم حيث يتفق انه لم يحضر في مدته وعند حضوره او حضور وكيل عنه فمن بعد ثبوت وراثته بالمحكمة واخراج اعلام شرعي بمحضته يصرف الى المحكمة نصف الرسم الثاني واذا كانت التركة عن ورثة غائبين وليس منهم

يدفع من طرفهم للمحكمة كل مائة قرش قرشان من غير زيادة وعلى هذا فالرسم الذي يعطى للمحكمة من بيت المال او من طرف الورثة يكون على المبلغ المقتضي صرفه والاشياء اللازمة الافراج عنها ما خلا ان كان ضمن التركة عقار او ابعاديات لا يعطى عليها رسم بما ان هذه يلزم لها فيما بعد تحرير ايلولات عند طلب الورثة او خلافهم ودفع رسم من طرفهم على تحريرها عند طلب الورثة او خلافهم تحريرها واما التركات المديونة فينظر الى مقدار الدين الذي يظهر عليها تحت الثبوت والباقي بعد مبلغ الدين الذي هو استحقاق الورثة ومن بعد ثبوت وراثته الورثة وتحرير دفتر القسام ويتوضع بالدفتر مبلغ الدين الباقي من التركة تحت الثبوت للديانة وحصة الورثة الحاضرين وحضور الدفتر الى بيت المال مستوفياً بالبيان يعطى للمال نصف رسم على مبلغ الدين المحيى تحت الثبوت ورسم كامل على حصة الورثة المثبوتة بالدفتر المذكور وعند ثبوت دين المدين بالمحكمة ففي نظير الاعلام الشرعي الذي تحرر بالثبوت يدفع من طرفهم نصف رسم واذا كانت التركة مستغرقة بالديون فيعطى للمال على مجموعها نصف رسم والنصف الآخر يعطى من طرف الديانة عند الثبوت وتحرير الاعلام الشرعية انما نصف الرسم الذي يدفع من طرف الديانة يكون على قدر ما يخص مبلغ دين المدين بواقع القسمة باعتبار كل مئة قرش قرش واحد و ٨ فضة اما عوائد بيت المال فانها تؤخذ على مجموع التركة كل مائة قرش قرشان كالجاري وان التركات التي ترد من المديريات اذا كان استقطع عليها عوائد هناك في محل الحصر فلا يؤخذ عليها عوائد بيت المال وايضاً تلك الدلالة الذي جار صرفه من حق الدلائل الى الموالي فلا يصير استقطاعه كما توضح بمادة ٣٩

(الحاشية) من حيث انه قد ورد للمجلس افادة الداخلية رقم ١٦ ذا سنة ٧٥ نمرة ١٤ ومعها لائحة محررة من بيت مال المحروسة و ١٢ ورقة تشتمل على تمشية مصلحة بيت المال في خصوص التركات وما يجري فيها تحنوي على ٤٣ مادة مستخرجة من اللوائح والاوامر السابق صدورها من سنة ٥٣ الى الآن مع ما ترااى استنصابه بالمصلحة ومشيراً بالافادة

المذكورة عن رؤية ذلك بالمجلس بحضور حضرة امين بيت المال وما يستقر عليه راي المجلس تعمل به اللائحة المذكورة وترسل للداخلية وعملاً بما ورد بافادة الداخلية قد صار تلاوة اللائحة المذكورة بالمجلس حرفياً بحضور حضرة الامين المومي اليه وحضرة العلامة السيد علي البقلي مفتي الاحكام وما ترااى فيها من المحو والاثبات والعلاوة صار اجراءه وما استصوب اجراءه قد صار ايضا هذه اللائحة وقد اشتملت على ٤٤ مادة فقد صار تبديدها واختم عليها ويجري تقديمها للداخلية لاجل النظر حتى اذا استصوب بها الاجراء بموجبها او ترااى هناك محو واثبات فيجري حكمه وعلى حسب ما يوافق ويصير استنصابه يصدر عليها الامر بالاعتماد بمحل الاقتضاء في ١١ ذ سنة ٧٦ (امين بيت) (مفتي الاحكام) (مفتي المجلس) (وكيل المجلس) (رئيس مجلس المال) (مصر)

#### (واعضاء عشرة)

(عن الذي ترااى علاوته بمجمعية المحافظة بالمحروسة)

(عما استصوب علاوته بالمادة الرابعة والاربعين)

حيث ذكر بالمادة المذكورة ان المتوفين الذين يتوفون عن بيت المال خاصة ويصير ضبط متروكاتهم بيت المال يعطى عنها الرسم لحضرة المنلا بالكامل واذا ظهر فيما بعد احد يدعي الورثة فمن بعد ثبوت وراثته واخراج الاعلام الشرعي بالثبوت يدفع للمحكمة نصف رسم وهذا الملحوظ ان كان ظهور المدعي ليس في مدة المنلا الذي صار حصر التركة في مدته ولم يتوضح عن التركة التي يظهر لها وارث في مدة المنلا الذي استولى الرسم كله عند ضبط التركة فالذي استصوب انه اذا كان المدعي الورثة يظهر في مدة المنلا الذي استولى الرسم بالكامل على اصل التركة فبعد ثبوت الورثة واخراج الاعلام الشرعي لا يدفع للمال رسم من الوارث المذكور بل يكفني بما دفع ابتداء من بيت المال عن اصل التركة بالكامل (م) ٤٥ حيث انه توضح سابقاً بالمواد الموضحة بهذه اللائحة عن التركات التي يكون عليها ذبوت او بها امانات والمتوفين الذين يتوفون عن اوصياء مختارين وتلوح بها عن اخذ سندات وضمانات غروم على ارباب الامانات او الديون او الاوصياء وحيث ان اخذ

ملحوظات

### ذيل لائحة بيت المال

الصادر عليها الامر العالي في ٢٩ ربيع آخر سنة ١٢٨٢ هجرية (م) ١ اذا توفي احد عن ورثة حاضرين وفيهم قاصر ليس له وصي من قبل المتوفي ولا ولي مال كالأب والجد من قبل الأب وان علا فيصير الختم على التركة مؤقتاً بمعرفة بيت المال والورثة البالغين الحاضرين وبعد انتهاء مدة المأتم يصير استحضار اقارب المتوفي او جيرانه او ارباب حرفته او من كانوا يلوذون به ببيت المال وتصير المذاكرة معهم عن يصلح تنصيبه وصياً على القاصر ومتى استقر الحال على من يصلح وقبل ان يكون وصياً يتحور للمحكمة باقامته وصياً ومتى صدر الاعلام الشرعي بذلك يصير رفع الختم عن التركة بدون جرد ولا تأصيل (م) ٢ اذا توفي القاصر المقام عليه وصي وتكون وفاته عن ورثة حاضرين وغائبين او فيهم قاصر ليس له وصي فللوصي الاصيل ان يوصل حق الورثة البالغين الحاضرين اليهم ويحفظ حق الغائب والقاصر لحين حضور الغائب وتنصيب وصي على القاصر ولا دخل لبيت المال في ذلك (م) ٣ اذا توفي احد عن وارث قاصر مقام عليه وصي من قبل مورثه ويكون الوصي موجوداً في وقت الوفاة وبرز سنداً بختم المتوفي او بخطه وعليه شهادة شهود او لم يبرز سنداً او وجدت شهود معتبرة ولم تحصل شبهة ظاهرة في السند ولا في شهادة الشهود فلا يصير التعرض من بيت المال للتركة وهكذا يكون العمل في حصة الغائب مادام يكون هناك وصي مختار (م) ٤ اذا كان الوصي غائباً مدة السفر الشرعي ثلاثة ايام فاكثر فيصير الختم مؤقتاً بمعرفة بيت المال والورثة البالغين الحاضرين لحين حضور الوصي او لحين تنصيب وصي عوضه لغيبته اذا دعت الحاجة الى ذلك هذا اذا كان في الورثة قاصر او غائب (م) ٥ اذا حصلت شبهة ظاهرة في سند الوصاية او في شهادة الشهود او وجد من يدعي الوصاية على قاصر او غائب ولم يبرز سنداً ولا شهوداً بمعرفة بيت المال والورثة البالغين الحاضرين يصير الختم على التركة مؤقتاً لحين الثبوت الشرعي (م) ٦ الرسم الذي يعطى لحاكم الاقاليم والثغور نظير اجر نصب الوصي واخراج اعلام ثبوت الوصاية يكون خمسة

ضمانات الغروم لاتكون المعاملة به في حق سائر الناس لانه من المعلوم ان الضامن الغارم لا بد ان يكون اعلى درجة في الاقتدار والاعتماد من المضمون وهذا لا يوافق اجراؤه في حق حضرات الامراء العظام والذوات الكرام فالذي استصوب ان حضرات الامراء والذوات مادام انهم مشهورون بالاعتماد والاقتدار فلا يطلب منهم ضمانات مثل سائر العالم بل يكفي باخذ السندات باختام حضراتهم على انه اذا ظهر فيما بعد ورثة وثبت لهم حق فيما يكون صرف لمن تقدم ذكرهم فيصير تأدية حق الورثة من طرفهم على مقتضى تلك السندات

### (قرار جمعية المحافظة)

لقد صدر للمحافظة افادة من الملية السنية مؤرخة ١٥ راسنة ٧٧ نمرة ٢٥ ومعها هذه اللائحة التي جرى تنظيمها بمجلس مصر المملو عن تمشية بيت مال المحروسة في خصوص التركات وما يجري فيها وكان سبق ارسالها منه لديوان الداخلية بافادة مؤرخة ١١ جا سنة ٧٦ نمرة ٨ للنظر فيها. ولصادفة لغو تسلمت مع اوراقها بالملية واشير بالافادة المار ذكرها انه من حيث ان المصلحة المذكورة هي بالتبعية الى المحافظة فمن الاقتضاء ان ينظر في تلك اللائحة بجمعية المحافظة وبعد تطبيق ما اشتملت عليه من المواد على ما فيها الاوراق التي معها اذا تراعى بها محو او اثبات بحسب ما يتراعى فيه الضبط والاصلاح ومخاطبة المالية عما يلزم لذلك تفاد الملية بما ينتهي عليه الحال وعملاً بما ذكر قد صار تلاوة اللائحة المذكورة وما معها بالجمعية المنعقدة في يوم الاحد ٧ شعبان سنة ٧٧ وتراعى استصواب ما فيها المندرج بالاربعة والاربعةين مادة المسطرة بها والذي تراعى علاوتهما زيادة هي مادة واحدة ولمحوظ تراعى استصواب علاوته على المادة الرابعة والاربعةين من اللائحة واقتضى الشرح عليها حتى من بعد مطالعتها بالملية السنية اذا تراعى استصواب ما تدون بها يصدر الامر باعتماد الاجراء بحمل اقتضاها بعلاوة ما تراعى لزوم علاوته حسب ما هو موضح في ٢٠ ش سنة ٧٧

(الأمين) (رئيس) (امين) (مأمور) (محافظ) (ناظر استبائيات) (مجلس تجار بيت المال النبطية مصر)

وعشرين قرشاً حسب المدون بلائحة القضاة وأما الرسم الذي يعطي بمحكمة مصر نظير اجر تحرير اعلام ثبوت وصية او نصب وصي يكون من خمسة وعشرين قرشاً الى مائة قرش بمنااسبة حال الوصاية التي يصير ثبوتها وتكون اعلامات ثبوت الوصاية ونصب الاوصياء مقررة ببيت المال سواء كان تحريرها من محاكم الاقاليم او الثغور المرخص لها بتنصيب الاوصياء او من محكمة مصر (م) ٧ الختم الذي يصير على التركات لغياب بعض الورثة يصير فكه عند حضور الغائب وتحقيق وراثته باعلام شرعي او بتصديق من باقي الورثة الحاضرين المعتبر تصديقهم شرعاً بحيث لا يصير جرد التركة ولا تاصيلها وأما تقسيم التركة بعد ذلك فيما بين الورثة فيكون بحسب ما تقتضيه الاصول الشرعية (م) ٨ انه عند الصرف والاخراج عن التركات لا يلزم اخذ ضمانه على من يحصل الصرف او الافراج اليه حيث ان الاعتماد انما هو على الثبوت الذي يصير اجراؤه بوجهه المعتبر (م) ٩ لبيت المال ان يصرف التركات التي تبلغ قيمتها لغاية الف قرش الى ارباب الموارث اكتفاء بالتحقيقات التي يجريها عن يده بدون اعلام شرعي (م) ١٠ الاستحقاقات التي تكون باقية بجهات الحكومة لاناس متوفين ولم تكن تركاتهم محصورة ببيت المال فما يكون منها لغاية الف قرش يصرف الى الورثة بتحقيقات يصير اجراؤها بجهات الاستحقاقات بحيث ان الصرف يكون بعد الاستئذان من العموم وأما ما يكون فوق الف قرش فلا يصرف الا بالثبوت الشرعي (م) ١١ من يتوفى من الفقراء المنقطعين ولم يوجد له تركة يجهز منها فمثل هذا عند ورود الخبر عنه من طرف الضبطية او الاستباليات يصرف تجهيزه وتكفينه من طرف بيت المال على سبيل الاحسان بحيث يعتبر الكفن للرجل ثوبين والمرأة ثلاثة ويكون ذلك من البقعة المتوسطة من ستة اذرع لغاية ١٨ ذراعاً حسب حالة المتوفي قصراً وطولاً ويصرف لتجهيز الصغير عشرون قرشاً والاوسط ثلاثون قرشاً وللكبير اربعون قرشاً وعند صرف ذلك يجري خصمه اعتماداً على الخبر الوارد من جهة الوفاة واذن امين بيت المال ولا يطلب بذلك سند من احد ما (م) ١٢ حيث ان

الجاري في رعايا وحمايات الدول الاجنبية والمغاربة والارمن والروم من حمايا ورعايا والموسوية والاقباط انه لا يصير ضبط متروكات من يتوفى منهم الا اذا حضرت مخاطبات باجراء موجبات الضبط وهكذا الايرانية بعد تحقيق تتبع من يتوفى منهم الى الدولة المذكورة فلاجل مساواتهم بغيرهم يعتمد في عدم ضبط تركات من يتوفى من الايرانية المذكورين على المخاطبات التي ترد من الشاهنديرية (م) ١٣ المتوفون بالديار المصرية عن ورثة يكون جميعهم او بعضهم بالديار الخارجة وكذا المتوفون بالديار الخارجة عن ورثة موجودين بها ويكون لهم تعلقات بالديار المصرية حيث الجاري انه متى حضر الوارث لهم من بلده او حضروا عنه يكون بيده حجة من محكمة جهته حسب العادة فمتى كان الوارد بها مطابقاً لما هو مقيد ببيت المال فتحال دعواه على المحكمة الشرعية كالجاري وأما اذا وجد اختلاف بين الوارد بالحجة والمقيد بدفاتير بيت المال ويكون هذا الاختلاف مؤدياً الى الشبهة فلكون المجالس المحلية جارية بها رؤية كامل الدعاوي السياسية والشرعية فيحال ذلك على المجالس المحلية وبعد استيفاء اللازم لذلك يجري العمل ببيت المال بمقتضى ما يثبت ويتحقق شرعاً بالمجالس واذا حضر الوارث او الوكيل وبحضوره وجد احد المشاركين له في تركة مورثه قد توفي وبهذا صار وارثاً فيه ايضاً فبيت المال لا يكلفه باحضار حجة ثانية من بلده بثبوت وراثته للمتوفي الثاني انما يلزم اثبات وراثته شرعاً بمحكمة مصر (م) ١٤ اذا توفي احد وبوقت وفاته شهدت شهود بانه لم يكن له وارث سوى بيت المال او ان احد الزوجين يرث مع بيت المال او انهم لا يعلمون ان كان له وارث ام لا وانه ليس عليه ديون ولا في تركته رهونات ولا امانات لاحد ولا له رهونات ولا امانات طرف احد ثم بعد ذلك ظهر من ادعى بالوراثة او بدين له على الميت او بانه مدين للميت وله عنده رهن فمتى كانت دعواه لم تشهد بها الشهود حال ضبط التركة فخلاً يصير احالة تحقيق دعوى من يدعي ذلك على المجلس المحلي بافادة من بيت المال ووضح بها ما قيل ممن كانوا



ملحوظات

للأئمة التي كان جاريا بها العمل في بيت المال قبل الأئمة التي عملت بالخصوصي حيث انه صار لغو العمل بها وحيث وافق ارادتنا الاجراء بموجبها لزم اصداره اكم لاعتماد الاجراء يكون معلومكم

(صورة شرح وارد لبيت المال من نظارة المالية تاريخه ١١ جمادى الاولى سنة ٨٢٢ مرة ٥٢)

المسطر بهذا صورة الأئمة التي صار تنظيمها في حق عملية بيت المال المحنوية على ثمانية عشر مادة لتكون ذيلاً للأئمة التي كان جاريا العمل بموجبها في بيت المال قبل صدور الأئمة التي تنظمت بمعرفة المجلس الخصوصي وصورة الامر الكرم الصادر عليها للمالية رقم ٢٩ ربيع آخر سنة ٨٢٢ مرة ١١ باعتماد الاجراء بموجبها وفي تاريخه صار النشر عن ذلك عمومًا وبالجملة هذا لرفعتم ليكون معلومًا ما اشتملت عليه المواد المذكورة والاجراء بموجبها هي والأئمة القديمة السابق نشرها من محافظة مصر في سنة ١٢٧٨ اتباعا للامر العالمي (مجموع الاوامر العلية والقرارات والمنشورات والافادات التمهية للأئمة بيت المال وذيلها مرتبة على حسب تواريخها)

(صورة ترجمة الامر السامي الوارد لديوان (محافظة مصر)

(بافادة من الخارجية رقم ٢٧ ربيع اخر سنة ٨٢٢ مرة ٢) (والامر المشار اليه مؤرخ ٧ صفر سنة ٧٨)

نقدم انه كان تحرر رسميًا لكافة الجهات بخصوص التعليمات المقتضي اجراؤها في حق متروكات العيسوية لكن لكون تلك المادة ما صار اجراؤها فيهم كما يجب ببعض الجهات وفي بعض جهات اخر صار اجراؤها بطريقة غير عمودة فقد لزم الحال لبيان وايضاح القرار المعطى اخيرا بخصوص ما يجب اجراؤه في هذا الخصوص وهو انه من حيث ان حكام الجهات ونوابهم ليسوا ماذونين بحصر متروكات من يتوفون من التبعة العيسوية ويتركون ورثة بالغين فمثل هؤلاء اذا لم يلتسوا بحصر ونقسم متروكات مورثيهم بمعرفة حكام الشرع الشريف فلا ينبغي للحكام المحكي عنهم التداخل والتعرض للتركات المذكورة بدون وجه شرعي واما اذا كان احد الورثة يتشكى للحكومة

حاضرين بوقت الضبط وحسب ما يتحقق بالوجه الشرعي بالمجلس ويصدر به خلاصة الحكم بصير الاجراء (م) ١٥ ما دام بيت المال يعطى له خبر من الخانوية بوفاة من يتوفى ويكون لبيت المال مدخل في ضبط تركته على حسب المواد السالفة فلا يصير رهن تجهيز ودفن الميت على اجراء اصول بيت المال بل يجري تشهيل جنازة الميت باي وجه كان وبيت المال يجري اصوله في ضبط التركة فيما بعد (م) ١٦ اذا اشترى احد الورثة او الوكلاء او الاوصياء اشياء من التركة التي يكون له استحقاق فيها ورغب خصمه من حساب استحقاقه فلا مانع من ذلك وما يشتره يصير قيده عليه بالعهد مقابلة تسديده من حصته عند صرف باقي التركة انما دائما يلزم ملاحظة ما يشتره بحيث لا يكون زيادة عن استحقاقهم وانه لو ظهر ان الذي يشتره يكون فيه شيء زيادة عن الاستحقاق فيصير تحصيل قيمة الزيادة (م) ١٧ التركة التي يصير الختم عليها مؤقتا اذا وجد بها زروعات او مواش يصير مخابرة الجهة الكائن بها ذلك بالحفظ والصيانة مؤقتا بحيث انه يصير ادارة اشغال الزراعة كما كانت عليه قبل وفاة المتوفي باذن الورثة البالغين والحاكم الشرعي (م) ١٨ القاصر الذي لم يقم عليه وصي من قبل مورثه ولم يوجد من يقبل الوصاية عليه فليت المال ضبط وحصر ويبيع التركة بمشاركة الورثة البالغين باذن الحاكم الشرعي وما كان يجريه الوصي شرعا في حصة القاصر يجريه بيت المال بعد نصبه وصيامن طرف الحاكم الشرعي — قد تحررت الثمانية عشر مادة الموضحة بهذا التي استحسن وضعها لتنظيم عملية بيت المال وسهولة العمل وحفظ الحقوق لمستحقيها

الفقير عبد القادر الرافعي المحنني عني عنه  
الفقير علي محمد البقي المحنني عني عنه  
الفقير محمد العباسي المدي المحنني عني عنه  
الفقير مصطفى العروسي خادم العلم والفن بالازهر عني عنه

(صورة الامر العالمي الصادر لنظارة المالية بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني سنة ٨٢٢ مرة ١١)

صار منظورنا هذه الأئمة المشتملة على ثمانية عشر مادة في حق عملية بيت المال ومصدق عليها من حضرات شيخ الجامع الازهر والمفتين وانها تكون ذيلاً

في حق وارث آخر من مادة تقسيم وتوزيع التركة بينهم ففي تلك الحالة ينظر في مرافعتهم الشرعية بالمجلس بمعرفة الشرع ويجري حصر تركتهم كالتماس المدعي واما من يتوفى من التبعة العيسوية ويترك ايتاما قاصرين ذكورا او اناثا فادام ان حكومة الدولة العلية ملزمة بالتحفظ على اموالهم بما ان ذلك من علو شأنها فمثل هؤلاء يجري حصر تركتهم بمقتضى اصول الشريعة ومن بعد وفاء المصاريف اللازمة لتجهيز لوازمات المتوفي ودفنه وتسديد ديونه وما يوصي به كل ما بقي من مال ونقود يجري ابقاؤه تحت يد من يكون ولي الايتام المذكورين ووصيهم هذا اذا كان الوصي المذكور موصوفا بالصلاحية وعدم التبذير واما اذا كان هؤلاء الايتام ليس لهم وصي ولا ولي فيجري انتخاب وصي ناظر عليهم من معتمدي ملتهم اصحاب الامنية ويسلم اليه ما خصهم من التركة من نقود وخلافها من بعد ان يؤخذ عليه ضمانه قوية وتهد شرعي بعدم اتلاف اموالهم والنفقة عليهم والقيام بكافة ما يجب بشرط ان مادة تحرير هذه التركات ورواية الدعاوي التي سيجري نظرها شرعا بحسب التماس احد الورثة البالغين لا يؤخذ عليها شيء زيادة عن نصف واحد في القرش عوايد القسمة وستين فضة في كل الف قرش عوائد قيدية والحذر ثم الحذر من اخذ شيء زيادة عن ذلك وعوائد القسمة هذه يجري اخذها من المبلغ الباقي من بعد تنزيل قيمة المصاريف اللازمة لتجهيز الميت ودفنه وتسديد ما عليه من الديون مع استبعاد ما يكون موصى عليه بموجب اصول النظامنة وكذا اذا كان احد من اهالي المملكة يموت ويكون احد ورثته ذكرا كان او انثى غائبا او مجنونا فيجري اللازم في حصر تركتهم تطبيقا لما هو مقرر بخصوص تركة الايتام واذا حصل تداع من احد الورثة البالغين بخصوص مادة تقسيم التركة بين باقي الورثة فرسم القيدية وعوائد القسمة يجري اخراجها من حصة المدعي ولا يخص باقي الورثة شيء من ذلك قط واما الذين يتوفون ولم يعرف لهم وارث فمن حيث ان اموالهم وامتعهم عائدة الى بيت المال فهؤلاء يجري

ضبط تركتهم بمعرفة مأموري بيت المال والشرع الشريف ويجري ما يلزم لها بحسب ما تقتضيه اصول الشريعة واذا كان احد من اهالي الدولة العلية او من اهالي الممالك الاخرى سافرا الى بلدة اخرى لاجل التجارة والسياحة ويموت فيها فتركته يجري حصرها بمعرفة الشرع الشريف وامواله واشياؤه الصغيرة التي يتلاحظ تلفها مع ابقائها هذه يجري بيعها بسعرها تساوي من القيمة ومن بعد تنزيل المصاريف اللازمة والديون وقيمة الرسم العادي يصير حفظ ما يبقى في صندوق المملكة واذا كان المتوفي يملك مجوهرات واشياء نفيسة فيجري حفظها بمحل موثوق وعند ظهور ورثته او وكلائهم تسلم لهم المبالغ الموجودة نقدا والاشياء النفيسة المحفوظة عينا بموجب دفتر الاستلام واما اذا كان احد قبل وفاته اوصى بثلاث ماله لبعض الوجوه المعتبرة فتلك الوصية ليس فقط يجري اعتبارها شرعا بل ايضا اذا كان المتوفي في حال حياته وصحته وكال عقله يقسم كافة امواله واملاكه بمواجهة شهود من معتمدي ملته بموجب سند شرعي على كل من ورثته الصحيحة او خلافهم كل واحد على حدته ويفرز حصة كل منهم ويسلمها اليه ويكون على السند المذكور تصديق من البطريرك والاسقف او القسيس او وكيلهم فمن بعد التحقيق اللازم والثبوت يصير اعتماد وقبول تلك السندات عند حكام الشرع وكافة المأمورين بدون احتياج الى اعادة حصر التركة وتقسيمها مرة ثانية وجميع الاموال المنقولة والغير المنقولة يجري ابقاؤها بطرف من خصته كما هو محرم بالسندات المحكي عنها لكن اذا كانت الاموال الغير المنقولة هي اراض موقوفة من المسقفات او من الاراضي الميرية فلكون هذه ليست ملكا صحيحا للمتصرفين فيها وان الاشياء الموقوفة لا يصح التنازل عنها الا باذن متوليها وكذا اراضي الميري لا يجوز فراغها الا باذن من يكون مأمورا عليها والافراغات التي تصير بلا اذنه لا يجوز قبولها واعتبارها قانونا ونظاما فصار من اللازم مراعاة قانون ونظامات الاراضي الميرية والاقواف قبل تحرير السندات الماثلة لهذه بخصوص الاموال الغير المنقولة وان يكون ذلك شرطا محتما والحاصل انه اذا كان

## ملحوظات

وغيرهم من باقي الملل التابعين للدولة العلية فقد استصوب الان توقيف العمل بمقتضى المنشور المتقدم ذكره والاجراء في التركات المذكورة كما كانت سابقاً حين صدور الامر لحضرتكم بما يقتضي عن هذا الخصوص ولذا لزم تحريره ليكون معلوماً

(صورة مآل افادة من المالية لبيت المال رقم ١٠

ذات سنة ٨٢ غمرة ١٢٩٩)

انه مادام مصرح لبيت المال بصرف التركات التي قيمتها الى الالف قرش بالتحقيقات التي تجري بمعرفة تطبيقاً للمادة ٩ من اللائحة فيصير الاجراء على وجه ما ذكر (صورة مآل افادة من المالية لبيت المال رقم غرة

محرم سنة ٨٤ غمرة ٥١٠)

ان تركات من يتوفون ويصير الختم عليها بختم بيت المال لغياب بعض الورثة يكتفي بتصديق الورثة الحاضرين الذين يعتبر تصديقهم شرعاً كما ان شهادتهم كافية عن شهادة الشهود كالمصوص بالمادة السابعة من اللائحة

(صورة مآل افادة من المالية رقم ٣ را سنة ٨٥

غمرة ٢٢٨)

ان مادة ٢٦ من اللائحة ليس بها قول ينافي اخذ سندات تمغة عما يخص من التركات بناء على ما قيل بأنه اذا صار الانتظار لاخذ سندات من ارباب التركات فربما لا يوجد جميع الورثة ويتعطل السداد فاللازم هو اخذ سندات تمغة عوض التصديقات الجاري اخذها من ورق عادة

(مضمون صورة افادة من حضرة مفتي مصر

مؤرخة ١٣ ر سنة ٨٥ غمرة ٢٠)

مكاتبة ذكر فيها ان الذي تقتضيه مادة والجواب الصادر من حضرته بتاريخ ٢١ ص سنة ٨٤ غمرة ٢٣ عدم الفرق في اعتبار تصديق الورثة الحاضرين المعبر تصديقهم المحققة وراثتهم لمن كان غائباً منهم وقت الوفاة بين ما اذا كانت المصلحة اوردت نفوداً بعد الوفاة من التركة لخزيتها او لااذ منطوق ما ذكر ان المصلحة ترفع الختم الموقت عن التركة وتسلم فيها بدون جرد ولا تأصيل وهذا صريح ايضاً في كون المصلحة ليس لها جرد شيء ولا تأصيله في هذه الحالة

مع ايضاح هذه التفصيلات فيما بعد بصير الاجراء بخلاف الاصول والقرار المحررين باعلاء بالمسئولية الشديدة تعود على من يجري ذلك لانه مادام ان المطلوب والمرغوب من هذا هو التحفظ اللازم على اموال الایتام العائدة اليهم من الميراث فلا يجوز الخروج عن هذا المقصد وقد تنبه من طرف البطريركخانات على كافة الاساقفة ووكلائهم والقسس بالاجراء على وجه ما ذكر كما اعطيت التنبيهات والاشعارات اللازمة عن ذلك من طرف حضرة شيخ الاسلام الى الحكام والنواب فكل من يجري بخلافه يصير تأديبه وبما انه صدرت التنبيهات الاكيدة عموماً من الباب العالي الى الولاة العظام والمنصرين الكرام باجراء دقة النظر في هذه المادة والى القائم مقامات ومديري النواحي وكافة المأمورين ببذل المهمة والحذر من مخالفة ما هو منصوص به فاقد لزم تحريره لسعادتكم للاجراء بموجبه (صورة ما ورد من محافظة مصري ه جاد اول

سنة ٨٢ غمرة ١٤)

وردت افادة لهذا الطرف من سعادة ناظر الخارجية والمدارس رقم ٢٧ الماضي غمرة ٣ مذكور بها انه ورد للخارجية افادة تركية من المعية السنية رقم ٩ صفر سنة ٨٢ غمرة ٢٩٨ ومعهما مكتوب سامي بالتعليقات المقنضي اجراءوها في حق تركات العيسويين رعايا الدولة العلية وقد اشير بانها من حيث من الاقتضى الاجراء بموجبه في الدعاوي التي تحدث من هذا القبيل فصار ارسال ترجمة المكتوب المشار اليه للمحافظة لاجل طبعها ونشرها الى جهة الاقتضاء للعمل بها فبناء على ذلك اقتضى ترفيعه لحضرتكم شرحاً على صورة الترجمة المحكي عنها لمعلومية ما تضمنته واجراء العمل حسبما هو منصوص بها كما انه بتاريخه كتب لجهات الاقتضاء

(صورة ماورد من سعادة ناظر الخارجية والداخلية)

(بتاريخ ٧ جاد اول سنة ٨٢ غمرة ٢٢ سايرة)

(منشور صورته) من حيث انه سبق اعلان حضرتكم من ديوان محافظة مصري ه جاد اول سنة ٨٢ عن الاجراءات التي اقتضت الرسوم المتبعة تنفيذها فيما يخص بركات الاشخاص المتوفين من العيسوية

واعتبار التصديق بعد توفرتروطة لا فرق فيه شرعا بين حالة الجرد والتأصيل وإيراد النقود الى الخزينة وحالة عدم مثل ذلك

(صورة مآل مكاتبه من محافظة مصر بتاريخ ٢٧ رجب سنة ٨٥ غرة ٢٦)

شرح على صورة امر عال صادر للداخلية في ١٣ منه غرة ٦ بطرد الشيخ علي الخطيب من كتاب المحكة الشرعية والسيد عثمان جلال باشكاتها بشأن قضية الثلاثة منازل الموقوفة من قبل الست امينه وزوجها الحاج حسين الملاطيه لي وكان حصل وضع اليد عليها من اناس آخرين ومن ضمن ما اشير بالامر انه يصير مخايرة بيت المال والاقواق والمحكة والمحافظة قبل استخراج حجج بالمحلات التي يقال بان حججها معدومة باي سبب كان حتى يصير المرسى على المحل المرغوب استخراج حجته ثم يتصرح باخراجها

(صورة قرار المجلس الخصوصي الصادر بتاريخ ٨ محرم سنة ٨٦ غرة ٦٢)

انه من مقتضى النسخة التي سبق صدورها من جمعية محافظة مصر عن اجراءات بيت المال وذيلها الذي صدر عليه الامر العالي في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٢٨٢ غرة ١١ انه اذا توفي احد عن ورثة حاضرين وفيهم قاصر ليس له وصي من قبل المتوفي ولا ولي فيصير اجراء الختم على التركة موقفا بمعرفة بيت المال والورثة البالغين الحاضرين وبعد انقضاء مدة المآتم يصير استحضار اقارب المتوفي او جيرانه او ارباب حرفته او من كان يلوز به بيت المال ويجري المذاكرة معهم عن يصلح تنصيبه وصيا على القاصر ومتى استقر الحال على من يصلح وقبل الوصية يتحرر للمحكة باقامته وصيا ومتى صدر الاعلام الشرعي بذلك يصير رفع الختم عن التركة بدون جرد ولا تأصيل ولا ضمانة وان من يتوفى عن قاصر مقام عليه وصي من قبل مورثه ويكون الوصي موجودا في وقت الوفاة وبرز سندا بمختم المتوفي او بخطه وعليه شهادة شهودا ولم يبرز سندا او وجدت شهود معتبرة ولم تحصل شبهة في السند ولا في شهادة الشهود فلا يصير التعرض من بيت المال للتركة غير انه علم الآن من افادة وارادة من سعادة

الباشا امين بيت المال مودخة ٢٩ ل سنة ٨٥ غرة ١٣٠ ان بعض الاوصياء واقع في حقهم تداعيات من القصر عند بلوغ رشدهم او من اقاربهم بحصول التصرف فيما يكون تحت ايديهم او بتأخيرهم في تأديته ويحصل التماس تحصيله منهم وبعضهم يتوفى ويطلب تحصيله من تركاتهم وباجراء التحريات والتحقيقات عن تلك الخصوصيات فلا يوجد قيد لتلك التركة بطرف الاوصياء لا في قوائم ولا في دفاتر وهذه الاسباب واقعة المشغولية في اجراء المقتضيات الموصلة لمعرفة حقائق التركات المذكورة وتحصيلها ومع ذلك واقع التعذر والاشكال في معرفة حقائقها وضياح بعضها وقد توضح عن اربع عشرة قضية مقام فيها تداعيات من هذه الانواع ونظرا لما ظهر من تلك الوقائع فسعادة الباشا المشار اليه استصوب انه عند وفاة من يتوفى ويقال انه اوصى وصيا مختارا على القاصر بموجب سند او شهادة شهود او من يتوفى ولم تحصل منه الوصاية وفيما بعد يجري اقامة الوصي اللازم على الوجه السابق ذكره فيصير الختم على تركته موقفا لحين انقضاء ايام المآتم وبعدها يجري حصر التركة بالثمن بحضور الوصي ومن يلزم بقائمين يختم عليها من الحاضرين احداها تحفظ بطرف الوصي والثانية بيت المال ويؤخذ عليها الوصل اللازم مصدقا عليها ممن شهدوا بالوصية مع كفالتهم به في استلام التركة وعلى هذا الوضع يصير الافراج عنها اليه حتى بذلك يصير الحصول على حفظ حقوق القاصر وينقسم هذا الامر من غائلة الاشكال والضرر فباحالة ذلك على المجلس الخصوصي وتلاوته والمذاكرة عنه به رؤي حيث ان حفظ حقوق القاصر هو من الامور الضرورية وقد سبق صدور قرار المجلس الخصوصي بلزوم تسجيل الوصاية في حياة الموصين حذرا من حصول ما يخجل بحفظ تلك الحقوق فلاجل حسم تلك التداعيات والاشكالات الواقعة من اجل ذلك والحصول على معرفة الحقوق المذكورة وسهولة استحضار اربابها عليها عند اللزوم يكون من مقتضى تنميم اجراءات ذلك انه من الان فصاعدا عند وفاة كل من يتوفى وله قاصر يصير اجراء الختم على تركتهم

ملحوظات

فاصدرنا امرنا هذا لكم بذلك لاجراء مقتضاه حسب ما تعلقت به ارادتنا

(صورة امر الداخلية الصادر لبيت المال على القرار المذكور بتاريخ ١٩ م سنة ٨٦ غمرة ٤٢)  
هذا قرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الامر العالي نمر ٩٠ بما تراءى استنسابه في شأن حقوق القصر التي تؤول اليهم من تركات مورثيهم وما يجري عند تسليمها للاوصياء حسب ما توضح تفصيلاته به وحيث اشير بمنطوق الامر عن اجراء مقتضاه لزم شرحه لسعادتكم للمعلومية بما فيه والتنبيه باتباع الاجراء بموجبه - (من ضمن ما ورد من ديوان الاوقاف في ٦ محرم سنة ٨٧ غمرة ٦٦ توري ان كل ما وجد من الكتب بالتركات يفاد الاوقاف عنه بالنسبة لتسليم الكتب اليه

(صورة ترجمة امر عال صادر للداخلية بتاريخ ١٠ محرم سنة ٨٧ غمرة ٢٤)

قد اشير بمكتب الصدارة الوارد من الباب العالي في ٢٦ ذ سنة ٨٦ على انه من الآن فصاعداً مأمور بالحكومة المحلية لا تكون لهم مداخلة في تركات المتوفين من تبعة ايران وان تسوياتها تكون بمعرفة شاه بندر ياتهم فلاجل العلم والعمل بموجبه اقتضى شرحه (صورة افادة محرر من المجلس الخصوصي لظارة المالية غمرة ٧٢)

قد علم من افادة دولتم المؤرخة رجب سنة ٩٠ غمرة ١٥ والاوراق الواردة معها انه بعد ان كان تلاحظ للمالية بما تدون بقانون الحدود نامة ان الاملاك التي تباع بمعرفة مصلحة بيت المال وثنها الى ١٥٠٠٠ قرش وتصرح ببيعها بمعرفة امين المصلحة بلا اذن انما قبل التسليم فيها ترسل قائمتها للمالية من باب المعلومية والمالية استمرجت رأي المجلس عن الغرض المقصود من ارسال القوائم للمالية فكتب لها بان المراد من ذلك هو لاجل علمها بما هو مقتضى بيعه من هذا القليل ربما يكون لازماً للميري ولم يكن ذلك من قبيل الاستئذان منها وانه متى وردت لها قائمة بهذه المثابة فمتى كان يعلم لها لزوم ما بها للميري يتحرر منها بما يفيد معلومية ما بها فلمناسبة ما تراءى لها من ان هذا الاجراء يستدعي معرفتها ما يلزم للميري وما لا يلزم مع عدم

بمعرفة بيت المال وعند ثبوت الوصية سواء كانت من قبل المتوفي او مستجدة بعد الوفاة بموجب الاصول الجاري عليها العمل في بيت المال وطلب الافراج عن التركات المذكورة بصير جردها وحصرها به وما يخص القاصر من التركة بصير تسليمه الى الوصي بموجب دفتر واضح البيان يختم عليه من الوصي اقراراً باستلامه جميع ما فيه ودخوله في عهده تحت الحفظ والصيانة والنظر اليه منه بما يرضي الله ورسوله ويختم عليه من شهود الحالة من ورثة واقارب وجيران وخلافهم وهذا الدفتر يصير تسجيله في عموم بيت المال وحفظه به لاجل المراجعة عليه عند الاقتضاء واخذ الكفالة التي افاد عنها سعادة الباشا امين بيت المال بالنظر الى وقائع الاحوال المنظورة بطرفه فلهذا يعتذر الاستحصال عليها بوجه عمومي حيث ان الوصي المختار الذي توصى من قبل المتوفي قبل موته لا يكلف بان يعطي ضماناً على ما اعتمده فيه صاحب التركة وانما حذرا من وقوع سوء التصرف في مال القصر الذي يقضي الحال بتنصيب اوصياء عليهم بعد موت مورثيهم فحيث انه يجب التحري بمعرفة بيت المال في معرفة الوصي الذي رام تنصيبه فعند التحري اذا وجد ان الوصي المطلوب تنصيبه من الناس الغير معلوم اقتدارهم فيطلب عليه الضمانة الكافية من يعتمد بتسديقه من يكون موجوداً من الورثة والاقارب والجيران وتلك تشرح على الدفتر المحتوي على بيان تعلقات القاصر هذا الذي رؤي في ذلك وبعرضه للاعتاب الكريمة فما يوافق ويصدر الامر العالي به يجري العمل بمقتضاه

امين بيت المال . مأمور امور خراجية . رئيس مجلس احكام ناظر ديوان مالية . ناظر ديواني جهادية وبحرية . رئيس مجلس شوري النواب (الاعضا خمسة)

ناظر ديوان داخلية

(صورة الامر العالي الصادر للداخلية على القرار

المذكور بتاريخ ١٤ محرم سنة ٨٦ غمرة ٩٠)  
عرض لدينا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصي بتاريخ ٨ محرم سنة ٨٦ غمرة ٦٣ المشتمل على ما تراءى استنسابه في شأن حقوق القصر التي تؤول اليهم من تركات مورثيهم وما يجري فيما يتعلق بها عند تسليمها للاوصياء مما يترتب عليه حفظها وصيانتها على حسب الواضح تفصيلاته بالقرار وحيث وافق لدينا تنفيذه

استحصلها على هذه المعرفة لعدم وجود حصر لها فيها وان هذا لا يعلم الا بجهاته قد حررت لبيت المال بانه كلما ينتهي مزاد بيع شي من تلك الاملاك فان كانت اطيافاً يتحرر من بيت المال للمديرية الموجودة فيها بالاستفهام عن لزومه للميري سواء كان للسكك الحديد او الجسور او عائد منه المنافع العمومية وغيرها او عدم لزومه وان كان عقاراً او اراضي فهذه يصير الاستفهام عنها من محافظة او مديرية الجهة الموجود ذلك بها وبعد اعطاء القول منها بعدم اللزوم ترد القائمة من بيت المال للمالية على قبول الاحاطة وتعاد اليه ثانياً فكانت افادت بان اجراءاته تشمل على ثلاثة انواع منها نوعان عن حقوق الميري الجاري في الاستئذان عنها احدها ما يبلغ ثمنه الى ١٥٠٠٠ قرش المعتاد لتقديم قوائم مزاداته للمالية والثاني ما يزيد عن هذا القدر المعتاد استئذان الداخلية عنه والنوع الثالث عن حقوق الغائبين المفقودين وحقوق الحاضرين الجاري بيعها لضرورة شرعية وهذا النوع ليس جارياً بالاستئذان عنه وانه اذا صار الاجراء في احد الثلاثة انواع على وجه ما ترغب المالية دون النوعين الاخرين تتنوع اجراءاته ورغب ان المالية هي التي تجري الاستفهامات اللازمة عن النوع الجاري تقديم قوائم مزاداته اليها ومع ما تحرر منها للمصلحة المذكورة بلزوم الاجراء على حسب ما سبقت به المكاتبه اليها وانه مع لزوم الاجراء في الذي تبلغ اثمانه الى ١٥٠٠٠ قرش يكون اقتضاء جريانه في الاكثر من باب اولي فزال انها لم تقبل التوسط فيما ذكر بناء على ان ذاك القانون لا يكلفها بسوى ارسال القوائم للمالية ولهذا مرغوب النظر في ذلك والتصريح بما يوافق والذي روي هو انه حيث يلزم انه قبل التسليم في مبيع شيء مما يجري بيعه بمعرفة بيت المال من الثلاثة انواع المذكورة سواء كان اطيافاً او عقاراً او اراضي يصير الوقوف على معرفة لزومه وعدم لزومه للميري او الى السكك الحديد او الجسور والترع والمنافع العمومية ومعلومية ذلك انما هي للجهات التي بها ما يكون مقتضياً بيعه ومن المعلوم ان اجراء البيع لا يكون الا بعد الاستيفاء والمرسي على ما ذكر وطبعاً

ان الجهة التي ستجري البيع هي الاحق بمحصل ذلك الاستيفاء فبذا صار لازماً ان بيت المال هو الذي يجري تلك الاستفهامات اللازمة من جهات الاقتضا ومتى ظهر له عدم المانع للمبيع فما يقتضي الاستئذان عنه من الداخلية يتحرر لها من طرفه بالاستئذان وما يكون من المقتضي ارسال قوائمه للمالية ترسل اليها حسب المتبع به وبناء عليه لزم تحريره لدولتكم والاوراق خمسة من طيه وهذا كما روي

(صورة ما ك شرح وارد لبيت المال من المالية)  
في ٢١ ش سنة ٩٠ نمرة ٩٨

شرح رد نمرة ٦٤٨ وبه يذكر انه لما تصمم من بيت المال عن عدم اجرائه التحريات التي حررت المالية باجرائها في خصوص لزوم وعدم لزوم الاملاك التي يلزم بيعها بمعرفته الى الميري بعد استيفاء مزاداتها قد تحرر للمجلس الخصوصي عن ذلك فوردت الافادة نمرة ٧٣ بملزومية بيت المال باجراء الاستعلامات اللازمة من جهات الاقتضا في هذا الخصوص وبعد الاستيفاء بمعرفته وظهور عدم المانع اليه للبيع فما يقتضي استئذان الداخلية عنه يتحرر عنه من طرفه وما يكون من المقتضي ارسال قوائمه للمالية ترسل اليها وهذا للمعلومية واجراء التحريات المحكي عنها من انواع الاملاك الثلاثة الجاري بيعها حسب ما اشير ومعه خمسة اوراق

(صورة الامر العالي الرقم ٢٧ محرم سنة ٩١ نمرة ٨٧ الصادر الى نظارة الداخلية على قرار المجلس الخصوصي الرقم ٩ محرم سنة ٩١ نمرة ٦٦)

هذا القرار صدر من المجلس الخصوصي رقم ٩ محرم سنة ٩١ نمرة ٦٦ بما تراءى استنسب اجرائه فيما اشتمل عليه من ان جميع الاستحقاقات والمرتبات ومطلوب اربابه بسائر انواعها بعد مضي سنتين عليها خلاف سنة التعليه يجري اضافتها على مقتضى المنشورات واذا حصلت المطالبة بشي منها بعد الاضافة لا تقبل وذلك فيما عدا الاستحقاقات والمطلوبات التي تكون موقوفة لاسباب معلونة بجهة التعليه اللازم استمرار تعليتها ولو مضت عليها تلك المدة كما ان ما يجري حصره في بيت المال من التركات بسائر انواعها بعد مضي المواعيد التي تحددت للمطالبة

ملحوظات

لا يسمع فيها تداع ولا طلب باي نوع كان هذا مع الاجرا فيما يقع به الادعاء على اي تركة بدين او ميراث قبل مضي الميعاد الجائز فيه قبول السماع ولم تشهد به الشهود يوم الحصر على وجه ما توضح تفصيله بالقرار لآخر مانص فيه وحيث انه وافق ارادتنا تنفيذه فيلزم نشره واعلانه عموماً للاجراء بمقتضاه واصدرنا امرنا هذا لكم بما ذكر حسبما تعلقت به ارادتنا

### (صورة قرار المجلس الخصوصي)

في ١٧ راسنة ٨٢ وفي ٢٨ جماد اول سنة ٨٣ صدرت منشورات من المالية من مقتضاها ان الاستحقاقات والمطلوبات التي يمضي عليها سنتان خلاف سنة التعلية تضاف لجانب الديوان وبعد الاضافة اذا وقعت المطالبة بشي منها فبعد تحقيق اسباب التأخير ومعلومية وجود المطالب بها تحصل المخابرة عنها مع المالية ثم بالنظر لما كان علم بالمجلس من وقائع دعاوي التركات من انه بعد وفاة بعض من يتوفون عن بيت المال او عن وارث وبيت المال وحصر تركاتهم به ومضي مدد سنوات حاصل الادعاء عليها تارة بديون غير معلومة او بخصه في الميراث وكانت دعواه لم تشهد بها الشهود حال ضبط التركة جارياً احالة تحقيق تداعيه على المجلس المحلي كما هو من مقتضى المادة الرابعة عشر من لأئحة بيت المال وعلى حسب ما يتحقق فيه بالوجه الشرعي ويصدر به خلاصة الحكم يصير الاجراء ولم يكن جارياً في ذلك تحقيقات سياسية ولا محدد لقبول سماع الدعوى مدة معلومة فلهذا وبناء على ما اعطيت به الاجابة من حضرات مفتين مجلس الاحكام والاقواف حين ذاك بانه اذا صدر امر ولي الامر بعدم سماع دعوى من يدعي بدين او غيره من الحقوق على تركه من التركات المحولة على بيت المال مع حضوره وتمكنه من الدعوى بعد مضي مدة معلومة حسبما يصدر به الامر السامي يعمل به ويتبع الامر فيه شرعاً ويكون القاضي ممنوعاً من سماع الدعوى فيما ذكر بعد مضي المدة قد كان صدر قرار المجلس بتاريخ ١٧ جماد الثاني سنة ٨٤ ومن مقتضاه ان الدعاوي التي تحال على المجلس المحلي مما ذكر في تلك المادة عن احوالها اليه هذه يجري تحقيقها

سياسة به بمراعاة ما يجب من حصر وتقييد عدد شهود المدعي واسمائهم في اول الامر وما يقتضيه تدقيق السؤال من كل منهم على انفراد وتحقيق حالهم من يوثق به وان تبين من هذا دلائل الصحة فعندها تسمع شرعاً بالمجلس العلمي وهذا يجري فيما اذا لم تمض مدة من تاريخ الوفاة لحد تقديم الدعوى ممن يكون موجوداً في الجهة التي فيها محل ضبط التركة زيادة عن سنة وفي الجهات المتوسطة في المسافة سنة ونصف وفي الجهات البعيدة التي في اقصى حدود المملكة مثل السودان وما يقرب منها لحد سنتين ومن يتجاوز تلك المواعيد لا تسمع دعواه كما ان من يكون غائباً ببلاد خارجة عن هذه المملكة وحضر الى الجهة التي فيها محل ضبط التركة ومضت مدة سنة من تاريخ الحضور وادعى بعدها فلا تسمع دعواه ثم بعد هذا عملت الحدود نامة التي صدر عليها القرار من المجلس الخصوصي بالاجراء ومتوجة بالامر العالي المؤرخ هـ ذي الحجة سنة ٨٦ وتدون في بعض موادها عن اضافة الاستحقاقات والمطلوبات والمتروقات التي يمضي عليها سنتان خلاف سنة التعلية ما عدا الاستحقاقات والمطلوبات الموقوف صرفها لاسباب معلومة بالجهة التي فيها التعلية والتركة المقام عليها تداعي ولم يكن مضي على ذلك تلك المدة مع ما يجري من حيشة تحقيق ما تحصل المطالبة به من اربابه بعد الاضافة وما ترخص لبعض الجهات بصرفه وما يلزم النظر فيه بالمجلس قبل الصرف من بعد ما تظهر احقية المطالبين به وان تاخيرهم عن المطالبة بوقته كان بناء على اعذار معلومة واتضح عدم المانع والآن لرادف ورود مكاتبات للمجلس دلت وقائعها على ان بعض اصحاب الاستحقاقات والمطلوبات ونظار بعض الاضرحة والمساجد والديور المرتب لها مرتبات حاصل منهم التأخير في المطالبة بها قبل اضافتها كما ان بعض ورثة المتوفين او من يدعي ديناً على بعض التركات واقع منهم التأخير في الادعاء بالورثة او بالدين في ظرف المواعيد المحددة وبعد مضي مدة زمانية ايضاً تقع منهم المطالبة بصرف ما سبقت اضافته وعند ما يسألون في اسباب التأخير يدون لذلك

اعذاراً متنوعة وينشاء عن هذا حصول المشغولية في التحقيقات والتحريرات فلماذا ومنعاً من وقوع ما هو حاصل قد حصل الاستفهام من حضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوي عما تقتضيه النصوص الشرعية فيما ذكر فاجاب بقوله ان المصرح به في معتبرات المذهب هو ان القضاء يقبل التخصيص بالزمان والمكان والحوادث فلو صدر امر ولي الامر بعدم سماع دعوى من يدعي على بيت المال باستحقاق في تركه او بدين على مورث يؤخذ منها او يدعي على الميري بدين او استحقاق او يدعي مطلوباً من المطلوبات بعد مضي مدة معلومة حسبما يصدر به الامر العالي بعمل به ويتبع الامر فيه شرعاً ويكون الحاكم الشرعي او غيره من ماموري المصالح ممنوعاً من سماع الدعوى فيما ذكر بعد مضي المدة المعينة واذا حكم بشي للطالب والحال ما ذكر لا ينفذ الحكم شرعاً وعلى هذا صارت المذاكرة في ذلك بالمجلس والذي روي هو انه حيث منشورات المالية وقرار المجلس والحدود نامة المتقدم ذكرها من مقتضاها حث وتحريض ارباب الحقوق على عدم تاخيرهم في المطالبة بما يستحقونه سواء كان نظير استحقاقات او مطلوبات او توارث او ديون على تركات ومع صدورهما وتحديد مواعيد للاضافة ومواعيد لجواز المطالبة لمن يدعي ميراث او دين على بعض التركات لم يزل حاصل تاخير من بعضهم في المطالبة حتى تمضي تلك المواعيد وعند ما يسألون في اسباب التأخير يعتذرون باعذار غير كافية ويورثوا مشغولية الحكومة في التحقيقات والتحريرات اللازمة على انهم لو اوقعوا المطالبة باوقاتها لاستغنى الحال عن هذه المشغوليات ومن المعلوم ان المواعيد التي تحددت للاضافة ما كان تحديدها الا لكونها كافية لوقوع المطالبة في اثنائها فلماذا وبناء على ما افاده حضرة الشيخ عبد الرحمن البحر اوي قد استنسب ان جميع الاستحقاقات والمرتبات ومطلوب اربابه بسائر انواعها بعد ان تستمر تعليتها منتبين خلاف سنة التعليه يجري اضافتها على مقتضى المنشورات وبعد الاضافة اذا كان اربابها اونظار الجهات المرتبة عليهم يؤتمرون بالمطالبة بشي منها فلا يقبل منهم

تداع في ذلك ولا يحصل التثبت في جريات التحقيقات بخصوصه بل تستمر مضافة جهات على ما هي عليه انما ما يكون من الاستحقاقات والمطلوبات موقوفاً صرفه لاسباب معلومة بالجهة المعلي بها ذلك فلا يجري اضافته ولو مضت عليه المدة المحكي عنها كما هو مقتضى نص تلك الحدود نامة وهكذا ما يجري حصره بيت المال من التركات بسائر انواعها يكون الاجراء فيه بكيفية ان ما يكون مضى عليه زيادة عن مدة سنة من تاريخ الوفاة لحد تقديم الدعوى عنه ممن يكون موجوداً في الجهة التي فيها محل ضبط التركة مع وجوده وتمككه من الدعوى فلا تسمع دعواه بعد مضي هذه المدة واماماً يكون في الجهات المتوسطة في المسافة او في الجهات البعيدة سواء كانت من الجهات التابعة للحكومة المصرية مثل السودان وما يقرب منها او الجهات الخارجة عن الحكومة مثل الحجاز وبلاد الروم وغيرها فولو ان القرار السابق صدوره في ١٧ جماد الثاني سنة ٨٤ توضح فيه مواعيد متنوعة لذلك بالكيفيات التي ذكرت به لكن لتساوي الاجراء في الجميع على وتيرة واحدة قد استنسب ان من يكون من هؤلاء في غير محل ضبط التركة فيعتبر جواز سماع تداعياتهم لحد مدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ الحضور الى محل ضبط التركة واتمكن من الادعاء واذا تجاوز هذا الميعاد وحصل الادعاء من اي شخص على اي تركه من التركات باي نوع كان فلا يسمع ذلك التداعي كما ان ما يقع به الادعاء على اي تركه بدين او ميراث قبل مضي الميعاد الجائز فيه قبول السماع ولم تشهد به الشهود يوم الحصر فهذا مع سماع التداعي فيه يكون تحقيقه ابتداء بالوجه السياسي وبعدها ينظر شرعاً بالمجلس العلمي بالكيفية التي ذكرت بقرار المجلس المتقدم ذكره هذا مع ملاحظة الاجراءات المتبعة ببيت المال من ان ما يكون سبق اضافته جهات من منحصلات تلك التركات فقبل صرف شي منه يحصل الاستئذان عنه وعما يكون لزوم للاستئذان عنه قبل التصريح بسماع التداعي فيه كما هو من مقتضيات لوائحه والاصول الجارية به وحيث ان تنفيذ الاجراء على وجه ما



ملحوظات

صدرت حدود جديدة في ش سنة ٩٠ ولما لم يتوضع بها عن اختصاص جهة معينة يعود لها النظر فيما ارادت بيعه من املاك واطيان وارااضي الميري صارت بعض الجهات تستأذن من المجلس عن اشياء من ذلك حسب ما كان جاريا من قبل صدور الحدود الاخيرة والبعض يستأذن من نظارة الداخلية وهي ترى ان ذلك من خصائص المالية ويكتب من النظارة المشار اليها بذلك لنظارة المالية والمالية تريد وضع حدود اجراءات هذه البيوعات كما وردت منها المكتابة عن ذلك للمجلس في ١٧ الحاضر نمرة ٢٤٩ فيالمدالة والمذاكرة في هذا بالمجلس روي ان الذي استصوب لنظارة الداخلية من اختصاص نظارة المالية في نظر مرادات ما يلزم بيعه من املاك واطيان وارااضي الميري يوافق اجراءه من الان فصاعداً بكيفية انه عند لزوم بيع املاك واطيان وارااضي فضاء من الموجود بكافة الثغور والمدن والبنادر الكبيرة والصغيرة بسائر الاقاليم والمحافظات ولا تكون لازمة للميري في الحال والاستقبال فيصرح من المالية لجهاتها بعمل المزادات اللازمة عن بيعها وان تكون المزادات بالاعلان في مواعيد تعيينها المالية ويشترط فيها انه بنهاية المزاد يكون الميري مخيراً والجهات يجرى عمل المزادات عن ذلك بحالة مستوفاة ويحررون عنها لنظارة المالية وهي تنظر في تلك المزادات فالذي تجد مراده مستوفياً ومستقر رأياها على التسليم في بيعها فيعرض منها للاعتاب الخديوية فاذا صدر لها الامر العالي بالبيع فبموجبه يجري العمل كما انه على ذلك لا يكون لنظارة المالية الرخصة في بيع شيء مامن ذلك الا بعد العرض والاستحصال على الامر العالي فمن باب اولى ان بيت المال يدخل تحت حكم هذه القاعدة من الآن وصاعداً وما كان مرخصاً له في الحدود السابقة يكون ملغى من الان ليساوي كل الجهات في الاجراء على مقتضى هذا القرار ويعرضه للاعتاب الخديوية اذا وافق وصدر عليه الامر العالي بالاجراء يجري نشره واعلانه للدواوين والمحافظات والمديريات وجهات اللزوم للاجراء على موجبه كما استقر عليه الرأي

نقدم يتوقف على صدور الامر به كما هو المستفاد مما اجاب به حضرة الشيخ عبد الرحمن الموصى اليه فيعرض هذا على المسامع الخديوية ومتى وافق الارادة السنية الاجراء بمقتضاه فاذا ذلك يتبع دستوراً للاجراء ويجري نشره من الداخلية الى سائر الجهات ودرجه بالوقائع والجرائل ووضعه على القرءقولات لمعلومية الخاص والعام به مع ارسال صوته ايضاً للخارجية لعلم به والعمل بمقتضاه

(صورة ما صدر لبيت المال من الداخلية بتاريخ ١٨ صفر سنة ٩١ نمرة ٤٨)

المسطر بهذا صورة قرار المجلس الخصوصي الرقم ٩ محرم سنة ٩١ نمرة ٦٦ وصورة الامر العالي الصادر عليه لنظارة الداخلية رقم ٢٧ منه نمرة ٨٧ بما تراءى استنسابه فيما يتعلق بالاستحقاقات والمربيات والمطلوبات التي تجري اضافتها جهات بعد مضي المدة المحددة للاضافة وانه اذا حصلت المطالبة بشيء منها بعد الاضافة لا تقبل مع ما يتبع اجراءه في خصوص ما يصير حصره ببيت المال من التركات وعدم سماع تداع فيها بعد مضي المواعيد التي تحددت للمطالبة مع ما يجري ايضاً فيما يقع به الادعاء على اي تركه بدين او ميراث قبل مضي الميعاد الجائز فيه قبول السماع ولم تشهد به الشهود يوم الحضر على وجه ما توضح تفصيلاته بالقرار لآخر ما نص به وعلى هذا جرى نشره في تاريخه حسب ما اشير فيه وهذا لحضرتكم لعلم بما اشتمل عليه والاجراء بمقتضاه

(صورة قرار المجلس الخصوصي الرقم ٢٤ راسنة ٩١ نمرة ٨٩)

ان الحدود نامة الصادر عليها الامر العالي في ٥ الحجة سنة ٨٦ نمرة ٨٩ مدون بها في مادة ٢٥ ان الاملاك والاطيان والارااضي الميرية لا يباع منها شيء الا ان صدر عنها الامر العالي كما انه من بعد فهو مزاد بيعها لا يصير التسليم فيها الا بالامر العالي ايضاً ما عدا بيت المال فانه تكون له الرخصة فيما يباع الى ١٥٠٠٠ قرش ومن بعدها صدرت الاوامر العلية لرئاسة المجلس الخصوصي في ١٧ شعبان سنة ٨٨ نمرة ٢٨ ونمرة ٢٩ عن اجراءات في البيوعات واخيراً

## (صورة الامر العالي المؤرخ ١٧ رسة ٩١ نبرة ١٠٩ الصادر للداخلية)

صار منظورنا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصي رقم ٢٤ را سنة ٩١ نمرة ٨٩ المشتمل على القاعدة التي استنسب اتخاذها عموماً فيما يتعلق ببيع الاملاك والاطيان والاراضي الفضا الموجودة بكافة الثغور والمدن بكافة الاقاليم والمحافظات التي لا تكون لازمة للميري في الحال والاستقبال والغاء رخصة بيت المال في ذلك ضمن الحدود الصادرة في سنة ٢٨٦ لاجل تساوي كل الجهات في الاجراء على مقتضى هذا القرار حسب مانص فيه وحيث وافق ارادتنا تنفيذه فاصدرنا امرنا هذا لكم بما ذكر لتعلموه وتجهزوا لشه لجهات الاقتضى للعمل بموجبه

## (صورة المكاتب الواردة لبيت المال من المالية في ٨ جاسنة ٩١ نبرة ٧٠٤)

المسطر اعلاه صورة قرار المجلس الخصوصي المتوج بالامر العالي الصادر عليه لنظارة الداخلية المؤرخ ١٧ رسة ٩١ نمرة ١٠٩ بشأن ما يجري فيما يلزم بيعه من الاملاك والاطيان والاراضي الفضا التي لا تكون لازمة للميري في الحال ولا في الاستقبال بكافة الثغور والمدن والبنادر وسائر الاقاليم والمحافظات والغاء رخصة بيت المال السابقة في ذلك ضمن الحدود نامه الصادر في سنة ١٢٨٦ على حسب التفاصيل الواضحة ونشر من الداخلية للجهات ووردت بشرح منها للمالية مؤرخ ٢٢ رسة ٩١ نمرة ٥٠٦ للمعلومية والاجراء بمقتضاء ونشره للجهات التي يترأى للمالية لزوم النشر لها وقد جرى نشره من هنا ايضاً لفروع المالية ومن لزوم وهذا بالجملة لحضرتكم للمعلومية والاجراء بموجبه

## (صورة مآل منشور من الرोजनाحة بتاريخ ١٤ رسة ٩١ نبرة ٩١)

جواب مضمونه عدم اخذ عوائد بيت المال على استحقاقات ومرتبات الذين يتوفون ولم تضبط لهم تركات بالصحة (صورة مآل افادة واردة لبيت المال من الداخلية في ١٦ رسة ٩١ نبرة ٥٧)

خطاب رد نمرة ٣٧ بطلب الافادة عما يتبع اجراؤه

في المطالبة الواقعة من بعض اورباويين على بعض التركات المحصورة بالصحة ولم يحصل بها القول يوم الوفاة بالنسبة لما هو منصوص بقرار الخصوصي الصادر عليه الامر العالي في ٢٧ محرم سنة ٩١ بان الدين الذي يقع به الادعاء على اي تركة ولم تشهد به الشهود يوم الحصر يكون تحقيقه ابتداء بالوجه السياسي وبعدها ينظر شرعاً بالمجلس العلمي واشير بان ما كانت وردت به افادة بيت المال في شأن تداعي بعض اشخاص اورباويين بدين على تركة عثمان افندي السلحدار لما حصلت المخابرة اذ ذاك مع المجلس الخصوصي عما يتبع في مثل ذلك صدرت افادته في ٧ را سنة ٩٠ بانه بالنظر لصدور امر المرحوم سعيد باشا عن احالة ما يماثل ذلك على مجلس التجار وجريان العمل على مقتضاء من عهد صدوره وكون قرار المجلس الخصوصي الصادر في سنة ١٢٨٤ لم يقض فيه بهذه المسئلة لجريانها بموجب الامر المتخذ لها شبه بقانون فليس هناك وجه لتوقيف الاجراء في ذلك على حسب الطريقة الجارية وبوقتها كتب لبيت المال بالاجراء ومع استحسان ذلك بالمجلس من بعد صدور القرار الصادر في سنة ١٢٨٤ بعدم التعرض وكون القرار الصادر الان وان كان لم يذكر فيه عن الاجراء على مقتضى الامر المشار اليه فانه لم يتعرض فيه ايضاً لنفي الاجراء بموجبه ولهذا وقياساً على ما سبق صدوره من المجلس الخصوصي بعد القرار الاول يكون من مقتضى العمل في ذلك على مقتضى الامر المشار عنه ومعه وثائق ورفقات (صورة منشور صادر من محافظة مصر بتاريخ ٨ ج سنة ٩١ نبرة ٢١٢)

قد علم من افادة دولتمك الواردة للمعية السنية المؤرخة ٢٠ ص سنة ٩١ نمرة ١٤ عرض ان محافظة اسكندرية ارسلت افادة للداخلية ومعها عرض مقدم من السيد محمد الغرياني وكيل ايالة طرابلس الغرب باسكندرية بانه بمدة ما كانت هذه الايالة بالوراثه كان جارياً اقامة وكيل لها بمصر واسكندرية لفصل قضايا اهاليها وضبط تركاتهم بدون توسط بيت المال كما ان دفن امواتهم يتوقف على اعطاء رخصة لبيت المال من الوكلاء المذكورين ولا زال مستمراً ذلك للان

## ملحوظات

استحقاق الربط ههنا ذات الآخذين الاطيان والاشتراط بما ذكر لا يستدعي التصريح لهم بالتصرف فيما اخذوه بالبيع ولا التنازل عنه لخلافهم ويستلزم بقاء الاطيان في ايديهم وعدم انتقالها من يد الى اخرى ولو تكون دفعت المقابلة عن بناء على بقاء حكم الشرط الاصيل فالان علم للداخلية ان بعض الآخذين اطياناً بهذه الصفة يرغبون التصرف فيها بالبيع مع ان التسليم لهم في اخذها بدون مقابل ومعافاتهم ايضاً من المال والعشور بالمدد الموضحة بالقرارات ما هو الابلذل بمجهودهم في اصلاحها لا بقصد تداولها بالبيع خاصة لمنفعتهم باثباتها وكأنهم بذلك لم يلتفتوا لشرط تعيين الاصلاح المرتبة عليه زيادة العمارية الناشئة عنها تجوز الاعطاء بالكيفية الموضحة فهذه المناسبات واناطة المديرات بملاحظة عدم تمكن من اخذوا اطياناً من تلك الانواع ولا من آلت ولا من تؤول لهم بطريق التوارث من التصرف فيها او في بعضها بالبيع او الرهن او الهبة ونحو ذلك من التصرفات التي ينشأ عنها النقل من يد لاخرى انما لزيادة العلم بهذه المنوعية لزم النشر بذلك من هنا لخصرات المديرين الاجراء بموجبه وهذا للاحاطة والاجراء على الوجه المشروع

(حاشية) ومن طرف المديرية يصير اعلان ذلك الى من اخذوا اطياناً من هذه الانواع بجهات المديرية صورة منشور المالية المؤرخ ١١ اجاسنة ٩٢ نمرة ٥١٩ من ضمن انواع ورق التمغة المدرجة بمجدول هذا الصنف الصادر عليه الامر الكرم المؤرخ ٣٤ راسنة ٨٥ نمرة ١٢٠ ضمانات تمغة على نوعين احدهما عن الضمانات التي بمبالغ وثمنها بواقع المبالغ التي تندرج بها عن كل الف قرش حسب الفية المربوطة للسندات والنوع الثاني عن الضمانات الخالية المبالغ وثمن كل واحدة ستة قروش ومذكور بالمجدول المتقدم ذكره انه لا يندرج شيء من الذي بغير مبالغ في الضمانات التي بمبالغ بل كل منها يكون مختصاً به كما ان من ضمن ذلك ايضاً شروط التزام وثمن كل واحدة عشرون قرشاً وحيث ان غالب الجهات من مدة ما طلبوا شيئاً من الضمانات التي بمبالغ ولا من شروط الالتزام ومن

ولكون وراثته تلك الايالة الغيت والحققت تحت ادارة لدولة العلية كسائر ابايالاتها التي لم يكن لها وكلاء ولا اجراءات بهذه الكيفية بل جار معاملة اهاليهم بدون تمييز وتلك الايالة ما خرجت عن كونها مثلهم والاصول تساعد على معاملة اهاليها حسب القواعد القديمة المتبعة بالمحافظة المذكورة رغبت النظر في ذلك بالداخلية وبناء على ما تراءى بالداخلية من موافقة ما ذكر تحرر منها لمحافظة مصر واسكندرية بعدم اعتبار هذا التوكيل من الان فصاعداً في معاملة من يوجد من اهالي الايالة بهذا الطرف كسائر اهالي الايالات الشاهانية في سائر الوجوه ومرغوب الاحاطة بذلك وحيث بالعرض عما ذكر للاعتاب السنية صدر النطق العالي بموافقة ما تراءى في تلك المادة واعتماد الاجراء بموجبه فبناء عليه اقتضى تحريره لدولتكم بتبليغ ما صدر به النطق الكرم

(صورة ما صدر من الداخلية في ١٩ ذاسنة ٩١)

نمرة (٢١)

المسطر بعد صورة ما نشر لمديرية وتفتيش بحري وقبلي والمالية في شأن الاطيان السابق اعطاؤها لاشخاص على موجب قرارات مجلس شورى النواب فلاجل المعلوماتية به والاجراء بمقتضاه عند اللزوم لزوم الشرح

(صورة المنشور المذكور)

انه مراعاة تقدم العمارية واصلاح الاراضي الباقية بدون معمورية والانتفاع العمومي بها تقدم صدور اوامر عليية على قرارات من مجلس شورى النواب باعطاء اطيان من البراري والمستبحر والمستملح وغيرها لمن يريد الاخذ بشرط التصليح وفي مقابلة اتعابه وصرفه مصاريف على اصلاحها يكون الاخذ معافى من المال والعشور مدداً محددة حسب انواعها الميمنة بالقرارات غايتها خمس عشرة سنة ومن بعد مضي المواعيد تربط عليهم بحسب درجاتها وبكيفية شروط الاخذ سواء كان بالمال او بالعشور كما انه لزيادة اجتهادهم في اصلاحها تصرح باعطائهم حججاً وتفايسط بها مقدماً ومع كون القرارات المحكي عنها نقضي بان هذا الاعطاء وربط المال او العشور عند

### (صورة مآل الوارد لبيت المال من الداخلية في سنة ٩٤ نمرة ١٠٧)

انه استنسب اختصاص كل من ديوان الاوقاف وبيت المال بتأجير اطيانه وتحصيل ايجاراتها بمعرفة من يعتمد تعيينه من مستخدميه ومباشرة ما يتعلق بالتأجير والتحصيل بمعرفتهم بالضبط والدقة بحيث انه بصيراعطاء المديرات حقوقها في الاموال والعشور المقررة اولا فاولا وباقي الاجارات تورد اولا فاولا مخزينة الاوقاف وبيت المال وانه اذا كان يرى لزوم مساعدات لمن يمين التحصيل والتأجير فيمئذ ذلك فيقرر من الداخلية لمن يلزم من المديرات بتكليفهم بنوع المساعدة فقط (بيان اجراءات مأموريات بيت المال المختصة بالتأجير)

(عملية التأجير) فيقرر قوائم مزاد عن تأجير الاطيان بحيث ينظر الى الاطيان المضبوطة في كل بلد واسماء الخلف عنهم الاطيان المذكورة وتقرر عنها قوائم كل قائمة تكون مخصوصة بما هو مختلف عن المتوفي ببيان الخيضان وبصير اشهار مزادها في قلب بعضها ويكون اشهار المزاد بلا عظة واتحاد ما موري مراكز المديرية ويتوضح بالقوائم المذكورة ان من يكون له رغبة في استيجار الاطيان ان كان سنة او سنتين او اكثر وبانظام مدة الاستيجار لم يرغب استيجارها مدة ثانية ويكون له فيها زراعة صيفي مثل قطن او غنم فيعامل فيها باصول الفلاحة اعني يؤخذ منه ما يستحق للسنة التي تعطى بالاستيجار الى خلافه ويكون ذلك حق المستأجر الذي ربي عليه المزاد واذا افرج عن الاطيان لا رباها فيكون حقا لم ويشترط بقائمة المزاد حضور الضامن المعتمد ضمان غروم ان حصل تأخير في السداد وان رسومات التأجير وثمن الورقة التبعة التي يشهر بها المزاد والكوتيرات التي تقرر من المديرية يكون جميع ذلك من طرف المستاجر وبعد مرمى المزاد وكف ابدي الراغبين وانقطاع الامل من وجود راغب فيصير ارسال القوائم الى بيت المال اولا فاولا بالافادات اللازمة مع ابضاح مقدار الاجار الذي كان في السنة الماضية ومقدار المربوط للمديرية من مال او عشور او غير ابضاح بيانه لكي من بعدا للمعلومية فيقرر بما يلزم ومتى ربي المال على التسليم للرئيس عليه المزاد فيؤخذ الكوتيرات اللازمة على يد المديرية ويتوضح به ما تقدم ذكره ومواعيد السداد على حسب الجاري بالمديرية مع اخذ الضمانة القوية بالسداد وحفظها بالمديرية ولا يضاح عنها بالكوتيرات وعلى وجه ما ذكر حينئذ فيقرر بمقدار الاجار المتقضي ربطه على المستاجر ويرفق معه الكوتيرات وعلى وجهها يصير القيد بدفتر جريدة الاجارات وبانظام ربط جميع الاجارات فيقرر عنها كشف بالبيان اسماء مستوفي الايضاحات وينتجج به ما يكون مناخرا طرف المستاجر من لغاية السنة الماضية باها مخصوصا اسماء اسماء وبحضر الكشف المذكور بالافادة اللازمة الى بيت المال لاجراء ما يلزم ربطه بالسجلات المعدة لذلك واذا كان من ضمنها شيء يخص مصلحة بيت المال باستكثرة فيقرر عنه كشف مخصوص ليرسل اليها عن يد

ذلك يرى انه ربما تكون الجهات مستعملة بتحرير ما يختص بالضمانات التي يبالغ في الضمانات الخالية واستعمال شروط الالتزام في ورق عادة مع ان ذلك من الغير جائز فافتضى تحريره لخصرتكم للتنبيه بغير ان اخذ الضمانات من كل نوع بما يختص به كما توضح بالجدول المحكي عنه والمعاملة بين الاهالي وبعضهم فيما يتعلق بالضمانات بهذه الصورة واخذ شروط الالتزام من ورق تمغة وترد الافادة بمقدار ما يلزم من الضمانات والشروط المذكورة وفي تاريخه تحرر لباقي الجهات عموما بالاجراء بوجه ما ذكر

(حاشية) وكذا يصير اعلان فروع بيت المال بالاجراء حسب ما توضح

### (صورة مآل افادة من مجلس حسي مصر لبيت المال في ٢ ج سنة ٩٢ نمرة ١٠٨)

خطاب فيفيد انه لما عرض للاحكام عما لزم وبالمجملة عن مواد التدايعات الواقعة من الزوجات بالمطالبة من تركات أزواجهن بمؤخر صدقاتهن الجاري احوالها على المجلس نظرا لعدم القول عنها يوم الوفاة فصدرت منه الافادة المؤرخة ٢ ج سنة ٩٢ نمرة ٢٧ بناء على ما صدر من المجلس الخصوصي المؤرخ ٢٧ ج سنة ٩٢ نمرة ١٦ ومن ضمن ما اشير بها ان ما يتعلق بتداعي الزوجات على تركات أزواجهن بمؤخر صدقاتهن هذا بالنظر لالتباس العلل لمن في عدم القول به منهن يوم الوفاة لمناسبة ما يقع لمن في حالة الوفاة يكون من الانقضاء استثناء من من الدخول في حكم القرار لعدم لزوم التحقيق السياسي ويعتبر ما يثبت شرعا ولهذا اراد الاجراء حسب ما اشير

### (صورة منشور الداخلية الصادر لبيت المال في ٢٨ راحة ٩٢ نمرة ٧٨)

المسطر بعد صورة ما نشر في تاريخه من الداخلية للمديرية ووجهات الانقضاء عما يجري في النقود والاجارات المفصلة على ذمة بيت المال ولزم شرحه للمعلومية بذلك (صورة المنشور) مديرية الغربية كانت اوضحت بما ورد منها بتاريخ ١٧ ص سنة ٩٢ نمرة ١٧ بان كل ما ورد من النقود على ذمة بيت المال مثل تركات متوفين بدون ورثة واجارات اطيان كان جاريا توريدها لمخزينة عصا للمالية حوالة الى بيت المال وانه لمناسبة تتبع تلك المصلحة للداخلية رغبت الافادة عما اذا كان يستمر الاجراء هكذا ام كيف ولكون مصلحة بيت المال صارت تابعة للداخلية وبذلك لا يجوز تحويل شيء لها عصا على المالية قد كتب المديرية المذكورة بارسال تلك النقود منها لبيت المال وحيث مقتضى اتباع ذلك عموما في كافة الجهات لزم تحريره للمعلومية والاجراء في المبالغ التي من هذا القليل على وجه ما ذكر

## ملحوظات

اسماً بحيث يتوضح باصول الاسم اصل الايجار المطلوب منه على مقتضى الكوتراتو الذي يقرر من المديرية بايضاح تاريخه والشروط المربوطة به واذا كان متأخراً طرفه ثمة من الايجار لغاية السنة الماضية فيصير اضافته عليه بالاصول من بعد الوقوف على صحته ثم ما يحصل منه يجري خصمه له بباب الخصوم دفعة دفعة بايضاح تاريخها ونمرة اليومية (ثانياً) دفتر يومية النقدية يشتمل على المتحصل من المستاجرين والمنصرف منه بحيث تكون الكتابة بالدفتر المذكور دائرة اعنى ابتداءً بصير فتح خاتمة عن اصل النقدية المتحصلة وخاتمة ثانية بجانبها عن النقدية المنصرفة من المتحصل ثم بصير فتح الشهر ويتوضح به الخافهان المذكوران بجانب بعض ثم بصير فتح اليوم ويتوضح به الخافهان المذكوران بجانب بعض كما ذكر وكل ما تحصل في اليوم المذكور يجري وضع مبلغه بجانب المتحصل بايضاح اسم الشخص المتحصل منه وهو من ايجار اي ثمة وبتفقط عليه باللفظ العربي ويختم عليه بختم المأمور ليكون ذلك سنداً عليه باستلامه المبلغ ودخوله في عهده وما يجري صرفه ان كان بالتوريد الى المديرية او الى خزينة بيت المال او من المصروفات فيجري وضع مبلغه بجانب المنصرف وبنهاية اليوم يصير تكوينه ومجموع كل خاتمة بصير وضعه بجانبه في الشهر ويتوضح قربته استعمال الباقي بكيفية وضع المتأخر لغاية اليوم الماضي ويضاف عليه ايراد اليوم الحاضر ويختم منه المنصرف في اليوم المذكور ويجري وضع الباقي وبتفقط عليه باللفظ العربي ويتوضح بان المبلغ المذكور موجود تحت يد المأمور وفي عهده ويختم عليه منه والكاتب يضع اسمه بقله على الباقي اعتماداً على صحته وانه باقي بمدة المأمور ويكون قيد المتحصل والمنصرف واستعلام الباقي كل ذلك ببيان اصناف العملة (ثالثاً) دفتر قيد الوارد بوخذ بالمضمون المستوفي (رابعاً) دفتر قيد الصادر حرفياً (عملية ضبط الاطيان والاخراج عنها)

من حيث انه لا يخلو الحال من وفاة اشخاص تكون لم اطيان ويلزم ضبطها فان كان يقال بحضور يوم الوفاة ان الاطيان موجرة فبوقته يقرر من بيت المال للمديرية بضبطها والى الامور التي تكون بمهمة مأموريتها وهو عليه ان يجري ما يقتضي للوقوف على معرفة مقاديرها وحفظتها ومقدار اصل ايجارها المربوط على المستاجر وكيفية شروطه مع المتوفي قبل وفاته وما اورده اليه في حال حياته من اصل الايجار ان كان دفع اليه شيئاً ومن بعد الرسمي والوقوف على صحة ما يكون باقياً طرف المستاجر من الايجار يجري قيده عليه بدفتر جريدة الايجارات و يصير تحصيله منه وبوقت ربطه بجريدة الايجارات بفاد عنه الى بيت المال لاجل ربطه بالسجل البعد لذلك ثم يجري القمضي في تاجير الاطيان المذكورة بالتطبيق لما هو منصوص بعملية التاجر البار ذكرها واما ان كان يقال يوم الوفاة ان الاطيان منترعة على ذمة المتوفي فيقرر للمديرية بضبطها وضبط ما يكون فيها من مزروعات ومحصولات ومواشي ومهمات وغيرها وملاحظة المزروعات بحين انتهائها ومتى انتهت وصارت الاطيان خالية من المزروعات ويكون للورثة

العموم لاجل ربطه بجملاتها ثم اذا كان يوجد ثمة من الاطيان غير مستصلح فمن حيث انه سبق صدور قرار عن اجراء ما يلزم للاستصلاح وتحدد به ميعاد لكي من بعد مضيه يجري ما يستحق ربطه للمديرية فينبغي على المأمور ان من بعد معرفته مقدار الاطيان الغير مستصلحة وبيان حيزاتها والمضى مع من يلزم في كيفية امكان اصلاحها من عدمه فبوقته يقرر عنها الى بيت المال مفصلاً ليجري ما يقتضي هذا ومن حيث انه يوجد ايضا بالنواحي والبنادر عقارات مضبوطة فيكون اجراء العمل في تاجيرها وتحصيل اجرتها مثل الاطيان (عملية التحصيل)

يلزم اجراء التحصيل من المستاجر في اوقات المواعيد المربوطة بالكوتراتو وكل شخص مستاجر يعطى له سركي محتوي على بيان اصل المطلوب منه وكلما اورد دفعة يدبر خصمها بالسركي بايضاح تاريخها ونمرة اليومية وبتفقط مقدارها باللفظ العربي ويختم عليها من المأمور مع وضع اسم كاتب المأمورية بقله ويكون السركي مطبوعاً ومختوماً بختم عموم بيت المال ثم ينظر الى ما يكون مستحقاً تسديده الى المديرية من مال وعشور ويجري توريده لم ويؤخذ به السندات اللازمة بايضاح الاسماء وانما من قبل التوريد للمديرية بتلاحظ المتحصل في كل اسم ومنها ما يخص من ماهيات ومصروفات المأمورية حتى لا يصير دفع ثمة للمديرية زيادة عما يكون موجوداً من المتحصل للاسما وما يتبقى من النقدية بعد الذي يصير توريده للمديرية يجري توريده الى بيت المال بطريق البوستة وفي آخر كل شهر يحضر كشف بختم يبين المتحصل اسماً اسماً لاجل انه بموجبه يجري قيد المبلغ بالمهد طرف المأمورية مقابلته تعلينه بالمطلوبات من بعد الختم به في السجلات المعدة لذلك كما وانه يحضر كشف آخر عن بيان اصل النقدية المتحصلة ومنها ما يكون باقياً تحت يد المأمور والباقي عما يكون صار تسديده الى المديرية وما يكون صار توريده الى بيت المال بايضاح تواريخه وتحضر معه سندات المدفوع للمديرية لاجل انه من بعد المراجعة يجري الختم بموجبها الى المهد من المقيد طرف المأمور مقابلته خصمه من التخصلات المعلاة بالمطلوبات ومن حيث انه لا يخلو الحال عن لزوم توجه المأمور من جهة الى جهة اخرى بل بوزر السكة لتحديد لعملية التأجير والتحصيل ويلزم دفع الاجرة ومن المعلوم انه سيجري دفعها من النقدية الموجودة بهدته فيقتضي ان ما يجري صرفه في ذلك يؤخذ به شهادة من الحطة التي يصير دفع الاجرة بها ويجري تقديم الشهادات من طرف المأمور الى بيت المال بالافادة اللازمة لاجل من بعد الملمومة متى تراى انه موافق ومقبول خصمه بحساباته فبوقته يؤذن له باجراء خصمه وعلى موجهه يجري الختم بدفتر يومية النقدية ويندرج بالكشف الذي يحضر عن بيان اصل النقدية والمنصرف منها المار ذكره ويحضر معه الشهادات والاذن المهرر له بالختم لكي بموجبها يجري الختم لهده المأمور المذكور وقيد بباب الماهيات والمصروفات المختصة بعملية التاجر والتحصيل المتقضي خصمها من التخصلات (عملية الكتابة) (الاول) دفتر جريدة فصول وخصوم الايجارات

او الوصي رغبة في تاجيرها فيخبر عنها من بيت المال الى الامور بتاجيرها وهو عليه ان يجري اللازم في تاجيرها بالتطبيق لما هو منصوص بعملية التاجير وهذا عن يتوفى بالمخروسة واسكندرية واما من يتوفون بالتواجي والبنادر فعند حضور الاخطارات عنهم من محلات وفاتهم الى بيت المال فبوقته يخبر منه باجراء اللازم على وجه ما توضح ثم ان كان يفرج عن شيء لاربابه فيخبر عنه من بيت المال الى المديرية والى الامور التابعة اليه وعلى مقتضى ما يخبر به يجري العمل

**الخاتمة** ما دام ترتب مع المأمورين الكتاب والقواعد اللازمة من ودفاتر عملية الكتابة المتقضية وتوضح ما هو مقتضى اجراءه من الاجارات فينبغي ان المكاتبات التي يصير تحريرها من المأمورين الى جهات الاقتضاء يصير قيدها بدفتر قيد الصادر وما يرد لم يصير قيده بدفتر قيد الوارد وعلى كل مأمور ان تحصل منه المهمة في رد الافادات المطلوبة والتحرير عما هو مطلوب انجازها في اشغال المأمورية وان كان يتراى له انه ليس حاصل اسعاف من حضرات المديرين او مأموري المراكز او غيرهم يخبر الى عموم بيت المال بالكيفية تفصيلا لاجراء العرض للداخلية عنه ومن حيث انه تحررت المكاتبات الى حضرات المديرين والى سعادة مفتش قبلي وبحري والى محافظة دمياط ورشيد وسلمت الى المأمورين المعنيين هذه الاجراءات وكل منهم اخذ نسخة من هذه الصورة لاجراء العمل على موجبها كما انه اخذ ايضا كشوفات عن بيان الاطيان الباقية تحت ضبط بيت المال بما فيه العقارات التي بالتواجي والبنادر لاجل انه يعرفهم بحجرون اللازم نحو التاجير وما يكون باقيا من اجاراتهم لغاية السنة الماضية فيلزم ان كل منهم يضع اسمه وختمه على هذه سندا وتعهدا عليه بالاجراء على حسب ما توضح وان حصل منه ما يوجب لتأخير تلك المصلحة في شيء ما فيعامل على مقتضى القانون ايضا ولو انه تحررت الكشوفات المار ذكرها وتسلمت للمأمورين الا انه من حيث ان متأخرات ورثة الاصول لغاية سنة ١٢٨٦ ما انتهى تنظيمها الى الان فاذا كان يرفع للمأمورين اطيان وعقارات ليست مندرجة بالكشوفات المذكورة فبوقته يجري المتقضى ويقاد عنه الى بيت المال في ١٥ رسة ٩٤ امين عموم بيت المال

نحن الواضعين اسماءنا واختامنا فيه ادناه اخذنا صورة هذه الاجراءات حرفيا للعلمية والاجراء على مقتضى ما هو مدون بها تطبيقا للامر العالي وامر الداخلية الصادر لنا الشرح عليها بتهيئة المأموريات الموضحة بهذا لتاجير الاطيان وتحصيل اجاراتها والاجراء فيه كما تدون بهذه وان حصل منا لاسخ الله تأخير او اهل او تقصير في شيء من لوازم تلك المأمورية فتعامل بمقتضى القانون وتخبر هذا سندا علينا بذلك مأمور بيت مال قسم اول بحري مأمور بيت مال قسم ثاني بحري مأمور بيت مال قسم ثالث بحري مأمور بيت مال قسم اول قلى مأمور بيت مال قسم ثاني قلى

(صورة مأك ما ورد لبيت المال من الداخلية في)

(٢٥ جاسية ٩٤ نمرة ٢١٥)

انه بناء على ما صدر من المجلس الحسبي نمرة ٨ سيف

خصوص وفاة امرأة تدعى فاطمة زوجة شاكرا المتوفي بعدها وورثتها يدعون البلوغ ويطلبون الافراج عن تركاتها والمصلحة حولت النظر في ذلك على المجلس والمجلس استفهم من المصلحة عن اسباب التحري ان كان بناء على اوامر ولوائح توضح وان هذه الاجراءات هي بالقياس على اجراءات اسسها المرحوم توفيق بك مدة ما كان امين المصلحة وان ما تراى للمجلس موافقة اجرائه في ذلك هو عند حدوث حادث من هذا التبيل ويحتاج الحال للكشف عما قيل يوم وفاة بعض المتوفين للاستدلال بما قيل يوم وفاة المتوفي الاول فان وجد انه توفي من عهد قريب وحصل الاستدلال في مسافة قريبة وانفتح ان المتوفي توفي عن المتوفي الذي توفي بعده وظهر ان الوقائع في مادة التورث مطابقة لبعضها والورثة جميعا حاضرون فيها فيمكنني واذا وجد ان تاريخ وفاة المتوفي الاول من مدة مديدة او بالسفرية وتراى للمصلحة عدم امكان الاستدلال على ما قيل يوم وفاته او تراى ان التحري يحتاج لمضي اوقات فالموافق ان يجري ثبوت وراثته الورثة سياسة بالمصلحة او عن يد من يعتمد بطريق السند المتصل التي توجد الحجج باسمه بمعنى استحضار من يعتمد من الاختيارية والجبران الذين لهم معرفة بالورثة والعقار الحاصل فيه التداعي ويسأل منهم عما يعلونه من جهة ادعاء الورثة ابلولة العقار المدعين انه آيل اليهم بطريق الارث عن المتوفي الاول ومتى شهدوا بان الموجودين هم ورثة المتوفي الاول وان العقار المدعين ابلولته لهم حقيقة يستحقونه وصار ثبوت الوراثة مع هذا الوجه الى المتوفي الذي باسمه الحجج ويكون جميع الورثة حاضرين يتحول ثبوت وراثتهم شرعا اما اذا كان بعضهم غائبا وبعضهم حاضرا فبعد ثبوت الوراثة سياسة يتحول على المحكمة تحرير ابلولات باسم الورثة ومتى تم ذلك تستوفي الاصول المقررة بالمصلحة للافراج

(صورة افادة صادرة من المجلس الخصوصي للداخلية رقم ٢٩ رجب سنة ٩٤ نمرة ٨٦ واعلنت لبيت المال من المحافظة بمكاتبة في ١٧ ش سنة ٩٤ نمرة ٢١٦) ان مجلس ابتدائي مصر كان قدم للداخلية مضبطة

ملحوظات

وجود اصحاب له بجهة الاقاليم الخارجة عن مصر جار التحريير عنه لجهة وجودهم عن حضورهم او حضور من ينوب عنهم لجهات الخلال وانه لم يكن عندهم لوائح لذلك لتكون دستوراً للعمل هذا وبيت المال اوري ان المحلات التي تكون مضبوطة تحت حيازته سواء كانت آيلة اليه او لورثة غائبين بجهات خارجة عن المحروسة او يكون اصحابها مفقودين فعند ورود الاخبارية اليه من ضبطية مصر عن وجود خلل باي محل منها فبوقته يجري تعيين احد معاونيه مع المهندس المعاري المعين به وبمعرفة تصدير ازالة الخلل والمحافظة اورت بانه لم يكن لها معلومات لذلك خلاف ما اوضحته الضبطية وهكذا الاوقاف افاد بانه حال معلوماته بوجود خلل بالمحلات التابعة اليه فبوقته يتحرر مسنه للمهندس او للفرع الذي يكون في جهته تلك المحلات لازالة خللها وعلى هذا فالجلس المشار اليه قدم الاوراق المتعلقة بهذه المادة للداخلية كي انه ان تحسن ينظر في ذلك بالجلس الخصوصي وبالمذاكرة في ذلك رؤي ان ما توري بتلك المضبطة من خيشية اخذ التعهد على مشايخ الايمان والحارات بدوام تقميد المحلات التي تحت شياخهم واعطاء الاخباريات باوقاتها عن الخلل منها فهذا في محله ومن يتهاون منهم في ذلك بحاكم قانوناً واما ما نص فيها من ان ما يظهر خلله منها بعد اجراء الكشف ويكون اصحابه غير موجودين ولا يوجد من ينوب عنهم تجري الضبطية ما فيه ازالة الخلل بعد الكشف عنه فيما انه من اتحريات التي اجراها مجلس الاحكام ظهر ان الجاري والحالة هذه ان المحلات التي يكون اصحابها بجهة الاقاليم يتحرر من الضبطية لجهات وجودهم بحضورهم او من ينوب عنهم لازالة الخلل وما يكون تابعا للاوقاف يتحرر عنه اليه والذي تحت حيازة بيت المال سواء كان آيلاً اليه او لورثة غائبين او اصحابه مفقودين يكتب عنه اليه وكل جهة منها جاريها ما يلزم مما يترب عليه ازالة الخلل فهذا كاف ومن الموافق استمرار الاجراء في ذلك على وجه ما توضح كما انه وان كانت تلك الاجراءات ضرورة سبق اعلانها لكن لزيادة التاكيد استنسب تكرار اعلانها للمعلومية الخاص بها فلزم تحريره

مؤرخة في ٢١ الحجة سنة ٩٢ مرة ٤٢ تشمل على ان شخصين اخوة كانا بمنزل ببولاق فسقط عليهما حائط صغير من منزل اخر مجاور لهما تعلق امرأة غائبة لا يعلم محل وجودها ونشاء من ذلك وفاة احدهما ومع الحكم بصرف النظر عما يختص بالوفاة فلناسبة ما ظهر من ان المنزل الذي سقط منه الحائط كان مندرجاً بكشف الاماكن لوجود خلل به وازيل البعض وبقي البعض ولم يظهر تعهد احد بازالة ذلك الخلل لغياب صاحبه وعدم وجود وكيل ولا معلومية اقارب لها توري في المضبطة عن اقتضاء التحريير من الضبطية للمموري الايمان بأخذ التعهدات اللازمة على مشايخهم ومشايخ الحارات بدوام تقميد المحلات التي تحت شياخهم واعطاء الاخباريات اولاً فالولاً عن الخلل والمبادرة في سرعة ازالة ما يوجد من الخلل بملاحظة مأموري ضبطيات الايمان بعد اجراء الكشف حسب الاصول المتبعة وان المحلات المخلة التي يكون اصحابها غير موجودين ولا يوجد من ينوب عنهم فالضبطية تجري ما فيه ازالة الخلل هذا ولداي سبق صدور مكتابة من المجلس الخصوصي للداخلية في ١٩ اذاسنة ٩١ مرة ٣٥ بما نظره من لزوم التنبيه على سائر المجالس المحلية والاستثنائية بانه اذا ظهر بايهم اي قضية وكان من مقتضاها لزوم اجراء التنبيهات او صدور منشورات عموماً فمع صدور المضبطة في خاصة موضوع المسألة فقبل حصول النشر بتخابرون ابتداء مع مجلس الاحكام وبعد المذاكرة به فيما يستحسن لديه فيتحرر عنه منه للمجلس الخصوصي للنظر فيه به قد صدر الشرح على المضبطة للضبطية لاجراء مقتضاها ما عدا ما نص فيما يتعلق بالمحلات التي لا يوجد لها اصحاب ولا من ينوب عنهم فتحرر للاحكام بتاريخ ٢٧ الحجة سنة ٩٢ للنظر فيها عن هذا النوع تنسيباً لما صدرت به تلك المكتابة وابني على هذا انه تحرر منه لضبطية مصر باستيضاح ما هو جاريها عن المحلات المخلة التي يكون اصحابها غير موجودين ولا يوجد من ينوب عنهم فواضحت بان منها ما لم يتضح وجود ملاك له ولا يكون تابعا للاوقاف فتحصل المخايبة عنه مع بيت المال وما يكون تابعا للاوقاف فتصير مخايرته عنه وما يتضح

## (صورة مآل افادة صادرة من المالية لبيت المال

في ٢٠ ل سنة ٩٤ نهره ١٢٩٥)

ان المقصود بالتحرير للمحكمة عما يلزم من نحو نسخ  
اعلامات شرعية او حجج او غيرها مما هو خاص بالمصلحة  
لاجل تحصيل الرسوم المقتضية عنه كما هو مدون  
بلائحتها فعوضا عن طلب نسخ صورة من المالية يكتب  
عنه للمحكمة لاجراء المقتضى بها وانه بالكشف اتضح  
سبق التحرير للمصلحة بتمرة ٦٦ في خصوص صورة  
الاعلام الصادر من المحكمة في ٥ محرم سنة ٨٧ مرة ٢  
بشوت وراثته محمد علي موسى للمرحومة الست زليخا البيضاء  
(صورة مآل افادة وارده لبيت المال من الداخلية

في ٢٠ محرم سنة ٩٥ نهره ٢٤)

خطاب رد تمرة ٢٩٧ بخصوص المطلوب من تركة  
الشيخ سليمان عطوه للاوقاف يذكر ان المعلوم بان  
مطلوب الاوقاف هو بمائة ديون الاهالي وهذا للمعومية  
(صورة مآل افادة وارده لبيت المال من الداخلية

في ٢٤ رجب سنة ٩٥ نهره ١٢٩٢)

خطاب على الوارد له من المجلس الحسبي بالتشكي مما وقع  
من بيت المال من الافراج عن التركات التي بها قصر  
بدون تميم الاجراء حسب المدون بقرار الخصوصي السابق  
صدوره في محرم سنة ٨٦ ورغب التنبيه بانه من الان  
فضاعدا لا يفرج عن اي تركة فيها قصر وبها اطيان الا  
بعد تبيين حقوق القصر مع ما يتبعها من محصولات  
ومواشي ومهات وغيرها ويجري حصر كامل حقوق القصر  
ويتحرر الدفتر اللازم عنها بالبيان ويتحرر جدول عن  
كل جهة بما سبق الافراج عنه والباقي فيها بدون تبيين  
وتقدم الجداول المذكورة للمجلس ولذا يشير انه لا يعلم  
الاسباب التي دعت المصلحة للاجراء بخلاف قرار  
المجلس المشار اليه ويريد اتباع الاجراء حسب ما  
راه المجلس وتقديم الكشف المطلوبة وبقاد الداخلية  
عن السبب والمتسبب وفي تاريخه اعطي الاخطار للمجلس  
(صورة مآل ما تحرر من الحفانية للمحكمة الشرعية

في ٩ ذى سنة ٩٥ نهره ٦٨)

من حيث تورى من المحكمة بتعذر تسلسل الكشف  
عن الحجج المدعي بافقادها من اربابها ومرغوب  
استخراج عوضها بناء على مشروع المحافظة الذي

بالمداولة فيه بالمجلس الخصوصي ما حصل الاقرار منه  
عليه ورأت المحكمة الآن ان ذلك فيه زيادة صعوبة  
ولزوم عمال علاوة مع ما في ذلك من عدم انتظام  
السجلات وضعف خطوطها ودشت معظمها وانه  
يكفي بحصول التحريات والتحقيقات الجارية بمعرفة  
ديوان الاوقاف وبيت المال والنشر بالجرائيل بواسطة  
المحافظة وانه بتلاوة ذلك يجلس النظر المنعقد بنظارة  
الحفانية بتاريخ ٧ ذى سنة ٩٥ تراى عدم اللزوم  
لتسلسل الكشف على الحجج المقال بضياعها اكتفاء  
بما يصير من التحقيقات والتحريات والنشر بالجرائيل  
كما توضح

(صورة مآل ما نشر من الداخلية في ٦ صفر سنة

٩٦ نهره ١٨)

حيث انه بعد ما تحرر من الداخلية لجهاات الاقتضاء  
بتاريخ ٣ محرم سنة ٩٥ بناء على ما اصدره المجلس  
الخصوصي بلزوم استمرار تسلسل الكشف من  
سجلات المحكمة عن الحجج التي يقال بافقادها فلحصول  
المكاتبة من المحكمة للحفانية بالتضرر من ذلك وحالة  
النظر على مجلس النظر قد تراى به عدم الاقتضاء لذلك  
(صورة مآل منشور الداخلية الرقيم غاية ربيع

اول سنة ٩٧)

قد علم للداخلية انه مع تطلب بعض ورثة اشخاص  
متوفين حصر تركات مورثتهم وحصولهم على ما يخصهم  
منها والشروع في اجراء الحصر فبعض المشاركين  
لهم في الميراث حاصل منهم المعارضة فيما ذكر اركاناً  
على تقارير جارين تقديمها للمجلس عن هذه  
الخصوصيات ولسبق صدور مكاتبة من نظارة  
الحفانية لمجلس استئناف بحري في رمضان سنة ٩٤  
من مقتضاها ان مواد الحقوق المخلفة عن المتوفين  
والذين لم تحصر تركاتهم ويكون الورثة بهم قصر او  
نحو ذلك متى حضر اربابها وقدموا اليه تقارير عنها  
فينظر فيها وبعدها يعطى قرار بلزوم الحصر واقامة  
الوصي على القصر حسب القواعد المرعية بحسب ما  
يتراى فبعض الجهات فعموا امتناعهم عن اجراء  
الحصر على حسب التماس من التمسوا ما لم تصدر تلك  
القرارات ولكون مواد التركات وحصرها جارية



## ملحوظات

الداخلية ثم يجلس النظار فبناء على ما تقرر بالمجلس المشار اليه قد حررت صورة امر شامل لبيان هذه الرسوم واتشرف بعرضها لاعتابكم السنية لتشريفها بالتصديق واني لولي النعم العبد الخاضع والمحسوب المتواضع ناظر الداخلية

## \* مر عال \*

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر داخلينا وموافقة مجلس نظارنا قد اصدرنا امرنا هذا بما هوآت (م) ١ قد تقرر رسوم بيت المال من الآن فصاعداً حسب ما سيذكر (م) ٢ تحصل العوائد باعتبار اثنين في المائة على ما هوآت بيانه (اولا) التركات التي تباع بمعرفة بيت المال عن وارث غائب او قاصر او معتوه (ثانياً) المطلوبات التي تحصل للتركات بمعرفة بيت المال مثل الاستحقاقات التي تكون باقية بجهة استخدام المتوفي المضبوط له تركة او متاخر صداق الزوجة المتوفية المضبوطة تركتها وإيجارات العقارات التي يكون بيت المال متوسطاً في تاجيرها وتحصيلها وكافة ما يتحصل من الديون والمطلوبات للتركات (ثالثاً) ثمن العقارات التي تباع بواسطة بيت المال او بواسطة الورثة في أثناء الضبط (رابعا) مجموع التركات التي تضبط عن ورثة بالغين حاضرين وعن قاصروا معتوه من منقولات وعقارات ويكون تحصيل الرسم بعد ثبوت الورثة واقامة الوصي او القيم (خامساً) الديون التي تثبت على التركات بمجرد تصديق الورثة ويتحصل هذا الرسم من التركة واما اذا استغرقت الديون المذكورة مجموع التركة فيؤخذ من نفس الدائن ما عدا دين الميري فلا يؤخذ عليه رسم مطلقاً (سادساً) قيمة المنقولات والعقارات والذممات وغيرها التي تقسم صنف عين قسمة مهايأة وتممين بناء على طلب اولي الشأن فيها (سابعاً) قيمة ما يخص الوارث المشترك مع بيت المال في العقارات (ثامناً) الامانات والرهونات والاشياء التي يدعي بها على التركات المضبوطة او التي يصير التعريف عنها ويكون تحصيل الرسم من المدعين اذا اجرت المصلحة تحريات او تحقيقات عن ذلك لحينما يتم الثبوت بها او يحصل التصديق من الورثة (تاسعاً) قيمة ما يظهر

بالطبيق للأئحة بيت المال فلهذا وما نظرنا من ان ما صدر من النظارة المشار اليها لا يلزم عليه توقيف الحضر كما ان سماع الدعاوي بالمجالس لا يمنع بيت المال والجهات من اجراء الاصول المقررة لضبط وحصر التركات على حسب اللوائح والاوامر الاساسية الجاري العمل بمقتضاها منعاً لما ينشأ عن عدم اجرائه من عدم الحصول على حفظ الحقوق لمستحقيها قد كتب للحقانية بذلك والآن وردت افادة من سعادة الباشا ناظرها رقم ٢٧ راسنة ٩٧ بمرة ٥٧ بالموافقة على ما رآته الداخلية وان اصول بيت المال لا يتوقف اجراؤها على صدور حكم من المجلس باجراء الضبط والحصر وعلى هذا كتب لبيت المال بما لزم وتحرر في تاريخه لجهات الادارة بالاجراء على وجه ما نظر بالداخلية وافترت عليه الحقانية وبالجملة هذا لسعادتكم للمعلومية بما ذكر والاجراء على الوجه المشروح

## بيت المال - (صورة تقرير مرفوع من دولتو ناظر الداخلية للحضرة الفخيمة الخديوية)

(مولاي الجليل) لما ان علم لمجلس النظار بما ابديته له ان ادارة مصلحة بيت المال لم تكن منتظمة وان ايراداتها لم تكف مصروفاً وقد كان تقريره عن تشكيل قومسيون للبحث عن حالة اداراتها والايفاض عن الاصلاحات التي تراى له لزوماً فظهر من احد التقارير المقدمة من القومسيون المذكور ان المصلحة المحكي عنها مشغلة باجراآت متنوعة فيما يختص بالتركات لكنها مجرية الافراج عن بعضها بدون اخذ رسم عليها حتى نشأ عن ذلك عدم كفاية الايرادات فاضطرت لان تاخذ كماله مصروفاتها من حقوق التركات—وبما انه وان كانت هاته المصلحة خيرية لاختصاصها بالمحافظة على حقوق القصر والغائبين ونحوهم الا ان من الانصاف ان يكون لها من الايراد ما يفي بمصروفاتها الضرورية لانتظام سيرها وذلك لا يتيسر الا بتقرير رسوم مناسبة على التركات المضبوطة بها وعلى تعلقات المحجور عليهم بناء على قرارات المجلس الحسبي الذي ستقوم المصلحة المذكورة باداء مصروفاته—فلهذا قد صار تحضير صورة تعريف لتلك الرسوم بمعرفة قومسيون بيت المال وبعد ان نقت بتظارة

(صورة افادة واردة لبيت المال من الداخلية في)

(٢٢ شوال سنة ٩٧ نبرة ١٨٩)

ما تسطر قبله هو صورة ترجمة الامر العالي الصادر بتاريخ ١٥ شوال سنة ٩٧ الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ٨٠ المشتمل على بيان الرسوم التي تقررت لبيت المال مع صورة ترجمة التقرير المرفوع للحضرة الخديوية عن هذا الشأن ووردت للداخلية بافادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٢١ سبتمبر سنة ٨٠ لاجل التنبيه باتباع الاجراء حسب ما تدون بالامر المشار اليه وحيث انه يلزم العمل على مقتضاه فقد كتب لجهات الاقتضاء بذلك في تاريخه وبالجمله هذا الحضرة للعلمية بما اشتملت عليه تلك الصورة والعمل بموجب ما نص بها (صورة ما للافادة الصادرة من الداخلية في)

(١٠ ص سنة ٩٩ نبرة ٦٦)

خطاب رد نمرة ١٩ بالاستئذان عما يتبع اجراءه في ثبوت من يتوفون بالاستتاليات بصورة وفاة ابراهيم اغا الجريدي الذي اثبت ورثته وراثتهم اليه او من يتوفون بجهات الطرق او بمحطات السكة الحديد الذين لم يعمل لهم محاضر ولا ضبط يوم الوفاة وعما يكون في ثبوت الديون التي عليهم بشير انه تحرر للمجلس الخصوصي بما اقتضى ووردت الافادة نمرة ٨١ بان الذي تراءى بالمجلس هو انه حيث من مقتضى اللائحة وذيلها والقرارات ان التداعي الذي يحصل بتوريث او بدين على تركات اشخاص متوفين قبل مضي الميعاد الجائز فيه شجاع الدعوى ولم تشهد به الشهود يوم الوفاة بحري تحقيقه سياسة ابتداء بالمجالس المحلية ثم تنظر شرعاً بالمجلس العلمي ووضع هذه القاعدة انما هو لاتباع الاجراء بموجبها على وجه العموم بدون استثناء ومع عدم عمل محاضر عن متوفون لعدم اخذ خاص الاستتاليات وتعرض عمل محاضر ايضاً عن موجودون متوفين بالطرق او بمحطات السكة الحديد فلم يترأى بالمجلس ما يقتضي استثناء هؤلاء من المعاملة على مقتضى اللائحة وذيلها والقرارات فطبعا يكونون داخلين في حكمها وتحرر هذا للعلمية وان ينشر الاقاليم والجهات المختصة لاتباع الاجراء كما المدون بلائحة بيت المال وذيلها وقرار الخصوصي

للتركة بواسطة اجراءات بيت المال من الاشياء التي يدعي الورثة بانها حق التركة ولم تكن مندرجة ضمن الحصر (عاشرا) كافة تعلقات المحجوز عليهم بسبب هذه او تبذير (حادي عشر) ما يستولاه الورثة بدون واسطة بيت المال مما للتركة المضبوطة به سواء كان عيناً او ايجاراً او ديوناً او نحو ذلك (م) ٣ يؤخذ رسم لبيت المال باعتبار الماية واحد على الانواع الآتي ايضاها (اولا) قيمة ما تساويه عقارات التركة التي تضبط لغياب بعض الورثة وكذا المنقولات اذا صار جردها وتاصيلها بحسب طلب الورثة الحاضرين او لكون التركة لوارث غائب دون غيره وان لم يصر الجرد او يكون اعقب ضبط العقارات الافراج عنها قبل ان يجري بيت المال اجراءات فيها مثل تاجير وتحصيل فلا يؤخذ سوى رسم التعيين والانتقال (ثانيا) قيمة عقارات التركة التي تكون مديونة لليري فقط ويتعهد الورثة لجهة الطلب بالسداد وكذا منقولاتها اذا صار جردها وتاصيلها فان لم يكن للتركة عقارات او لم يصر جرد وتاصيل منقولاتها فيؤخذ رسم التعيين وتقديم الدعوى فقط (ثالثا) الذمات التي يصير حصرها وتسجيلها ويحصل بشأنها تعرييات او يتوسط بيت المال في احالة ثبوتها اذا كان قبل صدور الحكم عنها يطلب اولي الشأن فيها استلام سنداتها (م) ٤ يؤخذ رسم التعيين والانتقال فقط على التركات التي يتوسط بيت المال في ضبطها لاجل جردها وتقسيماها على حسب طلب الورثة البالغين الحاضرين اذا حصل الافراج عنها قبل اجراء ذلك بناء على تراخي الورثة مع بعضهم (م) ٥ رسم التعيين والانتقال وتقديم الدعوى المذكور عنه في المواد السابقة هو خمسة وسبعون قرشاً (م) ٦ التركات التي لا تزيد قيمتها عن مائة قرش لا يؤخذ عليها اي رسم وما فوق المائة لغاية الخمسمائة قرش يؤخذ عليه نصف رسم وما زاد عن ذلك يؤخذ عليه الرسم كاملاً (م) ٧ على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا - صدر بسراري عابدين في ١٥ شوال سنة ٩٧ (٢٠ سبتمبر سنة ٨٠) \* محمد توفيق \*

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

## ملحوظات

بما هوأت (م) ١ يجوز لأصحاب الاطيان المؤجرة بمقتضى عقد بالكتابة او بغير عقد ان يوقعوا بغير اذن من القاضي حجزاً امتيازياً على محصولاتها سواء كانت موجودة فيها او بطرف المستاجر لاستحصالم على الايجارات المستحقة اليهم بشرط استيفاء الاجرآت الآتية فان كان مستاجر تلك الاطيان اجرها لغيره جاز له اجراء ذلك ايضاً (م) ٢ يصير توقيع الحجز بمقتضى امر يصدر بالكتابة من المدير التابع اليه موقع الاطيان ويكون صدور ذلك الامر بناء على تقديم عقد الايجار او على اقرار من صاحب الاطيان يشهد بصحته شاهدان معتمدان (م) ٣ ويجوز ايضاً توقيع الحجز الامتيازي على الاثمار والمحصولات المملوكة لمن استاجر الاطيان من المستاجر الاصلي لاستيفاء الايجارات المستحقة طرف المستاجر الاصلي المذكور - اما الخضارات والفواكه التي يخشى عليها من التلف بمدة الحجز فيصير مبيعاً يومياً عن يد معتمدين حسب العادة واثنان يحفظ بطرف شيخ البلد المأمور بالحجز اذا رفع الحجز اذا قدم المستاجر الثاني سند مخالصة من المستاجر الاصلي المأذون بالتاجير لغيره ويكون الحجز على ذلك بالطرق المبينة آنفاً (م) ٤ يلزم ان يكون الامر الصادر من المدير بالترخيص بالحجز مشتملاً على تعيين احد مشايخ البلد لتنفيذه تحت مسؤوليته وعلى الشيخ المعين لاجراء الحجز ان يحرر به محضراً وان يكون حارساً للاشياء المحجوزة انما يجوز له ان يستنيب عنه واحداً او اكثر من خفراء البلد تحت مسؤوليته ويعطى في نظير ذلك لشيخ البلد لحد خمسة في المائة من ثمن المحصولات المباعة ولكل من الخفراء ثلاثة غروش يومياً بحيث ان المدير يعين القدر اللازم منهم وقيمة ما يصرف للشيخ وللخفراء تخصم من ثمن المحجوز (م) ٥ لا يجوز لشيخ البلد المعين في الامر الصادر من المدير ان يتمتع بلا عذر شرعي عن اجراء الحجز فوراً فان امتنع يلزم بقيمة ما يتحقق نقصه من المحصول في مدة تأخير عن اجراء الحجز مع معاقبته بالعقوبات التي يستحقها حسب القانون ولطالب الحجز المذكور الرجوع الى المدير للحصول على تعيين شيخ آخر (م) ٦ يلزم ان يكون محضراً الحجز

(صورة افادة واردة لبيت المال من الداخلية)  
(في ٢١ شوال سنة ١٣٠١ غرة ٢١٥)

مصلحة بيت مال مصر كانت بعثت للداخلية بافادة تشمل على تداعي عرجون السمر بالوصاية من قبل معتقها باشيا واطيان ونظراً لان هذه الوصاية لم تسجل حال حياة الموصية من قبلها بذلك ومخالفة هذا لقرار المجلس الخصوصي الصادر في سنة ٨٣ والتماس عرجون احالة مسئلتها على الشريعة ارادت تلك المصلحة النظر في ذلك كما انه للقول بما ورد لنا من الروزنامجة عن وفاة من يدعى علي افندي شاكر الملتزم بتاحية بندف شرقية وتطلب ورثته نقل حصة الالتزام الخلفة عنه اليهم بما فيهم ابنته الست الفت التي لم تذكر بمحضريوم الوفاة وكون قرار المجلس الخصوصي الصادر في سنة ١٢٩١ من مقتضاه ان ما يقع به الادعاء على اي تركة بدين او ميراث قبل مضي ميعاد السنة الجائز فيه قبول السماع ولم تشهد به الشهود يوم المحضر يحال على المجلس المحلي ورغبت الروزنامجة صدور ما يوافق قد تحول رؤية هاتين المادتين على مجلس النظر فصدر منه افادتان الاولى رقم ١٤ رجب سنة ١٣٠٠ غرة ١٠٥ بما تقرر من سماع دعوى عرجون بما هو موصى لها به من قبل معتقها بالاشياء والاطيان الابلة عنها شرعاً بما ان احكام لاثمة المحاكم الشرعية تجيز ذلك وهي ناسخة لما خالف احكامها من اللوائح والاوامر والمنشورات السابقة عليها والافادة الثانية مؤرخة ٢٨ رجب سنة ١٣٠١ غرة ٨٣ بأنه لا حاجة للتصريح من المجلس بسماع مادة وراثته الست الفت المذكورة وغيرها من المواد الجائز تقديم الدعوى فيها شرعاً بمقتضى احكام لاثمة المحاكم الشرعية بالمجالس المحلية وبما انه وان كان فيما سبق تحور لبيت المال والروزنامجة بالاجرا حسب ما تنوه من المجلس المشار اليه الا انه حيث من الاقتضا علم الجهات بما تقرر في شأن ما سلف ذكره واتباعه ايضاً فقد صار النشر لمن لزم وهذا المحضر تم الاجرا بموجبه

بيت المال - (امر عال صادر في ٧ ستمبر سنة ١٨٨٤ (١٧ ذى سنة ١٣٠١))

(نحن خديوم مصر) بناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا

مشتملاً على بيان الاثمار المحجوزة ويجب ان توزن تلك الاثمار او تكال على حسب نوعها (م) ٧ لا يامر المدير بالحجز في الاحوال الآتية (اولاً) اذا سبق توقيع حجز قضائي على الاثمار والمحصولات انما للمؤجر الحق بان يستولي ماله من الايجار مقدماً على سائر الديون من نفس ثمن المحجوز عليه حسب القانون (ثانياً) اذا كانت بين المؤجر والمستاجر منازعة بسبب الاجار وكان المدير عالماً بها ولم يطلب صاحب الارض اجراء الحجز التحفظي الامتيازي تحت مسؤوليته او يقدم المستاجر ضامناً مقتدرًا وقت طلب الحجز (م) ٨ اذا حدث حجز قضائي بعد الحجز الذي امر به المدير يجب على المحضر ان يحقق وجود الاشياء المحجوزة بناء على ذلك الامر ثم يخلي طرف شيخ البلد (م) ٩ اذا لم يطلب مداين ثان الحجز على ثمن المحصولات تحت يد المدير بمقتضى ورقة تعلن بواسطة محضر في ظرف ثمانية ايام بعد الحجز الامتيازي الاول الذي امر به المدير ولم يدفع المستاجر قيمة المطلوب منه تباع الاثمار والمحصولات بالمزايدة العمومية بناء على امر آخر يصدر من المدير بناء على طلب المحجوز له ويلصق على باب المديرية وباب بيت شيخ البلد المعين لاجراء الحجز ويكون لصق ذلك الامر قبل البيع بمدة لا تنقص عن ثلاثة ايام ولا تزيد عن ثمانية ايام (م) ١٠ يبين في الاعلان الذي يلصق محل البيع ويومه واسم المداين واسم المدين والاثمار والمحصولات المقصود بيعها والمبلغ المستحق ويحصل البيع امام شيخ البلد الذي تعين لاجراء الحجز ويصير الاستمرار عليه الى ان يستوفي المبلغ المستحق (م) ١١ يحجر محضر البيع وترسل صورة منه للمديرية وتسلم صورة اخرى للمدين لتقوم مقام سند مخالصة بمبلغ مساو لقيمة الثمن الذي رسي به المزايد (م) ١٢ يدفع الثمن الذي رسي به المزايد نقدًا الى شيخ البلد وهو يسلمه الى الصراف لا يراده لخزينة المديرية في اقرب وقت فان تاخر الراسي عليه المزايد عن دفع الثمن فوراً تباع المحصولات ثانياً بالمزايدة في الحال على اسم الراسي عليه المزايد وان رسي المزايد بالاقل عما كان رسي عليه فيلزم بفرق الثمن فقط متى كان مقتدرًا فان لم يدفع

وظهر عجزه عن ذلك يجازي على مقتضى مادة ٣١٩ من قانون العقوبات (م) ١٣ اذا رسي المزايد على المحجوز له جاز له ان يخضم من الثمن مبلغاً يفي بمطلوبه (م) ١٤ يجوز لاصحاب الاطيان المؤجرة ان يطلبوا الحجز على مزروعاتها التي لم تحصد بشرط ان يكون ذلك قبل استوائها بشهرين ويكون طلب الحجز على ذلك والترخيص به وتنفيذه بالطرق المقررة فيما يتعلق بحجز الاثمار والمحصولات المذكورة في المواد السابقة ويلزم ان يشتمل محضر الحجز الذي يحضره شيخ البلد المعين لذلك في الامر الصادر من المدير على بيان قطع الاطيان ومساحتها وموقعها وحين بالاقل من حدودها وانواع المزروعات (م) ١٥ بيع المزروعات التي لم تحصد يكون بالكيفية المقررة في بيع الاثمار والمحصولات انما يلزم ان يشتمل الاعلان المتعلق بها على صورة محضر الحجز (م) ١٦ اذا بيعت الاثمار والمحصولات والمزروعات التي لم تحصد فيخصص الثمن الذي رسي به المزايد للمحجوز له الى ان يستوفي المبلغ المستحق اليه ما لم يحدث حجز اخر من مداين ثان وان زاد من المحصولات والمزروعات او من الثمن شي بعد ذلك يسلم للمداين المحجوز عليه ما لم يطلب حجز اخر فان حدث حجز يودع المدير الثمن في قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاجراء الاصول القانونية وكذلك اذا رسي المزايد على صاحب الاطيان وخضم المبلغ المستحق اليه من الثمن الذي رسي به المزايد وزاد بعد ذلك شي تسلم الزيادة للمحجوز عليه ما لم يطلب مداين ثان الحجز عليها فان طلب الحجز عليها تسلم لقلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاستيفاء الاصول القانونية (م) ١٧ لا يقبل طلب الحجز على ثمن المبيع الا اذا كان مستوفياً للاصول المقررة فيما يتعلق باوراق المحضرين واعلن بالطرق القانونية (م) ١٨ الاحكام السابقة لا تمتع اولي الشأن من استعمال الطرق القانونية العمومية ما لم تكن مخالفة لها وتبقى للمستاجر كافة حقوقه وطلباته على المؤجر خصوصاً فيما يتعلق باسترداد ما اخذ منه او تعويض ما لحق به من الضرر (م) ١٩ يعتبر المدير في تنفيذ الاحكام السابقة بصفة قاض ولا يلزم اذن بتضمينات بسبب

## ملحوظات

المقتضية لبيت المال بما يلزم عن ذلك كان كتب لها من هنا بنمرة ١٨٣ ضمن الستة اوراق مرفوقة بما اقتضى وتوضح لها ما قرره مجلس النظاري المادتين المختصة احداها بوصية غير مسجلة قرر فيها هذا المجلس بسماها شرعا بناء على لائحة المحاكم الشرعية والثانية تتعلق بوراثة بنت لم تذكر بمحضر يوم الوفاة قرر فيها المجلس المشار اليه ايضا بان لا حاجة للتصريح منه بسماها وغيرها من المواد الجائز تقديم الدعوى فيها شرعا بمقتضى احكام لائحة المحاكم الشرعية لغاية ما اشير بذلك المكتب من ان اولي الشأن لو تركوا وشأنهم او كفوا فعلا بتقديم دعواهم للمحاكم الاهلية فانهم يختارون تقديم طلباتهم للمحاكم الشرعية لما في ذلك من السهولة وطلب النظر والافادة بما يتراعى والان افيد من الحقانية في غرة الجاري بنمرة ١٩٣ بانه نظرا لكون مسائل الديون التي يدعي بها على التركات هي مسائل مدنية صرف فلا تعلق للمحاكم الشرعية برويتها بمقتضى القانون اما المسالتان الصادر بخصوصهما قراران من مجلس النظاري فانها من الاحوال الشخصية لان احداها مختصة بصحة وصاية اولفوها والثانية بشبوت وراثة وحينئذ فانها ليسا من اختصاص المحاكم المستجدة ولا يصح القياس واما من جهة رغبة اولي الشأن في رفع دعاوهم للمحاكم الشرعية فلم تطلب الحقانية توسط جهات الادارة في جبرهم على تقديم دعاوهم لمحكمة مادون الاخرى انما الذي رغبته هو ان بيت المال الذي هو ادارة من ادارات الحكومة يجري منطوق القانون ولا يحيل على المحكمة الشرعية اشياء صارت من اختصاصات المحاكم المستجدة دون غيرها ومرغوب التنبيه عليه باتباع القانون بناء على ما ذكرنا اقتضى تحريره لسعادتك للاحاطة بما اوضحته الحقانية بالكيفية المبينة آنفا والاجراء بمقتضاها وطيه الستة اوراق

(صورة ما صدر من الداخلية لبيت المال في)

١٠ راسنة ٣٠٢ بنمرة ٢١٨)

حيث ان بعض الجهات الادارية قد اعتادت اصطلاحا حال تحرير صور الاوراق والكشوفات التي يطلبها منها ذوو الشأن فيها ويتصرح او يكون من اختصاصاتها التسليم فيها على ان يضعوا عليها

ما يصدر منه من الاوامر وكذلك مشايخ البلاد فانهم يعتبرون كالمحضرين او كمأوري الضبط والربط فيما يتعلق بهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات المترتبة على ما تدون في هذا الامر (م) ٢٠ على ناظري الداخلية والحقانية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه المسطرة اذ لا صورة الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ذاسنة ١٣٠١ فيما يخص بحجز المحصولات بطرق واجراءات مختصة بالكيفية الواضحة فيه وقد حصل اعلانه لكافة المديرات وبالجملة هذا المحضر تم لاتباع الاجراء بموجب

(صورة ما صدر من الداخلية لبيت المال)

(في ٢ ذسنة ٣٠١ بنمرة ١٥٧)

تقدم وردت للداخلية افادة من الحقانية بان يوسف افندي خزام وكيل دولتلو البرنس حلیم باشا قدم لها مكتابة مفادها ان بيت المال مجر احالة كل من ادعى بدين على التركات الائلة فيها حقوق للبرنس المشار اليه على محكمة مصر الكبرى الشرعية حالة اختصاص المحاكم الاهلية بذلك ولهذا استعملت الحقانية من المصلحة عن الكيفية فافادتها بان اصولها واللوائح المتبعة فيها تقضي بان الادعاء الذي يذكر عنه يوم الوفاة يحال النظر فيه شرعا وما لم يذكر عنه يوم الوفاة سواء كان ديناً او ميراثاً يحال نظره ابتداء سياسة بمراعاة المدد المحددة لسماع التداعي فيه تطبيقا لقرار الخصوصي الصادر في سنة ٩١ الى آخر ما اورته المصلحة من ان ذاك الوكيل رغب منها طلب الاوراق المحولة على المحكمة للنظر فيها بحضوره ونهوا الا لازم بمعرفة بدون اقتضاء لاحالات والمقتضى نظره بالمحكمة الابتدائية الاهلية يجري الا لازم عنه وهذا بناء على ان مواد الديون المحالة على المحكمة الشرعية بمصر بعضها نظرت بالمحكمة المختلطة والبعض مما يلزم نظره ابتداء بالمحكمة الابتدائية المثني عنها كما اوري وقد اوضحت الحقانية انه نظر لكون الدعاوي التي من هذا القبيل صار امر نظرها والفصل فيها من خصائص المحاكم الاهلية المستجدة بمقتضى نصوص لائحته وبذا صار لا محل لاحالاتها من بيت المال على المحكمة الشرعية بل على ذوي الشأن ان يرفعوا طلباتهم على تلك التركات امام جهة الاختصاص ان شاؤوا وطلبت استصدار التنبيهات

بانه اذا ارشد احد الخلافيين او غيرهم عن حقوق صريحة لبيت المال سوا كانت ضائعة من قبل او مستجدة وطلب مكافاة فبعد الوقوف على اثبات ارشاده وظهور الفائدة لبيت المال من هذا الارشاد عندها ينظر باللجنة المالية فيما يلزم صرفه اليه نظير ذلك وحيث تراى هنا موافقة الاجراء كما رأت اللجنة المالية فقد حصل النشر بذلك في تاريخه لكافة الجهات وبالجملة هذا لحضرتكم للمعلومية بما فيه واعلانه بواسطة فروع المديرية الى كافة الاهالي ليعلموه

(صورة المكاتبية الصادرة لبيت المال من الداخلية في ٢٩ رجب سنة ١٣٠٢ نمرة ١١٩)

حسب طلب حضرتكم في الافادة المؤرخة ١٥ رجب سنة ٣٠٢ نمرة ١١١ قد تحرر في تاريخه لمدير بات الوجه البحري ومديرية الجيزة والمحافظات عدا مصر واسكندرية بان مسائل الديون التي يدعى بها على التركات يكون النظر فيها بالحكم الاهلية المستجدة بحسب طلب اصحاب الشأن فيها واما الدعايات التي تقع على التركات بمؤخر صدق او في مسائل المهر ونحوها فيكون النظر فيها بمعرفة المحاكم الشرعية حسب ما هو متبع الى الان ولاجل معلومية بيت المال بذلك لزم الشرح لحضرتكم على صورة ما كتب للجهات المذكورة ومن طرفكم يكتب لبيت مال اسكندرية باتباع ما ذكر (صورة ما نشر من الداخلية)

نظارة الحفانية فيما سبق افادت الداخلية بتاريخ غرة الحجة سنة ٣٠١ نمرة ١٩٣ بان مسائل الديون التي يدعى بها على التركات هي مسائل مدنية صرف ولا تعلق للمحاكم الشرعية برويتها بل ان هذه الدعاوي صار امر نظرها والفصل فيها من خصائص المحاكم الاهلية المستجدة بمقتضى نص لائحتها وبذا صار لا محل لاحالتها من بيت المال على المحكمة الشرعية بل على ذوي الشأن ان يرفعوا طلباتهم على تلك التركات امام جهة الاختصاص ان رغبوا وطلبت مغالبة بيت المال عن ذلك ولما كتب من الداخلية لبيت المال باتباع الاجراء كما ذكر استفهم عما اذا كانت الدعايات التي تقع على التركات بمؤخر صدق يصير احالتها من بيت المال على المحكمة الشرعية بالصفة التي كانت جارية

عبارة (يعتمد في محل لزومه) وقد علم الان مما وردت به مكاتبه نظارة الحفانية رقم ٢٩ صفر سنة ٣٠٢ نمرة ٢٥٨ بناء على ما ورد لها من قلم قضاياها ان الاستمرار في توقيع هذه العبارة على صورة تستنسخ من احدى الجهات بعد التصديق عليها ربما نشأ عنها مشاكلكم للحكومة ولاحتلال وجود حقوق لا تعلم للجهة المستنسخة لتلك الصورة من دفاترها وبذلك يجوز لاربابها ان تقيم الحجج عليها بالطرق القانونية في وجه من يكون اسمه واردا بتلك الصورة فتخذيرا من ذلك يقتضي حذف هذه العبارة من الان فصاعدا واستبدالها بعبارة (تسلم بدون مسئولية الحكومة لدى اي انسان كان عما يتعلق بالوارد بالمكلفة او الصورة) كما كتب في تاريخه لجهات الاقتضا حتي بذلك تكون الحكومة آمنة من اي مشكل ما من هذا القبيل حسب ما هو جل الغاية

(صورة ما نشر من الداخلية للجهات واعلن للمصلحة بمكاتبه رقم ٥ رجب سنة ١٣٠٢ نمرة ٧٩)

حضرة امين بيت مال مصر اوضح في افادة بعثها للداخلية رقم ٧ ج سنة ٣٠٢ نمرة انه لمناسبة حصول الارشاد من اناس عن حقوق لبيت المال بعضها يخلف عن مذكورين توفوا عن غير وارث والبعض من الضائعات وعند اجراء التحقيق يتضح صحة ما ارشدوا عنه وموضوع عليه اليد من عمد ومشايخ واهالي البلاد وغيرهم ووجود حقوق جسيمة من هذا القبيل بجهات الاقاليم ومع وضع يد من ذكروا عليها بنوع الاغتصاب ومضي الازمنة عليها يؤول الامر لاقامة قضايا عليهم ويتعذر وضع يد بيت المال على حقوقه قبل تمكن الغير من وضع اليد عليها والدخول في المنازعات راي حضرته موافقة اعطاء مكافاة لمن يرشد المصلحة عن حقوقها ويجري ثبوتها سوا كانوا خلافيين النواحي النائبين عن الحكماء بالجهات او غيرهم ورغب حضرة الامين الموصى اليه انه مع استصواب ذلك ينشر لجهات الاقاليم ولاقتضا اخذ رأي اللجنة المالية فيما ذكر قد كتب لها من هنا افادت في ٢٧ ج سنة ١٣٠٢ نمرة ١٣٥ محاسبة بما رآفته من عدم المانع من حصول النشر لجهات الاقاليم

## ملحوظات

على مكتبة نظارة الحقانية الرقيمة ١٨ رجب سنة ٣٠٢  
نمرة ١٣ الواخ بها انه تراى فضلا عن كون لأئمة  
الحكام الشرعية ناسخة لما تقدمها من اللوائح والاوامر  
والمنشورات المتعلقة باجرات الحكام الشرعية  
والمناقضة لما بتلك الالئمة التي يجب السير في ذلك  
على مقتضاها فانه كما يحتمل الغش في الوصية الغير  
مسجلة كذلك يحتمل صحتها وان عدم تسجيلها لم يكن  
ناشئا عن افعالها وحينئذ يكون رفضها وعدم سماع  
الدعوى فيها موجبا لحرمان الموصي لم مما يستحقونه  
من الوصية ومنافيا لغرض الموصي وعلى هذا يكون  
الارجح سماع الدعوى وفحصها للتوصل من معرفة  
كيفية الوصية حتى ان كانت صحيحة حكم بها والا  
فبالطبع ترفض وقد تورى انه سواء كانت الوصية  
محققة صحتها او غير محققة فليس لبيت المال صفة  
تجيزله التداخل في ذلك اذ ان هذا من خصائص  
اولي الشأن وان بيت المال انما هو معد للحفظ الوقتي  
على ذمة ارباب التركات الا اذا كان له شأن فيها  
بايلولة كلها او بعضها له او لغيره وارث او لوجود قاصر  
ففي هذه الحالة عند الاشتباه في الوصية له ان  
يرفع الدعوى اللازمة عنها بالتطبيق للقواعد والاحول  
كما انه يمكن باقي ارباب الشأن ان يفعلوا ذلك  
وبالمداولة فيما ذكر تقرر الموافقة على ما رآته نظارة  
الحقانية بالكيفية السالفة الذكر وبناء عليه كتب في  
تاريخه لنظارة الحقانية بما لزم واقتضى تحريره  
لسعادةكم لاجراء مقتضى ما تقرر

(صورة منشور الداخلية الرقم ٢ ن سنة ٣٠٢)  
(نمرة ١٤٠)

حضرة امين عموم بيت المال كان اوضح للداخلية في  
مكتبة ارسلها اليها انه في سنة ٨٣ صدر قرار من  
المجلس الخصوصي يقضي بتسجيل الوصايا التي تحرر  
بالثلاث والايقاف والهبة وان وجدت سندات تشمل  
على ما ذكر ولم تكن مسجلة حال حياة المتوفين فلا  
يسمع فيها دعوى ثم في رجب سنة ٣٠٢ تقرر بمجلس  
النظار في شأن مسئلة وصاية ادعت بها امرأة معتوقة  
اخرى توفت عن بيت المال وفي حال حياتها اوصت  
بسند غير مسجل بكامل متروكاتها ان يجري احالة

قبلا ام لا ومع استمراج رأي الحفانية عن هذا وردت  
منها افادة مؤرخة ٢٠ ص سنة ٣٠٢ نمرة ٢٤١ بانه  
حيث ان الغرض هو تطبيق السير على القوانين المستجدة  
وعلى مقتضاها ليس للحكام الاهلية النظر في مسائل  
المهر ونحوها مما استثنى بمادة ١٦ من لائحة ترتيب  
تلك المحاكم فلا يوجد مانع من استمرار الاجراء في  
هذه المسائل على ما كان جاريا ولما تبلغ ذلك لبيت  
المال وردت منه افادة رقم ١٥ رجب سنة ٣٠٢ نمرة  
١١١ بان جهات الاقاليم مختصة بضبط وحصر وتسوية  
تركات من يتوفون بجهاتها وطلب مخابرتهم عما سلف  
ذكره وحيث ان من مقتضى ما اشارت به الحفانية  
ان مسائل الديون التي يدعى بها على التركات يكون  
النظر فيها بالحكام الاهلية المستجدة بحسب طلب  
اصحاب الشأن فيها واما التدايعات التي تقع على التركات  
بمؤخر صداق او في مسائل المهر ونحوها مما استثنى  
بمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم فهذه يكون النظر  
فيها بمعرفة المحاكم الشرعية حسب ما هو متبع الى الان  
اقتضى ترفيحه لخضرتكم للمعلومية بما ذكر واتباع الاجراء  
بمقتضاء وفي تاريخه كتب لجهات الاقتضاء بما لزم  
واعطي اخطار لعموم بيت المال

(صورة افادة واردة للداخلية من رئاسة مجلس  
النظار في ٧ ش سنة ٣٠٢ نمرة ١٢٠)

بالمجلس المنعقد يوم الاثنين ٤ ش سنة ٣٠٢ (١٨  
مايو سنة ٨٥) صارت تلاوة المذكرة المقدمة للمجلس  
من نظارة الداخلية المؤرخة ٨ ج سنة ٣٠٢ المرغوب  
بها النظر فيما اوراه حضرة امين بيت المال من  
المحذورات المترتبة على عدم اجراء تسجيل الوصاية  
حال حياة المتوفين والاحالة على المحكمة الشرعية بمجرد  
وجود ورقة منسوبة تحريرها للمتوفين حال حياتهم  
وما ينشأ في بعض الاحيان عن الاجراء بهذه الكيفية  
من حصول الطعن من بعض الورثة في السندات  
التي توجد من هذا القبيل بخلاف ما كان جاريا قبلا  
بالتطبيق لقرار المجلس الخصوصي الصادر في سنة  
٢٨٣ القاضي بتسجيل الوصاية التي تحرر بالثلاث  
والايقاف والهبة وعدم استماع دعوى في السندات  
التي لم تكن مسجلة حال حياة المتوفين وصار الاطلاع

المسألة على المحكمة الشرعية للنظر فيها بما ان لأئحة المحاكم الشرعية ناسخة لما قبلها ولتناسبة ان عدم تسجيل الوصايات في حال حياة المتوفين فيه ضياع حقوق للورثة الغائبين والقصر وبيت المال ورغب حضرة المومى اليه النظر وباحالة رؤية ما توضح على مجلس النظر وقد وردت لنا الافادة المسطرة صورتها قبل من رئاسة المجلس المشار اليه بما تقرر من الموافقة على ما رأته نظارة الحفانية فيما يختص بالوصايات المحكي عنها وحيث بتبليغ المصلحة ذلك قد طلبت بافادتها فقرة ١٤٧ اعلان المديرية والمحافظات بما تقرر لمعلوماتهم به واتباع الاجراء بموجبه فيما لو حدث بجهاتهم ما يكون من قبيل ما نص عنه فاقضى الشرح من اجل ذلك وفي تاريخه تحرر لباقي الجهات (صورة ما صدر لبيت المال من الداخلية في ٦

شوال سنة ١٣٠٢ نبرة ١٥٣)

جناب ناظر قسم قضايا الداخلية اوضح بافادته لها فقرة ٥٠٧٤ انه بالنظر لكون بعض المصالح تتأخر في ان ترسل للقسم التقارير التي تقدم لها باعلان الحكومة بصورة الاحكام التي تصدر من المحاكم بالحكم عليها غنياً بدفع مبالغ ومع ان ميعاد المعارضة للاحكام الغياية من هذا النوع ثمانية ايام فقط وبعد مضي هذا الميعاد لا يتبقى للحكومة سوى التظلم امام الاستئناف بشرط ان القضية تتجاوز الالف قرش الى اخر ما ذكر من المحذورات التي تنشأ من التأخير يرام صدور الاوامر الاكيدة الى المصالح التابعة هنا بانه يورود اي تقرير كان لاحداها يسرع حالاً بارساله مباشرة للقسم منعاً للمحذورات واستحصالا على الثمرة المقصودة وبناء على ما ذكر اقتضى تحريره لحضرتكم للمعلومية بما رآه القسم ومراعاة الاجراء بموجبه بالدقة والاعتناء كما هو لازم وفي تاريخه كتب لباقي الجهات بهذا بيت المال - (استمارة عن عملية اجراءات بيت

المال باموريات الاقاليم والمحافظات)

ارسلت من عموم بيت المال لمديرية الجيزة والقلوبية والمنوفية في ٢١ رجب سنة ١٣٠٣ حال تشكيل ماموريات لبيت المال بالمديرية المذكورة

(م) ١ تجعل اختتام لبيت المال بقدر عدد ماموري

ومعاوني الماموريات بالاقاليم والمحافظات يكون منقوشاً بها اسم كل مامورية للختم بها على التركات الموجودة بجهاتهم (م) ٢ على ماموريات بيت المال بالاقاليم والمحافظات ضبط تركات من يتوفون عن بيت المال خاصة او عن وارث وبيت المال او عن ورثة بهم قاصر او غائب او معتوه او حمل مستكن (م) ٣ وعليهم ايضاً ان يجروا ضبط الاملاك والاطيان والاشياء التي لاصحاب لها او كانت لمفقود او لغائب غيبة منقطعة (م) ٤ لا مدخل للماموريات في ضبط تركة من يتوفى عن ورثة بلغ حاضرين الا اذا تطلبوا جميعاً او بعضهم ضبطها وتقسيمها عليهم بالوجه الشرعي (م) ٥ رعايا الدول المتحابة والمغاربة الذين لهم وكلاء ايلات والايرانية والموسوية لا تضبط تركاتهم الا باوامر تصدر من جهات الحكومة (م) ٦ من يتوفى ويكون لبيت المال شان في ضبط تركته ففي الحال يجري ضبطها والختم على منقولاتها بدون جرد بمعرفة شيخ ناحيته ورئيس المشيخة والعمد ونائب الناحية ويعمل المحضر في قائمة من الحاضرين عن متروكاته من كلي وجزئي وورثته البالغ منهم والقاصر والحاضر والغائب وان كان عليه دين للميري اوله اوقاف او استحقاق او مرتبات بجهات او امانات او رهونات بطرف احد او بطرفه مثل ذلك لاحد يتوضح عن كل هذا وان وجد له ختم يصير وضعه في صورة ويختم عليها باختام الحاضرين ثم ان كان يوجد ضمن التركة مصاغات او مجوهرات او نقود يصير الختم عليها ايضاً بعد استخراج ما يلزم من النقود للخرجة والمأتم وتسليم ذلك جميعه مع الاختام التي توضع على التركة لمن يعتمد بالسند اللازم على القائمة لحين حضور مندوبي بيت المال بحيث لا يصير تأخير تشييع الجنازة على حضور المندوبين محل الواقعة (م) ٧ من بعد اجراء الضبط بالكيفية الواضحة بالمادة الخامسة فعلى رئيس المشيخة او عمدة الناحية ارسال المحضر للمامور بيت مال المديرية والمأمور ذاته او معاون المامورية يتوجه لمحل الواقعة ويجري جرد التركة وتأصيلها بدقتر الضبط عن يد الحاضرين بعد مناظرة الاختام وجودها صاغ سليم بايضاح اجناسها واصناف



## ملحوظات

حافضة بن يتوفون بالناحية عن قلين احدهما عن  
الشهادات التي تجتمع بطرفه اسما اسما الخاصة بمن  
لم تضبط تركاتهم والاخر عمن تضبط لهم تركات  
بمعرفة المشايخ اسما اسما وترسل تلك الحافضة مع  
الشهادات للمورية بيت المال (م) ١٢ على مكاتب  
الصحة لتقديم كشوفات يومية للمورية بيت المال ببيان  
اسماء المتوفين ونواحيهم لمراجعتها على الحوافظ  
والشهادات التي ذكرت بالمادة السابقة (م) ١٤  
بعد مراجعة الكشوفات والشهادات والحوافظ متى  
وجدت قرينة الصحة يجري تسجيلها بسجل المتوفين  
من واقع كشوفات الصحة (م) ١٥ اذا ظهر اختلاف  
او سقوط اسم فعلى المورية ان تقر صحة ذلك  
ويتأثر بالسجل امام الاسم بما يتضح (م) ١٦ على  
المورية تاجير ما يلزم تاجيره من الاطيان والعقارات  
التي تضبط لتركات مذكورين متوفين بالمحروسة او  
غيرها وتحصيل ايجاراتها وعملية التاجير والتحصيل  
تكون حسب الاستمارة السابق عملها للموريات (م)  
١٧ الافراج عن التركات يكون بعد الثبوت واستيفاء  
كل لازم حسب لوائح بيت المال والمجلس الحسبي  
والمشورات المعطاة صورها للمورية (م) ١٨ ما  
تزيد قيمته من التركات عن الخمسة آلاف قرش  
يكون الافراج عنه باذن العموم وما دون ذلك يكون  
من مرخصات المورية (م) ١٩ عملية كتابة  
المجلس الحسبي تكون بالمورية اما انعقاد المجلس  
فيكون تحت رئاسة مساعدة المدير او حضرة وكيل  
المديرية وتعيين الاعضاء يكون حسب لائحة المجلس  
(م) ٢٠ يكون بالمورية سجل تركات وسجل  
اموات وجريدة ايجارات ويومية منحصلات وقسمة  
قوتيرات وصادرو ووارد ودفتر لقيود قرارات المجلس  
ودفتر لقيود تركات القصر والمعتمدين والمبذرين  
والمحاسبات سنويا من الاوصيا والقوام (م) ٢١  
يرسل شهرياً للعموم من المورية كشوفات ببيان  
ما صار ضبطه من التركات وما تحصل من ايجارات  
والرسومات واثمان التركات التي تباع  
بيت المال - (صورة افادة صادرة لبيت المال  
من الداخلية في ٢٥ رجب سنة ١٢٠٢ غرة ٢٢٢)

المصاغات والمجوهرات كل قطعة على حدتها ويختم  
على التركة بختم بيت المال ويسلمها لمن يعتمد تحت  
الحفظ والصيانة مع بصم ختم المتوفي بالدقتر المذكور  
عن يد الحاضرين واذا كان نجاساً او حجراً يصير جبره  
او محو كتابته ان كان فضة او ذهباً وحفظ فضته او  
ذهبه ضمن التركة ويؤخذ السند اللازم على دقتر  
الضبط على المتعهدين بالاستلام (م) ٨ عند توجه  
ماموريت المال او الماعون فما يكون موجوداً للتركة  
من عقارات او اطيان فان كانت منزوعة تلك  
الاطيان على ذمة المتوفي يجري تسليمها لمن يعتمد من  
العهد او المشايخ بالتعهد اللازم واضحا به مقدار فدنه  
واصناف كل صنف واصناف الزراعة الموجودة بها  
مشترطاً به ملاحظة ادارة حركة الزراعة باطلاع من  
يكون موجوداً من الورثة وكل ما بدا صلاحه من  
المحصولات يصير التحفظ عليه ويجلوس ضمه يصير  
المبادرة في جمعه وحصره عن يد النائب ومن يلزم  
ويحرره عنه جدول ويرسل للمورية والاملاك ان  
كانت صالحة للتاجير يجري مباشرة عدم خلوها وعند  
الافراج يتحرر كشف ببيان ايجاراتها من ابتداء الوفاة  
لحد الافراج وتقدمه للمورية ايضاً (م) ٩ ان كان  
لبيت المال حق في اطيان او عقار فني الحال يجري  
بيع المحصولات ومباشرة تاجير العقارات وتحصيل  
ايجاراتها بمعرفة المورية ويكون البيع بحسب  
مرخصات المورية كاسياً في (م) ١٠ الماموريات  
مرخصة ببيع المحصولات والتركات التي لا تزيد قيمتها  
عن خمسة آلاف قرش وما زاد عن ذلك يستأذن  
عنه من العموم (م) ١١ عند وفاة من لم يكن لبيت  
المال شان في تركته فعلى حلاق الناحية ان ياخذ  
شهادة ممن يوثق به تدل على اسمه وشهرته وسكنه  
وورثته وان كان له مرتب او استحقاق بجهة الميري  
او اوسية او نظارة على وقف او استحقاق في وقف  
او لم يكن له شيء من ذلك يتوضح عنه بها وان كان  
للمتوفي ختم يصير بضمه بتلك الشهادة وان كان نجاساً  
او حجراً يصير جبره وان كان فضة يجري محو كتابته  
والتصديق على الشهادة المذكورة من شيخ الناحية (م)  
١٢ على حلاق الناحية ان يحرر في اخر كل يوم

وردت للداخلية مكتابة من قسم القضايا مؤرخة ٢٠ ابريل سنة ١٢٩٦ بمرة ٢٩٦ بأنه علم له من الاوراق الجاري تواردها من بيت المال بشأن القضايا المترادف اقامتها عليه انه عند الافراج عن التركات لارباب الموارث حاصل الاكتفاء باخذ سندات عليهم باستلام ما يفرج عنه لهم فقط على ان هذا لا يكون كافياً لاختلاف طرف المصلحة من المسؤولية فيما يرفع من القضايا ضدها من ذات الورثة ولذلك تراهي للقسم منعاً للمسئوليات انه عند الافراج عن اي تركة تؤخذ مخالصة من الورثة او وكلائهم بمعنى ( انهم استلموا كافة حقوقهم من بيت المال وان ما اجراه من الاجراءات في التركة من ابتداء ضبطها لغاية تسليمها لم هي في محلها وانه لا يكون لم طلب ولا دعوى على بيت المال باي وجه من الوجوه ) وتحفظ هذه المخالصة ببيت المال للمعاملة بمقتضاها عند الحاجة ومرغوب مخبرة بيت المال من هنا باجراء ذلك واحاطة فروعه باجراءاته ايضاً وطيه الافادة

**بيت المال - (صورة افادة صادرة لبيت المال بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٥ نمرة ٤٥٦)**

علم من افادة وردت لنا من الدائرة السنية نمرة ٧٣ انه لوفاة بعض اشخاص مديونين اليها في ايجارات وغيرها طلبت من بيت المال ان يعطيها بيان اسماء ورثتهم ومتروكاتهم لاقامة الدعاوي اللازمة بشأن تلك الديون وهو افادها بأنه لا يتاقي اجابة هذا الطلب الا بتصريح من الداخلية ولهذا تريد الدائرة التحرير من هنا للمصلحة باعطائها الايضاحات التي تطلبها وحيث ان الداخلية فيما سبق اصدرت منشورا للمدريبات في ٢٠ شعبان سنة ١٣٠٤ تصريحاً باعطاء الدائرة السنية وقومسيون الاراضي المبرية كشوفات بممتلكات اشخاص مديونين ومتأخرين في سداد ايجارات اطيانهم لاقامة الدعاوي اللازمة ضدّهم وذلك بناء على ما رآه قسم قضايا الداخلية ووافق عليه مجلس النظار مراعاة لاتخاذ الاحتياطات اللازمة بعرفة الدائرة والقومسيون لحفظ حقوقها وهذا يتنوع الاستثناء عن الغير نظراً لارتباطهما مع الحكومة ولان قيمة ما يحجز من ايراداتها تعود على الحكومة

عواقبها وان تحرير تلك الكشوفة لا يكون الا بناء على طلب نفس الجهتين المذكورتين وكذلك ارسالها لا يكون الا اليها كما انه سبق صدور قرار من مجلس النظار ايضاً بتاريخ ٤ مارث سنة ١٨٨٦ بعدم المانع من ان صيارف النواحي يعطون الدائرة والقومسيون كافة الايضاحات التي تلزم لها قبل التأخير عن حالة الاشخاص الذين يرغبون استئجار اراضيها بدون استئذان النظارة عنها مقدماً ولا يترب على اعطائها ادنى مسؤولية على الحكومة ولا على الموظفين الذين يقدمونها الى اخر ما تقرر فبناء على ما ذكر تراهي انه اذا كان ما طلبته الدائرة الآن خاصاً ببيان متروكات او اسماء ورثة اشخاص يكونون استاجروا اراضيها قبل صدور قرار المجلس الرقيم ٤ مارث سنة ٨٦ لا بأس من اجابة طلبها فيها اما اذا كان منها ما يختص باشخاص استاجروا اراضيها بعد تاريخ صدور هذا القرار فلا تجاب لذلك اكتفاء بالايضاحات التي اعطيت من الصيارف المذكورين كما توضح ولزم تحريره لحضرتكم للاجراء على وجه ما ذكر مع مراعاة ذلك ايضاً فيما تطلبه بعد الآن كما صار اشعارها في تاريخه بما توضح

**بيت المال - (صورة منشور وارد من الداخلية لبيت المال بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٣٠٥) الموافق ١٦ ابريل سنة ٨٨ نمرة ١٥٥**

بعض القنصلتات تطلبت من جهات الادارة شهادات عن تاريخ وفاة اشخاص من اتباع دولها ولما كانت منشورات المالية قاضية بتحصيل رسوم على نسخ مثل هذه الشهادات واثمان الورق الذي يجري النسخ عليه وكانت تلك القنصلتات تتوقف في الدفع قولاً بان هذه الطلبات تعد مصلحة لذات حكومتها حصلت المخبرة في ذلك مع نظارة المالية فارسلت الآن للداخلية مكتابة رقم ٢٥ رجب سنة ١٣٠٥ (٧ ابريل سنة ٨٨) نمرة ٦٩ حسابات مقتضاها ان اللجنة المالية قررت بان هذه المسائل وامثالها يصرف النظر عن تحصيل رسم النسخ وثن الورق القلوسكوب فيها وحيث انه حصل التهرب بذلك في تاريخه من هنا لعموم الجهات الادارية فبالجملة هذا لسعادتك للطلومية به واتباعه في جهتم

## ملحوظات

راى مجلس النظار امرنا بما هوآت (م) ١ المادة الثامنة من لائحة بيت المال الصادرة في ١١ ذي الحجة سنة ٧٦ صار الغاؤها (م) ٢ على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

**بيت المال - (صورة ما ورد للداخلية من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٥ صفر سنة ١٣٠٦) (الموافق ٢٠ أكتوبر سنة ٨٩ نمرة ١٣٥)**

سردار الجيش المصري ارسل لهذا الطرف مكاتبة تاريخها ١٠ أكتوبر سنة ٨٨ نمرة ٣٩ اوضح بها ان شخصاً يسمى محمد شمس المصري من تجار سواكن توفي بجهة مكة عن ورثة بلغ وقصرولما ان محافظة سواكن اجرت ضبط متروكاته حسب لائحة بيت المال فولده الارشد تشكى من ذلك لوضايته من قبل والده وحضرة سرتجار تلك الجهة اورى بانه لا يكون جارياً اخذ رسومات لبيت المال على التركات الماثلة لذلك بالبندروانه قد تصرح من السردارية للمحافظة بمجرد متروكات المتوفي وتسيماها الى ولده المذكور واخذ الضمانة عليه عن الرسم حتى يتم النظر في خصوصه مع تحقيق ما قيل من عدم اخذ رسوم على التركات وانه من الافادة التي وردت اخيراً من المحافظة المذكورة علم انها لم تستدل الا على سابقة تحصيل عوائد دفعة واحدة في ١٨ فبراير سنة ٨٨ على تركة شخص من جهة الاستانة توفي بسواكن عن غير وارث له بها ومبلغ التركة تسدد الى بيت المال كما انه لم يوجد بالمحافظة اوامر تخصصة بتحصيل العوائد المذكورة وان سعادة كشنر باشا مذكور كان محافظاً للسواحل اوضح ان هذه هي المادة الاولى التي طلب فيها رسم التركات في سواكن على متروكات ذات اهمية ولما كان تجارها مكابدين المشاق بالنسبة للحالة الراهنة فسعادته رأى موافقة تنزيل الرسوم المذكورة الى المائة واحد ونظراً لان سعادة سردار الجيش المصري موافق على ما راه سعادة كشنر باشا مرغوب النظر في ذلك والتصريح بتنزيل الرسوم لتحصيل الرسم المستحق على تركة محمد شمس المذكور وان يكون ذلك بصفة مؤقتة مساعدة للاهالي الحين ما يستتب الامن في تلك الجهة واذا ذاك ترجع الرسوم الى ما

**بيت المال - (صورة ما صدر لبيت المال من الداخلية بتاريخ ذاسنة ١٣٠٥ نمرة ٢٥٥)**

علم مما سبق ورود من سعادتك نمرة ٨٧ ان ديوان الاوقاف طلب بما حرره المصلحة افادته عما ضبط للمرحوم سياوش اغا معتوق المرحوم دقيري بك وما جرى فيه ونظراً لان الطلب الذي تقدم من ذاك الديوان هو على ورق عادة تحريره من المصلحة بتقديمه على ورق تمغة على حسب المنشور وهو افاد بان المنشور لا ينطبق على مثل هذا الطلب وانه لكون من الاستكشاف تبين سبق وفاة الاغا المذكور عن بيت المال في سنة ٩٩ وضبط له اصناف بيعت بمبلغ ١٠٣ قرش و٢٠ فضة واضيف جهات وقيل يوم الوفاة انه اوقف اطيانه ونصف المنزل تعلقه يراد النظر وحيث انه بخبرة قسم قضايا الداخلية عما لزم افاد بنمرة ٧٤٠ بعدم المانع من افادة ديوان الاوقاف بما يعلم لبيت المال في تلك المادة فلذا وكون منشور المالية الصادر في ٢٠ اغسطس سنة ٨٧ مقتضاه ان الطلبات التي يقدمها الاوقاف للحصول على نسخ اوراق يجب تحريرها على ورق تمغة والطلب المحكي عنه الان لم يخرج عن كونه مستخرجاً من دفاتر المصلحة اقتضى تحريره لسعادتك لاجراء مقتضى ماراه القسم بعد الحصول من ذاك الديوان مقدماً على الرسوم المقررة وقيمة ورق التمغة الذي كان يلزم تحرير الطلب عليه بمراجعة منشور المالية الرقيم اول ما يوسنة ٨٨ وطيه اوراق عدد ٩

وردت افادة من الداخلية في ذسنة ١٣٠٥ نمرة ٣١٣ بشأن ما تحررها عن تركة محمد سلامه من الوجه المتوفي بالسويس الذي جرى ضبط تركته ومحافظة الوجه افرجت عن التركة من غير تحصيل رسوم لبيت المال عليها مشيراً بها الى انه لا يخفى ما انتهى عليه الامر في خصوص جهة الوجه وانه يصير حفظ اوراق تلك المسألة بالمصلحة ولا لزوم للتخايرة فيما يتعلق بتلك المحافظة

**بيت المال - (صورة ذكر جوخديوي بالغاء المادة الثامنة من لائحة بيت المال رقم ١٧ سنة ١٣٠٦)**  
بناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة

عما يتسدد من ايرادات الاطيان في الاموال والعشور ولا صدرت اوامر تقضي بتحصيل رسوم على ما ذكر فبناء على ذلك لوجه المطالبة بتلك الرسوم وبذلك لزم تحريره لسعادتك وطبه ثلاث ورقات - ومن الان فصاعدا يتراعى عدم تحصيل رسوم على ما يتسدد في اموال وعشور الاطيان التي تضبط بالمصلحة مادام انه لم تصدر اوامر عليه او لوائح اساسية تفيد تصريحاً بتحصيلها

بيت المال - {صورة ذكر بنو صادر في ١٣ جماد الاول سنة ١٣٠٦ (١٥ يناير سنة ١٨٨٩)}

(نحن خديوي مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٧-١٧ يونيه سنة ٨٠ بالتصديق على لائحة المحاكم الشرعية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد اخذ رأى مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ قد صار تعديل مادة ٥٧ من اللائحة المذكورة بالصورة الآتية - نصب الاوصياء والقوام وعزل من يستحق العزل منهم بموجباته الشرعية وثبوت رشد من يدعيه وثبوت الوصاية المختارة الغير محررها اشهاد مسجل في حياة الموصي يكون كل من ذلك باطلاع ومخاطبة المجلس الحسبي الا اذا اقتضى الحال عدم المخاطبة في شيء من ذلك في المواد الجزئية او نصب وصي اوقيم للخصومة (م) ٢ لا تحكم القضاة الشرعيون ونوابهم الا في الدعاوي الواقعة بين الاشخاص المتوطنين بدائرة ولاية كل منهم واذا اختلفت جهة توطن المتداعين او تعددت جهة توطن المدعى عليهم يراعى مادة ٦٣ من اللائحة المشار اليها آنفاً وكذلك يراعى المادة المذكورة فيما يختص باثبات الرشد وذلك كله فيما عدا ما هو مقرر بالمادة الآتية (م) ٣ دعوى الوراثة بجميع اسبابها والوصاية والوصية لا تسمع الا في المحكمة الكائن في دائرتها محل توطن المورث في حياته او الموصي ما لم يتعسر ذلك لبعد المحكمة المذكورة او نحوه فانها تسمع بمحكمة اخرى بعد التصريح بذلك من نظارة الحفانية (م) ٤ كل ما كان مخالفاً لاحكام امرنا هذا من نصوص لائحة المحاكم الشرعية يعدلها ولا يعمل به (م) ٥ على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا

كانت عليه في المداولة في ذلك بالجلسة المتعقدة يوم السبت ٢٢ صفر سنة ١٣٠٦-٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٨ نقرر التصريح بتنزيل رسوم التركات بسواكن الى واحد في المائة مؤقتاً بالصفة سالفة الذكر وبناء عليه كتب في تاريخه لنظارة الحرية بما لزم واقتضى تحريره بما نقرر بيت المال - (صورة ما صدر لبيت المال من الداخلية في راسنة ١٣٠٦ نمرة ١٤٥)

المسطر اعلاه هو صورة ما ورد لهناء من رئاسة مجلس النظار نمرة ١٣٥ بما قرره المجلس من التصريح بتنزيل رسوم التركات بسواكن الى واحد في المائة مؤقتاً بالصفة المبينة في تلك الصورة وعلى انه تحرر من رئاسة المجلس المشار اليه لنظارة الحرية بما لزم فلاجل معلومية بيت المال بذلك اقتضى تحريره

بيت المال - (صورة ما صدر لبيت المال من الداخلية رقم ٨ جماد اول سنة ١٣٠٦ الموافق ١٠ يناير سنة ٨٩ نمرة ١٣)

علم من افادة سعادتك نمرة ٤٨٠ المبينة على تضرر ورثة المرحوم محمد بك حمدي جاسور من مطالبتهم برسوم بيت المال على ايرادات اطيان مورثهم بما فيها ما دفع في الاموال للميري ان الجاري بالمصلحة من قديم قبل صدور لائحة الرسومات هو اخذ الرسوم على قيمة اثمان ما ينتج من حاصلات الاطيان ان كانت منزرعة على ذمة الورثة او على اصل ايجارها ان كانت مؤجرة بدون استبعاد ما يتسدد في الاموال والعشور وان مطالبة الورثة المذكورين بقيمة الرسوم على كامل ايرادات اطيان مورثهم هو اعتمادا على السوابق وعلى المواد الثانية والرابعة والخادية عشرة من المادة الثانية من لائحة رسومات المصلحة واتباعا لما سبق صدوره للمصلحة من المالية بتاريخ ١٢ يناير سنة ٨٤ على مناقضة حسابات المصلحة شهر ستمبر سنة ٨٣ بتحصيل عوايد بيت المال على اموال وعشور اطيان شخصين توفيا ما كان تحصل رسوم عليها وان ورثة المرحوم محمد بك جاسور ليس لهم وجه في التوقف في دفع الرسوم على كامل ايرادات اطيان مورثهم ويريد صدور الاذن بما يوافق وحيث ان لائحة رسوم بيت المال لم يذكر فيها عن اخذ رسوم

## ملحوظات

بيت المال - (صورة افادة محررة من قسم قضايا الداخلية اليها رقم ٢٢ جمادى الثاني سنة ١٣٠٦) (الموافق ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٩ نبرة ٢٢٦) قد علم ما اشير عنه بمكاتبة النظارة الرقيمة اول ديسمبر الخالي غرة ٩٩٨ وما صدر للقسم منها بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٣٠٢ غرة ٧٠٤ بناء على ما تحرر من بيت المال غرة ٩٣ ان المرحوم احمد بك ذهني اجرى مبيع اطيانه في حال حياته الى اولاده القصر بموجب مبايعة باسمائهم وتصدق عليها من المحكمة المختلطة وانه لما توفي وارادت المصلحة ضبط متروكاته لوجود قاصر ضمن ورثته رغبت اخذ رسوم على الاطيان المباعة للقصر بنسبة المادتين المذكورتين في لائحة الرسومات ولتوقف وكيل الوصية عن تقديم كشف اليها بالاطيان وموجوداتها لاجل تثمينها واخذ رسومات عليها بالقول انها خارجة عما تخلف لهم من والدهم يرام استمزاز رأي القسم بما يترآى له نحو هذه المسألة وحيث ان ارتكان بيت المال على الوجه الرابع والعاشر من المادة الثانية من لائحة الرسومات لا ينطبقان على حالة هذه التركة اذ ان المادة الرابعة هي قاصرة على ضبط تركات واخذ رسوم عليها عن يكونوا مبذرين او معتموهين او قصر بدون اوصياء وليس عن قصر ملاك لا طيان او عقارات او منقولات لا دخل لها بالتركة على انه لما تحرر من القسم الى المصلحة بطلب الايضاح عن الاصول التي تساعد على اخذ رسومات على اطيان اولئك القصر حالة وجود وصية مختارة وناظر حسبي عليهم من قبل المتوفي فوردت افادتها مؤرخة في ٣٠ ديسمبر سنة ٨٨ غرة ٣٩٩ ملخصها انه بالنظر لكون المجلس الحسبي اعطى قراره بلزوم حصر تعلقات القصر على اوصيائهم واجراآت بيت المال فيها من حيث الضبط والحصر والتثمين فان تلك الاطيان هي بمثابة الجاري في التركات لاخر ما قاله ان ارتكان بيت المال على المادة العاشرة من لائحة الرسومات بما سبق عرضه للداخلية ما هو الا بنوع التثمين لانه ما دام تقرر في تلك المادة اخذ رسومات على تعلقات المحجور عليهم بسبب عته او تبذير وان هذه تعلقات اشخاص موجودين على قيد الحياة والقصر

ما خرجوا عن كونهم بمثابة المحجور عليهم بواسطة اقامة الوصي لهم سواء كان شرعياً او مختاراً وحيث ان ما ابداه بيت المال ويرتكب عليه كما سبق الايضاح لم يصادف محله بما ان القصر الذين يكون تعيين لهم اوصياء لا يمكن اعتبارهم بمثابة المعتموهين او المبذرين لان الاوصياء هم القائمون مقامهم في كافة اجراآت تعلقاتهم وعليهم ان ينظروا شؤونهم في مصالحهم ولذلك يترآى ان لوجه لبيت المال في اخذ رسوم على تعلقات الورثة الخاصة بهم بل له ان يأخذها على تعلقات التركة نفسها وما يؤيد رأي القسم هذا هو وجود افادة محررة من المجلس المذكور الى المصلحة تاريخها ٦ ذاسنة ١٣٠١ ضمن الاوراق طيه من ضمن ما بها مذكوران ما يمتلكه الورثة المذكورون لا يعتبر تركة وان اللازم اجراؤه هو حصر وتثمين الاطيان والمواشي وغيرها خضعتهم وحصرها على الوصية علاوة على ما يستحقونه مما تخلف عن والدهم بدون اخذ رسم على ائتمان متعلقاتهم فبناء عليه لزم عرضه بما ترآى وكل ما يستحسن يصدر الامر عنه الاجراء بمقتضاه والاوراق ستة وعشرون عائدة من طيه - وعلاوة على ما ذكر فانه وجد تأشير من بيت المال على افادة المجلس الحسبي البادي ذكرها الى احد معاونيه من ضمن ما بها التنبيه عليه بلزوم حصر وتثمين الاطيان والمواشي وغيرها خاصة القصر بدون اخذ رسم على متعلقاتهم الخصوصية ولذا لزم التثمين

بيت المال - (صورة ما صدر لبيت المال من الداخلية رقم غرة رجب سنة ١٣٠٦) (الموافق ٢٢ مارس سنة ١٨٨٩ غرة ٨١)

مسألة الرسوم المتطلبها بيت المال على الاطيان المباعة من المرحوم احمد بك ذهني الى اولاده القصر حال حياته بمقتضى مبايعة باسمائهم مصدق عليها من المحكمة المختلطة لما تحول نظرها على قسم قضايا الداخلية وردت منه افادة ضمن السبعة والعشرين ورقة طيه غرة ٣٢٦ مقتضاها عدم احقية بيت المال في طلب الرسوم المذكورة بالكيفية التي ابداها ومردود صدور ما يستحسن نحو ذلك وحيث انه للاسباب التي ابداهها القسم قد راينا موافقة ما رآه من عدم احقية بيت

الاصياء المذكورين على القصر والافراج لهم عن حقوقهم منعاً لتأخير اشغالهم وعدم تكليفهم بمصاريف زيادة ومرغوب مكاتبه المصلحة باجراء الموافق نحو ذلك وبما ان هذه الاعلامات كما انها مختصة بالاصياء وهي سندهم في معرفتهم بتلك الصفة فكذلك من جهة اخرى هي المستند للمصلحة في الافراج عن حقوق القصر للاصياء وجار حفظها مع الاوراق المختصة بالافراج حسب المتبع وحينئذ لا يصح التسليم فيها للاصياء انما مراعاة لعدم تكليف القصر بدفع نصف رسم على اخراج صورها من المحكمة للاسباب السالف ذكرها وكون القصد هو معرفة الاصياء امام المحاكم عند المرافعة وهذا يكتفي فيه بشهادة تعطيها المصلحة للوصي عند طلبه اياها تفيد وصايته ويذكر بها تاريخ ونمرة الاعلام والمحكمة الصادر منها ويكون تحريرها مجانياً فلزم تحريره لسعادتك بذلك ليتبع من الآن فصاعداً وطيه ورقة

**بيت المال - (صورة ماورد لبيت المال من الداخلية بتاريخ ٢٧ ذاسنة ١٢٠٦ نمرة ٢٥٨)**

ذكر في افادة سعادتك نمرة ٢٤٩ انه لدى الافراج عن التركات التي من ضمنها عقارات لذويها وتفويض الامر لهم في تحصيل ما يكون لهم من الاجرة طرف السكان بعد اخذ الخالصات منهم يتطلبون من المصلحة كشوفات ببيان المتأخر لغاية الافراج لاجل ان يحصلوه وبالنسبة لما يقتضيه المشور من عدم التسليم لاي شخص في صور اوراق او كشوفات الا بعد الاستئذان من الداخلية فالمصلحة تتوقف في اعطاء الكشوفات المذكورة لطالبيها وتفهمهم بتقديم طلب رسمي عنها وهناك منهم من يقبل ومنهم لا يقبل فائلاً ان طلب توضيح اسماء السكان هو لاجل ان يحاسب كل منهم على ما هو طرفه ليس الا ولذا رأيت سعادتك ان الكشوفات المذكورة ليست من نوع الكشوفات والشهادات الاخرى التي لا يجوز اعطاؤها الا بعد الاستئذان واخذ الرسوم لانها عبارة عن بيان الاجر المتأخرة طرف السكان لغاية الافراج وارباب الشأن مفتقرون لوجودها بيدهم عند الافراج ليهتدوا بها على اسماء الساكنين بعقاراتهم وما هو متأخر عليهم

المال في اخذ تلك الرسوم فاقضى تحريره لسعادتك لمعلومية ذلك واتباعه

**بيت المال - (صورة ملخص افادة صادرة لبيت المال من الداخلية بتاريخ ٢٥ ذاسنة ٣٠٦ نمرة ١٥١)**

خطاب رد نمرة ١٩١ ونمرة ٢١٣ مفاده الاقرار على ما رآه سعادة مدير جرجا من استبعاد المنصرف في خصوص الزراعة من مجموع تركي المرحومين حميد ابوسيت وولده وعدم اخذ رسم لبيت المال على ذلك للناسبات التي اوضحها بما حرره للمصلحة نمرة ٧٩ واشير بعمل كشف عن اصل موجودات وايرادات التركة ويستبعد منه قيمة ما يتسدد من الاموال والعشور وقيمة الذمات التي يتفخ انها عادمة التحصيل اوسبق تحصيلها واستبعاد قيمة انواع المنصرف في خصائص الزراعة وباقي الايرادات والموجودات بتقدير قيمة الرسم المطلوب عليه ويرسل للديرية لتحصيل ما يمكن تحصيله الآن من ذلك الرسم والباقي يؤخذ به كبيالات على الورثة لمدة اربع سنوات من ابتداء سنة ٨٩٠ وانه تحرر للديرية عن ذلك ومعه اربعة اوراق

**بيت المال - (صورة افادة صادرة لبيت المال من الداخلية رقم ٢٧ ذاسنة ٣٠٦ نمرة ٢٥٧)**

ذكر في افادة وردت من مجلس حسي مصر نمرة ٣٨ انه بالنسبة لوجود تداعيات من وعلى ورثة المتوفين عن قصر ومنحصرة تركاتهم ببيت المال بالمحاكم الاهلية والمختلطة وضرورة لزوم وجود اعلامات الوصاية بيد الاصياء لاعتمادهم امام المحاكم المذكورة في المرافعة عن حقوق محجوريتهم فالاصياء دوماً يتشكون للمجلس من عدم تسليمهم الاعلامات المذكورة من طرف بيت المال وحفظها به بعد اجراء لزومها وعند طلبهم نسخ صورها من المحكمة الشرعية تكلفهم بدفع نصف الرسوم السابق اخذها منهم على هذه الاعلامات ولكون اعلامات الوصاية هي مختصة بالاصياء ومحرورة اليهم من المحكمة للاجراء بموجبها في تحصيل حقوق محجوريتهم وجارين دفع رسومها من مال القصر المشمولين بوصايتهم قد رأى المجلس موافقة تسليمها من طرف بيت المال الى الاصياء بعد التأشير بمقتضاها بدفاتر المصلحة واخذ صورها للمعلومية بتنصيب

ملحوظات

**بيت المال - (صورة افادة صادرة من الداخلية لبيت المال بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٣٠٧ نمرة ٢١١)**  
سبق اننا ابلفناكم وفهمناكم مرارا بصورة رسمية ان مصلحة بيت المال ليست محل ادارة ولا استغلال ايرادات الا فيما مست اليه الحاجة والجات اليه الضرورة فيما يؤل الى خاصة بيت المال وهو الذي لم يحصل الاسعاف في مبيعه في الوقت اللازم وبدعو الحال حينئذ لتحصيل ما عليه من الديون وتاجير ما يلزم تاجيره وخلاف هذه الحالة الاستثنائية وحالة ما يكون المستعقون للتركة متغربين خارج الديار الامر القليل الوقوع جداً ليس للمصلحة ان تتدخل كلية في تحصيل ديون للتركات ولا في ادارة ما يكون موجودا لها من الاملاك والعقارات وعند ضبط وحصر اير تركة فيها قصر فحالا تجري اللازم لتعصيب الوصي والافراج عن التركة بمراعاة ما ذكر وبهذه الحالة يرتفع كل اشكال وكل اضرار يؤل لجانب الحكومة وخلافه وليس هناك ما يلزم عليه مخابرة الداخلية بالصورة المبينة في مكاتبة سعادتكم نمرة ٢٠٠ المرسلة مع هذا فعليكم بالسير على مقتضى ذلك بكل دقة وتأمل

**بيت المال - (صورة ما صدر من الداخلية لبيت المال في ٢٢ ج سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٢٣)**

فيا سبق وردت افادة من المصلحة بنمرة ٣٥٠ تتضمن ان شخصاً اسمه يوسف محمد الجركسي توفي باستتالية مصر في ٢٧ جماد اول سنة ٩٤ ومن التحريات التي جرت عنه تبين انه من معاتيق المرحوم فاضل باشا وتوضح من كريمة المرحوم الباشا ومن وكيل دائرتها بانه توفي عن بيت المال وان له عشرين فدانا اطيان خراجية بناحية صفط الملوك بحيرة وبيت المال وضع يده عليها واخيراً جرى بيعها باعتبار الفدان ١٩٦٠ قرش وانه ظهر الان شخصاً يدعي ابراهيم افندي محمد الجركسي من معاتيق المرحوم فاضل باشا يدعي بانه اخ المتوفي ووارث اليه وانه لكون محكمة مصر الشرعية طلبت توجه سعادتكم او وكيل عنكم للمحكمة لرؤية دعوى المدعي المذكور اردتم النظر وبما انه باستمراج رأي قسم القضايا عن ذلك ارسل الآن

من الاجر واردم التصريح من هنا باعطاء كشوفات من هذا النوع بدون استئذان ولا اخذ رسوم اما اذا طلب ارباب التركات المذكورين كشوفات بعد اخذهم هذه الكشوفات فاذا ذلك يلزمون بدفع الرسم ويحصل الاستئذان وحيث انه عند الافراج لهؤلاء الناس عن التركات الآيلة لهم جار اخذها مخالصات منهم معترفين فيها بانهم راضون بما اجراء بيت المال في التركة وانه ليس لهم عليه ادنى طلب في خصوصها وفي هذه الحالة وما ابدتموه سعادتكم من افتقارهم لوجود الكشوفات المذكورة ييدهم لاهتدائهم بها على اسماء السكان والمتاخر لهم طرفهم لا يرى هناك من اجابة طلبكم في اعطاء الكشوفات المحكي عنها بدون استئذان ولا دفع رسوم بعد اخذ المخالصات المتضمنة ما ذكر فاقضى تحريره لسعادتكم تبصر بما بذلك وطيه ورقة

**بيت المال - (صورة ملخص ما ورد لبيت المال من الداخلية بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٠٧)**  
خطاب رد نمرة ٢١٢ مفاده عدم الاقرار على ما تطلبته المصلحة من نحو اخذ رسم على قيمة رهن الاطيان تعلق ابراهيم افندي نصار المرهونة تحت يد المرحوم محمد ياور وبقي من قيمة الرهن ٧٠ الف قرش وقسم القضايا لم يقر المصلحة على ذلك واشير ان الفقرة الثامنة من المادة الثانية من اللائحة رسومات المصلحة نصها صريح بان الرهونات التي تحصل عليها عوايد باعتبار المائة اثنين هي التي يدعي بها على التركات اذا اجرت المصلحة تحريات او تحقيقات عنها والاطيان المذكورة ليست من هذا القبيل لانه مثبت ملكيتها للمالكها ورهنها للمتوفي بقيمة الدين المرهون عليه والباقي منه بمقتضى حجة شرعية والمصلحة ما اجرت عنها تحريات بقصد ثبوت ملكيتها للمالكها ثم ولم يتقدم للمصلحة في شأنها تداع من صاحبها فبناء عليه ليس للمصلحة حق في اخذ عوايد منه كما رغبت والذي تراى هو انه يكفي بتحصيل الرسم على مبلغ السبعين الف قرش الباقي من مبلغ الدين باعتبار المائة اثنين تطبيقاً للفقرة الرابعة من المادة الثانية من اللائحة المذكورة ومعه سبعة وعشرون ورقة

افادة نمرة ١١١ بانه حيث ان المرحوم توفي في سنة ٩٤ اي تحت احكام قرار المجلس الخصوصي الرقم ٩ محرم سنة ٩١ نمرة ٦٦ الذي من مقتضاه جواز سماع دعوى الميراث ممن يكون غائبا عن محل ضبط التركة بعد سنة واحدة اعتبارا من تاريخ حضوره والتمكن من الادعاء ومن ضمن نصوص القرار المشار اليه المذكوران ما يقع به الادعاء قبل مضي الميعاد الجائز فيه قبول السماع ولم تشهد به الشهود يوم الحصر فهذا مع سماع التداعي فيه يكون تحقيقه ابتداء بالوجه السياسي وبعدها ينظر شرعا بالمجلس العلمي وادعاء ابراهيم افندي محمد المذكور لم تشهد به الشهود يوم الحصر فبناء عليه يرى القسم انه يجب على مصلحة بيت المال تحقيق هذا الادعاء ابتداء بالوجه السياسي كما تصرح عن ذلك بالقرار المثني عنه ومتى ثبت لها حقيقته فيجئ لالبأس من اجابتها لطلب المحكمة الشرعية لرؤية دعوى المدعي المذكور ومرغوب صدور الامر باتباع كل ما يستحسن فعله لزم ترفيقه لسعادتك تبليغا بما رآه قسم القضايا للمعلومية وطيته ست ورفات

بيت المال - (صورة ماصدر من الداخلية بتاريخ

١٥ سبتمبر سنة ٩٠ نمرة ٢٠٤ لبيت المال)

لما وردت افادة سعادتك نمرة ١٠٩ في شأن المتوفي ميخائيل دياب الخياط الذي صار وضع يد مديرية البحيرة على تركته لداعي عدم ظهور وارث له وعدم معرفة الحكومة المحلية لجنسيته وديانته ثم صار مبيعها بمبلغ ٣٦ قرشا وجد ضمن متروكاته اوراق تشتمل على ذمات المتوفي طرف اشخاص يبلغ مقدارها ٦٤٢٥ قرشا واثنى عشر فقهه وبالنسبة لما تبين من ان المذكور كان اتصف بصفة فرنساوي في عقد اجارة محرريه ٤٠ وبين قومسيون الاراضي الميرية ورغبتم سعادتك مخابرة المديرية بصرف متحصلات تلك التركة لقنصلات دولة فرنسا وتسليمها الاوراق الخاصة بالمتوفي لتجري شؤونها في ذلك كتب لنظارة الخارجية بما لزم عن ذلك والآن وردت منها افادة نمرة ٨٦ بانه لكون النظامنة الصادرة في سنة ١٨٦٣ تقضي بان الحماية هي قاصرة فقط على الشخص ذاته وتزول عنه

بوفاته ولا تسري على تركته ولا على ورثته والحكومة المحلية اعلنت المموم بواسطة الجريدة الرسمية الصادرة في ١٤ يناير سنة ٨٩ عن وفاة الخواجه المذكور وصار امر وفاته معلوما لدى ذوي الشأن سواء كان القنصلاتو او غيرها من الافراد على وجه النظام كما ان عدم حضور احد لغاية الآن لاستلام التركة المحكي عنها بما يدل دلالة كافية على ان المذكور متوفي بلا وارث وليس حائزا للحماية اجنبية فلهذا ترى النظارة المشار اليها انه لا داعي لمخابرة قنصلاتو جنرال دولة فرنسا عن هذا الشأن وما على الحكومة المحلية بعد اتخاذ تلك الاجراءات سوى تسوية هذه التركة اسوة تركات الرعايا وحيث ذلك اقضى تحريره لسعادتك تبليغا بما اوضحته نظارة الخارجية للمعلومية واجراء اللازم نحوه وطيته الاوراق عدد ٣٠ بما فيها دفتر و ملف

بيت المال - (صورة افادة صادرة من نظارة

الداخلية لبيت المال في ٢٩ رسة ١٣٠٨ ( ١١

دسمبر سنة ١٨٩٠ نمرة ٢٩٢ )

قد علمنا ما تضمنته افادة سعادتك نمرة ٢٧٥ المرغوب بها وضع طريقة لرفع ما يتحمله بيت المال من المشتقات في عمل التحريات التي يلزم اجراؤها عن العقارات المدعي بملكيتها بدون حجج وذلك بالنسبة لعدم انقياد مدعي الملكية لطلباته وما يزعمه من ان التحقيقات التي يلزمه اجراؤها لا تمكنه الا بوجود ارباب الشأن وقيامهم بتادية كل ما يلزم وحيث ان التحريات التي يجريها بيت المال عن مثل هذه العقارات تكون بواسطة الاستعلام من الجيران الموجودين بالجهة التي بها العقار ومن كبار السن فيها ومن شيخ الحارة او بواسطة الاطلاع على حجج الجيران اذا استدعى الحال وغير ذلك من الوسائل المذكورة بافادة بيت المال لا من نفس مدعي الملكية وباتمام تلك التحريات والتحقيقات ان وصل الامر الى ما يجعل للصلحة شانا في ملكية العقار الذي حصل عنه ما ذكره بالطبع يجري رفع الدعوى الشرعية ضد واضع اليد امام القاضي الشرعي وهناك يجري المقضى لما ينتهي عليه وحيث لا داعي لاستحضار مدعي الملكية والاسترشاد منه لانه فضلا عن عدم وجود حجة العقار الاصلية بيده



## ملحوظات

٠ - مجلس حسبي ٤ صفر سنة ٩٩٠ - مفقود -  
نفقة (ش ٤١٣ - لقيط ش ٣٦٤ - وصية (ش  
٥٣٤ - مواريث (ش ٥٨٤ - هبة (مجله ٨٧٧  
بيت مسكون - (ر) تحقيق ابتدائي (قج ٧ -  
ضبطية قضائية (قج ٢٢ - مستخدم الحكومة  
(فق ١١٩ - سرقة (فق ٢٨٧ - ٢٩٢

بيت مفروش - (ر) مخالفات (فق ٣٤٢  
شر - (ر) حائط - طريق (مجله ١١٩٨ -  
شركة الاباحة (مجله  
بيطري - (ر) شهادة مدرسية - صحة ١٨ ر  
سنة ١٣٠١

بيع - في بيان انواع البيع واحكامه وينقسم الى سنة فصول

## (الفصل الاول - في بيان انواع البيع)

(م) ٢٦١ يشترط في انعقاد البيع صدور ركه من اهله اي  
العافل المميز واضافته الى محل قابل لمحكمه (م) ٢٦٢ البيع  
الذي في ركه خلل كبيع الجنون باطل (م) ٢٦٣ المحل القابل  
لمحكم البيع عبارة عن المبيع الذي يكون موجودا ومقدور  
التسليم ومالا منقوما فيج المعلوم وما ليس بمقدور التسليم وما  
ليس بمال منقول باطل (م) ٢٦٤ اذا وجد شرط انعقاد البيع  
ولم يكن مشروعا باعتبار بعض اوصافه الخارجة كما اذا كانت  
المبيع مجهولا او كان في الثمن خلل صار البيع فاسدا (م) ٢٦٥  
يشترط لنعاد البيع ان يكون البائع مالكا للمبيع او وكيله  
لمالكه او وليه او وصيه وان لا يكون في المبيع حق الغير  
(م) ٢٦٦ البيع الفاسد يصير نافذا عند القبض يعني بصير  
تصرف المشتري في المبيع جائزا حيث (م) ٢٦٧ اذا وجد في  
البيع احد الخيارات لا يكون لازما (م) ٢٦٨ البيع الذي  
يتعلق به حق الغير كبيع الفضولي وبيع المرهون بتعقد موقفا  
على اجازة ذلك الغير

## (الفصل الثاني - في بيان احكام انواع البيوع)

(م) ٢٦٩ حكم البيع المنعقد الملكية يعني صيرورة المشتري  
مالكا للمبيع والبائع مالكا للثمن (م) ٢٧٠ البيع الباطل  
لا يفيد الحكم اصلا فاذا قبض المشتري المبيع باذن البائع في  
البيع الباطل كان المبيع امانة عند المشتري فلو ملك بلاقته  
لا يضمنه (م) ٢٧١ البيع الفاسد يفيد حكما عند القبض يعني ان  
المشتري اذا قبض المبيع باذن البائع صار مالكا له فاذا ملك  
المبيع يبع فاسدا عند المشتري لزمه الضمان يعني ان المبيع  
اذا كان من المثليات لزمه مثله واذا كان فقيما لزمه قيمته  
يوم قبضه (م) ٢٧٢ لكل من المتعاقدين فسخ البيع الفاسد الا  
انه اذا هلك المبيع في يد المشتري واستهلكه او اخرجه من  
يده ببيع صحيح او هبته من اخر او زاد فيه المشتري شيئا من ماله  
كما لو كان المبيع دارا فعمرها وارضا فغرس فيها اشجارا او  
تغير اسم المبيع بان كان حنطة فطحنها وجعلها دقيقا بطل حق

فانه عند ما يسئل لا يدي بالطبع الا ما كان مستندا  
لاثبات الملكية اليه ففي هذه الحالة لا يرى ان في ذلك  
مشقة على بيت المال واقتضى تحريره لسعادتك بذلك  
بيت المال - (صورة افادة صادرة من نظارة  
الداخلية لبيت المال بتاريخ ٢٩ ر سنة ١٣٠٨)  
(١١ ديسمبر سنة ١٨٩٠ نمرة ٢٩٣)

ديوان الاوقاف فيما سبق قدم للداخلية المكتابة التي  
هي احدى الخمس ورقات المرفقة به نمرة ١٩ بانه  
لما طلب من مصلحة بيت المال معرفة من توفي عنهم  
المذكورون بمكاتبته المحكي عنها وما قيل من المتعبدين  
يوم الوفاة الاسباب التي ابداهها افادته بلزوم تقديم  
الطلب وتحرير المطلوب على ورق تمغة وقال انه وان  
كان حرر للمالية بطلب المساعدة في قبول مكاتبته  
وكشوفاته الرسمية على ورق عادة كما كان جاريا من  
قديم لكن لضرورة الحصول على الايضاحات المذكورة  
رغب صدور الامر من هنا للمصلحة بالكشف عن  
ذلك من سجلات المتوفين وافادته بما يظهر ولما ان  
طلب من المالية ايضاح ما اجرته نحو ذلك وردت  
افادتها نمرة ٥٨ ضمن تلك الاوراق بانها حررت  
للاوقاف بان المكاتب العاديه جار قبولها بالجهات  
على ورق عادة بخلاف طلب التحري عن ورثة احد  
المتوفين فانه يعذب ثبابة الاستكشاف المنوه عنه بالمنشور  
السابق صدوره من المالية بناء على ما قرره مجلس  
النظار من ان طلبات الاوقاف للحصول على نسخ الاوراق  
الموجودة بدفتر خانات الجهات يجب تحريرها على ورق  
تمغة اتباعا لاحكام المنشور السالف ذكره وحيث  
ان عبارة المنشور مقتضاها تحصيل ثمن ورق تمغة ورسم  
عما يطلب الاوقاف نسخ صورته من الاوراق التي  
تكون موجودة بدفتر خانات الجهات وطلب ديوان  
الاوقاف في هذه المسألة لم يكن من هذا النوع لانه  
عبارة عن طلب الافادة من المصلحة عمن توفي عنهم  
المذكورون وما قيل من المتعبدين يوم وفاتهم وذلك  
لا يدخل تحت حكم المنشور فاقتضى تحريره لاجابة  
هذا الطلب وقبول طلباته التي من هذا القبيل على  
ورق عادة بدون تحصيل رسوم عليها  
بيت المال - (ر) اختصاص غرد ١٢٩٣ - تصفية

المصنوع وتعريفه على الوجه الموافق للمطلوب (م) ٢٩١ لا يلزم في الاستصناع دفع الثمن حالاً أي وقت العقد (م) ٢٩٢ إذا انعقد الاستصناع فليس لأحد العاقدین الرجوع وإذا لم يكن المصنوع على الأوصاف المطلوبة المبينة كان المصنوع مخيراً

### (الفصل الخامس - في أحكام بيع المريض)

(م) ٢٩٣ إذا باع شخص في مرض موته شيئاً من ماله لأحد ورثته يصير ذلك موقوفاً على إجازة سائر الورثة فإن أجازوا بعد موت المريض بنفذ البيع وإن لم يجيزوا لا ينفذ (م) ٢٩٤ إذا باع المريض في مرض موته شيئاً لأجنبي بشئ المثل صح بيعه وإن باعه بدون ثمن المثل وسلم المبيع كان بيعه محاباة يعتبر من ثلث ماله فإن كان الثلث وإفياً بها صح وإن كان الثلث لا يفي بها لزم المشتري أكال ما نقص من ثمن المثل وإعطاؤه للورثة فإن أكمل لزم البيع وإلا كان للورثة فسخه مثلاً لو كان شخص لا يملك إلا داراً تساوي الفواخسائة قرش فباع الدار المذكورة في مرض موته لأجنبي غير وارث له بالف قرش وسلمها له ثم مات فيها أن ثلث ماله يفي بما حاجي به وهو خمسمية قرش كان هذا البيع صحيحاً معتبراً وليس للورثة فسخه حيث قد باع هذه الدار بخمسمية قرش وسلمها للمشتري فما أن ثلث ماله الذي هو خمسمية قرش يعادل نصف ما حاجي به وهو ألف قرش فحينئذ للورثة أن يطلبوا من المشتري ما حاجي به مورثهم وهو خمسمية قرش فإن أداها للتركة لم يكن للورثة فسخ البيع وإن لم يؤدها كان للورثة الفسخ واسترداد الدار (م) ٢٩٥ إذا باع شخص في مرض موته ماله بأقل من ثمن المثل ثم مات مديوناً وتركته مستغفراً كان لأصحاب الديون أن يكلفوا المشتري بإبلاغ قيمته ما اشتراه إلى ثمن المثل وأكاله وإدائه للتركة فإن لم يفعل فسخوا البيع

### (الفصل السادس - في حق بيع الوفاء)

(م) ٢٩٦ كما أن البائع وفاء له أن يرد الثمن ويأخذ المبيع كذلك للمشتري أن يرد المبيع ويسترد الثمن (م) ٢٩٧ ليس للبائع ولا للمشتري بيع مبيع الوفاء لشخص آخر (م) ٢٩٨ إذا شرط في بيع الوفاء أن يكون قدر من منافع المبيع للمشتري صح ذلك مثلاً لو تناول البائع والمشتري وتراضيا على أن الكرم المبيع بيع وفاء تكون غلته مناصفة بين البائع والمشتري صح ولزم الأبقاء بذلك على الوجه المشروح (م) ٢٩٩ إذا كانت قيمة المال المبيع بالوفاء مساوية للدين وهلك المال في يد المشتري سقط الدين في مقابلته (م) ٤٠٠ إذا كانت قيمة المال المبيع ناقصة عن الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي وأخذ من البائع (م) ٤٠١ إذا كانت قيمة المال المبيع وفاء زائدة عن مقدار الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة إن كان هلاكه بالتعدي وإما إن كان بلا تعد فلا يلزم المشتري أداء تلك الزيادة (م) ٤٠٢ إذا مات أحد المتبايعين وفاء انتقل حق الفسخ للوارث (م) ٤٠٣ ليس لسائر الغرماء التعرض للبيع وفاء ما لم يستوف المشتري دينه

الفسخ في هذه الصورة (م) ٢٧٣ إذا فسخ البيع الفاسد فإن كان البائع قبض الثمن كان للمشتري أن يجبس المبيع إلى أن يأخذ الثمن ويسترده من البائع (م) ٢٧٤ البيع النافذ يفيد الحكم في الحال (م) ٢٧٥ إذا كان البيع لازماً نافذاً فليس لأحد المتبايعين الرجوع عنه (م) ٢٧٦ إذا كان البيع غير لازم كان حق الفسخ لمن له الخيار (م) ٢٧٧ البيع الموقوف يفيد الحكم عند الإجازة (م) ٢٧٨ بيع الفضولي إذا أجاز صاحب المال أو وكيله أو وصيه أو وليه نفذ ولا انفسخ إلا أنه يشترط لصحة الإجازة أن يكون كل من البائع والمشتري والمخير والمبيع قائماً فإذا كان أحد المذكورين هالِكاً لا تُصح الإجازة (م) ٢٧٩ بما أن لكل من البدلين في بيع المقايضة حكم المبيع تعتبر فيها شرائط المبيع فإذا وقعت منازعة في أمر التسليم لزم أن يسلم ويتسلم كل من المتبايعين معاً

### (الفصل الثالث - في حق السلم)

(م) ٢٨٠ السلم كالبيع ينقذ بالإنجاب والقبول يعني إذا قال المشتري للبائع اسلمك ألف قرش على مائة كيل من المحنطة وقبل الآخر انعقد السلم (م) ٢٨١ السلم إذا يكون صحيحاً في الأشياء التي تقبل التعيين بالقدر والوصف كالجودة والخسنة (م) ٢٨٢ المكيلات والموزونات والمزروعات تتعين بمقاديرها بالكيل والوزن والزرع (م) ٢٨٣ العدديات المتقاربة كاتعين بمقاديرها بالعد تتعين بالكيل والوزن أيضاً (م) ٢٨٤ ما كان من العدديات كاللبن والأجر يلزم أن يكون قالبه أيضاً معيناً (م) ٢٨٥ الكرباس والمجوخ وأمثالهما من المزروعات يلزم تعيين طولها وعرضها ورفقها ومن أي شيء تنسج ومن نسيج أي محل في (م) ٢٨٦ يشترط لصحة السلم بيان جنس المبيع مثلاً أنه حنطة أو أرز أو تمر ونوعه ككونه يسقى من ماء المطر (وهو الذي نسميه في عرفنا بعلاً) أو بماء النهر والعين وغيرها (وهو ما يسمى عندنا سقياً) وصفته كالجيد والخسيس وبيان مقدار الثمن والمبيع وزمان تسليمه ومكانه (م) ٢٨٧ يشترط لصحة بقاء السلم تسليم الثمن في مجلس العقد فإذا تفرق العاقدان قبل تسليم رأس مال السلم انفسخ العقد

### (الفصل الرابع - في بيان الاستصناع)

(م) ٢٨٨ إذا قال شخص لأحد من أهل الصنائع اصنع لي الشيء الفلاني بكذا قرشاً وقبل الصانع ذلك انعقد البيع استصناعاً مثلاً لو أرى المشتري رجلاً مخفاف وقال له اصنع لي زوجي خف من نوع السخنيان الفلاني بكذا قرشاً وقبل الصانع أو تناول مع نجار على أن يصنع له زورقاً أو سفينة ويبيع له طولها وعرضها وأوصافها اللازمة وقبل النجار انعقد الاستصناع كذلك لو تناول مع صاحب معمل أن يصنع له كذا بندفة كل واحدة بكذا قرشاً وبين الطول والحجم وسائر أوصافها اللازمة وقبل صاحب المعمل انعقد الاستصناع (م) ٢٨٩ كل شيء يعمل استصناعه يصح فيه الاستصناع على الإطلاق وإما ما لم يتعامل باستصناعه إذا بين فيه المدة صار سلماً وتعتبر فيه حيث شرط السلم وإذا لم يبين فيه المدة كان من قبيل الاستصناع أيضاً (م) ٢٩٠ يلزم في الاستصناع وصف

## الكتاب الأول

( في البيع وينقسم الى مقدمة وسبعة ابواب )

### ( المقدمة )

( في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالبيع ) (م) ١٠١  
الايجاب اول كلام يصدر من احد العاقدين لاجل انشاء  
النصف وبه يوجب ويثبت النصف (م) ١٠٢ القبول ثاني  
كلام يصدر من احد العاقدين لاجل انشاء النصف وبه يتم  
العقد (م) ١٠٣ العقد التزام المتعاقدين وتعهدا امرا وهو  
عبارة عن ارتباط الايجاب بالقبول (م) ١٠٤ الانتفاء تعلق  
كل من الايجاب والقبول بالاخر على وجه مشروع يظهر اثره  
في متعلقها (م) ١٠٥ البيع مبادلة مال بمال ويكون منعقدا  
وغير منعقد (م) ١٠٦ البيع المنعقد هو البيع الذي يتعقد على  
الوجه المذكور وينقسم الى صحيح وفاسد ونافذ وموقوف (م) ١٠٧  
البيع الغير المنعقد هو البيع الباطل (م) ١٠٨ البيع الصحيح هو  
البيع المجازي وهو البيع المشروع ذاتا ووصفا (م) ١٠٩ البيع  
الفاسد هو المشروع اصلا لاوصفا يعني انه يكون صحيحا باعتبار  
ذاته فاسدا باعتبار بعض اوصافه الخارجة

(م) ١١٠ البيع الباطل ما لا يصح اصلا يعني انه لا يكون  
مشروعا اصلا (م) ١١١ البيع الموقوف بيع يتعلق به حق الغير  
كبيع الفضولي (م) ١١٢ الفضولي هو من ينصرف بحق الغير  
بدون اذن شرعي (م) ١١٣ البيع النافذ بيع لا يتعلق به حق  
الغير وهو ينقسم الى لازم وغير لازم (م) ١١٤ البيع اللازم هو  
البيع النافذ العاري عن الخيارات (م) ١١٥ البيع الغير اللازم  
هو البيع النافذ الذي فيه احد الخيارين (م) ١١٦ الخيار كون  
احد العاقدين مخيرا على ما سيجي في باب (م) ١١٧ البيع البات  
هو البيع القطعي (م) ١١٨ بيع الوفاء هو البيع بشرط ان المشتري  
مضى رد الثمن يرد البائع اليه المبيع وهو في حكم البيع المجازي  
بالنظر الى انتفاع المشتري به وفي حكم البيع الفاسد بالنظر الى  
كون كل من الطرفين مقتدرا على التمسك وفي حكم الرهن  
بالنظر الى ان المشتري لا يقدر على بيعه الى الغير (م) ١١٩  
بيع الاستغلال هو بيع المال وفاء على ان يسأله البائع (م) ١٢٠  
البيع باعتبار المبيع ينقسم الى اربعة اقسام القسم الاول بيع المال  
بالثمن وبما ان هذا القسم اشهر البيوع يسمى بالبيع — القسم الثاني  
هو الصرف والقسم الثالث بيع المقايضة والقسم الرابع السلم  
(م) ١٢١ الصرف بيع النقد بالنقد (م) ١٢٢ بيع المقايضة بيع  
العين بالعين اي مبادلة مال بمال غير النقدين (م) ١٢٣ السلم بيع  
مؤجل بمؤجل (م) ١٢٤ الاستصناع عقد مقابلة مع اهل الصناعة  
على ان يعمل شيئا فالعامل صانع والمشتري مستصنع والشيء مصنوع  
(م) ١٢٥ الملك ما ملكه الانسان سوا كان اعيانا او منافع  
(م) ١٢٦ المال هو ما يميل اليه طبع الانسان ويمكن ادخاره الى  
وقت الحاجة متوقفا كان او غير متوقف (م) ١٢٧ المال المتقوم  
يستعمل في معنيين الاول بمعنى ما يباح الانتفاع به والثاني  
بمعنى المال المهرز فالسلم في البحر غير متقوم واذا اصطيد صار  
متقوما بالاحراز (م) ١٢٨ المتقول هو الشيء الذي يمكن نقله  
من محل الى اخر فيشمل النقود والعروض والمحيطات

والمكيلات والموزونات (م) ١٢٩ غير المتقول ما لا يمكن نقله  
من محل الى اخر كاللور والاراضي ما يسمى بالعقار (م) ١٣٠  
النقود جمع نقد وهو عبارة عن الذهب والفضة (م) ١٣١ العروض  
جمع عرض بالتعريف وهي ما عدا النقود والمحيطات والمكيلات  
والموزونات كالمناع والفاش (م) ١٣٢ المقدرات ما تتعين  
مقاديرها بالكيل او الوزن او العدد او الذراع وهي شاملة  
للكيلات والموزونات والعدديات والمذروعات (م) ١٣٣  
الكلي والمكيل هو ما يكال (م) ١٣٤ الوزني والموزون هو ما  
يوزن (م) ١٣٥ العددي والمعدود هو ما يعد (م) ١٣٦ الزرع  
والمزروع هو ما يقاس بالذراع (م) ١٣٧ المحدود هو العقار  
الذي يمكن تعيين حدوده واطرافه (م) ١٣٨ المشاع ما يحتوي  
على حصص شائعة (م) ١٣٩ المحصة الشائعة هي السهم الساري  
الى كل جزء من اجزاء المال المشترك (م) ١٤٠ الجنس ما  
لا يكون بين افرادة تفاوت فاحش بالنسبة الى الغرض منه  
(م) ١٤١ الخراف والمجازفة بيع مجموع بلا تقدير (م) ١٤٢  
حق المرور هو حق المشي في ملك الغير (م) ١٤٣ حق الشرب  
هو نصيب معين معلوم من النهر (م) ١٤٤ حق المسيل حق  
جريان الماء والسيل والتوكاف من دار الى الخارج (م) ١٤٥  
الخلي ما يوجد مثله في السوق بدون تفاوت يعتد به (م) ١٤٦  
القي ما لا يوجد له مثل في السوق او يوجد لكن مع  
التفاوت المعتد به في القيمة (م) ١٤٧ العدديات المتفاوتة  
المعدودات هي التي لا يكون بين افرادها واحداها تفاوت في  
القيمة فجميعها من المثليات (م) ١٤٨ العدديات المتفاوتة  
المعدودات هي التي يكون بين افرادها واحداها تفاوت في  
القيمة فجميعها قيميات (م) ١٤٩ البيع بعني ماهيته عبارة عن  
مبادلة مال بمال ويطلق على الايجاب والقبول ايضا لدلالتهما  
على المبادلة (م) ١٥٠ محل البيع هو المبيع (م) ١٥١ المبيع ما  
يباع وهو العين التي تتعين في البيع وهو المقصود الاصلي من  
البيع لان الانتفاع انما يكون بالاعيان والاثمان وسيلة للمبادلة  
(م) ١٥٢ الثمن ما يكون بدلا للمبيع ويتعلق بالذمة (م) ١٥٣  
التمن المسمى هو الثمن الذي يسميه ويعينه العاقدان وقت  
البيع بالتراضي سواء كان مطابقا لقيمته الحقيقية او ناقصا  
عنها او زائدا عليها (م) ١٥٤ القيمة هي الثمن الحقيقي للشيء  
(م) ١٥٥ الثمن الشيء الذي يباع بالثمن (م) ١٥٦ التأجيل  
تعليق الدين وتأخيرها الى وقت معين (م) ١٥٧ التسيط  
تأجيل اداء الدين مفرقا الى اوقات متعددة معينة  
(م) ١٥٨ الدين ما يثبت في الذمة كقيد من الدرام في ذمة  
رجل ومقدار منها ليس بمحاضر والمقدار المعين من الدرام او من  
صبرة المحنطة الحاضرين قبل الافتراض فكلها من قبيل الدين  
(م) ١٥٩ العين الشيء المعين الشخص كبيت وحصان وكريمي  
وصبرة حنطة وصبرة درام حاضرين فكلها من الاعيان (م) ١٦٠  
البائع هو من يبيع (م) ١٦١ المشتري هو من يشتري (م) ١٦٢  
المتبايعان هما البائع والمشتري ويسميان عاقدين ايضا (م) ١٦٣  
الافالة رفع عقد البيع وازالته (م) ١٦٤ التغير توصيف المبيع  
للمشتري بغير صفته الحقيقية (م) ١٦٥ العين الفاحش غبن على  
قدر نصف العشر في العروض والعشر في المحيطات والخمس

ملحوظات

في الغار او زيادة (م) ١٦٦ القدم هو الذي لا يوجد من يعرف اوله

### ❖ الباب الاول ❖

( في بيان امثاله المتعلقة بعقد البيع وفيه خمسة فصول )

#### ( الفصل الاول — فيما يتعلق بركن البيع )

(م) ١٦٧ البيع يتعقد بايجاب وقبول (م) ١٦٨ الايجاب والقبول في البيع عبارة عن كل لفظين مستعملين لانشاء البيع في عرف البلدة (م) ١٦٩ الايجاب والقبول يكونان بصيغة الماضي كبعث واشتريت واي لفظ من هذين ذكر اولاً فهو ايجاب والثاني قبول فلو قال البائع بعث ثم قال المشتري اشتريت او قال المشتري اولاً اشتريت ثم قال البائع بعث انعقد البيع ويكون لفظ بعث في الاولى ايجاباً واشتريت قبولاً وفي الثانية بالعكس ويتعقد البيع ايضا بكل لفظ بني عن انشاء التمليك والتملك كقول البائع اعطيت او ملكك وقول المشتري اخذت او تملكك او رضىت وامثال ذلك (م) ١٧٠ يتعقد البيع بصيغة المضارع ايضا اذا اريد بها الحال كايع واشترى واذا اريد بها الاستقبال لا يتعقد (م) ١٧١ صيغة الاستقبال التي هي بمعنى الوعد المجرد مثل سايح وساشترى لا يتعقد بها البيع (م) ١٧٢ لا يتعقد البيع بصيغة الامرايضاً كيج واشترى الا اذا دلت بطريق الانقضاء على الحال فحينئذ يتعقد بها البيع فلو قال المشتري بعني هذا الشيء بكذا من الدرهم وقال البائع بعنك لا يتعقد البيع اما لو قال البائع للمشتري خذ هذا المال بكذا من الدرهم وقال المشتري اخذته او قال المشتري اولاً اخذت هذا الشيء بكذا غرضاً وقال البائع خذه او قال الله يبارك لك وامثاله انعقد البيع فان قوله خذه والله يبارك معنا معنى ها انا بعث فخذ (م) ١٧٣ كما يكون الايجاب والقبول بالمشافهة يكون بالمكاتبة ايضا (م) ١٧٤ يتعقد البيع بالاشارة المعروفة للآخرين (م) ١٧٥ حيث ان المقصد الاضلي من الايجاب والقبول هو تراخي الطرفين فيتعقد البيع بالمبادلة الفعلية الدالة على التراضي ويسمى هذا بيع التعاطي مثال ذلك ان يعطي المشتري للخيار مقدارا من الدرهم فيعطيه الخيار بمقدار من الخبز بدون تلفظ بايجاب وقبول وان يعطي المشتري الثمن للبائع ويأخذ السلعة ويسكت البائع وكذا لو جاء رجل الى بائع المحنطة ودفع له خمسة دنانير وقال بكم تباع المد من هذه المحنطة فقال بدينار فسكت المشتري ثم طلب منه المحنطة فقال له البائع اعطيك اياها غداً يتعقد البيع ايضا وان لم يجري بينهما الايجاب والقبول وفي هذه الصورة لو ترقى سعر المد المحنطة في الغد الى دينار ونصف يجبر البائع على اعطاء المحنطة بسعر المد بدينار وكذا بالعكس لو رخصت المحنطة وتدنّت فياها فالمشتري مجبور على قبولها بالثمن الاول وكذا لو قال المشتري للفساب اقطع لي بخمسة قروش محما من هذا الجانب من هذه الشاة فقطع الفسبب اللحم ووزنه واعطاه اياه انعقد البيع وليس للمشتري الامتناع من قبوله واخذه (م) ١٧٦ اذا تكرر عقد البيع بتبدل الثمن او تزينا او تنقيصه يعتبر العقد الثاني فلو تابع رجلا مالا معلوماً بمائة قرش ثم بعد انعقاد البيع تباعا ذلك المال بدينار او بمائة وعشرة او بتسعين قرشاً يعتبر العقد الثاني

### ( الفصل الثاني )

#### ( في بيان لزوم موافقة القبول للايجاب )

(م) ١٧٧ اذا اوجب احد العاقدين بيع شيء بشئ يلزم لصحة العقد قبول العاقد الآخر على الوجه المطابق للايجاب وليس له تبعض الثمن او المثمن وتفريقها فلو قال البائع للمشتري بعنك هذا الثوب بمائة قرش مثلاً فاذا قبل المشتري البيع على الوجه المشروح اخذ الثوب بجميعه مائة قرش وليس له ان يقبل جميعه او نصفه بخمسين قرشاً وكذا لو قال له بعنك هذين الفرسين بثلاثة آلاف قرش وقبل المشتري يأخذ الفرسين بالثلاثة آلاف وليس له ان يأخذ احدهما بالف وخمسة مائة (م) ١٧٨ تكفي موافقة القبول للايجاب ضمناً فلو قال البائع للمشتري بعنك هذا المال بالف قرش وقال المشتري اشترته منك بالف وخمسة مائة قرش انعقد البيع على الالف الا انه لو قبل البائع هذه الزيادة في المجلس يلزم على المشتري حينئذ ان يعطيه الخمسة مائة قرش التي زادها ايضا وكذا لو قال المشتري للبائع اشتريت منك هذا المال بالف قرش فقال البائع بعته منك بثماني مائة قرش يتعقد البيع ويلزم تنزيل المائتين من الالف (م) ١٧٩ اذا اوجب احد المتبايعين في اشياء متعددة بصيغة واحدة سواء عين لكل منها ثمناً على حدة ام لا فلا يخفى ان يقبل ويأخذ جميع المبيع بكل الثمن وليس له ان يقبل ويأخذ ماشاء منها بالثمن الذي عين له بتفريق الصنفه مثلاً او قال البائع بعث هذين الفرسين بثلاثة آلاف قرش هذا بالف وهذا بالدين او قال كل واحد منها بالف وخمسة مائة قرش فللمشتري ان يأخذ الفرسين بثلاثة آلاف قرش وليس له اخذ احدهما بالثمن الذي عين له وكذا لو قال البائع بعث هذه الاثواب الثلاثة كل واحد بمائة قرش وقال المشتري قبلت احدها بمائة قرش او كليهما بمائتي قرش لا يتعقد البيع (م) ١٨٠ لو ذكر احد المتبايعين اشياء متعددة وبين لكل واحد ثمناً على حدة وجعل لكل على الانفراد ايجاباً وقبل الاخر بعضها بالثمن المسمى له انعقد البيع فيما قبله فقط مثلاً لو ذكر البائع اشياء متعددة وبين لكل منها ثمناً معيناً على حدة وكرر لفظ الايجاب لكل واحد منها على الانفراد كان يقول بعث هذا بالف وبعت هذا بالدين فالمشتري حينئذ ان يقبل ويأخذ ايهما شاء بالثمن الذي عين له

#### ( الفصل الثالث — في حق مجلس البيع )

(م) ١٨١ مجلس البيع هو الاجتماع الواقع لعقد البيع (م) ١٨٢ المتبايعان بالخيار بعد الايجاب الى اخر المجلس مثلاً لو اوجب احد المتبايعين البيع في مجلس البيع بان قال بعث هذا المال واشتريت ولم يقل الاخر على الفور اشتريت او بعث بل قال ذلك مترخياً قبل انتهاء المجلس يتعقد البيع وان طال تلك المدة (م) ١٨٣ لو صدر من احد العاقدين بعد الايجاب وقبل القبول قول او فعل يدل على الاعراض بطل الايجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعد ذلك مثلاً لو قال احد المتبايعين بعث واشتريت واشتغل الاخر قبل القبول بامر اخر او بكلام اجنبى لا تعلق له بعقد البيع بطل الايجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعته ولو

## ملحوظات

يكون المبيع مقدور التسليم (م) ١٩٩ يلزم ان يكون المبيع مالا متقوماً (م) ٢٠٠ يلزم ان يكون المبيع معلوماً عند المشتري (م) ٢٠١ يصير المبيع معلوماً ببيان احواله وصفاته التي يميزه عن غيره مثلاً لو باعه كذا مداً من الحنطة المحورانية او باعه ارضاً مع بيان حدودها صار المبيع معلوماً وصح البيع (م) ٢٠٢ اذا كان المبيع حاضراً في مجلس البيع تكفي الاشارة الى عينه مثلاً لو قال البائع للمشتري بعثك هذا الحيوان وقال المشتري اشترته وهو يراه صح البيع (م) ٢٠٣ يكفي كون المبيع معلوماً عند المشتري فلا حاجة لوصفه وتعيينه بوجه اخر (م) ٢٠٤ المبيع يتعين بتعيينه في العقد مثلاً لو قال البائع بعثك هذه السلعة و اشار الى سلعة موجودة في المجلس وقبل المشتري لزم على البائع تسليم تلك السلعة بعينها وليس له ان يعطي سلعة غيرها من جنسها

## ( الفصل الثاني - فيما يجوز بيعه وما لا يجوز )

(م) ٢٠٥ بيع المعلوم باطل فيبطل بيع ثمرة لم تبرز اصلاً (م) ٢٠٦ الثمرة التي برزت جميعها يصح بيعها وهي على شجرها سواء كانت صالحة للاكل ام لا (م) ٢٠٧ ما تتلاحق افراده يعني ان مالا يبرز دفعة واحدة بل شيئاً بعد شيء كالفلوكه والازهار والورق والمخضرات اذا كان برز بعضها يصح بيع ما سببرز مع ما برز تبعاً له بصفة واحدة (م) ٢٠٨ اذا باع شيئاً وبين جنسه فظهر المبيع من غير ذلك الجنس بطل البيع فلو باع زجاجاً على انه الماس بطل البيع (م) ٢٠٩ بيع ما هو غير مقدور التسليم باطل كبيع سفينة غرقت لا يمكن اخراجها من البحر او حيوان ناد لا يمكن مسكه وتسليمه (م) ٢١٠ بيع مالا بعد مالا بين الناس والشراء به باطل مثلاً لو باع جيفة او ادمياً حراً او اشترى بها مالا فالببيع والشراء باطلان (م) ٢١١ بيع غير المنقوم من المال باطل (م) ٢١٢ الشراء بتغير المنقوم من المال فاسد (م) ٢١٣ بيع المجهول فاسد فلو قال البائع للمشتري بعثك جميع الاشياء التي في ملكي وقال المشتري اشتريتها وهو لا يعرف تلك الاشياء فالببيع فاسد (م) ٢١٤ بيع حصة شائعة معلومة كالثلث والنصف والعشر من عقار مملوك قبل الافراز صحيح (م) ٢١٥ بيع الحصة المعلومة الشائعة بدون اذن الشريك (م) ٢١٦ يصح بيع حق المرور وحق الشرب والمسيل تبعاً للارض والماء تبعاً لقنونه

## ( الفصل الثالث )

## في بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع المبيع

(م) ٢١٧ كما يصح بيع المكيلات والموزونات والعديدات والمذروعات كيلاً ووزناً وعدداً وذرعاً يصح بيعها جزافاً ايضاً مثلاً لو باع صبرة حنطة او كوم تبن او آجروا حمل قماش جزافاً صح البيع (م) ٢١٨ لو باع حنطة على ان يكيلها بكيل معين او يزنها بوزن معين صح البيع وان لم يعلم مقدار الكيل وثقل الحجر (م) ٢١٩ كل ما جاز بيعه منفرداً جاز استثنائه

قبل انفضاض المجلس (م) ١٨٤ لو رجع احد المتبايعين عن البيع عدلاً لا يجاب وقيل القبول بطل الايجاب فلو قبل الاخر بعد ذلك في المجلس لا ينعقد البيع مثلاً لو قال البائع بعث هذا النخاع يكنا وقيل ان بقول المشتري قبلت رجع البائع ثم قبل المشتري بعد ذلك لا ينعقد البيع (م) ١٨٥ تكرار الايجاب قبل القبول يبطل الاول ويعتبر فيه الايجاب الثاني فلو قال البائع للمشتري بعثك هذا الشيء بمائة قرش ثم بعد هذا الايجاب قبل ان يقول المشتري قبلت رجع فقال بعثك اياه بمائة وعشرين قرشاً وقبل المشتري بلغوا الايجاب الاول ولا ينعقد البيع على مائة وعشرين قرشاً

## ( الفصل الرابع - في حق البيع بالشرط )

(م) ١٨٦ البيع بشرط يقتضيه العقد صحيح والشرط معتبر مثلاً لو باع بشرط ان يحبس المبيع الى ان يقضى الثمن فهذا الشرط لا يضر في البيع بل هو بيان لمقتضى العقد (م) ١٨٧ البيع بشرط يؤيد العقد صحيح والشرط ايضاً معتبر مثلاً لو باع بشرط ان يرهن المشتري عند البائع شيئاً معلوماً او ان يكفل له بالثمن هذا الرجل صح البيع ويكون الشرط معتبراً حتى انه اذا لم يف المشتري بالشرط فللبائع فسخ العقد لان هذا الشرط مؤيد للتسليم الذي هو مقتضى العقد (م) ١٨٨ البيع بشرط متعارف يعني الشرط المرعي في عرف البلدة صحيح والشرط معتبر مثلاً لو باع الفرو على ان يحيط بها الظهارة او الفلفل على ان يسمره في الباب او الثوب على ان يرقعه يصح البيع ويلزم على البائع الوفاء بهذه الشروط (م) ١٨٩ البيع بشرط ليس فيه نفع لاحد العاقدين يصح والشرط لغو مثلاً بيع المحبوس على ان لا يبيعه المشتري لآخر او على شرط ان يرسله في المرعى صحيح والشرط لغو

## ( الفصل الخامس - في اقالة البيع )

(م) ١٩٠ للعاقدين ان يتقابلا البيع برضاها بعد انعقاده (م) ١٩١ الاقالة كالبيع تكون بالايجاب والقبول مثلاً لو قال احد العاقدين اقلت البيع او فسخته وقال الاخر قبلت او قال احدهما للاخر اقلني البيع فقال الاخر قد فعلت صححت الاقالة وينسخ البيع (م) ١٩٢ الاقالة بالتعاطي القائم مقام الايجاب والقبول صحيحة (م) ١٩٣ يلزم اتحاد المجلس في الاقالة كالبيع يعني انه يلزم ان يوجد القبول في مجلس الايجاب واما اذا قال احد العاقدين اقلت البيع وقيل ان يقبل الاخر انفض المجلس او صدر من احدهما فعل او قول يدل على الاعراض ثم قبل الاخر لا يعتبر قبوله ولا يفيد شيئاً حيث قد (م) ١٩٤ يلزم ان يكون المبيع قائماً وموجوداً في يد المشتري وقت الاقالة فلو كان المبيع قد تلف لانسخ الاقالة (م) ١٩٥ لو كان بعض المبيع قد تلف صححت الاقالة في الباقي مثلاً لو باع ارضه التي ملكها مع الزرع وبعد ان حصد المشتري الزرع تقابلا البيع صححت الاقالة في حق الارض بقدر حصتها من الثمن المسمى (م) ١٩٦ هلاك الثمن اي تلفه لا يكون مانعاً من صحة الاقالة

## \* الباب الثاني \*

( في بيان المسائل المتعلقة بالمبيع وينقسم الى اربعة فصول )

## ( الفصل الاول - في حق شروط المبيع ووصافه )

(م) ١٩٧ يلزم ان يكون المبيع موجوداً (م) ١٩٨ يلزم ان

من المبيع مثلاً لوباع ثمرة شجرة واستثنى منها كذا رطلاً على أنه له صح البيع (م) ٢٢٠ بيع المعدودات صفقة واحدة مع بيان ثمن كل فرد وقسم منها صحيح مثلاً لوباع صبرة حنطة أو وسق سفينة من حطب أو قطع غنم أو قطعة من جوخ على أن كل كيل من الحنطة أو قطار من الحطب أو رأس من الغنم أو ذراع من الجوخ بكذا صح البيع (م) ٢٢١ كما يصح بيع العتار المحدود بالذراع والجريب يصح بيعه بتعيين حدوده أيضاً (م) ٢٢٢ إنما يعتبر القدر الذي يقع عليه عقد البيع لا غيره (م) ٢٢٣ الكيلات والمعدديات المتقاربة والموزونات التي ليس في تبعضها ضرر إذا بيع منها جملة مع بيان قدرها صح البيع سواء سمي ثمنها فقط أو بين وفصل لكل كيل أو فرد أو رطل منها ثمن على حدة إلا أنه إذا وجد عند التسليم تاماً لزم البيع وإذا ظهر ناقصاً كان المشتري مخيراً أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ المقدار الموجود بحصته من الثمن وإذا ظهر زائداً فالزيادة للبائع مثلاً لو باع صبرة حنطة على أنها خمسون كيلة أو على أنها خمسون كيلة كل كيلة منها عشرة غروش بخمسمائة قرش وإذا ظهرت وقت التسليم خمسين كيلة لزم البيع وإن ظهرت خمسة وأربعين كيلة فالمشتري مخير أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ الخمسة وأربعين كيلة بأربع مائة وخمسين قرشاً وإن ظهرت خمسة وخمسين كيلة فالخمس كيلات الزائدة للبائع وكذا لوباع سبط يبيض على أنه مائة بيضة أو على أنه مائة بيضة كل بيضة بنصف قرش بخمسين قرشاً فإن ظهرت عند التسليم تسعين بيضة فالمشتري مخير أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ تسعين بيضة بخمسة وأربعين قرشاً وإذا ظهرت مائة وعشر بيضات فالعشرة الزائدة للبائع وكذلك لوباع زق سمين على أنه مائة رطل يكون الحكم على الوجه المشروح (م) ٢٢٤ لوباع مجموعاً من الموزونات التي في تبعضها ضرر وبين قدره وذكر ثمن مجموعها فقط وحين وزنه وتسليمه ظهر ناقصاً عن القدر الذي بينه فالمشتري مخير أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن المسمى وإن ظهر زائداً عن القدر الذي بينه

فالزيادة للمشتري ولا خيار للبائع مثلاً لوباع فص الماس على أنه خمسة قراريط بعشرين ألف قرش فإذا ظهر أربعة قراريط ونصفاً كان المشتري مخيراً أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ الف بعشرين ألف قرش وإذا ظهر خمسة قراريط ونصفاً أخذ المشتري بعشرين ألف قرش ولا خيار للبائع في هذه الصورة (م) ٢٢٥ إذا بيع مجموع من الموزونات التي في تبعضها ضرر مع بيان مقداره وبيان أثمان أقسامه وأجزائه وتفصيلها فإذا ظهر وقت التسليم زائداً أو ناقصاً عن القدر الذي بينه فالمشتري مخير أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ ذلك المجموع بحساب الثمن الذي بينه وفصله لأجزائه وأقسامه مثلاً لو باع من النحاس على أنه خمسة أرطال كل رطل بأربعين قرشاً فظهر المنقل أربعة أرطال ونصفاً أو خمسة أرطال ونصفاً فالمشتري مخير في الصورتين أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ المنقل بمائة وثمانين قرشاً إن كان أربعة أرطال ونصفاً وبمائتين وعشرين قرشاً إن كان خمسة أرطال ونصفاً (م) ٢٢٦ إذا بيع مجموع من المذروعات سواء كان من الأراضي أو من الامتعة والأشياء السائرة وبين مقداره وجملة ثمنه فقط أو فصل أثمان ذرعاته ففي هاتين الصورتين يجري الحكم على مقتضى حكم الموزونات التي في تبعضها ضرر وأما الامتعة والأشياء التي ليس في تبعضها ضرر كالجوخ والكرباس فالحكم فيها كالحكم في الكيلات مثلاً لو بيعت عرصة على أنها مائة ذراع بالف قرش فظهر أنها خمسة وتسعون ذراعاً فالمشتري مخير أن شاء تركها وإن شاء أخذ تلك العرصة بالف قرش وإذا ظهرت زيادة أخذها المشتري أيضاً بالف قرش فقط وكذا لو بيع ثوب قماش على أنه يكفي قباء وأنه ثمانية أذرع بأربع مائة قرش فظهر سبعة أذرع خير المشتري أن شاء تركه وإن شاء أخذ ذلك الثوب بأربع مائة قرش وإن ظهر تسعة أذرع أخذ المشتري بتمامه بأربع مائة قرش أيضاً كذلك لو بيعت عرصة على أنها مائة ذراع كل ذراع بعشرة قروش فظهرت خمسة وتسعين ذراعاً أو مائة وخمسة أذرع خير المشتري أن شاء تركها وإن شاء أخذها إذا كانت خمسة وتسعين ذراعاً

## ملحوظات

زيتون تدخل اشجار الزيتون من غير ذكر لان المطبخ والكيلار من مشتلات الدار وحديقة الزيتون تطلق على ارض تحتوي على اشجار الزيتون فلا يقال لارض خالية حديقة زيتون (م) ٢٢١ ما كان في حكم جزء من المبيع اي ما لا يقبل الانفكاك عن المبيع نظراً الى غرض الاشتراء بدخل في البيع بدون ذكر مثلاً اذا بيع قفل دخل مفتاحه واذا اشترت بقرة حلب لاجل اللبن بدخل فلوها الرضيع في البيع بدون ذكر (م) ٢٢٢ توابع المبيع المتصلة المستقرة تدخل في البيع تبعاً بدون ذكر مثلاً اذا بيعت دار دخل في البيع الاقفال المسكرة والدواليب اي الخزن المستقرة والدخول المسكرة المعدة لوضع فرش والبستان الذي هو داخل حدود الدار والطرق الموصلة الى الطريق العام او الداخلة التي لا تنفذ وفي بيع العرصة تدخل الاشجار المغروسة على ان تستقر لان جميع المذكورات لا تفصل عن المبيع فتدخل في البيع بدون ذكر ولا تصريح (م) ٢٢٣ ما لا يكون من مشتلات المبيع ولا هو من توابعه المتصلة المستقرة او لم يكن في حكم جزء من المبيع او لم تجر العادة والعرف ببيعه معه لا يدخل في البيع ما لم يذكر وقت البيع اما ما جرت عادة البلدة والعرف ببيعه تبعاً للمبيع فيدخل في البيع من غير ذكر مثلاً الاشياء الغير المستقرة التي توضع لان تستعمل وتنقل من محل الى آخر كالصندوق والكرسي والتخت المنفصلات لا تدخل في بيع الدار بلا ذكر وكذا احواض الليمون والازهار المنفصلة والاشجار الصغيرة المغروسة على ان تنقل لمحل آخر وهي المسماة في عرفنا بالنصب لا تدخل في بيع البساتين بدون ذكر كما لا يدخل الزرع في بيع الاراضي والثمر في بيع الاشجار ما لم تذكر صريحاً حين البيع لكن لجام دابة الركوب وخطام البعير ومثال ذلك فيما كان العرف والعادة فيها ان تباع تبعاً فهذه تدخل في البيع بدون ذكر (م) ٢٢٤ ما دخل في البيع تبعاً لاحصة له من الثمن مثلاً لو سرق خطام البعير المتباع قبل القبض لا يلزم في مقابلته تنزيل شيء من الثمن المسمى (م) ٢٢٥ الاشياء التي تشملها الالفاظ العمومية التي تزداد في صيغة العقد وقت البيع تدخل في البيع مثلاً

بتسعاية وخمسين واذا كانت مائة وخمسة اذرع بالف وخمسين قرشاً وكذا اذا بيع ثوب قماش على انه يكفي لعمل قباء وانه ثمانية اذرع كل ذراع بمخمين قرشاً فاذا ظهر تسعة اذرع او سبعة اذرع كان المشتري مخيراً ان شاء ترك الثوب وان شاء اخذه اذا كان تسعة اذرع باربعين وخمسين وان كان سبعة اذرع بثلاثمائة وخمسين قرشاً واما لو بيع ثوب جوخ على انه مائة وخمسون ذراعاً بسبعة الاف وخمسمائة قرش او ان كل ذراع منه بمخمين قرشاً فاذا ظهر مائة واربعين ذراعاً خير المشتري ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذ المائة واربعين ذراعاً بسبعة الاف قرش فقط واذا ظهر زائداً عن المائة وخمسين ذراعاً كانت الزيادة للبائع (م) ٢٢٧ اذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقدار ثمن ذلك المجموع فقط فان ظهر عند التسليم تاماً صح البيع ولزم وان ظهر ناقصاً او زائداً كان البيع في الصورتين فاسداً مثلاً اذا بيع قطع غنم على انه خمسون رأساً بالف وتسعين قرشاً فاذا ظهر عند التسليم خمسة واربعون رأساً او خمسة وخمسين فالبيع فاسد (م) ٢٢٨ اذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقداره واثمان أحاده وافراده فاذا ظهر عند التسليم تاماً لزم البيع واذا ظهر ناقصاً كان المشتري مخيراً ان شاء ترك وان شاء اخذ ذلك القدر بمحضته من الثمن المسمى واذا ظهر زائداً كان البيع فاسداً مثلاً لو بيع قطع غنم على انه خمسون شاة كل شاة بمخمين قرشاً فاذا ظهر ذلك القطيع خمسة واربعين شاة خير المشتري ان شاء ترك وان شاء اخذ الخمسة واربعين شاة بالفين ومائتين وخمسين قرشاً واذا ظهر خمسة وخمسين رأساً كان البيع فاسداً (م) ٢٢٩ في الصور التي يخير فيها المشتري من المواد السابقة اذا قبض المشتري المبيع مع علمه انه ناقص لا يخير في الفسخ بعد القبض (الفصل الرابع - في بيان ما يدخل في البيع بدون ذكر صريح وما لا يدخل)

(م) ٢٣٠ كل ما جرى عرف البلدة على انه من مشتلات المبيع يدخل في البيع من غير ذكر مثلاً في بيع الدار يدخل المطبخ والكيلار وفي بيع حديقة

لوقال البائع بعثك هذه الدار بجميع حقوقها دخل في البيع حق المرور وحق الشرب وحق المسيل (م) ٢٢٦ الزيادة الحاصلة في المبيع بعد العقد وقبل القبض كالثمرة واشباهاها هي للمشتري مثلاً اذا بيع بستان ثم قبل القبض حصل فيه زيادة كالثمر والخضروات تكون تلك الزيادة للمشتري وكذا لو ولدت الدابة المبيعة قبل القبض كان الولد للمشتري

بيع - منشور صادر في ١٥ ديسمبر سنة ٨٤

انه بالنسبة للصعوبات التي صادفتها بعض المديريات في تحصيل ائمان الحيوانات المتخلفة عن العصاة المباعة بمعرفتها المواعيد ولاجل المحافظة على حقوق المبري قد تقرر ان كافة المبيوعات التي يصير اجراؤها في المستقبل من حيوانات او اداوات او اصناف من اي نوع كان لا تكون الا بالتقيد وروساء المصالح هم مسئولون رأساً في مراعاة الاجراء على هذه الصورة ويجب عليهم ان يطلبوا من المالية التصريح عن كل ما يلزم بيعه بمواعيد قبل السماح به

بيع العقار اختيارياً - في بيع العقار اختيارياً وفي بيعه بطريق المزاد لعدم امكان قسمته بغير ضرر (م) ٦٢٠ يجوز لكل صاحب عقار ان يبيعه بالمحكمة بالاوجه المعتادة بمقتضى قائمة شروط وروابط البيع تودع مقدماً بقلم كتاب المحكمة ويجوز له ايضاً ان يعين اثنين للزيادة عليه ويسوغ اعلان قائمة الشروط لارباب الديون المسجلة (م) ٦٢١ يجوز لكل شريك في عقار مشاع ان يطلب قسمته ولا يصح الاتفاق على خلاف ذلك الا ممن يكون اهلاً للتصرف لمدة لا تزيد على خمس سنوات بالاكثير (م) ٦٢٢ اذا لم يحصل نزاع في القسمة فيكون العمل بمقتضى المدون في المادة ٦٢٠ واما اذا حصل نزاع فيرفع طلب القسمة الى المحكمة الابتدائية بالاوجه المقررة فيما يتعلق بالطلبات المعتادة (م) ٦٢٣ اذا طلب احد الشركاء في العقار المشاع قسمته وظهر للمحكمة قبوله للقسمة فتعين اهل خبرة لفرز الحصص وتقدير ما يلزم من التعديل بين الشركاء لاستيفاء كل منهم حقه ويجوز ان يكون تعيين اهل الخبرة للنظر في قبول العقار للقسمة من عدمه (م) ٦٢٤ اذا حصلت منازعات

في فرز الحصص وتعيينها فيفصل فيها القاضي المعين للبيوع ويقع بين الشركاء بعد الفصل في تلك المنازعات كما يقرع بينهم في حالة عدم المنازعة (م) ٦٢٥ اذا كان من ضمن الشركاء قاصر تحكم المحكمة في المنازعات (م) ٦٢٦ اذا لم تمكن قسمة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقررة لبيع العقار اختياراً ويكون البيع بناء على طلب مرید القسمة (م) ٦٢٧ في حالة بيع العقار اختياراً بالمحكمة او خارجها لا تقبل الزيادة بعشر اثنى الراسي به المزاد الا ممن يرغبها من ارباب الديون المسجلة او من الدائنين بسند واجب التنفيذ فاذا كان البيع خارج المحكمة او بها لكن بغير اعلان قائمة شروط البيع لارباب الديون المسجلة تقبل تلك الزيادة في ميعاد شهرين بعد النشر بالبيع في صحيفة الجهة الكائن بها العقار والاعلان به لارباب الديون المسجلة مع بيان اثنى الاصلي ويكون كل من النشر والاعلان بناء على طلب الراسي عليه المزاد

بيع - (قانون مدني) (في احكام البيع)

(م) ٢٢٥ - البيع عقد يلتزم به احد المتعاقدين نقل ملكية شيء الاخر في مقابلة التزام ذلك الاخر بدفع ثمنه المتفق عليه بينهما (م) ٢٢٦ لا يتم البيع الا اذا كان برضاء المتعاقدين احدهما بالبيع والاخر بالشراء وباتفاقهما على المبيع وثنه (م) ٢٢٧ يجوز ان يكون البيع بالكتابة او بالمشافهة انما في حالة الانكار تتبع القواعد المقررة في القانون بشأن الاثبات (م) ٢٢٨ يجوز ان يكون البيع بنا او مؤجل تسليم المبيع او اثنى اوها ما او مقيداً بشرط - او لشرط اما ان يكون موقفاً لايجاد البيع او فاسخاً له (م) ٢٢٩ يجوز ان يكون البيع جزافاً او بالكيل او بالقياس او على شرط التجربة (م) ٢٤٠ اذا كان البيع جزافاً فيعتبر تاماً ولو لم يحصل وزن ولا عدد ولا كيل ولا مقياس (م) ٢٤١ اما اذا كان البيع ليس جزافاً بل كان بالوزن او بالعدد او بالكيل او بالمقياس فلا يعتبر البيع تاماً بمعنى ان المبيع يبقى في ضمان البائع الى ان يوزن او يكال او يعد او يقاس (م) ٢٤٢ البيع على شرط التجربة يعتبر موقفاً على تمام الشرط (م) ٢٤٣ رسوم



## ملحوظات

وعقد البيع ومصاريفه على المشتري (م) ٢٤٤ يجوز ان يكون المبيع شيئين او اكثر تحت خيار البائع او المشتري (م) ٢٤٥ اذا لم يذكر في عقد البيع شرط له ولا ميعاد لدفع الثمن فيعتبر البيع بتا بلا شرط واثنان حالا الا اذا كان عرف البلد او عرف التجارة يقضي بشروط ضمنية واجل للثمن ولو لم يذكر ذلك في العقد بيع - (في المتعاقدين) (م) ٢٤٦ يجب ان يكون كل من البائع والمشتري متصفا بالاهلية الشرعية للتعامل (م) ٢٤٧ يجب ان يكون البائع متصفا بالاهلية الشرعية للتصرف في المبيع (م) ٢٤٨ يجب ان يكون رضا المتعاقدين صحيحا مجردا عن الاكراه (م) ٢٤٩ يجب ان يكون المشتري عالما بالمبيع علما كافيا اما بنفسه او بمن وكله عنه في معاينته (م) ٢٥٠ اذا لم يشاهد المشتري جزافا الا بعض المبيع وتبين انه لوراء كله لا تمتنع عن شرائه فليس له الا ان يحصل على الحكم بفسخ البيع بدون ان يجوز له طلب تقسيم المبيع او تنقيص ثمنه ويسقط حقه في طلب افسخ اذا تصرف في الشيء المبيع باي طريق كان (م) ٢٥١ اذا ذكر في عقد البيع ان المشتري عالم بالمبيع سقط حقه في طلب ابطال البيع بدعوى عدم علمه بالمبيع الا اذا ثبت تدليس البائع عليه (م) ٢٥٢ بيع الاشياء التي لم يعاينها المشتري ولا وكيله في المعاينة لا يكون صحيحا الا اذا كان عقد البيع مشتملا على بيان المبيع ووصافه الاصلية بحيث يمكنه الكشف عليه وتحقيق حالته (م) ٢٥٣ البيع للاعنى يكون صحيحا اذا امكنه معرفة حقيقة المبيع بطريقة غير المعاينة او حصلت معاينته من عينه معتمدا عليه في ذلك (م) ٢٥٤ لا ينفذ البيع الحاصل من المورث وهو في حالة مرض الموت لاحد ورثته الا اذا اجاز له باقي الورثة (م) ٢٥٥ يجوز الطعن في البيع الحاصل في مرض الموت لغير وارث اذا كانت قيمة المبيع زائدة على ثلث مال البائع (م) ٢٥٦ فاذا زادت قيمة المبيع على ثلث مال البائع وقت البيع الزم المشتري بناء على طلب الورثة اما بفسخ البيع او بان يدفع للتركة ما نقص من ثلثي مال المتوفي وقت البيع والمشتري المذكور الخيار بين الوجهين المذكورين (م) ٢٥٧ لا يجوز للقضاء او

وكلاء الحضرة الخديوية وكتبة المحاكم والمحضرين والافوكاتية ان يشتروا بانفسهم ولا بواسطة غيرهم لا كلا ولا بعضا من الحقوق المتنازع فيها التي تكون رؤيتها من خصائص المحاكم التي يجرون فيها وظائفهم فاذا وقع ذلك كان البيع باطلا - وفي هذه الحالة يكون البيع باطلا اصلا ويحكم ببطلانه بناء على طلب اي شخص له فائدة في ذلك ويجوز للحكمة ان تحكم بالبطلان من تلقاء نفسها (م) ٢٥٨ لا يجوز لمن يقوم مقام غيره بوجه شرعي كالاولياء والاولياء ولا للوكلاء المقامين من موكلهم ان يشتروا الشيء المنوط بهم بيعه بالصفات المذكورة فاذا حصل الشراء منهم جاز التصديق على البيع من مالك المبيع اذا كان فيه اهلية التصرف وقت التصديق (م) ٢٥٩ لا يتعقد البيع فيما لا يجوز التبايع فيه ولا فيما لا قيمة له يمكن تقديرها ولا فيما لا يمكن تسليمه بحسب طبعه (م) ٢٦٠ يجوز ان يكون المبيع عينا معينة او حقا شائعا او محمدا في العين المعينة ويجوز ايضا ان يكون شيئا معينا بالنوع فقط (م) ٢٦١ فاذا كان المبيع معينا بالنوع فقط لا يكون البيع معتبرا الا اذا كان التعيين يطلق على اشياء يقوم احدها مقام الاخر وكان المبيع معينا بالوجه الكافي عددا او قياسا او وزنا او كيلا بحيث يكون رضا المتعاقدين المبني عليه صحيحا (م) ٢٦٢ ويجوز ان يكون المبيع دينيا على انسان او مجرد حق (م) ٢٦٣ بيع الحقوق في تركة انسان على قيد الحياة باطل ولو برضائه (م) ٢٦٤ بيع الشيء المعين الذي لا يملكه البائع باطل انما يصح اذا اجاز له المالك الحقيقي (م) ٢٦٥ اذا باع احد شيئا على انه مملوك له ثم تبين بعد انعقاد البيع عدم ملكيته للمبيع جاز للمشتري ان يطلب منه تضييمات اذا كان معتقدا وقت البيع صحة ملكية البائع بيع - (فيما يتربى على البيع) (م) ٢٦٦ يتربى على البيع الصحيح ما هو آت (اولا) انه بمجرد عقده ينقل ملكية المبيع الى المشتري بالنسبة للمتعاقدين وللمن ينوب عنها كوارثه او دائن سواء كان المبيع عينا معينة او حقا معينة او مجرد حق متى كان مملوكا للبائع وينقل ايضا الملكية في الشيوع اذا كان المبيع حصة شائعة

(ثانيا) انه يلزم البائع بتسليم المبيع للمشتري وبضمانه عدم منازعته فيه (ثالثا) انه يلزم المشتري بدفع الثمن وينشأ عن البيع ايضا على حسب الاحوال ان يكون المبيع في ضمان المشتري

بيع - (قانون تجاري) (في بيع عقارات المفلس) (م) ٢٧٢ لا يمنع الافلاس من اجراء بيع عقارات المفلس ان صدر حكم قبل اشهار الافلاس بنزعها من يده ويبيعها (م) ٢٧٣ لا يجوز نزع عقارات المفلس من يده ويبيعها بعد صدور الحكم باشهار افلاسه الا بناء على طلب المداينين المرتهنين لها او الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها او بعضها لوفاء ديونهم (م) ٢٧٤ اذا لم يتبدى في الاجراءات المتعلقة بنزع عقارات المفلس من يده ويبيعها قبل الوقت الذي صار فيه المداينون في حالة الاتحاد فلو كلاء المداينين فقط الحق في اجراء ما يلزم لبيعها ويجب عليهم الشروع في ذلك في ظرف الثمانية ايام التالية للوقت المذكور باذن مأمور التفليسة مع مراعاة الاصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية (م) ٢٧٥ اذا بيعت عقارات المفلس بالمراد بناء على طلب وكلاء المداينين فلا تجوز الزيادة بعد ذلك على المراد المذكور الا بالشروط والالوجه المبينة في قانون المرافعات

بيع الوفاء - (قانون مدني) (م) ٢٢٨ ينقسم بيع الوفاء الى نوعين (الاول) جعل العقار او الشيء المبيع بيع وفاء رهنا للمشتري لسداد الدين الذي على البائع (الثاني) البيع مع اشتراط البائع استرداد المبيع واعادة الاشياء الى الحالة التي كانت عليها اولا اذا احب ذلك (م) ٢٢٩ تتبع في النوع الاول من بيع الوفاء الضوابط المختصة برهن العقار او المنقول وفي النوع الثاني من بيع الوفاء تتبع الضوابط الآتية (م) ٢٤٠ بمجرد بيع الوفاء يصير المبيع ملكا للمشتري على شرط الاسترداد بمعنى انه اذا لم يوف البائع بالشروط المقررة لرد المبيع تبقى الملكية للمشتري واما اذا صار توفية الشروط المذكورة يعتبر المبيع كأنه لم يخرج من ملكية البائع (م) ٢٤١ لا

يجوز للبائع ان يشترط لاسترداد المبيع ميعادا يزيد على خمس سنين من تاريخ البيع وكل ميعاد ازيد من ذلك يضير تنزيله الى خمس سنين (م) ٢٤٢ الميعاد المذكور محتم بحيث يترتب على تجاوزه سقوط حق الاسترداد ولا يجوز للمحكمة ان تحكم بعدم سقوط الحق المذكور في اي حال من الاحوال ولوفي حالة القوة القاهرة (م) ٢٤٣ يجوز للبائع بيع وفاء ان يطلب الاسترداد من انتقل اليه المبيع ولو لم يشترط الاسترداد في عقد الانتقال (م) ٢٤٤ لا يجوز للبائع بيع وفاء ان يفسخ البيع الا اذا عرض على المشتري في الميعاد المعين ان يؤدي له على الفور الاشياء الآتي بيانها (اولا) اصل الثمن (ثانيا) المصاريف المترتبة على البيع والتي تترتب على استرداد المبيع (ثالثا) المصاريف اللازمة التي صرفها المشتري غير ما صرفه لصيانة المبيع ثم يؤدي ايضا ما زاد في قيمة المبيع بسبب المصاريف الاخرى التي صرفها المشتري بشرط ان لا تكون فاحشة (م) ٢٤٥ عند رجوع المبيع بيع وفاء الى البائع باخذه خاليا عن كل حق ورهن وضعه عليه المشتري انما يلتزم البائع بتنفيذ الاتجار التي اجرها ذلك المشتري بدون غش بشرط ان تكون مدمتها لا تتجاوز ثلاث سنين (م) ٢٤٦ الاسترداد لا يقع الا على نفس المبيع سواء كان المبيع ملكا كاملا او مشاعا او مقسوما الى حصص الا اذا كانت دعوى الاسترداد مقامة على ورثة المشتري بالنسبة للحصص المشاعة بينهم او المقررة التي يملكها كل منهم (م) ٢٤٧ اذا كان المبيع بيع وفاء حصة شائعة في عقار واشترى مشتريها الحصة الباقية من مالها بعد طلب هذا المالك مقاسمته فللمشتري المذكور عند مطالبة بائعه الاول باسترداد الحصة المبيعة بيع وفاء يلزمه باخذ المعين بتمامها بيع - (ر) ولاية الاب - نزع ملكية - تسليم المبيع - ثمن - حوالة بالديون - وفاء - غبن فاحش - معاوضة - اكراه - عيب خفي - انتقال الملكية - خيارات - صلح (ق) ٥٣٩ - حجز بيع الايرادات - حجز بيع المفروشات - بيع اختياري - (ر) بيع العقار اختياريا - شفعة (ق) ٧٤ - نزع ملكية (قم ابتداء من ٥٩٢

## ملحوظات

افلاس ( ق٢ ٣٩٥ )  
 بيع السفينة اختيارياً — ( ر ) سفينة قتب ٣  
 بيع السفينة ( ر ) سفينة ابتداء من قتب ١٠ —  
 ملاح ( قتب ٨٤ )  
 بيع مركب حمولته اقل من ١٠ تونيلاطات — ( ر )  
 سفينة ( قتب ٢١ )  
 بيع بضائع لتصلح السفينة — ( ر ) قبودان ( قتب ٤٩ )  
 الى ٥١  
 بيع السفينة بدون اذن مالكيها — ( ر ) قبودان  
 قتب ٥٢  
 بيع البضائع — ( ر ) اجرة السفينة ( قتب ١٢٤ )  
 بيع بالتمره — ( ر ) قار ( قتب )  
 بينة — ( مجلة ) ( في البنات والتخلف )  
 ويشتمل على مقدمة واربعه ابواب )

( المقدمة — في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية )  
 ( م ) ١٦٧٦ البينة هي الحجّة القوية ( م ) ١٦٧٧  
 التواتر هو خبر جماعة لا يجوز العقل اتفاهم على الكذب  
 ( م ) ١٦٧٨ الملك المطلق هو الذي لم يتقيد باحد  
 اسباب الملك كالارث والشرء والملك الذي تقيد  
 بمثل هذه الاسباب يقال له الملك بالسبب ( م )  
 ١٦٧٩ ذواليد هو الذي وضع يده على عين بالفعل  
 او الذبيبة ثبت تصرفه تصرف الملاك ( م ) ١٦٨٠  
 الخارج هو البري عن وضع اليد والتصرف بالوجه  
 المشروح ( م ) ١٦٨١ التحليف هو تكليف اليمين  
 على احد الخصمين ( م ) ١٦٨٢ التحالف هو تحليف  
 الخصمين كليهما ( م ) ١٦٨٣ تحكيم الحال يعني  
 جعل الحال الحاضر حكماً هو من قبيل الاستصحاب  
 والاستصحاب هو الحكم ببقاء امر محقق غير مقلون  
 عدمه وهو بمعنى ابقاء ما كان على ما كان

### ✽ الباب الاول ✽

في الشهادة ويشتمل على ثمانية فصول  
 الفصل الاول — في بيان تعريف الشهادة ونصابها  
 ( م ) ١٦٨٤ الشهادة هي الاخبار بلفظ الشهادة يعني  
 بقول اشهد باثبات حق احد الذي هو في ذمة الاخر  
 في حضور الحاكم ومواجهة الخصمين ويقال للمخبر

بيع فهري — ( ر ) شفعة ( ق ٧٤ )  
 بيع بمقتضى عقد عرفي — ( ر ) عقد عرفي  
 بيع بالنسبة لغير المتعاقدين — ( ر ) حوالة  
 بيع مال القصر — ( ر ) مجلس حسبي — نزع  
 ملكية ( قم ٦١٤ )  
 بيع بطريق الغش — ( ر ) مجلس ملغي ٢٣ رجب  
 سنة ١٢٩٨  
 بيع الحق في تركة — ( ر ) حوالة بالديون — بيع ( ق ٢٦٣ )  
 بيع المنفعة بطريق الغش — ( ر ) مجلس ملغي ١١  
 صفر ١٢٩٨  
 بيع موقوف — ( ر ) بيع ( مجلة ٣٧٧ )  
 بيع الفضولي — ( ر ) بيع ( مجلة ٣٧٨ )  
 بيع وفاء — ( ر ) بيع الوفاء — بيع ( مجلة ٣٩٦ )  
 بيع رهن — ( ر ) رهن ( مجلة ٧٤٧ — ٧٥٩ )  
 نزع ملكية — رهن — اختصاص بالعقار  
 بيع الموهوب — ( ر ) هبة  
 بيع صحيح — ( ر ) بيع ( ق ٢٦٦ )  
 بيع المنقول — ( ر ) ثمن ( ق ٣٣٥ )  
 بيع مال الشركة — ( ر ) شركة ( ق ٤٥٠ )  
 بيع الوديعة — ( ر ) وديعة ( ق ٤٩٤ )  
 بيع بطريق التوكيل — ( ر ) وكيل ( ق ٥١٦ — ٥١٧ )  
 بيع الاشياء المجوزة — ( ر ) حجز ( قم ٤٦٤ الى ٤٦٦ )  
 بيع سندات السهام — ( ر ) حجز ( قم ٤٨٧ — ٥٠٢ )  
 بيع المبيع ثانياً — ( ر ) حجز ( قم ٥٠٦ — نزع  
 ملكية ( قم ٥٧٤ )  
 بيع جبري — ( ر ) نزع ملكية ( قم ٥٧٠ )  
 بيع عقار المفلس — ( ر ) نزع ملكية ( قم ٦١٤ )  
 بيع المحصولات — ( ر ) تاجر ( ق ٣ )  
 بيع الرهن التجاري — ( ر ) رهن ( ق ٧٨ )  
 بيع بضاعة مسلف عليها نقود — ( ر ) وكيل بالعمولة  
 ( ق ٨٩ )

بيع — ( ر ) افلاس ( ق٢ ٢٢٧ — ٢٢٨ )  
 بيع اشيا قابلة للتلف قريب — ( ر ) افلاس ق٢ ٢٦١  
 بيع مال المفلس وتحصيل ديونه — ( ر ) افلاس ابتدا  
 من ق٢ ٢٧٦  
 بيع امتعة وبضائع المفلس ( معارضة واستئناف ) — ( ر )

شاهد وللخبر له مشهود له وللخبر عليه مشهود عليه  
وللحق مشهود به (م) ١٦٨٥ نصاب الشهادة سيف  
حقوق العباد رجلان او رجل وامراً ثان لكن ثقل  
شهادة النساء وحدهن في حق المال فقط في الحال  
التي لا يمكن اطلاع الرجال عليها (م) ١٦٨٦ لا  
تقبل شهادة الاخرس والاعمى

### الفصل الثاني - في بيان كيفية اداء الشهادة

(م) ١٦٨٧ لا تعتبر الشهادة التي تقع في خارج  
مجالس المحاكمة (م) ١٦٨٨ يلزم ان يكون الشهود  
قد عاينوا بالذات المشهود به وان يشهدوا على ذلك  
الوجه ولا يجوز ان يشهد بالسماع يعني ان يشهد  
الشاهد بقوله سمعت من الناس ولكن اذا شهد بكون  
محل وقفاً او بوفاء احد بقوله سمعت من الثقة يعني لو قال  
اشهد بهذا لاني سمعت من ثقة هكذا تقبل شهادته وتجوز  
شهادة الشاهد في خصوص الولاية والنسب والوقف  
والموت بالسماع من دون ان يفسوجه شهادته يعني  
بدون ان يتكلم بلفظ السماع مثلاً لو قال ان فلانا  
كان في التاريخ الفلاني واليا او حاكماً في هذه البلدة  
وان فلانا مات في وقت كذا وان فلانا ابن فلان  
اعرفه هكذا فشهد بصورة قطعية من دون ان يقول  
سمعت تقبل شهادته وان لم يكن قد عاين هذه  
الخصوصات وان لم يكن سنه مساعداً للمعاينة ما شهد  
به وايضاً اذا لم يقل سمعت من الناس بل شهد قائلاً  
بانا لم نعاين هذا الخصوص لكنه مشتهر بيننا بهذه  
الصورة نعرفه هكذا تقبل شهادته (م) ١٦٨٩ اذا  
قال انا اعرف الخصوص الفلاني هكذا او اخبر بهذا  
ولم يقل اشهد لا يكون قدا في الشهادة ولكن على  
قوله هذا لو سأله الحاكم بقوله اتشهد هكذا واجاب  
بقوله نعم هكذا اشهد يكون قد اداها ولا يشترط  
لفظ الشهادة في الافادات الواقعة لمجرد استكشاف  
الحال كاخبار اهل الخبرة الا انها ليست بشهادة  
وانما هي من قبيل الاخبار المجرد (م) ١٦٩٠  
تكفي اشارة الشاهد عند الشهادة الى كل من المشهود  
له والمشهود عليه والمشهود به اذا كانوا حاضرين ولا  
يلزم عليه ذكر اسم اب المشهود له والمشهود عليه ولا  
جدها واما في الشهادة المتعلقة بالموكل او الميت فيلزم

على الشاهد ذكر ابيها وجدها ولكن اذا كان كل  
منها مشهوراً ومعروفاً يكفي ذكر الشاهد اسمه  
وشهرته لان المقصد الاصلي تعريفه بوجه يميزه عن  
غيره (م) ١٦٩١ يلزم في الشهادة بالعقار بيان  
حدوده ولكن اذا لم يذكر الشاهد حدود المشهود به  
وتعهد براءته وتعيينه في محله يذهب الى محله لارائه  
(م) ١٦٩٢ اذا ادعى المدعي بالاستناد الى الحدود  
التي هي في السند وشهدت الشهود بان العقار المحررة  
حدوده في هذا السند ملكه تصح شهادتهم كما ذكر في  
المادة ١٦٢٣ (م) ١٦٩٣ اذا ادعى احد بان لمورثه  
في ذمة فلان كذا دراهم وشهدت الشهود بان للميت  
في ذمة المدعي عليه المقدار الذي ادعى يكفي ولا  
يحتاج الى التصريح بانها صارت موروثه للورثة واذا  
ادعى عينا يعني لو ادعى بان في يد فلان عينا من  
مال المورث فالحكم بهذا الوجه ايضاً (م) ١٦٩٤  
اذا ادعى احد من التركة كذا ديناً وشهدت الشهود بان  
للمدعي في ذمة الميت مقدار ما ادعى من الدين يكفي  
ولا حاجة الى التصريح بكونه باقياً في ذمته الى مماته واذا  
ادعى بعين يعني لو ادعى بانه كان له في يد الميت  
عين فالحال على هذا المنوال (م) ١٦٩٥ اذا ادعى  
احد على اخر ديناً فان شهدت الشهود بان المدعي به  
دين في ذمة المدعى عليه للمدعي يكفي ولكن اذا  
سئل الخصم عن بقاء الدين الى وقت الادعاء وقالت  
الشهود لا ندري ترد شهادتهم

### الفصل الثالث - في بيان شروط الشهادة الاساسية

(م) ١٦٩٦ يشترط سبق الدعوى في الشهادة بمحقق  
الناس (م) ١٦٩٧ لا تقبل البينة التي اقيمت على  
خلاف المخسوس مثلاً اذا اقيمت البينة على موت احد  
وحياته مشاهدة او على خراب دار وعمارها مشاهد فلا  
تقبل ولا تعتبر (م) ١٦٩٨ لا تقبل البينة التي اقيمت  
على خلاف المتواتر (م) ١٦٩٩ انما جعلت البينة  
مشروعة لاثبات الحق بناء عليه لا تقبل الشهادة بالنفي  
الصرف كقولك فلان ما فعل هذا الامر والشيء  
الفلاني ليس لفلان وفلان ليس بمديون لفلان ولكن  
بينة النفي المتواتر مقبولة مثلاً لو ادعى احد باني  
افرضت فلاناً في الوقت الفلاني في المحل الفلاني كذا

## ملحوظات

إذا كان المدعي به وديعة وشهدت الشهود على اقرار المدعي عليه بالادعاء او كان غصباً وشهدت الشهود على اقرار المدعي عليه بالغصب تقبل شهادتهم كذلك إذا ادعى المديون بأنه أدى الدين وشهدت الشهود على ان الدائن أبرأ المديون تقبل شهادتهم (م) ١٧٠٧ موافقة الشهادة للدعوى اما بصورة مطابقتها لها بالتام او بكون المشهود به اقل من المدعي به مثلاً إذا ادعى المدعي بان هذا المال ملكي منذ سنتين فكما تصح شهادتهم إذا شهدوا بكونه ملكه منذ سنتين كذلك تصح شهادتهم إذا شهدوا بكونه ملكه منذ سنة كذلك إذا ادعى المدعي بالف وشهدت الشهود بخمسائة تقبل شهادتهم في حق الخمسائة فقط (م) ١٧٠٨ إذا كان المدعي به اقل مما شهدت به الشهود لا تقبل شهادتهم الا ان يكون الاختلاف الذي بين الشهادة والدعوى قابلاً للتوفيق وبوفق المدعي ايضاً بينهما فيثبت تقبل مثلاً إذا ادعى المدعي بان هذا المال ملكي منذ سنتين وشهدت الشهود بكونه ملكه منذ ثلاث سنين لا تقبل شهادتهم كذلك إذا ادعى المدعي بخمسمائة وشهدت الشهود بالف لا تقبل شهادتهم ولكن إذا وفق بين الدعوى والشهادة بقوله كان لي عليه الف ولكن أدى منها خمسمائة وبقيت عليه خمسمائة وليس للشهود علم بذلك تقبل شهادة الشهود (م) ١٧٠٩ إذا ادعى المدعي الملك المطلق بقوله هذا البستان ملكي مثلاً وشهدت الشهود بالملك المقيّد بقولهم ان المدعي اشترى هذا البستان من فلان تقبل شهادتهم وهو انه إذا شهدت الشهود بالملك المقيّد على ذلك الوجه سأل الحاكم المدعي بقوله ابهذا السبب تدعي الملك ام بسبب اخر فان قال المدعي نعم انا ادعي الملك بهذا السبب قبل الحاكم شهادة الشهود وان قال ادعيت بسبب اخر اولا ادعيه بهذا السبب رد الحاكم شهادة اولئك الشهود (م) ١٧١٠ إذا ادعى المدعي في بستان ملكاً مقيّداً مثلاً ينظر الى قوله فان قال اشتريته ولم يذكر بآثقه او قال اشتريته من احد مبها وشهدت الشهود على الملك المطلق بقولهم هذا البستان ملكه تقبل شهادتهم تكون الدعوى في حكم دعوى الملك المطلق ولكن إذا صرح البائع بقوله

مقداراً من الدراهم واثبت المدعي عليه بالتواتر انه لم يكن في الوقت المذكور في ذلك المحل بل كان في محل اخر تقبل بينة التواتر ولا تسمع دعوى المدعي (م) ١٧٠٠ يشترط ان لا يكون في الشهادة دفع مغرم او جر مغنم يعني ان لا يكون داعية لدفع المضرة وجلب المنفعة بناء عليه لا تقبل شهادة الاصل للفرع والفرع للاصل يعني لا تقبل شهادة الاباء والاجداد والامهات والجدات لاولادهم واحفادهم ولا شهادة الاولاد والاحفاد للاباء والاجداد والامهات والجدات وهكذا شهادة احد الزوجين للآخر واما الاقرباء الذين هم ما عدا هؤلاء فتقبل شهادة احدهم للآخر وكذلك لا تقبل شهادة من يتعبد بشقة شخص له ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره واما الذين هم خدام لشخص فتقبل شهادة كل للآخر وكذلك لا تقبل شهادة احد الشركاء للآخر في مال الشركة ولا تقبل شهادة الكفيل بالمال بكون المكفول به قد أدى من طرف الاصيل ولكن تقبل شهادة احدهم للآخر في سائر الخصوصيات (م) ١٧٠١ شهادة الصديق لصديقه مقبولة ولكن إذا وصلت صداقتهما الى مرتبة يتصرف احدهما في مال الآخر فلا تقبل شهادة احدهما للآخر (م) ١٧٠٢ يشترط ان لا يكون بين الشاهد والمشهود عليه عداوة دينية وتعرف العداوة الدينية بالعرف (م) ١٧٠٣ ليس لاحد ان يكون شاهداً ومدعياً بناء عليه لا تصح شهادة الوصي لليتم والوكيل لموكله (م) ١٧٠٤ لا تعتبر شهادة شخص على عقله بناء عليه لا تعتبر شهادة الوكلاء والدلائين على افعالهم بقولهم كنا بعنا هذا المال كذلك لا تصح شهادة حاكم منفصل عن بلدة على الحكم الصادر منه قبل العزل واما اذا شهد بعد العزل على اقرار من اقر في حضوره قبل العزل فتعتبر شهادته (م) ١٧٠٥ يشترط ان يكون الشاهد عدلاً والعدل من تكون حسنة غالبية على سيئاته بناء عليه لا تقبل شهادة من اعتاد حالاً وحركة تخل بالناموس والمروءة كالرقاص والسحره ولا تقبل شهادة المعروفين بالكذب (الفصل الرابع - في بيان موافقة الشهادة للدعوى) (م) ١٧٠٦ تقبل الشهادة ان وافقت الدعوى والا فلا ولكن لا اعتبار باللفظ وتكفي الموافقة معنى مثلاً

## ملحوظات

اشترىته من فلان وشهدت الشهود على الملك المطلق فلا تقبل شهادتهم لانه اذا ثبت الملك المطلق يثبت وقوعه عن اصل ويلزم ان يكون المدعي مانكا لزوائده كلزوم كون المدعي مالكا لثمر البستان الذي حصل قبل مثلا ولكن اذا ثبت البيع المقيد لا يثبت الا اعتبارا من تاريخ وقوع السبب كناريخ وقوع البيع والشراء وبهذه الجهة يكون الملك المطلق بالنسبة الى الملك المقيد أكثر وبهذه الصورة تكون الشهود قد شهدت بالأكثر فلا تقبل شهادتهم (م) ١٧١١ لا تقبل الشهادة اذا كانت مخالفة للدعوى في سبب الدين مثلا اذا ادعى المدعي الفأ على انه ثمن المبيع وشهدت الشهود على المدعي عليه بكونه مديونا بالف من جهة القرض فلا تقبل شهادتهم كذلك اذا ادعى المدعي بان هذا المالك لي موروث من والدي وشهدت الشهود بانه موروث له من امه فلا تقبل شهادتهم (الفصل الخامس - في بيان اختلاف الشهود) (م) ١٧١٢ اذا اختلفت الشهود في المشهود به لا تقبل شهادتهم مثلا لو شهد احد الشهود بالف غرش ذها والآخر بالف فضة لا تقبل شهادتهما (م) ١٧١٣ اذا اوجب اختلاف الشهود في الشيء المتعلق بالمشهود به الاختلاف في المشهود به لا تقبل شهادتهم والا تقبل بناء عليه اذا شهد احد الشهود بالفعل في زمان معين او مكان معين وشهد الآخر بالفعل في زمان آخر او مكان آخر في الخصوصيات التي هي عبارة عن الفعل الصرف كالغصب وايقاف الدين فلا تقبل شهادتهما لان اختلافهما هذا يكون موجبا للاختلاف في المشهود به واما اختلاف الشهود في الزمان والمكان في الخصوصيات التي هي من قبيل القول كالبيع والشراء والاجارة والكفالة والحوالة والهبة والرهن والدين والقرض والابراء والوصية فلا يكون مانعا لقبول شهادتهم لانه لا يكون موجبا للاختلاف في المشهود به مثلا اذا ادعى احد بانه كان قد ادى دينه وشهد احد الشهود بانه اداه في يته والآخر شهد بانه اداه في حانوته لا تقبل شهادتهما واما اذا ادعى احد المال الذي في يد الآخر بقوله كنت بعثني هذا المال بكذا دراهم فسلني اياه وشهد احد الشهود بانه باعه اياه في الدار القلائية

وشهد الآخر بانه باعه اياه في الحانوت القلائي فتقبل شهادتهما لان الفعل لا يكرر ولا يعاد ولكن القول يمكن ان يكرر ويعاد (م) ١٧١٤ اذا اختلفت الشهود في لون المال المقصوب او في كونه ذكرا او انثى فلا تقبل شهادتهم مثلا اذا شهد احد الشهود في حق الدابة المقصوبة بكونها شهباء وشهد الآخر بكونها سوداء او حمراء او شهد احدهما بكونها ذكرا وشهد الآخر بكونها انثى فلا تقبل شهادتهما (م) ١٧١٥ اذا اختلفت الشهود في مقدار البدل في دعوى العقد لا تقبل شهادتهم مثلا اذا شهد احدهما بان المال بيع بخمسة مائة والآخر شهد بانه بيع بثلاثمائة لا تقبل شهادتهما (الفصل السادس - في تركية الشهود)

(م) ١٧١٦ اذا شهدت الشهود سأل الحاكم المشهود عليه بقوله ما تقول في شهادة هذين أهأ صادقان ام لا فان قال المشهود عليه هما عدلان او صادقان في شهادتهما هذه يكون قد اقر بالمدعى به ويحكم باقراره وان قال هما شاهدا زورا وهما عدلان ولكن اخطأ في هذه الشهادة او نسيا الواقعة او قال هما عدلان وانكر المدعي به لا يحكم الحاكم ويحقق عدالة الشهود وعندهما بالتركية سرا وعلنا (م) ١٧١٧ تركي الشهود سرا وعلنا من الجانب الذي ينسبون اليه يعني ان كانوا من طلبة العلوم يزكون من مدرس المدرسة التي يسكنون فيها ومن اهلها المعتمدة وان كانوا من العسكرية فمن ضابط الطابور وكتابه وان كانوا من الكتبة فمن ضابط قلمهم والخلفاء شركائهم وان كانوا من التجار فمن معتبري التجار وان كانوا من الاصناف فمن كتختداتهم ولجناتهم وان كانوا من سائر الصنوف فمن معتمد ومؤتمن اهالي محلهم او قريتهم (م) ١٧١٨ التزكية في السر تجري بورقة يعبر عنها بالمستورة في اصطلاح الفقهاء وهو ان يكتب الحاكم في تلك الورقة اسم المدعي والمدعى عليه والمدعي به واسماء الشهود وشهريتهم وصنعتهم واشكالهم ومحالهم واسماء آبائهم واجدادهم وان يحرر اسماءهم وشهريتهم فقط ان كانوا مشهورين والحاصل ان يعرفهم وبينهم بوجه يميزون به عن غيرهم وبعد وضعها في ظرف وختم فيها يرسلها الى الدين انتخبوا من كين ثم عند ورودها

## ملحوظات

(م) ١٧٢٧ إذا الحامشون عليه على الحاكم بتخلف الشهود بانهم لم يكونوا في شهادتهم كاذبين وكان هناك لزوم لتقوية الشهادة باليمين فللحاكم ان يحلف الشهود وله ان يقول لهم ان حلفتم قبلت شهادتكم والا فلا (الفصل السابع = رجوع الشهود عن الشهادة) (م) ١٧٢٨ اذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد اداء الشهادة وقبل الحكم في حضور الحاكم تكون شهادتهم في حكم العدم كان لم تكن ويعزرون (م) ١٧٢٩ اذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد الحكم في حضور الحاكم فلا ينقض حكم الحاكم ويضمن الشهود المحكوم به (راجع مادة ٨٠) (م) ١٧٣٠ اذا رجع بعض الشهود على الوجه المذكور آنفاً فان كان باقيهم بالغاً نصاب الشهادة لا يلزم الضمان من رجع ولكن يعزرون لم يكن الباقي بالغاً نصاب الشهادة يضمن الذي رجع مستقلاً نصف المحكوم به ان كان واحداً وان كانوا ازيد يضمنون النصف سوية بالاشتراك (م) ١٧٣١ يشترط ان يكون رجوع الشهود في حضور الحاكم ولا اعتبار لرجوعهم اذا كان في محل اخر بناء على ذلك اذا ادعى المشهود عليه رجوع الشهود عن شهادتهم في محل اخر فلا تسع دعواه واذا شهدوا في حضور حاكم ثم رجعوا بعد ذلك عن شهادتهم في حضور حاكم اخر يعتبر رجوعهم

## (الفصل الثامن - في التواتر)

(م) ١٧٣٢ لا اعتبار لكثرة الشهود يعني لا يلزم ترجيح شهود احد الطرفين لكثرتهم بالنسبة الى شهود الطرف الاخر الا ان تكون كثرتهم قد بلغت درجة التواتر (م) ١٧٣٣ التواتر يفيد علم اليقين بناء عليه لا تقام البينة بخلاف التواتر كما ذكر آنفاً (م) ١٧٣٤ كما لا يشترط لفظ الشهادة في التواتر كذلك لا تحرى العدالة بناء عليه لاجابة الى تزكية المخبرين (م) ١٧٣٥ ليس في التواتر عدد معين للمخبرين ولكن يلزم ان يكونوا جما غفيرا لا يجوز العقل اتفاقهم على الكذب

## \* الباب الثاني \*

في بيان الحجج الخطية والقرينة القاطعة وينقسم على فصلين (الفصل الاول = في بيان الحجج الخطية)

يفتحها المزكون ويقرؤها فان كان الشهود المحررة اسماؤهم فيها عدولا كتبوا تحت اسم كل منهم عدل ومقبول الشهادة وان لم يكونوا عدولا كتبوا ليسوا بعدول وامضوا ولم يوقفوا على مضمونها من اتي بالمستورة ولا غيره وختموا فوق الظرف واعادوها الى الحاكم (م) ١٧١٩ اذا اعيدت المستورة مختومة الى الحاكم ولم يكتب فيها من قبل المزكين في حق الشهود انهم عدول ومقبولوا الشهادة بل كتبوا فيها كلاماً يفيد الجرح صراحة او دلالة بان كتبوا فيها ليسوا بعدول او لم نعلم بحالهم او مجهولوا الاحوال او الله اعلم او لم يكتبوا فيها شيئاً فحينئذ لا يقبل الحاكم شهادتهم وان كان كتب فيها عدول ومقبولوا الشهادة يتندر الحاكم في المرتبة الثانية الى التزكية علناً (م) ١٧٢٠ التزكية علناً تجري بالوجه الآتي وهو انه يجلب المزكون الى حضور الحاكم حال كون المترافعين حاضرين وتزكي الشهود او يرسل الشهود والمترافعان مع نائب التزكية الى محل المزكين وتزكي الشهود علناً (م) ١٧٢١ ينبغي ان يكون المزكي في التزكية سراً اثنين رعاية للاحتياط وان كان كافياً فيها مزك واحد (م) ١٧٢٢ التزكية العلنية من قبيل الشهادة ويعتبر فيها شروط الشهادة ونصابها ولكن لا يلزم على المزكين ذكر لفظ الشهادة (م) ١٧٢٣ لا يشتغل الحاكم بتزكية الشهود الثابتة عدالتهم في ضمن خصوص عنده اذا شهدوا بخصوص اخر في حضور ذلك الحاكم ان لم يمض عليها ستة اشهر وان كان مضى عليها ستة اشهر زكاهم الحاكم مرة اخرى (م) ١٧٢٤ اذا طعن المشهود عليه قبل التزكية او بعدها بالشهود باسناد شيء مانع لقبول الشهادة كدفع مغرم او جرم مغنم طلب منه الحاكم البينة على ذلك واذا اثبت المشهود عليه هذا بالبينة رد الحاكم شهادة اولئك الشهود وان لم يثبت زكاهم الحاكم ان كان لم يزكهم وحكم بموجب شهادتهم ان كان قد زكاهم (م) ١٧٢٥ اذا عدل بعض المزكين الشهود وجرحهم بعضهم يرجح طرف الجرح فلا يحكم الحاكم بشهادة اولئك الشهود (م) ١٧٢٦ اذا مات الشهود او غابوا بعد اداء الشهادة في المعاملات فللحاكم ان يزكهم ويحكم بشهادتهم (تذنيب - في تحليف الشهود)

(م) ١٧٣٦ لا يعمل بالخط والختم فقط ولكن اذا كان سالما عن شبهة التزوير والتصنيع يكون معمولاً به يعني يكون مداراً للحكم لا يحتاج الى الثبوت بوجه اخر (م) ١٧٣٧ البرأت السلطانية وقبود الدفاتر الخاقانية لكونها امينة من التزوير معمول بها (م) ١٧٣٨ يعمل ايضاً بسجلات الحاكم اذا كانت قد ضبطت سالمة عن الفساد والحيلة على الوجه الذي يذكر في باب القضاء (م) ١٧٣٩ لا يعمل بالوقفية فقط ولكن اذا كانت مقيدة في سجل المحكمة الموثوق به والمعتمد عليه تكون معمولاً بها على ذلك الحال

### ( الفصل الثاني = في بيان القرينة القاطعة )

(م) ١٧٤٠ احد اسباب الحكم القرينة القاطعة ايضاً (م) ١٧٤١ القرينة القاطعة هي الامارة البالغة حد اليقين مثلاً اذا خرج احد من دار خالية خائفاً مدهوشاً وفي يده سكين ملوثة بالدم فدخل في الدار وروى فيها شخص مذبح في ذلك الوقت فلا يشتبه في كونه قاتل ذلك الشخص ولا يلتفت الى الاحتمالات الوهمية الصرفة كان يكون الشخص المذكور ربما قتل نفسه (راجع مادة ٧٤)

### ( الباب الثالث \* في بيان التحليف )

(م) ١٧٤٢ احد اسباب الحكم اليمين او النكول عنه ايضاً وهو انه اذا اظهر المدعي الحجز عن اثبات دعواه يحلف المدعي عليه بطلبه ولكن اذا ادعى احد على آخر بقوله انت وكيل فلان وانكر الوكالة فلا يلزم تحليفه كذلك اذا ادعى كل من الشخصين المال الذي هو في يد آخر بانه اشتراه منه واقر المدعي عليه بانه باعه لاحدهما وانكر دعوى الآخر فلا يتوجه عليه اليمين والاستنجار والا، تهاون والاتهاب كالاشتراء في هذا الخصوص (م) ١٧٤٣ اذا قصد تحليف احد الخصمين يحلف باسمه تعالى بقوله والله او بالله مرة واحدة (م) ١٧٤٤ لا تكون اليمين الا في حضور الحاكم او نائبه ولا اعتبار بالنكول عن اليمين في حضور غيرها (م) ١٧٤٥ تجري النيابة في التحليف ولكن لا تجري في اليمين بناء عليه لوكلاء الدعوى ان يحلفوا الخصم ولكن اذا توجهت اليمين الى موكلهم يلزم ان يحلفوا هم بالذات ولا يصح تحليف وكلائهم

(م) ١٧٤٦ لا يحلف الا بطلب الخصم ولكن يحلف من قبل الحاكم في اربعة مواضع بلا طلب الاول اذا ادعى احد من التركة حقاً واثبته فيحلفه الحاكم على انه لم يستوف هذا الحق بنفسه ولا بغيره من الميت بوجه ولا ابراً ولا احواله على غيره ولا اوفى من طرف احد وليس لميت في مقابلة هذا الحق رهن ويقال لهذا بين الاستظهار الثاني اذا استحق احد مالاً واثبت دعواه حلفه الحاكم على انه لم يبيع هذا المال ولم يهبه لاحد ولم يخرج من ملكه بوجه من الوجوه الثالث اذا اراد المشتري رد المبيع لعيبه حلفه الحاكم على انه لم يرض بالعيب قولاً او دلالة بتصريف كتصرف الملاك على ما ذكر في مادة ٣٤٤ الرابع تحليف الحاكم الشفيع عند الحكم بالشفعة بانه لم يبطل شفعته يعني لم يسقط حق شفعته بوجه من الوجوه (م) ١٧٤٧ اذا حلف المدعي عليه بطلب الخصم قبل ان يكلفه الحاكم فلا تعتبر يمينه ويلزم ان يحلف من قبل الحاكم مرة اخرى (م) ١٧٤٨ اذا حلف احد على فعله يحلف على البتات يعني يحلف على القطع بان هذا الشيء هكذا وليس بكذا واذا حلف على فعل الغير يحلف على عدم العلم يعني يحلف على عدم علمه بذلك الشيء (م) ١٧٤٩ اليمين اما بالسبب او بالحاصل وهو ان اليمين بوقوع خصوص او بعدم وقوعه يمين بالسبب واليمين ببقائه او بعدم بقاءه يمين بالحاصل مثلاً اليمين في دعوى البيع والشراء بعدم وقوع عقد البيع اصلاً هو يمين بالسبب واما اليمين ببقاء العقد الى الان او بعدم بقاءه فهو يمين بالحاصل (م) ١٧٥٠ اذا اجتمعت دعاوي مختلفة يكفي فيها يمين واحدة ولا يلزم التحليف لكل منها على حدة (م) ١٧٥١ اذا كلف الحاكم من توجه اليه اليمين في دعاوي المتعلقة بالمعاملات باليمين ونكل عنه صراحة بقوله لا احلف او دلالة بالسكوت بلا عذر حكم الحاكم بنكوله واذا اراد ان يحلف بعد الحكم فلا يلتفت اليه ويبقى حكم الحاكم على حاله (م) ١٧٥٢ تعتبر يمين الاخرس ونكوله عن اليمين باشارته الممهودة

(لاحقة) (م) ١٧٥٣ اذا قال المدعي ليس لي شاهد اصلاً ثم اراد ان يأتي بشهود او قال ليس لي شاهد



## ملحوظات

بأنها ملكي وان هذا قد وضع يده عليها بغير حق وانا اطلب ان تسلم لي وقال ذو اليد ان هذه الدار ملكي ولذا وضعت عليها يدي بحق ترجح بينة الخارج وتسمع (م) ١٧٥٨ ترجح بينة الخارج ايضا على بينة ذي اليد في دعاوي الملك المقيد بسبب قابل للتكرار ولم يبين فيها التاريخ كالشراء لكونها في حكم دعوى الملك المطلق ولكن اذا ادعى كلاهما بأنها تلقيا الملك من شخص واحد ترجح بينة ذي اليد مثلاً اذا ادعى احد على اخر الدكان الذي في يده بأنه ملكي وانا اشتريته من زيد وحال كونه ملكي بهذه الجهة وضع يده عليه هذا الرجل بغير حق وقال ذو اليد اشتريته من بكر او هو موروث لي من والدي وبهذه الجهة قد وضعت يدي عليه ترجح بينة الخارج وتسمع ولكن اذا قال ذو اليد انا اشتريت هذا الدكان من زيد ترجح بينة ذي اليد على بينة الخارج بهذا الحال (م) ١٧٥٩ بينة ذي اليد اولى في دعاوي الملك المقيد بسبب غير قابل للتكرار كالنتاج مثلاً لو تنازع الخارج وذو اليد في مهرة وادعى كل منهما انها ماله ومولودة من فرسه ترجح بينة ذي اليد (م) ١٧٦٠ بينة من تاريخه مقدم اولى في دعوى الملك المؤرخ مثلاً اذا ادعى احد على العرصة التي هي في يد اخر بانني اشتريتها قبل هذا التاريخ بسنة من فلان وقال ذو اليد انها مورثة لي من والدي الذي توفي قبل هذا التاريخ بخمس سنين ترجح بينة ذي اليد وان قال هي مورثة من ابي الذي مات قبل ستة اشهر ترجح بينة الخارج على هذا الحال كذلك اذا ادعى كل من الخصمين انه اشترى المدعي به من شخص غير الذي اشترى منه الاخر وبيننا تاريخ تلك بائعها ترجح بينة من تاريخ تملكه مقدم على الاخر (م) ١٧٦١ لا يعتبر التاريخ في دعوى النتاج وترجح بينة ذي اليد كما ذكر آنفاً الا انه اذا لم يوافق سن المدعي به تاريخ ذي اليد ووافق تاريخ الخارج ترجح بينة الخارج وان خالف تاريخ كليهما او لم يكن معلوماً فتكون بينة كليهما متعاقبة يعني متساقطة ويترك المدعي به في يد ذي اليد ويبقى له (م) ١٧٦٢ بينة الزيادة اولى مثلاً اذا اختلف البائع والمشتري في مقدار الثمن او المبيع ترجح

سوى فلان وفلان ثم قال لي شاهد اخر لا يقبل قوله (الباب الرابع = في بيان التنازع بالايدي) (م) ١٧٥٤ يلزم اثبات وضع اليد بالبينة في العقار المنازع فيه ولا يحكم بتصادق الطرفين يعني لا يحكم بكون المدعي عليه ذا اليد باقراره عند دعوى المدعي ولكن اذا ادعى المدعي قائلاً اني كنت اشتريت ذلك العقار منك او كنت غصبته مني فلا حاجة الى اثبات كون المدعي عليه ذا اليد بالبينة وايضاً لا حاجة الى اثبات ذي اليد في المنقول على الوجه الذي ذكر آنفاً وهو في يد اي شخص كان فهو ذو اليد وتصادق الطرفين كاف في هذا (م) ١٧٥٥ اذا تنازع شخصان في عقار وادعى كل منهما كونه ذا اليد في ذلك العقار تطلب البينة من كل واحد منهما على كونه ذا اليد فاذا اقام كل منهما البينة على ذلك تثبت يدها معا على العقار فيشتركان فيه واذا اظهر احدهما العجز عن اثبات وضع يده واقام الاخر البينة على كونه واضع اليد يحكم بكونه ذا اليد وبعد الاخر خارجاً وان لم يثبت احد من الخصمين كونه ذا اليد يحلف كل منهما بطلب الآخر على عدم كون خصمه ذا اليد في ذلك العقار فان نكلا عن اليمين يثبت كونهما ذوي اليد في ذلك العقار ويشتركان فيه وان نكل احدهما وحلف الاخر يحكم بكون الخالف واضع اليد مستقلاً بذلك العقار وبعد الاخر خارجاً وان حلفا معا فلا يحكم لاحد منهما بكونه ذا اليد ويوقف العقار المدعي به الى ظهور حقيقة الحال

### (الفصل الثاني = في ترجح البينات)

(م) ١٧٥٦ اذا ادعى احد الشخصين الملك بالاستقلال والاخر الملك بالاشتراك في مال والحال ان كلاهما متصرف اي ذو يد فبينة الاستقلال اولى يعني اذا اراد كلاهما ان يقيم البينة ترجح بينة الذي ادعى الاستقلال على بينة الذي ادعى الاشتراك واذا ادعى كلاهما الاستقلال واقاما البينة على ذلك يحكم لهما بذلك العقار مشتركا واذا عجز احدهما عن اثبات واثبت الاخر يحكم له بكون ذلك العقار ملكه مستقلاً (م) ١٧٥٧ بينة الخارج اولى في دعوى الملك المطلق الذي لم يبين فيها تاريخ مثلاً اذا ادعى احد الدار التي هي في يد اخر

بينة من ادعى بالزيادة (م) ١٧٦٣ ترج بينة التملك على بينة العارية مثلاً اذا ادعى احد المالك الذي هو في يد الاخر قائلاً اني كنت اعطيته اياه عارية واراد استرداده وقال المدعي عليه كنت بعثني اياه او وهبته ترشح بينة البيع او الهبة (م) ١٧٦٤ ترج بينة البيع على بينة الهبة والرهن والاجارة وبينة الاجارة على بينة الرهن مثلاً اذا ادعى احد على اخر بقوله كنت بعثك المال الغلاني اعطني ثمنه وقال المدعي عليه انت كنت وهبتي ذلك وسلمتني اياه ترج بينة البيع (م) ١٧٦٥ ترج بينة الاطلاق في العارية مثلاً اذا هلك الحصان المستعار في يد المستعير وادعى المعير قائلاً اني كنت اعرتك اياه على ان تستعمله اربعة ايام وانت لم تسلمه لي في المدة المذكورة وهلك عندك في اليوم الخامس فاضمن قيمته وادعى المستعير بقوله كنت اعرتني اياه بان استعمله على الاطلاق ولم تقيد باربعة ايام ترج بينة المستعير وتسمع (م) ١٧٦٦ ترج بينة الصحة على بينة مرض الموت مثلاً اذا وهب احد مالا لاحد ورثته ثم مات وادعى باقي الورثة انه وهبه في مرض موته وادعى الموهوب له انه وهبه في حال صحته ترج بينة الموهوب له (م) ١٧٦٧ ترج بينة العقل على بينة الجنون او العته (م) ١٧٦٨ اذا اجتمع بينة الحدوث والقدم ترج بينة الحدوث مثلاً اذا كان في ملك احد مسيل الاخر ووقع بينهما اختلاف في الحدوث والقدم وادعى صاحب الدار حدوثه وطلب رفعه وادعى صاحب المسيل قدمه ترج بينة صاحب الدار (م) ١٧٦٩ اذا اظهر الطرف الراجح العجز عن البينة تطلب البينة من الطرف المرجوح ان اثبت فيها والا يحلف (م) ١٧٧٠ اذا اظهر الطرف الراجح العجز عن الاثبات فحكم بموجب اقامة الطرف المرجوح البينة على ما سبق ثم اراد الطرف الراجح اقامة البينة فلا يلتفت اليه بعده

### (الفصل الثالث — في القول لمن وتحكيم الحال)

(م) ١٧٧١ اذا اختلف الزوج والزوجة في امتعة الدار التي سكنها ينظر الى الامتعة فان كانت من الاشياء التي تصلح للزوج فقط كالبنفقة والسيف او من الاشياء الصالحة لكل من الزوج والزوجة كالاولاني

والمفروشات ترج بينة الزوجة واذا عجز كلاهما عن البينة فالقول للزوج مع اليمين يعني اذا حلف الزوج بان تلك الاشياء ليست لزوجته يحكم بكونها له واما في الاشياء الصالحة للنساء فقط كالخلى والبسة النساء فترجح بينة الزوج واذا عجز كلاهما عن البينة فالقول للزوج مع اليمين الا ان يكون احدهما صانع الاشياء الصالحة الاخر او بائعها فالقول له مع اليمين على كل حال مثلاً القروط حلّى مخصوص بالنساء ولكن اذا كان الزوج صانعاً فالقول له مع اليمين (م) ١٧٧٢ تقوم الورثة مقام المورث عند موت احد الزوجين ولكن اذا عجز كلا الطرفين عن الاثبات على ما ذكر فالقول لمن هو في الحياة منها مع اليمين في الاشياء الصالحة لكليهما واذا مات كلاهما معاً فالقول لورثة الزوج في الاشياء الصالحة لكليهما (م) ١٧٧٣ اذا اراد الواهب الرجوع عن الهبة وادعى الموهوب له تلف الموهوب فالقول له باليمين (م) ١٧٧٤ الامين يصدق بيمينه في برائة ذمته كما اذا ادعى المودع الوديعة وقال الوديع انا رددتها اليك فالقول له مع اليمين ولكن اذا اراد ان يقيم البينة ليخلص من اليمين تسمع بينته (م) ١٧٧٥ اذا اعطى من له ديون مختلفة لدائته مقداراً من الدين فالقول له فيما اذا ادعى انه اعطاه محسوباً بدينه الغلاني (م) ١٧٧٦ بعد ما انقضت مدة اجارة الرحي اراد المستاجر حط حصة من الاجارة مدة انقطاع الماء في اثناء مدة الاجارة ووقع بين الاجر والمستاجر اختلاف ولم تكن هناك بينة ينظر فان كان في مقدار مدة الانقطاع مثلاً اذا ادعى المستاجر عشرة ايام والمؤجر خمسة ايام فالقول للمستاجر مع اليمين وان كان الاختلاف في اصل الانقطاع يعني ان انكر المؤجر انقطاع الماء بالكليّة يحكم الحال الحاضر يعني يجعل حكماً وهو انه اذا كان الماء جارياً في وقت الدعوى والخسومة فالقول للمؤجر مع اليمين واذا كان في ذلك الوقت منقطعاً فالقول للمستاجر مع اليمين (م) ١٧٧٧ اذا اختلف في طريق الماء الذي يجري الى دار احد بانه حادث او قديم وادعى صاحب الدار بكون المسيل حادثاً وطلب رفعه ولم تكن لكلا

## ملحوظات

الخيار وفي قبض كل الثمن او بعضه تحالف وفي هذه الصور الثلاث يحلف المنكر

بينة — ( قانون مرافعات )

(م) ١٧٧ على الخصم الذي يريد اثبات شيء بالبينة ان يبين الوقائع التي يريد اثباتها في اقواله وطلباته المقدمة للمحكمة بالكتابة او في الجلسة شفاهاً فان بينها شفاهاً يذكر ذلك في محضر الجلسة (م) ١٧٨ ان لم ينزع الخصم في تعلق تلك الوقائع بالدعوى ولا في جواز قبولها او نازع في ذلك وحكمت المحكمة بالتعلق والقبول فتأذن بالتحقيق (م) ١٧٩ يجوز للمحكمة ان تحكم من تلقاء نفسها بان الوقائع التمسك بها ليست متعلقة بالدعوى ولا جائزة للقبول (م) ١٨٠ ويجوز لها ايضاً ان تأمر من تلقاء نفسها بالاثبات بالبينة في الاحوال التي يجوز القانون فيها ذلك الاثبات متى رأت ان ذلك يؤدي للوقوف على الحقيقة (م) ١٨١ اذا اذنت المحكمة لاحد الاخصام باثبات شيء بالبينة كان للخصم الاخر الحق دائماً في اثبات عدم صحة ذلك الشيء بالبينة ايضاً (م) ١٨٢ يجب ان تكون الوقائع المقتضى اثباتها بالبينة مبنية على انفراد الدقة والضبط في الحكم الصادر بذلك (م) ١٨٣ يجب ان يكون التحقيق امام المحكمة وتعريف الجلسة التي يكون فيها استماع شهادة الشهود في الحكم الصادر باجرائه — ويجوز للمحكمة ان تعين في الجلسة المذكورة احد قضائها لسماع شهادة الشهود وعلى القاضي الذي يعين لذلك ان يشرع في اجراء التحقيق بعد انقضاء تلك الجلسة فوراً — فان كان محل اقامة الشهود بعيداً عن البلدة النكائن فيها مركز المحكمة جاز لها ان تعين بناء على طلب الخصم الذي يريد الاثبات بالبينة قاضي المواد الجزئية الموجود في محل اقامة الشهود او في محل اقامة الفريق الاكثر عدداً منهم ويكون هذا التعيين بمقتضى امر من المحكمة يكتب في محضر الجلسة ولذلك يجب على الخصم المذكوران يبين اسم ولقب ومحل اقامة كل من الشهود — وفي حالة ما اذا تعين قاضي المواد الجزئية لاستماع شهادة الشهود وجب عليه ان يعين بناء على عريضة تقدم له ممن يطلب التعجيل من الاخصام المحل واليوم

الطرفين بينة ينظر فان كان في وقت الخصومة يجري الماء من المسيل او يعلم جريانه قبيل ذلك يبقى على حاله ويكون القول لصاحب المسيل مع اليمين يعني يحلف على عدم كون المسيل حادثاً وان كان لم يجز الماء من المسيل في وقت الخصومة ولم يعلم جريانه قبل ذلك فالقول لصاحب الدار مع اليمين

### ( الفصل الرابع — في التحالف )

(م) ١٧٧٨ اذا اختلف البائع والمشتري في المقدار او الوصف او الجنس للثمن او المبيع او كليهما يحكم لمن اقام منها البينة وان اقام كلاهما البينة يحكم لمن اثبت الزيادة منها وان عجز كلاهما عن الاثبات يقال لها اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر او يفسخ البيع وعلى هذا ان لم يرض احدهما بدعوى الآخر حلف الحاكم كلاهما على دعوى الآخر وبداء بالمشتري فاذا نكل احدهما عن اليمين ثبتت دعوى الآخر واذا حلف كلاهما فسخ الحاكم البيع (م) ١٧٧٩ اذا اختلف المستأجر قبل ان يتصرف في المأجور مع المؤجر في مقدار الاجرة مثلاً بان ادعى المستأجر ان الاجرة عشرة دنائير وادعى المؤجر انها خمسة عشر ديناراً تقبل دعوى من اقام البينة منها وان اقام كلاهما معاً البينة يحكم ببينة المؤجر وان عجزا عن الاثبات يحلفان معاً ويبدأ بتحليف المستأجر اولاً ويلزم من نكل بنكوله فان حلف كلاهما فسخ الحاكم الاجارة واذا اختلفا في المدة والمسافة فالحكم على هذا الوجه الا انه اذا اقام كلاهما البينة يحكم ببينة المستأجر ويبدأ بتحليف المؤجر في صورة التحالف (م) ١٧٨٠ اذا اختلف المؤجر والمستأجر كما ذكر في المادة الآتفة بعد انقضاء مدة الاجارة فالقول للمستأجر مع اليمين وليس هناك تحالف (م) ١٧٨١ اذا اختلف المؤجر والمستأجر في مقدار الاجرة في اثناء مدة الاجارة يجري التحالف وفسخ عقد الاجارة في حق المدة الباقية ويكون القول للمستأجر في حصة المدة الماضية (م) ١٧٨٢ اذا اختلف المتبايعان بعد ان تلف المبيع في بد المشتري او حدث فيه عيب مانع للرد لا يجري التحالف ويحلف المشتري فقط (م) ١٧٨٣ ليس في دعوى الاجل يعني في كونه موجلاً اولاً وفي شرط

## ملحوظات

والساعة اللاتي يكون فيها استماع شهادة الشهود — وتعلن صورة الامر الصادر بتعيين المحل واليوم والساعة الى الخصم الاخر بمعرفة كاتب المحكمة قبل اليوم المعين لاستماع شهادة الشهود بثلاثة ايام (م) ١٨٤ اذا طلب احد الاخصام امتداد الميعاد لاجراء التحقيق يحكم في ذلك الطلب فوراً من المحكمة او من القاضي المعين بعد سماع اقوال الاخصام بوجه الايجاز ويصدر الحكم باسم يكتب في محضر الجلسة (م) ١٨٥ اذا امتنع القاضي عن امتداد الميعاد لاجراء التحقيق جاز للخصم رفع امر ذلك الامتناع الى المحكمة ولها الحكم بامتداد الميعاد او صرف النظر عنه والحكم في اصل الدعوى (م) ١٨٦ لا يجوز للمحكمة ولا للقاضي ان يأذنا بامتداد الميعاد اكثر من مرة واحدة (م) ١٨٧ اذا امتنع الشهود عن الحضور يجرد طلب الخصم ذلك منهم وجب تكليفهم بالحضور على يد محضر لاداء الشهادة بميعاد يوم واحد مقدماً غير مواعيد المسافة (م) ١٨٨ يستمر التحقيق حتى يتم استماع شهادة جميع الشهود (م) ١٨٩ يكون العمل في تحقيق النفي الذي يطلبه الخصم الآخر بقصد الرد على تحقيق الثبوت على حسب ما سبق يانه ويكون تعيين اليوم لذلك التحقيق باسم يصدر بعد انتهاء تحقيق الثبوت فوراً (م) ١٩٠ تتبع القواعد الآتي يانها في تحقيق الثبوت وفي تحقيق النفي (م) ١٩١ اذا لم يحضر الشاهد لاداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه المعتبر قانوناً يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديواني واذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانياً بالحضور وعليه مصاريف ذلك التكليف (م) ١٩٢ يصدر الحكم بهذه الغرامة من المحكمة او من القاضي المعين للتحقيق وفي هذه الحالة يندرج حكمه بذلك في محضر التحقيق (م) ١٩٣ يضاعف مقدار الغرامة اذا تأخر الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به مرة ثانية (م) ١٩٤ وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة او للقاضي المعين للتحقيق ان يصدر امراً باحضار الشاهد رغماً عنه (م) ١٩٥ اذا حضر من دعي للشهادة وامتنع عن المجاوبة يحكم عليه على الوجه المذكور آنفاً بغرامة مائة قرش ديواني فضلاً عن الحكم عليه بما يترتب على امتناعه من التعويضات للاخصام (م) ١٩٦ اذا

حضر الشاهد الذي تأخر اولاً عن الحضور وابتدأ اعذاراً ثابتة اوجبت تأخيره وجبت اقالته من الغرامة (م) ١٩٧ اذا ثبت ان للشاهد مانعاً عن الحضور ينتقل القاضي المعين للتحقيق معقولاً بكتاب المحكمة الى منزل ذلك الشاهد لسماع شهادته فان كان التحقيق امام المحكمة وجب عليها ان تعين احد قضائها لذلك (م) ١٩٨ لا يجوز رد شهادة احد الشهود ولا تجريحه ولو كان قريباً او صهراً لاحد الاخصام الا اذا كان غير قادر على التمييز سواء كان ذلك بسبب زيادة كبر او صغر سنه او بسبب مرض في جسمه او في قواه العقلية او غير ذلك من الاسباب التي من هذا القبيل (م) ١٩٩ تسمع اقوال من لم يبلغ سنه اربع عشرة سنة على سبيل الاستدلال فقط (م) ٢٠٠ يجوز لمن لاقدرة له على التكلم ان يؤدي الشهادة اذا امكنه ان يبين مقصوده بالكتابة او بواسطة الاشارات (م) ٢٠١ يجب على كل شاهد تجاوز سن الاربع عشرة سنة ان يحلف يميناً قبل استجوابه (م) ٢٠٢ لا يجوز لاحد ان يؤدي شهادة عما تضمنته ورقة من الاوراق المتعلقة بالاشغال الميرية الا اذا سبق نشرها واذنت بافشاءها الجهة المختصة بها (م) ٢٠٣ اذا دعي احد الموظفين الى افشاء ما صار تبليغه اليه على سبيل المسارة في اثناء اجراء وظائفه ورأى انه يترتب على عدم كتمان ذلك ضرراً للمصلحة العمومية فلا يلزم بالافشاء (م) ٢٠٤ اذا علم احد القضاة ونحوهم واحداً ماموري الضبطية القضائية او ماموري الضبط والربط بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرر في قانون العقوبات فلا يجبر على ان يعرف عن مصدر علمه بذلك (م) ٢٠٥ كل من علم من الافوكاتية او الوكلاء او غيرهم بواسطة صنعتته او خدمته باسم ما او بتوضيحات عن ذلك الامر لا يجوز له في اي حال من الاحوال الاخبار بذلك الامر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته او اعمال صنعتته ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية او جنحة (م) ٢٠٦ ومع ذلك يجب على الاشخاص المذكورين في المادة السابقة ان يؤدوا الشهادة عن الامر

## معلومات

العريضة والامر الذي عين فيه يوم التحقيق وعلى بيان المحل واليوم والساعة اللاقي حصل فيها التحقيق وعلى اسماء الاخصام والقابهم وصنائعهم ومحلاتهم مع بيان حضورهم او عدمه وبيان ما حصل منهم من التطلبات وعلى بيان حضور الشهود او عدمه والاوامر الصادرة في شأنهم وبيان شهادة الشهود والايمان اللاقي حلفوها وبيان ما حصل من رد الشهود وما ترتب عليه من المسائل الفرعية وبيان الاسئلة التي وجهت ومن وجهها وبيان المسائل الفرعية التي نشأت عن توجيه الاسئلة وبيان الاجوبة وذكر تلاوة شهادة الشهود عليهم وتصديقهم عليها والتصحيحات التي عرفوا عنها وبيان الجلسات التي اقتضاها التحقيق (م) ٢١٩ اذا طلب الشهود مقابل تعطيلهم فيصير تقديره لهم ويبين ذلك في المحضر ثم تعطى للشهود ورقة مستخرجة من المحضر وتكون نافذة على الخصم الذي احضر الشهود بتأشير من كاتب المحكمة (م) ٢٢٠ اذا لم ترتب على شهادة الشهود فائدة ما للدعوى فتكون مصاريف تكليفهم بالحضور ومصاريف سماع شهادتهم على الخصم الذي احضرهم (م) ٢٢١ اذا لم يحصل التحقيق امام المحكمة او حصل امامها ولم يحكم في الدعوى في نفس الجلسة التي سمعت فيها شهادة الشهود كان للاخصام الحق في الاطلاع على محضر التحقيق (م) ٢٢٢ للاخصام في جميع الاحوال ان ياخذوا صورة محضر التحقيق بشرط ان لا يترتب على ذلك تاخير الحكم في الدعوى

بينة — (قانون تحقيق الجنايات) (في الاثبات بالبينة)

(م) ٦٧ يجوز لقاضي التحقيق ان يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التي تثبت ارتكاب الجناية واحوالها واسنادها للمتهم او براءة ساحته منها او يتوصل بها الى اثبات ذلك (م) ٦٨ الشهود الذين يرى لقاضي التحقيق من تلقاء نفسه لزوم سماع شهادتهم يكلفون بالحضور امامه على يد محضر بناء على امر يصدر منه — ويجوز للقاضي المذكور في كل الاحوال ان يسمع شهادة من يحضر له باختياره بدون سبق تكليفه بالحضور (م) ٦٩

والتوضيحات المتقدم ذكرها اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم (م) ٢٠٧ لا يجب على احد الزوجين ان ينفي بغير رضاء الاخر ما بلغه اليه في اثناء الزيجة ولو بعد انقضاء علاقتهما بينهما الا في حالة رفع دعوى من احدهما على الاخر بحق او اقامة دعوى على احدها بسبب وقوع جنابة او جنحة منه على الاخر (م) ٢٠٨ يؤدي كل واحد من الشهود شهادته على انفراده بغير حضور باقي الشهود الذين لم تسمع شهادتهم (م) ٢٠٩ على الشاهد ان يعرف عن اسمه ولقبه وصنعتة او وظيفته ومحلّه وان يبين قرابته او مصاهرته ودرجة القرابة او المصاهرة ان كان قريباً او صهراً لاحد الاخصام ويبين ان كان خادماً او مستخدماً عند احد الاخصام (م) ٢١٠ وعليه ايضا ان يحلف ميمناً بانه يشهد بالحق وتكون تادية اليمين على حسب الاصول المقررة بدانته ان طلب ذلك (م) ٢١١ على الخصم الذي استحضر شاهداً ان ييدي على التوالي الاسئلة التي يرغب استشهاده عليها ثم ييدي الخصم الآخر ما يريد اشهاد ذلك الشاهد عليه وكل هذا بغير ان يقطع احد الاخصام كلام الاخر او كلام الشاهد وقت اداء الشهادة (م) ٢١٢ لا يجوز للاخصام ابداء اسئلة جديدة للشاهد بعد تمام استشهاده على ما ابداه كل منهم الا باذن المحكمة او القاضي المعين للتحقيق (م) ٢١٣ يجوز لرئيس المحكمة او لاحد قضااتها بعد استشهاد الشاهد على ما ابداه الاخصام ان يساله مباشرة من تلقاء نفسه عما يتوصل منه الى الوقوف على الحقيقة (م) ٢١٤ في اثناء ابداء الاسئلة من احد الاخصام عما يرغب استشهاد الشاهد عليه يجوز للخصم الاخر الاعتراض على ابداء سوال جديد لا تعلق له بالواقعة المقصود اثباتها او خارج عن حد اللياقة والقاضي منع ذلك السؤال (م) ٢١٥ يتلى على كل شاهد ما اداه من الشهادة ويضع امضاه عليها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها (م) ٢١٦ اذا امتنع الشاهد من وضع امضائه او كان لا يمكنه وضعها وجب ذكر ذلك في المحضر (م) ٢١٧ تؤدي الشهود شهاداتهم شفاهاً بدون مراجعة مذكرات لذلك (م) ٢١٨ يشتمل محضر التحقيق على صورة

## ملحوظات

يجب على قاضي التحقيق ان يسمع شهادة كل شاهد طلب احداً من قلم النائب العمومي مباشرة حضوره وان يأمر بطلب حضور كل شاهد طلب المتهم استشهاده — ويجب عليه ايضاً ان يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور المدعي بالحقوق المدنية (م) ٧٠ ومع ذلك اذا كلف مباشرة احد اعضاء قلم النائب العمومي او المدعي بالحقوق المدنية الشهود بالحضور فتعين اليوم لسماع شهادتهم يكون بمعرفة قاضي التحقيق انما يجب على القاضي المذكور في كل الاحوال ان يشرع في سماع شهادة الشهود وفي التحقيق في اقرب وقت على قدر الامكان ولا يسوغ له ان يؤخر سماع شهادة الشهود الى ميعاد يتجاوز ثمانية ايام (م) ٧١ اذا حصل تكليف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم او بناء على طلب المدعي بالحقوق المدنية جاز لقاضي التحقيق ان يطلب من كلفهم بالحضور منها بيان الاسئلة التي يرام توجيهها اليهم وان يحكم بعد ذلك بما يصدر منه بصرف النظر عن الاستشهاد المطلوب وللخصم المعارضة في ذلك الامر في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت تبليغه اليه وتقدم المعارضة المذكورة الى محكمة الجناح في اودة المشورة (م) ٧٢ تسمع شهادة كل واحد من الشهود على انفراد غير حضور الباقي انما تجوز مواجهة بعضهم ببعض الآخر بعد ذلك — ويكون سماع الشهادة على وجه العموم في جلسة علنية ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق ان يأمر بسماعها في جلسة سرية مراعاة لاحقاق الحق او الاداب او لظهور الحقيقة (م) ٧٣ يجب على الشهود ان يحلفوا بما على انهم يشهدون بالحق ولا يقولون غير انما يجوز لقاضي التحقيق ان يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين شهادة من يصح تجريجه من الشهود بمقتضى ما هو مقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية (م) ٧٤ يجب على قاضي التحقيق ان يطلب من كل واحد من الشهود ان يبين اسمه ولقبه وسنه وصنعتة ومحل سكته (م) ٧٥ يحضر المتهم في الجلسة ويجوز له ان يوجه الى الشهود الاسئلة التي يرى له لزوم توجيهها اليهم سواء كان بنفسه او بواسطة المدافع عنه — ويحضر في الجلسة ايضاً احد

اعضاء قلم النائب العمومي والمدعي بالحقوق المدنية (م) ٧٦ يجوز لقاضي التحقيق ان يسمع شهادة الشهود بغير حضور المتهم ولا احد من اعضاء قلم النائب العمومي ولا المدعي بالحقوق المدنية اذا رأى لزوماً لذلك انما تعتبر الشهادات التي تسمع على هذا الوجه انها على سبيل الاستدلال فقط ولا تنل في اثناء المرافعة الا بعد سماع شهادة الشهود في الجلسة العلنية (م) ٧٧ يكتب الكاتب المعين مع قاضي التحقيق اجوبة الشهود وشهاداتهم بغير تحشير بين السطور وان حصل شطب او تخريج فيصدق عليه القاضي والكاتب والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاءه والا فلا يعتبر ولا يعمل به (م) ٧٨ يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه واقراره بانه مصر عليها فان امتنع عن وضع امضاءه او لم يمكنه وضعه يذكر ذلك في الشهادة وفي كل الاحوال يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها (م) ٧٩ يجب على كل من دعي للحضور امام قاضي التحقيق لتادية شهادة ان يخبر ببناء على الطلب المحرر اليه والا يصدر القاضي المذكور بعد سماع اقوال احداً من قلم النائب العمومي حكماً انتهائياً لا يستأنف بالزمام بدفع غرامة قدرها مائة قرش ويكلف بالحضور ثانياً بمصاريف من طرفه فان تأخر عن الحضور في المرة الثانية يحكم عليه بغرامة من مائتي قرش الى اربعمائة قرش ديواني ويجوز اصدار امر بضبطه واحضاره (م) ٨٠ الشاهد الذي تأخر عن الحضور اولاً وحكم عليه بالغرامة تجوز اقالته منها بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي اذا حضر بعد تكليفه مرة ثانية وابدى لقاضي التحقيق اعداراً مقبولة (م) ٨١ اذا حضر من دعي للشهادة وامتنع عن المجابة عن الاسئلة التي وجهها اليه قاضي التحقيق يحكم عليه في كل الاحوال بغرامة من مائة قرش ديواني الى اربعة آلاف قرش ويجوز الحكم عليه ايضاً بالحبس من ثمانية ايام الى خمسة عشر يوماً اذا كانت المادة المستشهد فيها من الجناح وما اذا كانت من الجنايات فتكون مدة الحبس من خمسة عشر يوماً الى شهرين ويكون الحكم بهذه

## ملحوظات

المقوبات من محكمة الجنيح بناء على طلب احد اعضاء  
 قلم النائب العمومي انما لا يحكم بها على الاشخاص  
 المعافين من تادية الشهادة في الاحوال المبينة في المواد  
 ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون  
 المرافعات (م) ٨٢ اذا كان الشاهد مريضاً اوله  
 مانع عن الحضور يجب على قاضي التحقيق ان يتوجه  
 الى محله لسمع شهادته ويخبر بذلك قلم النائب العمومي  
 والمدعي بالحقوق المدنية والمنتهد ويكون لم الحلف  
 في الحضور بانفسهم عند سماع شهادة الشاهد المذكور  
 او بواسطة وكلاء عنهم ولم ايضاً ان يوجهوا اليه  
 الاسئلة التي يرى لم لزوم توجيهها اليه كما ذكر في  
 المواد السابقة انما لقاضي التحقيق الاجراء بموجب  
 الحلف الذي له بمقتضى المادة ٧٦ من هذا القانون  
 (م) ٨٣ اذا كان الشاهد مقيماً خارج دائرة اختصاص  
 المحكمة يجوز لقاضي التحقيق في الحالة المبينة في  
 المادة السابقة وفي غيرها من الاحوال ان يوكل في  
 سماع الشهادة قاضي التحقيق بالمحكمة المقيم بدائرتها

الشاهد المذكور (م) ٨٤ فاذا كان الشاهد مقيماً  
 بدائرة المحكمة ولكن في جبة بعيدة عن مركزها  
 يجوز لقاضي التحقيق في كل الاحوال ان ينتدب  
 احد مأموري الضبطية القضائية لسماع شهادته متى  
 رأى ان الاحوال تسمح بذلك (م) ٨٥ يجب  
 على قاضي التحقيق في الاحوال التي يوكل فيها غيره  
 في اجراء بعض تحقيقات او سماع شهادة شاهد ان  
 يعين الاجراءات اللازم اجراءها والوقائع التي يلزم  
 استشهاد الشاهد عليها (م) ٨٦ كافة القواعد والاصول  
 المقررة قانوناً فيما يتعلق بالشهود في المواد المدنية  
 تنبع في المواد الجنائية الا اذا وجد نص يخالف ذلك

بينة — (ر) مهر (نضابا) — شاهد  
 بينة — (ر) نكاح (اثبات) نكاح غير صحيح —  
 اثبات الدمق ٢١٥ — ٢١٧ — ٢١٨ — ٢٢٠ — ٢٣٤  
 بينة نفي راثبات — (ر) حضور (م) ٥٧ — ٦٠  
 بينة نفي — (ر) بينة (م) ١٨١ — ١٨٩ — ١٩٠ وما يليها  
 بينة — (ر) خبير (م) ٢٢٨ — ٢٢٠ خطوط م ٢٢٠







تاجر واعمال تجارية - ( قانون تجاري )

( في التجارة وفي الاعمال التجارية )

(م) اكل من الشغل بالمعاملات التجارية واخذها خرفة معتادة له فهو تاجر (م) ٢ يعتبر بحسب القانون عملاً تجارياً ما هو ات - كل شراء غلال او غيره من انواع المأكولات او البضائع لاجل بيعها بعينها او بعد تبينها بهينة اخرى او لاجل تأجيرها للاستعمال - وكل مقاول او عمل متعلق بالمصنوعات او التجارة بالعمولة والنقل برّاً او بحراً - وكل تعهد بتوريد اشياء وكل ما يتعلق بالخلات والمكاتب التجارية وغيرها من الخلات المعدة للبيع بالمرزعة او الملاعب العمومية - وكل عمل متعلق بالكيميالات او الصرافة او السمسرة - وجميع معاملات البنوك العمومية - وجميع الكيميالات اياً كان اولو الشأن فيها - وجميع السندات التي تحت اذن سواء كان من امضاها او غنم عليها تاجراً او غير تاجر انما يشترط في الحالة الاخرى ان يكون تحريرها مترتباً على معاملات تجارية - وجميع المقاولات المتعلقة بانشاء مباني كان المقاول متعهداً بتوريد الادوات والاشياء اللازمة لذلك - وجميع العقود والعهدات الحاصلة بين التجار والمتسبين والممارسة والصيارف ما لم تكن العقود والعهدات المذكورة مدنية بحسب نوعها او بناء على نص العقد - وكل عمل متعلق بانشاء سفن او شراؤها او بيعها لسفرها داخل القطر او خارجه وجميع الرصائل البحرية المتعلقة بالتجارة - وكل بيع او شراء مهات او ادوات او ذخائر للسفن - وكل استئجار او تاجير للسفن بالدولون وكل اقراض واستقراض بحري وكل عقد تامين من الاخطار وجميع العقود الاخر المتعلقة بالتجارة البحرية - وكل اتفاق او مشاركة على ماهيات الملاحة والجرم - واستخدام البحريين في السفن التجارية (م) ٣ اذا باع احد اصحاب الاراضي او المزارعين المحصولات الناتجة من الاراضي المملوكة له او المرزوعة بمعرفة فلا يعد هذا البيع عملاً تجارياً (م) ٤ يسوغ لمن بلغ سنه احدى وعشرين سنة كاملة ان يشتغل بالتجارة واما من بلغ سنه ثمان عشرة سنة كاملة وكان قانون احواله الشخصية يقضي بانه قاصر فلا يجوز له ان يجر

الا بحسب الشروط المقررة فيه واما اذا كان القانون المذكور يقضي برشده فلا يجوز الا باذن من المحكمة الابتدائية (م) ٥ وكذلك تكون اهلية النساء للتجارة على حسب قانون احوالهن الشخصية (صورة ما نشر من الداخلية للجهات بتاريخ ٢ محرم تاجير سنة ١٢٩٧ ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٩)

قد علم من افادات متواردة للداخلية من بعض المديرات انهم يحرون التوسط للدوائر في تاجير اطيانهم لاشخاص وعمل مزادات عنها على مقتضى افادات وتلغرافات تصدر من الدوائر وقد نشاء من ذلك بعض اشكالات تشكي عنها اشخاص من اتباع الدول المتحابة وحيث ان دواوين الحكومة لم يكن من خصائصها التوسط في مثل هذا لاي كان من الاشخاص والدوائر والمناطق بالمديرات هو النظر في القضايا والمنازعات التي ترفع اليها منهم بقصد ردها عنها على ما يقتضيه النظام العام فعلى ذلك اقتضى الحال للشرا الى المديرات باجتنا ب كل توسط من الان فصاعداً سواء كان في عمل مزادات او تاجير مطلق شيء من الاطيان المملوكة لارباب الابعاد والدوائر باي نوع من الانواع كانت الاطيان جسيمة المقدار او قليلة لاختصاص اربابها بها وعمل المزادات عنها بمعرفةهم حسبما تقتضيه مصالحهم ولا يكون للمديرات تدخل في خلاف تسجيل القوتونات الديوانية التي تتحرر عن الاعمال بحسب اتفاق المؤجر والمستاجر ولزم تحرير هذا لسعادتكم لاستمرار الاجراء على الوجه المشروح للحصول بذلك على حسم الاشكالات والمنازعات التي تنشاء من هذا القبيل تاجر متزوج - (ر) نكاح (فت) ٦

تاجرة متزوجة — (ر) نكاح (ق ٦)  
 تاجر مفلس — (ر) افلاس — متفلس (قف ٣٠٣)  
 تاجير — (ر) اجارة  
 تاجير املاك الميري — (ر) املاك الميري الحرة  
 — املاك الميري العمومية المرتبنة  
 تاجير املاك الاوقاف — (ر) وقف  
 تاجير — (ر) بيع (مجلة ١٥٦ — حضور  
 تاخير المدعي عليه عن الحضور — (ر) مجلس  
 ملني ١٣ جا سنة ١٢٩٩ — حضور  
 تاخير في طلب المعاش (ر) معاش ١٥ رجب ١٣٠٠  
 تاخير — (ر) حضور (قم ٥٣ — مرافعة (قم  
 ٢٩٧ — ٢٩٩ — خج (قج ١٦٤)  
 تاخير النطق بالحكم (ر) احكام (قم ٩٢ — ٩٣  
 تاخير الحكم في الغياب — (ر) غيبة (قم ١٢١  
 تاخير الدعوى بالنسبة لادخال ضام (ر) ضمان  
 (قم ١٤٢ — ١٤٣)  
 تاخير الاطلاع على اوراق الدعوى — (ر) ضمان  
 (قم ١٤٩)  
 تاخير سماع شهادة الشهود — (ر) بينة (قم ١٨٤ —  
 ١٨٥ — ١٨٦)  
 تاخير الحكم في الدعوى الاصلية — (ر) دعوى  
 فرعية (قم ٢٩٥)  
 تاخير في توقيع الحكم — (ر) مرافعة (قم ٢٩٧  
 تاخير بيع الاشياء التجوزة — (ر) حجز (قم ٤٦٤  
 تاخير جلسة المصالحة مع المفلس — (ر) صلح  
 (ق ٣١٩)  
 تاخير سماع الشهادة — (ر) بينة (قج ٧٠)  
 تاديب خدمة المحاكم — (ر) محكمة تاديبية  
 تاديب القضاء — (ر) محكمة تاديبية  
 تاريخ (مضامات التاريخ الاسلامي مع التواريخ الاخرى)  
 (ر) سنة  
 تاريخ — (منشور صادر من نظارة المالية في شهر فبراير  
 سنة ١٨٨٨ نمرة ٩٤ بجميع مصالح الحكومة  
 انه خلافا لما هو جار اتباعه في المصالح العمومية من وضع  
 التواريخ الافرنكية دون سواها قد تلاحظ ان  
 المديرات والمحافظات ومصالح الحكومة الاخرى

جارية في اغلب الاحوال استعمال التواريخ العربية او  
 القبطية في العقود والمحركات الصادرة منها بدون  
 ابضاح التواريخ الافرنكية الموافقة لها فيشاء عن ذلك  
 انه عند ما يقتضي الحال لفحص مسألة ما يحتاج الحال  
 الى الاستكشاف من التقاويم عن التواريخ الافرنكية  
 الموافقة للتواريخ المذكورة ولا يخفى ان هذا الامر  
 موجب لضياع وقت جسيم فملافاة لذلك قد قرر مجلس  
 النظار بمجلسه المنعقدة في ٥ ديسمبر سنة ٨٧٩ انه اعتبارا  
 من اول يناير سنة ١٨٨٨ يجب على جميع المديرات  
 والمحافظات وباقي مصالح الحكومة ان تضع في كافة  
 المحركات (بدون استثناء) التي يصير تبادلها بين بعضها  
 بعضا او بينها وبين المصالح العمومية والاهاالي التواريخ  
 العربية ثم التواريخ الافرنكية الموافقة لها — فبناء على  
 ذلك نرجو من تم اتباع ما هو ممدون بهذا القرار  
 بالدقة وارسال افادة بوصول هذا المنشور اليكم

تاريخ — (ر) سنة

تاريخ ثابت — (ر) تسجيل — دفتر تسجيل —  
 اثبات الديون (ق ٢٢٨ — ٢٢٩)

تاريخ — (ذكر بنو بجديد وظائف مطبعة المساحة صادر  
 في ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩)

(نحن محمد توفيق باشا خديوي مصر) بناء على  
 عرض مجلس النظار — من حيث ان بعض اراضي  
 انتزعت ملكيتها سواء كان لمصلحة السكك الحديد  
 الميرية او لانشاء السكك والطرق او لانشاء ترع  
 المرور وترع الري او لانشاء الجسور الموجودة على  
 شاطئ النيل او الترع للان مر بوط عليها اموال عقارية  
 ومن حيث ترع الملكية البادي ذكرها التي اجريت  
 بقصد المنفعة العمومية تسبب منها حرمان اصحاب  
 الاملاك من حقوق ملكيتهم والانتفاع بها ومن حيث  
 ان هذه الحالة تسبب منها تشكيكات مرعية وان تلك  
 الحالة هي مخالفة للعدالة قطعا فقد امرنا بما هوآت  
 واشهرناه لاجراء العمل بمقتضاه (م) ١ الاراضي المنزوع  
 ملكيتها اما لمصلحة السكك الحديد الميرية او لانشاء  
 السكك والطرق او لانشاء ترع المرور وترع الري  
 او لانشاء الجسور الموجودة على شاطئ النيل او الترع  
 يصير تعيينها بمعرفة مستخدمي مصلحة التاريخ حال

## ملحوظات

مصولاتها (م) ٦ ان التشيكيات التي تتعلق بعمليات التحديد والفرز بما انها امور ادارية محضة يصير تقديمها الى ماموري التاريخ بالتدريج من الادنى للاعلى بحسب الاصول ويصيرت الحكم فيها في آخر درجة من ناظر المالية من بعد اخذ رأي مدير العموم عنها (م) ٧ مشورة رسم القطع والدقتر الذي يصير فيه قيد الاطيان وقت العمليات التاريخية يصير حفظها بدقترخانة المالية وتحرر منه نسخة مطابقتان الاولى تكون خاصة عن كل مديرية على حدتها ويصير ابقاؤها بمركرها في عهدة مستخدم مسؤول عنها يصير تعينه بمعرفة عموم التاريخ وقيم بالمديرية تحت اوامر المدير والثانية تكون عمومية ويجري حفظها بعموم مصلحة التاريخ (م) ٨ يجوز لاي شخص كان الاطلاع على دفاتر ورسومات التاريخ سواء كان في ذات المديريات او في عموم مصلحة التاريخ ويعطى لكل طالب من ارباب الشؤون نسخة سواء كانت عن قطعة واحدة او عن جملة قطع مما هو وارد بالتاريخ بحيث ان يدفع مقدما قيمة الرسم الذي يصير تعينه فيما بعد (م) ٩ قبل الشروع بيومين بالاقل في عمليات المساحة او الفرز في كل قسم تخبر بذلك مصلحة عموم التاريخ الجمهور بواسطة اعلان ينشر لمركر القسم وفي النواحي المشهورة ولارباب الاملاك المستاجرين ونظار الاراضي ولكل من كان له شان في ذلك الرخصة بالحضور في عمليات المساحة او في عمليات الفرز ولهم ان يقدموا لمخوظاتهم عن ذلك (م) ١٠ ان المديرين ونظار الاقسام ومشايخ البلاد والصيارف وماموري ومتوظفي الحكومة من اي صنف ومن اي درجة كانوا ملزومون بان يقدموا الى ماموري التاريخ كافة الاستعلامات التي يطلبونها منهم وان يساعدوهم في تميم ماموريتهم كل منهم بحسب حدود خصائصه وعلى مفتشي وماموري التاريخ ان يستحذوا على كافة الاستعلامات التي يمكنهم ان يتحصلوا عليها وان يصغوا لاقوال كافة الاشخاص الذين يكون لارشاداتهم فائدة عائدة على العمليات التاريخية المكلفين بها (م) ١١ يصير مراجعة فرز الاطيان بمعرفة قومسيون تشكيلة وادارته

عمليتها اولا باول وتعافى من كافة الاموال العقارية (م) ٢ ممنوع اجراء اي زراعة كانت في الاراضي التي يصير معافاتها من الاموال انما اصحاب الاملاك الكائنة اراضيهم على السواحل ممكن التصريح لم لا اجراء زراعات فيها معينة بموجب تصريح خصوصي من ناظر الاشغال العمومية مقابلة مبلغ معين يدفع مقدما (م) ٣ جميع احكام الكود او القوانين واللوائح والنظامنامات وجميع عوايد وطبايع قديمة او حديثة مضادة لهذا الذكر يتو تعتبر ملغية ولا عمل لها وكل من ناظر ديوان المالية وناظر ديوان الاشغال العمومية مكلف بتنفيذ هذا الذكر يتوكل منها بما يخص به تاريخ . { المرافق العمومية ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ }

(نحن محمد توفيق باشا خديو مصر) - بناء على ما عرض من مجلس نظارنا قد امرنا بما هو آتي واشهرناه للعمل بمقتضاء (م) ١ انه لاجل تأكيد تخصيص المال العقاري بطريق المساواة على كافة ارباب الاطيان بنسبة قيمة الاطيان التي في حيازة كل منهم يصير الشروع في انشاء تاريخ عمومي وهو عبارة عن عمل رسومات اطيان الوجه القبلي والبحري وفرزها (م) ٢ عملية التاريخ تكون مصلحة على حدتها تابعة لنظارة المالية وتحال ادارتها على عهدة مدير عام يعين بدكر يتو بناء على طلب مجلس النظار واما مفتشي عملية التاريخ فيصير تعينهم باصر ناظر المالية بناء على طلب مدير العموم وباقي مستخدمي المصلحة يصير تعينهم بمعرفة مدير العموم مباشرة (م) ٣ على مدير العموم ادارة كافة العمليات التاريخية وكافة الاشغال التي تتعلق بمصلحته وبناء على ذلك يكون من وظائفه تحرير كافة القوانين التي تتعلق بتشكيل المصلحة وتعين الوظائف وبالضبط والربط واجراء تنفيذها (م) ٤ لا تعد في اية حال كان عمليات التاريخ حكما في مشاكل الملكية ولا تضر بحقوق الافراد (م) ٥ بعد نهو اشغال فن الهندسة يشرع في فرز الاطيان ويتعين بمعرفة الفرازين آل الخبرة تعداد الدرجات التي ينبغي ان ينقسم عليها كل نوع من انواع الاطيان على حسب درجات خصوصيتها وقيمة

يجري تعيتهما بمعرفة ناظر المالية بناء على طلب مدير العموم والطريق والشروط التي بها يصير اعلان ارباب الشؤون بقرارات القومسيون التي بمقتضاها يسوغ لم اقامة دعواهم ضد القرارات المذكورة بصير تعينها فيما بعد (م) ١٢ جميع احكام الكود والقوانين والوائح والنظامنامات وجميع العوائد والاصطلاحات قديمة كانت او حديثة المضادة لهذا الذكر بتو تمبر ملغية ولا عمل لها وناظر مالي يتامكلف بتنفيذ هذا الذكر بتو — تحريراً باسكندرية في ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩

تاريخ — امر عال صادر في ١٧ ابريل سنة ١٨٨٠

(نحن خديو مصر) — من بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ بتعيين حدود وظائف مصلحة المساحة وبناء على طلب مجلس نظارنا ناصر بما هوآت (م) ١ قد صار الغاء ادارة عموم المساحة واستبدالها بلجنة مكلفة بادارة المصلحة المذكورة مشكلة على الوجه الآتي

رئيس

محمد رستم باشا

محمود بيك الفلكي

روسويك

موسيو كولفن

(م) ٢ ما كان لمدير عموم المساحة من الوظائف المينة في نصوص الذكر بتو الرقيم ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ يكون للجنة الادارة المذكورة

تاريخ — منشور من نظارة الداخلية في ٤ راسنة ١٣٠٢ (٢٢ دسبر سنة ١٨٨٤)

(صورة ترجمة ما تحرر من مصلحة التاريخ الى نظارة المالية) انه من منذ انشاء التاريخ لا يزال يحصل اهمال شديد من ماموري الحكومة في عدة جهات فيما يتعلق باشغال مصلحة التاريخ وقد تحقق حصول ذلك في غالب الاحيان حتى انني بنفسي اضطررت مراراً لتجاوز صعوبات حاصلة من اهمال المشايخ والمأمورين والصيارف او غيرهم من الموظفين وبناء عليه فلا يسعني الا الالحاح لدى سعادتك في استلفات نظركم الى ضياع الوقت والجسيم وخسارة النقود الكثيرة المسببين عن ذلك الاهمال الذي من شأنه انه يظهر الاعمال التاريخية كانتها بطيئة جداً وكثيرة التكاليف

فان مساحي التاريخ اضطروا مراراً ان يضيعوا اسابيع بدون ان ياتوا بعمل ما وقد ورد الان من حافظ افندي توفيق التفراغ المرفوق بهذا الذي به يتشكى من ان مديرية الغربية لم تعين الى الان لا معاون ولا اهل الخبرة ولا القصابة لمساعدته على تحديد ومساحة الاطيان التي تعطيها الحكومة بمقتضى الامر العالي الصادر في ٩ ستمبر الماضي (ر) املاك المري فغاية رجائنا من سعادتك هوان تصدروا الى المديريات الاوامر الشديدة حتى ان ماموري الحكومة في الجهات يساعدون كل واحد بما يختص به في اتخاذ الاعمال التاريخية طبقاً للمادة العاشرة من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩

المسطرءلاء صورة ترجمة افادة وارده لنظارة المالية من ادارة التاريخ بالتشكي من اهمال ماموري الجهات ومشايخ وعمد البلاد في الاشغال التاريخية وقد وردت تلك الترجمة بافادة للداخلية من النظارة المشار اليها غمرة ٢١١ بقصد التاكيد على المديريات بالمبادرة باجراء ما فيه تمييز اشغال التاريخ وعدم تاخيرها تحاشياً من الضرر الذي يتأتى بسبب ذلك وحيث ان هذه المصلحة لم تخرج عن كونها من المصالح الاميرية التي يلزم الاهتمام والاعتناء بتمييز اشغالها فعلى المديرية حيث ان توكد على كافة ماموريها وعمد ومشايخ بالادها بعدم تاخير اشغال المصلحة المذكورة كما هو حاصل حتى لا يحصل منها تشكي فيما بعد وقد تحرر في تاريخه لحضرات المديرين بذلك وبالجملة هذا تكم المبادرة باجراء مقتضاه

تاريخ — (ترجمة امر عال صادر في ٨ محرم سنة ١٣٠٤ (٦٦ اكتوبر سنة ١٨٨٦))

بناء على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوآت (م) ١ مصلحة التاريخ مكلفة باجراء مساحة كافة اراضي الميرسي المحرة وباعمال الرسومات اللازمة عنها (م) ٢ يجب على مشايخ البلاد الكاتنة بها اراضي المري المحرة ان يبينوا لمساحي مصلحة التاريخ كافة قطع الاراضي المحرة المتزرعة او البور الكاتنة في بلادهم سواء كانت مندرجة او غير مندرجة في الجداول المنشورة (م) ٢ على المشايخ ان يبينوا ايضا اثناء اجراء المساحة عن اراضي المري المحرة الخارجة عن حدود زمام بلادهم متى كانت بالقرب منها وغير تابعة للبلدة اخرى سواء كان استغلالها جارياً باي نوع كان او كانت بوراً (م) ٤ اذا اهل المشايخ عند حضور

## ملحوظات

وقت اجراء المساحة فيعطى له ميعاد خمسة عشر يوماً أخرى وبعد ذلك اذا لم يقبل الشروط المدونة بالمادة السابعة فيصير طرح الارض في المزاد (م) ٩ واضع اليد على الارض اذا عارضها الحكومة في ملكيتها لما اوتوفت في ردها لما في الحال فتحتف الحكومة حقها ليس في استردادها فقط بل في طلب ايجارها ايضاً عن كامل مدة وضع اليد وفي طلب التعويض عن الاضرار والخسائر (م) ١٠ وبعد انقضاء مدة كل بلد بحجر مباح التاريخ كشفاً عن كافة قطع الارض التابعة للحكومة التي صار مساحتها مبيتاً فيه مقدار مساحة كل قطعة وحدودها واسم المحوض الكائنة به وبوحي المشايخ في اسفل هذا الكشف بان كافة قطع الارض المذكورة قد صار مساحتها على حسب البيانات المعطاة منهم وبان لا يوجد في بلد ام اراضي اخرى تابعة للحكومة ويصدق الصراف على اقرار المشايخ المذكورين (م) ١١ اذا ظهر فيها بعد وجود قطعة ارض تابعة للحكومة بها كان مقدار مساحتها في داخل دائرة زمام البلد او في اطيافها البراح المعبر عنها بنص الناحية فيه وبالمشايخ جميعاً بطريق التضامن والتكافل بدفع غرامة توازي قيمة ايجار الارض المذكورة عن المدة التي مضت من تاريخ مساحة البلد لغاية يوم تبليغ ذلك للحكومة بدون ان يتمتد على ذلك احتجاج بما يكون لها من الحق في اقامة دعوى على واضع اليد على الارض — اما اذا كانت تلك الارض قابلة للزراعة فيصير تقدير الغرامة باعتبار خمسة في المائة من ثمن الارض المذكورة — واذا كانت الارض الموضوعة قبل خارجة عن حدود المساكن وعن فضاء الناحية او اذا كانت كما منع عنه بالمادة الرابعة كائنة خارج زمام البلد ومساحتها تزيد في هذه الحالة عن فدان واحد فيعاقب المشايخ جميعاً بطريق التضامن والتكافل بدفع غرامة عن كل فدان توازي مقدار اموال اربع سنوات بصير تقديرها باعتبار قيمة الاموال المقررة على الاراضي الخراجية الاقرب موقعاً — والغرامات بصير تقديرها بمعرفة ناظر مالية حكومتنا بناءً على طلب مدير عموم التاريخ (م) ١٢ المكافأة الممنوعة عنها بالمادة الخامسة والعقوبات المبينة في المادة الحادية عشرة المذكورتين قبل بصير توزيعها وتوزيعها على المشايخ بنسبة ما يخص كل منهم من القرار بط في الشياخة (م) ١٣ عقارات الميري المحرة الكائنة في المديرية او في المحافظات بصير تقرير كنيته طرحها للبيع في لائحة تصدرفها بعد (ر) املاك الميري

تاريخ — امر عال صادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٧

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ الذي تحددت بمقتضاه اختصاصات مصلحة التاريخ وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ قد صار فصل مصلحة التاريخ من نظارة المالية والحاقها بنظارة الاشغال العمومية

تأمين — (ر) رهن — اختصاص بالعقار —

مساحي التاريخ الى بلادهم او في اثنا مدة اجراء المساحة ان يبينوا لهم كافة اراضي الميري سواء كانت هرا او مزروعة بغير وجه قانوني فيجازوا بالعقوبة المنو عنها بالمادة الحادية عشرة الاية بعد ويكون انفاذاً عليهم جميعاً بطريق التضامن والتكافل (م) ٥ وبما انه نظراً لاجراء المساحة المذكورة يتمتد على الواجبات المطلوب اداؤها من المشايخ زيادة مشغولتهم وعظم مسئوليتهم في ذلك فتعطي لهم الحكومة على سبيل المكافأة معلوماً قدره اثنان في المائة من ثمن الاراضي التي يجري مبيعها في زمام بلادهم (م) ٦ تعلن مصلحة التاريخ تاريخ ابتداء تحديد اراضي الميري المحرة ومساحتها بواسطة اعلان ينشر في الجرائد الرسمية واعلان اخر يبلصق في مركز المديرية وفي كل بلدة وذلك قبل الشروع في التحديد المذكور بخمسة عشر يوماً على الاقل — فبواسطة الاعلانيين المذكورين قبل كل شخص وكل من ذوي الاملاك ممن لم شان في ذلك هو مدعو ليحضر بنفسه او يستنيب احداً عنه عند اجراء الاعمال المذكورة واذا كان هناك مناقضة بخصوص حدود الاراضي او بخصوص حقوق ملكيتها فعلى الشخص او صاحب الملك ذي الشأن في ذلك ان يقدم ملحوظاته او مطالباته بالكتابة الى مساح التاريخ الذي يعطى له ايصالاً بها — واذا لم يحضر ارباب الاملاك الجاورة او اي شخص اخر من ذوي الشأن او تاخروا عن تقديم معارضتهم كتابة اذا وجد لزوم لها فلا تلتفت الحكومة الى ذلك بل تشرع في تحديد الاراضي ومساحتها — يوضع الكشف الشامل لتحديد قطع الاراضي عند الصراف لمدة خمسة عشر يوماً اما النداءات وطلبات استرداد الاراضي فيصير تقديمها لمدير عموم التاريخ (م) ٧ اذا ثبت اثبات اجراء المساحة ان احد الافراد قد اصحح قطعة ارض تابعة للحكومة او زرعها بدون اذن فيسوغ له ان ياخذ القطعة المذكورة بشرط ان يتارس بخصوصها مع الحكومة فتحسب له المصاريف التي اجراها مع مراعاة ظروف الاحوال العارضة وان يدفع الشخص المذكور مبلغاً يوازي نصف قيمة قطعة الارض المذكورة بحسب قيمتها اذا ثبت انها كانت جدباً وصارت بعد ذلك خصباً واذا اتفق بانها كانت خصباً عند الاستيلاء عليها فيدفع عليها مبلغاً موازياً لكامل قيمتها — والاثبات واثنان المذكوران بصير اجراءها بمعرفة مندوب مخصوص يعين لذلك من طرف مدير عموم التاريخ وبمعرفة اثنين من ارباب الاملاك بالقسم التابعة اليه البلد يعين احدها بمعرفة واضع اليد على الارض المذكورة والاخر من طرف نظارة المالية — اما الارض فيصير تسليمها بصفة ارض خراجية مع اعطاء الحق لآخذها بالنسبة بملكيتها مطلقاً وتضرب عليها ابتداءً من يوم تحديدها ومساحتها الاموال الخراجية المقررة على الاراضي المائنة لما الكائنة في المحوض عنه — وبصير تحديد قيمة تلك الاموال بمعرفة الاشخاص الذين تمتلئ الارض (م) ٨ اذا لم يقبل واضع اليد على الارض الشروط المدونة بالمادة السابعة السابقة في ميعاد خمسة عشر يوماً فيصير طرح الارض في المزاد ويجري مبيعها كاسوة باقي الاراضي اما ان كان واضع اليد على الارض المذكورة غائباً

حجز —. صلح (ق) ٥٣٧  
 تأمين من الاخطار —. (ر) سيكورتاه  
 تاهب للفعل —. (ر) قانون عقوبات ٩  
 تاهب السفينة للسفر —. (ر) سفينة (ق) ٢٩  
 تأويل الامر الاداري —. (ر) اختصاص (لا) ١٥  
 تأويل —. (ر) صلح (ق) ٥٣٤  
 تأييد الحجز —. (ر) حجز (ق) ٤١٤—٦٧٦—٦٧٧  
 تبرع —. (ر) وصية —. تعهدات متتالية على توافق  
 المتعاقدين (ق) ١٤٣—١٠٠ ابراء (ق) ١٨٠ —. توكيل  
 (ق) ٥١٦—٥١٧ — هبة  
 تبرع المفلس —. (ر) افلاس (ق) ٢٢٧—٢٢٨  
 تبرع —. (ر) لقيط (ش) ٣٥٩  
 تبعية —. (ر) اجنبي —. جنسية — اسماء الدول  
 تبعض —. (ر) هبة (ش) ٥٠٥ وما بعده  
 تبغ —. (ر) دخان  
 تخطيط —. (منصورة) امر عال رقم ٨ يونيه سنة ١٨٨١  
 (١١ رجب سنة ١٢٩٨)  
 (نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على العريضة المقدمة لناظر  
 داخلية حكومتنا من بعض اعيان وتجار المنصورة وعلى الاوراق  
 المرفوقة بها فينا على ما رفعه اليها ناظر داخلية حكومتنا  
 وموافقة رأي مجلس نظارتنا تامل ما هوأت (م) ١ قد ترخص  
 لسكان المنصورة بان يقرروا عوائد ورسوم تدفع بالرغبة  
 والاختيار على البضائع الصادرة منها والواردة اليها وذلك  
 لاجل الاستعانة بها على تغيير اشغال التبلط وانشاء البالوعات  
 والتنوير وحفظ وصيانة الطرق والشوارع — وما يجري  
 تغييره من الاشغال بصير المحافه وجوبا باملاك الحكومة العمومية  
 التي لا يجوز التصرف فيها — والاثر والمالي العمومية او  
 المعابد والمحلات الخيرية كالمتشفيات والكتايا ونحوها لا يؤخذ  
 منها شيء في مقابلة المصاريف المترتبة على الاشغال التي بصير  
 اجراؤها في الشوارع والطرق الكائنة بها (م) ٢ مرخص  
 للسكان الذين يؤدون العوائد المذكورة بان ينتخبوا على  
 حسب الطرق التي يتفقون عليها قومسيونا مهيئة وظائفه  
 وكيفية ترتيبه بعد (م) ٣ هذا القومسيون يتركب (اولاً) من  
 مدير المديرية بصفة رئيس ومن باشمهندس المديرية وحكيم  
 باشيها بصفة اعضاء لابد منهم وبلا مسئولية عليهم (ثانياً) من  
 ثمانية اعضاء تختارهم سكان المدينة — وتكون وظائف اعضاء  
 القومسيون المنتخبين مجاناً بدون مقابل ولمدة ثلاث سنوات  
 — ويجوز اعادة انتخاب اعضاء القومسيون لمدة ثلاث  
 سنوات اخرى (م) ٤ في حالة غياب المدير يقوم مقامه وكيل  
 المديرية — القومسيون ينتخب له وكيلاً باغلبية آراء  
 الاعضاء الحاضرين وإذا استحصل عدة من اعضاء القومسيون  
 على اراء بخصوص وكالة القومسيون ولم يجمع في احد منهم

اغلبية الآراء اغلبية مطلقة بشرع في قرعة جديدة عن اسم العضوين  
 الذين يحصلان في اول دور على اكثر عدد الآراء — فإذا  
 انقسمت الآراء على التساوي انتخب للوكالة اكبر سنًا  
 وينتخب الوكيل لمدة سنة ويجوز اعادة انتخابه المرة بعد المرة  
 ويعين القومسيون كاتب سر له باغلبية الآراء ولا يكون له  
 رأي قطعي (م) ٥ لا يجوز انتخاب اعضاء القومسيون الا من  
 الاشخاص الذين يكون لهم الملم بالقراءة والكتابة ويكون سنهم  
 خمساً وعشرين سنة بالاقل ويكونون قد افاموا بمدينة  
 المنصورة ستين لا اقل ولا يكون مصدر عليهم اي جزاء فيه  
 فضيحة لم وعار عليهم ويكون لهم املاك بقيمة خمسين الف  
 قرش اقل ما يكون ويكونون رؤساء بيوت تجارة ومديري  
 بنوك وشركات صيارف (معدة لتسليف نقود بموجب ومن  
 عقارات او غيرها من الاشياء القيمة) ونظار ورش ووكلاء  
 قوميانيات او من اناس حرفهم حرية شريفة — لا يصح الجمع  
 بين وظيفة عضو منتخب بالقومسيون ووظيفة عمومية اخرى  
 باهية (م) ٦ متى نقص عدد اعضاء القومسيون عن ستة لوفاة  
 او لمرض مزمن او لسفر يدون نية العود او لاستعفاء اولاي  
 سبب اخر يعين بطريق الانتخاب بدل الاعضاء المتوفين ان  
 الفائزين او العاجزين عن الحضور او المستعفين (م) ٧ يعتقد  
 القومسيون مرة واحدة بالاقل في كل شهر ومع ذلك يجوز  
 انعقاده على خلاف المادة بناءً على طلب الرئيس متى رغب  
 عقده ثلاثة من الاعضاء لا اقل — وتكون مداواته باغلبية  
 الآراء اغلبية مطلقة — ولا تكون قراراته صحيحة معتبرة الا  
 اذا حضره نصف الاعضاء المولظين بالاقل (م) ٨ يكون  
 من خصائص القومسيون (اولاً) تقدير العوائد المتقضي  
 تحصيلها ومع ذلك لا يجوز تحصيل العوائد المذكورة الا بناءً  
 على تعهد صريح بالكتابة (ثانياً) استدامة تحصيل العوائد  
 التي يكون دفعها بالرغبة والاختيار المقررة على البضائع  
 (ثالثاً) قبض حصة الفريضة المقررة على ارباب العفارات  
 الكائنة على الشوارع التي بصير تخطيطها وحفظها وتصلبها ان  
 تنويرها جهة وعناية القومسيون والمعدة المذكورة لا يكون  
 دفعها مع ذلك الا بالرغبة والاختيار مثل العوائد المتقدم  
 ذكرها (رابعاً) تحضير الرسومات ومقاييسات الاشغال التي يلزم  
 اجراؤها وتقديمها لناظر الاشغال العمومية لاجل التصديق عليها  
 مندولاً يجوز اجراء الاشغال المذكورة في اي حال من الاحوال  
 الا برخصة من الناظر الموما اليه (خامساً) تقرير ميزانية في  
 كل سنة عن الايرادات والمصروفات ومراجعة الحسابات  
 وتحفيظها ونشر تقرير سنوي عن ذلك — والقومسيون  
 المذكور يقوم باداء وظائفه تحت مسئولية وبدون اي تعهد  
 ولا ضمانه من طرف الحكومة بحيث انه لا يترتب على ادائه ايها  
 اي مسئولية تعود على الحكومة (م) ٩ يعين القومسيون في  
 كل سنة لجنة دائمة تتركب من المدير بصفة رئيس وجوبا  
 بدون مسئولية عليه ومن وكيل رئاسة القومسيون ومن عضو  
 يعينه القومسيون — واللجنة المذكورة تقوم بملاحظة تنفيذ  
 قرارات القومسيون وتعقد التفرعات مع المقاولين على  
 الاساسات التي يضعها القومسيون وتقضي على اذونات الصرف

ايجار (قتب ٩٠)  
 تحرير سند المشحونات — (ر) سند المشحونات  
 (قتب ٩٩ — ١٠٠ — ١٠١)  
 تحرير مشاركة الاقتراض البحري — (ر) اقتراض  
 (قتب ١٥٠ — ١٥١ — ١٥٢ — ١٥٣)  
 تحرير مشاركة السيكرتاه — (ر) سيكرتاه  
 (قتب ١٧٤ الى ١٧٧ — ١٧٩ الى ١٨٣ — ١٩٧)  
 تحرير محضر قرار صادر في شان رمي البضائع في البحر  
 — (ر) خسارة بحرية (قتب ٢٤٧ الى ٢٤٩)  
 تحرير قائمة البضائع المرمية في البحر — (ر) خسارة  
 بحرية قتب ٢٤٩ — ٢٥٠  
 تحريض — (ر) عذر (قتب ٦٨)  
 تحريض على محاربة الحكومة — (ر) حكومة (قتب  
 ٧١ — ٧٧ — ٧٩)  
 تحريض على الفسق — (ر) هتك العرض (قتب ٢٤٩)  
 تحريق اطيان — (ر) اطيان زراعية — آلة  
 رافعة ٨ مارس سنة ١٨٨١ م — شرافي  
 تحريم موقت — (ر) نكاح (موانع)  
 تحريم مؤبد — (ر) نكاح (موانع)  
 تحزب ضد الحكومة — (ر) حكومة (قتب ٨٠)  
 تحشير — (ر) بينة (قتب ٧٧ — تزوير  
 تحصيل ديون المفلس — (ر) افلاس ابتداء من ق ٢٧٦  
 تحصيل الغرامات والاموال والعشور والعوائد —  
 (ر) اختلاس (قتب ١٠٢)  
 تحضيرو — (ر) محكمة اهلية ١٧ ر سنة ١٣٠١  
 م ٢١ — ٢٢ — استئناف (قم ٣٦٠ — ٣٦٢ —  
 تنفيذ موقت (قم ٣٩٤)  
 تحقيق ابتدائي — (قانون تحقيق الجنايات)  
 (في قواعد عمومية)

(م) ١ لا يجوز توقيع العقوبات المقررة قانوناً للجنايات والنجح  
 والمخالفات الا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك  
 (م) ٢ لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة الا من اعضاء  
 قلم النائب العمومي عن المحضرة المخدوية (م) ٣ يجوز لكل  
 من اعضاء قلم النائب العمومي عن المحضرة المخدوية والمدعي  
 بالمخوق المدنية ان يطلب التحقق في المرات المجنائية ومواد المخ  
 والمخالفات وهذا فضلاً عما لمحكمة الاستئناف من الحق في  
 طلب اجراء التحقيق واما القاضي التحقيق من الحق في اجرائه

ونعين وترتف المستخدمين وبالمجمله تؤدي جميع اجراءات  
 واشغال الادارة (م) ١٠ خزينة العوائد والرسوم يديرها لما  
 صراف يتعين بمعرفة القومسيون ويكون تحت امره وملاحظته  
 ويكون هو المسئول عنه دون غيره (م) ١١ على القومسيون  
 ان يضع لائحة لسيره الداخلي تكون مرعية الاجراء بعد  
 التصديق والافرار عليها من مدير الدفعية ويكون الغرض  
 منها ان تعين على حسب القواعد المقررة في هذا الامر شروط  
 انتظام سير القومسيون واللجنة والاجتماعات العمومية (م) ١٢  
 مدير الدفعية هو الراسطة مباشرة بين القومسيون وبين  
 الحكومة وجهاتها الادارية من اي درجة كانت في جميع علاقاته  
 معها (م) ١٣ يجوز ابطال القومسيون واللجنة في اي حالة  
 كانت بموجب قرار يصدر من ناظر داخلية حكومتنا — وفي  
 هذه الحالة تسلم النفود التي تكون موجودة بالصندوق بعد  
 تأدية المصاريف لوكيل القومسيون لصرفها في جهة اللزوم  
 تبليغ — (ر) ضبطية قضائية — دعوى عمومية  
 — قاضي التحقيق — حق مدني

تبليغ — (ر) قذف (قتب ٢٧٩ — ٢٨٠)  
 تجارة — (ر) تاجر — نكاح — سودان  
 تجديد الايجار — (ر) اجارة (ق ٣٨٦)  
 تجريح الشاهد — (ر) بينة (قم ١٩٨)  
 تجريح الخبير — (ر) خبير (قم ٢٣٨ الى ٢٤١)  
 تجريح القاضي — (ر) رد — مخاصمة  
 تجريد من الرتب — (ر) عقوبة الجنايات (قتب  
 ٣٩ — ٤٠ — ٤١)  
 تجزء الافرار — (ر) اثبات الديون (ق ٢٣٣)  
 تحالف — (ر) بينة (مجلة ١٧٧٨ — ١٦٨٢)  
 تحت الاذن — (ر) سند تجاري — كبيالة  
 تجميع — (ر) شركة (مجلة ١٠٥٢)  
 تحديد — (ر) حد

تحرير الكبيالات — (ر) كبيالة (قت ١٠٥)  
 تحرير تحويل الكبيالة — (ر) كبيالة (قت ١٣٤ — ١٣٥)  
 تحرير الضمان الاحتياطي للكبيالة — (ر) كبيالة  
 (قت ١٣٨)

تحرير البروتستو (ر) بروتستو (قت ١٧٥)  
 تحرير سند لحامله — (ر) كبيالة (قت ١٩٠)  
 تحرير سند تحت الاذن — (ر) سند تجاري  
 (قت ١٩٠)

تحرير محضر حجز السفينة (ر) سفينة (قتب ١٣)  
 تحرير مشاركة سند ايجار السفينة — (ر) سند

بين جهات القضاء والادارة واعطاء هؤلاء المحافظين والمديرين ووكلائهم من النفوذ ما يمكنهم من تأييد الامن العمومي الذي هم مسؤولون عنه وقد ظهر الان ان اؤلام النيابة وقضاة التحقيق لم يقدروا ذلك الذكر بتوحيق قدره ولم يفهموا الغاية المقصودة منه لانهم لا يعتبرون تلك التحقيقات بل يعيدونها بمعرفتهم ثانية وفي هذا ما لا يخفى من سوء التأثير وانحطاط قدر من اجروها وتكون النتيجة حينئذ مخالفة مدلول الذكر بتوالمشار اليه فالامل من جنابكم اجراء التنبيهات الاكيدة بانه متى ارسلت للنيابة قضايا حققت بمعرفة المديرين والمحافظين او وكلائهم تحال مباشرة للحاكم اذا كانت من الجنح اما اذا كانت جنائية فتقدم لقاضي التحقيق ليكتب عليها امر الاحالة للمحكمة بدون استئناف تحقيق صار بمعرفة ماموره الحف في اجرائه قانوناً

#### (صورة ما نشر للحاكم الابتدائية الاهلية)

المسطر قبل هذا صورة ما حررناه في تاريخه لجناب النائب العمومي لدى الحاكم الاهلية بشأن ما يجب اجراؤه في القضايا الجنائية التي يحصل تحقيقها بمعرفة المحافظين والمديرين ووكلائهم ولاجل معلومية الحاكم والتنبيه على قضاة التحقيق بمراعاة العمل بمقتضاه فيما يختص لزوم نشره للحاكم وهذا لخضرتكم — نظارة الحفانية ارسلت للداخلية افادة بتاريخ ١٧ نوفمبر الحاضر غمرة ٩٤ ومعا شقة فيها ما سطر قبل وهو الذي حرر منها لجناب النائب العمومي لدى الحاكم الاهلية ونشر للحاكم المذكورة بوجوب اعتبار التحقيقات التي يصير اجراؤها بمعرفة المحافظين والمديرين ووكلائهم في القضايا الجنائية بمقتضى الذكر بتو الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٨٩ بالكيفية التي ترى لدى المطالعة فبناء عليه لزم تحريره تكم للمعلومية بما اشتمل عليه المنشور المذكور وفي تاريخه كتب لباقي الجهات بهذا المعنى

تحقيق — (ر) استجواب الاخصام — خبر — خطوط : بينة : كشف : قاضي التحقيق : بين : مدة طويلة — لجنة تحقيق تحقيق المواد المدنية والتجارية — (ر) حضور (م) من ٥١ الى ٦٧

من تلقاء نفسه في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجنابة (م) ٤ لا يجوز اجراء التحقيق الا بمعرفة قاضي التحقيق او بمعرفة من يتدبه لذلك ولا يحصل الشروع فيه الا بناء على طلب يقدم له وهذا فيما عدا حالة تلبس الجاني بالجنابة (م) ٥ مأ مورية الضبطية القضائية التي من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدي بمعرفة مأ موري الضبطية القضائية واعوانهم الذين تحت ادارتهم (م) ٦ مأ مورو الضبطية القضائية في الجهات التي تكون فيها تأدية وظائفهم م — اعضاء قلم النائب العمومي عن المحضرة المدبوبة — محافظو النفور والامصار — المديرين — مأ مورو الضبطيات — مأ مورو ضبطيات الاقسام — نظار اقليم الضبطيات — ضباط القروقات — مشايخ البلدان — وغير من ذكر من تعينهم الحكومة بهذه الصفة من موظفيها (م) ٧ لا يجوز لاحد بذرا من المحكمة ان يدخل في بيت مسكون لم يكن متوقفاً للعامة ولا تخصصاً لصناعة او تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا في الاحوال المبينة في القوانين او في حالة تلبس الجاني بالجنابة او في حالة الاستغاثة او طلب المساعدة من الداخل او في حالة الحريق او الفرق

تحقيق الوقائع الجنائية — (امر دال صادر في ١٢ يونيه سنة ١٨٩١ (١٤) ال سنة ١٣٠٦)

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنابات بالحاكم الاهلية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شوري القوانين — امرنا بما هو آت — (م) ١ يجوز اكل من المحافظين والمديرين ووكلاء المحافظات والمديريات ان يباشر بنفسه تحقيق الوقائع الجنائية التي تقع في دائرته وان يجمع كل ما يلزم من الاستدلالات لاثباتها ويحيل المتهمين على النيابة (م) ٢ التحقيقات التي يشرع فيها المحافظ او المدير او وكيل المديرية او المحافظة لا تنزع منه قبل اتمامها وله ان يطلب من النيابة احد اعضائها يحضر معه في التحقيق تحقيق الوقائع الجنائية — (هذا ما نشرته نظارة الداخلية لكل المديرين والمحافظات وتنشئ الضبط والربط في الوجهين البحري والقبلي بتاريخ ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٧ — ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ بشأن ما يجب اجراؤه في القضايا الجنائية التي يحقها المديرين والمحافظون ووكلائهم

صورة ما صدر من نظارة الحفانية لجناب النائب العمومي لدى الحاكم الاهلية في ربيع الاول سنة ١٣٠٧ ان القصد من الذكر بتو الصادر في ١٢ يونيه سنة ٨٩ الذي خول للمحافظين والمديرين ووكلائهم الحف في تحقيق القضايا الجنائية هو عدم حصول مشاكل



بلا مقض حيواناً من الخيل او غيرها من دواب الركوب او العربات او الحمل او من اي نوع من انواع المواشي او من الحيوانات المستأنسة في المنازل وكان ذلك الحيوان ملكاً لغيره يعاقب باهوائه — اذ وقع منه ذلك داخل بناه او دار او حوشه او زريبة او داخل اقليمها المحقة بها او على ارض مملوكة لصاحب الحيوان المقتول او له فيها حق انتفاع بان كان ملتزماً او مستأجراً او مزارعاً فيها بالشركة يحكم على الثاقل بالمحبس مدة من شهر الى سنة اشهر او يلزم بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش وان كان الفاعل مالكا للحيوان الذي وقع فيه القتل او ملتزماً او مستأجراً له او مزارعاً فيه بالشركة تكون مدة الحبس من ثمانية ايام الى شهر او يلزم بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى خمسمائة قرش واما اذا حصل ذلك باي محل اخر فيكون العقاب بالمحبس من خمسة عشر يوماً الى شهرين او بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ثمانمائة قرش (م) ٢٢١ كل من سم حيواناً من الحيوانات المذكورة بالمادة السابقة او سبها من الامساك الموجودة في المستنقعات والبحيرات يعاقب بالمحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين (م) ٢٢٢ كل من ردم خندقاً من الخنادق المهيولة حداً للملك الغير او ردم جزءاً منه او اتلف محيطاً متخذاً من اشجار خضراء او يابسة او من غير ذلك يحكم عليه بالمحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر و بدفع غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب رده (م) ٢٢٣ كل من تسبب من اصحاب الطواحين او المعامل التي تدور الانها بواسطة الماء او ارباب المحضن او المستنقعات او مستأجري ثني ما ذكر في اغراق الجسور او الفيضان المملوكة للغير بتغييره مصارف مياهها وجعلها على شكل اخر غير الملبين باللوائح بخاري بدفع غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب رده (م) ٢٢٤ كل من تسبب عمداً بقطع جسر من الجسور او بكتيفة اخرى في حصول غرق بحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة او بالاشغال الشاقة المؤبدة على حسب جسامة الخسارة التي نشأت عن فعله (م) ٢٢٥ المحرق الناشي من عدم تنظيف او ترميم الافران او المناخن او الخلات الاخر التي توفد فيها النار او من النار المؤقتة في بيوت او مبان او غابات او كروم او غيطان او بساتين بالقرب من كيمان تين او حشيش باس او غير ذلك من الخازن المشغلة على مواد الوقود وكذا المحرق الناشي عن اشغال سواريج في جهة من جهات البلدة او بسبب افعال اخر يعاقب المنسبب في ذلك بالمحبس من ثمانية ايام الى شهر و بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش (م) ٢٢٦ كل من هدم او خرب او اتلف عمداً باي طريقة كانت كلاً او بعضاً من المباني او الطرق على وجه العموم او من القناطر وبخاري المياه والجسور او غير ذلك من طرق المواصلات او من العارات المملوكة للغير وتسبب في فرقة الات بخارية يحكم عليه بالمحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين و بدفع غرامة مساوية لربع ما يجب رده اما اذا حصل من فعله ذلك موت ادمي او جرحه فيعاقب الفاعل المذكور زيادة على ما ذكر بالعقوبات المقررة للقتل او الجرح

تحقيق ابتدائي — (ر) ضبطية قضائية

تحقيق المواد الجزئية — (ر) حضور (م) ٦٩

تحقيق الدعاوي — (ر) محكمة اهلية ٢٩ را

سنة ١٣٠١ م ٧

تحقيق الديون التي على المفلس — (ر) افلاس

(ق) ٢٨٨ — ٢٩١ — ٢٩٢ — ٢٩٣ — ٢٩٥ — ٢٩٦

٢٩٨ — ٢٩٩ — ٣٩٣

تحقيق الشوايش الحاصل في الجلسة — (ر)

حضور (م) ٨٧

تحقيق الجنايات — (ر) دعوى عمومية

تحقيق الاوراق — (ر) قاضي التحقيق (ق) ٦٦

تحقيق المخالفات — (ر) مخالفات (م) ١٢٨

تحقيق — (ر) مدة طويلة (ق) ٢٥٣

تحكيم — (ر) قضاء (م) ١٧٩٠

تحكيم الحال — (ر) يينة (م) ١٦٨٣ — ١٧٧١

تعليق — (ر) يينة (م) ١٦٨١ — ١٧٤٢

تعويل — (ر) حوالة — حوالة بالديون —

كبيالة — رهن (ق) ٧٦

تعويل الكمبيالة — (ر) كبيالة (ابتداء من

(ق) ١٣٣

تعيل — (ر) قبض (ق) ٢٦٥

تخارج — (قانون الاحوال الشخصية)

(م) ٦٢٦ الفخارج هو ان يتصلح الورثة على اخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم من الميراث او غيرها وهو جائز عند التراضي فمن صالح على شيء من التركة فاطرح سهامه من الجميع ثم اقسم باقي التركة على سهام الباقين كمن ماتت وترك زوجاً واماً وعماً فالمشقة من سنة النصف للزوج والثلث للام والباقي للام فصالح الزوج عن نصيبه على ما في ذمته للزوجة من المهر فيقسم باقي التركة وهو ما عدا المهر بين الام والام اثلاثاً سهان للام وسهم للام

تخريب — (قانون العقوبات)

(الباب الثالث عشر — من الكتاب الثالث)

(من قانون العقوبات)

(في التخريب والتعيب والاتلاف)

(م) ٢٢٩ كل من كسر او خرب لغيره شيئاً من آلات الزراعة او زرائب المواشي او عيش الخراف يعاقب بالمحبس من ثمانية ايام الى سنة اشهر وهذا بدون اخلال بالحكم عليه برد ما يجب رده والزامه بالتعويضات (م) ٢٣٠ كل من قتل عمداً

(ق ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٧)  
 تذكرة صناعة - (ر) معماري ١٧ يونيه ١٨٨٩  
 تذكرة مرور - (ر) بسابورت - روم ايلي  
 شرقية - مسافر (ق ١٣٤ - ١٩٤) - تزوير قف ١٩٤  
 ١٩٥ - ١٩٧  
 تذكرة النقل ومشتلاتها - (ر) وكيل بالعمولة  
 (ق ٩٢ - ٩٤ - ٩٦)  
 تذكرة سفر السفينة - (ر) قبودان (ق ٤٠)  
 ٤٣ - ٥٦  
 تذكرة صحية - (ر) قبودان (ق ٤١ - ٤٣ - ٥٦)  
 تراضي - (ق ٥٦) (ر) قسمة (مجلس)  
 ترانذيت - (ر) مرور  
 ترويض - (ر) جنابات وجنح (ق ٢١٠)  
 تروتار - (ر) رصيف (ر) تنظيم ٩ يوليه سنة ١٨٨٨  
 ترتيب المحاكم - (ر) محكمة (لا)  
 ترجع البنات - (ر) بينة (مجلس ١٧٥٦)  
 ترجع القول - (ر) بينة (مجلس ١٧٧١)  
 ترسانة اسكدرية (ر) - مينا  
 ترسانة - (ر) منفعة عمومية (ق ٩ - ٢٥)  
 حكومة قف ٧٢  
 ترصد - (ر) جنابات وجنح (ق ٢١٠)  
 ترعة حلوة - (ملحق للائحة الاطيان الزراعية سنة ٧٤)  
 منشور من مجلس الاحكام في ١٧ المحجة سنة ١٢٧٣  
 بعدم جواز مبيع ولا شراء الاطيان المجاورة للترعة الحلوة  
 ترعة - (صورة ما تمخر من نظارة الاشغال الى تقايش  
 الهندسة في ٢٦ ذي المحجة سنة ١٢٩٢) ١٢ يناير سنة ٧٧  
 بما ان المتظاهر من مشاهد الحالة التي عليها بعض الترع  
 العمومية الان ان المساطيح المقررة لها صارت عبارة  
 عن جسور متزاحمة وتتهايل على ممر المياه والمتبادران  
 ذاك ناشيء من التساهل في اتباع الطرق الهندسية  
 وقت التطهير السنوي والقاء الانربة الناتجة منه في  
 غير مواضعها بحسب رغبة الشغالة الذين فضلا عن  
 القائهم اياها على المساطيح يضعونها على حافة التربة  
 بل على نفس الميل بحيث تكون عرضة عند مرور  
 المياه لرجوعها ثانياً بجوف التربة وصيرورته كما كان  
 قبل التطهير بل زيادة عن ذلك لداعي ما تجلبه هذه

(م) ٢٢٧ كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب  
 ونحوه لمنع ما امرت او صرحت الحكومة باجرائه من الاشغال  
 العمومية يعاقب بالحبس من شهر الى سنة بدفع غرامة مساوية  
 لربع قيمة ما يجب رده بسبب فعله المذكور (م) ٢٢٨ كل  
 من احرق او اتلف عمدا باي طريقة كانت شيئا من  
 الدفاتر او المضابط الاصلية او النسخات او نحوها من اوراق  
 المصالح المبرية والكمبيالات او الاوراق التجارية او الصغيرة  
 او غير ذلك من السندات التي يتسبب عن اتلافها ضرر  
 للغير يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين و بدفع  
 غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف وخمسة قرش  
 (م) ٢٢٩ اذا تهبت او تلفت جماعة مخزبة او ارباب عصبة  
 شيئا من البضائع او الامتعة او المحصائد بالقوة الجبرية  
 عوقب كل من المذكورين بالاشغال الشاقة موقتا و بدفع  
 غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى خمسة الاف قرش  
 ويحكم عليهم ايضا برد ما يجبردهم بالتعويضات ولكن من  
 يثبت منهم انه اجبر بالحاج او ترج الى الاشتراك في تلك  
 الاغصابات لا يعاقب الا بالحبس من سنة الى ثلاث سنين  
 (م) ٢٤٠ كل من اقتلع او اتلف ذرعا غير محصود او شجرا  
 نابغا خلفه او مغروسا او غير ذلك من النباتات او اتلف  
 طعما معدا للاشجار او كرما او بستانا مملوكا للغير يعاقب  
 بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر فضلا عن الحكم عليه بجبر الخسارة  
 تغريب - (ر) حكومة (ق ٨٣)  
 تخريج - (ر) بينة (ق ٧٧)  
 تخفيف الجريمة والعقوبة - (ر) عذر  
 تخفيف العقوبة - (ر) قانون العقوبات ١٩ رافة  
 تخلص من دين - (ر) اثبات الديون - مضي  
 المدة - مدة طويلة - سقوط الحق  
 تدليس - (ر) تعهدات وعقود (ق ١٢٢) -  
 تعهدات متتابعة على توافق المتعاقدين (ق ١٣٣) -  
 ١٣٦ - بيع (ق ٢٥١) - تسليم المبيع (ق ٢٦٧)  
 - ضمان المبيع (ق ٣٠٩) - صلح (ق ٥٣٥)  
 تدليس - (ر) صلح (ق ٣٢٠) افلاس (ق ٣٢٠)  
 ٣٩٦ - متفالس قف ٣٠٣  
 تدليس - (ر) اقتراض بحري (ق ١٥٦ - ١٥٧)  
 سيكورنا (ق ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٧ - ٢١٨)  
 تدليس في الاقرار بقيمة الدين المحجوز عليه - (ر)  
 حجز قم ٤٢٩  
 تدليس القضاء - (ر) مختصة القضاء (ق ٦٥٤)  
 تذكرة اقامة - (ر) بسابورت  
 تذكرة سفر - (ر) بسابورت - سودان ١٧  
 فبراير سنة ٨٩ - مسافر (ق ١٣٤) - تزوير

للحصول على الثمرة المقصودة منها لزم تجريزه  
للإجراء كما أنه في تاريخه كتب لباقي مديريات قبلي بذلك  
ترعة السويس المألحة - (١) (ترجمة عهدة بين الحكومة  
المصرية وشركة عموم  
ترعة السويس المألحة

قد اورد كل من المتعاقدين وهما الحكومة المصرية  
النائب عنها دولتونوبارباشا رئيس مجلس النظار  
وشركة عموم ترعة السويس المألحة النائب عنها المسيو  
شارل دولسبس وكيل مجلس ادارتها الاوجه الآتية  
وقع بينهما الاتفاق المبين بعدها وهذه هي الاوجه  
- ان الحكومة المصرية ابانت ان من رايها ان ليس  
للشركة حق في ان تحدث تغيرات في التربة المألحة  
يترتب عليها زيادة اتساع عرضها العلوي عن ٤٤ مترا  
وذلك بين بورت سعيد والبحيرات المرة وعن ٦٤  
مترا بين هذه البحيرات ومدينة السويس بدون ان  
يكون ذلك باذن من الحكومة - واما الشركة فقد  
ابانت انها غير موافقة على هذا الرأي وصممت على ان  
لها الحق في احدث اي تغيير في حالة التربة مع عدم  
تعديها حدود الاراضي الخاصة بها - ولما كانت  
الحكومة المصرية موجهة اهتمامها على الدوام الى المصالح  
العمومية الراجعة الى الامم المنتفعة بالتربة المألحة وكانت  
ملاحظة ما تكبدته الشركة العمومية في سبيل تسهيل  
الملاحة بهذه التربة تعهدت بانها لا تعارض في تنفيذ  
كافة ما استقر عليه رأي المجلس الهندسي الدولي  
في عامي ٨٤ و ٨٥ من التحسينات التي تستدعيها حالة  
التربة وذلك بدون ان يحصل حل مسألة الاحقية  
وعدمها باي وجه من الوجوه - وقد استقر رأي  
المتعاقدين واتفقا على ان تنفيذ جميع الاعمال التي  
قررها المجلس الدولي المذكور يترتب عليه تضيق  
منطقة الاراضي الممنوح للشركة الانتفاع بها بموجب  
العقد المؤرخ ١٩ فبراير سنة ٨٦ لاحتياج الشركة اليها  
من جهة اصلاح التربة وتوسيعها - فبناء على هذا  
قد ارجعت الحكومة للشركة مقدارا من الاراضي  
التي اخذتها من الشركة بموجب عقد سنة ٨٦ لتنتفع  
بها من ذلك القليل واخذ هذه الاراضي يكون على

(١) اطلب في الحق الذي يلي هذا الكتاب الفرمانات والمهند القديني في  
شان ترعة السويس

الانربة معها لدى وقوعها من المكون من قبل ويكون  
هذه الاحوال كما لا يخفى مع كونها مانعة لاستدامة  
الفائدة المقصودة من التطهيرات فانها باعثة ايضا  
لإعدام نظام الترع وتكرار زيادة العمل والاعتاب بها  
سنويا وتقليل ايرادها وربما يؤول الامر فيها  
لصرف مصاريف جسيمة عليها بالاسباب التي ذكرت  
ولهذا صار من المهم حسم ذلك بواسطة تجنب هذه  
الامور والالتفات الكلي لمواصفة رمي الانربة في كل  
عملية تجري من الان بالتربة المذكورة على بعد  
مفادي للمقدار المقرر للمساطيح بحيث لو حصل عدم  
امتثال لهذه المواصفة من مأموري ادارة العمل يحصل  
التبليغ عنه بوقته وان يكون هذا الاجراء مودسسا  
على قطاعات تعمل عنه قبل العمل ومن بعد الان  
ان اتضح من اختبارات الديوان او مباشرة تفتيش  
المهندسة ان اية عملية جارية من هذا القبيل بالخالفه  
لما ذكر باسباب نهاون الباشمهندس او المهندس او من  
عدم التبليغ منها او من احدهما عما يكون جاريا  
بضد المواصفة الهندسية المطاطة منه تجري عليه المحاكمة  
مع الزامه بقيمة اصلاح الخالف لزم ترفيقه لحضرتكم  
للاحاطة بما فيه ومراعاته واعلم اني باشمهندس  
المديريات التابعة للتفتيش ليعلموه وينشروه لمهندسي  
المراكز للاجراء بمقتضاها

ترعة - منشور صادر من الداخلية في ١١ سنة ١٢٩٨  
(٧ أغسطس سنة ٨١)

علم من افادة وردت من سعادة ناظر الاشغال العمومية  
رقم ٧ الجاري نمرة ٢١١ انه احياطا للتمكن من  
تتيمم الري في اوقاته المعتادة حرر الى هندسة الاقاليم  
بجمل الترع مستعدة لدخول المياه فيها بمجرد ما يبلغ  
النيل عشرة اذرع في مقياس اصوان لكي لا يحصل  
تاخير في ري الاراضي العالية بمديريات اسناوقنا وجرجا  
والبر الشرقي ياتي مديريات قبلي مع ارض السواحل  
والحواجر ونحوها وان يقدموا كشوفة للمديريات بالاعمال  
اللازمة والحالة هذه لتلك الاحنياطات للمبادرة باجرائها  
باقرب وقت على حسب المواصفات الهندسية وحيث  
الحالة هكذا ومن مقتضى انه بورود تلك الكشوفة  
الى المديرية يحصل غاية الاهتمام في ابقاء الاعمال  
المذكورة بغاية السرعة بحسب المواصفات الهندسية

نسق واحد تقريباً في طول الترعة — وايضاً سمحت الحكومة للشركة بتوسيع المناطق التي يمدن السويس والاسماعيلية وبورتسعيد او ما جاورها وذلك ليسهل على الشركة توسيع المين والمراسي الموجودة في الترعة عند الاحتياج — وجميع الثمن الذي تدفعه الشركة للحكومة في الاربعة الاف هكتار التي هي مقدار جميع الاراضي المستوح بها بطول الترعة وبالمدين او ما جاورها يبلغ مقدار مليونين من الفرنكات وتعدد هذه الاراضي يكون بموجب الرسم واللوحه المرفقين بهذا العقد ومع ذلك فسيشكل مجلس بمعرفة الحكومة والشركة ليتحقق معاينة من صحة التحدد وعندها واصلاح الرسم اذا اقتضت الحال اصلاحه ثم تحرر الشركة محضراً باعمال هذا المجلس يرفق بهذه العهدة وتدفع الشركة الثمن الذي هو مليونان من الفرنكات للحكومة على دفعتين نصفه بعد شهر من تاريخ التوقيع على هذا العقد والنصف الثاني بعد شهر آخر من انتهاء الاعمال التي اقر عليها المجلس الدولي — واذا روي للشركة الاستغناء عن بعض الاراضي المذكورة ترجعه لجهة الاملاك المشتركة وحينئذ تكون هذه الاراضي المرتجعة قابلة للبيع واذا بيعت يدفع للشركة من مصلحة الاراضي المشتركة القيمة السابق دفعها من طرفها اولاً وما زاد يقسم للحكومة الثلثان وللشركة الثلث وعلى مثل هذا التقسيم يكون توزيع المصاريف التي تصرفها ادارة الاراضي المشتركة على الاراضي المرتجعة لاستغناء الشركة عنها وقابلها للبيع — وقد اتفق المتعاقدان على ان ترخيص الحكومة للشركة في تعديل احكام قوانينها بموجب الجواب الرسمي الصادر من مندوب الحكومة في ١٠ مايو سنة ٨٦ يكون سارياً ايضاً على كل فرض يستدعيه الحال لانجاز الاعمال اللازمة لتوسيع الترعة المقرر بالمجلس الهندسي الدولي — اما من جهة نوائد هذه الاستقراضات واستهلاكها ومن جملتها الترض الاخير المقدر بمائة الف فرنك الذي صار الاتفاق عليه فانه اذا كانت سهامها او بعضها ترجع تسعين في المائة لامانع

من اضافتها الى الاصل مع مصاريف الاعمال التي ستنفذ اذا قررت ذلك الجمعية انعمومية ويراعى هذا الامر ما دامت هذه الاعمال جارية وكذلك يسري على جميع المبالغ التي يصير اقتراضها من اي نوع تكون

(الامضا)  
(شارل دولسبس)

هذه العهدة صدق عليها مجلس النظار في جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ٨٦

(الامضا)  
(نوبار)

ترعة — (ر) اسماعيلية — تطهير — جرجية —  
خزندارية — ساحل ومنصورة — سد — فم — ترعة —  
كراكة — كلاية — منفعة عمومية — مجلس تفتيش  
الزراعة — جسر — ري — اعمال عمومية — هندسة — نوبارية  
توقي القضاء — (ر) عزل

توقفي المستخدمين — (ر) مستخدم  
توقفي الجهادية: (ر) حرية ٢٨ شوال ١٢٩٨ فصل ثالث  
توقفي في زيادة حال المزايدة: (ر) نزع ملكية (ق ٥٧١)  
ترك الحق في التملك بضي المدة الطويلة — (ر) مدة  
طويلة (ق ٨٧)

ترك حقوق — (ر) توكيل (ق ٥١٦ : ٥١٧)  
ترك المرافعة او انقطاعها — (ر) مرافعة  
ترك السفينة والاجرة — (ر) سفينة (ق ٣٠)  
ترك السفينة بسبب الخطر — (ر) قبودان (ق ٥٦)  
ترك الاشياء الموثمة — (ر) سيكورتاه (ق ٢١١)  
ترك الدعوى — (ر) حق مدني (ق ٤٦)

تركة — (ر) اختصاص اول ذ سنة ١٢٩٣ : بيت  
المال (الوائخ) وه ذ سنة ١٣٠٠ — وصي (تصرفات)  
— بيع (ق ٢٦٣) — حوالة بالديون (ق ٣٥٠)  
مجلس حسي

تركة — (الاطلاع على الدفاتر) (ر) بيت المال : دفتر  
تجاري (ق ١٥)

ملحوظات

تركيا - (دولة علي)

\* بيان أسماء سلاطين آل عثمان مع تاريخ ولادتهم وجلسهم ورتحلهم وأعمارهم \*

(أسماء السلاطين)		ولادة	جلوس	وفاة	مدة العمر
سنة	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة
١	السلطان عثمان خان الغازي	٦٥٦	٤ جمادى الأولى	٦٦٩	٢١ رمضان
٢	السلطان أورخان خان	٦٨٠	٧ رمضان	٧٢٦	١٥ شعبان
٣	السلطان مراد خان الغازي	٧٢٦	٤ رمضان	٧٦١	١٥ شعبان
٤	السلطان بايزيد خان الغازي	٧٦١	٤ رمضان	٧٩٤	١٥ شعبان
٥	السلطان محمد خان الجلي	٧٨١	٤ رمضان	٨١٦	١٥ شعبان
٦	السلطان مراد خان الغازي الثاني	٨٠٦	٤ رمضان	٨٢٤	١٥ شعبان
٧	السلطان أبو الفتح محمد خان الغازي	٨٢٣	١٦ محرم	٨٥٥	٤ ربيع الأول
٨	السلطان بايزيد خان الغازي الثاني	٨٥١	٢٠ ربيع الأول	٨٨٦	١٠ ربيع الأول
٩	ياور سلطان سليم خان الغازي	٨٧٥	١٨ صفر	٩١٨	٩ شوال
١٠	السلطان سليمان خان الغازي	٩٠٠	٤ شوال	٩٢٦	٢٠ صفر
١١	السلطان سليم خان الغازي الثاني	٩٢٠	٩ ربيع الأول	٩٧٤	٢٧ رمضان
١٢	السلطان مراد خان الغازي الثالث	٩٥٢	٨ رمضان	٩٨٢	٨ جمادى الأولى
١٣	السلطان محمد خان الغازي الثالث	٩٧٤	١٦ جمادى الأولى	١٠٠٢	١٢ رجب
١٤	السلطان أحمد خان الغازي	٩٩٨	١٨ رجب	١٠١٢	٢٢ ذي القعدة
١٥	السلطان مصطفى	١٠٠١	٢٣ ذي القعدة	١٠٢٦	٩ ربيع الأول
١٦	السلطان عثمان خان الثاني	١٠١٤	١٤ ربيع الأول	١٠٢٧	٩ رجب
١٧	دفعة ثانية السلطان مصطفى خان	١٠١٨	١٥ ذي القعدة	١٠٢٢	١٠ شعبان
١٨	السلطان مراد خان الغازي الرابع	١٠٢٤	١٦ شوال	١٠٤٩	١٠ شعبان
١٩	السلطان إبراهيم خان	١٠٥١	١٧ رجب	١٠٥٨	١١ شعبان
٢٠	السلطان محمد خان الغازي الرابع	١٠٥٢	٢ محرم	١٠٩٩	١١ شعبان
٢١	السلطان سليمان خان الثاني	١٠٥٢	١٥ شوال	١١٠٢	١١ شعبان
٢٢	السلطان أحمد خان الثاني	١٠٧٤	٢٢ جمادى الأولى	١١١٥	١١ شعبان
٢٣	السلطان مصطفى خان الثاني	١٠٨٤	٢ ربيع الثاني	١١١٥	١١ شعبان
٢٤	السلطان الغازي أحمد خان الثالث	١١٠٨	١٥ ربيع الثاني	١١٤٥	٢١ صفر
٢٥	السلطان محمود خان الغازي	١١١٠	٢٨ صفر	١١٦٨	١٦ صفر
٢٦	السلطان عثمان خان الثالث	١١٢٩	١٦ صفر	١١٧١	٨ ربيع الأول
٢٧	السلطان مصطفى خان الثالث	١١٣٧	١٠ شوال	١١٨٧	١٢ رجب
٢٨	السلطان عبد الحميد خان	١١٧٥	١٢ رجب	١٢٠٢	١٢ رجب
٢٩	السلطان الغازي سليم خان الثالث	١١٩٢	٢١ ربيع الثاني	١٢٢٢	١٢ ربيع الثاني
٣٠	السلطان مصطفى خان الرابع	١١٩٦	٤ جمادى الأولى	١٢٢٢	١٢ ربيع الثاني
٣١	السلطان الغازي محمود خان الثاني	١٢٢٧	١٩ ربيع الأول	١٢٥٥	١٢ ربيع الثاني
٣٢	السلطان الغازي عبد الحميد خان	١٢٢٧	١٩ ربيع الأول	١٢٥٥	١٢ ربيع الثاني

\* (٣٣) كانت ولادة المرحوم السلطان عبد العزيز خان في ١٥ شعبان سنة ١٢٤٥ وجلسه على سرير السلطنة السنية في ١٧ ذي الحجة سنة ١٢٧٧ وخلعه في ٧ جمادى الأولى ١٢٩٣ ووفاته في صباح يوم الأحد الموافق ١١ جمادى الأولى من السنة المذكورة

\* (٣٤) السلطان ابن السلطان السلطان مراد خان الخامس ولد في يوم الاثنين الموافق ٢٥ رجب سنة ١٢٥٦ وجلس على سرير السلطنة السنية في ليلة الثلاثاء الموافق ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٣ وخلع من كرسي السلطنة السنية في ١١ شعبان المعظم سنة ١٢٩٣

\* (٣٥) السلطان ابن السلطان السلطان عبد الحميد خان الثاني المعظم ولد في ١٧ شهر شعبان المكرم سنة ١٢٥٨ وجلس على سرير السلطنة السنية في ١١ شعبان المعظم سنة ١٢٩٣ الموافق ٣١ أغسطس (آب) سنة ١٨٧٦ \*

تركيا - (دولة عليّة) (٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥)

## \* قانون نامة السلطاني \*

لما كان من مقتضى الاخلاق المحسنة المرضية السلطانية والمعدلة السنية الناهية ان تكون مجبولة على اصلاح احوال الرعايا والنظر فيما يتوجب الراحة على السوية للبرايا تعلقت الارادة الذكية السنية المملوكية بتجديد قوانين عدالة مرضية وتأسيس قواعد واصول مرعية بقصد تأييد الدين والدولة وتشييد اركان الملة والمملك والصولة وما في صورة الخط الميموني الشريف الصادر في هذا الشأن الخفيف مؤرخا في اليوم السادس والعشرين من شعبان سنة خمسة وخمسين ومائتين بعد الالف من هجرة سيد ولد عدنان وقد قرئ في المحل المسمى كخانة الكائن في القسطنطينية المحمية المحفوظة دامت باعين عناية الله المحفوظة - ما هو معلوم لدى الجميع ان دولتنا العلية لم تنزل من بداية ظهور امورها الجليلة مقنية بكمال الرعاية للاحكام القرآنية الشريفة والقوانين الشرعية المرغوبة المنينة وان سلطتنا السنية قد وصلت الى الدرجة القصوى من القوة والمملكة ورفاهية احوال رعاياها وعاد مدنها وقراها الا انها منذ مائة وخمسين سنة قد تناقصت قوتها ومعمورها اخذت في الضعف والافتقار وذلك لغوائل متعاقبة متتابعة واسباب متنوعة نشأ منها عدم الاتياد للاصول الشرعية الشريفة والقوانين المرعية المنينة ومن الواضح الجلي ان المالك التي لا تدار بالقوانين الشرعية ليس لها بقاء لاجرم ان افكارنا الخيرية المملوكية لم تنزل منذ جلوسنا على سرير الملك الى هذا الان مقتصرة في عمار المالك والفري وتحصيل رفاهية الاهالي والنقرا واذا حصل التثبيت بالاسباب اللازمة لذلك المرغوب ينتج منها بتوفيقه تعالى في ظرف خمس سنين او عشر ما هو المطلوب نظر الى حسن الموقع الجغرافي الذي فيه ممالك دولتنا العلية وارضها المنينة واستعداد اهله وقابليتهم فقد رأينا من الامور المهمة ان نضع قوانين جديدة نؤسسها على قواعد مشيدة مشتملة على حسن الادارة للدولة العلية والمالك المحمية تسلك عليها في تشييد امورها من الان فصاعدا واستمدا في وضع ذلك على العناية الجليلة الربانية متوسلين بروحانية سيد البرية والمواد الاساسية لهذه القوانين هي الامن على النفس وحفظ العرض والناموس والمال وتعيين الوبر كوكيفية جلب العساكر اللازمة فاما النفس والعرض فانه لم يكن في الدنيا شيء اعز منها فاذا رآها الانسان في الهلكة اضطر الى التثبيت بأي وجه كان لوقايتها وان كان هو في خلقه الذاتية وجبلته الفطرية غير مائل الى المحيطة ولا يخفى ان هذا يضر بالدولة والمملكة بخلاف ما اذا كان في امن على نفسه وعرضه فانه لا يجيد عن طريق الصدق والاستقامة ويصرف همه في حسن الخدمة لدولته وملته واما المال فانه اذا فقد الامن عليه لا يركن الى دولته ولا ملته ولا يلتفت الى عار المملك ولا يخلو دائما عن اضطراب حال واشغال بال بخلاف ما اذا كان في امنية كاملة على ماله واملاكه فانه يشتغل باشتغال نفسه وينظر في توسيع دائرة عيشه ويهتد بهموه على الدوام حب الوطن وتزداد غيرته على

دولته وملته ويكون سعيه على حسب ذلك وامام تعين الوركو فان كل دولة تحتاج في حفظ ممالكها الى القوة العسكرية والى غيرها من المصاريف ولا يمكن ادارة ذلك الا بالنفود وهي انما تحصل بما يضرب الى اتباع تلك الدولة فترى ان يوضع للوبركو المذكور طريقة مستحسنة واما قضية اليد الواحدة يعني مادة الاستعداد التي كانت تظن سابقا انها من قبيل الوردات فانها وان تخلص منها اهالي ممالكنا المحروسة والمحمد لله تعالى على ذلك الا ان اصول الالتزامات المضرة التي هي من اسباب الخراب ولم تظهر لها الى الان منفعة اصلا لم تنزل جارية الى اليوم وهي عبارة عن جعل زمام مصالح المملكة السياسية وامورها المالية في يد شخص واحد موكل امرها الى اختياره بل لا مانع ان يقال في عبارة عن وضعها تحت يد فجرة وحيدة فان كان ذلك الشخص في حد ذاته ليس من اهل الخيرات منفعة نفسه على الغير وكانت جميع حركاته وسكناته مبنية على الظلم والظير فيلزم من الان فصاعدا ان يجعل على كل فرد من اهالي المالك وبركو مناسب على حسب املاكه وقدرته ويساره ولا يبوخذ منه زيادة على ذلك وان يجعل لمصاريف دولتنا العلية اللازمة للعساكر البرية والبحرية وغيرهم حد محدود وان يوضع لها قوانين لاتتمدها ويمجري العمل بمقتضاها واما قضية العساكر فانها ايضا من الامور المهمة فينبغي للاهالي ان يقدموا اختصا منهم للعسكرية لاجل حفظ الوطن والذب عنه غير انه لما كانت الطريقة الجارية في ذلك الى الان توجب اولا عدم الانتظام وثانيا الاخلال باصول الزراعة والتجارة حيث لم ينظر فيها الى عدد النفوس الموجودة بالمملكة بل يكلف البعض بما هو فوق طاقته ووسعه ويطلب من البعض الاخر دون ميسوره ومقدوره زيادة على ذلك من دخل منهم في العسكرية يبقى فيها مدة حياته حتى ينفخه الملل والفجر ويحرم من التنازل فبناء على ذلك اذا مست الحاجة الى جمع عساكر من مملكة من المالك يلزم ان يوضع لذلك بعض اصول مستحسنة في شأن جميع الانفار المطلوبة وان يجعل فيها طريقة متناوبة بحيث تكون مدة استخدام من يدخل في العسكرية اربع سنوات او خمسة وبالجمل فلا يمكن حصول القوة والعبارة والراحة والامن الا بالتمسك بهذه القوانين النظامية واجراء العمل بمقتضاها والاساس لذلك كله هو مجموع المواد المشروحة فيلزم من الان فصاعدا ان اصحاب النجج والذنوب ما داموا لم ينظروا في دعاوهم على وجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية لا يعامل احد منهم بالسلم ولا بالاعدام ظاهرا ولا باطنا وان لا ينسلط احد على الوقوع في عرض اخوانه يقتصر كل انسان في امواله واملاكه بغاية الحرية وعدم المعارضة ولا تحصل فيها مداخل من طرف الاكابر وانه على فرض وقوع جنابة من احد لا يسوغ حرمان ورثته من حق الوراثة بمصادرة مال مورثه المعترف للخطية لبراءة ذمته منها وان تجري مساعدتنا هذه في حق سائر اهل الاسلام وغيرهم من الملل النابغين لسلطنتنا السنية بلا استثناء احد منهم وقد حصل من جهتنا السلطانية بذل الامن العام والاطمئنان التام لاهالي ممالكنا المحروسة كافة على نفوسهم واعراضهم واموالهم وقد رأينا

## ملحوظات

هو مذكور في المنشور السلطاني حيث ان اجرائها في الایالة المصرية تحت الظل الظليل السلطاني من مقتضى الامر العالي الملوكي الصادر في هذا الشأن بناء على ما يقتضيه منطق فرمان الوراثة العالي غيرانه لما كان بعض احكام النظمات الموضوعه اعدا المواد الاساسية الاصلية ليس لها موضوع في الایالة المصرية بحسب طبيعتها الموقعية كسندات الارض بسبب كونها خراجية وكذلك امور الاوقاف المحلية فان ذلك غير موجود بمصر وكان مالها مقتنا وحركات المأمرين بتخصيل المال محدودة وكان ما يتعلق ببعض المجنات الناشئة من امور الزراعة والفلاحة المخصوصة بالایالة المذكورة من المعاملات الجارية فيها الى الان بحسب ما يوافق موقعها لا بد من التصدي لتعديلها ومباشرة تسويتها بتوقيفها وتطبيقها على اصول التنظيمات الخيرية جمعت الاحكام الجزائية وترتبت على ثلاثة فصول لتلاحظ فيها المواد الاساسية المذكورة وتراعى في وما تفرع عليها من القوانين الموضوعه والذيل المشغل على الكيفيات النظامية باجراء العمل عليها كلها ما عدا الامور التي لا موضوع لها بالایالة المذكورة وما كان خارجا عن المندرج والمشروط في فرمان المذبور وقد حصل ايضا تعديل المعاملات الجزائية المقررة في المواد الموضوعه في شأن العمليات المخصوصة بتلك الایالة المرقومة التي تقرر العرض عنها وذلك بتوقيفها وتطبيقها على الاحكام الصريحة المندرجة بالقوانين نامة المنيعة وعلى ما يقتضيه الموقع ورتب ذلك ايضا على فصلين وضم اليها من التعليمات السنية العمومية والنظمات الموضوعة الخيرية ما يتناسب اصول الایالة المرقومة وجعل ذلك في ذيلها وبهذا تمت تلك المجلة القانونية واحيل اجراءها على عهدة من كان واليا على الديار المصرية

### (الفصل الاول - وفيه سبعة عشر مادة)

(م) اذا وقعت حركات من احد اتباع الدولة العلية كائنات من كان بلا استثناء كالتجاري والتجاسر على قتل النفس او ايقاظ الفتن على الدولة العلية التابع هو لها شرعا او على الحكومة المحلية المحالة على ولاية مصر بتمتضي فرمان العالي الصادر بالاحسان بالوراثة اليهم او على من كان واليا بالتوارث او على احد المأمورين فلا يقصد ائتلافه بوجه من الوجوه لا بالقتل ولا بالسلم ولا بنحو ذلك من سائر اسباب الائتلاف لا ظاهرا ولا باطنا ما لم يوجب ذلك عليه الحكم الشرعي بعد ثبوت جنايته من غير غرض ولا ميل عن سنن الحق بالنظر في امره مرارا بما يقتضيه الحال من التحقيقات اللازمة والتدقيقات الجازمة والتحري التام مع رعاية الشرع والقانون واذا حصل الائتلاف من اي مأمور كان لشخص ما مباشرة او

ان يزداد في مجلس الاحكام العلية بحيث يكثر عدد اعضاءه على حسب ما يلزم لاجل النظر في سائر القضايا باتفاق ارائهم وان يجتمع وكلاء دولتنا العلية ورجالها بعض الايام في المجلس المذكور ويدي كل منهم ما يراه ويستصوبه بدون تخاش ولا مبالاة حتى تتم القوانين اللازمة للامن على النفس والمال وتعيين الويركو وان تكون المكالة والمفاوضة في شأن التنظيمات العسكرية في دار الشوري الكائن بالباب السير عسكري وكلما استقر الرأي على قانون يعرض على جهتنا السلطانية حتى يصدق عليه ويؤرخ بخطنا الميمون ليكون دستور العمل الى ما شاء الله تعالى وحيث ان القوانين الشرعية انما وضعت لمجرد احياء الدين والدولة والمملك والملة حصل العهد واليثاق من طرفنا الملوكي على انه لا يصدر منا شيء يخالفها واقسمنا بالله على ذلك في اودة المحقرة الشريفة بحضور جميع العلماء والوكلاء. وسجلت على ذلك ايضا العلماء والوكلاء وبالجملة فكل من صدر منه ما يخالف القوانين الشرعية سواء كان من العلماء او الوزراء فيجازى على مقتضى قانونات الجزاء وبالتأديب والاتق على حسب جنته النافذة بدون التفات الى رتبة ولا رعاية لمخاطره وحيث ان جميع المأمورين مرتب لهم والحالة هذه معايش كافية ومن لم تكن له معيشة كافية سيرتب له ما يكفيه يلزم ان مادة الرشوة الكريمة المنوعة شرعا التي هي اقوى سبب في غراب الملك يندد في منعها وعدم وقوعها بوضع قانون منين يخصصها وحيث ان الكيفيات المشروحة والاصول المبينة في هذا المعنى هي نسخ وتغيير الاصول القديمة بالكلية فيلزم نشره من الارادة السلطانية الى سفراء الدول الختابة المقيمين بدار السعادة العلية ليكونوا شهداء على بقائهم وجريان العمل بها الى اخر الدهران شاء الله تعالى كما يلزم نشرها ايضا الى اهالي الاستانة العلية وسائر ممالك المحروسة وكل من صدر منه ما يخالف هذه القوانين الموضوعه على اساس منين فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ولا نال فلاسا الى يوم الدين هذا ونسأل الله الكريم ان يوفقنا جميعا لاجراء هذا المحرر العيم امين

ان المواد الثلاث المنصوص عليها في المخط الميموني الصادر من المحضرة الملوكية وفي مادة الامن على النفس ومادة الامن على المال ومادة الامن على العرض لما كانت مؤسسة على قواعد الشرع الشريف التي هي ايضا اساس للتنظيمات الخيرية اقتضى الحال ان القوانين نامة المنيعة المشتملة على المواد الجزائية التي تفرعت على المواد المذكورة ووضعت باتفاق الاراء ثم ضم اليها ذيل بعد اتحاد الافكار وتوافق الاراء وطبعت فيما سبق كما ان جميع ارباب المصالح السلطانية على اختلاف اصنافهم مأمورون باجرائها في الممالك المحروسة الشاهانية كذلك من كان واليا على مصر المحروسة فانه بتمتضي ما هو مقرر في الشروط الاصلية المصرح بها في امتياز الوراثة التي احسن بها ما مور ايضا من طرف السلطنة السنية باجراء المواد الثلاثة المشروحة على التام مضافا اليها حسن القيام بتنفيذ القوانين والنظمات الموضوعه على حسب ما يتناسب موقع الایالة المذكورة ويوافق اصول العدل والانصاف المبرورة حسبا

بواسطة شخص اخر فلا بد من اجراء القصاص والحكم الشرعي عليه ولو رضي ورثة المقتول باخذ الدية او عفوا عن القاتل واسقطوا حقهم جزاء لذلك المأمور على تجاسره على مادة القتل القبيحة حسب مقتضيه السياسة والنظام وبالجملة فيلزم مراعاة المساواة في حكم القتل من غير تفریق بين كبير وصغير (م) ٢ ان مادة القتل التي تحصل في نفس المدينة القاهرة ينظر فيها بمجلس الاحكام المصرية بحضور حضرة قاضي مصر ونايبه وحضرة المفتي ولكن لا يجوز اجراء مقتضى ذلك ما لم تحقق حقيقة الحال اما بالتواتر او بتزكية الشهود بكمال الدقة والثبوت ويصدر فرمان العالي بالاجراء على مقتضى الاعلام الشرعي الذي يحرر بذلك ويقدم الى الاعتاب السنية السلطانية من بعد التصديق عليه من حضرة شيخ الاسلام بالاستانة العلية

(حاشية) انه قد تقرر عدم جواز اجراء القصاص ما لم يرد امر عال صريح في حق القاتل المحكوم عليه شرعا بالقصاص كما هو مصرح به في المادة الثانية والثالثة والرابعة وانه بمقتضى الامر العالي الصادر هذه المرة الى حضرة والي مصر المزين اعلاه بالخط السلطاني يلزم ان قاتل القاتل الذي لا ولي له ولا وارث او امر قضيته عائد الى طرف الدائرة تجري محاكمته في محله بما يقتضيه الشرع والقانون وقد كانت الكيفية في اول الامر انه بعد ذلك بعد الاعلام الشرعي المتضمن للحكم الشرعي الذي حكم به وكذلك مضبطة مجلس الاحكام الى دار السعادة من طرف حضرة والي مصر المشار اليه ثم يجري العمل بموجب فرمان العالي الذي يرسل بالطغرى في هذا الشأن كما هو مقرر في المادة الثانية عشرة لكن اعطي القرار اخيراً بمقتضى ارادة سنية ان من التاريخ لغاية سنة ٧٥ اي مدة سبعة سنوات يكون حضرة الوالي المشار اليه ماذوناً ومرخصاً من طرف السلطنة السنية اجراء الحكم الشرعي الذي يحكم به على قاتل القاتل الذي لا ولي له ولا وارث ومن الاجراء المذكور يرسل الاعلام الذي يعطى من طرف الشريعة في هذا الشأن مع الافادة عن ذلك الى دار السعادة فلزم التنبيه على

ذلك بهذا المحل اه (م) ٢ ان مواد القتل التي تحصل في اي اقليم من الاقاليم المصرية يلزم ان تنظر بمجلس ذلك الاقليم ويجري اثباتها وتحقيقتها بمعرفة الشرع اما بالتواتر او بتزكية الشهود بكمال الدقة والثبوت ثم يرسل اعلامها الشرعي مع مضبطة المجلس الى مجلس الاحكام المصرية وبه تحصل التدقيقات الشافية والتحقيقات الكافية ثم يرسل ما ذكر الى ديوان حضرة الوالي ومنه الى الاستانة العلية ويقدم الى حضرة شيخ الاسلام ليصدق عليه من طرفه ثم يعرض على اعتاب الحضرة السلطانية ويصدر فرمان العالي ولا يسوغ اجراء القصاص حتى يحصل جميع ما ذكر ويصدر فرمان العالي بالاجراء (م) ٤ اذا كان احد المأمورين من اي صنف من صنف الدولة العلية سبقت محاكمته بمجلس البلدة كما تقدم ذكره ونظرت قضيته بمعرفة الشرع وثبتت جسامته على القتل وصدر الحكم الشرعي عليه بالقصاص الا انه لم يصدر في حقه فرمان عال مشرف بالطراي السلطانية يتضمن صورة المحاكمة في حق ذلك الشخص فحيث ان اجراء القصاص بدون وجود فرمان عالي ممنوع بحسب القانون فكل من لا يراعي هذه الاصول ولا يعتني بهامن المأمورين فهو بلا شك متجاسر على مخالفة القانون فيلزم بمقتضى النظام اجراء المجازاة اللازمة في حقه (م) ٥ ان الساعين في الفساد قسبان قسم يسعى بالفساد قولاً والاخر يسعى به فعلاً فالاول كان يستميل شخص شخصاً او اشخاصاً ويتكلم بكلام يعارض به الدولة العلية او الحكومة المحلية المحالة على ولاه مصر او من كان والياً بطريق الوراثة او المأمورين من طرفه او يتغوا بعبارات يغري بها على فعل حركات تخالف القوانين والنظامات فاذا ثبت انه اتفق او تعاهد او كاتب احد في شأن القاء المفاصل لزم حبسه مقيداً من سنة الى خمسة سنين (م) ٦ واما الثاني وهو ان يسعى بالفساد فعلاً فكان يتصدى شخص لان يدعو شخصاً او اشخاصاً للبغي والعصيان او يجمع جمعاً ويعطيه باروداً او سلاحاً فاذا ثبت عليه ذلك يرسل الى اللينان مدة من عشرين الى خمسة عشرة سنة او ينفي الى بلاد بعيدة لما ان ذنب من كان هذا



## ملحوظات

سكندرية او الى محل اخر مثله مدة من خمس سنوات الى خمس عشرة سنة كما هو جاري في حق من وقع منه القتل بالحال البعيدة الماثلة لذلك (م) ١٢ اذا كان المقتول من اهالي جهة غير التي قتل بها او كان ورثته غائبين في جهة اخرى فان القاتل يجلس حتى يحضر الورثة واما من مات قتيلاً لاعن وارث فيحث ان امره من خصوصيات السلطنة السنية فبعد ان يثبت قتله على من قتله بعد الترافع والمحكمة يجري في حقه ما يقتضيه رأي اولي الامر حيث ان من كان من هذا القبيل من القاتلين امره مفوض لهم فان شاموا حكموا بقتله وان شاءوا حكموا باخذ الدية منه الى بيت المال (م) ١٣ اذا كان القتل خطأ والقاتل لم يسبق له ما يائل ذلك الفعل وحسنت شهادة الناس فيه وتبين الشرع انه ليس مظنة للسؤ فيكتفي في حقه بما تقتضيه الشريعة واما اذا كان مظنة للسؤ فيلزم ان يجازى بالنفي او الوضع في الحديد مدة سنة واحدة (م) ١٤ اذا قصد شخص قتل شخص وقتله بواسطة شخص اخر اغراه على ذلك بالمال او بشي ما فيجري الحكم اللازم شرعاً وقانوناً على القاتل المغربي الحقيقي الذي باشر القتل (م) ١٥ اذا كان القاتل امرأة فحيث ان الحكم بالقصاص او الدية مستوفي حق كل مكلف ذكر كان او انثى كما هو مقتضى الشرع فيحكم عليها بالحكم المنصوص في حق الذكور وان كانت الامراة معينة للقتل فقط فانها تعاقب بالجلس في المجلس المخصص بجازمات النساء حتى تصلح حالها وتحسن توبتها واذا لم يكن لها ولي ولا اقارب تلزمهم نفقاتها وكسوتها مدة حبسها كانت نفقتها وكسوتها في تلك المدة على بيت المال (م) ١٦ اذا تجاسر احد على افعال فيسيحة كعارضة من كان مأموراً بالضبط والربط وشهر السلاح عليه فحيث انه بذلك يكون قد ارتكب ذنب عدم الطاعة للضابط زيادة على ذنبه الاول فيلزم ان يستخدم في الخدمات الدنيئة مغلولاً مدة من شهرين الى سنتين على حسب قبحه وسؤ فعله فان افرغ السلاح بالفعل فيستخدم كذلك من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات فان جرح برصاص او بالالة جارحة اخرى فتؤخذ منه مصاريف الجريح حتى يلتئم جرحه ويبرأ، ويستخدم

من هذا القبيل عظيم جداً واما من ادخل نفسه في خدمة تخص جمعية اهل الفساد وساعدتهم على اغراضهم واعطاهم اسلحة ومهمات حربية وهو عالم بمحالمهم وما هم عليه غير مكروه ولا مجبور او اعد محلاً لاختفائهم وتجمعهم فيه فانه يعاقب بالجلس مقيداً من سنة الى خمس سنين على حسب ذنبه وذلك بعد المحاكمة والنظر في امره ( قد تضمنت هذه المادة السادسة ان اصحاب الجنج العظيمة يرسلون الى الليمان من عشر سنوات الى خمس عشرة سنة وذلك لمحدود لغاية سنة خمس وسبعين اي مدة سبعة اعوام حيث قد صدر القرار اخيراً بمقتضى الارادة السنية انه بعد انتهاء المدة المذكورة عند الاقتضاء يجري التشديد والتحقيق في ذلك بمقتضى الارادة السلطانية فلزم التنبيه على ذلك بهذا المحل اهـ ) (م) ٧ اذا كان الذين يتجاسرون على الفساد قولاً او فعلاً مجرؤة مصر فان النظر في دعواهم واثباتها بالتواتر لا يكون الا بمجلس الاحكام المصرية (م) ٨ اذا كان الساعي بالفساد قولاً او فعلاً باقليم من الاقاليم لزم ان تحقق دعواه اولاً في مجلس ذلك الاقليم على وجه الحق ثم يرسل جرنال قضيته ومضبطنها بالتفصيل الى مجلس الاحكام المصرية ثم تحرر الكيفية منه الى ديوان حضرة الوالي ويجري اللازم تطبيقاً على المادة الخامسة والسادسة (م) ٩ اذا لم يحصل من قطاع الطريق قتل نفس وانما تجاسروا على مجرد سلب الاموال فقط فانهم يعاقبون بالجلس مدة سبع سنين واما اذا قتلوا نفساً وثبت عليهم ذلك بالتحقيق فعقابهم القتل حسبما تقتضيه الشريعة (م) ١٠ حيث كان من اللازم الهجوم بالاسلحة على من كان حاملاً للسلح من ارباب الفتنة والفساد وقطاع الطريق فلا قصاص على من قتل احد منهم واما من قبض عليه منهم حياً فحيث انه لا يسوغ قتله بدون المحاكمة فكل من تجاسر على قتله قبل المحاكمة يجري عليه حكم القصاص (م) ١١ اذا كانت مادة القتل يجب فيها القصاص لكن حكم فيها بالدية بسبب عفو الورثة او المصالحة او كانت تجب فيها الدية من اول الامر فحيث ان مصر القاهرة بعيدة بعد اجراء ما تقتضيه الشريعة في المادتين ان يرسل القاتل الى ليمان

كذلك مدة من خمسة شهور الى خمس سنوات فان مات المجرع من جرحه فيجري في حقه ما يقتضيه الشرع والقانون حيث ان الامر حينئذ آل الى مسألة القتل (م) ١٧ اذا اشهر السلاح احد من الناس كائناً من كان على آخر لزم حبسه بقيد الحديد مدة شهر فأكثراً الى ستة على حسب ذنبه فان افرغ السلاح بالفعل قيد من شهرين الى سنتين فان جرح قيد من ثلاثة شهور الى ثلاث سنوات وتلزمه مصاريف الجريح حتى يبرأ فان مات بسبب جرحه حكم على الجراح عند ذلك بما يقتضيه الشرع والقانون

### (الفصل الثاني - وفيه سبع مواد)

(م) ١ لما كان جميع اتباع الدولة العلية قد نالوا الحقوق الشرعية من الامن على النفس والمال وحفظ العرض والناموس وكان كل انسان صغيراً كان او كبيراً قادراً بهذا السبب على ان يطلب حقوقه بقتضى الحرية الشرعية لا مطلق الحرية وكان عرض الانسان وناموسه عزيزاً محترماً عنه كروحه وكانت صيانة العرض ووقايتها ما تقتضيه المروءة والانسانية وكان القذف بكلام يجل بقدر الشخص وشأنه او ضربه او شتمه بلا موجب بعد انتهاك عرضه وانتهاكاً لمحمته لزم ان كل من ثبت شرعاً انه تجاسر على انتهاك العرض بما يوجب عليه الحد مجد شرعاً (م) ٢ اذا وقع امر من هذا القبيل بمحرمة مصر وكان لا يستوجب الا التعزير فقط لزم ان ينظر المحال المدعي عليه وشأنه لما ان انواع التعزير وكيفياته تتفاوت بحسب احوال الناس فان كان من استوجب التعزير من العلماء الثغام والسادات الكرام ووجوه الناس واصحاب الرتب وجب احضاره الى مجلس الاحكام وتعزيره فيه بما يليق وان كان من واسط الناس او السوق ومن يشابههم لزم جلده وتعزيره بالمحبس او النفي على حسب ما يقتضيه الحال وان كان من احاد الناس فانه يؤدب بالمحبس او النفي او الضرب من ثلاثة عصي الى تسعة وسبعين على الوجه الشرعي ويجري مثل ذلك ايضاً خارج المحروسة بمعرفة مدير المحل ولا يحكم في هذه المادة بمجرد الدعوى بل لابد من الاثبات والتحقيق على وجه النشيط والتدقيق حتى لو ظهر كذب المدعي بحسب تأديباً له مدة من خمسة ايام الى خمسة واربعين يوماً (م) ٣ حيث ان مجلس الاحكام المصرية هو مجلس الدقة والمخافة فينبغي ان يكون من وظيفته واجبات دمه ان يدقق في هذه المواد ويمعن النظر في تميزها حتى تكون مستقيمة خالية عن الميل والغرض وان يجنب بالكلية كل ما يوقعه في ورطة المسئولية عما يخالف ذلك وان يقول الحق ولا يبالى وان لا يقصر في اخطار ما يلزم (م) ٤ لا يسوغ لاحد من ضباط العسكرية والانتار ومأموري الضبطية ان يضرب احداً او يسبه من نفسه بيادي رأيه فان مأمورين اثماً في عبارة عن القبض على من اتهم

برية في الطريق والاذقة او على من وقع بينهم نزاع وشقاق واحضاره الى محل الضبط والربط بدون ان يفعلوا به شيئاً اصلاً ويجب على الشخص المدعوى محل الضبط ان يبادر بالاجابة ويسارع في الذهاب اليه ولا يتخلف عن ذلك الا اذا كان له عذر شرعي فان حصل منه عدم الطاعة للضابط او وقع منه اساءة ادب فلا مانع حينئذ اجراء المجازاة الجبرية على حسب ما يقتضيه الحال (م) ٥ السكران الذي يعربد وبوذي الناس ويوصل عليهم في الاسواق وغيرها مجد شرعاً بعد اثبات سكره ومن يرفع صوته ويقبض عليه من المفاشرين ومعه آلة القمار يعذر بضره فائماً من ثلاثة عصي الى تسع وسبعين نظراً لجرمه على حسب ما يسوغه الشرع بحيث لا يفضي به الضرب الى الموت وهذا يفعل مع المذكورين ان وقع ذلك مرة او مرتين فان زاد الميهم على ذلك ولم يرتد عن غيه وظهر اصراره على اسائه وجب نفيه او حبه مقيداً حتى يندم على ما فعل وينوب توبة نصوحاً (م) ٦ اذا تجاسر احد على امور غير مرضية كتهريب بنت من بنات المسلمين او بنات الملل الاخرى الى اقليم اخر او الى خارج البلدة زاعماً انه عقد عليها بدون علم اقرارها فانه يقبض عليه وتنفق دعواه بمعرفة مدير الجهة ثم يرسل هو واوراق قضيته الى مجلس ذلك الاقليم فتنتظر به فتمت ثبتت جفته يجازى حسبما يقتضيه النظام بالمحبس في محله مدة ستة اشهر تأديباً له ومنى الى احد بينت من هذا القبيل الى شيخ اوقفيه او محكمة في اقليم اخر لزم ان لا يعقد عليها بل تعرض الكيفية في الحال على حاكم البلدة بلا اجمال وعلى المحاكم المذكور ان يرسلها الى محله (م) ٧ كل من تجاسر على المعتارة بما لبس من الالات المجارحة يعزر بالمحبس مدة من خمسة عشر يوماً الى ثلاثة اشهر على حسب جرمه ويجوز تعزيره بالضرب من ثلاثة عصي الى تسع وسبعين بحسب جفته على الوجه الشرعي

### (الفصل الثالث - وفيه اثنان وعشرون مادة)

(م) ١ لا يسوغ للدولة العلية ولا للحكومة المحلية الحالة على ولاية مصر بموجب فرمان الوراثة العالي ولا لذات من كان والياً بطريق التوارث ولا للمأمورين ان يضعوا ايديهم على مال احد او ملكه ولا يجوز بوجه من الوجوه لشخص ما كبيراً كان او صغيراً ان يتعرض او يسلط او يتدخل في مال شخص اخر او ملكه بغير حق ولا ان يجبره مباشرة او بواسطة على ان يعطيه اياه او يبيعه له فان تصدى احد لئله هذا الفعل اتبع وقصد التسلط على مال احد او ملكه وجب كفه ومنعه عن ذلك فان كان قد استخوذ عليه بالفعل اجبر على رد عين ما استخوذ عليه من الاموال والاملاك لصاحبه عينة قائمة والا وجب عليه دفع قيمته له ثم ينظر في حاله فان كان من اهل المناصب والمأموريات لزم طرده من الخدمة جزاء له على اقدمه على مخالفة القوانين وان لم يكن كذلك عوقب بالنفي الى محل غير مملكته ليعم بها مدة سنة واحدة (م) ٢ اذا تجاسر احد من كبار المأمورين المستخدمين بالصالح المبرية او صار على اختلاس شيء مما هو تحت ادارته او مما كان موضوعاً عنه على سبيل الامانة

## ملحوظات

من النفود والاموال وغيرها فانه يرافع ويحاكم علنا فان ثبت عليه ذلك لزم تحصيله منه وان اظهر الاعصار وعدم القدرة على الاداء يع ما يملكه ما يفي بقيمة ذلك الشيء ويجري تحصيله ثم يطرد بحيث لا يستخدم في الخدمات المبرية بعد ذلك وان لم يكن عنه ما يفي بجميع ما اختلس عوقب بالطرد والذي (م) ٢ اذا تبين شخصاً اختلس شيئا من الموجودات والمقبوضات او المدفوعات عند الاطلاع على الحساب الذي يقدم من الفروع الى دواوين العموم ثم منها الى ديوان المالية او عند مقابله على الرجوع والسندات اللازمة او عند تفتيش الدفانر والحسابات والمخازن والاشوان وسائر المصالح لزم ان يسترد منه ما اختلسه ويعاقب بما نص عليه من عقوبة السارق واذا ثبت ان المأمور الاصلي علم بهذا الامر واغضى عنه ادب بالعزل والطرد واذا ثبت ان احد المأمورين اتلفا وضيق شيئا مما استوفى عليه وسلم له من الامتعة والاشياء والالات والادوات بسبب ايماله وتساهله لزم تعزيره قيمته مجازاة له ويجوز عزل المأمور الذي وقع منه ذلك من المصلحة وطرده (م) ٤ حيث ان كل مأمور مسئول بالجلس عن مقبوضاته ومدفوعاته وضامن لما يحصل في ذلك من الضرر فينبغي ان يكون الأشخاص المستخدمون بمعية كل منهم معتمدين وامنا فينا على ذلك لا يجوز استخدام احد في مثل هذه الخدمات رعاية لمخاطر جهته من الان فصاعد (م) ٥ كما ان المحامي الاقوى للظلمات المؤسسة والقوانين الموضوعة من طرف الحضرة الملكية الاشرف هو مجلس الاحكام العدلية فكذلك المحامي الاقوى للظلمات والقوانين التي تأسست بمصر من طرف السلطنة السنية على مقتضى فرمان الوراثة المنم بها على ولاية مصر بالتوارث هو الوالي ومجلس الاحكام وحيث كان الامر كما ذكر وكان العلماء والامراء وجميع مأموري المصالح المبرية مستخدمين مسؤولين عن سائر افعالهم وحركاتهم المختصة بمأموريتهم المنوطة بهم فيلزم انه متى ظهر من احد منهم تكاسل وتساهل في خدمته المنوطة به تنظر دعوته بمجالس الاقاليين او بمجلس الاحكام المصرية وعند ثبوت جحته تجري في حقه المعاملة الجزائية بمقتضى القانون (م) ٦ حيث انه جاري بمصر ان المواد التي تتعلق بالاحكام الشرعية يقضي فيها حكام الشريعة والامور التي تخص الملكية والمالية يحكم فيها المدبرون والمأمورون وبعض القضايا يعقد لها بخصوصها مجلس مركب من حكام الشريعة ومأموري الملكية معا وينظرون فيها بالتطبيق على الشرع الشريف والقانون المنيف فيلزم ان يعين بعضهم بعضا على حسب ما يقتضيه الحال كما هو مقتضى مأموريتهم غير انه لا يجوز لاحد الطرفين ان يتدخل في امور تخص الطرف الاخر بدون علمه فان ظهرت بينهما منافسة بناء على مداخلة او امور اخرى وقع التشكي من ذلك فلا بد من المرافعة والمحاكمة بالتحقيقات اللازمة والتدقيقات المجازمة وكل من ثبتت جحته وجب عليه يلزم تأديبه (م) ٧ حيث انه يجب على الاهالي تأدية الواجبات المطلوبة منهم باوقافه بدون تاخير كما انه جاري تأدية الواجبات المقررة على الابالة المصرية باوقافه بموجب فرمان الوراثة العالي فاذا حصل من احد مخالفة في هذا الخصوص لزم اخذه وجبه

واخفى امرها ليلاً يدفع المقطوعة المضروبة على الاراضي بجانب الميري يلزم اخذه وحسبه واجباره كمن امتنع من دفع العرائد التي عليه (م) ١٥ حيث ان ارباب المحجج الذين يظهرون بالاقاليم ويعاقبون بالنفي والقيد بالزنجير على مقضى القانون ماعدا من تكون حفته كبيرة كالقاتل والساعي بالفساد تازم مجازاتهم في محالهم بمقتضى القانون ليكونوا عبرة لامثالهم فيلزم عند محاكمتهم بمجالس الاقاليم ان تعرض كيفية ذنوبهم لديوان حضرة الوالي بعد ثبوت حفتهم وذنوب كل منهم ويجري استئذان من ديوان الوالي بموجب مضبطة وعلى مقضى الاشعار الذي يحصل بالتطبيق على قانون الجزاء يعطون تذكرة بايدهم ببيان الحجة الواقعة ومدتهم المعينة ويشدون بالقيد بالزنجير وينفون الى الحل اللازم واما من يحكم عليهم بحبس العين القراول والريضة والضرب بالجلدة على ما يقتضيه القانون فهو لا تجري مجازاتهم في مواضعهم وانما يرسل على خبر ذلك الى مجلس الاحكام المصرية واما القاتلون والساعون بالفساد فيجري محاكمتهم بمجالس الاقاليم كما تقرر انفا ثم يرسلون مع مضابطهم الى مجلس الاحكام المصرية (م) ١٦ اذا حصل لاحد من المحبوسين اياما كانوا مرض شديدا ينبغي ان تؤخذ عليه ضمانة قوية ويرخص له في الإقامة بمنزله ومداناته حتى يبرأ من مرضه براء تاما وتحسب له ايام مرضه من المدة المعينة بحسبه وكل من ظهر مرضه عند الخاص والعام ورخص له في الإقامة بمنزله يلزم البحث عن حاله بالتدقيق من طرف مأمور الامور الملكية بتلك البلدة في كل خمسة عشر يوم مرة هل اكسب افاقة من مرضه ام لا (م) ١٧ اذا كان في اصحاب الذنوب المحبوسين لاجل تأديبهم اشخاص فقراء ليس لهم اولياء ولا اقارب تلزمهم نفقتهم وكسوتهم مدة حبسهم فان نفقتهم تكون من الاموال الميرية المرتبة للعمل الذي هم به غيراته يلزم مجانية اتلاف الاموال المذكورة بصرف زيادة على مقدار الكفاية (م) ١٨ حيث ان الاشخاص الذين يكونون من خدم المحرثين وياخذون تقاوي على وجه السرقة اذا عوقبوا بالعقوبات المقررة في حق المتهمين بالسرقة يوجب ذلك تعطيل مصلحة الزراعة فتل هو لا الاشخاص يكفي في عقابهم بضربهم بالجلدة من اثني عشر لغاية تسعة وسبعين بمعرفة حاكم الحل الذي هو به بعد استقطاع ثمن التقاوي الذي اخذوها من اجرتهم (م) ١٩ جميع البقالين والمجازين والمجازرين وسائر البياعين اذا كانت دراهمهم ناقصة او باعوا بزيادة عن السعر الجاري فلا بد من تأديبهم وتعزيرهم لكن حيث كانت تأديبهم بالحبس يلزم عليه غلق دكاكينهم وتعطيل بيعهم وشراهم فيجري في حقهم التعزير بالوجه الشرعي بان يضربوا على حسب حفتهم من ثلاث عصي الى تسع وسبعين وم واقنوت امام المجلس فان تكرر منهم ذلك جاز حبسهم ايضا ما لم يجاوزوا الثلاث ولا فمن بعد اجراء تأديبهم بالحبس والضرب حسب مقتضيه الحال يلزم ان يسدد فوراً ما لم وما عليهم بمعرفة نظارة الاحتساب ومشايج المحرف ويطردوا الى بلدنهم حتى انهم فيما بعد لا يعدون من طائفة البياعين الذين اخرجوا من زميرهم (م) ٢٠ لما كان اقامة الحدود الشرعية في حق العبيد

والامام عند الاقتضاء امرها عائد لطرف السلطنة السنية وكان امر تعزيرهم منوطا بساداتهم وكان بعض اسياهم يجاوزون الحد في التأديب والتعزير ويظلم العبد والامة وبعضهم يهمل في ذلك او يدفع الضرر والمفسدة عن نفسه ببيع العبد او الجارية لغيب فيكون بذلك سببا في سريان الفساد وانتقاله الى غيره ويترتب على ذلك خلل النظام العام كان اللازم في صورة ما اذا وقع من العبيد او الامام حفة توجب التعزير وظهرت تلك الحفة بالطالع ان يراعى جانب هؤلاء الساكنين بمع التعدي ومجازاة الحد عنهم وان يراعى جانب النظام العام بحفظه من تطرق الخلل اليه وذلك انه في صورة ما اذا كانت حفة العبد او الجارية قتلا وسقط عنه النصاص او الدية بعفواولياء القاتل تطبيقا على القانون الجاري في حق عموم الناس يحبس العبد مقدرا حسب مقتضيه الحال من سنة الى خمس سنوات او ينفي ويغرب كذلك وكذلك المحكم في صورة ما اذا كانت الحجة جرحا يحبس او ينفي المدة المذكورة وهكذا الامه تحبس مدة المدة في حبس مخصوص بالنساء وفي صورة ما اذا كانت الحجة توجب التعذيب بالضرب بالعصا يضربون على الوجه الشرعي المعلوم عدده وكيفيته (م) ٢١ الامر في مادة قتل النفس وقطع العضو على نوعين الاول مكره مجبراي مقتدر على ايقاع ما مهد به وحكم هذا النوع حكم القاتل فاذا عفا الاولياء عن القصاص كان جزاءه من خمس سنوات لغاية خمس عشرة سنة على حسب حاله في القمع والاساءة هذا اذا امر بالقتل واما اذا امر بقطع عضو فقط فلا يكون حكمه في الجزاء حكم الجراح بل تزداد مدته بحيث تكون من ثلاث سنوات لغاية ستة سنوات والنوع الثاني ما اذا لم يكن الامر بقتل النفس او قطع العضو مكرها مجبرا بمعنى انه لا قدرة له على ايقاع ما مهد به فجزائه من ستين لغاية خمس سنوات واما الشخص الذي باشر ذلك بامر الامم الغير المكره فان كان قاتلا فجزائه من خمس سنوات لغاية خمس عشرة سنة وان كان فاطع عضو فجزائه من سنة واحدة لغاية ثلاث سنوات واما معاون القاتل فيزداد في مجازاته من خمس سنوات لغاية سبع سنوات (م) ٢٢ اذا كان القاتل امرأة تحبس في الحبس المد لحبس النساء من خمس سنوات لغاية خمس عشرة سنة وان كانت امرأة مجبرة تحبس من ستين لغاية خمس سنوات وان كانت معينة للقاتل تحبس من خمس سنوات لغاية سبع سنين وفي صورة ما اذا لم يكن لها من تلزمه نفقتها وكسوتها من ولي او قريب في مدة حبسها تكون نفقتها وكسوتها على بيت المال

#### الفصل الرابع - وفيه سبع وعشرون مادة

(م) ١ اذا غصب انسان اطيان غيره وزرعها لزم تحصيل اجرة المثل منه ودفعها للمالك مع رد الاطيان المذكورة لصاحبها ثم يجازى الغاصب على حسب حاله اما بحبسه من خمسة عشر يوما لغاية شهرين واما بضربه من ثلاثين جلدة لغاية تسع وسبعين (م) ٢

## ملحوظات

(م) ٧ اذا تجاسر اخذ على اخذ حيوانات العربات او الركوب من خيول او بحيرات او مواشي او على اخذ البهائم الكبيرة او الصغيرة او آلات الزراعة ومحصولاتها من مجال الزراعة او الاخشاب من المباني او الاحجار من المحاجر او على نقل العلامات الموضوعة لتمييز حدود الفيطان والاملاك وتحويلها من موضعها الى محل اخر فحيث كان عقابه في صورة ما اذا كان من ارباب الزراعة بالوضع في القيد من ثلاثة اشهر لغاية ثلاث سنوات على حسب جنحته كما هو عقاب الآخذ يوجب تعطيل مادة الزراعة في جهتها لزم تعزيره في هذه الحالة على مقتضى النظام بالضرب بالجلدة من خمسين لغاية مائة وخمسين جلدة فقط (م) ٨ اذا كان احد الفلاحين يتزايى بزي العربان وينتظم في سلوكهم فعند القبض عليه اذا وجد ذمته بواق من مال الميري وكان الذي اخفاه وادخله في حمايته مقتدرًا على تأدية ذلك ارسل من اخفاه الى الليمان بمدة شهرين من بعد تحصيل البواقي المذكورة منه وان كان غير مقتدر على ذلك ارسل الى الليمان بمدة اربعة شهور وان لم يكن على الفلاح الفار بواق للميري ارسل من اخفاه الى الليمان بمدة شهرين ويؤدب الفار بضربه تسعًا وسبعين جلدة (م) ٩ اذا طلب شيخ البلدة لطرف الحاكم الاكبر بتلك الجهة ولم يحضر مع كونه موجودًا بهذه البلدة او فر هاربًا عند حضور الحاكم الى تلك البلدة فحيث ان ذلك يعد من عدم الطاعة لحاكمه فيضرب بمقتضى النظام مائتي جلدة فاذا تجاسر على مثل ذلك ثانيًا عوقب بعزله من المشيخة (م) ١٠ انه في وقت ري اطيان احدى القرى عند فيضان النيل اذا حضر اهالي بلدة اخرى ليلاً او نهاراً لاجل اخذ مياه تلك القرية وحصل في اثناء ذلك قتل شخص او جرحه لزم اجراء ما يجب لذلك من احكام القاتل والجرح واما اذا لم يحصل قتل ولا جرح وانما تعدي اهالي قرية على اهالي قرية اخرى واخذوا مياههم بالجبر بدون ان يخبروا الحاكم فيلزم بمقتضى النظام ان يضرب شيخهم وناظر البلدة بالجلدة من خمس وسبعين جلدة لغاية مائة وخمسين واذا ظهر بالتحقيق ان الفلاحين تعدوا على

اذا غصب شخص حيوان من اخر واستعمله في اشغاله فعليه ارش ما نقصه الاستعمال سواء كان ذلك في اعضاء الحيوان او في قيمته فيجب بحسب قانون النظام تحصيل ذلك الارش منه مع اجرة المثل ودفع ذلك مع الحيوان الى صاحبه ويمارسى الفاصب تاديباً له اما بحسبه مدة من خمسة عشر يوم الى شهر او بضربه من اثني عشرة جلدة لغاية خمسين جلدة (م) ٢ اذا تجاسر احد على قطع اشجار نابتة بنفسها او مستتبعة بفعل فاعل او على اتلافها فان كان موسر الزم تعزيره لصاحبها ضعف تلك الخسارات زجرًا له وتاديباً وان كان معسرًا عزز بالضرب بالعصا من ثلاث عصي الى ثمان وسبعين على حسب حال التلف خفة وجسامة فان كانت الخسارة فاحشة جداً جاز وضعه في القيد من خمسة عشر يوماً لغاية ثلاثة اشهر (م) ٤ حيث انه يوجد عربان ببعض الولايات فاذا اطلقوا مواشيهم في الزراعة قصدوا حتى اكلتها كل او بعض فان ثبت ذلك لدى التحقيق بمعرفة المحاكم لزم قياس مقدار ما اكلته تلك المواشي من الزراعة وتعزير صاحبها ضعف قيمة الماكول بمعرفة مشايخ القبيلة زجرًا له وتاديباً ويعطى ذلك لصاحب الزراعة وان لم يكن اكل المواشي عن قصد من اربابها بل نشاء من التساهل وعدم الدقة يلزم تعزير رب الماشية المطلقة قيمة الماكول فقط بمعرفة المشايخ المذكورين وتدفع لصاحب الزراعة وحكم مواشي غير العربان في ذلك حكم مواشي العربان (م) ٥ اذا ثبت ان بهيمة اكلت من جرين غير صاحبها او اتلفت شيئًا من زراعة غيطه بارجلها وثبت ان ذلك بسوق صاحبها لزم تحصيل الخسارة المذكورة ممن يلزم وادب من كان سببًا في ذلك بالضرب بالجلدة من عشر لغاية خمسين وان ثبت ان ذلك بالقضاء والقدر من غير قصد من احد وجب ضمان قيمة التالف فقط (م) ٦ اذا كان شيخ القرية او غيره يستخدم الفلاح بلا اجرة على وجه السخرة في اشغاله كحمل الزرع وحصاده فمتى ثبت ذلك عليه بغرم الاجرة كاملة ذلك الفلاح ويحسب من خمسة عشر يوماً لغاية خمسة واربعين او يضرب من اثني عشرة جلدة لغاية خمسين عقاباً له على تعديه

غيرهم بدون علم الشيخ وجب تاديب هؤلاء الفلاحين بالضرب بالجلدة من خمس وسبعين لغاية مائة وخمسين (م) ١١ اذا حضر احد الى الحاكم وشكا اليه ان شخصا كائناً من كان قطع شيئاً من نخيله او اشجاره بدون اذنه ورضاه واخذ غصبا بلا ثمن لزم بعد التحقيق نقوم ذلك بمعرفة اهل الخبرة وتحصيل ضعف القيمة منه ودفعه الى المالك المتظلم وحيث ان اشجار البلع والدوم من الممولات فيلزم اضافة مال تلك الاشجار على من قطعها ويجب تحصيله منه وتسديده مع المال في كل سنة حتى تغرس اشجار غيرها وتنبوا مثلها فان كان المتعدي غير مقتدر على ذلك وجب تعزيره على مقتضى النظام بالضرب بالجلدة من خمسين جلدة لغاية مائة علي حسب ما يتحمله جسمه (م) ١٢ اذا تعصب احد مشايخ البلاد مع الفلاحين او تعصب احد الفلاحين مع جماعة منهم على ناظر البلد او الشيخ وهجموا عليه بالنابيت او الاسلحة وحصل منهم الضرب فقط من غير اطلاق سلاح وجب بمقتضى النظام ان يضرب الشيخ او الفلاح رئيس العصابة مائتي جلدة ويضرب كل من الفلاحين الذين معه مائة جلدة واما اذا حصل منهم اطلاق السلاح فيجري في حقهم احكام الجزاء المقررة في حق امثالهم (م) ١٣ اذا احرق احد جرين احد كائناً من كان او اصنائه او منزله او اشعل ناراً في اشياء قابلة للاحتراق لاي شخص كان وقبض عليه وكان متمرداً لاحراق ما ذكر وثبت عليه ذلك بالتحقيق فان كان هذا المتعدي موسراً مقتدرًا وجب تحصيل قيمة ما احرقه منه وتسليمها لصاحبه ثم ان كانت القيمة لا تزيد على خمسمائة قرش لزم تعزيره اما بضربه تسعاً وسبعين جلدة او بوضعه في القيد بالجزير من شهر لغاية ثلاثة شهور وان كانت القيمة تزيد على ذلك او كان الشخص الذي تجاسر على هذا الفعل له سابقة وجوزي عليها ثم عاد الى ذلك ثانياً لزم ارساله الى الليان بمدة سنة لغاية خمس سنوات (م) ١٤ اذا تجاسر احد اهالي القرى على كسر جسر بلا اذن من الحكومة لاجل منفعة اطيانهم فتصرفت المياه وترتب على ذلك بقاء جانب شراقي من اطيان البلاد التي

حواليها وادى ذلك الى غرق الاصناف او المزروعات التي يتلك البلاد لزم عقابهم بالارسال الى الليان من سنة واحدة لغاية ثلاث سنوات وان كان الجسر الذي انكسر من الجسور السلطانية وتصرفت المياه في غير الوقت الذي تنصرف فيه وادى ذلك الى تشريق اراض بكثرة او الى عدم كفايتها في الري او الى غرق اصنافها او مزروعاتها حتى حصل لاهالي تلك القرية خسارات جسيمة وجب ارسالهم الى الليان من ثلاثة سنوات لغاية ثمان سنوات وان حصل التدارك بالمبادرة الى سد الجسر المذكور فوراً او لم يترتب على كسره ضرر بحسب الوقت فانه مع ذلك يلزم معاقبة من تجاسر على هذا الفعل الخطر بالارسال الى الليان من ستة اشهر لغاية سنة واحدة (م) ١٥ اذا انكسر جسر في بعض المواضع وكان اهالي ذلك الموضع لم اقتدار على سد الجسر المذكور وجب على المشايخ وناظر الزراعة ان يجتهدوا في سده مع الغيرة التامة ويسوقوا الاقتار اللازمة لذلك في الحال فان تعذر عليهم سده وجبت اعانتهم من البلاد التي يجوارهم باحضار الاتفار وغيرها من اللوازم بقدر الحاجة وهذا من وظيفة المشايخ والنظار فاذا عاينت القرى المجاورة لهم كسر الجسر وتهاونوا في الاسعاف والاعانة متعللين بقولهم انه ليس في خفارتهم ولم يتوجهوا اليه ويجتهدوا في سده او طلب من البلاد المجاورة اقتار ونحوها من اللوازم ولم يسعفه بارسالها وترتب على ذلك مضرة للنواحي التي حواليها فحيث ان مثل ذلك يقضي الى الضرر العام فيلزم تحقيقه والنظر فيه فان تبين ان مضرته خفيفة جزئية وجب ان يعاقب كل من تساهل وتكاسل في هذا المعنى وكذلك من ظهر انهم سبب في كسر الجسر المذكور من مشايخ الحصة والشيخ العمدة والناظر بالارسال الى الليان من شهر لغاية ستة اشهر وان تبين ان المضرة عظيمة كلية عوقبوا بالارسال الى الليان من ستة اشهر لغاية سنتين على حسب تفاوت تلك المضرة في الجسامه (م) ١٦ اذا انكسر جسر من الجسور ولم يكن لاهالي تلك الناحية قدرة على سده كما ذكر في المادة السابقة ولزمت اعانتهم من البلاد القرية التي يجوارهم

## ملحوظات

ان يفيدوا في الحال محل الاقتضاء عن ذلك ويتشبهوا بتحصيل التدابير اللازمة فاذا خالفوا الواجب عليهم بان لم يبادروا بالافادات والاشعار الى محل الاقتضاء وقت امكان التدارك وتيسر المحافظة على الجسر المذكور ولم يتشبهوا بتحصيل التدابير اللازمة لحفظه ولم تحصل منهم الافادة لمحل الاقتضاء الا بعد انكسار الجسر المذكور وحصول الخسارة والضرر فكل من وجب عليه ذلك ولم يجره من المهندسين والحكام والمشائخ يجري عليهم الجزاء المقرر في المادة السادسة عشر مع النظر لجسامة الضرر وخفته حيث انه لم يعلم بمقتضى وظيفته المتولدة به فيكون حكمه من قصر في الاعانة والاسعاف (م) ١٩ اذا هرب احد من قائمات القرى ومشائخ الحصص عند طلب اموال الويركو المقررة على البلدة واخفى وحده او استصحب معه بعض الفلاحين فعند القبض عليهم يجري تاديبهم بمقتضى النظام فيؤدب القائمات او الشيخ بالضرب من مائة جلدة الى مائتين ويضرب الفلاح من خمس وسبعين جلدة الى مائة فان تبين ان القائمات او الشيخ كان قد هرب قبل ذلك وان له سابقة بهذا الامر فجزاءه العزل من منصبه (م) ٢٠ اذا كان المأمور بتحصيل المال يطلب مقدارا معيناً مما هو مرتب على بلد من البلاد ولم يوزع المشائخ ذلك المقدار على كل شخص بمناسبة ما هو مطلوب منه بل تركوا اقرارهم بدون توزيع شيء عليهم من ذلك او وزعوا عليهم شيئاً قليلاً لا يناسب المطلوب منهم ووزعوا على سائر الافكار شيئاً زائداً فيلزم بمقتضى النظام ان يؤدب مثل هؤلاء المشائخ اصحاب الاغراض الخالين عن الانصاف بضربهم تسعاً وتسعين جلدة في المرة الاولى ومائة وخمسين في المرة الثانية واذا قرئت قائمة المتنبوض بحضور القائمات ومشائخ الحصص فاخفى الصراف بعض الاسماء ولم يذكرها مؤملاً جر المنفعة لنفسه فيجأى من وقعت منه هذه الحيلة بمقتضى النظام بضربه في المرة الاولى مائة وخمسين جلدة وفي المرة الثانية بارساله الى الليان بمدة من ثلاثة شهور الى سنة على حسب الحال (م) ٢١ اذا ارسل مشد الناحية الى احد من الفلاحين لاجل

واكن لبعض الاغراض حصل طلب الاعانة من بلاد بعيدة بحيث لا يمكن التدارك وسد الجسر في الحال فكل من المهندس والحاكم الذين تسببوا في طلب الاعانة على مقتضى ذلك الغرض يرسل الى الليان من ستة اشهر لغاية سنتين على حسب خفة ما يحصل من الضرر وجسامته (م) ١٧ يلزم ترتيب خفراء على حسب ما يقتضيه الحال لحفظ ما يخص كل بلدة من جسر العموم فاذا فاض النيل وامتلات الحياض لزم احضار اشياء كالقش والبوص والخوازيق والاجتهاد وعدم التساهل في تليش الجسور وتحصين متانتها حتى لا تضر بها امواج المياه فان اضرت بها الامواج بان اكلتها حتى انكسرت لعدم تليشها او لعدم الخفر عليها الناشئ ذلك عن التساهل بها وقلة الاعتناء بها فالمحل الذي ينكسر منها يلزم عمله واصلاحه فقط بمعرفة اهالي تلك القرية ما لم يكن قد ترتب على انكساره مضرة والا فان كانت المضرة جزئية لزم مجازات من تبين تهاونهم وتساهلهم في هذا المعنى وذلك انه ينظر في القرية التي يكون بها ذلك الجسر فان كانت عهدة وكان المتعهد مقيم بها وثبت تساهله وتكاسله في ذلك جوزي بالمواعيد المقررة في المادة الخامسة عشرة وان لم يكن بها جوزي على الوجه المشروح كل من تبين تساهله وتهاونه في ذلك من مفتش وناظر وعمدة ومشائخ وان كانت القرية من بلاد المديرية وكان المدير موجوداً بذاك الطرف عند كسر الجسر وثبت تهاونه وتكاسله يجأى المدير بالجزء المذكور وان لم يكن موجوداً هناك ولم يقع منه التكاسل فالجزء بما ذكر على من ثبت تساهله وتكاسله من ناظر القسم وحاكم الخط وعمد المشائخ غير ان من كان في رتبة البيكباشي او اعلا منها ينفي الى السودان بدلاً عن الليان وان كانت المضرة عظيمة فكذلك يعاقبون بالارسال الى السودان او الليان تطبيقاً على المواعيد المقررة في المادة السالفة (م) ١٨ اذا حصلت مضايقة لاحدى الجسور بكثرة المياه لزم فوراً الاهتمام والمبادرة الى ما يدفع الضرر عنه وحيث ان المهندس والمأمورين يجب عليهم متى عرفوا ان احد الجسور حصلت له مضايقة وضعف بكثرة المياه

مصلحة فضره ذلك الفلاح ورده او ارسل المشد من طرف الديوان ليدعوه فلاحاً فتعل ذلك الفلاح ولم يحضر فاذا لم يوجد بعد التحقيق للفلاح عزز شرعي فجزاؤه في هذه الحالة ضربه عشر جلدات واذا وقع منه عدم الطاعة ورفع يده على المشد فجزاؤه ضربه خمسين جلدة (م) ٢٢ اذا كسر احد من المشايخ او الفلاحين ساقية احد من الناس او سرق الآتيا ضمن قيمتها لصاحبها ثم يجازى بحبسه مدة من عشرة ايام الى شهر كامل او بضربه اثنتي عشرة جلدة فاكثر الى تسع وسبعين (م) ٢٣ اذا احرق احد من الفلاحين او مشايخ البلد جريرين نفسه او اصابه عامداً زاعماً انه بذلك يرفع عنه اموال الاطيان فحيث انه قد وقع منه هذا الجنون في حق مال نفسه وفي حق الميري لزم ان يعامل بمقتضى ما تقرر في المادة الثالثة عشرة (م) ٢٤ حيث انه من الجاري ان بعض الفلاحين يوردون بعض محصولات الى الاشوان من اصل المطلوب منهم وفي وقت التوريد يوكل كل جماعة شخصاً في توريد محصولاتهم المذكورة الى الشونة فاذا استخرج الوكيل المذكور الراجعة اللازمة عن تلك محصولات باسم شخص اخر غير صاحبها او باسم نفسه مع كونها لا تخصه ولا تعلق له بها فلا شك ان مثل هذا الفعل هو عين الخيانة فيلزم استرداده ذلك لصاحبه بعد الثبوت ويجازى ذلك الشخص الخائن على مقتضى النظام بضربه من خمسين جلدة الى مائة تأديباً له وزجراً (م) ٢٥ اذا شارك شيخ البلد او احد المزارعين شخصاً آخر في زراعته ثم ضايق ذلك الشخص واساء معاملته حتى الجأ الى الفرار قاصداً بذلك عدم اعطائه حقه وقت وجود المحصول فمن بعد التحقيق يجري تحصيل حقه الشريك المذكور ممن تجاسر على ذلك ودفعه الى صاحبه ثم يجازى على مقتضى النظام اما بحبسه من خمسة عشر يوماً الى مدة شهر كامل او بضربه من خمس وسبعين جلدة الى مائة (م) ٢٦ حيث ان بعض المشايخ لا يراعي الاصول الاثرية بل ينقل في كل سنة الفلاحين من غيط الى اخر ويخص نفسه او من يريد بالاطيان الجيدة او يفعل نحو ذلك من الامور التي تخالف الاصول

المرضية واللوائح المرعية فالواجب اولاً اذارهم والتنبه عليهم من طرف الحاكم بالجري على الاصول الاثرية ورعايتها والمحافظة عليها دفعا للضرر التي تنشأ عن الاخلال بها فان لم يكفوا عن ذلك ولم يزالوا يتجاسرون على عدم رعاية هذه الاصول لزم تأديبهم بضربهم تسعاً وسبعين جلدة فاذا عادوا الى ذلك ثانياً فجزاؤهم بمقتضى النظام اما ضرب مائة وخمسين جلدة او العزل من المشيخة (م) ٢٧ لما كان حسن ترتيب واجراء ما يلزم اجراؤه في المديريات من الاشغال الهندسية مثل حفر الترغ وانشاء الجسور وحسب المياه وتغريقها من المواد المنوطة بالمهندسين وهم المسؤولون في هذه الامور كمن من الواجب عليهم مزيد التدقيق في التثبت باسباب التخطئ والتحرز بطلب الانتفاة والمهمات اللازمة عند الاقتضاء بدون تاخير واستحصال حسن ادارة تلك العمليات وحيث ان مديري الاقاليم هم المسؤولون عن جميع امور مديرياتهم وادارتها وهم اكبر الحكام بها فيلزم ان يبادروا بتحصيل ما يقتضيه الحال من اللوازم والمهمات بحسب طلب المهندسين بدون تاخير عن وقت الاقتضاء بحيث اهمال وتكاسل وعدم اعتناء من طرف المهندسين او المديرين وترتب على ذلك ضرر فمن بعد التحقيق يحبسون في المرة الاولى بديوان المديرية من شهر الى ستة اشهر فان تكرر منهم هذا الامر فقد ظهر بذلك عجزهم عن ادارة المصلحة فيرفعون من الخدمة ولا يستخدمون في الخدمات الميرية حتى يظهر منهم الندم على ما فعلوه ويحسن حالهم

**الفصل الخامس - وفيه احدى عشرة مادة**

(م) ١ كل شخص عوقب بالنفي او بالقيد بالحديد فانه بعد تمام مدة عقابه واستيفاء جزائه لا يستخدم في الخدمات الميرية ما لم يكن من ارباب الرتب ويشهد في حقه جماعة من الامراء المعبرين انه صلح حاله وحسن سلوكه وانه لا يتشبث بعد ذلك بادنى شيء يخالف الرضى العالي فانه حينئذ يسوغ استخدامه في الخدمات الميرية (م) ٢ اذا تعرض شخص بهدم او تخريب او اخلال او اتلاف لشيء من الآثار القديمة او الجديدة او من التماثيل الموجبة للنافع



## ملحوظات

يندموا على ذلك وتحسن نوبتهم (م) ٨ لا يسوغ لاحد من الاسراء المستخدمين في الخدمات الميرية ان يتدخل فيما لا يخص مأموريته او فروعا ولا ان يعامل احد بما لا يليق فان خالف وارتكب مثل ذلك حبس في محل مأموريته مدة من عشرة ايام الى شهر واحد (م) ٩ اذا وقع في دائرة التزام احد من الملتزمين امر مخالف للشروط كاخذ عوائد زائدة على العوائد المقررة او بيع شيء للميري او الاهالي ثمن زائد على الاثمان المشروطة وحصل التحقيق والتدقيق بمراجعة اوراقه ودفاتره وثبت في المحكمة ان تلك المخالفة وقعت في محل اقامة الملتزم وانه مطلع عليها لزم تحصيل ربع مال الالتزام منه زيادة على بدل الالتزام المقرر زجراً له على مخالفته حيث انه التزم الالتزام على تلك الشروط المدرجة بالشروطنامة وحيث انه لا بد من ابقاء تلك المقاطعة في عهدة ذلك الملتزم حتى تمضي سنة الالتزام فلاجل منع وقوع مخالفة من هذا القبيل فيما بعد يلزم تعيين ناظر من طرف الميري يكون معه لادارة تلك المقاطعة ويجرد انقضاء سنة الالتزام ينزع الالتزام من يده ويمجري مثل ذلك ايضاً فيما اذا حصلت المخالفة على الوجه المشروح في احد الفروع الملحقة بالالتزام وثبت ان الملتزم يعلمها وان حصولها كان باذنه ورضاه وان الايراد الذي نتج عاد عليه وان وقعت المخالفة من احد اتباع الملتزم كوكيله او احد ملتزمي الفروع او خدم الملتزم الاصلي وثبت ان ذلك الشخص فعل هذه المخالفة برأيه لمجرد نفع نفسه وان الملتزم الاصلي بريء الزمة من ذلك لزم تحصيل القدر الزائد من ذلك الشخص ورده لاصحابه ان كان مؤسراً فان كان معسراً لا يقدر على دفعه وجب تحصيله من ضامنه فان لم يكن له ضامن لزم تحصيله من الملتزم الاصلي ورده لاصحابه لانه اهمل في اخذ الضمان مع وجوبه عليه وبعد تضمين اتباع الملتزم الذين وقعت منهم المخالفة ما تقدم ذكره يلزم تعزيرهم اما بالضرب من مائة جلدة الى مائة وخمسين او بالاستخدام في الخدمات البدنية مقيد من مدة شهر الى ستة اشهر (م) ١٠ اذا احس شخص من نفسه بالعجز عن ادارة المصلحة

العامة والمستوجبة لخدمة المملكة وشهرتها او من سائر الابنية العتيقة فان كان ذلك الشخص من الاكابر لزم عمل ذلك الشيء الذي اتلفه بمعرفته مع اطلاع المدير وان كان من الاصاغر لزم بمقتضى النظام ضربه من خمسين جلدة الى مائة وخمسين (م) ١٢ اذا كانت المرأة حاملاً ووقع بينها وبين زوجها او غيره من الناس مشاجرة ونزاع ادى الى سقوط حملها فانه في هذه المادة يلزم اجراء ما تقتضيه الشريعة من الاحكام (م) ١٤ اذا اعدم شخص ولده عمداً لزم بعد اجراء الحكم الشرعي عليه ان يجازى ايضاً بما يقتضيه القانون (م) ١٥ اذا اسقطت الحامل باضرار شخص اياها او باعطائه لها بعض ادوية او باطعامها او اسقائها شيئاً سواء كان ذلك برضاها او بدون رضاها فانه بعد اجراء الحكم الشرعي في حق ذلك الشخص يجازى ايضاً بما يقتضيه القانون (م) ١٦ اذا سرق انسان او اضاع او اتلف شيئاً من الاوراق كالحجج والوثائق والدفاتر والتقارير المشتملة على تحقيقات دعوى النقصان وقضايا الجنائيات والسندات سواء كانت في الدفاتر خاتمة او غيرها من سائر الدواوين الميرية او كانت في عهدة احد من مأموري الدواوين المذكورة لزم حبس المأمورين بحفظ تلك الاوراق بمحل اشغالهم في المرة الاولى مدة من شهر الى ثلاث شهور وفي الثانية يلزم اما حبسهم كذلك او اخراجهم من تلك المصلحة واما السارق او المتلف لتلك الاوراق فيحبس مقيداً بالحديد مدة على حسب حاله من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين (م) ١٧ جميع المستخدمين بالمصالح الميرية كبار كانوا او صغار اذا لم ينقادوا لمنطوق القوانين او لوامر الوالي او الزوات الذين من فوقهم لزم ان ينظر في قضيتهم فان تبين ان عدم الانقياد لم يترتب عليه ضرر للمصلحة عوقب بالحبس بديوان المديرية مدة على حسب حالهم من عشرة ايام الى شهر واحد وان تبين انه ترتب عليه ضرر للمصلحة حبسوا بالديوان المذكور مدة من شهر الى ستة اشهر على حسب درجة الضرر فان وقع منهم ذلك ثانياً وترتب عليه ضرر لزم اخراجهم من المصلحة وعدم استخدامهم في الخدمات الميرية حتى

المفوضة الى ادارته واستدعى باستخدامه في خدمة تليق بحاله فينبغي ان يساعد على ما استدعاه ويحجب الى مطلوبه واذا استغنى من الخدمة بداعي كبرسته او ضعف بنيته بحيث لا تساعد قواه الجسمية على الخدمة وكان مقيماً بمصر فينبغي ان يرتب له المعاش اللائق بحاله وخدمته التي سبقت بالتطبيق على لائحة معاشات مصر وليحى بزمرة المتقاعدين واذا استغنى بلا عذر مع اقتداره على الخدمة وظهران طرفه خالص من المصلحة المتوسطة به يقبل استغفاؤه لكن لا يرتب له معاش واذا استغنى مدعياً وصول الازدية اليه من رئيسه الذي فوّه تنظر دعواه باي مجلس يختاره او باي ديوان يريده فان تبين انه محق في دعواه ابقى في خدمته وعومل المدعي عليه بمقتضى القانون وان تبين انه مبطل فيما يدعيه جوزي ايضاً بمقتضى القانون (م) ١١ جميع الوكلاء والمفتشين والنظار والخدم الذين يبلاد العهد والجفالك والمصالح التابعة للقلمية والذوات ارباب الرتب وغيرهم كائناً من كان اذا وقع من احدهم مخالفة للقوانين الموضوعة بخبر وجه عن طاعة المديرين والحكام يلزم بعد المحاكمة ترتيب جزائه واجراؤه بمقتضى القانون كغيره بدون استثناء

**(تعليقات عمومية تخص ماموري الايالة المصرية ومستخدميها بالتطبيق على احوالها الواقعية)**

(بيان الاوصاف التي يجب على جميع المأمورين والمستخدمين ان يتصفوا بها) (م) ١ يلزم ان لا يتجاسر احد من مأموري اي صنف من الاصناف على الميل الى ما يستوجب وقوع الخلل في المصالح (م) ٢ يلزم ان لا يحصل اجراء شيء من الاشياء التي توجب الضرر في المصالح العامة طمعا في حصول المنفعة الذاتية ولا التزام شيء من ذلك قطعاً (م) ٣ يلزم ان لا يتعرض بسوء لاحد من اصناف الاهالي الذين هم وديعة الله في يد الحضرة السلطانية المؤيدة ولا لاحد من الاتباع لافي نفسه ولا في ماله ولا في عرضه لامباشرة ولا بواسطة بل يجب بذل الجهد في محافظتهم وصيانتهم في جميع الاحوال (م) ٤ يلزم انهم لا يعملون انفسهم آلة لايقاع الضرر والفدر باحد من الناس سواء كان ذلك بواسطة كذب او نفاق او فسادية او غير ذلك من الطرق (م) ٥ يلزم ان يكونوا دائماً محافظين على ناموس المأمورية وان لا يهتكوا ناموس الخلق ايضاً (م) ٦ يلزم انهم لا يستعملون الرشوة اصلاً مع اي جهة كانت لا اخذ ولا اعطاء بئراً وبلا وبدون تأويل (م) ٧ يلزم انهم لا ياخذون غرامة من احد ولا يشغلون ذمتهم بشيء من مال الميري باي وجه من الوجوه لا بالسرقة ولا بغيرها من انواع الخيانة

(م) ٨ يلزم ان يبذلوا الاعتناء والدقة في حسن الوفاء بمأموريتهم حينما كانوا في جميع الاحوال مع استفعال رضى الاهالي (م) ٩ يلزم انهم لا يعاملون من يحضر عندهم من ارباب المصالح بالعنف والشدّة ولا بالفضب والحدة بلا موجب بل يلزمون منع الاعتدال والانصاف في جميع حركاتهم وسكناتهم مع رعاية حقوق الانسان كما ينبغي (م) ١٠ يلزم ان ينظروا في صورة اجراء حقوق العباد مع الاعتناء والدقة على الوجه المطلوب ولا يميلوا في ذلك الى جانب الفدر ولا الى جانب الحماية (م) ١١ يجب على جميع المأمورين عموماً ان ينسكلوا بالاستقامة والغيرة فيما ينيطون به من الامور في جميع الاحوال وان يحسنوا الخدمة بجانب السلطنة النية الذي هو ولي نعمتهم وان يعطوا من كان والياً وان يحجبوا وطنهم ومملكتهم وان يشبهوا اجراء الحماية والصيانة في حق من هم تحت القبضة جميعاً وان ينشروا ما اثر العدالة وان ينجبوا الاخلاق الذميمة كالنفرد بالرأي والاكذب والتلون والرعون والشدّة والغرض وان يكونوا محيين للغير خالين عن اغراض مخليات بحلية الحق والاعتدال والانصاف في جميع الامور مستقيمين في الخدمة فان هذه الاوصاف الجيدة توجب لمن اتصف بها في الدارين السعادة والخيرات الجزيلة وتستوجب له النجاة والسلامة وحسن الرضى والكرامة

### (صورة ماموريات ماموري الملكية والضبطية وحركاتهم وفيه سبعة وعشرون مادة)

(م) ١ يجب على جميع مديري العموم والمفتشين ان يبذلوا جهدهم في اجراء اصول مامورياتهم كما ينبغي بمعنى انهم ينظرون في مصالح كل صنف من اصناف الاهالي والاتباع المفوضين لارادة حضرة والي مصر بمقتضى فرمان الوراثة بالدواوين او المجالس او الضبطيات التي تتعلق في بها وبهونها على وجه الحق والعدالة بلا استثناء سواء كان النظر فيها مباشرة او بواسطة وان لا يقدموا الا على ما يستوجب الرضى في كل حال وان يحفظوا الاموال الميرية ويحذروا من اتلافها واضاعتها (م) ٢ يلزم مزيد الاعتناء والدقة التامة في تحصيل الاسباب المانعة لوقوع الامور المنكرة كقتل النفس واغتصاب الاموال وملك العرض والناموس ويلزم ايضاً بذل الهمة في استكمال الوسائل الموجبة لصيانة ابناء السبيل والاهالي وحفظ مهجهم واموالهم في المراضع التي تكون بحوزة الحكومة من قطاع الطريق واللصوص ونحوهم بالقرى والمدن فاذا عثر على احد من هؤلاء الاشقياء وجبت المبادرة باخذه والقبض عليه فوراً بدون تراخ ولا مهلة لاجل ازالة شره ولراحة الناس من ضرره ومنى امكن القبض على احد من قطاع الطريق حياً وجب القبض عليه حياً ولا يسوغ التفاسر على قتله واعدامه ببعض تأويلات واغراض مالم يتأهب للضرب بالسلاح (م) ٣ اذا تاهب احد من الاشقياء المذكورين للضرب بالسلاح وقطع العقل بانه يمكن اثبات ذلك فيما بعد اعني انه تم بالضرب بالسلاح وانه من زمرة قطاع الطريق فيقابل حينئذ بالمثل على حسب ما يقتضيه الشرع والنظام والقانون والمخدر ثم المحذر من مخالفة الرضى

## ملحوظات

من طرف حضرة الوالي واتباع دائرته والمديرين والمأمورين فكذلك لا يؤخذ شيء ما لا تقود ولا غيرها باسم مدية او غيرها لان ذلك مغايراً للرضى العالي ومنوع اخذ وقبوله من القدم فلا بد من بذل الاعتناء والدقة في ذلك من الان فصاعداً ايضاً حتى لا تبطل ولا تتعطل حقوق العباد (م) ١٤ ان بعض الأشخاص المدعي عليهم قد يتشبث باعطاء دراهم على وجه التقرب للدبر او مأموري الضبطية او قواس باشي او غيرهم من الخدم فيكون ذلك واسطة في عدم ادخاله الى حضرة الضابط الأكبر بل ولا يلج الباب اصلاً وذلك يؤدي الى عدم احقاق الحق وهو من الامور المتنوعة فيلزم الدقة وبذل الجهد في منع ما ذكر والاعتناء بمادة احقاق الحق (م) ١٥ يلزم بذل المهمة في استحصا ما يمكن من المعاونات والسيارات والنشيت بأسباب العار وتوزيع زراعة الاهالي واتباع الساطنة السنية ونجارهم بالمداومة على ما يوجب راحتهم ليلاً ونهاراً (م) ١٦ يلزم المحافظة على الاستراحة الدائمة مع الدقة وبذل الجهد في منع وقوع ما يوجب الاخلال بذلك (م) ١٧ اذا حدث امر لا يليق وكان وقوعه غير ملحوظ ولا متوقع لزم ان ينظر حالاً في الاسباب الموجبة لدفعه ورفعها وتعرض كيفية بوجه الصحة بدون ادنى غرض من طرف المأمورين لدواوين عمومهم والى المجالس وحيث ان مثل ذلك يحقق ايضاً مجلس الاحكام والمجلس الخصوصي بالتدقيق التام ثم يعرض للوالي فانحذر المحذر من حصول الانها بخلاف الواقع (م) ١٨ حيث ان مديري الاقاليم مأمورون بادارة الامور الملكية والمالية بمجتهات مأمورياتهم فينبغي ان يكون انتباههم وتعيينهم من اهل الاستقامة وارباب العفة ومتى وقع من احدث شيء مخالف للرضى والنظام وثبت ذلك عليه لزم تبديله والمفاوضة في امر تأديبه بمجلس الاحكام او بالمجلس الخصوصي ويعرض عنه لمن يكون والياً لاجل التنفيذ والاجراء (م) ١٩ اذا صدر امر لمن يكون والياً او صدر منه امر لمأموري المصالح او تعليمات او تعريفة ولوحظ ان هناك امر مشكلاً يمنع من سرعة اجراء ذلك بالنظر لموقع الملكية لزم الافادة عما ذكر لمن يلزم من الجهات مع بيان الاسباب التي تستوجب سهولة ذلك (م) ٢٠ ينبغي كمال الانقياد والاذعان الى المصالح التي لا بد منها للعباد والنظر في اشغالهم التي تحل بالدواوين والمجالس الراجعة في اليها حتى لا يجمناج الى واسطة احد ومداخلته (م) ٢١ اذا وقعت تمهنة او خبطة جزئية من احد الاهالي فلا ينبغي اظهار المعاملة الشديدة في حقه زيادة عن اللازم لكن حيث كان اجراء تاديبهم وتربيتهم هو اساس النظامات الدائمة الملكية ولا يسوغ ان يترك ما ارتكبه اصحاب النهم والذنوب سدى فينبغي الدقة وامعان النظر في اجراء تاديب ارباب النهم المائلة لذلك وتربيتهم وعلى كل حال لا بد من المداومة على حماية ارباب العرض وصيانتهم والمحافظة على ما يوجب راحتهم (م) ٢٢ حيث ان حسن المعاملة والالتفات الى اكثر الناس يوجب التقبيل واستئالة القلوب كما ان سوء المعاملة بالاحتقار والاهانة في حق اهل العرض يورث الحقد والنفور وهذه الصورة ممنوعة قطعاً

العالي باتلاف النفوس بهذه الوسيلة (م) ٤ كل من قبض عليه حياً في الاقاليم المصرية من قطاع الطريق واللصوص وغيرهم من سائر ارباب النهم واصحاب الجرام يلزم ان تبين صفته وذنبه بورقة مخصوصة مطبوعة وبقدم عنها الجرنال اللازم الى مجلس الاقاليم ومنه يعرض الى مجلس الاحكام (م) ٥ حيث ان دعاوي ارباب الحاجات متعققة بالشرع الشريف والقانون المنيف فلا داعي الى اظهار العنف والشدّة لارباب المصالح ولا تكذيبهم بل يجب مزيد الاعتناء والدقة في الامور المتعلقة بالحقوق الشرعية والنظامية ويلزم بذل الجهد في احقاق الحق باجراء ما يلزم لذلك بالوجه الشرعي وبوجه القانون (م) ٦ لا يجوز لاحد ان يرتكب محظوراً في اي شيء كان سواء كان ما يتعلق بالاموال الميرية او بحقوق العباد بل يجب عليه ان يعمل في ذلك بمقتضى الحق والعدل (م) ٧ لا يجوز لاحد من المستخدمين والنظار والمديرين سرقة شيء من الاموال الميرية ولا اتلافه لا في وقت التخصيص ولا في وقت الصرف لبعض المصالح المأذون بالصرف لها فان تبين ان احدا منهم سرق شيئاً من ذلك او اتلفه فمهما كان لا يراعى في شأنه خواطر ولا يقال عنه ان هذا منسوب للجهة الغلانية بل تنظر دعوى كل من تجاسر على السرقة او تسبب في الاتلاف بالدواوين اتابع هو لها وبمجالس الاقاليم ثم تعرض الكيفية الى مجلس الاحكام المصرية بالجرنال اللازم (م) ٨ اذا احتاج اهالي احدى الممالك الى شراء ارزاق او اشياء من الخارج فلا يسوغ ان يتعرض لهم الوالي ولا احد من المديرين والمأمورين بمعنى انه لا يجوز لاحد منهم ان يجلب ذلك على ذمته ويبيعه للاهالي بفصد نفع نفسه كاصول الاستبداد واليد الواحدة المتنوعة ولا ان يجلبه بالاشتراك فيه مع ارباب التجارة ولا يزيد في تسعين على سعر الوقت التجاري في جهته على سبيل الطبع مثلاً اذا كانت هذه الارزاق تباع في البلد بسعر ثلاثة قروش فلا يجوز غدر الاهالي وغيرهم بضم شيء الى ذلك وحيث ان من تجاسر على مثل ذلك يلزم تأديبه فالواجب بحاجته والتباعد عن ارتكابه (م) ٩ اذا احتاج احد المأمورين الى شراء ارزاق او اشياء تكون لازمة لدائرته فشرائها يكون بالسعر الحال مع اجتناب غدر اصحابها بتكليفهم نقص شيء من اسعارها (م) ١٠ حيث ان الاموال الميرية بمصر مقننة ومرتبعة وجار تقييدها على النجاشي مع ضم بعض البقايا المتأخرة على حسب التخصيصات بالنظر الى اقتدار كل ناحية وعدم اقتدارها بمطالبة الدفاتر الجاري ضررها عن كل ناحية بكل اقل في جمعية حصل انعقادها في كل سنة فيلزم ان لا يرتب اخذ شيء زائد خارج عن النسيط المربوط وان لا يحصل من مديري الاقاليم توزيع وتخصيص شيء زائد عن النسيط المرتب (م) ١١ لا يجوز استخدام اي شخص كان سخرة بدون اجرة المثل المعتادة (م) ١٢ لا يؤخذ شيء مما يتعلق بالمال لكل والمليق بمجاناً على خلاف ما تقتضيه التنظيمات بالنجاشي وسائر الجهات لامباشرة ولا بواسطة ولا ينبغي في جميع الاحوال ان يصدر شيء مخالف يؤدي الى الظلم في حق الاهالي والاتباع بوجه من الوجوه (م) ١٣ حيث انه ليس جارياً اخذ رسم اي عوائد على الدعاوي المتعلقة بالحقوق

المحذروا الباعد بالكليّة عن اخذ الرشوة وسائر ما يماثلها من الخطورات (م) ٥ ينبغي في المرافعة المحاصلة ان يجري بمنقضى الشرع الشريف احقاق حقوق جميع عباد الله مطلقا بلا استثناء ولا فرق بين غني وفقير (م) ٦ ينبغي اجراء التفحصات والتحقيقات الاولى عن مادة القتل بمعرفة المديرية التي وقع ذلك بها كما هو جار الى الان ثم يجري تحقيقها باكمل التدقيقات في مجالس الاقاليم بحضور المفتي واعضاء المجلس وبمجرد انضاح المادة يجري ارسال اعلامها الشرعي مع مضبطتها المتضمنة لتفصيل الحاكمة الى مجلس الاحكام المصرية ومن بعد رؤيتها به والتصديق عليها يجري انهاءها الى المجلس الخصوصي ومنه الى طرف من يكون واليا (م) ٧ ينبغي ان لا يعطى في القضايا الواقعة اعلام تخالف للضبط ولا ينبغي المحكم بمنقضى مجرد افادة رعاية لمخاطر احدايا من كان (م) ٨ ينبغي التدقيق عند استنطاق الشهود وتركيبهم فاذا تبين ان شاهدا شهد زورا لزم الافادة عنه لطرف مأمور الضبطية لاجل اجراء تربيته (م) ٩ ينبغي ان الرسوم المعتادة وغيرها التي تؤخذ عند تحرير التركات وغيرها من المواد التجارية يكون اخذها على الوجه المبين في التعليمات المخصوصة التي حصل طبعها ونشرها ولا يسوغ اخذ شي زائد على ذلك (م) ١٠ ينبغي في جميع المرافعات ومواد احقاق الحقوق ان يتمسك كل التمسك بالاصول المشروعة ويتبعاد عن خلافها بالكليّة

#### ( واجبات مأمورية اعضاء المجلس وفيه ٢٢ مادة )

(م) ١ اما كان الغرض من وضع المجالس وتاسيسها هو حسن فئسمة جميع المواد المهمة والمشكلة بالملكة والمفاوضة في سائر صنوف المواد النافعة فيما يتعلق بعمار البلاد ورفاهية العباد وحسن تنظيم اللوائح وترتيبها فيما يخص توسيع دوائر التجارة والزراعة والسعي في منع وقوع تعدد وغدر لاحد ما في المواد المحقوقة وكان المجلس هو الذي ينبغي اليه حسن تسوية الامور الملكية كان من اللازم ان يرأسه واعضاء ينتخبون من العلماء واصحاب الرتب المستخدمين بمصر والمشايخ وسائر ارباب الدراية (م) ٢ في اثناء تكلم احد اعضاء المجلس يلزم اصفا الاخرين اليه بالكليّة ولا يتكلم غيره بما يشوش عليه حتى ينتهي كلامه (م) ٣ كل مادة حصلت المفاوضة في شأنها مني استقر الرأي فيها على شيء باتفاق كل الاراء اوجلبا وجب تحرير القرار المذكور واخراج خلاصه عنه لاجل اجراء مقتضاه وكل مادة لزم فيها الاستئذان يجب الانهاء عنها بالمضبطة الى مجلس الاحكام المصرية والى ديوان الوالي (م) ٤ ينبغي عدم الميل لجانبى الغدر والحماية للاهالي والمصري في شأن مادة الويركو والالتزامات والمواد الجارية (م) ٥ ينبغي ان ارباب المجلس لا يميلون في اراهم الى رعاية بعضهم لبعض ولا يجشون من جهة مطلقا فيما يتكلمون به بل ينطقون بالحق ويدون اراهم بالاستقامة (م) ٦ ينبغي تقييد ما يقع من المفاوضات والافادات التي يقتضيها الحال على حقيقتها واجراء الاشعار والانباء عنها الى محل الانقضاء على وجه الصحة (م) ٧ كل من كان له معلومية في بعض المصالح الجسيمة او المشكلة التجاري فيها المفاوضة حسب الاقتضاء فلا مانع من جلبه الى المجلس لاجل المفاوضة والمذاكرة في تلك المصلحة (م) ٨ ينبغي ان

بالنسبة للحضرة العلية فينبأ على ذلك اظهار حسن المعاملة بالتلطيف في حق اتباع كل صنف من الالايه المصرية وفي حق اهل العرض مع المدواة على تأكيد صداقتهم وزيادة محبتهم القلبية للسلطنة السنية التي هم تابعون لها وترغب سائر الناس في القيام بواجب الشكر للحضرة الملوكية على ما هو مبذول منها من المراحم والعواطف في حق جميع الاصناف من اتباعها والغرة والسعي في تقوية الطاعة والانقياد لمن كان واليا على الحكومة المصرية (م) ٩ ينبغي اجراء التحقيق على الدوام في احوال الواردين من الخارج والمتوجهين اليه والمظنون بهم سوء والنساذ في داخل المملكة ولا يتساهل في التدقيق في هذا الامر المهم آتيا واحدا مطلقا طلبا لدوام امن العباد وراحتهم (م) ١٠ ينبغي مزيد الاهتمام في استكمال ما يمكن من الوسائل في توسيع دائرة زراعة الاهالي وتجارتهم على حسب امكانهم وفي اكتسابهم حسن الحال والعارفون فوقنا ويلزم التعرّيب وامعان النظر في سائر احوال الجهل الذي به تلك الزراعة والاقدام والسعي فورا في اجراء الندابير اللازمة لذلك (م) ١١ الافادات والالتباسات التي تحصل من مأموري الدول الاجنبية في شأن اصول التجارة يجري فيها العمل بمنقضى الرسالة العهدية التي سبق طبعها وارسال صورتها الى طرف جميع المأمورين فان كانت المادة في هذا المعنى مهمة فيلزم التعرّيب عنها للاعتاب العلية السلطانية من طرف حضرة والي مصر بموجب فرمان الوراثة (م) ١٢ لا ينبغي التشيخ بمحركات مغايرة للعبود والشروط في شأن امر التجارة والحبة والمصافاة (م) ١٣ ينبغي ان التعرّيبات والتنبيهات التي تخبر من طرف حضرة والي مصر الى رؤساء المجالس ومأموري دواوين العموم والمديرين وسائر المأمورين في شأن المصالح الملكية والعسكرية وسائر الامور المخصوصة بالالايه المصرية وكذلك التنبيهات والمخاطبات التي تصدر من طرف المجالس ودواوين العموم في حق الامور والمصالح المخبرية يجريها المأمورون مع التدقيق في اجرائها حرقا بحرف وخطاباتهم التي تخبر في شأن المصالح الراهنة يلزم ان يكتبوها الى الجهل المتعلقة في به ولا يكتبوها مكررة ولا مغلقة بل يبادرون بالاشعار عنها مع التوضيحات اللازمة لكافية وبالجمله فلا يسوغ لم الانحراف عن طريق العفة والاستقامة حتى لا تتوجه عليهم المسئولية بلا موجب

#### ( صورة حركات الاقندية حكام الشرع في اجراء

##### الاحكام الشرعية وفيها عشرة مواد )

(م) ١ الذوات المتوطنون بخدمة الشريعة الغراء يلزم ان يكونوا موصوفين بالاوصاف الحميدة وان يكونوا اصحاب عفة واستقامة وان لا يحصل منهم على اي الحالات حركات غير لائقة بهم (م) ٢ ينبغي ان يسلك في امور الدعاوي وحقوق العباد مسلك الحق والعدل بمنقضى الشرع الشريف وان يدقق في احقاق الحق مع الاهتمام والمحرص على عدم وقوع غدر يخالف للشرع (م) ٣ كل انسان كبيرا كان او صغيرا يعتبر في مجلس الشرع بطريق المساواة ولا يجوز الانحراف عن اجراء الحق في الاحكام الشرعية التي يحكم بها (م) ٤ ينبغي

## ملحوظات

## (ذكر وظائف منفردة بالمجلس وفيه ١٥ مادة)

(م) ١ ينبغي لكل صف من المأمورين ان لا يميلوا أصلاً الى ارتكاب ما يليق ولا يأخذوا شيئاً مثل الغرامة والرشوة المنوعتين شرعاً وقانوناً ولا يدعوا غيرهم يأخذوا ذلك سواء كان بائناً او غيراً وبل ولا يستخدموا احداً بجانباً فيما عدا الامور والاشغال الواقعة في القرية عموماً وخصوصاً كما تقرر في المادة الثالثة المتعلقة بالزراعة وبالجملة عليهم ان يبذلوا الاهتمام والدقة في منع وقوع الظلم والتعدي بأي وجه كان

(م) ٢ كما ان كل صف من صفوف المأمورين والمستخدمين يجب عليهم بمقتضى عيودهم ان يبرزوا الصدق والاستقامة وحسن الخدمة في الامور المنوطة بهم كذلك يجب على جميع المستخدمين بالاالة المصرية من مديري ومأمورين وعمد ومشايخ كباراً كانوا او صغاراً ان يبذلوا الاهتمام والدقة في حسن الوفاء بالخدمات المبرية وسائر الامور الواقعة بها أولاً فاولاً مع ابراز الصدق والاستقامة في حب الملة والوطن والملكة والمحرص على عدم ضياع حق اتباع السلطنة السنية على اختلاف اصنافهم وعلى عدم حصول المعاملة بالعدو والغبين وان لا يخلقوا بالاغلاق الذميمة كالعدول عن سنن الحق لغرض من الاغراض بل الواجب عليهم جميعاً بذل الممة والدقة في حب الحق واتباع الحق بدون غرض ولا انحراف عن الصواب (م) ٣ يلزم ان الذوات اعضاء المجلس يعلمون انهم مسئولون عن المواد التي ينظرونها بالمجلس ويجب عليهم اجرا التدقيق والتحقيق اللائق في كل مصلحة كيلة كانت او جزئية من المصالح التي امروا بالمفاوضة فيها مع عدم حصول ادنى غرض في اي شيء كان ويجب عليهم ايضاً التحرز عن ان يقع منهم حين المرافعة والمحاكمة حماة او غدر لاي طرف كان واذا حضرا احد للمجلس ليقدر اربابه عن حالة فلا يتبع أصلاً وكل منهم لا يتخاضع عن ابداء ما يراه بل هو مأذون في ابداء ملحوظه وبيانه على التام ولا توجه عليه مشولية في ابضاحه والافصاح عنه (م) ٤ كان مديري العيود والمنشئين يلزمهم التحقيق والبحث عن المديرين والوكلاء والمحكام وسائر المأمورين هل هم موافقون على العمل بمقتضى اللوائح والقوانين ام لا اعني هل واقع منهم ظلم واجحاف او شيء من المظهورات كالاضرار والغدر بابطال الحقوق ام لا فكذلك يلزم مجلس الاحكام ومجالس الاقاليم على الدوام ان لا يميلوا في البحث والوقوف على المحققات بالسؤال من الواردين والمترددين او بالاستعلام من محال الانقضاء او بارسال معاونين لهذا الغرض او بغير ذلك من الطرق فاذا تبين ان احداً من المأمورين خالف القانون وظلم اي انسان بالتعدي عليه واتضحت صحة ذلك فبالعرض عنه لديوان الوالي ينظر في محاكمته بوجه الحق (م) ٥ يلزم تفريق سائر المتهمين والمدينين والمذنبين في محال الحبس بقدر الامكان على حسب تفاوتهم في النعم والذنوب ومن كان منهم فقيراً محتاجاً يعطى ما كرهه ومشروره مئة حبه على موجب النظام وفي كل اسبوع يحضر في شانهم جرنال يتضمن وقائعهم ويقدم للمجلس (م) ٦ لا يسوغ لاي

لا يكون في ارباب المجلس احد يميل الى التفرد بالرأي (م) ٦ ينبغي ان تكون المفاوضة في جميع المصالح بين اعضاء المجلس جميعاً بلا غرض ولا ميل عن طريق الحق وكل منهم يدي ما يخطر بخاطرهم ولو فرض وقوع اعتراض ومنافسة لا تحصل مانعة في بسط ادلة المغال حتى يتم انتفاع المجلس (م) ١٠ ينبغي ان يكون عقد المجلس للمفاوضة في شان المصالح المحلية في كل يوم ما عدا ايام الجمع والاعياد (م) ١١ لا يسوغ الامتناع عن الحضور الى المجلس ما لم يكن هناك عذر شرعي (م) ١٢ بعد المفاوضة في شان كل مادة من المواد يوجه الحق والعدل واعطاء القرار عنها لا يسوغ التصدي لخلافه (م) ١٣ المضبطة التي يجري تنظيمها عقيد بعبارتها في جريدة المجلس لاجل مراجعتها عند الانقضاء (م) ١٤ ينبغي في المفاوضة في شان مادة مالية او يدنية ان يجري ارباب المجلس التحقيق والتدقيق والاستعلام عن تلك المادة باطرافها على وجه الحق وبعد اعطاء القرار عن حقيقة الحال بموجب مضبطة لا ينبغي اخراج خلاصة تخالف مضمون تلك المضبطة بناء على ما يحصل وقتئذ في هذه المادة من جبر او انحاح او رعاية خاطر (م) ١٥ ينبغي في الدعاوى الواقعة ان تلزم رعاية احد الطرفين بل ينظر الى الحق مع اي طرف كان ويجري موجه (م) ١٦ ينبغي ان جميع القضايا والمواد التي تحصل فيها المفاوضة لا يدخلها غرض ولا انحراف بل لا يجوز على اي الحالات العدول عن الحق بوجه من الوجوه (م) ١٧ جميع الأشخاص الذين يلزم اجراء المحاكمة معهم بالمجلس ولو كانوا اصحاب جرم وقع يلزم ان يكون سواهم واستئنافهم بالحكم والمحاكمة بدون تضييق ولا تهديد مع اجراء تحقيق المصلحة على وجه الحق والعدل واحقاق الحق ولا يد من مواجهة المدعي والمدعى عليه وبذل الاعتناء والدقة في اظهار حقيقة الحال (م) ١٨ من المعلوم ان اكثر اهالي مصر اهل اسلام وامامة العيسويين فهي قليلة ومع ذلك يوجد في بعض القرى مشايخ بلاد وعبد من صف القبط وحيث كان من جملة اعضاء المجالس التي رتب بالاقاليم اثنان من مشايخ البلاد فينبغي ان يجعل منهم ايضاً اعضاء للمجلس الذي يوجدون في جهته وان يهتموا بالمضبطة كالاغضاء الاخرين (م) ١٩ ينبغي عدم اجراء المفاوضة والمذاكرة في الامور المجسمة عند غيبة اغلب اعضاء المجلس بل لا تحصل المفاوضة فيها الا عند حضورهم واجتماعهم (م) ٢٠ ينبغي معرفة المواد الموجبة لتقديم الزراعة وسائر عمار البلاد ومطالعها وافادة محل الانقضاء عن الاشيا الموجبة لمنافع الميري والاهالي (م) ٢١ ينبغي ان ارباب المجلس لا يقتصرون على مجرد مراعاة وقاية الميري وصيانته فقط بل كما يجب عليهم صيانة الميري بحسب علمهم صيانة الاهالي ايضاً والرعايا وحياتهم وان يعاملهم بالمعاملة في المواد التي يلاحظ ان لم فيها حقاً وان يسلكوا دائماً مسلك احقاق الحق وباطال الباطل (م) ٢٢ اذا كان احد من ارباب المجلس لا يوافق على قرار اغلب الاعضاء فلا يلزم بالتصديق عليه وختم الخلاصة بل متى كان له ملحوظة في هذا الخصوص فهو مأذون بتقرير ملحوظه على حدة بهذا القرار وغنمه (م) ٢٣ اذا كانت المواد المجاري فيها المفاوضة بالمجلس سرية وجب على ارباب المجلس وكتابه ان لا يشيعوا منها شيئاً قبل اعلانها

متعهد كان ان يأخذ محصولات اهالي عهده بدون رضام فان اخذها يرضام يبعث مع محصولات باي جهة ارادوا وان حصل في الطريق غرق لشيء اعتبر قيمته ويستغل مع ما يحصل توزيعه وتخصيصه على الارباب والقضبان المصاريف المالكه من اجرة حمل ونحوها وكلما حصل عند البيع من الربح والخسارة بحسب الاهالي ما يخصهم فيه ولا يسوغ لمحاكم الاقاليم ومديريها ان ياخذوا شيئا من الاصناف والفلال وسائر المحبوب على سبيل التجارة الا اذا كانت ذلك من محصولات اهالي البلاد الكائنة تحت المهنة وكذلك لا يختبر احد الخدم فيما يخص بالصلحة المنوطة به (م) ٧ يلزم بذل المهنة ومزيد الدقة في تسهيل ما يمكن من الوسائل والاسباب المطلوب نجاحها فيما يخص محافظة صحة الجباد والاهالي باجراء جميع نظامات القورنينة من طرف مأموري جهاتها مع حصول الرعاية لم من طرف كل انسان على الدوام (م) ٨ حيث ان مادة النظافة التي في من اسباب حفظ الابدان جاري في شأنها من طرف مأموري ضبطية الغرسة والاسكندرية بذل الدقة والنظر والاهتمام بتنظيف الطرق والاسواق وكذلك كل من المديرين والمحكمات ومأموري انقورنينة بالاقاليم حاصل من طرفهم التدقيق والتبصر في استحصا رفع وإزالة الاشياء المتعفة والمياه الراكة الموجبة للوخامة بداخل البنادر والقرى وخارجها فيجب على مديري العمور والمتنشرين ومجالس الاقاليم ان يبدلوا مزيد الاعتناء والدقة في منع تعدي المديرين والمحكمات والمأمورين على الاهالي باستخدام فيما يخص اشغال انفسهم ممانا وفي منع وقوع اي نوع من انواع التعدي عليهم بهذه الوسيلة (م) ٩ ان المواد التجارية النظر فيها بالحكم قديما من الدعاوي المتعلقة بالحقوق والقضايا الشرعية كدعاوي الاخذ والعطاء وما يتعلق بالتركات والمناقصات الحاصلة مجال النظر فيها على الحاكم بالبلدة كما كانت وان عثر في ضمن ذلك على دعاوي لم يتفق فصلها بمعرفة المأمورين وحكام الشرع بالمديريات والمحاكم يلزم تحقيقها والنظر فيها بمجالس الاقاليم وكذلك المواد المجسمة التي من اهمها مواد قتل النفس وقطع الطريق وسائر المواد التي يلزم فيها المالكه فيجب النظر فيها بالمجالس المذكورة على موجب القانون والنظام ويقدم عنها المجرنات المستوفية الى مجلس الاحكام المصرية فننظر فيه بما تقتضيه الاصول (م) ١٠ اذا اقتضى الحال اقامة البينة على اثبات اي دعوى من الدعاوي التي تنظر بالمجالس ففي اول الامر يلزم حصر وتقييد عدد شهود المدعي واسماهم بغاية الدقة ثم عند اقامة الدعوى بالمجلس يسأل بالتدقيق كل منهم على انفراد عن كيفية التداعي الحاصل فان ادوا الشهادة كما يجب لزم تحقيق حالم والوقوف في شأنهم على الكنه والحقيقة بالسؤال غفية من يوثق به عن احوالهم ولا يجري المقضي وبنت المحكم حتى يتحقق حسن حالم وتركيبهم (م) ١١ كل من قبض عليه بمخبة قتل النفس او قطع الطريق وارسل الى مجلس الاقاليم تجري محاكمته بمواجهة من يدعي عليه فان لم يكن هناك مدع نصب له خصم بمعرفة الشرع الشريف وبمواجهة الطرفين تجري المحاكمة ويسال اهالي النواحي الذين حضروا الواقعة

عن كيفية ما وقع بين الطرفين حين القبض على من ذكر وتؤخذ اجوابهم واسماء اصحاب المخبة وما به شهرتهم واشكالهم وصورة اجوابهم في ورقة بالبيان مادة مادة وعند الانتهاء يختبر من المجلس ويقرأ على المعترف صورة اقراره ويشرح عليه بالتصديق ويختم منه وحيث ان هذه الورقة ليست الا ورقة استنطاق فقط لزم للصريح بحكم المادة على وجه البيان والايضاح ان يجري تنظيم المضبطة اللازمة عنها ويقدم الجميع لمجلس الاحكام المصرية مع الاعلام الشرعي في ذلك وحيث ان مجلس الاحكام لا يقبل في حق اصحاب مثل هذه المخبة مجرد الاخبار ولا مجرد السماع بل ولا الاشعارات المنبئة عن مطلق التهمة والريبة لزم اجراء ما يستفهم ذلك من التدقيقات اللازمة وبيان حقيقة الحال على وجه الصحة وادراج ذلك بمراجلة التحقيق واوراق الاستنطاقات (م) ١٢ حيث انه يوجد بمصر منذ سنين ديوان مدارس مخصوص بتعليم العلوم والمعارف النافعة التي يتوقف عليها كمال النوع الانساني فلاجل اكتساب مكاتب الاهالي حسن الحال يلزم تنظيم وتعديل ما يلزم لها من الترتيب بمعرفة مجلس الاحكام المصرية بحضور مدير الديوان المذكور ويجري بذل المهنة في استكمال اصول التعليم والتعلم وتسهيلها (م) ١٣ اذا وجد قتيل باي محل كان ولم يعرف قاتله فاجتهد النقص والبحث يكون بمعرفة مدير تلك الجهة او حاكمها ويجري الكنف عليه من المحكمات وبين ما يوجد به من الجروح والاسباب الموجبة لثقله في الاعلام اللان وترسل اوراق ذلك الى المجلس فيبذل مزيد الدقة والاعتناء في البحث عن القاتل واظهاره بمعرفة المديرية وكما انه لا يجوز ازعاج كل انسان ومضايقة بئاته الشبهة الضعيفة التي في من قبيل مجرد التهمة اليه كذلك لا يجوز ترك البحث عن القاتل اعتمادا على عدم وجوده لما ان ذلك مضاد للعدالة والجملة فيلزم ان المجلس على اي حالة كانت يجري في مثل هذه المادة وينظر مع المذاكرة في الاسباب التي بها تخرج الى حيز الظهور (م) ١٤ يلزم درام الدقة من المجلس في منع وقوع طرق التعذيب والاذية والتضييق المنوعة على اي حالة كانت شرعا وقانونا فان وقع مثل ذلك من احد المجالس مأمور بمحاكمة فان حصل منه مساهمة وتساهل في ذلك توجهت حيث على المجلس بمجملته مسئولية كبيرة (م) ١٥ اذا حصل استشعار بحصول طريقة من طرق التنوير من ارباب الدعاوي خصوصا من لم سوابق في مثل ذلك يقال المدعي لدى جلب المدعي عليه ومحاكمته ان تبين ان دعواه افتراء وتزوير يحازي على مقتضى القانون الجديد بمجرأ المنعري المرور ويلزم زيادة على ذلك بمصاريف المدعي عليه وايام تعطيله ويؤخذ منه بذلك سند مخدوم وضمان قوي وبعد ذلك تخبر المضبطة اللازمة لتفصل المبادرة في اجراء المقضي

### نظام الزراعة - وفيه اربعة مواد

(م) ١ لا شك ان امر الزراعة بالاقاليم المصرية من المواد المعني بها ولا تتسع دائرة التجارة وتيسر يسار الاهالي وتحقق وفائتهم الا بتقدم الزراعة فهي

## ملحوظات

بواسطة صيانة مياه الحوض وحفظها ومع ذلك كله بقي بعض الاراضي العالية شراقي بدون ري فيعرض عن مثل هذا من طرف المدير كالاصول لمجلس الاحكام فيعين المجلس المذكور لتحقيق ذلك من يلزم فان ثبت بمعرفته صحة ما ذكر يصرف النظر عن طلب اموال هذه الاراضي التي بقيت بدون ري (م) ٣ حيث ان عمار القطر المصري واستحصل مواد الزراعة والفلاحة به على حسب الموقع متوقف على ضبط وربط مصلحة الري وحفظ النيل المبارك وصيافته يلزم لذلك اجراء عمليات كانشاء او ترميم الجسور والترع والسدود والقناطر والبراج وحفر بعض الترع والمساقى جديداً وتطهير الترع النيلية والصيفية كالمعاد كل سنة في اوقاته المعلومة وهذه العمليات لوائح وتعاريف ترتيبها لاهل التجربة والحكام والمهندسون منذ مدة بوجه الحق على حسب اقتضاه التجربة والاختبار فبناء على ذلك يلزم بعد ادراج هذه العمليات سواء كانت خاصة او عامة في الجدول بمعرفة الباشمهندس ان تتخذ الجمعية اللازمة بمواجهة المديرين وحضور كل من عمد نواحي المديرية والوكلاء وعمد نواحي العهد والجفالك بالمديريات التي يوجد بها ذلك وينظر في دفاتر تعداد النفوس فمن كان عمره اقل من ثمانى سنوات اوجاز حد السبعين او كان من العلماء او العاجزين الذين لاقدرة لهم على الاشغال يجري تنزيله من العدد والباقي بعد ذلك توزع عليه العمليات اللازمة على وجه العدالة والمساواة ولا يجوز حسبها هوجار قديماً تشغيل الاهالي مجاناً في شيء يخص متعهدي البلاد او وكلائهم او المشايخ او القائمات او عمد البلاد وسائر الحكام بل لا بد من بذل المهمة والدقة في حسن الوفاء بالرأفة والشفقة على الاهالي (م) ٤ كما ان تحصيل الاموال المقننة المرتبة من الواجبات فكذلك من اللازم استحصا الرفاية للاهالي باستيفاء التسهيلات التي يقتضيها الحال في امورهم التي تتوقع لدى الحكومة وعلى هذا فبانقاد جمعية العموم في كل سنة كالمعتاد يجري ربط التقاسيط اللازمة في الاوقات الصالحة للحصول على اصناف كل جهة

الاساس لعمار البلاد ورفاية العباد فيجب على كل من المديرين بالاقاليم المصرية ونظار الاقسام وحكام الاخطاط وقائمات النواحي ومشايخها وخولياها ترغيب الاهالي في زراعة ما يعود عليهم بالنفع وحسن الحال وعدم ترك الاراضي بوراً حسبما هو واجب عليهم وحيث انه يوجد مهندسون ومفتشون عليهم منوطون بري الاراضي على مقتضى قانون الاراضي ولائحتها وكذلك مرتب للمهندسين والحكام مجالس في اوقات معلومة تخص عملية الري واتخير فيجب على المأمورين بذل الدقة الكاملة في استحصا امر الزراعة والحراثة على موجب تعليمات الزراعة كما ينبغي ويجب ايضاً بذل الغيرة والسعي في اكتساب الاهالي رفاية الحال واستراحة البال من هذا القليل (م) ٣ حيث ان كلاً من المديرين ونظار الاقسام وسائر الحكام المستخدمين بالاقاليم ملزمون باجراء العمليات اللازمة بمقتضى ما يحصل عنه الكشف بمعرفة المهندسين على موجب لوائح الهندسة بمصر بعد مبوط النيل في كل سنة كتطهير الترع وتعمير القناطر والجسور وتجديدها او انشائها كذلك يجب على حكام الاخطاط وقائمات النواحي والمشايخ بذل كمال الدقة في حرث وزراعة جميع الاراضي المقيدة بدفاتر التاريخ على موجب اللوائح المصرية ومن لم يكن مقتدرًا على الزراعة او كان غائباً وليس له وكيل وقريب بالناحية فشيجه يزرع اطيانه او يشارك عليها من يوافق او يحرقها باجرة معلومة ويعطي ما يلزم لها من التقاوي وتؤخذ بعد ذلك من محصولها وحيث ان من وظيفة منهم انهم على اي حالة كانت ينظرون للطرق اللازمة في زراعة ذلك حتى لا يحصل ادنى غدر ولا غبن لاصحاب الاراضي فليعلموا جيداً انه ان بقي شيء من الاراضي بوراً بدون زراعة توجهت المسؤولية في ذلك عليهم واما اذا كان النيل المبارك في بعض السنين لم يبلغ حد الكفاية وحصل اجزاء العمليات على مقتضى الاحوال الجارية طبق تعريف المهندسين وترتيبهم وزرعت الذرة بواسطة ربيها بالشواذيف والنطالات وحصلت المهمة من المأمورين والحكام والاهالي بالاقاليم الصعيدية في عدم ترك الاراضي بلا رية

وجوبها وزمن يعيها وصرفها كالجاري ولا يضيّق على  
الاهالي في التحصيلات يبيع محصولاتهم وهي في  
الغيظان مع كمال الدقة والحرص على عدم حبس الاهالي  
والتضييق عليهم وحجزهم في ايام الحرث والحصاد  
والدياس في الجرين بسبب بعض دعاوي عادية بلا  
اصل وان كان احدهم مطالباً باموال او مديوناً  
وثبت عدم اقتداره فكما انه يمنع بيع ما عنده بقدر  
زراعته من زوج البهائم والآلات الزراعية فكذلك  
لا يجوز تركه اعتماداً على عدم اقتداره وتأخير الاموال  
الميرية وكذلك لا يسوغ ترك غير المقتدرين من  
امثاله في حالة الفقر دائماً بل الواجب اخراجهم من  
حيز الفاقة والفقر بما هو مقرر في المادة الثانية من  
ايجار اطيانهم او المشاركة عليها مع من يكون مقتدرًا  
وبالجملّة فلا بد من النظر في عدم ضياع الاموال  
الميرية واستخلاصها باحسن حال باجراء ما يلزم  
باتحاد وعرفة المديرين والمفتشين والمامورين  
والفائضات ونظار الاقسام وحكام الاخطاط ومشائخ  
البلاد حسب الامكان ويلزم بذل الاعتناء والدقة  
في اكتساب غير المقتدرين من امثال هؤلاء درجة  
الاقتدار ورفاهية الحال واليسار ولا يجوز بهذه الوسيلة  
تعطيل المواد الممنوع تاخيرها شرعاً وقانوناً او التساهل  
فيها ولا بد من استخلاص ديون مثل هؤلاء الاشخاص  
بالتدرج من محصولاتهم على حسب احوالهم واقتدارهم  
بحيث لا يحصل لاحد غدر ولا غبن ولا يحصل تعطيل  
في التحصيلات الميرية بابداء تعاللات لا تجدي

بيان خدمة وحركة مديري الاقاليم وفيه ١٦ مادة

(م) ١ يجب على المطلوب منهم ضبط وربط الاقاليم  
التي هم منوطون بادارتها وبذل الدقة في استكمال  
رفاهية الاهالي وراحتهم في جميع الاحوال وان  
لا يضر واحدًا من الاهالي بوجه من الوجوه (م) ٢  
حيث ان امر عار البلاد ورفاهية العباد متوقف على  
ري الاراضي وزراعتها كما يجب في زمن فيضان  
النيل فيلزم بذل الغيرة من المولى اليهم في اجراء العمليات  
اللازمة في كل سنة باوقاتها على موجب اللوائح لاجل  
ري الاراضي كما تستحقه (م) ٣ يجب عليهم مزيد  
الاهتمام في عمل الترتيبات التي يقتضيها الحال على

موجب اللوائح في شأن محافظة الجسور والسدود حتى  
لا تقع خسارة او مضرة للاهالي بكسر الجسور والسدود  
في زمن النيل ويلزم ان يكونوا دائماً في اعلا درجة من  
التيقظ والانتباه (م) ٤ يلزم المبادرة في شأن  
تطهير الترع والمساقى المعدة لسقي المزروعات الصيفية  
كالتقطن والارز والذرة والسسم حين هبوط النيل  
ويلزم عند توزيع المياه على حسب مزروعات كل من  
الاهالي ان يبدلوا الدقة والاعتناء في ذلك حتى لا يقع  
لاحد غدر باعطائه من المياه اكثر من زراعته او اقل  
منها (م) ٥ يلزم عند اخراج من يلزم من الانتفاذ  
للعمليات الضرورية بالاقاليم العائد نفعها على الخاص  
والعام ان يجري اخراج ما يخص كل بلدة على وجه  
الحق بدون مساعدة ولا غدر لاي جهة كانت مع  
زيادة الاعتناء والتحري في منع حصول تلك العمليات  
مصادفة لزمن التخضير والحصاد المختصين باشغال  
الفلاحين (م) ٦ يلزم مزيد الاعتناء وكال الدقة من  
طرف كل من المديرين والحكام بكل اقليم وبندر في  
صحة واستكمال المكيال والموازين وسائر المعايير  
اعني المكيال والذراع والدرهم والفتنار مع الدقة  
في اجراء نظام ما وقع عليه الاتفاق في القونتراتو  
الحررة بالايجار والاستيجار بالحرف الواحد كما هو  
جار ذلك من طرف مأموري ضبطية المحرسة  
والاسكندرية (م) ٧ يلزم ان الخدم السالف  
ذكرهم لا يدخلون في ذمتهم شيئاً من الاموال الميرية  
(م) ٨ يلزم انهم لا يتجاسرون على الحركات الغير  
المرضية كالبهايم الامر في مواد الالتزامات والمقاولات  
(م) ٩ يجب عليهم ان يبدلوا الاعتناء والدقة في منع  
وقوع التعدي على الاهالي من مشائخ او صيارف  
نواحي مديرياتهم بتوزيع نفوذ زائدة عليهم (م) ١٠  
اذا وجد احد من قطاع الطريق او اللصوص او نحوهم  
بجوار بعض المديريات لزم ان ينظروا في منعه ويبدلوا  
الجهد في منع وقوع اذى مضرة منه (م) ١١ اذا علم  
عدم امكان ضبط هؤلاء الاشخاص المفسدين بواسطة  
انفار الضبطية في الحال يلزم افادة مدير عموم تلك الجهة  
عن حقيقة الحال فان تبين له عدم امكان ضبطهم  
بواسطة انفار الضبطية الموظفة في المديريات تعرض



## ملحوظات

ضبطية موظفة سوارى وبياده ووضعوا بالمظان في تلك الاقاليم وكان قد ترتب ايضاً عربان خيالة بالقرى والبتادر والبراري وكان كل من هؤلاء مسئولاً عن الامن ومحافظة نفوس الاهالي وابناء السبيل واموالهم بجهة مأموريهم كان من الواجب عليهم ان يبادروا باجراء مأمورياتهم على الوجه اللائق بان يسارعوا الى دفع ورفع كلما شاهدوه من الحركات غير اللائقة من نهب وسرقه وسائر اسباب انواع التعدي والخسارات وكما يحل براحة العباد او يكون فيه هتك للاعراض ويقبضوا على المجرمين المفسدين ويوصلوهم الى محال الاقتضا لتجريم معاملتهم بمقتضى القانون والشرية (م) ٢ حيث ان انفار الضبطية تحت ضبط وربط وطاعة ضباطهم وبلكباشياتهم فيلزم ان يبذل ضباطهم الدقة في منعهم عن ان يصدر منهم شرا وخشونة لاي انسان من الاهالي بل لا بد من كونهم يحسنون معاشرتهم ولا يتناولون بالسب على من يرسل معهم محبوساً ولا على من يسيء الادب ولا يتخاطبونهم بالالفاظ الردية واذا ارسلوا الى جهة من الجهات لا يسوغ لهم ان ياخذوا شيئاً من الاهالي في اثناء الطريق مما يتعلق بالمال كل والمشارب بدون ثمن لانهم مستخدمون بماهية وخبولهم ايضاً مرتب لها العليق من طرف الميري وكذلك لا يسوغ لهم ان يطلبوا شيئاً من المحبوسين او غيرهم مجاناً ويجب عليهم ان يتجنبوا سائر الافعال القبيحة وان لا يتشبهوا الا بما امروا به ثم ان انفار الضبطية وان كانوا بجمعية المديرين والحكام الا انهم لكونهم في الاصل تحت ادارة ضباطهم كان اذا وقع من احدهم ذنب تنظر دعواه بمعرفة ضابطه ويمجازى بمقتضى القانون فاذا حصل من احد العساكر جنحة وبلغ خبرها المدير او الحاكم قبل ان تبلغ ضابطه ثم افاده بها فلا ينبغي لذلك الضابط التسرع والدفع عنه بان يقول جماعتي لا يفعلون مثل ذلك وهذا اقرا عليهم بل يلزمه البحث والتدقيق عن ذلك وبمجازاة المذنب بمقتضى القانون

(مادة الاوقاف) الاوقاف الكائنة بمصر تحت ادارة نظارها ومتوليها فاوقاف الهايون ناظرها من الاستانة

الكيفية حالاً وسريعاً كالجارى لحضرة من يكون واليا لتحصل المبادرة الى رفع هذه الحضرة على ما يقتضيه الحال بسوق من يلزم لذلك من العساكر وارسلهم (م) ١٢ حيث ان امن الطرق من المواد المهمة جداً وهومن خصائص مديري الاقاليم بحيث اذا ظهر ما يحل بالامن في احدى الطرق التابعة لادارة كل منهم توجهت المسؤولية عليه فالواجب على كل منهم ان يبذل مزيد الدقة والاهتمام في حسن استحصال امن الطرق بحيث يمر بها ابنا السبيل سالمين امنين (م) ١٣ اذا ظهرت مادة قتل في احد الاقاليم التي تحت ادارتهم لزم البحث في الحال عن القاتل وتجرد القبض عليه يرسل مع اولية المقتول الى مجلس الاقاليم القريب من تلك الجهة مع اوراق التفحصات الابتدائية ويلزم تحصيل الاسباب الموجبة للمحافظة على القاتل في الطريق بتعيين من يلزم من العساكر بحيث لا يتمكن من الفرار (م) ١٤ يلزم بذل الاعتناء والدقة في تحصيل جميع اسباب العمار باجراء المعاينات اللازمة لزراعة الاهالي وتجارتهم وسائر معاملاتهم اخذاً وعطاءً مع التشيل وعدم التعطيل حسب الامكان (م) ١٥ كل ما لزم الاخطار عنه من هذه المواد مع ما يرى انه مستوجب لراحة الاتباع وعمار المملكة تلزم الافادة عنه لمدير العموم المنسوب اليه ذلك ولفتشه (م) ١٦ يلزم غاية التجنب والتحرز من اجراء احوال الاستبداد واليد الواحدة بالنسبة للدخائر وسائر الاصناف ولا ينبغي العدول عن العدل والحق في كل شيء ولا يؤخذ من احدثي زائد على المخصص بشخصه ولا بد في جميع الاحوال من بذل الدقة وكال السعي من كل طرف في حماية الاهالي والاتباع مع وقاية الاموال المبرية من التلف ويلزم ايضاً ان يبذل كل منهم الاعتناء والدقة فيما يكون مأموراً به

صورة حركات مأموري الضبطية وفي ذلك مادتان

(م) ١ لما كان يوجد بالخروسة والاسكندرية والبتادر الكبيرة مأمورو ضبطية وانفار قواسم بماهية وكان ضبط وربط الاقاليم محالاً على عهدة المديرين وسائر الحكام وكان قد ترتب جمعية كل منهم عساكر

العلية واوقاف الحرمين جار نصب ناظرها من طرف والي مصر وما عدا ذلك من الاوقاف تحت نظارة كل من الشيخ البكري وشيخ السادات والشيخ الجوهرى ومشائخ الامامين وغيرهم من المشايخ والعلماء والاشخاص الاهلية وجميعهم على ادارة وصيانة الخيرات العام تفعلها كالجوامع والمدارس والمنكاتب والتكايا والسبل وتحصيل ايرادها وصرفه جارياً بمعرفة نظارها والنظارات المتحلة جار احالتها على الاشخاص الاهلية بمعرفة من لا مصر وجاري اخذ الرسم عنها بالمحكمة الشرعية ومن الجاري أيضاً تقديم دفاتر الايراد والمصرف للمحكمة المذكورة فتراجع فيها ويصدق عليها ثم تختتم ويشرح عليها من طرف الحاكم الشرعي باخذ الرسم المعلوم عنها واذا ادعى احد على الناظر بشئ فتحقيق ذلك جار بمعرفة المحكمة وقد تعين الآن أيضاً من طرف الحكومة احد الميرميرانات المستخدمين بمصر لاجل التحري والتفتيش عن كيفية حال الاوقاف وادارتها ما عدا اوقاف الحرمين وبعض الاملاك الموقوفة بمصر على خصوص الاولاد والاقارب والعقلاء هي بمقتضى شرط الواقف راجعة الى جهة البر والخير المبينة عند انقراض النسل والعقب وكذلك من الجاري بمعرفة الشرع وضع الحسكر على اراضي الاملاك الموقوفة المتخربة وتحويلها للغير بثمن معلوم وكذلك اخذ رسم ذلك للحاكم الشرعي وبالجملة فما دام النظر في مواد الاوقاف بمصر جارياً بمعرفة الشريعة على موجب شروط الواقف فبناء على ذلك يلزم اجراء ما يلزم لها بالوجه الشرعي كما هو الجاري

#### نظام القوتراتو - وفيه عشر مواد

(م) ١ حيث ان تنظيم سندات القوتراتو يجري بمعرفة الحكومة فيما يخص الاملاك والعقارات والبيوت والدكاكين والحواصل والجفالك والبساتين والكروم التي يرغب اصحابها في ايجارها لمن ارادوا فكذلك يجري ادراج سائر شرائط المقاولات المتقدمة بين اصحاب الاملاك والمستأجرين في ضمن السند بالايضاح والبيان (م) ٢ سند القوتراتو الذي يشتمل على ايجار واستيجار دكان او حاصل او خان او ما يماثل ذلك من الاملاك يلزم ان يذكر فيه ما اوجر

له هذا المحل وان يبين حال المستأجر من اتباع اي دولة هو ومن اي صنف هو وحيث انه لدى اخذ هذا السند من دفتره تبقى له قسيمة بالدفتر فيجري تقييد هذا السند بالقسيمة عيناً ويبين فيها تفصيل المقاولات التي يتراضى عليها المجر والمستأجر وكذا ان صاحب العتار يضع ختمه على هذا السند فكذلك الضامن للمستأجر يضع اسمه وختمه وكيته وما به شهرته فان لم يكن له ختم امضى ذلك السند (م) ٣ ان سندات القوتراتو المذكورة بوخذ الخرج اللازم عليها من طرف اصحاب الاملاك والعقارات على مقتضى الارادة السنية نصف فضة واحد من كل قرش وكما انه بوخذ على كل قرش نصف فضة واحد باعتبار ما يحصل من ايجار هذا العتار المستأجر فكذلك يجري استيفاء قيمة الاوراق الصحيحة المتداولة بين الناس بكل جهة وقدرها من المائة قرش لغاية الخمسمائة قرش عشرون نصف فضة ومن سند الالف قرش قرش واحد وهكذا كلما زاد يعتبر على هذا النسق في كل الف قرش قرش واحد (م) ٤ الجفالك والبستان والكرم والجنيئة وما يماثل ذلك من الاملاك المشتملة على الآت وادوات ومعدات وحيوانات وغيرها عند ايجارها واستئجارها تحرر عنها الدفاتر اللازمة المشتملة على بيان جميع ما فيها على ما وقع عليه التراضي بين المجر والمستأجر باختتامها ويبين ذلك في سند القوتراتو بوجه الاحمال مع بيان اقساط البدل المقرر لذلك من الاجر (م) ٥ القوتراتات المعقودة مع اتباع الدول الاجنبية فيما يستأجر منه من المنازل والدكاكين والحواصل كما هو مقرر في المادة الثانية لا بد فيها من وضع اسم وامضاء كل من المستأجر وضامنه المعتبر الذي يأتي به اذعاناً واعتراضاً بان جميع الشروط التي ادرجت فيها على طبق النظمات البلدية وتبعية الدولة العلية قد حصل قبولها والرضى بها ولا بد من اجرائها والعمل بها (م) ٦ اذا حصل من احد اتباع الدول الاجنبية ما يخالف ما هو مذكور في سند القوتراتو من الشروط والمقاولات ويخالف نظام البلد وقوانينها يلزم اخبار القونسلس والسفير المنسوب اليه ذلك الشخص بالكيفية وفي الحال يتعين المأمور اللازم لتحقيق ذلك وبعد ثبوت

## ملحوظات

يجري تقييده بالسند وقسمته وفي كل ثلاثة اشهر  
يجري تنظيم دفتر الجنزير بحله ويسلم لديوان مالية  
مصر ولا يضم بالدفتر المذكور مبلغ الخرج السالف  
ذكره الى ثمن الورقة الصحيحة بل يجعل لكل منها قلم  
على حدته

( نظام الابنية ) حيث ان الابنية بمدائن مصر  
وبنادرها من القديم من الطوب والاحجار وغير ذلك  
وجاري توسيع الطرق وتنظيم بنائها بعرفة مجلس  
الاورناتو اي مجلس التنظيم طبق الاصول الموجودة  
فعلى هذا الوجه يجري العمل

تركيما - ٠ ( معامدة سنة ١٨٥٦ وهي التي اعتقدت في  
باريس بعد حرب القرم )

( بسم الله القادر على كل شيء )

ان امبراطور الفرنسيين وملكة المملكة المتحدة من  
بريتانية العظمى وارانلد وامبراطور جميع الروسية  
وملك سردينية وسلطان البلاد العثمانية لرغبتهن في  
انهاء غوائل الحرب وتلافي ما نشأتها من الصروف  
والنكارة قررا بهم على ان يتفقوا مع امبراطور اوستريا  
بمقتضى قواعد مقررة على استتباب الصلح وتوطيده  
وتعهدوا جميعا باستقلال السلطنة العثمانية وابقائها تامة  
ولهذا القصد نصب المشار اليهم نوابا عنهم مطلقا التصرف  
فكان من طرف امبراطور الفرنسيين موسيو الكسندر  
كونت كولونا ولوسكي وموسيو فرنسوي اودلف  
بارون دوبورغيني ومن طرف امبراطور اوستريا  
موسيو شارلس فرديناند كونت دباشونستان وموسيو  
يوسف الكسندر بارون دهنر ومن طرف ملكة  
المملكة المتحدة من بريتانية الكبرى وارانلد الاكرم  
جورج وليام فريدريك كونت كلارندون وبارون  
هيدد هندون والاكرم هنري رشارد شارلس بارون  
كولي ومن طرف امبراطور جميع الروسية موسيو  
الكسيس كونت ارفل وموسيو فليب بارون برنو  
ومن طرف ملك سردينية موسيو كاميلي بنسو كونت  
كافور وموسيو صلفاطور مركيز فيلامارينا ومن  
طرف سلطان الدولة العثمانية محمد امين عالي باشا  
الصدر الاعظم في السلطنة العثمانية ومحمد جميل بك  
متسما بالنيشان المجيدي السلطاني من ثاني طبقة

مخالفة ذلك الشخص للاصول والشروط لديهم يخرج  
من ذلك المحل ويشخ القوتيراتو المقنود معه (م) ٧  
كما انه يذكر في سند القوتيراتو بعد التحقيق بيان ما  
اجر من الملك والعقار بذكر ما اشتمل عليه من الحصص  
وبيان اصحاب اليد المتصرفين وكيفية تصرف كل  
من اصحاب الحصص المذكورة بلزم ايضا بيان  
حصص كل منهم ويجدول قيود القوتيراتات الاحتياطية  
وكما انه ايضا يسوغ ان تعقد القوتيراتو على مدة ثلاث  
سنوات او خمس سنوات فلا بأس ايضا من عقدها  
على مدة اقل من السنة بقليل (م) ٨ انه قد جرى  
تحرير تعليمات عن كيفية الشروط والمقاولات التي  
يحصل التراضي عليها بين المؤجر والمستأجر وتدرج  
في القوتيراتات وجرى نشر ذلك الى سائر جهات  
الممالك المحروسة لكي يحصل الاهتمام من كل في اجراء  
نظام القوتيراتات منعاً لتطرق الخلل الى الاصول  
والنظامات البلدية ولاجل انه اذا انهم الامر في مادة  
من هذا القليل تجري المسارعة الاستعلام عن اللازم  
فيها دفعاً لتوجه المسؤولية وحيث كان الامر كما ذكر  
فان اتفق ان احد المؤجرين من مؤجر او مستأجر  
لم يراع هذه النظامات والاصول المقررة بان عقد  
الايجارة على ملك او عقار بدون ربط قوتيراتو ولا  
افادة ذلك لحكومة تلك البلدة فانه تتوجه عليه  
المسؤولية في هذا المعنى وزيادة على ذلك اذا تخاصم  
المستأجرون بعدم اجراء او بداعي اجراء بعض الشروط  
التي تراضوا عليها خفية فيما بينها وتداعيا في ذلك فلا  
تسمع تلك الدعوى لدى الحكومة بل يترك الطرف  
المضرر على حاله اي الطرفين كان (م) ٩ انه كما  
يظهر من النموذج اذا تحرر السند المذكور وكان عن  
اول سنة يوضع به غمرة واحد واذا كان عن السنة  
الثانية يوضع به غمرة اثنين فاذا بلغ العدد مائة وخمسين  
وتم مجلداً قائماً بنفسه فعند المباشرة في غيره يوضع به  
تاريخ الابتداء ويوضع تحت لفظ المجلد المطبوع باعلى  
الصحيفة رقم اثنين وهكذا تبين الغمرة بالورقة التي  
تقطع الى النهاية (م) ١٠ الخرج اللازم تحصيله  
من ارباب العقارات على مقتضى الارادة السنية وهو  
نصف فضة واحد في قرش مع ثمن الورقة الصحيحة

فاجتمع هؤلاء النواب المفوض اليهم ابرام الصلح تقويصاً تاماً في مجلس باريس وبعد ان وقع الاتفاق منهم على هذا المقصد المحمدي امبراطور الفرنسيس وامبراطور اوستريا وملكة المملكة المتحدة من بريطانيا الكبرى وارلاندا وامبراطور جميع الروسية وملك سردينية وسليمان الدولة العثمانية ان في المصلحة التي يؤول نعمها الى اوربا ينبغي ان يدعى ملك بروسيه الذي وقع على معاهدة سنة ١٨٤١ الى الاشتراك معهم في هذا التنظيم الجديد ولعلمهم بما يحصل من ذلك من زيادة الفائدة لتقوية هذا السعي الخيري طلبوا منه ان يرسل من قبله نواباً يفوض اليهم مطلق التصرف في المجلس المذكور فمن ثم ورد من طرفه موسيو اثون ثيودور بارون ما تنفيل وموسيو مكسيليان فريديريك شارلس فرنسوي كونت هتزل فلدت ولدنبرغ شونستان ثم بعد ان ابرزوا ما بايدهم من المحررات المؤذنة بتفويضهم ووجدت صحيحة اتفقوا على هذه المواد الآتية (م) ١ من يوم تاريخ الامضاء بقبول هذه المعاهدة الحاضرة يكون صلح ومودة بين كل من امبراطور الفرنسيس وملكة المملكة المتحدة من بريطانيا الكبرى وارلاندا وملك سردينية وسليمان الدولة العثمانية من جهة ومن امبراطور جميع الروسية من جهة اخرى وكذا بين وراثتهم وخلفائهم ورعاياهم على الدوام (م) ٢ حيث قد حصل الفوز والمرام باستتباب الصلح بين المشار اليهم ينبغي ان تحل البلاد التي فتحت في مدة الحرب او التي تبوأتها عساكرهم وذلك من كلا الطرفين ويجري له ترتيب مخصوص في اسرع وقت (م) ٣ قد تعهد امبراطور جميع الروسية بان يرد لسليمان الدولة العثمانية مدينة قارص وفلعتها وكذا سائر المواضع التي استولت عليها عساكر الروسية وهي من ملحقات بلاد الدولة العثمانية (م) ٤ قد تعهد امبراطور الفرنسيس وملكة بريطانيا العظمى وارلاندا وملك سردينية وسليمان الدولة العثمانية بان يردوا على امبراطور جميع الروسية مدائن سيفاستبول وبالقلافة وقاميش وبوبانورية وقرطش ويكي قلعه وكبرون مع مراسيها وكذا سائر المواضع التي تبوأتها عساكر الدول المتفقة (م) ٥ يصدر

عفو تام واف من طرف امبراطور الفرنسيس وملكة بريطانيا العظمى وارلاندا ومن امبراطور جميع الروسية وسليمان الدولة العثمانية لجميع الذين تصدوا من رعاياهم للاشتراك في وقائع الحرب والتحرب مع العدو ومفهوم ذلك يشمل بالنص الصريح اي حزب كان من رعاياهم ممن حارب واستمر مدة الحرب في خدمة المحارب (م) ٦ يرد من اخذ اسيراً في الحرب من كلا الطرفين على الفور (م) ٧ قد صدر اعلان وتصريح من لدن امبراطور الفرنسيس وامبراطور اوستريا وملكة بريطانيا العظمى وارلاندا وملك بروسيه وامبراطور جميع الروسية وملك سردينية بان للباب العالي اشتراكاً في فوائد الحقوق الاورباوية العامة وفي منافع اتفاق اوربا وقد تعهدوا بان يحترموا استقلال السلطنة التركية وابقاها تامة وتكفلوا جميعاً بالمحافظة على هذا التعهد وكل امر يفضي الى الاخلال بذلك يعتبرونه من المسائل التي ينبغي عليها مصلحة عامة (م) ٨ اذا حدث بين الباب العالي واحدى الدول المتعاهدة خلاف خيف منه على اختلال القتم وقطع صلته فمن قبل ان يعمد الباب العالي وتلك الدول المنازعة له الى اعمال القوة والجبر يقيناً الدول الاخرى الداخلة في المعاهدة وسطاء بينهما منما لما يتأتى عن ذلك الخلاف من الضرر (م) ٩ سلطان الدولة العثمانية لعنايته بخير رعاياه جميعاً قد تقض باصدار فرمان<sup>(١)</sup> غايته اصلاح ذات بينهم وتحسين احوالهم بقطع النظر عن اختلافهم في الاديان والجنس واخذ في ذمته مقصده الخيري نحو النصارى القاطنين في بلاده وحيث كان من رغبته ان يبدي الآن شهادة جديدة على نيته في ذلك عزم على ان يطالع الدول المتعاهدة بذلك فرمان الصادر عن طيب نفس منه فتلقى الدول المشار اليها هذه المطالعة بتأكيد مالها من النفع والفائدة ولكن المفهوم منها صريحاً انها لا توجب حقاً لهذه الدول في اي حال كان على ان تتعرض كلا او بعضاً لما يتعلق بالسليمان ورعاياه او بادارة سلطنته الداخلية (م) ١٠ الاتفاق الذي جرى في الثالث

(١) اطلب فرمان الرقم ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ في الملحق الذي يلي هذا القاموس

## ملحوظات

جارية أيضاً في المستقبل على نهر الدنوب (الطونه) وفوهات من دون فرق ورسمت بان هذا الشرط يعيد من الآن فصاعداً من الحقوق العمومية لاهل اوربا واتخذته تحت كفالته ولا ينبغي ان يكون السفري في النهر المذكور عرضة لمانع ما ولا لتأدية ضريبة غير مقرر في الشروط المفيدة في القضايا الآتية فمن ثم لا يوجب جعل على مجرد السفر في النهر ولا ضريبة على الامتعة التجارية التي تكون في السفن اما ترتيب الشرطة والكورنتينة الذي يراد انشاؤها لاجل تأمين البلاد التي يفصلها هذا النهر او يخترقها فيكون اجراؤه على وجه يفيد المراكب سهولة في السفر على قدر الامكان وما عدا هذا الترتيب فلا يحدث شيء من الموانع للسفر مطلقاً ايا كان (م) ١٦ من اجل تحقيق الشروط المذكورة في القضية المتقدمة تعقد مأمورية نواب من طرف فرنسا واورستريا وبريتانية العظمى وبروسية والروسية وسردينية والبلاد الثانية من كل واحد ويحال على عهدهم ان يرسموا ويجروا الاعمال اللازمة لازالة الموانع والعوائق من فوهات الطونه ابتداء من استنشا وكذا من اما كن البحر المجاورة التي فيها الرمل وغيره والمقصود بذلك جعل هذه المواضع في كل من النهر والبحر صالحة للسفر وخالية عن كل ما يعوقه على قدر الطاقة والامكان ومن اجل استيفاء المصاريف التي تقتضيها هذه الاعمال وانشاء ما يلزم انشاؤه لتيسير السفر وتأمينه عند فوهات الطونه يرسم اهل المأمورية بحسب اكثريه اصواتهم بفوضريه معلومة وجعل موافق وذلك بشرط ان تعامل جميع مراكب الاجيال بالتسوية وهذا الاصل يجري في هذا المقصد كما في غيره (م) ١٧ تعقد مأمورية من نواب اورستريا وبافاريا والباب العالي وورتمبرغ من كل واحد وينضم اليها اهل مأمورية اقاليم الطونه الثلاثة التي يكون نصبها باستصواب الباب العالي وهذه المأمورية تكون راهنة دائمة ويختص بها (اولا) ان تجري التنظيم اللازم لسفر النهر وللشرطة (ثانيا) ان تزيل الدواعي المانعة من اجراء الشروط التي تقررت في معاهدة ويانه على الطونه (ثالثا) ان ترسم وتجري الاعمال اللازمة في جميع مجاري النهر

عشر من جولاي (تموز) سنة ١٨٤١ وهو الذي تقرر فيه ما للسلطنة العثمانية من الترتيب القديم بخصوص سد البوغاز ومضيق جنق قلعه قد اعيد الآن النظر فيه بمواطاة الجميع وما جرى من الحكم به لهذه الغاية على مقتضى الاصول ما بين اهل المعاهدة يلحق الآن بهذه المعاهدة الحاضرة ويبقى معمولاً به كانه من متماتها (م) ١١ البحر الاسود يكون على الحيادة (وفي الاصل neutre) ومباحاً لتجارة جميع الامم وينعم ماؤه ومراسيه منعاً دائماً عن السفن الحربية سواء كانت للدول التي لها تملك في شاطئ النهر او لغيرها ما عدا ما استثنى ذكره في المادتين الرابعة عشرة والتاسعة عشرة من هذه المعاهدة (م) ١٢ التجارة في مراسي البحر الاسود ومياهه مطلقة عن كل مانع فلا تكون عرضة لشيء سوى للتنظيمات المختصة بالصحة ورسم الكمارك والشرطة اعني الضبطية ويكون اجراؤه على وجه يفيد التجارة تسهلاً واتساعاً ومن اجل تأمين المصالح التجارية والبحرية التي يديرها جميع الناس ترخص الروسية والباب العالي في نصب قنصل في مراسيهم الكائنة على سواحل البحر المذكور على ما تقتضيه الحقوق المتداولة بين الامم (م) ١٣ حيث قد تقرر في القضية الحادية عشرة ان البحر الاسود يكون على الحيادة لم يبق لزوم ولا غرض لانشاء مسافن (اي ترسانات) بحرية ولا لابقائها فمن ثم تعهد امبراطور جميع الروسية وسلطان الدولة الثانية بان لا ينشأ ولا يبقيا شيئاً من هذه المسافن في ذلك الساحل (م) ١٤ قد اتفق امبراطور جميع الروسية وسلطان الدولة الثانية على تعيين عدد السفائن الخفيفة اللازم ابقاؤها في البحر الاسود لمصالح تلك السواحل فمن ثم ينبغي ان يكون هذا الاتفاق ملحقة بهذه المعاهدة الحاضرة ويكون معمولاً بصحته كانه من مكملاتها فلا يلغى ولا يغير ما لم يقع عليه رضي الدول الموقعة على هذه المعاهدة (م) ١٥ من حيث قد تقرر في الشروط التي جرت في مجلس ويانه اصول وقواعد تختص بالسفر في الانهار الفاصلة بين عدة ممالك او المارة فيها اتفقت الآن الدول المتعاهدة على ان تكون هذه الاصول

(رابعاً) ان تحافظ بعد انقضاء مدة المأمورية الاورباوية على وقاية المراكب وتيسير سفرها في فوهات الطون وفي غير ذلك من الاماكن المجاورة له من البحر (م) ١٨ قد صار من المعلوم ان المأمورية الاورباوية توفي عملها وان المأمورية الساحلية تتم الاعمال المترتبة في القضية المتقدمة في القسمين الاول والثاني في مدة عامين وبعد اطلاع الدول المتعاهدة على ذلك تجري فيه مذاكرتهم جميعاً حتى اذا دوت لديها ما جرى تحكيم بالغاء المأمورية الاولى ومن ذلك الوقت فابعد يكون للمأمورية الساحلية الراحة ما كان للمأمورية الاورباوية من القدرة والتفويض (م) ١٩ من اجل توكيد اجراء التنظيمات التي يرسمها باتفاق واحد على موجب الاصول المشروحة آنفاً يكون لكل من الدول المتعاهدة حق في ان ترسي دائماً في فوهات الطونة سفينتين خفيفتين (م) ٢٠ في مقايضة المدن والمراسي والاراضي على ما ذكر في المادة الرابعة من هذه المعاهدة الحاضرة رضي امبراطور جميع الروسية لاجل زيادة التامين على الحرية في سفر الطونة بتعديل تخم بلاده في بسارايه فيكون هذا التخم الجديد من البحر الاسود على كيلومتر واحد من شرقي بحيرة برناسولا ويتصل بطريق اكرمان الى وادي طراجان ويمجاوز جنوب بلغراد ويستمر في طول مسافة نهر الفلوق الى علوسارتسيكاو يتصل بكاتاموري على بروت وعند الوصول الى هذا الحد لا يحدث تغيير على التخم القديم بين السلطنتين وتعيين رسم هذا التخم الجديد يكون بمعرفة نواب من طرف الدول المتعاهدة (م) ٢١ الارض التي تخلت عنها الروسية تكون ملحقه بولاية ملدافيا (الافلاق) تحت سيادة الباب العالي ولسكان تلك الارض ان يتمتعوا بالحقوق والخصائص الممنوحة للولايات ويرخص لهم في مدة ثلاث سنين في نقل مواطنهم والتصرف في املاكهم بلا مناع (م) ٢٢ ولايتا والاخيا وملدافيا اي الافلاق وبقندان تبقيان متمتعين تحت رئاسة الباب العالي وكهالة الدول المتعاهدة بالامتيازات والاعفاءات الحاصلة لهم الآن فلا مقتضى لان تخميمهم الدول الكفالة بمجاية مخصوصة

ولا يكون حق مخصوص للتعرض في امورهم الداخلية (م) ٢٣ الباب العالي متعهد بان يحفظ لهاتين الولاياتين ادارة اهلية مستقلة ويبنى لهم الحرية في التدين والاحكام الشرعية والتجمر وسفر البحر والانهار وما عندهم الآن من القوانين والاحكام معمولاً به ينظر فيه ولهذا الغاية تجرد مأمورية مخصوصة يكون تأليفها باطلاع الدول المتعاهدة واتفاقهم وتجتمع من غير ابطاء في بخارست (بكرش) مع مأمورية الباب العالي ويكون من هم هذه المأمورية البحث عن احوال الولاياتين وعرض القواعد اللازمة للتنظيم في المستقبل (م) ٢٤ سلطان الدولة العثمانية وعد بان يعقد في الحال في كل من الولاياتين المذكورتين ديواناً مخصوصاً ويكون تأليفه مبنياً على توكيد ما فيه ابصال النفع والخير لجميع الناس على اختلاف درجاتهم ويطلب من كل من هذين الديوانين ان يبين مقاصد الاهلين واستدعاهم في شان ترتيب الولاياتين ونسبة تلك المأمورية الى هذين الديوانين تقرر في مجلس باريس (م) ٢٥ بعد ان تعتبر الاراء التي يبيدها الديوانان تنهي المأمورية الى مجلس المذاكرة ما باشرته هي من العمل وذلك من دون امهال ولا امهال ويقرر المقصد الاخير مع الدولة السائدة ويحصل الاتفاق عليه في باريس بين الدول المتعاهدة وبموجب خط شريف مطابق لشروط هذه المعاهدة يجري تنظيم احوال هاتين الولاياتين فجعل من الآن فصاعداً تحت كفالة جميع الدول الموقعة على هذه الشروط (م) ٢٦ قد فر الراي على ان يكون في الولاياتين المذكورتين عسكر اهلي يرتب لاجل تامين داخل البلاد وحفظ نخومها فلا يورد مانع ما لترتيب غير اعتيادي لاجل الذب عن الوطن الا ما يدعى اليه الاهلون بالاتفاق مع الباب العالي دفعاً لعدوان من يتناول عليهم من الاجانب (م) ٢٧ اذا وقع ما يوجب الخوف على سلب الراحة والطائفة داخل الولاياتين يتفق الباب العالي مع الدول المتعاهدة على اتخاذ وسائل لدفع ذاك الخلل واقرار الطائفة ولا يكون مسوغ لمداخلة عسكرية من غير ان يقع عليه رضى الدول اولاً (م) ٢٨

## ملفوظات

الامور الاخرى احسن المعاملة (م) ۴۴ المعاهدة التي تمت هذا اليوم بين امبراطور الفرنسيين ومملكة مملكة بريطانيا العظمى وارلاند وامبراطور جميع الروسية من جهة جزائر الارلانند تكون ملحقة بالمعاهدة الحاضرة وتبقى كذلك معمولاً بصحتها كأنما هي جزء متم لها (م) ۴۴ قد قر الرأي على اثبات هذه المعاهدة وتجري مبادلتها في باريس في مدة اربع اسابيع او قبل ذلك اذا امكن وبناء على ذلك علم عليها النواب المرخص لهم ووضعوا عليها ختوم دولهم حرر في باريس في ۳۰ شهر مارس سنة ۱۸۵۶

(اسماء الذين وقعوا على ما ذكر)

ولوسكي . كولي منتوفل . وفيل لامارينا .  
يورغيني . هترفلدت . عالي . بول شونستان  
هيزر . اورلوف . محمد جميل . كلارندون .  
برنو كافور . ( مادة ملحقة بما تقدم )  
شروط المعاهدة المتعلقة بالبواغيز مما وقع عليه اليوم لانكون جارية على سفائن الحرب التي في خدمة الدول المتحاربة لاخلال الارض التي تبوأتها العساكر وانما تكون معمولاً بها عقب الاخلاء حرر في باريس في ۳۰ شهر مارس سنة ۱۸۵۶ اسماء الموقعين كما ذكر آنفاً  
ترکیا . ( في تاسيس مجلس الاحكام العدلية وتقسيمه )  
( وتوجيه لعمدة المرحوم محمد فؤاد باشا وذلك في ۶ محرم سنة ۱۲۷۸ ( ۱۴ يونيو سنة ۱۸۶۱ )

(وزيرى سفير المعالي)

من حيث ان انعقاد مجلس التنظيمات ومجلس الاحكام العدلية لم يكن كافياً للاحتياجات الحاضرة لدولتنا العلية فكان يظهر بالضرورة بعض مشكلات وتأخر في رؤية المصالح وايضا من حيث ان اصلاح هذه الحال ملتمزم لدينا اشد الالتزام استنسب كون هذين المجلسين يصيران واحداً تحت رئاسة واحدة ويبقى مسمى باسم الاحكام العدلية وانه ينضم الى ثلاثة اقسام احدها يكون مخصوصاً بإدارة الامور الملكية والثاني للذاكرة وتنظيم القوانين والاحكام والثالث للمعاملات التي يلزم احالتها اليه باقتضاء نظام الدواوين للمعاملات التي تقرر في الاعلان وكذا استنسب الاستئذان في صورة النسوية والاجراء بناء على هذا الاساس الموجب لها بالذاكرة وقد وجهت الرئاسة المذكورة الى عهدة فؤاد باشا لكونت معلوماته النامة ودرايته مسلمة واحملت وكالة الرئاسة الى ان يعود علي كامل باشا مامور المجالس العلية المحرر الاحلية فابتدأ لعلان هذه الكيفية وفقنا الله تعالى جميعاً امين

اقليم الصرب يمتي متعلقاً بالباب العالي على وفق مضمون الخط المهابوني الذي نص على حقوقه واعفائه ويكون من الآن فصاعداً تحت مجموع كفالة الدول المتعاهدة فمن ثم يحق للاقليم المذكور ان يحافظ على استقلاله بحكومة اهلية وبالحرية في التدبير والاحكام والتجيز والابحار ( سفر البحار ) (م) ۴۹ حق الباب العالي في اقامة الخفراء المحافظين كما تم الشرط عليه الآن في التنظيمات الداخلية هو مصون ثابت فلا يكون مسوغ لمداخلة عسكرية في بلاد الصرب من دون ان يقع عليه رضى الدول المتعاهدة اولاً (م) ۴۰ امبراطور جميع الروسية وسلاطان الدولة العثمانية يبقيان ضابطيين لما هو في ملكهما في اسية كما كان من قبل الحرب ومن اجل تدارك ما عسى ان يقع من القال والقيل في ذلك يحق رسم التقوم ويعدل من دون ايجاب ضرر على احد الفريقين ولهذا الغاية ترتب جماعة مؤلفة من مامورين من طرف الروسية وآخرين من طرف الدولة العثمانية ومأمور فرنساوي وآخر انكليزي ويكون ارسالهم عقب استرداد السفارة بين ديوان الروسية والباب العالي ويجب انهاء اشغالهم في مدة ثمانية اشهر من ابتداء اثبات هذه المعاهدة الحاضرة (م) ۴۱ البلاد التي تبوأتها في مدة الحرب جيوش امبراطور الفرنسيين وامبراطور اوستريا ومملكة مملكة بريطانيا العظمى وارلاند وملك سردينية الى مدة المعاهدة التي ختمت في اسلا مبول في ۱۲ مارس سنة ۱۸۵۴ بين فرنسا وبريتانية العظمى والباب العالي وفي ۱۴ جون من السنة المذكورة بين اوستريا والباب العالي وفي ۱۵ مارس سنة ۱۸۵۵ بين سردينية والباب العالي تخلى بعد مبادلة اثبات هذه المعاهدة الحاضرة في اسرع وقت فاما تعيين المدة واتخاذ الوسائل لاجراء ذلك فيرتب باتفاق بين الباب العالي وبين الدول التي تبوأت عساكرها تلك الارضين (م) ۴۲ التجيز في جلب البضائع وارسلها الى الخارج يبقى ما بين الدول كما كان من قبل الحرب الى ان تجدد المعاهدة التي كانت بين الدول المتحاربة من قبل الحرب او تبدل بشروط اخرى وتكون رعاياهم معاملة في سائر

ترکیا - ۰ معاہدہ سنہ ۱۸۷۱ لتعديل معاہدہ سنہ ۱۸۵۶

ما تقرر في معاہدہ سنہ ۱۸۷۱ التي امضيت في لوندن في ۱۲ مارس من السنہ المذكورة فيما يتعلق باعادة النظر في معاہدہ سنہ ۱۸۵۶ المتعقدہ في باريس فيما يتعلق بالسفر في البحر الاسود والظونہ (اولا) فصل ۱۱ و ۱۲ و ۱۴ من معاہدہ ۳۰ مارس سنہ ۱۸۵۶ المتعقدہ في باريس يكون تعديلها بالصورة الاتية (ثانيا) يبقی منع السفن المحرّية من المرور في جنات قلعه والبوغاز كما هو منصوص في معاہدہ ۳۰ مارس سنہ ۱۸۵۶ الا انه يسوغ للفضرة السلطانية ان تأذن بمرور السفن المحرّية للدول الخاضعة اذا رأت لزوم مرورها مع المحافظة على نص معاہدہ باريس التي انعقدت في ۳۰ مارس سنہ ۱۸۵۶ (ثالثا) البحر الاسود يبقی مفتوحا كما في السابق لتسيريه السفن التجارية الاجنبية

ترکیا - (ترجمة فرمان المنيب الصادر في يوم الثلاثاء ۱۵ ذي القعدة سنہ ۱۲۹۲ الموافق ۱۴ ديسمبر سنہ ۱۸۷۴ فيما يتعلق بالاصلاحات والتنظيمات الجديدة

التي رسم باجرائها الباشا العالي

( ترجمة رسمية ) الدستور الاكرم والمعظم والمشير الانعم والمختبر نظام العالم ناظم منازم الامم المديرا امور الجمهور بالفكر الناقب المنتم مهام الانام بالرأي الصائب المهذب بينان الدولة والاقبال والمشيء اركان السعادة والاجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى مكل تاموس السلطنة العظمى الخوف بصوف عواطف الملك الاعلى بالنفل صدري الاعظم مدوح الشيم ووكيلي المطلق القوي المهم المحائز والمحامد مرصع وسامي العثماني والجديدي ذوي الشأن وزيري سيمر المعالي محمود نديم باشا ادام الله تعالى اجلاله وضاعف بالتأيد اقتداره واقباله - بوصول توقيعي الرفيع الهمايوني فليكن معلوما ان ام الامور لدى كل دولة متمدنة انما هو قضية تامين حقوق الهامة والاسباب والوسائل التي في المدار ابقاء هذا الاساس وحفظه في التزام العدل بدون استثناء نحو كافة العباد والسلوك المنتظم في ادارة الحكومة لان جميع انواع الفوائد والمنافع المتعلقة بكل فرد من الناس تكون مأمونة ومحموطة باستراحة وطنه وبلاده ومعموريتها لان المنفعة الخصوصية لا تحصل الا بالامنية والمنفعة العمومية فبناء عليه ما برحت افكارنا ونوايانا الخيرية الملوكية التي ذاعت وشاعت في افطار العالم منذ يوم جلوسنا المائوس السلطاني معطوفة بعبود الله تعالى لاعتلاء شان سلطنتنا السنية وشوكتها ولدوام استراحة صنوف رعايانا ورفاهيتها ولاستكمال الترقيات المستنعة لما دولتنا العلية من جهة الثروة والمعمورية فلذلك استصوب ادى خلافتنا العلية توسيع دائرة معدلة اماكنا هذه الخيرية وان يعلن تبينا ما لاق لخلافتنا المقدسة ان نخبره من المساعدات والاصلاحات الشاملة لكافة صنوف رعايانا السلطانية وانمي بها الكفالة النامة للامنية العمومية وقد تعلقت ارادتنا العادلة الملوكية باجراء ما باتي ذكره على وجه ان يدوم دستور العمل الى ما يشاء الله تعالى وهو هذا ان عدم مداخلة القوة الاجرائية في

القوة العدلية وصيانة الاحكام القانونية من كافة انواع سوء الاستعمال ما الاصل في تامين الحقوق وتامين الرعايا ووجود الحاكم مظهرا للامنية العامة ليس قائما بترتيب هذه الحاكم فقط وانما بالاحرى هو موقوف ايضا على ان تكون اركان هذه الحاكم واعضاؤها من ذوي الاهلية الصحيحة متمثلين بصفات العنة والاستقامة المحسنة المدوجة وان اعالمهم وتصرفاتهم تكون مفرونة بالحق والعدل ولما كان المقصود من تشكيل ديوان احكامنا العدلية مبنيا على غاية تعيينه مرجعا عادلا موافقا لهذا الوصف والتعرف كان من اللازم تنظيم هيئة هذه الحاكم وتنسيق وظائف مامورياتها واجراء اصلاحات انحصية في منفرعاتها على اختلاف مراتبها تطبيقا لهذا الاساس ومن حيث ان المحافظة على اصول المجادة في الحاكم يحصل بتفريق معاملتها الواقعة عن وسائط الادارة كما ان وجود ارباب الحاكم مظهرا للوثوق التام في النظر العام مربوط بعدم عزله وتبديلهم بلا موجب وهذا كذلك مشروط على ان يكون تعيينهم مبنيا على الانتخاب المئتمن والمعتبر فمن جملة اوامرننا العدلية السلطانية والحالة هذه هو ان تؤخذ من عهدنا ناظر امورنا العدلية وظيفة رئاسة محكمة التمييز التي هي اعظم الحاكم النظامية وتنقسم الى دائرتين ثم ينصب لها رئيس اول ورئيس ثاني ويربط على هذا النمط ديوان الاستئناف التجاري ومحاكمه بنظارة امورنا العدلية يدان تكون اصل وظيفة نظارة التجارة مربوط بها تلك الحاكم هو ترقى اسباب التجارة والصنائع والزراعة وان تضاف الى وظائف محكمة الاستئناف المربوطة بديوان احكامنا العدلية وظائف ديوان الاستئناف التجاري ووظائف ديوان المجنبة معا ويجري تنظيم هذه المحكمة واصلاحها بانقسامها الى ثلاثة اقسام مختصة للنظر في مواد الجزاء والمحقوق الاعتيادية والخصوصات التجارية وان ينتخب رؤساء واعضاء محكمة التمييز وهذه الحاكم على وجه ان يكونوا حقيقة متصفين بالادوات القانونية وان اعضاء الحاكم الذين ينتخبون من الان فصاعدا ضمن دائرة الانتخاب الصحيح السالم يعطى ليد كل فرد منهم على حدته برأة عالية من جانبنا السلطاني تضمن عدم عزله وتبديله بلا موجب توفيقا للوضع الاصلي ثم يوضع لاجلهم خاصة نظام الحق بالتقاعد وبما ان تنظيم احوال ديوان احكامنا العدلية على الوجه المشروح كان مبنيا على مجرد مقصد تنسيق سلسلة الحاكم النظامية وتامين دوام حسن جريان امور الحقوق وكان من مقضى اشفاقنا العميم السلطاني تعميم هذه اصلاحات في الحاكم النظامية الموجودة في ممالكنا المحروسة الملوكية المأمورة باحفاق حقوق العباد ونشر لوازم العدل في جميع البلاد فقد منحنا الاذن لعموم رعايانا السلطانية بانتخاب مميزات واعضاء هذه الحاكم ومميزات واعضاء مجلس الادارة وتعيينهم سوا كانوا من المسلمين وغير المسلمين حتى لا تكون اصول تشكيلاتهم وانفجايتهم في حال مانع الوثوق والاعتداد العام ولا تكون تحت تأثير نفوذ الحكومة فيقتضي ان ترسل تعليمات واضحة لجميع الجهات في مطلب هذه التشكيلات والانتخابات حيث تجري على الفور هذه الاجراءات وان ينتخب ويتعين



## ملحوظات

ما مورية التحصيل عن الضابطة وافرازها بحيث يتعين لها محصلون ممن يوثق بهم ويعتمد عليهم متخفون من الاهالي المسئلة وغير المسئلة لكي تحصل الاموال المرتبة بهذه الوسائط توفيقا للتعليمات المخصوصة المقتضى وضعها في هذا المذهب للنامين لان امر تحصيل التكاليف القائم بتاديبها رعايانا بدون واسطة هي وظيفة مستقلة بذاتها وتوديعها في انحاء ممالكنا الى قوة الضابطة هو في غير محله فلذلك نامر مؤكدين بان يبادر حالا بدون تاخير لاجراء تصليح مادني المعاملات المالية والتحصيلة معا — ثم ان من الامور المتعلقة بجميع رعايانا السلطانية اصلاح مادة السندات التي هي مدار تصرفهم في الاموال غير المنقولة جبر ان اعطاء هذه السندات سواء كان في مقرر خلافتنا او في خارجها في صور متنوعة ومختلفة والتصرف كذلك في اكثر الاملاك بلا سند من دأ به احدث المنازعات والمشكلات التي تقضي الى اشغال الحاكم وازعاج الاهالي وتوجب تدلي اعتبار الاملاك فينبغي جعل نظارة دفتر الخاقاني مرجعا مستقلا لاعطاء السندات العمومية دفعا واستصلا ذلك الاحوال على وجه ان هذه النظارة تقطران تعطي من طرفها سندات كافة انواع الاموال غير المنقولة تحت قاعدة قوية تكفل بتأيد تأمين اموال رعايانا سلطانتنا السنية — وكانه لا حاجة للتكرار لما كانت المحافظة على اموال ونفوس جميع رعايانا دولتنا العلية وعلى امتينهم وناموسهم واعراضهم هي من اقدم مقاصدنا السلطانية وكانت العساكر الضبطية احدى وسائط الحصول على هذا المطلب المهم فلذلك جل مطلوب معالينا السلطانية ان يوضع في موقع الاجراء على الفور تعيين وظائف هذا الصنف واختياجه واستخدامه في مخلاته على وجه ان المستخدمين به يكونون من اهل العرض المؤتمنين لتأكد هذه الطريقة امر الضابطة وامنية صنوف الرعية ولا يخفى ان ترفي معبورية ممالك دولتنا العلية هو من اعز اماننا المقدسة جبران تزايد عمران الملك وثروته بتوفقات بحسب مقتضيات المحكة والمحكمة على سعادة حال الاهالي والرعية فلذا كان من الامور المفروضة ان تحتفظ سالة من النضيقات والازعاجات ومن سوء الاستعمالات المباشرة لمادة السخرة المضرة والمنوعة منعاً اساسياً جميع ما تظهره صنوف رعايانا من المساعي والغيرة المنبئة عن احساسات حميتهم الوطنية في عمليات تنظيم الطرق والمعاير وفي كافة الامور النافعة على وجه ان لا تكون خدمة امر المعبورية اله ثاني بالمحصرة والمضرة على رعايانا سواء كان مالا او بدلا وبناء عليه ينبغي حالا تصليح القاعدة غير المرغوبة المتخذة في هذا المطلب وتامينها واجراء ما يلزم من التنبهات القطعية والاكية على المامورين الملكية وايضا النظارة المتأدية على منع وقوع الحالات المخالفة في هذا الباب لرضانا المقدس ثم يلزم ايضا الاجتهاد باصلاح الزراعة والفلاحة والتجارة وتكثيرها في ممالكنا السلطانية وحيث كان الغرض الاصلي من تجديد تعيين وظائف نظارة التجارة الاصلية وتحديد ما هو لاجل خدمة فليات مقصدنا هذا المخبري السلطاني فينبغي الاهتمام باجراء ما يقتضي من المذكرات مع ارباب المعلومات والاعتناء بعد الاستئذان

في

٥٢١

٦٥

من يكون اهلا لرئاسة السال النبوي في الجهات بشرط ان النواب الموجودين في مراكز الولايات يترأسون على دواوين النبوي وان نحال الى نواب هذه المراكز الاعلامات الصادرة من الحاكم الشرعي في الاولوية والقضوات ليجروا عليها التدقيقات الشرعية وحيث ان المراد من وجود هذه الحاكم على الاطلاق انما هو عبارة عن تعيينها مركزا امينا لاجل حقوق الناس كان من مقتضى ارادتنا الموكدة السلطانية ان نقول الى الحاكم النظامية جميع الدعاوي المتكونة سواء كانت بين اهل الاسلام والمسيحيين وغيرهم من الرعايا غير المسئلة او بين الرعايا غير المسيحيين وغيرهم من الرعايا المسلمين الداعين لمذاهب مختلفة وان يسرع باكمال القانون والنظام الذي هو من مقتضى ارادتنا الملوكية المتعلق بتنظيم حركات الحاكم ومعاملاتها في مطلب المحاكمات ووضع في موقع الاجراء وبما ان اخص ما يقتضي التدقيق به في الحاكم هو حسن استعمال القانون في الاحكام الواقعة ووقاية اصحاب المحقوق من العدي ولا سيما ان من الفرائض التزام الدقة في تطبيق الافعال المبنية على احكام المجزاء في المحاكمات الجزائية وعدم ابقاء احد في السجن بلا محاكمة والكف عن معاملات الجور والاذى ينبغي اعلان تقرر المجازاة الشديدة على من يخفق بان افعاله وحركاته ليست على هذا المنوال وعلى كل من اجري في الامور القانونية سوء الاستعمال ذلك تأمينا لعبوم الرعية وتبيننا جديدا للعدالة المطلوبة وحيث ان مادة توفيق التكاليف المرتبة للدولة على الحق والعدل سواء كان من جهة نسبتها الاصلية او من جهة امر تحصيلها واستيفائها في كذلك احد اقسام قضية حقوق التبعية الاساسية المهمة كان لنا ان نفكر اسباب ترفي وارادتنا كلما استفادت ممالكنا من منابع الثروة وكلما ازدادت مدنيته ومعمرتها لداعي ان عموم واردات خزينة دولتنا العلية موضوعة بمقابلة المصارف الملكية والمسكرية التي هي من وظائف الحكومة والمتبوعة الا انه لاق من جملة مقاصدنا المقدسة ان لانعم بما كان من هذه الوردات الموجودة موجبا لازعاج رعايانا وغير مفيد مخزينة دولتنا ومن حيث ان الوبركو والرسومات الداخلية التي هي من التكاليف الموضوعة المار ذكرها القائم بتأديتها عموم رعايانا السلطانية قد اخرجهما التوزيع والتحصيل بالطبع عن رابطة العدالة بحسب حصولها من انواع وجهات متعددة كان مقرر لدى ملوكينا في الصورة القطعية المتتومة ان يعنى بايجاد جهة واحدة لهذا العمل وتوضف فورا في موقع الاجراء لتخلص بواسطته اهالي ممالكنا المحروسة من الازعاجات وتنفيذ بواسطته كذلك خزينة دولتنا العلية الاستفادة المشروعة مع التزام الاعتدال في النسبة العمومية ثم انه وان كان ربع العشر الذي ضم اخيرا على الوردات العشرية قد اقتضت اثار معدلنا الملوكية الشاملة عموم تبعتنا والخيطة بكافة رعتنا الغاء والمعنونه بالكلية الا انه من حيث انه ينبغي اجراء التدابير المؤثرة لاستئصال ما يقع من التعديات حين استيفاء الوردات العشرية بواسطة الملتزمين ومنع الخسائر الصبوكية الطرفين عن الزراعة وعن خزينتنا الجبلية وما وهكذا لزم تقرير

بإبقاء القرارات المتعلقة بهذا الشأن وكما تبين أعلاه لا كان كل صنف من رعايا دولتنا العلية المستقلين بظليل ظل حمايتنا السلطانية متساوياً بنظر رافتنا الملوكية بالعدالة الكاملة تقرر إذا بمقتضى الامتيازات والمساعدات الموضوعة العائنة لمهاجرة جماعات رعايانا السلطانية غير المسلمة ولحرية قوانينهم ومذاهبهم ان تستمر بطاركهم وروسانهم الروحون مظهرها للعناية والصيانة في المواد المتعلقة بمصالحهم واحتياجاتهم الخصوصية توفيقاً للاذن والصلاحية المودعين لمجالسهم الخصوصية وللخفة والافتقار الخائزين عليها في الامور المالية المتوسطة بمجماعاتهم وباجرا كامل التسهيلات في انشاء معابدهم ومكاتبهم واحداً — ثم انه مع مساعدتنا هذه الملوكية امر مقرر ان باب احساننا المقدس ما برح مفتوحاً على الدوام نحو صنوف رعايانا السلطانية في مطلب تولم مراتب دولتنا العلية وخدماتها بحسب قابليتهم ولياقهم فلذلك يلزم تأييد دائرة استخدام من كان من رعايانا السلطانية غير المسلمين موصوفاً بالاستقامة واقداره مجرباً ومشهوداً في تلك الخدمات المستند كل فرد منهم لها ولما كانت البدلات العسكرية التي تؤخذ من رعايانا السلطانية غير المسلمة هي موضوعة بمقابلة الخدمة الفعلية العسكرية التي تقدم بها تبعة دولتنا العلية المسلمون وكانت المساواة في الحقوق تستلزم ايضاً المساواة في الوظائف وقد فهم عدم رعاية هذه القاعدة في استان المكلفين واحوالهم بحسب نسبتها العمومية ثم عدم جريان التوزيع والتفصيل ايضاً بين جماعاتهم ضمن اصول سائلة وعادلة فلكياً ثبت بالفعل في هذا المطلب ايضاً اثر نوايانا العادلة المقدسة نامر قطعاً ان يتوزع البديل العسكري من الان فصاعداً على رعايانا السلطانية غير المسلمة على وجه ان لا يدخل في هذا التوزيع من كان منهم دون سن العشرين ولا من تجاوز منهم سن الاربعين ووصل الى سن السبعين ولا العليل والساقي من العمل وان يتحول لم كذلك استيفاء هذا البديل على وفاق الاستان (اي العمر) والقاعدة المشروعة على شرطين احدهما عدم التخلل في مقدار هذا البديل الموضوع ضمن دائرة ترتيبه الاصلي بحسب مقدار النفوس والثاني تامين ولادات خزينة دولتنا عند ترقى افراد المكلفين باعتبار موجودهم ويجب في هذا الحال ان يتزل قبضة البديل المخصوص الذي كان يؤخذ من افراد المكلفين بالخدمة الفعلية العسكرية من رعايانا السلطانية المسلمين الراغبين في دفع البديل النقدي وذلك من المائة ذهب الى الخمسين ذهباً رعاية لقاعدة النسوية وبما انه جار في بعض جهات ممالك دولتنا العلية اصول استخدام رعايانا السلطانية غير المسلمة في خدمة المحرقة من غير ان يعطى لهم اراضي وكان ذلك مخالفاً لشعار الحكومة وموافقاً للمعدلة واصول النابعة فيقتضي ان لا يستثنى بعد الان احد من صنوف رعايانا السلطانية سواء كان في تفويض الاراضي المبيوعة في المرائنة او فيما تفرغه افراد الناس من املاكها وارضياتها لا بل يتأكد تامين استفادتهم من احكام قانوننا السلطاني الموضوع للاراضي مع رعاية المساواة الكاملة ومن مطلوبنا القطعي السلطاني ايضاً ان تجري المحافظة على احكام الرصاية التي تظهر في تركات رعايانا السلطانية غير

المسلمة من غير مداخلة في مال اربث الايمان منهم الذين يكون لهم اولياء مالم يتصد الولي والوصي لاتلاف اموال اليتيم ويشكي عليه فحينئذ يكون مال اليتيم تحت نظارة الحكومة وحمايتها وكما هو مستغنى عن البيان حيث ان اساس تنسيهاتنا ومساعدتنا هذه السلطانية انما هو لغاية استكمال سعادة حال البرايا والرعايا المودعة لدينا الملوكية المؤبدة ولما كان الباعد على دوام ازدياد شوكة الدولة واستراتها لا يلبث رهين الاطمئنان الا اذا تمتك المامورون الذين هم الوسطة الاجرائية بالعدالة والاستقامة في ملكهم وحركاتهم واطاع كل فرد القوانين الموضوعة ولم يتجاوز الجميع من كبير وصغير دائرة حقه ووظيفته فمن الحق اذا ان السالكين في هذه الطرق المستقيمة يكونون مظهراً لمكانتنا السلطانية وبالعكس من خالفها يسي عرضة للجحازة فمطلوبنا القطعي بناء عليه ان يعرض لياب دولتنا بالاستقامة والتفقيتات لدى وقوع حالات وتعديلات مخالفة لارادتنا ونوايانا العادلة السلطانية وتحصل الطالعة لاتخاذ قاعدة صحيحة وسائلة في مطلب المستعديت المشروعة ثم يستاذن عنها وهكذا علاوة على التدابير النامية التي ينبغي اتخاذها لاجل حسن جريان الامور العادلة يقتضي ان تعين وترتب وظائف الولاة والمصرفين والقائمانات وجميع المأمورين الملكية توفيقاً لمقتضيات اوامرنا هذه المجلية المقدسة ولتقتضيات امور الادارة ثم ينتظم ما يلزم من المنظمات والتعليقات الموافقة لها على وجه ان يعلن ايضاً ان مساعدتنا الرحمة الملوكية التي حصل تعدادها اعلاه تكون جارية نحو رعايا دولتنا العلية المتأخرين على ابقاء وظائف النابعة والصداقة حق المتأخرة وان المخرفين عن جادة الطاعة والانقياد لا يستفيدون من الطائفة المقدسة اصلاً وطبعاً فاذاً بادرائها الصدر اعظم المدوح الشيم المشار اليه لاعلان امري هذا الجليل العتوان الملوكي ونشره في دار خلافتي وفي جميع انحاء ممالك المحروسة السلطانية حسب الاصول واصرف جل الهمة باستكمال اسباب اجراء مقتضيات هذه الخصوصات المبسوطة اندوم من الان فصاعداً مرعية الاجراء — مخبراً في اليوم الثالث عشر من شهر ذي القعدة سنة اثنى وتسعين ومائتين والف (بمحكمة نظامية) صورة تعديل الحاكم النظامية

ترکيا — (الصادر في ١٢ ذي القعدة سنة ١٢٩٢ ١٠)

ديسمبر سنة ١٨٧٥

(رحمى) لا يخفى ان المقصد العالي من ترتيب ديوان الاحكام العادلة وتشكيله انما هو لغاية حصول المسئلة المهمة الاساسية التي هي تفريق المواد المحقوقة عن امور الادارة اى تفريق القوة العادلة عن القوة الاجرائية ولما كانت صورة تأسيس الديوان المذكور واصول ترتيب وظائف مأموريه ليست في الدرجة المكحلة هذه الغاية ومن جملة ذلك ايضاً جعل رئاسة محكمة التمييز منوطه برئاسة الديوان ووضع محاكم التجارة كذلك تحت ادارة نظارة التجارة المأمورة بخدمة ترقى امور التجارة والصنائع حال كونها من التأسيسات العادلة ثم الاستغناء بتقرير قاعدة عدم عزل وتبديل المأمورين المعينين بالانتخاب المؤتمن والمعتبر بغير موجب مع انها من القواعد

## ملفوظات

النبي يجب اتخاذها دستوراً للعمل بحسب الوضع الاصلي للنظارة كيف لا ووجود المحاكم مظهراً للوثوق والاعتداد العام في مشاة احقان الحق المتني بها يتوقف كما هو معلوم على صيانهم في جميع الاحوال من تضرر نفوذ الغير في روية الدعاوي وفصلها والحاصل بما انه لا يوجد اطراد وانتظام كما ينبغي في ترتيب وتقسيم وظائف المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والتبليغ على اختلاف مراتبها كان من اللازم اجراء التعديلات في اصول هذه المحاكم وفروعها فتقرر والحالة هذه من جملة تدابير اصلاح ما يأتي (اولاً) ان تقرر رئاسة محكمة التمييز من عهد النظارة وتعيين لها رئيساً اول ورئيس ثان من كرام الدنيات المتدربين وتنقسم الى دائرتين تكون اعضاؤها منتخبين من الدنيات المتضلعين في المسائل المحقوقة والاحكام القانونية متصفين بالاوصاف المطلوبة محترمين لدى العموم (ثانياً) ان تضاف وظائف ديوان الاستئناف التجاري وديوان الجناية معاً الى وظائف محكمة الاستئناف الموجودة بمعية ديوان الاحكام وتنظم مجدداً باعتبار هيئة واحدة تنقسم الى ثلاثة اقسام حيث يكون القسم الاول منها للنظر في مواد الجزاء والثاني للنظر في المحقوق الاعتدائية والقسم الثالث للنظر في الخصوصيات التجارية وينصب لهذه المحكمة رئيس اول ورئيس ثانويان وينتخب لهذه الاقسام الثلاثة اعضاء بالصفات المار ذكرها (ثالثاً) ان هيئة المحاكم التجارية المحاضرة تربط بنظارة العدلية مع قلم الدعاوي المتعلق بها وان يجري على هذه الطريق اصلاح محاكم المحقوق الابتدائية (رابعاً) انه بعد انما انتخاب اعضاء المحاكم النظامية وتعيينهم على المنهاج القانوني والنظامي يحل ليد كل فرد منهم على حدة براءة عالية سلطانية تفضي عن عدم عزاء وتبدله بلا موجب حسب قاعدة الوضع الاصلي في مطالب اعضاء المحاكم المنتخبين ضمن دائرة الانتخاب الصحيح السالم ثم يوضع لاجلهم خاصة نظام للقضاء — وبناءً على ما تقرر تعين حضرة عطوفلو سعد الله بك افندي رئيساً اولاً لمحكمة التمييز واني حضرة فضيلتو جلجي افندي رئيساً ثانياً لما وتعين حضرة دونلو صبي باشا رئيساً اولاً لديوان الاستئناف وهكذا عين فضيلتو كامل افندي وعزتو شهباز باشا افندي الرئيس السابق في محكمة التجارة الاولى رئيسين قانونيين لديوان الاستئناف المذكور وسيتقد جاء الان دور انتخاب اعضاء محكمة التمييز وديوان الاستئناف المار ذكرها وانتخاب رؤساء المحاكم الابتدائية واعضاءهم على وجه ان يكونوا باجمعهم كاتفر منصفين بالاوصاف المطلوبة ومظهراً للوثوق العام وبهم اللياقة والافتدال للحفاظ على ما اودع وسلم لعهدهم من الامنية في اقرب وقت سيعان للعموم ما يصرف من الاهتم والتدقيق في مطلب انتخابهم

ترکیا — (قانون اساسي عثماني) ۷ ذى سنة ۱۲۶۴

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(ترجمة المخط الشريف السلطاني)

(وزير سفير المعالي مدحت باشا)

ان التدنيات العارضة منذ ازمان على قوة دولتنا العلية قد

وكانت اخص امالنا في مطلب سعادة العامة وترقيتها مساعدة لهذا الفكر الخيري وموافقة له فاستنادا على عون الله وامداد روحانية جناب رسول الله قد قبلنا هذا القانون الاساسي وارسلنا به لطرفكم بعد ان صادقنا عليه فبادروا لاعلانه في جميع انحاء الممالك العثمانية واطرافها ليكون دستوراً للعمل الى ما شاء الله وباشروا باجراء احكامه منذ اليوم مخذين اسرع التدابير لتنظيم ما نقرر فيه وتسطر من النظمات والقوانين كما هو مطلوبنا القطعي ونسأل جناب المحن المتعال ان يجعل مساعي المجتهدين في سعادة حال ملكنا وملتنا مظهرا للتوفيق في كل الاعمال — في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٣

### القانون الاساسي

#### (في ممالك الدولة العثمانية)

(م) ١ ان الدولة العثمانية تحتوي على الممالك والقطع الحاضرة وعلى الايلات الممتازة وجميعها جسم واحد لا يمكن تفريقه او تجزئه بوقت من الاوقات او بسبب من الاسباب (م) ٢ ان مدينة استانبول هي عاصمة الدولة العثمانية ومقرها وهذه المدينة غير معفاة او ممتازة عما سواها من جميع البلاد العثمانية (م) ٣ ان السلطنة السنية العثمانية الحائزة على الخلافة الكبرى الاسلامية تكون لا كبر اولاد سلالة آل عثمان بحسب الاصول القديمة (م) ٤ ان حضرة السلطان حسب الخلافة هو الحامي لدين الاسلام وهو ملك جميع التبعة العثمانية وسلطانها (م) ٥ ان نفس ذات الحضرة السلطانية هي مقدسة وغير مسئولة (م) ٦ ان حقوق وحرية سلالة آل عثمان واموالهم واملاكهم الذاتية وتخصيصاتهم المالية ما دامت الحيوه جميعها تحت التكافل العمومي (م) ٧ ان عزل الوكلاء ونصبهم وتوجيه المناصب والرتب واعطاء النياشين وتوجيهات الايلات الممتازة توفيقاً لشروط امتيازهم وضرب المسكوكات وذكر اسمه في الخطب وعقد المعاهدات مع الدول الاجنبية واعلان الحرب والصالح والتأمر على القوة البحرية والبرية واجراء الحركات العسكرية والاحكام الشرعية والقانونية وتنظيم النظمات المتعلقة بمعاملات دوائر الادارة وتخفيف المجازاة القانونية او العفو عنها. وعقد المجلس العمومي اوفضه وتعطيله وفسخ هيئة المبعوثان لدى الاقتضاء على شرط انتخاب الاعضاء مجدداً ذلك جميعه من جملة حقوق الحضرة السلطانية المقدسة

#### (في حقوق تبعة الدولة العثمانية العبرية)

(م) ٨ يطلق اسم عثماني بدون استثناء على كافة افراد التبعة العثمانية من اي دين ومذهب كانوا وهذه الشفة العثمانية تفقد او تستحصل على مقتضى الاحوال المعينة قانونياً (م) ٩ العثمانيون باجمعهم يكونون حربتهم الشخصية ومكلفون بان لا يتسلطوا على حقوق حرية الآخرين (م) ١٠ تصان الحرية الشخصية من كافة انواع التعرض ولا يجازى احد تحت اي حجة كانت خارجاً عن الصور والاسباب المعينة في القانون (م) ١١ ان دين الدولة العثمانية هو دين الاسلام مع المحافظة على هذا الاساس تكون حرية جميع الاديان المعروفة في الممالك العثمانية وكافة الامتيازات الممنوحة الى الجماعات المختلفة تحت حماية الدولة على شرط ان لا تتخلل براحة الخلق ولا بالآداب العمومية (م) ١٢ تكون المطبوعات مطلقاً في دائرة القانون (م) ١٣ التبعة العثمانية ماذونة ان تشكل ضمن دائرة النظام والقانون كل انواع الشركات لاجل التجارة والخدمة والفلاحة (م) ١٤ اذا رأى احد التبعة العثمانية او عدة اشخاص منهم قضية متعلقة بهم او بالعموم مخالفة للقوانين والنظمات يمتحن لهم ان يقدموا بخصوصها عرضاً لمراجعها ويحق لهم كذلك ان يقدموا للمجلس العمومي عرض حال مضياً منهم بصفة مدعين وان يشكوا من افعال المأمورين (م) ١٥ امر التدريس يكون مطلقاً وكل عثماني ماذون بالتدريس خصوصاً كان او عمومياً على شرط اتباع القانون المعين (م) ١٦ توضع جميع المكاتب تحت نظارة الدولة ويجب التثبت في الاسباب التي تجعل التربية العثمانية على نسق واحد في الاتحاد والانتظام ولا يقع خال في اصول التعليم المتعلق بامور معتقدات الملل المختلفة (م) ١٧ يكون كافة العثمانيين متساويين امام القانون وفي حقوق المملكة ووظائفها فيما عدا الاحوال المذهبية والدينية (م) ١٨ يشترط في مطلب استخدام التبعة العثمانية في خدمات الدولة ان يعرفوا اللسان التركي الذي هو لسان الدولة الرسمي (م) ١٩ تقبل عموم التبعة في ماموريات الدولة

## ملحوظات

عن الاحوال والاجراءات المتعلقة بمأمورياتهم (م) ٢١  
 اذا اورد احد اعضاء المبعوثان اعادة منهم شكاية  
 على احد الوكلاء، توجب عليه المسؤولية من قبيل  
 بعض الاحوال الداخلة ضمن دائرة وظيفة هيئة  
 المبعوثان يرسل رئيس الهيئة تقرير الشكاية المتقدم  
 له في ظرف ثلاث ايام الى الشعبة المأمورة بالتدقيق  
 على ما يماثل هذه المواد لتتقرر هل نظام هيئة المبعوثان  
 الداخلي يوجب تحويلها الى الهيئة او لا وبعد ان  
 تجري الشعبة التحقيقات اللازمة وتستحصل من المشتكي  
 عليه الايضاحات الكافية يتولى لدى هيئة المبعوثان  
 قرارها الذي يترتب باكثرية الآراء بلزوم التذكر  
 على الشكاية واذا مست الحاجة تستدعي الهيئة ذلك  
 الذات المشتكي عليه وتسمع منه رأسا او من وكيله  
 الايضاحات التي يوردها في هذا الباب ومتى فر  
 القرار بالاكثرية المطلقة من ثلثي الاعضاء الموجودين  
 على قبول الشكاية تقدم مضبطة طلب المحاكمة الى  
 مقام الصدارة فيقدمها الصدر للعرض وتحال الكيفية  
 الى الديوان العالي بعد تعلق الارادة السنية عليها  
 (م) ٢٢ ان اصول محاكمة المتهمين من الوكلاء  
 ستعين بنظام مخصوص (م) ٢٣ لافرق بين الوكلاء  
 وسائر افراد العثمانيين في كل انواع الدعاوي المتعلقة  
 بانفسهم خاصة خارجة عن مأمورياتهم اما محاكمة  
 ما شاكل هذه الدعاوي والخصومات فيجري في  
 المحاكم العمومية النوط بهار رؤيتها (م) ٢٤ يسقط  
 من الوكالة كل الوكلاء الذين يقر قرار دائرة الانهام  
 في الديوان العالي على كونهم متهمين وذلك الى ان  
 تنبرأ ذمتهم (م) ٢٥ اذا اصر الوكلاء على قبول احد  
 المواد المخلف عليها بينهم وبين هيئة المبعوثان وكرر  
 المبعوثان رفضها قطعياً باكثرية الآراء المشفوعة بتفصيل  
 الاسباب الموجبة لرفضها فيكون حينئذ بيد اقتدار  
 الحضرة السلطانية تبديل الوكلاء او فسخ هيئة المبعوثان  
 على شرط تجديد انتخابها في المدة القانونية (م) ٢٦  
 اذا ظهر في بعض ازمدة انعقاد المجلس العمومي واجتماعه  
 ضرورة مبرمة لوقاية الدولة من خطر اول الامن العام  
 من خلال في وقت غير مساعد على جلب المجلس المذكور  
 وجمعه لاجل التذكاري في القانون الذي يرى لزوم

ويستخدمون فيما يناسب منها بحسب اهليتهم وليافتهم  
 (م) ٢٠ تطرح التكاليف المقررة وتوزع على التبعة  
 بنسبة اقتدار كل فرد منهم توفيقاً لنظاماتها المخصوصة  
 (م) ٢١ يكون كل فرد اميناً على ماله وعلى ملكه  
 المتصرف فيه تصرفاً اصولياً ولا يؤخذ من احد المالك  
 الذي في تصرفه ما لم يثبت لزومه للمنافع العمومية وما  
 لم يدفع له ما يساويه من ائتمن فقد اُعلى موجب  
 القانون (م) ٢٢ يضمن مسكن كل فرد في الممالك  
 العثمانية ومنزله من التعرض وليس في وسع الحكومة  
 ان تدخل جبراً الى مسكن احد او منزله بسبب من  
 الاسباب فيما عدا الاحوال التي يعينها القانون  
 (م) ٢٣ على موجب حكم قانون اصول المحاكمة  
 المقرر وضعه لا يجبر احد البتة على الذهاب الى محكمة  
 غير المحكمة المنسوب اليها قانونياً (م) ٢٤ السخرة  
 والمصادرة والجرية ممنوعان ويستثنى من ذلك  
 التكاليف والاحوال التي تعين اصولياً في اثناء المحاربة  
 (م) ٢٥ لا يؤخذ من احد بارة الفرد تحت اسم  
 ويركو ورسومات او تحت اي اسم آخر من غير ان  
 يكون ذلك مستنداً على قانون (م) ٢٦ التعذيب  
 وكل انواع الاذية ممنوع بالكلية بالوجه النطقي  
 (في وكلاء الدولة)

(م) ٢٧ يحال مسند الصدارة والمشيخة الاسلامية  
 الى من تأتمنهم الحضرة السلطانية وتجري كذلك  
 مأمورية كافة الوكلاء بموجب الارادة السنية (م) ٢٨  
 يعتمد مجلس الوكلاء تحت رئاسة الصدر الاعظم  
 وهذا المجلس هو مرجع الامور الداخلية والخارجية  
 وما يحتاج من قرار مذاكرته للاستئذان يجرى  
 بالارادة السلطانية (م) ٢٩ كل من الوكلاء يجرى  
 على وفق الاصول كل ما يكون داخلاً تحت ماذونيته  
 من الامور العائدة لدائرته وما كان خارجاً عنها يعرض  
 على الصدر الاعظم فيجري الصدر مقتضى ما يكون  
 منها غير محتاج للمذاكرة او يستأذن عنه من الحضرة  
 السلطانية والذي يحتاج الى المذاكرة يعرضه على  
 مذاكرة مجلس الوكلاء ويجري مقتضاه على موجب  
 الارادة السنية اما انواع هذه المصالح ودرجاتها فتعين  
 بنظام مخصوص (م) ٣٠ وكلاء الدولة مسؤولون

لوضعه في تلك النازلة فما تعطيه الوكلاء. حينئذ من القرارات التي لا تغاير احكام القانون الاساسي تعتبر موقفة بموجب الارادة السنية في قوة حكم القانون وذلك الى ان تجتمع هيئة المبعوثان وتعطي قرارا بخصوصها (م) ٣٧ كل من الوكلاء يستطيع متى اراد ان يعرض في الهيئتين او يوجد بهما بالوكالة عنه احد رؤساء ماموري معيته وله حق التقدم على الاعضاء في ايراد النطق (م) ٣٨ اذا قرر اربعة المبعوثان بالاكثرية على ان تستدعي لحضورها احد الوكلاء للاستيضاح عن مادة فني وسع الوزير المدعون ان يذهب الى الهيئة بالذات او يرسل احد رؤساء ماموري معيته ليجيب عما يسال عنه وفي وسعه ايضا ان يؤخر الجواب اذا وجد لزوماً على شرط ان تكون مسئولية التأخير عليه

## (في المامورين)

(م) ٣٩ جميع المامورين ينتخبون للماموريات التي يكونون اهلاً لها على وفق الشروط التي سيتعين نظامها والمامورون المنتخبون على هذا الوجه لا يعزلون او يبدلون ما لم يتحقق قانوناً الحال الموجب عزلهم او يستعفوا من تلقاء انفسهم ما لم ير لدى الدولة سبب ضروري لعزلهم اما من كان منهم مستقيماً وحسن السلوك وانفصل عن ماموريته لسبب مقتض لدى الدولة فله حق بالتقدم او بالتقاعد او بعاش معزوليته حسبما يتعين في نظام هذا المطلب المخصوص (م) ٤٠ سيتعين نظام مخصص لوظائف كل مامورية على حدها وكل مامور مسئول ضمن دائرة وظيفته (م) ٤١ كل مامور ملزم باحترام امره واطاعته ضمن الدائرة التي يعينها القانون اما اطاعته للأمر في الامور المخالفة للقانون لا تكون مداراً لتخليصه من المسئولية

## (في المجلس العمومي)

(م) ٤٢ المجلس العمومي يحتوي على هيئتين احدهما تدعى هيئة الاعيان والثانية هيئة المبعوثان (م) ٤٣ اجتماع هيئتي المجلس العمومي في كل سنة يكون في بداية تشرين الثاني والمجلس المذكور يفتح او يعلق بموجب الارادة السنية وغلقه يكون في بداية مارث

ولا تعقد احدي هاتين الهيئتين في زمان تكون به الاخرى غير مجتمعة (م) ٤٤ الحضرة السلطانية ان تفتح المجلس العمومي قبل وقته اذا وجد لدى الدولة لزوم لذلك وان تنقص مدة الاجتماع المعينة او تزيدها (م) ٤٥ يتم افتتاح المجلس العمومي بحضور الحضرة السلطانية بالذات او بالوكالة بحضور الصدر الاعظم ووكلاء الدولة واعضاء الهيئتين معا ويتلى في ذلك اليوم نطق سلطاني متعلق باحوال داخلية الدولة ومناسباتها الخارجية في ظرف السنة الجارية وفيما يجب اتخاذها من التثبثات والتدابير في السنة الآتية (م) ٤٦ في يوم افتتاح المجلس يحلف بحضور الصدر الاعظم كل من الذوات المنتخبين او المنصوبين اعضاء للمجلس العمومي على ان يكون صادقا ناصحا للحضرة السلطانية ولوطنه وان يراعي احكام القانون الاساسي والوظيفة المودعة لعهدته وان يحتجب كل ما يخالف ذلك ومن لم يحضر في ذلك اليوم من الاعضاء يحلف على الوجه المشروح عند اجتماع الهيئة بمعرفة رئيس هيئته (م) ٤٧ اعضاء المجلس العمومي يكونون احراراً في آرائهم ومطالباتهم ولا يكون احد منهم تحت قيد تعليمات ووعود ووعيد ولا يتهم البتة من قبيل الآراء التي يعطيها ولا من جهة المطالبات التي يبينها في اثناء مذكرات المجلس اذا لم تقع منه في جميع ذلك حركة مخالفة لنظام المجلس الداخلي فاذا وقع يعامل بحكم النظام المذكور (م) ٤٨ اذا اتهم احد اعضاء المجلس العمومي بالخيانة او بالتصدي لالغاء القانون الاساسي او نقضه او في احدي تهم الارتكاب ونقرر اتهامه بثلاثي الاكثرية المطلقة من هيئة الاعضاء الموجودين في الدائرة المنسوب اليها او حكم عليه بجزاء موجب لحبسه او نفيه قانونياً تسقط عنه صفة العضوية اما محاكمة هذه الافعال ومجازاتها فتجربها المحكمة المنوط بها ذلك (م) ٤٩ لكل فرد من اعضاء المجلس العمومي ان يعطي رأيه بالذات او لا يعطيه في رد تلك المادة الواقعة عليها التذاكر او في قبولها (م) ٥٠ لا يمكن لاحد ان يكون عضواً في الهيئتين معا في وقت واحد (م) ٥١ لا يبادر لاذكرة في كلتا هيئتي المجلس العمومي ما لم تكن

## ملحوظات

وتتوزع على الاعضاء قبل يوم المذاكرة (م) ٥٨  
الاراء التي تعطيها الهيئتان تكون بتعيين الاسماء او  
بإشارات مخصوصة او بالرأي الخفي اما اجراء اصول  
الرأي الخفي فيتوقف اعطاء قراره على اكثرية اراء  
الاعضاء الموجودين (م) ٥٩ ان انضباط داخلية  
كل هيئة على حدتها محصور برئيسها

### (في هيئة الاعيان)

(م) ٦٠ لا يتجاوز عدد اعضاء هيئة الاعيان ورئيسها  
نهاية ما يكون ثلث مقدار هيئة المبعوثان وتوظيفهم  
هو منوط رأساً بالخضرة السلطانية (م) ٦١ لا يمكن  
ان يكون عضواً في هيئة الاعيان الا من كان بالاقل  
بالغا سن الاربعين وهو من الذوات الذين حازت  
آثارهم وافعالهم وثوق العامة واعتمادها والمشهود لهم  
بحسن الخدمات المسبوقة في امور الدولة (م) ٦٢  
عضوية هيئة الاعيان تبقى مادامت الحيوية ويتعين  
بهذه المأموريات ذوات من معزولي الوكلاء والولاة  
ومشيري المعسكرات وقضاة العسكر والسفراء  
والبطاركة وروساء الخاخامات ومن فرقاه البرية  
والبحرية ومن سائر الذوات الجامعي الصفات اللازمة  
ومن يتعين منهم في غير مأموريات من مأموريات  
الدولة بناء على طلبه يسقط من مأمورية العضوية  
(م) ٦٣ ان المعاش الشهري لكل من اعضاء  
هيئة الاعيان هو عشرة الاف قرش واذا كان للاعضاء  
الموظفين معاش وتعيين من الخزينة باسم آخر اقل  
من عشرة الاف قرش فهو يلقبها وان كان عشرة  
الاف قرش او ازيد يبقى على حاله (م) ٦٤  
على هيئة الاعيان ان تجري التدقيق على لوائح القوانين  
والموازنة التي تعطى لها من هيئة المبعوثان فاذا رأت  
فيها اساساً ما يمس الامور الدينية وحقوق حضرة  
الذات السلطانية السنية او ما يمس الحرية واحكام  
القانون الاساسي وقام ملكية الدولة او ما يخل بالمنية  
داخلية المملكة وباسباب المدافعة والمحافظة على الوطن  
او ما يخل بالآداب العمومية فلها حينئذ ان تورد  
مطالباتها وتردها وترفضها قطعياً او تعيدها الى هيئة  
المبعوثان مصحوبة بملاحظتها لاجل التعديل والتصحيح  
واللوائح التي تقبلها تصادق عليها وتعرضها على مقام

الاعضاء المرتبة في كل منها زائدة واحداً بالعدد  
عن النصف وكافة المذكرات تقرر بالاكثرية  
المطلقة من الاعضاء الموجودين خلا تلك الخصوصيات  
التي يشترط تقريرها باكثرية الثلثين ويعتبر رأي  
الرئيس رأياً بين عند تساوي الاراء (م) ٥٣ اذا  
قدم احد الى احدى هيئتي المجلس العمومي عرض حال  
في دعوى متعلقة بشخصه وتبين انه لم يراجع في ذلك  
ماموري الدولة العائدة لهم تلك الدعوى او لم  
يراجع المرجع التابع له اولئك المأمورون فمعرض حاله يرد  
(م) ٥٣ التكليف بتنظيم قانون مجدّد او بتعديل  
احد القوانين الموجودة منوط بهيئة وكلاء الدولة  
ويحق لهيئة الاعيان وهيئة المبعوثان ان تستدعيا  
بتنظيم قانون لاجل المواد الموجودة في دائرة وظائفهم  
المعينة او بتعديل احد القوانين الموجودة وحينئذ  
يستأذن عنها اولاً من الخضرة السلطانية بواسطة مقام  
الصدارة ومتى تعلقت الارادة السنية يحال الى  
شوري الدولة تنظيم لوائحها على مقتضى الايضاحات  
والتفصيلات التي تعطى من الذوات المتعلقة بها ذلك  
(م) ٥٤ لوائح القوانين التي تنظم بالمذاكرة في  
شوري الدولة بعد ان يجري عليها التصديق والقبول  
في هيئة المبعوثان ثم في هيئة الاعيان تكون دستوراً  
للعمل اذا تعلقت الارادة السنية باجراء احكامها  
ولائحة القانون المردودة من احدى الهيئتين رداً  
قطعياً لا يتكرر وضعها في موقع المذاكرة في المدة  
الاجتماعية بتلك السنة (م) ٥٥ لا يعتبر احد  
القوانين مقبولا ما لم تقرأ لأئحته بنداً فبنداً في  
هيئة المبعوثان ثم في هيئة الاعيان ويعطى على كل  
بند على حدته رأي ويقر عليه القرار باكثرية الاراء  
ثم يقر القرار بعد ذلك على مجموع هيئتها تكراراً  
بالاكثرية (م) ٥٦ على الهيئتين ان لا تقبل احداً  
ياقي اليها بالامسالة عن نفسه او بالوكالة عن جماعة  
لاجل افادة مادة من المواد ولا تسعما افادته اذا لم  
يكن من الوكلاء او من موكلهم او من نفس اعضاء  
الهيئتين او من احد المأمورين المدعورين بالحضور  
اليها (م) ٥٧ مذكرات الهيئتين تكون باللغة التركية  
واللوائح المقترني اجراء المذاكرة عليها تطبع صورها

الصدارة اما العرضيات المتقدمة الى الهيئة فيجري عليها التصديق ثم تقدمها الى مقام الصدارة مشفوعة بالمطالبات اذا رأت لذلك لزوماً

### (في هيئة المبعوثان)

(م) ٦٥ ان مقدار اعضاء هيئة المبعوثان يترتب باعتبار نفر واحد لكل خمسين الفاً من ذكور التبعة العثمانية (م) ٦٦ امر الانتخاب مؤسس على قاعدة الراي الخفي وصورة اجرائه ستعين بقانون مخصوص (م) ٦٧ لا يمكن ان يجتمع بمهدة ذات واحدة عضوية هيئة المبعوثان ومأمورية الحكومة معا وانما تجوز العضوية لمن ينتخب من الوكلاء واذا انتخب لعضوية المبعوثان واحد من المأمورين فله الخيار في قبولها او رفضها ولكن اذا قبلها ينفصل عن مأموريته (م) ٦٨ ان الذين لا يجوز انتخابهم لهيئة المبعوثان هم (اولا) الذين ليسوا من تبعة الدولة العلية (ثانيا) الخائزون مؤقتاً بموجب النظام المخصوص امتياز الخدمة الاجنبية (ثالثا) الذين لا يعرفون اللغة التركية (رابعا) الذين لم يكملوا سن الثلاثين (خامسا) من كان في خدمة احد حين الانتخاب (سادسا) من كان محكوماً عليه بالافلاس ولم يعد اعتباره (سابعا) من اشتهر بسوء الاحوال (ثامنا) من حكم عليه بالمحجر ولم يتمكن من رفعه (تاسعا) الساقط من الحقوق المدنية (عاشراً) المدعون التابعة الاجنبية فهؤلاء لا يمكن ان يكونوا اعضاء في هيئة المبعوثان ويشترط في الانتخابات التي تجري بعد اربع سنين على من يلزم ان يكون مبعوثاً ان يقرأ اللغة التركية وان يكتب بها ايضاً على قدر الامكان (م) ٦٩ ان انتخاب المبعوثان العمومي يجري مرة واحدة في كل اربع سنين ومدة مأمورية كل مبعوث عبارة عنها ويجوز تكرار انتخابه (م) ٧٠ يتبدأ بانتخاب المبعوثان العمومي من مدة لا اقل من اربعة اشهر قبل تشرين الثاني الذي هو مبداء اجتماع الهيئة (م) ٧١ كل عضو من هيئة المبعوثان لا يعتبر وكيلاً عن الدائرة التي انتخبته وانما يكون في حكم وكيل عموم العثمانيين (م) ٧٢ المنتخبون يلتزمون بانتخاب المبعوثان من اهالي دائرة الولاية المنسوبين اليها (م) ٧٣

اذا فسخت هيئة المبعوثان وتفرقت بالارادة السنية يتبداء بانتخاب عموم المبعوثان مجدداً على وجه ان يجتدعوا في مدة لا تتجاوز ستة اشهر بعد انقضاء (م) ٧٤ اذا مات احد اعضاء هيئة المبعوثان او وقع في احد الاسباب المشروعة المحجزة او لم يداوم على المجلس مدة طويلة او استعفى او سقط من الاعضوية للحكومة او لقبوله مأمورية فينتخب محله خلافه حسب الاصول بحيث يلحق الاجتماع الآتي (م) ٧٥ ان الاعضاء التي تنتخب لتحل في مقام الاعضاء التخلين من العضوية تكون مأموريتهم حتى الانتخاب العمومي الآتي (م) ٧٦ يعطى من الخزينة عشرون الف قرش لكل من المبعوثان عن كل اجتماع سنوي ويعطى له كذلك مصاريف الذهاب والاياب حكم المأمور الذي يكون معاشه خمسة الاف قرش شهرياً توفيقاً لنظام مأموري الملكية (م) ٧٧ ينتخب من طرف الهيئة ثلاثة ائفار لرئاسة هيئة المبعوثان وثلاثة ائفار لكل من الرئاسة الثانية والثالثة مجموع ذلك تسع ذوات فيعرضون على الحضرة السلطانية فيترجع احدهم بالارادة السنية السلطانية للرئاسة واثنان منهم كذلك لوكالتي الرئاسة وتجري مأموريتهم (م) ٧٨ مذاكرات هيئة المبعوثان تكون علانية ولكن اذا وقع التكليف من جانب الوكلاء او من طرف خمس عشرة ذاتاً من هيئة المبعوثان على ان تكون المذاكرات خفية على احدى المواد المهمة فيخلى محل هيئة الاجتماع من الحاضرين فيه دون الاعضاء وتراجع حينئذ الاراء في رد هذا التكليف او قبوله (م) ٧٩ لا يحاكم احد الاعضاء او يوقف في مدة اجتماع هيئة المبعوثان ما لم يعط قرار من الهيئة بأكثرية الاراء على سبب كاف لا تهمه او يقبض عليه في حال اجراء الجناية او الجفحة او عقيب اجراء ذلك (م) ٨٠ ان هيئة المبعوثان تتذاكر على لوائح القوانين المحولة لها ولها ان تقبل من ذلك المواد المتعلقة بالامور المالية والقانون الاساسي او ترفضها او تعدلها وبعد ان يجري التدقيق بالتفصيل في هيئة المبعوثان على المصارف العمومية حسبما هو موضح في قانون الموازنة يعطى القرار على مقدارها مع الوكلاء ثم يتعين كذلك مع الوكلاء سوية



## ملحوظات

كيفية وكيفية ما يقابل ذلك من الواردات وصورة توزيعها وتداركها

### (في المحاكم)

(م) ٨١ لا يعزل القضاة المنتخبون توفيقاً للاصول المخصصة المنصوصون من طرف الدولة بموجب براءة شريفة بأيديهم وإنما يقبل استعفاؤهم أما ترقية هؤلاء المحاكم ومسلكهم وتبديل مامورياتهم وتقاعدهم او عزلهم لجرم محكوم به عليهم ذلك جميعه تابع لحكم قانونه المخصوص وهذا القانون يوضح الاوصاف المطلوبة من القضاة ومن ماموري المحاكم (م) ٨٢ كل انواع المحاكم تجري علانية في المحاكم ويؤذن بنشر الاعلامات دائماً وإنما تستطيع المحكمة ان تجري المحاكمة خفية بناء على الاسباب المصرحة في قانونها (م) ٨٣ يستطيع كل شخص ان يستعمل بحضور المحكمة كل ما يراه لازماً من الوسائل المشروعة لحفظه حقوقه (م) ٨٤ لا يمكن للمحكمة باي حجة كانت ان تمتنع عن رؤية الدعوى الداخلة ضمن دائرة وظيفتها وبعد البداية فمحض الدعوى او بما لزم من التحقيقات الاولية لا يجوز كذلك تعطيلها او تعويقها ما لم يكف المدعي يده اما في الدعاوى الجزائية في مطلب الحقوق العائدة للحكومة فالدعوى تستمر في مجراها على وفق النظام (م) ٨٥ كل دعوى تنظر في المحكمة المتعلقة بها اما الدعاوى الواقعة بين الحكومة والاشخاص فتري في المحاكم العمومية (م) ٨٦ المحاكم معتوقة من كل انواع المداخلات (م) ٨٧ الدعاوى الشرعية تری في المحاكم الشرعية والنظامية في المحاكم النظامية (م) ٨٨ ان صنف المحاكم ودرجات وظائفها وصلاحياتها وتقسيماتها وتوظيف المحاكم جميعه مستند الى القوانين (م) ٨٩ لا يجوز البتة ان يتشكل خارجاً عن المحاكم العمومية محكمة فوق المادة او قوميون يكون في وسعها النظر في بعض مواد مخصوصة والحكم عليها وإنما يجوز تعيين المولي والتحكيم فقط كما هو معين بالقانون (م) ٩٠ لا يمكن لاحد المحاكم حال كونه بصفة الحاكمة ان يجمع في عهده مامورية اخرى ذات معاش من الدولة (م) ٩١ يعين مدعون عموميون مامورون

بالحماية عن حقوق العامة في الامور الجزائية وتعين وظائفهم ودرجاتهم بقانون

### (في الديوان العالي)

(م) ٩٢ الديوان العالي يركب من ثلاثين عضواً عشرة منهم من هيئة الاعيان وعشرة من شوري الدولة وعشرة يفرزون بالقرعة من رؤساء محاكمي التمييز والاستئناف واعضاؤها ويعقد هذا الديوان في دائرة هيئة الاعيان بالارادة السنية عند اللزوم ووظيفته انما هي محاكمة الوكلاء ورؤساء محكمة التمييز واعضاؤها ومحاكمة كل من اعتدى على ذات الحضرة السلطانية وعلى حقوقها وكل من تصدى لافاء الدولة في خطر (م) ٩٣ يتسم الديوان العالي الى دائرتين احدها الدائرة الاتهامية والثانية ديوان الحكم فاعضاء الدائرة الاتهامية تسعة منهم ثلاثة من هيئة الاعيان وثلاثة من ديوان التمييز والاستئناف وثلاثة من اعضاء شوري الدولة وجميعهم ينتخبون بالقرعة من الاعضاء الذين يؤخذون للديوان العالي (م) ٩٤ ان هذه الدائرة تعطي القرار باكثرية الثلثين في اتهام الذمات المشتكى عليهم او عدمه والموجودون في الدائرة الاتهامية لا يوجدون في ديوان الحكم (م) ٩٥ ان ديوان الحكم تكون اعضاءه سبعة من هيئة الاعيان وسبعة من ديوان التمييز والاستئناف وسبعة من رؤساء شوري الدولة واعضاؤها فيكون مركباً اذاً من واحد وعشرين نفراً من اعضاء الديوان العالي والاعضاء المرتبة كما ذكر يحكون باكثرية الثلثين قطعياً وتطبيقاً للقوانين الموضوعة على الدعاوي التي قرر قرار الدائرة الاتهامية على لزوم محاكمتها وحكمهم غير قابل الاستئناف والتمييز

### (في امور المالية)

(م) ٩٦ لا يمكن وضع احد تكاليف الدولة وتوزيعه واستحصاله مالم يتعين بقانون (م) ٩٧ ان ميزانية (بودجه) الدولة هي قانون مبين بالتقريب وارداتها ومصارفاتها وهو القانون المستند عليه بوضع تكاليف الدولة وتوزيعها وتحصيلها (م) ٩٨ ان البودجة اعني قانون الموازنة العمومية يقبل في المجلس العمومي بعد التدقيق عليه مادة فائدة والجداول المربوطة به

كل ثلاثة أشهر تقريراً عن احوال المالية بواسطة رئاسة الوكلاء (م) ١٠٦ تتركب اعضاء ديوان المحاسبات من اثني عشر شخصاً وينصب كل منهم بالارادة السنية ويستمر في ماموريته مادامت الحياة ولا يفصل عنها ما لم تصادق هيئة المبعوثان بالاكثريه على لزوم عزله (م) ١٠٧ تتعين اوصاف اعضاء ديوان المحاسبات وتفصيل وظائفهم وصورة استعفائهم او تبديلهم او ترقيةهم او تقاعدهم وكيفية تشكيل اوقلامهم وترتيبها بنظام مخصوص

### (في الولايات)

(م) ١٠٨ تأسس اصول ادارة الولايات على قاعدة توسيع دائرة المأذونية وفريق الوظائف وتعين درجاتها بنظام مخصوص (م) ١٠٩ توسع بقانون مخصوص صورة انتخاب اعضاء مجالس الادارة في مراكز الولايات والالوية والقضاوات وانتخاب اعضاء المجلس العمومي الذي يجتمع مرة واحدة في السنة في مركز كل ولاية على حدتها (م) ١١٠ تبين وظائف اعضاء المجلس العمومية في الولايات بقانون مخصوص يوضع لها ويشتمل كذلك على المذكرات في مطلب تنظيم الطرق والمعارب وتشكيل صناديق الاعبار وتسجيل الصنائع والتجارة والافلاحة وما يجري مجراها من الامور النافعة وعلى ما يتعلق ايضاً بانتشار المعارف والتربية التي تعود منفعتها على العموم ويحتوي على ما لهذا المجلس من الصلاحية بعرض الاشكاك لل مقامات والمواقع التي يقتضي تبليغ الشكايات اليها عند ما يرى ما يخالف احكام القوانين والنظامات المفروضة في مطلب صورة توزيع التكاليف والمرتبات الاميرية واستحصاها وفي مطالب سائر المعاملات وذلك لمقصد سد الخلل واصلاحه (م) ١١١ يكون في كل قضاء لكل ملة على حدتها مجلس جماعة للنظارة على صرف اموال الوصية للموصي لهم على ما هو محرر في الوصايا على وجه ان تصرف حاصلات المسقات والمستعلات والتقود الموقوفة الى المشروط لهم والى الخبرات والمبرات وفاقاً لشرط الوقفية والتعامل القديم والنظارة كذلك على صورة ادارة اموال الايتام توفيقاً لنظامها المخصوص وهذه المجالس تتركب من افراد

الجامعة لمفردات الواردات والمصارفات الخسنة تنقسم الى اقسام وفصول ومواد متعددة توفيقاً لانموذجها المتعين نظاماً والمذاكرات عليها ايضاً تجري فصلاً فصلاً (م) ٩٩ ان لأئحة قانون الموازنة العمومية تعطى لهيئة المبعوثان عقب فتح المجلس العمومي ليتمكن وضعه في موقع الاجراء قبل دخول السنة المتعلقة بها (م) ١٠٠ لا يجوز صرف مال من اموال الدولة خارجاً عن الموازنة ما لم يتعين ذلك بقانون مخصوص (م) ١٠١ اذا تحقق لزوم قوي لاختيار مصاريف خارجة عن الموازنة لاسباب تجبره فوق العادة في الوقت الذي لا يكون فيه المجلس العمومي منعقدًا يجوز تدارك المبلغ اللازم لتسوية ذلك المصروف وصرفه بعد عرضه على الحضرة السلطانية والاستئذان وصدور الارادة السنية بخصوصه على وجه ان تكون مسئولية ذلك على هيئة الوكلاء وانهم يعطون لأئحة القانون المتعلقة به الى المجلس العمومي عقب فتحه (م) ١٠٢ ان حكم قانون الموازنة هو عن سنة واحدة ولا يجري حكمه خارجاً عن تلك السنة وانما اذا فسخ مجلس المبعوثان لبعض احوال خارقة للعادة قبل ان يقرر الموازنة فوكلاء الدولة اذا يمدون جريان احكام موازنة السنة السابقة الى حين اجتماع مجلس المبعوثان الآتي وذلك بقرار يتعلق عليه الارادة السنية على وجه ان حكم القرار لا يتجاوز السنة الواحدة (م) ١٠٣ ان قانون المحاسبة القطعية يبين صحة المبالغ المتحصلة من واردات تلك السنة ومقدار الصرفيات الواقعة لمصاريفها ويكون شكله وتقسيماته مطابقين بالتام لقانون الموازنة العمومية (م) ١٠٤ تعطى لأئحة قانون المحاسبة القطعية الى المجلس العمومي بعد اربع سنين من اعتبار ختام السنة المتعلقة بها بشرط ان لا تتجاوز هذه المدة (م) ١٠٥ يترب ديوان محاسبات لرؤية محاسبات ماموري قبض اموال الدولة وصرفها والتدقيق على محاسبات السنة التي تنظمها الدوائر على وجه ان الديوان المذكور يعرض على هيئة المبعوثان مرة في السنة خلاصة تدقيقاته ونتيجة مطالعته بتقرير مخصوص وعليه ايضاً ان يعرض على الحضرة السلطانية مرة في

## ملحوظات

بخصوصها الارادة السنية (م) ١١٧ اذا لزم الامر لتفسير مادة قانونية وكانت متعلقة بالامور العدلية فعلى محكمة التمييز تعيين معناها واذا كانت متعلقة بالادارة الملكية ينافى تعيين معناها بشوري الدولة اما اذا كانت من متعلقات هذا القانون الاساسي فتعيين معناها منوط بهيئة الاعيان (م) ١١٨ ان النظامات والتعامل والعادات الموجودة الآن دستورياً للعمل تستمر مرعية الاجراء مادامت لا تلغى او تعدل بالقوانين والنظامات التي توضع في المستقبل (م) ١١٩ ان احكام التعليمات المؤقتة المتعلقة بالمجلس العمومي المؤرخة في ١٠ شوال سنة ١٢٩٣ تجري فقط لختم مدة انعقاد المجلس العمومي الذي يجتمع في المرة الاولى ولا يكون حكمها جارياً بعد ذلك

تركيا - { تعريب النطق الذي تلي امام الحضرة السلطانية } عند افتتاح مجلس الاعيان ومجلس المبعوثان في سراية بشكطاش وذلك في ٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٤ (١٩ مارس سنة ١٨٧٧)

### بايها الاعيان والمبعوثان

اني ابث المنوية بافتتاح المجلس العمومي الذي اجتمع المرة الاولى في دولتنا العلية وجميعكم تعلمون ان ترقى شركة واقتدار الدول والممل انما هو قائم بواسطة العدالة حتى ان ما انتشر في العالم من قبح دولتنا العلية وقدرتها في اوائل ظهورها كانت من مراعاة العدل في امر الحكومة ومراعاة حق ومنفعة كل صنف من صفوف النعمة وقد عرف الناس اجمع تلك المساعدات التي ابداهها احد اجدادنا العظام المرحوم السلطان محمد خان الفاتح في مطلب حرية الدين والمذهب وكافة اسلافنا العظام ايضا قد سلكوا على هذا الاثر فلم يقع في هذا المطلب خلل بوقت من الاوقات وغير منكر ان المحافظة منذ ستمائة عام على السنة صنف تبعنا ومليتهم ومذاهبهم كانت النتيجة الطبيعية لمثل القضية العادلة والحاصل بينا كانت ثروة الدولة والملة وسعادتها صاعدتين في درج الترقى في تلك الاعصار والازمان بظل حماية العدالة ووقاية القوانين اخذنا بالانحطاط تدريجاً بسبب قلة الانقياد للشرع الشريف وللقوانين الموضوعة وتبدلت تلك القوة بالضعف وقصارى الامر ان المرحوم والذي الاكبر السلطان محمود خان ازال عدم الانتظام الذي هو العلة الكبرى للانحطاط الذي طرأ منذ اعصار على دولتنا ورفع من الوجود غائلة الانكسارية المتولدة منه وقطع شوك الفساد والاختلال الذي مزق جسم الدولة والملة وكان هو السابق لنفخ باب ادخال مدنية اوربا المحاضرة الى ملكنا وهكذا والذي الماجد المرحوم عبد المجيد خان قد اقضى هذا الاثر فاعلن اساس التنظيمات الخيرية المتكفلة بالمحافظة على نفوس اهالينا واموالهم واعراضهم وناموسهم ومنذ ذلك اليوم اتسعت

منتخبين من كل ملة على حدة على مقتضى النظامات المخصوصة التي تترتب في هذا المطلب وعلى هاته المجالس ان تعترف بان مرجعها انما هو حكوماتها المحلية ومجالس الولايات العمومية (م) ١١٢ تدار الامور البلدية في دار السعادة والمحلات الخارجة عنها بواسطة مجالس الدوائر البلدية التي تترتب بالانتخاب وصورة تشكيل هذه الدوائر ووظائفها وكيفية انتخاب اعضائها سيستعين بقانون مخصوص

### ( في مواد شتى )

(م) ١١٣ اذا شهد امارات وآثار تؤيد ظهور اختلال في احدى جهات الممالك فيحق للحكومة السنية والحالة هذه ان تعلن موقفاً ومخصوصاً ( الادارة العرفية ) في ذلك المحل والادارة العرفية انما هي تعطيل القوانين والنظامات الملكية مؤقتاً والمحل الذي يوضع تحت الادارة العرفية تعين صورة ادارته بنظام مخصوص ومن ثبت عليهم بتحقيقات ادارة الضابطة الموثوقة بانهم اخلوا بامنية الحكومة يكون اخراجهم من الممالك المحروسة وتبعيدهم عنها منحصراً بيد اقتدار الحضرة السلطانية (م) ١١٤ افراد العثمانيين مجبورون على تحصيل المرتبة الاولى من المعارف وستعين درجات ذلك وفروعه بنظام مخصوص (م) ١١٥ لانعطل البتة مادة من مواد القانون الاساسي ولا تسقط من الاجراء باي حجة او سبب كان (م) ١١٦ اذا شهد لزوم صحيح قطعي حسب ايجاب الوقت والحال لتغيير بعض مواد القانون الاساسي وتعديلها يجوز تعديلها على الشروط الآتية وهي (اولاً) ان يقع التكليف المتعلق بالتعديل من هيئة الوكلاء او من هيئة الاعيان او من هيئة المبعوثان ( ثانياً ) ان يقبل التكليف المذكور في هيئة المبعوثان باكثرية الثلثين ثم يصادق على قبوله من هيئة الاعيان ايضاً باكثرية الثلثين فتمتى تم ذلك وتعلقت على هذا المركز الارادة السنية تصير حينئذ تلك التعديلات دستورياً للعمل اما المادة الواقع التكليف على تعديلها من القانون الاساسي فتستمر مرعية الاجراء من غير ان تفقد قوتها وحكمها الى ان تتم المذكرات اللازمة بتعديلها وتعلق

تجارة مالكا وزراعتها وزادت واردات دولتنا اضعاقا في امد قليل ومن ثم وضعت القوانين والنظامات التي في مدار لما يعوزنا من الاصلاحات واخذ نحصيل المعارف والفنون بالامتداد وببنا شب في دولتنا امل النجاح بناء على هذه المقدمات المحسنة ولا سيما بناء على الامنية الداخلية ظهرت حرب الترم فكان ظهورها مانعا لقيام المساعي بتنظيم احوال الملك والبيعة ومع ان خزينة دولتنا كانت حتى ذلك الوقت غير مديونة للخارج بفرض واحد اضطررنا للاستعاضة بالخارجي دفعا للاحتياج والضرورة فنعذر والحالة هذه تقابل ولرأينا مع مصاريق الحرب المبرمة وبهذا السبب فتح باب الدين نعم انه في هذه المسألة بواسطة اتفاق الدول المتخبة التي صادقت على مشروعية حقوقنا وبانضمام معاوناتها الكاملة الفعلية التي لا تبرح الدهر زينة لصحائف التواريخ قد انتجت الحرب تلك المصاحبة التي وضعت تمام ملكية دولتنا واستقلالها تحت ضمان دول اوربا العهدي وغلب على الظن ان هذه المصاحبة قد مهدت لمستقبلنا زمانا مساعدا على وضع اعمالنا الداخلية في طريقها وسلوك جادة الترقى الحقيقي انما الاحوال المتعاقبة ساقتنا بكلينا الى عكس ذلك الانتظار والامل لان توالي الاحداث الداخلية المتتابعة الظهور بمفاعيل التعريكات والنسويات لم نخولنا وقتا للنظر في اصلاحات ملكنا وتنظيماته بل اوقعت زراعتنا وتجارتنا في وقوف عظيم لاضطرارنا في كل عام بجمع معسكرات فوق العادة في انحاء مختلفة ووضع الصنف الاكثر نفعا من اهلنا تحت السلاح وامر مسلم ومعلوم انه مع كل ما صادفنا من المشاكل والموانع قد قطعنا ماديا واديا مسافة كلية في سبيل النجاح وتزايد وارداتنا على التوالي منذ عشرين عاما دليلا على ترقى المملكة وازدياد رفاهية حال الاهالي ثم وان كانت المضايقة المحاضرة قد تولدت من الاحوال التي عددناها فمع هذا كان ممكنا تخفيف غائلة الضرورة وحفظ الاعتبار المالي لوسلكنا في الادارة المالية طريقا قويا يبداه كل ما اتخذ من التدبير المالي في صورة الاصلاحات لم يصلح الحال وانما زاد العمل اثقالا وقد طلبت الاستفادة من الاحمال قبل التفكير ماذا يكون الاستقبال قديما هذه الفرائل وتعايقها من الجهة الواحدة ومداركة وانشاء الادوات والاسلحة المجدبة الحربية التي هي اعظم اسباب شوكة دولتنا واقتصادها وعدم وضع وارداتنا ومصاريفنا تحت موازنة اقتصادية من الجهة الاخرى افضنا الى انتفاض ادارتنا المالية درجة فدرجة فانجبت ما نحن فيه الان من المضايقة المخارقة للعادة واعتقب ذلك ظهور وقوعات هرسك المنبئة من اثر الفساد والتعريك التي تجسست اخيرا ثم افتتحت بفتنة محاربات بلاد الصرب والمجمل الاسود وظهرت في عالم السياسة ايضا فتنة واختلالات كبيرة وفي ذلك الزمان الذي فيه جهورت دولتنا في بحران عظيم وقع جلوسنا بارادة جناب الحق الارلية على تخت اجدادنا العظام ولما كانت درجة المخاطر والمشكلات التي حاقت باحوالنا العمومية غير قابلة القياس معا تقدمها من من الفرائل التي جهورت بها دولتنا حتى الان قد اضطررت لاجل المحافظة قبل كل شيء على حقوقنا ان اربد معسكراتنا

في جميع الجهات حتى وضعت تحت السلاح نحو ستائة الف عسكري لا اعتقادي بان ملاشاة هذه الاحتياطات بالكلية واستعدادا بعون الله تعالى والتفتيش على طريقة لاصلاحات مهمة في دولتنا نضع بواسطتها مستقبلنا تحت الامنية المتبادية انما هو فرض على ذمتي وامر واضح بانه اذا نهجنا في الادارة سبيلا حسنا مستقيما باقرب وقت تقدما كبيرا في النجاح بحسب القابلية التي احسن بها الحق تعالى على ملكنا وبحسب الاستعداد المتصنف به اهلنا وامر محقق ان تاخرنا عن حقوق الترقيات المحاضرة في عالم المدنية كان لاهالنا المداومة على الاصلاحات المحتاج ملكا اليها ولعدم المثابرة على القوانين والنظامات المتعلقة بها ومنشأ ذلك ليس هو الا صدور هذه الاشياء من يد الحكومة الاستبدادية بدون استناد على قاعدة المشورة والحال ان ترقى الدول المتقدمة ونجاحها وامنية المالك وعمرانها انما هو ثمرة تأسيس مصالحها وقوانينها العمومية بالاتفاق واجماع الاراء كما هو مسلم فبنا عليه رأيت ان اغري اسباب الترقى في هذه الطريق واستناد قوانين المملكة على الاراء العمومية هو الزم ما لدينا فلذا قد اعلنت القانون الاساسي اما مقصدنا من تأسيسه فليس هو عبارة عن دعوة الاهالي للحضور في رؤية المصالح العمومية وانما بالاحرى لاعتقادنا القطعي بان هذه الاصول هي وسيلة مستقلة لاصلاح ادارة مالكا ومحو سوء الاستعمالات واستتصال قاعدة الاستبداد وفضلا عما في هذا القانون الاساسي من الدلائل الاصلية فهو كذلك مهد لاساس حصول الاتحاد والاخوة بين الانام وجامع لمقصد تأسيس امر الائتلاف والسعادة بين الخاص والعام اما اجدادنا العظام في الفتوحات التي توفقت بها قد جمعوا تحت حكومتهم في هذه الدولة الوسيعة المالك اقواما عديدة فلم يبق سوى امر واحد فقط وهو ربط هذه الاقوام المختلفة اختلافاتا كلية في الاديان والاجناس بقانون مفرد وحسن مشترك وحيث قد تسر ان هذا الامر بعون جناب الحق الذي لانهاية للطافه ومقدرته الالهية فيقتضي اذا من الان فصاعدا ان تكون كافة تبعنا اولاد وطن واحد يعيشون باجمعهم تحت جناح حماية قانون واحد ويتبعون بالعبوات الخصوص منذ ما ينيف عن ستمائة سنة لاهل بيت سلطنتنا السنية المسطر كثير من اثار شانهن وشوكتهم في صحف توارخ البرية مؤملا ان الاسم العثماني الذي ما برح حتى الان علم المكة والاقتدار المشتهر يكون من بعد الان شاملا لقيام المنافع المختلفة الموجودة بين جميع تبعنا وحفظها وحيث انني بناء على ما ذكر من الاسباب والمقاصد قد عزمت عزما ثابتا على ان انزع السبيل الذي سلكته ولا الرجوعا من توطيت وتشبيك فاترب منكم اذا المعاونة فعلا وعقلا للاستفادة من مشروع القانون الاساسي الذي بني على قاعدتي العبل والسلامة والمفروض عليكم اذا القيام بايفاها الوظائف القانونية المعلقة لعهدة حجتكم بصادقة واستقامة بدون احتراز من احد غير ملتفتين الى شيء اخر سوى سلامة دولتنا وملكنا وسعادتها لان ما يعوزنا اليوم من الاصلاحات وما يتربى اجمع الخواصة في ملكنا من التنظيمات هو في غاية الاهمية والاعتناء وبما ان

## ملحوظات

تلك المذاكرات فاصيكم اذا بتعجيل قرارها اما السلوك مع الدول المتخاية بالصدقة والرعاية لما كان من ام المعاملات المألوفة والمعنى بها لدى دولتنا فلم نزل اليوم حريصين على مراعاة هذه القاعدة الودادية ولما طلبت دولة انكلتة منذ بضع شهور عقد مؤتمر في مقر سعادتنا لاجل المسائل المحاضرة وروجت كافة الدول المعظمة ايضا اساسات هذا الطلب والاقتراح واتفق باننا العالي على عقد نهم انه لم يات هذا الاجتماع باتفاق قطعي ولكن ما تأخرنا عن اثبات نياتنا الخالصة واطهارها باجرا مانوراهم ونصائحهم الموافقة لاحكام معاهدات الدول ولقواعد الملل وحقوقها ولتقتضيات احوالنا وحقوقنا المبرمة اما اسباب عدم الاتفاق فلم تكن في الاساس وانما بالاحرى كانت في صور الاجراءات واشكالها لاستحساننا اساسا لزوم ايصال الترفيق الكلية التي وقعت منذ بداية التنظيمات حتى الان في احوال ملكتنا العمومية وفي ادارة كل شعبة من شعب دولتنا الى حال اكمل ولم نزل مساعينا حتى اليوم مصروفة لهذا المقصد على ان وظيفتي التوفيق من الاحوال التي نحل بشأن ملكتنا واستقلالها وقد تركت اثبات صدق نيتي وسلامتها لدى الجميع الى غداي الايام والزماني اما النتائج التي وادتها هذه الحال فقد افضت لي الى زيادة التأسف وزوالها سريعا مما يكفل بكمال متوطني على ان مقصدنا في جميع الاوقات مقصور على دوام السلوك في منع المحافظة على استقلالية حقوقنا وسيكون هذا المسلك مركز النظر في تصرفاتنا الالية واول ان مائر الاعتدال وحسن النية التي اظهرتها دولتنا قبل انعقاد المؤتمر بعد تفكفل بمضاغفة حسن المعاشرة والمناسبات الودادية الرابطة سلطتنا المنية بجمعية الدول الاورباوية ونسأل حضرة المحق المتعال ان يجعل مساعينا جميعا مظهرًا للتوفيق في كافة الاحوال

**تركييا -** ( ترجمة البروتوكول الذي وقع عليه في لندرة وذلك في ٢١ مارس سنة ١٨٧٧ )

ان الدول التي ائتمت على اجراء الصلح في الشرق واشتركت في مؤتمر الاستانة تعترف ان اوكد الوسائل للحصول على هذه الغاية التي وطنت انفسها عليها هو دوام الاتفاق الذي حصل بينها ومن لوازم هذا الاتفاق تحقيق المنفعة التي قصدوها لتحسين احوال النصارى سكان الممالك العثمانية ( وفي الاصل تركية ) ولاجرا اصلاح في بوسنة وهرسك والبلغار الذي قبله الباب العالي بشرط انه هو الذي يجريه فعلا وكذلك عندها علم باجراء الصلح مع الصرب اما من جهة الجبل الاسود فان الدول ترى ان تعيين الحدود وحرية السفر في البوجانا امر مرغوب لاحكام الاتفاق وادامته كما انها ترى ان هذا الاتفاق الذي تم اوسيم بين الباب العالي وهاتين الولايتين هو وسيلة للصلح الذي هو غاية مرادها ولهذا تدعو الباب العالي لاحكامه وتوكيده بان يجعل عساكر في حالة السلم ما عدا العساكر التي لا بد منها لابقاء الامن والطمانية وان يسرع من دون تاخير في اجراء اصلاح لتطمين سكان الولايات وغيرهم مما جرت المذاكرات على شروطة في المؤتمر وكذلك تعترف ان الباب العالي صرح بأنه يجري من هذه الاصلاحات ما هو الام

وضع ذلك على النور في موقع الاجراء مرهون على اتنافكم بالافتكار والاقرار فلذا شوري الدولة متاير الان على تنظيم الواجبات القانونية اللازمة لكي تفعل في اجتماعكم في هذه السنة الى مجلسكم لاجل المذاكرة لائحة نظامات داخلية لمجلسكم ولواجب قانون الانتخاب وقانون الولايات وادارة النجاشي العمومي وقانون الدوائر البلدية وقوانين اصول المحاكم المدنية وترتيب المحاكم وصوره ترقى المحاكم وقواعدهم ووظائف عموم المأمورين وحق قناعاتهم وقوانين المطبوعات وديوان المحاسبات ولائحة قانون ميزانية السنة السابقة فمطلوبنا القطعي والحالة هذه مطالعة هذه القوانين بالتتابع والمذاكرة عليها واعطاء قرارها وكان النظر من الجملة عاجلا في اصلاحات وتنظيمات المحاكم والعساكر الضبطية اللتين هما الواسطة المستقلة لنا من حقوق العموم من ام ما يلزم فوضع ذلك في موقع الاجراء ايضا متوقف على توسيع مخصصاتها المقررة وتزويدها ومن حيث ان ادارتنا المالية قد امتست عرضة للعسر والمشاكل الكثيرة حسبما يتضح لديكم من الميزانية المعطاة الى مجلسكم فاصيكم ان تسعوا مهتمين بالاتفاق لتعيين التدابير التي يبدونها قبل كل شيء الى التخلص من هذه المشاكل وإلى وسائل اعادة اعتبار ماليتنا ومن ثم لتعيين تلك التخصيصات التي تخرج هذه الاصلاحات المستعجلة الى الفعل ولما كان ترقى الزراعة والصناعة اللتين هما من اعظم الاصلاحات والاحتياجات في ملكنا وتبعنا وابطال المدنية والثروة الى درجة الكمال موقوفين على قوة المعارف والمعلوم فتسعى به تعالى الى مجلسكم في اجتماع السنة الالية الواجبات المتعلقة باصلاح المكاتب وينظم درجات التخصيص وبما ان حصول تأثيرات احكام القوانين على الوجه الاثم سواء كانت القوانين المذكورة اعلاه او القوانين التي توضع من الان فصاعدا في موقع الاجراء يتوقف على وضع قضية انتخاب ماموري الادارة تحت اهمية عظيمة فهذه دولتنا سنسعى نظر التدقيق المخصوص في هذا المطلب وفي مطلب صورة مكافاة وحماية المامورين المتصفين بالعبنة والاستقامة اللتين ضمنها القانون الاساسي وحيث كانت قضية انتخاب المامورين ذات بال واهية لدينا اعتمادنا على تأسيس مكتب مخصوص تكون مصاريفه من خزينتنا الخاصة لمفصد الحصول على مامورين جديرين بالادارة العمومية على وجه ان تلامذته تقبل في مأموريات الادارة والسياسة حتى الدرجة العليا ويدخل اليه من كل صنوف تبعنا بدون استثناء مذهبي وترقيهم يكون بحسب درجة اهليتهم كما يتضح من نظامه الاساسي الملن قبلا وقد وقع لدينا موقع التقدير والتحسين في صورة خارقة للعادة ما ابدته عموم تبعنا الصادقة من اثار المحبة وما تحمله جنودنا من انواع المتاعب والمشاق المشفوعة بالغيرة والبسالة في اثناء الغزائل الداخلية التي يهورنا بها منذ عامين تقريبا ولا سيما في اثناء الحرب مع الصرب والجبل الاسود على ان تنبثاتنا الجردة لمحافظة حقوقنا في هذه المحررات قد اتفقت استقصال قرار مصلحة الصرب والمذاكرات التجارية مع الجبل الاسود وسنجعل لمطالعتكم في اجتماع مجلسكم المرة الاولى ما نتجت من المعاملات بناء على

وهو ان دولة بريطانيا قد وقعت على البروتوكول الذي قدمته الروسية مراعاة لمنافع اوربا فقط فمن المعلوم انه اذا لم تحصل الغاية المطلوبة وهي وضع السلاح من كل من الروسية والدولة العثمانية (وفي الاصل تركية) واستتباب الصلح بينهما فان هذا البروتوكول يجب لغيره (درلي)

### (ترجمة اللائحة التي ارسلت من الباب العالي الى سفراء الدولة العلية في اوربا بخصوص البروتوكول)

قد وصل الى الباب العالي البروتوكول الذي وقع عليه في لندرة في ٢١ مارس سنة ١٨٧٧ ناظر الخارجية بلندره وسنرا المانيا واوستريا وفرنسا وإيطاليا والروسية مع الاعلام الذي الحق به من ناظر الخارجية الموما اليه ومن سنيري إيطاليا والروسية وبعد اطلاع الباب العالي على ذلك تأسف جدا على انه رأى ان الدول العظام لم تر من الواجب ان تشرك الدولة العلية في المذاكرات التي تثار فيها المسائل المهمة المتعلقة بالدولة مع المراعاة التي ابدتها الدولة في جميع الاحوال لتصلح الدول والتكفل الذي قرن مصالحها بمصالحهم واصول الانصاف التي لا تزغ فيها والعهد الخطير الشان تمثيل الدولة على ان نظن انه كان من اللازم ان الدول تدعوها الى هذا العمل المراد به ان اجراء الصلح في الشرق والاتفاق العام بينان على اساس رايح عادل وحيث جرى الامر على خلاف المامول رأى الباب العالي من الواجب عليه ان يعارض فيه وان يبين ما عسى ان يحدث منه في المستقبل من المخلدور ولو ان الدول اعمت النظر فيها انترض من المخطرون تغيير الحال بعد انعقاد المؤتمر في اسطنبول لتمكن الوصول الى هذا الاتفاق المروم اما في اثناء انعقاد المؤتمر فاب الباب العالي كان معتمدا على القانون الاساسي (وفي الاصل كونستينوسيون) الذي تنضل به سلطاننا المعظم متكتفلا بتحقيق اصلاح عام لم يعهد له نظير منذ ابداء الدولة السلطانية فرأى من الواجب عليه ان ينكر الطلب المشط في تبيز بعض الولايات بالاصلاح دون غيرها وينبذ ايضا كل ما من شأنه ان يحجب باستقلال الدولة العلية وبسلامة ممالكها وهذا عين ما علمته دولة انكلترة وقبلته سائر الدول فان هذا الاعلان يفي على استغلال الدولة وعلى ان يكون في بعض الولايات تنظيمات تتكفل بمنع سوء الادارة من قبل المامورين وقصرهم عن النصرف المطلق فهذه التنظيمات المطلوبة محققة فعلا في المنهاج السياسي المجدي الذي انشي في الممالك من دون فرق في لغات اهلها ولا في مذاهبهم ثم عقد مجلس المشورة العثماني في اسطنبول فاجتمعت فيه اعضاؤه بانتخاب جرى على وجه الاختيار والحرية فان كان احد يعارض في طريقة هذا الاصلاح الذي لقرب عهد يظن تاخير النعمة المطلوبة منه يقال له ان هذه المعارضة هي ضد ما رآته الدول من الاصلاح اما النامنين في داخل المملكة فان الصلح استقر بين الباب العالي والسرير وما زالت المفاوضات جارية مع وفد الجبل الاسود وفيها اظهرهم الباب العالي مساهلة عظيمة وفي خلال ذلك طرا من سوء الخلق امر جديد وهو ببالغة دولة

وعندها علم ايضا باللائحة التي نشرها الباب في ١٢ من شباط سنة ١٨٧٦ وبالاعلانات الذي اصدره مدة انعقاد المؤتمر بواسطة سفيرائه وبناء على هذه المقاصد المحسنة التي ابدتها ومنفعته الظاهرة في اجراء الاصلاحات حالا قام بخاطر الدول ان لها اسبابا تحملها على ان ترجو ان الباب يستفيد من هذه الفترة المحاضرة فيبذل همه في اتخاذ الوسائل التي يحصل بها تحسين احوال النصارى التي اتفقت الدول على وجوبها لاجل بقاء السلامة والطمانية باوربا فاذا اخذ في هذا المشروع يكون معلوما عنه ان شرفه ونفعه ايضا بوجبان المحافظة عليه بالوفاء والاخلاص والانتجاز فمن رأى الدول والحالة هذه ان تكون مراقبة بواسطة سفيرائها بالاستانة واعمالها في الولايات المتوال الذي يجز به مواعيد الدولة العثمانية فاذا خابت امالها من اخرى ولم تحسن حال رعية السلطان على وجه ينع من اعادة الارتياكات التي تتعاقب في الشرق وتكرر موارد السلم فيه ترى من الصواب ان تعلن ان مثل هذه الامور لا تناسب مصالحها ومصلحة اوربا عموما ففي مثل هذه الحال تستفي لنفسها ان تنظر بالاتفاق في اتخاذ الوسائل التي تراها الاصلح لنامين خير النصارى ولا بقاء السلم عموما — حرر في لندرة في ٢١ مارس سنة ١٨٧٧ (شوفالوف) (ل. ف. ميناراي) (درلي) (مونسير) (بوست) (ل. داركور)

### (اجتماع السفراء المذكورين في نظارة الخارجية)

(بلندرة)

في اليوم المذكور اعني ٢١ من مارس اجتمع في نظارة الخارجية الكونت مونسير (سنيرجرمانيا) والكونت بوست (سنير اوستريا وبنكاريا) والمركيز داركور (سنيرفرنسا) والارل اف درلي (ناظر خارجية انكلترة) والجنرال الكونت دوميناراي (سنيرإيطاليا) والكونت شوفالوف (سنير الروسية) لغاية ان يوقعوا على البروتوكول الذي قدمته دولة الروسية فيما يتعلق بامور الشرق — فقال الكونت شوفالوف وقد وضع تذكرة في يد اللورد درلي اذا تم الصلح مع الجبل الاسود وقبل الباب العالي نتيجة اوربا وارى نفسه انه مستعد لان يعيد عساكر الى حالة السلم واخذ في الاصلاح المذكور في البروتوكول فايرسل الى صان بطرسبورغ مامورا مخصوصا للكلام على وضع السلاح وجناب الامبراطور ايضا برضى به اما اذا جرت حادثة يسفك فيها الدم كالحادثة التي لظفت البلغار بالدم فذلك يكون مانعا من وضع السلاح — فقرأ اللورد درلي وسلم لكل واحد من السفراء المذكورين اعلانا الحق بالمعجزة — فقال الجنرال الكونت دوميناراي ان إيطاليا مقيمة بالتوقيع على البروتوكول من تاريخ هذا اليوم ما دام الاتفاق الذي حصل بين الدول بواسطة البروتوكول متمسكا به

### (صورة التصريح الذي حرره اللورد درلي)

#### (قبل التوقيع)

ان المضي عليه ناظر الخارجية بيدي هذا التصريح الاتي فيها يتعلق بالبروتوكول الذي وقع عليه في هذا اليوم نواب بريطانيا الكبرى وجرمانيا واوستريا وفرنسا وإيطاليا والروسية

## ملحوظات

ان تبصر فيما اوجب رقم البروتوكول وفي خطر هذه الحال  
الحاضرة التي لامتثولة منها عليها ومن الغريب ان الدول  
رأت من اللزوم ان تذكر في البروتوكول ان من مصلحتها  
المشتركة اجراء الاصلاح في بوسنه وهرسك والبلغار وأنه  
بالنظر الى حسن مقاصد الباب وإلى ظهور الفائدة له من  
الاصلاح تؤمل انه يبادر الى اجرائه فعلا في تلك الولايات  
من دون اهلال كما جرت عليه المذاكر في المؤتمر وأنه متى  
شرح فيه اول مرة يكون معلوما عنه ان شرفه ومصلحته يقضيان  
بالاستمرار فيه فالباب العالي لا يقبل الاصلاح المخصوص  
بالولايات الثلاث المذكورة وليس عنه شك ايضا ان من  
مصلحته ومن العاجب عليه ان يقضي حقوق رعيته من النصارى  
فضاء كافيا ولكن لا يسلم بان الاصلاح يكون مقصورا على  
النصارى فقط بل يجب ان يكون شاملا لجميع سكان الممالك  
المحررة رعية الدولة العلية المصنونات بالولاة والثلاثة حتى  
يكونوا بمنزلة جسم واحد وعلى هذا فالباب العالي محقوق بان  
يدفع الاوهام التي تنيرها عبارة البروتوكول من جهة اخلاص  
قصده ونيتة تخوير رعيته المسيحيين وان يعترض على عدم المبالاة  
المفهومة من فحوى هذه العبارة بباقي رعيته من المسلمين وغيرهم  
فمن المنكر ان الاصلاح الذي من شأنه ان يشمل المسلمين  
بالراحة والمنفعة يكون في عيون اهل اوربا بصورة المنصفة  
ما لا يباي به ولا يلتفت اليه ولذا كان من قصد الدولة العلية  
(وفي الاصل تركية) اليوم احداث تنظيمات مخصوصة يحصل  
بها لجميع رعاياها التامين على حقوقهم ومنافعهم المعنوية والمادية  
على التساوي من دون فرق ونحسب من موجبات شرفها  
ان تحافظ على القانون الاساسي وذلك اوكد ضمان وعهد  
ولكن اذا رأت نفسها مضطرة الى دفع المتعاقبات المراد بها ابقاء  
العداوة بين رعاياها وحملهم على عدم الثقة بها لم تكن عفوقة  
بما يجب ما بني عليه البروتوكول من قصد الاصلاح كيف  
وقد قال ان قصد الدول ان تراقب بواسطة سفرائها بالاستانة  
وعايلها في الولايات المنوال الذي تقبضه مواعيد الدولة العثمانية  
وقال ايضا اذا كان هذا الامل يوجب منع اخرى فانها (اي  
الدول) تستقي لنفسها ان تقض بالاتفاق الوسائل التي تراها  
اولى واخرى لتامين منافع النصارى واستتباب السلم عموما  
فهذا يوجب على الدولة العلية ان تقيم الحجة عليه وتؤكد اشد  
الانكار فان الدولة من حيث كونها دولة مستقلة لا تدغم  
لان تكون تحت مراقبة الدول مفردة كانت او مجموعة لانها  
لما كانت علاقتها مع الدول المتخاية مبنية على الحقوق المتعارفة  
بين الامم وعلى المعاهدات لم يكن لها ان تعترف ان سفراء  
الدول وعباها الذين وظيفتهم الحماية عن مصالح رعاياهم يكون  
لم حق المراقبة على وجه رسمي فهذا امر مبین لها ولم يعهد له  
نظير لدى سائر الدول وهو ايضا مناقض لما تقر في معاهدة  
باريس التي ائتمت عليها الدولة العلية مع سائر الدول فانها  
تصرح بعدم المداخلة وتفتح اصلا من اصول السياسة فلا يصح  
اذا الفاعل منها من دون موافقة الباب العالي فاذا كانت الدولة  
نحج بذلك المعاهدة فليس لانها تخولها حقوقا ليست في حيازتها من  
دونها ولكن لذكر الدول بالاسباب الخطيرة التي حملتها منذ عشرين

الروسية في تجهيزها كرها فاروجب ذلك على الباب العالي  
ان يستعد بدفع المخترعته مع ان اقصى مراده ان ينشئ  
بالوسائل المؤدية الى السلم والسلامة وان يوافق الدول على  
فدوما يمكنه وان يزيل من خواطر الناس الرعب في اخلاص  
ما نواه من الاصلاح وان يسترجع من الفتنة التي توجب عليه  
بذل المال لغير طائل فاضطراره الى الاستعداد للدفاع والحالة  
هذه اوجب عليه ان يستعين بسكان الممالك على غير مراده  
وان يقدم على حرب ربما تكون سببا في تكدير سلم جميع الاقطار  
والامصار وكان من الضروري ان الدول العظام يهتم بهذه  
الحال وكان ما استنوبه الباب العالي ببعض اسباب ان  
لا يطلب منها طلبا رسميا ان تعني بهذه المسئلة المهمة ولكن بعد  
ان بين اللورد دربي والكنت شوفالوف ما يبينه عند توقيعها  
على البروتوكول راي الباب العالي لزوم مطالعة الدول في  
انها هذه الارتباكات التي تقضي الى الخطر مما ليس في طائفة  
انهاؤها فاول ذلك ان يبين لها جوازا عما قاله الكنت  
شوفالوف في البروتوكول هذه الملاحظات الالية (اولا) ان  
الباب العالي في نفيه طريقة المصالحة مع امير الجبل الاسود  
على نحو ما نجه مع حكومة الصرب افاده عن طيب نفس  
من نحو شهرين ان الدولة العلية تبذل جهدها في الاتفاق معه  
ولو كان في ذلك بعض خسارة عليها وحيث ان الباب يرى  
ان الجبل جزء من الملك العثمانية خيره في تعديل التخموم  
بما فيه نفع لحكومة الجبل وطبع في ان ذلك ينهي الخلاف في  
المستقبل فصار الحصول على المامول متعلقا بالجبل (ثانيا)  
ان الدولة العلية شرعت فعلا في اجراء الاصلاحات التي  
وعدت بها لكن هذا الاجراء لا يكون على وجه التخصيص  
والترجيح وفاقا لما تقر في القانون الاساسي فهو في حرية  
الدولة ان تنهي على الوجه المذكور (ثالثا) ان الدولة مستعنة  
لان تجعل عساكرها على قدم السلم عند ما ترى ان دولة  
الروسية فعلت مثل ذلك وان المراد من حشد عساكرها مجرد  
الدفاع وانها ترجو من علاقة المودة والمراعاة المحاصلة بينها  
ان دولة الروسية لا تنصر وحدها على ان تغن ان رعية الدولة  
العية من النصارى معرضون من طرف حكومتهم لخطر يوجب  
غزو بلادها وما يعقبه من الفوازل (رابعا) اما من جهة ما  
يجتهد حدوثه من الاختلال مما يمنع صرف عساكر الروسية  
فان الدولة العلية تشجب عن هذا الشرط الالم الذي نشأ عن  
هذا الظن بان نقول انه قد ثبت عند دول اوربا ان الاختلال  
الذي حدث في بعض الولايات وكسر احوالها انما نشأ من  
اغتيال المغوين من الخارج فالدولة العلية غير مسئولة عنه  
ولا مطالبة به فلا حق لدولة الروسية في ان تعلق صرف  
عساكرها على حدوث الاختلال (خامسا) اما ارسال مامور  
مخصوص من الدولة العلية الى صان بطرسبورغ للمفاوضة  
في صرف العساكر فان الدولة لا ترى سببا لرفض فعل يدل  
على الجاملة والملاطفة مما توجه طريقة المعاملات السفارية  
من كلا الطرفين لكنها لا ترى تناسبا بين هذا الفعل وبين  
وضع السلاح الذي لا يجب تاخير لاي سبب كان اذ يمكن  
انجاز مجرد غير بالتلغراف فالدولة العلية تطلب من الدول

(م) ٢ ان كانت هيئة المبعوثان قد صار انتخاب جميعها مجدداً فينبغي وضع رقم العدد على الاوراق المنبثة عن انتخابهم على الترتيب عقب تشكل الشعب وارسالها من طرف الرئيس بالقرعة الى الشعب لاجل تدقيقها واذا صادف بين الاوراق في الشعبة ورقة انتخاب لاحدهم فلا يسوغ تدقيقها هناك بل يجب ارسالها الى شعبة اخرى بالقرعة ايضاً وان كان الذين انتخبوا مجدداً من بعض المبعوثان فقط فيجوز ان ينجس اولاً انتخاب الرئيس ووكيله اعني التصريح باسماء من يصلح للرئاسة والوكالة وانتخاب الكتاب ثم توزع اوراق الانتخاب بالقرعة على الشعب وكل شعبة تنقسم الى لجان وكل لجنة تكون مركبة من خمسة اعضاء وهؤلاء الاعضاء يصير تفريقهم على اللجان بالقرعة فيما بينهم وهذه اللجان تعين وتدقق النظر في الاوراق التي احيلت على الشعبة ويكون واحد من اعضاء كل لجنة مأموراً على تنظيم المضبطة الحاوية نتيجة التدقيقات التي حصلت في اللجنة ويجب الاهتمام بتقديم مضبطة التشكر في ظرف خمسة ايام التي يصير تنظيمها غيب استماع النطق الشريف السلطاني في يوم افتتاح المجلس من كل سنة (م) ٤ كلما اتمت الشعب تدقيق اوراق الانتخاب وسطروا المضبطة اللازمة لذلك يرسلونها الى الرئيس ثم تنلى على حضور عموم الهيئة فان تقرر بالاكثرية ان الانتخاب المذكور في تلك المضبطة قد جرى على اصوله وشروطه القانونية يقول الرئيس خطاباً للهيئة ان فلاناً قد صار قبوله عضواً في مجلس المبعوثان واما المبعوث الذي ليس انتخابه موافقاً لاصوله بمقتضى المضبطة المذكورة فلا ينبغي التذكير بشأنه في اليوم الذي نليت فيه مضبطة بل يجب تعليق المذاكرة الى يوم آخر (م) ٥ يسوغ للاعضاء الذين لم يحكم بعد على ان امر انتخابهم جرى طبق الاصول والشروط الموضوعة ان يبينوا آراهم وملحوظاتهم في اثناء المذاكرة ولكن ليس لمن تجري المذاكرة في حقه ان يذكر رأيه سواء كان في الشعب او في الهيئة العمومية وينبغي ان يكون ساقطاً من العضوية موقفاً الى ان تتم المذاكرة في شأنه (م) ٦ اذا تقرر لدى الهيئة عدم قبول احد المبعوثان

سنة حياً ببقاء السلم العام في اوربا على ان تمتد بحفظ حقوق سلطنة الدولة العلية عن الانتهاك اما ما تقرر في البروتوكول من ان الدول اذا رأت الاصلاح غير ممكن يكون لها ان تشبث بالوسائل النعالة لانجازها فان الدولة ترى في ذلك اجحافاً بشرفها وحقوقها ونخبها من شأنه ان يجرّد افعالها التي تأتيناها عن رضى ومبادرة عالما من الاستحقاق وسبباً يزيد في ارتباكها في الحال والاستقبال فعلى كل حال لا يعوق الدولة العلية شيء عن ان تجزم باقامة الهدنة على البروتوكول المذكور وان تعنيه بالنظر الى ما يتعلق بها خالية من الانصاف ومجردة عن الاوصاف التي تجعله موجباً وحيث ظهر لها ان موضوعه اثاره الظنون والاشبهام ونقض حقوق الدولة الذي هو نقض ايضاً لحقوق الناس عموماً وظلت نفسها على الدفاع صونا لوجودها فهي تعلن الان اتكالا على الباري تعالى واعتقاداً على العدل انها تنكر كل ما يحكم به عليها احد من دون مطالبتها وجازمة بان تحافظ على المقام الذي اقامها فيه الفادر عز وجل وقدره لما فلا تزال تدفع كل ما من شأنه ان يحجب بالاصول العمومية وبهجة ذلك العهد الذي اوجبه الدول على نفسها ولا عقادها بان البروتوكول من قبيل الممدوم تراجع ضائر الدول الذين تعتقد فيهم بقاء الصداقة والمودة كما كان في سالف الزمن وفي الجملة فان الوسيلة الوحيدة لازالة الخطر الذي يخاف منه على السلم هي المبادرة الى وضع السلاح والجراب الذي صرحت به الدولة اننا عن كلام سفير الروسية يسهل للدول الحصول على هذه النتيجة ولانك ان الدول لا تريد ان تكلف الدولة ما يحل بحقوقها وبوجب عليها الاضرار والخسائر فانت مكلف بقراءة اللائحة على ناظر الخارجية وترك نسخة منها عندك

تركيا - (نظامات مجلس المبعوثان) ١٢ مايو سنة ١٨٧٧

### النظام الداخلي لهيئة المبعوثان

#### (الفصل الاول) - (في تعيين الرئيس والكتاب الموقتين ومعاينة اوراق الانتخاب وتدقيقها)

(م) ١ في الجلسة الاولى من الاجتماع السنوي يتراأس احد المبعوثان الاكبر في السن موقفاً الى ان يتعين الرئيس ووكيله بالارادة السنية السلطانية ويقوم موقفاً بوظيفة الكتابة اثنان من المبعوثان من الاصغر سناً وعند غياب هذا الرئيس في بعض الاحيان يتراأس غيره بالنيابة عنه كذلك ممن هو اكبر سناً واذا غاب احد الكتاب المذكورين يقوم بوظيفته اصغر الحاضرين من الاعضاء (م) ٢ غيب تعيين الرئيس والكتاب الموقتين تنقسم هيئة المبعوثان الى خمس شعب وهذا الانقسام يكون بالقرعة بينهم وتسمى هاته الشعب الشعبة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة



## ملحوظات

(م) ١٠ يجب تنظيم مضبطة في بيان اسماء الذين جرى انتخابهم للرئاسة والوكالة الاولى والثانية وتقديمها الى الصدارة بمعرفة الرئيس الموقت وغب ورود الافادة الى المجلس من مقام الصدارة عن الذين تعلقت الارادة السنية السلطانية بتعيينهم للوظائف يشرع المجلس في ابقاء ما هو مكلف به (م) ١١ يجري امر انتخاب الرئيس والوكيلين على وفق الاصول المذكورة في المادة التاسعة وهؤلاء الكتاب يباشرون الاعمال مع الرئيس والوكيلين (م) ١٢ مدة مامورية الرئيس والوكيلين والكتاب تكون الى مبدأ اجتماع المجلس في السنة الاتية عادة

### (الفصل الثالث)

في بيان كيفية تشكل الشعبات واللجان ووظائفها (م) ١٣ لما تنعقد الشعبات بموجب المادة الثانية ينبغي ان كل شعبة تنتخب لها رئيساً وكتاباً من نفس الاعضاء توفيقاً للاصول المذكورة في المادة التاسعة وتكون مدة مامورية اعضاء الشعبات شهرين وعند انتهاء المدة يلزم تجديدهم (م) ١٤ اذا لم يجتمع من اعضاء الشعبات نصفهم في الاقل فلا يجوز الرجوع لارائهم وتجري مذاكرات الشعب على ترتيب المواد التي عينتها الهيئة العمومية ويصير ضبط المذاكرات في كل جلسة ويذكر عدد الاعضاء الموجود في المضبطة (م) ١٥ ينبغي الشروع في المذاكرة على اللوائح والاوراق التي تحال الى الشعبات من بعد توزيعها على الاعضاء بيوم واحد في الاقل هذا ما عدا المواد التي يحكم بتعجيلها لدى الهيئة العمومية (م) ١٦ يجب تشكيل لجان لاجل ضبط اللوائح والاوراق التي تحال الى هيئة المبعوثان وتنتخب اعضاؤها من الشعبات اعني يؤخذ من كل شعبة من الشعبات الخمس عضواً على هذا يكون عددهم خمسة ولكن يسوغ ايصال العدد الى عشرة او خمسة عشر على مقتضى اهمية المصلحة بقرار الهيئة العمومية (م) ١٧ اللجنة التي يجب تشكيلها لاجل التدقيق في لائحة او ورقة ينبغي ان كل شعبة من قبل ان تعين لها عضواً تدخل في المذاكرة على تلك اللائحة او الورقة بداية وعند ختام المذاكرة يجري امر انتخاب العضو

للعضوية يجب تحرير مضبطة بوضعها جميع الاسباب التي اوجبت فتح انتخابه وبين لزوم انتخابه في محله مرة ثانية ويقدمها الرئيس الى مقام الصدارة (م) ٧ من بعد قبول ثلثي المبعوثان للعضوية من العدد المرتب يصير الشروع في انتخاب الرئيس ووكيله اعني تعيين اسماء من يصلح للرئاسة والوكالة ثم يستمر تدقيق اوراق انتخاب الباقيين من المبعوثان الى ان تتعلق الارادة السنية السلطانية باقرار الرئيس ووكيله

### (الفصل الثاني)

في بيان انتخاب الرئيس ووكيله والكتاب ونصهم (م) ٨ يكون لهيئة المبعوثان رئيس واحد ووكيلان عنه واربعة كتاب اكي يحضر في كل جلسة منهم اثنان لا اقل ويكون ثلاثة باسم مأموري الادارة وظيفتهم النظر في ضبط المجلس وحساباته الداخلية (م) ٩ يصير انتخاب ثلاث ذوات لكل من الرئاسة والوكالة الاولى والثانية وكيفية الانتخاب هي ان يكتب كل من الاعضاء في ورقة اسماء ثلاث ذوات من الذين يستنسبهم لاحدى الوظائف المذكورة ويتم امر الانتخاب بالرأي الخفي ويجري ذلك على كل من الرئاسة والوكالة الاولى والثانية على الانفراد فان لم تحصل الاكثرية المطلقة في المرة الاولى من كل دفعة ينبغي المراجعة للرأي الخفي مرة ثانية وان لم تحصل الاكثرية المطلقة في هاته المرة ايضاً تصير المراجعة حينئذ للرأي الخفي مراجعة نهائية من ست ذوات من الذين اكسبوا الاكثرية الاضافية في المرة الثانية واذا لم تنفق الاكثرية المطلقة في هذه المرة الثالثة ايضاً يجب انتخاب ثلاث ذوات من الذين اكسبوا الاكثرية في المرة الثالثة سواء كانت اضافية او مطلقة الى احدى الوظائف المذكورة على حسب جريان الانتخاب اعني ان كان للرئاسة فالرئاسة وان كان للوكالة فالوكالة وان كان عدد الاراء متساوياً في حق اثنين يقرع بينهما ويتعين احدهما وينبغي تعيين بعض ذوات من الاعضاء لاجل فتح صندوق الرأي الخفي علناً وقيد الاسامي المحررة في اوراق الرأي وضبطها وبيان نتيجة الامر وفي ختام هاته المعاملة يبين الرئيس الموقفة للهيئة النتيجة الحاصلة

الرئيس هو الذي يوزع ويرسل جميع الاوراق المتعلقة بالمواد التي يجب البحث عنها في الشعبات واللجان الى محالها اللازمة لها وعند ما يعطي القرار القطعي على لوائح هاته الاوراق في الهيئة العمومية يحفظ اصلها المبرعنه (بطلال) في مخزن الاوراق المختص بهيئة المبعوثان

(الفصل الرابع) - في بيان لوائح القوانين والاستدعاء الذي يحصل في تنظيم قانون او تعديله

(م) ٢٦ لوائح القوانين التي تحال الى هيئة المبعوثان من مقام الصدارة اذا ارادت الهيئة ان تكون تلاوتها علناً في المجلس تلى والرئيس يامر بطبعها مع التقرير الموجود ضمنها الشارح لها وتوزيع نسخها الى الاعضاء ويحولها الى اللجنة المختصة بها (م) ٢٧ اذا اراد بعض المبعوثان تقديم ورقة استدعاء الى الحكومة السنية تتضمن طلب تنظيم قانون جديد او تعديل احد القوانين الموجودة يلزم اولاً تقديم تقرير الى الرئيس يكون مشتملاً على الاسباب الموجبة لذلك ويتلى هذا التقرير في الهيئة العمومية وتصدر المراجعة الى الاراء في لزوم التذاكر والبحث عن هذا الطلب وعدمه فاذا قر الرأي على البحث عنه يحال التقرير المذكور على اللجنة المختصة بذلك المذكورة في المادة العشرين وعند ما تأ في المضبطة المتعلقة بهذه القضية من اللجنة تتلى امام عموم الهيئة وتجري المذاكرة عليها فاذا اجتمع اكثر الاراء على قبولها تنظم مضبطة في طلب عمل لائحة ذلك القانون تعديلاً او مبدداً ثم تقدم الى مقام الصدارة (م) ٢٨ اذا ابي الاكثرون قبول ذلك الطلب اعني وضع قانون ما او تعديله فلا يسوغ تاخير هذا الامر في ميدان المذاكرة الا مدة شهرين تمر من تاريخ (الإباء) لا اقل

(الفصل الخامس)

في بيان استيفاج المواد من وكلاء الدولة

(م) ٢٩ اذا كلف احد المبعوثان استيفاج مادة ما من وكلاء الدولة يجب عليه تقديم تقرير الى الرئيس يذكر فيه الاسباب الموجبة لذلك ومن بعد ما يتلى هذا التقرير لدى الهيئة تصير المراجعة الى الاراء في قبول التكليف المذكور او رده من غير دخول في

توفيقاً للاصول المذكورة في المادة التاسعة (م) ١٨ اللجنة التي يقتضي تشكيلها لاجل التدقيق في اللائحة او الورقة التي احيلت الى احدى الشعبات اذا ادعى احد اعضائها بان يصير انتخاب الاعضاء لدى الهيئة العمومية يتوقف اجراء ذلك على قرار الهيئة توفيقاً لاصول الاكثرية المذكورة في المادة التاسعة (م) ١٩ اللائحة او الورقة التي تعطى الى هيئة المبعوثان ينبغي احوالها الى اللجنة التي تعينت للتدقيق في لائحة اخرى تتعلق بعين القضية (م) ٢٠ حينما تجدد اعضاء الشعبات في كل شهرين يقتضي تشكيل لجننتين تركب كل منهما من عشرة اعضاء وهاتان الشعبتان تكون وظيفة احدهما التدقيق في اللوائح التي يقدمها المبعوثان ووظيفة الثانية التدقيق في المعروضات التي تقدم الى هيئة المبعوثان (م) ٢١ يجب تشكيل لجنة مخصوصة لاجل التدقيق في لائحة القانون المتعلق بميزانية المالية في كل سنة واعضاؤها خمسة عشر ينتخبون من الشعبات وتحال جميع لوائح القوانين المختصة بتكثير ايراد الدولة ومصرفها او بنقصها وكذا قانون الحساب القطعي الى تلك اللجنة (م) ٢٢ حين يكمل انتخاب اعضاء كل لجنة يجب اجتماعهم حالاً فينتخبون منهم رئيساً لهم وكاتباً للضبط وكاتباً للمضبطة التي يلزم تحريرها في نتيجة التدقيقات ويمجري امر هذا الانتخاب على وفق اصول الاكثرية المتدرجة في المادة التاسعة ويجب التصريح باسماء الاعضاء الموجودة في ورقة الضبط من كل جلسة ويجب على كل من الاعضاء ان يقيده اسمه في الدفتر المخصوص عند حضوره الى اللجنة (م) ٢٣ المضبطة التي تصدر من كل لجنة تعطى الى مقام الرئاسة في الهيئة العمومية واذا ارادت الهيئة تلاوتها علناً تلى وعلى كل حال ينبغي طبع مضابط اللجان وتوزيع نسخها على كافة المبعوثان وهذا التوزيع يكون قبل الشروع في المذاكرات الابتدائية عليها بيوم واحد لا اقل ما عدا المواد المستعجلة لدى الهيئة (م) ٢٤ اذا كان احد المبعوثان عضواً في اللجننتين فلا يجوز ان يكون عضواً في اخرى اما اذا كانت احدى اللجننتين انتهت امرها وصدرت مضبطة الختام فلا بأس بذلك (م) ٢٥

## ملحوظات

(الفصل السابع) - في بيان اصول المذاكرة على  
لوائح القوانين في الهيئة العمومية

(م) ٣٣ جميع لوائح القوانين ينبغي ان تتلى بالتام وتجرى المذاكرة عليها مرتين بين كل مرة خمسة ايام لا اقل ثم تصير المراجعة الى الاراء لقبولها او ردها هذا ما عدا المواد المستعجلة (م) ٣٤ اذا اراد احد المبعوثان ان يطلب تعديل لأئحة قانون احيلت الى احدى اللجان يلزم ان يفيد الرئيس تحريراً بذلك مع تصريح الامر المتعلق بها والرئيس يحول القضية الى اللجنة ويجب ايضاً على صاحب هذا الطلب عند ما تتلى اللائحة في الهيئة العمومية ان يوضح الاسباب الموجبة لذلك التعديل فاذا وجد عند ذلك من الاعضاء من صوب الطلب بحث عنه في الهيئة واذا كان بعكس ذلك يصرف النظر عنه (م) ٣٥ اذا طلب بعض الاعضاء تعديل قضية تجري المذاكرة عليها في المجلس وليس في الوقت فسحة يمكن فيها البحث عن هذا الطلب ليقبل او يرد فيلزم ان يكتب هذا التعديل في ورقة ويطبع منه نسخ متعددة توزع على الاعضاء قبل انعقاد الجلسة الثانية (م) ٣٦ التعديل الذي يطلب على لأئحة قانون بعد انتهائ المذاكرة الاولى عليها ينبغي ان يكتب في ورقة ويرسل الى اللجنة التي اطلعت على تلك اللائحة ودقت النظر فيها ويطبع ايضاً هاته الورقة وتعطى نسخها الى الاعضاء قبل الشروع في المذاكرة الثانية (م) ٣٧ التعديل الذي يطلب عند اجراء المذاكرة الاولى او الثانية اذا طلب حالته الى اللجنة المتعلقة به من هوامور على تنظيم مضابط اللجنة المذكورة فلا بد من الاحالة (م) ٣٨ التعديل الذي يطلب عند اجراء المذاكرة الثانية ينبغي ان صاحبه يبين اسبابه مجعلاً فيجيب عن ذلك اعضاء اللجنة فقط ثم يتقرر لدى الهيئة لزوم التذاكر بشأن هذا التعديل او عدم اللزوم فاذا تقرر اللزوم يحال الى اللجنة ايضاً ولا تسوغ المراجعة الى اراء الهيئة في قبول التعديل المذكور او رده في ذلك اليوم مطلقاً (م) ٣٩ اذا اراد الذي طلب التعديل ان يذهب الى اللجنة ويبين مرامه فلا بأس بذلك (م) ٤٠ يسوغ طلب تعديل يتعلق بمواد

المذكورة على اساس القضية فاذا قبل التكليف بالاكثرية يعطى القرار على تعيين يوم للسؤال ثم تسطر تذكرة من جانب الرئيس الى الذي يطلب السؤال منه في استدعائه بالذات او بارسال احد رؤساء المأمورين الذين تبعته الى الجلسة ويوضح بها الامر الذي يراد استيضاحه منه (م) ٤٠ حينما يحضر هذا الوكيل بنفسه او يرسل احد الرؤساء الذين تبعته بالميعاد الى الجلسة يسأل عن المقصود فان لزم جوابه فلا يجوز ان تبادر الاعضاء لذلك بل ينبغي ان المبعوث الذي كلف بهذا السؤال يجيب اولاً ثم غيره (م) ٤١ الجواب الذي يعطيه الوكيل او نائبه في معرض الايضاح والجواب الذي يقابله به المبعوث صاحب التكليف تجري المذاكرة عليهما في الهيئة ويبحث عن هذا الايضاح هل هو كاف ام لا فاذا كلف احد الاعضاء بيان الاسباب الموجبة في القرار الذي يعطى بهذا الشأن قبولاً او ردّاً ينبغي ان يكتب الاسباب المذكورة في ورقة ويسلمها للرئيس وان كلف احد صرف النظر عن بيان الاسباب المذكورة يجب المراجعة الى الاراء اولاً في كلا الامرين

## (الفصل السادس)

## في بيان الشكاية على احد وكلاء الدولة

(م) ٤٢ اذا قصد بعض المبعوثان بث الشكوى على احد الوكلاء عن امر موجب للمسئولية تتعلق بالاحوال التي يسوغ للمبعوثان البحث عنها يجب ان يقدم الى الرئيس تقريراً فهذا التقرير يتلى في الهيئة ويحال على احدى الشعبات بمقتضى قرار الاكثرية وكل ذلك يكون في برهة ثلاثة ايام لا اكثر فالشعبة تجري التحقيق واتخص عن هذا الامر وتستوضح من المشتكي عليه على التفصيل ثم تنذكر في القضية فان تقرر بالاكثرية ان الشكاية جديرة بالبحث والتدقيق فيحتمل تسطر ورقة القرار وترسلها الى الهيئة فتتلى امام المأموم فاذا لزم استدعاء المشتكي عليه يستدعى للحضور ويصغى الى ما يجيب به امام الهيئة بالذات او بالواسطة ثم تصير المراجعة الى الاراء فان قبلت ورقة القرار المذكورة بالاكثرية المطلقة من ثلثي الاعضاء الحاضرين يبادر لتنظيم مضبطة في طلب المحاكمة ويرسلها الرئيس الى مقام الصدارة

لائحة من اللوائح بعد إحالتها الى اللجنة وحينئذ يجري  
إيجاب هذا الطلب توفيقاً للقواعد المشروحة فيما تقدم  
(م) ٤١ المضبطة التي تكتبها اللجنة تعطى الى رئيس  
المبعوثان وتوزع نسخها المطبوعة على الاعضاء ثم يعين  
لدى الهيئة اليوم الذي تجري المذاكرة فيه عليها  
والمذاكرة الاولى تكون على مجموع اللائحة وعند  
انتهائها يسأل الرئيس الاعضاء عن الشروع ثانياً  
في المذاكرة عليها مادة مادة فاذا قررت الهيئة عدم  
الدخول في مذاكراتها على التفصيل يقول الرئيس ان  
هاته اللائحة لم تقبل لدى الهيئة فان قررت الهيئة  
الدخول في البحث عن كل مادة على حدة فحينئذ  
يصير البحث على التفصيل عن كل مادة منها مع التعديل  
المتفرع عنها وعند ختام المذاكرة يقرر المجلس الشروع  
في المذاكرة الثانية او عدم الشروع (م) ٤٢ تلزم  
مراجعة الاراء في قبول المواد وما يتفرع عليها من  
التعديلات او عدم قبولها على الانفراد باثناء المذاكرة  
الثانية ويسوغ لكل من المبعوثان ان يبين ملاحظته  
في شأن اللائحة التي تجري المذاكرة عليها من قبل ان  
تصير المراجعة الى اكثرية الاراء في قبولها او ردها  
(م) ٤٣ القوانين المتعلقة بالمنافع المحلية تكون  
مستثناة من قاعدة المذاكرة عليها مرتباً فيكفي  
البحث عنها مرة واحدة لاجل المراجعة الى اكثرية  
الاراء في قبولها على الوجه القطعي واللوائح المتعلقة  
بهذه القوانين والتعديلات التي يصير تكليفها ينبغي  
ان يجري امر المذاكرة على قبولها او ردها توفيقاً  
للاصول المذكورة في المادة التاسعة بخصوص المواد  
المستعجلة والتعديل والضم الذي يصير تكليفه باثناء  
المذاكرة يكون تابعاً للقواعد المحررة في المادة الثامنة  
(الفصل الثامن)

( في بيان المعروضات التي تقدم الى الهيئة )  
(م) ٤٤ المعروضات التي تقدم الى هيئة المبعوثان  
ينبغي ارسالها الى الرئيس وان تكون ممضاة باسماء  
اصحابها وكاهم وان يوضح بها مسكنهم وان كان  
المعرض الواحد يحوي اسماء متعددة فيكفي حينئذ  
بيان مسكن احدهم ويجب ان يكون صاحبه موجوداً  
على صفة المدعي ويجوز اعطاؤه الى الرئيس بواسطة

احد الاعضاء وعند ذلك يلزم ان يكتب هذا العضو  
على المعرض انه اعطي بواسطته ويمضي تحته والمعرض  
الذي يأتي به جمع من الناس او يرسل على تلك الصفة  
لا يجوز للرئيس قبوله ولا لاحد من الاعضاء تناوله  
واعطاؤه للرئيس (م) ٤٥ المعروضات التي ترد  
الى المجلس يجب قيد مضمونها في دفتر على الترتيب  
وضع العدد رقماً عليها والتصريح باسم صاحبه وكتيبته  
وشهرته وبيان اسم العضو الذي توسط في اعطائه  
المعرض الى الرئيس ان كان اعطي بواسطة احد  
الاعضاء (م) ٤٦ المعروضات التي تقيد في الدفتر  
يرسلها الرئيس الى لجنتها والمعرض الذي يتعلق  
ببعض اللوائح التي يجري النظر والتدقيق عليها في  
لجنة اخرى يرسله اليها ويسوغ لكل من المبعوثان  
ان يستأذن الرئيس في مطالعة اي معرض شاء  
من المعروضات التي احيلت الى اللجان (م) ٤٧  
لجنة المعروضات تدقق النظر في جميعها على الانفراد  
وتقسمها على ثلاثة اقسام القسم الاول الذي يقتضي  
تبلغه الى وكلاء الدولة والثاني الذي يجب مطالعته  
وتدقيقه في عموم الهيئة مع تبليغه الى احد الوكلاء  
والثالث الذي لا لزوم لتبلغه الى الوكلاء ولا لمطالعته  
في الهيئة والمعرض الذي يتعلق بشخص صاحبه  
وبتبيين انه لم يرجع به اولاً الى مرجعه الرسمي من  
مأموري الدولة يرد الى صاحبه والقرار الذي يحصل  
في المجلس على معرض ما ينبغي تبليغه الى صاحبه  
تحريراً مع بيان رقم عدده (م) ٤٨ ينبغي للجنة  
المعروضات ان تنظم في كل جمعة جدولاً تبين به  
عدد جميع المعروضات التي ترد اليها مع اسماء اصحابها  
وكاهم والقابهم ومسكنهم وخلاصة مضمونها والنتيجة  
التي حصلت من تدقيقاتها مع الاسباب الموجبة بحملا  
ثم يطبع هذا الجدول وتوزع نسخه على اعضاء هيئة  
المبعوثان ويجوز الاكتفاء بمجرد بيان العدد والاسم  
والشهرة والمسكن ونتيجة التدقيقات في الجدول اذا  
رأت اللجنة لزوماً لذلك وقررت باتخاذ الاراء  
(م) ٤٩ التدقيقات التي تجري على العرضيات  
في اللجنة وتلخص نتائجها في كل جمعة بتقرير واحد  
وتقدم الى الهيئة وتتل في محضر العموم والمعرضات

## ملحوظات

فرداً ينبغي المراجعة الى أكثرية الاراء ايضاً من حيث مجموعها ويسوغ لكل من المبعوثان ان يذكر ما يبدو له من الملاحظات العمومية ايجاباً كان او سلباً فاذا رأوا لزوماً لتصلح بعض عبارات اللائحة او مذكرة التكليف يجوز ارجاعها الى اللجنة المتعلقة بها كل ذلك ما لم يعد القرار على مجموع اللائحة او مذكرة التكليف اما اذا طلبت اللجنة استرجاعها فلا بد من ايجاب طلبها على كل حال ويجب ان تباشر اللجنة حالاً عند وصولها لتصلح المطلوب وتعيدها مصححة الى الهيئة وغب تلاوتها لدى العموم تجري المذاكرة على العبارة فقط

## ( الفصل العاشر )

## ( في بيان اصول والقاعدة لاستعمال الاراء )

(م) ٥٧ المواد التي تحال الى المذاكرة لدى الهيئة تكون كيفية قبولها او ردها بالاكثرية باحدى هذه الصور الثلاث الآتية وهي اما باشارة مخصوصة او بتعيين الاسماء او بالرأي الخفي فالاشارة مخصوصة هي القيام وقوفاً ورفع اليد الى فوق واما تعيين الاسماء فهو عبارة عن بيان الرأي علناً على الاوراق المطبوعة عليها الاسماء كما هو مذكور في المادة الحادية والستين واما الرأي الخفي فهو بيان الرأي على الوجه المذكور في المادة الثانية والستين (م) ٥٨ المراجعة الى أكثرية الاراء في جميع الخصوص ما عدا المواد المستثناة المذكورة في المادة التاسعة والخمسين والثالثة والستين تكون بالقيام او برفع اليد الى فوق مطلقاً واما تعيين نتيجة القرار وتمييزه فهو من وظائف الرئيس والكتاب فاذا حكموا بوقوع الاشتباه في امر الأكثرية ينبغي اعادة الكيفية بعينها فاذا حصلت الشبهة ايضاً ولم تحقق الأكثرية يجب استعمال الرأي علناً بتعيين الاسماء ولا يسوغ لاحد ايراد كلام ما في اثناء هذه الاحوال الثلاث (م) ٥٩ لا بد من تعيين الاسماء لاجل جمع الاراء في امرين احدهما وقوع الشبهة في حصول الأكثرية وعدم وقوعها كما مر في المادة السابقة والثاني جمع الاراء على لوائح القوانين المتعلقة بالامور المالية واذا اقتضت الحال منع احد الاعضاء عن التكلم او تقبيح مافله

الذي تجري المذاكرة عليه تصير المراجعة في شأنه لا أكثرية الاراء (م) ٥٠ العرض حال الذي يبلغ الى احد الدوات من وكلاء الدولة اذا لم يرد عنه جواب الى خمسة عشر يوماً يكتب له الرئيس تذكرة تتضمن التأكيذ والاختار بذلك

## ( الفصل التاسع ) ( في بيان استعمال القرار )

(م) ٥١ اذا قدمت لائحة قانون ما الى المجلس او قدم احد من الاعضاء تقريراً بتكليف شيء فيسوغ لاحد وكلاء الدولة ولصاحب التقرير المذكور او غيره من الاعضاء ان يطلب تعجيل القرار على ذلك تقريراً ولكن ينبغي ان يوضح في تحريره الاسباب الموجبة لهذا التعجيل (م) ٥٢ يسأل الرئيس الهيئة عن قبول ما يحصل من الطلب والاستعجال وعدم قبوله فاذا تقرر قبوله يحال الامر على اللجنة التي تختص بذلك فان لم يكن لجنة مختصة يحال على الشعبة وهناك يقدم على غيره من المواد (م) ٥٣ اللائحة والتكليف اللذان يقرر تعجيل امرها تجري المذاكرة عليهما مرة واحدة يعني تجري المذاكرة أولاً على عموم محتوياتها ثم يسأل الرئيس الاعضاء عن رأيهم في الدخول في المذاكرة عليها مادة مادة بالانفراد فان اجابوا بعدم الدخول تكون الهيئة قد رفضت قبول تلك اللائحة او التكليف وان ارادوا الدخول يصير الشروع في المذاكرة عن كل مادة وعن التعديلات التي تتفرع عليها اذا كانت موجودة (م) ٥٤ اذا رفضت الهيئة امر الاستعجال تجري المذاكرة حينئذ على اللائحة او التكليف طبق الاصول المعتادة (م) ٥٥ اذا كلف احد في اثناء المذاكرة بعض تعديلات او زيادات ينبغي ان يذكر الاسباب الموجبة لذلك مجملًا واذا طلب احد الوكلاء في المجلس او محرر مضبطة التكليف او اللائحة احوالة الامر على اللجنة يحال وان لم يحصل هذا الطلب يجب عند وقوع التكليف في التعديل الزيادة ان يبين محرر المضبطة رأيه في ذلك أولاً ثم تقرر الهيئة الدخول في المذاكرة او عدم الدخول فان قررت لزوم المذاكرة يحال حينئذ على اللجنة (م) ٥٦ المواد المشمولة في اللائحة او مذكرة التكليف اذا قبلت بالاكثرية فرداً

او تنبيه الاعضاء لاحكام النظام الداخلي فهذه المسائل يجتمع الرأي عليها بانقيام وقوقاً او برفع اليد الى فوق لا غير (م) ٨٠ يوقف اجراء اصول تعيين الاسماء على طلب خمسة عشر نفرًا من الاعضاء لا اقل فاذا حصل الاشتباه في وقوع الاكثرية من نتيجة القيام اورفع اليد فحينئذ يكفي طلب واحد من الاعضاء في اجراء اصول تعيين الاسماء وتعلن الاعضاء الذين يبينون اراهم على هاته القاعدة على الامر سواء كان ايجاباً او سلباً في الجريدة الرسمية (م) ٦١ الاصول في تعيين الاسماء تكون هكذا وهوان خدمة المجلس يدورون على الاعضاء وبايديهم صناديق الرأي فيلتي كل من الاعضاء في الصندوق احدى الورقتين البيضاء والصفراء فالبيضاء اشارة الى القبول والصفراء الى عدمه ويقعون جالسين في مجالسهم فعند انتهاء ذلك يبين الرئيس ختامه وتأتي الى الخدم بالصناديق المذكورة ويضعونها على المائدة امام الرئيس ثم يفتح الكتاب الصناديق ويخرجون الاوراق منها ويعدونها ويفرقونها ويكتبون عدد انواعها ويعرضونها على الرئيس وهو يبين النتيجة الحاصلة من الآراء (م) ٦٢ اذا طلب احد الاعضاء استحصال الرأي خفية على امر وكان العزم على استحصاله عليه علناً بتعيين الاسماء تلزم المراجعة الى اكثرية الآراء في ذلك فان حصل ايجاب الطلب والفرق بين الرأي العلني الذي يكون بتعيين الاسماء وبين الرأي الخفي هوان الرأي الخفي يكون بوضع الكرة عوضاً عن الورقة المحرر بها اسم المبعوث في صندوق الرأي الموضوع على المائدة وتكون الكرة نوعين كالورقة نوع ابيض ونوع اسود فالابيض اشارة الى القبول والاسود الى عدمه فيضع العضو احدى الكرتين في صندوق الرأي والثانية في صندوق التطبيق فتفرغ الكتاب صندوق الرأي ويفرقون البيض من السود ويعدونها علناً ثم يبين الرئيس نتيجة ما حصل من ذلك (م) ٦٣ اذا حصل التكليف باجراء اصول المعانة عند جمع الآراء علناً كانت او خفية فقبل الشروع في تعدادها ينبغي تقرير اجرائها من دون مذاكرة عليها اعني ان احد الكتاب يتلو اسما

الاعضاء المكتوبة على ترتيب حروف المعجم وكل من يتلى اسمه منهم يظفر نفسه والكتاب يعلم على اسمه انه موجود (م) ٦٤ امر الانتخاب جميعه المذكور في هذا النظام يجري جمع الراي عليه خفية سواء كان في الهيئة العمومية او في الشعب او في اللجن فالانتخاب الذي يجري لدى عموم الهيئة يكون هكذا اعني ان كلا من المبعوثان يضع ورقة في ظرف مفتوح ويلقيها في صندوق الرأي الموضوع على المائدة مكتوباً فيها اسما الدوات الذين انتخبهم هو بنفسه ويصير تقرير هاته الاوراق الى اقسام ثم يفتحها كتاب الهيئة ويقيدون الاسماء التي بها ويعرضونها على الرئيس وهو يبين النتيجة الحاصلة من ذلك (م) ٦٥ يسوغ في كل آن تكليف الهيئة بعدم الدخول في مذاكرة امر ما يكونه لا يلقى بالمذاكرة وعند وقوع هذه التكليف تنبغي المراجعة الى اكثرية الآراء في قبول ذلك ما عدا المواد المستحيلة وتأتي مضبطة اللجنة في ذلك الخصوص الى الهيئة فان لم تكن انت بعد فلا يسوغ هذا التكليف (م) ٦٦ اذا حصل تكليف الهيئة بان تدخل في مذاكرة مادة اخرى او بترجيح امر على غيره في المذاكرة او بان تتمثل احكام النظام الداخلي ينبغي حالاً تأخير المذاكرة الجارية والبحث عن هذا التكليف بالمراجعة الى اكثرية الآراء هذا اذا كان احد المبعوثان لا يورد كلاماً اما اذا كان في اثناء ايراد الكلام فلا تسوغ المبادرة لهذا التكليف اصلاً (م) ٦٧ اذا حصل تكليف ما في تعديل احكام مادة تلزم المذاكرة عليها يجب البحث اولاً عن هذا التعديل فان لم يقبل بالاكثرية يشرع حينئذ في جمع الآراء على المادة (م) ٦٨ اذا كانت المادة التي تجري عليها المذاكرة تحتوي على مسلتين وطلب البعض تفريقها بان تصير المراجعة الى الآراء عليها بالانفراد يجب انفاذه (م) ٦٩ تجمع الآراء على كل مادة من مواد لوائح القوانين بفردتها اما الجداول المربوطة بميزانية المالية فيجمع الراي على كل فصل منها فقط ثم من بعد انتهاء المذاكرة على مواد اللائحة ونقرا اكثر الآراء بالايجاب او السلب تصير المراجعة الى الآراء عن مجموع اللائحة (م) ٧٠ لا يجوز افتتاح المذاكرة اذا

## ملحوظات

لم يكن أكثر الأعضاء حاضراً ولو بزيادة واحد على النصف ويجوز تقرير كافة المذكرات باتفاق أكثر الأعضاء الحاضرين المعبر عنها بالأكثرية المطلقة ما عدا المواد المشروطة فيها بأكثرية الثلثين ولا بد من وجود أكثر الأعضاء على ما مر عند تبين الرأي أيضاً وعند تساوي الآراء يعتبر رأي الرئيس بمنزلة رأيين وإذا اشتبه الرئيس والكتاب في حقيقة عدد الأعضاء الحاضرين ينبغي إجراء أصول تعيين الاسماء على المائدة فإذا كانوا أكثر من النصف بزيادة عضو واحد ولم تحصل الأكثرية المطلقة يلزم تأخير انقار على المادة التي جرت عليها المذكرة إلى جلسة أخرى (م) ٧١ التكليف الذي يعود إلى شكاية عن أحد وكلاء الدولة أو لاتهم أحد أعضاء هيئتي الايمان والمبعوثان لا يسوغ قبوله إلا بالأكثرية المطلقة على ثلثي الأعضاء الحاضرين وإذا حصل تكليف يتعلق بتعديل القانون الاساسي ينبغي ان يكون ثلثا الأعضاء المرتبين جميعهم متفقين في الرأي على ذلك والا فلا يعتبر هذا التكليف مقبولا (م) ٧٢ يقول الرئيس عند انتهاء المذكرة على كل مادة لدى عموم الهيئة (ان الهيئة قد قبلت) او (ان الهيئة لم تقبل)

#### (الفصل المحادي عشر) - في كيفية عقد المجالس لاجل المذكرة في هيئة المبعوثان

(م) ٧٣ الرئيس هو الذي يفتح المذكرة في كل يوم من ايام المجالس ويعود عليه امر الادارة في المذكرات ووقاية احكام النظام الداخلي من الخلل وحفظ الانتظام (م) ٧٤ الكتاب يراعون تنظيم ضبط المجالس ويتلو أحد الكتاب في افتتاح كل جلسة ضبط الجلسة الماضية فإذا قبل لدى الهيئة يمضي عليه الرئيس أو الذي ناب عنه في تلك الجلسة واثان من الكتاب لا اقل (م) ٧٥ إذا اعطيت اوراق إلى الرئيس او وردت له لاجل تبليغها إلى الهيئة ينبغي ان يبلغها قبل الشروع في مذكرة المواد المحررة في دفتر اليومية (م) ٧٦ الاوراق التي يقصد تبليغها إلى الهيئة تعطى للرئيس وإذا رأت الهيئة لزوم لطبعها تطبع (م) ٧٧ لا يسوغ لأحد

الاعضاء ان يورد كلاماً لم يستأذن الرئيس والذي يستأذن ينبغي ان يبعد إلى المحل المختص لذلك ويجوز ان يورد كلامه في مقامه واقعاً إذا اذن له الرئيس في ذلك ويجب ان يوجه خطابه إلى الرئيس في جميع كلامه وان يكون شفاهاً (م) ٧٨ ينبغي ان تقيد الكتاب على الترتيب اسماء الذين يستأذنون الرئيس في ايراد الكلام اعني كلما استأذن واحد يقيد اسمه وإذا كانت المذكرة التي سيجري في الجلسة تكون على لأشعة قانون فلا يسوغ قيد اسم أحد ما لم تات مضبطة اللجنة المتعلقة بها وتسلم إلى الرئيس والا فلا يجوز لأحد ايراد كلام على هذه الأشعة قبولاً أو ردّاً قبل ذلك (م) ٧٩ الذين يقصدون ايراد كلام في أثناء المذكرة يجب ان يكون على ترتيب القيد من اسمائهم كما سبق بيانه ولكن يتناوب الذين كلامهم يكون سلباً وإيجاباً اعني لا يتكلم الذي يكون كلامه سلباً مثلاً عقيب الذي تكلم سلباً أما وكلاء الدولة ورؤساء المأمورين الذين ينوبون عن الوكلاء والأعضاء الذين كتبوا مسودة لأشعة القانون التي تجري عليها المذكرة فلا يكونون مربوطين بترتب القيد المذكور بل يرخص لهم في الكلام متى شاؤوا ويؤذن لكل من استأذن من الأعضاء في ايراد كلام عقيب انتهاء كلام الوكلاء او نوابهم ولو في غير المواد التي يعبر عنها بالاستيضاحات (م) ٨٠ إذا استأذن أحد المبعوثان في ايراد كلام يتعلق بامر يختص به يؤذن له فيه (م) ٨١ يجب على من يورد كلاماً ان لا يخرج عن الموضوع فان خرج فالرئيس يخطره بذلك وان استأذن أحد ايراد كلام في هذا الاخطار فلا يؤذن له والذي يخطره الرئيس مرتين بسبب خروجه عن الموضوع في اثناء تلاوة مقالة ما ولم يمتنع ينبغي للرئيس ان يكلف الهيئة لزوم منعه عن الكلام على تلك المادة فقط في ذلك اليوم والهيئة تقرر ذلك بدون مذكرة ولا اعطاء رأي علني او خفي بل بالقيام والقعود ولكن إذا حصل الاشتباه في تحقق الأكثرية وعدمها فيجئذ لا يمنع من ايراد الكلام (م) ٨٢ قطع الكلام على المتكلم والتكلم بكلام يضر بالأشخاص وابقاع

( الفصل الثاني عشر ) - في بيان سفر المبعوثان الى خارج الاسنانة بالرخصة وكيفية استئذانهم (م) ٨٨ يجب على كل مبعوث اذا اراد السفر الى محل ما لاي سبب كان ان يستاذن الهيئة ولكن اذا حصل له امر ضروري جداً الجاء الى السفر عاجلاً يرسل مذكرة الى الرئيس ويوضح بها الاسباب التي الجاته فيرخص له الرئيس اونائبه في السفر ثم يغبر الهيئة بذلك والذي يسافر بلا اذن او يغيب اكثر من حد الاذن تقطع عنه مخصصاته في تلك المدة فقط والذي لا يحضر الجلسات العمومية لا يذهب الى الشعب والجنات مستمرات متابعات يعتبر مسافراً بلا اذن واذا كان يعتبر عدم حضوره غير شرعي يعلن اسمه في الجرنال الرسمي

### ( الفصل الثالث عشر )

(م) ٨٩ المعاملات الجزائية التي تعامل بها المبعوثان من جهة الامور المتعلقة بامورهم تكون على ثلاثة انواع النوع الاول الاخطار والثاني التقيج والثالث الاخراج من المجلس موقتاً (م) ٩٠ كل من صدرت منه حركة من المبعوثان تخالف النظام والاصول واخل بها بايقاع احدى الحركات المذكورة في المادة الحادية والثمانين من هذا النظام ينبغي اخطاره بذلك في المرة الاولى والاخطار يخضع بالرئيس اونائبه واذا كان احد المبعوثان يورد كلاماً بموجب الاخطار وخطره الرئيس فاصفى وطاوع ولكن اراد ان يوضح مقصوده لبراء ذمته يرخص له في ذلك واما الذي لا يكون مأذوناً لا يراد الكلام وتكلم بلا اذن وعامله الرئيس بالاخطار فلا يرخص له في الاعتذار في ذلك الوقت بل عند اختتام الجلسة ولكن يغبر الرئيس فان شاء رخص وان شاء اخر والكلام الذي يورده المعتذر ان لم يره الرئيس كافياً لبراءة ذمته لا يرفع امر الاخطار عنه ويقيد ذلك في جريدة الضبط (م) ٩١ المبعوث الذي يعامله الرئيس بالاخطار مرتين في مجلس واحد ولم يتنبه بل اوقع حركة تخل بالنظام والاصول ايضاً يبلغ الرئيس الهيئة لزوم منعه عن الكلام في ذلك اليوم الى ختام الجلسة فتقرره الهيئة او ترفضه بالقيام ووفقاً

امر يخل بانتظام المجلس متنوع قطعياً (م) ٨٣ من قبل ان يبين الرئيس اختتام المذاكرة يستشير الهيئة في ذلك فان اراد بعض الاعضاء ان يتكلم على هذا الاختتام يؤذن له فقط وان سئلت الهيئة عن رايها في ختم المذاكرة واشتبه على الرئيس والكتاب حصول بالاكثرية وعدمها تصير المراجعة مرة ثانية الى الاراء فان لم ترتفع الشبهة ينبغي الاستمرار في المذاكرة فاذا تقرر ختم المذاكرة بالاكثرية فلا يرخص لاحد في الكلام على القضية المبحوث عنها ايجاباً كان اوسلباً ولكن اذا طلب احد ان يتكلم في كيفية جمع الاراء على المسألة فلا باس بذلك (م) ٨٤ اذا حصلت مشاجرة باثناء المذاكرة في الهيئة العمومية ولم يتيسر الرئيس منعها بالكلام يقوم واقفاً فان استمرت يبين انه يفض الجلسة موقتاً فان لم يحصل الهدوء ايضاً يفض الرئيس المذاكرة مدة ساعة فقط وحينئذ يذهب كل واحد من الاعضاء الى الشعبة المنسوب هو اليها وعند حلول الميعاد يعقد الرئيس الجلسة فان استؤنفت المشاجرة ايضاً يفض الجلسة في ذلك اليوم ويجمع الاعضاء في الغد (م) ٨٥ اذا طلب احد وكلاء الدولة او خمسة عشر نفرًا من الاعضاء ان تكون المذاكرة خفية يتقرر ذلك ويلزم ان يكون هذا الطلب باعطاء مذكرة الى الرئيس ثم يصير اخراج المستمعين من دائرة المجلس وتجري المذاكرة على اصابة هذا الطلب وعدمه وتقييد اسماء الذين طلبوا ذلك ويطلب الرئيس من الهيئة رايهم في اجراء المذاكرة علناً بعد حل المسألة التي حصل الطلب على التذاكر بشأنها خفية ويجري الايجاب على مقتضى القرار المعطى بالاكثرية (م) ٨٦ ينبغي قبل اختتام كل جلسة ان يبين الرئيس ميعاد الجلسة الآتية في يومها وساعتها والامر الذي ستجري المذاكرة عليه بها ثم يختم الجلسة ويلزم تنظيم ورقة يكتب بها ميعاد الجلسة الآتية والمواد التي يجري البحث عنها فتعلق في محل مناسب من دائرة المبعوثان وتعلن صورة هذه الورقة في الجريدة الرسمية (م) ٨٧ ينبغي اعلان جرايد الضبط التي تجري في هيئة المبعوثان ايضاً في الجرنالات الرسمية



## ملحوظات

يجري الرئيس او نائبه الضبط والربط بهيئة المبعوثان على اسم الهيئة (م) ٩٩ لايسوغ لاحد الدخول الى المحل المختص بالمبعوثان بسبب من الاسباب مطلقاً (م) ١٠٠ يجب على الذين يكونون في المحل المختص بالمستعين عند انعقاد هيئة المبعوثان ان يجلسوا في محلهم وينصتوا وكل من يفعل شيئاً يقصد به الاستعسان او غيره او يتكلم فحالا تخرجه الخدام المأمورون بالرئيس من المجلس لوقاية النظام والاصول والذي يقع منه ما يمنع من اجراء المذاكرة في الهيئة كائناً من كان تجب شكايته الى مرجعه العائد هو اليه

## (الفصل الخامس عشر) - في بيان المعاملات

## والمسابقات فيما بين هيتي الاعيان والمبعوثان

(م) ١٠١ لوائح التواين التي تاتي الى هيئة المبعوثان متى حصل عليها القبول القطعي يرسلها الرئيس راساً الى رئيس هيئة الاعيان (م) ١٠٢ اذا ارجعت هيئة الاعيان لائحة قانون الى المبعوثان لاجل تعديله ينبغي تشكيل لجنة لذلك فيجتمع اعضاؤها مع اعضاء اللجنة التي تعينها هيئة الاعيان ويسوغ لاحد المبعوثان ان يكلف تقرير عبارة التعديلات التي طلبت فاذا قبلت الهيئة ذلك تحال هاته المامورية خيئذ الى اللجنة التي دقت على تلك اللائحة اولا او يحدد تشكيل لجنة من اعضاء الشعب فان اتفقت واتحدت اراء اعضاء اللجنتين على عبارة التعديلات المطلوبة تسطر مضبطة من لجنة المبعوثان بتصريح العبارة المتفق عليها وتجري المذاكرة عليها في عموم الهيئة

## (الفصل السادس عشر) - في مواد شتى

(م) ١٠٣ اذا لزم تعيين بعض المبعوثان للحضور في محفل رسمي يقرع بينهم اما حصر عددهم فانه يتقرر بمعرفة الهيئة ويكون في جملتهم الرئيس واثان من اكتاب (م) ١٠٤ يسوغ للمبعوث الذي جرى التدقيق على انتخابه ان يستعفى من هاته الوظيفة ان شاء واذا استعفى الذي لم يجز التدقيق على انتخابه لا يسقط استمفاؤه حق الهيئة في اجراء التدقيق على انتخابه ويرسل الرئيس ورقة الاستعفاء الى مقام الصدارة (م) ١٠٥ المواد المتعلقة بانتخاب الرئيس

فقط من دون مذكرة اما الجزاء التقني فهو عبارة عن المعاملة بالاختار مع البيان علناً ان الهيئة استفتحت تلك الحركات الواقعة منه ويستحق ذلك من تصدر منه حركات مغايرة للقاعدة ويكتب هذا الامر في جريدة الضبط (م) ٩٢ كل من حكم عليه من المبعوثان بالمنع عن الكلام كما هو محرم في المادة الحادية والتسعين ولم ينتبه او عامله الرئيس بالاختار ثلث مرات متفرقات في ظرف ثلثين يوماً او تسبب في وقوع المشاجرة في الهيئة العمومية ابتداء او حمل المبعوثان على الامتناع عن الحضور الى المجلس واحقر بعض الاعضاء او تم ددهم واغضبهم بكلام يحكم عليه بجزاء التقبيح (م) ٩٣ كل من حكم عليه بجزاء التقبيح من المبعوثان ولم يظهر المطاوعة او اغرى واحدا او اكثر من الاعضاء بايقاع معاملات جبرية او احقر بعض المبعوثان او جميعهم او احقر الرئيس او تكلم على هيئة الاعيان يحكم عليه ايضا بالتقبيح وبأخراجه من المجلس موقفاً (م) ٩٤ المبعوث الذي حكم عليه بالخروج من المجلس موقفاً يجب عليه ان يخرج حالا من الهيئة العمومية ويمنع عن حضور المجلس ثلث جلسات متتابعة (م) ٩٥ الجزاء التقني والايحارج من المجلس موقفاً مع التقبيح يكلف الرئيس الحكم بها فتررها الهيئة بالقيام ووفقاً بدور مذكرة والمبعوث الذي يقع في حقه هذا التكليف له ان يبري ذمته بنفسه او بواسطة احد رفاقه من ذلك بكلام والقرار الذي يعطى في امر التقبيح والايحارج يقيد في جريدة الضبط بالتصريح (م) ٩٦ اذا وقع من احد المبعوثان جنحة او جنائية في دائرة المبعوثان ينبغي ان يؤخر الرئيس المذاكرة حالا ويعلم الهيئة العمومية بالامر الواقع ثم يجلب الشخص الى حجرة ويستوضح منه الامر بحضور كتاب الهيئة وبعد ذلك تسطر مضبطة وترسل الى مقام الصدارة لاجراء ما تقتضيه الحال

## (الفصل الرابع عشر) - في بيان الضبط الداخلي

## (من هيئة المبعوثان)

(م) ٩٧ اجراء التقييدات اللازمة لمحافظة امنية المبعوثان هي من جملة وظائف الرئاسة (م) ٩٨

وتدقيق انتخابات المبعوثان من هذا النظام تكون  
مرعية الاجراء من ابتداء شهر تشرين الثاني سنة  
١٢٩٣ - ( تاريخ الارادة السنية السلطانية في ٢٩  
ربيع الثاني سنة ١٢٩٤ وفي ١ مايس سنة ١٢٩٣  
تركيبا - (مجلس الاعيان (العثماني) ١٢ رمضان سنة  
١٢٩٤ ١٨ ايلول سنة ١٢٩٣ )  
(نظامات مجلس الاعيان)  
(النظام الداخلي لمبنى الاعيان)

### (الفصل الاول - في بيان مامورية الرئيس ووكيله وكيفية انتخاب الكتاب)

(م) ١ يكون لهيئة الاعيان رئيس ووكيل رئيس  
وكاتبان (م) ٢ الرئيس ووكيل الرئيس يكونان من  
هيئة الاعيان وينصبان راساً من طرف الذات المملوكانية  
لسنة واحدة وفي انتهاء السنة يبدلان ويموز  
نصبها ثانياً عند انتهاء المدة ويبقى كل منهما عضواً  
بعد انفصاله من الرئاسة او الوكالة كما كان (م) ٣  
وظيفة وكيل الرئيس هي عبارة عن القيام بوظائف  
الرئاسة عند عدم وجود الرئيس (م) ٤ عند اجتماع  
هيئة الاعيان في كل سنة يقوم موقتاً بقدمة الكتابة  
في الجلسة الاولى اثنان من الاعضاء من الاحداث  
سناً ثم يجري انتخاب الكتاب الراتبين على الوجه  
المذكور في المادة الخامسة (م) ٥ تكون الكتاب  
من جملة الاعضاء ويجري انتخابهم بالرأي الخفي  
ويكونون مكلفين بايفاء الوظائف المحررة في المادة  
الثانية والخمسين فاذا لم يتفق رأي الاكثرين في  
المرة الاولى ينبغي تكرار الانتخاب كذلك سراً فان  
لم تحصل الاكثورية المطلقة ايضاً في هذه المرة يتميز  
اثنان واثنان من الذين اكتسبوا الاكثورية بالنسبة الى  
غيرهم وتجمع اراء الاعضاء خفية على هؤلاء مرة  
ثانية والذين يجتمع عليهما الرأي اكثراً من  
غيرها يكونان منتخبين لكتابة هيئة الاعيان وان ظهرت  
عدد الاراء متساوية بحققها في احدى هذه المرات  
الثلاث يقرع بينهما وينبغي تعيين ثلاث ذوات من  
الاعضاء بالقرعة لاجل فتح الصندوق الذي بوضع  
فيه اوراق الرأي الخفي وقيد الاسامي المحررة على  
الاوراق المذكورة وبيان نتيجتها ويكون الفتح علناً  
وفي ختام العملية يصير ايضاح النتيجة من طرف

الرئاسة والكتاب الذين يقر الرأي القطعي على  
انتخابهم فيباشرون حالاً بايفاء الوظيفة المكلفين بها  
(م) ٦ في الجلسة الاولى من اجتماع الهيئة في كل  
سنة بعد انتخاب الكتاب تبندر الهيئة الى انتخاب  
اعضاء اللجنة المذكورة في المادة الثامنة  
(الفصل الثاني)

### (في بيان كيفية تشكيل اللجان ووظائفها)

(م) ٧ ان اللوائح والاوراق التي تحول الى هيئة  
الاعيان ترسل برأي الهيئة في اول الامر الى احدى  
اللجان لاجل التدقيق واللجان تكون مركبة من  
خمسة اعضاء ولكن يزداد العدد الى السبعة والتسعة  
على حسب اهمية المصلحة ويجري انتخاب الاعضاء  
طبق الاصول المعينة في المادة الخامسة (م) ٨ تشكل  
لجنتان اخريان على حسب الايجاب ماعدا اللجان  
المذكورة في المادة السابعة وتكون كل واحدة منها  
مركبة من خمسة اعضاء وتبديل هؤلاء الاعضاء  
في كل شهرين مرة وتكون وظيفة احدهما النظر  
والتدقيق في اللوائح التي يقدمها احد الاعضاء او  
بعضهم ووظيفة الاخرى تدقيق المعارض التي تقدم  
الى هيئة الاعيان (م) ٩ بعد انتخاب اعضاء اللجان  
وتشكيلها يصير انتخاب احد الاعضاء من كل لجنة  
ليكون رئيسها وينظر تنظيم المضبطة التي تنحدر  
عند ختام المذاكرة واذا مست الحاجة ينتخب عضو  
اخر نائباً عن اللجنة لايضاح ما يلزم لدى هيئة الاعيان  
ويجري هذا الانتخاب على الوجه المذكور في المادة  
الخامسة ويحق لرئيس الهيئة ان يترأس في اللجنة  
التي يريدونها ويلزم تحرير اسماء الاعضاء الحاضرين  
وبيان عددهم في مضبطة كل جلسة من جلسات اللجنة  
ويجب على كل واحد من الاعضاء ان يقيد اسمه في الدفتر  
المخصوص لذلك وقت حضوره للمجلس (م) ١٠  
تعطى مضابط اللجان الى رئيس الهيئة في الجلسة  
العمومية وتنتلي هاته المضابط علناً اذا ارادت الهيئة  
ذلك وعلى كل حال تتوزع نسخها المطبوعة عليهم  
ويلزم توزيع النسخ المذكورة قبل الدخول في  
المذاكرة يوم واحد لا اقل ماعدا المواد التي تعتبر  
انها مهمة (م) ١١ اذا كان احد الاعيان عضواً

## ملحوظات

تعديلها وتصحيحها وعلى كل يجب تسطير مضبطة من اللجنة في هذا الشأن واعطاؤها الى الرئيس وتوزيع نسخها المطبوعة على الاعضاء وتعيين اليوم الذي تستحسنه الهيئة للمذاكرة عليها (م) ١٦ كل لائحة من لوائح القوانين ينبغي تلاوتها والمذاكرة عليها مرتين لا اقل بشرط ان يكون فاصل بين المرة الاولى والثانية مدة خمسة ايام ولا يجوز طلب الاراء على قبولها او ردھا ما لم تتل تماماً في كل مرة وتجبر المذاكرة عليها (م) ١٧ تكون المذاكرة الاولى في اول الامر على مجموع اللائحة اعني على وضعها في معرض المذاكرة وعند ختام هاته المذاكرة العمومية يسأل الرئيس من الهيئة عن رأيهم بانه هل تلزم المذاكرة على كل مادة منها ام لا فان قر الرأي على عدم الدخول في الفحص عن كل مادة يقول الرئيس ان هاته اللائحة ما قبلت لدى الهيئة وفي عكس ذلك يدخلون في مذاكرة المواد جميعها على الترتيب وعند ختامها كذلك يعطى القرار على تكرار المذاكرة وعدھا (م) ١٨ عند الشروع في المذاكرة الثانية يجب طلب الراي من الهيئة عن كل مادة واعطاء القرار بالاكثرية عليها وبفي انتهاء المذاكرة من قبل ان يعطى الراي القطعي على قبول اللائحة او ردھا يسوغ لكل من الاعضاء بيان ملحوظاته العمومية في ذلك (م) ١٩ ان لوائح القوانين المتعلقة بميزانية ايراد ومصروف الدولة والمحاسبة القطعية وفي ترتيب ما يلزم تخصيصه وفي المنافع المحلية تكون مستثناة من قاعدة وجوب المذاكرة مرتين بل تجري المذاكرة عليها مرة واحدة وبطلب الراي القطعي من الهيئة على قبولها او ردھا ومثل هاته اللوائح يكون امر قبولها او ردھا جارياً طبق الاصول المذكورة في الفصل السادس (م) ٢٠ يصير تعيين بعض ذوات من الوكلاء والمستشارين واعضاء شوري الدولة الذين وجدوا في هيئة المبعوثان وارسالهم الى هيئة الاعيان لاجل حل لوائح القوانين والمدافعة عنهم وذلك بموجب استئذان الصدارة من الحضرة السلطانية

## (الفصل الخامس)

(في المعاريف التي تقدم الى هيئة الاعيان)

في لجنتين فلا يجوز ان يكون عضواً في لجنة ثالثة اما اذا كانت إحدى اللجنتين انقضت وتقدمت مضبعتها فلا بأس

## (الفصل الثالث) - في لوائح القوانين وما يطلب من تنظيم قانون او تعديله

(م) ١٢ ان لوائح القوانين التي تأتي من مجلس المبعوثان الى هيئة الاعيان تتلى في اول الامر علناً اذا ارادت الهيئة ذلك ثم يأمر الرئيس بطبع تلك اللوائح والتقرير المتضمن الاسباب الموجبة وتوزيع نسخها المطبوعة على الاعضاء ويجري الرئيس احالة اللوائح الاصلية رسماً بمقتضى المادة السابعة الى اللجنة التي تختص بها (م) ١٣ اذا اراد احد الاعضاء او بعضهم تقديم لائحة الى الحكومة بطلب تنظيم قانون جديد او تعديل احد القوانين الموجودة يلزم اولاً ان يعطوا الى الرئيس تقريراً يتضمن الاسباب المقتضية لذلك وبسلى هذا التقرير امام عموم الهيئة وبطلب الراي منهم من اصابة هذا التكليف وعدمه فان قر الرأي على اصابته يحال الى اللجنة المذكورة في المادة الثامنة ثم المضبطة التي تحررها اللجنة في هذا الخصوص تتلى ايضاً لدى العموم ويتذاكر النكل في ذلك ويجمع الراي فان قبل مضمونها الاكثرون يجب تسطير مضبطة وتقديمها الى مقام الصدارة لاجرا الايجاب (م) ١٤ اذا رد الاكثرون التكليف المنوه عنه في المادة الثالثة عشرة بطلب تنظيم قانون ما او تعديله فلا يجوز من بعد ذلك ان يبحث عن هذا الامر مدة اجتماع المجلس تلك السنة

## (الفصل الرابع) - في بيان اصول المذكرات على لوائح القوانين امام عموم الهيئة

(م) ١٥ ان لائحة القانون التي تحال الى اللجنة اذا كان غيب الفحص والتدقيق وجدت انها لم تتعلق اساساً في الامور الدينية وليس فيها تعرض لحقوق الحضرة السلطانية ولا للحرية ولا لما يخالف احكام القانون الاساسي ولا لما يخل بتمام ملكية الدولة والامنية الداخلية وباسباب المدافعة للوطن وحفظه وبالاداب العمومية فيجئ عند تقبل بتمامها وان كانت بعكس ذلك اما ان اللجنة تتركها كلياً واما انها تبين لزوم

الاجمال وتوزع انتسخ المطبوعة من هذا الجدول الى الاعضاء ويجوز الاكتفا بمجرد بيان العدد واسم صاحب العرض حال وشهرته ومسكنه ونتيجة القرار اذا رأت اللجنة لزوماً لذلك وقر القرار باتحاد الآراء عليه (م) ٢٦ لجنة العرض حالات تكتب نتيجة التدقيقات التي اجرتها على العرض حالات المتحولة اليها في كل جمعة بصورة تقرير ويتلى هذا التقرير في الهيئة العمومية ويطلب من الاعضاء الراي على العرض حال الذي تجري المذاكرة عليه (م) ٢٧ ان العرض حال الذي يتبلغ الى احد الوكلاء اذا لم يرد عنه جواب في برهة خمسة عشر يوماً يتحرر تذكرة بطلب الجواب من طرف الرئيس وان لم ياتي جواب لهذه التذكرة ايضاً تصير المراجعة الى الباب العالي ويطلب ناظر الدائرة التي تبلغ اليها العرض او احد المأمورين الذين في معيته الى المجلس

#### ( الفصل السادس - في استعمال القرار )

(م) ٢٨ يسوغ لوكلاء الدولة عند اعطائهم الى المجلس لائحة قانون ولم يقدم الى الهيئة تقريراً يكلف المجلس بشئ ان يطلبوا تعجيل القرار من المجلس تعرياً و يسوغ ذلك لاحد الاعضاء ايضاً وينبغي ابضاح الاسباب الموجبة لهذا التعجيل في ذلك التقرير (م) ٢٩ يسأل الرئيس من هيئة المجلس عن لزوم القبول لهذا التعجيل وعدمه فان قر الرأي على قبوله نحال القضية الى مجتئها المختصة فان لم يكن لها لجنة يعطى الرأي في تشكيل لجنة حالاً وحالة الكيفية اليها واللجنة تقدم هذه المسألة على غيرها من الامور التي ليست بمستعجلة (م) ٣٠ حينما ترد المواد التي اعطى القرار بتعجيلها الى هيئة المجلس تجري المذاكرة عليها مرة واحدة فقط اعني تصير المذاكرة اولاً على عموم محتويات اللائحة او التقرير ثم يطلب الرأي على الدخول في مفرداتها فان لم تستنسب الهيئة ذلك تكون القضية مزورة وان استحسن الهيئة الدخول في المذاكرة عن جميع مواد اللائحة او التقرير حينئذ يستمر البحث الى النهاية (م) ٣١ ان ردت الهيئة امر التعجيل يجري امر المذاكرة واعطاء الرأي في خصوص اللائحة او التقرير المضمن التكليف على نسق الاصول التجارية في سائر المواد (م) ٣٢ الذي يكلف المجلس بتعديل شئ اوضمه في اثناء المذاكرة ينبغي ان يوضح الاسباب الموجبة لذلك وان كان احد الوكلاء او الذي بناظر تنظيم مضبطة اللائحة او مضبطة التكليف المذكور قد طلب احالة الكيفية الى اللجنة العائدة تلك المادة اليها يقبل هذا الطلب ونحال القضية الى اللجنة واذا لم يحصل هذا الطلب فالهيئة تتذكر في القضية من بعد ان يوضح صاحب التكليف ملحوظاته في هذا الشأن فان قر الرأي على لزوم التمسك

(م) ٢١ يجب ان تكون المعارض التي تعطى الى هيئة الاعيان ممضاة باسم اصحابها وان تكون كئاهم ومساكنهم موضحة بها وان كان المعارض باسم عدة اشخاص فبالاقل ينبغي ان واحداً منهم يصرح بكيفية ومسكنه ويشترط ان يكون صاحب المعارض او اصحابه موجودين بصفة المدعي ويلزم ارسال هاته المعارض الى الرئيس ويسوغ اعطاؤها بواسطة احد الاعضاء ولكن حينئذ يجب على تلك الوساطة ان يكتب في ذيل المعارض انه اعطي بواسطته ويمضي عليه وان المعارض حال الذي يأتي به جمع لا يقبله الرئيس ولا يسوغ لاحد من الاعضاء اعطاؤه الى الرئيس (م) ٢٢ يوضع على العرض حالات العدد والتاريخ على الترتيب ويتقيد مضمونها في الدفتر المخصوص لذلك ويبين به عدد كل معروض واسم صاحبه ومسكنه وكيفية وان كان قد اعطي بواسطة احد الاعضاء كذلك يوضع في الدفتر المذكور اسمه (م) ٢٣ ان العرض حالات التي تتقيد في الدفتر يرسلها الرئيس الى لجنة المعارض وان كان بين هاته المعارض ما يتعلق بالوائح التي احيلت الى اللجنة الاخرى فيحينئذ يرسلها راساً الى تلك اللجنة ويسوغ لكل من يريد من الاعضاء مطالعة المعارض التي تحول الى احدى اللجان (م) ٢٤ ان لجنة العرض حالات تدقق النظر في المعارض وتقسيمها الى ثلاثة اقسام القسم الاول ما يلزم تبليغه الى احد وكلاء الدولة والقسم الثاني ما يقتضي المذاكرة عليه في الهيئة العمومية مع تبليغه الى احد الوكلاء والثالث ما لا يلزم تبليغه وما لا يلزم المذاكرة عليه لدى الهيئة والعرض حال الذي يقدمه احد الاشخاص او المأمورين بخصوص شخصه من قبل المراجعة الى مأمور الدولة الذي يتعلق الامر به اوالى مرجعه الرسمي وتبين ذلك يرد الى صاحبه والقرار الذي يعطى على معروض ما يتبع الى صاحبه تحريراً مع بيان العدد والتاريخ (م) ٢٥ ينبغي ان لجنة العرض حالات تنظم جدولاً في كل جمعة وتسطر به عدد المعارض وتوارىخهم وخلاصة مضمونهم واسماء اصحابهم وكئاهم ومسكنهم وتبين به نتيجة التدقيقات الحاصلة في اللجنة عليهم والاسباب الموجبة بوجه

## ملحوظات

من الاعضاء يري في هذا الصندوق ورقة مطبوع عليها اسمه ولكن هاته الورقة نوعان ابيض واحمر فان كان رايه القبول يضع الورقة البيضاء وان كان عدم القبول فالحمر وعند تمام الامر بين الرئيس ذلك ويامر تلك الخدمة بوضع الصندوق على المائدة التي امامه ثم يفتح مع الكاتب ويعيد الاوراق التي ضمنه ويفرق انواعها ويقيدها الكتب وبين الرئيس نتيجة الامر (م) ٢٩ اذا طلب احد الاعضاء ان تجمع الاراء غنية على مادة واحدة عوضا عن اصول تعيين الاسامي يتوقف قبول ذلك على اتفاق اراء الاكثرين من الاعضاء والفرق بين الرأي المخفي وتعيين الاسامي هو ان الرأي المخفي يصير تعيينه بواسطة كرات صغار بيض وسود تنفرق على الاعضاء بدل الاوراق البيض والحمر فإخذ كل واحد اثنين ويضع واحدة في صندوق الراي الموجود على المائدة والثانية على الصندوق الاخر ويسمى صندوق التطبيق والكرات البيضاء اشارة الى القبول والسوداء الى عدمه فوضعها في صندوق الراي يكون على حسب ملحوظة صاحبها ثم تفتح الكتاب هذا الصندوق امام الرئيس ويفرقون الكرات البيض من السود ويعلمونها علنا وبين الرئيس ما تحصل من ذلك (م) ٤٠ اذا كلف البعض في حال استئصال الراي العلني والراي المخفي اجراء الفص لتبين ان الاعضاء موجودون ام لا تتذكر الهيئة في ذلك فان فر القرار بالاكثرية يجري الفص والا فلا وكيه الفص ان يتلو احد الكتاب اسماء الاعضاء على الترتيب والموجود منهم يظهر نفسه والكاتب يوقع هذا اسمه انه موجود (م) ٤١ ان امر الانتخاب جميعه المنوع عنه في هذا النظام سواء كان في الهيئة العمومية او في الجئات ينبغي اجراؤه بالرأي المخفي فالانتخاب الذي يكون في الهيئة العمومية هو ان كلا من الاعضاء يضع ورقة الراي يعني الورقة التي كتب بها اسم الشخص او اسماء اشخاص الذين استنسبهم مظهروا بظرف منقوش في صندوق الراي الموجود على المائدة ويصير تقسيم هاته الاوراق الى عدة اقسام ويقسمها كتاب هيئة الاعيان في حضور الرئيس واحدة فواحدة ويقيدون الاسامي المحررة بها في دفتر بعد ذلك بين الرئيس ما نتج منها (م) ٤٢ يمكن الطلب في كل وقت من الهيئة لاعطاء القرار على جواز المذاكرة او عدمها عن تكليف ما فانا حصل هذا الطلب يصير السؤال من الهيئة عن قبوله او رده ويعطى القرار بمنقضى اراء الاكثرين واما اذا كانت المادة التي يراد تكليفها ليست من المواد المطلوب تعجيلها فلا يسوغ المطلب حتى ثاني المضبطة من اللجنة المتعلقة بها تلك المادة (م) ٤٣ اذا وقع التكليف في ترك مادة ما والشروع بالتذاكر في غيرها او تقديم امر على غيره في المذاكرة او في التفرغ على اتباع احكام النظام الداخلي ينبغي اولا تاخير المذاكرة الجارية والسؤال من الهيئة عن رايهم في ذلك ثم يعطى القرار على مقتضى اراء الاكثرين واما اذا كان احد الاعضاء يورد كلاما فلا يسوغ الانذار في مثل ذلك التكليف حتى يختم كلامه (م) ٤٤ اذا كان قد وقع تكليف ما بطلب اجراء

في الامر نحال حيثئذ القضية ايضا الى اللجنة (م) ٢٣ يسوغ لكل من الاعضاء ان يبين ملحوظاته العمومية في قبول او رد اللائحة او التكليف المذكور من بعد قبول المواد باجتماع اكثر الاراء التي تضمنتها اللائحة او التقرير الذي حاوي التكليف هذا اذا كان ما قرر القرار بعد على مجموعها ويجوز ايضا اعادتها الى اللجنة اذا وجد لزوم تصحيح بعض العبارات كذلك قبل بت الرأي عليها واذا طلبت اللجنة ذلك فلا بد من الاعادة ويجب ان اللجنة تسرع بالتصحيح وترجع اللائحة الى اللجنة ومن بعد التلاوة يتذاكر المجلس على العبارة فقط من هذه اللائحة الجديدة

## (الفصل السابع)

## (في بيان الاصول والقاعدة لاستئصال الاراء)

(م) ٢٤ المواد التي تقول الى الهيئة لاجل المذاكرة عليها يكون قبولها اوردها باجتماع اكثر الاراء وجميع الاراء تصير اما علنا واما غنية فالراي العلني يكون باشارة مخصوصة او بتعيين الاسماء فلاشارة الخاصة في القيام ارفع اليد الى فوق وتعيين الاسماء هو بيان الراي على الاوراق المطبوعة عليها الاسماء كما هو محرم في المادة السابعة واما الراي المخفي فهو عبارة عن بيان الراي غنية مثل ما هو مذكور في المادة التاسعة والثلاثين (م) ٢٥ ما عدا الاحوال المذكورة في النقرة الاولى من المادة السادسة والثلاثين وفي المادة السابعة والاربعين لانه ان يكون بيان الراي غيب استيضاح الرئيس من الهيئة اما بالقيام واما برفع اليد الى فوق وتعيين الاكثرية والافلية وتعيينها من وظائف الرئيس والكتاب فاذا حصل الاشتباه في ذلك تعاد الكيفية مرة اخرى طبق الاولى وان لم يتعين اكثر الراي او اقله ايضا تستحصل الاراء بتعيين الاسامي علنا وليس لاحد من الاعضاء ان يورد كلاما فيا بين المرة الاولى والثانية او بين الثانية والثالثة وفي اجراء اصول التعيين في الاسامي (م) ٢٦ اذا حصل الاشتباه مرتين في معرفة نتيجة القرار كما ذكر في المادة الخامسة والثلاثون المذكور بها اصول اجراء تعيين الاسامي ينبغي تكرار الكيفية لاجل تعيين النتيجة خصوصا اذا كان البحث في لوايح القوانين المتعلقة بامور المالية او بالمواد التي اهتمت بها الحكومة فلا بد من تكرارها واما في المواد السائرة فلا ينبغي التكرار الا اذا حصل طلب والمسائل المتضمنة تكليف الاعضاء لاتباع النظام الداخلي في اثناء المذاكرة او منع احدهم من التكلم او تعجيل ما تكلم به فالقرار في ذلك لا يكون الا بالقيام او برفع اليد الى فوق (م) ٢٧ يتوقف اجراء اصول تعيين الاسماء على طلب مقدار العشرة من الاعضاء لاقبل واما ان كان الاشتباه في معرفة كمية الاراء المحاصلة بالقيام او برفع اليد فحيثئذ يمكن طلب واحد من الاعضاء لاجراء اصول تعيين الاسماء وينقيد اسم كل من الاعضاء الذي يريه ايجابا او سلبا (م) ٢٨ ان اصول تعيين الاسامي يكون هكذا ثاني خدمة المجلس بالصندوق المختص لوضع اوراق الراي وتطوف به على الاعضاء ويكون كل منهم جالسا في مكانه فكل واحد

التعديلات في القضية التي يجري البحث عنها ينبغي السؤال  
اولا من الاعضاء عن رأيهم في ذلك التعديل ويعطى القرار  
على مقتضى رأي اكثرهم فان كان برجح اكثرهم عدم قبول  
التعديلات المطلوبة بطلب الراي منهم حيث قد عن ذات  
القضية (م) ٤٥ اذا كانت المادة التي يجري البحث عنها  
في المذاكرة تحتوي على مستثنين وطلب البعض تفريقها وان  
يصير استفسار الراي من الاعضاء عن كل مسألة على حدة  
واعطاء الراي عنها بالاكثرية فالاجابة لهذا الطلب باجراء  
مقتضاه ضروري (م) ٤٦ بطلب رأي الاكثرين عن كل  
مادة مفردة من لوائح القوانين وعن كل فصل من المداول  
التي تكون مع قانون الميزانية وعن مجموع اللائحة من كل  
قانون بعد المذاكرة وتقرير الراي على كل مادة من موادها  
بالانفراد قبولاً او ردّاً ثم يستقر الراي على مجموعها ايضاً  
بالاكثرية (م) ٤٧ لا يسوغ الشروع في المذاكرة اذا لم تكن  
الاعضاء الموجودة في الجلسة اكثر عدداً من نصف الهيئة  
ولو شخصاً واحداً بالاقول وكذلك لا بد من وجود هذا المقدار  
عند اعطاء الراي ايضاً ويستقر الراي في جميع المذكرات  
باتفاق اكثر الاعضاء الموجودة مطلقاً ما عدا المواد التي  
يشترط فيها الثلثان من الاكثرين ويعتبر رأي الرئيس  
رائين عند تساوي عدد الآراء واذا لم تحصل الاكثرية المطلقة  
في قرار المادة التي يجري التذكّر بها في حضور العدد المذكور  
ينبغي تأخير القرار الى جلسة اخرى (م) ٤٨ ان التكاليف  
المعلقة في انهاء احد الاعضاء لا يمكن قبولها الا باتفاق ثلثي  
الاكثرية من الاعضاء الموجودة كما هو مصرح في المادة الثامنة  
والاربعة من القانون الاساسي واذا حصل تكليف يتعلق  
في تعديل القانون الاساسي فلا يقبل حتى يتفق على ذلك  
ثلثا الاعضاء المرتبين (م) ٤٩ ينبغي للرئيس ان يبين نتيجة  
القرار امام الهيئة عن كل مادة عقب انتهائها بقوله (ان  
الهيئة قبلت اوردت بالاكثرية او بالاتفاق)

### ( الفصل الثامن )

### ( في بيان كيفية عقد المذكرات في جلسات )

### ( هيئة الاعيان )

(م) ٥٠ الرئيس يفتح الجلسة في يوم المذاكرة وإدارة المذكرات  
وفقابة احكام النظام الداخلي من المجلد ومحافظة النظام  
والانتظام عائدة اليه (م) ٥١ الكتاب تناظر تنظيم مضابط  
الجلسات ويتلوا احد الكتاب في ابتداء كل جلسة مضبطة  
الجلسة الماضية وغب قبول الضبط لدى الهيئة يمضي عليه من  
كان حاضراً في مقام الرئاسة مع احد الكتاب من الذين  
كانوا حاضرين في اليوم الذي وقع فيه ذلك الضبط (م) ٥٢  
اذا كان يوجد بعض اوراق وارادة الى الرئاسة اعطيت لها  
لاجل تبليغها الى هيئة المجلس يجب على الرئيس ان يفيد  
عنها الهيئة قبل الشروع في مذاكرة المواد المحررة بدفتر اليومية  
(م) ٥٣ ان الاوراق التي يقتضي تبليغها الى الهيئة تعطى  
للرئيس واذا رأت الهيئة لزوماً لطبيعتها تطبع (م) ٥٤ لا يسوغ  
لاحد الاعضاء ان يورد كلاماً من قبل ان يستأذن الرئيس

والذي يؤذن له ينبغي ان يصعد الى محل النطق ثم يورد  
كلامه ويجوز ايضاً ان يتكلم في مكانه فانما ان اذن الرئيس  
له في ذلك (م) ٥٥ كل من يستأذن الرئيس من الاعضاء  
لا يرد الكلام تقيد الكتاب اسمه على الترتيب في ورقة واما  
اذا كان الذي استأذن مقصوده ان يتكلم على لائحة  
قانون والمجلس مراده ان يتذكر عليها الا ان مضبطة اللجنة  
التي دفعت تلك اللائحة ما تقدمت بعد الى الرئيس فلا يسوغ  
لمن ان يقيدوا اسمه (م) ٥٦ كل من اراد ان يورد كلاماً في  
اثناء المذاكرة يورد على حسب ترتيب اسمه المقيد الا انه  
اذا كان الذي استأذن ويتكلم قد تكلم ايجاباً فينبغي ان يتكلم  
بعده من كان كلامه سلباً بالمناوبة ويسوغ لو كلاً الدولة  
ولرؤساء الامورين الموكلين من طرف الوكلاء المشار اليهم  
وللأعضاء الذين يناظرون امر تنظيم مضابط اللوائح ان  
يتكلموا في اثناء المذاكرة اي وقت شاؤوا وليسوا مكملين باتباع  
القيد وكل من يستأذن من الاعضاء في ايراد الكلام عقب  
تمام كلام الوكلاء او الرؤساء المشار اليهم يؤذن له في الكلام  
(م) ٥٧ وكل من يستأذن الرئيس من الاعضاء لا يرد كلام  
يتعلق بامراض به تولد من المسألة التي يجري البحث  
والتذكّر عنها برخص له في ذلك (م) ٥٨ يجب على من  
يورد الكلام في الجلسة ان لا يخرج عن الصدد فان خرج  
فالرئيس ينهيه على ذلك وان اراد احد الاعضاء ان يتكلم  
في حق هذا التنبيه فلا يؤذن له والذي يمنعه الرئيس مرتين  
عن الكلام في اثناء تلاوة مقالة ولا يتنوع ويستمر في الكلام  
خارجاً عن الصدد يمنعه الرئيس عن الكلام في تلك المادة في  
ذلك اليوم بالكلية ولكن من قبل المنع يعرض هذه المنوعة  
على الهيئة ويعطى عليها القرار بالقيام والقعود او برفع اليد من  
غير احتياج الى المذاكرة وتعيين الاساسي او الراي الخفي واما  
اذا حصلت الشبهة في اتفاق اكثر الآراء وعدمه فيجوز لاجلها  
الرئيس عن الاستمرار في الكلام (م) ٥٩ قطع الكلام على  
التكلم والتكلم بما يضرب في الذاتيات وإيقاع ما يحل بنظام  
المجلس وانتظامه من المعاملات ممنوع جداً (م) ٦٠ ان الرئيس  
قبل ان يبين اختتام المذاكرة يسأل الهيئة عن ذلك فان اراد  
احد ان يتكلم على هذا الاختتام برخص له وان اشتهى الرئيس  
والكتاب في حصول الاكثرية غب السؤال من الهيئة عن  
غتم المذاكرة يكررون السؤال ثانياً وان بقي الاشكال تدوم  
المذاكرة وان قرار باتفاق الاكثرين على غتم المذاكرة  
ثم اراد احد ان يتكلم على المادة المنجهرت عنها ايجاباً او سلباً  
فلا يؤذن له واما من اراد الكلام على كيفية استحصاال الراي  
عن المادة فلا بأس بذلك (م) ٦١ ان حصل اختباط بالهيئة  
العمومية في اثناء المذاكرة ولم ييسر للرئيس تسكينه فانه يقوم  
واقفاً وان دام الاختباط فيغاطب الهيئة بانه سينغمم الجلسة  
موقتاً فان لم يمكن اعادة الانتظام ايضاً فيجوز تعطيل المذاكرة  
العمومية ساعة ثم بعد مرور الساعة يعقد المجلس ثانياً فان  
تجددت المشاجرة ينغمم الجلسة في ذلك اليوم ويصير الاجتماع  
في اليوم الثاني (م) ٦٢ ينبغي ان يقرر لدى الهيئة قبل اختتام  
الجلسة اليوم الميعاد الذي تعقد به الجلسة الآتية ثم ينغمم

## ملحوظات

الاعضاء وإذا وقعت من أحد الاعيان جنابة في ضمن دائرة الاعيان يلزم على الرئيس حالاً ان يختم المذكرات موقفاً وبين امر تلك الجنابة للهيئة العمومية ويستجلب الجاني الى حجرة الرئاسة ويستوضح منه الفعل بحضور كتاب الهيئة الذين هم من جملة الاعضاء ثم يسطر تقرير في ذلك ويقدم الى مقام الصدارة لاجراء الايجاب

## (الفصل العاشر)

## (في الضبط الداخلي لهيئة الاعيان)

(م) ٦٩ اجراء ما يقضي من التقييدات لاجل حفظ امنية الاعيان هو من جملة وظائف الرئيس (م) ٧٠ الرئيس يجري الضبط الداخلي في هيئة الاعيان باسم الهيئة (م) ٧١ لا تكون المذكرات في هيئة الاعيان علانية ولا يسوغ لاحد ان يدخل محل المذكرات بسبب من الاسباب اصلاً ما عدا وكلا الدولة والمأمورين المذكورين في المادة العشرين من هذا النظام والذي يستدعي للحضور من اعضاء مجلس المبعوثان

## (الفصل الحادي عشر)

## (في بيان المعاملات والمناسبات فيما بين هيتي)

## (الاعيان والمبعوثان)

(م) ٧٢ كلما قبلت لائحة من لوائح القوانين التي ترد الى هيئة الاعيان من هيئة المبعوثان يجب ارسالها الى مقام الصدارة (م) ٧٣ اذا اعادت هيئة الاعيان لائحة من لوائح القوانين الى هيئة المبعوثان لاجل تعديل بعض عباراتها وطلبت هيئة المبعوثان تشكيل لجنة مركبة من بعض اعضاء الهيئتين لتقرير التعديل المذكور سوية فتجيب لهذا الطلب وتشكل لجنة هكذا ثم تعرض اللجنة نتيجة القرار الذي حصل عليه الاتفاق محرراً الى هيئة الاعيان في التعديل المطلوب من العبارات

## (مادة مخصصة)

(م) ٧٤ الرئيس ووكيل الرئيس والكتاب الذين يصير انتخابهم ونصهم في اول دفعة على مقتضى احكام هذا النظام تنتهي مدة امورتهم في اول شهر تشرين الثاني سنة ثلث وتسعين ومائتين والف — في ١٢ رمضان ١٢٩٤ او في ٨ ايلول ١٢٩٣ تركياً — (ترجمة النطق الذي امر به مولانا وسلطاننا المعظم عند افتتاح مجلسي الاعيان والمبعوثان في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧ الموافق في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٤ في يوم الخميس الماضي الموافق ٧ ذي الحجة توجهت الوكلاء الفخام والوزراء الكرام والعلماء الاعلام واعضاء مجلس الاعيان والمبعوثان ذووا الوجاهة والاحترام ونواب الدول الاجنبية الكرام الى سراية بشكلاش بقصد افتتاح مجلسي الاعيان والمبعوثان بحضور سيدنا ومولانا المعظم واصطفوا على الصورة الآتية فكان عن يمينه الصدر الاعظم ووكلاء الباب العالي ثم مأمورو المجالس العالية ثم رؤساء المذاهب المختلفة ثم اعضاء

الرئيس الجلسة ويسطر دفتر يذكر به اليوم والميعاد المذكوران والمواد التي يجري البحث عنها في تلك الجلسة ويتعلق في محل مناسب من دائرة هيئة الاعيان

## (الفصل التاسع)

## (في بيان محافظة النظام والانتظام)

(م) ٦٣ كل من تصدر عنه حركة مغايرة للنظام والانتظام او يخل باحد الاحوال المذكورة في المادة الثامنة والخمسين والناسعة والخمسين ينبه على ذلك اولا وكيفية التنبيه عبارة عن التصريح باسمه واستدعائه الى المحركات الموافقة للنظام والانتظام وهذا الامر يخص بالرئيس والذي يندره الرئيس بالايجاب في اثناء كلامه وبطاعته ولكن يرد ان يتبرأ من ذلك بكلام يرخص له بان يبين مراده واما الذي يتكلم بدون اذن ويمنع من الكلام ان اراد الاعتذار فلا يؤذن له بالاعتذار في ذلك الوقت بل يجب ان يؤخر الى اختتام الجلسة اعني يرخص له في الاعتذار ولكن عند انتهاء الجلسة والرئيس له ان يرخص له قبل ذلك والكلام الذي يورده صاحب الاعتذار ان لم يرد الرئيس كافيًا في براءة ذمته ولا يبرح عما نبيه عليه ينبغي قيد الكيفية في جريدة الضبط (م) ٦٤ اذا انذر احد الاعضاء مرتين ولم يتنبه واخل بالنظام والانتظام ثالثا يكلف الرئيس هيئة المجلس تقرير ممنوعته من الكلام في ذلك اليوم الى اختتام الجلسة والهيئة تقرر ذلك او تدره بدون مذاكرة بل بمجرد القيام او برفع اليد (م) ٦٥ اذا كان احد الاعضاء ممنوعاً عن الكلام كما هو مذكور في المادة الرابعة والستين ولم يصغ لهذه المنوعة ولم يرجع الى حدة النظامي او اخطروته ثلث مرات متفرقات في مدة ثلاثين يوماً او تسب في وقوع المشاجرة في الهيئة والهيئة العمومية او سبى بداية ان يعقد اتفاقاً بين الاعضاء في عدم الحضور للمجلس او حفر جملة من الاعضاء او هدد بشي فانه يتقرر لدى المجلس على تتبع فعله وهذا التتبع يكون عبارة عن اخطاره بما وقع منه وتنبهه علناً ان الهيئة فحمت حركاته وتحررت هذه القضية في جريدة الضبط (م) ٦٦ كل من لم يظهر المطاوعة من الاعضاء كانتا من كان بعد وقوع التتبع او يشوق احد الاعضاء او بعضهم على ايقاع معاملات جبرية او بفعل شيئاً فاصداً به تخفيف قسم من هيئة الاعيان او جميعهم او تخفيف الرئيس او هيئة المبعوثان فانه يتقرر تتبع فعله مع عدم حضوره للمجلس موقفاً (م) ٦٧ الذي يحكم عليه بعدم الحضور للمجلس موقفاً ينبغي ان يخرج من الهيئة العمومية حالاً وان لا يجلس بعدها تلك جلسات متواليات اعني انه مجبور على الخروج حالاً ومنوع من الحضور في تلك المدة استقبالا (م) ٦٨ معاملة التتبع والمنع عن الحضور للمجلس موقفاً تقرر في الهيئة العمومية بناءً على تكليف الرئيس من دون مذاكرة بل بالقيام ووقفاً او برفع اليد الى فوق ويجب تنفيذ هذا القرار بالتصريح في جريدة الضبط والعضو الذي يسبق هاته المعاملة له ان يعتذر لبراءة ذمته من الخطأ الذي اوجب عليه ذلك اما بدياته واما بواسطة احد رفقاته من

## ملحوظات

شوري الدولة ومستشاروا النظارات المختلفة وعدة من اعيان المأمورين العسكرية والمالية بحسب رتبهم ومقامهم وكان عن شماله سيدنا شيخ الاسلام ثم سيدنا الشريف عبد المطلب امير مكة سابقاً ثم العلماء من رتبة قاضي عسكر الروم ابلي والانطول ثم انثريقان الكرام ثم عدة من العلماء الاعيان وكانت اعضاء مجلس الاعيان امام مولانا المعظم من ناحية اليمن على صفين واعضاء مجلس المبعوثان امامه ايضاً من ناحية الشمال على تسعة صفوف وفي الساعة السادسة دخل مولانا المعظم وسلم على الحاضرين وسلم الرقيم الذي اشتمل على نطقه الى حضرة دولتوسعيد باشا كاتب سره فتلاه على الحاضرين وهذه ترجمته

### (يا ايها الاعيان والمبعوثان)

انني اكسب الممنونية بفتح المجلس العمومي وبمشاهدة مبعوثي الملة وكما هو معلوم لديكم انه لما اعلنت دولة الروسية الحرب على دولتنا في العام الماضي اضطررنا للمقاومة والمدافعة وما زالت الحرب قائمة على ان الوقوعات العظيمة الغير مسبوقة قد ثقلت جداً مشكلات الحرب لان الاختلال الذي شب في هرسك منذ عامين ونصف قد ظهر ايضاً في غيرها من بعض المواقع وقسم من اهاليها المتمتعين بالمساعدات المخصوصة كالساوي في الحقوق الشاملة كامل تبعتنا والمحافظة على مليتهم ولغاتهم على الوجه الاتم سالكو كيفاً كان الحال طريقاً غير مشرعة فاضروا انفسهم والوطن واغوتهم الوطنيين واهالي المالكين كذلك اعلنوا الخصومة لدولتنا بدون سبب مشروع حالة كونهم في غبطة ببقاء استقلالية ادارتهم الداخلية ومع هذا جميعه فالبلاد غير متاخرة عن صرف اسباب المقاومة انني اضطرت اليها على حسب مقدرتها وكما ان العثمانيين كافة اثبتوا بواسطة اثار الحمية التي اظهروها في هذه الحرب امتلاكهم الاحساسات الوطنية في صورة خارقة للعادة كذلك اضحى ثبات عساكرنا وبسالتهم مستوجبين تحسين العموم وتقديرهم ولم ازل اطلب معاونة تبعتنا وحميتهم لاجل المحافظة على حقنا المشروع — على ان حصول استعداد الوصول لاكمال ترتيبات العساكر الملكية وازرار العثمانيين غير المسلمين الشوق

انقلابي والاشترك الفعلي في المحافظة على الوطن هو معدود من وقوعات دولتنا المسرة وبما ان المساعدات التي نالتها التبعة غير المسئلة قد تنوت بكليتها بالقانون الاساسي واضحت متساوية امام القانون وفي حقوق البلاد ووظائفها فاشتركا اذاً في الخدمة العسكرية التي هي اعظم الوظائف والمدخل الموصل الى حق المساواة صار امراً طبيعياً فلذا كانت اثار معرفة الوظيفة المبرزة في هذا المطلب حرية بالتحسين واضحى ادخال الاهالي غير المسئلة كذلك في سائر الصنوف العسكرية امراً مقررّاً وبما ان اجراء فعل القانون الاساسي ونفوضه على الوجه الاتم انما هو الوسيلة الوحيدة لسلامة دولتنا كانت اكبر امالي معطوفة اولاً لاستفادة صنوف تبعتنا بالتمام من سعادة المساواة الكاملة ومن ترفقات بلادنا المدنية والعصرية ثانياً للاصلاحات المالية ولاسيما لابقاء تعهداتنا ولتقسيم كل نوع من انواع التكاليف والمال الاميري (ويروكو) وتحصيله في صورة موافقة لقواعد الثروة منزهة عن اضرار الاهالي ثم لتوفيق بعض مسائل الحقوق السياسية لاحتياجات العشر لمقصد جريان العدل الكامل في الحاكم ولاصلاح الاوقاف وتسهيل مطلب التصرف في الاراضي ولترتيب النواحي الذي هو اساس الادارة الملكية وتقرير وظائفها وتكثيف تنظيمات الذابطة لكن والاسف ان الحرب الحاضرة قد عوقت اتمام مفاعيل مقاصدنا هذه الخالصة على ان مصائب هذه الحرب قد تجاوزت حدودها الطبيعية فكم من الاهالي غير المدايعين الذين يفتضي القانون الحربي ليسوا بمسؤولين عن شيء وكمن النساء والصبان امسوا عرضة للظالم الفادرة والدموية التي لا تتحمل سماعها المرحمة البشرية فاولم والحالة ما ذكر ان الزمان المستقبل لا يمانع رؤية الحقانية — اما قوانين اللوائح المتعلقة بترتيبات الدوائر البلدية ووظائفها في دار السعادة والولايات تلك التي تحولت في العام الماضي الى مجلسكم فقد تقرر امرها وصادق مجلس الاعيان والمبعوثين على نظاماتها الداخلية ووضعت في موقع الاجراء وقد يوجد فيما بين لوائح القوانين التي هيئتها شوري الدولة لوائح مهمة متعلقة بقوانين اصول حقوق المحاكمه والانتخابات



## ملحوظات

حدوده فيما ياتي (ثالثا) يجب تثبيت استقلال امارتي الصرب والممكتين مع اعطاء مقدار كاف من الاراضي الى اماره الممكتين في مقابلة اضرارها وخسارتها وتصحيح حدود اماره الصرب (رابعا) ينبغي ان تكون بوسنه وهرسك تحت ادارة مختارة بنفسها مع اعطاء التامينات الكافية لذلك ويجب ايضا اجراء الاصلاحات على هذا الوجه في ايلات الروم ايلى التي سكانها من المسيحيين (خامسا) ان الباب العالي يتعهد بان يضمن المصاريف الحربية والخسائر التي تكبدتها دولة روسية بسبب هذه الحرب وسيصير تعيين كيفية هاته الضماتة فيما ياتي اعني اما ان تكون نقداً واما بترك اراضي وكذلك سيتقرر فيما بين الحضرة السلطانية وايمبراطور الروسية امر بحفاظة حقوق الروسية في الخليج ويلزم لاجل تقرير مقدمات الصلح ان مرخصي الباب العالي يباشرون المذاكرات الصلحية بحال وجودهم في معسكر الفراندوك هذا وقد حصل الامضاء على مقابلة المتاركة التي تمحرت بهذا المضمون وسيصير تعطيل المخاصات بين عساكر الطرفين المتحاربين وفائدة تعطيل المخاصات تعم الجبل الاسود والممكتين والصرب في مدهدوام المذاكرات الصلحية وسيصير ارسال الخبر عن كيفية المتاركة الى امراء عساكر الطرفين في جهة الاناطول لاجل تعطيل المخاصات هناك ايضا وغب امضاء المتاركة ينبغي ان الدولة العلية تامر عساكرها الموجودة في قلاع ودين وروسحق وسليستره وارضروم بالخروج منها واخلاؤها وما عدا ذلك يكون لعساكر الروسية حتى للتصرف بالمواقع الحربية التي صار تعيينها في مقابلة المتاركة (ان هذه المضبطة قد صار تنظيمها وامضاؤها في ادرنه بتاريخ ٣١ كانون الثاني سنة ١٨٧٨ لاجل ان يصير اجراء ايجاب المواد المذكورة

نيقولاس سرور نامق

(٢) بناء على تكليف الباب العالي وقبول مرخصي الدولة العلية وهما سرور باشا ونامق باشا المواد الاساسية التي عرضها عليها الفراندوك لاجل عقد المصالحة فيما بين عساكر الطرفين المتحاربين قد اجاب الفراندوك المشار اليه انه متعني لتعطيل الحركات

انعمومية ووظائف وكلاء الدولة ومجلسهم وقانون الديوان العالي وديوان المحاسبات فقصارى ما ادعوك لامالة نظر اهتمامكم اليه انما هو المذاكرة على هذه اللوائح بافراها وحل بعض المسائل المختلفة المتعلقة بقوانين الولايات والمطبوعات والاموال الاميرية والادارة العرفية اناواتي جرى عليها البحث في الاجتماع السابق والمذاكرة كذلك على قانون ميزانية واردات ومصاريف السنة الآتية — اما عدم تناسي دولتنا الاصلاحات الداخلية في مثل هذا الزمان المشغولة فيه بحرب عظيمة اقيمه كدليل فعلي على نوابنا بالترقي

(يا ايها المبعوثان)

ان ايجاد الحقائق في المسائل القانونية والسياسية وتأمين منافع البلاد يتوقفان على تعاظم ارباب المشورة افكارهم بالحري التامة وبما ان القانون الاساسي يامرهم بذلك فلا رى احتياجاً لامر او لترغيب اخر — اما مناسباتنا مع الدول المتحابة فهي جارية على صورة اخلاص هذا ونسأل الحق جل وعلا ان يجعل مساعيها مقرونة بتوفيقاته

ترکيا — (ترجمة المبعوثين اللذين حررتا في ادرنه (بين مرخصي الباب العالي والفرانك دوك نيقولاس ريس بوم عساكر الروسية فيما يتعلق بتعطيل الحركات العسكرية وذلك في ٢١ جانفي (كانون الثاني) سنة ١٨٧٨ (١) ان الباب العالي ارسل حضرة سرور باشا ناظر الخارجية وحضرة نامق باشا ناظر الخزانة الخاصة الى الفراندوك نيقولاس رئيس عساكر الروسية لاجل طلب المتاركة فيما بين عساكر الطرفين وقد قبل المشار اليها اساس المصالحة التي عرضت عليهم باسم حضرة الايمبراطور على كساندر واعطي القرار على المواد الآتية ذكرها بالاتفاق فيما بيننا (اولا) ان البلغارستان يجب ان تكون اماره متميزة تدفع الى الباب العالي شيئاً معلوماً في السنة وتكون اركان حكومتها وعساكرها من اهلها المسيحيين وان لا تمكث بها عساكر الدولة العلية من بعد وان تمتد حدودها الى البلاد التي اغلب سكانها من الصقالبة وان لا تكون اقل من الحد الذي عينه مؤتمر الاستانة (ثانياً) يلزم تثبيت استقلال الجبل الاسود مع اعطائه بعض اراضي تساوي الاراضي التي ضبطتها عساكره وتعيين

المسكربة — قد تعين الجنرال (نيوقوايجيكي) رئيس  
اركان الحرب مخصصاً من طرف الفرانكوك وبمعيته  
(لويجيكي) احد ياوران الايمبراطور معاوناً له وتعين  
من طرف الدولة العلية الفريق نجيب باشا واميرالوا  
عثمان باشا وذلك لاجل ان يعتمدوا شروط المشاركة  
وهؤلاء قد قرروا الشروط الاتية ذكرها (اولاً) قد  
انعقدت المشاركة فيما بين الدولة العلية ودولة الروسية  
وامارتي الصرب والمملكين وذلك الى انتهاء المذاكرات  
الصليحية سواء حصلت منها نتيجة او لم تحصل وعلى  
تقدير عدم حصول نتيجة مرغوبة من تلك  
المذاكرات ينبغي ان كلا الطرفين يتخبران عن اليوم  
والعياد الذي يتبدأ فيه بالحرب ثانياً من قبل ثلاثة  
ايام وابتداء هذه المهلة تكون معتبرة من تاريخ ارسال  
الامر العالي الذي يرد لاحد الفريقين ودولة الروسية  
تتعهد ان تكلف حكومة الجبل الاسود بتعطيل  
الحركات العسكرية وبقبول شروط الصلح التي تقررت  
فيما بين الدولة العلية والروسية والباب العالي ايضاً  
تتعهد بتعطيل الحركات العسكرية ضد الجبل المذكور  
(ثانياً) ان المشاركة تكون جارية من تاريخ قبول  
وامضاء الشروط المتعلقة بها ومن بعد ذلك كل من  
عساكر الطرفين اذا تجاوز الخطوط الفاصلة واخذ  
بعض غنائم فعليه الرجوع حالاً وتسليم ما اخذته (ثالثاً)  
كما انه يجب على عساكر الدولة العلية بحسب شروط  
المصالحة اخلاء قلعة ودين وقلعتي سلستره وروسجتي  
كذلك يلزمهم الخروج من (بلغراد جتي حاجي  
اوغلي بازارجني) ومن (هزار غراد) فبناء على  
ذلك صار تعيين الخط الفاصل كما سياتي «وهو ان  
الخط الفاصل هو الخط المستقيم الممتد الى جهة هزار غراد  
ويمر من بالجتي وحاجي اوغلي بازارجني ويكون في  
مقدم هذا الخط بمسافة خمسة كيلومتر دائرة ليس  
لاحد الطرفين بها تعلق والخط المذكور يمتد من  
هزار غراد الى اسكي جمعه ومنه الى عثمان بازار حتى  
ينتهي الى قزان وينبغي ان عساكر الروسية تستولي  
على هذه البلاد اعني اسكي جمعه وعثمان بازار وقزان  
اما الخط الفاصل من جهة قدام فيكون امتداده بنسبة  
استقامة الانهر المعبر عنه (مدوان دلي قاجي)

(بوغاز دره) الى ان ان ينتهي الى اوغلان كوي  
وحاجي دره ومن هنا يمتد الى انجرو ومن ساحل البحر  
يتصل الى عين الماء الكائنة في ترغوس وكذلك  
يصير تشكيل دائرة بمسافة خمسة كيلومتر تقصّل بين  
الجيشين هذا وعساكر الروسية لهم ان يستولوا على  
مدينتي برغوس وميديا الكائنتين بساحل البحر الاسود  
لاجل تسهيل جلب الارزاق اليهم ولكن ليس لهم  
ادخال الادوات الحربية والخط الفاصل المذكور  
يمر من طريق (كوجك جكجه) و(قارجه لي)  
ومن يمين ساحل نهر (قره صو) ويقطع سكة  
الحديد ويتصل ببحر مرمره على استقامة النهر المذكور  
ويلزم على العساكر العثمانية الخروج من الخطوط  
المستحكمة ومن ترغوس وخادم كوي ومن بيوك  
جكجه والخط القاطع من جهة البحر الاسود فانه  
يكون بالاستقامة على الساحل ويمر من كوجك  
جكجه وايوس يوركي واق بكار واما الاراضي  
الكائنة فيما بين الطرفين فانها تبقى على حالها وليس  
لاحد من الجهتين ان يبني فيها استحكاماً او يعمّر  
ويصلح الاستحكامات الموجودة بها واما الخط الفاصل  
الذي يبتدي من بحر مرمره فانه يمر من كليبولي  
وشاكوي ومن ساحل بحر الجزائر الموجودة هناك  
ويتصل بدده اغاج ومقري وتبقى مقري في ضمن  
الخط الفاصل وبعدها يمر من مجمع نهر ارداو وصرينج  
وغيرها الذي يصب في البحر حتى ينتهي الى جمعه  
ومنها عن طريق كوستنديل وابورانيه وبلانينا  
غولياق ومسليجا وغرابا شنيجه بلانينا ولويجه الى  
حدود لويكي بازار ومنه يسير الى قوباونيق بلانينا  
ويتصل بمحدود الصرب وعلى هذا تبقى جمعه وكوستنديل  
وابورانيه تبقى في ايدي عساكر الروسية او الصرب  
وبرشتنه تبقى في ايدي عساكر الدولة العلية واما  
الخط الفاصل الذي ينبغي وضعه فيما بين العساكر  
العثمانية وعساكر الجبل الاسود فانه سينتقرر بمعرفة  
لجنة مركبة من مرخصي الدولة والجبل ويكون في هذه  
اللجنة ضابط من ضباط الروسية وعقب امضاء هذه  
الشروط يصير تشكيل لجنة من ضباط العساكر الموجودة  
في اقرب الخطوط المذكورة وتحصل المباشرة فعلاً

## ملحوظات

ان البلاد التي استولت عليها عساكر الروسية او عساكر متفقيها اذا كان يوجد فيها مامورون من طرف الدولة العلية في اثناء امضا هذه الشروط لهم ان يبقوا بها لاجل اجراء ايجاب وظائفهم وتوطيد الامنية بين الاهالي وعليهم اسعاف مطالب الامراء من جيوش الروسية على حسب الامكان (ثامنا) ان سكك الحديد الكائنة في ضمن البلاد التي يد عساكر الروسية تكون مضمونة من التعرض كاملا لك الاهالي في جميع الجهات ولا تمنع كروسانها من السير عليها مطلقا والحكومة العثمانية ترخص في اشغال الكروسان المذكورة على كافة طرق الحديد التي بيدها والتي بيد عساكر الروسية وشركة السكة المذكورة لها ان تنقل المسافرين وجميع الاشيا بالحريية الكاملة الا انها ممنوعة عن نقل الات الحرب والسكر الى خارج الخطوط الفاصلة بين الطرفين وكل من عساكر الطرفين له حق النظر على السكك الموجودة في الاراضي التي بيده (تاسعا) يلزم ان الباب العالي يرفع الحظر عن البحر الاسود في مدة المتاركة ولا يمنع دخول السفن الى اساكين البحر المذكور (عاشرا) ان المرضى والمجروحين من العساكر العثمانية الذين يمتنون في الاراضي الكائنة تحت يد عساكر الروسية والصرب والجيل الاسود سيكونون تحت نظارة معسكر الروسية والصرب ومتفقيه وان كان هنا اطباء عثمانيون يجب عليهم ان يعالجوهم هذا وان اولئك المرضى والمجروحين ليسوا كالاخرى ولكن ليس لهم ان ينقلوا انفسهم بدون اذن من امراء عساكر الروسية — ان المتاركة يكون ابتداءها في الساعة السابعة في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني واما المهلات الاخرى فيصير تصريحها في متن ورقة المتاركة كما ان تفصيل المتاركة في جهة الاناطول يصير تعيينها بمعرفة المرخصين الذين يرسلهم امراء عساكر الروسية هناك ويجب اعلام قائد عساكر الروسية الذي في الاناطول عن تعطيل الحركات العسكرية في الروم اليي بالتلفاز

(الامضا)

نيوقوايحيكي لويحيكي فحجب عثمان

بتعيين الدائرة التي تفصل بين الطرفين المحاربين واذا لم يكن في اقرب الخطوط المذكورة عسكر فحيث ان يفرض ان الدائرة تعين على مقتضى الحدود الطبيعية حسب ما تسطراء لاه والطرفان يتخابران بذلك والخط الفاصل الذي يتبدي من جمعه عن طريق ابورانيه ويمتد الى حدود لواء يكي بازار يصير تعيينه بمعرفة لجنة مركبة من ضباط العساكر العثمانية وعساكر الصرب ويحضر معهم ضابط من ضباط الروسية بصفة مامور (رابعا) من بعد امضاء هاته المقالة يجب على عساكر الطرفين ان يخرجوا من الاراضي التي ليست داخلية في ضمن الخط الفاصل وذلك في برهة ثلاثة ايام ويرجعوا الى الحدود التي تعين (خامسا) ان العساكر العثمانية حينما يخرجون من الاستحكامات المذكورة في المادة الثالثة لهم ان ينقلوا السلاح والمهمات النارية وجميع اللوازم العسكرية التي يمكنهم نقلها من هذه الطريق اعني ان المهمات الموجودة في ودين وبلغراد حق بصير نقلها اما الى ابورانيه واما الى برشتنه من اقرب الطرق الموصلة الى سكة الحديد ومن مضيق صان نقولا واق بلانقه ونيش وسقوفجه واما المهمات الموجودة في روسيقي وسليستره وحاجي اوغلي بازار جنجي وهزار غراد فانه يصير ارسالها اما الى وارنه واما الى شمني وذلك بحسب مرغوب الحكومة العثمانية واما المهمات الحربية الكائنة في القلعة والسفن الحربية والمراكب والاشيا المتعلقة بتلك فاما ان تنقل واما ان يصير تسليمها الى المعسكر الروسي على وجه الامانة بموجب دفتر يحرر ويختتم من ضباط الجهتين وفي ختام المسئلة يصير ارجاعها الى الدولة العلية واما الذخائر التي تلتف وبنعدم نفعها بالكت فهذه يمكن بيعها بالثمن لعساكر الروسية ولا يسوغ التعرض لاملاك الاهالي هذا والقلاع وسائر الاستحكامات المذكورة اعلاه يصير اخلاؤها من بعد وصول الاوامر الى الامراء الموجودين بها (سادسا) ان العساكر العثمانية يسافرون بالسفائن الحربية من (سنة) في برهة ثلاثة ايام اذا لم يحصل لهم مانع من جهة الجمد الموجود هناك ومعسكر الروسية سيرفع جميع الموانع الموجودة في نهر الطونه ولكن يكون له حق النظارة على النهر (سابعا)

تركيا - { ترجمة شروط الصلح التي امضيت في  
ايا استفانوس بين مرخصي الباب العالي  
ومرخصي قصر الروسية تحت عنوان مقدمة شروط الصلح  
وذلك في ٢ مارس (ايار) الموافق ٢٨ صفر ١٢٩٥  
ان حضرة قصر الروسية وحضرة سلطان المملكة  
العثمانية قد عين كل منهما مرخصين لاجل تقرير  
وعقد مقدمات الصلح رغبة في تامين بلادها ورعاياها  
من وقوع ما يخل بالراحة والامنية فيما بعد وطلباً  
لحصول فوايد المسالمة والراحة العمومية حالاً  
فالمرخصان اللذان نصبها القيصرا احدهما انكونت  
نقولا اغناطياف وهو حائز رتبة اميرالواء وياور  
القيصر ومن اعضاء المجلس الخصوصي وعنده نيشان  
رومي مرصع وهو نيشان (سان علىكساندر نويسكي)  
ونياشين اجنبية متعددة والمرخص الاخر موسيو  
نليدوف من قرناء الدائرة الايمبراطورية ومن اعضاء  
شوري الدولة وعنده نيشان (صانت ان) من  
الطبقة الاولى مع السيوف المخصصة به وعدة من  
نياشين الروسية والاجنبية والمرخصان اللذان عينها  
حضرة السلطان احدهما صفوت باشا ناظر الامور  
الخارجية الحامل النيشان العثماني المرصع والنيشان  
المجيدي كلاهما من الطبقة الاولى والنياشين الاجنبية  
المتنوعة والثاني سعد الله بك سفير الدولة العلية في مركز  
ايمبراطورية المانيا وهو حامل النيشان المجيدي من  
الطبقة الاولى والنيشان العثماني من الطبقة الثانية  
فهؤلاء المرخصون من بعد ان اطلعوا على المحررات  
الرسمية المتعلقة بكيفية ترخيصهم ووجدوها مطابقة  
للاصول والعادة قرروا المواد الآتية ذكرها فيما بينهم  
(م) ١ انه بموجب الخريطة المربوطة بهذه المعاهدة  
وبمقتضى الشروط والوجوه الآتية ذكرها تقرر تصحيح  
حدود ممالك الدولة العلية والجبل الاسود وذلك  
لاجل انها المنازعات والمصادمات المتتابة الوقوع  
فيما بينها فالحدود تمتد من جبل (دوبروزيجه)  
على الوجه الذي عينه المؤتمر الذي كان عقد في  
الاستانة الى (غوريغو) و (بيلكه) والحد الجديد  
يستطيل الى (غاجقه) وعلى هذا (متوتركيا غاجقو)  
تبقى في تصرف الجبل الاسود وتمتد الحدود ايضاً  
من مجمع انهر (بيغو) و (تاره) وقر من نهر

(درين) الى جهة الشمال وتنتهي من مجمع الى  
مجمع هذا النهر مع النهر المعبر عنه (فيم) واما حدود  
الجبل المذكور الشرقية فتبتدي من نهر (فيم) الى  
(بريرة بولرة) ومن (روستراق) الى (سوق  
پلاينا) ويهور وروستراق تبقين داخل الجبل  
فعل ذلك يكون تخطيط الحدود هكذا اعني من الجبال  
المتسلسلة الجامعة لروغو و (پلاوا) و (كوزنرة)  
الى (شلب باقاني) ومن رؤس جبال (قوبر يونيقي)  
و (باباور) و (بورور) حذاء حدود بلاد الارناووط  
الى اعلى ذروة الجبل (بروقلتي) ومن هذه النقطة  
الى كئيپ (يسقاشيقي) وينتهي الحد على الخط  
المستقيم الى عين الماء في (جيسي هوتي) ويفصل  
فيما بين جيسي هوتي و (جيسي قاستراني) ويتجاوز  
ماء (اشقودره) الى ان ينتهي لنهر (بويانه) وهكذا  
مع النهر الى مصبه في البحر وبموجب ذلك تبقى نكسيك  
وغاجقه واشبوزي وبودغوريجه وزبلياق وبارضين  
الجبل المذكور وقد يصير تعيين حدود اماره الجبل  
قطعاً بمعرفة لجنة مركبة من بعض مأموري دول  
اوربا بشرط ان تكون وكلا الباب العالي والجبل  
معهم ايضاً فهذه اللجنة تلاحظ منافع الطرفين وامنية  
البلاد الكائنة في الجهتين ثم تشير في الخريطة الى  
التعديلات التي ترى لها لزوماً وتعلم انها هي الحق وتوضح  
في ذلك ما رآته من صالح الجهتين ثم لا يخفى ان  
امر سير السفن في نهر بويانه لم يزل يجلب النزاع  
فيما بين الباب العالي والجبل الاسود فلاجل قطع  
هذا النزاع سيصير تحرير نظام ذلك بمعرفة اللجنة  
المذكورة (م) ٢ ان الباب العالي يثبت استقلال  
امارة الجبل الاسود على الوجه القطعي ثم فيما يأتي  
تقرر فيما بين دولة الروسية والدولة العلية والامارة  
المذكورة كيفية المناسبات التي ستكون بين الباب  
العالي والجبل وقضية تعيين وكلا من طرف الامارة  
في الاستانة والبلاد العثمانية المتقتضية ويتقرر ايضاً  
امر اعادة ارباب الجنايات الذين يفرون من بلاد  
الدولة العلية الى الجبل ومن الجبل الى بلاد الدولة  
وامر اطاعة اهل الجبل المقيمين او المارين في  
بلاد الدولة العلية واتباعهم الى نظمات ومأموري

## ملحوظات

النهر الى جهة فوق حتى يصل الى (قوتلاويجه) ويقطع (سوق بلانينا) ويجتمع بنهر (نيساوه) ويتصل بقرية (قرونزاج) ومنها يمر من اقصر الطرق. ويمتد على حدود الصرب القديمة الى جنوب شرق (قره ول بور) وعلى هذا الخط يتصل بنهر الطونه وتقرر اخلاء (اطه قلعه) وهدمها وترتيب لجنة مركبة من ماموري الدولة العلية والصرب لاجل تعيين خط الحدود على الوجه القطعي في برهة ثلاثة اشهر ويكون ذلك بمعاونة مامورين من طرف دولة الروسية وهذه اللجنة تفصل ايضا المسائل المتعلقة بجزائر نهر (درين) وتقطعها وحينما تبثدي هذه اللجنة بتعيين الحدود الفاصلة بين بلاد الصرب والصقالبة ينبغي ان يكون وكيل واحد من طرف الصقالبة يشترك معهم في هذا الامر (م) ٤ ان المسلمين الذين لهم املاك في البلاد التي صار لحاقها بالصرب اذا لم يريدوا الاقامة هناك فلهم الخيار ان احبوا آجروا املاكهم وان احبوا اقاموا وكلاء من طرفهم لاجل حفظها واستغلالها والمسائل المتعلقة باموالهم الغير المنقولة تفصلها لجنة مركبة من ماموري الدولة العلية والصرب باعانة مامورين من طرف دولة الروسية في ظرف سنتين وهذه اللجنة تفصل ايضا في برهة ثلث سنين اسر فراغ الاملاك الميرية والموقوفة والمسائل المتعلقة ببعض الاشخاص الذين لهم علاقة ونفع في الاملاك المذكورة وذلك يكون غب انعقاد المعاهدة فيما بين الدولة العلية والصرب والاناس المقيمين او الذين يجولون في بلاد الدولة العلية من تبعة الصرب تكون المعاملة معهم على القواعد الكلية بمقتضى الحقوق الكائنة بين الدول وقد تقرر انه من بعد امضاء مقدمات الصلح الى خمسة عشر يوما يجب على عساكر الصرب ان تخرج من البلاد التي ليست داخلية في ضمن الحدود المذكورة اعلاه (م) ٥ ان الباب العالي قد اثبت استقلال رومانيا اعني المملكتين ولها ان تطلب من الدولة العلية تضمينات الحرب وتجري المذاكرة بهذا الشأن فيما بينها وعندما تنعقد المعاهدة بين الدولة العلية ورومانيا رأسا تنال تبعة رومانيا الامن والامتياز طبق تبعة دول اوربا (م) ٦ تقرر ان تكون البلغارستان اعني بلاد

الدولة طبق الحقوق الجارية بين الدول والعادات والمعاملات القديمة التي كانت تجري بمقتهم في بلاد الدولة وستعقد ايضا مقابلة فيما بين الباب العالي والجليل الاسود لاجل توضيح وتنظيم المسائل المتعلقة بالانشآت العسكرية في قرب الحدود واحوال ومناسبات الاهالي المتجاورة هناك واذا اختلف الباب العالي مع الجبل في بعض مسائل ولم يمكن فصلها باتفاقها فتحكم بينهما دولتا الروسية واوستريا ومن بعد هذه المعاهدة اذا وقعت مباحثة او مصادمة فيما بين الباب العالي والجبل ما عدا المطالبات الملكية الجديدة ينبغي ان يفوض امرها الى دولتي الروسية واوستريا وهما باتفاقها يفصلانها بينهما وقد تقرر انه من بعد امضاء مقدمات الصلح الى عشرة ايام يجب على عساكر الجبل الاسود ان تخرج من البلاد الغير الداخلة في ضمن الحدود المذكورة اعلاه (م) ٣ ان اماره الصرب تكون مستقلة ويكون حدها بموجب الخريطة المربوطة لهذه المعاهدة تجري نهر (درين) وتبقي (كوجك ازورنيق) و (سقار) في ادارة الصرب ويمتد هذا الحد الى منبع نهر (رازهوه) الكائن جوار (استابلاق) على حسب الحدود القديمة وتبثدي الحدود الجديدة من هنا اعني مع مجرى نهر (رزوه) الى نهر (راسقه) ومنه الى (يكي بازار) ومن يكي بازار يصعد الخط الفاصل ويمر من جوار قريتي (مهنتره) و (ارغويج) الى اعلى النهر المذكور حتى ينتهي الى منبعه ويمتد الى (بوسور بلاتينا) الكائنة في وادي (ايار) وينزل مع الماء الجاري الذي يصب في النهر المذكور ومنه يسير مع انهر (ايار) و (سيديج) و (لاب) الى منبع نهر (ياتنسه) الكائن في جبل (غرابا شينجه بلانينا) وبعدها يمر من التلال الفاصلة بين نهر (قربوه) و (ترينجه) ومن اقصر الطرق الموجودة على مصب نهر (ميوا جقه) حتى ينتهي ايضا الى نهر (ويرنجه) ويسير مع هذا النهر ويقطع ميوا جقه وبلانينا ويصل الى جهة موراوه في قرب قرية (قاليناس) ومن هنا يسير الى قرب قرية (استابقوجي) ويجتمع هناك مع نهر (بلوسينه) وهكذا مع النهر الى موراوه وتمتد من

الصقالة اماره مختارة في ادارتها تدفع مبلغاً معلوماً الى الدولة العلية ويكون مامورو الحكومة والعساكر المالية من المسيحيين ويصير تعيين حدودها على الوجه القطعي بعرفة لجنة مركبة من ماموري الدولة العلية والروسية وذلك قبل خروج عساكر الروسية من الروم اليها وهذه اللجنة تبين هناك في الخريطة التعديلات التي ينبغي اجراؤها وتلاحظ مالية اكثر الاهالي وتوضح المنافع المحلية تطبيقاً لفن تخطيط الاراضي وتقرر تعيين وتبين مقدار اتساع ملك الصقالة في خريطة وجعلها اساساً في قطع الحدود وخط الحدود يتندي من حدود الصرب الجديدة ومن غرب «وراثه» الى سلسلة الجبل الاسود ومن جهة الغرب يمر من غرب «قومانوه» و«قوجاني» و«قاتان دلي» الى جبل «قوارب» ومن هناك يمر من نهر «وبوجيج» الى درينه ويلتفت الى جهة الجنوب الى حدود غرب قضاء «اخرى» حتى ينتهي الى جبل «لناس» ومنه يمر من غربي كوريجيه واستاوره ويتصل بجبل «غراموس» وكذلك يمر من ماء «قاستريا» يلتصق بنهر «موغلينج» ويسير مع النهر الى «يكيج» ويمر من نهر «واراديكيه» ومن مصب نهر «واردار» قرية «غاليقو» الى قراء «بارغ» و«صاري كوي» وهناك يمر من وسط عين الماء المبرعنه «بشيك كل» الى مصب نهر «استروما» و«قره صو» ومن السواحل الى «بوروكول» ويمتد الى الشمال الغربي ويمر من سلسلة جبل «رودوب» الى جبلي «جالتبه» و«اوشوه» ويمر من جبال «اشك قولاج» و«جيبليون» و«قره قولاس» و«جيتلر» الى نهر «ارده» ويلتفت لجهة الجنوب ويمر من قراء سوكونلي وقره حمزه وارناودكوي واقارجي وايجه الى «تكه دره سي» في قرب «ادرنه» ومن «تكه دره سي» و«جورلي دره سي» الى «لوله برغوسي» ومن هنا وعن نهر «صوحي دره» الى قرية «سوركن» ومنها من التلال ويقطع «حكيم طايه سي» حتى يتصل في ساحل البحر الاسود ويتندي ايضاً من «منقالية» ويترك السواحل ويمر من شمال حدود لواء طولجي

ومن فرق راسوه الى نهر الطوف (م) ٧ ان امير الصقالة يصير انتخابه من طرف الاهالي بالحرية التامة والباب العالي يثبت بانضمام اراء الدول ولا يجوز انتخاب احد من اقارب دول اوربا الجالسين على سرير الملك للامارة المذكورة وحينما تحمل الامارة كذلك يكون انتخاب الامير الجديد على هذا الموال وهاته الشروط وقد تقرر انه ينبغي من قبل انتخاب الامير ان يجتمع مجلس معتبري الصقالة اما في «فليه» واما في «طرنوي» تحت نظارة مامورين من طرف الروسية وفي حضور مامورين من طرف الدولة العلية وتؤسس نظمات هذه الادارة المستقلة توفيقاً لامثالها اعني لنظمات المحاكمات التي تنظمت في سنة ١٨٣٠ غب اعتماد مصالحه «ادرنه» وعند تأسيس تلك النظمات ستصير وقاية حقوق ومنافع الاهالي من المسلمين والروم والاوлах وغيرهم الموجودين والمختلطين مع الصقالة وتقرر ايضاً حالة تأسيس هذه الادارة الجديدة في البلغارستان مع ما يلزم من النظر في صور اجرائها لعهدة مامورين موظفين من طرف دولة الروسية من هنا الى سنتين وفي انقضاء السنة الاولى من تأسيس الادارة الجديدة اذا لم يحصل اتفاق بهذا الشأن فيما بين الروسية والباب العالي ودول اوربا يكون للدول المشار اليهم حق ان يوظفوا مامورين برفق مامورين الروسية (م) ٨ ليس لعساكر الدولة العثمانية حق بعد هذا للاقامة في البلغارستان وسيصير هدم القلاع القديمة انكائنة هناك بعرفة الحكومة المحلية وان الباب العالي له حق ان يتصرف بالادوات الحرية الموجودة في قلاع الطونه التي صار اخلاؤها من العساكر بموجب سند المشاركة الذي تحرر في ٣١ كانون الثاني والالات الحرية الكائنة في مدينتي شملي ووارنه وجميع الاملاك المتعلقة بالحكومة العثمانية كيفما شاء وتبقى عساكر الروسية في البلغارستان مقيمة الى ان ينتهي ترتيب العساكر المالية المحلية الكافية لحفظ الراحة وتوطيد الامنية واذا اقتضت الحال يقومون فعلاً بأعانة المامورين وسيصير تعيين عدد العساكر المالية بالاتفاق فيما بين الدول العلية ودولة

## ملحوظات

الروسية وان مدة اقامة عساكر الروسية في البلغارستان تكون سنتين والعساكر التي تبقى هناك بعد خروج جميع عساكر الروسية من بلاد الدولة العلية تكون عبارة عن ست فرق مشاة وفرنيتين خيالة وجميعها حمسون الفاً ومصروف هؤلاء العساكر يكون على بلاد الصقالبة ويكون لها طرق مراسلات في المملكيتين في شطوط البحر الاسود من جهة وارنه وبرغوس وفي مدة اقامتها هناك يكون لها المخازن المفتحة على الشطوط المذكورة (م) ٩ ان المرتب السنوي الذي يلزم على البلغارستان ايفاؤه للدولة العلية يتسلم الى البنك الذي يعينه الباب العالي وهذا البنك يصير تعيينه بمعرفة دولة الروسية والدولة العلية وسائر الدول وذلك في انتهاء السنة الاولى من ابتداء اجراء اصول الادارة الجديدة ومقدار ذلك المرتب يتأسس بالنظر لاي راد البلاد والاراضي التي تكون في ادارة الامارة على الحساب المتوسط والبلغارستان تتعهد بالقيام في التعهد الذي على الدولة العلية الى شركة سكة الحديد في طريق وارنه وروسيحق غب المذاكرة مع الباب العالي وادارة الشركة المذكورة ومسئلة سكة الحديد الاخرى الموجودة ضمن الامارة يصير فصلها بمعرفة الدولة العلية وحكومة الصقالبة وادارة الشركة (م) ١٠ ان الباب العالي له حق ان ينقل ويحلب عساكر ومهمات وذخائر من الطريق المعينة في داخل البلغارستان الى الايالات العثمانية التي وراء البلغارستان ولاجل عدم وقوع مشاكل في هذا الخصوص وتأمين الايجابيات العسكرية العثمانية سيوضع نظام بالاتفاق مع الباب العالي والامارة من ابتداء تعاطي هذه المعاهدة الى ثلاثة اشهر في ذلك وهذا الحق المتعلق بالمرور والعبور يختص بالعساكر النظامية فقط دون الباشي بوزق والجراكس والعساكر المعاونة والباب العالي كذلك له ان يتعاطي البوسطة عن طريق الامارة ويستعمل مسالك التلغراف في مخبراته فهذان الامران كذلك يصير تعيينها وتنظيمها في المدة والشروط المحررة اعلاه (م) ١١ ان المسلمين وغيرهم من اصحاب الاملاك اذا ارادوا الاقامة في خارج الامارة لهم ان

يحتفظوا املاكهم ويؤجروها او يفوضوا امر ادارتها الى من يريدونه ثم ان مامور الدولة العلية ومأمور الصقالبة يجتمعان تحت نظارة مامور الروسية ويفصلون المسائل المتعلقة بتصرف الاملاك وفي منافع مسلي الصقالبة وذلك يكون في ظرف سنتين والاملاك المبرية والموقوفة يصير تعيين امرها اما بالبيع واما باستعمالها على الوجه الذي يكون فيه النفع الزائد لجهة الباب العالي ويصير تعيين ذلك بمعرفة لجنة مخصوصة محدودة في السنتين المذكورتين والاراضي التي تبقى بدون صاحب عند انقضاء السنتين يصير طرحها في المزاد وتباع ويؤخذ ثمنها ويدفع الى ايتام وارامل المصابين في الاحوال الاخيرة من المسلمين والمسيحيين (م) ١٢ ان القلاع الكائنة على نهر الطونه يصير هدمها جميعاً ولا يبقى من بعد هذا على سواحل الطونه قلعة ما مطلقاً ولا يجوز وجود سفن حربية في مياه رومانيا والصرب والصقالبة سوى السفن الصغيرة والفلكات المختصة والمستعملة في الامور الانضباطية فقط وحقوق ووظائف وامتيازات لجنة الطونه المختلطة تبقى بتمامها على اصلها (م) ١٣ ان الباب العالي يتعهد بتنظيف البحر في مضيق « سنه » وارجاءه الى حاله السابق ليصلح لمرور السفن منه ويتعهد ان يضمن العطل والنشر الذي حصل للتجار بسبب منع مرور السفائن من نهر الطونه مدة الحرب وسيصير خصم ٥٠٠٠٠٠ فرنك من اصل دين لجنة الطونه الى الباب العالي لاجل هذا الامر (م) ١٤ ان الاصلاحات التي تبليت الى مرخصي الباب العالي في اول جلسة مؤتمر الاستانة ينبغي حالاً وضعها في موقع الاجرا في بوسنه وهرسك مع التعديلات التي ستقرر فيما بين دولتي الروسية واوستريا ويجب ان لا يطلب من هاتين الايالتين بقايا الاموال المبرية وان لا يؤخذ شيء من الواردات الى ابتداء شهر مارس سنة ١٨٨٠ بل تصرف كلها في الاحتياجات المحلية ويسد بها عوز الاهالي والعيال الذين اصابوا في الاحوال الاخيرة ومن بعد انقضاء المدة المذكورة بتعين المبلغ الذي يلزم على الاهالي دفعه في كل سنة الى الحكومة

المركزية بالاتفاق فيما بين الدولة العلية ودولتي الروسية واوكرانيا (م) ١٥ يتعهد الباب العالي باجراء احكام النظام الاساسي الذي وضع في سنة ١٨٦٨ المختص بجزيرة كريد طبق مطلوب الاهالي الذي يبنوه مقدماً ويلزم اجراء الاصلاحات الماثلة لنظامات كريد في «ترحاله» و«يانيه» وفي سائر جهات الروم الي التي ليس لها نظامات مخصوصة ويصير تشكيل لجنة مركبة من الاهالي المحلية في كل ايلة لاجل ترتيب وتأليف النظامات الجديدة ثم يصير تقديمها الى الباب العالي والباب العالي يتذاكر مع دولة الروسية في ذلك (م) ١٦ ان خروج عساكر الروسية من الارمنستان وارجاع تلك البلاد الى الدولة العلية يمكن ان يفضي الى المناقشة والاختلاف فيما بينها فلهذا يتعهد الباب العالي حالاً باجراء الاصلاحات على حسب الاحتياجات المحلية في الولايات التي سكانها ارمن وتامين المسيحيين من تعدي الاكراد والجرأكسة (م) ١٧ ان الباب العالي سيعلم العفو العمومي عن المتهمين في الاحوال الاخيرة ويطلق سبيل المحبوسين والمنفيين بسبب ذلك (م) ١٨ ان الباب العالي يتعهد بالتصريحين الدقة الى ما بينه وكلاء الدول المتوسطة في خصوص قضاء قوتور وتعيين الحدود الايرانية على الوجه القطعي (م) ١٩ ان مبالغ التجهيزات الحربية التي طلبها حضرة قيصر الروسية هي في مقابلة الاضرار والخسائر التي تكبدتها دولة الروسية بسبب هذه الحرب والباب العالي قد تعهد بدفعها فمن هاته المبالغ اولا ٩٠٠٠٠٠٠٠ روبل في مقابلة معروف العساكر والادوات الحربية والاشياء التي بليت وثانيا ٤٠٠٠٠٠٠٠ روبل لاجل الاضرار الحاصلة في سواحل بلاد الروسية الجنوبية وفي اخراجات البضائع التجارية وفي طرق الحديد وثالثاً ١٠٠٠٠٠٠٠ روبل بمقابلة الضرر الحاصل من الهجوم على قوقاس ورابعاً ١٠٠٠٠٠٠٠ روبل لاجل الخسائر التي حصلت لتبعة الروسية المقيمين في الممالك العثمانية ولتأسيساتها في ذلك تكون هذه المبالغ من حيث المجموع عبارة عن ١٤١٠٠٠٠٠٠٠ روبل

( يعني ٢٤٥٢١٧٢٩١ ليرة عثمانية وريال مجيدي ايض ونصف) هذا وان التيسر المشار اليه قد لاحظ ضيق حال الدولة العلية من جهة المال وتأمل في مقاصدها التي نوهت عنها في هذا الشأن ووافق بالقبول على ان تترك الدولة العلية الاراضي المحررة اسماءها ادناه عوضاً عن القسم الاكثر من المبالغ المذكورة (اولاً) لواء طولجي يعني قضاء كيلياوسنه ومحدودة وايسافجي وطولجي وماجين وبابا طاغي وخرسوه وكوستنجه ومجيدية والجزائر الكائنة في نهر طونه قد تركتها الدولة العلية جميعاً الا ان الدولة الروسية ليس لها فكر بالحاق هاته البلاد الى ملكها بل انها تحفظ حق مبادلة هذه البلاد بقطعة بسارايا التي اخذت منها بموجب معاهدة سنة ١٨٥٦ فمحدد قطعة بسارايا من جهة الجنوب طرف من اراضي كيليا ومصب نهر الطونة والجهات التي يصطادون بها السمك في النهر يصير تقريرة بها بمعرفة مامورين من طرف الروسية ومن حكومة المملكين في برهة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ تعاطي هذه المعاهدة (ثانياً) اردهان وقارص وباطوم وبايزيد مع الاراضي الحاوية عليها الى جبل صوغانلي سيصير تسامحها الى دولة روسية وحينئذ الحدود الفاصلة تكون هكذا اعني بينداه الخط الفاصل من الجبال التي فيما بين المياه الجارية والمنصبه في نهري (هوبا) و(جورق) ويمر من الجبال المتسلسلة الواقعة في جنوب قضاء وارثون ومن جوار قريتي (الات) و(باشاكت) ومن فوق (درونيك) و(كثي) و(هوجه زار) و(بجقن) (طاغ) ومن الجبال الفاصلة للمياه التي تختلط بنهري (تورقم) و(جورف) ومن فوق قراء (بالي) و(هين) و(لم كليسا) الى ان ينتهي لنهر تورتم ومن هنا يمر من سيوري طاغ ومن مضيق سيوري طاغ ويتصل بقرية نريمان ويلتقي الى جهة الجنوب حتى يصل الى (زوين) ومن زوين يمر من غربي طريق اردوست وخراسان الى جنوب جبل صوغانلي ويتصل بقرية (كيجمان) ومنها يمر من جبل (تريا) ومن قرية خمير ومن اون رست مسافة ومن (آلال) (طاندور) ومن جنوب وادي بايزيد وينتهي



## ملحوظات

في الجهة الجنوبية من (قازلي كول) وهذا المحل هو الحد الفاصل قديماً فيما بين حدود اراضي الدولة العلية واراضي دولة ايران وان الاراضي التي صار الحاقها بممالك الروسية ومذكورة في الخريطة المربوطة لهذه المعاهدة يصير تعيين حدودها قطعياً بمعرفة مأمور من طرف الروسية ومأمور من طرف الدولة العلية وهما يلاحظان قواعد تخطيط الاراضي وقضية تأمين حسن ادارة القضاة (ثالثاً) ان الاراضي التي صار تركها لدولة الروسية كما هو محرز اعلاه قد اعتبرت بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ روبل واما الباقي من التضيينات وهو ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ روبل ما عدا الروسية وتأسيساتها ستبقى دولة الروسية مع الدولة العلية على قضية دفعها وتأمين ايفائها (رابعاً) ان العشرة ملايين روبل التي تخصصت لتبعية الروسية ومؤسساتها يصير تسويتها هكذا اعني ان سفارة الروسية في الاستانة تجري التديقات اللازمة بهذا الشأن على مستديعات ارباب العلاقة وتعرض انكيفية الى الباب العالي والباب العالي يجري التسوية على مقتضى عرض السفارة (م) ٢٠ ان الباب العالي يتعهد بان يستعمل التدابير المؤثرة سريعاً في خصم الدعاوي المنازع فيها منذ سنين عديدة المتعلقة بتبعية الروسية وانه اذا اقتضى الامر يدفع تضيينات وينفذ احكام الاعلامات (م) ٢١ ان اهالي البلاد التي تسلمت الى الروسية ان ارادوا الهجرة منها لم ان يبيعوا املاكهم واراضيهم ويهاجروا وقد اعطي لهم مهلة في ذلك ثلث سنين من تاريخ تعاطي هاته المعاهدة فالذين لا يبيعون املاكهم في هذه المدة ولا يهاجرون يدخلون في حكم الروسية عند انقضاء تلك المدة والاملاك الميرية والموقوفة يصير يعيها على حسب الاصول التي يعينها مأمور الروسية ومأمور الدولة العلية في بحر السنين المذكورة وهما يتيمان ايضاً كيفية نقل الادوات الحرية الموجودة في المحلات التي هي الآن في يد الروس سواء كانت من البلاد التي تسلمت الى دولة الروسية وغيرها (م) ٢٢ ان القسيسين والزوار الذين يسكنون او يسبحون في

الممالك العثمانية في الروم ايلي والاناطول من تبعة الروسية سينالون الحقوق والامتيازات التي ينالها القسيسون والزوار من تبعة سائر الدول سوية وسفارة الروسية الكائنة في الاستانة وقناصلها يحمون حقوق الاشخاص المذكورة وذواتهم ومؤسساتهم والرهبان وغيرهم الموجودين في الاماكن المقدسة وبالخصوص في (اينوروز) فهم حائزون حقوقهم التي كانوا حائزين عليها في السابق ويحفظون الديورة الثلاثة الكائنة في (اينوروز) مع مشتلاتها المتعلقة بهم كسائر الديورة والمؤسسات المذهبية الكائنة لغيرهم هناك سوية (م) ٢٣ ان المعاهدات والمقاولات التي كانت موجودة فيما بين الدولة العلية والروسية المتعلقة بالتجارة والحكمة وبتبعية الروسية المقيمين في بلاد الدولة العلية وتعطلت احكامها بسبب هذه الحرب ينبغي ان تجري احكامها كما في السابق وان دولتي الروسية والعثمانية قد اعادوا المناسبات التي كانت قبل هذه الحرب في الامور التجارية وغيرها بمقتضى احكام المعاهدات والمقاولات المذكورة ما عدا المواد التي نسختها هاته المعاهدة (م) ٢٤ ان خليج الاستانة وخليج جناق قلعه سواء كان في زمن الحرب او زمن الصلح يكون مفتوحاً للسفن التجارية التي تريد المرور منه الى بلاد الروسية من الدول التي تكون على الحيادة والباب العالي ليس له من بعد هذا ان يضع الحصر الغير المؤثر على الشطوط الموجودة فيما بين البحر الاسود وبحر الازاق والمخالف لمضمون معاهدة باريس التي صار امضاؤها في ٤ ابريل ١٨٥٦ (م) ٢٥ ان عساكر الروس يخرجون من بلاد الدولة العلية الكائنة في اوربا (الروم ايلي) ما عدا البلغارستان وذلك من تاريخ انعقاد الصلح القطعي الى ثلثة اشهر هذا وان العساكر المذكورة لم ان يأتوا الاسا كل الموجودة في بحر الاسود وبحر مرمره عند السفر للركوب في السفائن التي تحضرها او تستأجرها دولة الروسية حتى لا يكونوا مجبورين على تمديد مدة الاقامة في الممالك العثمانية وفي رومانيا واما خروج عساكر الروسية من الاناطول فيكون بعد انعقاد الصلح القطعي بستة اشهر ولهم ان يأتوا الى طربزون

شباط الرومي و ٣ اذار (مارس) الافرنجي ١٨٧٨  
(محل الامضا)

كونت اغنايف صفوت نليدوف سعد الله  
ان معاهدة مقدمة الصلح التي صار امضاؤها في هذا  
اليوم اعني في ١٩ شباط و ٣ اذار سنة ١٨٧٨ قد  
حصل سهو بها في الجملة الاخيرة من المادة الحادية  
عشرة فلذلك زيدت العبارة الآتية واعتبرت جزءاً  
متماً للمعاهدة المذكورة وهي (ان الذين يقيمون  
او يسيمون في الممالك العثمانية من اهالي  
البغارستان يكونون تابعين للقوانين العثمانية)  
ايستفانوس في ١٩ شباط و ٣ اذار سنة ١٨٧٨  
صفوت اغنايف سعد الله نليدوف  
(تعريب النشرة التي حررها مركز صالبري  
ناظر الخارجية بلندرة الى سفراء دولة انكلترا  
في الخارج وذلك بتاريخ ١ ابريل (نيسان)  
سنة ١٨٧٨)

#### (ياحضرة السفير)

وصل اليّ امر من الملكة بان اكلنك ان تشرح للدولة التي  
عينت لديها سفيراً الوجه الذي رأت دولة سعادتكم من  
الواجب عليها ان تأخذ فيه وتجهه اليه من جهة معاهدة الصلح  
التي جرت بين الدولة العثمانية والدولة الروسية ومن جهة  
المؤتمر الذي اريد عقده للنظر في هذه المعاهدة فاقول انه في  
١٤ جينوري (كانون الثاني) لما صار معلوماً لدولة الملكة  
ان الدولتين المذكورتين هما بالمفاوضة في الصلح ابلفت  
اللورد اغوستوس لنتوس في بطرسبورغ ان يفهم البرنس  
غورجيتوف منعاً لوقوع الخلاف ان كل معاهدة تجري بين  
الدولتين مناقضة لمعاهدة سنة ١٨٥٦ وسنة ١٨٧١ ينبغي ان  
تكون برضى الدول التي وقعت على هاتين المعاهدتين ومن  
دون ذلك لا تحسب صحيحة في الخامس والعشرين من الشهر  
المذكور اجابت دولة الروسية بانه ليس من قصدنا ان تنهي  
على انفراد المسائل الاورباوية التي توول الى الصلح المراد  
اجراؤه فلما بلغ دولة الملكة ان اصول الصلح تقررت  
بين مأموري الدولتين المشار اليهما في قرانلق ابلفت سفيرها  
الموبا اليه في ٢٩ من الشهر المذكوران بفيد البرنس المشار  
اليه ان دولة الملكة مع كونها تعترف ان ما جرى عليه  
الاتفاق في قرانلق على الماركة وعلى الاصول التي يستتب  
عليها الصلح يكون فيدماً موجباً على الدولتين تصرح بان هذا  
الاتفاق لما كان من شأنه تغيير معاهدات اوربا واجتاف  
بمصلحة كل منها ومن دول اوربا ايضاً لا يمكنها ان تعترف  
بصحتها ما لم تتفق عليها الدول التي وقعت على معاهدة باريس  
وفي الثلاثين من الشهر المذكور ابلى السفير المرموم اليه هذا

لاجل الركوب في السفن ومن هناك يسافرون الى  
القرم او القوقاس (م) ٢٦ ان اصول الادارة  
والاوامر التي وضعتها دولة الروسية في البلاد التي  
دخلتها عساكرها والتي ينبغي تسليمها الى الدولة  
العلية بموجب هاته المعاهدة تكون باقية وجارية الى  
حين توجه العساكر منها وليس للباب العالي المشاركة  
في الاحكام ولا للعساكر العثمانية الدخول اليها قبل  
ذلك بناء على هذا ان امير عساكر الروسية يخبر  
الضابط الذي يعينه الباب العالي عن سفر عساكر  
الروسية وليس للباب العالي ان يجري الاحكام من  
قبل ان تتسلم له القلاع والايالات (م) ٢٧ ان  
الباب العالي لا يجازي احداً بسوء من تبعته الذين  
دخلوا في المناسبات مع دولة الروسية في زمن الحرب  
وليس لمأموري الدولة العلية ان تمنع او توقف  
احداً من الاهالي الذين يرغبون ان يسافروا مع  
العساكر (م) ٢٨ ان اسرى الحرب يصير ارجاعهم  
تحت نظارة مأمورين مرتبين من طرف الدولتين  
وذلك عقيب تعاطي مقدمات الصلح وهؤلاء المأمورون  
يسافرون الى اودسه وسيواستابول واما مصروف  
اسراء العساكر العثمانية تدفعها الدولة العلية في  
ظرف ستة سنوات تحت ثمانية عشر قسطاً بموجب  
الدقتر الذي يحمره المأمورون المذكورون واما  
قضية مبادلة الاسرى فيما بين حكومتي رومانيا  
والصرب وامارة الجبل الاسود فيصير اجراؤها على هذا  
الاساس الا انه يصير تنزيل العدد الذي تسلمه الدولة  
العلية من العدد الذي تسلمه من الاسرى (م) ٢٩  
ان حضرة اميراطور الروسية والحضرة السلطانية  
سيثبتون هذه المعاهدة ووثائق التثبيت تكون  
معاطاتها في سان بطرسبورغ بظرف خمسة عشر يوماً  
او بوجه اسرع من ذلك ان امكن وكذلك يجري  
التصديق رسماً على الشروط المذكورة في هذه  
المعاهدة على حسب الاصول الجارية في المعاهدات  
الصلحية ان الدولتين المتعاهدتين من تاريخ تعاطي  
المعاهدة يعدون انفسهم رسماً بانهم متعهدون بان  
مرخصي الطرفين قد امضوا هذه المعاهدة كما يأتي  
تصديقاً لمضمونها — حرر في اياستفانوس في ١٩

## ملحوظات

في برلين وأقول مؤكداً لما كلف الكونت شوفالوف ان يبلغه أولاً الى دولة الملكة وهو ان نص معاهدة الصلح التي جرت بين الروسية وتركية يعرض بنامه على الدول قبل انعقاد المؤتمر وان كل دولة لها في المؤتمر الحرية التامة لاستصوابه ولما تشأ ان تفعله وفي ١٨ وصل خبر من سفيرنا مضمون ان البرنس غورجييفوف قال له انه من الضرورة انه لا يفسر على ان يوجب السكوت على احد من نواب الدول في المؤتمر وإنما يرضى بالذاكرة على ما يتعلق بمصالح اوربا من شروط المعاهدة ولما سأل اللورد درلي الكونت شوفالوف عن جواب البرنس المؤما اليه اجابه في ١٩ بان البرنس كلفني ان اوكد لدولة الملكة ان معاهدة الصلح هي التي لها وجود اذ لا وجود لمعاهدة خفية اصلاً وإنما تبلغ الى دولتها بنامها قبل انعقاد المؤتمر فدولة الملكة في كياتي الدول في كونها تحفظ لنفسها في المؤتمر الحرية التامة للاستصواب والعمل وكذلك الروسية تحفظ لنفسها هذه الحرية فاللزام الان قصر الروسية اذا كانت بقت اتفاقاً وحدها دون سائر الدول وفي ٢١ اجاب اللورد درلي بان دولة الملكة لا تقدر على الرجوع عما صرحت به وهو انه لا بد من ان تكون على بصيرة قبل انعقاد المؤتمر من ان كل شرط من شروط المعاهدة يعرض على المؤتمر لا للزوم قبوله بل لينظر فيما يلزم استصوابه منها وما لا يلزم فلا يمكن لدولتنا ان نقبل ما ارتاه البرنس غورجييفوف من ان حرية الروسية في الرأي والعمل في المؤتمر تكون مقصورة بهذا الاتفاق فمرام دولتنا ان ان تسأل هل دولة الروسية تريد ان كل ما يبلغه الى الدول من جهة المعاهدة يحجب كأنه معروض على المؤتمر ان ينظر فيها كلها وفي علاقاتها بغيرها من المعاهدات الموجودة وفي ٢٦ كتب الكونت شوفالوف الى اللورد درلي ان الدولة القيصرية رأت من الواجب ان تثبت على ما صرح هو به أولاً لدولة الملكة مما تضمنه الرقم الذي وجه به الى اللورد درلي بتاريخ ١٩ مارس وحيث انه نشأ خلاف في فهم الحرية في الاستصواب والعمل التي استبقتها الروسية لها في المؤتمر رأت ان تبين معناها بقولها انها تترك للدول الحرية في ايراد مسائل في المؤتمر فيما تراه جديراً بالبحث والذاكرة وتحفظ لنفسها الحرية لقبول هذه المسائل وعدم قبولها فدولة الملكة تنأسف على هذا الجزم الذي صرحت به الروسية اما كون شروط معاهدة سان اسطفانوس ملائمة كلها لمراي الدول فلا يمكن الجزم به الان ولكن اذا فرضنا ان كثيراً منها يكون مستصواباً فالادعاء بحق رفض المذاكر عليها في المؤتمر قرين الاعتراض فعند النظر فيها يتبين ان دولة الملكة لا يمكنها ان تقبل في مؤتمر اورباوي جزءاً من تلك الشروط فان كل واحد منها يؤذن بالخروج من معاهدة سنة ١٨٥٦ على انه انه تقرر في الاعلان الذي الحق بمعاهدة المؤتمر الذي انعقد في لندرة سنة ١٨٧١ ان مرخصي الدول ومن حملتها الروسية اعترفوا انه من الاصول الراضحة المتعارفة بين الامم انه لا يصح لدولة ان تنهض من معاهدة او تغير من شروطها الا باتفاق باقي الدول التي وقعت عليها فلا يمكن اذا لدولتنا

المعنى الى البرنس غورجييفوف فاجابه البرنس بانه من اجل ايجاب المشاركة لزم الاتفاق على بعض اصول الصلح ولكنها بالنظر الى اوربا تحسب اصولاً ابتدائية غير موجبة اما المسائل التي تزول الى مصلحة دول اوربا فيكون ابرامها باتفاق هذه الدول وهذا اكد لدولة الملكة تأكيداً صريحاً موجباً ثم في الرابع من فبراير (شباط) افاد سفيرنا ستريا دولتنا انه وصل اليه من دولة تلغراف مضمون استدعاء دولتنا لمؤتمر يعقد في وينا فاجابت دولتنا الى ذلك من غير توقف وفي الخامس من الشهر المذكور ابلاغ اللورد درلي هذا الاستدعاء على صورة رسمية مضمونه (اصل هذا الاستدعاء باللغة الفرنسية) «ان دولة اوستريا هنكاريما كانت من الدول الموقعة على معاهدات عمومية لغاية تمهيد الطريقة السياسية في الشرق استبقت لنفسها في اثناء الحرب ما يخص بها من الاستطاعة والتنفيذ بالنظر الى ترتيب شروط الصلح على وجه الايجاب وقد طالعنا في ذلك دولة الروسية فاستصوبته وحيث انه جرى اليوم بين الدولة المشار اليها والدولة العثمانية مفاوضات ابتدائية على الصلح رأينا ان الوقت قد حان لاثبات اتفاق دول اوربا على ما يلزم من التعديل في المعاهدات الخاطئة الشأن فظهر لنا ان اوفى الوسائل للحصول على هذا الارب عقد مؤتمر تحضر فيه نواب الدول التي وقعت على معاهدة باريس التي جرت في سنة ١٨٥٦ وعلى البروتوكول الذي تقرر في لندرة في سنة ١٨٧١» وفي التاسع من الشهر اترت دولة اوستريا ان عقد المؤتمر يكون في برلين لا في بادن فكان من جواب دولتنا عن ذلك انها لاتعارض في هذا التغيير ولكن ترى من المروم ان يكون معلوماً بايدي بدء ان جميع المسائل المذكورة في معاهدة الصلح بين الروسية وتركية تعتبر موضوعاً للمذاكرة والبحث في المؤتمر ان كل تغيير في الشروط المقررة في المعاهدات السابقة لا يعتبر موجباً الا اذا اتفقت عليه الدول وفي ثاني عشر مارس وصل خبر الى الكونت بوست سفيرنا اوستريا بان سياسة دولة الملكة ينبغي ان تكون صريحة واضحة بالنظر الى الامور المذكورة في الرقم الذي ارسل اليه في تاسع الشهر من قبل ان يتم الاتفاق على عقد المؤتمر وفي ثالث عشر منه زادت دولتنا في ابضاح اول الشروط (بان قالت) انها قبل ان ترسل نوابها الى المؤتمر ينبغي ان تعلم ان كل شرط من شروط معاهدة الصلح يعرض على المؤتمر لا للزوم قبوله بل لينظر اي شرط منها يجب قبوله ورفضه وفي رابع عشر منه ابلاغ سفير الروسية دولتنا تلغرافاً ورد اليه من البرنس غورجييفوف مضمونه (اصله ايضاً باللغة الفرنسية) «ان الدول العظام تعلم ان نص المعاهدة بنامه يعرض عليها بعد مبادلة اثبات المعاهدة وهو يكون عن قريب فما كان لنا ان نكم شيئاً عنها وفي سابع عشر منه ورد خبر من سفير دولتنا في بطرسبورغ بانه تلقى هذا الخبر الا اني من البرنس المشار اليه وهو اني اجاب عما افادني اياه اللورد اغوستوس لنتونس من جهة الخبير المنضم ان اللورد درلي اجاب سفيرنا اوستريا عما ابلاغه اياه بخصوص انعقاد المؤتمر

من غير نقض لهذا الاعلان ان تعضي النظر عن صرف نظر  
الدول عن فحص شروط المعاهدة الجديدة المخالفة لما تقدمها  
وتم سبب من كيفية بت هذه المعاهدة ومن الشروط المشتملة  
فيها وما يحدث منها من التأثير في مصالح الدول يجعل على  
الامتناع من البحث في بعضها دون البعض الاخر فمن اهم  
النتائج التي تنشأ منها اي من المعاهدة هو ما يؤول الى سكان اوربا  
الشرقية من الممالك العثمانية فانها تؤذن بانشاء ملكة قوية  
للقبالية تحت ضبط الروسية حائزة مرامي عظيمة على سواحل  
البحر الاسود وبحر الجزائر (المائة اربى بيلاكو) فيكون لها  
شان عظيم في كل من السياسة والتجارة ويكون انشاؤها  
بنوع يستغرق جموعاً كثيرة من الروم ومن لم ميل اليهم  
وم مخالفون للقبالية في الجنسية والمذهب وامير هذه المملكة  
يكون بانتخاب الروسية وإدارة اموره ترتب بمعرفة لجنة روسية  
واول شيء من مفعولها تحت ضبط عساكر الروسية يدل على  
الطريقة السياسية التي تصيرها في المستقبل جزوا من الروسية  
وقد اضيف الى هذه الشروط ما مد بسطة هذه البلاد الى ما  
وراء حدودها اما الشرط الذي تقرر فيه اجراء اصلاح  
في تساليا وابيروس فهو في نفس الامر محمود غير انه علق  
على انه يكون مضموناً ومفروضاً بمناظرة الروسية مع تعهد  
بحماية اتباع الكنيسة الروسية وهذا التعهد ليس باقصر مدى  
من الشروط التي تقرر في معاهدة قنارجي التي بنيت عليها  
المطالب التي ألغيت في سنة ١٨٥٦ فهذه الشروط لا يمكن ان  
ترضي ملكة اليونان ولا غيرها من الدول التي يعنىها كل قطر  
من اقطار المملكة العثمانية فالنتائج من قسم هذه المعاهدة تكثير  
قدرة الروسية في البلاد والسواحل التي تسكنها الروم فيكون  
في ذلك ضرر عليهم بل على جميع الدول التي لها مصالح في  
بحر الروم وفصل الولايات المأهولة بالروم والارناووط  
والقبالية عن اسلامبول وفي لم نزل تحت حكومة الباب  
العالي من شأنه ان يجعل ادارتها قرينة الصعوبة والاعنت  
فيعزم الباب من سلطته السياسية ويجعل أهلها على حالة فوضوية  
وكذلك يحدث من مواضع اخرى من المعاهدة في حدود اخرى من  
حدود المملكة العثمانية فان اكراه رومانيا على تسليم يسارايا  
وتوسيع حد البلغار الى البحر الاسود حيث يسكن المسلمون  
والروم خاصة وحوز مرسى باطوم وهو من المراسي المهمة من شأنه  
ان يجعل ارادة الروسية منسلطة على ما يجاور البحر المذكور وحوز  
قلعة ارمينية يجعل سكان هذه البلاد بالضرورة متقادين لكل  
دولة تملكها وفضلاً عن ذلك فان تجارة اوربا التي تمر من  
طرابزون الى ايران تصير رهينة ارادة الروسية بسبب  
تسليم كردستان لها ومن جملة شروط المعاهدة الشرط المتعلق  
بغرامة الحرب التي فوق طاقة الباب العالي ان يتحملها بقطع  
النظر عن حساب ان ما يفضل عن ايراد مطلوب لاصحاب  
الدين وكيفية تادية هذه الغرامة معلقة في عبارة مبهمه على  
مفاوضة تحصل فيما بعد بين الدولتين فللدولة الروسية ان  
تقاضاها حالا او انها تعلقها على كفالة وتعهد فيكون في ذلك  
اتخطا الباب العالي عن الاستقلال سنين عديدة او انها  
تستبدل بها بلاداً اخرى او انها تسوغها على شكل تعهد

## ملحوظات

المعاهدة المذكورة ابتدائية وإجراؤها في رأي الدولة الامبراطورية يقتضي بحثاً وإطلاعاً على الجغرافية وأمعان نظر في التوفيق بين مصالح الدول ولذلك ادى بعض شروطها بعبارة غير صريحة تاركة مجالاً للوفاق والوثام فيها بعد على ما لا بد منه (٢) ان المعاهدة المذكورة لم تجعل البلغار تحت تسلط الروسية فان الدولة الامبراطورية لم تعمل للبلغار الا ما عملته سابقاً للانفلاق وبغدان (الملكيين) في سنة ١٨٤٠ وقد تبين من التجارب ان ما عمل في شأن هاتين الملكيتين كان نافعاً حيث اعان على نجاح احوالها وغطتها ولم يخطر بالبال وتبين ان ثمة ذلك العمل تكون لترجع نفوذ الروسية بحيث يحل بموازنة نفوذ باقي الدول فاذا امكن للانفلاق وبغدان ان تحصل على الاستقلال عن الروسية حاله كونها متاخمتين لها ووجودها على هذه الحالة من سعيها فالاولى ان تكون هذه الحالة حالة البلغار في المستقبل فتتفصل عن الروسية عند امكان تسليم الديروجة لرومانيا (٣) قد تقرر في المعاهدة ان عساكر الروسية تنسحب البلغار مدة سنتين حيث ان هذه المدة لازمة لاقرار الامن والسلم وحماية النصارى والمسلمين لكيلا يعمدوا الى الانتقام ولاتيات اصلاحات ضرورية للبلاد ولترتيب جيش من اهلها وغير ذلك فلزم تعيين المدة لظن الناس ان مراد الروسية تملك البلاد وهي خلاف قصدها على ان الدولة الامبراطورية لاتتأني تقصير هذه المدة على قدر الامكان من دون تعويض للبحر المسعى المراد به اجراء المصلحة التي يترتب عليها السلم والسلامة (٤) ان تحديد بلاد البلغار رسم بعبارة مجعلة ولم يوضع له اصل الا اكثرية السكان فلا يتصور شيء اقرب منه الى الانصاف والمعقول فانه يلاقي الاعتراضات الواردة من اجناس مختلفة ثم اقل عدداً من البلغاريين غير ان مصلحة هؤلاء منصوص عليها ايضاً في شروط مخصوصة على ان اجراء هذا الاصل منقوض الى لجنة مختصة في بحث وتقرير ما يزيل الريب عن هذه المسألة وعن غيرها من المسائل المكثرة وهذه الاعتراضات مبنية على ان هذا التحديد يعين للبلغار بعض مراس (جمع مرسى) في البحر الاسود مع ان مؤتمر استانبول قرر انه اذا لم يكن لهذه البلاد قرب من البحر فلا تحسن حالها اما تحويلها مرسى في بحر ارجيان فالمنصود به توسيع تجارتها ولا شك ان الروسية لا تتنفع بهذا التوسيع كما تتنفع انكثرة وغيرها من الدول التي تجارتها في البحر الايضاً اكثر من تجارة الروسية ولم تبرح مجتهد في توسيع نفوذها في السياسة ايضاً (٥) ان المعاهدة المذكورة لم تجعل للبلغار امانة متوقفة على انتخاب امير تنتخبه دولة الروسية فانها نصت على ان امراءها يكونون منتخبين من مجالس البلاد الادارية باثبات من الباب العالي واستنصواب من دول اوربا فلا ينتخب لها احد من بيوت الملك ياوريا فانرى كفاية لاستعمال الحرية في الاثبات احسن من هذه اما تسديد ادارة البلاد وترتيب امورها فمفوض الى جماعة من اعيانها ولما يعين مأمور من الدولة الامبراطورية لمراقبة اجراء هذا الترتيب مع مأمور عثماني وفضلاً عن ذلك فقد حفظ لدول اوربا ان يكون لهم اتفاق

على ناظر الخارجية وتعيينه نسخة منه (صالسبري)  
(ترجمة الجواب واللائحة الذين ارسلها البرنس غورجيوف وزير الخارجية في بطرسبورغ الى سفيراً الروسية لدى الدول الكافلة جواباً عن نشرة المركز صالسبري وذلك بتاريخ ٩ نيسان الافرنجي (ابريل) سنة ١٨٧٨)  
ترجمة الجواب - (ياحضرة السفير)

قد اطلعني اللورد اغوستوس لنوس على النشرة التي حررها مركز صالسبري مخاطباً بها الدول العظام بتاريخ ١ نيسان فنروينا فيها حق التروي واعترفنا بما اشتملت عليه من الاخلاص في اظهار رأي الدولة البريتانية من جهة معاهدة الصلح التي جرت في سان اسطافانوس ووجدنا فيها بتفصيل طويل الاعتراضات الواردة من قبل الدولة المشار اليها على المعاهدة المذكورة لكننا لم نرفيها ما يشير الى تعيين رأي في حل مشكل هذه الاخطار المحاصلة فان المركز اخبرنا بما لم تردده دولة انكثرة ولكن لم يجزها بما تتركه فكان من المفيد لوانه بين هذا الامر لغاية ان يجري اتفاق عليه اما رأي الدولة المذكورة من جهة المؤتمر فاعيد هنا ما قر عليه رأي الدولة الامبراطورية عندما ابليته الى الدول الكبار اذ عرضت عليها نص معاهدة سان اسطافانوس مع خريطة شارحة وهو انه اذا تم انعقاد المؤتمر يكون لكل دولة ترسل نائباً الى حرية تامة للاستنصواب والعمل وهذه الحرية تكون ايضاً للروسية فابلاغ هذا الرقيم الى الدولة التي عينت عندها سفيراً (غورجيوف)

## (ترجمة اللائحة)

(١) ليس من الصحيح ان يقال ان معاهدة سان اسطافانوس انشأت البلغار انشأاً جديداً او انها انشأت للصقالية مملكة قوية تحت تسلط الروسية فان البلغار كانت موجودة ولو كانت في حالة الظلم وكان ذلك معلوماً لاوريا فرغبت في اتخاذ دواء لذلك (ولهذا) انعقد مؤتمر في الاستانة وبين فيه ما يلزم اتخاذ من الوسائل للحصول على هذه الغاية ولا شك ان الذين اجتمعوا فيه لم يتروا ان اتخاذ هذه الوسائل يكون عقياً اذ لابد من الاذعان انهم كانوا يتروون في ان يشمل البلغار بامتيازات يتوصل بها الى الاستقلال في امورها الداخلية وفي هذه الحالة تصير ولايتا البلغار اذ هي منقسمة الى ولايتين اصلاً واحداً وهذا الاصل ينمو ويتركز تحت مراعاة اوربا فيتاح له ان يأتي بالنتيجة التي عينتها له الان معاهدة سان اسطافانوس ويوصلها الى حد الاستقلال الروم (ومن المعلوم) ان رفض الباب العالي (لما قر عليه الرأي في المؤتمر) والحرب التي اعقبت هذا الرفض لم يسوغا الرجوع الى ما كان اراء المرخصون في المؤتمر رجوعاً مطلقاً وهذا الامر اقرب مركز صالسبري نفسه وخاصة معاهدة سان اسطافانوس اوجبت على الباب العالي المبادرة الى اجراء اصلاحات تكون اتم واكمل واكثر ضبطاً وفعالية وان

مع الباب العالي لغاية ان يكون الامور الروسية الفة بين يمينهم فهذه التسهيلات التي اتخذتها الروسية لادارة امور هذه البلاد لا تدل على ان مرادها ان تجري فيها ادارة سياسية كما في بلادها خلافا لمن زعم ذلك فان اكثرها كان معروفا فيها من الترتيب ابقي على حاله من دون تغيير وانما خصت ببذل المجهود والمجد فيها براد اجراؤه فيها من الترتيب ما خلت عنه في الازمنة السالفة ومن جملة التغيير ابطال البدل في الخدمة العسكرية وابطال العشور واستبدالها بضريبة مقرر معلومة وابطال الويركوكو وقد كان اصلا للتفريط والافراط وتخويل النصارى حرية في وقت الانتخاب ان لا ينتخبوا من المسلمين في الاماكن المأهولة بكلا الجنسين من عرف بانه كان يأتي افعالا يضطهد بها النصارى ولما كانت البلاد في حالة المحصر في مدة الحرب كان لا بد من اقامة حكام عليها من الروس وانما اقيم عليها من البلغاريين متصرفون ونواب عن المحكام لغاية ان يقدروا بعد انتهاء الحرب على ان يخلعوا الروس من دون ان يحصل عائق بسببهم عن اتمام حسن الادارة وكل ما نفع من هذه التدابير كان مبنيا على تسوية الادارة وتكدير وسائل العمران وتيسير الفرصة لاجتماع اول مجلس لتسويق احكام هذه البلاد (٦) الادعاء بان معاهدة سان اسطفانوس مدت نفوذ الروسية وطاقتها الى ما وراء البلغار مع اشتراطها اصلاح الحال في ابيروس وترحاله ما يتعجب منه اذ لو كانت الروسية لم تشترط شيئا في شان هذه البلاد لشكيت بانها اثر ضرر الروم لنزع الصقالة ولو حاولت تخويلها الاستقلال في الادارة تحت سودد الباب العالي وهو قد ذم في البلغار لشكيت بانها عاملة على اضلال الملكة العثمانية اصلا فتنبوا سكانها لا جرم ان الدولة الامبراطورية لم يخل عليها قط فهم المأمورية التي خصتها بها التواريخ في الشرق بحسب عرف المسيحيين يقطع النظر عن اختلافهم في الجنسية والمذهب ولكن اذا كانت اشترطت للبلغار شروطا هي اثم واضبط من غيرها فانما كان ذلك لان هذه البلاد كانت سبب الحرب وكانت معركة القتال فيها ولان الروسية قد حازت من الحقوق الكاملة الموجبة ما يحوزها غيرها من الدول الحاربة واذا كانت قد اشترطت للولايات المأهولة بالروم اصلاح احكامها فقد تركت للدول حقا في الحاجة على ذلك فليس يصحح ان يقال ان المعاهدة قيدت اصلاح الاحكام بان يكون تحت طائل الروسية فان المعاهدة انما قيدت صوغها على صيغة اصلاحات كريد التي رضي بها الباب العالي تحت طائل الدول فكان من شرطها ان اجراء اصلاح يفوض الى لجنة مخصوصة او ان يكون في اللجنة كثير من الامهليين نعم انها توجب على الباب العالي مشاوره الروسية قبل الاجراء غير انها لم توجب عليه ان يمتنع من مشاوره الدول المتحابة (٧) الفقرة النابعة المختصة بحماية اعضاء الكنيسة الروسية حصل الخطأ في فهمها ومن ثم قيست بالفقرة المذكورة في معاهدة كابنارجي التي اقيمت في سنة ١٨٥٦ وهذه الفقرة شملت طائفة الروم الارثوذكسيين وغيرهم من النصارى

رعية السلطان الذين على هذا المذهب امام معاهدة سان اسطفانوس فانها اقتضت على ذكر الرهبان والقسوس وزوار الكنائس من الروس او كان اصلهم روسيا واشترطت ان يكون لهم من الحقوق والمنافع والامتيازات ما هو ممنوح لاهل الكنيسة من طوائف اخرى فالدعوى يكون مجموع هذه الشروط المقررة في معاهدة سان اسطفانوس من شأنه ان يمد سلطة الروسية الى البلاد التي اكثر سكانها من الروم بما يعود بالضرر عليهم وعلى البلاد التي لها مصالح في الشرق وفي البحر الايض لا يمكن لذي فهم سليم ان يعتبرها مبنية على العدل والانصاف (٨) ومن المبالغة ايضا ان يقال ان مجموع تلك الشروط بالنظر الى اعادة ييساريا وامتداد البلغار الى البحر الاسود واستيلاء الروسية على مرسى باطوم من شأنه ان يجعل ارادة الروسية غالبة في جميع البلاد المجاورة لبحر المذکور فان الروسية اعانت على تحرير مملكة اليونان ورومانيا ولم تنتفع من ذلك انتفاع غيره من الدول فاعادة ييساريا اليها يكون رجوعا الى الحال التي غيرت منذ اثنتين وعشرين سنة من اجل اسباب لم يبق لها الا ان وجوب ولا داع شرعي ولا وجه لتعلل لان حرية السفر في الطون جعلت تحت ضيق وكفالة من لجنة مؤلفة من عدة امم ولا سيما الان بعد ان جاهدت رومانيا باستقلالها وظهر من دول اوربا انها تميل الى ان تقرها على ذلك ويتبني ايضا ان يعلم ان هذه الاعادة لا تشمل كل جزء من اجزاء ييساريا التي سلمت لرومانيا في سنة ١٨٥٦ فان قطر الطونة الغربي مستثنى منها اذ في عزم الدولة الامبراطورية ان تعيدها على رومانيا حيث كانت اخذت منها بعد ذلك التاريخ بسنة وهذا الامر من شأنه ان ينقص كثيرا من اهمية هذه الاعادة بالنظر الى تحكم الروسية في السفر في فوطة الطون (٩) ان باطوم هي المرسى الوحيد الذي يصلح للتجارة والكثالة مما يحق للروسية ان تحوزها حيث باشرت الحرب وحدها واستقلت بتكليفها فنتسبها والحالة هذه ليس تفضلا فهيها ان تكون معادلة للقرامة النفدية (١٠) اما ما تحوزها الروسية في ارمينية فان قدره ومزبته بالنظر الى الدفاع ولكن لا يستبعد ان انكثرة توارثان ترى هذه المواضع الحصينة في ايدي الترك غير ان الروسية ترى ايضا ان لها اي هذه المواضع مزبنة لاجل تامينها فلا تضطر الى حصرها في كل مرة توجهها الى الحرب كما وقع في شان قارص فانها اضطرت الى اخذها ثلث مرات في ظرف نصف قرن فلا ينكر ان تسليم الارض هو من مقتضيات الحرب فلوارادت انكثرة ان تبقيها لتركية لما لزها الا ان تتالف مع الروسية كما عرض عليها في فرصتين الاولى في لائحة برلين والثانية في مأمورية الكونت آلستون صومراقوف التي ارسل بها الى ويانه لاجل ارسال بوارج من كلتا الدولتين لتكليف الباب العالي (اجزاء) ماروشي لازما) فلوجرى ذلك فعلا محصلت الغاية التي حصلها عليها الان ولكن بعد سنك دماء واي سنك وحيث ان دولة انكثرة ابت ذلك لم يبق لها الا ان وجه لان تنكرحق الروسية التي سكت دما في ان تثنى من الاسباب والاحوال



ويكون الوالي على مذهب (وفي رواية وجنسية) اكثرية الاهالي وبمعيته مستشار يعينه الحضرة السلطانية فاذا كان الوالي نصرانيا فمستشاره يكون مسلما واذا كان مسلما فمستشاره يكون نصرانيا اما بقية المأمورين الذين في خدمة ادارة الولاية فيكون تعيينهم من الوالي ولكن بحسب موافقة مجلس ادارة الولاية وتكون السلطة الاجرائية خاصة بالوالي وهو يجري بها في جميع الولاية المنوطة بعهدته وذلك بواسطة (المتصرفين) (وقائي المقامات) (والخفارين) ويكون الوالي الحاكم الاعلى وعليه ان يلاحظ ان احكام السلطة تجري على عمومها اما مجلس الادارة الكبير الذي يعين لكل ولاية فيكون مؤلفا من عضوين ترسلها السخيفة ووظيفته المذكورة في جميع متعلقات مصالح الولاية الادارية وافراراً به على اجرائها ولكن لا يسوغ له ان يتدخل في امور الحاكم وفي السلطة الاجرائية بل يلزمه ان يستشير مجلس الادارة في جميع المصالح الادارية فاذا جرى نزاع ان خلاف بينه وبين مجلس الادارة ترفع دعاواها الى مجلس المناقشات الادارية الذي يشكل في الاستانة كما سيأتي بيانه اما ادارة السخيفة فانها تناط (بمتصرف) يجري فيها وظيفته باسم الوالي وانتخابه يكون من طرف الحضرة السلطانية على مذهب اكثرية اهل السخيفة ويعين له معاون يكون انتخابه ايضا من الحضرة السلطانية فاذا كان المتصرف مسلما فمعاونه يكون نصرانيا واذا كان نصرانياً يكون معاونه مسلماً وبقيّة مأموري السخيفة يكون تعيينهم من طرف المتصرف ولكن بانتخاب مجلس السخيفة وهذا المجلس يكون مركبا من نواب من كل ناحية نائب ووظيفته معدودة في متعلقات المصالح الداخلية مثل اعضاء مجلس الولاية فاذا حصل خلاف بين المتصرف ومجلس ادارة السخيفة يفوض امر خلافتها الى الوالي والى مجلس ادارة الولاية معاً اما ادارة الناحية فتكون تحت تصرف المتصرف ويعين لادارتها (قائم مقام) ويكون تعيينه من الوالي بموافقة مجلس ادارة الولاية ووظيفته كوظيفة المتصرف اما مجلس ادارة الناحية فيكون مؤلفاً من خمسة اعضاء يصير انتخابهم من الاهالي بجمرة تامة من تبلغ سنهم احدى وعشرين سنة بحيث يكونون ممنوعين بجميع الحقوق المدنية ويدفعون اليرك السنوي لا ينقص عن الخمسين قرشاً فوظيفة هذا المجلس لدى قائم المقام مثل وظيفة مجلس السخيفة لدى المتصرف فاذا وقع خلاف بين مجلس ادارة الناحية وبين قائم المقام ترفع دعاواها الى المتصرف والى مجلس ادارة السخيفة معاً ولكن قرية مختار يكون انتخابه من المجلس البلدي على مذهب اكثرية الاهالي ووظيفته النظر في سائر امور الضابطة وفي اجراء اوامر الحكومة الاجرائية التي ترسل اليه من طرف قائم المقام وفي اجراء قرار المجلس البلدي وهذا المجلس يكون مؤلفاً من اعضاء من كل مائتي نفس عضو واحد بشرط ان عدد عضائه لا يزيد على عشرين نفساً وانتخابهم يكون من الاهالي بكامل الحرية ووظيفة هذا المجلس اجراء ادارة املاك القرية وتعيين ميزانية ايرادها ومصرفها وتعيين الضرائب التي يلزم دفعها من الاهالي

القاطنون في تركيا وتسوية هذه المسألة تجري عند اقرار سفارة الروسية بالاستانة للنظر في ذلك فتبلغها السفارة الى الباب العالي (راجع المادة ١٩ من المعاهدة المذكورة) (ثالثاً) التضيقات لاعادة السفر في نهر الطونة ولترضية الذين حصل لهم ضرر من توقيف السفر ومبلغها ٥٩٠٠٠٠ فرنك تؤخذ من المبالغ التي يطلبها الباب العالي من لجنة الطونة الادارية (راجع المادة ١٤) (رابعاً) سكان الاراضي التي سلمت الى الروسية يكون لهم الخيار في ان يرحلوا منها ويبيعوا املاكهم الغير المنقولة وتسوية هذه المسألة بمهلون مدة ثلاث سنين فاذا انقضت المدة بحسب من خالف هذا الحكم من رعية الروسية (خامساً) في المدة التي تبقى الروس متمكنة من الاماكن النابعة لتركيا التي يلزم فيها بعد اعادتها تكون ادارتها منوطة بادارة الروس بدون مداخلة من مأموري تركيا ولا يسوغ دخول العساكر العثمانية اليها الا بعد تسليمها على حسب الاصول المألوفة (سادساً) اخلاء الروس امانة البلغار وولاية الروم ايسلي والاناطول والمدة التي تلزم لذلك يحصل اتفاق عليه بين الروسية وتركيا بموجب معاهدة برلين (سابعاً) يتعهد الباب العالي بان لا يعاقب الذين كان لهم اختلاط وعلاقة مع الروس في المدة المحرّبة الاخيرة ولا يعاوض في سفرالذين يرومون مرافقة عساكر الروسية (راجع المادة ٢٧ من معاهدة ايسطافانوس) (ثامناً) يعفو الباب العالي عفو تاماً عن جميع الذين سجنوا او نفوا لسبب الحرب الاخيرة (تاسعاً) جميع المعاهدات والاتفاقات وغيرها التي كانت جرت بين الروسية وتركيا ثم وقعت بسبب الحرب الاخيرة تجري العمل بها وتكون مرعية الاجراء ما عدا المواد التي نختتمها بمعاهدة ايسطافانوس او معاهدة برلين (راجع المادة ٢٤) (م) جميع المناقشات والمنازعات الحاصلة الان بين رعية الروسية ورعية الباب العالي تفوض الى احكام (جميع حكم محرّكة) يكون تعيينهم من طرف الباب العالي ومن سفير الروسية بالاستانة ويكون حكمهم باتاً فاصلاً لا يسوغ استئنافه ولا مراجعته ويتعهد الباب العالي بان يعطي رعية الروسية ترضيتهم وتضميناتهم عند اثبات الحكم بها وينفذ ما قرره عليه راي الاحكام المذكورين وقرار الدعاوي التي جرى الحكم بها قبل هذا ولم ينفذ بعد (هذه المادة في بدل المادة عشرين من المعاهدة المذكورة) (م) يكون التصديق على هذه المعاهدة بعد مدة ١٠٠ اسابيع او قبل ذلك اذا امكن (لا يخفى ان الباب العالي حول تسوية هذه المسألة الى عهدة الدول الذين وقعوا على معاهدة برلين)

تركيا. (ترجمة اللاحقة التي ارسلها الباب العالي الى المؤتمر متضمنة تقرير الاحكام والنظامات التي رامت الدولة العلية اجراءها في جميع الولايات ولكن لم تقع لدى المؤتمر موقع القبول)

تحصل المذكرات في جميع المواد المتعلقة بادارة الولايات وتقسيم الولاية الى سنجيقات وكل سنجيقة يقسم الى عدة نواحي وكل ناحية تكون مؤلفة من عدة قرى اما المدن التي عدد سكانها يتف على ١٠٠٠٠ نفس فتكون ناحية مخصوصة على حدتها ويكون تعيين والي الولاية من طرف الحضرة السلطانية



## ملحوظات

بالعقارات المنقولة والغير المنقولة ما يقع بين رعية الدولة العلية الا في المواد المتعلقة بالزواج فانه ان كان خاصا بالمسلمين يرجع الى الشريعة الاسلامية وان كان خاصا بغير المسلمين يرجع الى اصطلاح هؤلاء. ويشكل في كل ولاية مقدار من المحاكم النظامية على القدر الكافي لاجراء العدل على الوجه الاتي (١) عقد جمعيات صحية يسوغ الاستئناف فيها اذا تجاوزت الدعوى قدرًا معلومًا من المال والاستئناف يكون في المحاكم الابتدائية (٢) المحاكم الابتدائية يكون حكمها قابلاً للاستئناف اذا فانت الدعوى مبلغًا معلومًا والاستئناف يكون في محكمة استئناف الولاية (٣) محكمة الاستئناف تكون خاصة لكل ولاية ووظيفتها استئناف دعاوي المحاكم الابتدائية (٤) يشكل في الاسنانة محكمة تمييز المحقوق ويناط بها جميع الدعاوي والاعلامات والاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف بالولايات اذا كان قرار المحاكم الابتدائية صدر مغالًا للاحكام والقوانين لكن الرجوع الى ديوان تمييز المحقوق لا يوقف اجراء القرار الا في المواد الجنائية وقضاة هذه المحاكم كلها لا يكونون عرضة للنزل والتبدل و يلزم ان يكون انتخابهم من ارباب المعلومات والدراسة وعند الاقتضاء ينتخب من الاجانب ويشكل ايضا ديوان عمومي يضم الى المحاكم الاولى والمحاكم الاستئنافية — وتكون المذكرات فيها علانية ويسوغ لكل واحد من الرعية المعاماة وتادية ما عنده من الشهادة بعد ان يحلف يمينًا ويشكل في الاسنانة لجنة من ارباب الاحكام العدلية لتوسيع دائرة كل ما يتعلق بالاحكام والاصول المذكورة انفاً

### ( الفصل الرابع )

#### ( في المواد المتعلقة بالنظامات المالية )

تجري اصلاحات جديدة في جميع الممالك العثمانية فيما يتعلق بكيفية تحصيل الضرائب وغاية ما يمكن تحصيله منها هو ( الرسوم المطردة ) الرسوم المطردة في الوبركو والسمتات — ( الرسوم الغير المطردة ) الرسوم الغير المطردة في الاعشار والموائد على المواشي وعلى المسكرات وعلى الملح والدخان والكمارك وغيرها ولا يمكن اتخاذ ضرائب اخرى الا اذا انشئت نظامات وقوانين في ذلك اما توزيع الرسوم على الاهالي وكيفية تحصيلها فينات بالمجالس البلدية وما يلزم تعيينه من المبالغ على الولاية يكون بمناسبة طائفة الولاية وليلزم السلطة ويشكل ايضا في الاسنانة لجنة ينات بعهدتها احكام وقوانين جديدة لتجديد الضرائب اللازم اتخاذها وينات بها ايضا مسألة تسوية الديون العمومية الداخلية والخارجية واستهلاك او ( كذا ) توحيد الديون الغير المنتظمة

### ( الفصل الخامس )

#### ( في المواد المتعلقة بالنظامات العسكرية )

جميع العثمانيين بدون استثناء يدخلون في الخدمة العسكرية بحسب النظامات المتعلقة بالفرقة وتشكل لجنة بقصد ترتيب القوة العمومية وانشاء نظامات تتعلق بالفرقة والبدل العسكري وغير ذلك على نوع المساواة بين جميع العثمانيين

ولا سيما النظر في متعلقات تحصيل الاموال بواسطة محصلين يكون تعيينهم من المجلس ويناط ايضا بعهدته وظيفة الضابطة فيما يخص بالراحة العمومية بشرط ان لا يخرج من دائرة الاحكام العدلية فاذا وقع خلاف بين شيخ القرية والمجلس البلدي ترفع دعواها الى قائم المقام والى مجلس ادارة الناحية معاً وكل ما يتعلق بالراحة العمومية في جميع الولاية ينات بضابطة عمومية وضابطة داخلية يكون انتخابهم من اهالي الولاية بدون استثناء ولا فرق من جهة الدين فيكونون في كل ولاية تحت اوامر الحكومة الاجرائية اما القوة العسكرية فنات رئاستها بعهد رؤساء العساكر ولا يسوغ لم في جميع الاحوال ان يتدخلوا في ادارة الولاية ولكن اذا وقع ما يحل بالراحة العمومية في داخل الولاية وكانت قوة الضابطة غير كافية لاعادة الامن والطمأنينة حتى للوالي بمعاونة مجلس الادارة وحده ان يستدعي مداخله القوة العسكرية اما تحرير الاوراق المتعلقة بالامور الادارية والنظامية والمحاكم ففي ولايات الروم ايلي يكون باللغة التركية واللغة المستعملة عند اكرية السجيين في الولاية ويشكل في فائدة الولاية لجنة انفرير نظامات وقوانين في جميع متعلقات ذلك

### ( الفصل الثاني في المواد المتعلقة بالمعارف العمومية )

جميع اهالي الممالك العثمانية يكونون مشمولين بالحرية التامة في جميع منوعات المعارف العمومية فيجوز لكل طائفة ايا كانت ولكل شخص ايا كان بشرط ان يكونوا حائرين المحقوق المدنية ان يشتمل مكاتب للدروس الابتدائية او الدروس المطفلة وان يدرسوا العلوم علانية تحت مراقبة الحكومة المحلية بشرط ان الدروس لا تخل بالآداب وبالراحة العمومية ولا يبراء احكام السلطة واجراء هذه المراقبة في الولاية يكون من الوالي ومجلس الادارة معاً وجميع العثمانيين ( اي رعايا الدولة ) يقطع النظر عن جنسيتهم ومذاهبهم لم ان يدخلوا في المكاتب الملكية والعسكرية الخاصة بالدولة

### ( الفصل الثالث )

#### ( في المواد المتعلقة بادارة الاحكام العدلية )

يشرع في تمة جميع التنظيمات والاحكام والقوانين ويكون تنسيقها على الصورة الاتية (١) نظامات المحقوق \* يكون اجراؤها طبق دستور احكام فرنسا الجزائية مع بعض تعديل يوافق مشرب اهل البلاد وعاداتهم (٢) قانون اجراءات المحقوق \* يكون انشاءه طبق قانون الاجراءات التجارية ولكن يضاف اليه ما تقتضيه الحال (٣) قانون التجارة \* تهيئة قانون التجارة الموجود الان مع تأكيد اجرائه (٤) قانون الاجراءات التجارية \* يعمل بموجب القانون المحاضر ولكن مع تكملة وتمة لمواد اخرى له (٥) قانون الجزاء \* تهيئة قانون الجزاء الموجود الان (٦) قانون اصول المحاكمات الجنائية \* وضع قانون على المواد الجنائية مع تطبيقه على القوانين الجنائية المستعملة في محاكم انكلترة وفرنسا (في المحاكم) تشكل محاكم نظامية (حقوقية وجزائية وتجارية وجنائية) ووظيفتها النظر في جميع المنازعات المتعلقة

### (في مواد عهوية)

(اولاً) (مجلس اعلى لتحقيق المناقشات) يشكّل في الامتانة مجلس اعلى يناط بعهدته النظر في جميع المناقشات التي تحصل بين الولاى ومجالس الادارة وهو يصدر القرار اللازم في ذلك على صورة جازمة ويناط بعهدته ايضاً النظر في الشكاوي التي تعرض عليه من طرف رؤساء المحاكم المأمورين ضد المأمورين الذين هم اعلى منهم رتبة ومنصباً في الولايات وشكاوي الناس على مأموري الولايات كافة فاذا اعترف المجلس هذه الشكاوي يكلف الادارة التي وردت منها بتفقيها ويكون مجلس المناقشات الاعلى مؤلفاً من اعضاء من كل ولاية يعينه مجلس ادارة الولاية ومن بعض مأمورين تعيينهم المحضرة السلطانية بحيث يكون عددهم على قدر عدد الاعضاء الذين يعينون طرف الولايات وتناط رئاسته برئيس شورى الدولة في الباب العالي وجميع قرارات المجلس وقرارات شورى الدولة تعرض على المحضرة السلطانية ثم تنشر علانية (ثانياً) (في لجنت القوانين) تكون كل لجنة من اللجان الاربع اعني لجنة المحاكم الادارية ولجنة المحاكم النظامية ولجنة المالية ولجنة العسكرية المنوط بمهمتهم اجراء القوانين والاحكام مؤلفة من خمسة اعضاء يكون نصيبها من طرف المحضرة السلطانية من اعيان الاهالي واذا اقتضى الحال من اعيان الاجانب وجميع القرارات التي يستقر عليها رأي اللجان المذكورة تكون دستوراً للعمل ويكون اجراءها في الممالك العثمانية لا يزيد على سنة واحدة من يوم استنباها

(ترجمة الاتفاق الذي وقع بين انكلترة والروسية فيما يتعلق بالمسألة الشرقية قبل عقد المؤتمر وذلك في ٣٠ ماي الاثريجي (ايار) ١٨٧٨) (لائحه تتضمن تعيين المسائل التي حصل عليها الاتفاق بين روسيا وبريتانيا العظمى فيكون رابطة لمخصيها عند مذاكرتهم في المؤتمر)

(١) دولة انكلترة ترفض تقسيم البلغار طولا غيران نائب الروسية يستفي لنفسه ان يبين للمؤتمر الفوائد التي تنبع من ذلك ولكنه وعد بان لا يصير عليه ضد ما قرع عليه رأي انكلترة (٢) يكون تعديل حدود البلغار الجنوبية بنوع يبعدها عن بحر ايجيان بحسب حدود ولايات البلغار الجنوبية التي عرضها مؤتمر الامتانة وهذا الامر لا يمس مسألة الحدود كما يمس مسألة اخراج شلوط بحر ايجيان من الحدود اعني الى غربي بحيرة لاغوس ومن هذا الحد الى ساحل البحر الاسود تكون المذاكرة على الحدود مطابقة (٣) الحدود التي على غربي البلغار يكون تعديلها مؤسسا على جنسية اهلها فيستفي منها الاهالي الذين ليس هم من البلغاريين ولا يتجاوز حدود البلغار الغربية خطاً من احدى النواحي القريبة من يكي بازار الى بلقان كورشه (٤) عند اعادة البلغار الى الحدود المذكورة في المادة ٢٢ من هذا الاتفاق تنقسم الى ولايتين على هذه الصورة الاتية — الولاية الاولى التي في شمال البلقان تكون مشمولة باستقلالية

سياسية (في الاصل اوتونومي بوليتيك) تحت حكومة امير والولاية الثانية التي في جنوب البلقان تشمل بولانين مبنية على استقلال في الادارة (في الاصل اوتونومي ادمنستراتيف) على نسق ادارة المستعمرات الانكليزية ويكون اميرها نصراانيا بانناق اوربا ومنه توليته في الولاية تكون من خمس سنين الى عشر (٥) امبراطور الروسية يرى اهمية خصوصية لخروج العساكر التركية من جنوب البلغار فلا يرى امنية اوضانة في الاستقبال للاهالي البلغاريين اذا كانت العساكر المذكورة تبقى هناك فاللورد صالسبري يقبل مسالة خروج العساكر من جنوب البلغار لكن الروسية لا تعارض فيما يستقر عليه الرأي في المؤتمر من جهة رخصة العساكر في التوجه الى تلك الناحية لغاية ان تقوم فيها ما يطرأ من الشعب والغزو سواء كان ذلك واقعا او في حالة يخاف منها ولكن انكلترة تستفي لنفسها ان تصر في المؤتمر على ان يكون للسلطان حق في اقامة عساكر على حدود البلغار الجنوبية ونائب الروسية يستفي لنفسه في المؤتمر حرية تامة للمذاكرة على هذا الوجه الاخير الذي ارتاء لورد صالسبري (٦) دولة انكلترة تطلب ان رؤساء ضباط العساكر المالية في جنوب البلغار يكون انقيادهم من طرف الباب العالي بموافقة اوربا (٧) المواعيد المتعلقة باريمنية (بالاناطول) التي تقرر في «المعاهدة الابتدائية» التي جرت في اباسطفانوس لا تختص بالروسية فقط بل تشمل انكلترة ايضاً (٨) كل من دولتي انكلترة والروسية تظهر اهمية واعتناء في التنظيم المستقبلي لادارة الولايات التي في البلقان والتي سكانها من الروم (في الاصل الولايات اليونانية) ولذا يعدل ما ذكر في المادة ١٥ من معاهدة اباسطفانوس بنوع يجعل للدول (الكلالة) ولا سيما انكلترة حقاً في ان تستشار في مستقبل ادارة ولاية الابير (بانيه) وئساليا (تجراله) وبقية الولايات التي سكانها من المسيحيين (وفي الاصل الولايات المسيحيين) تحت سلطة الباب العالي (٩) اما ما يتعلق بالفراة البحرية فان الامبراطور لم يخطار بباله خط بان يجعلها ارضاً تلحق ببلاده وعلى هذا فلا ياتي اعطاء تامين وتضمين في هذا الخصوص ومن المعلوم ان الفراة البحرية لا تحرم دولة انكلترة من حقوقها حالة كونها لها مطالب مالية (على الباب العالي) فتفي من هذه الحجة كما كانت قبل الحرب في القرار الاخير الذي تقرره الروسية من جهة مقدار الفراة ومن دون ان تناقش تستفي لنفسها ان تبين للمؤتمر صحة معارضتها (١٠) اما ما يتعلق بوايدي السخرت ومدينة بايزيد فان الوايدي المذكور هو الدرب الاعظم الهودي الى ايران وله وقع في عين الترك ولهذا يرضى الامبراطور باعادته لم لكنه طلب ونال في مقابلة ذلك تسليم ارض قطوار الى مملكة ايران حيث ان مرخصي الدولتين المتوسطتين استصوبا اعادتها اليها (١١) اذا كانت دولة الروسية تصمم على استرداد بيساريا فلدولة بريتانيا تتأسف منه ولكن حيث ثبت ان بقية الدول التي وقعت على معاهدة باريس غير مرتاحة لان تخاي بانسلاخ تخوم رومانيا المقررة في المعاهدة المذكورة لم يكن لا نكلترة وحدها في هذه المسئلة سبب

## ملحوظات

تبدل ولا تغيير (٦) دولة انكلترة ترسل الى السلطان خطابا تطلب منه ان يعيد اوربا بان يجبي الرهبان الذين في جبل اثوس من اي جنس كان على السواء — تحريرا في لندرة في ٣٠ مايو سنة ١٨٧٨ (شوفالوف) (صالسبري)

**(ترجمة اللامحة التي قدمتها طائفة الاسرائيليين في لندرة الى اللورد بيكسفيلد يشكون فيها من هضم حقوق اخوانهم الاسرائيليين في الملكةن ويلتمسون من دولة انكلترة الاعناء بشأنهم)**

(بعد الديباجة) نحن الواضعين اسماءنا باسفل هذا رسام جمعيات طائفة الاسرائيليين الانكليز في لندرة نجحرا اعتيادا على الشفقة التي طالما شرفت جمعياتنا بها دولة انكلترة على ان نلتبس من مكارمكم ان تعتنوا بقبول المساواة النامة امام الشرع لسائر الرعية في الولايات المخلطة الفاطنين في الروم ابلي (في الاصل تركية اوربا) الذين استهدفوا للاضرار من الحرب الاخيرة فلا يجرمون من المحقوق المدنية والسياسة بسبب اعتقادهم الدينية فان لزوم تغيير معاملتهم يعلم من كيفية اجراء القوانين المدنية والسياسة عليهم في كل من رومانيا والصرب ولا يخفى ان هاتين الولايتين ماهولتان بطوائف مختلفة المذهب من جهلهم كثير من جنسنا ونحسين حالهم واستقبالهم وحال بقية الطوائف متوقف على تسوية المسائل المهمة ولا سيما مسألة المساواة امام الشرع بموجب معاهدة باريس التي عقدت في سنة ١٨٥٦ وذلك من المادة ٢٠ الى المادة ٢١ وفي معاهدة باريس التي امضيت في ١٨٥٨ وذلك في مادة ٤٦ ونصها (ان جميع اهل الافلاق وبغدان متساوون امام الشرع وامام الاحكام المتعلقة باعطاء الضرائب والرسوم وفي التوظيف في الخدم والمأمورات العمومية فجميع اهل الافلاق وبغدان من سائر طوائف المسيحيين يتمتعون بالمحقوق السياسية ويمكن ايضا منحه الحقوق للاسرائيليين الفاطنين هناك بوضع قوانين مخصوصة) والظاهر ان ان منح المساواة لطائفة الاسرائيليين ترك لارادة مجلس نواب رومانيا وخدم ومن سوء الحظ انه كلما تغيرت نواب المجلس المذكور زاد سوء حال الاسرائيليين هناك وعددهم يبلغ الان ٢٥٠٠٠٠ نفس ومهدف للتعدي المتوالي كما يتضح من المهررات المطبوعة في الكتاب الازرق في سنة ١٨٦٧ و ١٨٧٦ وعلى هذا نجحنا على ان نذكر جنابكم ان قوانين رومانيا قد جعلت الاسرائيليين الفاطنين فيها في حالة يرثى لها فان كبير منهم صاروا عرضة لمنكرات مشهورة وأحال ان اهل رومانيا كانوا في سالف الزمان يراعون أبناء طائفتنا وبتولونهم منزلة رفقاهم في الوطن فنطلب منكم ان تستعملوا في حقنا ذلك من النفوذ الموثر فتتفضلوا على المحقوق العمومية لسائر الاسرائيليين الفاطنين في رومانيا والصرب والبلغار وفي بقية الولايات التي يجتمهل طرود عوارض عليها بسبب الحرب مما من شأنه ان يهضم أبناء طائفتنا ويحرمهم من المساواة النامة بغيرهم من الطوائف المختلفة المذاهب (فكتب اليهم كاتب اللورد بيكسفيلد من برلين يخبرهم بان

يجب عليها ان تعرض نفسها لتبعة المسئولية اذا دارضت في هذا التبدل ولذا تعهدت بان لا تنازع فيه واذا كانت قد رضيت بان لا تنازع امبراطور الروسية في الاستيلاء على باطوم وعلى وقاية ما ظن به في ارمينية الا انها لا تكتم عن نفسها انه سيحار في تلك الجهة اخطار عظيمة يخاف منها على اطمئنان سكانها بسبب امتداد حدود الروسية هناك ولكن من رايها ان وظيفة حماية السلطنة العثمانية من هذا الخطر المستقبل الذي يعود بالمخصوص عليها يمكن اجتيازها بدون ان تعرض اوربا نفسها لمصائب حرب اخرى وفي خلال ذلك تعترف اي دولة انكلترة النامين الذي صرح به امبراطور الروسية وهو انه لا يتبادي بعد الان في مد حدود الروسية على جانب الاناطول (وفي الاصل تركية اسية) فكان من رايها ان تعديل معاهدة باسطفانوس الذي استنصب في هذه المضبطة يكفي في اختصار المعارضات التي تجدها في المعاهدة المذكورة على صيغة المحاضرة وتعهد بانها لا تعارض في المواد التي تقررت في المعاهدة وهي التي لم تعدل في المواد العشر فاذا وقعت المذاكر عليها في المؤتمر وبقيت الروسية مصرة على اجرائها فلا يبعد انه في انباء المذاكر ترى الدولتين ان الاولى ان تتناق على تعديلات جديدة ما لا يمكن الجزم به قبل الوقوع فاذا لم يكن هنا الاتفاق فهذه المضبطة مجمعة لان تقوم مقام تعهد مشترك بينها في المؤتمر وعلى هذا الاعتماد وقع عليها كل من سنير الروسية في لندرة ومن ناظر خارجية دولة برتانيا — تحريرا في لندرة في ٣٠ ماي (الافرنجي) سنة ١٨٧٨

**(الامضاء) (شوفالوف) (صالسبري)**

**(ترجمة المضبطة الثانية وهي ملحقة بالاولى وقد وقع عليها النائبان المذكوران في التاريخ المذكور)**

ما عدا المضبطة السابقة فللدولة انكلترة ان تحتفظ لنفسها ان تقيم للمؤتمر المواد الاتية (١) دولة انكلترة تحتفظ لنفسها ان يطلب من المؤتمر مشاركة اوربا في تنظيم ادارة ولايتي البلغار (٢) دولة انكلترة تبحث في المؤتمر عن بقاء اقامة عساكر الروسية في البلغار وعن مرورهم في رومانيا (٣) وعن الاسم الذي يطلق على ولاية البلغار الغربية (٤) من دون البحث عن الارض تحتفظ ايضا لنفسها حق المذاكرة في المسائل المتعلقة بالسفر في الطونة وهذا الحق مقرر لها في المعاهدة (٥) دولة انكلترة تحتفظ لنفسها ان تبحث في المؤتمر عن جميع المسائل المتعلقة بالبوغاز (بوغاز جنات قلعه وبوغاز فم البحر الاسود) الا ان سفير الروسية في لندرة يعترف بالبلاغ الشفاهي الذي افاده لناظر خارجية لندرة اعني ان دولة الامبراطور متمسكة بما صرح به اللورد دربي في ٦ ماي سنة ١٨٧٧ واخصه — (ان تسوية الامور التي حصلت بارادة اوربا المتضمنة كيفية ترتيب السفر في البوغاز وفي جنات قلعه تراه اي دولة انكلترة) صحيحا سديا فمن رايها انه اذا اريد تعديل شيء منه يقابل بالمعارضة البليغة) وعلى هذا فان سفير الروسية في لندرة يصمم في المؤتمر على بقاء الحال كما كانت من دون

محروم وصل اليه وانه سيحتفي بمضمونه غاية الاعتناء  
(ترجمة المعاهدة الدفاعية التي عقدت بين انكلترة)  
(والدولة العلية وبموجبها سوغ لانكلترة ان)  
(تستولي على جزيرة قبرس وذلك في ٤ جون)  
(حزيران) سنة ١٨٧٨)

لما كان كل من ملكة مملكة بريطانيا وولاندت المتحدة وامبراطورة الهند وجناب السلطان المعظم منصفين بينهما بالمقاصد الودادية لاحكام وتوسيع العلاقة المحبة الكائنة الان بين السلطتين جزما بعقد معاهدة دفاعية لتأمين الاراضي في اسيا (الاناطول) فيما بعد التي تخص المحضر العلية السلطانية وبناء على هذه الغاية اتفقا وعينا المرخصين الاتي بيانها — عينت ملكة مملكة بريطانيا وولاندت المتحدة وامبراطورة الهند حضرة الانورابل اوستين هنري ليارد سفيرها الاعلى لدى الباب العالي وعينت المحضر العلية السلطانية حضرة دولتو صنفوت باشا ناظر الخارجية للدولة العلية — وبعد ان اظهر كل منها الحررات المرخصة لها في اجراء هذه المصلحة ووجدت مطابقة للاصول اتفقا على المواد الاتية (م) ا اذا كانت الروسية تستولي على باطوم او اردمان او قارص او احدها وارادت بعد ذلك ان تستولي على بعض الاراضي الكائنة في اسيا التابعة للمحضر السلطانية كما تقرر امرها في المعاهدة الصلحية الباتنة فان انكلترة تتعهد بان تتقدم مع المحضر العلية السلطانية لمحاكمة تلك الاراضي ببقه السلاح وفي مقابلة ذلك تعد المحضر السلطانية انكلترة بابن تجري في ممالكها الاصلاحات اللازمة التي سيحصل الاتفاق بعد هذا بينها على كيفية اجرائها وان تحمي المسيحيين وغيرهم من رعبتها القاطنين في بلادها ولغاية تمكين انكلترة من اغناذ الوسائط والتدابير اللازمة لاجراء ما تعهد به السلطان المعظم رضي بان انكلترة تستولي على جزيرة قبرس وتدير امورها (م) ٢ تجديد امضاء هذه المعاهدة من طرف الدولتين المذكورتين يكون بعد تاريخ امضاء هذا بشهر واحد اقل اذا امكن وقد صار امضاء هذه المعاهدة وختمها في قسطنطينية في الرابع من شهر جون الافرنجي من سنة ١٨٧٨ الامضاء ٥٠١ ليارد

» صنفوت

(ملحق بالمعاهدة المذكورة مبني في ١ جولاي)  
(تموز) ١٨٧٨)

قد حصل الاتفاق بين كل من الانورابل سراوستن هنري ليارد وحضرة فخامتو دولتو صنفوت باشا الصدر الاعظم للمحضر العلية السلطانية حالة كوتتها مرخصين من دولتها على تنذيل المعاهدة المذكورة التي امضيت في ٤ جون ١٨٧٨ — صار من المعلوم بين الدولتين المذكورتين بان دولة انكلترة رضيت بالشروط الاتية فيما يتعلق بالاستيلاء على قبرس وادارتها (اولاً) يبقى في الجزيرة « محكمة شرعية » يناط لعهدتها النظر في متعلقات المصالح الدينية التي تخص مسلمي الجزيرة لا غير (ثانياً) ان نظارة الاوقاف بالاسنانة تعين

احد المأمورين المسلمين ليقيم في الجزيرة لينظر بانتقائه مع مأمور تعينه دولة انكلترة على ادارة الاملاك والعقارات والجامع والمساجد والمقابر والمدارس والمكاتب وغيرها من الادارة الدينية في الجزيرة (ثالثاً) ان دولة انكلترة تدفع الى الباب العالي الزائد من ايراد الجزيرة بعد اداء مصاريفها وهذه الزيادة تعتبر مناسبة الزيادة التي تحصلت في الجزيرة في السنين الخمس الماضية وقدرها سنوي ١٩٦ ٢٢٠ كيناً (١٤٦٨٠ الميرة عثمانية) وبعد هذا يبالغ في تخفيفها ويستثنى من ذلك ايراد الاملاك الميرية التي تباع او توجر في المدة المذكورة (رابعا) يسوغ للباب العالي ان يبيع او ياجر بدون مانع الاملاك او الاراضي وغيرها من العقارات التي هي املاك ميرية او املاك هابونية التي ايرادها غير داخل ضمن ايراد الجزيرة (خامساً) يسوغ للمموري دولة انكلترة في الجزيرة ان يشتروا جبراً باسعار مناسبة الاراضي او الاملاك التي يرون شراؤها لازماً لاجرا اشغال نافعة (سادساً) اذا كانت الروسية تعيد الى تركية فارص او بقية الجهات التي انتصرت عليها ودخلت في حوزتها في ارمينية في الحرب الاخيرة تخلي انكلترة جزيرة قبرس فتكون المعاهدة المذكورة المفضة في ٤ جون منسوخة وملغاة والاجراء — تمخيراً في قسطنطينية في ١ جولاي (تموز) ١٨٧٨

(الامضاء) (صنفوت) (٥٠١ ليارد)

(ترجمة المعاهدة التي عقدت ببرلين في الثالث عشر من تموز (جولاي الافرنجي) الموافق ١٠ رجب ١٢٩٥ وهي نتيجة مذاكرات المؤتمر)  
(بسم الله القادر على كل شيء)

لما كان حضرة سلطان العثمانيين وحضرة ملكة مملكة بريطانيا العظمى وولاندت وامبراطورة الهند وحضرة امبراطور جرمانيا وملك بروسيه وحضرة امبراطور اوستريا وملك بوهيميا وملك هنكاري وحضرة رئيس جمهورية فرنسا وحضرة ملك ايطاليا وحضرة امبراطور جميع الروسية (كلها) يريدون لاجل اقرار الراحة العامة في اوربا انها المسائل التي ظهرت في الشرق بسبب نغليات الاحوال فيها في هذه السنين الثلاث وبسبب الحرب التي عاقبتها معاهدة اباسلفانوس استقر رايهم جميعاً على عقد مؤتمر يكون احسن الوسائل لاجل الاتفاق بحسب ما تقرر في معاهدة اباسلفانوس وبناء على ذلك عينت الدولات الملوكة المشار اليهم وحضرة رئيس جمهورية فرنسا مرخصين وهم — حضرة ملكة مملكة بريطانيا العظمى وولاندت وامبراطورة الهند عينت الانورابل بنيامين دوزرائيلي الذي هو كبير وزراء انكلترة والانورابل روبرت ارثر ثالث عاسكون سبيل مركز صالبري الذي هو ناظر خارجية انكلترة والانورابل لورد اود وليم لوبولد روسل الذي هو سفير من الطبقة الاولى لانكلترة لدى حضرة امبراطور جرمانيا وملك بروسيه — وعين حضرة امبراطور جرمانيا وملك بروسيه البرنس سارك كبير الوزراء في بروسيه

## ملحوظات

والجنوب ويسير من بيت قرتي (بيرتوب) و (دوزنجي) ويغادر قرية (بيزنوب) المذكورة الى البلغار وقرية دوزنجي الى شرق الروم ابلي ويتصل بنهر (طولزي درو) ويسير مع مجرى النهر الى مصبه في نهر (طوبولنيجه) ثم الى نهر (اسموسكيو) الذي يصب في نهر طوبولنيجه المذكور بجوار قرية (بترجيح) ويترك من الاراضي الكائنة فوق نهر اسموسكيو المذكور مقدار كيلومتر ٢ الى شرقي الروم ابلي ويمر من مقيم المياه فيا بين اسموسكيو ونهر (قامنيه) و يلفت الى الجنوب الغربي من النل المسمى (وونجاق) وينتهي رأساً الى النقطة المذكورة في خريطة اركان حرب دولة اوستريا عدد ٨٧٥ ومن هنا يقطع بخط مستقيم الجهة العليا من وادي اتمان ويمر من بين بوغدينه و (قره ولي) ويتصل بالخط في مقيم انهر المريج فيما بين اسقرو قرتي وحاجيلرو ويسير مع الخط المذكور من تلال (وليا) و (موغلا) الى الممر الواقع في نقطة عدد ٥٢١ والى الهلات المسماة (ازماليقا) و (ره وسوماتنه) ويدخل من بين (سيوري طاش) و (قادرته) ويتصل بمحدود لوليا صوفية ومن هنا يتنزل من (قادرته) الى جهة الجنوب الغربي ويمر من بين نهر قره صونفر (استروما قره صو) ويسير مع خط مقيم المياه ومن تلال الجبال المسماة (تيمورقنو) و (اسقوفنيه) و (قاضيصار بلقان) و (حاجي كك) تجزى بلقان قانتيق ويتصل بمحدود لوليا صوفية القديمة وكذلك يمر من بلقان قانتيق المذكور ومن بين وادي (ريلسقارفا) و وادي (بسقارفا) ويسير مع خط مقيم المياه ويدورتل (ودنيجه) بلانينا) و يتزل الى وادي (استروما) في المجل الذي يخلط به نهر استروما مع نهر ريلسقارفا ويدع قرية (برافلي) للدولة العلية ويصعد من جنوب قرية (بلشقة) الى فوق ويمر من اقصر خط الى سلسلة (غولا بلانينا) وتل (غينيه) ويتصل بمحدود لوليا صوفية ويترك كامل منشأ صهارفا للدولة العلية و يلفت الى جهة الغرب من جبل (رجينتا) ويدور جبال قارونا بابوقه وحودود لوليا صوفية القديمة من جبل (قرني وره) ويمر من فوق مياه (آكر يصر) و (لبنيه) و يطلع الى تلال (باينا بولانا) حتى ينتهي ايضا الى جبل قرني وره المذكور ومن هذا الجبل يمر من تلال (استرزور) و (ويله غوصو) و (مسيد بلانينا) ومن بين (استروما) و (موراوه) مع خط مقيم المياه الى غاسينا وقرنه طراوه ودار قوسقه ودرانيه بلان وبعدها من فوق دوشاقلادانق ومن مقيم انهر صوفوه وموراوه ويذهب رأساً الى المجل المدعو (استول) ومن هنا يتزل الى الطريق الموصلة الى صوفية ويبروته ويقطع في هذه الطريق الف مترو ومنه عن طريق وديليا بلانينا ويصعد على خط مستقيم الى جبل (رادوجينا) الكائن في سلسلة البلقان الكبير ويترك قرية دوزنجي الى صربستان وقرية (سناقوس) الى البلغار ثم يلفت الى جهة الغرب ويدور تلال البلقان المسمى (سبروق) من صوب استاره بلانينا ويتصل بشرقي حدود اماره الصرب القديمة بجوار (تولا اسيلوه قوفه) ويسير على هاته الحدود حتى ينتهي الى نهر الطرونه عند (رافويجه) ثم ان هذا

وبرنارد ارست دو بولوي مستشار الخارجية والفرنس وهولندو شلتغفورست سفير المانيا لدى رئيس جمهورية فرنسا — وعين حضرة امبراطور اوستريا بولملك بوهيميا وملك هنكاريا الكونت اندراسي وزيره الخاص ووزيره في الامور الخارجية والكونت لويس كارولبي سفيره لدى امبراطور جرمانيا وملك بروسية والبارون هنري دوهامبول سفيره لدى ملك ايطاليا — وعين حضرة رئيس جمهورية فرنسا موسيو وليم هنري وادنتون احد اعضاء مجلس الايمان ووزيره في الامور الخارجية وشاراس رايموند كونت دوصان فاليه من اعضاء مجلس الايمان وسفير فرنسا لدى امبراطور جرمانيا وملك بروسية وفيلكس دسبرز المنكف بادارة الامور السياسية في دائرة الخارجية — وعين حضرة ملك ايطاليا الكونت لويس كورني احد اعضاء مجلس الايمان ووزيره في الامور الخارجية واديارد كونت دولوني سفيره لدى امبراطور جرمانيا وملك بروسية — وعين امبراطور جميع الروسية البرنس الكسندر غورجيفوف وزيره في الامور الخارجية والكونت دوشوفالوف من قرناه الحضرة الامبراطورية ومن اعضاء المجلس الخاص وسفيره لدى دولة بريطانيا وبول دو بربل سفيره لدى امبراطور جرمانيا وملك بروسية — وعين حضرة سلطان العثمانين الكسندر قره تيودوري باشا وزيره في الامور النافعة ومحمد علي باشا المشير في عساكره وسعد الله بك سفيره لدى امبراطور جرمانيا وملك بروسية فاجتمعوا في برلين بحسب اشارة دولة اوستريا هنكاريا وبموجب استدعاء دولة جرمانيا ومعهم سائر الهرات المؤذنة بالترخيص فبعد ان وجدت مطابقة للاصول وقع بينهم الاتفاق على المبادلاتية — (م) ا صارت الان البلغار اماره مستقلة في امورها الداخلية (ادارة مخفارة) تدفع خراجاً في كل سنه الى الباب العالي وتكون تحت تابعة للحضرة السلطانية ويكون لها حكومة مسيحية وعساكر وطنية (م) تكون اماره البلغار عبارة عن الاراضي الاتي ذكرها وفي ان حدود تلك الاراضي من جهة الشمال تتبدي من حدود الصرب القديمة وتقع عن بين ساحل نهر الطونة وتنتهي الى محل في شرقي سيلستريا وهذا المجل سيصير تعيينه من طرف المؤتمر الذي يشكل من مأموري دول اوربا ومن هنا ايضا يتصل المجد في البحر الاسود ويمر من جنوب منقاليا التي صار الحاقها برومانيا اما من جهة الجنوب فانه ينتهي من مصب النهر ويمر من جوار القرى المسماة (موجه كوي) و (سلامكوي) و (ايواجي) و (قوليه) و (صوجيلق) على شاطي النهر الى جهة فوق الماخذية اديدي (فاهيجي) ومن جنوب (بلييه) و (كحاليق) على بعد من (جنك) مقدار متر ٢ ونصف ويتجاوز (دلي فاهيجي) ويمر من شمال (حاجي محله) ويصعد الى ذروة المجل الكائن فيما بين (نيكلك) و (ايدوس بره سا) ومنه الى بلقان قرين اباد (وبلقان) (ويده زويقه) ومن بلقان (قرغان) الواقع في شمال المجل المسمى (قوتل) الى ان يتصل بمجل (تيمورقنو) على هذا يكون مروره من سلسلة البلقان الكبير الاصلية ويمتد على جميع مساحته الى ان ينتهي الى ذروة (فورزيه) ومن هنا يترك ذروة البلقان و يلفت الى جهة

المحدود جميعها سيصير تعيينها بمعرفة لجنة مركبة من وكلاء الدول المضيفة على المعاهدة وحصل الاتفاق أولاً على ان هاته اللجنة تنظر بالاعتناء في خصوص محافظة حدود بلقان شرقي الروم الي الكائن تحت سلطة الدولة العلية وثانياً ان لا يصير انشاء استحكام في اطراف (صافو) بمسافة ١٠ كيلو مترو (م) ٣ يكون انتخاب امير الباغار من اهلها بحرية تامة واقراره من الباب العالي برضى دول اوربا العظام ولا يصح انتخاب امير عليها من بيوت الدول المذكورة فاذا توفي عن غير ولد يكون انتخاب امير بعده على الشروط والاصول المقررة (م) ٤ بعد انتخاب الامير تجتمع اعيان الباغاريين في طرنبوي لترتيب احكام ونظامات تخص الامارة وفي الجهات التي تكون سكانها من الترك واهل رومانيا والروم وغيرهم يلزم مراعاة حقوقهم ومصالحهم فيما يتعلق بقضية الانتخاب وترتيب الاحكام الاساسية (م) ٥ المواد الاتية تكون اساساً للمعقود الصومية في الباغار وهي (ان الاختلاف في المذهب والاعتقادات لا يخرج احداً من الاهلية والجدارة من منتهه بالمعقود المدنية والسياسية او بدخوله في الوظائف الميرية او العمومية او توله الشرف او استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيفما كان مقره فان الحرية ومباشرة جميع الاعمال الدينية ينبغي ناميتها لجميع الناس القاطنين في الباغار من اهلها ومن الاجانب ايضاً ولا يسوغ اتخاذ مانع ما لترتيب درجات ارباب المذاهب المختلفة او لعلائهم مع رؤسائهم الرودانيين (م) ٦ تكون ادارة (الباغار الموقفة) تحت ادارة مامورين من دولة الروسية الامبراطورية الى ان تنظم فيها القوانين الاساسية ويستعدي مامور من طرف السلطنة العثمانية والقناصل الذين تنفخهم الدول الذين وقعوا على هذه المعاهدة بقصد مراقبة اعمال (الادارة الموقفة) المذكورة فاذا حصل خلاف بين القناصل المذكورين فابرام العمل يكون على حسب اكثرية الاراء كما انه اذا حصل خلاف بين اكثرية اراء المذكورين والمأمورين من طرف امبراطورية الروسية او المأمورين من طرف الحضرة السلطانية تجتمع سنوياً الدول بالاستانة الذين وقعوا على هذه المعاهدة في مؤتمر (كفرنس) ليقرراً بهم على انتهاء الخلاف المذكور (م) ٧ تشكيل (الادارة الموقفة) المذكورة لا يبقى اكثر من تسعة اشهر اعتباراً من يوم التوقيع على هذه المعاهدة ويجوز انتخاب الامير تصير مباشرة اجراء الاحكام الجديدة فتصير تلك الاحكام دستوراً للعمل وتكون الامارة قد حازت استقلاليتها الادارية (ادارتها المختارة) حوزاً تاماً (م) ٨ جميع المعاهدات التجارية والسفيرية والاتفاقات التي جرت بين الدول الاجنبية وبين الباب العالي والتي لم يزل عملها جارياً تبقى مرعية الاجراء مع اماره الباغار فلا يصح تبديل شيء منها مع احدى الدول المذكورة بدون رخصة منها ولا يسوغ وضع شيء من الضرائب على البضائع التي ترسل الى احدى الجهات في مرورها على الباغار وتكون معاملة جميع الاهالي ورعايا الدول وتجارتهم في الامارة على قدم مساواة تامة وتبقى امتيازات وخصائص الاجانب المقررة في المعاهدات (التي امضيت

بين الدول والباب العالي) مرعية الاجراء في الامارة مادام لم يحصل تعديلها برضى الدول (م) ٩ الوبركو السنوي الذي يجب على اماره الباغار ان تدفعه في كل سنة الى متبوعها الحضرة السلطانية يكون دفعه الى البنك الذي بعينه الباب العالي ويكون تعيين المبلغ عند ختام السنة الاولى من جريان نظاماتها الجديدة باتفاق بين الدول الموقعين على هذه المعاهدة وهذا الوبركو يجب بمقتضى ايراد الامارة بحيث انها تستعمل جانباً من ديون السلطنة العمومية يلزم للدول ايضاً ان يذكروا على مقدار الدين الذي يعين على الامارة وذلك عند مذاكرتهم في امر الوبركو (م) ١٠ جميع المعاهدات والاتفاقات التي وعدت السلطنة العثمانية باجرائها مع شركة سكك الحديد بين وارز ورجي تدخل في عهدة اماره الباغار اعتباراً من مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة اما تسوية الحسابات السابقة التي كانت بين الشركة المذكورة وبين الباب العالي فامرهما يكون بين الباب العالي وحكومة الباغار والشركة المذكورة وكذلك دخل في عهدة الباغار سائر تعهدات الباب العالي مع دولة اوستريا وهنكاريا ومع الشركة المنوط بهما تشغيل سكك الحديد في الروم الي فيما يتعلق باتمام السكك المذكورة واتصالها في الاراضي التي دخلت الان في حوزة الباغار ويكون عقد شروط الاتفاقات اللازمة لتسوية هذه المسائل بين دولة اوستريا وهنكاريا والباب العالي والصرب وامارة الباغار عند اقرار الصلح (م) ١١ بعد هذا لا تبقى العساكر العثمانية في الباغار وهم سائر القلاع والحصون يكون على مصروف حكومة الامارة في ظرف ستة اشهر اواقل من ذلك ان امكن وبنيي لتلك الحكومة ان تتخذ وسائل معجلة لذلك ولا يسوغ لها ان تبني بدلاً حصوناً جديدة ويكون للباب العالي حق في ان يتصرف في المهات الحربية وغيرها من الاشياء التي هي ملك له الباقية في حصون الطونة التي اخلتها العساكر العثمانية بموجب الهدنة التي حصلت في ٢١ جنيناري (كانون الثاني) وكذلك التي في شمله (شقي) وولارته (م) ١٢ المسلحون وغيرهم الذين لم املاك في الباغار ويريدون السكنى خارجاً عنها يبقون مختارين باملاكهم فيسكنهم والحالة هذه ايجارها الى غيرهم وادارتها بمعرفة من يختارونه وتشكل لجنة مؤلفة من الترك والباغاريين لتسوية جميع المسائل المتعلقة بكيفية نقل وتشغيل املاك الوقف بحساب الباب العالي والمسائل المتعلقة بالذين لم مصالح فيها وهذه التسوية تكون في ظرف سنتين ثم ان الباغاريين الذين يسافرون او يسكنون في باقي اطراف الممالك العثمانية يكونون تحت الاحكام والقوانين العثمانية (م) ١٣ تشكل على جنوب البلقان ولاية تحت اسم (ولاية الروم الي الشرقية) وتكون تحت تايعة الحضرة السلطانية تايعة سياسية وعسكرية بشرط ان تكون مشغولة باستقلالية ادارتها ويكون واليها نصانياً (م) ١٤ حدود (ولاية الروم الشرقية) تكون متصلة بحدود الباغار من جهتي الشمال والشمال الغربي والولاية المذكورة تكون عبارة عن الاراضي الكائنة ذين الدائرة الاتي ذكرها (فقد هذه الولاية بيندي من

## ملحوظات

الانهر التي تصب في نهر طونجه من جهة الشمال وفي نهر المريج من جهة الجنوب على خط مقسم المياه وبصعد الى تل (فييلر) وتبقى فييلر في الروم الي الشقية ثم يلتفت الى جهة الجنوب ويمر من بين المياه الكائنة فيما بين نهر المريج من جهة الجنوب وبين قريتي (بلورن) و(اللي) التي تصب في النهر الاسود ويصل الى جنوب قرية (المالي) وبدور تلال (ووسه) و(زواق) من شمال الهل المسمى (فراكلك) ويسير مع الخط الناصل فيما بين نهر (دوكه) و(قره اغاج) حتى يتصل بالنهر الاسود (م) ١٥ يكون للحضرة السلطانية حق في ان تبشر محافظة الحدود البرية والبحرية وذلك بان تبني في تلك الحدود استحكات وتقيم فيها عساكر ولنامين الراحة العمومية في ولاية (الروم الي الشقية) بشكل فيهاضبطية اهلية وعساكر داخلية ومذاهب الاهالي الذين تؤلف منهم هذه العساكر والضبطية تكون مرعية ويكون تعيين ضباطهم من طرف الحضرة السلطانية وقد تمهدت الحضرة السلطانية بان لا توظف في حصون الحدود عساكر غير نظامية كالباشي وبوزوق والمجراكة وفي جميع الاحوال لا يسوغ للعساكر النظامية المذكورة ان تعدى على الاهالي وعند مرورهم في الولاية (لاستقرارهم في الاستحكامات) لا يسوغ لهم الاقامة فيها (م) ١٦ يكون للوالي حق في ان يستدعي العساكر العثمانية اذا حصل ما يجمل بالراحة الداخلية والخارجية فاذا وقع ما يوجب ذلك يجبر الباب العالي نواب الدول بالاستئذان عن قراره وعن السبب الذي اوجبه اليه (م) ١٧ يكون تعيين والي ولاية الروم الي الشقية مدة خمس سنين من طرف الباب العالي باتفاق الدول (م) ١٨ مجرد مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة تشكل لجنة اورباوية للنظر في ترتيب ادارة (ولاية الروم الي الشقية) بالاتفاق مع الباب العالي ومن خصائصها ان تبين في ظرف ثلاثة اشهر وظيفة مأمورة بالوالي وما له من الاستطاعة وترتيب الولاية الادارية والنظامية والمالية ويكون ابتداء اشغالها تنظيم اختلاف احكام الولايات وما حصل عليه المناكر في الجلسة الثامنة من المؤتمر الذي عقد في الاسناتنة وبعد ان يحصل القرار على جميع المصالح المتصلة بالولاية المذكورة يصدر فرمان من طرف السلطنة فيبلغه الباب العالي الى الدول (م) ١٩ يناط بعهد اللجنة الاورباوية المذكورة بالاتفاق مع الباب العالي ادارة المالية في الولاية الى ان تنجز القوانين الجديدة المراد وضعها (م) ٢٠ جميع المعاهدات والاتفاقات والمعاملات التي جرى تدولها بين الباب العالي والدول الاجنبية او التي ستعقد فيما بعد يكون معمولاً بها في (ولاية الروم الي الشقية) كما هو جار في سائر السلطنة العثمانية وجميع الامتيازات والخصائص التي حازتها الاجانب على اختلاف وظائفهم ومطلهم تبقى محتزنة في الولاية المذكورة وقد تمهد الباب العالي بان جميع احكام السلطنة هناك فيما يخص المذاهب المختلفة يكون معمولاً بها ومرعية الاجراء (م) ٢١ تبقى حقوق السباب العالي وتمهيداته فيما يتعلق بسكك الحديد في الروم الي الشقية

النهر الاسود ويسير على النهر الواقع في جوار القرى المسماة (هوجه كوي وسلام كوي وايواجق وقولبه وصوجيلق) الى جهة فوق محاذاً للادي (دلي قاتيق) ويمر من فوق (جكته) مقدار مسافة كيلومتر ٢ ونصف تقريباً ويتصل بجنوب قرا (بلييه) و(كحالتق) ثم يصعد الى التل الكائن فيما بين (تيكلك) و(ايدوس) (بره سا) ويمر من بلقان (قرين باد) و(بره زويجه) و(قرغان) حتى يصل الى (تيمورقوب) بالجهة التالية من (قوتل) وبعدها بدور جميع سلسلة البلقان الكبير وينتهي الى تل (قوزيقه) وفي هذه النقطة اعني من ذروة البلقان الكائن على غربي حدود الروم الي ينزل الى جهة الجنوب ماراً من بين قرية يتروب التي تركت للبلغار وبين قرية دوزانس الباقية في الروم اسلي ويصل الى نهر (طوزلي دره) ويسير مع النهر الى مجعته مع نهر طوبولينقا وكذلك يرمع هذا النهر الى مجعته مع نهر (سموسقور) في جوار قرية (تربسوا) وعلى هذا يترك لروم الي الشقية في شطوط مجاري هاته الانهر محلاً مقدار كيلو متر ٢ ثم يتبع المخطوط الناصلة للياه المذكورة ويسير الى جهة فوق على طول انهر (سموسقور) و(قاميتقا) ويلتفت الى الجنوب الغربي في تل (وايواجق) ويصل الى الهل المين في خريطة ارکان حرب دولة اوستريا عدد ٨٧٥ ثم يقطع على خط عمودي يجري بمرى نهر (انجمان دره) من الاعلى ويمر من بين (بوغدينا) و(فارولا) حتى يصل الى الخط الفاصل الكائن فيما بين نهر (اسقر) و(ماريكا) ويسير على طول المخطوط الموضح في الخريطة المذكورة تحت رقم ٥٣٠ من تلال (ولينا موجيلا) و(جمايلقا) و(روه سومنايتقا) ويختص بمجدولاً صوفية فيما بين (سيوري طاش) و(قادرته) فعلى هذا تفرق حدود الروم الي والبلغار من جبل (قادرته) ثم المخط الفاصل المذكور يهر الى قدام من بين انهر ماريكا وتوايه وبين انهر (مستافره صو) واتباعه تابعاً استقامة المخطوط الناصلة هذه المياه ويوجه الى جهتي الجنوب الشرقي والجنوب ماراً من تلال جبل (دسبوت) الى صوب جبل (كروشوا) وهذا الجبل كانت مباداً الحدود التي عتها معاهدة اياسلفانوس ثم المخط المذكور يتبع المخط المعين في المعاهدة المذكورة اعني انه يتندي من هذا الجبل ويمر على سلسلة (قره بلقان) من تلال (قولا قلي صاغ) واشك جبلي وقره قولاس) واشقلر ويسير جهة الجنوب الشرقي حتى ينتهي الى نهر (وارد) ويسير مع هذا النهر على طوله حتى يصل الى قرية (اطه قلعه) وتبقى هذه القرية في سلطة الدولة العلية ومن هنا يصعد دروة جبل (بش تبه) ثم يتزل ويمر من جسر (مصطفى باشا) ويجاوز نهر المريج من جهة فوق بمسافة خمسة كيلومتر ثم توجه الى جهة الشمال مع بين الانهر الصغار التي تصب في نهر (خانلي دره) و(مريج) ويسير على خط مقسم المياه الى الهل المسمى (كودلر بايري) ومن هنا يلتفت الى جهة الشرق ويبتدئ الى (صقار بايري) ومنه الى وادي (طونجه) والى (يوك دريند) ويترك (يوك دريند) و(صوجان) الى جهة الشمال ثم يسير من بين

معمولاً بها ومرتبة الاجراء (م) ٢٢ تكون قوة الروسية في البلقان وفي (ولاية الروم الي الشقية) مؤلفة من ست فرق من المشاة وفرقتين من الخيالة وجميع ذلك لا يزيد على ٥٠٠٠٠ نفر وتكون مصاريفهم على الولايات التي يتبوأونها وتبقى علاقاتهم ومواصلتهم مع الروسية بواسطة رومانيا بحسب الاتفاق الذي يحصل بين الحكومتين المذكورتين وفضلاً عن ذلك تكون بواسطة مراسي البحر الاسود مثل وارنه وبورغاس حتى يمكن لهم ان يتخذوا هناك مخازن للارزاق من اقامتهم وتفرأيضاً ان اقامة الساسكر الامبراطورية في (ولاية الروم الي الشقية) والبلغار تكون مدة تسعة اشهر اعتباراً من يوم مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة وقد تعهدت دولة الروسية الامبراطورية انه قبل انقضاء هذه المدة تمنع مرور عساكرها من رومانيا فتخلو منهم اماره البلغار (م) ٢٣ قد تعهد الباب العالي بان يجري في جزيرة كريد النظامات التي تقررت فيها في سنة ١٨٦٨ والتعديلات التي يرى من العدل اجراءها وكذلك يجري في بقية الولايات نظامات وقوانين على ما تقتضيه المداخل الداخلية كما في كريد مما لم ينص عليه في هذه المعاهدة نصاً خصوصاً الا فيما يتعلق بالغاء الضرائب كما هو جار الان في كريد وبشكل من طرف الباب العالي للجنات مخصوصة يكون أكثر اعضاءها من الاهالي للنظر في متعلقات النظامات اللارم اجراؤها في كل ولاية ثم تعرضها على الباب العالي للتروى فيها وقبل ان يعمل بها وتجعل دستوراً للعمل يلزم الباب العالي ان يستشير اللجنة الاورباوية المتقدمة للنظر في احوال الروم الي الشقية (م) ٢٤ اذا فرض انه لم يقع اتفاق بين العالي ودولة اليونان فيما يتعلق بتعديل الحدود كما تقرر في المادة ١٣ من مضبطة مؤتمر برلين فدونل جرمانيا واوستريا هنكاري وفرنسا وبريطانيا العظمى واطاليا والروسية تحفظ لنفسها عرض التوسط بين الطرفين تسهلاً للذاكرات (م) ٢٥ تنبأ عساكر اوستريا وهنكاري والابني بوسنه وهرسك ويناط بها ايضاً امر ادارتها وحيث انها لا تريد ان تتولى ادارة سفينة يكي باوار الممتدة بين الصرب والجبل الاسود على الخط الجنوبي الشرقي ما وراء ميتروته فالادارة العثمانية تبقى معمولاً بها هناك وحيث ان المراد اقرار الاحوال السياسية الجديدة وحرية المواصلات وتامينها فدولة اوستريا وهنكاري تحفظ لنفسها الحق بان يكون لها قتل وطرق تجارية وعسكرية في جميع الجهات المذكورة ولها الغاية تحفظ نفسها هي والدولة العثمانية ان تنفق على المواد المتعلقة بهذه المسألة (م) ٢٦ قد اعترف الباب العالي باستقلال الجبل الاسود وكذلك اعترفه بقية الدول الموقعة على هذه المعاهدة الذين لم يعترفوا سابقاً (م) ٢٧ اتفق الموقعون على هذه المعاهدة على ان استقلال الجبل الاسود يكون مربوطاً بالمواد الاتية (وهي لا يسوغ التمييز في الاعتقادات الدينية في الجبل فلا يخرج احد من الاهلية والجدارة بجميع ما يتعلق بتنمعه بالحقوق المدنية والسياسية او بدخوله في الوظائف الميرية او العمومية او ناله الشرف او استعماله الصنائع والحرف المختلفة كما كان

مقن لجميع الاهالي التابعين للجبل الاسود وللجانبا ايضاً الحرية التامة في جميع المتعلقات المذهبية ولا يسوغ اتخاذ مانع ما في ترتيب درجات ارباب المذاهب المختلفة او في علاقاتهم مع رؤسائهم الروحانيين (م) ٢٨ قد صار تعيين حدود الجبل الاسود كما سيأتي وفي انها تنبذ من (البينو برودو) وتسير الى شمال (قلوبوق) وقمر من فوق (تره بنجه) وتصل الجبل (غرناقرو) وتبقى غرناقرو ضمن لولاً هرسك ومنها يصعد المخطط الفاصل الى جهة فوق من نهر غرناقرو ويصل الى محل يبعد عن النهر الذي يصب في (سبيلقه) مقدار كيلومترين فقط ومن هنا يسير على اقصى طريق ويصعد الى التلال التي في جوار (تره بنجه) ثم يذهب الى (ييلانق) ويترك هذه القرية للجبل يسير من التلال الى جهة الشمال وعلى قدر الامكان يمر بعيداً عن طريق (ييلكه) و(قورينو) و(غاجقه) مقدار ستة كيلومترات ويصل الى الطريق الكائنة فيما بين (سوسنا بلانينا) وجبل قوريله ومنها عن جهة الشرق يمد الى جبل اورلين ويترك قرية وارنقويجي لهرسك ثم يمد من الشمال الشرقي ويدع (روانه) داخل الجبل ويسير من تلال (لبريليك) و(ولجاق) ويسير من اقصى طريق ويتزل الى نهر (يويه) ويتجاوز هذا النهر ويصل الى (تاره) الكائنة بين (قروقه) و(ين) و(ندوينه) ومن تاره يصعد الى (موقوقاق) ويتصل بجبل (سوق زرو) ومن هنا الى قرية (صوقلار) ويجتمع بالحدود القديمة ثم يسير الى تلال مقرا بلانينا وتبقى قرية مقرا داخل الجبل ويمر ايضاً من السلسلة الاصلية الى الطريق المذكورة في خريطة اركان حرب اوستريا تحت رقم ٢١٦٦ ومن فوق مقم المياه الواقع بين (ليم) و(درين) و(ين) و(سويه زم) ثم يتصل بالحدود الجديدة بعد مروره فيما بين قبيلة (قاجي دره) قالويجي و(ين قوسقارجه) و(فلامنتي) و(غرودي) وبعد ذلك يتزل الى صحراء بودغوريجيه ويترك قبائل قوسقارجه وفلامنتي و(غرودي) وهي في بلاد الارناووط ويتصل (بيلاونيه) ومن هنا يمر من جوار جزيرة (غورقه) (طوبال) ويتجاوزها اشقودره ويسير رأساً من (غورقه) (طوبال) الى التلال ويسير من مقم المياه الكائن فيما بين (مغورد) و(قالبند) مع خط المقسم المذكور ويترك (ميرقويق) داخل الجبل وينتهي الى بحر ونديك (فيتيسيا) عند قرية (فروجي) ثم يلتفت الى الشمال الغربي ويمر في الساحل من بين قرى (سوسانه) و(زوبسي) ويتصل بمنتهى الحدود الجديدة في جهة الجنوب الشرقي فوق (ورسوته بلانينا) (م) ٢٩ انضمام انتواري (باري) وشطوط البحر التي تخضعها الى الجبل الاسود مشروط على الصورة الاتية وهي ان يعاد الى الدولة العثمانية الاراضي الكائنة على جنوب تلك الجهة الى يوانا من ضمنها دوسليجو ويضم الى دلتاتيا مرسى سبيرا والاراضي المتعلقة بها الى غاية حدودها الجنوبية كما هي مبينة بالتفصيل في الخريطة ويكون للجبل الحرية المطلقة التامة للسفر في نهر يوانا ولكن لا يسوغ له ان يبني على النهر حصوناً او استحكامات الا ما لزم للحفاظ على اشقودره خاصة فتكون تلك الحصون والحالة



## معلومات

الروحانيين (م) ٢٦ اماره الصرب تكون مالكة للأراضي الموجودة في ضمن الحدود الاتي ذكرها وفي ان الخط الفاصل يمر على طول الخط الحالي ومن مصب نهر (درينا) في نهر صاو ويذهب مع المجرى ويترك (ازرونيق وزخار) للامارة ولا يترك الخط المذكور اعني الحدود القديمة الى (قاهونيق) ثم يفترق في ذروة جبل قاهونيق عن الخط المذكور ويسير من جنوب الجبل على طول حدود نيش الشرقية ويمر من نلال (ماريكا وماردار بلانينا) وهذه النلال في الخط الفاصل بين انهر (اليلار وسينيقا وطوليفكا) وعلى هذا تبقى بره بولاد للدولة العلية وبمع بسلك خط مقسم المياه الى جهة الجنوب من بين (برونيكا) ومدودجا ويترك وادي مدودجا كله للصرب ويصعد الى تل (قونجاف بلانينا) ويكون هو الخط الفاصل فيما بين الانهر المائية (بوجنيكا وترنيقا ومورا) ويصل الى تل (بوجنيكا) ثم يذهب من تجاه (قايينا بلانينا) الى مجمع انهر (قوانسقا وموراوه) ولتجاوزته ويسير على الخط الفاصل فيما بين مياه النهر الذي يمتلئ بهر موراوه في جوار (قوانسقا ونره دوس) ويتصل (بيلانينا النجمه) فوق (ترغويست) ومن هنا اعني من ذروة جبل ايليجه يند الى ذروة جبل (قلتروق) ويمر من الهلات المروجه في المحرطة تحت عدد ١٥١٦ و ١٥٤٧ ومن (بايناغورا) ويتهي الى جبل (فرلي وره) ثم يندى من هذا الجبل ويجمع بحدود البلغار يعني يمر من نلال (استر سرو وبلوغلو ومسيد بلانينا) ويسير على خط مقسم المياه الواقع فيما بين استروما (وموراوه) ويتهي الى الهلات المدعوة غاسينا وقرنه تران (ودار فوسقوه ودرابنيقه بلان) وبهذا يمر من فوق (دشالي قلاندق) ومن اعلى مقسم مياه (صوقوه وموراوه) ويذهب اسفل الى (استول) ومن هنا يترك الى قرية (سفرزه) من جهة شمالها الغربي ويقطع طريق (بيروت) بمسافة مقدار الف كيلومتر عن صوقيه ويصعد على خط مستقيم الى (ويدليق بلانينا) ويمر من جبل (رادوجينا) الواقع في سلسلة البلقان الكبير ويترك قرية (دوقيجي) لامارة الصرب وقرية (سنافوس) الى البلغارستان ثم يسير من ذروة هذا الجبل الى جهة الشمال الغربي ويمر من بلقان (سيروك) ومن (استارا بلانينا) ويصعد الى نلال البلقان وفي جوار (قولاسيجه قوه) يتصل بحدود الصرب الشرقية القديمة ويسير على هذه الحدود الى نهر الطونه وينتهي عند النهر في (رافوجيه) (م) ٢٧ لا يغير شي في الصرب من الشروط الحالية فيما يخص العلاقات التجارية الكائنه بين الممالك الاجنبية وبين اماره الصرب الى ان يجري بدلها اتفاقات جديدة ولا يسوغ ان يوخد على البضائع التي تمر في الصرب مرسله الى جهة اخرى شي من العوائد والرسوم اما المزايا والامتيازات الشاملة الان رعايا الدول الاجنبية في الصرب وحقوق الاحكام وحمايه القناصل لرعاياهم على الاصول المعمول بها الان فتبقى مرعية الاجراء الى ان يحصل اتفاق بين اماره الصرب والدول الاجنبية على تعديلها (م) ٢٨ التعهدات التي تعهد بها الباب العالي مع دولة اوستريا وهنكاري او مع شركة

هذه غير خارجة عن دائره مسافتها حول المدينة المذكورة بسنة كيلومتر (٦٠٠٠ متر او نحو عشرة اميال) ولا يكون له بواخر حرية ولا رايه ولا يسوغ لاي دولة كانت ان تدخل بواخرها الحرية الى مرسى انتواري اما الحصون الكائنه في ارض الجبل بين النهر ووسط البحر فتهدم بالكليه ولا يسوغ اعاده بناها وبغرض العهد اوستريا وهنكاري ادارة البحريه والصحية في انتواري وفي شطوط الجبل وعلى الجبل ان يستعمل القناوين والاصطلاحات البحرية على موجب القوانين والاصطلاحات الجارية في دلمانيا (باوستريا) وقد تعهدت اوستريا وهنكاري بان تحمي بواخر الجبل الاسود التجاري وبلزم للجبل ان يتفق مع اوستريا وهنكاري على مد سكة الحديد وانشاء طرق عادية في الاراضي التي دخلت حديثا في حوزته وعلى تأمين حرية المواصله عليها (م) ٢٠ المسلمون وغيرهم الذين يملكون عقارات في الاراضي التي انضمت الى الجبل الاسود ويريدون ان يستوطنوا خارجا عن الامارة لم حق بان يبقوا مالكين عقاراتهم بالمجارها او تشغيلا بواسطه من يختارونه وتشكل لجنة مؤلفة من مامورين من العثمانيين واهل الجبل الاسود لتسوية المسائل التي تتعلق بكيفية نقل الاملاك او حريتها او ادارتها سواء في من املاك الوقف او الاملاك الميريه التي للباب العالي فقبري تسوية جميع منطقات الذين لم مصلحة فيها وهذه التسوية تكون في ظرف ثلاث سنين (م) ٢١ على اماره الجبل الاسود ان تتفق مع الباب العالي على ما يتعلق بتعيين وكلاء من طرفها في الاستانة او في جهات اخرى من السلطنة العثمانية ما يرى لازما اما اهل الجبل النعمون في السلطنة العثمانية او المسافرين فيها فيكونون تحت احكام الدولة العثمانية على حسب الاصول المتررة بين الدول وعلى حسب العوائد المتررة مع الجبل (م) ٢٢ يلزم ان عساكر الجبل الاسود تخلي الاراضي التي م الان مسئولون عليها ما لم يدخل في حدود اماره الجبل الجديدة وذلك في ظرف عشرين يوما اعتبارا من يوم التوقيع على هذه المعاهدة او اقل من هذه المدة اذا امكن كذلك يلزم للعساكر السلطانية ان تخلي في المدة المذكورة الاراضي التي دخلت الان في حوزة الجبل (م) ٢٣ حيث انه يلزم الجبل الاسود ان يضمن جانباً من الديون العثمانية العمومية في مقابلة الاراضي الجديدة التي دخلت في حوزته بموجب شروط الصلح تعين نواب الدول الاجنبية في الاستانة هذا المبلغ بالاتفاق مع الباب العالي على اصول عادلة (م) ٢٤ لما كان الموقعون على هذه المعاهدة معترفين باستقلالية اماره الصرب وربطها بالشروط المحررة في المادة الاتية (م) ٢٥ لا يسوغ التمييز في الاعتقادات الدينية في الصرب ضد احد حتى يفرجه من الاهلية والجدارة بجميع ما يتعلق بمنعته بالحقوق المدنية والسياسية او بدخوله في الوظائف الميريه او العمومية او نواله الشرف او استعماله الصنائع والحرف المختلفة كيف كان مقرر فجميع الاهالي النابعين للصرب والاجانب ايضا الحرية التامة في جميع المنطقات المذهبية ولا يسوغ اتخاذ مانع ما في ترتيب درجات ارباب المذاهب المختلفة او في علاقتهم مع رؤسائهم

سكة الحديد في الروم ايلي اوفيسها يتعلق بانعام السكك الحديدية وتشغيلها في الاراضي التي دخلت في حوزة الصرب تبقى مرعية الاجراء عند اماره الصرب وعند التوقيع على هذه المعاهدة يجري اتفاق بين دولة اوسنريا وهنكاريا والباب العالي والصرب وامارة البلغار على قدر ما يخصها لتسوية هذه المسائل (م) ٢٩ المسلمون الذين يملكون عقارات في الاراضي التي انضمت الى الصرب ويريدون ان يستوطنوا خارجا عن الامارة لم الحرية بان يبقوا مالكين عقاراتهم بموافقتها او تشغيلها بواسطة من يختارونه وستشكل لجنة مولفة من مامورين من العثمانيين والصربيين لاجل تسوية جميع المسائل التي تتعلق بكيفية نقل وإدارة الاملاك المتعلقة بالوقف والاملاك المبرية التي للباب العالي وكذلك تسوية جميع متعلقات الناس الذين لم مصلحة فيها هذه التسوية تكون في ظرف ثلاث سنين (م) ٤٠ تكون معاملة رعية الصرب القاطنين في السلطنة العثمانية او المسافرين فيها بحسب اصول الاحكام والقوانين المتداولة بين الدول الى ان تحصل معاهدة بين الدولة العثمانية والصرب (م) ٤١ يلزم لساكر الصرب اخلاء جميع الاماكن التي لم تدخل في حوزة امارتهم في ظرف خمسة عشر يوما اعتبارا من يوم التوقيع على هذه المعاهدة كذلك يلزم للساكر السلطانية ان تغطي في المئة المذكورة الاماكن التي دخلت في حوزة الامارة (م) ٤٢ حيث انه يتعين على السرب حل جانب من الديون العثمانية العمومية في مقابلة الاراضي الجديدة التي حازتها بموجب هذه المعاهدة فصرفا الدول الاجنبية في الاستانة يمتنون مبلغ قيمة الاراضي المذكورة على صورة عادلة بالاتفاق مع الباب العالي (م) ٤٣ لما كان الموقعون على هذه المعاهدة معترفين باستقلالية رومانيا وربطتها بالشرطين الاتيين (م) ٤٤ لا يسوغ التمييز في الاعتقادات الدينية في رومانيا ضدا حتى يخرجها من الاهلية والحدادة لجميع ما يتعلق بتنمية بالمحقوق المدنية والسياسة او بدخوله في الوظائف المبرية او العمومية او نواله الشرف واستعماله الصنائع والمخرف المختلفة كيفما كان مقر فجميع الاهالي الناطقين لرومانيا والاجانب ايضا الحرية التامة في جميع المتعلقات المذهبية ولا يسوغ اتخاذ مانع ما في ترتيب درجات ارباب المذاهب المختلفة او في علاقتهم مع رؤسائهم الرومانيين فنكون معاملة رعايا جميع الدول سواء كان من التجار او غيرهم في رومانيا بدون تمييز في المذهب على قدم مساواة تامة (م) ٤٥ اماره رومانيا تعيد على حضرة امبراطور الروسية اراضي يساراييا التي كانت انفصلت من الروسية بموجب معاهدة باريس التي امضيت في سنة ١٨٥٦ وحدودها في الجهات الغربية من مجرى نهر البروث وفي الجنوب من نهر (كيليا) (كوف) (سناري) (استانبول) (م) ٤٦ يضم الى رومانيا الجزر الثلاثة التي على الطونة وجزر (بلان طاغ) وسفينة طرمجي وفي تشمل قضات كيليا وسولينا ومحمودية وزانجه وطرمجي وماجين وبايا طاغ وهرسوا وكوستنجه ومجيدية وما عدا ذلك يعطى لها ايضا الاراضي الكائنة على جنوب الدبروجه الى ان تصل الى خط بيندي من شرق

## ملحوظات

في الممالك العثمانية في الروم ايلي والاتناطول حائزين حقوقاً واحدة وامتيازات وخصائص واحدة وفوض الى القناصل ونواب الدول الاجنبية في تلك الممالك حتى في حماية اولئك المذكورين وحماية محلاتهم الدينية والمحيرة حماية رسمية في الاماكن المقدسة او غيرها اما الحقوق المسلمة لفرنسا فلم تنزل مرتبة الاجراء وصار من المعلوم المقرر هنا انه لا يسوغ تبديل حال من الاحوال المحاضرة في الاماكن المقدسة اما زولار جيل اثوس من اي جنس كانوا فيبقون حافظين لاملاكهم وامتيازاتهم ونظم السابقة وبقون متمتعين بمساواة تامة في الحقوق والازايا (م) ٦٣ تبقى معاهدة باريس التي امضيت في ٣٠ مارس ١٨٥٦ ومعاهدة لندن التي امضيت في ١٤ مارس ١٨٧١ مرتبة الاجراء وذلك فيما يتعلق بالمواد التي لم تنتهها ولم تعدلها هذه المعاهدة (م) ٦٤ يقع التصديق على هذه المعاهدة بعد ثلاثة اسابيع او اقل ان امكن وللشهادة بذلك اثبت الموقعون اسماهم على هذه المعاهدة بعد ان وضعوا عليها اختامهم — تحريراً في برلين في ١٤ جويليه (تموز) من سنة ١٨٧٨ (الامضاء) (فون بيسارك) (هامبرل) (سالسبري) (شوفالوف) (فون بولوي) (دادنطون) (اودروسل) (دوبريل) (موهنلوه) (سان فاله) (كورتني) (اندراسي) (ديبرليس) (لاوني) (قره تيودري) (محمد علي) (كاروليي) (بيكسفيلد) (غورجيفوف) (سعد الله بك)

**تركيا —** { المعاهدة التي ابرمت بين الدولة العلية والروسية وذلك في ٨ شباط ١٨٧٩

(م) ١ يقع بعد هذا صلح ووداد بين السلطنتين (م) ٢ قد وقع الاتفاق بان الدولتين على ان تصرحا بان المواد التي تضمنتها معاهدة برلين التي صار اجزاها بموجب توسط الدول السبع جرى العمل بها عوضاً عن شروط صلح معاهدة اياسطفانوس التي صار تعديلها او تبديلها في مؤتمر برلين (م) ٣ جميع مواد معاهدة اياسطفانوس التي لم يحصل تبديلها او تعديلها او الغاؤها في معاهدة برلين جرت تسويتها في المواد الآتية من هذه المعاهدة نسوة قطعية (م) ٤ بعد اسقاط قيمة الاراضي التي سلمتها تركيا الى الروسية بموجب معاهدة برلين يبقى مبلغ الفرامة المحرية المنعبر على الباب العالي اداؤه عليه تكون بالاتفاق بين دولة المحضر العلية السلطانية ودولة قيصر الروسية ما عدا ما صرح به في المضبطة المحادية عشرة من معاهدة برلين فيما يتعلق بالفراغة الارضية والمحقوق الاولوية المختصة بالذين لم مطالب على الدولة العلية (م) ٥ مطالب رعية الروسية القاطنين في تركيا بصنة تعويض عن الضرر الذي حصل لهم في مدة الحرب الاخيرة تعطى عند رؤيتها وتسويتها بمعرفة سفارة الروسية بالاستانة وإطلاع الباب العالي عليها وعلى كل حال لا يمكن ان تزيد على ٣٦٧٥٠٠٠٠ فرنك ويلزم تقديمها الى الباب العالي في ظرف سنة واحدة اعتباراً من يوم مبادلة هذه المعاهدة المصدق عليها وبعد مضي سنتين لا يقبل الباب العالي شيئاً منها (م) ٦ يعين من طرف الباب العالي ومن طرف دولة الروسية ما موران محضوصان

فنيق منوطه بدولة اوستريا وهنكلريا (م) ٥٨ الباب العالي يسلم الى امبراطورية الروسية في اسيا (الاتناطول) اراضي اردمان وقارص وباطوم مع مرسى باطوم وجميع الاراضي الكائنة بين تخوم الروسية والتركية القديمة والتخوم الاتي بيانها وهي (المحدود المجديفة تبتدي من البحر الاسود على حسب الخط المقرر في معاهدة اياسطفانوس الى نقطة في الجهة الشمالية الغربية من (خورده) وعلى جنوب (ارتوين) وتنتد على خط مستقيم الى نهر (جوروك) وبعد عبوره هذا النهر يسير شرقي (اشمنين) ويسير على خط مستقيم في الجنوب وهناك يلاقي حدود الروسية المشروحة في المعاهدة المذكورة وذلك في نقطة على جنوب (ناريمان) مع بقاء مدينة (اولتي) في حوزة الروسية ثم يبتدي الخط بالقرب من (ناريمان) الى الجهة الشرقية ويكون مروره من (تربنيق) وبعد دخول مدينة تربنيق في حوزة الروس يسير الى (بنك شاي) مجارياً نهر الى ان يصل الى (باردوز) وبعد دخول مدينة باردوز وبكي كوي في عهدة الروسية يؤخذ نقطة من غرب قرية (قره اوجان) فيشكل الحدود عليها على خط الى ان يصل الى (ميجهرت) ومنها على خط مستقيم الى ان يصل الى نلال (قباداغ) فيستمر على خط مصب نهر (الاركس) في الشمال ومصب نهر (مراد صوي) في الجنوب الى ان يصل الى حدود الروسية القديمة (م) ٥٩ امبراطور الروسية بصرح هنا بان غاية مقصده ان يجعل باطوم مرسى حراً (معنى حر ان تكون البضائع معفاة من جميع رسومات الدخول او الخروج (م) ٦٠ تعيد الروسية على تركية اودية الشغراد ومدينة (بايزيد) التي سلمت للروسية بموجب المادة ١٩ من معاهدة اياسطفانوس وقد سلم الباب العالي الى ملكة ايران مدينة (قطور) واراضها كما قرع عليه راي اللجنة الانكليزية والروسية التي نيط بمعهدتها تعيين تخوم تركية وابران (م) ٦١ الباب العالي يتعهد بان يجري بدون تاخير في الولايات التي سكانها من الارمن سائر الاصلاحات والتعديلات التي تحتاج اليها امورها الداخلية وان يتعهد بتأمينهم من تعدي الجحراكة والاكراد عليهم وبفيد الدول الاجنبية المنة بعد المنة التعديلات التي اتخذها هذه الغاية وهي ترافق كيفية اجرائها (م) ٦٢ حيث ان الباب العالي اظهر رغبته في ابقاء اصول حرية الديانة وتوسيع مداها توسيعاً مطلقاً فان الموقعين على هذه المعاهدة يتزولون هذه الرغبة منزلة الفعل فلا يسوغ التمييز في الاعتقادات الدينية في جميع اطراف السلطنة العثمانية حتى يخرج احداً من الاهلية والمجندرة مجنح ما يتعلق بمتمتع المحقوق المدنية والسياسية او بدخوله في الوظائف المبرية او العمومية او نواله الشرف او استعماله الصنائع والمحرف المختلفة كمنما كان مقرر ويؤذن لجميع الناس بان يودوا الشهادة في جميع المحاكم بدون تمييز احد في الدين واستعمال سائر الامور الدينية يكون بحرية فلا يكون مانع ما لترتيب درجات ارباب المذاهب المختلفة او لعلاقتهم مع رؤسائهم ويكون الاكلروس (اصحاب الرتب الكنائسية) والزولار والرهبان من جميع الامم الذين يسافرون

ما لم تحدث موافق طبيعية على خلاف ارادة الروسية وبناءً على هذا العزم صار من اللازم ان يعنى باقرار الراحة والامنية في المجهات التي تغلبها العساكر القيصرية واعادة المأمورين الملكية والعسكرية العثمانية اليها على التدرج وذلك عند خروج مأموري الروسية منها ولاجل هذه الغاية يلزم حصول اتفاق بين رؤسا العساكر القيصرية وروسا العساكر السلطانية (لويانوف)

ترکيا — (٨ شعبان ١٢٩٧) (١٦ اولى سنة ١٨٨٠)

### نظارة الداخلية الجلية

#### ( ادارة سجل النفوس العمومية )

هذه تعليمات جامعة صورة مضطمة دائمة التنظيمات من شوري الدولة في حق الادارة العمومية لسجل النفوس وصورة نظامها. مخصوصة حاوية بكيفية سجل النفوس ووظائفها. وصورة لائحة التعليمات في حق تذاكر النفوس وصورة تدرجها للدفاتر الاساسية لسجل النفوس وتوزيع سجل الاساس والدفاتر الاجنبية

#### ( صورة مضطمة شوري الدولة )

ان تحرير النفوس الذي تقرر بالارادة السنية السلطانية قبل سبع سنوات لتأمين معاملات الفرقة في المالك المحروسة الشاهانية قد تأخر اجرائه بسبب المسئلة المحرية والفوائيل الداخلية المتنابهة الظهور وان محافظة اصول التنسيقات الجديدة العسكرية التي اتخذت في ظل الدولة السلطانية ولا سيما دوايم ترتيبات الآليات العساكر الردينية موقوفة على اصلاح القيود وهو موقوف على تنظيم جداول الوفوعات فلذلك قد اريت الاهمية في الدائرة العسكرية من جانب لاجراء تحرير النفوس ومن جانب آخر لتعيين مقيدي النفوس لتسهيل المعاملات اللازمة وفي شأن هذا قد جرت المحاربات بين الباب العالي وبين النظارة المحرية واحيلت الاوراق المتعلقة لتلك الخصوصيات الى شوري الدولة وقرئت وطولعت في دائرة التنظيمات ولوحظ فيها منقضى الحال والصحة بالاطراف — بعد من الوجية اولا تنبيه امر وهو ان فوائيل تنظيم استاتسنيق ومحسنته ليست مختصة لتأمين معاملات وظيفه العسكرية وحدها في كل دولة متمدنة بل اذا نظر من نقاط انظار الحقوق العمومية وان الملك والامور المالية والضابطة البلدية يثبت ويتحقق ان العلم الصحيح بكيفية النفوس الموجودة من اعظم اثار الانتظام لكل حكومة فكما يبذل الاهتمام لاستحصا معلومات منتظمة في كية النفوس العمومية في دول اوربا يلزم فينا اجراء هذا الامر المهم في صورة مكلة اصلا وفرعالاته فد اعنت الدولة لهذا الخصوص في بداية التنظيمات واستخدمت في الايلات والالوية نظارة النفوس ومقيدتها وقد كان في ذلك الزمان في الاستانة الطية ادارة مخصوصة بعنوان نظارة جريدة النفوس قبل اسطتها قد كان بهم بمحسن جريان معاملات النفوس ولكن بعد برهة من الزمان تبدلت هذه الاهتمامات بعدم المبالاة والغيث النظارة المركزية ثم بعد ذلك قد الحق قل

لتسديد حساب تموين العساكر العثمانية الذين كانوا اسرى في الحرب الاخيرة وهذه المصاريف تعين الى يوم التوقيع على معاهدة برلين وبسقط منها المبلغ الذي صرفته الدولة العثمانية على مؤنة الروس الذين كانوا اسرى عندها وبعد تسوية هذا الحساب يدفع الباب العالي المبلغ الى الروسية في احد وعشرين قسطا متساوية يكون دفع اخر قسط منها في ظرف سبع سنين (م) ٧ سكان الاماكن التي المحقت بالروسية الذين يريدون الإقامة في غيرها يسوغ لهم الخروج منها بحرية تامة كما انه يسوغ لهم ايضا بيع املاكهم وعقاراتهم (الغير المنقولة) ولاجل هذه الغاية تعطى لهم مهلة ثلاث سنين اعتبارا من يوم التصديق على هذه المعاهدة فاذا انقضت هذه المهلة ولم يخرجوا من الاماكن ولم يبيعوا عقاراتهم يصيرون رعية للروسية (م) ٨ فتعهد الموقعون على هذه المعاهدة بان لا يعاقبوا او يسبوا معاقبة رعية الدولتين الذين كان لهم علاقة او مشاركة مع عساكرها في الحرب الاخيرة واذا اراد احد من العثمانيين ان يتبع عساكر الروس عند خروجهم من ارض الدولة العلية فلا يسوغ للمموري هذه الدولة ان يتعمد (م) ٩ منحت رعية الدولة العثمانية الذين اشتركوا في الانقلاب الاخير الذي وقع في ولايتها بالروم ابلي الامان والعفو التام بحيث ان كل من حبس منهم لهذا السبب او نفي او ابعد من بلاده يعنى عنه ويحول المحرية التامة (م) ١٠ جميع المعاهدات والاتفاقات والتعهدات التي كانت حاصلة بين الموقعين على هذه المعاهدة فيما يتعلق بالاحكام وحال رعية الروسية القاطنين في تركية ثم الغيت بسبب الحرب الاخيرة تصير معمولات بها كما كانت سابقا فتبقى علاقة كل من الدولتين من جهة تعهداتها وعلاقاتها التجارية وغيرها على الحالة التي كانت عليها قبل الاعلان بالحرب ما عدا ما صرح به في هذه المعاهدة او في معاهدة برلين (م) ١١ ينشئ الباب العالي بالوسائط النعالة لتسوية جميع الدعاوي والمنازعات المختصة برعية الروسية الموقوفة منذ بعض سنين ويعطى لم تعويض اذا اقتضتها الحال مع المبادرة الى انهاء جميع الدعاوي التي صدر بها لم اعلامات وقرار من المجالس (م) ١٢ بعد التصديق على هذه المعاهدة يقع تبادلها في سان بطرسبورغ في ظرف اسبوعين اواقل اذا امكن — تحريراً بالاستانة العلية في ٨ شباط سنة ١٨٧٩

ترکيا — ( ترجمة اللائحة التي سلمها الرئيس لويانوف لسفير الروسية الى ناظر الخارجية بالباب العالي عقب المعاهدة المذكورة )

التي في حال توقيع على معاهدة الصلح التي جرت مذاكرتها بيننا ما دون بان اصرح للباب العالي بان الاوامر لاجل اخلاء اراضي السلطنة العثمانية الخارجة عن البلغار والروم ابلي الشرقية تعطى للعساكر الامبراطورية بعد مبادلة هذه المعاهدة والتصديق عليها بشرط ان العساكر العثمانية وما موريتها الملكية يكونون قد اخلاوا (سوزو) (بودغورسه) فعند ذلك تشرع العساكر الامبراطورية في اخلاء المواقع المذكورة بدون انقطاع بحيث انهم في الخامس والثلاثين من يوم صدور الاوامر المذكورة يعبرون حدود الروم ابلي الشرقية

## ملحوظات

التي قيمت انفا على اربعة اقسام وصور اجراء تحرير النفس قد اندرجت في فصول مخصوصة من اللائحة — فاذا جئنا الى بحث التخصيصات العمومية لادارة هذا الخصوص وجهة ايضا مصروفاته فلهذا ننظر النفس ومأموريها والكتابات الذين يلزم استخدامهم والمصارف اللازمة للسجلات التي تستخذ لتبوء النفس ونذاكرها والمصارف طبع العلم والتجبرات المخصوصة للوقوعات بتحقق الاحتياج الى المصاريف الكثيرة في السنة فلذلك قد اعتبر علم التجبرات المخصوصة للمناكحات ثلثة انواع فمن النوع الاول قد استصوب ان يؤخذ خرج ثمة فروش ومن الثاني ثلثة فروش ومن الثالث قرش واحد ومن كل واحد من تذكر النفس بالعلم والتجبر الذي يعطى للماليد وتبديل المكان قرش واحد ايضا — فاذا فرض النفس التي سندخل في التحرير بمالك الدولة العلية ثمة وعشرين مليوناً فالنفس التي تؤخذ في المرة الاولى يبلغ مقدارها ايضا ثمة وعشرين مليوناً وفي تصير راس المال واصله . والمصارف الضرورية التي ستقع بالطبع في السنة بعد ذلك يكفي لها ما سيؤخذ من علم التجبرات المخصوصة للتولدات والمناكحات وتبديل المكان وخرج التذاكر التي تعطى عوضاً عن ضائع وحاصلات الجزاء النقدي — وستكثر هذه الواردات لمقابلة المصارف المذكورة انفا بثلثة ارباع المقر تخصيصاً للموري النفس بالارادة السنية من حاصلات تذاكر المرور والسابورات غير ربيع عائد لكسبة المرور ولكن تلك الواردات ليست في مقدار متساو في كل قضاء فلذلك قد يصيب لبعض من مأموري النفس شيء زائد على قدر الكفاية وبعض اخر ناقص عنه ولدفع هذا المحذور يلزم ان يقبض المحاصلات المذكورة من صناديق الاموال ويخصص للموري النفس معاشات مناسبة لان تعطى من الصناديق المذكورة في مقدار متساو وهذا من جهة اشعار نظارة البحرية — وهذه المطالبة وان استصوبت اصلاً لكن المحاصلات اذا لم يعلم مقدارها لا يجوز قيدها لسلك التخصيصات في الموازنة العمومية مقابلة للمعاشات ولكن في اول الامر لزم ان يقرر مقدار المعاشات وفي السنة الاولى لزم ان يتبع الصرفيات ( اي يوافق ويناسب ) مقدار المحاصلات المرتبة كما انه جار في بعض محاكم التجارة اذا وفقت حاصلاتها تعطى معاشات المأمورين ثامة وما فضل منها يخخذ مقابل لا كمال معاشات مأموري الحاكم التي قل ابراده . ولما فهم كمية الواردات والمصارف عند ختام السنة في السنة الانية يلزم ان يعطى القرار لتزيد معاشات المأمورين وتنفقها على نسبة المحاصلات واعطائها مفتتاً من صناديق الاموال . فبشرط ان يعامل في الاثني موافقاً لما ذكر ينبغي الان ان يعين مخصصات الموقفة للمأمورين المذكورين في النظارة الداخلية وجر بان المعاملات على صورة مطردة منتظمة لا تكون الامتناسبا بدرجة اهلية المأمورين واقتنارهم وتكون اهلية المأمورين متناسبة ايضا بالمعاشات التي سيأخذونها وان ثلثة ارباع التي عنت من حاصلات تذاكر المرور مقابلة للمعاشات كما لا تكفي الان لاستخدام المأمورين الذين يكونون لتأمين حصول هذا

النفس بادارة الاملاك ثم بدائرة العسكرية والمحال انه لم يش ولم يجز وقوعات النفس في الولايات فلذلك جاءت الدفاتر الموجودة في الاستانة وفي محال الادوهمات المايونية على شكل غير صالح للاحتياج بها والوثوق عليها فاشكل وتعرى ان يعلم كمية النفس في مالكة الدولة العلية فضلاً ان يعين ارباب صنوف العسكرية كما هو حقه فمن اجل ذلك لا يمكن ان يجمع اذا طلب من محل ما افراد طابور الردف موافقة لمحاب الدائرة العسكرية بل يجمع اقل قليل من المطلوب ولا يمكن اثبات الباقيين بأي محل صاروا \* وان بدلات العسكرية المتراخدها من تبعة غير اسلامية حال كونها متروكة ومستوفاة عن جماعة لا يمكن استحصاها بنامها كما تقتضيه النسبة النظامية على اعداد الافراد المكلفة ولا يوجد له سبيل وهي من حقوق الدولة وذلك كله بنشأ من عدم موثوقية قيود النفوس الموجودة . وايضا كل من كان داخلاً في تبعة الدولة العلية حال كونه يلزم ان يكون حاملاً تذكرة مخصوصة بحكم قانون تبعة العائنية لا يمكن محافظة هذه القاعدة لعدم انتظام قيود النفوس \* فبالنظر الى هذه الاسباب وإلى ما ارى الائمة سائر الاحوال والمعاملات قد عد من الوجبة اصلاح دفاتر النفوس ولكن اذا طلب طريق الوصول الى هذا المقصد في اجراء تحرير عمومي واقتصر الطلب بذلك بصبر عينا وبصبر اختيار التكاليف لا طائل تحته . لان نتيجة التحرير قد تنبئ كمية النفوس لا غير والمحال قبل ان تكل الدفاتر الجديدة تبديل احوال النفوس التي قيدت في بداية التحرير بسبب تجدد الوقوعات وتواليها فاذا لم يستند هذا الامر على قاعدة قوية اعني اذا لم توجد في ضبط الوقوعات المتبادلة وقيدتها تامينات كافية لا تحصل الفائدة من التحرير حيث ان الطريق الاقوى الاسلام لطلب مقصد التحرير تبيين قواعد لتنظيم الاستاتسنيق العمومي على النفس فلذلك قد روجع الى القواعد التجارية في الممالك الاجنبية واعلمت الافكار عليها فانقضت نتيجة المذاكرة ترتيب نظامنة لسجل النفوس فكسبت لائحة حاوية ثمة فصول مشتملة على احدى وخمسين مادة وقدمت ملفوفة — فاذا انحصرت مندرجات تلك اللائحة يتبين ان ايجاد استاتسنيق للنفس العمومي عبارة عن اتخاذ سجلات جامعة وقوعات التولدات والمناكحات والوفيات وتبديل المكان ودرج النفوس الموجودة في تلك السجلات قد عد من الاجراءات الموقفة وعلى ما اقتضى اصل المعروض ان ضبط الوقوعات موقوف على اخذ المعلومات من القرى فلذلك ينبغي ان يترك محافظة تلك المعلومات الى الجماعات . وقد لزم ان يكون تعيين هذه الوظيفة على طريقة سهلة الاجراء ومع ذلك لزم ايضا ان تكون المعاملات الموضوعة تحت تنفيذ دائمي . وتبين اللزوم لتنظيم سجلات النفوس وجداول الاجالات العمومية والتخصيص ان يكون في كل قضاء ولواء مأموروا النفس وفي مراكز الولايات ننظر النفس وفي الاستانة العلية ان يؤسس ادارة عمومية وهذه الادارة على ما تقتضيه الصلحة يلزم ان تكون مربوطة على النظارة الداخلية . وان وظائف هؤلاء المأمورين وصور اجراء الوقوعات

ونظارة المحرية قد رما يلزم لتدقيق المعاملات بأحكام المواد المتعلقة بها من مواد اللائحة ولإجراء التبليغات لمن يلزم وفي كل حال الأمر مخضرة من له الأمر — ٨ شعبان سنة ١٢٩٨ وفي ٢٢ حزيران سنة ١٢٩٧

### نظامنامه سجل النفوس

#### ( الفصل الاول - المواد العمومية )

(م) ١ كل صنف من الاهالي في المالك العشائية مجبورون على ان يتبدلوا انفسهم في سجل النفوس (م) ٢ ان سجل النفوس لا بد ان يكون محتويا اولا على اسماء النفوس الذكور والاناث وما اشتهروا به واسماء آبائهم ومحل اقامتهم وثانيا محل ولادتهم واعمارهم وصفاتهم وثالثا مذعهم ورابعا صنعتهم وخدمتهم وصورة معيشتهم وصلاحيه انفسهم وخامسا عيوبهم الظاهرة مثل العرج والمحدب وسادسا ازواجهم ووفياتهم وسابعا درجات اسنانهم العسكرية وظائفهم بها وصنوفهم فيها ولا بد ان تكون هذه السجلات حاوية توارخ قديم على الصوم الذي داخلين بها وان يكون للاهالي المسجلة سجلا مخصوصا ولكل من الجماعات السائرة سجلات مخصوصات (م) ٣ يعطى لكل من قيد في السجل تذكرة مطبوعة مختمة موشحاً اعلاها بالظفرى وهذه التذكرة تحتوي اجمال الاحوال والمعاملات التي كتبت في المادة الثانية (م) ٤ يجب على كل شخص ان يبرز تذكرة مخصوصة للنفوس عند بيع الاموال الغير المنقولة وفراغها الى الغير وانتقالها اليه وعند انتخابه للخدمة والمأمورية ومعاملات البوليس وعند اخذ تذكرة المرور والباسابورت وعند عقد النكاح وان لم يبرزها فتؤخر اجراء الخصوصات المذكورة الى ان يأخذ تذكرة مبنية بانه قيد في سجل النفوس وان تبين عدم قبك من غير سبب وعذر مشروع في محكمة فيعد انه من النفوس المشكوكه فيؤخذ عنه جزاء نقدي من مجيدي فضي الى الدنار اعني الليرة ويحبس من اربعة وعشرين ساعة الى شهر واحد ومن كان داخلا في الاسنان العسكرية ولم يقيد اسمه في السجل لغرض الاختفاء وتحقق ذلك فهو يؤخذ للمسكر بلا قرعة (م) ٥ يلزم ان يكون كل صحيفة مرفقة مختمة من سجل النفوس متضمنا وقوعات المواليد والمناكحات والوفيات وبديل المكان (م) ٦ ان سجل النفوس المخصوص لكل سنة يعلم عند ختام تلك السنة مع الاوراق المتعلقة به الى مجلس ادارة القضاء فيكتب في ذيله من جانب المجلس عدد صحائفه وتاريخ ختامه ويختم ويمنظ (م) ٧ يعطى التذكرة عوضاً عن ضائع ويخرج القيد من سجل النفوس لمن يستدعي فتشاهان المعاملتان فوق قيد اسم المستدعي في سجل النفوس

#### ( الفصل الثاني - في صورة تشكيل ادارة سجل )

##### ( النفوس العمومية ووظائفها )

(م) ٨ يلزم ان يكون في كل قضا مأمور النفوس وفي رفاقة كاتب واحد وفي كل لواء مثل ذلك وفي كل مركز الولاية ناظر النفوس وفي رفاقة كتابات اثنان باعتبار الاولوية والثانوية وفي كل مركز المتصرفية التي ادارتها مستقلة مثل

المقصود كذلك الربع الباقي من المحاصلات المذكورة على ما فهم من الاجوية الواردة من بعض الولايات لا يمكن به ان يستخدم كسبة المرور . فليجربان معاملات النفوس واحكام النظامنامه بتامها قد تحقق اللزوم ان يضم على خرج تذكرة المرور خمسة قروش وان ينزل خمسة قروش التي تعطى للائمة والمختارين لتصدق العلم والتجبر الى ثلثة قروش فيثبت تذكرة المحاصلات المجموعة التي تستحصل والواردات السائرة المقابلة لمحسن ادارة هذا المخصوص . هذا ما جرى عليه المذاكره زائفة على المادة الاصلية . فبعد ان طولعت تلك المذاكرات واللائحة المعروضة في الهيئة العمومية الامر في ايفاء مقتضاها مخضرة من له الامر — قد قرئت وطولعت هذه المضبطة وملفوفها ولائحة النظامنامه في محضر الهيئة العمومية وصدق ان تامين تحرير النفوس المسلم فوائده ومخسناته متوقف على تمشية وقوعاتها في صورة منتظمة ومضبوطه فكما صار اتخاذ سجلات النفوس تحت لزوم واهمية فقد صارت المطالعات المندرجة في المضبطة المذكورة موافقة للحال والمصلحة في جهة ايفاء المصارف الواقعة دائمة فلها قد قيل اساس المادة بالاتفاق اعني بلائحة واحدة من الهيئة فتعرض لتدقيق اللائحة — فموجب المادة الثامنة التذكرة التي تعطى عوضاً عن ضائع وان كان يلزم تصديقها من المحكمة وهو مبني على مقصد منع سوء استعمال في استحصا التذكرة لمن لم يكن مقيداً في سجل النفوس لكن هذا التصديق يستلزم كلفة وحرجاً واما اذا اشبر في السجل على فوق اسم من اعطيت له التذكرة عوضاً عن ضائع فلا يبقى محلاً للمحذور فلذلك قد صححت المادة المذكورة بهذا الوجه — وصرح على وجه التجميع في المادة الثالثة عشر ان يعلم من كل قرية ومحلة الوقوعات المتعلقة بسجل النفوس في كل شهر مرة واحدة الى مأمور النفوس الكائن في القضاء وقوعات الولادات والوفيات في الدنار الاجنية والسنان والوقوعات السائرة ينبغي ان يكون مأمورو النفوس خابرين بها فيالمراجعة الى قواعد جارية في الدول السائرة قد صرح في اللائحة ما يلزم من التزام التفيدات والاهتمامات \* واليومان المعينان للائمة والمختارين لاجل تبليغ وقوعات النفوس قد جعلوا اسبوعاً واحداً وصرح ايضاً في المادة التاسعة والثلاثين انه اذا اخذ الائمة والمختارون وخدمة الجماعات الغير المسلمة فلو ساء زائفاً على المقدار المعين في النظامنامه ان يستحقوا للجازاة ووضعت المواد السائرة المندرجة بعض التوضيح وقدمت نسخة اللائحة المبيضة ملفوفة ومن جملة المذاكرات انه يجب على الائمة والمختارين وخدمة الجماعات الغير المسلمة ان يجبروا وقوعات الولادات والوفيات بالعلم والتجبر الى مأموري النفوس الكائنين في كل مركز القضاء والحال ان اكثرهم ليسوا من بقراء ويكتب بالتركية فيالضرورة يكتبون تلك العلم والتجبريات على لغات محالم فينبغي من طرف الدولة ان يعتني في انتخاب مأموري النفوس ان يكونوا من يعرف اللسان المحلي . هذا . وفي ايفاء مقتضى تلك الخصوصات وفي ارسال النسخ المطبوعة من اللائحة المذكورة الى نظارة الخارجية

## ملحوظات

او عند خدمة الجماعة الغير المسلمة وتذكر النفس المخصصة القيمة لهذا المولود تلم لاهويه او لوليه والتوليدات الواقعة في المحسة خانات والمبشقات اي المشافي والمجاس يكفي لها التبليغات الواقعة التحريرية من جانب مدبري المشافي والمجاس في محضر شاهدين فعلى ذلك بقيد المولود في السجل وقد يؤخذ من مجدية واحدة الى خمس مجديات جزاء نقدياً ممن لا يجبر وقوعات التولد (م) ١٦ اذا اشبه الامر على مامور سجل النفس في صحة المعلومات التي اعطيت له يصير مجبوراً باستكناه الامر واخراج حقيقة الحال الى الظاهر باجرا التدقيقات — وقوعات التولدات التي وقعت فحين انتقل مؤقتاً من مكان الى مكان يجري فيها في سجل النفس وتبلغ بعلم وخبر الى مامور النفس في محل كان والد الصبي يجري فيه. وان لم يكن له والد بطرح قيد والدته (م) ١٧ التولدات الواقعة بمالك الاجنبية تبلغ من جانب السفارات او الشهبندزيات بالعلم والخبر الى نظارة الداخلية بواسطة نظارة الخارجية فنظارة الداخلية ترسل ذلك العلم والخبر الى محله بواسطة ادارة النفس العمومية ويجري فيه في اثناء السباحة اذا وقع التولد في السفائن او في البهورات اي السفن البخارية يكتب من جانب الربان في محضر شاهدين العلان والخبران ويعطيان لادارة المرسى الذي يخرج الى ساحله من السفينة ابوي المولود ان كان ذلك المرسى في المالك السلطانية وان كان في الممالك الاجنبية فيعطى للشهبندرخانة فادارة المرسى والشهبندرخانة توقف عندها نسخة وترسل نسخة اخرى الى نظارة الداخلية بواسطة نظارة البحرية او الخارجية ونظارة الداخلية ترسله بواسطة ادارة النفس العمومية الى مامور النفس الكائن في المحل الذي كان فيه مفقداً والد المولود او والدته فيقيد في سجل النفس (م) ١٨ المواليد الذين تولدوا من ام واحدة توائم او اكثر فيقيدون في السجل على حدة بساعته ودقيقته (م) ١٩ اذا توفي المولود الذي ولد لاهد ان يخبر وقافته في مدة اسبوع فعلى هذا الخبر يقيد في سجل الوفيات محل تولده ويوم ولادته وساعته وان يكون ذكراً ام انثى واسم والديه وشهرتها ومحل اقامتها (م) ٢٠ اللقيط المنبوذ اي الطفل الذي لقي في الارقة والمطرح بقيد في السجل مجهول الوالدين (م) ٢١ من وجد لقيطاً اي مولوداً منبوذاً غيب تولد فعليه ان يسلمه مع ما وجد عنه من الثياب الى مجلس الجماعات في القرى ويسلمه الى الحكومة ان وجد في المدن ويكتب له ضبطاً بشعرها مقدار عمره على حسب ظاهر حاله وكونه ذكراً ام انثى والاسم الذي يسمى له واسم المحل الذي يسلم اليه ثم تقيد هذه الضبطات في سجل النفس (م) ٢٢ المولود الغير المعلوم الوالدين اذا اظهر والداه نفسها واعترفوا بانه ولداهما تكتب وثيقة معينة للحال ويشرح على قيد اسمه في السجل ان كان مقيماً فيه

### ( الفصل الرابع ) — اصول اجراء الوقوعات التي

#### تتعلق بالتناك والازدواج

(م) ٢٣ المناكحات المجارية بين المسلمين تجري بالاذن

ذلك وهو لا مامورون بالنظار والكتابة يوظفون اي يعاشون من طرف الدولة (م) ٢٤ سيكون مرجع ادارة النفس العمومية الى نظارة الداخلية ويكون تحت امرها مديراً واحداً عموماً ويربط قلم النفس العمومية لتلك الادارة (م) ١٠ يكون انتخاب ماموري النفس في القضاء من جانب القائمات بشرط ان يكونوا غير محكومين بجنحة وجناية وبشرط ان يكونوا من ارباب العفة والاستقامة وان يعلموا قراءة التركية وكتابتها وتعينهم على خدمتهم بتصديق المنصرف وانتخاب ماموري النفس في اللواء من جانب المنصرف بشرط ان يكونوا مؤتمنين ومجربين وتعينهم على ماموريتهم بتصديق الولي. اما مامورية نظار النفس في الولاية فيكون بانتخاب الولي وتصديق النظارة الداخلية (م) ١١ ان معاملات سجل النفس في القرى والمجالات يجريها مامورو كل جماعة (م) ١٢ ان الوقوعات المتعلقة بسجل النفس في كل قرية ومحلة تكتب في علم الخبرات الفارغة وتختتم ادناها من مجلس الجماعات وترسل في نهاية الشهر الى مركز القضاء وهذه العلم الخبرات على اربعة انواع للواليد والمناكحات والوقيات وتبدل المكان وهي تنتظم على وفق النموذج الذي يعمل من جانب النظارة الداخلية واراق العلم الخبرات التي تستعمل فارغة تلم في القرى الى ماموري الجماعات وتفيد لم ذمة (م) ١٣ ان ماموري نفس القضاء يقدون العلم الخبرات التي مر ذكرها في المادة السابقة في سجل النفس ويرسل صورته مع جدول الاجمال الذي يصدق من طرف مجلس ادارة القضاء في كل ثلاثة اشهر الى مركز اللواء وماموري النفس في اللواء يرسلون صور السجلات الواردة من كل قضاء الى مركز الولاية مع الاجمال الذي ينظمونه باعتبار اللواء ومع صورة سجل نفوس اللواء المصدقة من جانب مجلس ادارة اللواء ويعطى ناظر نفوس الولاية جميع ذلك تحت تصديق مجلس الادارة الى والي الولاية وينظم ايضاً جدول الاجمال باعتبار الولاية لان يرسل الى نظارة الداخلية وقد اشترط ان ترسل صور السجلات المخصصة لكل سنة لمحاربة النفس العمومية واجمال المداول الى النظارة الداخلية في مدة ثلثة اشهر في اوائل السنة الانية (م) ١٤ ان صور السجلات التي سيجي الى النظارة الداخلية تفخذ اساساً للمداول الاستاتستيق العمومية التي تنتظم في كل سنة في قلم النفس العمومية وتحفظ تلك الصور بعينها وتنتظم من تلك الصور جداول مبينة لاسماء من كان داخلياً من هؤلاء في الصنوف العسكرية من النفس وكنيتهم وترسل الى الدائرة العسكرية

### ( الفصل الثالث )

#### ( في اصول ضبط وقوعات التولدات وكشها )

(م) ١٥ ان ابوي كل مولود مجبوراً على ان يقيد اسم المولود ومحله ويوم ولادته في سنة ولادته وهذه المعاملة القيدية تجري وتبلغ بموجب المادة الثانية والاربعين بالعلم والخبر الى ماموري النفس في كل راس قضاء على التقرير الواقع اي الافادة الواقعة عند كل امام قرية او مختار محلة

الاخرى الى النظارة الداخلية بوساطة النظارة البحرية او الخارجية والنظارة الداخلية ترسل هذا العلم والخبر بوساطة ادارة النفس العمومية الى محل كان المتوفي مقبدا فيه ليحري فيه

### ( الفصل السادس - في بيان جريان صور الوقوعات المتعلقة بتبديل المكان )

(م) ٢٠ الشخص المقيد في سجل النفس اذا اراد تبديل مكانه يجب عليه ان يبرز العلم والخبر الماعوذ من القرية او الحلة لمامور سجل النفس ليصح فيه (م) ٢١ الذين يبدلون مكانهم فاذا ارادوا العود الى امكانهم القديمة يجب عليهم تصحيح قيودهم على مقتضى المادة السابقة فمن لم يراع تلك القاعدة يؤخذ عنه من ربح الهيدي الى خمسة وعشرين قرشاً جزاء

### ( الفصل السابع - في بيان تنقيش السجلات )

(م) ٢٢ ان ماموري سجلات النفس في كل قضاء يدورون القرى في رؤس ثلاثة اشهر ويدور مامور وسجل نفس الاولوية في رأس كل سنة اشهر مراكر كل قضاء ويدور نظار سجل نفس الولايات في رأس كل سنة جميع مراكر الاولوية والقضاء مرة واحدة لتنقيش المعاملات (م) ٢٣ كما ان ماموري نفس القضاء يحرون التفقيقات في اثناء تنقيشهم على حسب العلم الخبرات الناطقة بالواقعات في الشهور الثلاثة الماضية فامور ونفوس اللوا مكنون بتنقيش حركات ماموري نفس القضاء ونظار نفس الولايات بتنقيش حركات ماموري الاولوية والقضوات في اجراء وظائهم (م) ٢٤ لكل احد من الاهالي من هو مقيد في السجل له حق ان يدعي تصحيح القيد في اثناء تنقيش السجلات ببيان اسباب موجبة الا ان هذا الادعاء انما يقبل على وقوع تقرير شهده القائمه وافادتهم بعد تنقيشهم في مجلس الادارة وعلى نتائج التفقيقات التي تجري بشرط ان لا يكونوا من اقرباء من له علاقة فحينئذ يجوز تصحيح فيه (م) ٢٥ الاثمة والخنازير والخدعة الروحانيون الذين في القرى او الحلات اعطوا العلم الخبرات لوقوعات المواليد والمناكحات والوفيات وتبديل المكان اذا تبين انها غير موافقة للواقع يحكم عليهم باعطاء اية الى خمس ليرات جزاء نقدياً وان كان قد وقع هذا الفعل لغرض الارشاء وارتكاب ثمي اولكم نفس من القرعة فيجوزون مجازاة قانونية غير المجزاء التنفيذي (م) ٢٦ ان من يملك او يغير او يحرف سجلات النفس من الذين كانوا في معاملات السجل يحكم عليهم مجازاة قانونية لثل هؤلاء المغيرين والمحرفين

### ( الفصل الثامن - في كية الرسوم التي تؤخذ من وقوعات سجل النفس )

(م) ٢٧ العلم والخبرات التي تعطى للمواليد يؤخذ على كل واحد منها خرج قرش واحد ولا يؤخذ شيء للعلم الخبرات التي تعطى للوفيات والطلاق فالعلم الخبرات المتعلقة بالمناكحات ثلاثة انواع النوع الاول يؤخذ منه خمسة قروش ومن الثاني ثلاثة ومن الثالث قرش واحد ومن العلم الخبرات المخصصة بتبديل المكان وعلى اعموم من تذكر النفس

والرخصة من المالك الشرعية وبين غيرهم تجري برخصة رؤساء اديانهم الاثمة والرؤساء الروحانيون الذين يحرون التكاثر مجبورون باعطاء امر الازدواج باعطاء العلم والخبر المصدق لمامور سجل النفس عقيب وقوع الازدواج وسبق الغاية الى ثمانية ايام (م) ٢٤ يكتب في هذا الاعلام الذي يرسل الى مامور النفس اسم الزوجين وشهرتهما وصفتهما وعمل تولدها واقامتها واسم والدتها والدتيهما وشهرتهما وملتها وصنعتها وعمل اقامتهما وتدرج ايضا صورة رخصة الاذن واسماء الشهود وشهرتهم وسنهم وصنعتهم في ذلك الاعلام (م) ٢٥ الذين يتزوجون في محل غير مسقط رأسهم ينظم مامور سجل نفس ذلك المحل علماً وخبراً حاوياً لكنية اوطانهم فيرسل بمعرفة ناظر نفس الولاية الى محل مسقط رأس المتزوج والمناكحات التي تقع في البلاد الاجنبية تبلغ اما باشعار السفراء واما باشعار الشهبندرات وبوساطة نظارة الخارجية الى نظارة الداخلية والنظارة الداخلية تجري القيد في سجل النفس بارسال العلم والخبرات الى محله بوساطة ادارة النفس العمومية (م) ٢٦ عند وقوع الطلاق تبلغ كنيته بالعلم والخبر من طرف اثمة القرى او الحلات او الرؤساء الروحانية الى مامور سجل النفس في القضاء ويجري تصحيح القيد على ذلك

### ( الفصل الخامس )

### ( في بيان صور اجراء وقوعات الوفيات )

(م) ٢٧ الوفيات التي تقع في القرى تبلغ بالعلم وخبر شامل لاسم المتوفي واسم ابيه وكنيته وفاته وهل هو صاحب زوج ام لا وان كان متزوجاً فمن زوجه او زوجة وسنه ومسقط رأسه الى مامور سجل نفس القضاء — العلم والخبر المذكور الذي يتضمن كنيته وفاته الذين انتقلوا في مدة معينة الى مكان ترسل صورته المصدرة من طرف ماموري سجل النفس الى مامور نفس محل كان المتوفي مقبدا فيه ويجري فيه (م) ٢٨ الوفيات التي تقع في مارستانات العسكرية اي المشافي او البلدية تعلم بالعلم والخبر الحاوي التفصيلات المحررة في المادة السابقة في مدة اسبوع من طرف مدير المشافي الى مامور سجل النفس والوفيات الواقعة في الممالك الاجنبية تعلم بالعلم والخبر من طرف السفارات والشهبندرات الى النظارة الداخلية بوساطة النظارة الخارجية والنظارة الداخلية ترسل هذا العلم والخبر بوساطة ادارة النفس العمومية الى محله ويجري فيه في سجل النفس (م) ٢٩ بقيد كنيته الوفاة في قسم الوفيات من سجل النفس على وفق العلم والخبر الاتي على موجب المادتين المحررتين سابقاً ويصح سجل المواليد على مقتضى ذلك وان كان المتوفي متزوجاً يصح سجل المناكحات ايضا وفي اثناء السياحة الوفيات الواقعة في السفن ينظم لها العلم والخبران من جانب ربان السفينة بشهادة شاهدين ويعطى هذان العلمان والخبران لادارة اول مرسى تمر عليه السفينة ان كان ذلك المرسى من المراسي السلطانية وان كان المرسى في الممالك الاجنبية فالعلمان والخبران المذكوران يعطيان الى الشهبندرات فادارة المرسى او الشهبندرات توفق نسخة منهما وترسل



ملحوظات

موجب المادة الثالثة عشرة وترسل من اللوا والولايات ايضاً على مقتضى ما ذكر في المادة الثالثة عشرة الى ادارة مراكز النفس العمومية في دار السعادة والدائع المذكورة ايضاً تنظم جداول النفس الذين م داخلين في الاسنان وتعطيها لدائرة العسكرية (م) ٤٨ تعتبر اجراء احكام المواد المتعلقة بوقوعات مجل النفس والجازاة من هذه النظامنة من تاريخ اعلان النظرة الداخلية عقيب انعام تحقيق قومسيونات تحرير النفس الموجودة وقيدتها وتجري هذه الاعلانات عند غنام معاملات تحرير الولايات (م) ٤٩ سيعطى من جانب مركز الادارة للنفس العمومية تعليمات مخصوصة حاوية لتفاصيل الوظائف لناظري النفس ومأمورها بمقتضى هذا النظام (م) ٥٠ ان النظرة الداخلية مأمورة باجراء هذا النظام — ( تاريخ الارادة السنية ) في ٨ شعبان سنة ١٢٩٨ وفي ٢٣ حزيران سنة ١٢٩٧

تركيا — ( ر ) دخان — لبنان — بطركانة — اسماء الدول — اسماء الولايات — مصر

ترميم المال المشترك — ( ر ) شركة ( مجلة ١٣٠٨ )  
ترميم — ( ر ) اجارة ( ق ٣٧٠ — ٣٧١ — ٣٧٢ )

ترميم مستجمل — ( ر ) تنفيذ ( قم ٣٩٢ )  
ترميم السفينة — ( ر ) مسافر ( قتب ١٤١ — سيكورناه ) ( قتب ٢٢٧ سفينة —

ترويجينوس ( مرض تصاب به الهام ) — ( ز ) صحة  
بيطرية اول فبراير سنة ٨٣ ( فصل ثالث فرع رابع )  
تزامم عدة اشخاص لدفع قيمة كميالة — ( ر ) كميالة ( ق ١٥٩ )

تركية الشهادة — ( ر ) بينة ( مجلة ١٧١٦ )

تركية عليية — ( ر ) بينة ( مجلة ١٧١٧ )

تزوير — ( فيما يتعلق بدعوى التزوير )

(م) ٢٧٣ اذا ادعى احد الاخصام في اثنا المحضومة بتزوير ورقة او سند من الاوراق او السندات التي اعلنت اليه او قدمت الى المحكمة او اطلع عليها سوا كانت رسمية او غير رسمية جازله في اي حالة كانت عليها الدعوى الاصلية ان يبدي دعواه بتزوير تلك الورقة او السند بتقرير محرر في قلم كتاب المحكمة وترسل صورة منه فوراً بمعرفة الكاتب لقلم النائب العمومي بالمحكمة (م) ٢٧٤ على المدعي ان يسلم الى قلم كتاب المحكمة الورقة المدعي تزويرها اذا كانت تحت يده او صورتها المعلنه اليه (م) ٢٧٥ اذا كانت الورقة تحت يد المحكمة او كاتبها فيصير ايداعها في قلم كتاب المحكمة بمعرفة كاتبها (م) ٢٧٦ اذا كانت الورقة تحت يد الخصم المدعي عليه بالنسبة لتزويرها يجب على رئيس المحكمة في حال اطلاعه على تقرير

ايضاً يؤخذ منها قرش واحد (م) ٢٨ الاوراق المخصوصة بالعلم الخبرات المذكورة في المادة السابقة تسلم الى مأمور النفس في كل قضاء من جانب القائم مقام باخذ السند وتترك نصف الرسم المأخوذة من العلم الخبرات المخصوصة بالمواليد والمنكحات وتبديل المكان للائمة والمختارين ورؤساء الروحانية وتسلم نصفها الاخر مع خراج تذاكر النفس الى صندوق المال وترسل في كل ثلاثة اشهر دفتر مينا لمحاسبة هذه الاوراق حال كونه تحت تصديق مجلس ادارة القضاء مع اوراق الوقوعات الى رأس اللوا ومن هنا الى مركز الولاية وعلى ذلك تجري معاملاتها القلبية في محاسبة الولاية — ومن باخذ شيئاً زائداً على الرسم المعين بهذا النظام من الائمة والمختارين وخدمة الجماعة الغير المسجلة يرتب عليهم الجازاة القانونية

### الفصل التاسع — في الاحكام الموقنة )

(م) ٣٩ لاجل اجراء احكام هذه النظامنة تنظم قيودات مجل النفس لتصنف الاهالي في كل قضاء بمعرفة القومسيونات التي ستذكر في المواد الآتية (م) ٤٠ بشكل في كل قضاء قومسيون مركب من اعضاء مجلس الادارة ومن احد اعضاء مجلس البلدي ومن مأمور النفس ومن ضابط الرديف الذي في التضا وفي القضاء المختلط الاهالي يلزم ان يكون احد من الاعضا من الجماعة الغير المسجلة التي هي أكثر نفوساً من غيرها ويستخدم في هذا القومسيون في القضاء كاتب بصورة موقنة برفافة كاتب النفس (م) ٤١ القومسيونات المعنية على موجب المادة السابقة تذهب الى القرى الداخلة تحت ادارتها وتباشر بتحرير النفس الموجودة فيها والتحقيقات التي تجري في هذا التحرير تستند الى الاصول التي ذكرت في المادة الثانية (م) ٤٢ يؤخذ تقرير كل شخص في اثنا التحرير ويجوز ان يؤخذ تلك التقارير بالوكالة الا ان التقارير التي تؤخذ اما قبل بحضور شاهدين ويشترط ان يبلغ من رشد الشاهدان الى احدى وعشرين سنة (م) ٤٣ ان نفوس الاناث التي اعمارها فوق التسعة تضبط اسماءهن واعمارهن بوكالة ازواجهن او اقربائهن مع صرف النظر عن تحرير الشكل والصنعة (م) ٤٤ الذين كانوا في الديار الاخرى على المسافرين ولم يحضروا في اثنا التحرير يقيد اعمارهم واحوالهم وصفاتهم بعد الاثبات باقامة الشهود من جانب ايوهم او اقربائهم بموجب هذه النظامنة (م) ٤٥ الذين انتقلوا من مسقط رأسهم الى محل اخر يضبط بعد التحقيق اسماءهم ويحل اقامتهم في دفتر مخصوص لاجل الاعلام الى محل اقامتهم ويضبط لاجل التحرير هناك خاصة (م) ٤٦ ان اعضاء قومسيون التحرير اذا اكملوا امر التحرير في كل قرية يجتم ذيل مسودات المجل مجلس الجماعة والائمة والمختارون وتكون هذه المسودات مرتبة على المواليد والمنكحات (م) ٤٧ تكون مسودات المجل متعددة على عدد جماعات محل كان اهلهم محتلطاً وان مأموري النفس في كل قضا ينظمون المجل الاصلي ويرسلون صورته مع جداول الاجال الى رأس اللوا في غاية الشهر الاخير من الشهر الثالث الاول عقيب اختتام التحرير وعود القومسيونات الى

المدعي بالتزوير ان يعين محضراً بناءً على طلب المدعي ليستلم تلك الورقة او يضبطها وبودعها في قلم كتاب المحكمة (م) ٢٧٧ اذا امتنع الخصم من تسليم الورقة المذكورة ولم يمكن ضبطها فيصير استبعادها من المرافعة في الدعوى الاصلية ولا يمنع ذلك من ضبطها عند الامكان (م) ٢٧٨ يترب على الدعوى بتزوير الورقة ايقاف الحكم في الدعوى الاصلية (م) ٢٧٩ يجب على المدعي ان يعلن الى المدعي عليه في ظرف ثمانية ايام من تاريخ تقريره بدعوى التزوير الادلة المرتكبة عليها في دعواه مع تكليف المدعي عليه بالحضور للجلسة بميعاد ثلاثة ايام كاملة لاجل الاثبات (م) ٢٨٠ اذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل المدعي ذلك جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير (م) ٢٨١ يجوز للمدعي عليه في اي حالة كانت عليها الدعوى ان يوقف المرافعة المحاصلة في مادة التزوير باقراره بانه غير متمسك بالورقة المدعي التزوير فيها ولكن للمحكمة ان تامر في هذه الحالة بمنع تلك الورقة ان يضبطها اذا طلب ذلك مدعي التزوير سواء كان لاجل التمسك بها بؤول منها من المنفعة اليه او لاجل تزييفها (م) ٢٨٢ لا تقبل المحكمة من الادلة في دعوى التزوير الا ما يكون متعلقاً بها وجائز القبول بالنظر لاثباتها وبالنظر لما يترب على الثبوت بالنسبة للحكم في الدعوى الاصلية (م) ٢٨٣ يجوز للمحكمة ان تحكم في الحال بتزوير الورقة اذا ثبت ذلك لديها (م) ٢٨٤ اذا قبلت المحكمة ادلة التزوير تامر باثباتها اما بمعرفة اهل الخبرة او بمحصول التعقيب او بهاتين الطريقتين معاً (م) ٢٨٥ اذا لم يقدم مدعي التزوير في ظرف ثمانية ايام من تاريخ الحكم الصادر بالاثبات عريضة للقاضي المعين للتعقيب بطلب الشروع فيه جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير (م) ٢٨٦ تراعى في اثبات التزوير القواعد المقررة فيما تقدم في شأن تحقيق المخطوط (م) ٢٨٧ يكون للقاضي المعين للتعقيب التفويض التام في الامر بما يمكن من احضار او ابداع اصل الورقة المدعي التزوير فيها (م) ٢٨٨ في حالة ابداع الاصل للورقة المذكورة في قلم كتاب المحكمة يؤذن منها لكاتبها عند الاقتضاء بان يعطي الصور التي تطلب من الاصل المذكور ان يكون له الحق في اخذها من عند الخصمين (م) ٢٨٩ يجوز تحقيق اوراق المضاهاة التي يسوغ تقديمها في اي حالة كانت عليها المرافعة (م) ٢٩٠ عند انتهاء التحقيق في مادة التزوير يكلف الخصم الذي يطلب التعميل خصمه الاخر بالحضور امام المحكمة بميعاد ثلاثة ايام كاملة لاجل الحكم في مسألة التزوير ثم الحكم به في الدعوى الاصلية بغير اقتضاء لتكليف جديد (م) ٢٩١ من ادعى التزوير وسقط حقه في دعواه او عجز عن اثباته يحكم عليه بغرامة التي قرش ديولي انما لا يحكم عليه بشي اذا ثبت بعض مدعاه من التزوير (م) ٢٩٢ يجوز للمحكمة ان تحكم برد او بطلان اي ورقة يتحقق لها انها مزورة ولو لم تقدم اليها دعوى بتزوير تلك الورقة

تزوير — ( قانون العقوبات )

( الباب السادس عشر من قانون العقوبات )

(م) ١٨٤ من قلد فرماناً او امراً او قراراً صادر من الحكومة او حمل غيره على تقليد او زور او حمل غيره على تزوير او قلد ختم او امضاء او دلامة احد ارباب الوظائف المبرية او حمل غيره على ذلك وكل من قلد ختم ولي الامر او ختم الحكومة او اختام او تمغات او نياشين احد جهات الادارة العمومية او استعمل الاختام او التمغات او النياشين المزورة او قلد او زور اوراق مرتبات مقررة او بونات او سراكبي او سندات اخرا صادرة من خزينة الحكومة او فروعها واستعمل سندات مزورة او مغيرة او ادخلها في بلاد الحكومة او قلد او زور نفقة المسكوكات ذهباً كانت او فضة واستعمل تلك الدفعة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتاً او بالسجن الموقت انما لا يجوز في اي حال من الاحوال ان تنقص مدة العقوبة عن خمس سنين (م) ١٨٥ يعاقب بالحبس مدة ثلاثة سنين كل من استحصل بغور حق على اختتام الحكومة الحقيقية او اختتام احدى المصالح او احدى جهات الادارة العمومية واستعملها استعمالاً مضراً بمصلحة الحكومة او بلادها او احد الناس (م) ١٨٦ من قلد الاختام او التمغات او النياشين التي تضعها الحكومة على اصناف الاشياء او البضائع او قلد ختم او نفقة او نياش اي مصلحة مبرية او اي شركة مشككة باذن الحكومة او بيت تجارة او استعمل النياشين او الاختام او التمغات المزورة يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنين ويحكم عليه بتعويض الخسارة التي نشأت عن فعل ذلك (م) ١٨٧ كل من استحصل بغور حق على الاختتام او التمغات او النياشين الحقيقية المدة لاحد الاشياء السالف ذكرها واستعملها استعمالاً مضراً بأي مصلحة مبرية او شركة تجارية او اي ادارة من ادارات الاهالي يعاقب بالحبس من سنة اشهر الى سنة مع الحكم عليه بدفع قيمة الخسارة التي نشأت عن ذلك (م) ١٨٨ الاشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعاقبون من العقوبة اذا اخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل ثبوتها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها بناعليها الاخرين او سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور انما يصير جعل هؤلاء الاشخاص تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مؤقتاً (م) ١٨٩ كل صاحب وظيفة مبرية ارتكب في اثناء تاديه وظيفته تزويراً في احكام صادرة او تقارير او محاضر او وثائق او سجلات او دفاتر او غيرها من السندات والاوراق المبرية سواء كان ذلك بوضع امضات او اختتام مزورة او بتغيير الحركات او الاختتام او الامضات او بزيادة كلمات او بوضع اسماء اشخاص اخرين مزورة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتاً او بالسجن الموقت بدون ان تنقص في اي حال من الاحوال مدة العقوبة عن خمس سنين (م) ١٩٠ كل شخص ليس من ارباب الوظائف المبرية ارتكب تزويراً ما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة او بالسجن المؤقت من مدة اكثرها عشر سنين (م) ١٩١ يعاقب ايضاً بالاشغال الشاقة او بالسجن المؤقت من مدة لا تنقص في اي حال من الاحوال عن عشر سنين كل موظف في مصلحة مبرية او محكمة غير يقصد التزوير موضوع السندات او احملها في حال تحريرها لغرض

**تزوير** — (ر) حضور (ق ٦٢ — ٦٣ — إعادة نظر (ق ٣٧٢ — تحكيم المحكمين (ق ٢٢٠)  
**تزوير** — (ر) كيبالة (ق ١٣٦)  
**تزوير** — (ر) قاضي التحقيق (ق ٦٦ — اختلاس اموال اميرية (ق ١٠٦ — متفالس (ق ٣٠٤)  
**تزويد في ائتم** — (ر) ثمن (مجلة ٢٥٤)  
**تسجيل** — (ر) حق عيني — دين الاهالي — عقد عرفي ٨ ذا سنة ١٢٩٦  
**تسجيل الاحكام الانتهاية** — (ر) تكليف — نزع ملكية — حق عيني (ق ٦١٢)  
**تسجيل عقود** — (ر) ميعاد — حق عيني (ق ٦١١)  
**تسجيل عقد البيع** — انتقال الملكية (ق ٢٧٠)  
**تسجيل** — (ر) رهن (ق ٥٥٠ — دفتر تسجيل (ق ٦٢٤)  
**تسجيل الرهن** — (ر) رهن عقاري (ق ٥٦٩ — اختصاص بالعقار (ق ٦٠٠)  
**تسجيل الاختصاص** — (ر) اختصاص بالعقار (ق ٥٩٧ — ٥٩٨)  
**تسجيل مشاركات شركات التضامن والتوصية** — (ر) شركة (ق ٤٨ — ٥١ — ٥٢ — ٥٣ — ٥٤)  
**تسجيل الحكم بالتصديق على الصلح مع المفلس** — (ر) صلح (ق ٣٢٨)  
**تسجيل ورقة تنبيه نزع ملكية** — (ر) نزع ملكية (ق ٥٤٠)  
**تسجيل صورة حكم البيع** — (ر) نزع ملكية (ق ٥٩٠)  
**تسريح سفر المركب** — (ر) مركب ٣ يناير سنة ٨٣ — سفينة  
**تسليم وتسليم** — (مجلة)

#### (الفصل الاول)

#### في بيان حقيقة التسليم والتسليم وكيفيتهما

(م) ٢٦٢ القبض ليس بشرط في البيع الا ان العقد متى كان على المشتري ان يسلم الثمن ثم يسلم البائع المبيع اليه (م) ٢٦٣ تسليم المبيع يحصل بالتغذية وهو ان ياذن البائع للمشتري بقبض المبيع مع عدم وجود مانع من تسليم المشتري اليه (م) ٢٦٤ متى حصل تسليم المبيع صار المشتري قابضاً له (م) ٢٦٥ تختلف كيفية التسليم باختلاف المبيع (م) ٢٦٦

بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار اولي الثمن الذي كان الغرض من تخيير تلك السندات درجة بها او يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها او يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها (م) ١٩٢ من استعمال الاوراق المزورة المذكورة في الثلاث مواد السابقة وهو يعلم تزويرها بعاقب بالاشتغال الشاقة او بالسجن الموقنين مدة لا تزيد في اي حالة من الاحوال عن عشر سنين (م) ١٩٣ كل شخص ارتكب تزويراً في محررات احد الناس بواسطة احدى الدارق السابق بياها او استعمال ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها بعاقب بالمحبس من سنة الى ثلاث سنين (م) ١٩٤ كل من تسمى في تذكرة سفر او في تذكرة مرور باسم غير اسمه المحققي او كتمل احداً في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالمحبس من سنة اشهر الى سنتين (م) ١٩٥ كل من صنع تذكرة مرور او تذكرة سفر مزورة او زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الاصل او استعمال احدى الاوراق المذكورة يعاقب بالمحبس من سنة الى ثلاث سنين (م) ١٩٦ كل صاحب لوكاثة او فيورة او اود او محلات مفروشة معلة للاجار وكذلك كل صاحب خان او غيره ممن يسكنون الناس بالاجرة يومياً قيد في دفاتر الاختصاص الساكنين عنده باسماء زورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالمحبس من شهر الى ثلاثة اشهر (م) ١٩٧ اصحاب الوظائف الميرية الذين يعلمون تذكرة سفر او تذكرة مرور بدون اخذ الضمانات المعتمدة على حسب اللوائح المرفوعة الاجراء يعاقبون بالمحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة واما اذا كان صاحب الوظيفة تالماً يتزوير الاسم واعطى مع ذلك تذكرة سفر او تذكرة مرور بالاسم المزور فضلاً عن عزله تكون مدة الحبس من سنة اشهر الى سنتين (م) ١٩٨ كل شخص صنع بنفسه او بواسطة شخص اخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه او لغيره باسم طبيب او جراح بقصد انه يخاص نفسه او غيره من اي خدمة ميرية يعاقب بالمحبس من سنة الى ثلاث سنين (م) ١٩٩ كل طبيب او جراح شهد زوراً بمرض او بعاهة تستوجب المعافاة من اي خدمة ميرية بسبب التزوير او من باب مراعاة المخاطر يعاقب بالمحبس من سنة الى ثلاث سنين واما اذا سبق الى ذلك بالوعد له بشئ ما او باعطائه هدية او عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويجرم على الراشعين بالعقوبات التي تستوجبها جنابهم ٢٠٠ العقوبات المينة بالمادتين السابقتين يحكم بها ايضاً اذا كانت تلك الشهادة معقولة تقدم الى المحاكم (م) ٢٠١ العقوبات المقررة في حق من استعمال الاختتام او التوقيعات او الاوراق المزورة او المقلدة ايا كانت لا يحكم بها على من استعمال الشيء المغبر او الورقة المزورة وهو غير عالم بذلك

**تزوير** — (ر) اختلاس الالقاب — خطوط — خائن  
**تزوير بالمحررات الرسمية** — (ر) اثبات الديون (ق ٢٢٦ — صلح (ق ٥٣٥)

حق حبه للمبيع وعليه حيثما ان يسلم المبيع المشتري على ان يقبض امن وقت حلول الاجل

### ( الفصل الثالث - في حق مكان التسليم )

(م) ٢٨٥ مطلق العقد يقتضي تسليم المبيع في المثل الذي هو موجود فيه حيثما مثلاً لو باع رجل وموفي اسلامبول - حطنه التي في تكتنور طاني يلزم عليه تسليم المحطة المرفومة في تكتنور طاني وليس عليه ان يسلمها في اسلامبول (م) ٢٨٦ اذا كان المشتري لا يعلم ان المبيع في اي محل وقت العقد وعلم به بعد ذلك كان مخيراً ان شاء فسخ البيع وان شاء امضاه وقبض المبيع حيث كان موجوداً (م) ٢٨٧ اذا بيع مال على ان يسلم في محل كذا لزم تسليمه في المثل المذكور

### ( الفصل الرابع ) - في مونة التسليم ولوازم اتمامه

(م) ٢٨٨ المصارف المتعلقة بالثمن تلزم على المشتري مثلاً اجرة عد النفود ووزنها وما اشبه ذلك تلزم على المشتري وحده (م) ٢٨٩ المصارف المتعلقة بتسليم المبيع تلزم على البائع وحده مثلاً اجرة الكيال للمكيالات والوزان للموزونات المبيعة تلزم على البائع وحده (م) ٢٩٠ الاشياء المبيعة جزافاً مؤتمتها ومصارفها على المشتري مثلاً لو بيعت شدة كرم جزافاً كانت اجرة قطع تلك الشدة وجزءها على المشتري وكذا لو بيع انبار حطة مجازفة فاجرة اخراج الحدة من الانبار ونقلها على المشتري (م) ٢٩١ ما يباع محمولاً من المحيان كالمحطب والفم تكون اجرة نقله وابصاله الى بيت المشتري جارية على حسب عرف البلدة وعادتها (م) ٢٩٢ اجرة كتابة السندات والمجموع وصكوك المبيعات تلزم على المشتري لكن يلزم على البائع تقرير البيع والاشهاد عليه في المحكمة

### ( الفصل الخامس )

#### في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع

(م) ٢٩٣ المبيع اذا هلك في يد البائع قبل ان يقبضه المشتري يكون من مال البائع ولا شيء على المشتري (م) ٢٩٤ اذا هلك المبيع بعد القبض ملك من مال المشتري ولا شيء على البائع (م) ٢٩٥ اذا قبض المشتري المبيع ثم مات مفلساً قبل اداء الثمن ليس للبائع استرداد المبيع بل يكون مثل الغرماء (م) ٢٩٦ اذا مات المشتري مفلساً قبل قبض المبيع واداء الثمن كان للبائع حبس المبيع الى ان يستوفي الثمن من تركة المشتري وفي هذه الصورة يبيع المحاكم المبيع فيوفي حق البائع بتمامه وان بيع بانقص من الثمن الاصيل اخذ البائع الثمن الذي بيع به ويكون في الباقي كالغرماء وان بيع باز يد اخذ البائع الثمن الاصيل فقط وما زاد فيعطى الى الغرماء (م) ٢٩٧ اذا قبض البائع الثمن ومات مفلساً قبل تسليم المبيع الى المشتري كان المبيع امانة في يد البائع وفي هذه الصورة باخذ المشتري المبيع ولا يزاحمه سائر الغرماء

### ( الفصل السادس )

#### فيما يتعلق بسوم الشراء وسوم النظر

(م) ٢٩٨ ما يقبضه المشتري على سوم الشراء وهو ان باخذ

المشتري اذا كان في العرصه او الارض المبيعة او كان يراها من طرفها يكون اذن البائع له بالقبض تسلماً (م) ٢٩٧ اذا بيعت ارض مشغولة بالزرع يجبر البائع على رفع الزرع بمصادره او رعيه وتسليم الارض خالية للمشتري (م) ٢٩٨ اذا بيعت اشجار فوقها ثمار يجبر البائع على جز الثمار ورفعها وتسليم الاشجار خالية للمشتري (م) ٢٩٩ اذا بيعت ثمار على اشجارها يكون اذن البائع للمشتري بجزها تسلماً (م) ٣٠٠ القمار الذي له باب وقفل كالدار والكرم اذا وجد المشتري داخله وقال له البائع سلمه اليك كان قوله ذلك تسلماً واذا كان المشتري خارج ذلك القمار فان كان قريباً منه بحيث يقدر على اغلاق بابه وقفله في الحال يكون قول البائع للمشتري سلمه اليك اياه تسلماً ايضاً وان لم يكن منه قريباً بهذه المرتبة فاذا مضى وقت يمكن فيه ذهاب المشتري الى ذلك القمار ودخوله فيه يكون تسلماً (م) ٣٠١ اعطاء مفتاح الدقار الذي له قفل للمشتري يكون تسلماً (م) ٣٠٢ المحيان يسك براسه او اذنه او رسته الذي في راسه فيسلم وكذا لو كان المحيان في محل بحيث يقدر المشتري على تسلمه بدون كلفة فاراه البائع اياه واذن له بقبضه كان ذلك تسلماً ايضاً (م) ٣٠٣ كيل المكيالات ووزن الموزونات بامر المشتري ووضعها في الطرف الذي هيا لها يكون تسلماً (م) ٣٠٤ تسليم العروض يكون باعطائها ليد المشتري او بوضعها عنده او باعطاء الاذن له بالقبض باراتها له (م) ٣٠٥ الاشياء التي بيعت حمله وهي داخل صندوق او انبار او ما شابهه من الخلات التي تقفل يكون اعطاء مفتاح ذلك المثل للمشتري والاذن له بالقبض تسلماً مثلاً لو بيع انبار حطة او صندوق كتب حمله يكون اعطاء مفتاح الانبار او الصندوق للمشتري تسلماً (م) ٣٠٦ عدم منع البائع حيث ما يشاهد قبض المشتري للمبيع يكون اذناً من البائع بالقبض (م) ٣٠٧ قبض المشتري للمبيع بدون اذن البائع قبل اداء الثمن لا يكون معتبراً الا ان المشتري لو قبض المبيع بدون الاذن وهلك في يده او تعيب يكون القبض معتبراً حيثما

### ( الفصل الثاني ) - في المواد المتعلقة بحبس المبيع

(م) ٣٠٨ في البيع بالثمن الحال اعني غير الموجل للبائع ان يحبس المبيع الى ان يؤدي المشتري جميع الثمن (م) ٣٠٩ اذا باع اشياء متعددة صفقة واحدة له ان يحبس جميع المبيع حتى يقبض الثمن جميعه سواء بين لكل منها ثمن على حدة او لم يبين (م) ٣١٠ اعطاء المشتري رهناً او كفيل بالثمن لا يسقط حق الحبس (م) ٣١١ اذا سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن فقد اسقط حق حبه وفي هذه الصورة ليس للبائع ان يسترد المبيع من يد المشتري ويحبسه الى ان يستوفي الثمن (م) ٣١٢ اذا حال البائع انساناً بدين المبيع وقبل المشتري المحالة فقد اسقط حق حبه وفي هذه الصورة يلزم على البائع ان يبادر بتسليم المبيع للمشتري (م) ٣١٣ في بيع النسيئة ليس للبائع حق حبس المبيع بل عليه ان يسلم المبيع للمشتري على ان يقبض الثمن وقت حلول الاجل (م) ٣١٤ اذا باع حالاً اي مجزلاً ثم اجل البائع الثمن سقط

المشتري من البائع مالا على ان يشتريه مع تسمية الثمن فملك اوضاع في يده فان كان من التميمات لزم عليه ان يملكه البائع اما اذا اخذ بدون ان يبين وبسعي له فملك ذلك المال امانة في يد المشتري فلا يضمن اذا هلك اوضاع بلا تعد مثلا لو قال البائع للمشتري ثمن هذه الدابة الف قرش اذهب بها فان اعجبك اشترها فاخذها المشتري على هذه الصورة ليشترها فملك الدابة في يده ازم عليه اذا قيمتها البائع واما اذا لم يبين الثمن بل قال البائع للمشتري خذها فان اعجبك اشترها واخذها المشتري على انه اذا اعجبته بقاؤه على الثمن ويشترها فيها الصورة اذا هلك في يد المشتري بلا تعد لا يضمن (م) ٢٩٩ ما يقبض على سوء النظر وهو ان يقبض مالا لينظر اليه او يره لاخر سوا بين ثمنه او لا فيكون ذلك المال امانة في يد القابض فلا يضمن اذا هلك اوضاع بلا تعد تسليم — (قانون مدني) في تسليم المبيع وضمان البائع له

### (القسم الاول) — في التسليم

(م) ٢٧١ تسليم المبيع هو عبارة عن وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يمكنه وضع يده عليه والانتفاع به بدون مانع — وبمحصل وفاؤ الالتزام بالتسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري وعلمه بذلك ولو لم يستلمه بالفعل (م) ٢٧٢ يكون تسليم الاشياء المبيعة بحسب جنسها فتسليم العقار اذا كان من الهبائي مجوز ان يكون بتسليم مفاتيحه واذا كان عقارا اخر فتسليم حقه وهذا وذلك ان لم يكن مانع لوضع يد المشتري عليه — وتسليم المنقولات يكون بالمناولة من يد الى يد او بتسليم مفاتيح الخازن الموضوعة فيها تلك المنقولات — ويجوز حصول التسليم بمجرد ارادة المتعاقدين اذا كان المبيع موجودا تحت يد المشتري قبل البيع لسبب اخر (م) ٢٧٣ تسليم مجرد الحقوق يكون بتسليم سنداتها او بتصرح البائع للمشتري بالانتفاع بها ان لم يوجد ما يمنع من الانتفاع المذكور (م) ٢٧٤ وضع اليد على المبيع بدون اذن البائع لا يكون معتبرا ان لم يدفع الثمن المستحق بل يكون للبائع الحق حيث يشاء في استرداد المبيع انما اذا هلك المبيع وهو في حيازة المشتري كان هلاكه عليه (م) ٢٧٥ يجب تسليم المبيع في محل وجوده وقت البيع ما لم يشترط ما يخالف ذلك (م) ٢٧٦ اذا تعين في عقد البيع محل لوجود المبيع فيه غير محل وجوده الحقيقي فيكون هذا التعيين ملازما للبائع بنقل المبيع الى المحل المعين اذا طلب المشتري ذلك — وفي حالة ما اذا لم يمكن النقل او ترتب عليه تاخير مضر بالمشتري يكون له الحق في فسخ البيع مع اخذ التضمينات اذا كان البائع حصل منه تدليس (م) ٢٧٧ يجب ان يكون التسليم في الوقت المعين له في العقد فاذا لم يشترط فيه شيء فهذا المخصوص وجب التسليم وقت البيع مع مراعاة المواعيد المقررة بحسب العرف (م) ٢٧٨ في حالة حصول التأخر عن التسليم بعد التكليف به من المشتري تكليفا رسميا يكون لذلك المشتري الحق في فسخ البيع او في طلب وضع يده على المبيع مع التضمينات في المحالين اذا حصل

ضرر وكان التأخر ناشئا عن فعل البائع (م) ٢٧٩ للبائع الحق في حبس المبيع في يده بحين امتيلائه على المستحق فورا من الثمن كلا او بعضا على حسب الاتفاق ولو عرض المشتري عليه رهنا او كفالة هذا ان لم يكن البائع المذكور قد اعطى المشتري بعد البيع اجلا لدفع الثمن لم يحل (م) ٢٨٠ ليس للبائع الذي لم يفصل على الثمن المستحق دفعه اليه ان يسترد المبيع الذي سلمه باختياره للمشتري وانما له الحق في الحصول على فسخ عقد البيع بسبب عدم الوفاء به (م) ٢٨١ اذا قلت التامينات المعطاة من المشتري لدفع الثمن اوصار في حالة اعسار يترتب عليه ضياع الثمن على البائع جاز للبائع المذكور حبس المبيع عنه ولو لم يحل الاجل المتفق عليه لدفع الثمن فيه الا اذا اعطاه المشتري كتيلا (م) ٢٨٢ في حالة افلاس المشتري يكون حق البائع في حبس المبيع تحت يده او في طلب استرداده جاريا بالتطبيق على القواعد المقررة في قانون التجارة (م) ٢٨٣ على البائع مصاريف تسليم المبيع كاجرة نقله لمحل التسليم واجرة كياله ومقاسه ووزنه وغير ذلك (م) ٢٨٤ ومصاريف المصال ومصاريف دفع الثمن تكون على المشتري وكذلك رسوم عقد البيع وهذا ان لم يقض العرف التجاري بخلاف ذلك في جميع الاحوال (م) ٢٨٥ يجب ان يكون التسليم شاملا للمبيع ولجميع ما يعد من ملحقاته الضرورية له حسب جنس المبيع وقصد المتعاقدين (م) ٢٨٦ في حالة عدم وجود شرط في عقد البيع تتبع القواعد المقررة في الاحوال الاتي ببيان ان لم يقض عرف الجهة بغير ذلك (م) ٢٨٧ بيع البستان يشمل ما فيه من الاشجار المغروسة ولا يشمل الاثمار النضجة ولا الشجيرات الموضوعة في الاوعية او في بقعة مخصوصة منه المعلقة للنقل (م) ٢٨٨ بيع الارض لا يشمل ما فيها من المزروعات (م) ٢٨٩ بيع المنزل يشمل الاشياء الثابتة فيه المرتبطة به ولا يشمل ما فيه من المنقولات التي يمكن نقلها بدون تلف (م) ٢٩٠ على البائع ان يسلم المبيع بمقداره او وزنه او مقاسه المعين له في عقد البيع (م) ٢٩١ الاشياء التي يقوم بعضها مقام بعض اذا بيعت جملة وتبين مقدارها مع تعيين الثمن باعتبار احادها ووجد مقدارها الحقيقي اقل من المقدر في العقد فله المشتري الخيار بين فسخ البيع وبين ابقائه مع تنقيص الثمن تنقيصا نسبيا واذا زاد الموجود عن المقدار المعين فالزائد للبائع (م) ٢٩٢ اذا كان المبيع من الاشياء التي تفلس او تنكأ او توزن ولا يمكن انقسامه بغير ضرر وكان قد تعين في عقد البيع مقدار المبيع وثمنه باعتبار احاده في حالة وجود نقص او زيادة في المقدار المعين يكون للمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين اخذ الموجود بالكامل مع دفع ثمنه بالنسبة لبقدره الحقيقي اما اذا كان الثمن تعين جملة فله المشتري الخيار بين فسخ البيع وبين اخذ المبيع بالثمن المتفق عليه (م) ٢٩٣ لا يجوز للمشتري فسخ البيع في الاحوال المذكورة في المواد السابقة الا اذا كان الغلط زائدا على نصف عشر الثمن المعين (م) ٢٩٤ اذا كان هناك وجه لفسخ البيع فعلى البائع رد الثمن الذي قبضه مع رسوم العقد والمصاريف التي صرفها المشتري بموافقة القانون (م) ٢٩٥ وضع المشتري يده على المبيع مع علمه بالغلط

تذكراً ليوم تولية الجناب الخديوي وتقرر انه تعطى مصاريف السفرية ذهاباً وابطاباً مع بدلية الانتقال عن يوم واحد لمن يتوجه من مصر او من الوجه البحري اما الذين يحضرون من الوجه القبلي فعلاوة على ما ذكر تصرف لهم بدلية انتقال عن ايام السفرية في الجهات القبلية في الحضور والعودة واشير باجراء مقتضى ما تقرر وحيث ذلك لزم تحريره تم للعلوية بما تقرر والاجراء بموجبه وفي تاريخه تحرر لمن لزم به هكذا

تشويش في الجلسة — (ر) حضور (قم ٨٥ الى ٩٠ تشويش — (ر) جنابات (فج ٢٠٣ — ٢٠٠ دين (قف ١٤٨)

تشعب اراء القضاة (ر) احكام (قم ٩٨)

تشكيل المحاكم — (ر) محكمة (لا)

تصديق على اجابات المسؤولين — (منشور صادر بتاريخ ٨ ش)

سنة ١٢٩٨ (٦ لولوسة ٨١)

سعادة الباشا ناظر الحفانية بعث مكتابة للداخلية رقم ٢٩ رجب سنة ١٢٩٨ نمرة ١٥٣ بناء على ما تقدم اليه من قاضي افندي مديرية الدقهلية بان مذاكرات التحقيقات الجارية بجهات الادارة في كافة المواد الجنائية جاري تحويلها على المحكمة لاختصاصه التصديق على اجابات المسؤولين فيها سواء كانوا يعرفون القراءة ويكتبون اسماءهم ولهم ختم اولم يكن وبذا حاصل تعطيل اعمال المحكمة للاشتغال بتلاوة الاجوبة على اربابها وتحرير التصديق عليها ولعدم وجود امر محدد فيه المواد التي ينبغي الاستيثاق على قائلها ليس ممكناً دفع ماتراكم على المحكمة . من هذا العمل غير المفيد الشاغل لعمالها وانه لو وضعت قاعدة للاستيثاق على جواب قاتل اعترف بالقتل او سارق اعترف بالسرقة فقط وما عدا ذلك يكنفي فيه بغير المجاوب او امضائه لكان ذلك موجبا لعدم المشغولية واسهل لسير التحقيقات وعلى هذا رأت الحفانية موافقة ما رآه القاضي المواليه وان المواد التي يصدق عليها من المحكمة هي المواد المهمة كاعتراف بقتل او سرقة وان ما عدا ذلك يكنفي فيه بالتصديق من مامور التحقيق ويرام النظر وصدر ما يستقرب

المواقع فيه يستطحقه في اختيار فتح البيع الا اذا حفظ حقوقه قبل وضع به حفظاً صريحاً (م) ٢٩٦ حق المشتري في فتح البيع او في تنقيص الثمن وكذلك حق البائع في طلب تكيل الثمن بصفة ان بالسكوت عليها سنة واحدة من تاريخ العقد (م) ٢٩٧ اذا هلك المبيع قبل التسليم ولو بدون تقصير البائع او ام له وجب فتح البيع ورد الثمن ان كان دفع الا اذا كان المشتري قد دعي لاستلام المبيع بورقة رسمية او بما يقوم مقامها او بمقتضى نص العقد (م) ٢٩٨ اذا نقصت قيمة المبيع بسبب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك العيب موجوداً قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء كان المشتري غيراً بين التسليم وبين ابقاء المبيع بالثمن المنفق عليه (م) ٢٩٩ وفي الحالين السابقين اذا كان هلاك المبيع او حدوث العيب الذي اوجب نقص قيمته منسوباً للمشتري فيكون الثمن مستحقاً عليه بتمامه اما اذا كان منسوباً للبائع فيكون ملزوماً بالتضمينات اذا فتح المشتري البيع ويتنقص الثمن اذا ابقاء

تسليم — (ر) انتقال ملكية — بيع

تسليم الاوراق لاربابها — (ر) صور اوراق

تسليم المبيع — (ر) ضمان

تسليم المؤجر — (ر) اجارة الاشياء

تسليم المأجور — (ر) اجارة (مجملة ٥٨٢)

تسليم المذنب — (ر) غصب واتلاف

تسليم — (ر) عيب خفي (ق ٣١٧)

تسليم الاعلانات — (ر) اعلان الاوراق (قم

٧ — محضر

تسهيل اجراءات — (ر) رشوة

تنوير جدار — (ر) سرقة (فق ٢٨٧ — ٢٩٠

تسوية الديون — (ر) تصفية

تسوية ديون الحكومة والدائرة — (ر)

دين موحد

تسوية حقوق الشركاء — (ر) شركة (ق ٥٤

تشخيص — (ر) سيكورتاه (قب ١٩١ — ٢١١ —

٢١٩ — ٢٢٧ — سفينة

تشریح — (ر) مقبرة — دفن

تشریفة — (منشور من نظارة الداخلية في ٧ رمضان

سنة ١٣٠٠ (١٢ لوليو سنة ٨٣)

وردت افادة للداخلية من رئاسة مجلس النظارة رقم

٢٧ شعبان سنة ١٣٠٠ نمرة ١٢٨ بانه في جلسة يوم

الاحد ١٩ الماء المذكور حصل مذاكرة عمومية في

شأن مصاريف سفرية من يتوجه للاسكندرية من

متوطني الحكومة ارباب الرتب لتادية رسوم التبريك

ملحوظات

هم قضاة تحقيق وطبعا انهم امناء ومعتمدون لدى الحكومة فيا يحصل عن يدهم او بحضورهم فاذا كان يتعذر التصديق من اشخاص على اجوبة المسؤولين في القضايا المذكورة بتلك الجهة فيكتفي الحال بالتصديق عليها من حضرة ناظر قلم الدعاوي واقتضى ترفيقه لدولتكم بما توضح وطيه ورقتان افندم تصديق شرعي على التحقيقات والمذكرات — (ر) ٠

مجلس ملغى ٢٠ شعبان سنة ١٢٩٨

تصديق المحكمة على الصلح الذي يجريه وكيل المدانين — (ر) ٠ اذلاس (٢٧٩ - ٢٨٠) تصديق على الصلح مع المفلس — (ر) ٠ صلح (٢) ٣٢٥ الى ٣٢٨

تصرف — (م) ٠ في بيان المسائل المتعلقة بالنصف (في الثمن والثلث والمشتري بالمبيع بعد المقد وقبل القبض) ٢٥٢ البائع له ان يتصرف بثمن المبيع قبل القبض مثلاً لو باع ماله من آخر ثمن معلوم له ان يحيل ثمنه ذاته (م) ٢٥٣ للمشتري ان يبيع البيع لآخر قبل قبضه ان كان عقاراً والا فلا

تصرف — (ر) ٠ بيع — ثمن

تصرف في المؤجر — (ر) ٠ اجارة (م) ٥٨٦ تصرف في الرهن — (ر) ٠ رهن (م) ٧٤٣ — (٢) ٧٩

تصفية — (م) ٠ امر عال صادر لرئاسة مجلس النظر بتاريخ ١٠ اوج سنة ١٢٩٦ (٣١ مايو سنة ١٨٧٩) نمرة ١٠

حيث انه من اهم الامور تنفيذ مشروع الملة فيما يخص بتسوية الديون السائرة فمن بعد الاطلاع على الامر الصادر بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ وبناء على طلب مجلس النظر اصدرنا امرنا هذا بما ياتي وهو (م) ١ يتركب قومسيون لتصفية الديون السائرة مستحقة الدفع وتسوية جميع المبالغ التي تكون مطلوبة من الحكومة (م) ٢ يتشكل هذا القومسيون من خمسة اعضاء بما فيهم الرئيس ولا يصح صدور قرارات منه الا اذا كان موجوداً به ثلاثة من اعضائه بالاقول ومركز القومسيون المذكور يكون بديوان المالية (م) ٣ على القومسيون تسوية حساب الديون الصادر بها احكام (م) ٤ القومسيون

الجهات الاقتضاء وحيث في الواقع ان طلب التصديق من المحكمة على سائر ما يجري اعطاؤه من اجوبة المسؤولين في التحقيقات بما يوجب الطولة والمشغولية فقد استنسب ما رآته الحقانية في ذلك واتباع الاجرائي طلب التصديق على من يعترف بالقتل او بالسرقه فقط من المحكمة اما باقي المواد فيكتفي فيها بختم اوامضاء من يتيسر لها ذلك ومن لم يكن له ختم او لم يكن له معرفة بالقراءة والكتابة فيكتفي بالتصديق على اجابته من مامور التحقيق واثنين يكونان حاضرين ممن لهم معرفة بما ذكر وبناء عليه تحرر في تاريخه بهكذا لمن لزم ومن الجملة هذا

لا تبايع الاجراء بمقتضاء في ٨ شعبان سنة ١٢٩٨ تصديق — (م) ٠ منشور صادر في ٢٢ ذى سنة ١٢٩٨ (٢٦ اكتوبر سنة ٨١)

(صورة افادة وارادة للداخلية من نظارة الحقانية بتاريخ ٢٢ ذي القعدة سنة ٩٨ نمرة ٢٢٢)

فتمت افادة الداخلية الرقيمة ١٥ الجاري نمرة ١٩٨ بخصوص ما اوضح سعادة محافظ بورسعيد والقنال من عدم تيسر الاجراء بقلم قضاياء المحافظة على مقتضى المنشور الصادر من الداخلية في ٨ شعبان سنة ١٢٩٨ بناء على ما رآته نظارة الحقانية من ان مواد الجنايات الجزئية الخالية عن مواد القتل والسرقه يكتفي في تحقيقها بختم وامضاء المسؤولين ومن لم يكن له ختم او لم يكن له المام بالقراءة والكتابة يكتفي بالتصديق على اجابته من مامور التحقيق واثنين يكونان حاضرين ممن لهم معرفة بما ذكر واوري ان اغلب ارباب الدعاوي هم من اطراف البلاد وليس لهم معرفة بالقراءة والكتابة وعند اعطاء اجوبة منهم يدعون عدم وجود اختتام لهم وعندها تستدعي الحالة لاستحضار شخصين عارفين بالقراءة والكتابة اولهم اختتام فتارة يوجدانه واخرى لا يوجدانه واذا تصادف وجود اشخاص من هذا القبيل فيتوقفون في التصديق بقولهم ان لا دخل لهم في ذلك ولهذا مرغوب استخراج الراي من هنا عن حصول التصديق على هذه الاجوبة من المحكمة الشرعية كما كان جارياً اولاً ولو بطريق الاستئناس لجهة المحافظة المذكورة وحيث ان حضرات نظار اقسام الدعاوي بالمحافظات والمديريات القبلية

مرخص ايضاً بتسوية حساب الديون التي بمقتضى رجوع او اعلام طلب او سندات مصدق عليها من المصلحة المختصة بها وتسوية الحسابات الجارية (م) ٥ قرارات القومسيون تعرض لناظر المالية (م) ٦ يجوز للقومسيون اعمال لائحة الادارة الداخلية وعرضها لناظر المالية (م) ٧ بتشكيل القومسيون من الاسماء المينة ادناه وهم (اسما الرئيس والاعضاء)

تصفيية — اقامة الحججة على ذكر بنو ١٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ (٢١ مايو سنة ١٨٧٩)

الواضع امضاء فيه ادناه مكلف من طرف حكومة روسيا الامبراطورية بان ينضم الى دول المانيا والنمسا والمجر وانجلترا وفرنسا في اقامة الحججة على الديكر يتو المؤرخ ٢٢ ابريل حيث ان حضرة الخديوي شارع في ان يغير على حسب رغبته بمقتضى هذا الديكر يتو نصوص التعهدات التي عقدها مع رعايا الدول الاجنبية واخراجها بهذه الطريقة من دائرة المحاكم المختلطة من غير رضا الدول التي جعلت للمحاكم المذكورة مالها من الاختصاصات كما انه يعلن ايضاً ان الحكومة الامبراطورية لا تعتبر في الاحوال الحاضرة الاحكام المدونة في الديكر يتو الصادر من الحضرة الخديوية في ٢٢ ابريل وتلزمه بما يترتب على جميع ما يحصل من التثبيتات لتنفيذ الديكر يتو المذكور تحريراً بمصر في ٣١ مايو و ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

الواضع علامة فيه ادناه مكلف من طرف حكومة برتانيا الكبرى بان يشترك مع دول النمسا والمجر والمانيا في اقامة الحججة على الديكر يتو الرقم ٢٢ ابريل حيث ان حضرة الخديوي شارع بمقتضى الديكر يتو المذكور في ان يغير على حسب رغبته نصوص التعهدات التي عقدها مع بعض الرعايا الانجليزية واخراجها بهذه الطريقة من دائرة المحاكم المختلطة بدون رضا الدول التي جعلت للمحاكم المذكورة مالها من الاختصاصات والواضع اسمه فيه ادناه مكلف ايضاً بان يعلن ان حكومة حضرة الملكة لا تعتبر في الاحوال الحاضرة ما اشتمل عليه ديكر يتو ٢٢ ابريل من التصورات وتجعل الحضرة الخديوية مسئولة عما ينتج من كل ما يحصل من الشروع فيه من التثبيتات لتنفيذ

الديكر يتو المذكور — تحريراً بمصر في ٧ يونيه سنة ٧٩٩ الواضع امضاء فيه ادناه مكلف من طرف حكومة الجمهورية الفرنسية بان يشترك مع دول المانيا والنمسا والمجر وانجلترا في اقامة الحججة على الديكر يتو الرقم ٢٢ ابريل حيث ان حضرة الخديوي شارع في ان يغير على حسب رغبته بمقتضى هذا الديكر يتو نصوص التعهدات التي عقدها مع بعض الرعايا الفرنسية واخراجها بهذه الطريقة من دائرة المحاكم المختلطة بدون رضا الدول التي جعلت للمحاكم المذكورة مالها من الاختصاصات وقد امر ايضاً الواضع علامته فيه بان يعلن ان حكومة الجمهورية لا تعتبر في الاحوال الحاضرة احكام الديكر يتو الصادر في ٢٢ ابريل وتلزم الحضرة الخديوية بما يترتب على كل ما يحصل الشروع فيه من التثبيتات لتنفيذ الديكر يتو المذكور — تحريراً بمصر

في ١١ يونيه سنة ١٨٧٩

حكومة المانيا ترى في اصدار الديكر يتو الرقم ٢٢ ابريل الذي بمقتضاه قررت الحكومة المصرية من بادي رأياها تسوية ديونها مبطله بذلك الحقوق المكتسبة والمعترف بصحتها نقضاً بيناً للتعهدات التي تعهدت بها للدول عند قبولها المجالس المختلطة فعلى ذلك لا تعتبر دولة المانيا الديكر يتو المذكور مرعي الاجراء فيما يتعلق باختصاص المحاكم المذكورة وبحقوق رعاياها وتلزم حضرة الخديوي بكل ما ينشأ عن هذه الاجراءات الغير قانونية

تصفيية — منشور ١٤ يونيه سنة ١٨٧٩

(جناب القنصل المجرى والوكيل السياسي) اتشرف بان احيط جنابكم علماً انه قد وصلني خطابكم الذي ارسلتموه لي وبه اقامت حكومة جنابكم الحججة على تنفيذ الديكر يتو الرقم ٢٢ ابريل فاخبر جنابكم بان حكومة الحضرة الخديوية كانت معتقدة بان لها الحق في اصدار هذا الديكر يتو بانبية اعتقادها هذا على عدم حصول ملاحظات من طرف حكومتكم في اي ديكر يتو صدر قبل ذلك بخصوص هذه المادة بعينها فلا يسع الحكومة المصرية الا الامتنال لما هو حاصل الآن من اقامة الحججة هذا واتباعاً لاوامر الحضرة الخديوية وعملاً بالقرار الصادر من مجلس



## ملحوظات

وزد على ذلك حلول فسخة المجالس وبقيت الدعوى موقوفة للآن ومن حيث ان وقت افتتاح المجالس قد قرب وبما ان استحقاق كوبون غرة نوفمبر قارب يلزمنا ان نستمر في القضية امام المجالس اذا لم تستنسب الحكومة لغو الذكرى المحكي عنه الذي تسبب منه خلاف اجراءاتنا اقامة بروتستات جسيمة من طرف الدول — فلذا قد توسلنا بساعدتكم ماتمين ان تطلبوا من الحكومة قراراً بخصوص الديكرى المحكي عنه الذي ما حصل تبليغ الفاء رسمياً لصندوق الدين العمومي لغاية الآن ونرى ان سعادتكم المعلوم لدينا انها مجبولة على العدل والانصاف تفضل بالاجراء على وجه ما ذكر وتوفر علينا ما يحصل لنا من الاسف من كوننا نستمر في القضية الظاهر لنجاحها بلا ريب لصالح مصلحة صندوق الدين العمومي

تصفيية — { خطاب محرر من نظارة المالية لكوسارية صندوق الدين بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة ١٨٧٩ الموافق ٢٠ شوال سنة ١٢٩٦ }

لقد اعرضت على مجلس النظار التأمل في المسئلة التي اوضحتم عنها جنابكم بالافادة المورخة ٢٨ ستمبر للماضي بشأن الديكرى الصادر بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ٧٩ فاتضح من الدور المحرر بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٩ من سعادة ناظر الخارجية الى حضرات القناصل الجنزالية المرفوقة صورته طي هذا ان الحكومة الخديوية امتثالاً لما اقامته الدول من الحجز على الديكرى المشار اليه قد طلبت من الدول التصديق على هذا الديكرى الذي توقف تنفيذه فعلاً انتظاراً للحصول على ذلك التصديق ولم يحصل الآن وبناء على ذلك قرر المجلس ان اخبر جنابكم بان هذه الحالة جعلت ديكرى ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ غير معمول به — هذا وقل ان يلزمنا ان افيد حضرتكم بان الحكومة الخديوية عالمة بشدة الاضطراب لتسوية عمومية للحالة المالية وهذه التسوية ربما تأتي ببعض تفخيمات على جميع اولي الفوائد ولوان الحكومة مستعدة لبذل الجهد في تلطيف هذه التفخيمات بقدر الامكان وفي الحصول على سرعة التسوية الماثورة من جميع الفوائد المتعلقة بهذه المسئلة بما في ذلك فائدة سبر المصلحة بانتظام

النظار اشرف بان ارفع لتصديق دولة جنابكم الاحكام المشتمل عليها الديكرى المؤرخ في ٢٢ ابريل التي وضعت بمعرفة وكلاء الامة الاكثر دراية ومصرح لهم بذلك تصريحاً كلياً وقبلها مجلس النظار فانها مع ما حصل فيها من الالتفات لحالة البلدة تحفظ صوالج الاجانب اكثر من اي مشروع كان سبق اجراؤه فبجرد التصديق عليها من الدول تعتبر قد اعيداً رسمياً في قوة تعهد دولي كمرغوب دولة جنابكم هذا وحكومة الحضرة الخديوية تومل في دولة جنابكم ان تفضل عليها باجابة تفيد الموافقة على ذلك لازالة الحالة الموجبة لعدم الثبات واليقين المضرة لجميع المصالح واني ليسرني ان اخبركم بان الحكومة المصرية بقبولها ما تقدم لها من الملاحظات ورغبتها في ان تؤكد زيادة احترامها للتعهدات التي تعهدت بها عند قبولها المحاكم المختلطة قد صممت على ان تدفع بدون تأخير من نقود السلفة الروتيلدية كامل المبالغ المحكوم بها عليها مع الفوائد المقررة في القرارات الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة وفي الخلاصات الصادرة من المحاكم الابتدائية التي صارت في قوة الشيء المحكوم به وكذلك الباقي لارباب الدين السائر من الاوربا وبين من بعد تحقيقه بمعرفة قومسيون بشكل لهذا الخصوص ( ناظر الخارجية )

تصفيية — { صورة ترجمة افادة مقدمة من صندوق الدين العمومي لعلفونناظر المالية رقم ٢٨ ستمبر سنة ٧٩ الموافق ١١ شوال سنة ٩٦ نمرة ٦٥١٠ }

افندم عند ما صار تبليغ ديكرى ٢٢ ابريل الى قومسيون الدين العمومي رسمياً اقمنا بروتستو على احكام الديكرى المذكور المضرة بالحقوق التي استحوذ عليها بديكرى ٢ و ٧ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ المتكون من مجموعها كونتراتوبين الحكومة المصرية من جهة وديانة الحكومة من جهة اخرى وبصفة كوننا وكلاء الديانة شرعاً كذا حللنا في الوقت نفسه الحكم في هذه المسئلة على مجلس الحفانية وبناء على ذلك قد عرضنا الدعوى التي اقمناها في هذا الخصوص ضد ادارة القطر المالي الدائب عنها ديوان المالية على محكمة مصر الابتدائية المختلطة وطلبنا منها ان تسرع برويتها غير انها لم تسلم بذلك لناسبة المعارضة التي ابداهها ابو كاتو الحكومة

تصفية - لائحة ١٠ رسة ١٢٩٦ (٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩)  
**(اللائحة الوطنية)** صار اطلاعنا على المشروع المتقدم من سعادة ناظر المالية ووجدناه لا يوافق لوطننا فلاجل سد الخلال وتدارك الامر قبل فواته فمن بعد المذاكرة بيننا رأينا وجوباً ان تقدم مشروعاً حافظاً لحقوق العموم داخلاً وخارجاً مع احترام الشرائع المقدسة والقوانين المؤسسة وها هو المشروع المذكور مرهف مع هذا - ولكون هذا المشروع ما صار اعماله وتحريره الا بعد حصول علم اليقين لدينا بان ايرادات بر مصري كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة - تسب ما هو موضح بالمشروع المذكور فلاجل ذلك نحن عن انفسنا ونيابة عن ابناء وطننا صممنا جزءاً في بذل كن مجبونا في تأدية ديون الحكومة وبذل كافة ما في وسعنا وطاقتنا في اجراء ذلك وبذا صار ختم هذا اعلاناً بقصد بيق ذلك وباننا متحدون اتحاداً تاماً قولاً وفعللاً في الاجراء تحريراً بمصر في يوم الاربعاء ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (محل الاختتام) مشروع لتسوية ايرادات ودفعيات ومصروفات الحكومة الخديوية المصرية منقسم على ثلاثة اقسام  
**(القسم الاول - في تسوية الايرادات)**  
 مشروع نظارة المالية مقدر الايرادات بمبلغ ٩٤٠١٤٧٥ ليرة مصري بما فيه ايراد المقابلة ومستنزل من ذلك المبلغ قيمة ايراد المقابلة البالغ قدره ١٤٠٨٤٩٣ ليرة مصري نظراً لابطالها ومضاف على الايرادات قيمة الامتياز السابق خصمه لاربابه لغاية سنة ١٨٧٦ لاعادة ربط الاموال كما كانت قبل المقابلة ثم ومستنزل مبلغ اربعمائة وسبعين الف ليرة وكسور قيمة المائة ثلاثة المقتضي اعطاها لمن دفعوا المقابلة لغاية سنة ١٨٧٨ ثم ومضاف على الايرادات ١٥٠٠٠٠ ليرة مصري ايراد جديد على الاطيان العشورية - وحيث ابطال المقابلة يترتب عليه حرمان اربابها من امتيازاتها المسموح لهم بها بمقتضى قانونها فيوافق وجوب استمرارها على ما هي عليه حسب قانونها انما الاسكوت المستحق خصمه في سنة ١٨٧٦ على ما دفع وسيدفع من سنة ١٨٧٧ لغاية سنة ١٨٨٥ على الاطيان العشورية والغراجية يجري خصمه وتنزله

من المربوط على تلك الاطيان في سنة ١٨٨٦ باعتبار المائة خمسة للسواة بارباب الديون - وبذلك صارت الايرادات المقررة للحكومة بالمدة من سنة ٧٩ لغاية سنة ١٨٨٦ هي كالموضح بالجدول غرة او غرة ٢ على الاساس المتخذ لذلك بمشروع نظارة المالية وهذه الايرادات يمكن تحصيلها لان التحصيلات الواردة في سنة ١٨٧٧ تبلغ نحو التسعة مليون وثلاثمائة الف ليرة مصري بما في ذلك مصروفات الجهات التي كان معتاد خصم مصروفاتها من ايراداتها مثل السكة الحديد والمحاكم الشرعية وبعض جهات وبهذا المشروع صار اعتبار مصروفاتهم ضمن مصروفات الحكومة العمومية بمعنى ان الايرادات الموضحة بجدول غرة ١ وغرة ٢ هي ايرادات خام

### (القسم الثاني في تسوية وتسديد ديون الحكومة)

**(سلفة روتشلد)** هذه السلفة تفضل على ما هي عليه حسب القوتوراتو المعمول عنها بمعرفة نظارة المالية **(دين السكة الحديد المتنازع)** هذا الدين يفضل على ما هو عليه حسب المنصوص عنه بالذكر يتو الصادر في شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦ **(الدين المتحد)** هذا الدين يعطى عليه فوائد قدرها ٦ في المائة السنة وامور تسمان (استهلاك) منتظم المائة مائة بمبلغ ٤٦٠٠٠ ليرة سنوي انما يحجز من الفوائد المذكورة سنوي المائة واحد على ما يتبقى منه من ابتداء سنة ١٨٧٩ لغاية سنة ١٨٨٥ وقيمة المائة واحد المذكورة يجريه مشتري سندات بها من هذا الدين بالاسعار الحاضرة لغاية المائة سبعين والسندات التي يجري مشتراها يصير اعدامها بمعرفة صندوق الدين العمومي واذا وجدت الاسعار تعالت عن المائة سبعين فيكون الاطفاء بالقرعة حسب المنصوص عن ذلك بالديكر يتو الصادر في شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦ ثم وفي سنة ١٨٨٦ تعطى الفوائد البالغ قدرها ٦ في المائة سنوي لحاملي السندات من دون استقطاع ويكون الاطفاء من ابتداء سنة ١٨٨٦ بالقرعة المائة مائة بواقع خمسة اثنان في المائة على ما يتبقى من هذا الدين وبيان تسديدات ذلك موضحة بجدول غرة ٥ ومشتري السندات الموضحة هو بخلاف المبالغ

## ملحوظات

الواردة بمجدول غمرة ه التي هي أيضاً لازم مشترى  
سندات بها—(السلف الصغيرة وهي سلفة سنة ٦٤  
وسلفة سنة ٦٥ وسلفة سنة ٦٧) هذه السلف تفضل  
على ما هي عليه بفوائدها ومددها حسب المنصوص  
عنها بالديكريته الصادر في شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦  
وتتسدد دفعياتها السنوية من إيرادات المقابلة حسب  
الموضح بالمجدول غمرة ٢ (دين السنديكاتوالفرنساوية  
ومقاولين مينا اسكندرية)—هذه الديون يبلغ  
مقدارها ٤٩٧٠٠٠٠ ليرة استرلينية من ذلك ليرة  
٤٤٠٠٠٠٠ للسنديكاتوا ومرهون عليه حصص المائة  
خمس عشرة في تاسيس قنال السويس ومرهون عليه  
ايضاً مصلحة مياه اسكندرية وسندات دين متحد  
يبلغ ٤٦٠٠٠٠٠ ليرة ويبلغ ٥٧٠٠٠٠٠ ليرة  
مطلوب مقاولين مينة اسكندرية ومرهون عليه  
سندات دين متحد يبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة وكيفية  
تسديد ذلك هي اولاً مبيع حصص التاسيس المحكي  
عنه بمعرفة الحكومة ودفع اثنى للسنديكاتوا وقد  
تقرر ثمنها الآن بوجه التقريب مليون ليرة ويمكن  
ان يزيد عن ذلك ثم مصلحة مياه اسكندرية التي  
صار مبيعها يبلغ ثلاثمائة الف ليرة يعطى ثمنها ايضاً  
للسنديكاتوا وبذلك يكون الباقي للسنديكاتوا مبلغ  
٣١٠٠٠٠٠٠ وبإضافة مبلغ ٥٧٠٠٠٠٠ مطلوب  
مقاولين المينة تصير الجملة ٣٦٧٠٠٠٠٠ ليرة هذا  
يجري سداده في مدة خمسة سنوات ونصف بفوائد  
المائة خمسة السنة من ابتداء سنة ١٨٧٩ وتسديد  
ذلك من فوائد وامور تسن في ظرف هذه المدة  
يكون اولاً من قيمة قبونات ٦٦٠٠٠٠٠٠ ليرة دين  
متحد الذي يصير ابقاهم بطرف السنديكاتوا بنوع  
الضمانة ثانياً من باقي إيرادات المقابلة ودفعيات ذلك  
موضحة بمجدول غمرة ٤ وبهذه الخمسة سنوات ونصف  
يصير ارتداد سندات ٦٦٠٠٠٠٠٠ ليرة الضمانة  
لصندوق الدين العمومي وبمعرفة يصير اعداءهم  
(مطلوب جر نفد مقاول مينا اسكندرية عن  
الاشغال التي اجراها من سنة ١٨٧٧ )  
هذا الدين يبلغ تقريباً خمسمائة الف ليرة ومرهون  
عليها إيرادات المينة فيفضل على اصله برهنه انما

الفوائد تكون خمسة في المائة السنة بدل عشرة والاصل  
والفوائد تتسدد من إيرادات المينة لحين الانتهاء  
(ديون الدائرة السنوية) من حيث اطيان واملاك  
الدائرة السنوية قد صار التنازل عنها للحكومة والمخصصات  
الخديوية لا يمكنها الآن القيام بوفاء التعهدات المربوطة  
في الكونتراتوالرقم ١٢ لوليوسنة ١٨٧٧ فالحكومة تضمن  
دفع المائة سنوي على ما يتبقى من الديون المذكورة  
وهذه الضمانة تبطل متى إيرادات الدائرة تسمح  
بإعطاء ٧ في المائة على ديونها وقيمة دفعيات المائة  
واحد موضح بمجدول غمرة ٦ وإدارة الدائرة تكون  
على حسب الكونتراتوالعمول عنها انما تكون تحت  
ملاحظة مجلس النظار (دين الخاصة) هذا الدين  
يفضل على اصله حسب الكونتراتوالعمول عنه ودفعياته  
السنوية من فوائد وامور تسن تدفع من إيرادات  
الحكومة حيث المخصصات الان ما تسمح بتسديد  
ذلك وقيمة الدفعيات السنوية موضحة بمجدول غمرة ٦  
(الديون المطلوبة الى بيت المال وصندوق الائتم  
والمكاتب الأهلية) هذا الدين يبلغ ٤٦٨٠٠٠  
ليرة مصري يجري تشغيله لاربابه بفوائد المائة ه السنة  
من سنة ١٨٧٩ وتلك الفوائد يبلغ مقدارها ٢٢٤٠٠  
ليرة سنوي يجري دفعه من المصروفات المقررة  
للحكومة الواردة بمجدول غمرة ٦ لحين ما يمكن دفع  
المال الاصلي وبما ان من ضمن ذلك المبلغ جانب  
مطلوب للائتمان والارامل بصندوق الائتم هذا مع  
معرفة مقداره يجري صرفه لاربابه في اوقات الامكان  
(الدين المطلوب الى بابائوه مقاول التربة  
الاسماعيلية) حيث هذا الدين مرهون عليه إيرادات  
التربة الاسماعيلية فيفضل على اصله والفوائد التي  
تستحق للذكور البالغ قدرها سنوي ١٤٠٠٠ ليرة  
حسب المقدر بمشروع نظارة المالية تدفع من ضمن  
المصاريف المقررة للحكومة الواردة بمجدول غمرة ٦  
(الدين المدفوع باسم سهام الرزنامة) حيث ان  
هذا الدين مدفوع بمقتضى قانون فيحفظ الحق المعطى  
لاربابه بالقانون المذكور لحين ما تسمح إيرادات  
الحكومة بدفعه (ديون الحكومة السائرة) هذا  
الدين مقرر بمشروع نظارة المالية يبلغ ٥١٥٩٠٠٠

ليرة مصري بعد التنزيلات المذكور عن تنزيلها ومضاف على ذلك المبلغ ٢٤١٠٠٠ ليرة مصري فوائد مستحقة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بالمائة خمسة السنة جملة ذلك ٥٤٠٠٠٠٠ ليرة مصري فهذا يكون تسديده بالكيفية الآتية وهي (أولاً) تعيين قومسيون مخصوص لتحقيق المقتضي تحقيقه من تلك الديون (ثانياً) متاخر الماهيات والمعاشات والاجرية لغاية سنة ١٨٧٨ يصرف بالكامل من نقود سلفة روتشلد وما يتبقى يصير توزيعه على ارباب الديون وعلى اي الحالات لا يمكن ان يكون التوزيع باقل من خمسة وخمسين في المائة على فرض وجود ماهيات ومعاشات واجرية بقيمة المليون وخمسمائة الف ليرة المقررة لذلك بمشروع نظارة المالية واذا كان اقل من ذلك فكمال الزيادة يصير توزيعها على ارباب الديون علاوة على الخمسة وخمسين في المائة (ثالثاً) احتساب الفوائد لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ على الخلاصات تكون بالمائة ١٢ السنة بالموافقة لاحكام الخلاصات احتراماً لها وذلك اعتباراً من التواريخ المحكوم بها بالخلاصات وفوائد باقي المطلوبات التي تكون بدون خلاصات تكون باعتبار خمسة المائة السنة من تواريخ استحقاقاتها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ على المبالغ الذي يستحق عليها قانوناً فوائدها وما يتبقى من المطلوبات بعد دفع النقود الباقية من سلفة روتشلد وهذا الباقي الذي يتجاوز عن مبلغ ١٧٥٥٠٠٠ ليرة مصري عبارة عن ١٨٠٠٠٠٠ ليرة استرلينية هذا يكون سدادها في مدة اربعة سنوات ونصف من ابتداء سنة ١٨٧٩ بفوائد خمسة المائة السنة بضمانة ما هو متبقي من ايرادات المقابلة والامور تسدان يتندي من سنة ١٨٨٠ اما سنة ١٨٧٩ فتدفع الفوائد فقط من نقود عملية روتشلد ومقدار الدفعيات السنوية موضحة بمجدول نمرة ٣ ويعطى ايضاً تاميناً لباقي الديون السائرة المتقضي امتدادها علاوة على باقي ايرادات المقابلة جميع املاك واطيان الميري الغير مرهونة ولم تكن لازمة للميري التي يصير توضيح بيانها في المستقبل يكشف يعمل عن ذلك فيما بعد وبمعرفة الحكومة يصير تعيين قومسيون لبيعها ومن

قيمتها يصير سداد الباقي من هذا الدين أولاً ولوقبل حلول مواعيده وتوفير الفوائد - حيث ان قوبون الدين المتحد المستحق في اول مايه سنة ١٨٧٩ للآن لم يستكمل في صندوق الدين ونقص لكالاته ثمانمائة الف ليرة تقريباً وايرادات المقابلة نظراً لصدور منشورات المالية بعدم تحصيلها متاخر عليها نحو مبلغ مائتين الف ليرة مقتضي دفعه في اول مايو سنة ايضاً في اجراء مشروعتها وترتيب الهيئة الآتي القول عنها كل ما نقص من هذه المبالغ نكون ملزومين بتأديته من الايرادات لغاية تكميل فوائد الاثنين ونصف في المائة للدين المتحد في مدة ثلاثين يوماً من تاريخ ترتيب هيئة النظارات اما النصف في المائة المقتضي اطفاؤه من سندات الدين المتحد بالمشتري يكون اجراءه من اول ايرادات ترد من الجهات المرهونة لهذا الدين من بعد سداد قيمة الاثنين ونصف في المائة الفايض

( القسم الثالث - في تسوية مصروفات الحكومة ) حيث مصروفات الحكومة وهي ويركو الاستانة ومخصصات الحضرة الخديوية والفاملية وفوائد سهام قتال السويس وماهيات ومصروفات جميع الاقاليم والدواوين والمصالح بما في ذلك فوائدها المطلوب بابانوه ومطلوب الاوقاف وبيت المال والمكاتب الاهلية لا يتجاوز عن مبلغ اربعة مليون ليرة مصري وقد صار اعتبار تلك المصاريف في سنة ١٨٧٩ بمبلغ ٤٠٧٦١٣٤ ليرة استرلينية ومن ابتداء سنة ١٨٨٠ تكون بواقع ٤١٠٢٥٦٤ ليرة استرلينية ومندرج ذلك بمجدول نمرة ٦ بحيث انه يمكن اعمال توفيرات من ذلك من دون ان يحصل منها توقيف في ادارة الاشغال وذلك قياساً على ما كان مرتب صرفه في سنة ١٨٧٧

( الخاتمة ) قد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلات ما هو مقتضي اجراؤه في تسوية ايرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به بحيث ان الحضرة الخديوية تمنع شوري النواب الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الامور المالية والداخلية كما هو جاري في بلاد اوربا وامسا

## ملحوظات

انتخاب اعضائه فيكون بموجب لائحته الموجودة انما يلزم تعديلها بكيفية انتخاب النواب الماثلة له في اوربا وبمعرفة مجلس النظار يصير تنقيح لائحة النواب الاساسية والنظامية وعند الثام مجلس النواب تعرض عليه ومن بعد مذاكرته فيها واقرارها عليها تعرض للاعتاب الخديوية للتصديق عليها اما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بامر الحضرة الخديوية والرئيس ينتخب النظار وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارات التي يتكون منها هيئة مجلس النظار وهذا المجلس يكون مفوضاً تفويضاً تاماً في جميع اجرائاته ومسئولاً امام مجلس النواب في جميع اجرائاته المختصة بالداخلية والمالية ولزيادة تأمين الديانة تطلب تعيين مفتشين اورباويين لايرادات ومصروفات المالية

( بيان الفروقات الظاهرة ما بين مشروع سعادة ناظر المالية وما بين مشروعنا هذا )

( اولا ) سعادة ناظر المالية بمشروعه ابطال المقابلة ويعطي ثلاثة في المائة فايز على المدفوع من المقابلة وبهذا يخسروا الناس نحو الستة عشر مليون جنيه مدفوعة من المقابلة ولم يتراعى للتناقضات السابقة في شأن ذلك في سنة ١٨٧٦ الذي اعترف بها موسيو جوشن وجوبر وابقاها مع ان لاهناك فائدة في ابطالها الازيادة الاموال في سنة ١٨٨٦ وابقاء الدين لغاية السنة المذكورة على اصله — وبهذا المشروع صار ابقاء المقابلة على ما هي عليه وحفظ حقوقها ( ثانيا ) سعادة ناظر المالية نقص فوائد السلف القصيرة اثنان في المائة وصار تطويل مواعيدها — وبهذا المشروع صار ابقاها على ما هم عليه حسب شروطهم بفوائدهم ومددهم ( ثالثا ) سعادة ناظر المالية نقص قبون الدين المتحد الى خمسة في المائة ويقول انه يمكن تنقيصه اقل من ذلك ايضا وابطل اطفاء شيء منه — وبهذا المشروع معطى للدين المذكور فوائد خمسة المائة وواحد في المائة لاطفاء الدين خلاف ما يصير اطفاءه من باقي ايرادات المقابلة وغيره وفي سنة ١٨٨٦ يعطي فوائد ستة المائة وخمسة اثنان امور تسمان اوبير ( رابعا ) سعادة ناظر المالية

ابطال الضمانة التي بيد السنديكاتوا الفرنسية واعطى لها على مطلوبها خمسة المائة فايز لمدة عشرة سنوات — وبهذا المشروع مقرر سداد الدين لمدة خمسة سنوات ونصف وابقاء الضمانة تحت يد السنديكاتوا التي هي من اول دفعة تدفع لها تكون ضمانتة قوية ( خامسا ) سعادة ناظر المالية اجري تنقيص فوائد الدين السائرة التي بموجب خلاصات من ١٢ المائة الى خمسة المائة وذلك بضد الخلاصات الصادرة من الحفائية ثم يعطي ثلاثون في المائة لباقي ارباب الدين ويؤدد عن دفع دفعة ثانية لم يحدد لها ميعاد انما قيل انها ربما تبلغ خمسة وعشرين في المائة واما عن الباقي قال بان يعطي به اوراق بفوايز خمسة المائة السنة بدون مواعيد وبدون ضمانات — وبهذا المشروع صار اعتبار الخلاصات ومقرر عن اعطاء خمسة وخمسين في المائة حالا من نقود سلفة روتشلد والباقي تقرر دفعة في مدة سنتين ونصف متوسط بفوايز خمسة المائة السنة مضمون بباقي ايرادات المقابلة وبكافة املاك واطيان الميري الغير مرهونة والغير لازمة ( سادسا ) سعادة ناظر المالية مستمر على طلب ٧٠٠٠٠٠٠ ليرة مصري وكسور سنوي عن ايرادات الحكومة من بعد سنة ١٨٨٦ والدين المتحد لغاية السنة المذكورة مبقي على ٥١٠٠٠٠٠٠ ليرة وكسور والسلف القصيرة لغاية السنة المذكورة لم يكونوا دفعوا بتمامهم وخلاف ذلك يفضل باقي على الحكومة لغاية السنة المحكي عنها ١٨٠٠٠٠٠ ليرة من الدين السائرة ومدام دفع فوايزه ودفع اربعمائة وسبعين الف ليرة سنوي قيمة فايز الثلاثة على المقابلة — وبهذا المشروع مقرر بان في سنة ١٨٨٦ الايرادات تكون ٧٥٠٠٠٠٠٠ ليرة مصري والدين المتحد ينزل الى ٣٩٠٠٠٠٠٠ ليرة فقط والدين السائرة والسلف القصيرة وديون السنديكاتوا جميع ذلك يصير سداده قبل سنة ١٨٨٦ بمدة ( سابعا ) سعادة ناظر المالية مقصوده فتح القوانين — وبهذا المشروع تقرر بموجب اعتبار القوانين والشرائع



تابع إيرادات الحكومة

بيرة

أ. قبله

إيرادات سنة ١٨٨٠

بيرة

٨٢٥١٧٧٦

إيرادات ثابته كالإقليم قبله

إيرادات وقتية تورد من إيرادات الخالة كالالموخ بمعدل ثرة ٢

٨٤٨٨٨٠٤

إيرادات سنة ١٨٨١

بيرة

٨٢٥١٧٧٦

إيرادات ثابته ولوان في هذه السنة ينقص من ذلك خمسين ألف جنيه مصري قيمة ما هو متور توريد سنوي من الوجه التيلي بمدة سنتين نظير غن الشاوي المصروفة سلفة لكن حتى صار أحداث طرق رسوم الدخان خلاف

الجارى الآن ممكن زيادته هنا المقار ورادة

إيرادات وقتية تورد من إيرادات الخالة كمالالموخ بمعدل ثرة ٢

٨٤٣٧٧٨٢

إيرادات سنة ١٨٨٢

بيرة

٨٢٥١٧٧٦

إيرادات ثابته

إيرادات وقتية تورد من إيرادات الخالة شرح قبله

٨٢٨٧٤٩١

٠٠٤٠٧١٥٠

٢٢٨٢٨٢٠٤

إيرادات سنة ١٨٨٣

بيرة

٨٢٥١٧٧٦

إيرادات ثابته

إيرادات وقتية تورد من باقي قوتون سندات الرجبة المعلقة للسند بكتايل حسب الموضع بمعدل ثرة ٤

٨٤٣٦٨٤٣

٠٠٨٨٠٦٧

٨٢٥١٧٧٦

إيرادات سنة ٨٥

إيرادات سنة ١٨٨٦

بيرة

٨٢٥١٧٧٦

أصله عن الإيرادات الثابته

توزيع قيمة الاسكوت المتقضي خصمه من الاموال نظير دفع الخالة بوزن المائة خمسة على المبالغ المدفوعة من ابتدا سنة ٧٧ لغاية سنة ١٨٨٥

٢٥٠٠١٢٨

مدفوع في سنة ٧٧ وسنة ٧٨ ليرة مصري ٢٤٤٧٦٣٥

٩٤١٢٥٦

منقضي دمه من سنة ٧٩ لغاية سنة ١٨٨٥ حسب الموضع بمعدل ثرة ٢

١١٩١٣٩٤

الاسكوت بالمائة خمسة

٥٥٦١٩

٧٧٥٦١٥٧

٦٦٧٢٧٧٥٦

عظم

يعطى للحكومة يشتري به

— 42 —

(تبيينه) هذا الدين مقسط على اربعة سنوات ونصف من ابتداء سنة ١٨٧٩ ومقرر بالمشروع بان فايضه يكون خمسة بالمائة السنة والامور تسان يتبدى من سنة ١٨٨٠ اما سنة ١٨٧٩ فيدفع فوائده فقط من دون امور تسان وتلك الفوائد مقرر دفعها من نقود عملية روتشلد ومندرجة ضمن تسديدات تلك العملية كما الموضح بجدول غرة ١



(عن دفعيات السنديكاتو ومفاويزن اليئة المتقضي تسيطه على خمسة سنوات ونصف ومقرر دفعياته من الايرادات الموضحة)

فون سندات لاريدة

التي تعلق ليرة

٦٦٠٠٠٠٠

ليرة استرلينية

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

٣٣٠٠٠٠

الباقي

٣٦٧٠٠٠٠

٣٣٢٥٠٠٠

٣٧٥٩١٠٧

٣٢٩٩٢٢٤

١٧٥٤٨٤٧

٢٣٠٤١٣

فوائيد

١٨٣٥٠٠

١٦١٧٨٣

١٣٧٩٥٥

١١٣٤٦١

٠٨٧٧٤٣

٠١١٥٢٠

امور تسامف

٤٤٤٣٣٨

٤٦٦٥٥٥

٤٨٩٨٨٣

٥١٤٣٧٧

١٥٢٤٤٣٤

٠٢٣٠٤١٣

اجالي الدفيعات

٦٢٧٨٣٨

٦٢٧٨٣٨

٦٢٧٨٣٨

٦٢٧٨٣٨

٦٦١٢١٧٦

٠٢٤١٩٣٣

من ايرادات المبالغة

٢٩٧٨٣٨

٢٩٧٨٣٨

٢٩٧٨٣٨

٢٩٧٨٣٨

١٢٨٢١٧٦

٠٠٠٠٠٠٠

عن دفعيات الدين المتقد

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

٢٤٧٣٥٢٨

جدول ثيرة

التدو الاار ستدري سندات بها من الدين المتقد بسدر المائة سبعين ثيرة ما يعبر اطفاه من سندات الدين المتقد

عن دفعيات الدين المتقد

٢٠

(ثيرة) السدييات المتر بذا عن دفعا من ايرادات المبالغة سديرة بجدول ثيرة ٢ كان فون سندات الربطة ثيرة ١٨٨٤ المبالغ قدردا ٢٣ ليرة بقتل منه على ثيرة المحكومة ١٨٠٦ ليرة وهذا المبلغ متعلق على ايرادات سنة ١٨٨٤ المار بجدول ثيرة ١

٢٠



## ملحوظات

تصفيه — {ترجمة ارادة سنية تتعلق بسوية ديون  
(الحكومة المصرية صادرة في ٢٢ ابريل  
سنة ١٨٧٦

بناء على المخضر والتقارير التي عرضت علينا من الامة  
وما عرض من مجلس النظار اصدروا امرنا بموافقة  
واجراء تسوية ديون الحكومة على الوجه الآتي  
( الدين الثابت والدين المحتاز )

(م) ١ تستمر كيفية اداء الدين الممتاز جارية  
بالتطبيق لما نص عليه في الامر الصادر في ١٨ نوامبر  
سنة ١٨٧٦

( السلف القصيرة الاجل وفي سلف سنة ١٨٦٤  
وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ )

(م) ٢ تبقى كيفية اداء سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥  
وسنة ١٨٦٧ باقية على ما هي عليه بان يصير وفاؤها  
من انتحصل من المقابلة على حسب المنصوص عليه في  
الامر السالف ذكره الا ما نص عليه من تطويل  
المدة بالامر الصادر في ٣٠ مارث سنة ١٨٧٩ فيما  
يخص بقسط الستة اشهر المستحق الدفع في اول يوم  
من شهر ابريل الماضي واجل الى اليوم الاول من  
شهر مايو القابل

## ( الدين المتحد )

(م) ٣ ان فائدة الدين المتحد تكون سنة في المائة من  
ابتداء اليوم الاول من شهر مايو القابل ويستمر  
استهلاك الدين بالقرعة كما كانت جارية فيما مضى  
ويستنزل من الستة المذكورة واحد في المائة ويخصص  
للاستهلاك بالمشتري تطبيقاً لما نص عليه في الامر  
الصادر في ١٨ نوامبر سنة ١٨٧٦ ويبتل هذا  
الاستنزال من ابتداء اليوم الاول من شهر مايو  
سنة ١٨٨٦ ومن هذا التاريخ ترجع فائدة الدين  
المتحد الى ستة في المائة في كل سنة كما كانت ويستمر  
الاستهلاك على حسب القيمة الاسمية بواسطة  
القرعة تطبيقاً لما نص عليه في الامر السابق ونظراً  
للحالة التي عليها صندوق الدين العمومي تدفع  
الفائدة التي هي اثنان ونصف في المائة في اليوم الاول  
من شهر مايو القابل ونصف قرش في المائة الذي هو  
مقرر للاستهلاك بمشتري البنات يدفع في اليوم  
الاول من شهر يونيه القابل من اول نقود ترد

لصندوق الدين من المديرية او من مصالح  
الايرادات المخصصة لذلك واما استهلاك قسط الستة  
شهور الذي تقرر في اليوم الاول من نوامبر سنة ١٨٧٨  
وحصل توقيفه بمقتضى الخطاب الذي حرره سعادة  
ناظر المالية الى وكلاء صندوق الدين بلنדרه بتاريخ  
١٨ اكتوبر سنة ١٨٧٨ فهو باطل لا يعمل به  
( ديون السنديكاتو الاكبر ومقاوي مينا )  
( الاسكندرية )

## ( المادة الرابعة وفيها فصلان )

## ( الفصل الاول )

ان اثنان المياة العذبة المنصرفة الى الاسكندرية وقيمة  
اسم قتال السويس يرد ذاك الى صندوق  
السنديكاتو الاكبر من اصل مطلوبه وما يبقى منه  
وما يطلب من دين مقاوي مينا الاسكندرية المسوى  
حسابهم في اول يوم من شهر يناير سنة ١٨٧٧ يسدد  
في ميعاد خمس سنين ونصف من ابتداء اليوم الاول  
من شهر يناير سنة ١٨٧٩ بواسطة كويونات الدين  
المتحد التي اعطيت رهناً في بنك الاسقاط بياريز  
وما يستنزل لذلك من ايراد المقابلة وتكون فائدة  
هذه الديون خمسة في المائة في كل سنة من اليوم  
الاول من شهر يناير سنة ١٨٧٩ وحين انقضاء هذه  
المدة وانتهاء تسديد الدين فجميع السندات التي  
اعطيت رهناً ترجع الى الحكومة وتسلم لصندوق  
الدين العمومي لاجل اعدامها

## ( الفصل الثاني )

ان ديون مقاوي مينا الاسكندرية في اشغالهم التي  
اجروها من اليوم الاول من شهر يناير سنة ١٨٧٧  
تدفع من اصل ايرادات المينا المذكورة وتكون  
الفوائد خمسة في المائة في كل سنة من اليوم الاول  
من شهر يناير سنة ١٨٧٩

## ( دين بيت المال وصندوق الايتام والمكاتب )

(م) ٥ ان هذا الدين المدرج في ضمن مصروفات  
الحكومة يجري تشغيله لاربابه وتكون فايدته خمسة  
في المائة في كل سنة

## ( دين الدائرة الخاصة )

(م) ٦ انه لم يحصل نحو ولا اثبات في سداد هذا

ملفوظات

الدين انما سنويته التي هي خمسون الف ليرة المقررة في الكونتراتو المؤرخ في ١٨ يولييه سنة ١٨٧٧ تستنزل من الان فصاعدا من عموم ايرادات الحكومة

(دین باپانو)

(م) ٧ لم يحصل محو ولا اثبات في الشروط المتعلقة بهذا الدين والفائدة البالغ قدرها اربعة عشر الف ليرة استرلينية في كل ستة هي مندرجة من ضمن مصروفات الحكومة

(الديون السائرة)

(م) ٨ ان المبالغ المستحقة للمستخدمين وارباب المعاشات بالحكومة تدفع نقدًا بالتام والكمال  
(م) ٩ ان حاملي الخلاصات من ارباب الديون المحكوم لهم بطلبهم بموجب خلاصات انتهائية صادرة بايديم والذين لانزاع ولا شبهة في مطلوبهم وهو مستحق الدفع يدفع لهم نقدًا خمسة وخمسون في المائة بالاقل من حساب قرض روتشليد. وما يبقى لهم من مطلوبهم يعطى لهم به سندات موسومة باسم (تضد محامله) وتكون فايدتها خمسة في المائة كل سنة اعتباراً من اليوم الاول من شهر يناير سنة ١٨٧٩  
(م) ١٠ يكون استهلاك هذه السندات ببيعاد اربع سنوات ونصف بواسطة ما يتحصل من المقابلة (بيان ما صار تخصيصه لوفاء ما يبقى من )

(الديون السائرة)

(م) انه يصرف النظر عن تخصيص ما يرد من المتأبلة السابقة فلاجل سرعة استهلاك هذه السندات ولوقبل مضي الاربع سنوات ونصف المخصصة لها تخصص جميع املاك الحكومة الخالية عن الرهن سواء كان بالمدن او بالارياض من الان فساعد للتامين في سداده هذه البنود وبيع تلك الاملاك التي جعل ثمنها لاستعمال الاستهلاك الخاص بالديون السائرة يكون بمعرفة الجمعية التي يشكل اغلبها من اصحاب الدين السائر تطبيقا للقوانين التي يصير ربطها بمعرفة مجلس الوزراء وبعد تمحيير كشف تلك الاملاك يرسل الى هذه الجمعية عند تشكيلها

(تصفية الديون السائرة)

(م) ١٢. أنه بعد ذلك تصدر ارادة يبين فيها كيفية

تشكيل أعضاء القومسيون الذي يعين لتصفية الدين الغير المقرر وتعيين وظائفهم ودرجة تصرفهم (م) ١٤ ان جميع الاحكام المقررة في الاوامر السابقة وكان العمل جارياً بمقتضاها ولم تكن مخالفة لما هو مقرر بهذه الارادة تبقى على ما هي عليه (م) ١٤ ناظر مالتنا مكلف بتنفيذ هذا الامر

تصفية — { ترجمة تقرير مقدم للفضة الخديوية من  
موسيدو بلينير ومستر بيرخ رقم ٣٠ نوامبر  
سنة ١٨٧٩

بما اننا تعينا مفتشين عموميين بمقتضى ديكريته من  
لندن حضرتكم الخديوية رقيم ٤ ستمبر الماضي بادرنا  
بالبحث عن الكيفية التي بها يمكننا ان نجلب الى  
الحكومة المصرية انفع مساعدة ومن المعلوم ان الوظائف  
التي دعتنا اليها حضرتكم العلية لا توجب ادنى مداخلة  
مباشرة من طرفنا في ادارة الحكومة الا انه يلزمنا ان  
نبين ونوضح الى وزرائكم الطرق المقترحة اتخاذها  
نفعاً لمصلحة الحكومة ومدانيها بدون توقيف لحركتها  
واجراً لها في اي شيء كان ولما كان من اقصى آماننا  
مساعدة اغراض دولتكم وكذا مساعدة حضرات  
النظار الذين حولتم عليهم عهدة اجراء ذلك استعطينا  
اولاً عن التدابير الابتدائية المقترحة اتخاذها لتجهيز  
تصفية الديون المتروكة لحكومة دولتكم من العهد  
السابق ولا يلزمنا ان نذكر هنا انه في السادس من  
شهر ابريل سنة ١٨٧٦ صدر ديكريته خديوي  
يقضي بان الحكومة المصرية مضطرة الى توقيف  
دفع بونوات الخزينة وتنقيص الفايز ومذكور بهذا  
الديكريته على سبيل الاعلان ان المجلس الخصوصي  
مشغول بتخصير رابطة مالية لتسوية الديون المصرية  
ولاجل اجراء هذه الرابطة نشرت جملة دكرتات  
مختلفة الا انها كانت تحتوي على محذورات تقضي  
بعدم تنفيذها من طرف المحاكم المختلطة وعدم تسوية  
مجموع الحالة المالية وبما ان الحكومة صارت في  
حالة لا يمكنها بها ان تؤدي ما عليها من التعهدات  
والديون صار لا يمكن تنظيم وتسوية حالة المالية الا  
بقانون خصوصي لتصفية الديون وهذا القانون الخصوصي  
ضروري لان القصد هنا ليس هو حالة افلاس احد الافراد  
انما حالة عسر الحكومة لانا اذا كنا مشتغلين بامر تفلّس

## علموناهات

احد التجار مثلاً كما نجد في القانون المصري نصاً  
خصوصية تحدد لنا حقوق المداينين وتسوي اجراءها.  
بحيث ان ادارة الاموال التي هي رهن عمومي مشترك  
للمداينين لا يحصل لها خدش ولا ضرر الا ان القوانين  
المصرية وكذا القوانين الاجنبية لا تعرض لحالة اعسار  
الحكومة ولو مؤقتاً او جزئية ومتى حصلت حالة الاعسار  
المعكي عنها صار من اللزوم اجراء توزيع ما يوجد  
من الاموال بوجه الانصاف بين كافة المداينين  
وتأكيد هذا الامر ومنع المداينين عن اجراء حجوزات  
دائمة تعطل حركة الحكومة عند طلب تمام حقوقهم  
ومتى تواجدت مثل هذه الحالة في اي جهة كانت من  
البلاد يعمل قانون خصوصي يقوم مقام النصوص  
الغير الموجودة في القوانين بناء عليه فمثل هذا القانون  
هو ضروري جداً في القطر المصري اكثر من غيره  
لان القانون المذكور او التأويل الذي يؤل منه  
يمنح للمداينين الحكومة حقوقاً ازيد مما لهم في الغالب  
واذا فرضنا ان لزوم هذا القانون ضروري فانه  
يترتب على نشره بناء على عهود المحاكمات مشكلات  
خصوصية فان المحاكم الدولية لا تعترف بقانون منشور  
من طرف الحكومة المصرية ولا تجعله الزامياً الا  
بشرط ان يكون مقبولاً من طرف الدول التي  
اشتركت في الاحكام القضائية وكما نرغب ان نعرض  
على دولكم ان تحيلوا تحضير وتجهيز هذا القانون على  
عهدة قومسيون متشكل برضا الدول الاصلية  
التي لها صلاحية في ذلك ويكون القومسيون  
المذكور مقلداً بالرخص اللازمة لتسوية علاقات  
الحكومة مع مداينها وقد اعترف بالفوائد التي تنتج  
من طريقة الاجراء بهذه الكيفية ولزوم تفويض  
الرخص المذكورة الى القومسيون المحكي عنه الا انه  
طرأت اختلافات اغراض وانظار بخصوص تحديد  
رخص القومسيون للفرض المطلوب وقد اشتركوا  
في المداورات والمذاكرات التي عملت في هذا الخصوص  
واذا كما انتظرنا رسيان تلك المذاكرات ربما كان  
يتأخر سفرنا مدة طويلة الى مصر وبما ان توقيف  
نهو المصالح المتعلقة بهذه المسئلة المنتظر نهوها من  
مدة اربع سنوات يترتب عليه محذورات جسيمة

الترتبات ان نلتبس من دولكم ان ندعو مجلس نظاركم  
ان يشتغل بتحضير نظام عمومي للحالة المالية ومن  
المعلوم ان المواد التي يتالف منها مثل هذا النظام  
هي مجموعة بمعرفة قومسيون التفتيش الاعلى ولا شك  
انه يمكن اعتبار المعروضات التي قر عليها الا ان  
الاحوال التي حدثت من وقتها الى الان تستلزم مع  
ذلك مطالعة جديدة من المهم الشروع فيها وعلمنا ان  
نبادر بالاشتراك فيها ومتى عمل هذا النظام وتقرر  
تشكيل لجنة التصفية يمكن بوقتها ان نعرض عليها  
الحكومة المصرية هذا النظام ويتخذ مبدأ لاشغال  
اللجنة وفي حالة عدم ترتيب اللجنة واعتبرنا ان الواجب  
على الحكومة اجراء جميع ما تستطيع له وحالة الخلل  
الموجودة المضرة بكافة المصالح وكذا لتوزيع ماعندها  
على المداينين فللذي نشير به عليها هو نشر نظام لذلك  
وتؤكد اجراءه للمداينين الذين يرضون به الى ان  
تتفق عليه الدول بناء عليه نرجو من دولكم ان  
تأمروا مجلس النظارة ان يحضر باقرب وقت ميزانية  
ايرادات السنة القابلة وكذا ميزانية مصاريف الدواوين  
والمصالح فبوقتها يمكن ان تعرف المبالغ الموجودة ويجري  
توزيعها على الديون المنتظمة واما اصحاب الديون  
الغير المنتظمة فالمرح لهم طبعاً للذكر يتوالى في  
١٥ نوفمبر الماضي هو دفع ما يبقى من استقراض  
الاملاك واما ما يتعلق بقيمة مطلوباتهم التي لا يمكن  
دفعها نقداً فالذي نراه من المناسب ان تعطى لهم  
به سندات بفوائد تدفع قيمتها في مدة معلومة وقد  
طرأت ايضاً بعض مشكلات تخص بتوريد ما  
بقي من استعراض الاملاك فبحثنا بالاتحاد مع مقرضي  
هذا القرض عن كيفية نهو تلك المشكلات ونشرف  
بان تقدم لدولكم في هذا الخصوص المعروضات  
الخصوصية الالية واول هذه الصعوبات ناتج من  
التقييدات الرهنية التي عملت على الاملاك قبل  
نسخ كونتراتو الرهن وكما نأمل ان الرخص المعطاة  
لقومسيون التصفية تاذن لها بابطال هذه التقييدات  
اذا تراءى لها لزوم ذلك لاجل تقسيم التحصيلات  
من تلك الاملاك على جميع الديانة بوجه العدالة وانه  
بذلك لا تكون الحكومة المصرية مربوطة بدقة اجراء

ما اشترطته في حالة لم تحتفظ بها من قبل ولما تذكرنا في هذه المادة لم يحصل قبول لما اوريناه في هذا الخصوص وبقي البند الرابع من الدكر بتو رقم ١٥ نومبر حافظاً للدائنين الذين قيدوا رهونات شرعية قبل ثالث فبراير سنة ١٨٧٩ الحق في التمتع بحقوقهم وهذا التمتع يدخل فيه دفع الاستحقاقات من ثمن مبيع الاملاك المرهونة بل ان مصلحة الحكومة ومدانيتها هي منع بيع الاملاك على قدر الامكان لان ارباب القرض يريدون عقب كل بيع حجز مبلغ يساوي قيمة ما يسببه لهم هذا البيع من الخسارة يعني المبلغ اللازم للاستهلاك بمشتري سندات بسعر البورصة من السندات المكفولة بفايض الاملاك المباعة ومن المعلوم ان المبالغ التي تحجز بهذه الكيفية تكون اكثر من ثمن المبيع ومن جهة اخرى اذا كانت املاك مرهونة على مبلغ اكثر من قيمتها فباخراج الدائنين اصحاب هذا الرهن يعطى لهم اكثر من حقهم بخسارة باقي الدائنين وبناء على ذلك نرى ان الاوفق تقسيم المطلوبات الى قسمين الاول المطلوبات المضمونة برهون على املاك قيمتها اكثر من قيمة المبالغ المرهونة عليها فمثل هذه المطلوبات يلزم دفعها بدون بيع الاملاك المرهونة عليها وهذه هي حالة اغلب المطلوبات والثاني المطلوبات التي لا ضمان لها سوى التقييدات الرهنية وقيمتها تزيد عن قيمة الاملاك المرهونة فالذي نراه في هذه الحالة ان الحكومة لا ينبغي لها البحث في عدم بيع هذه الاملاك ولو انها قليلة بل تاخذ من النقود المتحصلة من الاقتراض قيمة المطلوبات المذكورة ثم ان تمنع الدائنين بحقوقهم الناجمة من رهوناتهم ولا تعطيهم الا الحق بقيمة مبيع الاملاك المرهونة فاذا كانت قيمة المبيع اقل من قيمة ما هو مقيد لهم او كان يوجد دائنون ممتازون فالدائثون الراهنون يكونون بما يخصهم من مطلوباتهم التي لا يقوم بوفائها القسم الا بل اليهم من ثمن المبيع مثل الدائنين الممتازين وحينئذ يتسبب عن اخراج الدائنين الراهنين بواسطة النقود التي خصصها دكر بتو ١٥ نومبر للدين الغير المنتظم خسارة محققة لعموم الديانة والدائنين الممتازين والمستخدمين الذين لم

استحقاقات متأخرة لانه اذا بيعت املاك يصير تقسيم قيمتها بمعرفة الحاكم والدائنون الممتازون يدخلون في الترتيب ويدفع لهم ما يخصهم قبل الجميع بدون تاخير ولا يخفى على دولتكم ان المزايا المجمولة للدائنين المقررة رهنتهم قبل ثالث فبراير سنة ١٨٧٩ توجب رفع تداعيات شرعية غير انه على غير رأينا ما سلم للحكومة باجراء تقسيم الواردات بالمساواة النسبية التي كان قررها قومسيون التفتيش وما امكنا سوى تقديم شكوى باسم مصالح الحكومة المصرية وعموم الدائنين ضد القرار الذي عمل وبذلك نرسم انه بالقرار المذكور تزايدت الصعوبات وانه قبل الشروع في الاصلاح الكافل للمستقبل بعد تصفية الماضي يلزم حل تلك الصعوبات

تصفية — (ترجمة خطاب الحضرة النخبة المخدوية  
للمفتشين العموميين عن التقرير المقدم

منها المورخ في ٨ يناير سنة ١٨٨٠

قد اخطت علما بالتقرير الذي رفعتوه الي وقد وضعت في المناهج الاساسية لوضع التسويات المالية وتراى لكم لزوم عرضها على الحكومة بخصوص تسوية دينها المنتظم فرايت من اللزوم قبل مجاوبتكم ان افق على مجموع الميزانية التي كان جارياً تنظيمها وحيث الان صار تجهيز اقلام الميزانية المذكورة الاكثر اهمية من غيرها صار في امكاني وفي امكان الحكومة قبول الطريقة التي تراءت لكم لحل المسئلة المالية وعلى الخصوص اخذ التعهدات الاتية وهي (اولا) ابقاء فائدة الدين الممتاز باعتبار خمسة في المائة (ثانيا) دفع فائدة اقلها اربعة في المائة عن الدين الموحد الا ان هذه التعهدات مرهونة على تقيم الشروط الاصلية الاتية بياتها وهي (اولا) فصل المدة الماضية التي تنتهي في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ فصلاً كلياً عن المدة المستقبلية بمعنى ان يصير تسوية المدة الماضية على حسب احكام قانون التصفية الذي سينشر عنها بحيث ان الحكومة لا تكون في حال من الاحوال وباي وجه كان عرضة للدعاوي او المطالبة بسبب التعهدات السابقة على اول يناير سنة ١٨٨٠ فانه ان لم يوضع الحد الفاصل بين الماضي والمستقبل يستحيل

## ملحوظات

التحقيق ولو قليلاً واختلال حالة الحكومة المصرية الناشئ من عدم امكانها وضع القوانين وربما كان اقوى الاسباب هو عدم الوثوق بالحكومة السالفة فهذه هي الاسباب التي منعت من جعل ما سبق اجراءه من التسويات المالية في صورة قطعية ويمنعنا ما مر علينا من التجارب فيما مضى ان نتوقع بلوغ درجة تحسين الاحوال في المستقبل الى المقام المرغوب الا اننا يمكننا ان نقول على وجه التحقيق انه لم يجمع في اي وقت من الاوقات السالفة احوال كالاحوال الراهنة التي من شأنها توطيد الآمال بامكان الوصول الآن الى حل المسئلة حلاً نهائياً (٣) وان اهم هذه الاحوال من غير مناقض هو تغيير الحاكم وكما نود ان نضرب صفحاً عن العود لذكر ما مضى ولكن لا يتيسر للانسان الوقوف على حقيقة الحالة الحاضرة الا اذا تذكر ان المانع لاتخاذ كل طريقة لاصلاح المالية كان لا يزال باقياً الى يوم تولية دولتكم ومن المعلوم ان تغيير الاشخاص يستلزم تغيير طرق الادارة كما هو المحقق لنا فانتمزنا هذه الفرصة لتعرب عن وثوقنا بحسن واستقامة مقاصد دولتكم وانظاركم المحسنة والعزم على الجزم بتحسين الاحوال الحاضرة — ومن الضروري لصالح الامة المصرية بل وصالح ارباب الدبون الاجنبية اجراء بعض اصلاحات بطريق الحزم والدراية مع الالتفات الى حالة التدبير والاقتصاد وسياسة القطر والالزم من ذلك ان يعرف ارباب الاطيان ما يلزمهم دفعه من الاموال المبرية والمواعيد الواجب عليهم سدادها فيها وبني ايضاً استبدال الطرق الاستبدادية التي كانت مستعملة سابقاً لتحصيل الاموال بطريقة عادلة سهلة الاجراء (٤) وقد اخترتم وزارة مشكلة من انور رجال القطر عقلاً وذكاء فاملنا املاً وطيداً مما ظهر لنا من دولتكم النخيمة ومن وزرائكم من الميل لقبول ما نبديه من الاراء ان لا يطراء ادنى مانع يعيق ما يرجى حصوله من النتائج المفيدة العائدة على القطر بالخير والسعادة من لزوم استخدام بعض متوظفين اورباوية الآن (٥) وما نؤكد ونجزم به انه اذا لم يحصل تغيير كلي في نظام الاحوال الحاضرة فانه في اقرب وقت ينتظم سير المصالح ويستقيم (٦) وازيادة

على الحكومة ان توكد اجراء تنفيذ ميزانيتها ولا انتظام سير مصالحها وتحسينه الموقوف على تنفيذ الميزانية المذكورة (ثانياً) استبدال سندات السلف القصيرة المواعيد بسندات الدين الموحد (ثالثاً) اجراء تسوية خصوصية بشأن دين السديكاتو الكبير بباريس — هذا وفي لجزم كل الجزم بان نجاح اي طريقة مالية موقوف على حسن وانتظام سير الادارة ولقد تمكتم من وقت وصولكم من الوقوف على الطريق الذي صار اتخاذه ومن المساعي التي جرت مني ومن هيئة الحكومة الحالية لايجاد النظام والاستقامة في المصالح الادارية واستئصال الاهالي المسلمي زمامهم على ثروة اعداء من واجبات ذمتي وارضاء الديانة كما هو الواجب هذا والوفاق التام جامع بيني وبين اعضاء حكومتني الذين مقاصدهم كقاصدي وقابلون تحمل المسؤولية مثلي اما الاصلاحات التي تستدعيها حالة البلاد فانها صعبة ويلزم لوضعها واتباعها مدة من الزمن ولكن بعون الله وبمساعدة مشورة اعضاء حكومتني ومشورتكم معاً الحائزين على ثقتي واعتادي اوئل الوصول الى الغاية المقصودة من الجميع (ترجمة التقرير المقدم من جناب المفتشون العموميين للحضرة النخيمة الخديوية بخصوص تسوية الدين الكونسوليده في غرة يناير سنة ٨٠) (١) سبق التمسنا بالتقرير المقدم منا لسدكم الرقيم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وفاز بالقبول لدى جنابكم المعظم ان تدعوا مجلس النظار لتنظيم لائحة عامة فيما يتعلق بالحالة المالية ومن حينئذ اخذنا نشتغل بهذا العمل متحدنين مع سعادة ناظر المالية انما الآن نفرض على دولتكم المناهج الاساسية للتسوية المالية بقصد الاستمزاز من حيث قبولها فيما يختص بتسوية الدين المنتظم لحين انتهاء مجموع ما سنده في شأن التسوية العمومية المنظور اتمامه في اقرب وقت (٢) قد استوجبت العلاقات التي بين الحكومة وحاملي سندات ديونها دقة الالتفات والاعتناء من الاشخاص الذين اشتغلوا بمدة الاربع سنوات الاخيرة بامور المالية المصرية وظالت حالة الضنك المضرب بوصول الجميع بسبب تعذر تقرير ايرادات القطر على وجه

على ذلك فانه من الفضايح المسملة ان المضار الجسيمة التي طرأت كان منشؤها التضييق على الحكومة المصرية في وضع القوانين فان الاوامر السابقة المتعلقة بالامور المالية لما كان نشرها بدون توافق مع الدول لم تعتبرها المجالس المختلطة كذلك ولم تكن في قوة القانون وحرمة امام جميع ذوي الحقوق حتى انه ترتب على ذلك ان عدداً قليلاً من المداينين الذين اصرروا على طلب جميع حقوقهم القانونية تمككوا من تعطيل جميع الوسائل التي اتخذتها الحكومة لحل مشاكلها فعاد ذلك بالضرر البين على اغلوية الديانة الذين لم يشددوا في طلباتهم فلذا ابتدئت المخابرة الآن مع الدول والغرض منها الترخيص للجنة التصفية بوضع القوانين اللازمة لذلك وقد صممت الحكومة المصرية على ان تعرض للدول القانون الجاري تحضيره الآن عند عدم حصولها على الغرض المقصود من تلك المخبرات متبعة في ذلك ما ابدىناه لها من الآراء او ستجري احكام القانون المذكور في حق من يرضون بقبول شروطه لحين التصديق عليه من الدول وعلى كلا الحالتين فنعدنا امل بتسوية المشاكل المتعلقة بوضع القوانين على وجه السرعة لانه في الواقع ونفس الامر لا يمكن التخلص من الحالة الحاضرة الا باجد اسرين اما بعمل قانون التصفية بالاتحاد مع الدول او بالحصول على تصديقها على القانون الذي تنشره الحكومة المصرية من يادي رأيا (٧) وما ينبغي التنبه عليه هو ان الاستعلامات التي استحصلنا عليها الآن اكثر اعتماداً من التي امكن الحصول عليها في اي وقت من الاوقات السالفة الا انه لا يمكن مع ذلك تقدير مبلغ ايرادات القطر بقاية الضبط كما اشار بذلك قومسيون التحقيق فان هذا التقدير لا يدرك الا بعد الاصلاحات التي يلزم لنهوها مدة من الزمن على ان تاثير هذه الاصلاحات لا يظهر حالاً ومع ذلك فنحن على يقين من انه يمكننا الآن الحصول على الاستعلامات الكافية لتأييد ما نبديه من النصائح للحكومة المصرية بخصوص التعهدات التي يمكنها ان تتعهد بها لمداينيهام مزيدي الاطمئنان ولاجل تعديل الراي الذي سبق ابداءه منا نرى انه بدلاً عن

تسوية وقتية للمسير عليها مدة بعض سنوات فقط يمكن ان يعمل من الآن تسويات قطعية دائمة بمعنى انه يضمن لحاملي سندات الديون اقل ما يدفع لهم من معدل الفائدة واما دفع فائدة اكثر منها فموقوف على تحقق زيادة في الايرادات المخصصة للدين (٨) ولكن يلزم لاعطائهم التامينات القوية التكلم بالامبالاة على مشاكل الحالة الحاضرة وان يطلب منهم التنازل عن مبالغ جسيمة هذا ولم تقتصر على طلب تخصيص النقود الباقية من سلفة الاراضي الميرية لتصفية ديون الزمن الماضي فقط بل نطلب ان يخصص لهذه التصفية واردات اخرى مما يدرج في ميزانيات السنين الالية من الموارد الجديدة لتسديد قيمة السندات التي ستعطى لارباب الدين السائر وهذه الموارد يصير احتسابها بحيث ان الايرادات المتدرجة في الميزانيات تكون كافية للقيام بها ولا يكون الامر كذلك اذا كان يصرف جزء من هذه الايرادات لسداد ديون الزمن الماضي بشروط مغايرة لما تبين او اذا مكثت الحكومة عرضة لصدور احكام عليها غير ممكن مداركتها وحصرها الآن بسبب الحقوق المكتسبة قبل تنفيذ قانون التصفية — فلي ذلك يلزم ان يوضع اولاً حد فاصل بين الماضي والمستقبل وان يقرر بان الديون المتقدمة على التاريخ المعين في قانون التصفية يجري تسديدها بوجه قطعي فهذه هي الطريقة الوحيدة لمنع توقف سير المصالح سيراً منتظماً بسبب ما يحصل في كل وقت من الدعاوي او الحجوزات — ولاجل الحصول على هذا الغرض سبق ان قومسيون التحقيق عرض بندها من هذا القانون هاك نصه (ابتداء من نشر هذا القانون لا يجوز تسجيل اي حق امتياز كان ولا اي رهن عتاري وكذا لا يجوز توقيع اي حجز من اي نوع كان ولا الشروع في اجراء اي امر سواء كان للتخلف او للتنفيذ بسبب الحقوق المكتسبة على الحكومة قبل ١٠٠٠٠ فلا يمكن اعطاء الضمانات والتامينات المطلوبة الا بعد قبول هذه الطريقة (٩) فالول قاعدة بنيت عليها هذه التسوية هي اعتبار الرهونات الخصوصية على قدر الامكان وقد قبلها قومسيون التحقيق



## ملحوظات

لأن للخزينة المصرية على انه لا يمكن التصرف في هذه النقود فقد اخذ منها مليون ومائتا الف ليرة انكليزية لتكملة القسط المستحق لارباب الدين الموحد في غرة نوفمبر سنة ١٨٧٨ والباقي منها مقتضي تخصيصه لدفع جزء من الدين السائر طبقاً للامر العالي الصادر من دولتم بالاتفاق مع الدول (١٢) سبق العرض من كومسيون التحقيق يجعل مقدار الفائدة خمسة في المائة مؤقتاً انما ينبغي اثبات ضرورة ذلك التقدير للمأموري صندوق الدين واما نحن فلا يمكننا ان نشير على الحكومة المصرية بان تتعهد بدفع فائدة الدين الموحد باعتبار خمسة في المائة بل نعرض عليها التسوية الآتية وهي ان تتعهد بدفع فائدة مقدارها اربعة في المائة لا اقل وان تلتزم بتكملة ما يحتمل ظهوره من العجز في الايرادات المخصصة لها حتى يتم دفع الفائدة باعتبار هذا المعدل فاذا زادت الايرادات المخصصة لدفع الفائدة باعتبار اربعة في المائة توزع هذه الزيادة بصفة فائدة ملحقة بشرط ان لا يتجاوز معدلها خمسة في المائة وما زاد بعد ذلك يخصص لاستهلاك السندات بطريق الشراء وان كل زيادة تظهر في الميزانية العمومية توزع بالمناصفة بين مصالح الحكومة واستهلاك الدين - ونرى انه لا يمكن التكلم الآن في مادة ضمانه دفع الفائدة على معدل ستة بل ولا خمسة في المائة فان المسئلة المقتضي حلها هي معرفة ان كان ينبغي تقدير معدل الفائدة الآن باعتبار خمسة في المائة مع عدم التمكن من تقديم التأمين اللازم على دفعها او باعتبار اربعة في المائة مع تقديم التأمين المطلوب على انه لو استمرت اجراءات الحكومة السالفة لتعذر علينا ان نؤكد استمرار دفع الفائدة في مواعيدها بما بلغ نقصان معدلها فالامنية الموجودة الآن ناشئة عن حسن مقاصد الحكومة واستقامة انكارها وتأكيد عزمها على اتباعها الطريق الذي سلكته الآن (١٣) فاذا كان يمكن المحافظة على مطلق ما تخصص من الايرادات للديون لكان يتيسر تقدير معدل الفائدة اكثر مما ذكر ولكن ليس في الامكان المحافظة على تمام القاعدة التي من مقتضاها اعتبار الرهونات

في

(الدين الموحد) (١٠) ولنا ان نقول بوجه التحقيق ان القطر المصري لا يمكنه الان القيام بوفاء ما تعهد به لارباب الدين المنتظم واسباب ذلك مذكورة في التقرير الاخير المتقدم من كومسيون التحقيق ففي سنتي ١٨٧٧ و ١٨٧٨ زادت مصروفات الحكومة على ايراداتها مبلغاً قدره ٤٨٢٢٠٠٠ ليرة انكليزية وما نقصه الدين المنتظم يعادل ما زاده الدين السائر نعم ان محصول القطن هذه السنة جيد بخلاف العادة وعاد ذلك بالفائدة على القطر لكن لا يلزم على هذه الحادثة تغيير قولنا اذ انه من المحتمل ان تاتي سنة غير مخصبة في المستقبل مثل سنة ١٨٧٨ كما انه يحتمل مجيء عام خصب كعام ١٨٧٩ وفضلاً عن ذلك فان جسامه الخلل الحاصل في ترتيب المالية الحالي لا يمكن الحكومة من الحصول على تمام الاستفادة من المزايا الوقفية حسب المأمول في مساعدة احوال الوقت وايضاً فان ويركوا لاساتنه باق من غير تسديد نعم ان هناك مبالغ وافرة متاخرة من الاموال كما اكدوا لنا ذلك الا انه اذا ارادت الحكومة الوقوف على مقدار الجزء الممكن تحصيله من المتاخرات المذكورة فلا يمكنها الاعتماد على ما يقدمه لها من الاقوال الغير صريحة المأمورون المحلية الذين لا يمكنهم غالباً اثبات ما يدونه من الآراء بادلة مقبولة ومعتبرة (١١) ونرى انه يلزمنا ان نبين قبل كل شيء المبالغ التي لم تسدد من الاقساط المستحقة وهي الآتية ليرة انكليزية

٢٨٠٨٠٠ قيمة النصف في المائة لاستهلاك القسط المستحق في غرة نوفمبر سنة ١٨٧٨  
٥٦١٣٥٠ عن القسط المستحق في غرة مايه سنة ٧٩ من فوائد واستهلاك باعتبار نصف في المائة  
٨٤١٧٨٢ عن القسط المستحق في غرة نوفمبر سنة ١٨٧٩ من فوائد باعتبار واحد في المائة واستهلاك باحتساب نصف في المائة

١٦٨٣٩٣٢

ولا يمكننا ان نعشم حاملي سندات الديون بدفع هذه المبالغ لهم فان النقود التي كان يمكن سدائها منها هي النقود الباقية من سلفة الاراضي الميرية التي لم تدفع

الخصوصية فان الايرادات المخصصة الآن لحاملي السندات عبارة عن مقدار عظيم بالنسبة لمجموع دخل الحكومة حتى انه تعذر تأكيد انتظام سير الادارة ودفع ويركو الاستانة الذي هو اول دين واجب سداده من الايرادات (١٤) واما تسديد دين سنديكاتو باريس فمرتبط كل الارتباط بالتسويات المقتضي عملها بخصوص الدين الموحد وعن ذلك نعرض على الحكومة المصرية طريقة مثل الطريقة التي سبق عرضها من كومسيون التحقيق من تقريره الثاني وهي ان تستبدل سندات الدين الموحد التي تبلغ قيمتها الاصلية ٤٦٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية الموجودة تحت يد السنديكاتو بسندات مخصصة تستهلك في عدد معين من السنين ونرى ان هذه التسوية تعود بالفائدة على حاملي سندات الدين الموحد فانه لا يمكن وصول سنداتهم الى قيمتها الاصلية الا مع الصعوبة مادام الخوف مستولياً على قلوب الناس من رؤيتهم يوماً من الايام مقداراً وافراً من السندات المحجوزة عند السنديكاتو مطروحاً في السوق

#### (الدين الممتاز)

(١٥) هل يلقى في الاحوال الحاضرة ابقاء معدل فائدة الدين الممتاز على ما هو عليه هذه مشكلة يصعب حلها لكثرة تشعب الاراء فيها وقد تواتر القول بان اغلب سندات هذا الدين في ايدي الانكليز ولا نعلم ان كان لهذا القول صحة في الواقع ام لا لكن من القضايا المسلمة انه عند ايجاد هذا الدين وزعت سندات بطريق المساواة بين حاملي سندات جميع سلف الحكومة وعلى كلا الحالات فان الجنسية لا تؤثر باي وجه من الوجوه على افكارنا (١٦) ومن الجائز ان يقال ان نقص معدل فائدة الدين المذكور يكون نقصاً يئس للقاعدة التي من مقتضاها وجوب اعتبار الرهونات الخصوصية على قدر الامكان ومغايرة سلامة مقاصد الذين سعوا في الحصول على الامر العالي الصادر في سنة ١٨٧٨ وارادوا ايجاد سندات مصرية لا تؤثر عليها اعمال البورصة تأثيراً كلياً بالنسبة لغيرها من السندات وقد صار الحصول

على معظم هذه النتيجة ودليل ذلك ارتفاع اسعار هذه السندات فان اسعارها تزيد في الغالب ثمانية وعشرين في المائة عن اسعار سندات الدين الموحد وما ذلك الا كونها معتمدة عند عموم الناس بسبب ما اعطي لسدادها من التأمين وهو انه اذا لم تكف الايرادات المخصصة لدفع ما يستحق من اقساط السندات المذكورة فتؤخذ النقود اللازمة لها من الايرادات المخصصة للدين الموحد بطريق الاولوية والحاصل فان ما يلزم التنبية عليه هو انه يمكن جعل حاملي سندات الدين الممتاز قسمين الاول الذين حفظوا السندات التي سلمت لهم وقت التحويل الواقع في سنة ١٨٧٦ والثاني الذين اشتروها بعد هذا التاريخ اما ارباب القسم الاول فمن الواضح المعلوم انهم لا تعود عليهم ادنى فائدة من زيادة شيء قليل على معدل فائدة الدين الموحد العائدة تلك الزيادة بالضرر على الدين الممتاز واما بالنظر لارباب القسم الثاني فينبغي ملاحظة شيء واحد وهو انهم لم يشتروا السندات ذات الفائدة القليلة بسعر عال الا لتاكدهم من انه لا يصيبهم شيء مما عساه ان يطرأ على المالية من الارتباك (١٧) والادلة التي يقدمها من يريد حل المسئلة بوجه مغاير لذلك هي انه لما كانت التسويات المعمولة في نوفمبر سنة ١٨٧٦ على شرف تغيير كلي فيلزم النظر مرة ثانية في معدل فائدة الديون ممتازة كانت او موحدة وان ايرادات مينا سكندرية جاري دفعها للان لكومبانية جرينفيلد كما وان صافي ايرادات سكة الحديد نقص نقصاً يئساً عن مبلغ التسعائة وتسعين الف ليرة انكليزية الذي كان قدر في سنة ١٨٧٦ وانه بناء على ذلك اخذت مبالغ جسيمة وقت دفع كل قسط من اقساط الدين الممتاز من الايرادات المخصصة للدين الموحد وانه ان لم يحصل ادنى تغيير في معدل فائدة الدين المذكور فجميع المبالغ المطلوب التنازل عنها تكون من طرف حاملي سندات الدين الموحد فقط (١٨) لواقضى الحال لان نعرض بطلب تنزيل معدل فائدة الدين الموحد الى اربعة في المائة بوجه مستمر لكان يلزم على ذلك تغيير هيئة المسئلة لكن حيث اننا طالبون بتقدير

## ملحوظات

اصل مبلغ الدين الموحد لكن حيث ان السندات المجوزة الآن طرف السندبكاتوا البالغ قيمتها ٤٦٠٠٠٠ ليرة انكليزية ترفع من السوق فبهذه الوساطة لا تحصل ادنى زيادة في جملة مبلغ سندات الدين الموحد المتداولة بين العالم (٢٣) انما عند عمل ميزانية سنة ١٨٨٠ على الحكومة المصرية ان تجري بعض تعديلات في تقدير مبلغ ايراداتها الاصلية ٩٠٦٧٠٠٠ ليرة انكليزية وفي تقدير مبلغ مصاريف المصالح الذي هو عبارة عن ٣٤٨٨٠٠٠ ليرة انكليزية وهذا التقدير كان قبله كومسيون التحقيق مؤقتاً حتى يتيسر تقدير كل من الايرادات والمصاريف بوجه يكون أكثر اعتماداً عما سبق ومع ذلك اذا بني تقدير المبالغ اللازمة لما يدفع سنوياً لارباب الدين المنتظم على الاوجه المروض عنها مناف هذا التقدير يوصل ظهور زيادة في الميزانية من بعد القيام بتدارك ما يلزم لمصالح الحكومة من المصاريف وباداء فائدة اسهم خليج السويس وتسديد الدين السائر وغير ذلك — وما ينبغي ملاحظته هو ان الميزانية التي قدمها كومسيون التحقيق تحت الزيادة والنقصان كان تقديرها على حسب ايرادات سنة واحدة فقط وهي سنة ١٨٧٧ التي امكن الحصول على استعلامات قليلة او كثيرة الصحة بخصوصها وانا نرى ان احسن السير المتقضي اتباعه يدرك بتقدير مبالغ الميزانية بوجه يستلزم ظهور زيادة في الايرادات ومن المعلوم انها تعود ولا بد بالفائدة على ارباب الديون اذا تحقق وجودها وان اتخذ هذه الطريقة يؤكد الوصول الى جعل التسوية الحالية في صورة قطعية (٢٤) واملنا ان تصير التسوية المقدمة مرعية الاجراء في حق الجميع الا انه يجب قبل حصول التغييرات القطعية تمكين حاملي السندات من فرصة لا بداء رايهم في هذا الخصوص فنشر هذا التقرير يحيطون علماً بالتعديلات العازمة الحكومة على اجرائها فيما يتعلق بمحالهم الراحة وكذلك يصير استشارة الوكلاء الشرعيين عن ارباب الديون بالفطر المصري وان كان سبق اقرارهم بضرورة تنازل المدينين عن مبالغ جسيمة فان ذلك يعود

معدل لفائدة الدين الموحد لا ينقص عن اربعة في المائة مع احتمال زيادته بعد قليل من الزمن فلا يكون عندنا ادنى تردد في القول باننا نصدق ونوافق على الآراء التي سبق ابديناها بصفة كوننا اعضاء كومسيون التحقيق فبناء على ذلك نعرض على الحكومة بان لا تحدث ادنى تغيير في الحقوق المستحقة الآن لحاملي سندات الدين الممتاز

## (السلف القصيرة الآجال)

(١٩) اما من خصوص هذه الديون فليس في الامكان مراعاة القاعدة التي من مقتضاها وجوب اعتبار الرهونات الخصوصية فان لأئحة المقابلة التي خصصت ايراداتها لسداد الديون المذكورة قد الغيت وتوضحت بما فيه الكفاية الاسباب التي حملت على نسخ هذه الالئحة في تقرير كومسيون التحقيق وفي تقرير سعادة ناظر المالية المحق بالامر الصادر بالغائها (٢٠) قد عرض كومسيون التحقيق في تقريره الثاني بطلب تنزيل اثنين في المائة من معدل فائدة كل من القروض ذات الآجال القصيرة وامتداد الميعاد المضروب لتمام تسديدها بزيادة اربع سنين — وقد تفاوض مامورو صندوق الدين العمومي بخصوص تحويل الديون القصيرة الآجال الى سندات من الدين الموحد وانتهى الحال بقبول الطريقة المذكورة اعلاه فانه تلاحظ لهم ان نفس حاملي سندات هذه الديون يفضلون بقاء سنداتهم منفصلة عن سندات الدين الموحد (٢١) ومع ذلك فالتنا نرى لزوم العدول عن هذا الطلب فانه من مقتضى التسويات المتبعة الآن ينبغي استهلاك السلف المذكورة باعتبار ثمانين في المائة وقد استمرت اسعار هذه القروض متشرفة في السوق وذلك ناشئ من استهلاكها على وجه السرعة لامن ارتفاع معدل فائدتها فاذا صار الشروع في تحويلها باعتبار سعر الدين الموحد فانه يحتمل ان حاملي سندات هذه السلف يبيعون الموحد بنفس السعر الذي يحصلون عليه الآن اذا شرعوا في بيع الباقي عندهم من سندات هذه السلف فتشير على الحكومة بالاجراء على هذا الوجه (٢٢) وطلبنا هذا يستلزم زيادة ٢٠٥٦٠٠١ ليرة انكليزية على

الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ بالغاء المقالة التي كان دخلها مخصصاً لسداد السلف ذات المواعيد القصيرة وحيث ان ايرادات الحكومة في الوقت الحاضر لا تمكنها من اجراء استهلاك سلفة سنة ١٨٦٤ بالشروط المنصوصة في الديكريتين الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وحيث من الضروري مداركة سداد فوائد هذه السلفة لمحين انتهاء التسوية العمومية للحالة المالية نأمر بما هوآت — (م) ١ قد صار توقيف استهلاك سلفة سنة ١٨٦٤ (م) ٢ فوائد سلفة سنة ١٨٦٤ التي يستحق دفعها في غرة ابريل سنة ١٨٨٠ يجري سدادها وقت استحقاقها من عوم ايرادات الخزينة  
نصفية ٣٠ مارس سنة ٨٠

(ترجمة قرار) حيث انه سبق تشكيل كومسيون مخصوص بمقتضى الديكريتين الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ احيل على عهدته تحقيق الحالة المالية المصرية وجمع ما يلزم من المواد لاجراء تسوية عمومية وان المحضرة الفنية الخديوية عازمة الان بمقتضى ديكريتين اخر مرفوق صورته بهذا على تشكيل كومسيون للنصفية الانتهاية يكون مؤلفاً من اعضاء المانية وفرنسية وبريطانية والبرتغالية قد اتفقت دول المانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريتانيا الكبرى وايطاليا على قبول الديكريتين المذكور والموافقة عليه ولذلك قد تعهدت الدول المشار اليها بان تقبل بصفة قانون مربي الاجراء غير قابل للاستئناف القرار الذي يصدر من كومسيون النصفية المشكل على حسب منطوق الديكريتين السالف ذكر فيها يتعلق بتعهدات ودبون الحكومة المصرية والدائرة الخاصة والدائرة السنية وعلى ذلك قد قبلت الدول المذكورة بان تكون قرارات الكومسيون المشكل بموجب هذا الديكريتين معتبرة لدى المحاكم المختلطة كقانون مربي الاجراء بمجرد نشرها رسمياً من لدن حكومة المحضرة الفنية الخديوية وقد تعهدت دول المانيا والنمسا مع المجر وفرنسا وبريتانيا الكبرى وايطاليا بان تشترك جميعاً في تبليغ هذا الاقرار الى سائر الدول التي اشتركت معها في تأسيس المحاكم المختلطة بمصر وان تدعوها لقبوله والموافقة عليه — الواضعون امضاهم فيه ادناه وم السيوجان انطوان بارون دوصاوره مستشار سفارة وهو قنصل جنرال حضرة امبراطور المانيا بمصر وجناب السيوايناس كواليير دوشيفير وزير مرخص وهو قنصل جنرال النمسا مع المجر ووكيلها السياسي بمصر وجناب السيوايناس مكسيميليان نابوليون بنودور بارون دوزنيك وزير مرخص وهو قنصل جنرال فرنسا ووكيلها السياسي بمصر وجناب السيوايدوار بالدوين ماليت وزير مرخص وهو قنصل جنرال بريتانيا الكبرى ووكيلها السياسي بمصر وجناب السيويوسف دومارينتنو قنصل جنرال ايطاليا ووكيلها السياسي بمصر اقرروا بمقتضى ما لكل منهم من الترخيص اللازم جمعهم دولهم فيما بينها بالتعهدات المذكورة اعلاه ولاعتقاد ما ذكر قد وقعوا على هذا الاقرار وختموا بالاخاتم المنقوش عليها العلامات المخصوصة بدولهم وقد تحرر من هذا خمس نسخ اصلية بمصر القاهرة في ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ — هذه نسخة طبق الاصل تحريراً بمصر في

بالفائدة على نفس ارباب الديون الذين من الواجب عليهم عند تاملهم فيما اشتمل عليه تقريرنا هذا من المواد ان يمعنوا النظر في هذين الوجهين الآتين (اولاً) ان التجارب دللتنا على ان اصل خلل الطرق التي صار اتخاذها لحد الآن للوصول الى تسوية الحالة المالية ناشئ من تأسيسها على تقديرات زائدة الحد وقد صرفنا ما في وسعنا لعدم الوقوع مرة ثانية في مثل هذه الطرق ولا نؤمل الوصول الى حل هذه المسئلة حلاً بنياً الا بتعيين مقدار المبالغ التي تدفع سنوياً من الدين بحيث يترتب عليه تأكيد القيام بتنفيذ التعهدات التي يصير التعهد بها بتمامها مع التصريح للحكومة ومداينتها بالاستفادة على قدر ما تاذن به الاحوال مما يظهر في الايرادات من الزيادة الناشئة من اصلاح وتحسين الادارة او غير ذلك من الواجه (ثانياً) ان الضمانة الحقيقية بالنظر للداين لتنفيذ ما يتعهد به له ليست محصورة في مفردات اي تسوية خصوصية بل في حسن ادارة القطر واستقامة مقاصد حكامه ولا يجوز لاحد ان يتجاهل جسامه المشكلات التي خلفتها الحكومة السالفة للحكومة الحالية ونري ان الديانة اذا ساعدوا دولتكم وعاونوا حضرات وزرائكم الذين انتخبتموهم لتنفيذ التسويات المالية التي تقدم شرحها يكون ذلك عدلاً منهم وعاد عليهم بمزيد الفائدة (٢٥) وليس عندنا ادنى تردد في تحميل المسؤولية عما عرضنا عنه العائد بالضرر على مصالح الديانة التي كان بودنا المحافظة عليها بتمامها غير انه لا يمكننا قبول هذه المسؤولية امام الديانة الا اذا كانت الحكومة تؤكد لنا بوجه صريح انها توفى بالتعهدات التي نرى اننا مستعدون للتعهد بها بواقع الشروط المبينة في خطابنا — فنلتبس من دولتكم الفخيمة التكرم بالافادة ليعلم لنا ان كان ما تشرعنا بعرضه من المواد فاز بالقبول لديها — ونفضلوا علينا بقبول مزيد احترامنا (المفتشان العموميان)

تصفية — امر عال صادر في ٣ مارس سنة ١٨٨٠

(نحن خديوي مصر) بناءً على ما عرضه علينا ناظر ماليتنا وبعد الوقوف على ما ابداه مجلس نظارتنا والاطلاع على الديكريتين المؤرخ في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وعلى امرنا

## ملحوظات

٤ ابريل سنة ١٨٨٠ الامضات

(صاورمه) (شيفر) (دوزنيك) (ايدوارماليث) (دومارينتو) (باشكانتب عموم نظارة الخارجية)

تصفيية — ٠ امر عال صادر في ٢١ مارث سنة ١٨٨٠

(نحن خديومصر) من بعد الاطلاع على تقرير قومسيون التحقيق الاعلى المؤرخ في ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ وحيث انه بالديكرينو الصادر في ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ قد صار امتداد مواعيد استحقاق ديون الحكومة وتنقيص فائديها وتوضيح فيها من الضروري ايجاد طريقة بتوصل بها الى تسوية ديون الحكومة وحيث ان قومسيون التحقيق اعترف في تقريره الرقم ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ بانه غير ممكن الان القيام باداء جميع تقاسيط الديون المنتظمة بانواعها واجراء تصفية الديون الغير منتظمة بنها في ان واحد وحيث ان القومسيون المذكور اعترف ايضا بانه لاجل امكان توزيع ايرادات الحكومة الجائز الصرف فيها على مداينها بوجه العدل والانصاف يلزم ان يكون قانون التصفية المقضي وضعه مرجعي الاجراء في حق جميع المداينين وان يكون معتبرا ايضا لدى المحاكم المختلطة وحيث ان دول المانيا والنمسا مع المجر وفرنسا وانكلترا وايطاليا اعلنت بقبولها مقدمات القانون الذي يصير تخفيضه بمعرفه القومسيون بتشكيل على حسب هذا الديكرينو وتعهدت بان تشترك جميعا في تبليغه لباقي الدول التي اشتركت معها في تأسيس المحاكم المختلطة بمصر وبان تدعوها لقبوله والموافقة عليه فباتفاق رأي مجلس نظارنا على ذلك نامر بما هوات (م) ١ قد صار تشكيل قومسيون التصفية فعليه بعد تحقيقه الحالة المالية باسرها واستناعه ما يبديه له اولو الشأن فيها من الملاحظات ان يحضر قانونا متخذ في وضعه وتنظيمه نتائج قومسيون التحقيق الاعلى بدون حصول تغيير ولا تعديل في شروط سلفة الاملاك البحرية ويكون القانون المذكور مشتملا على تسوية علاقات الحكومة والدائرة السنية والدائرة الخاصة مع مداينها وعلى بيان الشروط والكيانية التي يقتضي اتباعها في تصفية الدين السائر (م) ٢ بعين القومسيون ما يمكن تخصيصه من الايرادات لارباب الدين المنتظم والدين السائر انما يجب عليه ان يراعي قبل كل شيء بالاتفاق مع مجلس نظارنا والمفتشين العموميين لزوم ابقاء النصف التام للحكومة في المبالغ الضرورية لتأمين واستدامة سير مصالحها العمومية فلذلك تقدم له موازين السنين السنة التي يجري فيها وظائفه وما يلزم له من موازين السنين الماضية لاجل وفوفه على حقيقة لوازم الخزينة المصرية (م) ٣ يقدم المفتشان العموميان للقومسيون بناء على طلبه الاوراق وما يلزم من الايضاحات التي من شأنها جعله على بصيرة في اداء ما مورسته وبواسطتها يقدم القومسيون المذكور اما لنا او لنظارنا المخطوطات التي يتراى له لزوم توصيلها للحكومة (م) ٤ للقومسيون الحق في ان يلاحظ بالاتحاد مع المفتشين العموميين تنفيذ الاحكام التي يقررها ولذلك يجوز عمديد من تصرفاته بعد نشر ديكرينو التصفية ليماد لا يزيد عن ثلاثة اشهر وعلى

كل حال ينقض القومسيون وجوباً عند انقضاء هذا الميعاد (م) ٥ القانون الذي يصير تخفيضه بمعرفه القومسيون يصدر عليه منا وينشر من لدنا ويجرد نشره يكون مرجعي الاجراء غير قابل للاستئناف ولو كان مغايراً لنصوص لائحة تشكيل المحاكم المختلطة ولاحكام القوانين المنبئة فيها (م) ٦ بتعين هذا القومسيون بامرنا وتشكيل من مامورين بتعينان من طرف حكومة فرنسا ومامورين بتعينهما دولة بريتانيا الكبرى ومن مامور واحد بتعين من طرف كل دولة من دول المانيا والنمسا مع المجر وايطاليا وتعين الحكومة المصرية مامورا واحداً ينوب عنها فيه (م) ٧ ما يلزم من النفود لاعمال القومسيون يتضح به اعتاد بامرنا بناء على التقرير الذي يتقدم لنا من رئيس القومسيون في هذا الشأن

(صورة امر كرم)

(نحن خديومصر) بناء على امرنا الصادر في ٢١ مارث سنة ١٨٨٠ بتشكيل قومسيون التصفية نامر بما هوات (م) ١ قد صار تعيين الذات الاتي ذكرهم اعضاء قومسيون التصفية وم سير ريفيس ولين رئيس . موسيو بارافلي . موسيو بليج . دو بوجاس . موسيو كولفين . موسيو دوكرير . موسيو ليرون ديرول . موسيو دوتريسكو . — وقد انشدت الحكومة بطرس بك غالي لينوب عنها في القومسيون (م) ٢ قرارات قومسيون التصفية تكون باغلبية الاراء — صدر بسراي عابدين في ٥ ابريل سنة ١٨٨٠ (٢٥ ربيع الثاني سنة ١٢٩٧) (الامضا) محمد توفيق

تصفيية — ٠ امر عال صادر في ١١ مايو سنة ١٨٨٠

(نحن خديومصر) انه نظرا لثرب استحقاق قسط سنة شهر من سلفة سنة ١٨٦٧ وحيث ان الديكرينو الصادر في ٢٦ ابريل الماضي بخصوص الدين الموجد ومحدد فيه تخديدا وفتيا فائمة السندات باعتبار اربعة في المائة سنويا لم يترتب عليه سوى حصر حقوق حاملي سندات هذا الدين في توزيع ما كان قد ورد في ذلك الوقت لصندوق الدين من الايرادات المرهونة وحيث ان دخل الماقابلة كان مخصصا لسداد سلفة سنة ١٨٦٤ الا ان الماقابلة قد الغيت بمقتضى ديكرينو تاريخه ٦ يناير سنة ١٨٨٠ وحيث انه وان كان الديكرينو الرقم ٣ مارث سنة ١٨٨٠ الصادر بتوقيف استهلاك سلفة سنة ١٨٦٤ قضى بدفع فائديها من عموم نفود الخزينة فما ذلك الا لان نشر الديكرينو المشار اليه كان في وقت لم تكن موجودة فيه لجنة التصفية ولم يكن ممكننا توقيف دفع فائمة سلفة ما مدة زمن غير محدود وحيث ان المفتشين العموميين ترجوا لجنة التصفية في ان تملن الحكومة في وقت لزومها بالقرار الذي تستسبه بخصوص فوائد سلفة سنة ١٨٦٧ فاجابت بانها لم تكن متقدمة ولا بد في اعمالها حتى يمكنها اعطاء رأيها من الان في هذه المسئلة وبناء على موافقة رأي مجلس نظارنا نامر بما هوات (م) ١ قد صار توقيف دفع فائمة سندات سلفة سنة ١٨٦٧ وتوقيف استهلاكها ايضا الى ان تقرر لجنة التصفية ما يلزم تقريره من الاحكام بخصوص هذه السلفة

## ملحوظات

تصفية — ٠ امر عال صادر في ٥ يوليو سنة ١٨٨٠  
(نحن خديومصر) انه نظرا لقرب استحقاق قسط من سلعة  
سنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٦ وبما ان فوائد واستهلاك هذه السلعة  
كان سدادهما بواسطة ايرادات رسم المخابلة وبما ان المخابلة  
قد صار الفاؤها بموجب ديكرينو بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠  
وثمسيون التصفية جار النظار الان في الاحكام المتقضي اتخاذها  
بخصوص تسديد السلعة المذكورة — فبناء على ما رفعه الينا  
ناظر ماليتنا وموافقة مجلس نظارنا على ذلك نامر بما هوأت  
(م) ١ قد صار توقيف دفع فائده واستهلاك سندات سلعة سنة  
١٨٦٥ وسنة ١٨٦٦ الى ان تقرر لجنة التصفية ما يلزم  
تقريره من الاحكام بخصوص هذه السلعة (م) ٢ على ناظر ماليتنا  
تنفيذ امرنا هذا

تصفية — ٠ امر عال صادر في ١٧ لوليوسنة ١٨٨٠

## (قانون التصفية العمومي)

(نحن خديومصر) صار الاطلاع على الامرين  
الصادرين منا احدهما بتاريخ ٣١ مارت والثاني بتاريخ  
٥ ابريل سنة ١٨٨٠ — وبناء على ما عرض لنا من  
كوميسارية دول المانيا والتمسا مع المجر وفرنسا  
وبريتانيا العظمى وايطاليا المعينين بامرنا وبعد اخذ  
راي مجلس نظار حكومتنا — امرنا ونامر بما هوأت

## (الباب الاول في الدين المنتظم)

(م) ١ تسديدات الدين المنتظم تكون في المستقبل  
بالشروط الاتية بعد (في الدين الممتاز) (م) ٢ صافي  
ايرادات السكك الحديدية والتلغرافات ومينا  
سكندرية يكون مخصصا لتسديد فوائد واستهلاك  
الدين الممتاز دون غيره — والكافة اللازمة لتسديد  
الفوائد والاستهلاك المذكورين تؤخذ قبل كل شيء  
من اصل الايرادات المخصصة للدين الموحد — اما  
اذا ظهرت زيادة في الايرادات المخصصة للدين  
الممتاز فالزيادة المذكورة تستعمل في استهلاك الدين  
الموحد (م) ٣ المصاريف العادية اللازمة لحفظ  
وصيانة وتشغيل السكك الحديدية ومينا سكندرية  
ومربوطة في الميزانية او مصرح بها بمقتضى قرارات  
خصوصية تصرف دون غيرها من ايرادات المصلحتين  
المذكورتين — ومصاريف النقل التي تستحق على  
الحكومة ولم تدفع نقدا في حالة النقل يجب تسديدها  
في آخر كل شهر لمصلحة السكة الحديد (م) ٤

المصاريف التي فوق العادة مثل ثمن اراض واعقارات  
اوانشاء خطوط جديدة ومشتري الادوات اللازمة  
لتشغيل الخطوط المذكورة او مشتري سكك حديد  
سابق اعطاء رخصة بها او وضع خط ثان اوانشاء  
ابنية جديدة او اوصافة او جسور او نحو ذلك تدفع  
من الايرادات العمومية التي للحكومة — وصرف  
المصاريف المذكورة يكون بناء على طلب يتقدم من  
مدير السكة الحديد والمينا يتصدق عليه من مجلس  
النظار فاذا حصل اختلاف بين الحكومة وبين  
مصلحة السكة الحديد والتلغرافات والمينا في امر معرفة  
ما اذا كان المبلغ المطلوب صرفه هو من المصاريف  
العادية او الغير عادية جاز للحكومة حينئذ بناء على  
موافقة راي صندوق الدين ان تصرح للمصلحة  
المذكورة بان تدفع تلك المصاريف من ايراداتها  
(م) ٥ فائدة سندات الدين الممتاز تبقى مقررة  
باعتبار خمسة في المائة على القيمة الاسمية ويستمر دفع  
الفائدة المذكورة على قسطين احدهما في ١٥ ابريل  
والثاني في ١٥ اكتوبر — واستهلاك السندات  
المذكورة يكون بواقع المائة مائة في مدة خمسة وستين  
سنة اعتبارا من ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٦ ويحصل  
بطريق القرعة في كل ستة شهور مرة وتعمل القرعة  
بعرفة مدير الصندوق في شهر يناير وشهر يوليو  
في جلسة علانية — وتسديد السندات التي تخرج  
بالقرعة يكون من تاريخ استحقاق الكوبون التالي  
للقرعة (م) ٦ ناظر المالية ماذون بان يصدر بمبلغ  
٥٦٠٠٢٠٥ جنيه مصري قيمة اسمية عبارة عن  
٧٤٣٨٠٠ ليرة استرلينية سندات من سندات الدين  
الممتاز تستعمل فيما هو مبين في مادة ٦٨ وما بعدها  
ويكون اصدار السندات المذكورة اولاً فاولاً  
بحسب الزوم وتحتسب عليها الفائدة من ١٥ ابريل  
سنة ١٨٨٠ وتكون مساوية للسندات الاصلية من  
حيثية شروط الفائدة والاستهلاك بدون ادنى فرق  
وتدخل السندات الجديدة المذكورة في اول قرعة  
تحصل للاستهلاك عقب صدورها (م) ٧ بمجرد  
تصفية الديون المتقضي دفعها بسندات يتسلم لارباب  
الديون المذكورة في مدة ستة شهور من تاريخ نشر

## ملحوظات

٢٦ أكتوبر لغاية يوم ٢٥ أبريل يكون لسداد قسط اول مايه — اذا كان في تاريخ ٢٥ أبريل او في تاريخ ٢٥ أكتوبر ما تحصل من الايرادات المذكورة غير كاف لتسديد الكوبون بواقع اربعة في المائة سنوياً فناظر المالية يدفع حالاً المبلغ اللازم لتكملة بناء على طلب مديري صندوق الدين (م) ١٣ مع ما ذكر اذا زادت متحصلات الستة شهور الاولى عن قيمة القسط المقتضي دفعه فالزيادة تخصص لتكملة كوبون شهر نوفمبر قبل ان يطالب دفع شيء من طرف الحكومة ثم والمبالغ التي تدفع من طرف ناظر المالية لتكملة كوبون اول مايه يجري تسديدها له من الزيادات التي تظهر في متحصلات الستة شهور الاخيرة ان ظهرت ولهذا فالاجل معرفة ما اذا كان هناك اقتضاء لدفع شيء من طرف الحكومة لتكملة مبلغ الفائدة يعمل في ٢٦ أكتوبر من كل سنة حساب شامل لعملية الفسطين مع (م) ١٤ استهلاك الدين الموحد يكون بطريق المشتري بالسعر الجاري — بتعين الاستهلاك المذكور ماهوات (اولا) زيادة الايرادات المخصصة لتسديدات الدين العمومي بعد دفع الكوبونين سنوياً وتسديد المبالغ التي تكون قد دفعتم الحكومة على مقتضى المادة السابقة (ثانياً) جميع المبالغ المبينة في مواد ١٥ و ٢٢ و ٢٩ و ٩٥ من هذا القانون (م) ١٥ الجزء الذي يمكن دفعه سنوياً لصندوق الدين بمقتضى نص المادة الآتية من اصل الزيادات التي تظهر في الايرادات علاوة على المربوط لها في الميزانية يصير استعماله ايضاً في شراء سندات من سندات الدين الموحد وهذا مع عدم الاخلاص باستعمالها عند اللزوم فيما هو مبين بالمادة السبعين — وتبقى المبالغ الناتجة من الجزء المذكور امانة في صندوق الدين الى أن يتيسر لمديره بواسطة الايضاحات التي تقدم لهم من نظارة المالية التحقق من عدم لزومها لتسوية الدين السائر — واستهلاك الدين الموحد بطريق القرعة يكون ملغياً (م) ١٦ يعتبر زيادة في ايرادات المديرية والمصالح الغير مخصصة لتسديد الدين كل ما ربط في الميزانية

هذا القانون سندات مؤقتة لحاملها والديون التي يصير تسويتها فيما بعد تعطى بها سندات قطعية من اول وهلة والسندات المؤقتة المذكورة يجب استبدالها بسندات قطعية في مدة سنة من تاريخ نشر هذا القانون — وعلى ناظر مالية حكومتنا ان يصدر من تلقاء نفسه سندات قطعية بدلاً عن السندات المؤقتة التي لم يحصل تقديمها في هذا الميعاد ويضعها امانة في صندوق الدين على ذمة مستحقها (م) ٨ السنوية اللازمة لتسديدات الدين الممتاز من فائدة واستهلاك مبلغ قدره ١١٥٧٧٦٨ جنيه مصري عبارة عن ١١٨٧٤٠٤ ليرة استرلينية (في الدين الموحد) (م) ٩ الايرادات الآتية تبقى مخصصة لتسديدات الدين الموحد وهي (اولا) ايرادات الكمارك والعوائد الجاري تحصيلها بمعرفة حكومتنا على الدخان الداخل في القطر بعد ان يخضع من تلك الايرادات والعوائد قيمة مصاريف الادارة (ثانياً) ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة واسيوط من بعد ان يخضع منها سبعة في المائة على قيمة التخصيص في نظير مصاريف التحصيل والادارة — ويدخل في ايرادات المديرية المذكورة جميع الاموال والرسوم بكافة انواعها المقررة الآن والتي يصير ايجادها في المستقبل ما عدا ايراد الملح والدخان البلدي — اما باقي المصالح التي كانت ايراداتها مخصصة ايضاً للدين الموحد بمقتضى الذكر يتو الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ فتكون خارجة من التخصيص للدين (م) ١٠ الفائدة السنوية التي تعطى لسندات الدين الموحد تكون مقررة باعتبار اربعة في المائة على قيمتها الاسمية ابتداء من تاريخ اول مايه سنة ١٨٨٠ — وتدفع الفائدة المذكورة على قسطين احدهما في اول مايه والثاني في اول نوفمبر (م) ١١ تسديد الفائده باعتبار اربعة في المائة يكون مضموناً بالايرادات التي تخصصت في المادة التاسعة وان لم تكف فبالايرادات العمومية التي للحكومة (م) ١٢ الايرادات المخصصة للدين الموحد التي تحصل من اجداء ٢٦ أبريل لغاية يوم ٢٥ أكتوبر بما فيه هذا اليوم تكون لسداد قسط اول نوفمبر وما يحصل من الايرادات المذكورة من تاريخ

وتحصل في المديرية والمصالح المذكورة علاوة على مبلغ ٤٨٩٧٨٨٨ جنيه مصري الذي تقرر لمصاريف الحكومة بما فيه ويركوا لاستانة وتسديد الديون الاخرى الملتزمة بالحكومة بتاديتها بمقتضى نص هذا القانون من اصل ايراداتها العمومية وهذه الديون هي فوائد اسهم قنال السويس المطلوبة للحكومة الانكليزية وسنوية الدائرة الخاصة وسنوية المقابلة وزيادة الايرادات المذكورة تبقى حقاً للحكومة تتصرف فيها ما دامت لم تزد على مبلغ الزيادة التي تظهر في ايرادات المصلح والمديرية المخصصة للدين — اذا كانت زيادة الايرادات المخصصة للدين لاتصل لنصف في المائة من قيمة مجموع الدين الموحد اعني مبلغ ٢٨٣٠٠٠ جنيه مصري فما يلزم لتكملة نصف في المائة بصير دفعه لصندوق الدين من فايز الزيادات في الايرادات الغير مخصصة للدين فاذا لم يكن هناك احتياج لدفع شيء على سبيل التكملة فكامل الزيادات في الايرادات الغير مخصصة للدين تبقى لمصاريف الحكومة (م) ١٧ لا يحصل الاستهلاك الذي كان واجباً اجراؤه بطريق المشتري في استحقاقات اول نوفمبر سنة ١٨٧٨ واول مايو واول نوفمبر سنة ١٨٧٩ واول مايو سنة ١٨٨٠ ولا دفع الباقي من الفوائد الذي لم يدفع في الثلاث اقساط الاخيرة (م) ١٨ جميع البونات او السندات التي كان واجباً استبدالها بسندات من الدين الموحد بمقتضى الاوامر الصادرة في ٧ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يلزم تقديمها للاستبدال قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا سقط الحق فيها (م) ١٩ ناظر المالية ماذون بان يصدر سندات جديدة من سندات الدين الموحد بمبلغ غايته ١٩٠٩٢٨٠ جنيه مصري عبارة عن ١٩٥٨٢٤٠ ليرة استرلينية قيمة اسمية لاستعمالها فيما هو مبين بالمادة السادسة والعشرون — السندات الجديدة المذكورة تكون الفوائد محتسبة عليها من تاريخ اول مايو سنة ٨٠ وتكون مساوية للسندات القديمة من حيثية شروط الفائدة والاستهلاك المقررة اعلاه بدون ادنى فرق في احكام مشتركة بين الدين الممتاز والدين الموحد

(م) ٢٠ الكوبونات والسندات تدفع بالعملة الذهب في القطر المصري وباريس ولوندره بدون حجز شيء منها والدفعات التي تحصل في باريس تكون بسعر الليرة الاسترلينية خمسة وعشرين فرنكاً بدون تغيير (م) ٢١ لا يجوز وضع ادنى رسوم او عوائد لصالح الحكومة على سندات الدين الممتاز والدين الموحد (م) ٢٢ سقوط حق المطالبة بعد مضي خمس سنوات وبعد مضي خمس عشرة سنة حسب المقرر في مادتي ٢٧٥ و ٢٧٢ من القانون المدني يسري مفعوله من جهة الخمس سنوات على فوائد سندات الدين الموحد والدين الممتاز ومن جهة الخمس عشرة سنة على نفس السندات المذكورة المعينة للاستهلاك بطريق القرعة — واحتساب المدة التي يسقط حق المطالبة بعد مضيها يكون بحسب السنة الشمسية الا فرنكية — وقيمة الفوائد والسندات التي يسقط حق المطالبة فيها تخصص لاستهلاك الدين الموحد (م) ٢٣ الايرادات التي تخصصت بمقتضى هذا القانون يعتبر تخصيصها للدين من ابتداء اول يناير سنة ١٨٨٠ — وعلى صندوق الدين ان يدفع لحساب التصفية مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصري وبدفع هذا المبلغ لا يبقى بين صندوق الدين والتصفية ادنى حساب من جهة التسوية الجديدة التي حصلت الآن في التخصيصات (م) ٢٤ جميع احكام الاوامر الصادرة بتاريخ ٢٥ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ فيما يتعلق بتسديدات سندات الدين الممتاز والدين الموحد ولم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون تبقى مرعية الاجراء (في السلف القصيرة المواعيد) (م) ٢٥ قد صار الغاء تسديدات سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ٦٥ وسنة ٦٧ ولا يصير اجراء استهلاك سندات سلفة سنة ٦٤ الذي كان واجباً حصوله في اول ابريل سنة ١٨٨٠ ولا دفع قسطلي الستة اشهر من السلفتين الاخرتين اللتين استحق دفعهما في ٢٢ مايو و ٧ يولييه من سنة ١٨٨٠ (م) ٢٦ يصير استبدال سندات السلف الثلاثة المذكورة باعتبار ثمانين في المائة من قيمتها الاسمية بسندات من سندات الدين الموحد باعتبار ستين في المائة تحتسب عليها الفوائد من اول



## ملحوظات

كوميسیون الدين (م) ٣٢ المأمورون المذكورون في الاربعة مديريات المخصصة للدين يقدمون لقوميسیون الدين بواسطة نظارة المالية كشوفات شهرية عن كل نوع من الاموال والرسوم مبين بها الاموال والرسوم المقررة في السنة الجارية والمتاخرات الباقية من السنين السابقة والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار رفعها والمبالغ المحجوزة نظير مصاريف التحصيل والادارة والمبالغ التي وردت لصندوق الدين والباقي بالخزينة لغاية اخر يوم من الشهر وكذلك تتقدم كشوفات مماثلة للكشوفات المذكورة في ٢٥ ابريل وفي ٢٥ اكتوبر من كل سنة (م) ٣٣ مصلحة الكمارك ومصلحة السكة الحديد والتفرقات وميناء سكندرية يقدمون للصندوق ايضاً كشوفات شهرية مبين بها الرسوم المقررة في السنة الجارية بما في ذلك المتاخرات الباقية من السنين السابقة لغاية اول يناير والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار رفعها والمبالغ المطلوبة من مصالح الحكومة والمبالغ المنصرفة في لوازم الادارة والمبالغ التي صارتوريدها لصندوق الدين والباقي بالخزينة لحداخر يوم من الشهر وكذلك تتقدم كشوفات مماثلة للكشوفات المذكورة من مصلحة الكمارك في ٢٥ ابريل و ٢٥ اكتوبر ومن مصلحة السكة الحديد في ١٤ ابريل وفي ١٤ اكتوبر من كل سنة (م) ٣٤ تعيين وعزل مستخدمي الصندوق وتسوية علاقته مع عماله تكون بمعرفة مديره (م) ٣٥ مصاريف مستخدمي الصندوق وادواته والكوميونات والمرتباه التي تخصص لعماله ومصاريف الكامبيو والسيكورتاه ونقل النقود وبالجمله جميع المصاريف اللازمة لسير اشغال الدين الممتاز والدين الموحد تكون على طرف الخزينة ويعمل عنها سنوياً ميزانية معرفة قوميسیون الدين يتصدق عليها من مجلس النظار — وناظر المالية يعطي لصندوق الدين سلفة مستدعية بمناسبة الجزء اللازم صرفه مباشرة من الصندوق من اصل المصاريف المذكورة (م) ٣٦ على قوميسیون الدين ان يعلن في كل سنة تقريراً عن اجرائه ويقدم حساب ادارته للجهة التي يصير ايجادها للنظر والحكم

مايه سنة ١٨٨٠ (م) ٢٧ ارباب سندات السلف القصيرة المواعيد يستولون نقداً عند الاستبدال ١٠ هوات (اولاً) فوائد السندات القديمة المستحقة عن سلفة سنة ٦٤ من اول ابريل سنة ٨٠ وعن سلفة سنة ٦٥ من ٧ يناير سنة ٨٠ وعن سلفة سنة ٦٥ من ٢٢ نوفمبر سنة ٧٩ لغاية ٢٠ ابريل سنة ٨٠ وذلك باعتبار معدل فائدة كل من السلف المذكورة (ثانياً) الكسور التي تبقى عند الاستبدال وتكون اقل من اثني عشر ليرة استرلينية (م) ٢٨ يحصل الاستبدال بدون تكليف حاملي السندات بمصاريف وقد تحدد ميعاد غايته ٣١ ديسمبر سنة ٨٠ لتقديم السندات القديمة المقتضي استبدالها وبعد مضي هذا الميعاد تستبدل الحكومة من تلقاء نفسها السندات التي لم تتقدم من اربابها والسندات الجديدة التي تعطى بدلاً عن القديمة تحفظ امانة في صندوق الدين على ذمة من له الحق فيها والسندات القديمة يصير ابطالها وتسليمها لناظر المالية — وعلى ناظر المالية اتخاذ كافة الطرق اللازمة لاجراء عملية الاستبدال ولدفع متاخرات كوبونات واستهلاك الثلاث سلف (م) ٢٩ سقوط حق المطالبة بعد مضي خمس سنوات وبعد مضي خمسة عشر سنة المنوه عنه في الفقرتين الاولتين من مادة ٢٢ يسري مفعوله على كوبونات وسندات سلف سنة ٦٤ وسنة ٦٥ وسنة ٦٧ وقيمة الكوبونات التي استحققت والسندات التي خرجت في القرعة من وقت مبدا هذه السلف وسقط حق المطالبة بها تستعمل في استهلاك الدين الموحد (في وظائف مأموري صندوق الدين)

(م) ٣٠ صندوق الدين الذي صار ايجاده بالامر الصادر في تاريخ ٢ مايه سنة ١٨٧٦ يستلم النقود المخصصة لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز والدين الموحد ويستعمل هذه النقود بالتطبيق لاحكام هذا القانون (م) ٣١ المأمورون الكبار المناطون بالتصليات في المديريات والمصالح المخصصة ايراداتها للدين الممتاز والدين الموحد مكلفون بتوريد هذه الايرادات مباشرة لصندوق الدين ولا تبرأ ذمتهم منها الا بمخاضات تعطى من

في حسابات مصالح الحكومة (م) ٣٧ لا يجوز للحكومة عقد سلفة جديدة مهما كان نوعها الا بموافقة راي قومسيون الدين ومع ذلك يجوز لناظر المالية ان ياخذ بحساب جار مبلغاً لا يتجاوز اثنين مليون جنيه مصري (م) ٣٨ حيث ان كوميسارية الدين هم النائبون الشرعيون عن ارباب الدين العمومي فلمهم ان يقيموا اما المحاكم المختلطة دعاويهم على المالية النائب عنها ناظرها بشأن تنفيذ النصوص المتعلقة بالاياردات المخصصة وبسعر فائدة الدين وبالضمانة المكلفة بها الحكومة وبالجملة بشأن كافة التعهدات المفروضة على الحكومة بمقتضى هذا القانون فيما يخص بتسديدات الدين الممتاز والدين الموحد (م) ٣٩ جميع احكام الاوامر الصادرة في ٢ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المختصة بوظائف قومسيون الدين ولم تكن مخالفة لهذا القانون تبقى مرعية الاجراء

#### (الباب الثاني) - فيما يتعلق بالدائرة السنوية

(م) ٤٠ تكون ملكاً للحكومة املاك الدائرة السنوية والدائرة الخاصة المذكورة في الكشوفات المرفوقة بالكونتراتو الرقيم ٢ يولييه سنة ٧٧ او في كشوفات الرهونات العقارية المسجلة بمقتضى هذا الكونتراتو (م) ٤١ وهذه الاملاك تكون مخصصة لضمانه دين الدائرة السنوية العمومي ولا يجوز توقيع الحجز عليها لغاية تمام استهلاك هذا الدين ولا يترتب على التخصيص المذكور اخلال بمقتضيات الرهن العقاري المعطى بموجب العقد المؤرخ في ١٩ اغسطس سنة ١٨٧٨ — واياردات الاملاك المذكورة ومحصولاتها لا يجوز الحجز عليها الا بشأن الديون الخصوصية التي عقدتها الدائرة السنوية لادارة اشغالها بعد عقد الكونتراتو الرقيم ١٣ يولييه سنة ٧٧ (م) ٤٢ الاثمان التي تنتج من بيع هذه الاملاك تنقسم لاستهلاك دين الدائرة السنوية العمومي دون غيره (م) ٤٣ يدفع للدائرة السنوية من نفود التصفية مبلغ قدره اربعمائة وخمسون الف جنيه مصري لسداد المبالغ التي دفعتها عن الحكومة ولتعويض الضرر الناشئ لها من عدم تنفيذ التعهدات التي كانت مرتبة على المخصصات الخدمية بواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين

وها الحكومة والدائرة مطالبة الآخر بشئ بالنكيلة بخصوص الحقوق المقدمة على سنة ٨٠ هذا ويخصم من مبلغ الاربعائة وخمسين الف جنيه مصري المار ذكره كافة الاموال المطلوبة من الدائرة عن سنة ٧٩ (م) ٤٤ فائدة سندات دين الدائرة السنوية تكون خمسة في المائة على القيمة الاسمية اربعة منها تكون فائدة مقررة ومضمونة بالايرادات العمومية التي للحكومة والواحد الباقي يكون بصفة فائدة تكميلية — والفائدة التكميلية المذكورة تعطى عند ما يزيد صافي ايرادات الدائرة السنوية بمقتضى الحساب المنوه عنه في مادة ٤٧ على المبلغ اللازم لسديد الفائدة بواقع اربعة في المائة على القيمة الاسمية التي للسندات المتداولة والفائدة التكميلية المذكورة يكون اعطاؤها بقدر مبلغ الزيادة لا غير ودفع الفائدة المقررة يكون على قسطين الاول في ١٥ ابريل والثاني في ١٥ اكتوبر من كل سنة ودفعها لا يكون الا بعد تسليم الكوبونات — اما الفائدة التكميلية فانها تدفع في ١٥ ابريل من كل سنة عن السنة السابقة بوصل خصوصي ولا يعطى كسور فائدة اقل من ربع في المائة (م) ٤٥ يصير ابقاء مبلغ احتياطي مما هوأت (اولا) من مبلغ قدره ١٨٠٠٠٠ جنيه مصري بوخذ من اصل مبلغ ٤٥٠٠٠٠ جنيه مصري المذكور في المادة الثالثة والاربعين (ثانيا) من زيادة صافي الايرادات على خمسة في المائة وذلك لحد القدر المين في المادة الثامنة والاربعين وهذا المبلغ الاحتياطي يشترى به سندات من سندات الدائرة السنوية او من سلفة الاملاك المبرية او من الدين الممتاز او من الدين الموحد ويكون مخصصاً لتكملة الفائدة باعتبار اربعة في المائة في حالة عدم كفاية الايرادات لذلك وعند استحقاق كل قسط يقرر مجلس الادارة المقدار المتقضي رهنه او يبيع من هذه السندات لتأدية القسط بأكمله بعد ابقاء النقود اللازمة لسير المصلحة (م) ٤٦ اذا كانت ايرادات السنة الحماية المضاف اليها المبلغ الاحتياطي غير كافية لتكملة الفائدة باعتبار اربعة في المائة فعلى الدائرة ان تتدارك بواسطة الاستقراض ما ينقص عن ذلك عند استحقاق كل قسط

## ملحوظات

الادارة وعند غياب المفتشين العموميين او وجود مانع يمنعها عن الحضور ينوب عنها فيه مأمورا صندوق الدين اللذان من جنسيتها وتكون وظائفه المداولة في الميزانية والاقرار عليها ومراجعة حساب الدائرة السنوي والتصديق عليه والتصريح بعقد السلف والبيع والاييجارات غير الايجارات المذكورة في المادة الثالثة والخمسين وتقدير المبلغ الذي لا يمكن تجاوزه في الحساب الجاري وتعيين نوع السندات التي يصير شراؤها بالمبلغ الاحتياطي ومع ذلك فان مشروعات البيع والاييجارات المشترط تصديقها عليها لا تقدم اليه الا اذا كان المراقبان متعدي الراي على موافقتها في مجلس الادارة والقرارات التي تصدر من المجلس المذكور في هذا الشأن لا تكون واجبة التنفيذ الا بعد التصديق عليها من مجلس النظار (م) ٥٦ للمجلس الاعلى ان يحكم ايضا في قرارات مجلس الادارة التي يقدمها له احد اعضاء هذا المجلس (م) ٥٧ وزيادة على ما لمراقبي الدائرة من الوظائف المينة في النصوص السابقة بصير اعتبارهم نايين شرعيين عن حاملي سندات دين الدائرة العمومي ويسوغ لها بهذه الصفة ان يطلبوا بواسطة جميع الطرق القانونية تنفيذ ما تعهدت به الحكومة لحاملي السندات المذكورين (م) ٥٨ سندات سلفة سنة ١٨٧٠ وبونات الدائرة التي لم تستبدل الآن يجب تقديمها لاجل استبدالها قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا فيسقط حق المطالبة بها — وبعد مضي هذا الميعاد لا يجوز اقامة اي دعوى لاعلى الدائرة ولا على الحكومة بخصوص السندات والبونات المذكورة (م) ٥٩ على مصلحة الدائرة ان تطلب تسليم السندات المستبدلة او المستهلكة من جميع الاشخاص المودعة عندهم تلك السندات الآن وان تعطي لهم بها وصلاً لبراءة ذمتهم منها (م) ٦٠ تكون حقاً للدائرة ولا يجوز مطالبتها بها كوبونات دينها العمومي التي لم تطلب قيمتها في مدة خمس سنين احتساباً من تاريخ استحقاق كل منها وكذلك السندات التي تعين للاستهلاك بطريق القرعة ولم تطلب قيمتها في مدة خمسة عشر سنة وهذه المواعيد تحسب بحسب

(م) ٤٧ في اترك كل سنة تقطع الدائرة حساب ايراداتها ومصروفاتها فان ظهر ان صافي الايرادات مع اضافة المبلغ الاحتياطي سواء كان صار صرفه في اثناء السنة او كان باقياً لغاية ٣١ ديسمبر لا يكفي لتادبة اربعة في المائة على القيمة الاسمية للسندات المتداول فيها على الحكومة حينئذ تدفع للدائرة في مدة خمسة عشر يوماً قيمة الفرق — ولا يجري مطالبة الدائرة بشي من اموال اطيائها الكائنة بالمديريات الغير مرهونة ما لم تسدد قيمة الفرق المذكور من طرف الحكومة (م) ٤٨ الجزء الذي يبقى نقدية في اخر السنة من صافي الايرادات بعد دفع الفوائد باعتبار خمسة في المائة وتكوين المبلغ الاحتياطي البالغ قدره ٣٥٠٠٠٠ جنيه مصري بصير استعماله في الاستهلاك (م) ٤٩ يكون الاستهلاك بشراء سندات مادام لم يتجاوز سعرها ثمانين في المائة فاذا تجاوزت هذا السعر يكون الاستهلاك بالقرعة والسداد باعتبار ثمانين في المائة (م) ٥٠ تشكل مصلحة الدائرة من ناظر عمومي ومجلس ادارة ومجلس اعلى (م) ٥١ تعيين الناظر العمومي يكون بامرنا ويكون له اجراء جميع التصرفات الادارية بالقيود الاتي ذكرها (م) ٥٢ يتالف مجلس الادارة كما كان مولفاً للمجلس الاعلى المقرر تشكيله في الكونتراتو الرقم ١٢ بوليه سنة ٧٧ وتكون له جميع الوظائف التي كانت للمجلس الاعلى المذكور (م) ٥٣ تعيين ورفع جميع المتوظفين الكبار واييجارات الاطيان التي تكون اقل من ٣٠٠ فدان وعن مدة لا تتجاوز ست سنوات تعرض على المجلس المذكور للتصديق عليها — للمجلس ايضا ان يأذن الناظر العمومي بالمرافعة امام المحاكم مدعياً كان او مدعي عليه وان يحكم في المسائل الادارية التي يتراى له لزوم توسطه فيها (م) ٥٤ مراقبا الدائرة يتعينان بامرنا وانتخابهما يكون بمعرفة حكومتي انكلترة وفرنسا بصفة غير رسمية وعند عدم حصول ذلك بمعرفة هاتين الدولتين يكون انتخابهما بمعرفة ثمانين كبار متوظفي الدولتين المذكورتين مستخدمين كانوا او متقاعدين (م) ٥٥ المجلس الاعلى يتشكل من ناظر المالية والمفتشين العموميين واعضاء مجلس

السنة الشمسية الافرنكية (م) ٦١ سندات دين الدائرة الخاصة يصير استبدالها بعرفة ناظر المالية باعتبار المائة مائة بسندات من سندات دين الدائرة السنية العمومي محتسبة عليها القوايد من ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ والسندات المذكورة يجب تقديمها للاستبدال قبل اول ابريل سنة ٨١ والا سقط الحق فيها — والقسط السنوي المخصص الآن لدين الدائرة الخاصة وقدره ٣٤٠٠٠ جنيه مصري يصير توريد من ناظر المالية للدائرة السنية في كل سنة النصف في اول ابريل والنصف الثاني في اول اكتوبر وكوبون الدائرة الخاصة المستحق في اول يناير سنة ٨٠ يصير دفعه عند الاستبدال لحاملي السندات من نقود التصفية — واما الفائدة المستحقة من اول يناير لغاية ١٥ ابريل سنة ٨٠ فتدفع اليهم باعتبار خمسة في المائة من عموم الايرادات التي للحكومة (م) ٦٢ جميع شروط الكونتراتو الرقيم ١٢ يولييه سنة ١٨٧٧ تبقى مرعية الاجراء ما دامت لم تكن مخالفة لما تدون في هذا القانون من الاحكام

(الباب الثالث - في الدين السائر)

(م) ٦٣ تصفية الدين السائر وتسويته تكون من الموجودات الآتية وهي (اولا) الباقي من سلفة الاملاك الميرية (ثانيا) النقود الباقية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٧٩ في خزن النظارات والمديريات والمصالح التي لم تكن مخصصة بمقتضى هذا القانون للدين المنتظم (ثالثا) الزائد من دفعات المقابلة وموجود نقدية في صندوق الدين العمومي (رابعا) المبالغ المتحصلة او التي يمكن تحصيلها من المتأخر لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ من العوائد والرسوم والاموال من اي نوع كانت في المديريات والمصالح مخصصة كانت للدين المنتظم او غير مخصصة (خامسا) العقارات الجائز للحكومة التصرف فيها ولم تكن مخصصة للمنافع او المصالح العمومية او لضمان سلفة الاملاك الميرية او دين الدائرة السنية العمومي وهذه العقارات تبقى مخصصة للدين السائر لغاية سداد (سادسا) ما ينتج من تغيير البونات او السندات التي تسلمت او تسلم للخرينة من بعد ادائه قيمتها عملاً بمنطوق

الاحكام الصادرة من المحاكم (سابعا) سندات الدين الممتاز التي يصير ايجادها على مقتضى المدون في مادة ٦ من هذا القانون (ثامنا) الجزء المخصص لاستهلاك الدين المنتظم حسب المدون في مادة ١٥ من الزيادات التي تظهر في الموازين وذلك في الحالة المبينة بمادة ٧٠ (م) ٦٤ العقارات المذكورة في الفقرة الخامسة من المادة السابقة لا يجوز توقيع الحجز عليها من مديني تصفية الدين السائر لغاية ٣١ مارت سنة ١٨٨١ ولا من غيرهم من جميع مديني الحكومة لغاية تمام التصفية (م) ٦٥ ناظر ماليتنا ماذون بان يستحصل لاجل تصفية الدين السائر على مبلغ بطريق السلفة قدره ٦٥٠٠٠٠ جنيه مصري وان يعطي تأميناً عليه رهناً عقارياً على كل او اوبعض الاملاك الميرية المبينة في الفقرة الخامسة من مادة ٦٣ والاملاك التي ترهن على هذا الوجه يجوز بيعها بشرط صرف اثمانها في اداء المبلغ المذكور لحين تمام سداده ولا يجوز توقيع الحجز عليها الا بعد اداء هذا المبلغ اولحد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ غاية ما يكون (م) ٦٦ الدين السائر المقضي تصفيته هو ما ياتي (اولا) ديون الحكومة الناشئة من الاحكام الصادرة من المحاكم او التي تنشأ من احكام تصدر في القضايا المقامة عليها الان (ثانيا) جميع الديون التي اقرت او نقرت الحكومة على صحتها في اثناء التصفية وتكون ناشئة من حقوق مكتسبة قبل اول يناير سنة ١٨٨٠ ما عدا السلف العمومية المتعقدة في الخارج اوس في القطر وهذه الديون تكون تسويتها تطبيقاً للنصوص الآتية اما التسويات التي سبق اجراؤها على حسب المدون في هذا القانون فتكون معتبرة (م) ٦٧ تدفع بتمامها نقداً المطلوبات الآتية وهي (اولا) المتأخر من ويركو الاستانة (ثانيا) الديون المضمونة برهونات عقارية مسجلة قبل ٢ و ٣ فبراير سنة ١٨٧٩ على الاملاك المخصصة لضمان سلفة الاملاك الميرية (ثالثا) المتأخرات من الماهيات والمعاشات والاجر (رابعا) المبالغ المطلوبة من بيت المال ومن صندوق اليتام بالشروط المبينة في مادة ٧٢ من هذا القانون (خامسا) المبالغ الموضوعة في خزن الحكومة على سبيل الامانة

## ملحوظات

القانون من الزيادات التي تظهر في الإيرادات الغير مخصصة للدين المنتظم ولا يصير استيعاب هذه الزيادات في الاستهلاك الا بعد تمام تاديب الديون المذكورة في المادة السابقة ومع وجود هذا التخصيص فان الزيادات المذكورة التي تظهر في الموازين لم تزل معتبرة من النقود الميرية (م) ٧١ قد صار التصديق على التسويات الخصوصية المينة بالكشف المرفوق بهذا المؤشر عليه بحرف (١) حيث كان الغرض منها تسوية بعض ديون مضمونة برهونات او امتيازات او فسخ كونترات معتمدة بتوريد اصناف ولم يصير تنفيذها بتمامها (م) ٧٢ يدفع بتمامه بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة الدين المطلوب لديوان الاوقاف المقدّر يبلغ ٢٩٠٩٧٦ جنيه مصري والدين المطلوب لديوان المكاتب الاهلية المقدّر يبلغ ١٣٣٤٣ جنيه مصري — والمبالغ المطلوبة المذكورين من صندوق الايتام المقتضي دفعها نقداً يصير تسديدها اما من موجودات الصندوق او من نقود التصفية مع اضافة فائدة عليها باعتبار اربعة في المائة (م) ٧٣ ارباب الديون الذين بايدهم احكام صادرة من المحاكم وعملت لحقوقهم تسويات خصوصية تدون في مادتي ٦٧ و٧٢ لهم الخيار في التسويات الخصوصية المذكورة والتسوية العمومية المينة في مادتي ٦٨ و٦٩ (م) ٧٤ مداينو الدائرة الخاصة الذين بايدهم حوالات على مخصصات الخديو السابق ومقيدة بنظارة المالية او مؤشر عليها منها او الذين بايدهم احكام صادرة من المحاكم مؤيدة لحقوقهم يصير اعتبارهم مثل مدايني الحكومة وتدفع لهم حقوقهم بالشروط المينة في مادتي ٦٨ و٦٩ ومع ذلك فمن كان منهم اخذ رهناً على عقار من عقارات الدائرة الخاصة يكون مخيراً اما باجراء ماله من الحقوق على المرهون او بترك الرهن والاستيلاء على مطلوبه بالشروط المذكورة اعلاه — وعلى المداينين المذكورين ان يعلنوا ما يختارونه في مدة ثلاثة اشهر ابتداء من نشر هذا القانون والا لا يصير اعتبارهم كمدائني الحكومة وان اجرؤا مالم من الحقوق على الرهونات فلا يكون لهم ادنى حق في

(م) ٦٨ وغير ما ذكر من جميع ديون الحكومة المينة في مادة ٦٦ يجري تصفيتا من اصل ومصاريف وفوائد قانونية لغاية ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ بالقيود المدونة بمادة ٧٢ وما يتلوه من المواد ويجري دفعها بالشروط الآتية وهي — ثلاثون في المائة نقداً — وسبعون في المائة بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة محاسب لها فوايد من ابتداء ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ والديون التي تكون اقل من ١٩٥٠ ( ٢٠ ليرة استرلينية ) تدفع نقداً وكذلك بقايا الديون التي تكون اقل من هذا المبلغ والمبالغ المقتضي دفعها نقداً لا تحسب لها فوايد (م) ٦٩ الديون التي تنشأ من احكام المحاكم المزمع صدورها في القضايا القائمة الان بخصوص الحقوق المكتسبة قبل اول يناير سنة ١٨٨٠ يجري تسويتها من اصل ومصاريف وفوائد قانونية تحتسب لغاية حلول استحقاق كوبون الدين الممتاز الذي يتقدم على التسوية وتدفع على الوجه الآتي — ثلاثون في المائة نقداً — وسبعون في المائة بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة مائة ويكون لها الحق في الكوبون الذي يكون جارياً وقت التسوية — والديون التي تكون اقل من ١٩٥٠ قرشاً ( ٢٠ ليرة استرلينية ) تدفع نقداً وكذلك بقايا الديون التي تكون اقل من هذا المبلغ — واما المبالغ المقتضي دفعها نقداً فلا تحسب لها فوايد (م) ٧٠ يحجز من الموجودات المخصصة لتصفية الديون السائرة مبلغ ٦٥٠٠٠٠ جنيه مصري قيمة اسمية من سندات الدين الممتاز او ما يقابله من مبلغ القيمة الحقيقية لتلك السندات ويبقى لتسوية الديون المذكورة وعند عدم كفايته يصير تكلته من الاشياء الآتية التي تبقى دون غيرها ضماناً لارباب تلك الديون يستوفون منها حقوقهم والاشياء المذكورة هي (اولاً) ما يكون باقياً بدون بيع من الاملاك المرهونة تأميناً على سلفة الستمائة وخمسين الف جنيه مصري المصرح اعقدها في مادة ٦٥ بعد تسديد السلفة المذكورة بتمامها ( ثانياً ) جميع املاك الحكومة الاخر الجائز حجزها ويعملها ( ثالثاً ) الجزء المخصص للاستهلاك حسب المدون في مادة ١٥ من هذا

٢٣ وما يتلوهما من الخمر لغاية غمرة ٨٠ (والغاية داخلية) قيمة كل واحد من البونات المذكورة ٢٩٢٥٠٠٠ قرش (٣٠٠٠٠ ليرة استرلينية) استحقاق ١١ يولية سنة ١٨٨٢ و ١١ يناير و ١١ يولية من السنين التي تتلوهما ولا يصير دفع اي بون من البونات المذكورة في اي يد وجد (م) ٧٩ زيادة على المرتب السنوي البالغ قدره ١٥٠٠٠ جنيه مصري المدرج بميزانية الحكومة ابتداء من اول يناير سنة ١٨٨٠ فان كامل مبلغ الخمس بونات وقدره ١٥٠٠٠ ليرة استرلينية المستحق دفعها في اثناء سنتي ١٨٨٠ و ١٨٨١ وفي ١١ يناير سنة ١٨٨٢ ويحتمل ان تكون قد بيعت قبل حلول ميعادها عملاً بنصوص الكونتراتو المعقود في ١١ يولية سنة ١٨٧٠ بين حضرة دولتلو الخديوي اسمعيل باشا وحضرة دولتلو الامير حليم باشا يكون واجب الاداء ابتداء من نشر هذا القانون ويصير درجه ضمن الدين السائر ليجري تسويته ودفعه بالشروط المبينة في مادة ٦٨ (م) ٨٠ يكون لحضرة دولتلو البرنس حليم الحق في اخذ التركات التي آلت او توول اليه ابتداء من اول يناير سنة ١٨٨٠ ولا يلتفت لتنازله عن ذلك المدرج في الكونتراتو الرقم ١١ يولية سنة ١٨٧٠ (م) ٨١ يعتبر لغواً كان لم يكن القيد المدون في نفس الكونتراتو المذكور الذي بمقتضاه تنازل حضرة البرنس حليم عن طلب اي مرتب له او اولاده بعد استحقاق القسط الاخير من الاقساط السنوية التي عبرة كل واحد منها ١٥٠٠٠ جنيه مصري المذكورة في مادة ٧٨ (م) ٨٢ حالة كل من الحكومة وتركته المرحوم اسمعيل صديق باشا تبقى مقررة على الوجه الاتي — وهو ان الحكومة تعهد بما على التركية من الديون المعترف بصحتها والديون التي يحتمل ان تنشأ من الدعاوي المقامة الان عليها كما هي مبينة في الكشف المرفوق بهذا القانون ومؤشر عليه بحرف (ب) وهذه الديون يصير دفعها بتمامها نقداً وبواسطة ذلك لا يكون لكل من الطرفين وهما الحكومة والتركه او مستحقوها مطالبة الاخر بشئ ولا طلب اعمال حسابات بينهما ولا اقامة دعاوي ولا مطالبة ولا استرداد شيء ما باي سبب كان

الرجوع على الحكومة بما يتبقى من ديونهم — اما الذين تدفع لهم ديونهم من نقود التصفية فحقوقهم في الرهونات تنتقل للحكومة بمجرد الدفع لهم (م) ٧٥ تستبعد من ديون الحكومة المتأخرات المطلوبة عن سنة ١٨٧٨ من مخصصات حضرة دولتلو اسماعيل باشا الخديو السابق ومن مخصصات حضرات اعضاء عائلته الا التي ذكرهم وهم حضرة دولتلو والدته وحضرات الاميرات حريماته وحضرات الامراء انجاله وزوجاتهم واولادهم والاميرات كرمياته وازواجهن واولادهن ولا تصير مطالبتهم بالمبالغ المطلوبة منهم او من دوائهم على سبيل اموال او عوائد متأخرة لغاية اول يناير سنة ١٨٧٩ وزيادة على ذلك فانه يتخصص مبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه مصري يؤخذ من نقود التصفية لتسوية الديون المطلوبة من اعضاء عائلتنا المذكورين اعلاه وتسوية الديون المطلوبة من الدائرة الخاصة خلاف الديون المذكورة في مادة ٧٤ واجراء هذه التسوية يكون بمعرفة نظارة المالية بان تتبع في ذلك نصوص القانون الجاري العمل بمقتضاه امام المحاكم المختلطة فيما يتعلق بالتوزيع على الغرماء (م) ٧٦ يتخصص مبلغ ١٢٧٨١٦ جنيه مصري لصرف المتأخر من مخصصات اعضاء عائلتنا المذكورين في المادة السابقة عن سنة ١٨٧٩ (م) ٧٧ المخصصات السابقة على اول يناير سنة ١٨٧٩ المتأخرة لباقي اعضاء عائلتنا خلاف المذكورين في مادة ٧٥ تصير تسويتها وصرفها لهم بالشروط المذكورة في مادة ٦٨ واما متأخرات مخصصاتهم سنة ١٨٧٩ فتصرف لهم بتمامها (م) ٧٨ ان المرتب السنوي الذي قدره ٦٠٠٠٠ ليرة استرلينية السابق تقريره لحضرة دولتلو الامير عبد الحليم باشا ومعطى به بونات خزينة لحاملها قد صار تنزيله ابتداء من اول يناير سنة ١٨٨٠ الى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه مصري بالتطبيق لامرنا الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ وهذا المرتب السنوي غير جازي تحويله ولا توقيع الحجز عليه وقد محيت من دفاتر ديون الحكومة بونات الخزينة المعبر عنها ببونات حليم المحررة من نظارة المالية في ٢ اكتوبر سنة ١٨٧٠ الموافق ٧ رجب سنة ١٢٨٧ ومنمرة من غمرة

## ملحوظات

المدة في هذا القانون (م) ٨٦ ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون لا يقبل من اي شخص كان اقامة اي دعوى كانت على الحكومة او على مصالحها امام اي محكمة لاي سبب وبأي صورة كانت بخصوص الحقوق المكتسبة قبل اول يناير سنة ١٨٨٠ ما لم تكن الدعوى بشأن منازعة تحصل في تحديد مقدار الديون المنبئة عنها في مادة ٦٦ والقيود المبينة في مادة ٦٧ وما يتلوها

### (الباب الرابع) - في المقابلة

(م) ٨٧ لأئحة المقابلة المنسوخة بمقتضى الذكر يتو الصادر في ٦ يناير سنة ٨٠. تبقى ملغية بوجه قطعي بالقيود المبينة في المادة الخامسة من الذكر يتو المذكور ونصوص مادة ٣ من ذلك الذكر يتو تكون ملغاة أيضاً ودفعات المقابلة التي ثبتت صحتها تجعل حقاً في التعويض للأشخاص الذين يكونون وقت اجراء التسوية المذكورة ادناه مالكيين الاطيان المختصة بها هذه الدفعات - ويعتبر مالكا من تكون الاطيان مقيدة باسمه في دفاتر الاموال هذا مع عدم الاخلال بحقوق غيرهم - وعلى المالكين المذكورين ان يثبتوا حقوقهم في طلب يقدمونه بالكتابة او شفاهاً قبل اول يناير سنة ٨١ للمديرين او للمأمورين المعنيين لهذا الخصوص من طرف ناظر المالية ويعطى لهم وصل بذلك (م) ٨٨ ناظر المالية عند اطلاعه على هذه المطالبات يجري اعمال الحسابات الشخصية المختصة بالمطالبين بان يعتبرهم مداينين (اولاً) بالدفعات التي اجراها بالتوالي المطالبون المذكورون او الملاك السابقون على سبيل المقابلة (ثانياً) بفوائد الدفعات المذكورة باعتبار اربعة في المائة ثم يصير اعتبارهم مديونين (اولاً) بمبلغ الامتياز الذي خصم سنوياً من اصل الاموال بناء على دفع المقابلة (ثانياً) بتأخرات الاموال والرسوم من اي نوع كانت وبالديون المطلوبة للحكومة من المالكين المذكورين قبل اول يناير سنة ١٨٨٠ وكل نص مخالف لما ذكر يعتبر لفواً ملغياً (ثالثاً) بفوائد مبالغ الامتياز والتأخرات والديون المذكورة بواقع المائة اربعة - ويستبعد من تلك الحسابات الدفعات الحاصلة من بونات خزينة اودج التي يتفصح انهما

(م) ٨٣ يترتب على تسويات الديون ودفعها بالقيود والشروط المدونة في هذا القانون براءة ذمة الحكومة ومصلحتها براءة كلية وقطعية من جهة مدايني التصفية ومن يقوم مقامهم معها كان ما لهم من اوجه الاولوية بدون احتياج لان تعمل بخصوص الحقوق المكتسبة قبل سنة ١٨٨٠ حسابات اخرى ولا لاقامة دعاوي ولا للمطالبة بحقوق او استرداد من كلا الطرفين وبناء على ذلك يجب على المداينين الذين يصير تسوية ديونهم ودفعها بالشروط المبينة في هذا القانون ان يعطوا كتابة عند اخذ سندات المخالصة منهم بقبولهم شطب ومحو اي رهن عقاري وغيره من الحقوق يكون قد سجل لهم على املاك الحكومة فان لم يعطوا الكتابة المذكورة فعلى الحاكم ان تاسر محو وابطال ما ذكر - وكذلك يكون العمل في حق كافة الاجراءات التحفظية والتنفيذية التي يكون قد اجراها بعض مدايني التصفية على الحكومة ومصلحتها قبل نشر هذا القانون او التي يعجزونها بعد نشره وهذه المادة لا تتخل بشيء ما من الحقوق العينية المكتسبة بمقتضى تسجيل رهونات عقارية اعطيت بتوافق وتراضي الطرفين ومصاريف تسجيل او محو الرهونات العقارية تكون على طرف التصفية (م) ٨٤ املاك الحكومة المبينة في الذكر يتو الرقم ١٦ بوليه سنة ١٨٨٠ تكون معتبرة من ضمن الاملاك المبرية العمومية الغير جائز توقيع الحجر عليها او قفلها بمضي المدة الطويلة بشرط ابقاء سرايتي المنية والروضة محصنتين لضمانة دين الدائرة السنية العمومي كالمدين في مادة ٤١ من هذا القانون ومع ذلك الحقوق المكتسبة بمقتضى رهونات مسجلة على تلك الاملاك قبل نشر الديكريتين المذكورتين تكون مرعية ولا يجوز بيع العقارات المبينة في الديكريتين السالف الذكر الا اذا صدر دكريتين بادخالها ضمن العقارات الجائز للحكومة التصرف فيها (م) ٨٥ جميع المبالغ المطلوبة للحكومة او لمصلحتها من مدايني التصفية باي وجه وبأي سبب كان يصير خصمها قبل اجراء اي تسوية كانت مما لهم من الديون وذلك بدون اخلال بالمفاصات الخصوصية

غير حقيقية والتي تكون قد تقيدت بمقتضى اوامر عليه ولم يعقبها دفع — والباقي بعد ذلك من الحسابات المذكورة الذي هو عبارة عن صافي مطلوب كل واحد من اصحاب الحقوق يكون اساساً لتوزيع التعويض (م) ٨٩ يتخصص مبلغ سنوي قدره ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري ابتداء من اول يولييه سنة ٨٠ لاجل تسديدات تعويض المقابلة ويؤخذ المبلغ المذكور من الايرادات المبينة في الميزانية المخصصة للدين العمومي بمقتضى مادة ١٦ — والمقدار المذكور يجري توزيعه على المالكين السالف ذكرهم باقساط سنوية تخص من اصل اموال الاطيان وهذا التوزيع يصير اجراؤه بينهم بالنسبة لصافي مطلوباتهم التي تنقرر من واقع حساب كل منهم — وفي حالة ما اذا لم تتم التصفية في وقت بحيث يمكن خصم نصف سنوية سنة ١٨٨٠ من اموال السنة الجارية يصير احتساب ذلك للمولين في جرائد سنة ٨١ (م) ٩٠ الاقساط السنوية يستمر تسديدها مدة خمسين سنة وتقييد بالبلاد في دفتر خصوصي يدرج به في الحسابات المفتوحة فيه لكل من ارباب الحقوق مقدار التقاسيط السنوية على التوالي والقسم التابعة له وبيان الاطيان التي تخص بها الاقساط المذكورة بوجه التفصيل مع بيان حيازتها ومقدار ضريبتها — وعند نقل ملكية كل ارض يستبعد مقدار التقاسيط السنوية الذي يقابل مقدار الاطيان المباعة من حساب ماكنها الاصلي ويضاف لحساب المالك المستجد في الدفتر الخصوصي المذكور (م) ٩١ عند تجزيع اعمال التاريخ يصير تقدير قيمة الاطيان وتوزيع ضريبتها بدون اخلال بالاقساط السنوية المذكورة (م) ٩٢ يسلم المدير اكل من ذوي الحقوق وقت عمل الحسابات وعند انتقال الملكية شهادة يبين فيها مقدار التقسيط السنوي الذي يتقيد في دفتر البلدة الخصوصي — والتقاسيط السنوية لتقيد كل سنة في الاوراد التي تستخرج من جريدة الممولين وتستنزل من ضرائب اطيانهم — وفي المواعيد التي تتحدد بمعرفة ناظر المالية على الصياف ان يخصموا كل سنة تقاسيط السنة الجارية في دفاتر تحصيل

الاموال بصفة دفعة مقبوضة من ارباب الحقوق من اصل اموال اطيانهم وفي مقابلة هذه الخصومات يبقى تحت تصرف ناظر المالية المبلغ الذي تخصص لتادية هذه السنوات ومع ذلك فان الجزء الذي يخص منها المديريات المخصصة للدين العمومي يلزم رده لخزينة الدين على قسطين متساويين قبل ٢٦ ابريل و ٢٦ اكتوبر (م) ٩٣ تبين في لائحة يقدمها ناظر المالية لمجلس النظار للاقرار عليها الطرق المتقضي اتخاذها لعمل حسابات المقابلة وعمل دفاتر التقاسيط السنوية وكيفية العمل فيها ولراجعة العمليات (الباب الخامس) — احكام عمومية

(م) ٩٤ المصاريف من اي نوع كانت التي تترتب على اعمال التصفية تؤخذ من عموم موجودات تصفية الدين السائر (م) ٩٥ ما يتبقى من الموجود لتصفية الدين السائر بعد ادائه يصير توريده لخزينة الدين العمومي وتخصيصه لاستهلاك الدين الموحد (م) ٩٦ يصير اعمال حساب خصوصي عن اعمال التصفية ويجري تقديمه لنا من ناظر المالية قبل ٣١ مارش من كل سنة عن المدة الماضية لحد ٣١ ديسمبر من السنة المتقدمة الى ان تتم الاعمال المذكورة وهذه الحسابات تنشر في جريدة المونيتور ايجيبيسيان (م) ٩٧ لا يترتب على هذا القانون ادنى اخلال بشروط الكونترات المتعقد في ١٤ ابريل سنة ٨٠ بين حكومتنا وبين عاقدتي سلفة الاملاك المصرية وبمقتضى هذه الشروط ايرادات مديرية قنا مخصصة بوجه الاحتياط لضمانة السلفة المذكورة (م) ٩٨ يصير نشر هذا القانون في جريدة المونيتور ايجيبيسيان ويكون مرعي الاجراء ابتداء من تاريخ نشره ولو كان هناك نصوص مغايرة له ناشئة من قوانين او ديكريات او قرارات من المجلس الخصوصي او اوامر عليه او لوائح او كونترات او عوائد متبعة (م) ٩٩ على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه — صدر بسراي راس التين في يوم السبت ١٧ يولييه سنة ٨٠ موافق ٩ شعبان سنة ١٢٩٧ (الامضا) (محمد توفيق) بامر الحضرة الخديوية (رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية وناظر المالية موقتاً) (رياض)



## ملحوظات

(ثالثاً) دعاوي متنازع فيها وهي مقامة امام المحاكم مبالغها تحت الثبوت والتقدير — عائد وشركاؤهم — عن فرق ثمن بونات يدعون انه صار مشترها على ذمة المرحوم اسمعيل باشا صديق — عائد وشركاؤهم — عن راس مال يدعون انه تعهد به ولم يورده المتوفي في محل الشركة المعروفة باسم عائد وشركائهم — حسن موسى العقاد — عن مبلغ يدعي انه اجرى تسليفه نقدية — مارينلي — عن اشغال واشياء — اجرى توريدها — يوسف كجيل — عن دين محمول اليه (رابعاً) اجرة ابوكاتو التركية تحت التقدير تصفية — { التعليمات التي ينبغي اتباعها في صرف الدين السائر

ان الصرف لدائبي الحكومة يكون مقتصراً في نظارة المالية وهذه التعليمات تتضمن الاجراءات التي ينبغي اتخاذها في تسوية الدين السائر وصرفه (م) ١ ان دائني الحكومة الذين يبدون خلاصات شرعية التي صار قبولها او اعتمادها بصفة احكام قطعية يجب عليهم ان يحضروا الى قلم قضايا نظارة المالية مصحوبين بحسابات مطالبهم والمستندات لذلك ثم ان افوكاتو مستشار نظارة المالية باتحاده مع اثنين من كتاب الحسابات يقوم بتسوية الديون ويسلم لاربابها اشعارات بالصرف لقلم التصفية وهذه الاشعارات يوشر عليها وكيل المالية باعتمادها وهي تكون مشتملة باللغة العربية والفرنساوية على اسماء الدائنين او وكلائهم وقيمة كل دين بالرقم والكتابة ومنى سلموه تلك الاشعارات الموشر عليها باعتمادها لقلم التصفية يعطى لهم بدلا منها بدون مراجعتها ولا تحقّقها اذ في صرف مخزينة المالية وكذلك اشعار للسكربتاريا بتسليمهم شهادات وقتية بالسندات المقرضي اعطاؤها لهم اذا مست الحاجة لذلك وكل صرف يتم بحضور مندوب من نظارة المالية يكون مكلفاً باستلام الاوراق والمخالفات (م) ٢ واما الدائنين الذين ليسا يبدون خلاصات شرعية فينبغي لهم ان يحضروا بقلم التصفية بنظارة المالية مصحوبين باوراق ومستندات ديونهم وبكشف عن هذه الاوراق يكون على نسخين اصليتين فالاوراق والنسخة من الكشف الموقع عليها من الدائن تسلم جميعها لقلم التصفية واما النسخة الاخرى بعد التوقيع عليها من مدير قلم التصفية تسلم للدائن وكل كشف من الكشف المذكورة يصير فيك وتوضع عليه النمرة المسلسلة وقلم التصفية يقوم بمراجعة الاوراق بالترتيب على حسب الحضور واحداً بعد واحد وبعد اعتماد صحة الديون وتقريرها بمجهز اذونات الصرف وكل اذن صرف يوشر عليه من مدير عموم الحسابات ورئيس قلم المحجزات بقسم القضايا وفضلاً عن ذلك يوشر عليه بالاعتماد من وكيل المالية ثم يغمر حافظة باذونات الصرف تكون مشتملة على نمرة التسلسل للكشف المحكي عنه وعلى اسماء الدائنين وبصير

ناظر الجهادية (عثمان رفقي) ناظر الاشغال العمومية (علي مبارك) ناظر الخارجية (مصطفى فهمي) ناظر الحفانية (حسين فخري) ناظر المعارف (علي ابراهيم) ناظر الاوقاف (محمود سامي) —

وهذان هما الكشفان المتوجهان في احدى المواد (كشف (١) عن التسميات التي حصلت)

٤٠٩٥٠٠٠٠ ٠٠ جرينفيلد وشركاؤه ١٤ يونيه سنة ٨٠  
٣٩٠٥٨١٦ ٢٢ جورج زورو وشركاؤه بوليه «  
٠٠٧٢١٦٢٦ ٢٥ اشيل باريزو ١٠ بوليه سنة ٨٠  
٠٠١٣٧٨٦٥٠ ٠٠ كويل وجرسبرج وكرشياوم في  
٢٤ مايو سنة ١٨٨٠

٠٠٠٠٠٠٠٠ ٦٣٣٧٥٠٠ رمنتون

٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٣٤٠٠٠٠ ارسترونج

٠٥ ١٩٣٩٩١٣٨ بابونو

٢٠ ٠٧٢٢٩٦٨٣ اخوان روسو

٣٢ ٨٢٢٦٢٤١٤

كشف (ب) اولاً ديون مشبوتة امام المحاكم الشرعية ولم يكن عليها فوائد ولا مصاريف

٣٣ ٤٦٨٣٤٧ مصطفى صديق باشا

١٥ ٠٧٧٦٣٠ فريده هام

٠٠ ٠٣٢٩١٦ سن موريس

٠٠ ٠٢٦٥٠٠ روشن

٠٠ ٠١٠٧٢٥ كورونكو

٠٨ ٠١١٨٦٣ محمد افندي برنو

١٦ ٦٢٧٩٨٢

(ثانياً) ديون مشبوتة امام المحاكم المختلطة تحتسب عليها الفوائد لغاية تمام السداد ويلبى ايضا المصاريف

٠٠ ٢٦٣٢٥٠٠ بنك الانجلو ايجيبيسيان عن حسابه  
(استحقاق غايه فبراير سنة ١٨٨٠)

١٤ ٢٣٤٥٣٢ البارونة ايساوردنس حساب تقريبي

٣٦ ٠٠٥٢٢٧٦ اخوان شيلان » »

١٦ ٠٠٦٣٣٥٢ ادوار كبراره » »

٢٣ ٠٠١٨٧٩٤ قومبانية نيفيل » »

٢٧ ٠٠٠٨٤٤٤ اوريك » »

٣٦ ٣٠٠٩٩٠٠

نشرها يومياً بالجرائد الرسمية عريية كانت او فرنساوية وتلصق على باب خزانة المالية ويجب على الدائنين المندرجة اسماؤهم في تلك المحافظة ان يسلموا لقلم التصفية نسخة الكشف الباقية في يدهم ويسلموا منه اذن صرف لخزينة المالية واذا اقتضى الحال فيستلموا ايضا اشعاراً للسكربتاريا باعطائهم شهادات وقتية بالسندات المتقضى تاديتها لم (م) ٢ اما تصفية صندوق الائتام ودبون بيت المال فتكون في بيت المال على الوجه الذي عينه القومسيون المندوب لذلك واما تصفية دبون تركة اسماعيل باشا صديق ودبون الدائنة الخاصة وامراء الفاملية الخديوية المنصوص عليها بمادتي ٨٢ و ٧٥ من قانون التصفية يصير اجراؤها بقسم قضائيا نظارة المالية بالكيفية التي تقرر فيما بعد (م) ٤ ان الدائنين المفيدة بينهم بالنظارات ما عدا نظارة المالية وكذلك بالمصالح ينبغي لهم ان يحضروا هذه النظارات والمصالح وتصير الاجراءات في حكمهم على حسب منطوق النزع الاول والثاني والثالث من المادة الثانية فالنظارات والمصالح بعد ان تراجع كل دين وتقرر الحساب عن اصله ينبغي لها ان ترسل لقلم التصفية بنظارة المالية كسفا على تسوية ذلك الدين واوراق المستندات المتعلقة به داخل مطروق مخنوم وبوضح الامضاء على الكشف ويوشر على كل ورقة من الاوراق مع وضع التهمة عليها جميعاً ثم ان قلم التصفية يعطي وصلا بتلك الاوراق ويراجع كشف تسوية الدين لتحقيق صحتها ويقرر حساب الفوائد حين الانقضاء وبعد ذلك ينبغي لهذا القلم ان يسلم للدائنين اذن صرف لخزينة المالية اولاي خزينة اخرى ترى الحكومة مناسبة تكليفها بالصرف (م) ٥ اما تسوية الديون المفيدة بالمديريات والمحافظة والمصالح فيكون اجراؤها بالالوجه المبينة بالمادة الثالثة بمعرفة هذه المديريات والمحافظة والمصالح نفسها ثم ترسل هذه المديريات والمحافظة والمصالح كشوفات تسوية الديون واوراق مستنداتها جملة بعد جملة الي قلم التصفية لنظارة المالية وعلى هذا القلم بعد اجراء التحقيقات واستعمال الطرق المبينة بالفروع الثالث من المادة الرابعة يصدر اذونات الصرف وحين وصول اذونات الصرف للمديريات والمحافظة والمصالح المذكورة ينبغي لها ان تشعرار باب الديون بذلك وتدعومهم للتوجه الى الخزينة التي تكون مكلفة بالصرف ويقدم كل شهر لقلم التصفية بنظارة المالية كشوفات عن ما يجري صرفه وسيصير تعيين مفتشين للملاحظة ضبط عمليات التصفية بالاقاليم

**تصفية —** (ترجمة صورة الجواب الذي تحرر لما موري صندوق الدين العمومي من عطفونناظر

المالية في ٢٣ فبراير سنة ٨٠

ايها السادة طلبتم منا في جوابكم الرقم ٤ فبراير عادية توريد ايرادات الكمارك والدخول والدخان والمطرية والهوسات وكوبري قصر النيل لصندوق الدين اما من خصوص ايرادات الكمارك فقد كان صدر التنبيه منا على المصلحة المذكورة بان تبقي طرفها ايراداتها امانة مفتكرين انه ربما يحصل اتباع ما كان قرره كومسيون التحقيق فيما يتعلق بتخصيص ايرادات الكمارك لدين السنديكاتو الكبير وحيث

ان الحكومة تمكنت من سداد هذا الدين بدون ان تحتاج لايحاد سندات جديدة يكون ادائها مضمونا بايرادات الكمارك قد دعونا هذه المصلحة بان تسلم لمخاتكم الايرادات التي كانت محفوظة عندها احتياطاً واما من خصوص باقي الايرادات المذكورة التي هي مع ذلك اقل اهمية بكثير من الاولى فلا يمكننا ان نأمر بتوريدها لمخاتكم لان المسائل المتعلقة بالتسوية المالية لم تحل للآن وانه من المحتمل ان يترتب على هذه التسوية حصول تغيير فيما يخص للدين من الايرادات كما سبق عرض ذلك من كومسيون التحقيق هذا وقد طلبتم منا ان نحيط جنابكم علماً بالاسباب التي اوجبت تاخير تقديم صورة التسوية المالية وربما اذا كان في وسع الحكومة ان تحدد ميعاداً لذلك فافيدكم بالي اكثر العالم تأسفاً من التاخير الحاصل في نشر هذه التسوية على ان امتداد هذا التاخير يضر ضرراً يئساً باعتبار الحكومة المصرية ويعيق تنظيم الادارة الذي نحن مشغولون به الان وبوجب زيادة ما على الخزينة من الاقتال بل ويضر بما للجزء العظيم من مدايني الحكومة من الصالحات المحقة ومن خصوص هذا التاخير فلا يمكن الا التخلي عن كل مسؤولية فيه — ثم ان الحكومة المصرية عند اتباعها ما سبق توضيحه من قرارات كومسيون التحقيق الذي كنتم من اعضائه اجرت ما كان متعلقاً بها بوضع الاصلاحات التي سبق الاقرار والاعتراف بلزومها فانها لم تاخر عن الغاء المقابلة مع ما كان يترتب عليه من الصعوبات — هذا وسبق ان كومسيون التحقيق طلب ايضا اجراء جملة امور منها ان يضاف مبلغ مائة وخمسين الف جنيه على مربوط الاطيان العشورية فصدر الذكر بتو الرقم ١٨ يناير سنة ٨٠ بربط هذه العلاوة ومنها ان تلغى العوائد الشخصية وان يصير معافاة المزارعين من القردة وان تلغى ايضا جملة عوائد قليلة الايراد ومضرة بالاهاالي فصدر الذكر بتو الرقم ١٧ يناير سنة ٨٠ باجراء جميع هذه الترتيبات ومنها ان ينظر في طريقة تحصيل ضريبة الملح فصدر الذكر بتو الرقم ٢١ ديسمبر بتغيير هذه الضريبة التي كانت مفروضة على الاهالي واستبدالها برسم يوخذ على ما يصرف منه للاستهلاك ومنها ان تلغى السخرة وان يوضع بدل هذه الطريقة الموجبة للظلم والاعتساف لائحة تقسم فيها المصاريف التي تلزم لتجار الاشغال العمومية على جميع ارباب الاطيان بوجه العدل والانصاف فلان لم يصر بهو هذه المسئلة بوجه قطعي لكثرة تشعبها ولكن الحكومة وضعت لائحة فر عليها مجلس النظار بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ٧٩ للسبر على مقضاها من ابتداء هذه السنة وذلك على سبيل التجربة ومنها ان يرتب قلم حسابات الميزانيات فصدر الذكر بتو الرقم ٢٠ يناير سنة ٨٠ بنشر ميزانية وهي اول ميزانية صارت نشرها في القطر المصري على حسب الاصول المربعة وستكون الحاسبة في المستقبل على مقتضى اجراء هذه الميزانية ومنها ان يصير ترتيب طرق التحصيل المنبى عليها في مادة ١٠ من الذكر بتو الرقم ٢ مايو سنة ٧٩ فعلى مقتضى الكونتراتو المعقود في ٨ فبراير سنة ٨٠ قد فتح البنك الملوكي العثماني للحكومة

## ملحوظات

القنصلويد فقد تبين في جواب الحضرة الفخيمة الخديوية الرقم ٦ بتاريخ التعهدات التي في إمكان الحكومة ان تتعهد بها حاملي السندات وبالجملة فقد حصل الاجتهاد بهمة ونشاط في تمييز الاعمال الابتدائية اللازمة للوصول الى تصفية الدين السائر التي كان بود الحكومة الشروع فيها فوراً فمنعها من ذلك جملة اسباب (اولاً) ان الخراجات دور وتشيلد اقاموا بعض اعتراضات بخصوص سداد الاموال المستحقة على الاملاك الميرية المخصصة لضمان سلفة سنة ١٨٧٨ حتى انهم زعموا بانه لا ينبغي ربط اموال بالكلية على الاملاك المذكورة واذا لم يجابوا لطلبهم هذا يتبعون من دفع الباقي لتكملة السلفة — وقد علمت بالجواب الذي ارسلناه في هذا الشأن لوكيل الخراجات روتشيلد والظاهر لنا ان الحق الذي للحكومة ليس محلاً للاعتراض والمنازعة وذلك ما بوجب حصول الامل في الوصول لحل المسألة من غير لزوم لتوسط الحاكم ولا شك عندنا في انكم ترون ذلك كما هو متراني لنا على ان دفع الباقي من السلفة لا يمنع من حدوث مشكلات اخرى لا يتأتى للحكومة حلها بمفردها — هذا وعلى فرض توريد باقي السلفة لصندوق الدين فلا يتأتى للحكومة تاديبه الى ارباب الدين السائر الذين عقدت هذه السلفة لاجل تسديد ديونهم فانه سبق تنازل الحضرة الخديوية واعضاء عائلتها عن املاكهم للحكومة لتتمكن بذلك من عقد سلفة وقد تم عقدها مع ذلك ما زالت الحكومة مضطرة الى الحصول على توافق اربعة عشر دولة لسداد المطلوب لدين واحد فان لم نرض احداهن بذلك كما وقع من عهد قريب تلتزم الحكومة بان تؤخر امداد الدينون التي تستمر فائدتها محسوبة باعتبار اثني عشر في المائة واما دفع وبركوا الاستانة الذي هو اول واجب على الحكومة المصرية واما دفع الماهيات والمعاشات الباقي منها متأخرات من عت سنين وعلى فرض الحصول على رضا الاربعة عشر دولة المذكورة والاستئناس على الباقي من سلفة الاملاك الميرية فهذا لا يمنع من حدوث مشكلات مائة للفتقدمة فانه قد اعترف كومسيون التحقيق بان ايرادات الحكومة لا تمكنهم من الاستمرار على دفع فائدة الدين القنصلويد باعتبار سبعة في المائة وراى من الضروري ان يطلب من ارباب الدين السائر تجاوزهم عن مبالغ صار الاجتهاد في جعلها قليلة بحسب الامكان بحيث لا يجمل المستقبل بما لا يمكنه القيام به من التكاليف الا انه من المستحيل فعلاً الاستئصال على رضا جميع الديانة بنسوية تجعل حقوقهم محصورة في اي قدر كان او تؤخر المطالبة بها ومن المعلوم ان حاملي بونوات الدائنة على المالية وارباب الدين الخائزين لرهونات عقارية قد فازوا بحصولهم على ديونهم بالكامل بسبب امتناعهم من قبول كل تجاوز واقدامهم على اجراء اي وسيلة جائزة قانوناً ولو كانت مضرة بحقوق باقي الديانة وبالحكومة كما اشار الى ذلك كومسيون التحقيق فاقتداً بهؤلاء يؤمل بعض مدائنين اخر وصولهم الى مثل هذه النتيجة باتخاذهم تلك التدابير غير متفكرين في ان ما سبق تسديده من الدينون يكون سبباً اخر لمنع قبول طلباتهم — هذا وليست الحكومة المصرية باول من اضطر لتزيل فائدة دينها بل ان ما هو حاصل لها

حساباً جارياً ليتمكنها لتدبر معلوم من عدم طلبها الاموال من ارباب الاطيان الا في الوقت الذي يتسرع فيه دفعها باكثر سهولة وذلك كطلب كومسيون التحقيق ومنها ان يصير تشكيل مجالس مستقلة للنظر والحكم فيما يتعلق بطلب الاموال من الدعاوي فقد شكلنا بموجب القرار الرقم ٣١ ديسمبر كومسيوناً مكلفاً بتحقيق الدعاوي فيما يتعلق بالاموال وذلك لتحين التمكن من ترتيب مجالس ادارية برجه قطعي ومنها انه لا يصير تحصيل ادنى ضريبة الا على مقتضى قانون ينشر في مجموعة رسمية وان يدير النظر في ضريبة الاراضي وان يكون تنظيم الدفاتر السنوية على حسب التاريخ فقد صدر الدكرينو الرقم ٢٧ ديسمبر بتشكيل كومسيون ويجرد تشكيله شرع في اعماله وهو مشغول الان بجميع القوانين المتعلقة بضريبة الاراضي والبحث فيما استنتجته مصلحة التاريخ لغاية الان وبعرض الاصلاحات اللازم اجراؤها على حسب الفجارب الممكنة في مدة سنة وقد تمكن هذا الكومسيون من تقديم صورة لائحة للحكومة بخصوص تعيين تقاسيط ضريبة الاراضي وسيجري العمل بمقتضى هذه اللائحة ابتداء من هذه السنة وحصل الشروع بمديرية الجيزة في النظر لتنظيم دفاتر القري على قبول التجربة وسيدرج في مجموعة القوانين الجاري طبعها الان الاجراءات الرسمية التي حصلت من ابتداء سنة ٧٦ ويكون ظهورها في كل شهر من الان فصاعداً بلا انقطاع ومنها ان يصير النظر في الطريقة المتبعة في تحصيل عوائد الدخان البلدي فقد كان وضع لذلك قانون في ٢٩ مارت سنة ١٨٧٩ وصار مهلاً لبومنا هذا وقد صار الان منبعا بعد ان حصل فيه بعض تعديلات تصدق عليها بالدكرينو الرقم ١٩ يناير — هذا ولم تقتصر الحكومة على بذل مجهودها في نجاح هذه الاصلاحات الادارية والمالية بل اجرت كل ما كان في وسعها لاجل الوصول لنسوية الحالة المالية فدفعت في شهري ديسمبر ويناير لارباب الدين السائر مبلغاً قدره مليون ومائة الف ليرة انكليزية تقريباً واستحصلت بذلك على رفع الرهونات العقارية التي كانت مانعة من دفع الباقي من سلفة الاملاك الميرية وفي اخذ الان في المناكحة مع الدول الاجنبية لاجل الحصول على رضام بدفع المتأخرات من وبركوا الاستانة والماهيات والمعاشات من نفود هذه السلفة وذلك حسب طلب كومسيون التحقيق وقد اجرت تسوية دين السنديكانو الكبير الذي رضي باخذ السندات التي كانت محفوظة عنده تاميناً على دينه وعقدت مع كومبانية جرينفيلد تسوية صار على موجبها تتريل خمسمائة وثلاثين الف ليرة انكليزية تقريباً من دينهم بواسطة ترك الحكومة مقدراً من السندات التي كانت مرهونة على الدين المذكور وذلك لسهولة الحصول على تخفيض ايرادات مينا سكندرية من ايديهم وتوريدها لصندوق الدين وقد كلفت الحكومة بعض كومسيونات بالشروع في تحقيق جميع ما لها من الاملاك الجائز التصرف فيها وفي تقدير ما تساويه من الاثمان وان جملة من الكومسيونات المذكورة ما احيل عليهم من الاشغال — هذا واما من خصوص الدين

عليها من المحضرة الخديوية وكان صارعها بعد ذلك على الدول والاجراء وقتا بمقتضى نصوصها في حق من يقبلها من اولي الشأن فيها — فهاكم ايها السادة الاسباب التي اوجبت تاخير نشر النسوية المالية ولم تكن المسؤولية الناشئة من هذا التأخير عائدة على الحكومة التي مازالت تغير ما هو متعلق بها لسرعة حل مسائلها وهي اول من تترف بضرورة سرعة حلها (قرار من مجلس النظار في ٨ ابريل سنة ٨٢٤ تصفية — اول ج سنة ١٣٠٠)

(قرار مجلس النظار في جلسة يوم الاثنين ٢٤ جمادي الاولى سنة ١٣٠٠ الموافق ٢ ابريل سنة ٨٢٤ ما هو آت)

(م) ١ قد تحدد ميعاد ستة شهور من تاريخ اعلان هذا القرار الى الديانة ارباب المطلوبات بالتصفية الذين تقرر مطلوباتهم بناء على ما تدون بالوجه الثاني من المادة السادسة والسنين من قانون التصفية الصادر بتاريخ ١٧ يولييه سنة ٨٠ لكي يقدموا سندات مطلوباتهم ويطلبوا تسويتها وبعد مضي الميعاد المذكور لا يقبل من احد المدينين المذكورين طلب بخصوص سداد مطلوبة (م) ٢ لا يسري حكم هذا القرار على انواع الديون الاتي بيانها وهي (اولا) الديون المقام بشأنها قضايا امام المحاكم القضائية (ثانيا) الديون التي تقدمت طلباتها وللآن لم تتم تسويتها (ثالثا) المبالغ التي ابقى صرفها وقت تسوية الطلبات المتعلقة بها

تصفية — (قرار من مجلس النظار في ١١ ابريل سنة ٨٢٤ ج سنة ١٣٠٠)

(قرار مجلس النظار في جلسة يوم الخميس ٦ جمادي الاولى سنة ١٣٠٠ (١٥ مارث سنة ١٨٨٢) ما هو آت)

ان الحكومة متنازلة من الآن تنازلاً قطعياً عما كان لها من الحق بمقتضى مادة ٦٦ من قانون التصفية بان تعترف وتقر بديون يمكن ردها رداً بسيطاً وقطعياً بمقتضى احكام مادة ٨٦ من القانون المشار اليه بمعنى انه اذا تقدم من الآن فصاعداً طلبات من النوع المذكور فلا يصح قبولها ولا الالتفات اليها بل لرد بالتطبيق لاحكام مادة ٨٦ من قانون التصفية ومع ذلك لا يسري حكم هذا التنازل على الطلبات السابقة لتقديمها للحكومة وهي الآن موضوع

الآن من الاضطراب الكلي لذلك التزبل حصل لغيرها في مثل هذه الاحوال من نفس الحكومات الاورباوية الا ان ما اصدرته الحكومات المذكورة من القرارات في هذا الشأن لم يقدم لاي محكمة كانت وذلك بخلاف التجاري في القطر المصري فان حاملي سندات الدين الموجد يعتقدون بان لم الحق في طلب الحكم على الحكومة بالزامها بتكملة فوائدها مع انه لا يمكنهم فعل شيء مثل هذا في اي حكومة اخرى فان حصل ذلك ترتب عليه تكليف الحكومة بان تدفع مبلغاً يقرب من مليون وسبعائة الف ليرة انكليزية لتكملة الكوبونات الثلاثة الاخيرة — فاذا حصل التامل بقطع النظر عن غير ما ذكر من الاسباب في حقيقة صالح حاملي السندات ينبغي الاعتراف بان هذه الطلبات مضره بهم اذ ان في الصعود التدريجي لاسعار الدين القويصلد دليلاً على ان معظم ارباب الدين اعتبروا طلب الحكومة بتفصيل الفائدة امراً لازماً لضمانه نفس قيمة الموهون لم ومن الحق انه لا يتأتى القول مقدماً بقبول هذه الطلبات اذ لو قبلت لتعذر على الحكومة تعذراً كلياً دفع ما يحكم به عليها وحيث ان يكون عدم تنفيذ ما يصدر في ذلك من الاحكام امراً وخيماً جداً نعترف به علانية واهم الامور المشتغلة بها الحكومة الآن هو اجتنابها حصول تناقض في المستقبل بين الممكن لها والواجب عليها قانوناً فعله — والحاصل فتغيركم ايها السادة بانه متوفر في القطر المصري جميع المواد التي يمكن بها الحصول على الثروة والرفاهية العمومية وان الحكومة سالكة بعزم وهمة طريق الاصلاحات الموصلة لتاسع دائرة هذه الرفاهية وان المفتشين العموميين وحضرات النظار التي سلمت لهم المحضرة الخديوية زمام ادارة المصالح والاشغال على اتم وفاق في المقاصد والافكار الا ان جميع تلك المواد الموجبة لوجود هذه الرفاهية متعطله بسبب ما هو حاصل من تقييد الحكومة في وضع القوانين النائي ذلك من مداخل الدولة في هذا الخصوص واطلاق هذا التداخل يمنع من الاستفادة من الاحوال الحسنة التي عليها القطر المصري الان — هذا ولا يتأتى لاي حكومة البقاء اذا لم يمكنها وضع القوانين اللازمة لادارتها وبناء على ذلك يلزم احد امرين اما ان يكون للحكومة المصرية ما لها من الحرية الكافية لوضع القوانين اللازمة لما او ان تحت الدول في اجراء ذلك بالاتفاق معها فانها مستعنة لقبول كلا هذين الامرين الموصلين لحل مسائلها واذا ارادت الدول تشكيل كومسيون برخص له الترخيص اللازم لوضع قانون التصفية فهي مستعنة لتشكيله بالشروط الميمنة في تقرير المفتشين العموميين الرقم ٢٠ نوفمبر الماضي الذي قبله مجلس النظار — واما اذا لزم للتوافق المتقضي الحصول عليه في هذا الشأن الدخول ايضاً في مذاكرات مدينة فيكون في معلومية الدول انه لا يمكن الاستمرار على الحالة الراهنة من غير وقوع ضرر لصالح القطر ولصالح مدانيه من كل ملة وانه لا يتأتى تاخير اجراء الطرق اللازمة للمحافظة على الصالح المذكورة الى زمن غير محدود ولولا معلومية مجلس النظار باستمرار المذاكرات بخصوص تشكيل كومسيون التصفية لكان قدم قبل الان صورة تسوية للتصديق

## ملحوظات

التحقيقات او المباحث في جهات الادارة

تصفيّة — { منشور من نظارة الخارجية الى حضرات  
وكلاء وقناصل جنرالية دولة فرنسا والنمسا  
والروسيا وايطاليا بشأن توقيف استهلاك الدين في ٤ أكتوبر  
سنة ١٨٨٤

بعد الاطلاع على التلغراف الذي تكرّمتم بارساله اليّ  
باقامة الحجّة على توقيف استهلاك الدين اتشرف  
بمجاوبة حضرتكم ( ولايتاليا يقال اتشرف بمجاوبة  
حضرتكم بعد ابداء التشكر على ما احتوى عليه محرركم  
من لين العبارة ) انه لما كانت الحكومة المصرية عوّلت  
على توقيف الاستهلاك لولم تحوجها الظروف الى ذلك  
وانما ان اخلت بالائحة التصفيّة فذلك لاضطرارها الى  
ان تدفع فوراً ماهيات المستخدمين ولعدم امكانها  
ان تنتظر الى غير وقت ولولم توقف الاستهلاك  
لكانت اضطرت الى عدم دفع اما ماهيات المستخدمين  
واما خراج مصر وكل من هذين الامرين وخيم  
الوقتية فالاول يعوق المصالح المبرية عن حسن العمل  
والثاني يعود على مصر من وجه السياسة بما تأباه  
حكومة دولتكم الفخيمة وتريد ان تتحرز منه وعن  
قريب اي في ٢٥ أكتوبر الجاري ستزول الموانع التي  
هي سبب توقيف الاستهلاك فتأمل ان حكومة  
دولتكم الجلييلة ستري في شدة الحالة الحاضرة عذراً  
للحكومة المصرية وانها ستدّيم لها حسن المساعدة  
التي مازالت تبذلها لها في الظروف العسيرة ( ولايتاليا  
يكتب التي بذلتها لها خاصة في الظروف العسيرة )

تصفيّة — { منشور من نظارة الخارجية الى حضرات  
وكلاء وقناصل جنرالية المانيا وفرنسا والنمسا  
والجر وابتاليا والروسيا في ١٦ أكتوبر سنة ٨٤

قد اخطرت حضرتكم في المنشور المؤرخ ٤ الجاري  
الذي نشرتم بارساله اليكم ان ما اجرته الحكومة  
المصرية من توقيف استهلاك الدين ليس الا لوقت  
معلوم والآن قد عادت مصلحة السكة الحديد من  
تاريخ ١٥ الجاري اي من تاريخ البارح المعين لها  
الى دفع ما عليها الى صندوق الدين العمومي وقد  
دفعت في ذات هذا اليوم ٥٠٠٠ قرش ولهذا قد  
اقتضى اشعار حضرتكم

تصفيّة — { منشور من نظارة الخارجية الى حضرات  
وكلاء وقناصل جنرالية فرنسا وانيا ومانيا والنمسا

وايطاليا والروسيا في ١٢٥ أكتوبر سنة ٨٤

فيما سبق اعلنت حضرتكم في المنشور المؤرخ في ١٦  
الجاري نمرة ٧١٤ ان توقيف استهلاك الدين ليس  
الا مؤقتاً والآن اخطر حضرتكم بانه قد صدر الامر  
الى مصلحة الكمارك والى مديري الاقاليم المختصة  
ان يعودوا من تاريخ غد اي ٢٦ أكتوبر الى دفع ما  
عليهم الى صندوق الدين العمومي ولهذا قد اقتضى  
ارسال هذا المنشور ل حضرتكم للاشعار

تصفيّة — { ترجمة المحررات الرسمية المتعلقة بالفرض  
( المصري الجديد البالغ ٩ ملايين جنيه

## ( اقرارات )

كل من حكومة المانيا واوستريا مع المجر وفرنسا  
وبريطانيا العظمى وايطاليا والروسية والدولة العلية  
ومصر المختصة بالمالية المصرية وحرية الملاحة بترعة  
السويس — قد وقع الاتفاق التام بين حكومة المانيا  
واوستريا مع المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا  
والروسية والدولة العلية على الاقرار الآتي ( الاقرار  
الاول ) تصرح حكومة جلالة السلطان المعظم  
الحكومة الجناب الخديوي باستدانة مبلغ تسعة  
ملايين جنيهًا انكليزيًا عينية على حسب الشروط  
المدونة بمشروع الوفاق والامر العالي المرفقة بهذا  
وتصدر بذلك فرمان الشاهاني اللازم ( الاقرار  
الثاني ) حيث اتفقت حكومة المانيا واوستريا مع المجر  
وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا والروسيا على  
ضمانة هذا القرض المخصص لتسوية حالة مصر المالية  
ومن الضروري تحويل بعض ما اشتمل عليه قانون  
التصفيّة — وحيث انها تعترف بوجوب تكليف  
رعاياها الموجودين بمصر بما يتحمل به المصريون من  
الضرائب مراعاة للعدل والانصاف — فتتعهد جميعها  
باتحاد الحكومة الشاهانية معها بالتوقيع على وفاق  
مشمّل على ما هو مذكور بالمشروع المرفق بهذا —  
وتقر بقبول ديكرتو خديوي يصدر شاملاً لما هو  
مدون بالامر الكريم المرفق بهذا وترضى بمراعاة  
هذا الديكرتو من قبل المجالس المختلطة كقانون  
واجب الاتباع بمجرد نشره رسمياً من قبل الحكومة  
الخديوية وتتعهد باخطار الدول التي اشتركت في  
تأسيس المحاكم المختلطة بما احتوى عليه وتدعوها

توقيعه في ٢٩ مارث

## (اقرار الحكومة المصرية)

تعهدت الحكومة الخديوية باصدار الامر العالي المرفق مشروعه بهذا وتقر ايضاً بأنها تقبل وتنفذ تسوية المسائل الادارية الداخلية التي يتوقف عليها تنفيذ الاتفاق المسطر قبل هذا المألها من الامتيازات والحقوق الادارية الداخلية بموجب فرمانات الشاهانية العلية — وعلى ذلك قد وقع الواضع اسمه بعد على هذا الوفاق بموجب الترخيص الذي صدر له بالاعتماد — لوندرة في ١٧ مارث سنة ٨٥ (الامضاء) (بلوم)

## (مشروع الوفاق)

انه بقصد التسهيل للحكومة المصرية في عقد قرض يخصص جزءاً منه لدفع تعويضات اهل سكندرية التي يجب المبادرة الى حل مشكلها ويخصص ما يبقئ منه لتسوية الحالة المالية وايفاء ما يستلزم من المصاريف الغير الاعتيادية — قد وقع بين حكومات الدولة العثمانية والمانيا واوستريا مع المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا والروسيا والرضاء والتوافق على الاحكام الاتية (م) ١ تقدم الحكومة المصرية بناء على تصديق الحضرة العلية السلطانية وتحت كهالة هذا الاتفاق مقدار الاوراق المالية اللازمة للحصول على قدر من المال العيني يبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ ليرة بفائدة لا تتجاوز ثلاثة ونصفاً في المائة — ويصير تعيين مقدار فائدة وشروط وتواريخ الاستعراض باسم كريم يصدر من الحضرة الفخيمة الخديوية (م) ٢ تدفع الكوبونات في مصروفي لوندرة وباريس ذهاباً خالصاً ويكون ذلك في اول مارث واول ستمبر في كل عام ويكون دفع الليرة الاسترلينية في باريس بسفر ٢٥ فرنكاً لاغير (م) ٣ لا يجوز تقرير اي ضريبة من اي نوع كان على اوراق هذا القرض لتعود منفعتها على الحكومة المصرية (م) ٤ يؤخذ بالاولوية سنوياً مبلغ ٣١٥٠٠٠ ليرة من الاموال المخصصة للدين الموحد والدين الممتاز ويدفع ويخصص هذا القرض (م) ٥ القسم الذي يزيد عن المقرر للفوائد يخصص لاستهلاك القرض ويكون ذلك الاستهلاك بان

للتصديق عليه — وتعترف بقبول سريان احكام الامر العالي الصادر في ١٣ مارث سنة ٨٤ على رعاياها اسوة المصريين رعايا الحكومة المحلية وهو الامر العالي المختص بعوائد الاملاك المبنية وانما تشترط اجراء التغيير الآتي وهو — يصير تعيين الاعضاء الاجانب لقومسيونات ولجان النظر في التعديلات المشكلة بموجب المادة الرابعة والخامسة من هذا الديكريتو بمعرفة القنصل فيما اذا لم تجد الانتخابات نفقاً او غاب الاعضاء المنتخبون وتكون مذكرات القومسيونات واللجان صحيحة نافذة المفعول اذا لم يحضرها من يعتمدهم القنصل — وكذا تترقبول سريان ضريبة اوراق التبعة وضرائب (الباطنطة) على رعاياها اسوة الوطنيين وتعهد بالشروع حالاً في فحص مشروع القانون اللازم لتقرير هذه الضرائب باتحادها مع الحكومة المصرية (القرار الثالث) حيث انحط رأي الدول على الاعتراف باهمية الاسراع في اجراء مخابرات للوصول الى تقرير حالة ثابتة تضمن عاجلاً واجلاً لكافة الدول حرية الملاحة في التركة الملاحة على ما ترضى بها جميعها — فوقع الاتفاق بين السبع حكومات المذكورة على تشكيل لجنة دولية تعين اعضاؤها بمعرفة كل دولة وتجتمع بباريس في ٣٠ مارث لتحضير وتحرير هذا الميثاق الذي يبنى على اساس منشور الحكومة الانكليزية المؤرخ ٣ يناير سنة ٨٣ — ويحضر هذه اللجنة عضو ينوب عن الحضرة الخديوية ويكون له رأي استشاري وبعد تحرير المشروع اللازم يصير تقديمه الى الدول المذكورة لتسعى في نوال تصديق بقية الدول ويقر الموقعون على هذا وهم معتمدو الدولة العثمانية والمانيا واوستريا مع المجر وفرنسا وبريطانيا وايطاليا والروسيا المفوضون من قبل حكوماتهم على ان كل واحدة من هذه الدول تعهد الاخرى بما هو مذكور بالمحررات المدونة قبل — وعلى ذلك قد مضى كل منهم على هذا الاقرار ووشحوه بتوقيع حكوماتهم — لوندرة في ١٧ مارث سنة ٨٥ (الامضاءات) (غرنفيل) (مونستير) (كارولي) (وادنجنون) (نيجرا) (ستال) (موزوروس) — كان

## ملحوظات

— واعتماداً على ما تقدم قد وقع مرخصو الدول ونوابها على هذا الوفاق وشحوه باختام دولهم —  
تحريراً في لوندرة في مارث سنة ١٨٨٥ (وبعد هذا ذكرت صورة الامر العالي المصدق على القرض وهذا الذي نشر في عدد ٨٦ من الوقائع المصرية وقد اخذ في مجموعة شهر يولييه سنة ٨٥ فاستغنى عن اعادته في مجموعة هذا الشهر)

### ( اقرار من معتمدي الدول )

يعلن معتمدو الدول الموقعون على هذا بان قبول دولهم ما احتوت عليه المادة ٢٦ من الامر الكريم لا يدل على اقرارهم بتصويب ما حصل من استعمال المبالغ التي كانت مخصصة للاستهلاك — صدر في لوندرة في ١٧ مارث سنة ٨٥ ( الامضات )  
( غرانفيل ) ( مونستير ) ( كاروليني ) ( وادنجتون )  
( نيجرا ) ( ستال ) ( موزوروس ) وكان توقيعهم في ٢٩ مارس ( اقرار اصله بالانكليزية )  
لوندرة في ٢٥ يولييه سنة ٨٥ ( حصل الرضاء والتوافق بين حكومات المانيا واوستريا مع المجر وبريتانيا العظمى وايتاليا والروسيا والدولة العثمانية الموقعات على الاقرار المؤرخ ١٧ مارث سنة ٨٥ المختص بالمالية المصرية على تحرير المادة الثانية من مشروع الامر العالي المرفق بذلك الاقرار باضافة كلمتي ( برلين ) بعد لفظة لوندرة وعلى اجراء هذا التعوير في المادة الثانية من الوفاق الذي وقع عليه في ١٨ مارث بلوندرة وارفقت صورته بالاقرار المذكور تصنيفية — اتفاق دولي في ١٦ أكتوبر سنة ٨٥

### ( قدم الاتفاق بين الدول الاتي ذكرها وهي )

دولة بريتانيا العظمى وايرلاندة ودولة المانيا ودولة النمسا والمجر ودولة فرانسسا ودولة الروسيا ودولة ايطاليا ودولة تركية على تحرير الاقرار الآتي — منعاً للشك كل التي ربما نشاء عن كيفية نص المادة ٢٣ من مشروع الدكرتو الملحق بالقرار المختص بمالية القطر المصري الذي وقعت عليه الدول المشار اليها في يوم ١٧ مارث سنة ٨٥ قد اتفقت هذه الدول على تاويل المادة المذكورة بالكيفية الآتية — ان المادة ٢٣ من مشروع الدكرتو الملحق بالاقرار الدولي المؤرخ

تشتري الحكومة الاسهم بالسعر الجاري فاذا كان السعر يزيد على اصل قيمة السهم يكون الاستهلاك باعتبار هذه القيمة وبطريق السحب بشرط ان يحفظ للحكومة المصرية الحق بتسديد الدين بنفس القيمة (م) ٦ تدفع نقود القرض الجديد بمعرفة صندوق الدين العمومي المصري على حسب الشروط المتبعة والاصول المرعية في دفع الدين الممتاز والدين الموحد (م) ٧ تتعهد كل من حكومات المانيا واوستريا مع المجر وفرنسا وبريتانيا العظمى وايتاليا والروسيا بكفالة المبلغ السنوي واجراء دفعه على محور الانتظام بوجه التضامن ويكون ذلك التضامن اما من تلقاء انفسهم او بمقتضى رخصة وتصريح من مجلس نواب كل واحدة منهم بناء على طلب حكومته (م) ٨ يتعين على مديري صندوق الدين العام ان يرفعوا للحكومة المصرية تقريراً خصوصياً موضحاً به ميزانية الاموال المخصصة للقرض وذلك قبل حلول مواعيد الدفع بخمسة عشر يوماً وهذا التقرير يصير نشره في الجريدة الرسمية (م) ٩ تجمع المبالغ المخصصة للقرض في مركز صندوق الدين العام (م) ١٠ مصاريف التسليم وجميع النفقات الاخرى تخص من اصل القرض — ويحجز مديرو صندوق الدين من مبالغ القرض مبلغاً كافياً للقيام بصرف تعويضات الاسكندرية ويدفعونها الى اربابها بالنيابة عن الحكومة المصرية طبقاً للقوائم والكشوفات التي قررتها لجنة التعويضات الدولية ويكون دفع هذه التعويضات الى اصحابها بالكامل من غير خصم شيء منها وبغير فائدة تعطى بالنسبة لتأخير صرفها (م) ١١ يدفع ما بقي من القرض الى الحكومة المصرية شيئاً فشيئاً حسب ما تقتضيه احتياجاتها (م) ١٢ كل ما فاض من القرض ينفق في سبيل شراء سندات طبقاً لما تدون بالمادة الخامسة (م) ١٣ على مصلحة صندوق الدين ان تقدم الى الحكومة المصرية في اخر كل ستة اشهر تقريراً مستوفياً مبيناً لكيفية صرف النقود التي اخذت من القرض تذكر فيه اقوال الحكومة وينشر في الصحيفة الرسمية (م) ١٤ سيجري التصديق على هذا الوفاق في اقرب وقت وتكون المخبرات في ذلك بلوندرة

١٧ مارث سنة ٨٥ ليس فقط انها لم تقضي بابطال الحكم المختص بسقوط الحق المقرر في المادة ٨٦ من قانون التصفية بل انها جاءت مثبتة للحكم المذكور على انها حددت ميعاداً لطلب تسوية الديون التي اقرت عليها الحكومة المصرية المينة في المادة ٦٦ من القانون المحكي عنه — وعلى ذلك وقع وكلاء الدول المومي اليها على هذا الاقرار بناء على تصريح دولهم — تحريراً بلوندره في ١٦ أكتوبر سنة ٨٥ (الامضات) (السبيري) (منستر) (هنگلر) (واديختون) (كانالاني) (بوتينيف) (موسورس) تصفية — {صورة المنشور الصادر من قسم التصفية بالمالية الى جهات الحكومة بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ٨٥ حيث يجب ان مداين التصفية الذين لهم حقوق مثبتة بان يطالبوا الحكومة بها قبل اول يناير سنة ٨٦ والا يسقط الحق في المطالبة بها قطعياً ولا يجوز ان يحصل بشأنها ادنى مطالبة ضد الحكومة اتباعاً لما نص بالمادة ٢٣ المدونة بالامر العالي الصادر في ١٥ ل سنة ٣٠٢ (٢٧ يوليو سنة ٨٥) المعلن بمجريدة الوقائع المصرية بالتاريخ المذكور ولهذا لزم النشر لجهات الحكومة عموماً وهذا الحضرتكم ليجري اعلانه مع وضع صورته على باب الديوان لمعلومية من يكون لهم دين على الحكومة من قبيل ماتوضح بتقديم طلبهم قبل اول يناير سنة ٨٦ والا يسقط حق المطالبة به في ١٥ سبتمبر سنة ٨٥

تصفية — {ذكرتو صادر في ٢٧ يولييه سنة ٨٥ بتقرير سلفة تسعة ملايين جنيه

(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على قانون التصفية الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ وعلى الاتفاق المعقود في ١٨ مارث سنة ١٨٨٥ الشامل لاقرار الحضرة السلطانية على عمل سلفة قدرها ٩ ملايين ليرة استرلينية — وحيث ان دول المانيا والنمسا مع المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا والروسية اعلنت قبولها احكام امرنا هذا وتعهدت بان تبلغه سوية الى الدول الاخرى التي اشتركت في ايجاد الحاكم المختلطة بالقطر المصري وان تطلب منها قبولها بهذه الاحكام — وبناء على ما رفعه الينا مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ا قد قصرح لناظر مالية حكومتنا بان يصدر سندات بالقدر اللازم للاحتصال على مبلغ لا يتجاوز قيمته الحقيقية ٨٧٢٥٠٠٠ جنيه مصري ثمانية ملايين وسبع مائة خمسة وسبعين الف بقائة لا تزيد عن ثلاثة ونصف في المائة اما فائده السلفة وشروطها وتاريخ اصدار سنداتنا فيصير تقريرها بامر يصدر متافيا بعد (م) ٢

تدفع كزيونات هذه السلفة ذمياً في القطر المصري وفي لوندرة وفي برلين وفي باريس في اول مارث وفي اول سبتمبر من كل سنة — اما الدفع في باريس فيكون بواقع حساب الجنيه الافرنكي خمسة وعشرين فرنكاً لازيادة ولا نقصاناً وفي برلين يكون الدفع بسعر الكيميو التجاري في السوق (م) ٢ لا يسوغ تقرير رسم ما على سندات هذه السلفة لجانب حكومتنا (م) ٤ يؤخذ قبل كل شيء تحت الضمانة الناتجة من الاتفاق الدولي المؤرخ في ١٨ مارث سنة ١٨٨٥ مبلغ قدره ٣٠٧١٢٥ جنيه مصري (٣١٥٠٠٠ ليرة استرلينية) ستؤدى من الابرادات المخصصة للدين الممتاز والدين الموحد ويخصص هذا المبلغ لتسديدات السلفة المذكورة (م) ٥ ما يتبقى من المبلغ السنوي المذكور قبل بعدسداد الفائده يخصص لاستهلاك السلفة المضمونة ويحصل هذا الاستهلاك بمشتري سندات السلفة بالسعر التجاري في السوق فاذا كان سعر السوق زائداً عن المائة مائة فيحصل لاستهلاك بواقع المائة مائة بطريق القرعة (م) ٦ تسديدات السلفة المضمونة تجري بمعرفة صندوق الدين بعين الشروط المنبثقة في تسديدات الدين الممتاز والدين الموحد (م) ٧ قبل حلول ميعاد كل قسط بخمسة عشر يوماً يجب على مأموري صندوق الدين العمومي ان يرفعوا لناظرنا خصوصاً عن حالة الابرادات المخصصة لتسديدات السلفة وينشر التقرير المذكور في المجريفة الرسمية (م) ٨ جميع المبالغ الناتجة من السلفة تخصر في صندوق الدين العمومي (م) ٩ مصاريف نقل النفود والمصاريف الاخرى المتعلقة بعملية السلفة تؤخذ من نفود السلفة — مأمورو صندوق الدين العمومي يحفظون من قيمة السلفة المضمونة المبلغ اللازم لتتيم دفع تعويضات اسكندرية فيدفعونها لاربابها تسديداً عن حكومتنا بمقتضى كشوفات التفصيل الصادرة بها من قوسيون التعويضات الدولي وهذه التعويضات تدفع بتامها بدون احتساب فوائد عن مدة التأخير — وما يتبقى من نفود السلفة المذكورة يسلمه مأمورو الصندوق لنظارة المالية اول باول حسب احتياجاتها وما يتبقى بعد اخذ قيمة التعويضات فيصير تخصيصه مع الابرادات الموضوعه تحت تصرف نظارة مالية حكومتنا بمقتضى المادة الرابعة والعشرين من امرنا هذا لتسديدات الاتية

جنيه مصري

٢٦٥٧٠٠٠ لتسوية عجز سنة ١٨٨٤ والسنين السابقة

١٢٠٠٠٠٠ لسداد عجز ميزانية سنة ١٨٨٥ المقدرة بهذا المبلغ

١٠٠٠٠٠٠ لاعمال الري

٥٥٠٠٠٠٠ لمشتري حقوق في الماش باعطاء تعويضات من

واحدة بدلا عنها

٥٥٠٠٠٠٠ مبلغ احتياطي لزوم الخزينة

٥٩٠٧٠٠٠

(م) ١٠ كل ما يتبقى من هذه السلفة بعد التسديدات المبينة يستعمل لمشتري سندات بالشروط المقررة في المادة الخامسة من امرنا هذا ويصير اعدام هذه السندات (م) ١١ على مأموري صندوق الدين العمومي ان يرفعوا الينا في اخر كل سنة اشهر



## ملحوظات

تقريباً مبيتاً فيه كيفية استعمال النقود المخصصة من السلفة المضمونة وذلك على حسب المستندات المقدمة لم عنها وينشر التقرير المذكور في الجريدة الرسمية (م) ١٢ بقرار رسم قدره خمسة في المائة على قيمة كروونات الدين الممتاز والدين الموحد انما لا يسوغ اخذ هذا الرسم الا على قيمة الكروونات التي تستحق كل سنة في سنتي ١٨٨٥ و ١٨٨٦ — وعند دفع الكروونات يعطى لمحملي السندات شهادات دالة على ما يجمل وجوده من الحق لم في استرجاع قيمة الرسم المذكور — وبعد انقضاء الميعاد المذكور اذا تراءى لمحكومتنا لزوم الاستمرار في اخذ الرسم المقرر في هذه المادة سواء كان لمدة بعض سنين او على الدوام فلا يجوز لها استمراره الا بعد ان تشكل بالاتفاق مع الدول قوميوناً مثلاً للقومسيون الذي حضر قانون التصفية يعهد اليه اجرا تحقيق عومي عن حالة القطر المالية ويعرض لنا القومسيون المذكور ما يترأى له من الطرق المستحقة لتوزيع ايرادات القطر توزيعاً جديداً — اما كيفية تشكيل هذا القومسيون فنقرر بالاتفاق مع الدول (م) ١٣ اذا اقتضى الحال ان تؤدي حكومتنا اعانة للدائنة السنية في سنتي ٨٥ و ٨٦ طبقاً لاحكام مادتي ٤٤ و ٤٧ من قانون التصفية لتكملة فائدة ديها فتستعمل من هذه الاعانة مبلغاً معادلاً لقيمة رسم الخمسة في المائة على كامل مقدار فائدة دين الدائنة باعتبار اربعة في المائة بحيث انه لا يتجاوز هذا الاستئثار قيمة الاعانة نفسها (م) ١٤ ويكون الاجراء كذلك فيما يخص بالاعانة المحتل ناديتها لمصلحة الاملاك الميرية لتكملة فائدة المائة خمسة المضمونة لها من طرف حكومتنا — والشهادات المنو عنها في المادة الثانية عشرة تعطى بالشروط عينها لمحملي سندات الدائنة ومصلحة الاملاك الميرية (م) ١٥ لا يصير اخذ رسم ما على كروونات ديني الدائنة ومصلحة الاملاك اذا كانت ايرادات المخصصة لهذين الدينين كافية لتسديدهما (م) ١٦ يصير توقيف استهلاك الدين الممتاز والدين الموحد ابتداءً من يوم التوقيع على الاتفاق الدولي ما عدا ما يتعلق بالمحالة المنو عنها في مادة ٢٢ من امرنا هذا واستهلاك مبلغ ٤٢٥٠٠ ليرة المنو عنه في المادة الرابعة من الاتفاق الرقم ١٤ ابريل سنة ٨٠ المعقود بين حكومتنا والخارجات روتشيلد بصير توقيفه كذلك بالتقيد المذكور انفاً (م) ١٧ تعتبر زيادة في ايرادات المديرية والمصالح المخصصة للدين العمومي المبالغ التي تحصل من ايرادات المربوطة بالميزانية من اي نوع كانت المخصصة لتسديدات الدين المذكور بمقتضى احكام المادتين الثانية والتاسعة من قانون التصفية وذلك بعد اخذ المبلغ اللازم للتسديدات الالية وهي (اولاً) للتسديدات السنوية المقررة للسلفة المضمونة وقدرها ٣٠٧٢٢٥ جنيه مصري (٢١٥٠٠٠ ليرة استرلينية) (ثانياً) فائدة الدين الممتاز باعتبار خمسة في المائة (ثالثاً) فائدة الدين الموحد باعتبار اربعة في المائة — وذلك بعد ان يستعمل فيما يخص بهذين الدينين الاخرين الرسم المقرر على حسب الشروط المنو عنها في المادة الثانية عشرة من امرنا هذا (م) ١٨ الزيادات في ايرادات المديرية والمصالح

الغير مخصصة للدين العمومي تنقرر على الوجه الاتي — يضاف على ايرادات الميزانية من اي نوع كانت المخصصة في المديرية والمصالح المذكورة المبالغ المخصص لمحكومتنا باخذها لمصاريف الادارة او الاستغلال على اجمالي ايرادات المديرية والمصالح المخصصة للدين ويستعمل من مجموع ما ذكر مبلغ ٥٢٢٧٠٠٠ ليرة مصرية قيمة المصاريف التي تقرر احتسابها على ايرادات الغير مخصصة للدين — والفرق بين المبلغين يعتبر انه قيمة الزيادة في ايرادات الغير مخصصة — وحيث انه صار تقدير ميزانية مصاريف السلك المحدث بها فيها سكة جديد حلوان بمبلغ ٥٥٥٠٠٠ ليرة مصرية ضمن مبلغ المصاريف البادي الذكر فمن المعلوم انه في حالة الانقضاء يعلى على مبلغ ٥٢٢٧٠٠٠ المبلغ اللازم لابلاغ الاعتمادات المفتوحة لمصرفات السلك المحدث الى ٤٥ في المائة من اجمالي ايراداتها ويعلى ايضاً على مبلغ ٥٢٢٧٠٠٠ ج ٢ المذكور قيمة الاعانات التي تدفعها نظارة المالية لصندوق الدين والدائنة ومصلحة الاملاك الميرية تطبيقاً لاحكام المواد الحادية عشرة والرابعة والاربعين والسابعة والاربعين من قانون التصفية وللاتفاق المؤرخ في ٢١ اكتوبر سنة ٧٨ المعقود بين حكومتنا والخارجات ده روتشيلد (م) ١٩ حساب الزيادات في ايرادات المخصصة للدين بصير قطعه لغاية ٢٥ اكتوبر من كل سنة (م) ٢٠ اذا انقصت ايرادات المديرية والمصالح غير المخصصة عن مبلغ المصاريف المقرر في المادة الثامنة عشرة من امرنا هذا وجب على صندوق الدين ان يخذ من زيادته المقدار اللازم لتكملة المبلغ المذكور ويورده لنظارة المالية — واذا زادت ايرادات المديرية والمصالح الغير مخصصة عن مقدار المصاريف المذكورة قبل فيصير توريد الزيادة لصندوق الدين (م) ٢١ الزيادات التي تظهر في سنة ١٨٨٥ و ١٨٨٦ في مجموع ايرادات المخصصة والغير مخصصة بعد القيام بتسديدات الدين بانواعها والمصاريف العمومية على حسب الشروط المبينة في المادتين ١٧ و ١٨ المذكورتين قبل تبقى كمبلغ احتياطي في صندوق الدين لغاية ١٥ ابريل سنة ١٨٨٧ — وفي ذلك المحين توزع هذه الزيادات بمعرفة قوميون صندوق الدين بين حاملي الشهادات المبينة في المادة الثانية عشرة والرابعة عشرة — فان فاض شيء منها يخص لسداد الاستقطاع المحاصل باعتبار نصف في المائة على فوائد اسم قتال السويس — اما اذا كانت الزيادات غير كافية للقيام بجميع هذه التسديدات يتامم تخصيص لهذا الشأن زيادات السنوات التالية — وكافة الزيادات التي لا تستعمل في التسديدات المذكورة توزع بالمناصفة بين ميزانية مصروفات ادارة الحكومة وبين خدمة الاستهلاك (م) ٢٢ يخص من النقود المعينة للاستهلاك بموجب المادة السابقة مبلغ قدره ٨٧٧٥٠ ليرة مصرية (٩٠٠٠٠ ليرة استرلينية) يستعمل خاصة في استهلاك السلعة المضمونة — وما زاد عن المبلغ المذكور يخص لاستهلاك الديون الاخرى على حسب الشروط التي تقرر في قانون التصفية وفي الكونترات المعقودة بين حكومتنا والخارجات ده روتشيلد (م) ٢٣ كافة

الديون المتروكة عنها في مادة ٦٦ من قانون التصفية يجب مطالبة حكومتنا بها قبل اول يناير سنة ١٨٨٦ ولا فيسقط الحق في المطالبة بها — وما يكون من هذه الديون غير مطالب به في التاريخ المذكور مطالبة مثبتة بواسطة تقديم دعوى امام المحاكم او بشهادة وصول معطاة من المصلحة ذات الاختصاص او بورقة محضر يسقط الحق فيه قطعياً ولا يجوز ان تحصل بشانه ادنى مطالبة ضد حكومتنا (م) ٢٤ سندات الدين المتار والدين الموحد المودعة الان في صندوق الدين وفي من ضمن موجودات التصفية تبقى محفوظة في الصندوق المذكور لاجل سداد ديون التصفية التي لم تدفع لغاية الان وجميع ما يزيد من موجودات التصفية بحسب تكويتها بمقتضى المادة ٦٢ من قانون التصفية يبقى تحت تصرف حكومتنا مخصصاً للتسديدات المبينة في المادتين ٩ و ١٠ من امرنا هذا — وما يبقى من السندات في صندوق الدين بعد سداد كافة ديون التصفية فيجري اعدامه (م) ٢٥ الترخيص المعطى لناظر ماليتنا بموجب المادة ٢٧ من قانون التصفية باستقراض نقود بحساب جار قد صار تخديده وحصره في مبلغ لا يتجاوز مليوناً واحداً من الجنيهات المصرية (م) ٢٦ المحاكم المختلطة لا تنتظر في الدعوى المقامة من مأموري صندوق الدين العمومي على الحكومة المصرية ورئيس مجلس النظار وناظر المالية والمديرين ورؤساء المصالح المخصصة للدين بصفاتهم الرسمية والشخصية لتكليفهم بسداد المبالغ المخصصة للاستهلاك التي صارت توردها مباشرة مخزينة المالية في شهري سبتمبر و اكتوبر سنة ١٨٨٤ (م) ٢٧ ينشر امرنا هذا في الجريدة الرسمية ويكون نافذ الاجراء من يوم نشره بدون التفات الى كل ما يخالفه من نصوص القوانين والامور المتبعة الان

تصفية — { ذكرينو صادر في ٢٨ يولييه سنة ٨٥ في احكام تتعلق بسلفة التسعة ملايين جنيهه

( نحن خديوي مصر ) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا امرنا بما هوآت (م) ١ لاجل الاستحصال على السلفة المقتضي عملها بموجب امرنا الرقم ٢٧ يولييه سنة ٨٥ المذكور قبل يصير ايجاد سندات بالقدر اللازم منتجة على حسب سعر الايميسيون ( اي الاكتتاب ) مبلغاً حقيقياً قدره تسعة ملايين ليرة استرلينية بفائدة قيمتها ثلاثة في المائة سنوياً (م) ٢ يصير اكتتاب السلفة في لوندرة وفي برلين وفي فرنكفور ( الواقعة على نهر المين ) وفي باريس في ٣٠ يولييه الجاري بمعدل خمسة وتسعين ليرة وعشرة شلينات استرلينية عن كل مائة ليرة استرلينية قيمة اسمية تحسب الفائدة

عليها من اول يونيه سنة ١٨٨٥ ويكون توردها بالكيفية الآتية — ٥ ليرة وقت الاكتتاب — ٢٠ ليرة عند التخصيص — ٢٥ ليرة في اول سبتمبر سنة ٨٥ — ٢٥ ليرة في ١٦ اكتوبر سنة ٨٥ — ٢٠ ليرة و ١٠ شلن في ١٠ نوفمبر سنة ٨٥ — مع جواز توريد النقود قبل حلول مواعيدها بواسطة خصم ثلاثة في المائة سنوياً اعتباراً من تاريخ اصدار السندات الموقته (م) ٣ يدفع في اول سبتمبر سنة ٨٥ كوبون عن فائدة الثلاثة اشهر واما الكوبونات الاخرى فيكون دفعها كل ستة اشهر في اول مارث وفي اول سبتمبر من كل سنة

تصفية — { تقرير رقه سعادة ناظر المالية الى الجنب الخديوي المعظم في شهر مايو سنة ١٨٨٦

عن اعمال التصفية لغاية شهر ديسمبر سنة ٨٥

( مولاي ) ارفع الى مقامكم الكريم تقريراً عن جميع اعمال التصفية وحساباتها لغاية شهر ديسمبر سنة ٨٥ كما هو منطوق المادة السادسة والتسعون من قانون التصفية — فحالة الديون السائرة في التاريخ المذكور مبينة بالجدول الملقح بهذا ومذكور به مقدار هذه الديون لغاية سنة ١٨٧٩ والتعديلات التي حصلت فيه في السنين التالية والمبالغ المنصرفة او التسويات التي صار اجراها منه والباقي لغاية ديسمبر سنة ٨٥ — اما المبالغ الواردة في الخانة الاولى من الجدول المذكور بعنوان ( حالة الديون السائرة لغاية سنة ١٨٧٩ ) فهي عبارة عن مقدار الديون التي حصرتها نظارة المالية وقت تشكيل قومسيون التصفية ولكن هذا التقدير لم يكن قطعي لان القضايا التي اقيمت على الحكومة من ارباب الديون والقرارات الخصوصية التي صدرت بشأن تسوية بعض ديون ثبتت في اثناء عملية التصفية او فروقات ظهرت عند مراجعة اوراق الديون بين المقدار القطعي والمقدار المربوط لها في الاصل اوجبت لاجراء تعديلات في المبالغ الاصلية حتى انه بعد ان كان مقدار المطلوب من التصفية لغاية عام ٧٩ ١٢٠٦٠٨٧٤ جنيه مصري بلغ لغاية عام ١٨٨٤ ١٣٤١١٥٢٠ جنيه مصري اي ان مقدار الديون السائرة زاد في مسافة خمس سنوات مبلغ ١٣٥٠٦٤٦ ج م وفي عام ٨٥ قد بلغت الزيادات على الدين ٨٧٧١٣

جنيه مصري واستنزل منه ٢٨٤٥٦ جنيه مصري فيكون صافي الزبادات ١٤٠٩٦٠٢ جنيه مصري ويكون مقدار الديون السائرة لغاية عام ١٨٨٥

جنيه مصري  
١٢٤٧٠٧٧٦

يستنزل من ذلك الديون المستهلكة بعد صدور قانون التصفية وهي

جنيه مصري

٠٠٦٠٢٧٢٩ (اولا) المبالغ التي جرى تسويتها

من الاموال المناخرة او من

الديون المطلوبة للحكومة

١٢٧٢٢٢٧٤ (ثانيا) المدفوع بسندات من الدين الممتاز والموحد او نقداً

١٤٤٧٧٣ الباقي تحت الصرف لغاية اول يناير سنة ٨٦ واحيط علم جنابكم العالي بان هذا المبلغ غير محسوب فيه قيمة القضايا المقامة على الحكومة امام جهات القضاء لغاية ديسمبر سنة ٨٥ وهذه القضايا لا يمكن تقدير قيمتها ولو بوجه التقريب ومن جهة اخرى فالمطلوب للتصفية لغاية ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ يشتمل على السندات الباقية تحت تصرفه وهي ليرة استرلينية

٣٩٤٣٦٥ (اولا) سندات من الدين الممتاز بقيمة

اسمية ٤١٥٦٨٠ ليرة استرلينية سعر ٩٢.٢٠

١٣٦٨١٣ (ثانيا) سندات من الدين الموحد بقيمة

اسمية ١٩٨٧٢٠ ليرة استرلينية سعر ٦٧ وثمان

٥٣١١٧٨

عـ ٥١٧٨٩٦ جنيه مصري

وانما بمقتضى المادة ٢٤ من الامر العالي الصادر في ٢٧ لوليوسنة ٨٥ قد خصص صندوق الدين هذه السندات لاجل تسوية ديون التصفية التي لم ينته امرها لغاية ديسمبر سنة ٨٥ — واذا بقيت اوراق بصندوق الدين بعد دفع جميع ديون التصفية فيصير ابطالها — وكذلك بمقتضى المادة ٢٣ من الامر العالي المشار اليه قد دعيت المصالح الى تقديم كشوفه لنظارة المالية بالديون التي لم يثبت المطالبة بها لغاية اول يناير سنة ١٨٨٦ سواء كان امام الحاكم او بموجب ايصالات مستوفية اخذت بها عند تقديمها وقيمة هذه الطلبات البالغة ٢٨٤٥٦ جنيه مصري قد استبعدت من المطلوب من التصفية لان حقوق اربابها فيها قد سقطت قطعياً ولا يسوغ لهم اقامة دعوى على الحكومة بخصوص هذه الطلبات في المستقبل

— وبالواقع ان المادة ٨٦ من قانون التصفية تقضي بانه اعتباراً من صدور هذا القانون لا تقبل دعاوي امام اي محكمة عن حقوق مكتسبة قبل اول يناير سنة ٨٠ ولكنه استثنى من هذا الحكم الديون المبنية في المادة ٦٦ من القانون المذكور وحاصل منازعات على مقاديرها وهذه الديون هي التي تصدر بها احكام او تكون قضاياها موقوفة او تقر عليها الحكومة في اثناء عملية التصفية وقد تبين في المادة ٢٣ من الامر العالي الصادر في ٢٧ يوليوسنة ٨٥ بانه اذا لم يصير اثبات المطالبة بهذه الديون عينها قبل ٣١ ديسمبر سنة ٨٥ فيسقط حق المطالبة فيها قطعياً فالمطلوب والحالة هذه من التصفية اللازم على صندوق الدين تاديته هو (اولا) مبلغ ١٤٤٧٧٣ جنيه مصري المذكور اعلاه (ثانيا) الديون الموقوفة قضاياها ويصدر بها احكام او التي يثبت المطالبة بها قبل اول يناير سنة ٨٦ كما هو منطوق الامر العالي الصادر في شهر يوليوسنة ١٨٨٥ — واني بالنسبة للحضرة الخديوية والسدة الداورية العبد الخاضع والمحسوب المتواضع

تصفية — (ر) دين — مطلوبات

تصفية شركة مدنية — (ر) شركة (ق) ٤٤٩

تصفية شركة تجارية — (ر) شركة (ق) ٤٤٩

تصفية المنقولات وتوزيع ثمنها على المدينين —

(ر) افلاس (ق) ٣٦٦

تصميم — (ر) قانون العقوبات ٩

تصوير — (ر) جريدة

تضامن — (ر) التزامات يوجبها القانون (ق) ٥٤

تضامن (شركة) — (ر) شركة (ق) ٢٠ — ٢١

٢٢ — ٢٥ — ٤٣ — ٤٦ — ٤٨ — ٤٩ الى ٦٥

تضامن صاحب الكيالة وقابلها ومحيلها — (ر)

كيالة (ق) ابتداء من ١٣٧

تضامن (شركة) — (ر) افلاس (ق) ١٩٨ — ٢٤١

تصميمات — (ر) تعويض ضرر — ضمان المبيع

— تعويضات — اجارة الاشخاص والاشياء

تصميمات عن الاجراءات الادارية — (ر)

اختصاص (لا) ١٥

تضمينات البيع — (ر) بيع (ق) ٢٦٥

تضمينات تسليم المبيع — (ر) بيع (ق) ٢٧٨

تضمينات — (ر) اجارة الاشياء (ق) ٣٩٠ —

شركة (ق) ٤٢٦ — عارية الاستعمال (ق) ٤٧٠ —

ودیعة (ق) ٤٨٦ — ٤٨٨

تضمينات — (ر) حق مدني (ق) ٤٧ — مخالفات

(ق) ١٤٥ — ١٧١ جنایات (ق) ٢١٠ — ٢١١ —

٢٢٧ الى ٢٣٢ — احكام ٢٣٩ — مدة طويلة (ق) ٢٥٥

تداول على المحضر — (ر) حجز (ق) ٤٥٣

تطرق بالشوارع — (ر) منفعة عمومية (ق) ٩ — ٢٥

تطهير — (منشور من نظارة الاشغال غرة ٧ بتاريخ ٨

جمادي الاولى سنة ١٢٩٨ (ابريل سنة ١٨٨١)

من ضمن ما كتب من نظارة الاشغال لرئاسة هندسة

الاقاليم الشرقية غرة ٣٦٨ بشأن الترع الغير مندرجة

بالجدول — ان القول بعدم درج الترع بالجدول

لا يكفي في جميع الاحوال اذ من المحتمل ان بعض

الترع التي لم تدرج بالجدول او التي حذفت منها

نظراً عليها فيما بعد حوادث اضطرارية توجب الاهتمام

بتطهيرها وعدم موافقة تركها ان لم يمكن لمصلحة

الهندسة ايجاد طريقة اخرى تفني عن تطهيرها

فالمعين حينئذ على المصالح الهندسية ان تراعي دائماً

ما يوجب استمرار وجود المياه الصيفية بالترع حسب

اعتبارها فان رأت ان ترعة من هذه الترع لاتساعد

حالتها على تركها في التطهير وجب عليها ان تقدر

حالا كمية العمل الضروري لها بحسب الحالة وما

يلزم اجراؤه وتكاتب المديرية بتشغيله ظهورات

في الوقت الذي يتعين اليه وتحظر الديوان بذلك

يكون على علم فان لم تنجزه المديرية وخشيت مصلحة

الهندسة انقطاع المياه فتعرض الكيفية للديوان سريعاً

لينظر فيها

تطهير — (منشور غرة ١٩ بتاريخ ٣ شعبان سنة ١٢٩٨

٣٠ يونيه سنة ١٢٨١ الى رئاسات الهندسة الخمس

قد اوعز الديوان الى تقانيش الهندسة ثم الى رئاسات

الهندسة فيما كتبه بتاريخ ٢ الحجة سنة ١٢٩٣ و ٢٩

محرم سنة ٩٥ وغاية شوال سنة ٩٦ و ٧ ربيع الثاني

سنة ٩٧ ان تكون التطهيرات في الترع عمومًا والامهات

خصوصاً مؤسسة على حسابات هندسية مستنتجة

من قطاعات وموازين تعمل عن كل ترعة مراعي فيها نوعها ودرجة الاهمية المترتبة عليها ولما تبين ان بعض المصالح لم تتبع في اعمالها هذه القاعدة التي لا تنتظم احوال الترع الا بها اصدر الديوان منشوراً عمومياً بتاريخ ٦ القعدة سنة ٩٧ بوجوب العمل بها وابقاء المسؤولية على من يهملها ومع ذلك فانتا لم تجد حتى الآن لتلك التأكيدات والتنبيهات في كثير من الجهات اثرًا يذكر على ان كلا من الرؤساء والباشمهندسين والمهندسين يدري الفرق الواضح بين الحاليتين ويعلم حق العلم بان نمو الزراعة ووفرتها ونجاحها في اية جهة من الجهات يتوقف على كفاية المياه الضرورية لها واستمرارها بدون انقطاع في كل وقت وخصوصاً في زمن التحاريق وذلك لا يتأتى الا باستيفاء شروط التطهير السنوي حسب القطاع والانحدار المفروضين لكل ترعة ليتحصل منها على كمية وافية من الماء تقوم بتلك الاحتياجات بخلاف ما اذا كان هذا التطهير قياساً على جري عادته فان فائده تكون غير موفية بالمقصود ويكون داعياً في كثير من الاحوال الى عدم الامن على الزراعة وخصوصاً في السنين التي تشند فيها التحاريق عن الدرجة المعتادة او تتأخر فيها الزيادة عن مواقيتها فضلاً عن تغيير معالم الترع واندثارها وبعد هذا تقصيراً يئناً في الواجبات المفروضة على رجال الهندسة فبالاضافة على ما سبق استدعي همه حضرتكم لصرف العناية التامة في تلك التطهيرات لتكون مع عدم خروجها عن الحد المعين لها آتية بالمزايا المقصودة منها ولجل الوصول الى ذلك يلزم الاخذ من الآن في رسم تلك الترع وتعيين قطاعاتها العرضية والطولية وبعد ان يتعين لها الانحدار الموافق ترسل صورة من رسمها الى الديوان وتحفظ اخرى بمصلحة هندسة المديرية ومثلها بالرئاسة ثم يصير الاخذ ايضاً في وضع علامات من احجار متباعدة عن بعضها بمسافة معينة بقدر الف متر مثلاً على مسطاح كل ترعة من الترع الاصلية العمومية موازية لمحورها بقدر الامكان وتتم بنمو متسلسلة حسب وضعها وترقم عليها المنسوبات بالنسبة الى مستو ثابت على مثال العلامات التي وضعت

## ملحوظات

وتقدمه لتكون على وقوف بما يبدل من المهم في هذا الشأن  
(الى باشمهندسى المدير يات)

في علم حضرتكم ان ري الاراضي بمياه النيل بطريقة  
عامة في الوقت المعتاد ريبها فيه لا يمكن الوصول اليه  
الا بتطهير الترع النيلية وخصوصاً اذا كان النيل  
مقصر او متاخراً كما ان حفظ البلاد من غائلة الفيضان  
لا يكون الا برفد الجسور وتقويتها ولا سيما اذا جاء  
النيل عالياً وبدون ذلك لاتامن البلاد من غرق  
او شرق ومع ان اعمال التطهير والتقوية المذكورة  
شديدة الاهمية كما اسلفنا قد اتضح الآن انها اهملت  
بالكلية بسبب الحوادث الحاضرة ولم يحصل ادنى  
فكرة فيما يترتب على تركها من العواقب الرديئة التي  
تعود على البلاد بالضرر العام وحيث ان هذا مما  
لا يجوز وقوعه وقد صار اوان الري على وشك  
الحلول فقد كتب في تاريخه الى المديرية بان  
تجمع الانقار الكفاية من بلادها بغاية السرعة وترتيبهم  
في تلك الاعمال مع مامورين مخصوصين وتصرف  
العناية التامة في اجرائها بحسب درجاتها في الاهمية  
كالتعريفات التي تعطى عنها من حضرتكم بحيث  
تم بالكلية في اوائل شهر مسرى القادم سواء كانت  
تطهيرات نيلية او ردف جسور وان تخطرننا اولاً  
فاولاً عن حركة العمل وتقدمه لتكون على وقوف بما  
يبدل من المهم في هذا الشأن فيقتضي لدى وصول  
هذا ل حضرتكم ان تتوجهوا الى حضرة المدير وتبينوا  
له بالتفصيل درجة الاهمية التي عليها هذه المسئلة  
وما يترتب على اهمالها من الاخطار وتطلبوا من حضرته  
بكل تشديد واللاح ان يسرع بجمع الانقار اللازمة  
لذلك ويعين معهم مامورين يركن اليهم في مهمات  
الامور ليقوموا بحفظ هؤلاء الانقار وتشغيلهم بالهمة  
الزائدة وعلى حضرتكم ملازمتهم في العمل واعطاوهم  
التعليمات المقتضية لتسهيله وانجازه بمراعاة تقديم  
الاهم على المهم وتؤكدوا على مهندسى المراكز بان  
لا يبرح احد منهم عن دائرة مركزه ويباشر اشغال  
المركز بدون انقطاع وخصوصاً ما يتعلق بشؤون الري  
والحفظ وتفيدونا في كل ثلاثة ايام عن كيفية حركة  
سير العمل وملحوظاتكم فيه ليكون هذا معلوماً للدريون

بطول التربة الاسماعيلية ثم يقيّد في دفتر بيان نمرها  
ومناسبتها فان لم يمكن وضع هذه العلامات على خط  
واحد او على مسافات متساوية فلا مانع من وضعها  
بحسب الامكان بالنسبة لحالة كل ترعة ولو كان بعضها  
على احد شاطئها والبعض على الشاطئ الآخر ومتى  
وجدت بهذه الصفة تتخذ اساساً لتسهيل الاعمال  
الهندسة اللازمة لضبط تقدير المكعبات واجراء  
التحقيقات الوقتية في اثناء عملية التطهير وها هو الديوان  
مستعد لاعطاء الاذن بوضع العلامات المذكورة  
متى وردت المتابسات والتقارير اللازمة عنها من  
طرف حضرتكم ومأمولنا ان لانسمع بعد الان ان  
عملية من عمليات التطهير قد اجريت بغير ميزانية  
وقطاعات هندسية او لم تستوف شروطها في العمل  
تطهير — { منشور من نظارة الاشغال غرة ١٦ بتاريخ  
٨ رمضان سنة ١٢٩٩ (٢٣) لوليه سنة ٨٢) من  
سعادة اسماعيل باشا محمد مفتش الاشغال بالتوكيل الى  
مدير يات قبلي وبحري

في علم حضرتكم ان ري الاراضي بمياه النيل بطريقة  
عامة في الوقت المعتاد ريبها فيه لا يمكن الوصول اليه  
الا بتطهير الترع النيلية وخصوصاً اذا كان النيل  
مقصر او متاخراً كما ان حفظ البلاد من غائلة الفيضان  
لا يكون الا برفد الجسور وتقويتها ولا سيما اذا جاء  
النيل عالياً وبدون ذلك لاتامن البلاد من غرق  
او شرق ومع ان اعمال التطهير والتقوية المذكورة  
شديدة الاهمية كما اسلفنا قد اتضح الآن انها اهملت  
بالكلية بسبب الحوادث الحاضرة ولم يحصل ادنى  
فكرة فيما يترتب على تركها من العواقب الرديئة التي  
تعود على البلاد بالضرر العام وحيث ان هذا مما  
لا يجوز وقوعه وقد صار اوان الري على وشك  
الحلول فالامل من حضرتكم ان تبادروا الى جميع  
الانقار الكفاية من بلاد المديرية بغاية السرعة  
وترتيبهم في تلك الاعمال مع مامورين مخصوصين  
وتصرف العناية التامة في اجرائها بحسب درجاتها في  
الاهمية كالتعريفات التي تعطى عنها من حضرة  
باشمهندس المديرية بحيث تتم بالكلية في اوائل شهر  
مسرى القادم سواء كانت تطهيرات نيلية او ردف  
جسور هذا مع اخطارنا اولاً فاولاً عن حركة العمل

وقتا بوقت ليكاتب جهات الاقتضاء بما يلزم نحوه  
( منشور من نظارة الاشغال غرة ١٧ بتاريخ ١٧  
رمضان سنة ١٢٩٩ اول اغسطس سنة ١٨٨٢  
من سعادة اسما عيل باشا محمد الى عموم المديريات  
ما عدا جرجا وقنا واصنا )

قد بعثنا مكاتبة لحضرتكم بتاريخ ٨ رمضان سنة ٩٩  
بقصد الاهتمام في تطهير الترع النبيلة وتقوية الجسور  
لامكان تعميم الري في اوانه ووقاية البلاد والمزارع  
من فيضان النيل وبما ان جسور السكك الحديد  
من الضروري حفظها ايضا من غوائل المياه لان  
عليها المدار الاعظم في الطلبات والحركات العسكرية  
وقد كان من المعتاد تقوية بعض هذه الجسور  
والحفاظ عليها بمعرفة المديريات والبعض الاخر بمعرفة  
السكة الحديد تبعا لانواع المنفعة المترتبة عليها ولكن  
في الاوقات الحاضرة لا يمكن لمصلحة السكة الحديد  
القيام بذلك فقد ثرا آى ان تكون كافة جسور  
السكة الحديد في هذه السنة تحت حفظ ومسئولية  
المديريات مثل جسور النيل والحيطان والترع سواء  
بسواء فكل ما يلزم لجسور السكة الحديد من  
ردف او تقوية في بعض المواضع التي تحتاج الى  
ذلك بسبب تلاطم المياه او تصادمها تبادر المديريات  
باجرائه من الآن بانقار العمليات العمومية كما انه في  
مدة الفيضان ترتب المديريات الفقر الكافي على ما  
يخشى عليه من هذه الجسور بسبب حركات الري  
والصرف وتهم بتليشه وحفظه وصيانته وكل مديرية  
يختص بها من ذلك ما هو مار فيها من تلك الجسور  
وان وقع فيه اهمال وتسبب عن هذا الاهمال تعطيل  
في سير اي فرع من فروع السكة الحديد كان مدير  
المديرية ومن يشركه في المسؤولية تحت المحاسبة اذ ان  
مثل هذا يكون بمنزلة تهاون في الطلبات العسكرية  
نفسها فعلى هذا نأمل من حضرتكم العمل بوجه  
الدقة على موجب ما توضح فيما يتعلق بالمديرية ادارتكم  
وقد كتبنا في تاريخه الى باشا مهندس المديرية بان  
يتخذ مع مهندس السكة الحديد سفي تبيين النقط  
المقتضي ردفا او تقويتها وتعريف المديرية عنها  
لاجراء العمل اللازم لها ثم عند حلول اوان التليش

والفقر يقدم الباشا مهندس والمهندس الموما اليها  
للمديرية بيان المسافات المقتضي تليشها وغفرها  
لكي على مقتضاها ترتب المديرية ما يلزم لها من الفقر  
وتضع فيها ما تحتاج من التليش وتباشر حفظها لتبقى  
مصانة على الدوام

تطهير — ( ر ) ترعة ٢٦ ذ سنة ١٢٩٣ — جسر  
— ري — عون — مجلس تفتيش الزراعة — اعمال  
عمومية — تفتيش عموم التطهير بالكركات  
تظلم ضد امر مامور التفليس — ( ر ) افلاس  
( ق ت ٢٣٦ )  
تظلم من الاحكام الصادرة في مواد التفليس —  
( ر ) افلاس ابتداء من ( ق ت ٣٩٠ )  
تظلم — ( ر ) استئناف — معارضة — اعادة النظر  
تعجيل — ( ر ) طالب التعجيل  
تعداد — امر عال صادر في ٧ يونه سنة ١٨٧٩

بناء على ما عرض علينا من دولتلو ناظر الداخلية  
الموافق لاراء مجلس النظار ناصر ( اولا ) بان تعداد  
اهالي القطر المصري يكون في كل عشر سنين مرة  
( ثانيا ) ان هذا العمل يكون بمعرفة نظارة الداخلية  
ومعتمديها من المامورين والمديرين والمعاونين  
والاطباء ومشايخ البلدان ( ثالثا ) يكون اول تعداد  
في اخر سنة ١٨٨٠ ( رابعا ) ان جميع الادارات  
تلتزم بتقديم البيانات الاحصائية التي تطلبها منها  
نظارة الداخلية بحيث تكون مسئولة فيما تقدمه من  
الايضاحات ( خامسا ) ان ناظر الداخلية مكلف  
بتنفيذ هذا الامر

تعداد — ( صورة ما نشر من الداخلية في ٢٢ جمادي  
الاولى سنة ١٢٩٧ ( ٢ مايو سنة ١٨٨٠ )  
انه مع تعدد صدور المنشورات الاكيدة بغير دفتر تعداد  
النواحي والعرب والكفور والاباعد بغاية الضبط والدقة على  
التفصيلات الموضحة بتلك المنشورات وعدم سقوط احد من  
اندراجهم قد دلت وقائع الاحوال على تجاري مشايخ وعمد  
بعض النواحي ونظار ووكلاء الاباعد والعرب والكفور على  
تحرير تلك الدفاتر على خلاف الحقيقة واسقاط جملة انفار منهم  
لاشغالهم في اشغالهم الخصوصية كما حصل ذلك ببعض نواحي  
مديرية القليوبية ومع مجازة مشايخهم برفعهم من وظائفهم  
بالكيفية التي توضح بما سبق اعلانه عموما للمديريات بما  
عوملوا به وما يعامل به من تجاري على مثل ذلك من امثالهم

## ملحوظات

نتائج التعداد العمومي الواقع في ٣ ماية سنة ٨٢ الموافق ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ التي ظهر منها ان عدد جميع سكان القطر المصري ما عدا لمخفاته هو ستة ملايين وثمانماية وستة الاف وثمانماية واحد وثمانون نفسا كالمبين بالمجدول المرفوق بامرنا هذا

**تعداد** — ٠ (ر) عربان — فصيل — ٠ احصاء مصر

**تعداد الاغنام والشعاري** — ٠ (ر) غنم وشعاري

**تعدد الكفلاء** — ٠ (ر) كفالة (مجملة ٦٢٧

**تعدد الديون** — (ر) مقاصة (ق ١٩٦

**تعدد ارباب المحجوزات** — ٠ (ر) حجز (قم ٤٢٣

— ٤٢٦ — ٤٣٢

**تعدي الاجير** — ٠ (ر) اجارة (مجملة ٦٠٨

**تعدي المستعير** — ٠ (ر) عارية (مجملة ٨١٤

**تعدي على الحاكم** — ٠ (ر) مقاومة

**تعدي على المخضر** — ٠ (ر) حجز (قم ٤٥٣

**تعدي على خدمة الحكومة** — ٠ (ر) مقاومة

(فق الباب السابع

**تعدي على الوظائف القضائية** — ٠ (ر) مستخدم

**الحكومة (فق ١١٤**

**تعذيب** — ٠ { منشور من نظارة الداخلية في ١٠ القعدة سنة ٩٩ بشأن تجنب وعدم استعمال آلة الحديد التي توضع بالاصابع بقصد التعذيب ٢٣ سبتمبر سنة ٨٢ قد علمنا من احوال ضبطية سكندرية وجود آلة حديد توضع بالاصابع بقصد التعذيب فولوانه من المحقق عندنا ان تلك الآلة لم تكن مستعملة في سائر جهات الحكومة لكن ملاحظة من انه بار بما تكون موجودة ببعض الجهات فيلزم التاكيد بتجنب وعدم استعمال الآلة المذكورة مطلقا في اي جهة من الجهات بحيث اذا سمع فيما بعده انه جاري استعمالها فتكونوا مسئولين عن ذلك انتم ووكيلكم شخصيا وقد نشر في تاريخه لمن لزم به كذا تحريرا في ١٠ القعدة سنة ٩٩

**تعذيب** — ٠ (ر) جنابات وجنح (فق ٢١٢

**تعريض الاطفال للخطر** — ٠ (ر) قبض (فق ٢٦٢ الى ٢٦٤

**تعريف الخسائر البحرية وتقسيمها وتسويتها** — (ر) خسائر بحرية

**تعريف الرسوم** — ٠ { (رسوم نسية) امرال رقم ٢٩ (را سنة ١٣٠١) ٢٧ يناير سنة ٨٤

**(نحن خديوي مصر)** بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٣ مايو الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ وفي ١٤ يونيه سنة

قد تبين انه ما زال واقعا التجاري من ذكرنا والعبد على تقديم دفاتر بالاقل عن حقيقة التعداد وثبت هذا من الجشائي التي عملت وحيث استمر هذا الحالة ما لا يوافق ويرتب عليها تاخير فهو مسئلة التعداد وعدم حصه بوجه الضبط وكمال الدقة وهذا ناشئ عما هو واقع منهم في عدم تحرير وتقديم تلك الدفاتر بوجه حقيقي قد استنسب حصول النشر اسائر المدير يات بانه في حالة عدم الوقوف باستيفاء الدفاتر التي تقدمت للان يصير ردم على من جررم ويطلب منهم تحرير دفاتر خلافهم بغاية الضبط مع تفهيمهم بانه اذا ظهر بعد ذلك ان الدفاتر الذي يتقدم عن تعداد اي بلدة او كرا او عزبة او ابعادية لا يكون مندرجا به كامل انفار الجهة المحرر عنها على حسب القاعدة التي اتخذت لذلك فضلا عن عزل عمدة ومشاخ البلد التي يحصل ذلك بها يجازى كل منهم ومن اوانك النظر والوكلا باللبان مدة سنة شهور تكال له وارتداعا لغيره بحيث تؤخذ منهم الاجابات اللازمة بذلك مكانة ليكونوا عاين تمام قادمون عليه من المعاملة وبعد اخذ تلك التعهينات وتقدم الدفاتر التي يحرروها بعمل عنها الجشائي اللازمة على حين غفلة ومتى تحقق عدم استوفائها وسقوط احد منها بدون اندراجها فيها فيالحال نصير المبادرة بعزل عمدة ومشاخ البلد التي يظهر ذلك بها ويجري سجنهم بالمديرية ويقاد عن اسمائهم لاجل المكاتبة لجهة الانقضاء بارسالهم محل جرائمهم وعلى هذا قد تحرر في تاريخه بذلك لمن لزم ومن الجملة هذا للاجراء بتفضاه

**تعداد** — ٠ امرال رقم ٢ ديسمبر سنة ١٨٨١

(نحن خديوي مصر) بعد الاطلاع على الامر الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٨٨١ وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وبموافقة رأي مجلس نظارنا نامر بما هوأت (م) ١ تعداد اهالي القطر المصري فقط بخلاف لمخفاته يكون من ١٤ جمادى الثاني سنة ١٢٩٩ الموافق ٤ يونيه سنة ١٨٨٢

**تعداد** — ٠ { منشور صادر في ١٨ محرم سنة ١٢٩٩ (١٠) (ديسمبر سنة ٨١) — امرال واراد للداخلية من رئاسة مجلس النظر بتاريخ ١٤ الجاري غمرة ٦٣

(نحن خديوي مصر) بعد الاطلاع على الامر الصادر بتاريخ ٧ يونيه سنة ٨١ وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا وبموافقة رأي مجلس نظارنا نامر بما هوأت (م) ١ تعداد اهالي القطر المصري فقط بخلاف لمخفاته يكون من ١٦ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ الموافق ٤ مايو سنة ١٨٨٢ (م) ٢ على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا — المسطر بعاليه هو صورة وترجمة الامر العالي الصادر للداخلية من رئاسة مجلس النظر بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٢٩٩ غمرة ٧٣ بشأن تعداد اهالي القطر المصري ولاجل المعلومات بما اشتمل عليه والاجراء بتفضاه لزم تحريره بذلك في ١٨ محرم سنة ١٢٩٩

**تعداد** — ٠ امرال صادر في ١٧ مايو سنة ٨٦

(نحن خديوي مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٣ مايو سنة ٨١ وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وبموافقة رأي مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ تعتبر رسمية

الرسوم منها ما هو مقرر ومنها ما هو نسبي (م) ٣ يقتضي تحصيل الرسوم المقررة على كل ورقة الا في الاحوال المستثناة بهذه التعريفة (م) ٤ على المدعي ان يدفع قيمة الرسوم المستحقة على دعواه في مقابلة المطالبة بها من المحكوم عليه (م) ٥ ممنوع اعطاء صورة من الاحكام او من اي ورقة قضائية قبل دفع الرسم على الاصل فان لم يكن سبق دفعه تعين على طالب الصورة ان يدفع قيمة مقابلة الرجوع به على من له حق الرجوع عليه (م) ٦ يجوز للمدعي عليه في كل الاحوال ان يحصل على صورة الحكم الصادر بملزومية المدعي بمصاريف الدعوى ان كانت تلك المصاريف معلية طلباً على المدعي في مقابلة دفع رسم الصورة فقط (م) ٧ لا تؤخذ رسوم مقررة ولا نسبية على الاوراق اذا كانت قيمة الدعوى او المحكوم به لا يزيد عن الخمسمائة قرش (م) ٨ يلزم على كل طالب قيد قضية في الجدول ان يودع بقلم الكتاب مبلغاً على سبيل التامين يوازي تقريباً قيمة الرسوم التي تستحق على ما يتجر من الاوراق بصرف النظر عن الرسوم النسبية المحتملة استحقاقها فيما بعد فالمبلغ اللازم ايداعه عن القضايا الجزئية التي لا يزيد الطلب فيها عن الالف قرش يكون ثلاثين قرشاً وعن القضايا التي قيمة الطلب فيها من الف وواحد الى خمسة الالف قرش يكون ستين قرشاً وعن القضايا التي قيمة الطلب فيها زيادة عن الخمسة الالف قرش يكون مائة خمسة وعشرين قرشاً وعن القضايا المرفوعة امام محكمة الاستئناف يكون مائتين وخمسين قرشاً (م) ٩ قيمة الدعوى يصير تحديدها بصحيفة الطلب حسب القواعد المبينة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية بالنظر لجواز قبول الاستئناف من عدمه واما اذا كان المدعي يزيد او ينقص في قيمة طلبه قبل صدور الحكم سواء كان بواسطة الطلب منه في الجلسة مباشرة او بتقرير يقدمه الى قلم كتاب المحكمة ففي هذه الحالة تربط الرسوم على الاوراق الرسمية التي تحرر بعد ذلك حسبما صار تعديله من الزيادة او النقص (م) ١٠ على قيد القضية في الجدول تؤخذ ثلاثة قروش اذا كانت قيمة الدعوى فوق

٨٣ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية بموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ تحصيل الرسوم النسبية بالمحاكم الاهلية المستجدة يكون على حسب تعريفة الرسوم المتبعة الآن بالمجالس ما عدا رسوم العقود فانه يكون تحصيلها على حسب التعريفة المتبعة بالمحاكم الشرعية واما الرسوم المقررة فيصير قيدها طلباً بشرط ايداع مبلغ يقدره بوجه التقريب رئيس محكمة الاستئناف او المحكمة الابتدائية والاجراء على هذا الوجه يكون موقتاً لحين نشر تعريفة الرسوم في المواد المدنية والتجارية والجناائية التي تتعين فيها الرسوم المقررة والرسوم النسبية التي يلزم تحصيلها بالمحاكم المستجدة المذكورة عن الاوراق والعقود (م) ٢ متى نشرت التعريفة الجديدة يصير تقدير رسوم الاوراق المقيدة طلباً على حسب ما يدون عنها ويصير تسوية المبالغ المودعة على مقتضاها تعريفة الرسوم - امر عال صادر في ٢٤ فبراير سنة ٨٦ (نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادرين بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) و ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٠١ (٢٧ يناير سنة ١٨٨٤) وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شوري القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ تعريفة رسوم المواد المدنية والتجارية والجناائية في المحاكم الاهلية المرفوعة بامرنا هذا المحتوية على اربعة وثمانين مادة يكون معمولاً بها بكافة المحاكم الاهلية من بعد عشرة ايام تمضي من تاريخ نشر امرنا هذا (م) ٢ كل ما كان مخالفاً لما تدون في التعريفة المذكورة بالمادة السابقة يعتبر لاغياً ولا يعمل به

(تعريفة رسوم المواد المدنية والتجارية والجناائية بالمحاكم الاهلية المرفوعة بالامر العالي الصادر بتاريخ ٢٠ جادى الاول سنة ١٣٠٢) (٢٤ فبراير سنة ١٨٨٦)

### الباب الاول - قواعد عمومية

(م) ١ على كافة الاوراق القضائية تؤخذ الرسوم المقررة في هذه التعريفة حسب القواعد المبينة بها (م) ٢ وتلك



## ملحوظات

في حال ايداع دفتر شروط البيع على طالب البيع ان يدفع مبلغاً تأمينياً وقدره مائتين قرش صاغ على رسوم قلم الكتاب ولا يقبل الدفتر المذكور ما لم تسدد الرسوم النسبية التي استحق دفعها على الحكم الصادر غايياً (م) ١٧ كل شخص سبق معافاته من الرسوم لا يقبل مزايدها ما لم يدفع لخزينة المحكمة المستحق من الرسوم والمصاريف (م) ١٨ في الدعاوي المقدمة لمحكمة الاستئناف يحصل الرسم المقرر بهذه التعريفة على اوراق الكتبة او المحضرين بزيادة الثلث واما العوائد النسبية يصير احتسابها باعتبار قرش واحد في المائة (م) ١٩ اذا صار الغاء حكم من محكمة الاستئناف فالرسم النسبي السابق تحصيله على القضية يصير رده بالتالي (م) ٢٠ الاوراق المقرر اخذ رسم عليها هي بواقع كل ورقة صحيفتين سيفي كل صحيفة منها خمسة وعشرين سطراً وفي كل سطر اثني عشر كلمة انما الورقة الاولى يدفع عليها الرسم بالكامل معها كان عدد الاسطر المكتوبة في صحيفتها او في احدها ولا يطلب دفع الرسم على الورقة الاخيرة الا اذا تجاوز عدد الاسطر المكتوبة فيها ثمانية غير الامضا (الباب الثاني)

في الرسوم المقتضي تحصيلها على اعمال المحضرين (م) ٢١ على كل ورقة صادرة على يد محضر تؤخذ الرسوم الآتية خلاف مصاريف انتقاله خارج محل اقامته ان دعي الحال لذلك وهي رسم كتابة خمسة قروش على الاصل وقرشين ونصف على كل صورة منه ان كانت قيمة الطلب لاتزيد عن الف قرش وعشرة قروش على الاصل وخمسة قروش على كل صورة منه ان كان قيمة الدعوى من الف قرش وقرش الى خمسة آلاف قرش هذا خلاف رسم انتقال المحضر خارج محل اقامته بواقع عشرين قرش عن كل اربعة وعشرين ساعة عددا مصاريف السفرية (م) ٢٢ على كل ورقة صادرة على يد محضر من خصم لآخر بتكليفه بالحضور امام المحكمة ان كانت قيمة الدعوى تزيد عن خمسة الاف قرش وعلى اعلان كل ورقة وعلى اوراق التنبيه والانذار وعلى قوائم الجرد والبروتستو خلاف باقي الرسوم

الخمسائة قرش الى الف قرش وستة قروش اذا كانت قيمة الدعوى من الف قرش وقرش واحداً الى خمسة الاف قرش وعشرة قروش اذا كانت قيمة الدعوى زيادة عن خمسة الاف قرش وعشرين قرش على قيد القضية المرفوعة امام محكمة الاستئناف (م) ١١ اذا نقد مبلغ الامانة بواسطة دفع عوائد القلم المستحقة على الاوراق التي سبق تحريرها في القضية بطلب الكاتب من المدعي تكملة الامانة بدفع عوائد ما يصير تحريره فيما بعد من الاوراق ولا يجوز ان يكون مبلغ التكملة المطلوب دفعه زائداً عن المبلغ الذي صار ايداعه في اول الامر (م) ١٢ اذا لم يدفع طالب قيد القضية في الجدول مبلغاً على سبيل التامين فلا يصير قيدها واذا لم يدفع التكملة المطلوبة منه فيصير شطبها من الجدول (م) ١٣ يؤخذ رسم قرش واحد قيمة ورقة تمغة عن المحاضر والاوراق والاوراق في القضية المقامة امام محكمة المواد الجزئية وقرشان اثنان في المحاكم الابتدائية وثلاثة قروش في المرفوع امام محكمة الاستئناف وتكتب المحاضر المتعلقة بدعوى واحدة الواحد بعد الآخر في ذات مضبطة الجلسة (م) ١٤ المواد الآتية تكتب على ورق تمغة من فية قرش واحد وقرشين وثلاثة قروش بالنسبة للمحكمة المنظورة فيها الدعوى المختصة بهذه المواد ان كانت من محاكم المواد الجزئية او من المحاكم الابتدائية او من محكمة الاستئناف وهي (اولاً) تقارير الطلبات واعلان طلب حضور امام المحاكم وتقارير التظلمات وعرائض المرافعة وطلبات الاخصاص المقدمة بالكتابة قبل المرافعة او اثنائها او بعدها وغير ذلك من الاوراق التي تقدمها ارباب الدعاوي لاقلام الكتبة والمحضرين للاستناد عليها في حصولهم على ما يطلبونه (ثانياً) صور الاحكام والمحاضر واوامر القضاة والمخضات والشهادات وغيرها من كافة الاوراق المصدق عليها من كتبة المحاكم ومسلمة منهم (ثالثاً) الوكالات في الخصومة والاعلانات المقتضي نشرها في الجرائد المعينة لنشر الاعلانات القضائية حسب نص القانون (م) ١٥ يكون تحرير تقارير ارباب الخبرة على ورق تمغة ثمنها ثلاثة قروش ديواني (م) ١٦

الاخرى يؤخذ رسم كتابة عشرة قروش ديواني عن كل ورقة (م) ٢٣ اذا اجري المحضرون بناء على طلب واحد جملة اعمال في اثناء سفر واحد وفي يوم واحد ينبغي تقسيم مبلغ مصاريف الطريق ورسم الانتقال على جميع الاعمال بالنسبة لعدد احوال واختلاف المسافات التي يقطعونها

### ( الباب الثالث )

( في الرسوم المتضمنة لتحصيلها على اعمال الكتبة )

(م) ٢٤ على الاوراق المحررة من قلم كتاب المحكمة من محاضر واوامر واحكام تحضيرية او قطعية يؤخذ رسم كتابة ثمانية قروش اذا كانت قيمة الدعوى الف قرش او اقل وهذا مع مراعاة ما ذكر في المادة السابعة ورسم كتابة اثني عشر قرش اذا كانت قيمة الدعوى من الف قرش وواحد الى خمسة الآف قرش وتؤخذ نصف الرسوم المذكورة على كل صورة (م) ٢٥ على كل من محاضر استماع الشهود والايداع وتحليف اليمين وكشف ارباب الخبرة وتحقيق الخطوط وعلى الكشف على المحلات وعلى كل عمل يباشره كاتب المحكمة بنفسه او باطلاع احد مأموريه القضا يؤخذ رسم كتابة خمسة عشر قرش عن كل ورقة ان كانت قيمة الدعوى زيادة عن الخمسة الآف قرش (م) ٢٦ على اوامر التقاضي والاحكام التحضيرية او التمهيدية او القطعية ان كانت قيمة الدعوى زيادة عن خمسة الاف قرش وعلى توزيع ثمن المباع بالمزاد سواء كان مؤقتاً او قطعياً وعلى مبلغ التأمين وعلى خلاصة المحكمين وعلى كل قرار آخر يصدر من المحاكم يؤخذ رسم كتابة عشرين قرش عن اول ورقة منها وثمانية قروش على كل ورقة زيادة (م) ٢٧ على كل محضر جلسة بتاجيل القضية لجلسة اخرى يؤخذ رسم ثمانية قروش اما اذا كان التاجيل صادر من بادي راي المحكمة او بناء على طلب قلم النيابة فلا يستحق عليه اخذ شيء من الرسوم (م) ٢٨ يؤخذ رسم على كل صورة او مضمون حكم او امر او قرار او محضر او مطلق ورقة قضائية مبلغ خمسة قروش على كل ورقة منها (م) ٢٩ يؤخذ على الاحكام القطعية خلاف رسم الكتابة رسم نسبي

باعتبار قرش واحد في المائة على قيمة المحكوم به ان كانت الاحكام الصادرة مبنية على سندات وباعتبار قرشين اثنين في المائة اذا كانت بغير سندات (م) ٣٠ يتحصل في التفاليس رسم نسبي باعتبار قرشين في المائة على مبلغ الكونكورداتو الحاصل الاتفاق عليه بين المفلس ودائيه وعلى صافي موجودات التفاليس في حالة ما اذا لم يقع صلح بين المفلس ودائيه (م) ٣١ يتحصل رسم على الاحكام الصادرة بثبوت حق الملكية او الربع باعتبار قرش في المائة في المنقولات وقرشين في المائة في العقارات (م) ٣٢ الاحكام الصادرة بالغياب ما دامت قابلة للمعارضة فلا يؤخذ عليها رسوم نسبية (م) ٣٣ اذا صدرت احكام بملزومية الحكومة بصفة كونها مديونة فالمدعي لا يلزم الا بدفع رسوم النسخ في مقابلة المطالبة بها ممن يلزم (م) ٣٤ يؤخذ رسم نسبي باعتبار ربع من واحد في المائة على قيمة السندات والبونات والاوراق الاميرية والنقود وكل اشياء خلاف ذلك بصير ايداعها في قلم الكتاب انما البونات والاوراق الاميرية بغير قيمتها حسب سعر البورصة يوم الايداع وهذا خلاف الرسوم التي تستحق على محاضر الايداع اما النقود التي يودعها وكلا الديانة على ذمة التفاليس فلا يؤخذ عليها رسوم نسبية كما لا تؤخذ رسوم نسبية ايضاً على المبالغ المدوعة تاميناً لثمن العقارات من الراسي عليهم المزاد (م) ٣٥ يؤخذ رسم نسبي على الاحكام الصادرة بالبيع بالمزاد باعتبار قرشين في المائة من المنقولات وخمسة قروش في المائة على العقارات من قيمة ثمن المباع (م) ٣٦ يؤخذ رسم مقرر عشرة قروش على كل شهادة متعلقة بتحقيق القضايا او محررة من كاتب القلم لاي امر كان وعلى كل شهادة اخرى رسمية وعلى التصديق على كل امضاء او ختم وعلى التأشير الواقع من رئيس القلم في ذيل الاوراق المقدمة لثبوت تاريخها

### ( الباب الرابع ) - في كشف اهل الخبرة

(م) ٣٧ اذا لزم الحال لتحصيل عوائد نسبية على عقارات وكانت قيمتها غير مبنية في الحكم او القرار او كانت القيمة التي عرف عنها الاخصام اقل من القيمة الحقيقية فتقدر قيمة الثمن التي تؤخذ عليه اليه بمعرفة ارباب الخبرة سواء

## ملحوظات

خفر الاختام الموضوعة على المحلات المختوم عليها ومصاريف حفظ البهائم المضبوطة (ساجما) كافة الرسوم المترتبة على الاجراءات التي تاتى بها المحكمة للوصول الى اظهار الجرائم وإثباتها ايا كان نوع هذه الرسوم (ثامنا) رسوم تنفيذ الاحكام (م) ٤٧ لا تعد من رسوم القضاء في المواد الجنائية مصاريف التعريرات ومصاريف نقل اوراق المرافعات ونقل الاشياء المضبوطة من جهة لآخرى ومصاريف نقل المحبوسين والمصاريف اللازمة لمؤنتهم وسائر الرسوم التي من هذا القبيل التي تستند عليها الاجراءات في المواد الجنائية والمحبوسين — وان دعت الضرورة لاجراء اي عملية تستلزم مصاريف من قبيل المنسرج بهنفا للمادة فيقرر من المحكمة الى الضبطية المحلية باجرائها (م) ٤٨ كافة الرسوم المدنية بالمادة السادسة والاربعين من الوجه الاول لغاية الوجه السابع يجري تحصيلها من موجودات المحكوم عليهم بعقوبة ومن الاخصام الملزمين بحقوق في مواد التبع والمجنابات والمخالفات وكذلك يصير تحصيل الرسوم المدنية بالوجه الثامن متى كان الغرض من تنفيذ الحكم هو تحصيل الرسوم القضائية او دفع غرامة (م) ٤٩ رسوم المرافعات في المواد المدنية هي ماثلة للرسوم القضائية في المواد الجنائية من حيثية دفعها مقدما واحقية استردادها والاجراءات الموصلة للحصول عليها (م) ٥٠ الشهود الذين يودون شهادتهم في المحجة المقيمين فيها لا يستحقون تعويضا ما الا اذا كانوا من الذين يقنانون يوميا من صناعتهم او شغلهم فانهم يستحقون مكافأة تقدر لم معرفتهم رئيس محكمة الاستئناف او رئيس المحكمة الابتدائية او القاضي الذي يسمع شهادتهم (م) ٥١ اذا استوجب الحال لانتقال الشهود خارج محل اقامتهم يعطى لهم تعويض بناء على طلبهم في مقابلة مصاريف سفرهم واقامتهم ويكون تقدير ذلك التعويض بمعرفة احد من ذكروا بالمادة السابقة ويعطى ذلك التعويض ايضا للذين يصير استحضارهم للاستعلام منهم عن اشياء بشرط ان لا يكونوا مدعين بحقوق في الاعمال المذكورة (م) ٥٢ اذا طلب شاهد للحضور امام الحاكم وليس عنده ما يقوم بمصاريف سفره فعلى محافظ او مدير او مامور المحجة المقيم فيها سواء كان من ماموري الادارة او ماموري البوليس ان يصرف له مصاريف السفر وان يبين ما صرف اليه بورقة الطلب وان يعطى اشعار لكاتب المحكمة بذلك حتى انه عند صرف التعويض للشاهد المذكور يخضع منه مطلوب تلك المحجة ويسدد اليها (م) ٥٣ في الاحوال التي تستلزم وجود ارباب الخبرة فلاجرة التي يستحقونها يصير تقديرها بمعرفة القاضي او بمعرفة الرئيس الذي يسمع اقوالهم والتعويض الذي يستحقه ارباب الخبرة في نظير سفرهم واقامتهم يصير تقديره عند اللزوم بمعرفة من ذكروا — واما اذا صار طلب بعض ماموري المحكمة بصفة شهود ولزم الحال لانتقالهم خارج محل اقامتهم فعلى لم المصاريف والتعويضات المنو عنها باللوائح المتبعة في حق الموظفين الملكية (م) ٥٤ الرسوم المستحقة في المواد الجنائية على اعمال الكتبة والخضرين يصير تحصيلها حسب المقرر في القضايا الجزئية التي لا تزيد قيمة الدعوى فيها عن مبلغ

كان بناء على طلب الكاتب او بطلب احد الاخصام (م) ٥٨ وطلب الكشف بواسطة ارباب الخبرة في مواد الرسوم يقدم بعريضة لرئيس محكمة الاستئناف او لرئيس المحكمة التي اصدرت الحكم او القرار ويوعين واحد فقط من ارباب الخبرة بغير احتياج لسام اقوال الاخصام ويحدد الميعاد الذي ينبغي حصول الكشف فيه ويقدم التقرير له عنه ويجوز مد هذا الميعاد بامر منه على عريضة تقدم اليه من احد ذوي الشأن (م) ٥٩ ويجلف اهل الخبرة السمين امام الرئيس بان يؤدي مامورته بكل امانة وذمة ويحدد اليوم والساعة التي يشرع فيها مباشرة عمله (م) ٤٠ وبعين الكاتب الاخصام عن بد محضر باسم اهل الخبرة واليوم والساعة المحددين للشروع في عملية الكشف قبل الميعاد المذكور بخمسة ايام بالاقبل (م) ٤١ يجوز للاخصام بالاتحاد مع الكاتب ان يقرروا قيمة العقار المقرر اخذ رسم عليه قبل انهاء الكشف المذكور او بعد وقبل تقديم تقرير اهل الخبرة ويلزم حصول التصديق من الرئيس على هذا الاتفاق (م) ٤٢ بعد تقديم تقرير اهل الخبرة يصير تكليف الاخصام بالحضور للاطلاع عليه بقلم الكاتب بجواب يرسله لم ويجوز اعطام صورة من التقرير المذكور في مقابلة تحصيل رسم كتابة خمسة فروش عن كل ورقة واذا تراى لاحد الاخصام لزوم اعادة كشف اهل الخبرة فيطلب ذلك بتكليف خصه للحضور امام المحكمة الابتدائية وحين ذاك تعين المحكمة ثلاثة من اهل الخبرة وهم يباشرون ماموريتهم بالكيفية السابق توضيحها وفي الميعاد الذي يحدد في الحكم (م) ٤٣ اذا زادت التبعة المقررة بمعرفة اهل الخبرة ونجاوزت تلك الزيادة عن القيمة المعرف عنها الاخصام بقدر العشر فمصاريف الكشف يلتزم بها الممول عليه العقار ويجبر حيثئذ على سداد العوائد التي تسحق على الزائد منها بلغت قيمته — اما اذا كانت الزيادة لمحد العشر فتكون مصاريف الكشف على طرف المحكمة (م) ٤٤ متى طلب اعادة كشف اهل الخبرة تكون خمسة ايام ابتداء من يوم توريد الرسوم

## (الباب الخامس)

## في الرسوم المتقضي تحصيلها في المواد الجنائية

(م) ٤٥ الرسوم المستحقة على الاوراق في المواد الجنائية بصير تأديتها مقدما بمعرفة كاتب المحكمة من نفودها وله الرجوع على المدعي اذا لم يثبت دعواه او على المحكوم عليه عند اثبات الدعوى بما يجب استرداده من تلك الرسوم (م) ٤٦ رسوم القضاة في المواد الجنائية هي (اولا) التعويضات المستحقة للشهود مقابلة سفرهم واقامتهم (ثانيا) اتعاب اهل الخبرة واجر سفرهم (ثالثا) التعويضات المستحقة للقضاة ولاعضاء قلم النيابة في مقابلة انتقالهم لاخت ما يقتضي من الاستعلامات واجراء ما يلزم من التفتقات وكذلك التعويضات المستحقة لكتبة الحاكم والمرجعيين والخضرين ورجال الضبطية المساعدين او المصاحبين لمن ذكروا (رابعا) رسوم قلم الكتاب (خامسا) رسوم المترجمين والخضرين (سادسا) مصاريف

الفقرش في اول درجة وفي ثاني درجة بواقع المقرر على الدعوى التي لا تزيد عن الالف قرش حسب ما هو مبين بهذه اللائحة ولا تؤخذ رسوم على صور الاوامر الصادرة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ولا على القرارات الفرعية الصادرة من اول او ثاني درجة ومسئلة المتهمين الذين برئت ساحتهم ولا تؤخذ رسوم في مواد القتل (م) ٥٥ لا يجوز للمحضرين تحصيل رسوم على اعلان الاوراق التي يكلفون بتوصيلها لافوكاتية المدعين بحقوق مدنية او الاحامين عنهم او لوكلائهم (م) ٥٦ رسوم خفر الاختتام الموضوعه على المحلات المختوم عليها وحفظ الهائم المضبوطة وغير ذلك من المصاريف المنصرفة للبحث والتحرري عن الجرائم حسبما تبين بالوجه السابع من المادة السادسة والاربعين يصير تقديرها بمعرفة المحكمة التي امرت بها (م) ٥٧ الرسوم الغير مقرر استردادها المختصة بتنفيذ الاحكام بما في ذلك مصاريف الطبع يصير تقديرها بمعرفة قلم النائب العمومي المباشر للتنفيذ على حسب القوائم التي تقدم له بها (م) ٥٨ رسوم الاوراق التي تحرر بناء على طلب الخصم المدني بحقوق مدنية يصير تاديتها من طرف كتاب المحاكم من اصل المبالغ المسلفة اليهم تطبيقاً لمادة ٢٤٦ من قانون تحقيق الجنايات (م) ٥٩ التعويضات المستحقة للشهود وميجول ارباب الخبرة واجر سفر بائتهم يصير تاديتها من طرف كتاب المحاكم بناء على امر يصدر لهم من الجهة التي قدرت قيمتها ولا بد ان يكون على القائمة التي يقدمونها ارباب الخبرة بالمصاريف المذكورة تاشير من الجهة التي تأذن بالسداد (م) ٦٠ التعويضات المقررة للقضاة واعضاء قلم النائب العمومي والكتاب التوالي والترجمين والمحضرين ورجال الضبطية في نظير انتظامهم على حسب المقرر بالمادة السادسة والاربعين يصير دفعها باذن رئيس محكمة الاستئناف او المحكمة التابعين اليها (م) ٦١ رسوم خفر الاختتام الموضوعه على المحلات المختوم عليها وحفظ الهائم المضبوطة ومصاريف العمليات المبينة بالوجه السابع من المادة السادسة والاربعين يصير تاديتها بامر يعطى من الجهة المبينة بالمادة السادسة والخمسين (م) ٦٢ اذونات الصرف المحكي عنها بالمواد السابقة يصير وضعها بملفات الدعاوي المختصة بها ويقيم الكتاب المبالغ المدفوعة بقائمة المصاريف المرفوعة بالدعوى ويقيدها ايضاً بالدفتر المنوه عنه بتعليمات الكتاب (م) ٦٣ رسوم تنفيذ الاحكام المبينة بالمادة السابعة والخمسين يكون تاديتها باذن يصدر من النائب العمومي وذلك المصاريف يصير قيدها بالدفتر المعد لتقيد الرسوم القضائية في المواد الجنائية (م) ٦٤ عندما يصدر حكم في مادة جنائية غير قابل للنقض يجب على كاتب المحكمة الصادر منها ان يحرر في ظرف عشرة ايام قائمة بالرسوم والمصاريف المستحق استردادها لجهة الخزينة ويتوضح بالقائمة المذكورة اسماء الاخصاص المذكور عليهم وقيمهم وصنعهم ومحل اقامتهم وتاريخ الحكم واسم المحكمة الصادر منها والقائمة المذكورة يصير تقديمها في اليومين التاليين لتحريرها الي النائب العمومي لمراجعتها والتاشير عليها متى وجدت صحيحة ثم تنفذ بامر يصدر من رئيس

المحكمة او القاضي الذي اصدر الحكم وعلى كاتب المحكمة اجراء التحصيل على وجه السرعة (م) ٦٥ في ظرف الثلاثة ايام من تاريخ طلب النائب العمومي يجب على كاتب المحكمة اجراء ما يلزم لتحصيل الغرامات المعكورة بها (م) ٦٦ يجري تحصيل الرسوم القضائية والغرامات بانواع طرق التنفيذ المقررة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ان لم يكن مذكوراً بقانون تحقيق الجنايات نص يخالف ذلك (م) ٦٧ للخصم المدني بحقوق مدنية اذا صدر في صالحه حكم غير قابل للنقض ان يطلب تحصيل المبلغ المستحق له من اصل ومصاريف بموجب قائمة وعليها تاشير من النائب العمومي ومن الكتاب ماثولة بامر التنفيذ من رئيس محكمة الاستئناف او من القاضي الذي اصدر الحكم (م) ٦٨ كافة المصاريف التي تستوجبها الاجراءات اللازمة لتحصيل الغرامات والرسوم القضائية يصير تسديدها بمقتضى تعريفه الرسوم في المواد المدنية التي لا تزيد قيمة الدعوى فيها عن الف قرش ديواني كالمناه بالباب الثاني من هذه التعريفة واذا وجدت مبالغ موضوعه امانة على سبيل الضمانة او مبالغ محجزة تعلق المحكوم عليه تسوفي منها الرسوم المستحقة للخزينة وللمدعي بحقوق مدنية مع مراعاة درجة الاولوية المبينة في مادة ٢٤ من قانون العقوبات (م) ٦٩ لا ينبغي للكتاب تاخير او توقيف الاجراءات الواجبة التنفيذ ما لم يكن هناك امر بكتابة من النائب العمومي باعطاء مهلة لدفع الغرامات والرسوم القضائية المستحقة للخزينة وله ان يمد دفعها على اقساط متى وجدت اسباب قوية داعية للتأجيل وكانت عدم ميسرة المدينين معلومة

### (الباب السادس)

(في كيفية دفع الرسوم المبينة في هذه التعريفة)  
(م) ٧٠ يقدم الكتاب الى رئيس المحكمة الابتدائية اولى رئيس محكمة الاستئناف كشفاً ببيان الرسوم المستحقة ويلتمس منه صدور الامر بتنفيذه ضد من هي مطلوبة منهم (م) ٧١ يجوز للاخصام الصادر في حقهم الامر بالتحصيل منهم ان يعارضوا في الامر المذكور بمجرد اقرارهم بذلك بقلم الكتاب في بحر الثلاثة ايام التالية لاعلان الامر المذكور اليهم والحكم الذي يصدر في ذلك يكون انتهائياً لا يقبل الاستئناف

(الباب السابع) - في كيفية تحصيل الرسوم

القضائية في المواد المدنية والتجارية  
(م) ٧٢ على الكتبة الاول والمحضرين ان يطلبوا من الاخصاص قبل كل شيء ايداع المبالغ اللازمة لتحصيل العوائد والرسوم على الاوراق التي يكتبونها في المواد المدنية والتجارية او على ملحقاتها الضرورية ففي حالة الامتناع من الايداع لا يصير الشروع في تحرير

## ملحوظات

ذلك يصير محامتهم بالطرق التأديبية وعلى الباشمخضر ان يحجر بالضبط على هامش صور الاوراق المسئلة للاخصام فمرة القيد بدقتر الفهرست ومقدار العوائد المتحصلة مع بيان تاريخ الورق والمبالغ المقتضي تحصيلها على الاوراق الاصلية وصورها (م) ٧٩ يكون عند المخضرين ايضاً دفاتر فهرست يقيّدوا فيها الاوراق التي تسلم لهم من الباشمخضر

## (الباب الثامن)

## في الجزات والاحوال المستوجبة المسئولية

(م) ٨٠ الكتاب الاول بالمحاكم والمخضرين الذين يقبلون في اثناء اجراء وظائفهم اوراقاً من الاخصام مخالفة للمقرر بهذه التعريف بخصوص ورق التمغة ولم ينهبوا الاخصام عن هذه المخالفة او ارتكبوها بانفسهم يجازون بدفع غرامة قدرها خمسون قرشاً ديوانياً على كل ورقة حرروها او قبلوها بخلاف المقرر بالتعريف ويلزمون ايضاً بدفع القيمة المسنقة للحكومة واثنان ورق التمغة (م) ٨١ اذا وقعت من احد مستخدمي المحكمة مخالفة لما تضمنته هذه التعريف يصير اثبات حصولها بمخضر ويستوجب فيما عدا الاحوال الخصوصية المينة بالمادة السابقة غرامة من عشرة قروش الى مائة قرش ديواني او غرامة مع ايقافه عن الاشغال او عزله من الوظيفة وذلك على حسب جسامة المخالفة ويكون صدور انواع الجزاء المذكورة من اودة مشورة محكمة الاستئناف او المحكمة الابتدائية التابع لها المستخدم الذي وقعت منه المخالفة ويكلف المستخدم المذكور بالحضور بناء على طلب قلم ادارة النائب العمومي ليثبت برأه ساحتة

## (الباب التاسع) - في الاتعاب المستحقة للوكلاء

(م) ٨٢ يحسب للوكيل اجرة على اتعابه في الاعمال الاتي بيانها (اولاً) على تحرير كل ورقة صادرة عن يد مخضر من خمسة عشر قرش الى ثلاثين قرش ديواني (ثانياً) خمسة عشر قرش ديواني على تحرير عريضة الطلب (ثالثاً) على تحرير النتيجة او الرد على النتيجة المقدمة من الخصم او على تحرير مذكرة في القضية من خمسين قرش الى مائة وخمسين قرش ديواني (رابعاً) على مدة التفرغ في التحقيقات بسماع الشهود

الاوراق المذكورة ووكلاء الاخصام والافوكاتية ملزومون بطريق التضامن بان يدفعوا المبالغ المستحقة على الاوراق المطلوب تحريرها بواسطتهم (م) ٧٣ اذا تراءى للخصم بعد دفعه المبلغ المقرر ابداعه مقدماً فيما يختص بالمواد المدنية والتجارية انه مقدور في ذلك يجوز له ان يقدم دعواه قلم النيابة ليبيدي رأيه في هذا الخصوص بعد سماع اقوال كاتب الحسابات (م) ٧٤ تحصيل الرسوم والعوائد يكون تحت ملاحظة النائب العمومي وكيفية تحصيلها وملاحظتها والقواعد الحسابية المتبع الاجراء بمقتضاها هي مينة باللائحة الخصوصية المعنونة بالتعليمات الحسابية في الاعمال القضائية (م) ٧٥ ترسل الكتبة الاول في اخر كل ثلاثة شهور للنائب العمومي جداول احصائية ليرسلها لنظارة الحفائية عن بيان القضايا التي تعرض وجرى قيدها والتي جرت المرافعة فيها والتي حكم فيها في بجر المدة المذكورة ويكون ذلك بحسب الاورنيكات المينة باللوائح المخصوصة (م) ٧٦ عند انفصال احد الكتاب الاول او الثواني بالمحاكم من وظيفته لسبب ما يصير جرد الدفاتر والاوراق والحسابات والسندات وكافة التعليمات والاوراق المختصة بادارة القلم الموجودة عنده ويعمل بها قائمة تسليم مخلفه او لمن كان يحال على عهده ادارة القلم موقتاً من بعد الامضاء عليها من ذوي الشأن او وكلائهم المعتمدين ومن احد اعضاء قلم النيابة الذي كان حاضراً اجراء الجرد ويحرر منها ثلاث نسخ اصلية احدها تسلم لرئيس قلم النيابة والثانية تحفظ بدفتر خزانة القلم والثالثة تسلم للكاتب السلف المنفصل (م) ٧٧ مفتش عموم اقالام كتبة المحاكم منوط بالتفتيش على مسك الدفاتر وبفحص دفاتر الفهرست ودفاتر المراجعة وبالفحص عن تحصيل الرسوم والعوائد وعن الحسابات المتعلقة بها وبجرد الصناديق على حسب اوامر النائب العمومي وتحت ملاحظته (م) ٧٨ جميع الاوراق التي يطلب من المخضرين تحريرها يلزم ان تتقيد بمعرفة الباشمخضر في دفتر فهرست على النسق الذي يصير وضعه بلوائح خصوصية ولا يشوغ للمخضرين ان يستلموا اوراقاً من احد ما خلاف الباشمخضر واذا خالفوا

ثلاثين قرش ديواني عن الساعة الاولى وخمسة عشر قرش عن كل ساعة زيادة (خامسا) على المرافعة بتمامها من خمسة وعشرين قرش الى خمسة وسبعين قرش ديواني (سادسا) على تحرير دفتر شروط البيع من خمسة وعشرين قرش الى مائة وخمسين قرش ديواني (سابعا) على تحرير اعلانات النشر من عشرة قروش الى ثلاثين قرش ديواني (ثامنا) على مدة التفرغ للعمل بالمحكمة من عشرة قروش الى خمسة وعشرين قرش ديواني اذا ترأى للقاضي المطلوب منه تقدير الاجرة المذكورة ضرورة وجوده بالمحكمة ولا يستحق اجرة على مدة التفرغ للعمل الناشئة من طلب تأخير التضياع باتفاق الطرفين (تاسعا) على المرافعة في الدعاوي امام المحكمة الجزئية من خمسة وعشرين قرش الى خمسين قرش ديواني اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز الف قرش واما اذا كانت القيمة من الف قرش وقرش الى خمسة آلاف قرش فتحسب له اجرة من خمسة وعشرين قرش الى مائة قرش ديواني ويدخل في ذلك الاجرة المستحقة على تحرير الاوراق على ايدي المحضرين وعلى تحرير النتائج والطلبات وعلى مدة التفرغ للعمل وبالاجمال على جميع ما يلزم للقضية لغاية تنفيذ الحكم (عاشر) اذا زادت قيمة الدعوى عن خمسة آلاف قرش ديواني فتؤخذ الاتعاب بالتطبيق لما هو مودون بهذه المادة من الوجه الاول الى الوجه الثامن منها

### (الباب العاشر) - في تقدير اتعاب اهل الخبرة

(م) ٨٣ لارباب الخبرة في تبيين العمار وتقدير العطل والاضرار وغير ذلك يومية يستحقها بحسب جسامه القضية والعمل من خمسة وعشرين قرش الى خمسة وسبعين قرش ديواني خلاف اجر السفر ولا يمنح له اجرة على حضوره في المحكمة لحلف اليمين ولا لاياداعه التقرير الذي حرره بالماوروية التي كلف بها وانما يستحق لحد مبلغ خمسة وعشرين قرش ديواني نظير مدة التفرغ اذا طلبته المحكمة او القاضي للاستعلام منه عن بعض اشياء مندرجة في تقريره ويستحق على تحرير هذا التقرير مبلغ من خمسة

وعشرين قرش الى مائة قرش واذا الزم اهل الخبرة باعمال رسومات لاتمام ماموريته فيستحق عليها اجرة من خمسة وعشرين قرش الى مائتي قرش وهذا التقدير يكون لمن تعينه المحكمة بمعرفتها اما من يعينونه المتداعين بالاتفاق فتعطى له المكافأة بحسب ما يحصل بينهم من التراضي

### (الباب الحادي عشر) في اتعاب وكلاء الديانة

(م) ٨٤ اجرة وكلاء الديانة في مواد التفاليس تتقدر بمعرفة المحكمة التجارية بناء على تقرير مأمور التفليس بحسب اهمية المطلوب لها والصعوبات التي ظهرت فيها وشدة الاهتمام والملاحظة التي استوجبتها التفليس المذكورة لادارتها وتصفياتها

تعريفة الرسوم القضائية - (امرعال صادر في ٢٥ اغسطس سنة ١٨٨٦)  
(٢٨ ذى سنة ١٣٠٦)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (١١ ديسمبر سنة ١٨٨٨) بالتصديق على تعريفة الرسوم في المواد المدنية والتجارية والجنائية بالمحاكم الاهلية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة راي مجلس النظر امرنا بما هو آت (م) ١ لا يؤخذ على كل مخالفة الرسم مقرر قدره عشرون قرشاً واذا حصل كشف بمعرفة اهل خبرة او صار استجواب شهود فيؤخذ عن كل كشف رسم باعتبار خمسين قرشاً وعن كل ورقة تكليف كل شاهد بالحضور رسم باعتبار خمسة عشر قرشاً (م) ٢ اذا لم يدفع المحكوم عليه قيمة الغرامة والمصاريف حال انعقاد الجلسة او قبل اعلان الحكم فيزداد على الرسم المقرر في المادة السابقة عشرون قرشاً عن رسم الكتابة والتنفيذ (م) ٣ كل ما كان مخالفاً لامرنا هذا يعد لاغياً ولا يعمل به

تعريفة الرسوم - (ر) محكمة اهلية ١١ ديسمبر سنة ٨٨

تعزير - (ر) بيع (مجلة ١٦٤ - ٠ خيارات (مجلة ٣٥٦ - ٠ اختصاص (لا ١٥)

تعطيل المخبرات - (ر) لغراف (فق) بوسنة

تعطيل مراد - (ر) مراد (فق) ٣١٨

تعليم ديني - (ر) جريدة (فق)

تعليم عام - (ر) جريدة (فق)

## ملحوظات

تعهد - (ر) جنبايات وجنخ (ق) ٢١١

تعبير المال المشترك - (ر) شركة (مجلة ١٣٠٨

تعهدات وعقود - (قانون مدني) في التعهدات والعقود

(الباب الاول) - في التعهدات على العموم

(م) ٩٠ التعهد هو ارتباط قانوني الفرض منه حصول منفعة لشخص بالزام المتعهد بعمل شيء معين او بامتناعه عنه (م) ٩١ التعهد باعطاء شيء ينقل ملكيته بمجرد وجود التعهد اذا كان الشيء معينا وملوكا للتعهد (م) ٩٢ التعهد باعطاء حق عيني على عقار او منقول ينقل ذلك الحق بشرط عدم الاخلال بحق الامتياز والرهن العقاري والحبس (م) ٩٣ التعهدات اما ان تكون ناشئة عن اتفاق او عن فعل او عن نص القانون (م) ٩٤ يشترط لصحة التعهدات والعقود ان تكون مبنية على سبب صحيح جائز قانونا (م) ٩٥ يجب ان يكون الغرض من التعهد فعلا ممكنا جائزا والا كان باطلا فان كان الغرض منه اعطاء شيء وجب ان يكون ذلك الشيء ما يجوز التبايع فيه ولزم تعيينه ولو بالنوع وان يكون صنفه مبيعا بكيفية تمنع الاشبهاء على حسب الاحوال (م) ٩٦ اذا كان التعهد بعمل احد شيئين فاكثر فالحيار للتعهد الا اذا وجد نص صريح في التعهد او في القانون يقضي بخلاف ذلك (م) ٩٧ اذا صارت احدى الكينيات المعنية للتنفيذ غير ممكن الحصول عليها فيكون فاصرا على الكينية الممكن تنفيذ التعهد بها (م) ٩٨ اذا كان التعهد بشيء معين مقرر حكمه في القانون او متفق عليه بين المتعاقدين بان يكون جزاء للتعهد عند عدم وفائه بشيء متعهد به في الاصل كان الخيار للتعهد اليه في طلب وفاء التعهد الاصلي او التعهد الجزائي بعد تكليف التعهد بالوفاء تكليفا رسميا (م) ٩٩ اذا كان الخيار للتعهد له وصار طريق من طرق الوفاء غير ممكن بقصور التعهد فالتعهد له الخيار بين طلب الوفاء بالطريق الممكن وبين طلب التعويض المترتب على عدم الوفاء بالطريق الاخر (م) ١٠٠ واذا صار الطريقان المعينان للوفاء غير ممكنين بقصور التعهد فتح الخيار للتعهد له لم يزل باقيا بين التعويضين المعينين لعدم الوفاء (م) ١٠١ اذا كان للتعهد اجل جاز للتعهد الوفاء قبل حلوله الا اذا كان العقد يمنع ذلك (م) ١٠٢ اذا تعهد المدين بشيء لاجل معلوم وظهر افلاسه او فعل ما يوجب ضعف التامينات التي كانت محلا لوفاء التعهد يستحق ذلك الشيء فوراً قبل حلول الاجل (م) ١٠٣ يجوز ان يكون التعهد معلقا على امر مستقبل او غير محقق يترتب على وقوعه او عدمه وجود ذلك التعهد او تأييده او منع وجوده اوزواله (م) ١٠٤ اذا كان فسخ التعهد معلقا على امر محقق فالتعهد باطل وبطل ايضا اذا كان فسخه معلقا على امر مشكوك فيه في الاصل ثم تحقق واما اذا كان التعهد مشروطا فيه انه معلق على احد الامرين المذكورين فيوجود المعلق عليه يبطل الشرط ويثبت التعهد (م) ١٠٥

اذا تم الشرط بوقوع الامر المعلق عليه وجود التعهد او بطلانه فيعتبر المتعهد به والمحقق لللاحقة له مستحقا ولاغية من وقت الاتفاق على ذلك الشرط (م) ١٠٦ ومع ذلك اذا صار الوفاء بالتعهد به غير ممكن قبل وقوع الامر المعلق عليه وجود التعهد فلا يكون لهذا الامر تاثير عند وقوعه (م) ١٠٧ اذا تضمن التعهد التفويض من كل من المتعهد لم الباقي في استيفاء الشيء المتعهد به يكون كل منهم قائما مقام الباقي في ذلك وفي هذه الحالة تتبع القواعد المتعلقة باحوال الوكيل (م) ١٠٨ لا يلزم كل واحد من المتعهدين بوفاء جميع التعهد به الا اذا اشترط تضامنهم لبعضهم في العقد او اوجبه القانون وفي هذه الحالة يعتبر المتعهدون كفلاء لبعضهم بعضا ووكلاء عن بعضهم بعضا في وفاء المتعهد به وتتبع القواعد المتعلقة باحكام الكفالة والتوكيل (م) ١٠٩ يجوز للدائن ان يجمع مدينه المتضامين في مطالبتهم بدينه او بطلبهم به منفردين ما لم يكن دين بعض المدينين المذكورين موجلا لاجل معلوم او معلقا على شرط (م) ١١٠ مطالبة احد المدينين المتضامين مطالبة رسمية واقامة الدعوى عليه بالدين يسريان على باقي المدينين (م) ١١١ لا يجوز لاحد المدينين المتضامين ان ينفرد بفعل ما يوجب الزيادة على ما التزم به باقي المدينين (م) ١١٢ لكل من المدينين المذكورين الحق في التمسك باوجه الدفع الخاصة بشخصه وبالاوجه العامة لجمعهم (م) ١١٣ لا يجوز لاحد المدينين المتضامين لبعضهم في الدين ان يتخج بالمقاصة المحاصلة لغيره من المدينين مع الدائن واذا اتحدت الذمة بان اتصف الدائن او احد المدينين الضامين لبعضهم بصفتي دائن ومدين في آن واحد بدين واحد جاز لكل من المدينين التمسك بهذا الاتحاد بقدر الحصة التي تخص شريكهم في الدين (م) ١١٤ اذا برأ الدائن ذمة احد مدينه المتضامين ساغ لغيره من المدينين التمسك بذلك بقدر حصة من حصل ابراء ذمته فقط ما لم يكن ابراءا عاما للجميع ثابها اذا حكم فيه بالظن (م) ١١٥ اذا قام احد المتضامين في الدين بادائه او وفاء بطريق المقاصة مع الدائن جاز له الرجوع على باقي المدينين كل منهم بقدر حصته وتوزع حصة المعسر منهم على جميع الموسرين (م) ١١٦ متى كان الوفاء بالتعهد غير قابل للانقاسم بالنسبة لحالة الاشياء المتعهد بها او بالنسبة للغرض المقصود من التعهد فكل واحد من المتعهدين ملزوم بالوفاء بالكل وله الرجوع على باقي المتعهدين معه (م) ١١٧ اذا امتنع المدين من وفاء ما هو ملزوم به بالنار فللدائن الخيار بين ان يطلب فسخ العقد مع اخذ التضييقات وبين ان يطلب التضييقات عن الجزء الذي لم يتم المدين بوفائه فقط - ومع ذلك يجوز للدائن ان يحصل على الاذن من المحكمة بعمل ما تعهد به المدين او بإزالة ما فعله مخالفا لتعهد مع الزامه بالمصاريف وهذا وذاك مع مراعاة الامكان بحسب الاحوال (م) ١١٨ اذا كان الدين عينا معينة جاز للدائن ان يحصل على وضع يد عليها متى كانت مملوكة للمدين وقت التعهد او حدث ملكه لها

(م) ١٣٧ من عقدت على ذمته مشاركة بدون توكيل منه فله الخيار بين قبولها أو رفضها (م) ١٣٨ يجب ان تسر المشاركات على حسب الغرض الذي يظهر ان المتعاقدين قصدوه بها كان المعنى اللغوي للفاظ المستعملة فيها مع مراعاة ما يقتضيه نوع المشاركة والعرف الجاري (م) ١٣٩ وهكذا يكون الضمير في الشروط المعلق عليها ابقاء المشاركة اوتأجيلها (م) ١٤٠ في حالة الاشتباه يكون التفسير بما فيه الفائدة للتعهد (م) ١٤١ لا تترتب على المشاركات منفعة لغير عاقدتها الا للدائمي العاقد فانه يجوز له بمقتضى ما لم من الحق على عيوض اموال مدنيه ان يقبض باسمه الدعوي التي تنشأ عن مشاركاته او عن اي نوع من انواع التعهدات ما عدا الدعوي الخاصة بشخصه (م) ١٤٢ لا تترتب على المشاركات ضرر لغير عاقدتها ولا يجوز التسك بها على الغير الا اذا كان تاريخها ثابتا بوجه رسمي (م) ١٤٣ للدائمين في جميع الاحوال الحق في طلب ابطال الانفعال الصادرة من مدنيه بقصد ضرره وفي طلب ابطال ما حصل منهم من التبرعات وترك الحقوق اضاراً بهم

### (في التعهدات المترتبة على الافعال)

(م) ١٤٤ من فعل بالتعهد شيئاً تترتب عليه منفعة لشخص اخر فيحقق على ذلك الشخص مقدار المصاريف التي صرفها والخسارات التي خسرها بشرط ان لا تتجاوز تلك المصاريف والخسارات قيمة ما آل الى ذلك الشخص من المنفعة (م) ١٤٥ من اخذ ثمنه بغير استحقاق وجب عليه رده (م) ١٤٦ فاذا اخذ ذلك الشيء مع علمه بعدم استحقاقه له كان مسئولاً عن فقده وملزماً بقوائمه وربه (م) ١٤٧ انما من اعطى باختياره شيئاً لآخر وفاء لدين يعتقد ملزوميته به ولو لم يوجبها القانون لا يكون له استرداده (م) ١٤٨ لا يكون الرد مستحقاً اذا دفع انسان دين شخص اخر غلطاً لدائن ذلك الشخص وقبضه الدائن المذكور معتقداً صحة الدفع وانعذر سند الدين وانما يجوز الرجوع بالدفع على المدين المحقق (م) ١٤٩ الالتزامات الناشئة عن الافعال في الاحوال المتقدم ذكرها لا تترتب عليها تضامن فاعليها (م) ١٥٠ انما يكون التضامن في الالتزامات الناشئة عن الاحوال الاتية (م) ١٥١ كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر وكذلك يلزم الانسان بضرر الغير الناشئ عن افعال من تحت رعايته او عذر الدقة والانتباه منهم او عن عدم ملاحظته ايام (م) ١٥٢ يلزم السيد ايضاً بتعويض الضرر الناشئ للغير عن افعال خدمته متى كان واقعاً منهم في حال تادية وظايفهم (م) ١٥٣ وكذلك يلزم مالك الحيوان او مستخدمه بالضرر الناشئ عن الحيوان المذكور سواء كان في حيازته او تسرب منه

**تعهدات — (ر) وفا —** فسخ عقد التعهدات —

ابراء — استبدال — مقاصة — اتحاد الذمة — مضي

المدة — انقضاء التعهدات — التزامات

**تعهدات مبرية —** (الحرمات منها) (ر) عقوبة

بعد ولم يكن لاحد حق عيني فيها (م) ١١٩ التضمينات المترتبة على عدم الوفاء بكل المتعهد به او بجزئه او المترتبة على تاخير الوفاء لا تكون مستحقة زيادة على رد ما اخذه المتعهد الا اذا كان عدم الوفاء او التأخير منسوباً لتقصير المتعهد المذكور (م) ١٢٠ لا تستحق التضمينات المذكورة الا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً (م) ١٢١ التضمينات عبارة عن مقدار ما اصاب الدائن من الخسارة وما ضاع عليه من الكسب بشرط ان يكون ذلك ناشئاً مباشرة عن عدم الوفاء (م) ١٢٢ ومع ذلك اذا كان عدم الوفاء ليس ناشئاً عن تدليس من المدين فلا يكون ملزماً الا بما كان متوقع الحصول عقلاً وقت العقد (م) ١٢٣ اذا كان مقدار التضمين في حالة عدم الوفاء مصرحاً به في العقد او في القانون فلا يجوز المحكم باقل منه ولا بأكثر (م) ١٢٤ اذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائد مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط اذا لم يقض العقد او الاصطلاح التجاري او القانون في احوال مخصوصة بغير ذلك — وتكون الفوائد باعتبار سبعة في المائة سنوياً في المواد المدنية وتسعة في المائة في المواد التجارية ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك (م) ١٢٥ لا يجوز اصلاً ان يحصل الاتفاق من المتعاقدين على فوائد ازيد من اثني عشر في المائة سنوياً (م) ١٢٦ لا يجوز اخذ ولا طلب فوائد على تعهد الفوائد الا اذا كان مستحقاً عن سنة كاملة (م) ١٢٧ ومع ذلك يجوز ان يختلف قدر الفوائد التجارية في الحسابات التجارية على حسب اختلاف اسعار الجهات وتنضم الفوائد المتجمعة للاصل في الحسابات التجارية بحسب العوائد التجارية

### (التعهدات المترتبة على توافق المتعاقدين)

(م) ١٢٨ من عقد مشاركة تعهد فيها بشئ ولم يكن ذا اهلية للعقد او لم تكن مبنية على رضا صحيح منه فلا يكون ملزماً بوفاء ما تعهد به في تلك المشاركة (م) ١٢٩ قد تكون الاهلية مقيدة بتحصرها في بعض افعال وقد تكون مطلقة شاملة لكل الافعال (م) ١٣٠ الحكم في الاهلية المقتضية والمطلقة يكون على مقتضى الاحوال الشخصية المختصة بالملة الناجع لما العاقد (م) ١٣١ مجرد عدم الاهلية موجب لبطلان المشاركة ولو لم يكن فيها ضرر ومن استحصل على بطلان مشاركة لعدم اهليته لا يكون ملزماً الا برد قيمة المنفعة التي استحصل عليها بتنفيذ المشاركة من المتعاقدين معه ذي الاهلية (م) ١٣٢ لا يجوز لذى الاهلية من المتعاقدين ان يمسك بعدم اهلية من تعاقده معه بقصد ابطال المشاركة (م) ١٣٣ لا يكون الرضا صحيحاً اذا وقع عن غلط او حصل باكراه او تدليس (م) ١٣٤ الغلط موجب لبطلان الرضا متى كان واقعاً في اصل الموضوع المعبر في العقد (م) ١٣٥ لا يكون الاكراه موجباً لبطلان المشاركة الا اذا كان شديداً بحيث يحصل منه تأثير لذوي التمييز مع مراعاة من العاقد وحالته والذكورة والانوثة (م) ١٣٦ التدليس موجب لعدم صحة الرضا اذا كان رضا احد المتعاقدين مترتباً على تحيل المستعملة له من المتعاقدين الاخر بحيث لولاها لما رضى



ملحوظات

نشره لكافة الجهات ومن الجملة الى تكم للاجراء على وجه ما ذكر في ١٦ أكتوبر سنة ٨٢ و ٣ من شهر الحجة سنة ١٢٩٩

تعويضات — (امر عال رقم ٢٢ ذ سنة ٩٩ (٤) نوفمبر سنة ١٨٨٢)

(نحن خديوي مصر) من بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبناء على الاتفاق الذي وقع بين حكومتنا وبين الدول اولى الشأن في ذلك وما عرض لنا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا ناصر بما هو آت (م) ١ لا تختص المحاكم المختلطة بنظر قضايا التعويضات التي ترفع ضد الحكومة المصرية وتكون متعلقة بالحوادث الثورية التي وقعت في مصر من ابتداء ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ (م) ٢ يشكل فيما بعد قوميون خء وصي للحكم في الطلبات المذكورة

تعويضات — امر عال رقم ١٢ يناير سنة ١٨٨٢

حيث اننا قررنا اعطاء تعويضات لمن اصابوا بالحوادث الثورية التي توالى بالقطر من ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ فبعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ٨٢ وبناء على ما عرضه الينا مجلس نظارنا والاتفاق مع الدول ذات الشأن امرنا بما هو آت (م) ١ قد تشكل قوميون دولي مختصون غير باستلام طلبات من اصابوا بالحوادث الثورية التي توالى بالقطر المصري من تاريخ ١٠ يونيو سنة ٨٢ والنظر فيها والحكم في كل طلب من هذه الطلبات حكما قطعيا لا يرد اما برفضه او بقبوله مع تحديد قيمة التعويض له (م) ٢ لا يعطى ادنى تعويض عن الخسائر التي لم يكن حصولها من الفعل مباشرة بل نشأت بسببه ولا عن خسائر النقود والمجوهرات والفضيات والمصنوعات والاشياء الفنية والانتيكات والسندات او الاوراق ذات القيمة من اي نوع كانت والايجارات والمحصولات — ومع ذلك فان خسائر المجوهرات والفضيات والمصنوعات والاشياء الفنية والانتيكات التي كانت في الخازن معه للبيع او كانت مرهونة عند غير اصحابها لسلفه يجوز ان يعطى عنها تعويض اذا امكن اثبات سابقة وجود المنفود منها بموجب الدفاتر التجارية او سندات مكتوبة لها بتاريخ صحيح واما ما عدا ذلك من اوجه الاثبات فلا يسوغ قبولها الا في احوال استثنائية عند ما يرى القوميون الضرورة الكلية لذلك وكذلك يجوز التعويض ايضا على ارباب المحصولات التي كانت في الخازن او في الاجران واخذها او اتلفها العصابة بنفسهم — اما التعويضات المختصة بالعقارات فتحسب قيمة ابينتها بمراعاة الحالة التي كانت موجودة عليها قبل التلف (م) ٣ يشكل القوميون المذكور من عضوين تعينها الحكومة المصرية

الجنايات (فق ٣٩ — ٤٠ — ٤١)

تعويضات — (منشور من قلم قضايا المالية والداخلية في ٢٠ أحيه سنة ٩٩ (١٦) أكتوبر سنة ١٨٨٢ بما يتبع اجراء في مواد القتل والنهب والحريق وما يحصل به الشكايات

انه بالنسبة للحوادث المخزنة التي داهمت القطر المصري من حصول عصيان الزمرة العسكرية وحصول القتل والنهب والحريق في ثغر الاسكندرية وطنطا ودمهور والمحلة الكبرى قد تراأى لعدالة سمو الخديوي ان يعوض على من اصابوا بفقد اموالهم او جزء منها بما يتيسر للحكومة السنية دفعه لمساعدتهم سواء كانوا هؤلاء المصابين اورباويين او اهليين وقد تقرر من مجلس النظاري جلسته المنعقدة بتاريخ اول أكتوبر الجاري على ان ذاك التعويض لا يستحقه الا المصابون بالوقائع الثورية التي حدثت من بعد ١٠ يونيو سنة ٨٢ واما بعض مواد السرقات التي حاصل الادعاء بمحصلها من بعض محلات تجارية وغيرها اثناء الثورة فهذه تعتبرانها من المواد العادية لكونها لم تقع من مجموع مخزبة وهي اذن من خصائص المجالس المعتادة هذا وحيث ان الحوادث الثورية المحكي عنها لم يعلم وقوعها في خلاف الاربع جهات السابق ذكرها فالحكومة لا تقرر على لزوم اعطاء تعويض لاحد في جهة ما خلاف تلك الجهات الاربعه واما السرقات التي تكون حدثت في باقي الجهات لاتعد بانها تابعة لحوادث الحرب والهييجان للاسباب الموضحة بل تعتبر كباقي الجنايات والسرقات العادية التي من خصائص السلطة المنوطة بمحركة الضبط والربط ان تبحث على مرتكبيها وتجري ما يلزم فحوم كما القواعد العادية المتبعة في الاحوال الماثلة لذلك بناء عليه كافة الشكايات التي تتقدم من هذا القبيل عن اضرار توقعت في خلاف الجهات المنوه عنها يقتضي قبولها لاصفة كونها متقدمة للحكومة لالزامها بالتعويض بل لاجراء ما يلزم عنها من حيشية قواعد الضبط والربط كما المعتاد واما التقارير الشرعية التي تعلن في هذا الشأن بصيراباعثها لقسم قضايا المالية والداخلية بدون اجراء شيء عنها الى ان ترسل بخصوصها التعليمات اللازمة من طرف القسم اقتضى

من بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بالاتفاق مع الدول بتاريخ ٢٧ يوليو سنة ٨٥ قد تقرر ما هوأت من كسارية صندوق الدين المنوطين بدفع التعويضات المطلوبة من الحكومة المصرية التي سكم بها من قومسيون التعويضات الدولي (م) ١ ان مكاتب قومسيون صندوق الدين يصير نقلها مؤقتاً الى سكندرية يوم ٩ اغسطس الجاري بديوان محافظة ذلك الثغر (م) ٢ بناء على الاتفاق الذي حصل بين الدول وبناء على المادة التاسعة من الامر العالي الصادر في ٢٧ يوليو تدفع التعويضات بدون خصم شيء منها وبدون احتساب فوائظ على تأخير دفعها (م) ٣ يصير اعلان كل من يدهم سندات عن استحقاق تعويضات بالحضور الى مكاتب صندوق الدين في الايام والساعات التي يصير النشر عنها فيما بعد ويكون طلب رعايا كل دولة بعد الاخرى والاشخاص الذين لم يحضروا في الميعاد المحدد لا يصير دفع مطلوبهم في سكندرية بل ينتظروا لذلك رجوع صندوق الدين الى مصر بعد نهواشغاله بالثغر المذكور (م) ٤ كل من يده سند باستحقاق تعويضات يقدمه الى صندوق الدين الذي يعطي له اصال مؤقت بالاستلام ويعطي له ايضاً صورة مخالصة (م) ٥ تدفع حالاً التعويضات التي لم يكن عليها حجوزات او موانع شرعية (م) ٦ التعويضات التي جرى مراجعتها من صندوق الدين ولم يظهر مانع لدفعها يصير اخطار اربابها بواسطة اعلانات تنشر على باب مكاتب الصندوق وترسل الى المحافظة والقوصلات وبورصة سكندرية عن اليوم والساعة التي يجب عليهم الحضور فيها لاجل استلام اذونات الصرف مقابلة استرجاع الايصالات الوقتية التي عطيتم اليهم عند استلام السندات وتقديم المخالصات المضمية منهم بتصديق محلات حكوماتهم (م) ٧ اذونات الصرف تدفع في حال تقديمها من وكلاء الصندوق باسكندرية وهما بنك الكريدي ليونيه وبنك الانجلو اجبسيان (م) ٨ ارباب التعويضات الذين يكونون غائبين او معذورين عن الحضور شخصياً يمكنهم ان ينيبوا عنهم وكلاً بشرط ان

يكون احدهما رئيساً للقومسيون والثاني وكيل الرئيس ومن عضواً احد تعينه كل دولة من دول المانيا والنساجير وفرنسا وبريتانيا الكبرى وايطاليا والروسيا وامريكا واليونان ومن عضو واحد تعينه بالاتفاق بين دول بلجيكا والدانمارك واسبانيا وهولانده والبرتغال والسويد والنرويج بحيث انه اذا لم يتعين العضو المذكور عند اجتماع القومسيون في الوقت الذي يتحدد لاجتماعه بامر يصدر مناهما بعد بناء على طلب مجلس نظارنا فقط فلا ينتظر تعيينه انما في هذه الحالة يشترك مع القومسيون في مداولته واحكامه مندوب مخصوص من الدولة التي لائائب لها فيه عند ما تكون صوامح احد اتباع هذه الدولة موضوعاً لمداولات واحكام القومسيون واذا كان المندوب المذكور هو نفسه المطالب بالتعويضات فالقومسيون يستدعي للاشتراك معه في مداولته احد مندوبي الدول الاخرى التي لائائب لها في الكومسيون (م) ٤ تصدر احكام القومسيون في جميع الاحوال باغلبية الاراء اغلبية مطلقة واذا انقسمت الاراء الى قسمين متساويين يرجح القسم الذي يكون فيه رأي الرئيس وتكون احكام القومسيون المذكور معتبرة ولو صدرت في غياب واحد او اكثر من المندوبين — ومع ذلك فعند النظر في طلب تعويض ما اذا كان مندوب الدولة التابع لها صاحب الطلب غائباً وجب اخطاره بحيث لا يترتب على عدم حضوره تأخير النظر في الطلب اكثر من مئة ثمان واربعين ساعة (م) ٥ المبالغ التي تلزم لاشغال القومسيون يقرها مجلس نظارنا بناء على طلب القومسيون ويكون للقومسيون التفويضات التامة المباشرة لتحقيق الطلبات التي تقدم اليه وله ان يستعين في اشغاله بالاشخاص الذين يرى فائدتهم في مساعدتهم له (م) ٦ يتعين فيما بعد ميعاد دفع التعويضات التي يقرها القومسيون والطرق والوسائط التي يكون بها سداد هذه التعويضات لاربابها

تعويضات — { امر عال رقم ٤ فبراير سنة ١٨٨٣ (٢٦ ربيع اول سنة ١٣٠٠) }

بناء على المادة الثالثة من الديكريتو الصادر في ١٣ يناير سنة ٨٣ القاضي بتشكيل لجنة لتعيين المبالغ المستحقة على سبيل التعويض لمن اصابوا بالحوادث في مدة العصيان وبناء على ما عرض علينا من مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ تجتمع لجنة التعويضات التي تعينت بمقتضى الديكريتو الصادر في ١٣ يناير سنة ٨٣ في الاسكندرية في يوم الثلاثاء الموافق ٦ فبراير سنة ٨٣ ويكون تشكيلها بالصورة الاتية (اسماء الرئيس والتسعة اعضاء) (م) ٢ يعين بوريللي بك مستشاراً شرعياً لدى الرئيس ووكيله تعويضات — { لائحة ترتيب دفع التعويضات صادرة في ٧ اغسطس سنة ٨٥ }

## ملحوظات

التوكيل الشرعي لينوبوا عنهم ويصير تقديم جميع المستندات والشهادات المثبتة لذلك الى صندوق الدين مع سند التعويضات — واذا تاخر تقديم هذه المستندات والشهادات مع سند التعويضات عن الميعاد المحدد او اذا تراأى عدم الاكتفاء بها للقومسيون الحق بايداع قيمة التعويض في صندوق المحكمة المختصة بذلك (م) ١٤ يصير ايداع التعويضات المحجوز منها جزء او المحجوزة بأكملها او التي يوجد مانع شرعي لدفعها في صندوق المحكمة المختصة بذلك وهي محكمة قونصلات دولة صاحب التعويض اذا كانت المنازعة واقعة بين اشخاص اجانب متتمين الى دولة واحدة ومحكمة اسكندرية المختلطة في باقي الاحوال وفي تلك المحاكم يصير قسمتها طبقاً للقانون (م) ١٥ ويدفع التعويض المحجوز او الذي يوجد مانع شرعي لدفعه مباشرة الى صاحبه اذا استحصل المذكور على رفع الحجز او الموانع بطريقة شرعية ويكون الدفع طبقاً للمادة السادسة والمادة السابعة (م) ١٦ دفع قيمة التعويضات التي توفي صاحبها يكون الى محل الحكومة المختصة بفصل الامور المتعلقة باحواله الشخصية (م) ١٧ لارباب التعويضات الذين لم يستحصلوا على تسوية تعويضاتهم مدة اقامة صندوق الدين في سكندرية ان يحضروا بعد ذلك الى محل الصندوق بمصر لقبض قيمتها بشرط ان يبيعوا ما هو منصوص عنه بهذه اللائحة (م) ١٨ لكمسارية صندوق الدين الحق في تاخير تسوية اي تعويضات مطلوب منهم تسويتها لبعد رجوعهم الى مصر (م) ١٩ يصير ايداع قيمة التعويضات في صندوق محل الحكومة المختصة بذلك اذا كانت لم تطالب بها اربابها في سكندرية مدة اقامة قوميون صندوق الدين بها ولا في مصر لغاية يوم ٢٧ يوليو سنة ٨٦ — تحريراً بمصر في ٧ اغسطس سنة ٨٥ (الموافق ٢٦ شوال سنة ١٣٠٢) تعويضات — (ر) املاك الميري ٣ ص سنة ٣٠٠ — حق مدني — غضب واتلاف — سرقة (فق) ٢٨٦ — تعويض الضرر — (ر) تعهدات متوتبة على الانعزال (ف) ١٥٠ الى ١٥٣ — وفا (ف) ١٧٤ —

يكون المذكور حاملاً ورقة توكيل رسمية او مصدق عليها ويصير تقديم هذا التوكيل مع سند التعويضات (م) ٩ يجب على كل شخص من اي تبعية كان له صالح في قبض تعويضات مقررته خلافه ان يثبت حقوقه امام صندوق الدين في اليوم والساعة المحددين لتقديم السند المدعي هو باستحقاق جزء من المبلغ المقرر فيه (م) ١٠ واما التعويضات التي حصل عنها تنازل كامل لشخص واحد بسند رسمي او مصدق عليه من محل الاختصاص يصير دفعها للتنازل له اذا كان التنازل اعلن الى الحكومة المصرية وذلك بعد تقديم سند التنازل مع سند التعويضات الى صندوق الدين (م) ١١ التعويضات التي تنازل عنها اربابها لغيرهم بسند غير رسمي ولا مصدق عليه بل اعلن الى الحكومة المصرية لاندفع الا بوجود المتنازل عنها والمتنازل اليه وبعد استلام مخالصة ممضية منها وسند التعويضات وسند التنازل والا يصير ايداع قيمة التعويضات في صندوق المحكمة المختصة بذلك (م) ١٢ لايدفع صندوق الدين التعويضات التي تنازل اربابها عن جزء منها وبنوع عمومي التعويضات التي تدعي جملة اشخاص باستحقاق شيء منها الا بعد حصول الاتفاق بين جميع تلك الاشخاص وذلك حتى لا يجزأ صرف قيمة السند الواحد ويكون الدفع بعد تقديم مخالصة ممضية من صاحب التعويضات وجميع من يكون لهم شان فيها وفي هذه الحالة يقبضي تقديم سندات التنازل او الاوراق المثبتة لحقوق الغير مع سند التعويضات والا يصير ايداع قيمة السند في صندوق المحكمة المختصة بذلك (م) ١٣ لاتدفع التعويضات المقررة بسند واحد الى اشخاص متعددة بدون ايضاح اسمائهم او الى شخص معين باسمه واعضاء عائلته (بدون ايضاح اسمائهم) او الى شركة او تفليسة او تركة وبالعوم الى اشخاص غير معينة بالاسم الا بعد ثبوت حقوق المطالبين بها شرعاً من محلات الحكومة المختصة بذلك مع ايضاح اسمائهم والقباهم وصفاتهم وبيان اسماء اعضاء العائلة او اسماء والقاب وصفات الاشخاص الخائزين على

اخطار مفتش اشغال التطهيرات بذلك بتاريخ ٦

رجب سنة ١٢٩٨

**تفتيش عموم التطهير بالكراتات** - (ر) هندسة

٣ ر سنة ١٢٩٩ - تطهير

**تفتيش التنظيم** - (ر) تنظيم ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٨

**تفتيش الري** - نظارة الاشغال العمومية

قرار من نظارة الاشغال العمومية صادر في ٢٨ ابريل سنة ٨٥ مبيتاً ما لمفتشي الري من المحدود في التصريح بالاعمال المختصة بهم - بناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد قررنا ما هوأت فيما يتعلق بالمحدد المفوض بها مفتشو الري في التصريح منهم باجراء الاعمال المختصة بهم (م) ١ (الاعمال المستجدة) لمفتشي الري ان يصرحوا باجراء اعمال مستجدة لا تتجاوز تكاليفها المائة جنيه من المربوط بالميزانية على ذمة تلك الاعمال واذا تجاوزت التكاليف المبلغ المذكور فيجب التصديق عليها من النظارة ومتى صدقت النظارة على اجراء عمل من تلك الاعمال فيسوغ لمفتشي الري عقد فوتراتوعن اجراءه لغاية مبلغ الف جنيه ويرسل نسخة الكونتراتو للدبوان للمعلومية وكل فوتراتو تجاوز هذا المبلغ يلزم التصديق عليه من النظارة (م) ٢ (اعمال الصيانة والترميم) يجوز لمفتشي الري ان يتصرفوا بالمربوط الخاص بالميزانية لتفانيهم وفي المخلص من بدلية العونة متى كان ذلك على ذمة اعمال الصيانة او الترميم وليس على ذمة اعمال مستجدة بحيث انه اذا تجاوزت تكاليف اي عمل منها الخمسمائة جنيه يقضي التصديق عليه من النظارة (م) ٣ (الادوات والعدد) يجوز لمفتشي الري الصرف في جميع المبالغ المخصصة لتوريد الادوات والعدد انما لا يجوز لم التوصية بمشتري عدد او آلات جديدة بمبلغ يتجاوز الخمسين جنيه بدون التصديق على ذلك ابتداء من النظارة - تخبرنا بالخروسة في ٢٨ ابريل سنة ١٨٨٥

**تفتيش الري** - منشور عمومي اصدرته نظارة الاشغال العمومية في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٥

يلزم تقديم العرضحالات عن المواد الاعتيادية الى تفتيش الري مباشرة بدون توسط النظارة وهو دوماً يرد لدبوان هذه النظارة عرضحالات بكثرة عن مواد عادية تتعلق بامور الري كطلب تطهير ترعة او تقوية جسر او وضع وازالة سدود او زيادة وتنقيص مياه اوردم ونحت مراو وماشاكل ذلك ولما كانت هذه المواد من خصائص تفتيش الري فالنظارة لا تعمل عملاً في العرضحالات التي تقدم عنها سوى احالتها الى التفتيش المذكورة وحيث ان هذه الحالة منسب عنها مشغولية النظارة وحصول المشاق لاصحاب تلك العرضحالات مع طول الزمن ولو قدمت راساً الى تفتيش الري التي هي اقرب من دبوان النظارة لزال تلك الصعوبات فلذلك تطلب هذه النظارة من جميع الاهالي ان يقدموا العرضحالات التي من هذا القبيل الى تفتيش

فسخ عقود التعهدات (ف) ١٧٨ - ١٧٩

تعويض الغرامات ونحوها المحكوم بها على الجاني -

(ر) جريدة (ق) ١٧٣

تعويم السفينة - (ر) سيكورتاه (ق) ٢٢٧

تعيب - (ر) تخريب (ق)

تعين - (ر) خيارات (م) - رهن (م) مجلة

تعين مامور التفليسة - (ر) افلاس (ق) ٢٣٤

٢٣٥ - ٢٣٨

تعين المستعار - (ر) عارية (م) ٨١١

تغريم الشاهد - (ر) بينة (ق) ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣

تغريم من لم ينجح في دعوى الرد - (ر) رد (ق) ٣٢١

تغير الحالة - (ر) مراعاة (ق) ٢٩٧ - ٢٩٨

٢٩٩ -

تغير المحل المقصود لسفر السفينة - (ر) ملاح

(ق) ٨٨

تغير طريق السفينة - (ر) سيكورتاه (ق) ١٩٢

تفالس - (ر) متفالس (ق) الباب التاسع

**تفتيش (ق) عموم التطهير بالكراتات** -

منشور من نظارة الاشغال نمرة ١٦ بتاريخ ٨ رجب سنة ١٢٩٨ (٥ يونيو سنة ١٨٨١ الى القسم الاول والقسم الثالث والقسم الرابع ومصلحة القناطر الخيرية

لما نشي قم تفتيش بالديوان لعموم التطهير بالكراتات في سائر الجهات وتعين اليه جناب مسود ووبور بوظيفة مفتش عموم التطهيرات وصار من الاقتضاء المخاطرة معه في كافة ما يتعلق ( ذكر هنا اسماء الجهات الموجودة بها الكراتات) سواء كان ذلك في شأن استعدادها او ادارتها او خدمايها وكلما يتجر من طرفه في شأنها يجري العمل بموجبه وفي الاحوال التي يلزم فيها استئذان الديوان يكون تقديم هذا الاستئذان من طرفه وعلى حسب ما يصدر اليه بصير الاجرا فينبغي اتباع ذلك مع تبليغه الى كل ( ذكر هنا اسماء الباشمهندسين) لمراعاته ايضاً بطرفهم

كراتات التربة الاسماعيلية وكراتكة بحر موسى (في

القسم الاول) - كراتات المحمودية وكراتات

القناطر الخيرية (في القسم الثالث) - كراتات

التربة الابراهيمية (في القسم الرابع) - وقد صار

## ملحوظات

جرجا وفي الجهة البحرية من مديرية قنا لمنع الشراقي لا يكون من الان تابعا لتفتيش ري القسم الرابع (م) ٢ تفصل مديرية جرجا فيما يتعلق باعمال الري عن تفتيش ري القسم الرابع (م) ٣ بعين المسيو الن جوزيف مديرا لعمال الشراقي باقليم جرجا وذلك مؤقتا لمدة سنتين ويكون مركزه سوهاج ويناط به في هذه المدة جميع اعمال الري وتوزيع المياه والعونة الخ في ذلك الاقليم ويكون باشمهندس هذا الاقليم ومهندسه وكتابه تابعين من الان للمدير الموما اليه ويستمر هذا المدير على ادارة اعمال الشراقي المفتضي اجراؤها في الجهة البحرية من مديرية قنا (م) ٤ يتبع العمل بالاحكام المذكورة انفا من تاريخ قرارنا هذا

**تفتيش الري (مجلس تأديب) - (ر) اشغال**  
عمومية ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٦

**تفتيش الري - (ر) اشغال - عمومية ٨ رسة**  
١٣٠٠ (م ٣ - ٤ - ٥) ري ١٧ رجب سنة ١٣٠٠

**تفتيش الصحة - (ر) صحة**

**تفتيش الصيارف - (ر) صرف**

**تفتيش - (ر) امر عال رقم ١٨ يناير سنة ١٨٨٣**

بناء على ما عرض اليها من مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١ قد صار الغاء الاحكام المندرجة في الامر الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ فيما يتعلق بالتفتيش العمومي وكذلك الامرات الصادران احدهما بتاريخ ٤ سبتمبر والثاني بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩

**تفتيش عمومي - (ر) ٣ فبراير سنة ١٨٨٣**

في الثالث من شهر فبراير سنة ٨٣ رفع الى الجنب المخبوي المعظم تقرير من دوللو شريف باشا رئيس مجلس النظر بين فيه دولته ما كان ترتب على وجود قلم التفتيش العمومي في الديار المصرية والنس من الجنب المعظم تعيين السراوكلند كولفين مستشارا ماليا لاله من الدراية باحوال المالية المصرية فصدر الامر العالي في ٤ فبراير سنة ٨٣ بتعيينه مستشارا ماليا لدى الحكومة المصرية وهذا هو التقرير المرفوع من دوللو رئيس مجلس النظر والامر العالي ننشرها على هذا الترتيب

## (التقرير)

(مولاي) قد تكرم جنابكم السامي بالتصديق على مشروع الامر العالي الذي تشرفت بتقديمه لاعتباركم السنية لالعام الامرين العاليين الصادرين في ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ و ١٥ نوفمبر سنة ٧٩ بمعنى الغاء ما اشتمل عليه الامر الاول من الاحكام المتعلقة بالتفتيش العمومي والغاء الامر الثاني بتمامه - فالتاس حكومة جنابكم العالي هذا الالغاء قد نشاء عن

الري راسا عرضا عن ان يقدموها للنظارة ولينا كدوا ان تفتيش الري يتم باجراء كل ما يجب اجراؤه عنها في وقته حسب شؤون المصلحة اذ المقصود هو التسهيل وراحة العموم وسير الاعمال على المنهج الافوم

**تفتيش الري - (ر) ترجمة قرار من نظارة الاشغال**  
(العمومية بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ٨٩ نمرة ٥٥٧)

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ٨٣ وعلى الامر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ٨٥ بتعديل نص ذلك الامر وعلى قرار مجلس النظارة الصادر في ٢٣ سبتمبر سنة ٨٦ قد قررنا ما هوأت (اولا) بشكل في كل من تفتيش الري وفي ادارة اشغال مدينة الاسكندرية مجلس ناديب فرعي لمجلس الناديب بنظارة الاشغال العمومية (ثانيا) بمحكم مجلس الناديب الفرعي في مسائل جميع الموظفين والخدمة التابعين للمصلحة المشكل فيها المجلس المذكور وذلك حسب منطوق الامرين العاليين الصادر احدهما في ١٠ ابريل سنة ٨٣ والاخر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ ويجوز للنظارة ان تحيل النظر في المسائل التي ترى عدم موافقة نظرها في مجلس الناديب الفرعي التابع له الموظف او المستخدم على مجلس ناديب فرعي للمصلحة اخرى او على ذات مجلسها الناديب العمومي (ثالثا) بشكل المجلس الفرعي بالكيفية الاتي ياتيها (اولا) من مفتش الري او مدير الادارة بصنة رئيس (ثانيا) من الباشمهندس التابع للمصلحة المشكل فيها المجلس الفرعي والذي يكون مركزه اقرب من غيره الى تلك المصلحة لكن اذا حصل تردد في انتخابه فبعينه رئيسه قطعيا وبحظر النظارة بذلك (ثالثا) من باشكاتب عربي المهله الحكمي عنها وهو يتولى ايضا وظيفة كاتب سر المجلس (رابعا) لا يكون حكم المجلس الفرعي معمولا به الا متى كان حاضرا في الجلسة عضوان من اعضائه على الاقل وتصدر منه القرارات بحسب اكثرية الآراء واما اذا انقسمت الآراء فيعمل بالراي الذي يرحمه الرئيس (خامسا) يلغى قرار النظارة الصادر احدهما في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٦ نمرة ٤٠١ والاخر في ٢٧ منه نمرة ٤٠٢

**تفتيش الري - (ر) ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية**  
(رقم ٢٠ نوفمبر سنة ٨٩ نمرة ٥٥٩)

بناء على ما عرضه علينا جناب مفتش عموم الري قد قررنا ما هوأت (م) ١ قد الغيت ادارة اعمال الري باليوم لانتهاء الاعمال التي كانت تلك الادارة قد شكلت من اجلها (م) ٢ يكون اقليم اليوم فيما يتعلق باعمال الري تابعا لتفتيش ري القسم الرابع

**تفتيش الري - (ر) ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية**  
(رقم ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٩ نمرة ٥٦٠)

بناء على ما عرضه علينا جناب مفتش عموم الري ومراعاة للفوائد التي تنجم للمصلحة العمومية من اتخاذ الاجراءات الاتي ذكرها قد قررنا ما هوأت (م) ١ المسيو الن جوزيف المفتش المساعد بتفتيش ري القسم الاول المنقول بقرار من النظارة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ نمرة ٥٠٥ الى تفتيش ري القسم الرابع لادارة الاعمال المفتضي اجراؤها في مديرية

اي حال لا يجوز لحضرتكم التداخل في امر التعيين او النقل فان كل ما يحدث من الرف والامد بصير اخطار حضرتكم عنه من مدير عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات — ماهيات المستخدمين المذكورين تصرف من خزينة جهنكم بناء على كشوفه الماهيات التي تقدم بها موقعا عليها من ماموري الملاحات المندوبين من مدير عموم ليطلبوا شهريا صرف الماهيات المستفحة لمستخدمي مصالحهم — المصروفات المتنوعة لا تصرف من خزينة جهنكم الا بموجب طلب قانوني موقعا عليه من المامورين المذكورين ومصدقاً عليه من مدير العموم — فما يجري صرفه من هذا القليل يورد في حسابات جهنكم على حسب البيان الآتي — قسم ثالث استخراج المصلح والنظرون وملاحظة الملاحات (م) ١ مستخدمين (م) ٢ مصروفات المستخدمين المتنوعة (م) ٣ مصروفات الادارة واجر مشال الى الاشوان

تفتيش عموم الملاحات — ٠ { قرار من نظارة المالية بالمحاق تفتيش عموم الملاحات بادارة عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات في ٥ ابريل سنة ١٨٨٤

(نحن ناظر المالية) بعد الاطلاع على قرار مجلس النظر الصادر في تاريخ ٢٤ مارث سنة ١٨٨٤ الذي من مقتضاه نقل تفتيش عموم الملاحات من نظارة الاشغال العمومية الى نظارة المالية — وبعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة المالية في تاريخ ١٦ مايو سنة ١٨٨٣ ومن مقتضاه ترتيب ادارة عموم الاموال غير المقررة والدخوليات — وعلى القرار الصادر بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٨٨٣ ومن مقتضاه تعيين خصائص هذه الادارة قرنا ما هوآت (م) ١ يلحق تفتيش عموم الملاحات بادارة عموم الاموال غير المقررة والدخوليات ويكون تابعا للقسم الثاني من هذه الادارة (م) ٢ على حصة مفتش عموم الاموال غير المقررة والدخوليات ان ينفذ امرنا هذا

تفتيش منزل الاجنبى — ٠ { منشور من نظارة المالية بالخارجية الى حضرات وكلاء وفناصل جنرالية الدول في ١٢ كنوبر سنة ١٨٨٤ من المعلوم محضرتكم ان الحكومة المحلية تطلب مرارا عديدة من فناصل الدول الاجنبية المساعدة اللازمة كلما تحتاج الى

رغبها في مراعاة حاسيات المصريين وغواطرم وفي تايد اركان سلطة حكومتكم على ان الخدمات التي اتي بها التفتيش مهما كانت جزيلة فلا ينكر مع ذلك ان التداخل في امور الفطر الادارية الناشئ عن وجود التفتيش العمومي بالكيفية التي كان عليها قد عبث بنموذ نظار دواوين حكومتكم وكان مودبا لنقل سلطة الحكومة الى ايدي مامورين غير مسئولين لم يكن تعيينهم واستبدالهم متعلقا بازادة ذانكم العلية وحكومتكم فقط — وعدا ما اشرت اليه من المخذورات ما يخص بالنظام الداخلي فان استمرار حضور المفتشين العموميين في جلسات المجلس مهما كانت المسائل المطروحة للداوله كان من شأنه ان يوسم قلم التفتيش وبما سياسيا ينجاز ومقاصد جنابكم العالي — غير انه مع ملافاة هذه المخذورات قد رات حكومتكم السنية من الصواب ان تستعين لوقت ما باحد الاجانب تكون درايته عونا لها في حل المسائل المالية — فارى مولاي ان الشخص الاورو باوي يكون مامورا مصرى وان يعطى لقب مستشار مالية فيصير انتفايه وتعيينه بمعرفة ذانكم العلية ويكون تابعا لها مباشرة ولا يكون له وظائف ناظر ديوان انما يمكنه الحضور في جلسات مجلس النظر كلما استدعاه لذلك رئيس المجلس وله ان يبحث وينظر في المواد المالية ويعطى رايه عنها بدون تجاوز الحدود التي يعينها له جنابكم العالي ونظار دواوين حكومتكم ولا يكون له الحق في التداخل باي وجه كان في امور الفطر الادارية — فاذا استصوب جنابكم العالي ما رآته حكومتكم السنية بهذا الشأن فانجاز امر ملتصقا بالاتفاق مع رفائى تعيين السراوكلند كولدين في وظيفة مستشار مالي لان تمكنه من معرفة موارد الفطر ووقوفه على سير نظام ماليتنا كل ذلك من الصفات والمزايا التي تجعله جديرا بثقة جنابكم العالي وحكومتكم السنية — هذا واني لولي التعميد الخاضع والمحسوب المتواضع

## تفتيش عمومي — (ر) تصفية

تفتيش عموم الدخوليات — (ر) دخولية ٢ يونيه سنة ٨٣  
تفتيش عموم السجون — ٠ (ر) سجن — ٠  
فرقة اصلاحية

تفتيش الملاحات — ٠ { منشور من نظارة المالية في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٤

انه بالنسبة لاحالة تفتيش عموم الملاحات على المالية (ادارة عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات) يلزم درج كافة مصروفات تلك المصلحة من الآن فصاعدا في حسابات جهنكم الشهرية وخصمها بمصروفات المصلح وبناء عليه فا تصرف من خزينة جهنكم في هذا الخصوص يتبع فيه الاجراء على حسب التعليمات الآتية وهي — مستخدمو الملاحات الكائنة ضمن دائرة الجهة ادارة حضرتكم بصير قيدهم بالجهة وفي

تقديم دعوى بطلان المرافعة — (ر) مرافعة  
(قم ٣٠٢ — ٣٠٣ — ٣٠٤)

تقديم دعوى الرد — (ر) رد (قم ٣١٠ الى ٣٢٠: ٣٢٠)

تقديم دعوى رد جميع قضاة المحكمة: (ر) رد (قم ٣٢٧)

تقديم دعوى رد جميع او اغلب قضاة الاستئناف —  
(ر) رد (قم ٣٢٨)

تقديم الاستئناف — (ر) استئناف (قم ٣٥٣:

٣٥٥ : ٣٦٣ : ٣٦٤ : ٣٦٧)

تقديم المعارضة — (ر) معارضة (قم ٣٣٢ : ٣٣٣:

تقديم معارضة في حكم غيابي استئنافي — (ر) استئناف  
(قم ٣٦٧)

تقديم التماس اعادة النظر — (ر) اعادة النظر

(٣٧٣ : ٣٧٤ : ٣٧٥)

تقديم دعوى ضد الحضر المتمنع عن التنفيذ — (ر)

تنفيذ (قم ٣٨٣)

تقديم طلب منع تنفيذ الحكم — (ر) تنفيذ (قم ٣٨٨:

تقديم كفالة لا يمنع التنفيذ — (ر) تنفيذ (قم ٣٩٠:

تقديم مناقضة في اقتدار الكفيل — (ر) تنفيذ  
(قم ٤٠١ وما بعده)

تقديم طلب الحجز تحت بدالغير: (ر) حجز ٤١٢ وما بعده

تقديم دعوى صحة الحجز — (ر) حجز (قم ٤١٧: ٤١٨:

تقديم دعوى رفع الحجز — (ر) حجز (قم ٤٢٠)

تقديم دعوى في شان اقرار المحجوز لديه — (ر)

حجز ٤٢٨ — ٤٢٩

تقديم دعوى التوقف بالحجز — (ر) حجز (قم ٤٥٢:

تقديم طلب معافاة او استبدال الحارس — (ر)

حجز (قم ٤٥٨ — ٤٥٩)

تقديم طلب بيع المحجوز في خلاف المحل المعين —

(ر) حجز (قم ٤٦٦)

تقديم طلب تعليق اعلانات البيع زيادة عن العدد

القانوني — (ر) حجز (قم ٤٧٣)

تقديم دعوى استرداد المفروشات والاعيان المحجوزة

— (ر) حجز (قم ٤٧٨ — ٤٧٩)

تقديم دعوى نزاع الملكية — (ر) نزاع ملكية (قم ٥٥٣:

تقديم دعوى استرداد العقار — (ر) استرداد

(قم ٥٩٥ الى ٥٩٩)

البحث والتفتيش في منازل الاجانب لتحقيق الجرائم والجنائيات التي ارتكبها احدا منهم ولا يعني سوى الاقرار بان القنصلات لم تتوقف ابدا عن بذل المساعدة المطلوبة غير انه قد حصلت بعض امور تقضي علي ان اعيد السؤال الى حضرتكم ان نفهموا ثانية تعالكم في الجهات ان يساعدوا فوراً بوليس الجهة كلها يحتاج الى البحث والتفتيش في منازل الاجانب بناءً على طلب المجالس ولا يلزمنا القول ان كل تاخر من طرف عمالك في هذه المساعدة يعرقل سعي المجالس ويعوق المحكمة عن منع الجرائم والجنائيات التي ينبغي الاطلاع عليها في الساعة والحال ولا يخفى حضرتكم ما في هذا الامر من حسن الفائدة للجميع سواء كانوا من الاجانب او الاهالي ولهذا لاشك في اسراعكم الى اعانة المحكمة كما اعتنوها سابقاً بحسن سعيكم وافر مهنتكم

تفتيش الاوقاف — (ر) وقف

تفتيش — (ر) قاضي التحقيق (قم ٦٥)

تفريق — (ر) قسمة (مجلة — شركة مدنية  
(في القسمة)

تفسير المشاركات — (ر) تعهدات مترتبة على

توافق المتعاقدين (ق ١٣٨ — ١٣٩ — ١٤٠)

تفسير — (ر) صلح (ق ٥٣٤)

تفسير احلام — (ر) مخالفات (فق ٣٤٥)

تفسير الحكم — (ر) تنفيذ (قم ٣٨٧)

تفليس — (ر) افلاس — متفالس — استئناف

(قم ٣٥٥)

تفليس بالتقصير او التدليس — (ر) افلاس (ق

ابتداء من ٣٩٦

تفليسة جنائية — (ر) متفالس (فق الباب التاسع

تقاعد — (ر) معاش

تقديم — (ر) غصب وانلاف (مجلة ٨٨٩

تقديم اجرة اهل الخبرة — (ر) اجرة اهل الخبرة: خبير

تقدير المصاريف — (ر) حجز (قم ٤٢١)

تقدير النفقة — (ر) نفقة

تقديم الدعاوي — (ر) اخصاص (قم ٣٣)

تقديم المستندات للمحكمة — (ر) حضور (قم ٥١

تقديم دعوى لاخذ نسخة ثانية من حكم فقدت النسخة

الاصلية منه — (ر) احكام (قم ١١١)

تقديم المعارضة في المصاريف — (ر) احكام

(قم ١١٧ — ١١٨)

تقديم دعوى بطلان ورقة الطلب: (ر) بطلان (قم ١٣٨)

- تقديم دعوى بطلان المزايدة الثانية - (ر) نزع ملكية (قم ٦٠٣ - ٦٠٥)
- تقديم دعوى اعادة المزايد على ذمة الراسي عليه - (ر) نزع ملكية (قم ٦٠٧)
- تقديم دعوى قسمة العقار المشاع - (ر) بيع العقار اختيارياً (قم ٦٢٢)
- تقديم دعوى مخاصمة القضاة - (ر) مخاصمة (قم ٦٥٨)
- تقديم طلب ايقاع الحجز التحفظي - (ر) حجز تحفظي (قم ٦٦٩ الى ٦٧٢)
- تقديم دعوى استرداد المنقولات المحجوزة - (ر) حجز ٦٨٠
- تقديم طلب الاختصاص بالعقار - (ر) اختصاص ٦٨١ الى ٦٨٤
- تقديم دعوى بصحة العرض الحقيقي - (ر) عرض حقيقي (قم ٦٩٥)
- تقديم الدفاتر التجارية - (ر) دفتر تجاري (قت ١٧)
- تقديم دعوى بيع الرهن التجاري - (ر) رهن (قت ٧٨)
- تقديم دعوى ضد الوكيل بالعمولة وامين النقل - (ر) وكيل بالعمولة (قت ٩٩ - ١٠٤)
- تقديم التاريخ في التحويل - (ر) كميالة (قت ١٣٦)
- تقديم دعوى ضد محيل الكميالة - (ر) كميالة (قت ١٦٥)
- تقديم دعوى طلب الافلاس - (ر) افلاس (قت ١٩٧ : ٢٠١ : ٢٠٢ : ٢٠٣)
- تقديم دعوى ضد مفلس بعد اشهار افلاسه - (ر) افلاس (قت ٢١٧ : ٢١٨ : ٢١٩)
- تقديم دعوى باسم المفلس : (ر) افلاس (قت ٢١٩ : ٢٢٠)
- تقديم دعوى ضد وكلا الديانة - (ر) افلاس (قت ٢٥٥ - ٢٥٦)
- تقديم دفاتر مدايني التفليسة : (ر) افلاس (قت ٣٠١)
- تقديم دعوى التفليس بالتقصير او التدليس - (ر) افلاس (قت ٣٩٩)
- تقديم دعوى اعادة الاعتبار الى المفلس - (ر) افلاس (قت ٤٠٩ الى ٤١٥)
- تقديم دعوى استبعاد حصة في بيع سفينة - (ر) سفينة (قت ٢٤ الى ٢٧)
- تقديم دعوى ضد محلات السيورتاه - (ر) سيورتاه (قتب ابتداء من ٢١١)
- تقديم دعوى الخسارات البحرية - (ر) خسارة بحرية (قتب ٢٤٣)
- تقرير - (ر) مجلس ملغي
- تقرير شياخة - (ر) شيخ بلد ٢٤٤ نوفمبر سنة ١٨٨٠
- تقرير شهري بالتفليس المفتوحة - (ر) افلاس (قت ٢٣٧)
- تقرير القبودان - (ر) قبودان (قتب ٥٧ الى ٦٣)
- تقرير اهل الخبرة - (ر) خبر (قم ٢٣٠ - ٢٣١)
- ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - جنح (قتج ١٦٣)
- تقرير شفاهي - (ر) خبر (قم ٢٣٧)
- تقسيم - (قرار مجلس النظر) ٢٩ مايو سنة ٨٠
- بالجلس المنعقد في يوم السبت ٢٠ جمادي الثانية سنة ١٢٩٧ الموافق ٢٩ مايو سنة ٨٠ تليت الافادة المحررة من نظارة المحفانية الى نظارة الداخلية بتاريخ ٢ جمادي الثانية سنة ٩٧ في شان توقف الروزنامة في استخراج تقاسيط بالايطان العنصرية التجاري توقيع مبايعاتها بموجب عقود من قلم كتاب المحاكم المختلطة ارتكابتا على عدم امكانها الاخلال بالقواعد المتبعة بها وقد اوضحت المحفانية ان التقاسيط هي نعمة عقود تلك ونقل تكليف الايطان ولذلك رأت انه تنسباً للامر الخديو السابق صدور في ١٢ شعبان سنة ٩٦ عن استخراج جميع شرعية بموجب العقود المذكورة فصرر ايضا بموجبها التقاسيط من الروزنامة بحيث تكون قابلة اقامة دعوى عليها والغائها اذا صدر حكم بالغاء العقد المحرر منه التقسيط ولدى المذاكرة في ذلك تقرر بانه نظراً لكون اصل تحرير التقاسيط من الروزنامة ما كان الا عن الايطان التي كان جارياً اعطاؤها من طرف الحكومة وهذه التقاسيط هي كانت قائمة مقام سند التملك المعطى له الايطان انما بعد تداول الابدعي بالارث والبيع والهبة وغيره بموجب محجج شرعية لم يبق هناك وجه حقيقي لاعطاء تقاسيط من الروزنامة عند وقوع هذه الانتقالات انما في حالة انتقال الملكية من شخص لاخر سواء كان بمحجج شرعية او بعقود من قلم كتاب المحاكم المختلطة يكفي بالناشر في مجلات قيد التقاسيط الاصلية بما يحصل من انتقالات الملكية بمقتضى المحجج او العقود المذكورة وهذا لا يمنع ابطال الناشيرات اذا صدر حكم انتهائي بفسخ الانتقال والغاء المحجة او العقد الذي حصلت بموجبه هذه الناشيرات
- تقسيم - (ر) بيع (مجلد)
- تقسيم - (ر) وفا ١٦٨
- تقسيم - (ر) ايطان - قسمة (شركة مدنية) (في القسمة)



## ملحوظات

تكميل — ( منشور فيما يتعلق بتنفيذ احكام المجالس  
( في مواد العقار مؤرخ في ٢٦ ذا سنة ١٦  
( ١١ نوفمبر سنة ٧٩ )

ان مواد العقار والاطيان الواقع بشأنها منازعات بين الاهالي  
و بؤول الامر لدخولها بالمجالس المحلية لصدور الاحكام اللازمة  
عنها باحقية من يترامى له الاستحقاق فيها فبصدور احكام  
المجالس لمن له الحق جاري حفظها بطرف اربابها بغير اجراء  
الطرق المستوجبة لنقل ملكية ما هو محكوم لم به بدفاتر  
التكليف وغيره المعدة لذلك وبما ذكره لم يحصل تنفيذ  
الحكم وحيث ان الجاري بالحكم المختلطة هو ان الاحكام التي  
تصدر بالاحقية لاحد في عقار او اطيان جاري تسجيلها  
وتبلغها من طرف مامورين التهربات الى الحاكم الشرعية  
الكائن بداترتها ذلك العقار او الاطيان لتسجيلها بالدفاتر  
المعدة لتسجيل العقود النافذة للملكية ومن الضروري الاجراء  
هكذا في الاحكام التي تصدر من المجالس المحلية ايضا تنفيذا  
لذلك الاحكام فلزم تحريرها لعطوفتك بامل النشر عن ذلك  
للجهات الادارية المتعلقة بتنفيذ احكام المجالس المحلية كي انه  
بمعرفة وبناء على طلب المحكوم لم يحرون توصيل صور  
الاحكام الانتهائية الواجبة التنفيذ الى الحاكم الشرعية الكائن  
بها العقار او الاطيان لاجل معرفتها تجري تسجيل ذلك الحكم  
بالدفتر المعد لتسجيل العقود النافذة للملكية الجاري فيه صور  
عقود الحاكم المختلطة به ثم تجري تبليغ صورة منها للديرة  
لاجراء نقل التكليف بموجبها باسم المحكوم له وتبلغ نسخة  
اخرى للحمكة المختلطة الداخلة في دائر حدودها الجهة  
الكائن بها ذلك لتسجيلها بها حسب الجاري وفي تاريخه  
تحرر للحاكم الشرعية بالاجراء كما توضح بمعرفة عند ما  
يصير تبليغهم بصور الاحكام المذكورة من جهات الادارة  
حسبما ذكر افندم — المسطر اعلاه صورة ما ورد للداخلية  
من نظارة المحفانية رقم ٢٦ ذي الحجة سنة ٩٦ نمرة ١٢٢ بما  
استنسب بها من اقتضاء النشر للجهات الادارية المتعلقة بتنفيذ  
احكام المجالس المحلية من انه بمعرفة وبناء على طلب المحكوم  
لم في مواد العقار والاطيان التي يحصل بشأنها منازعات بين  
الاهالي يجري توصيل صور الاحكام الانتهائية الواجبة التنفيذ  
للحاكم الشرعية الكائن بها تلك العقارات او الاطيان حتى  
بمعرفة يجري تسجيل احكامها بالدفتر المعد لتسجيل العقود  
النافذة للملكية الجاري فيه صور عقود الحاكم المختلطة به ثم  
يجري تبليغ صورة منها للديرة لاجراء نقل التكليف بموجبها  
باسم المحكوم له وتبلغ نسخة اخرى للحمكة المختلطة الداخلة  
في دائر حدودها الجهة الكائن بها ذلك لتسجيلها بها حسب  
الجاري وعلى هذا قد تحرر في تاريخه لمن لزم بالاجراء هكذا  
واقضى تحريره للعمل بمقتضاء في غرة محرم سنة ١٢٩٧

تكميل — ( منشور من نظارة المالية لمديرية بحري  
( وفي ٥ صفر سنة ٩٨ و ٦ يناير سنة ٨١ )

بخصوص ما بيع او يجري مبيعه من الاطيان العشورية بموجب  
تجج شرعية او عقود من الحاكم المختلطة يجري نقل تكليفها باسم  
المشتري مع ربط عشورها المسفقة عليها وطلب سدادها منه

تقصير الاجبر — ( ر ) اجارة ( مجلة ٦٠٩ —  
اجارة الاشخاص ) ق

تقصير المستعير — ( ر ) عارية ( مجلة ٨١٤ )

تقصير فاحش — ( ر ) متفالس بالتقصير

تقصير الوكيل — ( ر ) توكيل ( ق ٥٢١ )

تقصير — ( ر ) صلح ( ق ٣٢١ )

تقصير — ( ر ) افلاس ابتداء من ( ق ٣٩٦ )

تقليد المؤلفات والكتب — ( ر ) مراد ( ق ٣٢٣ الى ٣٢٦ )

تقييد قبول الكميالة بشرط — ( ر ) كميالة ( ق ١٢٣ )

تكافل : ( ر ) ضمان تضامن : قانون العقوبات ( ق ٢٤ )

تكسب — ( ر ) اجرة اهل الخبرة — خير —

تعريف الرسوم — احكام ( ق ١١٦ )

تكف — ( ر ) مخالفات ( ق ٣٥٠ )

تكميل — ( نقل ) ١٠ يناير سنة ٧٩

( صورة ما ورد للداخلية من المحفانية في ١٩ م  
سنة ١٢٩٦ نمرة ٤ ولشر من مقتضاء من الداخلية  
في ٢٥ م سنة ١٢٩٦ )

بعض الجهات كانت استوضحت من هذا الطرف عما  
تجربه فيما يترامى لها مخالفته من جهة العقود التي  
تصدر من الحاكم المختلطة بين متعاقدين عن ييوعات  
او رهونات ويوجد بالعقود زيادة عن المكلف باسماء  
اربابها وكذلك بعض عقود لم يوجد مكلف باسماء  
اربابها شيء من اصله ورامت النظر في هذا وذاك  
ولكون ان الذي يجب على الجهات هو اجراء نقل ما  
يكون مكلفاً باسم البائع ان كان يوجد مكلفاً عليه  
شي ولو بالاقل عن الحاصل التعاقد عليه وان لم  
يوجد مكلفاً شيء على البائع فضرورة لا تجري نقل  
شيء وما يوجد عجزم ما بين الوارد بالعقد وما بين  
المكلف او جميعه لعدم وجود شيء مكلف باسم البائع  
يجري ما يلزم فيه بين المتعاقدين بدون توسط الجهة  
الموجودة فيها الاطيان فقد كتب للجهات التي استوضحت  
بهذا المعنى للاجراء كما ذكر انما لاقتضاء تبليغ جهات  
الاقاليم كافة بما ذكر لعدم تشبههم بخلافهم فداقتضى  
احاطة علم سعادتك بذلك بامل انه من طرف  
الداخلية يصير اخطار الجهات المذكورة بذلك

تبين من الاوراق الواردة بافاده من الداخلية غرة ٢٩  
مخاسبة ان الجاري مبيعه من الاطيان العشورية بالمديريات  
ليس جاريا نقل تكليفه باغلب المديريات بل جاريا التاثير  
عنه باسم البائع بدون نقل باسم المشتري لعدم ورود اشعارات  
من الروزنامة تفيد النقل بحيل التقاسيط وهذا بالنسبة  
لاكتفاء المشتريين بالحجج او بالعقود التي تصدر من المحاكم  
المختلطة وبعض المديريات الجارين الناشر ليس جارين  
فرز قيمة عشور الجزء المباع والبعض جارين نقل الاطيان  
باسم المشتري والبعض ليس جاريا تاشيرا ولا نقلا ولذا  
رغبت الداخلية وضع قاعدة اساسية بمعرفة المالية للاجراء  
بموجبها وحيث انه سبق صدور منشور من المحفانية للداخلية  
رقم ١٩ محرم سنة ٩٦ نمرة ٤ باعتبار نقل تكليف الاطيان  
التي يحصل مبيعها بمقتضى عقود مبيعات اورهونات من المحاكم  
المختلطة على واقع ما يوجد مكلفا على البائع ولو كان اقل  
عن المحاصل التعاقد عليه لآخر. اوضح به ثم صدر قرار من  
مجلس النظاري ٢٩ مايو سنة ٨٠ بالاكتفاء بالتاثير في  
سجلات قيد تقاسيط الاطيان العشورية الاصلية بالروزنامة  
بما يحصل من انتقال الملكية من شخص لآخر سواء كانت  
تجسس شرعية او بعقود من قلم كتاب المحاكم المختلطة لمناسبة ان  
تحرير التقاسيط من الروزنامة ما كان الا عن الاطيان التي  
كان جاريا اعطاؤها من طرف الحكومة وهذه التقاسيط هي  
مقام سند التملك وانه بعد تداول الايدي بالارث والمبيع  
والهبة وغيرها بموجب حجج شرعية لم يبق هناك وجه حقيقي  
لاعطاء تقاسيط من الروزنامة عن وقوع هذه التغيرات  
وعلى مقتضاء كتب لنظارات المحفانية والداخلية والمالية ومن  
المالية صار النشر للمجتهات في ١٢ رجب سنة ٩٧ فعلم هذا  
صار من الانقضاء ان الذي يبيع او يجري مبيعه من الان  
من الاطيان العشورية بموجب حجج شرعية او عقود من  
المحاكم المختلطة يجري نقل تكليفها باسم المشتري مع ربط  
عشورها المخرقة عليها وطلب سداده من على حسب  
التقاسيط المقررة ولهذا لزم تحريرها للاجراء كما  
ذكر في تاريخه تحرير لباقي المديريات عن ذلك في صفر  
سنة ٩٨ (يناير سنة ٨١)

**تکلیف -** منشور لكافة المحاكم الشرعية والمجالس في  
(٣٧ جمادي الاخر سنة ١٢٩٨ بشأن ما يعتبر  
من العقود العرفية المسجلة بالمحاكم المختلطة في نقل تكليف  
الاطيان وما لا يعتبر

المسطر بهذا صورة ما كتب من هذا الطرف لنظارة الداخلية  
بتاريخ ٢٢ جمادي الاولى سنة ١٢٩٨ نمرة ٢١ بشأن ما يصير  
اعتباره من العقود العرفية المسجلة بالمحاكم المختلطة في نقل  
تكليف الاطيان وما لا يصير اعتباره مما يكون البيع فيه معلقا  
على وعد او شرط وقد وردت من النظارة المشار اليها افادة  
رقية ١٠ جمادي الاخر سنة ٩٨ نمرة ١٨ بانها حررت للمجتهات  
بالاجراء على وجه ما ذكر وحيث ذلك فاقضى شرحه للاحاطة  
بما فيه بذلك الطرف - صورة ما تخرز من نظارة المحفانية الى  
الداخلية بتاريخ ٢٢ جمادي الاولى سنة ٩٨ نمرة ٢١ عرض

بعد ان صدر منشور نظارة الداخلية للمجتهات الادارة  
بتاريخ رمضان سنة ٩٧ بما على ما كتب من هذا الطرف  
بعدم نقل تكليف اطيان على مقتضى العقود العرفية المسجلة في  
المحاكم المختلطة التي يكون بها وعد او شرط قد حصل التوقف  
من جملة جهات في نقل تكليف اطيان مبيعة بعقود عرفية  
مع كونها خالية من الوعد والشرط لكونها محررة بسنة ان  
فلانا باع كذا لفلان وقبض الثمن فقط بعضها مذكور فيه  
انه (فيما بعد بصيرا يباع صيغة البيع) او (تحررت هذه المبيعة  
لحين العرض للمديرية وتحويل المبيعة) وما اشبه ذلك من  
الاقوال التي لا تكون من قبل الوعد ولا الشرط بالنسبة  
لصيغة العقد على ان العقود التي لا تكون معتبرة لنقل  
التكليف بموجبها هي ما يكون موعودا او مشروطا فيها انه  
عند قبض الثمن يصير توقيع صيغة البيع او ما يكون البيع  
فيها مقاما على شرط مماثل ذلك ومن النوع الذي توقفت فيه  
المجتهات بدون موجب اطيان اشتراها حضرة محمد بدر بك  
الحكم وخلافه بمديرية المنوفية بعقود عرفية وصارت تسجيلها بالحكمة  
المختلطة وتبلغت للمديرية ولم تجز نقل التكليف بموجبها ولما  
تشكى لنا البك الموصى اليه واستمرنا في ذلك جناب رئيس  
قلم قضاء اوضح بعدم المانع في نقل التكليف بمقتضى العقود  
المذكورة قد حررنا لسعادة مدير المنوفية بذلك في ٨ ربيع  
الاول سنة ٩٨ نمرة ٣ عرض فوردت مكاتبه سعادته في ١٢  
جمادي الاولى سنة ٩٨ نمرة ٢ عرض بان العقود المتعلقة  
بالبيك الموصى اليه ومن معه مما لا ينقل التكليف بموجبها  
حسب المنشور السالف ذكره لمحصل الوعد بها بما ذكر  
وحيث الامر هكذا وقد توضح بهذا كيفية العقود التي تعتبر  
في نقل التكليف والتي لا يجب اعتبارها لاشتغالها على وعد  
او شرط موقف لان تمام صيغة العقد فانه تحريره لدولتكم توكل  
انه متى وافق تصدر امر عطوفتكم لمجتهات الادارة باعتبار  
العقود العرفية المسجلة المخالية من الوعد الموقف لنقل الملكية  
بوجه من الوجوه السابق توضيحها ونقل التكليف على موجبها  
لمنع الضرر الواقع من ذلك ويكرم بافاده ما يستحسن لاجل  
اعلانه لفروع المحفانية - (حاشية) كما انه اذا اقضى الحال  
للاطلاع على شريطات حضرة بدر بك الموصى اليه ورفقائه  
فلا بأس من طلبها منه والاطلاع عليها ومن اجل ذلك  
لزمتم التفتية

**تکلیف -** صورة ما كتب للداخلية في ١٦ ذي الحجة  
(سنة ١٢٩٨) ٩ نوفمبر سنة ٨١ نمرة ٤٥ عرض

**بما يقتضي اجراؤه في الاطيان الجاري مبيعها من  
اشخاص اخرين بمقتضى عقود صادرة من المحاكم  
المختلطة وتكون تلك الاطيان ايلة للبائع بالارث  
الشرعي وليست مكنته باسمه**

جناب ويس فصل دولة ايران بالشرقية قدم لنا انها  
بمخصوص اطيان اشتراها من مذكورين من ناحية  
ميت ديرين بمديرية الشرقية بموجب عقود محررة

## ملحوظات

باسم البائع وبعد ذلك يصير نقل التكليف لاسم المشتري ويذكر ضمن التاثير الذي يتوقع في النقل كما ذكر كيفية تلك البائع وما صار في تحصيل الرسم منه وصفة البيع منه الى المشتري الاخير وبذلك يسهل سير هذه الانتقالات بدون تكليف اربابها بتحرير صيغ شرعية عن ملكية البائع ونقل التكليف لاسمائهم ثم لاسم المشتريين اخيراً وبناء على ما توضح لزم تحريره لدولتكم نؤمل انه مع الموافقة يصير نشر هذا عموماً للجهات لاتباع الاجراء بوجهه وطيه الاوراق التي قدمها جناب الويس القنصل المواليه عدد ۱۰ لكي ترسل بامر دولتكم لمديرية الشرقية لاجراء المتقضي عنها حسبما توضح

**تکلیف —** {صورة نمرة ۲۴۳ الصادرة من نظارة المحفانية (لنظارة الداخلية بتاريخ ۲۲ ذي الحجة سنة ۱۲۹۸ وردت مكتابة نظارة الداخلية له ارقية ۱۶ ذية الحجة سنة ۱۲۹۸ نمرة ۲۲۹ بناء على ما ورد لها من حضرة مدير القليوية بخصوص الاطيان الجارية مبيعها من اشخاص لاخرين بمقتضى عقود صادرة من المحاكم المختلطة والاطيان الجارية مبيعها بالمراد العمومي بناء على مديونية اربابها لاخرين ويكون بعض تلك الاطيان ايلال للبائع بالارث الشرعي وليس مكلفاً باسمه ويحتاج الحال لطلب البائع بالمحكمة لثبوت الوراثة شرعاً والحصول على الرسم المقرر للمحاكم الشرعية ويتحمل بقصد عدم نفاذ البيع وحاصل تضرر من الاشخاص المشتريين لتلك الاطيان ولكون ان ما سبق صدوره من الداخلية للجهات بناء على ماراته نظارة الحفانية بتاريخ ۲۵ محرم سنة ۱۲۹۶ يقضي بعدم نفاذ البيع الذي يحصل بواسطة المحاكم المختلطة الا اذا كانت الاطيان مكلفة باسم البائع فمرغوب استمراج الرأي من هنا عما يتبع في ذلك وحيث انه بناء على سابقة تشكي جناب الويس قنصل دولة ايران بالشرقية من حصول مشتراه اطياناً بموجب عقود من محكمة المنصورة المختلطة وتلك الاطيان ليست مكلفة باسم البائع له وبقي تكليفها باسم مورثهم والبايعين لهم ولهذا قد توقفت مديرية الشرقية في نقل التكليف لاسمه بالارث كان على المنشور السالف الذكر قد حررنا

بمحكمة المنصورة المختلطة ولم يحصل نقل تكليفها بمعرفة المديرية باسم المشتري لعدم وجود تكليف الاطيان المذكورة باسم البائع له لكونها ايلة لهم من اشخاص آخرين واوري ان المديرية اجرت تحقيقات عن ملكية تلك الاطيان وظهر انها حق البائع له وايلة لهم بالارث عن والدهم بدون وجود منازع لهم ولهذا يلتزم انه لعدم الطولة وتكبده مصاريف وخسائر فيما لو اجري صيغاً شرعية لنقل التكليف اولاً باسم البائع ثم لاسمه يصدر اذن بنقل تكليف تلك الاطيان لاسمه مباشرة وحيث انه بالاطلاع على المنشور الذي اصدرته نظارة الداخلية عن مثل ذلك في ۲۵ محرم سنة ۱۲۹۶ بناء على مارات نظارة الحفانية فيما استشكل على الجهات اجراؤه في نقل تكليف الاطيان وجدناه عبارة عن تعليمات لجهات الادارة عما يجرون في ذلك ومضمونه ان جهات الادارة تجري نقل ما يكون مكلفاً باسم البائع ان كان يوجد مكلفاً عليه شيء ولو بالاقول عن الحاصل التعاقد عليه وان لم يوجد مكلفاً شيء على البائع فضرورة لا يجري نقل شيء وما يوجد عجزاً ما بين الوارد بالعقد وما بين المكلف او جميعه لعدم وجود شيء مكلف باسم البائع يجري ما يلزم فيه بين المتعاقدين بدون توسط الجهة الموجودة فيها الاطيان وهذا لا يخفى ما فيه من الفوائد والحفاظة على حقوق الاهالي اذ ان بواسطة ذلك يرتفع ما يحصل من التجاري على بيع املاك الغير كمن يبيع الاطيان الموروثة عن ابيه جميعها مع انه لا يملك الاجزاء فيها والباقي يستحقه الوارثون المشاركون له في الميراث ومن يبيع ملك غيره اما اغنصاًباً واما زاعاً تملكه اياه بواسطة وضع يده بطريقة غير شرعية ولا قانونية وما اشبه الى اخر ما فيه اما مسألة جناب الويس القنصل المواليه وما ياتلها هذه اذا كان معلوماً للجهة التابع اليها الشيء المبيع ان البائع باع ما يملك حقيقة سواء كان ايلال له بطريق الشراء او بالارث فقط لم يسبق نقل التكليف باسمه لعدم تحرير عقد رسمي بالمشتري او ايلولة بالميراث فهذه يصير تحصيل الرسوم الميرية او الايلولة التي تستحق على ما كان يلزم اجراؤه لنقل التكليف

التفصيلات الواضحة بذلك الصورة وحيث ان ما سبق وروده من النظارة المشار اليها بنمرة ٤٥ انني ذكرها نشر عنه بتاريخ ذاك الماه المجاهات الانقضاء للاجراء بوجهه وعلى هذا يكون اللازم الاجراء ايضا على حسيما وردت به الان افادتها المحاقا بما سبق نشره فقد تحرر بهكذا لتلك الجهات ومن الجملة هذا تكم للمعلومية والاجراء على الوجه المشرح في ٧ محرم سنة ١٢٩٩

**تكليف -** (جواب للداخلية في ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٩٩ (٢١) فبراير سنة ١٢٨٢) نشر من طرفها لجهات الادارة بشأن ما يلزم اجراؤه في الاطيان الصادر عنها عقود من المحاكم المختلطة وتكون ايلة للبائعين بالارث او بالمشتري قد علم مما توضح بافادتي الداخلية الواردتين لهننا نمرة ١١ و٤ انه لما حصل النشر منها للجهات بما رآته نظارة الحفانية من ان الاطيان الصادر عنها عقود من المحاكم المختلطة وتكون ايلة للبائعين بالارث او بالمشتري انما لعدم تحرير عقد رسمي بالمشتري او بالابلولة غير مكلفة باسائهم متى كان معلوما لجهة الوارد لها العقد ان البائع باع ما يملك حقيقة فبعد تحصيل الرسوم الميرية او الابلولة التي تستحق على ما كان يلزم اجراؤه لنقل التكليف باسم البائع يصير نقل التكليف باسم المشتري بالكيفية الموضحة بالمشور قد حصل ابداء محظورات في ذلك من مدير بيتي الجزيرة والشرقية من حيثية عدم علم المديرية بحقيقة بيع الاطيان التي يجري بيعها وكون الوقوف على ذلك لا يتأتى الا بعد ثبوت تملك البائع للاطيان المبعة منه وثبوت الوراثة للاشخاص الابل لهم ذلك ومعرفة حقيقة ما باعوه ان كان عما خصهم فقط او تداخل به شيء من حقوق باقي الوراثة الى اخر ما توضح وحيث ان ما صرحت به نظارة الحفانية من نقل التكليف بالكيفية التي ذكرت داخل تحت شرط عينته في تصريحها وما لم يتوفر وجود هذا الشرط طبعاً لا يلزم انفاذا ما بني اجراؤه عليه لانه قد قرن ذاك الانتقال بمعلومية الجهة التابع لها الشيء المباع بان البائع باع ما يملك حقيقة سواء كان ايلاله بطريق الشراء او بالارث ومن المعلوم انه لدى جهالة ذلك عند الجهة المرقومة لا تكون مكلفة بنقل التكليف بل على البائع ان يجري الاجراءات المختصة به للغاية المذكورة كاستحصاله فيما اذا كان المباع ايلالاً له بطريق الشراء على سند رسمي وفيما اذا كان ايلالاً

لنظارة الداخلية بتاريخ ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ نمرة ٤٥ عرضحالات بما يلزم اتباعه لنقل تكليف ما يكون صار مبيعه من وارث او من مشتر بصفة غير رسمية وهذه يمكن تطبيقها على النوع الاول الذي اوضحه حضرة مدير القليوبية اما النوع الثاني وهو ما يباع بالمزاد العمومي فهذا بما ان صيغة البيع التي حصلت عنه لم تكن بحالة توافق بين المالك والمشتري بل هي صيغة بيع جهري يحصل بمعرفة المحكمة على يد قاضي المزادات بعد توقيع حجز عليه واعلانه فيصير نقل تكليف ذلك لاسم المشتري ولزم تحريره لدولتكم للاحاطة والاوراق عدد ٢ طيه نؤمل انه بالموافقة على ما ذكر يصير درج هذا النوع وما يجري فيه ضمن ما اشير فيما حررناه بنمرة ٤٥ المار ذكرها ويكرم بارسال صورة ما يصدر للجهات

**تكليف -** (منشور بشأن الاطيان الجاري مبيعها من اغخاص لآخرين بمقتضى عقود صادرة من المحاكم المختلطة والاطيان الجاري مبيعها بالمزاد العمومي بناء على مديونية اربابها لآخرين ويكون بعض تلك الاطيان ايلالاً للبائع بالارث الشرعي وليس مكلفاً باسمه - لما ان مديرية القليوبية اوضحت في مكتوبة وردت منها رقم ٢ ذي الحجة سنة ١٢٨٨ انه متوارد لما عقود بمبيع اطيان بواسطة المحاكم المختلطة وبعض لمخضات بمبيع اطيان بالمزاد العمومي في مقابلة مديونية ارباب الاطيان الاخرين بالنظر لمسوية بعض البائعين للتوريث في اغخاص متوفين وتلك الاطيان ليست مكلفة باسائهم بل باسم مورثهم وفي حال دعائهم للحضور الى المحكمة الشرعية لثبوت الوراثة شرعاً والحصول على الرسم المقرر للمحاكم الشرعية يتخذون المحاولة في عدم التوجه زعماً فان تاخيرهم ينشأ عنه عدم نفاذ البيع ولذا واقع الضرر من المشتريين ولكون ما نشر من الداخلية في ٢٥ محرم سنة ١٢٩٦ بناء على ما صدر من الحفانية من مقتضاء عدم نفاذ البيع الذي يحصل بواسطة المحاكم المختلطة الا ان كانت الاطيان مكلفة باسماء البائعين ورغبت المديرية النظر فيها يترتب عليه عدم التنفيذ وعدم تعجيل نقل التكليف باسماء المشتريين ومنع تضررهم من حيثية تكليفهم بمصاريف ما كانوا يعلمونها حال المشتري والحصول على سداد مستحققات الميري ووضع قاعدة اساسية لذلك قد كتب من هنا لنظارة الحفانية باستمراج رايها فيها ذكر فورودت مكاتبتها رقم ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٨٨ نمرة ٢٤٢ المسطرة صورها اعلاه بما نظر بها من ان ما اوضحته بمكاتبتها ١٦ الماه المرقوم بنمرة ٤٥ عرض عما يلزم اتباعه فيما يكون صار مبيعه من وارث او من مشتر بصفة غير رسمية يمكن تطبيقه على النوع الاول مما اوضحته تلك المديرية كما انه اشير عما تراءى لزوم اتباعه في النوع الثاني على

تكميف بالحضور لتحقيق الخط او الامضاء — (ر) خطوط (قم ٢٥٩)

تكميف بالحضور لبيان قيمة الدين المحجوز عليه — (ر) حجز (قم ٤٢٤ الى ٤٢٩)

تكميف الراسي عليه المزداد بوفاء شروط البيع — (ر) نزع ملكية (قم ٦٠٧)

تكية — (ر) وقف

تلبس بالجناية — منشور صادر في ٢٤ ذنة ١٢٩٧

مجلس ابتدائي سكندرية حرر لنظارة الحفانية بانه يوجد في بعض القضايا الجنائية المتقدمة اليه من ضبطية الثغر ان جاو يشية البوليس مجرون ضبط اناس بما معهم من الموقوفات ولم يعمل عنها محاضر وكان ذلك سبباً في جحدهم الجناية واتهامهم غيرهم فيها وان من يضبطوا بواسطة قراقولات البوليس جاري ابعائهم للضبطية بافادات من قلم الجاويشية ينسب لهم فيها اعترافات وعند التحقيق ينكرونه ولم يوجد ضد انكارهم محاضر بسابقة اعترافهم حتى كانت تقام الحجة عليهم بمقتضاها ويترب على هذا زيادة المشغولية في التحقيق وبحسب ما تراه للنظارة المشار اليها من ان عمل المحاضر بعرفة مستخدم الضبطية واموري الاقسام والايمان وقت ضبط الجاني وهو متلبس بالجناية او حين اعترافه بها او عند الشعور بمحدث وقائعها هي الاساس الذي ينبغي عليه التحقيق والسبب الموجب لاقتناع مرتكب الجناية بفعله اياها حال مجوده ذلك قدر غبت بافادتها الواردة للداخلية رقم ٨ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ نمرة ٢٦٠ حصول التاكيد على جهات الاقتضاء بلزوم المراعية لتحرير محاضر مستوفية في القضايا التي من هذا القبيل وارسالها عيناً لاقلام الدعاوي واعطاء التعليمات اللازمة عن ذلك لتلك الضبطية وباقي جهات الادارة وحيث في الواقع ان الاجراء على وجه ما اشارت به من حيثية عمل تلك المحاضر موجباً لاقامة الحجة عند الانكار وباعتاً لزيادة الدقة وسهولة المرسى على الحقائق ومانعاً من كثرة المشغولية وهذا مما كان يلزم الجهات مراعاة اجرائه من قبل ماقتضيه شؤونهم فلماذا قد تحرر بتاريخه الجهات الاقتضا

له بطريق الارث على حجة الملوثة حتى اذا لا يكون هناك عائق لنقل التكميف وحيث لا يوجد محذورا لانتظام وسير هذا العمل بكافة الجهات على وتيرة واحدة ومنهاج قويم هذا هو المنظور بنظارة الحفانية فاذا وافق لدى سعادتكم واستصوب تبليغه ونشره لسائر الجهات متعاً لما عساه ان يحدث في بعضها من الالتباس كما حصل بمديرتي الجيزة والشرقية يؤمر بالاجراء والاوراق بتمامها عدد ٤٦ معادة طيه

تكميف — منشور من الحفانية للتحاكم الشرعية في (٢٢ فبراير سنة ٨٥)

جناب مدير الذكر يدي فونسيه قدم لهذا الطرف شكوى بتاريخ ٢٠ يناير سنة ٨٥ في شان التقصير المحاصل من المحاكم الشرعية في تبليغ جهات الادارة بالعود او الاحكام التي يترتب عليها نقل ملكية الاطيان مستنداً على ذلك بما حصل لذات البنك من انه اشترى اطياناً بطريق المزايدة امام المحاكم المختلطة ولم يتوصل من منذ الستين الى نقل التكميف باسمه وبين ما ينشأ عن هذا التقصير من عدم نقل التكميف اولا فاولا باسمها من تناولت بينهم الاطيان بالبيع والشراء وما ينجم عن ذلك من المشاكل والصعوبات والاضرار وحيث ان المحاكم المختلطة جارية توصيل صور العقود التي تحرر بها اولا فاولا الى المحاكم الشرعية ومن هذا يعلم ان التأخير محصور في المحاكم الشرعية المذكورة على ان ذلك مضاد للمشورات السابق صدورها من النظارة فلماذا ولكون تبليغ تلك العقود والاحكام في اوقاتها من اهم ما يجب الاعتناء به متعاً لما ينشأ عن ذلك من المشاكل والمسؤوليات التي تعود على النسب فيها قد صار النشر للتحاكم الشرعية بما ذكر وهذا محضرتكم لتصور الملاحظة بكمال الدقة والالتفات لمحسن ادارة هذا العمل في اوقاته بدون حصول ادنى تاخير كما هو مقضي المنشورات السالف ذكرها مع الافادة عن تاريخ اخر عقد صار تبليغه للتحكمة مركز حضرتكم ومقدار ما يكون باقياً تحت التبليغ ببيان تاريخ وروده لذلك الطرف لينظر — (حاشية) هذا مع ورود افادة عن تاريخ اخر عقد صار تبليغه من المحكمة مركزكم للمحاكم المختلطة ومقدار ما يكون باقياً تحت التبليغ اليها واسبابه ليعلم

تكميف — (ر) اطيان زراعية : مال : مكلفة

تكميف بالحضور — (ر) اعلان : حضور المتهم :

اعلان الاوراق : محكمة اهلية ١٧ رسته ١٣٠١ م

٦٥ : اختصاص المحاكم (قم ٣٤ : ٣٦ : ٣٧ : ٣٨ : ٣٩

٤٤ : علم خبير : حجز ٤١٧ : ٤١٨

تكميف الشاهد بالحضور — (ر) بيته (قم ١٨٧

تكميف الاخصام بحضور اجراءات الخبير — (ر)

خبير (قم ٢٢٦

وحيث الغرض من صدور المنشورات انما هو استدامة العمل بمقتضاها وعدم ترك احكامها سداً فلهذا وعدم موافقة استمرار هذه الحالة لانه فضلاً عن مخالفتها لنص تلك المنشورات فانه يستلزم تكليف المصالح بتادية اجر على تلك التلغرافات بدون داعي ولا مقتضي فلهذا استنسب تجديد النشر ثانياً للجهات تأكيداً باتباع ما سبق نشره ومراعاة عدم حصول مخابرات ولا استئذانات بواسطة التلغرافات الا فيما يكون من الامور الضرورية التي تقتضي ذلك ولا يكون هناك وقت يسع المخاطرة عنها مكاتبة وعلى هذا قد تحرر في تاريخه بهكذا لمن لزم ومن الجملة هذا للمعلومية والاجرا بمقتضاه

تلغراف — { منشور صادر في ٧ ن سنة ١٢٩٨ (٢) (اغسطس سنة ٨١) }

علم من افادة وردت من نظارة الاشغال العمومية رقم ٢٨ شعبان سنة ١٢٩٨ نمرة ٢٠١ انه بناء على طلب بعض المديرين حصول التنبيه على التلغرافية باعطاء اخبار علم النيل اليه يومياً كتب من النظارة المشار اليها لمصلحة السكة الحديد في ٢٥ يوليو سنة ١٨٨١ بان تاسر مكاتب التلغراف باعطاء علم نيل الخرطوم واصوان والمحروسة يومياً لكافة المديرات وباشمهندسها ورؤساء اقسام المهندسة حسب المعتاد ويراد اخطار المديرات بما حصل فبناء عليه اقتضى تحريره للمعلومية بما ذكر

تلغراف — { منشور بشأن عدم التجاري على نقل اخشاب (من اخشاب التلغراف من مواضعها الى مواضع

اخر — قد دلت وقائع الاحوال على ان بعض الاهالي حاصل منهم التجاري على نقل اخشاب من اخشاب التلغراف من مواضعها الى مواضع اخر بعيدة عن موضعها الاصلي ومنعرب على ذلك بواط خط التلغراف وتأخير الاشغال وحيث هذا مما لا يجوز الاقدام عليه كلياً لما ينشأ عنه من بواط خطوط التلغراف وتعطيل الاشغال فينبغي مزيد التأكيد على سائر النواحي المار عليها خطوط التلغرافات بعدم التعرض لها ولا الاقدام على نقل اخشابها وتجهيز المشايخ ومن يلزم بان من يحصل منه الاقدام على نقل شيء من تلك الاخشاب يصير معاقبه بالجزاء الشديد والتنبيه على مأموري الادارة بمرآة ذلك كما انه في تاريخه تحريراً في الجهات بذلك في ٢٠ شوال سنة ٩٨ (١٥ ستمبر سنة ٨١)

تلغراف — { منشور بشأن ما حرره ديوان الاشغال لمصلحة السكة الحديد بالتنبيه على مكاتب

بالاجراء على وجه ما ذكر ومن الجملة هذا للمعلومية والاجراء بمقتضاه في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٩٧  
تلبس بالجناية — (ر) محكمة اهلية ١٧ ر سنة ١٣٠١ م ٣١ : تحقيق ابتدائي (فتح ٣ الى ٧ : ضبطية قضائية (فتح ٨ الى ١٣ : ١٧ الى ٣١ : دعوى عموميه (فتح ٣٢ : ٣٦ : قاضي التحقيق ٤٩ : ٥٢ : ٦٤ — م ٨٧ — (فتح ٨٧ : ١٦٤ : ١٦٥

تلغراف — { قانون عقوبات (الباب الثالث عشر) (في تعطيل المخابرات التلغرافية)

(م) ١٥٠ كل من عطل المخابرات التلغرافية سواء كان بسبب اهماله او عدم احترامه وكل من ائلف الاتهام بجيت ترتب على ذلك انقطاع المخابرات يعاقب بدفع غرامة من خمسمائة قرش ديواني الى خمسة الاف قرش وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون الغرامة مصحوبة بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين (م) ١٥١ كل من تسبب عمداً في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه السلوك الموصلة او كسر شيء من العدد او منافذ السلوك او القوائم الرافعة لها او باي كيفية كانت يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين وبدفع غرامة من خمسمائة قرش ديواني الى خمسة الاف قرش مع الزامه بيجر الحسارة الواقعة منه (م) ١٥٢ كل من ائلف في زمن شقاق او فتنه خطأ من الخطوط التلغرافية او اكثر او جعلها ولو مؤقتاً غير صالحة للاستعمال باي كيفية كانت او استولى عليها بالقوة المجبرية او بطريقة اخرى بجيت ترتب على ذلك انقطاع المخابرات بين ارباب الحكومة او منع توصيل مخابرات احاد الناس وكذا من منع قهراً تصليح خط تلغرافي يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتاً وبدفع غرامة من خمسة الاف قرش ديواني الى عشرين الفا فضلاً عن الزامه بيجر الحسارة المترتبة على فعله المذكور

تلغراف — { منشور صادر في ٢ جا سنة ١٢٩٧ (١٢) (ابريل سنة ٨٠) }

لما كان علم ان بعض الجهات حاصل منها المخابرات والاستئذانات تلغرافياً عن اشياء غير مهمة لا تستدعي ذلك وامكان المخاطرة عنها مكاتبة قد سبق النشر عموماً بما مقتضاه مراعاة عدم المخاطرة بواسطة تلغراف الا في الامور المهمة التي يتعين ان تكون المخاطرة عنها تلغرافياً وعدم وجود وقت يسع التحرير عنها مكاتبة ومع هذا فما زال بعض الجهات لم يكن حاصلها منها ملاحظة الاجرا هكذا بل جارية المخابرات بالتلغراف في اشياء غير مهمة ولا ضرورية بالكلية كما حصل من ورود تلغراف من محافظة دمياط بطلب اعطاء اذن الى احد كتبة المحافظة بتوجهه الى بيت المقدس

التلفراف يقول وإعطاء التلفرافات التي ترد لم عا يتعلق باجرات النيل بالتهادات اللازمة وعدم تحرير تلفرافات الا عن الاخبار المهمة وبغاية ما يمكن من الاختصار علم من مكانية وردت من ديوان الاشغال رقم ١٢ الجاري نمرة ٢٥٠ ورود تلفرافات ومكاتبات اليه من بعض حضرات المديرين بطلب التنبيه على مصلحة السكة الحديد بقبول التلفرافات التي تكتب من طرفهم عن احوال واجرات النيل بجانب حسب المعتاد سنوياً ولما كان المعتاد في ذلك هو قبول تلك التلفرافات بشهادات تحت الحاسبة قد حرر للمصلحة المذكورة بان ينبه على مكاتب التلفراف بقبول وإعطاء التلفرافات التي ترد لم عا يتعلق باجرات النيل فقط مدة فيضانه من حضرات مديري الاقاليم عموماً او وكلائهم او معاونين او مأموري المراكز والاقسام بالشهادات اللازمة انما لكون المبلغ المقرر في مربوط الديوان المشار عنه هذا العام لاجر هذه التلفرافات قليلاً جداً وإذا كثرت الاخبار التنغرافية زيادة عن الضروري قطعاً تزيد اجرها عن ذلك المبلغ فيرام صدور المكاتبات الاكيدة لمحضرات المديرين الموما اليهم بعدم تحرير تلفرافات الا عن الاخبار المهمة التي لا يمكن ارسالها بالمكاتبات بحيث تكون بغاية ما يمكن من الاختصار كما ان ذلك ايضا من مقتضى قرار مجلس النظار الصاخر في ٢٢ ربيع الاخر سنة ٩٨ نمرة ١٥ وحيث من المقتضى الاجراء كما اشار الديوان المشار عنه في تاريخه كتب لكافة المديرات بذلك وهذا تكمل العلم به واتباعه في ٢٠ شوال سنة ٩٨ (١٥ ستمبر سنة ٨١)

**تلفراف -** منشور من نظارة الداخلية في ٢٩ رمضان سنة ٩٩ (موافق ١٤ اغسطس سنة ٨٢) بشأن عدم تحرير تلفرافات الا عن الامور المهمة انه بالنظر لما هو معتاد سنوياً من قبول الاخبار التنغرافية التي تعلى من حضرات مديري الاقاليم وكلائهم ومعاونهم ومأموري المراكز والاقسام ومهندسيهم وحضرات رؤساء الهندسة ومعاونهم وباشمهندسي المديرات ومعاونهم ايضا عن اجرات النيل في مدة فيضانه وارسالها لجهاتها بموجب شهادات للحاسبة على مقتضاها في اخر السنة قد كتب من هنا لنظارة النافعة بما لزم والان علم من افادتها التي وردت رقم ٢٧ الجاري نمرة ٢٩٩ حصول التحرير منها لمصلحة السكة الحديد بقبول تلك الاخبار على وجه ما ذكر فقط يراد التاكيد على الجهات بعدم تحرير تلفرافات من هذا القليل الا عن الاخبار المهمة التي لا يمكن ارسالها بالمكاتبات التحريرية بشرط ان تكون مع غاية الاختصار فينبأ عليه قد كتب في تاريخه لمن لزم وهذا تكمل اخطاراً بما ذكر ولكي يصير التنبيه من طرفكم على سائر النابيين للمديرية من سلف توضيحهم باتباع الاجراء على الوجه المشروح

**تلفراف -** منشور من نظارة الداخلية في ١١ شوال سنة ١٣٠٠ (١٥ اغسطس سنة ٨٢) علمنا من افادة وردت من نظارة الاشغال رقم ٥ الجاري نمرة ٢٤٨ بناء على ما ورد اليها من مصلحة السكة الحديد ان

التلفرافات الجاري اعطاؤها الان من جهات الاقاليم مع كونها تزايدت في الحالة الراعية اضعاف المعتاد فانها تشتمل على عبارات مطولة ومنها ما لا يلزم ارساله بواسطة التلفراف وبسبب تزايدها وطول عباراتها ازدحمت بها المكاتب التنغرافية ويخشى من تعسر اعطائها في اوقاتها وحيث ان هذا فضلا عن كونه مغايراً لما تقدم صدوره من الاوامر والمنشورات فانه موجب لتكليف الحكومة بزيادة مصاريف بدون فائدة واللازم الخابرة عنه تنغرافياً هو الامور المهمة فقط التي يخشى من تاخير وصول اخبارها ومع هذا يتراعى فيه الايجاز والاختصار الكلي كما جرت به عادة الخابرات للتنغرافية فينبغي على تكمل التاكيد والتشديد الكلي بمراعاة ما ذكر من الان فصاعداً وعدم التحرير بواسطة التلفراف الا عن الاخبار المهمة المستعجلة التي لا يناسب تاخير ارسالها بطريق البوسطة وقد كتب في تاريخه لباقي جهات الاقاليم وهذا تكمل للاجراء بهوجبه

**تلفراف -** منشور من نظارة الداخلية في غاية ج سنة ١٣٠١ (٢٦ ابريل سنة ١٨٨٤)

قد تكرر ورود المكاتبات للداخلية من نظارة الاشغال العمومية ومن مصلحة السكة الحديد قصد الحصول على زيادة التأمين والتخفيف على خشب واسلاك التلفرافات الحاصل اتلافها غالباً سواء كان تعمداً او قسراً وحيث ان حفظ ووقاية الخطوط التنغرافية من الامور ذات الاهمية الواجب الاعناء بشأنها من جميع موظفي الحكومة ومستخدميها ومن اللازم التنبيه من حضرات المديرين والتاكيد على مشايخ البلاد والقرى المارة خطوط التلفرافات بمحدودهم بانه يجب عليهم ملاحظة هذه الخشب والاسلاك وان يبدلوا على الدوام جهدهم في المراقبة والاتفات الى ما يكون ماراً منها بدركات بلادهم دفعاً للمسئولية التي تعود عليهم لو اهملوا سيف الملاحظة والمراقبة لحفظ وصيانة متعلقات تلك التلفرافات من تطرق ايدي التلف اليها عمداً واذا حصل فيما ذكر اي تلف كان فيبادرون باخطار المديرية او مأموري المراكز عنها بدون ادنى تاخير وقد نشر ذلك في تاريخه لحضرات المديرين وبالجملة هذا تكمل العلم به والتاكيد بمراعاة العمل بما اقتضاه

**تلفراف -** منشور من نظارة المالية في ٢١ اكتوبر سنة ٨٤ قد اتفق لنظارة المالية جسامه المبالغ التي صرفتها الجهات في زمن النيل سنة ١٨٨٣ في اجر التلفرافات ولذلك تستلقت حضرتكم بنوع خصوصي الى ملاحظة

عدم ارسال التلغرافات المستطيلة الشرح ولا التلغرافات التي في بعض الاحيان لا يكون من لزوم لارسالها وانه من الان فصاعدا يجعل حد لعدد التلغرافات التي ترسل من الجهة ادارة حضرتكم بحيث لا يصير توسط التلغراف الا في الاحوال الضرورية جدا مع ملاحظة الاقتصار في تحريرها وان يكون مضمونها مختصرا وواضحاً بنوع ان يكون عدد الكلمات قليلا بقدر الممكن حتى لا تتحمل الخزينة اجرة زائدة

تلغراف — (ر) بوسنة : هندسة ٢٩ سنة ١٢٩٨  
تلغراف باسم الملفس — (ر) افلاس (قت ٢٦٤)  
تلغراف — (ر) قاضي التحقيق (قتج ٦٤) — فك  
الاخنام (قت ١٤٥)

تلف اطيان — (ر) اطيان زراعية — شراقي  
تلف المؤجر — (ر) اجارة (مجلة ٦٠٤)  
تلف الرهن — (ر) رهن (مجلة ٧٤١)  
تلف العارية — (ر) عارية (مجلة ٨١٣)  
تلف المنصوب — (ر) غصب وانلاف (مجلة ٨٩١)  
تلف البضائع — (ر) وكيل بالعمولة (قت ٩٢)  
تلف البضائع غير الظاهر — (ر) اجرة السفينة  
(قتب ١٢٩)

تلف السفينة — (ر) مسافر (قتب ١٣٨)  
تليذ — (ر) معارف عمومية : معاش : مدرسة  
— قرعة عسكرية

تليذ — (ر) خائن (قت ٣١٦)

تمام الهبة — (ر) هبة (مجلة ٨٣٧ : هبة

تمتع — (ر) انتفاع

تمتع بالحقوق الوطنية — (ر) حق وطني

تمتع بالحقوق المدنية — (ر) قاضي (لا ٣٧)

تمثيل — (ر) جريدة

تمرجي — (ر) صحة ١٨ سنة ١٣٠١ (م ٦)

تمسك بالحكم الغيابي — (ر) غيبة (قم ١٢٠)

تمغة — (ر) صورة ما نشر في ١٦ محرم سنة ١٢٩٨ و ١٨  
(دسبر سنة ١٨٨٠ للديريات بحري وقبلي والمحافظة

حيث تقرر بالمالية ان عوائد فضاة النضة الجاري دمغها بالحروسة وخلافها بالمديريات والمحافظة الجاري تحصيلها باعتبار الالف درهم سنة درهم وربع يستولي عليها الميري من اول يناير سنة ١٨٨١ مع عوائد دفع السخ والمكايل والمقاسات

وقد ترتب للسكة ذاتية الماهية الكفاية كما صدر اذنا للحسابات بذلك فيلزم ان ما يكون بجهنكم من هذه الانواع يصير توريد اثمائه ايرادات بالحسابات من اول يناير سنة ١٨٨١ بحسب التعليات التي تعطى من مديري الحسابات كما تحرر له في تاريخه  
(تمغة — منشور من نظارة المالية في ٢ صفر سنة ١٢٩٨  
بخصوص اجرا الجرد على متعهدي مبيع ورق  
التمغة في المواعيد المعينة للجرد عليهم من مقتضى اللوائح الصادرة عن ذلك وتكليف المتعهدين المذكورين بتوريد مخصصاتهم في الاوقات المحددة لتوريدها في ٥ يناير سنة ٨١)

قد تبين من نتيجة البحث الذي اجراه حضرة ابراهيم زكي بك من ماموري قلم التدفيس بالداخلية في المسائل التي صار تعيينه لجنها في مديرية الدهلية ومن تقارير القومسيون المعين للتدفيش على اجراءات المدير بات القليلة ان مديريتي الدهلية والجزيرة اهلنا في اجراء الجرد على متعهدي مبيع ورق التمغة في المواعيد المعينة للجرد عليهم من مقتضى اللوائح الصادرة عن ذلك ولم تحصل الملاحظة منها لتكليف المتعهدين المذكورين بتوريد مخصصاتهم في الاوقات المحددة لتوريدها وحيث ان تصير المديريتين المذكورتين في اجراء احكام اللوائح المختصة بهذا النوع سيجال النظر فيه الى المجلس لهاكمة المسؤولين عنه قانوناً ومن اللازم ان ماموري باقي الجهات يوجهوا التفاهم هذه المسئلة ويراجعون اللوائح المحكي عنها ويستمرروا على العمل بمقتضاها صيانة للمخصصات ومنعاً لما يترتب على التأخير من الخلل والاشكال فند نشر للجهات عمومياً بذلك في تاريخه وهذا لسعادتكم لمعلوماته ونشره واعلانه حالاً لساتر الجهات التي في دائرة الضبطية والبحث والناكيد على العمل بمقتضاه ويكون معلوماً انه لو ظهر بعد الان وفوق نقصير او تاخير في اجراء احكام تلك اللوائح فتكونوا سعادتكم وسائر ماموري جهنكم والباشكاتب ورئيس الحسابات تحت المسؤولية والمحاكمة

(تمغة — منشور مرة ٥ صادر من المالية في ١٨ صفر سنة ٩٨ (١٩ يناير سنة ٨١)

حيث استصوب بطرف دولنا واندم ناظر المالية عدم تكليف متعهدي مبيع المصلع وورق التمغة باعطاء سندات تمغة عن قبضة عملهم وان السندات التي تؤخذ منهم تكون من ورق عادة مع صرف النظر عن المطالبة بالسندات لم يسبق اخذها فقد صار النسخ عن ذلك عمومياً وهذا للمعلومية والاجراء بمقتضاه  
(تمغة — امر عال رقم ١٧ ب سنة ٩٨ (١٤ يونيو سنة ٨١)

(نحن خديوي مصر) بناءً على ما رفعه البنا ناظر مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا ناظرها هوات (م ١) عوايد دمغة مصوغات النضة تقررت على الوجه الاتي — ثمانية فضة على كل درهم عيار تسعين . سبعة فضة على كل درهم عيار ثمانين . ستة فضة على كل درهم عيار ستين . خمسة فضة على كل درهم عيار أربعين . ولا يجوز تحصيل عوايد خلاف هذه على دمغة مصوغات الفضة سواء كان



## ملحوظات

قبول استخدامه ولاجل احاطة علم النظارة بما ينتج من تأثير هذه الاجراءات يؤمل انه بوصول هذا اولاً يقدم كشف للمالية عن اسماء عهد ورق التمغة ومواقعهم واسماء ضماهم لاجل تسجيل المتعهدين بالمالية وعدم رفهم ولا تعيينهم الا باسرها ثانياً تؤخذ تعهدات بمعرفة المديرية على صيارف البلاد بمداومة صرف تذكرة المولودين حسب المدرج بدقتر الصحة الموجود بكل بلد اما بنادرها فلاجل المحافظة على ضبط الاجراءات الصحية يتنبه على الدايات بانه قبل تبليغ مصلحة الصحة عن ميلاد كل مولود تؤخذ عنه تذكرة من صراف البندر بعد دفع ثمنها وتعطى تلك التذكرة الى مندوب الصحة بالبندر لحتمها وقيدتها بالدقتر المعد لذلك ثالثاً بنهاية كل شهر يصير الجرد على عهد ورق التمغة بالكيفية الواضحة بالمشورات السابقة وترسل نفس قوائم جرد بمجموع شامل للمحوظات المديرية في شان سير كل من المتعهدين من قبيل مداومته بالنخل المعد للبيع وعدم تجاوزه حد الاثمان المقررة الى غير ذلك من انواع الضبط والاستقامة وبالعكس وتوضح بهذا المجموع مقدار اجمالي ايراد التمغة في الشهر ونظيره بالعام الماضي وبيان العجز او الزيادة ومحوظات ذلك بقدر الامكان لتعلم الحركة الجارية بكل جهة بحيث ان المجموع بالقوائم لا يتجاوز وصولهم للمالية اليوم العاشر من الشهر التالي ويكون معلوماً لدى سعادتك ان المالية متيقظة لذلك وترسل من يعتمد منها لتفقد هذه الاعمال واجراءات الموظفين ان كانت بالمطابقة للمشورات والتعليمات او غير ذلك — ولزم تحريره للمعلومية والمبادرة بالاجراء على وجه ما ذكر بكمال الاعناء وتام الدقة كما هو المأمول في مهمكم

تمغة — منشور صادر من نظارة المالية في اول ديسمبر سنة ٨٦ لجميع مصالح الحكومة

لقد فحص مجلس النظر اسباب عجز ايرادات ورق التمغة الناشي معظمه من تساهل الجهات في قبول اوراق من ورق عادة كان يجب تحريرها على ورق تمغة تحت تحصيل رسوم القيدية وبدل ورق التمغة فيما بعد على انه لا يمكن الاعتماد على تحصيل هذه الايرادات في وقت معلوم والجهات تصادف صعوبات كلية في

للبري او للسكة زانية او للخاصية (م) ٢ فصاغات النضة التي تنفل من المصوغات ترد لارباب المصوغات المذكورة بعد الكشف ومعرفة العيار (م) ٣ عوايد دمغة السخ والمفاس والمكايل تقررت على الوجه الاتي . عشرة فضة على دمغة كل سخة لا تزيد عن نصف رطل . عشرون فضة على دمغة كل سخة تزيد عن نصف رطل ولا تتجاوز افة . ثلاثون فضة على دمغة كل سخة تزيد عن افة ولا تتجاوز عشرة ارطال كل سخة تتجاوز عشرة ارطال بوخذ عليها عوائد الدمغة باعتبار خمسة فضة على كل رطل وما يظهر فيها من الكسور يعتبر رطلا كاملاً . عشرة فضة على دمغة كل ميكال لا يزيد عن قدح . عشرون فضة على دمغة كل ميكال يزيد عن قدح . عشرون فضة على دمغة كل مقياس بها كان مقدار طوله (م) ٤ جميع الاحكام المغايرة لمنطوق هذا الامر تكون ملغاة لا يعمل بها

تمغة — منشور صدرته نظارة المالية للمدبريات والمحافظة (في ٤ محرم سنة ١٣٠٤ (٢٢ أكتوبر سنة ٨٦) نشر للجهات غير مرصدة واخيراً بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٨٨٦ بموجب الالتفات لحسن سير اعمال متعهدي بيع ورق التمغة وتفقد احوالهم وجرد هذا النوع شهرياً وتوريد اثمانه مخزن الحكومة في المواعيد المقررة لذلك واستمرار مراعاة احكام اللوائح والمشورات السابق صدورها بهذا الشأن وتقديم قوائم الجرد للمالية شهرياً وفي ١٩ يونيو سنة ٨٦ صرح بحفظ تذكرة المولودين عهدة امناء التوريدات بالمديريات واستمرار وجود مائة تذكرة عهدة كل صراف بلد كسلفة مستديمة للصرف منها اولاً فاولاً واستعواض ما يوردون اثمانه شهرياً لخزن المديريات وفي ٢٠ منه تحرر عن كيفية الجرد وحيث انه تبين من التفحصات التي اجرتها نظارة المالية الان ان اغلب متعهدي بيع ورق التمغة متروكين وشأنهم بدون تفقد ولا جرد حقيقي وان لائحة التمغة والمشورات الصادرة بعدها ليست مرعية الاجراء تماماً ولا يخفى ما ينتج عن ذلك من خلل الادارة وتنازل الايراد فبناء على هذا لزم اعادة النشر من هذا الطرف تأكيداً لما سبق صدوره بامل وضع هذه الاعمال تحت اهمية ودوام الالتفات اليها من حضرات الحكام والكتاب الموكلون لامانتهم وذمتهم مراعاتها مع اعلان كافة المتعهدين بما تقتضيه نصوص اللائحة من ان كل من يبيع ورقاً بزيادة عن ثمنه المقرر او ياخذ شيئاً من النقود خلاف المأمولة يجازى بنعته من الوظيفة وعدم

الحصول على سدادها والسبب الآخر الذي تولدت منه هذه الحالة هو رسم القيدية وقدره عشرون قرشاً الجاري تحصيله غير الثلاثة قروش ثمن ورق التمغة فحساسة هذا الرسم تمنع فقراء الاهالي من تقديم العروضات — وبما ان هذه الحالة اثرت في المجلس فقد قرر في جلسته ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦ الغاء رسم القيدية وقدره عشرون قرشاً واستمرار تحصيل ثمن ورق التمغة وقدره ثلاثة قروش ولكنه يجب على الجهات ان تسري بكل دفعة في ذلك طبقاً لاحكام التعليمات وترفض مطلقاً كل عرضحال او طلب استخدام او شكوى او رجاء او تهمة او تبليغ او توكيل او طلب مناقصة او مزايادة في المزايدات العمومية وكل شهادة طبية او مستخرج او صورة او اي ورقة كانت تعطى لافراد الناس من احد متوظفي الحكومة وبالاجمال جميع الاوراق التي من هذا النوع ان لم تكن محررة على ورق تمغة من فئة ثلاثة قروش ولا يستثنى من هذا الحكم الا طلبات الاجازات او الاستعفاء فقط التي يقدمها المستخدمون والتوكيل الذي يعطوه لاجل قبض ماهياتهم وطلبات العودة الى اوطانهم او قبولهم بالاستبالية والطلبات المختصة برفاتهم — وعلى ذلك فروساء المصالح يكونوا مسئولين شخصياً امام مجلس النظار عن كل مخالفة تحصل منهم لهذه القاعدة ونظارة المالية تلتقي هذه المسئولية بالاخص على باشكاتب ورؤساء كتاب كل جهة لانه يناط بهم اجراء مقتضيات العروضات والطلبات ويجب عليهم اعدام العروضات والطلبات المذكورة عندما لا تقدم لهم على ورقة تمغة ولاجل اعلان هذه الاحكام الى العامة يجب على الجهات عند اللزوم لنشر اعلان في الجرائد الرسمية عن وظيفة خالية او عن مراد او عن مناقصة ان تبين في ذات الاعلان بان كافة الطلبات التي تقدم بطلب استخدام او بطلب دخول في مراد او مناقصة بصير رفضها مع الشهادات المصحوبة بها ان لم تكن محررة جميعها على ورق تمغة — ثم بالنسبة لعلو فئة رسم القيدية كان مصرح لرؤساء المصالح لحد الآن بمعاونة المديونين الفقراء من دفع رسم القيدية وثمن ورق التمغة وانما الان فبالنظر لالغاء رسم القيدية

يجب ان تكون المعافاة قاصرة على الاشخاص الغالين من كل تكسب والعرضحالات التي يقدمها هؤلاء الفقراء لا يلزم قبولها على ورق عادة بل على ورق تمغة يعطى لهم مجاناً من المصلحة ولاجل ذلك قد تقرر صرف مائة ورقة تمغة لكل من حضرات المديرين والمحافظين وخمسة وعشرون ورقة لكل مأمور مركز بصفة سلفة مستديمة للصرف منها عند اللزوم الى الاشخاص الفقراء الذين يرغبون تقديم عروضحالات وحضراتهم يقدموا في اخر كل شهر للنظارة التابعين هم لها كشفاً باسماء الاشخاص الفقراء المنصرفة لهم اوراق تمغة ويبينوا فيه تاريخ تسليم الورق واسم الشخص الفقير وملخص العرضحال بكل وجازة والكشوفة التي يقدمها المديرين يلزم ان تشمل على ورق التمغة المنصرف على هذه الصورة بمعرفة مأموري المراكز التابعين لهم وبعد المصادقة على انكشف من الناظر التابع له المدير او المحافظ بصرف لحضرته ذات كمية الورق التمغة المنصرف منه بموجب مستندات وعلى هذه الكيفية تبقى على الدوام قيمة السلفة المستديمة الاصلية بعهدته واذا كان رؤساء المصالح الاخرى بخلاف المديرين والمحافظين يرغبوا ان يصرف لهم ورق تمغة لاجل الغرض المحكي عنه فعليهم ان يقدموا الطلب بذلك الى نظارة المالية وهي ترسل لهم المائة ورقة تمغة بصفة سلفة مستديمة — وانما تستلقت النظارة الرؤساء المذكورين الى شيء جوهرى وهو انه لا يسوغ صرف الورق التمغة مجاناً الا بنوع استثنائي تحت مسئوليتهم الشخصية وفي سائر الاحوال لا يجري صرفه الا للاشخاص المشهورة حالة فقرهم (منشور اصدرة نظارة الداخلية في ٢٦ يناير تمغة — ٠ سنة ١٨٨٧ بشأن ما يقدم من الاوراق على ورق تمغة وما يقبل منه اذا كان على ورق عادة وهو صورة الافادة الواردة لنظارة الداخلية من دولنورئيس مجلس النظار نمرة ٢٨ بالجلسة المتعقبة يوم الاربع ٢ جاسنة ٣٠٤ (٢٦ يناير سنة ٨٧) صارت لاوة المذكورين المقدمة احدى من نظارة المحفانية بتاريخ ٢٧ ربيع الاول سنة ٣٠٤ والثانية من نظارة الداخلية بتاريخ ٢ ربيع الثاني سنة ٣٠٤ المختصين بمحوظاتها في المنشور الصادر في اول ديسمبر ٨٦ بناء على ما قرره المجلس بجلسته المتعقبة في ١١ نوفمبر سنة ٨٦ فيما يتعلق بالغاء رسم قيدية العروضات واعدام ما

## ملحوظات

محرورة على ورق تمغة من فية الثلاثة قروش وعلى هذا القياس تحرر من نظارة المالية لمصلحة الصحة العمومية بان التصريحات الجاري اعطاؤها الى الحلاقين والدايات يلزم ان تكون على ورق تمغة من هذه الفية خلاف الرسومات المقررة لذلك وسرى الاجراء على هذا الوجه — وقد علم ان ارباب الكارات مثل القباينة والصيارف والحكماء والاجزاجية والبنانيين وغيرهم جارين اخذ رخصنات وتصريحات بتعاطي كاراتهم فبالنظر في هذه المسئلة قد قررنا بناء على رأي اللجنة المالية بان جميع التصريحات والرخصنات الجاري اعطاؤها لارباب اي كار كان يلزم تحريرها على ورق تمغة تطبيقاً لاحكام القرار الاتف ذكره — وبناء عليه اقتضى تحريره لاتباع الاجراء في جميع الرخصنات والتصريحات الواجب تحريرها من الان لارباب الكارات على هذا الوجه والمبادرة بارسال كافة الرخصنات التي تكون موجودة لتتمها بختم التمغة واعادتها ثانياً لاضافتها بحسابات الوجه وطلب اللازم منها اسوة الورق التمغة

تمغة — منشور اصدته نظارة المحفانية الى الحاكم الشرعية (في احوال صر سنة ٣٠٥) (واخرا كطوبر سنة ٨٧)

قاضي قسم سنورس تخبر مع النظارة في شان قوائم المساحة التي تقدم للمحكمة عن اطيان مسقطة من اشخاص لاخرين ان كانت تقبل في ورق عادة او لاتستثنى من الطلبات الصادر منشور المالية في اول ديسمبر سنة ٨٦ غمرة ١١٩ بان تكون على ورق تمغة من فية ثلاثة قروش وبالحجابة في شان ذلك مع نظارة المالية اوضحت بافادتها المؤرخة ١٤ مايو سنة ٨٧ غمرة ٩٦ ان قوائم المساحة بين المتعاقدين وكامل مستندات العقود الشرعية يجب ان تكون على ورق تمغة من فية الثلاثة قروش عدا ما كانت قيمته مستثناء من تعريف الرسوم فهذا تكون مستنداته على ورق عادة اما المسايح المستطيلة التي لا يسعها الورق التمغة او التي ترد للمحكمة على ورق عادة فهذه يجب اعتبار نصف الفرخ فيها من الورق الفولسكوب المستعمل بمصالح الحكومة او نظيره بقيمة ثلاثة قروش وبعد تحصيل هذه القيمة وتوريدها لايرادات ورق

يكون محرراً منها على ورق عادة وبالمداولة في ذلك تقر ما هو ات (اولاً) العرضيات التي تقدم على ورق عادة بالارشاد عن سلوك واحوال بعض الموظفين والمستخدمين او عن سير بعض الفروع في القضايا والاعمال بما لا ينطبق على القواعد المرعية وغير ذلك مما يهم الحكومة الوقوف على حقيقته وكذلك العرضيات التي تستدعي ضرورة النظر والفحص فيها كالاجازات عن حادثة مهمة او الارشاد عن الاشياء او بان عمدة ومشائخ البلدة مثلاً مستعرون على انفار من سن القرعة كل هذه تعتبر كاتبا اخبارية ويصير قبولها (ثانياً) تقارير الابللو او المعارضة واخر الاقوال التي تقدم لمجلس الاحكام او لجالس الوجه القبلي على ورق عادة من بعض المجموعين او غيرهم من الاشخاص المقيمين خارجاً عن مصر ويخفى من مضي ميعادها اذا رفضت فهذه تقبل ان كانت متعلقة بمادة جنائية وان كانت متعلقة بمادة مدنية يصير قبولها ايضاً انما تفصل من صاحبها فية ثمن الورقة التمغة مع باقي الرسوم القضائية (ثالثاً) اذا ادعى شخص الفقر والنس صرف ورقة تمغة اليه فيكون لناظر او لرئيس المصلحة النظر في حاله وكذلك يكون النظر لناظر او لرئيس المصلحة فيها اذا تقدمت تقارير مخبرة عن حقوق اميرية (رابعاً) الاوراق والمستندات التي تكون مع عرضيات مقدمة على ورق عادة في احوال يجب فيها ان تكون على ورق تمغة يصير حفظها الى ان يسال عنها اصحابها — فبناءً عليه لزم تحريره لسعادتك بامل مراعاة ما تقرر والنسبه باتباع الاجراء بمقتضاء تكملة لقرار المجلس السابق صدوره بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ٨٦ — المسطر قبل هذا صورة ما قرره مجلس النظار فيما يتعلق بالعرضيات التي يجب قبولها من ورق عادة والتي تصرف من ورق تمغة للنقرا وتبلغ لنا من دولتلوريسه بافاضة غمرة ٢٨ وحيث قد صار النشر عنه في تاريخه من هنا مجهات الادارة قبالجملة هذا تكم للاحاطة به والاجراء على مقتضاه في ١٩ جماد اول سنة ١٣٠٤

تمغة — منشور اصدته نظارة الداخلية الى المجهات بشان (ما تقدمه جهات الحكومة لجالس الوجه القبلي ومجلس الاحكام من اخر الاقوال وهو علم من مكاتبه وردت لنا من المحفانية غمرة ٢٤ انها حررت لجالس وجه قبلي ومجلس الاحكام بما مقتضاه ان التقارير واخر الاقوال التي تتقدم لنلك لجالس من مصالح الدائرة السنية وبيت المال ودبوان الاوقاف يلزم ان تكون على ورق تمغة تطبيقاً للمنشور الصادر من المالية للجهات في شان ورق التمغة اما اخر الاقوال التي تتقدم من باقي جهات الحكومة للجالس فلا يرى بأس من ان تكون في ورق عادة كاجاري وبناء عليه لزم تحريره تكم للعلم بذلك في جماد اول سنة ١٣٠٤

تمغة — هذا منشور اصدته نظارة المالية في ١٥ فبراير سنة ٨٧ الى المجهات

حيث ان احكام قرار مجلس النظار بجلسته المؤرخة ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦ تقضي بان كل ورقة تعطى من احد مصالح الحكومة لافراد الناس يجب ان تكون

بما ان يبلغوا بوجه رسمي هذا القرار بجميع نظارات او رؤساء المصالح التابعة لكل من مجلس النظار والنظارات المذكورة

**تنازل** - (ر) حوالة بالديون - املالك الميري الحرة العمومية ١٥ اكتوبر سنة ٨٨

**تنازل عن الحكم** - (ر) مرافعة (قم) ٣٠٧

**تنازل عن المرافعة** (ر) مرافعة (قم) ٣٠٨

**تنازل عن سند الايجار** - (ر) اجرة السفينة (قتب) ١٠٦

**تنازل عن تذكرة المرور** - (ر) مسافر (قتب) ١٣٥

**تنازع بالايدي** - (ر) بينة (مجلد) ١٧٥٤

**تناقض** - (ر) دعوى (مجلد) ١٦١٥ - ١٦٤٧

**تناقض الشهود** - (ر) بينة (مجلد) ١٧١٢

**تنباك عجمي** - امر عال صادر في ٢٢ ابريل سنة ٨٧

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة

راي مجلس النظار ومديري صندوق الدين وبعد

اخذ راي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوآت

(م) ١ قد صار احنكار التنباك العجمي لجانب

الحكومة فلا يجوز ادخاله في القطر المصري (م) ٢

قد ترخص لناظر مالية حكومتنا بان يعطي استغلال

هذا الاحنكار بالاتزام (م) ٣ التنباك العجمي الموجود

الان بالكمرك او الذي يرد قبل مضي اربعة شهور

ابتداء من تاريخ صدور امرنا هذا يجوز ادخاله في

القطر المصري ويبيع بدون مانع بمعرفة اربابه بعد

ان يدفعوا الرسوم المقررة بمقتضى التعريفة الحالية

(عشرة قروش صاغ عن كل كيلوجرام) - ومع

ذلك على ارباب التنباك ان يعلنوا ادارة عموم الكمارك

عن كميات التنباك الواردة بالطريق في مسافة ثلاثين

يوماً ابتداء من صدور امرنا هذا مع وضع تأمين

قدره عشرون في المائة من رسوم التوريد (م) ٤

التنباك العجمي الوارد للقطر المصري على سبيل المرور

منه يجب ان يودع في مخازن الكمرك

**تنباك عجمي** - (نظارة الخارجية)

(ترجمة عهدة مختصة بدخول التنباك العجمي الى

الديار المصرية)

الموقعان على هذا وهما دولتلونوبار باشا رئيس مجلس

نظار الحكومة الخديوية المصرية وناظر حقائبها

التمغة يتأثر على ذات الاوراق بما يفيد ذلك ويعتبر

كوراق تمغة مراعاة لرفع الصعوبات ورغبت التنبيه

على المحاكم الشرعية بذلك وانه وان كتب لنظارة المالية

بان قوائم المساحة لم يكن تحريرها جارياً بمعرفة المحاكم

بل بمعرفة صيارف ومشايخ وعمد البلدان والقرى

ولهذا طلب منها اصدار التعليمات اللازمة عن ذلك

للمدريات لكن حيث انه من الضروري مراعاة ذلك

بالمحاكم ايضاً عند تقديم تلك القوائم اليها فلذلك لزم

النشر لها بما ذكر وهذا لخصركم للمعلومية

**تمغة** - (ر) بوسته - تزوير - وقف ٢٤

جاسنة ١٢٩٨

**تمغة المصاغات** - (ر) ضربخانة

**تملك بمضي المدة الطويلة** - (ر) مدة طويلة

**تملك بوضع اليد** - (ر) وضع يد

**تملك الهبة** - (ر) هبة (مجلد) ٨٦١

**تملك الشيء المرهون** - (ر) رهن (قت) ٧٩

**تملك السفينة بمضي المدة** - (ر) سقوط الحق

(قتب) ٢٦٧

**تمهيدي** - (ر) محكمة اهلية ١٧ سنة ١٣٠١

(م) ٢١ - ٢٢

**تمهيدي** - (ر) استئناف (قم) ٣٦١ - ٣٦٢

٣٧٠ - تنفيذ (قم) ٣٩٤

**تمويل** - (ر) مال - ويركو - ابنية

**تميز** - (ر) قسمة - بلوغ - عذر (قق) ٥٨

الى ٦٢ - شركة مدنية (في القسمة)

**تنازل** - (قرار صادر من رئاسة مجلس النظار في ٢

ادسبر سنة ٨٠ (٢٩ المجلة سنة ٩٧

انه طبقاً لقرار مجلس النظار فرر رئيسه ما هوآت (م) ١ كل

من يتنازل من مستغدي الحكومة عن اي جزء كان من

ماهيته لاي انسان قبل ان يستحصل على تصريح بذلك يصير

عزله حالاً من وظيفته (م) ٢ لا يمكن اعطاء التصريح بالتنازل

الا بالقدر المجاز توقيع المحر عليه من الماهية ويعطى التصريح

المذكور لمستغدي رئاسة مجلس النظار من باشكاتبه ومستغدي

النظارات او المصالح التابعة لها من ناظر القلم بالنظارة او من

رئيس المصلحة التابع لها المتنازل فا يعطى من التصريحات

لمستغدي رئاسة مجلس النظار ينبغي التصديق عليه منا وما

يعطى منها لمستغدي النظارات يلزم التصديق عليه من ناظر

الديوان التابع له المتنازل (م) ٣ على باشكاتب مجلس النظار

وبالباشكاتب العمومية بالنظارات اورؤساء الكمركية

التنظيم عن ذلك لم تكن الا بعد اتمام بناء المكان  
جميعه او بنا جزء عظيم منه وهذا يدل على عدم  
القيام بكامل واجبات المرور من المفتشين اذ لو كان  
ذلك جاريا لما تمكن احد من اتمام بنائه او اجراء  
بعضه وهذا مما يضر بآرباب الاملاك عند ما يكلفون  
بهدمهم ما بنوه ويعود بالمسئولية على مصلحة التنظيم  
نظرا لسكوتهما من اول الامر فيقتضي مزيد التشديد  
على اولئك المفتشين واخذ التعهدات عليهم بدوام  
المرور وتفقد احوال وظائفهم في سائر جهات البلدة  
والتبليغ عن كل شيء في حال الشروع فيه بدون ادنى  
تاخير وبعد الآن اذا تأخر أي مفتش عن التبليغ  
وانفتح ان آرباب الاماكن اجروا بنايات قبل اخباره  
فلا بد من وقوعه في المسئولية والادانة

تنظيم — (مكتوب من الديوان الى اورناتو مصر في ١٠  
ذي القعدة سنة ٩٦٦ هـ ٢٧)

مفاده استصواب لغو وظائف مفتشي التنظيم بالاورناتو وتنظيم  
تنظيم الحراسة وتوابعها على الخمسة المهندسين الموجودين  
به بمحدود معلومة وكل مهندس قسم يكون عليه تادية ما يلزم  
لنفسه من تنقيش وخلافه واناطة حضرة مامور الاورناتو  
بتنظيم تنظيم الحراسة وتوابعها على الخمسة المهندسين  
كما الايضاح السالف وبالتفصيل لكل منهم من طرفه عن  
كيفية ما يلزمه اجراؤه وبيان حدود قسمه واخذ القول  
اللازم منهم بذلك

تنظيم — (صورة ما تحرر للاورناتو مصر في ١٤  
أمنه ٢٨)

بما ان البند الاول من الباب الاول من لائحة التنظيم يقضي  
بان يكون مجلس التنظيم تحت رئاسة ناظر الاشغال العمومية او  
وكيله ومن الاقتضاء العمل بحكم البند المذكور فقد وكلنا عنا  
في المحضر به في كل جلسة بوظيفة رئيس احد حضرات  
مفتشي الاشغال وهم سعادة سلامة باشا وسعادة اساعيل باشا  
او حضرة محمد بك عبد الرحمن وبناء عليه لزم الاعلان للعلم  
بذلك واجراء مقتضاه

تنظيم — (صورة ما تحرر من الاشغال للداخلية في ٢  
ذي الحجة سنة ٩٦٦ هـ ٣٠)

ان القاعدة المهيمة في المخالفات التي تقع في امور التنظيم بمدنية  
الحراسة وفي الخلالات وفي وضع الوايريات ونحو ذلك  
مقتضاها انه بعد تحقيق وقوعها تحقيفا هندسيا موسسا على  
اللوائح والمخطوط التنظيمية بتحرر الى ضبطية مصر بتنفيذ  
مفعولها سواء كان بالتجريم او بالهدم او بنحو ذلك ومع كون  
هذه المسائل بناء على ما ذكر لا تقبل المناقضة ولا التأخير  
خصوصا مع ما اتخذته نظارة الاشغال من الاحتياطات القوية  
في ذلك فالضبطية عوضا عن ان تستعمل الطرق النعالة

وخارجيتها وسعادة محمد خان معتمد وقصل جنرال  
حكومة جلالة شاه ايران في القطر المصري بموجب  
تصريح حكومتيهما ولهما ورغبة في حصول الاتفاق  
على اتباع طريقة يعمل بمقتضاها في شأن التنباك الوارد  
من بلاد العجم قد حصل بينهما الاتفاق الآتي (م) ١  
التنباك الوارد من بلاد العجم يوخذ عند دخوله مصر  
عوائد قدرها ٧٥ في المائة (م) ٢ اذا اعيدت بضاعة  
التنباك التي دفعت عليها العوائد الى الخارج في ميعاد  
لا يزيد عن ستة شهور لعدم استهلاكها وبيعها فيصير  
استرداد عوائدها بعد خصم واحد في المائة (م) ٣  
والحكومة الخديوية تحفظ لنفسها الحق في احنكار توريد  
ويع التنباك وتحصيل عوائد احنكار باضافتها على  
العوائد المذكورة في المادة الاولى لا تزيد عن ٧ قروش  
في كل اقة (م) ٤ هذه العهدة يصير اجراؤها بعد  
اربعة شهور من بعد صدورها وتكون نافذة المفعول  
مدة عشرة سنوات من اول مايو سنة ١٨٧٠ افرنيكية  
ويجوز تجديدها بعد هذه المدة اذا شاء الطرفان لمدة  
عشر سنوات اخرو على هذا وقع المتعاقدان على هذه  
العهدة المحررة في نسختين — تحريرا في مصر في ١٤  
ابريل سنة ١٨٧٠

تنباك — (ر) دخان

تنبيه باخلاء المحل المؤجر — (ر) اجارة الاشياء  
تنبيه: (ر) معارضة (م) ٣٣٣: تنفيذ (م) ٣٨٥: ٣٨٤  
حجز (م) ٤٤٠ — ٤٤٤ — نزع ملكية (م) ٥٣٧: ٥٤٥  
٥٤٦: ميعاد — اعلان

تنبيه على اصحاب الرهون بتقديم طلباتهم — (ر)  
توزيع (م) ٦٣٢

تنبيه — (ر) سفينة (ق) ١١ — ١٢

تنبيه على شريك بسفينة متجرة في اداء ما يخصه  
بالمصاريف — (ر) قبودان (ق) ٤٨

تنبيه رسمي على محل السيكونرته — (ر) سيكونرته  
(ق) ٢١٦ الى ٢١٨

تنظيم — (صورة ما كتب الى اورناتو مصر في ٢٥  
شوال سنة ١٢٩٦ (١٢) اكتوبر سنة ١٨٧٩)  
نمرة ١٦٦

من القضايا الجاري نظرها بالديوان عن مخالفات  
التنظيم يعلم ان الاخبار الجاري تقديمها من مفتشي

تنظيم - (منشور صادر من نظارة المالية في ٨ فبراير سنة ٨٠ و ٢٩ صفر سنة ٩٧)

قبل الان كانت وردت افادة من سعادة ناظر ديوان الاشغال بتم ٥٢٧ يطلب بها اعطاء رخصة للمحافظات والمديريات بان كل ما لا يتجاوز من الاراضي المبنى مبيعها على حركة الاورناتو لتنظيم الطرق والشوارع بالمدن والبنادر لمحدار بعين جنيه مصري يصير مبيعه بالاستئذان من نظارة الاشغال وللعلمية وجود اورناتو بجنيه مصري وسكندرية تصرح من هنا لسعادته بالاجراء وصار اخطار ضبطية مصر ومحافظة اسكندرية وطلب من الاشغال معرفة من يقوم مقام الاورناتو بباقي المحافظات والمديريات فوردت افادته رقم ٢١ محرم سنة ٩٧ بتم ٥ بان كل من بندر السويس ودمياط ورشيد بها مهندس للتنظيم فائقام الاورناتو بالاشتراك مع المحافظة وملاحظة اقسام عموم الهندسة وادري ان كل ما يتعلق بالتنظيم مقرر رؤيته حسب اللائحة بمجلس انعقدت تحت رئاسة المحافظة اما البنادر التي هي قواعد المديريات والبنادر الشهيرة بكل مديرية المعناد اجراء التنظيم فيها فان القام مقام الاورناتو بها م باشمهندسي المديريات والذين تحت ادارتهم من المهندسين سواء كانوا قاصرين على التنظيم او غيره تحت ملاحظة رئيس عموم اقسام الهندسة ايضا وكل ما يتعلق بالتنظيم مقرر رؤيته كذلك مجلس انعقدت تحت رئاسة المدير وتوري انه من المعلوم ان الاراضي التي يقضي مبيعها لمحركة التنظيم تكون بتقضي ما يتقرر بهذه المجالس وتبين ال الخيرة ثم ترسل اوراقها بصورة القرار المعطى عنها مع رسمها المبين هيئتها ومقدارها وخطوط البناء حسب التنظيم من طرف المديرية او المحافظة الي ديوان الاشغال لكي بعد رؤيتها به اذا وجدت خالية الموانع ينصرح بالتسليم فيها واعطاء رخصة بالبناء حسب التنظيم ورغب التحرير من المالية للمحافظات والمديريات بالاجراء. في زوائد التنظيم التي لا يتجاوز ثمنها مبلغ الاربعين جنيه مصري على هذا الوجه وحيث زوائد التنظيم بالمديريات والبنادر الشهيرة بكل مديرية التي يبلغ ثمنها لمحد المبلغ المرقوم حسبما اوضح سعادة ناظر الاشغال بافادته المتي عنها وافق هنا الاجراء في مبيعها بمعرفة بكيفية ما توضح والاستئذان منه عنها لاعطاء رخصة البناء اللازمة منه واما الثمن الذي يحصل من ذلك مع وروده بالحسابات بباب مخصوص يصير ابقاءه بالمخزينة تحت اذن المالية وبناء على ذلك تحرر في تاريخه لمن لزم وهذا للاجراء بموجبه كما ذكر

تنظيم - (صورة ما تحرر لرؤساء الهندسة في ٧ ربيع الاول سنة ٩٧ (١٨ فبراير سنة ٨٠))

لا يخفى ان الترتيب الذي عمل من نظارة الاشغال وفروعها سنة ١٨٨٠ قد حذفت منه وظائف التنظيم باغلب البنادر الكائنة بمراكز المديرية ولم يكن الغرض من هذا الحذف ترك اعمال التنظيم بالبنادر المذكورة بل من اللزوم استمرارها بمعرفة مهندسي المراكز تحت ملاحظة باشمهندسين فلذا اقتضى تحريره بمحضرتكم للعلم بما ذكر والتنبيه على الباشمهندسين بالاجراء على موجه

تنفيذ احكامها بتفخ المدانين والمسؤولين فيها ابرأها للمناقضة وعدم الاذعان وترد الاوراق الى نظارة الاشغال استنادا على اقوال لا يلتفت اليها في مثل هذه الامور المهمة حتى كان ذلك سببا في كثرة المشغولية ومزيد التجرو على المخالفات وعدم الانتظام في ادارة التنظيم وحيث ان ذلك من اهم ما يعنى باستتماله استحصالا لما يترتب عليه من حسن الادارة ورفع المضار فالرجاء من عطوفتكم اصدار امر اكيد في هذا الخصوص للضبطية بالعدول عن الطرق الموجبة للتأخير والمناقضة والقيام بتنفيذ الاحكام التي ترسل اليها في اوقاتها كما ان ذلك من الضروريات ويكرم بالافادة (كتب من الداخلية للضبطية بما يأتي)

تنظيم - (تمرة ٣١ صورة ما كتب من الداخلية للضبطية ٥ محرم في ٥ منه بتمرة ١٤٦٩)

سعادة الباشا ناظر الاشغال العمومية ارسل افادة للداخلية رقم ٢ التجاري بتمرة ١٦٩ تحصلها ان القاعدة المتبعة بالمحروسة في المخالفات التي تقع في امور التنظيم وفي المخلات وفي وضع الواجبات ونحوه مقتضاها انه بعد تحقيق وقوعها تخفيقا هندسيا موسسا على اللوائح والمخطوط التنظيمية فالذي تنفع مخالفته بخبر عنه من الاشغال للضبطية بما يلزم سواء كان بالتجريم او بالهدم او غير ذلك حسب ما تقتضيه منعولها وانه مع كون هذه المسائل لم تقبل المناقضة ولا التأخير لمناسبة ما سلف توضيحه خصوصا مع ما هو متخذ بالاشغال من الاحتياطات القوية فيما ذكر فعوضا عن ان الضبطية تستعمل الطرق النعالة لتنفيذ احكامها حاصل منها ما فيه ابداء المناقضة من المدانين والمسؤولين وعدم الاذعان واعادة الاوراق للاشغال استنادا على اقوال لا يفتح الالتفات اليها في مثل هذه الامور حتى كان ذلك سببا لكثرة المشغولية ومزيد التجرو على المخالفات وعدم انتظام ادارة التنظيم مع ان هذا مما يعنى باستتماله استحصالا لما يترتب عليه من حسن الادارة ورفع المضار ولذا يراد التاكيد عليها بالعدول عن الطرق الموجبة للتأخير والمناقضة والقيام بتنفيذ الاحكام التي تبعث اليها في اوقاتها وحيث الذي نظرنا هو انه للمناسبات التي ذكرت يكون اللازم على الضبطية تنفيذ مقتضيات ما بخرر لما به من ديوان الاشغال في تلك الخصوصيات من دون فوات اوقات واذا كان لاحد من اولي الشأن في شيء منها تداع ومناقضة فيما يكتب لما عنه فعليه ان ييدي اقواله لجهة الاختصاص بحيث لا يكون هذا مانعا للتنفيذ للحصول بذلك على منع المخطورات السابق توضيحها فانقضى تحريره لسعادتكم للاجراء كما ذكر وفي تاريخه صار اخطار سعادة الباشا المشار اليه بذلك

تنظيم - (تمرة ٢٦ مكتوب تحرر الى اورناتو مصري في ٤ محرم سنة ٩٧ (١٨ ديسمبر سنة ٧٩))

منفاده ان كل جمهور يتشكل من مهندسي الاورناتو يكون تحت رئاسة احد رجال الهندسة بالديوان وحد تقديم قرار عن اي مادة ينظر بجمعية التنظيم يعطى منها الراي الانتهاء ي عنه

تنظيم - (ر) استحكامات ١٠ محرم سنة ٩٧

## ملحوظات

(م) ٣ طلب الرخصة وخط التنظيم وإعطائهما يكونان بالصورة المقررة باللائحة المنوّه عنها في مادة (م) ١٦ ٤ كل من تعهد بإجراء عمل من الاعمال المارة المذكورة كان بصفة مهندس معماري او ماول او غير ذلك يجب عليه اذا لم يكن المالك قد تحصل على الرخصة قبل العمل اخطار مصلحة التنظيم بالكتابة عن الاعمال اللازم اجراؤها (م) ٥ كل رخصة لم يشرع صاحبها في اجراء مفعولها في السنة التي اعطيت له فيها يبطل عملها لفوات اجلها (م) ٦ الانقطاع مدة سنة عن العمل بعد الشروع فيه بوجوب بطلان مفعول الرخصة (م) ٧ يجوز المعارضة في قرارات مصلحة التنظيم لدى ناظر الاشغال العمومية (م) ٨ الرخص لا تعطى الا من بعد توريد الرسوم المقررة باللائحة (م) ٩ يسوغ لمصلحة التنظيم تعيين مندوب ليتحقق مما اذا لم يكن قد اجريت في داخل بيت او عمارة او اي بناء كان اعمال مقايمة لامرنا هذا او للرخصة التي اعطيت (م) ١٠ لا يجوز لأحد الناس فتح طريق عمومي الا من بعد الحصول على رخصة والتنازل للحكومة تنازلا شرعيا ومجانا عن الاراضي التي تدخل في ذلك الطريق ويجب عليهم الاجراء على حسب الرسم الذي يعطى لهم من مصلحة التنظيم ولا يلزم طلب رخصة لفتح طريق خصوصي اذا كان لابد من غلق طرقة بدرابزين او بابواب (م) ١١ كل بناء حكمت مصلحة التنظيم بانه وشيك السقوط وجب هدمه في الميعاد الذي تحدده المصلحة المذكورة (م) ١٢ كل ما خالف المادة الاولى من هذا الامر بوجوب العقاب على الوجه الاتي (اولا) اذا اجريت اعمال بلا رخصة وكانت خارجة عن خط التنظيم عوقب عليها بالعقوبات المقررة في مادتي ٤٧ و ٥٤ من قانون العقوبات المصري وذلك فضلا عن هدم الاعمال المذكورة بنفقات من طرف الخالف وبمعرفة جهة الاختصاص اذا دعت الحاجة (ثانيا) اذا اجريت اعمال بلا رخصة لكنها على خط التنظيم عوقب عليها بالعقاب المقرر في مادة ٥٤ من القانون المذكور وذلك فضلا عن تاديب رسوم الرخصة (م) ١٣ كل ما خالف المادة الرابعة بوجوب العقاب المنصوص عليه في مادة ٥٤ من قانون العقوبات المتقدم ذكره (م) ١٤ كل ما خالف الفقرة الاولى من المادة العاشرة بوجوب العقاب المنصوص عليه في مادة ٥٤ من القانون المذكور وذلك فضلا عن تاديب رسوم الرخصة ان كان الطريق عمل على حسب رسم التنظيم والزام الخالف ما بالنازل للحكومة مجاناً عن الارض بالشروط المبينة في الفقرة المذكورة او يعلق ذلك الطريق والافجيه الاختصاص تجري غلقه بنفقات من طرفه — وكل ما خالف الفقرة الثانية من المادة المذكورة بوجوب العقاب المنصوص عليه في مادة ٥٤ من قانون العقوبات وذلك فضلا عن تاديب رسوم الرخصة والزام الخالف بالاجراء على حسب نص الفقرة المذكورة فيها يختص بعلق الطريق والافجيه الاختصاص تفعل ذلك بنفقات من طرفه (م) ١٥ كل ما خالف المادة الحادية عشر من هذا الامر موجب مجبة الاختصاص الحق في هدم البناء بنفقات من طرف الخالف فضلا عن معاملته بالعقاب المنصوص عليه

تنظيم — منشور من نظارة المالية لمديرية بحري (وقبلي وقسم المحاسبات في ٢ يناير سنة ١٨٨١ بخصوص عدم تحصيل عوائد التنظيم التي من قرش الى خمسة قروش بالبنادر من ابتداء سنة ٨١ قد علم للعالية ان بعض مديريات قبلي دون البعض ودون مديريات بحري جارين تحصيل رسوم عن الاعمال التي تستدعي لتوسط الهندسة من نحو الكنف والمقاسات ورخصة البناء بالبنادر كما وتبين ان كافة المديريات بحري وقبلي عند مديرية النجوم جارين تحصيل العوائد التي كانت مقررة في العهد السابق من قرش الى خمسة على كل منزل بالبنادر مع ان العوائد المعبر عنها بالديكرو عوائد التنظيم ومقرر به عن استمرار تحصيلها ما هي الا ما يؤخذ على ما يجريه مهندسون او مامور التنظيم من الاستكشافات واعطاء الرخص باحداث او هدم بناء كما البحري في مدينتي مصر واسكندرية وليس كان المقصود منه اخذ عوائد خمسة قروش على البيوت يعني عوائد املاك وهذا يؤخذ بادني تامل من ذات النص لانه مع صراحة التدوين به عن الاستمرار بالمدن والبنادر وكون من الاصل المدن ما كان مرتبا بها عوائد من قرش الى خمسة فلا يكون هناك ادنى التباس من ان مقتضى الذكر يتو هو ابطال العوائد التي هي من قرش الى خمسة وان الذي يستمر بالمدن والبنادر هي العوائد الاخرى التي هي عوائد التنظيم وبناء على ذلك فالمديريات التي ما حصلت عوائد التنظيم والمديريات التي ما حصلت العوائد الاخرى بالبنادر في سنة ٨٠ ما اصاب في اجرائها بالنسبة لنص الذكر يتو وعلى هذا صار من الاقتضا عدم تحصيل العوائد التي من قرش الى خمسة بالبنادر من ابتداء سنة ٨١ كما صار تتريل ما كان مندرجا بموازين المديريات لهذا النوع بميزانية السنة المذكورة ومن المعلوم ايضا ان عوائد التنظيم التي تحصل عند حصول الاجراءات المقررة عليها ذلك يتنظم عنها لائحة فقد تحرر لديوان الاشغال عن تنظيمها ولجل تساوي بين بنادر المديريات التجارية وغير تجارية ذلك ببعضها بحيث ما تشر اللائحة التي تعمل بالاشغال وبحصل الاقرار عليها يلزم توقيف التحصيل في هذه المسئلة ولهذا لزم تحريره للاجراء كما تحرر لباقي المديريات

تنظيم — (امر عال صادر الى رئاسة مجلس النظارة بتاريخ ١٢ ربيع الاخر سنة ٩٨ ١٤ مارس سنة ٨١ (نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس نظارنا نامر بما هو ات (م) ١ لا يجوز لاحد في المدن والقرى المشككة بها مصلحة للتنظيم او تشكيل بمنقضى امر من نظارة الاشغال بناء بيوت او عمارات او اسوار او بلكونات وغير ذلك من المباني على جانبي الطرق العمومية ولا توسيع تلك المباني ولا تقويتها ولا ترميمها ولا هدمها باية صفة كانت وفي اي حد كان الا بعد الحصول من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم (م) ٢ يجوز ان تسري احكام مصلحة تنظيم مدينة او قرية على غيرها من المدن والقرى بمنقضى امر يصدر من ناظر الاشغال العمومية

في مادة ٢٣١ من قانون العقوبات وذلك من بعد استيفاء الاجراءات المقررة في مادة ٩ من هذا الامر (م) ١٦ ناظر الاشغال العمومية يضع لائحة فيما يختص بتنفيذ هذا الامر — وهذه اللائحة والاوامر التي تصدر من النظارة المشار اليها بخصوص مصالح التنظيم يصير نشرها في الجرنال الرسمي (م) ١٧ كل من ناظر الاشغال العمومية وناظر الداخلية مكلف بتنفيذ ما يخصه من هذا الامر — ورد للداخلية مع مكتبة من رئاسة مجلس النظارة رقم ١٦ مارت سنة ٨١ نمرة ١٩ صورة ترجمة الامر العالمي الصادر بتاريخ ١٢ مارت سنة ٨١ المسطر صورته بهذا بشأن رخص البناء وخطوط التنظيم والمباني التي يخشى سقوطها وحيث من الاقتضا معلومية مانص فيه والاجراء على التفصيلات الموضحة به فقد صار اعلان الجهات على صورته وبالجملة هذا

لمراعاة العمل بموجبه

تنظيم — منشور من المالية في ٩ ذى سنة ١٢٩٨ ( ٢ ) ( اكتوبر سنة ٨١ )

انه وان كان تقدم النشر للمدريات من نظارة المالية بتاريخ صفر سنة ٩٨ عن واقعة ما علم لها من ان بعض مدريات قبلي دون بعضها ودون مدريات بحري جاريين تحصيل رسوم عن الاعمال التي تستدعي لتوسط الهندسة من نحو الكشف والمقاس ورخصة البناء بالبنادر فضلا عن ان كافة المدريات بحري وقبلي عدا مدبرية الفيوم كانوا جاريين تحصيل العوائد التي هي من قرش الى خمسة قروش على كل مترل ولكون العوائد المعبر عنها بالذكر يتو بعوائد تنظيم ومقرره عن استمرار تحصيلها ما هي الاعمال بحريه المهندسون من الاستكشافات واعطاء الرخص باحداث او هدم بناء كما الجاري في مدينتي مصر وسكندرية ولم يكن المتصور منه اخذ عوائد خمسة قروش على البيوت عبارة عن عوايد املاك لانه من صراحة التدوين بالذكر يتو عن استمرار عوائد التنظيم بالمدن والبنادر وكونه من الاصل ان المدن ما كان مرتبا بها عوائد من قرش خمسة فالامر ظاهر ان مقتضى الذكر يتو هو لغو تلك العوائد واستمرار عوائد التنظيم وبناء على ذلك توضح بذلك المنشور عن عدم تحصيل العوائد التي هي من قرش خمسة بالبنادر من ابتداء سنة ٨١ وان عوائد التنظيم التي تفصل عند حصول الاجراءات المقرر عليها ذلك بحري تنظيم اللائحة عنها بمعرفة ديوان الاشغال وانه لاجل التساوي بين بنادر المدريات التجارية والغير تجارية ذلك ببعضها لمحين اتمام ونشر اللائحة المذكورة بصير توقيف التحصيل في هذه المسئلة الا انه حيث علم من الافادة الواردة للمالية من سعادة الباشا ناظر ديوان الاشغال الترفيعة ٢٦ شوال سنة ٩٨ ( ٢٠ ) ستمبر سنة ٨١ نمرة ١٦٧ بان اللائحة لم تنزل تحت النظر فمراعاة لعدم عطل ارباب المنازل في الاستغوا على رخصة الهدم والبناء ببنادر الاقاليم الى اتمام وصدر اللائحة المحكي عنها قد تراءى موافقة اجرا تحصيل عوائد التنظيم بالمديريات التي كانت جارية تحصيلها على الاعمال الهندسية البادي ذكرها حسب ما كان جاريا بها موقتا لمحين تنظيم اللائحة الانتب ذكرها والعمل بمقتضاها من تاريخ صدورها كما هو

اللازم اما العوائد التي كانت مقررة من قرش الى خمسة على كل مترل هذه يستمر الفاؤها وعدم تحصيلها كسابقة النشر عنها واقتضى تحرير المعلومات والاجراء على وجه ما توضح تنظيم — منشور من نظارة الاشغال نمرة ١٥ بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ٩٩ ( ١٢ ) يولييه سنة ١٨٨٢ الى اورناتو مصر وسكندرية ورئاسات الهندسة والداخلية بناء على ماورد من رئاسة مجلس النظارة

علم عطوفتو رئيس مجلس النظارة من المحوادث الوقتية ان بعض حيطان ومحلات سقطت فجأة على اشخاص فاوجب فقد حياتهم وقد تبادر لعطوفته ان ذلك ناشئ عن اهمال من جهة المهندسين في تادية الملاحظة اللازمة على مثل هذه الاماكن وعدم المبادرة الى ازالها فبعث مكتوبا لنظارة النافعة بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ٩٩ نمرة ٤٤ يطلب به التاكيد منها على المهندسين المكلفين بذلك بدقة الالتفات الى الحالات الخلة وعدم التهاون في ازالها ولقد اصدرت هذه النظارة قبل الان جملة محزرات عن هذا الامر المهم الذي لا ينبغي التهاون فيه وقاية للسكان من ضرره الغير خافي على الجميع ومن الواجب على كل ادارة من الادارات المنوطة به ان لا تغفل عنه طرفه عين وخصوصا الادارات الهندسية اذ من شأنها ان تكون اول من يهتم به كل الاهتمام فلا يتفروقا من الاوقات عن تفقد جميع الاماكن ويبلغ ضبطية المدينة او المديرية ولا فاولا عما يلزم ازالته منها فان وقع تاخير في ازالته تعين على مصلحة الهندسة ان تكرر التحرير الى الضبطية او المديرية بطلب المسارعة في ذلك فان لم يند هذا بقايدة تعرض مصلحة الهندسة ببيان الكيفية حالا الى نظارة النافعة لتنفيذ الطرق اللازمة للوقاية من تلك المضار فعلى حضرتكم تبليغ هذه النشرة حرقيا الى كافة المهندسين المنوطين بذلك تحت ادارة حضرتكم للعمل بموجبه مع دوام الملاحظة منكم لذلك في سائر الاوقات

تنظيم — منشور من نظارة الداخلية في ٨ رمضان سنة ٩٩ ( ٢٤ ) لوليوسنة ٨٢ بشأن التاكيد على ازالة الخلل الذي يترأى الى المصالح الهندسية لزوم ازالته في اوقاته ان للمناسبة ما علم لعطوفتو رئيس مجلس النظارة من المحوادث الوقتية ان بعض حيطان ومحلات سقطت فجأة على اشخاص اوجب فقد حياتهم وقد تبادر لعطوفته ان ذلك ناشئ عن اهمال من جهة المهندسين في تادية الملاحظة اللازمة على مثل هذه الاماكن وعدم المبادرة في ازالها قد بعث خطابا الى نظارة النافعة بالتاكيد منها على المهندسين المكلفين بذلك بدقة الالتفات الى الحالات الخلة وعدم التهاون في ازالها والان علم مما ورد من هذه النظارة حصول الشرمها الى المصالح الهندسية بالاهتمام بتفقد جميع الاماكن وتبليغ ضبطية البنادر او المديرية ولا فاولا عما يلزم ازالته منها وان وقع تاخير في ذلك يكرر التحرير بطلب المسارعة للوقاية ما عسى ان يحصل من الضرر وبراد مكتبة المحافظات والضبطيات والمديريات من هنا بالاهتمام في ازالة الخلل الذي يترأى الى المصالح الهندسية لزوم ازالته في اوقاته منعما لما يقع من المضرة باسباب التأخير وحيث من الاقتضا بذل كمال المهمة في



## ملحوظات

ان يعقده فوق العادة متى رأى لذلك لزوماً ومدولة المجلس لا تكون معتبرة وصحيحة الا اذا كان حاضراً به اغلب اعضائه واذا انقسمت الاراء الى قسمين متساويين كانت الارجحية لرأي الرئيس وفي حالة غياب الرئيس يعين المجلس احد اعضائه رئيساً بالنيابة عنه (م) ٤ من خصائص المجلس ما هوأت (اولا) وضع خطوط التنظيم على الرسومات او على الخريط العمومية (ثانياً) ترتيب الشوارع وتعيين اسمائها اذا رأى لذلك لزوماً (ثالثاً) تعيين عرضها (رابعاً) تغيير ترتيبها عند الاقتضاء (خامساً) عرض ما يلزم من مشترى اراضي لانشاءها او لتوسيعها او بيع الشوارع التي يتغير ترتيبها على ناظر الاشغال العمومية (سادساً) تعيين مسافة المغروسات التي تفرس على جانبي الشوارع العمومية (سابعاً) عرض ما يستدعيه تنظيم الشوارع بداخل المدن من المصاريف على ناظر الاشغال العمومية (ثامناً) عرض تصميمات عمالها لزم انشائه من الشوارع الجديدة (تاسعاً) اصدار القرارات اللازمة عن هدم الابنية المخلة (م) ٥ الخريط والرسومات العمومية تعمل على نسختين احدها تحفظ بالادارة العمومية المنوطة بمصلحة التنظيم والثانية تبقى بقلم تنظيم الجهة المختصة بها ويصير تعديل تلك الخريط كلما حدثت تغييرات في حالة الاماكن بحيث يراعى في تعديلها ابقاء ما يستدل به على الحالة الاصلية التي كانت عليها تلك الاماكن — يراعى المجلس في رسم خطوط التنظيم الشروط العمومية الآتية (١) الازقة الغير نافذة التي لم يبلغ طولها مائة متر يكون عرضها اربعة امتار واما الازقة التي يكون نصف طولها تقريباً او مجموع اطوال ابنتها الكائنة على خط التنظيم مبنياً على عرض ثلاثة امتار بمقتضى رخص مستوفاة صادرة من قبل تبقى على هذا العرض في كامل طولها (ب) السكك المنتهية الى شوارع عرضها من اربعة امتار الى ستة يكون عرضها اربعة امتار (ج) السكك المنتهية الى شوارع عرضها يزيد على ستة امتار يكون عرضها ستة امتار بالاقل (د) الشوارع العمومية بمدينتي القاهرة واسكندرية يكون عرضها عشرة امتار وفي باقي المدن ستة امتار (هـ) الشوارع

الاجراء على الوجه المشروع فقد تحرر في تاريخه لمن لزم بهذا وهذا. تم للأجراء بموجب  
تنظيم — (بمصلحة التنظيم) (٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢)  
بناء على المادة السادسة عشر من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٢ مارث سنة ١٨٨٢ الموافق ١٢ ربيع الاخر سنة ١٢٩٨ قرر ناظر الاشغال العمومية ما هوأت (م) ١ قد تشكل بنظارة الاشغال ادارة عمومية لمصلحة التنظيم في كامل القطر المصري وستعين اختصاصات هذه الادارة بموجب قرار خصوصي يصدر عن ذلك (م) ٢ مجلس التنظيم تشكل على الوجه الآتي (في مدينة المحروسة) اولاً احد كبار موظفي الاشغال العمومية يعينه الناظر (رئيس) ثانياً مدير اشغال المدينة (وكيل) ثالثاً مندوب من قبل الضبطية رابعاً بائهندس التنظيم خامساً مندوب من قبل مجلس الصحة سادساً مفتش التنظيم سابعاً مامور الكشف (في مدينة اسكندرية) اولاً محافظ المدينة او وكيله بالنيابة عنه (رئيس) ثانياً مندوب من قبل مجلس الصحة ثالثاً بائهندس التنظيم رابعاً مندوب من قبل الضبطية خامساً بائهندس مصلحة الشوارع والطرق سادساً مفتش التنظيم اي المهندس المنوط بالتفتيش سابعاً مامور الكشف اي المهندس المنوط بالكشف (في مدينة السويس ودمياط ورشيد وبور سعيد والاسماعيلية) اولاً محافظ المدينة او وكيله بالنيابة عنه (رئيس) ثانياً مندوب من قبل مجلس الصحة ثالثاً بائهندس التنظيم رابعاً مامور الضبطية والا فمندوب من قبلها — باشكاتب قلم التنظيم يحضر في الجلسات بصفة كاتب سر المجلس واما في باقي المدن والقرى المشككة او التي سنشكل بها مصلحة للتنظيم فالمجلس يشكل فيها بالصورة الآتية اولاً المدير او وكيله بالنيابة عنه (رئيس) ثانياً بائهندس المديرية او نائب عنه ثالثاً بائهندس التنظيم رابعاً مندوب من قبل مجلس الصحة خامساً مامور الضبطية والا فنائب من قبلها — وكاتب سر المجلس يكون من كتاب بائهندس التنظيم والا فمن كتاب بائهندس المديرية (م) ٣ يلتزم المجلس عادة في كل خمسة عشر يوماً على الاقل وللرئيس

الكبيرة بمدينة القاهرة واسكندرية يكون عرضها اثني عشر متراً وفي باقي المدن ثمانية امتار (و) اذا كانت الشوارع مزروسة باشجار فتتمد خطوط التنظيم موازية لخط الاشجار على مسافة اربعة امتار منه بالاقل (ز) الخليج المار بمدينة القاهرة يعتبر كشارع عرضه عشرة امتار فما يوجد على جانبيه من الابنية تراعى فيه جميع حقوق الارتفاق المقررة في شان الطرق والشوارع (ح) خطوط تنظيم وجهات الابنية تكون مستقيمة على قدر الامكان وموازية لبعضها ويقتضي ان يكون محور الشارع مركباً من خطوط مستقيمة طويلة على قدر الامكان وان تمتد هذه الخطوط بقدر الامكان ايضاً في وسط الابنية القديمة حتى يجعل مقدار دخول هذه الابنية واحداً بحسب الاستطاعة في كل من جانبي المحور (ط) المباني المتفنن في صناعتها والمباني التاريخية والدينية تبقى بقدر الامكان على الخط الذي هي عليه ولا يسري عليها حكم الدخول في حذاء التنظيم الا عند تعديد بنائها ما لم يصدر قرار من ناظر الاشغال العمومية بناء على اسباب خصوصية بابقاء تلك المباني على حداثها الاصلي (ي) اذا حدثت في خطوط التنظيم عند تلاقي شارعين زاويتان حادتان فيلزم شطرهما بقدر متر واحد بالاقل عمودياً على الخط المانع للزاوية (ك) اذا حدثت زوايا حادة كانت اوقائمة عند تلاقي خطوط التنظيم في مبداء شوارع عرضها ثلاثة امتار او اربعة فيجري شطرها بطول متر واحد — ومتى تقررت خطوط التنظيم على رسم شارع من الشوارع يوقع عليه جميع الاعضاء الحاضرين بالمجلس مع ذكر هذه العبارة (خطوط تنظيم شارع كذا) ... تقررت بجملة مجلس التنظيم في تاريخ ... ثم يعرض الرسم على ناظر الاشغال العمومية للتصديق عليه (م) ٦ طلب الرخصة يقدم على ورق متموج موقفاً عليه من الطالب او من وكيله المفوض ومبيناً به اسم الطالب ولقبه وصناعته وجنسيته ومحل سكده واقامته ونوع الاعمال التي يرغب اجراءها واسم المدينة واسم التمن واسم الشارع مع تعيين المنزل او العقار المقتضي اجراء العمل فيه بوجه الضبط

والدقة انما الرخص التي تعطى على مقتضى هذه اللائحة لاتعاني اربابها من القيام باداء الاجراءات والشروط المنصوص عليها في القوانين والاوامر السامية او اللوائح الخصوصية المتعلقة بالابنية في غير موضوع هذه اللائحة — المصالح الميرية معافاة من دفع اي رسم من رسوم التنظيم — ارباب الرخص هم المكلفون باخذها من قلم التنظيم بالسند اللازم بدون دفع مصاريف (م) ٧ باشمهندس التنظيم هو الذي يعطي رخص التنظيم لاربابها وهو مكلف ايضاً بتنفيذ القرارات التي تصدر من المجلس (م) ٨ في جميع الجهات التي يكون لمصلحة الاستحكامات شان في رخص التنظيم التي تعطى بها لا يجوز لباشمهندس التنظيم اعطاء تلك الرخص الا من بعد موافقة راي مصلحة الاستحكامات عليها فاذا وقع بينهما خلاف تحال المسئلة على نظارة الاشغال العمومية وهي تصرح مباشرة باعتماد اعطاء الرخصة المطلوبة اذا كان ما ابداه باشمهندس التنظيم هو في محله وفي اي الاحوال فان حقوق الارتفاق العسكرية التي يديها مامور الاستحكامات لباشمهندس التنظيم يلزم التنويه عنها في رخصة التنظيم (م) ٩ الرخص التي تعطى بشان خط التنظيم يعين بها هذا الخط بكل ما امكن من الدقة والضبط وقد يمكن لصاحب الرخصة من بعد دفع الرسوم المقررة ان يستحصل على رسم خط التنظيم بكيفية ما هو موضح برخصته — ومن اللازم ان تبين في رخصة النقط الثابتة التي يؤسس عليها حائط الواجهة وقد يمكن ان يشترط فيها ايضاً على صاحبها ان يجري تخطيط اتجاه هذا الحائط بمحله بمعرفة مهندس التنظيم بدون ان يكلف بدفع اي رسم على ذلك ومتى اندرج هذا الشرط الاخير في الرخصة اعتبر من الشروط الاساسية لها فاذا وقع ما يخالفه تبطل الرخصة وتصدر ملغاة لا يعمل بها وعلى المالك ان يطلب تعيين من يلزم للكشف على بنائه متى بلغ ارتفاعه متراً واحداً فوق الارض واجراء هذا الكشف يكون بمعرفة مهندس يعينه باشمهندس التنظيم فاذا خالف المالك هذا الشرط يجوز منعه عن البناء ومن بعد ان يجري المهندس هذا الكشف يحجر محضراً عنه ويبحث

## ملحوظات

في البلوكونات والمواردات التي تجعل على ارتفاع اقله اربعة امتار ونصف من فوق سطح ارض الشارع (المراد بـ سطح ارض الشارع السطح الاعلى لوزنة الاساس) - متراً في الشوارع التي عرضها ستة امتارفا فوقها ٥٠ س في الشوارع التي عرضها اقل من ستة امتار - ولا يجوز الترخيص ببناء مواردات على وجهات المنازل الكائنة في صدر الازقة السد (رابعا) سنتو ٢٠ في كل ما يوضع بارزاً في واجهات الدكاكين بما في ذلك من انواع الزخرفة والبوارز تحسب من ابتداء سطح حائط الواجهة من فوق القاعدة (م) ١٣ يزال كل ما كان بارزاً عن المباني من مساطب وسلام ولا يستثنى من ذلك سوس المباني التاريخية والدينية والمباني المتفنن في صناعتها الى ان يحدد بناء واجهاتها على خط التنظيم (م) ١٤ تهدم العقودات او الاسبطة التي على الطرق العمومية متى اعتراها خلل وكذلك متى هدمت ذات احدى الابنية الحاملة لها وقد يجوز الالتزام بهدمها متى ظهر خلل باحدى الحيطان الحاملة لها ويمنع على الاطلاق من الان فصاعداً احدث شي منها على الطرق العمومية (م) ١٥ متى صدرت الاوامر بالهدم من مجلس التنظيم يبعث بها بالتمهيدسي التنظيم الى الضبطية او المحافظة او المديرية لتنفيذ مفعولها فاذا مضى الميعاد المحدد في الامر ولم يحصل الهدم تعين على الضبطية او المحافظة او المديرية ان تخبر بذلك مصلحة التنظيم ويشترع في هدم المحل بمعرفة مامورين من قبل الضبطية او المحافظة او المديرية بمصاريف من طرف المالك تحت ملاحظة مهندس التنظيم (م) ١٦ المامورون المتوطنون بتحقيق المخالفات هم المهندسون ومفنيشو مصلحة التنظيم ومندوبو الضبطية وتحقق المخالفات بمعرفة اثنين مامورين احدهما من مصلحة التنظيم وتترك نسخة من المحضر لصاحب المحل فان لم يكن موجوداً فتعلق النسخة المذكورة على العبارة وكل ذلك يذكر في المحضر (م) ١٧ تعريف عوائد التنظيم (اولا) يدفع على كل عرض يقدم الى قلم التنظيم وقت تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره عشرة قروش (ثانيا) تدفع الرسوم الآتي بيانها قبل تسليم

به الى بائشهندس التنظيم وتعطى للمالك نسخة منه بناء على طلبه بدون دفع مصاريف على ذلك - واما الاسوار التي تعمل من اشجار فتكون على بعد نصف متر من وراء خط التنظيم واذا اراد احد البناء على امتداد شارع مغروس بالاشجار فلا يجوز له نقل شجرة منها بقصد تسهيل الوصول الى باب معد لمرور العربات - ويجب على كل من شرع في بناء فضلا عن اتباعه خط التنظيم ان يراعي الاحكام الادارية المختصة بالوزنات وارتفاع المنازل ومقدار بروز الخارجات - وجميع الاراضي التي حول الميادين والشوارع تحاط بأسوار تبنى على خط التنظيم (م) ١٠ اذا دعت الحال لانشاء شوارع جديدة فالاراضي التي يخصصها لذلك رسم خط التنظيم بعد الاقرار عليه من ناظر الاشغال العمومية وصدور امر عال باعتماده تؤخذ من اربابها بالطريقة التي يقتضيها القانون - واذا كان الغرض المقصود من رسم خط التنظيم تعديل او توسيع شوارع قديمة فارباب الاملاك الكائنة على هذه الشوارع يلتزمون حسب العادة الجارية بترك ما يكون داخلاً من اراضيهم ضمن خط التنظيم متى كان مسطحها لا يبلغ الا خمس كامل مسطح الملك وكل ما زاد عن ذلك يعطى في مقابلته تعويض للمالك - واما اذا كان الملك داخلاً في التنظيم باكله فتعطى قيمته للمالك بالتمام (م) ١١ لا يجوز تعليه بناء تحدد ارتفاعه بمقتضى قرار صادر من ناظر الاشغال العمومية الاعلى حسب نصوص القرار المذكور ولا يسوغ بت الحكم في الطلبات المختصة بترميم المحلات التي على جوانب الشوارع العمومية الا من بعد ان يقدم تقرير عن الحالة التي عليها تلك المحلات من يعين لذلك (م) ١٢ لا يجوز احدث برزات بوجهات المنازل خلاف البرزات الآتي بيانها (اولا) في السفل اي القاعدة - ٥ س في الشوارع التي عرضها عشرة امتارفا دونها ١٥ س في الشوارع التي عرضها يزيد على عشرة امتار (ثانيا) في الاكتاف او الاعمدة وجلسات الشبايك - ٥ س في الشوارع التي عرضها عشرة امتارفا دونها ١٠ في الشوارع التي عرضها يزيد على عشرة امتار (ثالثا)

الرخص الى اربابها وذلك خلاف الرسم المقرر المار  
الذكر (١) قرشان على رخصة البناء على خط  
التنظيم باعتبار كل متر من طول الواجهة الكائنة  
على الطريق العمومي (ب) ١٠ قروش على رخصة  
تعلية حائط او اي بناء مبني على خط التنظيم (رسم  
ثابت) (ج) ١٠ قروش على رخصة اجراء ترميمات  
او تعديلات في فتحات واجهة او سور كائنين على  
امتداد الطريق العمومي (رسم ثابت) (د) قرش  
واحد طلب نسخة من رسم خط تنظيم خصوصي  
وذلك باعتبار كل متر طوالي من الواجهة (هـ) ١٠  
قروش على طلب تجديد رخصة بطل عملها لفوات  
اجلها الذي هو سنة واحدة حسب نص المادة الخامسة  
من الامر العالي (رسم ثابت) — صدر بالقاهرة  
في ١٤ صفر سنة ١٣٠٠ الموافق ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢

**( تعليمات من نظارة الاشغال العمومية بخصوص  
التنظيم — مهندسو التنظيم )** على مهندسي التنظيم  
ان يقدموا للمجلس جميع الايضاحات اللازمة لرؤية  
القضايا المقدمة اليه وان يحضروا في الجلسات التي  
تنظر فيها المواد المختصة بهم بدون ان يكون لهم صوت  
في المداولة فيها ( اودة الجلسات ) الا يجوز لاحد  
اجنبي عن المجلس الدخول في اودة الجلسات وقت  
انعقاده الا اذا دعي للاستفهام منه عن امور ضرورية  
للتنظر في بعض القضايا ( الكشف على المنازل ) على  
مصلحة التنظيم ان تطلب في الاحوال المنصوص عنها  
في المادة التاسعة من الامر العالي من قلم قضايا رايه  
في الاجراءات اللازم اتخاذها للدخول بالطريقة  
الشرعية في المنزل الذي يرام الكشف عليه  
بدون ان يترب على ذلك مشا كل للحكومة  
المحلية ( سجل جلسات المجلس ) كافة القضايا التي  
تقيد بالسجل للمداولة فيها بالمجلس تنظر بقدر الامكان  
في الجلسة ذاتها وما يعرض على المجلس من القضايا  
يسجل قبل انعقاده بتر متسلسلة في دفتر مرموز له  
بحرف (١) صورته تاتي بعد والقرارات الصادرة منه  
تسجل بازاء تلك القضايا في خانة خاصة بها بحيث لا  
يكون بها تحشير ولا قشط ويوقع على محاضر الجلسات  
من جميع الاعضاء الحاضرين ( خريط ورسومات

**( المدن والطرق )** الخريط العمومية لكل مدينة او  
قرية تعمل بمقياس لائق بحيث يمكن للمجلس التنظيم  
ان يخطط عليها تصميمات مجموع الشوارع والميادين  
— يعمل لكل شارع وطريق وعطفة وزقاق غير نافذ  
ونحوه رسم خصوصي على حسب التعريفات الاتية  
( اولا ) ترفع المسطحات بثلاث المساح او بالجرافومتر  
او بالاناشيط وتقاس الابعاد بجذير المساح او بشرط  
من صلب ( ثانيا ) تعمل الرسومات بمقياس كل  
خمس مليمتر بمتر واحد ( ١/٢٠٠ ) على اشرطة من ورق  
ايض ملصوق على قاش عرضه ٣١ سنتيمتر — وترسم  
الخطوط بحبر الشين وتبين حدود الابنية بخطوط  
متصلة وحدود الاملاك الغير مسورة بخطوط متقطعة  
وجميع خطوط العمل بخطوط منقطة وكل ما يقاس  
من الخطوط والزوايا يرقم متاثيره على الرسومات  
بالمداد الاسود ( ثالثا ) تبين الابنية باللون الرمادي  
الفاصح والمساجد والتكايا والاسئلة والاضرحة وغيرها  
باللون الاخضر الغامق والكنايس باللون البنفسجي  
وبجري المياه والحفر والبرك باللون الازرق المظلل  
وبين اتجاه جريان المياه بسهم والبساتين باللون  
الاخضر الباهت ( رابعا ) يبين في الرسم الجهات  
الاربع ( خامسا ) اذا وجد بالشارع زاوية بارزة  
بروزا يينا بحيث لا يمكن تكييل رسمها في موضعها في  
عرض الورقة فترسم مرة ثانية ويكتب عليها ( هذا  
المحل رسم هنا ثانيا ) ( سادسا ) يبين في الرسم  
طول واجهة كل ملك مع تبين غرته ان كانت له غرة واسم  
مالكه ( سابع ) يبين موقع كل من روبريات  
الميزانية بدائرة زرقاء قطرها خمسة مليمتر يرقم فوقها  
منسوب الروبير ( ثامنا ) ترسم بالضبط في نهايتي  
كل شارع الطرق التي ينتهيان اليها بطول عشرة  
امتار ويكتب عليها اسمائها وترسم كذلك كافة الطرق  
المنتية اليه او القاطعة له ويكتب عليها اسمها  
( تاسعا ) يكتب في كل نهاية من الرسم عنوان  
يشتمل على اسم الاقاليم واسم المدينة والثلث والشارع  
وطوله بالضبط وكذا اسم الآلات التي استعملت  
في عمليات البتوغرافية والمقياس الذي عمل به الرسم  
وتاريخه وامضاء المهندس الذي اخذه من الارض

## ملحوظات

ومسحه (عاشرا) ترقم على الرسومات غير متسلسلة وتسجل في دفتر يومية يكون موجوداً تحت يد كاتب المجلس (حادي عشر) تلف الخطوط والرسومات تسهيلاً لحفظها — ومقادير عرض الطرق المبنية في المادة الخامسة من اللائحة هي أقل مقادير يجب على المجلس اتباعها لكن اذا تصادف مثلاً وجود شارع يزيد عرضه عن أربعة امتار يكون مندرجاً ضمن شوارع اخرى يقضي ان يكون عرضها اربعة امتار فقط فيصير ابقاء الشارع المذكور باكثر عرض يمكن ابقاؤه به ويراعى ان تكون الابنية الكائنة على جانبيه موازية بعضها لبعض على قدر الامكان — ومتى قرر المجلس رسومات خط التنظيم واقر عليها ناظر الاشغال العمومية لا يجوز احداث تغيير فيها ولا تعديل وترسم خطوط التنظيم باللون الاحمر وقطع الاراضي المتخلفة من الطريق العمومي التي يلزم ضمها الى الاملاك الكائنة على جانبيه تبين باللون الوردى وقطع الاراضي التي يجب على ارباب الاملاك التنازل عنها حين تنفيذ خط التنظيم تبين باللون الاصفر (رخص البناء) لا يجوز بناء واجهه او اجراء ترميمات جسيمة بها الا من بعد الاستحصل على رخصة بل الرخصة لازمة ايضاً لاجراء الاعمال الجزئية او التي ليس بها تاثير في اطالة مكث الابنية مثل توسيع فتحة او عمل بلكون او مشربية او ترميم الورش بياض او نحو ذلك — وهذا يسري ايضاً على المحلات المبنية على خط التنظيم بمعنى انه لا يجوز اجراء اي عمل من واجهاتها الكائنة على الطريق العمومي الا من بعد الاستحصل على رخصة به — رخص التنظيم تعطى من رئيس قلم التنظيم الى اربابها على حسب الرسومات المصدق عليها من ناظر الاشغال العمومية ومن بعد الاستعلام اللازم عن ذلك من مهندس التنظيم ومن الاستحكامات — ومتى احيلت مسألة على احد مهندسي التنظيم وجب عليه اعطاء ما يطلب منه من الايضاحات في اسرع وقت ما امكن وتسجل الرخص بنمر متسلسلة في دفتر خصوصي وتعطى لاربابها على حسب الصورة الآتية بعد الرموز لها بحرف ب وب وب وذلك على حسب

مقتضيات الاحوال (راجع الصورة الآتية بعد) (خطوط التنظيم) لا يجوز مطلقاً لمهندسي التنظيم ان يصرحوا شفاهياً ولا كتابة لارباب الاملاك الكائنة على الطرق العمومية باجراء اعمال بها ولا ان يمدوا خط التنظيم الا اذا كان يد المالك رخصة بل يجب عليهم اخطار قلم التنظيم عن كل ما يجري من الاعمال بدون رخصة ويجرون محاضر عنها بالصورة الآتية بعد — ويتوضح بالرخصة التي تعطىها مصلحة التنظيم بيان الاعمال المصرح للمالك باجرائها فان اجرى اعمالاً ليست مندرجة بالرخصة عد ذلك مخالفة منه وليس على مصلحة التنظيم ان تبحث عما اذا كان مقدم العرض هو المالك الحقيقي للارض التي يريد البناء عليها او للمنزل الذي يرغب ترميمه اذا ان الرخص تعطى تحت مسؤولية من هي صادرة اليه عن كافة ما يحتمل وقوعه — والمراد من خط التنظيم انما هو تعيين الخط الفاصل بين الطريق العمومي والارض المتصلة به وهو في حد ذاته عبارة عن تعيين الحدود وحقوق الارتفاق ذات المنفعة العمومية وتعيين الاملاك التي تنزع من ايدي اربابها — وقد يمد خط التنظيم تارة داخل الخط الفاصل بين الطريق العمومي الحالي والاملاك الكائنة على جانبيه وتارة يقع خارجه وتارة يخالطه — ولما كان الامن والراحة في المرور من اخص فوائد خط التنظيم فوض امر تعيينه الى نظارة الاشغال العمومية دون خلافها مع تكليف الضبطية بان تبلغ مصلحة التنظيم عما يشرع في اجرائه من اعمال البناء في المحلات الكائنة على الطريق العمومي او المتصلة به بدون رخصة — وعلى المصلحة ان تعين خط التنظيم بدون ان يكون لها تدخل بشي ما فيما يتعلق بحقوق الملكية والارتفاق في الارض المقتضى اجراء البناء عليها فان ما يقام في هذا الصدد من المنازعات يكون من خصائص المحاكم — ولا يمنع التصريح بفتح ابواب وشبايك على الطرق العمومية ما لم يكن ذلك لاسباب خصوصية مغايرة للعوائد المألوفة او للصحة العمومية — ولا يجوز مطلقاً اجراء ترميم في المحلات الكائنة على جوانب الطريق العمومي وليست مبنية على خط التنظيم بحيث يكون الغرض

من هذا الترميم تقوية او اطالة مدة مكثها انما يبقى لاربابها حق الانتفاع بها بشرط ان يبقوها بالحالة التي كانت عليها وقت الاقرار على رسم خط التنظيم — فينتج مما تقدم انه متى هدم محل كائن على الطريق العمومي فلا يجوز للمالك تجديد بنائه الا على خط التنظيم — الاملاك التي يلزم ضمها الى الاملاك الكائنة على جوانب الشوارع بناء على الاقرار على رسم خط التنظيم لا تخرج عن كونها طريقاً عمومياً الا من بعد تنفيذ الرسم المذكور — ومتى اقر ناظر الاشغال العمومية على رسومات خط التنظيم وجب اتباعها في جميع الاملاك الكائنة على الطريق العمومي مهما كانت تلك الاماكن ( ترميمات المحلات ) يرخص باجراء اي ترميم كان في المحلات المبنية على خط التنظيم ما لم يتضح من الكشف على المحلات انه يخشى من ترميمها على الامن العمومي بسبب قدمها ومتى صدرت الرخصة للمالك باجراء ترميمات وجب عليه اذا جرى اعمالاً بارزة ان يراعي في مقاساتها وارتفاعها من فوق الارض ونحوه ما تقتضيه نصوص اللوائح المختصة بذلك واما المحلات الكائنة على جوانب الطرق العمومية وليست على خط التنظيم فلا يجوز الترخيص باجراء اعمال بها بقصد تقويتها او حفظها او اسنادها كالاعمال الآتية (١) سد فتحات بالبناء (ب) تغطية محل (ج) سد لحامات احمجار مخلة او مجبورة او مشطوبة باسباب عرضية كانت او شخصية بالدور الاسفل لاية عمارة كانت واستعواضها باحمجار خلافاً وكذا الاعمال التي يترتب عليها تاخير مرور خط التنظيم وانما يستثنى من هذه القاعدة العمومية المباني القديمة التي يترأى لزوم ابقائها نظراً لما يعود منها من المنفعة على الصناعة والعلم فانه يرخص باجراء اي ترميم بها ولا يسري عليها خط التنظيم الا من بعد هدمها كلها او بعضها — واما المحلات التي ليست على خط التنظيم ويتضح انها بحالة جيدة فقد يجوز الترخيص باجراء الاعمال الاتي بيانها بها (١) يياض الحيطان التي فوق الدور الارضي بالحجارة او بالفرشة اودهانها بالبويه (ب) ترميمات اشغال النجارة (ج) فتح او توسيع فتحات في جميع اجزاء الواجهة

بشرط ان لا يترتب على بناء جوانبها تقوية البناء القديم وما يوجد على الطريق العمومي وقت تنفيذ خط التنظيم من الاييار والسواقي او الاخرجة يصرح بابقائه بشرط ان يكون بارزاً اكثر من متر واحد وان يصير وقاية الجزء البارز منها بحائط على شكل نصف اسطوانة ارتفاعه متر ونصف بحيث يكون جميعه مسدوداً من جهة الطريق العمومي ( المحلات المخلة ) مهندسو التنظيم هم الموطون بملاحظة الابنية من حيث الامن العمومي — وعلى مهندسي التنظيم ان يخبروا قلم التنظيم كتابة عن المحلات التي يتضح لهم انها مخلة ويخشي منها على الامن العمومي فيبعث بتقريرهم الى مامور الكشف او المهندس ليعاين تلك المحلات ومن بعد التحقيق يقدم المامور المذكور في ظرف ثمانية ايام الى باشمهندس التنظيم التقارير اللازمة عن المحلات التي يترأى انها مخلة وان اتضح له لزوم هدمها فيحدد الميعاد الذي يعطى للمالك لاجل ذلك ثم يبعث رئيس قلم التنظيم تلك التقارير الى الضبطية لاجل تنفيذ مفعولها ( راجع صورة د الآتية بعد ) فاذا انقضت مدة الميعاد المحدد في الامر ولم يجر المالك الهدم فعلى الضبطية والمحافظة او المديرية ان تخبر بذلك قلم التنظيم وهو يجري هدم المحل بمعرفة مامورين من قبل الضبطية او المحافظة او المديرية تحت ملاحظة مهندس التنظيم وذلك بمصاريف من جانب المالك وهذا مع عدم الاخلال بمحاضر المخالفة — ومهندسو التنظيم في المديرية والمحافظات هم المكلفون ايضاً باجراء هذا الكشف — تسمية المحلات التي يجري الكشف عليها بمعرفة مامور الكشف تفحص في الاسماء الاربعة الآتية ( اولاً ) اذا تحقق ان البناء لم يزل باقياً بحالة جيدة داخلاً وخارجاً وان موته جيدة ويمكن ان يعلى عليه ببناء جديد فيسمى هذا المحل سليماً متيناً ( ثانياً ) اذا كان البناء قديماً وسليماً لاشروخ به ولا غير هامن علامات الخلل انما قد لا يمكن العلو عليه ببناء اخر من غير ان يترتب على ذلك ضرر فيسمى هذا المحل سليماً في حالته الراهنة ( ثالثاً ) اذا كان المحل به شروخ وليس قابلاً لاجراء تعديلات في بنائه فيسمى



معلومات

نظارة الاعمال العمومية

مدينة

مصلحة التنظيم

نمرة السجل

صورة الرخصة حرف (ب)

١٧٧١

١٧٧١

١٧٧١

مصاريف متفقى دفعها	طول الناحية	الرسم باعتبار المتر الواحد	ملاحظات
اولا عن الرخصة بالبناء على حقل التنظيم			
ثانيا عن الرخصة بعمليه حائط او اري بنا على حقل التنظيم			
ثالثا عن الرخصة باجراء ترسيمات او تعديلات في فضاءات واجهة او سور كائين على امتداد الطريق العمومي (رسم مترز)			
الجملة			

وصل مبلغ  
تخريرا في  
ماور التفصيل

بالمهندس التنظيم

بناء على الطلب التقدم من  
من رعايا  
المنتمين به الرخصة باجراء  
الناظر

وبناء على الامر السامي الصادر في شان لائحة التنظيم بتاريخ ١٢  
مارت سنة ٨١ و ١٢ ربيع الآخر سنة ٩٨  
وعلى الاحكام الدورية للائحة التنظيم  
وعلى رسم حقل التنظيم  
وعلى رأي مهندس التنظيم  
قد ترخص لـ  
باجراء الاعمال التي يرغب اجراها بالمرط الآتية

مصاريف متفقى دفعها	طول الناحية	الرسم باعتبار المتر الواحد	ملاحظات
اولا عن الرخصة بالبناء على حقل التنظيم			
ثانيا عن الرخصة بعمليه حائط او اري بنا على حقل التنظيم			
ثالثا عن الرخصة باجراء ترسيمات او تعديلات في فضاءات واجهة او سور كائين على امتداد الطريق العمومي (رسم مترز)			
الجملة			

وصل مبلغ  
تخريرا في  
ماور التفصيل

بالمهندس التنظيم

نظارة الاعمال العمومية

مدينة

مصلحة التنظيم

نمرة السجل

صورة الرخصة حرف (ب)

رخصة تنظيم  
بناء على الطلب التقدم من  
من رعايا  
المنتمين به الرخصة باجراء  
الناظر

وبناء على الامر السامي الصادر في شان لائحة التنظيم بتاريخ ١٢  
مارت سنة ٨١ وعلى الاحكام الدورية للائحة التنظيم  
وعلى رسم حقل التنظيم  
وعلى رأي مهندس التنظيم  
قد ترخص لـ  
باجراء الاعمال التي يرغب اجراها بالمرط الآتية



ملحوظات

## صورة الرخصة حرف (ب) ٢

نقطة الاشتغال العمومية

مدينة .....

مصلحة التنظيم

نمرة السجل .....

رخصة تنظيم

بناء على الطلب المقدم من .....

من رعايا .....

المتمسك به الرخصة باجرا

القاطن

وبناء على الامر السامي الصادر في شان لائحة التنظيم بتاريخ ١٢

مارس سنة ٨١ و١٢ ربيع الآخر سنة ١٨

وعلى الاحكام المدونة للائحة التنظيم

وعلى رسم خط التنظيم

وعلى رأي مهندس التنظيم

وعلى موافقة رأي الاستحكامات

قد ترخص له .....

باجرا الاعمال التي يرغب اجراها بالتروط الآتية

رقم	نوع	ملاحظات	ملاحظات
١	مصاريف تنفيذية	اولا عن الرخصة بالنسبة الى	الجملة
٢	على خط التنظيم	ثانيا عن الرخصة بتعليق حائط	
٣	او اي بناء مني على خط	التنظيم	
٤	ثالثا عن الرخصة باجرا	ترصت او تعديلات في	
٥	فئات واجهة ان سور	كائنين على اعداد الطرقات	
٦	الصوري (رسم مقور)		

وصل مبلغ .....

تغريزا في .....

بامور انحصار

بامور انحصار

## الصورة الرموز لها بحرف (ج)

محضر عن المخالفات

من شهر .....

سنة .....

في الساعة .....

نحن الموقعون أدناه (١) (٢)

نص

قد حققنا (١) (٢)

ان (١) (٢)

٦٨١

وبناء على ذلك قد حوزنا هذا المحضر في اليوم والشهر والسنة والساعة

المتقدم ذكرها لاجراء ما يلزم نحو ذلك

(٥)

١٨٨٢

تنظيم

٢٧٧

١٨٨٢ تنظيم

نمرة السجل

نظارة الاشغال العمومية  
ادارة اشغال مدينة  
قلم التنظيم

### محضر معاينة

انه في يوم ..... من شهر ..... سنة الف وثلاثمائة وسبعة  
الساعة ..... قد توجه الموقع ادناه مهندس تنظيم

تحت  
الى .....<sup>(١)</sup> للمعاينة الاعمال التي اجراها ..... ان كانت  
عملت على مقتضى الرخصة الممنوحة له من قلم التنظيم بتاريخ .....  
نمرة ..... فأتضح من المعاينة ان .....<sup>(٢)</sup>

٢٢

وقد تحرر هذا على نسختين في ..... المهندس

طالب الرخصة  
المهندس

- (١) بتوضيح اسم الشارع والمبداين
- (٢) الكاتبة به العمارة
- (٣) يبين صريحاً ان كان صاحب الرخصة قد شروط الرخصة الصادرة له من جهة خط التنظيم وبلغت الوزونات والا اذا كان ما اجراه من الاعمال غير مطابق لنصوص الرخصة المذكورة فيوضح ذلك توضيحاً تاماً

تتبية محاضر المعاينة تحرر على نسختين وترسل من طرف المهندس الى قلم التنظيم وقد يمكن  
للكل أخذ نسخة من القلم المذكور بدون دفع رسم عن ذلك

### الصورة المرموز لها بحرف (د) قرار الهدم

بإشهاد مهندس التنظيم  
بناء على المحضر المؤرخ في  
التنظيم المذكور فيه ان  
الكاتبة في  
وبناء على  
وعلى  
ان عمارة  
المذكور اعلاه يلزم هدمها في ميعاد مقداره يوم  
بإشهاد مهندس التنظيم

١٨٨٢

٢٢٠

١٨٨٢

يقضي بإبلاغ ذلك الى  
(النسبة الى المحافظة او المديرية) لتنفيذ مفعوله  
بإشهاد مهندس التنظيم

ملحوظات

## ملحوظات

تنظيم — { صورة ما تحرر للفروع والمخانات والمديريات  
( في ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٠ (٢٠ مايو سنة ٨٠) }  
لما كان من اعظم واجبات الحكومة اتخاذ جميع  
الوسائط المؤدية الى اتساع دائرة العمران في المدن  
المصرية وقد نظر بديوان الاشغال العمومية ان تكليف  
اصحاب الاملاك بطلب رخصة من مصالح التنظيم في  
المدن والبنادر عما يجرونه داخل منازلهم موجب  
لكثرة الشكوى والعطل مع ان الغرض انما هو  
تسهيل امر العمارات على اربابها بدون ان ينشاء من  
ذلك ما يضر باصول التنظيم قد ترى الان للديوان  
ان العمارات التي يراد اجرائها بداخل المنازل البعيد  
عن الجهات وخطوط التنظيم لا يلزم فيها استئذان  
ولا رخصة بحيث تكون في مسئولية عملي الصناعة من  
حيث قابليتها وخلوها من اخلال مع مراعاة حقوق  
الجيران فيما يضرهم ودوام العمل باحكام اللوائح  
والاوامر المرعية في حق الاماكن المختلة من نحو  
الكشف عليهم والزمام اربابها بازالة ما يخشى منه  
الضرر واما الوجهات الكائنة على الشوارع والحدارات  
والميادين والخلجان والطرق والمسالك وغيرها وكل  
البنائات الواقعة في خطوط التنظيم فلا يجوز اجراء  
شيء بها سواء كان من داخل او من خارج الا بعد  
الاستحصال على الرخصة الرسمية به من مصالح التنظيم  
او من الادارات القائمة مقامها طبقاً لقوانين التنظيم  
وما هو جار الان في ذلك

تنظيم — { قرار من نظارة الاشغال العمومية في ١٤ يناير  
( سنة ١٨٨٣ (٥ راسنة ١٣٠٠) }

انه بناء على المادة الاولى من لائحة التنظيم التي من  
مقتضاها ان يكون بالديوان ادارة عمومية لمصالح  
التنظيم عن كافة القطر المصري — وحيث ان انشاء  
وحفظ مباني الحكومة كانت مختصة بمهندسي التنظيم  
وانه تراء ابقاؤها على حالها قد قررنا ما هو ات (م) ١  
مدير عموم التنظيم مكلف بما هو ات (اولا) بادارة  
مصالح مدينة المحروسة وحلوان بالحالة التي هي عليها  
الآن ومصالح تنظيم المديريات والمحافظات (عن  
خطوط التنظيم والشوارع وما يماثل ذلك) (ثانياً)  
بانشاء وحفظ مباني الحكومة (م) ٢ مدير عموم  
التنظيم يكون تحت ادارة حضرة مدير عموم الاشغال

العمومية راساً  
تنظيم — { امر عال رقم ١٤ رسة ١٣٠٠ (٢١ مايو  
سنة ٨٣ }  
بناء على ما رفعه الينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة  
راي مجلس نظارنا امرنا بما هو ات (م) ١ قد الغيت  
كافة الاوامر واللوائح والتعليمات والتعريفات المختصة  
باعمال التنظيم السابقة على امرنا الصادر في ١٢ مارت  
سنة ٨١ (١٢ ربيع الثاني سنة ٩٨) بخصوص التنظيم  
تنظيم — { منشور صادر من نظارة الداخلية في ٢٢ رجب  
( سنة ١٣٠٠ (٢٩ مايو سنة ٨٣) }

المسطرة اعلاه صورة الامر العالي الصادر بتاريخ ١٤  
رجب سنة ٣٠٠ ووردت للداخلية بافادة من  
رئاسة مجلس النظار رقم ١٥ منه غرة ١٠٨ بالغاء  
كافة الاوامر واللوائح والتعليمات والتعريفات المختصة  
باعمال التنظيم السابقة على الامر العالي الصادر في  
١٢ ربيع الثاني سنة ٩٨ بخصوص التنظيم واشير  
باجراء مقتضاه وحيث نشر في تاريخه من هنا لجبات  
الاقتضاء بالاجراء بموجبه فلزم الشرح على صورته تكم  
للمعلومية بها ومراعاة الاجراء بمقتضاها  
تنظيم — { قرار من نظارة الاشغال العمومية الى مصالح  
( التنظيم في ٥ ستمبر سنة ٨٣ }

لا يخفى ان الامر العالي الصادر في ٢١ مايو سنة ٨٣  
قد الغي كافة الاوامر واللوائح والتعليمات والتعريفات  
المختصة باعمال التنظيم السابقة على الامر الصادر في  
٢٢ مارت سنة ٨١ بخصوص التنظيم وحيث ان  
كثيراً من رؤساء المصالح قد حصل منهم الاستهتام  
بشان العمل بالتعريفات التي وضعها رئيس مجلس  
الصحة واورناتو اسكدرية واعتمدها ناظر الداخلية  
بمقتضى افادة مورخة ٢٥ صفر سنة ١٢٨٥ الموافق  
١٧ يونيه سنة ١٨٦٨ غرة ١١٨ وطلبوا معرفة ما اذا  
كان يلزم الاستمرار في تحصيل الرسوم المبينة في  
الخمس عشرة مادة المشتملة عليها التعريفات المذكورة  
فمن بعد النظر والبحث في هذه المسئلة قررنا ما هو  
آت -- ان الخمس عشرة مادة المؤلفة منها هذه  
التعريفات التي وضعها رئيس مجلس الصحة واورناتو  
اسكدرية من منذ نحو خمس عشرة سنة لم يكن لمعظمها  
ادنى علاقة بالتنظيم وانما فقط مادتي ٨ و ١٠ هما

المختصان رأساً بأعمال التنظيم لان أحدهما يتعلق بالبريزات التي يمكن الترخيص باحداثها في وجهات المباني التي على جوانب الشوارع العمومية والثاني يختص بالرسوم المقرر تحصيلها بمعرفة الاورناتو على العرضحالات متى صدر في شأنها قرار مجلس التنظيم فالمادتان المذكورتان صار لغوهما بموجب الامر العالي الصادر في ٢١ مايو سنة ٨٣ اما من خصوص باقي مواد التعريفة الآتفة الذكر فالامر المذكور لم يلغها لكونها لا تختص بأعمال التنظيم واما من قبل معرفة ما اذا كان يلزم استمرار العمل بها فهذا امر لا يتعلق تقريره بنظارة الاشغال العمومية وبما ان نوع الاعمال المذكورة في التعريفة بمادة ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٩ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ لم تكن من خصائص نظارة الاشغال العمومية وعلى ذلك فيكون تنفيذها بواسطة مأموري النظارة المشار اليها مخالفاً لاصول الادارية وربما ينشاء عنه في بعض الاحوال ما يضر بصالح الحكومة فبناء على ذلك وعلى ما رفعه اليها مدير عموم التنظيم وموافقة راي سعادة وكيل الديوان قررنا منع كافة مأموري الديوان من ان يباشروا من الآن الاعمال المبينة بتلك المواد انما لم تكن كما تقدم من خصائص نظارة الاشغال العمومية

**تنظيم** — (قرار من نظارة الاشغال العمومية بترتيب ادارة عموم التنظيم والمباني الميرية في ٢١ مايو سنة ٨٤ بناء على ما عرضه علينا حضرة وكيل الاشغال العمومية قد قررنا ما هوات (م) اقد الغيت الادارات التابعة لادارة عموم التنظيم والمباني الميرية (م) ٢ يجعل لادارة عموم التنظيم والمباني الميرية من الان فصاعدا خمسة تفتيش (م) ٢ يشتمل التفتيش الاول على كافة اشغال الطرق والتنظيم ومباني الحكومة في اسكندرية ومديرية البحيرة ويسمى تفتيش الغرب ويكون محل اقامة المفتش ثغر اسكندرية — ويشتمل التفتيش الثاني على اشغال الطرق والتنظيم ومباني الحكومة في مدن وينادر مديريات المنوفية والغربية والشرقية والدقهلية ما عدا مدن ترعة السويس ويقال له تفتيش الدلتا وتكون اقامة المفتش في المنصورة — ويشتمل التفتيش الثالث على مدن ونواحي ترعة السويس وهي بورسعيد والاسماعيلية والسويس وبورتوفيق وغيرها ويسمى تفتيش الشرق وتكون اقامة المفتش في بورسعيد — ويشتمل التفتيش الرابع على مباني الحكومة واشغال الطرق والتنظيم والنجارين والغاز وغيرها في مدينتي القاهرة وحلوان ومدن مديريتي القليوبية والجيزة ويدعى تفتيش مصر وتكون اقامة المفتش في مصر — ويشتمل

التفتيش الخامس على جميع اشغال الطرق والتنظيم ومباني الحكومة في مديرية بني سويف والنويم والنيا واسيوط وجرجا وقا واسنا ويدعى تفتيش قبلي وتكون اقامة المفتش في المنيا (م) ٤ اختصاصات كل من رؤساء التفتيش الخمسة المذكورة هي (اولا) مخاطبة الموظفين ومجلس التنظيم التابعين لمصلحته مباشرة (ثانيا) اعطاء رخص البناء او غيرها من الرخص الداخلة ضمن اختصاصاته الى اربابها مباشرة او بواسطة مستخدميه (ثالثا) تحضير رسومات خطوط التنظيم وعرضها لاجل التصديق عليها من ديوان العموم حسبما هو مدون باللوائح المختصة بهذا الشأن (رابعا) اعطاء خطوط التنظيم متى كان موضوعها لوائح خصوصية او موجوداً لها رسومات مصدقاً عليها والا وجب التوقيع على الرخصة بالاقتاد من مدير عموم التنظيم (خامسا) عمل مشروعات الاشغال وتحضير الكوتراتات وأوراق المزايدات وملاحظة اجراء الاشغال بعد اعتماد المشروعات والكوتراتات وكذا اعطاء التنيبات للمقاولين واستلام الاشغال عند انتهائها (سادسا) التصرف فيما يلزم اجراؤه من الاعمال بالامانة بمعرفة التفتيش وغير ذلك من المصروفات المتنوعة المخصصة لكل قسم منه مما لا يخرج عن حدود المبالغ المعينة له بمعرفة الادارة العمومية وذلك فيما عدا الاعمال او التوريدات التي تتجاوز قيمتها الا لاني قرش فانه لا يجوز للتفتيش عقد شروط عنها الا بعد الاستئذان (سابعا) التصديق على ما يحريه المستخدمون التابعون له من مصاريف الانتقال والسفرية وتحضير كافة المستندات المتعلقة بمصروفات مصلحته (م) ٥ مراقبة عموم المصالح المذكورة في الفطر المصري منوطه بمدير عموم التنظيم والمباني الميرية فهو يخاطب رؤساءها مباشرة ويحجر ميزانية ادارته وجميع المصالح الداخلة فيها وبعد اعتمادها يعين اشكل من هؤلاء الرؤساء بمقدار المبالغ التي خصصت لمصلحته وينظر في رسومات خطوط التنظيم التي يعملها المفتشون او الباشمهندسون ويعرضها للنظارة للتصديق عليها ويوقع على رخص البناء التي يحررها الرؤساء المذكورون متى كان غير موجود لوائح خاصة بها او غير موضوع لها رسم خط تنظيم وينظر في مشروعات الاعمال وصدق على بعضها ويعرض البعض الآخر للنظارة لاجل اعتماده بحسب اللوائح المختصة بهذا الشأن ويرجع اليه زمام الادارة العمومية للاعمال ويصرح بما يلزم اجراؤه من التعديلات في الكوتراتات والمشروعات مما لا يخرج عن حدود المبالغ المصرح بها ويصرح بالمصروفات باعتماد النظارة او بدونه بحسب الاحوال المنصوص عليها في اللوائح والا يدر ويوشر بالصرف على مستندات المصروفات (م) ٦ تؤخذ الخدمة اللازمة للتفتيش الخمسة المذكورة من ضمن المستخدمين الموجودين الان بادارة عموم التنظيم والمباني الميرية ومن ضمن مستخدمي المديريات المخصصة لاشغال مباني الحكومة والتنظيم (م) ٧ يستلم كل من المفتشين وظيفته متى صدر امر تعيينهم بها ويبادر في التحويل بدون تاخير في انحاء التفتيش التابع له ويقدم في اسرع وقت تقرير الى المدير العمومي عن ترتيب مصلحته فينظر فيه المدير ويبدى رايه عما

## ملحوظات

فيه نوع الاعمال وفصول ومواد الميزانية التي ستختص منها تلك المصاريف (م) ان قرارى النظارة المؤرخ احدىهما في ٢١ مارس سنة ٨٤ نمرة ٢٢٨ والثاني في ١٢ يونيه سنة ٨٤ نمرة ٢٢٩ قد الغيا اما نصوص القرار الصادر بتاريخ ٢١ مايو سنة ٨٤ نمرة ٢٢٧ التي لم يبطلها قرارنا هذا فتبقى مفعلة اجرا تنظيم — ( في ١٧ يونيه سنة ٨٥ )

بناء على قرار النظارة الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٤ نمرة ٣٣٧ بشأن ترتيب ادارة عموم التنظيم والمباني الميرية وبناء على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد قررنا ما هوات (م) ١ الفترات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من المادة الثالثة من القرار نمرة ٣٣٧ صار تعديلها بالصورة الآتية مصالح الطرق والتنظيم والمباني الميرية في مدن مديريات المنوفية والغربية والدقهلية تكون تابعة للتفتيش الثاني ويطلق عليه اسم تفتيش الدلتا ويكون مركزه مدينة المنصورة (م) ٢ مصالح الطرق والتنظيم والمباني الميرية في مدن مديرتى الشرقية والقليوبية وفي مدن وقرى القتال وبورت سعيد والاسماعيلية والسويس وبور توفيق ومينا السويس الجديدة وغير ذلك تكون تابعة للتفتيش الثالث ويطلق عليه اسم تفتيش الشرق ويكون مركزه مدينة الزقازيق (م) ٣ المباني الميرية ومصالح الطرق والتنظيم والجنائن ومغروسات الشوارع والغاز وما شابه ذلك في مدينتى القاهرة وحلوان وفي مدن مديرية الجيزة تكون تابعة للتفتيش الرابع ويطلق عليه اسم تفتيش القاهرة ويكون مركزه مدينة القاهرة (م) ٤ يعتمد الاجراء بموجب هذا القرار من اول شهر يولييه المقبل (م) ٥ على جناب مدير عموم التنظيم تنفيذ قرارنا هذا

تنظيم — ( منشور اصدرة نظارة الداخلية للمديريات في اوائل رجب سنة ١٢٠٢ بدم تكليف باشمهندسى المديريات بالحضور في مجالس التنظيم وبان محافظة مصر تقوم مقام ضبطيتها الملقاة في تعيين المندوب في مجلس التنظيم وهو

ان المادة الثانية من لائحة التنظيم تقضى بان باشمهندسى المديرية يكون في المدن والاقاليم من ضمن مجلس التنظيم نظراً لاختصاص باشمهندسى المديريات بالتنظيم في ذلك الوقت ولكون مصلحة الري انفصلت الان من مصلحة التنظيم قررت نظارة الاشغال ان لا يازم من الان فصاعداً تكليف باشمهندسى الاقاليم بالحضور في مجلس التنظيم وان يجب على مفتش المدينة او التنظيم بالمجهات ان يحضر فيه عوضاً عن

ناسب ادخاله فيه من التعديلات وعن توزيع المستخدمين على التفتيش وبيعك يجمع الاوراق للنظارة لاجل النظر فيها واخذها

تنظيم — ( قرار من نظارة الاشغال العمومية بعدم سريان رسوم التنظيم على تبييض البيوت بالفرشة سواء كان من الداخل او من الخارج في جميع مدن القطر المصري في ٦ اغسطس سنة ٨٤

حيث ان تبييض المنازل بالفرشة لا بعد من الاعمال المقرر اخذ رسوم عليها بمقتضى المادة الاولى من الذكر بنو الصادر في ١٢ مارث سنة ٨١ الموافق ١٢ ربيع الثاني سنة ٩٨ ولائحة مصلحة التنظيم المؤرخة ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ فبناءً على ذلك وعلى ما عرضه علينا معادة وكيل الديوان قد قررنا ما هوات (م) ١ ان تبييض البيوت بالفرشة سواء كان من الداخل او من الخارج في جميع مدن القطر المصري لا تسري عليه رسوم التنظيم بل يجوز اجراؤه بدون الاستفصال على رخصته (م) ٢ مدير عموم التنظيم مكلف بتنفيذ قرارنا هذا

تنظيم — ( قرار من نظارة الاشغال العمومية في ١٦ مارس سنة ٨٥ )

بناءً على مادة ١٦ من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٢ مارس سنة ٨١ الموافق ١٢ ربيع اخر سنة ١٢٩٨ وعلى لائحة التنظيم المؤرخة ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ وعلى قرار مجلس النظارة الرفيم ١٠ جمادى الاولى سنة ١٢٠٢ الموافق ٢ مارث سنة ٨٥ قررنا ما هوات (م) ١ قد التي نص المادة العاشرة من لائحة التنظيم المؤرخة في ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ وبذلك بالنص الاتي — مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الاشغال العمومية وصدر امر عال باعزاده فالاراضي التي يحددها للشوارع الرسم المذكور تؤخذ شيئاً فشيئاً من اربابها بالطريقة التي يقتضها القانون ومن وقت صدور الامر العالي المشار اليه لا يسوغ اجراء اي بناء كان على الاراضي اللازم اخذها من اربابها

تنظيم — ( قرار من نظارة الاشغال العمومية نمرة ٢٤٦ في ٢١ مارس سنة ٨٥ )

بناءً على ما عرضه علينا جناب وكيل النظارة قد قررنا ما هوات (م) ١ قد تصرح لمنشي التنظيم باعطاء اشغال الصيانة او الترميم بالممارسة سواء كان اجراؤها بالامانة او بموجب فوتراتو وذلك متى كانت تكاليف تلك الاشغال لا تتجاوز الخمسين جنيهاً ولم التوقيع على الفوترات (م) ٢ يكون لجناب مدير عموم التنظيم السلطة بالنصريح لمنشي التنظيم باشهار مزاد عن اجراء اعمال الصيانة او الترميم التي تبلغ تكاليفها ما تفي جنييه وذلك بعد مراجعته المقاييس التي تكون قد عملت عن تلك الاعمال (م) ٣ متى تجاوزت التكاليف الواردة بالمقاييس المائتي جنييه فيكون اشهار مزاد الاعمال بالنظارة ويكون التوقيع على الفوتراتو من سعادة الناظر (م) ٤ على المنشين ان يقدموا في الخمسة الايام الاول من كل شهر الى ادارة عموم التنظيم كشفاً عمومياً بجميع المصاريف التي تكون قد خصصت للاعمال في الشهر الذي قبله ويتوضح

ومهندس المديرية الذي لم يبق له مدخل في اشغال التنظيم الا ما كان منها مختصاً بتعيين الحدود على ضفاف اشترع او شاطئ النيل وكذلك لما كان مقتضى نفس المادة الثانية من اللائحة المذكورة ان يجب على الضبطية تعيين مندوب من طرفها في جلسات مجلس التنظيم وقد سبق الغاء ضابطية مصر قطعياً يكون على المحافظة تعيين المندوب المذكور عوضاً عن الضابطية — وحيث ان نظارة الاشغال قررت ما ذكر ولم ير هنا مانع من تنفيذ فقد كتب في تاريخه للمدريبات عموماً بالتابع ومن الجملة هذا حضرتمكم للاجراء بما اقتضاء فيما يخص منه بجهة طرفكم

تنظيم — منشور صدرته نظارة الداخلية الى المديرية والمحافظة في ٦ ربيع اول سنة ١٣٠٥ (٢٢) نوفمبر سنة ١٨٧)

لما خابرت الداخلية مجلس النظار بالنظر في امر المحلات المخلة بجهة الارياض التي يغشى ضرر ستوطها بفترة وفيما قالته نظارة الاشغال من عدم امكان تكليف مهندسي المراكز والاقسام باجراء الكشف الا على ما يكون منها بالبعد ساعة واحدة عن مراكز اقامتهم وتقرير طريقة الكشف على تلك المحلات بين دولورئيس المجلس بمكاتبته الى الداخلية ٤٥ ما قرره المجلس بمجلسه المنعقدة يوم الاثنين ٥ ج سنة ٣٠٤ من انه اذا تراءى لمامور المركز او ناظر القسم وجود خلل في احد المحلات الموجودة في بلاد الارياض الداخلية دائرة مركزه او قسمه يخبر المدير بذلك وعلى المدير ان يعين مهندساً يتوجه لاجراء الكشف على المحل المخل وذلك فيما عدا الجهات الجارية فيها اصول التنظيم وشار دولته باجراء مقتضى ما تقرر فيما يخص بنظارة الداخلية كما حرر بما لزم عن ذلك الى نظارة الاشغال وقد كتب من هنا الى هذه النظارة في ١٢ ج سنة ٣٠٤ ٥٠ وفي ١٤ صفر سنة ٣٠٥ ٢٤٤ بطلب الافادة عن الذين يكلفون بهذا العمل من مهندسي الري والتنظيم بالمديريات فوردت افادتها في ١٥ نوفمبر سنة ٨٧ ٩٦٨ ان الطلبات التي تخلص بالكشف على الاماكن المخلة في مدينتي اسكندرية ورشيد ومديرية البحيرة تكون المخبرة عنها مع تفتيش تنظيم ومباني الغرب باسكندرية وفي مديريات الغربية والدقهلية والمنوفية وشمر دياط مع تفتيش الدلتا بالمنصورة وفي مديرتي القليوبية والشرقية ومدن القنال مع تفتيش الشرق

بالزقازيق وفي مدينة المحروسة ومديرية الجيزة مع تفتيش مصر بالمحروسة وفي مديريات بني سويف والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا وقنا واسنا مع تفتيش قبلي المنيا وبناء عليه قد حرر في تاريخه الى عموم المديرية والمحافظة بالاجراء في المخبرة والكشف على المحلات المخلة من الان فصاعداً على الوجه المذكور بحيث ان كل خلل بتلك المحلات يتقرر ازالته بعد الكشف عليه يسرع باجراء المستلزم لازالته انتفاء ضرره وبالجملة هذا حضرتمكم لالعمل بموجبه

تنظيم — (امر من نظارة الاشغال العمومية نمرة ١١٠ رقم ٢٦ يناير سنة ٨٨)

بناء على امر النظارة الصادر في ١٤ الجاري نمرة ١٠٩ القاضي بفصل ادارة مدينة حلوان عن تفتيش تنظيم ومباني مصر والمحافظة بادارة عموم التنظيم يكون لياهمهندس تلك المدينة الاختصاصات المقررة في المادة الرابعة من قرار النظارة الصادر في ٢١ مايو سنة ١٨٨٤ نمرة ٢٢٧ المخصص بترتيب ادارة عموم التنظيم ومباني الحكومة

تنظيم — (قرار من نظارة الاشغال العمومية في ١٥ مايو سنة ١٨٨٨)

صدر قرار من نظارة الاشغال العمومية في ١٥ الجاري باحالة مصلحة تنظيم الاسماعيلية الى تنظيم الزقازيق

تنظيم — (قرار من نظارة الاشغال العمومية نمرة ١١٥ في ٩ لولي سنة ٨٨)

(اولاً) يصرح لادارة عموم التنظيم بان ترخص لاصحاب المنازل الكائنة في بورسعيد المطابقة للفقرة الرابعة من هذا القرار باقامة ماش مسفنة على الترتورات كالمشي المقامة لمواجهة منزل المخواجه منته بالفاهرة في قسم الازبكية في زاوية شارع وجه البركة وميدان الخزندار (ثانياً) يوقع صاحب المنزل قبل اخذه الرخصة على العهد الملقق بهذا القرار ويتعهد بالتابع الشرط المخصص بسلم رسوات المشي المصم على انشائها (ثالثاً) يكون طلب الرخصة واعطائها بحسب الاحكام المدونة في لائحة التنظيم وفي الامر العالي الصادر بشأنها (رابعاً) يرخص باقامة ماش مسفنة على ترتورات الشوارع في مدينة بورسعيد بشرط ان يكون عرض الشارع خمسة عشر متراً اقله وتكون هذه الماشي بارزة عن خط التنظيم بالمقادير الاتية

س متر  
٢٥ ٢ في الشوارع التي يكون عرضها خمسة عشر متراً  
٧٥ ٤ في الشوارع التي يكون عرضها عشرين متراً  
٧٥ ٥ في الشوارع التي يكون عرضها ثلاثين متراً  
ويجعل امام واجهة الاعمة برودة للترتورات بارزة بقدر خمسة وعشرين سنتيمتراً وعلى ذلك يكون عرض الترتورات كما يأتي

س متر  
٥٠ ٢ في الشوارع التي يكون عرضها ١٥ متر

## ملحوظات

منذرة امام الابواب المغلقة وراى العريات لتسهيل مرورها منها  
(م) ٢ الجزء المغلي بالمشى من الطريق العمومي لترسيه  
عليه احكام اللائحة الصادرة في ٢١ مايو سنة ١٨٦٦ فيها يتعلق  
باستعمال الافراد الطرق العمومية

تنظيم — (امر من نظارة الاشغال العمومية ٢١ يولييه  
سنة ١٨٨١ نمرة ١١٦ بترتيب مصلحة التنظيم في  
مدينة القاهرة

(اولا) ترتب خدمة مصلحة التنظيم في القاهرة كما  
يأتي — توضع المصلحة المذكورة تحت ادارة ومسئولية  
الباشمهندس المعين وكيلًا لتفتيش مصر ويكون  
تحت امره مهندس معاون يساعده في تفقد المحلات  
ومراقبة اعمال مهندسي الاقسام وستة مهندسون  
يعينون في اقسام المدينة الاثنى عشر كالاتي —  
الاول لقسمي الازبكية وعابدين — والثاني لقسمي  
الموسكي وباب الشعيرة — والثالث لقسمي الدرب  
الاحمر والخليفة — والرابع لقسمي الجاليه والوالي  
— والخامس لقسمي السيدة زينب ومصر العتيقة —  
والسادس لقسمي شبرا وبولاق (ثانيا) يكون من  
اختصاصات مهندسي الاقسام المذكورة تنفيذ لائحة  
التنظيم فيها وتنفذ ما يخص بنظارة الاشغال العمومية  
من لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية وعليهم  
النظر في جميع المسائل التي تحال عليهم واجراء كل  
ما يطلبه منهم الباشمهندس المذكور من الرسومات  
والمقاسات والمعاينات وغير ذلك ويكونون مسئولين  
لديه عن اعمال وظيفتهم (ثالثا) تلغى وظيفة مامور  
الكشف وتحال عملها في كل قسمين من الاقسام  
المتقدم ذكرها على المهندس المعين لها (رابعا) تجعل  
مكاتب مهندسي الاقسام بقدر الامكان في قرى قولاتها  
وتفتح للعموم في ايام وساعات معينة (خامسا) يجب  
على مهندسي الاقسام الالتفات باعثناء خصوصي الى  
المباني الخجلة المقامة على طرق المارة التي يخشى منها  
على الامن العام وعندما يطلبون من الباشمهندس  
المذكور انفا هدم اي بناء من هذا القبيل يجب عليهم  
ان يرفقوا بهذا الطلب تقريراً هندسياً مفصلاً شاملاً  
الاسباب الداعية للخوف من هذا البناء على الامن العام  
والزمن الذي يقتضي اتمام الهدم فيه (سادسا) على  
مجلس التنظيم ان لا يصدر قراراً بالهدم الا بعد ان

س ٥٠٠ في الشوارع التي يكون عرضها ٢٠ متر  
٦٠٠ في الشوارع التي يكون عرضها ٣٠ متر  
(خامسا) لا يصرح من الان فصاعداً بعمل بلاكونات فيرنز  
في مدينة بورسعيد تكون بارزة بقدر مترين قائمة على اعمدة  
في المنازل التي تكون واجهاتها على الشوارع ذات عرض  
خمس عشرة متراً فما فوق (سادسا) على مدير عموم التنظيم  
تنفيذ هذا القرار

## نظارة الاشغال العمومية (اورنيك نمرة ١١)

ادارة عموم التنظيم (تنفيش ٠٠٠٠٠)

انشاء مباني مسقنة على التروتورات (تعهد ٠٠٠)

الموقع بعد (١) من رعايا (٢) القاطن (٣)

ومنتخب له مسكناً شرعياً مختاراً (٤) بمدينة

بمعهده لنظارة الاشغال العمومية بما هوأت (م) ١ بان ينشي

مبني مسقنة امام وجهة ملكه الكائن (٥) بقسم (٦)

بمدينة — وهذا الشكل اقر بمعرفته معرفة جيدة وهوان

بمدينة المحروسة بزواية شارع وجه البركة بيدان الحازندار

بقسم الازبكية — والمبني المذكورة تكون كاسية التروتار

عن جميع عرضه دون سمك بردورة التروتار الذي يبلغ ٢٥

سنتيمتر فانه يبقى مكشوفاً امام الاعمة وعلى الموقع بعد ان

يسلم الى قننيس في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ

هذا التعهد رسومات المبني المصمم على انشائها — (الرسم

والوجهة والقطاع) مع توضيح ما يجري ببناءه فوقها من الابنية

ومن بعد النظر في الرسومات المذكورة والتصديق عليها ان

افترض الحال ترفق هي اوصورها بالرخصة التي تعطى من

مصلحة التنظيم — الاعال بصير اجراؤها بحسب اصول

الصناعة خصوصاً الادوات التي تستعمل في بناء الاعمة

والعقودات تكون من اصلب واعظم نوع — ارتفاع سقف

المبني من فوق التروتار يكون بالاقل ٤ متر و ٥٠ سنتي ويحوز

تحلية الادوار العلوية ببلكونات يكون بروزها متراً واحداً عن

صف الاعمة اما بناء المواردات وغيرها من الاعال البارزة

فممنوع بالكلية — (م) ٢ الموقع بعد بمعهده ايضاً بان يبي

على خط التنظيم بردورة تروتار ويجريها على مصاريفه ويعمل

تبليطة مسطح التروتار على نفقته حالاً من بعد هو عمل

المبني وبصيانة التروتار المذكور بحالة جيدة على نفقته ايضاً

— التبليطة يكون عملها بادوات صلبة من اعظم المعتاد

استعمالها في مثل هذا العمل والترويسات التي تلزم للتروتار

المذكور يكون اجراؤها ايضاً بالادوات عليها التي استعملت

في بنائه — القطاع العرضي للتروتار يكون وضعه يميل

قدره ثلاثة سنتيمتر في كل متر والبرودورة والتبليطة تكون

(١) يتوضح الاسم واللقب (٢) الدولة التابع لها (٣) محل السكن

(٤) الفونسلاتو التابع اليه ان كان من الاجانب او الضبطية

ان كان من الاهالي (٥) يتوضح اسم الشارع او العطفة او

الحارة او الميدان الكائن به الملك (٦) يتوضح اسم القسم

## نظارة الاشغال العمومية (اورنك نمرة ١١)

ادارة عموم التنظيم (تنشيس ٠٠٠٠٠)  
انشاء ماش مسقنة على الترتوات بيندر الزقازيق (تعهد)  
الموقع بعد (١) من رعايا (٢) القاطن (٣)  
ومتخف له مسكنا شرعيا مخارا (٤) بمدينة  
يتعهد لنظارة الاشغال العمومية بما هوأت (اولا) بان  
يشي مشى مسقنة امام واجهة ملكة الكائن (٥) بقسم  
(٦) بمدينة الزقازيق بحسب الشكل الذي يعتنقه  
منش الشرق ويجب ان يغطي المشى المذكور مساحة  
عرضها ويعمل تحته ترنوار يكون له برودة  
عرضها ٢٥ سنتيمترا امام الاعمة — وعلى الموقع بعد ان  
يسلم الى تنشيس الشرق في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ  
هذا التعهد رسومات المشى المصمم على انشائه (الرسم والواجهة  
والقطاع) مع توضيح ما يجري بناء فوفها من الابنية ومن  
بعد النظر في الرسومات المذكورة والتصديق عليها ان اقتضى  
الحال ترفقي او صورها بالرخصة التي تعطى من مصلحة  
التنظيم — الاعمال يصير اجراؤها بحسب اصول الصناعة  
والمهمات التي تستعمل في بناء الاعمة والعودات وبرودة  
الترنوارات والمجاري تكون من اصلب واعظم جنس —  
ارتفاع سقف المشى من فوق الترنوار يكون بالاقل ٤ متر  
و ٥٠ سنتي ويجوز تحلية الادوار العلوية ببلكونات يكون  
بروزها مترا واحدا من صف الاعمة اما بناء المواردات  
وغيرها من الاعمال البارزة فستنوع بالكلية (ثانيا) يتعهد  
الموقع بعد بان يشي على نفقة برودة الترنوار ومجرته بحسب  
الوزنة التي تتعين له وتبليط مسطح الترنوار سقبة بهو عملية  
المشى وبان يقوم بصيانة ذلك الترنوار ومجرته بحالة جيدة  
على نفقة ايضا وتعمل تبليطة الترنوار بمهمات صلبة من اعظم المهمات  
المعتاد استعمالها في مثل هذا العمل والترويمات التي تازم لتبليطة  
الترنوار المذكور يكون اجراؤها ايضا بالمهمات عينها التي  
استعملت في انشائه — القطاع العرضي للترنوار يكون  
وضعه بميل قدره ثلاثة سنتيمتر في كل متر والبرودة والتبليطة  
تكون منحدره امام الابواب المدة لمرور العرباب لتسهيل  
مرورها منها (ثالثا) الجزء المغطى بالمشى من الطريق العمومي  
تسري عليه احكام الترخيص الخاصة بالطرق العمومية الصادرة والتي  
تصدر وخصوصا اللائحة الصادرة في ٢١ مايو سنة ١٨٨٥  
المتعلقة باستعمال الافراد الطرق العمومية عند ما يصير  
تنفيذها بمدينة الزقازيق تحريرا في (يعتقد هذا التعهد)  
تنظيم — (امر من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٢٤  
أكتوبر سنة ٨٨ نمرة ١١٨)

## (اولا) قد تصرح لادارة عموم التنظيم بان ترخص

الى من يطلب من اصحاب الاملاك الكائنة في ميدان  
(١) يتوضح الاسم واللقب (٢) الدولة التابع لها (٣) محل السكن  
(٤) الفونسلاتو التابع اليه ان كان من الاجانب او الضريبة  
ان كان من الاهالي (٥) يتوضح اسم الشارع او العظنة او  
الحارة او الميدان الكائن به الملك (٦) يتوضح اسم القسم

يتحقق ضرورة لزومه اما بواسطة مخنارها لذلك او  
بذهابه اذا اقتضت الحال الكشف على البناء المطلوب  
هدمه (سابعا) ان تنفيذ لائحة التنظيم فيما يخص  
بهدم المباني المخلة امر دقيق جدا فلا يقدم على اجرائه  
الا بغاية التبصر والتروي لكن بالنظر للطرق السقيمة  
التي يستخدمها الافراد في غالب الاحيان لبناء اما كهم  
في القطر المصري والى عدم انتائهم بصيانة تلك  
الاماكن فمن اهم الواجبات توجيه الاعضاء التام الى  
مراقبة تنفيذ احكام هذه اللائحة بغاية الدقة حفظا  
لالامن العام فكل ما اتضح لمجلس التنظيم اولرؤساء  
المصلحة ان مهندسا من مهندسي الاقسام تهامل في  
التبليغ عن المباني التي يتخلى منها على الامن العام او  
انه بالعكس حرر تقارير غير صحيحة او بالغ فيها بقصد  
هدم بناء لم يزل متينا فيقدم في حق ذلك المهندس  
تقرير الى النظارة بواسطة رؤسائه بالترتيب وهي  
تعاقبه بما يستحق (ثامنا) تلغى الاحكام المختصة  
بمصلحة تنظيم الاقسام الواردة في امر النظارة الصادرة  
بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ٨٦ نمرة ٨٢ (تاسعا) يعين  
مفتش مصر مهندسي الاقسام والمهندس المعاين  
اللازم تعيينه لمساعدة الباشمهندس وعليه ان يضع  
ترتيب مناوبة يتبادل مهندسو الاقسام مراقبتهم على  
مقتضاه في كل سنة بحيث لا يعود الواحد منهم للمركز  
الذي كان فيه اولاً الا بعد ان يكون قد اقام سيفه  
المراكز الاخرى الخمسة

## تنظيم — (مترجمة امر نمرة ١١٧ صادر في ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٨ من ديوان الاشغال العمومية)

(اولا) قد تصرح لادارة عموم التنظيم بان ترخص الى من  
يطلب من اصحاب الاملاك الكائنة في شارع المديرية وشارع  
سلم شديد بيندر الزقازيق باقامة ماش مسقنة على بواكي من  
البناء ويكون عرض هذه البواكي ثلاثة امتار وخمسة وعشرين  
سنتيمترا في طول شارع المديرية وفي الجزء البالغ عرضه  
سنة عشر مترا من شارع سليم شديد واربعة امتار وخمسة  
وسبعين سنتيمترا في الجزء الاخر من شارع شديد الذي  
عرضه عشرون مترا (ثانيا) يوقع صاحب الملك قبل اخذ  
الرخصة على التعهد الملحق بهذا الامر ويتعين عليه ان يقوم  
حالا بوفاء الشرط الخاص بتقديم رسومات الاعمال المرغوب  
اجراؤها (ثالثا) يجب ان يكون طلب الرخصة واعطاؤها  
بحسب الكيفية والاحكام المنصوص عليها في لائحة التنظيم المتبعة  
الآن وفي الامر العالي الصادر بشأنها



## ملحوظات

العرضي للترتول يكون وضعه بميل قدره ثلاثة سنتيمتر في كل متر والبردورة والتبليطة تكون منحدره امام الابواب المعنة لمرور العربات لتسهيل مرورها منها

تنظيم — { ترجمة قرار نمرة ٥٤٥ صادر في شهر لوليو سنة ١٨٨٩

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من قرار النظارة الصادر بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٨٩ فيها يتعلق بترتيب مصالح المدن والمباني الاميرية تقرر ما هوأت (م) ١ الاعمال والتوريدات وجميع المصروفات للخدمة بمصالح المدن والمباني وتزيد قيمة كل منها عن المائتي جنة المصرح بها لمدير عموم المدن والمباني تعرض مزاداتها على الناظر او وكيل النظارة بعد اهداء ملحوظات مدير عموم المدن والمباني وراي حضرة السكرتير العمومي فيها والناظر او وكيل النظارة هو الذي يقرر العطاء المقبول فيها (م) ٢ المقاييس والقوتونات التي تعمل عن الاعمال والتوريدات والمصروفات المذكورة تنظر بطرف مدير عموم المدن والمباني وبعد ان يبيدي ملحوظاته فيها او ينقحها تقدم للسكرتير العمومي ليبيدي رايه فيها ثم تعرض على الناظر او وكيل النظارة للتصديق عليها منه متى كانت مقبولة

تنظيم — { امرال صادر في ٢٦ اغسطس سنة ٨٩ (٢٩ ذ سنة ٩٠) بخصوص احكام مصلحة التنظيم

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظارة — وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المخططة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٨٩ عملاً بالمادة الثانية من امرنا الصادر في ٢٩ جمادى الاولى سنة ١٣٠٦ (٣١ يناير سنة ١٨٨٩) — وبعد اخذ راي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ لا يجوز مطلقاً لاحد ان يبني في المدن والقرى الموجود بها الان مصلحة تنظيم او التي متشكل فيها المصلحة المذكورة بقرار من نظارة الاشغال العمومية منازل او عارات او اسوار او بلاكونات او سلام خارجية مكشوفة او ماثي او غير ذلك من الابنية التي تقام على جانبي الطريق العمومية ولا يسوغ له ايضاً توسيع تلك الابنية او تعليتها او تقويتها او ترميمها او هدمها باي صفة كانت او في اي حد كان من الحدود الا بعد حصوله من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم . اما عملية البياض بالفرشة سواء كانت من الداخل او من الخارج فلا يؤخذ عنها رخصة (م) ٢ احكام مصلحة تنظيم مدينة او قرية تسري بمقتضى قرار يصدره ناظر الاشغال العمومية على

سوق الثلاث يندربني سويف باقامة مماش مسقفة على بواك من البناء في جانبي الميدان المذكور فقط ويكون عرض هذه البواكي ثلاثة امتار ونصف متر في طول هذا الميدان (ثانياً) يوقع صاحب الملك قبل اخذه الرخصة على التعهد الملحق بهذا الامر ويتعين عليه ان يقوم حالاً بوفاء الشرط المختص بتقديم رسومات الاعمال المرغوب اجراؤها (ثالثاً) يجب ان يكون طلب الرخصة واعطاؤها بحسب الكيفية والاحكام المنصوص عليها في لائحة التنظيم المتبعة الان في الامر العالي الصادر بشأنها

## نظارة الاشغال العمومية (اورنيك نمرة ٤٨)

ادارة عموم التنظيم (تفتيش ٠٠٠٠٠)

انشاء مماش مسقفة على الترتورات (تعهد)

الموقع بعد (١) من رعايا (٢) الفاطن (٣)

ومتخبل له مسكناً شريعاً مختاراً (٤) بمدينة

يتعهد نظارة الاشغال العمومية بما هوأت (م) ١ بان

يشي معنى مسقفة امام واجهة ملكه الكائن (٥) بقسم

(٦) بمدينة بحسب الشكل المقرر بمعرفة

النظارة — والمشي المذكورة تكون كالمشي الترتوار عن جميع

تعرضه دون سبك بردورة الترتوار الذي يبلغ ٢٥ سنتيمترا

فانه يبقى مكشوفاً امام الاعنة — وعلى الموقع بعد ان

يسلم الى تفتيش في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ

هذا التعهد رسومات المشي المصمم على انشائها (الرسم والواجهة

والقطاع) مع توضيح ما يجري بناء فوقها من الابنية ومن

بعد النظر في الرسومات المذكورة والتصديق عليها ان اقتضى

الحال ترفق في او صورها بالرخصة التي تعطى من مصلحة

التنظيم — الاعمال يصير اجراؤها بحسب اصول الصناعة

خصوصاً الادوات التي تستعمل في بناء الاعنة والعنودات

تكون من اصلب واعظم نوع — ارتفاع سقف المشي من فوق

الترتوار يكون بالاقل ٤ امتار و ٥٠ سنتيمترا ويجوز تحلية

الادوار العلوية ببلكونات يكون بروزها متراً واحداً عن

صف الاعنة اما بناء المواردات وغيرها من الاعمال البارزة

فممنوع بالكلية (م) ٢ الموقع بعد يتعهد ايضاً بان يبني على

خط التنظيم بردورة الترتوار ومجربتها على مصاربه ويعمل

تبليطة مسطح الترتوار على نفقته حالاً من بعد هو عمل المشي

وبصيانة الترتوار المذكور بحالة جيدة على نفقته ايضاً — التبليطة

يكون عملها بادوات صلبة من اعظم المتاد استعمالها في مثل هذا

العمل والترميمات التي تلزم للترتوار المذكور يكون اجراؤها

ايضاً بالادوات عينها التي استعملت في بنائه — القطاع

(١) بتوضيح الاسم واللقب (٢) الدولة التابع لها (٣) محل السكن

(٤) القوسلاتو التابع اليه ان كان من الاجانب او الضبطية

ان كان من الاهالي (٥) بتوضيح اسم الشارع او العطنة او

الحارة او الميدان الكائن به الملك (٦) بتوضيح اسم القسم

خط التنظيم يستوجب توقيع العقوبة المقررة في المادتين المذكورتين آنفاً وذلك فضلاً عن الزام مرتكب المخالفة بدفع رسوم الرخصة (م) ١٢ كل مخالفة للمادة الرابعة تستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلي وتوقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط (م) ١٣ من يخالف الفقرة الاولى من المادة التاسعة يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلي وبالعقوبة المدونة في المادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلاً عن دفعه رسوم الرخصة اذا كان الطريق فتح على حسب رسم التنظيم والزامه اما بالتنازل للحكومة مجاناً عن الارض او بسد ذلك الطريق ومن يخالف الفقرة الثانية من المادة المثني عنها يعاقب بنفس العقوبات المذكورة آنفاً وذلك فضلاً عن دفعه رسوم الرخصة والزامه باتباع نص تلك الفقرة فيما يخص بسد الطريق (م) ١٤ من يخالف المادة العاشرة من امرنا هذا يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلي والمادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلاً عن هدم البناء (م) ١٥ وفي كافة الاحوال المنوه عنها في مواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ يحكم القاضي المحالة عليه المخالفة ليس فقط بالغرامة التي يستوجبها المخالف بل ايضاً بالزامه بالهدم او بدفع رسوم الرخصة او بسد الطريق او بارجاع المكان الى حالته الاصلية (م) ١٦ يجوز للاخصام او لقم النيابة ان يستأنفوا الاحكام الصادرة في الاحوال المذكورة آنفاً (م) ١٧ يرفع الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة ايام من يوم انقضاء ميعاد المعارضة على حسب ما هو مقرر في المادة (١٥١) من قانون تحقيق الجنابات بالمحاكم الاهلية والمادة (١٣٥) من القانون المذكور بالمحاكم المختلطة اذا كان الحكم صادراً بالغيبة اما اذا كان الحكم صادراً بمواجهة الخصام او بغيبة بعضهم بعد حصول المعارضة فيبتدأ الميعاد من يوم صدوره (م) ١٨ يرفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف بناء على طلب قلم النيابة وهي تحكم فيه بوجه الاستعجال — يصير طلب حضور الخصام في ميعاد ثلاثة ايام

مدن وقرى اخرى (م) ٣ تطلب الرخصة وخط التنظيم ويعطيان بالكيفية المقررة باللائحة المنوه عنها في المادة ١٩ من امرنا هذا (م) ٤ كل من تعهد باجراء عمل من الاعمال المذكورة آنفاً بصفة كونه مهندساً معمارياً او مقاولاً او غير ذلك عليه ان يخطر مصلحة التنظيم كتابة عن الاعمال المطلوب اجراؤها وذلك اذا كان المالك لم يستحصل على الرخصة قبل الشروع في العمل (م) ٥ كل رخصة لا يعمل صاحبها بها في ظرف سنة من تاريخ الحصول عليها تكون لاغية لفوات اجلها (م) ٦ الانقطاع عن العمل مدة سنة بعد الشروع فيه يترتب عليه بطلان مفعول الرخصة (م) ٧ تجوز المعارضة في قرارات مصلحة التنظيم فيما يختص بالرخص وخطوط التنظيم وتقدم هذه المعارضة الى ناظر الاشغال العمومية انما لا يجوز الشروع في اية عمل من الاعمال المبينة في المادة الاولى قبل ان يحكم الناظر المواليا في هذه المعارضة (م) ٨ لا تعطى الرخصة الا بعد دفع الرسوم المقررة باللائحة (م) ٩ لا يجوز لاحد فتح طريق عمومي الا بعد استحصله على رخصة بذلك وتنازله للحكومة تنازلاً قانونياً وبدون مقابل عن الاراضي التي تدخل في الطريق المذكور ويجب عليه الاجراء على حسب الرسم الذي تعطيه له مصلحة التنظيم — ولا يحتاج الامر للاستحصل على رخصة اذا كان المراد فتح طريق خصوصي يسد في طرفه بدرابزين او باب او جنزير لمنع المرور فيه (م) ١٠ كل بناء يترأى لمصلحة التنظيم لزوم ترميمه حرصاً على الامن العام وانظراً لكونه ايلاً للسقوط ينبغي ترميمه او هدمه في الميعاد الذي تحدده لذلك المصلحة المذكورة (م) ١١ من يخالف حكماً من احكام المادة الاولى من امرنا هذا يعاقب بالعقوبات الآتية (اولاً) اجراء اعمال بدون رخصة وخارجة عن خط التنظيم او اخذ المعين للتعمية يستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلي وتوقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلاً عن هدم الاعمال المذكورة على مصاريف مرتكب المخالفة (ثانياً) اجراء اعمال بدون رخصة انما داخله في

## ملحوظات

الشوارع عند الاقتضاء (خامسا) ان يطلب من ناظر الاشغال العمومية مشترى الاراضي اللازمة لانشاء الشوارع وتوسيعها او بيع اراضي الشوارع التي تسقط من ترتيب الشوارع (سادسا) تعيين المسافة بين المفروقات التي على جانبي الشوارع العمومية وبعضها (سابعا) ان يعرض على ناظر الاشغال العمومية مقدار المصاريف التي يستدعيها تنظيم الشوارع (ثامنا) ان تعرض التصميمات التي تعمل عن الشوارع المرغوب احداثها (ثامنا) ان يقرر ما يلزم اجراؤه نحو المباني المتضمن ترميمها حرصا على الامن العام ونحو المباني الخثة (م) ٥ تعمل الحفر والرسومات العمومية على تخمين تحتفظ احداها في ادارة عموم المدن والمباني وتبقى الثانية بقلم تنظيم الجهة المختصة في تعديل تلك الحفر كلما حدثت تغييرات في حالة الاماكن بحيث يراعى في تعديلها ابقاء ما يستدل به على الحالة الاصلية التي كانت عليها تلك الاماكن ويتخذ المجلس الشروط العمومية الاتية اساسا في رسم خطوط التنظيم (١) الازقة الغير النافذة التي لا يبلغ طولها مائة متر يكون عرضها اربعة امتار واما التي يكون نصف طولها تقريبا او جميع الابنية القائمة فيها على خط التنظيم مبنيا على عرض ثلاثة امتار بموجب رخص قانونية صادرة من قبل تنطبق على هذا العرض في كامل طولها (ب) كل سكة موصلة الى سكة اخرى عرضها من ٤ امتار الى ٦ يجعل عرضها ٤ امتار (ج) كل سكة موصلة الى سكة اخرى يتجاوز عرضها ٦ امتار يجعل عرضها ٦ امتار على الاقل (د) يكون عرض الشوارع الرئيسية في القاهرة والاسكندرية ١٠ امتار وفي باقي المدن ٦ امتار فقط (هـ) يكون عرض الشوارع الكبرى في القاهرة والاسكندرية ١٢ مترا على الاقل وفي باقي المدن ثمانية امتار فقط (و) الشوارع ذات الاشجار يكون خط التنظيم فيها موازيا لصف الاشجار وعلى مسافة ٤ امتار على الاقل من ذلك الصف (ز) يعتبر الخليج المصري المار في مدينة القاهرة شارعا عرضه ١٠ امتار وعلى ذلك فلاينية القائمة على جانبيه يراعى فيها جميع حقوق الارتفاق المقررة للطرق والشوارع (ح) خطوط تنظيم جهات الابنية القائمة على جانبي الشارع تكون مستقيمة بقدر الامكان ومتوازية ويكون محور الشارع خطوطا مستقيمة طويلة على قدر الامكان وتمتد هذه الخطوط بقدر الامكان ايضا في وسط الابنية القديمة حتى يكون مقدار دخول هذه الابنية واحدا بقدر الاستطاعة على جانبي المحور (ط) المباني المنقطة الصنعة والمباني التاريخية والدينية تبقى بقدر الامكان على المخطط الذي هي عليه ولا يتناولها حكم الدخول في خط التنظيم الا عند تجديد بنائها مالم يصدر ناظر الاشغال العمومية قرارا نظرا لاسباب خصوصية بابقا تلك المباني على خطها الاصيلي (ي) اذا تكون من خطوط التنظيم عند ملتقى شارعين زاويتان حادتان فيجب قطع كل واحدة منها بقدر متر واحد على الاقل عاموديا على خط بقسم الزاوية الى نصفين (ك) الزوايا التي تتكون في بداية الشوارع البالغ عرضها ثلاثة اواربعة امتار تقطع على طول متر واحد عندما تتلاقى خطوط التنظيم بزوايا قائمة او حادة — ومتى تقررت خطوط التنظيم على رسم احد الشوارع فيوقع على

كاملة — الاحكام التي تصدر من محكمة الاستئناف بالغية ليست قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة (م) ١٩ يضع ناظر الاشغال العمومية بقرار يصدر منه لائحة لتنفيذ احكام امرنا هذا — اللائحة المذكورة والقرارات التي تصدرها النظارة المشار اليها بخصوص مصالح التنظيم تنشر في الجريدة الرسمية (م) ٢٠ امرنا الصادر في ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ (١٢) مارس سنة ١٨٨١) واللائحة الصادرة في ٢٥ ديسمبر سنة ٨٢ وكافة الاحكام المخالفة لامرنا هذا هي لاغية ولاعمل لها تنظيم — { قرار بمرة ٥٤٩ بخصوص لائحة مصلحة التنظيم صادر في ٨ سبتمبر سنة ٨٩

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من الامر المالي الصادر في ٢٦ اغسطس سنة ٨٩ قد قرر ناظر الاشغال العمومية ما هو (م) ١ ادارة عموم مدن ومباني القطر المصري المشكلة بنظارة الاشغال العمومية تستمر على القيام باداء اعمالها على حسب القواعد المقررة (م) ٢ تولف مجالس التنظيم من الموظفين الاتي ذكرهم (مدينة القاهرة) (اولا) احد كبار موظفي نظارة الاشغال العمومية يعينه الناظر (رئيس) (ثانيا) مدير اشغال المدينة المذكورة (نائب رئيس) (ثالثا) مندوب من طرف المحافظة (رابعا) احد مهندسي التنظيم (خامسا) مندوب من طرف مصلحة الصحة (مدينة اسكندرية) (اولا) محافظ المدينة او وكيله بالنيابة عنه (رئيس) (ثانيا) مندوب من طرف مصلحة الصحة (ثالثا) مدير اشغال المدينة المذكورة (رابعا) مندوب من طرف المحافظة (خامسا) احد مهندسي التنظيم (مدن السويس ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية) (اولا) محافظ المدينة او وكيله بالنيابة عنه (رئيس) (ثانيا) مندوب من طرف مصلحة الصحة (ثالثا) مهندس التنظيم (رابعا) مندوب من طرف البوليس — وبحضر الجلسات احد كتاب التنظيم لاداء وظيفة كاتب سر المجلس واما باقي المدن والقرى الموجودة فيها لان مصاح تنظيم او التي سنشكل فيها تلك المصالح فيها بعد فيولف مجلس التنظيم في كل منها من الموظفين الاتي ذكرهم (اولا) المدير او وكيله بالنيابة عنه (رئيس) (ثانيا) مهندس التنظيم (ثالثا) مندوب من طرف مصلحة الصحة (رابعا) مندوب من طرف البوليس — يوذي وظيفة كاتب سر المجلس احد كتاب التنظيم وفي غيابه مهندس التنظيم (م) ٣ يلتم المجلس اعتياديا في كل خمسة عشر يوما مرة واحدة على الاقل ويلتم ايضا على خلاف المعتاد كلما تراءى للرئيس لزوم لذلك ولا تكون قراراته صحيحة معتبرة الا اذا كان حاضرا به اغلب اعضائه وفي حالة تساوي الاراء فالطرف الذي ينضم اليه الرئيس هو الارجح واذا غاب الرئيس فيعين المجلس احد اعضائه ليقوم مقامه (م) ٤ على المجلس ان يقوم بالايجال الاتية (اولا) تقرير خط التنظيم سواء كان على الرسومات او على الحفر العمومية (ثانيا) ترتيب الشوارع وتعيين اسمائها اذا رأى لزوما لذلك (ثالثا) تعيين عرض كل شارع (رابعا) تغيير ترتيب تلك

في اقامة بناء يجب عليه ان يراعي ليس فقط خط التنظيم بل والاحكام الادارية المختصة بالوزنات وارتفاع بناء المنازل ومقدار بروز الخراجات واما الاراضي التي حول الميادين وعلى جانبي الشوارع فتقاط بأسوار تبنى على خط التنظيم (م) ١٠ مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الاشغال العمومية وصدر امر عال باعتماده يسوغان للحكومة ان تترع شيئا فشيئا وبالطرق القانونية الاراضي المبني بالرسم لزومها لانشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الامر العالي المشار اليه لا يجوز اقامة اي بناء على الاراضي اللازم نزع ملكيتها (م) ١١ لا يجوز احداث بروزات في وجهات المنازل خلاف البروزات الاتي بيانها (اولا) في السفلى اي القاعدة

س متر

٠٠ ٠٥ في الشوارع التي عرضها عشرة امتار فا دون

٠٠ ١٥ في الشوارع التي يتجاوز عرضها عشرة امتار

(ثانيا) في الاكاف والاعمة وجلسات الشبابيك

س متر

٠٠ ٠٥ في الشوارع التي عرضها عشرة امتار فا دون

٠٠ ١٠ في الشوارع التي يتجاوز عرضها عشرة امتار

(ثالثا) في البلوكونات والماوريات التي تقام على ارتفاع اربعة

امتار ونصف على الاقل عن سطح ارض الشارع ويراد بهذا

السطح السطح الاعلى لوزنة الاساس

س متر

٠ ١ في الشوارع التي عرضها ستة امتار فا فوق

٠ ٥٠ في الشوارع التي عرضها اقل من ستة امتار

ولا يجوز الترخيص ببناء ماوردت على وجهات المنازل

الكائنة في صدر الازقة المسدودة (رابعا) ما يبرز في وجهات

الدكاكين لا يتجاوز قط مقدار بروزه عشرين سنتيمترا

و يدخل فيه بروزة الزخرفة على اختلاف انواعها (خامسا)

تجسب البارز من سطح حائط الوجهة من فوق السفلى

(م) ١٢ بصيرازالة ما يبرز عن المبانى من مساطب وسلالم

خارجة ودرج ولا تستثنى من ذلك الا المباني التاريخية

والدينية والمباني المصنعة الصنعة الى ان يحدد بناء وجهاتها على خط

التنظيم (م) ١٣ عدم العقود او الاسطحة القائمة فوق

الطرق العمومية شيئا فشيئا كلما اعتراها خلل وكذلك

متى هدمت احدى المباني المستندة هي عليها وبصير ايضا

هدمها متى ظهر خلل باحدى المحيطان التي تحمليها ولا

يجوز قط من الان فصاعدا اقامة شيء منها فوق الطرق

العمومية (م) ١٤ قرارات الهدم التي يصدرها مجلس التنظيم

يبلغها مهندس التنظيم الى المحافظ والمدير لينفذها ويذكر

في هذه القرارات الاسباب الداعية لاصدارها وبعين فيها

التاريخ الذي يصير مباشرة الهدم فيه ويحدد لذلك ثمانية ايام

على الاقل اذا كان صاحب المنزل ساكنا فيه وخمسة عشر

يوما اذا كان المكان موقرا فاذا مضى الاجل المحدد بالقرار

ولم يباشر في اجراء الهدم يتعين على المحافظة او المديرية اخطار

مصلحة التنظيم بذلك وهي تحرر محضرا عن تلك المخالفة وتقام

ذلك الرسم جميع الاعضاء المحاضرين بالمجلس وتدون به العبارة الاتية (قد تقرر خطوط تنظيم شارع بمجلس التنظيم المتعقد في ) ثم يعرض الرسم على ناظر الاشغال العمومية للتصديق عليه منه (م) ٦ يقدم طلب الرخصة على ورق ثمغة موقعا عليه من الطالب او من وكيله المفوض قانونا مبينا فيه اسم الطالب ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل سكته واقامته ونوع الاعمال التي يريد اجراءها واسم المدينة والنسق واسم الشارع وبعين فيه ايضا بالضبط والدقة المنزل او العقار المرغوب اجراء العمل فيه على ان الرخص التي تعطى بمقتضى هذه اللائحة لاتعني اصحابها من القيام باداء الاجرات والشروط المنو عنها بالقوانين والامور العالية او اللوائح الخصوصية المتعلقة بالابنية بالنظر لامور اخرى خارجة عن موضوع هذه اللائحة اما المصالح الاميرية فتعاقى من دفع اي رسم من رسوم التنظيم مهما كان نوعها ويجب على صاحب الرخصة ان ياخذها بدون مصاريف من قلم التنظيم ويعطى عنها الا بصال اللازم (م) ٧ تعلى الرخص من مهندس التنظيم وهو المكلف بتنفيذ القرارات التي تصدر من مجلس التنظيم (م) ٨ لا يجوز لمهندس التنظيم اعطاء رخص في اية جهة من الجهات التي يكون لمصلحة الاستحكامات شأن فيها الا اذا وافقت تلك المصلحة على اعطائها واذا وقع خلاف بينها تحال المسألة على ناظر الاشغال العمومية وهو ينظر في ذلك ويوافق مباشرة اذا اقتضى الحال على اعطاء الرخصة التي طلب مهندس التنظيم اصدارها وكيفما كانت الحال فحقوق الارتقاء العسكرية التي تبديها مصلحة الاستحكامات لمهندس التنظيم يجب ذكرها في رخصة التنظيم (م) ٩ الرخص التي تعطى عن خط التنظيم يعين فيها هذا الخط بكل ما يمكن من الدقة والضبط ويجوز لصاحب الرخصة ان يطلب رسما عن خط التنظيم مطابقا للبيانات المدونة في رخصته وذلك بشرط ان يدفع الرسوم المقررة ويجب ان يبين في الرخصة النقط الناجبة اللازمة لاقامة حائط الوجهة ويجوز ان يشترط فيها على صاحبها ان يدعو مهندس التنظيم الى تخطيط اتجاه هذا الحائط في النقطة التي سيقام فيها ولا يكلف بدفع اي رسم على ذلك ومعنى ادرج هذا الشرط الاخير في الرخصة يعتبر شرطا من الشروط الاساسية فيها فاذا خالف صاحب الرخصة هذا الشرط تبطل رخصته وجوبا ولا يعمل بها وعليه ايضا ان يطلب تعيين من يلزم للكشف على بنائه متى بلغ ارتفاعه مترا واحدا فوق الارض ويجب ان يصير اجراء هذا الكشف بمعرفة مهندس التنظيم فاذا خالف المالك هذا الشرط تبطل الرخصة ايضا ولا يعمل بها ويجرم عليه فاضي المخالفات بتوقيف البناء — اما المهندس الذي يكون اجري الكشف فيحجر عنه المحضر اللازم ويسلم نسخة منه الى صاحب الشأن بدون ان يدفع شيئا عن ذلك — واما الاسوار التي تكون من سياجات نامية فيجب ان تكون على بعد نصف متر من وراء خط التنظيم — وكل من اراد البناء على شارع مغروس اشجارا فلا يجوز له نقل اية شجرة منها لتسهيل الوصول الى الابواب المتسعة التي تمر منها العربات — واذا شرع احد

## ملحوظات

جديد لتنظيم احكام التنظيم من مدينة بني سويف وهي لم تطلب من المجلس ابطال هذه الاحكام في تلك المدينة الا لقلّة سكانها فان عددهم بحسب التعداد الاخير لا يتجاوز ١٠٠٨٥ نفساً غير انها مع ذلك كانت من بعد هذا الالفاء ترسل الى تلك المدينة من وقت الى اخر احد مهندسي التنظيم ليلاحظ ارباب الاراضي الواسعة التي باعتهما الحكومة ومصلحة الاراضي الاميرية في جوانب المدينة الاصلية لئلا يتعدوا على الطريق العمومي واما الان فان حضرة مدير بني سويف ودولتو ناظر الداخلية يريان ان هذه الطريقة لا تنوفي بالفرض لان المدينة المذكورة تزداد اهمية يوماً بعد يوم بما يستحدث فيها من العمار وقد زادها اهمية ايضاً وجود المحكة الاهلية ولذلك يشيران بالعدول عن قرار النظارة المذكور آنفاً وتنفيذ جميع احكام لائحة التنظيم في تلك المدينة فبناء على هذه الاسباب وعلى ما راته هذه النظارة من ان رخص التنظيم في السنين الاخيرة كانت بالحقيقة تزداد يوماً عن يوم فيها فتلتبس من المجلس ارجاع التنظيم اليها بشرط ان لا يعين لها مهندس تنظيم يقيم فيها بل ترسل النظارة من القاهرة من وقت الى آخر مهندساً لاعطاء رخص البناء ومراقبة تنفيذ لوائح التنظيم فاذا صادق المجلس على هذا الالتباس فتصدر هذه النظارة قراراً بهذا المعنى — بالجلسة المتعقدة يوم الخميس ٢١ ربيع الاول سنة ١٣٠٧ (١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٩) قرر المجلس الموافقة على اعادة احكام التنظيم في مدينة بني سويف كما كانت في السابق بشرط ان لا يترب على ذلك زيادة مصاريف

تنظيم — (ر) اثار قديمة ٢٧ يونيو سنة ٨٣ —  
استحكامات ١٠ محرم سنة ١٢٩٧ — اشغال عمومية  
— رخصة بناء — زوائد تنظيم — مدن ومباني  
٢٧ ديسمبر سنة ٨٨ — منفعة عمومية  
تنظيم مدينة اسكندرية (لجنة تأديبية) — (ر)  
تفتيش الري ٢٧ أكتوبر سنة ٨٩  
تنظيمات — (ر) تركيا  
تنفيذ — (لائحة ترتيب المحاكم)

الدعوى على المخالف بمقتضى هذا المحضر ثم يحكم قاضي المخالفات بالفرامة المقررة قانوناً وبامراً ايضاً بعد التحقيق اذا كان هناك لزوم له باجراء المدم على مصاريف مرتكب المخالفة اما تنفيذ الحكم فبعد استيفاء الاجراءات اللازم اتخاذها نحو الاجانب يقع على صاحب الملك نفسه الذي عليه ان يقوم بتسوية ما يحصل بسبب هذا التنفيذ من الخلاف بينه وبين المستأجرين او غيرهم من المقيمين في المنزل (م) ١٥ المأمورون المناط بهم اثبات وقوع المخالفات م المهندسون ومدبرو مصالح التنظيم ومدبورو البوليس ويجب اثبات حصول المخالفات بمعرفة مأمورين اثنين يكون احدهما من مصلحة التنظيم وتترك نسخة من المحضر لصاحب الملك واذا كان غائباً تلتصق النسخة المذكورة على حائط المنزل (م) ١٦ (اولاً) كل عرض يقدم الى فلم التنظيم يدفع عليه حال تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره ١٠ فروش صاغ (ثانياً) تدفع الرسوم الاتي يانها قبل تسليم الرخص الى اربابها وذلك علاوه على الرسم المقرر المذكور آنفاً (١) رسم نسي قدره قرشان صاغ عن رخصة البناء على خط التنظيم باعتبار كل متر من طول الواجهة الكائنة على الطريق العمومي (ب) رسم مقرر قدره عشرة فروش صاغ عن رخصة تعلية حائط او تلية بنا مقام على خط التنظيم (ج) رسم مقرر قدره عشرة فروش صاغ عن رخصة اجراء ترميمات او تعديلات في فتحات وجهة او سور كائن على الطريق العمومي (د) رسم قدره قرش واحد صاغ عن صورة رسم تنظيم خصوصي باعتبار كل متر طولي من الواجهة (هـ) رسم مقرر قدره عشرة فروش صاغ عن طلب تجديد رخصة بطل عملها لفترات ميعاد السنة الواحدة المتوّه عنه بالمادة الخامسة من الامر العالي

تنظيم — { ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية رقم ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩ رقم ٥٥٨ }

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٦ اغسطس سنة ٨٩ وعلى لائحة التنظيم الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ٨٩ وعلى افادة المالية رقم ٢٩ اكتوبر سنة ٨٩ قد قررنا ما هو آت (م) ١ تسري احكام التنظيم على جهة القبة والمطرية بالتطبيق للاوامر العالية واللوائح المتبعة (م) ٢ مراعاة لزيادة العمار في تلك الجهة ومخالفة للمادة السادسة عشرة من اللائحة الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ تعطي مصلحة تنظيم القاهرة رخص البناء فيها مجانياً الى ان تصدر اوامر خلاف ذلك تنظيم — { ترجمة مذكرة من نظارة الاشغال العمومية الى مجلس النظار مورخة ٤ نوفمبر سنة ٨٩ رقم ٨٧٥ }

انه بناء على قرار مجلس النظار الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٨ قد الفت هذه النظارة بالقرار الصادر منها في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٨ المختص بوضع ترتيب

## ملحوظات

(م) ٢٠ لاجل ان تكون الاحكام واجبة التنفيذ يلزم ان تكون مشمولة من طرف المحكمة الصادرة منها بصيغة التنفيذ الاتية وهي — يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ هذا الحكم ان يبادروا الى تنفيذه وعلى النائب العمومي ووكلائه ان يساعدوه وعلى رؤساء وضباط العساكر واماموري الضبط والربط ان يعاونوه على اجراء التنفيذ باستعمال القوة المجبرية متى طلبت منهم المساعدة والمعاونة بصورة قانونية (م) ٢١ تنفيذ الاحكام والسندات والعقود الرسمية يكون بمعرفة المحضرين بالمحاكم بناء على صيغة التنفيذ ولا دخول لجهات الادارة فيه انما يجب عليها المساعدة اذا طلبت منها بشرط ان لا يترتب على تلك المساعدة ادخالها في التنفيذ ولا مسئوليتها فيه

تنفيذ — (قانون مرافعات) (م) ٢٨١ التنفيذ واجب لكل حكم او سند او عقد رسمي عليه صيغة التنفيذ (م) ٢٨٢ يحصل التنفيذ بمعرفة المحضرين وهم ملزمون باجرائه بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم او السند الواجب التنفيذ (م) ٢٨٣ اذا امتنع المحضر عن التنفيذ جاز للخصم ان يرفع شكواه الى رئيس المحكمة التابع لها المحضر او لقاضي المواد الجزئية بالمحكمة المذكورة (م) ٢٨٤ لا يكون التنفيذ الا للاشياء المعينة الحالية عن النزاع ولا يجوز الشروع فيه قبل اعلان الحكم او السند الواجب التنفيذ الى نفس الخصم او محله والتنبيه عليه بالاجراء (م) ٢٨٥ المحضر الذي يحرر ورقة التنبيه يلزم ان يكون مرصفا له في الاستلام واعطاء سند الخالصة الا اذا كان المبلغ المستحق على حسب نص الحكم والعقد الواجب التنفيذ مستحق الدفع في محل غير محل الواقع فيه التنبيه من المحضر (م) ٢٨٦ اذا حصل اشكال في التنفيذ فما يكون متعلقا بالاجراءات الوقفية يرفع امره الى محكمة المواد الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون منمعلقا باصل الدعوى يرفع امره الى المحكمة التي اصدرت الحكم (م) ٢٨٧ يجوز للاخصام ان يطلبوا تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التي اصدرته (م) ٢٨٨ يجوز للمحكوم عليه بدون انتظار لتنبيه المحضر بالتنفيذ ان يطلب من المحكمة التي يكون فيها الاستئناف منع تنفيذ الحكم اذا كان موصوفا بكونه انتهائيا وكان وصنه بذلك في غير محله او كان التنفيذ الوقفي مأمورا به في غير الاحوال المبينة في القانون — ويرفع الطلب في هذه الحالة الى المحكمة العليا بالنسبة للمحكمة الصادرة منها الحكم ويكون رفعه بتكليف الخصم بالحضور اليها على الاوجه المعتادة وبمحكم فيه بطريق الاستئناف (م) ٢٨٩ وللحكوم له ايضا ان يتظلم الى المحكمة العليا اذا كان مدعيا بان وصف الحكم بكونه ابتدائيا في غير محله او بان المحكمة اخطأت في عدم الحكم بالتنفيذ الوقفي او في امرها به بشرط تقديم الكفالة (م) ٢٩٠ التنفيذ الموقت في المواد التجارية يكون واجبا قانونا ولومع حصول المعارضة او الاستئناف او عدم التصريح به في الحكم بشرط تقديم الكفالة (م) ٢٩١ تعافى المحكمة المحكوم له من تقديم الكفالة ان طلب ذلك وكانت المادة تجارية واما ان كانت المادة رديسية فتحكم بالتنفيذ الموقت بغير كفالة اذا كان المحكوم

عليه معترفا بالمحكوم به او كان الحكم صادرا بتنفيذ الحكم سابق صار في مثابة حكم بتي او كان الحكم السابق مصحاحا به بالتنفيذ بغير كفالة وتحكم بذلك المحكمة ايضا اذا كان حكمها مبنيا على سند رسمي انما يشترط في كل ما ذكر سبق كون المحكوم عليه خصا في الحكم السابق او طرفا في السند الرسمي (م) ٢٩٢ يؤمر بالتنفيذ الموقت في المواد المدنية ولومع حصول الاستئناف مع اخذ الكفالة او بدون اخذها على حسب ما تنصوبه المحكمة في الاحوال الاتية (اولا) في اخراج الساكن الذي لم يكن مستاجرا او كان له ايجار وانتهت مدته او فسخ او لم يكن محل المستاجر امتعة كافية لضمان الاجرة وفي ازالة اليد الموضوعة على العقار بغير وجه اذا كان ملكا للمدعي او استحقاقه للعقار غير محمود او ثانيا بسند رسمي (ثانيا) في اجراء الترميمات الضرورية المستعجلة (ثالثا) في الاجراءات التحفظية او الوقفية (رابعا) في تقرير النفقة الوقفية وتقدير المونة واداء الاجر — ويجوز للمحكمة في جميع هذه الاحوال ان تأمر بالتنفيذ الموقت ولومع حصول المعارضة (م) ٢٩٣ ويجوز للمحكمة ايضا ان تأمر بالتنفيذ الموقت ولومع حصول المعارضة او الاستئناف مع اخذ الكفالة او بدون اخذها اذا كان الطلب الذي تقدم للمحكمة مبنيا على سند غير رسمي لم يترافع فيه (م) ٢٩٤ التنفيذ الموقت بدون اخذ كفالة ولومع حصول الاستئناف يكون واجبا لكل حكم فيما امر به من اجراءات المرافعة والتحقيق ولو كان ذلك مما يدل على ما تحكم به المحكمة في اصل الدعوى انما للمحكمة ان تأمر بتقديم الكفالة اذا كان يخشى حصول ضرر او خطر من التحقيق المحكوم باجرائه (م) ٢٩٥ التنفيذ الموقت يكون واجبا لكافة الاحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية في المنازعات والامور المذكورة في المادة ٢٨ (م) ٢٩٦ وفي الاحوال المستوجبة الاستعجال والتي يخشى من تأخيرها حصول ضرر يجوز للمحكمة او لقاضي المواد الجزئية الامر بان التنفيذ يكون بموجب نسخة الحكم الاصلية (م) ٢٩٧ يسلم كاتب المحكمة في هذه الحالة نسخة الحكم الاصلية الى المحضر بوصف منه وعلى المحضر ان يرددها عقب التنفيذ (م) ٢٩٨ الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ لا يتوقف تنفيذها بسبب عرض الدين من المدين لدائمه عرضا رسميا اذا كان الدائن منازعا فيه انما لقاضي المواد الجزئية الداخل في دائرته محل التنفيذ ان يأمر بتوقيف اجراءات التنفيذ مؤقتا بواسطة ابداع المعارض او مبلغ ازيد منه يعينه بمعرفة (م) ٢٩٩ في الاحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم الا مع اخذ الكفالة يكون لطالب التنفيذ الخيار بين ان ياتي بكفيل مقنن او بدو في صندوق المحكمة من التتود او السندات ذات القيمة ما يساوي المحكوم به (م) ٤٠٠ ما يختاره طالب التنفيذ من الاوجه المذكورة بكتب في ورقة التنبيه المحاصل على يد المحضر او في ورقة مستقلة تعلق الى نفس الخصم او الى محله قبل صدور ورقة التنبيه او بعد (م) ٤٠١ وللخصم المحكوم عليه بميعاد ثلاثة ايام للمناقضة في اقتدار الكفيل وتحصل المناقضة بمجرد التقرير بها في قلم كتاب المحكمة (م) ٤٠٢ بعد مضي هذا الميعاد لا تقبل المناقضة بل يورخذ على الكفيل التمسك في قلم كتاب المحكمة (م) ٤٠٣ اذا

## ملحوظات

موجودات مديونه وبناء على دلالة المداين وطلبه توقيع الحجز عليها يجري بيعها بعد اسنياء الاجراءات اللازمة من نحو الاعلان بالمبيع وتحديد وقت بمحصوله ونحو ذلك بدون سجن المديون وعلى هذا يرام انه بالموافقة على ما ذكر تصدر المكاتبات اللازمة من طرفنا لجهات الادارة بالاجراء وحيث نظر بطرفنا موافقة الاجراء على حسب ما توضح فلزم تحريره للمعلومية واعلانه للمدريات ومحافظي دمياط ورشيد لاتباع الاجراء بوجبه وبتاريخه تحرر لمن لزم بذلك تنفيذ — { صورة ما نشر من الداخلية في ١٨ ذي القعدة سنة ١٢٩٦ (٢ نوفمبر سنة ١٩٧٩) }

انه مع معلومية ما تقتضيه الاوامر والمنشورات المتعدد صدورها من اختصاص جهات الادارة بالمبادرة في تنفيذ احكام المضابط باوقاتها سواء كانت حقوقية او جنائية متى كانت واجبة التنفيذ قد دلت وقائع الاحوال على حصول التأخير من بعض الجهات في اجراءات التنفيذ حتى انه موجود ببعضها مضابط صادرة في مواد جنائية محكوم فيها على اشخاص اشقياء بالنفي او الاحلاق بمحلات الجزاء مع مضي مدد من عهد صدورها فلم تنفذ احكامها عليهم لان بل تركت في حيز السكتة على ان ذلك مخالف لما تستدعيه تلك الاوامر والمنشورات وحيث من اوجب الوجوب على كل موظف كبيراً كان او صغيراً المبادرة في تنفيذ ما تصدر به الاوامر والمنشورات باوقاتها وتأخير اجراء ما ذكر يعد من اكبر المخالفات التي تعود مسئوليتها عليهم واستدامة هذا الحال مما لا يوافق فلماذا ومنعاً من وقوع مثل ذلك من الان فصاعداً ودوام الاهتمام في تنفيذ احكام المضابط باوقاتها اول باول متى كانت واجبة التنفيذ قد تراءى اعادة النشر عن ذلك لجهات الادارة مؤكداً بيذل كمال الاعتناء والدقة في اجراءات التنفيذ على وجه ما توضح بدون تمادي اوقات وعلى هذا قد تحرر في تاريخه لمن لزم بالاجراء هكذا ومن الجملة هذا لخصرتكم للعمل بمقتضاء والتأكيد من طرفكم على كافة مستخدمين الادارة بفروع براءة هذا الامر وعدم التأخير في الاجراء على الوجه المشروح كما هو لازم

حصل التنازع في اقتدار الكفيل او في شان السندات المراد ابداعها حكمت في ذلك محكمة الممراد الجزئية الداخل في دائرتها محل التنفيذ بطريق الاستعجال حكماً انتهائياً لا يستأنف ويكون ذلك بناء على طلب حضور الخصم بمنقضى علم خبر (م) ٤٠٤ الاعلانات المحاصلة الى المحل المعين في مدة المراجعة تعتبر صحيحة اذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة اشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك (م) ٤٠٥ اذا رجع الخصم عن اعتبار المحل المعين ولم يعين محلاً غيره ولم يكن ساكناً في البلدة الكائنة بها المحكمة ستعلن الاوراق الى قلم كتاب المحكمة ويعتبر بذلك صحيحاً (م) ٤٠٦ اذا مضت السنة اشهر المذكورة بدون شروع في التنفيذ او اوقف التنفيذ مدة ستة اشهر بدون حصول مراجعة فتكون الاعلانات الى نفس الخصم او الى محله الاصلي (م) ٤٠٧ الاحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الاجنبية يجب لجعلها نافذة في الديار المصرية ان توضع عليها صيغة التنفيذ مراعاة الشروط والاجراءات التي تقتضيها قوانين تلك البلدة فيما يتعلق بتنفيذ احكام غيرها من البلاد فيها (م) ٤٠٨ الاحكام الصادرة بالزام غير المتخاصمين بفعل امر او اداء شيء لا يجب تنفيذها في حق ذلك الغير ولو بعد مضي مواعيد المعارضة والاستئناف الا بابرار ورقة اعلان الحكم او شهادة المحضر الدالة على حصوله مع شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضة ولا استئناف (م) ٤٠٩ يحمل في قلم كتاب المحكمة دفتر ينفذ فيه الكاتب المعارضات والاستئناف (ر) حجز تحفظي وحجز تنفيذي — قسمة بين الغرماء — نزع ملكية — استرداد

تنفيذ (بجالس عملية ملغاة) — { منشور من الداخلية في ٧ جا سنة ١٢٩٤ (٢٠) رابو سنة ١٩٧٧ }

ورد للداخلية مكاتبة من دولتلو الباشا ناظر الحفائية والخارجية مورخة ٢ الجاري نمرة ٧٧ حقانية بانه علم من جملة عرضحالات تقدمت للحقانية ان جهات الادارة عند تنفيذ احكام المجالس الصادرة في مواد الحقوق حاصل الاكتفاء فيها بسجن المحكوم عليه دون حجز موجوداته او بيعها وانه فضلاً عن ضياع ثمة الحكم بواسطة عدم تنفيذه فان سجن المحكوم عليه بشأن ذلك التنفيذ لا يصح حصوله بدون حكم على انه لو استبدل السجن بحجز موجودات المديون لكان ذلك موافقاً للاصول العمومية وداعياً لحصول المحكوم لهم على حقوقهم في اقرب وقت وانه لهذا تراءى انه متى طلب من جهة الادارة تنفيذ حكم في مادة حقوقية فمن بعد تكليف المديون بالدفع ومضي يوم واحد او اثنين بعد التكليف تطلب من المحكوم له ارشادها عن

الاملاك يكلفون بصيانتها وحفظها (م) ٣ قد تحدد  
ثمن الصفيحة الواحدة بعد التركيب مبلغ ١٠ فروش  
صاغ يدفعه ارباب الاملاك بالوصل اللازم الى قلم  
تفتيش القاهرة في مدي ثلاثين يوماً من تاريخ  
الاعلان الذي يكون قد بلغه تفتيش القاهرة الى  
المالك بعد تركيب الصفيحة (م) ٤ في حال تركيب  
الصفيحة المرقوم عليها اسم الشارع بصير تميز الاملاك  
الكائنة على ذلك الشارع (م) ٥ على ادارة عموم التنظيم  
تنفيذ قرارنا هذا  
تميز — (ر) ابنية — احصاء — عربان : تعداد  
تميز دفاتر التجار — (ر) دفتر تجاري (قت ١٤  
توير (المال في التوير) — (ر) مخالفات (قت ٣٤١  
تهديد — (ر) رشوة (قت ٩٣ : ٩٨ — دين  
(قت ١٤٨ — جنابات وجنح (قت ٢٣١ — سرقة  
(قت ٢٨٧ : ٢٩٩ — مزاد (قت ٣١٨  
تهديد بالقتل — (ر) قبض (قت ٢٥٩

تهريب — (الباب السابع عشر من قانون العقوبات)  
(في تهريب البضائع من الكارك)

(م) ٢٠٢ كل من ادخل في بلاد الحكومة المصرية بضائع  
مع وقوع الغش منه فيما يتعلق بالرسوم اومع مخالفة القوانين  
والاوامر واللوائح المختصة بذلك اوشرع في ادخالها او نقلها  
او باعها او عرضها للبيع او اخفاها بعاقب بالحبس من خمسة  
عشر يوماً الى ستة اشهر وبجزم انصافاً بالعقوبة المذكورة على  
كل من ادخل شيئاً من البضائع المنوع دخولها اوشرع في  
ادخالها او نقلها او باعها او عرضها للبيع او اخفاها (م) ٢٠٢  
تضبط وتصادر تلك البضائع بجانب الميري وبجزم بطريق  
النظام والتكافل على جميع من ارتكب جنة من قبيل ما ذكر  
بدفع غرامة بقدر ضعف الرسوم المقررة اما اذا كانت البضائع  
من الاصناف المنوع دخولها في بلاد الحكومة المصرية فتكون  
الغرامة بقدر قيمة تلك البضائع (م) ٢٠٤ وتضبط وتصادر  
ايضاً لجانب الميري ادوات النقل (م) ٢٠٥ الحكم بالعقوبات  
المقررة انقلا بجمع جهات الادارة من اعدام واتلاف الاصناف  
المنوعة (م) ٢٠٦ ان عا داحد في ظرف ثلاثة سنين  
لارتكاب جنة من الجنح المتعلقة بتهريب البضائع فيجزم عليه  
بضعف مدة الحبس وقيمة الغرامة (م) ٢٠٧ تعزير الحاضراني  
بجرهما المأمورون في هذا الشأن صحبة حتى يقام الدليل  
على عدم صحتهما

تهريب — (ر) جرمك — دخان — حشيش  
— بارود — سلاح

تهريب اشياء معجوزة — (ر) حجب (قم ٦٧٢

تنفيذ — (ر) اعلام شرطي  
تنفيذ التعهد — (ر) تعهدات وعقود  
تنفيذ على العقار — (ر) تكليف  
تنفيذ احكام المجالس الملغاة — (ر) مجلس ملغي  
٢٩ صفر سنة ١٢٩٨ — حجب اداري  
تنفيذ احكام المحاكم الشرعية — (ر) مجلس ملغي  
٢٩ صفر سنة ١٢٩٨ — حجب اداري  
تنفيذ احكام صادرة في مواد العقار — (ر) مجلس  
ملغي ١٤ رجب سنة ١٢٩٩  
تنفيذ الاحكام — (ر) محكمة اهلية ٢٩ ر سنة  
١٣٠١ م ١١ — احكام (قم ١١٢  
تنفيذ موقت — (ر) معارضة استئناف — تنفيذ  
(قم ٣٩٠ الى ٣٩٧ — افلاس (قتب ٢١١  
تنفيذ الامر الاداري — (ر) محكمة (لا ١٥  
تنفيذ — (ر) حجب  
تنفيذ امر رئيس المحكمة او قاضي الامور الوقفية —  
(ر) امر (قم ١٣٠  
تنفيذ — (ر) معارضة (قم ٣٢٩ : ٣٣٠ : ٣٣٥  
٣٤٤ : ٣٤٣ :  
تنفيذ — (ر) استئناف (قم ٣٥٥  
تنفيذ عقد معين — (ر) تحكيم المحكمين (قم ٧٠٢  
تنفيذ — (ر) احكام فتح ٢٢٩ — ٢٣٩  
تنفيذ حكم القتل : (ر) عقوبة الجنابات (قت ٢٩ : ٣١  
تنقيص في الثمن — (ر) ثمن (مجلة ابتداء من ٢٥٤  
— ثمن

تميز الاملاك — (ر) ترجمة قرار صادر من نظارة الاشغال  
(العمومية في ٢٠ يونيو سنة ٨٥ نمره  
٣٥٣ فيما يتعلق بتميز الاملاك الواقعة على الشوارع العمومية  
بمدينة القاهرة

بناء على القرار الصادر من مجلس النظارة بتاريخ ١٨  
جمادى الاولى سنة ١٣٠٢ (٥ مارث سنة ١٨٨٥)  
نمرة ١١ قد تقرر ما هوآت (م) ١ بصير تميز الاملاك  
الكائنة بمدينة القاهرة على حسب المشروع الذي عمل  
بمعرفة تفتيش القاهرة وعلى كل صفيحة من الصفائح التي  
اقرت النظارة على اوريكها تكتب النمرة بالارقام  
العربية والافرنكية معاً (م) ٢ تورد نظارة الاشغال  
العمومية الصفائح المذكورة وتركبها في محلاتها وارباب



توزيع المبيع — (ر) بيع

تواتر — (ر) بينة (مجلة ١٧٣٢ - ١٦٧٦)

توزيع — (ر) محكمة تاديبية

توحيد الدين — (ر) دين موحد

توريث — (ر) موارث

توزيع — (قانون مرافعات) في توزيع ثمن المبيع على حسب درجات المداينين

(م) ٦٢٨ اذا لم يتفق مداينوالبائع او مداينوالمبيع ملكه فيما بينهم وبين المدين في ظرف شهر من تاريخ البيع على توزيع الثمن بوزع مع مراعاة التعديلات الآتية على حسب الاصول المقررة للتوزيع بطريق الخاصة بين الغرماء (م) ٦٢٩ يجوز الشروع في التوزيع على حسب درجات المداينين بغیر احتياج لابتداء الثمن بصندوق المحكمة وبحصل التوزيع بقوائم تسلم لكل واحد من المداينين قائمة منها مشتملة على مقدار ما خصه بحسب التوزيع وتقوم مقام تحويل له على المدين بالثمن وفي هذه الحالة يكلف هذا المدين بالحضور عند التوزيع (م) ٦٣٠ بقيد طلب الشروع في التوزيع على حسب درجات المداينين في دفتر مخصوص بقلم كاتب المحكمة الابتدائية التي حصل فيها البيع ويصح تقديم ذلك الطلب من المشتري (م) ٦٣١ يتبدأ بحضور التوزيع على حسب درجات المداينين بقيد طلب التوزيع والامر الصادر باجراءه ويرفق به الكشف المستخرج بمعرفة كاتب المحكمة ببيان الموجود من رهونات السجلة (م) ٦٣٢ التنبيه على اصحاب الرهون بتقديم طلباتهم وابطالهم على قائمة التوزيع الموقت يعلن اليهم في المحلات المعينة بتسجيل رهوناتهم (م) ٦٣٣ ميعاد الاطلاع على التوزيع الموقت والمناقضة فيه ثلاثون يوما ومن تاخر عنه سقط حقه في ذلك وان لم تحصل مناقضة يجري القاضي المعين التوزيع النهائي وبامر بشطب تسجيل رهن من لم ينل شيئا في التوزيع بحسب درجة دينه (م) ٦٣٤ بامر القاضي كاتب المحكمة بتسليم قوائم التوزيع لاربابها (م) ٦٣٥ مصاريف اجراءات التوزيع وشطب تسجيل رهن من لم ينل شيئا فيه تقدم في قائمة التوزيع بطريق الامتياز (م) ٦٣٦ بقيد للمشتري في كل قائمة من قوائم التوزيع مقدار مصاريف شطب الرهن انجز من اصل الثمن ويضاف بمعرفة القاضي المباشر للتوزيع في قائمة اخر دائن وارد في التوزيع مقدار مصاريف شطب تسجيل الرهونات التي لم ينل اربابها شيئا في التوزيع (م) ٦٣٧ شطب تسجيل ديون المداينين الذين لم ينالوا شيئا في التوزيع لا يمنعهم من الاستيلاء على ثمن العقار بحسب درجاتهم اذا استوفى المداينون المتقدمون عليهم حقوقهم من غير الثمن المستحق تحصيله من مشتري العقار (م) ٦٣٨ اذا حصلت منازعة في دين من الديون الجاري التوزيع عليها فالقاضي المعين بوزع على ارباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعا انتهابيا وبامر بتسليم القوائم المتعلقة

بها لاربابها ويجوز له ان يوزع ايضا توزيعا انتهابيا على ارباب الديون المتأخرة بشرط ان يبقى مبلغا كافيا للدين المحاصلة فيه المنازعة (م) ٦٣٩ ترفع المنازعات الى المحكمة ولا يجوز قبول منازعات خلاف المقيمة في محضر التوزيع الموقت (م) ٦٤٠ ومع ذلك يجوز لصاحب الدين التسجيل قبل تسجيل ورقة التنبيه على المدين بوفاء الدين وانذاره بترفع العقار المبيع من يد ان يطلب لغاية وقت تسليم قوائم التوزيع الغاء الاجراءات التي حصلت وذلك ان لم يحصل التنبيه عليه بتقديم طلبه والاطلاع على قائمة التوزيع — وفي حالة تقديم الطلب المذكور تعاد تلك الاجراءات مع الزام المأمور الذي حصل منه التهاون بمصاريفها وعدم الاخلال بما يختص بالدائنين الذين لم تحصل منازعة في ديونهم واستلموا اذونات قبض ما خصهم (م) ٦٤١ بعد تسليم قوائم التوزيع لاربابها فالمداين الساقط اسمه حق التداعي فقط على المأمور السابق ذكره وله حق مداعة المدين وكفلائه (م) ٦٤٢ المرافعة في شأن الديون الواقع فيها النزاع تكون بين كل من الدائنين المتنازعين والمتنازع في ديونهم واخر مستحق في التوزيع بحسب درجة دينه مع امتياز مصاريفه ويجوز لغريم من الدائنين الدخول في المرافعة وعليه في كل الاحوال المصاريف المترتبة على ذلك الدخول (م) ٦٤٣ بعد تسليم قائمة التوزيع الانتهابي بثلاثة ايام يكلف كاتب المحكمة المداينين الداخلين في التوزيع واول مداين لم يستوف دينه في التوزيع ومشتري العقار بالاطلاع على القائمة المذكورة (م) ٦٤٤ لاتصح المعارضة من المذكورين بالمادة السابقة في قائمة التوزيع الانتهابي الا فيما يتعلق بالتطبيق على الاساسات الموضوعة في قائمة التوزيع الموقت او في الحكم الصادر في المنازعات وفيما يتعلق بتقدير المبلغ الذي يدفعه المشتري (م) ٦٤٥ لا تقبل هذه المعارضة الا في العشرة ايام التالية ليوم التكليف السابق ذكره — وتحصل المعارضة بتقرير يقدم بقلم كاتب المحكمة ويكون مشتملا على الاسباب المبينة عليها وترفع امام المحكمة بمقتضى علم خبر (م) ٦٤٦ ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة عشرة ايام من تاريخ اعلانه (م) ٦٤٧ الخصم الذي لم يثبت له حق في المنازعة في الديون او في المعارضة في قائمة التوزيع الانتهابي يحكم عليه بالمصاريف والفوائد المدلى بها (م) ٦٤٨ بعد مضي ميعاد العشرة ايام ان لم تحصل معارضة او اذا حصلت وصدر فيها حكم صار انتهابيا فعلى كاتب المحكمة ان يسلم قوائم التوزيع لاربابها في ميعاد ثمانية ايام بالاكثري (م) ٦٤٩ توقف الابرادات والفوائد ونحسب على الوجه المبين في فصل القسمة بين الغرماء والمداينين المستحقين في التوزيع ان ياخذوا الفوائد المستحقية على مشتري العقار (م) ٦٥٠ ومع ذلك اذا ابقى المشتري عند جزا من الثمن تامينا لوفاء مرتب مستمر مدة حياة المستحق له برهن مسجل فالدائنون اللاحقون للمستحق المرتب المذكور في الدرجة يستولون بعد وفاته من اصل المبلغ المبقي عند المشتري الفوائد المستحقية لهم من الوقت السابق ذكره (م) ٦٥١ يوزع من الدائن المستحق في التوزيع عند استلامه ما استحقه فيه الاقرار بقبول شطب تسجيل رهنه (م) ٦٥٢ يحصل

مشتري العقار على شطب تسجيل الرهن بمقدار المبالغ المدفوعة  
بفدائه قوائم التوزيع وسندات الخالصه وأما رهون من لم  
يدخل في التوزيع من الدائنين فيشطب تسجيلها بموجب  
ملخص مستخرج من قائمة التوزيع المنتهية للامر بذلك  
(م) ٦٥٢ يوزع القاضي المعين للتوزيع المبالغ المستحقة بحسب  
التوزيع للمدائنين بين مدائنيهم أو بين من يستحقون حقوقهم  
بناءً على طلبهم ويكون ذلك على حسب القواعد السابق  
تقريرها وفي وقت التوزيع الأول ان امكن

توزيع — ( ر ) قسمة بين الغرماء

توزيع القضايا بين القضاة — ( ر ) محكمة اهلية ١٧ ر  
سنة ١٣٠١ م ٢

توزيع نقود التفليسة — ( ر ) افلاس ( ق ٢٨٣  
: ٢٨٤ : ٣٠٢ : ٣٠٣ : ٣١٢

توزيع — ( ر ) صلح ( ق ٣٣٤

توزيع نقود المفلس — ( ر ) افلاس ( ق ٣٥٦

توزيع — ( ر ) سفينة ( ق ٥ — ٢٨

توزيع قيمة البضائع المرمية في البحر — ( ر )  
خسارة بحرية ( ق ٢٥١ الى ٢٥٩ — ٢٦١ — ٢٦٤

توزيع على الديانة — ( ر ) استئناف ( ق ٣٥٥  
توزيع انتهائي — ( ر ) توزيع ( ق ٦٣٣

توسط عند القاضي للترجي — ( ر ) مستخدم الحكومة  
( ق ١١١

توصية — ( ر ) شركة ( ق ٤٣٩ — ( ق ٢٣ : ١٩  
الى ٤٢ : ٣١ الى ٤٤ : ٤٦ : ٤٨ الى ٦٥ — افلاس  
( ق ٢٤١ : ١٩٨

توضيحات (ساعها حال المداولة) — ( ر ) احكام  
( ق ٩٤

توعد قاضي او هيئة محكمة : ( ر ) مستخدم الحكومة  
( ق ١١٠

توقف عن دفع الديون — ( ر ) افلاس : متفالس  
توقيف عن دفع الديون — ( ر ) افلاس : متفالس

توقيف الصراف — ( ر ) صراف منشور غمرة ٩  
توقيف المال — ( ر ) رهن : حبس الشيء

توقيف تنفيذ الامر الاداري : ( ر ) محكمة ( لا ١٥  
توكيل — ( قانون مدني ) ( م ) ٥١٢ التوكيل عقد به

يوم ذن التوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى  
ذمه ولا يتم العقد الا بقبول التوكيل وقد يتفق القبول من  
اجراء العمل الموكل فيه ( م ) ٥١٢ يعتبر التوكيل بلامقابل  
بالم يوجد شرط صريح بخلاف ذلك او شرط ضمني ينفع

من حالة التوكيل (م) ٥١٤ الاتفاق على مقابل معين لا ينفع  
من نظريته بمعرفة القاضي وتقدير المقابل بحسب ما  
يستصوبه (م) ٥١٥ يجوز ان يكون التوكيل خاصاً او  
عاماً فالنوكيل الخاص لا يترتب عليه الا الاذن للتوكيل باجراء  
الاعمال المبينة في التوكيل وتوابعها الضرورية وأما التوكيل  
العام فلا يترتب عليه الا التفويض للتوكيل في الاعمال المتعلقة  
بالادارة (م) ٥١٦ لا يسوغ الافرار بشيء بطريق التوكيل  
ولا طلب يمين ولا المدافعة في اصل الدعوى ولا تحكيم محكمين  
ولا اجراء مصالحة او بيع عقار او حفر عقاري او ترك  
الناميات مع بقاء الدين او اجراء اي عقد يتضمن التبرع  
الا بعد اثبات توكيل خاص بذلك او تفويض خاص ضمن  
توكيل عام (م) ٥١٧ التوكيل في بيع عقارات الموكل  
يتضمن الاذن ببيع عقار غير منصوص عليه وكذلك التوكيل  
في تحكيم المحكمين او في اجراء المصالحة يتضمن التفويض للتوكيل  
في اجراء ذلك في جميع حقوق الموكل ولو غير منصوص  
عليها والمحصل ان التوكيل العام في جنس عمل يكون معتبراً  
بدون نص على موضوع العمل الا فيما يتعلق بعقود التبرعات  
(م) ٥١٨ لمن يعامل التوكيل الحق في ان يطلب منه صورة  
رسمية من سند التوكيل (م) ٥١٩ اذا تعدد الوكلاء في  
عمل واحد بتوكيل واحد ولم يصرح لاحد منهم بانفراده في العمل  
فلا يجوز لهم العمل الا معاً (م) ٥٢٠ يجب ان يكون الاذن  
للتوكيل بانابة غيره عنه صريحاً في سند التوكيل ويكون  
التوكيل مسئولاً عن النائب الذي لم يعينه الموكل اذا كان  
هذا النائب معسراً او غير اهل او مشهوراً بالاهاـل وفي جميع  
الاحوال نائب التوكيل مسئول مباشر عند الموكل (م) ٥٢١  
والتوكيل مسئول عن تفصيله الجسم وعن عدم وفائه التوكيل  
باختياره وهو مسئول ايضاً عن تفصيله اليسر اذا كان له  
اجرة متفق عليها (م) ٥٢٢ لا يجوز للتوكيل ان يعزل  
نفسه عن الوكالة في وقت غير لائق ويجب عليه اذا انتهى  
توكيله باي صورة غير عزله من الموكل عزلاً بئياً ان يجعل  
الاعمال التي ابتدأها في حاله تفويضاً من الاخطار (م) ٥٢٣  
التوكيل الذي يعمل عملاً على ذمة موكله بدون ان يخبر  
بتوكيله يكون هو المسئول لدى من عامله (م) ٥٢٤ اما  
اذا اخبر ان عمله للموكل وعلى ذمته فلا يترتب عليه الزام  
غير اثبات التوكيل ولا يكون مسئولاً ايضاً عن تجاوز حدود  
ما وكل فيه اذا اعلم من يعامله بسعة وكالته (م) ٥٢٥ وعليه  
تقديم حساب ادارة عمله وحساب المبالغ التي قبضها على ذمة  
موكله (م) ٥٢٦ وعليه فوائد المبالغ المقبوضة من يوم  
مطالبته بها مطالبة رسمية او من يوم استعماله لها لمنفعة نفسه  
وله الحق في فوائد النقود التي دفعها بسبب التوكيل من يوم  
دفعها (م) ٥٢٧ على الموكل تنفيذ ما التزم به وكيله باسمه  
بموجب التوكيل وعليه ان يبين في ميعاد لائق ما سعى عزمه  
من التصديق او عذمه على ما فعله الوكيل خارجاً عن حدود  
التوكيل (م) ٥٢٨ وعليه ان يودي المصاريف المنصرفة من  
وكيله المقبولة قانوناً اياً كانت نتيجة العمل اذا لم يحصل  
من الوكيل تقصير فيه (م) ٥٢٩ ينتهي التوكيل بالعزل

## ملحوظات

المضي بالعالم فامولنا السلطاني على مقتضى الشيم المرضية التي جبلت عليها هو الدوام في ذلك المسلك المرضي والجد والاجتهاد في كل ما ينمي عمران مملكتنا الشاهانية وسعادة اهاليها تبعة دولتنا العلية ورفاهيتهم وراحنتهم حتى تستديم بذلك استحقاق عنايتي الشاهانية واعتمادي السلطاني المبذولين في حقك آتافاً نأ وتعرف قدر تلك العناية والاعتماد وتشكرها ولما كان المقصود الاصلي والمراد القطعي لسلطنتنا السنية هو ارتقاء طابئة الايالة المهمة الراجعة لدولتنا العلية ونمو عمرانها وتأسيس ابنية الامن والراحة لسكانها يوماً فيوماً وكان من البديهي ان السلطنة العزيزة لا يعزها ولا يودها صرف المهمة والعناية العائدة الى حقوقها الاصلية لتنام استحصال هاته المطالب وورد الطلب المدرج بكتابتك المخصوص الموجه من طرفك اخيراً الى جناب الخلافة العلية قررت وابتقت ايالة تونس المحدودة بمحدودها القديمة المعلومة بعهدتك بضم امتياز الوراثة وبالشرايط الاتية وحيث ان مرغوبنا السلطاني على ما تقدم يئانه انما هو تزايد عمران تلك المملكة الشاهانية وثروة اهاليها وهي الان في حالة مضايقة وتأخر في الواردات لكل من الحكومة والاهالي قد سمحت السلطنة السنية بعدم ارسال ما كان يرسل باسم معلوم من الايالة لطرف دولتنا العلية بموجب التبعية المقررة المشروعة رحمة لاهالي تلك الايالة ولما كانت الايالة المشار اليها من الاجزاء المتممة لما كننا الملوكية صدرت ارادتنا السنية بان يكون الوالي بتونس مرخصاً له في تولية المناصب الشرعية والعسكرية والملكية والمالية وهما السياسية لمن يكون متاهلاً لها وفي العزل عنها بمقتضى قوانين العدل وفي اجراء المعاملات المعلومة مع الدول الاجنبية كما كانت سابقاً فيما عدا المواد السياسية العائدة الى حقوقنا المقدسة الملوكية ونعني بها ما كان كعقد الشروط المتعلقة باصول السياسة والحرب وتغيير الحدود ونحوها مما يكون اجراءه راجعاً الى حقوق سلطنتنا السنية وعند حلول القدر المخنوم في الولاية وتقديم المعروض بطلب الفرمان الشريف من الوارث الاكبر من عائلتك لطرف سلطنتنا السنية يرسل له

وبانغام العمل الموكل فيه وبعزل الوكيل نفسه واعلان الموكل وموت احدها (ر) ٥٣٠ موت الموكل او عزل الوكيل لا يجوز الاحتجاج به على الغير اذ لم يكن عالماً به (م) ٥٣١ وعلى الوكيل بعد انتهائهم توكيله ان يرد الموكل السند المعطى له بالتوكيل توكيل — (ر) وكالة : وكيل بالعمولة : امين نقل : محكمة اهلية ١٧ ر سنة ١٣٠١ م ٥٣ : ٥٢ : ٥١ : ٥٠ — مدة طويلة (ق) ٨٣ — تعهدات مترتبة على توافق المتعاقدين (ق) ١٣٧ — استرداد (ق) — عين (ق) ١٦٤ : ١٧٣ غيبة (ق) ٢٢٦ توكيل خاص — (ر) توكيل (ق) ٥١٥ توكيل عام — (ر) توكيل (ق) ٥١٥ توكيل (اثبات الوكالة) — (ر) حضور (ق) ٧٤ توكيل (غير رسمي) — (ر) حضور (ق) ٧٤ توكيل المحضر — (ر) تنفيذ (ق) ٣٨٥ — ٤٤١ توكيل في مشتري عتار بالزيادة — (ر) نزاع ملكية (ق) ٥٧٦ توكيل قاضي التحقيق للمموري الضبطية القضائية — (ر) ضبطية قضائية (ق) ١٢ توكيل قاضي التحقيق لخلافة بسامع الشهادة — (ر) بينة (ق) ٨٣ — ٨٤ تونس — صورة الفرمان الذي ارسل الى جناب مشير (ر) تونس المعظم بخصوص ادخال ملكته تحت سيادة الباب العالي بامتيازات مخصوصة وذلك في ٩ شعبان سنة ١٢٨٨ الموافق ١٢٤ اكتوبر سنة ١٨٧١ الدستور المكرم المشير بالفخيم نظام العالم مدمر امور الجمهور بالفكر الثاقب متمم مهمات الانام بالرأي الصائب ممد بنين الدولة والاقبال مشيد اركان السعادة والاجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الاعلى الوالي بتونس الآن الحائز الحامل للنيشان المجيدي الشريف من رتبته الاولى مع النيشان الهايوني العثماني المرصع وزير يري محمد الصادق باشا ادام الله تعالى اجلاله امين ليكن معلوماً عند ما يصل توقيع الرافع الهايوني انه منذ وجهت واودعت من جانب سلطنتنا السنية ادارة الايالة التونسية التي هي من ممالك دولتنا العلية المحروسة المتوارثة الى عهدتك ذات اللياقة والاهلية كما وجهت سابقاً الى عهدة اسلافك لم تنزل تظهر حسن السيرة والخدمة وتنتهي الى طرفنا الملوكي الاشرف خلوص النية والاستقامة حتى صار ذلك قريباً علمنا

الفرمان الشريف مع منشور الوزارة والمشييرة الهايوني كما استمر العمل بذلك الى الان بشروط ان تستمر الخطبة باسمنا السلطاني وتزين به السكة التي تضرب هناك علامة علانية للارتباط القديم الشرعي لايالة تونس لتقام الخلافة الجليل وان يبقى السنجق على لونه وشكله ومهما وقع حرب لسلطنتنا السنية مع اجنبي يرسل العسكر من تلك الايالة الشاهانية قدر الاستطاعة طبق ما جرت به العادة القديمة في الجميع ومع تلك المواد يكون امر الولاية بطريق الوراثة مخصوصاً بعائلتك على ان تبقى سائر المعاملات الارتباطية مع دولتنا العلية جارية مرعية كما كانت سابقاً وان تجري الادارة الداخلية لتلك الايالة مطابقة للشرع الشريف وموافقة لقوانين العدل التي يقتضيها الوقت والحال الكافلة بتأمين السكان في النفس والعرض والمال فاعلاناً لما ذكر اصدر هذا الفرمان الشريف الجليل القدر من ديواننا الهايوني وارسل موشحاً اعلاه بخطنا الميمون السلطاني فخلاصة نيائنا الشاهانية انما هي اصلاح حالة تلك الايالة المعهمة ومالاًك يتكتم وتقوية ذلك حالاً ومآلاً واستكمال اسباب السعادة والرفاهية والامنة لصنوف تبعتنا المستظلين بظل عدلنا السلطاني وماملونا القطعي الملوكي ان يبذل من جهتك الجهد في حصول ما ذكر ثم حيث كان تمام المحافظة على حقوق سلطنتنا السنية المحققة بتونس من قديم الزمان وعلى امانة الاهالي القاطنين بتلك الايالة المودعة بعهدة صداقتك من حيث النفس والعرض والمال وسائر الحقوق العمومية شرائط امتياز الوراثة الاساسية المقررة فيقتضي ان تتأكد محافظتها عن تطرق الخلل دائماً سرمداً ويتباعد عن وقوع الخلل والحركة على خلافها اذا علمت ذلك فلا بد ان تعرف انت ومن يقام في امر الولاية بالتوارث من اعضاء عائلتك قدر هاته النعمة العلية الشاهانية وتشكروها فعلى ذلك تسعى لتحصيل رضاي السلطاني بالغبرة ومزيد الاهتمام باجراء هذه الشروط المؤسسة

تونس - { منشور يثبت عدم الاصغاء لادعاء اهالي تونس المنشبيين بحماية فرنسا ١٠ مارس سنة ٨٢

لما كتب من الداخلية للعبة السنية بنا على ما ورد من بعض المديرين ومن نظارة الخارجية بقصد المخافة من طرف اللعبة

مع الباب العالي عما يعامل به اهالي تونس المدعون الان الحماية لدولة فرنسا صدرت افادة تركية من سعادة كاتب ديوان خديوي رقبته ١٥ ربيع الاخر سنة ١٢٩٩ نمرة ١٧ ومعهما التعريرات السامية الواردة للعرض الخديوية بتاريخ ٢٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ بان الدولة العلية لم تعترف بالمقاولة نامة التي صار عقدها بين تونس ودولة فرنسا واعلنت رسمياً بان تلك المقاولة كانت لم تكن ولهذا تقرر بعدم الاعتبار والاصغاء لادعاء اهالي تونس المنشبيين بحماية فرنسا ومرغوب المعاملة بالتطبيق لذلك وحيث الامر كما ذكر اقتضى تربيته للعلومية بما نوضح ومراعاة الاجرا بمنقضاء في ١٩ ربيع الاخر سنة ١٢٩٩

تونس - { منشور من نظارة الداخلية في ٢٢ رجب سنة ١٢٩٩ (١٩ مايو سنة ٨٤)

انه كان ورد للداخلية افادة من نظارة الخارجية في ٢٠ ربيع الاخر سنة ٣٠١ مشارفها انه بناء على ما صار الاتفاق عليه شفاها فيما بين الخارجية وقنصلناو جنرال فرنسا بخصوص التونسيين فجناب قنصل جنرال الدولة المشار اليها بعث طي مكتابة منه للخارجية كشفاً باسماء بعض اشخاص من فئة خصوصية مقيمين بمصر واسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس تابعين لتلك الدولة والخارجية فبناء على ذلك حررت لجناب القنصل جنرال بنمرة ٦٠ بقبول حماية الاشخاص المدرجة اسمائهم بهذا الكشف اعتباراً من ١٧ يناير سنة ٨٤ وبعث لكل من محافظات الجهات المحكي عنها كشفاً باسماء الاشخاص المقيمين فيها بقصد معرفتهم اسوة باقي حمايات فرنسا وانه تنوه بانه اذا كان مندرجاً ضمن هؤلاء الاشخاص اسماء اشخاص من رعايا الحكومة السنية تفاد الخارجية عنهم كما انه بناء على ما ورد للخارجية من المالية بشأن مسألة انتهاء التونسيين كتب لها منها في ٩ فبراير سنة ٨٤ بما لزم عن معاملة التونسيين المندرجة اسمائهم بالكشف المذكور اسوة باقي حمايات فرنسا اعتباراً من التاريخ المرقوم وطلبت نظارة الخارجية احاطة الداخلية بذلك والآن وردت لنا مكتابة من النظارة المشار اليها افرنيكية العبارة رقم ١١ مايو سنة ٨٤ نمرة ٣٤١ في هذا الصدد مقتضاها انه لزيادة تحقيق التعليلات التي ذكرت تراء موافقة ارسال صورة من الكشف المحكي عنه لهذا الطرف لاستصدار الاوامر اللازمة الى خضرات المديرين لكي ان الامورين المحلية يعاملون الاشخاص المذكورين

## ملحوظات

من الان فصاعداً كعامله الفرنساويين وحيث انه بناء على ما راته نظارة الخارجية ها هو مرسل لطرفكم صورة من الكشف المحكي عنه للاجراء على وجه ما اشارت به نظارة الخارجية وفي تاريخه تحرر لباقي الجهات بما ذكر

## (قسم قنصلاتو فرانس باسكندرية)

(اسماء) احمد بن علي الغري . علي بن احمد مله . عبد الحميد بن محمد بن ريان . احمد دياب بن محمد دياب . عبد السلام بن محمد بن يايام . احمد بن محمد البداي . علي بن عمر صباح . عبد السلام بن علي غريب . علي بن سالم غريب . علي غريب بن صالح غريب . اصلان ناتان جالنتي . احمد بدر الدين بن محمد بدر الدين . علي المرصاي بن حسن . عبد الرحمن غراب . علي شيباني بن محمد شيباني . عبد السلام بن ابراهيم جاسي . ابراهيم زيتون بن موسى زيتون . احمد صالح بن عبد الباسم . عبد الله ابودايم بن محمد . عبد الحاميه جربال . احمد جوينيه . عبد الرزاق بدر الدين . احمد بن مصطفى حاويه . علي بن فرج . احمد بن عبد الرحمن ابوند . احمد بن يوسف بن سيد . احمد جوينيه بن عبد الله . علي طربه بن محمد . احمد بن عبد السلام . احمد بن محمد الشرافي . عبد السلام مسعود شينخي . احمد بن محمد بن علي . علي بن نصر . علي وناس . ابو الفناح باباليه . احمد الهمروني . علي بن مسعود علي بن محمد نجار . عبد الله بن حسن . نسي . علي زرقاني . عبد الرحمن صادق . احمد المهيدي . علي بن عمر . احمد خضراوي . علي بن مصطفى . احمد ابان . ابو عجيله القاسم . علي محمد جرباوي . علي بن المديوب . احمد بن يوسف . احمد الكلال . علي بن حموده مهداوي . احمد بن محمد . عبد المجيد مصطفى قبطان . علي بن سيد . علي بن محمود الشرافي . علي بن طاهر شريف . احمد بن عبد الله . عباسي بن عمر . عبد الرحمان بن قاسم . احمد اليايلي بن حسين . احمد بن خطاب ابو عزيزة . احمد بن علي ميحلاح . عبد الله جوينيه بن عبد الله . عياد بن محمد بزبور . ابراهيم بن يعقوب جالنتي . احمد بن

عبد الله . احمد السياح بن علي سياح . علي شكروم . عبد السلام سلامي . علي بن ابو ميزي . عائشة ارملة احمد فوايتي . علي بن عمر الغري . احمد بن سليمان بن باسي . بانجوان ابو تليون . بدوي احمد ابان . بانوني بن يوسف شمامه . شيخ عبد الله بن مسعود . شونه بن ناتان . شلومو بيريس . شيمون حبيب بارانيس . كلوموزيتون بن موسى . شادلي الجريدي . شميل سيدبون . شحاته بن حميده حسوني . داود تايب بن هارون تايب . داود حليفي بن موسى . داود بن سليمان . الحاج عربي بن محمد الجري . الياهو يعقوب جالنتي . فاطمة ارملة محمد جيلي . يوسف جوفاني حيس . جوفاني بانستا حيس . حسون بن محمد بن كبان . حسان بن مسعود . حسيم براني بن شيمون . حموده بن علي اونسلاتي . هارون تايب بن مير تايب . هيم تايب بن هارون تايب . حميده بن شحاته حسونه . هيه بلهام بن بنحاس . حسن بن احمد ترجمان . حسن بن يوسف بن يعقوب . حمد بن صالح نيفوسي . حسن المواجري . حسين زروك . حسن احمد ابان . حميده بن قساح . حميده ابوشاداخ . حميده بن طاهر حموده . حسن بن علي . حسن بن سليمان دنقي . حسين بن محمد . حسن بن علي عباسي . هاي جوينتا وشلوم . حميده بن محمد بن مولى . ابراهيم غريب بن محمد غريب . ابراهيم بن مسعود . ابراهيم بن عبد الله . ابراهيم عازفيز . ابراهيم جوينتو بن يعقوب . ابراهيم الفقي . ابراهيم بن سليمان مردول . ابراهيم بن ابو قاسم . ابراهيم بن حاج علي . ابراهيم بن عثمان . ابراهيم بن سعد هزاز . قاسم بن حاج محمد بن صالح قاسم . قاسم بن يونس البيار . قاسم بن مسعود المراكك . قاسم بن احمد بن ميمون . قاسم بن يونس البرجي . خليفة بن احمد سليمان . خليفة شرافي . خليل ابراهيم مسعود . خليفة عيدان . خدوجة ارملة محمد عشور . قاسم بن سيد ايوب . كيلاني بن عبد القادر . خليفة بن احمد . لازارين محلونف . مهني المندوب بن يونس مندوجي . محمد بن عبد الرحمان فوراب . مصطفى بن محمد ريان . محمد بن عبد السلام زيلاتي . مهني بن يحيى

الفتي . محمد بن عمر الساعوناني . محمد بن شداق  
بن مسعود . موسى زيتون . بن يعقوب . موسى  
فرانكو . محمد بن محمد بسباس . محمد بن عمر  
كبسي . محمد بن محمد هومان . محمد ابو شريره .  
محمد بن عمر بن طامه . محمد بن علي شيباني . محمد  
جونيه . محمد بن ريان . محمد بن ميعاد بن سليمان .  
مصطفى بن اسماعيل . محمد بن احمد ابو شريري .  
معتوق ابو كريس . محمود جريه . محمد ميلاد .  
محمد بن عبد الله درايدي . محمود بن عمر نجار .  
محمد ديدانه . محمود بن محمد جونيا . محمد بني  
بن تابر . محمد بن عمر . محمد زيوناري . محمد  
بن زارراك . محمد المانوي . محمد بن مسعود .  
محمد بن حمده . محمد المواظب . منصور ميلانيك .  
محمد عبد القادر بن عمران . مصطفى بيرم . محمد بن  
مصطفى بيرم . محمود المكي . محمد محمود بن عمر . محمد  
صادق البشاري . محمد المهيري . محمد حموده . محمد  
بن علي حناشي . محمد بن سعد صغير . مسعود بنت موسى  
محمد صالح . محمد صادق المكي . محمد بن حسن جرياني .  
محمد بن حسن سلام . محمد بن سلامه . مبارك  
بن ابو قاسم . محمد بن محمد مليك . محمد بن  
سالم سيد . محمد بن سليمان حميدى . محمد بن حميده  
شبي . محمد بن علي كريم . محمد الطاووري .  
محمود الشريف . محمد بن خطاب . محمد بن حموده .  
محمد بن حسن الباناتي . محمد بن محمد غربال .  
محمد بن حسن . محمد زعرور . محمد بن حسين .  
مبروك بن عارة . محمد عبد السلام . منشه مشعان  
بن موسى . نتهان جالنتي . نسيم بن يوسف سميلا .  
عمر بن يعقوب بن سلامه . عثمان بن درويش .  
عمر بن يونس البرجي . عمر بن سالم عباسي . عمر  
بن محمد البحر الصافي . عمر بن علي تونسي . عمر  
فرافي بن محمد . عمر بن محمد . عمر صالح الكباوي .  
عمر بن سليمان . عمر بن التواني . عمر بن محمد  
البناي . عمر بن محمد السيد . عمر بن حسين .  
عمر بن صالح هيجان . عمر كون . عمر بن احمد بن علي .  
عمر بن حسان طالب . عمر بن يحيى . عمر بن صالح  
الستاف . رمضان بن علي هزار . رمضان بن عمر

اللونف . رمضان بن محمد الناصري . رفائيل بن  
يعقوب جالنتي . رفائيل سموييل جالنتي . رجب بن عمر  
سيد . رحمان بن شيباني عيدان . سليمان بن قاسم بن  
رمضان . صالح بن صالح بن مولى . سيد المرهاق بن مسعود  
سيد مردول بن صالح . صالح بن محمد دريدي . سيد  
بن علي صالح . سليمان بن يخليف . سيد بن قاسم  
بن رمضان . سليمان بن صالح كباوي . سمويل بن  
رفائيل جالنتي . سليمان جردعة . سليمان فرجاني .  
صالح جردعه . صالح بن عبيد دريدي . صالح دوس .  
سيده ارملة حسن سحلي . سالم بن عبد الرحمن  
صادق . سالم عثمان . سالم بن سلام جريعه . سليم  
بن احمد زيوناري . صالح الفنوري . سليمان بن  
يونس برجي . سعد بن عبد الكريم . صالح بن سليمان  
شماخي . سيمون بن نسيم شمانيا . سالم التوني وابنه  
محمد صالح بن حسين ابراهيم . سلام بن محمد  
الكلال . سليمان بن محمد . سليمان بن ملاوح .  
سليمان كانون بن ابراهيم . صادق بن سعد الزيتوني .  
سعد بن شنديره بن سليمان . سمويل غالولايين  
شولويينا . سماح امران بن نتهان . صالح محمد بن  
دهان . صالح العروسي . سلمون توهين . صالح  
احمد بن دهان . طاهر مير حموده سليمان . طاهر  
بن حموده . طاهر بن محمد الحسين . يوسف بن  
جونادي . يوسف بن غياد اللوغ . يوسف بن رمضان  
المصري . يوسف بن سيد ميمون . يونس بن مهيبي  
يونيه . يوسف بن يعقوب جالنتي . يعقوب زيتون  
بن موسى . يوسف زيتون بن هبيبي زيتون . يونس  
بنفازي . يوسف بن احمد بن مسعود . يوسف كاز .  
يوسف زلوس . يوسف بن حسين . يحيى بن ساسي .  
يوسف بن شالومو بيريس . يوسف ناهوم . يوسف  
فراثكو . يوسف بن اسماعيل . يسمينه بنت محمد  
بلزام . يوسف زامي بن مسعود . زهره واختها بكسينته .  
زيده بنت علي الفيزاني

(اول قائمه تشتمل على قسم خصوصي من رعايا

دولة فرانس)

(قسم قنصلاتو بالقاهرة)

(اسماء) محمد الشعباني بن حسونه . سليمان البوتي

## ملحوظات

عبد الفلاح الحداد . حاج علي بن عبد الله . عبد  
الحاج بن ايوب . حاج حمده بن الحاج موسى . حاج  
ابراهيم بن سليم . شهدان كعان . داود بريدة .  
حاج عمر بن قاسم . متوك بنان بن ماير . حنين بنان  
ماير . محمود سعد . ابراهيم امين ابراهيم بن حنين  
قدوس . حاج علي محمد . الحاج عمر بن محمد .  
محمود احمد . السيد موسى . محمد بن عزت .  
حاج حسن بن ابراهيم . حاج عبد السلام بن عيسى .  
علي احمد . حسين احمد . فيتا عزوله . شمويل عزوله  
ابو السعود عبد الرحمن . يوسف ابراهيم دباح .  
حنفي محمود . علي بن علي موافي . حبيب داود وهبه .  
محمود محمد ابو العادات : مصطفى بن ابو السعود  
عبد الرحمن : بروخ موسى : حنين سالم : ميخائيل  
الزهر . علي بن ابو السعود مر كادي يوسف حنان  
حنين يوسف حنان . نسيم حليم حنان . حنين  
جوكران . الياهو كرمونه . محمد عشور . حاج  
حسن الشادلي . حاج عبد الرحمن السيدي . السيد  
بن سليمان . يوسف كوهين . مراد كيهن . داود  
ييتون . عبد الرحمن سعدا . ابراهيم كرمونه .  
ابراهيم حنان . مر كاد وحيم حنان . مر كاد ويعقوب  
حنان . سلمون حليم حنان . اسحاق يوسف حنان  
ابراهيم موسى حنان . بروك حنان . موسى كيهن .  
سعد كيهن . حبيب كوري . حاج صالح بن علي  
ابراهيم ليفي بن يوسف . ليها ليفي بن يوسف .  
داود خضر يعقوب . يعقوب اسكابا . يوسف بن مناهم  
عبادي . يوسف موردوكي . يوسف حنين عبد الواحد .  
حاج محمد بن مصطفى ابو عوف . ابراهيم احمد .  
حاج خميس ولد علي الزواري . بوشور كوهين .  
موسى كوهين . يعقوب كوهين . شمويل زاراديل .  
موسى بوتين . موسى روسوني . محمد بن احمد .  
احمد بن فايد . عمر بن احمد . رحمان وليد . سعد وليد .  
سلمون وليد . حليم وليد . نفيسة التمر داملة تارز يزي  
احمد بن محمد : اسرائيل ميشان بن موسى خميس الحيري :  
داود البالي بن موسى . طيب حسن . مصطفى الطيب .  
سيسون خليفه . يوسف الديب . خليل يوسف .  
حنين انطوان . يوسف وهبه . ابراهيم وهبه . شمويل

بن علي . احمد بن محمد الفكفاح . علي بن صالح  
حسونه . علي بن محمد بن عبد الرحمن . سليمان بن  
عبد الرحمن الزواري . محمد بن حماده الشعيبي .  
محمد بن احمد المبروني . محمد افندي امين  
التونسي . عبد القادر الفكفاح . عبد المجيد العاصي .  
محمد بن براملتوا . حسن مراد . حاج حسن  
مصطفى . احمد محمد المبروني . السيد عبد الله  
مصباح . علي فارس . حافظ احمد الشالي . محمد  
بن علي عبد الله . حاج جمعه بن عمر . عبد الخالق  
العاصي . حسين بن عمر السقا . علي احمد المبروني  
ابراهيم بن اسحاق هزاز . الياهو بن شمويل بايس .  
محمد بن مصطفى عبد القادر . محمد بن علي .  
محمد بن محمود الجودي . ارملة محمد الجودي  
(سكينه) . حسنين بن ابراهيم شيني . داود بريدة .  
جبرائيل سيد . حنين كيهن . يوسف فالتسي .  
ابراهيم بسموت . الياهو ايا . اسرائيل انال .  
ساسي بتال . يوسف بسموت . حنين موسي .  
ابراهيم حداد . محمد بن محمد قاسم . علي بن محمد  
قاسم . حسن بن محمد قاسم . حاج سليمان بن  
احمد . حاج محمد العمراوي . اسماعيل بن محمد .  
حاج بورس بن علي . حسن التهاجي . حاج اسماعيل  
بن مبروك . محمد بن محمد المامي . محمد عبد  
الملاك . محمد بن محمد . سليمان كيهن . سامه  
يوسف . ميمون القوي . شمويل عماره . مسعود  
مسلم . حاج محمد بن بوفايده . علي بن شعبان ماني  
علي بلخير . يوسف موسي صافي . حاج محمد  
ميتو . عمر بن عيسى الايسي . علي الباروني  
احمد بن فايد الايسي . محمد بن فايد  
الايسي . سليمان بن فايد الايسي . عبد العزيز بن  
عبد الله . مصطفى بن حسن . مصطفى بن مصطفى  
حميده . السيد بن مصطفى حميده . محمد القول .  
محمد الزهري . حاج الحاج بن احمد المبروني .  
الياس بن جرجس عسيفي . مصطفى بن يعقوب  
كيهن . شلوم بن يحيى . حاج علي خليفه . حاج  
علي الزريدي . صالح رضوان . محمد بن محمد  
عابدين . حاج رمضان بن عبد الله . عبد القادر بن

١١ مايو سنة ١٨٨٤ الامضا (رئيس التبادات)

تونس — منشور من نظارة الداخلية في ٢٠ صفر سنة ١٣٠٢

صورة افادة واردة للداخلية من نظارة الخارجية بتاريخ ٦ صفر سنة ١٣٠٢ غرة ١١٤ — قد صدر من المالية منشور رقم ٣٠ يونه سنة ١٨٨٤ بنا على ما ما كان تحررها من الخارجية في ٢ شهره غرة ٤٠٣ بخصوص التونسيين يظهر منه انه لاح لها عدم الاقتضا لمراجعة الكشوفة المقدمة من قونصلاتو جنرال دولة فرانس المشتملة على اسماء الاشخاص المقاتل انهم من الفئة الخصوصية التابعة لتلك الدولة اكتفاء بالاوامر الصادرة لعموم المصالح من نظارة الداخلية باعتبار كافة الاشخاص الذين يحضرون للديار المصرية باوراق معطاة لهم من المصالح الفرنسية كمتبعة فرنسا بدون تثبت لتحقيق بلدهم الاصلية وقد تنوه ايضا بهذا المنشور عن اتباع الاجراء على حسب الاوامر المشار اليها فيما يخص باثبات التبعية الفرنسية والحال ان في ذلك اختلاف يجب ملاشاته — ونظارة الخارجية بعكس ما نشر لم تزل محافظة قبل كل شيء على ضرورة مراجعة الكشوفة المقدمة من القنسلاتو جنرال والتي سيقدمها وهذه هي القاعدة المقتضى اتباعها في معرفة التونسيين وعلى هذا فجميع الاشخاص المدرجة اسماءهم بتلك الكشوفة يجب معرفتهم من تبعة فرانس دون غيرهم ولا يستثنى من هذه القاعدة سوى التونسيين الذين يحضرون اول دفعة للديار المصرية او يرسون باحد مينها حاملين اوراق سفرية معطاة لهم من المصالح الفرنسية وهؤلاء الاشخاص يقتضي معاملتهم عند حضورهم اسوة تبعة فرنسا اعتمادا على تلك الاوراق حين ما يصير درج اسمائهم بالكشوفة التي يقدمها القنسلاتو الخارجية فيما بعد عند ما يقيمون بهذا القطر ومراعاة هذه القاعدة وما استثنى منها كما توضح لا يترتب عليه ادنى مانع من ان جهات الحكومة تخبر الخارجية عن الاشخاص المدرجة اسماءهم بالكشوفة المذكورة او عن يكونون مستجدي الحضور ويكون عندها معلومات تمكن هذا الديوان من عدم معرفتهم من

حجاز . السيد بن مصطفى الذهبي . شمويل ليفي .  
ابراهيم المزيهوس . احمد بن عبد الرحمن الشمالي .  
عبد الله خضر . ابراهيم عثان . محمد سليمان بن خميس .  
محمود بن محمد الشرفي . هاي خليفي . سي الحاج  
عثاد بن الطيب الجاربي . سليمان بن سيد بن شعبان .  
يونس بن سيد بن شعبان . صالح بن سيد بن شعبان .  
اشير يعقوب . منشه ميثان بن موسى . جبره ميثان  
بن موسى . حيين ميثان بن موسى . قاسم افندي  
الشماخي . حاج محمد بن جمعه . سيد بن محمد قايد .  
سيد الايسي . سليمان حموده الايسي علي بن ابراهيم  
شيني . عبد الله محمد الهروني . عبد الله مصطفى  
الجيسي . محمد مصطفى . مصطفى بن محمد الاري .  
شعبان ابراهيم . سيد موسى . شرف موسى . الحاج  
علي مشرق . محمد بن محمد الواسلي . الحاج علي  
شكرون . ابن مسعود بن يوسف . الصادق بن محمد  
التوالي . عمر بن مرزوق . السيد محمد التاجوري  
( قسم قنصلاتو بورت سعيد )

( اسماء ) علي بن محمد . حاج حسن بن محمد .  
حاج ساسي بن الحاج عبد الله . حاج حسن بن محمد .  
حاج محمد بن طيب الناموسي . حاج عمر بن عبد  
العزيز . مصطفى بن ابراهيم . عثمان ابو سلام . صالح  
بن مسعود . احمد جربي . حاج سليم . حاج حسن  
بن حاج موسى . حاج سالم بن حاج محمد . حاج  
محمد الشيني بن ماسر . محمد علي . حاج محمد  
بن عبد الله . حاج علي تومي . حاج طيب بن حاج  
احمد . حاج محمد بن شعبان . حاج حسن سعده

#### ( قسم السويس )

( اسماء ) الحاج سوسي بن حاج عبد الله . محمد  
بن احمد . الناجي سليمان بن محمد . عبد القادر  
بن ابراهيم . حاج محمد بن حسن الزناقي . الحاج  
حمده . الحاج محمد بن بلقاسم . الحاج حسن بن  
محمد . عمر بن احمد . يوسف بن حموده . ديميري  
جورج زهر . شكري جورج زهر

#### ( قسم الاسماعيليه )

( اسماء ) ارملة جلاله عزيزه بنت شالوم تونس .  
الباوا مغربي . اروا مغربي — حرر بالقاهرة بتاريخ



## ملحوظات

تشخيص الروايات اوسيف ليالي الاحتفالات التي يطلب اجراؤها فيها

تياترو (تقليد العاب) — (ر) مزاد (ق) ٣٢٦

تيفوس بقري — (منشور من نظارة الداخلية في ١٥ شعبان سنة ١٣٠٠) ٢١١ يونيه سنة ٨٢

غير خاف ما وصلت اليه حالة مرض التيفوس البقري الذي فشا في هذا العام بين اغلب قرى وبلدان القطر المصري خصوصا الاقاليم البحرية من زيادة الانتشار حتى اضر كثيرا بصالح المزارعين على ان من الواجب المفروض على حضرات ماموري الادارة عموما بذل مزيد الجهد مع الاهتمام الكلي في اتخاذ كل الطرق المؤدية لاستئصال هذا الداء المعدية المضر ومنع سريانه بتوقيف حركته توقفاً كلياً — وهذا الغرض الجليل لا يتأتى الوصول اليه الا بالنفقات المأمورين الموما اليهم على اختلاف درجاتهم لتنفيذ مقتضيات الامر العالي الذي صدر شاملاً لقانون ضبط وربط الصحة البيطرية وما صدر بعده من الاوامر والمنشورات في هذا الخصوص وعدم الاهمال في الاخذ بالاحتياطات والاحتراسات الصحية وعدم التغاضي ايضاً عن معاقبة من يستغنى المعاقبة من يرتكبون المخالفات المنوطة بذلك القانون — وحيث انه مع صدور الامر العالي المشار اليه وتلك الاوامر والمنشورات بالبحث على القيام بهذا العمل المهم مازالت ترد للداخلية الاخطارات المنبهة بان المرض المذكور مستمر على حاله بل واخذ في الازدياد بتنقله من بلدة لاخرى وهذا من عدم الاعتناء بالتخاذ الاحتياطات الهكي عنها ولقد أكد ذلك ما ورد لنا الان من سعادة رئيس مجلس الصحة العمومية رقم ٢١ رجب سنة ١٣٠٠ مرة ١٩٤ اذ توضح فيه ان معظم الجماعات عند ظهور مرض التيفوس البقري فيها يجتري عمداً ومشاجهاً واهالها على تكتم امره وعدم الاخبار عنه في حال ظهوره بتواحيهم وهذه الحالة مانعة لماموري الصحة من الوصول الى الاسباب المؤدية لتلافيه — فبناءً على ذلك قد راثينا لزوم اعادة النشر للبيانات عموماً لاجل التفاهم والتشديد من طرفهم على ماموري وحكام فروعهم وعمد ومشاغخ واهالي القرى والبلدان ايضاً بعدم تكتم وجود المرض بمواشي جوامعهم ونواحيهم والقيام بتبليغ ماموري الصحة عنه في حال ظهوره بدون ادني تراخ او فتور للبادرة بالتخاذ ما يلزم من الاحتياطات والاحتراسات المانعة لانتشاره مع عدم الاجترار على القاء رم المحبوبات لا بالطرق ولا بنهر النيل المبارك ولا الترع وغيرها بل يكون دفنها في الحلات المعينة لها من طرف الصحة دفناً عميقاً وانذار الجميع بالمعاقبة الشديدة فيما لو وقع من اي شخص كان ما يخالف نصوص القانون الهكي عنه وفي تاريخه حررنا بهذا لمن لزم وهذا — تكم للبادرة باجراء مقتضاه

تيفوس — (ر) صحة — ماشية — حيوان

تبعه فرانسالان الخارجية حفظت لنفسها الحق دواماً في مناقشة ومعارضة هذه الصفة كما صار الاتفاق على ذلك فيما بين الخارجية وجناب قنصل جنرال الدولة المشار اليها ولما كان ذلك هو حقيقة الامر المقصود بالتعليمات التي صدرت من هنا عن هذا الشأن ومحافظة مصر صادفت مواعظ في تطبيق التعليمات المتنوعة التي صدرت لها بخصوص التونسيين قد بادروا بتحريره لسعادتك للمعلومية بما توضحه وتاريخه تحرر من هنا للمالية بهذا المضمون وبعث بصورته لمحافظة مصر للاجراء على الوجه المشروع افندم — ما تسطر اعلاه صورة الافادة الواردة الان للداخلية من نظارة الخارجية بتاريخ ٦ صفر سنة ١٣٠٢ مرة ١١٤ ببيان حقيقة المقصود بالتعليمات السابق صدورها منها في شأن التونسيين نظراً للاختلاف الذي حصل فيما نشرته المالية عنهم بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٤ على الكيفية التي تعلم من المطالعة وبناء عليه لزم اعلان تكم بصورة تلك الافادة للعلم بما فيها ومراعاة اتباعه بجهة طرفكم

تلاوة الحكم — (ر) احكام (ق) ١٠١

تلاوة الشهادة على الشاهد — (ر) بيعة (ق) ٢١٥

تياترو — (قرار من نظارة الاشغال العمومية صادر في ٢٨ اياره سنة ١٨٨٧)

تختص لجنة التياترات الخديوية بما هوآت (اولا) بالنظر في جميع الطلبات المتعلقة باستعمال اي مبلغ من المبالغ المقررة في الميزانية لمصلحة التياترات (ثانيا) بالنظر في جميع الطلبات المتعلقة بتعيين ورفع خدمة التياترات وملاحظتهم (ثالثا) بسن وتنفيذ لائحة ادارة التياترات الداخلية (رابعا) بالنظر في جميع الطلبات المتعلقة باستعمال التياترات وتحرير شروط الالتزام وعرضها على ناظر الاشغال العمومية للتصديق عليها (خامسا) بالنظر في جميع الطلبات التي تقدم لاستعمال التياترات مؤقتاً لاحتفالات خيرية او خلاف ذلك (سادسا) بتنفيذ جميع شروط الالتزام او الانتفاع باستعمال التياترو مؤقتاً واتخاذ جميع الطرق اللازمة لانتظام ادارة التياترات سواء كان مدة



ثابت — (ر) اموال

ثبوت — ( في الاجراءات المتعلقة بالثبوت )

(م) ١٥٢ اذا تراءى للمحكمة ان القضية غير صالحة للمحكم فيها ولو بعد اجراء تحقيقها جاز لها ان تامر او تاذن باثبات صحة الدعوى باوجه الثبوت المذكورة في الفروع الاتية  
ثبوت — (ر) اثبات — استجواب الاخصام —  
بينة — خبير — خطوط — كشف على الاعيان  
الثابتة — يمين

ثبوت البلوغ — (ر) بلوغ

ثبوت الرشد — (ر) رشد ١٢ ذا سنة ٩٦

ثبوت رهن اوراق متداول بيعها — (ر)  
رهن (قت ٧٦)

ثبوت رهن سندات الشركات التجارية — (ر)  
رهن (قت ٧٦)

ثبوت الرهن التجاري — (ر) رهن (قت ٧٦)  
ثبوت العيب الحاصل للبضائع — (ر) وكيل  
بالمعولة (قت ٩٩)

ثبوت الامتناع عن قبول الكبيالة — (ر)  
كبيالة (قت ١١٨)

ثبوت التوسط ودفع قيمة الكبيالة — (ر)  
كبيالة (قت ١٥٧)

ثبوت الامتناع عن دفع قيمة الكبيالة — (ر)  
كبيالة (قت ١٦٢)

ثبوت عدم صلاحية السفينة للسفر — (ر)

قبودان (قتب ٥٢)

ثبوت الغيبة — (ر) غيبة (قم ١٢٣)

ثبوت امر السكوت عن القول بالحق — (ر)  
مخاصمة القضاة (قم ٦٥٦)

ثمن — (بجيلة) (في بيان المسائل المتعلقة بالثمن)

(الفصل الاول) — في بيان المسائل المترتبة  
على اوصاف الثمن واحواله

(م) ٢٤٧ تسمية الثمن حين البيع لازمة فلو باع بدون تسمية ثمن كان البيع فاسدا (م) ٢٤٨ يلزم ان يكون الثمن معلوما (م) ٢٤٩ اذا كان الثمن حاضرا فالعلم به يحصل بمشاهدته والاشارة اليه واذا كان غائبا يحصل ببيان مقداره ووصفه (م) ٢٤٠ البلد الذي يتعدد فيه نوع الدينار المتداول اذا بيع فيه شيء بكذا ديناراً ولم يبين نوع الدينار يكون البيع فاسدا والديار كالدنانير في هذا الحكم (م) ٢٤١ اذا جرى البيع على قدر معلوم من الفروش كان للمشتري ان يودي الثمن من اي نوع شاء من النقود الرابحة غير الممنوع تداولها وليس للبائع ان يطلب نوعا مخصوصا منها (م) ٢٤٢ اذا بين وصف الثمن وقت البيع لزم على المشتري ان يودي الثمن من نوع النقود التي وصفها مثلا لو عقد البيع على ذهب مجيدي او انكليزي او فرنساوي او ربال مجيدي او عمودي لزم على المشتري ان يودي الثمن من النوع الذي وصفه وبينه من هذه الانواع (م) ٢٤٣ لا يتعين الثمن بالعين في العقد مثلا لو ارى المشتري البائع ذهبا مجيديا في يد ثمن اشترى بذلك الذهب شيئا لا يجبر على اداء ذلك الذهب بعينه بل له ان يعطي البائع ذهبا مجيديا من ذلك النوع غير الذي اراه اياه (م) ٢٤٤ النقود التي لها اجزاء اذا جرى العقد على نوع منها كان للمشتري ان يعطي الثمن من اجزاء ذلك النوع لكن يتبع في هذا الامر عرف البلد والعادة

## ملحوظات

المسمى بعد العقد صحيح ومعتبر مثلاً لو بيع مال بمائة قرش ثم قال البائع بعد العقد حططت من الثمن عشرين قرشاً كان للبائع ان يأخذ مقابل ذلك المال ثمانين قرشاً فقط (م) ٢٥٧ زيادة البائع في المبيع والمشتري في الثمن وتزبل البائع من الثمن بعد العقد لتحق باصل العقد يعني بصيركان العقد وقع على ما حصل بعد الزيادة والمحط (م) ٢٥٨ ما زاده البائع في المبيع بعد العقد يكون له حصة من الثمن المسمى مثلاً لو باع ثمانين بطيخات بعشرة قروش ثم بعد العقد زاد البائع في المبيع بطيخين فصارت عشرة وقبل المشتري في المجلس بصيركانه باع عشرة بطيخات بعشرة قروش حتى انه لو تلفت البطيخان المزبدتان قبل القبض لزم تنزيل ثمنهما قرشين من اصل ثمن البطيخ فليس للبائع ان يطلب حينئذ من المشتري سوى ثمن ثمان بطيخات كذلك لو باع من ارضه الف ذراع بعشرة الاف قرش ثم بعد العقد زاد البائع مائة ذراع وقبل المشتري في المجلس فتملك رجل الارض المبيعة بالشفعة كان لهذا الشفع اخذ جميع الالف والمائة ذراع المبيعة والمزبدة بعشرة الاف قرش (م) ٢٥٩ اذا زاد المشتري في ثمن شيئاً كان مجموع الثمن مع الزيادة مقابلاً لمجموع المبيع في حق العاقدين مثلاً لو اشترى عقاراً بعشرة الاف قرش فزاد المشتري قبل القبض في الثمن خمسين قرش وقبل البائع تلك الزيادة كان ثمن ذلك العقار عشرة الاف وخمسين قرش حتى لو ظهر مستحق للعقار فائيه وحكم له به وتسلمه كان للمشتري ان يأخذ من البائع عشرة الاف وخمسين قرشاً اما لو ظهر شفع لذلك العقار فمن حيث ان حق الشفع يتعلق باصل الثمن المسمى وكون تلك الزيادة التي صدرت بعد العقد تلحق باصل العقد في حق العاقدين لا يسقط حتى ذلك الشفع فلذا لا تلزمه تلك الزيادة بل يأخذ العقار بالعشرة الاف قرش التي هي اصل الثمن فقط وليس للبائع ان يطالبه بالخمسين قرش التي زادها المشتري بعد العقد (م) ٢٦٠ اذا حط البائع من ثمن البيع مقداراً كان جميع المبيع مقابلاً للباقي من الثمن بعد التزبل والمحط مثلاً لو بيع عقار بعشرة الاف قرش ثم حط البائع من الثمن الف قرش كان ذلك العقار مقابلاً للتسعة الاف قرش الباقية وبناء عليه لو ظهر شفع للعقار المذكور اخذه بتسعة الاف قرش فقط (م) ٢٦١ للبائع ان يحط جميع الثمن قبل القبض لكن لا يلحق هذا المحط باصل العقد مثلاً لو باع عقاراً بعشرة الاف قرش ثم قبل القبض ابراء البائع المشتري من جميع الثمن كان للشفيع ان يأخذ ذلك العقار بعشرة الاف قرش وليس له ان يأخذه بدون ثمن اصلاً

ثمن — (قانون مدني) (م) ٢٢٨ يجب على المشتري وفا الثمن في (المعاذ وفي المكان المعينين في عقد البيع وبالشروط المتفق عليها فيه (م) ٢٢٩ في حالة عدم وجود شرط صريح في العقد يكون الثمن واجب الدفع حالاً في مكان تسليم المبيع واذا كان الثمن موجلاً يكون دفعه في محل المشتري (م) ٢٣٠ اذا لم يحصل الاتفاق في عقد البيع على احتساب فوائد الثمن لا يكون للبائع حق فيها الا اذا كلف المشتري بالدفع تكليفاً

الجارية مثلاً لو عقد البيع على ريال مجيدي كان للمشتري ان يعطي من اجزائه النصف والربع لكن نظراً للعرف التجاري الا ان في دار الخلافة اسلامبول ليس للمشتري ان يعطي بدل الريال المجيدي من اجزائه الصغيرة العشر ونصفه

(الفصل الثاني)

## في بيان المسائل المتعلقة بالبيع بالنسيئة والتأجيل

(م) ٢٤٥ البيع مع تأجيل الثمن ونفسه صحيح (م) ٢٤٦ يلزم ان تكون المدة معلومة في البيع بالتأجيل والنقسيط (م) ٢٤٧ اذا عقد البيع على تأجيل الثمن الى كذا يوماً او شهراً او سنة او الى وقت معلوم عند العاقدين كيوم قاسم او النوروز صح البيع (م) ٢٤٨ تأجيل الثمن الى مدة غير معينة كأمطار السماء يكون مفسداً للبيع (م) ٢٤٩ اذا باع نسيئة بدون بيان مدة تنصرف المدة الى شهر واحد فقط (م) ٢٥٠ تعتبر ابتداء مدة الاجل والنقسط المذكورين في عقد البيع من وقت تسليم المبيع مثلاً لو بيع مناع على ان ثمنه موجد الى سنة فحسبه البائع عنده سنة ثم سلمه المشتري اعتبر اول السنة التي هي الاجل من يوم التسليم فليس للبائع حينئذ ان يطالبه بالثمن الى مضي سنة من وقت التسليم وستين من حين العقد (م) ٢٥١ البيع المطلق ينقصد مجزئاً اما اذا جرى العرف في محل على ان يكون البيع المطلق موجلاً او مفسطاً باجل معلوم ينصرف البيع المطلق الى ذلك الاجل مثلاً لو اشترى رجل من السوق شيئاً بدون ان يذكر تعجيل الثمن ولا تأجيله لزم عليه اداء الثمن في الحال اما اذا كان جرى العرف والعادة في ذلك المحل باعطاء جميع الثمن او بعض معين منه بعد اسبوع او شهر لزم اتباع العادة والعرف في ذلك

## ثمن — (ر) تصرف — بيع (مجلة)

ثمن — في بيان التزبيد والتزبل في الثمن والمبيع ثمن — بعد العقد

(م) ٢٥٤ للبائع ان يزيد مقدار المبيع بعد العقد فالمشتري اذا قبل في مجلس الزيادة كان له حق المطالبة بتلك الزيادة ولا تنفيذ ندامة البائع واما اذا لم يقبل في مجلس الزيادة وقبل بعد، فلا عبرة بقبوله مثلاً لو اشترى عشرين بطيخة بعشرين قرشاً ثم بعد العقد قال البائع اعطيتك خمسة اخرى ايضاً فان قبل المشتري هذه الزيادة في المجلس اخذ خمسة وعشرين بطيخة بعشرين قرشاً واما لو لم يقبل في ذلك المجلس بل قبل بعد فلا يجبر البائع على اعطاء تلك الزيادة (م) ٢٥٥ للمشتري ان يزبد في الثمن بعد العقد فاذا قبل البائع تلك الزيادة في ذلك المجلس كان له حق المطالبة بها ولا تنفيذ ندامة المشتري واما لو قبل بعد ذلك المجلس فلا يعتبر قبوله حيث مثلاً لو بيع حيواناً بالف قرش ثم بعد العقد قال المشتري البائع زدتك مائتي قرش وقبل البائع في ذلك المجلس اخذ المشتري الحيوان المبتاع بالف ومائتي قرش واما لو لم يقبل البائع في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يجبر المشتري على دفع المائتي قرش التي زادها (م) ٢٥٦ حط البائع مقداراً من الثمن

رسمياً أو كان المبيع الذي سلم ينتج منه ثمرات أو أرباح أخرى (م) ٢٢١ وإذا تعرض للمشتري في وضع يده على المبيع يدعى حق سابق على البيع أو ناشئ من البائع أو ظهر بسبب يخشى منه نزاع الملكية من المشتري فله ان يحبس الثمن عنده الى ان يزول التعرض أو السبب الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك ولكن يجوز للبائع في هذه الحالة ان يطلب الثمن مع اداء كفيل للمشتري (م) ٢٢٢ اذا لم يدفع المشتري ثمن المبيع في الميعاد المتفق عليه كان للبائع الخيار بين طلب فسخ البيع وبين طلب الزام المشتري بدفع الثمن (م) ٢٢٣ يجوز للمحكمة ان تعطي لاسباب قوية ميعاداً للمشتري لدفع الثمن مع وضع المبيع تحت الحجز عند الاقتضاء ولا يجوز ان يعطى الا ميعاد واحد (م) ٢٢٤ اذا اشترط فسخ البيع عند عدم دفع الثمن فليس للمحكمة في هذه الحالة ان تعطي ميعاداً للمشتري بل بتفسخ البيع اذا لم يدفع المشتري الثمن بعد التنبيه عليه بذلك تنبيهاً رسمياً الا اذا اشترط في العقد ان البيع يكون مفسوخاً بدون احتياج الى التنبيه الرسمي (م) ٢٢٥ وفي بيع البضائع او الامتعة المنقولة اذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن ولاستلام المبيع يكون البيع مفسوخاً حتماً اذا لم يدفع الثمن في الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه الرسمي

ثمن مسمى — (ر) بيع

ثمن المثل — (ر) بيع

ثمن قدح — (ر) اردب

ثوابت — (ر) اموال — سفينة (قرب ٤

ثورة عام ١٨٨٢ — { ارادة سنية صادرة بالنظر في ديوان الداخلية وباقي

ديوان الحكومة العالية بتاريخ ١٧ يونيو سنة ٨٢ بتعيين سعادة اسمعيل راغب باشا رئيساً لمجلس النظر وامره بتشكيل وانتخاب هيئة يعتمد عليها

حيث ان الحالة المحاضرة تستدعي وجود هيئة يعتمد عليها في مباشرة اشغال ومصالح الحكومة الفخيمة وعياد سعادته اسمعيل راغب باشا رئيساً لمجلس النظر وامرنا بتشكيل وانتخاب هيئة يعتمد عليها والعرض عنها لظرفنا لصدور امرنا باعتمادها فيكون في علمكم حالة مقام الرئاسة لمهمة الباشا المشار اليه وكونوا جميعاً بنا واحدة في المساعدة والمعاونة وصرف الاقتدار والامكان لما فيه انتظام الادارة وحسن سير الاعمال واستتباب الامن والراحة باطراف واكناف البلاد نسال الله التوفيق والاصلاح

ثورة عام ١٨٨٢ — { امر كريم صادر لسعادة اسمعيل

راغب باشا بتاريخ غرة شعبان سنة ١٢٩٩ بتعيينه رئيساً لمجلس النظر وتشكيله هيئة جديدة — بناء على ان اهليتك وحسن درايتمك وصداقتكم من الامور المسجلة قد استودب بطرفنا بتعيينكم رئيساً لمجلس النظر في ايام المبادرة بانتخاب وتشكيل الهيئة اللازم وجودها معكم والعرض لظرفنا عنها لصدور امرنا بتعيينها والاموال بعونه تعالى وما لكم من الدراية الدائمة ان بصير المحصول باقرب وقت

على انتظام الاحوال وسير الحركة العمومية على احسن منوال  
ثورة عام ١٨٨٢ — { اسمعيل راغب باشا للتصرف  
الفخيمة المخدوبة بانتخابه للنظر الاتي يانهم للنظارات الاتي يانها  
والثامه صدور الامر الكريم بذلك مع توليته نظارة الخارجية  
(مولاي) لقد تفضلتم علي بتكليفني بتشكيل هيئة مجلس نظر  
واني لشاكر للجناب العالي على اقراره اهليتي وصداقتي وشاكر  
لمولاي ايضاً اذ تكرم علي بالاعتد في احالة انتظام الاحوال  
الحاضرة باقرب وقت وسير الحركة العمومية على احسن حال  
وحيث ان اقصى اخلاصي وغاية امالي واجتهادي هي الاستئصال  
على ما احيل علي من لدن سيدي المعظم بنفوس ومساعدتي  
فحاميتكم وبالتحاد رفقائي الموافقين على هذه المقاصد الخيرية  
فأمولي من عناية الله تعالى المحصول على مقاصد جلالكم العادلة  
النافعة والمستدعية للنجاح والتقدم عموماً التي جعلتها مراحمكم  
اساساً لوطننا العزيز برفقنا على امر جلالكم الكريم بتشكيل  
الهيئة اعرض لسموكم التوجيهات الاتية سعادة احمد باشا  
رشيد (ناظر الداخلية) سعادة احمد باشا عراي (ناظر الجهادية  
والبحرية) سعادة عبد الرحمن بك رشدي (ناظر المالية) سعادة  
علي باشا ابراهيم (ناظر الخفائية) سعادة محمود باشا الفلكي  
(ناظر النافعة) (الاشغال) سميت بذلك لاضافة الزراعة عليها  
سعادة سليمان باشا اباطه (ناظر المعارف) سعادة حسن باشا  
الشريعي (ناظر الاوقاف) — فاذا وافق هذا الانتخاب  
لدى حضرتكم الفخيمة فالتمس صدور امرها الكريم بذلك  
مع تفضلها علي بتوليته نظارة الخارجية كما تفضلت علي بتوليته  
رئاسة مجلس النظر واقدّم مزيد الاحترام التام للمحضرة المخدوبة  
وانشرف بان اكون خادم جلالكم الامين

ثورة عام ١٨٨٢ — { امر عال صادر لسعادة راغب

باشا رئيس مجلس النظر بتاريخ ٤ شعبان سنة ٩٩ بالتصديق على انتخابه للنظر المشار اليهم للنظارات المذكورة وبقاء نظارة الخارجية في عهده

علاوة على مقام الرئاسة  
انه بناء على اعراضكم لظرفنا بانتخاب النظر الذين استنسبتم  
تشكيل الهيئة الجديدة منهم تحت رئاستكم قد استصوب لدينا  
استنسابكم في ذلك وهو بقاء نظارة الخارجية في عهدكم علاوة  
على مقام الرئاسة وتعيين احمد رشيد باشا ناظراً للداخلية  
وبقاء احمد عراي باشا بنظارة الجهادية والبحرية وتعيين  
عبد الرحمن رشدي بك ناظراً للمالية وعلي ابراهيم باشا ناظراً  
للخفائية ومحمود باشا الفلكي ناظراً للنافعة وسليمان باشا اباطه  
ناظراً للمعارف وحسن شريعي باشا ناظراً للاوقاف وفي  
تاريخه صدرت امرنا للنظر المشار اليهم بذلك وهذا  
لعطوفتكم اشعاراً بما ذكر حسبما تعلقتم به ارادتنا

ثورة عام ١٨٨٢ — { التقرير المتقدم من حضره

الى المحضرة الفخيمة المخدوبة بعرضه الاصول التي تعبرها  
الهيئة المشكلة تحت رئاسته اساساً لمجمع اجرائتها  
(مولاي) توجهت الي عناية عظمتكم فعهدت الي بتشكيل

## ملحوظات

ستساعدنا كل المساعدة على القيام بواجبنا خصوصاً دولتنا العلية العثمانية التي لا يسرها الا ان ترى اهالي اوطاننا في ارغد عيش ورفاهية بال فان حسن لدى ولاي ما اوضحته في هذا البيان فليحسن بالتصديق على هذا التقرير واتي لعظمتكم العبد الخاضع والمخادم المتواضع

**ثورة عام ١٨٨٢** ( ارادة سنية صادرة لعطوفتو رئيس مجلس النظار راعب باشا في ٤ شعبان سنة ١٢٩٩ بالتصديق على الاصول التي تعتبرها الهيئة المشكلة اساساً لجميع اجرائها )

انه لو تو في التام في فطنتكم واعتمادي على حسن درايتكم قد كلفتمكم في هذا الوقت المهم بتشكيل هيئة نظارة جديدة تحت رئاستكم يحصل بها الثقة في هذه الاحوال المحاضرة فاجبت لذلك ورفعتم اليها بيان مبادي هذه الهيئة وهي اقرار الاصول المقررة الواجبة الرعاية بمقتضى الفرائض السلطانية العلية الشان والاوامر المتعلقة بانتظام المالية والكفالات الماخوذة لتسهيل سداد الديون المنتظمة والطرق التي اتخذت لتسديد الديون السائرة ووجود قلم المراقبة على حدوده المقررة وجميع ما حواه قانون النصفية ولوائح تأسيس وانتخاب مجلس النواب وجميع العهود والمواثيق الدولية مع اشتراك هيئة النظار مع مجلس النواب في ترتيب اصول على قواعد اساسية موافقة للاصول الثابتة وبتصديقنا عليها تكون اصولاً سياسية تعين حقوق المحاكم والمحكومين من كل صنف والقوانين الادارية والقضائية وتنظيم حالة الادارة والقضاء على وجه يلائم مصالح البلاد ويحفظ لها صورتها المدنية ثم ومن تلك المبادي ما يبتدأ العمل به من اول يوم يستلم فيه النظار وظائفهم وهو (اولاً) اصدار عزمي ليعلم في الجرائد الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية عن كل من عليه مسئولية اوله اشتراك في الحوادث الاخيرة عدا المستولين والمشاركين في حادثة الاسكندرية وفي المواد المخوفة فلا يشملها العفو (ثانياً) لا يعامل احد بجزاء ما الا بعد محاكمته في مجلس بمقتضى القانون وصدر الحكم عليه (ثالثاً) لا تجري مخابرات في المصالح السياسية من ماموري الحكومة مع احد وكلاء الدول بالفطر المصري الا من طرف ناظر الخارجية فقط وعليه ان يستشير مجلس النظار في الامور المهمة وان حصل مخافة من احد المامورين فلا تعتبر ولا يعتد بها (رابعاً) الاوامر التي تصدر بالاجراء والعمل يكون اصدارها على موجب الذكر بنو المورخ ٢٨ اغسطس سنة ٧٨ لآخر ما اوضحتموه عن وجوب الاهتمام في وسائل اتساع المعارف والصنائع وتحسين احوال الزراعة والتجارة وكل ما يعود على البلاد بالثروة وحيث ان هذه المبادي التي يبتدونها هي اساس افكارنا لما في ذلك من الوسائل والوسائط الموصلة لاسباب العمران وسعادة البلاد فاملي بالعباية الالهية وحسن مساعي الهيئة الجديدة اجراء كل ما يعود بالفائدة وانتظام الاحوال نساه الوفاق والتجاح

**ثورة عام سنة ١٨٨٢** ( ثورة عسكرية ) — ( ر ) تعويضات : عصيان : لجنة تحقيق جنائيات وفتح عام

هيئة نظارة جديدة فاول واجب علي ان اعرض على مسامعكم الشريعة الاصول التي تعتبرها الهيئة المشكلة تحت رئاستنا اساساً لجميع اجرائها فاعرض ان حالة الفطر المصري قد اخذت اشكالا متنوعة في ازمته متقاربة بالنسبة للامور المالية والادارية غير ان الحكومة قد قررت فيها اصول واجبة الرعاية في جميع الاحوال ولها اصول ينبغي تقريرها في المستقبل على قواعد راسخة ايضا اما الاصول المقررة الواجبة الرعاية فهي الفرائض السلطانية العلية الشان والاوامر الصادرة في تنظيم المالية والكفالات الماخوذة لتسهيل سداد الديون المنتظمة والطرق التي اتخذت لتسديد الديون السائرة ووجود قلم المراقبة على حدوده المذكورة في الامر الكريم الصادر بتعديدها وجميع ما حواه قانون النصفية وتأسيس مجلس النواب بلائحه الاساسية والانفاذية الصادر عليها الامر العالي باعتبارها وجميع العهود والمواثيق الدولية فجميع هذه الاصول الثابتة التي روعيت قبل الان بكمال الضبط ستراعى في هيئة النظارة الجديدة بغاية الدقة بل ان هذه الهيئة ستأخذ بجميع الاسباب الموجبة لتثبيت هذه الاصول وتقوية جانبها فانها ترى في ذلك توفيقاً بين المصالح يعود على البلاد باجل المنافع واما الاصول التي يجب بذل الجهد في ترتيبها على قواعد اساسية موافقة للاصول الثابتة توضع باشتراك هيئة النظارة مع مجلس النواب وتصديق عظمكم في الاصول الاساسية التي تعين حقوق المحاكم والمحكومين من كل صنف والقوانين الادارية والقضائية وتنظيم حالة الادارة والقضاء على وجه يلائم مصالح البلاد ويحفظ لها صورتها المدنية فهذه الاصول ستاتي على ما في الوسخ لاصلاحها ومنها ما يخصه بالذكر ضرورة الحوادث التي طرأت على البلاد اخيراً ويبتدأ العمل به من اول يوم يستلم فيه النظار وظائفهم وهو (اولاً) ان يصدر عزمي ويعلن في الجرائد الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية عن كل من عليه مسئولية اوله اشتراك في الحوادث الاخيرة وهذا عدا المشتركين والمستولين في حادثة سكندرية وفي المواد المخوفة فلا يشملها العفو (ثانياً) لا يعامل احد بجزاء ما الا بعد محاكمته في مجلس بمقتضى القانون وصدر الحكم عليه (ثالثاً) لا تجري مخابرات في المصالح السياسية من ماموري الحكومة مع احد وكلاء الدول بالفطر المصري الا من طرف ناظر خارجية حكومتكم فقط وعليه ان يستشير مجلس النظار في الامور المهمة وان حصلت مخافة من احد المامورين فلا تعتبر ولا يعتد بها (رابعاً) الاوامر التي تصدر بالاجراء والعمل يكون اصدارها على موجب الذكر بنو العالي المورخ ٢٨ اغسطس سنة ٧٨ — وما نرى الاهتمام به واجبا علينا ايجاد الوسائل لتوسيع دائمة المعارف والصنائع وتحسين احوال الزراعة والتجارة وكل ما يعود على البلاد بالثروة فهذه بامولاي هي المبادي التي يكون عليها العمل من هيئة نظارتكم الجديدة ولا ريب في انها تكون كافية لاهالي الديار المصرية بانهم القوائد وان لي وثوقاً تاماً بان الدول العظيمة ستعد هذه الاصول ضامنة للراحة والمجدو الابديين وان جميعها

## ثورة سودانية

— ٣٠٦ —

## ثورة سودانية

١٨٨٢ محكمة عسكرية : مدة طويلة : معاش ٢ صفر  
سنة ١٣٠١ غمرة ٤٤ : عفو

ثورة سودانية — (٢٨) ديسمبر سنة ١٨٥٥ السعادة باكر باشا  
حيث اننا عيناكم بامورية اطفاء الثورة القائمة بالجبهات  
الكائنة بين بربر وسواكن وحفظ خط المواصلات بين  
هاتين النقطتين وهذا بناء على ما هو معلوم ومشهور  
عنكم من الهمة والاستعداد في الامور العسكرية فقد  
رأينا لزوم الايضاح لكم بوجه الاجمال عن افكارنا فيما  
يتعلق بالحركات التي تستدعيها ماموريتكم المذكورة  
وهو — انه من لوازم هذه المامورية ان تستعملوا  
اولاً كافة الوسائل السلمية والطرق السياسية بقصد  
استجلاب قلوب مشايخ العربان على اختلاف قبائلهم  
للطاعة والانقياد قبل استعمال القوة وبما ان العساكر  
الجنדרمة الموجودة الان بسواكن سينضم اليهم  
اورط سودانيون تحت قومندانة الزبير باشا الذي  
لكم الرئاسة عليه مباشرة فلا شك في انه يسهل عليكم

اجتناء ثمرات ما للباشا الموماليه على القبائل السودانية  
من النفوذ المشهور ولقد رخصنا لكم في هذه المامورية  
باستعمال القوة الملكية والعسكرية في جميع انحاء  
السودان التي تصلون اليها كما اننا صرحنا لكم بتنفيذ  
احكام الاعدام التي تصدر من المحاكم العسكرية على  
رجال العسكرية او من المجالس الاعتيادية على رجال  
الملكية ولكم ايضاً ان تضعوا تحت الاحكام العرفية  
كل مدينة او اقليم يرى لكم لزوم وضعه تحت هذه  
الاحكام وان تجروا مقتضاها هذا ما اقتضته ارادتنا  
فيما يختص بالاعمال التي ستكون ادارتها بيدكم ولنا  
الثقة التامة في استعدادكم وفي اخلاصكم الثابت لنا كما  
ان مامولنا الحصول على اكبر المزايا وانتمس النتائج  
من المامورية الموكولة لعهديكم

ثورة سودانية — (ر) سودان

ثيب — (ر) مهر — نكاح الصغير والصغيرة  
— بلوغ



ج

- جار — (ر) شفعة : حائط ( مجلة : شفعة ) ق ٧٣
- جارح — (ر) مستخدم الحكومة ( قق ١١٨:١١٧ )
- جاسوس — (ر) حكومة ( قق ٧٢: ٧٣: ٧٦ )
- جامع — (ر) منفعة عمومية ( ق ٩ )
- جاموس — (ر) حيوان ماشية
- جاني (احضار الجاني) — (ر) ضبطية قضائية ( قق ١١٨:١١٧ )
- جائر — (ر) وصي ( تصرفات ش ٤٥٠ )
- جبر الخليج — (ر) خليج
- جبل اسود — (ر) روسيا ٢٨ ر سنة ١٢٩٧
- جثة — (ر) جنايات وجنح ( قق ٢١٧ — عقوبة الجنابات ) قق ٣٠
- جثة حيوان — (ر) مخالفات ( قق ٣٤٤ : حيوان
- جد — (ر) نكاح — كفاءة : مهر : ولاية الاب
- وصي
- جدار — (ر) سرقة ( قق ٢٨٧ : مخالفات ) قق ٣٤٧
- جدري — (المادة الجدرية) صادر في ١٧ ر سنة ١٣٠٠ ( ٢٥٠ فبراير سنة ١٨٨٢ )
- مجلس الصحة العمومية قدم للداخلية مكاتبة رقم ١٠ الجارية نمرة ٦٣ تفيد انه مع ما صدر منه لسائر ماموري الصحة بكافة جهات القطر تأكيداً لما سبق بالمبادرة في تطعيم من يستحق تطعيمه المادة الجدرية وتجديد ذلك على وجه الاستمرار لمن يستحق التطعيم من بعد مضي خمس سنوات اوسع لا اقل اعتباراً من تاريخ التطعيم الاول حفظاً للصحة العمومية
- نظراً لما اشيع من ظهور داء الجدري الطبيعي ببعض جهات المديرية والثغور وغيرها ناشئاً ذلك من عدم اجراء عملية التطعيم التي كانت توقف سيرها لنفاذ تلك المادة من الجهات الصحية في زمن الثورة فانه عرض له من حشرة مفتش صحة وجه بحري ومحتماته بان مشايخ النواحي واقع منهم تاخيرات في تقديم الاطفال للحلاقين والحكماء ولكون هذا مما لا ينبغي الاهمال فيه رغب المجلس التاكيد من هنا على عموم الجهات بالزام كافة عمد ومشايخ وصيارف النواحي ومشايخ البنادر وحواري الثغور بان يقدموا للحلاقين والحكماء المنوطون بهذه العملية كامل الاطفال اولاً فاولاً بلا تساهل ولا اهمال للحصول على اجراء التطعيم لمن لم يسبق اجراؤه لهم وتجديده لمن يستحق التجديد وحيث ان الاهمال الواقع في هذا الامر مما يضر جداً بالحالة الصحية فلهذا ووقاية من اصابة من ربما ان يصابوا بداء الجدري الطبيعي ومنعاً لظهوره وانتشاره قد كتب في تاريخه لجهات الاقتضاء بما لزم عن ذلك وبالجملة هذا
- تكم للمبادرة بالزام من يكونوا بجهة طرفكم من سلف ذكرهم بالاجراء حسبما توضح آتفاً والامل انه بهمتكم لا يقع ادنى تراخي او فتور فيما ذكر حفظاً لنظام الصحة العمومية
- جدري — قرار من نظارة الداخلية في ٢٢ صفر سنة ١٣٠٤
- بناء على طلب ادارة الصحة العمومية وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة

٨٥ قررنا ما يأتي (م) ١ الذين يتأخرون عن تقديم ابنائهم للأطباء في ثاني اسبوع تطعيمهم الجدي لمناظرة نجاح العملية من عدمه يجازون بدفع غرامة قدرها ٢٠٠ قروشاً (م) ٢ في حالة عدم اقتدار المذكورين تستبدل الغرامة بسجن خمسة ايام

جدي — (ر) صحة جا سنة ١٣٠٣

جدي خالي — (ر) صحة ييطرية اول فبراير سنة ٨٣ (فصل ثالث)

جدول القضايا — (ر) محكمة اهلية ١٧ ر سنة ١٣٠١ م

جدول مخصوص — (ر) حضور (قم ٨٠

جراح — (ر) شهادة مدرسية : اسقاط الحوامل (فق ٢٤٢ — ٠ قذف ( افشاء السر ) (فق ٢٨٤

— تزوير (فق ١٩٩ — رشوة

جرجا — (ر) تفتيش الري ٢٠ نوفمبر سنة ٨٩ — محكمة اهلية ٢٧ يونيه سنة ٨٩

جرجيه (ترعة) — { قرار اداري صادر في ٢٢ يناير سنة ٨٩ غرة ٥٢٢

بناء على ما عرضه علينا جناب مفتش عموم الري قررنا ما هوآت (م) ١ تعتبر ترعة الجرجية الآخذة مياهها من بحر الفرق بمديرية الفيوم ترعة عمومية وليس لاحد فيها حق احتكار ولا امتياز باي وجه من الوجوه

جرح الملاح — (ر) ملاح (ق ٧٧ : ٧٨ : ٧٩ جرح تعدي من غير قصد القتل — (ر) جنابات وجنح (فق ٢١٥

جرح نشاء عنه فقد منفعة او قطع عضو — (ر) جنابات وجنح (فق ٢١٨ — ٢٢٠

جرح نشاء عنه مرض يزيد على العشرين يوم — (ر) جنابات وجنح (فق ٢١٩ — ٢٢٠

جرح من غير قصد — (ر) جنابات وجنح (فق ٢٢١ جرح مقترن بعصيان او نهب — (ر) جنابات وجنح (فق ٢٢٢

جرح بناء على امر رئيس — (ر) جنابات وجنح (فق ٢٢٤

جرح لضرورة المدافعة : (ر) جنابات وجنح (فق ٢٢٥

الجرح لئلا يمنع الصعود الى منزل ونحوه — (ر) جنابات وجنح (فق ٢٢٦

جرح رجال الضبطية والبوليس — (ر) جنابات وجنح (فق ٢٢٨

جرح (عذر) — (ر) جنابات وجنح ٢٢٨ : ٢٢٩ جرح (دبة) — (ر) جنابات وجنح (فق ٢٣٠

جرح — (ر) سرقة (فق ٢٨٨ — ٢٩١ — تخريب (فق ٣٣٦

جرد — (ر) افلاس — شركة مدنية — دفتر تجاري (قت ١٣ — ١٤ — ١٥

جريدة الاموال المقررة والاوراد — منشور في ٢٠ يناير سنة ١٨٨١

(تعليمات لصياف البلاد بالمديريات عن انشاء الجرائد وتحرير الاوراد)

من حيث قد عمل رسم جديد لجرائد الاموال المقررة والاوراد بنواحي المديريات للعمل به من ابتداء سنة ١٨٨١ وجرى طبع الجرائد والاوراد المذكورة حسب الرسم وارسل لكل مديرية اللازم لها العملية السنة الحاضرة من تلك الجرائد والاوراد المشتملة على اصول وخصوم فالاصول مجعول فيها لكل نوع باب مخصوص من انواع الاموال المقررة على وجه العموم بكافة المديريات معنون باسم النوع المخصص به ومتروك ثلاث خانات بالجريدة على يياض منهم اثنتان للانواع التي توجد ببعض المديريات دون البعض مثل مصاريف التربة الابراهيمية وثمن تقاوي بمديريات قبلي والثالثة للايجارات بالمديريات عموماً وكذا في باب الخصوم مجعول لكل نوع من انواع الاموال المقررة عموماً خانة مخصصة مطبوع باعلاها اسم النوع لتوريد تسديداته بها ومتروك ايضاً ثلاث خانات على يياض لتسديدات الثلاثة انواع السالف ذكرها وبما كان توريد اصول وخصوم انواع الاموال بالجرائد والاوراد المحكي عنها يستدعي لبعض تعليمات لسريان العمل بموجبها قد توضح ادناه اللازم اجراؤه الان

(في انشاء جرائد الاموال)

(م) ١ يكون بالجريدة لكل ممول حساب خاص به بحيث لا يشترك شخصان بصحيفة واحدة والحساب



ملحوظات

المذكور يشتمل على اصول وخصوم فالاصول يورد بها المطلوب منه عن السنة وفي الخصوم ما يدفع منه دفعة دفعة (م) ٢ الاموال المقسط دفعها على مقتضى ذكره ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ تورد بالاصول ويوضع امام كل شهر قيمة قسطه لاجراء التحصيل بمقتضاء اما باقي انواع الايرادات فيجري تحصيلها بالمواعيد المقررة لها وهي (الويروكو) حسب التقاسيط التي تعمل له بمعرفة المديرية بحيث يتم تحصيله بالكامل لغاية ٢٠ نوفمبر (عوائد الاملاك) يجري تحصيلها حسب التعليمات التي تعطى عنها للصيارف من المديرية بحيث انتهاء تحصيلها يكون لغاية ٢٠ نوفمبر (عوائد المعاصر) شرح ما قبله (عوائد الاغنام والشعاري) يجري تحصيلها حالاً بعد التعداد (عوائد زراعة الدخان والتبناك) بعد المساحة واخذ الجشاني اللازمة عنها يجري تحصيلها في وقت المحصول بدون تاخير شيء منها بحيث ان يكون تحصيلها قبل التصرف في المحصولات بالتطبيق لديكرتي ١٩ يناير سنة ٨٠ و ١٩ ديسمبر سنة ٨٠ (مصاريف الري الترع ابراهيمية) يجري تحصيلها بمناصفة تقاسيط الاموال والعشور الشهرية (ثمن التقاوي بمديريات قبلي) شرح ما قبله (الايجارات) يجري تحصيلها في المواعيد المقررة بشروط الايجار (م) ٣ مال وعشور الاطيان يجري ربطها ما هو المال حسب الاصول المتبعة والعشور حسب الجداول المرسولة من المديريات للصيارف في اوائل سنة ٨٠ بمراعاة ما صار نقله من يد ليد حسب تصريحات المديرية عن النوعين مع ما يكون استجد (م) ٤ التوالف التي يجري تنزيلها مؤقتاً من المال والعشور تحت تحقيقها والنظر فيها بمعرفة المالية يكون بمقتضى اذونات من المديرية ولا يسوغ لاي صراف كان تنزيل اموال توالف بدون تصريح من المديرية وعلى المديرية ان تلاحظ عدم تنزيل شيء خلاف المستنزل حسب وارد ميزانية السنة (م) ٥ باقي انواع الاموال يجري ربطها بجرائد النواحي على مقتضى الدفاتر التي ترسل من المديرية مصدقاً عليها منها بحيث الدفاتر المذكورة يكون الوارد بها عن المطلوب من كل شخص ومفقط قرينه بالعربي (م) ٦

ربط الاموال على كافة انواعها بالجرائد والاوراد يكون كل نوع قائم بذاته ما هو المال والعشور الذين لها خدمة وثمن ورد يصير ربطها بما فيها ذلك والانواع التي تكون عليها خدمة فقط يضم عليها ما يخصها من الخدمة بحيث ان اجمالي مفردات الاسماء يكون مطابقاً لاجمالي البلد المربوط بالمديرية عن كل نوع من انواع الايرادات (م) ٧ كل ما استجد اضافته في بحر السنة يعطى عنه الاخطار اللازم من المديرية للمور المركز او القسم حتى من طرف المامور يتحرر للصراف بالاضافة وبموجب ذلك الصراف يجري الاضافة على اربابه بانواعه في الشهر الذي يحصل فيه الاضافة بالمديرية (م) ٨ كل جريدة بلد يكون تابعها دفترًا ذيلًا لها وهذا الدفتر يشتمل على مجموع انواع الاموال المقتضى تحصيلها في بحر السنة بالبلد والمتحصل منها شهرياً محتوي اصولاً وخصوماً فالاصول يورد بها الاموال المربوطة على البلد نوعاً نوعاً من واقع اصول الممولين بالجريدة بكيفية ان كل ممول يؤخذ له خانة يوضع فيها انواع الاموال المطلوبة منه نوعاً نوعاً بدون توضيح اسمه بل يكتبني بوضع نمرة صحيفة الجريدة الوارد بها اصوله والخصوم يورد فيها المتحصلات بانواعها شهرياً من واقع تكوين اليومية

( فيما يتعلق بالاوراد )

(م) ٩ يعطى لكل ممول في اول السنة حسب الاصول المقررة بدون استثناء مهما كان سواء كان من الاهالي او من الذوات او من الاوروبين في حال ربط اي نوع من انواع الاموال عليه ورد مبين فيه اصل المطلوب منه ويتوخ به عن الاموال والعشور تقسيط كل شهر امام شهره وكل مبلغ يجري تحصيله يصير توريده في خصومه من اصل النوع المدفوع منه (م) ١٠ تسليم الاوراد يكون لذات اربابها اولو كلائهم او لمن هو موجود بالاطيان كما وارباب الجفالك والاباعد والعزب فتسلم اورادهم للمقيمين من طرفهم في اشغال الزراعة سواء كانوا وكلاء او نظار او خولاء او مزارعين او مستاجرين (م) ١١ اوراد الاموال المطلوبة من قوميون الاراضي والدائرة السنية وديوان الاوقاف والمدارس وتفتيش الجزيرة التابع

للميري هذه لكون تحصيلاتها جارية بمعرفة المالىه  
تسلم بالمديرية من طرف الصيارف مباشرة او بواسطة  
مامور المركز او القسم حتى بمعرفة المديرية بصير توصيلها  
للمالية بالجدول اللازم (م) ١٢ لا يرتهن اعطاء الورد  
على ربط باقي الانواع التي تربط في بحر السنة مثل عوائد  
الاغنام وعوائد الاطيان المنزعة دخان وغيرها بل  
هذه عند ورود دفاترها للصيارف مصدقا عليها من  
المديرية يجري ربطها بالجرائد ثم بالورد الذي يكون  
ييد الممول وان لم يكن ييده ورد لعدم وجود اموال  
مربوطة عليه من اول السنة فيعطى له ورد بتلك  
العوائد (م) ١٣ الورد الذي يعطى عن المطلوب من كل  
ممول يلزم ان يكون موضحا به غمرة حساب الممول المذكور  
المفتوح له بالجريدة وحيث ان الورد مستخرج من  
قسمة فالقسمة التي تبقى بالدقتر يلزم ان يكون  
واضحاً بها ايضاً اسم الشخص الممول والاموال المربوطة  
عليه وغمرة صحيفة حسابه الوارد بالجريدة (م) ١٤  
كل ورد يعطى للممول يكون له غمرة مخصوصة توضع  
في حال اعطائه اياه وغمرة ايراد كل بلد تكون  
بالسلسل ابتداءها من غمرة واحد وهم جراحا حين  
انتهاء اعطاء الاوراد للمولين بالبلد ولو كان ذلك من  
جملة مجلدات قسمة (م) ١٥ كل دفعة يدفعها الممول  
ليد الصراف ملزوم الصراف بتوريدها في الحال في  
يوميته ببيان انواع الاموال المدفوعة منه وبالورد في  
انواعها ويوضع بالورد غمرة اليومية ثم عند تشطبيها  
بالجريدة في اخر كل يوم يوضع باليومية غمرة الجريدة  
كالعتاد وبالجريدة غمرة اليومية وتوريد الدفعات  
بالاوراد يكون بالرقم والتفقيط ويلزم ان الصراف  
يوضع امضاءه امام كل تفقيطة

## ( فيما يتعلق باليومية )

(م) ١٦ يومية التحصيلات بالبلاد يكون العمل بها على  
حسب الجاري شهرياً يومياً وفي اخر كل يوم يتوضح  
انواع التسديدات وبيان سنواته واصناف العملة بمراعاة  
المنصوص باللائحة السابق نشرها في ٢٧ دسمبر سنة  
٨٠ (٢٥ محرم سنة ١٢٩٨ من قسم الحسابات مع ما  
توضح عن ذلك بالمادة العاشرة منها ومن واقع وارد  
اليومية يجري الشطب بالجرائد كل سنة بجريدها

وكل دفعة خاصة بسنة يجري توريدها بانواعها  
وبوردها الموجود بطرف الممول من اصل المطلوب منه  
( فيما يتعلق بختم الدفاتر والايراد كالاصول المتبعة )  
(م) ١٧ دفاتر الصيارف جميعا يلزم ان يكونوا  
منمرين ومخومين كالاصول المتبعة بختم المديرية  
وموضوعاً بمعرفة المديرية على ظاهر اخر صحيفة من  
كل من الدفاتر المذكورة كمية عدد اوراقه المشتمل  
عليها وذلك بالرقم الهندي والتفقيطة العربي ومخوم  
عليها بختم المديرية كما ودفاتر قسائم الاوراد يكون  
ايضاً مخوماً عليها من المديرية بحيث ان كل ورد  
يكون موضوعاً عليه ختم المديرية وموضوع على ظاهر  
اول قسيمة من القسائم الباقية بدقترها كمية عدد الاوراد  
المحتوي عليها الدقتر ومفقط على تلك الكمية بالعربي  
ومخوم عليها بختم المديرية (م) ١٨ ( وهي الاخيرة )  
وعدا ذلك مما يكون معيماً اجراؤه على صيارف البلاد  
من الاعمال بخلاف ما ذكر ملزومون بمراعاتها وتاديتها  
في اوقاتها خصوصاً تقديم الكشوفة في يوم ٢٥ من  
كل شهر باسماء من يتأخرون في سداد التقسيط  
للامور المركز او القسم لاجراء مقتضيات القوانين  
والمنشورات نفحوم — انه وان كان الرسم الجديد السابق  
اعاله لجرائد الاموال المقررة والاوراد بنواحي الاقاليم  
للمعمل به من ابتداء سنة ١٨٨١ وعلى مقتضاه جرى  
طبع الجرائد والاوراد المذكورة وارسل لكل مديرية  
ما يلزم لها من ذلك لعملية هذه السنة هو كاف للسير  
في العمل لوضحة تفصيلات انواعه الا انه لزيادة  
التنوير ووقاية مما يحتمل وقوعه من عدم انتظام السير  
على الغرض المقصود قد تحررت هذه التعليقانة  
مشتملة على ثمانية عشر مادة وموضحاً بها تفصيلات ما  
يجري في امر الجرائد والاوراد المذكورة وعلى مقتضى  
ذلك يلزم ان تكون جرائد صيارف النواحي منحصراً بها  
جميع الاطيان العشورية بالاسماء والبيانات المقتضية  
وبذا لاهناك لزوم لخصر ما ذكر بالاسماء في جرائد  
المديرية بل يكون اجمالاً فقط يتبين بها الاطيان  
الاواسي التي لم تدفع عنها مقابلة وكذلك الابواز  
الواردة تقاسيط اربابها وغير مربوط عليها عشور  
فبناء عليه تحرر في تاريخه على صور التعليقانة المذكورة

## ملحوظات

بشتر يرضه غيره على بغض طائفة او جملة طوائف من الناس او  
الازدراء بها يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوماً الى سنة  
وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى التي قرش  
(م) ١٦٠ من حرص غيره باحدى الطرق السابق ذكرها على  
عدم الانتقاد للقوانين او حسن امراً من الامور التي تعد  
جناية او خنعة على حسب القانون يجازى بالحبس من خمسة  
عشر يوماً الى سنة وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش  
الى التي قرش (م) ١٦١ كل من انتهك بواسطة احدى الطرق  
المينة انفاً حرمة احد الاديان او المذاهب التي يجوز اقامة  
شعائرها علناً او حرمة الاداب وحسن الاخلاق يعاقب  
بالحبس من شهر الى سنة وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني  
وقرش الى الف قرش (م) ١٦٢ كل من عاب في حق ذات  
ولي الامر بواسطة احدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس  
من شهر الى ثمانية عشر شهراً وبدفع غرامة من مائة قرش  
ديواني وقرش الى التي قرش (م) ١٦٣ كل من عاب في  
حق احد ملوك الدول او احد رؤساء الحكومات الاجنبية  
بواسطة احدى تلك الطرق يعاقب بالعقوبات المذكورتين  
في المادة السابقة (م) ١٦٤ كل من عاب في حق احد  
اعضاء عائلة الحضرة الخديوية بواسطة احدى الطرق المتقدم  
ذكرها يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوماً الى سنة اشهر  
وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش  
(م) ١٦٥ من وقع منه بواسطة احدى تلك الطرق سب او  
شتم او افتراء في حق احد الموظفين او القضاة او الاختصاص  
المذكورين في مادتي ١٢٤ و ١٢٥ من هذا القانون باسباب  
متعلقة بوظيفته او بامور يترتب عليها يعاقب بالعقوبات المقررة في  
المادتين المذكورتين (م) ١٦٦ كل من وقع منه بواسطة  
احدى الطرق المذكورة سب او شتم او افتراء في حق احدى  
الحاكم او الطوائف او جهات الادارة العمومية يجازى  
بالعقوبات المقررة في المادة ١٦٤ (م) ١٦٧ كل من  
تصدى بواسطة احدى الطرق السابق ذكرها الى سب وكلاء  
الدول السياسيين او الفناصل الجغرافيات المعتمدين لدى  
الحضرة الخديوية او الافتراء عليهم بسبب امور متعلقة  
بوظائفهم يعاقب بالعقوبات المذكورة في المادة السابقة (م) ١٦٨  
اذا قذف احد في حق احد افراد الناس اوسبه بواسطة  
احدى الطرق المذكورة يعاقب بالعقوبات المقررة في  
الكتاب الثالث من هذا القانون (م) ١٦٩ من نشر سواد  
بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها اخباراً كاذبة او  
اوراقاً مضطبعة او مزورة او منسوبة كذباً لاختصاص سواء  
كان ذلك من تلقاء نفسه او نقلاً عن مطبوعات اخرى  
يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوماً الى ثمانية عشر شهراً  
وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى التي قرش  
متى كانت الاخبار والاوراق المذكورة يترتب عليها تكدير  
السلام العمومي (م) ١٧٠ كل من تصدى باحدى الطرق  
المذكورة انفاً الى نشر ما جرى في دعاوي القذف التي لم  
يجوز القانون فيها اقامة الدليل على الامور الموجبة للقذف  
او ما جرى في الدعاوي المدنية او الجنائية التي قررت المحكمة

للمديريات عمومها وبالمجمل قد تحرر على هذه للمديرية  
ادارة مساعدتك لتابعها والعمل على موجبها انما من كونه  
مدوناً بالمادة الثامنة من تلك التعليمات من ان جريدة  
كل بلد يكون تابعها دفترًا ذيلها يشتمل على مجموع  
انواع الاموال المقتضي تحصيلها في بحر السنة بالبلد  
على حسب الكيفية الموضحة فيه فقد عمل الرسم اللازم  
عن هذه الدفاتر وسيُرسَل لكل مديرية ما يلزم لها  
من ذلك هذا مع المبادرة بطبع هذه التعليمات  
بمطبعة المديرية وتسليم نسخين منها لكل صراف لتابع  
العمل بموجبها

جريدة - (قانون عقوبات) في الجنج والجنابات  
(التي نفع بواسطة الصحف والجراند وغيرها)

وفي الجنج المتعلقة بالتعليم العام او الديني  
(م) ١٥٣ كل من اغرى واحداً او اكثر على ارتكاب خنعة  
او جنابة وترتب على اغرائه وقوع تلك الخنعة او الجنابة  
بالفعل بعد مشاركته في فعلها يعاقب بالعقاب المقرر لها  
سواء كان الاغراء واقعاً بايما او مفالات او صباح او تهديد  
في محل او محفل عمومي او كان بكتابة او مطبوعات وصار  
بيع ذلك او توزيعه او تعرضه للبيع او عرضه في محلات  
او محافل عمومية او كان التعريض بواسطة اعلانات ملصوقة  
على المحيطان او غير ملصوقة ومعروضة لنظر العامة — اما  
اذا ترتب على الاغراء مجرد الذرور في فعل الجنابة فيحكم  
بمقتضى مادتي ١٠ و ١١ من هذا القانون (م) ١٥٤ كل من  
حرص على قتل او نهب او حرق بواسطة احدى الطرق  
المنصوص عليها بالمادة السابقة ولم يترتب على تحريضه فعل احدى  
الجنابات المذكورة يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين وبدفع  
غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ثلاثة الاف قرش  
(م) ١٥٥ اذا كان التعريض واقعاً في المحالة المينة في المادة  
السابقة لارتكاب جنابة مضرة بامن الحكومة يحكم بالنفي الموقت  
(م) ١٥٦ كل من تناول على مسند الخديوية المصرية او  
طعن في نظام حقوق الوراثة فيها او طعن في حقوق الحضرة  
الخديوية وسطوتها سواء كان بواسطة احدى الطرق المتقدم  
ذكرها او بواسطة ايما يقع علانية او اشهار رسم او نقش او  
تصوير او رمز وتُمثل يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين  
وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ثلاثة الاف  
(م) ١٥٧ من حرص الناس باحدى الطرق المينة انفاً على  
كراهة الحكومة الخديوية وبغضا او على الازدراء بها تجزأه  
ايضاً بالحبس من شهر الى سنتين ودفع غرامة من مائة قرش  
ديواني وقرش الى ثلاثة الاف (م) ١٥٨ كل من اغرى  
العسكرية باحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن  
الطاعة او على تخويلهم عن اداء واجباتهم العسكرية يحكم عليه  
بالعقوبتين المذكورتين في المادة السابقة (م) ١٥٩ كل من  
سعى باحدى الطرق المتقدم ذكرها في تكدير السلام العمومي

بالجريدة الرسمية ثم طبع مع ذلك ثانياً الرسالة او المطبوعات او الرسوم او النقوش المذكورة او باعها او وزعها عوقب باشد العقوبات التي يحكم بها على مولف تلك الرسالة وغيرها مما ذكر (م) ١٧٧ الحكم على من ارتكب جنابة بواسطة المطبوعات بترتب عليه حنأ لغو الجريدة. والرسالة الدورية التي حكم على صاحبها او مديبرها وفضلاً عن الحكم بلغوا الجريدة او الرسالة في نفس الحكم الصادر بالعقوبة يجوز ان ينص فيه ايضاً بنقل المطبعة التي طبع فيها ذلك قفلاً موقتاً او موبداً اذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركاً في ارتكاب الجنابة الصادر الحكم بشأنها. واذا ارتكب احد بواسطة المطبوعات جنحة غير الجحجج المضرة بافراد الناس وحكم عليه بسبب ذلك ثم عاد في اثناء السنتين التاليتين لصعود الحكم عليه بالعقوبة لارتكاب جنحة من نوع الاولى بسوغ في هذه الحالة اصدار امر في الحكم الثاني الصادر بعقابه بتعطيل الجريدة او الرسالة الدورية لمدة اقلها خمسة عشر يوماً واكثرها شهر — وان تكرمه ذلك ثالث مرة في اثناء المدة المذكورة يجوز الحكم بتعطيل الجريدة او الرسالة من شهرين الى ستة اشهر — ويجوز ايضاً اصدار امر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة في اول مرة بتعطيل الجريدة او الرسالة من شهرين الى ستة اشهر اذا كان الحكم المذكور صادراً بسبب التعريض على ارتكاب جنابة غير الجنابات المضرة بامن الحكومة ولم يترتب على ذلك التعريض فعل الجنابة او كان صادراً بسبب الطعن في مسند الخديوية المضرة او في نظام حقوق الوراثة فيها او في حقوق الحضرة الخديوية ونفوذها او بسبب الطعن في حقها — وفي حالة صدور حكم ثان او حكم اخر بعده في اثناء السنتين التاليتين للحكم الاول سواء كان بسبب التعريض على فعل تلك الجنابة او بسبب الطعن او بالنقص المتقدم ذكرها يجوز اصدار امر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة بالغاء الجريدة او الرسالة الدورية بل وتقتل المطبعة قفلاً موقتاً او موبداً اذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركاً في فعل ما وقع (م) ١٧٨ اذا التى احد رؤسا الديانات في اثناء تاديبه وظيفته وفي محفل عومي مقالة تضمنت قدحاً او ذماً في الحكومة او في قانون او في امر صادر من الحضرة الخديوية او في عمل من اعمال جهات الادارة العمومية او نشر بصفة نصائح او تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوماً الى شهرين مع عدم الاخلال بالحكم عليه بعقوبات اشد من هذه العقوبة اذا تضمنت المقالة او الرسالة جنحة اجسم من الجنحة المذكورة

جريدة رسمية — { منشور من نظارة الداخلية في ٢٩ صفر سنة ١٢٠٢ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٤٤) }

لا يخفى على حضركم ان مجلس النظر كلف نظارة الداخلية باستجاء الاوامر والذكر بتات الخديوية والقرارات والمنشورات وغيرها المتخذة اساساً للاجراءات الادارية وطبعها في مجموعة كما حصل فيما سبق طبعه

ساعها في جلسة سرية ولم يقتصر في ذلك على مجرد اعلان الشكوى بناء على طلب المشتكى او على مجرد نشر الحكم الصادر فيها يعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى شهرين ويدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش (م) ١٧١ من نشر بواسطة احدى الطرق المتقدم بيانها ما جرى في الجلسات العلنية المنعقدة في المحاكم على غير حقيقة قاصداً بذلك قصداً سيقاً يجازى بالجزاء المذكور في المادة السابقة وهذا مع عدم الاخلال بالحكم عليه بعقوبات اشد من الجزاء المذكور اذا افترض الحال ذلك بان كانت روايته مشتملة على سب او قذف او افتراء (م) ١٧٢ كل من نشر بواسطة احدى الطرق المتقدمة ما جرى في المداولات السرية بالمحاكم استثنائية كانت او ابتدائية يعاقب بالجزاء المقرر في المادة السابقة وهذا مع عدم الاخلال بالحكم عليه اذا افترض الحال ذلك بعقوبات اشد من الجزاء المذكور في حالة وقوع سب او قذف او افتراء منه (م) ١٧٣ يعاقب بالحبس من شهر الى ستة ويدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى الف قرش كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها اعلانات يريد بها جمع اعانة او باشر بنفسه جمعها لتعويض الغرامات او المصاريف او التضمينات المحكوم بها على شخص ما بسبب ارتكاب جنابة او جنحة (م) ١٧٤ يحكم بالعقوبات المقررة في المواد السابقة على الاشخاص الاتي ذكرهم بصفة مرتكبين اصليين للجنابة او الجنحة على حسب الترتيب الاتي — مديرو الجرائد والرسائل الدورية واصحابها فان لم يوجدوا فالمولفون لتلك الجرائد والرسائل وان لم يوجد المؤلفون لها فاصحاب المطابع التي طبعت فيها اذا وقع منهم ذلك بناء على تواطئهم مع المرتكبين الاصليين مع علمهم بعدم جواز الطبع وان لم يوجد اصحاب المطابع فيحكم بتلك العقوبات على من باع الجرائد والرسائل المذكورة او وزعها او لصقها على الحيطان ومتى اقيمت الدعوى على مديري الجرائد او الرسائل واصحابها بصفة مرتكبين اصليين للجنحة او الجنابة فيحكم المؤلفون بصفة مشاركين لهم (م) ١٧٥ اذا اقيمت دعوى على اي شخص بسبب ارتكابه جنحة او جنابة بواسطة الصحف او الجرائد او غيرها من طرق النشر يجوز ضبط الرسائل والمطبوعات والاعلانات والرسوم والنقوش والصور الرمزية وغيرها والالواح والاحجار وغير ذلك من ادوات الطبع والنشر — ويلزم ان يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملاً بحسب الاقتضاء على الامر بازالة او اعدام كل او بعض الاشياء التي ضبطت او تضبط فيما بعد ويسوغ ايضاً اصدار امر بطبع الحكم المذكور في جريدة واحدة او اكثر ولصقه على الحيطان بمصاريف من طرف المحكوم عليه — ويجب على كل جريدة او رسالة دورية ان تنشر الحكم الصادر بشأنها في احد اعدادها التي تنشر في اثناء الشهر الذي صدر فيه الحكم المذكور وان تاخرت عن ذلك حكم بلغوها (م) ١٧٦ كل من علم بصعود حكم مترتب على وقوع امر مخالف في رسالة او مطبوعات او رسوم او نقوش سواء كان علمه بذلك حقيقياً او اعتبارياً بان كان الحكم مندرجاً

ملحوظات

قرر مجلس النظاري في ٢٢ ديسمبر سنة ٨٤ تعديل نشر وإدارة الجرائد الرسمية وهما الوقائع المصرية والمنتور اجبسيان من اول يناير سنة ٨٥ على الوجه الاتي يبدل اسم المنتور اجبسيان باسم ( جريدة الحكومة المصرية الرسمية ) اما اسم الوقائع المصرية فيبقى على ما هو عليه ويكونان من الان فصاعدا في ادارة واحدة تابعة لنظارة الداخلية وبدلا عن ان يكون صدورهما كل يوم يكون في ثلاثة ايام فقط من كل اسبوع وهي ايام السبت والاثنين والاربعاء ماعدا ايام الاعياد — وان تكون قيمة الاشتراك في كل واحدة من الجريدتين مائة قرش صاغ عن سنة وستين عن نصفها وهذه القيمة تدفع مقدما — جميع المواد الرسمية التي يراد نشرها في الجريدتين يجب ارسالها من اول يناير سنة ١٨٨٥ الى ادارتهما بنظارة الداخلية

جريدة رسمية — ( ترجمة منشور صادر من نظارة الداخلية الى جميع مصالح الحكومة في ٣ يولييه سنة ٨٧ )

بناء على قرار مجلس النظاري الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤ بموجب درج جميع الاوامر الرسمية في الجريدتين الرسميتين العربية والفرنساوية في آن واحد نؤمل التأكيد على جميع الادارات التابعة لمجتمكم بان كافة ما يرسل الى ادارة الجريدتين الرسميتين لنشر ينبغي ان يكون مرفقا بترجمته ليدرج فيها ما ولزم تحريره لاجراء مقتضاه

جريدة — ( منشور صادر في ٤ فبراير سنة ٨٨ من نظارة المالية بجميع مصالح الحكومة نمرة ١٥٩ )

الحاقا بالمنشور الصادر من هذا الطرف بتاريخ ٢٠ ديسمبر الماضي نمرة ١٥٥ الذي به بلغت تكم القرار الصادر من مجلس النظاري بتكليف نظارة المالية بمحصر الطلبات التي تقدم من المصالح فيما يخص باشتراكها في الجرايد افيد تكم الان انه لما توضح من هذه النظارة للمجلس المشار اليه ان مصاريف الاشتراكات في الجرائد عن سنة ٨٧ بلغت ١٢١٩ جنيتها مصريا وانه لو صار الاستمرار على استئثار مبلغ الالف جنيه مصري قيمة الوفرا التي قررنا سابقا لا يبقى من ذلك الا مبلغ ٢١٩ جنيتها مصريا قد قرر ان قيم الاشتراك يجب ان لا تتجاوز في المستقبل ٢٥٠ جنيتها مصريا يتوزع بين مصالح الحكومة وهذا التوزيع الذي اقر عليه مجلس النظاري موضع في الجدول المبين بعد الوفرا الذي صار استئثاره من مصاريف الاشتراكات المذكور بهذا الجدول هو قيمة الفرق بين الاعتمادات التي تقررت لذلك في سنة ٨٨ وبين ما صرف في سنة ٨٧ وعلى ذلك تنقص الاعتمادات المقررة بالاتفاق المالي المبرم في سنة ٨٥ مبلغا يوازي القيمة المستترة من مصاريف الاشتراكات الموضحة في الجدول كما ان هن

واشار باستمرار جمع كل ما يصدر بعد ذلك من الاوامر والدكرينات والمنشورات وقرارات المجلس وطبعها شهريا كما هو جار في فرنساوي ولذلك قد حصل الشروع في العمل على الوجه المطلوب هذا وان القاعدة المتبعة في ادارة الجرائد الرسمي فرنساوي من حيثية طبع تلك المجاميع هي تحضير ما يصدر من ذلك مما يدرج في الجرائد المذكور وهذه الطريقة في الحقيقة اسهل واخف خصوصا من جهة عدم زيادة المصاريف اللازمة للطبع واشتغالات النظارات مع بعضها في المراسلات والمكاتبات واستنساخ الصور فنظرا لان جريدة الوقائع المصرية هي الجريدة الرسمية العربية وهي معدة ايضا لنشر الاوامر والدكرينات والقرارات والمنشورات وغيرها من الاعمال الرسمية ومن الضروري ان يكون محصورا فيها ايضا كافة ما يصدر مما ذكر حتى انه بعد درجه في الجريدة يؤخذ مع السهولة ويجعل منه المجاميع الشهرية التي طلبها مجلس النظاري وتوزع شهريا بشهر على جميع النظارات والمصالح فقد تقرر انه من ابتداء سنة ٨٥ تطبع في آخر كل شهر مجموعة من احداها للاوامر العالية والدكرينات والثانية للقرارات والمنشورات وغيرها مما يدرج في الجريدة العربية المذكورة وبناء على هذا قد تحرر في تاريخه لمطبعة بولاق التي هي محل طبع الوقائع المصرية الان بان تراعي العمل على ذلك من اول سنة ١٨٨٥ ومن هذا كله ترون ان كل نظارة يلزمها ان تؤكد على المتولين بذلك بان يرسلوا من الان فصاعدا الى هذا الطرف نسخة من كل ما يصدر منها من القرارات والمنشورات وغيرها التي تعتبر اساسا للاعمال الادارية لدرجها في الجريدة الرسمية العربية وبعد طبعها فيها تطبع ضمن المجموعة الشهرية كما ذكر هذا واذا كانت المجاميع الشهرية المذكورة تصدر في بعض الشهور خالية من نشر بعض اوامر نظارة خضرتكم او منشوراتها او قراراتها التي من ذلك القليل وكان السبب في خلوها عن ذلك عدم وروده من النظارة في وقته المناسب فتم المطبوعات يكون خليا من المسئولية

جريدة رسمية — ( قرار من مجلس النظاري في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٤ بتعديل نشر وإدارة الجرائد الرسمية )

بما سبق صدوره للمدريات عمومًا وبالجملية للمديرية  
ادارة في ٢٢ صفر سنة ٩٨

توري عن لزوم الانتباه لاجراء مساحة الجزائر اللازم  
مساحتها في هذه السنة بملاحظة الوقت الكافي لاتمام  
المساحة واعمال جشائها ونهوس مراجعتها والاستيثاق  
على اعتمادها قبل ان تعم المياه الاراضي وحيث ان  
الوقت الذي يلزم فيه هذه الاجراءات قرب حلوله  
فلزم تحريره حتى تتذكروا ما سبق صدوره عن هذا  
الخصوص وتبادروا بالاجراء على وجه ما سبق تحريره  
مع كمال الدقة والاعتناء لانه لو حصل اي نقصير او  
تاخير في ذلك لم يبق للمديرية ادنى عذر تعتذر به  
يكون معلومًا

جزيرة — (٩٨) منشور من نظارة المالية في ٢١ صفر سنة  
(٩٨) ٢٣ يناير سنة ٨١

لا يخفى انه من الواجب على كل مديرية ملاحظة اجراء  
مساحة اطيان الجزائر المتعاد مساحتها سنويًا في وقت كافي  
لاتمام المساحة واخذ الجشائي اللازمة عنها واسنيها اجراءاتها  
وتحقيق صحتها واعتمادها قبل فيضان النيل وتعالى مياهه على  
الاراضي لكن مع معلومية المدريات عمومًا بذلك لم يحصل  
الاتفات من بعضهم لتسييم الاجراءات التي تقضي بشئون  
هذه المسئلة في الوقت المناسب على الوجه اللازم ولهذا فنجيتنا  
من تكرار النقصير قد نشرفي تاريخه محضرات المديرين بلزوم  
الانتباه من الان لاجراء المساحة اللازم اجراها في هذه السنة  
بملاحظة الوقت الكافي لاتمام المساحة واعمال جشائها ونهوس  
مراجعتها والاستيثاق على اعتمادها قبل ان تعم المياه الاراضي  
وان تحصل المبادرة من كل جهة بالفطرفيا تحتاجه هذه العملية  
من مساحين وعمد ومأمورين بملاحظة حالة الجزائر الكائنة  
فيها والوقت المناسب لاجراء مساحتها وبمعرفة ما يجري انتداب  
المساحين من الناس الموثقين المستعدين والعبد من ذوي  
العفة والاستقامة والاهلية وكذلك المأمورون بتعيين منهم  
الممكن تعيينه من معاوني المديرية ومأموريها والذين يلزمون  
خلافهم بعد تقرير ما ياتيهم بملاحظة المربوط في ميزانية كل  
مديرية في زمن هذه العملية تعطى الافادة للمالية في الحال  
عنهم وعن الوقت اللازم تعيينهم فيه لاجراء المفتضي في تعيينهم وارسالم  
فعلى سعادتك المبادرة بالاجراء على الوجه المشروح فيما  
يختص بمديريتكم مع كمال الدقة والاعتناء ويكون معلومًا من  
الان انه بعد هذا لم يبق للمديرية ادنى عذر تعتذر به عند ظهور  
اي نقصير او تاخير في ذلك

جزيرة — (ر) طرح بحر — اضافة ملحقات  
الملك (ق ٦٠ : ٨٤ — اطيان زراعية اكل بحر

القيمة تستنزل ايضا في سنة ٨٨ من الاعتمادات المقررة  
للمصاريف المتنوعة اما الاشتراكات التي تكون تمت وقيمتها  
تزيد عن الاعتمادات التي تقرر لان ذلك فيصير توفير  
ما يوازي قيمة الزيادة من فصل المصاريف المتنوعة الذي  
احتسبت منه قيمة الاعتمادات التي تقرر للاشتراكات  
المذكورة طبقًا للجدول المتكبي عنه واحيطكم علمًا انه في  
السنين التالية لسنة ١٨٨٨ ينبغي ان تكون قيمة  
الاشتراكات في الجرائد على قدر مانسح به الاعتمادات الجديدة  
الموضحة في الجدول بعد

بيان المصالح	بيان ما صرف في الاشتراكات سنة ٨٧	اعتمادات سنوية	وفر
نظارة الداخلية	٢١٨	٥٥	١٦٣
» الاشغال العمومية	٢٦٥	٣٦	٢٢٩
» الخارجية	٣٧	١٨	٩
» المدارس	١٠٢	٤٦	٥٧
» الخفائية	٨٨	١٥	٧٣
» المحرية	٦	٦	٠٠
» المالية	١٢٦	١٥	١١١
خزينة صندوق الدين	٩	٩	٠٠
الكراك	٣٠	١٥	٥
البوسنة المصرية	٢٩	٦	٢٣
الليانات والفنارات	٥	٤	١
البوليس	٥	٠٠	٥
الصحة	٩٨	٢٥	٧٣
وابورات البوسنة	١٢٠	١٠	١١٠
	١٢١٩	٢٥٠	٩٦٩

جريدة — (ر) قذف — مطبوعات ٢٦ نوفمبر

سنة ٨١ م ١١ الى ١٧ — قاضي التحقيق (قج ٦٤

جريدة رسمية — (ر) كونتراتو ٩ مايو سنة ٨٨

— قانون (لا ١ — ٢

جريدة الصراف — (ر) صراف منشور نمرة ٩

جرمية — (ر) قانون العقوبات : قانون تحقيق

الجنابات

جزار — (ر) مخالفات (فق ٣٤٢

جزاف — (ر) بيع (مجله ١٤١

جزئية — (ر) محكمة

جزيرة — (ر) صورة ما نشر من نظارة المالية للجهات في ١٠

جمادي الاولى سنة ١٨ و ٩ ابريل سنة ١٨٨١

بخصوص اجراء مساحة الجزائر قبل ان تعم المياه الاراضي

## ملحوظات

الحالات الخفيفة وغيرها والامر بجميع دراجي المنفذ  
جسر — (صورة ما كتب للدخول في غرة رمضان سنة ٩٦  
(١٩ اغسطس سنة ٧٩) غرة ١٦

قد علم للديوان انه حاصل من بعض ارباب المزارع  
ومفتشي الجفالك الاقدام على فتح قطوع بجسور الترع  
من تلقاء انفسهم لمنافعهم الخصوصية ولما كان ذلك  
من اكبر بواعث الضرر قد اكدنا في تاريخه بالتلغراف  
على المديريات البحرية بمنع حصوله بالوجه القطعي  
وان من يريد شيئاً من هذا التبيل فلا يجريه الا بعد  
ان يتحصل على رخصة من الهندسة كما ان الاجراء  
لا يكون الا بموافقتها فالمرجو من دولتكم صدور  
الوامر المشددة على المديريات المذكورة تأييداً  
لما كتب لها من هذا الطرف لكي لا يحصل ادنى  
تجاوز فيما ذكر احترازاً من الخطر

جسر — (صورة ما تحرر للمديريات في ٣٠ رمضان سنة  
٩٦) (٢١ اغسطس سنة ٧٩) غرة ١٨

ان درجة النيل في هذا العام تنوق درجته في الاعوام الحالية  
كما هو معلوم ولذا يكون من المهم مزيد الاحتراز من  
غوائله بكل ما في الاستطاعة من الطرق التوقفية وكما  
لا يخفى ان خراب الجسور وما يتبعه من الاجراءات الوقفية من  
تلبيش ونحوه هو من اقوى واجبات الحفظ ومن المعلوم ان  
الخبر الحكيم عنه له قواعد مرعية من مقتضاها تجديد المسافات  
ما بين كل درك وجعل كميات من الانفاز على سبيل الاحتياط  
في نقط معينة وضرورة ان المديرية قد باشرت الاجراء على  
مقتضى هذه القواعد ولكنها ربما لا تكون بحالة وافية كافية  
بالنسبة لعلو النيل فلذلك افنضي تحريره بقصد كمال الاعتناء  
بانتظام وتقوية الخفر الحكيم عنه ومزيد التيقظ والالتفات  
للدوام حفظ الجسور واستعدادها مع حفظ الافام الكائنة بها  
والامن وبواسطة ما تبذله سعادتكم من المهم لا يحصل من  
ذلك ادنى سقامة كما هو من اجل المرام

جسر — (صورة ما تحرر لاقسام الهندسة في ٢١ اغسطس  
سنة ٧٩ غرة ١٩)

لم تنزل درجة النيل في هذا العام فائقة عن العام  
الماضي وزيادته مستمرة في السودان ولما كان هذا مما  
يوجب مزيد الاعتناء والاهتمام بشؤون التحفظ من  
غوائله فضلاً عن التأكيدات السابقة قد تاكد الان  
على حضرات المديريين بالتيقظ وجعل خفر الدركات كافياً  
للامن مع اجراء كل ما يلزم من التلبيش والتقوية  
كي لا يحصل ادنى سقامة كما ان الديوان حاصل منه  
الهمة الزائدة في ارسال المهات المقررة لكل جهة مع

جسر — ٠ في ٢١ اغسطس سنة ٧٨

(الى باشمهندسى المديريات في ٢ رمضان سنة ٢٩٥  
غرة ٤)

انه بالنظر لمنظورية علو درجة النيل في هذا العام  
صار من الاقتضاء مداومة مروركم ومهندسي الاقسام  
على كافة الجسور والقناطر بالمديرية لاستكشاف  
احوالها بغاية الدقة وقتاً فوقتاً وتخبرة المديرية اولاً  
فلولاً عما يلزم اجراؤه فيها او استحضاره اليها للحفظ  
والصيانة والامن من غوائل المياه وجميع ما يتجرعنه  
من طرفكم او من مهندسي الاقسام الى المديرية ان  
لم يجري مفعوله بوقته وحصل فيه تجاوز او اهلاك  
حالا تخبروا عنه تفتيش الهندسة فلزم تحريره بذلك  
لاجراء مقتضاه واعلموا انه ان حصل ادنى تقصير من  
طرفكم في اجراء ما هو منوط بوظيفتكم وواجب عليكم  
بما ذكر تكونوا تحت المسؤولية

جسر — ٠ (١٥ سبتمبر سنة ٧٨)

(الى باشمهندسى المديريات في ١٨ رمضان سنة  
١٢٩٥ غرة ٤)

من جميع الاخبار الواردة من السودان يعلم ان الامطار لم  
تنزل بمعدل في تلك الجهات وقد بلغ في يوم ١٦ رمضان  
سنة ٢٩٥ الموافق ٥ توت سنة ١٥٩٥ ارتفاع النيل في مقياس  
اصوان ثمانية عشر ذراعاً وهذا يقرب من ارتفاع النيل في  
اعظم زيادة سنة ٢٩١ وحيث ان الامطار للآن لم تنقطع  
والزيادة حاصلة في كل يوم فمن الضروري اخذ جميع  
الاحتراسات المقتضاه من تقوية جميع الجسور وتعبئة القناطر  
وتقوية ما يرى من الضروري تقويته منها بالدبش حتى تقاوم  
تدافع المياه وتحفظ المزروعات وعند مزاحمة القناطر والجسور  
يجري التخفيف تدريجاً بوجه لا يترتب عليه ادنى ضرر ثم من  
كون انه يوجد بشواطئ النيل اهراقى سواقي وبرايخ فمن  
اللزوم الكشف على كل ذلك بغاية كل دقة وسددها كالمعتاد  
في مثل هذا النيل والتنبيه باقامة الخفر في الدركات المقررة  
كالمعتاد ايضاً مع تفهيم واجباتهم وما يلزم عليهم من الاعمال  
ومن كون مداومة المرور على الجهات يترتب عليه الوقوف  
على حقيقة الاحوال بالنسبة لكيفية الانفاز المترتبة من قبل  
المديرية ومشاهدة احوال المحاكم والمأمورين ومداركة ما يلزم  
تداركه اولاً فالاولا فيقتضي انكم وكافة المهندسين تداومون  
المرور على الجهات ومخاطبة جهة الاقتضاء عما يلزم بدونه  
تاخير في خصوص كل امر يتاحظ لكم فيه صالح المصلحة واعلموا  
انه اذا حصل منكم ادنى تقصير او تجاوز او اغراض تكونوا تحت  
مسئولية جسيمة فمن الان يلزم مداومة المرور على جميع

كل ما يطلب حسب مقتضيات الاحوال وبما ان هذا يستدعي ايضاً صرف العناية والجهد من جهة مصالح الهندسة فيقتضي مداوماً مرور حضرتكم على سائر جهات القسم رياستكم مع ترتيب المهندسين التابعين لكم في النقاط والاعمال المهمة وكما يتضح لزوم اجراء شي او وضع شي في الوقت والحال تحصل المبادرة بالطرق الموصلة للحصول عليه بغاية السرعة وفي كل اسبوع ارسلوا لنا تقريراً بحالة الجهات التابعة لحضرتكم والحوادث التي ظهرت فيها وهذا لا يمنع من ارسال الاخبار المهمة بالتلغراف في اي وقت كان حتى بذلك يحصل التعاون على ضبط مسائل الحفظ والاحتراس والقيام بواجباتها على الوجه الاكمل

جسر - (صورة ما تحرر لاقسام الهندسة بتاريخ ٢١ اغسطس سنة ٧٩ نمرة ٢١)

تسهيلاً لانجاز رفع اي خطر يقع من فيضان النيل قد روي بهذا الطرف انه اذا وقع شيئاً من ذلك لاسمح الله واضطروا حضرات المديرين بان يأمروا بصرف مياه او استحضار اشياء اخرى بغیر واسطة الهندسة لسرعة مداركة ما وقع فتكون اوامرهم في هذا الشأن معتبرة وانما كل ما يصرف بهذه الصفة خصوصاً وبغيرها عموماً يصير ملاحظة اللازم وضعه منه بمعرفة الهندسة في المحل الحضري له وحصره بمعرفتها وعند هبوط النيل ينظر فيها عدم منه بالكيفية والباقي اللازم ارتجاعه للاشوان وتحرر بهذا وهذا كشوفة وترسلها للمديرية لتسوية حساب ارباب العهد بمقتضاها فالقصد رعاية هذه القاعدة بطرف حضرتكم واعلانها الى الباشا المهندسين التابعين للقسم رياستكم ليحروا العمل بموجبها هذا مع التنبيه على حضراتهم بان ينبغي دائماً حضرات المديرين والماورين بكل ما يرونه لازماً تحتفظ سائر المحلات ولا سيما النقاط الخطرة لتحصل المهمة من كل طرف في هذه المصلحة المهمة حسب المرام

جسر - (منشور من نظارة الداخلية في ٢٤ رمضان سنة ١٢٩٩ (١ اغسطس سنة ٨٢ بشان ما ينفذ من الاحتياطات النيلية

انه بالنظر لما تلاحظ من ان درجة نيل هذا العام ستكون مرتفعة وهذا يستلزم عليه الاخذ بالاحتياطات الوافية من تأخير الزيادة عند الفيضان قد سبق النشر للمديرية في ٢٥ ن سنة ١٢٩٩ بالمبادرة في اجراء تقوية الجسور والقناطر والافانم والاعتناء بالصيانة والتطهيرات للامن من غوائل الفيضان ونجاح مصلحة الري وتحرر بعد ذلك غير مرة بالحث على ردف الجسور وتطهير الترع النيلية للامن من الفرق او

الشرق وعن اتباع ما تحرر من نظارة النافعة عن جعل كافة جسور السكة الحديد في هذه السنة تحت حفظ ومسئولية المديرية مثل جسور النيل والحيضان والترع وما شاكلها وان كل ما يلزم لجسور السكة الحديد من ردف او تقوية في بعض المواقع التي تحتاج لذلك بسبب تلاطم المياه او تصادمها تبادر المديرية باجرائه بانقار العمليات العمومية وفي مدة الفيضان يترتب من طرفها الفقر الكافي على ما يخشى عليه من تلك الجسور بسبب حركات الري والصرف على الوجه الواضح تفصيلاته بذلك المحرر وبما انه وان كان بالطبع ان المديرية اجرت مقتضى تلك المنشور الا انه لمناسبة ما ورد بالتلغراف من سعادة الباشا ناظر ديوان وحكمدارية الاقاليم السودانية بالخرطوم بان الامطار هناك مترادف نزولها بكثرة ومامل علو النيل لدرجة توجب المبادرة بالتحفظ على الجسور وهذا مما يستدعي زيادة الاهتمام والاخذ بوسائل الحفظ والامن من علو درجة النيل فلذلك صار اعلان المديرية في تاريخه عما ذكر وهذا لسعادتكم لبذل مزيد المهمة والاجتهاد في تقوية الجسور وردف ما يكون لازماً ردفه منها وتطهير الترع النيلية للامن والوقاية من غوائل الزيادة عند الفيضان حتى لا تتلف المزروعات وتحصل الثمرة المقصودة من نموها مع الالتفات التام لحفظ جسور وخطوط السكة الحديد والتلغرافات من هذا الفيضان وبالجملة فالمامول انه بعونه تعالى وهمتكم لا يحصل ضرر بجهات المديرية ادارتكم وتكون الحالة موجبة للشكر والممنونة

جسر - (خبر الجسور والترع) ذكر بنو صادر (في ٦ اغسطس سنة ٨٥ فيما يتعلق بخبر الجسور وحفظها مدة فيضان النيل

(نحن خديوي مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وناظر الاشغال العمومية بموافقة راي مجلس النظار بعد اخذ راي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ اهالي القطر المكثون باشتغال العونة بموجب امرنا الصادر في ٢٤ صفر سنة ١٢٩٨ (٢٥ يناير سنة ٨١) مكثون ايضاً بخبر وحفظ الجسور مدة فيضان النيل (م) ٢ تعين نظارة الاشغال للمديرية في اول شهر يولييه (٢٥ يونيو) النقاط التي يجب حفظها وغفرها وعدد الانفار اللازمة لذلك من كل مديرية (٢) ٣ تعقد جمعية في ١٥ يولييه (١ ايب) من كل



## ملحوظات

تحت رئاسة المدير القومسيون المنصوص عنه في المادة السادسة من امرنا المشار اليه قبل للحكم في الناهيات والمخالفات المنصوص عنها في المادتين السابعة والثامنة من امرنا المذكور

حسبر — ١٠ منشور نمرة ١٠٧ صادر من نظارة الاشغال في ٣٠ نوفمبر سنة ٨٧

من حيث انه قد تصرح لبعض ماموري البوليس في المراكز بالنظر والحكم في قضايا المخالفات فكل محضر مخالفة توقعت في احد المراكز يجب ارساله مباشرة الى مامور بوليس ذلك المركز لينسب الحكم في تلك القضايا عاجلاً وبذلك يمنع الناهير الذي يحصل من ارسال محضر المخالفات الى فلم النيابة وبناء عليه قد صار تعديل نص الفقرة الرابعة من المنشور الصادر في ٢٤ مايو سنة ٨٧ بخصوص المحافظة على الجسور بالنص الآتي — عند الفراغ من تحرير محضر المخالفة يرسل حالاً الى باشمهندس المديرية فيوقع عليه وفي ظرف ثلثي واربعين ساعة من وصوله اليه يرسل الى مامور البوليس في المركز الذي تقع فيه تلك المخالفة

حسبر — ١٠ منشور من نظارة الاشغال نمرة ١٨ الى مديريات قبلي وبحري

بما ان النيل المبارك بلغ مقاسه الان تسعة عشر ذراعاً وكسوراً وبنسبة علو درجته في هذا العام عن العام الماضي فهذا الوقت هو المقتضي فيه دوام المرور من حكام المديرية ومهندسيها على الجسور والمحلات الخفيفة التي يخشى من وقوع ضرر بسبب الاهمال في حفظها او تقويتها او تليشها وترتيب ما يلزم لها من نقط الغفر حسب السوابق وحث ارباب الدركات على دوام التيقظ والالتفات اليها واجراء ما يكون لازماً لها من الاجراءات التحفظية باوقات لزومه وحيث ان المعتاد سنوياً هو مرور فرقتين بكل مديرية في مدة النيل احداها مركبة من حضرة المدير وحضرة الباشمهندس والاخرى مركبة من حضرة وكيل المديرية ومعاون اول هندستها مباشرة الاجراء على هذا الوجه فينبغي قيام حضرتكم مع حضرة باشمهندس المديرية وحضرة وكيلها ومعاون اول هندستها للمرور ومباشرة ما يلزم حسب ما ذكر بحيث اذا كان مرور احدى الفرقتين في الجزء القبلي من المديرية فيكون مرور الاخرى في الجزء البحري منها للحصول بذلك على حفظ الجسور والامن من تطرق الخلل اليها وانتظام احوال الري وانما على الوجه المرغوب بحيث لو حصل ادنى تهاون في ذلك وترتب عليه وقوع اي ضرر فالتسبب يكون تحت المسؤولية — ما تحرر الى رئاسات الهندسة مرسل

سنة في كل مديرية مولقة من عمد ومشائخ البلاد وماموري المراكز ونظار الاقسام باشمهندس المديرية تحت رئاسة المدير او من ينوب عنه فيطرح الرئيس بالجمعية التعليقات التي تكون وردت اليه من نظارة الاشغال العمومية عن مقدار الانفار اللازمة للخفر وعند ذلك تخصص الجمعية عدد الانفار المقتضي اخراجهم على كل مركزا وقسم وكل بلد (م) ٤ يجب على كل شيخ بلد ان يقدم للمديرية لغاية ٢٥ بوليه (١١٩ ايب) كسفا باسماء الانفار المقتضي اخراجهم من البلد شيخه ويكون هذا الكشف على قسمين متساويين (م) ٥ يخرج القسم الاول للخفر على الدركات في اول اغسطس (٢٦ ايب) والقسم الثاني في اول سبتمبر (٢٧ مسرى) ويستمر الخفر على الدركات حتى يصدر امر نظارة الاشغال العمومية برفعه (م) ٦ تختب الجمعية المنصوص عليها بالمادة الثالثة من امرنا هذا اربعة من عمد المديرية تحت رئاسة المديرية قومسيون للحكم في الناهيات والمخالفات التي تقع من المشائخ او من الانفار بالكيفية الاتية بعد (م) ٧ كل شيخ او عمدة تاخر عن اخراج الانفار المختصة على حصته او عن استيناف عدد ماولم يتوجه الى عمل الدرك المخصص عليه ملاحظته او توجه وتركه بدون اذن يجازى في ظرف اربع وعشرين ساعة بمعرفة القومسيون المنصوص عليه بالمادة السادسة بالحبس مدة من عشرين يوماً الى ثلاثة شهور او بغرامة من مائتي قرش الى الف قرش ويعزل قطعياً اذا تراء للقومسيون وجوب عزله وهذا لا يمنع ما يترتب عليه قانوناً من الجزاء او من التعويض في حالة ما اذا نشأ عن تاخير او تركه ملاحظة تركه ضرر ما (م) ٨ على مامور المركز او ناظر القسم المنوط بملاحظة خفر الدرك ان يتخذ الاحتياطات اللازمة في الحال لاستبدال الشيخ المتأخر بشيخ اخر في خفر الدرك المذكور (م) ٩ كل من تاخر من الانفار المدرجة اسماءهم بالكشف المقدم من شيخ البلد للمديرية عن الخروج للخفر لدى طلبه لذلك بمعرفة شيخه يجازى في الحال بمعرفة القومسيون المنصوص عليه بالمادة السادسة من امرنا هذا بالحبس مدة من عشرين يوماً الى ثلاثة شهور او بغرامة من مائة قرش الى الف قرش وعلى شيخ البلد ان يقدم رجلاً للخفر بدله في الحال (م) ١٠ احكام المواد ٢ و ٤ و ٥ من امرنا هذا يعمل بهما من سنة ٨٦ وما في سنة ٨٥ فتنتج التعليقات التي صدرت من نظارة الاشغال فيما يتعلق بعدد الانفار ومواعيد اخراجها ومدة اقامتها على الخفر

حسبر — ١٠ (خفر الجسور والبرج) ذكر بتو صادر في ١١ اغسطس سنة ٨٥ بتشكيل مجلس في كل مديرية للحكم في الناهيات والمخالفات المنصوص عنها في ذكر بتو ٦ اغسطس المتعلق بخفر النيل

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٥ شوال سنة ١٢٠٢ (٦ اغسطس سنة ١٨٨٥) الشامل لقانون خفر النيل وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ ينتخب في سنة ١٨٨٥ المحاضرة اربعة من عمد كل مديرية بمعرفة المدير تحت التصديق على انتخابهم من ناظر الداخلية فيشكل منهم

ذكر والممول منكم توجيه الالتفات لاهمية هذه المسئلة التي لا تحتاج لبيان

جسر - منشور اصدته نظارة الاشغال العمومية في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٧ نمرة ١٠٢

بمقتضى نصوص مادتي ٢٥ و ٢٦ من القانون المدني للمحاكم المختلطة والمادة التاسعة من القانون المدني للمحاكم الاهلية ان جسر النيل والترع العمومية هي من الاملاك الاميرية المخصصة للمنافع العمومية فلا يجوز ثقلها بوضع يد الغير عليها المنة المستطيلة ولا تجزها ولا يعمها انما للحكومة دون غيرها حق التصرف فيها وعلى موظفيها كل بحسب اختصاصاته ان يرأسب امر المحافظة عليها لكن بما ان هذه النصوص قد اعمل شأنها ولم تراعى حتى المراعاة الى يومنا هذا وبذا اصبح كثير من الجسور سقيا فقد صار من الواجب على مصلحة الري تلافى هذا الامر الخطير وعلى مهندسيها دوام المرور للاطلاع على حالة تلك الجسور والسهر على تنفيذ الاحكام الاتية (اولاً) يجب ان تكون برامج الانعام الخصوصية الموجودة تحت الجسور سليمة دوماً من الخلل واذا انتفع للمهندسين انبها بخلاف ذلك فيخطرون عنها رؤسائهم وهؤلاء يعلنون اربابها رسمياً بواسطة المديرية باجراء الترميمات اللازمة لها في ميعاد يحدد اليهم فاذا مضى هذا الميعاد ولم يجرى تلك الترميمات فيعبر المهندس محض مخالفة بالصورة الاتية بعد وعند الضرورة يصدر التنبيه الانذار الى المهندس فيباشر عمل الاصلاح والترميم على نفقة صاحب البرج واذا تاخر هذا عن دفع النفقة فيصير تحصيلها منه بواسطة المحكمة ذات الاختصاص (ثانياً) لا يجوز لاحد ان يشي على الجسر العمومي لا قنطرة ولا برجاً ولا ماسورة ولا ان يحفر فيه ساقية ولا بئراً وما شاكل ذلك ولا ان يحدث فيه قطعاً او فتحات او ابنية ولا ان يفرس فيه شيئاً لا من اشجار ولا من نباتات الا بتصريح رسمي من مصلحة الري توضح فيه الشروط التي يجب اتيانها في كل من هذه الاعمال فاذا كان العمل غير مصرح به او مغايراً لشروط التصريح فيسرع مامور البوليس الى ايقافه حالاً بناء على طلب مهندس الري ويعبر بذلك محض مخالفة ضد الخالف (ثالثاً) لا يجوز لاحد باية حجة كانت ان يس الجسور وخصوصاً ان ينزل من مبولطاتها الا بتصريح رسمي من تنشيس الري فكل مخالفة تقع من هذا القبيل لابد من ان يجرى بها الحضر اللازم (رابعاً) يجب ان يكون محضر المخالفة واضح العبارة يذكر فيه اسم محرره ولقبه وصفته ومحل تحريره واسم الخالف ولقبه وسكنه وجنسيته وصفته وان كان اجيراً يذكر ايضاً اسم اجره ولقبه وسكنه وتبعيته وصفته المخالفة واليوم والساعة اللذين فيها حرر المحضر واسماء محرره او ختمه وبالجملات جميع الايضاحات التي يلزم ايرادها لاطهار الحقيقة وبفضل ان يكون محرر المحضر اثنين احدهما من مصلحة الري والثاني من البوليس على انه يجوز لايهما وحده ان يجرى المحضر خصوصاً فيها اذا كانت المخالفة عاجلة بمقتضى ابلاغها حين وقوعها وعند الفراغ من تحرير المحضر يرسل حالاً الى باشمهندس المديرية فيوقع عليه ويرسله في ثلثي واربعين

لحضرتكم مع هذا صورة ما حررناه في تاريخه لحضرات مديرى جرجا وقتنا واسنا في شأن قيامهم من الان للمرور مع حضرات وكلاء وباشمهندسي المديريات ومعاونيها على الجسور والمحلات الخفيفة للملاحظة حفظها وصيانتها وترتيب نقط الغفر حسب السوابق وحث ارباب الدركات على دوام التيقظ والالتفات لحفظها واجراء ما يلزم لذلك من التقوية والتليش بوقته للوقاية من تطرق الخلل اليها واتمام الري على الوجه المرغوب للعلم بما تشتمل عليه تلك الصورة واشعار حضرات الباشمهندسين به للاجراء بموجبه ومن طرف حضرتكم تصوير الملاحظة ايضاً لما يجب اجراؤه للوصول الى هذا الغرض كما هو المعهود في همة حضرتكم مع اخطار الديوان عن كل ما تجزوه في ذلك اول باول ليكون معلوماً لديه

جسر - منشور اصدته نظارة الداخلية الى الجهات في ٢٠ ج سنة ١٣٠٤ (٢٠ مارس سنة ١٨٧)

لا يخفى عليكم ان جسر الترع والنجور هي من المنافع العامة الواجب صيانتها ومنع الاضرار بها - ولقد علم من مكاتبة ارسلتها نظارة الاشغال العمومية تاريخها ٢٧ الماضي نمرة ٣٣٢ ان المزارعين يجتروءون على اخذ اتربة من تلك الجسور لمنافعهم الخصوصية حتى اصبحت بذلك عرضة للخلل والتلف - ولما كان مقتضى المادة (٢٢٦) من قانون العقوبات ان كل من اتلف عمداً اكلاً او بعضاً من الجسور او مجاري المياه او الطرق او المباني او القناطر او غيرها يحكم عليه بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين ويدفع غرامة مساوية لربع ما يجب رده طلبت النظارة المشار اليها النشر للمديرية بقصد تذكير الاهالي بحكم هذه المادة وبان كل من اقدم على اخذ اتربة من الجسور بدون رخصة من مهندس الري بعد متعمداً ائلافها وتخريبها ويعاقب امام المحاكم بالعقوبة المقررة في المادة المذكورة هذا مع تكليف ماموري البوليس ومشايخ النواحي بملاحظة ذلك ومنع كل من يجترئ على هذا الامر حالاً واعمال الحضر اللازم عنه واحالته الى قلم النيابة لدى المحكمة ذات الاختصاص لمحاكمته قانوناً - وبناء عليه اقتضى تحريره

## ملحوظات

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٥ شوال سنة ١٣٠٢ (٦ اغسطس سنة ٨٥) المختص بخفر وحفظ الجسور مدة فيضان النيل — وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية والاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوآت (م) المواد الثالثة والرابعة والخامسة من امرنا المشار اليه قبل تعدلت بالصفة الاتية — المادة الثالثة تعقد جمعية في ٢٨ يولييه (٢٢ ايب) من كل سنة في كل مديرية مؤلفة من عمد ومشايخ البلاد ومأموري المراكز ونظار الاقسام وباشتمهندس المديرية تحت رئاسة المدير او من ينوب عنه فيطرح الرئيس للجمعية التعليمات التي تكون وردت اليه من نظارة الاشغال العمومية عن مقدار الانقار اللازمة للخفر وعند ذلك تخصص الجمعية عدد الانقار المقتضي اخراجهم على كل مركز او قسم وكل بلد — المادة الرابعة يجب على كل شيخ بلد ان يقدم للمديرية لغاية ٥ اغسطس (اول مسرى) كشفا باسماء الانقار المقتضي اخراجهم من البلد شيخا و يكون هذا الكشف على قسمين متساويين — المادة الخامسة يخرج القسم الاول للخفر على الدركات في ١٥ اغسطس (١٠ مسرى) والقسم الثاني في اول ستمبر (٢٧ مسرى) ويستمر الخفر على الدركات حتى يصدر امر نظارة الاشغال العمومية برفعه

جسر — منشور صادر من نظارة الداخلية الى مديريات فيلي وبمصري في ٢١ اغسطس سنة ٨٩

تعملون حضرتكم ان وقاية البلاد واهلها من غوائل فيضان النيل من الامور الاولى ذات الاهمية التي يجب العناية بها بصرف النظر عما هو عليه النيل والحالة هذه فان الاستقبال يلزمه الاحتياط وعلى هذا يلزم المبادرة من الان باليجاد الخفر الكافي على الجسور والقناطر والبرايخ وخصوصا الخال التي يكون بها شيامي او بدايد واصدار التاكيدات الشديدة لعبد ومشايخ البلاد وحكام المديرية الذين يناطون بالمرور للملاحظة ذلك بان يغذوا كل الوسائط الفعالة لدرام حفظ هذه الجسور والقناطر والبرايخ كما ان حضرتكم او وكيل المديرية اثناء المرور عليها تنفقون حالها جيدا واصلاح ما يكون لازما اصلاحه منها وقتيا وملاحظة قيام كل من تقدم ذكرهم بما عهد اليه في امر حفظها حتى ان وجدتم حضرتكم او الوكيل ان احدا منهم اعمل او قصر في اداء ما هو واجب عليه ففي الحال يجري محاكمته حسب الاوامر الموجودة لديكم بمراعاة عدم وقوع ادنى تاخير في ذلك لانه في هذه الحالة تكون المجزآت شديدة التأثير

ساعة عند وصوله الى حضرة وكيل النيابة العمومية بالمحاكم المختلطة اذا كان الخالف من الاجانب او بالمحاكم الاهلية اذا كان من رعايا الحكومة الخالية وعلى مفتشي الري ان يرسلوا في كل شهر الى هذه النظارة كشفا بمحاضر الخالفات التي حررت في كل مديرية خلال ذلك الشهر يذكر فيه تاريخ الخضر واسم المحل الذي حرر فيه واسم الخالف ومخلص الخالفة وما جرى بشأنها — وقد احتجنا بهذا المنشور النصوص الواردة بالقوانين عن هذا الشأن لاجل المراجعة عليها عند اللزوم (نص القوانين المصرية فيما يتعلق بالمحافظة على)

### (الجسور) قانون المحاكم المختلطة

المادة ٢٥ من القانون المدني (املاك الميري كالا سخيكمات والمواني ونحوها لا تقبل ان تكون ملكا لحد) — المادة ٢٦ من القانون المدني (كذلك الاشياء المعدة للنفاع العمومية كالطرق والقناطر وشوارع المدن ونحو ذلك لا تقبل ان تكون ملكا لحد) — المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات (كل من هدم او خرب او اتلف عمدا بآلة طريقه كانت خائفا او يتيئا او اي نوع من المباني او اي طريق من الطرق او قنطرة او جسر او برنجا او مجرى ماء او غير ذلك من العبارات المملوكة للغير يحكم عليه بالسجن من ثلاثة اشهر الى سنتين وبدفع غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب رده اما اذا حصل من فعله ذلك موت آدمي او جرحه فيعاقب الفاعل المذكور زيادة على ما ذكر بالعقوبات المقررة للقتل او الجرح

### (قانون المحاكم الاهلية)

المادة ٩ من القانون المدني (العقارات الميرية المخصصة للنفاع العمومية لا يجوز تملكها بوضع يد الغير عليها المدة المستطيلة ولا يجوز حجزها ولا بيعها انما للحكومة دون غيرها تنصرف فيها بمقتضى قانون او امر من هذه العقارات (كما في خامسا من المادة المذكورة) الانهار والنيهرات التي تمكن الملاحه فيها والترع التي على الحكومة اجرا ما يلزم لمحافظة وبقائها بمصاريف من طرفها ومنها ايضا (كما في سادسا من المادة عينها) المين والمرافئ والارصفة والاراضي والمباني اللازمة للانتفاع بالانهار والنيهرات والترع المذكورة ولمروها — المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات كل من هدم او خرب او اتلف عمدا بآلة طريقه كانت كلا او بعضا من المباني او الطرق على وجه العموم او من القناطر وتجاري المياه والجسور او غير ذلك من طرق المواصلات او من العبارات المملوكة للغير او تسبب في فرقة آلات بخارية يحكم عليه بالسجن من ثلاثة اشهر الى سنتين وبدفع غرامة مساوية لربع ما يجب رده اما اذا حصل من فعله ذلك موت آدمي او جرحه فيعاقب الفاعل المذكور زيادة على ما ذكر بالعقوبات المقررة للقتل او الجرح — وزد على العقوبات الموضحة قبل ما تازم الحكومة به الخالف من الخسائر والاضرار التي ربما تقع عن مخالفته

جسر — (ذكر بتو صادر في ١٤ يولييه سنة ٨٧ بتعديل المادة ٢ و ٤ و ٥ من الذكر بتو الصادر في ٦

اغسطس سنة ٨٥

اخر وانه بناء على ذلك صار من الاقتضا نفل المجلود المذكورة بكل حرية بدون احتياج الى شهادة من طرف المحكم البيطري واراد المجلس تبليغ هذا القرار الى حضرات محافظي المدن والمديرين ولهذا قد صار نشره بتاريخه الى الموصى اليهم وبجملة هذا تكمل العلم به والعمل بمقتضاه

جلد ۰ — (ر) حيوان.

جلسة (لائحة ترتيب الحاكم) — (م) ۲۲ تكون

الحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة بناء على ما يترأى لها ان تكون المرافعة سرية مراعاة للاداب او محافظة على النظام العمومي — وللأخصام الحرية في المدافعة عن حقوقهم — ونظام الجلسة وضبطها تعلفان بالرئيس (م) ۲۳ اللغة التي تستعمل بالحكم في اللغة العربية انما يجوز للأخصام ان يقدموا مع الاوراق ونتائج الاقوال ترجمة لها (م) ۲۴ يجوز للأخصام ان يحضروا بانفسهم امام الحاكم او بواسطة وكلاء عنهم (م) ۲۵ يجوز لكل محكمة ان لا تقبل في التوكيل عن الأخصام من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد للقيام بهام التوكيل بحسب اللائق (م) ۲۶ كافة القواعد الاخرى المتعلقة بعقد الجلسات وبالمداوات غير القواعد العمومية المبينة في هذه اللائحة وفي القوانين تنقرر بلائحة الاجراءات الداخلية بالحكم

جلسة ۰ — (ر) احكام (فتح) ۲۴۴ — محكمة اهلية ۱۷ سنة ۱۳۰۱ م ۴ — ۵ — مقاومة (فق) ۱۲۴ — نيابة عمومية (لا) ۶۴

جلسة سرية ۰ — (ر) بينة فتح ۷۲ — جنح (فتح) ۱۶۰ — جنابات فتح ۱۹۸ — جريدة (فق) ۱۷۰ حضور (قم) ۸۱

جلسة علنية ۰ — (ر) جنح (فتح) ۱۶۰ — جنابات (فتح) ۱۹۸ — مخالفات (فق) ۱۳۱ — جريدة (فق) ۱۷۱

جلسة مخصوصة ۰ — (ر) دعوى عمومية (فتح) ۳۷ جماعة متعذبة ۰ — (ر) تخريب (فق) ۳۳۹

جمرة خبيثة ۰ — (ر) صحة ييطربة اول فبراير سنة ۱۸۸۳

جمرك ۰ — (فانون المجرار) (لاغي)

(اعلان رسمي) يات المواد النظامية التي استنسبت امانة الرسومات الجبلية بهذه الدفعة اجراءها في كافة المجرار اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان لاجل زيادة الامنية في معاملات ارباب التجارة الذين هم من اصحاب الاستقامة والناموس ولاجل المحافظة على منافع المخزينة الجبلية لكون الدولة العلية يد اقدارها اتخاذ التدابير التي تلزم لمنع الخيلة والمتخدة بمقتضى احكام عهد نامات التجارة المتعقبة بين السلطنة السنية والدول

وهذا هو المطلوب حيث يكون موصلاً للغرض المتصور ولا تنهونوا في ذلك كما فعل بعض حضرات المديرين من اصدار احكام تاديبية من قومسيون محاكمة من يتأخر او يهمل في حفظ النيل والعمليات وتأخير تنفيذها حتى الان فان هذا مخالف بالمرق لمفاصدنا اذ يكون موجبا لتطرق الخلخل بالاعمال الامر الواجب اجتنابه قطعياً فامركم ببذل مجهودكم وزيادة تيقظكم في القيام باجراء ما سلف توضيحه حتى يمشية الله تعالى لا يحصل ادنى سقامة مها بلغت درجة النيل والا فانتم المسؤولين والمدانون عما يحصل بمديريةكم

جسر ۰ — منشور صادر للمحافظات وللمدريات وثقتيشي (ضبط وجهي بحري وقبلي في ۲۳ اكتوبر سنة ۸۹ نظارة الاشغال العمومية ارسلت للداخلية افادة مؤرخة ۱۹ اكتوبر الحاضر نمرة ۴۴۸۸ علم منها ان المحاكم الاهلية غير مكتفية بشهادة مهندس المركز الذي يوقع على محاضر المخالفة التي تنخر ضد من يتعدى على الجسور والترع في الحكم عليه ولذلك رأيت النظارة ان يوقع على تلك المحاضر من اثنين على الاقل احدهما مهندس المركز الواقع في دائرة مركزه المخالفة والثاني من ضباط البوليس او من مشايخ البلدان وانها اخذت رأي قلم قضاياها في هذا الامر فاقرها عليه ورغبت بافادتها المذكورة اخطار ضباط البوليس ومشايخ البلدان بما ذكر فبناء عليه وما رايناه من موافقة اتباع الاجراء كما ترغب النظارة المشار اليها اقتضى النشر لعموم الجهات وبالجملة تكمل ليشبهه بالاجراء على مقتضاه

جسر ۰ — (ر) سكة حديد ۰ — خشب ۰ —

حجر ۰ — تطهير ۰ — اطيان زراعية ۰ — مجلس

تفتيش الزراعة ۰ — اعمال عمومية ۰ — عون

۰ — جمعيات اشغال عمومية ۰ — عملية نيلية

جسر ۰ — (اغراق الجسور) (ر) تخريب (فق)

۳۳۳ — ۳۳۴ — ۳۳۶

جعل السيكون تاه ۰ — (ر) سيكون تاه

جفلك ۰ — (ر) ابعادية ۰ — اطيان زراعية

جلد ۰ — منشور صادر في ۲۰ محرم سنة ۱۲۹۹ (۱۲ دسمبر سنة ۸۱)

علم من ترجمة خطاب تقدم لنا من مجلس عموم الصحة رقم ۱۰ دسمبر سنة ۸۱ انه بناء على الاخبار السارة المستمرة ورودها اليه بخصوص حالة صحة المواشي قد قرر مجلسه المنعقدة في ۸ منه بابطال ونقض الاجراءات المتعلقة بالتنظيف التي سبق ترتيبها على المجلود الطرية والناشفة المتفضي نقلها من محل الى محل

## ملحوظات

إذا كانت قيمتها توجد بمجهولة فحينئذ يصير منه تادية مبلغ بقدر ضعفي المبلغ الذي اعطى له عن ناولون تلك الطرود اوضعي المبلغ الذي صارت المقاوله على اعطائه وذلك في مقام الرسم المذكور — المهلة المعينة السابق ذكرها ولو كانت لاي ليمان انما في عبارة عن سنة اشهر والمهلة التي نستعمل في اثبات (الاوربانو) في ايضاً مثل هذه المهلة وعند وقوع احدى الاربع احوال الموضحة اعلاه اذا لم يمكن اثبات صحته لادارة الجمر ك في مدة ثمانية واربعين ساعة اعتباراً من تكامل طلوع المحبولة للجمر ك يلزم وكلاء كوميانية الوابورات اعطاء سند لادارة الجمر ك يتضمن تعهدهم باثبات ذلك في ظرف السنة شهر اوي المهلة المقررة على الوجه المشرح وقبطان مراكب الشراع ومراكب الوابورات الذين لا يوجد لهم وكلاء في الليمان الكائن فيه الجمر ك لا يصيرون مجبورين على انهم يودعون عند ادارة الجمر ك المبلغ الذي يلزم بدلا عن رسم الجمر ك الذي يصيرون مجبورين على تدنيه حالة ما لم يمكن اثبات صحة المدعي في ظرف سنة شهر او بدلا عن طاقين ناولون على وجه ما ذكر اعلاه او يقدمون الكيل الذي قبله الجمر ك بحيث يصير منعهدا بالمبلغ المذكور — الامتعة التجارية من اي نوع كانت لا يمكن ابداء اطلاعها من المركب الى البراعي الى اسكلة الجمر ك ما لم تعطى رخصة من طرف ادارة الجمر ك — وعند ان يستلم الجمر ك صورتي (المانيفستو) السابق ذكرها يعطي رخصة باخراج الاشياء المذكورة الى اسكلة الجمر ك والامتعة التجارية التي توجد في المراكب التي تكون عازمة على التوجه الى محل اخر بلا توقف والتي توجد في مراكب الوابورات التي ترد وتتوجه في اوقات مرتبة من حيث ان اخراجها بدون تاخير امر مهم يصير اعطاء اذن من طرف الجمر ك الى المراكب المذكورة بان هذه الاشياء التجارية تبقى في الماعونات الى ان يسلم الجمر ك صورتي (المانيفستو) ولا يمكن اطلاع الاشياء المذكورة الى البرحتي ان قباطينها او الاشخاص التي وردت تلك المراكب باسمهم يسلمون صورتي (المانيفستو) ويأخذون رخصة من الجمر ك على الوجه المشرح — ويلزم تخصيص محل مناسب في الجمر ك على حدته لاجل معاينة الاشياء التي توجد مع البولجنة واجراء اصول المعاينة المذكورة بحري في حق كل انسان على العموم بدون استثناء وكان الاشياء المستعملة التي تتعلق بالشخص البولجي هي معافاة من رسم الجمر ك كذلك يكون معافاة من الجمر ك ما يسلم انه مخصوص بذات الشخص المذكور من جديد الالبسة والملابس وملبوس الرجل وسائر الاشياء واللوازم الرفيعة لا يؤخذ عليها رسم بنوع ما (م) ٢ كل انواع الاشياء التجارية التي ترد لبحر برا تصير معاينتها بحسب الاصول في ذلك — السلطنة السنية رغبت ان ترى التسهيلات ايضاً الممكن اجراؤها في حق ارباب التجارة مع المحافظة على حقوق خزينتها الجلية والتدابير التي استنسبه من اجل ذلك اتخاذها في حق الاشياء التجارية التي ترد لبحر برا على وجه ما ذكر قد توضح على الوجه الذي نذكره فنقول (اولاً) ان التاجر صاحب الاشياء التجارية (الترانسيت) او

التخابة (م) ١ عند وصول اي مركب شراعي اوي مركب بخاري الى احد ليمانات الدولة العلية يلزم ان اجتنو المركب المذكور او قبطانها او احد من طرف القبطان قبل ان تحصل المباشرة في اخراج محمولها يقدم الى ادارة الجمر ك من صورة (مانيفستو) المركب نسختين مضي ومصدقا عليهما من طرفه بحيث تكونان مطابقتين لاصلها وصورتا (المانيفستو) المذكورة يلزم ان تكونان محتويتان على عدد ونمو مراكب طرود كافة الاشياء التجارية الموجودة في المركب المذكور برسم الطلوع الى الليمان المذكور — ومن حيث انه يلزم ايضاً ابراز ذات (المانيفستو) الاصلية مع صورتي النسخ اللتين تعطيان لادارة الكمر ك على وجه ما ذكره فالادارة المذكورة يمكنها انما في المحال تقابل تلك الصور على المانيفستو الاصلية المذكورة اللازم ابقاؤها بيد حاملها — وطرود الاشياء التجارية التي يصير اخراجها للبراعي التي يصير طلوعها للجمر ك يلزم ان ادارة الجمر ك تعين لها مأموراً حتى ان ذلك المأمور مع اجتنو الكوميانية او مع صاحب المزال او مع احد من طرفهم يوشران قبالة بعض حذاء قيدها الموجود في الصورتين المنسوختين من (المانيفستو) المذكور باشارة جائزة — وعند ما تنتهي مادة اخراج الاشياء التجارية من المركب للجمر ك ويحقق طلوعها للجمر ك باجمعها موافقة (المانيفستو) بدون ان يتاخر شي من المفيد في (المانيفستو) يصير الامضاء من الطرفين على الصورتين المذكورتين وتعطى احدها للقبطان او الى اجتنو الكوميانية او للشخص الذي هو من طرفها والثانية تحتفظ في ادارة الجمر ك — والطرود التي صار طلوعها للجمر ك اذا ظهر انها ناقصة عن المتدار الموضح في (المانيفستو) لا تخلو عن احد اربعة احوال (الاولى) ان تكون تلك الطرود الناقصة ما صار شحنتها بالمركب (الثاني) ان يكون صار اخراجها محل اخر بعد شحنتها فعلى هذين التفديرين القبطان او اجتنو الكوميانية او الشخص الذي يوجد من طرفها يصير مجبوراً على انه في ظرف مهلة معينة يحضرو ويرز لادارة الكمر ك شهادتامة من المحل الذي يلزم احضارها منه بحيث تكون تلك الشهادتامة مثبتة وقوع المادة بهذه الكيفية (الثالث) ان تكون تلك الطرود ضاعت واصحابها واقع منهم البحث عنها ففي تلك الحالة ايضاً القبطان او اجتنو الكوميانية والشخص الذي يوجد من طرفها يصير منه اثبات ضياع الطرود المذكورة لادارة الكمر ك وان اقامتها اوفاها لاصحابها بطريق التضمين في ظرف مهلة معينة والادارة المذكورة عند ثبوت احد هذه الاحوال الثلاثة لا تطلب شيئاً اعني لا تطلب رسم جمر ك عن الطرود التي ما شحنت من محلها ولا عن الطرود التي حصل طلوعها محل اخر ولا عن الطرود التي ضاعت (الرابع) ان الطرود المذكورة ولو صار الادعاء بانها ضاعت الا انه يمكن ايضاً ان اصحابها لم تجر البحث عليها فعند ظهور حالة مثل ما ذكر بصير من القبطان او (اجتنو) الكوميانية او الشخص الذي يوجد من طرفها تادية رسم الجمر ك الذي يلزم باعتبار قيمة الطرود المذكورة التي ظهرت ناقصة اعني باعتبار قيمتها الموضحة في (المانيفستو) او الجعول عليها (السيكورتاه) واما

وكيله يعطى لطرف الجبرك بياننامه مضى عليه من طرفه يتضمن بيان الاشياء المذكورة هي اي شيء وبيان مقاديرها وغمرها ومركبتها لكي يتال بذلك التذكرة اللازمة من الجبرك لامرار الاشياء المذكورة — وإدارة الجبرك تفرز طرداً واحداً مثل ما يعجبها من الطرود المحررة في ذلك البياننامه اذا كانت الطرود المذكورة زيادة عن عشرة ثم يصير منها فسخ ذلك ومعاينة وتحقيق الاشياء التي بداخله وفي حال ما يكون ذلك مطابقاً للبياننامه يصير منها حساب واجراء تحصيل رسم الجبرك اللازم على كافة تلك الطرود بالاعتماد على البياننامه المذكور بدون فسخ الطرود الاخر والاصول المتخذة لمعاينة هذه الاشياء (الترانسيت) تجري ايضاً في حق معاينة الطرود الواردة برا من الممالك الاجنبية التي دفعت الرسم اللازم في اول جمارك الدولة العلية وبعد ذلك توجهت لحل اخر على استقامة بدون مكث هناك ابداً — ومما مور الجبرك حين ينفعل الطرود يصير منهم الاعتناء الكلي بالدقة في ان يكون ذلك بكيفية لا يصير منها دعبلة ولا تلف (باطنها) وفعلارغها لكي يمكن ربط وقفل تلك الطرود جيداً كما كانت — والاشياء التي توجد في الطرود التي صار فتحها باعتبار طرد واحد من كل عشرة طرود على الوجه الذي توضح اعلاه اذا ظهر انها مخالفة للبياننامه الذي اعطاه التاجر او وكيله سواء كان في المقدار او في الجنس ففي تلك الحالة لا يجوز فيها اعتماد البياننامه الذي مثل ذلك الغير مطابق لنفس الامر حينئذ ويكون اللازم للجبرك عند ذلك فسخ كافة الطرود ومعاينتها والطرود التي يصير فتحها وتظهر مغايرة للبياننامه يستحصل منها ضعف الرسم اللازم سواء كان ذلك (ترانسيت) او (ادخالات) والتاجر الذي اخذ تذكرة (ترانسيت) على وجه ما ذكر اعلاه لاجل امرار اشياته التجارية من داخل الممالك المحروسة السلطانية او وكيله يصير منه ارجاع التذكرة المذكورة للجبرك في ظرف ستة شهور مهلة واذا امكده رجوع التذكرة المذكورة قبل المدة المذكورة يكون ذلك احسن والتذكرة التي يصير ارجاعها على ذلك الوجه يلزم ان يكون عليها شرح بظاهرها من طرف جبرك الدولة العلية الاخير الذي هو الخرج بان الاشياء التجارية المذكورة في الواقع مرت ودخلت الى الديار الاجنبية (ثالثاً) ان تذكرة (الترانسيت) المذكورة ولو كان من المعلوم ان اعطاءها لا يكون الا بعد استحصل رسم جبرك (الترانسيت) اللازم بمقتضى عهدنامات التجاري الا ان التاجر صاحب الاشياء يقدم كفيلاً مقنناً يقبله الجبرك بانه سيرجع التذكرة المذكورة ثانياً في ظرف السنة الشهور المهلة السابق ذكرها مشروطاً عليها من طرف الجبرك المخرج اثباتاً لتلك الاشياء بانها خرجت من الممالك المحروسة الشاهانية ودخلت في الديار الاجنبية ثم انه اذا لم يمكن ابرار التذكرة المذكورة في ظرف تلك المهلة مشروطاً عليها كما ذكر فالتاجر صاحب تلك الاشياء او وكيله يكون مجبوراً على تادية المبالغ الذي هو كمال رسم الادخالات وهو ثمانية في المائة الى الجبرك واذا كان التاجر يعطي كفيلاً لاجل اثبات خروج تلك الاشياء من الممالك المحروسة الشاهانية ورجع اعطاء رسم الادخالات

بالكامل للجبرك بطريق التامين على انه ياخذ الفرق فيما بعد في تلك الحالة التذكرة التي يصير اعطاؤها بصرح فيها على حسب مطلوب التاجر بالفرق الذي بين رسم (الترانسيت) وبين رسم الادخالات ان كان يصير رده له في جبرك المورد او في جبرك المخرج — والتذكرة المذكورة اذا كان محرزاً بها ان ردت الفرق المذكور يصير في جبرك المورد فالتذكرة المذكورة المشروح عليها من جبرك المخرج بان الاشياء صار اخراجها الى الديار الاجنبية يصير احضارها وارجاعها الى جبرك المورد في ظرف المهلة السابق بيانها والتذكرة المشروح عليها من جبرك المخرج اعني من جبرك الحدود الى وجه ما ذكر يلزم في حالة الحصول على الوجه المقضي اثبات ضايعها ان يعطى شهادة نامة من جبرك المخرج المذكور لتقوم مقام التذكرة المذكورة واذا ثبت ان كافة الاشياء المحررة في التذكرة قبل خروجها الى الديار الاجنبية ضاعت بسبب من الاسباب الجبرية فالمبلغ الذي اعطى زيادة لاجل تامين الكرم قبل ان يصير رده الى صاحبه (م) ٢ العهدنامه التجارية المتبعة بين الدول المتعاقبة من حيث انه من مقتضى احكامها ان الاشياء التجارية التي تطلع الى البر لوقت محدد لاجل توجيهها الى طريقها بالشحن ثانياً سواء كان توجيهها في السفينة التي احضرها او في سفائن غيرها لا يؤخذ منها رسم بنوع ما وان هذه الاشياء المذكورة ان كانت في الاستانة يصير وضعها في عنبر الكرم وفي جمارك سائر المحلات التي ليس بها عنابر يصير وضعها في محل مناسب بحيث يكون تحت نظارة الكرم تكون كذلك كيفية اجراء نظارة الكرم المذكور على الوجه الذي يذكر ادناه — التاجر او وكيل التاجر الذي يحضر الاشياء التجارية لوقت محدد الى لبنان لم يكن موجود الكرمية مخصوص بمكانه ان يضع الاشياء المذكورة في احد مخازنه لكن يلزم ان يخزن المذكور بفنل بمفناحين كل منها غير الاخر واحد المفناحين المذكورين يسلمه الى الكرم والكرم يمكنه ايضاً ان يختم على باب الخزن المذكور بختمه اذا اراد والاشياء المذكورة سواء كانت موضوعة في غير الكرم او في مخزن الناظر او وكيله لا يمكن ان تمكث مدة زيادة عن شهر واحد الا اذا كان لذلك سبب مجبر ثابت — من حيث انه في انقضاء الشهر الواحد الذي هو المهلة المذكورة يصير التاجر مجبوراً على اخراج اشياته التجارية التي في الكرم وعلى تادية الرسم الذي هو ثمانية في المائة فاذا اراد ان الاشياء المذكورة تمكث مدة زيادة عما ذكر في عنبر الترانسيت يصير استحصل رسم الارضية اللازمة منه عن المدة الزائدة التي يراد ان تمكثها — الاشياء المذكورة بعد تادية رسم كرمها كاملاً على وجه ما ذكر اذا كان يصير نقلها واخراجها الى الديار الاجنبية بالتالي في ظرف مدة ستة شهور اعتباراً من تاريخ ورودها بالفرق الذي بين رسم الادخالات وبين رسم (الترانسيت) يلزم رده الى صاحبه توفيقاً للعهدنامه التجارية (م) ٤ معاينة الاشياء التجارية في الكرم يصير اجراؤها في الاوقات الموضوعة ادناه فالمعاينة في المدة التي من اليوم الاول من شهر نيسان لغاية شهر ايلول يبتدا فيها من بعد طلوع الشمس بساعة ونصف وينتهي منها قبل غروب الشمس بساعة

## ملحوظات

التي تصدرها مجالس التجارة او مجالس البلدة اذا كان مضمونها عدم اقتضا ضبط ومصادرة الاشياء وصاحب المال يصير متضررا من ضبط وتوقيف اشياته على ذلك الوجه فيبعد اثباته في المجالس المذكورة الضرر الحقيقي الذي حصل له بصير صاحب حق في طلب تضييقات في مقابلة الضرر المذكور وفي الحالة التي يرضى فيها احد الطرفين بحكم المجالس الذي صار في هذا الباب يصير مقتدرا على رفع امره لحل اخر بصورة الاستئناف — حكم وقرار المجالس المذكورة اذا كان ميثاقا فيه ان صاحب الاشياء ليس له حق في دعواه بتخصيل منه جزا نقدي مقدار مناسب جزرا له ومقدار الجزا المذكور لا يتجاوز ابدا في زمن من الزمان خمسة في المائة من قيمة الاشياء المضبوطة — يلزم لاجل تقدير التضييقات والجزا النقدي ان يصير حساب قبضة الاشياء المضبوطة بموجب التعريفة اذا كانت تلك الاشياء من الاشياء المعروفة واذا كانت من الاشياء الغير معروفة يصير حساب قيمتها بمقتضى رايها في اخذها واعطاها بالجملة بين التجار بتزليل السكونتو وهو عشرة في المائة — احكام وقرارات مجلس تجارة الاسنانة يسير اعتبارها قطعيا ولا يمكن مراجعة الجهة اخرى فيه ابدا — من حيث ان الكمر ك وصاحب الاشياء يمكنهم ان يرفعوا امرهم الى مجلس تجارة الاسنانة في حق احكام وقرارات مجالس التجارة ومجالس البلدة الكائنة في الخارج فالحكم والقرار الذي يصدره مجلس تجارة الاسنانة حال كون المذكورين يرفعون امرهم يصير مرعيا ومعبرا في صورة قطعية ومن اجل ذلك لا يمكن احد الطرفين ان يرفع امره الى جهة اخرى ابدا — رفع الامر الذي يصير من احد الطرفين الى مجلس تجارة الاسنانة على الوجه المقرر يلزم ان يكون بلا تاخير والتاجر الذي يرفع امره كائنا ما كان يلزم انه قبل ان يرفع امره يسلم الى الكمر ك النقود على سبيل الامانة اعني النقود التي في مقابلة الجزا النقدي الذي يصير مجبورا على تاديبه حين لا يكون معه حق او يقدم كفيلا على النقود المذكورة بقبلة الكمر ك حيث انه اذا ادعى الشخص الذي صار مصادرة اشياته بان المضبطة السابق يانها صار تنظيمها كدبا وتعدي لاقامة دعوى في حق جملة المأمورين الذين ختموا المضبطة المذكورة جميعا او في حق كل منهم على الافراد تنقلب المسئلة الى جنابة ففي تلك الحالة يعرض عن الكيفية الى طرف الباب العالي وبصير رؤية دعوى الجنابة المذكورة توفيقا للاصول والقاعدة الجارية في الدعاوي التي تصير مثل ذلك في حق مأموري الدولة — ادارة الكمر ك مرخصة قبل ان يصير حكم وقرار بنوع ما في انها تكفي بتعصيل جزا نقدي مقدار مناسب بدلا عن المصادرة وتوافق مع صاحب الاشياء وتقطع النزاع لكن الجزا المذكور لا يصير ابدا في وقت من الاوقات اقل من مثلي رسم الكمر ك الذي عينته عهدنامات التجارة وفي هذا الحال اذا كان صاحب الاشياء على وجه ما ذكر يتوافق ويرضى باتمام المصلحة فمن بعد تاديبه الجزا المذكور تعطى وتسلم له اشياؤه المضبوطة (م) ٦ قومية اليا بورات معانف من اعطا رسم الارضية الذي يلزم عن الطرود التي تنفل في الكمر ك زيادة عن المدة المقررة سواء كان ذلك

ونصف وفي المدة التي من ابدا تشرن اول لغاية مارش بيتدا فيها بعد طلوع الشمس بساعة وينتهي منها قبل غروب الشمس بساعة — الخلات التجاري فيها المساعدة في اخذ اشياء من اليا بورات واخراجها وقت الليل يلزم فيها من ادارة الكمر ك ان تدابيرها الانضباطية التي تلزم في هذا الباب تفذي كيفة لا تصير موجبة لآخر السفان عن سنها (م) ٥ حيث انه منحصر في عهدنامة التجارة ان الاشياء التجارية التي ضبطت في حالة تهريبها واخذت مصادرة بصير في الحال تنظيم المضبطة اللازمة عنها وتبلغها الى الفصلا تو المنسوب لها صاحب الاشياء فاما معاملات التي يلزم اجراؤها في هذا الباب تكون على الوجه الذي يذكر ادناه — عقب اخذ وضبط الاشياء التي صار تهريبها يجتمع مأمور الكمر ك وباشكائه في محل مع نفرين او ثلاثة من اكبر خدمة الكمر ك في هيئة قوميون وتصير منهم الدقة في الكيفية الحاصلة واستجواب اللذين يلزم استجوابهم ويعطون القرار من بعد ان يلاحظوا المحقوق وعدمها وحكم المصادرة بالحق واذا كان الحكم المذكور محل ينظمون مضبطة التي تلزم — المضبطة المذكورة يتوضع فيها ان اخذ وضبط الاشياء المذكورة صار في اي تاريخ وفي اي الاحوال التي اخذوها وضبطوها والشهاد والذين هربوا الاشياء من ومن اعني اسماء وصنايعهم وتابعيتهم وجنس ومقدار الاشياء والبراهين التي جوزت المصادرة والاعتذارات التي اوردها المهرب في سالك تبرئة ذمته — صورة هذه المضبطة المذكورة ترسل الى الفصلا تو المنسوب لها صاحب الاشياء المذكورة في ظرف اربع وعشرين ساعة اعتبارا من تنظيمها بحيث تكون مخنومة من طرف مأمور الكمر ك — الفصل يعرف الكمر ك تحريرا بوصول الصورة المذكورة لطرفه فاذا كان في ظرف مدة خمسة عشر يوما من بعد وصولها له يتصل ادعا من طرف صاحب الاشياء بنوع ما ولم يصير البلاغ عنه من طرف الفصل المسمى اليه الى الكمر ك في تلك الحالة يصير ضبط الاشياء ومصادرة الاشياء المذكورة قطعيا ويصير بعد ذلك لا يقبل من احد ادعا بنوع ما ابدا — في حالة كون صاحب الاشياء يستنسب القيام للدعوى بعد ما يصير منه الانهاء الى الفصلا تو التابع لها يرسل التقرير المضمن لدعواه من طرف الفصلا تو الى نظارة التجارة بالجملة اذا كان محل الواقعة هو الاسنانة واذا كان محلها الخارج يرسل الى مجلس التجارة المحلي وفي الخلات التي ليس بها مجالس تجارة يرسل الى مجلس البلدة وهناك يصير التدقيق في المادة و يعطي بحسب ما يلزم ان كان بتصديق الحكم بالمصادرة او بسخن وابطاله — المضابط التي اجتمع مأمورو الدولة العلية الذين هم مستخدمون بالكمر ك في محل في هيئة قوميون ونظموها من حيث انها تصير معتبرة مجالس التجارة او مجالس البلدة فالتدقيقات التي تجر بها المجالس المذكورة انما هي عبارة عن اعطاء قرار على البراهين التي صار بسطها وابرادها في المضابط المذكورة ان كانت كافية ومتبولة في حق محقق حكم المصادرة او غير كافية وغير متبولة — الذين هربوا الاشياء مع الذين ضبطوا الاشياء المذكورة والشهود الذين للمادة والذين على المادة يصير امتناعهم في المجالس المذكورة — الحكم والقرارات

مصاريف الاعلانات والاعلامات والدلالة وسائر المصاريف البيعية التي مثل ذلك وثانياً رسوم الكرك اللازم احتسابها على الاثنان التي ابيع بها وثالثاً الناوون والمصاريف المعلومه المتعلقة بواربعا رسوم الارضية والباقي يسلم الى الفصلاات المنسوب لها صاحب الاشياء واذا كان غير معلوم هو من يكون تسليم ذلك الى طرف الفصلاات المنسوب لها بمدينة السفينة التي احضرت الاشياء المذكورة او الى طرف الحكومة والتسليم يكون باخذ السند اللازم حسب الاصول في ذلك

**جمرک —** {معاافه} صورة مالحور بجناب امين عموم جمرک مصرية تاريخها ١٤ محرم سنة ٩٨ ١٦ ديسمبر سنة ٨٠ نمره ١٩

وردت افادة جنابكم رقيمة ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ نمره ٢٦ بخصوص رسوم جمرک سيف وستة طرود اقمشة وردوا من بحر برا للحضرة الخديوية وتوضيحه بمراجعة الاوامر السابق صدورهما وجدت مناقضة لبعضها وحيث مما اختتموه جنابكم ظاهرانه في مدة الخديوي السابق كانت الاشياء التي ترد متنوعة الخصوصيات بعضها برسمه وبعضها برسم الخاصة وبعضها للدوائر والمزروعات ولذلك كانت الاوامر مبانة لبعضها حسبما توضح من الجمارك اما ما يرد الآن برسم الحضرة الخديوية الفخيمة فهو قاصر على خاصة الذات الشريفة ومثل هذا فانه معاف لا تقضي العوائد والقواعد تحصيل رسوم عليه وبذلك لازم تحريره لجنابكم للاجراء بوجه ما ذكر وطيه ورق ١٢

**جمرک —** {صورة ما صدر من نظارة المالية لحفاظة دمياط بتاريخ ٢٥ ذي القعدة سنة ٩٨ و١٨ أكتوبر سنة ٨١ نمره ٢١٦ بان من ابتداء سنة ٨٢ تنقل الدفاتر الخاصة بايرادات دخولية الدخان والتبناك الواردة من الخارج المقرر توريدها لصندوق الدين على الكرك

ان ايرادات دخولية الدخان والتبناك الواردة من الخارج المقرر توريدها لصندوق الدين العمومي الجارية تحصيلها بالحفاظة ادارة سعادتكم نظراً لكونها وازدة ميزانية ايراداتها سنة ١٨٨١ الحالية نراى بالمالية ان يجري درجها بميزانية الجمارك سنة ٨٢ وان يجري احالة تحصيلها على الجمارك من ابتداء اول يناير سنة ٨٢ المذكورة ومن ابتداء السنة المحكي عنها تنقل بالجمرك الدفاتر التي كانت معدة لاعمال تصدير الصنفين المذكورين بالحفاظة لغاية سنة ٨١ لاجل ان تكون اعمال تحصيل عوائدهما

بناءً على منازعة او بناً على طلوعها سهواً ادالة ان كانت متوجهة الى محل اخراو بناً على سبب جبر اخر وانما الطرود التي تفضل بناءً على احدها الاسباب الثلاثة اذا كانت في نهاية الامر لم ترسل الى محل اخر ويراد اطلاعها من الكرك لاجل الصرف والاستهلاك في المحل الكائن فيه الكرك فحين ذاك يستحصل منها الرسم المذكور بالتام — الطرود التي بقيت في الكرك زيادة عن المدة المقررة بناءً على قضية الاوربات والطرود التي لم يمكن تسليمها بوقته من الكرك بسبب السكونتو والذي صار البلاغ عليها رسماً من المحل المتقضي حسب الاصول في ذلك لا يمكن ايدياً طلب رسم ارضية عليها بنوع ما (م) ٧ الاشياء التي مر عليها مدة سنة ويوم واحد وفي مطروحة في عتابر الكرك يصير من ادارة الكرك اجرا مبيعها على الاصول الموضحة ادناه — بعد مرور مدة السنة واليوم الواحد السالف ذكرها يصير من ادارة الكرك الاعلان والبيان لكل انسان عن الاشياء المذكورة بانه سيصير مبيعها والاعلان المذكور اذا كان ذلك في الاستانة يصير طيه على نوعين من الكاذبة احدهما بالتركي والاخر بالفرنساوي واذا كان ذلك في الخارج يصير تعليق اعلان تركي العبارة على باب محل دبتان الوالي او القائم مقام او المدير — الطرود المحتوية على الاشياء التي يصير مبيعها بعد شهر من الاعلان المذكور تفحصها ادارة الكرك بحضور الثنتين المامورين الذين بعيننا من طرف مجلس التجارة وبحضور واحد مامور من طرف الفصلاات المنسوب لها صاحب الاشياء وفي الخلات الغير موجود فيها مجلس تجارة يكون الثنران الماموران من طرف مجلس البلدة وصاحب الاشياء اذا كان غير معلوم فيكون بحضور واحد مامور من طرف الفصلاات المنسوبة لها بمدينة السفينة التي احضرت الاشياء المذكورة او واحد مامور من طرف الحكومة — ادارة الكرك والمامورون المذكورون يمررون دفتر بالاشياء التي وجدت في الطرود المذكورة ويعطون قرارينهم على مبيعها في اي يوم وفي اي ساعة ويصير بيان واعلان الكيفية اولا لكل انسان على حسب الاصول التي ذكرت — ادارة الكرك يصير منها مبيع الاشياء المذكورة بمزايدة علانية في حضور المامورين السالف بيانهم في اليوم الذي تعين ومضبطة ذلك بجنبتها المامورون الموصي بهم — ما عدا الايضاحات المعلومه اللازمة في تلك المضبطة بصرح ايضاً باسم ولقب وصنعة كل من اشترى شيئاً من الاشياء المباعة — المامور الذي يريد ان يحضر من طرف الفصلاات في اليوم والساعة المعينين لمبيع الاشياء على الوجه المذكور اذا لم يثبت وجوده بالحضور يكون معنى غياباته مستان ادارة الكرك فالادارة المذكورة تصير منها المبادرة في مبيع الاشياء المذكورة من المامورين الموجودين من طرف مجلس التجارة او مجلس البلدة انما اذا كان مامور والمجلس المذكورين ليسوا موجودين جميعهم فلا يمكن البيع بغير وجودهم — الاشياء المباعة تعطى لمن اعطى فيها عطا ازيد ورست عليه بانقطاع رغبات الغير والاثنان يصير تحصيلها مهجلاً — الاشياء المباعة على الوجه المحرر اثباتها بالحاصلة نخجز ويستترل منها اولا مقدار



## ملحوظات

وتصديراتها منحصرة بالجمر ك وبهذه المناسبة يكون من اللازم انه مع احالة ما ذكر على الجمارك من اول السنة القابلة يجري توفير الماهيات والمصرفات المختصة بالتوعين المذكورين بالمحافظة من ابتداء تلك السنة وحيث الذي وجد مندرجاً بميزانية ماهيات ومصرفات المحافظة سنة ٨١ لهذين النوعين هو مبلغ ٤١٣ جنياً اربعمائة وثلاثة عشر جنياً حسب البيان المحرر بالكشف لفه المختوم عليه بختم قسم الايرادات فينبغي انه مع الاحالة على الجمارك من اول سنة ٨٢ يجري توفير الخدمة والمصرفات المذكورة من ابتداء الاحالة انما من كونه في ضمنهم واحد مذكور عنه قباني الدخان والتبناك ومخزنجي المحافظة تقرر له بالميزانية ٣٦ جنياً ستة وثلاثون جنياً وطبعاً تقرر ذلك هو عن الوظيفة فينظر الى وظيفة المخزنجية وان كان مترائياً ضرورتها فينظر الى المقدار الذي يستحق تقريره لها بميزانية سنة ٨٢ وترسل عنه الافادة اللازمة كما وانه اذا كان محولاً اجراءات تتعلق بالدخان والتبناك المذكورين على ارباب وظائف اخرى ويتراى لسعادتك انه بواسطة الاحالة على الجمارك يلزم اذ ذاك اجراء توفيرات في تلك الوظائف فيرسل بها كشف عن اصل المرتب وما يتراى عدم اللزوم اليه ويرد بالافادة ملحوظات سعادتك هذا مع كمال الالتفات لما فيه دقة الضبط والربط المترتب عليه صيانة الايرادات

**جمر ك —** { صورة ما صدر من نظارة المالية لمحافظة ( بورسعيد والقنال بتاريخ ٢٥ ذي القعدة سنة ٩٨ و ١٨ اكتوبر سنة ٨١ مرة ٨٤ بان من ابتداء سنة ٨٢ تنقل الدفاتر الخاصة بايرادات دخولية الدخان والتبناك الواردين من الخارج المقرر توريدها لصندوق الدين على الكبرك

ان ايرادات دخولية الدخان والتبناك الواردين من الخارج المقرر توريدها لصندوق الدين العمومي الجاري تحصيلها بالمحافظة ادارة سعادتك نظراً لكونها واردة ميزانية ايراداتها سنة ٨١ الحالية تراعى بالمالية ان يجري درجها بميزانية الجمارك سنة ٨٢ وان يجري احالة تحصيلها على الجمارك من ابتداء اول يناير سنة ٨٢ المذكورة ومن ابتداء السنة المحكي عنها تنقل بالجمر ك الدفاتر التي كانت معدة لاعمال تصدير الصنفين المذكورين بالمحافظة لغاية سنة ٨١ لاجل ان تكون اعمال تحصيل عوائدهما وتصديراتها منحصرة بالجمر ك وبهذه المناسبة يكون من اللازم انه مع احالة ما ذكر على الجمارك من اول

وتصديراتها منحصرة بالجمر ك وبهذه المناسبة يكون من اللازم انه مع احالة ما ذكر على الجمارك من اول السنة القابلة يجري توفير الماهيات والمصرفات المختصة بالتوعين المذكورين بالمحافظة من ابتداء تلك السنة وحيث الذي وجد مندرجاً بميزانية ماهيات ومصرفات المحافظة سنة ٨١ لهذين النوعين هو مبلغ ٤١٣ جنياً اربعمائة وثلاثة عشر جنياً حسب البيان المحرر بالكشف لفه المختوم عليه بختم قسم الايرادات فينبغي انه مع الاحالة على الجمارك من اول سنة ٨٢ يجري توفير الخدمة والمصرفات المذكورة من ابتداء الاحالة انما من كونه في ضمنهم واحد مذكور عنه قباني الدخان والتبناك ومخزنجي المحافظة تقرر له بالميزانية ٣٦ جنياً ستة وثلاثون جنياً وطبعاً تقرر ذلك هو عن الوظيفة فينظر الى وظيفة المخزنجية وان كان مترائياً ضرورتها فينظر الى المقدار الذي يستحق تقريره لها بميزانية سنة ٨٢ وترسل عنه الافادة اللازمة كما وانه اذا كان محولاً اجراءات تتعلق بالدخان والتبناك المذكورين على ارباب وظائف اخرى ويتراى لسعادتك انه بواسطة الاحالة على الجمارك يلزم اذ ذاك اجراء توفيرات في تلك الوظائف فيرسل بها كشف عن اصل المرتب وما يتراى لسعادتك عدم اللزوم اليه ويرد بالافادة الواضحة ملحوظات سعادتك هذا مع كمال الالتفات لما فيه دقة الضبط والربط المترتب عليه صيانة الايرادات

**جمر ك —** { صورة ما صدر من نظارة المالية لمحافظة ( السويس بتاريخ ٢٥ ذي القعدة سنة ٩٨ و ١٨ اكتوبر سنة ٨١ مرة ١٠ بان من ابتداء سنة ٨٢ تنقل الدفاتر الخاصة بايرادات دخولية الدخان والتبناك الواردين من الخارج المقرر توريدها لصندوق الدين على الكبرك ان ايرادات دخولية الدخان والتبناك الواردين من الخارج المقرر توريدها لصندوق الدين العمومي الجاري تحصيلها بالمحافظة ادارة سعادتك نظراً لكونها واردة ميزانية ايراداتها سنة ٨١ الحالية تراعى بالمالية ان يجري درجها بميزانية الجمارك سنة ٨٢ وان يجري احالة تحصيلها على الجمارك من ابتداء اول يناير سنة ٨٢ المذكورة ومن ابتداء السنة المحكي

السنة القابلة يجري توفير الماهيات والمصرفات المختصة بالتوعين المذكورين بالمحافظة من ابتداء تلك السنة وحيث ان ميزانية ماهيات ومصرفات المحافظة سنة ٨١ لا يكون مندرجاً بها شيء خصوصي لهذين النوعين وبالضرورة ان اجراءاتهم محولة على خدمة اقلام العوائد من دخليات وغيرها كما وما يكون لها من المصروفات طبعاً يكون داخلها ضمن مصروفات الاقلام الاخر البادي ذكرها فينبغي ان مع الاحالة على الجمارك من اول سنة ٨٢ يجري توفير الخدمة والمصروفات الخاصة بهذين النوعين واحالته ضمن الاقلام الاخر ويكون ذلك من ابتداء الاحالة ومن الان يتحرر للمالية كشف عن اصل المرتب للاقلام السابق القول عنها وما يتراءى عدم اللزوم اليه عند احالة اجراءات النوعين المذكورين على الجمارك ويرد بالافادة الواضحة ملحوظات سعادتكم هذا مع كمال الالتفات لما فيه دقة الضبط والربط المترتب عليه صيانة الايرادات

جمرك - ١٠ - امر عال رقم ٦ ج سنة ٢٠١ (٢ ابريل سنة ٨٤)

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظر امرنا بما هوأت (م) اللائحة الكمركية المرفوقة بامرنا هذا التي تقررت احكامها بمقتضى المعاهدة المتعقدة بين حكومتنا والحكومة اليونانية تسري على الرعايا اليونانية وعلى الرعايا المحليين اعتباراً من هذا التاريخ

جمرك - ١٠ - (اللائحة الكمركية) الرقبة ٢ ابريل سنة ٨٤

### (الفصل الاول) - نظمات عهوية

(م) ١ (خط الكمارك) سواحل البحر المالح والحدود الفاصلة بين القطر المصري والمالك المجاورة تعتبر خطاً للكمارك (م) ٢ (حدود دائرة المراقبة) تخزين ونقل البضائع التي تجاوزت خط الكمارك يستمران تحت مراقبة ماموري الكمارك على مسافة كيلومترين (اي الف متر) من الحدود البرية او من ساحل البحر المالح او من ضفتي قنال السويس والبحيرات التي يمر بها - يجوز في خارج هذه الحدود نقل البضائع بدون ادنى معارضة غير انه يمكن ضبط

البضائع المهربة التي يطاردها عبال الحكومة وان كانت تجاوزت حدود المراقبة - ويمكن ايضا ضبط البضائع الممنوعة او التي احتكرت بيعها الحكومة او الدخان والتمباك الغير مرفوقين برفاتي لنقلها الى داخلية البلاد وهذا الضبط يجري في كافة جهات القطر - تمتد حدود دائرة المراقبة على السفن لحد مسافة عشر كيلو مترات من الساحل ويمكن للكرك ان يكشف وان يجري التحقيق على التوافل المارة في الصحراء متى اشتبه بكونها تتعاطى تجارة غير قانونية (م) ٣ (المرور في خط الكمارك) لا يجوز للبضائع ان تقطع ليلاً خط حدود الكمارك اي فيما بين غروب الشمس وشروقها اما السفن فيرخص لها في جميع خطوط الكمارك البحرية الدخول ليلاً الى المين والمرسى في السواحل التي يكون بها فروع للكمارك ولكن لا يرخص لها في اجراء ادنى عملية تفريغ او نقل او شحن بضائع بدون تصريح خصوصي بالكتابة من امين الكمارك (م) ٤ (شحن وتفريغ ونقل البضائع) لا يجوز شحن او تفريغ او نقل البضائع بدون ترخيص من الكمارك وحضور مامورين من طرفها - ولا يجوز شحن وتفريغ ونقل البضائع الا في الجهات التي تعينها مصلحة الكمارك ولا يرخص لقبودانات السفن بشحن بضائع جديدة في سفنهم قبل ان يتموا الاجراءات الكمركية على البضائع الواردة مع سفنهم ما لم يكونوا تحصلوا على تصريح بالكتابة من امين الكمارك - ويجوز لامين الكمارك ان يرخص بتفريغ ونقل البضائع بطريق الاستثناء بدون حضور مامورين من طرف الكمارك - وفي هذه الحالة يصير الناشر منه بذلك على نسخة المانيفستو (م) ٥ (التمكين اي اذن السفر) يلزم قبودانات السفن ان يقدموا الى الكمارك قبل سفرهم مانيفستو البضائع التي اجروا شحنها ولا ترخص الكمارك للصحة المينا باعطائهم التمكين الا بعد استيفاء هذه الاجراءات - ولا يرخص لقبودانات السفن بالخروج من المينا او المرفأ بدون تمكين - وللكمارك الخيار في الترخيص باعطاء التمكين قبل تقديم المانيفستو وذلك الى السفن التي لها وكلاء

ملحوظات

الكرك (م) ٨ (الرسوم والامتيازات وضمانة خزانة الحكومة) يصير تحصيل رسوم الوارد والصادر والترانسيست بمقتضى المعاهدة والاتفاقيات المرعية الاجراء وكذلك عوايد التخزين والامانات والشبالة والارصفة والتمكين والونشات والهويسات واختام رصاص الطرود والرفاتي والكشوفات والشهادات والكيل وغيرها يصير تحصيلها بمقتضى نظامات خصوصية — دفع الرسوم يكون نقدًا بالعملة الذهب والفضة على حسب تعريفة الحكومة — لا يصير الافراج عن البضائع قبل دفع الرسوم المربوبة عليها — اما البضائع التي يصير احضارها للكمارك كما كانت الجهة المقصود ارسالها اليها فتعتبر ضمانة للمصلحة بالامتياز لدفع الرسوم وكافة انواع المصروفات والتغريمات التي يكون مديوناتها صاحبها للمصلحة سواء كان عن البضائع نفسها او عن غيرها تخصه ايضاً (م) ٩ (المسموحات) تعفى من اجراءات التحقيق ورسوم الصادر والوارد الاشياء الاتي يانها (اولاً) الامتعة والاشياء الخاصة بالحضرة الخديوية (ثانياً) الامتعة والاشياء الخاصة بحضرات القناصل الجنرالية والقناصل الرسميين — تعفى ايضاً من رسوم الصادر والوارد ولكنه يجري الكشف والتحقيق عليها فقط الاشياء والامتعة الخاصة بالمعابد من جميع المذاهب والاديرة والجمعيات الخيرية والمدارس — ويجب على اصحاب المحلات المذكورة ان يقدموا في ابتداء كل سنة الى الكمارك بواسطة التوصلات او الحكومات التابعين لها كشفاً تقريبياً بمقدار وقيمة الاشياء التي يقصدون احضارها في بحر السنة — ومتى تجاوزت قيمة المسموحات المبلغ المقرر بالكشف المقدم يصير توقيفها الى السنة التالية — وهذه المسموحات ما هي الا مجرد تبرع من الحكومة المصرية ولذا يمكن للكمارك ابطالها متى اتضح له حدوث افراط فيها — تعفى ايضاً من رسوم الصادر والوارد ولكن يجري عليها الكشف والتحقيق فقط (اولاً) ما يتعلق بالاستعمال الذاتي من امتعة ومفروشات وكتب واشياء اخر خاصة بالاشخاص الحاضرين الى القطر المصري برسم الإقامة فيه المرة الاولى ولكن يقتضي ان تكون الاشياء المذكورة ظاهراً

مقيمون في مين الشن بشرط ان تتعهد الوكلاء بالكتابة باستيفاء هذه الاجراءات في مسافة ثلاثة ايام — اما شركات البواخر فيمكنها للحصول على هذه التسهيلات ان تعطي تعهداً مستديماً بضمانة وغرامة ما ينشأ من المغايرات التي يرتكبها القبودانات التابعون لها وذلك بواسطة صك يجري تسجيله (م) ٦ (الحفاظ المعروفة بالشهادات) قبل اجراء اية عملية كمركية يجب تقديم حافظة موقع عليها من اصحاب البضائع او وكلائهم — واما الكمارك فتعتبر من يكون بيده اذن التسليم الصادر من شراكة السفن الواردة فيها البضائع وكلاً شرعياً عن صاحب البضائع (انظر مادة ٢٠ و ٢١ (م) ٧ (الكشف) عقب تقديم الحواظ الى الكمارك يصير المباشرة بالتحقيق على البضائع والكمارك الحف بالكشف على جميع الطرود ولكن الامين له ان يامر بحسب الظروف بعدم اجرائه على الطرود التي يترأ له ان ما تشمل عليه بحسب المبين في الشهادة لا يستوجب الكشف — ولا يمكن الكشف على اقل من طرد واحد من كل عشرة طرود — والكمارك الحف دائماً باعادة الكشف اذا رات لزوماً له وان كان تم الكشف الاول على الطرود وجرى دفع رسوم الكمارك المتوقعة عليها — يصير فتح الطرود والكشف عليها بمعرفة مأموري الكرك وبحضور اصحابها ويكون ذلك ضمن مخازن الكرك او دواوينه — وفي حالة الاشتباه بوجود غش فالكرك يباشر بفتح الطرود من تلقاء نفسه وان كان صاحبها غائباً ويحرر محضراً بالواقعة — واما البضائع التي لا يتيسر ادخالها الى المخازن بالنظر لضخامة حجمها او لكونها تزحم المخازن فيمكن الكشف عليها في الخارج — واما اكياس البوسطة والمراسلات والمطبوعات التي تحضر بواسطة مصالح البوسطات بحراً وبراً فتعفى من الكشف بشرط ان تكون مندرجة بتذاكر السفرية القانونية — واما طرود البوسطة فيصير الكشف والتحقيق عليها جميعاً واذا لم يحصل اشتباه بوجود غش فيها فيكتفي الحال بالتحقيق الاجمالي ويمكن ان يقتصر فيه على عدد معلوم من تلك الطرود يجري تعيينه بمعرفة امين

على وصل الصراف الذي يكون بيده — لابد من تقديم الكشف المذكور لاجل ترجيع البضائع الاجنبية معافاة من الرسوم ولجل تقرير الفرق بين رسوم الوارد ورسوم الترانسيت الذي يصير رده في حالة ترجيع البضائع قبل مرور ستة شهور من تاريخ الافراج عنها الذي يعلم من الكشف — لاتعطي الكمارك كشفاً عن البضائع القابلة التلف او النقصان (راجع المادة ٢٠) — لايجوز اعطاء الكشف الا مرة واحدة وفي حالة ضياعه لايجوز اعطاء بدله (م) ١٢ (احضار حاصلات القطر المصري من البلاد الاجنبية وتصدير حاصلات البلاد الاجنبية من القطر المصري) في حالة ترجيع حاصلات القطر المصري اليه المسبوق تصديرها الى البلاد الاجنبية تؤخذ عليها رسوم الوارد المربوطة على واردات حاصلات البلاد الاجنبية — كذلك في حالة تصدير حاصلات البلاد الاجنبية التي يكون سبق ادخالها الى القطر المصري تؤخذ عليها رسوم الصادر المربوطة على صادرات حاصلات القطر المصري ما لم تكن مرفوعة بكشف موضح فيه حقيقتها وتاريخ دفع رسوم الوارد عليها فتعفى حينئذ من الرسوم عند تصديرها — وفي حالة شحنها قبل مرور ستة شهور يمكن طلب استرجاع الفرق بين رسوم الواردات ورسوم الترانسيت وفي كلا الحالتين لابد من تقديم الكشف على حسب ماذكر في المادة الحادية عشرة (م) ١٢ (استلام البضائع من الكمر ك — متعاطو حرفة التخليص) بعد استيفاء كامل الاجراءات يمكن تسليم البضائع من الكمر ك الى الشخص الذي يكون بيده اذن التسليم الصادر من القبودانات او وكلاء السفن او من شركات البواخر — واما متعاطو حرفة التخليص فلا يرخص لهم في استلام البضائع الواردة برسم شخص اخر ما لم يستوفوا الشروط الاتية (اولاً) لا يمكن لمتعاطي حرفة التخليص ان يتخذوا هذه الحرفة الا بتصريح من مصلحة الكمارك (ثانياً) الطلبات المقدمة بشأن الحصول على التصريح المذكور يلزم ان تكون مكتوبة ومرفوعة بشهادة من اثنين من اعيان التجار المعروفين بالصدق تدل على استقامة مقدمها (ثالثاً) اذا اعتبرت مصلحة الكمارك

عليها علامات الاستعمال والا فتدفع الرسوم المربوطة في النظامات وفي حالة وقوع منازعة في ذلك فينظر فيها بواسطة اهل الخبرة (ثانياً) الاشياء الشخصية الواردة مع المسافرين المخصصة لاستعمالهم الذاتي (ثالثاً) العينات التي لا يمكن بيعها كبضاعة ذات ثمن (رابعاً) عينات حاصلات القطر المصري التي لاتتجاوز قيمتها مائة قرش (خامساً) النقود (ذهباً وفضة) (سادساً) السبائك (ذهباً وفضة) (سابعاً) البضائع الخاصة بمصالح الحكومة وافراد الناس الذين لهم الحق بالسموحات بموجب اوامر خصوصية او اتفاقيات (ثامناً) الاشياء المخصصة لتموين السفن الحربية التابعة للدول المتحابة والمؤونات والذخائر المخصصة لاستعمال سفن التجارة وملاحيتها — يقتضي ان تقدم كافة الطلبات المختصة باعفاء الاشياء الواردة او الصادرة من الرسوم الى الكمارك وان تتضمن الابضاحات الآتية (اولاً) جنس الاشياء (ثانياً) قيمتها (ثالثاً) ماركات الطرود وغيرها (رابعاً) اسم السفينة الواردة او المتصدرة فيها — ويشترط في قبول السموحات ان تكون البوليصه محررة رأساً باسم المرسلة اليه واما اذا كانت محررة باسم شخص اخر او لامر ناقلها فلا تقبل مصلحة الكمارك اعفاء البضاعة من الرسوم — ويقتضي ان يكون طلب الاعفاء ممضي من الشخص المرسلة اليه البضاعة او من الراسل اذا كان القصد الاعفاء من رسوم التصدير (م) ١٠ (البضائع الناتجة من الفرق) البضائع الناتجة من السفن الفرقانة التي ليست برسم القطر المصري لاتدفع رسوماً البتة ويجوز ترجيعها معافاة من الرسوم ايضاً عقب اتمام الاجراءات المتعلقة بالتلف الحاصل — واما اذا صار ادخال هذه البضائع للاستهلاك تماماً في داخلية البلاد فتدفع الرسوم المربوطة (م) ١١ (تذكرة المرور من ابواب الكمر ك) (كشف) بعد استيفاء الاجراءات المخصصة بالكمارك ودفع الرسوم يعطى لمستخلص البضاعة تذكرة مرور من ابواب الكمر ك — وفي حالة طلب احد تجار الواردات كشفاً مفصلاً عن البضائع التي يكون جرى دفع رسومها يعطى له ذلك بعد اطلاع الكمر ك

ملحوظات

من وصولها الى المينا او فرضة مصرية ان يقدموا الى الكمر ك نسخين من مانيفستو الشحنة مصدقاً عليهما منهم بمطابقتها للاصل ويجب تقديم المانيفستو الاصلي في الوقت نفسه لاجل مضاهاته على النسخين — يمكن تطلب تقديم المانيفستو منها كانت الاسباب التي دعت السفينة الى المرسى في المينا ومها كانت المدة التي ستبقى راسية بها — واما اذا كانت السفينة واردة من مرفأ مصري فيقتضي ان يكون مانيفستو الشحنة الاصلي مرفوقاً بمانيفستو السفر ما لم تكن السفينة عفيت من اخذ طبعاً للمادة الخامسة — اذا داخل امين الكمر ك ريب في عدم مطابقة الشحنة لما هو مذكور في المانيفستو فيجب على القبودان ان يعطي كامل التوضيحات ويقدم الاوراق التي يترأى لزوم طلبها — بعد تفريغ البضائع الواردة برسم المرفأ الراسية به السفينة يعطي مخزنجي الكمر ك وصلاً بما يستلمه على نسخة المانيفستو التي يجري تسليمها بعدئذ الى صاحبها — واما اذا كانت الشحنة برمتها برسم مرفأ آخر فالكمر ك يؤشرف فقط على نسخة المانيفستو — لا يرخص للسفن التي يكون كامل شحنها برسم مرفأ آخر او التي تحضر بالصابورة ان تبقى في المرفأ الراسية فيه اكثر من ثلاثة اسابيع بدون اسباب قاهرة وتكون في اثناء هذه المدة كلها تحت مراقبة الكمر ك — واما اذا اضطرت هذه السفينة لاطالة بقائها بالمينا اكثر من ذلك سواء كان لاجل اجراء التصليحات او لعواربها او بناء على عدم موافقة الريح او انتظاراً لحصولها على شحنة او لاسباب اخرى فلا يرخص لها بذلك بدون تصريح خصوصي من الكمر ك وهذا التصريح لا يمنح الا اذا لاح ان الاسباب المعروض عنها صحيحة وقانونية — وفي حالة عدم اعطاء التصريح المذكور تلتزم السفينة بالخروج من المرفأ بدون تاخير ويجري تفتيشها قبل سفرها بمعرفة مأموري الكمر ك — وفي حالة وقوف السفينة في احدى المين لاسباب توجب الشبهة للكمر ك يسوغ له ان يطلب تقديم المانيفستو حالاً وان يجري التفتيش الذي يراه لازماً (م) ١٦ (مانيفستو الوارد) يقتضي ان يكون المانيفستو متضمناً الشروحات

كفاءة الشهادة المذكورة فيصير اعطاء صاحبها تذكرة التصريح (رابعا) اذا لم تعتبر مصلحة الكمارك كفاءة الشهادة المذكورة فلها حق الخيار بان تطلب من مقدمها دفع تامين الى خزانة الكمارك من التي قرش صاغ الى عشرة آلاف قرش صاغ او تقديم كفالة اثنين من التجار ذوي قبول لديها (خامسا) يكون التامين او الكفالة المذكوران ضامنين لمصلحة الكمارك دفع التفريمات المقررة على متعاطي حرفة التخليص بحسب المغايرات التي يثبت عليهم ارتكابها (سادسا) يجوز توقيف كل من متعاطي حرفة التخليص عن العمل باسر مدير عموم الكمارك الى مدة معلومة بقدر اهمية الخطا او المغايرة التي يرتكبونها وذلك بخلاف دفع التفريم الذي يلحق بهم ولا يمكن ان يتجاوز التوقيف ستة شهور عن اول مرة ولكن يجوز امتداده الى سنة كاملة في حالة تكرار الخطا ويصير اعلان مرتكب المغايرات بالكتابة عن القصاص المحكوم عليه به وعن اسبابه (سابعا) تسري قوانين التفريمات والاجراءات التأديبية على مستخدمي التجار الذين يفوضون في تخليص بضائع مخدوميهم كما تسري على متعاطي حرفة التخليص

(الفصل الثاني)

(احضار ونقل البضائع من كمر ك الى اخر)

(م) ١٤ (تقديم البضائع الى كمارك البر) ان البضائع المراد ادخالها بطريق البر يقتضي ان يصير تقديمها الى الكمر ك الاقرب للحدود — وفي حالة وجود الكمر ك داخل الحدود يجب ان تسير البضائع في الطريق المألوف بدون الانحراف عنه البتة — واما اذا كان الكمر ك الاقرب للحدود غير مستعد لقبول البضائع المذكورة فيستمر على السير بها الى الكمر ك الاقرب المستعد لذلك على انه يلتزم من هي بعهدته ان يستحصل من الكمر ك الاول على شهادة تدل على انه حضر اليه وعرض البضائع للكشف الاجمالي واما اذا كان الكمر ك الاقرب لا يبعد اكثر من عشرة كيلومترات عن الكمر ك الغير المستعد لقبولها فيجب ارفاق البضائع بعال الكمارك (م) ١٥ (مانيفستو الشحنة) يجب على قبودانات السفن او وكلاء اصحابها في مسافة ٣٦ ساعة

الآتية — اسم السفينة — اسم المينة التي قامت منها السفينة والجوئيات التي رست بها أثناء سفرها بياناً اجمالياً باجناس البضاعة المتنوعة المركبة منها الشحنة — عدد واجناس الطرود — مركبات ونمر الطرود — ويجب ان يكون اجمالي عدد الطرود مقطوعاً بالاحرف — ويجب ايضاً ان يكون المانيفستو الاصيل وانسخان الماخوذتان عنه محررة بدون تصليح ولا حك ولا زيادة في الحواشي — وفي حالة عدم استيفاء احد الشروط المذكورة يصير ارجاع المانيفستو الى مقدمه ويعتبر كأنه لم يقدم (م) ١٧ (تفريغ البضائع) تصير مضاهاة الطرود والبضائع المفرغة على احد نسخ المانيفستو بمعرفة احد مأموري الكمر ك وقبودان السفينة او وكيله — ويجري نقل البضائع الى الكمر ك لاجل استيفاء عمليات التحقيق والقيّد — واما ما كان من الشحنة برسم جهة اخرى فيبقى في السفينة وعند سفرها يعطى الكمر ك للقبودان تذكرة بترخيص خروجه وللکمر ك الحق بوضع الخفراء على كل السفن وباتخاذ كامل الاحتياطات التي يترآ له لزوم اتخاذها لمنع اي نقل وشحن وتفرغ بضائع غير ماذون به — واذا ظهر ان مقدار البضائع او عدد الطرود المفرغة اقل مما ورد في المانيفستو المعطى عن ذلك فيجب على القبودان او وكيله ان يوضحا عن الاسباب الداعية للعجز الحاصل وفي حالة عدم شحن البضائع او الطرود التي عجزت او عدم تفريغها او تفريغها في جهة غير الجهة الخصوصية الواردة برسمها يجب عليها اثبات ذلك بواسطة اوراق حقيقية تؤيد صحة الامر — وفي حالة عدم وجود البضائع او الطرود الفاقدة المندرجة في المانيفستو وطلب شاحنيتها او المرسله له دفع ثمنها فيجب على القبودان او وكيله ان يقدم البراهين التي تثبت دفع الثمن المذكور واما اذا لم يتمكن القبودان او وكيله من تقديم الاثباتات المطلوبة في هذه المادة في ظرف ٢٤ ساعة فيلتزم باعطاء ضمانه او دفع قيمة التفرغ بصفة تامين على مقتضى احكام المادة الثامنة والثلاثين ويمكن ان يُلغى له في ذلك الظرف ميعاد لا يتجاوز الاربعة شهور لاجل تقديم الاثباتات المذكورة (م) ١٨ (الحفاظ) يقتضي ان تقدم الحوافظ

المذكورة في المادة السادسة الى الكمارك في مسافة ثمانية ايام من تفريغ الشحنة — ومتى فات هذا الميعاد تسري على البضائع عوائد التخزين (الارضية) على حسب مقتضيات النظام الخاص بالمتعلق بهذه المادة وللکمر ك الحق بطلب الاوراق التي ترافق ارسال البضائع مثل فواتير وتذاكر سيكورتاه وتجارير وخلافها — وفي حالة طلب صاحب البضائع الاذن بمراجعة محتويات الطرود الواردة برسمه قبل كتابة الحوافظ عنها يمكن الترخيص له بذلك — ولكن متى صار تقديم الحوافظ فلا يمكن تعديلها بدون عذر واف وتصريح بالكتابة من امين الكمر ك — واما التصريح بفتح الطرود لمراجعة محتوياتها فيعطى من امين الكمر ك او الباشفتش الذي يندب من يلزم لحضور التحقيق (م) ١٩ (صيغة الحوافظ) يجب ان تحرر الحوافظ على الاستمارات المطبوعة بمعرفة الكمارك وهي تتضمن (اولاً) اسم ولقب مقدم الشهادة وجنسيته ومحل اقامته (ثانياً) الجهة الواردة منها البضائع وجهة محصولها والجهة المتصدرة اليها واسم السفينة المشحونة فيها البضائع او المقصود شحنها فيها (ثالثاً) جنس البضائع وعدد الطرود وشكلها وماركاتها ونمرها (رابعاً) قيمة البضائع — واما اذا كانت قيمة البضائع مجهولة لدى مقدم الشهادة فيصير تثمينها بمعرفة مثنى الكمر ك (م) ٢٠ (ما ينتج عن عدم تقديم المانيفستو والحفاظ) ان رفض او تاخير تقديم المانيفستو والاوراق الاخر اللازمة يعطى الكمر ك الحق بتفريغ البضائع وحفظها بمخازنه على مصاريف وتحت مسؤولية القبودان او اصحابها فيما يعتبرها من الخطر — ان رفض او تاخير تقديم الحوافظ والحضور لاستلام البضائع في مسافة ستة شهور من وقت تفريغها في الكمر ك يعطى لمصلحة الكمارك الحق ببيعها بالمراد العمومي حسب الاصول الادارية وذلك بعد ان تكون اعلنت مرة واحدة صاحب البضائع عن مرادها سواء كان راساً له او بواسطة اعلان تنشره في جريدة البلدة الموجودة فيها البضاعة او في جريدة الجهة الاقرب لها — البضائع القابلة للتلف او النقصان كالسوائل والفاكهة وخلافها

ملحوظات

لا يمكن ابقاؤها في الكمر ك اكثر مما تسمح حالها فاذا لم يجز استلامها قبلئذ فالكمر ك يبيعها بدون الالتزام لاعلان صاحبها بعد ان يكون اثبت بمحضر فوات وقت استلامها — فتح وبيع الطرود المهمة في الكمر ك يتم في حالة غياب اصحابها بحضور مندوب من طرف القنصلات او الحكومة المحلية بحسب جنسية صاحب البضاعة — واما اذا ادعي مندوب القنصلات او الحكومة المحلية ولم يحضر فيحضر محضراً بالواقعة و يباشر بيع الطرود — ويحفظ صافي الثمن في خزانة المصلحة بعد استبعاد رسوم الكمر ك وعوايد الارضية والتعريجات وسائر الرسوم والمصاريف وتصير تعليته باسم صاحب البضائع — واذا لم يطلب صاحب البضاعة المبيعة اثمانها في مسافة ثلاث سنوات فيصير اضافتها الى جانب خزانة الكمارك — واما عندما تكون البضائع باقية بدون بيع فيمكن لصاحبها استلامها عقب دفع رسوم الكمر ك وسائر المصاريف مع رسوم المزداد والسمسة في حالة استحقاقهما (م) ٢١ (ارسال البضائع الاجنبية من كمر ك الى اخر) في حالة ارسال طرود البضائع الاجنبية من كمر ك الى آخر قبل دفع الرسوم عليها يقتضي على الراسل تقديم حافظة عنها قبل قيامها من الكمر ك — لا يلزم اعطاء التفصيلات في الحافظة عن البضائع المذكورة ما لم يكن حزم طرودها غير مستوف الشروط اما اذا كان مستوفياً الشروط فيكتفي بتقدير قيمة البضائع فقط — يجب ان تكون الطرود مرفوقة بعلم خبر وان تكون موضوعة عليها اختام الكمر ك الرصاصية غير انه تعفى من هذه الاختام الطرود التي تكون قيمتها اقل من ثلاثين قرشاً صاعاً وايضاً البضائع التي لاتقبل حالتها وضع تلك الاختام عليها — وفي حالة شحن البضائع المذكورة بسكة الحديد يجري شحنها تحت ملاحظة الكمر ك الذي يستلم بوالص الشحن ويرسلها بمعرفة الى الكمر ك المتصدرة اليه البضاعة — والكمر ك يعطي حينئذ صاحب الطرود علم خبر لاجراء التحقيق بموجبه عند وصول البضاعة — وفي حالة ارسال البضائع بطريق اخر من طرق البر يلتزم صاحب الطرود ان يدفع رسوم

الكرك المرسلة منه البضاعة رسم الثمانية بالمائة وهذا الرسم يسترجع لهم متى قدموا له شهادة تثبت وصول تلك البضائع الى محل تصديرها (ثانياً) في حالة ارسال هذه البضائع الى بلد لا يوجد فيه قلم الدخولية يقتضي على الراسلين ان يدفعوا حين سفرها رسوم الثمانية بالمائة التي تبقى دائماً لمصلحة الكمارك — ففي الطرف الاول ترفق البضائع بعلم خبر وفي الطرف الثاني ترفق برفقية — يصير استيفاء اجراءات علم الخبر عقب وصول البضاعة على حكم الشروط المبينة في المادة السابقة

### (الفصل الثالث - الترانسيت)

(م) ٢٤ (بضائع الترانسيت) البضائع التي تكون برسم المرور من القطر المصري تسري عليها فيما يخص باجرات الحوافظ المكتوبة والكشف النظامات المقررة على البضائع الاجنبية الواردة برسم الاستهلاك المربوطة عليها الرسوم الكمركية وفيما يخص بارسالها النظامات المقررة على نقل البضائع من كرك الى اخر — بعد مضاهاة بضائع الترانسيت يعطى الى صاحبها او راسلها علم خبر عقب دفع عوائد الترانسيت المقررة بالمعاهدات والاتفاقيات وبعد دفع تامين او تقديم ضمانه بقيمة الفرق بين رسوم الترانسيت ورسوم الاستهلاك ويصير التاشير من طرف الكمرك على علم الخبر بالميعاد المعين الذي يقتضي في اثائه تقديم البضائع الى الكمرك المزمع على اخراجها منه وهذه المدة تكون على الاقل عشرة ايام وعلى الاكثر ستة شهور تبعاً للمسافة التي ستقطعها البضائع — يجري وضع اختتام الرصاص على طرود الترانسيت (م) ٢٥ (استيفاء اجراءات علم خبر الترانسيت) عند ثبوت مطابقة بضائع الترانسيت وخروجها يصير التاشير على علم الخبر من الكمرك الخارجة منه البضائع المذكورة — ويكون لصاحب البضائع الحق باسترداد التامين او بفك الضمانة من الكمرك الصادرة منه البضائع عقب تقديم علم الخبر موثقاً عليه كما ذكر — واما اذا فات الميعاد المحدد في علم الخبر ولم يقدم اخلاء الطرف الى الكمرك الصادرة منه البضائع فتعتبر هذه كانتها دخلت برسم الاستهلاك ويستولى

الكمرك على التامين وفي حالة وجود كفالة بدلاً من التامين يصير مطالبة المكافل بدفع قيمة الضمانة — وفي حالة ثبوت فقد علم خبر الترانسيت الذي تاشر عليه من الكمرك الاخير الخارجة منه البضاعة يلتزم الكرك المذكور ان يعطي صاحبها شهادة بدلاً عنه — وفي حالة ثبوت ضياع البضائع بكاملها يصير ارجاع المبلغ المدفوع على سبيل التامين الى صاحبه (الفصل الرابع - التصدير)

(م) ٢٦ (المانيفستو) يجب تقديم مانيفستو التصدير الى كرك المينا الصادرة منها البضاعة على حسب القواعد المقررة في المادة الخامسة (م) ٢٧ (الحوافظ) البضائع التي تكون برسم التصدير يجب ان يقدم عنها حوافظ على حسب القواعد المقررة في المادتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة — والكمرك بعد ان يكون اجري التحقيق على البضائع وقبض رسوم الصادر عليها سلم صاحبها ايضاً بالرسوم المدفوعة واذن التصريح بشحنها بالوقت نفسه لتقديمه الى المامور المكلف بملاحظة اسكلة الصادرات — لا تسترجع الرسوم المدفوعة الى صاحبها وان لم يجر تصدير البضائع — البضائع المحضرة الى الكمرك برسم التصدير تعفى من عوائد الارضية مسافة ٢٤ ساعة واما متى فات الميعاد المذكور فتسري عليها العوائد المذكورة ما لم يكن عدم شحنها تسبب عن رداءة الطقس او عن عدم وجود وسائط النقل وخلافها — ولا تعفى من عوائد الارضية باسباب وجود قوة القاهرة الا البضائع التي تكون دفعت سابقاً رسوم الصادر

### (الفصل الخامس - التجول والسفر في البحر)

(م) ٢٨ (ارسال البضائع البلدية) البضائع المصرية التي يجري ارسالها بطريق البحر من جهة تابعة للقطر الى جهة اخرى منه لا تفقد جنسيتها الا اذا دخلت الى جهة اجنبية — وفي حالة دخول السفينة بها الى مرفأ اجنبي بسبب قوة القاهرة فلا تفقد البضائع جنسيتها من جراء ذلك (م) ٢٩ (وضع اختتام الرصاص على الطرود) الطرود والمنقولة بحراً يجري ختمها باختتام الرصاص اذا اراد الكمرك

(الفصل السادس) نظامات خصوصية متعلقة



## ملحوظات

الحال ويجب ان يذكر بالمحضر ان السفينة وجدت رامية المرسى بلا اسباب موجبة على بعد عشرة كيلومترات من البر فاقل او ان اتجه سيرها كان غير مطابق للجهة التي تقصدها وبدون اسباب قوة قاهرة — وفي حال مطاردة ماموري الكمارك او ضباط سفن البوسطة المصرية او ضباط سفن الحكومة احدى السفن التي تكون حملتها اقل من مائتي طن وامتناعها عن الوقوف يقتضي عليهم ان يرفعوا راية او اشارة قاربهم او سفينتهم وينذروا السفينة المطاردة بطلق بارود فاذا لم تقف السفينة المتبوعة يصير اطلاق رصاصة او قنبلة على شراعها واذا لم تقف بعد هذين الانذارين تطلق عليها بجذ الاسلحة النارية ويجوز للمطارد ان يلحقها ويقبض عليها ولو بعدت أكثر من عشرة كيلومترات عن البر — واما السفن التي تكون حملتها أكثر من مائتي طن فيكون الخفر قاصراً على ملاحظة حركاتها على طول السواحل وفي حالة محاولة السفن المذكورة تفريغ بضائع سواء كان على البر او في الموانئ او نقل بضائع يجوز للماموري الكمارك وضباط سفن البوسطة او الحكومة اكرامها على اتباعهم الى الكمرك الاقرب او الاسهل وصولاً اليه وعملهم محض بالمغايرة — ولا يرخص للماموري الكمارك والضباط المذكورين تفتيش السفن والمراكب والقوارب الحربية التابعة للدول الاجنبية انما عليهم فقط مراقبة حركاتها وفي حالة اشتباههم بتهرب يقتضي عليهم اشعار ادارة الكمارك بما يتراء لهم — ويقتضي في الظروف المذكورة قبل ارسال محاضر التفتيش الى قونصلات السفينة الحاصل منها المغايرة اذا طلبت ان تقف عليها

### (الفصل السابع) — (التهرب)

(م) ٢٢ عقب اي حجز يقع على الاشياء المهربة تنعقد لجنة مولفة من امين الكمرك وثلاثة او اربعة من كبار الموظفين وبعد اجراء الاستنطاقات اللازمة تقرر اللجنة المذكورة فيما اذا كان ثم وجه لمصادرة الاشياء المحجوزة ووضع التعريم ام لا — فضلاً عن مصادرة البضائع المهربة يجوز للكمارك مصادرة الوسائط المنقول بها وكامل الآلات التهرب —

بالملاحظة (م) ٢٠ (عدم جواز المرسى) لا يجوز للسفن مها كانت حملتها ان تتراكي في الجهات الغالية من مراكز الكمارك فيما خلا الظروف الناجبة عن قوة قاهرة (م) ٢١ (ملاحظة قنال السويس ومصبات النيل) لا يجوز للسفن المارة في قنال السويس وبجبراته او بالقرب من مصبات النيل ان ترسي على البر او ان تخالطه بنوع يمكنها من شحن او تفريغ بضائع من دون حضور ماموري الكمارك فيما خلا الظروف الناجبة عن قوة قاهرة — وعلى ماموري الكمارك ان يوقفوا المراكب الشراعية المشبوهة ويفتشوها ويحضروها الى الكمرك الاقرب ويحرروا تحضراً بالواقعة (م) ٢٢ (الملاحظات في البحر) متى كانت السفن لا تبعد عن السواحل أكثر من عشرة كيلومترات يجوز للماموري الكمارك ان يصعدوا اليها وذلك اذا كانت حملتها اقل من مائتي طن لاجل الاطلاع على المانيفستو وباقي الاوراق المتعلقة بالشحن — اذا كانت السفينة الواردة برسم مينا مصرية خالية من المانيفستو او اذا ظهر عليها اثار تدل على مغايرات فيصير التخفير عليها الى الكمرك الاقرب وتحرر محض بالواقعة — واذا كانت السفينة التي تكون حملتها اقل من مائتي طن موسوقة برسم مينا اجنبية وتقرت الى السواحل على اقل من عشرة كيلو مترات ولم تكن مرفوقة المانيفستو او كان المانيفستو المرفوق معها غير مطابق للاصول المرعية فيجوز للماموري الكمارك ان يخفروها ويتبعوها الى أكثر من عشرة كيلومترات عن السواحل وفي حالة وقوع الشبهة عليها يجوز لهم ان يقودوها جبراً الى الكمرك الاقرب او الاسهل وصولاً اليه ويحرروا محضراً بالواقعة — يجوز للماموري الكمارك وضباط سفن البوسطة المصرية وضباط سفن الحكومة ان يصعدوا الى السفن الشراعية او البخارية التي تكون حملتها اقل من مائتي طن ويفتشوها اذا كانت رامية المرسى او مبلطة على مسافة عشرة كيلومترات فما دون من السواحل بدون ثبوت وجود قوة قاهرة — وفي حالة ما يجدون فيها بضائع ممنوع تصديرها او دخولها فيضبطونها اجمالاً ويحررون محضراً بواقعة

اما التفرغ فيكون قدره ضعف الرسوم المقررة على الواردات مهما كانت اجناس البضائع المضبوطة وفي حالة تكرار الخطأ يجوز زيادته الى اربعة اضعاف الرسوم الى ستة اضعافها — يقتضي ان يوضح بقرار اللجنة تاريخ ضبط البضائع والظروف التي تم بها حدوثه مع اسماء وصفة الضابطين والشهود واسم صاحب البضائع وجنسها وكمياتها والاسباب الموجبة للحكم الصادر — ويجب يوم صدور القرار او ثاني يوم صدوره ان ترسل نسخة منه موقعاً عليها من امين الكمرك او بالتوكيل عنه الى القنصلانوراساً او الى الحكومة المحلية بحسب ما تكون جنسية صاحب البضائع المضبوطة — وفي حالة عدم حدوث مناقضة من صاحب البضائع المضبوطة واعلانها الى الكمرك في مسافة خمسة عشر يوم من تاريخ ارسال نسخة القرار الى الحكومة المنتهي اليها يعتبر القرار نهائياً ولا يقبل عنه ادنى مناقضة — واما اذا عزم صاحب البضائع المضبوطة على اجراء مناقضة فعليه تقديمها الى المحكمة التجارية المختصة بذلك — تعتمد قرارات اللجنة امام المحاكم بصفة شهادة ما لم يجز التداعي بكونها مزورة — كذلك المحاضر المحررة من مأموري الكمرك تعتمد بصفة شهادة ما لم يثبت عدم صحتها مدعي ذلك — وفي حالة صدور حكم نهائي من المحاكم بناء على المناقضة بعدم احقية القرار الصادر من اللجنة الكمركية يكون لصاحب البضائع المضبوطة الحق بطلب تعويض يساوي الضرر الذي لحق به من اجراء الضبط — واما اذا رفضت المحاكم المناقضة المقدمة من صاحب البضائع المضبوطة فيلتزم بدفع غرامة قدرها عشرة في المائة من ثمن الاشياء المضبوطة — ولا يقبل الاستئناف ما لم يكن المستأنف دفع على سبيل الامانة قيمة ما حكم عليه به في المجلس الابتدائي وقيمة التفرغ المذكور الذي قدره عشرة في المائة — ومع ذلك فلمصلحة الكمرك دائماً حق الخيار باجراء طريقة مساواة مع صاحب البضائع بتخفيض الجزاء الى تفرغ يقرره بحسب الظروف بشرط ان لا يكون التفرغ اقل من ضعف رسوم الوارد (م) ٣٤ تسري العقوبات على طريق التضامن

في مواد التهريب على فاعليه والساعين فيه وعلى ذقلي البضائع المهربة واصحابها والمشاركين في الخديعة (م) ٣٥ فيما خلا الظروف العادية التي يرام بها ادخال البضائع بطريق الاحتيال تعتبر كمهربة وتسري عليها القواعد والنتائج السابق ذكرها الاشياء الا في بيانها (اولاً) البضائع الاجنبية التي يصير تفرغها بطريقة غير نظامية في المين او على السواحل او التي تكون حادثة عن طريقها او فرغت قبل وصولها الى الكمرك الاقرب (ثانياً) البضائع الاجنبية التي يحاول تفرغها او نقلها حالة كونها غير مدونة في المانيستواو التي تكون مشحونة بقوارب لا تزيد حمولتها عن خمسة عشر طنّاً في حالة اتجاهها الى ميناء مصرية بدون مانيستو (ثالثاً) البضائع الاجنبية الموجودة في قنال السويس وبخيرانته او في مصبات النيل داخل قوارب سواء كانت متراكبة على الجسور او متصلة بالبر بدون تصريح بالكتابة من ادارة الكمرك والبضائع الموجودة ايضاً في السفن سواء كانت مبلطة بقرب السواحل اورامية المرسى او متصلة بالبر في الجهات الخالية من الكمرك — اما البضائع التي يثبت انها موجودة في الحالة المذكورة قبل من جراء قوة القاهرة فلا تعتبر مهربة (رابعا) البضائع الاجنبية الموجودة مع افراد الناس او بين عفشهم او في العربات او في القوارب والبضائع الخفية داخل طرود او امتعة او داخل بضائع اخر من غير جنسها متى كان وضعها بطريقة تدل على ان صاحبها متعمد اخفائها عن الكمرك (خامساً) البضائع الاجنبية التي يجري نقلها من الكمرك بدون تذكرة الباب (سادساً) البضائع الاجنبية المودعة في الصحراء خارج حدود الكمرك في حالة توجب الشبهة (سابعاً) البضائع الاجنبية المرتجعة بجرّاً او الجاري تسفيرها بدون رقية على مراكب تكون حمولتها اقل من خمسة طونيلاطات (ثامناً) البضائع الاجنبية التي يجري شحنها في السفن بعد اعطاء تمكين الشفروبالاجمال جميع البضائع المربوطة عليها رسوم تصدير التي يحاول او يصير اخراجها من دون احضارها الى الكمرك — اما التفرغ الذي يقرر في الحالة المذكورة بالوجه

ملحوظات

السابع والثامن علاوة على مصادرة البضاعة فيكون بمقدار رسوم التصدير ست عشرة مرة وفي حالة تكرار الخطأ يضاعف هذا المبلغ ومن ثم يزداد ايضاً الى ستة اضعافه — تعتبر ايضاً كمهربة وتعامل بحسب القواعد نفسها جميع البضائع المنوعة من الحكومة الدخان والتبناك المتداولان والمرسولان بحراً او برا الى داخلية البلاد في حالة مغايرة للتوانين او الموجودان في اي نقطة كانت من دون كشف اورفتية ومن دون اختتام الرصاص

( الفصل الثامن ) — ( المغايرات )

( م ) ٣٦ تصير المجازاة على المغايرات بغرامة تطلب على طريق التضامن من فاعليها او الساعين او المشتركين فيها ومن اصحاب البضائع وقبودانات السفن المسؤولين ايضاً عن المخالفات التي يرتكبها ملاحو سفنهم — اما البضائع والسفن فتعتبر ضمانة لتحصيل الرسوم والتغريمات من دون ان يمس هذا الاعتبار مقتضيات الفقرة الخامسة من المادة الثامنة اوبقية الاجراءات التي يحق للكمارك اجراؤها — ويمكن عدم تقرير الغرامة اذا رؤي هناك قوة قاهرة على انه يقتضي في هذا الظرف ابراز الاثباتات الكافية قبل اخذ البضائع او سفر السفن ويمكن للكمرك ايضاً ان يمنح مهلة لذلك ( م ) ٣٧ يجري الفصااص على كل المغايرات التي تحدث ضد النظامات الحاضرة اوبقية القوانين التي ستسن بصفة قانونية بدفع تغريم يجري تحديده بمعرفة امين الكمرك وذلك في حالة وقوع المغايرات في غير الظروف المذكورة فيما بعد وهذه الغرامة لا تكون اقل من نصف رسوم الكمرك ولا اكثر من ثلاثة اضعافه واما اذا كانت المغايرات ناجمة عن ظروف غير مستدركة ولا تعلق لها بدخول او خروج بضائع فيكون التغريم من مائة قرش صاغ الى خمسة الاف قرش صاغ — التغريم المذكور هو علاوة على الرسوم المقررة بمقتضى المعاهدات والشرائع والنظامات ( م ) ٣٨ في حالة زيادة البضائع عن مايفستو الشحن يصير تغريم القبودان بمبلغ لا ينقص عن رسومها ولا يزيد عن ثلاثة اضعافها وفي حالة ظهور جملة طرود عليها ذات المراكات والتمر

المؤشرة في المانيستو تعتبر الطرود التي تكون رسومها اكثر من سواها انها غير المذكورة في المانيستو — وفي حالة عجز البضائع عن المانيستو يصير تغريم القبودان عن كل طرد ناقص بحسب المادة السابعة عشرة بغرامة لا تنقص عن مائة قرش ولا تزيد عن الالف قرش صاغ وذلك ما عدا رسوم الكمرك التي تقرر بموجب التوضيحات المبينة في الاوراق التي تقدم الى الكمرك عن هذا الشأن — اما التغريم عن البضائع المشحونة صب بموجب المانيستو فيمكن ابلاغها الى خمسة الاف قرش صاغ — ولا محل للتغريم في حالة ما اذا كانت الزيادة لا تتجاوز عشرة في المائة والنقصان يقل عن خمسة في المائة ( م ) ٣٩ في حالة ظهور اختلافات عند الكشف بين الحواظ والبضائع المقدمة للكشف سواء كان من حيثية الكمية او القيمة او الوزن او الجنس فيصير تغريمها بقيمة لا ينقص مقدارها عن خمس الرسوم ولا تزيد عن كاملها — واما اذا لم تتجاوز اختلافات الكمية والوزن او القيمة خمسة في المائة فتعفى من التغريم ( م ) ٤٠ يجري تغريم قبودانات السفن من الف قرش صاغ الى عشرة الاف قرش صاغ ( اولا ) في حالة تمنعهم عن تقديم المانيستو القانوني او عدم وجوده معهم ( ثانيا ) في حالة تمنعهم عن قبول ماموري الكمرك في السفينة ( ثالثا ) في حالة سفرهم او محاولتهم السفر بدون اذن الكمرك ( رابعا ) في حالة مخالفتهم قضية ما من مقتضيات المادة الخامسة عشرة وذلك خلاف الحقوق المترتبة على التهريب — وتكون الغرامة من اربعمائة قرش صاغ الى الف قرش صاغ ( اولا ) في حالة مرسى السفن في غير الاماكن المعبئة لها ( ثانيا ) في حالة شحن او تفريغ او نقل البضائع بدون تصريح من الكمرك او بدون حضور ماموري الكمرك ( ثالثا ) في حالة تاخير تقديم المانيستو ( رابعا ) في حالة عدم تقديم الرفتية او علم الخبر الذي يجب ان تكون مرفوعة به البضائع المتحولة في السفن او المنقولة من كمرك الى آخر بطريق البحر ( خامسا ) في حالة شحن بضائع بدون تصريح قبل استيفاء عمليات التفريغ ( م ) ٤١ تكون الغرامة من مائة قرش صاغ الى الف قرش صاغ في

حالة عدم تحرير الشهادة المذكورة في المادة السادسة والثامنة عشرة والسابعة والعشرين من هذا النظام (م) ٤٢ تكون الغرامة من اربعمائة قرش صاغ الى اربعة الآف قرش صاغ (اولا) عند محاولة ادخال او تصدير بضائع معافاة من رسوم الصادر او الوارد بطريقة مخالفة للقواعد المقررة او في الليل (ثانيا) في حالة تاخير وصول البضائع المرسلة من كمرك الى اخر او بضائع الترانسيت الى الكمرك المتصدرة اليه عن الميعاد المحدد في علم الخبير بدون اسباب حقة (ثالثا) في حالة طرؤ تغيير على الهيآت الخارجية من كل طرف مكشوف عليه ومرسول برسم الترانسيت او برسم كمرك آخر (رابعا) في حالة تاخر الكفلاء عن وفاء المبالغ المقررة في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة والعشرين

#### (الفصل التاسع) — (التحقيقات)

(م) ٤٣ في حالة وجود شبهة احتيال يمكن للمستخدمين ان يكشفوا ويفتشوا في داخل المساكن او في المخازن المختصة بالعامه — ولا يمكن اجراء ذلك الا باصر صادر بالكتابة من امين الكمرك وبحضور (اولا) مامور كبير من رتبة مفتش على الاقل (ثانيا) مندوب من طرف المحافظة او من طرف مجلس البلدية في المدن التي يكون فيها المجلس المذكور — والكشف لا يصير الا فيما بين شروق الشمس وغروبها — ونسخة الامر القاضي باجراء الكشف ترسل الى القونصلاتو التابع لها صاحب المحل المراد تفتيشه والقونصلاتو يمكنها اذا رأت ذلك موافقا لديها ان ترسل مندوبا من طرفها لحضور الكشف اما امتناعها عن ارسال احد بالنيابة عنها فلا يستوجب تاخير او منع التفتيش — ويقتضي ان تذكر في المحضر الذي يحضره مامورو الكمرك اقوال وملاحظات الشخص الذي جرى التفتيش في محله وفي حالة غيابه يجب ان تذكر اقوال وملاحظات وكيله او خادمه — وبصير تكليف الشخص الذي جرى تفتيش محله او وكيله او خادمه في حالة غيابه بامضاء المحضر المحرر (م) ٤٤ تلغى كافة النظمات المخالفة للنظام الحاضر — وللحكومة المصرية الحق باتخاذ نظمات جديدة شبيهة بهذه اذا تراء لها بعد الاختبار منفعة

ولزوم لاجرائها منع الغش ولسير المصلحة على خط حسن جهر ك — { منشور من نظارة الخارجية الى حضرات وكلا وقناصل جنرالية المانيا والنمسا وبلجيكا والدانمارك واسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا وهولندا والبرتغال واسوج ونروج في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ قد اخطرت نظارة الخارجية حضرتكم في منشورها المورخ في ٢٢ ابريل سنة ٨١ برغبة الحكومة المصرية في الاتحاد مع حكومة دولكم النفية لاصلاح تعريفة الكمرك وعقد معاهدة تجارية توافق مصالح التجارة والصناعة على ما هي عليه الآن اكثر من المعاهدات السابقة والآن مرسل محضرتكم صحة هذا بعض نسخ من نسخ المعاهدة التجارية والكمركية التي عقدت اخيرا بين الحكومة المصرية وحكومة اليونان بعد المذاكرة اللازمة مع وكيلها في القطار المصري والرجاء انكم تعرضوا صورتها على حكومة دولكم النفية وتعلموا ان الحكومة المصرية تود لو امكن المذاكرة بين الطرفين لعقد معاهدة مثل المعاهدة المعقودة مع حكومة اليونان جهر ك — { ترجمة عهدة يقبول حكومة الفلنك احكام لوائح الجمرك المصرية في ١٧ ابريل سنة ٨٦ قد وقع الاتفاق بين دولتلو نوبار باشا رئيس مجلس نظار الحكومة الخديوية المصرية ونظير خارجيتها وحقايتها وبين جناب الموسيوفان ديردوبس ده فيلبوا معتمد وقنصل جنرال جلالة ملك الفلنك بمصر بعد صدور الرخصة لها من قبل حكومتها على ما يأتي قد قبلت حكومة الفلنك بان احكام لائحة الجمرك المصرية المبرمة في ٣ مارس سنة ٨٤ بين حكومة اليونان والحكومة المصرية بتخصيص رعاياها وسفن وملاحة وتجارة اليونان تسري على رعايا وسفن وملاحة وتجارة رعايا دولة الفلنك — وبان جميع الحقوق والامتيازات والمعافاء التي تسمح بها الحكومة المصرية في المحال والاستقبال لرعايا وسفن وملاحة وتجارة اية دولة اجنبية تسري ايضا على رعايا وسفن وملاحة وتجارة الفلنكيين ينتفعون بها ويعاملون بمقتضاها — وعلى هذا قد وقع المتعاقدان على هذه المعاهدة الامضا (نوبار) الامضا (فان ديردوبس ده فلبوا) جهر ك — { فرار من مجلس النظار بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٨٨٦

قد استقر رأي مجلس النظار على انه ابتداء من ٢٥ يونيه سنة ٨٦ يؤخذ على جميع اصناف المأكولات الواردة من البلاد العثمانية عند دخولها المدن والمجتمعات المرتب عليها عند الدخوليات ما يؤخذ على الاصناف المصرية الماثلة لها

جهر ك — امر عال صادر في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٨ حيث انه من الضروري القيام بمصاريف الاشغال التي كان اجراؤها مناطق قومسيون تحسينات مدينة الاسكندرية الى حين تشكيل مجلس البلدية فيها نهائيا — وبناء على قبول الدول امرنا بما هوآت (م) ١ ابتداء من ١٥ ابريل سنة ٨١ لغاية ٢١ ديسمبر من السنة عينها يصير تحصيل الرسوم الاتي ذكرها وتوريدها الى خزينة قومسيون تحسينات اسكندرية (اولا) رسم اضافي قدره نصف في الاف على قبعة الواردات

الى كبرك اسكندرية والصادرات منه (ثانيا) رسم اضافي قدره واحد في المائة على قيمة ايجارات مباني مدينة اسكندرية حسب ما هو مبين في الجداول الحالية (م) ٢ يصير تحصيل الرسوم المذكورة انفا بمعرفة مصطفي الكارك والدائرة البلدية كل منها فيما يخصها وذلك باتباع الطرق واحكام اللوائح المقررة لتحصيل سائر رسوم الحكومة

**جهر ك** — (لجنة تاديبية) — قرار صادر في ١٤ اكتوبر سنة ٨٩ بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٤ يونيو سنة ٨٥ الذي تشكل بمقتضاه مجلس تاديب نظارة المالية والمصالح التابعة لها وموافقة راي مجلس النظار قررنا ما هوأت — قد تعدلت هيئة مجلس ادارة الكارك التاديبية المنصوص عليه في الفقرة حرف ث من المادة الثالثة من القرار المورخ ١٤ يونيو سنة ٨٥ وذلك بالصفة الاتية — مدير عموم الكبارك (رئيس) — ووكيل عموم الكبارك — ومستشار المحضرة الخديوية او نائبه — وسكرتير عموم الكبارك — وباشكاتب الكبارك او رئيس القنبريات العربية بصفة (اعضاء)

**جهر ك** — (ر) جوهر سمي ٢٤ مايو ٨٨ — تهريب دخان ٩ ذ ١٢٩٧ — سجاير افريقي — معاهدة

**جهر ك** — (لجنة تاديبية) — (ر) مالية جمع — (ر) قسمة (مجلة)

**جمع اراء القضاة** — (ر) احكام (ق) ٩٦ جمع اعانة للمحكوم عليه بمجناية او خنعة — (ر)

جريدة (ق) ١٧٣ جمع بين وظيفة قضائية ووظيفة اخرى — (ر) قضاة ومستخدمين (لا) ٣٦

**جمع بين ماهية ومعاش او مرتب** — (ر) معاش اول ستمبر ٨٨

**جمع ديون الحكومة والدائرة** — (ر) دين مصري جمعيات اشغال عمومية — {صورة ما حرر الى (اقسام الهندسة في ٢٥

محرم سنة ٩٧ (٢ يناير سنة ٨٠) ٤٠  
هذه صورة الامر العالي الصادر لرئاسة مجلس النظار في ٢٠ محرم سنة ٩٧ ١ وردت لنظارة الاشغال العمومية بشرح من الرئاسة المشار اليها رقم ٢١ منه ١ بالغاء مجلس تفتيش زراعة بحري وتشكيل جمعيات اشغال عمومية في المواعيد المقررة فيه بحسب مقدار اقسام الهندسة التابعة للديوان للنظر في الاشغال وتقسيمها واجرائها طبقا للقرار الصادر في ١٦ محرم سنة ٨٨ بمركز ادارة الهندسة الى اخر ما نص بذلك الامر الكريم ولجل احاطة حضرتكم بما يشتمل عليه ونشره الى فروع القسم والعمل به اقتضى الاشعار (صورة الامر العالي الصادر لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢ يناير سنة ٨٠ (٢٠ محرم سنة ٩٧ ١ واردة لنظارة

الاشغال العمومية بافاضة من رئاسة المجلس المشار اليه رقم ٢١ محرم سنة ٩٧ ١ ١

عرضت لدينا مكتبة عطفتمكم الرقعة ١٦ محرم سنة ١٢٩٧ ١ ١ ١٢ ١٢ المرغوب بها استغصال امرنا الرسمي وانقرر بالمجلس المنعقد تحت رئاستنا في يوم الخميس الموافق ٤ محرم سنة ٩٧ ١ وهو (اولا) الغاء مجلس الزراعة الموجود الان وتشكيل جمعيات اشغال عمومية بحسب مقدار اقسام الهندسة التابعة للديوان الاشغال العمومية (ثانيا) ان الجمعيات المذكورة بدلا عن ان تكون دائمية يكون جمعيات في السنة من كل منها شهر واحد الاول في شهر برمهات اعني من ٩ فبراير الى ٩ مارس للنظر في الاشغال الصيفية والثانية من ١٥ اكتوبر لغاية ١٥ كيهك اعني من ٢٤ نوفمبر الى ٢٤ ديسمبر للنظر في الاشغال البيلية ولذلك يجب ان ديوان الداخلية يعين قبل ميعاد الجلسة الاولى بخمسة عشر يوما الموظف اللازم للرئاسة في الجمعيتين وديوان الاشغال يعين الوكيل حتى انه في الوقت المعين يحصل الشام الروساء ووكلائهم والمديرين ومفتشي اقسام الهندسة والعهد المنصوص عليهم بالقرار الصادر في ١٨ شوال سنة ٨٨ (٣١ ديسمبر سنة ٧١) بمركز ادارة الهندسة (ثالثا) انه بالتشام الجمعيات تلي هذه الكيفية تبادل بالنظر في الاشغال وتقسيمها واجرائها طبقا للقرار (رابعا) ان فلم الزراعة بديوان الاشغال يقدم للجمعيات كافة الملحوظات والآراء التي يمكنه تقديمها للتخصيات اللازم ادخالها في الزراعات والاجزات الزراعية وطرقها لاجل النظر وايدا رايهم فيها (خامسا) نظارة الداخلية ونظارة الاشغال العمومية تعيينان في المدة المتخللة بين الشام الجمعيات مفتشين للملاحظة حالة الاشغال الجارية والمفتشان المذكوران بحجرات القنبريات اللازمة عنها وبقدمانها الى ديوانها سادسا في انهاء كل جمعية يجري ارسال كافة الاوراق المختصة بها الى ديوان عموم الاشغال لمخفظها به — وحيث ان من مقضى ارادتنا الاجراء على الوجه المشرح حسب ما تقرر فاصدرنا امرنا هذا لاعتماد الاجراء بمقتضاه

**جمعيات الاشغال العمومية** — {قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية في ٧ ديسمبر ٨٦

بناء على الذكر يتو الخديوي الصادر في ٥ ديسمبر سنة ٨٦ في خصوص تواريخ انعقاد جمعيات الاشغال العمومية قررنا ما هوأت (م) ١ قدالغيت التواريخ المحددة بالاعلان الصادر من هذه النظارة بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ٨٦ لانعقاد جمعيات الاشغال العمومية وهي ١٨ و ٢٠ ديسمبر سنة ٨٦ (م) ٢ يكون انعقاد هذه الجمعيات في يوم اول يناير سنة ٨٧ عوضا عن ١٨ و ٢٠ ديسمبر سنة ٨٦

**جمعيات الاشغال العمومية** — (ر) مجلس تفتيش

راي الرئيس المذكور او من ينوب عنه معدوداً في المداولة (م) ٧٩ باقي القواعد المتعلقة بالجمعيات العمومية تنقرر بلائحة اجراءات الحاكم الداخلية

جمعية عمومية — { امر عال رقم ٢٧ ذ سنة ١٣٠٠ (٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢) }

(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على المادة الثانية والاربعين من القانون النظامي المصري الصادر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ اول مايو سنة ١٨٨٢ — وبناء على ما رفعه الناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظر — وبعد اخذ راي مجلس شوري الحكومة امرنا بما هوأت (م) ١ الشرط المقرر في المادة الثانية والاربعين من القانون النظامي الصادر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ اول مايو سنة ١٨٨٢ بعدم جواز انتخاب احد للجمعية العمومية الا اذا كان مؤدياً منذ خمس سنوات بالاقل مالا قدره الفافرش سنوياً لا يسري على من ينتخبون للجمعية العمومية عن مدن رشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش

جميعه عمومية — امر عال صادر في ٢٢ ابريل سنة ٨٥

بعد الاطلاع على المادة التاسعة والثلاثين من القانون النظامي الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ اول مايو سنة ١٨٨٣ القاضية بوجوب الثام الجمعية العمومية قبل اول مايو القابل — ونظراً لكون حكومتنا عازمة على ان تقدم للجمعية العمومية مشروع قانون يخص بالغاء السخرة على قدر الامكان وبتغيير القاعدة الاساسية للعونة المنوه عنها بامرنا الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ — وحيث ان مشروع القانون المذكور جاري البحث فيه الان وانجازه يستغرق زمناً ما فبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ قد صار تاخير الثام الجمعية العمومية لتاريخ يتعين بامر يصدر منا فيما بعد بحيث لا يتعدى تاريخ ٣٠ سبتمبر القابل

جمعية عمومية — (الاختفال بافتتاح الجمعية العمومية)

الصادر باجتماعها الامر العالي في ٢١ ايلول سنة ٨٥ في الساعة الاولى عريية من صباح يوم الثلاثاء الماضي وفد على مكان اجتماع هذه الجمعية بديوان الاشغال العمومية حضرات اعضائها المنتخبين ثم حضرات النظار الكرام وكلهم مغلون بالملابس الرسمية وقد كانت العساكر فرساناً وشاة مصطفيين في الطرق ما بين سراي عابدين العامة وموضع الاجتماع وفي رحبة الديوان فريق كبير منهم ومعهم الموسيقى العسكرية تنزف بنغبات الفرح والسرور — وفي منتصف الساعة الثالثة اقبل المنياب الخديوي المعظم وبمعية جنابه العالي دولتو نو بار باشا وصاحب السعادة خيرى باشا وذو القنار

الزراعة — عونة — اعمال عمومية — ري — اشغال عمومية — جسر — عمليه نيلية

جمعيات عمومية للزراعة — { امر عال صادر في ٥ (ديسمبر سنة ٨٦) }

(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر بتاريخ ٣ يناير سنة ٨٠ الذي بمقتضاه تشكلت جمعيات عمومية للزراعة وتحدد تاريخ الثامها الثاني السنوي من ٢٣ نوفمبر الى ٢٣ ديسمبر ونظراً لكون الالتئام المذكور في الميعاد المنوه عنه آنفاً مما يعيق اعمال تحصيل الاموال وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظر امرنا بما هوأت (م) ١ تاريخ الالتئام الثاني للجمعيات العمومية للزراعة قد تاجل الى اول يناير

جمعية خديوية جغرافية — { امر عال رقم ١٦ يناير سنة ١٨٨٢ }

نظراً لكون وظيفة الجمعية الجغرافية الخديوية خالية الان ولاهمية اقامة رئيس هذه الجمعية امرنا بما هوأت — تدوين سعادة اسمعيل باشا ايوب ناظر الداخلية رئيساً للجمعية الخديوية الجغرافية — صدر في ٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ { امر عال صادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٩ (٢٢ رجب سنة ١٣٠٦) } انه لاجل تشييط الجمعية الجغرافية الخديوية واعلاء شأنها بما ان اعمالها تعود على المعارف بالقدم والفلاح امرنا بما هوأت — عين دولتو البرنس عباس بك ولي العهد رئيساً للجمعية الجغرافية الخديوية

جمعية خيرية — (ر) معافاة من الرسوم

جمعية صلح — (ر) افلاس ابتداء من ق ٢٨٨ ٣١٥ — ٣١٦

جمعية عمومية — (لائحة ترتيب الحاكم)

(م) ٧٦ لكل من محاكم الاستئناف والحكام الابتدائية ان يجتمع في هيئة جمعية عمومية للمداولة في كافة المواد المتعلقة بنظامها وامورها الداخلية علاوة على المواد المنصوص عليها في هذه اللائحة (م) ٧٧ عقد الجمعيات العمومية لكل محكمة للمداولة في المواد المتعلقة بنظامها وامورها الداخلية يكون بمعرفة رئيسها سواء كان من تلقاء نفسه او بناء على طلب اثنين من قضاة المحكمة بالاقل او بناء على طلب النائب العمومي او اجد وكلائه (م) ٧٨ تتركب الجمعيات العمومية من سائر فضاء المحكمة المحاضرين بها وينضم اليهم رئيس قلم النائب العمومي او وكيله في حالة ما اذا كان الغرض من عقد المداولة في مادة من المواد المتعلقة بالنظام والامور الداخلية ويكون

## ملحوظات

قوانين والبحث الجاري فيها الآن يستغرق انجازه زمنا —  
فينا على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا امرنا بما هوأت  
(م) ١ صار تأخير النام الجمعية العمومية لتاريخ بتعين  
بأمر يصدر منا فيما بعد

جمعية عمومية — (امر عال صادر في ٣٠ نوفمبر  
سنة ٨٧)

بعد الاطلاع على المادة التاسعة والثلاثين من القانون  
النظامي الصادر بتاريخ ٢٤ جمادي الثانية سنة ٢٠٠ اول  
مايو سنة ٨٢ — وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظار  
حكومتنا امرنا بما هوأت (م) ١ تلتئم الجمعية العمومية في  
يوم السبت ٩ ربيع الثاني سنة ٢٠٥ الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ٨٧  
جمعية عمومية — (ر) قانون نظامي اول مايو  
سنة ٨٣ م ١ ومن م ٣٤ الى م ٤٥ — ٤٨ — ٤٩ —  
٥٠ — قانون الانتخاب م ٤٠ — ٤١

جمعية عمومية (محكمة) — (ر) محكمة اهلية ١٧  
رسنة ١٣٠١ م ٣ — الباب الثاني — ١٢ ب سنة  
١٣٠١ — ١٣٠١ — تقض وإبرام — اختصاص (لا ٢١ :  
نيابة عمومية (لا ٦٤

جناية — (ر) عقوبة الجنايات (فق ٣٠ : مخالفات  
فق ٣٤٦ — معارف عمومية ٢٦ فبراير سنة ٨٩  
جناية الحيوان — (مجله) (م) ١٢٩ الضرر الذي  
احدثه الحيوان بنفسه لا يضمنه

صاحبه ولكن لو استهلك حيوان مال احد وراه  
صاحبه ولم يضمنه يضمن ويضمن صاحب الثور النطوح  
والكلب العقور ما اتلفه اذا تقدم احد من اهل محله او قريبه  
بقوله حافظ على حيوانك ولم يحافظ عليه (م) ١٣٠ لا يضمن  
صاحب الدابة التي اضررت يديها او ذيلها او رجلها حال  
كونها في ملكه رأكبا كان او لم يكن (م) ١٢١ اذا ادخل  
احد دابته في ملك غيره باذنه لا يضمن جنايتها في الصور التي  
ذكرت في المادة انفا حيث ان تعد كالكثافة في ملكه وان  
كان ادخلها بدون اذن صاحبه يضمن ضرر تلك الدابة  
وخسارها على كل حال يعني حال كونه رأكبا او سائقا او  
قائدا او موجودا عندها او غير موجود واما لو انفلتت بنفسها  
ودخلت في ملك الغير وضررت فلا يضمن (م) ١٢٢ لكل  
احد حق المرور في الطريق العام مع حيوانه بناء عليه لا يضمن  
المار رأكبا على حيوانه في الطريق العام الضرر والخسار اللذين  
لا يمكن التحرز عنها مثلا لو انتشر من رجل الدابة غبار او  
طين ولوث ثياب الاخر او فرصت برجلها المؤخر او لطمت  
بذيلها وضررت لا يلزم الضان ولكن يضمن الراكب الضرر  
والخسار الذي وقع من مصادمتها او لطمة يدها او راسها  
(م) ١٢٣ القائد والسائق في الطريق العام كالراكب يعني  
لا يضمنان الا ما يضمنه الراكب من الضرر (م) ١٢٤ ليس  
لاحد حق توقيف دابته او ربطها في الطريق العام بناء

باشا ورجال المعية الكرام فتلفتة المساكر بما يجب لذاته  
الغنيمة من الاحترام وصدحت الموسيقى العسكرية بسلام  
جنايه الرفع ثم شرف مكان الاجتماع فتلقاه جميع الاعضاء  
وسعادة الرئيس بما يليق بمجنايه الرفع من الاعظام والاجلال  
— وبعدها افتتح جنايه العالي الجلسة بحضور حضرات النظار  
الكرام وكبار رجال المعية السنية وحلف كل واحد من  
الاعضاء المجدد (الذين هم غير أعضاء مجلس شوري القوانين)  
اليمن المقرر في القانون النظامي الصادر في غرة مايو سنة  
٨٢ وموقوف على الاقدام وهذه صيغة اليمين (والله العظيم  
والله العظيم والله العظيم اني صادق للخدمة التحديوية ومنفاد  
لقوانين النظر) — ثم التى الجنايه العالي في الجلسة خطبة  
بين فيها سبب النام الجمعية العمومية في هذه المرة فقال حفظه  
الله — بعد سلامنا على حضراتكم نبدي لكم مزيد سرورنا  
باجتماعكم ونفيدكم ان السبب الداعي لافتتاح الجمعية العمومية  
في هذه المرة هو ان الثورة العسكرية حملت الخزيته بمبالغ  
جسيمة مثل التعويضات وغيرها وحدثت كساد التجارة وقلة  
الامنية التي نتج منها خسائر عظيمة — وان المسالة السودانية  
ايضا صرفت عليها مصاريف وافرة فلاجل هذه الدواعي وما  
تقتضيه المنافع العمومية لتعميم ري الاراضي الزراعية اتفضى  
الحال تنظيم امور مالية مصر فتداولت الدول الغنيمة مع  
حكومتنا في ذلك واقتفت على استئذنة تسعة ملايين ليرة تحت  
ضامتها وصدرت الاوامر السنية الشاهانية بالرخصة وستعطي  
لكم الايضاحات المتعلقة بذلك من نظارة المالية كي تطلعوا  
عليها وعلى الله التيسير في كل الامور — وبعد الفراغ من  
هذه الخطبة الجليلة نهل الاعضاء فرحا ولاح في اسارب  
وجوههم غلام الانشراح ولهجت السنن بالدعاء لذاته الغنيمة  
بالنصر والتأييد ودوام البقاء ثم بارحها الجنايه العالي قاصدا  
سراي عابدين العامة باليمن والافبال

جمعية عمومية — (ذكرتي وصادر في ٢١ يولي سنة  
٨٥) بالنام الجمعية العمومية

في يوم ٢٨ منه

(نحن خديوي مصر) بعد الاطلاع على القانون النظامي  
الصادر بتاريخ ٢٤ جمادي الثانية سنة ٢٠٠ اول مايو سنة  
٨٢ وبعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٨ رجب سنة  
٢٠٢ (٢٢ افريل سنة ٨٥) بتاجيل النام الجمعية العمومية  
— وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا امرنا  
بما هوأت (م) ١ تلتئم الجمعية العمومية في يوم ١٦ شوال  
الحجاري (٢٨ يولي سنة ٨٥)

جمعية عمومية — (امر عال صادر في ٢٦ يولي  
سنة ٨٧)

بعد الاطلاع على المادة التاسعة والثلاثين من القانون النظامي  
الصادر في ٢٤ جمادي الثانية سنة ٢٠٠ (اول مايو سنة ٨٢)  
— وبعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٩ شوال سنة  
٢٠٢ (٢١ يولي سنة ٨٥) بالنام الجمعية العمومية في يوم ١٦  
شوال سنة ٢٠٢ (٢٨ يولي سنة ٨٥) — ونظرا لكون  
حكومتنا عازمة على ان تقدم للجمعية العمومية بعض مشروعات

العمومي او وكيله بتقرير يجرى بقلم كتاب المحكمة (م) ١٩٤  
يطلب حضور الشهود قبل انعقاد الجلسة بارج وعشرين  
ساعة بالاقبل خلاف مواعيد مسافة الطريق (م) ١٩٥ يجوز  
اطلاع المدافعين عن الاختصاص على اوراق القضية كلما طلبوا  
ذلك بحيث يكون اطلاعهم عليها في قلم كتاب المحكمة بدون  
نقلها منه الا اذا اقتضت افعال المحكمة نقلها — فان لم يعين  
المنهم مدافعا عنه عند تكليفه بالحضور يعين المدافع المذكور  
بمعرفة رئيس المحكمة من تلقاء نفسه

### (الفرع الثاني - في الاجراءات التي تحصل بالجلسة وفي فحص الاوراق وفي الحكم)

(م) ١٩٦ يستحضر المنهم الى الجلسة بغير فيود ولا اغلال انما  
يجري عليه الملاحظة والمراقبة اللازمة ويثبت انه هو بعينه متى  
افاد عن اسمه ولقبه وسنه وصنعتة ومحل سكنته ومحل ولادته  
(م) ١٩٧ يجب ان يكون للمنهم من يساعد في المدافعة عنه  
والا كان العمل بالاطلاق (م) ١٩٨ يلزم ان تكون الجلسة علانية  
والا كان العمل لاغيا ومع ذلك يجوز للمحكمة ان تامر  
بنظر الدعوى في جلسة سرية كالمدين في العبارة الاولى من  
المادة ١٦٠ (م) ١٩٩ على كاتب المحكمة ان يتلوا الامر الصادر  
بالاحالة وورقة الاتهام (م) ٢٠٠ بعد ثلاثة وورقة الاتهام يحصل  
الشروع في الاجراءات اللازمة كالمدين في العبارة الثانية من  
المادة ١٦٠ وتقدم الاوراق الدالة على البتة او التي الى  
الاختصاص والشهود في اثناء المرافعة اذا اقتضى الحال ذلك  
(م) ٢٠١ تسع شهادة الشهود على حسب الاصول المقررة  
في المادة ١٦٥ انما يجوز لكل من رئيس قلم النائب العمومي  
او وكيله الحاضر في الجلسة والمنهم والمدعي بالحقوق المدنية  
بحسب ما يخص كل منهم ان يعارض في سماع شهادة الشهود  
الذين لم يكتفوا بالحضور بناء على طلبه او لم يعلن باسمهم  
اتباعا للمادة ١٩٢ وتحكم المحكمة في حال انعقاد الجلسة في  
هذه المعارضة كما تحكم ايضا فيما يرفع من اوجه تخرج الشهود  
او اهل المحنة (م) ٢٠٢ اذا لم يحضر امام محكمة الجنايات في  
اول درجة من كلف بالحضور لاداء الشهادة او حضر وامتنع  
عن اداء الشهادة تتبع في حقه الاصول المقررة في المواد  
١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ — ويجوز ان تزد الغرامة التي يحكم بها  
على الشاهد الذي تخلف عن الحضور الى ان تبلغ اربعة الاف  
قرش ديواني ولو كان التخلف عن الحضور بعد التكليف به  
في اول مرة فضلا عن ذلك يجوز ابلاغ من الحبس الى شهر  
في حالة التخلف عن الحضور بعد التكليف به في ثاني مرة  
— واما اذا كان الشاهد اللازم المحكم عليه بذلك من  
حضر وامتنع عن اداء الشهادة فيجوز ابلاغ الغرامة الى  
اربعة الاف قرش ديواني ومدة الحبس الى شهرين  
— ويتبع في الجنايات ما هو مقرر في المادة ١٤٢  
(م) ٢٠٣ لا يجوز اخراج المنهم من قاعة الجلسة في اثناء  
المرافعة لاي سبب كان ما لم يحصل منه تشويش زائد (م) ٢٠٤  
الاحكام المقررة في المواد ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٧ و ١٥١ من هذا  
القانون تتبع في محكمة الجنايات في اول درجة (م) ٢٠٥

عليه لو وقف او ربط احد دابته في الطريق العام بضمن  
جنايتها على كل حال سواء رفقت يدها او رجليها او جنت  
بساتر الوجع واما الحال التي احدث لتوقيف الدواب كسوق  
الدواب وميل وثوق دواب الكرا فمستثناة (م) ٩٣٥ من  
سبب دابته في الطريق العام بضمن الضرر الذي احدثته  
(م) ٩٣٦ لو داست دابة مركوبة لاحد على شيء يدها او  
رجليها في ملكه او في ملك الغير وانلف بعد الراكب قد انلف  
ذلك الشيء مباشرة فيضمن على كل حال (م) ٩٣٧ لو كانت  
الدابة جموحا ولم يقدر الراكب على ضبطها واضرت لا يلزم  
الضمان (م) ٩٣٨ لو انلفت الدابة التي كانت قد ربطها صاحبها  
في ملكه دابة غير التي اتي بها صاحبها وربطها في ملك ذلك  
بلا اذنه لا يلزم الضمان واذا انلفت تلك الدابة دابة صاحب  
الملك بضمن صاحبها (م) ٩٣٩ اذا ربط شخصان دابتهما في  
محل لها حق الربط فيه فانلفت احدى الدابتين الاخرى فلا  
يلزم الضمان مثلا لو انلفت دابة احد الشريكين في دار دابة  
الاخر عند ما ربطها في تلك الدار لا يلزم الضمان (م) ٩٤٠  
لو ربط اثنان دابتهما في محل ليس لهما فيه حق ربط حيوان  
وانلفت دابة الرابط اولا دابة الرابط مؤخرا لا يلزم الضمان  
واذا كان الامر بالعكس يلزم الضمان

### جنايات — (قانون تحقيق الجنايات)

(م) ١٨٩ المحكمة الابتدائية تحكم في اول درجة هيئة محكمة  
جنايات في الاعمال التي تعد جنابة بمقتضى نص في القانون  
(م) ١٩٠ لا يجوز احالة الدعوى على محكمة الجنايات في  
اول درجة الا بمقتضى امر يصدر بالاحالة من قاضي التحقيق  
(م) ١٩١ تتركب المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون  
من ضمنهم قاضي التحقيق الذي نظر الدعوى من قبل

### (الفرع الاول)

### (في الاجراءات التي تحصل قبل انعقاد الجلسة)

(م) ١٩٢ على رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية  
ان يعلن للمنهم ما ياتي (اولا) الامر الصادر من قاضي التحقيق  
بالاحالة وورقة الاتهام التي يجرىها ويوضع عليها امضاء  
رئيس القلم المذكور واحد وكلاته وتكون مشتملة على بيان  
نوع الجناية المبنية عليها التهمة وبيان الواقعة وجميع الاحوال  
التي يترتب عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التي  
يطلب الحكم بمقتضاها ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد  
الجلسة بخمسة عشر يوما بالاقبل (ثانيا) محاضر وتقاير اهل  
المخبر وشهادة الشهود ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بنهائية  
ايام ولا يترتب بطلان الاعلان على وقوع غلط اوسهو في  
نسخ الاوراق المذكورة (ثالثا) ورقة التكليف بالحضور  
ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثلاثة ايام كاملة (رابعا)  
اسماء الشهود الذين يريد احضارهم ويكون اعلان ذلك  
قبل انعقاد الجلسة بارج وعشرين ساعة بالاقبل (م) ١٩٣  
يجب ايضا على كل من المنهم والمدعي بالحقوق المدنية ان  
يعلن للآخر قائمة اسماء شهوده بواسطة محضر قبل انعقاد  
الجلسة بارج وعشرين ساعة بالاقبل ويجوز بهارئيس قلم النائب



الجلسة على حسب الاصول المقررة في المواد ١٧٠ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ والاحكام المقررة في المواد ١٨٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ تتبع ايضا في محكمة الاستئناف عند انعقادها بهيئة الاستئناف لزوما لسام شهادة شهود فينتج ماهو مقرر في المادة ٢٠٢ اذا اقتضى الحال ذلك (م) ٢٢٠ يجوز لكل من اعضاء قلم النائب العمومي والمحكوم عليه والمدعي بالحقوق المدنية ان يطعن في الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في مواد الجنائيات امام الجمعية العمومية بالحكمة المذكورة حال انعقادها بهيئة محكمة نقض وابرام انما لا يقبل الطعن من المدعي بالحقوق المدنية الا فيما يتعلق بالتضييمات فقط ولا يجوز هذا الطعن من جميع من ذكر الا في الاحوال الثلاثة الاتية (اولا) اذا كانت الواقعة الثانية في الحكم لم يعاقب عليها القانون (ثانيا) اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم (ثالثا) اذا وجد وجه من الواجه المهمة لبطلان الاجراءات او الحكم (م) ٢٢١ يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة ايام كاملة بعد صدور الحكم ويكلف المتهم بالحضور بناء على طلب احد اعضاء قلم النائب العمومي قبل الجلسة بثلاثة ايام كاملة (م) ٢٢٢ تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن بعد سماع اقوال رئيس قلم النائب العمومي او وكيله واقوال الاخصام او وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الاولى المبينة في المادة ٢٢٠ واما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون اذا رأت ان الجنابة ثابتة واما اذا رأت ان الواقعة حجة او مخالفة فتحيلها على المحكمة المختصة بها وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة استئناف اخرى لتحكم فيها حكما جديدا — واما اذا حصل الطعن مرة ثانية في القضية عينها امام المحكمة وفي متعده بهيئة محكمة نقض وابرام فتحكم في اصل الدعوى حكما انتهائيا (م) ٢٢٣ الاحكام الصادرة بعقوبة بسبب ارتكاب جنابة وصارت في قوة الاحكام الانتهائية تنشر بناء على طلب قلم النائب العمومي بواسطة لصق صورها على باب قاعة الجلسات بمحكمة الاستئناف في مواد الجنائيات او في جميع الاماكن الاخر المعينة في القانون وعلى باب اعظم محل للادارة في مركز المديرية او في البلد او في القرية التي وقعت فيها الجنابة

### جنايات وجنح - (قانون تحقيق الجنائيات) الباب الاول من الكتاب الثالث من

قانون العقوبات — (قتل وضرب وجرح وبهديد) (م) ٢٠٨ كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك او التردد يعاقب بالقتل بحسب الاصول المقررة في هذا القانون (م) ٢٠٩ الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة او جنابة يكون غرض المصمم منها ابناء شخص معين او اي شخص غير معين وجده او صادفه سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث امر او موقفا على شرط (م) ٢١٠ التردد هو ترديد الانسان للشخص في جهة او جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت او قصيرة

تكون المرافعة والمناقشة بالكيفية والشروط المقررة في المادة ١٤١ من هذا القانون والمواد التالية لها — وبعد سماع ما يبديه من الطلبات والاقوال ووجه المدافعة والاجابات كل من رئيس قلم النائب العمومي او وكيله والمدعي بالحقوق المدنية والمتهم والاخصام المسئولين عن حقوق مدنية ان كانوا بحيث يكون منهم دائما آخر من يتكلم بقرار رئيس المحكمة بقفل باب المرافعة (م) ٢٠٦ تشرع المحكمة في المداولة فوراً بعد قفل باب المرافعة وتصدر الحكم في الجلسة عينها (م) ٢٠٧ يجب على المحكمة في مواد الجنائيات التي تستوجب الحكم بالقتل على حسب الشريعة الاسلامية الغراء ان تستغني قبل الحكم منتي الجمية الكائنة فيها (م) ٢٠٨ ويجب عليها لذلك ان ترسل الى المفتي اوراق الدعوى ولبزم ردها اليها في ظرف ثمانية ايام بالاكثرمصحوبة برأيه (م) ٢٠٩ وبعد اخذ رأي المفتي تحكم المحكمة بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات (م) ٢١٠ اذا رأت المحكمة ان الواقعة غير ثابتة او لا تعد جنابة ولا جنحة او انها مجرد مخالفة فتحكم ببراءة المتهم ويحصل الافراج عنه فوراً ان لم يكن محبوبا لسبب آخر — وتحكم المحكمة في التضييمات التي يطلبها بعض الاخصام من بعض ويكون حكمها في ذلك في نفس الحكم الذي تصدره بما ذكرنا (م) ٢١١ واذا تراء للمحكمة ان هناك جنحة تحكم بالعقوبة المقررة بالقانون وتنصل في مسالة التضييمات وتحكم على المتهم بالمصاريف كلها او بعضها انما يجب عليها في حالة ما اذا حكمت على المتهم ببعض المصاريف ان تبين ان كانت الحكومة تلزم بالباقي او المدعي بالحقوق المدنية (م) ٢١٢ اما اذا تراء للمحكمة المذكورة ان هناك جنابة فتحكم بالعقوبة المقررة في القانون وتحكم على المتهم بجميع المصاريف وتنصل في الحكم عينه في التضييمات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية

### ( الفصل الثاني — في محكمة الاستئناف للجنائيات )

(م) ٢١٤ استئناف الاحكام الصادرة من محكمة الجنائيات في اول درجة برفع الى محكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية الصادر منها الحكم المستأنف — وتركب محكمة الاستئناف عند الحكم في مواد الجنائيات في ثاني درجة من خمسة اعضاء (م) ٢١٤ لا يقبل الاستئناف الا من الاشخاص الاتي ذكرهم (اولاً) المحكوم عليه والاشخاص المسئولون عن حقوق مدنية (ثانياً) المدعي بالحقوق المدنية فيما يخص بهك المحقوق فقط (ثالثاً) رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية او النائب المذكور (م) ٢١٥ يطلب الاستئناف بالكيفية وفي المواعيد المقررة في مادتي ١٧٧ و ١٧٨ من هذا القانون (م) ٢١٦ يؤجل تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في مواد الجنائيات الى انقضاء المواعيد المذكورة في المادة السابقة وانتهاء نظر الدعوى بمحكمة الاستئناف (م) ٢١٧ ومع ذلك اذا كانت المحكمة صادرا ببراءة المتهم فيصير الافراج عنه فوراً ولو طلب استئناف ذلك بشرط ان يحضر امام محكمة الاستئناف اذا اقتضى الحال ذلك — واما اذا لم يكن الحكم صادر ببراءة المتهم فيكون الاجراء على حسب القواعد المقررة في المادة ١٨١ (م) ٢١٨ تقدم الدعوى الى محكمة الاستئناف ثم يصير استئناف الاجراءات اللازمة

## جنايات وخنخ

- ٣٤٢ -

## جنايات وخنخ

فتكون مدة الحبس من سنة اشهر الى سنتين (م) ٢٢١ كل من جرح احداً من غير قصد ولا تعمد بان كان ذلك ناشئاً عن رعيوة او عن عدم احتياط وتحرز او عن افعال او عدم انتباه او عدم مراعاة اللوائح يعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى شهرين (م) ٢٢٢ اذا حصلت جنايات او خنخ بالقتل او الجرح او الضرب عمداً وكان ذلك مقترباً بعصيان او نهب ففضلاً عن المحكم على فاعل تلك الجنايات او الجنح بالعقوبات المقررة قانوناً يحكم بتوقيعها ايضاً على من اغرى الفاعل المذكور او حرّضه على العصيان او النهب (م) ٢٢٣ اذا حصل قتل بناءً على امر رئيس قادر على استعمال الوسائل الجبرية لتنفيذ مراده يعاقب الرئيس وحده مثل قاتل — اما اذا كان الرئيس غير قادر على استعمال تلك الوسائل فيحكم بتوقيع العقوبة على فاعل القتل وحده انما يحكم على ذلك الرئيس الامر بالاستعمال الشاقة الموقنة (م) ٢٢٤ اذا كان الجارح او الضارب فعل ذلك بامر رئيس قادر على استعمال وسائل جبرية يحكم على الرئيس المذكور وحده على حسب درجة جسامته الجرح او الضرب بالعقوبات المقررة فيما سبق في حق فاعلي الايذاء اما اذا كان الرئيس الامر غير قادر على استعمال وسائل جبرية فيحكم بالعقوبة على نفس الجارح او الضارب ويعاقب الرئيس بالحبس من ثمانية ايام الى سنة — ومع ذلك من امر شخصاً بايذاء غيره اذى ينشأ عنه انفصال عضو او فقد منفعته يعاقب في جميع الاحوال بالسجن المؤقت (م) ٢٢٥ لا يعاقب بعقوبة ما القاتل او الجارح او الضارب اذا كان الباعث له على ذلك ضرورة المدافعة عن نفسه او عن غيره حال حلول الخطر بها (م) ٢٢٦ ولا يحكم ايضاً بعقوبة ما على القاتل او الجارح او الضارب لغيره اذا صدر منه هذا الفعل حال منعه ذلك الغير ليلاً عن الصعود الى منزل او حانوت او اودة او عن كسر محيط غلق بقفل او كسر حائط او مدخل مكان مسكون او ملحقه — اما اذا حصل ذلك نهاراً فلا يعاقب بالكلية القاتل او الجارح او الضارب بل اذا ثبت عذره يعامل بمقتضى المنصوص عليه في المادة ٢٢٩ (م) ٢٢٧ من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال في ومن يزني بها يعد معذوراً (م) ٢٢٨ لا يعذر اصلاً من قتل او جرح او ضرب احد العساكر النظامية او عساكر الضبط والربط في اثناء تادية وظائفهم تنفيذاً للاصول المقررة في اللوائح المختصة بمخدمتهم ولو كانت يدفع عن نفسه معاملتهم القهرية الصادرة له منهم (م) ٢٢٩ القاتل او الجارح او الضارب الذي ثبت عذره قانوناً يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة اشهر اذا كان ما فعله بعد جنة اما اذا نص القانون بعقوبة اخف من ذلك في غير حالة العذر فيحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها — فاذا كان القاتل او الجرح او الضرب عمداً تقدمه سبق اصرار او ترصد وترصد تكون مدة الحبس من سنة اشهر الى ثلاثة سنين — ويجوز زيادة على ذلك في حالة الجناية ان يجعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة من خمس سنين الى عشر سنين على حسب جسامته الحالة (م) ٢٣٠ في جميع الاحوال المبينة في هذا الباب التي تقضي فيها الشريعة الفراء بالدية بصيرت قدبرها

ليتوصل الى قتل ذلك الشخص او الى ايذاءه بالضرب ونحوه (م) ٢١١ من تعمد قتل احد بشي من العقاقير او الجواهر السامة التي يتسبب عنها الموت في ظرف برهة من الزمن قصيرة كانت او طويلة بعد قاتلاً بالسّم ويعاقب بالقتل ايا كانت كيفية استعمال تلك العقاقير او الجواهر السامة ومهما كانت نتيجتها (م) ٢١٢ من استعمل التعذيب او افعال الشدة او القسوة بشخص لاجل التوصل الى فعل جنائية يحكم عليه بالاستغلال الشاقة مؤبداً متى كان الفاعل لذلك من ارباب الشرور المتخذين الايذاء والفساد حرفة لهم وكانت له سوابق ثبتت عليه ذلك (م) ٢١٣ من قتل نفساً عمداً من غير سبق اصرار ولا ترصد وترصد يعاقب بالاستغلال الشاقة مدة خمس عشرة سنة ومع ذلك تستوجب هذه الجنابة المحكم على فاعلها بالقتل اذا تقدمها او اقترن بها او تلاها جنابة اخرى واما اذا كان الفصد منها الاستعداد لفعل جنة او جنابة او تسهيلها او ارتكابها بالفعل او مساعدة مرتكبها او شركائه على الهرب او التخلص من العقوبة فيحكم بالاستغلال الشاقة مؤبداً (م) ٢١٤ المشاركون في القتل الذي يستوجب المحكم على فاعله بالقتل يعاقبون بالاستغلال الشاقة مؤبداً (م) ٢١٥ كل من جرح او ضرب احداً عمداً ولم يقصد بالجرح او الضرب قتلاً ولكنه افضى الى الموت يعاقب بالاستغلال الشاقة من ثلاث سنين الى خمس سنين واما اذا سبق الضرب او الجرح اصرار او ترصد وترصد فتكون مدة العقوبة بالاستغلال الشاقة من خمس سنين الى عشر سنين (م) ٢١٦ من قتل نفساً خطأ اي من غير قصد ولا تعمد بان كان ذلك ناشئاً عن رعيوة او عن عدم احتياط وتحرز او عن افعال وتقرير او عن عدم انتباه وتوق او عن عدم مراعاة وتاتباع اللوائح يعاقب بالحبس من سنة اشهر الى سنتين (م) ٢١٧ كل من اخفى جثة قتيل او دفنها بدون اخبار جهات الاقضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت واسبابه يعاقب بالحبس من شهر الى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى خمسمائة قرش وهذا بدون اخلال بالعقوبات التي يعاقب بها اذا كان هو القاتل او مشاركاً للقاتل (م) ٢١٨ كل من احدث بغيره جرحاً او ضرباً نشأ عنه قطع او انفصال عضو او فقد منفعته او نشأ عنه كف البصر او فقد احدى العينين او نشأ عنه اي عامة مستديمة يستعمل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين اما اذا كان الضرب او الجرح صادراً عن سبق اصرار او ترصد وترصد فيحكم بالاستغلال الشاقة من ثلاث سنين الى عشر سنين (م) ٢١٩ كل من احدث بغيره جرحاً او ضرباً نشأ عنها مرض او عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوماً يعاقب بالحبس من سنة اشهر الى سنتين اما اذا كان الضرب او الجرح صادراً عن سبق اصرار او ترصد وترصد فتكون مدة الحبس من سنة الى ثلاث سنين (م) ٢٢٠ اذا كانت الجروح او الضربات لم تبلغ درجة الجسامه المذكورة في المادتين السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس من شهر الى سنة فان كانت صادرة عن سبق اصرار وترصد وترصد

## ملحوظات

تتبع ايضا في مواد الخرج ما لم يوجد نص صريح بخلاف لما (م) ١٦٢ يجوز لرئيس المحكمة بناء على ما له من السلطة المطلقة ان يأمر بتلاوة اي ورقة يرى له لزوم تلاوتها (م) ١٦٣ اذا لم يحضر الشهود في الجلسة يجوز لكل من رئيس المحكمة واعضاء قلم النائب العمومي والاختصاص ان يتلو الحاضر التي صار تحريرها في اثناء التحقيق بشهادتهم — وكذلك يجوز ان ذكر تلاوة تقارير اهل الخبرة او غيرهم من الشهود الذين تخلفوا عن الحضور (م) ١٦٤ اذا رفعت الدعوى على المتهم للمحكمة في حالة مشاهدته متلبسا بالجناية وطلب اعطاء ميعادا لتخصير المدافعة عن نفسه تاذن له المحكمة بميعاد ثلاثة ايام بالاقبل — فاذا لم يطلب المتهم ميعادا ورات المحكمة ان الدعوى غير صالحة للحكم تأمر بتأخيرها لاحدى الجلسات القريبة لزيادة التحري والتحقيق وتبقى في هذه الحالة المتهم بالسجن او تأمر بالاخراج عنه مؤقتا اذا اقتضى الحال ذلك سواء كان بضاعة او غيرها (م) ١٦٥ يطلب حضور الشهود على يد محضر الا في حالة مشاهدته المجاني متلبسا بالجناية فانه يجوز فيها طلب حضور شفاها بواسطة احد مأموري الضبطية القضائية او مأموري الضبط والربط ايا كان — وبعد المحاولة منهم بانهم حاضرون عند نداءهم باسمائهم بقادون لاودة تخصص لهم ولا يخرجون منها بالتوالي الا لنادية الشهادة امام المحكمة ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة لمحين قفل باب المرافعة ما لم ترخص لهم المحكمة بعبارة صريحة بالخروج ويجوز ان يطلب صرفهم في اثناء سماع شهادة شاهد اخر ويصدر امر بذلك ونسوغ مواجهم مع بعضهم (م) ١٦٦ من تخلف من الشهود عن الحضور امام محكمة الجنب يحكم عليه في اول مرة بعد تكليفه به على يد محضر او شفاها بواسطة احد مأموري الضبطية القضائية او مأموري الضبط والربط في حالة مشاهدته المجاني متلبسا بالجناية كما ذكر في المادة ١٦٥ بدفع غرامة من مائة قرش وقرش الى التي قرش ويكون الحكم بذلك بناء على طلب احد اعضاء قلم النائب العمومي واذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يجوز القبض عليه واحضاره قهرا فضلا عن الحكم عليه بغرامة من مائتي قرش ديواني الى ثلاثة الاف قرش او بالسجن من ثمانية ايام الى خمسة عشر يوما (م) ١٦٧ من حكم عليه من الشهود بالغرامة بسبب تخلفه عن الحضور في اول مرة ثم حضر بناء على تكليفه في المرة الثانية وابدى اعتذارا صحيحة تجوز معافاته من الغرامة بناء على طلب احد اعضاء قلم النائب العمومي (م) ١٦٨ اذا حضر من دعي للشهادة وامتنع عن المجاورة امام محكمة الجنب يحكم عليه بدفع غرامة من مائتي قرش وقرش الى ثلاثة الاف قرش ديواني ويجوز زيادة على ذلك الحكم عليه ايضا بالسجن من ثمانية ايام الى شهر انما لا يحكم بعقوبة ما على الأشخاص المزمومين بمقتضى المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات بكتان الاسرار التي اوتمنوا عليها بسبب صناعتهم ولا على الأشخاص المعافين من اداء الشهادة في الاحوال المبينة في الجواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية (م) ١٦٩ يقيد كاتب المحكمة اسما الشهود والغائبين وصناعة وتعمل كل منهم واقواله وشهادته على

والحكم بها شرعا للاختصاص السارية عليهم احكام تلك الشريعة وهذا بدون اخلال بالعقوبات المدونة في هذا القانون (م) ٢٣١ كل من هدد غير بكتابة او بخبر شفاهي بلغ له على لسان اخر بالقتل او بغير من الافعال المستوجبة لعقوبة القتل او الاشغال الشاقة مؤبدا ليجعله على ان يعطيه مبلغا او اوي شي او على وضعه في محل معين او على ان يبي له بشرط اشترطه عليه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة — اما اذا كان ما يشتمل عليه التهديد المذكور مستوجبا لعقوبة اخف ما ذكر فتكون العقوبة بالسجن من سنة الى ثلاثة سنين وبغرامة من ثلاثمائة قرش ديواني الى التي قرش

**جناية — (ر) جنابات — غصب واتلاف — اختصاص (لا ١٥)**

**جناية في الجلسة — (ر) حضور (م) ٨٧: تحكيم المحكمين (م) ٢٢٠**

**جناية — (ر) قاضي التحقيق (قج ١١٦ : جنج (قج ١٨٨ — مدة طويلة (قج ٢٤٩**

**جناية — (ر) قانون العقوبات ٢ — ٣**

**جنج — (قانون تحقيق الجنابات)**

(م) ١٥٢ تحكم محكمة الخرج في المواد التي تعد خفية بمقتضى نص في القانون (م) ١٥٤ تحال الدعوى على محكمة الخرج بناء على امر يصدر من قاضي التحقيق او اودة المشورة او بناء على تكليف المدعي عليه مباشرة بالحضور امامها من قبل احد اعضاء قلم النائب العمومي او من قبل المدعي بالمحقوق المدنية (م) ١٥٥ تركب المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون منهم قاضي التحقيق الذي نظر الدعوى اولا ولا القضاء الذين حكموا في اودة المشورة كما ذكر في المادة ١٢٢ وتحكم باغلبية الآراء (م) ١٥٦ تكليف المدعي عليه بالحضور يكون بميعاد ثلاثة ايام كاملة غير مواعيد المسافة وذلك فيما عدا حالة مشاهدة المجاني متلبسا بالجناية فانه لا يكون فيها التكليف بالحضور بميعاد وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تقضي بالعقوبة (م) ١٥٧ يجب على المتهم بفعل خفية تستوجب العقوبة بالسجن ان يحضر بنفسه — واما في الاحوال الاخرى فيجوز له ان يرسل وكيل عنه وهذا مع عدم الاخلال بما للمحكمة من الحق في ان تأمر بحضوره بنفسه (م) ١٥٨ اذا لم يحضر المتهم بنفسه ولم يرسل وكيل عنه على حسب المقرر في المادة السابقة يجوز الحكم في غيبته بعد الاطلاع على الاوراق (م) ١٥٩ تقبل المعارضة بالكيفية وفي المواعيد المقررة بالمادة ١٢٠ وتنسازر ضمن التكليف بالحضور في اول جلسة (م) ١٦٠ تكون الجلسة علانية والا كان العمل باطلا ما لم تأمر المحكمة بسماع المرافعة كلها او بعضها في جلسة سرية محافظة على الحياء ومراعاة للاداب — وبعد ذلك يكون الاجراء على حسب ما هو مقرر في المادة ١٢١ والمواد التالية لها (م) ١٦١ والاحكام المقررة في الباب الاول من هذا الكتاب

حسب الأصول المقررة في مادتي ١٤٣ و ١٤٤ من هذا القانون (م) ١٧٠ يصدر المحكم فوراً إذا كان المتهم مجبوراً فإذا لم يكن مجبوراً يجوز تأخير المحكم إلى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخير بعد ذلك — ويلزم أن يكون مستملاً على البيانات المذكورة في المادة ١٤٧ (م) ١٧١ إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب القانون عليها أو سقط الحق في إقامة الدعوى بها بمضي المدة الطويلة تحكم المحكمة ببراءة المتهم ويجوز لها أن تحكم أيضاً بالنوعيات التي يطلبها بعض الخصام من بعض (م) ١٧٢ أما إذا كانت الواقعة ثابتة وتعدخية فتحكم المحكمة بالعقوبة وتحكم في التعويضات التي يطلبها المدعي بالمحقوق المدنية — ويكون الاجراء كذلك إذا ظهر أن الواقعة الموصوفة بكونها جنحة لم تكن إلا مخالفة (م) ١٧٣ وأما إذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنابة فتحكم المحكمة بعدم اختصاصها بها وتحيل الخصام على قلم النائب العمومي وهو يرفع الدعوى إلى محكمة الجنايات في أول درجة إذا سبق تحقيقها بمعرفة قاضي التحقيق ولا فيرفعها إلى القاضي المذكور (م) ١٧٤ يجوز استئناف الأحكام الصادرة في مواد المجمع (م) ١٧٥ يرفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف التابعة لها المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم المستأنف ولا يجوز طلب الإللاختصاص إلا في ذكرهم وهم (أولاً) المتهمون بالجنحة أو المسؤولون عما يترتب عليها (ثانياً) المدعي بالمحقوق المدنية فيما يخص بمقوقه دون غيرها (ثالثاً) رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية أو النائب المذكور (م) ١٧٦ لا يقبل استئناف الأحكام التي ذكرها وهي (أولاً) الأحكام الصادرة من محاكم المجمع بالتفرع في مواد المخالفات في الحالة المبنية في العبارة الأخيرة من المادة ١٧٢ (ثانياً) الأحكام الصادرة في الحالة المبنية في المادة ١٧١ فيما يتعلق بالنضمينات التي لا يسوغ طلب الاستئناف فيها في المواد المدنية بسبب قيمتها الأصلية ومع ذلك يجوز للاخصام في الأحوال المبنية في مادتي ٢٢٠ و ٢٢١ أن يظلوا من الأحكام المذكورة إلى الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف حال انعقادها بهيئة محكمة نقض وإبرام بشرط رفع النظم بالكيفية وفي المواعيد المبينة في المادتين السابقتين ذكرهما وعلى تلك المحكمة حينئذ أن تحكم بمقتضى ما نص عليه بالمادة ٢٢٢ (م) ١٧٧ و يطلب الاستئناف من رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية في ظرف عشرة أيام بالكثير من يوم صدور الحكم الابتدائي ولا سقط الحق فيه و يطلب من المدعي بالمحقوق المدنية والمحكوم عليه والاختصاص المشمولين عن حقوق مدنية في الميعاد المذكور من تاريخ إعلان ذلك الحكم ولا سقط حقهم فيه أيضاً فإن كان طلب الاستئناف مقدماً من المتهم في شأن حكم صادر في غيبته لا يبتدئ الميعاد السالف ذكره إلا من بعد انقضاء ميعاد قبول المعارضة — وطلب الاستئناف من النائب العمومي يكون في ميعاد شهر من وقت صدور الحكم المراد استئنافه (م) ١٧٨ طلب الاستئناف من المحكوم عليه أو المدعي بالمحقوق المدنية أو من رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية يكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف — وأما طلب الاستئناف من النائب العمومي فيكون بتقرير يكتب في قلم

كتاب محكمة الاستئناف التي يكون الحكم فيه من خصائصها (م) ١٧٩ طلب الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم الابتدائي في جميع الأحوال السابق بيانها (م) ١٨٠ ومع ذلك إذا كان الحكم الابتدائي صادراً ببراءة المتهم يفرج عنه على الفور ولو طلب استئناف ذلك الحكم (م) ١٨١ فإن كان الحكم صادراً بعقاب المتهم وكان المتهم مجبوراً ينقل لدار السجن الكائنة بالجبهة الموجودة فيها محكمة الاستئناف بناءً على طلب رئيس قلم النائب العمومي بالمحكمة الابتدائية في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت إعلان طلب الاستئناف وعلى كاتب المحكمة المذكورة أن يسلم في ذلك الميعاد أوراق الدعوى إلى قلم النائب العمومي بها وهو يرسلها على الفور لقلم النائب المذكور بمحكمة الاستئناف (م) ١٨٢ يكون تكليف الخصام بالحضور أمام محكمة الاستئناف بناءً على طلب أحد أعضاء قلم النائب العمومي بالمحكمة المذكورة بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير موعيد المسافة — ولا يجوز طلب حضور أي شاهد أمام محكمة الاستئناف إلا إذا أمرت بذلك (م) ١٨٣ يقدم طلب الاستئناف إلى جلسة الدائرة المشكلة بمحكمة الاستئناف للحكم في ثاني درجة في مواد المجمع ويكون ذلك في أثناء الشهر الذي رفع فيه الطلب المذكور ويلزم أن تكون هذه الدائرة مركبة من خمسة من قضاة تلك المحكمة (م) ١٨٤ يقدم أحد القضاة المركبة منهم الدائرة المنوط بها الحكم في ثاني درجة في مواد المجمع بتقرير عن القضية للدائرة المذكورة وبعد تقديم هذا التقرير تسع أقوال طالب الاستئناف والأوجه المستند عليها في طلبه ثم يتكلم بعد ذلك باقي الخصام ويكون المتهم آخر من يتكلم إنما يلزم أن يكون سابع الأقوال والتكلم قبل إبراء رأي من مقدم التقرير وباقي الأعضاء (م) ١٨٥ يسوغ في كل الأحوال لمحكمة الاستئناف أن تأمر باستيفاء التحقيق أو بسايع شهادة شهود إذا رأت لزوماً لذلك — وتتبع بالمحكمة المذكورة الأحكام المقررة في المواد ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ (م) ١٨٦ يجوز المعارضة في الأحكام الصادرة من ثاني درجة بناءً على طلب الاستئناف في غيبة بعض الخصام بشرط تقديمها بالكيفية وفي المواعيد المقررة في المادة ١٣٠ — ونستلزم المعارضة ضمناً التكاليف بالحضور إلى أقرب جلسة وإذا لم يحضر الخصم الذي قدمها تعتبر كأنها لم تكن ولا يجوز الطعن في الحكم الذي يصدر في غيبته بعد ذلك إلا أمام محكمة النقض والإبرام كالمقرر في مادتي ٢٢٠ و ٢٢١ (م) ١٨٧ تتبع في محكمة الاستئناف الأحكام المقررة في المواد ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ من هذا القانون (م) ١٨٨ إذا نرى لمحكمة الاستئناف أن الواقعة جنائية تصدر أمراً بسجن المتهم إن لم يكن مجبوراً ونحيله على قلم النائب العمومي وهو يرفع الدعوى إلى محكمة الجنايات في أول درجة إذا سبق تحقيقها بمعرفة قاضي التحقيق ولا فيرفعها للقاضي المذكور إذا لم يسبق تحقيقها

خاتمة — (ر) مخالفات (محكمة) — اختص

(لا ١٥)

خاتمة — (ر) صلح (ق ٥٣٢)

اذن الدولة العلية او دخل في الخدمة العسكرية عند دولة اجنبية فللدولة العلية ان تسقط تابعيته متى شأت ومن سقطت تابعيته على هذا الوجه امتنع عوده الى الممالك السلطانية (م) ٧ المرأة التي تتزوج باجنبي وهي من تبع الدولة العلية اذا طلبت الرجوع الى تابعيتها الاصلية في ظرف ثلاث سنوات بعد وفاة زوجها ساغ لها ذلك وهذا الحكم شمول في التوانين العمومية المتعلقة بتصرف الاملاك والاراضي عند ذكر الشخص وتابعه (م) ٨ الذين خرجوا من تابعة الدولة العلية او حرموا منها اذا كان لهم اولاد ذكور لا يحسبون تابعين لوالديهم بل يبقون في تابعة الدولة العلية وكذلك الاجانب الذين يدخلون في تابعة الدولة العلية اذا كانت اولادهم ذكورا فلا يحسبون في تابعة والديهم بل يبقون اجانب (م) ٩ كل من يقيم في الممالك المحروسة السلطانية يعد من تبعه الدولة العلية وتجري في حقه معاملة اتباعها فاذا كان من تبعه الاجانب تعين عليه اثبات تابعيته على موجب الاصول

جنسية — (ر) اجنبي — تونس — غولس

جنية مجيدي — (ر) عملة ١٧ شعبان سنة ١٣٠٠

جنينة — (ر) حائط (مجله ١١٩٨

جهادية — { مستخرج من كتاب الاحكام المرعية في الاراضي المصرية لسعادة يعقوب ارئين باشا (تعريب سعيد افندي عيون)

(اراضي الجهادية) لما ازمع محمد علي باشا فكر سنة ١٨١٢ اوسنة ١٨١٤ على تنظيم عسكره على الطريقة الافرنجية وجمع عسكرا سنة ١٨١٦ فرض نوعا من الخدمة العسكرية فاضطر كثيرون من الذين وزع عليهم اطياناسنة ١٨١٤ الى الانخراط في مصاف العسكرية فالتزم مشايخ البلاد باعطاء هذه الاطيان لانس بزرعونها بدلا من اربابها الذين اخذتهم الفرقة وبذلك نزع الاطيان فعلا من ملكية من كانت في ايديهم على انه كان اذا عاد العسكري الى بلده عند انتهاء مدة خدمته العسكرية يستولي بدون اكلاف البتة على الاطيان التي كانت له قبل انخراطه في العسكرية فكانت الحكومة تعامل الجهاديين في هذه الحالة كطبقة ممتازة من الناس لا كمهاجرين عادوا الى بلادهم بعد ان هجروها مدة — فلما جلس سعيد باشا على كرسي الخديوية غير هيئة عسكر مرارا عديدة ولما كان يجب ترغيب الناس في الانخراط في خدمة العسكرية اهم بنوع خاص في المادة ٢١ من لائحة الاطيان الرقمية سنة ١٨٥٨ بمجلة المسافر ذوي الاطيان فندرد في المادة المذكورة ما معناه ان الاشخاص الذين يتوجهون الى الجهادية من الان فصاعداً ويتركون اطياناً كانت بأيديهم قبل توجههم تحري الحكومة

جنحة في الجلسة: (ر) حضور (قم ٨٧ : ٨٩ : ٩٠ : ٣٧ — جنح — (ر) دعوى عمومية (قج ٣٥ — ٣٦ — ٣٧ — حق مدني — قج ٤٣ — قاضي التحقيق (قج ٥٥ — ١١٤ — ١٢٢ — بينة (قج ٨١ — منهم (قج ٩٨ — ١٠٣ — جنابات ٢١١ جنح (افراج) — (ر) منهم (قج ١٠٦ جنح (مدة طويلة) — (ر) مدة طويلة (قج ٢٥٠ جنح (مافي الحج) — (ر) قانون العقوبات ٢ — ٤ — عقوبة الجنابات (ق ٤٥ جندرمه — (ر) داخلية — بوليس : معاش ١٦ ر سنة ١٣٠١

جنزير — (ر) سجن ٥ محرم سنة ١٢٩٩

جنس — (ر) بيع

جنسية — سنة ١٨٦٩ .

(صورة القوانين الصادرة بارادة سنية فيما يتعلق بتنظيم تابعة الدولة العلية وغيرها وذلك في شوال سنة ١٢٨٥)

(م) ١ اذا كان الوالدان او الوالد فقط من تبعه الدولة العلية فالاولادها يحسبون كذلك (م) ٢ من كان ولد في الممالك السلطانية من والد اجنبي ففي ظرف ثلاث سنوات من ابتداء بلوغه من الرشد يسوغ له ان يطلب تابعة الدولة العلية فهو حق له (م) ٣ من بلغ من الاجانب سن الرشد واقام في الممالك العثمانية خمس سنين على التوالي فله ان يقدم استدعاء الى نظارة الخارجية الجليلة بالذات او بالواسطة ليدخل في تابعة الدولة العلية (م) ٤ اذا كان احد من الاجانب لم يوف بالشرائط المقررة في المادة السابقة ولكن علم انه ذو استحقاق للدخول في تابعة الدولة العلية فالدولة تساعد على ذلك بصورة مخصوصة فوق العادة (م) ٥ من دخل في تابعة الدول الاجنبية باذن الدولة العلية ينزل منزلة الاجانب من يوم تغيير تابعيته الاصلية وعلى هذا الوجه تجري معاملته امان دخل فيها بدون اذن فتحسب تابعيته الحديثة كأنها لم تكن وتجري معاملته كمعاملة اتباع الدولة العلية في جميع الامور وعلى كل حال يتوقف ترك تابعيته الاصلية على الارادة السلطانية (م) ٦ اذا بدل احد تابعيته في ديار الاجانب بدون

وعراعتها على طرف الغائب بواسطة احد اقاربه او غيره ويؤدي اموال الميري وعند عود الشخص من الجهادية باخذ اطيانه ولا يعتبر فيها طول المدة التي مضت عليها ولا قصرها اه — وقد انفي الامر الصادر بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥) فيما جاء في المادة ٣ منه احكام المادة ٢١ المذكورة وجعل حالة الجهادي كحالة غيره من الناس ففرض بان ارضه تبقى مقيمة باسمه ما دام موجوداً تحت السلاح وان له الحق في ان يتصرف في ارضه كيف شاء وقد وجدت في مجموعة لوائح الاطيان تحت عنوان نمرة ٢٤ هذه العبارة الاتية — «الاطيان المراد اعطاؤها للجهادية الذين يعودون الى بلادهم تعيينها الحكومة من الاطيان المحرجة عن الزمام» وكان هذه العبارة لم تمنع الا الجهادية الذين لم يكن لهم ارض مطلقاً عند توجههم الى العسكرية والراجع ان الحكومة اذ اردت باعطاءهم اراضي مكافاتهم على خدمتهم او وثاقتهم من الفقر فان الامر العالي الرقم ٢٦ رجب سنة ١٨٦٥ قضى بان الاشخاص الذين يلحقون بالخدمة العسكرية تبقى اطيانهم على اسمهم مدة وجودهم تحت السلاح اسوة بالاشخاص غير الجهادية وفي هذا دليل كاف على ان العبارة التي اوردناها لم تمنع الا الجهادية الذين لم يكونوا مالكيين اراضي عند الحاقهم بالخدمة العسكرية وبالمجمل فبالجهادية يعاملون فيما يخص الاطيان والضرائب اسوة باقي الناس من غيرهم ولا استثناء

جهادية — (ملحق لللائحة الاطيان الزراعية) الاطيان (المؤه عنها في المادة ١٢ من لائحة الاطيان) (راجع اطيان زراعية) باعطاءها للجهادية الذين يتوجهون الى بلادهم يكون اعطاؤها من اطيان الميري المستبعدات المجازر الاعطاء منها وتعيينها الحكومة

جهادية (نظارة) — (ر) حرية — معاش : رتب — صابع — طلبية

جهادية (معاجمة من كان مريضاً وهو بالاجازة)

— (ر) استبالية ٨ جا سنة ١٢٩٧

جهادية وبحرية (وظيفة نظارة الجهادية والبحرية)

— (ر) ناظر ١٠ ديسمبر سنة ٧٨

جهاز — (قانون الاحوال الشخصية) متاع البيت (والتنازعات التي تقع بشأنها) (م) ١١٢ ليس المال بمقصود في النكاح فلا تجبر المرأة على تجهيز نفسها من مهرها ولا من غير ولا يجبر ابوها على تجهيزها من ماله فلو زفت بجهاز قليل لا يلبق بالمهر الذي دفعه الزوج او بلا جهاز اصلاً فليس له مطالبتها ولا مطالبة ايها بشي منه ولا تنقص شي من مقدار المهر الذي تراضيا عليه وان بالغ الزوج في بذله رغبة في كثرة الجهاز (م) ١١٣ اذا تبرع الاب وجيز بنته البالغة من ماله فان سلمها للجهاز في حال صحته ملكته بالقبض. وليس لايها بعد ذلك ولا لورثته استرداد شي منه وان لم يسلمه اليها فلا حق لها فيه ولو سلمه اليها في مرض موته فلا تملكه الا باجازه الورثة (م) ١١٤ اذا اشترى الاب من ماله

في حال صحته جهاز ابنته الفاصدة ملكته بمجرد شرائه سواء قبضته بنفسها وهي مقيمة في حال صحته او في مرض موته او لم يقبضه في حياته وليس له ولا لورثته اخذ شي منه ولو مات قبل دفع ثمنه يرجع البائع على تركته ولا سبيل للورثة على الفاصدة (م) ١١٥ اذا جهز الاب بنته من مهرها وقد بقي عنه شي منه فاضلاً عن تجهيزها فلها مطالبة به (م) ١١٦ الجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج في شي منه وليس له ان يجبرها على فرش امتنعها له ولا ضيافته وانما له الانتفاع بها باذنها ورضاها ولو اغتصب شيئاً منه حال قيام الزوجية او بعدها فلها مطالبة به او بقيته ان هلك او استهلك عنه (م) ١١٧ اذا جهز الاب بنته وسلمها الى الزوج بجهازها ثم ادعى هو او ورثته ان ماله اليها او بعضه عارية وادعت هي او زوجها بعد موتها انه تمليك لها فان غلب عرف البلد ان الاب يدفع مثل هذا جهازاً لا عارية فالقول لها ولزوجها ما لم يتم الاب او ورثته البينة على ما ادعوه وان كان العرف مشتركاً بين ذلك او كان الجهاز اكثر مما يجيز به مثلها فالقول قول الاب وورثته والا في ذلك كالاتي (م) ١١٨ اذا اختلف الزوجان حال قيام النكاح او بعد الفرة في متاع موضوع في البيت الذي يسكنان فيه سواء كان ملك الزوج او الزوجة فما يصلح للنساء عادة فهو للمرأة الا ان يقيم الزوج البينة وما يصلح للرجال او يكون صالحاً لها فهو للزوج ما لم يتم المرأة البينة وايها اقامها قبلت منه وقضى له بها ولو كان المتاع المتنازع فيه ما يصلح لصاحبه — وما كان من البضائع التجارية فهو لمن يتعاطى التجارة منها (م) ١١٩ اذا مات احد الزوجين ووقع النزاع في متاع البيت بين الحي وورثة الميت فالمشكل الذي يصلح للرجل والمرأة يكون للحي منها عند عدم البينة جواز قبول الاثبات بالبينة — (ر) بينة (قم) ١٧٨

— ١٧٩ — ١٨٠

جوهر سمي — (صورة ما نشر من الداخلية في ٢٥ جمادى الاخرة سنة ١٢٩٧ (٤ يونيو سنة ٨٠)

انه مع ما سبق نشر واخيراً من الداخلية بتاريخ ٢١ ربيع الاول سنة ١٢٨٦ على قرار المجلس الخصوصي الصادر في ٢١ الماء المرفوم نمرة ٦٤ بما يتبع في مبيع وشترى الاصناف السمية للوقاية من المضرات الخمل وقوعها من حالة التساهل ومنع تداولها من ايدي من لا يحسن التصرف فيها وبان كل جهة تنتخب الاشخاص المأمونين الذين يعتمد عليهم في مبيع تلك الاصناف على قدر اهمية ما يتداول فيها وان تؤخذ عليهم التعهدات اللازمة بمعرفة الضبطيات بالاجراء بموجب القانون السابق نشر في حق ذلك وبانهم يلتزموا الى نظافة الاواني والاموان التي تكون استعملت فيها عند استعمالها في اشياء اخرى نظراً للزومها في مصالحتها الضرورية الى من احتاجت مصالحهم اليها في الصناعات والصباغات ونحوها وبانه لا بد من اجراء التنقيش بالدقة بمعرفة من يتبعينا من طرف الصحة بكل جهة لهذا الامر قد علم الان من مضطبة تقدمت من مجلس الاحكام رقبة ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧ نمرة ٢٤٧

حصول وفاة حرمة تسمى فاطمة من بندراخيم بسبب الالتهاب الحبي النائي من تعاطيها صنف الطرطير المبي زيادة عن المقتن الطبي كما ظهر من امتحان مجلس الصحة الواقع على السيلان الذي وجد بالمعدة ومع الحكم فيها بما استصوب به فبالنظر لما تبادر من ان استخلاصها على هذا الصنف ما كان الا من احد العطارين او الاجزاجية بدون ملاحظة للمقدار المقتن تراعى له اعادة النشر عموماً من الداخلية لكافة الجهات تأكيداً لما سبق نشره ولهذا وكون تلك المنشورات تقضي بالمحافظة التامة وعدم التساهل في تداول الاصناف المحكي عنها بالصنف السابق ذكرها وما هو حاصل من تجاري بعض الافراد على ما يخالف نصوصها ما لا يوافق لما يترتب على استمرار هذه الحالة من الخطرات المترتب عليها فقد اجمعت كالحاصل في هذه الحادثة وكون الغرض من صدور ما افادوا اتباع العمل بموجبها لا يقصد مجرد عليها وتركها سداً في زوايا الاهال قد استنسب تجديد النشر عموماً لكافة الجهات بلزوم الاجراء على حسب ما ينضمونه ولكي بعد احاطة كل جهة بما يشتملونه بتاكيد باتباع الاجراء بمقتضاهم وتؤخذ بهذا التعمهات اللازمة على من يلزم اخذها عليهم من طائفة العطارين وغيرهم مع التنبيه على سائر حكام وماورين الادارة بمراقبة ذلك بكمال الاعتناء والدقة وتدم التساهل بسموم وفروع كل جهة وعلى هذا قد تحرر بتاريخه من ازم بما ذكر وللمجلس الصحة على صورة هذا المعلوماتية واجراء ما يترتب عليه الوفاية من هذا الخطر وان لا يصرف شي من هذه الاصناف من طرف الاجزاجية الانجسب مقتضياتها بالمقادير التي تسندعها الاصول الطبية وبمقتضى تذاكر الحكماء ولزم تحرير هذا المعلوماتية والاجراء بمقتضاه

جوهري سمي - ( قرار من نظارة الداخلية في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٨ )

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ١٧ مايو سنة ٨٧ وبناء على طلب مدير الصحة العمومية

### قرر

اللائحة الآتية المختصة بالجواهر السمية الواردة من خارج القطر ويبيعها به

### ( الباب الاول - تجارة الجواهر السمية )

(م) ١ الجواهر السمية الواردة للجمرك يجب ان تكون

منعزلة عن البضائع الاخرى وتكون تحت ملاحظة تامة

(م) ٢ لا يمكن صرفها الا لاشخاص يكون بيدهم تصريح

كتابيا من مصالح الصحة (م) ٣ كل من رغب

المتاجرة في الجواهر السمية المندرجة بالجدول مرفوقه

يجب عليه ان يقدم طلباً لمصلحة الصحة موضحاً فيه

الجهة الكائن بها المحل المزعم المبيع فيه والجدول

المذكور يمكن تكملة بمعرفة بمصلحة الصحة التي لها

اضافة جواهر او ادوية اخرى تكون سامة او مخرطة

وفي هذه الحالة يصير درج الجواهر والادوية المذكورة بالوقائع المصرية على ثلاثة دفع وبعد شهر واحد من آخر نشرة تعتبر من مقتضى هذا القانون ويجب على التجار والعطارين وارباب الصنائع ان يكون لهم معرفة بالقراءة والكتابة - ويجب عليهم ان يقدموا طلباً لمصلحة الصحة عن الجواهر السمية الموجودة بطرفهم ويجب تجديد الطلب عند انتقال محله

(م) ٤ يجب وضع الجواهر السمية داخل اواني كل

صنف على حدته ملصوقاً على كل اناء ورقة مكتوباً

عليها اسمه وايضاً يكتب كلمة ( جواهر سمية ) ولا

يمكن مبيع او صرف تلك الجواهر الا بناء على طلب

يتقدم كتابياً من المشتري موضحاً فيه التاريخ ويكون

مضياً منه (م) ٥ كل ما يصير مشتراً او مبيعاً من

الجواهر السمية يجب قيده بدفتر مخصوص ومنم وتقوم

عليه من مصلحة الصحة ويجري القيد فيه بدون ان

يترك مسافات بين الكلمات ولا وقوع خلل ولا تحرير

كتابة على الهامش في حالة حصول مشتري او مبيع

مع توضيح جنس وكية الجواهر المباعة او التي صار

مشتراها واسم وصنعة وسكن المشتري والمباع اليه

(م) ٦ يجب على الكياوية وارباب الصنائع الذين

يستعملون الجواهر السمية ان يلاحظوا استعمالها في

محلاتهم ويوضحوا ذلك في دفتر مؤشريه من مصلحة

الصحة (م) ٧ لا يمكن مبيع الزرنيخ ومركباته خارجاً

عن الاستعمالات الطبية ما لم تكن مخنطة بالنيلة بمعدل

ثلاثة في المائة (م) ٨ اذا باع احد التجار الزرنيخ او

مركباته يجب عليه ان يطلب من المشتري شهادة

محررة من البوليس ويكون واضحاً فيها المقدار المقتضى

صرفه وكيفية استعماله واسم وسكن المشتري ويجب

على التاجر المذكور قيد ذلك بالدفتر المنصوص عنه

في المادة الخامسة

الباب الثاني - بيع الجواهر السمية بمعرفة الاجزاجية

(م) ٩ كل اجزجي يكون مقياً في احد بلاد القطر

المصري لا يمكنه صرف ادوية وقتية التي يمكن ان

يترتب من استعمالها ضرر الا بناء على تذكرة محررة

وموقعاً عليها من حكيم معلوم او من حكيم يطرى

يكون حائزاً للدبلومة وهذه التذكرة يجب ان تكون

مؤرخة ومبيناً بها بالمرور الكاملة مقدار تلك الجواهر وكيفية استعمال الدواء الموصوف ولا يجوز للاجزي مبيع الادوية المخزنية ما عدا الجواهر البسيطة فقط التي لا يترتب من استعمالها من الباطن او الظاهر ادنى عارض ويجب على الاجزى ان يمنع كلياً بيع سميات او اي جوهر يعلم انه سام بدون تذكرة طبية (م) ١٠ يجب على الاجزاجية ان يجرؤا قيد التذاكر الطبية في دفتر يكون بالصفة الموضح عنها في المادة الخامسة والقيود يلزم اجراءه بدون ترك شيء على يابض ولا وقوع خلل ولا تعريض كتابة على الهامش ويجب على الاجزاجية بان لا يسلموا هذه التذكرة الا من بعد ختمها منهم ومن بعد توضيح تاريخ صرف الجواهر المذكورة والختم المتسلسلة لدقتر القيد وهذا الدقتر يصير حفظه مدة عشرة سنوات بالاقل ويجب تقديمه للحكومة عند الطلب (م) ١١ في حالة ما اذا كانت الادوية المنصرفة مقتضي استعمالها للخارج فيجب على الاجزاجية ان يلصقوا على الاواني او الملفات الداخلها تلك الادوية ورقة ذات لون (احمر برتقاني) ويكون مطبوعاً عليها بالحبر الاسود الكلمات الآتية (دواء للاستعمال الخارجي بالفرنساوي وبالعربي) (م) ١٢ كل زجاجة او علبه او اثناء داخله اي صنف من السموم المباع او المنصرف يجب لصق ورقة عليه من الخارج تكون ذات لون احمر برتقاني ويكون مكتوباً عليها كلمة سم بالفرنساوي وبالعربي (م) ١٣ لا يلزم الاكتفاء في لصق هذه الورقة الخصوصية فقط بل ايضاً لصق ورقة بيضاء اعتيادية مينا بها اسم وعنوان الاجزاجي والدواء المنصرف وكافة البيانات اللازمة للاستعمال (م) ١٤ يجوز للاجزاجية مبيع الجوبدار القرني والاصل الفعال له وهو الادجوتين بناء على تذكرة محررة من دابة حائزة على دبلومة (الباب الثالث - اجراءات عمومية) (م) ١٥ الجواهر السمية يجب ان تحفظ بطرف الاجزاجية والتجار وارباب الصنائع في محل مؤتمن مقفول عليه (م) ١٦ يجب ارسال وتستيف وصرف ونقل وتخزين واستعمال الجواهر السمية بمعرفة المراسلين والعريجية والحالة والتجار وارباب الصنائع بالاحتياطات اللازمة لمنع

حصول ادنى عارض والقدر والبرغمات والاولاني والملفات التي تستعمل مباشرة في تلك الجواهر لا يمكن استعمالها خلالها (م) ١٧ يصير اجراء تفتيشات في كافة المحلات الموجودة بها الجواهر السمية بمعرفة مندوبي مصلحة الصحة ويرفقتهم مندوب من البوليس اذا لزم الحال لذلك ليتسنى تنفيذ منصوص هذا القانون والمندوبون المذكورون يجرؤون تفتيش الاجزاجيات والمخازن ومغازات التجار وارباب الصنائع الجارين مبيع او استعمال الجواهر السمية المذكورة وتفتيش الدفاتر ويجرؤون تحرير محاضر عن المخالفات وترسل النيابة (م) ١٨ كل مخالفة تقع ضد هذا القانون يصير معاقبة مرتكبها طبقاً لاحكام قانون العقوبات المصري او المختلط بحسب الحالة وذلك خلاف العقوبات التي تترتب حالة وقوع جنحة او جناية ويمكن للمأموري الضبط والربط صدور امرهم بغلق محل من توقعت منه المخالفة بناء على طلب النيابة (جدول مشتمل الجواهر السمية التي يصير الاجراء نحوها بمقتضى القانون الآتي)

حمض السينيدريك . حمض الزرنيخوز . زرنيخ ابيض . سم الفار . زرنيخات النحاس . خضرة شيل . خلاص النحاس . جنزارة . صبر حمض الازونيك . حمض الكلور ايدريك . حمض الفلور ايدريك . حمض الاوكسالك . حمض خليك . نوشادر . ثاني اوكسيد الرصاص الاحمر سلفون . ثاني كلورور الزئبق سليامي اكال . بروسين . كربونات الرصاص . اسفدياج . سيانور البوتاسيوم والحديد الاصفر . كرومات البوتاسيوم . حنظل زرايح . سم السمك شجر الماهيز . سيانور الزئبق . كلوروفورم . زراريجين . كوليسين . كورار وكورارين . ديجيتالين . استريكين . جويد ارقري وارجونين . طرطير مقبي . دلفين . خلاصة وصيغة الاكونيت . خلاصة وصيغة ست المحسن . خلاصة وصيغة الشوكران . خلاصة وصيغة الديجيتاله . خلاصة وصيغة النخ . خلاصة وصيغة الدانورة . خلاصة وصيغة الحلاح . خلاصة وصيغة جوز المثبي . ماء مفطر الفار الكروذي . الماء الملكي اي ماء النار . فول الفديس انياس . صمغ نقطي . زيت حب الملوك . مورفين . جوز مقبي . نترات الفضة . افون خلاصة الافيون وصيغتها المعروفة باللودانور . اول اوكسيد الرصاص . بيكرونيكسين . الفوسفور . حمض الفوسفوريك . رانيخ الحمودية . رانيخ الجالبه . كبريت وحمض الكبريتيك . كبريتور الزرنيخ الاصفر والاحمر . كبريتور الزئبق . كبريتات النحاس . الهان الانيلين وجميع مشتقاتها .



جوهري سمي — . فرار صادر من مصلحة الصحة العمومية في شهر لولي سنة ١٨٨٨

قد تعدل كشف المواد المسمة الملحق بقرار النظارة الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٨ المتعلق ببيع تلك المواد ودخولها بالقطر المصري — حمض السيانيديك . حمض الزرنيخور وكافة المركبات الزرنيجية . حمض الفلوريديك . الفلويات عموماً ومركباتها . المركبات الزرنيجية ماعدا المرم . سيانور البوتاسيوم وكافة السيانور . حمض الاوكساليك والاوكسلات . حنظل . زرارنج والمشتق منها (خلاصات وصفات) . سم السمك . كوراز . الاكونيت . ست الحسن . الشوكران . الديجيناله . البنج . الداتوره . جوز المقبي . فول القديس ايناس افيون . السملاخ . ماء مقطر الغاز الكروذي . النجستورا الكاذبة . جوبندار فربي . لارجوتين . زيت حب الملوك . زيت وعطر الابهل والسوي . فسفور ابيض . عرق الذهب الطوطير المقي واوكسيد الانثيمون . الوان الانيلين وجميع مشتقاتها

جوهري سمي — . ترجمة فرار صادر في ٤ يونيو سنة ٨٩

بناء على طلب مدير مصالح الصحة العمومية — وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٤ مايو ٨٨ بخصرص لائحة الجواهر السمية الواردة من خارج القطر وينعها

به — وبعد الاطلاع على ماقدرته لجنة تحضير القوانين الاستشارية بتاريخ ٢٨ مايو الماضي قرر ماهوات تغير الفقرة الاولى من المادة التاسعة من اللائحة الصادرة في ٢٤ مايو سنة ٨٨ التي هي ( وهذه التذكرة يجب ان تكون مؤرخة ومبيناتها بالحروف الكاملة مقدار تلك الجواهر وكيفية استعمال الدواء الموصوف ) بما يأتي وهو — ( وهذه التذكرة يجب ان تكون مؤرخة ومبيناتها كيفية استعمال الدواء الموصوف )

جوهري سمي — . ( ر ) جنائيات وجنح ( فق ٢١١ )

جوهري غير قاتل نشاء عنه مرض — . ( ر ) اسقاط الحوامل ( فق ٢٤٣ )

جوهري مغشوش — . ( ر ) اسقط الحوامل ( فق ٢٤٥ )

جوهري مضر بالصحة — . ( ر ) سرقة ( فق ٢٩٣ )

جوهري ضروري للعيشة ( ر ) مزاد ( فق ٣٢١ ٣٢٢ )

جبر — . ( ر ) دخولية فمرة ٤٦

جيزة — . ( ر ) منفعة عمومية ٢٤ مارس ٨٦

جيش — . ( ر ) حرية — . حكومة ( فق ٨١ )



ح

حاج — (ر) رخصة سفر — حج  
 حاجز — قرار من محافظة اسكندرية صادر في ١٦ اولى سنة ١٨٨٨  
 حيث انه موجود جملة نقط في مدينة اسكندرية اراضي  
 خالية من البناء وواقعة على الشوارع العمومية ويسهل  
 على المارين الاقتراب منها وليست محاطة بحواجز تمنع  
 وصول المارين من الدخول فيها وبهذا السبب حاصل  
 التمكن من القاء الكناساة والغاز ورات فيها وبتراكها  
 تنبعث عنها ابخرة وروائح كريهة ومضرة بالصحة  
 العمومية فضلا عن كونها تسبب موانعاً لاشغال البوليس  
 ليلاً — فبناء على المادة العاشرة من القانون المدني وعلى  
 مادتي ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للحاكم  
 المختلطة ومادتي ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات  
 للحاكم الاهلية وبعد موافقة رأي تفتيش صحة  
 اسكندرية وتصديق نظارة الداخلية قد قررنا ما هو  
 آت (م) ١ اصحاب الاراضي الخالية من البناء الكائنة  
 في حدود ثغر اسكندرية الواقعة على الطارق العمومية  
 وسهلة الاقتراب للمارين مكلفون باحاطتها بحواجز  
 مانعة للعامة وللحيوانات المارة من الدخول فيها (م) ٢  
 كل من خالف هذا القرار يعاقب بالعقوبات المقررة  
 للمخالفات المنو عنها في مادتي ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون  
 العقوبات للحاكم المختلطة ومادتي ٣٤١ و ٣٥١ من  
 قانون العقوبات للحاكم الاهلية (م) ٣ يكون العمل  
 بمقتضى هذا القرار من يوم نشره بالجرائد الرسمي  
 حاخام — (ر) عون ٢٤ صفر سنة ١٢٩٨ (م) ٦  
 — قرعة عسكرية

حادثة بحرية — (ر) اقتراض — سيكورتاه  
 (ق ١٩١)  
 حارة — (ر) منفعة عمومية (ق ٩) — مخالفات  
 (ق ٣٤١)  
 حارس — (ر) ودعة (ق ٤٩٠ — ٤٩١) حجز  
 ٤٤٦ الى ٤٨١  
 حارس — (ر) تربية (ر) حجز (ق ٤٤٦ — ٤٤٧)  
 — (اعطائه صورة المحضر) (ق ٤٤٨)  
 حارس لادارة المواشي والمهات الخ — (ر) حجز  
 (ق ٤٥٥)  
 حارس — (ر) استعمال او اعارة الاشياء المسلحة اليه (ر)  
 حجز (ق ٤٥٧)  
 حارس (معافاته او استبداله) — (ر) حجز (ق ٤٥٨)  
 — ٤٥٩  
 حارس (عرض) — (ر) عرض حقيقي (ق ٦٩٩)  
 حارس سمجن — (ر) هرب المحبوسين (ق ١٣٠)  
 الى ١٣٥  
 حاضنه — (ر) حضانه  
 حافظه توريد — (ر) منشور من نظارة المالية في ٢٥  
 مارث سنة ١٨٨٤  
 انه قد تبين بالمنشور السابق بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٣  
 نمر ١٧ الطريقة الواجب على الصيارف اتباعها في توريد  
 مخصصاتهم بخزائن المديرية لكن حيث ان الامر العالي  
 الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٣ يقضي بوجوب تفصيل  
 حسابات كل سنة في ٣١ ديسمبر فقد صار من اللازم والحالة  
 هذه تعديل اورنيك حافظه التوريد التي كانت تندرج بها  
 سابقا ايرادات السنة الجاري تفصيل حساباتها و ايرادات السنة

## ملحوظات

بدقة مراعاة الاحكام المذكورة اعلاه و يقتضي ايضا التنبيه على المامورين الذين تحت ادارتهم بان المالية تعاقبهم عن كل اهل يصدر منهم في مراجعة حسابات الصيارف كما تعاقب الصيارف الذين لا يكونون اتبعوا في تحرير حوافظ التوريد الاجراء على حسب الكيفية الموضحة بهذا المنشور  
حافطة شهرية — ٠ منشور من نظارة المالية في ٢٢  
مارس سنة ١٨٨٤

ان التعليمات السابق صدورها في سنة ٨٠ تقضي على مصالح الحكومة بحفظ نسخة عندها من كل من المستخرجات الشهرية وكافة الحوافظ التي ترسلها شهريا لنظارة المالية وكان النصد من ذلك سهولة البحث عن الاستعلامات التي تطلبها المالية فيما بعد عننا يكون ظهرها من مراجعة الحسابات لكن حيث انه في مدة الثلاث سنوات الاخيرة كان للمصالح كل الوقت اللازم لاجل ان تاتلف على سير الاشغال على حسب الطريقة المجدبة المتبعة بواسطة الاصلاحات التي صار ادخالها في حساباتها فقد صار والحالة هذه لا لزوم لحفظ صورة في المصالح من المستخرجات والحوافظ الشهرية المستخرجة من نفس دفاتها ومن حيث ان هذه المستخرجات والحوافظ ما خرجت عن كونها منسوخة حرفيا من الدفاتر الموجودة بالمصالح ففي امكان هذه المصالح من الان فصاعدا الاجابة بمجرد الطلب عن كل ما يلزم من الاستعلامات هذا وحيث ان المالية ترغب تخفيف وتسهيل اعمال كتاب الحسابات فقد قررت بان المصالح لا تلتزم بحفظ نسخة بطرفها من الحوافظ والمستخرجات الشهرية المذكورة خصوصا وان ما قد سبق تقريره بخصوص حفظ تلك الحوافظ والمستخرجات ما كان الا موقفا ومن قبيل الاحتياط بالنسبة للترتيبات المجدبة فبنا عليه يجب على المصالح ان لا تستخرج من دفاتها سوى نسخة واحدة من الحوافظ والمستخرجات الشهرية وهي التي ترسل لنظارة المالية وان تراه احكام هذه التعليمات من حيثية طلب الاستنارات المطبوعة

حافطة شهرية — ٠ (ر) ورقة مناقضة ٢٠ يناير

سنة ٨٤

حافطة الوديعة — ٠ (ر) وديعة

حاكم — ٠ (ر) قضاء (مجلة ١٧٨٥) — قضاء — مقاومة

حالة — ٠ (ر) اثبات الحالة

حالة مخففة — ٠ (ر) عذر

حامل الكبيالة — ٠ (ر) كبيالة

حانوتي — ٠ امر عال صادر في ٩ نوفمبر سنة ٨٧

بناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار بعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوآت (م) ١ قد صار ابطال الاحتكار الذي كان متبعاً عرفا في طائفة الحانوتية

الحالية فبنا عليه يقتضي على الصيارف اعتباراً من اول مايو سنة ١٨٨٤ ان لا يمحروا حافطة مخصوصة عن ايرادات كل بلد بل يلزم ان تدرج بالحافطة نمرة ١ الايرادات المقررة عن جميع بلاد الصيارفية اما ايرادات المصلح وورق النعمة وغيرها الغير جاري تحصيلها بمعرفة الصراف بل مسلة له لاجل توريدها مخزينة المديرية فلا يصير درجها ضمن الحافطة المذكورة بل تورد بمقتضى الحافطة (استارة نمرة ١٤٠) — الحافطة نمرة ١ في محررة بكيفية تمكن من درج ايرادات الصيارفية المؤلفة من اربعة بلاد في خانات منفصلة فيها عن كل بلد على حديها واذا كان بنوع الاستثناء تحتوي الصيارفية على اكثر من اربعة بلاد فيجب على الصراف ان يوضح على ظهر الحافطة المذكورة بيان ايرادات البلاد باجمعها على حسب الوضع الكائن بالحافطة بمعنى ان الاجمالي يورد في الوجه المطبوع والبيان يورد في ظاهر الحافطة اما تحرير العلم خبر ففي حالة وجود اكثر من اربعة بلاد بالصيارفية يجب على المديرية ان توضح على ظهر العلم خبر اسماء البلاد والمبلغ الذي يخص كلا منها — يجب على الصيارف ان تعطي لحوافظ التوريد نمرة متسلسلة بصير ترجميلها الى الخانة السادسة في يومئذ لان هذه النمرة هي نفس نمرة العلم خبر الذي يعطى لم من المديرية ويجب على المديرية ايضا ان تعطي للاعلام المخبر نفس نمرة كل صراف المتسلسلة وهذه النمرة بصير ترجميلها الى دفتر الاموال المقررة — يجب ان تكون نمرة تسديدات الصيارف متسلسلة من اول يناير لغاية ٢١ ديسمبر من كل سنة لكن بالنظر لكونه قد مضى لحد الان ثلاثة اشهر من السنة الجاري فيجب على الصيارف ان تعطي نمرة ١ لاول دفعة يمحرونها بمقتضى الحافطة المجدبة وهكذا بالتبعية للتسديدات التي يوردونها لغاية ٢١ ديسمبر ولا بد ان تلاحظ المديرية ان في ذيل خانة بيان اصناف العملة المؤلفة منها دفعة الصراف موضحاً عن الصريفات التي اجراها الصراف لمحاب المديرية فيسبرسل اليها فيما بعد تعليمات بهذا الشأن — في كل الاحوال يجب ان المبلغ قرين (جملة الوارد من طرف الصراف) يشتمل على اجمالي جميع الايرادات المقررة المتحصلة بمعرفة الصراف — يجب على الصيارف ان تصعب حافطة التوريد لا بدفتر اليومية فقط بل بدفتر اجمالي اموال الناحية فالدبرية تضاهي بكل دفعة حافطة التوريد على يومية الصراف وتضاهي ايضا دفتر اجمالي اموال الناحية على يومية الصراف وعلى جرائد الاموال المقررة الموجودة بالمديرية ويجب على المديرية اخطار المالية تحت مسئوليتها عن كل تاخير او احوال او خلل يقع من الصراف في علمته وان لاحظت المديرية في احد الدفعات بدفتر اليومية شبهة فتطلب من الصراف ان يحضر معه جريده عند حضوره في الدفعة التالية لمراجعتها وظهر الحقيقة — بقية الاحكام الواردة بمنشور نمرة ١٧ بخصوص الطريقة الواجب اتباعها في توريد مفصلات الصيارف بمخزائن المديرية تبقى على ما هي عليه — فيقتضي تبليغ هذه التعليمات لصيارف البلاد وحيث ان حافطة التوريد هي الورقة الحساية الوحيدة التي تقدمها الصيارف فنبهوا عليهم

واشغالهم (م) ۲ اعمال طائفة الحانوتية تكون من الآن فصاعداً على مقتضى اللائحة المرفوعة باسمرنا هذا المشتملة على اثنين وعشرين مادة

### (لائحة اعمال طائفة الحانوتية)

#### (الفصل الاول - فيما يتعلق بابطال الاحتكار وبمحصن الحوانيت)

(م) ۱ قد ابطال ما كان مصطلحاً عليه بين الحانوتيه من تخصيص حدود واخطاط معلومة لكن حانوت بنوع الاحتكار فيكون غسل وشيل الاموات بحسب رغبة اهاليهم من اي حانوت كان (م) ۲ مراكز الحوانيت وتعداد ما يلزم وجوده منها بكل قسم من اقسام مدينة المحروسة وضواحيها وبكل خط منها تعين بمعرفة اعيان سكان القسم المصرح في المادة الثالثة من هذه اللائحة عن انتخاب رؤساء الحوانيت بمعرفتهم وبيت المال يقسم ويوزع الاخشاب الموجودة الآن على جميع هذه الحوانيت (م) ۳ يصير تعيين رؤساء لهذه الحوانيت مع ما يلزم من المغسلين والمغسلات بعد ان يعين بيت المال عدد ما يكفيهم لكل حانوت ويكون تعيين من ذكروا بالكيفية الآتية وهي (اولاً) ترغيب اعيان سكان كل خط وتوفير رضائهم او اغلبهم عنمن ينتخب رئيساً للحانوت ويصير اجراء هذا الترغيب عن يد مندوب من بيت المال يتخذ في ذلك مع مأمور القسم (ثانياً) اتضاح عدم وجود سوابق جنائية للمنتخب (ثالثاً) اختبار الرئيس المنتخب والمغسلين والمغسلات بمعرفة مفتي بيت المال واتضاح معرفتهم باحكام الفصل الشرعية وفرائضه وسننه (رابعا) ان يكون المنتخب لرئاسة الحانوت ذا دراية بالقراءة والكتابة ومع ذلك يجوز تعيين من لم يدر القراءة والكتابة اذا توفرت فيه الثلاثة شروط الاول انما في هذه الحالة يجب عليه ان يخصص له كاتباً على مصاريفه لتأدية ما يلزم من الاعمال الكتابية لاجراءات الحانوت - واذا نظر لبيت المال بعد الآن لزوم تجديد حوانيت زيادة عما ذكر او طلب ذلك سكان خط من الاخطاط فيسوغ له اجراء ذلك بالمخابرة مع المحافظة (م) ۴ تعيين وعزل رؤساء الحوانيت والمغسلين والمغسلات واختار الطائفة الآتية

ذكره في المادة العشرين من هذه اللائحة لا يكون الا باذن الداخلية بعد المخابرة في شأنه بين محافظة مصر وبيت المال على شرط ان المخالفات التي تحصل منهم في الامور المتعلقة بوظائفهم يصير تحقيقها وانباتها ادارياً بمعرفة القومسيون الاداري المشكل بالمحافظة لنظر مواد ر.و.س.ء ومشايخ ومخاترة الطوائف والاقسام والحارات مع عدم الاخلال بالدعوى التي يكون هناك محل لاقامتها جنائياً او مدنياً على المعزول تطبيقاً لقرار مجلس النظار الصادر في ۲۶ يناير سنة ۸۷ (م) ۵ على بيت المال بعد اعتماده ر.و.س.ء الحوانيت والمغسلين والمغسلات ان يحزر لكل منهم رخصة رسمية يده مجازاً مع تجديد سجل بالصلحة لحصر جميع اسماء الرؤساء والمغسلين والمغسلات (م) ۶ يلزم رئيس كل حانوت ان يستأجر محلاً بالنقطة المعينة له لجعل مركز الحانوت فيه ويدفع اجرته من ايراده بحيث يكون كافياً لوضع الاخشاب وان يستحضر أيضاً من الانفار الشغالة ما يكفي للحانوت ويجعل اقامته نهاراً به هو وأولئك الانفار والمغسلين والمغسلات (م) ۷ الاصطلاح التمسك به بعض الاشخاص وهو ادعائهم الملكية في حوانيت بعضها هدم ولا وجود له وبعضها صار اخلاؤه من وضع الاخشاب وأجرها ملاكها لغير ذلك ولا يزالون يستولون على ما يتحصل من ايراد الحانوت المستجد نظير قيامهم بدفع ايجاره تشبهاً منهم باحتكار هذه الحوانيت بمحدود محلات معلومة كل ذاك يعتبر لاغياً وباطلاً في الحال والاستقبال وللاذلة الحوانيت الموجودة الآن الحرة المطلقة في تأجيرها حوانيت او غيرها (م) ۸ كل التقارير التي حررها رئيس الطائفة الحالي والتي يحتمل سبق تحريرها من اسلافه لرؤساء الحوانيت بالمعمانية للحانوتية او بالملكية للحوانيت وايراداتها تعتبر باطله لا يعول عليها ولا يسوغ لاي انسان كان تحرير شيء من قبيلها بعد الآن (الفصل الثاني - في حدود الحانوتية وما لهم وما عليهم) (م) ۹ لا يسوغ لاحد رؤساء الحوانيت او المغسلين والمغسلات او احد الانفار الشغالة ان يتوجه من تناء نفسه لتشغيل اي متوفي وشيله الا بناء على طلب يحضر له (م) ۱۰ عند ورود الطلب لاي حانوت

يلزم رئيسه ان يتوجه في الحال لمحل المتوفي ويحرر البوصلة اللازمة لحكيم القسم التابع له جهة الوفاة بايضاح اسم المتوفي ووالده وعليه ان يطلب حضور مندوب بيت المال لودعت الحالة لضبط تركته وفي الاحوال التي لا يكون لبيت المال شأن فيها لضبط تركته للمتوفي يجب على رئيس الحانوت تحرير السند اللازم واخذه بذلك ممن يتعهدون يوم الوفاة (م) ١١ السندات اللازم تحريرها يوم الوفاة في الاحوال التي لا تستدعي ضبط تركته للمتوفي كائن تكون وفاته عن ورثة بلغ حاضرين ويكون من ضمنهم قمر او غائبون لكن لفقر المتوفي لم تخلف عنه تركه تضبط فهذه السندات يجب على رئيس الحانوت الدقة في تحريرها وجعلها شاملة للبيانات الآتية وهي (اولا) تاريخ الوفاة بايضاح اليوم والشهر والسنة (ثانيا) اسم المتوفي ووالده ومحل سكنه وصناعته اوجهة استخدامه (ثالثا) بيان ورثته ونسبتهم له وايضاح اسم كل منهم (رابعا) بيان ما يكون له من الاوقاف نظارة كانت او استحقاقا والمرتببات الاميرية بايضاح انواعها والجهة المربوطة بهامع الحصول على سراكيها ان امكن وان لم يكن له شيء مما ذكر فيتوخ ذلك في السند — ويلزم ان يذكر في السندات التي تحرر عن المتوفين الذين لا تركه لهم زيادة عن توضيح اسماء الغائبين او القصر من الورثة بان المتوفي لم تخلف عنه تركه (م) ١٢ اذا وجد للمتوفين الذين من قبيل المذكورين في المادة السابقة اختام يجب اخذ بصمتها بالسند وجبرها عن يد الحاضرين ان امكن ويذكر ذلك بالسند والافيتوخ فيه عدم وجود ختم للمتوفي (م) ١٣ اخذ هذه السندات يلزم ان يكون من اثنين ممن لهم المام ومعرفة تامة بحال المتوفي وان تعذر وجود اثنين يتعهدان بما ذكر فيكتفي بشخص واحد انما يجب في هذه الحالة الاشهاد عليه من يلزم من الحاضرين بحيث يكون تحرير واخذ السند في اقرب وقت ممكن لعدم عطل تشييل جنازة المتوفي واذا فرض عدم وجود من يتعهد فعلى رئيس الحانوت ان يعلن بيت المال فورا بذلك ليحري اصوله واجباته وفي هذا الآن يبادر بتشهييل الجنازة ولا يؤخرها (م) ١٤

النرج عليها فيقبض عليها او يتقرب منها او لمجرد وصولها اليه  
تلدغه فيصيبه سهما ويموت وقد حصل ذلك فعلا في هذه  
الايام بحجة بيا التابعة لمديرية بني سويف فان احد الاشخاص  
(الحواه) قصد طلب احسان ووقف امام منزل شخص يقال  
له علي مصطفى ومع ذلك الحواي ثعبان الفاء في الارض فقص  
علي المحكي عنه النرج علي الثعبان فمسكه يده فتناوش الثعبان  
احدا اصابع يده ولدغه فيه وفي الحال اغشى عليه وتوفي بهذا  
السبب كما ظهر من الكفص الطبي الذي صار اجراؤه عليه  
وحيث ان وجود الحشرات السمية المائلة لهذه بطرف الحواه  
او غيرهم ودورانهم بها في الطرق هو امر خطر بالنوع الانساني  
لما ينشأ عنه من فقد حياة كل من وصلت سميات تلك الحشرات  
فوقاية لحياة النوع الانساني وحفظا له من الخطر فند نرا اقتضا  
النشر للجهايات بمنع الحواه وغيرهم من سائر الناس من حمل الحشرات  
السمية او وجودها عندهم باي صفة كانت وان يصبر للتنبيه علي  
كل متحرر بحرفة الحواه والاشخاص المعروفين ( بالرفاعية )  
الجالعين حمل هذه الحشرات حرفة لم وبدعون ان لهم معرفة  
باخراجها من المنازل ومن محلات وجودها بعدم استعمال  
الانواع المضرة المذكورة مطلق ومن الآن فصاعدا كل من  
يوجد عنه نوع منها يجازى قانونا علي مخالفته للتنبيهات وقد  
تحرر في تاريخه بهذا سائر المديرات والمخاضات ومن الجملة  
هذا تكمل للمعلومية والاجرا علي وجه ما توهم

حائط — (عجلة) في بيان المسائل المتعلقة بالمحيطان  
والبحيران

### ( الفصل الاول )

#### ( في بيان بعض قواعد في احكام الاملاك )

(م) ١١٩٢ كل يتصرف في ملكه كيف شاء لكن اذا تعلق حق  
الغير به فيمنع المالك من تصرفه علي وجه الاستقلال مثلا سفل  
ملك واحد وفوقانيه لآخر فلصاحب النوفاني حق القرار في  
التخاني ولصاحب التخاني حق السقف في النوفاني يعني بستره  
من الشمس وتخفظه من المطر فليس لاحدهما ان يفعل شيئا  
مضرا الا باذن الآخر ولا ان يهدم بناء نفسه (م) ١١٩٣  
اذا كان باب النوفاني والتخاني من الجادة واحدا فصاحب  
الحلين يستملان الباب مشتركا لا يسوغ لاحدهما ان يمنع  
الآخر من الدخول والخروج (م) ١١٩٤ كل من ملك  
محلا صار مالكا ما فوقه وما تحته ايضا يعني يتصرف في العرصه  
التي هي ملكه بالبناء والعلوبه كما يشاء وسائر التصرفات كحفر  
ارضها واتخاذها مخزنا وينشئها كما يشاء عمقا وجعلها بئرا  
(م) ١١٩٥ من احدث في داره بيتا فليس له ان يبرز رفرافه  
علي هواء دار جاره فان ابرزه يقطع القدر الذي جاء علي هواء  
تلك الدار (م) ١١٩٦ من امتدت اغصان شجر بستانه الي دار  
جاره او بستانه للجيران يكلفه تزيغ هوائه بالربط او القطع  
لكن اذا ادعى الجاران ظل الشجرة مضر بمزروعات بستانه  
لا تقطع الشجرة (م) ١١٩٧ لا يمنع احد من التصرف في ملكه  
ابدا الا اذا كان ضرره الي غيره فاحشا كما يأتي تفصيله  
في النصل الثاني

اللائحة (م) ١٩ اذا عزل رئيس اي حانوت او احد  
المغسلين او احدى المغسلات لارتكابه ما يقضي  
ذلك فيجوز تعيين بدله ممن يرى فيه بيت المال  
الاهلية من ارباب هذا الكار موقتا حتي يتم تعيين  
البديل بالشروط المدونة بالمادتين الثالثة والرابعة  
وذلك بالخبرة مع المحافظة وموافقتها عليه واذا طرا  
عذر لرئيس اي حانوت بسبب مرض او نحوه فله ان  
يوكل وكيلاه عنه للملاحظة اشغال الحانوت ممن  
يرى فيه لبيت المال الدراية والاهلية ويقر عليه  
وتشعر المحافظة عنه (م) ٢٠ تلغى رئاسة طائفة  
الحانوتيه ويكتفي بتعيين مختار لها من ضمن رؤساء  
الحوانيت برغبتهم ورضائهم للقيام باجراآت تحويل  
الويركو وما يتعلق به مما يختص بالدائرة البلدية واذا  
حدث له عذر يجوز له ان يوكل عنه احد الرؤساء الآخرين  
( الفصل الثالث في الجزاآت واحكام عمومية )

(م) ٢١ من تاخر يوما ما من رؤساء الحوانيت في  
تقديم كشوفات وسندات المتوفيين ويوميات الحكماء  
لبيت المال او من يهمل منهم في اخبار بيت المال  
عمن يلزم ضبط تركته من المتوفيين يجازى اداريا  
في اول دفعة بدفع غرامة قدرها خمسة وعشرين  
قرشا او بالحبس خمسة ايام وفي ثاني دفعة تكون  
الغرامة خمسين قرشا وبالحبس اسبوعا واحد او اذا  
وقع منه ذلك دفعة ثالثة فيعزل من وظيفته ويتعين  
بدله وبالجملة يجازى بهذه الجزاآت كل من يرتكب  
ممن ذكروا امرا يخالف احكام هذه اللائحة وذلك  
فيما عدا الاحوال التي تقضي بالعزل فهذه يتبع فيها  
احكام المادة الرابعة (م) ٢٢ علي محافظة مصر وبيت  
المال تنفيذ احكام هذه اللائحة واذا طرا امر لم يكن  
مصرحا به فيها ولم يتيسر تنسيبه لموادها فتخابر عنه  
نظارة الداخلية ويتبع ما يصدر منها بشانه  
حانوتي — (ر) بيت المال

حاوي ( حواه ورفاعية ) — (منشور من الداخلية  
رقم ١٦ راسنة ١٣٠٠)

قد دلت وقائع الاحوال علي ان بعض الاشخاص (الذين يقال  
عنهم حواه) يوجد معهم حشرات سمية مثل ثعابين وحيات  
وعقارب وما اشبه بلعبون بها امام الناس بفقد طلب الاحسان  
ويترتب علي لعبهم بها ان بعض الناس من يكون موجودا يريد

( الفصل الثاني - في حق المعاملات الجوية )

(م) ۱۱۹۸ كل احد له التعليل على حائط الملك وبناء ما يريد وليس تجاره منعه ما لم يكن ضرره فاحشا (م) ۱۱۹۹ والضرر الفاحش كل ما يمنع الموانع الاصلية يعني المنفعة الاصلية المقصودة من البناء كالسكنى او ضرر البناء اي يجلب له وهنا ويكون سبب انه دامه (م) ۱۲۰۰ يدفع الضرر الفاحش باي وجه كان مثلا لو اتخذ في اتصال دار دكان حداد او طاحون فمن طرق المحدث ودوران الطاحون يحصل وهن للبناء او باحداث فرن او معصرة لا يستطيع صاحب الدار السكنى فيها لئلا يذهب من الدخان ورائحة المعصرة فهذا كله ضرر فاحش باي وجه كان يدفع ويؤثر وكذا لو كان لرجل عرصة متصلة بدار اخر فشق فيها بئرا الى طاحونه وجرى الماء يوهن جدار الدار او اتخذ احد في اساس جدار جاره مزبلة والفاء التامة يضر المجدد فلصاحب المجدد تكليفه برفع الضرر وكذلك لو احدث رجل يدرأ في قرب دار اخر ويحجب الغبار منه يتأذى صاحب الدار حتى لا يطيق الاقامة فيها فله ان يكلفه رفع ضرره كما لو احدث رجل بناء مرتفعا في قرب يدرأ اخر وسد به ريجه فانه يكلفه رفعه للضرر الفاحش كذلك لو احدث رجل دكان طباشير في سوق البزازين وكان الدخان يضر بامتنع الجار ضررا فاحشا فانه يكلفه رفع ضرره وكذلك اذا كان لرجل سباق في داره فانشق وتضرر جاره من جرى مائه ضررا فاحشا فينبأ على دعواه يلزم تعبير ذلك السياق واصلاحه (م) ۱۲۰۱ منع المنافع التي ليست من الموانع الاصلية كسد الهواء والنظارة ومنع دخول الشمس ليس بضرر فاحش لكن سد الضياء بالكليكة ضرر فاحش فاذا احدث رجل بناء فسد بسببه شباك بيت جاره وصار يحال لا يقدر على القراءة معها من الظلمة فله ان يكلفه رفعه للضرر الفاحش لا يقال الضياء من الباب كاف لان باب البيت يحتاج الى غلظه للبرد وغيره من الاسباب وان كان لهذا الحيل شباك كان فسد احدها باحداث ذلك البناء فلا بعد ضررا فاحشا (م) ۱۲۰۲ رؤية الحيل الذي هو مقر النساء كصحن الدار والمطبخ واليتر بعد ضررا فاحشا فاذا احدث رجل في داره شباك او بناء مجددا وجعل له شباك مطلا على الحيل الذي هو مقر نساء جاره الملاصق او الفاصل بينها طريق فانه بومر برفع الضرر ويصير ذلك الرجل مجبورا لدفع هذا الضرر بصورة تمنع وقوع النظر اما ببناء حائط او وضع طبله لكن لا يجبر على سد الشباك بالكليكة كما اذا عمل سائرا من الاغصان التي يرى من بينها مقر نساء جاره فان بومر بسد محلات النظر ولا يجبر على هدمه وبناء حائط محله راجع مادة ۲۲ (م) ۱۲۰۳ اذا كان لواحد شباك فوق قامة الانسان فليس لجاره ان يكلفه سد لاحتمال انه يضع سلكا وينظر الى مقر نساء ذلك الجار راجع مادة ۷۴ (م) ۱۲۰۴ لا تعد المجنبة مقر النساء فاذا كان لرجل دار لا يرى منها مقر نساء جاره لكن ترى جنيته فليس له ان يكلفه منع نظارته من تلك المجنبة بمجرد خروج نساءه في بعض الاحياء اليها (م) ۱۲۰۵ اذا كان لرجل ثوبه فاكته في جنيته وفي صعوده اليها بشرف على مقر نساء جاره فيلزمه عند صعوده اعطاء

النساء الخبير لاجل المستوفين لم يجبر بمنعه المحاكم عن الصعود بلا اخبار (م) ۱۲۰۶ اذا اقسام اثنان دارا مشتركة بينهما كان يرى من الحصة التي اصاب احدها مقر النساء الاخر بومر ان يتخذ ستره مشتركة بينهما (م) ۱۲۰۷ رجل يتصرف في ملكه تصرفا مشروعا فجاء اخر واحدث عنه هنا فان كان هذا المحدث متضررا فعليه دفع الضرر مثلا اذا كان لدار قديمة شباك مشرف على مقر نساء دار محدثة فيلزم صاحب الدار المحدث ان يدفع هو مضرته وليس له صلاحية ان يدعي على صاحب الدار القديمة كما لو احدث شخص دارا في عرصته المتصلة بدار كان حداد فليس له ان يعطل دكان الحداد بقوله انه يحصل لداره ضرر فاحش من طرق الحداد وكذا اذا احدث رجل دارا في القرب من يدر قدم فليس له ان يمنع صاحب اليدر من التذرية قائلا ان غبار اليدر يجي على داري (م) ۱۲۰۸ اذا كان شبايك منزل قدم مشرفة على عرصة خالية فاحترق هذا المنزل ثم احدث صاحب العرصة فيها دارا وبعه اعاد صاحب المنزل منزله على وضعه القديم فصارت شبايك مشرفة على مقر النساء من الدار المحدث فصاحب هذه الدار هو برفع المضره عنه وليس له ان يقول لصاحب المنزل امنع نظر منزلك (م) ۱۲۰۹ اذا احدث شخص شبايك في داره يمنع اشرفها على مقر نساء جاره بنا مرتفع لذلك الجار فهدم الجار هذا البناء المرتفع وصارت الشبايك مشرفة على مقر نساء الجار فليس له ان يقول للشخص سد الشبايك بمجرد كون الشبايك محدثة بل يلزم الجار ان يدفع مضرته (م) ۱۲۱۰ احد شريكي الحائط ليس له ان يعليه ولا ان يركب عليه بقصر ولا بغيره بدون اذن الاخر سوا كان ما يفعله مضرا بالاخر او لا لكن اذا اراد احدها بنا بيت في عرصته فله ان يضع روس جلوسه لكن ان وضع عشر اخشاب كان لشريكه ايضا حق ان يضع قدرها وانما يضع نصف ما يتحمل الحائط من الاخشاب ليس له ان يتجاوزها وان كان على ذلك الحائط ركوب لها على السواي واراد احدها ان يزيد في اخشابه فللاخر منعه (م) ۱۲۱۱ ليس لاحد الشريكين في الحائط المشترك ان يحول محل اخشابه التي على الحائط مينا او شيالا ولا من اسفل الى اعلى اما اذا كانت روس اخشابه عالية واراد تسفلها فله ذلك (م) ۱۲۱۲ اذا كان للشخص شرا ما حلو ولراد جاره ان يبني في فربه كنيفا او سياقا مالحا وكان ذلك يفسد ماء البئر فان ضرره يدفع وان كان ضرره لا يقبل الدفع بوجه فلذلك الكيف او السياق يردم كذلك اذا كان طريق ماء حلو فبني اخر عنه سياقا مالحا وقدره يضر بالماء المحلوسا فاحشا ولم يمكن دفع ضرره الا بالردم فانه يردم

حائط — (ر) طريق (مجله) — اوافق —

سرقة — شركة (مجله ۱۰۴۷ : مخالفات) (ق ۳۴۷)

حبة — (ر) فدان — رطل

حبس — (ر) داي (ق ۵۵۴) — سجن : رافة

(ق ۳۵۲) — نققة

حبس (توقيع عقاب الحبس) — (ر) حكومة (ق) ٨٠ — رشوة

حبس احتياطي — (ر) قانون العقوبات ٢٠ : عقوبة الجنايات (ق) ٤٥

حبس أكثر من اسبوع — (ر) قانون العقوبات ٤ — عقوبة الجنايات (ق) ٤٤

حبس مدة اسبوع فأقل — (ر) قانون العقوبات ٥ — عقوبة الجنايات (ق) ٤٥

حبس امتهمة المسافرين — (ر) مسافر (ق) ١٤٧

حبس البضائع والاوراق — (ر) وكيل بالعمولة (ق) ٨٥ — ٨٦

حبس الثمن — (ر) ثمن (ق) ٣٣١

حبس الزوجة — (ر) نفقة (ش) ١٧٠

حبس الشئ — (قانون مدني)

(م) ٦٠٥ يكون المحق في حبس العين في الاحوال الآتية فضلا عن الاحوال المخصوصة المصرح بها في القانون — (اولا) للدائن الذي له حق الامتياز (ثانيا) لمن اوجد تحسينا في العين ويكون حقه من اجل ما صرفه او ما ترتب على مصرفه من زيادة القيمة التي حصلت بسبب التحسين على حسب الاحوال (ثالثا) لمن صرف على العين مصاريف ضرورية او مصاريف لصيانتها

حبس الشئ — (ر) تعهدات وعقود (ق) ٩٢ : تسليم المبيع (ق) ٢٧٩ : ٢٨١ : ٢٨٢ ودیعة (ق) ٤٨٨ رهن (ق) ٥٤٠

حبس المال — (ر) رهن (م) مجلة

حبس المبيع — (ر) تسليم وتسليم

حبس المستاجر : (ر) اجارة (م) مجلة ٤٨٢ : اجارة حبس المفلس — (ر) افلاس (ق) ٢٣٩ — ٢٤٠

٢٤٣ — اتحاد المدانين (ق) ٣٤٧

حبس بدون امر المحاكم : (ر) قبض (ق) الباب الخامس حبس من يقع منه تشویش في الجلسة : (ر) حضور (ق) ٨٩

حبس — { معاهدة بين انكلترا ومصر والمحش رفیمة ٢٥ ستمبر سنة ١٨٨٤

انعقدت المعاهدة بين جلالة ملكة المملكتين المتحدتين بريطانيا العظمى وايرلاندا وسلطانة الهند وجلالة يوحنا نجاشي الحبشة والبلاد التابعة لها الذي اقامه مولاة عز وجل ملكا على صهيون والمجناب العالي محمد توفيق خديو مصر — وذلك انه لازالة الخلاف الحاصل بين يوحنا نجاشي نجاشية الحبشة ومحمد توفيق خديو مصر ولاقرار السلم بينها قد اتفق الثلاثة على عقد معاهدة يجب عليهم وتبلى وراثتهم واخلافهم مراعاة

احكامها وقد تم عقد هذه المعاهدة عن يد الاميرال السير ويليام هيويت رئيس عموم المراكب الحربية الانكليزية في الهند الشرقي وقد استنابته جلالة ملكة المملكتين المتحدتين بريطانيا العظمى وايرلاندا وسلطانة الهند وعن يد جلالة نجاشي نجاشية الحبشة الذي لم يستنب احدا وسعادة مازون بك محافظ مصوع الذي استنابته جناب خديو مصر المعظم وقد عقدوا هذه المعاهدة بعد الاتفاق على احكامها (م) ١ ابتداء من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة يجوز لكافة البضائع ومنها السلاح والذخائر ان تنقل من وإلى الحبش على طريق مصوع (م) ٢ ابتداء من غرة ستمبر سنة ٨٤ الموافق اليوم الثامن من ماسكارام سنة ١٨٧٧ ترد الى جلالة نجاشي نجاشية الحبشة البلاد المعروفة ببلاد البوغوس وعند اخلا جيش الخديو المعظم محاض كسلا وعمديب وسهيت ترد كذلك الى جلالة نجاشي نجاشية الحبشة وتدير ملكة الابنية الموجودة في بلاد البوغوس التي هي الآن ملك المجناب الخديو المعظم وترد لجلالته مع هذه الابنية كافة الذخائر ومهمات الحرب التي تكون حينئذ فيها لتكون ايضا ملكه (م) ٣ يتعهد جلالة نجاشي نجاشية الحبشة بان يسهل لجيش المجناب الخديو المعظم الانسحاب من كسلا وعمديب وسهيت واجنيزا انيوبا الى مصوع (م) ٤ يتعهد المجناب الخديو المعظم بمخ كافة التسهيلات التي يحتاج اليها جلالة نجاشي نجاشية الحبشة في امر تعيين فس حبشيين في انيوبا (م) ٥ يتعهد جلالة نجاشي نجاشية الحبشة والمجناب الخديو المعظم بان يسلم بعضهما البعض المجرم والمجرمين الذين ينفرون من بلاد احدهما الى بلاد الاخر للتخلص من المعاقبة (م) ٦ يتعهد جلالة نجاشي نجاشية الحبشة بتمكين جلالة ملكة انكلترا في تسوية كل خلاف عساه ان يحصل بينه وبين المجناب الخديو المعظم فيما بعد التوقيع على هذه المعاهدة (م) ٧ سيصدق على هذه المعاهدة جلالة ملكة بريطانيا العظمى وايرلاندا وسلطانة الهند وجناب خديو مصر المعظم ثم ترسل الى ادوا في اقرب ما يمكن من الوقت — بعد ان عملت هذه المعاهدة بادوا في الثالث من يونيو سنة ١٨٨٤ الموافق ٢٧ من جوفت سنة ١٨٧٦ قد وقع عليها وختمها باخنامهم السير ويليام هيويت بالنيابة عن جلالة ملكة بريطانيا العظمى وايرلاندا وسلطانة الهند وجلالة نجاشي نجاشية الحبشة بالنيابة عن نفسه وسعادة مازون بك بالنيابة عن جناب خديو مصر المعظم ختم جلالة الخاشي

(الامضا) (هيويت) (الامضا) (مازون) وافقنا وصدقنا على المعاهدة المينة انفا بعد الاطلاع عليها والنظر فيها وتكون احكامها مرعية الاجرا باكملها وللاعتقاد قد تجرر هذا موثقا بوقيعنا عليه — تجرر في سراي عابدين العامر (الامضا) محمد توفيق

(بامرا الحضرة الخديوية)

(رئيس مجلس النظار)

(وناطر الخارجية)

(الامضا)

(نوبار)



جبل — (ر) حجر (مجلة ٩٨٥)

جبل — (اقل المدة سنة أشهر وغالبها تسعة أشهر وأكثرها ستان) ش ٣٣٢

جبل — (ر) عقوبة الجنايات (فق ٣١ : اسقاط الحوامل) (فق ٢٣٩ — ٢٤٠ — ٢٤١)

جبوب موضوعه في آلة الطحن : (ر) سرقة (فق ٢٩٥)

ج — { منشور من الداخلية للجهات بتاريخ ٢٠ ن سنة ١٣٩٥ }  
(١٧ ستمبر ٧٨)

حيث علم ما ورد من مديرية القليوبية رقم ١٢ الجاري ٤٩ انه سبق الغريم منها لتفتيش بحري يطلب التصريح باعطاء تذكار لمن يطلبوا التوجه للاقطار البخارية لاداء فريضة الحج حسب المعتاد ولم تجاوب منه اليها حتى لني وطبعاً لم تعط افادات لباقي المديرية وتعطيل من يريد اداء الفريضة لا يوافق فلاجل اجابة طلب من يرغب التوجه لاداء الفريضة قد تمحرف في تاريخه لمن لزم وهذا حتى ان من يطلب التوجه لتلك الجهة فيبعد التحري والاستئناف والوقوف التام عن خلو طرفه من القضايا والشبايك والديون وطلبات العسكرية ونحوه وظهور استنطائه لتأدية الفريضة برخص له بالتوجه وتعطى اليه تذاكر التصريح اللازمة حسب الاصول والقواعد المنبئة

ج — { فرار صادر من مجلس النظار في ٢٣ شوال سنة ١٢٩٦ (١٩ كوبر سنة ١٨٧٩) }

صار تلاوة الافادة الواردة للداخلية من رئاسة عموم مجلس الصحة بتاريخ ١٨ شعبان سنة ١٢٩٦ المعلقة بما قرره المجلس بجمعيته العمومية المنعقدة في يوم ٢٨ يوليو سنة ١٨٧٩ عن منع سفر الحجاج الفقراء من جهة السويس للاقطار البخارية بالنظر لعدم تقويتهم وعدم نظافة ملابسهم وغيره من احوال الفاقة التي يجيش ان ينشأ عنها امراض تضر بالصحة العمومية ولذلك يطلب حضرة رئيس مجلس الصحة صدور اوامر الداخلية للمديرية والمحافظات لاتباع الاجراء على وجه ما ذكر — بالمداولة تقرر انه ما دام هذا المنع ساري نفذت في اوقاتها فيجري العمل بمنقضى ما قرره مجلس الصحة وان تصدر الاوامر بذلك من نظارة الداخلية للمديرية والمحافظات

ج — { نظامات مختصة بعودة الحجاج الى الاقطار المصرية }  
( بتاريخ ٢٨ شعبان ١٢٩٧ (٥ اغسطس سنة ٨٠) )

### (الباب الاول)

(في الواردات من الجهات المصابة بالمهضة (الكوليرا))

(م) ١ اولاً كل سفينة واردة من احدى اسافل بر الحجاز او من اي اسكنة من ساحل بلاد العرب والبحر الاحمر ومعها تذكرة (باطنطا) غير نظيفة تدل على وجود الكوليرا وتكون حاملة حجاجاً او ما يماثل ذلك برسم السويس او برسم اجدي اسافل البحر الايض ينبغي ان توجه الى جبل الطور لعمل الكورنتينة المقررة عليها هناك ثانياً يسرع في خروج الركاب وتفرغ شحنة السفينة في الطور وتطهير الاشياء والبضائع القابلة للوباء

مع تطهير السفينة ايضاً (م) ٢ (اولاً) مدة كورنتينة الحجاج المذكورة في المادة السابقة في عشرة ايام كاملة ابتداءً من يوم تحقيق اخر عارض هيضة (كوليرا) توقع في قسم الكورنتينة بشرط ان الاقسام تقدم البراهين الكافية الدالة على الانفراد وهذه المدة يمتن تطويلها لغاية خمسة عشر يوماً اذا تراسى لجمعية مجلس الصحة بالاسكندرية لزوم ذلك (ثانياً) يضرب على السفن ايضاً كورنتينة عشرة ايام او خمسة عشر يوماً اعتباراً من يوم خروج الحجاج منها (م) ٣ (اولاً) يكون معلوماً لوكلاء القومانيات البحرية والقودانات ان من بعد استيفاء المدة بكورنتينة (ازارينو) الطور يرخص فقط للحجاج المصريين بالخروج من السفينة والنزول في «عيون موسى» لاجل عودتهم بعد ذلك الى وطنهم (ثانياً) لا يعتبر من الحجاج المصريين او القاطنين بالقطر المصري الا الذين معهم ورقة اقامة طبق الصورة المرفوعة مع هذا وعلى ذلك سخط صور من هذه الاوراق بطرف كل من الاتصالات ومحلات الصحة الكائنة بمحطة وينبع وبذا يتيسر لوكلاء القومانيات والقودانات الاطلاع عليها (ثالثاً) الحجاج الغير المصريين مثل العثمانيين والروسين والبرانيين وسكان تونس والجزائر ومراكش وغيرهم بعد قيامهم من جبل الطور و«عيون موسى» لا يسوغ لهم النزول باحدى المين المصرية (رابعاً) بناءً على ما تقدم يكون معلوماً لوكلاء القومانيات البحرية والقودانات انه ممنوع نقل الحجاج الاجانب للقطر المصري من سفينة الى اخرى سواء كان في جبل الطور او السويس او بورسعيد اما السفن التي بها حجاج تابهون للدول المتحابة فيجري عليها ذات الشروط الموضحة قبلاً اي ان لا يصير قبورها في احدى المين المصرية بالبحر الايض (م) ٤ (اولاً) السفن التي معها تذاكر (باطنطاط) غير خالصة تدل على وجود الهيضة (الكوليرا) وتكون واردة من احدى مين بر الحجاز او ساحل بلاد العرب والبحر الاحمر بدون ان تكون حاملة حجاجاً من تلك المين او بضائع قابلة للوباء ولا يكون حاصلها فيها عارض بشبهة فيه في اثناء السفيرة فمثل هذه السفن يرخص لها باجراء الكورنتينة مدة عشرة ايام في مرسى عيون موسى ان كانت قاصدة للقطر المصري ولما ان كانت قاصدة لمينا غير مصرية بالبحر الاحمر فانها تمر بالقتال بحالة الكورنتينة (ثانياً) تعد ايام السفيرة من ايام الكورنتينة للسفن التي تكون بحسب الشروط المتقدم ذكرها بشرط ان يكون لها حكم مخصوص (ثالثاً) من المعلوم انه اذا حصل في هذه السفن عوارض تستوجب الشبهة في اثناء سفريتها وجب عليها التوجه الى جبل الطور لاجراء الكورنتينة المقررة عليها هناك

### (الباب الثاني)

#### (الواردات من جهات مصابة بالطاعون)

(م) ٥ السفن الواردة من بر الحجاز او من اي ميناء بالبحر الاحمر ومعها تذكرة (باطنطا) غير خالصة دالة على وجود الطاعون يجري عليها منعول المادة ١ و ٢ و ٣ و ٤ السابق ذكرها وهذه السفن ينبغي ان توجه الى جبل الطور وهناك تجري عليها الاصول

المقررة في القانون العمومي المخصص بالواردات من الجهات المصابة بالطاعون المورخ في ٦ أغسطس وغرة مايو سنة ٢٨

### (الباب الثالث - الواردات النظيفة)

(م) ٦ (أولاً) السفن الواردة في مدة عودة الحجاج بهذا ذكر (باطنطاط) نظيفة من الحجاز أو من أي ميناء كانت بساحل العرب بالبحر الأحمر ومعها حجاج يجب عليها التوجه إلى جبل الطور لإجراء كورنتينة الملاحظة عليها هناك مدة ثمانية وأربعين ساعة وذلك بعد إخراج كافة ممتلكاتها (ثانياً) بصير إخراج الحجاج فقط في محل الكورنتينة المعد لذلك (ثالثاً) من بعد استيفاء السفن مدة الثمانية وأربعين ساعة في كورنتينة الملاحظة يعطى لها في السويس الرخصة (البراتكة) اللازمة من بعد الكشف والإقرار من الحكيم بموافقة ذلك (رابعاً) الحجاج المصريون أو القاطنون بالديار المصرية الذين يقدم ورقة إقامة بترخص لم دون غيرهم بالخروج من السفينة في السويس (خامساً) الحجاج الأجنيون بحري عليهم أيضاً ما هو مدون في العبارة الثالثة من المادة الثالثة (سادساً) لا يجوز على الإطلاق نقل الحجاج من سفينة إلى أخرى في جميع الميناء المصرية (سابعاً) السفن الواردة بدون حجاج أو ما يماثلها بباطنطاط نظيفة من بر الحجاز أو من أي ميناء من ساحل بلاد العرب بالبحر الأحمر ولا يكون حصل فيها عارض مدة السفيرة بوجب الشبهة فهذه السفن يعطى لها الرخصة (البراتكة) اللازمة بعد كورنتينة ملاحظة مدة أربع وعشرين ساعة والإقرار عن نظافتها من كشف الحكيم بموافقة ذلك (م) ٧ السفن القائمة بحجاج بهذا ذكر (باطنطاط) نظيفة من بر الحجاز برسم أي ميناء من ساحل أفريقيا بالبحر الأحمر بترخص لها بالتوجه إلى سواكن ليكمل عليها كورنتينة ملاحظة مدة الثمانية وأربعين ساعة المقررة وإخراج الركاب للمحل المعد للكورنتينة

### (ملاحظات عمومية)

على مأموري الصحة الموجودين بهنجاز أن يعطوا لكل فودان يحضر هناك نسخة من هذا القانون وأن يوشروا على الباطنطاط بأن هذه الرسوم صار استيفاءها وأن جميع الإجراءات الخالفة لما توضح بهذا القانون لا تعتبر ولا يعمل بها

حج - (منشور من نظارة الداخلية في أول شوال سنة ١٣٠٠ (٥ أغسطس سنة ١٨٩٠))

لما كان من مقتضى ما تقرر بمجلس الصحة العمومية عدم توجه حجاج من مصر في هذا العام للاقطار الحجازية لأنهم ضرورة ينقلون الوباء لتلك الجهات ويخشى انهم في عودتهم يحملونه ثانياً إلى القطر المصري قد حصلت المذاكرة في ذلك بمجلس النظارة قراءاً له عدم المنع من خروج الناس إلى الحج لأن الحج فريضة دينية ولا يصح للحكومة أن تمنع الناس من أدائها وقد ثبت بقرار القونفرانس (المجتمع الملي) السابق عقده في الاستانة أن القوافل المسافرة بالبر

لا تنتقل المرض لأذهاباً ولا إياباً وإن مسافة السفر بطريق البر بين القطر المصري والاقطار الحجازية طويلة ومن المعلوم طبياً وعلمياً أنه لو سافر أولئك الحجاج المصريون بطريق البر لا ينقلون الوباء معهم إلى الاقطار الحجازية ولا يحملونه ثانياً إلى القطر بعد المسافة بين الجهتين كما ذكر بخلاف ما إذا كان السفر بطريق البحر فانهم ينقلون الوباء معهم لقرب مسافة السفر - فلاجل صيانة الأراضي المقدسة وحفظ حجاج المسلمين المتواردين إلى تلك الأماكن المشرفة من جميع الاقطار من كل ضرر تقرر منع السفر إلى الاقطار الحجازية وموافقة سفر المحمل الشريف وحجاج مصر من طريق البر ومع ذلك فلا بد من تفهيم الذين يرغبون التوجه بطريق البر ما يحصل لهم من المشاق والمصاعب من الكورنتينات وغيرها ومن يصمم منهم مع هذا على الحج فليكن على بصيرة من نفسه ويتخذ الاستعدادات اللازمة لمقاومة المشاق والقيام بالمصروفات الغير الاعتيادية التي تترتب على الأحوال الراهنة وقد وافق مجلس الصحة العمومية على ما ذكر - فعلى هذا لزم تحريره نكم

حج - (امارة الحج) امر عال صادر لنظارة الداخلية بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣٠٦ (٧ مارس سنة ١٨٩٠)

ان تداول وظيفة امانة الحج في كل عام اوجبت اختلافاً في ادارتها والمعلوم لدينا ان محمد نصحي باشا الذي كان امير الحج في سنة ١٣٠٥ فيه استعداد تام للقيام بهذه المامورية المهمة فلذلك اقنضت ارادتنا تعيينه فيها سنوياً كالمعتاد لانتظام شونها وادارتها على الوجه اللائق واصدرنا امرنا هذا لدولتكم للمعلومية واجراء ما اقتضاه كما هو مطلوبنا وفي يوم ١٠ مارس الجاري ابلفت نظارة الداخلية هذا الامر الكريم الى نظارة المالية وإلى سعادة امير الحج المشار اليه

حج - (ر) إسبورت - رخصة سفر - نفقة

(من لا نفقة له) - ر.ق

حجاج - (ر) ر.ق

## ملحوظات

ديواني بالشعوري وما يؤيد وضع يده على الطين بأثبات دفع المربوط عليه ويقدم لها الاستدعاء اللازم وبعد انقضاء اذالم يوجد مانع لتصرفه في الحال يؤخذ جواب القبول من الطرف الثاني على يد القاضي ومن يلزمه يدبر تسجيل ذلك بحمل مخصوص بترتب بكل مديرية وبعد انقضاء شهرين المدير او وكيله الذي يحصل ذلك على يده يصير تميم اللازم بموجب مادة ٩ من لائحة الاطيان لتحرير الحجة والتكليف باسم المسقط له واستخراج النقيض وقيد المربوط باسم المشتري كما انه ان تعذر توجه الطرفين او احدهما الى المديرية فيعينون وكلاء شرعيين وباجراء هكذا اذا توفي احدهما قبل استخراج الحجة والنقيض ومن ال اليه الاستحقاق طلب الحصول عليه فيجاء لا ذكر بغير وجود صحة الواقعة في ذلك السجل اما اذا كانت غير مسجلة فلا تسع الدعوى

حجة — (ملحق للائحة الاطيان الزراعية) منشور من (تنشيط عموم الافايم رقم ٢ جا سنة ١٢٨٤ ومن المالية في راسنة ١٢٩٠ (استمبر سنة ٦٧) بانه اذا اراد احد مشتري شي من اطيان وعقارات ويكون عليه او على البائع شي الميري فلا يغفر حجة بما يباع حتى يتسدد مطلوب الميري — الاراضي المترعة نخيلا فا عدا الاموال او العشور المربوطة على الاطيان مقرر على النخيل عشور سنويا

حجة — (ملحق للائحة الاطيان الزراعية) امر كرم في (٢٥ ذا سنة ١٢٨٥ (٩ مارس سنة ٦٩) على قرار من شوري النواب في ٢٣ محرم سنة ١٢٨٥ المباني الكائنة بالاراضي الخراجية والعشورية ولم يكن بها حجب بيد اربابها فمن منهم يريد اخراج حجب شرعية بها فيجاء لذلك

حجة — (صورة افادة صادرة من المجلس الخصوصي الى الداخلية بتاريخ غرة الحجة سنة ١٢٩٤ نمرة ١٢٠ (٧ دسمبر سنة ٧٧)

علم بالمجلس من افادة الداخلية الرقيمة ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٩٤ نمرة ٨١ والاوراق مرفوقها وبما صار الاستدلال عليه من القيودات ما استفيد منه انه بعد ان صدرت مضبطة من مجلس الاحكام تاريخها ٧ رمضان سنة ١٢٨٤ نمرة ١٠٤ وتوجت بامر عالي في ١٣ رجب سنة ١٢٨٥ ومن ضمن ما اشتملت على ان المحلات اللاتي يقال بعدم وجود حجبها باي سبب من الاسباب ويلتمسوا اربابها اخراج حجب لم بها فقبل تحرير تلك الحجب تصوير الخابرة من المحكمة الى الاوقاف وبيت المال والى المحافظة حتى يحصل المرسى على ثبوت الحل المرغوب اخراج حجبته وبعد ذلك يتصرح باخراجها فبعض الجهات كانت استغفمت عن بعض انواع في هذا الخصوص واذا ذلك تحول النظر

حجب — (ر) نكاح (ولاية)

حجب — (ر) مواريث (ش) ٦١٧ الى ٦٣٠

حجة ايلول — (ملحق للائحة الاطيان الزراعية)

امر عال للمالية في ١٢ اب سنة ٨٠ (٢٢ دسمبر سنة ٦٢) حجب الايلولت بصير تحريرها من المحكمة الكبرى الكائنة بالاظيم به الاطيان الموجودة والعقارات كالجاري في تحرير المبيعات في العقارات ونحو ذلك

حجة — (ملحق للائحة الاطيان الزراعية) امر في (١٩ ذا سنة ١٢٨٠ (٢٦ ابريل سنة ٦٤)

اتجمع الشرعية الصادرة من المحاكم المختصة والمجلة بالسجل المصان لا تسع فيها دعوى

حجة — (ملحق للائحة الاطيان الزراعية) امر في ٢ ب (سنة ١٢٨٢ (٢٢ نوفمبر سنة ٦٥) على قرار من

المجلس الخصوصي

كل واضع يد على اطيان خراجية بدون حجة محذرة من محكمة معتبرة يتعين عليه استخراج حجب بتملكه منفعتها لتكون سنداً له ويؤخذ على استخراج الحجب المذكورة رسم وعوايد في المائة واحد عن كل فدان بواقع مربوط سنويته الحالية من مدة عشرين سنة وهكذا كل من توفي من ارباب الاطيان عن ورثة تكتب لورثته حجة ايلول في الحال ويؤخذ منهم الرسم السالف ذكره ويتحدد ميعاد سنتين كاملتين لارباب الاطيان المذكورة من تاريخ اعلان هذا القرار لاجراء ما ذكر ومن يتأخر عن الميعاد المذكور ولم يقع منه تداعي في خصوص اطيان خراجية بلا حجة فلا تسع له دعوى حتى يستخرج لها حجة وفي هذه الحالة لا تزيد قيمة الرسم عن واحد في المائة كما ذكر — والاطيان التي تباع وتشترى يؤخذ عليها عوايد في المائة خمسة على اثني — ولا تكون كتابة الحجب الا بعد تحقيق ثبوت امتلاك المنفعة لطالب الحجة بغير منازع — والتصریح من المديرية باخراجها وتحرير قائمة مساحة غنها يتبين بها الحدود والمقاسات بياناً يعلم منه مقدار فصب كل حد من الحدود الاربع باسمه وتكون المساحة بحضور واقتناع الجيران كي لا يحصل بعدها تداعي

حجة — (قرار من المجلس الخصوصي رقم ٧ جا سنة ٨٢ (١٢ دسمبر سنة ١٨٦٦) وعليه امر عال في

١٩ منه من يريد اسقاط منفعة اطيان الخراجية او بيع اطيان الشعورية فبعد اتفاق الطرفين يتوجهون لديوان المديرية ومع المسقط او البائع سنداته مثل حجب شرعية بالخراجي او تسيط

فيها على المجلس الخصوصي وبحسب ما تراءى به حرر  
للدخلية في ٨ رمضان سنة ١٢٨٨ غمرة ١٥٧ بما  
مقتضاه لزوم مراعاة حجج جيران المحل الذي يقال  
بعدم وجود حجته اذ واضح بهم اسم الجار والحدود حتى  
بالاجراء هكذا ربما تظهر بعض استرشادات تنفع  
منها الحقيقة وعند اتمام التحقيق يؤخذ سند او ضمانة  
على طالب الحجة البديل بحيث يتصرح بها مسؤوليته  
وادانته كلاهما معا فيما اذا ظهر ما ينافي هذا الطلب  
مع تدوين هذه الشروط في صلب الحجة وانه بعد  
ثبوت الملكية شرعا بالمحكمة واجراء المقاس والتحديد  
تفاد المحافظة ليتصرح منها الى المحكمة بما تجريه كما انه  
عند حصول الاشتباه في اي مادة من ذلك تحال  
الى المجلس المحلي ومع عدم ايضاح بالمضبطة ولا بما  
تحرر للدخلية من المجلس بالتاريخ والنمرة البادية  
ذكرها بلزوم تسلسل الكشف من سجلات المحاكم  
عن الحجج التي يقال بعدم وجودها الا انه لمناسبة  
ما انظر لمحافظة مصر في اثناء التحريات عن بعض  
مواد دعت الحالة لضرورة تسلسل الكشف عنها  
من سجلات المحكمة من تاريخ الحجة الفاقدة احترازا  
من انه ربما ان المحل المرغوب تحرير حجته خرج من  
يد مالكة بايقاف او بنوع آخر وبالفعل اتخذت  
اجراءات تسلسل الكشف من سجلات محكمة مصر  
قاعدة وكانت من مدة مضت مجرية الكشف من  
سجلاتها من تاريخ الحجة التي يقال بعدم وجودها  
وتيسر معرفة تاريخها لا عن كامل الحجج وينشأ عن  
هذا ظهور بعض محلات حصل الادعاء من اربابها  
بامتلاكها وضياع حجتها وبعد الاستحصال على تحرير  
حجة بدل الضائعة والتصرف ببيع تلك المحلات وتحرير  
حجج بها قد تبين انها موقوفة بمقتضى وقفية موجودة  
وكذا بعض محلات ادعوا اربابها بانها ملك وتطلبوا  
التصرف فيها بالمبيع ومن تسلسل الكشف عنها من  
تلك السجلات ظهر سابقة ايقافها فضلا عن بعض  
حصص اتفق من تسلسل الكشف عنها من السجلات  
انها من حقوق بيت المال وبعد سريان هذه القاعدة  
مدة قد توقفت المحكمة المذكورة في اجرائها معتذرة  
بان المحاكم الشرعية التي كانت موجودة بمصر في العهد

القديم كان موجود سجلات شتى اكل منهم للبياعات  
وللوقيات ودفاتر قيمة التركات والاشهادات المتنوعة  
وكل هذا مقيد مع بعضه بدون افراز ومحكمة الباب  
العالي لها جملة سجلات واذا كانت الحجة الفاقدة مضى  
على تاريخها نحو مائة سنة كبعض المواد الموجودة فان  
سجلات هذه المدة بالمحاكم المذكورة هم نحو ستة آلاف  
وخمسمائة سجل وتسلسل الكشف منهم يلزم له زمن  
طويل مع لزوم كثرة العمال المفرغين لهذا العمل الذين  
هم خمسة اشخاص فقط ورئيسهم وبالجهد حتى انه  
حاصل اللاحاق منهم على انجاز الاشغال المهمة الوقتية  
الموطنين بها سيما ان سجلات المدة القديمة هي بخطوط  
ضعيفة جدا وقرأتها تتعسر على كل قاري فضلا عن ان  
بعضها مفقود والبعض مدشوت وهكذا الآخر ما  
اعتذرت به من هذا القليل وما اوته بما تقصد به  
عدم الاحتياج لتلك الاستكشافات اكفاء بالتحقيقات  
والتحريات الجارية والضمانة المعتاد اخذها وبعد ان  
تشكت محافظة مصر للدخلية من هذا القليل واوضحت  
بلزوم تسلسل الكشف كما كان جاريا للمناسبات  
البادية ذكرها وتخبرت الدخلية مع الحفانية في  
هذا الصدد ومنها للمحكمة بلزوم اجراء هذا التسلسل  
فبناء على تلك الاعتذارات تحرر من النظارة المشار  
اليها للدخلية بان ماتركن عليه المحافظة فيما ذكر ماهو  
الا للوثوق من كون المحل الذي يطلب تحرير حجته  
ليس حقا لبيت المال او للاوقاف او لجهة اخرى من  
جهات الميري على انه من مقتضى الاصول لا يجوز  
للحكومة ان تقوم مقام افراد العالم وتجرى بنفسها ما  
كان يجب عليهم اجراؤه حفظا لحقوقهم بل القاعدة  
ان كل من له حق في بيت او عقار يلزم ان يظهر  
حقه ويبينه بنفسه امام جهة الاقتضاء لكن لما كان  
لا يقبل التداعي ضد الحجج الشرعية بعد صدورها  
مادامت مطابقة للسجل فحذرا من انه مع تحرير حجة  
ما بعقار بدون معلومية العام يكون للغير حق فيه  
تراءى بها ان الشرف في الجرنالات بيمعاد يتعذر بمعرفة  
المحافظة عن المحلات التي يقال بعدم وجود حججها  
بعد اجراء التحريات المتقدم ذكرها ومعرفة عدم  
المانع من تصرف صاحب الملك في ملكه انما هو اعم

## ملحوظات

ولدى المذاكرة في ذلك بالمجلس فالذي روي هو وان كان المتبادر مما توضح آتفا ان مكتابة الخصوصي الصادرة للداخلية بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٨٨ غمرة ١٥٧ المشتمة على الاجراءات والتحريرات التي يلزم حصولها عند تطلب اي شخص كان تحرير حجة بدلا عن ضائع عن محل يدعي ملكيته لم يتصرح بها ولا بمضبطة الاحكام المورخة ٧ رمضان سنة ١٢٨٤ بلزوم تسلسل الكشف من سجلات المحكمة لكن حيث تبين سبق اتخاذ اجراءات الكشف من السجلات عن الحجج التي يتوضح تاريخها من الطالب قاعدة من مدة ونشا من هذه الاستكشافات جملة ثمرات من حيثية ظهور محلات موقوفة بحجج ووقيات ووجود حقوق لبيت المال في بعض المحلات وهذا فضلا عما هو منظور من لزوم كمال التحري في مثل هذه الخصوصيات لظهور الحقائق وحذرا من انه ربما مع تحرير حجة ما بعقار بدلا عن ضائع يظهر بعد ذلك انه موقوف او يكون لبيت المال او لاحد الناس حق فيه مع ممنوعة سماع التداعي في المواد التي يكون محررها حجج شرعية من محاكم مقيدة مسجلة وما اعتذرت به المحكمة من كثرة وجود سجلاتها وسجلات المحاكم التي كانت موجودة بالعهد السابق وكون عمال السجل الموجودين فيها هم بحسب لزوم الاشغال الوقتية المنوطين بها فانه لا يتنافى لزوم اجراء تلك الاحتياطات ولا العدول عن القاعدة التي كانت متخذة بها اساسا لذلك من قبل وجريانها من مدة مضت مع وجود تلك السجلات بها اذ من الاوراق منفع ما يدل على ان مشروعاتها في عدم اجراء الكشف ما كان الاقرب وما توري من نظارة الحفانية بما يقضي انه علاوه على ما هو حاصل الآن من التحريات بصير النشر في الجرائل يبعد بتعدد لم يتبادر منه سوى مراعاتها كمال تلك الاحتياطات فلهذه المناسبات نظر للمجلس انه مع لزوم الاجراء بمقتضى ماسبق صدوره منه بالتاريخ والتمرة البادي ذكرها يحصل التشاريضا بالجرائل حسب ما اوضحته النظارة المشار اليها هذا مع استمرار اجراء الكشف من سجلات المحكمة بقطع النظر عن ان يكون الكشف من سجلات السنة التي يقال ان الحجة الفاقدة

وفيه زيادة صيانة لحقوق العامة لانه ربما كان العقار المرغوب تحرير بدل حجته لم يسبق له تحرير حجة مطلقا مع كونه حقا لغير طالب الحجة او كانت له حجة ومحررة من محكمة غير محكمة مصر وطالب البدل ما اوضح جهة صدورها اما لكونها باسم احد آباءه واقاربه ولجهله بالقراءة والكتابة ما عرف جهة صدورها وفقدت او لكونها فقدت قبل حلول العقار بالميراث ويجهل بالطبع جهة تحريرها وهكذا من هذه الانواع التي بها يرى ان تسلسل الكشف حسب ما ترغبه المحافظة ينشأ منه على المحكمة تكليف بعمل غير اهمل المنوطة به مع تشكيها من قلة عمالها كما انه ليس كافيا للمقصود وان كان براءة صوابية تسلسل الكشف بدون النشر فيكون بالزام طالب تحرير البدل باثبات بحقه في سبق تحرير حجة وفقدانها وتوضيح تاريخها وجهة صدورها بحيث لا تكون المحكمة ملزمة بالكشف الا من سجل السنة التي ابلغ عنها ان كان موجودا وان لم تكن مقيدة فلا تعطى له حجة بدل الفاقدة وفي هذا من الصعوبة ما لا يخفى وتعذر الاجراء بالنسبة لحالة اهالي القطر من نحو عدم امكانهم اجراء جميع هذه الاستيفات مع كونها اصولية وضرورية من اجرائها لو كان المقصود عدم الخروج عن حد الاصول وبعد ان كتب من الداخلية لتلك المحافظة عما ذكر وطلب منها ابداء ما يكون متلاحظا لها في هذا الخصوص من بعد مخايرتها مع ديوان الاوقاف وبيت المال وكان كذلك وتخابرت معها وحررها لها بالاحالة عليها في اعطاء القول اللازم منها وتوضح بمكتابة من بيت المال كيفية التحريات والاستدلالات الجارية وتحرر من المحافظة للداخلية بما هو مترائي لها بما لا يخرج عما سبق توضيحه منها بمعنى لزوم استمرار التسلسل من السجلات عما يرى ضرورة الكشف عنه حسب السوابق لما في ذلك من ظهور مخبات وحقايق كل ذلك واعيدت المكتابة من الداخلية للحفانية عما ذكر فاحالت على ما سبق صدوره منها وقد اشارت باستمراج رأي المجلس في هذا الخصوص لادخاله تحت قاعدة عمومية وعلى هذا يراد النظر به فيما ذكر

كانت محررة فيها بل يكون اجراؤه بالحالة التي كانت جارية بالمحكمة قبل مشروعتها في عدم الاستكشاف ولا باس من ان تتخذ لتلك السجلات فهرسات يلزم عليها سهولة الاستكشافات التي تلزم منهم ومن طرف نظارة الحفانية تعطى اليها التعليمات اللازمة عن ذلك بناء عليه لزم تحريره ليومس بالاجراء كما ذكر والاوراق عدد ١٦ من طيه وهذا كما رؤي

**حجة ٠** — صورة الافادة الواردة للداخلية من المجلس الخصوصي رقم ٣ بحرم سنة ١٢٩٥ غرة ٢ (٧) يناير سنة ٢٨)

علم بالمجلس من تلاوة افادة الداخلية رقم ٢ ذي الحجة سنة ٢٩٤ غرة ٨٤ والاوراق التي وردت معها ما استفيد منه ان بعض القضايا المحققة المنظورة بمجلس استئناف مصر بطريق الابلل قد يوجد بها ما يشهد على منازعات واقعة في شان اطيان خصل التعاقد على مبيعها او اسقاط منفعتها بموجب مكاتبات وسندات ثم عدل البائع او المسقط او الشاري او المسقط له عن ذلك التعاقد ارتكبا على اسباب منها عدم توقيع المباينة شرعا وعدم تسجيلها ولهذا دعت الحالة لمراجعة قرار المحضوي الصادر في ٧ جمادى الاولى سنة ١٢٨٢ المشتبه على ما يصير اجراؤه في اسقاط الاطيان الخراجية ومبيع الاطيان العشورية بين اربابها بالمديريات ولما تلي به تراى لزوم الوقوف على ما اذا كان يعول على احكامه في القضايا التي يكون طرفاها موجودين على قيد الحياة كمن سبق ذكرهم او ان احكامه فاصرة على المنازعات التي توقع بوفاة احد الطرفين في حالة عدم تسجيل المباينة ولهذا فذاك المجلس اوقف الحكم في القضايا المذكورة وارسل صورة ذلك القرار بافادة لنظارة الحفانية ورغب الاستوضح عما ذكر ليتخذ قاعة اساسية لما يكون من قبل تلك المنازعات وانبنى على هذا ان النظارة المشار اليها حرزت مكتبة للداخلية في غاية ذي القعدة سنة ١٢٩٤ وبعد ما اوضح فيها ان العقود معتبرة بالنسبة للتعاقدين ولولم يحصل تسجيلها ويلزم المحكم بمقتضاها عليهم متى ثبتت حسب نصوص القوانين قد اشارت باستمراج رأي المجلس فيما توضح لوضع القاعدة القانونية المتضمنة لما ذكر ولهذا يراد النظر به فيما ذكر وصدر ما يوافق وحيث المعلوم به ان القرار المتني ذكر من مقتضاه ان من يريد اسقاط منفعة اطيان خراجية او بيع اطيان عشورية لاحد ما فبعد اتفاق الطرفين يتوجهون هم او وكلاؤهم للمديرية الموجودة فيها تلك الاطيان ومع المسقط او البائع جميع سنداته ويقدم اليها الاستدعاء اللازم وبعد التخرى اذا لم يوجد مانع لتصرفه في الحال يؤخذ جواب القبول من الطرف الثاني على يد القاضي ومن يلزم وتسجيل ذلك بسجل مخصوص بترتيب لكل مديرية وبعد التاخير من المدير او وكيله الذي يحصل ذلك على يده بصير تميم اللازم لتحرير الحجة والتكليف باسم المسقط له في الاطيان الخراجية او اخراج التقييط وقيد العشور باسم المشتري

للاطيان العشورية وبالاجراء هكذا فاذا توفي احدها قبل اخراج الحجة او التقييط ومن ال اليه الاستفان طلب الحصول عليه فيجاب لما ذكر بمجرد وجود صحة الواقعة في التسجيل واذا كانت غير مسجلة فلا تسع له دعوى حتى يثبت الكيفية يحصل حفظ الحقوق لاربابها ويهتم المتعاقدان فيما بموجب حفظ حقوقها وانبات ما يتعاقدان عليه وعدم تطرق وجوه الاحتمالات والشبهات من اهل الحمل المجبولين على اخذ ما ليس لهم بحق اعتداء على سماع الدعوى بعد الوفاة ولم يتمسح فيه عن منع سماع ما يتعلق بالمنازعات التي تحصل بين طرفي المتعاقدين فيما يكون تعاقدنا عليه بموجب سندات قوية وشهود معتمدة متى كان على قيد الحياة فلهذا وما تورى بافادة نظارة الحفانية عن اعتبار العقود بالنسبة للمتعاقدين والمحكم بمقتضاها عليهم متى ثبتت كما تقتضيه نصوص القوانين قد نظر للمجلس انه مع لزوم الاجراء على حسب نص القرار المشار اليه فاذا عدل احد المتعاقدين قبل وقوع التسجيل ارتكبا على عدم اجرائه وكان الطرفان على قيد الحياة ورفع في ذلك نداعي فينظر به بجهة اختصاصه ويحكم فيه بما يظهر وبناء عليه لزم تحريره بما ذكر والاوراق عدد ٤ من طيه وهذا كما رؤي (حاشية) ومن طرف نظارة الحفانية بصير النشر للمجلس بذلك حسب ما روي

**حجة ٠** — منشور من الداخلية بتاريخ ١٥ ذاسنة ١٢٩٥ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٨)

مقدما حصل تداول المكاتبات وعرض للداخلية اخيرا في ٢٢ جمادى الاخرة سنة ١٢٩٥ غرة ١٥٤ ببيان وقائع الثلاث مواد المتعاقدة بالملات التي ظهر من تسلسل الكشف عنهم من سجلات المحكمة ان بعضها وقف والبعض من حقوق بيت المال نظرا لشكي المحكمة ما صدر من الداخلية في ٢ بحرم سنة ١٢٩٥ غرة ٦ المبعوث معه لختان من الافادة الصادرة للداخلية من المجلس الخصوصي في غرة ذي الحجة سنة ١٢٩٤ غرة ١٢٠ المشار بها عن لزوم استمرار تسلسل الكشف وحيث ان صدر للمحافظة امر نظارة الحفانية رقم ٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ غرة ٨١ على صورة ما صدر من الحفانية للمحكمة بالكيفية المنسوخ صورتها حرفيا ادناه واشير عن الاجراء بوجه ما هو واضح فبناء عليه اقتضى العرض لسعادتك بقصد الاحاطة اقدم

**حجة ٠** — صورة ما تحرر المحكمة مصر الشرعية بتاريخ ٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ غرة ٦٨

كل ما توضح بمكتبة فضيلكم رغبة ٤ الجاري غرة ٨٥ من جهة تعذر تسلسل الكشف المطلوب اجراؤه من سجلات المحكمة عن الحجج المدعي بافقادها من اربابها ومرغوب استخراج عوضها بناء على مشروع محافظة مصر الذي بالمداولة فيه بالمجلس الخصوصي قبلا حصل الاقرار منه عليه ورايتكم فضيلكم في اجراء ذلك زيادة صعوبة ولزوم عمال علاوة على ترتيب المحكمة لما في ذلك من عدم انتظام السجلات الموجودة من مدد زمانية وضعف خطوطها وتعرضها على الفاري ودشت معظمها ونحوه واوريت ان حصول التخريرات والتفتقات الجارية بمعرفة دبراني بيت المال والاوقاف والنشر في الجرائد ايضا بواسطة المحافظة كافي وان لوجود كثير من القضايا بالمحكمة من هذا

## ملحوظات

النوع واربها مداومون التردد من اجلها باسباب طولة المدة بغير انقام تروموا النظر وصدور ما يتبع اجراؤه لآخر ما بها فهم وحيث انه بتلاوة افادة فضيلكم مجلس النظار المتعقد بنظارة المحفانية في يوم السبت الموافق ٧ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ تراه عدم اللزوم لتسلسل الكشف على الحجج المبال في ضياعها بعد اجراء كل ما ذكر من التفتيشات والتحريرات الكافية والنشر في الجرائد ايضا كما رات المحفانية قبلا بكيفية ما اوصى به فلا بأس من الاكتفاء بذلك وبعد النشر بالجرائد كما ذكر ومضي المدة المحددة وعدم ظهور مدعي على المكان المراد استخراج حجهه والتصريح من المحافظة باستخراجها من المحكمة بوقتها تجري اللازم لاستخراجها كالمجاري في امثالها فلزم تحرير فضيلكم بذلك وفي تاريخه اعطى الاخطار اللازم لمحافظة مصر على صورة هذا للاجراء على وجه ما توضح

حجة - ( صورة امر نظارة المحفانية الصادر للمحافظة بتاريخ ٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ مرة ٨١ )

المسطر اعلاه صورة ما كتب في تاريخه لمحكمة مصر الكبرى الشرعية بناء على المداولة التي حصلت بمجلس النظار المتعقد بنظارة المحفانية في يوم السبت ٧ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ في مسئلة عدم لزوم تسلسل الكشف المطلوب عن الحجج الفائقة اكتفاء بما هو جار من التفتيشات والتحريرات والنشر في الجرائد بمعرفة المحافظة حسب الجاري واكرم شرحه لمحضرتكم بالاحاطة والاجراء على وجه ما توضح

حجة - ( صورة امر عالي صادر لرئاسة مجلس النظار بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٢٩٦ الموافق ٢١ بوليه سنة ١٨٧٩ مرة ١٠ )

علم لدينا من مكانتكم الرقمية ١٠ شعبان سنة ١٢٩٦ مرة ٥ ان الداخلية كانت احوالت على المجلس المخصوصي اوراقا تتعلق بمسئلة جواز قبول المبيعات بالمحاكم الشرعية على مقتضى العقود التي تصدر من المحاكم المختلطة وما تورى من نظارة المحفانية بانه اذا نظر للمجلس قبول العقود المحكي عنها وتحرير جميع شرعية على موجبها بدون اجراء التحريات المقررة بحيث تلك الحجج تكون قابلة للتداعي عليها بنوع الاستثناء ولو سمعت دعوى على العقد المحرر بموجبه الحجة وحكم بفتح البيع فتلقى الحجة الشرعية لان تحريرها ما كان على اساس قويم ولا جرت عنها التحريات المتبعة فتمى صدر بذلك قرار وتوج بالامر ونشر ليكون دستوراً للاجراء فيفضل الاشكال وينفذ حكم التوائين مع سريان مفعول الامر الصادر في سنة ٨٠ بعدم سماع دعاوي على الحجج الشرعية المجيلة وبرؤية هذه المادة بمجلس النظار المتعقد يوم الاربعاء ٩ بوليه سنة ١٨٧٩ والمداولة فيها روي من حيث انه بمنقضى مادة ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم المستجبة كافة العقود التي تحرر على يد باشكاتب المحاكم المختلطة تعتبر رسمية وبمنقضاها تنقل الملكية وبناء على ذلك فالمشتري بموجب عقد من المحكمة المختلطة يجوز له بيع ما اشتراه امام المحكمة الشرعية وهذه يجب عليها اعتبار البائع مالكا بدون تحري واخراج الحجة الشرعية للمشتري امامها بمنقضى ذلك العقد على انه بموجب القانون يجوز اقامة دعوى على العقود الصادرة من

الحاكم المختلطة والمحكم بافهما متى ثبت ان البائع قد باع ما لا يملك ولو فرض واقعت دعوى على العقد الذي صار اساساً للحجة الشرعية وصار ابطاله فعدم ابطال تلك الحجة التي بنيت على ذلك العقد اعتداء على الامر الصادر في سنة ٨٠ المانع من قبول دعاوي على الحجج الشرعية متى كانت مطابقة لحيل اصلها يكون حينئذ حجة بحقوق صاحب الملك المحقق في هذه الانساب تقرر بقبول التداعي بنوع استثناء على الحجج الشرعية المقررة بناء على عقود صادرة من المحاكم المختلطة هذا مع سريان مفعول الامر الصادر في سنة ٨٠ بعدم جواز قبول تداعي على الحجج التي تحرر راساً من المحاكم الشرعية بعد التحريات المقررة وكما اوصى به انه متى صدر امرنا بالتصديق على هذا القرار يجري نشر للاجراء على مقتضاه وحيث ان الذي رآه المجلس في هذا الباب صار استفساره بطرفنا ووافق ارادتنا اعتداده ونشره للعمل بموجبه فاصدرنا امرنا هذا لكم للعلمية واجراء مقتضى ذلك كما هو مطلوب بنا

حجة ايلول - ( قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٤ ذي القعدة سنة ١٢٩٦ الموافق ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٧٩ )

تقرر ان الذين دفعوا رسم الايلولة باعتبار واحد في المائة قبل صدور لائحة سنة ١٢٩٢ لم الحق في الاستئصال على حجة ايلولهم بدون دفع شيء زيادة على ذلك ومن يكونوا قد دفعوا جانباً من الواحد في المائة قبل صدور لائحة سنة ٩٢ وقبلت منهم الحكومة ذلك على الحساب لم ايضا الحق في استئصالهم على حجة ايلولهم بمجرد دفع كماله الواحد في المائة على شرط ان يكون دفع الواحد في المائة او البعض منه على وجه ما ذكر مثبتوا بالثبوت التام في دفاتر المديرية

حجة - ( افادة من المحفانية الى المحكمة الكبرى الشرعية بمصر في ٩ راسنة ١٢٩٧ (٢٠ فبراير سنة ٨٠) )

بافادة فضيلكم رقمية ١٧ الحالي مرة ١١ تورى انه وان كان بناء على منشور المحفانية الصادر في ٥ ذي القعدة سنة ١٢٩٦ المشير بقبول وتسجيل العقود العرفية المجاري تبليغها من المحاكم المختلطة جاري اللازم لذلك بالحكمة لكنه لم يتصرح فيه عن قبول التصرف والبيع ونحوه بمنقضاها وانه لكون بعض ارباب تلك العقود حضر للمحكمة واراد التصرف فيها اشتمل عليه العقد الذي بيده وتلك العقود ربما يظهر ان بعضها غير مستوفي وبعضها يوجد فيه ما يوجب عدم جواز انتقال الملكية كبيع من الفاسر او المعنوي او المحجور عليه من الرعي او القيم بلا مسوغ شرعي ونحو ذلك مرغوب استئراج رأي المحفانية عما يستصوب اجراؤه في ذلك لانتجاده قاعدة اسمية وحيث ان من مقتضى نص قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ شعبان سنة ١٢٩٦ وصار نشره عموماً وبالجملية لطرف سعادتم بتاريخ ١٩ رمضان سنة ١٢٩٦ مرة ٥٧ ان الجميع الشرعية التي تستخرج بناء على عقود رسمية محررة من المحاكم المختلطة يجوز سماع التداعي عليها ولا تدخل تحت حكم الامر الصادر بعدم سماع تداعي على الحجج الشرعية المسجلة بل انها تلغى بصدور الحكم الذي يصدر بفساد العقود المقررة بناء عليه فالذي

المشتريين بتقديم قوائم بالمساحات والمساحات المنوه عنها في مواد ٥٥ و ٥٨ و ٥٩ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية المذكورة انفاً بل يكفي بذكر اجمالي المساحة وحدودها بمضابط البيع وحججه على حسب الوارد بمداول التحديد المسجلة لمصلحة الدومين (م) ٢ اذا اريد وقف شيء من الاطيان والاملاك المذكورة في المادة السابقة للمحاكم الشرعية ككتابة حجج الوقف بدون بيان المساح والمساحات والحدود بل يكفي بذكر مقدار الموقوف اجمالاً وذكر اقرار الواقفين والشهود بالعلم به وتحفظ قوائم التحديد التي تقدم من مصلحة الدومين او من احد ماموري الحكومة المختصين بذلك مع جعل قيد حجة الوقف المذكور

حجة — (ر) محكمة شرعية (لايحة)

حجة — (ر) ابلولة — ٤ ذا سنة ٩٦

حجة شرعية (الطعن فيها) — (ر) عقد عرفي ٩٩

سنة ١٢٩٧

حجة — (ر) وسية يونيه سنة ٨٩

حجة مفقودة — (ر) وقف ١٨ محرم سنة ٩٩

حجة خطية — (ر) بينة (مجلة ١٧٣٦

حجة — (ر) نزاع ملكية (قم ٥٨٧

حجة ملكية السفينة — (ر) قبودان (قنب ٤١

٤٣ — ٥٦

حجر — (قانون الاحوال الشخصية)

(م) ٤٨٢ يحجر على الصغير والمجنون والمعنوه وذية الغفلة والسفيه والمدينون (م) ٤٨٣ الصغير الذي لا يعقل تصرفاته القولية كلها باطله ومثله المجنون المطبق الذي لا يفيق بحال واماً من مجن ويقيم فنصرفاته في حال افاقته حكمها حكم تصرفات العاقل (م) ٤٨٤ تصرفات الصبي المميز والمعنوه القولية غير جائزة اصلاً اذا كانت مضرة لها ضرراً محضاً وإن اجازها الولي او الوصي (م) ٤٨٥ التصرفات التي تصدر من الصبي المميز والمعنوه وتكون نافعة لها نفعاً محضاً جائزة ولو لم يجزها الولي او الوصي (م) ٤٨٦ المحجور عليه صيماً مميّزاً كان او كبيراً معنواً اذا عقد عقد من العقود القولية الدائرة بين النفع والضرر توقف نفاذه على اجازة الولي او الوصي — فان اجازها وكان قابلاً للاجازة نفذ وإن لم يجزه او اجازها وكان غير قابل للاجازة فلا ينفذ اصلاً (م) ٤٨٧ الصبي مؤاخذاً بافعاله فاذا اجني جناية مالية او نفسية ادى ضامناً من ماله بلا تاخير الى البلوغ والمعنوه كالصبي (م) ٤٨٨ اذا استنقض الصبي او المعنوه بلا اذن وليه او وصيه مالا فائتله او اتلف ما اودع عنده او ما اعير اليه او ما بيع له بلا اذن الولي او الوصي فلا ضمان عليه ما لم تكن الوديعة نفساً فعليه ضمانها — فان قبل الوديعة باذن وليه او وصيه فائتلفها فهو ضامن لها (م) ٤٨٩ اذا اقيمت البينة على حر مكلف وثبت لدى المحاكم الشرعي انه سبه يحجر عليه ويمتنع من جميع التصرفات التي تحيل الفسخ ويبطلها المنزل فيكون حكمه فيها حكم الصغير

نراه ان المحجج الشرعية التي تعمر ايضا بناء على عقود عرفية مسجلة تكون في حكم التي تعمر بناء على العقود الرسمية بالنسب لما صدر به قرار مجلس النظار السالف ذكره ولزم تحريره لفصيلتكم بذلك

(صورة ماورد للداخلية من نظارة المحفانية في

١٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ (نمرة ٤٢)

المسطر بينه صورة ما كتب من هذا الطرف لمحكمة مصر الكبرى الشرعية بناء على ما جرى به الاستفهام منها بشأن من يتطلب التصرف بواسطتها في عقار بمقتضى عقد عرفي مسجل بالمحكمة المختلطة ان كان يجاب لطلبه وتعمر المحجة اللازمة للمشتري منه ام لا وقد تراءى هنا عدم المانع من اجابة هذا الطلب على اشتراط جواز الداعي على تلك المحجج كما الجاري في المحجج التي تعمر بناء على عقود رسمية بمقتضى ما صدر من مجلس النظار بتاريخ شعبان سنة ١٢٩٦ وجرى نشره للجهات كما بالصورة المرفقة بهذا الصادرة لتلك المحكمة وحيث انه صار نشر هذه الصورة للجهات فروع المحفانية ومن المتقضي اعلانها بجهات الادارة ايضا فلزم شرحه لعطوفتكم ليصدر الامر بتبليغها للجهات المذكورة من طرف نظارة الداخلية افندم

المسطر اعلاه هو صورة ما صدر للمحكمة الكبرى من نظارة المحفانية وما ورد منها للداخلية في ١٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ نمرة ٤٢ بعدم المانع من اجابة من يتطلب التصرف في عقار بمقتضى عقد عرفي مسجل بالمحكمة المختلطة وتعمر المحجة اللازمة للمشتري على اشتراط جواز الداعي على تلك المحجج كالجاري في المحجج التي تعمر بناء على عقود رسمية لاخر ما ذكر ومرغوب اعلان ذلك بجهات الادارة وعلى هذا تحرر بتاريخه لمن لزم على صورته وبالمجمل هنا للمعلومية بما نص فيه ومراعاة الاجراء بمقتضاه

حجة — ٠ امر عال رقم ١٤ جا سنة ٢٩٩ (٢ ابريل سنة ٨٢)

(نحن خديو مصر) من بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية وبناء على ما رفعه اليها ناظر حقائقتها وموافقة رأي مجلس نظارنا واقرار مجلس النواب نامر بما هوأت (م) ١ الفعارات التي اخذت بشوارع الخروسة المستجدة وتغيرت معالمها بسبب هدمها وتعذر الاستدلال على مقاسها وحدودها لعدم وجود حججها الاصلية بصير توقيع مسوغاتها الشرعية وتحرير المحجج اللازمة بها لجهة الميري بدون مفاًس ولا تحديد وذلك بنوع الاستثناء ما هو مقرر في لائحة المحاكم الشرعية بشأن تحرير المحجج (م) ٢ هذا الاستثناء هو خاص بملك العقارات دون سواها

حجة — ٠ امر عال صادر في ٧ يونيه سنة ٨٨

بعد الاطلاع على مواد ٥٥ و ٥٨ و ٥٩ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية الصادر عليها امرنا المورخ ٩ رجب سنة ١٢٩٧ وفي ١٧ يونيه سنة ٨٠ وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راسي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ على المحاكم الشرعية ان تكتب المحجج الشرعية بما يباع من اطيان واملاك مصلحة الدومين بدون تكليف البائعين او



## ملحوظات

هو من كان له حق الشفعة (م) ٩٥٢ المنشوع هو العتار الذي تعلق به حق الشفعة (م) ٩٥٣ المنشوع به هو ملك الشفع الذي كان به الشفعة (م) ٩٥٤ الخليط هو بمعنى المشارك في حقوق الملك كحصة الماء والطريق (م) ٩٥٥ الشرب الخاص هو حق شرب الماء التجاري المخصوص بالاشخاص المعدودة وأما اخذ الماء من الأنهر التي ينتفع بها العامة فليس من قبيل الشرب الخاص (م) ٩٥٦ الطريق الخاص هو الزقاق الذي لا يتنفذ

### \* الباب الاول \*

(في بيان المسائل المتعلقة بالحجر وينقسم الى اربعة فصول)

**الفصل الاول — في بيان صنف المحجورين واحكامهم**  
(م) ٩٥٧ الصغير والمجنون والمعتق محجورون لذاتهم (م) ٩٥٨ للحاكم ان يحجر على السفه (م) ٩٥٩ للحاكم ان يحجر على المدين بطلب الغرماء (م) ٩٦٠ المحجورون الذين ذكروا في المواد السابقة وإن لم يعتبر تصرفهم القولي لكن يضمنون حالا الضرر والخسارة الذين نشأوا من فعلهم مثلاً يلزم الضمان على الصبي اذا اتلف مال الغير وإن كان غير مميز (م) ٩٦١ اذا حجر السفه والمدين من طرف الحاكم يشهد ويعلم الى الناس ببيان سببه (م) ٩٦٢ لا يشترط حضور من اريد حجه من طرف الحاكم ويصح حجه غيباً ايضاً ولكن يشترط وصول خبر الحجر الى ذلك المحجور ولا يكون محجوراً ما لم يصل اليه خبر انه قد حجر عليه وتكون عقوده واقاربه معتبرة الى ذلك الوقت (م) ٩٦٣ لا يحجر على الفاسق مجرد سبب فسقه ما لم يبدر ويسرف في ماله (م) ٩٦٤ يحجر على بعض الأشخاص الذين تكون مضرتهم للعوم كالطبيب الجاهل لكن المراد هنا من الحجر المنع من اجراء العمل لامتنع التصرفات القولية (م) ٩٦٥ اذا اشتغل احد بصناعة او تجارة في سوق فليس لارباب هذه الصناعة او التجارة ان يحجروا ويمنعوا عن اشتغاله بهذه الصناعة او التجارة قائلين انه بطرا على ربنا وكسبنا خلل

### (الفصل الثاني)

**في بيان المسائل التي تتعلق بالصغير والمجنون والمعتوه**  
(م) ٩٦٦ لا يصح تصرفات الصغير غير المميز القولية وإن اذن له وله (م) ٩٦٧ يعتبر تصرف الصغير المميز اذا كان في حقه نفع محض وإن لم ياذن به الولي ولم يحزه كقبول الهدية والهبة ولا يعتبر تصرفه الذي هو في حقه ضرر محض وإن اذنه بذلك وله واجازه كان يهب لآخر شيئاً ما، الدقود الدائرة بين النفع والضرر في الاصل فتتوقف موقوفة على اجازة وليه ووليّه محجور في اعطاء الاجازة وعدمها فان رأها مفيدة في حق الصغير اجازها والا فلا مثلاً اذا باع الصغير المميز مالا بلا اذن يكون نافذ ذلك البيع موقفاً على اجازة وليه وإن كان قد باعه بازيد من ثمنه لان عقد البيع من العقود المترددة بين النفع والضرر في الاصل (م) ٩٦٨ للولي ان يسلم الصغير المميز مقدارا من ماله وياذن له بالتجارة لاجل التجارة فاذا تحقق رشده دفع وسلم اليه باقي امواله — (م) ٩٦٩ العقود المكررة التي تدل على انه قد صد منها الرجح في اذنه بالاخذ والاعطاء مثلاً لو قال الولي للصغير ع واشترى قال له ع واشترى المال الغلابي فهاذا بالبيع والشراء وأما امر الولي الصبي باجراء عقد واحد فقط كشرائه اذهب الى السوق واشترى الغلابي او بعه فليس باذن بل انما يعد من قبيل استخدام الصغير توكيلاً على ما هو المتعارف والمعتمد (م)

ولا تنفذ عقوده بعد الحجر الا باذن الحاكم وأما تصرفاته قبل الحجر فهي جائزة نافذة (م) ٩٦٠ لا يحجر على السفه البالغ الحجر في التصرفات التي لا تحتل الفسخ ولا يبطلها المنزل فتجوز له هذه التصرفات كالنكاح والطلاق والاتفاق على من تجب عليه نفقته وتزول عنه ولاية الاب او الجد ويصح اقراره على نفسه بوجوب النقص في النفس او فيا دونهما ونصح وصاياه في سبيل الخير من ثلث ماله ان كان له وارث (م) ٩٦١ يمنع المذني الماخذ الذي يعلم الناس المحيل الباطلة او يفتي عن جهل والطبيب الجاهل والمكاري المنلس ومن يفتكر الحرف (م) ٩٦٢ يجوز للوصي ان ياذن للصبي بالتجارة اذا جربه فراه بعقل ان البيع للملك سالب وإن الشراء له جالب وأنه يعرف الغبن اليسير من الفاحش وهو ظاهر غير خاف على من يعقل (م) ٩٦٣ يجوز للصبي الماذون له في التجارة البيع والشراء ولو بفاحش الغبن والتوكيل بها والرهن والارتهان والاعارة واخذ الارض اجارة ومسافة ومزارعة والايجار والاقرار بالوديعة وبالدين والمحط من الثمن يبيع والمحاباة والتأجيل والصلح — وليس للماذون ان يقرض ولا يهب ولا يكفل ولا يتزوج الا باذن وليه في النكاح — ولا يمنع الولي والوصي من التصرف في حاله

### حجر واكره (مجله) — (في الاصطلاحات الفقهية)

(م) ٩٤١ الحجر هو منع شخص مخصوص عن تصرفه القولي ويقال لذلك الشخص بعد الحجر محجور (م) ٩٤٢ الاذن هو فك الحجر واسقاط حق المنع ويقال للشخص الذي اذن ماذون (م) ٩٤٣ الصغير غير المميز هو الذي لا يفهم البيع والشراء اي لا يعلم كون البيع سالباً للملك والشراء جالباً له ولا يميز الغبن الفاحش مثل ان يقش في العشرة بخمسة من الغبن اليسير والطفل الذي يميز هذه المذكورات يقال له صبي مميز (م) ٩٤٤ المجنون على قسمين احدهما المجنون المطلق وهو الذي جنونه يستوعب جميع اوقاته والثاني هو المجنون غير المطلق وهو الذي يكون في بعض الاوقات مجنوناً وبقية في بعضها (م) ٩٤٥ المعتوه هو الذي اختل شعوره بحيث يكون فيه قليلاً وكلامه مختلطاً وتديره فاسداً (م) ٩٤٦ السفه هو الذي يصرف ماله في غير موضعه ويبدل في مصارفه ويضيع امواله وبتلفها بالاسراف والذنب لا يزالون يغفلون في اخذهم واعطائهم ولم يعرفوا طريق تجارتهم وتمنعهم بحسب بلاهتهم وخلو قلوبهم بعدون ايضاً من السفه (م) ٩٤٧ الرشيد هو الذي يتقيد بمحافظة ماله ويتوقى من السفه والتبذير (م) ٩٤٨ الاكره هو اجبار احد على ان يعمل عملاً بغير حق من دون رضاه بالاخافة ويقال له المكن (بفتح الراء) ويقال لمن اجبر بحجر ولذلك العمل مكن عليه ولشئ الموجب للخوف مكن به (م) ٩٤٩ الاكره على قسمين القسم الاول هو الاكره المجهي الذي يكون بالضرب الشديد المؤدي الى اتلاف النفس او قطع عضو والثاني هو الاكره غير المجهي الذي يوجب الغم والالم فقط بالضرب والحس (م) ٩٥٠ الشفعة هي تلك الملك المشتري بقدر الثمن الذي قام على المشتري (م) ٩٥١ الشفع

(م) ٩٩٤ لا يصح اقرار السفه المحجور بدين لآخر مطلقاً يعني ليس لاقرارته تأثير في حق امواله الموجودة في وقت الحجر والمحادثة بعده (م) ٩٩٥ حقوق الناس التي هي على المحجور تؤدي من ماله (م) ٩٩٦ اذا استقرض السفه المحجور دراهم وصرفها في نفقته فان كان صرفها اياها بالمعروف اداها المحاكم من ماله وان كان صرفاً زائداً عن القدر المعروف يؤد مقدار نفقته ويبطل الزائد عنها (م) ٩٩٧ عند صلاح حال السفه المحجور يترك حجره من قبل المحاكم

### ( الفصل الرابع - في المديون المحجور )

(م) ٩٩٨ لو ظهر عند المحاكم مطالبة المديون في اداء دينه حال كونه مقتدرًا وطلب الغرماء بيع ماله وتادية دينه حجر المحاكم ماله واذا امتنع عن بيعه وتادية الدين باعه المحاكم وادى دينه فيبدا بما يبيعه اهون في حق المديون بتقديم النقود اولاً فان لم تقب فالعروض وان لم تقب العروض ايضاً فالعقار (م) ٩٩٩ المديون المنلس الذي دينه مساو لماله او ازيد اذا خاف غراموه ضياع ماله بالتجارة او ان يهزمه او يجعله باسم غيره وراجعوا المحاكم على حجره عن التصرف في ماله او اقراره بدين لآخر حجر المحاكم وباع امواله وقسمها بين الغرماء ولكن يترك له من الالبسة ما يحتاج اليه وان كان للمديون ثياب ثمينية وكان يمكن الاكتفاء بمادونها باعها واشترى له من ثمنها ثياباً رخيصة واعطى باقيها للغرماء ايضاً وكذلك ان كان له داروكان يمكن الاكتفاء بما دونها باعها واشترى من ثمنها داراً مناسبة لمحال المديون واعطى باقيها للغرماء (م) ١٠٠٠ يتفق على المحجور المنلس وعلى من لزمته نفقته في مدة الحجر من ماله (م) ١٠٠١ الحجر للدين يؤثر في مال المديون الذي كان موجوداً في وقت الحجر فقط ولا يؤثر في المال الذي تملكه بعد الحجر (م) ١٠٠٢ الحجر يؤثر في كل ما يؤدي الى ابطال حق الغرماء كالهبة والصدقة وبيع مال بالنقص من ثمن مثله بناء عليه لاتعتبر تصرفات المديون المنلس وتبرعاته وسائر عقود المضرة بحقوق الغرماء في حق امواله الموجودة وقت الحجر ولكن تعتبر في حق امواله التي اكتسبها بعد الحجر ولو اقر لآخر بدين لا يعتبر اقراره في حق امواله التي كانت موجودة من وقت الحجر ويعتبر بعد زوال الحجر ويبقى مديوناً بادائها ذلك الوقت وايضاً ينفذ اقراره على ان يؤدي ما يكتسب بعد الحجر

حجر - (ر) رشد ١٢ ذاسنة ١٢٩٦ - وصي  
- مهر (ش ٨٨ - وصية (ش ٥٣٢ - اكره  
- اقرار (مجله) - شركة (ق ٤٤٥ - عقوبة

الجنائيات (فق ٣٧ - بيت المال - مجلس حسبي  
حجر - (صورة ما تحرر لافسام الهندسة في ١٧ شعبان  
سنة ١٢٩٦ (١٩ اغسطس سنة ١٢٩٦) - ثمة ١٤  
ليس بخاف على حضرته ما هو جار صرفه من المصاريف  
الجسيمة في استخراج ونقل الاحجار الدبش ذات  
المقادير الكلية الى مواقع طلبها لتقوية الجسور حفظاً

١٧٠ لا يتبدد ولا يتخصص اذن الرلي بزمان ومكان ولا يتزوج من البيع والشراء مثلاً لو اذن الرلي الصغير المميز يوماً او شهراً يكون ماذوناً على الاطلاق ويبقى مستعراً على ذلك الاذن مالم يتجبره الرلي وكذا لو قال له بيع واشتر في السوق الفلاني يكون ماذوناً في كل مكان كذلك لو قال له بيع واشتر المال الفلاني فله ان يبيع ويشترى كل جنس من المال (م) ٩٧١ كما يكون الاذن صراحة يكون دلالة ايضاً مثلاً لو رأى الرلي الصغير المميز يبيع ويشترى ولم يمنعه وسكت يكون قد اذنه دلالة (م) ٩٧٢ لو اذن للصغير من قبل وليه يكون في الخصوصيات الداخلة تحت الاذن بمنزلة البالغ وتكون عقود التي هي كالبيع والشراء معتبرة (م) ٩٧٣ للولي ان يتجبر الصغير بعد ما اذنه ويبطل ذلك الاذن ولكن يشترط ان يتجبره على الرجوع الذي اذنه به مثلاً لو اذن الصغير وليه اذناً عاماً فصار ذلك معلوماً لاهل سوقه ثم اراد ان يتجبر عليه فيشترط ان يكون الحجر ايضاً عاماً فيصير معلوماً لاكتراهل ذلك السوق ولا يصح حجره عليه بمحض رجلين او ثلاثة في داره (م) ٩٧٤ ولي الصغير في هذا الباب اولاً ابوه ثانياً الوصي الذي اختاره ابوه ونصبه في حال حياته اذا مات ابوه ثالثاً الوصي الذي نصبه الوصي لغيره في حال حياته اذا مات رابعاً جد الصبي اي اب الصغير او اب اب الاب خاسماً الوصي الذي اختاره الجد ونصبه في حال حياته سادساً الوصي الذي نصبه هذا الوصي سابعاً القاضي او الوصي المنصوب من قبله اما اذا اذنه اخوه وعنه وسائر الاقارب ان لم يكونوا اوصياء فاذا هم غير جاثين - (م) ٩٧٥ للمحكمة ان ياذن للصغير المميز عند امتناع الرلي الذي هو اقدم منه عن الاذن اذا رأى في تصرفه منفعة وليس للولي الاخر ان يتجبر عليه بعد ذلك - (م) ٩٧٦ اذا توفي الرلي الذي جعل الصغير ماذوناً يبطل اذنه ولكن لا يبطل اذن المحاكم بوفاته ولا يبرله (م) ٩٧٧ الصغير الماذون من حاكم يجوز ان يتجبر عليه من ذلك المحاكم او من خلفه وليس لايه او غيره من الاولياء ان يتجبر عليه عند موت المحاكم او عزله (م) ٩٧٨ المعتوه هو في حكم الصغير المميز (م) ٩٧٩ الجنون المطبق هو في حكم الصغير المميز (م) ٩٨٠ تصرفات الجنون الغير المطبق في حال افاقته كالتصرف العاقل (م) ٩٨١ لا يقضي لرب يستعمل في اعطاء الصبي ماله عند بلوغه بل يجرب بالاناني فاذا تحقق كونه رشيداً تدفع حينئذ اليه امواله (م) ٩٨٢ اذا بلغ الصبي غير رشيد لم تدفع اليه امواله ما لم يتحقق رشده ويمنع من التصرف كما في السابق (م) ٩٨٣ وصي الصغير اذا دفع اليه ماله قبل ثبوت رشده فضاع المال في يد الصغير او اتلفه الصغير بصير الوصي ضامناً (م) ٩٨٤ اذا اعطى الى الصغير ماله عند بلوغه ثم تحقق كونه سفهياً يتجبر عليه من قبل المحاكم (م) ٩٨٥ ثبت حد البلوغ بالاحتلام والاحمال والحض والحمل (م) ٩٨٦ يبدأ سن البلوغ في الرجل اثنتا عشرة سنة وفي المرأة تسع سنين ومنتهاه في كليهما خمس عشرة سنة واذا اكمل الرجل اثنتي عشرة ولم يبلغ يقال له المراهق وان اكملت المرأة تسعاً ولم تبلغ يقال لها المراهقة اي ان يبلغا (م) ٩٨٧ من ادرك سن البلوغ ولم تظهر فيه آثار البلوغ عد بالفاصح (م) ٩٨٨ الصغير الذي لم يدرك ميلاً سن البلوغ اذا ادعى البلوغ لا يقبل (م) ٩٨٩ اذا اقر المراهق او المراهقة في حضور المحاكم ببلوغه فان كان جنة ذلك المقرر غير مفصلة للبلوغ وكان ظاهر الحال مكذباً له لاجل ذلك فلا يصدق وان كانت جنته تجمل البلوغ فلم يكذب بظاهر الحال يصدق وتكون عقود وفاريره نافذة معتبرة ولو اراد بعد ذلك ان يسخ تصرفاته القولية بان يقول اني في ذلك الوقت اي حين اقررت بالبلوغ لم اكن بالفاصح فلا يلتفت الى قوله

### ( الفصل الثالث - في السفه المحجور )

(م) ٩٩٠ السفه المحجور هو في المعاملات كالصغير المميز ولكن ولي السفه المحاكم فقط وليس لايه وجهه ووصياته عليه حق ولاية (م) ٩٩١ تصرفات السفه التي تتعلق بالمعاملات القولية الواقعة بعد الحجر لا تصح ولكن تصرفاته قبل الحجر كصرفات سائر الناس (م) ٩٩٢ يتفق على السفه المحجور وعلى من لزمته نفقته من ماله (م) ٩٩٣ اذا باع السفه المحجور شيئاً من امواله لا يكون بيعه نافذاً ولكن اذا رأى المحاكم فيه منفعة يجيزه

## ملحوظات

حصول التعرض من مشايخ بعض النواحي الى المراكب المشحون بها الدبش وتقر يغه بنواحيهم بواسطة اجبار الروءساء وعدم تمكنهم من المسير للجهات الاصلية المنقول لها الدبش ولا يخفى ما يترتب على ذلك من الضرر خصوصا ان الدبش الجاري ارساله يومي تاريخه هو لزوم نقط مهمة جدا بحسب شدة اللزوم ومن الضروري سرعة وصوله لتلك النقط لتدارك ما عسى ان يقع باسباب تأخير وضع الدبش بها فبناء على ما ذكر اقتضى تحريره لسماعتكم نومل صدور الاوامر بالتلغرافات للمدريات بالتأكيـد عن منع التعرض للمراكب المشحونة دبشا وان تقر يغه لا يكون الا بالمحلات المرسله اليها كالرسائل التي تكون بيد الروءساء ومن يقع منه مخالفة في ذلك يجري مجازاته بحسب ما يستحق ثم من حيث ان النواحي التي تعرض مشايخها لتفريغ الدبش بها لم يكن تخصا لها دبش وبهذا الداعي فديوان الاشغال ليس مكلفا بثمن ومصاريف الدبش المذكور وضروري من تحصيله من المشايخ وابعائه للديوان ليجري فيه اللازم وترد الافادة للمعلومية (حاشية) من حيث ان ارسال الدبش جار يوميا للنقط المهمة وخفاة ان المشايخ يتعرضون لتفريغه في جهات خلاف المرسل اليها كما حصل فالرجاء التأكيد على المدريات بمنع تعرض المشايخ للدبش ويكون التأكيـد بواسطة التلغراف كما ذكر ثم يتورى بما يصدر من الداخلية للمدريات بشأن تحصيل ثمن الدبش الواضح بالكشف طيه بانه لا يكفى تحصيل اثمن فقط بل يجري تحقيق اسباب تعرض المشايخ لاختـذ الدبش بجهتهم مع عدم تقريره لهم وباتهاء التحقيق تجر ي محاکمتهم بحسب ما يستحق كل منهم

حجر - { صورة ما نحر لاقسام الهندسة غرة رمضان سنة ١٢٩٦ نبرة ١٧ }

قد علم للديوان ان الاحجار الدبش الجاري وضعها في المحلات المحتاجة لها بالجسور والترع والفتحات غير حاصل في وضعها انتظام ومن ذلك ناشيء ضياع اغليتها في المياه بدون ثمره وسبب ذلك ان ربيها موكلول لمشايخ واقفار البلاد بدون مواصفة هندسية فتعجينا كل العجب من هذه الامور الواقعة

لفيضان النيل وهذا امر يوجب مزيد الاعتناء بشأن هذه الاحجار ووقايتها من كل ماهي عرضة اليه من الحوادث اذ المتبادران الحالة المتبعة فيها واقع بسببها امور مغايرة تعد من الاسباب الباعثة لالزام الحكومة في كل عام بتجديد ارسال مقادير جسيمة بالكيفية الجارية الآن وبما ان ذلك من اهم ما ينبغي مراعاته والاهتمام بامره فيقتضي ان تؤكـدوا على الباشمهندسين التابعين للقسم رياسة حضرتكم بان يكلفوا المهندسين الذين تحت ادارتهم بانهم في حال مرورهم في اسية وقت كان يتفقدون احوال الاحجار المذكورة في المحلات الجاري تواردها اليها واختبار وجودها على التام طبقا للمقادير المرسله وعند رميها في النقط اللازمة لها لا يرمى منها الا الضروري بملاحظة ومواصفاتهم وبتعليمات الباشمهندس مع ضبط مقاديره بمعرفتهم قبل الرمي وارسال شهادات منهم به في وقته الى الباشمهندس لكي من طرفه تنقدم لحضرتكم لتبعثوها الى الديوان هذا مع استمرار ملاحظة ما ينبغي وان وجدت به عجوزات بصير التبليغ عنها في الوقت والحال لالزام المستلمين بها وعلى هذا اذا حصل تساهل من اي مهندس فيما نيظ بعهدته على الكيفية المشروحة فيكون ملزما ومدانا مع المستلمين بكل ما يظهر من العجز والاهمال فبمقتضى ما يتضح من التفتيش العمومي الذي سيجريه الديوان في بعض الاحيان بفتة عن هذا الشأن خلاف ما تجريه حضرتكم من الملاحظة العامة عن ذلك لدى مروركم على جهات القسم واملنا ان تكون هذه القاعدة مقرونة بمزيد الالتفات اليها للحصول بها على حفظ الاحجار المذكورة على وجه الاستمرار طبقا للقصد والمرام

حجر - { صورة ما كـب للداخلية ايضا في غرة سنة ٩٦ (١٩ اغسطس سنة ٧٩) غرة ١١٧ }

الحجر الدبش الجاري ارساله بواسطة ديوان الاشغال لحفظ النيل بمديريات الوجه البحري لا يخفى ان تخصيصه للجهات المرسل لها ما كان الا من بعد تحقيق اهمية لزومه اليها بحيث لو تأخر وضع لزوم كل جهة في تحله يخشى من وقوع الضرر ومع ذلك فقد علم للديوان من افادات قدمت اليه من متعهدي النقل

بدون مبالاة بالمصاريف الجسيمة الجاري صرفها في اخراج وارسال الاحجار المذكورة فضلا عن الصعوبات الحاصلة للديوان في استحصال هذه المصاريف وبما ان هذا مما لا ينبغي تركه ولا الاستخفاف به فاقضى تحريره لحضرتكم لتأكدوا تأكيداً مشدداً على الباشمهندسين التابعين للقسم رئاسة حضرتكم بان يلتفتوا هم والمهندسون التابعون لهم الى هذه المادة المهمة ومطلقاً لا يجري وضع شيء من الدبش في اي نقطة كانت الا باصول الهندسة واخبارهم بانه بعد هذا التنبيه اذا تبين ان العمل في ذلك جار على غير القاعدة فيكون الباشمهندس ومهندس المركز الذي يتضح جريان ذلك في مركزه تحت المسؤولية فيما يترتب عليه من الخسارة والضرر

حجر - ١٠ صورة مسامحة لها ايضا في ٢٧ رجب سنة ١٢٩٧ (٥ لوليه سنة ٨٠) (نمرة ٦٦)

لعدم وجود قاعدة منتظمة فيما يتعلق بشحن وارسال احجار حفظ النيل وحصرها وحفظها قد عملت لائحة لذلك بديوان الاشغال العمومية وصار طبعها وبتاريخه اجري نشرها الى رؤساء اقسام هندسة الاشغال ومصلحة المحاجر للعمل بمقتضاها فيما يختص بهم وها هو مرسل لدولتكم عدد ٧٥ نسخة منها بامل ارسالها الى المديريات للعمل بمقتضاها في الامور المنوطة بهم (ومعه نسخة من اللائحة المذكورة)

#### (لائحة - احجار حفظ النيل)

تحررت من ديوان الاشغال العمومية في ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٠ (١٩ رجب سنة ١٢٩٧)

(الشحن والارسال) (م) ١ كل مركب تحضر من طرف المتهمدين الى محل الشحن لنقل الاحجار يصير تحقيق صفيحتها وغلافها الموجودين بيد رئيسها على حملتها (م) ٢ التحقيق يكون بكيفية ان يعمل معدل عن كل مركب في اول دفعة بالوزن وذلك بان يصير شحنها من احجار موزونة ومتى استوفت حدها يضع مأمور الشحن صفيحتين بجانيها يمسان سطح الماء كل صفيحة في جنب احدها امام في السقالة والاخرى خلف بالقرب من الدفة (م) ٣ الصفيحتان المذكورتان في مادة ٢ تكونان

ملتين في جسم المركب بمقدار اثنين مالي او ثلاثة بحيث تكون المركب عند وضعها في غابة التوازن والاعتدال (م) ٤ بعد وضع الصفيحتين المذكورتين يأخذ مأمور الشحن مقياس البعد بين نهايتها وبين حافة المركب وكذلك البعد بين الخلفية منها والدفة وبين الامامية والمقدم ويقيد هذه المقاسات بدفتر مخصوص بطرفه مع اسم صاحب المركب ورئيسها والحمولة المرقومة بصفيحتها ونمرة الصفيحة ومقدار الشحنة التي عملت بالوزن (م) ٥ يقارن المأمور كمية وزن الاحجار التي شحنت بالمركب على مقدار الحمولة المرقوم بالصفيحة فان رآها مطابقين فيعتمد الصفيحة والا فليكن الاعتماد على مقدار وزن الشحنة فقط وفي هذه الحالة الاخيرة تضبط الصفيحة وترسل الى الترسانة لتجري اللازم لتغييرها باخرى على صحة مع النظر فيما يترتب على الاختلاف الذي ظهر فيها (م) ٦ كل مركب عمل عنها المعدل في اول دفعة يجري شحنها في باقي الدفات بغير وزن ويعتبر حسابها في كل دفعة على واقع ما نتج من معدلها بشرط استيفاء شحنها الى ان يمس الماء الصفيحتين الموضوعتين بجانيها بعد التحقق من عدم تحولها عن مكانها (م) ٧ لا يصير البدء في شحن اي مركب الا بمقتضى تسريح يقدمه رئيسها لمأمور الشحن يفيد صلاحيتها للنقل ويلاحظ هذا المأمور نظافتها من سائر ما يحتمل وجوده فيها مما يؤثر في نقص الحمولة (م) ٨ كل مركب يتم شحنها يمرر لها مأمور الشحن رسالة مطبوعة يبين فيها اسم صاحبها واسم رئيسها واسم المتعهد بالنقل وحملتها ومقدار مشحونها ومحل الشحن والجهة المرسل اليها ويثبت في هذه الرسالة انها كاملة الشحنة كما انه يبين بالرسالة مقدار مقياس ابعاد الصفيحتين الموضوعتين بجانيها (م) ٩ نقيذ الرسالة بدفتر قيد الرسائل بطرف مأمور الشحن وتسلم للرئيس بوصل يؤخذ منه امامها على الدفتر يفيد استلامها مع كامل ما فيها من الاحجار لتوصيله الى جهة اللزوم (م) ١٠ يمرور المراكب من اسيه هويس يوه شر مأمور الهويس على رسالتها بما يفيد مرورها منه كاملة الشحنة مبينا في تاشيره تاريخ المرور

## ملحوظات

## (الاستلام والاستعمال)

(م) ١١ عند وصول المركب الى النقطة المشعونة من اجلها فعلى مندوب الاستلام معاينة شحتها قبل التفريغ ومتى يتحقق انها مستوفية وان الصفيحتين الموضوعتين بجانبها لم تتحولا عن مكانها يجري تفريغها بمزيد الملاحظة الى نهاية التفريغ (م) ١٢ بعد نهاية التفريغ مع الاستمرار يجري مندوب الاستلام تفتيش باطن المركب جيدا فاذا لم يجد بها اشياء غريبة يعطى علم المخبر اللازم لرئيسها شرحا على الرسالة اما اذا وجد بها مواد غريبة كرمال او غيرها من المغفلات فيصير تقديرها وتعتبر عجزا من مشحون المركب ويؤخذ اقرار عنه من الرئيس وبين مقداره بعلم المخبر (م) ١٣ يجب على مندوبي الاستلام استيفاء مخبر اعلام المخبر المذكورة بحيث تكون خالية من المحسر والكشط والسخم وما اشبه ذلك لكي تكون معتدة عند المحاسبة ولا يقع باسبابها تعطيل للمتعدين (م) ١٤ كل عجز يظهر في مشحون المركب سواء كان هذا العجز ناشئا من وضع اشياء غريبة او نقص في نفس المشحون يخضع ثمنه من المتعهد (م) ١٥ لا يسوغ لاي مندوب من مندوبي الاستلام ان يستلم احمرا ليست واردة باسم جهته الا باذونات بالكتابة من باش مهندس المديرية او رئيس الهندسة فاذا وقع ذلك من اي مندوب كان يلزم بدفع قيمة ثمن واجرة نقل الاحجار المذكورة من طرفه بجانب الميري فضلا عن مما كنه في نظيره ذلك (م) ١٦ لا يجوز لاي شخص من الموظفين غير المهندسين ان ياذن برمي احجار في اي موضع او ينقلها من مكان الى اخر ومن اجري ذلك يلزم بثمان ومصاريف ما يتضح اخذه اورميه لغير ضرورة (م) ١٧ مع ما في مادتي ١٥ و ١٦ فان ديوان الاشغال العمومية الذي هو صاحب التصرف وحده في هذه الاحجار له ان يامر عند الاقتضاء اي موظف كان برمي او نقل احجار باي جهة كانت (م) ١٨ يجب على المهندسين ان يتفقدوا مشحونات المركب حال تفريغها واستلامها فاذا رأوا اختلالا يبلغوا عنه في وقته من فورهم من الرؤساء ليحروا فيه مقتضى الاصول وفي الوقت نفسه ينبهون على مندوبي الاستلام بما يقتضي لمنع المخالفات (م) ١٩ على المهندسين ايضا ان يتفقدوا على الدوام مقادير الاحجار الموضوعة رصيذا في كل جهة للتحقق من وجودها على التمام فان وجدوا فيها نقصا بخطروا عنه رؤساءهم لينظروا المديرية للاستئصال عليه او على قيمته من المدان به مع اجراء ما يقتضي معه في ذلك (م) ٢٠ حيث ان مسئلي الاحجار وارباب عهدها وغرفاء حفظها هم تابعون للمديرية ونجت كفايتها وكذلك حفظ هذه الاحجار من وظائفها فهي المسؤولة عن كل ما يقع فيها من العجز او يحصل من اولئك الأشخاص من عدم القيام بواجباتهم في شأنها (م) ٢١ وي الاحجار بالنقط المحتاجة اليها لا ينبغي الارتكان فيه على مشايخ البلاد بل يجب على المهندسين ان يكونوا مباشرين وضعها على مقتضى التعريفات الهندسية الواقع الاقرار عليها من رئاسة الهندسة

## (حصر الاحجار والمحاسبة عليها)

(م) ٢٢ يقيد مامور الاستلام بطرفه في دفتر يومية مختومة بمختتم المديرية كل ما ورد لجهته من الاحجار في كل دفعة بالبيان مركبا مركبا رسالة رسالة بتاريخ الرسائل وينشر امام قيد كل مركب تاريخ علم المخبر المعطى للرئيس واذا كان ببعض الرسائل عجز فيتين عند القيد اصل الورد بالمركب حكم الرسالة ومقدار العجز والباقي الذي صار استلامه (م) ٢٣ الاحجار التي ترمى بالمياه في حال ورودها اعني من المركب الى البحر مباشرة حسب تعريفات المهندسين يعطى المهندس بها شهادة لمندوب الاستلام لتيدرمها بالمياه عن يده و يؤخذ عليها اقرار بذلك من المامور المعين من جهة الادارة لأمور المحفظ وبمقتضى هذه الشهادة يجري مندوب الاستلام قيدها بمخوم دفتر اليومية (م) ٢٤ الاحجار التي تبقى رصيذا تحت اللزوم يصير رصها اشكالا منتظمة وتبقى في عهدة ومسئولية مندوب الاستلام وكل ما اخذ ووضع منها بجهات لزومه بمقتضى طلبات الهندسة الرسمية يجري تقديره بالطرق الهندسية وتعطى عنه الشهادات اللازمة من المهندسين والمامورين للمندوب المذكور وعلى موجبها يجري الخصم في الدفتر الموجود بطرفه (م) ٢٥ في حال فراغ كل باشمهندس مديرية من تحرير كشف الاحجار التي تلزم بجهاته في السنة وارساله من طرفه لرئاسة الهندسة يرسل في الوقت نفسه كشفه للمديرية باسماء النقط المحتوي عليها ذلك الكشف وعلى المديرية بناء على الكشف الذي يردها ان تشعر فور اديوان الاشغال العمومية باسم المندوب الذي تعينه لاستلام ما سيرسل لكل نقطة وتبعث الى الديوان المشار اليه بصورة ختم المندوب المذكور (م) ٢٦ عند ربط الشروط مع المتعدين يعطى ديوان الاشغال العمومية اليهم اسماء ووظائف وجهات مندوبي الاستلام لكيلا يسلوا احجارا باي جهة لغير مندوبها فاذا حصل تسليم شيء لغير هذا المندوب فلا يقبل علم المخبر الذي يقدمه المتعهد فضلا عن ذلك يصير الزام المتعهد بالاثمان (م) ٢٧ اما اذا كان تحويل الاحجار المرسله باسم جهة الى اخرى حصل باذن بالكتابة من باشمهندس المديرية او رئيس الهندسة فعلى المتعدين الامتثال لذلك ولا يعد هذا من قبيل ما في مادة ٢٦ وفي هذه الحالة يجب على الباشمهندس اشعار الديوان حالا عن ذلك وعن السبب الذي دعاه الى اجرائه (م) ٢٨ في كل شهر يقدم مندوب الاستلام الى المديرية دفتر اليومية الذي بطرف كل مندوب مصحوبا بالشهادات المعطاة من المهندسين بما جرى صرفه (م) ٢٩ ديوان الاشغال العمومية يرسل لكل مديرية في كل شهر كشفا من واقع اعلام المخبر التي تقدم اليه بما ارسل لكل جهة واسم مسئله لتخبر من واقعها ما هو ات (م) ٣٠ من مقتضى اليوميات والشهادات والكشوف المنصوص عليها في مادتي ٢٦ و ٢٧ تسوي المديرية حساب كل عهدة بالوجه شهريا وتفيده في دفتر سجل بصير انشاؤه لذلك بها اصولا وخصوصا (م) ٣١ في كل شهر ترسل كل مديرية الى ديوان الاشغال العمومية كشفا بما ورد لكل عهدة وما صرف منه في بحر الشهر ووضع بحلات لزومه بمقتضى شهادات المهندسين والباقي بحيث يكون المحصور بالبيان جهة جهة شهادة شهادة بايضاح اسماء المهندسين المحررة منهم

الشهادات (م) ٢٢ يعمل دفتر سجل بديوان الاشغال العمومية تفيد به الكشوف التي تقدم اليه من المديريات شهريا ليكون معلوما له في اي وقت كان حساب هذه الاحجار (م) ٢٣ الاحجار الموجودة بالمجھات من متأخرات السنوات الماضية بصيردرجها باصول الكشوف التي ترسل لديوان الاشغال العمومية من المديريات فلما مخصوصا ببيان اسما من هي في عهدتهم مع حصصها بالاشجالات المنصوص عليها بمادتي ٢٨ و ٣٠ وما يدرف منها بصيردرجه في تلك الكشوف فلما مخصوصا ايضا وخصه بالاشجالات المحكي عنها (م) ٢٤ كل ما امكن استخراج من الاحجار بعد نزول المياه من السابق رمية بالمقاطع او افواه الترع او نحوها بصيردرجه بحضور المهندسين وتقدير وقتها باليوميات التي بطرف ارباب العهد واصافته بالكشوف والاشجالات المتقدم ذكرها ومن طرف مصلحة الهندسة بصير اخطار المديريات عنه (م) ٢٥ محاسبة متعهدي النقل على اجرة المراكب في نقل الاحجار تكون بمقتضى اعلام الخبر التي يقدمونها شرحا على الرسائل بعد مراجعتها بالديوان وظهور صحتها ومطابقتها على صحة الاختتام المعلومه به (م) ٢٦ اذا حصل اي اختلاس في هذه الاحجار التي هي من الاشياء الميرة سواء كان ذلك في حال شحنها وارسلها او في حال استلامها وحفظها واستعمالها فعلى وجه العموم كل من تظهر جنائنه في ذلك سواء كان من المتعهدين او المراكبية او من مندوبي الاستلام او غيرهم محال محاكمته على المجلس لترتيب جزاؤه طبقا للقانون

حجر — { صورة المحرر للمديريات ورؤساء الهندسة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٠ نمرة ٨٨

حيث من مقتضى لائحة احجار حفظ النيل ان المديريات تسوي حساب الاحجار المذكورة شهريا من واقع اليوميات التي تقدم لها من مندوبي الاستلام مع شهادات المهندسين والكشوفات التي ترسل اليها شهر بديوان الاشغال عمدة بالوجه وتفيد في دفتر سجل بصير انشاء لذلك اصولا وخصوصا ومن مقتضاه لغير من كل مديرية كشوفات شهريا بما ورد بكل عمدة وما صرف منها ووضع بحالات لزومه بمقتضى شهادات المهندسين والباقي بحيث تكون المخصوص جهة جهة شهادة مع توضيح اسما المهندسين المعلى منهم الشهادات وتدرج بتلك الكشوف قيمة الاحجار الموجودة بالمجھات من متأخر السنوات الماضية فلما مخصوصا اصولا وخصوصا ببيان اسما من هي في عهدتهم بعد حصصها بالاشجالات المذكور ثم من مقتضى المادة التاسعة من لائحة المحاسبات السابق صدورها في سنة ١٢٩٠ ان الاحجار والاخشاب وسائر مھات حفظ النيل بغير عنها كشوفات من المديريات في اوائل هبوط النيل بالبيان عملية صنف صنف بمقاديره وزنا او عددا وترسل الى الباشمهندسين لكي بمعرفتهم بمرور كشوفات بما يخص كل قسم ثم يبعث بها الى مهندسي الاقسام وعلى هؤلاء المهندسين اخراج ما يرى لزوم استخراج سواء كان من المھات او الاخشاب او الاحجار بصير تسليمها لحالات حفظها بالسندات اللازمة على من استلم وبالاتهاء بغير كشف من مهندس كل قسم موضحا به اصل الذي صرف لكل

عملية ويستبعد منه ما صار اندامه والباقي عن الذي صار استخراجا ويرسل مع سندات الاستلام لباشمهندسي المديريات وبعد التصديق عليها منهم بالصحة ترسل للمديريات للمراجعة واضافة المرجح على عهده بحالة الاستصحاب ومع التحرير للمديرية وارسل كشوفات لها شهريا من ديوان عموم الاشغال بالمھات التي وردت للمھات الباقية من متأخر السنوات الماضية عن مقدار الاحجار والمھات الباقية من متأخر السنوات الماضية ولا كشوفات عن ايراد وعصوم السنة الحالية التي قرب ارجحها فبما عليه وكون النيل آخذ الآن في الهبوط ومن الضروري حصول التخريرات المقتضية لاستخراج ما يلزم استخراجا والا اجرا فيه حسب نص اللوائح في تاريخه نشر عموما للمديريات بما ذكر وهذا حتى بوصله بصير الاهتمام الكلي في مباشرة هذا العمل بكل دقة حسب نصوص اللوائح السالف ذكرها وسرعة تقديم الكشوفات المذكورة متوفرة البيانات والايضاحات الى الوجه المطلوب لاجرا مقتضاها حسب اصول حجر — { منشور من نظارة الاشغال نمرة ٢٨ بتاريخ ٦ القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨١)

الى اقسام الهندسة بالاقل ان المبالغ المحسبة التي تكديتها الحكومة سنويا في مداركة الكميات الواقعة المتبادر تحييزها وارسلها من احجار ديش واخشاب وغيرها لمحافظة النيل وللغناطر والسدود تستوجب مزيد الاهتمام بصيانة تلك الادوات على الدوام لكي لا تنطرف اليها الايدي ولا تترك في زوايا الاهمال ولا تستعمل الا فيما اعدت اليه بحسب الضرورات ولقد بعثت في هذا العام الى الجهات مقادير كلية من هذا القليل فبما ما هو رصيد على سبيل الاحتياط ومنها ما كان للاستعمال الوقفي وذلك عدا ما هو باق من السنوات الماضية ولو تركت كل هذه الاشياء ذات القيمة المحسبة تحت تصرف من لم يكثر ثلها لآل امر الكثير منها الى الضياع ومحفها من سوء التصرف ما يذهب بقابلتها وتتكلف الحكومة بادوات جديدة فائقة المحدثا عنها بخلاف ما اذا نظر المهندسون والمأمورون اليها بنظر الاهمية واعتنوا بالحرس عليها وصانوها من تلك العوارض فان ذلك يكون من افوى الوسائل الموجبة لحثة المصاريف وعدم الاحتياج الى تكرارها مع الكثرة سنويا باسباب التراخي والاهمال فنسندعي ثم حضرتكم وحضرات الباشمهندسين والمهندسين الى هذا الامر الخطير الذي هو من اخص واجباتهم ليتنبهوا اليه في سائر النصول بان يلاحظوا الادوات المارة الذكر في كل وقت من الاوقات وخصوصا في مدة استعمالها اثناء زيادة النيل ليتنبى مصانته من الفقدان ومن شوائب التلغ والاضمحلال وعند هبوط النيل يبادر كل مهندس وباشمهندس بعمل الطرق اللازمة لاجراج ما يمكن اخراجه ما سبق وضعه بالمحلات التي كان جاريا لفظ عليها مع تقدير وحصر في الوقت والحال بالاشتراك والاتحاد مع مأموري الادارة وتسليمه لارباب العهد طبقا للوامر واللوائح المرعية في ذلك وبوقتها يرسل كل باشمهندس بواسطة رئاسة الهندسة كشفا للديوان بمقدار الموجود من كل صنف وجهات وجوده مبينا

## ملحوظات

بإعلان الحجر للمدين بيمين الورقة التي أعلن بها الحجر مال المدين عنده وإذا كان السند المستند اليه في وضع الحجر غير واجب التنفيذ ينبغي أن تكون ورقة الاعلان للمدين مشتملة على تكليفه بالحضور في المواعيد المعتمدة أمام قاضي المواد الجزئية المختص بالحكم في ذلك أو أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها محل المدين على حسب الاحوال لاجل سماع المحكم بصحة الحجر لتوفر الشروط اللازمة فيه (م) ٤١٨ إذا لم تصدر ورقة واحدة بإعلان الحجر لكل من المدين والحجوز مال المدين عنده وجب إعلان المدين بورقة الحجر في ميعاد ثمانية ايام وإذا كان السند الذي استند اليه طالب الحجر غير واجب التنفيذ يلزم أن تشتمل ورقة الاعلان به على تكليف المدين بالحضور لاثبات صحة الحجر كما تقرر في المادة السابقة (م) ٤١٩ إذا لم يحصل إعلان الحجر للمدين في ميعاد الثمانية ايام في حالة وجوب ذلك الاعلان كان الحجر المذكور لاغيا من نفسه (م) ٤٢٠ يجوز للمدين الحجوز على ماله لدى الغير أن يطلب رفع الحجر من المحكمة التابع هو لها ويعلن ذلك الطلب رسميا الى الحجوز اديه (م) ٤٢١ لا يوقف الحجر جريان الفوائد التي تستحق على الحجوز لديه ولا يمنع المدين الحجوز ما له من مطالبة الحجوز لديه بالدفع ويكون الدفع بإبداء الدين بصندوق المحكمة التابع لها المدين ولا ينفك قيد الحجر عنه (م) ٤٢٢ يجوز للمحجوز لديه في كل الاحوال أن يودع القدر المحجوز عليه بصندوق المحكمة ولو ادعى المدين بطلان الحجر ما لم يرتفع الحجر بالتراضي أو تحكم المحكمة برفعه (م) ٤٢٣ يجوز أيضا للمحجوز لديه بعد ابداءه بصندوق المحكمة القدر المحجوز عليه لتأدية دين طالب الحجر خاصة بعد ثبوته أن يسلم الباقي في ذمته للمدين وفي هذه الحالة إذا حدث حجر آخر فلا يكون مؤثرا على المبلغ المودع (م) ٤٢٤ إذا كان الحجر واقعا بناء على سند واجب التنفيذ أو حكم بصحة الحجر في الاحوال الاخر ولم يودع المحجوز لديه بصندوق المحكمة القدر الواقع عليه الحجر حسب ما هو مقرر بالمواد السابقة جاز تكليفه بالحضور الى قلم كتاب المحكمة التابع لها ليمين الدين الذي في ذمته واسبابه وما وقع عليه من المحجوزات السابقة ويبرز ما لديه من الاوراق الاصلية المؤيدة لصحة مقاله أو صورها مصدقا عليها (م) ٤٢٥ إذا لم تحصل منازعة في صحة ما اقر به المحجوز لديه ولم يطلب رفع الحجر ولم يقع حجر آخر يدفع الى الدائن المحجوز له من القدر المقر به ما بقي بدينه أن كان المقر به زائدا عنه أو ينقص له من اصل دينه أن كان دونه (م) ٤٢٦ إذا وقع حجر آخر على مال المدين يودع المبلغ المقر به في صندوق المحكمة التابع لها المدين المحجوز على ماله (م) ٤٢٧ للمحجوز لديه أن يحجز في جميع الاحوال ما في ذمته للمدين قدر المصاريف التي صرفها بعد تقديرها بمعرفة القاضي (م) ٤٢٨ إذا حصل تنازع فيما اقر به المحجوز لديه برفع امره للمحكمة المختصة بالحكم في ذلك التابع لما محله (م) ٤٢٩ إذا ثبت أن المحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذي في ذمته شفا منه وتديسا أو أنه أقر بمبلغ أقل ما في ذمته أو أخفى شيئا من

به الرصيد الذي لم يستعمل واستخرج للممكن استعماله في كل محل مع ما يلزم من الملاحظات التي يترأى لزوم ابدائها في هذا الخصوص لكي يصير استئزله من لوازمات السنة الجديدة عند طلبها وبما أن هذه المسئلة في غاية الاهمية فيجب على حضرتكم أن توجهوا اليها مزيد اعتنائكم لكي لا يحتاج الحال الى تكرار التنبيهات في صددتها ومسئولية من يهمل امرها وقد كتب في تاريخه الى الداخلية بأن تؤكد على المديرات بالقيام بما يتعلق بها من ذلك — حجر — (ر) حجر

حجر ثمين حقيقي — (ر) مراد (ق) ٣٢١ : ٣٢٢

حجر ثمين كاذب — (ر) مراد (ق) ٣٢١ : ٣٢٢

حجر تحفظي وحجر تنفيذي — (قانون مرافعات)

(في التنفيذ بطريق الحجر على مال المدين لدى غيره من المتقولات وفي الحجر على ذلك تحفظا)

(م) ٤١٠ يجوز لكل دائن يثبت سند رسمي أو غير رسمي يثبت له دينها خاليا عن النزاع أن يطلب وضع الحجر على ما يكون لمدينه لدى الغير من النقود أو الاوراق ذات القيمة المستفحة الاداء في الحال أو في المآل أو غير ذلك من المتقولات المتعلقة بالمدين ومنعه من تسليمه شيئا منها بشرط أن يبين القدر الذي يريد وضع الحجر من اجله (م) ٤١١ لا يجوز لطالب الحجر أن يضم لدينه من المتقولات الاحتمالية ازيد من فوائد سنة مستقبلية ولا أكثر من عشر مبلغ الدين في مقابلة ما يلزم من المصاريف انما لا يجوز في اي حال من الاحوال أن يتجاوز ذلك العشر ثلاثة الاف قرش ديواني (م) ٤١٢ إذا لم يكن بيد الدائن سند اصلا أو كان الدين المذكور بالسند غير خال عن النزاع جاز له أن يطلب وضع الحجر بعريضة يقدمها الى قاضي المواد الجزئية إذا كان الدين لا يزيد على عشرة الاف قرش وأن زاد على ذلك تقدم تلك العريضة الى القاضي المعين للامور الوقفية بالمحكمة الكائن بدائرتها محل المدين (م) ٤١٣ على القاضي أن يقدر الدين موقفا في الامر الذي يصدره بوضع الحجر (م) ٤١٤ على القاضي أن يصدر امره بالايجاب في كل الاحوال فاذا حصل نزاع رفع اليه وفي هذه الحالة يجوز له بعد سماع اقوال الاخصام بمواجهة بعضهم بعضا أن يعم ويثبت في تقريره السابق ويؤيد الحجر أو يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة الطلب وعدمها (م) ٤١٥ يجري وضع الحجر بورقة تعلن على يد محضر على حسب الاصول المعتمدة وتشتمل تلك الورقة على صورة السند أو الامر الصادر بوضع الحجر وعلى المحل الذي عينه طالب الحجر في البلدة الساكن فيها الحجر لديه أن لم يكن طالب الحجر ساكنا فيها فاذا لم تستوف الورقة جميع ذلك كان الحجر لاغيا (م) ٤١٦ إذا كان الحجر واقعا على ما تجت ابيدي محصلي الاموال الميرية او المديرين لها أو الامانة عليها يجب أن يكون الاعلان به الى اخصاصهم وعليهم أن يضعوا علاماتهم على النسخ الاصلية من اوراق الحجر فان امتنعوا عن ذلك يكون الناشئ على الاصل من وكيل الحضرة الخديوية بالحكمة (م) ٤١٧ إذا كان المدين والحجوز مال المدين عنده مقيمين في جهة واحدة

السندات المثبتة لصحة قوله جاز المحكم عليه بدفع القدر الذي وقع الحجر عليه فاذا لم يكن في ذمة المحجور لديه شيء للمدين المحجور على ماله او لم يحصل نزاع فيما اقر به فلا يكون للحجز تأثير على المبالغ التي تسحق عليه بعد مضي سنة اشتهر من يوم تقريره (م) ٤٣٠ اذا اقر المحجور لديه بما في ذمته للمدين المحجور على ماله فلا يجوز لمن يظهر من الدائنين الطالبين للحجز الزامه باعادة الاقرار انما يجوز لم ان يعارضوا في صحة ما اقر به ما لم يصدر حكم في شأن ذلك الاقرار (م) ٤٣١ يصح للدائن ان يحجز تحت يده ما يكون في ذمته لمدينه انما يجوز الزامه بان يودع في صندوق المحكمة قدر ما في ذمته من الدين الثابت بلا نزاع (م) ٤٣٢ اذا تعدد الدائنون الطالبون للحجز وكان المبلغ المحجور عليه غير كاف لوفاء دينهم بتمامها يقسم بينهم على حسب المقرر في باب القسمة بين الغرماء (م) ٤٣٣ اذا وضع الحجر على مال المدين عند الغير ثم احال المدين اجنبيا بالزائد له عند المحجور لديه او بعضه واعلنت المحالة اعلانا صحيحا ثم ظهر بعد ذلك مدانون اخرون ووضعوا الحجر فهو لا يتعاضون مع المحاجزين السابقين ومع الختال بشرط ان ينقص من حصة كل من المحاجزين المتأخرين قدر ما بقي باقما مبلغ المحالة كل منهم بحسب ما يخصه بالنسبة لدينه (م) ٤٣٤ لا يجوز وضع الحجر على اجر الخدمة وشهريتهم ولا على ماهيات المستخدمين ومرتبات ارباب الوظائف وارباب المعاشات الا بقدر الخمس اذا كانت الماهية في كل شهر ثمانمائة قرش ديواني فاقل وبقدر الربع ما زاد على الثمانمائة قرش الى ان تبلغ الزيادة التي قرش وبقدر الثلث فيما زاد على المبلغين المذكورين (م) ٤٣٥ بصرف ما زاد على القدر المجازيحين الى مستغنى بلا توقف على امر بذلك (م) ٤٣٦ لا يجوز وضع الحجر على النفقات المقررة والمرتبة موتا ولا على المصاريف المحكورة بها قضاء ولا على المبالغ الموهوبة او الموصية بها للنفقة او المشترط فيها عدم جواز الحجر عليها ولا على غير ذلك من الاشياء التي ينص القانون بعدد حزمها (م) ٤٣٧ المبالغ المقررة للنفقة يجوز الحجر عليها لوفاء دين النفقة (م) ٤٣٨ المبالغ الموهوبة او الموصية بها مع اشتراط عدم جواز الحجر عليها يجوز حزمها للمدائنين المتأخرين منهم عن الهبة او الوصية (م) ٤٣٩ اذا كان الحجر واقعا على ايراد مؤبد جاز بيع الاستحقاق في ذلك الايراد مع مراعاة الرسوم المقررة في فصل التنفيذ بحجر المفروشات والاعيان المنقولة وبيعها

### حجز تنفيذي — ( في التنفيذ بحجز المفروشات والاعيان المنقولة وبيعها )

(م) ٤٤٠ لا يجوز حجز المفروشات والاعيان المنقولة الا بعد ٢٤ ساعة من التنبيه على المدين بالوفاء وانذاره بالحجز على يد محضر (م) ٤٤١ لا يجوز للمحضر اجراء الحجر الا اذا كان بينه اذن خاص بذلك من طالب الحجر ويجب ان يكون مأذونا ايضا بقبض الدين الا اذا كان الدين مستحق الوفاء في جهة غير الجهة الواقع فيها الحجر (م) ٤٤٢ يجري المحضر الحجر بحضور شاهدين بالغين لا يكونان من اقارب الاخصام ولا من صهارم الى الدرجة السادسة بدخول الغاية في المغيا وبمضي

كل من الشاهدين او يجتم على اصل المحضر وعلى صورته بغير حضور طالب الحجر وان لم يحصل ذلك كله كان الحجر لاغيا — اما اذا كان شيخ البلدة حاضرا في وقت اجراء الحجر وجب عليه ان يضي او يجتم على المحضر ولا يلزم في هذه الحالة حضور الشاهدين (م) ٤٤٣ يجوز ان يكون الشاهدان من رجال الضبطية (م) ٤٤٤ يلزم ان يكون محضر الحجر مشتملا على البيانات المعتاد ذكرها في جميع اوراق المحضرين وان يكون محتويا زيادة على ذلك على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين وانذاره بالحجز اذا كان حصوله في نفس محله او بمحضوره وعلى بيان المحل الذي عينه الدائن بالجهة الواقع فيها الحجر وبين فيه ايضا مفردات الاشياء المحجوزة وان لم يحصل ذلك كله كان الحجر لاغيا وتبين بالمحضر اصناف ما حجز من النفود وتودع بصندوق المحكمة وعلى المحضر ايضا ان يبين في المحضر اليوم الذي يكون فيه بيع الاشياء المحجوزة (م) ٤٤٥ توزن البضائع او تكال او تناس على حسب انواعها اما مصوغات الذهب والفضة وسباكنها فتوزن وتبين اوصافها ويصير تورم هذه المصوغات والمجوهرات بمعرفة اهل خبرة يعينه قاضي المواد الجزئية ويحلف بيثا امام القاضي المذكور وتوزن ايضا جميع الاشياء الاخر بناء على طلب المحاجر او المحجوز عليه اذا تراءى للقاضي لزوم ذلك ثم يعلق بمحضر الحجر تقرير اهل الخبرة المعين لهذا الغرض بمعرفة القاضي المذكور (م) ٤٤٦ يرتب المحضر حارسا على الاشياء المحجوزة اذا لم يات طالب الحجر بحارس متدبر ينصبه المحضر (م) ٤٤٧ يجب ان يكون الحارس متصفا بالصفات المشترطة في الشهود (م) ٤٤٨ تغطي الحارس صورة من المحضر ويضع اضاءه او ختمه على الاصل والصورة وان لم يفعل ذلك تذكر الاسباب المانعة له منه (م) ٤٤٩ يحل المحضر بدون نقل الاشياء المحجوزة من محلها ويرتب المحضر من يقوم بحفظه وملاحظة الحالات التي بها الاشياء الواقع عليها الحجر تحمين اقام المحضر وان لم ينفذ يوم واحد جاز استمراره في الايام التالية بشرط متابعتها (م) ٤٥٠ اذا حصل الحجر في محل المدين او كان حاضرا في وقت تمام المحضر فسلم له في الحال صورة منه على حسب الاصول المقررة فيما يتعلق باوراق المحضرين وامضاء المدين محصرا الحجر لا يستلزم رضاه بالحكم به (م) ٤٥١ اذا حصل الحجر في غير محل المدين وبدون حضوره فعلم اليه صورة المحضر في مدة اربع وعشرين ساعة من وقت الحجر غير ما عيّد المسافة (م) ٤٥٢ اذا حصل توقف من المدين في الحجر وطلب رفع الامر الى قاضي المواد الجزئية وجب على المحضر ان يوقف اجراء الحجر مع تكليف المدين في المحضر بالمحضر ولو بعد ساعة في منزل القاضي ان دعت الضرورة لذلك (م) ٤٥٣ اذا كانت ابواب المحلات التي بها اشياء المدين مغلقة او حصل الامتناع من فتحها او حصل تطاول او تعد على المحضر او مقاومة له فيعمل جميع الوسائل التحفظية متنا لا خلاص الاشياء الموجودة وله ان يستعين برجال الضبطية والحكومة المحلية (م) ٤٥٤ لا يجوز للحضر ان يحجز الفراش اللازم للمدين واغاريه واصهاره على عود النسب المتبين معه في معيشة واحدة ولا ما عليهم من الثياب والملابس (م) ٤٥٥ لا يجوز حجز الاشياء الالية الا اذا كان لنادية ايجار مسكن او ارض او ابناء دين نفقة (اولا) الكسب الضرورية لمحقة الدين والاكالات والاعداد اللازمة للصناع لاجال صناعته (ثانيا) ما يملكه الدين العسكري من مليشيات المسكر والمخيم وغير ذلك من تملقات العسكرية (ثالثا) الغلال والدقيق اللازمة لكونة الدين وعياله مدة شهر (رابعا) بقرة واحدة او ثلاثة من البعز او النعاج بحسب اختيار الدين ان كان الحجر واقعا على مواشي في حيازته او متفقا بها في وقت الحجر (م) ٥٥٦ اذا حصل حجز البواشي والمهمات المستعملة في حرق الاراضي وخدمتها او آلات الورش او التعامل جاز لقاضي المواد الجزئية ان يعين من يقوم بادارتها (م) ٥٥٧ لا يجوز للحارس ان يستعمل او يستفاد بالاشياء الموضوعة تحت حراسته ولا ان يعيرها وان فعل ذلك اثم بما يترتب عليه من التعزيبات (م) ٥٥٨ لا يجوز له ان يطلب معافاته واستبداله بغيره



## ملحوظات

المداينين وفي كل الاحوال لا يكون البيع الا بعد الحجر بخمسة عشر يوما بالاقبل (م) ٤٦٧ يعلن البيع باعلانات تعلق على باب العمل الموجودة فيه الامتعة المحجوزة وعلى العمل الذي سيحصل فيه البيع ان كان غير العمل الموجودة به الامتعة المذكورة وعلى باب نسخ البلد وفي اللوحة المعدة بالهيئة للاعلانات القضائية والنشر في صحيفة من الصحف الاكثر اشتهارا وتداولها التي يصير تعيينها في لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم (م) ٤٦٨ يبين في الاعلانات المعلقة والمنشورة في الصحف محل البيع ويومه وساعته وانواع الامتعة المتقضي بيعها بدون تفصيل لمفرداتها (م) ٤٦٩ يكون بين تعليق الاعلان ونشره في الصحيفة وبين اجراء البيع يوم واحد غير مواعيد المسافة بالنسبة لعمل البيع (م) ٤٧٠ يثبت تعليق الاعلانات بالهيئة بذكره في دفتر مخصوص تحت يد كاتب الهيئة ويثبت نشره في الصحيفة بإبراز نسخة منها مضاة من صاحب المطبعة ومصدق على امضائه من كاتب الهيئة (م) ٤٧١ يثبت تعليق الاعلانات الاخرى بورقة من المحضر غير معلنة وترفق بها نسخة من الاعلان (م) ٤٧٢ ان لم يحصل البيع في اليوم المعين في محضر الحجر تعان الورقة المثبتة لتعليق الاعلانات للمدين المحجوزة امتنته قبل بيعها يوم واحد (م) ٤٧٣ يجوز لكل من الدائن المحجوز له والمدين المحجوز على امتنته ان يطلب من قاضي المواد الجزئية تعليق اعلانات اكثر ما ذكر بحسب الاحوال في مواعيد مختلفة وان يطلب تفصيل الاشياء المتقضي بيعها وان يطلب زيادة نشر الاعلانات في الصحف ويثبت حصول ذلك بالايصالات المأخوذة على المأمور بلصق الاعلانات والنسخ المأخوذة من الصحائف (م) ٤٧٤ اذا اقتضى الحال لبيع مجوهرات او مصوغات او فضيات فتعلق ثلاثة اعلانات به وينشرته في الصحف ثلاث مرات في ايام مختلفة بدون احتياج لامر بذلك — ولما يحجز المراكب والسفن والصنادل والمواضع ويبيعها فيكون اجزاؤها على حسب ما هو مقرر بقانون التجارة البحري (م) ٤٧٥ يذكر في محضر البيع حضور المدين المحجوز على امتنته او غيابه (م) ٤٧٦ اذا تحصل من البيع مبلغ كاف لتأدية الديون المحاصل بشأنها الحجر والمصاريف يكف عن بيع الباقي وما يحدث بعد ذلك من الحجوزات تحت يد المحضر او غيره ممن يكون في حيازته الثمن لا يسري الا على ما يزيد منه عن وفاء ما ذكر ان زاد (م) ٤٧٧ اذا رفع المحاجر حجز او لم يطلب حصول البيع في اليوم المعين في محضر الحجر ولم يستحصل على امره بين يوم اخر جاز للمحاجزين الاخرين الذين بايديهم سندات واجبة التنفيذ ان يطلبوا اجراء البيع بعد التنبيه على المحاجر الواقع منه التأخير بربع وعشرين سادة ومن بعد تعليق الاعلانات كما ذكر قبل (م) ٤٧٨ اذا ادعى احد بالهيئة ملكية الامتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الاشياء المطلوب ردها وتقام الدعوى بذلك على المحاجر الاول والمدين المحجوز عليه والمداينين المحاجزين اخيرا ويحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالهيئة (م) ٤٧٩ اذا لم يثبت حق لطالب الاسترداد يحكم عليه بالتضمينات ان كان لما وجه ويحكم عليه

الا بعد مضي شهرين من وقت اقامته ما لم توجد اسباب موجبة لذلك ويقدم عليه لقاضي المواد الجزئية مع طلب حضور المدين المحجوز على امتنته والمداين المحجوز له يعلم خبر (م) ٤٥٩ تجرد الاشياء المحجوزة في محضر على يد محضر عند اقامة الحارس الثاني بالحراسة (م) ٤٦٠ اذا اختلس المدين المحجوز على امتنته او غيره شيئا من الامتعة المحجوزة يجازى جزاء السارق (م) ٤٦١ اذا سبق حصول الحجر ثم ظهر مدانون اخرون بايديهم سندات واجبة التنفيذ فلم ان يطلبوا عدم رفع الحجر عن الامتعة المحجوزة ويعلموا ذلك للحارس او للدائن المحجوز له او المحضر وان يضعوا الحجر على الاشياء التي ليست مندرجة في محضر الحجر الاول وعلى الحارس ان يبرز المحضر الاول للمحضر وان يريه الاشياء المحجوزة اولا ويجعل الحارس المذكور حارسا للاشياء المحجوزة اخيرا ان كانت في نفس العمل المحجوزة فيه الامتعة السابقة (م) ٤٦٢ وفي هذه الاحوال يكون طلب ابقاء الحجر السابق ذكره معتبرا كالحجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر ويكتفي باعلان الطلب المذكور الى المدين بدون احتياج لطلب حكم بصفحة الحجر (م) ٤٦٣ يجوز للمداينين الذين لم يكن بايديهم سندات واجبة التنفيذ ان يطلبوا الحجر على ثمن المبيع تحت يد المحضر ولا يلزمهم طلب الحكم بصفحة الحجر (م) ٤٦٤ لا يصير الشروع في البيع الا بعد الحجر بشمانية ايام بالاقبل ويكون ذلك في العمل الموجودة به الامتعة او في اقرب الابواب الى بطريق المزايدة بمناذاة المحضر وبشرط دفع الثمن فورا ويحضر محضر البيع بعد تحرير محضر بتحقيق وجود الاشياء المحجوزة بين فيه ما نقص منها فقط ولا يجوز بيع مصوغات الذهب والفضة بثمن اقل من قيمتها الاصلية حسب تقدير اهل الخبرة بل اذا لم يحصل بيع مثل هذه الاشياء بسبب عدم وجود المزايدين فتحفظ امانة كالنفوذ لتدفع للحاجز في مقابلة مطلوبه او لغيره من المداينين في حالة القسمة بين الفرما — واذا لم يظهر عند بيع المجوهرات او غيرها من الاشياء المقدرة قيمتها مزايدين لشرائها بالثمن المقومة به بوخر البيع الى اليوم الثاني ان لم يكن يوم عيد او موسم وحينئذ يصير بيعها لمن يرسي عليه المزايدة ولو بثمن انقص مما قومت به — والاشياء التي لم تقدر قيمتها بوخر بيعها ايضا اذا لم يوجد مزايدين غير المداين المحاجر الا اذا قبل الاشياء المذكورة في نظير مطلوبه بالقيمة التي يقدرها اهل خبرة واحد يعينه المحضر المكلف بالبيع — ويكتفي باعلان استمرار البيع او تأخير اخبار المحضر بذلك علانية وذكره في محضر (م) ٤٦٥ اذا لم يدفع الراسي عليه المزايدة الثمن فورا يباع المبيع ثانيا على ذمته بالطريقة المتقدمة باي ثمن كان — والمحضر الذي لم يستخلص الثمن من المشتريه فورا او يسهل في بيع الشيء ثانيا يكون ضامنا للثمن (م) ٤٦٦ يجوز لكل من المداين المحجوز له والمدين المحجوز على امتنته والمداينين الطالين ابقاء الحجرات بطلب حصول البيع في اي محل غير المحل السابق ذكره — وعلى من يطلب ذلك ان يقدم عريضة لقاضي المواد الجزئية بطلبه لينظر في جواز اجابته من عدمه — واذا ازم بيع محل التجارة او حق الاتجار مع البضائع او الامتعة الموجودة او على انفراد يكون البيع في المحل المعد للبيع العمومية بالهيئة ان طلب ذلك احد

في جميع الاحوال بالمصاريف المترتبة على طلب الاسترداد (م) ٤٨٠ المزروعات التي لم تجسد يكون حكمها في الحجر والبيع كحكم المنقولات (م) ٤٨١ لا يجوز حجز المزروعات قبل استوائها باكثر من خمسة وخمسين يوماً وبين في الاعلانات المعلقة والمنشورة في الصحف موقع الاراضي ومساحتها وانواع المزروعات واسم المدين المحجوز عليه

### حجر - ( في حجر وبيع الايرادات المقررة والسندات والسهم والديون )

(م) ٤٨٢ سندات السهم والسندات المطلقة او التي تنقل بالتحويل يكون حجزها على حسب الواجهة المقررة في حجر الاعيان المنقولة (م) ٤٨٣ اما الايرادات المقررة وسندات السهم التي باسماء اصحابها والحصص التي تكون للمدين في مقاوله او التزام او نحوها وحقوق الشركاء ذوي الاموال في شركات التوصية وحصة الشريك في اي شركة فلا يجوز حجزها الا بناء على سند واجب التنفيذ ويكون الحجر على حسب الاصول المقررة في حق حجز ما للمدين عند غيره (م) ٤٨٤ اذا كلف المحجوز لديه بتبيين ما في ذمته ولم يبينه على حسب ما نص بالمادة ٤٢٤ او اقر بخلاف الحقيقة او لم يبرز ما يؤيد صحة قوله جاز ان يحكم عليه بحسب الاحوال اما بالتضمينات اللازمة او بملزوميته بقدر الدين الواقع الحجر من اجله (م) ٤٨٥ الثمرات والفوائد الناتجة عن المحجوز عليه التي حل اوان استحصاها قبل وقت البيع يجوز الاجراء فيها على حسب المقرر في حجز ما للمدين عند غيره (م) ٤٨٦ يترتب على حجز الايرادات المقررة وسندات السهم ونحوها حجز الارباح والفوائد الناشئة عنها (م) ٤٨٧ يجوز لقاضي المواد الجزئية ان يأمر ببيع سندات السهم من اي نوع كانت والسندات التي تنقل بالتحويل بواسطة سمسار او صير في بعينه الفاضي المذكور مع تعيين ما يلزم اجراؤه من النشر والاعلان (م) ٤٨٨ فيما عدا الحالة المبينة بالمادة السابقة يكون البيع بمرعاة الاصول الآتية (م) ٤٨٩ في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لوضع الحجر اذا لم يكن هناك لزوم لاقرار المحجوز لديه بما عنده او في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لاقراؤه ان حصل ولم تحصل فيه منازعة او في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية للوقت الذي اعتبر فيه الحكم

الصادر في شأن الاقرار او في شأن عدم حصوله حكماً انتهائياً يحجر كاتب المحكمة الابتدائية التابع لدائرتها المحل الذي وضع فيه الحجر قائمة بشروط البيع بناء على طلب المدائن المحجوز له - ويلزم ان تكون القائمة المذكورة مشتملة على بيان اسم ولقب كل من الحاجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه وصناعة ومحل كل منهم ونوع الحق المقصود ببيع وقدره بالتعيين او بالنسبة لاصله وبيان السند المثبت لذلك الحق وبيان التوابع له والتأمينات الموجودة وشروط البيع والشحن الذي يكون ابتداء المزايدة من بعده مع بيان اليوم الذي يكون فيه الحكم من المحكمة فيما عساه يحصل من الاقوال والمنازعات من الاخصام ان حصل (م) ٤٩٠ لا يجوز تعيين يوم لحكم المحكمة بميعاد اقل من عشرة ايام ولا اكثر من عشرين يوماً من تاريخ الاعلان الآتي ذكره بالمادة التالية لهذه (م) ٤٩١ تودع قائمة الشروط بقلم كاتب المحكمة وتبقى به وعلى الكاتب ان يخبر كلا من المحجوز عليه والمحجوز لديه بذلك الايداع في ميعاد الثلاثة ايام التالية لحصوله غير مواعيد المسافة (م) ٤٩٢ لسلك انسان الحق في الاطلاع على قائمة الشروط ويجب على كاتب المحكمة ان يحجر في ذيلها اقوال وملحوظات كل من يدعي ان له شائناً في ذلك مع ما يبيده من المنازعات وواجه ما يدعيه من البطالان (م) ٤٩٣ لا تقبل اقوال ولا منازعات في اليوم السابق على اليوم المعين لجلسة المحكمة (م) ٤٩٤ تحكم المحكمة على وجه الاستعجال في الاقوال والمنازعات وواجه البطالان وغيرها في اليوم المعين لذلك بغير احتياج للشكليف بالحضور فيه غير التنبيه المندرج في قائمة شروط البيع (م) ٤٩٥ لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في هذه المسائل الفرعية (م) ٤٩٦ اما الاستئناف فيجب ان يقدم الطلب به في ظرف ثمانية ايام من تاريخ الاعلان بالحكم والا سقط الحق فيه وتحكم محكمة الاستئناف في ذلك الطلب على وجه الاستعجال (م) ٤٩٧ يستخرج من قائمة شروط البيع ملخص البيانات المذكورة في المادة ٤٨٩ ثم ينشر بمعرفة كاتب المحكمة في احدى الصحف مع بيان اليوم المعين للبيع وبلصق على باب محل كل من المحجوز

## ملحوظات

لثمن او بعضه انما لا يكون ذلك الا بعد مضي ثلاثة ايام من تاريخ التنبيه على الراسي عليه المزاو بالدفع وانذاره بالبيع ثانيا وبعد نشر الاعلانات ولصقتها ويجب اعلان الراسي عليه المزاو المذكور بالمحضر المثبت لحصول النشر والاعلان قبل حلول الميعاد المعين للبيع الثاني بخمسة ايام بالاقل وعشرة ايام بالاكثر (م) ٥٠٧ اذا رفع الحاجز الطالب للبيع حمزه او تاخر عما يلزم للبيع جاز لغيره من الدائنين الحاجزين مباشرة تميم اجراءات البيع بعد تكليف المتأخر بتتميمها ومضي ثلاثة ايام على ذلك التكليف وعدم العمل به وتكون اجراءات ذلك الغير متممة لما اجراه الحاجز المذكور (م) ٥٠٨ اذا وقع الحجز على مبالغ غير مستحقة الدفع تحت يد غير المدين واستدعى الحال بيع الدين المحجوز تتبع فيه الاجراءات المقررة سابقا ومع ذلك يجوز للدائن المحجوز له ان لم يوجد دائنون حاجزون غيره ان يستحصل على تخصيص الدين المحجوز كله له او جزء منه بقدر ما يفي بالمستحق اليه وفي هذه الحالة يجب عليه ان يطلب بمقتضى علم خبر حضور المدين والمحجوز لديه امام قاضي المواد الجزئية التابع له محل المحجوز لديه المذكور ويعتبر ذلك التخصيص تنازلا عن الدين المحجوز ولا يلزم الاعلان به للدين ولا للمحجوز لديه ان حضر امام القاضي (م) ٥٠٩ يجب على وكلاء الديانة في حالة التفليس ان يتبعوا الاصول المقررة فيما سبق في بيع الحقوق والديون التي تكون للتفليس (م) ٥١٠ ومع ذلك اذا حصل في هذه الاحوال الاخيرة منازعات بناء على قائمة شروط البيع وكانت متعلقة باصل الدين المقصود بيعه فيصير ايقاف الاجراءات المختصة بالبيع الى ان يحكم في المنازعات حكما انتهيئا من المحكمة المختصة بها **حجز وبيع العقار (ر) قسمة بين الغرماء : نزع ملكية حجز تحفظي — (مرافعات) في الاجراءات التحفظية (م) ٦٦٨ يجوز للملاك البيوت والاطيان ولحقهاها ومستاجر بها الاصليين الذين لم فيها حق في الحال ان يحجزوا المفروقات ونحوها والمنقولات الموجودة بالحال المستاجرة والاثمار والمصولات حجزا تحفظيا للنامين على اداء الاجر المستحقة لم ولو لم يكن بايديهم سندات واجبة التنفيذ (م) ٦٦٩ ومن اجل ذلك يقدمون عريضة لقاضي المواد الجزئية اذا كان الحكم في الدين**

عليه والمحجوز لديه ان كانا قاطنين بالديار المصرية وفي المحل المعين من المحكمة للاعلانات القضائية ويكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوما بالاكثر بعد اليوم المعين في قائمة شروط البيع لجلسة المحكمة ان لم تحصل منازعة او بعد اليوم الذي صار فيه الحكم الصادر في المنازعات انتهيئا وقبل حلول اليوم المعين للبيع بثمانية ايام بالاقل (م) ٤٩٨ يجوز طلب زيادة النشر والاعلان والامر بها على حسب ما نص في الفصل المتعلق بحجز المنقولات وبيعها (م) ٤٩٩ تحصل المزايدة بمناداة المحضر بحضور كاتب المحكمة وهو يحضر المحضر اللازم وبحضور القاضي المعين للبيع وهو يحكم على وجه الاستعجال حكما انتهيئا في المسائل الفرعية التي تحدث ولو كانت متعلقة ببطلان الاجراءات ويقدر المصاريف ويكون الاعلام بها قبل افتتاح المزايدة (م) ٥٠٠ يقدم الى قلم كتاب المحكمة التقرير باوجه بطلان الاجراءات المدعى به بعد نشر الاعلانات ولصقتها بحيث يكون تقديم ذلك قبل اليوم المعين للبيع يوم لا اقل (م) ٥٠١ اذا امر القاضي بناء على طلب احد الاخصام بتأخير البيع لميعاد معلوم وجب النشر والاعلان على الوجه المتقدم ذكره قبل حلول الميعاد بثمانية ايام بالاقل — ولا يجوز تأخير البيع لميعاد يتجاوز ستين يوما (م) ٥٠٢ يقع البيع من القاضي (م) ٥٠٣ تنتقل الملكية في المبيع بالحكم المثبت للبيع ويجب ان يكون مشتملا على صورة قائمة شروط البيع ومحضره ولا يعلن الحكم المذكور الا للمدين الواقع الحجز عليه (م) ٥٠٤ لا يسلم هذا الحكم لمن حصل له البيع الا بعد قيامه بالشروط الواجب ايفاؤها قبل تسليم الحكم على حسب قائمة شروط البيع (م) ٥٠٥ لا يقع البيع الا لمن يكون مشهورا بالاقتدار او لمن يقدم كفالة معتمدة خاصة بما يشترطه او لمن يدفع الثمن نقدا في حال انعقاد جلسة البيع (م) ٥٠٦ اذا لم يدفع الراسي عليه المزاو في ظرف ستة ايام من يوم الحكم المثبت للبيع القدر المستحق فورا ولم يدفع بعد تكليفه الثمن كله او بعضه في وقت الاستحقاق المعين لذلك فيشرع في بيع المبيع ثانيا على ذمته بناء على طلب المستحق

تتبع المطالبة من شخص الى اخر بقدر المبلغ المرخص به للفلم او اقل وتامينا على حته يريد المطالب توقيع الحجر التفضي على دكان او محل المديون بحين ساع الدعوى بينها او الفصل فيها خيفة من تصرفه في ماله ولهذا قد رغبت الاستمجاز عا اذا كان لا يسمع ان اراد ذلك دعوى ما لم يصدر قرار من احد الجالس ولو يكون بقدر المرخص به للفلم او اقل ام كيف وحيث بخانة النظارة المشار اليها عا ذكر وردت افادتها رقم ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ نمر ١٠ بعدم الامناع من توقيع الحجر في مثل ذلك بناء على طلب الاخصام برأي ناظر قلم الدعاوي اذ الحكم في اصل الدعوى من مرخصاته فقد تحرر في تاريخه بمجهاات الاقتضاء بالاجراء حسب ما اشارت الحفانية وازم تحريره للمعلومية والتنبيه بالاجراء على الوجه المشروح

حجر - { صورة ماورد للدخالية من نظارة الحفانية بتاريخ ١٦ ذ سنة ١٢٩٥ (١١ نوفمبر سنة ٧٨) نمر ٨٥ مجلس المنصورة ارسل لهذا الطرف مكاتبة تاريخها ٥ الجاري نمر ٥٥ بوري بها انه جاري توقيع حجوزات بمعرفة جهات الادارة بناء على تمكيات ترفع اليها تتعلق بمحقوق تجارية او مدنية او منشؤها جنابة ويترب من ذلك حصول تضرر من ارباب الاعيان المحجزة ونحو ذلك كما صار في مادة ديون مطلوبة من شخص مدعوم مطلق زائد المتوقع فيها حجوزات بمعرفة مديرية الدهلي وكفنية اخرى تتعلق بمسئلة غلال بين مأمور اشغال قونصلاتو ايتاليا بالرفازيق وبين تابعه ومتوقع فيها حجوزات على موجودات الناجع المذكور بمعرفة مديرية الشرقية ويستمزج الرأي من هنا عا اذا كان في مثل هذه النضايا يتراعى له اقتضاء الحجر يصير التايب على الحجر الذي اجرته جهة الادارة وبصدر قراره باعتباره من تاريخ حصوله او غير ذلك لاخر ما بها وحيث ان النضايا الجنائية في التي يجوز لمجهاات الادارة توقيع المحجوزات اللازمة فيها بالنيابة عن المجالس من بعد وجود الشبهات والمستندات الاكيدة لكون التحقيق الابتدائي جاري اعاله بمعرفتها وللجلس عند تقديم اوراق المادة اليه ان يقرر باعتبار الحجر من تاريخ حصوله متى ترى اليه ذلك اما مواد المحقوق فلا تداخل لمجهاات الادارة في توقيع حجوزات فيها الا بناء على قرارات تصدرها المجالس لانه سابق التصريح في قبول وساع مسائل المحقوق مباشرة بالمجالس بدون مدخل لمجهاات الادارة فبناء عليه قد كتب في تاريخه للمجلس المذكور بذلك لاتباع الاجراء بموجبه ولباقي المجالس ايضا فلزم تحريره لسعادتك بامل انه من طرف الداخلية يجري النشر لمجهاات الادارة بالاجراء في توقيع المحجوزات التي تلزم في المواد الجنائية بالكيفية سالفة الذكر وعدم تداخلها من الان فصاعدا في مسائل المحجوزات المتعلقة بالمحقوق المدنية والتجارية ما لم يكن صادرا عن اجرائها قرار من احد المجالس

حجر - { امر عال صادر في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ موافق ١٤ ربيع اخر سنة ١٢٩٧

(نح خديري مصر) صار منظرنا الفرمان الهابري الصادر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (١٨ يونيو سنة ١٨٦٧) وقرار المجلس المحصري الرقم ٢ محرم سنة ١٢٨٧ والامر العالي المورخ في ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ وامرنا

المطلوب من اجله الحجر من خصائصه - فان لم يكن من خصائصه الحكم في الدين المذكور تقدم العريضة لقاضي الامور الوقفية - وعلى القاضي ان يامر على حسب الاحوال بالحجز حالا او بعد اربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالدفع وانذاره بالحجز (م) ٦٧٠ يجوز ايضا للمالك ان يحجز بالوجه عينها المنقولات والاغار والمصولات المملوكة للمستاجر من المستاجر الاصلي للبيوت والاطيان وانما المستاجر الثاني المذكور ان يستحصل على رفع الحجر باثباته توفية الاجرة المستحقة للمستاجر الاصلي اذا كان ماذونا بالتاجر لغيره (م) ٦٧١ في الحالة المبينة في المادة السابقة اعلان الحجر التفضي يقع موقع الحجر بشرط اتباع الاوجه المقررة للحجز (م) ٦٧٢ يجوز لكل من المالك والمستاجر الاصلي ان يضع الحجر التفضي على المنقولات والاغار التي صار نقلها من الهلات المؤجرة بدون رضاد بشرط ان يضع الحجر في ظرف ثلاثين يوما من نقلها (م) ٦٧٣ الحجر التفضي الموضوع تامينا لاداء الاجرة المستحقة يكون ايضا تامينا لوفاء الاجرة التي تستحق الى يوم البيع ولو دفعت الاجرة المستحقة وقت الحجر بعد استحقاق الاجرة اللاحقة (م) ٦٧٤ يجوز لكل دائن ان يضع الحجر التفضي بامر من القاضي على امتهنة مدينه الذي لم يكن له محل مستقر بالديار المصرية (م) ٦٧٥ وكذلك يجوز لكل حامل كميالة او سند تحت الاذن عمل عنه البروتستو لعدم الدفع في الاجل ان يضع الحجر التفضي على منقولات وبضائع مدينه التاجر ولو كان له محل بالديار المصرية سواء كان المدين المذكور ساحبا للكميالة او قابلا لها او محيلا بها بشرط سبق اعلان البروتستو للمحجوز عليه او اخباره به (م) ٦٧٦ في الاحوال السالف ذكرها لا يكون الحجر التفضي صحيحا الا اذا اعقبه في ظرف ثمانية ايام غير مواعيد المسافة طلب الحكم بصحته (م) ٦٧٧ صدور الحكم بصحة الحجر التفضي يجعله حيزا منفذا ويحصل البيع بحسب الاصول المقررة في باب حيز المنقولات وبيعها (م) ٦٧٨ يجوز للمالك المنقولات ان يحجزها بامر من القاضي عند من توجد تحت يده ايا كان (م) ٦٧٩ تعين في العريضة المنقولات المراد حجزها (م) ٦٨٠ الدعوى باستحقاق المنقولات يجب تقديمها في ظرف ثمانية ايام غير مواعيد المسافة امام المحكمة التابع لها محل واضع اليد على المنقولات والا كانت الدعوى لاغية

حجر - { صورة ما نشر من الداخلية للمجهاات بتاريخ ١٨ صفر سنة ١٢٩٥ (٢١ فبراير سنة ٧٨)

انه بعد سبق النشر من هنا لمجهاات الاقتضاء على صورة ماورد من نظارة الحفانية في ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٩٥ نمر ٨٥ بعدم تداخل مجهاات الادارة في مسائل المحجوزات المتعلقة بالمحقوق المدنية والتجارية ما لم يكن صادر عن اجرائها قرار من احد المجالس وبالمجمل للضبطية قد وردت افادة من محافظة السويس رقم ١٥ محرم سنة ١٢٩٦ نمر ٢ تتضمن ان المادة الثانية من تعليمات الحفانية الوقفية الصادرة للمجهاات في شوال ١٢٩٣ يقضي بان ما يكون لمحد مبلغ الالف وخمسمائة قرش يحصل الفصل فيه بمعرفة قلم قضايا المحافظة او الضبطية بمقتضى تقارير يتقدم اليه من المتخاصمين ولهذا وكون في بعض الاحيان

## ملحوظات

وبصير امضا او ختم محضر البيع من مندوب المديرية او المحافظة والائتين من المشايخ والائتين من العمدة والراعي عليهم المزارد — من يرسم عليهم المزارد ملزومون بدفع ثمن المبيع على الفور تنديا وعدا

### الباب الثالث في حجر العقار وبيعه

(م) ١٠ في حالة عدم كفاية ثمن المحصولات والمغذيات والمواشي لسداد الاموال او العثور او الرسوم المستحقة يشترع في توقيع الحجر على العقار بالكيفية الآتية — قبل توقيع الحجر على العقار يشترع على مندوب المديرية او المحافظة الكائن بدائرتها ذلك العقار الى صاحبه المعروف لدى المصلحة في شخص واضع اليد عليه بها كانت صفته تنبيه بالدفع وانذار الحجر العقار وتعلن ورقة التنبيه والانذار المذكورة مع مراعاة الشرط المبينة بالبلد الخامس وتشتمل على بيان العقار المطلوب عليه المال او العثور او الرسوم والمبالغ المستحقة وجميع البيانات الدنضي ادراجها في اوراق الانذار بحجر المغذيات (م) ١١ بعد مضي شهر بالاقبل واربعين يوما بالاكتر من تاريخ الانذار يشترع بوضع الحجر على العقار بمعرفة مندوب المديرية او المحافظة مصحوبا بائتين من العمدة واذا اقتضى الحال يكون معهم شخص من اهل الخيرة او مساح لاجل مساحة وتحديد وتنظيم العقار المحجوز — ويقرر محضر الحجر ويعلن الى صاحب العقار المعروف لدى المصلحة في شخص واضع اليد عليها كانت صفته بالكيفية المبينة بشأن محضر حجر المحصولات والمغذيات ويتوقع فيه بيان العتار المحجوز ومقدار مساحته وقيمة ثمنه المنذرة (م) ١٢ يشترع في بيع العقار المحجوز عليه بالمزاد العمومي بعد مضي شهر بالاقبل او خمسة واربعين يوما بالاكتر من تاريخ اعلان محضر الحجر وينشر عن ذلك في الجريدة الرسمية العربية مرتين بين كل واحدة منها والاخرى ثمانية ايام وتعلق الاعلانات ايضا على باب ديوان المحافظة وعلى باب ديوان المديرية وعلى باب دار شيخ البلدة اذا كان العقار كائنا في القرى وفي نقطة ظاهرة من العقار المحجوز — ويجب ان يكون نشر اخر اعلان في الجريدة قبل اليوم المحدد للزاد بثمانية ايام بالاقبل وتشتمل الاعلانات على تعيين يوم البيع وبيان العتار المزروع بيه والتمن الذي ينبغي عليه افتتاح المزاد وهو قيمة الثمنين القدر بمحضر الحجر وتشتمل ايضا على جميع الايضاحات المتعلقة بشروط البيع (م) ١٣ يحصل البيع بالمديرية او المحافظة علنا بحضور المدير او المحافظ او وكيل احدهما مصحوبا باحد كتاب المديرية او المحافظة — وينتهي افتتاح المزاد على الثمن الذي صار تقديره في محضر الحجر بمعرفة العمدة واهل الخيرة او المساح — المدير او المحافظ او وكيل احدهما يوقع البيع لمن يرسم عليه اخر عطا اعني لمن اعطى عطا مضي عليه عشرة دقائق بدون حصول زيادة عليه من خلافة — ثمن المبيع يجب دفعه على الفور نقدا وعدا — يقصر محضر البيع بمعرفة المدير او المحافظ او وكيل احدهما والكتاب الذي يكون حاضرا معه وكل منهما يضع امضاه عليه ويشتمل المحضر على سبب البيع وبيان العقار المباع وكل عطا حصل ومرسى المزارد وكل ما يحدث في جلسة الزيادة (م) ١٤ اذا كان في اليوم المعين للزاد لم يحضر احد للزيادة فيصير تاخير البيع لبعاء شهر واحد ويجري تنزيل الخمس من المبلغ السابق تحديده لانتتاح المزاد — وينشر عن ذلك مجددا في الجريدة الرسمية العربية و باعلانات تلصق وتعلق بالطريقة المبينة في المادة الثانية عشر (م) ١٥ يعطى الى الراعي عليه الزاد محضر البيع مشمولا بصيغة التنفيذ من ماذون يتعين من طرف قاضي المديرية الكائن بدائرتها العقار المباع بعد دفع ثمن المبيع بأكمله مع الرسوم السنية باعتبار المائة خمسة والمصاريف وذلك المحضر يكون سندا الشئري بملكية المبيع ويقوم مقام الحجعة — على الراعي عليه المزارد ان يسجل محضر البيع بمصاريف من طرفه سواء كان التسجيل في المحكمة الشرعية او في قلم كتاب المحكمة المختصة التابعة للمديرية او المحافظة الكائن بدائرتها العقار المبيع (م) ١٦ اذا تاخر الراعي عليه الزاد عن وفاء شروط البيع ببيع المبيع ثانيا بالزيادة على ذمته بعد النشور عن ذلك بمشرة ليام في الجريدة الرسمية العربية فان قصص الثمن يلزم الراعي عليه المزارد الاول بالزيادة وان زاد فلهذه الزيادة يستحقها الممول المزروع منه العقار ويخصم له من الاموال او العثور او الرسوم المطلوبة اذا كان هناك اقتضاء (م) ١٧ يسوغ لكل انسان في مدة عشرة ايام من البيع ان يقرر في قلم كتاب ديوان المديرية او قلم كتاب ديوان المحافظة ان يقبل الشراء بزيادة

الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٠٠ ونشور ناظر ماليننا الى المديرين بتاريخ ٢٨ منه بتنفيذ الامر المذكور وبناء على ما رفعه اليها مجلس نظارا نامر بما هوات

### الباب الاول — قواعد عمومية

(م) ١ عدم دفع الاموال والعثور والرسوم في مواعيد استحقاقها المقررة لسدادها بناء على اللوائح والامور والنشورات يستوجب اجرا الحجر بالكيفية الآتية ذكرها على الاثام والمحصولات والموجودات والمواشي الموجودة في العقار بل وعلى نفس العقار المستحقة عليه تلك الاموال او العثور او الرسوم تنفيذا للقرار والامر المذكورين اعلاه (م) ٢ اذا كان الحجر على المغذيات او المغذيات زمعا توقعه في محل سكن احد الاجانب فلا يمكن اجراؤه الا بعد اخطار القنصل او القنصل الى ذلك الاجنبي (م) ٣ على سائر الاحوال لا يمكن ايقاف الحجر او البيع بسبب منازعات تتعلق بالاموال او العثور او الرسوم المستحقة مالم يدع المنازع المبلغ المقصود اعال الحجر عليه او البيع لاجله

### الباب الثاني — في حجر وبيع المغذيات

(م) ٤ توقيع الحجر على الاثام والمحصولات والموجودات والمواشي لا يمكن اجراؤه الا بعد مضي ثمانية ايام من تاريخ حصول التنبيه بالدفع والانذار بالحجر الى صاحب العقار او الى الشخص الموجود فيه بها كانت صفته (م) ٥ تشتمل ورقة التنبيه والانذار على بيان العقار المطلوب عليه المال او العثور او الرسوم ومقدار المبالغ المستحقة وتعلن عن يد مندوب المديرية او المحافظة — صاحب العقار او من يجب عنه او من يكون موجودا في العقار يضع امضاه او ختمه على ورقة التنبيه واذا توقف او كانت في غير مكانه وضع امضاه او ختمه فمندوب المديرية او المحافظة بمحضر شاهدين من مشايخ البادية او غيرهم وهما يضمنان او يضمنان ورقة التنبيه والانذار تقييما لحصول الامتناع من وضع امضاه او الختم (م) ٦ تعطى نسخة من ورقة التنبيه والانذار الى صاحب العقار او من يجب عنه او الموجود فيه وفي حالة حصول الامتناع من استلام تلك النسخة تعلق على باب المحافظة او على باب المديرية وعلى دار شيخ البلدة وتعليقها يعتبر اعلانا مستوفيا (م) ٧ اذا مضت الثانية ايام المحددة بورقة التنبيه والانذار بدون حصول دفع الاموال او العثور او الرسوم الى صراف الناحية او الى سامور التحصيل فيتوقع الحجر على الاثام والمحصولات والمغذيات والمواشي (م) ٨ يتوقع الحجر بمعرفة مندوب المديرية او المحافظة مصحوبا بشاهدين من مشايخ او غيرهم والمحصولات التي يجري حجرها كالكال او تناس او توزن على حسب نوعها وعند الاقتضاء تنقل الى محل مؤمن وتذكر هذه الاجراءات ضمن محضر الحجر — المزروعات والمواشي او المغذيات التي تحجز يصير تعدادها وتبين اوصافها في محضر الحجر ثم تبين حارس على الاشياء المحجزة عليها — كل من مندوب المديرية او المحافظة والشاهدين والحارس يضع امضاه او ختمه على محضر الحجر وهو يشتمل على بيان اليوم الذي يتحدد للبيع والجمعة التي يحصل فيها البيع بحيث ان البيع المذكور لا يمكن حصوله قبل مضي ثمانية ايام من تاريخ اعلان الحجر ولا بعد مضي خمسة عشر يوما من التاريخ المذكور — وتعطى نسخة المحضر مصدقا عليها من مندوب المديرية والمحافظة الى كل من الحارس وصاحب العقار او الموجود فيه او من يجب عنه ويذكر ذلك في محضر الحجر وفي حالة الامتناع من استلام تلك النسخة يذكر هذا الامتناع ايضا ضمن المحضر المذكور — وعلى سائر الاحوال بعد مضي اربعة ايام بالاكتر من تاريخ اعلان الحجر تعلق نسخة من محضر الحجر على باب ديوان المحافظة او باب ديوان المديرية وباب دار شيخ البلدة وفي نقطة ظاهرة من الموضع المزروع اجرا البيع فيه (م) ٩ في اليوم المحدد تنشر المديرية او المحافظة على يد احد مندوبيها ويجوز اثنين من المشايخ او من العمدة في بيع الاشياء المحجزة اما في محل توقيع الحجر او في السوق المجاور له — يحصل بيع المحصولات والمغذيات او المواشي المحجزة بالمزاد بالمناذرة لمن يرسم عليه آخر عطا — يستمر البيع لغاية ما يراوذي قيمة المبيع بمقدار المبالغ المستحقة وما يستحق لغاية بيع انتهاء الشهر الحاصل فيه البيع والمصاريف ايضا اذا اقتضى الحال — ويحظر بذلك محضر يذكر فيه سبب البيع وبيان الاشياء الماعة ومحل بيعها وساعة افتتاح المزاد وقطله ومقدار ثمن البيع واسم الراعي عليه المزارد

..... جميع ذلك وقدره ..... فقط لا غير  
في يوم كذا سنة كذا في البلدة الفلانية انا الواضع اسي (او خني)  
فيه ادنا فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل محافظ كذا لما  
سيدكر بعد وهو اني قد اعلنت فلانا الفلاني حيث وجدته في  
الملك (او الاملاك) المينة اعلاه (يكون توضع ذلك بحسب  
حالة الملك) بانه مطلوب الى جهة الحكومة لغاية شهر كذا  
مبلغ وقدره كذا كما البيان اعلاه على الملك (او الاملاك)  
المذكورة اعلاه بناء على كشف المستغفات المذكورة المعطي من  
طرف مامور الدائرة البلدية في تاريخ سنة ..... وبموجب  
الكشف المذكور طلبت منه ان يدفع حالا ليدي او لصراف  
الدائرة البلدية بهذه البلدة هذا المبلغ ولما لم يتم بدفعه قد اندرته  
بانه اذا ما كان يسدده بعد ثمانية ايام من تاريخه فبناء على  
المادة السابعة من الدكرينو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠  
الموافق ١٤ ربيع اخر سنة ١٢٩٧ يتوقع الحجر على الموجودات  
والمنفولات والامتنعة الموجودة في الملك (او الاملاك) المذكورة  
حتى يباع منها بالمزاد العمومي ما يفي لسداد المبلغ المذكور  
وقد سلمته نسخة من هذا المحضر ليك ووضع اسمه (او خني)  
على هذا اثباتا للاستلام

مندوب ..... امضا (او ختم) من يكون  
المحافظة ..... استلم النسخة

### (استمارة مادة ٢)

(صورة ما يتحرر من مندوب المديرية او المحافظة الى القناصل  
او الى وكلائهم بالاخطار عن توقيع حجر مبيع اجراؤه في محل  
سكن احد الاجانب)

جناب حضرة

حيث مستفي بمجهة المحكمة مبلغ قدره كذا (اموال او عثور  
او رسوم) على العقار الفلاني (بين العقار المطلوب عليه المال  
او العثور او الرسوم) وتوجه الى فلان الفلاني الواضع اليد  
على العقار المذكور التنبيهات اللازمة للحصول على المبلغ  
المذكور وما كان يسدده فمقتضى الحال توقيع حجر في محل سكنه  
يوم كذا الساعة كذا فلزم تحرير محضركم تنفيذا للمادة الثانية  
من الدكرينو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ بالاخطار سنة  
..... مندوب مديرية كذا او محافظة كذا

(تنبيه) هذا الاخطار لا يتحرر الى الفصلاوات او وكلائهم الا  
في حالة توقيع حجر في نفس محل سكن الاجنبي اما اذا كان  
الحجر مرادا توقيع في جهة غير محل سكنه فيشرع بالحجر بدون  
ما انه بصير اخطار الفصلاوات

(تنبيه) محل سكن الاجنبي الغير جائز اجراء الحجر عليه بدون  
حضور مندوب من الفصلاوات حسب ما نص بالمادة الثانية  
من الدكرينو المؤرخ في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ هو عن المحل  
الذي يكون معدا لسكنه فقط مع مستملاته التي هي حوش  
المنزل وجنينته وما يكون داخلا ضمن السور المحاط بالمنزل  
بدون انفصال بما فيه محلات سكن خدمة المنزل المعبدين  
مخدمة المنزل خصوصي بخلاف خدمة الزراعة وما عدا ذلك  
لا يعتبر محل السكن

المشتر على اصل الثمن البياح به بشرط ان يودع المحس من الثمن الذي  
يرغب الاخذ به خلاف البصار يف وان يقدم بذلك كتيلا ذا مسرة  
وعلى المديرية او المحافظة ان تعطي له صورة رسمية من اقراره (م) ١٨  
في حالة اعادة البيع بسبب حصول زيادة في الثمن يجب على المديرية او  
المحافظة ان تنشر تجديدا عن ذلك باتباع الطرق المينة بالمادة الثانية  
عشرة وتاريخ المزداد لا يمكن تحديده الا ليصاد انله ثمانية ايام اعتبارا من  
تاريخ آخر اعلان ينشر في الجرائد

(استمارة عن الاجراءات المتقضي اتباعها في حجز وبيع المنقولات  
وفي حجز وبيع العقار تنفيذا للدكرينو الصادر في ٢٥ مارت  
سنة ١٨٨٠ الموافق ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٧)

### \* في حجز وبيع المنقولات \*

#### (استمارة مادة ٤ ومادة ٥)

(صورة ورقة التنبيه والاذنار التي تعلن سواء كان لاحد  
الاجانب او لاحد الرعايا في خصوص الاموال والعثور  
المطلوبة على الاطيان)

عن المطلوب لمجهة المحكمة على فدن كذا الكائنة بناحية كذا  
التابعة لمديرية كذا المكلفة باسم فلان الفلاني .....  
..... جميع ذلك وقدره ..... فقط لا غير

في يوم كذا سنة كذا في البلدة الفلانية انا الواضع اسي (او خني)  
فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا  
لما سيدكر بعد وهو اني قد اعلنت فلانا الفلاني حيث وجدته  
موجودا في الاطيان المينة اعلاه بانه مطلوب الى جهة الحكومة  
لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما البيان اعلاه على  
الاطيان المذكورة ايضا اعلاه بناء على كشف المستغفات المذكورة  
المعطي من طرف مامور التحصيل في تاريخ سنة .....

وبموجب الكشف المذكور طلبت منه ان يدفع حالا ليدي  
او لصراف الناحية هذا المبلغ ولما لم يتم بدفعه قد اندرته بانه  
اذا ما كان يسدده بعد ثمانية ايام من تاريخه فبناء على المادة  
السابعة من الدكرينو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ يتوقع الحجر  
على المزروعات والمحصولات والامتنعة والمواشي الموجودة ضمن  
الاطيان المذكورة حتى يباع منها بالمزاد العمومي ما يفي لسداد  
المبلغ المذكور وقد سلمته نسخة من هذا التنبيه والاذنار ليك  
وضع اسمه (او خني) على هذا اثباتا بالاستلام

مندوب المديرية ..... امضا (او ختم) من يكون استلم النسخة  
(تنبيه) النسخة التي يصير تركها الى الشخص المعلقة اليه يقتضي  
ان تكون حرفيا نظير الاصل الموضح اعلاه فقط عوضا عما ان يقال  
(سلمته نسخة من هذا) يقال (سلمته هذه النسخة) واذا كانت  
الاعلان لمجملات أشخاص يعطى لكل شخص نسخة لوحده ويذكر  
في الاصل وفي كل نسخة اسم كل من المعلن اليهم وجميعهم  
يقضي ان يضعوا امضاءهم او اخنامهم على الاصل بالاستلام

#### (تابع استمارة مادة ٤ ومادة ٥)

(صورة ورقة التنبيه والاذنار التي تعلن سواء كان لاحد  
الاجانب او لاحد الرعايا في خصوص الرسوم المطلوبة على الاملاك)  
عن بيان المطلوب الى جهة الحكومة على منزل (او دكان  
او خلافه يكون توضع ذلك بحسب حالة الملك) الكائنة  
بناحية كذا التابع جهة كذا تعلق فلان الفلاني .....

## ملحوظات

بانه مطلوب الى جهة المحكمة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا  
كما البيان اعلاه على الاطيان المذكورة ( او العقار المذكور  
ايضا ) بناء على كشف المستققات المذكورة المعطى من طرف  
مامور التخصيص بتاريخ كذا ( او من طرف مامور الدائرة  
البلدية ) طلبت منه ان يدفع حالا ليدي او لصراف الناحية  
( او لدوائر الدائرة البلدية ) هذا المبلغ ولما لم يقم بدفعه قد  
انذرت به اذ ما كان يسدده بعد مضي ثمانية ايام من تاريخه  
فيما على المادة السابعة من الدكرينو الرقم ٢٥ مارت سنة ٨٠  
الموافق ١٤ ربيع اخر سنة ١٢٩٧ يتوقع ان يحجز على المزروعات  
والمحصولات والامتنعة والمواشي الموجودة ضمن الاطيان المذكورة  
( او العقار المذكور ) حتى يباع منها بالمزاد العمومي ما يفي  
لسداد المبلغ المذكور ولما رغبت تسليمه نسخة من هذا فامتنع  
عن استلامها لسبب ( يذكر ذلك السبب بها كان ) فجرى  
تعليق النسخة على باب المديرية ونسخة ثانية ايضا على بابدار  
شيخ البلدة ( او باب المحافظة ) امضاء ( او ختم )  
مندوب المديرية

( تنبيه ) في حالة اعلان ورقة التنبيه والاذنار عن يد مندوب  
المحافظة لرسم تكون مستحقة على عقار داخل ضمن دائرة  
المحافظة وحصل امتناع من استلام النسخة فيكتفي بتعليق  
النسخة المذكورة على باب المحافظة فقط

### ( استمارة مادة ٧ ومادة ٨ )

صورة محضر المحجز الذي يجري توقيعه في محل سكن احد الاجانب  
حيث يكون اعلنت له ورقة التنبيه بالدفع والاذنار بالمحجز ولم  
يكن سدده ما عليه بعد فوات الثانية ايام المحددة بورقة التنبيه  
بمحضر مندوب من طرف القونسلاتو المتبني اليه ذلك الاجنبي  
( تنبيه ) الثانية ايام المحددة يقتضي ان تكون كوامل اعني  
لم يحسب من ضمنها يوم اعلان التنبيه والاذنار ولا يوم اجراء  
المحجز

في يوم كذا سنة كذا في البلدة الفلانية انا الواضع اسمي ( او  
خضمي فيه ادناه ) حيث انتدبت من قبل مديرية كذا ( او  
محافظة كذا ) لما سيذكر بعد وهو انه بناء على الاعلان بالدفع  
والاذنار بالمحجز الذي اعلن الى فلان الفلاني بتاريخ كذا عن  
يد فلان الفلاني مندوب المديرية ( او المحافظة ) بان يدفع  
مبلغ كذا قيمة الاموال او الرسوم المستحقة بجهة المحكمة لغاية  
شهر كذا على ( يبين العقار المستحق عليه تلك الاموال  
او الرسوم ) وبناء على الاخطار الصادر من المندوب الفلاني  
بتاريخ كذا الى القونسلاتو الفلاني عن اجراء المحجز الاتي ذكره  
وبحضور فلان الفلاني الذي حضر مندوبا من طرف القونسلاتو  
الفلاني ليكون حاضرا بالمحجز وفلان وفلان من خارج او غيرهم  
( يذكر صناعهم وسكنهم ) الذي جرى تكليفها ليكونا شاهدين  
على ما سيفي ذلك المحضر قد كررت التنبيه على فلان  
الفلاني بان يدفع ليدي المبلغ المرقوم اعلاه حالا وماذا ولا ساشرع حالا  
عن يدي وبحضور من ذكروا اعلاه يحجز كافة الموجودات  
المنقولة الموجودة ضمن العقار المستحقة عليه تلك الرسوم  
( او الاموال او العشور ) ولما لم يدفع قد شرعت بالنقل بالمحجز

### ( تابع استمارة مادة ٤ ومادة ٥ )

( صورة ورقة التنبيه والاذنار التي تعلن سواء كان لاحد من  
الاجانب او لاحد من الرعايا في حالة الامتناع عن وضع  
الختم او الامضاء سواء كان لسبب عدم وجود ختم او لاسبب  
سبب كان )

عن بيان المطلوب بجهة المحكمة على فدن كذا الكائنين  
بناحية كذا التابعة لمديرية كذا المكلفة باسم فلان الفلاني  
....

... جميع ذلك وقدره كذا لاغير

في يوم كذا سنة كذا في البلدة الفلانية انا الواضع اسمي ( او  
خضمي فيه ادناه ) فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية  
كذا لما سيذكر بعد وهو اني قد اعلنت فلانا الفلاني حيث  
وجدته موجودا في الاطيان المينة اعلاه بانه مطلوب الى  
جهة المحكمة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما البيان اعلاه  
على الاطيان المذكورة ايضا اعلاه بناء على كشف المستققات  
المعطى من طرف مامور التخصيص في تاريخ كذا سنة كذا  
وبوجب الكشف المذكور طلبت منه ان يدفع حالا ليدي  
او الى صراف الناحية هذا المبلغ ولما لم يقم بدفعه قد انذرت به  
بانه اذا ما كان يسدده بعد مضي ثمانية ايام من تاريخه فيما  
على المادة السابعة من الدكرينو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠  
الموافق ١٤ ربيع اخر سنة ١٢٩٧ يتوقع ان يحجز على المزروعات  
والمحصولات والامتنعة والمواشي الموجودة ضمن الاطيان المذكورة  
حتى يباع منها بالمزاد العمومي ما يفي لسداد المبلغ المذكور  
وقد سلمته نسخة من هذا المحضر ليدي ولما امتنع عن وضع امضاءه  
( او ختمه ) لسبب كذا ( يذكر سبب الامتناع ) على هذا  
تثبيتا لاستلامه النسخة المذكورة قد دعوت فلانا وفلانا ( مشايخ  
او غيرهم ) ليشهدا على حصول التنبيه وامتناعه عن وضع امضاءه  
( او ختمه ) كما توضح وكل منها قد وضع ختمه ( او امضاءه )  
على هذا وعلى النسخة التي تسلمت الى فلان الفلاني المذكور  
تحريرا في

امضاء ( او ختم ) امضاء ( او ختم ) امضاء ( او ختم )  
مندوب المديرية احد الشهود ثانيها

### ( استمارة مادة ٦ )

( صورة ورقة التنبيه والاذنار التي تعلن سواء كان لاحد من  
الاجانب او لاحد من الرعايا ويحصل منه امتناع عن استلام  
النسخة )

عن بيان المطلوب الى جهة المحكمة على فدن كذا الكائنين  
بناحية كذا التابعة لمديرية كذا المكلفة باسم فلان الفلاني ( او  
على العقار الفلاني الكائن بجهة الفلانية سواء كان منزلا او  
دكانا الخ ) .....

... جميع ذلك وقدره كذا لاغير

في يوم كذا سنة كذا في البلدة الفلانية انا الواضع اسمي ( او خضمي )  
فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا ( او  
محافظة كذا ) لما سيذكر بعد وهو اني قد اعلنت فلان الفلاني  
حيث وجدته موجودا في الاطيان المينة اعلاه ( او في العقار )

وها فلان وفلان مشايخ او غيرهم (بذكر صناعتهم وسكنهم) الذي جرى تكليفها ليكونا شاهدين على ما في ذلك المحضر قدكرت التنبيه على فلان الفلاني بان يدفع حالا ليدى اوالى صراف الناحية (اوالى صراف الدائرة البلدية) المبلغ المرقوم اعلاه ماذا والا بشرع حالاعن يدي وبحضر من ذكر وااعلاه بحجز كافة الموجودات المنقولة الموجودة ضمن العقار المستغقة عليه تلك الرسوم او الاموال او العشور ولما لم يدفع قد شرعت بالفعل بحجز الموجودات الاتية التي وجدتها وهي اولا كذا وثانيا كذا (الح ما يوجد بين تفصيلا) وحيث من ضمن الاشياء المذكورة الصنف الفلاني فهذا جرى كيله او مفاسه او وزنه (على حسب نوعه) وبلغ ما هو كذا اردب وما هو كذا متر وما هو كذا قنطار او رطل — ومن ضمنها ايضا الاشياء الفلانية والفلانية ترى اوفقية نقلها ووضعها في الجهة الفلانية وجرى نقلها فيها ثم تعين فلان الفلاني حارسا على جميع ذلك (١) تحت مسئولته بشرط انه ملزوم في أي وقت كان انه يقدم عند الطلب كلا من الاشياء المحجوزة على حالتها وان يحافظ عليها من كل ضرر واتلاف تحت مسئولته وعلى ذلك تحرر هذا المحضر وجرى امضاه (او ختمه) من الشاهدين ومن الحارس ومني ومن مندوب الفونسلاتو وتحدد فيه انه يوم البيع للاشياء المحجوزة بقدر ما يفي المستغقات المبرية يكون في اليوم الفلاني الساعة الفلانية في السوق الفلاني (٢) — وقد تسل نسخة من هذا المحضر الى الحارس (٣) والى فلان الفلاني الذي وجدته في محل الحجز وهو ايضا وضع امضاه (او ختمه) فيه (تنبيه) في حالة الامتناع من الاستلام او الختم لانه لزم لاستحضار شاهدين خلاف اللذين حضرا الحجز (تنبيه) اذا حصل الاخطار للفونسلاتو عن الحجز وما حضر مندوب من طرفها يوم الحجز فلا يمكن اجراءه وحيث بغير وجود مندوب الفونسلاتو لا يصح الدخول في محل سكن الاجنبي انما وقتها يصير اخطار المالية عن غيبة مندوب الفونسلاتو المذكور واما اذا كان الحجز المزوع اجراءه هو في غير محل سكن الاجنبي كما تقدم الذكر فشرع في اجرائه حتى بدون اخطار الفونسلاتو عنه (صورة محضر الحجز الذي يجري توقيعه في محل سكن احد الرعايا او في اطيانه او في غير محل سكنه او في غير محل سكن احد الاجانب حيث تكون اعلنت اليه ورقة التنبيه بالدفع والانذار بالحجز ولم يكن سدد ما عليه بعد فوات اثمانية ايام المحددة بورقة التنبيه والانذار

## تنبيه

عند ما يكون توقيع الحجز في غير محل سكن الاجنبي فلا يصير اخطار الفونسلاتو — في يوم كذا سنة كذا الساعة كذا في بلدة الفلانية انا الواضع اسمي (او ختمي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا او محافظة كذا لما سيذكر بعدوه وانه بناء على الاعلان بالدفع والانذار بالحجز الذي اعلن الى فلان الفلاني بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني مندوب المديرية (او المحافظة) بان يدفع مبلغ كذا قيمة الاموال او الرسوم المستغقة لجهة الحكومة لغاية شهر كذا على (بين العقار المستغقة عليه تلك الاموال او الرسوم) وبحضور شاهدين (١) اذا كانت الاشياء المحجوزة في جهتين منفردتين فيتمين حارسا مختصا على كل جهة وبين ذلك في المحضر (٢) يوم البيع يتعني ان يكون بعد مضي ثمانية ايام كرامل من تاريخ اعلان الحجز بشرط ان لا يتجاوز يوم البيع المذكور خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان المذكور فيتمتع بان يكون ذلك اليوم الحادي او الثاني عشر من تاريخ محضر الحجز (٣) اذا كان المتعين للعراسة زائدا عن ثل واحد فيعطى لكل من الحراس نسخة ويذكر ذلك في متن المحضر

### (صورة محضر تحرر عند ما يكون النصد توقيع حجز على المنقولات ويتوجه المندوب ولم يجد شيئا يحجزه)

في يوم كذا سنة كذا بالبلدة الفلانية انا الواضع اسمي (او ختمي) فيه ادناه حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او من محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهو انه بناء على الاعلان بالدفع والانذار بالحجز الذي اعلن الى فلان الفلاني بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني مندوب المديرية (او المحافظة) بانه يدفع مبلغ كذا قيمة الاموال او العشور او الرسوم المستغقة لجهة الحكومة

- (١) اذا كانت الاشياء المحجوزة في جهتين منفردتين فيوضع حارس مختص على كل جهة وبين ذلك في المحضر
- (٢) يوم البيع يتعني ان يكون بعد مضي ثمانية ايام كرامل من تاريخ اعلان الحجز بشرط ان لا يتجاوز يوم البيع المذكور خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان المذكور فيتمتع بان يكون ذلك اليوم الحادي والثاني عشر من تاريخ محضر الحجز
- (٣) اذا كان المتعين للعراسة زائدا عن ثل واحد فيعطى لكل حارس نسخة ويذكر ذلك في متن المحضر وكل حارس يضع امضاه (او ختمه) على محضر الحجز



## ملحوظات

تحت ختمه ( او امضائه ) العبارة الآتية — جرى استخراج هذه النسخة في يوم كذا سنة كذا من الاصل لاجل تعليقها في ( تذكر الجهة التي يصير تعليقها فيها ) استمارة مادة (٩) — صورة محضر البيع بحضور الشخص المحجوز عليه وفي حالة ما ان الشيء المحجوز يباع جزء منه يفي بالمطلوب بجهة المحكمة )

في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية بناء على الحجز الذي جرى توقيعه بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني على ( مزرعات او منقولات او مواشي ) الكائنة في العقار الفلاني وبناء على تعيين هذا اليوم لبيع الاشياء المحجوزة ضمن محضر الحجز الذي جرى تعليق النسخ اللازمة منه في الجهات المقررة قانونا وبناء على المادة التاسعة من الذكر بتو الصادر في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ انا الواضع اسمي فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا ( او محافظة ) كذا لما سيذكر بعد قد توجهت الى الجهة الفلانية ( الجهة التي يصير فيها البيع ) وصحبتني فلان وفلان مشايخ ( او عمد ) كلفتها ليكونا شاهدين على الاجراءات الآتية وهي في حال وصولي وجدت فلانا الفلاني الذي كان اقرني وقت حجزها انه صاحبها وطلبت من فلان الفلاني الحارس على الاشياء المحجوزة ان يقدم لي جميع الاشياء التي جرى حجزها على حالتها التي كانت عليها يوم ما تسلمت له حسب البيان الواضح في محضر الحجز السالف ذكره فاطلعتني عليها وجرى جردها ووجدتها بتمامها على حسب ما تسلمت له ( اذا نقص او حصل عوارلشي منها فيبين ذلك ) ( اذا استحسن نقل البعض من الاشياء المحجوزة الى سوق مجاور يقال ) صار نقل الشيء الفلاني والشيء الفلاني منها الى السوق الفلاني وتكلف نقلها مبلغا قدره كذا ثم بحضور من ذكروا اعلاه صار الشروع في بيعها بالمزاد بالمناذاة وورسا الشيء الفلاني على فلان الفلاني بمبلغ كذا جرى تحصيله منه على الفور نقداً وعداً والشيء الفلاني رساعلي فلان الفلاني بمبلغ كذا الخ ولما بلغ قدر ما جرى بيعه كذا قرش قيمة المستحقات المبرية ومصاريف النقل فجرى الافراج عن الاشياء الباقية وتسلمت الى فلان الفلاني المذكور اعلاه وهو مع جميع من ذكر وامن الحارس والشاهدين

لغاية شهر كذا ( يبين العقار المستحقة عليه تلك الاموال او العشور او الرسوم ) وبحضور شاهدين وهما فلان وفلان مشايخ او غيرهم ( يذكر صناعتهم وسكنهم ) الذي جرى تكليفها ليكونا شاهدين على ما في ذلك المحضر قد كررت التنبيه على فلان الفلاني بانه يدفع حالا ليدي او الى صراف الناحية ( او الى صراف الدائرة البلدية ) المبلغ المرقوم اعلاه حالا وماذا والا يشرع حالا عن يدي وبحضور من ذكروا اعلاه بحجز كافة الموجودات المنقولة الموجودة ضمن العقار المستحقة عليه تلك الاموال ( او العشور او الرسوم ) ولما لم يدفع ورغبت ان اجري الحجز حسبما ذكر فا وجدت شيئاً احجزه وعلى ذلك تحرر هذا المحضر وجرى امضاؤه ( او ختمه ) من الشاهدين المذكورين ومني ومن فلان الفلاني الذي وجدته وسلمت له نسخة منه ( تنبيه ) وفي حالة الامتناع من وضع الختم ( او الامضاء ) او استلام النسخة يتبع ما سبق توضيحه في اعلان ورقة التنبيه والاذنار بحجز المنقولات

## ( في كيفية تعليق محاضر الحجز )

( تنبيه ) بعد تحرير محضر الحجز وتسليم ما يقتضي من النسخ من المحضر المذكور كما تبين فلا يقتضي استخراج نسخة من محضر الحجز المذكور وتعليقها على باب المحافظة ونسخة في نقطة ظاهرة من الموضع المزمع اجراء البيع فيه اذا كان جرى الحجز بمعرفة مندوب المحافظة واما اذا حصل الحجز بمعرفة مندوب المديرية تعلق نسخة من المحضر على باب المديرية وعلى باب دار شيخ البلدة وفي نقطة ظاهرة من الموضع المزمع اجراء البيع فيه وينبغي ان المدة التي يكون تم فيها تعليق النسخ بالكيفية المذكورة لا تتجاوز اربعة ايام من تاريخ محضر الحجز وتنبينا لتعليق النسخ بالكيفية الموضحة يقتضي ان مندوب المديرية في ذيل محضر الحجز الاصلي يذكر تحت ختمه ( او امضائه ) العبارة الآتية — في يوم كذا سنة كذا صار استخراج ( قدر كذا نسخ من هذا ) وجرى تعليق نسخة على باب المديرية او المحافظة ونسخة على باب دار شيخ البلدة ونسخة في النقطة الفلانية من الجهة المزمع اجراء البيع فيها وفي ذيل كل من النسخ التي يجري تعليقها يحجز المندوب

والراسي عليهم المزاود وضوا امضاهم (او اختامهم) معي على هذا وقت هذه الاجراءات وتحضر هذا المحضر في اليوم المذكور اعلاه الساعة الفلانية

( صورة محضر البيع في حال غياب الشخص المحجوز عليه وفي حالة ما ان الشيء المحجوز يباع جزء منه يعني بالمطلوب بجهة المحكمة )

في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية بناء على الحجز الذي جرى توقيعه بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني على (مزرعات او منقولات او مواشي) الكائنة في العقار الفلاني وبناء على تعيين هذا اليوم لبيع الاشياء المحجوزة ضمن محضر الحجز الذي جرى تعليق النسخ اللازمة منه في الجهات المقررة قانونا وبناء على المادة التاسعة من الذكر يتو الصادر في ۲۵ مارس سنة ۸۰ انا الواضع اسمي فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا او محافظة كذا لما سيذكر بعد وهواني قد توجهت الى الجهة الفلانية ( الجهة التي يصير فيها البيع ) وصحبتني فلان الفلاني مشايخ او عمد كلفتها ليكونا شاهدين على الاجراءات الآتية وهوانه في حال وصولي ما وجدت فلانا الفلاني الذي كان اقرني وقت الحجز انه صاحب الاشياء المحجوزة ( او انه اجاب عن صاحبها ) ففي غيبته طلبت من فلان الفلاني الحارس على الاشياء المحجوزة انه يقدم لي جميع الاشياء التي جرى حجزها على حالتها التي كانت عليها يوم ما تسلمت له حسب البيان الواضح في محضر الحجز السالف ذكره فاطلعتني عليها وجرى جردها ووجدت بتمامها على حسب ما تسلمت له ( اذا نقص او حصل عوار لشيء منها فيبين ذلك ) ( اذا استحسن نقل البعض من الاشياء المحجوزة الى سوق مجاور يقال ) صار نقل الشيء الفلاني والشيء الفلاني منها الى السوق الفلاني وتكلف نقلها مبلغا قدره كذا ثم بحضور من ذكروا اعلاه صار الشروع في بيعها بالمزاد بالمناذاة ورسا الشيء الفلاني على فلان الفلاني بمبلغ كذا جرى تحصيله منه على الفور نقدا وعدا والشيء الفلاني رسا على فلان الفلاني بمبلغ كذا الى اخره ولما بلغ قدر ما جرى بيعه كذا اقيمة المستحقات الميرية ومصاريف النقل جرى رفع الحجز عن الاشياء الباقية ولكن نظرا

لغيبه صاحبها او من كان متصرفا فيها وقت الحجز فابقيتها في عهدة الحارس المذكور تحت مسئوليته ليسلمها الى صاحبها المذكور عند طلبها منه فالحارس المذكور مع جميع من ذكر وامن الشهود والراسي عليهم المزاود وضوا امضاهم او اختامهم على هذا وقت هذه الاجراءات وتحضر هذا المحضر في اليوم المذكور اعلاه الساعة الفلانية ( صورة محضر البيع بحضور صاحب الاشياء المحجوزة وبيع كافتها ووفاء المستحقات من ثمنها بدون نقص او زيادة ) في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية بناء على الحجز الذي جرى توقيعه بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني على ( مزرعات او منقولات او مواشي ) الكائنة في العقار الفلاني وبناء على تعيين هذا اليوم لبيع الاشياء المحجوزة ضمن محضر الحجز الذي جرى تعليق النسخ اللازمة منه في الجهات المقررة قانونا وبناء على المادة التاسعة من الذكر يتو الصادر في ۲۵ مارث سنة ۱۸۸۰ انا الواضع اسمي ( او ختي ) فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا ( او محافظة كذا ) لما سيذكر بعد وهواني قد توجهت الى الجهة الفلانية ( الجهة التي يصير فيها البيع ) وصحبتني فلان وفلان مشايخ ( او عمد ) كلفتها ليكونا شاهدين على الاجراءات الآتية وهي في حالة وصولي وجدت فلانا الفلاني الذي كان اقرني وقت حجزها بانه صاحبها ( او انه اجاب عن صاحبها ) وطلبت من فلان الفلاني الحارس على الاشياء المحجوزة ان يقدم لي جميع الاشياء التي جرى حجزها على حالتها التي كانت عليها يوم ما تسلمت له حسب البيان الواضح في محضر الحجز السالف ذكره فاطلعتني عليها وجرى جردها ووجدتها بتمامها على حسب ما تسلمت اليه ( اذا نقص او حصل عوار لشيء منها فيبين ذلك ) ( اذا استحسن نقل البعض من الاشياء المحجوزة الى سوق مجاور يقال ) صار نقل الشيء الفلاني والشيء الفلاني منها الى السوق الفلاني وتكلف نقلها مبلغ كذا ثم بحضور من ذكروا اعلاه صار الشروع في بيعها بالمزاد بالمناذاة ورسا الشيء الفلاني على فلان الفلاني بمبلغ كذا جرى تحصيله منه على الفور نقدا وعدا والشيء الفلاني رسا على فلان

## ملحوظات

لم يتبق شيء يباع وما تحصل من البيع مبلغ كذا فيكون الباقي كذا فقد حررنا هذا بذلك وصار امضاءه (او ختمه) من الحارس ومن الشهود والراسي عليهم المزداد وتمت هذه الاجراءات وتحرر هذا المحضر في اليوم المذكور اعلاه الساعة الفلانية

## صورة محضر البيع اذا كان البيع يستمر لايام متوالية

في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية بناء على الحجر الذي جرى توقيعه بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني على (مزرعات او منقولات او مواشي) الكائنة في العقار الفلاني وبناء على تعيين هذا اليوم لبيع الاشياء المحجوزة ضمن محضر الحجر الذي جرى تعليق النسخ اللازمة منه في الجهات المقررة قانونا وبناء على المادة التاسعة من الذكر يتو الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ انا الواضع اسمي (او ختمتي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهو اني توجهت الى الجهة الفلانية (الجهة التي يصير فيها البيع) وصحبتني فلان وفلان مشايخ (او عمد) كلفتها ليكونا شاهدين على الاجراءات الآتية وهي في حال وصولي (بتوخ عمن يكون موجودا ان كان صاحب الاشياء المحجوزة او من يجب عنه ثم يقال) فطلبت من فلان الفلاني الحارس على الاشياء المحجوزة ان يقدم لي جميع الاشياء التي جرى حجزها على حالتها التي كانت عليها يوم ما تسلمت له على حسب البيان الواضح في محضر الحجر السالف ذكره فاطلعتني عليها وجرى جردها ووجدت بتمامها على حسب ما تسلمت له (اذا استحسن نقل البعض من الاشياء المحجوزة الى سوق مجاور يقال) صار نقل الشيء الفلاني والشيء الفلاني منها الى السوق الفلاني وتكلف نقلها مبلغا قدره كذا ثم بحضور من ذكروا اعلاه صار الشروع في بيعها بالمزاد ورسا الشيء الفلاني منها على فلان الفلاني بمبلغ كذا الى آخره وبلغ جميع المباع في هذا اليوم مبلغ كذا قرش وحيث قد اتى الليل وماعاد ممكنا استمرار البيع فجرى تأخيرها الى يوم كذا الساعة كذا ثم جرى نقل هذا المحضر وختمه (او امضاه) من الحاضرين (ويجيى اليوم المذكور يقال في آخر

الفلاني بمبلغ كذا الى آخره وحيث بلغ ثمن كافة الاشياء المباعة مبلغ كذا قرش وهو قيمة المطلوب للميري على العقار الفلاني فجرى تحرير هذا اثباتا لذلك وامضاء (او ختمه) من الحاضرين ومن الراسي عليهم المزداد وتمت هذه الاجراءات وتحرر هذا المحضر في اليوم المذكور اعلاه الساعة الفلانية

## (صورة محضر البيع في حالة حضور او غياب صاحب الاشياء المحجوزة عند عدم الوفاء)

في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية بناء على الحجر الذي جرى توقيعه بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني على (مزرعات او منقولات او مواشي) الكائنة في العقار الفلاني وبناء على تعيين هذا اليوم لبيع الاشياء المحجوزة ضمن محضر الحجر الذي جرى تعليق النسخ اللازمة منه في الجهات المقررة قانونا وبناء على المادة ٩ من الذكر يتو الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ انا الواضع اسمي فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهو اني توجهت الى الجهة الفلانية (الجهة التي يصير فيها البيع) وصحبتني فلان وفلان مشايخ (او عمد) كلفتها ليكونا شاهدين على الاجراءات الآتية وهي انه في حال وصولي (ان كان موجودا صاحب الاشياء او من يجب عنه يقال) وجدت فلانا الفلاني الذي كان اقرني وقت حجزها بانه صاحبها (او انه اجاب عن صاحبها) (وان كان صاحب الاشياء غير موجود لا هو ولا من يجب عنه يقال) ما وجدت فلان الفلاني الذي كان اقرني وقت الحجر بانه صاحب الاشياء المحجوزة او انه اجاب عن صاحبها فقي غيابه طلبت من فلان الفلاني الحارس على الاشياء المحجوزة ان يقدم لي جميع الاشياء التي جرى حجزها على حالتها التي كانت عليها يوم ما تسلمت له على حسب البيان الواضح في محضر الحجر السالف ذكره فاطلعتني عليها وجرى جردها ووجدت بتمامها على حسب ما تسلمت له (ان نقص او حصل عوار لشيء منها فيبين ذلك) (اذا استحسن نقل البعض من الاشياء المحجوزة الى سوق مجاور يقال) صار نقل الشيء الفلاني والشيء الفلاني الى السوق الفلاني وتكلف نقلها مبلغا قدره كذا وحيث

كتابة المحضر) بناء على تاخير البيع الى هذا اليوم الذي هو يوم كذا الساعة كذا جرى افتتاح البيع استمراره بالكيفية الآتية وهي ان الشي الفلاني رسا على فلان بمبلغ كذا جرى تحصيله منه على الفور نقدا وعدا والشي الفلاني رسا على فلان الفلاني بمبلغ كذا الى آخر والمبلغ قدر ما جرى بيعه كذا قرش قيمة المستحقات الميرية ومصاريف النقل جرى رفع الحجز عن الاشياء الباقية (هذا لا يذكر الا اذا كان باقيا شي من الاشياء المحجوزة اما اذا كانت الاشياء المحجوزة لم يتبق منها شي يباع بعد سداد المستحقات فيتوضح ما يناسب ذلك بحسب ما تدل عليه وقائع الاحوال) وتسلمت الى فلان الفلاني المذكور اعلاه (هذا لا يذكر الا اذا كان صاحب الاشياء او من يجيب عنه حاضرا اما اذا كان غائبا فيتوضح ما يفيد تسليمها الى الحارس وهو وجميع من ذكروا اعلاه من الشهود والرأسي عليهم المزاو وضعوا امضاءهم (او اختامهم) على هذا وتمت هذه الاجراءات وتحرر هذا المحضر في اليوم المذكور اعلاه الساعة الفلانية

### ❖ في حجز وبيع العقار ❖

#### (استارة مادة ١٠)

(تنبيه) ممنوع اعلان تنبيه بحجز العقار ما لم يكن جرى اولا حجز الاشياء المنقولة اوانه لم يوجد اشياء منقولة يجري حجزها وبيعها

(صورة ورقة التنبيه بالدفع والانذار بحجز العقار التي تسلم الى نفس شخص صاحب الاطيان او الملك المراد حجزه)

عن المطلوب لمجة المحكمة على فदन كذا خراجي (او عشوري) كاتبة بناحية كذا تابعة لمديرية كذا مكلفة باسم فلان الفلاني (او على المنزل الفلاني) الكائن بشارع كذا بالبلدة الفلانية (او على الدكان او الوكالة او الشونة الخ) .....

يستتر من ذلك قيمة ما تحصل من بيع المحصولات او المواشي او المنقولات الذي جرى بيعها بالمزاو العمومي بموجب محضر رقم كذا

بماقي

..... فقط وقدره كذا لاغير

في يوم كذا سنة كذا بالبلدة الفلانية انا الواضع اسمي (او ختي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث اتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهو انني اعلنت فلان الفلاني المعروف لدى الحكومة بانه صاحب الاطيان المينة اعلاه حيث انها مكلفة باسمه (او المنزل او الدكان الخ) حيث انه مقيد باسمه في الدائرة البلدية (بانه مطلوب على الاطيان المذكورة او على

المنزل (او الدكان) المذكور بمجة المحكمة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما المبين اعلاه باقي عليها (او عليه) من بعد استبعاد قيمة ما تحصل من ثمن المحصولات او المواشي او المنقولات السابق حجزها بتاريخ كذا وبيعها بتاريخ كذا وطلبت من فلان الفلاني المذكور اعلاه ان يدفع حالا ليدي هذا المبلغ الباقي او لصراف الناحية (او الى صراف الدائرة البلدية) ولما لم يتم بدفعه اندرته بانه اذا ما كان يسده في ظرف شهر واحد من تاريخه فبناء على المادة المحادية عشر من الذكر بتو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ يتوقع الحجز على الاطيان او الاملاك المينة اعلاه وبيعها منها بالمزاو العمومي بما بقي لسداد المبلغ المذكور وقد سلمت الى فلان الفلاني المذكور نسخة من هذا التنبيه والانذار ليك ووضع اسمه (او ختمه) على هذا اثباتا للاستلام

امضا (او ختم) امضا (او ختم) مندوب المديرية المستلم (او الحافظة)

(تنبيه) في حالة الامتناع من وضع الامضا او الختم او استلام النسخة بعمل حسب ما توضح في كيفية اعلان ورقة التنبيه والانذار بحجز المنقولات عند الامتناع من وضع الاسم او الختم عليها والامتناع عن استلامها

### (صورة ورقة التنبيه بالدفع والانذار بحجز العقار

التي تسلم الى غير صاحب الاطيان او الملك لسبب

#### عدم وجود صاحبها)

عن المطلوب لمجة المحكمة على فदन كذا خراجي (او عشوري) كاتبة بناحية كذا تابعة لمديرية كذا مكلفة باسم فلان الفلاني (او على المنزل الفلاني) الكائن بشارع كذا بالبلدة الفلانية (او على الدكان او الوكالة او الشونة الخ) .....

يستتر من ذلك قيمة ما تحصل من بيع المحصولات او المواشي او المنقولات التي جرى بيعها بالمزاو العمومي بموجب محضر رقم كذا

بماقي

..... فقط وقدره كذا لاغير

في يوم كذا سنة كذا بالبلدة الفلانية انا الواضع اسمي (او ختي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث اتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهو انني اعلنت فلان الفلاني المعروف لدى الحكومة بانه صاحب الاطيان المينة اعلاه حيث انها مكلفة باسمه (او المنزل او الدكان الخ) حيث انه مقيد باسمه في الدائرة البلدية (بانه مطلوب على الاطيان المذكورة (او المنزل او الدكان المذكور) بمجة المحكمة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما المبين اعلاه باقي عليها (او عليه) من بعد استبعاد قيمة ما تحصل من ثمن المحصولات او المواشي او المنقولات السابق حجزها بتاريخ كذا وبيعها بتاريخ كذا وطلبت من فلان الفلاني المذكور في شخص فلان الفلاني الذي وجدته موجودا في الاطيان او في المنزل بانه اذا ما كان يسد في ظرف شهر واحد من تاريخه المبلغ المرقوم اعلاه فبناء على المادة المحادية عشر من الذكر بتو

## ملحوظات

حيث ذلك لا يذكر الا في حالة عدم وجود صاحب الاشياء المراد حجزها فليعلم  
(تنبيه) اذا كان الملك مشاعاً بين اثنين او اكثر يعلن لكل مالك منهم نسخة من المحضر

## (استارة مادة ١١)

## (صورة محضر الحجر الذي يجري توقيعه على الاطيان)

(تنبيه) اجراء الحجر لا ينبغي حصوله الا بعد فوات الثلاثين يوماً التي تمضي من تاريخ الانذار بحيث لا يتأخر زيادة عن اربعين يوماً من يوم تاريخ الانذار فاذا عمل الحجر قبل مضي الثلاثين يوماً يكون لاغياً كذلك اذا عمل بعد مضي الاربعين يوماً يكون لاغياً ايضاً ويستوجب الحال لتكرار التنبيه والانذار مجدداً فمن الاقتضاء مراعاة ذلك

في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية انا الواضع اسمي (او خنمي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث اتدبت من قبل مديرية كذا لما سيذكر بعد وهو انه بناء على الاعلان بالدفع والانذار بالحجز العقاري الذي اعلن الى فلان الفلاني (يذكر اسم و لقب صاحب الاطيان ولو يكون تسلم الانذار الى الشخص الذي وجد في الاطيان) بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني بانه يدفع مبلغ كذا قيمة الاموال او العشور المستحقة لمجھے الحكومة لغاية شهر كذا على (بين العقار او الرسوم المستحقة على تلك العقار) وبحضور فلان وفلان كلاهما عمد من المجھے الفلانية وفلان الفلاني مساح قد كررت التنبيه على فلان الفلاني (يذكر اسم و لقب صاحب الشيء المستحق عليه المبلغ) بان يدفع ليدي المبلغ المرفوع اعلاه حالا ماذا والا سيشرع حالا عن يدي وبحضور من ذكروا اعلاه بحجز الاطيان المطلوب عليها المستحقات البادي ذكرها ولما لم يدفع قد شرعت بالفعل بحجزها وفي كذا البيان الاتي (بين الاطيان ومساحتها وحدودها بياناً مفصلاً مع ما يوجد فيها من الابنية) ..... وباختيار هذه الاطيان بمعرفة العهد والمساح المذكورين اعلاه جرى تنبيهها بمبلغ كذا الفدان وعلى ذلك قد تحرر هذا المحضر معلناً به بحجز الاطيان المذكورة حتى يصير يمعها في جلسة المزاينة التي سيجري انعقادها بالمديرية بناء على المادة الثالثة عشر من الدكريتو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ وجرى امضاؤه (او ختمه) من العهد والمساح ومتي وقد اعلنت منه نسخة الى فلان الفلاني المعروف لدى المصلحة انه صاحب الاطيان المذكورة وهو وضع اسمه (او ختمه) ايضاً على هذا بالاستلام (واذا ما وجد صاحب الاطيان المعروف لدى المصلحة يقال انه صار اعلان النسخة له في شخص فلان الفلاني الذي يوجد في الاطيان وقت الحجر الخ)

(تنبيه) اذا كان الملك مشاعاً بين اثنين او اكثر يعلن لكل منهم نسخة من المحضر

(تنبيه) في حالة الامتناع من وضع الاسم او الختم او استلام النسخة يتبع ما سبق تقرير في هذا النوع بدون لزوم لاستحضار شهود لان وجود العهد يعني عن ذلك

الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ يتوقع الحجر على الاطيان (او المنزل او الدكان) المبين اعلاه المطلوب عليها (او عليه) المبلغ الموضع اعلاه ويبيع منها بالمراد العمومي بقدر ما يفي لسداد المبلغ المذكور وقد سلمت الى فلان الفلاني في شخص فلان الفلاني الذي خاطبته نسخة من هذا التنبيه والانذار ووضع اسمه (او ختمه) على هذا اثباتاً بالاستلام

(تنبيه) في حالة الامتناع من وضع الامضا (او الختم) او الاستلام يعمل كما سبق التوضيح

(تنبيه) اذا كان الملك مشاعاً بين اثنين او اكثر يعلن لكل منهم نسخة من المحضر

## (صورة ورقة التنبيه والانذار التي تعلن في حالة عدم سبق حجز او بيع اشياء منقولة محصولات او خلافها)

عن المطلوب لمجھے الحكومة على فدان كذا خراجي (او عشوري) كائنه بناحية كذا تابعة لمديرية كذا مكنته باسم فلان الفلاني (او على المنزل الفلاني) الكائن بشارع كذا بالبلدة الفلانية (او على الدكان او الوكالة او الشرف الخ) ..... فقط وقدره مبلغ كذا لا غير

في يوم كذا سنة كذا في البلدة الفلانية انا الواضع اسمي (او خنمي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث اتدبت من قبل مديرية كذا (او محافظة كذا) لما سيذكر بعد وهو انني قد اعلنت فلان الفلاني المعروف لدى الحكومة بانه صاحب الاطيان المبينة اعلاه اذ انها مكنته باسمه (او المنزل) بانه مطلوب عليها (او عليه) لمجھے الحكومة لغاية شهر كذا مبلغ وقدره كذا كما المبين اعلاه وحيث ما امكن توقيع حجر على اشياء منقولة (مصولات او غيرها) لاجل بيعها وسداد المستحقات المبرية من ثمنها اذ ما وجد شيء جرى توقيع الحجر عليه ضمن الاطيان المذكورة (او المنزل المذكور) كما منفع ذلك من المحضر الرقم كذا الذي جرى تحريره بمعرفة فلان الفلاني مندوب المديرية (او المحافظة) فطلبت من فلان الفلاني المذكور اعلاه (اذا وجد) واذا لم يوجد يخاطب الشخص الذي يوجد فيقال في شخص فلان الفلاني الذي وجدته موجوداً في الاطيان (او في المنزل) ان يدفع حالا ليدي هذا المبلغ الباقي ولما لم يتم بدفعه قد انذرت بانه اذا ما كان يسدده في ظرف شهر واحد من تاريخه فبناءً على المادة الحادية عشر من الدكريتو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ يتوقع الحجر على الاطيان (او المنزل) المبين اعلاه المطلوب عليها (او عليه) المبلغ الموضع اعلاه حتى يباع منها بالمراد العمومي بقدر ما يفي لسداد المبلغ المذكور وقد سلمت الى فلان الفلاني المذكور اولاً في شخص فلان الفلاني المذكور ثانياً نسخة من هذا التنبيه والانذار ليك ووضع اسمه (او ختمه) على هذا اثباتاً بالاستلام

امضا (او ختم) المستلم امضا (او ختم) نائباً ومندوباً بالمديرية (تنبيه) اذا وجد الشخص الاول الذي هو صاحب الاشياء المراد حجزها فيتسلم له النسخة وفي هذه الحالة لا يقال سلمت الى فلان الفلاني المذكور ولا في شخص فلان الفلاني المذكور ثانياً

## (صورة محضر الحجر الذي يجري توقيعه على الاماكن)

(تنبيه براجع التنبيه السابق)

في يوم كذا سنة كذا الساعة الفلانية في البلدة الفلانية انا الواضع اسمي (او ختمي) فيه ادناه فلان الفلاني حيث انتدبت من قبل محافظة كذا لما سيذكر بعد وهو انه بناء على الاعلان بالدفع والانتذار بالحجر العقاري الذي اعلن الى فلان الفلاني (بذكر اسم ولقب صاحب الملك) بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني بان يدفع مبلغ كذا قيمة الرسوم المستحقة لمجدة المحكمة لغاية شهر كذا على (بين الشيء المطلوب عليه تلك الرسوم) وبحضور فلان وفلان كلاهما من عمد المجدة الفلانية وفلان الفلاني من آل الخيرة قد كررت التنبيه على فلان الفلاني (بذكر اسم ولقب صاحب الشيء المستحق عليه تلك الرسوم) بان يدفع ليدي المبلغ المرقوم اعلاه حالا ماذا والا بشرع حالا عن يدي وبحضور من ذكروا اعلاه بحجر المنزل (او الدكان او الشون او الوكالة الخ) المطلوب عليه (او عليها) المستحقات البادي ذكرها ولما لم يدفع قد شرعت بالنقل بحجر (او حجزها) وفي كاليان الآتي (وبين حدودها واكم طبقة واكم فمخ فيها بدون لزوم للدخول في المكان المراد حجب بل يكفي بالبيانات الظاهرة للماين في الطريق)

وبمناظرة ذلك المكان المحجور بمعرفة العمدة وآل الخيرة المذكورين اعلاه جرى تشيئه بمبلغ كذا وعلى ذلك تحرر هذا المحضر معلنا به حجب المكان المذكور حتى يصير يده في جلسة المزايدة التي يصير انعقادها بديوان المحافظة بناء على المادة الثالثة عشرة من الدكرين الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ وجرى امضاؤه (او ختمه) من العمدة وآل الخيرة وفي وقد اعلنت منه نسخة الى فلان الفلاني المعروف لدى المصلحة انه صاحب المكان المذكور وهو وضع اسمه (او ختمه) ايضا على هذا بالاستلام (واذا ما وجد صاحب الملك المعروف لدى المصلحة يقال) انه صار اعلان النسخة له في شخص فلان الفلاني الذي يوجد في الاطيان وقت الحجز الخ

(تنبيه) اذا كان الملك متاعا بين اثنين او اكثر يعلن لكل منهم نسخة من المحضر

(تنبيه) في حالة الامتناع من وضع الامضاء او الختم او الاستلام يعمل كما سبق التوضيح

## (استمارة مادة ١٢)

(تنبيه) اليوم الذي يحدد للبيع يقتضي ان يكون بعد مضي شهر بالاقبل او خمسة اربعين يوما بالاكثر من تاريخ اعلان محضر الحجر

## \* اعلان \*

## (من مديرية كذا او محافظة كذا)

انه في جلسة المزايدات التي يجري انعقادها بمديرية كذا (او محافظة كذا) في يوم كذا الساعة كذا سباع بطريق المناداة لمن يرسي عليه اخر عطاء العقار الاتي (بين العقاران كان طينا او اماكن ومشتلاته باوصافه المبينة في محضر الحجر) ....

والداعي لذلك البيع انه مطلوب على الاطيان (او المنزل او المكان) المذكور اعلاه مبلغ وقدره كذا (اموال او عشور اوسوم) وسبق حجزها (او حجبها) بموجب محضر رقم كذا بتاريخ كذا عن يد فلان الفلاني مندوب المديرية (او المحافظة) ويملك الاطيان او المنزل المذكور فلان الفلاني بموجب حجة رقم كذا من محكمة كذا (او بموجب تملكيتها باسمه بمديرية كذا) ويكون البيع بالشروط الاتية وفي (اولا) ان من يرسي عليه المزايدة يستلم العقار في الحالة التي يكون عليها يوم مرسى المزايدة بدون مطالبة على المحكمة او على صاحب العقار بشئ ما بسبب تلف حدث في المبيع او تعديرات او اصلاحات لازمة له او غلط حصل في تعيين اوصافه وبياناته (ثانيا) من يرسي عليه المزايدة ان ينتفع في حقوق الارتفاق التي للمبيع وان يتحمل ما على المبيع المذكور من المحقوق المذكورة سواء كانت تلك المحقوق ظاهرة او خفية (ثالثا) من يرسي عليه المزايدة ملزوم باداء كافة المحقوق المبررة المترتبة والتي يتحمل ترتيبها على المبيع وملزوم باداء الثمن ورسوم البيع ومصاريفه في خزينة المديرية (او المحافظة) في ظرف عشرة ايام من يوم مرسى المزايدة واذا تاخر عن ذلك فملزوم بفائضة المبلغ باعتبار المائة اثنى عشر سنويا (رابعا) من يرسي عليه المزايدة ملزوم بان يعتبر الامارات التي يكون جرى التوافق عليها بين صاحب الملك والمستاجرين بشرط ان يكون لسند الامارات تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ حجب المبيع (اذا كان يتفق ايجارات تكون معلومة لدى المصلحة فعليها ان تيسر في هذا الاعلان) (خامسا) يعطى الى الراشي عليه المزايدة محضر البيع مشمولاً بصيغة التنفيذ من ما ذون قاضي المديرية بعد دفع ثمن المبيع باكمه مع الرسوم النسبية باعتبار المائة خمسة والمصاريف كما تقدم وذلك المحضر يكون سنداً للشري بملكية المبيع ويقوم مقام الحجة وعلى الراشي عليه المزايدة ان يسجل محضر البيع بمصاريف من طرفه سواء كان التسجيل في المحكمة الشرعية او في قلم كتاب المحكمة المختلطة (سادسا) اذا تأخر الراشي عليه المزايدة عن وفاء شروط البيع خصوصا فيما يتعلق بدفع الثمن وما يليه من الرسوم والمصاريف يباع المبيع ثانيا بالمزايدة على ذمته فان نقص الثمن يلزم الراشي عليه المزايدة الاول بالفرق وان زاد فهذه الزيادة يستغنى الممول المتزوج منه العقار (سابعا) يباع المبيع بالمزايدة ثانيا اذا كان في ظرف العشرة ايام التالية للبيع الاول تقدم زيادة عن ثمنه الاول بقدر عشر الثمن بناء على المادة السابعة عشر من الدكرين الصادر في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ وفي هذه الحالة لم يترتب ادنى مسئولية ولا تعويض على المحكمة او على صاحب الملك الاصلي اذا حصل اعادة البيع (ثامنا) بناء على ما تقدم من الشروط يكون اول عطا في افتتاح المزايدة مبلغ كذا الفدان (او مبلغ كذا المنزل او الدكان) — (المبلغ الذي يعتبر اول عطا هو الذي يكون جرى تقديم بمعرفة العمدة والساح او العمدة وآل الخيرة)

(تنبيه) اذا كان ممكنا تقسيم الاطيان المحجوزة فيباع كل قسم منها اوحده ولو لكل قسم منها يتقدر ثمن مخصوص اعني ان

## ملحوظات

كذا مرة كذا ( امضا او ختم المدير او المحافظ او وكيل المديرية او وكيل المحافظة )  
( تنبيه ) اذا كان المبيع جرى تنسيبه ورسم كل قسم على شخص معلوم فيذكر ذلك بمحضر البيع ويعطى لكل ممن يرسم عليه المزايا مخرجا مشعرا باسماء او ختم من ذكرها

### ( استمارة مادة ١٤ )

( صورة محضر جلسة المزايا الذي يقرر عند عدم وجود مشعري )  
بجلس المزايا المتعقد بمديرية كذا ( او محافظة كذا ) تحت رئاسة سعادة فلان الفلاني المدير او المحافظ ( او وكيل المديرية او وكيل المحافظة ) وصحبه فلان الفلاني الكاتب بالمديرية ( او بالمحافظة ) المذكورة بناء على حجز الاطيان ( او المنزل او المكان الخ بحسب ما يكون ) الاتي ينامه الذي جرى حجزه ( او حجزها ) بموجب محضر رقم كذا محرر بمعرفة فلان الفلاني مندوب المديرية ( او المحافظة ) لمامو مطلوب عليه ( او عليها ) الى جهة الميري من الاموال ( او الرسوم او العشور ) البالغ قدرها لغاية شهر كذا مبلغا وقدره كذا ..... المعلوم لدى الحكومة ان الاطيان او المنزل المذكور تعلق فلان الفلاني بموجب حجة رقم كذا ( او تنسيق بتاريخ كذا ) او بموجب تكليفها او تكليفه ( باسمه بدفاتر المديرية و بناء على الاعلان بالوقائع وبالمجتمعات المقررة في الذكر بنو الزيم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ عن ميخ الاطيان او المنزل الى اخره ) المذكورة في هذا اليوم بهذا المجلس قد جرى تلاوة اوصاف وبيان الاطيان المذكورة ( او المنزل المذكور علنا على الحاضرين وفي اول كذا وثانيا كذا ( بين تفصيلا ) ..... ثم جرى تلاوة شروط البيع وفي اول ثانيا الى اخره ( تبلى الشروط التي تبينت في اعلان البيع وتذكر تفصيلا في هذا )

اولا ثانيا الى اخره

وعلى ذلك صار الشروع في بيع الاطيان المذكورة ( او المنزل المذكور على حسب ما يكون ) ولما لم يوجد احد يقبل المشعري بقيمة المبلغ الذي جرى تقديمه فصار من مقتضى بناء على المادة الرابعة عشر من الذكر بنو الزيم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ تأخير البيع لميعاد شهر واحد وتنزيل الخمس من المبلغ السابق تحديدا لافتتاح المزاد وعلى ذلك يكون المبلغ الذي ينبغي اعتباره اول عطا لافتتاح المزاد هو مبلغ كذا وتحرر هذا بامضا ( او ختم ) رئيس المجلس ايضا ( امضا ) ( امضا ) ( امضا ) الرئيس الكاتب

### اعلانات جديدة

( اعلان ) من مديرية كذا ( او محافظة كذا ) عن بيع تقاري جزى طرحه اول بالمزاد ولمناسبة عدم وجود مشعري بالسعر الذي كان قد جرى تنقيص خمس المبلغ السابق تقديره — انه في جلسة المزايدات التي يجري انعقادها بمديرية كذا ( او محافظة كذا ) الساعة كذا سبعا بطريق المناذات ( الخ ما توضح ) بالاعلانات السابقة

### ( استمارة مادة ١٥ )

( صورة صيغة التنفيذ التي يجري توقيعها على محضر البيع بعد دفع الثمن والمصاريف من مأذون قاضي المديرية )

القم الفلاني يكون ثمن الفدان في كذا وانقسم الفلاني ثمن الفدان في كذا

( تنبيه ) الاعلانات بيع العقار تعلق على باب ديوان المديرية وعلى باب دار شيخ البلدة وفي نقطة ظاهرة من العقار المراد بيعه واذا كان البيع يحصل بالمحافظة تعلق الاعلانات عنه على باب ديوان المحافظة وفي نقطة ظاهرة من العقار المحجوز ويقضي ان الاعلانات المذكورة تنشر مرتين في المجريدة الرسمية العربية ( الوقائع المصرية ) بين كل واحد والثانية ثمانية ايام بشرط ان اعلان يسبق اليوم المحدد للبيع بثمانية ايام ( تنبيه ) نسخة من هذا الاعلان يقضي ان تحفظ بالمديرية ( او بالمحافظة ) مع ورق القضية ويتأثر عليها تحت امضاء او ختم المندوب انه جرى تعليق النسخ اللازمة منها في المجتمعات المقررة ( تبين كل جهة ) كذلك تحفظ مرة من الوقعة التي يكون نشر فيها الاعلان اول وثانيا لاثبات حصول التعليق والنشر

### ( استمارة مادة ١٣ )

( تنبيه ) هذا المحضر يقرر على ورق كذا نظير الورق المستعمل بالهاكم الشرعية لكتابة المحجج

### محضر جلسة المزايدة

بجلس المزايدة المتعقد بمديرية كذا ( او محافظة كذا ) تحت رئاسة سعادة فلان الفلاني المدير ( او المحافظ او وكيل المديرية او وكيل المحافظة ) وصحبه فلان الفلاني الكاتب بالمديرية ( او المحافظة المذكورة ) بنا على حجز الاطيان او المنزل او المكان الخ بحسب ما يكون ) الاتي ينامه الذي جرى حجزه ( او حجزها ) بموجب محضر رقم كذا محرر بمعرفة فلان الفلاني مندوب المديرية ( او المحافظة ) لمامو مطلوب عليه ( او عليها ) الى جهة الميري من الاموال او الرسوم او العشور البالغ قدرها لغاية شهر كذا مبلغا وقدره كذا قرش المعلوم لدى الحكومة ان الاطيان ( او المنزل ) المذكور هو تعلق فلان الفلاني بموجب حجة رقم كذا ( او تنسيق بتاريخ كذا ) او بموجب تكليفها او تكليفه ( باسمه بدفاتر المديرية ) وبناء على الاعلان بالوقائع وبالمجتمعات المقررة في الذكر بنو الزيم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ عن بيع الاطيان ( او المنزل الخ ) المذكورة في هذا اليوم بهذا المجلس قد جرى تلاوة اوصاف وبيان الاطيان المذكورة ( او المنزل المذكور ) علنا على الحاضرين وفي اول كذا وثانيا كذا ( بين تفصيلا ) ثم جرى تلاوة شروط البيع وفي اول وثانيا الخ ( تبلى الشروط التي تبينت في اعلان البيع وتذكر تفصيلا ) وعلى ذلك صار الشروع في بيع الاطيان المذكورة ( او المنزل المذكور الخ على حسب ما يكون ) وقبل فلان الفلاني المشعري مبلغ كذا بعد حصول المزايدة من الحاضرين وحيث قد مضت عشرة دقائق على آخر عطا التقدم من فلان الفلاني المذكور بدون ما ان يتقدم عطا من خلافه بزيادة عن العطا المذكور فبناء على المادة ١٣ من الذكر بنو الزيم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ صارت الاطيان المخرجة البينة اعلاه ( او الاطيان المشعري ) او المنزل ( او الدكان المذكور اعلاه ) مع كافة مستملاتها ( او مشعلاتها ) كما البيان اعلاه حقا وملكا الى فلان الفلاني الراعي عليه المزاد وله التصرف والانتفاع فيها ( ارفيه ) تصرفا مطلقا شرعا على مقتضى الشروط المندرجة اعلاه وبناء على ذلك ملزوم كل من كان واضعا يده عليها ( او عليه ) ان يسلمها ( او يسلمه ) له ويرفع يده عنها ( او عنه ) ماندا ولا يجبر بكافة الطرق الشرعية تحريرا بمديرية كذا بالبلدة الفلانية بتاريخ كذا في اليوم الفلاني الساعة الفلانية ووضع امضاء ( او ختمه ) عليه رئيس الجلسة والكاتب ومن رسا عليهم المزاد ( امضا او ختم رئيس المجلس )

( امضا او ختم فلان الفلاني الراعي عليه المزاد ) ( امضا او ختم كاتب المجلس ) ( تنبيه ) عند دفع الثمن يعطى هذا المحضر الى الراعي عليه المزاد ولكن قبل ما ان يسلم له بقيد في سجل يمد بخصوص لتبني محاضر البيع ويذكر ان محضر البيع هذا جرى قيده في سجل محاضر جلسات المزايدات جارح

( صيغة تنفيذ ) بعد الاطلاع على الحضر اعلاه المشتغل على توقيع بيع العقار المبين بالحضر المذكور الى فلان الفلاني من لدن مجلس مزايعة مديرية كذا ( او محافظة كذا ) المتعقد بتاريخ كذا وكذا وبناء على المادة الخامسة عشرة من الذكر يتو الصادر في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ صار المبيع حقا وملكا الى فلان الفلاني وله التصرف والانتفاع فيه تصرفا مطلقا شرعيا على مقتضى الشروط المدرجة بحضر البيع المذكور امضا ( او ختم ) ماذون قاضي المديرية

### ( استمارة مادة ١٦ )

( تنبيه ) اذا تاخر المشتري عن سداد مبلغ الثمن فيشرع ببيع المبيع ثانيا كما هو موضح بمادة ١٦ ( صورة اعلان ينشر في الجرائد ويعلق في الجهات في حالة طرح المبيع ثانيا بالمزاد لتأخير المشتري عن سداد الثمن ) ( اعلان من مديرية كذا ( او من محافظة كذا ) ببيع عقار بالمزاد ثانيا لعدم وفاء ثمنه من المشتري )

انه في جلسة المزادات التي يجري انعقادها بمديرية كذا ( او محافظة كذا ) الساعة كذا سيباع بطريق المناذاة لمن يرسي عليه اخر عطا العقار الآتي بيانه ( بين العقار ) . . . . . هذا العقار كان سبق بيعه بطريق المناذاة بمجلسه المزايعة التي جرى انعقادها بتاريخ كذا بهذه المديرية ( او بهذه المحافظة ) بالنظر لتأخير سداد الاموال او العشور او الرسوم ( المستحقة عليه والداعي الان لتكرار بيعه هو حصول التأخير من المشتري باداء ثمنه في ميعاده وشروط البيع في . . . . . ( تذكر الشروط عينها التي سبق توضيحها بالاعلانات السابقة )

### ( محضر جلسة المزايعة في حالة تكرار البيع )

#### لعدم وفا الثمن

بمجلس المزايعة المتعقد بمديرية كذا ( او محافظة كذا ) تحت رئاسة سعادة فلان الفلاني المدير ( او المحافظ او وكيل المديرية او وكيل المحافظة ) وصحبه فلان الفلاني الكاتب بالمديرية ( او المحافظة ) المذكورة بناء على محضر بيع الاطيان ( او المنزل او المكان الخ بحسب ما يكون ) الآتي بيانه الذي توقع من هذا المجلس بتاريخ كذا الى فلان الفلاني بمبلغ كذا وبناء على تأخير المشتري المذكور لوفاء الثمن بالميعاد المقرر بالحضر المذكور قد جرى النشر والاعلان عن بيع العقار المشتريه المذكور على ذمته حسب ما هو مدون بمادة ١٦ من الذكر يتو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ وتحدد هذا اليوم ليبيع في الجلسة الحاضرة ( وهو بين العقار باوصافه ) . . . . . ثم جرى تلاوة شروط البيع وفي اولا وثانيا الى اخر ( تتلى الشروط التي تبين في اعلان البيع وتذكر تفصيلا في هذا )

اولا ثانيا الى اخره

وعلى ذلك صار الشروع في بيع الاطيان المذكورة ( او المنزل المذكور الى اخره على حسب ما يكون ) وقبل فلان الفلاني المشتري بمبلغ كذا قرش بعد حصول المزايعة من المحاضرين وحيث قد مضت عشرة دقائق على اخر عطاء المتقدم من فلان الفلاني المذكور بدون ما ان يتقدم عطا من خلافه بزيادة

عن العنا المذكور فبناء على المادة الرابعة عشرة من الذكر يتو الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ صارت الاطيان الخراجية المبينة اعلاه ( او الاطيان العشورية او المنزل او المكان المذكور اعلاه ) مع كافة مشتملاتها ( او مشتملاته ) كالبيان اعلاه حقا وملكا الى فلان الفلاني الراسي عليه المزاد وله التصرف والانتفاع فيها ( او فيه ) تصرفا مطلقا شرعيا على مقتضى الشروط المدرجة اعلاه وبناء على ذلك ملزوم كل من كان واضعا يده عليها ( او عليه ) ان يسلمها ( او يسلمه ) له و يرفع يده عنها ( او عنه ) ماذا ولا يجبر بكافة الطرق الشرعية تخريرا بمديرية كذا بالبلدة الفلانية بتاريخ كذا في اليوم الفلاني الساعة الفلانية ووضع امضاه ( او ختمه ) عليه رئيس الجلسة والكاتب ومن رسا عليهم المزاد امضا ( او ختم ) امضا ( او ختم ) امضا ( او ختم ) امضا ( او ختم ) فلان الفلاني كاتب المجلس رئيس المجلس الراسي عليه المزاد

( تنبيه ) تراعى التنبيهات المبينة بالخرز الاول

### ( استمارة مادة ١٧ )

( صورة التعهد الذي يؤخذ على من يرغب المشتري بزيادة الشرع على اصل الثمن بناء على المادة السابعة عشرة ويؤخذ هذا التعهد على دفتر مخصوص يثبته لذلك في المديرية والمحافظات )

في يوم كذا سنة كذا حضر فلان الفلاني بالمديرية ( او بالمحافظة ) ورغب مشتري العقار الفلاني ( بين ) . . . . . الذي جرى بيعه الى فلان الفلاني بمجلس المزايعة الذي انعقد في هذه المديرية ( او هذه المحافظة ) بتاريخ كذا وتعهد انه يسريه بمبلغ كذا الذي هو يزيد العشر على المبلغ الذي بيع به وتأميننا لوفاء تعهده هذا قد اورد في خزينة المديرية ( او خزينة المحافظة ) في تاريخه خمس المبلغ المرقوم وقدره كذا وكذا فروش ( اذا كان يقدم ضمانه ذا ميسرة يقال ) وتأميننا لوفاء تعهده قدم فلان الفلاني ضامنا غارما له وهو قبل الضمانة وحيث وجدانه ذا ميسرة فقد قبلت ضمانته وقد وضع فلان الفلاني هو وضامنه فلان الفلاني امضا ( او اختامها ) على هذا اثباتا لما ذكر واعطيت له من هذا نسخة بيده ونجتم النسخة من المدير او المحافظ ( او وكيل المديرية او وكيل المحافظة ) تخريرا بالتاريخ المذكور اعلاه

### ( استمارة مادة ١٨ )

( تنبيه ) اذا تقدمت زيادة العشر على الثمن الذي حصل البيع به بالموعدا المتفرقة فيشرع ببيع المبيع ثانيا كما هو موضح بمادة ١٨

### ( صورة الاعلان الذي ينشر ويعلق عن ذلك )

( اعلان من مديرية كذا ( او من محافظة كذا ) ببيع عقار بالمزاد ثانيا لوجود زيادة العشر )

انه في جلسة المزادات التي يجري انعقادها بمديرية كذا ( او محافظة كذا ) سيباع بطريق المناذاة لمن يرسي عليه اخر عطا العقار الآتي بيانه ( بين العقار ) . . . . . هذا العقار كان سبق بيعه بطريق المناذاة بمجلسه المزايعة التي جرى انعقادها بتاريخ كذا بهذه المديرية ( او بهذه المحافظة ) بالنظر لتأخير سداد الاموال ( او الرسوم او العشور )



## ملحوظات

ملاحظة التنبيهات التي ذكرت ضمن الاستمارة —  
فعلى سعادتك اذا المباشرة في تنفيذ الدكر يتو المشار  
عنه بغاية الدقة وامعان النظر بواسطة ملاحظة  
المندوبين الذين يتعينون لاعلان التنبيهات واجراء  
الحجوزات والبيع كما وبنوع خصوصي تناملوا في كيفية  
اجراء بيع العقار بحيث لا تهمل ولا واحدة من  
الاجراءات المفروضة في الدكر يتو والتي جرى بيانها  
واوضحها في الاستمارة بقدر ما امكن — وعلى ذلك  
تجرون سعادتك نشر هذا الدكر يتو الى كافة المأمورين  
التابعين دائرتكم والى مشايخ البلاد والى النواحي بحيث  
كل من الممولين يعرف لاي امر يعرض نفسه في  
حال تاخير عن سداد المستحقات الميرية باوقاتها  
وتفهمون المندوبين الذين يتعينون لاجراء الطرق  
التنفيذية الموضح عنها بالدكر يتو بانه في اداء مامورياتهم  
هذه لا يتجرون على استعمال امور مغايرة تضر  
بالممولين بل انهم يحافظون على احكام الديكر يتو  
بدون الخروج عنها ويتصرفون بغاية الحكمة والملاطفة  
لان القصد من كل ذلك حصول الحكومة على اموالها  
ومستحققاتها باوقاتها لا حصول الاذى لاحد وللاجرا  
على هذا الوجه لزم تخويله لسعادتك في ١٠ جمادى  
الاولى سنة ١٢٩٧ الموافق ٩ ابريل سنة ٨٠

حجر ادارى — { صادر من الداخلية في غرة صفر  
سنة ١٢٩٨ (٣ يناير سنة ٨١) }

حيث ان الديكر يتو السابق نشره عموما من مقتضاه  
جواز اجراء الحجوزات على ما يلزم توقيع الحجز عليه  
نظير ما يكون مطلوبا للميري خاصة من الاموال  
والعشور واقلام الايرادات المقررة الموضح عنها  
بالدكر يتو المشار عنه وقد علمنا ان بعض الجهات  
مثل بيت المال والاقواف والدايرة السنية وغيرها  
جاري التحرير منهم لبعض الجهات بقصد توقيع  
حجوزات على محصولات او موجودات بعض اشخاص  
مطلوب منهم مبالغ اليها فملاحظة من ان الجهات المحرر  
اليها تجري ما ذكر مع عدم مطابقة ذلك للديكر يتو  
نراى استنساب النشرا ذكر كي لا يحصل تعرض  
لحجوزات تكون خارجة عما تقتضيه نصوصه ولذلك  
تحرر بهكذا المن لزم ومن الجملة هذا لسعادتك  
للمعلومية والاجرا بموجبه تحريرا في غرة صفر سنة ٩٨

المطلوبة عليه والداعي الان لتكرار بيعه حصول الزيادة في  
الذين الذي بيع به اولا بناء على المادة السابعة عشرة من  
الدكر يتو الصادر بتاريخ ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ وشروط البيع  
هي ( تذكر الشروط عليها التي سبق توضيحها بالاعلانات السابقة )

## ( محضر جلسة الزيادة في حالة تكرار البيع لحصول

زيادة العشر في ثمنه ) — مجلس الزيادة المنعقد بمديرية

بمحافظة كذا ) تحت رئاسة سعادة فلان الفلاني المدير او المحافظ  
كدا ( او وكيل المدير بة او وكيل المحافظة ) وصحبه فلان الفلاني  
الكتاب بالمديرية ( او بالمحافظة ) المذكورة بناء على محضر  
بيع الاطيان ( او المنزل او المكان المبحسب ما يكون ) الاتي  
بيانه الذي توقع من هذا المجلس بتاريخ كذا الي فلان الفلاني  
بمبلغ كذا وبناء على زيادة العشر على المبلغ المذكور التي  
تقدمت من فلان الفلاني بموجب العهد الماخوذ عليه في سجل  
هذه المديرية ( او هذه المحافظة ) وبناء على المادة الثامنة عشرة  
من الديكر يتو الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ قد جرى  
النشر والاعلان عن بيع هذا العقار مرة ثانية وتحدد هذا اليوم  
لباع في الجلسة المحاضرة وهو ( بين العقار باوصافه ) .....  
ثم جرى تلاوة شروط البيع وهي اولا وثانيا الى اخره ( تنلى  
الشروط التي تبين في اعلان البيع وتذكر تفصيلا في هذه )  
اولا ثانيا الى اخره — وعلى ذلك صار  
الشروع في بيع الاطيان المذكورة ( او المنزل المذكور الى اخره  
كما سبق التوضيح في محاضر جلسات الزيادات السابقة )

## ( منشور نظارة المالية الى الجهات )

لما كانت الطرق المستعملة لاجراء الحجوزات على  
منقولات ومزروعات ومواشي واطيان وباقي عقار  
الاهالي والاوروبين وبيعها ايضا في حالة تأخير  
اصحابها عن اداء المطلوبات الميرية عليها باوقاتها غير  
مربوط لها قواعد مقررة جرت المذاكرة في مجلس  
النظار عن وضع قانون لها بحيث يسري على كافة الممولين  
بدون استثناء واستقر الراي على تقديم مشروع دكر يتو  
عنها الى الحضرة الخديوية الجلية لرفع اليها مشروع  
دكر يتو عن هذا الشأن وتصدق عليه منها في ٢٥  
مارث الماضي الموافق الى ١٤ ربيع آخر سنة ١٢٩٧  
ونشر بعدها في الوقائع المصرية وفي الجرنال الرسمي  
الفرنساوي ليكون معلوما عند الجميع — ولأجل سهولة  
العمل بموجبه قد عملنا استمارة وضخنا فيها كيفية  
الاجراء تفصيلا في كل حالة فرضنا حدوثها في اثناء  
المباشرة بالهمل بمقتضى الدكر يتو المشار عنه والآن  
جمعنا هذا الدكر يتو والاستمارة ضمن هذه الكراسة  
المرسولة لسعادتك ليكون العمل بموجبه بطركم مع

## حجر اداری - { منشور من نظارة الداخلية رقم ۵ را سنة ۱۳۰۰ (۱۴ يناير سنة ۱۸۴۰) }

شخص يدعى مصطفى بدوي من ناحية جريس متوفية قدم تضرعاً لنظارة الداخلية بان مآون مركزا شتون تعدى عليه بالضرب والسجن واخرج حرماته الى جرن الناحية واغلق ابواب منزله بالقوة فتسبب عن ذلك ضياع متولاهه لجرد الادعاء عليه من شخص اوروباري يشتراه ما يمتلك المذكور بالتشهير للديريه مؤكداً بتحقيق ذلك بالذقة واعطاء افادة عن الحقيقة وردت الافادة من حضرة مديرها رقم ۱۵ صفر سنة ۱۳۰۰ فمر ۹۹ عرض واضح بها تفصيلات ما صار في هذه المادة وحيث انه ثبت كان من مقتضاها لم يثبت ما ادعاه المشتكي من حبيته الضرب والسجن الا انه للتصريح من ذلك المعاون باجرائه الحجر على محصولات ومائتي المذكور وان ذلك كان نظراً لمديونية البيري في مبلغ متأخر عليه من الاموال الاميرية قد تبادر ان ارتكان المعاون على ذلك انما هو للتخلص فقط من الاداة التي ارتكبا في اجراء الحجر المذكور اذ انه فضلاً عن ان هذا خارج عن حدود وظائفه فالديريه لم تآمر به فان الحجر المذكور لم يحجر بالطرق والقواعد القانونية المدونة بالامر العالي الصادر في ۲۵ مارت سنة ۱۸۸۰ بترقيم الحجر بشأن تحصيل مستحقات البيري ولذلك لم تعتبره المديرية واقفاه وبذا فاجتازى عليه المذكور بعد تداعل في مواد المحرق المدني عن التداخل فيها كالتفويضات والمنشورات الصادرة من نظارة الداخلية مراراً واخيراً بتاريخ ۲۷ صفر سنة ۱۳۰۰ فلذلك اسباب قد حررنا بحضرة مدير المتوفية برفت المعاون المذكور جزاء له على ما تجازى على فعله من المخالفة والتدخل فيها لا يكون من خصائصه وارتناعاً لغيره ولجل ان يكون معلوماً بكافة جهات الادارة ان من تجازى من مأموريها على مثل ما اجراء ذلك المعاون ان يتدخل او يتوسط في اجراء حيز عن مسائل الحقوق والديون التي لم يصدر عنها احكام بقرارات من المجالس واجبة التنفيذ فيكون جزاءه الرقت كما صار لهذا المعاون فتد صار النشر في تاريخه بهذا للجهات الادارية لاجراء مقتضاها وهذا نك للعمل بوجبه واعلاءه لما موري فروع جهة طرفكم لمملوينة والتعذر من وقوعهم في مخالفته واخذ تعهدات عليهم بمملوينة للمعاملة بوجبه فيها بعد

## حجر - امر عال رقم ۱۷ ذا سنة ۱۳۰۱ (۷ ستمبر سنة ۱۸۴۰)

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ۱ يجوز لاصحاب الاطيان المجرية بمقتضى عند الكتابة او بغير عند ان يوقعوا بغير اذن من القاضي حيزاً استنارياً على محصولاتها سواء كانت موجودة فيها او بطرف المستاجر لا يختصا لم على الامتيازات المسقطة اليهم بشرط استيفاء الاجرات الآتية فان كان مستاجر تلك الاطيان اجراً لغيره جاز له اجراء ذلك ايضاً (م) ۲ يصير توقيع الحجر بمقتضى امر يصدر بالكتابة من المدير التابع اليه موقع الاطيان ويكون صدور ذلك الامر بناء على تقديم عند الامتيازات على اقرار من صاحب الاطيان يشهد بصحته شاهدان معقداً (م) ۳ ويجوز ايضاً توقيع الحجر الاستناري على الامتيازات والمنتجات المملوكة لمن استاجر الاطيان من المستاجر الاصلي لاستيفاء الامتيازات المسقطة طرف المستاجر الاصلي المذكور - اما المحضرات والشواك التي يخفى عليها من التفت مدعاً الحجر فيصير معها يومياً عن يد معتمدين حسب العادة والفت يحفظ بطرف شيخ البلد المأمور بالحجر - انما يرفع الحجر اذا قدم المستاجر الثاني مدعاً مخالفة من المستاجر الاصلي المأذون بالتاجير لغيره ويكون الحجر على ذلك بالطرق المبينة آنفاً (م) ۴ يلزم ان يكون الامر الصادر من المدير بالتريخ بالحجر مشتملاً على تعيين احد مشايخ البلد لتنفيذه تحت مسؤوليته وعلى الشيخ المعين لاجراء الحجر ان يحضر به محضراً وان يكون حارساً للاشياء المحجوزة انما يجوز له ان يستنبه عنه واحداً او اكثر من خفراء البلد تحت مسؤوليته - ويعطى في نظير ذلك لشيخ البلد خمسة في المائة من غن المحصولات المباحة ولكل من الخفراء ثلاثة قروش يومياً بحيث ان المدير يعين القدر اللازم منهم ورقمة ما يصرف للشيخ وللخفراء تحصى من غن المحجوز (م) ۵ لا يجوز لشيخ البلد المعين في الامر الصادر من المدير ان يمنع بلا عذر شرعي عن اجراء الحجر نوراً فان امتنع يلزم بتيمة ما يحقق نقصه من المحصول في مدة تاخيرته عن

اجراء الحجر مع معافاته بالعقوبات التي يستحقها حسب القانون - ولطالب الحجر المذكور الرجوع الى المدير للحصول على تعيين شيخ اخر (م) ۶ يلزم ان يكون محضر الحجر مشتملاً على بيان الامتياز المحجوزة ويجب ان تؤزن تلك الامتيازات تكاليف على حسب نوعها (م) ۷ لا يامر المدير بالحجر في الاحوال الآتية اولاً اذا سبق توقيع حجر قضائي على الامتياز والمنتجات انما للرجوع المحي بان يستولي ماله من الامتياز مقدماً على سائر الدين من نفس غن المحجوز عليه حسب القانون ثانياً اذا كانت بين المورجين المستاجر متازعة بسبب الامتياز وكان المدير عالماً بها ولم يطلب صاحب الارض اجراء الحجر الخلفي الاستناري تحت مسؤوليته ان يقدم المستاجر ضامناً مقدراً وقت طلب الحجر (م) ۸ اذا حدث حجر قضائي بعد الحجر الذي امر به المدير يجب على المحضر ان يثبت وجود الاشياء المحجوزة بناء على ذلك الامر ثم يخلي طرف شيخ البلد (م) ۹ اذا لم يطلب مدائن نان الحجر على غن المحصولات تحت يد المدير بمقتضى ورقة تعلن بواسطة محضر في ظرف ثمانية ايام بعد الحجر الاستناري الاول الذي امر به المدير ولم يدفع المستاجر قيمة المطلوب منه بنوع الامتياز والمحصولات بالمزايدة العمومية بناء على امر اخر يصدر من المدير بناء على طلب الحجر له ويلصق على باب المديرية وباب بيت شيخ البلد المعين لاجراء الحجر ويكون لهق ذلك الامر قبل البيع بمدة لاتنقص عن ثلاثة ايام ولا تزيد عن ثمانية ايام (م) ۱۰ يبين في الاعلان الذي يلصق محل البيع ويومه واسم المدين واسم الدين والامتياز والمنتجات المفرد بيعها والمبلغ المستحق ويحصل البيع امام شيخ البلد الذي تعين لاجراء الحجر ويصير الاستمرار عليه الى ان يستوفي المبلغ المستحق (م) ۱۱ يجوز محضر بالبيع وترسل صورة منه للديريه وتسلم صورة اخرى للدين لتقوم مقام سند مخالصة بمبلغ مساو لقيمة الثمن الذي رضى به الزاد (م) ۱۲ يدفع الثمن الذي رضى به الزاد نقداً الى شيخ البلد وهو يسلمه الى الصراف لايراده مخزنة بالديريه في اقرب وقت نان تاخر الراسي عليه الزاد عن دفع الثمن فوراً بنوع المحصولات ثانياً بالمزايدة في الحال على اسم الراسي عليه الزاد وان رضى الزاد بالانفاق ما كان رضى عليه فيلزم بفرق الثمن فقط متى كان متفرداً فان لم يدفع وظهر تجزئه عن ذلك يجازى على مقتضى المادة ۳۱۹ من قانون العقوبات (م) ۱۳ اذا رضى الزاد على المحجوز له جاز له ان يتحصن من الثمن مبلغاً يفي بمطلوبه (م) ۱۴ يجوز لاصحاب الاطيان المجرية ان يطلبوا الحجر على مزروعاتها التي لم تحصد بشرط ان يكون ذلك قبل استوائها بنهرين - ويكون طلب الحجر على ذلك والتريخ به وتنفيذه بالطرق المقررة فيها يتعلق بحيز الامتياز والمنتجات المذكورة في المواد السابقة ويلزم ان يشتمل محضر الحجر الذي يحجره شيخ البلد المعين لذلك في الامر الصادر من المدير على بيان قطع الاطيان وساحتها وموقعها وحدين بالاقبل من حدودها وانواع المزروعات (م) ۱۵ بيع المزروعات التي لم تحصد بكونت بالكتابة المقررة في بيع الامتياز والمنتجات انما يلزم ان يشتمل الاعلان التعلق بها على صورة محضر الحجر (م) ۱۶ اذا بيعت الامتياز والمنتجات او المزروعات التي لم تحصد فيخص الثمن الذي رضى به الزاد للمحجوز له الى ان يستوفي المبلغ المستحق اليه مالم يحدث حجر اخر من مدائن نان وان زاد من المحصولات او المزروعات او من الثمن شي بعد ذلك يسلم للمدائن المحجوز عليه مالم يطلب حجر اخر فان حدث حجر بوعد المدير الثمن في فلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاجراء اصول القانونية - وكذلك اذا رضى الزاد على صاحب الاطيان وخضم المبلغ المستحق اليه من الثمن الذي رضى به الزاد وزاد بعد ذلك شي. تسلم الزيادة للمحجوز عليه مالم يطلب مدائن نان الحجر عليها فان طلب الحجر عليها تسلم فلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاستيفاء اصول القانونية (م) ۱۷ لا يقبل طلب الحجر على غن المبيع الا اذا كان مستوفياً للاصول المقررة فيما يتعلق باوراق الخضزين واعلن بالطرق القانونية (م) ۱۸ الاحكام السابقة لاتنفع اولي النان من استعمال الطرق القانونية العمومية مالم تكن مخالفة لما وثقي للمستاجر كافة حنوقه وطلباته على المورج خصوصاً فيما يتعلق باسترداد ما اخذ منه او تعويض ما لحق به من الضرر (م) ۱۹ بعد المدير في تنفيذ الاحكام السابقة بصفة قاض ولا يلزم اذا بتضيينات بسبب ما يصدر منه من الامر وكذلك مشايخ البلاد فانهم يعتبرون كالحضرين او كموري الضبط والربط فيما يتعلق بما لم من المحقوق وما تلهم من الواجبات المترتبة على ما تكون في هذا الامر

## ملحوظات

يستتل الباقي من الاموال المناخرة لغاية استيفائها (م) ٥ اذا لم تتجاوز قيمة المال المناخر الحسمائة قرش فلا يلزم المحجوز عليه في حالتي الوفاء او البيع بعد مضي العشرين او الاربعين يوما الا بمصاريف حراسة الاشياء المحجوزة (م) ٦ على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

وهذه هي التعرينة المشار اليها في المادة الثالثة من هذا الامر الكريم (بيان المصاريف التي يلزم بها صاحب الاطيان)

(حجر المنقولات)

١٠ فروش انذار ٥ عن كل صورة من الانذار ٣٠ محضر حجر المنقولات ٠٠ قيمة واحد من المائة عن منفصل البيع ٦ عن كل نسخة من محضر الحجر ٠٠ مصاريف المحضر باعتبار اجرة قدرها اربعة قروش لكل خنفر في اليوم ٥٠ محضر البيع (حجر عقاري)

٣٠ انذار عقاري ٤٠ محضر الحجر العقاري ١٢ صورة الانذار ٢٠ صورة محضر الحجر ٠٠ قيمة خمسة في المائة عن منفصل البيع ٤٠ عن اعلانين ٥٠ قيمة درج اعلانات بالجراند عن كل خمسة وعشرين قدانا او اقل ٥٠ محضر البيع (بيان المصاريف الواجب دفعها من طرف مشتري الاطيان المنزوعة من مالكها)

قرش

قرش

٤٠ اصل محضر مرسى المزاد ٢٠ صورة محضر مرسى المزاد حجر (منشور اصدرته نظارة الداخلية بناء على ما ورد لها (من نظارة المحفانية بتاريخ ١٢ را سنة ٢٠٣ بشأن ما يحصل من المستاجر بين المحجوز عليهم على ذمة المؤجرين وهو علم ما ورد من الداخلية نمرة ٢٢٨ بناء على ما ورد لها من حضرة مدير القليوبية ان المادة ١٢ من الديكريتو المؤرخ ٧ ستمبر سنة ١٨٨٤ المتعلق بمحجوزات من يتاخرون في سداد ما عليهم من الاجار لارباب الاطيان المستاجرة منهم تقضي بان الثمن الذي يرسي عليه مزاد الاشياء المحجوزة يدفع لشئخ البلد وهو يسلمه للصراف لتوريده خزينه المديرية ولم يذكر في ذلك الديكريتو ان كانت المديرية تصرفه لصاحب الشأن ام لا كما انه اذا كان موجودا وقت البيع هل يسلم له مطلوبه قياسا على المادة ١٣ الفاضية بانه اذا رسي المزاد على المحجوز له جاز له ان يخضم من الثمن مبلغا يفي بمطلوبه اذ ان في ذلك اولوية عن توريد الثمن للصراف ثم للخزينة ثم صرفه منها لصاحب الشأن. ولذا يراد النظر وحيث ان استصدار الديكريتو المشار اليه بالصورة المشتمل عليها لم يكن الغرض منه سوى تجميل حصول اصحاب الاطيان على الاجارات المستحقة لم طرف المستاجرين بدلا عن سيرهم في طرق المرافعات بالمحاكم في الاحوال الغير المحتاجة لذلك واذا تسلم شئخ البلد ثمن ما يبيع وسله للصراف وهو اورد المحجوزة فالصرف منها لصاحب الحق بالطبع يحتاج لاصدار اذن به كما يلزم اصدار اذن ايضا بخضم المصاريف المستحقة من الثمن وصرفها فالاولى بدل هذا جميعه تسليم الحق لصاحبه اذا كان موجودا وقت البيع وكان ممكنا معرفة قدر المصاريف المستحقة الخضم من الثمن واقتضت افادة سعادتك بما توضح — المسطر قبل هذا

حجر — ذكر بنو صادر في ٢٢ اغسطس سنة ٨٥ ببعض احكام تتعلق بمشايخ البلدان في شان المحجوزات (نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ (١٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١) وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو ات (م) ١ اذا كان لشئخ البلد شان في الحجر سواء كان بصفة دائن او مدين ولم يكن في البلد شئخ اخر يقوم مقامه فيعين المدير احد ضباط البوليس او احد موظفي المديرية ليقوم بدلا عنه بالاعمال المعينة في المواد ٤ و ١٠ و ١٢ من امرنا المشار اليه قبل ولكن لا يجوز في اي حال من الاحوال ان يكون الضابط او الموظف حارسا للاشياء المحجوزة بل يجب عليه ان يهين حارسا اذا لم يأت طالب الحجر بحارس مقتدر ذكر بنو صادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥

حجر ادرى — بشأن من يتاخرون في دفع الاموال

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ٨٠ وبتاريخ ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٧ (٢٥ مارث سنة ٨٠) و٢ رجب سنة ٢٠٠ (٩ مايو سنة ١٨٨٢) وعلى قرار مجلس النظار الصادر في ٢ رمضان سنة ٢٠٢ (١٥ يولييه سنة ١٨٨٥) — وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار بعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو ات (م) ١ اذا وقع تاخير في دفع الاموال في الاجال المعينة في امرنا الصادرين في ٢٥ فبراير سنة ٨٠ و٩ مايو سنة ٨٢ (٢ رجب سنة ١٣٠٠) وفي قرار مجلس نظارنا المؤرخ في ١٥ يولييه سنة ١٨٨٥ (٣ رمضان سنة ٢٠٢) فيصير اعلان انذار ثم يحصل الشروع فوراً في توقيع الحجر على ائثار الاطيان ومحصولاتها وغير ذلك من المواشي والاشياء المنقولة ولكن لا يجوز بيع شي ما ذكر الا بعد مضي اربعين يوما من تاريخ توقيع الحجر ما لم يكن ذلك الشيء قابلا للتلف فيسوغ بيعه بعد توقيع الحجر بخمسة ايام (م) ٢ يجوز للمحجوز عليه ان يبيع بنفسه بغير توسط المديرية المحصولات المحجوزة في ظرف الاربعين يوما التالية للحجز بشرط ان يورد ثمنها للمامور بالتخصيلات ليستتل من الاموال المستحقة ومع ذلك لا يسوغ بيع تلك المحصولات الا باعتبار التسعيرة المفردة في المديرية بعد خصم عشرة من المائة بالاكثر (م) ٣ اذا وفي المحجوز عليه بجميع الاموال المطلوبة منه في ظرف عشرين يوما من تاريخ توقيع الحجر او باع في المدة المذكورة المحصولات المحجوزة واورد ثمنها للمامور بالتخصيلات لا يكلف بدفع مصاريف الاجراءات واما اذا حصل الوفاء او ابراد الثمن بعد مضي العشرين يوما فلزم المحجوز عليه بنصف تلك المصاريف على حسب ما هو مقرر في التعرينة المرفوعة بامرنا هذا (م) ٤ يسقط حق المحجوز عليه في العمل بمقتضى المادة الثانية من امرنا هذا بعد انقضاء الاربعين يوما ويكون ملزوما بدفع كافة المصاريف وبصير الشروع في بيع المحصولات المتحجزة بمعرفة المديرية بمقتضى احكام اللوائح المتبعة وما يتحصل من المبيع تختم منه اولا قيمة مصاريف الاجراءات ورسوم البيع ثم

موصوفة مكتوبة نظارة الحفانية للداخلية في ۱۴ راسنة ۳۰۳  
نمرة ۲۴۶ فيما يتعلق بتسليم اثمان محصولات الاراضي المؤجرة  
التي يحجز عليها بسبب التأخير في ايجارها وتباع بالمراد لصاحب  
الشان فيها متى كان موجودا وقت البيع فينبغي ان المديرية  
تتبع الاجراء بموجب ما دون في تلك الصورة كما حرر بذلك  
لباقي المديرية

**حز اداری** — منشور اصدرته نظارة الداخلية في  
{ ۱۸ ربيع الثاني سنة ۱۳۰۴ ( ۱۴  
يناير سنة ۱۸۷ ) الى كافة الجهات

لما صدر الامر العالي المؤرخ ۱۷ ذا سنة ۱۳۰۲ فيما يخص  
بتوقيع الحجز الامتيازي على محصولات مستاجري الاطيان بناء  
على طلب مؤجريها تواردت مكاتبات بعض الجهات للداخلية  
بالاستفهام عما اذا كان هذا الامر يشمل المؤجرين والمستاجرين  
الاجانب ولدى مخاضرة الحفانية عن ذلك علم من مكاتبة وردت  
منها ان الرعايا والاجانب مع بعضهم لا يدخلون تحت حكم  
الامر المشار اليه لاختصاص المحاكم المختلطة بنظر مواد الحقوق  
بين الاهالي والاجانب ما عدا الفناصل والويس فناصل  
لخروجهم عن سلطة المحاكم المختلطة وحيث انه من اللازم  
معلومية المديرية بما ذكر والعمل بمقتضاه فلزم تحريره  
تكم وفي تاريخه كتب لباقي المديرية ايضا بذلك

**حز اداری** — امر عال صادر في ۲۴ ابريل سنة ۱۸۸  
بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ۷ ستمبر سنة ۱۸۸۴ الشامل  
ليان الاجراءات التي يجب على اصحاب الاطيان المؤجرة  
استيفاؤها لمصولم على الايجارات المستحقة لم وبعد الاطلاع  
على امرنا الصادر في ۲۴ فبراير سنة ۱۸۶ بالتصديق على تعريفة  
الرسوم في المحاكم الاهلية — وبناء على ما عرضه علينا  
ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظر بعد اخذ  
رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوات (م) ا توخذ  
رسوم نسبية باعتبار اثنين في المائة على الصافي من اثمان ما  
يباع من محصولات والاثار المحجوز عليها بعد اجرة التخدير  
ومامور المحجز (م) ۲ الرسوم النسبية واجرة التخدير ومامور المحجز  
نحسب على المستاجر

**حز اداری** — (نظارة الداخلية) منشور صادر الى جميع  
(المديرين والمحافظين في ۱۴ اكتوبر سنة ۱۸۹  
قد اعلنت نظارة الداخلية بالمنشور الصادر منها في ۱۸ ربيع  
الثاني سنة ۳۰۴ حضرات المديرين بان الامر العالي الصادر  
في ۱۷ القعدة سنة ۱۳۰۱ الذي تصرح بموجبه لماموري المصالح  
ان يؤقعل بناء على طلب ارباب الاملاك والمستاجرين  
الاصليين حجرا امتيازا على محصولات اراضيهم المؤجرة وذلك  
لاجل الحصول على الايجارات المستحقة لاتسري احكامه على  
ارباب الاملاك والمستاجرين الاصليين والاجانب وقد نوضح  
بالمنشور المذكور ان الامر العالي المشار اليه ليس نافذ الاجراء  
في المسائل القائمة بين الاهالي والاجانب نظرا لكون المحاكم  
المختلطة هي وحدها ذات الاختصاص في المحكم في المواد المدنية  
بين الاهالي والاجانب ما عدا الفناصل والويس فناصل وحيث

ان الذكر يتوفاصر على الرعايا فقط ولا يمكن ان يتناول  
الاجانب ولا الفناصل والويس فناصل فلزم الايضاح حتى من  
الان فصاعدا تبعون نص الذكر

**حز اداری** — (نظارة المالية) منشور صادر للمديرية  
(والمحافظات بتاريخ ۹ ديسمبر سنة ۱۸۹ نمرة  
۷۴۵۷ باتباع الذكر بتاتن الموضحة به في شان مصاريف المحجوزات  
على الصيارف وضمانهم ومزارعي الدخان ومن وائلهم —  
ذكر بتاريخ ۲۷ يناير سنة ۱۸۱ بتنفيذ الاوامر الصادرة من المجلس  
العالية — ذكر بتاريخ ۱۲ امارث سنة ۱۸۴ بترييب عولاند الاملاك  
— ذكر بتاريخ ۲۱ ابريل سنة ۱۸۵ بتخصيل ما يستحق للحكومة عند  
الصيارف وضمانهم — ذكر بتاريخ ۲۶ اغسطس سنة ۱۸۶ بشأن الملح  
والنظرون — ذكر بتاريخ ۲۸ سبتمبر سنة ۱۸۷ بترييب عولاند الدخان  
— ذكر بتاريخ ۲۴ سبتمبر سنة ۱۸۸ بترييب عولاند الانعام — وردت  
افادة مديرية اسبوط الرقبة ۱۴ نوفمبر سنة ۱۸۹ نمرة ۵۸۶۴  
بالاستعلام عما يصير اجراؤه في مصاريف المحجوزات التي تتوقع  
على الصيارف وضمانهم ومزارعي الدخان ومن وائلهم ومن حيث ان  
الوامر العالية الموضح بيانها قبل منصوص فيها ان يكون التنفيذ  
بمقتضى ذكر بتاريخ ۲۵ مارس سنة ۱۸۸۰ وحيث ان الذكر يتو  
المشار اليه واضح فيه تفصيلات الاجراءات الجزرية وبيان  
المواعيد ولم يكن مفتررا فيه مصاريف على تلك الاجراءات  
وفقط على مشجري القفاران بدفع الرسوم النسبية باعتبار المائة  
خمس فعلى مقتضى الامر المشار اليه يتبع الاجراء وبهذا لزم تخريص  
**حز** — (ر) مجلس ملتي ۷ جا سنة ۹۴ : تنفيذ

**حز تحفظي** — (ر) **حز تحفظي**  
**حز تحت يد الغير** — (ر) **حز تحفظي**  
**حز تنفيذي** — (ر) **حز تحفظي** (م) ۶۷۷  
**حز** — (ر) عائلة خدبوية ۱۵ اكتوبر سنة ۱۸۸  
— مال ۱۰ رجب سنة ۱۸۹ : مال ۲۶ ص سنة ۹۸  
مقاصة (ق) ۱۹۹ — ثمن (ق) ۳۳۳ : مال  
**حز تحت يد وكلا المداينين** — (ر) افلاس  
قت ۳۱۱ — ۳۱۲

**حز السفينة تحت يد المشتري** : (ر) سفينة (قتب) ۴  
**حز السفينة وييعها** — (ر) سفينة (قتب) ۱۰ اوامبعده  
**حز سفينة متاهبة للسفر** : (ر) سفينة (قتب) ۲۹  
**حز البضائع بمعرفة القبودان** — (ر) اجرة السفينة  
(قتب) ۱۲۵  
**حز الاوراق المثبتة للدعوى** — (ر) اعادة النظر  
(م) ۳۷۲  
**حز الداين تحت يده ما في ذمته** — (ر) **حز**  
(م) ۴۳۱  
**حز بعد الشروع في التوزيع** — (ر) قسمة بين

## ملحوظات

نرخص للمديرين والمأمورين بأجراءه من دون استئذان  
والذي ما ترخص بأجراءه الا بعد الاستئذان وقد علمنا مفصلات  
ذلك ووافق لدينا اتباع الاجراء بمقتضاه فاصدرنا امرنا  
هذا لكم بذلك لاعتماد الاجراء بموجبه

## ( قانون الحدودنامه )

(م) ۱ حيث ان تقدير المصاريف التي تلزم الى ادارة المصالح  
الميرية في كل سنة قبل حلولها بمعرفة مأموريها واستئصال  
الامر بالتصديق عليها قبل بوقت هو من الامور الاساسية التي  
ينبغي عليها صالح المصلحة فيصير الاجراء كما هو اني (م) ۲ تنحصر  
المقاييس المتقضية عن المصاريف اللازمة بمعرفة مأموري  
المصالح ويقدموها الى دواوين العموم لاجل مراجعتها وبعد  
التصديق عليها ترسل الى ديوان عموم المالية وما يتعلق منها  
بالاقاليم حيث انه بتدرج في ضمنه ما يختص بحفظ النيل ومصحة  
الري وهذا يلزم المخاطرة عنه مع تفتيش الهندسة وديوان عموم  
الاشغال فبعد الوقوف على حقيقته تنحصر المقاييس اللازمة  
بمعرفة المديرين و يصير تقديمها الى ديوان تفتيش الاقاليم وبعد  
رؤيتها فيه يصير تقديمها منه الى ديوان المالية بما له من  
المحفوظات (م) ۳ المقاييس المذكورة تكون محتوية للماهيات  
والاجراء ثمان الماهيات والالات وسائر الاصناف وكامل المصاريف  
اللازم صرفها في السنة الاتية بالقياس على ما سبق صرفه  
في السنين السابقة وبملاحظة ما يكون مصمم على اجراءه من  
الاعمال في السنة الاتية بحيث يراعى فيها وجه الدقة وكال  
التحري ولا يترك شيئا من اللوازم الضرورية ولا يوضع فيها شيئا  
زيادة عنها هو محقق ضرورته بوجه التقريب وحيث انه لا  
يخلو الحال من وجود اشياء بالمصالح ما يلزم استعماله فبعد  
ختم المقاييس على الاوجه المذكورة يوضع عليها بيان الموجود  
من تلك الاشياء لغاية الشهر الماضي قبل الشهر الذي تقرر فيه  
المقاييس وبيان ما يقتضي صرفه منه لحد انتهى السنة التوتية ۱۰۵۸  
واذا تبقى منه شيئا بصرف في السنة الاتية يصير توضيحه مع  
توضيح ما يكون موجود زيادة منه عن لزوم تلك الجهة  
وتحرياته في كشف مخصوص فيه الاوصاف ويقدم مع  
المقاييس الى ديوان المالية لاجل تعريفه في جهات لزمه  
(م) ۴ حيث ان المقاييس المذكورة محتوية عموم المصروفات  
السوية ومن المعلوم ان بعض المصروفات يتعلق بمجهات  
الانتفاع مقابلة تحصيله منهم فمن اللزوم توضيح بيان ذلك  
في اخر المقاييس (م) ۵ ورود هذه المقاييس والكشوفات  
الى ديوان عموم المالية نصير المراجعة على ما فيها ويعمل عنها  
مقاييس عمومية شاملة للجميع ويتبين فيها بيان ما وجد بالمصالح  
من ضمن تلك المصروفات ويقدمها والكشوفات مع بيان  
لمحوظاته المتعلقة بذلك الى ديوان الداخلية لاجل رؤيتها  
بالجلس الخصوصي والاستئصال على الامر العالي بقبولها (م) ۶  
حيث ان بعد صدور الامر بالقبول تكون هذه المقاييس هي  
الاساس الى مداركة وصرف اللازم صرفه في كل جهة بموجبها  
بمعرفة مأمورها بغير استئذانه مرة ثانية فيبعد تسجيلها في  
ديوان المالية ترسل الى الجهات لكل جهة وما يخصها لاجل

الفرما (قم ۵۳)

حجز بعد مضي ميعاد طلب التوزيع — (ر) ۰

بين الفرما (قم ۵۳)

حجز اجرة العملة والمستخدمين — (ر) ۰ اختلاس

اموال اميرية (ق ۱۰۳)

حجز — (ر) ۰ سرقة (ق ۲۹۴)

حد — (م) ۰ (منشور من نظارة الداخلية في ۱۶ رجب سنة ۱۳۰۰  
(۲۳ مايس سنة ۱۲۸۶))

نحن الموقعين على هذا مشايخ وفلاحون ارباب اراضي من  
رعابا الحكومة المحلية في قري  
تقر ونعترف بان  
علامات تحديد الاراضي الموضوعة في حدود قري كل منا بمعرفة  
مستغدي مصلحة التاربع والموضوعة بالرسومات تبين حدود  
قرينا بوجه الضبط والدقة وتعمد بحفظ الحدود المذكورة في  
محلائها الاصلية وحفظ جميع العلامات والدويرات اي الشواخص  
الموضوعة ايضا بمعرفة مستغدي مصلحة التاربع سواء كان عن  
محيط الشكل الخارجي او عن تحديد قطع الاراضي من داخل  
القري وفي حالة ما اذا صار نقل او اخفاء حد او اكثر سواء  
كان عارضا او فسادا فهذا النقل والاخفاء يصير تحقيقها  
بواسطة محضر يصير تحريره بمعرفة احد مستغدي مصلحة التاربع  
بحضور مأمور القسم او وكيله واثنين من مشايخ القرية وفي  
هذه الحالة نتعهد بدفع تكاليف وضعها الابتدائي للحكومة افندم  
— نظارة المالية ارسلت للداخلية افادة رقم غاية الماضي ۶۹  
ومعها صورة استارة محضر مقدم للمالية من مصلحة التاربع  
مقتضي تحريره عند تسليم حجارة التحديد لمشايخ النواحي للتمكن  
من دوام حفظ الحدود التي يحصل الافرار عليها من ارباب  
الاطيان ومرغوب مكانية المديرية باخذ التعهدات على  
اولئك المشايخ بصورة المحضر السالف ذكره وحيث تراا هنا  
موافقة التنبية باخذ التعهدات على مشايخ النواحي بالاجراء  
على وجه ما نص بذلك المحضر والحفاظة على تنفيذ معوله ايضا  
بمعرفة المديرية فقد صار نصح صورته باعلى هذا واقضى الشرح  
نكم للاجراء كما ذكر وفي تاريخه كتب بمجهات  
الافتضاء بذلك

حد — (ر) ۰ اطيان ۱۶ رجب سنة ۱۳۰۰

حد (ردم الحد) — (ر) ۰ تخريب (ق ۳۳۲)

حد فاصل الاطيان — (ر) ۰ سرقة (ق ۲۹۷)

حد البلوغ — (ر) ۰ حجر (مجله ۹۸۵ — وصي

حدود ثامة — (لاجة الحدودنامه) (لاغية)

(صورة الامر العالي الصادر لنظارة الداخلية)

رقم ۵ المجلة سنة ۸۶ غرة ۸۹ على قانون الحدودنامه)

صار منظورنا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصي رقم ۲۶  
ش سنة ۸۶ غرة ۲۵ المشتمل على ثلاثة واربعين مادة مقتضى  
اتخاذم دستورا للاجراء بالمديرية والمصالح بوضع ما

الاجرى بموجبها وعدم التجاوز عنها وحيث انه يبقى معلوما بها بيان الاشياء الزيادة في بعض الجهات ولزومها في جهات اخرى فبعد توزيع تلك الزيادة على جهات لزومها بملاحظة القرب والسهولة فتم تحرير الافادات اللازمة الى الجهات الموجودة بها الزيادة بيان جهات اللزوم وتقرر بجهات اللزوم بالآخذ على واقع النسوية المذكورة لاجل مبادرة الجهات في اجري ذلك بما تقتضيه الاصول المرعية (م) ٧ اذا كان بحسب مقتضيات المصلحة استجد لزوم صرف شيء في بحر السنة غير البيان المندرج في مقايستها فهذا يصير الاستئذان عنه في وقته لاجل تحصيل الامر عنه واذا كان استجداده مبني على امر فلا حاجة للاستئذان عنه وإنما يعطى به الاشعار لديوان المالية في حال صدور الامر (م) ٨ المقاييسات المذكورة يلزم ان تقدم من الجهات الى ديوان المالية قبل حلول التوقي بسة شهور وبالمالية ينظر فيهم على وجه ما توضح بالمواد التي قبله وتقدم المقاييسات العمومية منها الى ديوان الداخلية في مدة شهرين ومدة شهر واحد يكون فيها رؤية ذلك بالمجلس الخصوصي والعرض للاعتاب حتى بهذه المناسبة تكون المقاييسات موجودة في جهاتها من قبل حلول التوقي بثلاثة اشهر (م) ٩ ما ينعم به على بعض اشخاص بمقتضى ارادة شفاهية من اللزوم استحصل الامر الرسمي عنه للخصم بموجبه (م) ١٠ اذا استحق شخص ترقي رتبة اوضح ما به يكون ذلك بالاستئذان (م) ١١ اذا صار نفل شخص من جهة الى اخرى للاستخدام بها يجري فيه بالجهة التي ينفل اليها بغير استئذان (م) ١٢ اذا تعين احد المستخدمين بجهة بحسب المأمورية او توجه باجازة وترك جانبها من استحقاقه لصرفه الى عياله لا مانع من اجري ذلك بغير استئذان (م) ١٣ اذا ارسل احد المستخدمين بمأمورية الى احد الجهات مثل الحجاز والسودان وشبه ذلك من الجهات البعيدة وطلب صرف ترحيله اليه لا مانع من صرف ما يقتضي صرفه له حسب السوابق محسوبا عليه من استحقاقه بغير استئذان (م) ١٤ اذا كان بعض الزوات يريدون تسديد الوبر كالمطلوب من احد الخدمة بطرفهم من استحقاقهم او احد المستخدمين له اب او ابن او اخ عليه ويتركه ضمن الطليق ويريد المستخدم تسديد ذلك من استحقاقه فمثل هولاء يجري قبول التسديد من استحقاقهم بغير استئذان (م) ١٥ بدل الكساي المرتبة المعتاد صرفها سنوي وبعض المرتبات المرتبة الى اربابها سنوي مثل غلال وخلافه متى كانت مقررة بالامر ومتصل صرفها واربابها على قيد الحياة فنصرف كاصول ترتيبها بغير استئذان (م) ١٦ مطلق العبارات لا بد من الاستئذان عنها قبل اجراها وبعد نبهوها بمقتضى الامر الذي يصدر منها وعمل المقاييسات الختامية ومراجعتها بديوان الاشغال والتسديد عليها منه ان كانت تكاليفها لم تتجاوز مبلغ مقاييساتها الابتدائية او تجاوزت وكان ذلك ناشئا من فرق اثمان المهمات والاجر فقط فلا يلزم الاستئذان بل بمعرفة المدير يجري المقتضى في الخصم واما ان كانت زيادة التكاليف في لاسباب اخرى ولم يكن مندرج ذلك بالمقاييسات السنوية المقرر عنها في مادة ٣ فيصير المخارج مع ديوان

الداخلية بايضاح تلك الاسباب لينظر بالمجلس الخصوصي (م) ١٧ المراكب التي تازم لاشغال الميري مثل شحن احمجار وارضاق ونحو ذلك تؤخذ بالاجرة كل وقت بحسبه وتصرف لاربابها بغير استئذان (م) ١٨ الاستحقاقات والمطلوبات والمتروقات اذا مضى عليها سنتين خلاف السنة الواقع فيها التعلية تضاف جهات بجانب الديوان انما اذا كانت بعض الاستحقاقات والمطلوبات موقوف صرفه لاسباب معلومة بالجهة التي بها ذلك او تركه مقام عليها تداعي فلا يجري اضافته مثل هذا ولو مضت عليه المدة المقررة اعلاه وبعد اضافة ما يضاف كما تقدم الذكر ان حصلت المطالبة من اربابه يجري التحقيق ومتى تبين انه حقهم وان عدم اخذهم فيه بوقته هو بناء على اذار مقبولة وانضم عدم المانع للصرف يجري فيه كما سياتي بيانه — الاستحقاقات والمطلوبات بعد التحقيق المقدم القول عنه اعلاه ان كان مبلغه من قرش الى خمسة الاف قرش ولم يضي بعد الاضافة الاستئذان غير السنة الواقع فيها المطالبة فيصير المدير يجري الصرف من غير استئذان وان كان زيادة عن الخمسة الاف قرش او مضى بعد الاضافة اكثر من المدة المذكورة ولو كان المبلغ اقل من الخمسة الاف قرش فتصير المخارج عنه مع ديوان المالية فان كان الماضي بعد الاضافة ثلاثة سنوات غير السنة الواقع فيها المطالبة والمبلغ لم يتجاوز خمسة الاف قرش فمن المالية يتصرف بالصرف وان كان اكثر من هذا المقدار والمدة زائدة على السنوات المقدم ذكرها ولو المبلغ اقل من الخمسة الاف قرش فتصير المخارج مع الداخلية لينظر بالمجلس الخصوصي — والمتروقات بعد التحقيق كما توضح فما كان منها لمحد خمسة الاف قرش ويكون مضى عليه بعد الاضافة ثلاثة سنوات غير السنة الواقع فيها المطالبة بصرف بمعرفة امين بيت المال اما اذا كان زيادة عن هذا المقدار والمدة الماضية بعد الاضافة اكثر من السنوات المقدم القول عنها ولو كان المبلغ اقل من الخمسة الاف قرش فتصير المخارج عنه من المصلحة مع ديوان الداخلية لينظر بالمجلس الخصوصي — والاستحقاقات والمطلوبات الموقوف صرفها لاسباب معلومة والتركات المقام عليها تداعي الموضع باوائل هذه المادة عدم اضافتها هذه بعد زوال الاسباب المرجحة لتوقيف الصرف وبهو التداعي المقام على التركة يجري اللازم في صرف ذلك لمستحق بمعرفة المدير او امين بيت المال من غير استئذان ما دام لم يسبق اضافته حسبما تقدم الذكر (م) ١٩ اذا كان احد المقاطعات والالتزامات والمحمل ترعي ميايعته على فئات ميايعته السابقة او زيادة عنها او يظهر به عجز لمحد العشرة واحد فما كان من ذلك بالاقاليم ومخافطات دمياط ورشيد تصير المخارج عنه ما بين جهته وتفتيش عموم الاقاليم ومن التفتيش بعد التحري اللازم ينصح لها من غير استئذان اما بمخافطات مصر وسكندرية يكون حضرات المحافظين مرخصين اذا لم يتجاوز العجز عن العشرة واحد فان كان العجز زيادة عن ذلك سواء كان بالمديريات او المحافظيات فتصير المخارج عنه مع المالية بايضاح اسبابه ومنها للداخلية لينظر بالمجلس الخصوصي (م) ٢٠ حيث كافة المقاطعات والالتزامات والمبيوعات ضرورة جاري اعطاها لاشخاص مضبوطين معتمدين

## ملحوظات

جاري تداولها يصير الكشف عنها بالضربانة وبعد ضبط عيارها ووزنها وإثباتها يصير اشهارها بالمراد على الصيارف ربما يوجد لها راعب نظراً لقدمها وإبقائها على حالتها الاصلية ولا يوجد لها مشتري زيادة عن ائتمان الضربانة يصير تسليمها للضربانة حسبما تساوي بها (م) ۲۷ اذا طلب احد ان يتعهد بتشغيل شيء من المشغولات الجارية على ذمة الميري باظهار وفرة زيادة عن الجاري يجري التحقيق بمعرفة مامور الجهة النابعة اليه تلك الاشغال واذا تبين له ان من يريد التعهد فيه اهلية للتعهد والتشغيل والنشيل فيعرض عن ذلك للداخلية بايضاح الكيفية لينظر المجلس الخصوصي (م) ۲۸ اذا صرف شيء زيادة عن المقرر صرفه من المراتب والمصروفات الجاري صرفها من الصرة الشريفة يعرض عنه من المالية لدبوان الداخلية لينظر بالخصوصي (م) ۲۹ ائتمان و فرق ائتمان المهات التي تحصل لها تلف او غرق او نبح الفرق فيها من الاستعمال وعجز الاصناف التي من طبيعتها العجز وفروقات الاثمان التي تظهر بالاشياء التي يجري مبيعها بالمراد بناء على عدم لزومها بالمصلحة التي تكون بها او توزيعها لجهات لزومها او تسليمها لغزن الالات وفروقات ائتمان الاشياء التي يصير تسليمها بمعرفة ال الخبزة باثني المجرى حيث توجد انها لا تساوي الاثمان الاصلية كل ذلك بعد التحقيق فا يتضح انه ناشي من الاهال والتفريط وعدم الملاحظة او من عدم الدقة في استعمال ما يلزم استعماله او انها ما اوفت المواعيد المحددة لها في الاستعمال او زيادة عن المقادير المقتنة لما يكون من طبيعته العجز تجري الحاكمة فيه بالمجالس المحلية وبحسبما يحكم بحسب ما يقتضي عنها اما الذي يكون استعماله بحسب مواعيد المحددة مع الذي تجزئه لا يتجاوز مقاديره المقتنة هذا يجري المتقضي بحسب معرفة دواوين العمومات بدون استئذان وهكذا الذي يكون تلفه بطبيعته او بالافساد والفقد اذا كان ثمنه اوفره لا يتجاوز الف الف قرش يجري خصمه بمعرفة دواوين العمومات بدون استئذان وان زاد عن ذلك يعرض للداخلية عنه لينظر بالخصوصي و فرق ائتمان المبيع يجري فيه كما في مادة ۱۹ (م) ۳۰ ثمن المواشي التي تنفق من مواشي الميري و فرق ثمن ما يحصل له تسقيط منها اذا كان ذلك باسباب شخصية يجري فيه مقتضى القانون وان كان بالنفا والفقد يحسم بمعرفة دواوين العموم بدون استئذان اما فرق ثمن ما يباع من تلك المواشي سواء كان بحسب عدم لزومه او بسبب تسقيطه بغير خيانة احد فهذا يكون الاجراء فيه كما في مادة ۱۹ (م) ۳۱ مصروفات المسافرين الذين يقيمون بالمسافر خاتنة مقافاتهم وفي حالة السفر برا وبحرا ولوان ذلك من ضمن مربوط الحافظات المدرج بالمقاييس السنوية لكن اذا لم يكن صدر في ابدي حضورهم اوامر عليا او افادات من الداخلية من اجلهم فمن اللزوم استحصل اوامر رسمية عنهم (م) ۳۲ اذا اراد احد من ارباب الرزق والتعلقات بيع حصته الى الميري بناء على احتياجه او بناء على كونه عازماً على التوجه الى جهة خلاف الحكومة المصرية فبحسب المقرر لذلك يجري مقتضى بمعرفة نظارة

بضامات قوية فهو لا قطعاً لا يخلف ولا يتبقي منهم شيء بل من اللزوم تحصيل المستحق تحصيله في اوقاته من اربابه او الضامنة اما اذا كان بحسب الضرورة يتأخر تسديد شيء من ذلك نظراً لتعسر احوال المطلوب منهم او الضمانة ولا يمكن التحصيل دفعة واحدة فهذا مع ما يكون باقي من الذمات القديمة المتخلفة من سنوات سابقة وتعسر تحصيلها مرة واحدة يجري التمرري اللازم عنهم وبعد اتضاح تعسر المديون اوضاعهم والاسباب المنقعة التي اوجبت التأخير يكون محضرات نظار دواوين العمومات الرخصة في تسليط لغاية مدة خمسة سنوات اذا كانت الذمة لا تتجاوز مائة وخمسين الف قرش ومحد عشرة سنوات اذا كانت لا تتجاوز خمسين الف قرش اما اذا ما امكن ربط التسليط في المواعيد المذكورة واقتضى الحال لتمديد اليعاد زيادة عن ذلك او كانت الذمة تزيد عن المقادير المحددة قبله فيعرض من دواوين العموم الى الداخلية لينظر بالخصوصي (م) ۳۱ مال الاطيان الذي يكون صادر اوامر بخصمه سنوي يجري فيه حكم الاوامر الصادرة عنه واموال الاطيان اكل العجز والتي تؤخذ للنفائع العمومية والتي تلتفها الرمال ولا يوجد لها طابق هندسية لمنع الرمال منها كل ذلك يجري فيه المدون بلائحة الاطيان وقرار مجلس شورى النواب الصادرة عا تلف من الرمال اما اموال الاطيان الشراقي فهذا ان حصل شراقي في اي مديرية تصير الخابرة عنه منها مع تنقيش عموم الاقاليم وبوقوف التنقيش على الاسباب الموجبة لذلك يعرض منه للاعتاب الخدمية وبمقتضى الامر الكريم الذي يصدر الى المالية بالمساحة يجري تعيين المأمورين اللازمين وبعد تبو المساحة وتقدم الدفاتر ومراجعتها بعمل المجموع المتقضي عن مقدار ذلك ويتقدم من المالية للداخلية لينظر بالخصوصي (م) ۳۲ اذا اقتضى الحال لفك زمام بلد فيلزم الاستئذان قبل الاجراء وبمقتضى الامر الذي يصدر يجري العمل (م) ۳۳ اذا حصلت مساحة عمومية اوفك زمام بلد فتنسوية العجز والزيادة الظاهر من هنا لمساحة بالبلاد او في الاسماء تصير الخابرة عنه من المديرية مع تنقيش عموم الاقاليم ومنه للمالية وبعد رؤيته بها ان كان هناك شيء يلزم دفعه او تنزله من الدمام بتحرير منها لدبوان داخلية لينظر فيه بالمجلس الخصوصي وان لم يكن فيه شيء من ذلك بتصريح من المالية باجراً ما هو لازم (م) ۳۴ ما يقتضي اضافته من الاطيان على زمام بلد او اسم ولم يعط به سندات من يلزم الاضافة عليهم لعدم اقناعهم بحال النظر فيه على المجلس المحلي المختص بذلك (م) ۳۵ الاملاك والاطيان والاراضي تعلق الميري لا يباع منها شيء الا ان صدر عنها امر وبعد تبو المراد يعرض ولا يصير التسليم فيها الا بامر ايضاً انما الاطيان والاملاك التي تباع بمعرفة بيت المال هك يجري المتقضي عنها بمعرفة المصلحة بدون استئذان وبعد مرسى المراد فا يبلغ ثمنه منها بمحد خمسة عشر الف قرش يتصرح بمبيعه بمعرفة امينها بلا اذن انما قبل التسليم ترسل قائمة ذلك للمالية من باب المعلومات فقط وما كان زيادة عن ذلك يستأذن عنه من الداخلية قبل التسليم فيه لينظر بالخصوصي (م) ۳۶ المعاملة التي توجد بالمرؤكات من الاصناف الغير

## (قرار المجلس الخصوصي)

انه لداعي كثرة الاستدانات الخاصة من الجهات فيما يجريه من المواد استوجب الامر لتفنيح مواد الحدود نظراً للاستغنى عن بعضها بحسب الوقت ولزوم الحوالات في البعض وعلاوة ما ينتهي مجدداً ولذلك حصلت للذاكرة بالمجلس الخصوصي وبمناسبة ما تراه موافقة اجراء استمر الرأي على المواد المسطرة بهذا وقدرت ثلاثة واربعين مادة فيما عرض للجانب الاعلى اذا وافق العمل كما فهم فيمقتضى الامر الذي يصدر بتبع الاجرى ويكون ذلك ناعماً للحدود الموجودة من قبل هذا الذي استمر عليه الرأي

حدود دنامه — (صورة امر الى صادر لرئاسة مجلس النظر بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٩٦

الموافق ١٤ اكتوبر سنة ٧٩ نمرة ٦

عرضت لطنونا مكانة عطوفكم رقم ٢٥ شوال سنة ١٢٩٦ نمرة ٤ المتضمنة ما تقرر بالمجلس من الفاء مادة ١٨ من قانون الحدود دنامه الصادر في سنة ١٢٨٦ المشتمل على ان الاحتفانات التي مضى عليها ستان خلاف سنة التولية تصاف لمجانب الديوان وحيث وافق ارادتنا ما قرر المجلس في هذا الخصوص لزم اصدار هذا لمطوفكم لاجرى ما ينتهي الحال في ذلك على الصورة المشروحة كما هو مطلوبنا

حديد — (ر) اشغال شاقة — قيد حديد

حديد (عوايد وزن) : (ر) دخولية ١٦ ابريل سنة ٨١

حرب — (ر) سيكورتاه (قتب ١٩١

حرب بحري — (ر) كيبالة (قت ١٦٠ —

ملاح (قتب ٨٨

حربي — (ر) مواريث (ش ٥٨٥ : حرية

حرية — الامر العالي الصادر في سنة ١٨٧٠

منتضاء ان تجلس المجاهدية بخص به فقط روية التفاضا الواقعة بين المجاهدية وبعضهم واما ما يكون بين جهادية وخلافهم غير جهادية يكون ذلك من خصائص المجالس المحلية — رفضية ابراهيم بك رافت المجاهدي الذي كان مدعى عليه بقتل نابعه كانت احييت قضية من الضبطية لديوان المجاهدية فاعدت الاوراق منها للضبطية مكتوبة رسمية تتضمن ان ذلك لم يكن من خصائص المجاهدية بل من خصائص المجالس المحلية وارسل ذات المدعى عليه للضبطية ليجنبها

حرية — (ر) تقرير مقدم للحضرة الفخيمة المخدوبة من حضرة دولتو رياض باشا رئيس مجلس

النظر بخصوص زيادة رتبات الضباط والعساكر البرية والبحرية في ٢١ جا سنة ١٢٩٨ (٢٠ ابريل سنة ١٨٨١)

(مولاي) قد تقدم لمجلس النظر من ناظر المجاهدية والبحرية طلب بخصوص زيادة رتبات الضباط والعساكر فوافق الناظر المشار اليه انه مع زيادة اثمان جميع الاشياء وازدياد ثروة القطر شيئاً فشيئاً عما كانت عليه مدة ساكن الجنان محمد علي قد حصل اثناء حكم حضرة اسمعيل باشا تنقيص رتبات العسكرية حتى صارت غير متناسبة مع احتياجات المعيشة — فترأى للمجلس اقتداء بمقاصد جنابكم السامي ان يجرى بقاية الدقة والاعتناء عن الاسباب المؤدية لهذا الطلب وان يسعى في ايجاد ما يلزم من الوسائل لمحصول العسكرية على الاصلاحات التي شرع فيها في ظل ساحكم العلية ومقتضى تنعيمها على التواني في جميع مصالح النظر — فنبين للمجلس لزوم الاقنات للطلب المتقدم له من ناظر المجاهدية مع عدم صرف النظر عن الاي ذكره ومرواه وان كان القطر اكثر ثروة الان عما مضى الا انه مدين بمبلغ قدره مائة مليون ليره استرلينية تستغرق تسديداته ما يترب من نصف إيرادات الحكومة وانه من ام واجبات الحكومة ان تبذل غاية الجهد في الاقتصاد بقدر الامكان حتى يتيسر لها الوصول الى استهلاك هذا الدين بالدرج وتخليص النظر من هذا العمل لتقبل المنصر

المالية بغير استئذان (م) ٣٢ المبروكات التي لا تقي بالديون و يصير تقسيمها قسمة غرماً فما يكون مطلوب الميرسي من امثال ذلك يصير الاستحصال عليه حسب القسمة بواقع ما يخصه بدون استئذان (م) ٢٤ التعينات المرتبة صنف عين للجهادية والبحرية والمدارس لا يتاخر صرفها واي صنف لم يوجد عيناً في وقت استحقاق صرفه بصرف بدله من الاصناف التي تكون موجودة بالمخازن وتقوم مقامه والا فيجري مشترى بدله صنف او اصناف اخر بالنسبة للمرتب بحسبما يرى فيه المصلحة بغير استئذان حيث لم يتجاوز المربوط والصنف الذي لم يتوفق ايجاد بدله ولا يستدرك ما يغني عنه حسبما ذكر ويضي وقته فلا يتعلل طلب بل يضاف جهات (م) ٢٥ اثمان ما روتة مواشي الميري الواردة والمتردة ببعض جهات الاقاليم ولوازمها السائرة يجري المنتضي في اعطاء افادات السداد اللازمة عنها من الجهات المرسلة لما بمعرفة المدير بغير استئذان (م) ٢٦ الرسم اللازم لبيع مواشي جهات الميري ولحقول عساكر الباشيرزق عند طلبه من المدير بات بالمكائبات من دواوين عموم تلك الجهات يجري مشترى من جهات وجوده والتمن بصرف لاربابه من المدير بات بدون استئذان ويطلب افادات سداد ذلك من الجهات المختصة به (م) ٢٧ الحسابات والكشوفات المترتبة عليها من الجهات واعيد معلومة من اللزوم تقديمها في موعدها وان حصل تاخير فتمال عما كمة المتسبب في ذلك على المجلس المحلي الذي هو من خصائصه (م) ٢٨ الكتاب الذين يكونوا مستخدمين بالمصالح الميرية ويرفعوا بحسب الاستغناء او بوجه اخر فقبل اعطاء الرقعة وتغليط سيولهم بصير قطع متساوهم وهو عوايدهم بالكلية حتى لا يستلزم الحال فيما بعد الى مشغولية في طلبهم من اجل بعض المستويات واذا قدر وطراً امر ضروري بعد ذلك بصير الاستعلاء اللازم عنه بالمخاطبة (م) ٢٩ الاجاز والاختاب والجهات السائرة الجاري صرفها الى سد المفاطع الكبار التي تحدث بالبحر والى سد اقسام الترع التي يلزم سددها والى منع التسيبات التي يقرب المحصور هذه حيث كان صرفها لاجل ازالة المضرة وتلك المضرة لم تكن عائدة فقط على البلدة الواقعة بها ذلك بل انها عائدة على التواحي المتعددة التي تحت تلك البلدة فالذي يمكن اخراجه بعد مبروط النيل والريجاء الى الاشواص بصير تنزيله من اصل ذلك والباقي الذي هو العادم يعمل به دفتر بيبانه والجهات المختصة بذلك ومقارير قديمهم وما لتهيم وما يخص كل منهم ويتقدم الى المالية ومنها للداخلية لينظر بالخصوصي وبحسبما يصدر بتبع الاجراء في تحصيل ذلك من كل بلدة وما يخصها واما الاختاب المنصرفة مثل المياوم والشبكات لاجل التليلش بصير اتمام حصول المانة لبعض الجسور فانما هذه يجري تخصيصها بمعرفة المديرية على التواحي العائد عليهم منفعة ذلك والتواحي التي تمتع عنها المضرة بواسطة ذلك التليلش (م) ٤٠ ما يصير توريده الى صيارف البلاد من الاموال والشور من اللزوم خصه لاربابه في الجرائد والاوراد باوقاته كما انه اذا تورد شي للمديرية قدية او غلال متعني خصصها من المطلوب ممن اوردوها او وردت قدية من احد بالمالية او بجهة اخرى من المطلوب منه وتجربها افادة سداد للمديرية التابع لما ذلك في الحال بغير الاذن اللازم من المديرية الى صراف البلد بالمحتم من اولئك الاسماء في الجرائد والاوراد (م) ٤١ اذا تضادف فرز بلاد من مديرية واصافتهم على اخرى او فرز مديرية من اخرى وكان ورد بالمديرية المنزور منها قدية او غلال او افادات سداد من جهات خصما من اسماء من المطلوب منهم وما حررت بها اخونات الى صيارف البلاد بالمحتم ففي الحال تقهر افادات السداد اللازمة الى المديرية التي جرت الاضافة عليها للتسديد بوجههم في اسماء اولئك الاشخاص (م) ٤٢ اذا ظهر في اخر السنة فاضل لاحد في توريده ابي جهة يجري خصه من المطلوب منه لما في السنة التي بعدها في امانها فان لم يكن مطلوب منه شي لما واراد صرفه قدية او رغب اعطاء افادة بسداده لتسديده في المطلوب منه بجهة اخرى فعلى حسب طلبه يجري اللازم في الصرف او التسديد (م) ٤٣ اذا ظهر عجز طرف احد الصيارف او الخزينة او سائر الهد يحول النظر في امره للمجلس المحلي التابع له الجهة انظر فيها ذلك



## ملحوظات

والاقرار على قانون الضائم والامتيازات والاعانات العسكرية  
المحتوي على ثلاثين مادة ومرفوعة بأمرنا هذا (م) ٢ على كل من  
ناظر داخلينا وناظر ماليتنا وناظر الاشغال العمومية وناظر  
جهادية وبحرية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيها يخصه  
ويتعلق به

**(قانون الضائم والامتيازات والاعانات العسكرية)**

(النوع الاول — في السفريات الحربية)

(م) ١ يضم لكل جهادي (سواء كان ضابطاً أو عسكرياً)  
ولكل منوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري للعبارة في  
اي جهة كانت نصف مربوط ماهيته علاوة على الماهية  
الاصلية من يوم ذهابه لغاية يوم اياه الى مركز اقامته (م) ٢  
بصرف لكل ضابط او منوظف بالجيش قبل قيامه لسفيرة  
الحاربة ماهية شهر واحد بضميمة السفيرة اعانة من الحكومة  
بدون مقابل لتدارك لوازم السفيرة (م) ٣ يصرف لكل  
ضابط او منوظف بقسم عسكري يتوجه لسفيرة حرية تعيينات  
ومؤنة ركائب حسب ما يأتي بيانه

تعيين نفر علائق شمع يوي

المشهور وحكمدار الجيش	٢٠	٨	٥
فريق	١٦	٦	٤
لواء	١٢	٤	٤
ميرالاي	٨	٢	٢
فانقام	٦	٣	٢
بكباشي	٥	٢	١
صاغ	٤	٢	١
يوز باشي ورئيس محاسبة	٣	٠	٠
ملازمين وصولات وكتاب محاسبة	٢	٠	٠
واعظ وامام	٢	٠	٠

(النوع الثاني — في السفريات العادية)

(م) ٤ يضم لكل جهادي (سواء كان ضابطاً أو عسكرياً)  
ولكل منوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكري الى الجهات  
السودانية او سواحل البحر الاحمر او الى هرر وملحقاتها والحجاز  
نصف ماهيته علاوة على الماهية الاصلية من يوم التوجه لغاية  
يوم المحضور ويصرف له ايضاً تعيينات ومؤنة ركائب حسبما  
توضح بالمادة الثالثة

(النوع الثالث — في الانتقالات العسكرية)

(م) ٥ كل فرقة او لواء او اقسام عسكري يتنقل من مركز الى  
مركز اخر لاجل الاقامة به سواء كان ذلك الانتقال بالمدن  
او بالنفوس او بالبناجر او بجهة من جهات المديرية القبلية  
والبحرية لا يصرف لهم مصاريف يومية ولا ضائم في مثل الانتقال  
والاقامة (م) ٦ كل قسم عسكري يتنقل من محل الى اخر  
لتأدية خدمة عسكرية متعلقة بالضبط والربط الذي هو من  
اخص واجبات العسكرية سواء كانت هذه الخدمة بالمديرية  
او بالنفوس او بالبناجر او بجهات القصير والعريش والقلاع  
الحجازية ومطروح والواحات الداخلة والخارجة وغيرها من  
الجهات الكثيرة بمحدود الحكومة الخديوية ما عدا الاقاليم  
السودانية يضم له الخمس على الماهية منها كانت مدة المأمورية

جميع صوامح المعنوية والمادية — فلذا قد تراهي للجلسات ان زيادة  
المراتب التي يلجسها تسوجب ضرورة تقليل باقي مصروفات العسكرية  
برية وبحرية ويرى ايضاً لزوم جعل السائر الذين تحت السلاح  
احد عشر الفا من صف ضباط ونظره ان ينبغي ان يتعدى كل من ناظر المالية  
والجهادية في البحث عما اذا كان يحمل الحصول على بعض وفورات من  
تحسين ترتيب مصالح ادارة نظارة الجهادية والبحرية هذا ولم يبين ناظر  
الجهادية لزوم تحسين حالة الضباط بالنظر لمرتبهم فقط بل بالنظر  
للترفي ايضاً فانه قد ترفي في الواقع ونفس الامر في هذه السنوات الاخيرة  
من حكم حضرة اسمعيل باشا عدد وافر من الضباط وانى على ذلك انه  
قد صار عدد الضباط المستودعين اكثر من عدد الضباط الذين في الخدمة  
العسكرية الذين هم مع ذلك كانوا كفاية كلية للوازم المصلحة فضلاً  
عن استخدام كثير من الضباط في المصالح الملكية ما زال موجوداً لان  
الف وخمسة واربعون ضابطاً في حالة الاستدعاء — فيلزم ازالة هذه  
الحالة وينبغي ايضاً وضع قواعد صريحة لربط الشروط التي بموجبها  
يسوغ ترقية اي ضابط الى رتبة اعلى من رتبته غير انه لا يمكن النظر  
والبحث بوجه مفيد في الطرق والنداءير المتبعة لاتخاذها لاجل الوصول  
الى الغاية المتصودة الا بواسطة قوسيون يتركب من اشخاص تكون لهم  
اهلية خصوصية في مثل هذه المواد — فبناء عليه انصرف بان ارفع  
اسدكم العلية صورة امراءل بزيادة ماهيات الضباط والسائر البرية  
والبحرية وصورة امراءل اخر يتشكل قوسيون عسكريين للتفري في كانه  
ما يلزم اجراءه من التعديلات في النظمات والقوانين العسكرية بكانه  
انواعها منسجمة تشريعها بالتبوت — والي اولي النعم عبده المخاضع  
وعسوه المخاضع

**حرية — امر عال رقم ٢١ جاسنة ١٨٨١ (٢٠ ابريل سنة ٨١)**

(نحن خديو مصر) بعد اطلاعتنا على التقرير الذي قدمه لنا رئيس مجلس  
نظارنا وبناء على ما رنمه اليانا ناظر الجهادية والبحرية وموافقة راي  
مجلس نظارنا امر بما هوأت — (م) ١ ما جيات الضباط والصف  
ضباط والانتار العسكرية برية وبحرية صاروا الاغنيا وتقديراً حسب ما  
هوأت (ماهية شهرية) ٨٠٠٠٠ فريق ٦٥٠٠٠ لواء ٥٠٠٠٠  
ميرالاي ٣٥٠٠٠ فانقام ٢٥٠٠٠ بيكباشي ١٥٠٠٠ صاغفول  
٩٥٠٠ يوز باشي ٧٥٠٠ ملازم اول ٦٠٠٠ ملازم ثاني ٨٠٠٠  
باجاويش ٦٥٠٠ بلوك ايبين ٥٥٠٠ جاويش ٤٠٠٠ اونباشي  
٣٠٠٠

**حرية — امر عال رقم ٢١ جاسنة ١٨٨١ (٢٠ ابريل سنة ٨١)**

(نحن خديو مصر) من بعد الاطلاع على التقرير الذي قدمه لنا رئيس  
مجلس نظارنا في هذا اليوم وبناء على ما رنمه اليانا ناظر الجهادية والبحرية  
وموافقة راي مجلس نظارنا نأمر بما هوأت (م) ١ قد تشكل تحت رئاسة  
ناظر الجهادية والبحرية قوسيون مؤلف من سياتي ذكرهم وهم  
(اسماء الاعضاء) ٢٠٠٠٠ (م) ٢ هذا القوسيون مكلف بما يأتي ذكره  
(اولاً) النظر والبحث في القوانين والنظمات العسكرية الموجودة بانواعها  
وادخال كافة ما يرى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها (ثانياً)  
النظر في الترتيب الذي عليه المدارس الحربية لان وما ينبغي اجراءه فيه  
من التعديلات (ثالثاً) تحضير مشروع قانون يخص بشروط الدخول في  
سلك الضباط البرية والبحرية وترقيهم واستوداعهم ورتبهم وتنفاعهم (رابعاً)  
البحث عن الطرق المتبعة لاتخاذها لتسوية حالة الضباط المستودعين لان  
(م) ٢ قرارات القوسيون المذكورة تكون باغلبية اراء الاعضاء  
الحاضرين وفي حالة انقسام الاراء الى قسمين متساويين يرجع الطرف  
الذي يكون فيه الرئيس ثم تعرض مشروعات هذا القوسيون على مجلس نظارنا

**حرية — صورة امر عال صادر في ٢٢ سبتمبر سنة ٨١ (٢٨ ل سنة ١٢٩٨)**

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١  
عن تشكيل قوسيون عسكري لتنظيم القوانين العسكرية  
وبناء على ما رنمه اليانا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة  
راي مجلس نظارنا بأمرنا بما هوأت (م) ١ قد صار التصديق

(النوع الرابع — في الماموريات)

(م) ٧ كل ضابط أو عسكري أو متوظف بالجيش أو بفروع الجهادية أو من المستودعين بالجهادية يتعين تسليم أو استلام مهام أو تعيينات أو توصيل عسكروالتحقيق قضايا أو لشترى مهام أو لاعداد النخيل او عمليات المساحة أو التحصيل أو محافظة النيل وما اشبه ذلك من المأموريات المتنوعة يعطى له مصاريف يومية في مدة المأمورية التي تقتضي تباعد عن مركز اقامته من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما يأتي بيانه على حساب جهة الاختصاص

١٠٠ قرش فريق أو ولواء أو اميرالاي و ٥٠ قانمقام أو بكباشي و ٢٥ صاغ أو بوزباشي أو ملازم أو كاتب الاي و ١٠ صول و ٣ بالتجاويز وقرشان جاويز أو بلك امين وقرش ونصف اونباشي وقرش نفر

(م) ٨ اذا صار ارسال ضباط مع احد الاقسام العسكرية لاجل محافظة جسور النيل ولم يكن ذلك الا مجرد محافظة فقط واعطاء الايقاظ وقت الخطر في هذه الحالة يلزم ان يعطى لكل ضابط أو صف ضابط أو عسكري علاوة على ماهيته المقررة خمسها واما ان كان ذلك يشمل مجبورية العسكرية على اجراء الاشغال وملاحظة الضباط لم في هذه الحالة ينبغي ان يعطى لكل جهادي زيادة على الماهية يومية حسب ما هوأت بيانه

١٠٠ قرش فريق أو ولواء أو اميرالاي و ٥٠ قانمقام أو بكباشي و ٢٥ صاغ أو بوزباشي أو ملازم و ١٠ صول و ٢ صف ضابط أو عسكري (م) ٩ الضباط والصف ضباط والعساكر الذين يتعينون للماموريات مثل عمل الكورتينات والخندق على الملاحات وغير ذلك من انواع الماموريات المختصة بعلوم المصالح الملكية يعطى لم مصاريف يومية في مدة المامورية من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما هو مبين في مادة ٧ وهذه المصاريف اليومية تكون على حساب الجهة المختصة بها تلك المامورية (م) ١٠ كل جهادي (سواء كان ضابطاً أو عسكرياً) أو متوظفاً بالجيش يتوجه للمامورية بالجهات السودانية أو سواحل البحر الاحمر أو الى هرر ولفغانها يعطى له في مدة المامورية المصاريف اليومية الموضحة بالمادة السابعة مع ما تقرر له من التعيينات والعلائق المينة بالمادة الثالثة وضميمة ربع الماهية علاوة على ماهيته الاصلية وذلك يكون على حساب الجهادية او على حساب الجهة المختصة بالمانورية (م) ١١ الضباط الذين يتعينون بحسب مقتضيات الاحوال للمامورية بجهات اوربا أو الاسناتة تصرف لهم قيمة اجر سفراتهم من جانب الميري ونظراً لكونهم يتوجهون الى بلاد تستلزم زيادة المصاريف تكون مصاريفهم اليومية حسب ما هوأت بيانه — ٣٠٠ قرش فريق ولواء و ٢٠٠ ميرالاي وقانمقام وبكباشي و ١٠٠ صاغ وبوزباشي وملازمين

(النوع الخامس — في السريات والماموريات البحرية)

(م) ١٢ (اولاً) الضباط والعساكر البحرية الذين يتوجهون للبحرية يضم لهم نصف مربوط الماهية ويصرف للضباط ماهية الشهر والتعيينات المينة بالمادتين الثانية والثالثة ما عدا العلائق (ثانياً) الضباط والعساكر البحرية الذين يتوجهون

لسفينة عادية بجهات سواحل البحر الاحمر وعدن وبحر المند يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبتهم بالمادة الثالثة ما عدا العلائق (ثالثاً) الضباط والعساكر البحرية الذين بالمرالكب المقيمة بين البحر الاحمر او في خليج عدن او في بحر الهند ما عدا مينة السويس يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبتهم لان ذلك يعتبر كخدمة سفينة (رابعاً) يعطى لكل ضابط أو صف ضابط أو اونباشي أو نفر من الجيش البحري يتعين للمامورية في البر الضائم اليومية المقررة لرتبتهم في الجيش البري (خامساً) المركب المقيمة في خدمة مينة الاسكندرية أو رشيد أو دمياط أو بورسعيد أو الاسماعيلية أو السويس اذا انتقلت الى مينة اخرى من تلك المين لتغيير محلها فقط لا يعتبر ذلك سفينة (سادساً) المركب التي تقوم من احدى المين المصرية الى سواحل اوربا أو الى بحر كبير يصرف لطايفها ماهيات وتعيينات من يوم القيام الى يوم العودة حسب ما هو مدون بالنوع الثاني في هذه المادة (سابعاً) الضباط البحرية الذي يتعينون للماموريات بجهة اوربا أو الاسناتة تصرف لهم من الميري قيمة اجر سفراتهم وتعطى لهم مصاريف يومية حسب ما توضح في المادة الحادية عشرة — الضائم والمصاريف اليومية الموضحة بالانواع المذكورة تعطى لهم اعتباراً من يوم القيام لغاية يوم الحضور من السفر

(النوع السادس — في مصاريف الانتقال العسكرية)

(م) ١٣ في حالة انتقال قسم عسكري من محل الى اخر للاقامة به او للمامورية طويلة المدة تكون مصاريف نقل عائلته وخدمه وعفشه على حساب الجهادية او على حساب جهة الاختصاص حسب ما يوضح في مادة ١٨ وما بعده من المواد من النوع السابع (م) ١٤ من ابتداء رتبة البكباشي فافوقها يكون نزولهم بمراتب السكة الحديدية وعائلاتهم بالدرجة الاولى (م) ١٥ من ابتداء رتبة الصول لغاية رتبة الصاغ يكون نزولهم بالسكة الحديدية وعائلاتهم بالدرجة الثانية (م) ١٦ الصف ضباط والاونباشية والعساكر والمخدمة وعائلاتهم مع النجول المقررة للضباط يكون نزولهم بالسكة الحديدية بالدرجة الثالثة

(النوع السابع — في مصاريف الانتقال للمامورية)

(م) ١٧ تعتبر المامورية قصيرة المدة اذا كانت مدة الغياب فيها لا تتجاوز عشرة ايام فان زادت عن ذلك تعتبر طويلة المدة (م) ١٨ من يتعين للمامورية قصيرة المدة من ابتداء رتبة البكباشي فافوقها تكون اتباعه لغاية ثلاثة والركائب لا تزيد عن اثنين ومن العفش والتعيينات لغاية خمسة قناطير ما عدا وزن علق الركائب واما من يتعين منهم للمامورية طويلة المدة فتكون اتباعه لغاية اربعة اناقار والركائب لا تزيد عن اثنين من العفش والتعيينات لغاية تسعة قناطير بخلاف وزن علق الركائب (م) ١٩ من يتعين للمامورية قصيرة المدة من ابتداء رتبة الصول لغاية رتبة اليوزباشي يكون له تابع واحد ومن العفش لغاية ثلاثة قناطير واما الصاغ فتكون اتباعه ثغرين وحصاناً ومن العفش لغاية ثلاثة قناطير بخلاف وزن علق

## ملحوظات

نظير العفش	٢٠
نظير الخيول	١٦
٠٠ يوز باشي	٠٠ ملازم

(م) ٢٩ كل تلميذ اوصف ضابط يترقى الى رتبة الملازم ثاني بالجهادية البرية والبحرية بصرف له عشرين جنيناً مصرياً اغانة من جانب الحكومة لاجل تدارك لوازمه الضرورية من ملابس وغيرها (النوع التاسع — في الخيول المقررة لكل رتبة وقت السلم) (م) ٣٠ يعطى لليوز باشية والملازمين خيول وسروجها من طرف الميري واما من صاغفول اغاسي فصاعدا فتكون خيولهم وسروجها من طرفهم انما بصرف لهم علائق وقت السلم حسب الموضح ادناه — ١ حصان يوز باشي وملازم سواء كان من السواري او الطوبجية او اركان حرب او المهندسين او حكام او اجزاجية وا صاغفول اغاسي وا بكياشي وا فائهمام وا اميرالاي وا لواء وا فريق وا مشير او سردار

حربية — { التقرير المقدم للخصرة الفخيمة المخدوية من دوللو شريف باشا رئيس مجلس النظارعن المشروعات العسكرية بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق (٢٢ ستمبر سنة ١٨٨١)

(مولاي) ان القومسيون العسكري السابق تشكيكه بمقتضى الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ٨١ لتنظيم القوانين العسكرية قدم لمجلس انظار بواسطة نظارة الجهادية والبحرية مشروعات عن قوانين عسكرية وبعد النظر في هذه المشروعات بالمجلس قد انقرت القوانين الآتي يانها وهي (اولا) قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية (ثانيا) قانون تسوية حالة الضباط المستودعين (ثالثا) قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية (رابعا) قانون القواعد الاساسية الذي يليه قانون الترقى (خامسا) قانون الضائم والامتيازات والاعانات العسكرية فانشر بان ارفع لسدتكم السنية صورة خمسة اوامر عليه عن هذه القوانين ملتصقا تشريفها بالقبول

حربية — امر عال رقم ٢٨٨٨ ل سنة ٢٩٨٨ (٢١ ستمبر سنة ٨١)

## (يشتمل على قانون الاجازات العسكرية

## البرية والبحرية)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على القانون المقدم بتاريخ ٢٦ رجب سنة ٩٨ من ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأي مجلس نظارنا نأمر بما هو آت — قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية (م) احكامدار كل الآي او اورطة مستقلة او سرية مستقلة يجوز له ان يرخص بالاجازات لملتصقيها التابعين له متى

الركوبة ومن يتعين منهم لمامورية طويلة المدة تكون اتباعه لغاية تفرين ومن العفش لغاية خمسة قناطير وحصان للصاغ وما يلزم من العليق (م) ٢٠ نزول الضباط وارباب الوظائف والعساكر بالسفن والواهورات البحرية هم وعائلاتهم وتوابعهم وركائبهم واناثايت يوتهم يكون على حسب الدرجات والمقادير المقررة لكل منهم بمواد النوع السادس والسابع من هذا القانون (م) ٢١ الضباط الذين يتوجهون في قطار الاكسبريس يجوز نزول توابعهم بالدرجة الثانية ان لم يوجد به ترائب من الدرجة الثالثة (م) ٢٢ اجر عربات الركوب وعربات الكارو للانتقال من مركز الاقامة ومحل السكن لمحطات السكة الحديد او لمح ساحل البحر وكذا اجر الفلائك التي يتوصل بها من الساحل الى المركب والعكس نصرف نفداً من خزينة الجهادية او من جهة الاختصاص (م) ٢٣ بصرف ان يتعين من الضباط الجهادية البرية والبحرية والمهندسين البحرية وركان حرب ومعاوني الجهادية وغيرهم من خدمة فروعها المامورية بداخل مصر واسكندرية وضواحيها اجر عربات او ركائب وهذه الاجر يكون تقديرها بمعرفة رئيس المصلحة المختصة بها تلك المامورية (م) ٢٤ الضباط الذين يتعينون لمامورية استكشافية او لاخذ مسطحات او لرسم خريط في جهات لا يتوصل لها بواسطة السكة الحديد او بالبحر يعطى لهم حيوانات من طرف الميري لنقل عفشهم ومهمات سفراتهم ويعطى لهم ايضاً حيوانات لركوبهم ان لم يكن لهم ركائب ميري او لم يكن جارياً صرف قيمة علائق اليهم او تصرف لهم قيمة الاجرة نفداً بحيث يكون تقدير القيمة على حسب التجاري بالجهة التي يتوجهون منها الى محل المامورية

(النوع الثامن — في الامتيازات والاعانة العسكرية)

(م) ٢٥ كل جهادي (سواء كان ضابطاً او عسكرياً) او متوظفاً بالجيش لا يدفع الا نصف اجرة الواهورات السكة الحديد او الواهورات البحرية التابعة لادارة البوستة الخديوية امتيازاً له عن سواء (م) ٢٦ يعطى لمن يكون لهم خيول مبرية من الليوز باشية والملازمين اركان حرب ومعاوني الجهادية والمهندسين البحرية ضريبة شهرية علاوة على مربوط الماهية قدرها مائة قرش اعانة لمصرفات خيولهم (م) ٢٧ اذا فقد احد الضباط حصانه في وقت الحرب بسبب مرض او اصابة فيعطى له ثلاثون جنيناً مصرياً قيمة حصانه من جانب الميري (م) ٢٨ كل جهادي فقد في الحرب ركوبته او لوازمه وعفشه وكان ذلك ناشئاً عن تسليم الجيش بامر من حكمداره فمن بعد اقرار القومسيون العسكري الذي يتشكل لتحقيق ذلك يعطى له مبلغ حسب ما يأتي يانه

نظير العفش نظير الخيول

جنين	فريق
١٢٠	٧٢
٨٠	٥٢
٢٦	٢٦
٢٢	٢٦
٢٨	١٨
٢٤	١٦

واعطيت في حقه شهادة من اثنين من الاطباء من مستخدمي الحكومة يصرح له بالمدة التي يحددها الطبيب لتبديل الهواء او المعالجة من طرف ارباب الحكم وفي هذه الحالة لا يستقطع من استحقاقه شيء ولو كان سبق استحقاقه على اجازات تزيد عن الثلاثين يوما المتروكة في السنة والمدة المصرح بها له يلزم ان لا تزيد عن ستة شهور وان زادة عن ذلك فعلى نظارة الجهادية ان تجري الكشف عليه بمعرفة الاطباء ومن بعد التحقق من حالته تجري اللازم في حقه على حسب ما هو مدون بالقوانين العسكرية (م) ١٠ كل جهادي لم يستحصل على اجازات قدرها ثلاثون يوما في السنة يكون له الحق في ضم النقص الى الثلاثين يوما التي يستحقها في السنة التالية وهكذا لغاية اثنتي عشرة سنة فان مضت مدة اثنتي عشرة سنة من غير طلب المدة التي يستحقها فيها باعتبار كل سنة شهر لا يكون له حق في طلب اجازة زيادة عن سنة واحدة انما من يستحصل على رخصة بالتوجه الى خارج الحكومة او من والى السودان يضم اليه خمسة عشر يوما على المدة التي لا يستقطع فيها شيء من استحقاقه (م) ١١ اذا لم يوجد بالالاي من الضباط العظام الا ضابط واحد فلا يرخص له بالاجازة وعلى ذلك يعتبر الاجراء في حق ضباط البلوكات واما الصف ضباط والاوباشية فلا يرخص لهم بالاجازات الا بقدر الثلث فقط (م) ١٢ لا يصرح للانفار في الاجازات بزيادة عن ١٠ في المائة الا في فصل الزراعة والحصاد اذا سمحت مقتضيات الخدمة بذلك ونقد ير هذه الزيادة يكون بمعرفة نظارة الجهادية (م) ١٣ الانفار المستجدين الذين لم يمكثوا في الخدمة سنة كاملة لا يرخص لهم بالاجازات الا في الاحوال الاضطرارية (م) ١٤ حيث ان الاجازات تعتبر مكافأة لمن ينالها على حسن سلوكه وعقابا تاديبيا لمن يحرم منها على سوء سلوكه فلا يرخص بها لمن كان متصفا برداءة الاخلاق الا في الاحوال الاضطرارية (م) ١٥ عملية دفاتر الاجازات وقيد التذاكر بها تكون بغاية الضبط والدقة تحت مسؤولية رؤساء المحاسبة مع ملاحظة رؤساء الادارات على مقتضى الاستمارة التي تصدر

سوغت ذلك احوال الخدمة بحيث ان الاجازة المذكورة لا تزيد عن عشرة ايام في الشهر الواحد ولا عن ثلاثين يوما في السنة الواحدة للشخص الواحد (م) ٢ ينبغي ان يتقيد في التقرير اليومي الذي تحرر بالالاي او بالاورطة المستقلة او بالسرية كل اجازة يتصرح بها وفي آخر كل شهر يعمل تقرير خصوصي عن ذلك ويرسل الى نظارة الجهادية بالطريقة التدرجية بحيث يكون مثبتا فيه جميع الاجازات التي تصرح بها في مدة الشهر (م) ٣ يجوز لامير اللواء ان يرخص للمتمسكي الاجازات التابعين لقومندته بمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما في ظرف كل ثلاثة اشهر وتبنى هذه الرخصة على حسب الطلب التدريجي (م) ٤ يجوز للفريق ان يرخص للمتمسكي الاجازات التابعين لقومندته بمدة لا تزيد عن ثلاثين يوما في السنة الواحدة حسب الطلب التدريجي (م) ٥ يجوز لحكمدار الجيش ان يرخص للمتمسكي الاجازات التابعين للجيش بمدة لا تزيد عن ستة اشهر في السنة الواحدة حسب الالتماسات التدريجية ومن طرف المشار اليه يصير اخطار نظارة الجهادية بذلك تحريرا (م) ٦ ناظر الجهادية يرخص بالاجازات لغاية سنة كاملة تحريرا على الالتماسات التي تقدم له من حكمدار الجيش (م) ٧ كل ضابط او عسكري تحصل على رخصة اجازة او اجازات لا تزيد عن ثلاثين يوما في السنة الواحدة لا يستقطع من استحقاقه شيء في مدة اجازته فان زادت عن شهر يستقطع منه نصف استحقاقه في المدة التي تزيد عن الثلاثين يوما المقررة له في السنة ومع ذلك فالضباط والصف ضباط والاوباشية والعسكر الموجودون بالسودان وهرر وسواحل البحر الاحمر وما اشبه ومن يطلب اجازة خارج الحكومة المصرية يضم الى مدة الاجازة التي له الحق فيها بالاستحقاق الكامل خمسة عشر يوما بالماهية الكاملة ايضا (م) ٨ الاجازات التي تعطى لمن يلتمس التوجه الى الجهات الخارجية عن الحكومة المصرية لا تكون الا من طرف الحضرة النخبة الخديوية بعد العرض عنها من طرف نظارة الجهادية (م) ٩ كل جهادي حصل له مرض او جراحات او كان في حالة النفاقة

## ملحوظات

ضباط النوع الثالث يجري في حقهم ما هو مدون بقانون احوال الضباط بالمادة الحادية عشرة (م) ٦ جميع الاحكام المغايرة لنص امرنا هذا تكون ملغاة لا عمل لها

حرية -- ١٠ - امر عال رقم ٢٨ لسنة ٩٨ (٢٢ سبتمبر سنة ٨١)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ٨١ من تشكيل قومسيون عسكري لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعه الناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا ناصر بما هو ات (م) ١ قد صار التصديق والافرار على قانون القواعد الاساسية الذي يليه فانون الترقى المحتوي احدها على ثمان عشرة مادة والثاني على ثمان وسبعين مادة وسرفوق بامرنا هذا

حرية -- ١٠ - فانون القواعد الاساسية في النظم العسكرية

## (الفصل الاول - في الرتب)

(م) ١ الرتبة تعطى من لدن المحضرة الخديوية وتنازل بها حالة الضابط ويستخدم بها في جميع الوظائف وتصير ملكا له لا يمكن ان تسلب منه ولو سلبت وظيفة الخدمة الا باحد سببين (الاول) اذا تنازل عنها وصار قبول ذلك لدى المحضرة الخديوية (الثاني) صدور مضبطة من مجلس عسكري بالمحكم ينزع الشرف والعزل بمقتضى قانون المجنانات المصدق عليه من لدن المحضرة الخديوية

## (الفصل الثاني)

(في الخدمة والاستيداع والانصال والقاعد في الخدمة)  
(م) ٢ الخدمة هي حالة وجود الضابط مستخدما بوظيفة تحت السلاح باحد الالات او بمصلحة تابعة للجهادية او خدمة خصوصية او مامورية (م) ٣ حيث ان الضابط في هذه الحالة يكون مستعملا الرتبة مع الوظيفة فيلزم ان يتمتع بكامل الرتب والامتيازات

## (في الاستيداع)

(م) ٤ الاستيداع هو حالة وجود الضابط خارجا عن الخدمة من تحت السلاح وعن مصالح وفروع المجهادية وعن الماموريات وهذا الاستيداع لا يمكن حصوله الا باحد سببين (م) ٥ اولا سبب عمومي للاستيداع وهو اطلاق الساكر او الغاء مصلحة او مامورية او عند رجوع من الاسر من طرف العدو (م) ٦ الضابط المستودع بهذا السبب يلزم ان يكون حافظا لامتيازات الرتبة ويتمتع بالمرتبات المقررة بقانون المعاشات بشرط ان تكون فيه لياقة واستعداد للاستخدام تحت السلاح او باحدى وظائف فروع المجهادية (م) ٧ الضباط المستودعون يؤخذ منهم للاستخدام تحت السلاح بقدر نصف رتب النقصان

من ديوان الجهادية (م) ١٦ احكام البحرية وامراؤها وضباطها وصف ضباطها واوباشياتها وعسكرها يتعاملون فيما بينهم بالاجازات على مقتضى هذا القانون كل له من الحقوق ما للرتب والوظائف المقابلة له في الجيش البري (م) ١٧ سريان مفعول امرنا هذا يكون اعتبارا من ابتداء سنة ١٨٨١

حرية -- ١٠ - امر عال رقم ٢٨ لسنة ١٢٩٨ (٢٢ سبتمبر سنة ٨١)

(نحن خديو مصر) حيث من الضروري تسوية حالة الضباط المستودعين فبناء على ما رفعه الناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأي مجلس نظارنا ناصر بما هو ات (م) ١ على ناظر الجهادية والبحرية ان يشكل قومسيونا عسكريا يكون من جملة اعضائه طبيبان من حكماء الجهادية ويقدم له كشفا عموميا باسماء الضباط المستودعين بالجهادية والبحرية مينا به منشاء كل ضابط ان كان من المدارس او من تحت السلاح وتواريخ ميلادهم ودخولهم في الخدمة العسكرية وترقيتهم الى كل رتبة من الرتب التي احرزوها مع التوضيح عن سلوكهم وسفرياتهم الحربية وغيرها وتاريخ استبداعهم -- على هذا القومسيون ان يطلب جميع هؤلاء الضباط شيئا فشيئا ويجري فرزهم ونفسيهم الى القسمين الاتي بيانها (القسم الاول)

الضباط الذين فيهم اللياقة التامة لتادية وظائف رتبهم (القسم الثاني) الضباط غير اللائقين للخدمة وهم (اولا) الضباط الذين وصلوا الى السن المحدود الذي لا يمكن استخدامهم بعده حسب القانون (ثانيا) الضباط ذوو الامراض والعاهات المفضلة التي لا يرجى شفاؤها (ثالثا) الضباط المثبت فيج سلوكهم عادة -- من

بعد ان يتم القومسيون اعماله على هذا الوجه يقدم الى ناظر الجهادية جدولا مستوفيا عن كل قسم على حدته بانواعه نوعا نوعا (م) ٢ ضباط القسم الاول اللائقون للخدمة يصير ابقاؤهم بقلم الاستيداع لاستخدامهم بالالات وغيرها عند اللزوم (م) ٣ ناظر الجهادية يعين الضباط اللازمين للخدمات من هذا الجدول (م) ٤ ضباط النوع الاول والثاني من القسم الثاني يجري احوالهم على التقاعد بالروزنامة لربط المعاش اللازم لهم بحسب قانون المعاشات (م) ٥

او يستخدم منهم بفروع الجهادية بحيث ان مدة الاستداع تحسب لهم مثل الخدمة فيما يخص بحقوقي الترقى والحكماءية والانفصال والتقاعد (م) ٨ (ثانيا) سبب خصوصي وهو الاستداع بامر صادر من المحضرة الخديوية بناء على تقرير يقدم من ناظر الجهادية بسبب حصول مخالفات للنظام والضبط والربط وذلك من بعد التحقيق (م) ٩ الضباط المستودعون بسبب المخالفات النظامية يلزم ان تكون مرتبائهم باعتبار خمس ما هيائهم فقط مدة هذا الاستداع كذلك بعد التحقيق (م) ١٠ هذا الاستداع لا يمكن ابلاغ مدته زيادة عن ثلاث سنوات حيث ان المقصود منه انتظار اصلاح حالة الضباط (م) ١١ حيث ان الضباط المستودعين بهذا السبب من المجائز استخدام ثانيا تحت السلاح او بفروع الجهادية فيلزم احتساب مدة استداعهم مثل الخدمة وذلك فيما يخص بحقوقي الانفصال والتقاعد لا بحقوقي الترقى والحكماءية

### ( في الانفصال )

(م) ١٢ الانفصال هو رفع وتبعد الضابط من وظيفته بالكلية بحيث لا يرجع اليها وهذا الانفصال لا يمكن حصوله الا باحد سببين (م) ١٣ (اولا) الانفصال بسبب امراض معضلة مانعة للخدمة تقضي على المصاب بها بالتقاعد وترتيب المعاش بالنسبة لما هو مقرر بقانون المعاشات (م) ١٤ (ثانيا) الانفصال بسبب ان يكون الضابط متعودا على قباحة السلوك او وقوع مخالفات منه جسيمة تضاد بالضبط والربط او تخل بشرف وناموس العسكرية او يكون استغرق مدة ثلاث سنوات في الاستداع بمقتضى قرار مجلس عسكري حق عدم لياقته للخدمة ولم تهذب احواله (م) ١٥ الضابط الذي يتعود على مثل هذه الخصال المضادة للنظامات العسكرية لا يمكن انفصاله الا بمقتضى قرار مجلس عسكري يقدم بالتقرير من ناظر الجهادية المحضرة الخديوية ويصدر عليه الامر بالتنفيذ (م) ١٦ الضباط الصادر في حقهم مضبطة بالانفصال من الخدمة لا يترتب لهم ماهية بل ولا يمكن تغيير قرار حكم المجلس الصادر في حقهم الا اذا صار العفو عنهم من المحضرة الخديوية

### ( في التقاعد )

(م) ١٧ التقاعد هو ان يكون الضابط بلغ اخر مدة خدمته او يكون غير قابل لتحمل مشاق الخدمة ويحصل الاقرار عليه بالتقاعد (م) ١٨ الضابط الذي يتقاعد يلزم ان يكون حافظا لرتبه وملبوساته الرسمية ويتمتع بالمعاش الموافق لرتبته ولمدة خدماته حسبما هو مقرر بقانون المعاشات

### ( الفصل الثالث — في الترقى )

(م) ١ لا يمكن ترقية النفر الى رتبة الاونباشي ما لم يستخدم سنة شهر بصفة عسكري (م) ٢ لا يمكن ترقية الاونباشي الى درجة جاويز ما لم يستخدم مدة اقلها سنة شهر في خدمة الاونباشي ولا يمكن للجوايز ان يترقى الى درجة الباشاويش ما لم يستخدم في خدمة الجوايز مدة اقلها سنة شهر (م) ٣ لا يمكن الترقى الى درجة الصولقول اغاسي ما لم يستخدم في خدمة الصف ضباط مدة اقلها سنة (م) ٤ لا يمكن ترقية احد الى درجة ملازم

ثاني ما لم يكن (اولا) بلغ عمره عشرين سنة (ثانيا) يكون استخدم في خدمة الصف ضباط مدة اقلها سنتان او يكون مستخرجا من المدارس الحربية (م) ٥ لا يمكن ترقية ملازم ثاني الى رتبة الملازم اول الا من بعد استخدامه في رتبة الملازم ثاني مدة اقلها سنتان (م) ٦ لا يمكن ترقية الملازم اول الى رتبة اليوز باشي الا من بعد استخدامه سنتين في رتبة الملازم اول (م) ٧ لا يمكن ترقية اليوز باشي الى رتبة الصاغقول اغاسي الا من بعد استخدامه سنتين في رتبة اليوز باشي (م) ٨ لا يمكن ترقية الصاغقول اغاسي الى رتبة البكباشي الا من بعد استخدامه سنتين برتبة الصاغ (م) ٩ لا يمكن ترقية البكباشي الى رتبة الفائقار ما لم يستخدم ثلاث سنوات برتبة البكباشي (م) ١٠ لا يمكن ترقية الفائقار الى رتبة الميرالاي ما لم يستخدم سنتين برتبة الفائقار (م) ١١ لا يمكن ترقية الميرالاي الى رتبة اللواي ما لم يستخدم ثلاث سنوات برتبة الميرالاي وهكذا في باقي الرتب الاعلى من رتبة الميرالاي فصاعدا (م) ١٢ ثلثا عدد النقصان من رتبة الملازم ثاني في الجيش المنتظم تؤخذ من المدارس الحربية والثلث يؤخذ من الصف ضباط بالامتحان في العلوم الواجب على الضباط معرفتها واذا لم يوجد فيهم بمقدار الثلث فيؤخذ من المدارس الحربية (م) ١٣ لا يجوز الترقى من رتبة الملازم اول واليوز باشي والصاغقول اغاسي الا بالامتحان واذا تساوت الدرجات فيرجح الاقدم واذا تساوى بينهم القدم فيرجح الذي سبق له سفريات بالخارج بقا والسودان (م) ١٤ لا يجوز ترقية احد الصاغقول اغاسية الى رتبة البكباشي الا بالامتحان واما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل انتخابه (م) ١٥ لا يجوز ترقية احد البكباشية الى رتبة الفائقار الا بالامتحان واما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل انتخابه (م) ١٦ جميع الرتب الاعلى من رتبة الفائقار يكون الترقى اليها بالانتخاب حسب المدون بالمادة التاسعة والثلاثين من هذا النصل (م) ١٧ الاقدمية يلزم اعتبارها من تاريخ عريضة الرتبة ومع تساوي تاريخ عريضة الرتبة الحالية ينظر في تاريخ عريضة الرتبة التي قبلها (م) ١٨ المدد التي يصير اعتبارها في الاقدمية هي مدد الخدمة في الجيش وفروع الجهادية ومدد الاستداع التي تكون بسبب اطلاق العسكر او الغاء وظيفة ومدة الاسر بطرف العدو او مأمورية تتعين من نظارة الجهادية داخلية كانت او خارجية واما المدد التي لا يصير اعتبارها في الاقدمية فهي مدد الاستداع المبني على وقوع مخالفات ومدد الخدمة التي تكون خارجة عن الخدمات الميرية او تكون في خدمة دولة اجنية بمقتضى الناس خصوصي لمنفعة خصوصية (م) ١٩ المدد المقررة لكل رتبة في الترقى حسبها هو موضح بالمواد المتقدمة يجوز الاكتفاء بنصفها في حالة سفريات اطارية او في حال الخدمة بمجهاات بعيدة مثل الاقطار السودانية وسواحل البحر الاحمر وما اشبه (م) ٢٠ لا يمكن حصول الترقى باقل من هذه المدة الموضحة في المادة التاسعة عشرة الا بسببين الاول فعل نادرة شهيرة تستحق الافخار وتعلن للجيش الثاني عند ضرورة استكمال النقصان وعدم وجود من يكون قد استوفى مدة الاقدمية (م) ٢١ ترقية بدل النقصان في اثناء

## ملحوظات

للتدريس لم مدة سنتين مع بقاء وظائفهم ومرتباتهم بالايامهم وبعد مضي المدة المذكورة يصير امتحانهم والذي يوجد مستحقاً منهم يترقى الى رتبة الملازم ثاني والذي لم يستحق يرد بمرتبة الصف ضابط للالاي كما كان (م) ٢٦ الترقى الى رتبة الملازم اول واليوز باشه والصاغفول اغاسي وان كان بالاقدمية الا انه بشرطان الذي يترقى ينبغي ان يكون فيه استعداد تام وليانة للترقي الى الرتبة التي يترقى اليها سواء كان بالنسبة للمعارف او المعلومات او الادارة او حسن السلوك والاستقامة ولجل ذلك بتشكيل قومسيون في كل الاي تحت رئاسة الميرالاي ويعمل جدول باسماء اللاتبيين ومستحق الترقى ويقدم من طرف الميرالاي لمنشئ الاالايات والموا اليه بشكل قومسيونا من الاالايات تحت رئاسته ويجري امتحانهم والذين تحقق لياقتهم للترقي يجرى بهم جدول واحد من عموم الاالايات السلاح الواحد بحيث يكون وضع الاسماء بالمجدول حسب فترة الاقدمية ويقدمه لناظر المجاهدة لكي عند اللزوم للترقي يكون بحسب نمرا الجدول المذكور واما باقي الضباط المندرجين بالمجدول ولم تحقق لياقتهم بالامتحان فيصير محو اسمائهم من الجدول انما لا يحرمون من درجهم في جدول السنة الثانية والسنة الثالثة ومن بعد تكرار اسمائهم في مدة الثلاث سنوات اذ لم ينظر فيهم استعداد ولياقة فلا يصير درج اسمائهم ويستخدمون برتبهم بحسب استيفاء مدة العمر المحدد لرتبتهم ثم يحولون على المعاشات (م) ٢٧ الضباط الذين تحقق لياقتهم للترقي بالامتحان وتندرج اسماءهم بالمجدول لا يمكن محو اسم احد منهم الا اذا وقعت منتهاتات مثبتة بمقتضى مضبطة تستوجب تأخير ولا ينجي اسمه الا بامر من ناظر المجاهدة (م) ٢٨ الترقى الى رتبة البكباشي والفاث مقام حيث انه بالانتخاب والامتحان فيجب على كل ميرالاي ان يجرى جدولاً باسماء الصاغفول اغاسية والبكباشية المستحقين للترقي ويكون واضحاً به الملاحظات والبيانات المستوجبة احقيتهم ويقدم لمنشئ الاالايات ويرسل صورته الى اللواء والمنشئ بعد ان يجمع جداول الاالايات بالمستحقين بشكل قومسيونا تحت رئاسته من الضباط تجتمع من الاالايات وفروع المجاهدة تكون رتبهم اعلى من رتب التجاري امتحانهم وهذا القومسيون يتركب من واحد من اللوائات واثنين من الميرالايات واثنين من القائ مقامات او من البكباشية ثم يجري الامتحان بحيث ان جميع الضباط المندرجة اسماءهم في المجدول يحضرون الامتحان والذي لم يحضر منهم يجري محو اسمه واذا حضر احد من الضباط الذين لم تندرج اسماءهم بالمجدول ورغب الامتحان فيصير قبوله وامتحانه وبعد الامتحان يخرج جدول باسماء المستحقين للترقي بحيث يكون ترتيب اسمائهم بالمجدول حسب درجة الامتحان لا بحسب الاقدمية ويقدم من المنشئ لناظر المجاهدة لاجل الترقى منه والضباط الذين لم تحقق لياقتهم بالامتحان يجوز درجهم بمجدول السنة الثانية والثالثة حسب ما توضح بالمادة السادسة والثلاثين ثم يصير ابقاؤهم برتبهم بحسب استيفاء العمر المحدد لرتبتهم ويحولون على المعاشات (م) ٢٩ الترقى لرتبة الميرالاي واللواء والفرق حيث انه يكون بالانتخاب المحضرة الخديوية فلاجل البحث عن

الحرب تكون باعتبار النصف في الاقدمية مع رعاية درجات جدول الامتحان المخطط والنصف الثاني يكون بالانتخاب وذلك لغاية رتبة الصاغفول اغاسي واما ترقية الصاغات الى رتبة البكباشية مدة المحاربة فتكون بالانتخابات (م) ٢٢ لا يجوز اعطاء رتب جهادية بدون وظيفة في الجيش او بفروع المجاهدة كما لا يجوز اعطاء رتبة شرف للمجاهدة ولا يجوز قبول حائز الرتبة الملكية في المجاهدة باعتبار رتبته الحائز هو لها ولا قبول من ترقى في مصالح الملكية باعتبار رتبته الحالية ولا يجوز اعطاء رتب جهادية للملكية (م) ٢٣ جميع الرتب يلزم اعلانها بالمجرنال الرسمي عند اعطائها (م) ٢٤ الضباط الذين يتقاعدون بالمعاش لا يجوز اعادتهم تحت السلاح (م) ٢٥ لا يجوز اعتبار الوظيفة مثل الرتبة مطلقاً لان الرتبة لا يمكن فقدها الا بحسب ما هو مقرر بالقانون

## ( قواعد اساسية في الترقى للضباط )

(م) ٢٦ جميع الرتب التي تعطى للضباط يصدر عنها ارادة خديوية وتكون بناء على طلب ناظر المجاهدة حسبها هوات يانه (م) ٢٧ مجرد نقصان اي رتبة من الجيش او من فروع المجاهدة ينبغي اشعار نظارة المجاهدة عنها حالا (م) ٢٨ الترقى لاي رتبة يكون من جميع السلاح الواحد لا من الاالايات النافص فقط (م) ٢٩ الترقى بالاقدمية لا يعتبر الا في كل من رتبة الملازم اول واليوز باشي والصاغفول اغاسي فقط (م) ٣٠ الترقى الى رتبة البكباشي فما فوقها يكون بالانتخاب المحضرة الخديوية حسبها هو مدون بالمادة الخامسة عشرة والسادسة عشرة من هذا الفصل (م) ٣١ لا يجوز الترقى الا للضباط المستخدمين تحت السلاح او بفروع المجاهدة او المستودعين بسبب اطلاق العساكر او الغاء وظيفة او المحضور من الاسر (م) ٣٢ الضباط الذين يتعينون بمأموريات وقتية يحسبون ضمن الايامهم في مدة المأمورية (م) ٣٣ الضباط الموجودون بالمجاهدة او فروعها او بالمدارس الحربية او بالبليجون او معاو في المجاهدة وعلى العموم جميع الضباط الذين ليس لهم عساكر تكون ترقيتهم ضمن ضباط الجيش بالامتحان وبالانتخاب بالنسبة لرتبتهم حسبما توضح في هذا القانون ومن يترقى منهم يصير تعيينه في الوظيفة النافصة التي ترقى اليها (م) ٣٤ عند خلوا حدى الوظائف بالمصالح النافعة للمجاهدة يصير انتخاب من يليق لها بمعرفة الديوان ثم يترقى بطل المنتخب من يليق للترقي بالامتحان او بالانتخاب حسبما توضح (م) ٣٥ حيث توضح في المادة الثانية عشرة من قانون الترقى ان ثلث رتب الملازم ثاني النقصان تؤخذ من الصف ضباط وبما ان الموجود بالالايات لا توجد عندهم معارف كافية لرتبة الملازم ثاني مثل المستخرج من المدارس فلاجل تحصيلهم على ذلك ينبغي ان كل ميرالاي عند حضور المنشئ بالالاي يقدم له كشفا باسماء الصف ضباط المشهود فيهم بالاستعداد للتقدم وبعد تحقيق لياقتهم بالامتحان بمعرفة المنشئ بمقتضى قومسيون بتشكيل لذلك تحت رئاسته يجرى بهم كشفا عن الموجود من الاالايات ويقدمه لناظر المجاهدة ليصدر امر بقبولهم في المدارس الحربية

احوال الضباط التي تدل على استحقاقهم للتقدم الى الرتبة المذكورة  
يشكل قوميسون من الذوات الكرام ومن ضمنهم المنتش تحت  
رئاسة سردار العسكرية او اقدم الفريقات وبعد المداولة بينهم  
على الملحوظات التي تستدعي الترقية الى الرتبة المذكورة بالنسبة  
للاستعداد والاهلية وسوابق الخدمة التي يقر المجلس عليها بغير  
هم جدول يقدم لناظر الجهادية وهو يعرض للعرضة الخديوية  
ليكون انتخاب من يتقدم منهم عن استصواب وارادة جنابه  
العلي (م) ٤٠ يجب على كل بوزباشه ان يقدم جدولاً باسمه  
العسكر والاونباشيه والصف ضباط اللاتيين للتقدم من بلوكة  
الى البكاشي حكمدار الادوية وكل بكباشي بعد ان يضع  
ملحوظاته بالمجداول المقدمة من البوزباشيه يجري علاوة اسم  
الصولقول اغاسية عليه ان كان مستحق الترقية وتتقدم المجداول  
للقائمهقام وعلى القائمهقام ان يجمع المجداول المذكورة بمجدول  
واحد وبعد ان يضع ملحوظاته عليه يقدمه للميرالاي وعلى  
الميرالاي ان يقدم جدولاً باجمال اسماء المستحقين للتقدم للفتش  
الالات عند حضوره ويجوز للفتش امتحان المذكورين  
لتحقق من لياقتهم واستحقاقهم للتقدم ومعنى صدق على المجدول  
المذكور بصير حفظه بطرف الميرالاي مدة ستة لاجل ان يرقى  
منه بدل النقصان في اثناء السنة انما عند لزوم الترقية لرتبة  
البلوك امين او الباشاويش برخص لكل بوزباشي ان ينتخب  
ثلاثة لكل رتبة والميرالاي يعين واحدا منهم وفي اخر السنة  
عند حضور المنتش للالاتي يقدم له جدول اخر بمنتهى ذلك  
ويضاف عليه اسماء الباقين بدون ترقية من المجدول القديم  
الذين لم تنفع منهم مخالقات تستوجب تاخيرهم وهكذا يستمر  
الاجراء على هذا المنوال في كل سنة واذا تصادف ترقية جميع الاسماء  
المندرجين بالمجدول قبل انتهاء السنة فيجري اجمال جداول  
وتقدم بالطريقة المتقدمة للميرالاي ومن طرفه يتقدم جدول  
اسماء المستحقين للتقدم الى اللواء ومن طرف اللواء الى الفريق  
لكي من بعد التصديق عليه منها يحتفظ بطرف الميرالاي لاجل  
التقدم منهم باقي السنة ويجوز لهم الاختيار كما انه لا يجوز ابقاء  
محل خال بالالاتي من وظائف الاونباشيه والصف ضباط  
مطلقاً وعند حضور المنتش يتقدم له المجدول الاصلي المصدق  
عليه منه والمجدول الاخر الذي تصدق عليه من اللواء والفريق  
ولا يجوز حرمان احد من المندرجة اسماءهم بمجدول الترقية  
ما لم تنفع منه مخالقات تستوجب تاخيرهم وتكون مضبوطة  
بمجلات الاخلاق ويتأثر بالمجدول قرين كل اسم السبب  
الموجب لتأخيرهم (م) ٤١ النفر الذي يتقدم اونيانشي يكون  
متمصلاً على تعليم النفر بحيث تكون فيه لياقة واقترار على تعليم  
الانفار المستحقين للملحوظات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة  
برتبة الاونيانشي ويرجح من يكون له معلومة باصاية النيشان  
(م) ٤٢ (تعليمه) لا يمكن ترقية احد من العساكر الى رتبة  
الاونباشي في اي سلاح ما لم يكن له اتمام بالقراءة والكتابة  
والحساب ولا يمكن ترقية احد الى رتبة الصف ضابط في اي  
سلاح الا اذا كان فيه اقترار على التدريس للعساكر فيما  
يخص بهم من العطايا والخدمات (م) ٤٣ الاونيانشي الذي  
يتقدم جاوليش يكون متمصلاً على تعليم النفر والبلوك والمجرنجي

والشان بحيث يقدر على تأدية القومندة على البلوك في الميدان  
وعالمًا بخدمات الداخلية والملاع والسفيرة المختصة بالمجاويز  
ويرجح من يكون من الدرجة الاولى في ضرب النشان  
(م) ٤٤ الاونيانشي الذي يتقدم البلوك امين يكون متمصلاً  
على المعلومات الخاصة بالمجاويز ويكون له معلومة  
تامة بالكتابة والقراءة والحساب واذا لم يوجد في الاونيانشي  
من يليق فيعوز انتخاب احد العساكر اللاتين لرتبة البلوك  
امين ويتقدم اونيانشي ويستخدم في وكالة وظيفة البلوك  
امين ستة شهور ثم يتقدم الى رتبة البلوك امين (م) ٤٥ الصف  
ضابط الذي يتقدم بالمجاويز يكون متمصلاً على المعارف  
المختصة بالصف ضباط وعالمًا بخدمات الداخلية والقلاع  
والسفيرة المختصة برتبة الباشاويش وتكون له معلومة تامة  
بالكتابة والقراءة والحساب لتتمكن من اعمال ادارة البلوك  
او يكون من البلوكات امناء الذين استوفوا شروط الاقدمية  
في رتبة البلوك امين (م) ٤٦ الصف ضابط الذي يتقدم صول  
يكون متمصلاً على المعارف المختصة بالصف ضباط وعالمًا  
بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالصول ويكون  
فيه الاقترار على تعلم الصف ضباط والاونباشيه والتدريس لهم  
(بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط والاونباشيه السواري)  
(م) ٤٧ ترقية الاونباشيه والصف ضباط يكون بالكيفية الموضحة في مادة ٤  
(م) ٤٨ النفر الذي يتقدم اونيانشي يكون متمصلاً من تعليم جميع الدروس  
على الارض وعلى الحصان او لا اقل يكون له اقترار على تعليم الدرس  
الاول والثاني على الارض والدرس الاول على الحصان ويكون دخل  
في تعليم الادوية ويكون عالمًا بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة  
برتبة الاونيانشي (م) ٤٩ الاونيانشي الذي يتقدم جاوليش يكون تعلم نقرأ  
وبلوكة وادوية تعليم على الارض وعلى الحصان ويكون فيه اقترار على  
تعليم الانفار جميع دروس تعليم النفر على الارض وعلى الحصان وفيه اقترار  
لادارة عساكره وعالمًا بخدمات حكمدار البلوك حتى يتمكن ان يقوم مقامه  
عند اللزوم ويكون عالمًا بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة  
بالمجاويز (م) ٥٠ الاونيانشي الذي يتقدم بلوك امين يكون متمصلاً  
على المعلومات الخاصة بالمجاويز ويكون له معلومة تامة بالكتابة والقراءة  
والحساب واذا لم يوجد في الاونيانشي من يليق لوظيفة البلوك امين فيصير  
انتخاب احد العساكر بصير ترقية اونيانشي ويستخدم ستة شهور بالوكالة  
في وظيفة البلوك امين ثم يتقدم الى رتبة البلوك امين (م) ٥١ الصف ضابط  
الذي يتقدم بالمجاويز يكون متمصلاً على المعارف الخاصة بالصف ضباط  
وعالمًا بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالمجاويز ويكون  
له معلومة تامة بالكتابة والقراءة والحساب لا يكتفي بامال الادارة ان  
يكون من البلوكات امناء الذين استوفوا شروط الاقدمية في رتبة البلوك  
امين (م) ٥٢ الصف ضابط الذي يتقدم صول يكون متمصلاً على المعلومات  
الخاصة بالصف ضباط ويكون فيه اقترار على تعليم الصف ضباط  
والاونباشيه والتدريس لهم ويكون عالمًا بجميع الخدمات الداخلية والقلاع  
والسفيرة المختصة برتبة الصولول اغاسية  
(بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط والاونباشيه السواري)  
(م) ٥٣ ترقية الاونباشيه والصف ضباط يكون بحسب الكيفية الموضحة  
في المادة ٤٠ (م) ٥٤ النفر الذي يتقدم اونيانشي يكون متمصلاً على  
تعليم القانون الاول على الارض والقانون الثاني من تعليم المدفع والقانون  
الثاني من تعليم السواري والقانون تعليم العربي ويكون عالمًا بخدمات  
الداخلية والقلاع السفيرة المختصة برتبة الاونيانشي ويكون فيه اقترار على  
تعليم جمعية من الانفار لغاية الفصل الرابع من القانون الاول على الارض  
ولغاية الفصل الثاني من القانون الثاني من تعليم المدفع ولغاية البدء في الانكبين  
من القانون الثاني من تعليم السواري ولغاية الفصل الثالث من تعليم العربي  
ويكون عارفاً بكافة ادوات المدفع وما تخضع عليه ادوات السرج وطعم الشدة



## ملحوظات

الذي يقدم عن المستحقين للترقي وإن يكون مقتدرا على المجاورة في المعارف السابق ايضاحها بمادة ٦١ وزيادة على ذلك يكون مقتدرا على اجراء عمليات الطبوغرافيا بتقاريرها وعلى ترتيب اعمال الحاربات الصغيرة وبالجملية يكون عالما بجميع المناورات العلمية والعملية وجميع القواعد العسكرية (م) ٦٢ البوزباشي الذي يستحق الترفي الى رتبة الصاغفول اغاسي بالاقدمية ينبغي ان يكون مقتدرا على المجاورة جيدا في العلوم والمعارف السابق ايضاحها بالمادتين السالفتين وينبغي ان يتحقق بالامتحانات الدقيقة ان الذي يترقى الى هذه الرتبة يكون مستعدا للتقدم الى الرتب العليا ويكون فيه كفاءة الاقتدار على قيادة الاورطة واستعمالها في الحاربات مع علمه جيدا بشبهات الهياكل اللازمة لمقاومة العدو (م) ٦٤ يجب على من انقضب للترقي الى رتبة البكباشي او الى رتبة القائمقام ان يكون عالما فطنا مقتدرا على المجاورة الشفافية والتحريرية في المعارف الآتية وفي التاربخ المحربي وتعيين الجيش المكون من الثلاثة اسلحة وتجهيزات الهياكل المحربية عند مقاومة العدو وان يكون عارفا بجميع العلوم والمعارف الموضحة بالمواد السابقة (م) ٦٥ جداول بيانات العلوم والمعارف المختصة بضباط الطوبجية والسوراري بصير تطبيقها على هذه العلوم السابق ايضاحها مع علارة ما يختص بكل رتبة بالنسبة لمجلس صلاحها في المناورات والخدمات علما وعملا

## بيان كيفية الترفي في اثناء الحاربات

(م) ٦٦ كل قسم عسكري من ألاي يتوجه لسفيرة المحاربة على حدته سواء كان بلوك او اورطة من اي سلاح كان يستكمل نقصانه منه في اثناء المحاربة بدون مراعاة جدول الامتحان وذلك من ابتداء رتبة الانباشي لغاية رتبة الصولقول اغاسي (م) ٦٧ ترفي الصف ضباط الى رتبة الملازم ثاني في اثناء المحاربة ينبغي ان يكون على حسب جدول الامتحان كما سبق توضيحه في مادة ٣٥ من قانون الترفي واذا كان احد الصف ضباط يستحق بموجب نادرة شهيرة مثبتة ان يترقى الى رتبة الملازم ثاني ولم يكن بالالاي الملحق به نقصان يستوجب الترقية فيصير ترفيته وتعيينه باحد الالايات الموجود بها نقصان ومن جنس سلاحه وفي حالة ما اذا وقع من احدهم نادرة شهيرة تستوجب ترفيته ضابطا ولم يكن عنده المعلومات اللازمة لترقيته فيصير تعويض الرتبة بنيشان به يستولي على ستائة قرش سنويا (م) ٦٨ الجزء المنفصل من القسم العسكري الموجود بالسفيرة يستكمل نقصانه من رتبة الملازم ثاني باعتبار الثلث

ويكون له معلومية في ضرب النشان وفي اعمال الدخان المحربية وفي تنمية الذخائر الصناديق والمجبه خانه ويكون له معلومية باشتغال الطوبجية (م) ٥٥ بالانباشي الذي يترقى جاوريتا يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالانباشي ويكون فيه اقتدار على تعلم صنف بحيث يمكنه تادية ما يجب على الجاوريش ويكون فيه اقتدار على تعلم الانفار المستيدة جميع الدروس المختصة بالطوبجية القيادة والسوراري وبالاخص يكون فيه اقتدار على اعطاء التومنده على جميع اجناس المدافع مع علمه بجرالاتال وازدواج الحمول وقيادة وسوق العربات باثنا. تعلم البطرية وعلمًا بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة بالجاوريش (م) ٥٦ الانباشي الذي يترقى ببلوك امين يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالجاوريش ويكون له معلومية تامة بالقراءة والكتابة والحساب واذا لم يوجد في الانباشية من يلقى لوظيفة البلوك امين فيجوز انتخاب احد المسكر ويترقى الانباشي ويستخدم سنة شهر بالوكالة في وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك امين (م) ٥٧ الصف ضابط الذي يترقى بالتجارب يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على اعطاء التومنده في تعلم الصنف علما وعملا ويكون مقتدرا على التدريس في التعليمات الخاصة بالطوبجية القيادة والسوراري ويكون له معلومية تامة بالقراءة والكتابة والحساب لاسكانه اعمال الادارة وعلمًا بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة الخاصة بالانباشي (م) ٥٨ الصف ضابط الذي يترقى الى رتبة الصول يكون متحصلا على المعلومات المختصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على تعلم الانباشية والصف ضباط والتدريس لم وتحصلا على مبادي الهندسة وما يلزم للطوبجية من الاستحكامات الخفيفة والنثوية وعلمًا بالخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الصولقول اغاسي (م) ٥٩ لاجل سهولة تحصيل المعلومات والمعارف اللازمة للانباشية والصف ضباط ينبغي انشاء مدرسة لكل آلاي وبصير التدريس لم فيها انما المسكر الذين لم معلومية بالكتابة والقراءة والحساب يكون دخولهم في المدرسة المذكورة باختيارهم

## ( بيان المعلومات اللازمة لضباط البيادة )

(م) ٦٠ لاجل سهولة تحصيل المعلومات للصف ضباط المستعدين للترقي الى رتبة الملازم ثاني ينبغي ادخال الصف ضباط المهود فيهم بانهم لا يترون ومستعدون بالمدرسة الموجودة بالالاي وجعلهم فصلا واحدا وبصير التدريس لم بجيشان الذي يدخل منهم بالمدارس المحربية يكون متحصلا على الكتابة بحيث يجزافادات وتناوير وله معلومية بالاجرومية العربية والحساب والاربع مقالات الاول من الهندسة العادية والجغرافيا والطوبوغرافيا بحيث يمكنه فهم وقراءة رسم الخريطة الجغرافية واما باقي المعلومات اللازمة لرتبة الملازم ثاني فيصير استكمالها على حسب بروغرام المدارس المحربية انما عند تعيين الصف ضباط بالمدارس المحربية لا تكون اعجازم زيادة عن ست وعشرين سنة ويكونون متحصلين على المناورات والتوريات الخاصة برتبة الملازم ثاني بمعنى اهم يكونون متدربين على اعطاء التومنده على البلوك في تعلم البلوك الجرججي والاورطة والالاي في المناورات بالميدان ومستعدين للتدريس والتورية للصف ضباط والانباشية والمسكر في تعلم النفر والبلوك وقواعد ضرب النشان ويكون لم معلومية بخدمات الداخلية والقلاع والسفيرة المختصة برتبة الملازم ثاني (م) ٦١ الملازم ثاني المستحق الترفي الى رتبة الملازم اول بالاقدمية ينبغي ان يكون اسمه مندرجا بالجدول الذي يقدم باباء المستحقين للترقي وان يكون مقتدرا على المجاورة سيف المعارف الاتي بيانها وفي التعليمات العسكرية ومناوراتها وقواعد ضرب النشان وتقدير المسافات والهندسة والحساب والجغرافيا وعلم الادارة العسكرية وعمل الاستحكامات الخفيفة والقوية والاستكشافات المحربية بتقاريرها الواضحة وتعيين الجيش والاعمال المحربية وان يكون عارفا بما يجب على رتبة الملازم اول من الخدمات الموضحة بقوانين الداخلية والسفيرة وقانون قلعة وتشلاق (م) ٦٢ الملازم اول الذي يستحق الترفي الى رتبة البوزباشي بالاقدمية ينبغي ان يكون اسمه مندرجا بالجدول

الترقي في المحاربة ينبغي تقديمها من رساء الاقسام  
للاعلى بتدرج على الوجه الآتي بيانه وهوانه من  
ابتداء رتبة الملازم ثاني لغاية رتبة الصاغ يكون  
ابتداء تقديم الشهادة في حقهم من حكمدارات  
اقسامهم ولاجل الترقى الى رتبة البكباشي يكون ابتداء  
الشهادة من حكمدار اللواء من بعد التصديق من  
حكمدارات الاقسام ولاجل الترقى الى رتبة القائمقام  
يكون ابتداء الشهادة من حكمدار الفرقة من بعد  
التصديق من حكمدارات الاقسام ومن لوائية الفرقة  
حكمدارته ولاجل الترقى الى رتبة الميرالاي واللواء  
يكون ابتداء تقديم الشهادة من حكمدار عموم الجيش  
بعد التصديق من حكمدارات اللواء والفرقة التابعة  
لم وهذه الشهادات تقدم من رتبة الى اخرى حتى  
تصل لحكمدار عموم الجيش ومن طرفه يعمل باسمائهم  
جدول واحد ومن ضمنه اسماء مستحقى الترقى الى  
رتبة الميرالاي واللواء ويقدمه لنظارة الجهادية وهذا  
الجدول يصير اعتباره في الترقى مثل جداول الالابات  
الموجودة بالاقامة ويصير الترقى منهم بدل النقصان  
في الايات السفرية او الاقامة على حد سواء (م) ٧٤  
روساء الاقسام العسكرية والضباط الكرام الذين لهم  
الحق في العرض عن الرتب بموجب مادة ٧٣ يجوز  
لهم ان ينتخبوا لكل وظيفة خالية لغاية ثلاثة من  
المستحقين للترقى لاجل تعيين احدهم بها ويجوز لهم  
اقل من المقدار المذكور اذا كانت الوظيفة الخالية  
لرتبة قائمقام او ميرالاي او لواء (م) ٧٥ متى استنسب  
الجناب الخديوي في الاحوال الخارقة للعادة ان يعطي  
لباش حكمدار الجيش النفوذ بان يرقى وقتيا الى  
وظائف الضباط التي تكون خالية فهذا النفوذ يعطي  
باسرعال مبين فيه الرتب التي يجوز له اعطاؤها  
وكذا الشروط والحدود التي يمكن ان يجري بموجبها  
هذا النفوذ (م) ٧٦ كل ترقى وقتي يكون مخالفا  
للاحكام القانونية او للامر العالي او للشروط المقررة  
في الامر المشار اليه المسطر في المادة ٧٥ يكون  
ملغى ولا مفعول له (م) ٧٧ كل ضابط مستخدم  
بالجيش تحت السلاح او بالجهادية وفروعها يحول  
على المعاش متى وصل سنه الى العمر الآتي بيانه

منه والثلاثين من المدارس الحربية حسب ما توضح  
في مادة ١٢ من قانون الترقى (م) ٦٩ الترقى الى  
رتبه الملازم اول واليوزباشي والصاغ يكون على  
الوجه الآتي وهوان نصف المحلات الخالية في الاقسام  
والاورط الذين من ضمن الجيش الموجود بالسفرية  
لمن هو قديم في الخدمة حسب ما هو مقيد بالسجلات  
المبين فيها استعداد كل شخص والنصف الاخر من  
المحلات الخالية يكون لمن يحصل انتخابه (م) ٧٠ متى  
استحق ملازم ثاني او ملازم اول او يوزباشي او  
صاغ ان يترقى الى رتبة تكون اعلى من رتبته بسبب  
وقوع نادرة شهيرة تكون مثبتة بالجيش ومقيدة  
بالسجلات ولم يكن وقتها محلات خالية بالاية فيصير  
ترقيته وتعيينه بالمحل الذي يكون خاليا بالجيش من  
سلاحه (م) ٧١ القسم العسكري او الجزء من  
القسم العسكري الموجود بسفرية المحاربة عنده  
مامورية المحاربة وصدور امر له برجوعه لمحل الاقامة  
فمن قبل قيامه من محل السفرية يستكمل جميع  
الوظائف النقصان فيه بالترقى على مقضى كيفية  
السفرية وبعدها يستعمل في الترقى الاصول المقررة  
في الترقى حال الاقامة حسب القانون (م) ٧٢ ترقى  
الضباط في اثناء المحاربة من جميع الرتب يكون بحسب  
ما توضح في مادة ٣٥ وما بعدها من المواد بمعنى ان  
يكون الترقى بدل النقصان لاي رتبة من عموم الايات  
السلاح الواحد سواء كان بالمحاربة او في الاقامة  
بمقضى جداول الامتحان والانتخاب المحفوظ بنظارة  
الجهادية وحيث ان الضباط الموجودين بسفريات  
المحاربة لا يتيسر امتحانهم وتقديم جداول عنهم بالامتحان  
فينبغي عمل جداول عن مستحقى الترقى وتقديمها  
لنظارة الجهادية من الحكمدار العمومي بالطريقة  
الآتية في المادة (٧٣) وهذه الجداول يصير اعتبارها  
مثل جداول الامتحان ويكون الترقى من عموم جداول  
الايات السلاح الواحد سواء كان النقصان بالسفرية  
او بالاقامة وانما يستثنى من ذلك الضابط الذي يكون  
مندرجا اسمه بمجدول مستحقى الترقى في كافا بنشان  
افتخار حسب ما توضح في المادة ٦٧ (م) ٧٣  
الشهادات التي تقدم في حق الضباط الذين يستحقون

## ملحوظات

١ خوجة استحكومات ١ مساعد لخوجة فن الطوبجية  
 ١ مساعد لخوجة الاستحكومات ١ خوجة رياضة يناط  
 خاصة بتدريس الهندسة الوصفية والظل والمنظور  
 ١ خوجة رياضة يناط بتدريس تطبيق الجبر على  
 الهندسة ١ خوجة تطبيق الميكانيكة والابنية العسكرية  
 ٢ مساعد لخوجة الميكانيكة ١ مساعد لخوجة الابنية  
 العسكرية ١ خوجة طوبوغرافية ورياضة ١ مساعد  
 لخوجة الطوبوغرافية ١ خوجة عربي وانشاء ١ خوجة  
 ميكانيكة نظرية ١ خوجة تركي ١ خوجة خط وملاحظ  
 المطبعة ١ خوجة فرنساوي وجغرافية ١ خوجة انجليزي  
 وجغرافية ١ مساعد لخوجة الفرنساوي ١ مساعد  
 لخوجة الانجليزي ٢ خوجتا رسم ١ خوجة طبعة  
 (وهو اجزاجي المدارس الحرية) ١ مساعد لخوجة  
 الطبيعة ١ خوجة كيميا ١ مساعد لخوجة الكيميا ١ خوجة  
 فن عسكرية ١ تعليمي الشيش ١ تعليمي الجمبار  
 ١ تعليمي الاشارات العسكرية ١ خوجة تدريس الهيئة  
 الظاهرة للخيول (ثالثا) مستخدمون بوظائف متنوعة  
 ١ حكيم ١ اجزاجي ٢ مطبعية ١ باشكاتب ٢ كنبه  
 ١ مخزنجي كيميا وطبيعة ١ مخزنجي وكيلارجي ١ مساعد  
 مخزنجي (رابعا) خدمة وحجاب وبروجية ٣ عساكر حجاب  
 ٣ عساكر بروجية منهم واحد اونياشي ٣ خدمة المطبعة  
 ٢ ترجمية ٢ حلاقين ٤ سقاين ٣ غسالين ١ فراشباشي  
 ٢ طباخين ١ حمامي ١ عربي ١ ساعاقي ٦ فراشين  
 (م) ٢ تعيين الخوجات الاصليين يكون بالامتحان وكذلك  
 تعيين المساعدين ومع هذا فان المساعدين يجوز تعيينهم بلا  
 امتحان في وظائف الخوجات الاصليين بناء على طلب حاكمدار  
 المدارس الحرية (م) ٢ على الخوجات من بعد تعيينهم بستين  
 غاية ما يكون ان يقدموا لناظر الدروس رسالة تتضمن  
 الدروس التي يدرسونها (م) ٤ جميع الخوجات والضباط  
 والمستخدمين والمخدمين يكون الحاقهم بالمدارس الحرية وتعيين  
 مهامهم بامر ناظر المجاهدة

### (الباب الثاني - في شروط قبول التلامذة بالمدارس الحرية ومدة اقامتهم بها وتقسيمهم الى فرق)

(م) ٥ المدارس الحرية مدة لانشاء وتربية ضابطان لجميع  
 الاسلحة ويكون طرز ملابس جميع التلامذة بها واحداً  
 كان نوع السلاح المختص به ودروسهم العلمية تكون واحدة  
 واما القوانين والتعليمات العسكرية فكل منهم يتبع التعليمات

سنة عدد ٤٢ صولفول اغاسي ٤٢ ملازم ثاني ٤٤  
 ملازم اول ٤٦ يوزباشي ٥٠ صاغفول اغاسي ٥٥  
 بكباشي ٦٠ فائقام وميرالاي ٦٥ لواء وفريق (م) ٧٨  
 الضباط الذي يبلغون الاعمار الموصحة في المادة (٧٧)  
 لا يصير ابقاؤهم بالجيش تحت السلاح ولا بالجهادية  
 وفروعها بل يصير رفعتهم ويتحولون على المعاش بالماهية  
 الموافقة لترتيبهم ومدة خدماتهم حسب القانون انما  
 يصير فرزهم ومن يوجد منهم خاليا من العاهات والعلل  
 المانعة للخدمة يصير قيده بالرديف وتحسب له ماهية  
 كاملة مدة شهرين في كل سنة زيادة عن المعاش  
 الذي يترتب له بالروزنامجة مكافاة له

حربية - (قانون المدارس الحرية) امر عال رقم ٣٢  
 سنة ١٢٩٨ (٢٦ أكتوبر سنة ٨١)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على الامر الصادر  
 منا في ٢١ جمادي الاولى سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٠ ابريل  
 سنة ١٨٨١ بتشكيل القومسيون العسكري الذي  
 من وظائفه النظر في الترتيب الذي عليه المدارس  
 الحرية الآن وما ينبغي اجراؤه فيه من التعديلات  
 وبناء على ما عرض لطرنا من ناظر جهادية وبحرية  
 حكومتنا بموافقة رأي مجلس النظائر تأمر بما هو آت  
**الباب الاول - في بيان مستخدمي المدارس الحرية**  
 (م) ١ مستخدمو المدارس الحرية هم (اولا) الضباط  
 الجهادية وهم ١ ناظر وحكمدار اول ١ حكمدار ثاني  
 من الضباط العظام ويكون هو مامور الادارة ورئيس  
 التعليمات العسكرية ١ صاغفول اغاسي مساعد للمامور  
 الادارة في اشغاله ٣ يوزباشية او معاونين (واحد من  
 الطوبجية وواحد من البيادة وواحد من السواري)  
 يناطون باداء مفردات الخدمة الداخلية بالمدارس  
 ويساعدون الحكمدار الثاني في تعليم التلامذة  
 التعليمات العسكرية ويناطون ايضا بتعليم قوانين  
 الطوبجية والبيادة والسواري وقوانين الخدمة الداخلية  
 وخدمة القلاع وخدمة السفرية ٤ ملازمين اول او  
 ثواني يكونون مساعدين لليوزباشية في عموم التعليمات  
 وفي اداء الخدمة الداخلية (ثانيا) الخوجات  
 ١ ناظر دروس من الضباط العظام ويكون هو  
 الباشخوجة وخوجة فن الطوبجية والطوبوغرافية

وحساب الآلات البسيطة (خامساً) الجغرافية (سادساً) دروس التطبيقات المتضمنة فن الاستحكامات الخفيفة والقوية والسحر والسلك العسكرية ولائحة العسكرية وفن الطوبوغرافية والكوسموغرافية وفن الطوبوغية والالغام (سابعاً) تدرس اللغة العربية والتركية والإنجليزية والفرنسوية (ثامناً) تعليم الخط (تاسعاً) الرسومات العملية والرسم النظري (عاشرًا) الاشغال العملية التطبيقية التي تجري خارج المدرسة (الحادي عشر) قوانين ومناورات. القيادة والسواري والطوبجية وقوانين الخدمات العسكرية (الثاني عشر) فن العسكرية المتضمن تعبئة الجيش وفن سوق الجيش (الثالث عشر) تعليم الشيش والمجهاز والاشارات البحرية (الرابع عشر) دروس الهيئة الظاهرة للخيول

### (الباب الرابع - في مجالس المعارف)

(م) ١٢ يتشكل بالمدارس البحرية مجلس معارف يكون مركباً من حكمدار المدارس المذكورة والباشخوجة ومن ثلاث خوجات ومكلفاً بالنص في جميع المواد المتعلقة بالنظام والنضبط والربط في المكاتب وعليه ترتيب جداول الدروس وأعمال جداول الاوقات وتحديد مدة الاشغال التي تعمل خارج المدرسة وتعين شروط قبول التلامذة بالمدرسة وتوزعهم على الفرق وخروجهم من المدرسة وينعقد المجلس المذكور مرة واحدة بالاقبل في كل شهر (م) ١٤ التعليمات العسكرية علمية كانت او عملية يكون ترتيبها بمعرفة مجلس مخصوص يتألف من الضباط التعليمية ويكون مركباً من حكمدار المدارس ورئيس التعليمات العسكرية وثلاثة ضباط تعليمية وينعقد المجلس المذكور مرة واحدة بالاقبل في كل شهر (م) ١٥ لحكمدار المدارس ان يطلب الخوجات والمساعدين والضباط التعليمية الذين ليسوا من اعضاء المجلسين المذكورين للتخو رفيها

(م) ١٦ على مجلسي المعارف المذكورين اعمال جداول ترتيب درجات التلامذة ولاجل ذلك يلزم ان يجتمعوا معاً (م) ١٧ على مجلسي المعارف مراجعة بروجرامات الدروس والتعليمات والاهتمام باجراء مائرشداليه التجارب من التغييرات والتحسينات فيها والاعتناء بانتخاب الكتب والخطوط والآلات اللازمة لاشغال التلامذة وان يعينوا عند الاقتضاء المساعدين اللازمين لمعاونة الخوجات الذين ليس لهم مساعدون (م) ١٨ يعمل دفتر تنفيذ فيه مداولات المجلس ويتعين احد اعضاءه لتحرير الحاضر

### (الباب الخامس - في الامتحانات وترتيب

#### درجات التلامذة)

(م) ١٩ يصير امتحان التلامذة في اخر كل سنة ممكنة في الدروس العلمية والقوانين والتعليمات العسكرية ثم يصير ترتيبهم على حسب النمر التي اعطيت لهم في الامتحانات وقبل اجراء الامتحان المذكور يخصص لهم شهر واحد للذاكرة في عموم دروس السنة — فالتلامذة الذين لا يجتسون الاجابة يصير رفقهم من المدارس البحرية والمحاقم بالالابات اما بصفة صف ضباط او عساكر على حسب الفرقة التي هم منها — واما التلامذة الذين لم يتيسر لهم تقيم دروس فرقتهم بسبب مرض

الخاصة بسلاله ومع ذلك يدرس لم جميعاً بلا استثناء بعض مبادي عمومية تتعلق بالطوبجية ومناوراتها (م) ٦ عدد التلامذة اللازم قبولهم بالمدارس البحرية في كل سنة يكون تعيينه بمعرفة ناظر المجاهدة على حسب الاحتياجات المحتمل ظهورها في المستقبل وبالنظر لصعوبة جمع تلامذة مستعدين للدخول في المدارس البحرية في مدة الاربع سنوات التي كانت مقررة للتدريس بها تكون موقتاً من الان فصاعداً خمس سنين منها سنة واحدة لتجهيز التلامذة وبعد مضياها يصير توزيعهم على الاسلحة المتنوعة حسب استعدادهم وقابليتهم (م) ٧ لا يصير قبول اي تلميذ بالمدارس البحرية الا بالامتحان ويشترط لقبوله ان يكون مصرياً وان يكون سنه من سنة عشرة الى ثمانية عشرة سنة وان يكون قوياً بصحة البنية لائقاً للخدمة العسكرية وان يكون زكياً وله معرفة بعلم الحساب بقامه والهندسة واللغة العربية والجغرافية والمقام باللغة الفرنسية او الانجليزية او يكون حائزاً لشهادة دالة على تسميه دروس المدارس التجهيزية وعلى كل تلميذ تعلم في المدارس البحرية ان يقيم بالخدمة العسكرية مدة عشر سنوات بعد انتهاء دروسه (م) ٨ على التلامذة الذين يرغبون الدخول بالمدارس البحرية ان يحضروا محل ادارتها بالعابسية لكتابة اسماهم وبعد الكشف عليهم بمعرفة المحكم ووجودهم لا تقين يصير امتحانهم بالدقة واذا صار قبولهم للفرقة بالفرقة الخاصة التي لا تدرس لتلامذتها القوانين العسكرية وانما يتعلمون المناورات على الرجل واستعمال المدفع فقط — الصف ضباط او الاونباشية الذين يرى فيهم لياقة للترقي في المستقبل الى رتبة ضابط يصير قبولهم بوجه الاستثناء في المدارس البحرية بصفة تلامذة خارجية لمدة سنين وبعد مضياها يصير امتحانهم لاجل تعيينهم ضباطاً اذا تحققت فيهم اهلية ولياقة لذلك (م) ٩ تلامذة المدارس البحرية تكون متفاداة للاصول والاحكام العسكرية — فتلامذة القيادة وتلامذة الهندسة يتعلمون قوانين القيادة ومناوراتها وتلامذة السواري يتعلمون قوانين السواري ومناوراتها — وتلامذة الطوبجية يقرؤن قوانين الطوبجية ومناوراتها — واما تلامذة اركان حرب فيتعلمون قوانين القيادة ومناورات الاسلحة الثلاثة (م) ١٠ تنترقب التلامذة الى بلوكات لاجل التعليمات العسكرية والبلوكات المذكورة يتولى حكمداريتها بوزباشية وملازموا المدارس البحرية (م) ١١ تنقسم تلامذة المدارس البحرية الى خمس فرق لاجل تدريس العلوم تسمى بالفرقة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة على حسب سني التدريس

### الباب الثالث - في العلوم والمواد اللازم تدريسها

(م) ١٢ دروس واشغال التلامذة تكون على حسب البروجرامات التفصيلية الموضوعة بمعرفة مجلس المعارف ومشملة على العلوم والمواد الآتية وهي (اولاً) علوم الرياضة المتضمنة للهندسة العادية والمجبر وتطبيق المجبر على الهندسة والهندسة الوصفية وحساب المثلثات المستقيمة والكروية والمستويات الرقمية والظل والمنظور (ثانياً) علم الطبيعة (ثالثاً) علم الكيمياء (رابعاً) علم الميكانيكة المتضمن للامتانيك والديناميك

## ملحوظات

حضور الخوجات والمساعدين ومن مواظبتهم على التدريس حسباً هو مدون بالبروجرامات وعليه ان يبذل المهمة في جعل مساعدي الخوجات مستعدين لان يقوموا مقام الخوجات في اشغالهم عند الانقضاء عليه اتخاذ التدابير اللازمة لاجراء مراجعة الدروس والتأليف النافعة التي تعمل بمعرفة الخوجات وكذلك تراجم الكتب الاجنبية التي يصير تعريبها واعطاء الاوامر بطبع التأليف المصدق عليها من مجلس المعارف على الحجر وعليه ان يشعر الناظر بجميع ما ذكره يتفق والاوامر التي تصدر منه (م) ٢٠ على كل خوجة ان يعطي درسين على الاقل في كل يوم وان يحضر في المذكرات وان يتم بطلوع التلامذة على الفخة بالدور وعليه عند دخوله المكتب في اول الحصة ان يطلب من التلامذة ان يقوموا احتراماً له وان يتحقق من حضورهم جميعاً في الدرس وان يتعلم عن سبب غياب من لم يحضر منهم وان يترجم كل من لم يحضر ملتفتاً للاستئلة التي يلقيها عليه وان يعرف بوجه الضبط درجة معلوماتهم وان لا يعطيهم عند اختبارهم اياماً الا النهر التي يستقونها وان يساعد التلامذة المتأخرين وان يلمم الدروس او يجري طبعها لتكون موجودة بين ايديهم وان يلاحظ اشغال الرسومات المختصة بدروسه ويضع علامته على كل ورقة من اوراق الرسم وعليه ان لا يسرع باجراء اية ملحوظ بخصوص زيادة او تقليل الدرس ولا ان يتأخر عن وقت درسه وان يعامل التلامذة بشدة ملائمة وان يخبر ناظر الدروس قبل حلول وقت الامتحان العام بما اعطاه من الدروس المقررة عليه — وعلى المساعدين ان يشتغلوا مع الخوجات وان يحضروا في جميع الدروس وفي المذكرات وينوبوا عن غيب من الخوجات لسبب من الاسباب اذا تراءى للباخرة موافقة ذلك ويجب عليهم ان يجتهدوا ليحصلوا في اقرب وقت على العلوم التجارية تدريسها بمعرفة الخوجات ليتيسر لهم القيام مقامهم فيما بعد (م) ٢١ على التلامذة ان يأخذوا مفكرات بالكتابة عن جميع الدروس ويسألون بالدور في سائر المواد التي درست لهم والنهر الرديئة تستوجب معاقبة من تعطى له وعلى كل تلميذ ان يعمل بيده جميع اشغاله الخطية والرسمية وكل رسم وجد مطبوعاً بالشفاف او نحوها تعتبر فيه درجة التلميذ صفراً وعلى التلامذة ان لا يشتغلوا في اوقات الدروس والمذكرات الا بالاشغال المهيئة في جدول الاوقات ويلزمهم ان يشتروا بنقود من طرفهم الاستنجات والمساطر والمثلثات والدوبل ديسجنر والمقوى والدواء والفرش ونحو ذلك واما الاقلام البسط والريش والاقلام الرصاص والورق الملون والحبر فيصرف لهم من طرف الميري ويصير التنقيش على جميع الآلات والادوات التي في ايدي التلامذة للتخفق من حفظها وصيانتها والتلامذة مسئولون عما ينفق من الآلات المسلفة لهم وعن التصليحات اللازمة لها (م) ٢٢ خوجة المخط مكلف بوجه خصوصي بملاحظة اشغال المطبعة وهو مسئول دون غيره عن نسخ الكتب اللازم طبعها وتلقي الاوامر مباشرة من الباخرة فيما يتعلق بطبع الكتب التي يرى نفعها للدروس وفيها يخص بطبع ما يترجم من الكتب الاجنبية وطبع المخرط والرسومات التي

اصابهم فيعوز ابقاؤهم بالمدرسة لاعادة الدروس المذكورة — يكون تعيين الامتحانات لاجراء الامتحان العمومي بمعرفة ناظر الجهادية (م) ٢٠ يصير امتحان التلامذة ايضاً في وسط السنة بمعرفة الخوجات والتعليجية في الدروس والقوانين التي تعلموها في مدة سنة اشهر وذلك من بعد اعطائهم مدة خمسة عشر يوماً للذاكرة في عموم الدروس المذكورة وتعمل جداول الامتحانات بمعرفة الخوجات والتعليجية وتقدم لناظر المدارس المحرسة وللمجلس المعارف وللإمتحانات المذكورة فائدتان الاولى تقوية التلامذة فيما يتعلمونه والثانية معرفة درجة معلوماتهم واستعدادهم للعمل (م) ٢١ الدروس والقوانين العسكرية يجعل لها مجال على حساب اهميتها لتعين بمعرفة مجلس المعارف (م) ٢٢ على الخوجات والتعليجية ان يلتفتوا الى سلوك التلامذة وذكائهم واستعدادهم وينبغي اعتبارها عند ترتيب درجات التلامذة بعد الامتحانات العمومية (م) ٢٣ ينبغي اختيار كل تلميذ ووضع النهر له بمعرفة خوجاته ومعلميه مرة واحدة بالاقل قبل امتحان اخر السنة ومتوسط نمر هذا الاختبار مع متوسط نمر امتحان نصف السنة ومتوسط نمر الامتحان العمومي ومتوسط نمر السلوك يبنى عليها ترتيب درجات عموم التلامذة بالنسبة لبعضهم (م) ٢٤ نمر الامتحانات الخصوصية وامتحان نصف السنة ونمر السلوك يعتبر مكرراً ايمتها واحداً واما نمر امتحان اخر السنة اي الامتحان العمومي فيعتبر مكرراً ايمتها اثنين وذلك في ترتيب درجات التلامذة بالنسبة لبعضهم (م) ٢٥ جدول ترتيب درجات التلامذة بالنسبة لبعضهم يكون اعناله بمعرفة مجلس المعارف فلاجل ذلك يحضر فيه جميع الخوجات والتعليجية ويكون لهم فيه رأي قطعي (م) ٢٦ على الامتحانات في الامتحان العمومي وعلى الخوجات والتعليجية في اختيار تلامذتهم في العلوم والرسم والخط والاشغال التطبيقية والقوانين والتعليجات ان يتبعوا اتباعاً كلياً المفادير الآتية في وضع النهر الدالة على درجة معلومات التلامذة

من ١٩ لغاية ٢٠ اعلى الاعلى ٠ من ١٦ لغاية ١٨ اعلى ومن ١٢ لغاية ١٥ عال ومن ٧ لغاية ١١ وسط ومن ٦ لغاية ٦ دون واما الصفر فيدل على ان التلميذ الذي اعطي له مجرد من المعارف

## (الباب السادس — في اشغال التلامذة العلمية)

## وفيما يتعلق بالخوجات والمساعدين

(م) ٢٧ يخصص للدروس التلامذة واشغالهم وتعليماتهم العسكرية في كل يوم ما عدا ايام الجمع والمواسم زمن اقله تسع ساعات واكثره اثنا عشرة ساعة بما في ذلك مدة مذاكرة الليل (م) ٢٨ يعمل جدول تبين فيه اوقات الدروس والاشغال والجدول المذكور يحدد كلما يرى لزوم تجديدك ويعلى في المكتب (م) ٢٩ الخوجات يكونون تحت ملاحظة الباخرة الذي يندبه لذلك ناظر المدارس مساعده في اشغاله وعلى الباخرة القيام برئاسة مجلس المعارف في غياب الناظر الموما اليه ومسك الدفاتر المشتملة على النهر التي تعطى للتلامذة من اختبارهم بمعرفة الخوجات او في الامتحانات العمومية والاهتمام بعمل جداول الاوقات وتوزيعها على الدروس والاشغال التي تعمل خارج المدرسة وملاحظة الاجراء على موجبها وعليه ان يتحقق من

يتعلمها تلامذة السواري (رابعاً) دراسة القوانين والمانورات المتعلقة بالطوبجية ويتضمن تعليم ضرب الافواه النارية ومانورات البطاريات المشدودة ونحو ذلك وكذا ضرب النشان في البوليجون وتعليم قواعد النشان وهذه المواد يتعلمها تلامذة الطوبجية — وأما تلامذة اركان حرب وتلامذة الهندسة فيكونون تابعين لكل الاقسام المتقدمة (م) ٣٩ يصير امتحان التلامذة في وسط السنة وفي اخرها فيها يتعلمونه من القوانين والمانورات العسكرية والتبش والجهاز والاشارات وعلى مجلس التعليمات العسكرية اعمال جدول لترتيب درجات التلامذة على مقضى النهر التي نالها كل منهم في امتحان وسط السنة والجدول المذكور يكون شاملاً ايضاً لسلوك التلامذة وينبغي تحرير قبل امتحانات اخر السنة لامكان اعمال ترتيب درجات التلامذة العمومي بالنسبة لبعضهم على حسب متوسط النهر التي تعطي لهم في امتحان وسط السنة ومتوسط نمر الامتحانات العمومية في سائر العلوم والتعليمات العسكرية (م) ٤٠ رئيس التعليمات العسكرية يكلف كل ضابط تعليمي بتدريس القوانين العسكرية وتوضيحها للتلامذة وبملاحظة مناورات الاسلحة بانواعها

### ( الباب الثامن — في الخدمات الداخلية بالمدارس الحربية — وفي الضبط والربط والمكافآت والعقوبات )

( الفصل الاول — فيما يخص بخدمات الضباط )  
(م) ٤١ كمحكدار اول المدارس الحربية الامر والنهي في جميع انواع الخدمات والضبط والربط والتعليمات العسكرية وتدريس العلوم والفنون وإدارة المدارس المذكورة — والضباط والخوجات وغيرهم من الاشخاص المستخدمين بتلك المدارس في اي وظيفة كانت يكونون تحت امره (م) ٤٢ وعلى حكمدارها الثاني الذي هو مامور الادارة ورئيس التعليمات العسكرية ملاحظة الخدمات الداخلية والضبط والربط وتعيين خدمات الضباط (م) ٤٣ على البوز باشية او معاوني المكلفين بالتعليمات العسكرية ان يقوموا باداء مفردات الخدمة الداخلية بالمدارس الحربية بالدور والنوبة اسبوعياً ويكون مع البوز باشي التوجيه ملازم اول او ثاني يساعده في اشغال نوبته (م) ٤٤ الضابطان اللذان عليها توجيه الاسبوع لا يبرحان من المدرسة مدة نوبتها وعليهما الالتفات لاجراء ونجاز الخدمات الداخلية وملاحظة الحظر والضبط والربط والحضور في اوقات التمام وفي السكينة وفي اوقات تغيير المحصص وملاحظة التلامذة في اثناء الدروس وعليها الالتفات لظافة المحبثان والمجرر اسبوعياً والمشي وعنايتهم النوم والمكاتب والتفتيش على الشفاخنة ومحلات الحبس والتأشير على قوام حضور التلامذة من الاجازات واما الضباط الاخر فانهم يتناوبون في اداء الخدمات المذكورة (م) ٤٥ ينبغي ان يكون اهتمام الضباط متوجهاً على الدوام نحو ايجاد حب اداء الواجب والخدمة عند التلامذة وازديادهم وتمكينهم فيهم وكذا الرغبة في الشغل والميل للتعليم وعليهم ان يبذلوا المجهود في تعود التلامذة

بامرجس المعارف او ناظر المدارس الحربية بطبعها (م) ٣٣ تنقسم في البروجرامات الدروس المقررة على التلامذة على حسب صفى التدريس وعلى الخوجات ان ينصوها في الوقت المحدد لها (م) ٣٤ كل وقت من اوقات الدروس والمذاكرات لا تكون مدته اكثر من ساعة ونصف ويقوم بملاحظتها الخوجات والمساعدون ويعطى للتلامذة بين كل حصتين فحصة قدرها عشر دقائق لا اكثر (م) ٣٥ جميع العلوم التي تستوجب تطبيقات عملية على الارض حال تدريسها يلزم ان يبين في بروجراماتها موضوع الاعمال التي يكون بها التطبيق المذكور والزمن الذي ينبغي تخصيصه لها وتلك الاعمال يكون اجراؤها تحت ملاحظة الخوجات والمساعدون

### ( الباب السابع — فيما يتعلق بالتعليمات العسكرية والتعليمية )

(م) ٣٦ رئيس التعليمات العسكرية يقوم بتوجيه الضباط للزمين للخدمات حسب اللزوم والحاجة ويعين الواجبات التي على تعليمية الالحة بانواعها وعليه اعمال جدول توزيع اوقات التعليمات العسكرية وتعيين الايام والساعات المخصصة للقوانين والمانورات ومسك دفتر التعليمات ودفتر العقوبات ويجعل مع رئيس التعليمات المذكور بوز باشياً واحداً او معاوناً ليساعده في سائر مفردات خدمته والرئيس الموماً اليه بصفة كونه حكمداراً ثانياً للمدارس الحربية مسئول عن الضبط والربط والمحافظة على بقاء النظام بالمدرسة وعليه ان يجيز ناظر المدارس المذكورة بجميع ما يحصل ويتلقى الاوامر التي تصدر له منه — يؤخذ من الخيالة ثلاثون حصاناً للركوب مع خمسة عشر نفراً عسكرياً من غرة (٣) واثنان او نباشية واحد جاويز ويصير جعل الجميع بجمل قريب من المدارس الحربية بالعباسية لتكون معدة لتعليم تلامذة السواري على الخيول ويسوغ تغيير الخيول المذكورة في كل شهر ويجعل ايضاً تحت تصرف المدارس الحربية خيول الشدة اللازمة لتصف بطارية او لبطارية كاملة تؤخذ من الطوبجية بناء على طلب ناظر المدارس المذكورة لتكون معدة لتعليم تلامذة الطوبجية مع بقاء خيول وانفار السواري والطوبجية تحت ادارة الفرقة التابعين لها (م) ٣٧ تعليم القوانين العسكرية وقوانين الخدمات وكذلك اجراء المناورات يكونان تحت مسؤولية رئيس التعليمات الذي عليه مسك الدفاتر والجدول اللازمة لمعرفة نمر التلامذة المختصة بمعلوماتهم العسكرية وسلوكهم واخلاقهم (م) ٣٨ التعليمات العسكرية تتضمن المواد الاتية وهي (اولاً) قراءة القوانين المختصة بالخدمات الداخلية وقلمة وسفيرة وضرب النشان بالاسلحة البدية والمدافع وهذه المواد يصير تدريسها لجميع تلامذة المدارس الحربية بلا استثناء (ثانياً) تعليم قوانين ومانورات القيادة المشتتة على قانون نشر تعليم وبلوك تعليم واورطة تعليم وتعليم الجرججية ورسالة قواعد النشان وهذه المواد يتعلمها تلامذة القيادة (ثالثاً) دراسة قوانين ومانورات السواري المشتتة على قانون بلوك تعليم على الحصان واورطة تعليم وتعليم الجرججية ورسالة قواعد النشان ونحو ذلك وهذه المواد

## ملحوظات

تعطى للضابط نوبتي الاسبوع الذي عليه ان يجتهد الحوجات باسباب غياب من يكون غائبا من التلامذة ويشعر بذلك حكماء ثاني المدارس الحربية (م) ٥٩ على الحوجات مجازات كل من تحصل منه مخالفة من التلامذة في ثلث الدروس وإذا اقتضى الحال اخراج احد التلامذة من المكاتب فيشعرون بذلك الضابط نوبتي الاسبوع الذي عليه اتخاذ الطرق اللازمة لاجراجه واشعار حكماء ثاني المدارس الحربية بذلك (م) ٦٠ على الضابط نوبتي الاسبوع الاحتياطي المحافظة على النظام في اثناء الدروس ومساعدة الحوجات في حالة عدم اطاعة احد التلامذة لم وضع من يقع منهم ذلك في الحبس واشعار حكماء ثاني المدارس الحربية به (م) ٦١ يجب على التلامذة القيام للفرجة عند دخوله بالفرقة ولا يتركون كراسيم الجالسين عليها الا بعد خروج الحوجة من المكاتب (م) ٦٢ كل تلميذ يطلب خارج المكاتب في اثناء الدروس ولولادة خدمة لازمة لايسوغ له الخروج الا باذن من الحوجة (م) ٦٣ حتى لزم اعمال اشغال تطبيقية على الارض عندها لدروس تصير ملاحظة التلامذة بمعرفة الضباط والصف ضباط ويكون ذلك تحت ادارة الحوجات (م) ٦٤ الصف ضباط والاونباشية والنفقات ملزمون بوجود النظام والصف والربط في المكاتب عند غياب الضباط والحوجات وعليهم الالتفات لوقاية ما يكون بالمكاتب من الادوات والاشياء والكاتب والمحط والرسومات والنحت وغيرها من الاشياء تلقى الميري

## ( الفصل الثالث — في المكافآت والعقوبات والاجازات )

(م) ٦٥ المكافآت تكون باعطاء النمر الموائفة في الامتحانات وباعطاء الاجازات وبالترقية الى رتبة الصف ضباط (م) ٦٦ والعقوبات هي اكل الخبز بدون ادم — الحبس في المكاتب للذاكرة في الدروس مدة الفسحة — الدخول في تعليم صنف المذنبين مدة الفسحة — الحرمان من الخروج من المدرسة في ايام الاجازات — الحبس بالرافول او الزنزانة — الرضخ في الحديد (هاتان العقوبتان تسترجعان الحرمان من الخروج من المدرسة — العزل من رتبة الصف ضباط — الطرد من المدرسة الى الالابات (م) ٦٧ عدم الاشتغال والانتباه للاوامر والالفاظ بعبارة غير لائقة ومخالفة قواعد الضبط والربط وفجح السلوك داخل المدرسة وساجرات التلامذة بين بعضهم والتقصير في اداء الواجبات وفي تادية الخدمات العسكرية والفاخير عن النقل او عن الحضور من الاجازات والامهال في التباينة العسكرية وعلى العموم وقوع كل ما يجب الاخلال بالنظام او بالانقياد او الاضرار بالاشغال يستوجب معاقبة مرتكبه (م) ٦٨ العود الى ارتكاب المخالفات يستوجب جسامتها ويستدعي مجازاة العائد باشد عقوبة (م) ٦٩ يكون ترتيب العقوبات على حسب القوانين العسكرية والحدود المقررة لكل رتبة رئيس للصف ضباط ولا لاونباشية ان يعاقبوا احدا مباشرة بل عليهم ان يعرضوا ما يحصل من الامور المرجوة للمعاقبة على الضباط وهم يعينون العقوبات اللازمة (م) ٧٠ عملا بما هو مدرن في قوانين العسكرية يصير درج كافة العقوبات في التقرير الذي يقدم لمحكماء المدارس الحربية (م) ٧١ لا يعفى احد من التلامذة من الحضور في التعليمات والدروس الا في حالة المرض فقط فعلى التلامذة المعافين الحضور في الدروس والتعليمات ما لم يصدر امر مغاير لذلك (م) ٧٢ الذنوب المصنفة ينبغي تخفيفها دائما بمعرفة مجلس تاديبى يتبعين بامر حكماء المدارس الحربية والذنوب المذكورة هي — الصدي من الادنى الى الاعلى بالنظم او بالضرب — التهديد والالفاظ المنفضة السب من الادنى الى الاعلى — الامتناع عن الطاعة والانقياد — الاشتراك مباشرة في وقوع الخلل بالمدرسة تعدي التلامذة على بعضهم بالضرب والنظم القياح المستطيل الخالف للقوانين — السكر والسلوك الاتبع خارج المدرسة لخل بشف العسكرية (م) ٧٣ تعتبر العقوبات في ترتيب درجات التلامذة بالنسبة لبعضهم (م) ٧٤ الاجازات بالغياب عن المدرسة خلاف ايام الجمع والاعياد والملابس لا تعطى الا للتلامذة الذين يستحقون هذا الامتياز بسبب اجتهادهم وحسن سلوكهم والاجازات المذكورة ينصح بها من ناظر المدارس الحربية دون غيره وكل من تاخر عن الحضور عند انتهاء مدة اجازته يعاقب باشد الجراء

على الطاعة والانقياد لجعلهم مستعدين للقيام بواجبات المحكمات (م) ٤٦ على ضباط المدارس الحربية متى وجدوا مع التلامذة ان يعتبروا انفسهم على الدوام كائهم في حالة المحكماتية ويجب عليهم حينئذ ان يعاقبوا في الحال كل من يجدونه من التلامذة مخالفا للقوانين او خارجا عن حد الادب (م) ٤٧ حكماء المدارس الحربية هو رئيس الشفاعة وعليه ان يكشف كشفًا عموميا على جميع التلامذة في كل ثلاثة شهور مرة واحدة وان يعود المرضى في صبيحة كل يوم وان يرسل التلامذة الذين يجدهم مصابين بامراض جسيمة فياشر بارساله الى الاستبالية الكبرى وعليه ان يعامل التلامذة بالشفقة والرأفة ويؤشر على الذين يصنعون المرض لتصير معاقبتهم على ذلك (م) ٤٨ على حكماء المدارس الحربية معاينة ما كولات التلامذة والتحقق من جودتها وعليه ان ينفذ الاود وعناصر النوم والمجر ويجوز ذلك ذات يتحقق من نظافتها ويحيط المحكمات الثاني علما بجميع ذلك (الفصل الثاني — في الضبط والربط)

(م) ٤٩ التلامذة يكونون تحت ملاحظة الضباط في اثناء المناورات واوقات الفسحة وفي اليمكحانة وفي مدة الليل وبالاخص تكون ملاحظتهم اثناء الدروس على الحوجات والضباط والنوبية (م) ٥٠ اصول العسكرية تقضي بان يجدر كل رئيس في من يكون تابعا له تمام الطاعة والانقياد وينفذ سائر الاوامر التي تصدر بوجهه الدقة والضبط بدون ابداء لملاحظات ولا حصول ما يدل على عدم الاستحسان فيجب على التلامذة حينئذ ان يحضروا رسوم الاحترام والانتباه داخل المدرسة وخارجها للضباط والحوجات والمستخدمين بالمدارس الحربية وعليهم ايضا احترام الضباط الغير موظفين بالمدارس المذكورة (م) ٥١ التلامذة عند خروجهم من المدرسة في ايام الجمع والملابس يكونون لابسين الملابس العسكرية المأمورية (م) ٥٢ جميع طلبات التلامذة وتشكياتهم يلزم ان تكون مقدمة من الادنى الى الاعلى بالتسريع (م) ٥٣ كل من يقدم طلبا في غير محله او يكون طلبه بعبارة غير لائقة يصير مجازاته على ذلك (م) ٥٤ يصير انتخاب الصف ضباط والاونباشية في كل بلوك من اقدم التلامذة واكثرهم تقدما ويكون تحديد مقدارهم على حسب عدد التلامذة وجنس السلاح التابعين له بحيث يعين لكل عشرين تلميذ بالاقبل من كل نوع من انواع الاسلحة واحد صف ضابط واثنان اونباشية خلاف الباشاويش والبلوك امين — والصف ضباط والاونباشية يميزون بعلامات رتبهم (م) ٥٥ الصف ضباط والاونباشية يكونون مكلفين في بلوكاتهم بمعدات الضبط والربط واما البلوك امين فيكون مختصا بالاوامر والطلبات (م) ٥٦ يتبعين من التلامذة المخفر اللارم في فراقل المدرسة ويكون تحت اوامر الضابط نوبتي الاسبوع وهذه الخدمة معدة ايضا لتمرين التلامذة على اداء خدمة المخفر (م) ٥٧ يكون جمع التلامذة للمناورات والدخول في المكاتب بمعرفة الضابط نوبتي الاسبوع وتتوجه تلامذة كل فرقة مع الانتظام الى مكاتبها بقيادة الصف ضباط (م) ٥٨ بصل (تذاكر) التعداد



(الباب التاسع — في الإدارة)

(م) ٧٥ مواد الإدارة والمخاسنة تكون تحت ملاحظة مأمور الإدارة مباشرة الذي له أن يستقدم الضابطان وجميع مستدي الإدارة لاجل نجاز اشغال مأمورته ويكون تحت امره الحكيم والضباط وروسا المخاسنة والخزينة والخرجة والمخمة.

حرية — (امر عال رقم ٢٨ ذا سنة ١٢٩٩ (١١ أكتوبر سنة ١٨٨٣))

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على الامرنا الصادر بتاريخ ٢٦ شوال سنة ١٢٩٩ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١) بالتصديق على قوانين الاعانة والضمان والامتيازات العسكرية البرية والبحرية والاجازات ونسوية حالة الضباط المستودعين والترقي ومعاشات نقاعد العسكرية وبناء على ما عرض الينا من ناظر حرية وبحرية حكومتنا وموافقة راي مجلس نائبارنا امرنا بما هوأت (م) ١ قوانين ٢٦ شوال سنة ١٢٩٩ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١) عن الاعانة والضمان والامتيازات العسكرية البرية والبحرية وعن الاجازات وعن نسوية حالة الضباط المستودعين وعن الترقي وعن معاشات نقاعد العسكرية صارت لمفائة (م) ٢ ناظر الحرية البحرية ما ذون بان يطبق موقفا في حق الضباط والصف ضباط العسكرية البرية والبحرية احكام امرنا الصادر بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٩٦ (٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦) عن مصاريف اشغال الموظفين الملكية وذلك بحسب وضع قانون خصوصي للمصرية

حرية — (امر عال رقم ٢٨ ذا سنة ١٢٩٩ (١١ أكتوبر سنة ١٨٨٣))

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرض الينا من ناظر حرية وبحرية حكومتنا وموافقة راي مجلس نائبارنا امرنا بما هوأت (م) ١ امرنا الرقم ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ (٢٠ ابريل سنة ١٨٨١) الذي نفرت به مراتب الضباط والصف ضباط العسكرية البرية والبحرية صارت لمفائة (م) ٢ مراتب الضباط والصف ضباط والعساكر تعاد الى ما كانت عليه قبل صدور امرنا الرقم ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ (١٢ ابريل سنة ١٨٨١) (م) ٢ جميع العلاوات في مامية الاستيداع ومعاش النعاذ التي اعطيت بناء على امرنا الياذي ذكره تكون لمفائة

حرية — (منشور صادر في ٢٦ ربيع سنة ١٣٠٠ (٦ مارس سنة ١٨٨٣))

حيث علم لنا ان بعض العساكر السابق فرزم والمخاقم بالجيش الجديد حاصل تجاريم على الحروب والمديريات ليس جارية منهم في ضبط فنيبي التاكيد على ما يوري الفروع وعمد وشايخ القرى ومشايع الفناء بضبط كافة من سبق هروجه لمفائة الان وحررت عنهم نظارة الحرية للمديرية وتقدمهم الى المديرية في اقرب وقت ومنها يرسلون الى نظارة الحرية ليجري ما يلزم لما كتبهم على حسب الاوامر المتبعة بها مع التاكيد على كافة مشايخ نواحي المديريات بامهم عندما يستشعروا من الان فصاعدا بحضور احد العساكر الى بلده بنوع الحروب فيعرون ضبطه في الحال واحضاره الى المديرية للاجراء في حقه كما ذكر بدون انتظار لصدور مكاتبات الضبط حتى بهذه الواضحة واتباه الجميع وحسن التفات . تم لتنفيذ هذا الغرض بالدقة التامة يتيسر الحصول على عدم تجاري احد على الحروب بعد ذلك ومنظر ما تجرته من المنة في هذا الامر

حرية — (امر عال رقم ١٢ جا سنة ١٣٠٠ (٢١ مارس سنة ١٨٨٣))

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرض الينا من ناظر حرية وبحرية حكومتنا وموافقة راي مجلس نائبارنا امرنا بما هوأت (م) ١ امرنا الرقم ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ (١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢) القاضي بروجع مراتب الضباط والصف ضباط الى ما كانت عليه قبل صدور امرنا الرقم ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ (٢٠ ابريل سنة ١٨٨١) صارت الفاع (م) ٢ مراتب الضباط والصف ضباط والعساكر المصريين الذين هم تحت السلاح والذين في خدمات عسكرية متعلقة بالجيش تعتبر ابتداء من شهر مارس سنة ٨٤ على الصورة الاتي يانها

٦٥٠ قرش رتبة اللواء وله عليتان خيول — ٤٧٠٠ رتبة الميرالاي وله عليتان — ٢٠ رتبة القائمات وله عليقة واحدة وان كان حكمدار

اورطة عيادة او الياي سوري او باورافعليتان — ٢٥٠٠ رتبة البكاشي وله عليقة واحدة وان كان حكمدار بطارية او فونيدان ثاني سوري فليقتان — ١٥٠٠ رتبة الداغول اغاسي وله عليقة واحدة ٧٥٠ رتبة البوزباشي وله تعيين فريين مطلقا ومن الكساري ما دام تحت السلاح — ٤٥٠ رتبة الملازم اول وله تعيين فريين مطلقا ومن الكساري ما دام تحت السلاح — ٤٠٠ رتبة الملازم ثاني وله تعيين فريين مطلقا ومن الكساري ما دام تحت السلاح ١٥٠ صولول اغاسي وله تعيين واحد ثم من كساري ما دام تحت السلاح ٧٠ الباشجاويش — ٦٠ البلوك امين — ٥٠ الجاويش — ٤٠ الاونباشي ٣٠ الفتر (ولم التعيينات والكساري)

حرية — (امر عال رقم ٢ ص سنة ١٣٠١ (٢٢ ديسمبر سنة ٨٣))

(نحن خديو مصر) بناء على الاجال المحاضرة امرنا بما هوأت (م) ١ جميع العساكر الموجودين تحت السلاح سواء كانوا في الجيش او في الجندرية يعتبرون كائهم في ميدان الحرب من يوم تعيينهم للسيرة للحرب

حرية — (منشور صادر من نظارة الداخلية في ٢٩ صفر سنة ١٣٠١ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣))

نظارة الحرية والبحرية بعنت لها افادة رقمية ٢٤ الجاري بمر ١٢٥٥ اوضحت فيها ان بعض صف ضباط وعساكر من اورط والابيات الجيش الجديد يحرون تقدم عرضات تتعلق بوجدانهم ومطاعنت في حق بعض اشخاص من العسكرية وغير ذلك من المواد المتعلقة بمصالحهم الشخصية وجاري التفرع عنها من الحرية للمديريات اولانا ولا لاجراء الا لازم فيها من التفتيات والتحقيقات واخطارها بامهم عليه الحال لتفهم ارباب هذه العرضات عنه حما لتكرار التفتيات منهم ولكون كثير من تلك العرضات لم يحصل الاضمان من المديريات في سرعة نبوها واربابها مشكوك من تاخيرها وهذا ما لا ينافي قد اشير بمخاطرة جميع المديريات من هنا بسرعة هو العرضات السابق ارسلنا اليها وابعاها للحرية مستوفاة التحقيقات في اقرب وقت ومن الاث فصاعدا يصير الاضمان الزائد في هوكل ما يرسل اليهم من العرضات في مدة وجيزة وابعاها للحرية وحيث ان من الانقضاء المبادرة بالاجراء على وجه ما اوضحته النظارة انشار اليها رفا لتفتيات الواقعة من العساكر في هذا الخصوص فقد حررنا في تاريخه لمن لزم عن ذلك واقضي تحريه تم للمعلومية والتاكيد بمرعاة الاجراء بمتضاة نيا يكون موجودا بالمديرية من تلك العرضات وما يرسل لما من الان فصاعدا كما هو لازم

حرية — (منشور صادر من الداخلية في ١٨ رسة سنة ١٢٩٧ (١٦ فبراير سنة ٨٤))

ورد للداخلية افادة جنابكم رقمية ١٥ ربيع الاخرة سنة ١٢٩٧ بمر ١٠٢ ومعا صورة الامر الصادر لنظارة الجهادية بتاريخ ٧ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ بمر ٤ عن تحديد مدة ثلاثة سنوات لاقامة الضباط والصف ضباط والعساكر بمجبات بعوم السردان وهرور وتفتهموا ان كان هذا الامر يشمل الحكماء والاجراية الجهادية والملكية المستخدمين بتلك المجبات ام لا وحيث ان معاملة المذكورين بالتيا على الامر المشار اليه من الضروري اجراء المساواة بينهم وبين الضباط والصف ضباط المذكورين فلزم تحريه بمجتاكم للمعلومية والاجراء على الوجه المشرح

حرية — (امر عال رقم ١٣ اش سنة ١٣٠١ (٧ يونيو سنة ٨٤))

(نحن خديو مصر) بناء على ما رفعه الينا ناظر الحرية وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ جميع الاجراءات التي اتخذتها المجالس العسكرية واقرها السردان لمفائة الان سواء كانت متعلقة بتعريف جيشنا او بنظائه تعتبر معتبرة ومصداق عليها يقضي امرنا هذا (م) ٢ احكام امرنا هذا تشمل جميع الاشخاص الساري عليهم القانون العسكري (م) ٣ الاشخاص الذين يسري عليهم القانون العسكري م الا في يانهم (اولا) جميع الضباط الحاليين مراتب كاملة سواء كانوا تابعين للتأيين المنظمة اولاية قوة عسكرية تشكل من وقت الى اخرها بمر منا لاداء خدمة عمومية او خصوصية او فنية والضباط الذين يودون خدمة عسكرية تحت امر احد ضباط اية قوة من القوات المذكورة وكذلك الاشخاص المتخلدون الان وضائف ضباط



## ملحوظات

اساءته التصرف او اغراء غيره على اساءة التصرف امام العدو وبطريقة تظهر الجبن يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالموت او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

## ( الفصل الثاني )

**جرائم مختصة بالعدو ولا تستحق القصاص عليها بالموت**  
اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية في وقت الحرب احدى الجرائم الاتي بيانها وهي — (١) ترك الصفوف بدون اذن من الضابط الحاكم عليه للقبض على اسرى او خيل او ادعى بانه عائد بجاريح الى الخلف — (٢) تخريبه او اتلافه ملكا عمدا بلا اذن من الضابط الحاكم عليه — (٣) اذ قبض عليه اسيرا لعدم اتخاذه الاحتراسات اللازمة والمخالفة الاوامر او لاهماله الواجبات عمدا ثم اذا قبض عليه اسير وتاخر عن الانضمام الى خدمة الحضرة الخديوية عند تمكنه من ذلك الانضمام — (٤) مخاطبة العدو او مخابرة او ارسال راية الهدنة له بدون ان يكون له سلطة شرعية — (٥) اشاعة اخبار بالفاظ شفهية او بالكتابة او باشارة مقصود منها انتاج رعب او فشل لا طائل تحته — (٦) اذا كان في واقعة او قبل ذهابه الى الواقعة واستعمل الفاظا مقصودا منها انتاج الرعب او الفشل — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم بالليمان او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

## ( الفصل الثالث )

**(الجرائم التي اذا عملت في وقت الحرب يكون قصاصها اعظم مما اذا عملت في وقت اخر)**  
اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الاتي بيانها وهي — (م) ١ (١) ترك حكمداره وذهابه للتفتيش على المنهب (ب) تركه القره قول او الدورية او الخفر او المركز بدون اذن من الضابط الحاكم عليه (ت) مروره رعا عن خفر (ث) قهره او ضربه عسكريا ديدبانا (ج) القاء موانع في طريق قومندان الحبس خانة او وكيل

بالجيش والنايون له (ثانيا) جميع صف ضباط واناراية قوة من القوات المتقدم ذكرها وجميع الاشخاص المستخدمين بمعرفة احدى هذه القوات او الموجودين في خدمتها او الذين يتبعونها اثناء وجودها تحت السلاح ( ثالثا) جميع الاشخاص الخادمين في الجيش او الذين سبقتم لهم خدمة فيه متى وقعت منهم احدى المجرام المنصوص عليها في الفصل الاول والثاني من الباب الثاني من قانون العقوبات يحاكمون امام مجلس عسكري في كافة الاحوال التي يامر ناظر المحررية بمحاكمتهم فيها امام المجالس العسكرية — كل شخص كان في السابق خاضعا للقانون العسكري كما توضح آنفا واغرى اوحث احدا من المخاضعين الآن للقانون المذكور على ارتكاب جريمة عسكرية يحاكم امام مجلس عسكري على جريمة الاغراء او اثمت المذكور وبغائب على ذلك بنفس العقاب الذي يفرضه القانون العسكري على الجريمة التي يكون هو المفعول او الحادث على ارتكابها (م) ٤ يصدرنا فيما بعد امر بتشكيل المجالس العسكرية وبكيفية سيرها والى ان يصدر الامر المذكور يكون الحكم في الجرائم المنصوص عليها بامرنا هذا بمعرفة مجالس عسكرية تشكل بكيفية ماثلة او مشابهة على قدر الامكان لكيفية تشكيل المجالس العسكرية التي تحكم فيها بقع من الجرائم في الجيش الانكليزي الموجود الآن بمصر ويكون لها وعليها ما لهذه المجالس من الوظائف والسلطة والواجبات وتتبع بقدر الامكان لدى الحكم في الجرائم التي تقع في الجيش المصري نفس الاجراءات التي تتبعها هذه المجالس وهذه هي قوانين الجنايات العسكرية في الضبط والربط (جنايات وقصاصها — جرائم متعلقة بالخدمة العسكرية)

## ( الفصل الاول )

**جرائم مختصة بالعدو وتستحق القصاص عليها بالموت**

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الاتي بيانها وهي — (١) ترك وتسليم استحكام او محل او مركز او قره قول عارا او اتخاذ وسائل مودية لازام او اغراء محافظ او حكمدار او شخص اخر عارا على ترك او تسليم استحكام او محل او مركز او قره قول يكون من الواجب على المحافظ او الحكمدار او الشخص الاخر المدافعة عنه — (٢) رمي اسلحته وذخرته وعدده عارا امام العدو — (٣) مخاطبة العدو او مخابرة اياه خيانة او ارسال راية الهدنة الى العدو بطريقة الخيانة والجبن — (٤) مد العدو بالاسلحة والذخيرة والمؤونة او الحمامة عنه عمدا ان لم يكن اسيرا (٥) خدمة العدو او مساعدته اختيارا عندما يكون قد قبض عليه اسيرا — (٦) اتيانه وهو في حال الحرب عمدا اي عمل يقصد به احباط فجاج الجيوش الخديوية او فرقة منها (٧)

قومندان الحبس خانة او اي ضابط او صف ضابط او شخص اخر مؤد ماموريته تحت حكمدارية قومندان الحبس خانة او هونائب عن قومندان الحبس خانة واذا دعي لمساعدة قومندان الحبس خانة او وكيل قومندان الحبس خانة او اي ضابط او صف ضابط او شخص اخر واي تلك المساعدة (ح) استعمال الشدة مع شخص آت للجيش بذخيرة او مؤونة وتعديه على ملك شخص او على نفس هذا الشخص سواء كان من ابناء القطر الذي هو خادم فيه او من متوطنيه (خ) تهجمه على منزل او محل اخر للنهب منه (د) اطلاقه اسلحة ناريه وتجريده سيوفا وضربه طروميته واستعماله اشارات او الفاظا او رسائل اخر يقصد منها احدث الرعب او الفشل اثناء الواقعة او المسير او في ميدان القتال او اي مكان اخر (ذ) افشاؤه خيانة سر الليل او كلمة المعرفة لشخص ليس من شؤونه معرفتها او الاخبار خيانة بسر الليل او كلمة المعرفة بضد الحقيقة (ر) تاخير الذخيرة او المؤونة الواردة برسم الجيش وفرزها لصالح سلاحه او اورطته او فرقته ضدا للقوانين المقررة بهذا الخصوص

#### (سوتصرف الديدبان)

(ز) عندما يكون عسكريا ديدبانا ويرتكب احدى الجرمين الآتين (١) نومه وسكره في مركزه (٢) ترك مركزه قبل تغييره قانونيا — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الخيانة يكون تحت الحكم عند انكابه الجريمة في وقت الحرب بالموت او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واما في غير وقت الحرب اذا كان ضابطا بالطرد من الخدمات الميرية عموما او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكريا فبالحبس او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين (م) ٢ اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الآتي بيانها وهي (١) اطلاقه اسلحة نارية وتجريده سيوفا وضربه طروميته واستعماله اشارات او الفاظا او اي وسائل اخر سهوا يترتب عليها حدوث رعب او فشل اثناء الواقعة او المسير او في ميدان القتال او اي مكان آخر (ب) افشاؤه سر الليل

او كلمة المعرفة لشخص ليس من شؤونه معرفتها او الاخبار بسر الليل او كلمة المعرفة بالاسباب صحيح منع بخلاف الحقيقة — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم اذا كان ضابطا بالطرد من الخدمات الميرية عموما او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكريا بالحس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين (العصيان ومخالفة النظام)

#### (الفصل الرابع — العصيان والتبدر)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الآتي بيانها وهي (١) تسببه او تآمره مع آخرين على التسبب في احدث عصيان او تمرد في احد الجيوش الخديوية المنتظمة او الرديف (٢) اجتجاده في اغراء شخص من الجيوش الخديوية المنتظمة او الرديف على الخروج عن طاعة الحضرة الخديوية او استمالته شخصا من الجيوش المنتظمة او الرديف للانضمام الى عصيان او تمرد (٣) انضمامه الى عصيان او تمرد في احد الجيوش المنتظمة الخديوية او الرديف او حضوره فيه من دون ان يبذل غاية جهده في اخماد ناره (٤) اذا علم بحصول عصيان او تمرد في احد الجيوش الخديوية ولم يتوجه في الحال بلا تاخير لاخبار حكمداره عنه — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجنابة يكون تحت الحكم بالموت او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

#### (الفصل الخامس — تهديد او ضرب ضابطا قدم)

(م) ١ اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الآتي بيانها وهي — ضربه او استعماله الشدة بالفعل او بهيئات الفعل مع الضابط الحاكم عليه في وقت تأدية واجباته — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجنابة يكون تحت الحكم بالموت او بالقصاص البدني او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين (م) ٢ اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الآتي بيانها وهي — ضربه الضابط الحاكم عليه واستعماله الشدة معه بالفعل او بهيئات الفعل او سبه او تهديده اياه — يحكم عليه في مجلس

ملحوظات

الميرة عموماً أو بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين  
وإذا كان عسكرياً بالمجس أو بالقصاص البدني أو بقصاص اقل  
منه مذكور في هذه القوانين

### ( الفصل الثامن - الاهمال في الطاعة لاوامر عسكرية او غيرها )

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الاتي بيانها  
وهي — اهاله في الطاعة لاوامر عسكرية او غيرها — يحكم  
عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم  
إذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرة عموماً أو بقصاص  
اقل منه مذكور في هذه القوانين وإذا كان عسكرياً بالمجس  
أو بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين  
( المروب او الغياب بدون اذن )

### ( الفصل التاسع - المروب )

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احد الجرمين  
الاتي بيانها وهما (١) المروب او السعي في المروب من خدمة  
المحضرة الخديوية (ب) اجتياحه وسعيه في استالة شخص خاضع  
للقوانين العسكرية الى المروب من خدمة المحضرة الخديوية  
— يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون  
تحت الحكم عند ارتكابه الجريمة في وقت الحرب أو بعد صدور  
اوامر بالمحروب بالموت أو بالقصاص البدني أو بقصاص اقل منه  
مذكور في هذه القوانين وفي اي وقت اخر بالمجس أو بالقصاص  
البدني أو بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين في اول مرة  
وبالليان أو بالقصاص البدني أو بقصاص اقل منه مذكور في  
هذه القوانين إذا تكرر ذلك منه

### ( الفصل العاشر - الاستمالة الى المروب والموالسة عليه )

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احد الجرمين  
الاتي بيانها وهما (١) مساعدته شخصاً خاضعاً للقوانين العسكرية  
في المروب من خدمة المحضرة الخديوية (٢) إذا كان عالماً  
بهروب أو يقصد هروب شخص خاضع للقوانين العسكرية ولم  
يذهب في الحال لاخبار حكامه أو لم يبذل جهده في القبض  
على ذلك المارب أو قاصد المروب — يحكم عليه في مجلس  
عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالمجس أو  
بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

### ( الفصل الحادي عشر - الغياب عن تادية الواجبات بدون اذن )

إذا ارتكب شخص خاضع لقوانين المجاهدة احدى الجرائم الاتي  
بيانها وهي (١) غيابه بدون اذن (٢) عدم الحضور الى الطابور  
او الى محل الالتقاء المعين من قبل حكامه او ذهابه منه بدون  
اذن قبل تغييره او تركه الصفوف بدون عذر ضروري (٣)  
إذا كان عسكرياً في معسكرو حامية او في مكان اخر ووجد  
خارجاً عن الحدود المعينة له او في نقطة تنهي عنها الاوامر  
العسكرية او اي اوامر اخر بدون اذن مكتوب من حكامه  
(٤) إذا كان عسكرياً وغاب عن مدرسته يكون مأموراً بملازمة

عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم عند  
ارتكابه الجريمة في وقت الحرب بالليان او بقصاص  
اقل منه مذكور في هذه القوانين واما في غير وقت  
الحرب إذا كان المرتكب ضابطاً بالطرد من الخدمات  
الميرة عموماً أو بقصاص اقل منه مذكور في هذه  
القوانين وإذا كان عسكرياً فبالجس أو بالقصاص  
البدني أو بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

### ( الفصل السادس - عدم الطاعة لضابط اقدم )

(م) ١ إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية  
الجريمة الاتي بيانها وهي — عدم الطاعة لامر شرعي  
معطى له شخصياً من ضابط اقدم لتادية واجباته بطريقة  
يظهر بها عدم المبالاة قصداً بتلك السلطة سواء صدر  
له هذا الامر شفاهاً او بالكتابة او بالاشارة او بغير  
ذلك — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت  
الجريمة يكون تحت الحكم بالموت أو بالقصاص البدني  
أو بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين (م) ٢  
إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة  
الاتي بيانها وهي — عدم الطاعة لامر شرعي يصدر له من  
ضابط اقدم يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت  
الجريمة يكون تحت الحكم عند ارتكابه الجريمة في  
وقت الحرب بالليان او بالقصاص البدني أو بقصاص  
اقل منه مذكور في هذه القوانين واما في غير وقت  
الحرب إذا كان المرتكب ضابطاً بالطرد من الخدمات  
عموماً أو بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين  
وإذا كان عسكرياً فبالجس أو بالقصاص البدني أو  
بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

### ( الفصل السابع - مخالفة النظام )

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم  
الاتي بيانها وهي (١) إذا كان له يد في مشاجرة او خلل وإي  
ان يطيع ضابطاً (ولو ذرتة اقل منه) عند ما يامر بالقبض  
عليه او ضرب ذلك الضابط واستعمل معه الشدة بالفعل او  
ببيئات الفعل (٢) ضربه شخصاً خاضعاً للقوانين العسكرية  
او غير خاضع لما يكون محافظاً او غيراً عليه او استعماله الشدة  
معه بالفعل او ببيئات الفعل سواء كان ضابطاً اقدم ام لا  
(٣) مقاومة الحفر المنوطين بالقبض عليه او التكفل به  
(٤) هروبه عند ما يكون عسكرياً من الفشلاق او المعسكر  
او المركز — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية  
يكون تحت الحكم إذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات

بالطرد من الخدمات الميرية عموماً إذا كان ضابطاً أو بقصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين وبالحبس إذا كان عسكرياً أو بقصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين وقد يضاف على هذا القصاص دفع غرامة ليست أكثر من عشرين قرشاً صاعاً أو يبدل القصاص بالاكفء بدفع تلك الغرامة (في الجرائم المتعلقة بالأسرى)

### (الفصل السادس عشر - تهريب الأسير)

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية إحدى المجرمتين الآتي بيانهما وهما (١) إذا كان حاكماً على فرقة أو خفر أو دأورية أو نقطة وأطلق بدون سلطة خصوصية سواه. كان عمداً أو خلافاً لاسيراً يكون مكفلاً به (٢) تهريبه سواه كان عمداً أو بدون عذر شاق أي أسير يكون مكفلاً به أو يكون من واجباته التفتظ عليه — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم إذا كان عمداً بالليان أو بقصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين وإذا كان غير عمد أو خلافاً بالحس أو بقصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين

### (الفصل السابع عشر - الحبس غير القانوني)

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية إحدى الجرائم الآتي بيانهما وهي (١) تأخره بلا لزوم عن تقديم مجنون محبوس للمحاكمة أو إماله في عرض قضية على من له السلطة على النظر فيها (٢) إذا سلم شخصاً لضابط أو صف ضابط أو قومندان حبس خائفة أو وكيل قومندان حبس خائفة للتفتظ وإهمل بدون سبب شاق في إخبار الضابط أو الصف ضابطاً أو قومندان الحبس خائفة أو وكيل قومندان الحبس خائفة حالاً في وقت التسليم أو على قدر ما يمكنه من السرعة أو على كل حال قبل مضي أربع وعشرين ساعة عن الذنب الذي ارتكبه ذلك الشخص سيء تقرير موقع عليه بجنته (٣) إذا كان حاكماً على فرقة أو سلم له مجنون للتفتظ به ثم لم يذهب في حالة انتهائه خفوه أو مأموريته أو على كل حال قبل مضي أربع وعشرين ساعة يقدم تقريراً مكتوباً إلى الضابط الذي يكون قد أمر بتفديده إليه ويحتوي ذلك التقرير على ما وصل إليه من معرفة اسم المجنون وجريمته وكذلك اسم ورتبة الضابط أو الشخص الذي كلفه بالمجنون ثم لم يرفقه بالتقرير المذكور في المادة السابقة إذا كان قد ورد إليه — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم إذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً أو بقصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين وإذا كان عسكرياً بالحس أو بقصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين

### (الفصل الثامن عشر - الهروب من السجن)

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الآتي بيانهما وهي — إذا كان مقبوضاً عليه أو مودعاً في السجن أو تحت خفر قانوني وهرب أو سعى في الهروب — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم إذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً أو بقصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين وإذا كان عسكرياً بالحس أو

المحبوس فيها بدون إذن من حاكمه أو بلا عذر ضروري — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم إذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً أو بقصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين وإذا كان عسكرياً بالحس أو بقصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين (السلوك الفاضح)

### (الفصل الثاني عشر - خروج الضابط عن حد الأدب)

إذا ارتكب ضابط خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الآتي بيانهما — خروجه عن حد الأدب بطريقة منافية للشرف — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم بالطرد من الخدمات الميرية عموماً

### (الفصل الثالث عشر - اخلاص أشخاص مكلفين بالتفتظ على نقود أو بضائع)

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الآتي بيانهما وهي — إذا كلف بالتفتظ على نقود أو بضاعة عسكرية أو عادية أو نيطة به الاعتناء في توزيعها وإساءة التصرف فيها بالاغتلاص أو السرقة أو كان له يد في الاغتلاص أو السرقة أو اتلف تلك البضاعة عمداً — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالليان أو بقصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين

### (الفصل الرابع عشر - سلوك العسكري الفاضح)

إذا ارتكب عسكري أحد المجرمات الآتي بيانهما وهي (١) تظاهر بالسقم أو ادعاه السقم كذباً أو تسميه في مرض لنفسه (٢) تعوير نفسه أو عسكرياً آخر عمداً سواء كان بناءً على طلب ذلك العسكري أم لا قاصداً بهذا أن يجعل نفسه أو العسكري الآخر غير لائق للخدمة وطالبه من شخص أن يعوره حتى يصير بذلك غير لائق للخدمة (٣) إساءته السلوك أو عدم الطاعة عمداً عند وجوده في مستشفى أو في محل آخر حتى يكون بسبب سوء هذا السلوك أو عدم الطاعة قد أوجد في نفسه سقماً أو مرضاً أو زود مرضه أو آخر حصول الشفاء (٤) إذا اغتلس أو سرق نقوداً أو أشياء ما أو أخذها مع علمه بأنها مسروقة أو مختلسة وهي خاصة برفيق له أو ضابط أو متعلقة بالآية أو بموسفة الآيه أو بأي جهة أخرى عسكرية أو عادية (٥) إذا ارتكب جريمة اغتلاص ليست مذكورة في هذا القانون ذكراً خصوصياً وإذا سلك منهجاً آخر فاضحاً بالفسوة وعدم التهذيب ومخالفة الطبيعة — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالقصاص البدني أو بقصاص أقل منه مذكور في هذه القوانين

(في السكر)

### (الفصل الخامس عشر - السكر)

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الآتي بيانهما وهي — استعماله السكر سواء كان في وقت تادية واجباته أم لا — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم

## ملحوظات

اوالمهات اوالملبوسات اولوازم الاي اوالمؤونة او الاثاث اوالمفروشات والاحرمة والملايات والالات والمليق والبضاعة (٢) انتفاع واماله عن قصد سيء في كتابة او ارسال تقرير او كشف يكون من واجباته كتابته او ارساله — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطا بالطرد من المخدمات الميرية عموما او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكريا بالمجلس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين (فصل ٢٣ — التهمة الباطلة)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الاتية يانها وهي (١) اذا كان ضابطا او عسكريا وانهم ضابطا او عسكريا اخر تهمة باطلة مع علمه بانها باطلة (٢) اذا رفع ضابط او عسكري شكوى ظنا منه انه مظلوم وقدم ادعاء باطلا بخل بشرف ضابط او عسكري او حذف من الشكوى عبارات مادية (٣) اذا ادعى عسكري لمكده كذبا كذبا انه ارتكب جريمة المروءة (٤) اذا قدم عسكري عددا تقريراً كذبا الى ضابط جهادي او شرعي فيما يخص بتطويل مدة اجازته — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالمجلس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(فصل ٢٤ — جرائم مخففة بالمجلس العسكرية)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الاتية يانها وهي (١) اذا طلب اوامر بالمحضور لدى مجلس عسكري كشاهد وغاب عن الحضور (٢) اذا طلب منه شرعا في مجلس عسكري تادية البهين او ابداء قول شرعي وامتنع عن ذلك (٣) اذا طلب منه شرعا في مجلس عسكري تقديم ورقة في حوزته او تحت مراقبته وامتنع عن ذلك (٤) اذا طلب منه شرعا عند ما يكون شاهدا في مجلس عسكري جواب على سؤال واني (٥) اذا اهان مجلسا عسكريا واحتقره باستعماله السفه او التهديد او باحداث تعطيل او تشويش في محاضر المجلس — يحكم عليه في مجلس عسكري غير المجلس الذي ارتكب في حقه الجريمة وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالطرد من المخدمات الميرية عموما اذا كان ضابطا او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين واذا كان عسكريا بالمجلس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين — على ان المجلس الاول اذا نرا له انه ليس من الضرورة المحكم في مجلس اخر على الشخص الصادر في حقه منه الامانة او الاحتقار بالانواع السابق ذكرها جاز لرئيس ذلك المجلس ان يحكم عليه بالمحبس مع الاشغال الشاقة او بدونها لمدة لا تزيد عن ٢١ يوما (فصل ٢٥ — الشهادة الزور)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الاتية يانها وهي — عند ما يؤدي البهين او قول الشرف امام مجلس عسكري او اي مجلس اخر او امام ضابط له الحق في التكليف بالبهين بناء على هذا القانون ثم يبدي شهادة زورا — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالمجلس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(جرائم عسكرية شتى)

(فصل ٢٦ — الفاظ الخيانة)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الاتية يانها وهي — استعماله بطريق الخيانة الفاظا غير لائقة في

بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(جرائم متعلقة بالاملاك)

(فصل ١٩ — غش المعاملة فيما يتعلق بمؤونة الجيش) اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجريمتين الاتيتين يانها وهي (١) اشتراكه في ضرب ثمن باهظ على بائع يريد تاجير بيت او مكان للبيع على العساكر (٢) فرضه شيئا معلوما على بيع مؤونة او بضاعة اتي بها للاستخدام او المعسكر او المركز او الفسلاق او المحل الذي يكون موحا كما فيه اوله فيه سلطة ونحصيله فرائد من بيع هذه الاشياء او اشتراكه في بيعها وكذلك يبعه او شراؤه مؤونة او بضاعة ينتفع بها احد الجيوش الخديوية — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالمجلس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(فصل ٢٠ — تهريب المهات او اتلافها)

اذا ارتكب عسكري احدى الجرائم الاتية يانها وهي (١) تغييبه او اشتراكه في تغييب اسلحة او ذخيرة او عدد او آلات او ملبوسات او لوازم الاي او حصان يكون متكفلا به سواء كان بالرهن او البيع او الاتلاف او غير ذلك (٢) فقد احدى الاشياء المذكورة في المادة السابقة بالاها (٣) تغييبه بيشين حرية اعطيت له سواء كان بالرهن او البيع او اتلاف او غير ذلك (٤) اتلافه عددا اي شيء سبق ذكره في هذا الفصل او اي شيء خاص باحد رفقاته او بضابط او متعلق بالابه او بموسيقى الابه او اي جهة اخرى عسكرية او عمومية (٥) سوء معاملته حصانا نافعا للخدمة العمومية — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم بالمجلس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(جرائم متعلقة بالاوراق والتقارير المزورة)

(فصل ٢١ — تزوير الاوراق الرسمية والتقارير)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجرائم الاتية يانها وهي (١) ارتكابه الذنوب الموضحة بعد في تقرير او قائمة او كشف عن اسماء العساكر او عن الماهيات او شهادة او كتاب او اي ورقة كتبها او ختمها يكون واجبا عليه التأكد بصحتها (١) كتابته عددا تقريراً زورا ومعرفته بكتابة ذلك التقرير زورا (ب) حذفه عددا شيئا مكتوبا يقصد بذلك التزوير او معرفته بوقوع ذلك الحذف (٢) حذفه عددا ويقصد ايقاع الضرر لشخص او محوه وتغييره وايقاعه اي ورقة يكون من واجباته المحافظة عليها او تقديمها (٣) عند ما يكون من واجباته الرسمية ابداء قول في مادة وييدي ذلك القول عددا بالكذب — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم بالمجلس او بقصاص اقل منه مذكور في هذه القوانين

(فصل ٢٢ — ترك شيء يعطى عنه وصل بدون كتابة)

اذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية احدى الجريمتين الاتيتين يانها وهي (١) تركه بدون كتابة شيئا يعطى عنه وصلا عند ما يحتم على اوراق متعلقة بالماهيات او الاسلحة او الذخيرة

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الاتي بيانها وفي اتيانه عملاً سيئاً أو سوء تصرفه أو فقدان النظام أو تهمله بطريقة منافية لاحكام الضبط والربط العسكري — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجريمة يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل منه المذكور في هذه القوانين وإذا كان عسكرياً بالحبس أو بقصاص اقل منه المذكور في هذه القوانين بشرط ان هذا الفصل لا يعاقب بمقتضاها شخص ارتكب جريمة قد سبق ذكرها في هذه القوانين ومع ذلك فلا يعطل حكم صادر على شخص مرتكب الجريمة المذكورة هنا بمجته مخالفة لنص هذا الشرط الا اذا ظهر ان هذه المخالفة اوجبت ظمناً للشخص وعلى كل حال فالمسئولة العائدة على ضابط لا يمكن الغاؤها بسبب صحة الحكم

### (في انصاف المظلوم)

#### (فصل ٣٢ — كيفية تشكي الضابط)

إذا تراء لضابط ان حكماؤه قد ظلموه او انه عند ما طلب منه سماع دعواه لم يزل الانصاف الذي يعتبر لنفسه حقاً فيه له ان يرفع شكواه

#### (فصل ٣٣ — كيفية تشكي العسكري)

إذا تراء للعسكري انه مظلوم في مادة ما من قبل ضابط غير يوزباشيه او من عسكري له ان يرفع شكواه الى يوزباشيه فاذا تراء له انه مظلوم من قبل يوزباشيه فيما يخص بشكواه التي طلب منه فيها الانصاف او اي مادة اخرى له ان يرفع شكواه الى حكماؤه فاذا وجد نفسه مظلوماً ايضاً من قبل حكماؤه فيما يخص بشكواه التي طلب منه فيها الانصاف او اي مادة اخرى له ان يرفع شكواه للضابط الكرم او لاي ضابط حاكم على الناحية التي هو خادماً فيها — وعلى كل ضابط مرفوعة له شكوى من قبيل المذاكرة في هذا الفصل ان يأمر باجراء التحقيق فيها ومن بعد اتمام التحقيق وانضاح صحة شكوى العسكري عليه اتخاذ الوسائل اللازمة لانصاف الشاكي انصافاً كلياً

### (في التقصص)

#### (فصل ٣٤ — درجات التقصص التي تحكم بها)

#### (المجالس العسكرية)

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية جريمة ما كان بعد ثبوت الجناية عليه في مجلس عسكري تحت الحكم بحسب درجات التقصص الاتي بيانها — يحكم على الضابط بدرجات التقصص الاتية (١) الموت (ب) اللبان لمدة لا تنقص عن خمس سنوات (ت) الحبس مع الاشغال الشاقة او بدونها لمدة لا تزيد عن ستين (ث) الطرد من الخدمات الميرية عموماً (ج) الرقت من الخدمة العسكرية (ح) الحرمان من اقدمية الرتبة في الجيش والسلاح التابع له المذنب او في كل منها (خ) التوبيخ السيط او التوبيخ الصارم — يحكم على العسكري بدرجات التقصص الاتية (د) الموت (ذ) التقصص البدني لعدد لا يتجاوز الخمسين سوطاً (ر) اللبان لمدة لا تنقص

حق المحضرة التخدبوية — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل منه المذكور في هذه القوانين والحبس اذا كان عسكرياً او بقصاص اقل منه المذكور في هذه القوانين

#### (فصل ٣٧ — افشاء شيء ينتج منه ضرر)

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الاتي بيانها وهي — اذا كان خادماً في احد الجيوش التخدبوية او غير خادم فيها واعلن بدون سلطة قانونية سوءاً كان باللفظ او بالكتابة او بالاشارة او بغير ذلك بعدد الجيوش او بمجاهم او بخازنه او مؤثرته او تجهيزاته او اوامر بحركات وتنقلات في وقت وحسبيفة يرى المجلس منها انها احدثت ضرراً بصالح المحضرة التخدبوية — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل منه المذكور في هذه القوانين وإذا كان عسكرياً بالحبس او بقصاص اقل منه المذكور في هذه القوانين

#### (فصل ٣٨ — اساءة المعاملة مع عسكري)

إذا ارتكب ضابط او صف ضابط احدي المجرمين الاتي بيانها وهما (١) ضربه او سوء معاملته عسكرياً (٢) اذا تأخر عندا وامتنع بلا وجه قانوني عند استلامه مائة ضابط او عسكري عن دفع هذه الماهية وقت استحقاقها — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل منه المذكور في هذه القوانين وإذا كان عسكرياً بالحبس او بقصاص اقل منه المذكور في هذه القوانين

#### (فصل ٣٩ — السعي في قتل النفس)

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الاتي بيانها وهي — سعيه في قتل نفسه — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل منه المذكور في هذه القوانين وإذا كان عسكرياً بالحبس او بقصاص اقل منه المذكور في هذه القوانين

#### (فصل ٣٠ — الامتناع من تسليم ضابط او عسكري)

#### (متهم بجريمة ملكية بسلطة ملكية)

إذا ارتكب شخص خاضع للقوانين العسكرية الجريمة الاتي بيانها وهي — اذا طلب منه قانوناً ان يسلم لقاضي ملكي ضابطاً او عسكرياً منها بجريمة تستوجب محاكمته عليها في مجلس ملكي او المساعدة في الفاء القبض عليه واهمل في ذلك او امتنع عنه — يحكم عليه في مجلس عسكري وبعد ثبوت الجناية يكون تحت الحكم اذا كان ضابطاً بالطرد من الخدمات الميرية عموماً او بقصاص اقل منه المذكور في هذه القوانين وإذا كان عسكرياً بالحبس او بقصاص اقل منه المذكور في هذه القوانين

#### (فصل ٣١ — التصرف بطريقة مخالفة للضبط والربط

#### (العسكري)

## ملوحات

ايام من غير ان يكون قد صدر امر بالاثام مجلس عسكري لحاكمته فالشخص الموضوع تحت المختر العسكري لا يطلق سبيله بل على حكامه كتابة تقرير مخصوص بمعرفة لدليل مدة المختر عليه ويستمر في كتابة تقرير مثل هذا كل ثمانية ايام حين ما يلتزم المجلس العسكري او حين ما يدلى سبيل المسجون (٢) القصد من كلمة المختر الجهادي هو وضع المرتكب تحت الحفظ او حبسه (٣) يجوز لضابط ان يامر بوضع اية ضابط كان من درجة ادنى او اي عسكري تحت المختر العسكري ويصح لصف ضابطان يامر بوضع اي عسكري تحت المختر العسكري وكل ضابط له ان يامر بوضع اي ضابط ولو كان من درجة اعلى تحت المختر العسكري عند اشتراكه في مشاجرة او خلل اما هذه الاوامر فواجبة الطاعة ولو كان الامر بالمأمور ليسا من الاي واحد ولا سلاح واحد (٤) لا يجوز لضابط ولا لصف ضابط ولا لقومندان الحبس خانة او وكيل قومندان الحبس خانة ان يمنع من التخطف او المختر على شخص سلم له للتكفل به من قبل اي ضابط او صف ضابط الا انه واجب على الضابط او الصف ضابط الذي سلم الشخص للمختر عليه ان يقدم في وقت ذلك التسليم او على كل حال قبل مضي ٢٤ ساعة للضابط او للصف ضابط او لقومندان الحبس خانة او لوكيله تقريراً بالكتابة موقعاً عليه بخطه يشتمل على الجريمة التي اتهم بها ذلك الشخص — يجب على السلطة العسكرية المختصة بذلك ان تشرع في تحقيق كل شكوى مرفوعة ضد شخص تحت المختر العسكري بلا تأخير لا طائل تحته وتنفذ الاجراءات الموصلة لمعاقبة الجاني او اطلاق سبيله في الحال

حرية — امر عسكري صادر في شهر ايلول سنة ١٨٨٦

(نمرة ٩٥٩) (قومسيون لنظر طلبات الضباط)

يصير تشكيل قومسيون بتم السردارية لاجل النظر في طلبات بعض الضباط الغير موجودين بالخدمة (اسماء الرئيس والاعضاء) يصير انعقاد القومسيون المذكور في ايام الثلاثاء وايام السبت اساعة ١٠ افترق صباحاً ثم ان اجتمع الرئيس او وكيله مع اثنين من الاعضاء كلف لانعقاد القومسيون — ويجب على الضباط الذين يقدمون انفسهم للقومسيون السالف ذكره ان يكون يدهم كشف مختصر موج فيه اسماهم واعمارهم ورتبهم وسابقة خدماتهم

حرية — امر عال صادر في ٢٢ دسمبر سنة ٨٦

بناءً على ما عرضه علينا ناظر الحرية والمالية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هو ات (م) كافة الضباط والصف ضباط والعساكر والباشوزق الاتيين من السودان الذين لم يجز لغاية الان تسوية طلباتهم بصيرتندهم للجنة عسكرية لتنظر في احوالهم مدة خدماتهم وتعين لهم الدرجة التي يستحقونها من الدرجات الثلاث الاتية (اولاً) رجال العسكرية الذين لا يثبت عليهم ادنى نواحي مع العدو ولم يتماهلوا في الحضور الى القطر المصري (ثانياً) رجال العسكرية الذين لا يثبت عليهم ادنى نواحي مع العدو وتماهلوا في الحضور الى القطر المصري (ثالثاً) رجال العسكرية الذين يثبت عليهم النواحي مع العدو (م) ٢ رجال العسكرية الذين يدرجون في الدرجة الاولى تعطى لهم مرتبتهم لغاية التواريخ المذكورة

من خمس سنوات (ز) الحبس مع الاشغال الشاقة او بدونها لمدة لا تزيد عن سنتين (س) الرقت بمنحة من الخدمة العسكرية (ش) التزبل من درجة صف ضابط للدرجة ادنى (ص) الحبز على الماهية او النفرم — بشرط انه (١) عند ما يكون معيناً لجريمة واردة في هذا القانون قصاص مخصوص او اي قصاص اقل منه يمكن تبديل ذلك القصاص الخاص او تنزيله على حسب هيئة الجريمة الى درجة اقل منه واردة بدرجات القصاص المذكورة قبل (٢) يحكم على الضابط بالطرد من الخدمات الميزية عموماً قبل ما يحكم عليه بالالبان او الحبس (٣) عند ما يحكم على ضابط بالحرمان من اقدمية الرتبة يحكم عليه ايضاً بالتوبيخ البسيط او التوبيخ الصارم (٤) عند ما يحكم على عسكري بالالبان او الحبس يصير الحكم عليه بالقصاص البدني او بالرفت بمنحة من الخدمة العسكرية (٥) اذا ارتكب عسكري في وقت الحرب جريمة السكر المنفرد او السلوك الفاضح او اي جريمة فسادها الموت او اللابان يجوز لاي مجلس عسكري الحكم فيها حكماً نهائياً بقصاص حالي ما عدا الضرب وذلك القصاص الحالي ان لم يكن بالاعدام فلا يكون بطريقة تضر بمهارة المرتكب او تعطل وظيفة عضو من اعضائه بل يكون اما بالتجبر على الحرية او بالاشغال الشاقة غير ان القصاص الحالي لا يجري مفعوله اذا تراء للضابط الذي له التصديق على الحكم ان الحبس انسب نظراً للخدمة العمومية (٦) القصاص الحالي لا يحكم به على صف ضابط او عسكري كان اصله صف ضابط بخصوص جريمة ارتكبا عند ما كان صف ضابط (٧) القصد في هذا الفصل من جريمة السكر المنفرد هو السكر في وقت سير الجيش او في تادبة اي واجب او بعد ما يصير التنبيه على المرتكب بتادبة واجب او اذا كان وجد بسبب سكره غير موافق لتادبة واجب وليس للحكماء المعاقبة على هذه الجريمة او اي جريمة مذكورة في هذه القوانين بالقصاص الحالي (٨) القصد في هذا الفصل من جريمة السلوك الفاضح هو ارتكاب اي جريمة سبق ذكرها في فصل ١٤ من هذه القوانين (٩) في مادة تظليل القصاص يعتبر تغيير القصاص الحالي السابق ذكره في درجات القصاص الى الدرجة التالية لدرجة اللابان (١٠) قد يحكم على شخص مرتكب جريمة او قد يضاف ذلك على قصاص مختص بجريمة بالحرمان من المعاش او يقطع مدة من المعاش او يفتقدان مكافأة او نياشين جهادية (١١) يصح لمجلس ان يحكم على شخص مرتكب جريمة بقطع جزء من ماهيته كما هو مذكور في هذه القوانين او يضاف ذلك الى قصاص ثان

(حبس المتهمين)

(فصل ٣٥ — الحبس)

اذا اتهم شخص خاضع للقوانين العسكرية بارتكابه جريمة يجوز الحكم عليه فيها بحسب هذه القوانين يحكم عليه بمقتضى المواد الاتية (١) اذا اتهم شخص خاضع للقوانين العسكرية بارتكابه جريمة جاز وضعه تحت المختر العسكري للمحافظة عليه بشرط انه اذا لزم وضع المرتكب تحت المختر العسكري في غير وقت الحرب سواء كان ضابطاً او عسكرياً لزم ان اطول من ثمانية

قد صار نشر الاوامر الاتية بعد لمعلومية وإرشاد الضباط المستودعين على متضاها — (١) ليكون معلوم بان الضباط المستودعين هم كالفباط المستخدمين من حيثية الضبط والربط وايضا مسوولين بان يكونوا عالمين بما في الاوامر الجيش وتوليات خدمة الحضرة القومية الخديوية واما الاوامر العسكرية فمبصير حفظها باودة انتظار الضباط بالحريية وفي مكتب فونندان العساكر المصرية باسكندرية على ذمتهم — (ب) ليس من الضروري للضباط المستودعين ان يلبسوا ملابس عسكرية الا اذا صار طلبهم من قبل الحريية وايضا ممنوع بالكلية ليس نصف الملابس جهادي والنصف الاخر ملكي — (ج) لا يجوز للضباط المستودعين لبس اسلحة الكنتف لانه غير مسموح ليس ذلك الا للضباط المستخدمين فقط — (د) على الضباط الطالين التصريح لم بان يخدموا في خدمة ملكية او الذين مزع احاطهم على الاستوداع ان يقدموا نهم دائما بالحريية ليتلقوا الاوامر اللازمة واما الضباط الذين من رتبة الصاغفول اغاضي فا فوق يقدموا نهم شخصيا الى جناب الادجودانت جنرال — (هـ) مبصير اعطام كنتف استحقاق سنوي وشهادة شهرية يقدموها في اول كل شهر عندما يقدموا نهم لصف استحقاقهم — (و) والطريقة التي يتبعونها في تقديم نهم في كالاني — الضباط المتيمين بالحريية الى جناب الادجودانت جنرال بالحريية ومن بعد امضا شهادتهم يقدمون نهم للحضرة مدير صريفات الجيش المصري لصف ماهياتهم — والضباط المتيمين بالاسكندرية الى حضرة فونندان العساكر المصرية هناك والضباط المتيمين بالمديريات لمدير المديرية المتيمين بها — ويقدموا نهم دائما لاسين بانتظام ملابس ملاحهم ورتبهم العسكرية — (ز) وعلمهم ان يقدموا الشهادة المذكورة قبل على الارتيك طيه لاجل امضاها وبدون امضاء هذه الشهادة غير ممكن استولاهم على ماهياتهم — (ح) عند ما اي ضابط من الضباط يقبر عمل اقامته عليه في الحال ان يعلن الحريية والدولان الذي جاري صرف استحقاقه منه اعتياديا واذا اراد اي ضابط من الضباط السفر وقصده التغييب عن عمل اقامته زيادة عن ١٤ يوم فعليه طلب اجازة لذلك من نظارة الحريية — (ط) وبمبصير تعيين ضابط نوبتي شهري من الضباط المستودعين من كل رتبة مع الضابط الذي يليه في الترتيبية وهولا الضباط عليهم ان يجمعوا الضباط الذين من رتبهم ويساعدوا الصراف في صرف استحقاقهم — (ي) جميع التفتلات التي تحصل من الاستوداع للخدمة ومن الاستوداع على المعاش يصير نشرها بالاوامر العسكرية (نائب سردار الجيش المصري)

### حرية — ٥. امر عال صادر في ١٧ مايو سنة ٨٧

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر حرية حكومتنا وموافقة راي مجلس شورى نظارنا وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) اكل عسكري من الموجودين الان في سلك العسكرية سواء كان تحت السلاح في الجيش المصري او في خدمات اخرى عسكرية يعتبر في ضمانة رئيس العائلة التي هو منها — وكل من يدخل في سلك العسكرية بانواعها بعد الان يكون في ضمانة رئيس عائلته (م) ٢ من يفر من العساكر مبصير اشعار ضامن الذي هو رئيس العائلة بالبحث عليه في ميعاد ثلاثة اشهر من تاريخ وصول الاعلان اليه بذلك وان لم يتخضره فيها يروخذ تقر بدله من عائلته الذين في سن الترة بمراعاة اولوية اخذ الاقرب فالاقرب واذا تساوى اثنان او اكثر من الاقارب في درجة واحدة فيفرع بينها فاذا لم يوجد في العائلة من يلحق للعسكرية يلزم الضامن المذكور بدفع بدل تقدي قدره مائة جنيه مصري ثم يعطى له ميعاد ثلاثة اشهر اخرى اعتبارا من اول يوم يلي نهاية الثلاثة اشهر الاول للبحث فيها على النشر الفرار فان احضره في خلالها ولحق بالعسكرية فيصير الافراج عن النشر الذي اخذ بدله عند انتهاء مدة جزاء الفرار اما اذا كان ورد البديل نقدا فيرد الى الضامن — اما ان وجد النشر الفرار بعد مضي الثلاثة اشهر الاخيرة فان كان اخذ بدله فترجى عنه عند انتهاء مدة الجزاء كما ذكر اعلاه وان كان اخذ البديل نقدا وضمت الثلاثة اشهر الاخيرة فلا يرد باثاني

### حرية — ٥. اعلان من نظارة الحريية صادر في شهر حرية — (١) ابريل سنة ١٨٨٨

حيث ان جل مرغوب الحضرة القومية الخديوية مورعاه ما فيه حصن

ادناه مع راتب ثلاث شهور على سبيل التعويض مديرية دنقلة ٤ ستمبر سنة ١٨٨٥ مديرية بربر ١٦ مايو سنة ١٨٨٤ مديرية الخرطوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ مديرية ستاروفاز وعلي ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ مديرية كردفان ١٩ يناير سنة ١٨٨٤ مديرية بحر الغزال وشكا ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ مديرية الناكا مدينة الناكا ٢٨ يولي سنة ١٨٨٥ شرحه مدينة الجبيرة اول اغسطس سنة ١٨٨٥ شرحه مدينة اماديب ١٢ ابريل سنة ٨٥ شرحه مدينة سنهيت ١٢ ابريل سنة ٨٥ شرحه مدينة القلابات اول فبراير سنة ١٨٨٥ محافظة سواكن مدينة سنكات ١١ فبراير سنة ١٨٨٤ دارفور مديرية الفاشر شرحه مديرية دارا شرحه مديرية كلكل وكيكية شرحه مديرية فوجه ١٥ يناير سنة ٨٤ — وبصير احالة رجال العسكرية المذكورين على الاستيداع او على التقاعد طبقا لاحكام قانون الماماشات وذلك ابتداء من تاريخ طلب المعاش اما قيمة المرتبات التي صرفت لعائلاتهم فلا يصبر طلبها منهم — رجال العسكرية الذين يدرجون في الدرجة الثانية يصبر معاملتهم كالذين في الدرجة الاولى ما عدا التعويض البالغ قيمته راتب ثلاثة شهور فلا يكون لهم حق فيه — رجال العسكرية الذين يدرجون في الدرجة الثالثة ليس لهم حق في مرتب الاستيداع ولا في معاش التقاعد وبصير محاكمتهم بمجلس عسكري على جنابة الجناية التي ارتكبوها (م) ٣ كافة الموظفين والمستخدمين الملكيين الاتيين من السودان يصبر تقديمهم لمجلس خصوصي تتعين اعضاؤه بمعرفة ناظري الداخلية والمالية وتكون احكامه غير قابلة للاستئناف — يقرر هذا المجلس الدرجة التي يستحقها الموظفون والمستخدمون الملكيون من الدرجات الثلاث السابق ذكرها — فالذين في الدرجة الاولى تعطى لم متاخرات ماهياتهم لغاية التاريخ المذكورة اعلاه وتعويض باعتبار ماهية ثلاثة شهور بدون ان تضيق حقوقهم في المكافاة القانونية او في المعاش اذا كان لهم حق في ذلك — والذين في الدرجة الثانية لا حق لهم في اخذ تعويض باعتبار ثلاثة شهور بل لم ما يكونوا قد استغفوه من المكافاة القانونية او المعاش اما قيمة المرتبات التي صرفت لعائلاتهم فلا تطلب منهم — والذين في الدرجة الثالثة يصبر احالتهم على مجلس عسكري للنظر والحكم عليهم بعد اعادة التحقيق

### حرية — ٥. امر عال صادر في ٢٢ ديسمبر سنة ٨٦

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ الماماشات والمرتبات العسكرية والضمايم والتعويضات والمكافآت التي تكون مستحقة للموظفين والمستخدمين الملكيين والضباط والصف ضباط والعساكر والباشيرزق الذين كانوا مستخدمين بالسودان يجب المطالبة بها قبل اول ابريل سنة ١٨٨٧ ولا يستقط الحق في طلبها — يصبر اثبات هذه المطالبات اما بايصال صادر من مصلحة ذات شان او باعلان مرسل عن يد محضر (م) ٢ ابتداء من اول ابريل سنة ١٨٨٧ لا تقبل اقامة اي دعوى كانت لدى المحاكم بطلب دفع المبالغ المذكورة اعلاه بها كانت المحجة في ذلك (م) ٣ يصبر تنفيذ احكام امرنا هذا اية كانت النصوص المناقضة لما المدونة في القوانين واللوائح الخبيبة الان

### حرية — ٥. تحريرا بقلم السرايرية في ٤ مايو سنة ٨٧ (مرة ٧٠٧)



## حريق — (قانون العقوبات)

(الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون العقوبات)

## (في الحريق عمدا)

(م) ٢٣٢ كل من وضع عمدا نارا في مبان كائنة في المدن او الضواحي او القرى او في عمارات كائنة خارج سور ما ذكر او في سفن او مراكب او معامل او مخازن وعلى وجه العموم في اي محل مسكون او معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجناية ام لا يعاقب بالاشغال الشاقة موبدا ويحكم ايضا بهذه العقوبة على من وضع عمدا نارا في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على اشخاص او من ضمن قطار محتوي على ذلك (م) ٢٣٣ كل من وضع نارا عمدا في مبان او سفن او مراكب او معامل او مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى او في غابات او اجمات او في مزارع غير محصودة يعاقب بالاشغال الشاقة موقتا اذا كانت تلك الاشياء ليست مملوكة له (م) ٢٣٤ من احدث حال وضع النار في احد الاشياء المذكورة في المادة السابقة ضررا لغيره يعاقب بالسجن الموقت اذا كانت تلك الاشياء مملوكة له او فعل بها ذلك بامر مالكها ٢٣٥ من وضع نارا عمدا في اخشاب معدة للبناء او للوقود او في زرع محصود وكانت هذه الاشياء ليست مملوكة له او في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع ام لا ولم تكن من ضمن قطار محتوي على اشخاص يعاقب بالاشغال الشاقة موقتا واذا احدث عمدا حال وضعه النار في احد الاشياء المذكورة اي ضرر لغيره يعاقب بالسجن الموقت ان كانت تلك الاشياء مملوكة له او فعل بها ذلك بامر مالكها (م) ٢٣٦ وكذلك يعاقب بهذه العقوبة على حسب الاحوال المتنوعة الميينة في المواد السابقة كل من وضع النار في اشياء لتوصيلها للشيء المراد احراقه بدلا عن وضعها مباشرة في ذلك (م) ٢٣٧ وفي جميع الاحوال المذكورة اذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص او اكثر كان موجودا في الاماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمدا بالقتل (م) ٢٣٨ اذا حصل تخريب بواسطة لغم يعاقب فاعله على حسب الاحوال السالفة الذكر بعين عقوبة من

انتظام الهيئة العسكرية وتجنب ما يكون من شأنه الانتقاد او ما شابه ذلك فليكن معلوما ان ارادتها السنية قد قضت بان الضباط الذين تحولوا او يتحولون على المعاش غير مصرح لهم بلبس الكسوة العسكرية الا في اوقات التشریفات لمن يدعى منهم لما فقط كما تبلغ ذلك لهذا الطرف من سعادة رئيس ديوان خديوي بالاغادة المورخة ١٤ مارث سنة ٨٨ نغرة ١٦

## حرية — امر عال صادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٩ ستمبر سنة ٨٢ القاضي بالغاء الجيش حيث انه قد ترتب على هذا الغاء عدم امكان استبعاد الضباط البريين والبحريين الذين كانوا في الجيش الملغى وحيث ان ما صرف للضباط الذين شملهم عنواننا لا يمكن اعتباره بصنة ماهرة استبعاد بل كان مجرد اعانة وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار امرنا بما هو (م) ١ المبالغ اية كانت التي منحت للضباط الذين شملهم عنواننا يجب اعتبارها مجرد اعانة ولو تكون وصفة بصنة ماهرة استبعاد ولا ينبغي على ذلك حق للحكومة في طلب استرداد تلك المبالغ ولا لاولي الشأن ادنى حق يدعى به بوجه من الرجوع ارتكنا على صرفها اليهم

## حرية — (ر) احتياطي ٢١ مارس سنة ٨٣ :

بوستة ٤ مارس سنة ٨٩ — جهادية : رصد خانة

— سودان ١٧ فبراير سنة ٨٩ : عصيان حوادث

عام سنة ٨٢ — معاش

## حرة — (ر) نكاح

حرفة — (ر) ايران ٥ ذاسنة ١٢٩٨ و ١٧ ذسنة

١٢٩٨ — عقوبة الجنابات (قق ٤١)

حرق (تخريض على) — (ر) جريدة (قق ١٥٤)

حرق محلات ليست مسكونة : (ر) حريق (قق ٢٣٣)

حرقاء — (ر) معاش ٢١ شعبان سنة ١٢٨٣

حرقى — (ر) غريق

حرم — (ر) شركة الاباحة (مجلة ١٢٨١)

حرم الابار — (ر) شركة الاباحة (مجلة ١٢٨١)

حرم الشجر — (ر) شركة الاباحة (مجلة ١٢٨١)

حرم المياه — (ر) شركة الاباحة (مجلة ١٢٨١)

حرمان من الحقوق الوطنية — (ر) قانون العقوبات

٣ — عقوبة الجنابات (قق ٤١ الى ٤٣)

حرمان من الرتب والوظائف — (ر) قانون العقوبات

٣ — عقوبة الجنابات (قق ٣٩ الى ٤٣)

حرمان من الحقوق المدنية : (ر) قانون العقوبات ٧

حرمان من الوظائف والرتب والمرتبات — (ر)

رشوة (قق ٩٢ — رافة (قق ٣٥٢)

حرمة بالردة — (ر) فرقة بالردة

ودوام المراقبة لذلك وعلى هذا تحرر في تاريخه الى سائر المديرية والمحافظات والضبطيات بمصر واسكندرية بذلك وتحرر للمالية الاخطار اللازم واقتضى تحريره للاجراء كما ذكر

حشيش — { منشور صادر في ٥ رمضان سنة ١٢٩٧ (١١ اغسطس سنة ٨٠) }

انه مع سبق صدور الذكر بتو المؤرخ في يناير سنة ٨٠ المشتمل على منع زراعة الحشيش وما يجري في ائتلاف واعدام ما يوجد من زرعاً منه مع تجريم من يجربه ذراعته باعتبار كل فدان الف قرش وصدور التنبيهات الاكيدة لمراعاة العمل بمقتضاه لم يزل مسموعاً بوجود اطياف بنواحي المديرية من زرعاً من هذا الصنف ولم يحصل في خصوصها ما نص بذلك الذكر بتو وحيث المتصود منه هو اسندامة الاجراء بموجبه ولزوم النظر الى هذا الامر بعين الاهمية ومن مستلزمات ذلك تعيين من يوثق به من خدمة المديرية وعمد نواحيها للتحرر عن ذلك بكمال الدقة في سائر اطرافها واكتافها وما يوجد من زرعاً من هذا الصنف باي جهة من جهاتها فبالحال تصير المبادرة باعدامه وائتلافه وتحصيل التجريم اللازم على حسب التفصيلات المدون عنها بالذكر بتو المشار عنه لزم تحريره للاجواء بمقتضاه

حشيش — { منشور من نظارة المالية للمديرية عموماً والقناطر الخيرية ومحافظة رشيد والوفائع المصرية في ٩ رجب سنة ٩٨ و ٦ يونيه سنة ٨١ بخصوص عمل الوسايط اللازمة لمنع زراعة الحشيش على اختلاف اصنافه وائتلاف ما يوجد من زرعاً منه وتجريم التجاري على زراعته

لما كانت المحافظة على الصحة العمومية هي من اهم الواجبات ولا يخفى ان صنف الحشيش المخدر الذي كان مستعملاً زراعته ببعض الجهات لا يخلو من السميات ولم يكن به ثمرة سوى التأثيرات المضرّة بالابدان والعقول فالحكومة اقتضت شفتها ورائتها منع زراعة هذا الصنف منعاً كلياً لرفع هاتيك الاضرار حتى وانتهت بالمادة الثالثة عشرة من الذكر بتو الخديوي الصادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ٨٠ منع زراعته في القطر المصري وان من التجاسر ويتجاري على ذلك فمن بعد ائتلاف ما يوجد من زرعاً منه يجري تجريمه بدفع مبلغ قدره الف قرش ديواني عن كل فدان وكان المأمول لوجبه

احدث تجريباً بواسطة الاحراق المعناد حريق — (ر) تعويضات — لجنة : سيكورتاه (قتب ١٩١ — تحقيق ابتدائي (فتج ٧ تغريب (قق ٣٣٥ — ٣٣٨ — غريق

حريق مباني الحكومة — (ر) حكومة (قق ٨٣ حريق نشاء عنه موت — (ر) حريق (قق ٢٣٧ حريم — (ر) حريم — امرأة حرية المدافعة — (ر) جلسة (لا ٢٢ حسن تصرف — (ر) رشد ١٢ اذا سنة ١٢٩٦ بيت المال — مجلس حسبي — بلوغ

حشيش — { صورته ما نشر للجهات من الداخلية في ١٤ اشوال سنة ١٢٩٦ }

قد وردت للداخلية مكتابة من المالية رقيمة ٢٩ رمضان سنة ٩٦ نمرة ٤١٧ تبين منها ومن الورقة الواردة معها ما استفيد منه انه لما علم الى جناب امين عموم الكمارك ان من ضمن الاصناف المتداولة في التجارة صنف يسمى معجون الدهنة جاري صناعته بالمحروسة من خلاصة الحشيش وتصديره لجهة سواكن من على كرك السويس مذ كان الحشيش جائزاً دخوله للقطر ومع صدور قرار من مجلس النظار بتاريخ ٢٩ مارث سنة ٧٩ من ضمن ما نص فيه منع دخول الحشيش في هذا القطر بالكلية وان ما يرد منه ويضبط يصير ائتلافه بمعرفة الكمارك وكون جنابه راى دخول الصنف المذكور تحت حكم القرار المشار عنه قد حرر لمفتش الكمارك بمكتابة كرك السويس بمراقبة هذا الصنف وائتلافه وحرر للمالية بقصد مكتابة جهات الانقضاء بمنع صناعته بالمحروسة وعلى هذا يراد النظر في ذلك وما يستصوب بتحرره منها لجهات الاختصاص والذي نراى هو وان كان ما صدر من المجلس من مقتضاه منع دخول صنف الحشيش للقطر وائتلاف ما يضبط منه لكن حيث هذا ضرورة ما هو الا لعدم تداوله ولا استعماله منعاً لما ينشأ عنه من المضرات وهذا يلزم عليه ايضاً عدم جواز صناعته ولا استعمال معجون الدهنة المثني ذكره المتظاهر ان صناعته هو خلاصة ذاك الصنف فلهذه المناسبات استنسب اجابة ما رغبه جناب امين الكمارك من حيثية منع صناعته وعدم تصديره بالكلية

مزيد الاهتمام من مأموري الحكومة في منع زراعة هذا الصنف حتى وإنه في عهد قريب يصير نسيانسيا فالآن ظهور زراعة نبات بمديرية بني سويف لدى امتحان جانب منه بمعرفة حضرات ارباب الجمعية الكيماوية والتاريخ الطبيعي استنتج من مجموع الصفات التي عبروها عن النبات المذكور انه مكون تقريبا من اجزاء متساوية من التيل المعروف بالحشيش ومن تيل متوسط بين التيل المعتاد والتيل المعروف بالحشيش وان هذا الاخير ليس هو الا نبات الحشيش وبناء على ذلك قد تحرر للمديرية المذكورة باتلافه وتحصيل التجريم الموضح عنه آتفا واقضى اعادة النشريات الاقضى لذكرا بعمل الوسائط اللازمة والاحتياطات الفعالة لمنع زراعة الحشيش على اختلاف اصنافه منعاً كلياً كما سبقت بذلك الاوامر واتلاف ما يوجد من زرعاً بالاراضي وتجريم التجاري على زراعته بالغرامة السالف ذكرها وهذا للاجراء بموجبه كما هو لازم في ٩ رجب سنة ٩٨ ٦ يونيه سنة ٨١

المذكور فان الشروط المرتكن عليها ظاهر فيها انه سلم الارض للزراع لمدة سنة شهور تقريباً بحروثة ومزحقة ومسيجة والتسليم بينه الصورة الخارجة عن القاعدة المتفق عليها بين المزارعين عموماً بحيث على ذلك العدة ما في هذه المسئلة من الغش والتدليس ومن الادلة المهمة تأخير عن اخبار المديرية بحقيقة الامر بعد حصول الزراعة على انه عدة الناحية التي في محل الواقعة وله الاطلاع انما على وقائع احوالها وكيفية مزارعاتها والجاري فيها بحسب واجباته وحيث ان مشايخ وعبد البلاد من نواب الحكومة في تنمية احكام الامور والبلد وحفظ النظام العمومي والذي تجارى عليه العدة المذكور في هذه المسئلة تمل بواجباته وتخالف للاوامر والتنبيهات التي تكرر صدورها عن ذلك وبهذا يكون من العدالة وحفظ النظام تنفيذ مقتضى الاوامر في حقه في تاريخ ٢٩ شعبان سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٦ يولييه سنة ٨١ ثمة ٢٠١ تحرر محضر المدير بالزامه بمبلغ القيرم وتحصيله منه حالا تاديباً له واعتباراً للغير ونشر لياقي المديرية بما لزم من ذلك وهذا لسعادتك لتعلم وتعلموا لمشايخ وعبد البلاد التابعة المديرية وتذروهم بان من تجارى منهم على مثل هذه الحادثة لابد من معاملته بهذه الكيفية وكذلك من يتأخر عن اخبار الحكومة بما يزرع في اطيان بله من انواع الحشيش الخدر يكون تحت المسؤولية والمحاكمة الشديدة

حشيش — (امر عال رقم ١٢ جاسنة ١٢٠١ (١٠) مارت سنة ١٨٨٤)

(نحن خدوم مصر) بعد اطلاعتنا على الامرين الصادرين بتاريخ ٢٩ مارت سنة ١٨٧٩ بمقتضى ادخال الحشيش وزراعته وبيعه وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظارات بما هو آت (م) ١ بغرم زارع الحشيش او بائعه او من ادخل او حاول ادخال هذا الصنف بدفع مائتي قرش صاغ جزاءً تقديراً عن كل افة مع مصادرة ما يوجد من هذا الصنف لجانب الحكومة واذا تكرر وقوع ذلك من نفس الناعل الاول بغرم بدفع ثمانمائة قرش عن كل افة (م) ٢ في حالة عدم دفع الجزاء التقديسي بعين المحكوم عليه بماربعة وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشاً وفي كل حال لا تكون مدة السجن اقل من اربع وعشرين ساعة ولا اكثر من ثلاثة اشهر (م) ٣ الاحكام المنقذة تسري على اصحاب الحشيش وزراعته وخازنيه وحامله وبائعه بطريق التضامن بينهم (م) ٤ تجرم ايضاً مصادرة الصنادل والعربات والمجوانات والاكات والادوات التي تستخدم لنقل الحشيش وكذلك البضائع التي يصير وضعها حوله لاختافه وتسهيل ادخاله (م) ٥ يباع الحشيش المفروط ولا يرخص لشربه ان يستلمه داخل الفطر المصري بل يجب عليه تصديره في ظرف خمسة عشر يوماً الى ميناء اجنبية غير الموالي العثمانية واتقياده لقوانين الكرمك ومناظرته في دفع عدا الذين على سبيل التأمين مبلغاً يوازي قيمة عشرة اضعاف الثمن وهذا التأمين يرد اليه متى ابرز شهادة قانونية من الجهة المصدر الحشيش اليها — وتباع ايضاً باقي الاشياء والبضاعة المضبوطة (م) ٦ يورد المبلغ المتحصل من ائان الحشيش ومن باقي الاشياء والبضاعة المباعة مخزينة مصلحة الكبارك بعد خصم

حشيش — (منشور من نظارة المالية للمدريات عموماً ولخافضة رشيد والقناطر الخيرية واقسام المالية والوقائع المصرية في ١٤ رمضان سنة ٩٨ و٩ اغسطس سنة ٨١ بخصوص التاكيد اللازم بعدم زراعة صنف الحشيش على اختلاف انواعه منعاً كلياً كما تدون بالاوامر والمنشورات — مديرية بني سويف استندلت قبل الان على وجود نبات منزع بمعرفة شخص يسمى قصاب بغدصار من تبعة العجم في اطيان استاجرهما بناحية ترمزت الزاوية من عمة الناحية المسمى سليمان ابو علي ولما صار امتحان عينة هذا النبات بمعرفة ارباب الفن الكيماوي واستنتج من الامتحان انه من انواع الحشيش الخدر قد تحرر للمديرية المذكورة باتلافه وتحصيل القيرم اللازم عنه بالتطبيق للاوامر العالي الصادر في ٩ يناير سنة ٨٠ وصار النشر والاعلان من ذلك عموماً رغبة في توجيه زيادة الالتفات من حضرات المديرين والمأمورين لمع زراعة الصنف المذكور على اختلاف انواعه منعاً كلياً ومعاملة من تجارى على زراعته بما تدون في الاوامر الصادرة عنه للحصول على الغرض المقصود من ابطال زراعته ومنع المضرات الجسيمة المترتبة على استعماله والان ظهر للمالية ان المديرية المذكورة رأيت ما يوجب الزام العدة السالف ذكره بمبلغ القيرم الذي قدره اربعة واربعون الفا وربعمائة واربعة واربعون قرشاً وهو يريد التخلص من هذا الالتزام تمللاً بان تاجير الارض التي حصلت الزراعة فيها حصل بشروط تلزم المستاجر بان لا يزرع فيها شيكاً من المقرر عليه عقائد الجيري الا بعد العرض للمديرية واخذ الرخصة مع ان هذا الشرط فضلاً عن كونه لا يدفع الشبهة عن العدة

قصة الربع منه وتوزيعه مكافأة بين الذين اجروا الضبط وفي حالة وجود متغيرين تقسم هذه المكافأة بينهم وبين الضابطين بالمناصفة (م) ٧ تسري ايضا هذه الاحكام على ما سبق ضبطه من الحشيش ومن الاشياء التي استخدمت لادخاله المحفوظة الان في مخازن الكمرك (م) ٨ صار الغاء احكام المادة الرابعة من الامر الاول واحكام المادة الحادية عشرة من الامر الثاني الصادرين بتاريخ ٢٩ مارث سنة ١٨٧٩

حشيش — منشور من نظارة الداخلية في ٢٧ رمضان سنة ١٣٠١ ٢١ لولي سنة ١٨٨٤

صورة ما تحرر من نظارة الخارجية للفقانية في ١٤ رمضان سنة ١٣٠١ ١٥ — مجلس النظار ارسل للخارجية افادة مؤرخة ٢٩ شعبان سنة ١٣٠١ ٢٣ فحصلها ان نظارة الداخلية قدمت اليه مذكرة تفيد وجود بعض اشخاص تابعين للدول المتحاربة بغير سكندرية جاريين مبيع صنف الحشيش ومتعذر على سعادة محافظ النهر تنفيذ احكام الامر العالي الصادر في ١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ على هؤلاء الاشخاص وانه بالمداوله في ذلك المجلس تقرر احواله ذلك على نظارة الخارجية لتسري في الطريقة المؤدية لتنفيذ احكام الامر المشار اليه على الاجانب وحيث ان تجارة الاشخاص المذكورين على مبيع هذا الصنف الذي هو مضر بالصحة يعد من المخالفات وفي امكان الفقانية اجراء ما يقتضي لاقامة دعوى على من تقع منه مخالفة امام المحاكم المختصة بذلك فلزم تحرير وقادم من طيه صورة افادة المجلس المنفي عنه لكمال الاحاطة بما نص فيها واجراء المستلزم نحو ذلك بمعرفة الفقانية

حشيش — (ر) دخان ١٩ يناير سنة ١٨٨٠

حشيش — (ر) شركة الاباحة (مجله)

حصاد — (ر) سرقة (فق ٢٩٥)

حصه — (ر) شركة

حصر التركات — (ر) بيت المال

حصر ديون الحكومة والدايرة — (ر) دين موحد (تصنيف)

حصن (تسليم الحصن) — (ر) حكومة (فق ٧٢)

منفعة عمومية (ق ٩)

حصيرة — (ر) وقف

حضانة — (قانون الاحوال الشخصية)

(م) ٢٨٠ الام النسبية احق بحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبعد الفرقة اذا اجتمعت فيها شرائط اهلية الحضانة (م) ٢٨١ الحاضنة الذمية اما كانت او غيرها احق بحضانة الولد كالمسلفة حتى يعقل ديناً او يخشى عليه ان يالف غير دين الاسلام (م) ٢٨٢ يشترط ان تكون الحاضنة حرة بالغة عاقلة امينة لا يضيع الولد عندها باستئصالها عنه قادرة على تربيته وصيانه وان لا تكون مريضة ولا متزوجة بغير محرم للصغير وان لا تمسك

في بيت المبعوضين له ولا فرق في ذلك بين الام وغيرها من الحاضنات (م) ٢٨٢ اذا تزوجت الحاضنة اما كانت او غيرها بزواج غير محرم للصغير سقط حقها في الحضانة سواء دخل بها الزوج ام لا — ومعنى سقط حقها انتقل الى من يليها في الاستحقاق من الحاضنات فان لم توجد مستغفة اهل الحضانة فلولي الصغير اخذ ومعنى زال المانع يعود حق الحضانة للحاضنة التي سقط حقها بتزوجها بغير محرم للصغير (م) ٢٨٤ حق الحضانة يستفاد من قبل الام فيعتبر الاقرب فالاقرب من جهتها ويقدم المدعي بالام على المدعي بالاب عند اتحاد المرتبة قريباً — فاذا امانت الام او تزوجت باجنبي او لم تكن اهلاً للحضانة ينتقل حقها الى امها فان لم تكن او كانت ليست اهلاً للحضانة تنتقل الى ام الاب وان علت عند عدم اهلية القرين ثم لاخوات الصغير وتقدم الاخت الشقيقة ثم الاخت لام ثم الاخت لاب ثم لبنات الاخوات بتقديم بنت الاخت لابوين ثم لام ثم لحالات الصغير وتقدم الخالة لابوين ثم الخالة لام ثم لاب ثم لبنات الاخت لاب ثم لبنات الاخ كذلك ثم لعلمات الصغير بتقديم العمة لابوين ثم لام ثم لاب ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمت الابهات والآباء بهذا الترتيب (م) ٢٨٥ اذا فقدت المحارم من النساء او وجدت ولم تكن اهلاً للحضانة تنتقل للعصبات بترتيب الارث يقدم لاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب ثم العم الشقيق ثم العم لاب — فاذا تساوى المستحقون للحضانة في درجة واحدة يقدم اصلهم ثم اورعهم ثم اكبرهم سناً — ويشترط في العصبه اتحاد الدين فاذا كان للصبي اخوان احدهما سلم والاخر ذي يلم للذي لا يلم (م) ٢٨٦ اذا لم توجد عصبه مستغفة للحضانة او وجد من ليس اهلاً لها بان كان فاسقاً او معنوفاً او غير مأمون فلا تسلم اليه المحضونة بل تدفع لديه رحم محرم ويقدم المجد لام ثم الاخ لام ثم ابنه ثم العم لام ثم الخال لابوين ثم الخال لاب ثم الخال لام — ولا حق لبنات العم والعمة والخال والخالة في حضانة الذكور ولن الحق في حضانة الاناث — ولا حق لبني العم والعمة والخال والخالة في حضانة الاناث وانما لم حضانة الذكور — فان لم يكن للانثى المحضونة الابن عم فالاختيار للحاكم ان رآه صالحاً ضمها اليه والا سلمها لامرأة ثقة امينة (م) ٢٨٧ اذا امتنعت الحاضنة عن الحضانة فلا يجبر عليها الا اذا تعينت لها بان لم يوجد للطفل حاضنة غيرها من المحارم او وجدت من دونها وامتنعت فليست تجبر اذا لم يكن لها زوج اجنبي (م) ٢٨٨ اجرة الحضانة غير اجرة الرضاعة والنفقة وكلها تلزم ابا الصغير ان لم يكن له مال فان كان له مال فلا يلزم اياه منها شيء الا ان يتبرع (م) ٢٨٩ اذا كانت ام الطفل في الحاضنة له وكانت منكوبة او معتقة لطلاق رجعي فلا اجر لها على الحضانة وان كانت مطلقة بائناً او متزوجة بمحرم للصغير او معتقة له فلها الاجرة وان اجبرت عليها وان لم يكن للحاضنة مسكن تمسك فيه الصغير الفقير فعلى ابيه سكنها جميعاً — وان احتاج المحضون الى خادم وكان ابوه موسراً يلزم به — وغير الام من الحاضنات لها الاجرة (م) ٢٩٠ اذا ابت ام الولد ذكراً كان او انثى حضانته مجاناً ولم يكن له مال وكان ابوه معسراً ولم توجد متبرعة من محارمه تجبر الام على

## ملحوظات

الحضانة وتكون اجرتها ديناً على ابيه — فاذا وجدت منبرية اهل الحضانة من محارم الطفل فان كان الاب موسراً ولا مال للصغير فالام وإن طلبت اجرة احق من المنبرية — وإن كان الاب معسراً وللصبي مال ولا تخير الام بين امساكه مجاناً ودفعه للمنبرية — فان لم تختر امساكه مجاناً يتزع منها ويسلم للمنبرية ولا تمنعها من رؤيته وتعهده كما تقدم في مادة ٢٧٠ — وكذلك الحكم ان كان الاب موسراً وللصبي مال فان كانت المنبرية اجنية فلا يدفع اليها الصبي بل يسلم لاهل باجر المثل ولو من مال الصغير (م) ٢٩١ تنهي مدة الحضانة باستثناء الغلام عن خدمة النساء وذلك اذا بلغ سبع سنين — وتنتهي مدة حضانة الصبية ببلوغها تسع سنين — وللاب حيثما اخذها من الحضانة فان لم يطلبها يجبر على اخذها — واذا انتهت مدة الحضانة ولم يكن للولد اب ولا جد يدفع للأقرب من العصبة او للوصي لو غلاماً ولا تسلم الصبية لغير محرم — فان لم يكن عصبة ولا وصي بالنسبة للغلام يترك المحضون عند الحضانة الى ان يرى القاضي غيرها اولى له منها (م) ٢٩٢ يمنع الاب من اخراج الولد من بلد امه بلا رضاها مادامت حضانتها — فان اخذ المطلق ولدك منها لتزوجها باجنبي وعدم وجود من يتقبل اليها حق الحضانة جاز له ان يسافر به الى ان يعود حق امه او من يقوم مقامها في الحضانة (م) ٢٩٣ ليس للام المطلقة ان تسافر بالولد الحضانة له من بلد ابيه قبل انقضاء المدّة مطلقاً — ولا يجوز لها بعد انقضاءها ان تسافر به من غير اذن ابيه من مصر الى مصر ينهيا تفاوت ولا من قرية الى مصر كذلك ولا من قرية الى قرية بعيدة الا اذا كان ما تنتقل اليه وطنها لها وقد عقد عليها فيه — فان كان كذلك فلها الانتقال بالولد من غير رضا ابيه ولو كان بعيداً عن محل اقامته — فان كان وطنها ولم يعقد عليها فيه او عقد عليها ولم يكن وطنها فليس لها ان تسافر اليه بالولد بغير اذن ابيه الا اذا كان قريباً من محل اقامته بحيث يمكنه مطالعة ولده والرجوع الى منزله قبل الليل — واما الانتقال بالولد من مصر الى قرية فلا تمكن منه الام بغير اذن الزوج واو كانت القرية قريبة مالم تكن وطنها وقد عقد عليها ثمة (م) ٢٩٤ غير الام من المحاضنات لا تقدر باي حال على نقل الولد من محل حضانه الا باذن ابيه

**حضانة — (ر) بلوغ (ش ٤٩٤ : خلع : رضاعة حضرة خديوية — (ر) خديو — مصر — عائلة خديوية**

**حضور — (فانون مرافعات)**

**(حضور الاخصام او وكلائهم)**

(م) ٥١ متى حضر الاخصام امام قاضي التحقيق يبين المدعي الاسباب المبنية عليها دعواه بمباراة صريحة مشتملة على الاحوال الخاصة بالدعوى المذكورة ويقدم المستندات المؤدية لها ويبين ايضاً اوجه الثبوت التي يرغب اثبات دعواه بواسطتها وبعد ذلك يبدي المدعي عليه اوجه الدفع ويبين اوجه الثبوت ويقدم ايضاً مستنداته ويجوز لكل من الاخصام ان يوجه للاخر

يطلب القاضي من الخصم الذي طلب الاثبات بالبينة ان يبين اسم ولقب وصناعة او وظيفة كل من الشهود المستشهد بهم ومحل توطن او اقامة كل منهم ثم يأمر بكيف الشهود بالحضور امامه اذا اقتضى الحال ذلك لسامع شهادتهم في اليوم والساعة اللذين يعينها لذلك — ويكون تكليف الشهود بالحضور بمعرفة احد المحضرين بواسطة اعلانهم بالامر الصادر من القاضي بطلبهم — وان طلب الخصم الاخر بعد تحقيق البتة اجراء تحقيق ففي فيكون العمل في ذلك على حسب ما سبق بيانه (م) ٥٨ اذا كلف احد الاخصام الخصم الاخر بالبينة الخاصة للترافع وقبل هذا الخصم ذلك فعلى القاضي ان يضع صنعة السؤال المراد الاستخلاف عليه بعبارة صريحة ويسمع الحلف ويذكر اداء البينة في محضر الجلسة (م) ٥٩ يجوز ايضا للقاضي ان يأمر بتعيين اهل خبرة اذا اتفق الاخصام على ذلك — ويجب عليه في هذه الحالة ان يبين بعبارة صريحة المواد المتقاضي اخذ قول اهل الخبرة عنها ويعين من تلقاء نفسه واحدا او ثلاثة من اهل الخبرة على حسب اهمية الدعوى ان لم تتفق الاخصام على انتخاب الأشخاص المتقاضي تعيينهم وعليه ايضا ان يبين اذا كان تقرير اهل الخبرة يقدم له بالكتابة او مشافهة بحضور الاخصام ويعين اليوم والساعة اللذين يجب حضور الاخصام فيها لسامع تلاوة تقرير اهل الخبرة ان كان بالكتابة وللحضور في القاعة ان كان شفاهة ثم يستمر بعد ذلك في التحقيق — وعلى اهل الخبرة اداء البينة امام قاضي التحقيق (م) ٦٠ اذا حصلت في الاحوال المبينة بالثلاث مواد السابقة معارضة في جواز الاثبات بالبينة او حلف البينة او تعيين اهل الخبرة وجب على القاضي ان يجيل الاخصام على المحكمة الابتدائية بشرط تعيين الجلسة التي يحضرون فيها امام تلك المحكمة للحكم في المعارضة ويجوز للمحكمة حينئذ ان تحكم في المعارضة وفي الدعوى الاصلية ايضا اذا تراءى لها انها صالحة للحكم فان حكمت في المعارضة فقط تجيل الاخصام ثانيا على القاضي للاستمرار على اجراء التحقيق بشرط ان تعين اليوم والساعة اللذين يجب عليهم الحضور فيها امام القاضي المذكور (م) ٦١ يجوز للقاضي التحقيق ان يتوجه مع الكاتب الى المحل الواقع في شأنه التنازع اذا رأى لزوما لذلك — وفي مثل هذه الحالة يعين اليوم والساعة اللذين يتوجه فيها ويجوز بها الاخصام لمحضورهم ويجوز محضرا بما يثبت لديه (م) ٦٢ اذا انكر احد الاخصام الخط او الامضاء او الختم المشتمل عليه سند غير رسمي من شأنه ان يؤثر في الحكم في المنازعة فيجب على القاضي بعد تبين حالة السند المذكور ووضع علامته وامضاء الكاتب عليه ان يشرع في اجراء التحقيق على حسب المقرر في هذا التنازع ويعين لذلك واحدا او ثلاثة من اهل الخبرة واليوم والساعة اللذين يحضر فيها الاخصام امامه للاتفاق على الاوراق التي تحصل المضاهاة عليها ويكون طلب حضور اهل الخبرة بكتاب من الكاتب (م) ٦٣ اذا ادعى احد الاخصام بتزوير ورقة مقدمة في القضية فيقيد القاضي في محضر الجلسة تقرير الخصم الذي يريد ابداء دعواه بتزوير تلك الورقة ويبين حالها وبصير وضع علامته وامضاء الكاتب عليها ثم

يطلب من الخصم المذكوران يبين الادلة المرتكن عليها في دعواه وتذكر هذه الادلة بالخصر ويجعل بعد ذلك الاخصام على المحكمة الابتدائية بشرط تعيين الجلسة التي يحضرون فيها امام تلك المحكمة لاستيفاء الاجراءات المتعلقة بالتزوير على حسب ما تقرر في المادة ٢٨٢ من هذا القانون والمواد التالية لها — وعلى الكاتب ان يرفق باوراق الدعوى صورة من المحضور ويرسل فوراً صورة ثانية لقلم النائب العمومي بتلك المحكمة (م) ٦٤ يجب على القاضي بعد انتهاء التحقيق ان يصدر امراً بتعيين الجلسة التي يلزم حضور الاخصام فيها امام المحكمة الابتدائية للمناقشة في الدعوى وتعلن صورة ذلك الامر قبل الجلسة بثلاثة ايام بالاقبل للخصم الذي لم يحضر في وقت صدوره — ويجب على الكاتب ان يرفق باوراق الدعوى صورة جميع محاضر التحقيق — ويجوز ايضا للاخصام ان يقدموا للمحكمة في الجلسة تقريراً مشتملاً على ملخص وقائع الدعوى واقوالهم وطلباتهم الختامية والاسباب المبنية عليها تلك الاقوال والطلبات (م) ٦٥ اذا لم يحضر المدعي عليه امام قاضي التحقيق بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون يذكر غيابه في المحضر ويسمع القاضي اقوال المدعي ويستلم الاوراق التي يقدمها له ثم يجيل الاخصام على المحكمة الابتدائية بشرط تعيين الجلسة التي يجب عليهم الحضور فيها امامها وتعلن صورة الامر الصادر باحالة الاخصام على المحكمة الابتدائية الى النائب بمعرفة الكاتب قبل الجلسة بثلاثة ايام بالاقبل (م) ٦٦ اذا رأى قاضي التحقيق ان الاصول المتفرقة لتكليف المدعي عليه بالحضور لم تستوف يأمر بطلب حضور النائب مرة ثانية ويعين اليوم والساعة اللذين يجب الحضور فيها (م) ٦٧ اذا لم يحضر المدعي بمحكمة قاضي التحقيق بابطال المرافعة ويجوز ايضا بناء على طلب المدعي عليه ان يحكم على المدعي بان يدفع للدعي عليه المذكور مبلغاً ما بصفة تعويض ولا يقبل الطعن في هذا الحكم باسبى طريقة كانت (م) ٦٨ يجب على قاضي المواد الجزئية ايضا ان يسي في المصالحة بين الاخصام في اول جلسة يحضرون فيها امامه فان نرس حصول الصلح بينهم يجر محضراً بذلك كما ذكر في المادة ٥٢ ويكون المحضر المذكور في قوة سند واجب التخليد (م) ٦٩ اذا قدمت لقاضي المواد الجزئية دعوى لتنفي اجراء تحقيق وجب على القاضي المذكور ان يراي ما تنور في المواد السابقة متى كان الاجراء بموجبها واجبا (م) ٧٠ في اليوم المعين لتقديم الدعوى امام المحكمة يحضر الاخصام بانفسهم او من بوكولته عنهم فينتفي توكيل خاص في القضية او عام في المرافعات امام الحاكم — انما يجب عليهم دائما ان يحضروا بانفسهم امام قاضي المواد الجزئية ان لم يحدث لهم عذر يمنعهم عن الحضور (م) ٧١ يجوز للمحكمة دائما ان تحكم بحضور الاخصام بانفسهم امامها في يوم تبينه لذلك وحكمها بهذا المحضور لا يعلن على يد محضر اذا كانت الدعوى منافية بمواجهة الاخصام (م) ٧٢ اذا كانت الخصم عذر مقبول يمنعه عن المحضور بنفسه جاز للمحكمة ان تبين احد فضاءها ليسمع اقواله وينبذها في محضر يرفع عليه امضاء كاتب المحكمة الذي يستصعبه القاضي وامضاء الخصم المشمول ان كان من يكتب او في امكانه الكتابة وبذكر في المحضر اسباب التأخير (م) ٧٣ للقاضي المعين لذلك النظر فيما يتنصبه الحال من حضور الخصم الاخر في المحضر المذكور او عدمه (م) ٧٤ يجب على الوكيل ان يثبت وكالته عن موكله — ويجوز ان تكون ورقة التوكيل غير رسمية (م) ٧٥ بمجرد صدور التوكيل من احد الاخصام يكون محل التوكيل هو المعتبر في لحول الاعلان وما يتفرع عنها (م) ٧٦ للخصم الذي لا يكون له وكيل ساكن بالبلدة الكائنة بها المحكمة

## حفظ النيل

— ٤٢٧ —

## حق عيني (مدني)

## ملحوظات

- حفظ السجون — (ر) سجن ٢٥ م سنة ١٣٠٢  
 حق ارتفاق — (ر) ارتفاق  
 حق الاطلاع على الاحكام — (ر) احكام (ق ١٠٨)  
 حق الانتخاب — (ر) قانون الانتخاب — ابنية  
 حق الانتفاع — (ر) انتفاع  
 حق البيع بالشرط — (ر) بيع (مجلة م ١٨٦ : بيع  
 حق مجلس البيع — (ر) بيع (مجلة ١٨١  
 حق التصرف — (ر) تصرف (مجلة ٢٥٢  
 حق الزوجة في حال افلاس زوجها — (ر) زوجة  
 ( ق ٣٦١  
 حق السقف — (ر) حائط (مجلة ١١٩٢  
 حق السلم — (ر) بيع (مجلة ٣٨٠  
 حق شخصي — (ر) رسوم ٢٨ ج سنة ١٢٩٤  
 حق الشرب والشفة — (ر) شركة الاباحة (مجلة ١٢٦٢  
 حق عيني — (قانون مدني)

(م) ٦٠٦ في جميع المواد تثبت الملكية او الحقوق العينية في حق مالكها السابق بعقد انتقال الملكية او الحق العيني او باي ثمن يترتب عليه هذا الانتقال قانوناً (م) ٦٠٧ وتثبت الملكية في المنقولات في حق كل انسان بجوارها المترتبة على سبب صحيح مع اعانة ادلائها صحة حيازته (م) ٦٠٨ بمجرد وضع اليد على المنقولات يستفاد منه وجود السبب الصحيح وحسن الاعتقاد الا اذا ثبت ما يخالف ذلك هذا مع مراعاة ما تقدم في حالي السرقة والضايح (م) ٦٠٩ وفي مواد العقار تثبت الحقوق العينية بالنسبة لغير المتعاقدين على حسب القواعد الآتية (م) ٦١٠ ملكية العقار والحقوق المنفردة عنها اذا كانت ايلة بالارث تثبت في حق كل انسان ببيوت الورثة (م) ٦١١ المحقوق بين الاحياء الآتية من عقود انتقال الملكية او الحقوق العينية القابلة للرهن او من العقود المثبتة لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والرهن العقاري او المشتتة على ترك هذه الحقوق تثبت في حق غير المتعاقدين من بدعي حق عيني بتسجيل تلك العقود في قلم كتاب المحكمة التابع لها مركز العقار او في المحكمة الشرعية (م) ٦١٢ الاحكام المتضمنة لبيان الحقوق التي من هذا القيل او المؤسسة لها يلزم تسجيلها ايضاً — وكذلك الاحكام الصادرة بالبيع الحاصل بالمزاد والعقود المشتملة على قسمة عين العقار (م) ٦١٣ وكذلك يلزم تسجيل عقود الاجار الذي تزيد مدته على تسع سنين وسندات الاجرة المجلة الزائدة عن ثلاث سنين لاجل ان تكون حجة على غير المتعاقدين (م) ٦١٤ الديون المنارة على العقار غير الاموال والرسوم المستحقة للبري وغير المصاريف القضائية وغير مرتبات الخدمة والمستخدمين والعملة يلزم تسجيلها ايضاً بالاوجه المبينة بعد فيما يتعلق بالرهون (م) ٦١٥ في حالة عدم وجود التسجيل عند لزومه

يجب ان يعين له ممثلاً بالبلدية المذكورة ولا يعتبر اعلان الارواق اليه صيغاً بمجرد تسليمها على يد محضر في قلم كتاب المحكمة (م) ٧٧ لا يجوز لاجد قضاة المحاكم ولا للتائب العمومي عن الحاضرة الخديوية ولا لاجد وكلائه ولا لاجد المأمورين الموظفين بالمحكمة المذكورة ان يكون وكيل في المرافعة او المرافعة عن الخصام سواء كان بالمنافسة او بالكتابة ولا يطبق الانقضاء ولو كانت الدعوى مقامة امام محكمة غير المحكمة التابع لها (م) ٧٨ تحصل المرافعة في الدعوى المستعجلة بالمجلة التي تقدم فيها الدعوى او في الجلسة التالية لها اذا انقضت الحال وبراى في ذلك ترتيب فيدها في الجدول (م) ٧٩ يجوز للمحكمة ان تعين في ترتيبها جزءاً من الجلسة بعد تقدم النفايا لسماح الدعوى التي تكن المرافعة فيها باقوال مختصرة (م) ٨٠ الدعوى الغير مستعجلة يجري فيدها في جدول مخصوص على حسب ترتيب توارخ الايام الصادرة بفيدها (م) ٨١ تكون المرافعات علانية الا في الاحوال التي تقرر المحكمة باجراء المرافعة فيها سرا سواء كان من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصام محافظة على النظام العمومي او مراعاة للاداب (م) ٨٢ لا تجوز المناظرة على الخصام ان وكلائهم في اثناء كلامهم ولا منعه من الا اذا تدوا على النظام العمومي او على اختصاص خارجين عن الدعوى (م) ٨٣ ليس للاخصام ان يطلبوا اعادة الاستماع اليهم بعد اعطاء اجوبتهم في ثاني مرة (م) ٨٤ يكون المدعي عليه اخر من يتكلم (م) ٨٥ ضبط ربط الجلسة منوطان برئيسها بحيث يكون له ان يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بالنظام (م) ٨٦ اذا حصل هذا التشويش من احد ارباب الوظائف بالمحكمة يجوز الحكم عليه بالعقاب التأديبي في حال انتفاء الجلسة (م) ٨٧ يامر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع من المناظرات او المحج فيها ويامر ايضاً بالشروع في التحقيق الذي يمكن اجراءه في حال انتفادها (م) ٨٨ اذا انقضت الحال للنقض على من تمنع منه المناظرة او المناظرة في الجلسة فيامر رئيسها بذلك ويجري وضعه في دار السجين بناء على طلب وكيل النائب العمومي بمجرد الاطلاع على ذلك الامر (م) ٨٩ يجوز للمحكمة ان تحكم بالحبس مدة اربع وعشرين ساعة على من تمنع منه تشويش في الجلسة وينفذ حكمه في الحال وان تحكم ايضاً بالعقوبات المقررة قانوناً على من تمنع منه جنبة في الجلسة سواء كانت في حق المحكمة او احد قضاةها ان احد المأمورين الموظفين بالمحكمة (م) ٩٠ المحج التي لم يحكم فيها في حال انتفاء الجلسة او انتهت الجلسة ولم تعين المحكمة جلسة اخرى للحكم فيها يكون النظر فيها على حسب الاصول المعتادة

## حضور الاخصام — (ر) محكمة اهلية ٢٩ را

سنة ١٣٠١ م

## حضور الاخصام — (ر) جلسة (لا ٢٤ : حضور

(ق ٧٠ — حضور (ق ٧١ — ٧٢ — ٧٣

## حضور القضاة في الجلسة — (ر) احكام (ق

١٠٠ — ١٠١ — ١٠٢

## حضور امام قاضي التحقيق وغياب في الجلسة —

(ر) غيبة (ق ١٢٥

## حضور طالب العجز في حال العجز : (ر) عجز (ق ٤٤٢

حضور المتهم — (ر) متهم (ق ٨٧ — ١١١ —

قاضي التحقيق (ق ١٢٠ : جنح (محكمة (ق ١٥٧

حطب — (ر) شركة الاباحة (مجلة) — مزاد

( ق ٣٢٠

## حفظ النيل — (ر) اشغال عمومية : اعمال عمومية

— مجلس تفتيش الزراعة : ري : جسر : حجر : خشب

المدينة ان يترك دعواه في اي حالة كانت عليها بشرط ان يدفع الرسوم مع عدم الاخلال بالتعويضات التي يستحقها المتهم ان كان لها وجه (م) ٤٧ يكون الاجراء فيما يتعلق بالتضييعات في الاحوال التي تقضي فيها الشريعة الاسلامية بالدية على حسب الاحكام المقررة في الشريعة المذكورة انما لا تتبع هذه الاحكام الا في حق الاشخاص السارية عليهم

**حقوق مدنية** — (٢٤ ديسمبر سنة ١٢٩٧) — (منشور صادر في ١٠ محرم سنة ١٢٩٧)

لقد وردت للداخلية افادة من نظارة الحفانية رقم ٧ محرم سنة ١٢٩٧ تمرة ١٢٦ تتضمن سبق النشر منها للجالس المحلية في غرة صفر سنة ١٢٩٥ بمعنى انه اذا نظرت قضية جنائية مدعى فيها من احد الاجانب على شخص رعية ونشأ منها حقوق لاحد الطرفين فلا يصير الحكم في الحقوق الناشئة منها اذ النظر فيها انما هو من خصائص الحاكم المختلطة وانما يجب على الجالس توضيح مادة الحقوق بالقرارات الجنائية التي تصدر منهم لتكون مشاهدة عند اللزوم لمن يرغب من اولي الشأن فيها ان يقدم دعوى عنها للمحكمة المختصة بنظرها وانما على هذا ان ضبطية سكندرية كانت استغفمت منها عما تجر به في الاشياء التي تكون محنونة بالامانات من اصل ما يكون جرى ضبطه من مواد السرقات المدعى بها من الاجانب فحورت لها بانه عند صدور حكم انتهائي بثبوت السرقة يجب على الضبطية تسليم الاشياء المذكورة للدعي واذا لم يثبت السرقة فتعاد لمن ضبطت منه ولضرورة تساوي الاجراء في هذا الامر بكافة جهات الادارة بامر صدور المكاتبات اليهم بان المواد التي تلتزم فيها مرافعة امام جهة الاختصاص بعد حفظ الحق فيها لاربابها من الجالس المحلية في مواد الجنائيات المرفوعة من الاجانب في الحقوق التي تكون نشأت عن المادة الجنائية مثل المطالبة بهطل او اضرار او بقيمة ما يكون ثبتت سرقته وتعتبر وجوده عينا واما ما يوجد من المديعي به عينا ولم يكن فيه تنازع او كان السارق متنازعا في ملكيته انما المجلس حكم بثبوت السرقة عليه وصحة وقوعها منه وقرر بالجرائم المترتب قانونا نظير ارتكاب جنابها فلدى وصول الحكم الى الدرجة النهائية الواجبة التنفيذ تسلم تلك الاعيان لاربابها وكذلك ما يكون ضبط ولم تثبت سرقته بمنقضي احكام انتهائية يسلم لمن يضبط من طرفه وحيث من المنقضي الاجراء على وجه ما ذكر فقد تحرر بتاريخه بمجهاات الادارة بالاجراء هكذا ومن المجلد هذا المعلومات والعمل بتنضاه

**حق مدني** — (ر) محكمة اهلية ١٧ ر سنة ١٣٠١

٩ م — تحقيق ابتدائي (قج) ٣ — قاضي التحقيق (قج) ٥٤ — بينة (قج) ٦٩ الى ٧١ — ٧٥ — ٧٦ — ٨٢ — متهم (قج) ١٠٥ — ١٠٨ — ١١٣ — قاضي التحقيق ١١٨ — ١٢١ — ١٢٦ — ١٣٠ — ١٣١ — ١٣٢ — ١٣٤ — جنح ١٧٢ — ١٧٥ الى ١٨٥ — جنائيات (قج) ١٩٣ — ٢٠١ — ٢٠٥ — ٢١٢ — ٢١٤ —

تكون المحقوق السالف ذكرها كما انها لم تكن بالنسبة للاشخاص الذين لم حقوق عينية على العقار وحفظوها بموافقتهم للقانون (م) ٦١٦ ومع ذلك فلهؤلاء الاشخاص الحق فقط في ان يتحصلوا على تنزيل مدة الايجار الى تسع سنين اذا كانت مدته زائدة عليها وفي ارجاع ما دفع مقدما زيادة عن اجر الثلاث سنين (م) ٦١٧ ويستثنى من الاصول السالف ذكرها الموهوب له والموصى له بشي معين فانها لا يجوز لها الاحتجاج بعدم التسجيل على من حاز بمقابل ملكية حق قابل للرهن او حق انتفاع بالاستعمال او السكنى بعقد ذي تاريخ صحيح سابق على تسجيلها (م) ٦١٨ وانما يجوز هذا الاحتجاج لمن حاز الحق بمقابل من الموهوب له او الموصى له اذا سجل عقده او حقه بالاولوية (م) ٦١٩ في حالة تعدد عقود انتقال الملكية بين عدة ملاك متوالين يكفي بتسجيل العقد الاخير منها (م) ٦٢٠ لا يمنع بحق البائع في نسخ البيع على من سجل بموافقة الاصول حقوقه العينية التي حازها من المشتري او من انتقلت اليه حقوق المشتري قبل تسجيل عقد البيع (م) ٦٢١ يسقط حق البائع في فسخ البيع اذا لم يسجل عقده قبل صدور الحكم باسهار تفليس المحائز للبيع

**حق عيني** — (ر) اموال ثابتة — ملكية

**حق القرار** — (ر) حائط (مجلد ١١٩٣)

**حق كرى النهر والمجازي واصلاحها** — (ر) شركة الاباحة (مجلد ١٣٢١)

**حق مالي** — (ر) صلح (ق ٥٣٢)

**حق مترتب على الاموال** — (ر) اموال (ق ٥ — ١٩)

**حق المداين** في حالة تفليس مدينه — (ر) افلاس (ق ٣٤٨)

**حقوق مدنية** — (قانون تحقيق الجنائيات) في الشكاوي وفي المدعي بالمحقوق المدنية

(م) ٤٠ الشكاوي التي لا يدعي فيها اربابها بمحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات (م) ٤١ ولا يعتبر المشتكي انه مدع بمحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك في الشكاوى او في ورقة مقدمة بعدها او اذا طلب في احدها ما هو ايضا ما (م) ٤٢ كل شكوى او ورقة تتضمن الدعوى من احد بمحصول ضرر له ويصرح فيها بانه مدع بمحقوق مدنية يجب ان ترسل الى قلم النائب العمومي (م) ٤٣ يجوز للدعي بالمحقوق المدنية في مواد المخالفات والجنح ان يرفع دعواه الى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور امامها بشرط ان يرسل اوراقه الى قلم النائب العمومي قبل انعقاد الجلسة بثلاثة ايام (م) ٤٤ يجب على المدعي بالمحقوق المدنية ان يعين له محلا في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة المختصة بالحكم في دعواه اذا لم يكن مقبلا فيها وان لم يفعل ذلك يعلن ما يلزم اعلانه اليه الى قلم كتاب المحكمة ويكون ذلك صحيحا (م) ٤٥ يجوز لكل من ادعى حصول ضرر له من جنابة او جنحة او مخالفة ان يقدم شكواه بهذا الشأن ويقم نفسه مدعيا بمحقوق مدنية في اي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تم المرافعة (م) ٤٦ يجوز للدعي بالمحقوق



منعه قائلا لا ادعه يسير بعد ذلك (م) ١٢٣٠ دور في طريق لها ميازيب من القديم منصبة على ذلك الطريق ومنه تمتد الى عرصة واقعة في اسفله جارية من القديم ليس لصاحب العرصة سد ذلك المسيل القديم فان سده يرفع السد من طرف الحاكم ويعاد الى وضعه القديم (م) ١٢٣١ ليس لاحد ان يجرى مسيل محله المحدث الى دار اخر (م) ١٢٣٢ حق المسيل لسياق مالح في دار ليس لصاحب الدار او لمشتريها اذا باعها منع جريه بل يبقى كما في السابق (م) ١٢٣٣ اذا امتلاء السياق الجاري بحق في دار اخر او تشقق وحصل منه ضرر فاحش لصاحب الدار ان يجبر صاحب السياق على دفع هذا الضرر حق مرور الزمن — (ر) مدة طويلة (م) ١٦٦٠ حق المؤلف — (ر) ملكية (ق) ١٢ حق الهواء — (ر) حائط ١١٩٢ حق وطني — (ر) حرمان من الحقوق الوطنية — قانون العقوبات ٣ حقوق وواجبات حامل الكبيالة — (ر) كبيالة ابتداء من (ق) ١٦٠ حقانية — (نظارة) ذكره صادر في ١٢ ديسمبر سنة ٨٥ بالتصديق على قرار مجلس النظار المشتمل على تعيين درجات مستخدمي نظارة حقانية (نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٠ ابريل سنة ٨٣ المشتمل على لائحة تسوية حالة مستخدمي عموم المصالح الملكية — وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ٨٥ المشتمل على تعيين درجات مستخدمي نظارة حقانية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار فامر بما هو ات (م) ١ قد تصدق منا على قرار مجلس النظار المرفوق بهذا الصادر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ٨٥ المشتمل على تعيين درجات مستخدمي نظارة حقانية (م) ٢ تعيين كافة الموظفين والمستخدمين يكون بمعرفة ناظر حقانية مباشرة بمراعاة الشروط المدونة في القرار الصادر من نظارة حقانية في ٧ ديسمبر سنة ٨٥ الذي تصدق عليه منا ايضا (م) ٣ درجات موظفي تلك النظارة تشتمل على نظار الادارة ووكلائها وروساء

٢٢٨ — ٢٢٩ — ٢٣٠ — ٢٣٨ — احكام (ق) ٢٣٩ — ٢٤٥ — ٠ مدة طويلة ٢٥٥ حقوق مدنية (سياسية) — (ر) قانون العقوبات ٧ حقوق مدنية — (امياز) (ر) قانون العقوبات ٢١ — ٢٢

حق المرور والمجرى والمسيل — (م) (م) (م)

(في بيان حق المرور والمجرى والمسيل)

(م) ١٢٢٤ يعتبر التقدم في حق المرور وحق المجرى وحق المسيل يعني ترك هذه الاشياء وتبقى على وجهها القديم الذي كانت عليه لان الشيء القديم يبقى على حاله على حكم م ٦ ولا يتغير الا ان يقوم الدليل على خلافه اما التقدم المخالف للشرع فلا اعتبار له يعني اذا كان الشيء الممول غير مشروع في الاصل فلا اعتبار له وان كان قديما ويزال اذا كان فيه ضرر فاحش (راجع م ٢٧ مجلة) مثلا اذا كان لدار مسيل قدر في الطريق العام ولومن القديم وكان به ضرر للمارة فان ضرره يرفع ولا اعتبار لتقدمه (م) ١٢٢٥ اذا كان لاحد حق المرور في عرصة اخر فليس لصاحب العرصة ان يمنعه من المرور والعبور (م) ١٢٢٦ للمبيع صلاحية ان يرجع عن اباحته والضرر لا يكون لازما بالاذن والرضى فاذا لم يكن لواحد حق المرور في عرصة اخر ومن فيها مجرد اذن صاحبها مدة فلصاحبها بعد ذلك ان يمنعه من المرور ان شاء (م) ١٢٢٧ اذا كان لواحد حق المرور في ممر معين في عرصة اخر فاحدث صاحب العرصة بنا على هذا الممر باذن صاحب حق المرور فقد سقط حق مروره ولم يبق له حق الخصام مع صاحب العرصة (راجع مادة ٥١) (م) ١٢٢٣ اذا كان لواحد جدول او سياق ماء في عرصة اخر جازيا من القديم فليس لصاحب العرصة منعه قائلا لا ادعه يجرى فيما بعد وعند احتياجها الى الاصلاح والتعمير يدخل صاحبها في المجرى او الجدول ويممرها ان امكن اما اذا لم يكن امر التعمير الا بالدخول في العرصة فصاحبها ياذن له بالدخول فان لم ياذن يجرى من طرف الحاكم اي بقوله له اما ان تاذن بدخوله العرصة واما ان تعمرا (م) ١٢٢٩ لدار مسيل مطر على دار الجار من القديم والى الان فليس للجار

(م) ١ نظارة الحفانية تشمل على ادارتين احدهما للاقلام الافرنجية والثانية للاقلام العربية وذلك. خلاف ادارة اقلام القضايا التي ستعين درجات مستخدميهما فيما بعد (م) ٢ قد تعينت خصائص الادارتين المذكورتين وعملهما كالآتي

الاقلام ووكلائها واما درجات المستخدمين فتشتمل على باقي الوظائف الاخر (م) ٤ كل ما كان مخالفاً لاحكام امرنا هذا ولاحكام القرار الصادر من النظارة في ٧ ديسمبر سنة ٨٥ يعد لاغياً ولا يعمل به (م) ٥ على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا (هذا هو القرار المتنوعه في المادة الاولى من الامر العالي الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ٨٥ - بناء على

نظائر ادارة	وكلاته ادارة	رؤساء افلام	وكلاته افلام	معاونين	درجة اولى	درجة ثانية	درجة ثالثة	درجة رابعة	الخارج
عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد
١	٢	١	٢	١	٣	٤	١	١١	
٢	١			٢	٣	٣			
		١			١	٤	١		
		١				٣		٣٦	
					٢	١	٤		
	١					٤	٣		
٣	٢			٢	٤	٧	٩	٤٧	

(م) ٣ يكون لكل من نظار الادارات الحق في تعديل توزيع العمال على الافلام التابعة له على حسب مقتضيات الاعمال (م) ٤ مراتب الوظائف في النظارة كالآتي

ΛΥΞ

## ملحوظات

والجغرافيا (٥) الخط العربي (٦) الخط الافرنكي (٧) مك الدفاتر (٨) ترتيب المحاكم ومبادي المرافعات العملية (م) ٢ القسم العالي معد لتخضير الكتاب الاول والثواني والثواب وموظفين اهلا لتأدية الوظائف التي تستدعي معرفة تامة بجميع فروع القوانين بالمحاكم او النظارات وغيرها من سائر المصالح الميرية — ومدة الدراسة بهذا القسم ثلاث سنوات — ويشتمل التعليم به على المواد الآتية (١) الشريعة الاسلامية (٢ الاحوال الشخصية) (٣) القانون المدني (٤) قانون العقوبات (٥) قانون المرافعات (٦) قانون التجارة (٧) القانون الروماني (٨) الترجمة (٩) التحرير والانسا باللغة العربية فيما يتعلق بالمسائل القانونية (١٠) اللغة الفرنسية (١١) اللغة التليانية (١٢) التاريخ

### (الفصل الثاني - في قبول التلامذة والامتحانات السنوية بالقسم الابتدائي)

(م) ٤ لا تقبل التلامذة الا بالامتحان (م) ٥ يكون الامتحان في محل المدرسة — يصدر من النظارة قرار بتعيين يوم هذا الامتحان وساعة الابتداء فيه بناء على طلب ناظر المدرسة ويعلن هذا القرار في المجرائد الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية قبل المسامحة السنوية — ويترج من على الاقل في كل اسبوع مدة المسامحة العمومية بنها (م) ٦ يجب على راغي الدخول في المدرسة ان يقدموا قبل اليوم المعين للامتحان بعشرة ايام على الاقل طلبا لناظر المدرسة مبينا فيه اسماؤهم والقباهم ومحل اقامتهم والمولين عليهم مع الايضاح التام — ويرفق بهذا الطلب الاوراق الآتية — (اولا) تذكرة او شهادة دالة على ان سنهم اكثر من ١٦ سنة واقل من ١٨ سنة (ثانيا) شهادة بالدراسة وحسن السلوك من المدرسة التي كانوا بها (م) ٧ يشتمل الامتحان لقبول راغي الدخول في السنة الاولى من القسم الابتدائي على المواد المبينة في بروجرام التعليم الثانوي ويكون تحريريا وشفاهايا — فالامتحان التحريري يشتمل على (اولا) الخط العربي (ثانيا) الخط الافرنكي (ثالثا) انشاء حكاية صغيرة باللغة العربية (رابعا) املا فرنساوية (خامسا) ترجمة من الفرنسية الى العربي (سادسا) موضوع في الجغرافيا (سابعا) موضوع في التاريخ (ثامنا) عملية صغيرة او مسالة من علم الحساب ويكون الامتحان في هذه المواد التحريرية بملاحظة خوجات المدرسة وتصلحها بمعرفتهم ومن يرى فيه لياقة القبول من الراغبين يمتحنون بعد ذلك شفاهايا في اللغتين العربية والفرنساوية والترجمة والتاريخ والجغرافيا (م) ٨ يعمل الترتيب الاتهائي بحسب مجموع درجات الامتحان وبرسل بمعرفة ناظر المدرسة للنظارة وهي تقرر اسما القبولين لتلقي الدروس وتعلن اسماؤهم على باب المدرسة (م) ٩ يجب على كل من يقبل في المدرسة من الراغبين — (اولا) ان يثبت بكشف حكيم المدرسة انه اجري التطعيم المجدي وان صحته جيدة (ثانيا) ان يقدم مكتوبا من والته او المتولي امره المتقيم بالقاهرة يتعهد فيه بملاحظة سلوك التلميذ في الخارج وبإخطار ناظر المدرسة

(م) ٥ لا يجوز في اي حال من الاحوال تجاوز متوسط مربوط كل ادارة في كل سنة على حسب المقرر في المادة الثانية والمادة الرابعة (م) ٦ الشروط اللازمة للاستخدام او الترفي في النظارة تعين في لائحة مخصصة (م) ٧ اذا كان مرتب احد المستخدمين زائدا على المرتب المقرر لدرجته فيستمر على اخذه ولو كان مرتب الوظيفة المدين فيها اقل منه (م) ٨ لناظر المختانية الحق في تنقيص الدرجات المبينة في هذا القرار على حسب مقتضيات المصلحة

حقانية : (ر) ناظر ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ : مجلس تاديب حقوق (مدرسة) — { امرال صادر في ٩ اغسطس سنة ٨٦

بعد الاطلاع على المادة ٦٩ من امرنا الصادر في ٩ شعبان سنة ١٢٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٢) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبناء على ما عرضه علينا وكيل حقانية حكومتنا المكلف بادارة اشغالها موقتا وموافقة راي مجلس النظارة امرنا بما هوأت (م) ١ يجوز لناظر المختانية ان يلحق بافلام النهاية العمومية من يتخيه من الاختصاص المصين بالمحاكم الاهلية بناء على شهادة من مدرسة الادارة بتتبع علومهم ويسوغ لمن يلحق بهذه الصورة ان يحضر الجلسات ويؤدي وظائف ساعدي وكلاء النائب العمومي فيها

حقوق (مدرسة) — { قرار من نظارة المعارف العمومية صادر في شهر يونيه سنة ١٨٨٦

بناء على ما تراءى من لزوم تسمية مدرسة الادارة بما يناسب علومها قد صار تسميتها بمدرسة الحقوق اعتبارا من شهر يونيه سنة ١٨٨٦

حقوق (مدرسة) قرار من نظارة المعارف العمومية صادر في ٣٠ يونيه سنة ١٨٨٦

قد تقرر ان تجعل تلامذة مدرسة الحقوق خارجة محضا ابتداء من السنة المكتنية المقبلة التي اولها ١٤ اغسطس سنة ١٨٨٦ وان يكن بها ثلاثون تلميذا يرتب لكل منهم الفان واربعائة قرش سنويا باعتبار ما يفي قرش شهريا على سبيل الاعانة نظير المأكل والملبس والسكن ما عدا الكتب وادوات التعليم فانها تعطى ثمانا من طرف النظارة — وهذا لا يمنع من قبول تلامذة بها يتعلمون العلوم ويدفعون المصاريف المقررة لذلك — ولنظارة المعارف زيادة او تنقيص عدد التلامذة الذين تدفع لهم الاعانة في كل سنة حسب ما يترأى لها — تعين اسما التلامذة الذين تعطى لهم المصروفات في كل سنة وكيفية دخول التلامذة يكون على حسب المدون بالقانون العمومي لمذ المدرسة

حقوق — { قرار من نظارة المعارف العمومية صادر في ١٢ يولييه سنة ١٨٨٦ بشأن القانون الاساسي

### (لمدرسة الحقوق)

بناء على قرار مجلس النظارة الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٨٨٦ (١٠ شوال سنة ١٢٠٣) قرر ما هوأت

### (الفصل الاول - في ترتيب المدرسة)

(م) ١ تنقسم مدرسة الحقوق الى قسمين قسم ابتدائي وقسم عالي (م) ٢ القسم الابتدائي معد لتخضير محضرين ومتخرجين ومن يلزم من المستخدمين لافلام الكتاب والنيابة بجميع المحاكم وكذلك لافلام قضايا المحكومة والنظارات وسائر المصالح التي تحتاج لاشخاص لم معلومات قانونية — ومدة الدراسة بهذا القسم سنتان — ويشتمل التعليم به على المواد الآتية (١) اللغة العربية (٢) اللغة الفرنسية (٣) الترجمة (٤) التاريخ

كل اسم ملحوظاته على عمل التلميذ وسلوكه — يعطى للتلامذة الذين تحصلوا على متوسط أكثر من ١٢ وليس في إحدى نمرهم ما ينقص عن ٥ شهادة دراسية ابتدائية تخولهم الحق في الدخول إذا شاءوا بالقسم العالي من مدرسة الحقوق ولم أن يرفقوها مع الطلبات التي يقدمونها للمحاكم والمصالح المبررة للحصول على الوظائف التي يمكنهم تأديتها (م) ١٩ لا يجوز انتقال التلامذة من فرقة إلى أخرى بالقسم العالي إلا بعد تأدية الامتحان أمام لجنة خصوصية تتشكل كما ذكر قبل — وعند تسليم الدراسة العالية إذا أدى الامتحان الأخير بنجاح يعطى لم ديبلومة دراسية نهائية وترسل أساؤم لنظارة المحفظة ثم تنشر بالمجرائد الرسمية

### ( الفصل الرابع — في التعليم والتأديب )

(م) ٢٠ (يخصص لكل فرع من فروع التعليم في كل فرقة ثلاث أو ست حصص على حسب أهميته وصعوبته باعتبار ساعة واحدة للخصه) (م) ٢١ يرتب ناظر المدرسة جدول أوقات الدروس ويقدمه ابتداءً للنظارة للتصديق عليه (م) ٢٢ لكل خوجة أن يجعل الحصص المقررة عليه درساً أو مذاكرة بحسب ما يراه من الأصوب لتعليم التلامذة وعليه أيضاً أن يبين كل يوم في دفتر الدروس بالتفصيل المواد التي علمها والتي ذاكرتها التلامذة في حضوره (م) ٢٣ متى كان خصصاً للعلم ست حصص في الأسبوع فيعمل حصص منها لعمل امتحان أو تمرين بالتحريري ويصير تصليح أوراق الامتحان أو التمرينات بمعرفة الخوجة بمثله ثم يبين للتلامذة الغلط الذي وقع منهم وبعد ذلك يعطيها ناظر المدرسة بعد أن يضع على كل منها الدرجة التي استحقها كل تلميذ ويحفظ الناظر هذه الأوراق في مجموعة خصوصية لكل منهم لآخر السنة (م) ٢٤ إذا كان خصصاً للعلم ثلاث حصص في الأسبوع فيعمل في الشهر امتحانان بالتحريري على الأقل وإذا استغن الخوجة فيمكنه عمل ثلاثة ويجري في أوراق الامتحان مقتضى ما تقدم ذكره في المادة ٢٣ (م) ٢٥ يكون في كل فرقة يومياً ست دروس أو مذاكرات وناظر المدرسة أن يحدد ابتداءً وانتهاءً كل حصص ويغيرها بحسب طول وقصر النهار (م) ٢٦ إذا حضر تلميذ بالمدرسة بعد الوقت المحدد للدرس فلا يقبل في يومه وتخبر عائلته بذلك ويجري إخطار النظارة عنه ويمكن رفته من المدرسة إذا تكررت التأخير أو الاستقطاع (م) ٢٧ بعد محل مستضاء بالنور للمذاكرة الليلية مدة ساعة ونصف في كل ليلة لمن يريد الحضور من التلامذة للمذاكرة الدروس ويجوز لناظر المدرسة أن يمنع هذه المذاكرة إذا تراءى له سوء استعمالها (م) ٢٨ في آخر كل سنة مكتوبة يقدم ناظر المدرسة للنظارة التغييرات التي يرى من الممكن عملها في بروجرامات وجدول أوقات الدروس لتقدم التعليم (م) ٢٩ عند تقدم تلامذة الفرتين الأوليين من القسم العالي في دراستهم نوعاً يمكن إرسالهم فئة بنته إلى المحكمة المختلطة أو المحكمة الاستئنافية الأصلية لمحضرة الجلسات بها ويجب عليهم في هذه الحالة أن يحرروا لمحضرة عن الجلسات التي حضروا فيها ثم تنظر هذه المحضرات بمعرفة الخوجات ويضعون عليها الفرع المستحق لكل منهم

في حالة الاستقطاع وباعطاء التلميذ شهادة عند عودته وإخذه إذا حصل أمر يستوجب رفته من المدرسة لتوصيله لعائلته (م) ١٠ يجب على التلميذ أن يورد تلك قيمة المصاريف الدراسية البالغ قدرها خمسة عشر جنيهاً مصرياً في السنة المكتنية وزيادة على ذلك مبلغ مائة قرش صاغ ثابته مينا لدفع قيمة الأشياء التي يفقدها أو يتلفها بفعله (م) ١١ إذا اخل أحد الراغبين بوفاء هذه الأمور الميمنة قبل في ظرف الثانية أيام التالية لتاريخ إعلانه بالقبول ينجى اسمه ولا يجوز قبوله إلا في امتحانات السنة الآتية (م) ١٢ يجب على الراغبين المقبولين الذين لا قدرة لهم على دفع المصاريف الدراسية أن يقدموا في الحال مكتوباً من أهلهم ناظر المدرسة بطلب معافاتهم من دفعها ويرفق بهذا المكتوب جميع الأوراق أو المستندات المؤيدة بحقيقة حالة فقر العائلة ثم يرسل ناظر المدرسة بعد إعطاء رأيه بمجموع الأوراق إلى النظارة وهي تنظر بحسب ما يترأى لها في ذلك — والمعافون من دفع المصاريف الدراسية يسمون تلامذة (مجانبة) ولا يجوز أن يكون عددهم في أي حال من الأحوال أكثر من عشر التلامذة الموجودين بالمدرسة (م) ١٣ يجوز ترتيب مبلغ مائتي قرش شهرياً على سبيل الإعانة لمن كان في فاقة شديدة من التلامذة (م) ١٤ تشر أساؤم التلامذة المقبولين مجاناً والذين بمرتبات في المجربة الرسمية مع توضيح أسماء وألقاب وصناعة ومحل إقامة أهلهم وكذلك النمر التي تحصلوا عليها في امتحانات القبول (م) ١٥ تكون المعافات من دفع المصاريف الدراسية وإعطاء المرتبات لمدة سنة واحدة ويجوز استمرارها للسنة المكتنية التالية إذا ظهر من التلميذ حسن السلوك والاجتهاد في التعليم — وكذلك يجوز حرمانه منها في أي وقت من السنة المكتنية بناءً على تقرير يقدم من ناظر المدرسة لنظارة المعارف العمومية (م) ١٦ لا يجوز نقل تلامذة السنة الأولى الدراسية للسنة الثانية إلا بعد تأدية الامتحان في جميع فروع التعليم ويكون عمل هذا الامتحان بمعرفة خوجات المدرسة ويقدم عنه جدول بترتيب التلامذة للتصديق عليه من النظارة — إذا كان متوسط التلميذ في العلوم أقل من ١٢ أو إحدى ثم أقل من ٥ يجب رفته من المدرسة ولا يجوز أن يبقى بفرقة لأعادة دروسها إلا إذا كان ذلك متسبباً عن حصول مرض له أو حادثة قهريه في أثناء السنة المكتنية وإذا حصل من التلميذ ما يجمل بحسن السلوك أو بوجوب عدم الانتقاد أو كان مداوماً على الكسل فللنظارة رفته في أي وقت من السنة المكتنية بناءً على تقرير باظر المدرسة

### ( الفصل الثالث — في قبول التلامذة والامتحانات )

#### السوية بالقسم العالي

(م) ١٧ عند انتهاء السنة الثانية الدراسية نعين تلامذتها في جميع فروع التعليم وتختب النظارة أعضاء الامتحان من غير خوجات المدرسة ويكون هذا الامتحان تحريرياً وشفاهياً (م) ١٨ يرسل جدول الامتحان بترتيب التلامذة موقعاً عليه من الأعضاء إلى النظارة بمعرفة ناظر المدرسة الذي يبين أمام

## ملحوظات

- حكم غيائي — (ر) إعادة النظر — تمهيدية —  
 تحضيرية — تنفيذ — معارضة — مجلس ملقى  
 (تعليمات المحفظة) — مجلس ملقى — قضاء (مجلة ١٨٣٢)  
 — (إبطال) (ر) معارضة (ق ٣٤٤: استئناف ٣٦٧)  
 حكم انتهائي — (ر) إعادة النظر — تنفيذ —  
 معارضة — خلاف قضائي (لا ٨٥ — حضور (ق ٦٧)  
 حكم الأشياء المباحة — (ر) شركة الإباحة  
 حكم الشفعة — (ر) شفعة (مجلة ١٠٣٦: شفعة  
 حكم الصيد — (ر) شركة الإباحة (مجلة  
 ١٢٩٢ صيد  
 حكم شركة المضاربة — (ر) شركة المضاربة (مجلة  
 ١٤١٣ — شركة  
 حكم الوكالة — (ر) وكالة — توكيل  
 حكم الصلح والابراء — (ر) صلح وبراء  
 حكم الاقرار — (ر) اقرار (مجلة ١٥٨٧ —  
 دعوى (مجلة ١٦٢٨)  
 حكم الدعوى — (ر) دعوى (مجلة ١٦١٦)  
 حكم (الصورة الأصلية منه) — (ر) احكام (ق ١٠٤)  
 حكم برد القاضي — (ر) رد (ق ٣١٧ الى ٣١٩: ٣٢١)  
 حكم صادر على خلاف حكم سابق — (ر)  
 استئناف (ق ٣٥٢)  
 حكم بامر موقت — (ر) استئناف (ق ٣٦١)  
 حكم تحضيري — (ر) استئناف (ق ٣٦٠ — ٣٦٢)  
 حكم تمهيدية — (ر) استئناف (ق ٣٦١ — ٣٦٢)  
 — ٣٧٠ — تحكيم المحكمين (ق ٧٢٥)  
 حكم مناقض بعضه — (ر) إعادة النظر (ق ٣٧٢)  
 حكم بالتزوير — (ر) إعادة النظر (ق ٣٧٢)  
 حكم بما لم يطلبه الخصام — (ر) إعادة النظر  
 (ق ٣٧٢ — تحكيم المحكمين (ق ٧٢٧)  
 حكم تمهيدية وحكم تحضيرية (تنفيذها تنفيذاً موقفاً) —  
 (ر) تنفيذ (ق ٣٩٤)  
 حكم صادر من مجلس بلديات اجنبية: (ر) تنفيذ (ق ٤٠٧)  
 حكم صادر بالتزويج ببيع العقار — (ر) نزاع  
 ملكية (ق ٥٥٨)  
 حكم البيع — (ر) نزاع ملكية (ق ٥٨٧ — ٥٨٨)  
 حكم يطلان اجراءات نزاع الملكية — (ر) نزاع

(م) ٢٠ تدرب التلازمة ايضاً على تربيئات عملية تشمل جميع وجوه  
 مراعاة مستوفية في أي قضية نزاع (كالاتعاليات والتابع والاقوال  
 الشفافية والدعوى والقرعة وطرق الطعن والتنفيذ) وتعرض اوراق  
 هذه المرافعات في اخر السنة على اعضاء الامتحان (م) ٢١ اذا اراد بعض  
 التلاميذ الذين تميل الدراسة المتفرقة بالنظم الابتدائي المدول عن دراسة  
 القوانين ورغبوا في استيفاء دراسة اللغات ليتخصصوا في الترجمة فيجوز  
 لهم البقاء بالمدرسة ويعتبرون انهم قسم من فلك الترجمة بنظرة المعارف  
 (الفصل الخامس — في الادارة)

(م) ٢٢ تدفع المصاريف الدراسية المتفرقة مقدماً على ثلاثة اقساط  
 متساوية على الوجه الاتي — التسط الاول خمس جنيهات مصرية يدفع  
 عند ابتداء الدروس — التسط الثاني خمس جنيهات مصرية يدفع في  
 ١٥ نوفمبر — التسط الثالث خمس جنيهات مصرية يدفع في ١٥ فبراير  
 وكل من تاخر عن دفع المبلغ المقرر في ميعاد قطعه لا يتقبل بالمدرسة  
 حتى يفي بالمطلوب منه (م) ٢٣ المبالغ التي تدفع للدراسة تصير حقاً لها  
 ولا يجوز ردها مطلقاً في أي حال من الاحوال مهما كان السبب (م) ٢٤  
 مبلغ التامين الذي هو عبارة عن مائة قرش صاغ الكافل لدفع قيمة  
 التلفيات ينبغي ان يكون كاملاً على الدوام فاذا صرف منه جزء في  
 صلاح ما ائتمنه التلميذ او في شراء كتب او غير ذلك من اثاث المدرسة  
 الذي اضاعه بفعله فيجب تعويضه عند حلول ميعاد اول قسط من  
 المصاريف الدراسية ويعطى لاهله به وصل يقطع من دفتر قسيمة يبين  
 فيه مقدار ما اخذ من مبلغ التامين مع ذكر الاسباب بالتفصيل (م) ٢٥  
 عند خروج التلميذ من المدرسة لأي سبب كان يعطى لاهله ما بقي من  
 مبلغ التامين ويؤخذ منهم الاصل اللازم (م) ٢٦ تدفع المصاريف  
 الدراسية بحسب الجدول التالي في تلقي جميع الدروس وفي الحضور بالمذاكرة  
 الليلية الاختبارية وفي اخذ ادوات التعليم كالورق والكراس والكتب  
 الدراسية والتلازمة (الجانية) فلا يعطى لم سوى ادوات التعليم وعلمهم ان  
 يحصلوا على الكتب المقرر تدريسها بانفسهم (م) ٢٧ تعد المدرسة للتلازمة  
 عند غداء الظهر محلات السكنة بادواتها كالبحون والكتب والسكاكين  
 والشوك والنوط اما غداؤهم فيتداركون امره كما يتأدون واذا اختلفوا  
 او اضعوا شيئاً ما اعد لهم من ادوات الاكل فيلزمون به (م) ٢٨ يجوز  
 للتلاميذ ان يشتروا ما يرغبون من الملابس وادوات التعليم والكتب  
 من مخزن النظارة العمومي بالاتفاق المعنية (م) ٢٩ يمنع من الدخول في  
 المدرسة من تكون قياضه غير منتظمة او حاله غير مرضية من التلازمة  
 (ملحق) (مشروع للتدريس — القسم الابتدائي)

السنة الاولى الدراسية (اللغة العربية ٦ دروس في الاسبوع اللغة  
 الفرنسية ٦ الترجمة ٦ الخط العربي ٣ الخط الافرنكي ٦ الجغرافيا والتاريخ  
 ٣ ترتيب الحافز ٣ مسك الدفاتر ٣) (السنة الثانية الدراسية) (اللغة  
 العربية ٦ اللغة الفرنسية ٦ الترجمة ٦ الخط الافرنكي ٦ الخط  
 العربي ٣ الجغرافيا والتاريخ ٣ مسك الدفاتر ٣ مبادئ المرافعات  
 العملية ٣) (الاصبوع ٧٢ درساً في الاسبوع)  
 (القسم العالي) (السنة الثالثة الدراسية) (الشريعة الاسلامية ٦  
 القانون المدني ٣ قانون العقوبات ٣ القانون الروماني ٣) اللغة  
 الفرنسية ٦ اللغة الانجليزية ٦ الترجمة ٦ التاريخ والجغرافيا ٣  
 (السنة الرابعة الدراسية) (الشريعة الاسلامية ٣ القانون المدني ٣  
 قانون المرافعات ٣ القانون الروماني ٣) اللغة الفرنسية ٦ اللغة  
 الانجليزية ٦ الترجمة ٦ التاريخ والجغرافيا ٣ التحرير والانشاء باللغة  
 العربية فيما يخص المسائل القانونية ٣) (السنة الخامسة الدراسية)  
 (الشريعة الاسلامية ٣ قانون المرافعات ٣ القانون التجاري ٦  
 القانون الروماني ٣) اللغة الفرنسية ٦ اللغة الانجليزية ٦ الترجمة ٦  
 التحرير والانشاء باللغة العربية ٣) (الاصبوع ١٠٨ دروس)

حكر — (ر) انتفاع (ق ١٨ — ٣٧ — اجارة

الاشياء — اجارة

حكم — (ر) تحكيم المحكمين

حكم — (ر) احكام — قضاء — قضاء

ملكية (ق ٦٠٢)  
حكم المحكمين (اعتباره) — (ر) تحكيم المحكمين  
(ق ٧٢١ — ٧٢٥) تنفيذ ٧٢٥ (تقديمه للمحكمة  
٧٢٥ (إبطاله) ٧٢٧  
حكم بقتل أعمال التفليس: (ر) أفلاس (ق ٣٣٨: ٣٣٧)  
حكم صادر بالتصديق على صلح مع المفلس —  
(ر) صلح (ق ٣٢٨)  
حكم في منازعات ديون التفليس — (ر) أفلاس  
(ق ٢٩٩ الى ٣٠٢ — ٣٠٤ — ٣٠٥ — ٣١٣)  
حكم بالاطلاع على دفاتر التجار — (ر) دفتر  
تجاري (ق ١٥)  
حكم انتهائي: (ر) بينة (ق ٧٩) (معارضة في امر الاحالة)  
(ر) قاضي التحقيق ق ١٢١  
حكم محجف — (ر) مستخدم الحكومة (ق ١١٢)  
حكومة — (قانون عقوبات)

(في الجنايات والجرح المضر بامن الحكومة من جهة الخارج)  
(م) يعاقب بالقتل كل من رفع السلاح على الحكومة وهو  
مع عدوها (م) ٧١ كل من اتى الدساتر لدولة اجنبية او  
لاحد ما موربها او تخاير معها او معه بقصد ايقاع العداوة  
بينها وبين الحكومة او بقصد تخريبها على خرابتها او تمكينها  
من الوسائل الموصلة لذلك يعاقب بالقتل ولو لم ينشأ عن  
فعله محاربة (م) ٧٢ وكذلك يعاقب بالقتل كل من استعمل  
دساتر او تخاير مع العدو بقصد تسهيل دخوله في اراضي  
الحكومة او تسليمه مدنا او حصونا او محطات عسكرية او  
مباني او مخازن او ترسانات او سفنا ما هو مملوك لها او بقصد  
ايمادها بعساكر او نفوذ او مؤنات او اسلحة او ذخائر او  
تسهيل تقدم سير العدو الى ارضها او ازدياد قوة عساكرها على  
عساكر الحكومة سواء كان ذلك بتزويج صداقة عساكرها  
لمحاربهم ولوطنهم او باي وسيلة اخرى (م) ٧٣ اذا كانت  
المراسلة مع بعض رعايا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها  
ارتكاب جناية من الجنايات المذكورة بالمادة السابقة الا انه  
نشأ عنها وقوف العدو على اخبار مضره باحدى حالتي الحكومة  
السياسية او العسكرية او بحال معاهدتها يعاقب فاعلها  
بالسجن المؤقت واما اذا كانت هذه الاخبار ناشئة عن اتفاق  
على التجسس بمعنى انه قصد بها تعريف العدو بصورة ترتيب  
الحرب المصممة عليها الحكومة فيعاقب مرتكب ذلك بالاشغال  
الشاقة المؤقتة (م) ٧٤ يعاقب بالقتل كل من كان من ارباب  
الوظائف المبرية او من مأموري الحكومة او غيرها اودع اليه  
سر مخافة او ارسالية عسكرية من عساكر الحكومة او علم ذلك  
بطريقة رسمية او بسبب وظيفته واقشاء بقصد الخيانة مباشرة  
او بواسطة الى مأمور دولة اجنبية او معادية للحكومة بدون

ان يؤذن له بذلك (م) ٧٥ وكذلك يعاقب بالقتل كل صاحب  
وظيفة او مأمور من مأموري الحكومة كلف بتنفيذ وظيفته  
بحفظ رسومات الاستحكامات او الترسانات او المباني فلم  
يجب تلك الرسومات او احدها للعدو او للممورية واما اذا  
سلمها بدون اذن الحكومة الى مأموري دولة اجنبية معاهدة  
للحكومة او ملتزمة الحيادة فيعاقب بالسجن المؤقت (م) ٧٦ كل من  
اخذ عنده احدا من الجواسيس المرسلين من طرف العدو  
للكشف والريادة وهو يعرفهم بهذه الصفة او حمل غيرهم على  
اختفاء من ذكر يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة  
حكومة — (في الجنايات والجرح المضر بالحكومة من  
جهة الداخل)

(م) ٧٧ كل من حرش بفعل محسوس سكان القطر على حمل  
السلاح لقتال الحكومة يعاقب بالقتل سواء تم المقصود من  
ذلك التخرين او ظهرت بعض مباديه فان لم يتم المقصود منه  
يحكم على الحرش بالنفي المؤبد (م) ٧٨ الاغراء الذي يقصده  
تخرين سكان القطر على مقاتلة بعضهم بعضا او على تخريب  
جهة او اكثر او على قتل او تهيب سكانها يعاقب فاعله بالقتل  
اذا تم المقصود منه او ظهرت بعض مباديه (م) ٧٩ اذا حصلت  
احدى الجنايات المذكورة في مادتي ٧٧ و ٧٨ من عصبه او  
شرح فيها فمن كان منهم مدبرا لتلك العصبه او محررا لها يحكم  
عليه بالقتل ايا كان الهل الذي قبض عليه فيه واما باقي  
الاشخاص المنعصين فمن قبض عليه منهم في محل الواقعة  
يعاقب على حسب درجة جنايته بالاشغال الشاقة المؤقتة  
(م) ٨٠ اذا تخرب جماعة خفية وصحبا متنفذين على فعل احدى  
الجنايات المذكورة في مادتي ٧٨ و ٧٩ يعاقبون بالنفي المؤبد  
اذا الحفل هذا التخرب بافعال مجهزة وشرعا فيها بقصد تنميم  
ما صمموا عليه ولو لم يترتب على ذلك حصول مقصود واما  
اذا لم يلحق التخرب المذكور بتلك الافعال ولما حصل مجرد  
التصميم والاتفاق على فعل الجناية فيعاقب المتخربون بالسجن  
المؤقت واما اذا دعا شخص احدا الى التخرب على فعل احدى  
الجنايات المذكورة في هاتين المادتين ولم يجبه المدعو الى ذلك  
عوقب الداعي بالحبس من سنة الى ثلاث سنين (م) ٨١  
يعاقب بالقتل كل من قلد نفسه مع قصد سبي قيادة فرقة او  
جيش من العساكر او دونها او سفينة حربية او محل حصين  
او نقطة عسكرية او مينا او مدينة بدون مأمورية من الحكومة  
او سبب مقبول وكذا يعاقب بالقتل كل من استمر على قيادة  
عسكرية بخلاف امر الحكومة وكل ضابط ابقى عساكره مجتمعة  
بدون سبب مقبول بعد صدور امر الحكومة له باطلاقهم من  
الخدمة (م) ٨٢ يعاقب بالنفي المؤبد كل شخص مخصص له بالتصرف  
في عساكر الجيش او عساكر الضبط والربط فطالب منهم  
او امرهم بعدم جمع العساكر اللازم جمعهم بحسب امر الحكومة  
اما اذا ترتب على امر او طلبه حصول مقصوده بمعنى انه امتنع  
تنفيذ اوامر الحكومة بناء على امتثال العساكر امره الغير جائز  
فانوتا فيعاقب بالقتل واما من دونه من رؤساء العساكر  
الذين امتثلوا تلك الاوامر المخالفة فيعاقبون بالاشغال الشاقة  
المؤقتة (م) ٨٣ كل من احرق او غرق عمدا وبسوء قصد

## ملحوظات

التدريب ارى ان اجراء الاصلاحات التي نهيت عليها يستلزم ان تكون اعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كيلا فان ذلك امر لازم لا بد منه — يجب على مجلس النظار ان يتناوض في جميع الامور المهمة المتعلقة بالقطر ويرجع رأي اقلية اعضائه على رأي الاقل عددا فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الاغلبية ويتصديق عليها اقرار الرأي الذي تكون عليه الاغلبية — يتعين على كل ناظر من النظارة ان يجري قرارات المجلس المصدق عليها منا في الادارة المنوطة به — تعيين المديرين والمحافظةين ومأموري الضبطيات يكون بالمداولة بين النظارة التابعين له لادارته وبين رئيس المجلس وما يستقر عليه الرأي يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لاجل تصديقنا عليه — الناظر الذي يكون المأمورون وارباب الوظائف السالف ذكرهم تحت ادارته مباشر له الحق في توقيفهم عند الاقتضاء عن اجراء وظائفهم وذلك بعد اتفائه مع رئيس هيئة النظار واما انقضاءهم عن وظائفهم فلا يكون الا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا — للنظار ان ينتخبوا المأمورين ذوي المناصب العالية اللازمين لادارتهم وان يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه واما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب او قرار من ناظر الديوان — اعمل كل ناظر تجري في الامور التي تكون من خصائصه لا غير وارباب الوظائف والمستخدمين كل فرع من فروع الادارة لا يتلقون الاوامر الا من رئيس المصلحة الذين هم مستخدمون بها وتابعون لها ولا تجب عليهم طاعة امر غيره — يتعقد مجلس النظار تحت رياستكم لاني فوضت هذا التنظيم الجديد الى عهدتكم وجعلت مسؤوليته عليكم — والي ارى ان تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفا لمبادئنا واخلافتنا ولا لآرائنا وافكارنا بل موافقا لاحكام الشريعة الفراء وتبعية ترتيبها كالحفاية يكون فيها الكفاية لمجالات هيئتنا الاجتماعية والمساعدة على تدعيم مقاصدنا الخيرية وبناتنا الخيرية — والي معتمد عليك في اجراء الاصلاحات التي صممت عليها مؤملا ان تكفل للبلاد جميع الناميات التي لها الحق في انتظارها والحصول عليها من حكومتنا

**حكومة مصرية** — (تعريب الاموال الكرم الصادر من المحضرة الخيرية الخيرية الى

حضرة عطوفتلور رياض باشا في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

عزيزي رياض باشا

الي لما اخذت اخيرا زمام رئاسة مجلس النظار بيدي لم يحظر بفكري إعادة الحكومة الشخصية وإنما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة في تقريب وتأيد العلاقة المحكمة بيني وبين اعضاء هيئة النظار ولم يحظر بيالي ان يكون ذلك امرا قطعيا ولا امرا مخالفا للاصول التي اتخذتها منذ اخذت زمام الحكومة اعني المحكم بالاشتراك مع نظاري وبواسطتهم وهذه الاصول من مقتضى الامر الصادر بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ولا يتعلق في ان لا تكون مربية الاجراء على الدوام — ولا ينبغي على سعادتكم ما انطوى عليه ضميري

مبالي او مخازن مهات او نحو ذلك من املاك الحكومة يعاقب بالقتل (م) ٨٤ كل من قلد نفسه رئاسة عصبة حاملة للسلاح او كان منوطا باحد وظائفها يعاقب بالقتل سواء كان قصص من ذلك التعصب اغتصاب او نهب اراضي الحكومة او املاكها او نقودها او عقارات مملوكة لمجاعة من الناس او كان قصص مقاومة القوة العسكرية المأمورة ببيع المرتكبين لقتل تلك المجناتات واما الاختصاص المتعصبون الذين لم تكن لهم رئاسة ولا وظيفة في تلك العصبة وقبض عليهم في محل الواقعة فيعاقبون بالاشغال الشاقة موقفا (م) ٨٥ يعاقب بالاشغال الشاقة الموقفة كل من ادار حركة العصبة المذكورة في المادة السابقة او شكلها او اعطاها او جلب اليها اسلحة او مهات او آلات تستعين بها على فعل المجناتة وهو يعلم ذلك او بعث اليها بمؤنات او غاير باي كيفية مع رؤساء تلك العصبة او مدبرها مع سوء التصدد وكذلك كل من اعطاها مساكن او محلات يكتنون او يجتمعون فيها وهو يعلم مقاصدهم وصفاتهم (م) ٨٦ لا يحكم بعقوبة ما على كل من كان في زمرة البغاة ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وانفصل منها وبعد عنها عند التنبية عليه بذلك من المحاكم الملكية او الجهادية او بعد اذا لم يكن قبض عليه في محل اجتماعهم ويكون قد سلم نفسه طوعا بدون مقاومة ومجردا عن السلاح وإنما يعاقب في هاتين الحالتين على ما يكون ارتكبه وحده من المجناتات ويجوز مع ذلك جعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة اقلها خمس سنين واكثرها عشرة (م) ٨٧ يعاقب من العقوبات المقررة للبغاة كل من بادر منهم باخبار الحكومة عن اجري ذلك التعصب او اغرى عليه او شاركه فيه قبل حصول الجنابة المفصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة وكذلك يعاقب من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدعها في البحث والتفتيش وإنما يحكم على المذكورين بمجملهم تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة لا تتجاوز سنتين (م) ٨٨ كل من تجاهر بالصباح او الفناء لاثارة الفتن يعاقب بالسجن من ثمانية ايام الى سنة ويدفع غرامة من مائة قرش وقرش ديواني الى التي قرش او باحدى هاتين العقوبتين فقط

**حكومة مصرية** — (امر عال صادر الى دولتلونوبار باشا باللغة الفرنسية بتاريخ

٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ الموافق غرة رمضان سنة ١٣٠٠

المؤسس لهيئة النظارة الجديدة ووظائفها

الي اطلت الفكر وامعنت النظر في التغييرات التي حصلت في لحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الاحوال الاخيرة وازدت في وقت مباشرتكم للمهورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التي فوضت امرها اليكم ان اؤكد لكم ما توجه فصدني اليه وثبت عزمي عليه من اصلاح الادارة وتنظيمها على قواعد ماثلة للقواعد المرعية في ادارات مالكة اوروبا — ولريد عوضا عن الانفراد بالامر اتخذ الان قاعدة في الحكومة المصرية سلطة يكون لها ادارة عامة على المصالح تعادها قوة موازنة من مجلس النظار بمعنى الي ارمم القيام بالامر من الان فصاعدا باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه — وعلى هذا

حجة (حوض) — (ر) كلاية

حقيقة — (ر) قباني

حقيقة بيع الاقطان (عملة مستعملة) — (ر)

عملة ١٦ أكتوبر سنة ٧٩

حلوان — امر عال صادر في ٢٤ مارت سنة ١٨٨٧

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس نظار حكومتنا امرنا بما هوات (م) ١ من تاريخ امرنا هذا يعطي ناظر الاشغال العمومية اراضي مدينة حلوان لمن يطلبونها في المستقبل على مقتضى الشروط الملحقه به اما المنعم عليهم الذين لم يتمموا ابينتهم للان او لم يشرعوا فيها فيعاملون ايضا بموجب هذه الشروط عينها اذا رغبت في ذلك وتعدل حيثئذ شروطهم الحالية على موجبها هذا اذا كانت الحكومة لم تنزع منهم للان الاراضي المنعم بها عليهم (م) ٢ كافة الاحكام السابقة المختصة باعطاء هذه الاراضي تعتبر ملغاة

شروط انعام بقطعة ارض نمر في مدينة حلوان من متر مسطح الارض (قيمة المبلغ المقتضى تحصيله) مبلغ الموضع اعلاه وصلنا في التحصيلي قد حصل الاتفاق فيما بين الموقعين ادناه حضر ما مور اشغال مدينة حلوان وحضر من رعايا الفاطن في ومغذ له مسكن شرعا في (١) (على ما هوات) — ان حضرة مامور اشغال حلوان النائب عن نظارة الاشغال العمومية بموجب الامر الصادر اليه من بتاريخ نمره قد سمح مجانا (ما عدا الرسوم المقررة في هذا العقد) لمحضره القابل بذلك بقطعة الارض نمره

الكائنة بمدينة حلوان ومساحتها نحو من متر مربع وهذه حدودها المحد البحرى ينتهي الى والمحد الشرقى ينتهي الى والمحد الغربى ينتهي الى والمحد القبلى ينتهي الى وذلك بحسب المين برسم المدينة العمومي وما هو مقرر على الارض المذكورة من حقوق الارتفاق وقد وقع هذا السماح الجاني بالشروط الآتية التي يتعهد المذكور بانماها بكلياتها وجزئياتها بحيث انه لو تاخر في الوفا باي شرط منها تنزع منه الارض ولا يعطى له ادنى تعويض عن ذلك ولا يلزم المصلحة ان تنذره ولا ان تتخذ اجراءات اخرى نحوه (م) ا يجعل البناء في الارض المذكورة طبقة واحدة او طبقتين وذلك بحسب اختيار المنعم عليه ويجب ان يكون مسطح الابنية التي تنام في الارض المنعم بها معادلا لعشر كامل مسطحها على الاقل ولتصفه على الاكثر ولا بدخل في ذلك على كلا الحالين مسطح السور ويجب ان يكون ارتفاع هذا السور مترين على الاقل الا انه يجوز جعله امام الواجهة حائط يعلوه درابزين (م) ٢ بعد تسعة شهور من تاريخ الانعام يجب ان يكون العمل جاريا في الابنية والسور ويكون تمامها باكملها في مدة واحد وعشرين شهرا من ذلك التاريخ (م) ٣ اذا لم يوف المنعم عليه بشروط

(١) اذا كان المنعم عليه من رعايا الحكومة المحلية فعليه الشرعي يكون الضبطية واذا كان من الاجانب فيكون ذلك الحيل التفصلا لتابع موله

في هذا الخصوص كما لا يخفى عليكم افكاري المتعلقة بامر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التي اتفق نجاحها وانتشارها في ادارة المملكة والتي لمتيقن انكم مشتركون معنا في هذه الافكار والنصوات وانكم عازمون عزما قويا على بذل مجهودكم في تنفيذ هذه الافكار بالنظام والتي لاعرف درجة اخلاصكم وحسن طوبيتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه ونظاماته مع رغبتكم في بذل المجهود بحفظ حقوقه ولهذا فاني مع ثقتي وحسن يقيني فيكم اكلتكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة واحلت رئاسة مجلس النظار على عهدتكم حافظا لنفسي حق المحضور في جلساته وتولي رئاسته عند الافتضاء والتي لمتيقن انكم ستعتنون كل الاعتناء في انتخاب رفقاتكم النظار ثم ترفع اسماءهم لدينا لاصدق على توظيفهم وبعد ان تشكل هيئة النظار تاخذ في الاشغال على مقتضى ما نص عليه في الامر الصادر المؤرخ في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ فانه لا يزال مرعي الاجراء في جميع احكامه التي لا يعترضها تغيير بامرنا هذا وان المحافظين والمديرين ومأموري الضبطيات وكلاء النظارات وكتاب اسرارها ومفتشي الاقاليم ومديري الادارات المهمة لا يكون نصيبهم ولا عزلم الا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من ادنا واما باقي الموظفين فيكون نصيبهم وعزلم مقتضى اوامر تصدر راسا من نظارهم الذين هم تابعون لم ولا يخفى عليكم اننا في شاغل من المسائل المهمة وقد دعيت الحاجة الى ان اذكركم من جملة تلك المسائل باهمية ترتيب ميزانية الايرادات والمصروفات السنوية بطريقة منتظمة وبالترتيب النهائي المختص بالتحصيل الذي هو شديد الارتباط بالميزانية وبتنظيم حالة المالية المتاخمة المتعلقة بها جميع المنافع المستدعية لحسن عنايتنا ومعظم همنا والتي على يقين بالي اعتمد عليكم في حل هذه المسائل وما شاكلها من الامور المهمة ولخيرتكم التامة وحكيم للوطن لانهمالون في شيء يعود على القطر بالاصلاح الحقيقي الذي هو ممتنى الجميع ويجب على كل منا ان يبذل غاية جهته في تمهيد سبله — (ر) ناظر

حكومة (اعلان الاوراق اليها) — (ر) اعلان

الاوراق (قم ٨)

حكومة (خصائص) — (ر) قانون العقوبات ١

حكومة (امن) — (ر) جريدة (فق ١٥٥)

حكومة خديوية (التعريض على كرها) — (ر)

جريدة (فق ١٥٧)

حكومة اجنبية — (ر) جريدة (فق ١٦٣)

حكيم — (ر) شهادة مدرسية — صحة

حكيم اسنان — (ر) صحة

حكيم بيطري — (ر) صحة

حكيم باشي — (ر) صحة

حكيمية — (ر) شهادة مدرسية — صحة



ملحوظات

المادة الثانية فيما يتعلق بالشروع في البناء فلا تنتزع منه الأرض عند مضي السبعة شهور المحددة في المادة المذكورة بل تبقى في حوزته إذا رغب في ذلك بشرط أن يدفع للمصلحة رسم التنظيم ثانية كما هو مقرر في المادة التاسعة التي ذكرها ويعطى له ميعاد ثان لا يكرر (م) ٤ إذا لم يوف المنعم عليه بشروط المادة الثانية فيما يتعلق بانتهاء الابنية في ميعاد الواحد والعشرين شهر المذكورة فيه فلا يعطى له ميعاد آخر بل يكلف بدفع ثمن الأرض في الثلاثة شهور التالية لانقضاء المدة أي في الشهر الرابع والعشرين من تاريخ الانعام باعتباره فرنك واحد عن كل متر مربع فإذا لم يدفع تسترجع الحكومة الأرض المنعم بها ويصدر جميع ما عليها من البناء ملكاً لها تصرف فيه وفي الأرض كيفاً شئت (م) ٥ إخراج حجة الأرض المنعم بها يكون بناءً على طلب يقدمه المنعم عليه إلى نظارة الأشغال العمومية كي تعين أحدهم هندسياً للتأكد من وفاء المنعم عليه بجميع الشروط المدونة في هذا العقد وعند ذلك تخرج إلى جهة الاختصاص بإخراج الحجة للمنعم عليه (م) ٦ يتعهد المنعم عليه بالمخضوع لأحكام جميع القوانين واللوائح المستنونة والتي تسن فيما يتعلق بالضبط والربط والصحة والشوارع والتنظيم ويجب على مصلحة التنظيم أن تكلف المنعم عليهم بنوع خصوصي يجعل الابنية متباعدة بعضها عن بعض بقدر الامكان حتى لا تتوقف حركة الهواء وأما محلات المياه فيلزم أن لا تكون قريبة من أطراف الأرض المنعم بها حتى لا يشكو منها الجار (م) ٧ لا يجوز غرس شيء من الأشجار المثمرة أو الزهور التي تحتاج للسقي دواً وأما يجوز غرس النخيل والبروكا البنس بشرط أن تجعل بين غرس وآخر مسافة كافية أما المنتزهات العمومية التي تنشأ فلا تدخل تحت هذا الحكم (م) ٨ يتعهد المنعم عليه بالمخضوع لأحكام القوانين واللوائح المستنونة والتي تسن فيما يتعلق بدفع العوائد من أي نوع كانت في مدينة حلوان (م) ٩ قبل التوقيع على هذا العقد يدفع المنعم عليه إلى إدارة أشغال مدينة حلوان رسم تنظيم ثابت قدره جنيه واحد مصري عن كل قطعة أرض مساحتها خمسة أمتار في دون (م) ١٠ إذا ابتدأ المنعم عليه بالبناء وطلب التصريح له ببيع ما يملكه لغيره ونقل شروط الانعام بنائها باسم المشتري بحيث يعتبر أنه قد حل محله فنظارة الأشغال العمومية تصرح له بذلك جميعه تسهلاً لاتساع نطاق العار بمدينة حلوان (م) ١١ لا تعتبر هذه الشروط ولا يعمل بها إلا بعد التصديق عليها من ناظر الأشغال العمومية — وقد تخرجت هذه على نخنتين تحتفظ الحكومة أحدهما وتسلم الأخرى إلى المنعم عليه تخبراً بحلوان في سنة مأمور أشغال مدينة حلوان المنعم عليه نظراً لهذا وعرض على ناظر الأشغال العمومية للتصديق عليه مدير عموم التنظيم يعتمد ناظر الأشغال العمومية

حلوان — (ترجمة قرار صادر من نظارة الأشغال العمومية في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٧)

بعد اطلاعتنا على الأمر العالي الصادر في ٢٣ مارت سنة ٨٧ (٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٠٤) المتعلق بامتيازات أراضي مدينة حلوان المحامات وعلى شروط الامتيازات المذكورة

المحققة بالأمر المشار إليه وخصوصاً المادة السادسة منها وتلى الافادة الواردة من إدارة مصالح الصحة في ٢٥ أغسطس سنة ٨٧ نمرة ٢٩٦ قد قررنا ما هوأت (م) ١ الرخص التي تعطى بالبناء في الأراضي المصرح بها من الحكومة بمدينة حلوان المحامات يدرج فيها من الآن فصاعداً نص خصوصي مفصلاً تعهد اصحاب هذه الرخص بأنشاء خزانات صباء تصرف فيها مخلفات الادبجانات التي يصير بناؤها في الاماكن التي يقيمونها وهذا التعهد يكتب على ذات الرخصة التي تعطيها مصلحة التنظيم لصاحب الامتياز

حلوان — (أمر صادر من نظارة الأشغال العمومية في ١٤ يناير سنة ١٨٨٨ نمرة ١٠٩)

بما أن توسيع دائرة العمران في مدينة حلوان المحامات يستدعي تسهيل الاجراءات اللازمة للحصول على أراضي للبنا في تلك المدينة قد قررنا ما هوأت (م) ١ تنصل إدارة اشغال مدينة حلوان عن تنفيس تنظيم وبياني مصر وتلقى رأساً بالنظر (إدارة عموم التنظيم) (م) ٢ طلب الأراضي في مدينة حلوان يقدم إلى مهندس تلك المدينة (م) ٣ على مهندس مدينة حلوان تجديد قطعة الأرض المطلوبة إذا لم يكن هناك مانع وتحرير عقد الاعطاء وتحصيل الرسوم المفترضة عن ذلك وتسليم تلك الأرض للطالب بعد تكليفه بالتوقيع على العقد المذكور (م) ٤ يجرى عقد الاعطاء نخنتين ترسلان معاً إلى النظارة (إدارة عموم التنظيم) فيوقع عليها الناظر طبقاً للعادة المحادية عشر من شروط الاعطاء ثم تسلم أحدهما إلى الطالب (م) ٥ بعد إيفاء المنعم عليه بالشروط المدرجة في عقد الاعطاء وتقديمه طلباً إلى مهندس مدينة حلوان على ورق ثمعة باعطائه حجة التملك يجرى المهندس المذكور كشفاً بأوصاف البنا وقيمه اجمالاً معتبراً قيمة المتر الواحد المربع في تلك الأرض بأربعة قروش لا غير ويرسل ذلك الكشف مع الطلب إلى ناظر الأشغال العمومية وهو عند ذلك يجرى إلى مديرية الجيزة ويطلب منها مكتابة محكمتها الشرعية باعطاء الحجة اللازمة

حلوان — (ترجمة عقد امتياز سكة حديد حلوان وخطوطها الجديدة)

(م) ١ قد صرح سعادة عبد الرحمن باشا رشدي ناظر الأشغال العمومية بالنيابة عن الحكومة المصرية وبموجب القرار الصادر من مجلس النظارة بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٨٨٨ إلى الخواجات اولاد قطاوي وشركاهم واولاد منشه وشركاهم واخوان سوارس وشركاهم القابلين ذلك بتشغيل خط السكة الحديد المؤدي من الميدان بالقاهرة إلى حلوان كما سيذكر وبالنشاء وتشغيل فرع للسكة المذكورة يبتدىء من محطة المعادي ويمر بالبساتين أو بالقرب منها ثم بمصر القديمة فمدفن الافرنج حتى ينتهي إلى قسم باب اللوق غير أن الحكومة تحتفظ لنفسها الحق بأن تلزم اصحاب الامتياز في الوقت الذي

ترامواً متاعاً بامتداد هذا الفرع ومرو به باقسام المدينة التي تعين لهم حتى يوصل بمحطة مصر التابعة لمصلحة سكة حديد الحكومة وهم قابلون باجراء ذلك بحسب شروط هذا العقد (م) ٢ يتناول هذا الامتياز بنات محطات الميدان والبساتين والمعادي وطره والمعصره وحلوان ومحطات هذه المحطات والاراضي المخصصة لها وخط السكة الحديد وكذا ادوات الخطوط والاشارات المقامة وجاهازات تغذية الآلات وبالجملة كل الادوات الثابتة بحالتها الحاضرة ما عدا ادوات التفجير جميعها اما السكك الحديدية المؤدية الى المحاجر ومرتبطة بخط حلوان عند النقطة المعروفة بالبارودخانه والسكك الحديدية المؤدية من محاجر طره والمعصره الى النيل ومارة بخط حلوان عند الميل ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ فتعتبر خارجة عن هذا الامتياز وباقية على ذمة الحكومة ومع ذلك فانه مصرح لاصحاب الامتياز بانشاء خطوط فرعية توديهم من الخط المصرح لهم بادارته الى المحاجر المستعملة او التي ستستعمل او الى شواطئ النيل (م) ٣ تحفظ الحكومة لنفسها الحق بتعديل جميع سكك المحاجر او جزء منها وبانشاء سكك جديدة وبامتداد او ابطال السكك المذكورة ويكون لها الحق ايضا بوصلها بسكك حديد الحكومة الموجودة الآن او بالسكك المعطاة لاصحاب هذا الامتياز او بابة سكة حديدية او نهريه اخرى من السكك التي تنشأ فيما بعد وباجتيازها اما لحسابها او لحساب اشخاص آخرين تصرح لهم بذلك بدون ان يكون لاصحاب هذا الامتياز حق بالتوقف فيما ذكر ولا بالمطالبة من اجل ذلك باي تعويض مقابل تعطيل او تحول حركة الاشغال (م) ٤ الايرادات من اي نوع كانت يدفع منها اولاً الاموال الاميرية ونفقات الصيانة والتشغيل ومصرفات الادارة والقيمة التي تخصص لاستهلاك راس مال هذا الامتياز على مدة خمسين سنة وفوائد المبالغ التي يكون قد اقترضها اصحاب الامتياز بتصريح من الحكومة والقيمة التي تخصص لاستهلاك هذه المبالغ وما يتبقى من الايرادات بعد ذلك يكون هو الربح الصافي لهذا الامتياز (م) ٥ اذا كان الباقي من

الايراد السنوي بعد سداد الاموال الاميرية ونفقات التشغيل والادارة وقيمة الاستهلاك الخ لا يفي بفائدة راس المال الذي سينفق على اقامة الاعمال الاولى بواقع ثلاثة في المائة بالسنة فتتعهد الحكومة بالمساعدة في سداد هذا العجز وذلك بان تدفع مبلغاً لا يتجاوز قيمته ثلاثة آلاف جنيه مصري بالسنة بشرط ان تكون النفقات اللازمة لاقامة الاعمال الاولى المذكورة كما يأتي — يتناول راس مال الاعمال الاولى نفقات الانشاء ومشتري الادوات الجديدة الثابتة والمخصصة بالتشغيل والنفقات اللازمة لانتهاء الخط المعطى بالامتياز بعد الشروع في تشغيله اما ما ينفق على اي عمل من الاعمال الجديدة التي تعمل بعد التشغيل النهائي والاستلام العمومي المذكور في المادة ٥٦ من صك الشروط المتعلقة بهذا الامتياز فلا يضاف على راس المال المذكور الا اذا قبلت الحكومة بذلك مقدماً اما مقدار راس المال المار ذكره فيقرر القومسيون المعينين في المادة ٥٦ من صك الشروط المذكورة بالكيفية الموضحة في هذه المادة وامتعهد الحكومة بضمان سداد عجز الفائدة المنصوص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة فلا تتكلف به الا من يوم تشغيل الخط المعطى بالامتياز هو وفروعه ما عدا الخط المنود عن وصله بمحطة مصر في المادة الاولى من هذا العقد ويبطل مفعول هذا التعهد كلما اتضح ان الباقي من الايراد السنوي بعد خصم الاموال الاميرية ونفقات التشغيل الخ يبلغ القيمة اللازمة لوفاء فائدة راس المال المار ذكره بواقع ثلاثة في المائة بالسنة كما ذكر آفا (م) ٦ اذا تجاوز صافي ارباح هذا الامتياز المذكورة في المادة الرابعة الخمسة في المائة من راس مال الامتياز المذكور فيخصص للحكومة جعل تستوفاه بالكيفية الآتية وهي ان تاخذ خمسة وعشرين في المائة من الفائض عن صافي الارباح اذا تجاوز هذا الفائض خمسة في المائة لغاية ثمانية في المائة وخمسين في المائة اذا تجاوز هذا الفائض ثمانية في المائة لغاية اثني عشر في المائة وستين في المائة اذا تجاوز الفائض الاثني عشر في المائة (م) ٧ تعين الحكومة مامورين يراجعون بانفسهم الحسابات والدفاتر على اختلاف انواعها او يعهدون مراجعتها الى غيرهم وبوجوب التقرير

ملحوظات

الذي يقدمونه نقرر نظارة المالية نهائياً المبلغ الذي يقتضي دفعه على سبيل المساعدة في سداد عجز الفائدة المنوه عنها في المادة الخامسة وكذا قيمة الجمل الذي يستحق للحكومة حسب نص المادة السادسة ولا يجوز المناقضة فيما نقررره النظارة المذكورة في هذا الشأن امام اية سلطة كانت (م) ٨ يدفع اصحاب الامتياز الى خزينة المالية قبل التوقيع على الامر العالي الذي سيصدر باعتماد هذا العقد تاميناً قدره عشرة آلاف جنيه مصري اما نقداً او قراطيس تقبلها نظارة المالية وتحسب بناقص عشرة في المائة عن سعرها الحاضر وبعد المراجعة والاستلام العمومي المنوه عنه في المادة ٥٦ من صك الشروط المتعلقة بهذا الامتياز وفي يوم تشغيل الخط نهائياً يخفض هذا المبلغ الى خمسة آلاف جنيه ويجعل تاميناً على هذا المشروع وهذه المبالغ تعتبر ضماناً للحكومة على تنفيذ كافة النصوص المدونة في هذا العقد وفي صك الشروط المتعلقة بهذا الامتياز بالدقة (م) ٩ عند انتهاء مدة الامتياز تحل الحكومة بمجرد ذلك محل اصحاب الامتياز ويكون لها كامل ما لهم من الحقوق في السكة الحديد المذكورة ومحطاتها فتستولي فوراً على جميع ايراداتها وتستلم جميع الادوات الثابتة والمتنقلة والاراضي والمباني وغير ذلك بغير عوض وهم مكلفون بتسليمها هذه السكة والمباني التابعة لها بحالة جيدة معها كان اصل هذه المباني وذلك كباقي المحطات ومحلات العربات والورش والمستودعات ومساكن الخفر وغير ذلك وكذا جميع الاشياء الثابتة التابعة ايضاً للسكة المذكورة كالحواجز والاسوار والسكك بما فيها سكك التحويل والصواني المتحركة وحيضان المياه والآلات المائية لرفع الانتقال والآلات الثابتة على الاطلاق الخ وللحكومة ان تتخذ اية طريقة تحفظية تخنارها فيما يخص بهذا الشرط ويحق لها فضلاً عن ذلك ان تحجز ايرادات هذه السكة في غضون الخمس السنين الاخيرة من مدة الامتياز واستخدام هذه الايرادات في اصلاح السكة ومحطاتها ذلك اذا لم يقم اصحاب الامتياز بوفاء الشرط المذكور وفاء تاماً اما مواد الوقود والمواد المخزونة على اخلاف انواعها فتلتزم الحكومة بمشتراها

على حسب تامين اهل الخبرة اذا طلب ذلك اصحاب الامتياز وهم يلتزمون ايضاً ببيعها للحكومة اذا طلبت هي مشتراها بحسب تقدير اهل الخبرة على انها لا تجبر على مشتري جميع المواد المخزونة بل ما كان من تلك المواد لازماً لتشغيل السكة الحديد مدة ستة شهور فقط (م) ١٠ يسوغ للحكومة في اي زمن من سني الامتياز بعد فوات العشرين سنة الاولى منه ان تشتري امتياز هذه السكة باكملة فتعلن رغبتها هذه الى اصحاب الامتياز قبل المشتري بسنة واحدة وتسدد لهم قيمة ذلك بالكيفية الآتية وهي ان يحسب صافي الارباح في السبع سنين السابقة سنة المشتري كما في المادة الرابعة من هذا العقد ويستبعد منه صافي ارباح سنتين من هذه السبع السنين تكون الارباح فيها قليلة ثم يؤخذ متوسط الارباح للخمس السنين الاخرى ويستقطع منه قيمة الجمل المفروض للحكومة بحسب احكام المادة السادسة ويضاف على الباقي عشرة والحاصل من ذلك يكون قيمة ما يدفع لاصحاب الامتياز في كل سنة من السنين الباقية لهم من مدة امتيازهم وبذلك نصير الحكومة المالك المطلق لجميع الخط وادواته الثابتة والمتنقلة ثم تدفع لم الحكومة ايضاً في الثلاثة اشهر التالية لتاريخ المشتري قيمة ما يستحقونه لو انتهت مدة امتيازهم بحسب المادة التاسعة من هذا العقد — واذا اعطت الحكومة اصحاب هذا الامتياز امتيازاً آخر بفروع جديدة ورغبت تنفيذ ما لها من الحق في هذه المادة من مشتري ذلك الامتياز باكملة وكان الفرع المطلوب مشتراه قد مضى من مدة امتيازهم اقل من عشرين سنة فيجوز لهم ان يطلبوا تقدير قيمته بحسب ما يكونوا قد افقوه ابتداء على اقامة الاعمال الاولى بعد خصم قيمة ما يكون قد استهلك من المبالغ التي افقوها وليس بحسب صافي مدخول ذلك الفرع (م) ١١ ان هذا الامتياز قد خص بالمخارج اولاد قطاري وشركائهم واولاد منته وشركائهم واخوان سوارس وشركائهم انفسهم فلا يسوغ لهم اذا التنازل عنه لآخرين ولا تأليف شركة سهمية لتشغيل السكة المعطاة بالامتياز ان لم تصرح لم الحكومة بذلك كتابة وعليهم ان يجعلوا محل اقامتهم الشرعي بالقاهرة في فصولات الدولة التي هم تابعون لها (م) ١٢ اذا تحصل اصحاب الامتياز على تصريح من الحكومة بان يكونوا شركة سهمية فيجب ان يكون مركز هذه الشركة بالقاهرة وتعتبر تابعة

للمحكومة المحلية وتلتزم حتماً باتباع ذات الشروط والنصوص المدونة في هذا العقد وفي صك شروط هذا الامتياز ويكون للمحكومة عضوان نائبان عنها في مجلس ادارة هذه الشركة (م) ١٢ قد تعينت مدة هذا الامتياز خمسين سنة اعتباراً من تاريخ الشروع في تشغيل السكة المذكورة (م) ١٤ تسري على اصحاب هذا الامتياز احكام لوائح المحكومة الادارية العمومية ولوائح البوليس المستنوتة والتي تسن وعليهم اتباع النصوص المدونة في صك شروط الامتياز الذي هو جزء متمم لهذا العقد (م) ١٥ يكون اصحاب الامتياز لدى المحكومة متضامنين معها كانت علاقاتهم الشراكية فكل اعلان يصدر لاحد منهم يعتبر كأنه لم جميعاً — تحرر من هذا العقد نختان بالقاهرة في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٨ (الامضا) (اولاد قطاوي وشركاهم) عن اولاد منشه وشركاهم بتوكيل تحرر بفنصلاتو النبسا والمجر بالاسكندرية في ٢٦ ابريل سنة ٨٨ وحفظت صورة منه بنظارة الاشغال العمومية مصدقا عليها في التاريخ المذكور من الفنصلاتو المشار اليه (الامضا) (سزار ادا) (الامضا) (اخوان سوارس وشركاهم) ناظر الاشغال العمومية (الامضا) (عبد الرحمن رشدي) (ترجمة صك الشروط المخصصة بتشغيل سكة حديد حلوان وبانشاء خطوط اخرى غيرها)

#### (الباب الاول — سكة حديد حلوان)

(م) ١ لا تجاوز المحكومة لاصحاب الامتياز عن الادوات المنقلة كاللوبورات (لوكوموتيف) والعربات وكذا آلات تركيب المخطوط الحديدية ولا تجاوز لهم ايضا عن المهات واللوازم التي تكون قد خزنتها قبل تسليم الخط المذكور الا اذا اتفقوا مع مصلحة السكة الحديد على مشترهاها (م) ٢ قد قبل اصحاب الامتياز على انفسهم بالشروط المعقودة مع شركة مياه القاهرة عن توريد المياه اللازمة وتعهدها باتمام تلك الشروط (م) ٣ تسلم مباني المحطات والادوات التابعة الى اصحاب الامتياز بمقتضى محضر يحرره مندوبون من نظارة الاشغال العمومية ومن مصلحة السكك الحديدية المصرية مع مندوبين يعينهم اصحاب الامتياز اما الاراضي التي قضت العادة ان تكون تابعة للخط وفيه لان غير معينة الحدود فتسلم اليهم فوراً على شرط ان تعين حدودها في مدة ثمانية عشر شهراً (م) ٤ قد قبل اصحاب الامتياز باستلام جسر السكة والاعمال الصناعية وجميع الادوات كما هي عند التسليم غير مخفوق لم يبق بعد ذلك ان يطالبوا المحكومة بشيء من جراء رداءة تلك الادوات او عدم كفايتها (م) ٥ الجسر وبنات المحطات ومحطاتها والمخطوط المركبة على مساواة الارض الاصلية والقناطر والبنايات والقنوات القائمة الان في السكة يتمتع اصحاب الامتياز بصيانتها وتقويتها جميعاً وإعادة بناء ما يندم منها كما دعت الضرورة الى ذلك وذلك كله على نفقتهم خاصة (م) ٦ يطلب من اصحاب الامتياز في مدة امتيازهم انشاء كل ما يجب انشاؤه من الاعمال ذات المنفعة العمومية التي تصدر عنها اوامر عالية كالمخطوط السطحية اي المركبة على مساواة الارض الاصلية والقناطر والبنايات والقنوات

وذلك على نفقتهم خاصة وهم مكلنون بصيانتها جميعاً ويجوز التصريح لم اقامة اعمال من هذا القبيل ذات منفعة شخصية ايضاً وهم مسئولون للمحكومة عما ينشأ عن اهمال صيانتها من السواط (م) ٧ في جميع المحطات القائمة للمخطوط المارة في المدن والقرى وجميع النفط المركبة فيها خطوط سطحية ويجوز للمحكومة ان تطلب من اصحاب الامتياز اقامة حواجز مناسبة تمنع الدنوم قضيب السكة الحديد والبنات الخاصة بها (م) ٨ يكون لاصحاب الامتياز في جسر سكة حديد حلوان ما للمحكومة من الحقوق والامتيازات في بنية جسر السكك الحديدية المصرية وعصفاً حق استعالة لسير القطارات وهم لذلك يكلفون بضمان المرور عليه فيتنفون مع السلطة المحلية على اقامة الحفر اللازم له مطابقة لوامر السلطة واللوائح الصادرة والتي تصدر في هذا الخصوص (م) ٩ قد اعترف اصحاب الامتياز بان الارض المقام عليها جسر السكة الحديد والمباني المستخدمة لتشغيل الخط كما هي الان والارض المحسوبة انها من الاراضي المخصصة لحرم السكك الحديدية المصرية هي جميعاً ملك المحكومة لكنهم في مدة امتيازهم يحملون محلها فيكون لهم مالها وعليهم ما عليها في ذلك جميعه ولذلك فهم يكلفون بالمحافظة على تلك الاملاك لئلا يتخلس احد ارباب الاراضي المجاورة شيئاً من الاراضي المذكورة ولا يجوز لهم فقط استعمال اية قطعة منها في غيرها في خصصة ولا ايجارها واستبدالها والتنازل عنها لآخرين الا اذا صرحت لهم المحكومة بذلك ولها حق التصرف في الارض الغير المستعملة لتشغيل الخط فهي تواجز ما شئت مؤاجزته منها او تستعمله لغرض اخر كيفما ارادت لكن بغرض عليها قبل مباشرتها ذلك ان تعلن به اصحاب الامتياز (م) ١٠ اذا اقتضت الحال اقامة محطات مشتركة فعلى اصحاب الامتياز الاتفاق على مقدار نفقتها مع مصلحة السكة الحديد فان حصل خلاف بين الطرفين في هذا الخصوص فلنظارة الاشغال العمومية حق الفصل بينها ويكون حكمها جارياً لانتظريه قطاية محكمة من المحاكم القضائية (م) ١١ يتمتع اصحاب الامتياز بتجديد جميع ادوات المخطوط التي استعملوها وذلك في مدة سنتين من تاريخ الامتياز اما نفقة هذا التجديد فتقيد في حساب رأس المال الذي سينفق على اقامة الاعمال الاولى ويغذ قاعة لمعرفة المبلغ الذي ستدفعه المحكومة لاصحاب الامتياز كما هو مذكور في المادة الخامسة من عقد الامتياز ثم ان القناطر او الصواني المتحركة وجهازات التغذية والاشارات وما شاكل ذلك مما يتبقى بدون تجديد لا يجوز استعمالها بعد تلك المدة الا اذا تفحصتها المحكومة وصرحت لاصحاب الامتياز بذلك

#### (الباب الثاني)

#### (في انشاء المخطوط الاخرى والمباني والتخطيط)

(م) ١٢ قد اعتمدت المحكومة التخطيط العمومي الواضح من التصميم الابتدائي الذي قدمه اصحاب الامتياز في ٣٠ يونيو سنة ٨٧ لكنها توجب على المذكورين اتباع الشروط العمومية ولا سيما شروط هذا الصك عند اجرائهم الاعمال المصم عليها (م) ١٣ لا يجوز لاصحاب الامتياز مباشرة اي عمل من الاعمال

## ملحوظات

اورنك يعمل عنها ويعرض على نظارة الاشغال العمومية لاعتبارها (م) ٢٠ اذا اقتضت الحال انقطاع السكة عن الخط المستقيم فيجعل لما متخفي لا يكون نصف قطره اقل من ٥٠٠ متر في الخلاه ٢٠٠ متر عند مجاز تلك السكة في مدينتي مصر العتيقة والقاهرة واذا تعاقبت المنحنيات وكانت وجهة احدها عكس وجهة الاخر فيجب ان يجعل بينهما خط مستقيم لا يكون طوله اقل من مائة متر اما معظم ميل التحدرات والمزائج (المزلقانات) فيكون خمسة عشر ملليمتر لكل متر واحد فاذا تعاقبت الانحدارات والمزائج فيجب ان يكون بين كل انحدار منها ومزالج سواء كان في المنخفض او المرتفع الناشئين عن تلك الانحدارات والمزائج مسافة افقية لا تنقص عن مائة متر (م) ٢١ في بادي الامر يجعل اصحاب الامتياز خط ما بين معادي الحيري ومحطة مصر الحالية مفردا لكن الارض التي يشترونها والاعمال الصناعية التي ينشئونها لذلك الخط يجب ان تكون كافية لخط مزدوج (م) ٢٢ على اصحاب الامتياز ان يعينوا نظارة الاشغال العمومية قبل عمل الرسوم التفصيلية عن المخطوط الحديدية والمباني اللازمة لها مواقع واتساعات المحطات التي يريدون انشاءها لاعتبارها من تلك النظارة (م) ٢٣ تبج الحكومة لاصحاب الامتياز امرار خط السكة الحديد في الطرق القليلة الاهمية فجتازها على مساواة ارض الطريق اما في السكك والشوارع الرئيسية ذات الاهمية فاذا رأت الحكومة مانعا من ذلك تحلها فيهر المخطط اما تحنها او فوقها بحسب مقتضى الحال ولا يجوز ان تكون زاوية التقاطع السطحي في اية حال اقل من خمس واربعين درجة ويجب ان يكون لصق المخطط السطحي قضيض من حديد حافظ له و يكون التقاطع مبلطا او مرصوفا بالحجارة وعرض الجزء المرصوف او المبلط بقدر عرض الطريق على الاقل وطوله خمسة امتار خارج القضيض ويلزم اصحاب الامتياز اقامة حواجز ووضع اشارات لمخطوط التقاطع ليلا ونهارا ذلك اذا اقتضت الحال ورأت الحكومة ضرورة ذلك (م) ٢٤ اذا دعت الحال الى تعديل موقع الطريق او الشارع او تعديل قطاعها فلا يجوز جعل ميل الانحدارات والمزائج في الجزء المحاصل فيه التعديل اكثر من خمسة سنتيمترات لكل متر واحد (م) ٢٥ اذا تعطل مسيل المياه اثناء مباشره اصحاب الامتياز عملا من الاعمال او توقف او تغير مجراه فعليهم اعادته الى حاله الاصلية حتى يكون سير المياه فيه ثابتا مكفولا وذلك على نفقتهم خاصة اما القطاع اللازم لكل من الاعمال الصناعية التي يباشرونها فللحكومة وحدها ان تعينه بحسب الظروف والاحوال المحلية لذلك العمل (م) ٢٦ يجب ان تكون المخطوط التي ينشئها اصحاب الامتياز تامة الخانة محكمة الوضع والمهات المستعملة لذلك من اجود المهات وعليهم ان يعينوا نظارة الاشغال العمومية شكل القضيض وحجمه وكيفية تركيبه على العوارض ونوع تلك العوارض وحجمها ونوع الادوات المزمع استعمالها وما شاكل لاعتماد ذلك كله من تلك النظارة قبل الاستعمال ولتكون المخطوط جميعها صالحة لان سير عليها الادوات المتنقلة الخاصة بمصلحة السكة الحديد المصرية

اللزمية لانشاء خط ما ومتعلقاته ان لم تصرح له الحكومة بذلك فهي توجب عليهم تحرير التصميمات لتختين تعرضان كلناهما على نظارة الاشغال العمومية لاعتبارها فاذا رأت النظارة وجوبا لاحداث تغيير ما في التصميم اشارت الى اصحاب الامتياز باجراء ذلك ثم تدفع اليهم بالنسخة التي وقع عليها الاعتقاد ليباشروا العمل بموجبها وتحفظ النسخة الاخرى على انه يجوز لم قبل الشروع في العمل او في اثباته ان يعرضوا على الحكومة التعديلات التي ربما مروا من احداثها في التصميم المتعبد لكنه لا يحق لهم اتخاذ هذه التعديلات والعمل بها ان لم تمنعها نظارة الاشغال العمومية كما اعتبرت التصميم الاصلي (م) ١٤ يصرح لاصحاب الامتياز بنقل صور جميع الرسومات والمزائبات والمقاييس التي تكون الحكومة قد عملتها على نفقتها فيما مضى عن خط سكة حديد حلوان (م) ١٥ لا يقرر المخطوط النهائي والقطاع اللازم لخط السكة الحديد المطلوب استحداثه الا اذا قدم اصحاب الامتياز تصميمات اجماليا عن ذلك وكان التصميم يشمل المواد الاربع الاتي ذكرها اولا رسما اجماليا ثانيا قطاعا طويلا مينا فيه منسوبه يثخذ كنسوبة مقارنة ثالثا قطاعات عرضية يكون عددها كافيا رابعا لمخووظات تفصيلية يذكر فيها بحسب الرسم الاجمالي والقطاع الطولي والقطاعات العرضية المذكورة اثنا بيانات التصميم الرئيسية كالميل مثلا والمزائج او التحدرات والبسط واضلاع المنحنيات والطرق والدروب والنفق والجنازات وما شاكل ذلك ومواقع المحطات المصم على انشائها وما لها من الاهمية والاعمال الصناعية والمخطوط السطحية وهلم جرا (م) ١٦ الاراضي اللازمة يشترطها اصحاب الامتياز بالمهم من اربابها اما بالاتفاق معهم مباشرة على ائتمنها واما بتزج ملكيتها منهم بموجب امر عال يصدر عن ذلك كالمعتاد فاض يكون الاراضي المذكورة ذات منفعة عمومية وعليهم ان يقدموا الى نظارة الاشغال العمومية رسومات قطع الارض اللازمة للخط لاعتبارها قبل المشتري وبعد اتخاذ الاجراءات اللازمة للمشتري على نفقتهم خاصة يقدمون الى نظارة الاشغال العمومية صور عقود البيع مصادقا عليها من المحاكم تحفظ فيها (م) ١٧ جميع مصاريف الاجراءات القانونية وبالجملة جميع ما ينشئ لانعام عقود بيع الاراضي يكلف به اصحاب الامتياز فقط وكذا كل ما يلزم من النفقة على صور الاوراق المتقضي حفظها في نظارة الاشغال العمومية من مصاريف مصادقة عليها ومصاريف نفقة ويفرض عليهم ان يقدموا تلك الاوراق في مدة قدرها سنة واحدة (م) ١٨ لا يتناول الامر العالي المتوعدة في المادة السادسة عشر الا الاراضي المعنية على رسومات قطع الارض المذكورة في تلك المادة والمعتمدة من نظارة الاشغال العمومية فاذا اقتضت الحال مشتري اراض غير ذلك فعلى ارباب الامتياز التدبير لمشتريها بالطرق العادية (م) ١٩ يكون عرض المخطط ما بين حافتي القضيضين من الداخل بقدر عرض المخطوط لسكك الحكومة اعني ٤٢٥ متر اربع اقدام وثماني قراريط (غدا بالانجليزية ونصف قرارط اما عرض المجلوب خارج القضيضين وانحدار الجول مطلقا وسكك الدكات وغير ذلك فمعين في قطاع

العربات ثلاثة اجناس الاول عربات الدرجة الاولى وهي مسقنة ومنروشة ونوافذها من الزجاج المجيد ومقاعد مسقنة الكسوة ذات رفقات معدنية والثاني عربات الدرجة الثانية وهي مسقنة ونوافذها من الزجاج الجيد ومقاعد مخشوة والثالث عربات الدرجة الثالثة وهي مسقنة ونوافذها من الزجاج العادي ومقاعد من خشب ذات مساند ظهرية ويجب ان يكون في كل عربة من الدرجات الثلاث المتقدم ذكرها علامة تدل على عدد المحلات التي تشتمل عليها تلك العربة وللحكومة ان تدعو اصحاب الامتياز اذا اقتضت الحال الى ان يخصصوا في كل درجة محلا للنساء اما الادوات المنقلة كالوابورات وصهاريجها وعربات الركاب والعربات المدة لنقل البضائع والحطب والعربات والمواشي فيجب ان تكون جميعها جيدة مبنية وعلى اصحاب الامتياز الاهتمام على الدوام بصيانتها والتخضوع لجميع اللوائح المختصة بها باستعمال هذه الادوات (م) ٣٥ تمر القطارات الحديدية في جميع اجزاء الخط ولا يضرب عليها عوائد او رسوم البنية لا على المرور ولا على نقل ما ترغب المحصرة الحديدية نقله في قطاراتها فعلى اصحاب الامتياز اما ان يرتبوا لجناحه العالي ولعائلته قطرات مخصوصة واما ان يوصلوا العربات الحديدية بفطرات الركاب الاعتيادية كلما طلب منهم ذلك (م) ٣٦ كل قطر للركاب اتيادي يقتضي ان يشتمل على عربات او محلات (من الثلاث الدرجات المذكورة في المادة الرابعة والثلاثين) تكفي لجميع المسافرين الذين يطلبون تذاكر سفر في ذلك القطر الا اذا صرحت لم النظارة بخلاف ذلك (م) ٣٧ ترافق الحكومة كل ما يتعلق باعمال انشاء الخط وملفاته وابعال صيانتها جميعا وترميمها وتلاصق صيانة ادواته وكيفية تشغيله وعند ذلك فهي كلما شاءت تعين مفتشا واحدا او اكثر لتتمكن من الوقوف تماما على حالة ذلك الخط وملفاته وادواته (م) ٣٨ اذا طلب احد اصحاب المناجم (اي المعادن) والمقالع (اي المحاجر) والمعامل انشاء فرع من الخط يتصل بالنجم او المقلع او المعمل فعلى اصحاب الامتياز ان يتفقوا معه على انشاءه بشرط ان لا يحدث تشغيل الفرع ادنى عطله لسير القطرات او تلفا لادوات ذلك الخط او يجهل انشاؤه اصحاب الامتياز شيئا من النفقات المخصوصة فهم يتولون الاعمال اللازمة لذلك على نفقة صاحب النجم او المقلع او المعمل وعلى نفقته ايضا يكتفون بصيانة ذلك الفرع تحت مراقبة الحكومة اما مفتاح اتصال الفرع بالخط الاصلي فلا يركب الا متى قررت لجنة المراقبة القحوطات التي يجب اتخاذها عنه للامن واعتمدت نظارة الاشغال العمومية عند ذلك تركيب ذلك المفتاح وابعال اصحاب الامتياز ان يلاحظوا كيفية استعمال الادوات التي يخصصونها لتشغيل ذلك الفرع واذا حصل خلاف او نزاع بين صاحب النجم واصحاب الامتياز للحكومة ان تنظر في ذلك وتحكم بالفصل بينهم فان ابي صاحب النجم العمل بما تقرره من الشروط والاحكام عن تشغيل النزع وشكا اليها اصحاب الامتياز عن ذلك فهي بعد سماع اقوال صاحب الفرع ثامر بتوقيف تشغيله وابطال المفتاح الرابط ذلك النزع بالخط الاصلي اما هذه الفروع

(م) ٣٧ يجهل اصحاب الامتياز في جميع المحطات اشارات تكون نظارة الاشغال العمومية قد اعتمدت نوعها قبل استعمالها (م) ٣٨ يركب القضيب بين محطتي السكة زينب وباب اللوق على مساواة ارض الشارع المذكوك بالمكادم فلا يرتفع عنه ولا ينخفض واذا دعت الحال الى تعديل قطاع الشارع فعلى اصحاب الامتياز ان يعرضوا ذلك على نظارة الاشغال العمومية لا عند ذلك التعديل قبل الشروع في اجرائه (م) ٣٩ يكلف اصحاب الامتياز بتبليط ما بين قضبي الخط مع مسافة قدرها نصف متر على كلا جانبي القضيبين وذلك على نفقتهم خاصة ولا يجوز لهم استعمال مهابات التبليط قبل اعتمادها من الحكومة وهم مكلفون بصيانة ما يبطلونه كل مدة امتيازهم على نفقتهم ايضا (م) ٤٠ يتخذ اصحاب الامتياز القحوطات المخصوصة لوفاية الاسراب (الحاجير) وبحاري المياه والغاز والاسلاك الكهربائية التي يجهزها خط السكة الحديد واذا اقتضت الحال يجهزون من مالم اعمالا صناعية لهذا الغرض خاصة ويتناول هذا الشرط ايضا جميع الاسراب وبحاري المياه والغاز والاسلاك الكهربائية التي ربما تقيسها الحكومة في المستقبل (م) ٤١ كل ما كان من محطة ميدان حلوان الحالية غير مطابق تماما لشروط هذا الصك الهندسية عمومية كانت او خصوصية يتعهد اصحاب الامتياز بتعديله وتطبيقه على تلك الشروط وذلك على نفقتهم خاصة ويضرب لم اجل قدره سنتان من تاريخ الاستلام لاتمام ذلك التعديل اما جملة النفقة فتفيد في حساب راس المال الخاص بالاعمال الاولى (م) ٤٢ يتعهد اصحاب الامتياز بانظام الخط الذي بين معادي الحجير وباب اللوق في مدة قدرها سنتان من تاريخ الامر العالي المتوعدة في المادة السادسة عشرة من هذا الصك وعند انتهاء هذه المدة يبتدئون في تشغيل الخط المذكور وذلك بعد استيفاء شروط التسليم المبينة في المادة السادسة والخمسين من الصك المذكور

### (الباب الثالث - صيانة الخطوط وتشغيلها)

(م) ٤٣ على اصحاب الامتياز السهر الدائم على صيانة الخطوط الحديدية وملحقاتها بحالة جيدة حتى يكون المسير عليها في كل آن سهلا ما مونا ولم يكتفون بنفقة الصيانة وجميع النفقات التي تستند على اعمال الترميم الاعتيادية والغير اعتيادية اللازمة لتلك الخطوط وملحقاتها فاذا حدث انهم اخلوا بصيانة الخط على الكيفية المذكورة اننا فننخذ الحكومة على نفسها صيانه على حسابهم بدون ان يبطل ذلك تنفيذ مفعول المادة الخامسة والخمسين من هذا الصك اذا اقتضت الحال تنفيذ مفعولها اما مقدار ما تكون الحكومة قد انفقته في سبيل تلك الصيانة فنقدم به لاصحاب الامتياز حسابا يطلب منهم دفعه فاذا تاخروا عن دفعه في مدة ثلاثة اشهر من تقديمه فنستقطع قيمته من مبلغ التأمين (م) ٤٤ يجب ان تكون الوابورات من الشكل الانسب مستوفية جميع الشروط التي تقررتها وتقررها الحكومة بشأن استعمال الوابورات التي من هذا القبيل وكذا عربات الركاب يجب ان تكون من الشكل الانسب مطابقة لما وضعته او تضعه الحكومة من الشروط فيما يخص عربات نقل المسافرين بالسكة الحديدية ان تكون موزونة على رفقاتها وفيها المقاعد اللازمة وحده

## ملحوظات

والأماكن التي تعين فيها بعد قطعاً من الأرض تقام فيها محلات لمكاتب  
التلغراف وماوى لادواته فعليهم اجابة طلبها وهم يكفون باستخدام عالم  
في المادفة على الخطوط التلغرافية وعليهم ان يبلغوا خدمة التلغرافات كل  
ما يحصل في تلك الخطوط من الاختلال مع يات اسبابه فاذا انقطع  
سلك من الاسلاك التلغرافية فعلى عمال اصحاب الامتياز التدبر لوصفه  
موفقاً بحسب التعليمات التي تاتي اليهم عن ذلك فان كان انقطع بها ان  
عرض للسكة امر ذريال فيبادر فوراً الى اعداد ما يورخصه يخرج  
فيه مفتش التلغرافات الى محل الحادثة ومعه الذين يقتضيه والمهمات اللازمة  
لاصلاح الخلل الحاصل اما الموظفون والمال والفيلة المناط بهم اقامة  
الخطوط التلغرافية وملاحظتها وصيانتها فينطبق لم الدخول الى المحطات  
والطرق على جسر اسكة الحديد وتوابعها لاي غرض من اغراض مهتم  
ومع ذلك يرعون لوائح البوليس المحلية (م) وكذا ارادت الحكومة  
ان تنقل بالسكة الحديد اي عدد من المهتمين او المحكوم عليهم قضائياً  
وخفائهم فاصحاب الامتياز مكفون بماءداد المحلات اللازمة لذلك في  
قطارهم وتكون تلك المحلات من الدرجة الثالثة وفي كل منها مقعدان  
متقابلان من خشب او ما يعادله فسيمة اما اجرة النقل فنسب بحسب  
التعريفات المبينة في المادة الخامسة والاربعين (م) ٤٢ لا يفرض على مصلحة  
البوستة رسم او عوائد نقل وعلى اصحاب الامتياز ان يحملوا في كل قطر  
من قطارهم التي تسير في المواعيد الاعتيادية محلاً خصوصياً من الدرجة  
الثانية او محلاً يعادله فسيمة توضع فيه المكاتب والرسائل الرسمية والصر  
والاشياء ذات القيمة والطرد وبرك فيه عامل البوستة المسير على هذه  
الاشياء جميعاً ويجب ان يكون المحل او الفسيمة التي تعادله في المنطقة  
السفلى من العربية منفلاً ومناراً ويحتمل للمصلحة المذكورة ان تجعل في عربة  
معلومة من كل قطار صندوقاً للمكاتب يتولى عملها امر وضعه في العربة  
ورفعه منها وم اي العمال لا يكفون قط باجرة انتقام في القطارات —  
وبما ان الخدمة البوستة الملاحظة وللعمال المنوط بهم تسليم واستلام  
المكاتب او اخراجها من الصناديق الدخول الى المحطات من اجل التمام  
بهمهم المختصة بهم ولصحتهم بمضمون في كل ذلك الى احكام لوائح الضبط  
والرابط المختصة بالسكة الحديد وكذا يباح الدخول في المحطات لعمال  
الاموال غير المقررة (الدخليات) المكلفين بمراقبة ما ينقل بالسكة  
الحديد لتلا يكون فيه شيء لم يدفع عنه عوائد الدخولية واذا اقتضت مصلحة  
البوستة جعل مكاتب لها في المحطات على اصحاب الامتياز التجاوز عن  
المحل اللازم ولا يعين ذلك المحل الا بتصديق نظارة الاشغال العمومية  
واذا ارادوا تغيير مواعد القطارات الاعتيادية فعليهم ان يعلنوا مصلحة  
البوستة قبل التغيير بخمسة عشر يوماً (م) ٤٣ ينتقل الموظفون او العمال  
المنوط بهم مراقبة اعمال السكة الحديد وملاحظتها في قطارات الشركة  
مجاناً (م) ٤٤ المسافر البرية والبحرية المرسلون لمهمة عسكرية ارطاً  
كانوا او متفرقين والمسافر المصرح لم باجازه معينة او رخصة ما الى  
الذين قد انقضت مدة خدمتهم العسكرية واطلق سبلهم ليعودوا الى بلادهم  
يسافرون جميعاً بالسكة الحديد ولا يدفعون عنهم وعن خيولهم زعنتهم  
الا ربع الاجرة المبينة في التعريفات المقررة في المادة الخامسة والاربعين  
من هذا الصك واذا اقتضى للحكومة تسير عساكر برية او بحرية الى نقطة  
من التنتط المرودي خط السكة الحديد اليها وطلبت من اصحاب الامتياز  
توقيف سير القطارات العمومية وجعل كامل ما لهم من القطارات ومسانط  
النقل تحت امرها فعليهم اجابة طلبها فوراً اما اجرة نقل هؤلاء  
المسافر بمهماتهم وادواتهم فتكون نصف الاجرة المبينة في التعريفات المذكورة  
(م) ٤٥ اذا وفي اصحاب الامتياز بجميع الشروط وانما الاعمال التي قد  
فعلها باجرائها على نفقتهم خاصة بحسب احكام هذا الصك فالحكومة  
تعرض عن كل ذلك بان تنبع لم طول مدة امتيازهم تحصيل اجرة النقل  
المبينة في التعريفات الاتية

فبوصح لما لا تخفى خصوصية يخضع لاحكامها اصحاب الامتياز  
واصحاب تلك الفروع (م) ٢٩ للحكومة الحق المطلق باعطاء  
امتيازات اخرى عن سلكك حديدية تتفرع من الخط المغرر  
هذا الصك بشأنه او من الخطوط التي تنشأ تطويلاً له اي  
التي توصل بخطوط السكة الحالية ولا يسوغ لاصحاب الامتياز  
الممانعة في انشاء الفروع المذكورة ولا المطالبة بعويض ما  
عن ذلك حالما ان تلك الفروع لا تعطل المرور ولا تحمل  
اصحاب الامتياز شيئاً من النفقات ويجوز لاصحاب امتياز  
الفروع والتطويلات في بعض الظروف الخصوصية تسير  
عرباتهم على ذلك الخط بشرط ان يدفعوا الجمل الذي سيقدر  
ويراعوا لوائح البوليس المستنونة والتي تسن وكذا يجوز لاصحاب  
امتياز الخط الاصلي في تلك الظروف الخصوصية تسير قطارهم  
على الفروع والتطويلات مراعين في ذلك الجمل واللوائح  
المذكورة اما هذا الجمل فلا يدفع الا عن عدد الاميال التي تكون  
قد سارت عليها القطارات ويعتبر جزء الميل ميلاً كاملاً ويجب  
ان يكون جمل الميل الواحد متعادلاً او قريباً من المتعادل في الفروع  
والتطويلات والخط الاصلي وبشروط في كل ذلك ان لا تكون  
القطارات التي تسير على غير خطوطها الا القطارات الاعتيادية  
المنظمة المسيرة واذا اختلف ار باب امتياز الفروع والتطويلات  
وار باب امتياز الخط الاصلي على كيفية تسير هذه القطارات للحكومة  
حق التصل بينهم والحكم بالخلاف الحاصل واذا لم يتخذ  
الطرفان تبادل هذا الحق وارادوا تسير قطارهم على خطوط  
بعضهم فعليهم ان يتفقوا على كيفية تسيرها بشرط ان لا يترتب  
على ذلك عطل في النقل عند ملئتي الخطوط او نقطة اتصالها  
(م) ٤٠ يكلف اصحاب الامتياز باقامة خطوط تلغرافية بمجاراتها على  
نفقتهم خاصة وذلك لاجل توصيل الاشارات من جهة الى اخرى ليكون  
التشغيل ماموراً منتظاً لكنهم لا يقيمون خطاً تلغرافياً ان لم يصرح لم  
نظارة الاشغال العمومية بذلك ولا يسوغ لهم استخدام اي سلك تلغرافي  
من هذا القبيل الا فيما يخص تشغيل خط السكة الحديد فقط واذا اتفق  
ان يرخص للتلغراف الخاص بالحكومة خذاء السكة الحديد وارادوا تركيب  
تلك الاسلاك على عواميد ذلك الخط التلغرافي فيجب ان يكون ذلك بشرط  
ان يجه مصلحة السكة الحديد والتلغراف المصرية ونظارة الاشغال العمومية  
ويحق للحكومة ان تستخدم العواميد التي يقيمونها فيجعل عليها اسلاكها دون  
معارضة منهم ولا مانعة وعليهم الخضوع لجميع اللوائح الادارية المختصة  
باقامة جهايزات تلغرافية وتشغيلها والحكومة تعين العدد اللازم من عمالها  
لمراقبة تلغرافات اصحاب الامتياز وذلك على نفقتهم خاصة ويحق لعمال  
التلغراف الذين يسافرون في السكة الحديد لمهمة تتعلق بمراقبة خطوطها  
التلغرافية وكذا لعمال مصلحة البوستة المتدوين لمراقبة البريد السائر في  
تلك السكة حق السفر في عرباتها مجاناً بموجب شهادات بايديهم يبرزونها  
عند السفر للحكومة ان تحدث ازاء السكة الحديد كل ما ترى احداه  
من المباني والجهايزات ضرورياً لاقامة خطوط تلغرافية بحيث لا يضر  
ذلك بالسكة المذكورة ويباح لها ايضاً ان تصح في الارض الخاصة بهذه  
السكة ما يلزم من الادوات لانشاء تلك الخطوط واذا طلبت نظارة  
الاشغال العمومية من اصحاب الامتياز ان يخصصوا في محطات المدن

ملفوظات

## اجرة الحيوانات

## اجرة البضاعة

اجرة الادوات ذات العجل ( بنطارات البضاعة )

人之人



## ملحوظات

ويجب ان يكون النقل على نفقة الشركة فهي تستخدم من اجله ما لها من الوسائط حتى يحق لها تحصيل رسمه والا فلا حق لها الا برسم المسير على الخط فقط كما هو مقرر بالتعريف المار ذكرها . اما تحصيل الرسوم مطلقا فيكون بحسب عدد اميال المسير ويعتبر جزء الميل الواحد ميلا كاملا . اما وزن الطولونات الواحدة فاثنا عشر وعشرون قنطارا وثمانون رطلا (م) ٤٦ المحبونات والسلع والبضائع والامتنعة وغير ذلك مما لم يذكر في التعريف يكون شأنها في دفع الرسوم شأن مواد الدرجات الاكثر مشابة لها في تلك التعريف بشرط ان لا يتجاوز اجماع اي منها الاجرة المقررة للدرجة الاولى في التعريف المذكورة الا في الاحوال المنصوص عليها في المادتين السابعة والاربعين والثامنة والاربعين من هذا الصك اما المنشآت فمحصورها الشركة نفسها ولكن لا يعمل بها الا متى عرضت على الحكومة وقررتها نهائيا (م) ٤٧ لا تكن الشركة ولا تجبر على نقل السلع الضخمة الحجم التي لا يمكن تقسيمها ويتجاوز وزنها عشر طولونات او يستدعي نقلها استخدام ادوات خصوصية . على انه اذا قبلت الشركة بنقل تلك السلع فشروط النقل واجرة السلعة المراد نقلها تقرر بالممارسة (م) ٤٨ ينتج على الشركة حيا نقل المواد القابلة للاشتعال في قطرات الركاب فلا يقبل فيها الكبريت ولا زيت البترول ولا السوائل الكحولية كالمرق والارواح والدهانات وما شاكل ذلك ولا التبن ولا الحشيش اليابس ولا القطن ولا المشافة وغيرها من السلع فلا ينقل شيء من ذلك الا بقطرات البضاعة (م) ٤٩ تكلف مصلحة البوسطة بضمانة النفود التي ترسل بقطرات الشركة (م) ٥٠ اذا رأت الشركة ان تخفض رسوم النقل على كامل خط السكة الحديد او على جزء منه عما هي مقررة في جدول التعريف تخفضها سوا . جعلت لذلك التخفيض شروطا تتبع اول ما تجمل فلا يسوغ لها اعادة تلك الرسوم الى اصلها الا بعد مضي شهر واحد من حين تخفيضها لقطرات الركاب وشهرين لقطرات البضاعة . فضلا عن ذلك فهي مكلفة بان تعلق اعلانات عن اي تعديل تحدثه في الرسوم المذكورة قبل احدثائه بشهر واحد . وعليها استيلاء الرسوم مطلقا بغیر مراعاة او تمييز بين المصلحة منهم تلك الرسوم وعليه فلا يسوغ لها قطعا ان تنقص لاحد شيئا من هذه الرسوم بموجب شروط تعقدها معه لهذا الغرض على ان هذا الحكم لا يتناول قط ما ربما تعقده الحكومة مع الشركة من الشروط التي من هذا القبيل حرصا على المنفعة العامة ولا يشمل ما تغذيه تلك الشركة من تخفيض الرسوم لاناس م على جانب عظيم من الفقر والفاقة وعلى كل فاذا خفضت الرسوم يجب ان يقع التخفيض على رسم النقل ورسم المسير على الخط معا وذلك بنسبة احدهما الى الاخر (م) ٥١ على الشركة ان تكون مستعدة على الدوام لنقل كل ما يطلب منها نقله من ركاب و سلع وبضائع ومواشي وغير ذلك بغاية الاعتناء والدقة والسرعة دون مراعاة ولا مولاتا الطرود والمواشي وغيرها من الاموال فيجب قيدها في دفاتر مخصوصة حال وصولها الى المحطة التي ستخرج هي منها وعند استلامها في المحطة المرسله

اليها ويقيدها في دفاتر المحطة التي خرجت منها تلك الاموال قيمة ما يجعل عليها من رسوم النقل ويكون تسفير البضائع المرسله الى جهة واحدة بحسب ترتيب قيدها في دفاتر المحطة التي ستخرج هي منها ويعمل بالبضائع التي تخرج من المحطة ما ينفسو موضح فيه نوع الطرود ووزنها والوزن الاجمالي لكامل البضائع المرسله (م) ٥٢ ترسل المحبونات والسلع والبضائع وغيرها وتسلم من محطة الى محطة اخرى في المدد المينة في الاحكام الاتية (اولا) اذا كان المراد تسفير هذه الاموال في قطرات الركاب فنرسل في قطر الركاب الاول المشتمل على عربات من جميع الدرجات بشرط ان يكون اصحابها قد احضروها الى المحطة المراد تسفيرها منها لتقيدها في دفاترها قبل ميعاد ذلك القطر بثلاث ساعات وبعد وصول القطر الى المحطة المقصودة باسعين يتمكن المرسله هي اليه من استلامها من مخزن تلك المحطة (ثانيا) اذا كان المراد تسفير الاموال المذكورة في قطرات البضاعة ترسل في اليوم التالي ليوم تسليمها على انه يسوغ للحكومة تاجيل تسفيرها الى يومين اما معظم المدة التي يجوز ان يستغرقها سفر القطر للحكومة ان تعينه بناء على طلب الشركة ذلك بشرط ان لا يتجاوز تلك المدة اربعا وعشرين ساعة لكل خمسين ميلا كاملة اطرادا واما الطرود فيمكن المرسله هي اليه من استلامها من مخزن المحطة في اليوم التالي ليوم وصولها الى تلك المحطة ثم ان الشركة المذكورة ليست مسئولة الا عن المدة المينة آنفا لقطرات البضاعة ليس الا وستضع الحكومة لائحة مخصوصة تعين فيها ميعاد افتتاح وانفال المحطات وخازنها صيفا وشتا والاحكام المتعلقة بالسلع المرسله بقطرات الليل اسواق البنادق واذا اقتضت الحال انتقال البضائع من على الخط الاصلي الى احد الخطوط الفرعية فمما التسليم والتسفير تعينها الحكومة بناء على طلب الشركات ذات الشأن (م) ٥٣ على الشركة ان تعين الرسوم الاخرى التي لم تقرر في التعريف كرسوم القيد والشحن والتفريغ والتخزين في محطات السكة الحديد وتخزينها ولا يعمل بها الا اذا صادقت الحكومة عليها (م) ٥٤ لا يجوز لاصحاب الامتياز مطلقا ان يعقدوا مع احد المتعهدين بنقل المسافرين او البضائع برا او بالمركب اتفاقا لا يطابق اتفاقهم مع بقية المتعهدين الذين من هذا القبيل (م) ٥٥ اذا تعطل تشغيل خط السكة الحديد بعضه او كله او تأتى امر بوجوب فقدان اصحاب الامتياز حقوقهم في ذلك الخط فلتبادر الحكومة فورا الى اتخاذ الخطوات اللازمة بنفسها لتشغيله مؤقتا حتى التشغيل وذلك على نفقتهم خاصة فان مضى على ذلك زمن قدره ثلاثة اشهر ولم يبرهنوا على استعدادهم واهليتهم لتشغيله حتى التشغيل ولم يسترجعوا تشغيله فلنناظر الاشغال العمومية اعلان فقدان حقوقهم فيه وعند ذلك يطرح الخط ومحطاته بالمزاينة وتشرع الحكومة في تنفيذ احكام المادة المخادبة والسنتين من هذا الصك (م) ٥٦ قبل الشروع في تشغيل خط السكة الحديد جميعه او تشغيل جزء منه يكلف اصحاب الامتياز باستلام عموم ذلك الخط من مبان واعمال صناعية واشاير وادوات ثابتة ومتحركة وغيرها وذلك بموجب محضر استلام يتولى امر لجنة تؤلف من مهندس من نظارة الاشغال العمومية ومهندس من

مصلحة السكة الحديد المصرية يعينها ناظر الاشغال العمومية ومصلحة السكة الحديد ومن مندوب من نظارة المالية ويكون من اختصاصات هذه اللجنة ايضا مراقبة كل ما يجريه اصحاب الامتياز من الاعمال اللازمة لتشغيل المخط حتى تكون جميعها تامة والمهمات والادوات والمكينات المستعملة لذلك جيدة وكذا مراقبة اجراء النفقات حتى تكون النفقة التي يقدمون حسابا عنها في محلها وهي اي اللجنة تعين بعد البحث والتنقيب مقدار نفقة الاعمال الاولى الذي يتخذ اساسا لمحاسبات عجز الفائتة وللنوعين الذي تدفعه الحكومة فيما اذا اشترت منهم هذا الامتياز اما من الانداء في تشغيل المخط فتعينه نظارة الاشغال العمومية ذلك عند اطلاعها على ما تقدمه اليها اللجنة المذكورة شاهدا بان اصحاب الامتياز قد استعملوا عموم خط السكة الحديد (م) ٥٧ يعين لاصحاب الامتياز منفش واحد او اكثر يناط به بوجه خاص ملاحظة ما يتخذونه من الاجراءات مما لا يدخل في اختصاصات مهندسي الحكومة (م) ٥٨. ليست الحكومة مسئولة قطاعن اية طارئة تفاجئ خط السكة الحديد وملحقاته من نحو هبوط وغرق وحريق وما شاكل ذلك ولو حدث ذلك بعد قبولها باعمال اصحاب الامتياز ومصادفتها عليها (م) ٥٩ يكلف اصحاب الامتياز في كل ما يتعلق بمخط السكة الحديد وملحقاته وادارته وتشغيله بدفع الاموال الاميرية عموما مفررة كانت او غير مفررة ضربت او ستضرب فيما بعد

### (الباب الرابع - في سقوط حقوق الامتياز)

(م) ٦٠ اذا لم يبدأ اصحاب الامتياز بالاعمال اللازمة في فترة الستة اشهر التالية لتاريخ اصدار الامر العالي القاضي بكون تلك الاعمال ذات منفعة عمومية فيسقط كامل حقوق امتيازهم بمخط السكة الحديد ولا حاجة في ذلك الى اعلانهم او اندازهم مقدما وحينئذ يصبح مبلغ التأمين الذي اودعوه بموجب حكم المادة السابعة من عقد الامتياز وقدره عشرة آلاف جنيه مصري حقا للحكومة لا تنزع فيه (م) ٦١ اذا اخلف اصحاب الامتياز باحكام المادة الثانية والثلاثين من هذا الصك فلم يتردوا الاعمال اللازمة حتى يأتوا على نهايتها في الميعاد المقرر في تلك المادة واذا لم يوفوا بجميع المواثيق التي قضى بها الصك المذكور وعقد الامتياز فلنظارة الاشغال العمومية ان تنذرهم اندازا قطعيا وتقرر اما فقدانهم مبلغ التأمين كله واما فقدان جزء منه واما سقوط حقهم بالامتياز مطلقا اما قرار تلك النظارة فيما يختص بفقدان التأمين كله او بعضه فلا يتنازع فيه قط في محكمة من المحاكم القضائية فاذا قررت ذلك فيجوز لاصحاب الامتياز مداركة الامر وتجديد التأمين

في مدة شهر واحد من تاريخ قرارها والا سقط حقهم بالامتياز مطلقا وعند سقوط هذا الحق يطرح امتياز سكة حديد حلوان المزايمة ولا يدخل في تلك المزايمة الا من اقرت النظارة على قبوله فيها فمن ترسو عليه المناقصة يحل محل اصحاب الامتياز الذين سقط حقهم وهم يستلمون منه قيمة ما يكونون قد انفقوه على الاعمال التي باسروها اما بالاتفاق معه راسا عن النفقة واما بتقدير ال الخبرة لتلك النفقة ويترب عليه حينئذ اتباع الاحكام المقررة في هذا الصك فاذا كانت هذه المزايمة الاولى لا تأتي بنتيجة فتعمل مزايمة اخرى مثلاً بعد مضي ثلاثة اشهر من تلك المزايمة فاذا لم تأت هذه ايضا بنتيجة ما فتسقط كامل حقوق اصحاب الامتياز سقوطا نهائيا وتصبح الاعمال التي يكونون قد باسروها والمهمات التي جهزوها والخطوط التي استلموها لتشغيل ملكا للحكومة (م) ٦٢ اذا لم يوف اصحاب الامتياز باحكام المادتين المتقدمتين وقالوا ان عدم ايفائهم بتلك الاحكام لم يكن ناتجا الا عن قوة قهرية فنظارة الاشغال العمومية تعين لجنة مخصوصة للنظر في ذلك فاذا تبين لها ثبوت ما قالوه بطل مفعول الاحكام المذكورة ولم يسقط حقهم في الامتياز ويكون ما تقرر ذلك اللجنة في هذا الشأن حتميا لا يقبل المنازعة فيه لدى محكمة ما من المحاكم القضائية حررت شروط هذا الصك نسختين في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ في مدينة القاهرة (امضاء) اولاد قطاوي وشركاؤهم - (الامضاء) سيزار ادايه عن اولاد منشى وشركائهم بموجب توكيل مذكور في ذيل عقد الامتياز ومحفوظ في نظارة الاشغال العمومية مصادفا عليه من قنصلاتونس - (امضاء) اخوان سوارس ناظر الاشغال العمومية امضا (عبد الرحمن رشدي) حلوان - (٢٢ جاسنة ١٣٠٦)

بعد الاطلاع على امرينا الصادر احدها في ٩ اغسطس والآخر في ٣٠ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظارة امر بما هوآت (م) ١ تعتبر الاراضى اللازمة لمحطات فرع حلوان الجديد الموصل من باب اللوق الى المعادي وتحويله طريق مدفن الافرنج ذات

## ملحوظات

من المنافع العمومية تعديل خط حلوان القديم بين البساتين وطره وامتداد الخط الجديد بين المعادي وطره حسب المبين في الرسم الملقح بامرنا هذا (م) ٢ تنزع ملكية المستطيلين من الارض اللازمين للتعديل والامتداد المذكورين وقدر مسطح هذين المستطيلين نحو ثمانية وسبعين الف متر مربع وهما مبينان باللون الوردي على الرسم الملقح بامرنا هذا (م) {ترجمة قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية (في ٢٧ أكتوبر سنة ٨٩ نبرة ٥٥٤

حلوان — بعد الاطلاع على عقد امتياز سكة حديد حلوان المحرر في ٣٠ ابريل سنة ٨٨ وعلى المادة السادسة والخمسين من الشروط المحقة بذلك العقد وبناء على الافادة التي قدمها اصحاب الامتياز بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ٨٩ يطلبون فيها التصريح لهم بتشغيل الخطوط التي انشئت بين باب اللوق وطره وبين البساتين وطره وعلى المحضر المؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ٨٩ الذي حررته اللجنة المشكلة بالتطبيق للمادة السادسة والخمسين المذكورة قد تقررها هوآت (المادة الوحيدة) قد تصرح لاصحاب امتياز سكة حديد حلوان بتشغيل الخط الذي بين باب اللوق وطره والخط الذي بين البساتين وطره ابتداء من اول نوفمبر الاقي وذلك بمراعاتهم القيود والشروط المذكورة في محضر الاستلام المؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ٨٩ ناظر الاشغال العمومية (محمد ذكي)

حلوان — {ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية (تاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩ نبرة ٥٦٧) بعد الاطلاع على عقد امتياز سكة حديد حلوان المحرر في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ وعلى المادة ٥٦ من الشروط المحقة بذلك العقد وبناء على الافادة التي قدمها اصحاب الامتياز بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٩ يطلبون فيها التصريح لهم بتشغيل الخط المستجد في سكة حديد حلوان الذي انشئ بين المعصرة وحلوان وعلى المحضر المؤرخ في ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٩ الذي حررته اللجنة المشكلة بالتطبيق للمادة ٥٦ المذكورة قد قررنا ما هو آت (م) ١ قد تصرح لاصحاب الامتياز بسكة حديد حلوان بتشغيل الخط الجديد الذي انشئ في هذه السكة بين المعصرة وحلوان وذلك بمراعاتهم القيود

منفعة عمومية وهذه المحطات هي محطة مدفن الافرنج المذكور ومحطة دير ماري جرجس ومحطة مصر العتيقة ومحطة البساتين وذلك بحسب الرسم الخامس الملقح بامرنا هذا (م) ٢ تنزع ملكية الاراضي اللازمة للمحطات والتحويلة المذكورة في المادة الاولى ومسطحاتها مبينة على الرسومات المحقة بامرنا هذا باللون الوردي اما هذه المسطحات فهي مسطح ٣٣٦٢٠٠ لمحطة مدفن الافرنج — ٤١٧٤٠٠ لمحطة ماري جرجس — ٣٥٥٠٧٢ لمحطة مصر العتيقة — ٧٣٥٧٥ لمحطة البساتين — ٤٥٠٠٠ لتحويلة طريق مدفن الافرنج (م) ٣ يلغى ما كان من امرنا الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٨ مختصا بجزء الفرع الكائن بين علامة ٤٩ والعلامة ٦٧ الواضحتين على الرسم الملقح بذلك الامر لضرورة جعل مسير ذلك الجزء مطابقا للرسم الملقح بامرنا هذا

حلوان — {ترجمة امر عال صادر في ٥ فبراير سنة ٨٩ (٥ ج سنة ١٣٠٦) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ٨٨ القاضي باعتبار فرع سكة حديد حلوان بين ميدان باب اللوق والمعادي ذا منفعة عمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأيي مجلس النظار امرنا بما هوآت (م) ١ يلغى ما كان من امرنا الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ٨٨ (القاضي باعتبار فرع حلوان بين باب اللوق والمعادي ذا منفعة عمومية) مختصا بتخطيط جزء هذا الفرع المار في شارع منصور باشا بين ميدان باب اللوق وشارع قوله (م) ٢ يعتبر سد شارع قوله في طول تسعة وعشرين مترا من شرقي شارع منصور باشا (بحسب الرسم الملقح بامرنا هذا) وذلك لاجل اقامة محطة فرع باب اللوق ذا منفعة عمومية وكذا الاجزاء اللازمة من شارع منصور باشا والمحددة في الرسم المذكور — اما اجزاء الطريق العمومي التي ستقام فيها المحطة المذكورة ومحطاتها فهي مبينة على ذلك الرسم باللون الوردي (امر عال صادر في اول ابريل سنة ١٨٨٩ (٣٠ رجب سنة ١٣٠٦)

حلوان — بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأيي مجلس النظار — امرنا بما هوآت (م) ١ يعتبر

والشروط المذكورة في محضر الاستلام المؤرخ في ٦

دسمبر سنة ١٨٨٩

حلوان — (ر) تنظيم — سكة حديد

حليم باشا (بون عبد الحليم باشا) — (ترجمة الحجة التي كتبها وختمها)

حليم باشا بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٨٢ الموافق ١٤ ابريل سنة ١٨٦٦

انا الواضع خني باسفل هذا اصرح بانه بموجب هذه الحجة بعث للتخديوي جميع الضياع (في الاصل جفالك) وجميع الاراضي الخراجية والعشورية الشاملة للاراضي المختصة بوالدني المحترمة والاراضي المختصة بجرمعي الصغين (كذا) التي في اراضي كندر الشيخ والاباعدية المعروفة باسم (مرقس) والاباعدية المعروفة باسم (ترانس البحر) و(التفتيش) و(الطليعة) و(كندر الدملاش) و(المجزيرة اوراق العرب) وجميع هذه الاملاك هي في الوجه البحري وكذلك اصرح بالي بعث للتخديوي تفتيش (كذا) (المطعنة) و(الدراسيه) و(النوسية) و(السقورية) و(الاباعدية) (بني حله) وهذه الاملاك هي في جهة الصعيد وهذا البيع يشمل ايضا جميع المواتي الموجودة في تلك الاراضي من اي جنس كانت والادوات الزراعية والالات الفلاحية والطلوبيات والاملاك المنقولة وغير المنقولة والمباني والاشجار وغير ذلك ما يوجد في جميع الاراضي المذكورة وجميع محصولات موسم سنة ١٢٨٨ سوا كانت مواسم الشتاء او الصيف وهذا البيع يشمل ايضا معمل السكر الذي وصينا عليه لاراضي (المطعنة) في الصعيد وكانت دائرتنا قد دفعت قيمته فا وصل من ادواته يستعمل في المعمل المذكور والباقي المنتظر وصوله بصيرتليه في الاسكندرية للشئري وتكون قيمة هذه الادوات الاخرى كلها على حساب الدائرة السنية وهذا البيع يشمل ايضا الاملاك التي اشتريناها من الخرجات برفاي وبستري حتى الاثاث والمفروشات وغيرها من الاشياء التي بداخلها ويشمل ايضا الشئرة وجميع هذه الاملاك موجودة في الاسكندرية ما عدا البذر الموجود فيها وما عدا فطن موسم ١٢٨١ الموجود في الاسكندرية وغيرها وقد سلمنا ايضا للتخديوي مزروعات الاراضي التي استاجرناها من اولاد المرحوم سليمان باشا وعثمان بك ابن خورشيد باشا على طول مدة الاشجار الذي وقع بيني وبينهم وعلى هذا فاعتبارا من يوم هذه الشروط يلزم الدائرة السنية ان تدفع الكراء المذكور وقد حرر في غير هذا المل دفع مضبوط يتضمن جميع الاراضي والمواتي والالات الفلاحية ومعمل السكر المذكور وهذا الدفتر ممضي باسمنا ومختم ومختوما وفي مقابلة جميع ما ذكرتمهد للتخديوي بان يدفع لي رأس مال الفرض الذي استقرضته وقدره ٧٠٠٠٠ ليرة انكليزية وقد دفعت الى المقرضين من هذا الفرض القسط الاول والنسب الثاني ومبلغ كل قسط منها ٤٠٠٠ ليرة انكليزية ويلزم طرحت هذين القسطين من ١٢٩٠٠٠ ليرة انكليزية الباقية لنا عند الذين افترضوني المبلغ المذكور وبعد هذا الطرح فالمبالغ التي تبقى من ١٢٩٠٠٠ ليرة المذكورة

يكون دفعها اليها من المقرضين باسهم وقد تعهد المخدو بان يدفع عنا الى من تعينه ٢٠٠٠٠ ليرة انكليزية التي هي جميع ديوننا الساترة وهذا المبلغ يشمل ايضا قيمة فابور صغير وهو المعد لجر الفوارب التي تمهدت الشركة المسماة (بشركة السودان) بجلبه على حسابنا فيلزم على الشركة عند وصوله ان تسلمه الى الدائرة السنية ومن جملة هذه الديون ايضا مطالبات الخراجات من دلفو ومور بوركومني وقدرها ٦٠٠٠ ليرة انكليزية ويسلم لنا ايضا سندات (في الاصل بون) على المالية بمبلغ ٣٠٠٠٠ ليرة لوعنة اعينها انا فيها بعد ويعطى لي فائدة على هذه السندات في كل سنة اشهر باعتبار ٧ في المائة في السنة ويكون تسليم هذه السندات الي بعد ان اسلم الاملاك والادوات الا ان الفائدة المذكورة تعتبر وتبدي من اليوم الذي وقعت فيه على هذه الحجة برضاي وبطبيب خاطري وشند دفع المبالغ المذكورة وتسليم الاراضي يلزم قيد حجة هذا البيع في المحاكم المختصة في الجهات التي فيها الاملاك المذكورة على حسب

الاصول

(ذيل اول) حيث ان ادوات معمل السكر الذي في (المطعنة) لم تصل كلها بعد ولكن ينتظر وصولها فالدائرة السنية تعهد بتكاليفها كلها (ذيل ثاني) حيث ان الفابور الصغير المعد لجر الفوارب المذكور باعلاء والذي ينبغي طرح قيمته من ٢٠٠٠ ليرة انكليزية التي هي ديوننا الساترة باق في ملكنا فاذا ارادت الدائرة السنية ان تشتريه يتعين عليها ان تدفع لنا قيمته

(ترجمة الحجة الثانية التي وقعت بين حليم باشا واسماعيل باشا خديو مصر اذ ذاك مضاة باسمها)

ومختومة بختمها

(م) ا قد باع عبد الحليم باشا لاسماعيل باشا خديوي مصر جميع املاكه المنقولة التي يملكها في القطر المصري واذا كان قد اعطى بعض الناس جانباً من املاكه المنقولة بدون حجة فهذا الاعطاء داخل في البيع وجميع المنازعات والمطالبات التي ربما تحدث بسبب ذلك وينتضي الحال اعطاء تضمينات للمدعين يكون حليم باشا مسئولاً عنها (م) ٢ اذا وجد بين الاملاك الغير المنقولة التي باعها عبد الحليم باشا املاك اوجرت الى من اي مدة كانت فذلك الاشجار فسخ بسبب هذا البيع فاذا حدث من ذلك منازعات وطلب من الاورباوين ولزم اعطائهم تضمينات فحليم باشا هو الذي يكون دائماً مسئولاً عنها ما عدا الاراضي المختصة بالمرحومة والدة المرحوم حسين بك (سيف الاصل البرنس حسين) التي اجرها للشيخ محمود الجزائري وجميع ما يتعلق بمثل املاك الاوقاف الحجازية في مصر بحسب الاصول الشرعية فان حليم باشا في جميع هذه الاحوال لا يكون مسئولاً بل تكون هذه المسألة بين المستأجر والحكومة (م) ٣ حيث ان جميع الاملاك الغير المنقولة التي ورثها عبد الحليم باشا سواء كانت بحجة او بغير حجة قد سلمت جميعها للتخديوي فقد دخلت في الحالة هذه في شروط البيع (م) ٤ قد شمل هذا البيع ايضا السراية المعروفة (بشبرا) وما فيها من جميع انواع الغروش وبستانها والارض المجاورة لها وبقيعة الاملاك والاراضي

ملحوظات

والعقارات المنقولة والغير المنقولة وجميع الادوات والمنزوعات والاموال الا ان المفروشات التي تخص نفس عبد الحليم باشا وهي في ست حجرات في الطبقة الاولى والطبقة الثانية من السراية المذكورة وجميع اواني الفضة والذهب والمجلى والمجوهرات والنصاوير والاثار النفيسة والتحف النفيسة والعرييات والمجلى وطوائفها والناوبرين الصغيرين كلها مستثناة من هذا البيع فتبقى في ملك عبد الحليم باشا وتصرفه وكذلك الدار التي في درب الحمام وهي الان مسكن لزوجته المطلقة مستثناة من هذا البيع (م) قد سلم عبد الحليم باشا لاسماعيل باشا خديو مصر جميع حقوق الوراثة العائدة له من جميع عائلة المرحوم والد محمد علي باشا او معنوقاته ذكورا كانوا او اناثا الذين توفوا والذين في قيد الحياة وجميع حقوق الذين يخلفونه بحيث لا يكون لاحد منه ولا من اولاده الذين يأتون بعده ولا لغيره من ذريته حق وطلب في الوراثة لاي سبب كان وتسليم هذه الحقوق لاسماعيل باشا خديو مصر ليس ذاتيا ولا تخصيا اعني لا يتعلق باسماعيل باشا وحقه خاصة بل ينتقل عنه الى اكبر انجاله وبعد ينتقل الى اكبر انجال اكبر انجاله فاذا لم يكن لهذا الاخير اولاد من الذكور تنتقل الوراثة الى اكبر اخوانه والحاصل ان عبد الحليم باشا قد صرح هنا واعترف وقبل جميع اصول الوراثة التي صرح بها في فرمان السلطاني فيما يتعلق بالوراثة (م) كما انه يلزم عبد الحليم باشا ان ينجز وعده ببيع جميع املاكه المذكورة لخديو مصر على الاصول الشرعية كذلك يلزمه لاجل حصوله على الحجج بموجب الاصول المألوفة في البلاد ان يحصل على (الاعلام الشرعي) وعلى اعلام اخر يصرح فيه وبين ما يخصه من وراثة المرحوم والد (م) يلزم عبد الحليم باشا ان يوقف كل علاقة له مع مصر ولا يسوغ له ولا لغيره ولا لافاربه ان يقيم في القطر المصري ولا ان يرجع هو وم اليه اي الى القطر المصري ولا يسوغ له ولا لاحد من سلالته في اي وقت كان وبها وباسطة كانت ان يشتروا عقارات في القطر المذكور ولا ان يستولى هو على عقارات بصفة رهنها عنه او الحصول عليها بصفة هدية حتى اذا اراد احد خدمه ان يتركه ويترك خدمته له ليقم في القطر المصري او كان مقيما فيه وهو من رعية مصر فلا يكون لمحمي باشا حق ولا استطاعة لاجراجه من مصر او لمنعه من اسكانه فيها (م) قد اعترف هنا عبد الحليم باشا بانه ليس له على الخديو ولا على الحكومة المصرية ادنى طلب او حق فيما يتعلق بالوراثة الشرعية او غير ذلك وان كان له حق او طلب على احد ابا كان فهو يعترف هنا بانه قد سلم حقوقه المذكورة باعلاء تسليمها تاما وعلى هذا فليس له فيها بعد ان يطلب شيئا ولا ان يعطي شيئا (م) ٩ حيث ان عبد الحليم باشا باع لاسماعيل باشا جميع سراياته وارضيه وعقاراته واملاكه وجميع متعلقاتها اعتبارا من يوم تاريخ هذه الشروط كما هو منصوص عليه في المادة ٤ فكل ما يتحصل من ايراد تلك الاراضي والاملاك سلمه ايضا لاسماعيل باشا وهذا البيع والتسليم الذي التزمه واكد فيه ايضا تسليم حقوقه وحقوق ذريته في الوراثة في الحال والاستقبال قد قبله اسماعيل باشا خديو مصر وعلى هذا فان

(محل التوقيع)  
قرأه ووافق عليه (اسماعيل)  
قرأه ووافق عليه (حليم)  
هذه النسخة مطابقة للاصل (ختم نظارة المالية المصرية)

حليم --- امر عال صادر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٠  
(نسخ خديو مصر) حيث انه بالقرار الصادر من مجلس نظارنا بتاريخ اليوم الاول من شهر محرم سنة ١٢٧٠ الموافق لليوم الخامس عشر من شهر ديسمبر سنة ٧٩ وصار نشره بمرنال المنياتور ايجيبيسيان قد تقررت فيه مرتبات حضرة دوللو البرنس حليم باشا خمسة عشر الف ليرة سنويا وصار الغاء البنوات المعبر عنها ببونات حليم باشا التي يستحق دفعها بعد تاريخ ٣١ ديسمبر

سنة ٨١ وحيث انه مراعاة للحقوق الاحتمالية التي يمكن ان تكون موجودة يقتضى الكونتراتو المتعدد بتاريخ ١٢ ربيع آخر سنة ٨٧ الموافق الى اليوم المحادي عشر من شهر يولييه سنة ٧٠ اشير بالقرار المذكور على ان البنوات التي من هذا القبيل المستحقة الدفع في سنة ٨٠ وفي سنة ٨١ التي تكون قد بويعت تدخل ضمن تسوية الدين السائر وحيث ان هذا القرار صار اعلانه الى حضرة دولتو البرنس حليم باشا وصار تبليغه ايضا الى بنك انكلترة مع تكليفه بان يسلم الى حكومتنا جميع البنوات المودوعة فيه وحيث انه بالخطاب الوارد بتاريخ ٨ يناير سنة ٨٠ من جناب مدير بنك انكلترة عرف المولى اليه رئيس مجلس نظارنا بان دولتو البرنس حليم باشا استلم من البنك المذكور بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ٧٩ البنوات التي كانت مودوعة فيه فينا على ما رفعه اليها ناظر ماليتنا وموافقة ذلك لرأي مجلس نظارنا اصدرنا امرنا هذا (م) ١ بنوات الخزينه المعروفة ببونوات حليم الهرة من نظارة المالية بتاريخ ١١ رجب سنة ٨٧ الموافق الى ٢ أكتوبر سنة ٧٠ المنهية بنهر من ابتداء ٢٢ وما تلاها لغاية ٢٩ وقيمة كل بون من البنوات المذكورة مبلغ اثنين مليون وتسعمائة خمسة وعشرين ألف قرش ديواني مقابل الى ثلاثين ألف ليرة التي تستحق الدفع بالتوالي بتاريخ ١١ يناير و ١١ يولييه من سنين سنة ٨٢ وما تلاها لغاية سنة ١٩١٠ التي الغيت بقتضى القرار الصادر من مجلس نظارنا بتاريخ ٢٩ محرم سنة ٩٧ الموافق الى اليوم الخامس عشر من شهر ديسمبر سنة ٧٩ صار ترفيتها من دفاتر دين الحكومة ولا يدفع اي بون من البنوات المذكورة ايما كان حامله

حليم باشا — منشور من نظارة الداخلية في ربيع الاول سنة ١٣٠١

دولتو الباشا رئيس مجلس النظار بعت لنا افادة فرنساوية العبارة رقم ٥ بتاريخ سنة ٨٤ مرة ٦ مقتضاها ورود مكانية لدولته من دولتو البرنس حليم باشا بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ٨٣ طلب فيها معرفة الخواجه يوسف خزام وكيلاه عن دولته في كافة المصالح التي يتوجه اليها من اجل ادارة اشغاله ومراعاة صوامحه ولهذا اشير باجرا المستلزم لذلك فيما يخص بنظارة الداخلية والمصالح التابعة لها وحيث ذلك اقتضى ترفيقه لسعادتك للمعلومية بتوكيل الخواجه انوما اليه عن دولتو البرنس المشار اليه بالصفة التي ذكرت وفي تاريخه محرم ان لازم بذلك

حمار — لائحة الحجارة صادرة في ٨ يونيو سنة ١٨٨٩

(نحن محافظ مصر) بعد الاطلاع على مادتي ٣٤١ و ٣٥١ من قانون عقوبات الحاكم الادمية والمادة ١٠ من قانون مدني المجالس المختلطة ومادتي ٣٢١ و ٣٤٠ من قانون عقوبات المجالس المختلطة نأمر بما هو آت (م) اكل من يتعاطى الآن او يرغب تعاطى صنعة تاجير الحجير في مدينة مصر يجب عليه ان يعلن ذلك للمحافظة ويعد عن اسمه ولقبه وجنسيته ومحل سكنه وعدد حجير او صافها سواء كانت بالشفل او يرغب تشييلها (م) ٢ يجب على مالك الحجير ان يتودها الى المحافظة للظرف فها اذا كانت محدية واذا كانت ليست مصابة بفروح وخالية من الامراض والحصل الذمية التي تمنع تشييلها وليتأكدان عدة البردة كاملة وبجالة جيدة (م) ٣ تعطي المحافظة الى موجري الحجير التي توفرت فيها الشروط المنو عنها في المادة ٢ طاسات بقدر عدد الحجير

وحده الطاسات تكون من الشاس الاصفر عليها ثمر بارفام عربية وفرنكية (بالشكل الذي يصير اعتمادا) ويلزم وضعها على الدوام على جبهة الحجير ولا يجوز اعطاء هذه الطاسات او اعادتها الى حمارين اخر بدون تصريح خاصي (م) ٤ تالف الحجارة بصفة طائفة ويبنون تحت ملاحظة شيخ واحد وركلا له بقدر اللزوم وتعيين الشيخ وركلائه يكون بمعرفة المحافظة (م) ٥ يشترط على كل من يرغب معاظة صنعة الحجارة (اولا) ان لا يكون سته اقل من ١٤ سنة (ثانيا) ان يكون سليم البنية خاليا من العاهات (ثالثا) ان يكون له معرفة تامة بهذه الصنعة (رابعا) ان يكون تحصل على تصريح من المحافظة (م) ٦ تذكره التصريح تؤخذ من دفتر قسيمة منيرة بتسلسل وتقيدهم في كل سنين — تذكر التصريح تكون شخصية ولا يمكن الانتفاع بها لتغير الحجارة الذين اعطيت لهم ويجب عليهم ابرازها عندما يطلبونها رجال الضبط او الركاب — كل حمار تقتدسه تذكرته يلزمه اخبار شيخ الطائفة في الحال بان يطلب خلافها بعد اثبات فقدها و يترتب على شيخ الطائفة ملاحظة الحجارة ويكون مسئولا عن كل مخالفة لتصوص هذه المادة (م) ٧ لا يجوز للحجارة الوقوف في محلات خلاف المواقف الملية بالجدول المرفق بهذه اللائحة الا اذا طلب منهم احد الركاب انتظاره في محل آخر ووقوف الحجير يكون على صف واحد بالترتيب بحيث لا يصير ازدحام الطريق العمومي (م) ٨ لا يجوز للحجارة رفض تاجير حجير مالم يكن سبق تاجيرهم او ان يكون وقت ميتهما (م) ٩ يجب على الحجارة ان ينتظر الركاب في مواقفهم ولا يجوز لهم تركها متسايقين امام الركاب الامر الذي ينشأ منه خلل في النظام (م) ١٠ لا يجوز للحجارة ان يسيروا في الشوارع للبحث على ركاب (م) ١١ عليهم ان يمشوا دائما بجانب حجيرهم وان لا يبعدوا عنها مطلقا — ولا يجوز لهم ضرب حجيرهم بقساوة (م) ١٢ لا يجوز للحجارة طلب اجرة زيادة عما هو منن لهم بالتعريف الرفقة بهذه اللائحة او اي تعريفة تصدر فيما بعد من جهات الاختصاص (م) ١٣ يجب عليهم ان يتفادوا لكافة الاضرار التي تسبب لهم من رجال الضبط (م) ١٤ على رجال الضبط ان يضبطوا كل حجارة تحصل منهم مخالفة لنص هذه اللائحة ويتودموا الى اقرب نقطة بوليس لعمل الحضر اللازم لاحالته على جهة الاختصاص (م) ١٥ لا يجوز للحجارة نقل جثث على حجيرهم مالم يكن بطلب رجال الحكومة الذي يكون في الاحوال الاستثنائية فقط او للصالح العمومي (م) ١٦ كل مخالفة نظراء لتصوص هذه اللائحة يعاقب عنها مرتكبوها بعقوبة لا تتجاوز حدا من حدود العقوبات المقررة للعقوبات المنصوص عنها بقوانين عقوبات الحاكم الادمية والمختلطة

### ( من موقف السيدة زينب للجهات الاتية )

٣٠ بارة لحد السبع سواقي بقم الحنسي ٢٠ ر ١ ثمن مصر القديمة ١ جامع عمر ٣ معادي الحيري ٤ طره ١ قره قول المنشية ومخطة حلوان ١ السيدة سكية ١ باب القرافة ٢٠ ر ١ الامام الشافعي ٢ الامام الليث ٢ القنطرة للفقاري ليجيه خانات ١ للحطاية ٣٠ بارة شارع الصليبية ٢ سويل ام عباس باشا ٣ البساتين ٢٠ بارة الحنفي بما فيه الاوقاف وقنطرة سقرا باب الخلق وقره قول عابدين وقصر الليل ١ الدرب الاحمر ٣٠ بارة الحلبيه ١ الموسكي والقنطرة ٣ الحجرة من سكة الكوبري ٢٠ ر ٢ بولاك الدكتور ١ الكوبري ٢٠ ر ١ اول بولاك ٢ لحد الصاير والرملة ٢ محطة السكة الحديد ٢٠ ر ١ باب الشعريه بما فيه وسعة الحجير وسوق الزلط وبين السيارج وشرجوش والدسوطي ٢ قصور باغوص بما فيه جزيرة بدران ٢٠ ر ٢ قصر النزهة ٣ شبري الكبير ٤ قنطرة الشرفاوية ٢٠ ر ٢٠ مهسة ٢٠ ر ٢٠ مينة السراج ٤ بيم ٦ الخصوص ٢٠ ر ١ الجمالية ٢٠ ر ١ قرافة باب الوزير ٢ الجاورين ٢ اغني ٢ قايدي ٢ الشيخ بونس وسيدي نيم الدين ٢ باب الفتوح وباب النصر وقره قول الزعفران ٢ البيوي وبوابة المحمية ١٠ ر ٢ ضبيطة ثمن الياي ٢٠ ر ٢٠ الباسية والحديد ٢٠ ر ٢٠ القبة ٣٠ بارة موقف عابدين ١ موقف الموردة بالموسكي ١ موقف المنشية ٣٠ بارة موقف فز الحنسي ٢٠ ر ١ موقف معادي الحيري بمصر القديمة ٢٠ ر ١ موقف الثبابة بالدرب الاحمر ٢٠ ر ١ موقف الجمالية ٢ موقف المحمية ١ موقف قنطرة الايرحسين

( من باب الشعريه للجهات الاتية )

١ قرش موقف ثمن الياي ٣ قروش القبة

ملحوظات

(من موقف باب الشعرية للجهات الآتية)

١ قرش و ٢٠ بارة لمحمد الحمدي ١ قرش و ٢٠ بارة مهمشة ١ قرش قصور باغوص وجزيرة بدران  
(من محطة باب المجدد للجهات الآتية)

٢٠ بارة لمحمد الفجالة الجوانية والبرانية ٢٠ بارة لمحمد الظاهر ٢٠ بارة باب الشعرية ١ قرش الجمالية ٢٠ بارة كفر الزغاري وكفر الطاعين وقصر الشوك والشنواني والمحمزاوي والازهر والاشرفيه والسكة الجديدة ٢٠ بارة قصر الزهراء ٢ قرش شبري الكهنة ٢ قرش الشراوية ٥ قلوب ٩ فم الجمر ٢٠ بارة قصور باغوص وجزيرة بدران ١ قرش بولاق ٢٠ بارة بولاق الدكرور والمجينة ٢ الجزيرة ٢٠ بارة قصر النيل ١ لحد شارع كنوب للوكانة شبت للوكانة الجديدة والوسعة ١ محل النخال وفره قول الموسكي وفره قول عابدين بباب اللوق ٢٠ بارة الدرب الاحمر بما فيه تحت الريح والغورية والاشراقية ودرج سعادته وفتنطرة الامير حسين بالمناصر ٢٠ بارة الى المنشية بما فيه المحطة والمحطبة والغلعة والصليبيه والسكة عائشة النويه ٢٠ بارة السكة زينب والنصرية والقصر العالي لمحمد فم المخلج ٢٠ بارة الى مصر القديمة والامامين ٤ البساتين ٥ معادي الجيزي ٦ طبر

(من ثمن الازبكية للجهات الآتية)

١ قرش لمحمد ثمن باب الشعرية ١ ثمن الجمالية ٢٠ بارة قره قول عابدين ٢٠ بارة الى قره قول السكة زينب ٢ الى قره قول ثمن مصر البديعة

(من موقف ثمن الازبكية للجهات الآتية)

٢٠ بارة لمحمد قره قول ثمن التخليقة ١ قره قول الدرب الاحمر وفيسون ٢٠ بارة قره قول ثمن الوالي ٢٠ بارة الى قره قول الموسكي ١ ثمن شبرا ٢٠ بارة ثمن بولاق

(من موقف مصر القديمة للجهات الآتية)

٢٠ بارة لمحمد الامام الشافعي ٢٠ بارة السكة نفيسة ٢ لمحمد باب الوزير ٢ المجاورين بما فيه العفني وقايدباي ٢ الى باب النصر بما فيه سيدي نعم الدين والشيخ يونس واليهوي ٢٠ بارة الدكرور والمجينة

(من الجمالية للجهات الآتية)

٢٠ بارة لمحمد باب الشعرية ١ قرش لمحمد الدرب الاحمر (من الفتنة الجديدة للجهات الآتية)

٢٠ بارة للمجهرجة ٢٠ بارة للازبكية ١ لفتنة الدكة ١ للفياله ٢٠ بارة للجبرولي ٢٠ للسكة الجديدة ٢٠ للمحمزاوي ٢٠ للفتولي ٢٠ لبركة الرطل ٢٠ لغيظ الالاي ٢ لمحمد الدبر

(من باب المخلج للجهات الآتية)

٢٠ بارة للفتولي ٢٠ الموسكي ٢٠ للضبطة

(من المحن للجهات الآتية)

٢٠ بارة للمحمزاوي ٢٠ بارة لفتنة سنفر ١ قرش للقصر العيني ١ للكوبري ٢٠ بارة للسلطان ابو العلا ٢٠ بارة لليويي ٢ للمحمدي ١ لسيدنا الحسين

(من حارة السقاين للجهات الآتية)

١ قرش لدبر ماري مينا ٢٠ بارة ابوسيفين ٢ قرشين ماري جرجس ٢ الملاك ٥ لمحمد طره ٤ البساتين ١ القصر العيني

(من فم المخلج للجهات الآتية)

٢٠ بارة لمحمد بولاق ٢٠ بارة للسيدة نفيسة ٢٠ بارة للامامين ٢ للبساتين ٢٠ بارة لمعادي الجيزي ٢٠ بارة لطره ٤ للعبة

(من بولاق للجهات الآتية)

٢٠ بارة لمصر القديمة ٢٠ بارة لباب النصر ٢٠ بارة للمجاورين ١ من الروعي لحارة السقاين ٢٠ بارة من حارة النصرى للدبر ٢٠ من قنطرة سنقر للمغربيلين ٢٠ بارة لباب الوزر ٢٠ بارة للسكة نفيسة ٤ للامامين وهذا جميعه بحساب التوصيلة وبالعكس واما الانتظار فتكون الساعة بقرش والنصف بعشرين فضة صاغ واول من ذلك لا يعتبر اجرة اما اجرة اليوم من الصباح لمحمد الغروب فتكون اثني عشر قرشا صاغا واذا اراد السفر خارج المحروسة الذي لا يمكن العود في يومه فتكون اجرة اليوم ثمانية عشر قرشا صاغا

(مختارة محمد ابوناب تبع قسم الازبكية وقسم باب الشعرية)

موقف بمحطة مصر . مجاور محطة العوائد . بشارع شبري بمجوار الفتنة . امام قسم الازبكية بموقف العربية . بشارع باب البحر . الدحدرة بمحطة الجامع الاحمر . التراب بمجوار الوسعة . بوسعة كلومبي ميدان الخازندار . بباب الالفي صندوق الدين بموقف العربية بدائرة الاوبرا . موقف خمارة شبت بمجوار الاسكولة الملكاني . بشارع جلبي بوجه البركة . امام لوكانة روابال بمجوار ميت تادرس جلبي بوجه البركة قنطرة الدكة . شرم الفجالة بتمن باب الشعرية . العدوي بتمن باب الشعرية . البكرية بمجوار الظاهر بتمن باب الشعرية . باب الشعرية بمجوار المن

(مختارة جمعه محمد تبع قسم الموسكي)

موقف بالموسكي بمجوار القره قول . العتبة المنخفضة بموقف العربية سوق الكائنات بموقف بباب حارة اليهود الفوفاني بمجوار المجهرجة امام حارة اليهود . تحت كوم الشيخ سلامة

(مختارة السيد بدوي تبع قسم الجمالية)

موقف بشارع الضبية . بباب الفتوح . بباب المحسنة . العباسية (مختارة حسن محمد التراب تبع قسم الجمالية) موقف بشارع الحكمة . بشارع الجمالية بالمبيضة . بشارع السكة الجديدة بالاشراقية . بشارع الخرنفش بباب النحاسين . مجاور المحنفة بمحطة سيدنا الحسين

(مختارة عاشور عويس ومحمد سرور تبع قسم عابدين)

موقف صندوق الدين بمجوار السبعة فوائيس . بباب المناصرة بمجوار جامع العظام . بباب المناصرة بشارع محمد علي . قنطرة الامير حسين بمجوار سيدي حسن الاكبر بمجوار الاوقاف . الشيخ عبد الله بالشارع . بالمجيزية الجديدة بمجوار شارع حارة السقاين . بمجوار المالية . بباب اللوق بمجوار المحنفة

(مختارة حسن احمد المحوفي تبع قسم السيدة زينب)

موقف درب الجمايز . قنطرة سنقر . بسوق السباعين بباب حارة السقاين . الشيخ صالح . النصرية بمجوار منزل التوتجي . بالنصرية بمجوار درب البندق . بقنطرة الذي كفر

(مختارة احمد يوسف بتمن السكة زينب)

موقف بالمزبدي بشارع المكس . المدرسة بشارع القصر العالي المحضري بمجوار قلعة الكيش . قنطرة عمر شاه . السكة زينب

بجوار لي منصور الربيط

(مختارة احمد مكى بنين الخليفة)

موقف بالنشيه بباب السوق . بالصليبه بجوار سبيل ام عباس الحلية بشارع محمد علي باشا

(مختارة ابراهيم الفاربع الدرب الاحمر)

موقف الدرب الاحمر بجوار المارجاني . باب الخلق بالشارع باب المحبانية بشارع محمد علي . باب الداوديه . بشارع الازهر . بساكنة العن . بجوار جامع المحين . درب الاغوات بباب الداودية

(مختارة حسن عبد الله نج قسم بولاق)

موقف السلطان ابو العلا . الوسط تبع الراجحة . الكرك القديم بجوار السرايه . بالبلد الجديدة . بجوار سيدي سعيد . امام البوطة بشارع القومية بجهة الانتيكة . كوبري النخلة . كوبري السلطان ابو العلا

(مختارة غنيم بدوي بمصر القديمة)

موقف بشارع ساعي البحر . بشارع القبوه . محل سوق الاثنين .

(مختارة حسين احمد بنم الخليف)

موقف القنطرة بجوار الانصاري . بباب قصر النيل . معادي عشري . البر الغربي بمحطة العوائد

حمام — قرار من محافظة اسكندرية في ١٧ اكتوبر سنة ١٨٨١

(نحن محافظ اسكندرية) حيث ان كثيرا من الناس قد اعتادوا على الاستحمام على شواطئ البحر المالح وترعة المعبودية الواقعة امام محلات السكن وعلى الطرق العمومية الممتدة لمرور العامة والوقوف على تلك الشواطئ مكتوفي العورة وهذا امر مغاير للاداب الواجب احترامها ومثل بالنظام العمومي — فبناء على المادتين ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية وعلى المادتين ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة قد قررنا ما هوأت (م) لا يجوز لاي انسان كان الاستحمام على شواطئ البحر المالح وترعة المعبودية الكائنة في حدود مدينة اسكندرية الواقعة امام محلات السكن وعلى الطرق العمومية لما في ذلك من انتهاك حرمة الاداب والاخلال بالنظام الا في حمامات البحر الممتدة لذلك الموضوعة بمقتضى رخص من طرف الحكومة (م) ٢ كل من خالف هذا القرار يعاقب بالعقوبات المقررة للمخالفات المنوه عنها في المادتين ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية والمادتين ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة (م) ٣ يكون العمل بمقتضى هذا القرار من يوم نشره بالجرنال الرسمي

حمام — (ر) مخالفات (فق ٣٥٠)

حماية اجنبية — (ر) اجنبي — جنسية

حمل — (قانون الاحوال الشخصية)

(م) ٦٢١ يوقف للحمل من التركة نصيب ابن واحد او بنت واحدة ايها كان اكثر هذا لو كان الحمل يشارك الورثة او يجمعهم حسب نقصان فلو كان يجمعهم حسب حرمان وقف الكل ويؤخذ الكنفيل من الورثة في صورة القسمة ويرث الحمل ان وضع

حيًا او خرج اكثره حيًا فبات لا ان خرج افله فبات الا ان خرج يتيما فانه يرث ويورث فاذا ظهر الحمل فان كان مستحقا بجميع الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض يأخذ ما يستحقه والباقي يعطى لكل وارث ما كان موقوفا من نصيبه

حمل — (ر) دخولية

حمل — (ر) نسب (ش ٣٣٢ — وصية (ش

٥٤٠ — عقوبة الجنابات (فق ٣١

حمص محروق — منشور صادر من المالية في ١٢ ماي سنة ١٨٨٣

في شهر شعبان سنة ١٢٩٠ كانت مديرية الجيزة طلبت الراي عا تجريه في اخذ عوائد عن المحص المقتلي المجاري مبيعه بمولد ابو الريش بدمهور ولذلك استنفهت المالية من الجهات عن المجاري بها في ذلك وقد علم ما ورد منها ان مديرية الغربية جارية تحصيل الف قرش عوائد على كل مثلة بالمولد الاحمدي والدسوقي واما المحص الذي برد محروقا من جهات خلاف المالي فتحصل عوائده بواقع كل اردب ثلاثون قرشا وان ذلك على مقتضى رابطة عملت بمعرفة طائفة المحامصة بضبطية طنطا ومديرية الشرقية جارية اخذ العوائد عليه بواقع المائة تسعة بمركز الدخولية بيندر الزقازيق وقد تحرر اذ ذاك من المالية في رجب سنة ١٢٩١ للمدريات البحرية والقبليه باستنساب تحصيل العوائد على المحص المحروق كالمجاري بمديرية الغربية ثم بعد ذلك صدر ذكر بنوا ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ مشيرًا الى الغاء عوائد المالي اما عوائد الدخولية فتستمر ثم بعد ذلك صدر تلغراف المالية لمديرية الغربية في ٩ ابريل سنة ١٨٨٠ نمرة ٥٦ بان مبلغ الثلاثين قرشا الذي كان جاريا اخذه على كل اردب حمص محروق هو بالنسبة لعوائد مالي المحص التي صار ابطالها بمقتضى الكريتي وان العدل يقضي بانه لا وجه لتخصيله بل يؤخذ عليه عوائد الدخولية فقط حسب اثمانه والان ورد للمالية افادة من مديرية الدقهلية رقمه ٢ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ و ٩ ابريل سنة ١٨٨٣ نمرة ٢٨٥ بناء على تضرر اصحاب الصنف المذكور من تحصيل عوائده بها بواقع الارب ثلاثون قرشا وان شيخ طائفة الباشامين بالمنصورة اجري تبين الارب بمبلغ ١٤٤ قرش فتكون عوائد دخولية الارب ١٣ قرش والى الخيرة صادفوا على ذلك ورامت النظر وافادتها بما ينفع اجراؤه وحيث انه يرى مما توضح ان تقرير اخذ الثلاثين قرشا على كل اردب انما كان بموجب رابطة بمعرفة طائفة المحامصة بيندر طنطا وهذه الرابطة وان كانت المالية حررت بالبحري عليها في ذاك الوقت الا انه بالنسبة لكون القاعدة العمومية في عوائد الدخولية هي اخذ المائة تسعة وسبق صدور تلغراف المالية لمديرية الغربية بالاجراء بها على هذا الوجه فيكون من الموافق حصول الاجراء هكذا يباقي الجهات المقررة بها العوائد وقد تحرر لمن لزم وهذا الاصل ا بهوصوله بنبيه باخذ عوائد دخولية صنف المحص المحروق بواقع المائة تسعة على امانه المحفظة



## ملحوظات

حوادث ١٨٨٢ — { منشور من نظارة الداخلية في ١١ القعدة سنة ١٢٩٩ ( ٢٤ )

سبتمبر سنة ١٨٨٢ بشأن زيادة التيقظ والالتفات لما يوجب استدامة الامن العمومي والوقاية من وقوع ادنى امر من الاختلال باي جهة من الجهات مع المبادرة باعطاء اخطارات لنظارة الداخلية عما يحدث من الوقائع وما يجري من الاعمال الادارية

لقد من الله سبحانه وتعالى على سكان مصر بل وسكان جميع القطر بان اتقدم من غوائل المفسدين الذين خرجوا عن طاعة الحكومة السنية وعصوا الله ورسوله بصيانتهم لولي الامر وهو الحضرة الخديوية العظيمة الذي هو صاحب السلطة العامة وكانوا مصممين على ما كانوا مصممين عليه من الالتفاف والاضرار بالخلوقات وزيادة على ما جرى منهم من الضرر البالغ كما هو ليس خاف على احد من افراد الاهالي وقد استتبت الراحة وعاد الامن بفضل الله تعالى وعناية الحضرة الخديوية ولم يبق لتلك الحوادث اثر يذكر اذ انه علم لكم ما حل بالعصاة من الخسران والدمار وعودة الحجة عليهم بما جنت ايديهم الا ان مفاصلنا التي لا تخفى عليكم قديما هي دوام المحافظة

على استتباب الراحة والامن في سائر جهات الاقطار المصرية وعلى هذا يكون من الضروري الاخذ في اسباب الخزم بزيادة التيقظ والالتفات لما يوجب استدامة الامن العمومي والوقاية من وقوع ادنى امر من الاختلال باي جهة من جهات طرفكم فينبغي انه مع زيادة الاعتناء والمهبة في المحافظة على ما ذكر تبادروا باعطاء اخطارات لنظارة الداخلية في كل اربعة وعشرين ساعة مرة عما يحدث من الوقائع وما تجزئه من الاعمال الادارية كما ان ماموري الفروع بجهتكم يبلغونكم بكل ما ذكر يوميا حتى ترد لهذا الطرف الاخطارات اليومية عن عموم فروع المديرية في الوقت المحدد وعدا ذلك فان الامور والحوادث المهمة التي تقع تبادروا بتدارك حسمها في الحال وتخطرونا عنها بالتلفراف وكذلك اذكركم بان تراجعوا كافة اوامر ومنشورات الحكومة الخديوية الصادرة قديما عما يتعلق بالاجراءات الادارية وقواعد الضبط والربط ونظام غفر البلاد وضبط الاشقياء واجرا متفضيات الاصول والتعليمات الهندسية في امور الري وتنفيذ مائتد به مكاتبات مجلس الصحة العمومي فيما يتعلق بامور الصحة وغير ذلك مما لا يحصى على نكم وانذركم بانه اذا حصل ادنى عيوان في اي امر من هذه الامور المهمة او غيرها تكونوا انتم ووكيل نكم ومن يكن له اشتراك في هذا الشأن مسئولين شخصيا وبعد المحاكمة تعاملوا بما تقتضيه القوانين وسنرى ان شاء الله تعالى من هم واعتناء حضرتكم ما يحقق امالنا في حسن ادارتكم وعدم حصول ادنى امر يوجب المحاكمة او العقاب

حوادث سنة ٨٢ — ( ر ) تعويضات — لجنة

تحقيق — محكمة عسكرية — ملاح — عصيان

— عفو — معاش — ثورة عام سنة ٨٢

حبولة — ( ر ) سفينة ( قتب ٥ — ٦ : مركب

حمى قلاعية — ( ر ) سور لنج — صحة

حمى تيفوسية — ( ر ) مرض — صحة

حمى صفراء — ( ر ) ملاح ( قتب ٨٨ — صحة

حنفية — { ترجمة مذكرة من اللجنة المالية الى مجلس النظار بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨٩ بمرة ٢٢٨

تقدم للجنة المالية من نظارة الداخلية المذكورة المرسلة مع هذا المورخة ١٨ نوفمبر سنة ٨٩ ومعهما طلب بتفح اعتماد اضافي قدره ١٢٠ جنبها مصريا لتسم الضبط والربط لاجل انشاء ٥٩ حنفية في قرية العرب ببور سعيد لزوم اخذ المياه منها للطاف في حيث ان قومانية الفئال منتشر قريبا في وضع مواسير جديدة للمياه بذلك الجهة فنظرا لكثرة المحرائق وقلة المياه في القرية المذكورة توافق اللجنة المالية على طلب قسم الضبط والربط وترجو من مجلس النظار النصريح بتفح الاعتماد الاضافي المذكور

حوادث ١٨٨٢ — { ترجمة منشور من نظارة الخارجية الى حضرات الفناصل الجزيرالية مطلوب به ان ينهوا على رعاياهم

بان يسلكوا سبيل المسالمة في علاقتهم مع الوطنيين

ان الحكومة المحلية مناسفة من كونها تحققت في هذه الايام الاخيرة ان الوطنيين اصبحوا في غالب الاحيان عرضة للاهانة والتعدي

عليهم من قبل بعض الاوربيين الذين لا يبالون بما عساه ان يترتب على عدم اعتدال سيرهم من العواقب المسكرة حتى انهم يتطاولون في ذلك على ماموري قوة الضبط والربط العمومية

ولاشك ان سيرهم هذا يوجب الاسف الشديد لاسيما في الاحوال الحاضرة فان الحكومة باذلة جهدها في تسكين المخاطر من العيوان الذي حصل لها من الحوادث المؤثرة التي وقعت اخيرا وانها وان كان لسوء الحظ وجد ان مرتكبي الجريمة

عديدون وعوقب بعض منهم واخذ في تعقب البعض الاخر لما كنهه الا انه من الحق ان الجانب الاعظم من الاهالي فضلا

عن كونه استنشق تلك الامور السيئة الذي ارتكبها ذلك البعض سلك كثير منهم مسلكا يستوجب الثناء وبناء عليه فليس

من العدل ان يجعل هو لا بمنزلة اولئك وينظر اليهم جميعا بعين الاختفار لما في ذلك من تعطيل مناعي الحكومة لتفريق الوفاق

الناس بين المصريين والاجانب واعادة ما كان بينها عتسنتين من الارتباط والالتزام ونود الحكومة المصرية من كل قلبها ان ترى

هذا الاتفاق مستمرا لما فيه من الفائدة من سائر الوجوه وفي من جهتها لاتأخر البتة عن اجراء كل ما في وسعها لتدرك هذه

النتيجة بما امكن من السرعة وهي على يقين من ان حضرتكم تشتركون معها في هذا الرأي وتساعدونها دائما على ذلك

وبناء عليه نرجو من حضرتكم ان تنهوا على رعاياكم في ان يسلكوا في معاملاتهم مع الوطنيين سبيل الاعتدال والمسالمة الذي يحق لكل منهم ان يعول عليه

( الامضاء ) شريف

حوالة — ٥٠ (مجلد) في الحوالة ويجوز على مقدمة وباين

### (المقدمة)

(في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالحوالة)  
(م) ٦٧٣ الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة اخرى  
(م) ٦٧٤ المحيل هو المدينون الذي احوال (م) ٦٧٥  
المحال له هو الدائن (م) ٦٧٦ المحال عليه هو الذي  
قبل على نفسه الحوالة (م) ٦٧٧ المحال به هو المال  
الذي احوال (م) ٦٧٨ الحوالة المقيدة هي الحوالة التي  
قيدت بان تعطى من مال المحيل الذي هو في ذمة  
المحال عليه او في يده (م) ٦٧٩ الحوالة المطلقة هي  
التي لم تقيد بان تعطى من مال المحيل الذي هو عند  
المحال عليه

### (الباب الاول)

في بيان عقد الحوالة وينقسم الى فصلين

الفصل الاول — في بيان ركن الحوالة

(م) ٦٨٠ لو قال المحيل لدائنه حوائك على فلان  
وقبل المحال له والمحال عليه تنعقد الحوالة (م) ٦٨١  
يصح عقد الحوالة بين المحال له والمحال عليه وحدهما مثلاً  
لو قال احد لآخر خذ ما لي على فلان من الدين  
وقدره كذا غرماً حوالة عليك فقال له الاخر قبلت  
او قال له اقبل الدين الذي لك بذمة فلان وقدره كذا  
غرماً حوالة علي فقبل تصح الحوالة حتى انه لو ندم  
المحال عليه بعد ذلك لا تقيد ندامته (م) ٦٨٢ الحوالة  
التي اجريت بين المحيل والمحال له وحدهما اذا اخبر بها  
المحال عليه فقبلها صحت وقررت مثلاً لو احوال احد دائنه  
على اخر وهو في ديوار اخرى فبعد اعلام المحال عليه ان  
قبلها تتم الحوالة (م) ٦٨٣ الحوالة التي اجريت بين  
المحيل والمحال عليه تنعقد موقوفة على قبول المحال له مثلاً  
لو قال احد لآخر خذ عليك حوالة ديني الذي بذمتي  
لفلان وقبل المحال عليه ذلك تنعقد الحوالة موقوفة فاذا  
قبلها المحال له تنفذ

### الفصل الثاني — في بيان شروط الحوالة

(م) ٦٨٤ يشترط في انعقاد الحوالة كون المحيل والمحال له  
عاقلين وكون المحال عليه عاقلاً بالغاً فكما ان احوالة  
الصبي غير المميز دائنه على اخر وقبول الحوالة لنفسه  
من اخر باطل فكذلك الصبي مميز او غير مميز ما دوننا

او مجبوراً اذا قبل حوالة على نفسه من اخر تكون  
باطلة (م) ٦٨٥ يشترط في نفوذ الحوالة كون المحيل  
والمحال له بالغين بناء عليه حوالة الصبي المميز وقبوله  
الحوالة لنفسه موقوفة على اجازة وليه فان اجازها تنفذ  
وبصورة قبوله الحوالة على نفسه يشترط كون المحال  
عليه املاً يعني اغنى من المحيل وان اذن الولي (م) ٦٨٦  
لا يشترط ان يكون المحال عليه مدبوناً للمحيل  
فتصح حوالة وان لم يكن للمحيل دين على المحال عليه  
(م) ٦٨٧ كل دين لا تصح الكفالة به لا تصح الحوالة  
به (م) ٦٨٨ كل دين تصح الكفالة به تصح الحوالة به  
لكن يلزم ان يكون المحال به معلوماً فلا تصح حوالة  
الدين المجهول مثلاً لو قال قبلت دينك الذي سيثبت  
على فلان لا تصح الحوالة (م) ٦٨٩ كما تصح حوالة  
الديون المترتبة في الذمة اصالة كذلك تصح حوالة  
الديون التي تترتب في الذمة من جهتي الكفالة او  
الحوالة

### الباب الثاني — في بيان احكام الحوالة

(م) ٦٩٠ حكم الحوالة هو انه يبرأ المحيل من الدين  
وكفيله من الكفالة ان كان له كفيل ويثبت  
للمحال عليه للمحال له حق مطالبة ذلك الدين من  
المحال عليه واذا احوال المرتهن احداً على الراهن لا يبقى  
له حق حبس الرهن ولا صلاحية توقيفه (م) ٦٩١  
اذا احوال المحيل حوالة مطلقة فان لم يكن له عند المحال  
عليه دين يرجع المحال عليه على المحيل بعد الاداء وان  
كن له دين على المحال عليه يكون تقاضا بدينه بعد  
الاداء (م) ٦٩٢ ينقطع حق مطالبة المحيل بالمحال به  
في الحوالة المقيدة وليس للمحال عليه بعده ان يعطي المحال  
به للمحيل وان اعطاه يضمن وبعد الضمان يرجع على  
المحيل ولو توفي المحيل قبل الاداء وكانت ديونه ازيد  
من تركته فليس لسائر الغرماء حق في المحال به (م) ٦٩٣  
لا تبطل الحوالة المقيدة بان يودي بما في ذمة  
المشتري للبائع من ثمن المبيع اذا هلك المبيع قبل التسليم  
وسقط الثمن او رد بخيار الشرط او خيار الروية او  
خيار العيب او اقبل البيع ويرجع المحال عليه بعد  
الاداء على المحيل يعني ياخذ ما اداه للمحال له من  
المحيل اما لو تبين براءة المحال عليه من ذلك الدين

ملحوظات

٣٤٩ لا تنتقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحاً الا اذا رضي المدين بذلك بموجب كتابة — فان لم توجد كتابة مشتملة على رضا المدين بالبيع لا تقبل اوجه ثبوت عليه غير اليمين — وزيادة على ذلك لا يصح الاحتجاج بالبيع على غير المتعاقدين الا اذا كان تاريخ الورقة المشتملة على رضا المدين به ثابتاً بوجه رسمي ولا يسوغ ذلك الاحتجاج الا من التاريخ المذكور فقط وكل هذا بدون اخلال باصول التجارة فيما يتعلق بالسندات والاوراق التي تنتقل الملكية فيها بتحويلها (م) ٣٥٠ يدخل في بيع الاستحقاق في التركة ما لها من الديون والفوائد المقبوضة والمصاريف والديون المدفوعة من وقت افتتاح التركة ما لم يكن هناك شرط يخالف ذلك (م) ٣٥١ لا يضمن البائع للمشتري الوجود الحق المبيع في وقت البيع وضمانه تكون قاصرة على ثمن المبيع والمصاريف (م) ٣٥٢ لا يضمن الحيل يسار المدين في الحال ولا في الاستقبال الا اذا وجد شرط صريح لكل من الحالتين المذكورتين (م) ٣٥٣ اذا باع شخص مجرد دعوى بدين او مجرد حق فلا يكون مسؤولاً عن وجود الدين ولا عن وجود ذلك الحق (م) ٣٥٤ اذا بيع مجرد دعوى بدين او بحق على الوجه المبين في المادة السابقة او كان اصل الدين متنازعا فيه جاز للمدين ان يتخلص من الدين المبيع بدفعه للمشتري الثمن الحقيقي الذي اشترى به وفوائده والمصاريف المنصرفة (م) ٣٥٥ ولا تتبع هذه القاعدة في حالة ما اذا باع احد الورثة نصيبه في التركة الى شريكه او باع احد الشركاء نصيبه في الدين الى شريكه او اسقط المدين لدائنه شيئاً في مقابلة دينه او اشترى مشترحاً متنازعا فيه منعا لحصول دعوى حوالة: (ر) بيع — ولاية الاب: كفالة: حوالة: مقاصة ق ١٩٧ سقوط الحق — كمالية — سند حوالة المدين بالزائد له عند المحجوز لديه — (ر) حجز (ق ٤٣٣)

حوايج ضرورية — (ر) مراد (ق ٣٣٠ الى ٣٢٢)

حلاق — منشور من نظارة الداخلية في ١٢ يونيو سنة ٨٤ حيث ان مجلس النظار قرر بجلسته المتعقبة في ٥ يونيو سنة ٨٤

بان استحق واخذ المبيع فتبطل الحوالة (م) ٦٩٤ تبطل الحوالة المقيدة بان يودي من مال الحيل الذي هو في يد المحال عليه امانة اذا ظهر مستحق واخذ ذلك المال يعود الدين على الحيل (م) ٦٩٥ اذا كانت الحوالة مقيدة بان يودي من مبلغ الحيل الذي هو في يد المحال عليه فهلك ذلك المال فان لم يكن مضموناً بطلت الحوالة وعاد الدين على الحيل وان كان مضموناً لا تبطل الحوالة مثلاً لو احوال احد دائته على اخر على ان يودي من دراهمه التي هي عنده امانة ثم تلفت الدراهم قبل الاداء بلا تعد تبطل الحوالة ويعود دين الدائن على الحيل واما لو كانت تلك الدراهم مضمونة او امانة مضمونة باتلافه فلا تبطل الحوالة (م) ٦٩٦ لو احوال احد دائته على اخر على ان يبيع مالا معيناً له ويودي الدين من ثمنه وقبل المحال عليه الحوالة بهذا الشرط تنجح ويغير المحال عليه على بيع ذلك المال واداء دين الحيل من ثمنه (م) ٦٩٧ الحوالة المبهمة اي التي لم يبين فيها تعجيل المحال به وتاجيله ان كان الدين فيها معجلاً على الحيل تكون حوالة معجلة على المحال عليه ويلزمه الاداء في الحال وان كان الدين موجلاً تكون حوالة موجلة ويلزم الاداء بحلول الاجل (م) ٦٩٨ ليس للمحال عليه ان يرجع على الحيل قبل اداء الدين ولا يرجع الا بالمحال به يعني يرجع بحسب ما احوال عليه من الدراهم والا فليس له الرجوع بالمودى مثلاً لو احوال عليه بفضة واعطى ذهباً ياخذ فضة وليس له ان يطالب بالذهب كذلك لو اداها باموال واشياء اخر فليس له الا اخذ ما احوال عليه (م) ٦٩٩ كما يكون المحال عليه بريئاً من الدين باداء المحال به او بحوالته اياها على اخر او ببراء المحال له اياه كذلك يبرأ من الدين لو وهبه المحال به او تصدق به عليه وقبل ذلك (م) ٧٠٠ لو توفي المحال له فورته المحال عليه لا يبقى حكم الحوالة حواله — (قانون مدني)

(في الحوالة بالديون وبيع مجرد الحقوق بالنسبة لغير المتعاقدين)

(م) ٣٤٨ تتبع في بيع الديون ومجرد الحقوق الاصول العمومية السالف ايضاً حكام مراعاة القواعد الآتية (م)

ن يصير معافاة حلاقي الصحة بالاقاليم من العمليات وعوائد الوريكو والصحة مقابلة تكليهم بمساعدة المحكا في الكشف على المتوفين وتطعيم المادة المجدرية كما وردت بذلك مكاتبة رباسته للداخلية رقم ١٤ شعبان سنة ١٣٠١ نمرة ١٠١ فقد تحرر في تاريخه لحضرات المديرين بهذا ومن الجملة هذا محضرتكم للمعلومية به واجرا مة نضاه

### حلاق — (ر) ختان

**حلاق —** منشور من نظارة المالية في ٧ سبتمبر سنة ١٨٤٠ انه على مقتضى ما وردت به المكاتبات للمالية من رئاسة مجلس النظار المؤرخه ١٤ شعبان سنة ١٣٠١ (٨) يونيو سنة ١٨٨٤ نمرة ١٨٧ بتبليغ ما قرره المجلس من الموافقة على ماراته ادارة الصحة العمومية من عدم ترتيب اجر محلاقي الصحة بالاقاليم واعفائهم من العمليات وعوائد الوريكو والصحة مقابلة تكليهم بمساعدة المحكا في الكشف على المتوفين وتطعيم المادة المجدرية قد سبق النشر والاعلان من نظارة الداخلية للجهات وحيث انه في هذه الحالة لازم معرفة مقدار الوريكو الذي ربط سنة ١٨٨٤ على المحلاقين الذين يساعدون المحكا في الكشف على المتوفين وتطعيم المادة المجدرية فالامل من حضرتكم ان يصير مطلب الكشوفات اللازمة عن ذلك وبعداخذ الشهادات اللازمة عنهم من حكا الصحة وافرار المديرية عليهم بمجرر الجدول اللازم لاسانها ويعطى عليه الفرار من هيئة المديرية باحقية المحصم ويرد بالا فادة لاجل تصريح المديرية بما تجريه كما انه من ابتدا سنة ١٨٨٥ يصير ملاحظة ذلك حال التحويل

### حيض — (ر) حجر — عدة

**حيلة — (ر) تعهدات متوتبة على توافق المتعاقدين**  
(ق ١٣٦ — سرقة (ق ٢٩٤)

**حيوان — (ر) تعويض الضرر — جناية الحيوان**  
— سكة حديد — مخالفات (ق ٣٤٧ — ق ٣٤٩)

**حيوان —** امر عال صادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠

(نحن خديو مصر) حيث انه سبق صدور تعليمات وإرشادات صحية للاهالي عموما ولدوي الفلاحة خصوصا فصد اتباعها لتكون سببا لمنع الامراض الوبائية عن المواشي التي عليها مدار الزراعة — وحيث قد دلت وقائع الاحوال على ان توالي حدوث الامراض بالمواشي وكثرة اضعافها منذ سنين ناشيء عن اهل اربابها في وقايتها وعدم اتباعهم التعليمات الصحية وتنصيرهم في اتخاذ الراسيط والاحتياطات الكافية لذلك — وحيث ان مجلس الصحة راي لزوم ايجاد لائحة شاملة لما يلزم اتخاذه من الاجراءات مع تقرير جزاات وتجريم على من تقع منهم مخالفة او تنصير في اتباعها — فينا على ما رفعه الينا ناظر داخلينا وموافقة مجلس نظارنا على ذلك نأمر بما هوات (م) ١ لا تؤخذ من الان فصاعدا رسوم على دفن المواشي (م) ٢ المحيونات التي تنفق بصير دفنها بحسب القواعد الصحية في محلات مخصوصة تنعين لذلك في كل مدينة او بندر او ناحية بمعرفة حكم الثمن او التسم بالاغداد مع الضبطية او المديرية وكل من خالف هذا الامر ولم يدفن في المحلات المخصصة للحيوان الذي ينفق عنده بصير تجريمه مائة قرش عن كل مرة تقع منه فيه المخالفة — واذا تساهل مشايخ الاغان والبلاد ولم يتنبهوا حصول هذه المخالفة ولم يجيروا عن وقت منه بصير تجريم كل

واحد منهم مائة قرش (م) ٣ كل شخص ينفذ بنهر النيل او بالنرع او بالمجاري او بالبرك او بالطرق رسم الحيونات النافثة او يساعد على ذلك يجري تجريمه مائتي قرش (م) ٤ اذا كانت الحالة التي تقع بها الحيوان داعة للظن بانه مات بمرض وبائي وجب حينئذ على مالكة ان تجبر بذلك شيخ الثمن او البلد وعلى الشيخ المذكوران تجبر حالا بذلك مامور الثمن او المركز او ناظر التسم وعلى هذا ان يجبر حكم الثمن او التسم او المركز او الحكم البيطري وكل من اهل من هؤلاء في التبليغ بصير تجريمه ثلاثمائة قرش (م) ٥ اذا تجاوز عدد الحيونات النافثة في أي جهة كانت العدد الاعتيادي في حالة عدم وجود مرض او ظهر مرض في الحيونات وجب على المشايخ ان يجيروا بذلك حالا مامور الثمن او المركز او ناظر التسم وعلى هذا ان يجبر حكم الثمن او التسم او الحكم البيطري وكل من اهل من هؤلاء في التبليغ بصير تجريمه ثلاثمائة قرش (م) ٦ جميع ما تقرر في المواد السابقة يسري ايضا في حق الكنوز والغرب والمخالفات والا بعد ونظارها ومامور بها واهاليها وارباب الحيونات فيها بلا استثناء (م) ٧ يجب على حكم الثمن او التسم او المركز او الحكم البيطري ان يقرى عند الافتضا عن الحالة التي صار اخبارها عنها ويبادر حالا باشعار الحكم بانهي بما وصل اليه من الاخبار وبنتيجة تحقيقاته فيها وعلى الحكم بانهي ان يبلغ ذلك فوراً الى مجلس الصحة والى مفتش الصحة التابع حواله فاذا تاخر احد الحكماء المذكورين عن التبليغ يجري تجريمه اربع مائة قرش وان عااد احدها الى التاخير مرة اخرى يعاقب بالرفق (م) ٨ الجرائم المقررة تفصل بدون مراعاة لانواع المواشي ولا لاعايرها — والحكم بالجرام خاص بمامور الضبطية او المدير ما عدا ما يتعلق بالحكام فان الحكم فيه يخص بمجلس الصحة — وما يفصل من الجرام يكون ايراداً للصحة وبصرف في شونها (م) ٩ في حالة وجود تجريم يقع من المخالفات يعطى له نصف التجريمه التي تفصل (م) ١٠ على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا صدر برأي عابدين في ١٥ شوال سنة ١٢٧٢

**حيوان —** صورة ما صدر من نظارة المالية للدائرة البلدية بسكندرية في ٢٩ شعبان سنة

١٢٩٨ و٢٦ بوليه سنة ١٨٨١ نمرة ١٧٦ بمقتضى دولتلو افندم الناظر بخصوص اخذ عوائد على ما يستجد من المحيونات في شهر اغسطس لغاية ديسمبر بمواقع جزء من اثني عشر عن كل شهر سواء كان وروده في اوائل الشهر او في اخره — لما ان وردت افادة الدائرة في ١٨ محرم سنة ٩٨ الموافق ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ نمرة ٩٧ ضمنها تعرض الضرر الحاصل من اصحاب المحيونات عن اخذ عوائد كاملة على ما يستجد منها في اخر شهر من السنة وتوري ان المحيونات المستجدة لا يمكنها الشغل حال وصولها للتغريل بلزم اصحابها ان يعلموها ويرا شوها مة شهر تقريبا حتى يجعلوها نافعة للاشغال ولهذا رغبت النصل في ذلك بنوع انه لا يصير جرد ما يرد من المحيونات بشهر ديسمبر الا في السنة القابلة بعد استجدادها وقد كان احيل النظر في ذلك على جناب مفتش عموم الدخوليات فالذي تراء له هو ان المحيونات التي بصير حصرها وقت الجرد بالمجربة العمومية تؤخذ عوائدها عن كامل السنة واما المحيونات التي تستجد بالتفرع بعد اعمال الجرد والمحصرفهك بصير احتساب العوائد عليها بالنسبة الى الزمن الباقي لغاية انتهاء السنة ثم لما صار الاستعمال من بلدية مصر عن الجاري بها في كنيته جرد المواشي وتحصيل عوائدها فيما ورد منها علم ان الجاري بها هو انه في اوائل كل سنة يصير جرد المواشي والعربات ومن مقتضا يجري تحصيل العوائد السنوية وان كل ما يستجد بتقديم به كشوفات من الاعانات ويجري علاوته على الجرد الاصلي ويحصل عوائده واذا مرت مواشي مستجدة على محطات الدخولية

## ملحوظات

من المناسب تجديد النظر في شأن قناطر الترع وقد رأى المجلس حينئذ مفتش لارساله لمناظرة قناطر دله العظيمة والقرتين والصعطة وتروين وديمير ليجري دفن الحيوانات المتدمة بكثرة في تلك التناظر (ثالثاً) يمنع نقل الجلود الآن فكلاً وجد من الجلود الطرية أو الغير المدبوغة في الطريق يضبط ويعدم لحمايته التوائين الصحية فإن هذه الجلود لا يمكن معرفة حقيقة حالتها وهذه الصفة تعتبر واردة من جهات مشبوهة (رابعاً) إن ما سوى الجلود التي تنقل بكيفية خالفة لا بد من اتخاذ الاجراءات الالائية فيه — كافة الجلود الواردة من السفنات يجب تخزينها في عجلات مخصصة يصير تعيينها بمعرفة الحكومة والصحة ولا ينصرح باخراجها ما لم يصدر في شأنها امر جديد وهذه الجلود يصير تخزينها وتبويرها — كل شخص له محل تخزين جلود ملزوم ان يخبر عنه في مدة ثمانية واربعين ساعة معلقة الصحة وفي الحال يكشف عليه بمعرفتها لاجل ان نقرر انما قفله والحتم عليه اواعدام ما يكون به — وبعد مضي المدة الموضحة عنها انفاً فكل محل تخزين جلود لا يصير الاخبار عنه يعتبر ما فيه مشبوهاً ويجري اعدامه بواسطة تقطيعه قطعاً قطعاً ودقته بمفرعية وتقطيعه بالمجهر الغير مطفي والدم عليه بالاتربة وإذا كان في بعض الجهات لا يوجد صنف المجهر فيعد اعمال الطريقة المذكورة في حق الجلود المحكي عنها فلا بأس من استبدال هذا الصنف برماد الفحم او الخشب — سعادة رئيس مجلس الصحة العمومية قدم للداخلية مكاينة مورخة ٢٩ شعبان سنة ١٣٠٠ نمرة ٢٦٨ تتضمن ان المجلس نظر في مادة رزم وجلود الحيوانات النافقة والتي تتفق بالمرض الوبائي وقرر بجلسته المنتعقدة في ٢ يولييه سنة ١٨٩٢ الاجراءات والاحتياطات الصحية المتخذة في تلك المادة حفظاً للصحة العمومية على الكيفية المسطرة اعلاه وعين الدكتور محمد اتندي صرفت مفتش ثالث صحة بطرية لدفن رزم الحيوانات الملتاة في البرك والجاري والامر والمجتمع باقام القناطر على حسب المنصوص بقانون ضبط وربط الصحة البيطرية واعلم اليه اعلان لمحضرات مديري وجه مجري بقصد مساعدته فيما ينبغي اجراءه نحو ذلك وحيث انه لا يجنى على حضركم ما يعود من الفوائد النجدة على الصحة العمومية من تنفيذ تلك الاجراءات فامولنا انكم تذللوا المجهود في تنفيذ الاجراءات المذكورة حرصاً على الصحة العمومية ومساعدة ذلك المفتش فيما يتوصل به الى هذا الغرض الجليل وللعبادة بالاجراء كذلك اقتضى ترقبه وفي تاريخه كسب لمن لزم بهذا الاجراء انجابه

(منشور من نظارة الداخلية في ٩ رمضان سنة ١٣٠٠ (١٤ يولييه سنة ١٨٩٢))

**حيوان** — لما كان ذبح الاناث من المواشي البلدية مثل الابقار والجاموس والاعنام وغيرها مما لا يسوغ استعماله نظراً لصلاحية معظمها اما للثروة والتجارت والما لجرا الاثقال وعلى الخصوص لادارة الاشغال الزراعية التي هي اساس الصالح العام في بلاد القطر المصري — ومع سبق صدور الارادة السنية المورخة ٤ شعبان سنة ١٣٠٠ لكافة الجهات بمنع ذلك منعاً كلياً لا يزال مسموعاً ومشاهداً بل وتحقق الآن لنظارة الداخلية مما رفعه حضرة مفتش الصحة البيطرية لمجلس الصحة العمومية انه يجري ذبح الاناث من هذه المواشي حتى بالسفانات بدون ادلى ممانعة من هم منوطون بالمع — على أنه من الواجب الالتفات لتنفيذ مقتضيات هذه الاوامر بعدم التفريط في مراعاة حفظ تلك الفوائد لا اقله منعاً لاستغلال المواشي المحكي عنها من البلاد الامر الذي لو حصل لا سمح الله فتكون نتيجته ضرراً يلحقها — فبنا على ما ذكر وما قرره مجلس الصحة العمومية وردت لنا مكاينة سعادة رئيسه رقم ١٤ شعبان سنة ١٣٠٠ نمرة ٢٢٢ بطلب تنفيذ قدرأينا ان نعلن المجاهات عموماً لعلنا قطعياً بما هوأت — (اولاً) من الان فصاعداً صار ممنوعاً كلياً ذبح الاناث من المواشي البلدية السالف ذكرها (ثانياً) ما يوجد منها من العقيبات او المجهورات او المصابات بعاها مزمومة وبسببها

في شهر ديسمبر يفصل عليها عوائد ايضاً وحيث ان تحصيل العوائد عن سنة كاملة على ما يستجد وزوده بشهور اخر السنة فيه غدر على اصحاب الحيوانات فالذي تراء بطرفنا هو ان جرد الحيوانات في كل سنة يكون انتهاءه بعد اوان الربيع وهذا بالنسبة لخروج ودخول الحيوانات المذكورة باوان موسم الربيع وان ما يوجد منها ويصور حصص لغاية شهر يونيه تؤخذ عليه عوائد سنة كاملة وما يستجد وروده من الحيوانات في ابتداء شهر اغسطس لغاية شهر ديسمبر فيؤخذ عليه عوائد اعتباراً من ابتداء الشهر الذي يستجد فيه لغاية السنة بواقع جزء من اثني عشر عن كل شهر سواء كان وروده في اوائل الشهر او في اواخره واقضى تخريبه لسعادتك لاعتتماد الاجراء على وجه ما ذكر وفي تاريخه تقرر الى بلدية مصر بذلك

**حيوان** — منشور صادر في ٤ من سنة ١٩٠١ (٢١ يولييه سنة ١٨٩٢)

انه مع سبق النشر للجهات ومن المجلة للمديرية بوضاحة الاضرار واللازم اجراءها لعدم سريان المرض بالمواشي ومن ضمنها التبليغ من مشايخ النواحي وخلافهم عند ظهور المرض قد علم ما ورد من مجلس الصحة العمومية نمرة ٢٤٠ بناءً على المكائنات المتواردة اليه من بعض المحكمات باشية ان المكلفين بالتبليغ من المشايخ وغيرهم غير متبعين الاجراء ووجد باحدى المديرات مواشي نافقة ملقاة رصماً باحدى الترع وحصل الاستدلال بهذا على تقاعس من ذكرنا وعدم الاهتمام في تنفيذ ما سبق نشره وبما ان هذا ما يستدعي انتشار هذا المرض فيبرام حصول التأكدات باتباع المنشورات السابق صدورهما عن ذلك وحيث كما تعلمون ان جل المتصود من صدور المنشورات انما هو اتباعها وسريان العمل بموجبها لا مجرد العلم بها وتركها بدون مفعول كما هو المتبادر ما وقع في هذا الامر المهم ولم يستند من ذلك سوى انه غير حاصل من الجهات المخت على مراعاة النظر الى المنشورات بعين الاهمية واستدامة هذه الحالة مما لا يوافق لما ينشأ عنها من الضرر الكلي فوقيه من ذلك استنسب اعادة النشر مؤكداً للجهات تخريباً على لزوم تنفيذ ما سبق صدوره في هذا الخصوص وانذاراً لكافة مستخدي الادارة ببليل غاية الاهتمام فيها ذكر والمحافظة على اجراء منطوق ما تصدر به الاوامر والمنشورات والتأكد على جميع مشايخ وعمد النواحي ونظار وكلاء الحزب والاباعد بالاجراء على حسب ما سبق نشره في ذلك حصول التبليغ عنهم اول باول بحيث يكون معلوماً ان كل من اغض او تساهل فيما ذكر لا بد من محاكمته كائناً من كان ولقد تقرر في تاريخه بهذا لمن لزم ومن المجلة هذا للعمل بمقتضاه

**حيوان** — منشور من نظارة الداخلية في غاية شعبان سنة ١٣٠٠ (٢ يولييه سنة ١٨٩٢)

(صورة ترجمة قرار جلسة مجلس الصحة المتعقدة في ٢ يولييه سنة ١٨٩٢) (اولاً) ان الحيوانات النافقة بمرض الحاد يجب بحسب قانون ضبط وربط الصحة البيطرية دفنها وتقطيعها بالمجهر الغير مطفي فعل الداخلية قبل كل شيء ان تذكر جهات الادارة وتحقق منها ملاحظة تلك الطريقة (ثانياً) توجد حيوانات كثيرة نافقة بالمرتب ملقاة في البرك والجاري والامر بالمجلس باتخاذ مع الداخلية اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك ولكن من

لا يمتنع بها في الاشغال ولا الترية هذه لا مانع من ذبحها بعد الكشف عليها بمعرفة المحكم المنوط بهذا العمل واتضح صلاحيتها للمأكول — وحيث ان تنفيذ هذه الاوامر المهمة يستدعي توجيه زبدة الانكفات من حضرات مأموري الادارة عموماً اليه باصدار المكاتبات الشديدة منهم الى سائر مأموري فروع جهاتهم وعمد ومشاخ القرى والمدن وحواشيها والاهالي بالاجراء هكذا وانذارهم بان الحكومة تعاقب من يخالف ذلك ايا كان عقاباً شديداً مع دوام مراقبته وتنفذ اعمالهم واجرائهم في هذا الصدد بواسطة رجال الضبط والربط فيما مولنا ان نكم تصرفوا المهمة وتوجهوا العناية في الحصول على ذلك وفي تاريخه كتب لجهات الانقضاء بالاجراء هكذا

حيوان — منشور من نظارة الداخلية في ٢٣ اذار سنة ١٤٠٠ (٥ ستمبر سنة ١٨٨٢)

فيما تقدم صدر امر عال بتاريخ ٢٠ ستمبر سنة ١٨٨٠ في شأن المرائي التي تنفق بالموت بامراض وبائية او عادية وما يتبع في دفنها والتبليغ عنها وبجائزة كل من يخالف الامر المشار اليه ثم ونظارة الداخلية قد اجرت نشر هذا الامر للجهات بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٢٩٧ وحسبهم على العمل بموجبيه وبتاريخ اول فبراير سنة ١٨٨٢ صدر امر عال ايضاً شاملاً لقانون ضبط وربط الصحة البيطرية فيها يتعلق بامراض الحيوانات البائية موضحاً به ما يلزم اجراؤه من الاحتياطات وما يجب على مأموري الادارة وغيرهم اتباعه ونشر للجهات بتاريخ ٢٨ ربيع الاول سنة ١٤٠٠ لاتباع الاجراء بموجبيه وحيث ان المادة التاسعة والعشرين من القانون المشار عنه تقضي بان كل ما كان مخالفاً له من جميع الاوامر واللوائح السابق صدورها يكون ماعياً ومنسوخاً وفي الامر العالي المنوه عنه آتت من المواد والاحكام ما هو موافق لما صدر به هذا القانون فلهاذا وما يتلاحظ من ان بعض جهات الادارة ربما يكون ترك العمل بتنفيذ هذه المواد مع ان من الواجب العمل بها وتنفيذ مقتضيات باقي مواد الامر الاول الا ما يكون مخالفاً منها لاحكام الامر الثاني الشامل لقانون الصحة البيطرية فقد رأينا لزوم النشر عموماً لكي تنبه جهات الادارة للاجراء على وجه ماذكر وبناءً على ذلك كتب لمن لزم وهذا بالجملة لمحضرتكم للمعلومية والاجراء على مقتضاه مع اعلانه لكافة مأموري ومشاخ فروع جهات طرفكم وتحذير الجميع من المخالفة

حيوان — منشور من نظارة الداخلية في ١١ اذار سنة ١٤٠٠

لما كان اهالي القرى والبلدان خصوصاً الذين على شواطئ البحر مغيارين على الفاء رم الحيوانات النافقة والتي تنفق بالمرض الوبائي في البحر الاعظم والترع والبرك غير متفكرين فيما ينشأ عن عفتها من المضر بالصحة العمومية ولا مبالين بما يترتب عليهم من العقوبات نظير ذلك فجلس الصحة العمومية لاجل ان يتوصل الي منع هذه الحالة المضر بصحة النوع الانساني قد سن قانون الصحة البيطرية الشامل لما يتبع في تلك الحيوانات من جهة دفنها ودون فيه منع الفائها بالجهات المذكورة وان من يقدم على مخالفته يجازى بحسب ما صرح فيه وتنذ هذا

القانون بالامر العالي الرقم اول فبراير سنة ١٨٨٢ ونشر من الداخلية للجهات وبالمجملة لجهتكم في ٢٨ ربيع الاول سنة ٢٠٠٠ نزع بقصد العمل بموجبيه وحيث ان من ام الواجبات على مأموري الادارة التيقظ وزيادة الانكفات لكل ما فيه دفع المضار واتخاذ طرق الاحتياط حذراً ماعسان بمحدث بسبب التجارى على الفاء الرم المذكورة بالجهات المحكي عنها من المضار قد رأينا ان من الضروري ان نزيد جهات الادارة تأكيداً بمنع ذلك ووضع غفر على شواطئ البحر واخذ التعهدات القوية على مأموري جهتكم وعمد ومشاخ البلاد وان يكونوا محافظين على نفاذ نصوص القانون المشار اليه وان من يخالف على الفاء رم من الحيوانات البادي ذكرها بالبحر او الترع والبرك يجازى بحسب ما تدون فيه وبناءً عليه قد كتب في تاريخه للمدبريات والحافظات باتباعه وهذا نكم للبادرة باجراء مقتضاه وممولنا في منكم وتيقظكم انه من الان لا نسع بوقوع ما يخالف القانون

حيوان — (جنه) منشور من نظارة الداخلية في ١٩ راسنة ١٤٠١ (١٩ يناير سنة ٨٤)

قد رات اطباء ان الوفيات الجسيمة التي حصلت في العام الماضي بسبب الحمية زادت في ذلك الوقت شديداً بسبب الحالة الرديئة التي كانت عليها مياه النيل والترع المنقطة من رم الحيوانات النافقة بالمرض التي كان يلقى بها اصحابها عوضاً عن دفنها طبقاً للتعليمات والمنشورات الصادرة من الداخلية وفيما سبق كان جارياً تحصيل ريال واحد بمعرفة مجلس الصحة في مقابلة رسم دفن كل حيوان نافق وكان غالباً اصحاب الحيوانات تخلص من دفع ذلك الرسم بالفائها بالترع القريبة من نواحيهم ولما تحقق لمجلس النظار ان تكليف اصحاب الحيوانات النافقة بدفع هذا الرسم هو امر لا فائدة فيه قرر ابطاله فصد تشجيع الناس على دفن الحيوانات الا انه مع ما ذكر فمن المعلوم انه في بعض الجهات لم يزل جارياً الفاء رم الحيوانات سواء كان في بحر النيل او في الترع فلاجل حسم هذه الحالة صار من الضروري اعادة اعلان ارباب الحيوانات مرة اخرى بان الرسم الذي كان مضروباً على ذلك صار الفاء ولكن من مقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثلاثمائة واربعة واربعين من القانون الجنائي المصري الجديد ان من التي في مجاري المياه المارة بالمدن او القرى جنث الحيوانات او قاذورات او مواد اخرى مضر بالصحة العمومية يعاقب بدفع غرامة من ٥٠ قرش ذبولي الى ١٠٠ قرش وبالحبس من يوم الى ٣ ايام او باحدى هاتين العقوبتين فلهاذا الغرض قد صار اخطار ادارات الضبطيات ببذل كل المهمة ودقة الملاحظة لمنع الفاء رم الحيوانات في البحر وغيره حسب واجباتهم مراعاة لصالح الصحة العمومية وفي حال حدوث امر من هذا القبيل في الجهات التابعة لها يجب عليها اجراء التحقيق اللازم وسرعة ضبط كل شخص يخالف على مخالفة ما نص بهذا المنشور لحاكمته مع المسئولية على الضابطة ومشاخ البلاد فيما يوجد من الرم في المياه في حدود مراكزهم ان لم يبادروا حالاً باخراجها من المياه ودفنها ويكون معلوماً ان من يخالف على الفاء جنث

## ملحوظات

شخص اجتزأ على القاء رمة اي حيوان نافق في البحر او في التربة او الجرى او البحيرة كما انه بصرف مكافاة اثنين جنيه مصري الى اي شخص يعطي اخبارية سرية من هذا القبيل تؤدي الى النتيجة المرغوبة

منشور من نظارة الداخلية بشأن السنة مواد المختصة بمسئلة رم الحيوانات النافقة لاتباع الاجراء على ما تدون بها — حيث انه من الانقضاء اتباع الاجراء بجهنكم في مسئلة رم الحيوانات النافقة على وجه ما تدون بالسنة مواد المسطرة بالاعلان المرسل منه عدد نسخة مع هذا فلزم تحرير تكم للقيام بذلك بدون ادنى مخالفة

(اعلان) اولاً من ابتدا يوم تاريخه مشايخ البلاد والمدن يكونون مسئولين قطعاً اذا وجدت رمة اي حيوان نافق في جهاتهم . ثانياً على مفتش البوليس في كل مديرية او مدينة ان يراقب بواسطة دورية الترع والبصر ومجاري المياه وان يجري التفتيش على البحيرات والمستنقعات مرتين في كل شهر او زيادة عن ذلك واذا وجد بها حيوانات نافقة فعلى البوليس اخراجها من المياه واخطار شيخ الجهة المسئول عن ذلك وبيادر باعمال تقرير بالكتابة ويقدمه الى كل من المدير او المحافظ ومفتش عموم البوليس بالمعروسة (ثالثاً) وعلى المدير او المحافظ ان يوقف حالا الشيخ المذكور عنه انفاً من وظيفته ويعين وكيله يقوم في اشغاله ويعمل تحقيقاً بالطريقة التي يراها موافقة وبخطر نظارة الداخلية لصدور اوامر منها قطعية عن ذلك (رابعاً) مشايخ البلاد والمدن يكونون ملزومين باحراق رم الحيوانات التي يصير ايجادها حرقاً تاماً والمديرية او المحافظة تقدم لم الغار اللازم للحرق (خامساً) عند موت بهيم بداء وبائي او معدى يكون الشيخ مسئولاً باحراق لحم وجلد البهيم باجمعها اما اذا كان البهيم يموت بمرض غير وبائي او معدى فلا مانع من اخذ الجلد الا ان الشيخ يكون مسئولاً عن حرق الجثة على مسافة بعيدة من سكن الاهالي (سادساً) عند ايجاد رم حيوانات نافقة يجب على المديرية او المحافظة اعمال تحقيق سواء كان بمعرفة البوليس او خلافهم حسبما يرى موافقاً لمعرفة الجهة التي القيت بها تلك الحيوانات في المياه واصحابها فاذا علم صاحب تلك الحيوانات النافقة يجب على المديرية او المحافظة توقيف شيخ الناحية او الجهة المقيم بها صاحب الحيوانات ويعين وكيله يقوم في اشغال الشياخة وبشعر الداخلية عن ذلك

الحيوانات في بحر النيل او الترع يعاقب على حسب نص الفقرة الرابعة من المادة ٢٤٤ الحكمي عنها ومرسل مع هذا لطرفكم عدد اعلان في هذا الشأن لنشرها في جميع انحاء المديرية والمراكز والقرى والكفور والعرب والمواقع المهمة لاجل تعميمه واطلاع الجميع عليه هذا واستلفت دقة نظركم على اهمية هذا المشور واكلفكم باخذ الطرق النعالة وبذل المهمة الزائدة حتى ان الضبطية تنفذ التعليمات المعطاة اليها تنفيذا تاما (اعلان) ان الفقرة الرابعة من المادة ٢٤٤ من قانون العفوبات المصري الجديد تقضي بان من يلقي في مجاري المياه المارة بالمدن او القرى جثث الحيوانات يعاقب بدفع غرامة من ٥٠ قرشاً ديونياً الى ١٠٠ قرش وبالحبس من يوم الى ٢ ايام وعلى هذا فتعلن العموم بان كل من القى في النيل او في احدي الترع الكبيرة او الصغيرة شيئاً من هذه الجثث عمول بمقتضى هذا الحكم واجري عليه ما ذكر من العقاب

حيوان — (جثة) منشور من نظارة الداخلية في ١٤ (سنة ١٣٠١ ١٢ فبراير سنة ٨٤)

سبق النشر من هنا للبهات وبالجمل جثة طرفكم في ١٩ ربيع الاول سنة ١٣٠١ ما يتبع لمنع القاء رم الحيوانات النافقة والقاذورات وجميع المواد المضرة بالصحة في البحر والترع او مجاري المياه المارة بالمدن والقرى وما يجازى به من تجاراً على القاء شيء من ذلك وجبت من الضروري معرفة الاجراءات التي صار اتخاذها بمعرفةكم لتنفيذ مفعل هذا المنشور فلزم تحريركم ليقادعاً ذكر سريعاً

حيوان — (جثة) منشور من نظارة الداخلية في ١٦ (جثة) منشور من هنا تحتجب مفتش عموم البوليس في ١٢ فبراير سنة ٨٤

حيث انه تجرم من هنا تحتجب مفتش عموم البوليس في ١٢ فبراير سنة ٨٤ بالنسبة على الضباط المبعين بالمراكز والاقسام بان يقدموا كل خمسة عشر يوم الى مفتش الاقاليم التابعين له تقريراً يبينون فيه ان كل منهم اجري المرور على المركز التابع له وان الترع وما يشاكلها التي في دائرته اختصاصه لم يكن فيها رم حيوانات مع دقة الانفات ولا تنبأ لهذا الامر المم فلاجل ان يكون ذلك معلوماً للبهات قد صار نشره في تاريخه ومن الجمل هذا لطرفكم

حيوان (جثة) — (منشور في ٢٠ جاسة ١٣٠١ ١٨) (مارت سنة ١٨٨٤)

الاعلان المرسل لطرفكم منه عدد مع هذا في خصوص مكافاة من يرشد او يعطي اخبارية عن اي شخص تجاراً على القاء رمة حيوان نافق في بحراو ترعة او بحيرة او بحيرة نوزمل اجراء اللازم لنشر سريعاً بين العموم بجهنكم وكافة ملحقاتها (اعلان) بصرف مكافاة خمسة جنيه مصري من المدير الى اي شخص يعطي اخبارية له او الى البوليس تؤدي الى معرفة اي



خ

شهرين الى سنتين ويجبر بالخسارة التي حصلت للفريق المغدور  
ويدفع غرامة لاتجاوز ربع قيمة ما يحكم برده ولا تنقص في  
اي حال من الاحوال عن مائة قرش وفرش واذا كان المخائن  
مامورا بالولاية او بالوصاية على الشخص المغدور فتكون مدة  
الحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاثة سنين (م) ٢١٤ كل من اوتمن  
على ورقة مضاة او مخنومة على يياض لخان الامانة وكتب في  
اليياض الذي فوق الختم او الامضاء سند دين او مخالصة او  
غير ذلك من السندات والتمسكات التي يعترب عليها حصول  
ضرر لنفس صاحب الامضاء او الختم او ماله عوقب بالحبس  
من سنة اشهر الى ثلاث سنين ويدفع غرامة من خمسمائة قرش  
دبواي الى خمسة الاف قرش وفي حالة ما اذا لم تكن الورقة  
المضاة او المخنومة على يياض مسلحة الى المخائن وانما استحصل  
عليها باي طريقة كانت فانه يعد موزورا ويعاقب بالعقوبة  
المقررة لمجنابة التزوير (م) ٢١٥ كل من اخلس او استعمل  
او يد مبالغ او امنعة او بضائع او نفود او تذاكر او كتابات  
اخرى مشتملة على تمسك او مخالصة او غير ذلك اضرارا بالكلية  
او اصحابها او واضي اليد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم  
له الا على وجه الوديعة او الاجارة او على سبيل عارية الاستعمال  
او الرهن او كانت سلمت له بصفة كونه وكيل باجر او مجانا  
بفصد عرضها للبيع او بيعها او استعمالها في امر معين لمنفعة  
المالك لما او غير يحكم عليه بالحبس من شهرين الى سنتين  
ويدفع غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب رده (م) ٢١٦ اذا  
حصلت هذه الجناية من مستخدم او خادم بماهية او تليذ او كاتب  
او صانع اضرارا بسبك فمدة الحبس تكون من سنة الى ثلاث  
سنين وهذا بدون اخلال بالمحكم عليه والزامه برده ما يجب رده  
وبالتعويضات (م) ٢١٧ كل من قدم او سلم للتحكيم في اثناء  
تحقيق قضية بها سند او ورقة ما تم سرق ذلك باي طريقة  
كانت يعاقب بدفع غرامة مائة قرش دبواي وفرش الى الف  
وخمسمائة قرش

خادم حكومة — (ر) مستخدم: اجارة الاشخاص  
خادم — (ر) اجارة الاشخاص — مضي المدة  
(ق) ٢٠٩: افلاس (ق) ٣٥٣ — يينة (ق) ٢٠٩  
رد (ق) ٣٠٩: سرقة (ق) ٢٩٢: خاين (ق) ٣١٦  
خادمة حكومة — (ر) مستخدم: اجارة الاشخاص  
خادمة — (ر) جميع ما ذكر في شأن الخادم  
خارج — (ر) يينة (م) ١٦٨  
خارجية: (ر) ناظر ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨: (المعق)  
خاصة — (ر) املاك الميري الحرة  
خاصة (دايرة) — (ر) دائرة سنية  
خاطف الاطفال والبنات — (ر) قبض (ق)  
الباب الخامس  
خان — (ر) تزوير (ق) ١٩٦ — سرقة (ق)  
٢٩٢ — مخالفات (ق) ٣٤١ الى ٣٤٣  
خائن — (قانون عقوبات)

(الباب العاشر من الكتاب الثالث)

(من قانون العقوبات)

(في من اوتمن لخان)

(م) ٢١٢ كل من انتهز فرصة احتياج او ضعف او هوى نفس  
شخص لم يبلغ سنه احدى وعشرين سنة وتحصل منه اضرارا به  
على كتابة او ختم سندات تمسك او مخالصة متعلقة بافراض  
او اقتراض مبلغ من النقود او شي من المنقولات او على تنازل  
عن اوراق تجارية او غيرها من السندات الملزمة التمسكية  
يعاقب بما كانت طريقة الاحتيال التي استعمالها بالحبس من



خبارة — (ر) امرأة ٢١ أكتوبر سنة ٨٩

خبر كاذب — (ر) جريدة (فق) ١٦٩

خبيرة — (ر) اهل خبرة — ٠ خبر

خبير (علواسعاره) — (ر) مزاد (فق) ٣٢٠

خبير — ٠ (فما يتعلق باهل الخبرة)

(م) ٢٢٣ اذا اقتضى الحال تعيين اهل خبرة فللمحكمة او القاضي تعيين واحد او ثلاثة من اهل خبرة على حسب الاقتضاء وتذكر في الحكم الذي يصدر بالتعيين المواد المتقضي اخذ قول اهل الخبرة عنها مع بيان ما يصرح لهم بعمله من الاجراءات المستعجلة ولا حاجة لاعلان ذلك الحكم ان كان صدوره بمواجهة الاخصام او بحضور وكلائهم (م) ٢٢٤ اذا كان الاخصام بالغين ولهم حق التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعيين واحد او ثلاثة من اهل الخبرة باسمائهم يصدق لهم على ذلك من المحكمة او قاضي المواد الجزئية (م) ٢٢٥ يجب على من تعيين من اهل الخبرة ان يحضر للمحكمة متى كلفه من يطلب التعجيل من الاخصام بالحضور ليعلم بما تعين له باطلاعه على اصل الحكم الصادر بذلك وعلى كاتب المحكمة ان ينسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعين له ثم يحلف اليمين على يد القاضي المعين للامور الوقتية ولو بغير حضور الاخصام ويعين في ذيل محضر اليمين المحل واليوم والساعة اللاتي يباشر فيها ما تعين له (م) ٢٢٦ محضر اليمين المشتمل على تعيين اليوم بمعرفة اهل الخبرة يصير اعلانه بمعرفة كاتب المحكمة للخصم الاخر قبل الشروع في العمل باربعة وعشرين ساعة بالاقبل والا كان العمل لاغياً (م) ٢٢٧ وعلى اهل الخبرة مباشرة عمله ولو في حالة غياب الاخصام بعد تكليفهم بالحضور حسب القانون (م) ٢٢٨ على اهل الخبرة سماع اقوال الاخصام وملحوظاتهم وسماع شهادة الشهود سواء كان حضورهم بمعرفة الاخصام او بمعرفة اهل الخبرة بدون تحميل للشهود اذا اذنت المحكمة لاهل الخبرة بذلك (م) ٢٢٩ يذكر في المحضر المشتمل على اعمال اهل الخبرة بيان حضور الاخصام واقوالهم وملحوظاتهم ممضي عليها منهم ما لم يكن لهم مانع ثابت يمنعهم عن الامضاء وبيان اعمال اهل الخبرة بالتفصيل

وبيان رأيه والاوجه التي استند عليها فيه (م) ٢٣٠ يسلم تقرير اهل الخبرة لقلم كتاب المحكمة وهناك يجوز لكل من الاخصام الاطلاع عليه او طلب صورة منه (م) ٢٣١ بعد تسليم التقرير لقلم كتاب المحكمة يجوز لمن يطلب التعجيل من الاخصام ان يقدم الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصم الاخر بالحضور اليها بميعاد ثلاثة ايام كاملة بمقتضى علم خبر (م) ٢٣٢ تقدر اجرة اهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة او القاضي الذي ينوب عنه على نفس التقرير المقدم منه (م) ٢٣٣ تقدر الاجرة يكون نافذا على الخصم الذي طلب تعيين اهل الخبرة ومن بعد صدور الحكم في الدعوى يكون نافذا ايضاً على من حكم عليه بمصاريف الدعوى (م) ٢٣٤ تقبل المعارضة في تقدير الاجرة من كل من الاخصام في الثلاثة ايام التالية ليوم الاعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بالتعريف عنها في قلم كتاب المحكمة (م) ٢٣٥ يتزب على هذه المعارضة ايقاف تنفيذ تقدير الاجرة ويرفع امرها الى المحكمة مع طلب كل من الاخصام واهل الخبرة ما لم يكن صدر حكم انتهائي بالالزام بمصاريف الدعوى واما اذا سبق صدور الحكم بذلك فلا يطلب الخصم الذي لم يكن طلب اهل الخبرة ولم يحكم عليه بالمصاريف (م) ٢٣٦ للخصم الذي تحصل على تنقيص اجرة اهل الخبرة بناء على معارضته التمسك بالحكم الصادر بذلك على الخصم الذي دفع اجرة اهل الخبرة على حسب تقدير القاضي وللخصم الذي دفع الاجرة ان يرجع على اهل الخبرة (م) ٢٣٧ يجوز للمحكمة ان تعين اهل خبرة ليعطوآراهم امام الجلسة شفاهاً بدون احتياج لتقديم تقرير وفي هذه الحالة يكتب رأيهم بمحضر الجلسة (م) ٢٣٨ اذا اراد احد الاخصام رد من تعيين من اهل الخبرة وجب عليه ان يكلف الخصم الاخر بالحضور بميعاد ثلاثة ايام بعد يوم التعيين اذا كان الحكم بالتعيين صادراً بمواجهة الاخصام واما اذا كان صادراً في حالة الغيبة فيكون التكليف بالحضور بميعاد ثلاثة ايام من بعد يوم اعلان ذلك الحكم (م) ٢٣٩ لا يقبل من احد الاخصام رد اهل الخبرة المعينين بانتخابهم الا اذا كان سبب الرد حادثاً بعد التعيين (م) ٢٤٠ يجوز رد اهل

الخبرة اذا كان زوجاً او قريباً او صهرًا لاحد الاخصام على عمود النسب ايا كانت الدرجة وكذلك القريب من الحواشي الى الدرجة الرابعة بدخول الغاية ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الاصول طبقة فطبقة الى الجد الاصلي بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة فطبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية - ويجوز ايضاً رد من له خصومة مقامة امام المحاكم مع احد الخصمين ومن تكون له منفعة شخصية في الدعوى ومن اكل او شرب مع الخصم ومن يكون مستخدماً عند احد الخصمين او خادماً له (م) ٢٤١ يحكم في رد اهل الخبرة بطريق الاستبجال في اول جلسة (م) ٢٤٢ اذا تاخر اهل الخبرة عن تقديم تقريره جاز لمن يطلب التعجيل من الاخصام ان يكلفه بالحضور امام المحكمة بميعاد ثلاثة ايام كاملة بحضور جميع الاخصام والمحكمة ان تتحدد في الحال ميعاد لتقديم التقرير ولها ايضاً ان تحكم باستبدال اهل الخبرة بغيره بحيث لا يترتب على ذلك اخلال بما يلزم من التعويضات ان كان لها وجه (م) ٢٤٣ لا تكون المحكمة منقادة الى رأي اهل الخبرة (م) ٢٤٤ اذا لم تكتف المحكمة بما ابداه اهل الخبرة فلها ان تعين واحد او ثلاثة غيرهم من اهل الخبرة ويجوز لمن نعينه ان يستعين بالاستعلام من اهل الخبرة السابقين

خبير - (ر) هندسة ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ - شركة (ق) ٤٥٢ - ٤٥٣ - خسارة بحرية (ق) ٢٤٩ الى ٢٥٢ - حضور (ق) ٥٩ - ٦٠ - حجز (ق) ٤٤٥ - كشف (ق) ٢٤٨ - ضبطية قضائية (ق) ٢٥ - عقوبة الجنابات (ق) ٤١

ختان - (صورة افادة صادرة للداعية من المجلس الخصوصي بتاريخ ٢ الحجة سنة ١٢٩٤ ٨) ديسمبر سنة ١٢٧٧) نية ١٥

مجلس الصحة كان قدم للداخلية مضبطة تاريخها جمادي الآخرة سنة ١٢٩٣ نمرة ٦ بالحكم على شخص حلاق بجرمانه من تعاطي صناعة الحلاقة لما ظهر من تجاربه على ختان غلام من طنطا لم يكن ماذوناً بالختان ومن ضمن مانص فيها هو انه بالنظر لكون عملية الختان من عمليات الجراحة التي لايجريها

الخصوصي عما يستقر عليه الرأي وانه لحصول السهولة متراخي ايضا انه في كل سنة ينشر من مجلس الصحة ومن جمعية الطب بمصر ومن الجمعيات التي تشكل بالمديريات والمحافظات بالصفة الموضحة آتفا بان كل من يرغب من الخلاقين امتحانه يحضر لذلك الجمعية وبعد الامتحان واعطاء التذاكر لمن يرى التصريح لهم يتحرر قائمة من كل جمعية باسماء من صار قبولهم من الخلاقين لاجراء عملية الختان وترسل للضبطين او للمحافظة او للمديرية الكائنة في دائرتها حتى عند تقديم طلب اليها من يريد ختان ولده فلا يؤزن للخلاق الا اذا كان مصرحا له بحيث ان الامتحان لا يكون الا في اول كل سنة وبعد هذا وردت افادة من مجلس الاحكام رقم ٢٦ القعدة سنة ٩٣ نمرة ٢ بمعنى انه تراءى له ان هذا مما يقتضي النظر فيه بالمجلس الخصوصي وكل ما يتراءى يفاد عنه لاتباع الاجراء بمقتضاه ولدى المذاكرة في ذلك بالمجلس فالذي رؤي هو وان كان المتظاهر مما سلف توضيحه جريان تجديد شهادات سنويا بمصر واسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبورسعيد والقنال الى الخلاقين المرخص لهم بتعاطي عملية الختان واعطاء كل منهم تذكرة في كل سنة ويحصل منه عوائد عليها عشرون غرشا ومجلس الصحة متطلب سريان الاجراء هكذا بسائر بنادر المحافظات والمديريات لكن حيث مع سبق امتحان من حصل امتحانهم من ذكروا واتضح لياقته واستعداده لتعاطي هذه العملية واعطائه تلك التذكرة بالفعل لا يكون هناك ما يدعو لامتحانه سنويا فلماذا تراءى عدم الافتضاء لامتحان من ذكروا في كل سنة اكثفاء بسبق امتحانهم انما الذين ما سبق امتحانهم يجري امتحانهم مجددا والذي يظهر لياقته واستعداده تعطى له التذكرة المقتضية ويحصل منه رسمها بحيث الامتحان يكون على حسب التفصيلات التي توضح فيما تحرر من نظارة الحفانية الى مجلس الاحكام من حيثية من يناطون بذلك كما وان كان تبين جريان العمل الان باسكندرية من ان من يريد ختان ولده يقدم عرضا لمجلس الصحة باسم الخلاق الذي يراد اجرا العملية بمعرفته وبعد تحصيل رسم العرض منه متى ظهر

لنظارة الحفانية في ١١ جمادي الاخرة سنة ١٢٩٣ بالتحرير من طرفها الى مجلس الاحكام بالنظر والتذكر به فيما يتطلبه مجلس الصحة من تلك الاجراءات التي يرغب تعميمها وما يستقر عليه الحال فيها تحصل المخابرة عنه مع المجلس الخصوصي حسب ما يقتضيه نص تلك الافادة فالحفانية حررت افادة عما ذكر الى مجلس الاحكام في ٢٥ رجب سنة ١٢٩٣ اوضحت فيها انه اذا وافق الاجراء على هذا الوجه بعموم بنادر المحافظات والمديريات وان يكون امتحان الخلاقين واعطائهم تذاكر سنويا بكيفية ان الذين منهم بسكندرية يصير اجراء ماذكر بمجلس الصحة والذين بمصر يكون امتحانهم بجمعية الاطباء بعموم الاسباليات والذين في باقي بنادر المحافظات والمديريات تكون بمعرفة قومسيون يتشكل من الحكماء الذين في فروع كل جهة تحت رياسة حكيم باشيها وبعد استقرار الرأي على من يوافق تعاطيهم هذه العملية تصرف اليهم التذاكر اللازمة وتحصل عوائدها بمعرفة جهة الامتحان ثم ترسل قائمة شاملة اسمائهم الى الضبطية او المحافظة او المديرية الكائنة في دائرتها محل الامتحان وانه على هذا يتقدم العرض حال اللازم من والد الغلام الذي يراد ختانه الى الضبطية او المحافظة او المديرية التابع لها محل اقامته هو والخلاق وهي تجري الكشف عن اسم الخلاق من تلك القائمة وان وجد انه ممن تصرح لهم بتعاطي هذه العملية فتاذن باجرائها وان كان من غيرهم فتجري منعه حتى يصير امتحانه على الوجه المشروح ويستحصل على شهادة وهكذا يكون الاجراء بكل جهة في اول كل سنة ومن يكون مقتضى امتحانه مجددا في بحر السنة بناء على رغبته او لمناسبة تقديم عرض حال باسمه من احد الطالبين ختان اولادهم ويكون صار منعه فيتوجه لجهة الامتحان مباشرة ويتطلب ذلك وهي بعد امتحانه والعلم باستحقاقه التصريح تصرف له التذكرة وتشعر الضبطية او المحافظة او المديرية بدرج اسمه ضمن القائمة المذكورة لسهولة السير على هذا الوجه بسائر البنادر وامكان اجراء الامتحان وصرف التذاكر سنويا في وقت يسير وانه بعد التذكر فيما ذكر بالاحكام تحصل المخابرة مع المجلس

ان عدم اتخاذ الاسباب النعالة لمنع ذلك بوجوب زيادة اقدام اصحاب الغايات على هذه الاحوال مع ما فيها من المضار فقد استنسب انه اذا حصل تجاري من هؤلاء وامثالهم على انكار مضمون ما اجرؤا الختم عليه لا يعول على انكارهم ويكون المدير او المحافظة او الضبطية حق في طلب محاكمة من يحصل منه ذلك وتقدم اوراق التحقيق الى المجلس لصدر المضبطة اللازمة منه بما يراه في مجازاته تكاليفه وارتداداً لغيره وعلى هذا تحرر في تاريخه الى المديرية والضبطيات والمحافظة بالاجراء على الوجه المشرح واقضى ترقية لسعادتك لكي من طرف المحفانية بنشر للمجالس بانه عند تقدم أي قضية اليها من هذا القبيل يصير توقيع الجزاء اللازم على من ينكر ختمه بما يستحقه حتى بذلك ينسار تداع من تعودوا على جحد ما يكون صدر منهم ختم - (ر) انكار - بوسنة - تزوير : بينة (مجلة ١٧٣٦ - خطوط

ختم دفتر القباي - (ر) قباني ٢٤ فبراير سنة ٨١ ختم - (ر) افلاس (قت ٢٠٤ - ٢٣٩ - ٣٣٣ ختم - (ر) سرقة (فق ٢٩٩ ختم على يياض - (ر) خائن (فق ٣١٤ خدامة - (ر) مستخدم - خادم - خدامة خدامة مبرية - (ر) عقوبة الجنابات (فق ٣٩ الى ٤١ - ٤٧

خداع - (ر) عذر (فق ٦٨ خدش الناموس - (ر) قذف خدامة - (ر) مستخدم - خادم - خدامة خدامة سائرة - (ر) معاش ٢٢ ستمبر سنة ٨٤ - احتياطي - مستخدم خدامة المساجد والمقابر والاضحة - (ر) وقف - عونة ٢٤ صفر سنة ١٢٩٨ (م ٦

خدمة الصيارف - (ر) صراف - مال - حجز اداري

خدمة عسكرية - (ر) قرعة عسكرية خديو - (ر) احكام (لا ٢٧

خديو (عنور حمة) - (ر) عقوبة الجنابات (فق ٢٦ الى ٢٨ - ٣٥٢

خديو (الطعن في حقوق المحضة الخديوية) - (ر) جريدة (فق ١٥٦ - ١٦٢

خديوية مصرية - (ر) مصر

خديوية مصرية (تداول على مسند الخديوية) - (ر)

ان ذلك الحلاق هو من المصرح لهم بتعاطيها فيترخص له والا بان كان من الغير مصرح لهم فيمتنع من اجرائها الى ان يحصل امتحانه اذا رغب وان من تجاري من الحلاقين المصرح لهم باجراء عملية الختان على اجرائها بدون تقديم ذلك العرض يحصل تجريمه بتأدية مبلغ تسعة وستين غرشاً نظير ثمن العرض وعوائد القيدية ثلاثة طاقات مع تجريم والد المختون بقدر هذا المبلغ وكذا من تجاري باجراء هذه العملية خفية من الحلاقين الغير مصرح لهم باجرائها فبعد تجريمه على وجه ما توضح تحرر للضبطية لمحاكمته واخذ التعهد عليه بعدم تجاريه على فعلها مرة اخرى لكن حيث من المعلوم بداهة ان من يريد ختان ولده فطبعاً يجري ما يترتب عليه وقابته من الضرر ويستحضر له من يجري ختانه بدون سقامة كما تقتضيه شفقة الابوة فلتلك المناسبات لم يتراءى ايضاً ما يقضي لتكليف والد الغلام المراد ختانه بتقديم ذلك العرض ولا بتحصيل رسمه منه ولا بتحصيل التجريم المقتبل عن تحصيله من والد المختون ولا من الحلاق الذي يجري هذه العملية سيما مع ما هو المتبادر من ان جريان ذلك لا يكون مبنياً على قاعدة اساسية ولا اوامر صادرة به ومع الاجراء على حسب ما تراءى هنا فذلك لا يمنع من محاكمة من يتجاري على اجراء العملية المذكورة ويترتب على اجرائه اياها ضرر يقتضي محاكمته عليه حالة كونه ماذوناً كما ان من يتجاري من الغير ماذونين باجراء عملية الختان بمحاکم ايضاً وبناء عليه لزم تحريره ليؤمر بالاجراء كما ذكر وهذا حسب ما رأي

ختم - (انكار الختم) منشور صادر من الداخلية في ٢٧ ذائنة ١٢٩٧ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠)

حفاية ناظري سعادتلو افتدتم حضرتلري علم من افادة وردت من مديرية العجينة رقم ١٢ المجاري غرة ١٢٩٦ ان بعض مشايخ البلاد وغيرهم مجرون انكار بضم اختتامهم على بعض اوراق مثل شهادات ومحاضر وسندات وغيرها ويدعون انهم عند ختمها قتلهموا عن شيء اخر وحيث مع سبق الاعلان من الداخلية بالوقائع المصرية في ١٢ صفر سنة ١٢٩٦ بما مقتضاه ان كل انسان يأنزله ان لا يضع ختمه على أي ورقة الا بعد التحقق بما يضع ختمه عليه بواسطة امين يعتمد حسب الصورة المسطرة على الورقة طيه لم يزل حاصل انكار من بعض المشايخ والامالي وهذا ينشأ عنه خلل في المعاملات المحقوقة واشكال في الامور المجناتية ومن المعلوم

جريدة (ق ١٥٦)

خواب - (ر) حكومة (ق ٨٣)

خراجي - (في الاراضي الخراجية)

(مستخرج من كتاب الاحكام المرعية في الاراضي المصرية)

للعادة يعقوب ارتون باشا (تريب سعيد افندي عمون)

لما امر محمد علي باشا بمساحة الارض عام ١٨١٢ اشار بمساحة متوسط مساحات الفدان يومئذ وقرران تكون مساحة الفدان ٢٢٢ قصبه وثلاث اربعة وفي مساحة الفدان اليوم الا انه يوجد بعض الفدان لا تبلغ مساحته هذا القدر وستكمل عنها فيما بعد - وورد في دفاتر المساحة التي امر بانشاها بيان موقع القطعة من الارض ومقاسها وام صاحب الاثر فيها وسعر الضريبة الموضوعة عليها - ولما جرت تجميع كل ما يتعلق بكل ارض من حيث موقعها ومقاسها والدرجة التي هي عليها من المجرى وغير ذلك انتهت الحكومة مشايخ كل مركز من المراكز فنيش بمشايخ الوجه البحري فرز اطيان الوجه القبلي والعكس بالعكس فشكلت لجاناً واعزت الى كل منها بتفقد حالة اطيان مديرية ما من المديرية ثم انتسبت كل لجنة من هذه اللجان الى مجلة فروع نيظ بكل منهم معاينة الارض قطعة قطعة ليعين درجتها ولما انتهت اولئك القوم ما عهد اليهم من الاعمال وضعت نظارة المالية على كل ارض خراجاً بحسب ارشادات اللجان المذكورة - ثم ان هذا العمل لم يكن مستوفياً من حيث صحة وضبط ارشادات المشايخ ومن حيث النظر الهندسي الا ان محمد علي باشا لم يكن في امكانه استعمال غير الطريقة التي كانت متبعة فاشار بها مكرها لعدم تيسر المعدات اللازمة لديه - واوردنا البحث عما اذا كان تقرير الخراج الذي عمل يومئذ منطقياً على قواعد العدل انطباعاً كلياً او يتدرج الامكان بحيث ان المبلغ الذي كان قدره معروفاً من قبل وزع على الاطيان كما تريد الاستقامة وبقي الانصاف او ان الضريبة ثورت على الاراضي بالنسبة لما تقطعها من المحاصيل بحسب قاعدة نسبة ثمرتها لما تيسر لنا حل هذه المسألة بوجه من الوجوه فاتي لم اعثر على شيء مسطر في هذا الشأن وما تيسر لي من المواد لا يقوم بكفاية استنتاج هذه المسألة منه - وقد وجدت في التقرير الذي وضعه صاحب العزة بطرس بك غالي في شأن المستندات والاوراق الخاصة بالضريبة العقارية جدولاً بين فيه سعر الضريبة التي كانت موضوعة على اطيان كل طبقة وعدد افدنة اطيان كل مديرية واطيان كل درجة من هذه الطبقات في سنة ١٨١٢ الا ان سعر الضريبة مبني بالمشط والمسطح معاينة وهي تباين في القطعة منها ١٠ او قريباً صاعاً نصفه - والي اكرر ما قلته فيما سبق من ان الفرز الذي صار اجراء يومئذ ما كان يسبح بتوزيع الضريبة العقارية على الاطيان بنوع عادل ومنظم الا انه مع ما حواه من العيوب لم يخل من فائدة عظيمة فانه مكن كل احد من معرفة ما عليه ليقوم بادائه للحكومة كضريبة عن الارض التي هو صاحب الاثر فيها وخلصه من جور الملتزم وظلم شيخ البلد الذي خلف الملتزم في بعض سلطته وكل خسنه - وما احبط تماماً او كاد كل الاصلاحات الادارية والمالية التي اجريت في الدمار المصرية هو عملها قبل اصلاح ما هو اساس العمران وعلة التقدم اي قبل وضع قاعدة منتظمة تسري عليها الاحكام وقيل توطيد دعائم العدل - فلما انتشر العدل وسرت احكامه على الكبير والصغير بدون استثناء وكان الكل في الحق سواء لعرفت الحكومة ما عليها من الواجبات وما لها من الحقوق ولعلم الاهالي بما عليهم من الواجبات ولم يجهلوا ما لهم من الامتيازات ولتخلص الشعب من ظلم اولئك الناس المحقرين كشيخ البلد وعمدة الناحية وغيرها من الاشخاص الذين لا يتدر الحاكم على ادارة الامور وعلى الاحاطة بكل ما يلزم بدون مساعدتهم - وقد قال بطرس بك غالي في تقريره المذكور انما ما معناه - وحصل فرز اخر عام ١٨٢٠ تحت ملاحظة ومراقبة كبار المستفيدين وقرران ان من الوجه البحري الضرائب المنتضي وضعا على اطيان الوجه القبلي وعين اناس من سكان الوجه القبلي اسعار الضرائب الواجب وضعا على اراضي الوجه البحري وانتشيت دفاتر جديدة لهذا العمل في كل مديرية - وبظهر من هذه الدفاتر ان الفرز كان حصل مرات اخرى قبل المرة التي حصلت عام ١٨٢٠ فتد ورد في دفتر مديرية الشرقية ان الفرز الذي عمل سنة ١٨٢٠ كانت نتائجه من حيث اهمية مجموع الضرائب اقل من نتائج الفرز

الذي حصل سنة ١٨١٨ وانه لما سئل الذين نيظ بهم هذا العمل عن اسباب هذا الفرق اجابوا بانهم اتخذوا اساساً في عملهم ضرائب سنة ١٨١٢ وانهم ما كانوا رايا اطيان الوجه البحري قبل تلك المرة وعلى ذلك اصدر الحدو امراً عالياً للدير بد العجز المذكوراه - ولا تدري هل كانت مرات الفرز التي ذكرها صاحب العزة المشار اليه عامة او خاصة ببعض جهات وهل كان امر بميلها لاسباب غير اعتيادية او بنا على تنظيم الاهالي كما انه يجهل ان لا يكون اريد بها الا ظلم الاهالي - ولا ريب ان لم يقصد بها الا الظلم وما يدل على ذلك صدور الامر العالي المشار اليه للدير بد العجز فانه متى احتاجت الحكومة الى انتزاع في بلاد زراعية كمصر فامرت بفرز الاطيان فما يكون الفرز في تلك الحالة الا زيادة الضرائب وتعليق اسعارها - ولا يخفى ان الحروب التي كانت متشعبة بين محمد علي باشا وبين أعدائه وان الاعمال الجديدة التي كان امر باجرائها في داخل البلاد كوضع حواجز للبلل وحفر الترع وبناء المواصلات وبناء عمارات بحرية الى غير ذلك من الاعمال كانت تستغرق ثقات جسيمة ومقادير باهظة من القود والنفقات وكان بينها وبين عودها على البلاد بارماح وفلاذد زمن طويل واعدديد يستلزم انجازها ويطلبه انجازها فلما رأى محمد علي باشا انه في حاجة الى الدرهم لم يرد ان يسد الاعواز باصدار امر عالى كالذي اصدره للدير بد العجز الذي اشرنا اليه ولم ير ان يستعمل هذه الطريقة للملافة والتأنيخ السلية التي اتى بها الفرز الذي اجراه عبد النواحي تحت ملاحظة ارباب الخدم الذين كانت سلطتهم ممتدة على تلك النواحي بل التجاء الى طرق اخرى ووسائل ثانية وقد قال بطرس بك غالي في تقريره المذكور انما ما معناه - وقيل سنة (١٨٢٤) وضعت الضريبة على ارباب الصنائع والحرف وهذه الضريبة هي الوريكو وكان مهرها غير مستقر على حال ولا متغيراً ما مر ما وان كان صدر امر بانها قد قد اذ لم نجد الشيء من ذلك اثرأ - وفي سنة (١٨٢٩) اضيف على كل فرش بارزان زيادة اي عياره عن زيادة ٠٠٠ - وكانها في بعض الجهات يحصلون على الارض ضريبة اضافية نظير الوريكو الموضوع على اثنال المحاكمة ثم ان هذه الضرائب زيدت في سنة ١٨٤٤ فأتى اي ١٢ ونصف بحجة متأخرات التصيلات ايضاً - والي قد اخذت هذه البيانات جميعها المتعلقة باسعار الضرائب وبارزادات التي اضيفت اليها من دفاتر التاربع ومنها ما عثرت عليه في دفاتر الحسابات اه - فيظهر ما سبق ان ضرائب اخرى وضعت فزادت قيمة الضريبة العقارية فمن هذه الضرائب الوريكو الذي يصعب تحصيله عن جباية الضريبة العقارية وضرائب شخصية وكلها غيرت صفة الضريبة العقارية وذهبت بالنسبة التي كانت بين هذه الضريبة وبين الابرار ان فرضنا ان هذه النسبة كانت موجودة سنة ١٨١٢ وان محمد علي باشا انزهها لما قرر خراجاً على الاطيان وفرزها الى طبقات وفرز لكل طبقة منها سعر الضريبة الخاصة بها

خراجي - (ملحق للائحة الاطيان الزراعية) امر من جنتم كان سعيد باشا في ١١ جاسنة ٢٨

(١٤ نوفمبر سنة ٦١)

الاراضي الخراجية التي بصيرت انحلالها بمجهة بيت المال وكان جارياً اعطاؤها بالريم حسب الاولوية يصرف النظر عن عبارة الاولوية وكل من توفي من ارباب الاطيان الاثرية الخراجية ولم يكن له ورثة شرعية فيصير اشهار اسقاط منفعتها بالمراد ومن يرسي عليه تعطل له مع لغوا عطاء الاطيان بمواعيد

خراجي - (ملحق للائحة الاطيان الزراعية) امر كريم (في ٢٢ ش ١٢٨٢ (١٠ يناير سنة ١٨٦٦)

يرخص بالوصية في الاطيان الخراجية ولا يجوز ابقائها لان ايقاف الاطيان الخراجية يتعلق بالارادة المخدوية

خراجي - منشور من المجلس الخصوصي في غرة ج سنة ١٨٢ (١١ أكتوبر سنة ٦٦)

الاطيان الخراجية الجارية في جهات الاوقاف مع تأدية مربوطها وتم للوقف شروط حيازتها المقررة في المادة الرابعة

بالمجلس المنعقد يوم الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٢٠٧ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٩) قرر المجلس الموافقة على انشاء التبعة المذكورة وان يكون عرضها اربعة امانار كما رأت نظارة الاشغال واحتساب مبلغ ٧٥٠٠ جنيه اللازم لنفقتها من ضمن المبلغ المقرر لمنع الشراقي من اصل مبلغ ٢٩٠٠٠٠ جنيه مصري الموضوع تحت تصرف الحكومة

خسارة — (ر) شركة

خسارة بحرية — (فانون تجاري بحري)

### (الفصل الثاني عشر — في الخسارات البحرية)

(الفرع الاول — في تعريف الخسارات البحرية وفي تقسيمها وفي ثبوتها)

(م) ٢٢٥ تعتبر خسارات بحرية جميع الاضرار التي تحصل للسفينة والبضائع وجميع المصاريف الغير المعتادة المنصرفة على السفينة والبضائع معا او بالانفراد في الزمن الذي تبدي فيه الاخطار وتنتهي بمقتضى المادة ١٦٨ (م) ٢٢٦ والخسارات البحرية نودان احدها يسمى خسارات كبيرة او عمومية والثاني يسمى خسارات صغيرة او خصوصية (م) ٢٢٧ اذا لم يكن بين المتعاقدين شروط مخصصة تكون نسوية الخسارات البحرية بينهم بمقتضى القواعد الاتي يانها وهي ان الخسارات العمومية تحسب على البضائع حتى المائة في البحر وعلى نصف السفينة ونصف اجرها بنسبة قيمة كل واحد منها والخسارات الخصوصية يخص بها مالك الشيء الذي حصلت له الخسارة او استوجب المصاريف وتدفع من طرفه (م) ٢٢٨ الخسارات العمومية هي (اولا) ما يعطى على وجه التراضي افتداء للسفينة والبضائع (ثانيا) الاشياء الملقاة في البحر لاجل السلامة العمومية او لمنع السفينة ومخوناتها معا (ثالثا) الحبال والصواري والشرعات الادوات الاخرى اللاتي حصل قطعها او كسرهما لذلك الغرض (رابعا) الاهلاب وروابطها والبضائع والاشياء الاخرى المتروكة للغرض السابق ذكره (خامسا) الاضرار التي حصلت للبضائع الباقية في السفينة بسبب رعي غيرها (سادسا) الاضرار التي حصلت عمدا في ذات السفينة لتسهيل الرعي او لتخفيف البضائع او تخليصها او اسالة المياه وكذلك الاضرار التي حصلت للمخونات بسبب ذلك (سابعا) المعالجات والتضحيات والمالكولات والتعويضات اللازمة للاشخاص الذين في السفينة وجرحوا او قطعت اعضاءهم في حال المدافعة عنها (ثامنا) تعويض او فدية من يمت برا او بحرا في مصلحة السفينة والمخونات وقبض عليه واخذ اسيرا (ثامنا) اجرة الملاحين ومؤونتهم مدة وقوف السفينة اذا اوقفت عن سفرها بعد ابتداءها فيه وكان وقوفها بامر دولة اجنبية او بسبب حرب حادثة ما دامت السفينة ومخوناتها لم يخلصوا من الهجمات التي عليها لبعضها ولم تستحق اجرة اصلا اذا كانت السفينة مستأجرة بالمشاهرة (عاشرا) اجرة رئيس البوغاز والمصاريف الاخرى التي تدفع للدخول في ميناء حصل الاضرار للدخول فيها سواء كان لاصلاح النلف الذي حصل اختيارا للنجاة العمومية وللفرار من الخطر

من اللائحة المذكورة اذا حصل تكليفها باسم ناظر الوقف الموجود او السالف فلا يكون التكليف المذكور موجبا لاستيفاء المكلف عليه بشي من تلك الاطيان ولو طالت المدة بل تكون مجمة اوقافها حيث لا يخرج التكليف المذكور عن كونه في مقام النيابة عن جهة الوقف وكذلك اذا كلف الناظر اطيان الوقف باسم احد اقاربه او اتباعه او احد من خدمة الوقف فيعتبر ذلك التكليف نيابة عن الناظر واذا تركها الناظر لاقاربه او لاتباعه او لاحد من خدمة الوقف فلا عبرة بذلك الترك ولو طالت مدته واذا وجد تحت يد ناظر الوقف بعد انفصاله عن الناظر اطيان للوقف كان وضع يد عليها بسبب نظارته وجب نزعا من يد المحاقها لجهة الوقف وقيد مربوطها على الوقف وهذا فيما عدا ما انتهى حكمه قبل صدور لائحة الاطيان حسب المدون بالمادة الخامسة منها

خراجي — (ر) اطيان زراعية وما يلي اللائحة من

الاحالات على الكلمات الاخرى — ايلولة — قاصر

— مطلوبات متأخرة — مال — مقابلة

خراجي — (ر) ملك (ق) ٦ — ٢٠ : غاروقة (ق) ٥٥٣

خرقة — (ر) ابنية اول لوليه سنة ٨٤

خرطوم — (ر) معاش ٢١ يونيه سنة ٨٥

خرقة — (ر) كهنة

خروبة — (ر) اردب — قنطار — رطل — موازين

خزندارية — (ترجمة مذكرة من نظارة الاشغال العمومية الى مجلس النظار مؤرخة ١٦ أكتوبر سنة ٨٩ نمرة ٨٦٦)

ان الاراضي الواقعة في المحضات المعروفة بالخزندارية هي بحسب موقعها مرتفعة لاتصلها المياه الا اذا بلغ ارتفاع النضان بمقياس اصوان سنة عشر ذراعا ونصف ذراع فهذا الامر يمكن ملافاته بجلب المياه الى تلك المحضات من منطقة حيضان اخيم القبلية وذلك بمنع ترعة في الميل الحجري للجلب يكون عرضها سبعة امانار ونصفا اما نفقتها فتبلغ ١١٠٠٠ جنيه مصري ومن رأي هذه النظارة انشاء تلك التربة ولكن لكي يتيسر استعمالها في سنة ١٨٩٠ المقبلة ترغب جعل عرضها اربعة امانار فقط وبذلك تصبح نفقتها ٧٥٠٠ جنيه مصري — فاذا صادق المجلس على ذلك تبادر هذه النظارة في الاسبوع الاول من شهر نوفمبر الآتي الى طرح عملية هذه التربة للمناقصة ليشرع فيها في شهر ديسمبر نظرا لضرورة استعمالها في سنة ١٨٩٠ كما تقدم . اما السبعة الآلاف والمخمسائة جنيه المذكورة فتخصب من مبلغ المائتين والتسعين الف جنيه الذي وضعه صندوق الدين تحت تصرف الحكومة كما اشير الى ذلك بافادة المالية الواردة اليها في ١٨ لوليو سنة ١٨٨٩ نمرة ١٠١٥ ولكن لا يصرف منها شي في السنة الحالية

المحقق حصوله بسبب فورتونة او تعقب العدو وكذلك مصاريف المحرور من ميناء لهك الاسباب ومصاريف اخراج البضائع لتخفيف السفينة ودخولها في ميناء او مأمن او نهر في الحالة المذكورة (الحادي عشر) المصاريف التي تدفع لاجراج البضائع الى البر وتخزينها وتحنها ويستلزمها اصلاح الضرر الذي يحصل اختياراً للنجاة العمومية (الثاني عشر) المصاريف المنصرفة في طلب رد السفينة والبضائع اذا كان العدو حجزها واخذها ثم ارجعها القبولان معاً (الثالث عشر) المصاريف المنصرفة لتعويض السفينة المخسرة عنداً لمنع انعدامها بالكلية او لمنع اخذ العدو لها وكذلك الخسائر التي تحصل للسفينة ومحمولاتها معاً او لاحداها في هذه الحالة (الرابع عشر) جميع المضرات الاخرى التي تحصل اختياراً في حالة الخطر وكذلك المصاريف المنصرفة في مثل هذه الاحوال لمنفعة السفينة ومحمولاتها وسلاستها العمومية بعد المداولة فيها من اهل السفينة واصدار قرار مشترك على الاسباب المبني عليها (م) ٢٦٩ والخسائر الخصوصية في (اولاً) الاضرار التي تحصل للبضائع وللسفينة بسبب عيوبها الطبيعية او بسبب فورتونة او اخذ العدو لها او غرقها او تشييطها بحادثة قهرية (ثانياً) المصاريف المنصرفة لتخليص السفينة والبضائع (ثالثاً) الهلاك او الضرر الذي يحصل للحبال والاهلاب او الشراعات والصواري والقطائر بسبب فورتونة او حادثة اخرى من المحوادث البحرية (رابعاً) المصاريف الناشئة عن الاضرار الى رسو السفينة في ميناء سواء كان لاخذ المؤونة او تزج المياه الناضجة او غير ذلك من الاضرار التي تحصل بسبب قهرية وبقتضي الحال اصلاحها (خامساً) مؤونة بحرية السفينة واجرم مئة وفوقها اذا اوقفت في اثناء السفر بامر دولة من الدول وكانت مستأجرة بالسفرة (سادساً) مؤونة بحرية السفينة واجرم مئة الترميم او الاصلاح ومئة الكورتينة سواء كانت مستأجرة بالسفرة او بالمشاهدة (سابعاً) جميع ما يحصل من المضار او الهلاك او المصاريف للسفينة وحدها او البضائع وحدها من وقت شتمها وابتداء سفرها الى رجوعها واخراجها الى البر (م) ٢٤٠ تعتبر ايضاً من الخسائر الخصوصية الاضرار التي تحصل للبضائع بسبب عدم غلق ابواب العنابر بمعرفة القبولان غلقاً محكمة او عدم ربط السفينة بالبر او عدم احضار الآلات المتينة لرفع البضائع وجميع العوارض الاخر الناشئة عن افعال القبولان او افعال ملاحيه وتكون هذه الخسائر على صاحب البضائع انما له حق المطالبة بها على القبولان والسفينة والاجرة (م) ٢٤١ تعد من الخسائر البحرية الاجرة التي تدفع لادخال السفينة في الماء من او في الانهار او لاجراجها منها سواء كانت لرئيس البوغاز او للمرشد للسير بجانب السواحل او في مقابلة الجمر وكذلك عوائد رخصة قيام السفينة للسفر وعوائد الكشف عليها وعوائد الشهادات وعوائد حملتها المقررة بحسب الطويل لاطلة وعوائد الاشارات الموضوعة علامة على الخطر وعوائد رمي المرمى وغير ذلك من العوائد المتعلقة بسير السفينة بل يعتبر جميع ما ذكر من المصاريف العادية التي تكون على السفينة (م) ٢٤٢ اذا تصادم سفينتان وكان التصادم بسبب قهرية فالضرر الذي ينشأ عنه يكون على السفينة المصابة

منها بدون مطالبة الاخرى — واذا حصل التصادم بتقصير احد القبولان فتكون الخسارة على من تسبب في ذلك — واما اذا حصل بتقصير القبولان او اغتصب في الاسباب الموجبة له فبغير الضرر بمصاريف تشترك فيها السفينتان وتقسم عليها بنسبة قيمة كل واحدة منها ويكون تقويم الضرر في الحالين الاخيرتين بمعرفة اهل خبر (م) ٢٤٣ لاتقبل الدعوى بخسارة بحرية اذا كانت تلك الخسارة خسارة عمومية لا تزيد عن واحد في المائة من مجموع قيمتي السفينة والبضائع او كانت خسارة خصوصية لا تزيد ايضاً عن واحد في المائة من قيمة الشيء المحاصل له الضرر (م) ٢٤٤ اذا اشترط المومنون عدم التزامهم بالخسارة البحرية بعاقون منها سواء كانت عمومية او خصوصية الا في الاحوال التي ترخص فيها للمؤمن له بترك الاشياء المعمولة عليها السيكورتاه — ففي هذه الاحوال يكون للمؤمن له الخيار بين ترك الاشياء المذكورة وبين الداعي بالخسائر البحرية (الفرع الثاني — في الرمي في البحر وفي الاشتراك في الخسائر البحرية العمومية) (م) ٢٤٥ اذا رأى القبولان بسبب فورتونة او تعقب عدو انه مضطر الى رمي جزء من الشحونات في البحر او قطع الصواري والحبال او ترك الاهلاب او تشييط السفينة او اجراء اي امر من الامور الغير المعتادة بقصد النجاة العمومية وجب عليه ان يستشير ارباب البضائع الشحونة اذا كانوا موجودين في السفينة وعدم الملاحين وان اختلفت الاراء يتبع رأي القبولان وعدم الملاحين (م) ٢٤٦ وفي حالة الرمي يجب على القبولان ان يتندي بالاولوية على قدر الامكان برمي الاشياء التي هي اقل لزوماً واكثر ثقلًا واقل ثمنًا ثم يرمي البضائع التي في الاعتبار الاول على حسب اختياره من بعد استشارة عمد ملاحي السفينة (م) ٢٤٧ يجب على القبولان ان يحجروا مخضراً بالقرار الذي يصدر بشأن الرمي متى امكنه ذلك ويكون المخضر المذكور مشتملاً على ما هوأت (اولاً) الاسباب التي اوجبت الرمي (ثانياً) بيان الاشياء التي اقيت في البحر او حصل لها ضرر (ثالثاً) امضاء من استشارهم او بيان اسباب امتناعهم عن وضع الامضاء وبسجل المخضر المذكور في يومية السفينة (م) ٢٤٨ ويجب على القبولان عند رسو السفينة في اول ميناء ان يؤيد في ظرف اربع وعشرين ساعة من وصوله اليها صحة ما هو محرر في المخضر المسجل في اليومية باليمين امام احد المحكام المينيين في المادة الاتية (م) ٢٤٩ تحجر قائمة الاشياء التي هلكت او حصل لها ضرر في محل تفريغ السفينة بمعرفة اهل خبرة بناءً على طلب القبولان ويكون تعيين اهل خبرة بمعرفة رئيس المحكمة الابتدائية وان لم توجد فيه معرفة جهة الادارة المحلية اذا كان ذلك في احدى مينات الدولة العلية الثانية واما اذا حصل التفريغ في احدى المينات الاجنبية فيعينهم فنصل الدولة العلية وان لم يكن فالحاكم المحلي — وعلى اهل المخبر ان يحملوا بيننا قبل شروعهم في العمل المذكور (م) ٢٥٠ تقوم الاشياء والبضائع التي تلفت او اقيت في البحر على حسب قيمتها في محل التفريغ ويثبت جنس البضائع الملقاة في البحر وصنفتها بسندات الشحن او القوائم المختصة بها او غير ذلك من الدلائل التي بالكفاية (م)

٢٥١ وعلى اهل البحرية المعينين على حسب المادة ٢٤٩ ان يوزعوا قيمة ما هلك او تلف ويكون التوزيع لدفع تلك القيمة على الاشياء التي القيت في البحر او تركت او نجت وعلى نصف السفينة ونصف اجرتها بنسبة قيمة كل واحد منها في محل التفرغ (م) ٢٥٢ وبصير التوزيع واجب التنفيذ بتصديق المحكمة الابتدائية عليه وان لم توجد فتصديق جهة الادارة اذا حصل ذلك في احدى مينات الدولة العلية العثمانية — واما اذا حصل في احدى المينات الاجنبية فيصير التوزيع واجب التنفيذ بالتصديق عليه من قنصل الدولة العلية العثمانية وان لم يوجد فيكون التصديق عليه من محكمة تلك الجهة التي من خصائصها ذلك (م) ٢٥٣ اذا ذكر جنس البضائع او نوعها في سند الشحن على غير الواقع ووجدت قيمتها اكثر مما ذكر في السند المذكور تدخل في التوزيع على حسب تقويمها اذا نجت وتدفع اثمانها على حسب النوع المبين في ذلك السند اذا هلكت — واما اذا وجدت قيمتها اقل مما في السند فتدخل في التوزيع على حسب النوع المبين فيه اذا نجت وتدفع اثمانها على حسب قيمتها الحقيقية اذا القيت في البحر او اصابها ضرر (م) ٢٥٤ لا تشترك في توزيع قيمة المرمى المقاتلة البحرية المدفعية عن السفينة ولا الماكولات المعدة لبحريتها ولا ملابسهم ولا ملابس الركاب وقيمة ما يلقى منها في البحر تدفع بالتوزيع على جميع الاشياء الاخر (م) ٢٥٥ اذا القيت في البحر اشياء لم يجر بها سند شحن ولم يعترف بها القبولان ولم تذكر في قائمة الشحنات فلا تدفع قيمتها ولكن تدخل فيها توزع عليه الخسارة البحرية اذا نجت (م) ٢٥٦ اذا نجت البضائع الموضوعة على سطح السفينة تدخل فيها توزع عليه الخسارة البحرية واما اذا القيت في البحر او اصابها ضرر من الالقاء فلا تبطل المطالبة من مالها بتوزيع خسارتها الا في حالة السفر القصير ويجوز الساحل ولكن يجوز له ان يطالب القبولان على حسب ماهو مقرر بالمادة ٤٤ (م) ٢٥٧ ولا وجه لتوزيع الخسارة الناشئة عن الضرر الذي وقع للسفينة بسبب الرمي الا اذا حصل الضرر المذكور لتسهيل الرمي (م) ٢٥٨ اذا رميت البضائع ولم تقع مع ذلك السفينة فلا وجه لتوزيع شيء ولا تازم البضائع والاشياء الاخر المخلصة بدفع شيء من خسارة البضائع الملقاة او المحاصل لها التلف ولا بالتوزيع عليها (م) ٢٥٩ واما اذا نجت السفينة بواسطة رمي البضائع ثم هلكت بعد ذلك في اثناء استمرارها على السفر فيكون توزيع الخسارة الناشئة عن الرمي على البضائع المخلصة دون غيرها على حسب قيمتها بالحالة التي هي عليها بعد استئصال مصاريف تخليصها (م) ٢٦٠ اذا صار تخليص السفينة والشحنات بقطع ادوات او بواسطة اضرار اخرى للسفينة ثم هلكت بعد ذلك البضائع او نجت فليس للقبولان مطالبة ملاك البضائع او شاحنيها او المرسلة اليهم بان يشتركوا في هذه الخسارة (م) ٢٦١ اذا هلكت البضائع بفعل او تقصير مالكيها او المرسلة اليه تعتبر كأنها لم تهلك وتدخل حيثن في توزيع الخسارة العمومية (م) ٢٦٢ لا تدخل مطلقا الاشياء التي صار رميها في البحر في دفع قيمة الضرر الذي يحصل بعد رميها البضائع التي نجت ولا تدخل البضائع في دفع ثمن السفينة

التي هلكت او صارت غير صالحة للسفر (م) ٢٦٣ اذا نجت فرجه في السفينة بناء على قرار من الاشخاص المذكورين في المادة ٢٤٥ لاجراء البضائع منها فتدخل البضائع المذكورة في اصلاح الضرر الذي حصل للسفينة (م) ٢٦٤ اذا عدت البضائع التي وضعت في الصنادل لتخفيف السفينة في حال دخولها في مينا او نهر فتوزع قيمة تلك البضائع على السفينة وعلى جميع شحناتها واذا عدت السفينة مع باقي الشحنات فلا يوزع شيء على البضائع الموضوعة في الصنادل ولو وصلت الى بر السلامة (م) ٢٦٥ ويكون للقبولان والملاحين في جميع الاحوال السالف ذكرها امتياز على البضائع او الثمن المتحصل منها للاستئصال على قيمة ما خصها في التوزيع (م) ٢٦٦ اذا وجد اصحاب البضائع بعد التوزيع ما بقي من بضائعهم وجب عليهم ان يردوا للقبولان والمستحقين الاخر ما اخذوه في التوزيع بعد استئصال قيمة الضرر الناشئ عن الرمي ومصاريف اخراجها من البحر

خسارة بحرية — (ر) سفينة (ق) ٥ — ١١٩ —  
١٢٥ — اقتراض (ق) ١٧١ — سيكورتاد (ق)

٢١١

خسارات صغيرة او خصوصية : (ر) خسارة بحرية  
(ق) ٢٣٦

خسارات كبيرة او عمومية — (ر) خسارة بحرية  
(ق) ٢٣٦

حش — (صورة ما تحمحر للداخلية في ١٩ رمضان سنة ١٢٩٦ (٦ سبتمبر سنة ١٢٩٦) غرة ٢٢

قد تبين من مشاهدة الاحوال ان الاخشاب المتبادر كما يبالغ وافر وتوربدا باثوان وغارن المديرات لحفظ التيل جارصتها عند احتياج لاستعمالها الى سناخ البلاد لاجل ان يضعوها بالدركات والجسور بمنقضي مواصفة الهندسة ولعدم ضبط امورها والحفاظه عليها لا يوجد لها بياق ولا مرجعات بالكلية عند ضبط التيل مع ان التيل لا يكون من شونه اعدامها اذا كان امرها قاصراً عليه بل فقط تستعمل فيه وبمضي الزمن المفر استعملها فيه ترجيح لتعود الى الاستعمال في السنة الثانية ولم جرا بحيث يمكن الانتفاع بها حمله سدين ولكن هذا غير حاصل لداء ما سلف ذكره من عدم الضبط فيها ولا الحفاظ عليها وكذا قد روي ان ان الاخشاب التي تصرف الى اولئك السناخ وغرم لخدمة الحفظ والناظر يكونون بعد انتهاء وقت اللزوم ملزومين باعادتها على التمام بالمقاسات والاجناس المنصرفة بها واذا وجد في بعضها لدى ارجاعها جبر من الاستعمال يصير قبوله ولا يقبل اي عذر في الجز مطلقا بل كل ما يوجد معجزاً من المنصرف يكون المستلمون ملزمين بدفع اثمانه وتخص منهم فوراً بمعرفة المديرية وترسل الى ديوان الاشغال ليشتري بها بدله كي بذلك يمنع ما هو حاصل في الاخشاب المذكورة من الامور الغير اللائقة وبناء عليه نرجو من ذولكم اصدار الامر اللازم الى المديرات بالاجراء على الوجه المشرى في اخشاب التيل هذا العام وفيه المستعمل ويكرم بالافادة افندم

حش — (صورة ما تحمحر لاقسام الهندسة في ٢٠ جمادى الاخرة سنة ١٢٩٧ (٣٠ مايو سنة ١٢٩٧) غرة ٦٢

بناء على السائل الذي حصل من مديرية قنا بارجاع الاخشاب المنصرفة في الاعوام الماضية لحفظ التيل من طرف مشايخ تلاحها واثانها بهديهم وما تبادر للديوان من وجود اخشاب من هذا القبيل بطرف بعض مشايخ تلاحها باقي تالدير بات وملاحظة ما يترتب على ذلك من تكليف الحكومة بصرف



مصاريف في مشغري بطلا لحفظ نيل هذا العام كان كتب لنظارة الداخلية من هنا بان تامر مساعدة مديرنا باستعمال الوسائط الفعالة للفصول على ارجاعها عينا وان تكاتب باقي حضرات المديرين بما يقتضي عن ذلك وقد علم ما ورد منها في ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٧ مرة ١١٦ انها اصدرت اوامرها لسعادته ولباقي المديرين في التاريخ المذكور تأكيداً باستحضار مستطلي تلك الاختساب بالمديرين وعدم براهم منها حتى يوردوا الاختساب المحكي عنها عينا بدون ادنى تاخير وتعريف رئاسة الهندسة عن مقدارها وحيث انه مشروع في حصر وتدارك اللازم لحفظ نيل عام سنة تاريخه بعد استيفاء الموجود من الاعوام الماضية ومن الضروري ان يراعى بطرف حضرتكم مقدار ما يرجع من المديرين التابعة للقم وتاسع حضرتكم والظرف نيل بلزم ويوافق منه لحفظ النيل وتعريف المديرين في سافة عشرة ايام من تاريخ تكامل ومروور كشوفاته من المديرين ففي تاريخه كتب لحضرات رؤساء الهندسة وهذا لحضرتكم للبادرة بالاجراء على هذا الوجه كما صار اخطار المديرين بذلك

**خشب — (ر) ابنية ١ لوليه سنة ٨٤ — تلغراف**  
٢٠ سنة ٩٨ — حجب ٦ القعدة ٩٨

**خشب وقود — (ر) سرقة (ق) ٢٩٤**  
**خضرة نابذة — (ر) مخالفات (ق) ٣٤٤**  
**خضرية — (ر) اسراء ١٢ اكتوبر سنة ٨٩**  
**خط — (ر) انكار — خطوط — ينة**  
**خط تلغراف ميري — (ر) منفعة عمومية (ق) ٩**  
**خط تنظيم — (ر) تنظيم**  
**خط مرسل البضايغ: (ر) وكيل بالعمولة (ق) ٩٨:٩٢**  
**خطاب: (ر) قاضي التحقيق (ق) ٦٤: افلاس — (ق) ٤٦٢**  
**خطبة — (ر) جريدة (ق) ١٧٨ — نكاح**  
**خطر البضايغ: (ر) وكيل بالعمولة ق ٩٤**  
**خطري — (ر) مستخدم خطري — بوليس ٧ را**  
سنة ١٣٠١

**خطف الاطفال والبنات: (ر) قبض الباب الخامس**  
**خطوط — (ر) في تحقيق المخطوط (قانون المرافعات)**  
(م) ٢٥١ يجوز لمن يده سند غير رسمي ان يطلب من عليه ذلك السند امام المحكمة ولو لم يجل ميعاده لاجل اعترافه بان هذا السند بخطه او امضائه او ختمه ويكون ذلك الطلب بسنة دعوى ترفع على حسب الاصول المقررة في المادة ٢٣ والمواد التالية لها من الباب الثاني من هذا القانون (م) ٢٥٢ وفي حالة الاعتراف بصدق قاضي التحقيق او قاضي المولد المجزئة على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه (م) ٢٥٣ اذا لم يحضر من طلب للاعتراف وحكمت المحكمة في غيبته يقوم هذا الحكم مقام الاعتراف ولكن يكون للمحكوم عليه حق الاعتراض على ذلك الحكم في ظرف ثمانية ايام من يوم اعلانه له ويجوز ان تكون المعارضة المذكورة بموجب علم غير (م) ٢٥٤ وفي حالة الانكار او في حالة وجود سند غير رسمي في خصوصه موقوف الحكم فيها على صحة وانكر الخصم الخط او الامضاء او

في همتكم نصير المبادرة في الاجراء على وجه ما توضح تحريرا في ١٢ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

خفر -- منشور من نظارة الداخلية في ٦ جاسنة ١٣٠١ (٤ مارس سنة ١٨٨٤)

يجب عليكم اتخاذ كل الطرق لتكونوا على يقين فيما اذا كان جميع مشايخ النواحي والكفور بمديريتكم جارين اخراج العدد المحدد في اللوائح والاوامر مخفر جهات شياخاتهم بما فيها العزب لاجل حفظ الامنية والراحة العمومية فيها ام لا واذا تبالغ لنا انه وجد في بلد من البلاد عدد المخفر اقل من المحدد فتكونون انتم مسئولين شخصيا كما ان المشايخ يكونون مسئولين انكم في تنفيذ هذا الامر طبقا للاوامر والنشرات

خفر -- منشور في ٢٢ سبتمبر سنة ٨٤

من المعلوم ان توطيد نظام الضبط والربط واستتباب الامن والراحة هما السبب الوحيد لعافية البلاد وحسم ما يقع فيها من الفساد وذلك لا يتأتى الا بواسطة التفات وتيقظ عمد ومشايخ وحكام البلاد في مداومة المرور على دركات المخفر ليلا وتفقد احواله بحسب ما تقتضيه ظروف الاحوال وانه اذا كان احد يقدم على اي بلة كانت ويكون اجنبيا عنها وليس معروفا بها وقاصدا التوجه لجهة اخرى فعلى خفير النقطة التي مر بها ذلك القادم ان يهتم في توصيله للنقطة التي بعدها وبذلك يكون المخفر دوما على علم بمن يمر عليه وبالمجهة التي يتوجه اليها ولا يخفى ما في ذلك من الفائدة وتمام النظام كما انه من الانقضاء احاطتنا في كل ثلاثة شهور بتقاريرات خصوصية بما يتعلق بالمخفر وحسن انتظامه ولهذا قد اصدرنا هذا المنشور لمحضرات المديرين وبالمجملات لمحضراتكم للعمل بما اشبهل عليه ونشر واعلانه على من يلزم بالمديرية وفروعها للاجراء بمقتضاه

خفر -- منشور من نظارة الداخلية في ٢٤ محرم سنة ١٣٠٢ (١٣ نوفمبر سنة ٨٤)

لما كان حفظ ارواح العباد واموالهم واعراضهم ببلاد الحكومة الخديوية المصرية وتوطيد دعائم عمرانهم وسعادتهم واستتباب الامن والراحة بينهم واجب المراعاة على كل من يهيمه الاصلاح وحسن مستقبل البلاد وكانت احوال المخفر بها الان تستلزم زيادة الانتظام لان عليه المدار الاعظم في الوصول الى هذه الامنية قد اخذت الحكومة السنية في سن قانون محكم للمخفر يكفل لاهل البلاد امنهم وحفظ اموالهم وثروتهم وقد تم ذلك بنظارة الداخلية على احسن حال واقر عليه مجلسا النظار وشوري القوانين وصدر الامر العالي في ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ شاملا مواد هذا القانون ووردت منه نسخة للداخلية بافادة دولتو رئيس مجلس النظار في ذلك التاريخ نمرة ٢٣٠ لاجراء مقتضاه

في التحقيق وبذكر ذلك في المحضر (م) ٢٦٩ اذا حصل الشروع في التحقيق فيكون اجراؤه امام القاضي المعين لذلك (م) ٢٧٠ لاتسيع شهادة الشهود الا فيما يتعلق باثبات حصول الكتابة او الامضاء او الختم على الورقة وبضع الشهود امضاء وعلاماتهم على الورقة المتضمنة تحقيقها وبذكر ذلك في محضر التحقيق (م) ٢٧١ من بعد تسليم المحضر في قلم كتاب المحكمة تحسب المحكمة بصحة الورقة التي صار تحقيقها او عدمها وتحكم بعد ذلك في اصل الدعوى ان كانت مقامة امامها (م) ٢٧٢ اذا حكم بصحة كل الورقة الواقع انكار فيها فيحكم على من انكرها بغرامة اربعمائة قرش ديواني

خطيب -- (ر) قرعة عسكرية -- عونة

خفر -- منشور بشأن ما هو لازم اجراؤه في ضبط الاشقياء وقطاع الطريق وملاحظة نظام المخفر والمرور عليه بمعرفة الحكام وازالة الحملات المبعولة ماوى للاشقياء لاستتباب الامن (في ٢ مارس سنة ١٨٨٢)

حيث انه من منذ اشهر تعدد وقوع القتل والنهب والسرقة بسطو اللصوص وقطاع الطريق على الاشخاص والحملات بجبهات الاقاليم ولان لم ينقطع حصول ذلك كما علم من الاخبار الرسمية المتواردة من الجبهات فيلزم ان توجهوا الالتفات الزائد لترتيب المخفر بالجبهات على الوجه الكافي ونهبا على مشايخ وعمد البلاد بان يكونوا منقظين دائما لضبط وانتظار هذه المصلحة وبصير مباشرتها بمرور حضرتكم ووكيل المديرية والمعاونين ومأموري المراكز على الدركات احيانا في ليال غير محدودة لاجل التنفيس والمراقبة على وجود المخفر للحصول على الغرض المقصود ثم ان الاشقياء الذين يوجدون سالكين في طرق عدم الاستقامة بجاهرة او بطريقة خفية وواقع منهم امور العربية والمفاسد يصير ضبطهم والقائم بالسجن ويرد عنهم اشعارات لنظارة الداخلية اول باول بوضاحة احوالهم لاجرا ما يقتضي وبصير اعطاء التفهيمات الكافية للمشايخ ومن يلزم بان الحكومة لا تخلي سبيل اولئك الاشرايل انها ستعاملهم بمجرات قانونية شديدة موجبة لقطع اثر ضررهم عن هذه الجبهات بالكلية حتى يزول نوم المشايخ المذكورين من عقاب الاخبار عنهم ولا يتاخر احد عن اخبار الحكومة من يكون مرتكباً تلك الصفات الذميمة كما انه اذا تبين بعد ذلك ان احد العمد او المشايخ اخفى بعض الاشقياء او علم مكانهم ولم يخبر المديرية عنهم فيجازون على ذلك اشد الجزاء هذا وبما انه يوجد كثير من العزب غير المقررة مشتملة على الاشقياء احدثها سكانها خارج البلاد اما ان يكونوا لا يملكون اطيافا كليا بملك الجهات او يملكون اطيافا وبسبب وجودهم بملك العزب يتمكنون من فعل الامور المغايرة وبأوى اليهم امنهم من الاشراير واهل المفاسد كما هو متوقع ذلك في الغالب فاللزام هو البحث عن تلك العزب والتنبيه بازالها ونقل من بها الى البلاد التي يريدون التوطن فيها لاجل حصول الامن والتوقي من غوائل الضرر الذي يحصل من وجودهم منفردين كما ذكر وبناء عليه لزم تحريرين بامل انه بحسن ادارتكم وما نعهه

## ملحوظات

خفير - (امر عال رقم ٢٢ م سنة ١٣٠٢ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤))

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوأت

## (الفصل الاول - في كيفية انتخاب الخفراء)

## والطواقة ومشايخهم

(م) ١ بشكل في كل بلدة تحت رئاسة عمدتها مجلس مركب من مشايخها ومأذونها ومن اربعة الى ثمانية من عمد المزارعين — والبلدة التي فيها عمدتان تكون الرئاسة للأقدم توظيفاً منها — الطرق والدروب والجزار والناول الخارجية عن زمام النواحي المعتاد خفراً بمعرفة قبائل العربان بلا مقابل يتبع فيها ذلك وعلى كل قبيلة ان تقدم للمديرية التابعة لها دفترها باسمها من ينتخبونهم منها للخفر وضمانات معتمدة عنهم (م) ٢ ينتخب مجلس البلد شيخاً او شيخين او أكثر للخفراء بحسب حالة البلدة فان تساوت الاراء فرأى القسم الذي ينضم اليه الرئيس هو المرجح (م) ٣ كل من وقع عليه الانتخاب بوظيفة مشيخة الخفر وكان حائزاً للصفات الموضحة بالمادة السادسة يتعين عليه قبول ذلك ولا يقبل منه اعدار (م) ٤ بعد انتخاب شيخ او مشايخ خفراً كل بلدة فالمنتخب ينضم الى المجلس ويكون له فيه رأي محدود وبمعرفة المجلس يصير تعيين القدر اللازم من الطواقة وبيان النقط اللازمة لاقامة الخفر بها داخل سكن البلدة وخارجه ونقط الحدود بشرط ان يلاحظ المجلس وضع نقط في اقام الطرق الموصلة الى البلد وفي كل محل مخيف وعلى موارد الجوار ان كانت البلدة على مقربة منها ومحلات المعادي ايضاً ومقدار ما يلزم لكل نقطة من الانفاق بحيث لا تنقص خفراً كل نقطة عن نفرين ولا تزيد عن اربعة وبمجموع هذا القدر يكون هو اللازم لخفراً البلد اما تعيين اسماء خفراء كل نقطة بحسب حالتها فذلك من خصائص شيخ الخفراء كما سيأتي في الفصل الخامس (م) ٥ متى علم القدر المطلوب للبلد من الطواقة والخفراء يجري تخصيصه بمعرفة الصراف على حصص المشايخ بحسب التعداد ولشاخ الخفراء ان يختاروا من انفار كل حصة القدر المطلوب منها بموافقة اغلوية المجلس من يكونون حائزين للصفات الموضحة بالمادتين السابعة والثامنة وكل شخص وقع عليه الاختيار يكون مكلفاً بالانقياد ولا تقبل منه اعدار

## (الفصل الثاني - في تشكيل الخفراء)

## والطواقة ومشايخهم

(م) ٦ يرتب في كل بلدة شيخ او شيخان للخفراء بحسب جسامه البلدة وقلتها بشرط ان يكون المنتخب من اقارب المشايخ او من ذوي الاملاك والعائلات المعترية وان يكون بالغاً من السن من ثلاثين الى خمسين سنة سليم الجسم محمود السيرة ذاهمة ونشاط (م) ٧ يرتب مع مشايخ الخفراء طواقة للورور على نقط ولربطة الدركات داخل البلدة وخارجها من ثلاثة انفار الى عشرين نفرًا بحسب حالة البلدة في الصغر والكبر بشرط ان يكونوا من ارباب العائلات ذوي الاملاك وان يكون سنهم

ولهذا قد طبعت منه النسخ اللازمة وارسلت للمدريات لتتبع في ترتيب الخفر وانتظامه بجهاتها نصوص ذلك القانون وبناء على هذا قد لزم تحريره لحضرتكم ومرسل معه عدد من نسخ هذا القانون لتتبعوه في ذلك الامر المهم بجهات المديرية ادارتكم بكيفية ان خضرتكم تستحضرون نظار الاقسام في مركز المديرية ومن كل بلدة من بلادهم عمدتها ومن يلزم من مشايخها ونظار الابعاد الذين يكونون بها ومفتشي الجفالك ايضاً او وكلائهم وتعقد من اولئك الجمعية اللازمة وتتلون عليهم مواد القانون حرفياً وتفهمونهم نصوصها جيداً على وجه الاجمال والتفصيل حتى لا يكون عندهم ادنى التباس في فهمها ولا يكون لهم عذر يبدونه فيما بعد في هذا الصدد ولأجل الوثوق بذلك تأخذون على العمد والمشايخ ونظار الابعاد والمفتشين او وكلائهم التعهدات اللازمة اقراراً بانهم فهموا معنى مواد القانون جيداً وانهم سيبادرون بتنفيذ ما فيها لدى وصولهم الى بلادهم في المواعيد المحددة به وبعد ذلك تسلمون نسخة منه لكل عمدة وناظر اعبادية ومفتش جفالك او وكيله وتصرفونهم بالمكاتبات التي توجب عليهم انهم حال وصولهم الى بلادهم يأخذون بالجد والاجتهاد في انتخاب وترتيب الخفر ونقطه بمعرفة المجالس التي تشكل لذلك بالبلاد على حسب الكيفية المدونة بالقانون المشار اليه بدون تجاوز المواعيد المحددة فيه وتعيدوننا لتفريعاً عن يوم عقد هذه الجمعية وكونوا على بينة من اهمية هذا الامر وجدارته بالالتفات اليه ولا تدعوا العمد والمشايخ وشأنهم يتخبطون فيه بحسب افهامهم بل تلاحظونهم في العمل بقدر ما في الوسع اتم وكامل ما مورس في المديرية حتى يتم على وجه اكمل في اقرب ما يكون من الزمن على الكيفية المطلوبة بحسب مانص في القانون وعند الانتهاء على هذا الوجه وتقدم الدفاتر والضمانات اللازمة للمديرية تعيدوننا بالنهاية وليكن معلوما ان نظارة الداخلية ستمين من يلزم لتفقد تنفيذ هذا المشروع الجليل وان تبين انه حصل في ذلك اهمال او تراخ فالتسبب في هذا يكون مستوجباً للمحاكمة القانونية وحضرتكم لا تخلون من عظيم المسؤولية

عذر يمنعه فبسلم النوبة للشيخ الذي بعده وتلى الشيخ المذكور ان يقبل منه ذلك متى تحقق له تذره اما البلاد التي ليس فيها سوى شيخ واحد فعند حدوث عذر شرعي له او شغل ضروري فله ان يوكل من يعنده من اخوته او اقاربه للقيام بواجباته (م) ١٧ مدة النوبة لا تزيد ولا تنقص عن ثمانية ايام (م) ١٨ الاشغال الاميرية التي تخص المشايخ مدة نوبتهم يجوز لهم اقامه وكلاء عنهم ائماً دينها لاجل تفرغهم لملاحضة حفظ وصيانة نواحيهم مدة نوبتهم وعلى حكام الادارة ان يعتمدوا وكلاءهم في تلك الاشغال مدة النوبة ولا يكلفوا هؤلاء المشايخ بشي بوجب انقطاعهم عن ذلك في المدة المذكورة (م) ١٩ عند ما تنتهي مدة نيابة شيخ او مشايخ النوبة يكون تسليم النوبة لمن هو بعده بشهادة باخذها منه دالة على استلامه اياها وموضحاً بها ما حصل في مدة نيابة السلف ويختتم على تلك الشهادة من شيخ او مشايخ الخفراء ويصدق عليها من مأذون الناحية وعلى من يستلم الشهادة ان يفيدها بالدفتر المنوع عنه بالمادة ٢١ (م) ٢٠ على مشايخ النوبة ان يعلموا الحكومة مكانة في الحال بكل امر يحدث في نوبتهم بشرط ان لا يتاخر الاخبار عن مسافة الطريق (م) ٢١ يوجد دفتر بطرف صراف الناحية لقيود الشهادات المنوعة عنها بالمادة ١٩ حسب تواريتها للكشف منه عند الحاجة

### (الفصل الخامس)

فما يجب على مشايخ الخفراء والطواف والخفراء

(م) ٢٢ يجب على مشايخ الخفراء قبل تحرير الدفاتر ان يعينوا لكل نقطة الأشخاص الملائمين لما مع مراعاة استعدادهم وامية النقطه ولا يخرج في ذلك عن نص المادة ٥ (م) ٢٣ يجب على شيخ الخفراء ان يجمع الطوافه ويتوجه الى شيخ النوبة في عمله يومها قبل الغروب بنصف ساعة على الأقل وعليهم بعد ذلك ان يهرأ على كافة نقط الخفر لتفقدوا ومعرفة وجود كل خفراء بدرهم واذا تبين لهم في اثناء ذلك غياب اي شخص عن نقطه فيستحضرونه اليها في الحال (م) ٢٤ يجب على مشايخ الخفراء ان يعينوا بعض خفراء كل نقطة بحسب اهميتها للاقامة بها بهاراً بالمناوبة وقبل الغروب بنصف ساعة يجب ان يكونوا جميعاً موجودين بنقطهم (م) ٢٥ على مشايخ الخفراء والنوبة والطوافه ان يدأوا بالمرور على كافة نقط الخفر داخلاً وخارجاً ونقط الحدود وعند التوجه لمباشرة خفر الحدود لا تنقطع ملاحظة خفر السكن بل يتوجه احد مشايخ الخفر والنوبة وصحبهم قوة من الطوافه لمباشرة ذلك والباقيون يلاحظون خفر سكن البلدة او البلاد الصغيرة فاذا توجه احد شيوخ النوبة او الخفراء الى حدودها فيبقي الاخر للملاحظة خفر السكن (م) ٢٦ متى استغاثت أي نقطة من نقط الخفر فلي مشايخ الخفراء والنوبة والطوافه ان يغشوها بقدر ما يمكن من السرعة هذا فيما اذا كانوا قريبين منها اما اذا كانوا بعيدين عنها فعلى النقط القريبة من نقطة الاستغاثة ان يمددوا بقدر الامكان مع مراعاة عدم الاخلال بدرجة حفظ قطعهم ومع ذلك تسمي الاستغاثة من نقطة الى اخرى بالفتاح حتى فصل مشايخ الخفراء والنوبة والطوافه وحينئذ يجب عليهم المبادرة بالحضور بغاية السرعة (م) ٢٧ اذا دعت الحالة لاحتضار خفراء من النقطه لدفع ما يحدث باي نقطة عند عدم كفاية شيخ الخفراء والطوافه ومن حضر للاستغاثة من النقطه القريبة لدفع تلك المحادثة فعلى شيخ الخفراء ان يستحضر في الحال من يلزم لزيادة المساعدة من خفر النقط الاقرب فالاقرب برعاية عدم الاخلال بمخطتها (م) ٢٨ خفراء كل بلدة ملزمون بملاحظة من يمر من بلادهم بها من الغراب والغري جيداً عن حقيقة حاله من بقصد منهم المبيت بها واذا وقع الانتهاء في احد منهم فعليه ان يبادروا حالا باخبار شيخ النوبة وشيخ الخفراء بذلك مع ملاحظة ذلك الغريب حتى يخرج من البلدة (م) ٢٩ خفراء الموارد ملزمون بملاحظة المراكب الواردة لما بقصد المبيت والاحت عا فيها واذا تراأ لم الانتهاء في احد منهم فعليه ان يجيروا حالا شيخ الخفراء وشيخ النوبة ايضاً مع ملاحظة

من ست وعشرين الى خمس واربعين سنة سلمي الجسم خالدين عن السوابق ذوي قوة (م) ٨ يرتب خفراء في كل بلدة للزوم حفظها داخلاً وخارجاً على قدر الكفاية بحيث لا ينقص عددهم عن خمسة في المائة من تعداد ذكور البلدة ويراعى في ذلك اتساع سكناها وزمامها بشرط ان يكونوا بالصفة الموصفة بالمادة السابعة

### (الفصل الثالث في تحرير الدفاتر والضمانات)

(م) ٩ بعد تعيين النقط ومعرفة ما يلزم لكل نقطة من الانفار بحسب اهميتها وتعيين اختصاصهم يجرى دفتر على ثلاث نسخ ببيان اسماء الخفراء والطوافه ومشايخهم وبيان جميع النقط الداخلة في السكن والخارجة عنه وبيان حدود كل نقطة واسماء خفرائها ونقضى من رئيس وجميع اعضاء المجلس (م) ١٠ عمد البلدة ومشايخها ملزمون بان يضمنوا من يعين شيخاً للخفراء وان يقدموا عليهم ضمانة منهم مصدقاً عليها من مأذون البلدة (م) ١١ كل خفراء وطواف يلزم ان تقدم الضمانة عنه من والى ان كانت الاطيان مكلفة باسمه فان كانت مشتركة بينه وبين اخوته فتكون الضمانة من جميع وائلك الاخوة اما اذا كان هو المالك فيلزمه ان يقدم ضمانة من اي شخص يكون صاحب ملك واطيان وفي كل الاحوال تكون الضمانة ضمانة حضور وغرم ومصداقاً عليها من شيخ المضمون ومأذون الناحية (م) ١٢ متى تم تحرير الدفاتر والضمانات على الكيفية التي وضعت بالمادتين السابقتين ترسل من طرف مجلس البلدة الى ديوان المركز او القسم وهناك يجرى عنها المجموع اللازم بالبيان ببلدة ثم ترسل جميعها الى المديرية (م) ١٣ عند وصول دفاتر وضمانات اي مركز او قسم الى ديوان المديرية التابع هو اليها فعليها ان تراجعها ومتى اتضح ان الضمانات هي عن نفس الأشخاص الواردة اسماؤهم بالدفاتر بدون وقوع خلاف وانها مستوفاة على الصفة المنصوصة بالمادة التاسعة فتحفظ بها الضمانات وبعد التصديق منها على الدفاتر تحفظ بها نسخة ثم تعيد النسختين الباقيتين الى المركز او القسم تحفظ احدها به وعودة الثانية الى البلدة لتبقى بطرف الصراف للمراجعة منها عند اللزوم

### (الفصل الرابع - فيما يجب على مشايخ البلدان)

#### من ملاحظة الخفر

(م) ١٤ مشايخ البلاد ملزمون بالمرور مع مشايخ الخفر والطوافه على اربطة ودركات الناحية داخلاً وخارجاً بالمناوبة للملاحظة وتفقد حالة الخفر ليكونوا دوماً منقطين وملفتين لاداء واجبات وظائهم التي بها يتيسر الوصول الى المحفظ والصيانة (م) ١٥ كل بلدة يكون بها شيخ خفر واحد يكون اللازم ان يمر معه من مشايخ البلدة شيخ واحد بالمناوبة واذا كان بها شيخا خفر اثنان او اكثر وكانت البلدة جسيمة او كانت هناك دواع موجبة لوجود شياخين للخفر وكان بتلك البلدة مشايخ متعددة فيتعين على اثنين من المشايخ ان يرا مع شيوخ الخفر بالطوافه بالمناوبة بينهما وبين بقية المشايخ بحيث تكون درجة مسئولية الشيوخ واحدة (م) ١٦ من يكون عليه النوبة للمرور على الخفراء يتعين عليه ان يمر بنفسه ولا يجوز له التوكيل في ذلك الا اذا حدث له

## ملحوظات

المختب فيه (م) ٢٠ كافة المعادي سواء كانت بالموارد أو خلافاً يصير وضع خفراً للملاحة وللمداوية ملزومون بدم التعدية من اذان المغرب الى اذان العشا الا باذن شيخ التوبة أو شيخ الخفراء ومن بعد اذان العشا لا تجوز التعدية مطلقاً ويؤخذ عليهم التصديقات بذلك (م) ٢١ اذا اضطرت مركب للبيت بعيداً عن الموردة المدة لميت المراكب بها بسبب مصادمة الارباح لما فيجب على مشايخ خفراء وتوبة البلدة الراسية في حدودها ان يخصصوا من فيه الكفاية من الخفراء لحفظها ومراقبتها (م) ٢٢ اذا طرأ على أحد الخفراء عذر شرعي يوجب للتصديق جبراً عن تنطه فعليه ان يترشح الخفراء وشيخ التوبة بذلك وهذا الشئان مع شيخ حصه يكونون ملزومين حينئذ بتعيين من يتربط عنه موقتاً بتلك النقطه من ذات الحصة تحت مسئوليتهم حتى يعود ولا يشغاله (م) ٢٣ الخفراء والطوائف ملزومون بالانتفاء لمشايخ الخفراء والتوبة في كل ما يتعلق بال ضبط والربط (م) ٢٤ مشايخ التوبة ومشايخ الخفراء وجميع الطوائف وخفراء السكن متكافلون جميعاً في ضامة ما يحدث من الرقاع في اي نقطة من قط خفر السكن بالمدينة بينهم عند عدم ظهور الفاعل في الرجعين الايتين — (اولاً) فيما اذا كانت الحادثة داخل البلدة ولم يحصل الاستدلال على وصول الفاعل اليها من اي جهة — (ثانياً) فيما اذا حدثت حادثة باي نقطة واستغاث خفراؤها وأغشوا ولم يتمكنوا من ضبط الفاعل اوردته (م) ٢٥ اذا حدثت واقعة في درك اي نقطة من قط الخفر ولم يستغيثوا فيكونون ملزومين بتعويض ما فقد فان لم يف ما يملكونه فيوفى من ضامهم فان لم يف ذلك ايضا فيلزم بالبال في شيخ التوبة وشيخ الخفراء والطوائف اما المسئولية فتكون خاصة بخفر النقطة التي حصلت بها تلك الحادثة (م) ٢٦ اذا حصلت الاستغاثه من اي نقطة كانت ولم يحضر احد لاغاثتها فكل من تاخر بعد بلاغ الاستغاثه أو تاخر عن تبليغها ان هو بعده يكون هو المزموم والمشول وخفراء تلك النقطة يكون حكمهم حكم باقي الخفراء الذين لم تبليغهم الاستغاثه (م) ٢٧ خفرا الحدود ملزومون بملاحظة المارين في دركات خفرهم واذا اشتبهوا في أحد منهم فعليه ان يضبطه ويرسله الى شيخ التوبة وان كان المارون حمله وحصل الانتباه فيهم ولم يتمكنوا من ضبطه فعليه ان يعينوا احدهم لاقتفائه اثره حتى يصل الى اقرب بلدة وفي الحال يحضر هذا المنتبع شيخ خفراها أو شيخ توبتها عنهم (م) ٢٨ تبين مسافة معلومة لكل نقطة من قط الحدود وخفراء كل نقطة منها ملزومون بدوام المرور في تلك المسافة لعدم حدوث شيء بها (م) ٢٩ جمع الخفراء والطوائف ومشايخهم ومشايخ التوبة مكلتون بمحمل الحفلة نارية بشرط ان لا يستعملوها الا في وسائل الحفظ والصيانة ولم حق الدفاع بها عند الحاجة (م) ٤٠ جميع قط الخفر ملزومون بملاحظة ما يرعاه من الموائى لئلا مع أشخاص مجهولين لم يوثقوا اشتبهوا في أحد فعليه ان يضبطوه ويوصلوه الى شيخ التوبة بما معه من الموائى وهوان ثبت لديه ملكية المذكورين للموائى فيطلق سراحهم والا اوصلهم بمعرفة من اجل اقتضاء (م) ٤١ مشايخ التوبة ومشايخ الخفراء والطوائف بالجلاد التي بها اسواق ملزومون بملاحظة عمل اجتماع الاسواق لمراقبة ما يخل بالنظام واذا ادعى احد على آخر ببسمة اشبه فيها فعلى شيخ التوبة وشيخ الخفراء ضبط البسمة وصاحبها والمدي وارسالهم للحكومة لتجري شؤنها في ذلك (م) ٤٢ جميع الخفراء والطوائف ومشايخهم معافون من الاشغال الاميرية ولا يكلتون بشيء ما خلاص الحفظ والصيانة (م) ٤٣ ترتب ماهية شهرية لكل خفر قدرها ٣٠ قرشاً ولكل طواف ٤٥ قرشاً ولسبع الخفراء ٧٥ قرشاً (م) ٤٤ بعد معرفة كمية ماهيات الخفراء والطوائف ومشايخهم لكل بلد توزع على عموم المساكن بمعرفة المجلس المشكل لترتيب الخفر بحسب حالة المنازل واقتدار اربابها بشرط ان لا ينقص مربوط اقل منزل عن قرش واحد شهرياً فما فوق ذلك حتى تنتهي الكمية المطلوبة للخفراء ويكون هذا الربط بوجه الدقة والانصاف (م) ٤٥ بعد توزيع كمية المطلوب على عموم المساكن بحسب حالها واقتدار ساكنها على كل شيخ حصة ان يأخذ بيان المطلوب من حصه يكشف مخصوص معين فيه المتر على كل منزل ثم يحضر اربابها ويعلمهم بما تقرر على كل منهم شهرياً وان قصر واحد منهم من زيادة المتر عليه فعلى الشيخ ان يصحب بالنوجه الى مجلس التقدير لبيان شكواه امامه وعلى المجلس متى رأى له وجهاً في الشكوى ان يسي في ازالة شكواه ولا فعليه ان يفتحه هو وتحت بشرط ان من يتاخر عن تقديم شكواه للمجلس ثمانية ايام من وقت اعلانه لا تقبل منه شكوى (م) ٤٦ متى تجاوزت الثمانية ايام المحددة لاجل شكوى من يتضرر فعلى المجلس ان يحضر دفترين على

بين شيخ وعدة فالنصل يكون بمعرفة مجلس البلد (م) ٧٢  
احكام امرنا هذا تكون ملغية لما صدر قبله من الاوامر  
المتعلقة بمسائل الحفر

**حفر -** منشور من نظارة الداخلية في ١٩ صفر سنة ١٣٠٢  
مرسل لطرفكم طي هذا ثلاثة نسخ احداها استمارة عن دفاتر  
ترتيب الغفر بالتواحي والثانية استمارة عن صورة ضمانات  
الغفر ومشايخهم ودفاتر حصر الاجر والثالثة استمارة عن دفاتر  
ترتيب الغفر وصور ضمانات الغفر بالعرب لاجل اتباع الاجراء  
على وجه ما هو مدون فيها في مسألة ترتيب الغفر  
حسب المدون بالقانون

### (استمارة دفتر ترتيب الغفر بناحية)

بنارج كذا سنة ١٣٠٢ صار تشكيل المجلس المشار عنه بقانون  
الغفر بناحية كذا التابعة مركز كذا بمديرية الغربية تحت رئاسة  
فلان عمدة الناحية يحفظ وكل من فلان شيخ يحفظ وفلان شيخ  
يحفظ وفلان شيخ يحفظ (جميع مشايخ البلد) وبحضور كل من  
فلان وفلان من عهد مزارعي الناحية (بصفة اعضاء) وحضره  
الشيخ فلان ماذون الشرع بالناحية لاجل ترتيب غفر الناحية  
بمقتضى قانون الغفر الصادر عليه الامر الكرم بنارج ٢٢ بحرم  
سنة ١٣٠٢ الذي استعملنا منه نسخا من المديرية - وبعد  
تلاوة مواد القانون والمداولة بالمجلس من اللازم ترتيبه من  
مشايخ الغفر (ان كان شيخا واحدا او اثنين) ومقدار الاربعة  
اللازمة داخل السكن وانما الطرق والمحدود والموارد والمعاوي  
ان كان موجودا - استقر رأي المجلس على ترتيب سبع واحد  
مثلا او اثنين حسب جسامه البلد او صغر سكنها مثلا - وباتفاق  
الاراء صار تسمية كل من فلان او فلان لشيخا الغفر لاتصافها  
بالاوصاف المقررة بالقانون وانضمنا الى عدد اعضاء المجلس -  
وبالمداولة فيما يلزم من الطرافة استقر الرأي بان يكون  
عدد كذا بحسب ما يناسب حالة البلد كما سيأتي ابضاح اسمائهم  
ادناه - وبالمداولة في مقدار ما يلزم من الاربعة داخل  
وخارج الناحية نقرر ان اللازم لمحافظة وصيانة البلد واقام  
الطرق والمحدود والمعاوي والموارد اذا كان موجودا اربعة  
عدد كذا منهم اربعة كذا داخل سكن الناحية ولربطة كذا  
في المحدود واقام الطرق كل رباط مرتب من نفرين ما عدا  
اربعة كذا وكذا بينهم انقار زيادة كذا بتوضيح مقدارهم لاميهم  
ومن بعد اخذ رأي شيخ او مشايخ الحفر في تعيين الأشخاص  
اللازمين لكل نقطة صار وضع غفر النقط والمحدود كالآتي  
نفر

- ١ فلان شيخ غفرا بتوضيح سنة
- ٢ مذكورون طوافه بتوضيح من كل منهم امام اسمه
- ٣ فلان
- ٤ « وهكذا لحد عشرين حسب المدون بالة قانون
- ٥ «

مذكورون غفرا الاربعة داخل السكن  
رباط بالنقطة الغلانية مسافته من الرباط المذكور لحد  
الرباط الغلاني قضية كذا وهكذا

### (احكام عمومية)

تاريخ وصول امرنا هذا اليه  
(م) ٦١ الحفر والطواف تابعون لمشايخ الحفر فيها يختص  
بواجباتهم والجميع تابعون لشيخ النوبة فيما يتعلق بالضبط  
والربط وجميع الكل تابع للمديرية (م) ٦٢ من يتاخر من  
مشايخ النوبة عن تادية وظيفته بغير عذر شرعي ففي اول مرة  
يحرم من مائة قرش الى خمسمائة قرش وفي المرة الثانية يحرم  
من خمسمائة قرش الى الف قرش وفي المرة الثالثة يحازى بالعزل  
من وظيفته بعد صدور امر نظارة الداخلية بذلك (م) ٦٣ من  
يتاخر من مشايخ الحفر عن تادية وظيفته بغير عذر شرعي ففي  
اول دفعة يحرم من مائة قرش الى خمسمائة قرش وفي ثاني دفعة  
يحرم من خمسمائة قرش الى الف قرش وفي ثالث مرة يحازى  
بالسجن من شهر الى ثلاثة اشهر ويتنقّب له خلف موقنا حتى  
تنتهي مدة السجن (م) ٦٤ من يتاخر من الحفر عن نقطة وكذلك  
الطواف بغير عذر شرعي يحرم من خمسين قرشا الى مائة قرش في  
اول دفعة وفي ثاني دفعة يحرم من مائة قرش الى مائة وخمسين  
قرشا وفي ثالث دفعة يحازى بالسجن من عشرة ايام الى ثلاثين  
يوما ويعين له خلف موقنا حتى تنتهي مدة السجن (م) ٦٥ اذا  
وقع الانتخاب على شخص لاي وظيفة من وظائف الحفر  
وامتنع عن القبول فيحرم من مائة قرش الى خمسمائة قرش  
ويحجز على القبول (م) ٦٦ من يتاخر من اهالي او اقارب من  
يختص لاي وظيفة من وظائف الحفر عن تحرير الضمانة اللازمة  
عليه يحازى بالسجن من عشرة ايام الى ثلاثين يوما فضلا عن  
كونه يعد ضامنا غارما له وان لم يقدم الضمانة (م) ٦٧ من مات  
من الموظفين باحدى وظائف الحفر او اصاب بعلته تمنعه عن  
القيام في وظيفته فعلى مشايخ البلد وشيخ الحفر ان يعينوا في  
المحال بدلا عنه انما اذا كانت المتوفي او المصاب شيخ الحفر  
فيكون انتخاب خلفه حسب المدون بالمادة الثانية وفي المحالين  
تلاحظ الشروط التي سبق اعتبارها في السلف وعند انتخابه  
بدرج اسمه بالدفتر الموجود بالبلدة ويسرع باخطار المركز او  
النعم بذلك لدرج اسمه ايضا بالدفتر الموجود به ويجزئ منه الى  
المديرية ليدرج اسم المنتخب بالدفتر الموجود فيها ايضا (م) ٦٨  
في اخر كل سنة تعقد مجالس القرى لتقدير اجر الحفر على  
النازل بحسب حالة اصحابها وقت التقدير وبعد تنهيم ذلك  
وتحرير الدفاتر حسب المدون بالمادة السادسة والاربعةين نقدم  
هذه الدفاتر الى المركز او النعم قبل مضي ثلاثة اشهر من السنة  
المجددة وتلى مأموري الحكومة ملاحظة تغيير ذلك باوفاته  
(م) ٦٩ الجزاء المدونة بهذا تجري اداريا بمعرفة المديرية او  
من تعينه من فروعها والمبالغ التي تحصل من التجريم من كل  
بلدة تصرف في منافعها العمومية ان اقتضت المصلحة ذلك والا  
فتمضاف للارادات اذا مضى عليها ثلاث سنوات (م) ٧٠  
لاؤخذ رسم تصديق على الضمانات التي تقدم من الحفر  
ومشايخهم ومشايخ النوبة (م) ٧١ اذا حصل عذر لشيخ من  
مشايخ النوبة وتاخر من بعده عن الاستلام منه تعللا بان  
عذر الاول غير مقبول فالنصل في هذا الامر يكون بمعرفة  
المعدة اذا كان ذلك بين شيخين والا اذا كان هذا الخلاف

## ملحوظات

يجري وضع التاريخ واسم رئيس المجلس وأعضائه وبعد انختم منهم على العهد يكتب تصديق المأذون تحت التعهد ويختم عليه بمفرده حتى يكون تصديق المأذون بعد وضع اختتام باب المجلس على العهد

### (استمارة صورة الضمانات التي تؤخذ على كل نفر غفر)

نحن الواضعين اسماؤنا واختامنا فيه ادناه فلان وفلان بناحية البلد الفلانية قد ضمنا فلان اخينا او ابن عمنا مثلا او من الناحية الذي صار تعيينه ضمن غفرا المحدود او السكن مثلا بالنقطة الفلانية حسب اقرار المجلس الذي تشكل بمقتضى قانون الخفر الصادر عليه الامر الكرم بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ ضمان حضور وغرم والزام واذا لاسم الله حصل اي امر غفل بالمحفظ والصيانة فنكون نحن الملزومين والمدانين عنه حسب المدون بمواد قانون الخفر وقد تحررت هذه الضمانة تحت ملزوميتنا كما ذكر لمحفظها بجل الاقتضا

(تصديق) هذه الضمانة تحررت من فلان وفلان اخوة فلان او اولاد عنه مثلا بضمانه في وظيفة الخفر بالناحية والمذكوران مقتدران ومن ارباب الاملاك بالناحية وكفأان هذه الضمانة ولاجل الاعتماد لزم التصديق منا فلان

شيخ الضامين  
(تصديق) هذه الضمانة تحررت بحضورنا مصدقا عليها من فلان شيخ الضامين وبذا لزم التصديق منا في سنة ماذون الشرع بالناحية

### (صورة ضمانة شيخ الخفر)

نحن الواضعين اسماؤنا واختامنا فيه ادناه عمدة او عهد ومشايخ البلد الفلانية قد ضمنا فلان الذي تعين شيخ غفرا بالناحية حسب اقرار مجلس الناحية الذي تشكل بمقتضى قانون الخفر الصادر عليه الامر الكرم بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ ضمان حضور وغرم والزام واذا لاسم الله حصل امر غفل بالمحفظ والصيانة فنكون نحن الملزومين والمدانين عنه حسب المدون بمواد قانون الخفر وقد تحررت هذه الضمانة تحت مسئوليتنا كما ذكر لمحفظها بجل الاقتضا

فلان فلان فلان  
عمدة شيخ شيخ  
(تصديق) هذه الضمانة تحررت من عمدة او عهد ومشايخ الناحية بضمانة فلان شيخ الخفر واذا كانوا اثنين يذكرا ولاجل الاعتماد لزم التصديق منا فلان

ماذون الشرع بالناحية

دفتر عن بيان حصر وتعداد اجرة الخفر الذين صار ترتيبهم بالناحية بلدنا بداخل السكن والمحدود واقام الطرق والمعادي والموارث (اذا كان موجودا ذلك) وهذا التقدير هو على عموم مساكن الناحية بمعرفة الواضعين اسماؤهم واختامهم في ارباب مجلس ترتيب الخفر بالناحية وذلك على مقتضى المدون بالمادة ٤٣ و٤٤ و٤٥ من قانون الخفر الصادر عليه الامر الكرم

نفر  
١ فلان  
١ « يتوضح من كل منهم

٢ رباط بالنقطة الفلانية شرحه بالصفة المذكورة المذكورون غفرا اقام الطرق يتوضح من كل منهم وان تصادف اشترك اي رباط من اربعة اقام فلان ١ الطرق باحدى اربعة المحدود فيصير اوضح ذلك ١ « مع ملاحظة زيادة ترتيب انفار غفرا بتلك النقطة زيادة عن نفرين

٢ رباط بتم الطريق الفلاني وهكذا  
١ خفر مودة الجهة الفلانية او المعدية الفلانية يتوضح اسمه وسنه ٢ غفرا الصراف وعليهم ان يرافقه خال توجهه بالنقدية للخزينة يتوضح اسماؤهم وسنهم

مذكورون غفرا المحدود خارج الناحية  
مذكورون غفرا الرباط بالجهة الفلانية ويتوضح بيان حدوده من الاربع جهات والمسافة فيما بينه وبين الرباط التالي كم فصلة

١ فلان من كذا  
١ « وهكذا باقي الاربطة

على الوجه المشروح قد تحرر هذا الدفتر من ثلاث نسخ عن الغفرا الذين صار ترتيبهم بناحية البلد الفلانية داخل السكن والمحدود واقام الطرق والموارث والمعادي وغفرا الصراف بالتحاد آراء الواضعين اسماؤهم واختامهم فيه ادناه بحسب ما نظر لزومه لمحفظ وصيانة الناحية داخل وخارج وهو لا يجمع متصفون بالصفات المدونة بقانون الغفر وقد تحررت عنهم الضمانات اللازمة طبق المادة ١١ من القانون ثم تحررت الضمانة عن شيخ او مشايخ الغفر حسب المادة العاشرة من القانون وبعد ان صار اقام ترتيب الغفرا حسب الموضع بهذا الدفتر قد جرى تخصيص قيمة ما هيأهم على اهالي الناحية بحسب حالة المنازل واقتدار اربابها وتحررت عنهم الدفاتر اللازمة حسب القانون وعند صدور امر الاعتماد على هذا الدفتر تكون ملزومين بطولوع الانفار المذكورين وانتظام الغفر بذكراته ومكثنين باحضار الاسلحة اللازمة حسب المدون بالمادة ٢٩ من القانون مع ملاحظة غفر العرب الداخلة زمام الناحية بمقتضى المادة الثالثة والخمسين من القانون وعلى كل منا ان يجري مقتضى مواد القانون على حديثها بدون مخالفة ومدانين عن كل ما يحدث بالناحية وقابلين المعاملة حسب القانون على الوجه المشروح وقد تحرر هذا الدفتر باقرار الواضعين اسماؤهم واختامهم فيه بحضوري ولهذا لزم التصديق

فلان	فلان	فلان
ماذون الشرع	عمدة ورئيس	شيخ واعضاء
بالناحية	المجلس	
فلان	فلان	فلان
شيخ واعضاء	عمدة مزارعين	عمدة مزارعين
	واعضاء	واعضاء

بعد انتهائهم كتابة التعهد بمحد (وقابلين المعاملة حسب القانون)

بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٢٠٢ وبيان ذلك كالآتي

قرش	عدد	قرش
١٥٠	٢	مشايخ خفرا (او واحد مثلا)
٢٦٠	٨	طوافه او اقل او اكثر
٦٠٠	٢٠	خفرا سكن وحدود

١١١٠ ٢٠ باعتبار الشهر الواحد

عن

١٢٢٢٠ قرش سنوي

بـ اانه شهري

قرش	عدد	قرش
١٢	١	منزل فلان ١
٢٦	٢	منزل فلان ٢
		وهكذا

١٢٢٢٠

على الوجه المشروح قد تحرر هذا الدفتر من تختين ببيان  
تخصيص اجرة الخفر على منازل الناحية بلدنا وبلغ قدره ٠٠٠  
شهريا وذلك حسب حالة المساكن اقتدار اربابها كالمدون  
بالمادة الرابعة والاربعين من القانون بدون مقدورية احد  
وبعد توزيع هذه الاجرة على عموم المساكن اعطى الى كل شيخ  
حصة من مشايخ الناحية كشف مخصوص مبين فيه المقرر على  
كل منزل لاعلان اربابهم بذلك حسب المدون بالمادة ٤٥  
من القانون وقد مضت مدة النهائية ايام من تاريخ الاعلان  
ولم يحصل شكوى من احد من هذا التقدير ( وان كان وقع  
تضرر من احد فصار تخفيف ما عليه او اقتناعه بتوضيح ) وقد  
تحرر هذا الدفتر من تختين لكي بعد صدور اذن المديرية  
باعتماده يكون تحصيل الاجرة على مقتضاء حسب المدون بالمادة  
السابعة والاربعين ومراعاة الاجرا بمنقضى المواد ٤٨ و ٤٩ عند  
تاخير احد في تاديبه ما عليه في سنة ١٢٠٢

فلان شيخ  
واعضا  
ورئيس المجلس

بصبر وضع امضا جميع ارباب المجلس على الدفاتر

( استمارة دفتر خفر عزبة فلان بالبلد الفلانية )

بضمين بيان اسماء الخفراء الذين صار انتخابهم وترتيبهم بعزبة  
فلان الفلاني بمنقضى قانون الخفر الصادر عليه الامر الكرم  
بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٢٠٢ وذلك الترتيب هو بمعرفة الواضح  
اسمه وختمه فيه ادناه ( او الواضعين اسماءهم واختامهم فيه ادناه )  
ان كانوا اثنين او ثلاثة ( صاحب اوناظر او وكيل او مستاجر  
العزبة المذكورة ) بحسب ما نظر من كفاية المنتخبين المذكورين  
لخفارة سكن العزبة تحت ضمانه الواضعين اسماءهم واختامهم  
فيه بالتطبيق للمادة المحادية والخمسين من القانون المشارعنه  
وانهم يكونون متقادين لمشايج الخفر والنوبة بالناحية المذكورة  
فيما يتعلق بالحفظ والصيانة حسب منطوق المادة الثالثة  
والخمسين من القانون — اذا كانت العزبة تشتمل على جملة  
مساكن ويلزمها رباطان او ثلاثة او اربعة فيؤخذ فيها

البيان الآتي

نفر

رباط بالنقطة الفلانية من سكن فلان الى سكن فلان فصبه كذا  
١ فلان الفلاني من البلد الفلانية سن كذا  
١ فلان شرحه  
رباط بالنقطة الفلانية من سكن فلان الى سكن فلان فصبه كذا  
١ فلان من البلد الفلانية سن كذا  
١ فلان شرحه  
٢ وهكذا

٦

فقط وقدره ستة انفار صار ترتيبهم بخفر العزبة وقيمة اجرم  
في ( مرتباتهم المعطاة لهم من الملاك ) اذا كانت اشغال العزبة  
جارية بمعرفة مالكها وان كانت مؤجرة فيقال وقيمة اجرم  
في مقابلة ما هو معطى لهم من الزراعة بمعرفة المستاجر او  
المستاجرين وصار الخفراء المذكورون لا يكتفون بشي من اشغال  
الزراعة خلاف الاشتغال بالحفظ والصيانة فقط حسب المدون  
بالمادة المحادية والخمسين من القانون وقد تحرر هذا الدفتر  
من ثلاثة نسخ في سنة ١٢٠٢

صاحب العزبة او الناظر

او الوكيل

او المستاجر

اذا كانت العزبة مستقلة جدا ويلزمها رباط واحد يكون  
البيان كما سيأتي

نفر

١ فلان الفلاني من البلد الفلانية سن كذا  
١ « « شرحه  
٢

النقطة تكون حسب الموضح بالنقطة السابقة

وان كانت العزبة تابعة لمجفك وليس للأشخاص الساكنين  
فيها اطيان ولا عقار فيكون انتخاب الخفراء لها والضمانات التي  
تحرر عليهم بمعرفة ناظر الزراعة وامضائه عليها بتصديق  
المفتشين — انتخاب وترتيب خفراء العزبة المذكورة هو  
بحضورنا وملاحظتنا وبذا لزم التصديق في سنة ١٢٠٢

عمدة ورئيس مجلس  
ناحية  
كذا  
فلان  
شيخ  
من عهد المزارعين  
واعضا  
واعضا

جميع ارباب المجلس

( صورة الضمانة )

انا الواضع اسمي وخفي فيه ادناه فلان صاحب العزبة الفلانية  
او فلان الناظر او فلان المستاجر قد ضمنت فلان الفلاني من  
البلد الفلانية الموطن بالعزبة المذكورة في اقامته خفرا بالنقطة  
الفلانية بذلك العزبة حسب الوارد بدفتر الخفر المحرر عن  
مقتضى قانون الخفر الصادر عليه الامر الكرم رقم ٢٢ محرم  
سنة ١٢٠٢ ضمان حضور وغرم والزام واذا لاسمع الله تعالى  
حدث امر مخل بالحفظ والصيانة بنقطة فنكون نحن الملتزمين



## ملحوظات

الخفر اللازم لبلادهم او لم يوجد بطرف بعضهم انقار منهم لا تقون للخفر فالباقى كالة اللازم لذلك يؤخذ ممن يليقون من خلي الاملاك بضمانه ارباب الاملاك المقتردين (م) ٣ حيث ان مشايخ البلاد مكلفون بالمناوبة في ملاحظة الخفر بلا مقابل ومسئولون وغارمون فيما يحدث فيعافون من ترتيب اجر خفر على محلات سكهم وكذلك يعافون من تقديم الضمانات عن انفسهم بما اتهم بمعتدون — اما عمد البلدان فيعافون من النوبة بانفسهم ولم ان يوكلوا بدلا عنهم فيها بحيث ان الوكيل يكون كاسوة المشايخ الاخرى في جميع الاحوال وعلى هذا فالعمد الذين يوكلون عنهم يكونون ملزمين بدفع اجر خفر عن مساكنهم اسوة باقى سكان البلدة (م) ٤ الكفور المفروزة من بلاد بزمام مخصوص وليس لها تعداد وجميع سكانها اغراب واطيانها مملوكة للمالك واحد وكذا العزب المفروزة اطيانها من بلاد واضيفت لزمام بلاد اخرى ولكنها بالبعد عنها بمسافات عظيمة وقد يمكن ان في تلك المسافات بلادا حائلة بين اطيان العزب والبلاد المضافة لزمامها ويتعذر على مشايخ نوبتها وخفرائها وطوافتها ملاحظة خفر العزب لبعدها عن بلادهم يجري فيها ما هو آت (اولا) خفر سكن الكفور والعزب المذكورة يجري فيه ما هو منصوص في المادة ٥١ من القانون والدفاتر والضمانات تقدم لمجالس البلاد الاصلية المفروزة منها الاطيان لقربها منها وعلى مشايخ نوبة وخفر وطوافة البلاد المذكورة مراقبة خفر سكن تلك الكفور والعزب (ثانيا) حدود اطيان الكفور والعزب المذكورة يجري ترتيب الخفر اللازم لها من تلك البلاد الاصلية واجر اولئك الخفراء تكون على ملاك اطيان الكفور والعزب المتقدم ذكرها اسوة بالبلاد التابعة للجفالك على ما في المادة ٥٢ من القانون (م) ٥ الكفور والمناشي والحصى المفروزة من البلاد بزمام وتعداد مخصوص واغلب سكانها ارباب كارات فاللائق للخفر من اهلها يجري ترتيبه والباقي لتكملة العدد اللازم لخفرها يستحضرونه مشايخ البلد وارباب الاملاك بها بمعرفتهم بالضمانات القوية تحت مسؤوليتهم وضمانتهم والاجر تكون على المنازل (م) ٦

عنه حسب المدون بمواد القانون وقد تحررت هذه الضمانة لمخاطبها بمحل الاقتضاء في سنة ١٣٠٢ فلان

ناظر او وكيل او صاحب

العزبة او المستاجر

(صورة تصديق) هذه الضمانة تحررت بحضورنا برضا وقبول الضامن وبذا لزم التصديق في سنة ١٣٠٢

ماذون الشرع

بناحية كذا

وان كانت العزبة تابعة لمجلك فتكون الضمانة من الناظر وتصديق المفتش

خفر — منشور من نظارة الداخلية في ٢٨ صفر سنة ١٣٠٢ (١٧ دسمبر سنة ١٨٨٤)

حيث انه شرع في عمل قانون مخفر البنادر وتحضير ذلك القانون يستلزم اخذ معلومات المديرات والمخافطات فيها يلزم مخفر البنادر التابعة لها بحسب ما يناسب كل بندر وافكار حضرات المديرين والمخافطين في ذلك فقد تحرر في تاريخه للجهات عن هذا الخصوص ولزم تحرير محضرتكم لرد الافادة بما عند حضرتكم من المعلومات في ذلك بعلاوة افكار حضرتكم بعد اخذ رأي من يلزم من مشايخ وعبد تجار كل بندر في خفر بحسب حالته لينظر في عمل القانون اللازم لذلك

خفر — منشور من نظارة الداخلية في ١٢ ربيع اول سنة ١٣٠٢ (٢١ دسمبر سنة ١٨٨٤)

انه وان كان قبل تاريخه طلب من المديرات والمخافطات ايضا لمخوظاتهم فيما يخص بخفر البنادر لوضع قانون له وشرعت الحكومة فعلا في سنة اسكن حيث عاق اقامه وتفتيك بعض دواعي فليكن معلوما ذلك ولكن بحسب اهتمامكم وتيقظكم يجزي ما فيه زيادة احكام نظام الامن والراحة بهاتيك البنادر بوضع الخفر بها حسبما هو جار وفي تاريخه كتب لباقي المديرات والمخافطات بذلك لاتباعه

خفر — ذكر بنو صادر في ١١ فبراير سنة ٨٥ الحفا (القانون المخفر الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ٨٤)

(نحن خديو مصر) بعد اطلاعتنا على امرنا الصادر في ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ (١٠ نوفمبر سنة ٨٤) الشامل لقانون الخفر وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راسية مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شعوري القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ ارباب العزب الموجودة ضمن زمام البلاد على التفصيل المنصوص في المادة ٥١ الملزوم بترتيب الخفر اللازم لها على قدر كفاية السكن بالضمانات المتقتضية للحفظ والصيانة كذلك ملزمون بحفظ وصيانة مواشي تلك العزب سواء كانت بداخل سكنها او خارجة عنه بالاراضي التابعة لها (م) ٢ اذا كان ذوا العائلات ارباب الاملاك في بعض البلاد لا يكفون لترتيب

حيث ان كثرة وجود العزب الداخلة ضمن زمام البلاد موجب لخلل نظامها وداع الى تشتيت اهاليها وانحيازهم اليها وربما التجأ الى تلك العزب اناس غير مستقيمي الاحوال فضلا عن كون سكان بعضها لقلة عددهم بناء على استقلال اطيانها لا يقتدرون على درء ما يخل بها من التوازل بسبب تعديت اولي البغي والنجور فيجري فيها ما هو آت (اولا) العزب التي لا يمكن اربابها القيام بخفر سكنها وارضيتها على مقتضى قانون الخفر وملحقه هذا يجري هدم مساكنها وسكانها ينضمون الى البلاد التابعة لها الاطيان وذلك بعد ثبوت عجز مالك العزبة عن القيام بخفرها واثبات عجزه بكتابة منه (ثانيا) العزب التي يظهر للمدير انها ملجأ او ماوى للاشقياء وان كانت قلدة على تادية خفرها يجري هدمها وقاية للامن العام متى اقر على ذلك مجلس النظر بناء على طلب ناظر الداخلية وفي هذه الحالة ينضم سكانها الى البلدة التابعة لها الاطيان (ثالثا) لا يجوز احداث عزب من الآن فصاعدا الا اذا كانت اطيانها من خمسين فدانا فاكثر على شرط ان تكون للمالك واحد ولا يصير احداثها الا بتصريح من نظارة الداخلية (رابعا) من تجمعوا من اهالي البلاد واتخذوا السكنى باطيانهم وتركوا بلادهم تخلصا من الاشغال الاميرية وخفر البلاد وخلافه بدون ترخيص صدر لم بذلك وكانت اطيان كل منهم لم تبلغ الخمسين فدانا فهو لا يعادون لمخلائهم الاصلية ببلادهم ويعاملون في تادية ما عليهم كاسوة امثالهم من سكان البلاد (م) ٧ كما ان خفراء البلاد معافون من اشغال العمليات فكذلك خفراء العزب يعافون من دفع بدلية العونة (م) ٨ ارباب الكارات الممولون المنقطعون لكاراتهم من الدين ليس لهم اشتغال بزراعة الاطيان وكذلك الفقهاء وطلبة العلم بكل جهات القطر وخدمة المساجد والاضرحة والكائس والمعابد المنقطعون لذلك كل هؤلاء لا يجبرون على ترتيبهم في خدمة الخفر ويلزمون باداء ما يخصهم من اجر الخفر على املاكهم اسوة اهالي البلاد (م) ٩ حيث ان خفراء النقط ملزمون بملاحظة ما ير عليهم من المواشي ليلا مع اغخاص مجهولين لم ومتى اشتبهوا في

احد عليهم ان يضبطوه ويوصلوه الى شيخ النوبة بجماعه من المواشي ليحجرى في ذلك ما نص عنه في المادة ٤٠ من القانون فكذلك كل من مر عليهم مجهولا باشياء خلاف المواشي ووصل الاشتباه فيها عليهم ايضا ان يضبطوه ويقدموه بجماعه من الاشياء المشبوهة الى شيخ النوبة ليحجرى فيها مثل ما يجرى في المواشي بالتطبيق للمادة المذكورة (م) ١٠ حيث نص في المادة ٥١ من القانون ان العزب التابعة للجهالك وليس للاشخاص الساكنين فيها اطيان ولا عقار يكون انتخاب الخفراء لها والضمانات التي تحرر عليهم بمعرفة ناظر الزراعة وامضائه عليها بتصديق المفتشين فتلك الضمانات يكون معمولا بها على النظر والمفتشين الذين قدموها ما داموا موجودين في وظائفهم وبانفصالهم من وظائفهم يكون الضمان على من خلفهم في وظائفهم وان تراء للخلف لزوم تغييرات في الخفراء الموجودين فله ان يجري التغيير اللازم ويقدم الدفتر والضمانات اللازمة لحل الاقتضاء لاعتمادا حصل من تلك التغييرات (م) ١١ حيث ان افراد كل قبيلة من العربان هم مكلفون بخفر ما هو مختص بهم من الدروب والحواجر والجبال وغيرها بالاشتراك بدون تفاوت ولا فرق وهو امر دائر بينهم فيجري فيما هو مناط بهم من الخفر ما هو آت (اولا) ان الحواجر والدروب والجبال وغيرها المعتاد خفرها بمعرفتهم يكون خفرها تحت ضمانه ومسئولية عمدة ومشايخ فرق القبيلة المختصة بكل جهة منها بتعهدات قوية يقدمها العمدة والمشايخ المذكورون على انفسهم للمديرية التابعة لها تلك القبيلة ويكتفي بتلك التعهدات عن الدفتر المنصوص في المادة الاولى من القانون عن تقديم بيان الاسماء (ثانيا) ان العزب المملوكة اطيانها للعربان والبلاد التي يكون جميع اهليها عربان ولم فيها اطيان فعلى عمد ومشايخ العربان سواء كانت تلك الاطيان مملوكة لم او للعربان التابعين لقبائلهم وفرقم ان يرتبوا الخفراء اللازمة بمعرفتهم لحفظ السكن والاطيان المملوكة لم فيها تحت ضمانتهم ومسئوليتهم بتعهدات قوية يقدمونها بدلا عن دفاتر بيان الاسماء كما مر اما البلاد المشتركة في السكن والاطيان بين العربان والاوالي فالعربان فيها يكون حكمهم في

## ملحوظات

التي يكون تعدادها قليلا غير كاف لترتيب الخفر فعلى ارباب  
العزبان يرتبوا الخفر اللازم لسكنهم وحدودهم بمعرفتهم ودفاتر  
و ضمانات ذلك تقدم لمجالس البلاد المذكورة كما في المادة ٥١ من  
قانون الخفراء — والبلاد التي ليس لها سكن ولا تعداد  
وليس لها الا الاسم والزام فقط فما يكون منها موجودا في  
زامها عزب لاشخاص معلومين فليعلم ان يرتبوا الخفر اللازم  
لسكن عزبهم وحدودها اطيانهم بالاجرة من طرفهم وما يكون  
من الاطيان لاشخاص وليس لهم فيها عزب ولم تكن واردة في  
زام بلاد اخربل في من ضمن زمام البلد التي يكون لها الاسم  
فقط فعلى البلاد القريبة لها في المجاورة ان ترتب من اهلها  
الخفر اللازم لمحدودة تلك الاطيان بالاجرة على ملائمتها ودفاتر  
و ضمانات ذلك تقدم لمجالس البلاد القريبة التي ملحق المراقبة  
(م) ١٦ امرنا هذا يعتبر ملحقا لقانون الخفر الصادر بتاريخ ٢٢  
محرم سنة ١٣٠٢ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤)

خفر — منشور صدرته نظارة الداخلية في شهر مارس  
(سنة ١٨٨٥ الى جميع المديرات تنفيذاً للحق  
قانون الخفراء وهي

لما ابلغت نظارة الداخلية بمشورها المورخ ٢٤ محرم سنة ١٣٠٢ للمديرات  
قانون الخفر المبني على الامر العالي الصادر في ٢٢ الشهر المذكور  
لاتباعها نصرة قد تواردت في شأنه بعض ملحوظات من المديرات  
ومفتشي الداخلية المبعينين لملاحظة انفاذه وبناء على تلك الملحوظات قد  
شكلت لجنة بالداخلية من بعض حضرات اعضاء مجلس شورى القوانين  
وطرحت لديهم الملحوظات ومعرفتهم قد عملت على اطلاق الداخلية مشتمل  
على ما اقتضى الحال وضعه من المواد تسهلاً لاجراءات قانون الخفر  
وبعد ان تقرر بمجلسي النظارة وشورى القوانين صدر الامر العالي مورخا  
٢٦ ربيع اخر سنة ١٣٠٢ مشتملاً على مواد هذا الحق ووردت منه  
نسخة للداخلية بافاضة دوللو رئيس مجلس النظارة ٢٧ لاجراء ما انفضاه  
وهذا قد طبعت منه النسخ اللازمة وارسلت للمديرات الان بمعرفة البطيعة  
البرية مباشرة وحيث انه قد ارسل منه جملة نسخ للمديرية ادارة حضرتكم  
فينبغي ان تشعروا عن ساعد المجد مع التدبير وتنبهوا في تنعيم ترتيب الخفر  
بمجانها وتنظاها نصوص القانون وذلك الحق وانها ما ذكر في اقرب  
ما يكون من الزمن وانفاذه على الكيفية الصادر بها تفراف الداخلية  
المورخ ١٨ ربيع اخر سنة ١٣٠٢ من جهة اقامة الخفراء بتنظيم واخذ  
في مباشرة اعمالهم اكمالاً للحفظ والصيانة واستيباب الامن والراحة وربط  
اجرم نرد الانفاذه بذلك (تخريراً في جمادى الاولى سنة ١٣٠٢)

خفر — منشور من نظارة الداخلية الى كافة المديرات  
عن كيفية تنفيذ قانون الخفر بالنسبة للاجانب  
وبيان ما يلزم معاملتهم به بالنسبة لما على الاطيان في جماد  
اخري سنة ١٣٠٢ (ابريل سنة ١٨٨٥)

لما اتصل بالداخلية عن اخبار بعض المديرات حصول الترفيق من  
نفس الاجانب في ترتيب الخفر اللازم لعزبهم وكان قانون الخفر الشامل  
لمواد الامر العالي المورخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ لا يساعدهم على الترفيق  
في هذا الامر المائد بالنفع عليهم وحصلت المفارقة مع الخارجية بهذا  
المحصر وردت افادة دوللو ناظرها مورخه ١٠ رسته ١٣٠٢ ثمرة ٤  
بان قانون الخفر المشار اليه لم يميز بين الاجانب والرعابا في ترتيب  
الخفر اللازم لعزبهم وما سوغ قاعدة اجراء هذا التمييز وراي دولو  
انه متى حصل الترفيق من اي اجنبي كان من ارباب العزب والاباعد  
في تعيين الخفر اللازم ترتيبه فعلى جهة الادارة ان تجري ذلك بمعرفتها  
تطبيقاً للقانون المقدم ذكره وهكذا تجري شؤنها في تحصيل اجر  
الخفر على متضى المادة ٤٨ من القانون حسب ما هو جار في تحصيل  
الاموال وطلب الترفيق من الداخلية للمديرات بملاحظتها تنفيذ  
القانون المشار اليه كما ينبغي اذا انه ينبغي في ميدان تنفيذ نصوصه حصول

الخفر بتلك البلاد كحكم الاهالي الساكنين معهم فيها  
(م) ١٢ من يتأخر في دفع مبلغ التجريم المحكوم به عليه  
بدعوى الاعسار فمتى ثبت بالتحقيق اعساره فيجس  
عن كل عشرين قرشاً من المستحق عليه اربعاً  
وعشرين ساعة بدل التجريم (م) ١٣ اذا كانت بلدة  
زامها واحد وسكنها متفرق على جملة كفور بالبعد  
عن بعضها بمسافات عظيمة ويتعذر على مشايخ النوبة  
والخفراء والطوافة المرور على جميع تلك الكفور  
فمثل هذه يرتب لكل كفر منها الخفراء اللازمة من  
نفس سكانه على قدر كفاية سكنه وحدوده اطيانه  
ويكون له ايضاً شيخاً نوبة وخفراء وطوافة حتى بذلك  
يحصل الحفظ والصيانة اما المجلس عن جميع الكفور  
المذكورة فيكون واحد او اعضاءه تكون من جميعها  
وكذا الدفتر عن اسماء خفر تلك الكفور ونقطها  
يكون واحداً مبيناً فيه اسماء خفراء كل كفر وبيان  
نقطهم على حدته — واذا كان احد الكفور ليس به  
شيخ مقرر فالذية يعتمد تسليم النوبة اليه  
يكون حكمه كحكم المشايخ المقررة متى استلم النوبة  
(م) ١٤ اذا كان بلدان كل منها مفروز بزام وتعداد  
مخصوص وليكنها مختلطان في السكن والاطيان فهاتان  
البلدان يكون حكمها في الخفر كبلدة واحدة يشكل لها مجلس  
واحد تكون اعضاءه من كل من البلدين وبعد تعيين النقط  
اللازمة لحفظ السكن والمحدودات ومعرفة كمية العدد اللازم  
من الانفار يجري تخصيص اللازم لحفظ السكن على واقع التعداد  
واللازم لدرك المحدودات على واقع زمام الاطيان ويؤخذ  
من كل بلدة منها ما يخصها من الانفار باختيار مشايخ الخفراء  
وموافقة رأي المجلس كما نص في المادة ٥ من القانون —  
وان كان البلدان مختلطين في السكن وزمام كل منها على  
حدته بجهة مخصوصة فخفر السكن يكون بينهما بالاشتراك واما  
خفر الحدودات فعلى كل بلدة ان ترتب لزمامها الخفر بقدر  
الكفاية من انفارها — وان كان البلدان كل منهما سكنه  
بالبعد عن الاخر واطيانها متداخلة في بعضها تداخلاً كلياً  
فخفر سكن كل بلدة يكون من نفس انفارها اما خفر اطيانها  
فيكون بالاشتراك بينهما — وفي الاحوال الثلاث يكون  
دفتر خفرها واحداً بامضاء المجلس الذي يشكل من البلدين  
(م) ١٥ البلاد التي يكون معظم اطيانها مملوكاً لاشخاص غير  
اهاليها ولم فيها عزب فما يكون من تلك البلاد كثير التعداد  
بحيث يمكن استخراج الخفر الكافي منها على قدر الزمام الاصلي  
يجري ترتيب الخفر اللازم لها من اهاليها والاجرة على ملاك  
اطيان العزب اما البلاد الاصلية فيكون اهلها ملزمين بخفر  
سكنها ووضع خفر على حدودها بقدر ما يخصها — والبلاد

يجازى بالحبس من عشرة ايام الى ثلاثين يوما ويعين له خلف موقفا حتى تنتهي مدة الحبس

**خفر —** امر عال صادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٧

حيث انه رؤي لزوم تعديل بعض مواد من امرنا الصادر بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤) لزيادة انتظام الاعمال الخاصة بالخفراء بالاقلام فبعد الاطلاع على امرنا المشار اليه المشتمل على قانون الخفر وبعد الاطلاع على ملحقاته وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ تهداد الخفراء والطواف في كل ناحية يلزم ان يكون بحسب حالة البلد ولزومها بصرف النظر عن مقدار الحصة في المائة على الاقل المحدد في القانون (م) ٢ اجر الخفراء المقرر تحصيلها الان بمعرفة صيارف البلاد يكون تخصيلها من الان فصاعدا بمعرفة مجلس انتخاب الخفراء بالبلد وتوزيعها على الخفراء يكون ايضا بمعرفة وهذا وذلك تحت ملاحظة مأموري الادارة بالمديرية ويترتب لكل بلد او اكثر بحسب اللزوم شخص يكون كاتب وصراف تؤخذ ما هيته من ضمن اجر الخفراء بشرط ان لا تزيد تلك الماهية على الخمسة في المائة (م) ٣ مشايخ الخفراء وخفراء النواحي والطواف يكون توقيف العقاب اللازم عليهم فيما يخص بتاديب وظائفهم عند الاقتضا بمعرفة مجلس انتخاب الخفراء المذكور ويكون هذا العقاب بدفع غرامة من خمسة قروش الى خمسين قرشا او بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما بحسب اهمية الذنب وظروفه (م) ٤ قرارات مجلس انتخاب الخفراء لا تكون نافذة الا بعد التصديق عليها من مأمور المركز او ناظر القسم فاذا حصل خلاف بينه وبين المجلس فيعرض الامر للمدير وهو يحكم قطعيًا بما يراه (م) ٥ كل ما كان بالقانون المذكور وملحقاته مخالفًا لنص امرنا هذا يعتبر لاغيا

**خفر الجسور والترع —** (ر) جسر ٦ اغسطس سنة

٨٥ — عونه — مجلس تفتيش الزراعة — ري

— اعمال عمومية

**خفر السجون —** (ر) سجن ١٤ م سنة ١٣٠٢

**خفر النيل —** (ر) جسر

**خفير —** (ر) خفر — جسر

**خفير —** (ر) فك الاختتام (فق) ١٣٧ الى ١٣٩

**خلط الوديعه بال اخر —** (ر) امانة مجله ٧٨٨

— وديعه

**خلع —** (قانون الاحوال الشخصية)

(م) ٢٧٣ اذا نشأ الزوجان وخافا ان لا يقوما باليلزمهما من حقوق الزوجية وموجباتها جاز الطلاق والخلع في النكاح الصحيح (م) ٢٧٤ بشرط لصحة الخلع ان يكون الزوج المخال

التشديد للتمكن والتحقق من الاجراء بهجبه في المستقبل ولما نظر لنا في ذلك بعض ملحوظات غرر لمجلس النظار في ٢٦ ر سنة ٢٠٢ مرة ١٨ قصد النظر فيها به ثم ان الداخلية لا بلغت نظارة الخارجية تقصر مدير التلويبة من تاخير السيد عبد الكريم الكاظمي من رعايا دولة الانكليز في ترتيب الجفر اللازم لعزته بتاحية طوخ وفي سداد ما عليها من بدلية العونة من سنة ٨٢ لغاية سنة ٨٤ ومارغبته من مطالبة بما ذكر وبإخراج الاقرار للعميلة عن سنة ٨٥ اوسداد بدلية العونة عنها فصاعدا وكل النظارة المشار اليها افاد الداخلية في ٢٤ جا سنة ٢٠٢ مرة ٢٢ بان المادة الثانية من القانون الثاني الصادر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ تحول للاجانب الحق في امتلاك العقارات بالملك الثابتة اسوة رعاياها ما عدا الدخول بمحلات سكن واقامة الاجانب وتجهيزهم بالاقتيات سكاكنة قواين ولوائح الضبط والربط البرعية الاجراء في مواد الاطيان في الحال والاستقبال وانه بناء على ذلك لا يمكن ارباب الاملاك من الاجانب في اي حالة كانت التثبيت بمعاملة استثنائية من طرف جهات الحكومة المحلية بل يجب معاملتهم اسوة رعاياها في كافة الاحوال وطلب سعادته التنبية برعاية الاجراءات الموضوعة عنها بافاد الخارجية المورخة ١٠ ر سنة ١٣٠٢ مرة ٤ آتت الذكر بالنسبة للخفر مع معاملة السيد عبد الكريم الكاظمي المذكور في مسالة تقدم اقرار العونة كاسوة ارباب الاملاك الذين من رعايا الحكومة وانه لا ينبغي على الحكومة المحلية الالتفات لمجنسية ارباب الاملاك بل يجب عليها ان تجري في حقهم ما هو جار في حق رعاياها وحيث ان ماحرر لمجلس النظار مرة ١٨ المذكورة صدرت عنه افادة دوللو رئيس المجلس المشار اليه مورخة ٨ ج سنة ١٣٠٢ مرة ٨١ مفادها تنفيذ ما ورد للداخلية من الخارجية بالكيفية سالفه الذكر فبناء على ما مر من الذكر قد نشر في تاريخه المدير بات بهذا البصمون وبالجمله هذا لحضرتكم لاتباع الاجراء بمقتضا في ج سنة ١٤٠٢

**خفر —** ذكرينو صادر في ١١ يونيو سنة ٨٥ بزيادة (احكم على قانون الخفر

(نسخ خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٤) وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ البلاد التي تكون اطيانها قليلة واهالها قفراء ومنها ما لا توجد فيه اقرار تكفي للخفر الذي يلزمها باعتبار المائة خمسة من اصل تعدادها سنة ١٢٦٤ كيلاد قسي حلفه والكثور وماشا كلها او كان فيها اقرار تكفي لذلك ولكن بالنسبة لكثرة اصل تعدادها فتكون الخفراء باعتبار المائة خمسة كثيرة التعداد وتكون اجرم جسيمة لا يستطيعون الاهالي اداءها بسبب فقرهم فمثل تلك البلاد يكون ترتيب الخفر اللازم لها برعاية احكام القانون والمخفى بالاقل عن المائة خمسة بحسب حالة البلاد واهلها بالنسبة للكثرة والثلة مع الخفر (م) ٢ الاجراءات المفروضة على صيارف البلاد في مواد ١٩ و ٢١ و ٥١ و ٥٨ من قانون الخفر وكذلك جميع الاعمال المفروضة على الصيارف في قانون الخفر في الانقسام التابعة لمديرية اسنا من فوق اصول شمال على عال مخصوصين يعينون لادانها تحت ملاحظة صيارف البلاد وتختص ما هيته معال المذكورين من ماهيات الخفراء (م) ٣ المساعدة التي كانت جارية فيما تقدم من الخفراء لصيارف البلاد في توصيلهم بالنفرد التي تكون معهم الى مراكز المدير بات يستمر تاديبها بمعرفة الطوافه خفراء المرو والخالين من الدركات (م) ٤ الثلاث مواد المذكورة تعتبر ذيلًا لامرنا الصادر بتاريخ ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٢ (١١ فبراير سنة ١٨٨٥) الشامل للحق قانون الخفر

**خفر —** امر عال صادر في ١٤ ديسمبر سنة ٨٥

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٢ (١٠ نوفمبر سنة ٨٤) الشامل لقانون الخفر — وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ قد تعددت المادة ٦٤ من امرنا المشار اليه قبل بالكيفية الآتية — من يتاخر من الخفراء او الطوافه عن تنطه بغير عذر شرعي او يقع منه اهال او نهاون في تاديب واجبات وظيفته فيغرم في اول دفعة ٥٠ قرشا وثاني دفعة ١٠٠ قرش وفي ثالث دفعة

ملحوظات

وكذلك اذا خالها على ارضاع حملها سنتين وظهر انه لم يكن في بطنها ولد واسقطت او مات الولد قبل المدة فانه يكون للخلع حق الرجوع عليها بقيمة الرضاع عن المدة كلها او ما يكون باقيها منها (م) ٢٨٧ اذا اختلعت المرأة على امسك ولدها الى البلوغ فلها امسك الانثى دون الغلام — وان تزوجت في اثناء المدة فللزوجة اخذ الولد منها ولو اتفقا على تركه عندها وينظر الى اجرة مثل امساك في المدة الباقية فيرجع بها عليها (م) ٢٨٨ اشترط الرجل في الخلع امساك ولده عند مدة الحضانة باطل وان صح الخلع للمرأة اخذه وامساك مدة الحضانة ما لم يسقط حقها بموجب وعلى ابيه اجرة حضانه ونفقة ان كان الولد فقيرا (م) ٢٨٩ لا يسقط دين نفقة الولد بدين للخلع على المرأة — فاذا خالته على نفقة ولدها وكانت معسرته وطالبته بها يجبر عليها وتكون ديناً له في ذمتها يرجع به عليها اذا ايسرت (م) ٢٩٠ يجوز لابي الصغيرة ان يخلعها من زوجها — فان خلعها بالمال او بمهرها ولم يضمه طلقت بائناً ولا يلزمها المال ولا يلزمه ولا يسقط مهرها — وان خلعها على مهرها او على مال والتمز بادائه من ماله للخلع صح ووقعت الفرقة ولزمه المال او قيمته ان استحق ولا يسقط المهر بل تطالب به المرأة زوجها وهو يرجع به على ابيها ان كان الخلع على المهر (م) ٢٩١ اذا جرى الخلع بين الزوج وزوجته الفاصدة واشترط عليها بدلا معلوما توقف على قبولها فان قبلت وهي من اهل القبول بان كانت تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب ثم الخلع ولا مال عليها ولا يسقط مهرها وان لم تقبل او قبلت ولم تكن من اهلها فلا تطلق ولو قبل عنها ابوها فان بلغت واجازت قبوله جاز عليها — واذا طلبها الزوج على مهرها وهي صغيرة مميزة وقبلت تطلق رجعية ولا يسقط مهرها (م) ٢٩٢ لا يصح خلع الآب عن ابنه الصغير وليس له ان يجبر خلعاً او قهراً ابنه القاصر (م) ٢٩٣ بالمجبر عليها لسفه اذا اختلعت من زوجها على مال وقعت الفرقة ولا يلزمها المال — وان طلقها تطليقة على ذلك المال تقع رجعية (م) ٢٩٤ خلع المريضة مرض الموت صحيح وان كان على مال يعتبر من ثلث مالها فان ماتت وهي في العدة فخلعها الاقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن ثلث المال — وان ماتت بعد انتضاء العدة فله الاقل من البذل ومن الثلث — وان برئت من مرضها فله جميع البذل المسمى (م) ٢٩٥ لا يطالب الوكيل بالخلع من قبل المرأة بالبذل الخالع عليه الا اذا اضافته الى نفسه اضافة ملك او ضمان فان كان كذلك وجب عليه اداؤه ورجع به على موكلته (م) ٢٩٦ يصح تعجيل بدل الخلع والطلاق وتاجيله الى اجل قريب او بعيد (م) ٢٩٧ اذا خالغ الزوج امراته واخذ منها بدلا بغير حق بان كان النكاح فاسدا من اصله لا يقبل الخلع فلها ان تسترد ما اخذت

خلل البيع — (ر) بيع

خلل المباني — (ر) تنظيم

خلو طرف الصيارف — (ر) صراف ٢٣ ابريل

سنة ٨٤

لهلا لا يباع الطلاق وان تكون المرأة محلا له (م) ٢٧٥ العوض ليس بشرط في الخلع فيصح صحيحاً به وبدونه سواء كانت المرأة مدخولا بها ام لا (م) ٢٧٦ يجوز قضاء الزوج ان يخالع زوجته على عوض اكثر مما ساقه اليها (م) ٢٧٧ كل ما صلح من المال ان يكون مهر صلح ان يكون بدلا للخلع (م) ٢٧٨ يقع بالخلع طلاق بائن سواء كان مال او بغير مال ونصح فيه نية الثلاث ولا يتوقف على القضاء (م) ٢٧٩ اذا اوجب الزوج الخلع ابتداء وذكر معه بدلا توقف وقوعه واستحقاق البذل على قبول المرأة عالة بمعناه وبعد ايجاب الزوج لا يصح رجوعه عنه قبل جوبها وهولا يقتصر على المجلس حتى لا يبطل بقيامه عنه قبل قبولها ويقتصر على مجلس عليها به فلا يصح قبولها بعد مجلس عليها فان كان الخلع بلفظ خلعتك بلا ذكر بدل فلا يتوقف على قبولها بل يقع البائن وان لم تقبل بخلاف ما اذا كان بلفظ المفاطة او الامر او ذكر معه المال فلا بد من قبولها (م) ٢٨٠ اذا اوجبت المرأة الخلع ابتداء بان قالت اختلعت نفسي منك بكذا فلها الرجوع عنه قبل جواب الزوج ويقتصر على المجلس فيبطل بقيامه او قيامه عنه قبل القبول ولو قبل بعد لا يصح قبوله (م) ٢٨١ اذا خالغ الزوج امراته او بارأها على مال مسمى غير الصداق وقبلت طائفة مختارة لزمها المال وبرئ كل منها من المحقوق الثابتة عليه اصاحبه وقت الخلع او المباراة ما يتعلق بالنكاح الذي وقع الخلع منه فلا تطالب المرأة بما لم تقبضه من المهر ولا بنفقة ماضية مفروضة ولا بكسوة ولا بتمتع ان خالعهما زوجها قبل الدخول ولا يطالب هو بنفقة عجلها او لم تمض مدتها ولا بمهر سلمه اليها — وكذلك اذا لم يسميا شيئا وقت الخلع يبرا كل منها من حقوق الاخر فلا يطالبها بما قبضت ولا تطالبها بما بقي في ذمته قبل الدخول وبعد (م) ٢٨٢ اذا كان البذل منفياً بان خالعهما لاعلى شيء فلا يبرا احد منهما عن حق صاحبه (م) ٢٨٣ اذا خالعهما بكل المهر ورضيت فان كان مقبوضاً رجع بجميعه عليها وان لم يكن مقبوضاً سقط عنه سواء كان الخلع قبل الدخول او بعد — واذا خالعهما على بعضه فان كان الكل مقبوضاً والخلع بعد الدخول يرجع عليها بذلك البعض ويترك لها الباقي وان كان قبل الدخول يرجع عليها بنصف البعض الذي وقع عليه الخلع — وان لم يكن المهر مقبوضاً سقط عنه مطلقاً (م) ٢٨٤ نفقة العدة والسكنى لا يسقطان ولا يبرا الخالغ منها الا اذا نص عليهما صراحة وقت الخلع (م) ٢٨٥ اذا ملك بدل الخلع قبل تسليمه للزوج او ادعاه اخر واثبت انه حقه فعليها مثله ان كان مثلياً او قيمته ان كان قيميّاً (م) ٢٨٦ اذا اشترط الزوج على المرأة وقت الخلع براته عن اجرة رضاع ولد منها مدة سنتي الرضاع واشترط امساكها له والقيام بنفقته بعد الفطام مدة معلومة وقبلت ذلك تجبر على ارضاع الولد مدة السنتين وتلزم بنفقته في المدة المعينة لامساكها فان تزوجها او هربت وتركته له الولد او ماتت هي قبل تمام مدة الرضاع او قبل تمام مدة امساكها فله ان يرجع عليها بقيمة اجرة الرضاع الى تمام مدته وبنفقة ما بقي من المدة التي قبلت امساك الولد فيها ما لم يشترط وقت الخلع عدم الرجوع عليها بشيء اذا ماتت هي او الولد قبل تمام المدة —

الصحة في تنفيذ هذه الاجراءات الجديدة المختصة بالصحة —  
المستطرينه صورة ما ورد للداخلية من مجلس الصحة المختلط  
بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بمدم جواز ذبح الخنازير الامن  
تاريخ ١٠ نوفمبر لغاية مارت وحيث من الاقتضاء معلومة  
المجهات بذلك فقد تحرر في تاريخه لمن لزم وهذا  
للأجراء بمقتضاء في ٢٠ شوال سنة ١٢٦٦

**خوجة — (ر) مضي المدة (ق) ٢٠٩ — عقوبة**  
الجنايات (ق) ٤١ — مدرسة

**خلاف قضائي — (لائحة ترتيب المحاكم)**

### (في الخلاف الذي يقع في الاختصاص)

(م) ٨٠ اذا وقع خلاف في الاختصاص بين احدى جهات  
الحكم في الاحوال الشخصية وبين احدى المحاكم الاهلية فبحال  
الفصل في هذا الخلاف على مجلس يتشكل تحت رئاسة ناظر  
المحكمة من قاضيين من المحاكم الاهلية يعينها رئيس محكمة  
الاستئناف بمصر ومن شخصين تعينها الجهة المختصة بالحكم في  
الاحوال الشخصية المذكورة (م) ٨١ الجهة المختصة بالحكم في  
الاحوال الشخصية او المحكمة الاهلية تقدم طلب اختصاصا بربوبية  
الدعوى لناظر المحكمة وهو يرسله الى المحكمة او الى الجهة  
المنظورة فيها تلك الدعوى فتحكم في الطلب وترسل صورة من  
قرارها للمحكمة او الى الجهة المدعية بالاخصاص على يد ناظر  
المحكمة فان كان القرار صادرا برفض الطلب فللجهة المدعية  
بالاخصصاص في مدة خمسة عشر يوما من بعد وصول القرار  
اليها خلاف مدة المسافة ان ترفع دعوى الاختصاص بذلك  
تقدمها لناظر المحكمة وهو يحيل المسئلة في الحال على المجلس  
المختص به الفصل فيها (م) ٨٢ اذا وقع خلاف في الاختصاص  
بين احدى المحاكم الاهلية وبين احدى جهات الادارة فبحال  
الفصل في ذلك على مجلس يتشكل تحت رئاسة ناظر المحكمة  
من اثنين يعينها رئيس محكمة الاستئناف بمصر من قضاة المحاكم  
ومن اثنين من رجال المحكمة يعينهما رئيس مجلس النظار  
(م) ٨٣ الخلاف في عدم الاختصاص يقدم بمعرفة ناظر المحكمة  
الى مجلس النصل في دعاوي الاختصاص بناء على طلب من  
اولي الشأن يرفق به كافة الاوراق والمذكرات المستند عليها  
— ويتشكل المجلس المذكور بالكيفية السالف ذكرها على  
حسب الاحوال (م) ٨٤ تتبع الاوضاع والمدد المقررة في المادة  
الحادية والثمانين في سائر احوال الخلاف في الاختصاص وترفع  
دعوى الاختصاص في الحالة المنب عنها في المادة الثانية والثمانين  
بمعرفة الناظر ذي الشأن في الدعوى المذكورة بواسطة ناظر  
المحكمة (م) ٨٥ الجهة التي يحصل الاقرار على اختصاصها بربوبية  
الدعوى بعد صدور قرار مجلس النصل في مسائل الاختصاص  
تحكم فيها ولا وجه لما بعد ذلك في النتيجة عن اختصاصها بها  
ورفع دعوى الاختصاص بوقف سير القضية في جميع الاحوال  
ولا يجوز رفع دعوى الاختصاص بشأن حكم صادر في قوة  
حكم انتهائهما

خلوة صحيحة — (ر) مهر (ش) ٨٢ الى ٨٤

خلوة — (ر) عدة

**خليج — (ر) صورة المعتاد تجريه الى طوائف المعارية بشن**  
{ موكب جبر الخليج في ٢٢ منه  
بانه من المعتاد سنويا انتظام موكب مركب من عمد ومشايخ طوائف  
المعارية واحد كبرا الموظفين من ديوان الاشغال العمومية  
يرسم سر معمار في ليلة جبر النيل المبارك والآن قد تقارب  
وقت وفاة النيل ومن الاقتضاء اجراء ما هو معتاد في ذلك  
فينبغي ان تستعدوا انتم وعمد ومعلمو الطائفة لكي تحضروا في  
الموكب المذكور في يوم اشهار رايات الجبر تكونون موجودين  
جميعا وقت الظهور من اليوم المذكور بالملابس الفاخرة  
والركائب اللاتقة بمنزل من مأموري الاشغال  
العمومية الذي تعين للوكب يرسم سر معمار الكائن  
حتى باجتماعكم مع باقي الطوائف يصير عقد الموكب وتوجهه  
الى فم الخليج حسب المعتاد

**خليج البصرة — (ر) قبودان (ق) ٥٠**

**خليط — (ر) حجر (م) ٩٥٤ — شفعة**

**خمارة — (ر) مخالفات ٤٣٢ — ٣٤٣**

**خشي — (قانون الاحوال الشخصية)**

(م) ٦٢٢ الخشني هو انسان له آلتا رجل وامرأة او ليس له شيء  
منهما فان بال من الذكر فغلام وان بال من النرج فأنثى وان  
بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا بان خرج منهما معا  
فمتشكل وهذا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت له نحية او وصل  
الى امرأة او احلم كما يحلم الرجل فرجل وان ظهر له ندى  
او لبن او حبل او اتي كما ياتي النساء فامرأة وان لم تظهر له  
علامات اصل او تعارضت العلامات فمتشكل وله حينئذ في  
الميراث اضر الحالين فلو مات ابوه وترك معه ابنتا واحدا  
فللابن سهران وللغنى سهم لانه الاضر

**خندق — (ر) منفعة عمومية (ق) ٩ — تخريب**  
(ق) ٣٣٢

**خنزير — (ر) ترجمة افادة واردة من مجلس عموم الصحة الى**  
{ نظارة الداخلية بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩  
احيط عطوفتكم علما ان مجلس الصحة المختلط لما ان تلاحظ له  
ان ذبح الخنازير في القطر المصري لم يكن مبنيا على اصول  
وقوانين ثابتة وانه يقتضي لصالح الصحة العمومية ان لا يصرح  
بتعاطي لحم هذه الحيوانات في فصل تكون فيه مضره لما ظاهرة  
جلية وانه لما انه تلاحظ له ايضا ان يعين ويحدد من اجل  
ذلك الاوقات التي يجوز الترخيص فيها بذبح الخنازير من غير  
ان يشا منها ادنى ضرر ولا خطر للصحة العمومية بالنظر بحالة  
الموا في القطر المصري قد قرر باتحاد الآراء انه من الان  
فصاعدا لا يجوز ذبح الخنازير الا من تاريخ نوفمبر لغاية  
غرة مارت بناء على الامل من عطوفتكم التكرم باصدار الاوامر  
اللازمة الى جهات الاقتضاء لمحصل المساعة منها للادارة

## خلافة

### في خلافة الخلفاء الاربعة

سنة للمسح	سنة للهجري
٦٣٣	١١
٦٣٥	١٣
٦٤٤	٢٤
٦٥٥	٣٥
٦٦٠	٤٠

## دولة بني امية

كانت بالشام وعدة الخلفاء منهم ثلاثة عشر خليفة \*

٦٦١	٤٠
٦٨٤	٦٤
٦٨٤	٦٤
٦٨٤	٦٥
٧٠٥	٨٦
٧١٤	٦٩
٧١٧	٩٩
٧٢٠	١٠١
٧٢٤	١٠٥
٧٤٣	١٢٥
٧٤٤	١٢٦
٧٤٤	١٢٦
٧٤٤	١٢٧

## الدولة العباسية

٧٥٠	١٣٢
٧٥٤	١٣٦
٧٧٥	١٥٨
٧٨٥	١٦٩
٧٨٦	١٧٠

## تابع خلافة الدولة العباسية

ملفوظات

سنة	سنة
للمسح	للهجرة
محمد الامين بن هرون الرشيد	١٩٣
عبدالله المأمون بن هرون الرشيد	١٩٨
ابواسحق المعتصم بن هرون الرشيد	٢١٨
ابوجعفر هرون الواثق بن المعتصم	٢٢٧
جعفر المتوكل بن الواثق	٢٣٢
محمد المنتصر بن المتوكل	٢٤٧
ابوالعباس احمد المستعين بالله بن المعتصم	٢٤٨
المعتز محمد ابو عبدالله	٢٥٢
عبدالله المهدي	٢٥٥
المعتز علي الله احمد بن المتوكل	٢٥٦
احمد المعتضد بن طلحا الموفق	٢٧٨
علي المكتفي بالله بن المعتضد	٢٨٩
جعفر المقتدر بن المعتضد (ببيع له بالخلافة يوم موت اخيه وعمره ثلاثة عشرة سنة ولم يتم له فيها امر لصغره فخلعه الجند)	٢٩٥
عبدالله بن المعتز بن المتوكل (قتل يوم تولى الخلافة)	٢٩٦
جعفر المقتدر بن المعتضد (ثاني مرة تولى الخلافة واستقر فيها الى سنة ٢١٢)	٢٩٦
ابو المنصور محمد القاهر بن المعتضد	٣١٢
جعفر المقتدر بن المعتضد (ثالث مرة تولى الخلافة)	٣١٢
القاهر بامر الله محمد بن المعتضد (ثاني مرة تولى الخلافة)	٣٢٠
محمد الرازي بن المقتدر	٣٢٢
المكتفي ابراهيم بن المقتدر	٣٢٩
المستكفي عبدالله بن المكتفي	٣٣٣
الفاضل المطيع لله بن المقتدر	٣٣٤
عبد الكريم الطابع لله بن المطيع	٣٦٣
ابو العباس احمد القادر بالله بن المقتدر	٣٨١
القائم بامر الله عبدالله بن احمد القادر	٤٢٢
المقتدي بامر الله بن القائم بامر الله	٤٦٧
المستظهر بالله ابو العباس احمد	٤٨٩
ابو الفضل منصور المسترشد	٥١٢
ابو جعفر منصور الراشد بالله	٥٢٩



## تابع خلافة الدولة العباسية

سنة	سنة
للمسيح	للهجرة
١١٣٦	٥٣٠
المقتفي لامر الله محمد بن المستظهر	
١١٥٩	٥٥٥
المستنجد بالله يوسف بن المقتفي	
١١٧٠	٥٦٦
المستضي بنور الله محمد بن الحسن بن المستنجد بالله	
١١٧٩	٥٧٥
الناصر احمد بن المستضي بنور الله	
١٢٢٦	٦٢٢
محمد الظاهر بن الناصر احمد	
١٢٢٧	٦٢٣
ابوجعفر المستنصر بالله	
١٢٤٢	٦٣٩
المستعصم بالله بن المستنصر (*) وهو اخر خلفاء بني العباس *	

ثم انتقلت الخلافة العباسية الى الديار المصرية فكان اول خليفة بمصر المستنصر ووصلها في سنة ٦٥٥ واجتمع بالملك الظاهر يبرس واثبت نسبه عند قضاة الشرع وبايعه بالخلافة واجري له نفقة وليس له من الامر الا اسم الخليفة واولاده من بعده على هذا المنوال يأتون الى السلطان الذي يريدون توليته ويقولون له وليناك السلطنة هكذا كانوا بالغاب بالخلفاء واحداً بعد واحد وبلغ عددهم في الديار المصرية اربعة عشر خليفة وهامي اسماءهم<sup>(١)</sup>

المستنصر بالله	المعتض بالله داود
الحاكم بامر الله	المستكفي بالله
المعتض بالله	القائم بامر الله
المتوكل على الله	المستنجد بالله
الواثق بالله عمر بن ابراهيم	المتوكل على الله عبد العزيز بن يعقوب
ابويحيى ذكرى بن عمر بن المستنصر	المستمسك بالله صابر بن يعقوب
المستعين بالله	المتوكل على الله محمد

ثم دخلت الدولة العثمانية وفتحت مصر وزالت دولة الشراكسة وعاد مقر الدولة الشريفة القسطنطينية العظمى فاخذ المرحوم السلطان سليم فاتح مصر الخليفة المتوكل على الله محمد وجعله ركناً فلما توفي السلطان سليم عاد الخليفة المذكور الى مصر واستمر بها الى ان توفي في ١٨ شعبان سنة ٩٥٠ وبوته انقطعت الخلافة العباسية وانتقلت الى سلاطين بني عثمان وصار مقرها القسطنطينية ومن رغب معرفة اسماء سلاطين بني عثمان المتصفين بصفة خليفة ابتداء من السلطان سليم لغاية مولانا السلطان عبد الحميد خان أبداً الله ملكه فعليه ان يراجع جدول اسماء السلاطين المذكورين في باب التاء من هذا القاموس تحت عنوان تركيا

## قواعد الخلاف

المدينة المنورة ثم الكوفة ثم دمشق ثم الانبار ثم الهاشمية ثم بغداد ثم سرمن رى ثم الهارونية ثم بغداد ثانياً ثم تونس ثم القاهرة مصر ثم القسطنطينية

(١) اطلب في شان الخلفاء العباسيين المصريين الجزء الثاني من تاريخ مصر تأليف جرجي انندي زيدان

خيارات - (في بيان الخيارات ويشتمل على سبعة فصول)

### (الفصل الاول - في بيان خيار الشرط)

(م) يجوز ان بشرط الخيار بفسخ المبيع او اجازته مدة معلومة لكل من البائع والمشتري او لاحدهما دون الآخر (م) ٣٠١ كل من شرط له الخيار في البيع بصيرته بفسخ البيع في المدة المعينة للخيار (م) ٣٠٢ فسخ البيع واجازته في مدة الخيار كما يكون بالقول يكون بالفعل ايضا (م) ٣٠٣ الاجازة القولية هي كل لفظ يدل على الرضى بلزوم البيع كما جرت ورضيت والفسخ القولي هو كل لفظ يدل على عدم الرضى كفسخت وتركت (م) ٣٠٤ الاجازة الفعلية هي كل فعل يدل على الرضى والفسخ القولي هو كل فعل يدل على عدم الرضى مثلا لو كان المشتري مخيرا وتصرف بالمبيع تصرف المالك كان يعرض المبيع للبيع او يرهنه او يؤجره كان اجازة فعلية بلزم بها البيع واذا كان البائع مخيرا وتصرف بالمبيع على هذا الوجه كان فسخا فعليا للبيع (م) ٣٠٥ اذا مضت مدة الخيار ولم يفسخ او لم يجز من له الخيار لم البيع وتم (م) ٣٠٦ خيار الشرط لا يورث فاذا كان الخيار للبائع ومات في مدته ملك المشتري المبيع واذا كان للمشتري فمات ملكه ورثته بلا خيار (م) ٣٠٧ اذا شرط الخيار للبائع والمشتري معا فايها فسخ في اثناء المدة انفسخ البيع وابها اجاز سقط خيار الجيز فقط وبقي الخيار للآخر الى انتهاء المدة (م) ٣٠٨ اذا شرط الخيار للبائع فقط لا يخرج المبيع من ملكه بل يبقى معدودا من جملة امواله فاذا تلف المبيع في يد المشتري بعد قبضه لا يلزمه الثمن المسمى بل يلزمه اداء قيمته للبائع يوم قبضه (م) ٣٠٩ اذا شرط الخيار للمشتري فقط خرج المبيع من ملك البائع وصار ملكا للمشتري فاذا هلك المبيع في يد المشتري بعد قبضه يلزمه اداء ثمنه المسمى للبائع

### (الفصل الثاني - في بيان خيار الوصف)

(م) ٣١٠ اذا باع مالا بوصف مرغوب فظهر المبيع خاليا عن ذلك الوصف كان المشتري مخيرا ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذ بجميع الثمن المسمى وبسبب هذا الخيار خيار الوصف مثلا لو باع بقره على انها حلوب فظهرت غير حلوب يكون المشتري مخيرا وكذا لو باع فصا ليلا على انه يقوت احمر فظهر اصفر يجيز المشتري (م) ٣١١ خيار الوصف يورث مثلا لو مات المشتري الذي له خيار الوصف فظهر المبيع خاليا عن ذلك الوصف كان للوارث حق الفسخ (م) ٣١٢ المشتري الذي له خيار الوصف اذا تصرف بالمبيع تصرف المالك بطل خياره

### (الفصل الثالث - في حق خيار النقد)

(م) ٣١٣ اذا تباعا على ان يؤدى المشتري الثمن في وقت كذا وان لم يؤده فلا بيع بينها صح البيع وهذا يقال له خيار النقد (م) ٣١٤ اذا لم يؤد المشتري الثمن في المدة المعينة كان البيع الذي فيه خيار النقد فاسدا (م) ٣١٥ اذا مات المشتري المخير بخيار النقد في اثناء مدة الخيار بطل البيع

### (الفصل الرابع - في بيان خيار التعيين)

(م) ٣١٦ لو بين البائع اثنان شيئين او اشياء من القبيبات كلا على حدة على ان المشتري ياخذ ايا شاء بالشئ الذي يينه له او البائع يعطيه ايا اراد كذلك صح البيع وهذا يقال له خيار التعيين (م) ٣١٧ يلزم في خيار التعيين تعيين المدة ايضا (م) ٣١٨ من له خيار التعيين يلزم عليه ان يعين الشئ الذي ياخذه في انقضاء المدة التي عينت (م) ٣١٩ خيار التعيين ينتقل الى الوارث مثلا لو احضر البائع ثلاثة اثواب اعلى واوسط وادنى من جنس واحد وبين لكل منها ثمننا على حدة وباع احدها لا على التعيين على ان المشتري في مدة ثلاثة او اربعة ايام ياخذ اياها شاء بالثمن الذي عين له وقبل المشتري على هذا المتوال انقضاء البيع وفي انقضاء المدة المعينة يجبر المشتري على تعيين احدها ودفع ثمنه فلو مات قبل التعيين يكون الوارث ايضا مجبورا على تعيين احدها ودفع ثمنه

### (الفصل الخامس - في حق خيار الرؤية)

(م) ٣٢٠ من اشترى شيئا ولم يره كان له الخيار الى ان يراه فاذا رآه ان شاء قبله وان شاء فسخ البيع ويقال لهذا الخيار خيار الرؤية (م) ٣٢١ خيار الرؤية لا ينتقل الى الوارث فاذا مات المشتري قبل ان يرى المبيع لزم البيع ولا خيار لوارثه (م) ٣٢٢ لا خيار للبائع ولو كان لم ير المبيع مثلا لو باع رجل مالا دخل في ملكه بالارث وكان لم يره انقضاء البيع بلا خيار للبائع (م) ٣٢٣ المراد من الرؤية في بحث خيار الرؤية هو الوقوف على الحال والحال الذي يعرف به المقصود الاصيل من المبيع مثلا الكرباس والقماش الذي يكون ظاهره وباطنه متساويين تكفي رؤية ظاهره والقماش المنقوش والمدرج تارم رؤية نقشه ودرجه والشاة المشتراة لاجل التناسل والنوالد يلزم رؤية ثديها والشاة المأخوذة لاجل اللحم يقتضي جس ظهرها والبيها والمأكولات والمشروبات يلزم ان يذاق طعمها فالمشتري اذا عرف هذه الاموال على الصور المذكورة ثم اشتراها ليس له خيار الرؤية (م) ٣٢٤ الاشياء التي تباع على مقتضى انموذجها تكفي رؤية الانموذج منها فقط (م) ٣٢٥ ما بيع على مقتضى الانموذج اذا ظهر دون الانموذج يكون المشتري مخيرا ان شاء قبله وان شاء رده مثلا المخطئة والسمن والزيت وما صنع على نسق واحد من الكرباس والجوخ واشباهها اذا رأى المشتري انموذجها ثم اشتراها على مقتضى فظهرت ادنى من الانموذج بخير المشتري حيث (م) ٣٢٦ في شراء الدار والمكان ونحوها من العقار تلزم رؤية كل بيت منها الا ان ما كانت بيوتها مصنوعة على نسق واحد تكفي رؤية بيت واحد منها (م) ٣٢٧ اذا اشترت اشياء متفاوتة صفقة واحدة تلزم رؤية كل واحد منها على حدة (م) ٣٢٨ اذا اشترت اشياء متفاوتة صفقة واحدة وكان المشتري رأى بعضها ولم ير الباقي فبقي رأى ذلك الباقي ان شاء اخذ بجميع الاشياء المبيعة وان شاء ردها جميعها وليس له ان ياخذ ما رآه وينكر الباقي (م) ٣٢٩ بيع الاعى وشراؤه صحيح الا انه يخير في المال الذي يشتريه بدون ان يعلم وصفه مثلا لو اشترى دارا لا يعلم وصفها كان مخيرا فبقي علم وصفها

الثوب سالما يستين قرشا ايضا ومعيبا بالعيب القديم بخمسة واربعين قرشا كان نقصان الثمن بهذه الصورة خمسة عشر قرشا فيرجع بها المشتري على البائع ولو اخبر اهل الخبز ان قيمة ذلك الثوب سالما ثمانون قرشا ومعيبا ستون قرشا فيما ان التفاوت الذي بين القيمتين عشرون قرشا وهي ربع الثمانين قرشا فالمشتري ان يطلب بخمسة عشر قرشا التي هي ربع الثمن المسمى ولو اخبر اهل الخبز ان قيمة ذلك الثوب سالما خمسون قرشا ومعيبا اربعون قرشا فيما ان التفاوت الذي بين القيمتين عشرة قروش وهي خمس الخمسين قرشا يعتبر النقصان خمس الثمن المسمى وهو اثنا عشر قرشا (م) ٢٤٧ اذا زال العيب الحادث صار العيب القديم موجبا للرد على البائع مثلا لو اشترى حيوانا فمرض عند المشتري ثم اطلع على عيب قديم فيه ليس المشتري رده بالعيب القديم على البائع بل يرجع عليه بنقصان الثمن لكن اذا زال ذلك المرض كان المشتري ان يرد الحيوان للبائع بالعيب القديم الذي ظهر فيه (م) ٢٤٨ اذا رضي البائع ان ياخذ المبيع الذي ظهر به عيب قديم بعد ان حدث به عيب عند المشتري وكان لم يوجد مانع للرد لاتبقي للمشتري صلاحية الادعاء بنقصان الثمن بل يكون مجبورا على رد المبيع الى البائع او قبوله حتى ان المشتري اذا باع المبيع بعد الاطلاع على عيبه القديم لا يفي له حق بان يدعي بنقصان الثمن مثلا لو ان المشتري قطع الثوب الذي اشتراه وفصله قبيحا ثم وجد به عيبا وبعد ذلك باعه فليس له ان يطلب نقصان الثمن من البائع لان البائع له ان يقول كنت اقبله بالعيب الحادث فيما ان المشتري باعه كان قد امسكه وحسبه عن البائع (م) ٢٤٩ الزيادة وهي ضم شيء من مال المشتري وعلاوة الى المبيع يكون مانعا من الرد مثلا ضم الخيط والصغ الى الثوب بالخياطة والصباغة وغرس الشجر في الارض من جانب المشتري مانع للرد (م) ٢٥٠ اذا وجد مانع للرد ليس للبائع ان يسترد المبيع ولو رضي بالعيب الحادث بل يصير مجبورا على اعطاء نقصان الثمن حتى انه بهذه الصورة لو باع المشتري المبيع بعد اطلاعه على عيب قديم فيه كان له ان يطلب نقصان الثمن من البائع وبأخذه منه مثلا ان مشتري الثوب لو فصل منه قبيحا وخاطه ثم اطلع على عيب قديم فيه ليس للبائع ان يسترده ولو رضي بالعيب الحادث بل يجبر على اعطاء نقصان الثمن للمشتري ولو باع المشتري هذا الثوب ايضا لا يكون يبعه مانعا له من طلب نقصان الثمن وذلك لانه حيث صار ضم الخيط الذي هو من مال المشتري للمبيع مانعا من الرد وليس للبائع في هذه الحالة استرداد المبيع مخطا لا يكون بيع المشتري حيثن حيسا وامساك المبيع (م) ٢٥١ ما بيع صفقة واحدة اذا ظهر بعضه معيبا فان كان قبل القبض كان المشتري مخيرا ان شاء رد مجموعه وان شاء قبله بجميع الثمن وليس له ان يرد المعيب وحده وبمك الباقي وان كان بعد القبض فاذا لم يكن في التفريق ضرر كان له ان يرد المعيب بمحضه من الثمن سالما وليس له ان يرد الجميع حيثن مالم يرض البائع واما اذا كان

ان شا اخذها وان شاء ردها (م) ٢٥٢ اذا وصف شيء للاعوى وعرف وصفه ثم اشتراه لا يكون مخيرا (م) ٢٥٣ الاعوى يسقط خياره بلس الاشياء التي تعرف باللس وشم المشهورات وذوق المذوقات يعني انه اذا لمس وشم وذاق هذه الاشياء ثم اشتراها كان شراؤه صحيحا لازما (م) ٢٥٤ من رأى شيئا بقصد الشراء ثم اشتراه بعد مدة وهو يعلم انه الشيء الذي كان راه لا خيار له الا انه اذا وجد ذلك الشيء قد تغير عن المحال الذي راه فيه كان له الخيار حيثن (م) ٢٥٥ الوكيل بشرأ شيء والوكيل بنفسه تكون رويته لذلك الشيء كروية الاصيل (م) ٢٥٦ الرسول يعني من ارسل من طرف المشتري لاخذ المبيع وارساله فقط لا تسقط رويته خيار المشتري (م) ٢٥٧ تصرف المشتري في المبيع تصرف المالك بسقط خيار رويته

### الفصل السادس - في بيان خيار العيب

(م) ٢٥٨ البيع المطلق يقتضي سلامة المبيع من العيوب يعني ان يبع المال بدون البراءة من العيوب وبلا ذكر انه معيب او سالم يقتضي ان يكون المبيع سالما خاليا من العيب (م) ٢٥٩ ما يبع يبعه مطلقا اذا ظهر به عيب قديم يكون المشتري مخيرا ان شاء رده وان شاء قبله بشئ المسمى وليس له ان يسلك المبيع وياخذ ما نقصه العيب وهذا يقال له خيار العيب (م) ٢٦٠ العيب هو ما ينقص ثمن المبيع عند التجار وارباب الخبز (م) ٢٦١ العيب القديم هو ما يكون موجودا في المبيع وهو عند البائع (م) ٢٦٢ العيب الذي يحدث في المبيع وهو في يد البائع بعد العقد وقبل القبض حكمه حكم العيب القديم الذي يوجب الرد (م) ٢٦٣ اذا ذكر البائع ان في المبيع عيب كذا وكذا وقبل المشتري مع علمه بالعيب لا يكون له الخيار بسبب ذلك العيب (م) ٢٦٤ اذا باع مالا على انه بريء من كل عيب ظهر فيه لا يفي للمشتري خيار عيب (م) ٢٦٥ من اشترى مالا وقبله بجميع العيوب لا تسع منه دعوى العيب بعد ذلك مثلا لو اشترى حيوانا بجميع العيوب وقال قبلته مكسرا مخطا اعرج معيبا فلا صلاحية له بعد ذلك ان يدعي بعيب قديم فيه (م) ٢٦٦ بعد الاطلاع المشتري على عيب في المبيع اذا تصرف فيه تصرف المالك سقط خياره مثلا لو عرض المشتري المبيع للمبيع بعد اطلاعه على عيب قديم فيه كان عرض المبيع للبيع رضى بالعيب فلا يرد به بعد ذلك (م) ٢٦٧ لو حدث في المبيع عيب عند المشتري ثم ظهر فيه عيب قديم فليس المشتري ان يرد به بالعيب القديم بل له المطالبة بنقصان الثمن فقط مثلا لو اشترى ثوب قماش ثم بعد ان قطعه وفصله برودا اطلع على عيب قديم فيه فيما ان قطعه وتفصله عيب حادث ليس له رده على البائع بالعيب القديم بل يرجع عليه بنقصان الثمن فقط (م) ٢٦٨ نقصان الثمن يصير معلوما باخبار اهل الخبز المخالين عن الغرض وذلك بان يقوم ذلك الثوب سالما ثم يقوم معيبا فاما كان بين القيمتين من التفاوت ينسب الى الثمن المسمى وعلى منقضى تلك النسبة يرجع المشتري على البائع بالغفصان مثلا لو اشترى ثوب قماش يستين قرشا وبعد ان قطعه وفصله اطلع المشتري على عيب قديم فيه فقوم اهل الخبز ذلك

في تفرقه ضرر رد الجميع او قبل الجميع بكل الثمن مثلا لو اشترى قنسوتين باربعين قرشاً فظهرت احدهما معيبة قبل القبض بردها معا وان كان بعد القبض برد المعيبة وحدها بخصتها من الثمن سائلة ويمسك الثانية بما بقي من الثمن اما لو اشترى زوجي خف فظهر احدهما معيبا بعد القبض كان له ردها معا للبائع واخذ ثمنهما منه (م) ٣٥٢ اذا اشترى شخص مقدارا معيبا من جنس واحد من المكملات والموزونات وما قبضه ثم وجد بعضه معيبا كان مخيرا ان شاء قبله جميعا وان شاء رده جميعا (م) ٣٥٣ اذا وجد المشتري في المحطة والشعير وامثالها من المحبوب المشتراة ترابا فان كان ذلك التراب بعد قليلا في العرف صح البيع وان كان كثيرا بحيث يعد عيبا عند الناس يكون المشتري مخيرا (م) ٣٥٤ البيض والحجوز وما شاكلها اذا ظهر بعضها فاسدا فالاستكثار في العادة والعرف كالاثنتين والثلاثة في المائة يكون معفو وان كان الفاسد كثيرا كالعشر في المائة كان للمشتري رد جميعه للبائع واسترداد ثمنه منه كاملا (م) ٣٥٥ اذا ظهر جميع المبيع غير منتفع به اصلا كان البيع باطلا والمشتري استرداد جميع الثمن من البائع مثلا لو اشترى جوزا او ايضا فظهر جميعه فاسدا لا ينتفع به كان للمشتري استرداد ثمنه كاملا من البائع

### (الفصل السابع — في الغبن والتغريب)

(م) ٣٥٦ اذا وجد غبن فاحش في البيع ولم يوجد تغريب فليس المغبون ان يفسخ البيع الا انه اذا وجد الغبن وحده في مال الينم لا يصح البيع ومال الوقف وبيت المال حكمه حكم مال الينم (م) ٣٥٧ اذا غر احد المتبايعين الاخر وتحقق ان في البيع غيبا فاحشا فالمغبون ان يفسخ البيع حيثئذ (م) ٣٥٨ اذا مات

من غريغين فاحش لا تنتقل دعوى اغتريب لوارثه (م) ٣٥٩ المشتري الذي حصل له تغريب اذا اطلع على الغبن الفاحش ثم تصرف في المبيع تصرف المالك سقط حق فسخه (م) ٣٦٠ اذا هلك او استهلك المبيع الذي صار في يده غبن فاحش وغرر او حدث فيه عيب او بني مشري العرصة عليها بناء لا يكون للمغبون حق ان يفسخ البيع

خيار — (ر) بيع (مجله ١١٦)

خيار البلوغ — (ر) عدة

خيار التعيين — (ر) خيارات (مجله ٣١٦)

خيار الرؤية — (ر) خيارات (مجله ٣٢٠)

خيار الرؤية في الاجارة : (ر) اجارات (مجله ٥٠٧)

خيار الشرط — (ر) خيارات (مجله ٣٠٠)

خيار الشرط في الاجارة — (ر) اجارة (مجله ٤٩٧)

خيار الشرط والرؤية والعيب في القسمة : (ر) قسمة

(مجله ١١٥٣)

خيار الوصف — (ر) خيارات (مجله ٣١٠)

خيار العيب — (ر) خيارات (مجله ٣٣٦)

خيار العيب في الاجارة — (ر) اجاره (مجله ٥١٣)

خيار النقد — (ر) خيارات (مجله ٣١٣)

خيار الولد بين ابويه — (ر) بلوغ (ش ٤٩٧)

٤٩٨ — ٤٩٩

خيانه — (ر) حكمة (فق ٨١ — ٨٢)



د

دء زهري — (ر) عاهرة

دابة : ( ر ) جنابة الحيوان : اجارة ( مجلة ٥٣٨

دابة ( سرقة الدابة ) — ( ر ) سرقة ( قق ٢٩٦:٢٩٤

— مخالفات ( قق ٣٤٧

داخلية ( نظارة ) — . { منشور من ناظر الداخلية في ٤  
أكتوبر سنة ١٨٨٣

مرسل طي هذا صورة القرار الذي اصدرناه بتاريخ ٢ ذي الحجة  
سنة ١٣٠٠ ببيان اجراءات ماموري التفتيش بالداخلية للعلم  
بما اشتملت عليه بذلك الطرف والمراجعة عليها عند الاقتضا  
— في ٧ ذي الحجة سنة ١٣٠٠

صورة القرار الصادر من عطوفتو خيري باشا مذ كان ناظر  
الداخلية بتاريخ ٢ ذي الحجة سنة ١٣٠٠ الموافق ٤ أكتوبر  
سنة ١٨٨٣ ببيان اجراءات فلم تفتيش الداخلية

### ( اجراءات قلم تفتيش الداخلية )

بناء على ما رايته من لزوم بيان وظائف ماموري قلم التفتيش  
بالداخلية الذين هم مرتبون في الاصل لاجل تعيينهم لتفقد  
احوال جهات الادارة بالاقاليم وغير ذلك من اجراءات تحقيقات  
وخلافها حسبما يرى ناظر الداخلية لزوم تعيينهم — وبناء  
على ما يحصل في بعض الادارات احيانا من تاخير الاشغال  
قررنا ما هوات (اولا) مامورو التفتيش يعينون باوامر  
ناظر الداخلية لتسهيل نهو الاشغال المتاخرة بالجهات وتعطى لهم  
كشوفة ببيان المكاتبات المتاخرة حسبما يعلم من دفاتر  
النظارة ويتوجه من يعين منهم لطرف مامور او مدير الجهة  
المعين لما ويجري ما يلزم من الفحريات عن الاسباب المرجحة  
لتاخيرها ويبلغ نظارة الداخلية فتنظر بها ان كانت صحيحة  
ومعقولة ام لا ( ثانيا ) مامورو التفتيش لم ان يحرروا عن حالة  
المستخدمين الذين يبلغهم عنهم ما يشين الشرف ويحتمل سرا عن

نصرفانهم في الاعمال وحسن سلوكهم ويقدموا تقارير لناظر  
الداخلية بما يقفوا عليه من الفحريات السرية التي يجرونها  
( ثالثا ) قد رخصنا لماموري التفتيش بان يقبلوا العروضات  
التي تقدم اليهم من اهالي الجهة التي يكونون بها وتعلق بشكوى  
في حق احد ماموري الادارة ويقدموها لناظر الداخلية انما لا  
يسوغ لهم اجراءات تحقيقات في خدوص الاعراضات المذكورة  
بدون ان يصدر لهم امر مخصوص عن تحقيقها ولكن يمكن  
للمفتشين ابتداء ان يجروا بحثا غير رسمي عن تلك الاعراضات  
للوقوف عما اذا كانت ذات اهمية ولها اساس ام لا ويقدموا  
ملحوظاتهم لناظر الداخلية عن ذلك عند تقديمها اليه ( رابعا )  
في اثنائه وجود احد ماموري تفتيش الداخلية في جهة لهذا الغرض  
اذا رأى تأخيرا او مخالفة في اي قضية او عمل ولو كان غير  
مندرج في الكشف الذي ييك فيجب عليه تخايرة مامور تلك  
الجهة عن رفع التأخير ولزالة تلك المخالفة ويعرض ذلك في  
الحال الى ناظر الداخلية ( خامسا ) مهما كانت مامورية  
المفتشين فلم الحنف ان يطلعوا على اوراق ودفاتر المصلحة  
المندوبين اليها وان يطلبوا ويستحصلوا على الاستعلامات  
التي يتراا لم لزوم طلبها ( سادسا ) المفتشون يجرون ماموريتهم  
بالاتحاد مع مدير او ناظر الجهة التي يعينون اليها ولا ينفردون  
الا في الاحوال التي يكون صدر بشأنها اوامر استثنائية مخصوصة  
( سابعا ) كل امر يتفق عليه بين المفتش والمدير ورئيس  
المصلحة انه ضروري وموافق لمحسن سير المصلحة ونهو الامور  
المتاخرة يمكن تقريره وتنفيذه بمعرفة الموظفين الاثنين المذكورين  
بصفة مؤقتة متى كان هذا الامر مستجيلا ويطلب فيها بعد التصديق  
عليه من ناظر الداخلية اما اذا كان غير مستجبل فلا بد من  
عرضه قبل التنفيذ ( ثامنا ) كل مامورية توجه الى مفتش ينبغي  
لن ان يعمل عنها تقريرا خصوصا بنتيجة ما يكون اجراء فيها والمحرطاته  
ويقدمه لناظر الداخلية في عقب نهو تلك المامورية ( تاسعا )  
يكون العمل بمقتضى هذه المواد اعتبارا من تاريخ هذا القرار

داخلية — (نظارة) قرار في ٦ ديسمبر سنة ٨٣

(نحن ناظر الداخلية) مراعاة لصالح المصلحة قررنا ما هو آت (م) ١ قد صار الغاء قلم افرنكي نظارة الداخلية (م) ٢ قد ترتب كابينيه للناظر على الوجه الآتي — رئيس كابينيه ٠ اثنان بوظيفة سكرتير محرر ٠ واحد سكرتير امين محفوظات الاوراق ٠ اثنان بوظيفة مبيض — وكذلك قلم الترجمة يكون تحت ادارة وملاحظة رئيس الكابينيه المتعلق بنا

داخلية — (نظارة) منشور من نظارة الداخلية في ٤ مارس سنة ٨٤

حيث تراءى لنا انه بحال اخطار كل مدير بحدوث جناية مسمحة ببادر باشعار نظارة الداخلية لتغرافيا عما توقع مع تحرير افاده حالا وابعاثها للنظارة واصحابها تفصيلات الواقعة وكيفية الاجراءات التي صار اتخاذها ثم يستمر على اخطارها ايضا من وقت الى اخر بكافة ما جرى وما امر حضرته باجرائه في نفس المادة حين ما يصير احالة الجانبين على مجالس الاختصاص فقد كتب في تاريخه لمن لزم عن ذلك ومن الجملة هذا تكمل لاجراء مقتضاء

داخلية — (نظارة) منشور في ١٢ مارس سنة ٨٤

حضرة مدير المتوفيه استفهم من هذا الطرف عما اذا كان يستمر اعطاء الاخطارات من المديرية للمعية السنية ونظارة الداخلية عما يقع من الحوادث حسب الجارى من واقع التقارير التي يقدمها للمديرية مفشش البوليس ام كيف وحيث ان جهات الاقاليم والمحافظات متتبعة في الادارة لنظارة الداخلية وبذا يلزم ان جميع ما يحدث في هذه الجهات بساير انواعه تصير المبادرة باخطار النظارة المشار اليها عنه في وقته وهي تشعر المعية السنية او الجهة التي ترى اقتضاء اشعارها بما يستدعيه الحال من ذلك فقد كتب في تاريخه لكافة المديرين والمحافظات ومن الجهة هذا تكمل للاجرا على مقتضاء بجهة طرفكم

داخلية — (نظارة) قرار صادر من نظارة الداخلية في ١٥ يولييه سنة ٨٥ بتشكيل مجلس

التأديب

بعد الاطلاع على المادة السابعة من الامر العالي

الصادر في ٢٤ مايو سنة ٨٥ الموافق ١٠ شعبان سنة ١٣٠٢ بتعديل احكام الامر العالي الصادر في ١٠ افريل سنة ٨٣ بتشكيل المجالس التأديبية وادارتها — وبناء على تصديق مجلس النظار قرر ما هو آت (م) ١ يشكل المجلس التأديبي لنظارة الداخلية وكافة المصالح التابعة لها على الوجه الآتي — (اولا) من وكيل نظارة الداخلية وهو الرئيس — (ثانيا) من رئيس قلم التفتيش — (ثالثا) من ناظر قسم قضايا نظارة الداخلية — (رابعا) من رئيس قلم التحريات — (خامسا) من رئيس قلم العرضيات — (سادسا) من احد المفتشين او معاونين (م) ٢ اذا طرأ على احد الاعضاء ما يمنعه عن الحضور في المجلس فالموظف الذي ينوب عن العضو الغائب يعين بمقرنتنا (م) ٣ قد تعين لكل مديرية ومحافظة ومصلحة نيابة تنوب عن هذا المجلس للنظر والحكم في الاحوال المنوه عنها بالامر العالي الصادر بتاريخ ٢٤ مايو سنة ٨٥ المشار اليه فيما يتعلق بجميع مستخدمي الادارة — وتشكل هذه النيابة على الوجه الآتي

(١) عن المديرين (اولا) من المدير وهو الرئيس (ثانيا) من وكيل المديرية (ثالثا) من مأمور المالية (ب) عن المحافظات (اولا) من المحافظ وهو الرئيس (ثانيا) من وكيل المحافظة (ثالثا) من مأمور التحصيل وعن المحروسة من الباشمعاون (ت) عن مصلحة بيت المال (اولا) من الامين وهو الرئيس (ثانيا) من الوكيل (ثالثا) من المفتي (م) ٤ لا يكون حكم المجلس التأديبي صحيحا نافذ المفعول الا اذا كان فيه ثلاثة من اعضائه لا اقل — ولا يكون حكم النيابة المنوه عنها بالمادة الثالثة صحيحا نافذ المفعول الا اذا كان في الجلسة عضوان على الاقل — المعتبر في الاحكام اغلبية الاصوات واذا انقسمت الآراء يكون صوت الرئيس مرجحا (م) ٥ تعتبر بصفة مجلس تأديبي عن المصالح الصحية اللجنة الصحية المشكلة بمقتضى الامر العالي الصادر في ١٣ فبراير سنة ٨٤ المتضمن تشكيل المصالح الصحية وصار تعديلها بمقتضى الامر العالي الصادر في ٧ يونيو سنة ٨٥ (م) ٦ يشكل المجلس التأديبي عن مستخدمي اقلام قسم

ملحوظات

في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ بتسوية حال المستخدمين  
المالكين وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر  
في ٢١ يناير سنة ١٨٨٦ المعين فيه ترتيب الإدارة  
العمومية لنظارة الداخلية والمصالح التابعة لها — وبناء  
على ما عرضه علينا ناظر داخلينا وموافقة رأي مجلس  
نظار حكومتنا امرنا بما هوات (م) ١ قد تصدق منا  
على القرار المرفوق بهذا الصادر من مجلس النظار في  
٢١ يناير سنة ١٨٨٦ المعين فيه ترتيب الادارة  
العمومية لنظارة الداخلية والمصالح التابعة لها (م) ٢  
رؤساء المصالح التابعة لنظارة الداخلية يصير تعيينهم  
بأمر يصدر منا بناء على طلب الناظر بصرف النظر  
عن اصل خدماتهم وتحدد ماهياتهم سنويا في الميزانية  
ولناظر الداخلية ان يعين مباشرة من يلزم من الموظفين  
لباقى الوظائف الاخرى بالادارة العمومية حسب  
الشروط المبينة بالقرار الوزاري الصادر في ٢١ فبراير  
سنة ٨٦ الذي تصدق عليه بامرنا هذا — اما باقى  
المصالح التابعة لنظارة الداخلية فيكون التعيين في جميع  
وظائفها بالشروط المبينة بالقرارات الوزارية الصادرة  
في ٢١ فبراير سنة ٨٦ التي تصدق عليها منا (م) ٣  
(الوظائف العالية تشتمل على ما يأتي) (اولا) فيما  
يتعلق بالادارة العمومية . نظار الادارات . وكيل  
ماموري التفيتش . وكلاء الادارات . باشماون  
رؤساء الاقلام . وكلاء الاقلام . مامورو التفيتش  
من الدرجة الاولى . وكيل رئاسة المعاوين . (ثانيا)  
(فيما يتعلق بمصلحة الجندرية والبوليس) نظار الادارات  
وكلاء الادارات . رؤساء الاقلام . وكلاء الاقلام  
(الموظفون الشبهون بالمتفتشين) الحكيمباشي (ثالثا)  
(فيما يتعلق بمصلحة الصحة العمومية) مفتشون من  
الدرجة الاولى والثانية . حكماء من الدرجة الاولى  
حكماء ييطرية من الدرجة الاولى . مهندس صحي  
ومستخدمون من الدرجة الاولى (رابعا) فيما يتعلق  
بتفتيش عموم السجون (المتفتشون) الحكيم  
السكرتير المترجم . اما باقى الدرجات فتعتبر من  
الوظائف الصغيرة (م) ٤ كافة الاحكام المخالفة لامرنا  
هذا وللقرارات الوزارية الصادرة في ٢١ فبراير سنة  
٨٦ تكون لاغية ولا يعمل بها

الضبط والربط على الوجه الآتي — (اولا) من  
قومندان عموم البوليس او من وكيل قومندان عموم  
البوليس بصفة رئيس (ثانيا) من احد نواب عموم  
الجندرية والبوليس بالاقاليم (ثالثا) من نائب وكيل  
عموم الجندرية والبوليس (رابعا) من مفتش بوليس  
اقليم (اوروباوي) (خامسا) من مفتش بوليس  
اقليم (وطني) تحريرا في مصرفي سنة  
ناظر الداخلية

الامضا

داخلية { (مجلس تاديب) قرار من نظارة الداخلية في ٨  
سبتمبر سنة ٨٥ بتعديل القرار الصادر منها في ٢٠  
يونيه سنة ٨٥

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٣٠ يونيه سنة ٨٥  
بشان تشكيل مجالس التاديب لنظارة الداخلية  
والمصالح التابعة لها : وبعد الاطلاع على قرار مجلس  
النظار المؤرخ ٢٧ اغسطس سنة ٨٥ قرر ما يأتي (م) ١  
قد نسخت المادة الخامسة من قرار ٣٠ يونيه سنة ٨٥  
(م) ٢ استبدلت تلك المادة المنسوخة بهذه المادة  
الآتية وهي (م) ٥ شكل مجلس التاديب لادارة  
مصالح الصحة على الوجه الآتي

المدير (رئيس) وكيل الادارة الاوروباوي .  
المتفتش المندوب الاوروباوي . المتفتش المندوب  
الوطني . مفتش المحروسة . رئيس قلم (اعضاء)  
اذا غاب الرئيس فتكون الرئاسة للوكيل

ناظر الداخلية

الامضا

داخلية — { قرار فيما يتعلق بمجلس تاديب النظارة صادر  
(في شهر فبراير سنة ٨٨٦

بعد الاطلاع على القرار الصادر منا بتاريخ ٢٠ يونيو  
سنة ١٨٨٥ في شان تشكيل مجلس تاديب نظارة  
الداخلية وفروعها وبناء على ما تقرر بمجلس النظار في  
١٥ فبراير سنة ١٨٨٦ قررنا ما يأتي — سعادة المستشار  
الخديوي بالنظارة يكون من اعضاء المجلس المذكور  
ويكون من اعضائه ايضا كل من ناظر ادارة اقلام  
عربي ووكيل هذه الادارة

داخلية — { (ادارة عمومية) امر عال صادر في ٢١  
(فبراير سنة ١٨٨٦

(نحن خديومصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر

داخلية — ٠ { قرار مبین فيه ترتيب درجات مستغدي  
نظارة الداخلية صادر في ٢١ يناير سنة ٨٦  
بناءً على ما عرضه ناظر الداخلية قرر مجلس النظار ما هوأت  
(م) ١ تشبيل نظارة الداخلية على الفروع الاتي يانها وهي  
(اولا) ديوان العموم (ثانياً) مصلحة المهندمة والبوليس  
(ثالثاً) ادارة مصالح الصحة العمومية (رابعاً) تفتيش عموم  
السجون (م) ٢ قد تحدد عدد واختصاصات الادارات والاقلام  
التي تتركب منها الفروع المذكورة قبل وكذلك عدد نظار  
الادارات ووكلائهم ورؤساء الاقلام ووكلائهم والمفتشين  
والمعاونين والمستغدين على الوجه الاتي

### (راجع الجداول ضمن مجموعة سنة ٨٦ ص ١٠٦)

(م) ٣ يسوغ لرؤساء الفروع التابعة لنظارة الداخلية ان  
يعملوا هيئة توزیع المستغدين على الاقلام الذين تحت ادارتهم  
على ما يرونه موافقاً لمقتضيات المصلحة ومحسن سير الاشغال  
بشرط ان لا يخرجوا عن حد المقرر بترتيب الدرجات الميينة  
قبل لكل من الادارات التابعة لم (م) ٤ قد تجددت درجات  
وماهيات مستغدي الفروع التابعة لنظارة الداخلية بحسب  
الوجه الاتي

### (راجع الجداول ضمن مجموعة سنة ٨٦ ص ١١٠)

(م) ٥ المبالغ التي تخصص سنوياً لكل مصلحة لا يمكن ان تتجاوز  
على اي حال من الاحوال حد المتوسط المقرر بتمتضي مادتي  
٢ و ٤ الميئتين قبل اما ادارة المصالح الصحية فيوسط المكافآت  
التي تاتي الى بعض من مستغديها لا ينبغي ان يتجاوز مبلغ  
٥٠٠ جنيه مصري سنوياً (م) ٦ الشروط المتعلقة بالاستخدام  
والترفيات في مصالح نظارة الداخلية بصير تقريرها في لائحة  
مخصوصة تصدر عن ذلك (م) ٧ المستغدون الذين يستولون  
الان ماهيات زائلة عن مربوط وظائفهم يستمرون على  
استيلائها ولولم يعينوا في وظائف يوازي مربوطها ماهياتهم  
الحالية (م) ٨ يسوغ لناظر الداخلية ان يجري في الدرجات  
الميينة بهذا القرار كافة التغييرات التي يرى موافقتها بحسب  
مقتضيات المصلحة

داخلية — ٠ { (ادارة عمومية) ترجمة قرار صادر من  
نظارة الداخلية في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٦

بعد الاطلاع على الامرين الماليين الصادرين في ١٠ ابريل  
وفي ٣ يونيو سنة ٨٣ بتسوية حال المستغدين الملكيين —  
وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر في ٢٢ أكتوبر  
سنة ١٨٨٥ — قرر اللائحة الاتية المختصة بالادارة العمومية  
لنظارة الداخلية

### (الفصل الاول في التوظيف)

(م) ١ لا يدخل احد ما ضمن مستغدي ادارة نظارة الداخلية  
العمومية الا اذا اشغل في افلاما تحت التمرين مدة سنة واحدة  
على الاقل اوسبق استغمامه بصفة دائمة في احدى مصالح  
الحكومة مدة سنتين على الاقل — ومع ذلك يسوغ لناظر  
الداخلية ان يعين بنوع استثنائي في جميع الدرجات مستغدين  
بصرف الذئعن اصل خدماتهم للوظائف التي تحتاج لاستعداد

ومعلومات خصوصية — عدد الوظائف من كل درجة التي يمكن  
دخولها لمستغدي مصالح الحكومة الاخرى او الذين يعينون  
بنوع استثنائي وبدون شرط الصفة لا يصح ان يتجاوز ربع  
عدد المخلوات التي يحصل اذ ان ثلاثة ارباع المخلوات الباقية  
يلزم ان تخصص لترقي مستغدي النظارة وتعيين الخدمة  
الموجودين فيها تحت التمرين (م) ٢ يخص لكل فلم ددد من  
الذين تحت التمرين لا يتجاوز عشر المستغدين وبوخذون  
بالامتحان — ولا يسوغ دخول المذكورين الا في الامتحانات  
التي تعمل عن وظائف الدرجة الرابعة (م) ٣ ينشر في الجريدة  
الرسمية قرار من ناظر الداخلية يبين فيه سنوياً عدد الوظائف  
التي يدخلها من تحت التمرين المراد عمل الامتحان عليها وذلك  
بحسب مقتضيات المصلحة وعدد المخلوات (م) ٤ يجب على  
طالبي الاستخدام ان يكونوا اقوال سن السبع عشرة سنة على  
الاقل وسن الخمس وعشرين سنة على الاكثر في اول شهر  
يناير من السنة التي يفتح فيها الامتحان — ويجب عليهم ان  
يقدموا الاوراق الاتية (اولا) طلب محرر على ورقة نقمة  
(ثانياً) نسخة من تذكرة ولادتهم او شهادة تقوم مقامها (ثالثاً)  
شهادة تدل على حسن سيرتهم واطوارهم (رابعاً) شهادة يبين  
فيها حالة عائلتهم (خامساً) شهادة تدل على صحة بنيتهم تحرر  
من طبيبين من مستغدي الحكومة سادساً شهادات المدارس التي  
يكونون تحصلوا عليها او نسخ منها مصدق عليها — جميع الاوراق  
التي تقدم من طالبي الاستخدام يلزم ان تكون مصدقاً عليها  
(م) ٥ امتحان قبول المستغدين يحدوي على المواد الاتية (اولا) علوم  
واجب معرفتها وهي حسن الخط، صحة الاملاء، الانشاء، مبادي  
الحساب، جغرافية مصر (ثانياً) علوم يجبر الطالب في الامتحان  
فيها وهي اللغات الاجنبية، التاريخ، الجغرافية، معلومات عمومية  
طالبو الاستخدام الذين يعرفون اللغة العربية ولغة واحدة واجلة  
لغات اجنبية معاً يفضلون على الطلاب الذين لا يعرفون  
سوى اللغة العربية عند تساوي درجاتهم (م) ٦ يمنح طالبو  
الاستخدام بعرفة قومسيون مؤلف من الموظفين الاتي يانهم وم  
احد نظار الادارات (بصفة رئيس) وكيل ادارة، احد رؤساء  
الاقلام او احد وكلاء الاقلام (بصفة اعضاء) احد وكلاء  
الاقلام بوظيفة سكرتير موضوع الامتحان ينتخب بمعرفة  
القومسيون ثم يعرض على ناظر الديوان للتصديق عليه (م) ٧  
عند انتهاء الامتحان يجري كشف بدرج فيه المقبولون من  
طالبي الاستخدام بالترتيب حسب استعداد كل منهم —  
ولناظر الداخلية اذ ذاك ان يعينهم في الوظائف بحسب ترتيب  
درجاتهم (م) ٨ لا يعطى للوجوديين تحت التمرين ماهية انما  
يسوغ لناظر ان يعطي لهم مكافأة ومقدار المكافأة المعكفي عنها  
لا يمكن ان يتجاوز ثلاثمائة قرش شهرياً في اي حال من الاحوال

### (الفصل الثاني)

#### (في بيان احوال المستغدين وترقيتهم)

(م) ٩ يجب على نظار الادارات او وكلائها او رؤساء الاقلام  
ان يقدموا لناظر الداخلية في شهر يولي من كل سنة كشفاً  
يبينون فيه احوال كل من المستغدين الموجودين تحت



## ملحوظات

بعد الاطلاع على الامرين العاليين الصادر احدهما في ١٠ ابريل والثاني في ٣ يونيه سنة ٨٣ بتسوية احوال المستخدمين الملكيين - وعلى قرار مجلس النظار الصادر في ٤ يناير سنة ٨٦ - قرر اللائحة الآتي بيانها لمصلحة الجندرية والبوليس

### (الباب الاول)

#### في التعيينات والترقيات بالقسم العسكري

(م) ١ كافة التعيينات والترقيات بالقسم العسكري بالجندرية والبوليس لغاية رتبة الباشاويش للوطنيين وكونستابل درجة اولى للارور وباوين في البوليس ولغاية درجة صول في الجندرية تكون بمعرفة قومندان العموم او الضابط النائب عنه (م) ٢ كافة التعيينات والترقيات لدرجات اعلى مما هو مبين بالمادة السابقة يجب العرض عنها من قومندان العموم الى ناظر الداخلية وبعد الاقرار عليها منه تعرض على الحضرة الخديوية للتصديق عليها باصر عال يصدر عنها (م) ٣ الترقيات في القسم العسكري لا يكون اجراؤها الا بمراجعة الشرطين الآتي بيانها (اولا) الاقدمية في الخدمة - (ثانيا) الاستعداد والمعلومات الخصوصية والاهلية الشخصية والارجحية في الترفي تكون لمن حاز اكثر من غيره الشرطين المذكورين (م) ٤ على كبار ضباط المصلحة ان يقدموا الى قومندان العموم في اوقات معينة كشوفات مبينة فيها احوال وسير كل من الضباط الذين تحت ادارتهم (م) ٥ الكشوفات المذكورة تعمل بحسب الاستمارة التي يستصوبها قومندان العموم وتوضح فيها ملحوظات الضباط الموصى اليهم عن احوال كل ضابط وسيره في الاشغال وسلوكه واستعداده ومهارته - وهذه الكشوفات تكون اساماً للقومندان العمومي في عمل جداول الترقيات (م) ٦ عند خلو وظيفة بالقسم العسكري وعدم وجود ضابط من المستخدمين لائقين لتاديتها فيتعين فيها ضابط من الضباط المستودعين او المتقاعدين ويكون انتخابه بالصفة الموضحة بالمادة السابعة الآتية (م) ٧ بمعرفة قومندان العموم يشكل قومسيون تحت رئاسة ضابط لا تكون رتبته اقل من القائمقام للنظر في سوابق خدمات واهلية الضباط الطالبيين للخدمة - وبناء

ادارتهم مع ما يروونه فيهم من معرفتهم الادارية وكيفية شغلهم وعملهم ومعلوماتهم ومعاظمتهم وسلوكهم وغير ذلك من الاحوال (م) ١٠ جداول الترفي تخرج في ابتداء كل سنة بناء على الايضاحات المدرجة في كشوفات بيان احوال المستخدمين المذكورة في المادة السابقة ثم يصير الاقرار عليها من ناظر الداخلية والمستخدمون المدرجون فيها هم الذين يمكن ترفيتهم دون سواهم في اثناء السنة التي عملت لاجلها هذه الجداول الى ماهية او درجة اعلى من التي كانوا حائزين لها (م) ١١ جميع الترقيات الى الوظائف العالية تكون بطريق الانتخاب - جداول ترفي الوظائف الصغيرة تنقسم الى قسمين اولها يشتمل على المستخدمين المطلوب ترفيتهم بالانتخاب وثانيها على المستخدمين المطلوب ترفيتهم بالنظر لقدميتهم في الخدمة والترقيات المذكورة تكون بحسب ترتيب قيد هؤلاء المستخدمين نصنهم بالانتخاب ونسبهم بالاقدمية (م) ١٢ جدول الترفي يخرج عن مستخدمي ادارة نظارة الداخلية العمومية والمصالح التابعة لها كل منها على حدة (م) ١٣ ينتخب وكلاء الافلام من ضمن مستخدمي الدرجة الاولى من اي صنف كان بشرط ان يكونوا ادوا بتجارب امتحاناً بقرار موضوعه ناظر الداخلية ويكون مضى عليهم في الدرجة المذكورة سنة واحدة بالاقبل اما مستخدمو الدرجة الثانية المراد ترفيتهم بالانتخاب فهو لا يمكن امتحانهم الا انه لا يجوز اعطائهم وظيفة وكلاء افلام الا اذا توفرت فيهم شروط الدرجة والاقدمية المبينة قبل (م) ١٤ ينتخب رؤساء الافلام من ضمن وكلاء الافلام الذين مضى عليهم في الوظيفة المذكورة سنان على الاقل (م) ١٥ ينتخب وكلاء الادارات من ضمن رؤساء الافلام الذين مضى عليهم في الوظيفة المذكورة سنان على الاقل (م) ١٦ انتخاب نظار الادارات يكون بمعرفة ناظر الداخلية (م) ١٧ ينتخب ناظر الداخلية كل من ماموري الفتيش والمعاونين من ضمن المستخدمين الموجودين في الخدمة او مستغدي الحكومة الاقدمين الاكثر استعداداً واهلية لتأدية الوظيفة التي تملوا (م) ١٨ التعيينات التي تحصل في مستغدي ادارة نظارة الداخلية العمومية تعلن للعموم بنشرها في الجريدة الرسمية

### (الفصل الثالث - في التأديب)

(م) ١٩ تنفيذ الاجراءات التأديبية يكون على مقتضى التواعد العمومية للمنصوص عنها في الامر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥

### (الفصل الرابع - احكام عمومية)

(م) ٢٠ يحمل لكل مستخدم حال دخوله في المصلحة ملف خصوصي يحتوي على ورقة مبين فيها الوظائف التي اقام فيها بالتوالي وعلى جميع النفاذ والاوراق المتعلقة بسلوكه الاداري وكل ما يتعلق بامروظيفته وسوابق خدماته (م) ٢١ التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذه اللائحة ستقرر بمقتضى قرارات تصدر من النظارة - نشرها بالقاهرة في سنة ١٨٨٦

داخلية - (م) ٢١ قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢١ فبراير سنة ٨٦ يتعلق بالتعيينات والترقيات بمصلحة الجندرية والبوليس

على قرار القومسيون المذكور يعرض من قومندان  
العموم الى ناظر الداخلية اسماء الضباط الذين يرى  
فيهم الكفاءة والوظائف الخالية (م) ٨ تعمل ايضاً نصف  
ضباط جداول ترقية لتعيين من يليق منهم للوظائف  
التي تخلو فيما بعد

### (الباب الثاني)

#### في التعيينات والترقيات بالقسم الملكي

(م) ٩ كافة التعيينات والترقيات في القسم الملكي  
تكون بمعرفة ناظر الداخلية بناء على طلب قومندان  
العموم (م) ١٠ الترقيات في القسم الملكي يكون اجراؤها  
بمقتضى الشروط المقررة بالمادة الثالثة للقسم العسكري  
(م) ١١ على كبار ضباط المصلحة ان يقدموا في اوقات  
معينة الى قومندان العموم كشوفات عن سير كل مستخدم  
تحت ادارتهم (م) ١٢ لا يسوغ ترقية المستخدمين من  
درجة او طبقة اعلى من التي هم فيها الا اذا كان لم  
بالاقل سنة واحدة في الوظيفة المراد النقل منها ومع  
ذلك مراعاة لصالح المصلحة يجوز لناظر الداخلية بناء  
على طلب قومندان العموم ان يعين مؤقتاً من خلا من  
الشروط المذكورة في وظيفة اعلى من وظيفته (م) ١٣  
كل مستخدم رقي الى درجة اعلى من درجته يعطى  
له استحقاق اقل فئة للدرجة المذكورة ولا يسوغ اعطا  
علاوة ماهية اليه الا من بعد مكثه سنة في الدرجة  
التي نقل اليها (م) ١٤ كل وظيفة تخلو ويكون غير  
ممكن تعيين احد فيها من المستخدمين بالمصلحة فيصير  
اعمال امتحان عنها ويصير الاعلان عن ذلك بالجريدة  
الرسمية مع ايضاح نوع الوظيفة وقيمة مرتبها والشروط  
المقتضى الامتحان على موجبها مع تعيين يوم الامتحان  
(م) ١٥ ينبغي ان يكون طالب الدخول في الوظائف  
الداخلية بمصلحة الجندرية والبوليس بالغاً من العمر  
السابعة عشرة على الاقل والسابعة والعشرين على الأكثر  
وذلك في غرة يناير السنة التي يعمل فيها الامتحان —  
وعليه ان يقدم الاوراق الآتية (١) طلب على ورقة  
تمغة (٢) نسخة من تذكرة الولادة او ورقة تقوم مقامها  
(٣) شهادة بحسن السير والسلوك (٤) شهادة باحوال  
عائلته (٥) شهادة بسلامة البنية تحرر من طبيب  
مستخدمين (٦) الصورة الاصلية او نسخة مصدق عليها

من الشهادات الدراسية الحائزين لها ولا بد من ان  
تكون جميع هذه الاوراق مستوفية التصديق (م) ١٦  
يصير امتحان الطلبة بمعرفة لجنة تحت رئاسة متوظف  
ملكي او عسكري رتبته معادلة لرتبة مفتش قسم بالاقل  
وبعد نهو الامتحان يتحرر كشف ببيان الطلبة المقبولين  
حسب درجة استحقاق كل منهم (م) ١٧ بناء على  
طلب قومندان العموم يعين الناظر المستخدمين  
اللازمين للوظائف التي لا تحتاج لاستعداد ومعارف  
خصوصية على حسب نتيجة الامتحان وبمقتضى المادة  
الاولى من الامر العالي الصادر في ٣ يونيه سنة ٨٣  
— وله ان يعين بناء على طلب قومندان العموم ارباب  
الوظائف التي تحتاج لاستعداد ومعلومات خصوصية  
بوجه استثنائي وبقطع النظر عن سابقة خدماتهم ومها  
كانت درجة الوظيفة

### الباب الثالث — احكام عمومية

(م) ١٨ قد تخصص بمصلحة عموم الجندرية والبوليس  
دفتر عمومي يشتمل على الملفات الخصوصية المتعلقة  
بالضباط والمستخدمين الملكيين وعلى بيان سوابق  
استخدام كل منهم (م) ١٩ كيفية تنفيذ مفصلات  
هذه اللائحة بصير تعيينها بقرارات تصدر من النظارة  
او بالاوامر اليومية التي تصدر من القومندان العمومي  
تحريراً في القاهرة في سنة ١٨٨٦

داخلية — (صح) قرار صادر من نظارة الداخلية في  
٢١ فبراير سنة ١٨٨٦

بعد الاطلاع على الاقرين العالين الصادر احدها  
في ١٠ ابريل والثاني في ٣ يونيو سنة ١٨٨٣ بتسوية  
حالة المستخدمين الملكيين — وبعد الاطلاع على  
قرار مجلس النظارة المؤرخ في ١٥ اكتوبر سنة ٨٥  
وبناء على ما عرضه مدير مصلحة الصحة العمومية  
قرار اللائحة الآتية

### الباب الاول — في التوظيف

(م) ١ تنقسم خدمة مصلحة الصحة الى قسمين قسم  
علمي وقسم اداري (م) ٢ لا يستخدم احد في اقلام مصلحة  
الصحة ما لم يكن مكث فيها سنة على الاقل بصفة  
طالب تمرين او استخدم مدة سنتين على الاقل باحدى  
المصالح الاميرية (م) ٣ يخصص لكل ادارة عدد من

## ملحوظات

(ثانيا) المواد الاختيارية وهي اللغات الانجليزية والتاريخ والجغرافية وغير ذلك من المعارف — اما الامتحان في المواد العلمية فيكون بعد موافقة ناظر الداخلية على ما يعرضه عليه مدير المصلحة من مواضع الامتحان الخصوصية (م) ١١ تولف لجنة الامتحان على الوجه الاتي مفتش العموم رئيس: المفتش المندوبان اطباء او حكام يطينين او كياويين بصفة اعضاء: رئيس فلم الادارة العمومية سكرتير — وبعد ان تنتخب اللجنة مواضع البحث تعرضها على المدير (م) ١٢ عند انتهاء الامتحان يجرى كشف باسماء من قبل من الطلبة على ترتيب درجاتهم ثم يعينهم الناظر بناء على طلب المدير في الوظائف بمراعاة هذا الترتيب طبقا للمادة الاولى من ذكرته ٣ بونه سنة ١٨٨٤ المتعلقة بالوظائف التي لا تحتاج لاستعداد ومعارف خصوصية

### (الباب الثاني)

#### في التبليغ عن المستخدمين وترقيتهم

(م) ١٣ لا يرقى احد في مصلحة الصحة الا بالانتخاب حسب استحقاقه وبموجب التقرير المقدم من رئيس القلم في حقه — وعلى رؤساء الاقلام ان يقدموا في شهر بوليه من كل سنة الى مدير المصلحة عن كل من المستخدمين التابعين لم كلف تبليغ عن معرفته بالامور الادارية وكيفية اعاله ومعارفه ومواظبته وقيامته (م) ١٤ بموجب الايضاحات التي اشتملت عليها كشوفات التبليغ المذكورة في المادة السابقة يجرى مدير العموم في ابتداء كل سنة جداول الترتي ثم يعرضها على ناظر الداخلية وليس لغيره من درجوا فيها الترتي الى زيادة مائة او درجة مئة السنة التي عملت عنها الجداول (م) ١٥ كل تعيين او ترقى يحصل في مصلحة الصحة العمومية يعلن في الجريدة الرسمية

### (الباب الثالث — التأديب)

(م) ١٦ تكون الاجراءات التأديبية حسب الاحكام العمومية المذكورة في ذكرته ٢٤ مايو سنة ٨٥ (م) ١٧ يخص لكل مستخدم عند دخوله في المصلحة ملف ورق يدل على كافة الوظائف التي تقلدها ويضاف الى هذا الملف كافة التفريعات والاوراق والمستندات الدالة على سيره في الادارة وخصص ما حصل منه وله في الخدمات (م) ١٨ يكون تنفيذ تفصيلات هذه اللائحة بموجب قرارات تصدر من نظارة الداخلية او اوامر من مدير مصلحة الصحة العمومية

داخلية — (م) ١٩ قرار صادر من نظارة الداخلية (م) ٢٠ في ٢١ فبراير سنة ٨٦

بعد الاطلاع على الامرين العاليين الصادر احدهما في ١٠ ابريل والثاني في ٣ بونه سنة ٨٢ بقسوبة حالة المستخدمين الملكيين — وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظارة المؤرخ ٢٨ سبتمبر سنة ٨٥ — وبناء على طلب مفتش عموم السجون قرر اللائحة الاتية لتفتيش عموم السجون

### (الباب الاول — في التوظيف)

(م) ١ جميع التعيينات في ادارات تفتيش عموم السجون تكون من ناظر الداخلية بناء على طلب مفتش عموم السجون (م) ٢ يكون تعيين المفتشين وطبيب التفتيش وكاتب التفتيش المكلف

طلاب التمرين لا يزيد عن عشر مستخدم في الادارة ويكون اخذهم بالامتحان — لا يمكن امتحان طلاب التمرين اللوظائف الدرجة الرابعة واذا تساوت نتيجة امتحان احدهم بغيره فتكون له الاولوية (م) ٤ تنشر مصلحة الصحة سنويا في الجريدة الرسمية اعلانا تعين فيه عدد ما يلزم لها من الطلاب بحسب احتياج المصلحة والوظائف الخالية (م) ٥ ينبغي ان يكون طالب الدخول في وظيفة من القسم العلمي بالغا من العمر الاحدى والعشرين على الاقل والثلاثين على الاكثر وذلك في غرة يناير السنة التي يدخل فيها للخدمة ويجوز للناظر ان يعين بوجه استثنائي من لم تتوفر فيه هذه الشروط متى تراءى فيه استعداد واهلية تأتي على المصلحة بالفائدة (م) ٦ ينبغي ان يكون طالب التمرين بالغا من العمر السابعة عشرة على الاقل والعشرين على الاكثر في غرة يناير السنة التي يحصل فيها امتحان قبوله (م) ٧ ليس لطالب التمرين راتب غيرانه يجوز للناظر ان يأمر بان يعطى له تعويض لا يستقطع منه اليوم الاحتياطي بقدر ما تسمح به المبالغ المخصصة لهذا الغرض ولا يمكن ان يزيد هذا التعويض عن ثلاثمائة قرش في كل شهر (م) ٨ بعد مكوث طلاب التمرين سنة في محلاتهم يقدم رئيس المصلحة عن الموجودين بها للناظر تقريرا عن استعدادهم وسيرهم وكيفية قيامهم بالعمل ثم يقرر الناظر بعد اطلاعه على هذا التقرير قبولهم نهائيا من عدمه والذين لا يقبلون يفصلون عن محلاتهم فوراً ولا يجوز لهم المطالبة باي تعويض امان قبلوا فيعينون في الدرجة الرابعة اولا فاولا عند خلو الوظائف مع مراعاة اقدمية كل منهم (م) ٩ على طالب الدخول في القسم العلمي والقسم الاداري ان يقدم الاوراق الآتي بيانها (اولا) طلبا محررا على ورق ثقفة (ثانيا) نسخة من تذكرة الولادة (ثالثا) شهادة بحسن السير والسلوك (رابعا) شهادة بحالة عايلاتهم (خامسا) شهادة بصحة بنيتهم باخذونها من حكيمين من حكماء الميري (سادسا) شهادة دراسية او صورة منها مصدق عليها (م) ١٠ يدور امتحان طلاب التمرين على المواد الآتي ذكرها (اولا) المواد التي لا بد من معرفتها وهي حسن الخط والاملا والتفريعات والحساب الابتدائي وجغرافية القطر المصري

من احوالهم (م) ١٠ بموجب الايضاحات التي اشتملت عليها كشوفات التبليغ يحجر المنشى العمومي جداول الترتي لم يعرضها على ناظر الداخلية وليس لغريم من درجوا فيها الترتي الى درجة او زيادة راتب مدة السنة التي عملت عنها الجداول — ويكون ترتيبهم بموجب الترتيب النصف بالانتخاب والنصف الاخر بالاقدمية (م) ١١ لا يرقى المستخدم من درجة الى اعلى منها الا اذا مكث سنة بالاقل في وظيفته ومن رقى الى درجة اعلى من درجته يرتب له اخرفية الدرجة المذكورة

### (الباب الثالث - في الناديب)

(م) ١٢ الاجراءات التأديبية تكون على حسب الاحكام العمومية المذكورة في الامر العالمي المؤرخ ٢٤ مايو سنة ٨٥ اما محكمة مستخدمي المصلحة بالاقل فهي بمعرفة مجالس التأديب بالمديريات وعند انتهاء اعمال المجالس يرسل تقرير الى منشى عموم السجون وهو يقدمه الى ناظر الداخلية — وتكون محاكمة مستخدمي التفتيش العمومي وليان طر بمعرفة مجلس تأديب نظارة الداخلية ويضاف الى اعضائه منشى عموم السجون او مندوب من قبله

### (الباب الرابع - احكام عمومية)

(م) ١٣ يخص بانظام التفتيش العمومي لكل مستخدم عند دخوله في الخدمة ملف اوراق يبين فيها الخدمات السابقة له بالتوالي وتلق هذا الملف كافة التقارير والاوراق المتعلقة بسير المستخدم في الادارة واخص ما حصل منه وله في الخدمات (م) ١٤ تنفيذ تفصيلات هذه اللائحة يكون بموجب قرارات تصدر من النظارة او اوامر من منشى عموم السجون

داخلية — (مجلس تأديب) ترجمه قرار صادر من (عظوفتلو افندم ناظر الداخلية في ٦ يونيو سنة ١٨٨٧ بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٣٠ يونيو سنة ٨٥ المختص بتشكيل مجالس تأديب نظارة الداخلية والمصالح التابعة لها — وعلى قرار مجلس النظارة الصادر بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ٨٥ — وعلى القرار الصادر في ٨ سبتمبر سنة ٨٥ — وبناء على طلب مدير مصلحة الصحة العمومية قد تقرر ما هو آت (م) ١ قد صار الغاء القرار الصادر في ٨ سبتمبر سنة ٨٥ (م) ٢ يصير تشكيل مجلس تأديب مصلحة الصحة العمومية على الوجه الاتي المدير افرنكي بصفته رئيس : وكيل الادارة وطني : منشى من الدرجة الاولى افرنكي : منشى من الدرجة الاولى وطني : اثنين منشى من الدرجة الثانية وطنيين : ناظر قلم الادارة افرنكي (اعضاة) وفي حالة وجود مانع يمنع المدير عن الحضور يكون وكيل الادارة رئيسا لمجلس التأديب

داخلية — . امر عال صادر في ٢١ مارس سنة ٨٨

بعد الاطلاع على الامر العالمي الصادر في ٢١ فبراير سنة ٨٦ بترتيب ادارة العموم بنظارة الداخلية والمصالح التابعة لها — وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلينا ومناقشة رأي مجلس نظارة حكومتنا امرنا بما هو آت (م) ١ قد التي ما هو مذكور بالقرارات الصادرة في ٢١ فبراير سنة ٨٦ بخصوص ادارة العموم بنظارة الداخلية ومصلحة الصحة العمومية (م) ٢ قد تصدق

بالترجمة على طريق الانتخاب ويفضل اخذهم من بين مستخدمي المصلحة او من سبق له استخدام فيها اللاتين المحائزين المعلومات الكافية بعد ثبوت ذلك بمعرفة مجلس الامتحان المنوع عنه في المادة الخامسة الاتية (م) ٢ ينبغي ان يكون طالب التوظيف بصفة مديرتين بالغا من العمر الخامسة والعشرين بالاقل او الاربعين بالاكثر وذلك في غرة يناير السنة التي يدخلون فيها بالمصلحة ولا بد وان يكون سبق له استخدام بمصالح الحكومة مدة ثلاث سنوات على الاقل — اما طالب الاستخدام بصفة كاتب فبكون بالغا الاحدى والعشرين على الاقل والثلاثين على الاكثر وذلك في غرة يناير السنة التي يدخلون فيها بالمصلحة وينبغي ان يكون سبق له استخدام في مصالح الحكومة مدة ستين على الاقل — وعلى كل طالب ان يقدم الاوراق الآتية (١) طلب على ورقة نمغة (٢) نسخة من تذكرة الولادة او ورقة تقوم مقامها (٣) شهادة بحسن السير والسلوك (٤) شهادة باحوال عائلته (٥) شهادة بسلامة البنية تحرر من طبيبين مستخدمين (٦) رتبة من المصلحة التي كان مستخدما بها — ولا بد من ان تكون هذه الاوراق مستوفية التصديق (م) ٤ ينشر بالجريدة الرسمية اعلان من منشى عموم السجون عن عدد وصفة المحلات المطلوب عمل الامتحان من اجلها ويحدد يوم الامتحان (م) ٥ امتحان قبول مديري السجون يدور على المواد الاتية الضرورية المعرفة — حسن الخط والاملاء والتحريرات والحسابات ولائحة السجون ومسك دفاترها — وامتحان قبول الكتبة يدور على المواد الاتية الضرورية المعرفة — حسن الخط والاملاء والتحريرات والحساب الابتدائي ومسك دفاتر السجون بانواعها ويشتمل ايضا امتحان مديري السجون والكتبة على مواد يختصون فيها باختيارهم وفي اللغات الاورورباوية والتاريخ والجغرافية وغير ذلك من المعارف عموما — ويفضل من يعرف العربية ولغة او عدة لغات اجنبية على من لا يعرف غير العربية اذا تساوت درجتها في الامتحان (م) ٦ يكون امتحان الطالبين بمعرفة مجلس مركب من مندوبين يعينها المنشى العمومي وينتخبها مواضع البحث ويقدمانها للمنشى العمومي فيصدق عليها (م) ٧ عند انتهاء البحث يحجر كشف باسماء من قبل من الطلاب على ترتيب درجاتهم ثم يعينهم الناظر بناء على طلب المنشى العمومي في الوظائف بمراعاة هذا الترتيب وعلى الوجه الاتي مدير السجون والكتبة يكون تعيينهم بصفة وقتية لمدة شهر واحد عند انتهاءهم بصفة دائمية وباقلة فية للدرجة التي يدخلون بها وهذا اذا قاموا حتى القيام باعمال وظيفتهم (م) ٨ للناظر الحق في ان يعين بناء على طلب المنشى العمومي ارباب الوظائف التي تحتاج لاستعداد ومعلومات خصوصية بوجه استثنائي وبتقطع النظر عن سابقة الخدمة

### (الباب الثاني)

### (في التبليغ عن المستخدمين وترقيهم)

(م) ٩ على منشى السجون ومديريها ان يقدموا في شهر يوليو من كل سنة لمنشى عموم السجون كشف تبليغ عن كيفية اعمال المستخدمين التابعين لم ومعارفهم وموظفهم وقيافتهم وغير ذلك

## ملحوظات

الذين يؤخذون من تحت التمرين ويعينون بوظائف تربط لهم مرتبات أخرقة للدرجة الرابعة (٦٠ جنيتاً مصرياً في السنة) — ومع ذلك فمن يعرف منهم لغة أو جملة لغات أجنبية معرفة كافية للاستخدام بصفة مساعد مترجمين يجوز أن يرتبط لهم مرتب الترتيب الثانية للدرجة المذكورة (٧٢ جنيتاً مصرياً في السنة) (م) ١١ مستخدمو مصالح الحكومية الأخرى لا يمكن تعيينهم بنظارة الداخلية إلا بما يوافقهم أو بالمهاجرة التي تلي درجتهم مباشرة وذلك إذا اجتمعت فيهم شروط الأقدمية المطلوبة ولا يصح قبول هؤلاء المستخدمين ولا متطلبي الاستخدام بصفة استثنائية إلا بعد تفضية امتحان تعيين مواد معرفة ناظر الداخلية من قبيل اختصاصات الوظائف التي سيعينون بها

### (الفصل الثاني)

#### (في بيان أحوال المستخدمين وترقيتهم)

(م) ١٢ يجب على نظار الإدارات أو وكلائها أو رؤساء الأقسام أن يقدموا لناظر الداخلية في شهر يونيو من كل سنة كشفاً يبينون فيه أحوال كل من المستخدمين الموجودين تحت إدارتهم بما يروونه فيهم من معرفتهم الإدارية وكيفية شغلهم وعلمهم ومعلوماتهم وسلوكهم وغير ذلك من الأحوال (م) ١٣ جداول الترقي تحرر في ابتداء كل سنة بناء على الأبحاث المدرجة في كشوفات بيان أحوال المستخدمين المذكورة في المادة السابقة ثم يصير الأقرار عليها من ناظر الداخلية والمستخدمون المندرجون فيها م الذين يمكن ترقيتهم دون سؤال في أثناء السنة التي عملت لأجلها هذه الجداول إلى ما هي أو درجة أعلى من الحائزين لها (م) ١٤ جميع الترقيات إلى الوظائف العالية تكون بطريق الاختيار — جدول ترقي الوظائف الصغيرة تنقسم إلى قسمين أولها يشمل على المستخدمين المطلوب ترقيتهم بالاقتدار وثانيها على المستخدمين المطلوب ترقيتهم بالنظر لأقدميتهم في الخدمة والترقيات المذكورة تكون بحسب ترتيب قيد هؤلاء المستخدمين نصفهم بالاقتدار ونصفهم بالأقدمية (م) ١٥ جدول الترقي يجري عن مستخدمي إدارة العوم بنظارة الداخلية والمصالح التابعة لها كل منها على حدة (م) ١٦ مستخدمو الدرجات الصغرى لا يمكن ترقيتهم إلى إحدى طبقات الدرجة التي هم بها إلا إذا مضى عليهم بالأقل مدة سنة وم في طبقتهم وكل مستخدم رقي إلى درجة أعلى من درجته يرتب له فئة أخر طبقه من الدرجة التي رقي إليها والمستخدمون الذين يفيدون بالجدول للترقي بالنظر لأقدمية لا يجوز ترقيتهم إلى درجة أعلى من درجته إلا إذا مضى سنة على الأقل في الطبقة الأولى من الدرجة التي تحت الدرجة المراد ترقيتهم إليها مباشرة — أما المستخدمين الذين يدرجون للترقي بالاقتدار فيجوز ترقيتهم إلى الدرجة التي هي أعلى من درجته متى كان هم لم سنان في الدرجة التي قبل الدرجة المراد ترقيتهم إليها ولوائهم لم يرقوا إلى الطبقة الأولى من تلك الدرجة (م) ١٧ المنشئون والمعاونون يتخفون بمعرفة الناظر من ضمن المستخدمين الموجودين في الخدمة أو مستخدمي المصلحة الأقدمين الأكثر استعداداً وإلماماً بواجبات الوظيفة التي تملكون ولا يمكن نقلهم من درجة إلى أخرى إلا بعد مضي سنتين عليهم في خدمتهم (م) ١٨ ينتخب وكلاء الأقسام من ضمن مستخدمي الدرجة الأولى من أي طبقة كانوا بشرط أن يكونوا أدنى نجاحاً امتحاناً بقرار موضوعه ناظر الداخلية ويكون مضى عليهم في الدرجة المذكورة سنة واحدة بالأقل أما مستخدمو الدرجة الثانية المراد ترقيتهم بالاقتدار فيقولوا يمكن امتحانهم إلا أنه لا يجوز إعطائهم وظيفة وكلاء أقسام إلا إذا توفرت فيهم شروط الدرجة والأقدمية المهيئة قبل (م) ١٩ ينتخب رؤساء الأقسام من ضمن وكلاء أقسام الدرجة الأولى والدرجة الثانية الذين يكونون مضى عليهم في درجتهم ثلاث سنوات على الأقل ولا يرقون من درجة إلى درجة أعلى إلا إذا مضى عليهم سنتان على الأقل في الخدمة التي هم بها (م) ٢٠ وكلاء الإدارات يتخفون من ضمن رؤساء أقسام الدرجة الأولى والثانية الذين مضى عليهم ثلاث سنوات على الأقل في الخدمة بدرجة رؤساء الأقسام ويمكن ترقيتهم من درجة إلى أخرى بعد مضي سنتين عليهم في الخدمة التي هم بها (م) ٢١ نظار الإدارات يتخفون من ضمن وكلاء الإدارات الذين هم من الدرجة الأولى والثانية ويكون مضى عليهم على الأقل أربع سنوات في درجة وكلاء إدارة ويمكن ترقيتهم إلى درجة أعلى من درجتهم مباشرة إذا كان مضى عليهم سنتان في خدمتهم (م) ٢٢ التعيينات والترقيات التي تحصل في مستخدمي إدارة العوم بنظارة الداخلية تملن بالمراتب الرسمية

منا على القرارات الصادرة في ٢١ مارت سنة ١٨٨٨ المعلن فيها الترتيب الداخلي الجديد للمعينين المذكورين

#### داخلية — ترجمة قرار صادر في ٢١ مارت سنة ١٨٨٨

بعد الاطلاع على الأمرين العاليين الصادرين في ١٠ أبريل وفي ٢ يونيو سنة ١٨٨٢ بنسبة حال المستخدمين للملكيين — وعلى القرار الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٦ — وعلى قرار مجلس النظار الصادر في ١٥ مارت سنة ١٨٨٨ — قرر ما يأتي — لائحة إدارة العوم بنظارة الداخلية قد صار تعديلها على الوجه الآتي

### الفصل الأول — في التوظيف

(م) ١ لا يدخل أحد ضمن مستخدمي إدارة العوم بنظارة الداخلية إلا إذا اشغل في أفلامها تحت التمرين مدة سنة واحدة على الأقل أو سبق استخدامه بصفة دائمية في إحدى مصالح الحكومة مدة سنتين على الأقل — ومع ذلك يسوغ لناظر الداخلية أن يعين بتوقع استثنائي في جميع الدرجات بصرف النظر عن سابق الخدمة مستخدمي الوظائف التي تحتاج لاستعداد ومعلومات خصوصية — وعدد الوظائف من كل درجة التي يمكن دخولها لمستخدمي مصالح الحكومية الأخرى أو الذين يعينون بتوقع استثنائي وبدون شرط سبق الخدمة لا يصح أن يتجاوز ربع عدد الخلفاء التي تحصل وثلاثة أرباع الخلفاء الباقية يلزم أن تخصص للترقي مستخدمي النظارة وتعيين الخدمة الموجودين تحت التمرين (م) ٢ يخصص لكل فئة عدد من الذين تحت التمرين لا يتجاوز عشر المستخدمين ويؤخذون بالامتحان — ولا يسوغ دخول المذكورين إلا في الامتحانات التي تشمل عن وظائف الدرجة الرابعة (م) ٣ ينشر في الجريدة الرسمية قرار من نظارة الداخلية يبين فيه سنوياً عدد الوظائف التي يدخلها من م تحت التمرين المراد عمل الامتحان عليها وذلك بحسب مناصب المصلحة وعدد الخلفاء (م) ٤ يجب على طالبي الاستخدام أن يكون سنهم من سبع عشرة سنة على الأقل إلى خمس وعشرين سنة على الأكثر في أول شهر يناير من السنة التي يفتح فيها الامتحان ويجب عليهم أن يقدموا الأوراق الآتية — أولاً طلباً محرراً على ورق ثمنه — ثانياً نسخة من تذكرة ولادتهم أو شهادة تقوم مقامها — ثالثاً شهادة تدل على حسن سيرتهم وأطوارهم — رابعاً شهادة تبين فيها حاله عائلتهم — خامساً شهادة تدل على صحة بينهم تحرر من طبيبين من مستخدمي الحكومة — سادساً شهادات المدارس التي يكثرون تحصيلها عليها أو نسخ منها مصدقاً عليها — وسبع هذه الأوراق التي تقدم من طالبي الاستخدام يجب أن تكون مصدقاً عليها (م) ٥ امتحان قبول المستخدمين يختص على المواد الآتية — أولاً علوم واجب معرفتها وهي: حسن الخط صحة الإملاء — الإنشاء — مبادئ الحساب — جغرافية مصر — ثانياً علوم تجبر الطالب في الامتحان فيها وهي: اللغات الأجنبية — التاريخ — الجغرافية — معلومات عمومية — وطالبي الاستخدام الذين يعرفون اللغة العربية ولغة واحدة أو جملة لغات أجنبية مما يفضلون على الطلاب الذين لا يعرفون سوى اللغة العربية عند تساوي درجاتهم (م) ٦ يتعين طالبي الاستخدام بمعرفة تومسيون مولف من الموظفين الآتي بيانهم وم — أحد نظار الإدارات بصفة رئيس — وكيل إدارة — أحد رؤساء الأقسام أو أحد وكلاء الأقسام — أحد وكلاء الأقسام بوظيفة سكرتير (أعضاء)

وموضوع الامتحان ينتخب بمعرفة التومسيون ثم يعرض على ناظر الديوان للتصديق عليه (م) ٧ عند انتهاء الامتحان يجري كشف يدرج فيه المتبولون من طالبي الاستخدام بالترتيب حسب استعداد كل منهم — وناظر الداخلية إذا ذلك يعينهم في الوظائف الحالية بحسب ترتيب درجاتهم (م) ٨ لا يعطى الموجودين تحت التمرين مهابة إنما يسوغ لناظر الأقسام أن يعطى لم كافاة لا تزيد عن مقدار المربوط لذلك وهذه المكافاة لا يستقطع منها الاحتياطي التجاري يحجز من المرتبات على ذمة المعاشات — ولا يجوز أن تتجاوز هذه المكافاة في أي حال من الأحوال ثلثية قرش شهرياً (م) ٩ رئيس الإدارة الموجود بطرف عال تحت التمرين يقدم بعد سنة من وجودهم تقريراً لناظر عن استعدادهم وسلوكهم وأعمالهم في خدمتهم — وباطلاع الناظر على هذا التقرير ينظر في قبولهم بصفة نهائية أو عدمه والذين لا يقرر بانوائهم ينقلون في الحال عن أعمالهم وليس لهم حق في أي مكافاة — أما الذين يقرر قبولهم بصفة نهائية فيعينون من مستخدمي الدرجة الرابعة عند خلو وظائف من هذه الدرجة وبحسب ترتيب أقدمية كل منهم (م) ١٠

### انفصل الثالث - في التاديب

(م) ٢٢ تنفيذ الاجراءات التاديبية يكون على مقتضى القواعد المعمورة  
المنصوص عنها في الامر المالي الصادر في ٢٤ ماي سنة ٨٥

### الفصل الرابع - احكام عمومية

(م) ٢٤ يجعل لكل مستخدم حال دخوله في المصلحة ملف خصوصي مبيت  
فيه الوظائف التي اقام فيها بالتوالي وجميع التقارير والاوراق المتعلقة  
بسلوكه الاداري وجميع الاحوال التي حصلت له في مدة خدماته (م) ٢٥  
التفصيلات المتعلقة بتنفيذ هذه اللائحة تكون بمنقضى قرارات تصدر من  
النظارة

داخلية - (صححة) ترجمة قرار صادر في ٢١ مارت  
سنة ١٨٨٨

بعد الاطلاع على الامرين العاليين الصادرين في ١٠ ابريل  
وفي ٢ يونيو سنة ١٨٨٢ بنسوبة حال المستخدمين الملكيين  
وعلى القرار الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٦ — وعلى  
قرار مجلس النظار الصادر في ١٥ مارت سنة ٨٨ قرر ما يأتي  
لائحة ترتيب مصلحة الصحة العمومية قد صار تعديلها على الوجه الآتي

### (الفصل الاول - في التوظيف)

(م) ١ تنقسم خدمة مصلحة الصحة الى قسمين قسم علمي وقسم اداري  
(م) ٢ لا يستخدم احد في الافلام الادارية بمصلحة الصحة ما لم  
يكن مكث فيها سنة على الاقل بصفة طالب تمرين او استخدام  
مئة سنتين على الاقل باحدى المصالح الاميرية — ومع ذلك  
يسوغ لناظر الداخلية ان يعين بنوع استثنائي في جميع الدرجات  
بصرف النظر عن سبق الخدمة مستخدمين للوظائف التي تحتاج  
لاستعداد ومعلومات خصوصية — وعدد الوظائف من  
كل درجة التي يمكن دخولها لمستخدمي مصالح الحكومة الاخرى  
او للذين يعينون بنوع استثنائي وبدون شرط سبق الخدمة  
لا يصح ان يتجاوز ربع المخلوقات التي تحصل وثلاثة ارباع  
المخلوقات الباقية يلزم ان تخصص لترقي مستخدمي مصلحة الصحة  
وتعيين الخدمة الموجودين تحت التمرين (م) ٣ يخص لكل  
ادارة عدد من طلاب التمرين لا يزيد عن عشر المستخدمين  
ويؤخذون بالامتحان — ولا يسوغ دخول المذكورين الا  
في الامتحانات التي تعمل عن وظائف الدرجة الرابعة واذا  
تساوت نتيجة امتحان احدهم بغيره فنكون له الاولوية (م) ٤ تنشر  
مصلحة الصحة سنوياً في الجرائد الرسمية اعلانات تعين فيه عدد  
ما يلزم لها من الطلاب بحسب احتياج المصلحة والوظائف  
المخالفة (م) ٥ ينبغي ان يكون سن طالب الدخول في وظيفة  
من القسم العلمي من احدى وعشرين سنة على الاقل الى ثلاثين  
سنة على الاكثر وذلك في غرة يناير السنة التي يدخل فيها  
للخدمة — ومع ذلك يجوز لناظر ان يعين بوجه استثنائي  
من لم تتوفر فيه هذه الشروط متى تراءى فيه استعداد. واهلية  
تأتي على المصلحة بالفائز (م) ٦ ينبغي ان يكون سن طالب  
التمرين من سبع عشرة سنة على الاقل الى خمس وعشرين على  
الاكثر في غرة يناير السنة التي يحصل فيها امتحان قبوله (م) ٧  
على طالبي الدخول في القسم العلمي او القسم الاداري ان يقدموا  
الاوراق الاتي بيانها (اولاً) طلباً محرراً على ورق تمغة (ثانياً)  
نسخة من تذكرة ولادتهم او شهادة تقوم مقامها (ثالثاً) شهادة  
تدل على حسن سيرتهم واطوارهم (رابعاً) شهادة تبين فيها

حالة عائلتهم (خامساً) شهادة تدل على صحة بنيتهم تحرر من  
طبيبين من مستخدمي الحكومة (سادساً) شهادات المدارس  
التي يكونون تحصلوا عليها او نسخ منها مصدقاً عليها وجميع هذه  
الاوراق التي تقدم من الطلاب يجب ان تكون مصدقاً عليها  
(م) ٨ يدور امتحان طلاب التمرين على المواد الاتي ذكرها  
(اولاً) مواد لابد من معرفتها وفي حن المخطوط. والاملا.  
والتحريات. والحساب الابتدائي. وجغرافية القطر المصري  
(ثانياً) مواد اختيارية وفي اللغات الافرنكية. والتاريخ  
والجغرافية وغير ذلك من المعلومات العمومية — اما الامتحان  
في المواد العلمية فيكون بعد موافقة ناظر الداخلية على ما  
يعرضه عليه مدير المصلحة من مواضع الامتحان الخصوصية  
(م) ٩ تؤلف لجنة الامتحان على الوجه الاتي — وكل المصلحة  
بصفة رئيس. اثنان من المفتشين وحكيم بشري او حكيم بيطري  
او كياوي او ناظر قلم الادارة على حسب الخدمة التي يريد  
المتطلب الدخول فيها — وموضوعات الامتحان تنتخب بمعرفة  
اللجنة ثم تعرضها على المدير للتصديق عليها (م) ١٠ عند انتهاء  
الامتحان يحضر كشف باسماء من قبل من الطلاب على ترتيب  
درجاتهم ثم يعينهم الناظر بناءً على طلب المدير في الوظائف  
المخالفة بمراعاة هذا الترتيب وطبقاً للمادة الاولى من ذكر بنو  
٣ يونيو سنة ١٨٨٢ المتعلق بالوظائف التي تحتاج لاستعداد  
او معارف خصوصية (م) ١١ ليس لطلاب التمرين راتب غير  
انه يجوز لناظر ان يامر بان يعطى لهم مكافأة لا يستقطع منها  
الاحتياطي الخاص المعاش وذلك بقدر ما تسع به المبالغ  
المخصصة لهذا الغرض ولا يجوز ان تزيد هذه المكافأة عن ثلاثة  
قرش كل شهر (م) ١٢ بعد مكث طلاب التمرين سنة في  
محلاتهم يقدم رئيس القلم الموجودين به للمدير تقريراً عن استعدادهم  
وسيرهم وكيفية قيامهم بالعمل ثم يعرض هذا التقرير على الناظر  
بواسطة مدير المصلحة فيقرر الناظر بناءً على طلب المدير قبولهم  
نهائياً او عذمه والذين لا يقبلون من الطلاب يفصلون عن  
محلاتهم في الحال وليس لهم المطالبة باية مكافأة ومن يقبل منهم  
يعين من مستخدمي الدرجة الرابعة عند خلو الوظائف اولا  
فاولاً مع مراعاة اقدمية كل منهم (م) ١٣ الذين يعينون من  
تحت التمرين لوظائف تربط لهم مرتبات اعرافة للدرجة الرابعة  
(٤٨ جنيفاً مصرياً في السنة) — ومع ذلك فمن يعرف منهم  
لغة او جملة لغات اجنبية معرفة كافية للاستخدام بصفة مساعدي  
مترجمين يجوز ان يرتبط له مرتب النصف الثانية للدرجة المذكورة  
التي مرتبها سنون جنيفاً في السنة (م) ١٤ مستخدمو مصالح  
الحكومة الاخرى لا يمكن تعيينهم بمصلحة الصحة العمومية الا  
بماهيتم او بالماهية التي تلي درجتهم مباشرة وذلك اذا اجتمعت فيهم  
شروط الاقدمية المطلوبة ولا يصح قبول هؤلاء المستخدمين  
ولا منطلي الاستخدام بصفة استثنائية الا بعد نضية امتحان تعين  
مواده بمعرفة مدير مصلحة الصحة من قبل اختصاصات الوظائف  
التي سيعينون بها

### (الفصل الثاني)

### في بيان احوال المستخدمين وترقيهم

(م) ١٥ يجب على نظار الادارات ان يقدموا للمدير في شهر

## ملحوظات

الناجعة لها وبعد الاطلاع على الترتيب الجديد لخدمة قسم الضبط والربط تقرر — المادة السادسة من القرار المؤرخ في ٢٠ يونيو سنة ٨٥ صار تعدلها على الصورة الآتية (م) ٦ عند محاكمة احد مستغدي قسم الضبط والربط يجلس تاديبى تشكل هذا المجلس باطية الآتية (اولا) من رئيس قسم الضبط والربط او من وكيله بصفة رئيس (ثانيا) من احد باش مفتشي الضبط او من احد حكاماري بوليس مصر واسكندرية والقنال (ثالثا) من نائب وكيل قسم الضبط والربط (رابعاً) من مفتش بوليس اقليم (اوروباي) (خامساً) من مفتش بوليس اقليم (وطني)

**داخلية —** (٠) انه لتشكل العاظم الاهلية الجديدة بالوجه القبلية وشروعها في العمل واقتصاصها بتنفيذ الاحكام قد استغنى عن قلم تنفيذ المضابط الذي كان بدبوان الداخلية فصدر امر دولة الناظر بالقائه ورفعت كتابه وهما محمود افندي احمد وعلي افندي حيدر لغاية ٢ سبتمبر سنة ١٨٨٩ (٧ محرم سنة ١٢٠٧) وقد اعلنا بذلك

**داخلية — (ر) بوليس —** سجن : فرقة اصلاحية — ناظر

**دار العلوم —** (٠) قرار صادر من نظارة المعارف العمومية بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ٨٦

قد تقرر ان يكون بمدرسة دار العلوم ثلاثون طالباً يرتب لكل منهم الف ومائتا غرش سنوياً باعتبار مائة غرش شهرياً على سبيل الاعانة نظير المأكل والملبس والسكن ما عدا الكتب وادوات التعليم فانها تعطى له مجاناً من طرف النظارة — ولنظارة المعارف زيادة او تنقص عدد التلاميذ الذين تدفع لهم الاعانة كل سنة حسب ما يترأى لها — تعين اسما للتلامذة الذين تعطى لهم المصروفات في كل سنة وكيفية دخول التلامذة يكون على حسب المدون بالقانون العمومي لهذه المدرسة

**دار العلوم —** (٠) قرار من نظارة المعارف العمومية رقم ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٦

قد تقرر ان تحمل تلامذة قلم الترجمة الحق بمدرسة دار العلوم خارجة محضاً ابتداءً من السنة المكتنية المقبلة التي اولها ١٤ اغسطس سنة ٨٦ — وان يكون به اثنا عشر تلميذاً يرتب لكل منهم الفان ولربعمائة قرش سنوياً باعتبار مائتي قرش شهرياً على سبيل الاعانة نظير المأكل والملبس والسكن ما عدا الكتب وادوات التعليم فانها تعطى لهم مجاناً من طرف النظارة — وهذا لا يمنع من قبول تلامذة به يتعلمون العلوم ويدفعون المصاريف المقررة لذلك — ولنظارة المعارف زيادة او تنقص عدد التلامذة الذين تدفع لهم الاعانة في كل سنة حسب ما يترأى لها — تعين اسما للتلامذة الذين تعطى لهم المصروفات في كل سنة وكيفية دخول التلامذة يكون على حسب المدون بالقانون العمومي لهذه المدرسة

**دار العلوم —** (٠) قرار صادر من نظارة المعارف في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٧

بعد الاطلاع على ما قرره مجلس النظارة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ٨٧ (اول شعبان سنة ١٢٠٤) تقرر ما هوات

بوابه من كل سنة كشفاً يبينون فيه احوال كل من المستغدين الموجودين تحت ادارتهم مباشرة بما يروونه فيهم من معرفتهم الادارية وكيفية شغلهم وعلمهم ومعلوماتهم ومواظبتهم وسلوكهم وغير ذلك من الاحوال (م) ١٦ جداول الترقى تحرر في ابداء كل سنة بناءً على الابضاحات المدرجة في كشوفات بيان احوال المستغدين المذكورة في المادة السابقة — وهذه الجداول يصير تقريرها بمعرفة المدير وعرضها على ناظر الداخلية للمستغدمون المدرجون فيها هم الذين يمكن ترقيةهم دون سواهم في اثناء السنة التي عملت لاجلها هذه الجداول الى ما هي اولى درجة اعلى من الحائزين لها (م) ١٧ جميع الترقيات الى الوظائف العالية تكون بطريق الاختيار — جداول الترقى الى الوظائف الصغيرة تنقسم الى قسمين اولها يشتمل على المستغدين المطلوب ترقيةهم بالاختيار وثانيها على المستغدين المطلوب ترقيةهم بالنظر لاقدميتهم في الخدمة والترقيات المذكورة تكون بحسب ترتيب قيد هؤلاء المستغدين نصهم بالاختيار ونصهم بالاقدمية (م) ١٨ مستغدمو الدرجات الصغرى لا يمكن ترقيةهم الى احدى طبقات الدرجة التي هم بها الا اذا مضى عليهم بالاقبل مدة سنة — وكل مستغدم رقي الى درجة اعلى من درجته يرتب له فيه اخر طبقة من الدرجة التي رقي اليها — والمستغدمون الذين يفيدون بالجدول للترقى بالنظر لاقدميتهم لا يجوز ترقيةهم الى درجة اعلى من درجتهم الا اذا مضوا سنة على الاقل في الطبقة الاولى من الدرجة التي تحت الدرجة المراد ترقيةهم اليها مباشرة — اما المستغدمون الذين يدرجون للترقى بالاختيار فيعوز ترقيةهم الى الدرجة التي في اعلى من درجتهم متى كانت ثم لم سنان في الدرجة التي قبل الدرجة المراد ترقيةهم اليها ولو انهم لم يرقوا الى الطبقة الاولى من تلك الدرجة (م) ١٩ المفتشون ونظار افلام الادارة ورؤساء الافلام وجميع مستغدي الدرجات العليا من القسم العلمي او الاداري لا يجوز ترقيةهم من درجتهم الى الدرجة التي تلي درجتهم مباشرة ولا زيادة مرتباتهم الا بعد مضي سنتين عليهم في الخدمة (م) ٢٠ التعيينات والترقيات التي تحصل في مستغدي مصلحة الصحة العمومية تعلن بالجملة الرسمية

### ( الفصل الثالث — في التأديب )

(م) ٢١ تنفيذ الاجراءات التأديبية يكون على مقتضى القواعد العمومية المنصوص عنها بالامر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥

### ( الفصل الرابع — احكام عمومية )

(م) ٢٢ يحمل لكل مستغدم حال دخوله في المصلحة ملف خصوصي مبنية فيه الوظائف التي اقام فيها بالتوالي وجميع التقارير والاوراق المتعلقة بسلوكه الاداري وجميع الاحوال التي حصلت له في مدة خدماته (م) ٢٣ التفتيشات المتعلقة بتنفيذ هذه اللائحة ستكون بمنقضى قرارات تصدر من النظارة

**داخلية —** (٠) مجلس تاديب (قرار من نظارة الداخلية صادر في ٢٤ يونيو سنة ٨٨

بعد الاطلاع على القرار المؤرخ في ٣٠ يونيو سنة ٨٥ الواضح فيه كيفية تشكيل مجلس التاديب لمستغدي هذه النظارة والمصالح

## \* ترتيب مدرسة دار العلوم \*

## ( الفصل الاول - احكام عمومية )

(م) ١ الغرض من مدرسة دار العلوم انما هو تربية معلمين للتدريس بالمكاتب والمدارس الابتدائية في جميع العلوم المقررة لها ما عدا اللغة التركية واللغات الاجنبية والرسم (م) ٢ تعتبر هذه المدرسة من المدارس العالية الاميرية (م) ٣ تلامذة هذه المدرسة جميعهم خارجية ويندر عددهم سنوياً بمعرفة النظارة منهم تلامذة يعطى لهم مائة قرش شهرياً على سبيل الاعانة يكونون من الانجاب بعين عددهم بمعرفة النظارة وتلامذة يحضرون الدروس بدون ان ياخذوا اعانة ويكونون مجاناً (م) ٤ لا يثبت صرف تلك الاعانة بصفة دائمة لاي تلميذة اقامته بالمدرسة الا اذا تحصل في اخر كل سنة على درجة تحصيل وحسن خلق يؤهلانه لاستمرار صرفها اليه فعلى هذا يقدم ناظر المدرسة في اخر كل سنة مكتوبة تقريراً للنظارة عن التغيرات التي يمكن حدوثها في التلامذة ذوي المراتب وغيرهم من حيثية استمرار صرف المرتب اليهم او نقله لغيرهم من المستحقين الذين ظهرت زيادة استحقاقهم وامتيانهم (م) ٥ تصرف ادوات التليم والكتب مجاناً لتلامذة المدرسة ذوي المراتب واما الاخرون فلا يصرف لهم مجاناً سوى ادوات التليم واما الكتب فيندار كونها من طرفهم (م) ٦ اذا رقت احد من ذوي المراتب في اثناء السنة المكتوبة فلناظر المدرسة انتخاب من يحمل عمله من الاخرين بعد اخذ رأي الخوجات ويكون ذلك مع مراعاة التقدم وحسن الخلق وبعرض عنه للدبلون ليصدر امر بالاعتناء

## ( الفصل الثاني - في التأديب )

(م) ٧ كل تلميذ لم يتحصل في الامتحان العمومي على درجة تؤهله للانتقال من فرقة الى فرقة اعلى منها فانه يرفق الا اذا تسبب تاخير عن حصول مرض له او حادث قهري في اثناء السنة المكتوبة (م) ٨ اذا حصل من احد الطلبة ما يحل بحسن سلوكه مع اخوانه او معلميه او كان مداوماً على الكسل او كثير الاستقطاع ولم ينفع فيه زجر المدرسة فللنظارة رفته بناءً على طلب ناظر المدرسة (م) ٩ كل تلميذ انقطع عن المدرسة خمسة عشر يوماً متوالية بدون عذر فللنظارة رفته بناءً على طلب ناظر المدرسة

## ( الفصل الثالث - في كيفية قبول التلامذة )

(م) ١٠ لا يقبل احد بالمدرسة الا بالامتحان ويكون هذا الامتحان شفاهياً وتجريبياً بالمدرسة بواسطة لجنة تشكل من خوجاتها تحت رئاسة الناظر (م) ١١ امتحان الطالبين يكون في الامور الآتية (١) حفظ القرآن الشريف مع حسن ادائه (٢) حفظ ألفية ابن مالك مع القدرة على حل اياتها واستخراج الاحكام منها (٣) معرفة العقيدة الاسلامية (٤) المطالعة مع تطبيق القواعد العربية عليها — وما سوى ذلك يعد مرجحاً (م) ١٢ يعمل جدول بعد انتهائهم الامتحان مشتملاً على اسماء الطالبين ودرجات اختبارهم في المواد المذكورة بالمادة السابقة وبعد

اعضائه من اللجنة يرفق بتقرير من ناظر المدرسة مبيناً فيه اسماء الطالبين الذين وقع عليهم الانتخاب لتكميل العدد المقرر بالمدرسة ويرسلان للنظارة لصدور امرها بالاعتناء (م) ١٣ لا يجوز قبول طالب بهذه المدرسة يزيد سنه على خمس وعشرين سنة ولا تكون احد درجاته في الامتحان اقل من اثني عشر باعتبار ان اكبر عمره هي عشرين (م) ١٤ يشترط في قبول الطلبة ان يكونوا سلمي البنية خالين عن الامراض المعدية ويكون سبق لهم تطعيم الجذري وبناءً عليه فيجب على كل راغب الالتحاق بهذه المدرسة ان يقدم لناظرها قبل انتهائهم الميعاد المحدد للقبول بعشرة ايام الاوراق الاتية (اولاً) ورقة طلب الدخول مبيناً فيها اسماؤهم والقباهم وبلادهم (ثانياً) تذكرة تطعيم الجذري او شهادة من حكيم المدرسة تقوم مقامها (ثالثاً) شهادة من المصل الذي كان يتعلم فيه دالة على حسن اخلاقه (رابعاً) تذكرة ميلاده او شهادة تقوم مقامها (م) ١٥ تعلن النظارة في اخر كل سنة مكتوبة في الجرائد الرسمية عدد الطلبة اللازمين للمدرسة في العام المقبل مع بيان شروط القبول والميعاد المحدد له واليوم الذي يكون فيه الامتحان (م) ١٦ لا يجوز قبول احد بالمدرسة بعد انتهائهم الميعاد المحدد للقبول (م) ١٧ يعلن بالجرائد الرسمية اسماء وبلاد الطلبة الذين صار قبولهم

## ( الفصل الرابع - في التعليم )

(م) ١٨ مدة التعليم بهذه المدرسة اربع سنوات (م) ١٩ العلوم التي تدرس بهذه المدرسة هي: لغة عربية (نحو وصرف) رسم الحروف (الاملا) علوم ادب (بيان ومعاني وبدع) عروض وقوافي . منطق . انشا . فقه حنفي . تفسير قرآن . حساب . هندسة . جبر . تاريخ عام . جغرافيا . طبيعة . كيميا . تاريخ طبيعي . ثلث . نسخ رقعة . طريقة تعليم الاطفال — ويجوز لكل تلميذ من تلامذة هذه المدرسة ان يتعلم فيها بحسب رغبته اللغة التركية او لغة اجنبية (فرنساوي او انكليزي) (م) ٢٠ تخصص حصة في الاسبوع لتلامذة الفرق الاولى والثانية لتدريبهم على طرق التعليم بمعرفة ناظر المدرسة (م) ٢١ كل معلم لان يجعل الحصص المقررة عليه درساً او مذاكرة على حسب ما يراه له من الاصوب في تقدم التعليم وعليه ان يبين كل يوم في دفتر الدروس المواد التي علمها والتي ذاكرتها التلامذة بحضوره (م) ٢٢ كل معلم مكلف باتباع سير البروجرام الذي يقرر للمدرسة (م) ٢٣ على كل معلم ان يقدم لناظر المدرسة مرة في كل ستة اسابيع كنفاً مشتملاً على درجات تلامذته التجريبية في كل علم من العلوم التي يلقيها اليهم مرفوقاً بنفس الاوراق التجريبية بعد تصحيحها بمعرفة خارج الدرس ووضع الدرجات عليها (م) ٢٤ يقدم للنظارة كل ثلاثة اشهر جدول مشتمل على مواد العلوم التي تحصلت عليها التلامذة في مجرئة المدة المذكورة ودرجاتهم فيها وعلى متوسط درجات اخلاقهم ويكون مهوراً من خوجات المدرسة وناظرها (م) ٢٥ على ناظر المدرسة ان يقدم للنظارة ضمن تقريره السنوي التعدادات التي يرى من الممكن علمها في بروجرام الدروس لتقديم التعليم في العام التالي حسب ابراءه ورومهم بالمدرسة



(الفصل الخامس)

في الامتحان العمومي وإعطاء الشهادات

(م) ٢٦ يكون الامتحان العمومي شفاهياً وتحريراً وبتعيين وقته بمعرفة النظارة (م) ٢٧ يجري هذا الامتحان بمعرفة خراجات المدرسة لجميع فرتها ما عدا تلامذة الفرقة التي اتمت دروسها وتاهلت للخروج منها فان استامها يكون بمعرفة مديريين تعيينهم النظارة (م) ٢٨ يعطى لكل تلميذ في جدول الامتحان العمومي درجة في الاخلاق تكون متوسطة مجموع درجات اخلافة التي تحصل عليها من جميع معلميه وضابطه (م) ٢٩ كل طالب بلغ متوسط درجاته في جميع فروع التعليم مجدول الامتحان العمومي اثني عشر فيا فوق ولم تكن احدى درجاته في العلوم الاساسية (علوم اللغة العربية والارياضية) اقل من اثني عشر فانه يترقى من فرقة الى اخرى اعلى منها (م) ٣٠ يعطى من النظارة لكل طالب اتم دروسه بعد الامتحان العمومي شهادة تعلم بها (ديلم)

(خاتمة)

(م) ٣١ يجوز اذا ساعدت الميزانية انتحاب انجب تلامذة الفرقة الاولى الذين تحصلوا على شهادة تعلم انتهائي ولم ينقص متوسط درجاتهم عن خمسة عشر لتوزيعهم على المدارس لاجل تربيتهم على طرق التدريس في جميع العلوم التي دروسها وذلك يكون تحت ملاحظة الخراجات بحيث يكونون بصفة نشايرين بها تحت الاستخدام ويكون توزيعهم بمعرفة النظارة على حسب لياقة كل منهم واستعداده في تدريس العلوم التي تلقاها

دار العلوم — (٥ نوفمبر سنة ١٨٨٨)

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ٨٧ على ما قرره مجلس النظارة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ٨٧ بشأن ترتيب مدرسة دار العلوم وبعد الاطلاع على ما قرره مجلس النظارة ايضا بجلسته المنعقدة في يوم ٦ اكتوبر سنة ٨٨ بالتصديق على ما قرره الجمعية المؤلفة من حضرة شيخ الجامع الازهر وبعض العلماء المنعقدة بنظارة المعارف في يوم ٢٦ الفقة سنة ٣٠٥ (٤ اغسطس سنة ٨٨) للنظر فيما يؤهل طلبة تلك المدرسة لوظائف القضاء والافتاء علاوة على ما اعدت اليه هذه المدرسة قررنا ما هو آت (م) ١ اولا ما يؤهل الطالب لوظيفة القضاء والافتاء هو ان يكون تلقى الكتب الاتية (١) من فن الفقه شرح مراتي الفلاح وشرح الطائي وشرح ملا مسكين وشرح العيني وشرح الدرر وشرح الدر المختار والاشباه والسراجية ببعض شروحها ان كان حنفياً والنويفات والمحاصر وما يوازي تلك الكتب ان كان غير حنفي بشرط ان يكون تلقى الدر المختار (٢) ومن فن التوحيد متن السنوسية ومنت الجوهرة وبد الامالي وشرح المصنف وشرح عبد السلام (٣) ومن فن المنطق متن السلم وشرح الملوى الصغير وشرح الخيضي على التهذيب وشرح مختصر السنوسي (٤) ومن فن الحديث دراية نحو التفرير للنووي بشرح السيوطي كشرح الزرقاني على البيهقونية او شيخ الاسلام على آنية العراقي فاحد هذه الثلاثة كاف ورواية البخاري (٥) ومن فن التفسير رواية الجلالين (٦) ومن فن النحو الاجرومية والشيخ خالد والازهرية والفطر والشذور وابن عثيل والاشموني (٧) ومن فن الصرف زيادة على ما في الاشموني متن البناء والمراح وشرح السعد على تصرف العذى (٨) ومن كتب البلاغة شرح مختصر السعد على التلخيص (٩) ومن

فن الاصول اما شرح جمع الجوامع واما شرح المنار وشرح التوضيح على التنقيح ثانياً (شروط قبول التلامذة بمدرسة دار العلوم) ان يكون الطالب قد تلقى خارج المدرسة في فنون البلاغة والنحو والصرف والاصول والتوحيد والتفسير والمنطق جميع الكتب السابق توضيحها في الناهل لتبنيك الوظيفتين مخيراً في كتب الاصول بين ما تقدم ذكره اما فن الحديث فالمنشروط منه ما يختص بالدراية فقط واما فن الفقه فيشتراط حضوره جميع كتبه السالفة الذكر ما عدا الدر فان سابقة حضوره ليست بشرط في الدخول وكذا لو وجد في الطلبة من لم يسبق له خارج المدرسة تلقى ما يوازي الدر من المعقول في البلاغة والاصول فقط كالسعد وجمع الجوامع وكان ظاهر التجابة والذكاء فانه يقبل في المدرسة وتلقاها فيها غير ان المستكمل جميع الكتب السابقة يرح على من سواء كما ان حفظ القرآن الكريم وألفية بن مالك غير شرط في قبول التلامذة وانما هو من المرحجات وان كان الطالب غير حنفي اشترط في قبوله بالمدرسة حضوره خارجها في مذهبه ما يوازي كتب الحنفية السابقة الذكر ثالثاً (ما يقرأ في المدرسة المذكورة هو الكتب الاتية) شرح الدر المختار والتمريبات على التوثيقات والمراجعات ودرس عام في الحديث الشريف ومثله في اللغة والتفسير والسعد وجمع الجوامع لمن لم يسبق له حضورها خارج المدرسة (م) ٢ يحمل هذا القرار ذيلاً لقانون تلك المدرسة المصدق عليه من مجلس النظارة بتاريخ اول شعبان سنة ٢٠٤ (٢٥ ابريل سنة ٨٧) بحيث ان ما صرح به في هذا الدليل ما يخالف القانون المذكور يسأل به وما لم يتعرض له في هذا ما في ذلك القانون يكون باقياً على ما هو عليه (م) ٣ على ناظر مدرسة دار العلوم تنفيذ مقتضى هذا القرار والعمل بما فيه

دار مسكونة — (ر) سرقة (فق ٢٨٧)

دار مشتركة — (ر) شركة (مجلة

دائى — (ر) فدان

داية — (ر) امرأة ١٢ اكتوبر سنة ٨٩ : صحة

١٨ سنة ١٣٠١ (م) ٦

دائرة (مدة الخدمة في دوائر العائلة الخديوية) —

(ر) معاش ٢٦ نوفمبر سنة ٨٩

دائرة (اعلان الاوراق الى الدواير) : (ر) اعلان

الاوراق (م) ٨

دائرة بلدية — (ر) ابنية — ويركو : املاك

الميري الحرة — دخولة

دائرة بلدية مصر — (مجلس تأديب) : (ر) مالية

يونيه سنة ٨٥

دائرة بلدية اسكندرية (مجلس تأديب) : (ر) مالية

يونيه سنة ٨٥

دائرة خاصة — ٠ { منشور صادر في ٨ مارس سنة ٨٢ }  
بشأن تسمية الدائرة الخديوية باسم  
خاصة واعتبار ساير المأمورين والخدمة الموجودين والذين  
يوجدون بها من وقت جلوس الجنب العالي الخديوي على  
الاركة الخديوية خدمة ميري ويحتسب لهم مدة الخدمة بها  
في المعاش بالميري

علم مما ورد للداخلية من نظارة المالية بتاريخ ١١  
ربيع الاخر سنة ١٢٩٩ نمرة ٤٨ انه صدر امر عال  
لها رقم ٧ الماء المذكور نمرة ٤٨ باستحسان تسمية  
الدائرة الخديوية باسم خاصة واعتبار ساير المأمورين  
والخدمة الموجودين والذين يوجدون بها من وقت  
جلوس الجنب العالي الخديوي على الاركة الخديوية  
خدمة ميري ويحتسب لهم مدة الخدمة بها في المعاش  
بالميري حسب ما كانت عليه الخاصة وخدمائها بالعهد  
السابق والنظارة المشار اليها ارادت اعلان فروع  
الداخلية بما ذكر فلماذا اقتضى نشره عموما وهذا

تكم للمعلومية في ١٧ ربيع الاخر سنة ١٢٩٩  
دائرة خاصة — ٠ (ر) تصفية — ٠ دايرة سنية — ٠  
معاش ١٠ القعدة سنة ٧٩ و ٧٩ سنة ٩٩

دائرة خديوية — ٠ (ر) دايرة خاصة  
دائرة سنية — ٠ { صورة الامر العالي الصادر لنظارة  
الداخلية رقم ٢ رمضان سنة ٩٤ نمرة  
١١١ (الموافق ١٠ سبتمبر سنة ٧٧) }

صار منظورا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصي  
رقم ١٦ شعبان سنة ٩٤ نمرة ٤١ المشتمل على ما  
استنسب اجراؤه في بعض مسائل مما احتوت عليه  
القوتراين الفرنسي العبارة الموضح صورة ترجماتها  
به الصادرين بتاريخ ١٢ لوليه سنة ٧٧ وبتاريخ ٣١ منه  
فيما يتعلق بتسوية ديون دايرتنا وحيث انه وافق  
ارادتنا الاجراء حسبما نص فيه لزم اصدار هذا للدولتكم  
لاعتناء الاجراء بموجبه

(صورة القرار) بناء على ما صدر به الامر العالي  
رقم ٣ شعبان سنة ٩٤ نمرة ٦ نلي بالمجلس صورة ترجمة  
القوتراين المعقودين بتاريخ ١٢ لوليه سنة ٧٧ و ٣١  
منه وصارت المفاوضة فيما يتعلق بكيفية الدفعيات التي  
تقررت بالقوتراتو الاول المختص بتسوية ديون  
الدائرة السنية عن دفعها من المالية من المخصصات  
الخديوية وبالنظر لما تبادر من المادة التاسعة منه من

ان الدفع منها يكون شهريا للبنك الذي تعينه الحضرة  
الخديوية لحفظ ذلك به ويجري الصرف منه بالكيفية  
المخصوصة بالمادة المذكورة لاخر ما نص به وهذا ربما  
يشعر بتكليف المالية الصرف شهريا باعتبار خمسة  
وعشرين الف جنيه للبنك على انه من مقتضى القوتراتو  
حصول الدفع في كل سنة مرتين احدهما في ١٥  
ابريل والثانية في ١٥ اكتوبر وهذا ما كان الاعتبار  
امكان التسديد في اوقات المحصولات التي يروج فيها  
تحصيل المستحقات واذا كلفت المالية بدفع المخصصات  
شهريا فقد يتفق تعسر ذلك احيانا عليها فلماذا تراءى  
اوقية الاجراء في ذلك بكيفية انه في حالة ما اذا كلفت  
المخصصات الخديوية للتسديدات في صورة ضمانه  
احتمالية او اعانة منتظمة ولم تأت المالية بالدفع شهري  
فتقوم بالدفع في ذات مواعيد استحقاق التقاسيط او  
الامور تسام المقررة بالقوتراتو ولا يطلب من المالية  
في اي حال من الاحوال زيادة عن شهريات المخصصات  
التي تكون مستحقة وقت ميعاد تأدية الدفعيات واذا  
كان تاتي للمالية صرف شيء من تلك المخصصات قبل  
المواعيد المحددة بالقوتراتو فتجري صرف ما يكن باقيا  
في ذات المواعيد المذكورة ومع هذا اذا ظهر من  
التقارير المنصوص عنها بالمادة الثامنة من القوتراتو ما  
يفيد الاستثناء عن المخصصات المذكورة او عن جانب  
منها سواء كان على سبيل التأمين الاحتياطي او على  
سبيل الاعانة المقررة ففي هذه الحالة لا يتراعى مواعيد  
التقسيط بل يكون التوريد لجهاته على حسب اصول  
المالية بعد تأدية ما يكون لازم للتسديدات — هذا  
والقوتراتو الثاني الذي من مقتضاء دفعيات الضامم التي  
قدرها خمسون الف ليره سنوي فبالمثل اذا لم يتات  
للمالية صرفه او جانب منه قبل حلول مواعيد استحقاق  
الدفعيات المحددة بالقوتراتو فيكون صرفه في ذات  
مواعيد الاستحقاق المقررة بالقوتراتو ومن ذلك مبلغ  
الثمانية وعشرين الف ليره وكسور قيمة دفعية الضامم  
التي تخص بونات الدائرة المستحق به على المالية الذي  
هو من ضمن مبلغ الخمسين الف ليرة السالف ذكره  
فما ان هذا المبلغ يخص المالية بمقتضى ما سبق صدوره  
لها من المجلس بتاريخ ١٨ جاسنة ٩٤ نمرة ٧١ ففي

## ملحوظات

تكون قيمتها الاسمية مساوية لقيمة السندات القديمة التي يجري تقديمها للاستبدال والسندات الجديدة تحسب عليها الفائدة من ابتداء ١٥ أكتوبر سنة ٧٧ وتكون منتجة لفائدة اقلها خمسة في المائة سنوي والفائدة المذكورة يمكن ان تبلغ الى سبعة في المائة بالاكثر كما سيصير ايضاحه فيما بعد بالمادة الرابعة عشرة متى تنازل دين الدائرة العمومي الى ليرة استرلينية ٥٠٠٠٠٠٠٠ واما الفوائد المتأخرة لغاية ١٤ أكتوبر سنة ٧٧ فيجري دفعها باعتبار خمسة في المائة سنوي ويصير احتسابها عن استقراض سنة ٧٠ اعتبارا من اخر كوبون مدفوع وعن بونات الدائرة اعتبارا من مواعيد استحقاقها ويكون دفع كافة الفوائد المستحقة لغاية ٣٠ يونيو سنة ٧٠ في يوم امضاء هذه الشروط والفوائد التي تستحق من غرة يوليو الى ١٤ أكتوبر سنة ٧٧ فيصير دفعها في ١٥ أكتوبر المذكور وهو تاريخ احتساب الفوائد على السندات الجديدة

## (العبارة الثانية)

في تسديد الدين بواسطة ايرادات الدائرة وحدها (م) ٢ كانه صافي ايرادات املاك الدائرة السنوية والدائرة الخاصة كما هي مينة في كشي نمرة ١ ونمرة ٢ المصوفين بهذه الشروط يصير تركها للمدينين ارباب سندات دين الدائرة العمومي بالشروط الاتي ذكرها وهي انه من ضمن صافي الايرادات المذكورة بتسديد فائده قدرها خمسة في المائة سنوي على قيمة السندات الاسمية المتداولة وتدفع مرتين في كل سنة شهور من اعني في ١٥ ابريل و ١٥ أكتوبر من كل سنة واذا تجاوز صافي الايراد المبلغ اللازم لسداد فائده المائة خمسة من القيمة الاسمية للسندات المتداولة فإ زاد عن ذلك يجري تخصيصه الى امور تمان لا يتجاوز قيمة واحد في المائة وبعد تسديد الفوائد باعتبار خمسة في المائة وواحد في المائة امور تمان اذا كان هناك زيادة ايضا في الايرادات فيجري توزيعها على حاملي السندات وذلك على سبيل علاوة فائده ممكن ابلاغها الى واحد في المائة ومع هذا فلا يكون لحاملي السندات المذكورة حق في هذه الفائده العلاوة الا بعد تأدية فائده المائة خمسة وواحد في المائة امور تمان من ايرادات املاك الدائرة دون غيرها انما لا يجري مفعول المجلتين المتقدمين على المبالغ الزائدة من الايرادات بعد تسديد فوائده المائة خمسة المذكورة الا في حالة ما اذا لم تكن هذه الزيادة مكنته بوفاء التزامات اخرى يقتضي نص مادة ١٢ من هذا القانون (م) ٤ كل الزيادة في الايرادات بعد سداد فوائده الخمسة في المائة وواحد في المائة امور تمان وواحد في المائة علاوة فائده تحمل كل او بعض اعانة الواحد في المائة المنتظمة المقررة على الخصصات الخديوية التي سيصير

مقابلة تكليف المخصصات بالخمسين الف ليرة على حسب القوتراتو تجري المالية في شأنه مبلغ الثانية وعشرين الف ليرة المتقدم توضيحه بالمطابقة لما سبق تحريره لها من المجلس بالتاريخ والنمرة السالف ذكرها — ولاجل استحضار المالية على توريد ما يلزم توريده من المخصصات بالكمية التي ذكرت ينبغي انه قبل حلول ميعاد اي دفعة بشهر واحد فيحررها من الدائرة السنوية والخاصة عن مقدار اللازم توريده من المخصصات لتستحضره وتورده في وقت لزومه كما ذكر واما ما يختص برهنية اطيان واملاك الدائرة السنوية والخاصة المحرر بهما الكشوفة المعطية الى وكلاء الديانة فيما ان اجراء ما يلزم لذلك مختص بالدائرة السنوية بالموافقة للقوتراتو المربوط معها فبمعرفة يجري ما يلزم لذلك هذا الذي روي في هذين المسئلتين ويعرضه على المسمع الخديوية كل ما صدر به الامر يجري العمل بمقتضاه

(صورة ترجمة التوافق الذي حصل عن ديون

## الدائرة السنوية)

قد حصل التوافق والتراضي على ما هو آتي بين كل من سعادة مسيو جورج جوشن ومسيو رمون جوبير وها بالنيابة عن موكليهما الانكليز والفرنساوية وغيرهم حاملي سندات استقراض الدائرة السنوية سنة ٧٠ وبونات الديون السائرة التي على الدائرة السنوية المذكورة من جهة وبين سعادة حسن راسم باشا ناظر عموم الدائرة السنوية الخديوية بالنيابة عن الدائرة المذكورة من جهة اخرى

## \*الباب الاول\*

(فيما يتعلق بمالية الدائرة السنوية)

## العبارة الاولى (مقدمة)

(م) ١ ديون الدائرة السنوية هي (اولا) مبلغ ٥٩٠٩٣٨٠ ليرة استرلينية وهي سندات استقراض سنة ٧٠ التي لم يحصل استهلاكها بطريق الامور تمان (ثانيا) مبلغ ٢٩٠٦١٥٠ قيمة بونات الدائرة

٨٨١٥٤٣٠ الجملة فقط ثمانية مليون وثمانمائة وخمسة عشر الف واربعائة وثلاثون ليرة استرلينية (م) ٢ يصير تحويل هذا المبلغ واستبداله بدين واحد يسمى دين الدائرة السنوية العمومي وذلك بسندات جديدة

داخلًا من ضمن مبلغ اعانة الواحد في المائة المنوه عنها بالمادة السابقة (م) ٨ بما أن محصول السكر يكاد أن يتكون من جميع صافي إيرادات الدائرة المخصص لسداد دينها العمومي فيقتضي أن مجلس الدائرة الأعلى الذي سيصدر إيجاده بمقتضى المادة الخامسة عشرة الآتية يتحقق من حالة المحصول في آخر شهر مارث من كل سنة ويقدم تقريرًا في هذا الخصوص للحضرة الخديوية والتقرير المذكور يرسل من طرف ولي النعم إلى البنك المنوه عنه بالمادة الآتية فإن ظهر من هذا التقرير كفاية المحصول في سداد خمسة في المائة من الدين المتداول أو بالأقل لتخلص جانب من التأمين الاحتياطي المطلوب من الخصصات الخديوية فهذا الجانب يكون تحت امر ونصرف الحضرة الخديوية ويقدم تقريرًا آخر بالطريقة المذكورة في آخر شهر ستمبر من كل سنة ليبين تخلص اعانة الواحد في المائة من الخصصات الخديوية كلها أو بعضها حتى أن كل ما يكون قد تبين تخلصه من الاعانة المذكورة يبقى تحت امر ونصرف الحضرة الخديوية (م) ٩ حضره الخديوي الأعظم يعين أحد البنوك ويشعر عنه نظارة المالية ليستولي منها في أوقاتها شهريات الخصصات الخديوية البالغ قدر كل منها جنيه مصري ٢٥٠٠٠ ويتنظر ورود التقريرين المتولين المنوه عنها في المادة السابقة في المواعيد المحددة به لأجل حفظ مبالغ شهريات الخصصات الخديوية أما تحت طلب الحضرة الخديوية أو تحت طلب الدائرة السنيت على حسب الحالة التي تظهر من كل تقرير وذلك ما عدلير استرلينية ٥٠٠٠٠ المعلن سنوي من الخصصات لتسديدات الضام المعمر عنها كونها تخصوص مع الدائرة الخاصة فان هذا المبلغ يجري فيه ما هو منصوص عنه بالتقارير المتداول (م) ١٠ يجب على مجلس الدائرة الأعلى زيادة على ما ذكر أن كل ما استعد لصرف قيمة كروبون من الكوبونات أن يعلن ذلك قبل استخفافه بخمسة عشر يوما ومتى استوفى صرف الفائة باعتبار خمسة في المائة في ١٥ أكتوبر وصار المجلس الأعلى في حالة إمكان مشترى السندات للامور تمان على الوجه المنصوص بالمادة الرابعة عشرة فيجب عليه اجراء ذلك المشتري في بحر السنة شهر التالية وإما إرسال التفود للخارج فيكون بواسطة كمبيالات ما لم يكن هناك فائة ظاهرة في تصدير التفود بالصر وفي جميع الاحوال يجب على المجلس الأعلى أن يظهر مع نظارة المالية لمعرفة ما إذا كان يستنسب التصدير بالصر أو بكمبيالات وأن يجري في ذلك على حسب تعليمات النظارة المشار إليها (م) ١١ بما أن اعانة المائة واحد المنتظمة في كاتقدم الذكر داخلة من ضمن مبلغ المائتين وخمسين الف ليرة استرلينية المجهولة تأميًا احتياطيًا لوفاء الفائة باعتبار خمسة في المائة فمن المعلوم انه اذا كان في سنة من السنين سداد الفائة المذكورة بسندعي تكليف الخصصات بالسداد لغاية مقدار اعانة الواحد في المائة بتامها فلا يحصل امور تمان في تلك السنة انما اذا كان استيفاء المبالغ اللازم لسداد الخمسة في المائة لا يستغرق اعانة الواحد في المائة بتامها فالجزء الذي يتبقى من مبلغ الاعانة المذكورة يصير استعماله في الامور تمان (م) ١٢ اذا احتاج الحال الى تأمين الخصصات الخديوية في

التكلم عليها فبا بعد الى ان تسجح إيرادات الدائرة بمفردها بسداد فوائد المائة خمسة وأثنين في المائة امور تمان وواحد في المائة علاوة فائة وحيد الزيادة التي تظهر في الإيرادات بعد تادية وتسديد المائة ثمانية يجري استعمالها كلها أو البعض منها على حسب اللزوم في الاصلاحات الزراعية والصناعية والادارية التابعة للدائرة وإن وجد هناك زيادة اخرى بعد هذا الاستعمال فانه يستعمل في سداد دين الدائرة السنيت العمومي بطريق امور تمان علاوة وكل هذا بدون اخلال بالجملة الاحتياطية الانتهاية المدونة في المادة السابقة (م) ٥ لأجل تأمين تسديد فوائد وامور تمان دين الدائرة السنيت العمومي قد قبل حضره الخديوي الأعظم برهن ماعواني بكيفية منتظمة مستوفية الشروط (اولا) جميع املاك الدائرة السنيت حديا في موضحة بكشف ثمة ١ المصوق بئنه الشروط وتلك الاملاك يبلغ مسطحتها الى فدان ٤٣٤٩٢٥ بما فيها سطح المخلات المجهولة مخازن وفاريقات ومحل ماكينات الري والترع والجسور والسكك الحديدية الزراعية ومكاتب الادارة ومساكن المستخدمين (ثانيا) الخمسين الف واثمئة ستة وخمسين فدان تعلق الدائرة الخاصة الخديوية كما في موضحة بكشف ثمة ٢ المصوق ايضا مع هذا التي صارت من الآن جزء داخلًا من ضمن املاك الدائرة السنيت وهذا الرهن يشتمل طبعا الفاريقات والمخازن وماكينات الري ومكاتب الادارة ومساكن المستخدمين وبالجملة كافة المباني الموجودة بالاملاك المذكورة وكذا المباني المخصصة لها وهذا الرهن هو بدلا عن كافة الرهونات التي عملت سابقا تأميًا لاستقراض سنة ٧٠ او لرهونات الدائرة وعلى الطرفين المتعاقدين اجراء ما يلزم لتأكيد وتأمين الرهن المنفق عليه في هذه المادة والمحصول على رفع وإبطال الرهونات التي تكون واقعة على هذه الاملاك المذكورة

### ( العبارة الثالثة )

في سداد الدين بواسطة صافي إيرادات الدائرة بانضمامه الى الخصصات الخديوية مثل اعانة منتظمة وتأمين احتياطي

(م) ٦ حضره الخديوي الأعظم يترك اعتبارًا من غرة يناير سنة ٧٨ من ضمن مخصصاته على سبيل الاعانة لسداد دين الدائرة العمومي في المدة وعلى الشروط الاتي ايضاحها مبلغًا عبارة عن قيمة واحد في المائة من الدين العمومي المتداول وهذا المبلغ يجري سداده كله أو بعضه الى ان يسجح صافي إيرادات الدائرة بوفاء ثمانية في المائة منها خمسة في المائة فائة واثنين في المائة للامور تمان وواحد في المائة على سبيل علاوة فائة وفي اليوم المذكور تخلص الخصصات الخديوية من كل تكليف بشرط العود اليها ان اقتضى الحال لذلك لسبب حصول نقص في الإيرادات (م) ٧ وزيادة على ما ذكر لأجل تأكيد دفع فائة الخمسة في المائة سنوي بالأقل المنوه عنها بالمادة الثالثة المذكورة اعلاه قدر ضحي الخديوي الأعظم بان يورد عند اللزوم وعند عدم كفاية صافي إيرادات الدائرة المبلغ اللازم لسداد فائة الخمسة في المائة لغاية مبلغ ليرة استرلينية ٢٥٠٠٠٠ سنوي يؤخذ من الخصصات الخديوية من ابتداء يناير سنة ٧٨

## ملحوظات

واحد في المائة بطريق الفرقة وتتسدد السندات باعتبار المائة مائة وهذه التسديدات تجري من ايرادات الدائرة بمفردها وإذا تجاوزت هذه الايرادات قيمة هذه التسديدات فالزائد يحفظ تحت طلب وتصرف المحضرة المخدوبة وإذا كان الامر بخلاف ذلك أي اذا كانت الايرادات غير كافية فحضره المخدوبي الاعظم يوفي العجز بقدر مائة الف ليرة استرلينية تؤخذ من مخصصاته

## ( الباب الثاني - فيما يتعلق بإدارة الدائرة )

(م) ١٥ تأمينا على تنفيذ الاجراءات المذكورة اعلاه ولاجل اعطاء الديانة ضمانات قوية مع مراعاة حقوق المحضرة والمخدوبة وحريتها في التصرف يصير تعيين اثنين مفشين للدائرة (م) ١٦ المفتشان اللذان يتعيانان في اول مرة تكون تسمية احدهما بمعرفة مسيو جويرير والثاني بمعرفة مسيو جوشن بصفة كونهما نائبين عن الديانة انما تسمية المفتشين المذكورين تكون مرهونة لقبول المحضرة المخدوبة فان لم يحصل تسمية المفتشين الاولين بمعرفة مسيو جوشن ومسيو جويرير يكون تسميتهما بمعرفة نائبين اخرين عن الديانة على الشروط عينها وعلى حسب الحالة يكون انتخاب النواب اما بمعرفة حاملي السندات الذين يجتمعون في لوندرا او بمعرفة حاملي السندات الذين يجتمعون في باريس ولذلك ينشر اعلان من الدائرة السنيت في ثلاثة جرائد مهمة من جرائد كل من هاتين المدينتين مكلتا الديانة للاجتماع ويكون نشره قبل المعاد المحدد للاجتماع الديانة بثلاثين يوما بالاقبل (المفتشان اللذان يسميان في اول مرة يكون تسميتهما لمدة سنتين وبعد ذلك يكون تعيين المفتشين لمدة خمسة سنوات ويجوز على الدوام اعادة تسمية المفتشين الذين قد انتهت مدتهم) وفي حالة استعفاء او وفاة او تجديدا للمفتشين ومع عدم تسمية المفتشين المخلف بمعرفة مسيو جوشن ومسيو جويرير على شرط قبولهما من المحضرة المخدوبة يكون تعيين المفتشين بمعرفة مفتشي عموم المالية ويكون الانتخاب والتسمية للمحضرة المخدوبة (م) ١٧ يكون للمفتشين الحق المطلق في الملاحظة والتنقيش ويجوز لهم التنقيش على الحسابات والتحقق من ان جميع محصولات الدائرة وردت في الاشوان وان جميع الايرادات وردت في خزينة الدائرة وان صافي قيمتها صار استعماله في تسديدات فوائدها اصل الدين وان جميع المحصولات صار مبيعها او استعمالها في منفعة الديانة على الوجه المقرر في القسم المتعلق بمالية الدائرة من هذا الاتفاق ولا يمكن ان يحصل ادلى تقيد في اجراء هذا التنقيش بل انه من الواجب على مأموري الدائرة ومستخدميه ان يسهلوا اجراءه بكافة ما يقدم من الوسائل وما للمفتشين من الحق في التنقيش يجري على جميع اعمال الدائرة التي حصلت من اول يناير سنة ٧٧ (م) ١٨ يتشكل من المفتشين ومن ناظر الدائرة مجلس اعلى للدائرة وما يقرره المجلس الاعلى يكون باغلبية الاراء (م) ١٩ وظائف المجلس الاعلى هي (اولا) الوظائف المذكورة عنها بمادة ٨ ومادة ١٠ من الباب المتعلق بالمالية (م) ٢٠ (ثانيا) الوظائف الاتي ايضاحها . كافة الاجراءات التي يترتب عليها مصروف فوق العادة او التي يكون القصد منها ايجاد نصليحات

سنة او في جملة سنين واجوب ذلك اخذ مبلغ منها يزيد عن اعانة المائة واحد لاستيفاء فوائده الخمسة في المائة فالزيادات الاول التي تظهر في ايرادات الدائرة السنيت في السنة او السنين التالية بما فيها اعانة المائة واحد من المخصصات المخدوبة (وذلك بعد سداد الفوائد باعتبار المائة خمسة) يجري استعمالها قبل كل شيء لتسديد المبالغ المدفوعة على سبيل السلف من المخصصات المخدوبة زيادة عن المائة واحد منها كانت كمية تلك المبالغ المدفوعة سلفة (م) ١٢ النتائج التي تحصل من استعمال صافي ايرادات الدائرة بانضمامها الى الاعانة والي تأمين المخصصات المخدوبة في الاتي يانها (اذا كانت ايرادات الدائرة لا تبلغ خمسة في المائة فعلى المخصصات المخدوبة تكمل المبلغ اللازم بالتسديد منها لغاية ليرة استرلينية ٢٥٠٠٠ بدون اخلال لنصوص المادة السابقة المختصة بسداد المبلغ الذي يكون قد دفع سلفا زيادة عن اعانة المائة واحد المنتظمة) وإذا كانت ايرادات الدائرة لا تبلغ الا اربعة ونصف في المائة يؤخذ من اعانة المخصصات المخدوبة نصف في المائة الى الفوائد ونصف في المائة للامور تسام (وإذا كانت ايرادات الدائرة تبلغ خمسة في المائة فعلى المخصصات ان تدفع قيمة اعانة المائة واحد للامور تسام) (وإذا كانت ايرادات الدائرة تبلغ سنة في المائة فخصص خمسة منها لسداد الفوائد وواحد في المائة للامور تسام ويؤخذ من المخصصات المخدوبة اعانتها وهي المائة واحد للامور تسام ايضا) (وإذا كانت ايرادات الدائرة تبلغ سبعة في المائة فخصص خمسة منها الى سداد الفوائد وواحد في المائة مع الواحد في المائة اعانة المخصصات يستعملان في الامور تسام ثم يعطى واحد في المائة ايضا علاوة فائدة) (وإذا كانت ايرادات الدائرة تبلغ ثمانية في المائة يؤخذ منها خمسة في المائة للفائدة واثنان في المائة للامور تسام ثم يعطى واحد في المائة علاوة فائدة وبذا تقلص المخصصات المخدوبة من اعانتها في المائة) (وإذا تجاوزت الايرادات المائة ثمانية فما زاد على ذلك يستعمل فيما هو مخصص له بالمادة الرابعة) انما من المعلوم ان زيادة الايرادات بعد سداد الفوائد باعتبار المائة خمسة لا يجري عليها مفعول منطوق الجملة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة من هذه المادة الا بعد ان يتسدد للمخدوبي المبالغ التي تكون قد دفعت سلفا فوق اعانة المائة واحد كما هو مذكور بالمادة الثانية عشرة المقدمة الذكر

## ( العبارة الرابعة )

## في تناقص الدين والامور تسام

(م) ١٤ الى ان يتزل الدين الى خمسة مليون ليرة استرلينية يعمل الامور تسام بواسطة مشتركات عمومية اذا امكن مشترى السندات باقل من خمسة وسبعين في المائة او بهذا السعر وإذا لم يكن المشترى بهذا السعر او باقل منه يعمل الامور تسام بالفرقة وتتسدد السندات باعتبار خمسة وسبعين في المائة ومنى تنازل الدين الى خمسة مليون ليرة استرلينية يتسدد الفوائد باعتبار سبعة في المائة والامور تسام بقدر

او تعديلات في تنظيم او كيفية الاستغلال يجب تقديمها اولاً لمجلس الدائرة الاعلى ليعطي عنها القرار اللازم تحت تصرف المحضر الخديوية (م) ٢١ كافة المستندات والميوعات التي تحصل لحساب الدائرة تقرر كيفية اجرائها بمعرفة مجلس الدائرة الاعلى تحت تصديق المحضر الخديوية (م) ٢٢ يجوز للمجلس الاعلى بمقتضى مداوات مؤيدة باسباب ان يعرض للمحضر الخديوية عن رفع متوظفي الدائرة (م) ٢٣ في اخر كل سنة يقدم ناظر الدائرة للمحضر الخديوية كشفاً عن حالة المدة التي انتهت ويجال على المجلس الاعلى لتحقيق حسابات المدة والتصديق عليها ان كان لذلك وجه ثم يقدم من المجلس للمحضر الخديوية تقرير عن حالة الدائرة وبصير نشر التقرير المذكور (م) ٢٤ التفتيش المؤسس بالمواد المتقدمة يستمر لغاية سداد دين الدائرة العمومي (م) ٢٥ المصاريف التي تترتب على هذا الاتفاق تكون على طرف الدائرة — قد تحرر هذا القوتراو على ثلاثة نسخ اصلية واحدة منها لسعادة حسن راسم باشا بصفته المذكورة اعلاه وواحدة لمحضر مسيو جورج جوشن — وواحدة لمحضر مسيو ارمون جوير بصفته المتقدم ذكرها — بمصر القاهرة في ١٢ ايلول سنة ٧٧

بيارس

بلورنك

بامر المحضر الخديوية

( ختم حسن راسم ) ناظر الدائرة السنوية

( صورة ترجمة توافق اخر ) قد حصل التوافق والتراضي على ما هو آتي بين كل من سعادة مسيو جورج جوشن ومسيو ارمون جوير المباشرين لهذا العقد في منفعة حاملي بونات الدائرة السنوية وبونات الدائرة على المالية من جهة وبين محمد زكي باشا ناظر الدائرة الخاصة الخديوية بالنيابة عن الدائرة المشار اليها من جهة اخرى (م) ١ قد ارتضت المحضر الخديوية بان يعطى لحاملي بونات الدائرة التي قيمتها ليرة ٢٩٠٦١٥٠ و لحاملي بونات الدائرة على المالية التي قيمتها ٤٠٦٨٩٢٢ ليرة استرلينية و ١٦ شلن و ٨ س صميه قدرها عشرة في المائة من الضميمة الاسمية التي للبونات المذكورة (م) ٢ يصير ايجاد سندات مخصوصة بقيمة هذه الضائم التي خصصت لها المحضر الخديوية مبلغ ليرة استرلينية ٥٠٠٠٠ من مخصصاتها لغاية تمام سداد هذه السندات المخصوصة على الوجه الاتي ايضا هو انه يعطى من اصل هذا المبلغ الى حامل السندات فائدة قدرها خمسة في المائة سنوي تدفع على مرتبت في كل سنة اشهر مرة اعني في اول يناير وفي اول ايلول من كل سنة وما يبقى بعد دفع هذه الفائدة من الخمسين الف ليرة المذكورة مع الزيادات التي تنضم اليه بسبب المستندات العمومية التي يأتي الكلام عنها بصير استعمالها في الامور تسان (م) ٣ تكون هذه السندات المخصوصة منتهية للفاث من اول يناير سنة ٧٨ وعلى ذلك يكون استحقاق اول كوبون منها في اول ايلول سنة ٧٨ (م) ٤ مبلغ الخمسين الف ليرة استرلينية المعين من المخصصات الخديوية لتسديدات قوائد وامور تسان هذه السندات المخصوصة يصرف من نظارة المالية الى البنك الذي تعينه المحضر الخديوية للاجراآت المتعلقة بالتزامات المخصصات المذكورة وهذا المبلغ يبقى تحت تصرف الدائرة الخاصة وهي

تجري سداد قيمة الكوبونات بواسطة البنك المذكور وتجري بمعرفتها راساً المستندات العمومية للامور تسان (م) ٥ يحصل امور تسان هذه السندات المخصوصة بواسطة مستندات عمومية اذا امكن المشتري باقل من خمسة وسبعين في المائة او بهذا السعر وتحصل المستندات عن كل سنة في بحراسته عينها فاذا لم يمكن المشتري بهذا السعر او باقل منه يحصل الامور تسان بالقرعة وتسد السندات بسعر خمسة وسبعين في المائة — تحرر من هذا الشروط ثلاثة نسخ اصلية احداها لسعادة محمد زكي باشا بصفته المذكورة اعلاه والنسخة الثانية لسعادة مسيو جورج جوشن والثالثة لمسيو ارمون جوير بصفته الموصفة اعلاه — تحريرا بمصر

بامر المحضر الخديوية

بيارس في ٢١ لوليوسنة ٧٧ ناظر الدائرة الخاصة

بلورنك في ٢٠ لوليوسنة ٧٧ امضا

### صورة مصادر من نظارة الداخلية الى نظارة المالية في يوم الثلاثاء ٤ رمضان سنة ١٢٩٤ غرة ٢٧٢

ما توضح بهذا هو صورة القرار الصادر من المجلس المخصوص بتاريخ ١٦ اشعيان سنة ٩٤ غرة ١٤١٢ بما استنسب به اجراؤه في بعض مسائل ما اشتمل عليه الكوتراين المعقودين بتاريخ ١٢ و ٢١ ايلول سنة ٧٧ فيما يخص بتسوية ديون الدائرة السنوية وصورة الامر العالمي الصادر للداخلية بتاريخ ٢٢ الجارسي غرة ١١١ بتنفيذ واعتقاد الاجراء بموجبه وحيث من الانقضاء الاجراء بموجبه فيما يخص بالمالية لزم تحرير لدوائكم بما ذكر كما انه بتاريخ بعث صورة القرار والامر العالمي المشار اليه بالشرح اللازم لكل من الدوائر السنوية والخاصة لتجري كل منها مقتضاها فيما يخص بها افندم

دائرة سنوية — منشور صادر في ٢٦ جاسنة ١٣٠٠ (٤ ابريل سنة ١٨٨٢)

بتاريخ ٢٢ الجاري كتب تكم غير رسمي من هذا الطرف باجراء المساعدات اللازمة للاموري ومفتشي جفالك الدائرة السنوية في تحصيل ايجاراتها بطريقة مستحقة لآخر ما نص فيها سبق تحرير وحيث ان سعادة ناظر الدائرة المشار اليها ورغب التحرير عن ذلك رسمياً لاجل زيادة الاعتناء في هذا الامر وقد سبق اوضحنا تكم ان اطيان الدائرة في من اطيان المري ومع كونها تحت الرهن الان فاذا لم تحصل جميع ايراداتها ولم توف بسداد الديون المفصلة عليها فالحكومة تتكلف بدفع ما يبقى لتكامل تأدية تلك الاقساط وبذا يكون نفع وضرر الدائرة عائداً على جهة الحكومة فينبأ على ما ذكر ورفعاً لما عسى ان يحصل من تاخير حصول الدائرة على حقوقها اقضى ترفيمه تكم بصفة رسمية لاجل ان تحرر المساعدات اللازمة للاموري ومفتشي الدائرة السنوية في تحصيل ايجاراتها من في طرفهم بطريقة مستحقة متى كانت مثبتة طرف اربابها اما المبالغ التي يحصل التذرع فيها بمعنى ان ماموري الدائرة يطلبون اجراء شيء عنها خلاف الكوتراينات المعقودة بين الطرفين فهذه لا يصير التداخل فيها بمعرفة ويكون نظرها والفصل فيها منتهماً بمجهات الاختصاص والممول الاجراء على وجه ما توضح

## ملحوظات

(ثالثاً) انه لاجل الاعلان عن الاطيان المتفني تاجيرها من كل تفتيش في اوائل الوقت لمطوية كامل الراغبين بما هو متفني تاجيره يلزم بمجل وصول هذا ان حضرات المفتشين يحررون اعلانات بيان الاطيان المتفني تاجيرها لزراعة النصب قطعة قطعة مجدودها الاربع بايضاح اسم الناحية والاحواض الكائنة بها كل قطعة وتاريخ قفل باب المزاد كما توضح عن كل تفتيش بحيث يلاحظ ان القطع التي يصير درجها بالاعلانات تكون متجنية ولا تكون بوسط المتفني زراعته على ذمة التفتيش وبيعته بصورة الاعلانات المذكورة من الان الى نواحي جهة التفتيش والمجاورة والتفانيش والمديرية والاقسام ويوضع منهم الاعلانات بمركز التفتيش وللفظ المشهورة والاسواق ويرسل صورة ايضاً من الاعلانات المذكورة للدائرة لشهرها بالمجراند لتعم اعلان الشهرة بكامل الجهات عموماً (رابعاً) ان حضرات اعضاء الكريسيه يكونون موجودين بكل تفتيش في الميعاد المحدد للشهرة كما توضح قبل ويوجدون ووجود حضرة التفتيش وبعض المامورين والظفار واثنين من حضرات المفتشين المجاورين له تعمل المجالس من ابتداء الميعاد المحدد لكل تفتيش لمحاته وبحضور الراغبين ومعهم الضمانات القوية الكافلة لسداد حق الدائرة يحصل الشويق والترغيب بينهم ليلزغ الايجار حد القيمة ويرسي المزاد لغاية التاربيخ الذي تحدد وقطع الامل من وجود راغبين زيادة عن رسي عليهم المزاد وانضاح اعتناء الضمان والافرار من التفتيش بمثل المستاجرين والضمان من متأخرات الايجارات واخذ قول نظار الزروعات وماموري الادارات بعدم وجود راغبين خلاف من يرسي عليهم المزاد يصير قفل باب المزاد بحيث اذا حضر احد بعد الميعاد وقفل المزاد ورغب الزيادة فلا يتبل منه وهذا الشرط يتوضح باعلانات الشهرة التي تقرر من التفانيش ويرسي المزاد حسب ما ذكر يتصدق على قوائم المزادات من حضرات اعضاء الكريسيه والمفتش واثنين مفتشين الذين يحضرون من التفانيش المجاورة بما يفيد الشهرة عن يدم وموافقة الايجار وعلى التفتيش تحرير الجداول اللازمة وتقديم مع قوائم المزاد مستوفين للدائرة كص المنشور بختام الميعاد المحدد لكل تفتيش حتى ان الدائرة تجري فحص الاوراق والتحرير التفتيش بما يتبع اجراءه (خامساً) لا يصير قبول الاشتراط من احد عند دخوله في المزاد خلافاً لما هو مدون بقائمة المزاد انما اذا تصادف ان احد الراغبين التاجير يطلب شرطاً بانه يصير خداسة الاطيان بعرفة التفتيش مقابلة قبوله دفع المصاريف المترتبة علاوة على الايجار فلا باس انما يصير الاشتراط عليه بانه يستلم الارض بحالة الخدمة التي اجراها التفتيش بدون ان يكون له حق في ادق تداع على الدائرة من جهة عدم استيفاء الخدمة وبخلاف ذلك لا يتبل اي شرط

## دائرة سنوية — (اعلان)

ليكن معلوماً عند حاملي سندات دين الدائرة السنوية العمومية ان طبقاً للمادة الرابعة والاربعين من قانون النصبة سيصرف لم من البنك الملكي العثماني بلوندره وباريس واسكندرية ومصر كوبون الفايف المحدد استحقاق ١٥ ابريل سنة ٨٩ بواقع ثمانية شلن او عشرون فرنك عن كل سند قيمته عشرين ليرة استرلينية او خمسمائة فرنك — تخريراً بمصر في ٢٦ مارس سنة ٨٩ (احمد فريد) (جالوساك) (هاملتون لينج)

## دائرة سنوية — (ر) دين موحد — ٠ دين ممتاز

— (خدمة الصيارف) (ر) صراف ١٤ يناير سنة ٨٣

دائرة سنوية — (ر) معاش ١٩ اغسطس سنة ٨٥

دائرة المحكمة : (ر) محكمة اهلية ١٧ رسته ١٣٠١

٢٤م — محكمة (لا ١١ — ١٢)

دائن — (انواع الدائنين)

(م) ٥٥٤ الدائنين على خمسة انواع (الاول) الدائنين

دائرة سنوية — منشور من نظارة الداخلية في ١٧ يناير سنة ١٨٨٤ (١٩ راسنة ١٣٠١)

تقدم النشر من هنا بتاريخ ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٣٠٠ لجهات الافاليم وبالمجمله مديرية طرفكم بمساعدة ماموري الدائرة السنوية ومفتشها في تحصيل ايجارات الاراضي التابعة لها وبان يحصل الاهتمام في هذا الامر على الكيفية المتبعة في تحصيل الاموال الاميرية وحيث ذلك وكما لا يخفى ان اراضي الدائرة السنوية في الواقع من متعلقات الحكومة وارباحها وخسائرها عائد على الحكومة ايضاً التي في مكنتها بتكميل ما ينقص من ايرادات الدائرة لتتمكن من تادية ورق الكوبون وبذوي الواسطة يكون الواجب على ماموري الحكومة ان يساعدوا ماموري الدائرة ومفتشها على تحصيل الايجارات متما للحدود والاسالف ذكرها فتأكدوا لذلك المنشور قد كتب في تاريخه لمحضرات المديرين بالاعتناء في تنفيذه وهذا تك لمبادروا بالاجراء على مقتضاه

دائرة سنوية — منشور من نظارة الداخلية في ١٤ شعبان سنة ١٣٠١ (٩ يونيو سنة ٨٤)

انه بالنظر لان قانون الحاكم الاهلية لا يساعد على تكيف المجالس بتوصيل الاوراق والطلبات لارباب الدعاري انما كانت محلات افاعتهم بل ينفي باهم بتغذون لهم مراكز بالجهات التابعة لها المجالس المنظورة فيها دعاءهم وكون الدائرة السنوية لها فضا بمجمله تجالس وليس لديها مراكز بدوايرها فمساعدة الباشا ناظرها طلب من الداخلية اصدار اوامرها للتدريبات والمحافظة بارت تنوسط كل منها في استلام ما تصدره المجالس التي في دايبرها من الاعلانات والطلبات باسم الدائرة وتجري توصيلها الى ديوانها بصريح حيث انه باستنجاز رأي نظارة المحفانية في هذا الطلب قد وردت منها افادة رقم ٦ شعبان سنة ١٣٠١ بمرة ١٢٠ باجازته فينبغي ان تتبعوا الاجراء كذلك بمجة طرفكم وفي تاريخه تحرر بما ذكر لاني بالجهات وصار اخطار الدائرة به ايضاً

دائرة سنوية — صور قرار مجلس ادارة الدائرة السنوية الصادر في ١٠ اغسطس سنة ١٨٨٦

نسخ ٤٥٢٣

قد قبل المجلس المنعقد الاتي بعد المتدم من مساعدة ناظر العموم بخصوص تاجير زراعة النصب والنظن صفي سنة ١٨٨٧ ويترك لسعادته النظر في اتخاذ الطرق اللازمة لتنفيذ منطوق هذا المنعقد وهي

(اولاً) انه لاجل تحميم ايجار الاطيان وبلوغه حد القيمة في الايجار وقبول ضمانات قوية معتمدة كافلة لسداد حق الدائرة قد استصوب ان تاجير زراعة النصب والنظن بكل تفتيش يكون بحضور حضرات اعضاء كريسيه الدائرة والمفتش وبعض ماموري الادارات ونظار زروعات التفتيش واثنين مفتشين من التفانيش المجاورة لكل تفتيش (ثانياً) من حيث ان الميعاد المحدد لغاية شهر توت ليس كافياً لاجراء الشهرة وتبني المزاد بكل تفتيش بحضور من ذكر وا قد تراى موافقة اتمام المزاد بكل تفتيش لغاية التواريخ الاتي بيانها بعد حتى يرسي المزاد لغاية التواريخ المذكورة والتصرح عنها يمكن كل مستاجر استبعاد ارضه للزراعة قبل حلول اوامها — بيان للتواريخ اللازم تحديدها لا تمام المزاد بكل تفتيش

١ تفتيش الروضه لغاية ١٠ توت ويكون ابتداء الشهرة من ١ توت لغاية ١٠ سنة  
١ « النيا » ١٥ سنة « ١١ سنة لغاية ١٥ سنة  
١ « المعصرة » ٢٠ سنة « ١٦ سنة لغاية ٢٠ سنة  
١ « مطاي » ٢٥ سنة « ٢١ سنة « ٢٥ سنة  
١ « ابا » ٣٠ سنة « ٢٦ سنة « ٣٠ سنة  
١ « مغاه » ٥ باه « ١ باه « ٥ باه  
١ « الفتن » ١٠ « ٦ « ١٠ «  
١ « بيا » ١٥ « ١١ « ١٥ «  
١ « ارمنت » ٥ هاتور « ٢٦ باه « ٥ هاتور  
١ « طناح » ٣٠ هاتور « ٢١ هاتور لغاية ٣٠ سنة

العاديون الذين يستوفون ديونهم من جميع اموال مدينتهم بنسبة قدر دين كل واحد منهم (الثاني) الدائنون المرتقون للعقار الذين لم بواسطة الاجراءات الرسمية حق على عقار مدينتهم او عقار انه صالح لاحتياجهم به على الغير في كونهم يستوفون ديونهم بالاولوية والنقد على الدائنين الاخر من ثمن ذلك العقار او العقارات ولو انتقلت لاي يد كانت (الثالث) الدائنون الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات مدينتهم كلها او بعضها لاستيفاء ديونهم (الرابع) الدائنون المتنازون الذين لم بسبب حالة ديونهم الحق في كونهم يستوفونها بالاولوية والنقد على جميع الدائنين الاخر من ثمن متقولات او عقارات معينة مما يملكه المدين (الخامس) الدائنون الذين لم حق صالح للاحتياج به على جميع الدائنين الاخر في حبس ما تحت ايديهم من ملك مدينتهم الى حين استيفاء ديونهم

### دائن (ر) حجز

### دائن ومدين (ر) اتحاد الذمة (ق ٢٠٢)

دجاج — (١٢٠١) منشور من نظارة الداخلية في ١٢ شوال سنة ١٢٠١ (٥ اغسطس سنة ١٨٨٤)

اصدر المجلس الخصوصي قرارين احدهما بتاريخ ١١ محرم سنة ١٢٨١ بكيفية ما يصير في ايجاد معامل الدجاج في كل قسم وتخصيص بلاد بكل معمل حسب كفايته والثاني مؤرخ ٦ ذي القعدة سنة ١٢٨٢ بتقدير العوائد التي ترتب على المعامل حسب النصيبات المدونة بها وكون الاجراء على مقتضى ذلك بعد بصفة احتكار البلاد لمعامل الدجاج وهذه الطريقة لا تنطبق على الحرية فحصلت المخابرة مع مجلس النظار عن ذلك والان صدرت منه مكاتبة مؤرخة ٢٨ رمضان سنة ١٢٠١ مرة ١٣٥ بالغاء وبطلان القرارين المذكورين عنهما واباحة انشاء معامل الدجاج في اي بلد لمن اراد وحيث ان الحالة كذلك فقد صار شر ذلك عموما لمن لزم وهذا بالمجمل لسعادتك للاجراء على مقتضاه واعلان عمد ومشايخ الاهالي بذلك

### دجال (ر) مخالفات (ق ٣٤٥)

### دخان — امر عال في ٢٩ مارث سنة ٧٩

بناء على ما عرض علينا من ناظر ماليتنا مع موافقة ذلك لراي وكلاء الدين وراي مجلس النظار اصدرنا امرنا بالعمل بهذه اللائحة المشتملة على المواد الاتية (م) ١ انه من هذا اليوم يدفع عوائد الدخولية باعتبار التعريف الاتية على جميع اصناف الدخان والتبناك المعد للشرب والمضغ والنشوق سواء كان ورقا او مفروما عند دخوله القطر المصري (اولا) ان اصناف الدخان البغية والبصمة يؤخذ على كل افة منها خمسة وعشرون قرشا ميرة عوائد الدخولية (ثانيا) ان كافة اصنافه غير ما ذكر يؤخذ على كل افة منها خمسة قروش ميرة — واما الصنف الادني من الدخان والتبناك المختلط بدخان البصمة او البغية فيؤخذ على كل افة منه خمسة وعشرون قرشا التي في العوائد المقررة على هذين الصنفين (م) ٢ ان كلا من صنف الدخان والتبناك الموجودين في مخازن الكرك يدفع عليه

الرسوم على حسب التعريف الجديدة المذكورة (م) ٣ انه من هذا اليوم يلزم ان يدفع رسم الكرك على التجارات الواردة الى القطر المصري على حسب التعريف الاتية (اولا) ان صنف التجارات الاعلى المصنوع كله او بعضه من الدخان الوارد من محصول هافان يدفع على كل افة منه خمسون قرشا ميرة (ثانيا) ان الاصناف التي ترد من كافة انواع التجارات التي لم تكن من الدرجة الاولى يؤخذ على كل افة منها عشرة قروش ميرة (م) ٤ ان دخول الخشيش في هذا القطر ممنوع بالكلية وما يرد منه ويصير ضبطه ينبغي اتلافه بمعرفة ادارة الكرك — بناء على ما عرض علينا من ناظر ماليتنا مع موافقة ذلك لراي وكلاء الدين وراي مجلس النظار اصدرنا امرنا بالعمل بهذه اللائحة المتعلقة بزراعة الدخان والتبناك المشتملة على هذه المواد الاتية — (م) ١ لا يزرع الدخان والتبناك الا باذن مصرح فيه به من الجهة المختصة بذلك وتربط العوائد على ذلك بالنسبة لمساحة الاراضي المترعة ومقدارها وما يربط من العوائد على الاراضي المترعة فيها كافة اصناف الدخان والتبناك يكون بالتساوي ويقوم مقام الرسوم المخصوصة الجاري تخصيها الان عند بيع هذه المحصولات (م) ٢ انه يصير ربط هذه العوائد باعتبار كل فدان تسع جنيهات وذلك على حسب القواعد المقررة ادناه (م) ٣ ينبغي ان تشغيل الدخان والتبناك وتداولها يكون مباحا في جميع اراضي القطر المصري (م) ٤ انه يجب على المدير ان تعين في كل اقليم الوقت الذي يمكن فيه الشروع في الزراعة وجمع المحصول (م) ٥ لا يسوغ لارباب الاراضي ومستاجرهم من اي درجة كانت الشروع في بنائها قبل الاستئصال على التصريح بذلك (م) ٦ انه ينبغي قبل دخول الوقت المعين للشروع للزراعة بشهر ان يقدم المذكورون للمديرية تقريرا بالكتابة يتضمن الاستعداد لذلك وينضح فيه اسم المستدعي وحالة الارض وشهرتها المعروفة بها وحدودها ومساحتها ولا يسوغ الاستعداد في خصوص قطعة ارض تكون اقل من ربع فدان او لا تكون مساحتها واحدة وبرخص لارباب الاراضي او مستاجرهم ان يقدموا بالاشتراك استعدادا بخمسة على جملة قطع من الاراضي ملاصق بعضها لبعض او متقارب بعضها من بعض بمعنى ان كل قطعة منها لا تبلغ ربع فدان وبشرط ان مجموع تلك القطع يبلغ المقدار المعين وفي هذه الحالة يكفل بعضهم بعضا في دفع العوائد وتنفيذ سائر الاحكام القانونية (م) ٧ انه بعد تقديم تقرير الاستعداد يجب على المديرية ان ترخص بالزراعة حالا بدون ان تثبت مقدما في اجراء اي تحقيق كان انما يذكر في الرخصة جميع التوضيحات والتعريفات المبينة في ذلك التقرير (م) ٨ ان ناظر ديوان المالية مرخص بان يبيّن الاحوال الاستثنائية التي ينبغي فيها تقييد الرخصة وعدم التصريح بها (م) ٩ انه يجب على مأموري المديرية ان يباشروا حصر الجهات المترعة التي حصل التعريف عنها اولم يحصل قبل حلول الوقت المعين لابتداء جمع المحصولات بشهرين ويجب عليهم اتمام هذا العمل في مدة ثلاثين يوما ونشر الاخطارات اللازمة مقدما من طرفهم لكل قسم من الاقسام قبل مرور



## ملحوظات

(م) ٢١ ان زراعة المحشيش في القطر المصري متنوعة ومن خالف ذلك وزرع هذا الصنف يجازى بضبط ما زرع منه ويبيع مع الزام فاعل ذلك بدفع مائتي قرش ميرية على سبيل الغرامة (م) ٢٢ ان ناظر المالية مكلف بتنظيم لائحة ادارية للعمل بها على مقتضى هذا الذكرينو

## (اجراءات وقعية)

انه بالنظر لانما زراعة صني الدخان والتبناك في جميع المديريات تتبع الاحكام السابقة في محصولات هذين الصنفين في هذا العام يقتضى هذه المواد الاتية (م) ١ انه يجب على كل مديرية ان تطلب تقارير الاستدعاء التي يقتضاها زرعت هذه الاراضي او ستزرع (م) ٢ انه بعد مدة عشرة ايام ينبغي للمديرية ان تجمع المزارعين وتخصر الاراضي المنزوعة وتستعرض تقارير الاستدعاء بحضور لا توجد الغرامة (م) ٣ انه ينبغي ضبط مقدار الاراضي المنزوعة مما كانت مساحتها ويستنزل على الاقل قيمة عوائد نصف فيراط في كل قطعة ارض تكون مساحتها اقل من ربع فدان (م) ٤ لاتعد الادارة شيئاً مخالفاً الا عند رفع المحصول من الاراضي قبل دفع العوائد (م) ٥ انه يلزم السرعة في المحصر وانما الكشوفات بحيث انه يمكن التحصيل بموجبها قبل رفع المحصول (م) ٦ انه عند حصول المساحة ينبغي ان ماموري المحصر يقدرون محصولات الزراعة بالافقة ويعاينون محصول كل قطعة ارض على حدته

دخان — ١٠ ملخص قرار مجلس النظار في ١٨ ذي القعدة سنة ١٢٦٦ (٢٩ نوفمبر سنة ١٢٩٦)

بان الاجرى في اعطاء المكافئة للضابطين او المخبرين عن الدخان المهرب يكون بالتطبيق لاحكام مادتي ٧ و ٨ من النظامات اي ان الدخان المهرب من محصول المالك الداخلية عند القبض عليه يجري حجز صاحبه وناقله وسائر وسائط النقل فاذا اعطى الصاحب والناقل الجزاء النقدي فبما رسم الكرك طاقين يعطى الدخان للتخبر بلا رسم وان تعسر تحصيل الجزاء يعطى نصف ذلك الدخان للتخبر بلا رسم والنصف الثاني يكون للبرية

دخان — ١٠ امر عال صادر في ١٩ يناير سنة ١٨٨٠

بناء على التقرير المرفوع لنا من ناظر ماليتنا وبناء على ما تقرر بمجلس نظارنا وموافقة راي الكومسارية مديري صندوق الدين العمومي على ذلك امرنا بما هو آت (م) ١ من الآن فصاعدا لايجري زراعة الدخان والتبناك الا باذن من الحكومة وتصريح خصوصي منها يعطى مجانا بدون ادنى رسم (م) ٢ العوائد على زراعة الدخان والتبناك هي باعتبار الفدان الواحد ستمائة قرش بخلاف المقرر على الارض من الاموال وهذه العوائد تقوم مقام الجاري تحصيلها الآن برسم عوائد دخولية الدخان والتبناك انما يعاد النظر في تقدير هذه

فيه بثانية ايام حتى انه يتيسر للمزارعين المحصور هناك (م) ١٠ انه يلزم معاينة كافة التوضيحات المبينة في تقارير الاستدعاء في شأن الاراضي المنزوعة وتحقيقتها ثم تجمع وتكتب نتيجة تلك المعاينة التي حصلت بناء على تقرير الاستدعاء ويذكر فيها حضور المزارعين او غيابهم واذا اتضح ان هناك ارضا مزروعة لم يصرح بزراعتها فتصير المذكرات اللازمة عنها بوجه التفصيل (م) ١١ ان الاراضي التي لم يصرح بزراعتها بضرب زيادة على ما هو مقرر عليها ثلاث طاقات واما ان وجدت زيادة في الاراضي التي صرح بزراعتها فيجري معاينتها وتحقيقتها وان ظهر انها تبلغ نصف فيراط بالاقل فيدفع عليها عوائد زائدة على وجه النجيم (م) ١٢ ان العجز الذي يتضح وجوده في الاراضي المصروح بزراعتها تلزم معاينته كما ذكر ويستنزل مقداره من اصل المقرر زراعته واما الكسور التي تظهر في مساحة الاراضي وتكون اقل من نصف فيراط فينبغي تركها وعدم اعتبارها في كل معاينة انما اذا كانت ذلك في الاراضي التي لم يصرح بزراعتها بضرب عليها عوائد نصف فدان بالاقل (م) ١٣ انه يجب على المديرية ان تجرر في الشهر التالي لعملية حصر الاراضي كشوفات تتضمن بيان اسم كل بلد مع مراجعة تقارير الاستدعاء وتبين فيها صريحا الرسوم الاصلية والتي تدفع طاقين او ثلاثة ولا يلزم في المال المخصوص بكل شخص كسور القرش او البارة وفي حالة وجود الكسور ينبغي ان يعبر عنها في الكشف بقرش كامل (م) ١٤ انه قبل انتهاء الشهر يلزم ان ترسل الكشوفات الى ماموري التحصيل بعد ادراجها اجمالا في كشف عمومي ترسل منه صورة الى ديوان المالية (م) ١٥ انه يجب على المامورين المختص بهم ذلك ملاحظة زراعة الدخان والتبناك في كل وقت من اوقات السنة بحيث يكون ذلك تحت مسئولية المديرية ومن خصائص هؤلاء المامورين ان يطلبوا الرخص التي اعطيت في ذلك ومشاهدتها ويوصلوا الاراضي المنزوعة بدون التصريح بضمون المذكرات (م) ١٦ ان المذكرات التي اجريت في اثناء حصر الاراضي يصير اعتمادها لدى مندوبي التعداد والاحصاء وادراج ملخصها في الكشوفات العمومية (م) ١٧ انه يجب جمع المزارعين ليشاهدوا المعاينة والتحقيق غيروقت التعداد ويتوضح في المذكرات اسماء من حضروا الجمعية من المزارعين او غابوا عنها ثم يجري في الحال تسليم المذكرات للمديرية لاجل الاعتماد عليها في تحرير الكشوفات الزائدة في كل شهر ليجري التحصيل بموجبها اسوة الكشوفات العمومية (م) ١٨ ان العوائد يلزم دفعها قبل دفع المحصول من الاراضي ولا يجري تجريم الفاعل الذي يخالف ذلك بغضيل العوائد منه طاقين ويتوضح ذلك في المذاكرة التي تكون وفي الكشف الذي يجرر علاوه على ما سبق واما ما يخص بالتصديلات والرافعات والمعاينة من دفع جزء من المال فينبغي فيه ملاحظة القوانين الموضوعة فيما يخص باموال الاراضي (م) ١٩ ان المامورين الذين ساعدوا على اظهار الخيانة بدفع العوائد طاقين او ثلاثة يعطى لم نصف هذه التخصيلات على سبيل المكافأة (م) ٢٠ ان مضارب المعاينة وتحصيل عوائد الدخان والتبناك تصرف من ديوان المالية

العوائد عن سنة ١٨٨١ باعتبار المحصولات التي تنتج من زراعة السنة الحاضرة بعد تحقيق مقاديرها وتداول الدخان والتبناك البلدي صار مباحاً في كافة أنحاء القطر من وقت محصول زراعة سنة ١٨٨٠ (م) ٣ على كل مالك ارض او كل مزارع يريد زراعة صنف الدخان والتبناك ان يطلب اذناً بذلك من المديرية ويبين في طلبه مقدار ما يريد زرعه قبل ان يبدأ بالزراعة ومن لم يفعل ذلك لتحصل منه ضعف العوائد تجزئاً (م) ٤ على المديرية ان تعطي الرخصة عند طلبها حالاً بدون ان تثبت في اجراء اي تحقيق انما يلزم ان تقيد وتحصّر عندها كافة الرخص التي تصدر منها ببيان اسماء اربابها ومواقع ومقادير الاراضي التي يكونون طلبوا زراعتها (م) ٥ ناظر ديوان ماليتنا مرخص بان يعين الاحوال الاستثنائية التي ينبغي فيها تقييد الرخصة او عدم اعطائها (م) ٦ على كل مديرية بعد مضي شهر واحد من ابتداء موسم زراعة الدخان والتبناك بحيث يكون تم زرعها وبدا نمواتها ان تعين من طرفها مأمورين مخصوصين ويعطى لكل منهم مجموع عن الرخص الصادرة منها عما يكون داخل حدود مأموريته لاجل ان يجروا على مقتضى ذلك جرد ومساحة كافة ما يوجد من زرع من الصنفين المذكورين (م) ٧ على كل مأمور من المأمورين المذكورين ان يطوف الجهة المعين لها على التوالي بلداً بلداً وتفتش ارض كل بلد بكل دقة واعتناء ويكون ذلك بحضور مشايخ وعمد القرية ونائب القاضي الشرعي ان كان بها نائب شرعي وسائر من يقتضي حضورهم في محل العمل ويجري مساحة وحصر ما يجد بها من زرع من الصنفين المذكورين سواء كان برخصة او بغير رخصة ويحرر المحضر اللازم الذي ينبغي ان يكون مختوماً بختم مشايخ القرية والعمد بنتائج المساحة والتحقيق (م) ٨ يؤخذ تعهد على اصحاب الارض ومشايخ كل قرية بان لا يحصل تصرف مطلقاً في المحصول ما لم تدفع العوائد المقررة (م) ٩ كل مأمور من المأمورين المذكورين يجب عليه حتماً من بعد تميم هذه العملية ان يقدم مجموعاً عن بلاد مأموريته مبين به مساحة الاطيان المنزرعة من

الصنفين المذكورين مع توضيح اسماء اربابه وتعيين ما صار زرع برخصة او بغير رخصة وعلى هؤلاء المأمورين ان يقدموا هذا المجموع الى المديرية التي تعينه من قبلها في بحر الشهر الذي يلي تعيينهم (م) ١٠ كل مديرية يجب عليها من بعد مراجعة كل مجموع يتقدم اليها ان تقيد ذلك بدفانها وترسل لنظارة المالية مجموعاً واحداً بالبيانات الكافية من المنزرع من الصنفين المذكورين بعموم المديرية وعلى المديرية ايضا ان تهتم في تحصيل العوائد المقررة قبل رفع المحصول والا فيجري تجريم المزارع المخالف بدفع العوائد الطاق اثنين (م) ١١ يقتضي تحقيق جميع الفروقات التي تظهر بين مقادير المساحات التي صار الاخبار عن زرعها وبين المنزرعة واذا تحققت زيادة في مساحة الاطيان المنزرعة عن مساحة الذي صار الاخبار عنه وان هذه الزيادة تبلغ بالاقل اربعة قراريط في كل فدان وهلم جرا فيكون صاحب الارض او مستأجرها الذي تحققت زيادة الزراعة في ارضه ملزوماً بان يدفع على سبيل التجريم العوائد الطاق اثنين على الاطيان التي انزعت زيادة وان لم تبلغ الزيادة اربعة قراريط في كل فدان وهلم جرا فلا يدفع المالك عليها شيئاً من التجريم لكن يترتب من تحقيق هذه الزيادة تعديل المقادير الواردة بالرخصة المعطية اليه حسب اخباره واما اذا تحقق ان المقادير المنزرعة هي اقل من المقادير التي صار الاخبار عنها فيترتب على هذا التحقيق ايضا تعديل في الاخبارية وفي الرخصة (م) ١٢ مصاريف تحقيق زرع صنف الدخان والتبناك وتحصيل عوائدهما تكون على طرف نظارة المالية ومجموع المصاريف والتحصيل من تلك العوائد يصير درجه في حساب على حدته بكل مديرية (م) ١٣ زراعة صنف الحشيش ممنوعة بالكلية في القطر المصري ومن يتجاسر ويتجاري على ذلك يلزم من بعد اثلاف ما يوجد من زرع في ارضه ان يدفع جريمة قدرها الف غرش ديواني عن كل فدان (م) ١٤ ديكريو ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ المتعلق بزراعة صنف الدخان والتبناك صار ملغياً ولا عمل له وكذا جميع الاحكام السابقة المخالفة لاحكام هذه الديكريو ملغية ولا عبرة بها

## ملحوظات

دخان — { منشور صادر في ٩ ذى سنة ١٢٩٧ (١٣ أكتوبر سنة ٨٠)

من المكتبة المقدمة من جناب مدير عموم الكمارك المصرية بتاريخ ٤ المحاضر رقم ١٨ تبين ان من القواعد الاساسية المتبعة بالكمارك ومستندعية محصول الضبط والربط في اجراءات الدخان والتنباك انما يلزم تصديره من الجهات الداخلة القطر لبعضها من هذين الصنفين بتحرره رفاقي يداصحاه واشعارات ايضا من جهة التصدير لجهة الورود تشتمل على بيان مقادير واجناس الصنف وتعداد طرده واسم الراسل والمرسل اليه ويرسل بطريق البوسطة حتى على مفضاهها يصير مضاهية ما ورد على ما بالاشعار واذا وجدت بالتطبيق لما وموافقة الوارد الرفاقي المعطية لاربابها يفرج عنها بحيث لا يسوغ للكمارك حصول الافراج عن اي مقدار ما لم ترد اشعاراته اليها ورقاها لا تباطى الاثنين ببعضها البعض والا اذا وجد بها اختلافات فالكمارك يجري اصوله فيها وان بعض جهات الادارة حاصل منهم تاخير في ابعث الاشعارات اول باول ولذا فاما هو جاري توارده من الدخان والتنباك لبعض التجار برفاقي يدم غير ممكن للكمارك الافراج عنه حتى ترد لما الاشعارات المذكورة من جهات التصدير وبهذا السبب واقع من اولئك التجار تصديق في طلبهم الافراج عما ورد باسماهم بموجب الرفاقي ولكون ارتباط البضاعة تحت ورود اشعاراتها لا يكون وجها قانونيا يمكن افناع التاجر به عند الانقضاء براد اعمال الاحتياطات اللازمة بحصول النشر لجهات الادارة ومراكز الدخولية بانه من الان فصاعدا عند تحرير رفاقي باي مقدار كان من اصناف الدخان والتنباك فقبل ختمها وتسليمها لصاحبها يصير تحرير الاشعارات للارز عنه وختمه وقبه وارساله لجهات الورود في يدها بدون تاخير لاجل ان وصوله لها يكون مع وصول البضاعة ايضا او قبلها لمنع المشاككات والمشاكتات التي تقع بسبب التأخير واستنفاذ الاصول القانونية وحيث هذه المناسبات يكون من الضروري ان جهات الادارة تجري في تحرير الاشعارات على مقتضى ما ذكر منعا لما يحصل بسبب التأخير فقد تحرر لجهات الادارة عموما بذلك وهذا للمعلومية به والعمل بمقتضاه

دخان — قرار من مجلس النظار

صدر قرار من مجلس النظار في ٢ محرم سنة ١٢٩٨ (٤ ديسمبر سنة ١٨٨٠) بالموافقة على القرار المقدمة صورته من طرف حضرة مدير عموم الكمارك وهذا نصه — يؤخذ بجانب المبري ما يصير ضبطه من الدخان والتنباك المهرب وكذلك الدخان والتنباك الذي يحصل المرور به او يكون في حيازة احد بوجه مخالف لتلوائح الموضوعات لذلك ويؤخذ ايضا بجانب المبري المركبات والعربات والادوات والمجملات ونحوها التي تكون قد استعملت لنقل هذين الصنفين — وزيادة على ذلك فان اصحاب الدخان والتنباك المهرب والمحاملين لها يلتزمون على وجه التضامن بدفع غرامة تساوي ضعف عوائد الدخولية وهذه الغرامة يمكن ابلاغها الى اربعة اضعاف العوائد المذكورة على من يرتكب تلك المخالفة مرة ثانية والمخاللون يصير سجنهم

دخان — { صورة تقرير مقدم للسنة المخبوية من سعادة رياض باشا ناظر المالية بلوكه تاريخه ١٩ يناير سنة ٨٠

ان الدكرينو الصادر بتاريخ ٢٦ مارت سنة ٧٩ حدد ضريبة على الاراضي المنزوعة دخانا وتبا كما قدرها تسعائة قرش عملة صاغ بخلاف المال الاصلي المقرر على تلك الاراضي وبما ان التدبير التفريبي عن محصول هذه الاراضي السنوي صار اتخذ فاعلة لربط تلك الضريبة بالمادة الثانية من هذا الدكرينو نص به ان هذه الطريقة ما صار اتخذها الا مؤقتا وحيث تراعى الآن ان التدبير الذي عمل في ذاك الوقت المدرج فيه اربعاثة اقة عن كل فدان من محصول الاراضي المنزوعة دخانا وتبا كما كان على غير صحة وان متوسط محصول هذه الاراضي لم يتجاوز مائة وستة عشر اقة عن كل فدان فتج من ذلك انه لو صار سريان اجراءات الدكرينو المذكور التي لم يصير تنفيذها الآن على زراعة صنف الدخان والتنباك فتصير زراعة عذبن الصنفين غير ممكنة في جميع القطر المصري لان ضريبة التسعائة قرش على الفدان في تكليف فوق الطاقة فضلا عن عدم امكان تخصيصها فانه يترتب منها منع حقيقي لزراعة الصنفين المذكورين فلهذا لاسباب قد حررت صورة امر اخر عوضا عن الامر الصادر في ٢٩ مارت الذي صار ملغيا فانتشرف بعرضه لالاعينكم ملتصقا تشريفها بالتوقيع افندم

دخان — { صورة ما تمحور من المالية للمدبريات في ١٥ صفر سنة ١٢٩٧

مرسول اطرف طي هذا صورة الدكرينو الصادر في ١٩ يناير سنة ٨٠ بترتيب عوائد على زراعة الدخان والتنباك البلدي بمواقع الفدان الواحد ستائة قرش بدلا عن عوائد الدخولية المجاري اخذها والمخانة هذه وصورة ايضا من التقرير المقدم من طرفنا للاعتاب المخبوية عن هذا الخصوص وحيث ان تحصيل العوائد على حسب ما اشير بالدكرينو الذي عنه سيكون عند طلوع وتصريف محصول الصنفين المذكورين في هذه السنة والمعلوم ان المحصول الجديد يستوفي جمعه وصلاحه للتصريف في شهر بونة وعلى ذلك يكون اللازم والحالة هذه هو استمرار تحصيل عوائد الدخولية المجاري تحصيلها الآن لغاية شهر بشنس سنة ٩٦ ومن هذا التاريخ يكون مبيع وتداول هذين الصنفين بكافة انحاء القطر مباحا بدون عوائد دخولية اكتفاء بتخصيل العوائد التي اشار عنها الدكرينو كما انه بالنظر لكون عزم موسم الزراعة هو في هذا الوقت يكون من الضروري ان الامورين الذين يتعينوا من طرف المديرية لاجراء عملية التجرد والمساحة موجودون في اائل شهر مارت سنة ٩٠ بمجلات مامورينهم ويباشروا اجراءها حسب التعليمات التي تعطى لهم من المديرية بموافقة احكام الدكرينو مع التاكيد عليهم بنهو ذلك في مسافة الشهر المذكور حتى بانتهائه تكون دفاتر المساحة والمحصر تقدمت من طرفهم المديرية بالمقصود المبادرة بالاجراء على هذا الوجه مع نشر وعلان ذلك للمراكز وسائر بلاد المديرية ومزارعها للمعلومية به والعمل بموجبه في ٣٠ صفر سنة ٩٧

حتى يزودوا بقيمة الغرامة المذكورة ولا يسوغ ان يتجاوز منه السنين ثلاثة اشهر اما الدخان والتبناك فيباعان ويدخل الثمن مخزينة مصلحة الكمارك لغاية ١٢ قرشاً عن كل اقة من الدخان التركي الاعتيادي ومن الدخان الاجنبي ومحد ٣٣ قرشاً في كل اقة من الدخان البججة والبصمة وما زاد عن ذلك يتوزع على الضابطون فان حصل الضبط بناءً على تبليغ مخبر فالزيادة تقسم مناصفة بين الضابطين والمخبر ومع ذلك في حالة ما اذا لم يستحصل بمقتضى النصوص المذكورة اعلاء الضابطون والمخبر على مبلغ يعادل بالاقول ربع صافي المحصول من البيع يكون لهم الحق في المطالبة بقيمة هذا الربع بان يطالب كل من الطرفين بنصفه

دخان — امر عال صادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ٨٠ الموافق ٧ صفر سنة ١٢٩٧ في شأن العوائد والاحكام الخاصة بزراعة الدخان والتبناك البلدي وعلى التقرير المتقدم من مديري الوجه البحري والوجه القبلي عن تأخر زراعتي هذين الصنفين عن زراعتيهما بسبب جسامه العوائد المقررة عليها حتى ان بعضهم عند العلم بتفريها قد اقتلع ما كان زروعه في العام الماضي مراعاة لصالحه — قيناً على ما رفعه اليانا ناظر ماليتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا على ذلك امرنا بما هو آت (م) ١ العوائد المقررة على زراعة الدخان والتبناك البلدي باعتبار كل فدان سنياً قرش خلاف الاموال او العشور المقررة على الارض تكون من ابتداء سنة ١٨٨١ باعتبار الفدان الواحد مائتين وخمسين قرشاً بخلاف الاموال او العشور (م) ٢ جميع الاحكام المحتوي عليها امرنا المشار اليه تسهر مرعية الاجراء

دخان — منشور من نظارة المالية في ٣ صفر سنة ٩٨ (٥) ١ يناير سنة ٨١ بخصوص ان من يريدون

زراعة الدخان والتبناك يقدمون طلباتهم مباشرة للمأمورين المراكز او نظار الاقسام وهم بعد ان يجملوها في دفاتر مخصوصة يعطون على موجبها الرخصتات اللازمة في الحال للمنطلين ويقدمون للمديرية الطلبات الاصلية لمخفظها بها وبالمبادرة باتخاذ جميع الوسائل والاحتياطات اللازمة لاجراء مساحة وحصر الدخان والتبناك البلدي في مياعدها واخذ الجشاني عنها بكل الدقة والضبط وتحصيل العوائد قبل التصرف في المحصول وتوجيه مزيد الانفقات لمنع ما يجهل وقوعه في ذلك من ارباب المحل

قد ظهر من البحث والتفتيش على اجراءات بعض المديرين فيما يتعلق بمساحة وحصر الدخان والتبناك البلدي محصول السنة الماضية ان مديرية الدقهلية مع عليها بما نص في ذكرينو ١٩ يناير سنة ٨٠ الصادر عن هذه المسئلة وتعدد صدور المكاتبات والتفريقات اليها من المالية بملاحظة اجراء المساحة وتسميتها في وقت وجود الزراعة في الاراضي ومباشرة تحصيل العوائد قبل تصرف الاهالي في المحصول حسبما يقتضيه الذكرينو المشار اليه لم يحصل منها اهتمام باجراء المساحة في مياعدها ولا بملاحظة تحصيل العوائد قبل التصرف في المحصول فضلاً عن التساهل

في اخذ الجشاني التي كان من اللازم اخذها على المساحات التي عملت ومعرفة صحتها وعددها حسب المقرر والحاري بالمديريات عموماً ومديرية الجيزة لم يحصل منها الشروع في اجراء المساحة الابتدائية الا في اثناء اقتلاع الدخان من الاراضي ولم تأخذ تعهدات على اصحاب الزراعة ومشايخ البلاد بعدم التصرف في المحصول قبل دفع العوائد حسبما نص في مادة ٨ من الذكرينو المتني عنه والمساحة التي عملت بها والجشاني المأخوذة عنها قد وجدت في غاية الخلل فان دفاتر المساحة غير مستوفية الاجراءات التي اشار عنها الذكرينو ولم تفكر عليها اشهادات شرعية ولم يحصل استيفاء التوقيع عليها من المشايخ والعهد والمأمورين والمساكين بل بعضها موقع عليه من المشايخ والعهد والمأمورين دون المساكين والبعض من المساكين والمأمورين والبعض من المساكين فقط وكذلك عملية الجشاني وجدت مجردة عن المستندات التي تكفي في قبولها واعتمادها لوجه من ضمنها انه لم يحصل التخم عليها من مشايخ وعهد البلاد الواقعة فيها العيادة حتى ترتب على ذلك كون المشايخ والعهد المذكورين تشبهاً في رفض قبول الزيادة التي اظهرتها تلك الجشاني ووقعت الاحالة في ذلك من المسؤولين على بعضهم والان منظور في استيفاء التفتيشات التي عملت عن ذلك بالمديرين المذكورين وسنعال للمجلس محاكمة جميع المسؤولين فيها ليعرفوا نتيجة اهل الامر وعاقبة عدم احترام القانون ويعلموا انقضاء زمن ترك اللوائح في زوايا الاهمال وما للمحكمة المحاضرة من شدة المحافظة على تشيئة احكام القانون ضد كل من يخالف اوامرنا ولو اشتملها كانتا من كان وحيث ان هذه الحالة تقضي بدوام التيقظ والانففات الكلي من حضرات المديرين لاستقامة ادارة مديرياتهم وعمل واجبات مأمورياتهم ومقتضى ذمتهم في منع كل سبب يخل بالادارة في جميع الاحوال هذا ومع ما تقرر في ذكرينو ١٩ ديسمبر من تخفيض عوائد الدخان والتبناك البلدي اعتباراً من سنة ٨١ الى مائتين وخمسين قرشاً الفدان وسبق النشر والاعلان عن ذلك عموماً طبعاً تتزايد الرغبة من الاهالي والمزارعين لكثير بزراعة الصنفين المذكورين ومن المعلوم ان ذكرينو ١٩ يناير سنة ٨٠ من مقتضاه ان طلب الرخصة يكون من المديرين والمبادر ان ان تكليف الاهالي والمزارعين بالاستحصال على الرخصة من نفس المديرين يترتب عليه ضياع الوقت فضلاً عن المشقة التي يكادها من تكون محلات اقامتهم بعيدة عن مراكز المديرين فعملها باحكام الذكرينو ومنعاً لما في ذلك من الصعوبة استنصب ان من يريدون الزراعة يقدمون طلباتهم مباشرة للمأمورين المراكز او نظار الاقسام وهم بعد ان يجملوها في دفاتر مخصوصة تعد لذلك يعطون على موجبها الرخصتات اللازمة في الحال للمنطلين ويقدمون للمديرية الطلبات الاصلية لمخفظها بها وبالمبادرة باتخاذ جميع الوسائل والاحتياطات اللازمة لاجراء المساحة في مياعدها واخذ الجشاني المتني عنها فعلى حضرتكم نشر هذا بحال وصوله لعموم المديرية وعهد بلادها وسائر مراكزها مع التأكيد باعلانه للاهالي والمزارعين والمبادرة ايضاً من الان باتخاذ جميع الوسائل والاحتياطات اللازمة لاجراء المساحة في مياعدها واخذ الجشاني المتقضية عنها بكمال الدقة والضبط وتحصيل

## ملحوظات

الافادة سريعا عن الذي صار اجراءه في هذه العملية لمحمد الان ومما زاد به مساحة الباقي منها واخذ الجشائي اللازمة عنه

**دخان —** منشور من نظارة المالية للمديرية العامة  
ما عدا مديرية القوم وللحفاظات عموما ما عدا محافظة سكندرية والمصلحة المحمودية والحوض والادوات البلدية بمصر وسكندرية والمصلحة القناطر المحيرية في ١٩ ابريل سنة ٨١ الموافق ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ بخصوص عدم تكليف ارباب الدخان والنتباك واردمالك الاجنبية بدفع اجرة الوزن

علم من افادات وردت من مديرية القوم رقيمة ١٠ ربيع الاخر سنة ٩٨ نمرة ٤٩ يانه ورد لمراكز العوائد دخان اجناس برفاتي وافادات تقضي الترفق للورود واعادة الوزن بالمقارنة على ما في الرقائي ومأمورية العوائد ترغب من المديرية التصريح عنها اذا كان يصير ادخال هذا الصنف في سلك البضائع وارد برا الصادر عنها تصريح المالية بعدم اخذ اجرة وزنها ام كيف وانه لكون الدخان المحكي عنه هو من وارد برا وبوخذ عليه رسوم كمبارك واعادة الاوزان ما في الا للوثوق على معرفة صحة المقادير من عدمها فالمديرية المذكورة اجرت الذنبه على قباني شون المديرية باعادة وزنه لعدم تكليف اربابه بدفع اجرة وزنه لكون قباني المركز بدون ماهية ورامت الافادة عن موافقة ذلك من عدمه وحيث ان صنف الدخان والنتباك المجائر دخوله من برا هو من الجاري عليه اخذ عوائد دخولية خصوصية بالكمارك والاسا كل ومن المعلوم ان اعادة وزنه ما خرجت عن كون الغرض منها هو التحقق من صحة المقادير والاجناس لما في الرقائي والاشعارات المتعلقة بها حسب القواعد المرعية لذلك واجراء هذا انما هو للوزن بالتحقيق وعدم التمكن من التخابل والتهرب بتحويل المديرية بالافرار على ما اجرتة وقد تراءى على انه من الان لا يصير تكليف ارباب الصنفين المذكورين بدفع اجرة وزنه مما يصير وزنه منها على سبيل الوثوق بصحة المقادير والاجناس للرقائي والاشعارات اذ ان نسيمة ذلك عائدة لاطمئنان المصلحة والوفاية من ايقاع التخابل والتهرب اما ما يجري وزنه على سبيل البيع والشراء فهذا تحصل الاجرة المقررة عنه حسب القواعد المرعية ولاجل الاجراء بالمجهات على سياق واحد قد تحرر لمن لزم وهذا المعلوم والاجراء مقتضاه

**دخان —** صورة ما نشر من المالية بتاريخ ١٦ شعبان سنة ٩٨ (١٤ لوليه سنة ٨١) بخصوص ضبط الدخان المهرب واعمال محضر عن ذلك ورساله لادارة عموم الكمارك بسكندرية لعقد قوسيون الكمرك ونظر المسئلة به والمبادرة لضبط ما يوجد من الادخنة الاجنبية

لا ينبغي حضركم ان اجراءات ضبط الدخان المهرب ينبغي ان تكون مبنية على قاعدة قانونية متما لوفوق الاشكالات فنظرا لما تلاحظ من عدم مراعاة هذا الامر بمجهاات الادارة وايضا من الواجب اصدار التعليمات لاية لمحضركم لجمعها اساسا للعمل في المستقبل — ان المعاهدات التجارية تجوز للحكومة مصادرة البضائع المهربة وتحفظ لها الحق المطلق بسن قانون خصيصي عن صنف الدخان ولائحة الكمارك الصادرة لسفراء الدول في سنة ١٨٦٣ تروى ما نص عنه بتلك المعاهدات من المصادرة ونقضي بموجب الحكم بها بقرار يصدر من التوسمين المشكل بالمحرك كذلك اللوائح الخصوصية المعمولة عن صنف الدخان تقضي بلزوم تحرير تذاكر

العوائد قبل التصرف في الحصول على وفق ماتدون في ذكر تبر ١٩ يناير سنة ٨٠ وتوجيه مزيد الانكفات لمنع ما يجتمل وقوعه في ذلك من ارباب المحل الذين تعودوا على عدم الاستقامة والتلاعب في حقوق الميري تحذرا من المحاكمة التي لا بد من اجرائها في حق كل من يظهر تقصيره عن القيام بواجب ما مورته يكون معلوما

**دخان —** صورة ما تحرر من نظارة المالية لمديرية الدخان في ٢٩ صفر سنة ٩٨ و ٣٠ يناير سنة ٨١ نمرة ٤٦ بمخيم سعادة ناظر المالية بخصوص عدم اخذ جهات مراكز الدخولية اجرة لوزن الدخان والنتباك وارد برا المجائر دخوله وورد برفاتي دالة على دفع عوائده بل بوزن مجائنا توضيح بافاداة سعادتك رقيمة ١٩ صفر سنة ٩٨ نمرة ١٦ يانه وان كان علم المديرية من الاستعلامات التي جرت من بلدية مصر حصول وزن الدخان الذي يرد من برا مجائنا من اجل مضاهية مقاديره واصنافه على ما في الرقائي لكن سعادتك رأيت بان الاجراء هكذا بغير اخذ تامين من اربابه هذا ما يوجب عدم افتكركم في العودة لوزن ما يباع وتسد عوائك واوضحتم بان الاوفق هو ان ما يتصدر للتجار الشهيرة برسم استهلاكه لتجار البنادير يكون وزنه مجائنا حال وروده وبوخذ عنه تامين وكل ما استهلك منه يصير وزنه وتوخذ عوائد اوزانه وباستكمال استهلاكه واخذ كامل عوائده يفرج عن التامين اما ما يرد برسم الدخانية الجاريين المبيع بدكا كينهم قطاعي في حال وروده لم يجري وزنه بملاحظة الرقائي وتوخذ عوائده حتى مع تصريحه بمعرفتهم لا يمكن عليه شي اكتفاء بما ذكر والمحال ان الدخان والنتباك وارد برا من المجائر دخوله القطر الذي يرد برفاتي دالة على دفع عوائده فعلى جهات مراكز الدخوليات ان تجري وزنه مجائنا بدون اجرة وزن وذلك لان الغرض من الوزن هو التحقق من مطابقة مقداره واجناسه لما بالرقائي من عدمه حتى اذا وجد اختلاف يجري عنه مقتضى المنشورات اما اجرة الوزن هذه توخذ عاجل محض اربابه الى حلقات الاوزان بقصد الوزن والبيع بمراعاة المقرر بتعريفه الاجر ولهذا لزم تحرير لسعادتك للاجراء كما ذكر وطيه الافادة

**دخان —** صورة ما نشر من نظارة المالية للمديرية العامة عموما عدا مديرية القوم في ١٠ جمادى الاولى سنة ٩٨ و ١٩ ابريل سنة ٨١ بخصوص اجراء مساحة زراعة الدخان والنتباك في الوقت الذي يترأى لزوم اجراء المساحة فيه وعدم التمكن من التلاعب

بما سبق صدوره للمديرية وبالمجمل للمديرية ادارة بتاريخ ١٢ فبراير سنة ٨١ الموافق ١٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ تقضي بلزوم اتخاذ الوسائل والاحتياطات المتقتضية لاجراء مساحة زراعة الدخان والنتباك في الوقت الذي يترأى لزوم اجراء المساحة فيه وعدم التمكن من التلاعب واخذ الجشائي بالدقة وتحصيل العوائد قبل التصرف في الحصول ولا بد من ان المديرية قد اتخذت الوسائل والاحتياطات اللازمة لهذه العملية وباشرت اجراء المساحة تطبيقا لما سبق تحرير وحيث مقتضى الوقوف عما اجرتة المديرية في ذلك فلزم تحريره للورود

يوجد ان استعمل في النقل مثل المراكب والعربات والادوات والمحولات  
وتحويها البنية عنها بالقرار السابق ذكره يكون في حقوق الجمارك ايضا  
الحاقاً للثمن الدخان وبهذا يكون من الانتفاء الاجراء فيها ذكر على الوجه  
المشروح بخاتمة الدائرة مع الجمارك اتفق ترفيعه لسعادتك بذلك  
والاوراق خمسة عشر طيه

**دخان -** صورة ما تحرر من نظارة المالية لمديرية  
الشرقية في ٢٩ شعبان سنة ٩٨ و ٢٦ يولي

سنة ٨١ بمقتضى دولتلو اقدم الناظر بان ما يضبط من  
الدخان والتبناك المهرب والمحمولين لها يكون من حقوق الجمارك  
بافادة سعادتك له الرقعة ٦ شعبان سنة ٩٨ (٢ يولي سنة ٨١)

نمرة ١٨١ توضح بانه وجد اثنان وعشرون طرد دخان مهرب  
بطرف شخصين اروام بيندر الزقاريق محضن اليها من جهة  
ناحية ابي حماد على خمسة جمال من ناحية كفر الخال ودخل  
البندر على ثلاث عربيات تعلق ثلاثة اشخاص اروام وبناء على

ما ورد للمديرية من الجمارك ومن الداخلية جرى ضبط الدخان  
المذكور بمجهة الميري عن يد مندوب فونسلانو دولة اليونان  
ووضع في محل بالبندر وختم عليه بالجمع الاحمر من بعد ان  
تحررت عنه المحاضر اللازمة وصارفت معاون وكتاب الدخولية

الذين ظهر ان دخوله بالبندر المذكور كان بمعرفته وصار  
الحصول على اربعة جمال من ضمن الخمسة وكتب للضبطية  
بالحصول على الخامس ومبيعه مع العربيات وغيروها وتوزيد  
الثلث مخزينة المديرية وانه لسبق تطلب الجمارك اوراق هذه

المادة واباعها اليها بما فيها المحاضر بافادة موضع فيها ما كتب  
للضبطية وورود الافادة منها بان هذه المسئلة منظورة بها وان  
اثنان ما يضبط من ادوات النقل عند القبض على الدخان

المهرب في من حقوقه خاصة بموجب قرار مجلس النظار الرقم ٢  
محرم سنة ٩٨ وانه بصير توقيف المبيع مخين ما تصدر منه التعليمات  
اللازمة عنه فالمديرية اوقفت البيع ورغبت النظر في ذلك وفي  
باقي ما اوضحه بافادتها بادية الذكر وصدر ما يتبع اجراءه وحيث

ان القرار المشار اليه المندرج في مجموع الاوامر الرسمية مدون  
فيه بانه يؤخذ لجانب الميري ما يصير ضبطه من الدخان والتبناك  
المهرب وكذلك الدخان والتبناك اللذان يحصل المرور بها او

يكونا في حيازة احد بوجه مخالف للوائح الموضوعه لذلك وانه  
يؤخذ لجانب الميري ايضا المراكب والعربات والادوات  
والمحولات ونحوها التي تكون قد استعملت في نقل هذين

الصنفين وان اصحاب الدخان والتبناك المهرب والمحمولين لها  
يلتزمون على وجه التضامن بدفع غرامة تساوي ضعف عوائد  
الدخولية وان هذه الغرامة يمكن ابلاغها الى اربعة اضعاف  
العوائد المذكورة على من يرتكب تلك المخالفة مرة ثانية وان  
المخالفين سجنوا حتى يؤدوا قيمة الغرامة المذكورة بحيث ان مدة

السجن لا تتجاوز ثلاثة اشهر وان الدخان والتبناك يباعان  
ويدخل الثمن مخزينة مصلحة الجمارك لغاية ١٢ قرش عن كل  
اقت من الدخان الاجنبي والتركي الاعتيادي ومحد ٢٢ قرش في  
كل اقة من البغية والبصة وان ما زاد عن ذلك يتوزع على  
الضابطين والمخبرين بالكيفية الموضحة به والمنشور الصادر من  
المالية في ٢٩ شعبان سنة ٩٨ الموافق يولي سنة ٨١ بمقتضى الادارة  
موضح فيه الاجراءات اللازمة اجراؤها عند ضبط الدخان الذي

عما يرد من هذا الصنف من المالك الثمانية لانتظار المصرية وانه متى  
رغب صاحب الدخان ارساله من المينا الزاد اليها بمجهة اخرى تمنع  
اليه رغبة يتوخ بها مقداره وان اراد تخزينه بطرفه يعطى اليه كنف  
باليان الكافي فيناه على ما تقدم ما يوجد من الدخان الغنائي ولا يكون  
يد صاحبه رغبة او كنف من الكرك يدل على الافراج عنه يعتبر مهرباً  
وهذه الاحكام في صريحة جداً ولو انها كانت قبل عرضة للرب فلم يعد  
الان سبيل للناقضة فيها بعد صدور قرار مجلس النظار الرقم ٦ ديسمبر  
سنة ٨٠ الذي صارت فيه بالمرجعة الرسمية ودرج بمجموعة الاوامر الرسمية  
وبذا يتعين والحالة هذه لزوم التاكيد والتنبيه على المأمورين المندوبين  
لضبط الدخان المهرب ان يضبطوا كل ما يجدونه من هذا الصنف مخالفاً  
لما نص عنه بالوائح البادية الذكر ويجزوا حالاً محضراً يذكران به كية  
وجنس ووزن الدخان المضبوط وتعل ضبطه وتاريخ اليوم والساعة  
والظروف التي ضبط بها واسماء القاطب وجنسية وتعل اقامة الاشخاص  
الذين وجد الدخان بطرفهم او كانوا جارين تصريحه وبعد ختم ذلك  
المحض من المندوبين يرسل حالاً لادارة عموم الكمارك بمكتبية لعقد  
قوسيون الكرك ونظر المسئلة به ثم ان المعاهدات التجارية الحالية تمنع  
دخول الادخلة الاجنبية للقطر المصري فلزم ايضا البادية لضبط ما  
يوجد منها مع مراعاة الاجراءات المتقدمة ذكرها انما الدخان البلدي فلكونه  
مرتباً عليه عوائد يقتضى ذكره في ١٩ يناير ١٩٠٠ سنة بر سنة ١٨٨٠ هذا  
لا يصير التدقيق عن كيفية تخزينه وتصريفه بناء عليه قد نشر للجهات عموماً  
عن ذلك وهذا لسعادتك لمعلوماته واعلانه للمأمورين الذين تحت  
ادارتكم والتاكيد بانابعه والعمل بمقتضاها

**دخان -** صورة ما تحرر من نظارة المالية للدائرة البلدية  
(بمصر في ٢٩ شعبان سنة ٩٨ الموافق ٢٦

يولي سنة ٨١ بمقتضى دولتلو اقدم الناظر بان ما يضبط  
من الدخان والتبناك المهرب والمحمولين لها يكون من  
حقوق الجمارك

بافادة الدائرة الرقعة ٧ شعبان سنة ١٢٩٨ و ٤ يولي سنة ٨١ نمرة ٧٢  
توضح بانه صار ضبط عشرين رزمة دخان تركيا اجناساً من المنوع  
دخوله كان مهرباً باكياس وارد بها تبين ايضاً وارد من المطرية الى  
محطة الدسراطش والعريجة الذين كانوا حاملين به قالوا بانه لياحد يدعى  
خليل اقدم محب ظهر للدائرة من التفتيشات التي اجرتها عن ذلك انه كان  
مستخدماً بها ورفت منها لاستقلال ما ماله والمذكور ادعى بانه لياحد  
اسمه الخواجا طناش من تجار الدخان بين الصوريين وانه لكون ادعاه  
ذلك هو من انواع التمايل على تخلفه من المسئولية وان الدائرة سخرى  
اللازم نحو الدخان المذكور وخليل افندي والعريجة وعريائهم وغيرهم  
مجبورون بالضبطية فتعرض التقرير لما من المالية ببيع العربيات وغيروها  
بالكيفية التي اوضحها في افادتها بادية الذكر وابعات الثمن اليها الى اخر  
ما توضح بها وحيث ان القرار الصادر من مجلس النظار الرقم ٢ محرم سنة  
٩٨ و ٤ ديسمبر سنة ٨٠ المندرج في مجموع الاوامر الرسمية مدون فيه  
بانه يؤخذ لجانب الميري ما يصير ضبطه من الدخان والتبناك المهرب  
وكذلك الدخان والتبناك الذي يحصل المرور به او يكون في حيازة احد  
بوجه مخالف للوائح الموضوعه لذلك وانه يؤخذ ايضا لجانب الميري  
المراكب والعربات والادوات والمحولات ونحوها التي تكون قد استعملت  
في نقل هذين الصنفين وان اصحاب الدخان والتبناك المهرب والمحمولين لها  
يلتزمون على وجه التضامن بدفع غرامة تساوي ضعف عوائد  
الدخولية وان هذه الغرامة يمكن ابلاغها الى اربعة اضعاف العوائد المذكورة على من  
يرتكب تلك المخالفة مرة ثانية وان المخالفين يصير سجنهم حتى يؤدوا قيمة  
الغرامة المذكورة بحيث ان مدة السجن لا تتجاوز ثلاثة اشهر وان الدخان  
والتبناك يباعان ويدخل الثمن مخزينة مصلحة الجمارك لغاية ١٢ قرش عن  
كل اقة من الدخان الاجنبي والتركي الاعتيادي ومحد ٢٢ قرش في كل  
اقت من البغية والبصة وان ما زاد عن ذلك يتوزع على الضابطين  
والمخبرين بالكيفية الموضحة به والمنشور الصادر من المالية في ٢٩ شعبان سنة  
٩٨ الموافق يولي سنة ٨١ بمقتضى الادارة موضحاً فيه الاجراءات اللازمة  
اجراؤها عند ضبط الدخان الذي يوجد مهرباً وبواسطة ان ثمة يقتضى  
القرار والمنشور المشار اليها في حقوق الجمارك والذي نراه هو ان ثمن ما

## ملحوظات

مطلقا في المحصول ما لم تدفع العوايد المقررة وكل من المأمورين يجب عليه بعد تنعيم هذه العملية يقدم مجموعا عن بلاد مأموريته مبينا به مساحة الاطيان المنزرعة من الصنفين المذكورين مع توضيح اسماء اربابها وتعيين ما صار زراعته برخصة او بغير رخصة وعلى هؤلاء المأمورين تقديم المجموعات في بجر الشهر الذي يلي تعيينهم وكل مديرية يجب عليها بعد مراجعة كل مجموع ان تقيده بدفاترها وترسل للمالية مجموعا واحدا بالبيانات وعلى المديرية ايضا ان تهتم في تحصيل العوايد قبل رفع المحصول والا فيجري تجريم المزارع المخالف بدفع العوايد الطاق اثنين وان جميع الفروقات التي تظهر ما بين المساحات التي صار الاخبار عن زراعتها وبين المنزرعة فاذا تحقق زيادة بالمنزوع عن الاخبار بالاقل اربعة قراريط في كل فدان فمن تحققت زيادة الزراعة في ارضه فملزوما بان يدفع على سبيل التجريم العوايد الطاق اثنين على الاطيان التي زرعت زيادة وان لم تبلغ الزيادة اربعة قراريط في كل فدان فلا يدفع عليها تجريم وان زراعة الحشيش ممنوعة باللكية من القطر المصري ومن يتجاسر ويتجاري على ذلك يلزم من بعد اتلاف ما يوجد منزرعا في ارضه ان يدفع جريمة قدرها الف غرش عن كل فدان لآخر ما اشير فوان كان الامر ان المشار اليهما سبق نشرهما للمديرين والجهات للاجراء بموجبهما لكن من حيث الآن هو مبادي سنة ٨٢ ومن الاقتضاء المبادرة بالاجراء بموجبهما في مساحة الاراضي المنزرعة في هذا العام من الصنفين المذكورين واجراء ما يلزم للوثوق بصحتها بعد المراجعة المقتضية وربط العوايد وتقديم المجموعات اللازمة للمالية مع دقة الالتفات لباقي ما اشير عنه بالامرين والاجراء بالطريق اليهما بناء عليه قد تحرر لمن لزم وهذا تكم حتى من بعد المعلوماتية بما تشمله الاوامر والنشورات السابق صدورها في هذا الشأن يجري العمل بموجبها مع دقة الالتفات لاجراء المساحة بالاوقات المعينة بدون تاخير كما وانه يتراعى التحصيل قبل التصرف في المحصول ومن يتاخر يجري عليه مقتضى المدون عنه بالامر

يوجد مهربا ولكون ثمنه يقتضي القرار والمنشور المشار اليها هو من حقوق الجمارك والذي تراسى لنا هو ان ثمن ما يوجد انه يستعمل في النقل مثل المراكب والعربات والادوات والمحيطات ونحوها المنبه عنها بالقرار البادي ذكره يكون من حقوق الجمارك ايضا المحاقا لثمن الدخان وهذا يكون من الاقتضاء الاجراء فيما ذكر على الوجه المشروح بالخافرة من المديرية مع الجمارك فاقضى ترفيقه لسعادتك بذلك والافادة من طيه

دخان - ١٢٩٩ و ١٢ يناير سنة ١٨٨٢

انه من مقتضى الاوامر الخديوية الصادرة في ١٩ يناير سنة ٨٠ وفي ١٩ ديسمبر سنة ٨٠ ان زراعة صنف الدخان والتبناك يكون باذن من الحكومة وتصريح خصوصي منها مجانا بدون رسم وان العوائد على زراعة الصنفين المذكورين باعتبار الفدان مائتين وخمسين قرشا بخلاف المقرر على الارض من الاموال وكل مالك ارض او مزارع يريد زراعة الصنفين المذكورين ان يطلب اذنا بذلك من المديرية ويبين في طلبه مقدار ما يريد زراعته قبل ان يبدأ بالزراعة ومن لم يفعل ذلك فيحصل منه ضعف العوائد تجزئيا وعلى المديرية ان تعطي الرخصة عند طلبها حالا مع قيد وحصر كافة الرخص التي تصدر منها ببيان اسماء اربابها ومواقع ومقادير الاراضي التي يكونوا طلبوا زراعتها وان على كل مديرية بعد مضي شهر واحد من ابتداء موسم زراعة الصنفين المذكورين وبدء نمو نباتهما ان تبين من طرفها مأمورين مخصوصين وتعطي لكل منهم مجموعا عن الرخص الصادرة عما يكون داخل حدود مأموريته لاجل ان يتجروا على مقتضى ذلك جرد ومساحة كافة ما يوجد منزرعا من الصنفين المذكورين وعلى كل من المأمورين المذكورين ان يطوف الجهة المعين لها على التوالي ويفتش ارض كل بلد بكل دقة واعتناء بحضور مشايخ وعمد القرية ونائب القاضي الشرعي ان كان بها نايب شرعي وسائر من يقتضي حضورهم في محل العمل ويجري مساحة وحصر ما يجيد بها منزرعا سواء كان برخصة او بغير رخصة وتحرر المحضر اللازم باختم مشايخ القرية والعمد بنتائج المساحة والتحقيق ويؤخذ تعهد على اصحاب الارض ومشايخ كل قرية بانه لا يحصل تصرف

وبنهاية الاعمال المنتهية يتقدم المجموع اللازم للمالية مستوفي البيانات حسب ما سلف الذكر يكون معلوما  
دخان — { امر عال رقم ٢٢ جاسنة ١٢٠١ ( ٢٠ مارت سنة ١٨٨٤ )

( نحن خديو مصر ) بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ الدخان بانواع ورقا كان او نشوقا او مفروما او سيكارات صغيرة الواردة من المملكة اليونانية مصرح بادخاله القطر المصري اعتبارا من هذا التاريخ (م) ٢ تحصل على هذا الدخان بانواعه رسم كبرك بواقع خمسة غروش عن كل افة

دخان — { امر عال رقم ٢٩ رجب سنة ١٣٠١ ( ٢٥ مايو سنة ١٨٨٤ )

( نحن خديو مصر ) بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مدبري صندوق الدين العمومي ورأي مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ من تاريخ هذا اليوم يكون الرسم المنقضي تحصيله على جميع اصناف الدخان والتبناك الواردة من بر الترك الى القطر المصري باعتبار خمسة غروش عن كل افة ورقا كان او مفروما او نشوقا او ملفوقا سيكارات صغيرة (م) ٢ قد الغيت احكام امرنا الرقم ٢٩ مارت سنة ٧٩ التي كان العمل جاريا بمقتضاها في شان الدخان البنية والبصة (م) ٣ الدخان البنية والبصة الموجود الآن في مخازن الكبرك يؤخذ عليه الرسم بواقع خمسة غروش عن كل افة

دخان — { امر عال رقم ٢٣ ذ سنة ١٣٠١ ( ١٢ اكتوبر سنة ١٨٨٤ )

( نحن خديو مصر ) بعد الاطلاع على الامرين المؤرخين ١٩ يناير و ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ — ومن حيث انه مع وجود الاحكام الصريحة المدونة بالامرين المذكورين كثير من المزارعين يقدمون على زراعة الدخان والتبناك بدون استئذان وبدون رخصة والبعض يتحايل على التخلص من دفع العوائد باكملها بواسطة الاستئذان عن زرع مقادير اقل من المقصود زرعها والبعض ينقل محصولاته قبل دفع العوائد وحصول هذه المخالفات ناشي طبعاً من عدم كفاية الغرامة المقررة بالامرين السالف ذكرهما — فبناء على ما رفعه الينا ناظر المالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ احكام المواد الثالثة والعاشر والمحادبة عشرة من الدكرينو المؤرخ ١٩ يناير سنة ٨٠ فيها تتعلق بالغرامات الملزوم بدفعها من يخالف الاحكام المتعلقة بزراعة الدخان والتبناك عدلت كما ياتي (م) ٢ يلزم المزارعون الذين لا يتبعون احكام المادة الثالثة من دكرينو ١٩ يناير سنة ٨٠ فيما يختص بالاجراءات الواجب تنبيهها لامكان اجراء زراعة الدخان والتبناك بدفع غرامة بواقع التي قرش عن كل فدان من كامل مساحة الاطيان التي يكونون زرعوها بدون استئذان ورخصة وهذا بخلاف العوائد المقررة بدكرينو ١٩ ديسمبر سنة ٨٠ (م) ٣ يلزم المزارعون الذين يخالفون احكام المادة العاشرة من دكرينو ١٩ يناير سنة ٨٠ وينقلون محصولاتهم

قبل دفع العوائد بدفع غرامة بواقع التي قرش عن كل فدان من كامل مساحة الاطيان التي كانت مقررعة دخانا او تنباكاً (م) ٤ الفروقات المتو عنها في المادة المحادية عشرة من دكرينو ١٩ يناير سنة ٨٠ التي تظهر ما بين المقدار الذي صار الاخبار عنه والمقدار المترع يكون الاجراء بخصوصها كالآتي — لا يلزم المزارع بدفع غرامة متى كان المقدار المترع غير متجاوز في الزيادة سدس المقدار المأخوذ بزراعته — اما اذا زاد المقدار المترع عن سدس المقدار المصرح بزعه فيلزم المزارع بدفع غرامة بواقع التي قرش عن كل فدان من المقدار الذي يزيد عن السدس المذكور وهذا بخلاف العوائد المقررة (م) ٥ جميع الاحكام الاخر المدونة بالامرين المؤرخين ١٩ يناير و ١٩ ديسمبر سنة ٨٠ تبقى مرعية الاجراء

دخان — منشور من نظارة المالية في ١٧ يناير سنة ٨٥

مرسل مع هذا صورة الدكرينو المؤرخي الصادر بتاريخ ١٢ اكتوبر سنة ٨٤ بشأن الغرامة التي يلزم دفعها من يجرون زراعة صني الدخان والتبناك بدون رخصة وينقلون محصولاتها قبل دفع العوائد بواقع كل فدان التي قرش كما يعلم من مطالعته وانه وان كان سبق نشره بالوقائع المصرية لكن لزيادة اعلان كافة المزارعين ينبغي نشره على جهات المديرية المعلوماتية بان كل من اجري زراعة شي من الصنفين المذكورين بدون رخصة او اجري نقل المحصول قبل دفع العوائد يعامل بمقتضاها في دفع الغرامة المار ذكرها ولهذا لزم تحريره للاجراء كما ذكر وفي تاريخه تحرر لباقي الجهات

دخان — امر عال في ١١ ابريل سنة ٨٥

بعد اطلاعتنا على الاوامر الصادرة بتاريخ ٢٩ مارس سنة ٧٩ و ٢٠ مارس و ٢٦ مايو سنة ٨٤ — وبناء على ما عرضه لنا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ يؤخذ اعتبارا من تاريخ هذا اليوم على جميع اصناف الدخان والتبناك الواردة من الاقطار العنانية عند دخولها للقطر المصري رسم قدره عشرة غروش عن كل كيلوغرام سواء كانت ورقا او مفروما وملفوفة بسيارات (م) ٢ يجوز اعتبارا من تاريخ هذا اليوم دخول كافة اصناف الدخان والتبناك الواردة من مالكة الولايات المتحدة الاميريكانية وانجلترا واليونان وايطاليا للقطر المصري بدفع رسم كبرك قدره عشرة غروش عن كل كيلوغرام سواء كانت ورقا او مفروما او ملفوفة بسيارات (م) ٣ يؤخذ على السيجار بانواعه من اية جهة كانت ورودها رسم كبرك قدره ستة عشر قرشا عن كل كيلوغرام

دخان — منشور من نظارة المالية في ١١ ابريل سنة ٨٥

لما كان تحقيق زراعة الدخان والتبناك وتحصيل عوائدها وما يليها من المواد التي تستوجب زيادة الدقة والالتفات رايت من اللزوم ان استلفت نظركم نحو ذلك وابين لكم ما يستوجب على المديرية اجراؤه في ذلك عملا بالاوامر المؤرخة الصادرة في ١٩ يناير و ١٩ ديسمبر سنة ٨٠ و ١٢ اكتوبر سنة ١٨٨٤



## ملحوظات

برخصة يختصب عليه العوائد بواقع الفدان مائتي وخمسين قرشاً فقط — وما يظهر زيادة عن المعلن به رخصة فما يكون منه لغاية السدس المصرح بزرعه بصير احتساب عوائد عليه بواقع الفدان مائتي وخمسين قرشاً فقط وما زاد عن السدس يختصب عليه غرامة بواقع الفدان التي قرش علاوة على ما يخصه من العوائد المقررة — اما اذا كان المنزرع اقل من المقدار المرخص بزرعه فلا بصير احتساب عوائد الاعلى المقدار المنزرع فقط — وما يكون منزرعاً بدون رخصة بالكلية يختصب عليه غرامة بواقع الفدان التي قرش علاوة على العوائد المقررة — (تراجع المادة الاولى من دكرينو ١٩ ديسمبر سنة ٨٠ والمادة الثانية والمادة الرابعة من دكرينو ١٤ أكتوبر سنة ٨٤ والمادة الحادية عشرة من دكرينو ١٩ يناير سنة ٨٠) — ومن مقتضى هذه التسوية التي يجريها الصراف يجري تحصيل المستحق حالا على كل مزارع ويخصم بقيمة دفعاته في حسابه بالجريدة وفي الورد بدون ربط الاصول حيث هذه لا تكون الا من بعد عمل التسوية النهائية بمعرفة المديرية كما يأتي القول عن ذلك — اما الدفاتر الاصلية فيصير ارسالها اولاً باول من طرف المأمور للمديرية لاجراء اخذ الجشافي اللازمة عنها بمعرفة مصلحة عموم النارب اولاً باول ايضاً — وعلى كل مأمور ان يجعل بطرفه حافظة يقيد بها كل دفتر بلد يرسله للمديرية مبيتاً فيها اسم البلد ومجموع ما وجد منزرعاً فيها من الصنفين المذكورين وعدد مزارعيه بالرقم والتفقيط وتاريخ ارسال دفترها للمديرية وتاريخ افادة وصوله للمديرية ونوعها — والبلد التي لا يوجد فيها زراعة من هذين الصنفين يعمل عنها محضر بذلك في ورقة مخنومة بختم المديرية ايضاً مبيتاً فيه تفنيش جميع اراضي البلد وتاريخ تفنيشها بحضور مشايخها وعمدها ونائب القاضي الشرعي ان كان بها نائب شرعي ويختم عليه من ذكرها ومن المأمور والمساح وهذا المحضر يرسل للمديرية ايضاً وينشر عنه في الحافظة المحكي عنها على وجه ما ذكر — ويجب نقل كل مأمور ان يتم مأمورته في بحر الشهر الذي يلي تعيينه حسب المدون في المادة التاسعة من دكرينو ١٩ يناير سنة ٨٠ ومتى انتهت مأمورته يقدم الى المديرية الحافظة المحكي عنها مخنوماً عليها منه مبيتاً فيها تاريخ تعيينه بالمأمورية وتاريخ انتهائها وعدد البلاد ومقدار مجموع ما وجد فيها منزرعاً من هذين الصنفين وعدد مزارعيه بالرقم والتفقيط ويرفق معها الكشف السابق تسليمه له من المديرية — وعلى المديرية متى تحققت صحة دفاتر المساحات المحكي عنها ان تجري التسوية اللازمة عنها اول باول من بعد مراجعة الوارد فيها على الوارد بدفاتر قيد الرخص وتخبر بها عن كل بلد كصنفين اما باسم بيان مجموع ما زرعه كل اسم من الصنفين المذكورين ومساحة كل صنف وما يخصه من العوائد والخدمة والغرامة وخدمتها كالكشف المرفوق بهذا الرموز له بحرف (١) — ومتى انتهت الكشوفة المحكي عنها بصير امضاءها من الكاتب محمداً ومن الكاتب الذي اجري مراجعتها ثم يخبر على نسخة منها الاذونات اللازمة لصيارف البلاد باعتماد الربط بموجبها بامضاء كل من رئيس فلم الاموال المقررة ورئيس حسابات او باشكاكات المديرية

وبالمنشورات الصادرة من هذا الطرف خصوصاً المنشور الصادر في ٢ صفر سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ يناير سنة ٨١ من الادارة العمومية والكيفية اللازم اتباعها في تحرير دفاتر المساحات حتى يكون الاجراء في عموم الجهات على وتيرة واحدة يجب على المديرية كل سنة ان تنظر في الوقت الذي تنتهي فيه زراعة هذين الصنفين في عموم جهاتها وكل جهة انتهت فيها تطلب في الحال دفاتر قيد رخصها من المراكز والاقسام التابعة لها مجموعة ومنقطة ومختوماً عليها من مأمور المركز او ناظر القسم او من يتوب عنها وفي الحال تجري مراجعة الرخص المقيمة فيها على الطلبات السابق ارسالها لها من القسم او المركز وتعين بعد مضي شهر واحد من ابتداء موسم زراعة هذين الصنفين بواسطة مخاير مصلحة النارب قبل بوقت وبالاتحاد معها المأمورين والمساحين اللازمين لذلك سواء كانوا من خدماتها او من خدمات المصلحة المذكورة او من معاونين ومساحين ظهورات ان اقتضى الحال لذلك بحيث ان التعيين يكون بعد بدو نمو نبات الصنفين المذكورين حسب المنصوص بالمادة السادسة من دكرينو ١٩ يناير سنة ٨٠ وتسخر من الدفاتر المذكورة كشفاً لكل مأمور عن الرخص المعلقة داخل حدود مأموريته بلداً بلداً اما بالبيانات اللازمة من مقادير واحواض وعلى كل مأمور ان يطوف البلاد المعين بها بلداً بلداً وينشأ اراضيها جيداً بحضور مشايخها وعمدها ونائب القاضي الشرعي ان كان بها نائب شرعي ولرباب زراعة هذين الصنفين او من يتوب عنهم كالمدون بالمادة السابعة من دكرينو ١٩ يناير سنة ٨٠ لمساحة المنزرع ويجعل لكل بلد دفتر مختص بمرور على ورق مخنوم بختم المديرية يورد فيه يوم يوم ما يجري مساحته مساحة مساحة فاعلة ورجماً اما باسم بيان ما هو برخصة وما هو بدون رخصة وفي اخر كل يوم يصير جمع ما صار مساحته والتفقيط عليه ويختم او يمسح عليه من المساح والمأمور ومشايخ وعبد الناحية والنائب الشرعي اذا كان بها نائب شرعي وهكذا يكون الاجراء يومياً الى ان تتم مساحة جميع الاراضي المنزرعة دخاناً او تنياً كما بصوم البلد وفي انتهاء كل بلد بصير التفقيط على مجموع مساحتها ويخبر تحت منه المحضر اللازم ويختم عليه من جميع من ذكرها ثم بعد ذلك عملاً بالمادة الثامنة من دكرينو ١٩ يناير سنة ٨٠ يؤخذ في ذبله تعهد على اصحاب الاراضي (اعني اصحاب الزراعة) او من يتوب عنهم ومشايخ كل قرية بانه لا يحصل مطلقاً تصرف في المحصول ما لم يصرد دفع المستحق على الزراعة المذكورة من عوائد او غرامة ومتى تم دفتر البلد على هذا الوجه يستخرج منه كشف من ورق عادة بمعرفة المساح اسم باسم عن مساحة كل اسم ببيان ان كان دخاناً او تنياً كما وما هو منه برخصة وما هو بدون رخصة ويخبر عليه التصديق اللازم من كل من المأمور والمساح بمطابقته للاصل وهذا الكشف يصير تسليمه لصراف البلد عقب اتمام مساحة البلد ويؤخذ عليه ابصال باسئلامه على الدفاتر الاصلية — وعلى الصراف ان يجري في الحال التسوية موقتاً من واقع الكشف المذكور واضافة الخدمة سواء كان على العوائد او الغرامات على الوجه الاتي — ما كان



## ملحوظات

مؤرخة ٩ لوليه سنة ٨٥ غرة ١٢٠ بناء على اشعار عياد المساحة الوارد بها في ١٣ ر سنة ١٣٠٢ انه خرقاً للعادة الجارية قد اقدم بعض الفلاحين بنواحيها على زراعة دخان في زمن النيل لكي يتوصل بهذه الطريقة الى زراعة هذا الصنف بدون الاستئذان والرخصة المنوه عنها في المادة الثالثة من الدكر بتو الرقم ١٩ يناير سنة ٨٠ حتى اذا صار استواؤه قبل زمن الزراعة الشتوية وقبل الزمن المعين لتحقيق ومساحة الاراضي المزروعة دخاناً وتنبأ كما يتمكن اولئك الفلاحون من تقليع محصول زراعتهم بدون اخطار المديرية ويتخلصون بذلك من دفع العوائد والتجريم وحيث ان اقدام بعض اهالي مديرية الجيزة على هذا ربما يترتب عليه ان بعض مزارعي المديرية الاخرى يتشبهون بهم ويجرون مثل هذه الاعمال يعني الزراعة التيلية بغير رخصة ولا اذن من المديرية فلهذا لزم نشره لعموم الجهات وهذا للمعلومية بما ذكر واتخاذ الطرق المؤدية لتعيين من يلزم ايضاً للملاحظة زراعة الدخان والتنباك قبل اوان الزراعة الشتوية وكلما وجد مزارعاً بغير رخصة يجري ما يلزم لتحصيل العوائد والتجريم عنه بحسب دكر بتو ١٣ اكتوبر سنة ٨٤ وترد الافادة الى المالية اولاً فاولاً عما يتضح للمعلومية بها

دخان — { قرار صادر من مجلس النظار في شهر ديسمبر سنة ٨٥ }

قد قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة يوم الاثنين ٢٣ نوفمبر سنة ٨٥ الموافق ١٦ صفر سنة ١٣٠٣ — بعد الاطلاع على دكر بتو ١٧ يونيو سنة ٨٥ — وبناء على ما عرضه ناظر المالية ما هوأت (م) ١ يخصص التحصيل من مبيع صنفى الدخان والتنباك المصري اللذين يصير ضبطهما عند الدخول في المدن المقررة عليها عوائد الدخولية والتحصي من مبيع ما يصير استعماله لنقل هذين الصنفين ونهريهما الى من يخبر عنها ويضبطهما وذلك بعد استقطاع العوائد المستحقة مع كافة المصاريف (م) ٢ تسري هذه الاحكام على التحصيل قبل صدور هذا القرار وادع في خزينة الحكومة ولم يدرج نهائياً ضمن الايرادات (م) ٣ يكون توزيع التحصيل من المبيع على حسب قرار يصدره

دخان — ٠ امر عال صادر في ١٢ يونيه سنة ٨٥

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على الاوامر الصادرة في ٢٩ مارث سنة ٧٩ و ٢٠ مارث و ٢٦ مايو سنة ٨٤ و ١١ ابريل سنة ٨٥ — وبناء على ما عرضه عليتنا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ الرسم المقرر على التنباك الوارد من الاقطار العثمانية بموجب الامر الصادر في ١١ ابريل سنة ٨٥ بصير اخذه كذلك على التنباك الوارد للقطر من جهات اخرى (م) ٢ رسم الدخول البالغ بحسب القيمة خمسة وسبعين في المائة الجاري اخذه على التنباك الوارد من بلاد ايجم صار الغاؤه (م) ٣ الدخان الوارد من موافى البحر الاحمر الجاري نقله بحرا برسم القطر المصري يؤخذ عليه رسم عشرة غروش عن كل كيلوغرام في كرك المينا التي يصير تفرغه فيها وبعد ذلك لا يؤخذ عليه رسم اخر (م) ٤ يجري تنفيذ امرنا هذا من يوم نشره في الجريدة الرسمية (م) ٥ على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

دخان — { دكر بتو صادر في ١٧ يونيه سنة ٨٥ بضرب (رسم على الدخان والتنباك البلديين

(نحن خديو مصر) بناء على طلب ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ اعتباراً من هذا اليوم يؤخذ رسم قدره ثلاثة غروش على كل اقة من الدخان والتنباك البلديين بانواعها عند دخولها للمدن المقرر فيها عوائد دخولية (م) ٢ كل ما ادخل من الدخان والتنباك او حصل الشروع في ادخاله بغير مراعاة حكم المادة السابقة بصادر مع وسائل النقل وادوات التهريب لجانب الحكومة ويبيع جميع ذلك على ذمتها وتحسب العوائد من اصل الثمن المتحصل من البيع (م) ٣ الدخان والتنباك القاضي امرنا هذا بتحصي الرسم عليها عند دخولها للمدن المقرر فيها عوائد دخولية بغيان من عوائد القبانة

دخان — { منشور من نظارة المالية في ١٠ اغسطس سنة ١٨٨٥ }

قد علم من مكتابة وردت للمالية من مديرية الجيزة

ناظر المالية (م) ٤ جميع الاحكام المناقضة لهذا لاغية  
دخان - ٠ امر عال صادر في ٢٨ ديسمبر سنة ٨٧

بعد الاطلاع على اوامرنا الصادرة في ١٩ يناير و ١٩  
ديسمبر سنة ٨٠ و ١٣ اكتوبر سنة ٨٤ ونظرا لكون  
الرسم المخصوصي المرتبط الآن على زراعة الدخان  
بالقطر المصري قد تقرر باعتبار محصول الفدان الواحد  
مائة وستة عشرة اقة وبما انه قد اتضح من التحريات التي  
صار اجراؤها بالمديريات ان هذا التقدير هو اقل  
بكثير من نصف متوسط المحصول الحقيقي وحيث انه  
جاري اخذ رسم على الدخان الاجنبي عند دخوله الى  
القطر المصري وانه قد صار ابلاغ مقدار هذا الرسم  
من ٥ قروش الى ١٢ قرش وعشرين فضة عن كل اقة  
— فبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي  
مجلس النظار وقرار الجمعية العمومية امرنا بما هوأت  
(م) ١ ابتداء من صدور امرنا هذا كافة الاراضي  
المزروعة دخانا او تنباكا يقرر عليها خلاف الاموال  
الاعتيادية رسم اضافي قدره ثلاثون جنيهاً مصرياً عن  
كل فدان (م) ٢ كل طلب رخصة بزراعة الدخان  
والتنباك يجب تقديمه في كل سنة الى نظار الاقسام او  
ماموري المراكز في المواعيد المبينة بالجدول المرفوق  
بامرنا هذا ومع ذلك فانه يمكن تغيير المواعيد المذكورة  
بمعرفة مجلس النظار بناء على طلب ناظر المالية —  
لا يصير قبول اي طلب بعد هذه المواعيد ويلزم ان  
تقدم الطلبات على ورق تمغة مذكورا بها البلد والحوض  
الكائنة به الاراضي وموضحا فيها مساحة القطعة المخصصة  
لهذه الزراعة — لا تعطى الرخصة للمالك الارض  
او للمستاجر الذي يقدم كفالة المالك بالتضامن —  
يجب ان يرفق مع طلبات الرخصة شهادة موقعا عليها  
من الصراف وشيخ البلد الكائنة بها الارض المزمع  
زراعتها دالة على ان الارض المذكورة هي ملك مقدم  
الطلب او الضامن ومقيدة باسمه في دفتر التكليف  
(م) ٣ كل زراعة تحصل بواسطة البذر او الشتل  
بعد ميعاد الثلاثين يوما التكميلي المبين بالجدول  
المرفوق بامرنا هذا يعد اجراؤها غشاً واحتيالا (م) ٤  
كل من بذرو غرس الدخان والتنباك خفية يعاقب  
بدفع غرامة قدرها مائة جنية مصري عن كل فدان

واذا كان المزارع اقل اوزيادة عن فدان فتكون  
الغرامة على حسب مساحته باعتبار الفدان مائة جنية  
مع حفظ الحق للحكومة في اعدام او مصادرة الزرع  
او المحصول — كل من خالف احكام مادتي ٣ و ٤  
من امرنا الصادر في ١٣ اكتوبر سنة ١٨٨٤ يعاقب  
ايضاً بدفع غرامة قدرها مائة جنية مصري — اذا  
ثبت على شيخ الزارع المخالف ان له علماً بالزراعة  
ولم يخبر عنه فيكون ملزوما بالتضامن مع الزارع  
المذكور بدفع كافة الغرامات التي تتوقع عليه وغير  
ذلك يصير منع زراعة الدخان او التنباك لمدة خمس  
سنوات في البلاد التي تكون حصلت فيها المخالفات —  
تتوقع العقوبة بدفع الغرامة بمعرفة المديرين او المحافظين  
ويجوز للعاقب ان يقدم استئنافا عن ذلك لناظر  
المالية — القرار الذي يدر من ناظر المالية في هذا  
الشأن لا يجوز استئنافه امام اي محكمة كانت —  
تسديد الغرامات والرسم المقرر بمقتضى المادة الاولى  
من امرنا هذا يصير اجراؤه بالطريقة الادارية  
وبالكيفية المبينة في اوامرنا الصادرة في ٢٥ مارث  
سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ (م) ٥ الغرامات  
التي تحصل نقدا يصير اعطاؤها باكملها للمرشدين  
سواء كانوا مستخدمين بالحكومة او غير مستخدمين  
الذين يستكشفون اي مخالفة للوائح زراعة الدخان  
او التنباك بدون ان تلتزم الحكومة مطلقا ولاي  
عذر كان بدفع شيء زيادة عن المبالغ التي تكون  
حصلتها حقيقة من هذا القبيل (م) ٦ ابتداء من  
صدور امرنا هذا يصير الغاء رسم الثلاثة قروش عن  
كل اقة الجاري اخذه على الدخان والتنباك البلدي  
عند دخوله في المدن المقرر عليها عوائد دخولية (م) ٧  
كافة الاحكام المخالفة لامرنا هذا هي لاغية ولا عمل لها  
(جدول) عن المواعيد المحددة لتقديم طلبات  
الرخصة واعطاء التصريح بزراعة الدخان والتنباك  
بمديريات الوجه القبلي والوجه البحري وبمباشرة اعمال  
البذر والشتل  
(مديريات الوجه القبلي) الجزيرة ٠ بني سويف  
المنيا ٠ اسبوط ٠ جرجا ٠ قنا ٠ اسنا  
(الميعاد المحدد لتقديم طلب الرخصة واعطاء التصريح

## ملحوظات

والانجليزي واليوناني والابنالياني والهولندي والبرتغالي والسويدي والنرويجي بساتن انواعه بواقع اربعة عشر قرشا مصريا (١٤٠ ملجم) عن كل كيلو (م) ٤ التنيك العجمي والسيجاريقي محظورا على الافراد ويكون محتكرا للحكومة — ورسوم الجمرك التي يجب على من ادى اليه احتكار ادخال السيجار ان يدفعها عن السيجار الوارد من اي جهة كانت تكون من ابتداء هذا اليوم كالآتي — سبعة عشر قرشا مصريا (١٧٠ ملجم) عن كل كيلو من اصناف السيجار الدون الماطلي وما شاكله — وخمسة وعشرون قرشا مصريا (٢٥٠ ملجم) عن كل كيلو من السيجار الوسط وستون قرشا مصريا (٦٠٠ ملجم) عن كل كيلو من السيجار العال (م) ٥ اذا كان الدخان المراد تربيته في القطر المصري معدا للبرور فقط من القطر فيجب اخبار مصلحة الجمرك به قبل التفريغ لئلا كان نوعه او شكله يازم تربيته في مخازن الجمرك مباشرة — وكل مخالفة تحكم هذه المادة تعتبر شروعا في تهريب البضاعة من الجمرك ويعاقب عليها بضبط البضاعة لجانب الميري وبغرامة مساوية لضعف الرسم (م) ٦ كل ما كان مخالفا لهذا الدكرينو من اللوائح والدكرينات السابقة يعد لاغيا

دخان — منشور من نظارة المالية في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٦ (٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٨) بشأن

## زراعة الدخان

بالحق الان ان جملة من اهالي البلاد في المديريات القبلية يجهزون اراضيهم ويعدون لزراعة الدخان بدون استئصال على رخصة املا انهم يتعايرون ويحذون طرقا يخلصون بها سواء كان من دفع الموائد المنقولة او من دفع الغرامة المنقولة على من يزرع الدخان بصورة التخابل والتهريب نفع ان هذا النصور لا محل له من جميع جهاته فان الحكومة كما ترى انه من واجباتها السهر على مصلحة الاهالي والاهتمام بتحسين شؤونهم وتعميم فوائدهم فيها ايضا ان تحافظ على تنفيذ الامور والواجبات ولا تفعل عن معاقبة من تظهر مخالفته لاحكامها وعدم العمل بها وهذا من الحقوق المقدسة التي يقتضيها العدل وبوجهها القانون — فلاجل تدارك الامر من الان وتنبه افكار من تصوروا مثل هذا النصور الفاسد وارشادهم الى المحمية والصواب وانقاذهم من الوقوع في ورطة العقاب الذي يترتب على مخالفة الاوامر الصادرة في هذه المسئلة استنسبنا اعلان الاهالي عموما بترك استعمال المحيل والغش في هذا الامر وملاحظة طلب الرخصة من جهات الاختصاص عما يريدون زراعتهم باراضهم من الدخان والتنيك على مقتضى نص الامر العالي الصادر عن ذلك بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٢ ولا يوقعوا انفسهم في ورطة التفرغ — فعلى نكم المبادرة باعلان ذلك في جميع البلاد التابعة لمديريتهم بالطريقة التي يمكن الوقوف بها في تعميم اعلان جميع الاهالي والمزارعين بما ذكر سواء كان بواسطة المناداة في كل بلدة او بوضع اعلانات على محلات مشايخها وعهداءها والنقط الشهيرة فيها او بطرائق اخرى ليكون الجميع على علم من حقيقة الامر ومن يقدم منهم على المخالفة يكون هو المجاني على نفسه والساعي في ضرر مصالحة

ولمباشرة اعمال البذر والشتل) من اول هاتور ١٠ نوفمبر لغاية ٣٠ اشير ٨ مارث (الميعاد التكميلي للشتل المتأخر) من اول برمهات ٩ مارث لغاية برمهات ٧ ابريل (مديريات الوجه البحري) القليوبية . الشرقية الدقهلية . الغربية . المنوفية . البحيرة (الميعاد المحدد لتقديم طلب الرخصة واعطاء التصريح ولمباشرة اعمال البذر والشتل) من ١٥ كيهك ٢٤ ديسمبر لغاية ١٥ برمودة ٢٢ ابريل (الميعاد التكميلي للشتل المتأخر) من ١٦ برمودة ٢٣ ابريل لغاية ١٥ بشنس ٢٢ مايو

دخان — امر عال صادر في ٣٠ يناير سنة ٨٨

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ اعتبارا من اول فبراير سنة ١٨٨٨ يكون الرسم المنقضي تحصيله على الدخان التركي بساتن انواعه عند دخوله للقطر المصري سواء كان ورقا او مفروما او نشوقا اوسيكارات احد عشر قرشا مصريا وعشر القرش (١١١ ملجم) عن كل كيلو وذلك عن الدخان المرفوق برقائي قانونية صادرة من ادارة حصر الدخان في الممالك العثمانية واربعة عشر قرشا مصريا ونصف (١٤٥ ملجم) عن كل كيلو من الدخان التركي الغير المرفوق برقائي (م) ٢ رسم الدخول على التنيك التركي يبق مفررا باعتبار عشرة قروش مصرية (١٠٠ ملجم) عن كل كيلو (م) ٢ يكون الرسم المنقضي تحصيله على الدخان الامريكاني والانجليزي واليوناني والهولندي والبرتغالي والسويدي والنرويجي بساتن انواعه سواء كان ورقا او مفروما او نشوقا اوسيكارات بواقع عشرة قروش مصرية (١٠٠ ملجم) عن كل كيلو (م) ٤ رسوم الكرك عن السيكا راية كانت جهة وروده يسمنر تحصيلها بواقع ستة عشر قرشا مصريا (١٦٠ ملجم) عن كل كيلو (م) ٥ جميع احكام القوانين والاوامر المخالفة لامرنا هذا تعتبر ملغاة

دخان — امر عال صادر في ٧ يونيو سنة ٨٨

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ اعتبارا من يوم نشر هذا الدكرينو لغاية ٣٠ يونيو سنة ٩٠ يكون الرسم المنقضي تحصيله على الدخان التركي بساتن انواعه عند دخوله للقطر المصري خمسة عشر قرشا مصريا وعشرا من القرش (١٥١ ملجم) عن كل كيلو وذلك عن الدخان المرفوق برقائي قانونية صادرة من ادارة حصر الدخان في الممالك العثمانية وثمانية عشر قرشا مصريا ونصف قرش (١٨٥ ملجم) عن كل كيلو من الدخان التركي الغير مرفوق برقائي (م) ٢ رسم الدخول على التنيك التركي يبق مفررا باعتبار عشرة قروش مصرية (١٠٠ ملجم) عن كل كيلو (م) ٢ يكون الرسم المنقضي تحصيله على الدخان الامريكاني

دخان — { منشور رقم ٦٢ صادر لعموم المديرية في ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٦ (٢٧ فبراير سنة ١٨٨٩) بان كل ما وجد متزرعا دخاناً في خلال اصناف اخرى مثل البصل او التوم او غيرها فتعتبر تلك الزراعة جميعها دخاناً سواء كانت برخصة او بدون رخصة ويصير المعاملة فيها على مقتضى المدون بالامر العالي الرقم ٢٨ ديسمبر سنة ١٢٧٧ وهو لما عاد جناب المستشار المالي من مروره على مديريات الوجه القبلي قد علم نوته منقضا ما انه شاهد في بعض المديرية مقداراً جسيماً من الاطيان متزرعا بصلاً واصنافاً اخرى وفي خلال هذه الزراعات كمية من الدخان منشورة فانه لما اخبر موطني تلك الجهات باختلاف رايها فيما يجب على الحكومة اجراءه في حق هذه الاطيان فذهب البعض منهم الى وجوب اجراء مساحة الجزء المزروع دخاناً فقط سواء كان نصف اربع او ثمن الارض وربطه بالضرورة الخاصة بزراعة الدخان وراى البعض الاخر ان زرع الدخان بدون تصريح بالكيفية التي ذكرت لدليل قاطع على قصد التثاوت جنبه قدر ربح ما رآه الفريق الثاني اذ ان الدخان المتقدم ذكره كان زرع بغير تصريح ويرى ان كل ارض زرع دخاناً بكاملها او جزء منها يجب ربطها بكتبتها بالضرورة الخاصة بزراعة الدخان وانه لا بد ان الفش منتشر فيما يتعلق بزراعة الدخان بالمديرية ويوجد ذلك ان الاطيان التي اكتشف فيها على الدخان السابق الكلام عنه ليست ضئيلة المسالك او بصعاب اكتشافها بل تجاوره الميادين الكبيرة وللطرق العظيمة المطورة — فقد استغربنا من عدم اكتشاف هذا الامر واخبارتنا عنه حتى صار اكتشافه معرفة جناب المستشار مع ان الاوامر الصادرة للمديرية شديدة بوجوب دوام التيقظ لفحص كامل ما يوجد من مخالقات في زراعة الدخان واتخاذ الوسائل المرددة لمنع طرق الفش والتحايل — وراينا وجوب اصدار منشورنا هذا محضركم ولما في المديرية لاستلقات نظركم لما جاء بالترتيب المتقدم ذكره ما وكل ما وجد متزرعا من الدخان في خلال اصناف اخرى مثل البصل او التوم او غيرها سواء كان التصد من زراعة تلك الاصناف بهذه الكيفية اخفاء زراعة الدخان او محصول مزبه له من خلال تلك الاصناف به فتعتبر تلك الاصناف جميعها دخاناً سواء كانت برخصة او بدون رخصة وتصير المعاملة فيها على مقتضى المدون بالامر العالي الرقم ٢٨ ديسمبر سنة ١٢٧٧ بمراعاة ان ما كان متزرعا بدون رخصة على تلك الكيفية تنوق عليه احكام الامر المشار اليه من غير الاضرار بالاعمال والقرابة والاعدام او المصادرة عن الدخان وما يوجد ضمنه من الاصناف الاخرى — فالتصديق اتخاذ الطرق لتنفيذ منشورنا هذا فيما يخص مديريكم وان يدوم بوضوه في حال ورود وعرفونا في بحر العشرة ايام التي تلي وصوله بنا نكونوا اخذنا في تنفيذ مفعوله

دخان — { منشور صادر لعموم المديرية في ١٢ اكتوبر سنة ١٨٨٩

لما صدر الامر العالي في ٢٨ ديسمبر سنة ١٢٧٧ المتعلق بزراعة الدخان والتبناك وتدونت فيه الاحكام الواجب اتباعها في حق الذين يقدمون على مخالفة احكامه فنظرا لقرب العهد من صدور هذا الامر الكريم وجريان العادة بان كل امر جديد لا بد وان تحدث في مبادئه بعض صعوبات فالحكومة لهذا السبب قد تساهلت بعض التساهل في اجراء احكام الدكرينو كما هي في حق الذين كان حصل منهم بعض مخالقات في سنة ٨٨ الماضية وسنة ٨٩ المحاضرة حتى اغنت كثيرين من الغرامات وكثيرا من العقوبات التي استوجبها مخالفتهم ولكن لما كانت هذه التسهيلات ليست الا ونية كما سلف الذكر ونحن الان داخلون في بداية الموسم الجديد رأينا من الضروري اصدار هذا المنشور تنبيها لافكار المزارعين حتى لا يغتروا بما حصل من التساهل كما مر الذكر ويحتسبوا من الوقوع في اي مخالفة كانت لاحكام الاوامر المتعلقة بزراعة الصنفين المذكورين

لانه من بعد ذلك لا بد من استعمال الشدة والصرامة في حق كل مخالف بدون تهاون البتة ولذا نكلفكم باعلان ذلك في جميع البلاد التابعة لمديريكم بالطريقة التي يمكن ان تستوفوا بها في كون هذه التنبيهات صارت معلومة عند جميع الاهالي والمزارعين سواء كان بواسطة المناداة في كل بلدة او بوضع اعلانات على محلات مشايخها وعددا والنقط الشهيرة حسب ما ذكر او بطرائق اخرى ليكون الجميع على علم تام بان الحكومة عازمة على استعمال كافة الطرق الفعالة لتنفيذ كافة احكام الاوامر المتعلقة بزراعة هذين الصنفين حتى لا يتهاوت احد منهم على الاضرار بنفسه والوقوع في الابلال منه غير ان الحسائر والندم تلغراف صادر لعموم المديرية بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ٨٩ (٢ ربيع الاول سنة ١٣٠٧) ان نظارة المالية قد قررت قطعاً ان زراعة الدخان والتبناك داخل القطر في هذه السنة لا ينبغي ان يتجاوز مقدار ٥٠٠ افدان فقط في كافة الاقاليم القبلية والبحرية وان لا يعطى ترخيصات بالزراعة زيادة عن هذا القدر وبناء على هذا القرار يلزم ان توقفوا حالا اعطاء رخص بزراعة دخان او تبناك وتعلنوا كافة الاهالي بان من له رغبة في زراعة دخان يقدم طلبه للمديرية بمقدار ما يرغب زراعته ويقبل تقديم هذه الطلبات لغاية ١٥ نوفمبر المقبل ومن بعد هذا الميعاد لا تقبل طلبات وفي الحال تقدموا لنا مجموعاً لنظارة المالية بمقدار الطلبات التي تكون قدمت وتنتظرون ما يصدر لكم انما مجال وصول هذا تسرعون باعلانه بدون ادنى تاخير

دخان — { منشور صادر لعموم المديرية في ١٢ نوفمبر سنة ٨٩

قد بينا لكم بالمشورين الصادرين في ١٢ و ٢٨ اكتوبر سنة ٨٩ وجوب اعلان جميع البلاد بطريقة تكفل اطلاع ومعلومية الجميع بما قرره الحكومة بوجه قطعي من استعمال كافة الطرق الفعالة لتنفيذ جميع احكام الاوامر المتعلقة بزراعة صنفين الدخان والتبناك وتنبيههم بان التساهلات التي اجريت في سنة ١٨٨٨ الماضية وسنة ٨٩ المحاضرة انما كانت فقط لقرب العهد من صدور الامر العالي المؤرخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٧ وان من يتجاري على زراعة احد هذين النوعين بدون استحضار على الرخصة اللازمة او تقع منه اي مخالفة للاوامر المشار اليها تصير معاقبته بجميع احكامها بغاية الشدة فمن باب زيادة التحذير نكلفكم بتكرار الاعلان بذلك حتى لا يتجاسر احد على الزراعة من دون رخصة او على اي مخالفة كانت بحيث ان كل من يتجاري على ذلك في الحال يصير عقابه بغاية الشدة بتنفيذ احكام الاوامر المشار اليها واخصها الامر العالي المؤرخ ٢٨ ديسمبر سنة ٨٨٧ حرف بحرف من دون قبول اعداء او سماع اقوال حيث انه في هذه الحالة يكون هو الذي جنى على نفسه ووقعها في الابلال منه غير الماضية والندم هذا ما يتعلق بالمزارعين ولرباب الاطيان اما ما يتعلق بحكام جهنكم فمن حيث ان كل مركز من مراكز اقسام المديرية به عدد وافر من المستخدمين وم اثنين معاونين واثنين من الضباط احدهما معاون بوليس والثاني ملاحظ بوليس عنا مامور المركز او ناظر القسم ومن

## ملحوظات

عن خدمة هاتين المصطنعتين وما يكفي فيه باخذ على ذلك طاق واحد من هذا وهذا ونحو ذلك على حسب التفاصيل الواضحة بالقرار المرقوم لاخر ما به وحيث وافق لدينا تنفيذ فاصدرنا امرنا لكم بذلك لتجروا مقتضاه

### (صورة قرار المجلس الخصوصي الرقبة ٢٤ جا سنة ٨٧ غرة ٩٠)

وردت مكانة للداخلية من سعادة محافظ مصر تاريخها ١٢ المحاضر غرة ١٠٥ تتضمن ان ترتيب عوائد تمغة المشغولات والمصنوعات الداخلية ما فيه ان ما يوجد من تلك الاصناف معرض للبيع بدون تمغة باي محل كان من الحالات المدة للبيع تؤخذ عليه العوائد طاقين ولم تصرح باعطاء شيء منها الى من يجري ضبطها وان الجاري في عوائد دخولية المخضرات اذا وجدت اصناف مهربة يؤخذ عليها طاقين و يعطى منها نصف الطاق الثاني الى من اجروا ضبطها سواء كان من الخدمة او خلافهم وانه لو جرى ذلك في عوائد التمغة فيترتب عليه دوام الالفات والاجتهاد ويستأذن عن اجراء فينلواة بالمجلس الخصوصي روي موافقة مساواة الاجرى في هاتين المصطنعتين باعطاء نصف الطاق الثاني لمن اجري ضبط المهرب الذي يؤخذ عليه طاقين انما لاجل الوفاة من تجاري بعض الخدمة على ضبط اشياء على ما قيل انها مهربة و يبقى هو الشاهد من طرف المصلحة وهو العائد اليه الانتفاع يلزم ان كل مستخدم بهاتين المصطنعتين يؤدبه واجبات خدمته في ضبط الادارة وتحقيق المهرب وما يضبط عن به ما يوجد مهرب ويؤخذ عليه طاقين فلا يكون له حق في اخذ شيء منه لأن الذي اجراه هو من واجبات خدمته واما من يضبط اشياء مهربة ولم يكن مستخدم ولا له قرابة بهم فهو الذي يأخذ نصف الطاق الثاني انما لاجل تمييز ما يوجد مهرب حقيقة ويسحق دفع الطاق الثاني يلزم ان الذي يعتبر مهرب من عوائد دخولية المخضرات هو الذي تم به اربابه من طريق لا يكون موصل لحل مامور العوائد و ينتهي به البرور الى تجاوز طريق مركز مامور العوائد بقصد التهريب واما ما يمر من على مركز العوائد ولم يدفع ما عليه وتجاوز حدود المركز فلا يكون لاحد عليه سبيل حتى لو علم به احد واثبت ذلك لدى الحاكم الذي يكون من تحت ادارته مامورية المركز فينوجه نصيبه في الاخبار على المامور الذي ثبت عليه النسايل وتحصيل العوائد الطاق اثنين من المامور يعطى منها نصف طاق الى الخبير ونحوه محاكمة المامور المذكور على المجلس المحلي واماعوائد التمغة فكل ما يوجد من اصنافها مار بالطريق بغير تمغة ولم يكن معرض للبيع حال المرور فلا يتعرض لاصحابه بمقولة انه مهرب بل يؤخذ منه العوائد طاق واحد فقط اما ما يوجد ملبوس جديد على صاحبه غير متموغ فانه من الممنوع الاخذ عليه كليا واما ما يؤخذ عليه طاقين هو ما يوجد معرض للبيع في الاسواق والدكاكين من الاصناف المرتبة عليها عوائد تمغة وهو غير متموغ بما في ذلك ما يوجد من الاقمشة التي تباع منفصلة ومخطة ملبوسات من المشغولات الداخلية الجديدة التي لم يسبق استعمالها ولم يكن عليها تمغة ولا اخذ العوائد عليها بمراعية قيمتها الاصلية قبل تنصليها

واجبات هؤلاء جميعا اكتشاف زراعة الدخان او التباك الخفية ومع تخصيص بلاد كل مركز اوقسم عليهم التي يبلغ عددها من ثلاثين الى اربعين بلدة في غالب مراكز اقسام المديرية وفي باقيها من خمسين الى تسعين بلدة فانه يخص الواحد منهم من ستة بلاد الى ثمانية عشر بلدة على الكثير ومثل هذا العدد الوافي يسهل على كل واحد منهم تنفيذ مرارا بغاية كل سهولة لاسيما وان زراعة النوعين المذكورين تمتد زمنا طويلا حيث تمكك على الاراضي من اربعة الى خمسة شهور وهذا الزمن الواسع هو ايضا ما يساعد على تمام التمكك من التنفيذ وضبط كل ما يمكن زراعته خفية فينبغي ان تقسم بلاد كل مركز اوقسم من مديريتهم الى خمسة اقسام وتكلفوا كل واحد من حكام ومعاوني كل مركز اوقسم بما فيهم رجال البوابس المذكورين بتنفيذ البلاد التي تخصص له تنفيذًا جيدًا بكامل الدقة وقام الالفات وحصر كل ما يجدونه متروكا خفية من النوعين المذكورين في سائر البلاد الداخلة دائره مراكزهم في جميع اوقات مواسم الزراعة سواء كانت الزراعة شتوية او صيفية او نيلية هذا مع اعلانهم بذلك وبانه اذا كان بعد هذا يتضح وجود زراعة دخان او تباك خفية ولم يكن سبق اكتشافها بمعرفتهم فيلزم ما اوجبه عليهم وظائفهم فلا بد من محاسنتهم ومجازاتهم كل منهم على قدر درجته في المسؤولية اما عمد ومشايخ البلاد الذين يتضح ان في بلادهم زراعة خفية من هذين النوعين فعلاوة على الزامهم بطريق التضامن مع المزارعين فيما يلزمون به من تسديد الغرامات باعتبار كل فدان مائة جنيه وحرمان بلادهم من الزراعة لمدة خمس سنوات فانه يصير مجازاتهم اداريا فيجب عليهم اعلانهم بذلك وتكليفهم بان يقوموا بما يجب عليهم من منع كافة المخالفات التي تحصل في بلادهم هذا وعلى الاجمال نكلفكم انتم ووكيل مديريتهم بان تنظروا على الدوام في الكيفية التي بها تتأكدون من اتباع جميع ما ورد بمنشورنا هذا حتى لا يحصل هناك اي قصور او تراخ وبناء عليه اقضي الشرع ذلك للجبهات عموما وهذا لاعلانه جيدا على وجه ماذكر واتباع الاجراء على مقتضاة بغاية الدقة وكمال الالفات

دخان — (ر) ٩ حجاز ٩ ديسمبر سنة ٨٩ — جرك ٢٥ ذ سنة ٩٨ — غرامة ٢٤ مايو سنة ٨٦ — دخولية ٢٤ صفر سنة ٩٧ — ٢٥ ابريل سنة ٨٩ دخول شخص ثالث في الدعوى — (ر) دعوى فرعية

دخولية — { صورة الامر العالي الصادر لانتظار الداخلية بتاريخ غرة محرم سنة ٨٨ (٢٣ يناير سنة ١٢٢٢) }

صار منظورا قرار المجلس الخصوصي هذا رقم ٢٤ جا سنة ٨٧ غرة ٩٠ المشتمل على ما تراءى به فيما يتعلق باخذ عوائد طاقين ما يوجد مهرب من تمغة المشغولات والمصنوعات الداخلية ومن عوائد دخولية المخضرات وما يجري في صرف نصف الطاق الثاني الى من يجري ضبط ذلك المهرب من يكونوا خارجين

وغيابها ثم لاجل ان يكون صرف نصيب الخبير بمصالحتي التبعة والدخولية على معلومية ثبوت التي المهرب وان اخذ عليه طاقين ما كان الا بعد التحقيق فيلزم ان اجرا الصرف للخبير يجري بكيفية ان يضاف اولا يومية الايراد قيمة العوائد طاقين ثم يصرف من النصف طاق باذن رسمي من مامور العوائد مبين فيه اسم صاحب التي المضبوط مهرب و بيان دلائل ثبوت تهريبه والمجهة التي ضبط منها واسم الخبير وان كان عند الضبط بمعرفة الخبير شاهد احد واحتاج الحال لاخذ شهادته فينوضح بالاذن وبوجهه يجري الصرف وقيد مضمونه باليومية وفي كل خمسة عشر يوم يقدم اذونات صرف الخبيرين بوصولات الاستلام المأخوذة عليهم الى عموم المصلحة ومراجعتها هذا الذي رؤيه واعراضه للاعتاب الخديوية اذا وافق يصدر عليه الامر العالي بالاجرى على موجب

دخولية — { صورة قرار المجلس الخصوصي الرقم ٢٩ ر سنة ١٢٨٨ ( ١٨ لوليه سنة ١٨٧١ ) مرة ٧٢ قرارات صادرة لنظارة الداخلية ووردت العاليه بشرح متهاقم ٢٩ ر سنة ٨٨ مرة ٧١٨

قد صدر الامر العالي للداخلية في ٢٤ المحاضر مرة ١٦١ على قرار من مجلس شورى النواب باستنساب رفع فردة مصر وتحصيل عوائد الدخولية على حقيقتها بالكيفية التي ترات يرفع تحصيل العوائد ايضا من الافلام التي استنسب التحصيل متهاونه في السنة القابلة ينظر في ميزانية ايرادات مصروفات ذلك واذا تبين وجود عجز في الايراد عن المنصرف فيها يقتضي ترتيبه لكفاية ذلك — وقد صدر الامر العالي بالاجراء بمقتضاه واشير به بانه وان كان لم يتوضح في القرار شيء عنا يتعلق بفردة اسكندرية ودمياط ورشيد لكنه اقتضت الارادة الخديوية بتعميم الاجراء في ذلك بالثلاثة ثغور المذكورة حسبما صار بالمهروسة وانه بعد المذاكرة في هذا الشأن بالمجلس الخصوصي ينصرح برفع فردة الثلاثة ثغور المحكي عنها ايضا والاجراء فيهم بمائلة المهروسة ثم اشير بماشية الامر العالي ان التصريح برفع الفردة كالقرار يكون بالثلاثة ثغور المذكورة وبباقي الثغور والبنادر باجمعها على وجه العموم — وتلاوة قرار الشورى وجد محكوم فيه ان عوائد الدخولية تجري على كافة الماكولات الداخلة المدينة لما كاول الادمين والمواشي من محصولات القطر باعتبار المائة تسعة قروش على موجب تعريفة بصيراعها لما عن الاثمان كل ثلاثة شهور انما التسع والدره تكون عوائده باعتبار الاردب خمسة قروش وكذلك بترتيب عوائد افلام الدلالة والخبر والمخلة وقاعة الفضة والمصايغ السلطاني ثم تؤخذ عوائد على المشروبات مصنوعات البلدة باعتبار المائة تسعة وورد فيه بيان افلام اخرى بعضها جاري الاخذ عليه وبعضها نظري لزم اجراء كموائد ثمة الموازين وعدد القبانة وما اشبه والبعض تقوض الامر للحكومة في اجراء وبايها يكفي فيه باخذ عوائد الدخولية وما هو جاري — وبالدلالة والمذاكرة في ذلك بالمجلس الخصوصي رؤي به اما عن الفردة التي استنسب الشورى رفعها عن مصر من الان واقتضت المكارم الخديوية رفعها ايضا من اسكندرية ودمياط ورشيد وباقي الثغور والبنادر فموجب ما

صدر به الامر العالي عنها يكون الاجراء انما حيث فردة البنادر التي غير مصر والثغور نظرها عند المالكين بالخصوصي بعض خصوصيات متعلقة بها وجاري فيها المذاكرة فلان نصير المبادرة برفع فردة مصر والثغور فقط من الان وعندما يستقر الرأي فيها يتعلق بالبنادر الاخر يعرض عنه للاعتاب الخديوية وما يصدر به الامر العالي يجري مجراه واما الايرادات التي تقرر بالشورى عن اجراها بالمهروسة فيكون من اللازم اجراها ايضا في الثغور الذين يصير رفع فردتهم من الان بمائلة المهروسة وما يلزم لذلك من استثمارات العمل والعمال نصير المبادرة بترتيبه واجراء بمعرفة ديوان المالية بالمخاض مع المحافظات ويتدون فيها ما يلزم لعملية ادارة عوائد دخولية الغلال وتسهيل عملها على حسب ماورد ضمن قرار المجلس الصادر مرة انما العوائد تؤخذ على حسب قرار الشورى بعد الاعلان بواحد وثلاثين يوم وبعد الاجراء على هذا الوجه بتقديم جدول من ديوان المالية للداخلية بما صار ترتيبه من العمال لينظر بالخصوصي واما عوائد المشروبات مصنوعات البلدة وعوائد الدلالة والخبر وباتي الافلام المتقدم ذكرهم حيث يلزم لادارتهم تدوين اجراءات فيمعرفة ديوان المالية ينظر في بيان هذه الافلام وما كان جاري فيها قبلا بكيفيات وبيان ما يناسب كل فلم بحسب الحالة الراهنة ويعمل عن ادارتهم ترتيب وينتقد للداخلية واما ثمة الموازين والمفانيس فبحث وجد سابقة المخاض مع ديوان الاشغال في خصوصيات تتعلق بها فتقرر من ديوان الداخلية عنها لديوان الاشغال باستعمال ما كتب سابقا وبينت له ما قرره مجلس الشورى عن عوائد ثمة الموازين المذكورة وبورود افادته ينظر بالمجلس الخصوصي فيها يجب اجراء اما عن الافلام المختصة بامور الملاهي واجرة تذاكرها فيصرف النظر عنها هذا الذي رؤي وبوجهه يتقرر من نظارة الداخلية لنظارة المالية بالاجرى بوجهه ويرسل معه نسخة من قرار الشورى المشار عنه كما استنر عليه الرأي

دخولية — ٠ امر عال صادر في ١١ يناير سنة ٨٥

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة ٨٠ وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ بلقي تحصيل عوائد الدخولية بتاحيتي شلفان بمديرية القليوبية والمنانتي بمديرية الجيزة

دخولية — ( جدول مرة ١ ) ( سنة ١٨٨٠ )

عن بيان المدن والبنادر التي يستمر فيها تحصيل العوائد المذكور عنها في المادة الثالثة بالديكرتو

(مدن) مصر القاهرة • سكندرية • بورسعيد • الاسماعيلية • السويس • رشيد • دمياط •

(اقليم بحري) مديرية القليوبية • بنها • شبين

القناطر • (الثوفية) شبين الكوم • منوف • (البحيرة)

دمهور • شبيرخيت • المحمودية • (الغربية) طنطا



ملحوظات

احطاب خضارات من باميه ويدينجان . ورق لارنج  
حب العزيز . كسب . رسمال . تقاوي كسبره . قشر  
فول . فليه . سعد . تقاوي نعناع . كيب حصر بردي  
حشيش اخضر ونجيل وسلالي بوس . جريد للحريق  
لسان بحر . لب قرع . جراوه ومقشات جراوه . حطب  
سمسم وقرطم . حطب دره شامي ونيلي . بزر زعفر  
بزر حنظل .

(اصناف فحار) شغل مصر واسيوط وقنا وغيره من  
كافة الانواع

(اصناف متنوعة) الاصناف قليلة القيمة التي تحضر  
مع الحجاج او زوار الموالد مثل حمص وحلاوة لنفسهم  
او بقصد الهدايا لا بقصد التجارة — الفواكه قليلة  
المقدار التي تكون مع ركاب السكك الحديد او مع  
الحاضرين من الجنان والمتنزهات التي لم تتجاوز  
عوائدها قرشين

(جدول ثمة ٣)

عن بيان الفيات التي تقدرت على تذاكر اصناف  
العمارات بالدوائر البلدية بمصر واسكندرية

مصر	اسكندرية
باره قرش	باره قرش
٢٠	٢٠
٣٠	٣٠
٤٠	٤٠
٢٠	٢٠
١	١
٢٠	٢٠
٢٠	٢٠
١٢٠	١٢٠
١٠	١٠
١٠	١٠
١٠	١٠
١٢٠	١٢٠
٢	٢
١٢٠	١٢٠
١	١
٤	٤
٢	٢
٢	٢
٢٠	٢٠
٢٠	٢٠
٦	٦
٢	٢
٨	٨
٢	٢
٢	٢
١	١

المحلة الكبرى . سمند . دسوق . زفتي كهر الزيات  
(الدقهلية) المنصورة . ميت غمر . (الشرقية) الزقازيق  
بلبيس . (القناطر الخيرية) اقاليم قبلي . مديرية الجيزة  
جميعه بندر الجيزة . مديرية بني سويف جميعه بندر  
بني سويف . مديرية الفيوم جميعه مدينة الفيوم  
(مديرية المنيا) المنيا . الفشن . (اسيوط) اسيوط  
ابوتيج . منفوط . ملوى . (مديرية جرجا) طهطا  
اخميم . سوهاج . جرجا . مديرية قنا جميعه بندر قنا  
(مديرية اسنا) اسنا . اصوان .

(جدول ثمة ٢)

عن بيان الاصناف التي صار لغو عوائد دخوليتها  
(اصناف ما كولات وخلافه)

دره خضره لزوم الشوي والمبيع بالاسواق . توت  
حصرم غنب . ملانه خضرة . مشمومات من ورد  
وخلافه . لبن حليب . فحوف جريد . خوص اخضر  
وشلق خوص . قش بردي . حلقة . ورق توت .  
مقشات وحطب مقشات . ساس كتان . دق كتان  
نشارة ومساحة . دوم صعيدي . خيار شنبر .  
غاسول . قوط خوص . عرقسوس . حطب مشنات  
مقشات جراوان . سباط طوانس . طفل .  
حشيش دره خضره . جلد فطير . قصاصة مرسين .  
حصالبان . نبق بلدي محصول مصر . لوف . شرائق .  
قرون جاموس وحوافر جاموس . مقشات دروه .  
هيش . بليخة . بلح اخضر نيني . قشرمان . عصفر .  
نعناع ناشف . زعفر . حنظل . بزر بامية . شمر .  
تقاوي فجل . شيج . بزر ملوخية . حب الرشاد .  
حبة سودة . لب قرع كوسه . بزر بصل . بزر كرات  
بلدي . لب قته . تقاوي سبانخ . بزره نيله .  
بزر شبت . بزر خروع . حبة غالية . جميز . لب  
بطيخ . بزر عبد اللاوي . فجل قرون . بزر خبيزة  
بزر رجلة . بزر خيار . بزر عاقول . بزر بقدونس  
بزر سلق . بزر كرات شوشه . بزر جزر . بزر جراوه  
بزر خص . فجل بلدي . حلبة خضرة . بصل اخضر  
ابن خض . قش بروبي . قش ارز . قشر عدس .  
فواخ . مسكه وبعر جمال . قشر قرطم . ابوالنوم  
عراع ايوب . كرات . غلافه دره . قش قصب

مصر اسكندرية  
بارق قرش بارق قرش

عراية صنعة ودبش مفرد خيالي	١	٣٠
« طين مفرد خيالي او عراية قش او عراية رمل	٣٠	٣٠
حبر ركوبه	٥٠	٥٠
خيول ركوبه	١٥٠	١٥٠
عرايات ركوبه بخيول حصان ٢ عجلة ٤ ملك اربابه	١٠٠	١٠٠
« شرحه « ١ « ٤ «	٧٥	٧٥
« ٢ « ١ «	٨٠	٨٠
عرايات تعليم	٢٠	٢٠
حبر شغل وسكة	٥٠	٥٠
خيول شغل وركوبه	١٠٠	١٠٠
عرايات كروخيالي مفرد بحصان واحد	٥٠	٥٠
« كروخيالي	٨٠	٨٠
« خيالي بصندوق حصان واحد لثال النجر وغيره	٤٠	٤٠
« حباري بصندوق	٥٠	٥٠
« مياه خيالي	٤٠	٤٠
« مياه حباري	٦٠	٦٠
ايقار وجاموس	١٥٠	١٥٠
عرايات ركوبه للاجرة يجوز خيول ٢ عجلة ٤	١٠٠	١٠٠
جمال	١٤٠	١٤٠
عرايات توارى يجوز	١٠٠	١٠٠
« ركوبه مفرد حصان ١ عجلة ٤	١٢٠	١٢٠
« كروميجوز ٢	٦٠	٦٠
جاموس وبقر لاني خارج السور وشغالين بالجناين والفيطات	٥٠	٥٠
خيول شغالين بالجناين والفيطات خارج السور	٣٠	٣٠
حبر شغالة شرحه خارج وداخل السور	٨٠	٨٠
عرايات بصندوق لثال الحضارات من الجناين والفيطان خارج السور		

دخولية — امر عال صادر في ١٧ يناير سنة ٨٠

(نحن خديوم مصر) بناء على ما عرضه لنا ناظر ماليتنا — وبعد التروي في ذلك يجلس نظارنا قد اصدرنا امرنا بما هوآت (م) ١ قد الغيت من تاريخ نشر امرنا هذا العوائد الآتي بيانها وهي (العوائد الشخصية بكافة جهات القطر المصري) تمغة المشغولات على كافة الاصناف التي كان جاريا تمغها عموما ما عدا تمغة المصاغات من ذهب وفضة (رخصانات القباية والسيارف على وجه العموم) عوائد ارضية التي كان اخذها جاريا في مراكز الدخولية بمصر واسكندرية وشوارعهما اما عوائد الارضية الجاري اخذها بالموالد والاعياد بالجهتين المذكورتين فتبقى مستمرة (ويروكو النجر) عوائد مبيع الحيوانات بمصر واسكندرية والسويس — اثبتن في المائة التي كانت تحصل على عوائد الاملاك في نظير ماهيات خدمة التحصيل بدل طعمة القباية التي كان تحصيلها جاريا علاوة على عوائد الوزن عن

بعض اصناف ولا يجوز للقباية من الآن فصاعدا ان ياخذوا الطعمة المذكورة ولا شيئا آخر خلاف عوائد الوزن — عوائد قيدية العرضحالات والضمانات التي تتقدم في شأن طلبات تصدير الاصناف الجاري تصديرها من جهة الى اخرى بداخل القطر — عوائد دلالة ووزن ومبيع المصاغات والمجوهرات التي اخذها كان جاريا بمراكز الصاغة بمصر واسكندرية كما انه لا يؤخذ مثلها بباقي الجهات — ثمن علم واحد من المعلمين الجاري تحريرها عند الوزن اكثفاء باعطاء علم واحد الى المشتري — عوائد دخوليات الصوف بكافة الجهات على وجه العموم في القطر المصري — عوائد التصديق على الاختتام المبسوطة على الضمانات المختصة بالسابورنات — عوائد السمسة مثل الجاري اخذها بمديرية الدقبيلة كما انها لا تؤخذ بباقي الجهات عموما عوائد مقالي الحمص اما اخذ عوائد الدخولية على ما يدخل منه بالبندار فيستمر — عوائد دخوليات الفخار على وجه العموم — العوايد الجاري اخذها بسلخانات مصر علاوة على عوائد الذبيح بصفة عوايد وتامين جلود — جزء من اثني عشر من ايجار المحلات المبنية في الاراضي العشورية والخراجية اكثفاء باخذ عوائد الاملاك والمال والعشور — عوائد اوزان اللحوم باسكندرية الجاري اخذها حال الذبيح بالسلخانة اليوم المستقطع من خدمة الصيارف بنواحي المديريات عوايد غفر القطن بمديرية البحيرة كما انه لا تؤخذ تلك العوايد بباقي الجهات عموما — عوايد تذكار الشياطين والعريجية والحجارة باسكندرية اكثفاء بما هو مربوط عليهم من الويركو — عوايد سنوية قبة الاغنام والشعاري بمصر واسكندرية — عوايد ختم دفاتر القباية باسكندرية — عوايد على المراكب المشحونة رملا من الرمل باسكندرية لدخوله للبلد — عوايد قيدية العرضحالات التي تتقدم في شأن فتح وقفل معاصر الزيتون والتخوت بمصر واسكندرية وباقي الجهات عموما عوايد مكبول الغلال بمديرتي القليوبية والبحيرة كما انه لا تؤخذ تلك العوايد بباقي عموم الجهات — عوايد على جهات الفيطان بدمياط — عوايد حملة الفخار بدمياط كما انه لا تؤخذ بباقي الجهات (م) ٢ الانخاص

## ملحوظات

دخولية - منشور ٢٤ صفر سنة ١٢٩٧ (٥ فبراير سنة ١٨٠)

لما بعث لكافة الجهات بصورة الدكرينات التي صدرت في خصوص استثناء جملة عوائد من الدخولية وتفع المشغولات وإبطالها بالكلفة مع الحمل والاوزان من القرى عدا البنادر والمدن الموضحة بالدكرينو الصادر عنها فلواسطة ما تراه لبعض الاقاليم من مخدورات ابقاء تحصيل عوائد السخانات وعوائد الدخان البلدي بالقرى دون باقي العوائد قد وردت افادتهم منهم مديرية جرجا تستنهم بالتلغراف عما اذا كانت العوائد المذكورة مستمرة ام لا ومديرية الفيوم ورد منها افادة رقم ١٢ صفر سنة ٩٧ نمرة ٦ موضحاً بها بيان ايرادات النوعين المذكورين باعتبار سنة وماهيات ومصروفات خدمتهم ايضاً للنظر فيها وافادتها بما تجزبه ومديرية البحيرة ورد منها افادة غير رسمية توري فيها ان ايرادات عوائد الذبيح ورسوم غرضالاته لا تبلغ في السنة زيادة عن عشرين الف قرش وكون هذا المبلغ لا يجزي في ماهيات الخدمة لو تعينوا ثروم ان ينفاد لها بما تجزبه وحيث ان الحمل والعوائد التي كان مقرراً تحصيلها بالقرى دون البنادر بالاقاليم صار لغوها ولا يخفى ان عوائد السخانات والدخان البلدي بالكيفية التي كانت جارية مما من ملحقات العوائد الملغية واذا كان مع لغو العوائد التي صار لغوها واستدعي الحال تعيين خدمة ومأمورين يباشروا تحصيل تلك العوائد فلا يردادات التي تفصل من هذين النوعين لا تجزي في مصروفاتهم خصوصاً انه بعد شهر بشنس القابل سينقطع تحصيل عوائد الدخان البلدي اكفاءً بتحصيلها على الفدان وتبقى الخدمة مخصوصين لعوائد الذبيح فقط وهكذا لا تكفي لزوم الصرف في تحصيلها فضلاً عن ان الغرض الاصلي بما صدرت به الدكرينات المشار اليها انما هو لرفع الاشغال عن الاهالي وهذان النوعان ما خرجا عن كونها بمناسية ما صار لغوه لزم تخريجه للمعلومية باستثناء عوائد السخانات وعوائد الدخان في القرى التي الغيت العوائد منها دون البنادر والمدن المينة بالدكرينو المذكور سيما ان عوائد الدخان سنترتب على الفدان تطبيقاً للدكرينو الصادر عن هذا ويجزى رقت الخدمة المعينين من اجل ذلك وفي تاريخه قد تحرر لباقي الجهات بما ذكر للاجراء بمقتضاه

دخولية - منشور باعمال تسعيرات عن ائتمان الاشياء  
(المقرر اخذ عوائد دخولية عليها في ١٥ ابريل سنة ٨٠)

حيث من اصول عوائد الدخولية المقررة اعال تسعير في مواعيد معينة عن ائتمان الاشياء المقرر اخذ عوائد دخولية عليها لتحصيل تلك العوائد على موجبها ومع كون جل المرام من ذلك هو مراعاة معلومية العامة بما هو مقرر تحصيله وعدم تطرق ما يؤدي لمحصل ما يوجب تحصيل شيء زيادة ولا اخذ عوائد على قيمة اقل او ازيد عن حقيقتها فالان يتألف ان التساير المجاري التحصيل على موجبها فضلاً عن عدم معلومية الجميع بها الا عند تحصيل العوائد فان التساير المحكي عنها ليست مطابقة لمحقيقة الاثان الجارية في الاوقات المجاري تحصيل العوائد فيها على موجبها على ان هذا يخالف للغرض المقصود

المنقطعون لاشغال الزراعة ولم يتعاطوا كارات اخر يعافون من دفع ويركوا ارباب الكارات وما عدا هذا الاستثناء فويركوا ارباب الكارات يستمر تحصيله على حسب الاصول المقررة وادني فيه يصير اعتبارها بعشرين قرشاً فقط (م) ٣ عوائد الدخولية وعوائد التنظيم وعوائد الحمل وعوائد الاوزان يصير ابطالها بكافة نواحي القرى بالمديريات وتكون هذه الانواع فقط مستمرة بالمدن والبنادر المينة بالجدول المرفوق بهذا الامر المنخر بنمرة ١ (م) ٤ يصير لغو عوائد الدخولية عن الاصناف الموضحة في جدول نمرة ٢ المرفوق بهذا الامر بمصر واسكندرية كما انه لا تؤخذ تلك العوائد عن تلك الاصناف بباقي الجهات عموماً (م) ٥ عوايد دخولية اصناف العمارات بمصر واسكندرية وعوايد العرييات والمواشي يجري تحصيلها من الآن فصاعداً على حسب الفيات الموضحة بالكشوفة نمرة ٣ ونمرة ٤ المرفوقين بهذا الامر (م) ٦ عوايد البسابورات يصير تحصيلها باعتبار خمسة قروش عن كل نفروندكرة الاقامة بخمسة قروش وتذكرة المرور بقرشين ونصف على وجه العموم (م) ٧ ثمن التذاكر واعلام الخبر والسراكي الجاري اعطاؤها بدواير بلدية مصر واسكندرية يكون ثمن كل منها عشرة فضة فقط وذلك خلاف سراكي ارباب الاستحقاقات (م) ٨ عوايد اوزان الحطب باسكندرية يصير تحصيلها من القبودانات كما الجاري نصفها للميري والنصف الاخر للقبانية ومن التجار المشتريين باعتبار كل قطار خمسة عشر فضة للميري خاصة بحيث تكون المشترون مرخصين في المبيع بدون دفع عوايد ثانية (م) ٩ كافة متأخرات الاموال العشورية والخراجية مع متأخرات جميع العوايد بسائر انواعها المطلوبة للحكومة لغاية سنة ١٨٧٥ افرنيكية سواء كانت مقسطة او غير مقسطة لا يصير المطالبة بها ما عدا ديون الاهالي المقسطة عليهم واذا كان لاحد من المتأخرين في الاموال والعوايد السالف ذكرها مطلوبات على الحكومة لغاية سنة ١٨٧٩ فتخصم مما عليه لغاية سنة ١٨٧٥ وجميع ما يتبقى من المتأخرات الباقي ذكرها يرفع على طرف الديوان

وبهذا للمعلومية

**دخولية —** { صورة ما تحرر من نظارة المالية للدائرة البلدية باسكندرية في ٨ صفر سنة ٩٨

الموافق ٩ يناير سنة ٨١ نمرة ٥ ايرادات بخصوص صرف النظر عن تعديل الباقي من عوائد العرييات والمواشي لغاية سنة ٨٠ علم ما بمكانة الدائرة الرقيمة ٢٦ محرم سنة ٩٨ نمرة ١٠٠ ايرادات والكشف الوارد معها بشأن مبلغ ٢٢٤٤١٤ قرش و٢٨ بارة قيمة عوائد الاملاك والعرييات والمواشي من قومسيون الاراضي وحضرات الذوات الموصحين بذلك الكشف لغاية سنة ٧٩ وسنة ٨٠ ومرغوب اجراء اللازم نحو سداده لعدم وجود الذوات الموما بهم باسكندرية ولا من ينوب عنهم وسابقة التحرير من القومسيون اليها بان المالية ستجري تسوية المطلوب منه لها والحال اما عن المطلوب من القومسيون قيمة عوائد املاكه فقد تحرر محضرتكم نمرة ايرادات بما هو كاف عنه واما عن عوائد الاملاك المستغقة طرف هؤلاء الذوات فاهو مستحق طرف سعادة ذو القفار باشا البالغ قدره ١٢٥٢٦ قرش و٢٩ بارة فتنبه بسداده الى الدائرة عند استحقاق الصرف الى سعادته عن شهرية يناير وفبراير سنة ٨١ واما المستحق منها طرف الباقي فمن حيث لم يكن محضراتهم استحقاق بالمالية ولا بد ان يوجد لهم ائتمنة بتلك الجهة فبمعرفة الدائرة يجري ما يلزم لسداده بدون توسط المالية هذا واما عن عوائد العرييات والمواشي حيث ان المواشي والعرييات جاري تغلقها من يد ليد في بحر السنة وفي هذه الحالة يستصعب تحقيق وجودها وتحصيل عوائدها فيصرف النظر عن تحصيل الباقي من عوائدها هذين النوعين لغاية سنة ٨٠ عموماً سواء كان طرف الذوات او خلافهم ويتقدم كشف بيانه للنظر واجراء اللازم نحوه ومن ابتداء سنة ٨١ يكون تحصيلها حال الجرد فوراً بحيث لو حصل ادنى تاخير في امر التحصيل فالمستولية تكون على حضرتكم وباقي المتوطنين بهذا العمل بناءً عليه اقضي تحرير الاجراء

**دخولية —** { صورة ما تحرر من نظارة المالية للدائرة البلدية بمصر في ٨ صفر سنة ٩٨ الموافق ٩

يناير سنة ٨١ نمرة ٢ ايرادات بخصوص صرف النظر عن تعديل الباقي من عوائد العرييات والمواشي لغاية سنة ٨٠ ورد من الدائرة البلدية باسكندرية افادة رقيمة ٢٦ محرم سنة ٩٨ نمرة ١٠٠ ايرادات مرغوب بها اجراء اللازم نحو سداد المطلوب لها طرف مذكورين اوضحت عنهم قيمة عوائد املاك وعرييات ومواشي لغاية سنة ٧٩ وسنة ٨٠ فيناءً على ما نظر من ان العرييات والمواشي جاري تغلقها من يد ليد في بحر السنة وفي هذه الحالة يستصعب تحقيق وجودها وتحصيل عوائدها قد تحرر الى تلك الدائرة في تاريخه بصرف النظر عن تحصيل الباقي من عوائد عذين النوعين لغاية سنة ٨٠ عموماً سواء كان طرف الذوات او خلافهم ويتقدم كشف بيانه للنظر واجراء اللازم نحوه ومن ابتداء سنة ٨١ يكون تحصيلها حال الجرد فوراً وحيث من الاقتضا مساواة الاجراء نحو ذلك بمصر واسكندرية فانتم تحررون للعمل بموجبه وليكن معلوماً انه لو حصل ادنى تاخير

بالذات من نحو التمسك بالعدالة والانصاف واجتناب اسباب وقوع ادنى عذر لاي طرف فلهذا ينبغي انه من الان فصاعداً يصير بذل كمال الاعتناء والانبات لاعمال التساير اللازمة عن ائمان الاشياء المقر اخذ عوائد دخولية عليها في كل وقت من الاوقات المحددة لاجرائها بمعرفة اربابها بحيث تكون الاثمان التي تقرر لكل صنف بحسب حقيقة قيمته في الوقت نفسه بدون زيادة ولا عجز كل جهة بحسب حاجتها لاجاري بها وبعد الوقوف بصحة واعتماد تلك التساير يصور نشرها على مراكز الدخولية لاجراء التحصيل على موجبها في المدة التي تتحدد لها ثم توضع صورها في لوحات من خشب وتعلق على الشوارع والفرقولات وعلى نفس محلات مراكز الدخولية لاجل معلوميتها للامة وبصير درجتها ايضاً بالجرنال الرسمي وعند نهو مدة كل تسعيرة واعمال خلافها يجري فيها هكذا من بعد نزع ما على اللوحات الاول ووضع الجدد بدلها كي يكون كل انسان عارفاً بها واذا كان فيها بعد يرى حصول تقصير واتساع في استمرار العمل على هذه الكيفية فالمستولية تعود على جهة طرفكم يكون معلوماً — نشر للدوائر البلدية بمصر واسكندرية ومن ازم من المحافظات والمصالح ولقنن عوم الدخوليات والمديريات عموماً في ٦ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧ الموافق ١٥ ابريل سنة ٨٠

**دخولية —** { صورة منشور محرر في ٨ جمادى الاخر سنة ١٢٩٧ (١٧ مايو سنة ٨٠) لمديريات

بحري وقبلي والدائرة البلدية بمصر واسكندرية ومحافظه دمياط والقناطر الخيرية وصليحة المحمودية ومحافظه السويس ومحافظه رشيد وبور سعيد والقنال

تقدم النشر من المالية للجهات في ٦ جمادى الاول سنة ١٢٩٧ بما اقضى نحو اعمال التساير اللازمة عن ائمان الاشياء المقر اخذ عوائد دخولية عليها في كل وقت من الاوقات المحددة لاجرائها ليكون تحصيل عوائد الدخولية على واقعها وان يجري وضع صورها في لوحات من خشب وتعلق على نفس محلات مراكز الدخولية وعلى الشوارع والفرقولات وفي الجهات غير الموجودة بها فرقولات يكون وضعها في اشهر نقطة لاجل ان تكون معلومة عند العامة مع درجتها ايضاً بالجرنال الرسمي وحيث علم ان بعض الجهات ارسلت لادارة المطبوعات والوقائع نسخ جدولي الاثمان لغاية شهر ابريل سنة ١٨٨٠ احدهما الشهري والاخر الاسبوعي الذي هو عن الاثمان في الاسبوع الاخير من الشهر المذكور لاجل درجتها في الوقائع ولم يجر درجتها في صحيفة الوقائع نمرة ٨٧٧ التي ظهرت في يوم الاثنين ١٧ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧ الموافق ٢٦ ابريل سنة ٨٠ لاعذار ابدتها عن ذلك ادارة المطبوعات والوقائع وقد تلاحظ ان نشر التساير العملي عنها استصعب اجراؤه بالجرينة المذكورة في الاوقات اللازمة فلهذا ومانراى من انه مع اجراء منعول باقي ما تدون بذلك المنشور من نحو وضع التساير في لوحات خشب وتعليقها على المواضع المذكورة ويكون ذلك كافياً للفرض المقصود الذي هو معلومية الجميع بالاثمان البردة التساير قد استصوبنا صرف النظر عن درجتها بالوقائع اكتفاءً بما يتوضح وفي تاريخه تحرر من ذلك لباقي الجهات

## ملحوظات

في امر التحصيل فامشغولة نكون على سعادتك وبالي المتوطنين بهذا العمل

**دخولية —** منشور من نظارة المالية للمدريبات عموما  
(ماعداد مديرية المتوفية واسيوط والمحافظة  
ومصلحة القناطر الخيرية في ٢٩ صفر سنة ٩٨ و ٣٠ يناير سنة  
٨١ بمختص افتقاد وصيانة مفصلات افلام على الدخوليات  
والسلاخانات والحمل والاوزان

قد علم من الكنف الهارد من المديرية عن مفصلات افلام عوائد الدخوليات  
والسلاخانات والحمل والاوزان لغاية نوفمبر سنة ٨٠ ان مفادير تلك  
المفصلات قليلة استغلالا كليا بالنسبة لما كان يوم الحصول عليه في  
مثل تلك السنة نظرا لخصيص الاحوال في خصم المرووعات ورواج  
التجارة المترتب عليها تزايد الادخالات بالبنادر وما يستدل به على ان  
تلك الابدادات متروكة في ايدي الضباع وغير حاصل الافتقاد لصيانتها  
هو ان معظم الافلام ما وصلت مفصلاتها لحد مربوطها وهذا خلاف ما كان  
يعهد من الاستعمال على اكثر من المربوط بالوسائط اليابسة الذكر وفي  
الحقيقة ان هذا امر يوجب الاسف وزيادة الاستغراب بحيث انه وان كان  
من واجبات المديرية حصول الالفات الى منفضات الضبط وحسن الادارة  
لصيانه الابدادات من دون اتيان الى مخزبات او اندارات لكنه مع  
كل ذلك فظالما تكررت التفتيشات المترددة تحريريا وتلفرافيا عن  
استمرار الاهتمام في استيفاء الابدادات هذا فضلا عما سبق به انشر في ٢١  
يولي سنة ٨٠ تأكيداً للعلم بمشغولة حكام المديرية عن افتقاد وصيانة  
هذه الابدادات اذ ان ذلك هو من احوال وظائهم ويتعين عليهم مداومة  
التأكد على خدمة تلك العوائد بحصول الالفات الكلي منهم الى تادية  
اعمال وظائهم اذ انهم بدون اعطاء نهان ولا افتراء ويجب على حضرتكم  
والوكيل وامور التفصيل وامور الضبطيات بان كلا منهم على الدوام  
يتفقد حال واحوال خدمة العوائد المذكورة وحركة اجرائها وتحصيلاتها  
بجهته ويحاط علما بقدر تفصيلاتها وثباتها وشهرتها وبضائفي مفصلات كل  
شهر على نظيره ويخطر ان كان الابداد به نواو تنصير فان ظهر به تجز  
ففي الحال يجري النقص عن اسبابه الحقيقية ويجري ما هو واجب عنه مع  
الاخذ في ازالة الاسباب التي ترتب عليها حصول التجز والاعتناء الكلي في  
منفضات ضبط الابدادات ونموها وصيانتها من عوارض التجز واجل الاطمينان  
على ان تلك العوائد في تحت الافتقاد الدائم يتعين على ماموري التفصيلات  
وامور الضبطيات ان يقدموا للمديرية شهريا كفتا شاملا مفردات  
افتقاداتهم وتوقعات اجرائهم في بحر الشهر كل عن جهته ويورود تلك  
الكتوفات للمديرية تنظر فيها هو مقتضى اجرائه تحركل منهم ويجري الم لازم  
عنه ثم انها تحرر المجموع اللازم منها ومن الافتقادات التي اجريتها  
حضرتكم ووكيل المديرية وامور التفصيلات وامور الضبطية عن البندر  
الذي هو مركز ديوان المديرية والضبطية ويرسل للمالية شهريا الى نهاية  
ما توضح به من التفتيشات وتجنب التهاون المترتب عليه اعادة المشغولة  
وما كانت المديرية تقدم توقعات تدل على حصول الافتقاد وفي نفس  
الامر لو كان حصل انتباه للسيرة على هذه الحركة التي تؤثر بالنتيجة لكان  
نما الابداد للدرجة المأمولة ولكن حيث سنة ٨٠ انقضت وما عاد في الامكان  
اجراآت تتعلق بابدادها عن تلك العوائد وان نحن في مبادي الشهر  
الاول من سنة ٨١ وضروري الاخذ في اسباب الهبة والنشاط الكائنين  
لسير ادارة العوائد المذكورة على النظام القويم واجراء الافتقاد حسب  
الكيفية المار ايضاحها بما سبق نشره لزم تحريره لتصد توجبه  
الالفات الكلي اخلاصا للخدمة وقيا بمقتضى الخدمة لمخط تلك الابدادات  
بكمال الضبط كما تنفذه شومن الصدقة والامية والرفضة الواجبة مع  
تقديم جداول التوقعات شهريا لتعلم حركة ما تجرؤه في هذا القليل  
الذي هو من مهام امور الابدادات المعمول عليها بوزارة الحكومة

**دخولية —** صورة ما نشر من نظارة المالية للمدريبات  
(عموما والمحافظة والدوائر البلدية ومصلحة  
المعمودة والقناطر الخيرية في ٢٤ فبراير سنة ٨١ الموافق ٢٥ ربيع  
الاول سنة ٩٨ بمختص عدم وزن البضائع واردماللك الاجنبية

— تبين من وقائع المكاتبات ان البضائع وارد المالك الاجنبية  
جاري وزنها وتحصيل اجرة الوزن حال دخولها من مراكز  
دخوليات المدن والبنادر والقنطرة وارياب تلك البضائع  
منضرون من هذا القليل وحيث ان البضائع المذكورة مقرر  
عليها رسوم جمارك فتراى على انه لا يسوغ استمرار تكليف  
اربائها لا باجرا وزنها ولا بدفع اجرة وزن عنها حال دخولها  
من مراكز العوائد بالمدن والبنادر والقنطرة سواء كان اربائها  
من تبعة الدول الخفية او من رعايا الحكومة انما ذلك يكون  
من بعد الكشف عليها وتخفيفها انها من وارد المالك الاجنبية  
المدفوع عنها رسوم الجمارك ثم انه بعد دخولها فكل من اراد  
وزن شي منها سواء كان بمقاييس الاوزان او بواسطة طلب  
قبائي بين رخصة من الميري فباجرا الوزن تحصل الاجرة وقد  
تحرر بذلك الجهات الزوم وهذا للاجرا بمقتضاء

**دخولية —** صورة ما تحرر من نظارة المالية لمحافظة  
(رشيد في ٧ جمادى الاولى سنة ٩٨ الموافق  
٦ ابريل سنة ٨١ نمرة ٥٩ بمختص عدم اخذ اجرة وزن على  
القطع الحديد بما انها واردها ومن الغير مقرر عليها عوائد دخولية  
— قد تبين من الاوراق المرفوقة الواردة للمالية اخيرا بافاد  
حضرتكم الرقبة ٢٧ ربيع الاخر سنة ٩٨ نمرة ٤٤ ان مذكورين  
من طائفة الحدادين يرشيد تظلموا من حجز القطع الحديد لتعلمهم  
بمصلحة الاوزان تحت دفع عوائد وزن عليها على انها من ضمن  
واردات بلاد اوربا المعافاة من دفع عوائد دخولية وحضرتكم  
اوضحتم بان حجز القطع المذكورة هو لاجرا وزنها وتحصيل  
عوائد الوزن بناء على ما هو مقرر بتعريف الاوزان من ان  
الحديد القديم يؤخذ عليه عوائد قشرين القنطرة وان هذا النصف  
اصله وارد من بلاد اوربا الا انه من مرتجعات التشغيلات  
بالورش المصرية لعدم نفعه بها وان الحدادين جارين مشتراه  
لصناعة مسامير وغيرها برسم المبيع وبرام النظر في ذلك والنصرح  
بما يستوجب لرفع الالتباس الناشئ عنه تضرر المذكورين  
وحيث ان درج قيمة الاجرة بالتعريف انما هو بيان لمعرفة ما  
يؤخذ حالة اجرا الوزن وما دام هذا النصف من الغير مقرر  
عليه عوائد دخولية حتى كان يقتضي الحال لوزنه حال دخوله  
على مركز العوائد لمعرفة ما يستحق عليه من عوائد الدخولية  
فلا يكون هناك اقتضا لاجرا وزنه وتكليف اربائه بدفع  
الاجرة حال مروره من على مراكز العوائد وانما بعد دخوله  
فما يجري وزنه منه حالة المبيع تفصل الاجرة المقررة عليه ولهذا  
لزم تحرير حضرتكم للاجرا وطيه اربعة اوراق

**دخولية —** صورة ما تحرر من المالية لمديرية الجيزة نمرة  
(٤٦ وللمديرية الغربية بتمرة ٥٩ وللمحافظة  
السويس بتمرة ١٠ وللمحافظة رشيد بتمرة ٢١ في ٣ ربيع الاول  
سنة ٩٩ و ٢٣ يناير سنة ٨٢ وللمحافظة القنال ومحافظة دمياط  
وباقى المديريات والقناطر في ٧ فبراير سنة ٨٢

علم ما ورد من جناب مفتش عموم الدخوليات في ٢٦ نوفمبر  
سنة ٨١ نمرة ١٣ انه بالمخاطبة مع الجهات تبين ان مديريتي  
الجيزة والغربية ومحافظة السويس ورشيد جاريت تحصيل  
عوائد عن اصناف العارات ما هو محافظة السويس جاربة

تحصيل عوائد على صنف الجير بناءً على ما ورد لها من بلدية مصر ومحافظة رشيد جارية تحصيل عوائد اوزان على الجير والجير ومديرية الجيزة جارية تحصيل عوائد على الات العارات على حسب الكيفية التي كانت جارية بالمحروسة مدة تنج الدخولية لدائرة بلدية مصر ومديرية الغربية جارية تحصيل عوائد على صنف البلاط ولكون ذكره ١٧ يناير سنة ٨٠ بشير عن اجراء ذلك بمصر واسكندرية فقط ولم يشتر عن التحصيل بالمديريات والمحافظة برغب الغاء تلك العوائد من الجهات المذكورة فلذلك كتب لمحافظة السويس ومديرية الجيزة بالاستعلام عن قدر المندرج ضمن ربط ميزانيات ايراداتها سنة ٨٢ برسم عوائد الاصناف المذكورة وعن اسم النوع المندرج ضمنه ذلك ومحافظة رشيد ومديرية الغربية بالاستعلام ايضاً عما توضح وعن الاساس المعتمد عليه التحصيل فور تدفقات افادتهم وقد علم ما اوضحته مديرية الجيزة بافادتها الرقيمة ١٢ محرم سنة ٩٩ (٤ ديسمبر سنة ٨١) نمرة ٣١٧ ان المندرج ضمن ربط ميزانية ايراداتها سنة ٨٢ عن عوائد اصناف العبارات هو مبلغ ٦٢ جنيه مصري ومندرج ضمن نوع عوائد الدخولية المندرج له بالميزانية ٩٤٣ جنيه مصري ومحافظة السويس اوضحت بان لا يكون مندرجاً ضمن ربط ميزانية ايراداتها سنة ٨٢ شيء من عوائد الات العبارات وبالرد عليها اوردت بان عوائد الجير التجاري تحصيلها لم يكن لما نوع مخصوص بالحسابات وانها ضمن نوع عوائد الدخولية ثم انها ارسلت طي افادتها الرقيمة ٤ صفر سنة ٩٩ (٢٥ ديسمبر سنة ٨١) نمرة ٩٢ كشفاً يدل على ان العوائد المتحصلة على صنف الجير في سنة ٨٠ ٣٠ جنيه و ٤٥ قرش وانه من ضمن نوع ايرادات عوائد الدخولية ومحافظة رشيد اوضحت بافادتها الرقيمة ١٤ محرم سنة ٩٩ (٦ ديسمبر سنة ٨١) بان المربوط لانواع اوزان الجير والجير بميزانية سنة ٨٢ مبلغ ٨٩ جنيه مصري و ٨٨ قرش و ١٠ بارة وورد ضمن ايرادات المتنوعة في باب عوائد الاوزان وان تحصيل ذلك على حسب سوابق اجراءات المصلحة الاساسية ومديرية الغربية اوضحت بافادتها الرقيمة ١٢ صفر سنة ٩٩ نمرة ٥ بان المندرج ضمن ربط ميزانية سنة ٨٢ عن عوائد صنف البلاط مبلغ ٤٢ جنيه مصري و ٤٩ قرش و ٢٥ بارة وانه ضمن المندرج بالميزانية بنوع دخليات الماء كولات والمشروبات واعتماد التحصيل هو بحسب الجاري قديماً بمدة الادارة مهري فنظراً لكون ان ديكريو ١٧ يناير سنة ٨٠ المندرج به بيان العوائد التي تقرر على تذاكر اصناف العبارات بالدوائر البلدية بمصر واسكندرية لم يشتر تحصيل تلك العوائد بغير الجهتين المذكورتين فبناءً عليه استنوب صرف النظر وعدم استمرار اخذ العوائد التجارية اخذها بالاربعية جهات المذكورة على الجير والجير والبلاط ونحوها من باقي اصناف العبارات المندرجة بالدكرينو المقرر اخذها بدائرتي مصر واسكندرية اما من يريد وزن شيء من ذلك بواسطة القبانة المرخصين من المهري فيصير معاملته حسب المقرر باوامر ومنشورات مصلحة الاوزان وقد لزم تحرير تكمل للعلومية بالاجراء

**دخولية —** قرار من نظارة المالية في ١٦ مايو سنة ٨٢ بناءً على التقرير المقدم لنا من سعادة وكيل المالية قد قررنا ما هوأت (اولاً) الغاء قسم الايرادات بنظارة المالية (ثانياً) تشكيل ادارتين بنظارة المالية وهما ادارة عموم للاموال الغير مقررة والدخليات وادارة للاموال المقررة (ثالثاً) ترتيب الادارتين المذكورتين مع تحديد اختصاصات كل من مدير عموم الاموال الغير مقررة والدخليات ومدير الاموال المقررة سيصدر بها قرار اخر تحريراً في ٩ رجب سنة ١٣٠٠

**دخولية —** قرار صادر من نظارة المالية في ٢ يونيو سنة ٨٢ بعد الاطلاع على القرار المؤرخ ١٦ مايو سنة ٨٢ قررنا ما هو ات (م) ادارة عموم الاموال الغير مقررة والدخليات يتعلق اختصاصها بالمواد الاتية — عوائد دخولية . عوائد ذبح الماشية عوائد قسائي عوائد حلة . عوائد استهلاك السكر المكر ايرادات المصالح . عوائد ملاحه . مصائد الميري وعوائد حلقات الاسماك . عوائد تمغه وقيدية . عوائد تمغه المصوغات . عوائد الدلالة . ايرادات اخرى غير مقررة وارادة في الميزانية باسم عوائد سائره . والادارة العمومية المذكورة تحصر ايضاً الايرادات الاتي بيانها — رسوم قضايا . رسوم كبرك ايرادات مصلحة البورصة . ايرادات السكة الحديدية والنفقات والمين ورسوم الفنارات . ايرادات الضريبة . ايرادات مصلحة الصحة . ايرادات الجهادية والبحرية والمعارف العمومية والاشغال العمومية وشائر الايرادات المينة في فصل سبعة في الميزانية (م) المدير العمومي يدبر ويلاحظ تحت سلطة ناظر المالية جميع المصالح المينة بالفئة الاولى من مادة ١ وجميع مال هذه المصالح تابعون له رأساً — ويجازر المصالح بالجهات بقصد تأمين سيرها الحسن ويعرض على ناظر المالية التغييرات التي يترآ وجوب ادخالها في القانون والتعريفات وفي ترتيب المصالح (م) الادارة العمومية بها قسان كل قسم موجود تحت اوامر مدير تاج راسا للمدير العمومي — في حالة غياب المدير العمومي تؤدي وظائفه مؤقتاً بمعرفة احد المديرين وهو يعين بمعرفة ناظر المالية (م) القسم الاول تتعلق اختصاصاته بالمواد الاتية — عوائد دخولية وذبح وقبانة وحلة . ترتيب وادارة واجراء مقتضيات المصلحة فيما يتعلق بهذه العوائد . مسائل متعلقة بمقتضى جميع المصالح التابعة لادارة عموم الاموال الغير مقررة والدخليات وتماير ترفع للجلس الاداري والتأديبي (م) القسم الثاني له من اختصاصاته المواد الاتية — حصر المستندات الاحصائية . عوائد على السكر والخم والنظرون عوائد ملاحه . مصائد الميري . تمغه وقيدية . عوائد تمغه المصوغات . عوائد سائره . ترتيب وادارة واجراء مقتضيات المصلحة فيما يتعلق بهذه العوائد (م) ٦ اختصاصات وتشكيل الافلام المتنوعة التابعة لادارة عموم الايرادات الغير مقررة والدخليات سيجددها فيما بعد المدير العمومي في لائحة سترفع لنظارة المالية بقصد اعتمادها (م) ٧ مصلحة تنقش عموم الدخليات الحقت بادارة عموم الاموال الغير مقررة وتأمين سيرها يكون للمدير العمومي والمديرين

# ملحوظات

دخولية — { امر عال صادر في ٧ سبتمبر سنة ٨٦ بتقرير عدد مستخدمي دوائر الدخوليات

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٠ ابريل سنة ٨٤ الشامل للائحة نسوية حالة المستخدمين الملكيين — وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١ دائر مستخدمي الدخوليات تشمل على وظائف نظار ومعاونين وصيارف كتاب وملاحظين وذلك في البلاد التجارية فيها تحصيل عوائد دخولية ما عدا المحروسة واسكندرية — والوظائف المذكورة قد تحددت درجاتها وما هيها كالآتي — وظائف النظارة تقسم الى سبع درجات باهيات سنوية قدرها جنيه مصري ١٢ و ٦٨ و ١٤٤ و ١٢٠ و ١٢٦ و ١٧٢ و ٦٠ وظائف معاونين تقسم الى درجتين باهيات سنوية قدرها جنيه مصري ٤٨ و ٣٦ و وظائف الصيارف الكتاب تشمل درجة واحدة باهية سنوية قدرها ٣٦ جنيه مصري . وظائف الملاحظين تقسم الى ثلاث درجات باهيات سنوية قدرها جنيه مصري ٢١ و ١٨ و ١٥ (م) ٢ عدد المستخدمين من اي درجة كانوا في الثمان وثلاثين مدينة الجاري فيها تحصيل عوائد دخولية قد تجدد ان يكون ثمانية وخمسة وستين شخصاً لا غير — قد تقررت وظائف المستخدمين حسب الرتب والدرجات المتنوعة بمقتضى الحدود الآتية (اولاً) وظائف النظار البالغ عددها ثمانية وثلاثين تقسم كالآتي اثنان من اول درجة واثنان من ثاني درجة واثنان من ثالث درجة واربعه من رابع درجة وستة من خامس درجة وعشرة من سادس درجة واثنان عشر من سابع درجة (ثانياً) وظائف معاونين البالغ عددها مائة وثلاثة تقسم كالآتي اثنان وخمسون من اول درجة وواحد وخمسون من ثاني درجة (ثالثاً) وظائف

الصيارف الكتاب البالغ عددها مائة في من درجة واحدة (رابعاً) وظائف الملاحظين البالغ عددها مائة اربعة وعشرين تقسم كالآتي مائتان وثمانية من الدرجة الاولى ومائتان وثمانية من الدرجة الثانية ومائتان وثمانية من الدرجة الثالثة — ناظر المالية يحدد عدد المأمورين اللازم تعيينهم على حسب مقتضيات المصلحة بحسب درجاتهم لكل مدينة من المدن التجارية تحصيل عوائد دخولية فيها وذلك مع مراعاة التعديلات المذكورة اعلاه (م) ٣ قيمة الاعتمادات المفتوحة سنوياً في الميزانية لمصلحة الثمان وثلاثين مدينة التجاري فيها تحصيل عوائد دخولية الموجودة الان لا يسوغ ان يتجاوز في اي حال من الاحوال مقدار المبالغ المقررة بالمجداول المدونة في المادتين السابقتين (م) ٤ شروط قبول المستخدمين في مصالح الدخولية وترقيهم يصير تخديدها بموجب قرارات تصدر من ناظر المالية (م) ٥ يسوغ لناظر المالية ان يجري على حسب مقتضيات المصلحة اي تقبض كان في عدد المستخدمين المذكور بالمجداول المقررة بامرنا هذا

دخولية — { قرار من نظارة المالية مؤرخ في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٦

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٦ الذي تحددت به رتبته وترتيب خدمة الدخوليات في المديرية والمحافظات وبناء على ما عرضه حضرة مدير عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات قرر ما يأتي (م) ١ الخدمة المنوطة عنهم بالامر العالي المذكور قبل قد جرى توزيعهم في في الثانية وثلاثين مدينة المقر اخذ عوائد دخولية بها طبقاً للبيانات الموضحة بالمجدول الآتي بعد

## ( عدد الخدمة )

اسماء المدن	نظار	معاونين	كتاب وصيارف	ملاحظين	يكون
رشيد	١	٤	٤	١٨	٣٧
دمياط	١	٨	٦	٤٦	٦١
محافظة القنال	١	٢	٣	١٨	٢٥
	١	٢	٢	١٠	١٥
	١	٢	٢	١٦	٢١
قليوبية	١	٢	٢	١٢	١٧
	١	١	١	٦	٩
منوفية	١	٢	٣	١٨	٢٥
	١	٢	٣	١٨	٢٥
	١	٦	٧	٢٢	٤٧
بحيرة	١	١	١	٥	٨
	١	١	١	٥	٨
	١	٨	٦	٤٢	٥٨
غربية	١	٤	٤	٢١	٣٠
	١	٢	٢	٢٠	٢٥

تابع عدد الخدمة

يكون	ملاحظين	كتاب وصياوف	معاونين	نظار	اسماء المدن
١٩	١٤	٢	٢	١	زفنى
١٤	٩	٢	٢	١	كفر الزيات
١١	٨	١	١	١	دسوق
٢٩	٢٠	٤	٤	١	المنصوره
٢١	١٤	٢	٢	١	ميت غمر
٢٩	٢٦	٦	٦	١	زقازيق
١١	٨	١	١	١	بليس
١٩	١٤	٢	٢	١	جيزه
٢١	١٦	٢	٢	١	بني سيف
٢٤	٢٧	٢	٢	١	فيوم
٢٢	١٧	٢	٢	١	المنيا
١١	٨	١	١	١	فشن
٢٥	٢٤	٥	٥	١	اسيوط
١٧	١٢	٢	٢	١	ابو نيج
١٧	١٢	٢	٢	١	منفلوط
١٧	١٢	٢	٢	١	مللوي
١٧	١٢	٢	٢	١	جرجا
١٧	١٢	٢	٢	١	سوهاج
٢١	١٦	٢	٢	١	طهطا
١٩	١٤	٢	٢	١	اخميم
١٧	١٢	٢	٢	١	قنا
١٥	١٠	٢	٢	١	اسنا
١١	٨	١	١	١	اصوان
٨٦٥	٦٢٤	١٠٠	١٠٢	٢٨	

دخولية — ١٠ امر عال صادر في ١٠ يونيه سنة ٨٧

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة ٨٠ وعلى  
الرأي المعطى من قومية صندوق الدين العمومي —  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رؤس  
مجلس نظارنا امرنا بما هو ات (م) ١ قد اعفى السكر البلدي  
المكرّم من دفع عمائد الدخولية (م) ٢ قد تصدق على الوفاق  
المبرم بين ناظر مالية حكومتنا وشركة تكرير السكر المصرية  
المرفوق بامرنا هذا (م) ٣ قد صار الغاء امرنا الصادر بتاريخ  
٦ يونيو سنة ٨٥

دخولية - { امر عالي صادر في ١٨ يولييه سنة ٨٨٨ بشان  
عوائد الدخوليات وتبلي الكشوفات

بعد اطلاعا على اللوائح المتعلقة بمحصل عوائد الدخولة وخصوصا على امرنا الصادر بتاريخ ١٢ يناير سنة ٨٠ وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ اعتبارا من تاريخ نشر امرنا هذا تلغى عوائد الوزن الجاري تعصيلها الا ان

في مراكز الدخولية لمعرفة مقدار الاصناف اللازم لتحصيل عوائد الدخولية عليها — وعملية الوزن هذه لا يترتب عليها تحصيل ادى ضريبة او اجرة باي وجه كان ولا يحتاج الحال لاعطاء علم وزن عنها (م) ٢ فتحصل عوائد الدخولية عند دخول الاصناف في البنادر المينة في الجدول المؤشر عليه بحرف (ا) المرفق بامرنا هذا — وعلى ناظر مالية حكومتنا ان يبين بقرارات تصدر منه ومصدق عليها من مجلس النظار حدود الدخولية لكل بند من هذه البنادر وتعين هذه الحدود بوضع اعمدة يكتب عليها كلمات دخولية (بندر كذا) (م) ٢ فتحصل عوائد الدخولية على كافة الاصناف المذكورة بالجدول المؤشر عليه بحرف (ب) المرفق بامرنا هذا بدون استثناء منها كان المقدار الداخل منها ويصير اجراء التحصيل طبقا لليانات الواردة بهذا الجدول وفي حال دخول اصناف سوا كان من طريق البحر او من طريق البر للحدود المصرية يؤخذ عليها عوائد دخولية بقطع النظر عن الجهة المقصود ارسالها اليها ولا ينصح بتخزينها الا اذا كانت برسم التصدير مخارج القطر الماسري — وتؤخذ العوائد ايا كان مرسل الاصناف او



## ملحوظات

عربات الركوبة وعربية الكارو والحمار ان ينفوا عند اول تنبيه يصدر لهم من خدمة الدخولية وان ينفادوا لتلك التحقيقات حتى وان لم يكن معهم احوال ظاهري — ولا يجوز للمراكبة ان يفرغوا البضائع المقرر عليها عوائد الا في النقط التي تعينها لهم المصلحة وعليهم ان ينفادوا للتنقيش والتحقيق للذين ترغب خدمة الدخولية اجراها في مراكزهم — وفضلا عن هذه التحقيقات يجب ايضا على سائقي الاحمال او مدخليها ان يقدموا لدى الطلب ما يكون يدم من البوالص او شروط نقل الاحمال — ويجوز للمصلحة ان تجري في محطات السكك الحديدية كل ما يتراءى لها من التحقيقات لتتمكن من تحصيل عوائد الدخولية بالضبط حين ورود الاصناف في الجهة المقرر فيها عوائد دخولية او لتحقيق ما اذا كانت العوائد التي تحصيلت على الاصناف السابق ادخالها في دائرة حدود الدخولية هي قيمة المستحق عليها ام لا (م) ٩ على مدخلي الاصناف ان يدفعوا فوراً ونقدا قيمة عوائد الدخولية على المقادير التي يبينها موظفو الدخولية فيعطى لهم عند الدفع ايصال مستخرج من دفتر قسيمة مبين فيه اسم مدخل الصنف ونوع الاصناف المقرر عليها عوائد ومقدار تلك الاصناف ان كانت من المقرر عليها عوائد بحسب القيمة وقيمة العوائد المتحصلة وتاريخ وصاعة ادخال الاصناف — وفي المدن والبنادر التي يوجد فيها مراكز ونقط للرقابة والتنقيش حسب ما منصوص عنه بالمادة السادسة يجوز للمصلحة ان تحدد ميعادا لمرور الاحمال من المنطقة التي بين دائرة الدخولية وبين مراكز ونقط المحط الثاني وهذا الميعاد يذكر في القوائم التي تعطى وقت دخول الاصناف — وكل حمل مستخرج من خارج الجهة المقرر فيها عوائد دخولية يوجد في هذه المنطقة ولا يكون مرفقا بقسيمة او يكون مرفقا بقسيمة مضي ميعادها يعتبر انه مهرب (م) ١٠ الاصناف المدرجة بالتعريف التي تشتمل من داخل البنادر والمدن المقرر فيها عوائد دخولية او التي يجري تشغيلها بمواد خام غير مقرر عليها عوائد او لم يدفع عليها عوائد دخولية عند دخولها تربط عليها عوائد دخولية اسوة الاصناف المشابهة لها الواردة من خارج البنادر والمدن المقرر فيها عوائد دخولية ويجب على الاشخاص الذين اشغلوها او يشغلوا تلك الاصناف ان يعرفوا عنها ويدفعوا عوائد الدخولية عليها في الحال — وتعفى من عوائد الدخولية محمولات الجنائن الكائنة داخل دائرة حدود الدخولية المقرر عليها عوائد املاك طبقا للامثلة ١٢ مارت سنة ٨٤ — اما محمولات الجنائن الغير مقرر عليها عوائد املاك فيؤخذ عليها عوائد دخولية ويصير تقدير هذه العوائد في مواعيد معلومة بواسطة معانة تعمل بمعرفة ال خيرة تعينهم المصلحة وبحضور ذوي الشأن — واما ارباب الجنائن الذين يرغبون معافاتهم من المعانة فيسوغ لهم ان يدفعوا مبلغا سنويا يقرره ناظر المالية (م) ١١ لايحوز المعافاة من عوائد الدخولية ولا تخفيض مقدارها ولا يصبر ارتداد المبالغ التي يكون جرى تحصيلها بدون وجه حق الا بتصريح من ناظر المالية (م) ١٢ الاصناف المقرر عليها عوائد دخولية التي يصير ادخالها في البندر او المدينة بقصد تصديرها للخارج ينبغي ان توضع تحت

المرسلة اليه وتبقى على ما هي عليه وبالكيفية الجاري بها العمل الان المعافاة الممنوحة لوكلا الدول السياسيين والقناصل الجنزالية والقناصل المدين للوظائف التفصيلية دون سواها وجميع المسوحات الموضحة بالمعاهدات التجارية (م) ٤ تؤخذ عوائد الدخولية باعتبار تسعة ونصف في المائة على الاصناف المدرجة في التعريف الموشر عليها بحرف (ب) بحسب اثنائها التي يجري تسعيرها بها (م) ٥ تعين قيمة الاصناف التي يؤخذ عليها عوائد بواقع تسعة ونصف في المائة بواسطة تسعيرات بصير اجراوها في المواعيد الموضحة بالتعريف الموشر عليها بحرف (ب) وتعمل التسعيرات في كل جهة مقرر فيها عوائد دخولية بمعرفة لجان تتألف من مندوب المصلحة ومن شيخ الطائفة ذات الشأن ومن اثنين مختارهما الطائفة المذكورة من ضمن افرادها وينبغي لتلك اللجان ان تجعل اساس تسعيرها اثمان البيع بالقطاعي بعد خصم عشرين في المائة — وهذه التسعيرات تعمل بواسطة اخذ متوسط البيع بالقطاعي على حسب ما هو جار به البيع في الدكاكين والاسواق — ولا يعمل بالتسعيرات التي تربطها لجان التفتيش الا بعد التصديق عليها من المحافظين او المديرين او مأموري الدوائر البلدية — واذا ايت اللجنة ان تشرع في التفتيش او راى المأمور الذي من اختصاصه التصديق عليها ان التفتيش على غير صحة فله ان يقرره هو بنفسه ويجري العمل على مقتضاه في الحال وتعلن التسعيرات بواسطة تعليقها في جميع مراكز الدخولية وفي الاسواق ومحلات البيع المهمة (م) ٦ تستحق عوائد الدخولية في حال دخول الاصناف المقرر عليها عوائد في دائرة حدود الدخولية ويكون تحصيلها في المراكز الموجودة على المسالك الموصلة للبندر — ولا يسوغ لناقلي الاحمال ولا لسائقيها ان يدخلوا للبندر الا من النقط الموجود بها مراكز دخولية ولا يجوز لهم المرور مطلقا من طريق اخر — ويجب عليهم الانتياد لكل ما يؤمرون به من طرف مأموري الدخولية اما في البنادر التي لا يوجد بها سوى مركز واحد للدخولية فيجب على من يرغب ادخال اصناف ان يمر بها على هذا المركز دون ان يجهده — وللمصلحة ان ترتب خلاف هذه المراكز مراكز ونقطا اخرى في دائرة الدخولية يعبر عنها بمراكز مراقبة وتنقيش — وعلى ناظر المالية ان يعين عدد مراكز ونقط التحصيل والتنقيش ويبين مواقعها — ولا يجوز فتح اسواق او مخازن للاصناف المينة في التسعيرات على بعد كيلومتر واحد من خارج حدود دائرة الدخولية الا بعد اخطار المصلحة (م) ٧ تنقح مراكز الدخولية في كل يوم بدون امتننا قبل طلوع الشمس بساعة واحدة وتغلق عند غروبها — والاصناف والبضائع المقرر عليها عوائد التي ترد مع المسافرين بقطارات سكك الحديد وبوابرات مصلحة البوستة او بوابرات القومانيات التي يدها ترخيص من الحكومة يسوغ ادخالها دون غيرها في غير الاوقات الموضحة قبل (م) ٨ على سائقي الاحمال او سائقيها ان ينفوا عند مركز الدخولية وان يعرفوا عن الاصناف التي معهم ومقرر عليها عوائد وان ينفادوا لجميع التحقيقات التي يجريها خدمة المركز بقصد معرفة انواع الاصناف المقرر عليها عوائد دخولية ومقاديرها — وعلى عريضة

حكم التصدير ( ترانزيت ) — وفي هذه الحالة يجوز مدخل البضاعة للمركز الذي يرغب ادخال بضاعة منه اعلاناً يبين فيه الميعاد الذي يصير تصديرها فيه واسم المركز الذي يصير خروجها منه — وعلى المركز المذكور ان يقيّد هذا الاعلان في دفتره ويعطى الى مدخل البضاعة ورقة تصدير يجب عليه ابرازها وقت ما يطلب ذلك منه مأمورو الدخولية — وعلى مدخل البضاعة ان يسدد قيمة العوائد او يقدم ضماناً يتعهد معه بطريق الكفيل بان يسدها او ان يثبت خروج البضاعة ولا يجوز ان يتجاوز ميعاد التصدير الثلاثة ايام ولا يمكن تأخير هذا الميعاد الا في الاحوال الفهرية التي تثبت بكيفية اصولية — واذا كان عند انتهاء الميعاد لم يتحقق لمستغذي الدخولية خروج الاصناف او لم يتقدم اعلان تخزينها طبقاً لنصوص المادة الرابعة عشرة من امرنا هذا فالعوائد المودعة تصير حقاً للحكومة — واما اذا كانت اخذها ضمانة فعمل المدخل او ضامنه ان يدفع العوائد فوراً (م) ١٣ الغلال المدفوع عوائد دخولية عليها اذا ارسلت من داخل بندر او مدينة مقرر فيها عوائد دخولية لطحنها او تشغيلها في طواحين او معامل اخرى كائنة بالقرب من دائرة حدود الدخولية لكنها خارجة عنها فالنتاج من هذا الطحن او التشغيل يجوز اعادة ادخاله للبندر او للمدينة بدون دفع عوائد دخولية عليه ثانياً — فللمحصل دلياً اعادة ادخال الغلال في البندر بلا عوائد ينبغي على اولي الشأن ان يقدموا عند خروجها اعلاناً بذلك وان يتقادوا للتحقيقات التي يجريها خدمة الدخولية سواء كان لمعرفة مقادير الغلال الخارجة او لمعرفة المقادير التي يعاد ادخالها — ولا تعنى في سائر الاحوال بن دفع العوائد ان لم يتم اعادة ادخالها في ميعاد ثلاثة ايام كاملة اعتباراً من تاريخ اعلان خروجها (م) ١٤ يجوز للتجار والارباب الصناع الذين يطلبون ان يخزنوا في مخازنهم الاصناف التي يستعملونها في تجارتهم او في صناعاتهم الواردة في التعريفات ان يأخذوا تصريحات بذلك بشرط ان يكونوا تحت حكم دفع عوائد التخزين اما مئة التخزين فهي غير محدودة — والاصناف من اي نوع كانت المندرجة بالتعريفات يمكن تخزينها ما خلا ما استثنى منها في المواد الثالثة والثانية والعشرون والرابعة والعشرون من امرنا هذا — وتصريحات التخزين تكون تحت احكام المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ الاتية (م) ١٥ يلزم المخزنون بدفع رسم تخزين قدره مائتان قرش في كل سنة — وبدفع هذا الرسم نقداً سواء كان عند التصريح بالتخزين او في اول بناير في كل سنة — ويتحقق دفعه عن كامل السنة ولو ابتدئ التخزين او انتهى في خلال السنة — واذا لم يدفع هذا الرسم في المواعيد المبينة آنفاً فللمصلحة ان تلقي في المجال الرخصة المعطاة (م) ١٦ يجب ان تكون المحلات المدة للتخزين بالقرب من دائرة حدود الدخولية وبحول واحد مراكز الدخولية ومع ذلك فالخزنون الذين تقضي صناعتهم عليهم بتشغيل الاصناف المراد تخزينها ان يخزنوها في مخازنهم او في ورش التشغيل حتى ولو كانت مخازنهم او ورشهم بعيدة عن مراكز الدخولية من داخل حدود دائرتها — ويبين في التصريحات الخصوصية التي

تعطى من ناظر المالية في كل من هذه الاحوال الشروط الواجب على المخزنين الاقياد اليها — ولا يجوز في اي حال من الاحوال ان يكون في المحلات المدة للتخزين في ان واحد بضائع خالصة العوائد وبضاعة معفاة منها وبضائع غير خالصة العوائد — ولا يجوز ان يكون لهذه المحلات اتصال بينها وبين محلات اخرى من الداخل مما كانت سواء كانت ملك المخزن او للغير — ويلزم ايضاً ان تكون محلات التخزين بعيدة عن كل مخزن جار فيه بيع اصناف من نوع الاصناف المخزنة ومنفصلة عنه بطريق عمومي (م) ١٧ كل بضاعة يراد تخزينها يقدم عنها اعلان في حال ادخالها او قبل انتهاء ميعاد التصدير اذا كانت تحت حكم التصدير. وهذه الاعلانات تقدم لافترس مركز دخولية وتنتد به ويعطى بها ورقة تخزين مستخرجة من دفتر قسيمة وهذه الورقة تبرز عند اي طلب يصدر من المصلحة في حال نقل البضاعة من المركز الى المحل المعد للتخزين — ويتوضح في الورقة الميعاد الذي يلزم وصول البضائع فيه للمخزن. وكل نقلة وجدت مصحوبة بورقة مضي ميعادها تعتبر مهربة. وكل بضاعة تخرج من المخزن يصير الاعلان عنها مقدماً. والاصناف الخارجة من محل التخزين لاستهلاكها في البندر او المدينة المقر فيها عوائد دخولية يؤخذ عليها عوائد الدخولية في حال الاعلان بخروجها ويعطى المركز قسيمة بالعوائد للمخزن. واذا ارسلت الاصناف خارجاً عن الجهة المقر فيها عوائد دخولية فيعطى للطالب ورقة خروج يبين فيها نوع البضاعة ومقدارها والمركز الذي يلزم خروجها منه والميعاد الذي يلزم خروجها فيه وهذه الورقة تسلم للمركز الخارجة منه وعلى مأموري هذا المركز ان يتحققوا من مقدار البضاعة وصدقوا عند الاقتضاء على خروجها وكل نقلة تخرج من المخزن ولا تكون مصحوبة بقسيمة او بورقة خروج او تكون مرفقة بورقة خروج مضي ميعادها يصير ضبطها كالمهربة. وعلى المخزنين ان يتقادوا الى جميع التحقيقات التي يجريها مستخدمو الدخولية سواء كان لمعرفة البضائع التي جرى قبول تخزينها في المخازن او لمعرفة البضائع المستهلكة او المرسله الى الخارج بموجب اوراق خروج (م) ١٨ يفتح لكل مخزن عن كل نوع من انواع البضائع المخزنة حساب اصول وخصوم. وبقيد في الاصول المقادير التي صار ادخالها على التوالي للمخزن بموجب اعلانات التخزين. وبقيد في الخصوم (اولاً) المقادير التي تحصل عليها عوائد الدخولية (ثانياً) المقادير التي ارسلت للخارج وثبت خروجها بمقتضى الناشير على اوراق الخروج. ولما موري الدخولية ان يجروا في اوقات غير معينة وكلما رأوا لزوماً لذلك جرد المقادير المخزنة. ولا يجوز للمخزنين تحت اي حجة كانت ان يعارضوا في الجرد بل يجب عليهم تشهله بواسطة تقديم للمصلحة مجانياً الانفار والالات اللازمة وكل المصاريف التي يستوجبها اجراء الجرد تكون على طرف المخزنين. واذا ظهر من الجرد عجز بين الباقي الحقيقي والمقادير الباقية بحسب الدفاتر في المخزن فتتصل العوائد فوراً على هذا الفرق. واما اذا كان العجز من الاصناف التي يؤخذ عليها عوائد بحسب القية فالعوائد تتصل بمقتضى اعلى

فيه من التسعيرة التي كان معمولاً بها من عهد الجرد الأخير .  
وأما إذا ظهر في الجرد زيادة فتعتبر كأنها دخلت هربة  
ولا يجوز خصم أي مقدار كان على سبيل التلف والبلل إلى  
آخر ما خلا الخسارة التي طرأت بأسباب عارضة وتحققت بمعرفة  
المصلحة (م) ١٩ تكون حسابات الاصناف المخزنة بطرف أرباب  
الصنائع الذين يشتغلون الاصناف المخزنة عندهم طبقاً لاحكام  
المادة الثامنة عشرة . فتفيد في حساب الاصول . المقادير  
المقدم عنها اعلانات بالتخزين . وفي حساب المخصصات المقادير  
التي جرى تشغيلها واستهلك داخل البندر وأرسلت للخارج  
ولاجل معرفة النسبة الكائنة بين الاصناف الخام والاصناف  
التي جرى تشغيلها تعمل جشائي بمعرفة المصلحة وبمعرفة صاحب  
المعمل سوية وتكون المصاريف على طرف صاحب المعمل .  
وللمصلحة ان تعمل جشائي جديدة عند ما تريد ذلك بالشروط  
عندها (م) ٢٠ على كل مخزن ان يقدم ضماناً ومصداقاً للضامن  
يكونان كلاهما مقتدرين ومقبولين لدى المصلحة ويتمهذان  
لها معه سوية وبطريق التضامن بدفع العوائد التي تستحق على  
الاصناف المخزنة طرفه وتحدد هذه الضمانات في كل سنة  
اعتباراً من اول شهر يناير (م) ٢١ اذا خالف المخزن احكام  
لائحة الدخولية المعمومة فيمكن نزع رخصة التخزين منه  
بقرار يصدر من ناظر المالية سواء كان لوقت معين او دائماً  
وذلك فضلاً عن العقوبات التي تترتب على المخالف المذكور  
(م) ٢٢ لناظر المالية ان يصدر قرارات مصداقاً عليها من  
مجلس النظار مصرحاً فيها بانشاء مخازن عمومية داخل دائرة  
حدود الدخوليات تكون معنة لتخزين البضائع المقرر عليها  
العوائد التي يزيد مدخلو البضائع ابقاء ما تحت حكم التخزين  
وتكون هذه المخازن تحت ملاحظة مأموري الدخولية مباشرة .  
وبين في هذه القرارات لكل مخزن عمومي الشروط الواجب  
على المخزين اتباعها ومحدد بها تعريف عوائد التخزين واجرة  
المخازن الداخلة ضمن سور محل التخزين . ويتوضح بذلك  
القرارات ايضاً انواع البضائع المأخوذ تخزينها دون سواها في  
المخازن العمومية . اما في البنادر التي يوجد فيها مخزن عمومي  
فلا يجوز لصاحب البضائع المأخوذ تخزينها في المخزن العمومي ان  
يخزنها في محله المخصوص الا اذا كان من ارباب الصنائع الذين  
يشتغلون تلك البضائع او يغيرون ميثاقها (م) ٢٣ يؤخذ على مواشي  
الذبيح وقت دخولها في البنادر والمدن المقرر اخذ عوائد دخولية  
فيها العوائد الآتية — (اولاً) عوائد دخولية طبقاً للتعريفات المرفقة  
بأمرنا هذا (ثانياً) عوائد الذبيح . وبعد تدبير هذه العوائد تدفع  
المواشي — واللحوم المدبوجة الداخلة بتصریح من مصلحة الصحة  
في البنادر المقرر اخذ عوائد دخولية فيها ولا تكون خارجة من  
السلطات المعمومة تؤخذ عليها العوائد بحسب وزنها طبقاً للتسعيرة  
المرفقة بأمرنا هذا (م) ٢٤ لا يجوز تخزين المواشي المعنة للذبيح ولا  
ابوابها داخل المدن الا باذن عصوصي من مصلحة يعطى بعدموافقة  
رأي مصلحة الصحة وتوضع فيه الشروط الواجب اتباعها والا ما كن  
الممكن حفظ تلك المواشي فيها . ويصرح لأصحاب هذه المواشي  
بإخراجها من داخل البندر او المدينة وإعادتها اليه في ميعاد  
يتمين بدون دفع عوائد دخولية وذبيح عليها من ذبحة . وفي هذه

الحالة يعطى لاولي الشان رخصة بالخروج يثبت فيها عدد  
المواشي واجناسها والميعاد اللازم إعادتها فيه ومركز الدخولية  
الذي تعود منه . ولا يجاوز هذا الميعاد في أي حال من الاحوال  
الثانية ابام وبعد انقضاءه تفصل على هذه المواشي عوائد دخولية  
وعوائد ذبيح ثانية . وعلى مصلحة الدخولية ان تدفع المواشي  
المخارجة تحت هذه الشروط تدفعاً اخر وتسليم رخصة الخروج  
الى مأموري الدخولية عند رجوع المواشي ولا يجوز مرورها الا  
من المركز المعين في رخصة الخروج (م) ٢٥ المواشي المعنة  
للذبيح التي تولد بداخل دائرة حدود الدخولية يؤخذ عليها  
عوائد دخولية وعوائد ذبيح وعلى اصحابها ان يخرجوا اقرب  
مركز للدخولية في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ولادتها وان  
يسددوا هذه العوائد فوراً . والمواشي المعرف عنها يجب تدويرها  
بداغ الدخولية . والمواشي العارية من داغ الدخولية التي  
توجد داخل دائرة حدود الدخولية تعتبر كأنها هربة وذلك  
بخلاف المواشي المعرف عنها بانها برسم التصدير

### (في المخالفات والعقوبات)

(م) ٢٦ يعاقب بدفع غرامة من خمسين الى مائة قرش  
كل من يمتنع عن ادخال بضايعة من مراكز الدخولية  
او لا يخبر عنها مقدماً او لا ينقاد الى تحقيقات الدخولية  
وكل من يعارض او يحاول بان يعارض هذه التحقيقات  
سواء كان في حالة دخول البضايعة او في دائرة  
الملاحظة او في المخازن المصرح بالتخزين فيها (م) ٢٧  
يعاقب بدفع غرامة تساوي خمسة اضعاف العوائد التي كان  
يراد التخلي منها مع دفع هذه العوائد بحيث لا يكون  
مقدار هذه الغرامة اقل من خمسة وعشرين قرشاً في  
أي حالة — كل من هرب او حاول تهريب اصناف  
وكل من ادخل او حاول في ادخال اصناف في غير  
الافاق المعينة — وكل من اخبر على غير صحة عن  
اصناف حين دخولها الى البندر او حين خروجها من  
تحت حكم التصدير وكل من غير او بدل في جنس  
او نوع الاصناف المخزنة بقصد اخفاء العجز — وكل  
من اتخذ محلات لتخزين البضائع المقرر عليها عوائد  
الغير مباح تخزينها خارجاً عن دائرة حدود الدخولية  
وسبب المسافة المعينة باللائحة — وتضبط الاصناف  
والبضايعة وآلات النقل وادوات التهريب ضماناً لدفع  
العوائد والغرامة (م) ٢٨ كل من وقعت منه مخالفة  
لاحكام لوائح الدخوليات غير المخالفات المذكورة قبل  
يعاقب بدفع غرامة من خمسين الى مائة قرش (م) ٢٩  
تكرار المخالفة يترتب عليه مضاعفة الغرامة طاقين

وثلاثة الى اربعة — تحصل الغرامات بوجه التضامن من الفاعلين والمشاركين معهم في التهريب والمخالفات ومن اصحاب البضائع (م) ٣٠ عند انتهاء الميعاد المقرر بالمادة الثانية والثلاثين يصير بيع البضائع والاصناف المضبوطة ويضاف لجانب المبري من المتحصل من البيع قيمة المبالغ المستحقة عن العوائد والغرامات والمصاريف من كل نوع ويصرف الباقي لمن وقعت منه المخالفة — ومع ذلك فيجوز لمن وقعت منه المخالفة او لاصحاب البضائع المعروفين لدى المصلحة ان يستلموا الاشياء المضبوطة بعد دفع العوائد والغرامات والمصاريف وذلك في خلال الميعاد المحدد في المادة الثانية والثلاثين — واذا كانت الاشياء المضبوطة قابلة للتلف من طبيعتها فتباع في الحال (م) ٣١ اما فيما يتعلق بالمخالفات التي لا يترتب عليها ضبط الاشياء ضمانا لدفع الغرامة فاذا لم يصردفع الغرامات قبل انتهاء الميعاد المحدد في المادة الثانية والثلاثين فيجازى مرتكبوا هذه المخالفات بمجرد اذارهم من المحافظة او المديرية بحبسهم مدة اربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشاً بحيث لا تتجاوز مدة الحبس خمسة عشر يوماً (م) ٣٢ لماموري الدخولية والكمارك ولباقى مستخدمى الحكومة ومشايخ البلاد ان يحجزوا المحاضر المتعلقة بالتهريب والمخالفات وان يضبطوا الاشياء المهربة او المراد تهريبها وتكون اجرائتهم هذه معتمدة — ويتوخى في هذه المحاضر اسماء المأمورين الذين اجروا تحريرها وضبطوا الاشياء ووظائفهم وكذا اسماء مرتكبي المخالفة وضمتهم ومحل اقامتهم وقيمة الاشياء المضبوطة وتاريخ وساعة ومحل ضبطها والاخوال والظروف التي جرى ضبطها فيها — وتعتمد هذه المحاضر ما لم

يظهر ما ينفي صحتها — ولا يجوز المعارضة فيما تتضمنه والغرامات تصبح حقاً للحكومة اذا لم يقدم المخالف دعوى امام المجالس في ميعاد خمسة عشر يوماً — وفي حالة اقامة الدعوى فللمجلس ان يقرر الغرامة — ولا يجوز للقضاة ان يخففوا احكام امرنا هذا فيما يتعلق بالغرامات (م) ٣٣ اذا نشأ عن الحجز او عن ابداع الاشياء المضبوطة في محل او بطرف شخص لم يعينه الشخص المضبوطة الاشياء منه تلف البضاعة قبل تسليمها او عرض تسليمها عليه فيجوز الحكم على المصلحة بدفع قيمتها او تعويض النائف منها (م) ٣٤ لا يجوز مطلقاً للمجلس ان يحكم على المصلحة بدفع تعويض او عطل للشخص المضبوطة الاشياء منه اذا بقيت تحت تصرفه او في عهده (م) ٣٥ على المأمورين الملكيين والحريين والقوة العسكرية ورجال البوليس ان يساعدوا مأموري الدخولية في اداء وظائفهم عندما يطلبون ذلك منهم سواء كان كتابة او شفاهاً (م) ٣٦ الطلبات التي تتقدم من اشخاص آخرين عن ثمن الاشياء المباعة طبقاً للمادة الثلاثين من امرنا هذا لا يجوز قبولها الا على الجزء الباقي بعد خصم المبالغ المطلوبة من عوائد وغرامات ومصاريف (م) ٣٧ على مأموري تحصيلات الدخولية ان يحسنوا المعاملة في علاقاتهم مع الناس مع عدم الاخلال بواجبات المصلحة — ويجب عليهم ان لا يخرجوا عن حدود وظائفهم وان يمتنعوا على الخصوص كل ما يكون مغايراً للاحكام الادارية المتبعة في معاملتهم مع الناس وكل مغايرة او تعد يقع منهم يصير تحقيقه بالدقة ويجازى فاعله طبقاً للوائح المصلحة التأديبية (م) ٣٨ جميع الاوامر والقوانين واللوائح والاوامر السابقة المختصة بتحصيل عوائد الدخولية تعتبر لاغية ولا يعمل بها



تابع كشف حرف (ب)

تابع جدول بيان الاصناف المقرر عليها عواريد دخولية

بيان الاصناف	مكاييلها واوزانها	التواريخ التي تحصل فيها التسعيرات	تعريفه العوائد المبينة	ملحوظات
(تابع المحضرات)				
باميه	.....	في كل اسبوع يوم السبت		
(تروف) كاه من قبيل عيش الغراب	.....			
فول اخضر	.....			
حميض وسبانخ وشكوريا ولبيط هيئة السلق	.....			
خبيرة	.....			
بسله كبيرة وصغيرة	.....			
فاصولية ولوية خضرا	.....			
بقدونس وسرفيل	.....			
كبدون وكبدون وفنوجيه خضرا	.....			
توم اخضر وناشف	.....			
بصل ناشف	.....			
سلق ورجله	.....			
اصناف الصلطات مثل خص وكرمون	.....			
وكرفس ومندبه وما اشبه ذلك	.....			
ملوخيه	.....			
ابو ركه وكرب افرنكي	.....			
فلوكيا	.....			
فرنبيط	.....			
فرون فلل اخضر واحمر	.....			
كرب	.....			
نعناع اخضر	.....			
ورق عنب	.....			
اصناف المحضرات الناشفة مثل لويه	.....			
وملوخيه وباميه وما اشبه ذلك	.....			
البند الثالث في الفواكه				
البرتقال والارنج والنفاس بجميع انواعه	.....			
كباد او اترج وليمون هندي	.....			
يوسف افندي	.....			
ليمون بساتر انواعه	.....			
سفرجل	.....			
قراصيا وبرقوق	.....			
تفاح	.....			
كهنري	.....			
جوافه	.....			
تين	.....			
تين بشوكه	.....			
خوخ	.....			
شمش	.....			
رمان	.....			

ملحوظات

تابع كشف حرف (ب)

تابع جدول بيان الاصناف المقرر عليها عوائد دخولية

بيان الاصناف	مكاييلها واوزانها	التواريخ التي تحصل فيها التسعيرات	تعريفه العوائد المبينة	ملحوظات
(تابع الفواكه)				
الفاوون والثمار والعبد اللاوي وما اشبهه	بالرطل	في كل اسبوع يوم السبت		
بطيخ	.....			
شليك وعليق اي فرنيلوز	.....			
عنب	.....			
فشطه	.....			
فصب السكر	.....			
مشملا وعبرا	.....			
مانجه	.....			
اللوز الاخضر واللوز الناشف	.....			
فستق	.....			
موز	.....			
جوز طري وناشف	.....			
بندق	.....			
عناب	.....			
كرنب	.....			
بلج طري من كل نوع	.....			
بلج عجوج كيبس	.....	اول سبت من كل شهر		
بلج ناشف بانواعه	.....			
زيتون	.....	اول سبت من كل اسبوع		
غرهندي	.....	اول سبت من الشهر		
(البند الرابع — في المجننه والمسلبي)				
المجننه من سائر الاجناس والفشطه واللبن	.....			
الصافي	.....	اول سبت من كل شهر		
الزبد الطاز	.....			
الحمن المسلي	.....			
(البند الخامس — في اصناف البهارات)				
زبوث	.....	اول خميس من كل		
الفلفل بجميع انواعه سواء كان حيا او	.....	ثلاثة شهور		
محموقا	.....			
طرثي فشه	.....			
فرنفل	.....			
جوز طيب	.....			
بزر ثجير الكباد او القبار	.....			
قرفه	.....			
زعفران	.....			
(البند السادس)				
في اصناف البيض والطيور وطيور الصيد	.....			
البيض بجميع انواعه	.....	اول سبت من كل شهر		
الدبوك الرومي	.....			





تابع کشف حرف (ب)

تابع جدول بيان الاصناف المقرر عايلها عوائد دخوليلة

بيان الاصناف	مكاييلها واوزانها	التواريخ التي تحصل فيها التسعيرات	تعريفه العوائد المينة	ملحوظات
(تابع ادوات المحريق)				
حطب فطن غاب اربوس بانواعه (الفصل الثالث — في ادوات علف البهائم) برسيم اخضر دريس الذين بجميع انواعه حشيش ناشف نظاله ورد (الفصل الرابع — في اصناف متنوعة) البند الاول — في مواد النسيج صوف فطن مخلوج او غير مخلوج كتان تيل خام او مشغول البند الثاني — في اصناف تشغل بالايدي وخلائها الحصر بجميع انواعها ما عدا الكعب حصر بردي صوف الجبال وشعر المعيز والحيل وما اشبه ذلك سمار لزوم الحصر حطب المشنات سبتات واقفاص وقفف وشنات من كل نوع ليف خام ومشغول افرع الفحل خام ومشغول حبال ودوباره البند الثالث — في المياه والعطريات والروائح الزكية ماء زهر ولاونج ماء ورد ماء ليلوب ماء فليه ماء كلونها ماء زعفران وماء نمناع البند الرابع — في اصناف متنوعة ربش نعام وخلافه بيض نعام شمع من كل نوع من وارد اي جهة كانت مشغول او خام نشا الصابون بجميع انواعه شمع من سمك وشمع دهن امهوت نيله حناء صمغ عربي رمان اخضر سنانكي فرطم صدف بحم فرض شعومات غير معدة للاكل	بالانتظار	اول سبت من كل شهر		
	بالذراع المرح بالانتظار			
	بالقطعة الواحدة بالانتظار			
	بالرطل	في اول خميس من كل ثلاثة شهور		
	بالرطل بالواحدة			
	بالاوقية			
	بالرطل !			

ملفوظات

تابع كشف حرف (ب)

تابع جدول بيان الاصناف المقرر عليها عوايد دخولية

ملحوظات

بيان الاصناف	مكاييلها واوزانها	التواريخ التي تحصل فيها التسعيرات	تعريفه العوائد المينة	ملحوظات
الفصل الخامس — في حيوانات الذبج والمواشي	بالراس الواحدة	في اول خميس من كل ثلاثة شهور	مليم	الفتح والادره والشعير مقرر عايد عوائد فقط في حال دخولها بمصر واسكندرية ودمياط ورشيد وبورت سعيد والاسماعيليه والسويس وباقى اصناف الغلال تفصل عنها عوائد في جميع البنادر المقرر عليها عوائد
نيران وبقار				
جاموس				
عجول				
عجول جاموس				
خرنان او غنم				
قوزي				
معيز				
تيوس				
جديان				
خنازير				
خيل				
جمال				
حير				
نم طازه مذبح				
الجزء الاول — عن بيان اسما الاصناف التي تفصل عوايدها بمقتضى تعريفه مينة				
الفصل الاول — في اصناف الماكولات				
البند الاول — في الغلال	بالارده		٠٥٠	
دره			٠٥٠	
شعير			٠٨٠	
فول صمدي وبجيري مدشوش او غير مدشوش			٠٨٠	
عندس ونرسي ودقاق نرسي			٠٦٠	
بسله صغيرة ناشفة			٠٩٠	
حلبه			١٢٠	
حصص			١٤٠	
بسله صغيرة مدشوشة			١٧٠	
كون غير مشور			٢١٠	
كون مشور			١٨٠	
فريك			٢٢٠	
يانسون مشور			١٤٠	
يانسون غير مشور			٠٠٣	
فول سوداني	بالاوقه		٠٠٣	
برغل وهو قمع مشور			٠٠٣	
فاصوليه ناشفة			٠٠٣	
فول روبي			٠٠٠	
دقيق باعتبار خمسة قروش	الارده المحب		٠٠٢	
( الفصل الثاني — مهات ) — ديش	بالنظار		٠٠٠	
حجر نحت واحجار للصنعة ومصنوعات من احجار			٠٠٣	
وصيلان وبلاط وغيره			٠٠٣	
طوب قدم وحجره			٠٠٨	
طوب جديد ( متوي )	بالماية		٠٠٥	
رمل	بالنظار		٠٠١	
جير وجبس			٠٠٤	
رخام			٠٠٥	
مرمر			٠٠٥	
حجر لصناعة الجبس والحجر			٠٠٢	
خشب العارات ( عوايد ادوات العارات تحصل فقط عند دخولها في مصر واسكندرية )			٠٠٩	

## ملحوظات

يناير سنة ١٨٨٩ تلغى عوائد الدخولية والقبانة والذبيح والحملة الجاري تحصيلها في البنادر المينة بعده (شبين القناطر) بمديرية القليوبية (شبراخيت والمحمودية) بمديرية البحيرة (بلبيس) بمديرية الشرقية (الفشن) بمديرية المنيا (ابوتيج ومنفلط وملوى) بمديرية اسيوط (طهطا واخميم وسوهاج وجرجا) بمديرية جرجا (قنا واسنا) بمديرية قنا (اصوان) بمحافظة الحدود

دخولية — { افادة صادرة من مجلس النظار لنظار المالية بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ٨٩ (٢٤ شعبان سنة ١٣٠٦) نمرة ١١٨

بالجلسة المنعقدة يوم الخميس ١٧ شعبان ١٣٠٦ (١٨ ابريل سنة ٨٩) صار تلاوة المذكرة المقدمة من اللجنة المالية بتاريخ ١٧ ابريل سنة ٨٩ نمرة ٢٨ الواضح بها ان متاخرات وبركوارباب الكارات وعوايد الاغنام والشعاري ومعاصر الزيوت والاموال الغير اعتيادية على الاطيان الجارسيه ريبها من التزعة الابراهيمية قد بلغت ١٤٤٠٠٠ جنيه وذلك عن المدة من اول يناير سنة ١٨٨٠ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ وان المتاخر من عوايد زراعة الدخان والتبناك قد بلغ نحو ٢٤٠٠٠ جنيه عن المدة من اول يناير سنة ٨٠ الى ٣١ ديسمبر سنة ٨٧ فتكون الجملة ١٦٨٠٠٠ جنيه وانه نظرا لتعذر تحصيل هذا المبلغ تطلب اللجنة المالية ماهوآت (اولا) رفع المتاخرات المذكورة عن المدة من اول يناير سنة ١٨٨٠ الى ٣١ ديسمبر سنة ٨٨ بدون اجراء تحقيق عنها الا فيما يخص متاخرات الوبركو فانه يستثنى منها المبالغ الباقية طرف ممولي مدينتي مصر والاسكندرية الذين يكونون ممولين بزيادة عن مايتي قرش في السنة (ثانيا) رفع متاخرات عوايد زراعة الدخان لغاية سنة ٨٧ بدون اجراء ادنى تحقيق عنها وقد توري ان في ازالة هذه المتاخرات رحمة كبرى للممولين وفائدة عظيمة للخرينة اذ يسهل على الحكومة تحصيل الاموال المستحقة وان صندوق الدين قد وافق على رفع ما يخص من هذه المتاخرات بالمديريات المخصصة ومقدار ذلك نحو ١٧٠٠٠ جنيه وبالمداولة في ذلك تقرر الموافقة على رفع المتاخرات المحكي عنها بالكيفية

دخولية — ٠ رياسة مجلس النظار في ٩ اغسطس سنة ٨٨ انه بالنسبة لحصول الشكايات ووقوع الصعوبات المختلفة عند تنفيذ الامر العالي الصادر في ٩ ذي القعدة سنة ٣٠٥ (١٨ يولييه سنة ٨٨) المتعلق بعوائد الدخوليات قد قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة في غرة ذي الحجة ٣٠٥ (٩ اغسطس سنة ٨٨) بتقديم الدكر يتو المدرج في عدد ٩٥ من الوقائع المصرية الى الحضرة الفخيمة الخديوية لصدور الامر باعتماد وتعيين قوميون تحت رياسة سعادة محمد زكي باشا ناظر الاشغال العمومية واعضاؤه كل من سعادة محمود حمدي باشا وكيل نظارة الداخلية وتجران باشا وكيل نظارة الخارجية وفريد باشا ناظر الدائرة السنية وكمال باشا مامور الدائرة البلدية وجناب المستر اورنستين نائب المستشار المالي والمسئومازوك مدير عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات للنظر في هذه المسألة وقد كان وصدر الامر العالي باعتماد الدكر يتو المشار اليه وصار تكليف القومسيون المذكور بتدقيق البحث في هذه المسألة وتحضير مشروع امر عال بدلا عن السابق صدوره

دخولية — ٠ امر عال صادر في ١٢ اغسطس سنة ٨٨ بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٩ ذي القعدة سنة ١٣٠٥ (١٨ يولييه سنة ١٨٨٨) المتعلق بعوايد الدخولية وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوآت (م) ١ احكام امرنا المشار اليه المتعلقة بالقاء عوايد الوزن في مراكز الدخولية وبتقرير عوائد الدخولية باعتبار تسعة ونصف في المائة على حسب القيمة تبقى على ما هي عليه (م) ٢ الاحكام الاخرى المشتمل عليها امرنا المشار اليه صار توقيف تنفيذها موقتا وعليه فيكون تحصيل عوايد الدخولية بالتطبيق للوائح والقواعد التي كانت جارية من قبل وذلك الى ان يصدر امر اخر

دخولية — ٠ امر عال صادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ واخذ راي حضرات اعضاء قومسيون الدين وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار ناسر بما هوآت (م) ١ من ابتداء اول

سالفه الذكر وبناء عليه لزم تحريره لاجراء مقتضى ما تقرر  
— الموضح اعلاه صورة ما ورد لنظارة المالية من رئاسة  
مجلس النظار بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ١٣٠٦ (٢٥ ابريل  
سنة ٨٩) غمرة ١١٨ بشأن ما تقرر بالجلسة المنعقدة  
بالمجلس المشار اليه في يوم الخميس ١٧ شعبان سنة  
١٣٠٦ (١٨ ابريل سنة ٨٩) عن رفع متأخرات  
ويركوز باب الكارات وعوائد الاغنام والشعارية  
ومعاصر الزيوت والاموال الغير اعتيادية على الاطيان  
الجاري ربيها من التركة الابراهيمية لغاية سنة ٨٨ ثم  
والمتاخر من عوائد زراعة الدخان لغاية سنة ٨٧ بدون  
اجراء تحقيق عن ذلك الا فيما يختص بمتاخرات الويركو  
فانه يستثنى منها المبالغ الباقية طرف ممولي مدينتي  
مصر والاسكندرية الذين يكونوا ممولين بزيادة عن  
ما تتي قرش في السنة — وبنا عليه اقتضى النشر للجهات في  
تاريخه وهذا تكمل لاصدار الاذونات اللازمة  
برفع ما كان متاخرا من الاقلام السالف ذكرها لغاية  
دسمبر سنة ٨٨ ما عدا متأخرات عوائد زراعة الدخان  
والتبناك فان ما يرفع منها هو ما كان متاخرا لغاية  
دسمبر سنة ٨٧ فعلى ذلك ما يكون تحصل من الويركو  
وعوائد الاغنام والشعارية ومعاصر الزيوت والاموال  
الغير اعتيادية على الاطيان الجاري ربيها من التركة  
الابراهيمية في بحر المدة من اول يناير سنة ٨٩ لغاية  
الآن يحتسب لاربابه مما عليهم في سنة ٨٩ الجارية وما  
تحصل من عوائد الدخان في بحر المدة من اول يناير  
سنة ٨٨ لغاية الآن يحتسب مما يكون عليهم في سنة  
٨٨ او في سنة ٨٩ اما الممولون الذين لا يكون عليهم  
اموال مستحقة من بعد سنتي ٨٧ و٨٨ المحكي عنها فما  
يكونوا اجرؤا دفعه يعتبر سدادا من اصل ما كان  
متاخرا عليهم ويستبعد من المتأخرات المذكورة بحيث  
انه يتراعى انه لا يجوز خصم المدفوع من نوع من اصل  
المطلوب من نوع آخر — هذا مع المبادرة بنشر القرار  
المتنى عنه مع منشورنا هذا للعموم الاهالي بالجهات  
التابعة ادارتكم بواسطة وضع نسخ منه بكل بلد او متن  
بالنقطة الشهيرة به وحصول المناداة بكامل البلاد على  
ايام متوالية لتعميم نشره ومعلومية الممولين به كافة  
وارسال كشف لهذا الطرف بمقادير ما يجري رفعه على

وجه ما ذكر ويقاد بوصول هذا في حال وروده  
في ٣٠ ابريل سنة ٨٩ ٢٩ شعبان سنة ١٣٠٦  
دخولية — ٠ امر عال صادر في ١٧ دسمبر سنة ٨٩  
بعد الاطلاع على الايام واللوائح المتعلقة بمعاصر الزيوت  
والسباج والتخوت — وعلى اللوائح المنبئة الاجراء في عوائد  
الدخولية وبالاخص الاوامر الصادرة منها في ١٧ يناير سنة ٨٠  
و ١٣ اغسطس و ٢٠ دسمبر سنة ٨٨ وبناء على ما عرضه علينا  
ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظار — وبعد الاطلاع على  
رأي حضرات قوسارية ومديري صندوق الدين العمومي بالموافقة  
على ذلك امرنا بما هوأت (م) ١١ ابتداء من اول يناير سنة ٩٠  
تلقى عوائد التشغيل التجاري تحصيلها الان على معاصر الزيوت  
والسباج والتخوت بعموم القطر (م) ٢ اعتبارا من التاريخ  
المذكور تضرب عوائد دخولية على اصناف ابرار الزيوت  
الناجمة من محصول الفطرو على اصناف الزيوت المصنوعة في  
القطر الداخلة في المدن المقرر عليها دخولية حال دخولها دائرة  
الحدود بواقع المائة نسعة ونصف من ثمنها ويكون تحصيل  
تلك العوائد بالتطبيق للوائح العمومية الخاصة بالدخوليات  
(م) ٣ تدرع مصلحة الدخوليات حال صدور امرنا هذا بعمل  
جرد في كافة معاصر الزيوت والسباج والتخوت الكائنة  
بدائرة حدود الدخولية بقصد معرفة مقادير ابرار الزيوت الموجودة  
بكل معصرة او سرجة او نخت وما يصير جرده بضرب ثلثه  
حالا عوائد الدخولية المنوه عنها بالمادة الثانية  
دخولية — ٠ (ر) ارز — قباني — اموال مقررة  
— جرك ٢١ بوليه سنة ٨٦ حمص محروق — حيوان  
— سكر ٤ بوليه سنة ٨٥ — غرامة ٣١ مايو سنة ٨٦  
— مال ٢١ بوليه سنة ٨٨  
درجات التوريث — ٠ (ر) مواريث (ش ٥٨٤)  
درجات المداينين — ٠ (ر) سفينة (قتب ٢٨)  
درجة العقوبة — ٠ (ر) قانون العقوبات ١  
درهم (الدرم يوازي ٣ غرام و ٨٩٨ جز من الغرام) —  
(ر) قطار — رطل  
دخيسة — ٠ (ر) عذر (فق ٦٨) — حكومة  
(فق ٧١ — ٧٢)  
دعوى — ٠ (مجلة) (في الدعوى)  
(المقدمة)  
(في بيان بعض الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالدعوى)  
(م) ١٦١٣ الدعوى هي طلب احد حقه من اخر في حضور  
المحكم ويقال للطالب المدعي والمطلوب منه المدعى عليه (م) ١٦١٤  
المدعى هو الشيء الذي ادعاه المدعي ويقال له المدعي به ايضاً  
(م) ١٦١٥ التناقض هو سبق كلام من المدعي متناقض لدعواه  
اي سبق كلام موجب لبطان دعواه

ملحوظات

## (الباب الاول - في شروط الدعوى واحكامها ودفعها ويشتمل على اربعة فصول)

### (الفصل الاول - في بيان شروط صحة الدعوى)

(م) ١٦١٦ يشترط ان يكون المدعي والمدعى عليه عاقلين ودعوى الجنون والنسي غير المميز ليست بصحيحة ولكن يصح ان يكون اولياؤهما وارصياؤهما مدعين او مدعى عليهم في محلها (م) ١٦١٧ يشترط ان يكون المدعي عليه معلوما ببناء عليه اذا قال المدعي لي على احد من اهل القرية الفلانية او على اناس من اهلها مقدار كذا لاتصح دعواه ويلزم عليه تعيين المدعي عليه (م) ١٦١٨ يشترط حضور الخصم حين الدعوى واذا امتنع المدعي عليه من الجئي الى المحكمة وارسال وكيل عنه اليها فالعامله التي تجري في حقه سندر في كتاب القضاء (م) ١٦١٩ يشترط ان يكون المدعى به معلوما ولا تصح الدعوى اذا كان مجهولا (م) ١٦٢٠ معلومية المدعى به بالاشارة او الوصف والتعريف وهو انه اذا كان عينا منقولا وكان حاضرا في مجلس المحكمة فلاشارة اليه كفيه وان لم يكن حاضرا فبالوصف والتعريف وبيان قيمته يكون معلوما واذا كان غائرا يعين ببيان حدوده وان كان دينيا يلزم بيان جنسه ونوعه ومقداره كما ينفع في المواد الاتية (م) ١٦٢١ اذا كان المدعى به عينا منقولا وحاضرا بالمجلس يدعي المدعي بقوله هذا لي مشيرا اليه وهذا الرجل قد وضع يدك عليه بغير حق فاطلب اخذ منه وان لم يكن حاضرا بالمجلس ولكن يمكن جلبه واحضاره بلا مصرف يجلب الى مجلس المحكم ليشار اليه في اليمين والشهادة كما ذكر وان لم يكن احضاره ممكنا بلا مصرف عرفه المدعي وبين قيمته ولكن لا يلزم بيان قيمته في دعوى الغصب والرهن مثلا لو قال غصب خاتي الزمرد نصح دعواه وان لم يبين قيمته او قال لاعرف قيمته (م) ١٦٢٢ اذا كان المدعى به اعيانا متخالفة الجنس والنوع والوصف يكفي ذكر مجموع قيمتها ولا يلزم تعيين قيمة كل منها على حدة (م) ١٦٢٣ اذا كان المدعى به غائرا يلزم ذكر بلك وقرينه ومحلته وزفاته وحدوده الاربعة او الثلاثة واسما اصحاب حدوده ان كان لها اصحاب واسما بايهم واجدادهم ولكن يكفي ذكر اسم الرجل المعروف والمشهور وشهرته فقط ولا حاجة الى ذكر اسم ابيه وجهه كذلك لا يشترط بيان حدود العقار اذا كان مستغنيا عن التحديد لشهرته في الدعوى والشهادة وايضا اذا ادعى المدعي بقوله ان العقار المحررة حدوده في هذا السند هو ملكي نصح دعواه (م) ١٦٢٤ اذا اصاب المدعي في بيان المحدود واخطا في بيان مقدار اذرع العقار او دوناته لا يمنع صحة دعواه (م) ١٦٢٥ لا يشترط في دعوى ثمن العقار بيان حدوده (م) ١٦٢٦ اذا كان المدعى به دينيا يلزم المدعي بيان جنسه ونوعه ووصفه ومقداره مثلا يلزم ان يبين جنسه بقوله ذهبيا او فضة ونوعه بقوله سكة آل عثمان او الانكليز ووصفه بقوله سكة خالصة او مشوشة ومقداره بقوله الفا ولكن اذا ادعى بقوله كذا غروش على الاطلاق نصح دعواه ونصرف على الغروش المعهودة في عرف البلدة واذا كان المتعارف نوعين من الغروش وكان اعتبار ورواج احدهما

ازيد تصرف الى الادنى كما انه اذا ادعى بقوله كذا عدد من البشلك تصرف دعواه للبشلك الاسود الذي هو من المسكوكات المشوشة (م) ١٦٢٧ اذا كان المدعى به عينا فلا يلزم بيان سبب الملكية بل تصح دعوى الملك المطلق بقوله هذا المال لي واما اذا كان دينيا فيسأل عن سببه وجهته يعني يسأل هل هو ثمن مبيع او اجرة او دين من جهة اخرى والحاصل يسأل انه من اي جهة كان دينيا (م) ١٦٢٨ حكم الاقرار هو ظهورا لقرنه لاحدونه بداية ولهذا لا يكون الاقرار سببا للملك بناء عليه لو ادعى المدعي على المدعى عليه شيئا وجعل سببه فقراره فقط لا تسع دعواه مثلا لو ادعى المدعي بقوله ان هذا المال لي وان هذا الرجل الذي هو ذواليد كان قد اقر بانه مالي تسع دعواه واما اذا ادعى بقوله ان هذا المال لي لان هذا الرجل الذي هو ذواليد كان قد اقر بانه مالي فلا تسع دعواه وكذلك لو ادعى المدعي بقوله ان في ذمة هذا الرجل كذا غروش من جهة الفرض حتى انه هو كان قد اقر بانه مدين لي بهذا المبلغ من هذه الجهة تسع دعواه واما اذا ادعى بقوله ان لي في ذمة هذا الرجل كذا غروش لانه كان قد اقر بانه مدين لي بالمبلغ المذكور من جهة الفرض فلا تسع دعواه (م) ١٦٢٩ يشترط ان يكون المدعي به متمسك بالثبوت بناء عليه لو ادعى ما وجوده محال عقلا او اعاده لا يصح الادعاء مثلا اذا ادعى احد في حق من هو اكبر منه سنا او في حق من نسبه معروف بانه ابنه لا تكون دعواه صحيحة (م) ١٦٣٠ يشترط ان يكون المدعي عليه محكوما وملزما بشيء على تقدير ثبوت الدعوى مثلا لو اعار احد اخر شيئا وخرج شخص اخر وادعى بقوله انا من متعلقاته فليعيرني لاتصح دعواه كذلك لو وكل احد اخر بخصوص وخرج شخص اخر وادعى بقوله انا جاره وبو كاله انسب فليوكلني لاتصح دعواه لان لكل احد ان يعير ماله من شاء وبوكل بامره من شاء وبتقدير ثبوت هذه الدعاوي وامثالها لا يترتب في حق المدعي عليه حكم

### (الفصل الثاني - في دفع الدعوى)

(م) ١٦٣١ الدفع هو الاتيان بدعوى من قبل المدعي عليه تدفع دعوى المدعي مثلا اذا ادعى احد من جهة الفرض كذا غروش وقال المدعي عليه انا كنت ادبت ذلك او انت كنت ابرأتني من ذلك او كنا تصالحنا او ليس هذا المبلغ فرضا بل هو ثمن المال الفلاني الذي كنت قد بعته لك او كنت قد حولتك على فلان يطلبني الذي هو ذلك المقدار وانت اعطينني هذا المقدار عوضه يكون قد دفع دعواه وكذا اذا ادعى احد على اخر بقوله انت كنت قد كتلت طلبي الذي في ذمة فلان كذا حرام وقال المدعي عليه كان المدين ادى ذلك المبلغ يكون قد دفع دعوى المدعي وكذا اذا ادعى احد بالمال الذي هو في يد غيره بانه مالي واجاب المدعي عليه بانك حين ما ادعى هذا المال فلان كنت قد شهدت لدعواه يكون قد دفع دعوى المدعي وكذلك لو ادعى احد من تركة الميت كذا حرام واثبت دعواه على انكار الوارث ثم ادعى الوارث ان المتوفي كان قد ادى هذا المبلغ في حال حياته يكون قد دفع دعوى المدعي (م) ١٦٣٢ اذا اثبت

من ادعى دفع الدعوى دفعه تدفع دعوى المدعي والا يحلف المدعي الأصلي يطلب صاحب الدفع فان نكل المدعي عن اليمين يثبت دفع المدعي عليه وان حلف تعدد دعواه الأصلية (م) ١٦٣٢ اذا ادعى احد على اخر طلبا كذا دراهم وقال المدعي عليه انا كنت قد حولتك بهذا المبلغ على فلان وكل منك قبل المحالة واثبت المدعي عليه قوله هذا حال كون الحال عليه حاضرا يكون قد دفع دعوى المدعي وخلص من مطالبته وان لم يكن الحال عليه حاضرا يكون دفع المدعي موقوفًا الى حضور الحال عليه

### (الفصل الثالث)

#### في بيان من كان خصما ومن لم يكن

(م) ١٦٣٤ اذا ادعى احد شيئا وكان يترتب على اقرار المدعي عليه حكم بتقدير اقراره بكونه بانكاره خصما في الدعوى واقامة البينة وان كان لم يترتب حكم على اقرار المدعي عليه اذا اقر لم يكن خصما بانكاره مثلا اذا اتى احد من ارباب المحرف وادعى على احد بقوله ان رسولك فلانا اخذ مني المال الفلاني اعطيتني ثمنه يكون المدعى عليه خصما للمدعي اذا انكر لانه يكون مجبورا بدفع ثمن المبيع وتسليمه عند اقراره وتسرع دعوى المدعي وينتبه على هذا الحال واما اذا ادعى المدعي بقوله ان وكيلك بالشرا اشتري وانكر المدعي عليه فلا يكون خصما للمدعي لما انه لو اقر لا يكون مجبورا بدفع ثمن المبيع وتسليمه الى المدعي وعلى هذا الحال لا تسرع دعوى المدعي والولي والوصي والمتولي مستثنون من هذه القاعدة فانه اذا ادعى احد على مال اليتيم او على مال الوقف بانه مالي فلا يترتب على اقرار الولي او الوصي او المتولي حكم لانه ليس بنافذ واما انكارهم فصحيح وتسرع عليه دعوى المدعي وينتبه ولكن يعتبر اقرار الولي والوصي والمتولي في الدعوى على عقد صادر منهم مثلا لو باع ولي الصغير ماله بمساع شرعي ووقعت من قبل المشتري دعوى تتعلق بذلك يعتبر اقراره (م) ١٦٣٥ المحض في دعوى العين هو ذو اليد فقط مثلا اذا غصب احد قرض الاخر وباعه لشخص اخر واراد صاحب القرض استرداده فلا يدعيه الا على الشخص الذي هو ذو اليد واما اذا اراد تضمينه قيمته فيدعي ذلك على الغاصب (م) ١٦٣٦ اذا ظهر مستحق المال المشتري وادعاه ينظر الى ان المشتري هل كان قبضه ام لا فان كان قبضه يكون هو المحض فقط في الدعوى والشهادة ولا يشترط حضور البائع وان كان ما قبضه من البائع يلزم حضورها حين الدعوى والشهادة حيث ان المشتري مالك والبائع ذو اليد (م) ١٦٣٧ يشترط حضور الوديع والودع والمستعير والمهر والمستأجر والمؤجر والمزبن والراهن معا عند دعوى الوديعة على الوديع والمستعار على المستعير والمأجور على المستأجر والمزبن على المزبن ولكن اذا غصب الوديعة او المستعار او المأجور او المهر فلو دعي والمستعير والمستأجر والمزبن ان يدعي باولئك على الغاصب فقط ولا يلزم حضور المالك وليس للمالك ان يدعي وحده باولئك ما لم يحضر هؤلاء (م) ١٦٣٨ لا يكون الوديع خصما للمشتري فاذا ادعى احد تسليم الدار المودعة عند الاخر بقوله اني اشتريته هذه الدار من الشخص الفلاني فلسني اياها وقال الوديع في امانة

اودعها عندي ذلك الشخص تدفع خصومة المدعي ولا حاجة الى اثبات الابداع ولكن لو قال المدعي نعم ان صاحب الدار كان اودعها عندي لكن بعد ذلك باعها لي ووكنتي بقبضها وتسليمها منك واثبت ذلك اخذ الدار من الوديع (م) ١٦٣٩ لا يكون الوديع خصما للدائن المودع بناء عليه اذا اثبت الدائن طلبه الذي هو في ذمة المودع في مواجهة الوديع فليس له ان يستوفي الدين من الوديعة التي عندك لكن من كانت نفقته واجبة على الغائب له ان يدعي نفقته على الوديع ليأخذها من دراهم الغائب التي في امانة عنه على ما ذكر في مادة ٧٩٩ (م) ١٦٤٠ لا يكون مديون المديون خصما للدائن فليس لمن كان له في ذمة الميت طلب ان يثبت طلبه في مواجهة مديونه ويستوفيه منه (م) ١٦٤١ لا يكون المشتري من المشتري خصما للبائع مثلا لو باع احد لآخر مالا وبعد القبض باعه المشتري لآخر ايضا فليس للبائع الاول ان يطلب ويدعي الثمن على المشتري الثاني بقوله ان المشتري الاول كان اشترى مني هذا المال وقبضه بدون ان يدفع لي ثمنه فاعطني ثمن المال او المال لاحبه الى استيفاء الثمن ولا تسرع دعواه منه على المشتري الثاني (م) ١٦٤٢ يصح ان يكون احد الورثة خصما في الدعوى التي تقام على الميت اوله ولكن المحض في دعوى عين من التركة هو الوارث الذي في يد تلك الدين والوارث الذي لم يكن ذا اليد ليس بمخصم مثلا يصح لاحد الورثة ان يدعي طلب الميت الذي هو في ذمة اخر وبعد الثبوت يحكم بجميع الطلب المذكور بجميع الورثة وليس للوارث المدعي ان يقبض الا حصته من ذلك ولا يقبض حصص سائر الورثة كذلك لو اراد احدان يدعي بدين من التركة فله ان يدعي في حضور واحد من الورثة فقط سواء وجد في يد ذلك الوارث من التركة مال او لم يوجد فاذا ادعى هكذا في حضور واحد من الورثة دينًا واقر به ذلك الوارث يؤمر باعطاء ما اصاب حصته من ذلك الدين فقط ولا يسري اقراره الى سائر الورثة وان لم يقر واثبت المدعي دعواه في حضور ذلك الوارث فقط يحكم على جميع الورثة واذا اراد ان يأخذ طلبه الذي اثبتته من التركة فليس لسائر الورثة ان يقولوا له اثبت ذلك في حضورنا ايضا ولكن لم دفع دعوى المدعي واما اذا اراد ان يدعي احد من التركة قبل القسمة الفرس الذي هو في يد واحد من الورثة بقوله هذا فرسي وكنت اودعته عند الميت فالحكم من الورثة هو ذو اليد فقط وان ادعى من باقي الورثة لا تسرع دعواه واذا ادعى على ذي اليد وحكم باقراره فلا يسري اقراره الى سائر الورثة ولا ينفذ اقراره الا بمقدار حصته ويحكم على كون حصته في ذلك الفرس للمدعي وان انكر الوارث الذي هو ذو اليد واثبت المدعي دعواه بمحكم على جميع الورثة (راجع مادة ٧٨) (م) ١٦٤٣ ليس لاحد الشركاء في عين ملكه بسبب غير الارث ان يكون في الدعوى خصما للمدعي في حصة الاخر مثلا لو ادعى احد في حضور احد الشركاء الدار التي ملكوها بطريق الشرا بانها ملكه واثبت ما ادعاه وحكم بذلك يكون الحكم مقصورا على حصة الشريك الحاضر فقط ولا يسري الى حصص الباقين

## ملحوظات

حده بتماحه كذلك لا يدعي الحق الواحد من جهة واحدة على رجلين (م) ١٦٥٢ يتحقق التناقض في كلام الشخصين اللذين هما في حكم المتكلم الواحد كالوكيل والموكل والوارث والمورث كما يوجد في دعوى المتكلم الواحد فاذا اقام الوكيل دعوى منافية للدعوى التي سبقت من الموكل في خصوص واحد لا تصح (م) ١٦٥٣ يرتفع التناقض بتصديق الخصم مثلا ادعى احد على آخر الفا من جهة القرض ثم ادعى ان المبلغ المذكور من جهة الكفالة فصدقه المدعي عليه يرتفع التناقض (م) ١٦٥٤ ويرتفع التناقض بتكذيب الحاكم مثلا ادعى احد المال الذي هو في يد غيره انه مالي وانكر ذلك المدعي عليه بقوله ان هذا المال كان لفلان وانا اشتريته منه واقام المدعي اليانة على دعواه وحكم بذلك يرجع المحكوم بثمن المال على البائع لان التناقض الذي وقع بين اقراره بكون المال للبائع وبين رجوعه بالثمن عليه بعد الحكم قد ارتفع بتكذيب حكم الحاكم اقرره (م) ١٦٥٥ يعنى التناقض اذا ظهرت معذرة المدعي وكان محل خفاء مثلا اذا ادعى المستاجر على المجر بعد استئجار الدار بانها هي ملكه وكان ابوه قد اشتراها له في صغره ولم يكن له خبر بذلك عند الاستئجار وبرز سنداً يحوى هذا المنوال تصير دعواه مسبوقة كذلك لو استاجر احد دارا ثم حصل له علم بان تلك الدار هي منتقلة اليه من ابيه ارثا وادعى بذلك تسمع دعواه (م) ١٦٥٦ الابتدار الى تقسيم التركة اقرار بكون المقسم مشتركا بناء عليه لو ادعى احد بان المقسم مالي بعد التقسيم فهو تناقض مثلا لو ادعى احد الورثة بعد تقسيم التركة بانني كنت اشتريت احد هذه الاعيان المقسومة من المتوفي او كان المتوفي قد وهبه وسلمه لي في حال صحته لا تسمع دعواه ولكن لو قال ان المتوفي كان قد وهبه لي حال كوني صغيرا ولم اكن اعلم بذلك حين القسمة يكون معذورا وتسمع دعواه (م) ١٦٥٧ لو امكن توفيق الكلامين اللذين يربا متناقضين ووقفها المدعي ايضا يرتفع التناقض مثلا لو اقر احد بانه كان مستاجرا في دار ثم ادعى انها ملكه لا تسمع دعواه ولكن لو قال كنت مستاجرا ثم اشتريتها يكون قد وفق بين كلاميه فتسمع دعواه وكذلك لو ادعى احد على اخر الفا من جهة القرض

(م) ١٦٤٤ تسمع دعوى واحد من العامة اذا صار مدعيا ويحكم على المدعي عليه في دعاوي الخال التي يعود نفعها الى العموم كالطريق العام (م) ١٦٤٥ يكفي حضور البعض من الطرفين في دعوى الاشياء التي منافعتها مشتركة بين اهالي قريتين كالنهر والمرعى اذا كانوا قوما غير محصورين واما اذا كانوا قوما محصورين فلا يكن حضور بعضهم بل يلزم حضور كلهم او وكلائهم (م) ١٦٤٦ اهالي القرية الذين عددم يزيد على المائة يعدون قوما غير محصورين

## (الفصل الرابع - في بيان التناقض)

(م) ١٦٤٧ التناقض يكون مانعا لدعوى الملك مثلا لو اراد احد ان يشتري مالا ثم ادعى بانه كان ملكه قبل الاستشراء لا تسمع دعواه وكذلك لو قال ليس لي حق عند فلان اصلا ثم ادعى عليه شيئا لا تسمع دعواه وكذلك لو ادعى احد على آخر بقوله كنت اعطيتك كذا مقدارا من الدراهم على ان تعطيها لي فلان والحال انك ما اعطيتها له ولكونها في يدك اطلبها منك وانكر المدعي عليه ذلك فاقام المدعي اليانة ثم رجع المدعي عليه واراد دفع الدعوى بقوله نعم كنت اعطيتني ذلك المبلغ وانا دفعته الى من امرت فلا يسمع دفعه وكذلك لو ادعى احد الدكان الذي هو في يد غيره بانه ملكه واجاب ذو اليد بقوله نعم كان ملكك ولكن بعثني اياه في التاريخ الفلاني وانكر المدعي ذلك بقوله لم يجر بيننا بيع ولا شرا قط فاقام المدعي عليه اليانة واثبت ما ادعاه ثم رجع المدعي فادعى بان قال اني قد كنت بعته لك في ذلك التاريخ لكن هذا البيع كان عقدا بطريق الوفاء او بشرط مفسد هو كذا فلا يسمع دفع المدعي (م) ١٦٤٨ كما انه لا يصح لاحد ان يدعي المال الذي اقر بكونه لغيره بقوله هذا مالي كذلك لا يصح ان يدعيه بالوكالة او بالوصاية عن آخر (م) ١٦٤٩ اذا ابرأ احد آخر من جميع الدعاوي فلا يصح له ان يدعي عليه بعد ذلك مالا لنفسه ولكن يصح له ان يدعي عليه لغيره بالوكالة او الوضاية (م) ١٦٥٠ اذا ادعى احد مالا لا آخر لا يصح له بعد ذلك ان يدعيه لنفسه ولكن يصح له ان يدعيه لآخر بعدما ادعاه لنفسه لان الوكيل بالدعوى قد يضيف الملك الى نفسه ولكن عند الخصومة لا يضيف احد ملكه لغيره (م) ١٦٥١ كما ان الحق الواحد لا يستوفي من كل واحد من الشخصين على

مهاد المخالفات ان يقدموا الدعوى مباشرة الى محكمة المخالفات مع تكليف الذم بالحضور امامها واما في مواد المجمع فيوز لم ان يرتفع الدعوى الى محكمة المجمع ان لم يكن الذم سجنياً مع تكليفه بالحضور مباشرة (م) ٢٦ اذا شهد الجاني متلبساً بالجناية وقبض عليه بسبب فعل يستوجب العقوبة باحدى العقوبات المقررة تلجئ يجوز قلم النائب العموي بعد استجوابه ان يطلب حضوره في الحال لمجلس المحكمة ويجوز له ايضاً في هذه الحالة ان يبقى المتهم في السجن (م) ٢٧ فان لم تكن جلسة المحكمة منعقدة وجب على قلم النائب العموي ان يطلب حضور المتهم في جلسة اليوم التالي ليوم القبض عليه ويسرع عند جلسة مخصوصة لذلك عند الانتهاء (م) ٢٨ يجب على وكلاء النائب العموي بالحكم الابتدائية ان يرسلوا له في كل اسبوع كشفاً ببيان التبليغات التي وصلت اليهم في اثناء الثانية ايام الماضية وبيان ما صار اجراءه في كل قضية (م) ٢٩ يجوز لحاكم الاستئناف ان يطلب اقامة الدعاوى الجنائية على حسب ما هو مقرر في المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

### دعوى فرعية — (قانون مرافعات)

(في الدعاوى الفرعية والدعاوى التي تقام من المندعي عليهم على المدعى في اثناء الدعاوى الاصلية وفي دخول شخص ثالث في الدعاوى غير المتداعين)

(م) ٢٩٢ الدعاوى الفرعية التي تقام في اثناء التحقيق تقدم الى المحكمة اما بالاخالة عليها من قاضي التحقيق او بايادى الدعوى ضمن طلب يقدم من احد الاخصام الى المحكمة ويحكم فيها بوجه الاستجبال (م) ٢٩٤ اذا اقام المندعي دعوى فرعية منضمة لزيادة على الطلب الاصلي او نحو واثبات فيه او اقام المندعي عليه دعوى على المندعي في اثناء المحضرة فنفس الدعوى الفرعية الى الدعوى الاصلية ويحكم فيها في آن واحد اذا كان ذلك وجه (م) ٢٩٥ يجوز لغير المتداعين من يمكن ان يعود عليه ضرر من الحكم في الدعوى ان يدخل في الدعوى المقامة امام قاضي التحقيق او امام المحكمة في اي حالة كانت عليها الدعوى ويكون دخوله في الدعوى اما بطلب حضور الاخصام امام القاضي او امام المحكمة او بتقديم طلبه في الجلسة حال انعقادها انما لا يترتب على ذلك تاخير الحكم في الدعوى الاصلية (م) ٢٩٦ اذا حصلت المعارضة لم يطلب الدخول في الدعوى بانه لا حق له فيه حكمت المحكمة في ذلك بوجه الاستجبال

### دعوى — (ر) مدة طويلة (مجلة)

### دعوى استرداد العقار — (ر) استرداد

### دعوى بطلان المزايدة الثانية — (ر) نزع ملكية

(م) ٦٠٣ : ٦٠٥

### دعوى بطلان التصديق على الصلح مع المفلس —

(ر) صلح ٣٣١

### دعوى تأديبية — (ر) نيابة عمومية (لا ٦٠ —

سيكورتاه) (ق ٢١٠

### دعوى التزوير — (ر) تزوير (م) — حضور

(م) ٦٣

### دعوى تكملة ثمن المبيع — (ر) غبن فاحش

### دعوى جنائية — (ر) نيابة عمومية (لا ٦٠ —

### دعوى الخسارة البحرية — (ر) خسارة بحرية

(ق ٢٤٣

### دعوى الرد — (ر) رد (م) ٣١٠ الى ٣١٦ — ٣٢٠

وانكر المندعي عليه ذلك بقوله لا اخذت منك ديناً ولا اعرفك واقام المندعي البينة على دعواه ثم قال المندعي عليه كنت اوفيتك المبلغ المذكور او كنت ابرأ نتي منه فلا تسع دعواه لكونها مناقضة لانكاره ولكن اوفال بعد ادعاء المندعي ليس لك علي ذمت قط واثبت المندعي كونه مديوناً وقال المندعي عليه نعم كنت مديوناً ولكن اوفيتك او ابرأ نتي منه واثبت دعواه هذه فله ان يدفع المندعي وكذلك لو ادعى احد ودبعة على اخر وانكر المندعي عليه بقوله ما اودعت عندي شيئاً واثبت المندعي ذلك وقال المندعي عليه بعد الاثبات كنت رددتها اليك وسلمتها لك فلا يسع دفعه هذا وبأخذ المندعي الوديعة عيناً ان كانت موجودة عنده ويضمن قيمتها ان كان مستهلكة واما لو انكر المندعي عليه بقوله ليس لك عندي ودبعة بعد ما ادعى المندعي بالوجه المشروح ثم اقام المندعي البينة وقال المندعي عليه كانت لك عندي تلك الوديعة ولكن رددتها وسلمتها لك فتسيع دعواه (م) ١٦٥٨ اذا اقر احد بصدور عقد بات صحيح منه وربط اقراره هذا بسند ثم ادعى بان ذلك العقد كان وفاة او فاسداً فلا تسع دعواه (راجع مادة ١٠٠) مثلاً لو باع احد داره لآخر في مقابلة ثمن معلوم وسلمها ثم ذهب الى حضور الحاكم واقر بقوله الي بعث داري المحدود بهذه المحدودة فلان في مقابلة هذا الثمن بيعاً باتاً صحيحاً وربط اقراره هذا بوثيقة شرعية وبعد ذلك ادعى بقوله ان البيع المذكور كانت عقد بطريق الوفاء او بشرط مفسد هو كذا فلا تسع دعواه كذلك لو صالح احد اخر عن دعوى بينهما واقر في حضور الحاكم بان ذلك الصلح قد عقد صحيحاً وربط اقراره هذا بسند ثم ادعى بان ذلك الصلح كان بشرط مفسد فلا تسع دعواه (م) ١٦٥٩ اذا باع احد مالا على انه ملكه في حضور اخر لشخص وسلمه ثم ادعى الحاضر بانه ملكه مع انه كان حاضراً في مجلس البيع وسكت بلا عذر ينظر الى ان الحاضر هل كان من اقارب البائع ام لا فان كان من اقاربه اوزوجها اوزوجه لا تسع دعواه هذه مطلقاً وان كان من الاجانب فلا يكون حضوره وسكوته في مجلس البيع فقط مانعاً لدعواه بل بعد حضوره وسكوته في مجلس البيع بلا عذر ان تصرف المشتري في ذلك الملك تصرف الملاك بناء او هدماً او غرساً وراه الحاضر ثم بعد ذلك لو ادعى بقوله هذا ملكي اولي فيه حصة لا تسع دعواه

### دعوى عمومية — (قانون تحقيق الجنابات)

(في طلب التحقيق وفي اجرائه وفي الدعوى العمومية)

(م) ٢٢ يجب على مأموري الضبطية القضائية ان يرسلوا بلا تاخير عناصر التحقيق التي حرروها وغيرها من الاوراق والاشياء التي ضبطوها في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية الى قلم النائب العموي بالمحكمة التي جرى التحقيق او الضبط في دائرتها وعلى احد اعضاء القلم المذكور ان يطلع على التحقيق فوراً ويرسل اوراقه الى قاضي التحقيق مع بيان طلباته (م) ٢٣ يجب ايضاً على مأموري الضبطية القضائية ان يرسلوا مباشرة في اقرب وقت الى قلم النائب العموي ما يصل اليهم من التبليغات وما حرروه من عناصر التحقيق وعناصر التفريات التي صار اجراءها يعرفهم عن الجنابات والمجمع والمخالفات (م) ٢٤ ويجوز لكل واحد من اعضاء قلم النائب العموي بناء على التبليغات والمخاض المذكورة وغيرها ما علمه من الاخبار ان يقدم المادة المتعلقة بذلك الى قاضي التحقيق ويرسل له الاوراق مع بيان طلباته (م) ٢٥ على اعضاء قلم النائب العموي في



دعوى رد جميع قضاة المحكة — ۰ (ر) رد (ق) ۳۲۷  
دعوى الضمان — ۰ (ر) حضور (ق) ۵۶ — ضمان  
دعوى عمومية — ۰ (ر) تحقيق ابتدائي (ق) فتح  
۲ — قاضي التحقيق (ق) ۵۶ — ۰ (سقوط الحق) مدة  
طويلة (ق) ۲۵۲

دعوى غير مستعجلة — ۰ (ر) حضور (ق) ۸۰  
دعوى قسمة العقار — ۰ (ر) بيع العقار اختيارياً  
(ق) ۶۲۲

دعوى مستعجلة — ۰ اختصاص المحاكم (ق) ۳۶: ۲۸  
— ۰ حضور (ق) ۷۸

دعوى المدعى عليه على المدعى — ۰ (ر) دعوى  
فرعية — ۰ ضمان (ق) ۱۴۹ — ۰ استئناف (ق) ۳۴۸  
دعوى بقصد المكدية — ۰ (ر) احكام (ق) ۱۱۵  
دعوى نزاع الملكية — ۰ (ر) نزاع الملكية (ق) ۵۵۳  
دعوى الولادة — ۰ (ر) نسب

دفتر — ۰ (ر) تخريب (ق) ۳۳۸  
دفتر الاحكام — ۰ (ر) احكام (ق) ۱۰۶: ۱۰۵  
دفتر باسماء ملاحي السفينة — ۰ (ر) قبودان  
(ق) ۴۱ — ۴۳ — ۵۶

دفتر تجاري (فانون تجاري) — ۰ (في دفاتر التجار)

(م) ۱۱ يجب على كل تاجر ان يكون له دفتر يومية يشتمل على بيان ما له وما عليه من الديون يوماً بيوماً وعلى بيان اعمال تجارته وبيان ما اشتراه او باعه او قبله او احواله من الاوراق التجارية وعلى بيان جميع ما قبضه وما دفعه ويكون مشتملاً ايضاً على المبالغ المنصرفة على منزله شهراً فشهراً اجمالاً بغير بيان لمردائها (م) ۱۲ ويجب عليه ان يقيد في دفتر مخصوص صور ما يرسله من المخططات المتعلقة بالاشغال وان يجمع ما يرده اليه منها في كل شهر ويضعه في ملف على حدة (م) ۱۳ ويجب على كل تاجر ان يجرد كل سنة امواله المنقولة والثابتة ويحصر ما له وما عليه من الديون ويقيد صورة قائمة الجرد المذكور في دفتر بعد لذلك زيادة عن الدفترين المذكورين في المادتين السابقتين (م) ۱۴ ويجب ان تكون هذه الدفاتر خالية من كل فراغ او بياض او كتابة في المحاشي عدا ما يترك من البياض في الدفتر الذي تقيد فيه صور المخططات بطريق الطبع — و يلزم قبل بدء الكتابة في اليومية ودفتر الجرد ان تنبر كل صحيفة منها وتوضع عليها بدون مصاريف علامة المأمور الذي تعينه المحكة الابتدائية لذلك وفي الجرد كل سنة يضع هذا المأمور ايضاً في الدفترين المذكورين وفي دفتر صور المخططات الناشئة اللازم بحضور التاجر الذي يقدمها بدون ان يجوز للمأمور المذكور باي وسيلة كانت الاطلاع على مضمون الدفاتر المقدمة

له ولا يجزأ عنها (م) ۱۵ الدفاتر التي يجب على من يشغل بالتجارة اتخاذها لا تكون حجة امام المحاكم ما لم تكن مستوفية للاجراءات السالف ذكرها (م) ۱۶ لا يجوز للمحكة في غير المنازعات التجارية ان تامر بالاطلاع على الدفترين المتقدم ذكرهما ولا على دفتر الجرد الا في مواد الاموال المشاعة او مواد التركات وقسمة الشركات وفي حالة الافلاس وفي هذه الاحوال يجوز للمحكة ان تامر من تلقاؤها بالاطلاع على تلك الدفاتر (م) ۱۷ يجوز للقضاة قبول الدفاتر التجارية لاجل الاثبات في دعاوي التجار المتعلقة بمواد تجارية اذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانوناً (م) ۱۸ يجوز للمحكة ان تامر من تلقاؤها نفسها في اثناء الخصومة بتقديم الدفاتر لتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة

دفتر ترتيب الغفر بالنواحي والمزب — ۰ (ر) خفر  
۱۹ صفر سنة ۱۳۰۲

دفتر تسجيل — ۰ (فانون مدني)

(م) ۶۲۲ يكون في فلم كتاب كل محكة ابتدائية دفتران مفرا الصحائف موضوعاً على كل صحيفة علامة احد قضاة المحكة ويقيد كاتب المحكة في احد الدفترين المذكورين بنمبر متتابعة ما سجل من الرهون وحقوق الامياز المنصوص عليها في هذا الكتاب ويقيد في الدفتر الاخر ما سجل من حقوق اختصاص الدائن بعقارات مدينه محصوره على دينه (م) ۶۲۳ ويكون تحت يد الكاتب المذكور دفتر اخر منبر الصحائف وعلى كل منها علامة كاسبي ذكر يقيد فيه بيان سندات العقود او القوائم المطلوب تسجيلها عند تسليمها اليه الاول فالاول — ويقيد الدفتر المذكور في اخر كل يوم ويجب ان تكون النمبر المتتابعة في هذا الدفتر موافقة للنمبر المتتابعة في دفتر التسجيل السابق ذكره (م) ۶۲۴ تسجيل سندات العقود والاحكام وقوائم الرهون يكون مشتملاً على بيان تاريخ تسليم تلك السندات او القوائم ويجب ان يكون التسجيل في ظرف ثمانية ايام بالاكثير من تاريخ التسليم مع مراعاة ما هو مقرر في المادة ۵۹۶ فيما يتعلق بتسجيل اختصاص الدائن بعقارات مدينه محصوره على دينه (م) ۶۲۵ يجوز للمحكة ان تأذن للكاتب عند الاقتضاء في ان يكون عنه دفتران فاكثير للتسجيلات في عدد الشفع من ايام الاشهر والوتر منها (م) ۶۲۶ يجب ان يشتمل الوصل الذي يعطى بسندات العقود والاحكام وقوائم الرهون المفتضي تسجيلها على غرة التسجيل بالدفتر على حسب تتابع النمبر وعلى تاريخ الاستلام باليوم والساعة (م) ۶۲۷ يجب ان يكون قيد استلام السندات والاحكام والقوائم وتسجيلها خاليين عن تخطي البياض بين الكتابة وعن الشطب والفشط ووضع كلمة فوق اخرى وعن الكتابة بين الاسطر فاذا حصل تخرج او شطب يلزم ان يصدق عليه من احد قضاة المحكة في اليوم الذي حصل فيه مع وضعه تاريخ التعديني بعد مقابلته على الاصل المسلم من اربابه (م) ۶۲۸ يكون التسجيل بناء على طلب اولي الشأن الا في الاحوال التي ينص الفانون على وجوب التسجيل بمعرفة كاتب المحكة من تلقاؤها نفسه بغير طلب (م) ۶۲۹ تسجيل السند او

دفتر حصر المتروكات : (ر) بيت المال ومجلس حسبي

دفتر حكومة — ٠ (ر) يذنة (مجلة ١٧٣٧

دفتر حكومة — ٠ (ر) فك الاختام — فقي ١٤٢

دفتر خازنة — ٠ (ر) منفعة عمومية (ق ٩ ٢٥

دفتر سجل قيد اسماء الصيارف — ٠ منشور من  
(نظارة المالية

في ٥ ابريل سنة ١٨٨٤

ان دفتر السجل التجاري فيه والحالة هذه بالمديرية قيد اسماء صيارف النواحي  
مبين به عن كل صراف قيمة الخدمة المستحقة له وتاريخ صرفها اليه هذه الطريقة  
كان جائزا اتباعها لما كان صرف الخدمة لم يجر شهريا بل في اوقات  
غير منتظمة بحسب طلب الصيارف لكن لما تقرر بالمشور رقم ٢٧ الصادر  
بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٨٢ اعادة المنقضي اتباعها في صرف الخدمة  
للصيارف وترتب على المديرية ان تلي بامانها قيمة الخدمة التي من  
نوع الاستئنا لم يجر صرفها صار بعد ذلك لا لزوم للتأشير عن صرف  
الخدمة بما انه يمكن للمديرية الاستكشاف عن ذلك من جرابيد الاسوال  
المفردة ويمكن على الدوام الوقوف عن ذلك من دفتر الامانات على اسماء  
الصيارف الذين من نوع الاستثناء لم يستولوا على خدمتهم ونفعل لم في دفتر  
سجل قيد الصيارف يجب ان يتوضح فيه بالاخص التأشير الادارية  
المعلقة بالصيارف ليمكن للمديرية ولنظارة المالية الوقوف على الكيفية  
للتبعيا للصيارف في اتمام عملتهم وعلى ذلك فقد صار تجديد دفتر خصوص  
استمارة رقم ٢٨ ليجري فيه العمل على ثلاث سنوات سنة ١٨٨٤ وسنة  
١٨٨٥ وسنة ١٨٨٦ وكل صفحة من الدفاتر منقصة الى قسمين معدين  
لقيد اسماء اثنين صيارف وفي اعلى كل قسم موضح اسم المديرية والمركز او  
التم والصيرافية وقيمة الخدمة منقصة على جميع الاسوال المنقضي تخصلها  
بمعرفة الصراف على حسب الميزانية فتمسك الدفاتر بين بها اول اسم الصراف  
ثانيا وظائفة السابقة (هذه لايظهر التأشير عنها في هذه الحانة الا عن  
الصيارف المستعدين اعتبارا من اول يناير سنة ١٨٨٤ اما اذا تلى  
الصراف من صيرانية اخرى فيؤشر فقط عن تله من البلد الفلانية) ثالثا  
تاريخ تعيين الصراف (بتوضيح عن التاريخ على الحساب الافرنكي واذا  
كان تعيين الصراف قبل سنة ١٨٨٤ فيتوضح فقط عن السنة التي تعين  
فيها) رابعا اسماء ضان الصراف في كل سنة خاسم مراجعة عليه (توضيح  
المديرية في هذه الحانة تبيح ما يظهر من مراجعة مفاداة الصراف وتاريخ  
تسليمه ولقائه خلو الطرف فاذا كانت المفاداة على صحة تجرر المديرية  
هذه الكلمات فقط (الصليحة صحيحة) اما اذا ظهر وجود تخالفات فتوضيها  
بثلاثة او اربعة كلمات مثلا شطب او قشط في الكتابة دفاتر  
مترقة اوراد لم يجر توزيعها وبين عدد ما ترحيلات مغلطة اختلاس  
حقق وتبين قيمة المبلغ ومكذا الخ) سادسا تفهيش عملية الصراف  
(تاريخ اجراء التفهيش واسم التفهيش وتوضيح تقريره بكل انقصار على  
حسب ما توضح عنه في الحانة المدة لمراجعة عملية الصراف) سابعا الاجزات  
القادية التي ترتبت على الصراف (توضيح المديرية فقط الاجزات المرتبة  
على الصيارف اعتبارا من اول يناير سنة ١٨٨٤ ثم تبين ايضا في هذه  
الحانة تاريخ الامر الصادر بالاستقطاع وقيمة المبلغ المستقطع وعدد  
الايام واسباب الاستقطاع بحيث ان يوضح هذه الاسباب يكون محصورا  
في ثلاثة او اربعة كلمات مثلا مراجعة مفاداة السنة الفلانية تقرير  
بتاريخ كذا — تاخير في توريد التخصلات وغوره) ثامنا ملحوظات عمومية  
تخص بغير الصراف وتاريخ تله وعمل افانته الجديدة واستقطاعه ورفته  
والاجازات المطعنة له وشغور ذلك والاجازي بكامل الاعمال المتعلقة  
بسيره الاداري (اذا تصادف رفته او وفاة صراف في ظرف الثلاث  
سنوات فلا يجب قيد خلفه بصفحة جديدة بل يلزم قيده بنفس الصفحة الواردة  
فيها اسم الصراف المتوفى او المرنوت ويتضح ان براعي في بيانات القيد  
الاحكام المدرجة بهذا المنشور يجب على المديرية ان تبني ثلاثة او  
اربعة صفحات على ياض بعد قيد صيارف كل مركز او قسم للزومها  
اذا اقتضى الحال لاجراء ترحيل) — الصيارف الظهورات قيد اسماءهم  
بالصيرافية المبين بها ولهم الحق في الماهية الشهيرة وقدرها جنبه واحد

الحكم هو عبارة عن نسخ صورة ما به حرفيا فيما يتعلق بنقل  
الملكية (م) ٦٢٠ يؤشر في ذيل السند او الحكم المقدم للتسجيل  
بمصول تسجيله مع ذكر تاريخه وغمرته المتابعة وغمره النصيفة  
المسجل فيها ويرد لمن قدمه للتسجيل (م) ٦٢١ تسجيل الرهن  
يكون بنسخ صورة القائمة المحررة في تسجيلين المقدمة من صاحبها  
المشتملة على البيانات المدرجة بالمادة ٥٦٦ (م) ٦٢٢ يؤشر  
على احدى التسجيلين بمصول التسجيل مع ذكر تاريخه وغمرته  
المتابعة وغمره النصيفة وترد لمن قدمها للتسجيل (م) ٦٢٣ وبضع  
كاتب المحكمة امضاه على التأشير في ذيل سندات العقود  
والاحكام وقوائم الرهون (م) ٦٢٤ وعلى كاتب المحكمة عند  
تسجيل اختصاص دائن بعقارات مدينه بمصوله على دينه ان  
يسلم لذلك الدائن شهادة دالة على تسجيل الاختصاص  
المذكور ومشتملة على تاريخ التسجيل وغمرته المتابعة  
(م) ٦٢٥ ويكون ايضا تحت يد الكاتب اثنان من دفاتر  
الفهرست احدها مرتب بالترتيب الهجائي بحرف واحد او عدة  
حروف على حسب اسم المالك القديم او المالك الجديد الذي  
حصل عليه التسجيل او اسم المدين الذي حصل التسجيل عليه  
والثاني كذلك يكون مرتبا بالترتيب الهجائي وينفوس فيه جميع  
تسجيلات السندات فقط وهذا الدفاتر الثاني يشتمل على اسماء  
الملك السابقين المبينين في السند او في الحكم المنقضي تسجيله ولم  
يسبق عليهم تسجيل (م) ٦٢٦ على كاتب المحكمة ان يعطي لكل  
طالب اما كشفا عاما او خاصا بالتسجيلات واما صورة سندات  
العقود والاحكام او قوائم الرهون المسجلة ولم يزل تسجيلها باقيا  
او يعطي شهادة بعدم وجود تسجيل بالدفاتر — وعليه ايضا ان  
يعطي كشفا ملخصا من دفتر الفهرست اذا طلب منه ذلك  
(م) ٦٢٧ الكاتب المذكور مسئول عن السهو والغلط الواقع  
في تلك الصور المخرجة الناشئة عن تقصير او تقصير الكتابة  
الذين تحت يده اذا ترتب على ذلك ضرر للخصم (م) ٦٢٨ الدائن  
الذي سقط حقه او ضاع بسبب الغلط الواقع في الشهادة وكذلك  
من استملك العقار بمقابل اعتيادا على تلك الشهادة لما حق  
الرجوع على كاتب المحكمة الذي اعطاهما (م) ٦٢٩ على كاتب  
المحكمة ان يسجل من تلقاه نفسه لمخلص الاحكام الصادرة بمرس  
المزاد في المزايدات العمومية والافغيرم خمسمائة قرش ديواني  
— مصاريف التسجيل تدفع من الذي ثم عليه المزاد (م) ٦٤٠  
على الكاتب ان يؤشر من تلقاه نفسه على هامش التسجيلات  
بصدور الاحكام المطيلة للسند او للحكم المسجل او الدالة على  
فسخه وان يسجل الاحكام الصادرة في شان سند انتقال الملكية  
الغير المسجل الذي له تاريخ تسجل سابق على العمل بموجب هذا  
القانون وان لم يفعل ذلك بغرم خمسمائة قرش ديواني (م) ٦٤١  
في الحالتين المبينتين بالمادتين السابقتين لا يكون الكاتب  
مسئولا لصحاب المحقوق الذين يجوز لهم طلب التسجيلات او  
التأشيرات السابقة الذكر

دفتر تعليق اعلانات البيع — ٠ (ر) حجز (ق ٤٧٠

دفتر جرد — ٠ (ر) دفتر تجاري (ق ١٤ : ١٥

دفتر حصر اجر الفقراء — ٠ (ر) خفر ١٩ صفر سنة ١٣٠٢

# دفتر سجل المبيعات - ٥٥١ - دفع

ملحوظات

بما انه من الضروري لاجل حصر مبيعات اطيان وارضى الميري بالجهات وسهولة معرفة ما تستدعي الاحوال استكشافات عنه من تلك باوفاته ان يكون موجودا في كل جهة دفتر سجل بنقيد به اصل المبيعات الراعي مزادها بجلات قومسيون المبيع الذي صار تنعيم الاجراءات نحوها وصدر اذن المالية بالمبيع بان يصير افتتاح كل شهر بنقيد فيه ما رسي في كل جلسة وتصرح بمبيعه بتعريف من ومقاساته وفياته وانجانه ومن رسي عليه وشهرته وتاريخ ونمرة كل من الاستئذان والتصرح والمقصود عن الاثمان المتحصلة عن كل مبيع وتاريخ التخصيص والمجهة المتحصل فيها وبهناية كل شهر يصير تقنيه اصولا وخصوصا واذا تصادف ابقاء شيء من الاثمان عن مبيع ما فيعمل استعمال باقي ويوضح به بيان اسباب ابقائه ان كان بالنسبة لكون ذلك توقع مبيعه في اخر ذلك الشهر وتاريخ حلول مباد دفع اثمان ما يدخل في الشهر الثاني وان كان لذلك محظورا ما يوضح ماهوما الجاري نحوه بالمديرية وقد علم بان هذا السجل صار ايجاده ببعض المديريات وحيث مستلزما تعميم وجوده بجميع الجهات الصانر مبيع املاك ميرية بها ففي تاريخه صار النشر عن ذلك وهذا محضرتكم فيوصله ان لم يكن سبق انشاء هذا السجل بالمديرية طرفكم تحالا ينسب على القومسيون بسرعة انشائه وقيد العملية السابقة به في المبيعات بيانها واثنائها المتحصلة من الابداء محد الآن وهكذا كل ما استجد مبيعه من بعدها له نهاية المبيع يصير تسجيله بالدفتري المذكور على الوجه المشروح باوفاته بالقبض وكال الدقة كما هو لازم - وعدا ذلك فانه سبق صدور منشورين في ٢٠ ربيع اخروفي ٢٧ هـ سنة ١٢٨٠ بالاكيد عن تجديد دفتر السجل المذكور

دفتر قيد مداولات المحكمة - (ر) احكام (ق) ٩٣  
دفتر قيد المعارضات: (ر) معارضة (ق) ٣٤١: ٣٤٢  
دفتر قيد طلب الاستئناف - (ر) استئناف (ق) ٣٥٣  
دفتر قيد المعارضات والاستئناف: (ر) تنفيذ (ق) ٤٠٩  
دفتر قيد البروتستات: (ر) بروتستو (ق) ١٧٧  
دفتر قيد الاقتراضات البحرية - (ر) قبولان (ق) ٤٣ - ٥٦  
دفتر كويا: (ر) دفتر تجاري (ق) ١٢: ١٤: ١٥  
دفتر محضر - (ر) اعلان الاوراق (ق) ١٤  
دفتر محاضر قاضي التحقيق: (ر) حضور (ق) ٥١  
دفع الدعوى: (ر) دعوى (ق) ١٦١: ١٦٣  
دفع دين - (ر) افلاس (ق) ٢٢٧ - ٢٢٨  
دفع دين الغير - (ر) وفا (ق) ١٦٠ الى ١٦٣  
- تعمدات مترتبة على الافعال (ق) ١٤٨ - وفا  
دفع دين معجوز عليه من الغير: (ر) حجز (ق) ٤٢١

كما في الخدمة اما الصراف الموجودون بالخدمة اذا احيل عليهم موقفا عمل صرافية اخرى فلا يكون لهم حق الا بالخدمة المقررة لهذه الصرافية غير مضاف اليها ايجبه الواحد الشهري فينتفي التاثير عن هذه البيانات في خاتمة المحرمات واذا حصل في ظرف السنة بعض تعديلات في مبلغ خدمة الصراف سواء كان بسبب اضافة بلد على صرافيته او حذف بلد منها فوشر عن هذه التعديلات في الخاتمة المذكورة - السجل في دفتر الصراف موقوف خصائص ورثة الاموال المتررة فيجب اجراء التفتد بالدفتر المذكور حالا بعد ورود الامر من نظارة المالية وكتاب الورثة مشولون عن كل تاخير يحصل - بعد وصول الدفتري بنهر واحد على الكثير يجب ان يتم تحرير الدفتري المذكور في جميع المديريات التي يلزم ان تحرر منه ثنثان وترسل احداهما لادارة عموم الحسابات المصرية بالمالية باضافة موضح بها اجمالي عدد الصرافة واجمالي عدد بلاد كل مركز او قسم - بعد اتمام تحرير الدفتري المذكور عنه وصدر امر نظارة المالية بتجهزه يجب على المديريات ابطال الدفاتر القديمة فورا الصراف - ومن المتضي استلزامات تركم خصوصا نحو هذا الدفتري فالدامول ان تلتحق حضرة ماور عموم التخصيلات انه من الواجب عليه مراجعة الدفتري المذكور اقله مرة في الشهر ليكون معلومه ولم حضركم عن سير الصرافة الاداري الذي يجب على وظيفي المديرية ان اجمعا عليهم في عمل اقامتهم اقله مرة في السنة طبقا لاحكام الفصل الرابع من منشور نمرة ٩ ثم ينقضي التفتد على كتاب الحسابات بانه بهم المالية جدا دقة مراجعة عملية الصراف وان دفتر قيد الصرافة الموضحة بياتانه في هذا المنشور جعل تنصوفا لكي يتقن المالية ان تلك الجهة صار اجراءها فعلا فالامل ملاحظة ان يكون السجل بالدفتر البادي ذكره بناية الاعتناء والقبض

دفتر سمسار - (ر) سمسار (ق) ٦٩

دفتر صراف - (ر) صراف منشور نمرة ٩

دفتر قسائم العلم خبر - (ر) اختصاص المحاكم (ق) ٤٢ - ٤٣

دفتر القضايا - (ر) محكمة اهلية ١٧ ر سنة ١٣٠١ م

دفتر قيد سجل الاخلاق - (ر) منشور صادر من الداخلية (ق) ٦ ذ سنة ١٢٧٩ (ق) ١٢٧٩  
سنة ٨ - حيث جرى وجاري في بعض اشخاص باراسالم الى جهات توكر والسودان بحسب مقتضيات الاحوال من يثبت انهم من الاشقياء قطاع الطريق بناء على التعريات والحاضر التي تقرر عنهم بالكيفية المينة بالمعلومات السابق صدورها وهذا يستدعي حصر وقائهم بدفتري قيد سجل الاخلاق الموجود بالمديرية ببيان اسماهم وبلادهم وسوابقهم وما هو منسوب لهم من الشقاوة وتواريخ ضبطهم واسما من شهدوا بسوء مسلكهم وتواريخ وغمر الافادات التي تنقدم بها الحاضر للداخلية مع توليد ونمر الافادات المرسولين بها هؤلاء الاشخاص للجهاة لينقلوا الى الجهاة التي يصير تبيدهم اليها من واقع الاشعارات المجارسة تحريرها عنهم من الداخلية للمديرية فعلى هذا يلزم قيد من سبق ارسالهم مع من يرسلوا من الان فصاعدا بالسجل المذكور على وجه ما ذكره ببناء عليه محرر لمن ازم وهذا للاجراء

دفتر سجل المبيعات - (ر) منشور تاريخه غرة محرم سنة ١٢٩٩ (ق) ٢٢٢ نوفمبر سنة ٨١  
مخصوص تجديد دفتر سجل قيد المبيعات بالجهات الجاري فيها المبيع

دفن — { منشور من نظارة الداخلية بمراقبة عدم حصول دفن احد من المتوفين الا بعد الحصول على تذكرة تصريح بالدفن من مندوبي الصحة في ٧ محرم سنة ١٣٠٢ (٢٧ أكتوبر سنة ١٨٤)

الامل الننيه على بوليس ادارة مراقبة عدم حصول  
دفن احد من المتوفين الا بعد الحصول على تذكرة تصريح  
بالدفن من مندوبي الصحة مع التنبيه على الأشخاص الموقوفين  
بالاخبارية عن المتوفين ان يوضعوا لمندوبي الصحة المكلفين  
بغمرير التذاكر جميع الايضاحات اللازمة لاستيفاء كناية المخانات  
المرسومة بالنزك المذكرة المرسل صورة منها طيه

على الوجه المشروح اعلاه تحررت هذه التذكرة بالتصريح لدفن المتوفى المرقوم اعلاه في

لما كانت افكار الحضرة الفخيمة الخديوية دائما متوجهة لما فيه

عار البلاد ونجاح التجارة والزراعة المترتب عليها ثروة الاهالي  
 وكانت العاهة المضرة بزراعة القطن المسماة بالدودة موجودة  
 كثيرا في زراعة هذا الصنف وبقي لها مدة سنوات متوالية  
 وهذه من الاسباب الموجبة لعدم تقدم الزراعة واضمحلال ثروة  
 الاهالي المترتب عليها زيادة التجارة حصل الشروع في تعيين  
 لجنة مشكلة من ذوي الدراية والعلم بهذا الامر للبحث في  
 موجداته واتخاذ الوسائط المؤدية لاستئصاله — ولدي المداولة  
 في ذلك مجلس النظار في جلته يوم الاثنين ٧ رجب سنة ٢٠٠  
 الموافق ١٤ مايو سنة ١٢ تقرر تعيين لجنة تحت رئاستنا للنظر  
 في نوع الدودة المذكورة والوسائط الموجبة لمنع الاضرار  
 الناشئة عنها وبعد ان التأت من هذه اللجنة بتظارة الداخلية وبحث  
 بحثا دقيقا في هذا الامر ظهر لها ان تلك الدودة تتولد بعد نزول  
 النقطة من يرض الطائر الصغير المسمى ( ابو دقيق ) وكيفية  
 تولدها ان هذا الطائر ينف على ورق نبات القطن ويربي  
 ايضا صغيرا يغطى بنسج ويربي اشبه بقطعة طين جافة لونها  
 كوبر الجمال وما راه في الغالب يكون بحوار الضلوع التي

## ملحوظات

ان ظهور الدودة التي اضررت مزروعات القطن ضررا بليغا في العام الماضي قد اوجب اهتمام حكومة المحصرة الفخيمة بالحدودية بما يلزم اتخاذ من الطرق المرددة لمنع انتشار هذه الدودة بقدر الامكان — وقد تبين ما صار اجراءه من البحث ان الدودة المذكورة هي فراش بيض على ظهر ورق نبات القطن اي الجهة السفلى منه وبعد خمسة او ستة ايام بفقس البيض فيخرج منه دودة صغيرة تنغذي من ورق نبات القطن وتنمو في ظرف ثمانية عشر يوما ثم تنزل الى الارض وتبقى ملفاة تحتها فتضع شرنقتها في يوم واحد وتستعمل الى حورية وبعد ذلك بستة او ثمانية ايام تستعمل الى فراش يترك الشرنقة ويطير ثم يبيض ثم يموت — اما الشرنقة فهي البيت الذي ينسجه الدود لنفسه والمحورية هي هيئة مستطيلة تؤول اليها الدودة بعد النسيج وتبقى عليها في حالة المحمول مدة من سنة الى ثمانية ايام والفراش هو نوع من انواع ابو دقيق — وحيث انه ما توضح يمكن تقدير الزمن الذي يمضي من وقت الفاء البيض وفقسه وخروج الدودة ونموها لغاية موتها بخمسة او ستة اسابيع تقريبا فيكون من الضروري مداومة تنقذ نبات القطن لغاية اجتناء محصوله وتوجد طريقة من بين الطرق التي يثبت لغاية الان لاستئصال دودة القطن سهلة الاستعمال وهي قطع الورق الذي يوجد عليه البيض فان قطع كل ورقة يؤدي لاعداد اربعمائة او خمسمائة دودة اذ الفراش يبيض في كل مرة على كل ورقة من اربعمائة الى خمسمائة بيضة وبسهولة جدا معرفة الورقة التي يبيض عليها الفراش لانه يوجد عليها نقطة سمراء تشابه الطين لونها كوبر الجبال فعلى المزارعين حينئذ ان يهروا في غيطانهم ويمسحوا كل شجرة قطن ميلا قليلا فيتمكنون بذلك من معرفة الورقة التي يلزم قطعها انما يجب عليهم ان يجعلوا كامل الورق المقطوع ويضعوه في محل بعيد عن الغيط ثم يحرقوه — وتأمل عند وصول هذا المنشور ان تنبهوا على الماء مورين النابعين لمديرينكم بالاجراء حسب التعليمات الآتية وهي (اولا) ان يهروا ارباب الاطيان ما يلغهم من الخسائر ان لم يتخذوا الطرق الفعالة لمنع انتشار الدودة (ثانيا) ان يضعوا لهم كيفية تقلبات الدودة والهيئات التي توجد بها (ثالثا) ان يصفوا لهم الورق الذي يوجد عليه البيض (رابعا) ان يأمروهم بقطع ذلك الورق (خامسا) ان يلزمهم بحرق الورق المقطوع في محل بعيد عن الغيط — وتخبرونا ثلغرافيا كلما ظهرت الدودة في غيط من الغيطان التابعة لمديرينكم وفي كل خمسة عشر يوما تقدمون لنا تقريرا مبينا فيه حالة نبات القطن والضرر الذي يحصل له من اسيء عاهة كانت وكيفية اتباع التعليمات السابق ذكرها — وحيث ان اناطة ملاحظة هذه الاجراءات بهدتك مباشرة دليل كاف على اهتمام الحكومة بهذا المسئلة اهتماما كليا فافرجوا اتخاذ الاجراءات اللازمة لنشر هذا المنشور على كافة المزارعين وتنفيذ ما هو محتو عليه تنفيذا تاما واذا قرأتم بعد ذلك لزوم اتمام هذه التعليمات فبحرر لكم بكل ما يلزم اتخاذ من الاحتياطات

دودة القطن — { منشور من نظارة الداخلية في ١٦  
(رمضان سنة ١٣٠١) (١٠ يوليوس سنة ١٨٤٤)  
بالجلسة المتعقبة يوم الثلاثاء ١٥ رمضان سنة ١٣٠١ (٨ يوليوس

بظهر الورقة وعند تمام نضج البيض المذكور يخرج منه دود يستمر سائحا في اوراق التبر ويتغذى منه وحين ان يصل حجم الدودة الى ٣ سنتيمتر تنزل الى الارض في وقت الحرارة وتضعد ثانيا قرب الغروب — وبانتحار بعض اوراق من شجر القطن الذي وجد عليه النسيج المذكور وانما يتبعه ومعاينته بالنظارة المعظمة تبين ان ذلك النسيج تحته جملة بيضات صغيرة مثل حبوب البرسيم وان هذا البيض ينضج بحسب الحرارة التي بوضع فيها فيخرج منه دود صغير وينمو ويتغذى من شجر القطن ثم ينمو الى ان تصبح الدودة الواحدة طول اصبع تقريبا وياتها موسم القطن تبقى ملفاة في باطن الارض وتستعمل الى (حورية) وتمكث في الارض الى ان ياتي الموسم ثانيا فتخرج الحورية المذكورة الطائر الاصلي المسمى (ابودقيق) وهو يبيض على الاوراق وهكذا وان الجهة التي يبيض عليها هي ظهر الورقة اي الجهة السفلى منها وعند ازالة النسيج الموجود على الورق وجد تحته جملة بيضات تبلغ تقريبا من ثلاثة الى اربعمائة — والطريقة الوحيدة لمنع ضرر تلك الدودة هي قطع الورقة التي يوجد عليها البيض المذكور وازالتها بالكليكة قبل تفرخ البيض وقد علم انه يكفي لازالة ما يوجد في كل فدان من ستة انفار الى ثمانية في يوم واحد كما دلت على ذلك التجارب وحيث ان الدودة المذكورة مضره بزراعة القطن ضررا بليغا والطريقة المانعة لضررها هي كما سبق واستعمالها سهل جدا وقد تبيننا انه باستعمال هذه الطريقة تظهر فوائد عظيمة لوفاة الزراعة وقد سبق اننا ارسلنا حضرة الدكتور عثمان بك غالب من اعضاء اللجنة لمديريات بحري لاجل تعليم الاهالي والمزارعين كيفية وجود وغوث تلك الدودة ومحل البيض الذي على الورق وكيفية ازالة الاوراق ولا بد انه وصل الى مديرية سعادتكم واعطى التعليمات اللازمة فالامل انه بوصول هذا المنشور يصير اعلانه على كافة النواحي والعرب والكنفور والاباعد لمطلوبة جميع المزارعين بما ذكر وحتم على تنقذ كل شجر القطن بكل تأمل وفي ظهر الورق خصوصا وقطع الورق الذي يوجد عليه البيض ووضع في مقطف بكل تحفظ لعدم تساقط شيء منه على شجر اخر او على الارض وفي اخر النهار يصير حرق ذلك الورق بالنار خارجا عن الغيط واذا كان مع اجراء هذه العملية بواسطة ستة او ثمانية انفار في كل فدان كما سلف لا يزال يوجد دود كبير بالشجر فيهبزون الشجر لاجل وقوع الدود منه على الارض وحينئذ يصير ازالة المياه عليها جميعها لكي بوجودها نجت الشجر يموت الدود او يحصل التمكن من تنقيته من فوق سطح الماء باليد واعدامه وبذلك يتلاشى ضرر الدود المذكور وقد حصل النشر بما ذكر في تاريخه لعموم المديرين وبالمجمل هذا تكمل للاجراء بموجب مرسوم معه عدد خمسة لاجل سرعة تعميم نشر لكافة الجهات كما ذكر ونعشم انه بحول الله تعالى تظهر منافع هذه الطريقة للمزارعين ويحتمون ثمراتها في هذه السنة ويستمررون على استعمالها حتى ينقطع اثر هذه الافة المضره وتخلص منها البلاد

دودة القطن — { منشور من نظارة الداخلية في ٥  
(مايوس سنة ١٨٤٤)

فبوصوله لطرفكم يجري اعطاؤه التعهدات المذكورة بحيث تكون مصدقاً عليها من مأموري المراكز ومعتمدة من حضرتكم لحفظها بطرف جنابه وللإجراء هكذا لزم تحريره لسعادتكم

دودة القطن — ٠ { منشور أصدرته نظارة الداخلية في سنة ٨٥ (رجب سنة ١٣٠٢) الموافق أبريل

غير خاف ان الاحتياطات والاجراءات التي صدرت اوامر الحكومة في العام الماضي بالحث على اتخاذها لاستئصال دودة القطن قد ساعدت بلا ريب على تخفيف الاضرار التي تنتج عن هذه الآفة وجلبت للمزارعين فوائد جمة وحيث ان الحكومة لن تزال موجهة عنايتها الى ما فيه ثروة وسعادة الاهلين وقد قرر مجلس النظارة ان ما اجري في العام الماضي من الاجراءات الموصلة لهذا الغرض يصير اجراؤه في عامنا الحاضر ايضاً حرصاً على المنفعة العمومية فبناءً عليه قد اصدرنا هذا المنشور لمن لزم ومن الجملة لحضرتكم نستنهض به هممكم وجل اجتهدكم الى دوام التأكيد على جميع مأموري وعمد ومشايخ جهتكم بسرعة اتخاذ كل الطرق المودية لمبادرة الاهالي والمزارعين ان ازالة ما يرى مصاباً بالدودة من اوراق القطن اولاً فاولاً على الصفة التي صدرت بها هاتيك الاوامر بغير اهمال ولا توان في ذلك وانا نتعشم انه بمعونة الله وحسن هممكم لا يسمع بحصول ادنى ضرر لزراعة القطن بجهتكم في هذا العام

دولة اجنبية — ٠ (ر) حكومة (فق) — اجنبي (اسم كل دولة)

دولة عثمانية — ٠ (ر) تركيا

دولة عليية — ٠ (ر) تركيا

دولة عليية — ٠ (معماد اعلان الادواق) (ر) تركيا

دولة متحابة — ٠ (ر) اجنبي — ٠ (اسم كل دولة)

دومين — ٠ (ر) املاك الميريس العمومية المرتننة

— معاش الحجة سنة ١٣٠٥

دونما — ٠ (ر) حكومة (فق) ٨١

دلالة (عوائد) — ٠ { امر عال رقم ٢١ م سنة ١٣٠١ (٢١) نوفمبر سنة ٨٤

(نحن خديو مصر) بعد اطلاعتنا على امرنا الصادر

سنة ٨٤) تلئت صورة القرار الذي اعطي من عند البلاد والموسيو البر اسمعلوم رئيس اللجنة الزراعية وحضره عثمان بك غالب احد اعضائها اللذين توجهوا الى ناحية سمندول للنظر في امر الدودة وما تخفق للعمد من ان التلف الذي يصيب شجرة القطن مسبب عن الدودة لاعن الندوة كما يتوجه الاهالي وانه يلزم نزع هذا الورق من اذانهم وتعميم تفهيمهم عن كيفية تنقية الورق الذي يظهر عليه الدودة ولدى المداولة بالمجلس في هذه المسئلة تقرر ما يأتي — من حيث ان الدودة هي من الافات العمومية التي يلزم اتخاذ جميع الوسائل المردية لابطادها وتقليل اضرارها فتظارة الداخلية تصدر التاكيدات القوية لجميع المديرين باخذ التعهدات على عمد ومشايخ البلاد بانه عند مانتظهر الدودة في زراعة ارض من الاراضي الداخلة زمام اي بلد تكون تابعة لم يلزمون اهالي تلك الناحية عموماً بتنقية الورق الذي يظهر عليه البيض قبل تحويله الى دود وقبل تلف المزروعات التي ظهر فيها وابتداده منها للمزروعات المجاورة مع ملاحظة المزروعات الاقطنان على الدوام في الجهات التابعة لم وانه اذا حصل منهم اهمال في هذا الامر يكونون مسؤولين لدى الحكومة ونضطر لمجازاتهم اذ ان مقاومة انتشار الدودة هي من الامور ذوات المنفعة العمومية التي لا يحسن التغافل عنها وانه يصير النشر عن ذلك في الجريدتين الرسميتين احالة للعموم وبناءً عليه لزم تحريره لسعادتكم لاجراء مقتضى ما تقرر — المسطر قبل هو صورة ماصدر للدخالية من جانب رئاسة مجلس النظارة مؤرخاً ١٦ رمضان سنة ١٣٠١ بمقرر المجلس المشار اليه ملافاً لما هو حاصل لزراعة القطن من التلف بسبب الدودة التي يتوهم السواد الاعظم من الناس انها ندوة وحيث انه من اللازم تنفيذ هذا القرار تماماً فقد حصل النشر عن هذا في تاريخه للعموم الا انهم ومن المجمة هذا تبسم لنفوساً باجراً مقتضاه سريماً في جهة طرفكم ولتعملوا انتم ومن دونكم من المأمورين ان الاهال في ذلك يعقبه مسئولية عظيمة

دودة القطن — ٠ { منشور من نظارة الداخلية في ٢٧ (رمضان سنة ١٣٠١) الموافق ٢١

اوليه سنة ٨٤)

الموسيو البر اسمعلوم رئيس اللجنة الزراعية لدى وجوده في الجمعية التي عقدت بناحية ميت سمندول دقيلية للنظر في مسألة دودة القطن اتفق مع العمد الذين كانوا موجودين هناك على انه عند انصرافهم ونوحيهم لمراكزهم يستحضرون كل منهم عمد مركزه بديوان المركز ويجري تفهيمهم ما تقرر في الجمعية بشأن الدودة المذكورة وباخذ منهم تعهدات باجراء مقتضاه ويقدمها لديوان المديرية وحيث ان اوليك العمد وصلوا مراكزهم من مدة وضرورة اجروا ما ذكر وجناب الموسيو اسمعلوم سيتوجه بعد يومين من تاريخه الى جهة بحري لاستكشاف احوال القطن

ملحوظات

اجراء في خصوص الديون المطلوبة من بعض المزارعين من الاهالي الى التجار بنوع الاستقراض بالفايض وتعذر سدادها لاربابها وكيفية الرابطة التي اعطيت لتوسط الحكومة في كون الميري يسند للتجار قيمة الديون مطلوبهم من الاهالي المقتدرين على سداد دينهم للميري في القابل بالامتداد وكيفية التقاسيط التي تحدت للسداد التي غايتها سبعة سنوات بالفايض المائة سبعة سنوي مع رهن املاك المديونين المرفوعين بالحكومة سواء كانت اطيان او عقارات واما الاهالي الغير مقتدرين قد توضع عن مبيع موجوداتهم واما لاكم وبعد سداد اموال الميري فما يتبقى ينقسم على الديان اذا طلبوا المديانين اجراء ما ذكر فضلا عن مجازاة المديونين المذكورين بموجب القانون بحيث اذا طلبوا الديانة ترك المديون حتى يقتدر فيترك حسب رغبتهم وهكذا لاخر ما توضح مفصلاته وحيث وافق ارادتنا الاجراء حسبما تسطر فيه واصدرنا اوامرنا بذلك المالية والداخلية ولتفتيش بحري بالاجراء ولكون الجهات القبلية لا تخلو من حصول ديون بها طرف الاهالي للتجار فمن يرغب من الاهالي والتجار التي هناك الاجرا على وجه ما ذكر سيجرى بالجهات البحرية لا مانع من المعاملة بموجب ما توضح بالقرار وبذلك لزم اصداره لكم على هذه الصورة لاعتداد الاجراء كما توضح يكون معلومكم (مقدمة) انه حيث ازدياد العارية بهذا القطر يستلزم وجوب بذل ما في الامكان الى رعاية مصلحتي الزراعة والتجارة بعين الاعانة حتى يحصل مبلغ النهاية في الاتساع ونظرا لارتباطهم ببعض وشدة احتياج مصلحة الزراعة الى رواج مصلحة التجارة والاخير بالمثل قد تعين بوجه اللزوم الضروري مراعية تشييل ورواج امور الطرفين لاجل الرفاية عند تطرق المحلل الذي اذا عاد ضرره على احدي المصلحتين فيعطل سير المصلحة الاخرى وتنقد الثمرة التي جل القصد نحوها وحيث انه قد شوهد من وقائع الاحوال ان بعض التجار قد اعطى لبعض المزارعين من الاهالي نفود بالفائض بنوع الاستقراض بغير ان يتحقق فيه الاقتدار على الوفاء وكذا بعض المزارعين بالنظر لما وجدوه من سهولة الاستقراض بهذه الكيفية فسيئ التبدير منهم لم يراع العواقب ويستغرق في الدين الزائد على حد الطاقة فيأخذ من الثمار ما يأخذه ويستقل عليه فوائد كليه وتطول المدة لعدم التسديد تتراكم عليه ويتأخر في السداد وهذه الحالة وان كان بعض الطرفين قصد بهذا الاتساع في دائره مصلحته لكن لعدم سيرها على سبيل الاستقامة فلا شك انها موجبة الى تطرق المحلل الى تلك المصلحتين اي الى التجارة من حيثية

بتاريخ ١٧ يناير سنة ٨٠ — وبناء على ما رفعه اليها ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار — وبعد اخذ راي مجلس شوري حكومتنا امرا بما هو ات (م) ١ قد الغيت من تاريخ صدور امرنا هذا العوايد الآتية يانها (اولا) عوايد الدلالة الجاري تحصيلها بالمحروسة على المصنوعات والمشغولات المستعملة من ملابس واثاث واواني نحاسية واسلحة وساعات وما اشبه ذلك التي تباع بالمزاد في اسواق المحروسة (ثانيا) عوايد الارضية الجاري تحصيلها في المحروسة والاسكندرية اثناء الاعياد والمواالد

ديلوما — (ر) شهادة مدرسية

دية — (ر) حقوق مدنية (فتح ٤٧)

دير ابو سيفين — (ر) مقبرة ودفن ٢٧ سبتمبر سنة ٨٣

دير مار جرجس — (ر) مقبرة ودفن ٢٧ سبتمبر سنة ٨٣

دين (اختلاف الدين) — (ر) مواريث (ش ٥٨٥)

دين — (ر) يمين (قم ١٧١)

دين (انتهاك حرمة الاديان) — (ر) جريدة (فق ١٦١)

دين — (قانون عقوبات)

(الباب الحادي عشر)

في معارضة اطلاق اقامة شعائر الاديان

(م) ١٤٨ كل من شوش على اقامة دين من الاديان او على اظهار احتفالاته او عارض في اي شيء مما ذكر بضرب او تهديد عوقب بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر

دين — (ر) ابراء — اثبات الديون — حوالة

— هبة (ش ٥١١) — حوالة (ق ٣٤٨) — شركة

(ق ٤٣٩) — مضي المدة — سقوط الحق : دائن

دين الاهالي — (صورة لائحة ديون الاهالي الواردة

للمديرية المجيزة بشرح من تفتيش اقليم

قبلي رقم ٢٠ رجب سنة ٨٢ (٢٢ نوفمبر سنة ٦٥) نمرة ٢٥

صورة امر كريم صادر لتفتيش قبلي رقم ٢ رجب

سنة ٨٢ نمرة ٨٥

قد احطنا علما بمفصلات القرار الصادر من المجلس

الخصوصي رقم ج سنة ٨٢ نمرة ٢٩ المسطر صورته بهذا

المحتوي ثلاثة مقالات وعشرة مواد بما تراء مناسبة

رواج مرة اخرى لفقد آلة كسبه مع ان التجار حال اعطاهم النقود الى المزارعين على سبيل الدين غالباً يكونوا اعطوها بقصد الاستحصال عليها من المحصولات لا من بيع الارض ومصلحة التجارة عادت تدور بحالة دائمة الى التاجر حسب الاستعداد ويمكنه بيع وسيدبر ويدبر ماله صرف وقبض في السنة مراراً والمزارع لا يتأق له رد ما صرفه الا في السنة مرة او مرتين حسب مواسم المحصول مع بقاء راسماله التي هي الارض فلو قدر ان المزارع المدينون صادفه مضرة من موت المواشي او عاهة زمنية في زراعته يترتب منها تاخيره عن التسديد فلا تساعد القوانين على تجرده من مصلحة التكسب التي منها يمكنه تسديد المطلوب منه في زمن قابل مع ان التاجر التي تتوقف حركته لو كان راسماله باقياً ثابتاً يتأق منه محصول يسد المطلوب كما للمزارع ربما ان ديانه لا تطلب تفليسته منعاً للضرر

(المقالة الثالثة) انه لتنوع احوال الدين واحوال المدينين من المزارعين لا يمكن تصور المقصود بطريقة واحدة لكن من المعلوم ان الذي يظهر تفريطه من التجار في ماله هو يكون اولى بخسارته وكذا الذي يظهر سوء تصرفه في اموال التجار من المزارعين بانه كان صرفها في السفاهة يكون منخرف الجزء القانوني فمن كان يخالف ذلك من الطرفين واخذ واعطى طمعاً في اتساع مصلحته ولم تساعده المقادير فهولاء لو ان الحكومة تتوسط في تسوية اموره بالتي هي احسن يكون ذلك ادعاً من تخلص الطرفين من الضرر وموجباً الى دوام سير المصلحين على الوجه اللابق وبناء على ذلك قد توضح في المواد التي بعده ما نظره في ذلك

(م) المدينون الذي نحق في وفاء الدين المثبوت باسناد الوقت في مدة اكثرها سبع سنين تقبل الحكومة تسديد دينه الى اربابه على شرط وضع املاكه المثبوتة من اطيان وعقارات تحت الرهن الشرعي وانه اذا لم يسدد المدينون دينه التي عليه ذلك الرهن في ظرف المدة المعينة فتكون الحكومة ماذونة حينئذ بالنصرف فيه بأي كيفية شامت لاجل سداد الدين وتحرر الحجة الشرعية بذلك من المحكة الشرعية الكائنة في الجهة التي فيها توطن المدينون واملاكه (م) ٢ الحكومة تقبل تسديد الدين المذكور في المادة الاولى باعطاء سندت خزينة من ديوان المالية الى اصحاب الديون المذكورة بتوضيح فيها بيان التواريخ التي يدفع بها مبالغ تلك الديون من خزينته بمراعاة التقاسيم التي تقرر عن ذات المدينون في كل مديرية بموجب الاقادات التي تقرر من المديريات الى ديوان المالية بيان ذلك (م) ٣ متى استقر رضا صاحب الدين المثبوت طرف من تقدم ذكرهم على اخذ ماله من ديوان المالية

تعطيل تسديد حقوق التجار الى الزراعة من حينية قيد المزارعين في اثر الدين وتعطيلهم عن حركات الزراعة التي عليها مدار مصلحة التجارة فلاجل ازالة الضرر المشاهد حصوله بهذا الخصوص واجراً بما فيه صيانة مال التجار من التلف وازالة ما يعطل سير مصلحة الزراعة قد صار تنظم المقالات والبنود الاتي شرحها لنشر وتعلق بالمامل من الله تعالى انه باجراء العمل بموجبها ينتظم سير المصلحين على طريق الاستقامة وتعود من ذلك المنفعة العامة

### (المقالة الاولى)

انه من الاصول المرعية بقانون التجارة انه اذا ظهر عدم مقدرة شخص من التجار على تسديد المطلوب منه وتطلبوا ديانه اشهار تفليسته فتشهر وتضبط املاكه لاجل قسمتها على ارباب الدين قسمة الغرماء ما عدا من استثنى من ذلك ومتى قسمت فالديانة تكفي في مها كان لهم من المبالغ بما يصيبهم من تلك القسمة قليلا كان او كثيراً ومن المعلوم ان موضوع هذا القانون هو بحسب مقتضاه رواج مصلحة التجارة وعدم تعطيل الكبيالات عن اوقات دفعها المعينة بالتدقيق التي عليها مدار ادارة تلك المصلحة وسيجري هذه الاصول في حق المزارعين ليظهر من العلل والاسباب ما يمنع من ذلك تقدم تأسيس قواعد مصلحة الزراعة وسيرها على هيئات الموضوع التجاري وعدم وجود المناسبة بينهم في ذلك واذا لم تظهر الى تلك الاسباب والعلل الواضحة ويصرف النظر عنها زعماً بان اجري ذلك من رواج التجارة ليظهر الامر بالعكس حيث ان المقصود هو ايجاد القوة في سير المصلحين لشدة احتياج كل منهم الى الاخرى

(المقالة الثانية) ان الاشياء والعلل المانعة من معاملة المزارعين في حالة عدم الاقتدار باشهار التفليس وقسمة تعلقاتهم قسمة الغرماء الطويلة التفصيل وهي معلومة الى الجميع فلا حاجة الى بيانها هنا اذ الغرض من هذا ترويج حال الطرفين بما هو في الامكان فلو فرضنا ان المدينون يمتلك من منفعة الاطيان الخراجية مهمات وآلات الزراعة ما اذا ابيع يسدد ديونه سواء كان يوفي عند القسمة ويذهب بعض الدين على اربابه كان سبباً الى تجريد ذلك المزارع وتعطيله مرة اخرى واحدة هو وعائلته من التكسب من الفلاحة التي هي كاره ولا يتصور له حالة



ملحوظات

دهونهم بل تباع املاكهم وموجوداتهم بمعرفة المديرية بحضور المداين والمدينين ومن بعد سداد اموال الميري من المتصل من الثمن ينقسم ما يتبقى على الديانة على حسب الاصول ويجازونه زيادة على ذلك بالجزاء الذي يستحقونه فانونا هذا اذا طلبت الديانة اجرا ما ذكر واما اذا طلبوا تركه حتى يقدر فيترك حسب رغبتهم (م) ١٠ اي تاجر كان نظرا للزوم تحفظه على ماله فلا يعطى نفودا لاحد من الاهالي الا بتأمينات قوية وتوثيقات شرعية حكم الاصول البلدية المنبئة ومن لا يراعي ذلك من التجار ويصرف ماله للتفريط وبالضبايع وتسبب في خسارة نفسه حيث قد عرض ماله للتفريط وبالضبايع وتسبب في خسارة نفسه حيث ان الحكومة ليست ملزمة بتسوية ديون الاهالي بهذه الطريقة من اخرى

### قصر المجلس الخصوصي

قد علمت هذه اللائحة المشتملة على مقدمة وثلاثة مقالات وعشرة مواد في شأن ما شوهد حصوله من الامور الموجبة الى تعقيل سير مصلحة الزراعة والتجارة وتطرق الخلل اليها نظرا لثمة تعلفها ببعض واحتياج كل منهم الى رواج الاخرى وما نظر لزوم اجراءه في ازالة الاسباب الموجبة لذلك المؤمل منه حصول نجاح ونجاح امور المصلحين وحيث ان الاجراء بموجبها بعد من جملة العناية الدورية المبذولة في حسن عارية هذا التطور وراحة سكانه وازالة اسباب الضرر عنهم وذلك ما يستحسن التعجيل في اجراءه لتنظم في سلك المآثر الجلييلة فبعرضه الى الاعتبار الكريمة كلها وافق الارادة السنية وصدر به الامر العالي يجري العمل بموجبه

دين الاهالي - منشور بتوكيل حضرات المديرين  
(في قبول رهن ما سبق تسجيل رهنه من املاك واطيان المدينين)

بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٢٩٧ نشر للمدبريات وبالمجلة لسماعتكم نمر ١٦٩ بما لزم من تحرير صور المجمع السابق تحريرها بالاطيان والاملاك السابق رهنها للميري نظير ديونهم وتحرير جميع ما صارت عليه حال التسوية وحفظها بالمديرية وارسال الصورة المذكورة للمجلة مصدقا عليها من طرف حضرة قاضي افندي المديرية وانه اذا كان هناك شيء من الاطيان والاملاك المرهونة باقيا بدون تسجيل يصرح باجراءه للالزام للحصول على تسجيله بطرف حضرة القاضي براءة مقادير ما صار رهنه وقت تسوية الديون وتحرير المجمع اللازم عنها وحفظها بالمديرية وترسل صورها من طرف حضرة القاضي اول باول للحكمة الكبرى حتى يبرهنها بغير توصيلها للحكمة للخططة وتسجيلها بغير رهناتها وحيث ان مادة تسجيل ما لم يكن صارت عليه لحد الان وتحرير المجمع اللازم عنه يلزم له توكيل سعادتك عن الحضرة الخديوية في قبول رهن ما يصير رهنه للميري من اطيان واملاك المدينين فبناء عليه وكون انه سبق صدور امر كرم اليها بتاريخ ١٢ ربيع الثاني سنة ١٢٩٧ نمر ٢٧ بتوكيلنا عن الحضرة الخديوية في بيع وتوقيع مبايعة ما يلزم الحال لبيعها من الاطيان والاراضي والاماكن الموجودة على دمة الميري بمصر واسكندرية وسائر جهات البنادير والاقاليم بحري وقبلي الغير مرهونة والغير لازمة ضرورية للحكومة وان لنا للارخصة بتوكيل من يدرى عنا فيما ذكر بحسب ما تقتضيه الحال فعلى هذا المنوال الامر المشار اليه كان لتوكيلنا وتوفضا ايضا فيما يصير رهنه لجهات الميري لما في ذلك من صالح المصلحة المائدة يحصل المرابا لجهته فبمقتضى ما ذكر قد نوبنا سعادتك عنا بالافرار والصادق على قبول رهن ما لم يكن سبق تسجيل رهنه لحد الان من اطيان واملاك المدينين اذا كان باقيا شيء من ذلك بدون تسجيل بالمديرية ادارة سعادتك مع مزايا المراعاة لاستيفاء

بالكيفية المذكورة بالمادة الثانية فيتوجه الى حضرة المدير ويثبت مطلوبه في مواجهة المدين وتعمل حسبة صحيحة بمعرفة المدير عن اصل مبلغ الدين الثابت طرف المدين وينظر قدر المنة التي يمكن تسديد المبلغ مع مابظه بواقع التفريط بتراعي من حالة اقتدار المدين ورضا المداين وبحسب عليه الفرط بواقع المنة المذكورة اي على حسب المبلغ المذكور قبل دفع القسط الاول ثم بحسب ما يتبقى بعد دفعه لمحد تاريخ القسط الثاني ثم بحسب ما يتبقى القسط الثاني وهكذا لنهاية المنة المقررة للتسديد ويكون اضافة ذلك القسط باعتبار المائة سبعة سنوي بعد اضافة القسط على الاصل يجعل مبلغا واحدا (م) ٤ بعد خصم مبلغ الدين والقسط وجعله مبلغا واحدا بالكيفية المذكورة قبله واخذ السند الكافي من صاحب الدين بقبوله وتسديد مطلوبه بموجب سندات الخزينة كما ذكر فيمحرر المحجة الشرعية على المدين الى الحكومة بالمبلغ المذكور ويتوضح بها بيان قسوط التسديد وما رهنه على تسديده من اطيان وعقارات وما يجري فيها اذا لم يسدد في الميعاد كما ذكر بالمادة الاولى وتلك المحجة تحفظ بالمديرية وبموجبها يقرر الافادة من المدير الى ديوان المالية ببيان ما انتهى عليه الحال في تسوية تسديد ذلك الدين بموجب الموضح في المحجة الشرعية لاجل ان يعطى سندات خزينة بالمبالغ المذكورة فيها عند الافادة المذكورة الى صاحب الدين لاجل بوصلها الى ديوان المالية يؤخذ منه جميع السندات التي تكون بطرفه على ذلك المدين بعد التأشير عليها منه ما انتهى عليه الحال لتخفظ مع المحجة الشرعية (م) ٥ للمديران باذن ذلك المدين بعد رهن اطيانه وعقاراته باستعماله ما صار رهنه في مصلحة زراعته لاجل الكسب وتاديه مال الميري وسداد الدين المقسط عليه باوقافها (م) ٦ عند ورود افادة المديرية الى ديوان المالية ببيان ذلك الدين بيد صاحبه وتسليمه سندات الخزينة بالمواعيد التي تقرر بالدفع كالمذكور في المادة الثانية يؤخذ منه الكتابة اللازمة باستلامها (م) ٧ بغير الاعلان من طرف المديرية باسم المدين وشهرته ومحل اقامته ومقدار الاطيان والعقارات الموضوعة تحت الرهن ويتوضح في ذلك الاعلان بعدم قبول تصرفه في شيء منها بيع او رهن او ايجار او هبة او غير ذلك من اوجه التصرفات ما دامت تحت الرهن (م) ٨ ان ما يلزم اجراءه من التحرر الواجب في اثبات الديون اللازم تسديدها من الحكومة عن المدينين والتيقن من صحتها وصحة حساب فرطها المنتضي اضافته عليها باعتبار المنة المعينة للتسديد وصحة غليك المدين للعقارات والاطيان المنتضي وضعها تحت الرهن وفي تعيين مقادير التفاسيط التي يدفعها المدين للحكومة من غير تأخير لاجل سداد دينه في المنة المعينة وتوضح ذلك بعبارات وثيقة في المجمع الشرعية واخذ السندات الكافية من اصحاب الدين بما يدل على قطع العلاقة من المدين الاصلي اكفاه بسندات الخزينة التي تؤخذ من ديوان المالية كل ذلك ما لزم به حضرات المدبرين وسعادات مفتشي الاقاليم (م) ٩ المدينين الذين لا يتحقق فيهم وفاء الديون التي عليهم في المنة المدة التي اكثرتها سبع سنين علم انهم قد ارتكبوها بالسفاهة والتبذير والاسراف واساءة التدبير فلا تقبل الحكومة سداد

منقضيات التمتع الشرعي في هذا الخصوص بغاية الدقة وانقضى تحريره  
ذكر في ١٢ أغسطس سنة ٨٠

دين الاهالي — صورة منشور محررالى مديريات قبلي  
وبجري في ٨ ذي القعدة سنة ١٢٩٧

صورة مانحور لسعادة مأمور تحقيق المتأخرات بمديريات بحري  
بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ٨٠ نمرة ٣٠٤

وردت افادتنا سعادتك نمرة ٢٥ ونمرة ٣٥ بنهم منها انه كان سبق صدور  
افادة من تنبش عوم الاقاليم مذ كان في ٢٨ شعبان سنة ٨٣ مقتضاها  
انه نظرالما تلاحظ من عدم سداد ديون الاهالي بالتفاسيط التي ربطت  
وكون ان المتأخرين في السداد لم اطيان مرهونة تحت سداد المبالغ المتسطة  
عليهم ولا بد من وجود اشخاص من معتمدي الاهالي يرغبون قبول الاطيان  
المذكورة لاتفاهم بزراعتها متبالة دفع ما هو منسقط عليها للحكومة انشه  
بالعاروفة وبعض اشخاص يرغبون مشترى منقضيها ان كانت اثرية او  
تملكها ان كانت عشورية بمن يدفعونه فوراً للخرينة يبلغ مقدار المبلغ المتسقط  
على كافة سنوات التسوية والبعض يرغبون مشترى جانب منها بحيث  
ان الذين يدفعونه فوراً او تقسيطه عليهم كما كان متسطاً على صاحب الطين  
وقد ظهر لسعادتك انه على مقتضى ذلك حصل توزيع اطيان وديون  
اشخاص على آخرين ويستم ما ظهر لسعادتك من المسائل المتنوعة المختصة  
باطيان المديونين بمديريتي الغربية والديولة كما انه قد وردلالية افادتان  
من مديرية البحيرة نمرة ١١٦ ومديرية الشرقية نمرة ١٠٠ في هذا التيل  
ولدي النظر في عوم تلك المسائل نراى ان اطيان المديونين التي  
اعطيت من اربابها لتفريم بالنسبة لعدم اقتدارهم على دفع ما عليها من  
الديون وقيل المتنازل لم الاطيان بما عليها واوفى بشروطهم فهد بقى يد  
المتنازل لم حيث كان المتنازل برضا وقبول من الطرفين اما الاطيان  
التي اعطيت من اي المديريات بدون رضا اربابها في متبالة دفع ما عليها  
فحيث ان اصل الاطيان المذكورة كانت مرهونة للبري والرهن يقتضى  
الحمازة والادارة لحين وفاء الدين وفي حالة عدم الوفاء كان للحكومة الحق  
في وفها ان تبع الاطيان المرهونة وتحصل على حقوقها او تبقي الاطيان  
في يدها وتديرها مباشرة او بواسطة من تستقيه عنها لحين السداد فاللازم  
الان في ذلك انه اذا كان يوجد منها شي صار مبيعه وتسلم للشرين وتقل  
التكليف عليهم ودفعوا ثمنه فوراً او تقسط عليهم ودفعوا الاقساط متوياً  
حسبما كان تقرر فهد انتهى الامر فيها وتبقى بيد المشترين اما الاطيان  
التي اعطيت من المديريات لاشخاص بدون نقل تكليفها وتعهدها بسداد  
الدين بشروط معلومة فمن كان منهم اوفى بشروط والاخذ ودفع التفاسيط  
في موافقتها يكون له الحق في ابناء الاطيان تحت يده بالصفة التي  
اعطيت الاطيان له بها وان لم يرض المالك الاصلي بتحرير الحقبة اليه  
فيكون تملكه بالصفة التي تقرر في لائحة المحجوزات اما من لم يوف بشروطه  
فقد سقط حقه وتوخذ الاطيان منه وترد لمالكها الاصلي بعد سداد ما يكون  
دفع عنها من الدين وتعهده بسداد الباقي فوراً او في المواعيد بالاتفة  
وكذلك من اخذ اطياناً بتنازل من اربابها ولم يوف بالشروط التي  
تعهدها فلكون الاعطاء اليه ما كان الا لسداد الدين المرهونة عليه الاطيان  
في اوفان فهدم وفائه انتمى الشرط وسقط حقه فيها وصارت حقاً للبري  
وتوخذ منه بعد محاسبته على ما يكون تسدد عليها منه والميري غير في يدها  
او في اعطائها لمن يشاء ويكون لصاحبها الاصلي الاولوية اذا سدد ما  
عليها اما المتبالة والامتياز فهذان بيمان الاطيان ابنا نقلت قبناه عليه  
تحرر بذلك لمديريات بحري وقبلي للعلم والعمل بها على ضايق واخذوازم  
تحريره لسعادتك لباشرة الاجراء بمديريات بحري وافادتنا سعادتك له

دين بابانو — (ر) تصفية

دين بيت المال — (ر) تصفية

دين ثابت — (دين ممتاز) (ر) تصفية

دين الدائرة الخاصة — (ر) تصفية

دائرة سنية

دين السانديكاتو — (ر) تصفية

دين سائر — (ر) تصفية م ١٢:٨ — دين

موحد

دين سماوي — (ر) نكاح (موانع)

دين صحة — (ر) اقرار (مجلة ١٦٠٢)

دين صندوق الايتام — (ر) تصفية

دين عادي — (م) ٥٥٥ يجوز للداينين العاديين  
(ان يستوفوا ديونهم من جميع اموال

مدينهم لكن مع مراعاة الاجراءات المقررة في القانون  
(م) ٥٥٦ لا يجوز الطعن من الدائنين في تصرف مدينهم في امواله

بمقابل الا اذا كان التصرف حاصل لا لاضرار بمخوفهم

دين عمومي — (ر) اختصاص (لا ١٦ — دين

موحد

دين غير جائز الحجز عليه — (ر) مقاصة (ق ١٩٥

دين غير حقيقي — (ر) متفالس (ق ٣٠٤

دين القاصر — (ر) حجر (ش ٤٨٨

دين متأخر — (ر) مطلوبات متأخرة

دين مرض — (ر) اقرار (مجلة ١٦٠٢

دين المريض — (ر) مريض

دين مشترك — (ر) شركة (مجلة ١٠٩١

دين مصري — (ر) تصفية

دين معلق وجوبه على شرط — (ر) افلاس

قت ٢٢٥

دين مقاولي ميتا اسكندرية — (ر) تصفية م ٤

دين المكاتب — (ر) تصفية م ٥

دين ممتاز — (ذكر بتو صادر في ١٢ ابريل سنة ٨٥  
(بشان توقيف صرف الخمسة في المائة

موقنا من كروانات الدين الممتاز ودين الدائرة والمحجودين

مصلحة الاملاك الميرية

(نحن خديو مصر) حيث ان الدول قد اقرت بموجب الاتفاق الذي  
وقعت عليه في لوندرة بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ اعلى استصدار  
امر حال بمعدل قانون التصفية — وحيث انه لا يمكن اصدار هذا الامر  
المؤذن بعقد سلفه مقداراً خمسة ملايين ليرة استرلينية تحت ضمان  
الدول الا متى صارت هذه الضمانة نهائية — غير انه نظراً لان  
مواعيد دفع كروون الدين الممتاز والدين المحجودين الدائرة السنية  
ودين مصلحة الاملاك الميرية قريبة الحلول فينبغي التصريح من الان  
لاعضاء صندوق الدين العمومي وللمدير ومنقضي الدائرة السنية وللمديري  
مصلحة الاملاك الميرية بان يحجزوا موقفاً من الكروون الذي يستحق  
رسم الخمسة في المائة المصرح بحجزه في الاتفاق المشار اليه اننا — نبناه  
على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا امرنا بما هو ات (م) ١ قد  
تصرح لاعضاء صندوق الدين العمومي وللمدير ومنقضي الدائرة السنية  
وللمديري مصلحة الاملاك الميرية ان يحجزوا خمسة في المائة من الكروون  
الذي يستحق دفعه في ١٥ ابريل الجاري عن الدين الممتاز ودين  
الدائرة وفي اول مايو القادم عن الدين الموحد وفي اول يونيو القادم  
عن دين مصلحة الاملاك الميرية وذلك الى ان يصدر الامر العالي بتعديل

قانون الصنية واذا لم يصدر هذا الامر نرد قيمة المحو لارباها  
دين ممتاز — ٠ { اعلان من نظارة المالية في ٣٠ مارس سنة ٨٩ }

يمكن في علم العموم ان الحكومة المصرية تحفظ حقها المطلق في دفع قيمة سندات الدين الممتاز بالياربو (اعني المائة مائة اي قيمتها الاصلية) كما انها تحفظ لنفسها الحق في اجراء ذلك بموافقة الدول في الوقت الذي تراه مناسباً.

دين ممتاز — ٠ (ر) تصفية — ٠ دين موحد

دين ممتاز — ٠ (ر) حق عيني (ق) ٦١٤ — ٠ امتياز

دين موحد — ٠ { صورة الامر العالي الصادر في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بجميع الديون المصرية وجعلها ديناً واحداً وإفراجها في صورة منتظمة (نحن خديو مصر) من حيث ان ديون الحكومة المستقرضة في سني ١٨٦٢ و ١٨٦٤ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ و ديون الدائرة السنية المنتزعة في سني ١٨٦٥ و ١٨٦٧ و ١٨٧٠ كان يبلغ مجموعهما في الاصل ٦٥٤٩٧٦٦ ليرة خمسة وستين مليوناً واربعمائة سبعة وتسعين ألف وستة وستين ليرة استرلينية والباقي منها الآن بعد تنزيل ما صار استهلاكاً والغاؤه لغاية يومنا هذا مبلغ قدره ٥٤٧٩٣١٥٠ ليرة اربعة وخمسين مليوناً وسبعمئة ثلاثة وتسعين ألف ومائة وخمسين ليرة استرلينية — وانه زيادة على هذه الديون المستقرضة بشرط استهلاكها بطريق الامور تمان قد استندت الحكومة والدائرة السنية ديوناً منفردة لتلافي العجز الذي نشأ من عدم اتمام تنفيذ شروط الاستفراض المحاصل في سنة ١٨٧٣ وعدم اجراء مفعول الشرط المقرر على سبيل الاحتياط في المادة التاسعة عشرة من مواد عند ذلك الاستفراض لاجل اتمام الاشغال النافعة العمومية التي كان جارياً اعمالها وتدارك المصاريف التي استوجبتها الاسباب المحيرة والافات العمومية التي اصابته النظر — وان اغلب هذه الديون كان بعمليات اعتماد انجبرت الحكومة على اجرائها بفوائض مفرطة على ماليها في اوقات الشدة وفي احوال استثنائية اضطرارية — فلاجل تمكن كل من الحكومة والدائرة السنية من تادية تلك الديون بكافة انواعها وازيادة لتأمين المداينين على حقوقهم في المستقبل قد روي من المناسب اتخاذ طريقة موافقة لاصول المجمع وذلك بمحصركافة الديون وإفراجها في صورة منتظمة وجعلها ديناً عمومياً واحداً ينتج فائدة قدرها سبعة في المائة في السنة ويكون استهلاكه في مدة خمسة وستين سنة — ومن حيث ان سندات الاستفراضات المشروطة تاديتها بطريق الاستهلاك نظراً لاسعار اخراجها تراج بسبب اتحادها مع اعتبار قيمتها الاسمية قيمة حقيقية فمن العدالة ان حاملي سندات الديون المنتزعة المطلوبة من الحكومة ومن الدائرة تكون مشمولة ايضاً في هذا الربح بمقدار مناسب كي يحصل التساوي بقدر الامكان بين كافة ارباب الديون ومن كون ان استفراضات سني ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ قد قرب حلول مواعيد تسديد الباقي من تقاسيطها من الانصاف ايضاً ان يعطى محامي سندات

تمويض في نظير زيادة التاثير الذي يحصل لم من اطالة مدد الاستهلاك — ولكن التقسيط السنوي اللازم تاديته يبلغ متداره ٦٤٤٣٦٠٠ ليرة ستة مليون واربعمائة ثلاثة واربعين ألف وستة ليرة استرلينية عن جميع الدين العمومي المتحد البالغ قدره واحد وتسعين مليون ليرة استرلينية فلاجل تحديد مقدار ما يخص ميزانية الحكومة المتبادلة من ذلك ان يستقر من مبلغ ٦٨٤٤١١ ليرة ستة اربعة وثمانين ألف واربعمائة واحد عشر ليرة استرلينية الذي هو قيمة ما يخص ديون الدائرة السنية الداخلة في هذا الاتحاد مع ديون الحكومة فيكون الباقي من التقسيط على عهد الحكومة ٥٧٥٩١٨٩ ليرة خمسة مليون وسبعمئة تسعة وخمسين ألف ومائة تسعة وثمانين ليرة استرلينية — ومن حيث ان دفع قيمة المقابلة عن مدة ستة سنوات مقدماً كان المنصود منه المساعدة على تسديد الديون المنتزعة المطلوبة من الحكومة فنظراً لاتحاد ديون الحكومة وجعلها كلها ديناً عمومياً واحداً صار الحال مستغنياً عن استمرار دفع المقابلة — ولما نسبة انه باستمرار دفع المقابلة يحصل بعد مضي بعض سنين عجز جسيم في احد الفروع المهمة لاياردات الحكومة مع انه بحسب مقتضيات مراعاة مصلحة الحكومة وارباب الديون يلزم ان يكون الايراد محققاً بحيث يفي بتأدية اصل الدين وفوائده والمصاريف الواردة في الميزانية فينبأ على هذه الاسباب استصوبنا ما تقرر بالمجلس الخصوصي بابطال المقابلة مع اعطاء من دفع شيئاً منها المحقوق والامتيازات التي ما كان يستحق حيازتها على اطيانه حيازة تامة الا انه بعد تادية قيمة المقابلة باكملها هذا مع اتخاذ طرق عدلية لرد ما دفع من المقابلة لاربابه او تخصم قيمة فوائده من الاموال التي تسحق عليهم وبهذه الطريقة يحصل تلافي العجز الجسيم الذي كان يصبب احد فروع الايرادات المهمة — ومن حيث انه من اللازم لوقاية حقوق ارباب الديون اتجااد خزينة مخصوصة معدة لاستلام الايرادات المخصصة لتأدية اصل الدين وفوائده فينبأ على ما تقرر بالمجلس الخصوصي اصدرنا امرنا هذا بما يأتي (م) ا جميع ديون الحكومة وكافة ديون الدائرة السنية الناشئة عن الاستفراضات المعقودة في سني ١٨٦٢ و ١٨٦٤ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ و ١٨٧٠ وسائر الديون المنتزعة المطلوبة من الحكومة ومن الدائرة السنية الشاملة البونات المالية وغيرها من السندات من اية نوع كانت يصير حصراً وإفراجها في صورة دين عمومي واحد تنتج سندات فائدة مقدارها سبعة في المائة سنوياً باعتبار قيمتها الاسمية ويصير استهلاك هذا في مدة خمس وستين سنة بطريق الاقتراع في كل سنة اشهر مرة ويكون اتحاد سندات الاستفراضات السابقة التي حصلت في سني ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ باعتبار قيمتها الاسمية بدون زيادة ولا نقصان اعني المائة مائة وأما ما يعطى من سندات الدين العمومي لمحامي سندات استفراض سنة ١٨٦٤ واستفراض سنة ١٨٦٥ المتعدين بمقائد قدرها سبعة في المائة واستفراض سنة ١٨٦٧ المحاصل بفائدة قدرها تسعة في المائة فتكون المائة فيها مقابلة بخمسة وتسعون من القيمة الاسمية لسندات هذه

الاستقراضات وإنما الفرق الموجود في قيمة فائدة استقراض سنة ١٨٦٧ يعتبر راس مال في السندات الجديدة التي تعطى لمحملي سندات الاستقراض المذكور والذي يعطى من سندات هذا الدين العمومي لمحملي سندات الديون المنفردة المطلوبة من الحكومة ومن الدائنة السنية سواء كانت في صورة بونوات او غيرها من انواع السندات فتكون المائة فيها مقابلة لثمانين من القيمة الاسمية للسندات او البونوات القديمة وهذه الطريقة يكون مجموع القيمة الاسمية للدين العمومي المتقد واحدا وتسعين مليون ليرة استرلينية والتمتع بفوائده يكون من ابتداء ١٥ يوليو سنة ١٨٧٦ (م) ٢ من كون ان دين الدائنة السنية الناشئ عن الاستقراضات ودونها السائر قد صار ادخالها في هذا الاتحاد مع ديون الحكومة بالشروط والنأسيات عينها فالدائنة السنية ملزمة بان تورد كل سنة الى خزينة الدين العمومي مبلغ ستمائة اربعة وثمانين الف واربعمائة احدى عشر ليرة استرلينية قيمة ما يخصها بالنسبة لدينها في عموم التقيط السنوي اللازم لتاديه فوائده الدين واستهلاكه (م) ٣ الايرادات المقررة خاصة لتاديه اصل الدين العمومي وفوائده هي الآتية — ١٢٠١٥٢٣ (مديرية الغربية) ٧١٤١٠٧ (مديرية المنوفية) ٤٢٤٣١٢ (مديرية البحيرة) ٧٣٢١٧٩ (مديرية اسبوط) ٣٤٥٣٨٩ (دخولة مصر) ١٧٣٨٢٧ (دخولة سكندرية) ٦٣٩٦٧٧ (كمارك سكندرية والسويس ودمياط ورشيد وبورسعيد والعريش) ٩٩٠٨٠٦ (السكة الحديد) ٢٦٤٠١٥ (رسوم الدخان) ٢٠٠٠٠ (من ايرادات المصلح) ٦٠٠٠٠ (التزام المطرية) ٢٠٠٠٠ (رسوم الهويسات وسير المراكب في النيل لغاية وادي حلفه) ١٥٠٠٠ (رسوم كوبري قصر النيل) ٥٧٩٠٨٤٥ (قبله) ٦٨٤٤١١ (ما يخص الدائنة سنوي ويصير دفعه اول باول مجرد تحصيل ايراداتها)

٦٤٧٥٢٦ مجموع الايرادات المخصصة للدين العمومي (م) ٤ سندات الدين المتحد العمومي تكون قيمة الواحد منها ٢٠ و ١٠٠ و ٥٠٠ و ١٠٠٠ ليرة استرلينية ويكون لها قيونات تدفع في كل سنة اشهر والاقتراع على السندات لاستهلاك اصل الدين في كل سنة اشهر يحصل بمعرفة المأمورين المنوطين بإدارة خزينة الدين العمومي ويكون اعطاء سندات الدين العمومي بدلا عن سندات الاستقراضات القديمة وسندات الديون المنفردة بالشروط المقررة بالمادة الاولى من هذه الارادة (م) ٥ قد تعهدت جمعية مركبة من بنوك ومخلات مالية باجراء عملية اتحاد الدين والتزمت بذلك بمقتضى قوتراواتها وامرنا بصير تعيين مأمورين مخصصين بالنيابة عن الحكومة للملاحظة تقيم هذه العملية بالدقة (م) ٦ ترتيب خزينة مخصوصة لتاديه الدين المتحد العمومي وتقرر حدودها في الارادة السابق صدورها المعتمدة تكللة لارادتنا هذه (م) ٧ تنفيذ هذه الارادة منوط بتناظر المالية

دين موحد — صورة الذكر يتو اي الارادة السنية الصادرة في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بخصوص تسوية ديون الحكومة المصرية

(نسخ خديو مصر) لما كان الذكر يتو الصادر منا بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ بشأن توحيد ديون الحكومة والدايرة يلزم له بعض تعديلات في كيفية اجراء مفعوله — وكان من مرغوبنا زيادة فايد تصريفات الكومسارية نظار صندوق الدين العمومي الشكل بمقتضى الذكر يتو الصادر منا بتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ — وكان ابطال قانون المناقلة قد اوجب طلب جميع اولي الشأن فيها عدم حصوله وقد رغب مجلس شورى النواب استمرارها — وكان من انصافنا تأكيد حسن سير المصالح المبررة مع المحافظة على حقوق اللدائنين بتأمينات اقوى من الاولى فبناء على ما تقرر بالمجلس المحصوي اصدرنا امرنا هذا بما هوأت (اولا فيما يتعلق بالمالية)

(م) ١ ديون الدايرة الدينية بالمجدولين العشر على احدى عشرة واحدا على الثاني بتمرة اثنين ومندرجين بهذا الذكر يتو تكون منفصلة من ديون الحكومة ولا تدخل في توحيد الدين العمومي بل يصير تسويتها بطريقة خصوصية (م) ٢ قانون المناقلة يستمر على ما كان ويعتبر كانه لم يبطل عمله مطلقا انا الاستقراضات السنوية المنعقدة منه لا يحصل استنزالها الا في سنة ١٨٨٦ وبحسب لارايها فائدة خمسة في المائة سنويا لغاية سنة ١٨٨٥ على المبالغ التي كانت يلزم خصصها لم — جميع مقصلات المناقلة يكون استهلاكها في تسديد دفعات سلف سنة ١٨٦٤ سنة ١٨٦٥ سنة ١٨٦٧ وفي دفعات الدين المتحد — اما استهلاك ما يتبقى من مقصلات المناقلة فيذكر عنه بالمادة السادسة المتعلقة بالامور تان (م) ٣ ترتيب ادارة مخصصة للسكك الحديدية وميناسكندرية بتناط بها قومسيون كالآتي بعد — ايرادات السكك الحديدية وميناسكندرية تكون مخصصة لتسديد فوائد وامور تان حملة سندات ممتازة برهنية مخصصة على السكك الحديدية وميناسكندرية فيها سبعة عشر مليوناً من الليرة الاسترلينية تتحدد بطريق الامور تان في مدة خمسة وستين سنة وتحسب عليها فوائد خمسة في المائة اعتبارا من ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٦ وتعطى السندات المذكورة بالاولوية لمحملي سندات سلف سنة ١٨٦٢ سنة ١٨٦٨ سنة ١٨٧٣ بدلا عن جانب يصير ابطاله من سنداتنا الاصلية المقررها فوائده سبعة في المائة السنوية اللازمة لتسديد دفعات السندات الممتازة المذكورة المقررها فائدة خمسة في المائة هي مبلغ ثمانمائة وخمسة وثمانون الفا وسبعائة واربعه واربعون ليرة استرلينية تدفع على قسطين كل منها لمدة ستة شهور وبمبلغ اربعمائة وثمان واربعون الفا وثمانمائة وثمان وسبعون ليرة استرلينية وتكون تلك السنوية اول شي يجب تسديده من ايرادات السكك الحديدية وميناسكندرية وبالمجملة فتكون اول امر يجب على قومسيون الدين اجراؤه (م) ٤ سلف سنة ١٨٦٤ سنة ١٨٦٥ سنة ١٨٦٧ يصير استبعادها من الدين المتحد وتستمر بفوائدها لغاية تمام سدادهما وتسدد دفعاتها في مواعيد كوتراواتها انما يكون التسديد بغير ثمانين بدلا عن مائة واول امور تان ستة شهور يصير تاخيرها الى ستة شهور يعني ان اول امور تان من سلف سنة ١٨٦٤ يكون دفعه في اول ابريل سنة ١٨٧٧ ومن سلف سنة ١٨٦٥ في ٧ يوليو سنة ١٨٧٧ ومن سلف سنة ١٨٦٧ في ٢٢ مايو سنة ١٨٧٧ (م) ٥ ضريبة الخمسة وعشرين في المائة لاجلولة لارباب الديون السائرة بمقتضى الذكر يتو الرقم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ يصير تنزله الى عشرة في المائة فقط على مقتضى هذه الاجراءات تكون النتيجة بالنسبة للمالية كالآتي جدول نمرة (١)

لي	٦٢٠٤٣٢٧	اصل قيمة الضريبة المندرجة بمجدول اتحاد الدين المرفوق بالذكر يتو الرقم ٧ مايو سنة ٧٦
لي	٢٠٦٧٩٦	تتبرل عن المبالغ المتقضى استبعادها
عن الضريبة على مبلغ ليرة	٧٢٦٥٢٧	عن الضريبة على مبلغ ليرة
السائرة		٢٩٠٦١٥١ قيمة ديون الدائنة
عن الضريبة على سلف سنة ٦٤		عن الضريبة على سلف سنة ٦٤
وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧		وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧

فستعمل فيها سياني ذكره وهذا الجز لا يكون الا لغاية سنة ١٨٨٥ بالاكثر فان نزل الدين المتخذ قبل حلول هذه المدة الى مبلغ اربعين مليوناً ليره تدفع الفوائد حيثما باعتبار سيمه في المائة — الاموال المتصلة من المقابلة بصير دفعها بنماها الى صندوق الدين العمومي المكلف بتاديه الامور تمان وقومسيون الصندوق ياخذ منها ما يلزم لتاديه امور تمان سلف سنة ١٨٦٤ سنة ١٨٦٥ سنة ١٨٦٧ ويخصص ما يتبقى منها لامور تمان الدين المتخذ — اذا كانت الايرادات من بعد تاديه دفعيات الدين لا تكفي للقيام بمصاريف الحكومة الواردة بميزانيتها حسب المقرر لها بالجدول المرفوق بهذا فعلى كومتية المالية اي الجمعية المركبة من ناظر المالية ومفتشي العموم ان تخبر بذلك قومسيون الدين وعليه ان يجهز من باقي مخصصات المقابلة المخصص لامور تمان الدين المتخذ المبلغ اللازم لسداد الفرق ولاجل امكان تدارك الفرق المذكور يجب على القومسيون ان يبقوا بصندوقه بالقطر المصري من باقي مخصصات المقابلة المخصص لامور تمان الدين المتخذ مبلغاً وقدره ستمائة الف ليره سنوياً ولا يرسله الى اوربا الا بعد اخذ قول من كومتية المالية المار ذكرها — اذا ظهرت زيادة في الايرادات بعد تاديه دفعيات الدين ومصاريف الحكومة الواردة بموازيتها فستعمل في الامور تمان — الواحد في المائة المتجاوز المبالغ الباقية من مخصصات المقابلة والارادات التي تظهر في الموازين تستعمل في الامور تمان بواسطة مشتري سندات من سندات الدين باي سعرا ممكن المشتري به اقل من خمسة وسبعين انما اذا لم يمكن المشتري في اثناء مدة المقابلة بسعر اقل من خمسة وسبعين فيكون الامور تمان بالفرقة بسعر خمسة وسبعين ويجوز ازدياد الايرادات بزيادة مائة وخمسين الف ليره سنوياً بالميزانية يكون الامور تمان بعشر ثمانين

(ثالثاً في الادارة ومفتشي العموم)

(م) يصير تعيين اثنين مفتشي عموم احدهما للايرادات والثاني للحسابات والدين العمومي (م) ٨ وظائف ومفتش عموم الايرادات هي الالية (اولاً) تحصيل كافة ايرادات الحكومة وتوريدها للصناديق المخصصة لها (ثانياً) جميع ماموري التحصيل يكونون تحت ادارته ماعدا ماموري تحصيل الرسوم القضائية وشحوها بالمحاكم المستجيبة (ثالثاً) عليه ان يعرض لدينا بواسطة ناظر المالية عملاً يقضي تعيينه من اولئك المامورين وله ان يوقفهم عن تاديه وظائفهم بل ويرفعهم منها بعد التحقيق عليهم بمقتضى الاصول والافرار على الرفع من طرف كومتية المالية المركبة من ناظر المالية ومفتشي العموم — المامورون بتحويل الاموال بالمديريات يتبعون من رعايا الحكومة المتوفرة فيهم الاهلية اللازمة بحسب قوانينها (رابعاً) عليه ان يلاحظ ماموري التحصيل بحيث لا يحصلون الا الاموال المصرح بتحويلها وكشوفات الاموال والرسوم المقررة لا يعير التحصيل بموجبها الا من بعد التاثير عليها منه (خامساً) عليه ملاحظة تصريف المحصولات الصنف التي تفصل من ضمن الايرادات بما فيه الارحجية للخرقة وعلى كومتية المالية

عن الخمسة عشر في المائة اعني ثلاثة اقسام ما بلغت القيمة التي قدرها ليرة ٥١٧.٩٩٢ على ديون المالية البائرة وبونات الدائرة على المالية

٢١.٢٥٩٧  
٤١٢٥٩٢٠

بافي  
٢٠.٦٨٢٩٧

### جدول ثمة (٢)

١٠٠٠٠٠٠ اصل الدين المتخذ  
تنزيل عنها صار استبعاده منه

٥٩.٩٢٨٠ قيمة دين الدائرة المقرر  
٢٩.٦١٥١ قيمة دين الدائرة السائر

٤٢٩٢٦١٦ } قيمة سلف سنة ٦٤ وسنة ٦٥  
١٨٦٧ وسنة

١٧٠٠٠٠٠٠ السكك المتخذة ومينا اسكندرية  
٢٤٢٤٢٩٧٧ } ٤١٢٥٩٢٠ قيمة ما صار استبعاده من الضامم

بافي  
٥٦٦٥٦.٢٢ باقي الدين المتخذ

٢٠٠٠٠٠٠ } قيمة سندات تؤول للحكومة من سندات الدين العمومي في مقابلة مينا اسكندرية لمعطاة تاميناً

٨٤٢٩٧٧ قيمة الباقي تحت تصرف الحكومة

٥٩٠٠٠٠٠٠ جملة الدين المتخذ

مبلغ التسعة وخمسين مليوناً المذكور اعلاه يكون مقسطاً على دفعيات سنوية قيمة الواحد منها اربعة ملايين ومائة وسبعة وسبعون الفا وسبع مائة وعشرون ليرة عن الامور تمان مئة خمسة وستين سنة والفوائد باعتبار سبعة المائة على الاصل من تاريخ ١٥ لوليو سنة ١٨٧٦ — دفع السنوية المذكورة يكون على فلسطين كل منها لمدة سنة شهر وقيمتها ليرة ٢٠٨٨٨٦٠ — الايرادات المخصصة الان لصندوق الدين العمومي بمقتضى الذكر بتو الصادر بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٧٦ تبقى مخصصة له له ما عدا ما يترتب على هذا الذكر بتو من التعديلات فانه يصير تسويته بمعرفة مفتشي العموم الاتي الذكر عنها بعد وبمعرفة كومتية الصندوق — سندات المليونين ليرة الالية الحكومة عن مينا اسكندرية لا يسوغ التصرف فيها الا من بعد ثام تسديد مبلغ سبعمائة الف ولربعة الاف ليرة المستحق لمقاولي المينا في اول يناير سنة ١٨٧٧

(ثانياً في الامور تمان)

(م) ٦ عملية الامور تمان يصير اجراؤها بمعرفة كومتية صندوق الدين ولاجل ازدياد نفود الامور تمان يصير حجز واحد من سبعة من الفوائد المقررة للدين يعني واحداً في المائة على راس المال المتقضي تسديده في ابتداء كل سنة — النفود المتصلة من الجوز المذكور تضاف للبالغ المتبقية من مخصصات المقابلة وتستعمل في الامور تمان بطريق مشتري سندات من سندات الدين واما اذا لم يحصل المشتري

الرخصة في ان يرسلوا النقود التي يستولونها مباشرة الى بنكي انكلترة وفرنسا ويكون لم التصرفات اللازمة لارسال النقود المذكورة انما يجب عليهم ان يتفقوا ابتداء مع ناظر المالية ومفتشي العموم (م) ٢٠. بتعين بقومسيون الدين كومساري انكليزي وتعيين وانتخاب هذا الكومساري متعلقان بارادتنا انما لاجل وثوقنا من لياقة وحسن سلوك الشخص الذي يقع عليه انتخابنا نتخابر بطريقة غير رسمية مع حكومة انكلترة ولا نستخدم الا شخصاً يكون حائزاً للرخصة او القبول من طرف حكومته فاذا لم يحصل الترخيص او القبول من طرف الحكومة الانكليزية عند التعيين ننتخب احد ارباب الوظائف الرفيعة بالمصالح الانكليزية سواء كان في الخدمة او متقاعد (م) ٢١ الا صناف والغلال التي تحصل من اصل الاموال المطلوبة من المديرات المخصصة لتأدية دفعيات الدين تكون تحت تصرف كومسارية الصندوق دون غيرهم الذين لم الرخصة في مبيعها بعد اتفاهم مع ناظر المالية ومفتشي العموم على الكيفية المستحسنة للبيع (م) ٢٢ لا يسوغ لكومسارية الدين ان يقبلوا وظائف اخرى بالقطر المصري

### (السكك الحديدية ومينا اسكندرية)

(م) ٢٣ السكك الحديدية المستعملة الآن ومينا اسكندرية يجعل لها ادارة خصوصية لا تكون تابعة الا لنا وتكون تلك الادارة مركبة من خمسة مديرين اثنان منهم انكليزيان وواحد فرنساوي واثنان من رعايا الحكومة المحلية — احد المديرين الانكليزيين يكون بوظيفة رئيس (م) ٢٤ لا يترتب على الحاق ادارة مينا اسكندرية بادارة السكك الحديدية وتخصيص ايراداتها لسداد دفعيات الدين الممتاز ادنى خلال بالقونترات الحالية المعقودة مع المقاولين ولا تغيير شيء في علاقات الحكومة مع المقاولين المذكورين بشأن الاشغال الباقية تحت التتميم (م) ٢٥ تعيين وانتخاب المديريين متعلقان بارادتنا انما لاجل الوثوق من لياقة وحسن سلوك المديرين الاجانب الذين يقع عليهم انتخابنا نتخابر بطريقة غير رسمية مع حكومتي انكلترة وفرنسا ولا نستخدم الا الاشخاص الحائزين للرخصة او القبول من طرف

ان تنظر في احسن الوسائل لنجاز ذلك التصريف (م) ٩ مفتش عموم الحسابات والدين العمومي عليه ان يؤدي كذلك وظيفة مستشار بديوان المالية ووظائفه كالآتي (اولاً) عليه ملاحظة اجراء مفعول كافة اللوائح المتعلقة بديون الحكومة مع عدم الاخلال بالتصرفات المختصة بقومسيون الدين العمومي (ثانياً) عليه تنفيذ عموم حسابات الخزينة وجميع صناديق الحكومة (ثالثاً) من خصائص نظار الدواوين وروساء المصالح ان يامرؤ بكافة المصروفات انما لاجل صرف الاذونات واتخاذ ال التي تصدر منهم يلزم ان يكون عليها تاشير من مفتش العموم (رابعاً) ليس لمفتش العموم المذكوران يتدخل في معرفة لزوم او عدم لزوم المصاريف التي تصرفها الحكومة ولا يسوغ له التوقف في التاشير الا في الاذونات التي تتجاوز المربوط او التي يترتب من صرفها عدم القيام بالمصاريف المنظور صرفها في المدة الباقية من مدة الميزانية (م) ١٠ لمفتشي العموم الاشتراك في تحضير الميزانية انما ليس لها ان يتعدى على وظائف نظار الدواوين الذين لم دون غيرهم ان يخصص المربوط لاي نوع من المصروفات وعلى ذلك يصير تحضير الميزانية بمعرفة ناظر المالية والمشار اليه بمصر بطرفه كافة المبالغ التي تطلب ربطها روساء المصالح ومتى تحضرت الميزانية على وجه ماذكر تعرض الى المجلس الخصوصي وهو يتحضر مفتشي العموم بطرفه ويجري النظر في الميزانية وتعديلها ان اقتضى الحال ثم تعرض لدينا للحصول على امرنا باعتمادها — على ناظر المالية ومفتشي العموم ملاحظة تنفيذ متفضيات الميزانية بقاية الدقة (م) ١١ كافة المزايدات التي يدين عليها صرف مبلغ تزيد قيمته عن واحد من اثني عشر من اصل المربوط السنوي او التي تكون عن جملة سنوات يجب الاقرار عليها اولاً من طرف كومتيه المالية (م) ١٢ من وظائف كومتيه المالية اعمال اللوائح والاسعارات العمومية المتعلقة بعموم الحسابات واجراء مفعولها يكون بعد الحصول على امرنا باعتمادها (م) ١٣ يكون احد مفتشي العموم المذكورين انكليزياً والثاني فرنسائياً (م) ١٤ تعيين وانتخاب مفتشي العموم متعلقان بارادتنا انما لاجل وثوقنا بلياقة وحسن سلوك الاشخاص الذين تتعلق ارادتنا بانتخابهم نتخابر بطريقة غير رسمية مع حكومتي انكلترة وفرنسا ولا نستخدم الا الاشخاص الحائزين للرخصة او القبول من حكوماتهم فاذا كان عند التعيين لا يحصل الترخيص او القبول من طرف احدى الحكومتين ننتخب من يلزم من ضمن ارباب الوظائف الرفيعة بالحكومتين المذكورتين سواء كان بالخدمة او متقاعداً (م) ١٥ تعيين مفتشي العموم يكون لمدة خمس سنوات وفي حالة استعفاء احدها او وفاته بتعين بدله بالطريقة الموضحة اعلاه (م) ١٦ مرتبات ودرجة المفتشين المذكورين تكون متساوية (م) ١٧ المنتشان المذكوران لا يكونان تابعين الا لنا

### (قومسيون الدين العمومي)

(م) ١٨ قومسيون الدين يكون مستديماً الى ان يتسدد كامل الدين بطريق الامورتن (م) ١٩ للكومسارية

## ملحوظات

توريدها الى صندوق الدين المخصصة له ما عدا ما هو لازم للمصاريف الاعتيادية اللازمة للإدارة والتشغيل هذا مع عدم الاخلال بحقوق مقاولي المينا المقررة بالكوتراتات (م) ٣١ قومسيون الدين يفتح حسابا خصوصيا لسداد دفعيات السندات الممتازة المقرر لها فوائد خمسة في المائة وعليه ان يرسل بحساب مخصوص ايضا النقود التي ترد اليه من مصلحة السكك الحديد والمينا الى بنكي انكلترة وفرنسا لاجل تسديد دفعيات السلفة الممتازة على السكك الحديد والمينا (م) ٣٢ اذا لم تكف المبالغ التي ترد من ادارة السكك الحديد والمينا لاداء دفعيات ذلك الدين الممتاز يجب على قومسيون الدين ان يتدارك ما يلزم لذلك من اصل الايرادات العمومية المخصصة له ويقدم سداذه على ما شواه (م) ٣٣ كل ما هو وارد بالذكرتين الصادرين منا بتاريخ ٢ و ٧ مايو سنة ٧٦ ولم يكن مخالفاً لمنطوق هذا الذكرتي يبقى جاريا به العمل تحريرا في ١٨ نوفمبر سنة ٧٦

## (جدول)

عن بيان المبالغ المقررة لمصروفات الحكومة

سنة	ليرة	سنة	ليرة
١٨٧٨	٤٤٠٩٦٦١	١٨٧٧	٤٢٥٩٢٥٠
١٨٨٠	٤٥٠٠٠٠٠	١٨٧٩	٤٥٠٠٠٠٠
١٨٨٢	٤٥٠٠٠٠٠	١٨٨١	٤٥٠٠٠٠٠
١٨٨٤	٤٥٠٠٠٠٠	١٨٨٣	٤٥٠٠٠٠٠
١٨٨٥	٤٥٠٠٠٠٠		

دين موحد - { صورة امر عالي صادر لنظارة المالية بتاريخ ١٥ القعدة سنة ١٢٩٣ (٢١) نوفمبر سنة ١٨٧٦ } ٥٣٨

حيث سبق صدور ذكر يتو منا بتاريخ ٧ مايو سنة ٧٦ بشأن تسوية ديون الحكومة والدائرة السنية والآن تقرر بالمجلس الخصوصي بما صدر به قراره الرقيم غرة القعدة سنة ٩٣ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ٧٦ عن اجراء بعض تعديلات في كيفية تسوية ديون الحكومة مع انفصال ديون الدائرة السنية البالغ قدرها ليرة ٥٩٠٩٢٨٠ خمسة مليون وكسور مقررة وليرة ٢٩٠٦١٥١ مليونين وكسور سائرة لتسويتها بطريقة خصوصية ثم بقاء المقابلة على وجه معلوم وزيادة التأمين فيما يتعلق بالدائرة وجميع ذلك على حسب التفصيلات

حكوماتهم فاذا لم يحصل الترخيص او الرضا من احدى الحكومتين تنتخب من يلزم من ارباب الوظائف الرفيعة ملكية كانت او عسكرية بالحكومتين المذكورتين او بقومبانيات السكك الحديد الكبيرة بهما مستخدما كان من ينتخب او متقاعدا (م) ٢٦ تعيين المديرين الاجانب يكون لمدة خمس سنوات وفي حالة الاستعفاء او الوفاة يتعين البديل بالطريقة المقررة للتعيين (م) ٢٧ تستمر ادارة السكك الحديد والمينا على تشكيلها بالهيئة السابق ذكرها الى ان تسدد السندات الممتازة المذكورة اما بطريق الامور تسمان او الدفع ولكن مينا سكندرية داخلية ضمن هذه التامينات عن مبلغ مليونين من الليرة الاسترلينية فيجوز اخراجها من هذا التأمين وفصلها من الادارة العمومية متى صار تسديد مليوني ليرة من تلك السندات الممتازة اما بالامور تسمان او الدفع - والسكك الحديد لكونها كذلك من ضمن التامينات عن مبلغ خمسة عشر مليون ليرة من السندات الممتازة فيجوز ايضا استخلاصها من التأمين متى تسددت سندات الخمسة عشر مليوناً بطريق الامور تسمان او الدفع (م) ٢٨ على المديرين المذكورين ان يعرضوا لدينا عن من يقتضي انتخابه وتعيينه من ارباب الوظائف العليا بالسكك الحديد والمينا ولم ان يعينوا من تلقاء انفسهم باقي المستخدمين ولم الرخصة في توقيف جميع المستخدمين من وظائفهم بل ولم رفعهم منها من بعد التحقيق عليهم بمقتضى الاصول - يكون للمديرين المذكورين الصلاحية دون غيرهم في اجراء تعديلات بالتعريفات واللوائح الجارية الآن بعد الاقرار عليها من لدنا وعليهم دون غيرهم اعمال كونتراتات مشترى المهات المتحركة والثابتة وكذا الاصناف اللازمة لتشغيل السكك الحديد والمينا وقررون عما يلزم تصليحه من المهات وخطوط السكة وعما يلزم لحفظ وصيانة المينا وكل هذا بعد الاقرار عليه من لدنا (م) ٢٩ المصاريف الغير اعتيادية التي يقرر بلزومها من طرف المديرين ويصدر امرنا باعتمادها يصير تداركها من الايرادات العمومية الواردة بالميزانية (م) ٣٠ كافة ايرادات السكك الحديد والمينا مجرد تحصيلها يصير

الموضحة بهذا الذكر يتو الصادر فرنساوي في العبارة بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ فلزم اصداره لدولتكم شرعا على الذكر يتو المثني الذكر عنه للاجراء بمقتضاه ومرفوق به ترجمته عرييا مع الخمسة قوائم الاساسية للذكر يتو المحضي عليهم من دولتكم ومن كل من موسيو جوشن وموسيو جويير وترجماتهم عرييا لاجراء بمقتضاهم

دين موحد - ٠ ترجمة ذكر يتو ٦ ديسمبر سنة ٧٦

(نحن خديوم مصر) بعد اخذ راي مجلسنا الخصوصي امرنا ونامر - انه قد صار التصديق في هذا اليوم على الالتماع التي بناء على امرنا قد قررنا ناظر مالتنا فيما يتعلق بتنفيذ امرنا الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بخصوص استبدال الدين العمومي المصري ونصها كما يأتي

لائحة عن التعديلات التي ترتبت بناء على الديكري يتو الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٧٧٦ بخصوص عملية استبدال سندات دين الحكومة المصرية العمومي من حيث انه بناء على التعديلات التي حصلت في الذكر يتو السابق صدوره بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ بمقتضى الذكر يتو الاخير الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ استوجب الحال بعض تعديلات في الالتماع السابق صدورها في ٢٥ مايو سنة ١٨٧٦ فبناء على امر الحضرة الخديوية قد تقرر ما هو آت (م) ١ سندات الدين المتحد المنتجة لفائدة قدرها سبعة في المائة تتمتع اربابها بفوائدها من ابتداء ١٥ لوليو سنة ٧٩ ويكون استهلاكها بطريق الامور تسمان المائة مائة في مدة خمسة وستين سنة بواسطة قرعة تحصل في كل سنة اشهر مرة هذا مع عدم الاخلال بما تقرر في الذكر يتو الرقم ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ نحو الاستهلاك بالمشتري او القرعة الاحتمالية عند عدم المشتري اما سندات السكك الحديدية ومينا اسكندرية المنتجة لفائدة قدرها خمسة في المائة فيتمتع اربابها بفوائدها في ابتداء ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٦ ويكون استهلاكها ايضا المائة مائة في مدة خمسة وستين سنة بطريق الامور تسمان بواسطة قرعة تحصل في كل سنة اشهر مرة (م) ٢ السندات المذكورة تكون حتى حاملها وتكون قيمة

الواحد منها خمسمائة فرنك والقيس وخمسمائة فرنك واثنى عشر الف وخمسمائة فرنك وخمسة وعشرين الف فرنك او عشرين ليرة ومائة ليرة وخمسمائة ليرة والف ليرة استرلينية على حسب ما يرغب ارباب السندات عند استخراجها ولا رباب السندات المذكورة ان يخبروا عما يرغبوه لغاية اول يوم من شهر فبراير سنة ١٨٧٧ (م) ٣ تكب السندات بكل من اللغتين الفرنسية والانكليزية وتوضع عليها التمغة الفرنسية والانكليزية على حسب رغبة ارباب السندات ومصاريف التمغة على الحكومة المصرية. ويكون في كل سند منها كوبونات لمدة خمسة وستين سنة وكل كوبون لستة اشهر يدفع في ١٥ يناير و ١٥ لوليو عن سندات الدين المتحد وفي ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر عن سندات السكك الحديدية ومينا اسكندرية واول كوبون من سندات الدين المتحد يدفع في ١٥ يناير سنة ١٨٧٧ اما اول كوبون عن سندات السكك الحديدية ومينا اسكندرية فيدفع في ١٥ ابريل سنة ١٨٧٧ (م) ٤ السندات المذكورة تكون ممضاة من اثنين نائبين عن الحكومة المصرية واحد منهما بالاقل يكون من الكمسارية المديرين لصندوق الدين العمومي المتشكل بمقتضى الذكر يتو الرقم ٢ مايو سنة ١٨٧٦ ولا يجوز ان يترتب عليها ادبي رسم من طرف الحكومة المصرية (م) ٥ الاقتراع على السندات لاستهلاك اصل الدين في كل سنة اشهر على الوجه المنتظم يحصل جهازا بمصر القاهرة بمعرفة المأمورين المديرين لصندوق الدين العمومي ويكون حصوله في ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر عن سندات الدين المتحد وفي ١٥ يناير و ١٥ لوليو عن سندات السكك الحديدية ومينا اسكندرية وحيث انه لا يمكن الآن تعيين ذلك الوقت الذي تحصل فيه الاقتراعات الاولى فيضير تعيين ذلك الوقت فيما بعد على شرط المبادرة ما امكن في تعيينه بحسب تقدم تشغيل السندات الذي سيحصل مع غاية الاهتمام - والسندات التي تخرج في القرعة يكون تسديدها في آن واحد مع الكوبون الذي يستحق عقب الاقتراع اما ميعاد سداد سندات اول اقتراع فانه يتعين فيما بعد متى علم ميعاد حصول الاقتراع



من سلفة سنة ٦٢ — ١٠٦٢٧١٦٠ من سلفة سنة ٦٨  
— ٣١١٢٦٧٩٨ من سلفة سنة ٧٣ — والمجموع  
٤٤٢٧٠٩٥٨ ليرة — فبقسمة السبعة عشر مليوناً المنتجة  
لفائدة قدرها خمسة في المائة تكون نتيجة القيمة ١/١٠٠  
٣٨ في المائة (ثانياً) سندات سلف سنة ٦٤ وسنة ٦٥  
وسنة ٦٧ تبقى على ما هي عليه نظراً لعدم دخولها في  
عملية الاستبدال وما يكون تقدم منها للاستبدال  
وصار ابطالها عملاً بالذكريتو السابق صدوره في ٧ مايو  
سنة ٧٦ يجب رده لمن قدمه مع التأشير عليه باعادة  
اعتماده وما يكون دفع لاربابه من المبالغ يجري احتسابه  
من اصل ما يستحق دفعه اليهم في المستقبل (ثالثاً)  
ارباب البونات المتكون منها الدين السائر كما تقرر  
بالذكريتو الرقم ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ يعطى لهم مائة جنيه  
وعشرة جنيهات قيمة اسمية من الدين المتحد ذب  
الفائدة سبعة في المائة في مقابلة كل مائة جنيه من  
البونات — ولاجل تكوين مبلغ كل مائة جنيه المذكورة  
يصير احتساب قيمة البونات بضميمة الفائدة عليها باعتبار  
سبعة في المائة سنوي لغاية ١٥ لوليوسنة ٧٦ عن  
البونات المستحقة قبل هذا التاريخ وباستئصال المائة  
سبعة سنوي بطريق الاسكونت عن البونات التي  
تستحق بعد التاريخ المذكور (م) ٩ لا تعطى سندات  
من الدين المتحد عن الكسورات التي تكون اقل من  
خمسمائة فرنك او عشرين ليرة استرلينية بل التكيلات  
التي تبقى طرف ارباب السندات في نظير حصولهم على  
سند بخمسمائة فرنك او عشرين ليرة تدفع عنها باعتبار  
تسعين وتسعة اعشار في المائة من القيمة الاسمية انما  
يجوز اعطاء وصولات وقتية بالكسورات لاربابها كما  
انه يجوز انضمام جملة كسورات على بعضها البعض للحصول  
على سند واحد (م) ١٠ كافة سندات السلف القديمة  
والديون السائرة التي تتقدم للاستبدال يجري مراجعتها  
بمعرفة احد المندوبين النائبين عن الحكومة المصرية  
وهذه السندات القديمة يجري ابطالها ويحمر محضر  
بمحضر نائب عن الحكومة المصرية مثبتاً لابطالها  
(م) ١١ اذا لم تكن السندات الجديدة جاهزة لتسليمها  
لاربابها وقت تقديم سندات السلف القديمة وسندات  
الديون السائرة للاستبدال يعطى لحامليها وصولات

المذكور ولا يجوز في حال من الاحوال العمل بمقتضى  
الاجراءات الموضحة بهذه المادة فيما يتعلق بالاستهلاك  
الواجب اجراؤه بمقتضى الذكرى والرقم ١٨ نوفمبر سنة ٧٦  
بطريق المشتري او بالقرعة الاحتمالية في حالة عدم المشتري  
(م) ٦ دفع قيمة ما يستحق من الكوبونات والسندات  
التي تخرج في القرعة يكون بالعملة الذهب بدور  
استقطاع شي منها غير الاستقطاع المختص بالكوبونات  
المذكور عنه بالمادة السادسة من الذكريتو الصادر في  
١٨ نوفمبر سنة ٧٦ والدفع يكون في مصر المحروسة ومدينة  
باريس ومدينة لوندرة باعتبار كيبو الليرة الاسترلينية  
خمسة وعشرين فرنك من غير زيادة ولا نقصان (م) ٧  
من حيث ان سندات الدين المتحد لا تستحق الفوائد  
عليها الا من ابتداء ١٥ لوليوسنة ٧٦ فجميع كوبونات  
السندات القديمة التي تستحق قبل ذلك التاريخ تنسدد  
قيمتها بالعملة الذهب في تاريخ استحقاقها عند تقديمها  
من اربابها اما كسور الكوبونات عن السندات القديمة  
الذي يكون استحق لاربابه في ١٥ لوليوسنة ٧٦ فتدفع  
قيمتها بالعملة الذهب عند استبدال السندات القديمة  
بسندات الدين المتحد هذا ومن حيث ان سندات  
السكك الحديد ومينا اسكندرية محتسبة الفائدة عليها  
من ابتداء ١٥ أكتوبر سنة ٧٦ فلحاملي السندات  
المذكورة الحق في الفوائد عن المدة التي مضت من ١٥  
لوليو الى ١٥ أكتوبر سنة ٧٦ اعني ثلاثة اشهر باعتبار  
خمسة في المائة سنويا وهو عين المقدار المقابل لمقدار  
فائدة هذه السندات الممتازة فيكون المستحق لهم واحد  
وربع في المائة على القيمة الاسمية وذلك غير الفوائد  
المستحقة لغاية ١٥ لوليوسنة ٧٦ (م) ٨ استبدال  
السندات يكون على الوجه الآتي (اولاً) استبدال  
سندات سلف سنة ٦٢ وسنة ٦٨ وسنة ٧٣ يكون  
باعتماد المائة مائة اعني انه بدل السندات القديمة تعطى  
سندات جديدة قيمتها الاسمية مساوية للقيمة الاسمية  
التي للسندات القديمة وحيث ان سندات السبعة عشر  
مليون ليرة على السكك الحديد ومينا اسكندرية قد  
تمخصت لحاملي سندات السلف المذكورة بهذه المادة  
فتكون نسبة تخصيصها اليهم كالاتي — قيمة الباقي من  
السلف المذكورة لغاية ١٥ لوليوسنة ٧٦: ٢٥١٢٠٠٠ ليرة

وقتيّة مثبتة للتقديم ومشتتلة على بيان السندات المتقدمة وغير ذلك من البيانات المعتادة (م) ١٢ يعتبر صحيحاً تسليم السندات الجديدة لحاملي السندات القديمة أو لحاملي الوصولات الوقيّة بما تقدم منهم من السندات لاستبدالها (م) ١٣ عمليات استبدال السندات تحصل بغير مصروف على حاملها انما عليهم ان يقدموا سنداتهم الى الجهات التي تتعين للاستبدال ويسرع حالاً بلا تأخير في اجراء العمليات المذكورة ثم يصدر اعلان فيما بعد يعين فيه الوقت الذي تنتهي فيه العمليات المذكورة (م) ١٤ كافة العمليات المتعلقة باستبدال السندات ويتوحيد الدين العمومي المصري يصير اجراؤها بمعرفة بنك الكونتوارديسكونت بباريز وبمعرفة فروعه في لوندرة وغيرها ويصير حصرها في باريز في مركز البنك المذكور الذي له ان يعين وكلا عنه لاستبدال السندات في اي جهة يستصوبها

دين موحد — (م) امر عال صادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧ بتعديل مواعيد تسديدات فوائد واستهلاك الدين الموحد في كل سنة شهر قد صار الاطلاع على المادة الاولى من الذكر يتو الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ وعلى المادة الخامسة من الذكر يتو الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وعلى المادة الثالثة من الذكر يتو المورخ في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ فمن حيث انه على مقتضى النصوص المدونة في المادتين الاولين المذكورين اعلاه يجب تسليم سندات الدين الموحد محسبة عليها الفوائد من ١٥ يوليو سنة ١٨٧٦ وان تسديدات الفوائد والاستهلاك يجب اجراؤها في كل ستة شهور اي في ١٥ يناير و ١٥ يوليو من كل سنة — وحيث ان المواعيد المعتادة لتحصيل الاموال لا توافي مواعيد استحقاق الاقساط المبينة في نصوص المواد المذكورة وحيث انه تبين ايضاً من التجارب ان نص المادة الثالثة من الذكر يتو المورخ في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ الذي يقضي بملزومية الخزينة بتكاملة الاقساط التي مدة كل واحد منها ستة شهور قبل استحقاقها بخمسة عشر يوماً عند عدم كفاية الايرادات المخصصة للدين يمكن ان يترتب عليه حصول صعوبات يتاقي منع وقوعها بواسطة تقرب الميعاد المحدد على الوجه المذكور من تاريخ استحقاق الاقساط امرنا و امرنا بما

هوات (م) ١ تسديد فوائد واستهلاك الدين الموحد في كل ستة شهور يكون من الآن فصاعداً في اول مايو واول نوفمبر من كل سنة فالكوبون الاول المتصل بالسندات القطعية يكون استحقاقه في اول مايو سنة ١٨٧٨ والكوبون الاخير يكون استحقاقه في اول نوفمبر سنة ١٩٤٦ (م) ٢ الفوائد المستحقة عن المدة من ١٥ يوليو سنة ١٨٧٧ الى اول مايو سنة ١٨٧٨ يجري دفعها على الوجه الآتي — ٢/٤ في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٧ اي سبعة شلينات عن كل سند قيمة عشرين ليرة استرلينية وذلك عند تقديم السندات الوقيّة — ٢/٤ في اول مايو سنة ١٨٧٨ اي اثني عشر شلينا عن كل سند قيمة عشرين ليرة استرلينية وذلك عند تسليم الكوبون الاول المتصل بالسندات القطعية (م) ٣ الاستهلاك بطريق شراء سندات بواسطة المبلغ المتكون من حجز واحد في المائة على القيمة الاصلية الباقية تحت الاستهلاك يستمر اجراؤه بدون ادنى انقطاع — واول اداء لقيمة السندات المقتضي استهلاكها بطريق القرعة لا يحصل الا في اول مايو سنة ١٨٧٨ (م) ٤ المبالغ التي توردها لصندوق الدين المصالح المرهونة من يوم ٢٦ ابريل الى يوم ٢٥ اكتوبر بما فيها هذا اليوم تكون لحساب قسط السنة شهور استحقاق اول نوفمبر والمبالغ التي ترد للصندوق المذكور من يوم ٢٦ اكتوبر الى يوم ٢٥ ابريل بما فيها هذا اليوم تكون لحساب قسط السنة شهور استحقاق اول مايو — وفي ٢٥ ابريل و ٢٥ اكتوبر من كل سنة يطلب قومسيون الدين من الحكومة تكاملة المبلغ اللازم لتسديد القسطين اللذين ندة كل واحد منها ستة شهور استحقاق اول مايو واول نوفمبر — واما المبالغ التي توردها لصندوق الدين المصالح المرهونة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٧٧ (والغاية داخله) فيصير صرفها في تسديد الكوبون المقتضي دفعه في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٧

دين موحد — ترجمة ذكر يتو صادر في ١٢ ديسمبر سنة ٧٨ بناء على ما عرضه الينا مجلس النظار وبالنسبة لموافقة ذلك لرأي قومسيون صندوق الدين العمومي اصدرنا امرنا هذا (اولا) المواد المنصوص عليها في مواد ٧ الى

١٧ من دكريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يبطل عملها موقتاً

دين واحد — { افادة تاريخها ٢٤ ابريل سنة ٨٠ مئة ١٠ من جناب كل من موسيو بارغ وده بلنير المنشئين العموميين الى جناب سير يفرس ويلسون رئيس كومسيون التصفية

يستحق دفع قسط الستة اشهر من الدين الموحد في اول شهر مايه القابل وبلا شك ان الكومسيون الذي تحت رياستكم ليس متقدماً في اشغاله حتى يمكنه ان يعطي رأيه من الآن في مسألة مقدار الفائدة الذي يقتضي تحديده عن المستقبل الا ان الحكومة هي الآن كما انها كانت في اول نوفمبر الاخير غير قادرة على دفع فوائد هذا الدين باكثر من اربعة في المائة ومن جهة اخرى ترى الحكومة ان الانسب من الآن اتخاذ قرار موقتاً يرتكن عليه صندوق الدين كي لا يعطي اعلام طلب الحاملي السندات عن قيمة فرق الفائدة الذي لا يدفع ولا يخفى على جنابكم ان احكام المحاكم المختلطة لم تقرر على ان يتكون من اعلام الطلب المذكورة سند يمكن الرجوع به على الحكومة هذا وان الحكومة مستعدة بان تحدد فوائد الدين الموحد بواقع اربعة في المائة بموجب دكريتو يصدر منها عن استحقاق اول مايه القابل فبناء عليه ترجوكم الحكومة بان تعرفوها ان كان الكومسيون لا يرى ادنى مانع من اصدار ونشر هذا الدكريتو — ومننا لجنابكم مزيد الاحترام اللائق بعالي المقام

(ترجمة افادة تاريخها ٢٥ ابريل سنة ٨٠ من جناب سير يفرس ويلسون رئيس كومسيون التصفية الى جناب المنشئين العموميين) بافاده جنابكم الرقيمة ٢٤ ابريل كلفتموني بان اخبر كومسيون التصفية ان الحكومة قصد اتخاذ مقدار

فائدة الدين الموحد المستحق دفع الكوبون عنه في اول شهر مايه القابل بواقع اثنين في المائة من القيمة الاسمية بدكريتو يصدر عن ذلك وترجيتموني بان اعرفكم عن رأيه في صلاحية هذا القرار فأفيد حضرتكم ان الكومسيون ليس متقدماً ولا بد في اشغاله حتى يمكنه ان يعطي رأيه الآن في هذه المسئلة اما اذا كانت الحكومة ترى انه يلزم تغيير مقدار فائدة الدين موقتاً بدكريتو يصدر منها فقد يرى الكومسيون انه ينبغي للحكومة ان تأخذ تحت مسئوليتها خاصة ما تفعله برأيها من الاجراءات التي تقتضيها الحالة الحاضرة — واما ما يختص بالكومسيون فانه ينبغي له ان يقتصر على محافظة الحقوق التي فوضت اليه بدكريتو ٣١ مارث بشأن تسوية علاقات الحكومة مع مداينها تسوية قطعية — ومننا لجنابكم مزيد الاحترام اللائق بعالي المقام

### (دكريتو)

(نحن خديو مصر) بناء على ما رفعه الينا ناظر ماليتنا وموافقة مجلس نظارنا على ذلك وبعد الاطلاع على التحريات المتبادلة بين المفقشين العموميين وقومسيون التصفية اصدرنا امرنا بما هو آت (م) ١ كوبون الدين الموحد الذي يستحق في اول مايو القابل يدفع باعتبار فائدة قدرها اربعة في المائة سنوياً على القيمة الاسمية لسندات الدين المذكور

دين موحد — (ر) تصفية — دين ممتاز — صندوق الدين — ناظر ١٠ ديسمبر سنة ٧٨ دين النفقة — (ر) نفقة دين (دفع قبل انقضاء المدة) — (ر) رهن ٩ شوال سنة ١٢٩٧ ديوان الاشغال العمومية — (ر) اشغال عمومية



## ذ

طول الذراع البلدي في المحصر ثمانية وخمسون سنتي ويرغب  
مكاتبة الجهات باعتماد ذلك الاعتبار وقد تقرر بجلسة يوم غرة  
صفر سنة ١٢٩٩ انه من بعد اعتياده بالمراجعة يصير اعلانه  
للفروع فبنا عليه لزم تحريره محضرتكم للمعلومية

ذراع قماشي — (ر) مقاييس

ذراع معاري — (ر) مقاييس

ذري — (ر) بيع (مجلة ١٣٦)

ذكر — (ر) عذر (فق ٦٦)

ذو سلطان — (ر) مدة طويلة (مجلة ١٦٣٦)

ذواليد — (ر) بينة (مجلة ١٦٧٦)

ذمي — (ر) نفقة — نكاح (ولاية) (ش ٣٩)

١٢٠ الى ١٢٥ — وصية (ش ٥٤٢) — مواريث

(ش ٥٨٥)

ذو الارحام — (ر) مواريث (ش ٥٨٤ — ٦٣٩)

وما بعده

ذو الاعصاب — (ر) مواريث (ش

ذبح المواشي — ٠ امر عال صادر في ١٢ ديسمبر سنة ٨٦

بنا على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس  
النظار بعد سماع اقوال مجلس شوري القوانين امرنا بما هو  
ات (٥) ١ تقرر عوائد ذبح المواشي بمصر القاهرة على مقتضى  
التعريف الاتية وفي ٢٥ فرش على كل رأس من الابقار  
والجاموس والجمال والخيول وواقى المواشي الكبيرة ١٥ على  
كل رأس من عجول البقر والجاموس ومن المختير ٥ و فرش  
و ٢٠ بارة على كل رأس غنم من الخرفان والنعاج والماعز  
وخلافه (م) ٢ لا يسوغ تحصيل رسم اخر على ذبح المواشي من  
اي نوع كان لا من اصل المذبوح ولا نقدا بخلاف العوائد  
المبينة بالمادة الاولى

ذبح المواشي — (ر) حيوان : ماشية — سلخانة

ذراع بلدي — (ر) صورة منشور صادر في ١٢ صفر سنة ١٢٩٩ (٤ يناير سنة ١٨٨٢) بشأن

اعتبار الذراع البلدي في المحصر ثمانية وخمسين سنتي  
مامورية اسكندرية كانت اجرت مشترى مقدار من المحصر  
المار لفرش المساجد في شهر رمضان سنة ١٢٩٨ باعتبار  
الذراع سبعة وخمسون سنتي وبمكاتبة ناظر قلم العارات عما اذا  
كان هذا القاس هو الجاري ام بخلاف افيد من حضرته ان اعتماد

تم بعونه تعالى الجزء الثاني من قاموس الادارة والقضا  
وسيله الجزء الثالث



دَارُ الْكِتَابِ وَالْوَثَائِقِ الْعَقَدِيَّةِ

دار الوثائق

وحدة البحوث الوثائقية

# فَامُورُ الْإِدَارَةِ وَالْقِضَا

تَأَلِيفُ

فِيلِيبْ بِنِ يَوْسُفْ جَلَاد

مندوب قلم قضايا الحكومة

بمسكن دريه

غُصَّ أَبْحَرُ الْعِلْمِ وَاسْتَخْرَجَ لِأَلْفِهَا      وَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا هَوْلُ لُجَّتِهَا  
فَالنَّفْسُ إِنْ قُهِرَتْ فَازَتْ بِبُغْيَتِهَا      كَالْأَرْضِ إِنْ حُرِثَتْ جَادَتْ بِغُلَّتِهَا

المجلد الثالث

الطبعة الثالثة

مَطْبَعَةُ دَارِ الْكِتَابِ وَالْوَثَائِقِ الْعَقَدِيَّةِ بِطَبِيعَةِ

(١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م)

فَامُورُ الْإِسْلَامِ وَالْقَضَا

الى صاحب السعادة بطرس باشا غالي وكيل نظارة الحفانية

بمثلكم تنفاخر الامم وباسمكم يشيد كتاب اتي لتعميم فوائد قوانين المحاكم  
كنتم الركن الاقوى في تأسيسها واليد اليمنى في تشييدها وانتم الكوكب المشرق  
لسير سفيتها والربان الخبير بحسن ادارتها تحت كنف اميرنا الاعظم ومليكنا  
الاكرم \* محمد توفيق \* الجدول الصافي لاحياء ثمرتها والسور المنيع لصون  
حرماتها فدمتم لا يامنا سعدا ولا زلتم للعلم وطالبيه ساعدا وعصدا

الداعي  
فيليب جلال  
مندوب قلم قضايا  
الحكومة

## بيان مفردات القاموس (بروغرام)

القانون المصري الاهلي  
مجلة الاحكام الشرعية  
قانون الاحوال الشخصية  
المعاهدات بين الدولة العلية ومصر والممالك الاوروبية من سنة ٥٦٠ الى سنة ١٣٠٦  
القوانين الاساسية لمصر  
مجلة قوانين اساسية للدولة العلية  
فرمانات تقليد المرحوم محمد علي باشا ولاية مصر مع الفرمانات الصادرة فيما بعد لخلفائه الكرام  
اللوائح النسخة والمبدلة والزائدة والمتصرفه في بعض مواد قانوني المجلسين الاهلي والمختلط  
اللوائح والقوانين الصادرة في شأن تسوية حال موظفي الحكومة  
مجلة قوانين ولوائح صادرة قديماً وغير واردة ضمن المجموعة الرسمية السنوية  
كافة اللوائح والقوانين والقرارات والمنشورات الصادرة من سنة ١٨٧٦ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩

## جدول الرموز

الخ — الى اخره	فتح — قانون تحقيق الجنايات
اه — انتهى	قق — قانون العقوبات
ر — انظر — راجع	قم — قانون المرافعات
ش — قانون الاحوال الشخصية	لا — لائحة ترتيب المحاكم الاهلية
ق — قانون مدني	م — مادة
قت — قانون تجاري	مج — مجلة
قتب — قانون تجاري بحري	



## قاموس الادارة والقضا

ر

واذا كان الفعل يستوجب عقوبة النفي المؤبد تكون العقوبة بالنفي الموقت او بالحبس التاديبى الذي لا يجوز ان تكون مدته اقل من سنة واذا كان الفعل يستوجب عقوبة النفي الموقت او السجن الموقت او الحرمان المؤبد من جميع الرتب والوظائف تكون العقوبة بالحبس التاديبى الذي لا يجوز ان تكون مدته اقل من ستة اشهر — واذا كان الفعل من الخلع المستحقة للتاديب لا يحكم بازيد من الحد الادنى المقرر لتلك العقوبة بالقانون ويجوز ايضا الحكم بعقوبة اقل من الحد المذكور وهو الحبس او مجرد الغرامة بدون ان تكون العقوبة مع ذلك اقل من العقوبات المقررة للمخالفات — وفي مواد المخالفات يجوز ان تكون العقوبة ازيد من الحد الادنى المقرر قانوناً لعقوبة المادّة الحاصلة فيها بالمحاكمة ويجوز تخفيفها لحد غرامة تبلغ خمسة قروش ديواني (م) ٣٥٣ للجناب الخديوي ان يعفو عن العقوبة كلها او بعضها وان يستبدلها بعقوبة اخف منها وان يعفو عنها عفوا تاماً بصيرها كأن لم تكن فالعفو عن العقوبة كلها او بعضها او استبدالها باخف منها يصدر بها الامر بعد مخبرة ناظر الحفابة اما العفو التام الذي يجعل العقوبة لاغية كان لم تكن فيصدر به الامر بعد مخبرة مجلس النظر

رافقة — (ر) قانون العقوبات (فق ٣٥٢

رأى ميري — (ر) عقوبة الجنايات (فق ٣٩

٤٠ — ٤١

راس المال — (ر) شركة (مجلد ١٠٥٧ — شركة

العقد (مجلد — شركة — عارية — تضامن

— توصية — مساهمة

راسي عليه المزداد — (ر) نزع ملكية (خصوصاً من

٦٠٦ م

راشد — (ر) تاجر (قت ٤ — ولاية الاب

— رشد

راشي — (ر) رشوة

رافقة — (قانون العقوبات)

(الكتاب الرابع) — (قواعد عمومية)

(م) ٣٥٢ اذا ظهر من احوال القضية الواقعة فيها المحاكمة ما يوجب حصول رافقة القضاء بالمحكوم عليه فالعقوبة يصير تعديلها على الوجه الآتي — اذا كان الفعل يستوجب العقوبة بالقتل يحكم بعقوبة الاشغال الشاقة مؤبداً ويجوز الحكم بالاشغال الشاقة مؤقتاً واذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة مؤبداً تكون العقوبة بالاشغال الشاقة مؤقتاً ويجوز الحكم بالسجن الموقت — واذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة مؤقتاً او السجن المؤبد تكون العقوبة بالسجن الموقت ويجوز الحكم بالحبس التاديبى الذي لا يجوز ان تكون مدته اقل من سنتين

راهنب - (ر) عون ٢٤ ص ١٢٩٨ م ٦ - قرعة  
عسكريه

راهن - (ر) رهن : بطرخانه

راي - (ر) اراء

راي الخبير - خبير (قم ٢٤٣)

رب خز عجلات - (ر) مخالفات (قق ٣٤٥)

رب سفينة - (ر) وكيل بالعمولة (قتب ١٠١ -

سفينة - قبودان

ربح - (ر) شركة

ربط العشور والمال والعوائد - (ر) مال -

فخيل - ابنية : ماشية : ويركو - صراف منشور

نمرة ٩ - اختصاص (لا ١٦)

ربيع - (ر) اردب

ربيع قدح - (ر) اردب

رتبة - (م) ملخص قرار من مجلس النظار في ٤ ذي القعدة  
سنة ١٦ (٢٠ أكتوبر سنة ٧٩)

انه بمعرفة نظارة الداخلية يصير عموماً لكافة  
النظارات والمصالح المبرية بتأييد ما سبق تقريره من  
ان عبرة الماهيات في جميع الخدمات الملكية هي بالوظائف  
لا بالرتب لان الرتب تعد عنوان شرف وافتخار لا غير  
رتب ملكية - (م) امر عال رقم ٢٢ جاسنة ٩٨ (٢١  
ابريل سنة ٨١)

بناء على ما رفعه اليها مجلس نظارنا امرنا بما هوأت

(م) ١ توجيه الرتب الملكية لمن يستحق يكون من الآن

فصاعدا حسب القاعدة الاتية (م) ٢ الرتب الملكية لحد

الرتبة الثالثة اي بما فيها هذه الرتبة يكون توجيهها لمن

يستحق من مأموري ومستخدمي الحكومة بناء على

حسن شهادة وطلب ناظر الديوان التابع له المأمور

المراد ترفيته (م) ٣ توجيه الرتب الاعلى من الثالثة

يكون بناء على شهادة وطلب ناظر الديوان الذي من

خصائصه ذلك وبموافقة رأي مجلس نظارنا (م) ٤

طلب الرتب والنشانات لعمد واعيان الاهالي غير

المستخدمين بالحكومة يختص بناظر الداخلية واما

طلب ذلك لاعيان الاجانب الذين ليسوا موظفين

بالحكومة فيختص بناظر الخارجية وهذان الناظران

يعرضان لطرفنا مباشرة عن الرتب لغاية الثالثة وعن

نشانات الدرجة الخامسة والرابعة وما فوق ذلك يعرض

عنه بموافقة رأي مجلس النظار (م) ٥ توجيه الرتب

من اي درجة كانت يكون مكافأة على خدمة او حسن

سلوك واستحقاق وفي اي حالة كانت لا يجوز توجيه

رتبة لاحد الا بعد مضي مدة اقلها ثلاث سنوات على

الرتبة التي يكون حائزاً لها ما عدا الاحوال الاستثنائية

التي من خصائص مجلس النظار اعطاء الرتبة فيها

والعرض لنا عنها (م) ٦ على نظار دواوين حكومتنا

تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويتعلق به -

المسطر بعاليه هو صورة الامر العالي الصادر لرئاسة

مجلس النظار بتاريخ ٢١ ابريل سنة ٨١ نمرة ١٦

يجري في شان الاستثنائات عن طلب الرتب لمن

يستحقها من الملكية بالكيفية المشار عنها به وورد من

المجلس بافادة رقم ٢٦ منه نمرة ٢٥ بقصد اجراء مقتضاه

فيما يختص بنظارة الداخلية وحيث من مقتضى ما

نص فيه ان تنفيذه يكون بمعرفة النظارات وعلى هذا

يكون ما يتعلق بفروع نظارة الداخلية يستأذن عنه

منها فقد تحرر في تاريخه لجهات الادارة وبالاجراء

هكذا ومن الجملة هذا للاجراء كذلك تحريرا في ٥

جمادي الاخر سنة ٩٨

رتب - (م) منشور من نظارة الداخلية في ٢٤ ذي القعدة  
سنة ١٢٠٠ (٢٦ ستمبر سنة ٨٢)

وردت للداخلية افادة من رئيس مجلس النظار رقم ١٧

الجاري نمرة ١٧٦ مشار فيها اجراء مقتضى ما تقرر

بالمجلس في جلسته المتعقدة في يوم الاثنين في ٨ ذي

القعدة سنة ١٣٠٠ (١٠ ستمبر سنة ٨٣) من انه يجب

على سائر النظارات والمصالح الملكية في حال طلب رتب

لضباط الجهادية لمحقيقين بها ان يراعى في طلب تلك

الرتب القاعدة المتبعة وهي ان تكون الرتب المذكورة

رتباً ملكية لا عسكرية فعلى هذا اقتضى تحريره

تكم للمعلومية واتباع الاجراء على وجه ما قرره المجلس

المشار اليه وفي تاريخه تحرر لمن لزم بذلك

رتب - (م) امر عال صادر في ٢٠ بويه سنة ٨٥

بناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا امرنا بما هوأت

(م) ١ الرتب التي اعطيت والتي تعطى لضباط الجندرية

والبوليس هي خاصة بهذه المصلحة ولا يبنى عليها حق

لحائزها للتروس او لاعطاء اي امر في الجيش

رتبة — ٠ (ر) اختلاس الائتاب (ق ١٤٧ — ٠ —  
حرية ٢٨ ل سنة ١٢٩٨ — عفو — ٠ قانون  
العقوبات (ق ٣ — ٠ عقوبة الجنايات (ق ٣٩ —  
٤٠ — ٤١ — ٠ مستخدم الحكومة ٤ ذا سنة ١٢٩٦  
رجوع — ٠ (قانون تجاري)

### (الفرع الثاني عشر — في الرجوع)

(م) ١٧٨ يكون الرجوع بسحب كميالة جديدة على من  
يرجع عليه حامل الكميالة الاصلية (م) ١٧٩ ولا  
يفي تحرير الكميالة الجديدة عن استيفاء الاجراءات  
المتعلقة بالبروتستو والمطالبة (م) ١٨٠ وكميالة  
الرجوع المذكور هي كميالة جديدة يسحبها حامل  
الكميالة الاصلية على صاحبها او احد المحيلين ليحصل  
بها على قيمة تلك الكميالة الاصلية المعمول عنها  
البروتستو وعلى المصاريف التي صرفها والفرق الذي  
دفعه (م) ١٨١ اذا كانت الكميالة الاصلية مسحوبة  
من بلد الى بلد اخر فالفرق الذي يطالب به في حالة  
الرجوع يكون تقديره بالنسبة لسااحبها على حسب فرق  
السعر بين الجهة التي كانت الكميالة المذكورة  
مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي سمحت منها اما  
بالنسبة لمن يسحب عليه حامل الكميالة الاصلية  
كميالة جديدة من المحيلين فيكون تقدير الفرق على  
حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكميالة  
الاصلية مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي حصل  
فيها التحويل (م) ١٨٢ ترفق الكميالة الجديدة بقائمة  
حساب الرجوع (م) ١٨٣ تشمل تلك القائمة على  
اصل قيمة الكميالة المعمول عنها البروتستو وعلى  
مصاريف البروتستو وغيرها من المصاريف القانونية  
كعمولة البنك وعوائد اتممة واجرة الخطابات ويبين  
فيها اسم من سمحت عليه الكميالة الجديدة والسعر  
الذي يبعث به وتوضع عليها شهادة اثنين من التجار  
وترفق بها الكميالة المعمول عنها البروتستو ونفس  
ورقة البروتستو او نسخة منها وفي حالة ما اذا كانت  
كميالة الرجوع مسحوبة على احد المحيلين ترفق القائمة  
زيادة على ما ذكر بشهادة مثبتة لفرق السعر بين  
الجهة التي كانت الكميالة الاصلية واجبة الدفع فيها  
والجهة التي سمحت منها (م) ١٨٤ لا يجوز عمل قوائم

متعددة لحساب رجوع كميالة واحدة ويدفع هذا  
الحساب من محيل الى محيل بالتسلسل الى ان يدفع  
اخيرا من الساحب انما لا يجوز في اي حال من  
الاحوال ان يدفع الساحب فرقاً اكثر من فرق السعر  
المقرر في العبارة الاولى من المادة ١٨١ (م) ١٨٥ كل  
واحد من المحيلين يلتزم بفرق السعر الذي يترتب على  
كميالة الرجوع التي تسحب منه — ويكون تقدير  
ذلك الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي  
حصل فيها منه تحويل الكميالة الاصلية وبين الجهة  
التي يسحب عليها الكميالة الجديدة (م) ١٨٦ لا يجوز  
جمع فرق الاسعار بان يضم فرق سعر الى اخر بل يلتزم  
كل واحد من المحيلين بفرق واحد فقط وكذا الساحب  
(م) ١٨٧ فائدة اصل قيمة الكميالة المعمول عنها  
بروتستو عدم الدفع تحسب من يوم البروتستو (م)  
١٨٨ اما فوائد مصاريف البروتستو وفرق السعر  
في الرجوع وغير ذلك من المصاريف المقبولة قانوناً  
فلا تحسب الا من يوم تقديم الطلب امام المحكمة  
طلباً رسمياً

رجوع عن الاعارة — ٠ (ر) عارية (م) ٨٠٦  
— عارية

رجوع عن الهبة — ٠ (ر) هبة (م) ٨٦٢ — هبة  
رجوع الكميالة بدون مصاريف — ٠ (ر) كميالة  
(ق ١٦٣)

رجوع الشاهد عن الشهادة — ٠ (ر) ينة

رجوع سند تجاري — ٠ (ر) سند تجاري

رخصة سفر — ٠ { قرار من مجلس النظار مبلغ الى نظارة  
(الداخلية في ١١ محرم سنة ١٣٠٦  
(و ١٧ سبتمبر سنة ٨٨)

بالجلسة المنعقدة في يوم الخميس ٧ محرم سنة ١٣٠٦  
(١٣ سبتمبر سنة ٨٨) تليت المذكرة المقدمة من  
نظارة الداخلية المتضمنة ان المادة الجارية الآن بالنسبة  
لمن يريدون السفر الى خارج القطر هي ان الذوات  
المشاهير بل اواسط الناس مجبورون على طلب رخصة  
السفر بواسطة المديريات والمحافظات والاستئذان عن  
ذلك من نظارة الداخلية وان غيرهم من سائر الناس  
حتى الحجاج يكلفون بتقديم ضمانات — وبالمداولة في  
ذلك رؤي ان كل انسان حر في ان يتوجه محل ما

يريد وليس هنالك وجه يلزم احدا بطلب رخصة او تقديم ضمانه عند احتياجه للسفر خارج القطر وان لا فائدة في ذلك سوى تعطيل الناس والزاهم بالابلزم واشغال جهات الادارة بامر لا طائل تحته فلذلك نقرر انه من الآن فصاعدا تعتبر تلك القاعدة ملغاة بالنكية وان الذين يريدون السفر خارج القطر لا يكلفون الا باخذ البسابورت المعتاد بدون ضمانه وكذلك المحجاج ياخذون تذكار الحج بدون ضمانه ولزم تحريره لاجراء مقتضى ما نقرر

رخصة بناء - (صورة منشور من الداخلية بتاريخ ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣١٠ (٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٨) لمحافظة مصر واسكندرية

وردت للداخلية افادة من جناب بطريرك الاقباط رقم ٢٨ شوال سنة ١٣١٠ غمرة ٣ بانه في سنة ١٣٠٧ كانت حصلت حريقه باودة وكيل البطريركخانه وفقد فيها اغلب حجج الاملاك تعلق الوقف وجملة دفاتر واوراق وانه نظرا لكون المنشور الصادر عن اعطاء رخصة البناء بالاماكن اللازم لها التعمير والبناء يقضي بمطالبة حججها حاصل توقف من المهندسين في اعطاء التصريح بالتعميرات استنادا على عدم حضور الحجج مع انها فائدة بالحريقة المذكورة وبواسطة ذلك حصل تاخير وتعطيل كلي في تعمير المنازل تعلق الوقف الواقع التاكيد بازالة خللها الذي يخشى منه حصول مضرة للسكان او للمارين بالطريق ويرام التصريح باعطاء رخصة البناء والعمارة في املاك الوقف المخلة اعتمادا على افادات البطريركخانه بدون تشبث في طلب الحجج الفاقدة لاجل الحصول على عاريتها حسب التنظيم وانتفاع الوقف بربيعها لصرفه في شؤونه وحيث المعلوم بالداخلية انه بعد ان صدر قرار من المجلس الخصوصي المنوج بالامر العالي في ٨ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٨ غمرة ١٧٧٧ الذي من مقتضاه التحري عن الملكية قبل اعطاء الرخصة من الاورناتوقد صدرت افادة من المجلس المشار اليه رقم ٢٣ صفر سنة ١٣١٠ غمرة ١٨ بلزوم الاجراء بمقتضى ذلك القرار باورناتوق المحروسة كالجاري باورناتوق اسكندرية وان الاملاك التي يحصل تطلب الرخصة عنها وتكون مخلة فيما انه اذا صار الانتظار في ازالة خللها الى ان يصير استيفاء الاجراءات المقتضية ربما

ينشاء عن هذا ما يورث المضرة قد استنسب به ان الاماكن التي تكون بهذه المثابة يجري ما يلزم لازالة ما بها من الخلل وقاية من الضرر وبعد ازالة وتتميم ما يلزم من الاجراءات يكون الهناء فيها على مقضى الرخص التي تعطى عنها مع الاهتمام في تتميم تلك الاجراءات باوقاتها منعاً للطولة وبناء على ذلك شرح للمحافظة في ٢٨ الماء المرقوم غمرة ٤٧ على ما صدر من المجلس الخصوصي للاجراء بموجبه وانه وان كان ذلك يقضي بلزوم التحري عن الملكية والاطلاع على الحجج قبل اعطاء الرخص من الاورناتوق بالبناء لكن من كون المحفوظ ان بعض ارباب الاملاك الذين يرغبون بناء اماكنهم ربما يتعذر عليهم ابراز الاستنادات المثبتة للملكية في الجال وبذا يتوقف اجراء ما تقتضيه التنظيمات اللازمة للبلدة مع انه من المعلوم ان اجراء البناء لا تعلق له باثبات الملكية اذ ان هذا امر خاص على حدته وله اجراءات معلومة ومتبعة بالمحافظة على وفق الاصول المرعية ولهذا تراء ان من الآن فصاعدا عند طلب رخص من الاورناتوق بالبناء يصير اعطاؤها منه بالموافقة للاصول الهندسية بدون توقيف على اتمام التجريات المختصة اجراءها بالمحافظة عن الاماكن التي يقال بافتقاد حججها والتي يكون عليها حكر للاوقاف ونحو ذلك وبهذا يتمتع التشكي من تاخير اعطاء تلك الرخص وتحصل الثمرة المقصودة من التنظيمات اللازمة وفقا للاصول الهندسية واقتضى تحريره لحضرتكم للاجراء كما ذكر وفي تاريخه شرح على صورته لمحافظة اسكندرية باتباع الاجراء بمقتضاه ايضا

رخصة بناء - (منشور من نظارة الاشغال غمرة ١٤ بتاريخ ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٣١٩ (١٢ ابريل سنة ١٩٠٢)

صورة ما ورد من الداخلية الى نظارة الاشغال غمرة ١٤٦ بناء على ما تجرر لها من الاشغال غمرة ١٥

لما تحول على مجلس النظار النظر فيما وردت به افادة سعادتك غمرة ١٥ عرض بشأن مادة تشكي بعض ارباب الاملاك بشعر دمياط من الزاهم بثبوت الملكية لدى طلب احدهم رخصة بالبناء في الارض المملوكة له خلافا للجاري بمصر وسكندرية وردت الافادة من رئاسة المجلس رقيمة ١٧ الجاري غمرة ٥٥

ملحوظات

طالب الرخصة ملكيته فيها (م) ٢ من الان فصاعدا وعلى وجه العموم لا يكون طلب اثبات الملكية امرا واجبا على الحكومة الا اذا كان انشاء البناء يترتب عليه ضرر للحقوق املاك الميري عمومية كانت او خصوصية وفيما عدا ذلك لا يعني الحكومة التداخل فيما يتعلق بصحة ملكية طالب رخصة البناء او عدمها وانما اذا رأت ما يوجب الاعتراض عليه في ذلك فلا تعطى له الرخصة وهو له حينئذ ان يرفع دعواه للحاكم ذات الاختصاص للحكم فيها (م) ٣ على مدير عموم التنظيم تنفيذ قرارها هذا رخصة — (ر) آلة رافعة

رخصة — (ر) تنظيم — عظم — قباني : صراف رد — (فانون المرافعات)

(في رد القضاة عن الحكم)

(م) ٣٠٩ يجوز رد القضاة باحد الاسباب الآتية (اولا) اذا كان القاضي قريبا او صهرا لاحد الاخصام الى الدرجة السادسة والغاية خارجة (ثانيا) اذا كان للقاضي او لزوجته او لاحد اقاربه او اصهاره على عمود النسب خصوصية قائمة مع احد الاخصام او زوجه — انما لا يقبل الرد اذا كانت الدعوى اقيمت من الخصم او زوجه بعد اقامة الدعوى التي طلب فيها الرد (ثالثا) اذا كان القاضي وكيل شرعيا لاحد الاخصام او كانت مظنونته وراثته له بعد موته او كان احد الاخصام خادما للقاضي او موكله (رابعا) اذا كان للقاضي دعوى مماثلة للدعوى التي طلب فيها الرد (خامسا) اذا ابدى القاضي نصيحة لاحد الاخصام في القضية او كتب عنها (سادسا) اذا كان القاضي ادى شهادة في المدعى (سابعا) اذا قبل هدية من احد الاخصام من وقت الشروع في الدعوى (ثامنا) اذا وجد سبب قوي غير ما ذكر يستنتج منه انه لا يمكنه الحكم بغير ميل — ويجب على القاضي الذي يعلم اتصاف نفسه باحد اسباب الرد ان يخبر به المحكمة في اودة مشورتها وهي تحكم بلزوم امتناعه عن الدعوى او عدمه (م) ٣١٠ يجب تقديم الرد قبل الشروع في المرافعة والا سقط حق طلبه وفي حالة ما اذا كان الرد في حق قاض معين من طرف المحكمة

بما تقرر بمجلسه المنعقدة في يوم الاثنين ١٥ شهره من عدم لزوم تكليف ارباب الاملاك بهذا الثغر بثبوت الملكية لدى طلب الرخص اللازمة للبناء فيما يكون مملوكا لم حيث ان نظارة الاشغال اوضحت في افادتها المثني عنها ان الجاري بمصر هو كذلك اكتفاء ببقاء المسؤولية على من تكون الرخصة صادرة اليه عن كافة ما يحتمل وقوعه واشيران هذا فيما عدا ما يكون من ارض السواحل فان الترخيص بالبناء فيه لا يكون الا بعد ثبوت الملكية وحيث الحالة هكذا لزم ترفيقه لسعادتك ليؤذن باجراء ما ذكر وفي تاريخه صار اعلان محافظة دمياط بذلك انقدم

رخصة بناء — (صورة ما كتب على افادة الداخلية من الاشغال لانعام الهندسة والاورناتو والمديريات والمحافظة والاملاك الديوان)

وردت من الداخلية الافادة المحررة صورتها بهذا رقم ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ نمرة ١٤٦ بمضمون ما تقرر بمجلس النظار في جلسته المنعقدة يوم الاثنين ١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ من عدم لزوم تكليف ارباب الاملاك بثغر دمياط بثبوت الملكية لدى طلب الرخص اللازمة للبناء فيما يكون مملوكا لهم اكتفاء ببقاء المسؤولية على من تكون الرخصة صادرة اليه عن كامل ما يحتمل وقوعه كالجاري بمدينة المحروسة وان هذا فيما عدا ما يكون من ارض السواحل فان الترخيص بالبناء فيه لا يكون الا بعد ثبوت الملكية وبما انه من الواجب اتباع هذه القاعدة ايضا لتكون سائر الثغور والمدن والبنادر المصرية على وتيرة واحدة لزم تحريره بقصد الاجراء على هذا الوجه رخصة بناء — (ترجمة قرار من نظارة الاشغال العمومية نمرة ٣٥١ في ١٥ يونيه سنة ٨٥ بسن احكام بثغر دمياط جديدة بالنسبة لارباب الاملاك

بناء على القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ١٣ شعبان سنة ٣٠٢ (٢٧ ما يوسنة ٨٥) نمرة ٣٦ قد قررنا ما هو آت (م) ١ قد التني قرار مجلس النظار الصادر في ١٣ ابريل سنة ٨٢ المتضمن عدم تكليف ارباب الاملاك بثغر دمياط باثبات حقوق ملكيتهم لاي ارض يطلبون رخصة بالبناء عليها ما عدا ارض السواحل التي لا يرخص بالبناء فيها الا بعد اثبات

التابع لها ذلك القاضي وبأخذ الرئيس جواب القاضي على نفس الصورة وبيدها الى المحكمة الصادر منها التعيين لاجرا اللازم على الوجه السابق ذكره (م) ٣٢١ الحكم الصادر برفض طلب الرد يحكم فيه على طالبه بغرامة اربعمائة قرش ديواني وتزاد تلك الغرامة لغاية التي قرش (م) ٣٢٢ يقبل الاستئناف من طالب الرد ولو في المواد التي يكون الحكم فيها انتهائيا وطلب الاستئناف يكون بتقرير يعرر في قلم كتاب المحكمة في ظرف خمسة ايام من يوم صدور الحكم بدون ميعاد آخر (م) ٣٢٣ ترسل صورة كل من تقرير طلب الرد واقوال القاضي والحكم وطلب الاستئناف الى قلم كتاب محكمة الاستئناف (م) ٣٢٤ على كاتب محكمة الاستئناف تقديم تلك الصور اليه في ظرف ثلاثة ايام وتحكم فيها في اقرب وقت على حسب القواعد المقررة سابقا بغير احتياج لسماح اقوال الخصام (م) ٣٢٥ في اثناء الاجراءات المتعلقة بالرد توقف الدعوى على ما هي عليه انما يجوز للمحكمة عند الضرورة وطلب الخصم الاخر ان تعين قاضيا بدل المطلوب رده - ويجوز ايضا طلب هذا التعيين في حالة الاستئناف ولو سبق رفضه قبل حصول الاستئناف المذكور (م) ٣٢٦ تتبع الاصول المذكورة سابقا في حالة طلب رد المحكمين ايضا (م) ٣٢٧ اذا طلب رد جميع قضاة المحكمة او بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم فيرفع طلب الرد لمحكمة الاستئناف بعد كتابة التقرير به في قلم كتاب المحكمة واخذ اقوال القضاة المطلوب ردهم في المحضر (م) ٣٢٨ اذا طلب رد جميع قضاة محكمة الاستئناف او بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم في ذلك فترفع مشكلة الرد والدعوى الاصلية اذا قبل ذلك الرد الى محكمة مخصوصة مركبة من احد عشر قاضيا بالاقول من قضاة الاستئناف الذين لم يطلب ردهم ومن روساء المحاكم الابتدائية ووكلائها وعند الاقتضاء بضم اليهم بالاقتراع قضاة من المحاكم الابتدائية بشرط ان القضاة الذين تركب منهم هذه المحكمة لم يسبق منهم نظر الدعوى في المحكمة الابتدائية

رد - (ر) تول (مواريث)

رد الاجرة - (ر) اجارة (مجلة ٤٦٨ : اجارة

يكون في ظرف ثلاثة ايام من يوم تعيينه ان كان حكم هذا التعيين صادرا بمواجهة الخصام واما ان كان في حالة الغياب فالثلاثة ايام تبدأ من بعد اعلان الحكم بثلاثة ايام ان لم يعارض فيه الخصم وان حصلت منه معارضة تبدأ الثلاثة ايام المذكورة من بعد صدور الحكم برفض هذه المعارضة (م) ٣١١ لا يسقط حق طلب الرد اذا حدثت اسبابه بعد مضي المواعيد المقررة لذلك او اثبت الخصم انه لم يعلم بها الا بعد مضي تلك المواعيد (م) ٣١٢ يحصل الرد بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة ويمضي عليه الخصم او وكيله المعين لذلك وفي هذه الحالة ترفق ورقة التوكيل بطلب الرد (م) ٣٢٣ اذا كان الرد واقعا في حق قاض جلس اول مرة لسماح الدعوى بمواجهة الخصام فيجوز الرد بمذكرة تعطى لكاتب المحكمة الحاضر بالجلسة بشرط تجديد يد قلم كتاب المحكمة في ظرف اربع وعشرين ساعة (م) ٣١٤ يلزم ان يكون طلب الرد مشتملا على اسبابه وترفق به عند الاقتضاء الاوراق المستند عليها فيه (م) ٣١٥ تقدم صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة بمعرفة كاتبها في ظرف اربع وعشرين ساعة وعلى الرئيس ان يطلع عليها القاضي المطلوب رده ويعين قاضيا يحمل التقرير عن ذلك (م) ٣١٦ يجب على القاضي المطلوب رده ان يجيب صراحة في المدة التي يعينها الرئيس عن الالوجه المبني عليها الرد وان يحرر جوابه على اصل التقرير المقدم بطلب الرد (م) ٣١٧ اذا كانت الاسباب موجبة للرد قانونا ولم يجب عنها القاضي المطلوب رده في الميعاد الذي عينه الرئيس او اجاب بالاعتراف بها فيصدر الحكم بناء على ذلك دون غيره من الاسباب باجتناب القاضي للدعوى (م) ٣١٨ ان لم يحكم بجواز قبول اسباب الرد او جمدها القاضي ولم يوجد لها ثبوت بالكتابة وحكمت المحكمة بان لا وجه للاثبات بالبينة فتحكم برفض طلب الرد (م) ٣١٩ يسمع القاضي المعين بمثل التقرير اقوال طالب الرد والقاضي المطلوب رده وبصير تلاوة التقرير واصدار الحكم في حال انعقاد الجلسة بدون مرافعة (م) ٣٢٠ في حالة ما اذا كان القاضي المطلوب رده معينا من محكمة غير المحكمة التابع لها فترسل صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة

رد اثمن - (ر) مبيع - تسليم المبيع : ضمان المبيع

رد الخبير - (ر) خبر (ق ٢٣٨ الى ٢٤١)

رد الشاهد - (ر) بينة (ق ١٩٨)

رد الشيء (الحبس من اجله) - (ر) قانون العقوبات

٢٣ - عقوبة الخلع والمخالفات (ق ٤٩ - ٥٠ - ٥١)

رد العارية - (ر) عارية

رد الغير مستحق - (ر) تعهدات مترتبة على الافعال

(ق ١٤٥ - ١٤٦)

رد قيمة الضمانة - (ر) مأمور محكمة (لا ٤١)

رد الحكم - (ر) تحكيم المحكمين (ق ٧١٦ : رد)

رد المأجور - (ر) اجارة

رد الوصاية - (ر) وصي (ش ٤٣٦ الى ٤٣٨)

رد اليمين - (ر) يمين

ردة - (ر) مهر (ش ٨٥ - فرقة بالردة)

ردم البرك والمستنقعات - (ر) بركة

ردم (الموت تحت الردم) - (ر) غريق ٢ جاسنة ٩٧

رزقة - (مستخرج من كتاب الاحكام الرعية في الاراضي

المصرية لسعادة يعقوب ارئين باشا) تعريب

سعيد افندي عيون

ان السلاطين انعموا على بعض من الناس باراضي

يتصرفون فيها كيف شاؤوا وهذه الاراضي

كانت معفاة من كل ضريبة وهي المعروفة

باراضي رزقة وكانت الروزنامة تعطي المنعم عليه

في مثل هذه الاراضي تقسيطا او سند تمليك

يخوله ملكها ملكا مطلقا والتصرف فيها كيف اراد فلما

ارتقى محمد علي باشا على اريكة الخديوية السنية

حافظ على هذه الارصادات التي كان امرها السلاطين

ولكنه ضرب عليها إخراج ورتب بدل ذلك مرتبا في

الروزنامة لكل من كان حائزا من هذه الاراضي ونزع

منهم الحق في وقف الاراضي المذكورة - فلما صدرت

اللائحة السعيدية الرقيمة ٢٨ ذي الحجة سنة ١٨٥٨

جاء في المادة الخامسة والعشرين منها ما نزع من

واضي اليد على هذه الاراضي حق ملكهم للعين نفسها

وقد جاء في المادة المذكورة ايضا مانصه - وكل من كان

تحت يده شيء من الاراضي المذكورة سواء كان لجهة

الوقف او خلافة وبدفع عليها الخراج لجانب الميري

وواضع يده عليها خمس سنوات وقائم بما عليها من

الخراج لجهة الميري فتقيد له اثر منفعة اه - ولم يرد

شيء في هذه اللائحة يتعلق بالفائض والارجح ان هذا

الفائض كان يتمتع صرفه عند موت واضع اليد وفي سنة

١٨٥٨ لم تكن الحكومة تعتبر هذه الارصادات الا

انما حق واضع اليد عليها مدى حياته فقط والدليل

القاطع على هذا ان هذه اللائحة نفسها لما صدرت في

سنة ١٨٧٥ منقحة ومغيرة لم تذكر شيئا مطلقا يتعلق

بهذه الارصادات بل ولم تذكر اسمها لانها كانت

دخلت ضمن الاطيان الخراجية التي يتمتع واضعو اليد

عليها في منفعتها فقط وفضلا عن ذلك فان

الاراضي الرزق كانت قد قلت بين ابادي الناس في

اوائل القرن الحاضر اما من سنة ١٨٥٨ فما بعد هذا

التاريخ فلم تعد موجودة مطلقا بين اباديهم بالشروط

التي وضعت لاراضي الرزق في بادى الامر وان وجد

اليوم منها بعض فهي اوقاف

رسالة - (ر) صيادة

رسالة - (ر) قاضي التحقيق (ق ٦٤ - وكالة

مجلة ١٤٥٠)

رسالة بحرية - (ر) تاجر (ق ٢)

رسالة دورية - (ر) جريدة

رسم (على المنشورات التي تتحرر عن حقوق

الشخصية)

افادة من المجلس الخصوصي للداخلية رقم ٢٨ ج سنة ١٢٩٤ مرة ٧٥

لقد اشير بافادة الداخلية الواردة للمجلس الرقيمة ٢٠

جمادى الاخرة سنة ١٢٩٤ مرة ٥٢ ما استفيد منه

انه لما تبين للمالية جريان تحصيل رسوم المنشورات

التي تتحرر من الرزنامة وضبطية مصر عن الحقوق

الشخصية بناء على التماس اربابها باعتبار كل ورقة من

اي منشور عشرين قرش خلاف قرشين عن اجرة

البوستة حررت لتفتيشي بحري وقبلي بالاستفهام عن

الجارية بالمديريات والى محافظة وبيت مال مصر

بتوضيح الجاري بها فيما ذكر فافادوها بما علم منه من

جريان التحصيل على انواع متفرقة بالكيفية التي اوضحتها

بالى الافادة المحررة منها للداخلية التي رغبت بها النظر

رسم قيدية العرض بالها فقط كما يقتضيه نص ما سبق صدره من المجلس لتفتيش عموم الاقاليم في ١٨ الحجة سنة ١٢٨٨ ما عدا مديرية البحيرة بحرية اخذ الرسم باعتبار عشرة قروش عن كل نسخة بناء على ما سبق صدره لها من المالية ومديرية المنيا ما صدر منها سوى منشور واحد واخذت رسمه باعتبار عشرين قرشاً للنسخة والرزناجة بحرية اخذت بواقع عشرين قرشاً ايضاً والضبطية كذلك فضلاً عن تحصيلها رسم قيد الانهاء الاصلي وبما اوضحته بافادتها المؤرخة في ٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٤ ضمن الاوراق لم يتضح ان اجراها ذلك مبني على صدور تصريحات لها من جهة ما بالاجراء هكذا ومن الكشف الذي تقدم منها الآن للمجلس ببيان ايراداتها الواردة ميزانيتها سنة ١٢٧٦ وسنة ١٢٧٧ تبين انه لم يندرج بها مبلغ مخصوص نظير رسم المنشورات وانه لم يتحصل من ذلك شي في سنة ١٢٧٧ مطلقاً وفي سنة ١٢٧٦ ما تحصل سوى مبلغ ثلثمائة واربعين قرشاً كما انه تبين من البوصلتين المتقدمتين من الرزناجة للمجلس احدهما بتاريخ ٢٤ شهره والثانية في ٢٦ منه ما يدل على انه بعد ما كان جارياً بها اخذ رسم على كل نسخة عشرة قروش خلاف اجرة البوستة بناء على ما صدر لها ايضاً من المالية وهذا مذ كان جارياً اخذ رسم قيدية العرض عشرة قروش فلما صدر قرار الخصوصي باخذ رسم القيدية بواقع عشرين قرشاً قد اعتبرت التحصيل هكذا على كل نسخة بدون ما يصدر لها مكتوبة بذلك من جهة ما وانه في سنة ١٢٧٥ وسنة ١٢٧٦ ما تحصل بها شي من هذا القبيل ولم يكن مربوطاً بميزانيتها سنة ١٢٧٧ ايرادات لهذا القلم وما تحصل منه في السنة المرفوعة سوى ثلاثة آلاف وخمسمائة وعشرين قرشاً فلهذه المناسبات وكون مع عدم درج شي مخصوص لذلك بموازين الرزناجة والضبطية واستقلال ما تحصل بها والاستدلال بذلك على عدم ورود مبلغ مخصوص لهذا ايضاً بميزانياتي المنيا والبحيرة لم يترأى سوى اقتضاء الاجراء في ذلك عمومياً على حسب ما سبق صدره من المجلس الى تفتيش عموم الاقاليم بالتاريخ والنمرة البادي ذكرهما بمعنى ان

فيما ذكر ولذا وتصادف تقديم مكتوبة من الرزناجة تقضي بانه صدر منها منشور يتعلق بفقد تقسيط ابعادية ولا يبعث نسخة منه لنظارة الخزانة اعادتها قولاً بعدم لزوم ابعاث مثل ذلك اليها ولا يجهات الدواوين المماثلة لها ما دام يجري درج ذلك بالجرانيل الرسمية وكون المعتاد نشره من الرزناجة للجهات من كل منشور نحو ثمانين نسخة والاجراء حسب ما اوضحته الخزانة بوجوب استقلال عدد تلك النسخ يراد النظر في هذا وذاك وصدر ما يستصوب هذا ولتناسبة ما تبين من الاوراق الواردة للمجلس على تلك المكتوبة ان الجهات التي حصل الاستعلام منها اوضحوا جميعاً ان الجاري بهم هو تحصيل عشرين قرشاً رسم قيدية العرض فقط ما عدا مديرية البحيرة وبيت المال قالوا بعدم سبق تحرير منشورات منها ومديرية المنيا اوردت بانه سبق منها تحرير منشور واحد عن مبيع اطيان وتحصل رسمه باعتبار كل ورقة منه عشرين قرشاً وضبطية مصر جارية اخذت على هذا الاعتبار خلاف رسم قيدية العرض الاصلي ومديرية البحيرة جارية اخذت عشرة قروش عن كل نسخة خلاف عشرين اجرة البوستة ارتكناً على ما صدر لها من المالية في ٢٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٠ كما انه ظهر منهم ما يدل على سبق صدور مكتوبة من المجلس في هذا الصدد ان تفتيش عموم الاقاليم في سنة ١٢٨٨ نمرة ١٠ وان اجنات اجاريسه بهم اخذ رسم قيدية العرض فقط مرتكون في ذلك عليه ولم توجد صورتها بهم ولا سورة ما صدر من المالية الى مديرية البحيرة عما ذكر قد طلب من الدفترخانة نسخ صورتهم من القيودات ووردت تلك الصورة بشرح منها وعلم من تلاوتها ان ما صدر من المجلس لتفتيش عموم الاقاليم بالنمرة السالف ذكرها كان بتاريخ ١٨ الحجة سنة ١٢٨٨ ومن متعاضد ان ما يجري نشره لا يوجب عليه سوى رسم قيدية العرض فقط والذي يحرر الى مديرية البحيرة من المالية في ٢٣ ربيع اول سنة ١٢٩٠ يقتضي الاخذ على كل نسخة عشرة قروش حسب ما كان جارياً وقتها بضبطية مصر وحيث تلخص من هذا ان سائر الجهات التي حصل الاستعلام منها جاري تحصيل



صفر سنة ١٢٩٨

رسم - (ر) اسما الاشياء المرغوب معرفة الرسوم المقررة عليها

رشد - (ر) منشور باجراء التعرييات عن بلوغ رشد من (بطلب من القصر ثبوت رشد قبل الثبوت الشرعي مؤرخ في ١٢ ذى سنة ٩٦ (٢٨ أكتوبر سنة ٧٩)

(ضبطية سكندرية مأموري) علم بالداخلية من مكتبة واردة من مجلس حسبي مصر نمرة ١٧ ان بعض القصر الذين تحت حجر الاوصياء بمصر اعلمهم ما هو جاري من دقة تعرييات ذلك المجلس في امر ثبوت الرشد وانه لو توجه احد منهم الى المحكمة الكبرى واراد ثبوت رشد وحسن تصرفه من دون واسطة المجلس الحسبي لا تقبل منه ذلك الا بعد ان ترد لها مكتبة من المجلس بالنظر فيما يتطلبه من بعد اجرائه هذه التعرييات فلاجل تخلصه من ذلك ومن استمرار الحجر عليه يأخذ اشخاصا ويتوجه بهم الى احدى المحاكم القريبة من مصر ويثبت رشد وحسن تصرفه بها مجرد دعوى تقام على احد الاشخاص والباقي يشهدون له ويستحصل على اعلام شرعي من دون حضور الوصي ولا حصول تحقيقات ابتدائية بالمجلس الحسبي كما حصل ذلك من اسمعيل بك نجل المرحوم محمد سعيد بك طبوزده المشمول بوصاية عمه سعادة محمود باشا حمدي حيث توجه الى محكمة قسم اول جيزة واجرى ما ذكر بها بدون حضور سعادة الوصي ولا احد من اقاربه وبواسطة تمسكه بهذا الاعلام طلب استحقاقه من حضرة الوصي وحصل تناقش بينهما ترتب عليه وصول القضية للمجلس الحسبي وباجراء تعريياته لم يظهر له حسن تصرف الشخص المذكور ولا ائتمانه على تسليمه امواله وانه فضلا عن صرف مائتين وخمسين جنيها لوالدته من طرف سعادة الوصي بمقتضى اذن المجلس لزوم صرفها في تأهله فانه قد ظهر اقتراضه مبلغ سبعمائة واربعة واربعين جنيها ونصف مصري من احد التجار بواسطة زوج والدته مع فوائضه ومصاريفه وانه اعلن من المحكمة الابتدائية بمصر بلزوم الحجز على المبلغ المذكور من مطلوبة وزوج والدته وانه يتوجه مع الدائنين المذكورين للمحكمة في يوم ٢٣ أكتوبر سنة ٧٩ لسماع الحكم بالالزام بالدفع وتأيد الحجز

الذي يؤخذ هو رسم قيدية الشرح بحسب الجاري اخذه الآن وكذا ما اورته الحقانية من عدم اقتضاء ارسال نسخ لها ولما يمثّلها من الدواوين من تلك المنشورات اكتفاء بدورها بالجرائيل الرسمية مع ما اورته الرزنامجة مما تقصد به ان هذا يلزم عليه تناقص عدد النسخ وينشأ عنه استقلال رسومها فيما انه مع الاجراء على وجه ما سلف ذكره يزول ما كان متلاحظا لها من استقلال الرسوم حيث الاخذ سيكون باعتبار رسم القيدية فقط فلم يترأى ما يمنع من عدم ارسال نسخ من تلك المنشورات لنظارة الحقانية والى الدواوين المماثلة لها التي يترأى للداخلية عدم الاقتضاء لارسال نسخ لهم وبناء عليه اقتضى تحريره بما ذكر والاوراق عدد ٤١ طيه وهذا كما روي

رسم - (ر) تعريفه الرسوم: جريدة - ضايات الشياخات - قيدية - ماشية - ذبح المواشي - محكمة اهلية ١١ ديسمبر ٨٨ - مرور - مجلس ملني ٢٤ م سنة ٩٧ - نفوذ الحاكم (لا ٧٣) رسم البلولة الاطيان - (ر) مجلس ملني ١١ را سنة ١٢٩٨ - اطيان رسم بوسته - (ر) بوسته

رسم تصديقي - (ر) صراف - تعريفه الرسوم رسم تسجيل - (ر) تعريفه الرسوم محكمة اهلية رسم حرفي - (ر) ايران ٥ ذى سنة ١٢٩٨ رسم عقد البيع - (ر) بيع (ق ٢٤٣) رسم عقد النكاح - (ر) محكمة شرعية منشور نمرة ٢

رسم فك الرهن - (ر) محكمة شرعية ١١ ج سنة ١٣٠٢

رسم قضائي - (ر) تعريفه الرسوم - محكمة اهلية ١١ ديسمبر سنة ٨٨

رسم محضرين - (ر) مضي المدة (ق ٢١٠)

رسم المحكمة - (ر) مضي المدة (ق ٢١٠)

رسم مضبطة - (ر) مجلس ملني

رسم نسبي - (ر) املاك الميري - مجلس ملني

١١ صفر سنة ١٢٩٨ تعريفه ومحكمة اهلية

رسم هندسي عن حفر وردم - (ر) هندسة ٢٤

وانه من وقائع الاحوال يظهر عدم حصول تعريات في مثل ذلك من المديرية والمحافظات الموجود بهم مجالس حسبية خلافاً للجاري بمجلس حسبي مصر في حق من يتطلب من القصر المقام عليهم اوصياء ثبوت بلوغ الرشد اذ لا يحصل تمكن القاصر من ذلك الا بعد انتهاء بتقدم منه ابتداء للمجلس وتجري عليه التعريات المتقضية من وصيه واقاربه وجيرانه ومعارفه الذين لم خبرة تامة باحواله وسيره ويثبت حسن تصرفه واثمائه على تسليمه امواله ثم يصير احالة ذلك للحكمة بعدها واجراء الثبوت الشرعي بها وصدور الاعلام الشرعي منها بالثبوت وبعد هذا كله يصير الاعلان من المجلس الى الوصي بما ذكر لاجل تسليمه امواله وهذا هو تنسيباً لمادة ١٣ من لائحة المجالس الحسبية وانه لكون المقصود من إيجاد تلك المجالس بجميع جهات الحكومة هو حفظ اموال من يثبت عليه سوء التصرف سواء كان من السفهاء او غيرهم باجراء ما يترتب عليه حصول الفائدة لجهتهم من الحجر الشرعي عليهم واقامة نواب لهم حتى يبلغوا درجة الرشد وتحسن احوالهم وقد تدون بالمادة الرابعة عشر ان المتجور عليهم بالسفهم بمثابة الاتام التصرف وبهذه المناسبة جاري التعريات المنه عنها في المادة الثالثة عشر في حق القصر فلجل ان يكون تحقيق رشد وحسن تصرف الطرفين بياقي الجهات على سياق واحد كما هو جاري بمجلس حسبي مصر فعلاً لما يتأتى من الضرر بتجاري بعض القصر على ثبوت رشد بالمحاكم بدون اطلاع المجلس الحسبي قبل الوقوف على حقائق اجراءه مرغوب النشر الى الاقاليم والمحافظات الموجود بهم مجالس حسبية بتعميم الطريقة الجارية به في تحقيق ثبوت ما ذكر بكافة الجهات التي بها تلك المجالس وعدم قبول قضائهم تطلب ذلك من احد الا بعد التحري عنه بالمجالس المذكورة وورود مكاتبات لم منها صيانة وحفظاً لاموالهم وحيث ان اجل المقصود من تشكيل وإيجاد المجالس المذكورة هو حفظ اموال من لم تكن فيهم قابلية لحسن الادارة والتصرف في ادارة مصالحهم وحفظ اموالهم سواء كانوا من السفهاء او القصر او غيرهم حتى يبلغوا الدرجة التي يحصل بها كمال الامن على اعطائهم حقوقهم كما هو ذلك صريح

بنص اللائحة ومن وقائع الاحوال ظهر ان التسليم الى القصر في اجراء ثبوت بلوغهم وحسن تصرفهم بالمحاكم الشرعية بمجرد تطلبهم وشهادة من يستخضرونهم من الشهود موجب لتحكيمهم مما اوضحه مجلس حسبي مصر فنعماً من حصول ذلك وكون التعريات الجارية بذلك المجلس عن احوال هؤلاء القصر وكيفية سيرهم التي يطلب تعميمها بكافة الجهات وعدم قبول قضاء محاكمهم تطلب احد ثبوت بلوغ رشد الا بعد اجراء هذه التعريات بالمجلس الحسبي في الواقع موجب لكمال الضبط والربط على الوجه المرغوب قد تراءى هنا موافقة ما استنسبه مجلس حسبي مصر في هذا الخصوص وبناء عليه قد كتب في تاريخه من هنا الى نظارة الحفانية عن التحري من طرفها الى كافة قضاة محاكم المديرية والمحافظات المحكي عنها وبذلك صار النشر لمن لزم من الجهات بما ذكر وبالجملة هذا للاجراء على مقتضاه

رشد - (ر) مجلس حسبي - بيت المال - قانون الاحوال الشخصية

رشوة - ٥ - (قانون عقوبات)

(م) ٨٩ بعد ممر تشبها كل موظف او مأمور او مستخدم ايا كانت وظيفته قبل وعدا من اخبر بشي ما او اخذ هدية او عطية لاداء عمل من اعمال وظيفته ولو كان العامل حقاً او امتناعه عن عمل من الاعمال المذكورة ولو ظهر له انه غير حق (م) ٩٠ تعد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التي تحصل للموظف او المأمور او المستخدم من بيع متاع او عقار بثمن ازيد من قيمته او من شرائه بثمن اقل من قيمتها او من اي عقد حصل بين الراشي والمأمور المرتشي (م) ٩١ بعد ايضاً رشوة الوعد او العطية او الفائدة الخصوصية التي تحصل لاجل الغرض السابق ذكره للموظف او المأمور او المستخدم او لاي انسان اخر عينه لذلك (م) ٩٢ من اعطى رشوة لذي وظيفة او مستخدم او مأمور ومن اخذها منه ممن ذكر اياً كانت رتبته ووظيفته ومن توسط بين الراشي والمرشي وهو يعلم ذلك يحكم عليهم بالسجن المؤقت والحرم من كل وظيفة معينة ومن كل رتبة او مرتب (م) ٩٣ فضلاً عن العقوبة المذكورة في

## ملحوظات

المادة السابقة يضبط لجانب الميري تغريماً للراشي الشيء المعطى رشوة إرقيته ويحكم على المرتشي ايضاً بغرامة مساوية لقيمة الرشوة المذكورة (م) ٩٤ اذا حصلت الرشوة بالوعد يحكم على الراشي والمرتشي بدفع غرامة بقدر قيمة الشيء الموعود به (م) ٩٥ يعد مثل الراشي ويعاقب بالعقوبات المقررة في المادة ٩٢ من يستعمل طرق الاكراه بافعال محسوسة كالضرب ونحوه او طرق التهديد في حق متوظف او مستخدم او مامور ليتحصل منه على قضاء امر غير حق او على اجتنابه اداء عمل من اعمال وظيفته (م) ٩٦ كل من قبل وعدا او عطية او فائدة خصوصية كالميلين في المادة ٩١ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة سنة وبدفع غرامة تقدر على الوجه السابق بيانه اذا لم يتوسط بسعيه في الحصول على الرشوة (م) ٩٧ يعاقب بالسجن الموقت كل متوظف اخذ نقودا او هدايا من مدياني الحكومة او قبل منهم وعدا لاجل توصيلهم الى تحصيل مطلوباتهم المحور بها سندات من اي نوع كانت - ويحكم عليه ايضاً بدفع غرامة بقدر النقود او قيمة الاشياء سواء اخذها او وعد بها هذا مع الحكم عليه برد العطايا اذا كان اخذها فعلاً - وكذلك يعاقب بمثل هذه العقوبات من له بالمتوظف تبعية او قرابة اذا اشترى يرضى المتوظف المذكور تلك السندات باسقاط جزء من قيمتها - ويحكم ايضاً بتلك العقوبة على كل متوظف ساعد او سهل ارتكاب هذه المغايرات وفي الاحوال السابق بيانها يجوز حرمان المتوظف على حسب حالة تلك الجناية التي تثبت عليه من كل خدمة ميرية او رتبة او مرتب حرماناً مؤبداً او حرماناً مؤقتاً لا تنقص مدته عن ست سنين (م) ٩٨ اذا كان المرتشي قاضياً منوطاً بالحكم في المواد الجنائية يعاقب فضلاً عن التغريم بالسجن مدة اقلها خمس سنين سواء حصل الارشاء بقصد مساعدة المتهم او الاضرار به (م) ٩٩ من شرع في اعطاء رشوة ولم تقبل منه او في الاكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة سنة ويجوز حرمانه ايضاً من كل خدمة ميرية او رتبة او مرتب او معاش مدة ست سنين رشوة - امر عال صادر في ٢٩ نوفمبر سنة ٨٦

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ٨٣) بالتصديق على قانون العقوبات وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار وبعد سماع اقوال مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ تلحق بالمادة ٩٢ من قانون العقوبات العبارة الآتية وهي - ومع ذلك يعاقب من العقوبة الراشي او المتوسط اذا اخبر الحكومة بوقوع الرشوة او اعترف بها

رشوة - (ر) تزوير (ق) ١٩٩ - شهادة زور (ق) ٢٧٤ - مخاصمة القضاة (ق) ٦٥٤

رشيد - (ر) بلوغ - وصي ولاية الآب : حجر بيت المال - مجلس حسي

رشيد (قفل فرع) - (هذا ما كتب من رئاسة مجلس النظار الى نظارة الاشغال العمومية في اول ابريل سنة ٨٥ تصديقاً على طلب نظارة الاشغال العمومية قفل فرع رشيد وفرع دمياط في جلسة يوم الاثنين ٣ مارث سنة ٨٥ ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٠٢ تليت مذكرة سعادتك المؤرخة ٢١ مارث التي طلبتم فيها التصريح بالاعلان للعموم عن قفل فرع رشيد لاجل توقيف الملاحه فيه من اول ابريل سنة ٨٥ الى زمن الفيضان وعن قفل فرع دمياط بسد عند ما تدعوا اليه حاجة الري لما يستتبعه في تلك المذكرة - وقد صدق المجلس على هذا الطلب وهو مع هذا التصديق يرغب ان نظارة الاشغال تجري كلما من شأنه درء غوائل النيل على قدر الامكان ويرجو اجراء ما اقتضاه هذا القرار

رشيد - امر عال رقم ٣ جامة ١٣٠٢ (٧ فبراير سنة ٨٦)

(نحن خديو مصر) بناء على قرار مجلس نظار حكومتنا الصادر بتاريخ ٢٤ يناير سنة ٨٦ وعلى ما عرضه علينا ناظر اشغالنا العمومية وموافقة رأي مجلس النظار تأمر بما هوأت (م) ١ يصير انشاء ترعة على الشاطئ الايسر لفرع رشيد بمديرية البحيرة ما بين العطف والبحر المتوسط تمتد على طول جسر النيل لتوريد المياه اللازمة لري النواحي الواقعة بين النيل وبحيرة ادكو (م) ٢ تعتبر هذه التركة من الاعمال ذات المنفعة العمومية ويشرع في اخذ الاراضي الميئنة على الرسم المصحوب بامرنا هذا اللازمة لمروور تلك التركة

وذلك بحسب نص اللوائح المتبعة

رصد خانة — ٠ إعلان من نظارة الحرية

قد ألحقت الرصد خانة الخديوية بنظارة الحرية في أول يناير سنة ٨٦ وعلى هذا فكل مخابرة تتعلق بأشغال الرصد خانة يلزم أن تكون إلى نظارة الحرية فليكن ذلك معلوماً للعموم

رصد خانة — ٠ { قرار من نظارة المعارف العمومية رقم ١٢ دسمبر سنة ٨٦ بمر ٢٦

بناء على ما قرره مجلس النظارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢٥ أكتوبر سنة ٨٦ (٢٧ محرم سنة ١٣٠٤) قررت النظارة ما يأتي — قد صارت مصلحة الرصد خانة تابعة لنظارة المعارف في الإدارة ابتداءً من شهر نوفمبر سنة ٨٦ وتؤدي مصاريفها في كل شهر من طرف نظارة الحرية بحسب المقرر في ميزانيتها — أحيلت نظارة هذه المصلحة على حضرة اسماعيل بك مصطفى الفلكي ناظر مدرسة المهندسخانة لمباشرة أشغالها وإدارة حركتها — على قلم السكرتارية العربية العمل بمقتضى ذلك

وصيف — ٠ (ر) تنظيم ٩ لوليه سنة ٨٨ — ٠ منفعة عمومية (ق ٩

رضاء بالحكم — ٠ (ر) معارضة (ق ٣٣١ : استئناف (ق ٣٦٠ — ٣٦١ — ٣٦٢

رضاء صحيح — ٠ (ر) تعهدات مترتبة على توافق المتعاقدين (ق ١٢٨ — ١٣٣ — ١٣٤

رضاع — ٠ (في مذار الرضاع الموجب لتحريم النكاح)

(م) ٣٧٥ ثبت تحريم النكاح بالرضاع إذا حصل في مدة الحولين المقدرة له ولو بعد استغناء الطفل بالطعام فيها ويكفي في التحريم فطرة واحدة من لبن المرأة المرضعة ولو حلياً آمن ثديها بعد موتها إذا تحقق وصول الفطرة إلى جوف الرضيع من فمه مصاً أو إيجاراً أو من أنفه أسعاطاً — فلو التزم الحلمة ولم يدرك لبن الثدي في حلمته أم لا فلا يثبت التحريم وكذا لا يثبت بالحقن والانتظار في الأذن والجائفة والآمة (م) ٣٧٦ كل من أرضعت طفلاً ذكرًا كان أو أنثى في مدة الحولين ثبتت أمومتها له وبنوته للرجل الذي نزل اللبن بوطئه سواء وطئها بنكاح صحيح أو فاسد أو بشبهة

وثبتت أخوته لأولاد المرضعة الذين ولدتهم من هذا الرجل أو من غيره أو أرضعتهم قبل أرضاعه أو بعده وأولاد الرجل المولودين من صلبه من غير هذه المرضعة وأولادها من الرضاعة (م) ٣٧٧ يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب والمصاهرة فلا يحل للرجل أن يتزوج أوصوله وفروعه من الرضاع وأخيه الشقيقة رضاعاً وأخيه من أبيه وأخيه من أمه وبنت أخيه وعمته وأخته وحليلة ابنه رضاعاً وحليلة أبيه كذلك ولو لم يدخل بها ويحل له أن يتزوج من الرضاع أم أخيه وأم أخيه وأخت ابنه وأخت بنته وجدة ابنه وجدة بنته وأم عمه وأم عمته وأم خاله وأم خالته وعمه وابن عمته وبنت عمته ابنه وبنت عمته وبنت أخت ابنه وبنت أخت بنته وأم ولد ابنه وأم ولد بنته وأخت أخيه وأخت أخته ويحل للمرأة من الرضاع أبو أخيها وأخواتها وجد ابنها وأبو عمها وأبو خالها وأخوال ولدها وابن خالته ولدها وابن أخت ولدها (م) ٣٧٨ إذا أرضعت زوجة الرجل الكبيرة ضرعتها الصغيرة في مدة الحولين حرمتا عليه حرمة مؤبدة أن يدخل بالكبيرة والإجازة تزوج الصغيرة ثانياً حيث كان اللبن من غيره ولا مهر للكبيرة أن لم يكن دخل بها وللصغيرة نصف مهرها ويرجع به على الكبيرة أن تعمدت الفساد وكانت عاقلة طائعة مستقيمة عالمة بالنكاح وفسادة بالارضاع ولم تقصد دفع جوع أو هلاك فإن لم تكن كذلك فلا رجوع له عليها (م) ٣٧٩ يثبت الرضاع بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول فإن ثبت يفرق الحاكم بين الزوجين ولا مهر على الزوج أن وقع التفريق قبل الدخول ما عليه الأقل من المسمى ومن مهر المثل أن وقع بعد الدخول ولا نفقة عليه ولا سكنى

رضاعة — ٠ (قانون الأحوال الشخصية)

(م) ٣٦٦ يتعين الأم لارضاع ولدها وتجبر عليه في ثلاث حالات (الأولى) إذا لم يكن للولد ولا لآبيه مال يستأجر به مرضعة ولم توجد متبرعة (الثانية) إذا لم يجد الأب من ترضعه غيرها (الثالثة) إذا كان للولد لا يقبل ثدى غيرها (م) ٣٦٧ إذا ابت الأم أن ترضع ولدها في الأحوال التي لا يتعين عليها أرضاعه فعلى الأب أن يستأجر مرضعة ترضعه عندها (م)

رفت الصبارف — (ر) صراف

رفتية — امرعال صادر في ٢ يونيه سنة ٨٧

بعد الاطلاع على امرينا الصادر احدهما بتاريخ ١٠ ابريل سنة ٨٣ والثاني بتاريخ ٢٤ مايو سنة ٨٥ — من حيث انه يوجد ملفات خصوصية لموظفي ومستخدمي مصالح الحكومة المتنوعة ويوجد كذلك مجالس تأديبية واطلاق كل مستخدم بسبب انفصاله عن خدمته وجميع ذلك مما يجعل عدم لزوم لاعطاء رفاقي من الآن فصاعداً — وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا امرنا بما هوآت (م) ١ قد صار ابطال الرفاقي والغاؤها (م) ٢ على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه

رفتية — امرعال صادر في ٢ فبراير سنة ٨٨

بعد الاطلاع على اوامرنا الصادرة في ١٠ ابريل سنة ٨٣ و ٢٤ مايو سنة ٨٥ و ٢ يونيو سنة ٨٧ — وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا امرنا بما هوآت (م) ١ عند رفت مستخدم من اي مصلحة من مصالح حكومتنا يعطى له بدلا عن الرفاقي الملقاة اعلان قاصر على بيان القرار الذي رفت بموجبه وتاريخ انقضاء خدمته (م) ٢ جميع الاحكام المخالفة لنص امرنا هذا تكون لاغية ولا عمل لها

رفع الحجز — (ر) حجز

رفع الاختام — (ر) افلاس (قت ٢٧٠)

رفع الدعاوي: (ر) اختصاص (قم ٣٣)

رق — { ترجمة المعاملة التي وقعت بين دولة انكلترا والحكومة المصرية في منع بيع الرقيق وذلك في ٤ اغسطس (اب) سنة ٧٧

لما كان من اقصى آمال كل من حكومتنا جناب ملكة بريطانيا العظمى وايرلانده المتحدة وحضره خديوي مصر التعاون في ابطال ومنع بيع الرقيق بالكلية وكانا قد صمما على عقد معاهدة للوصول لهذا الغرض حصل الرضا والاتفاق بين الواضعين امضاه اذناه المأذونين بهذا الشأن على تدوين المواد الآتية وهي (م) ١ حيث انه سابق صدور لائحة من الحكومة الخديوية بمنع بيع الرقيق السوداني والحشيشي في الجهات التابعة لها فتتمهد الحكومة المشار اليها بان تمنع منعاً كلياً من

٣٦٨ اذا ارضعت الام ولدها من زوجها حال قيام الزوجية او في عدة الطلاق الرجعي فلا تستحق اجرة على ارضاعه — فاذا استأجرها لا رضاع ولده من غيرها فلها الاجرة (م) ٣٦٩ اذا ارضعت الام ولدها من زوجها بعد عدة الطلاق البائن او فيها وطلبت اجرة على ارضاعه فلها الاجرة (م) ٣٧٠ الام احق بارضاع ولدها بعد العدة ومقدمة على الاجنبية ما لم تطلب اجرة اكثر منها ففي هذه الحالة لا يضار الاب وان رضيت الاجنبية بارضاعه بجنا او بدون اجرة المثل والام تطلب اجرة المثل فالاجنبية احق منها بالارضاع وترضعه عندها وللأم اخذ اجرة المثل على الحضنة ما لم تكن المتبرعة محرماً للصغير وتبرع بحضنته من غير ان تمنع الام عنه والاب معسر فيغير الام بين امساكه بجنا ودفعه للمتبرعة كما هو موضح في مادة ٣٩٠ (م) ٣٧١ في كل موضع جاز استئجار الام على ارضاع ولدها يكون لها الاجرة ولو لا عقد اجارة مع ابيه او وصيه فيأمره الحاكم بدفع اجرة المثل لها مدة ارضاعه — ومدة الارضاع في حق الاجرة حولان لا اكثر (م) ٣٧٢ حكم الصلح كالاستئجار فاذا صلحت ام الولد اباه عن اجرة الرضاع على شيء فان كان الصلح حال قيام الزوجية او حكماً فهو غير صحيح وان كان في عدة البائن بواحدة او ثلاث صح ووجب ما اصطفا عليه (م) ٣٧٣ الاجرة المعدودة للام على ارضاع ولدها لا تسقط بموت ابيه بل تجب لها في تركته وتشارك غرماء (م) ٣٧٤ الظئر اي المرضعة المستأجرة اذا ابت ان ترضع الطفل بعد انقضاء مدة الاجارة وكان لا يقبل ثدى غيرها تجبر على ابقاء الاجارة ولا تلزم باليكث عند ام الطفل ما لم يشترط ذلك في العقد

رطل — يساوي ١٢ اوقية اي ١٤٤ درهم — واذا اريد وزن الغلات اي الحاصلات فالرطل ينقسم الى ما يأتي — الرطل يساوي ٢٤ قيراط والقيراط ٣ حبات والحببة ٢ درهم والدرهم ١٦ غروبة او قيراط والغروبة ٤ قمحات والقمح ١٦ سم

رعونة — (ر) جنابات وجمخ (ق ٢١٦)

رعية دولة تنجانية — (ر) اجنبي — (اسماء الدول)

رفت — (ر) مستخدم — معاش

الآن فصاعدا ادخال العبيد السودانيين والحبشيين  
باراضي القطر المصري وملحقاته سواء كان بطريق  
البر او بالمحور المارة من تلك الاراضي وبان تعاقب  
باشد الجزاء على مقتضى القوانين المصرية الجاري  
العمل بها او بموجب ما سيأتي بيانه به هذه المعاهدة كل  
من وجد متعاطيا بيع الرقيق السوداني او الحبشي  
مباشرة او بواسطة غيره وكذلك تتعهد بان تمنع  
اخراج الرقيق السوداني او الحبشي خارج القطر  
المصري وملحقاته منعاً مطلقاً ما لم تحقق وتثبت صحة  
عقده او حرية ولا بد ان يذكر بورقة العنق او  
بالباسبور الذي يعطى لاولئك السودانين والحبشيين  
من طرف الحكومة المصرية قبل خروجهم بانهم  
احرار ويمكنهم ان يتولوا امر انفسهم كيف شاؤوا بلا  
قيد او شرط ما (م) ٢ كل شخص يوجد بارض مصر  
او بمحدودها او بالجهات التابعة لها بوسط افرى قيات متعاطيا  
بيع الرقيق السوداني او الحبشي مباشرة او بواسطة  
غيره تعتبره الحكومة المصرية هو ومن يكون ملحقاً  
معه بمنزلة السارقين القاتلين فان كان من تبعته يحاكم  
امام مجلس عسكرية والا تحال حالاً محاكمته على  
المجالس المختصة بذلك وترسل لها المحاضر المحررة من  
جهة العليا من جهات الحكومة المصرية في المحل  
الذي ثبت فيه حصول التجارة وكافة الاوراق والمستندات  
الدالة على جفته للحكم فيها بمقتضى قوانين الحكومة  
التي يكون تابعاً لها ما دامت هذه القوانين تجيز ذلك  
— وما يوجد من الرقيق السوداني او الحبشي بايدي  
اي تاجر كان يصير اعطاء حرية ومعاملته بمقتضى  
المادة ٣ الآتية والذيل المؤشر عليه بحرف (ا)  
التم لهذه المعاهدة (م) ٣ نظراً لكون اعادة الرقيق  
السودانيين او الحبشيين لبلادهم بالثاني سواء كانوا  
منزوعين من ايدي التجارين فيهم او معتوقين يتعذر  
حصولها وينشأ منها اما هلاكهم من التعب او من الفاقة  
او وقوعهم في ربة الرق ثانياً تستمر الحكومة بان  
تجري معهم الاجراءات السابق اتخاذها بمعرفتها في حق  
الرقيق ومذكورة في الذيل المؤشر عليه بحرف (ا)  
(م) ٤ تستعمل الحكومة المصرية سطوتها على قدر  
الاستطاعة لمنع ما يجري من المقاتلات بين قبائل

افريقيا الوسطى بقصد الاستيلاء على الرقيق وبيعه  
وتتعهد بان تعامل معاملة القاتلين كل من يوجد متعاطياً  
بيع الاولاد او جلبها فان كان المرتكوب لذلك من  
تبعة الحكومة المصرية تصير محاكمتهم امام مجلس  
عسكري والا تحال محاكمتهم على المجالس المختصة بالحكم  
وترسل لها المحاضر والاوراق والمستندات للفصل في  
الدعوى بمقتضى قانون بلادهم كما هو مذكور بمادة ٢  
(م) ٥ تتعهد الحكومة المصرية بنشر امر خصوصي  
يرفق بهذه المعاهدة ويكون من مقتضاء منع بيع الرقيق  
بالكلية في ارض مصر من ابتداء تاريخ يتحدد بالامر  
المشار اليه وتخصيص نوع الجزاء الذي يترب على من  
يخالف منطوقها (م) ٦ لاجل زيادة الوثوق من منع  
بيع الرقيق السوداني الحبشي بالبحر الاحمر ترتضي الحكومة  
المصرية بان السفن الانجليزية تجري التفتيش والبحث  
والقبض عند اللزوم على اي مركب تكون متعاطية  
تجارة الرقيق من السودان او الحبش وتسليمها لاحد  
مراكز الحكومة المصرية القريب من محل الواقعة او  
لمركز الاوفق لاجل الحكم على تلك المراكب بما يلزم  
وكذلك بصير ضبط اي مركب مصرية يتحقق فيها  
شبهة وجود رقيق بها للبيع او تكون تعاطت ببيع الرقيق  
في اثناء سفرها واجراء التفتيش وضبط الرقيق يكونان  
بخليج عدن وفي ساحل بلاد العرب وبالجهة الشرقية  
من افريقيا ومياه سواحل مصر والجهات التابعة لها—  
ما يوجد من الرقيق السوداني او حبشي باي مركب  
مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدس  
التفتيش يبقى تحت اذن الحكومة الانجليزية وهي  
تتعهد باجراء ما يقتضي لحصوله على تمام الحرية — اما  
المركب وشحنها وطمم بحريتها فيصير تسليمها لاقرب  
مركز من مراكز الحكومة المصرية لمحل الواقعة او  
لمركز الاقرب لاجل توقيع الحكم عليها بما يلزم فاذا لم  
يتيسر لقبودان المركب الانجليزية تسليم ما يكون صار  
ضبطه من الرقيق لمحل تابع لحكومة الانجليز او اذا  
دعت الضرورة في مصلحة الرقيق السوداني او حبشي  
تسليمهم للحكومة المصرية فالحكومة المشار اليها  
تتعهد بناء على طلب قبودان المركب الانجليزي او  
الضابط الذي يستنبيه لذلك ان تقبل الرقيق السوداني

## ملحوظات

افراد العامة فعلى القلم المذكور اخذ الاستعلامات اللازمة عن تلك الشكوى فاذا ظهر من الاستعلام احقيتها ترسل التضيعة لجهة اختصاصها لكي يجري فيها مقتضى الاصول المقررة للعنى اما ان كانت الشكوى مقدمة من نفس العبد فعلى القلم بعد ثبوت شكواه ان يعطيه ورقة عنى من دفتر سيمية يكون نخصصاً لهذا الشأن — كل من اخذ من معتوق ورقة عنته او منعه او اشترك في منعه من الحرية بوسائط اغتصابية او غشية يخامل معاملة من اتجر في الرقيق — على الحكومة ان تقوم بلوازمات العبيد والمعتوقين فالذكور منهم يستخدمون بحسب الاحوال او بحسب اختيارهم اما في الزراعة او في الخدمة المنزلية او في العسكرية والاناث يستخدمن اما في محلات تابعة للحكومة او في منازل معتبرة اما الاطفال منهم فيستمر ادخالهم ان كانوا ذكورا في مدارس او في معامل الحكومة وان كانوا اناثا فيدخلن في المدارس المخصصة للاناث هذا وكل ما يتعلق بتربية هؤلاء الاطفال يكون محولا للملاحظة والنفاذ محافظتي مصر واسكندرية الواجب على كل منهما المتابعة مع نظارة المعارف في شأن ما يستحسن انجراؤه في حقهم من التربية — الذكور الذين يوجدون بالارياض يصيروضعهم بمعرفة مفتشي الاقاليم في مكاتب البنادير اما الاناث فيصير ارسلهن لمصر والمعتوق من الرقيق الموجود بالسودان يصير استخدامهم برغبتهم اما بالزراعة او بالخدمة المنزلية او بالمسكندرية — تحرر هذا التذييل بسكندرية في ١٤ اغسطس سنة ٧٧ للعمل بمقتضاه من تاريخ اجراء العمل بموجب المعاهدة الاصلية

رق — صورة نسخة الذكرى والتخديري

(نحن اسماعيل خديو مصر) صار منظورنا المادة الخامسة من المعاهدة المتعقده بين حكومة بريطانيا العظمى وبين الخديوية المصرية بتاريخ ٤ اغسطس سنة ٧٧ بشأن منع تجارة الرقيق فلهذا امرنا ونامر بما يأتي (م) ١ بيع العبيد السودانيين او الحبشيين من عائلة الى عائلة يكون ويقتى ممنوعاً مطلقاً بجميع القطر المصري من سكندرية لحد اصوان واتمام وتنفيذ هذا المنع تنفيذاً كلياً يكون في مدة سبعة سنوات من

او حبشي وتعطيهم حريتهم وتتمهم من الامتيازات التي تمنحها الرقيق السوداني او الحبشي المضبوط بمعرفة جهاتها — كذلك تقبل الحكومة الانجليزية من جهتها بان اي مركب انجليزي سائر في يندرية انجليزي في البحر الاحمر او في خليج عدن او في ساحل بلاد العرب او في المياه الداخلة بالقطر المصري او في الجهات التابعة لم توجد متعاطية التجارة في الرقيق سوداني او حبشي يصير تفتيشها وحجزها وضبطها بمعرفة الحكومة المصرية — انما المركب تحتها وطقم بحريتها يصير تسليمها لا قرب جهة من جهات الحكومة الانجليزية لاجل توقيع الحكم عليها وما يصير ضبطه من الرقيق سوداني او حبشي تعطى لم الحرية بمعرفة الحكومة المصرية وتبقى متولية امره — اذا حكم بعدم صحة الحجز او الضبط او اقامة الدعوى من المجلس المختص بالحكم فالحكومة التابعة لها المركب التي اجرت ذلك تكون ملزمة بان تعطي تعويضاً لا تقا بحسب الاحوال لحكومة المركب التي صار ضبطها او اقامة الدعوى عليها (م) ٧ يكون اجراء العمل بمقتضى هذه المعاهدة في القطر المصري لحد اصوان من تاريخ توقيع الامضاء عليها وفي ملحقات الحكومة المصرية بافريقيا العليا وبسواحل البحر الاحمر من بعد مضي ثلاثة شهور من ذلك التاريخ — بناء عليه قد تحررت هذه المعاهدة بتاريخ (كذا) وتوقع عليها امضاء واختام الواضعين اسماهم فيه ادناه — صورة نسخة ذيل المعاهدة التي عقدت بين حكومة بريطانيا العظمى وبين الحكومة المصرية في ٤ اغسطس سنة ٧٧ بشأن ابطال تجارة الرقيق — ان الجاري لحد الآن هوان الضبطية هي المناطة بكل ما يتعلق بالرقيق من نحو عنتهم وتربية الاطفال منهم وما يشابه ذلك فمن الان يترتب بكل من محافظتي مصر واسكندرية قلم مخصوص لهذا الغرض ويناط بكل ما يتعلق بالرقيق في المدينتين المذكورتين من نحو عنتهم وغيره — اما في الاقاليم بالقلم الذي يترتب لذلك يكون تحت ملاحظة مفتشي العموم ويكون للقلم المذكور دفتر تنقيده بغاية التفصيل جميع الوقائع التي تختص بالرقيق المعتوق وفي حالة ما اذا تقدمت شكوى من بعض القونسلات او من

لاجراء المعاهدة المذكورة التي يعتبر امرنا جزءا منها  
فقد صدر امرنا الى الباشا حاكم دار عموم الاقاليم  
السودانية ابداً بذلك للاجراء بالجهات التي تحت  
حكمادريته وارسلت له النسخة المتقضية بما ذكر وهذا  
كما اقتضته ارادتنا

## ( حاشية )

وحيث ان ذيل المعاهدة المشار عنها يقضي بترتيب قلم  
مخصوص بكل من محافظتي مصر واسكندرية لاناظرهم  
بما يتعلق باجراآت مادة الرقيق من نحو عقوبتهم وغيره  
وايجاد دفتر لقيده تفاصيل الوقائع التي تختص بذلك  
وكذا ترتيب ما يلزم لهذا الخصوص بالاقاليم تحت  
ملاحظة مفتشي العموم فهذا مع اجراء بتمامه على  
الكيفية الموضحة بذلك الذيل لا يترتب عليه زيادة  
مستخدمين علاوة على المربوط بل تعمل طريقة في  
احالة اجرائه بمعرفة من يلزم من المأمورين الموجودين  
بالجهات المذكورة بغاية الاستيفاء وكمال الضبط والدقة  
وبذا لزم التحشية

رق - { المعاهدة بين الباب العالي ودولة انكلترا على  
( منع بيع الرقيق في السلطنة العثمانية )

لما كان كل من سلطان آل عثمان ومملكة مملكة  
بريطانيا وارلاندة تخلصين الرغبة في المساعدة على  
توقيف بيع الرقيق الافريقي عزموا على عقد معاهدة  
بينهما لاجل اجراء مرغوبهما ولهذا الغاية عين سلطان  
العثمانيين صوا باشا ناظر الخارجية لدولته مرخصا  
من طرفه وعينت الملكة الانورابل سراوستين هنري  
ليارد سفير دولتها لدى الباب العالي مرخصا من طرفها  
وبعد ان ابرزا ما عندهما من ترخيص الاوامر وظهر  
انها مطابقة للاصول قرراهما على المواد الآتية  
( م ) ١ لما كان سلطان العثمانيين راغباً في منع تجارة بيع  
الرقيق تعهد بان يمنع دخول العبيد السود الى السلطنة  
العثمانية ولمخاتنها وان يعاقب رعيته الذين لم مداخله  
في بيع المذكورين وذلك على موجب القوانين  
والفرمان الصادر في سنة ١٢٧٣ هجرية الموافقة لسنة  
١٨٥٦ مسيحية وتعهد ايضا بمنع خروج العبيد من  
اراضي سلطنته الى الخارج الا اذا كان اخذهم يريد  
ان يسافروا مع سيده او سيده بصفة خادم ولكن يلزم

تاريخ المعاهدة المذكورة التي يعتبر امرنا جزءا منها  
متما لها والمنع المذكورة يكون سارياً ايضا في جهات  
السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية انما يكون  
اجراؤه وتنفيذه بصفة قطعية في مدة اثنتي عشرة سنة  
من تاريخ تلك المعاهدة ( م ) ٢ كل من خالف ممن  
يجري عليه الاحكام المصرية منطوق امرنا هذا وانجر  
في الرقيق يجازى بالاشغال الشاقة الموقفة لمدة اقلها  
حسنة شهور واكثرها خمس سنوات حسبما يحكم به  
من المجلس المختص بالحكم في مثل ذلك ( م ) ٣ تجارة  
المالك او الجوارى البيض يكون ويقتى ممنوعاً في  
جميع القطر المصري ولمخاتنه واتمام هذا المنع وتنفيذ  
مفعوله يكون في مدة سبع سنوات وكل من خالف  
وانجر يعاقب بالجزاء المقرر بالمادة الثانية ( م ) ٤ ناظر  
اخفائية هو المنوط باجراء مفعول امرنا هذا في  
الوقت اللازم

رق - { صورة الامر الكريم الصادر لنظارة الداخلية  
( رقم ٢٢ اغسطس سنة ٧٧ شعبان  
سنة ١٢٤٤ )

لا يخفى كم اتجه افكارنا على الدوام والاستمرار لمنع وابطال  
تجارة الرقيق التي هي عبارة عن استرقاق النوع الانساني  
باي صورة كانت وكان من اقصى آمالنا بحسب مجاورة  
الموقع التعاون مع الدولة الفخيمة الانكليزية على  
انجاز هذا الغرض بواسطة وضع هذا المنع تحت رابطة  
مستقيمة مؤسسة على احكام قومية بحيث تكون  
كافله لحسم ما عسى ان يحدث من المشكلات من  
هذا القبيل في المستقبل فبغاية الله تعالى حصلت  
الموفقية لربط معاهدة شاملة يان الاجراآت والوسائل  
المقنضي اتخاذها في هذا الباب وايضاح المعاملة التي  
تلزم في حق من يجارى على المخالفة في هذا الشأن  
باي نوع كان وبعد امضاها من دولتنا ناظر الخارجية  
وجناب موسويفان القنصل العام للدولة المشار اليها  
بتاريخ ٤ اغسطس سنة ٧٧ قد صدر الذكر بتو اللازم  
من لدنا متما لذلك وحيث انه من الملتزم لدنا نشر  
واعلان المعاهدة المشار عنها لجهات حكومتنا الخديوية  
لاتخاذها دستوراً للعمل واعتبارها مرعية الاجراء  
فلزم اصدار هذا لدولكم ومرسول طيه نسخة المعاهدة  
وذيلها ونسخة الذكر بتو جميع ذلك بالفرنساوي والعربي



## ملحوظات

عليه في المادة الثانية وتسويغ هذا التفتيش والقبض يجري في البحر الاحمر وفي مرسى عدن وشطوط جزيرة العرب وخليج فارس وشطوط شرقي افريقية وجميع البحار التي تحسب تابعة لاراضي السلطنة العثمانية فان لم يكن هناك مأمورون من طرف الدولة العثمانية وكانت احدي بواخر الانكليز السيارة قد استولت على سفينة عثمانية يلزم بموجب هذه الاصول والقوانين ان توصلها بما فيها من البضاعة والبحرية والركاب الى اقرب مكان يكون فيه بعض اولئك المأمورين او غيرهم وتسلمها لهم على موجب المادة الرابعة وذلك لاجل محاكمة مأموري السفينة المستولى عليها فاذا ظهر سبب يحمل على الظن بانه يوجد سفن عثمانية في مياه تابعة للدولة العلية وفيه رقيق او وجدت سفائن حاملة للرقيق في سفرتها الاخيرة فيسوغ لاي ضابط كان من ضباط البواخر الانكليزية السيارة او احد مأموري قنصلات الانكليز ان يشعر المأمورين العثمانيين بان يفتشوا تلك السفن ويطلقوا في الحال من فيها من الرقيق ويقبضوا على قبطان السفينة وضباطها وعلى جميع الذين تشاركوا في هذا الامر ويسلموهم الى المأمورين العثمانيين لكي يحكموا عليهم بموجب الاحكام العثمانية المتعلقة بتجارة الرقيق وجميع العبيد الذين في السفن العثمانية واذا وقعوا تحت قبضة البواخر الانكليزية السيارة يسلمون الى المأمورين العثمانيين ولكن ان لم يوجد في ذلك المحل احد من هؤلاء المأمورين يسلمون الى مأمورين آخرين في اقرب الاماكن وتحرر العبيد من الامر وتسلم السفينة وما فيها من الوسق الى المأمورين العثمانيين او الى غيرهم لاجل محاكمتهم كما هو منصوص عليه في المادة الرابعة وتتعهد ملكة بريطانيا واولادها بان جميع السفن الانكليزية التي تسير في البحر الاحمر وفي مرسى عدن وشطوط جزيرة العرب وخليج فارس وشطوط شرقي افريقية والبحار الداخلة تحت السلطنة العثمانية ولمحقاتها اذا كانت قد اتخذت بيع الرقيق حرفة او جرى ذلك منها في سفرتها الاخيرة فللمأمورين العثمانيين او البواخر العثمانية السيارة ان يوقفوها ولكن يلزم تسليمها وما فيها من الركاب والوسق الى

حيثئذ على كل عبد او امة ان يكون عندهما تذكرة من طرف الحكومة يصرح فيها بسنهما وشكلهما وصفاتهما ويلزم ان يصرح فيها ايضا بغاية موافقتها لسيدهما فاذا لم يكن في يدهما هذه التذكرة يطلق سبيلهما واذا تصدى احد للمداخلة في سفرهما فانه يعرض نفسه للمعاقبة وعلى جميع العبيد الذين يخرجون من السلطنة العثمانية ان ياخذوا من المأمورين العثمانيين تذكرة المرور (بشاپورت) وفيها يصرح بانهم احرار (م) ٢ اذا كان احدهم مداخلة في بيع الرقيق وكان من غير تبعة السلطنة العثمانية وكانت مداخلته في حدود السلطنة او كان في باخرة عثمانية يقبض عليه هو ومن شاركه في هذا الامر ويحاكم بموجب قوانين البلاد ويحرم في الحال مضبطة تتضمن افعالم ويكون تحريرها من طرف اكبر المأمورين العثمانيين الذين في المحل الذي جرت فيه تلك الافعال ويطلق سبيل جميع العبيد الذين في يد التجار الذين يتعاطون بيع الرقيق سواء كانوا ذكورا واناثا وتجري معاملة التجار بموجب المادة الثالثة من هذه المعاهدة (م) ٣ حيث ان العبيد الذين يطلق سبيلهم من ايدي التجار لا يمكنهم ان يرجعوا الى وطنهم بدون ان يتحملوا مشاق الطريق والجوع وربما كان ذلك سببا في ان يوقعهم مرة اخرى في الاسر تعهد الدولة العثمانية بان تنسب بالوسائل اللازمة اولا لاعتاقهم ثم لحسن معاملتهم (م) ٤ تعهد الحضرة العلية السلطانية بان تقيم دعوى جنائية على كل من يقطع عضوا من اعضاء العبيد او يبيع اولادهم فاذا كان مرتكبوا هذا الفعل من رعية الدولة العثمانية يسلمون الى المحاكم العثمانية فيجري محاكمتهم بموجب قوانينها فاذا كانوا من غير رعيتهما ووقعت جنائيتهم في غير ارضها يسلمون الى المحاكم المتعلقة بهم اعني محاكم امتهم ويرسل معهم المضبطة والشهادة اللازمة على موجب المادة الثانية (م) ٥ من اجل ابطال بيع الرقيق في البحر الاحمر رضيت الحضرة العلية السلطانية بان البواخر الانكليزية السيارة تفتش البواخر العثمانية اذا كان فيها الرقيق وتستولي عليها عند الاقتضاء لاجل تسليمها الى المأمورين العثمانيين الاقرب مكانا او الى غيرهم كائن

الامور تشرف سفارة بريطانيا العظمى بان تطلب من الباب العالي ذكر الجزئيات التي حدثت في هذا الشأن مع بيان تواريخها واسم السفن واسماء الشركات التي تلبست بهذا الفعل فان السفارة اذا حصلت على تقرير نظارة الضبطية المشتغل على هذه الشكوى تيسر لها مزيد امعان النظر في هذه المسألة وبما تشير به ايضاً انه لاجل تسهيل تحقيق هذه القضية فلا بأس من اشعار ناظر الضبطية بان يفاوض احد تراجم هذه السفارة ليوقف على ما يلزم من الافادات فيما يتعلق بهذه الخطة ثم ان الباب العالي غير جاهل بما لاكثرية من الغيرة والاعتناء بمنع بيع الرقيق وعلى هذا فسفارة جلالة الملكة لاتصدق ان شركات فابورات انكليزية مرتكبة هذه التهمة التي اشار اليها الباب العالي ما لم يظهر دلائل قطعية

#### (لائحة سفير اوستريا الى الباب العالي)

من سفارة اوستريا هنكاري الامبراطورية والملكية الى الباب العالي في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٠  
قد ابلغت نظارة الخارجية بالباب العالي الى هذه السفارة لائحتها المؤرخة في ٣١ من شهر اكتوبر الماضي مبنية على التقرير الذي ورد اليها من نظارة الضبطية وهو ان المتوظفين في السفن الاجنبية بل قباطينها ايضاً يقبلون في السفن الزنج وأشخاصاً من ذوي الاطوار المجهولة من دون ان يكون في ايديهم باسبورت وهؤلاء الأشخاص يبقون مستخفين في السفينة الى ان ينقضي اجراء ما يتعلق بنزول الركاب الى البر ثم يخرجون منها فاذا كان مثل هذا الامر وقع في سفن الاجانب فبواخر شركة اللويد الاوسترياوية المجرية بريثة منه بلا شك لان قباطين تلك البواخر لا يفوتهم التنبيه له وبناء على ذلك فسفارة اوستريا الامبراطورية والملكية تعتقد ان لائحة الباب العالي المؤرخة في ٣١ اكتوبر ارسلت اليها من قبيل الغلط

#### (لائحة سفير ايطاليا)

(من سفارة ايطاليا الى نظارة الخارجية)

(بك اوغلي في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٠) سفارة ايطاليا الملكية تشرف بان تخبر نظارة الخارجية بالباب العالي بوصول لائحه التي بتاريخ ٣١ من شهر

ماموري الانكليز الذين هم في اقرب الاماكن لاجراء محادثتها وانما يطلق سبيل من كان فيها من الرقيق من طرف المامورين العثمانيين وتكون الامرى تحت امرهم فاذا استقر الراي في المحاكم التي يناط بعهدتها اجراء هذا الامر على ان القبض على تلك السفينة كان بغير حق يعطي رئيس الباخرة السيارة لرئيس السفينة التي وقع عليها القبض التضمن اللازم ومن المعلوم ان هذه المواد المذكورة لا تشمل البواخر الحربية التي تخص الدولتين اذ لا يسوغ تفتيشها في اي حال وسبب كان (م) ٦ من اجل منع البواخر الانكليزية المكلفة بتوقيف تجارة الرقيق عن التعرض للسفن العثمانية بدون سبب بان كانت بحرية تلك السفن من الرقيق وقع الاتفاق على ان كل سفينة بحريتها من العبيد يلزم ان يحرق في اوراق السفينة الرسمية عددهم وصفاتهم ونوع خدمتهم فاذا وجد منهم في السفينة ازيد مما قيد في الاوراق المذكورة يحق القبض على السفينة وارسال رئيسها الى المحكمة الجديدة لتحكم عليها (م) ٧ تمنع الحضرة العلية السلطانية بان تنسب بالوسائط اللازمة وباصدار الاوامر لاجل اجراء هذه المعاهدة اجراء باتاً (م) ٨ يكون العمل بهذه المعاهدة بعد سنة اشهر من يوم التوقيع عليها

رقيق (تفتيش البواخر) — محاورات بين الباب العالي ونواب الدول في حقوق تفتيش البواخر وذلك في شهر نوفمبر سنة ١٨٨٠

#### (لائحة سفير انكلترة الى الباب العالي)

(بك اوغلي في ٨ نوفمبر سنة ٨٠) سفارة دولة بريطانيا العظمى تشرفت بوصول اللائحة التي ارسلها اليها الباب العالي في ٣١ من الشهر الماضي وقال فيها استناداً الى تقارير نظارة الضبطية ان المتوظفين في السفن الاجنبية يقبلون فيها الرقيق واناساً اطوارهم واحوالهم مجهولة من غير ان يكون معهم باسبورت وكثيراً ما يبقى هؤلاء الأشخاص متوارين في السفينة الى ان تنتهي خدمة ماموري الصحة في السفينة ثم ينزلون في الليل الى البر فلغاية ان يتاقي المامورين الباب العالي اجراء التفتيش بالدقة والتروي في هذه

## ملحوظات

اكتوبر الماضي وتسرع هنا الى ان تبلغ مسامع النظارة الخارجية السلطانية المذكورة بانها اعطت الاوامر الواضحة الصريحة لشركات البواخر الابطالانية فيما يتعلق بالنزح والائخاص الذين اطوارهم مجهولة ثم مع اعطائها هذه الاوامر المذكورة لمنع حدوث ما ذكر في اللائحة المذكورة لا يمكنها ان تعترف ان الماموري الضبطية حقاً في ان يفتشوا البواخر الطليانية

رق - ( ١٠ يونيه سنة ١٩٢٧ ) منشور صادر من الداخلية في اول رجب

في معلومية المجتمع درجة اهمية الغاء تجارة الرقيق بالكلية بالنسبة لمخالفتها للانسانية وبالنظر للتعهدات المرتبطة بها الحكومة الخديوية مع دولة الانكليز بمقتضى المعاهدة المتعقده عن هذا الشأن بين الطرفين وانه وان كان سابق اتخاذ بعض الوسائط للوصول لهذا المقصد وصادرت تعليمات شديدة لكافة ماموري الحكومة بما يجب عليهم اتباعه واجراؤه في هذه المسألة الا ان الوقائع الاخيرة التي دلت بتحقيقاتها على تمكن بعض الجلالة القادمين مع القوافل الواردة من جهات داخل افريقيا من احضار جملة رقيق وادخله داخل الحكومة وما ظهر من تساهل المامورين بتلك الجهة الذي اوجب مجازاتهم كل ذلك قد الزم الحكومة باتخاذ وسائل اكثر تأثيراً واقتوى احتياطا لمنع هذه التجارة المشؤمة كلية مع تجديد انذاراتها الى كافة الحكام والمامورين بما يجب وما يترتب عليهم من الواجبات والمسئوليات الجسيمة معاً ولهذا القصد قد رتب مامورية مخصوصة لمنع تجارة الرقيق وعدم ادخال شيء منه داخل الحكومة المصرية ومجازاة من يتجاري على هذا الفعل الشنيع او من يتغافل عن اجراء واجباته من ماموري الحكومة وحالة هذه المامورية على عهدة جناب الكونت ساله وعينت بمعيته العساكر والمامورين اللازمين وامرته بانه يتخذ بندر اسبوط مركزاً بحيث ان تكون ماموريته شاملة كافة مديريات قبلي وسائر انحائها لحد بندر الجزيرة مشرقاً وغرباً ومن الجزيرة لحد مديرية البحيرة غرباً وعليه حفظ وملاحظة كافة الطرق والمسالك في كافة جهات الحاجر غرباً وحدود الواحات الداخلة والخارجة لحد جهات مربوط كما انه اعطيت له الرخصة الكاملة من لدن الحضرة

الخديوية في اجراء واتخاذ ماموريته هذه ولهذا المقصد صار اصدار هذا وسيرسل لطرفكم جملة نسخ من صورة المعاهدة المتعقده بين الحكومة الخديوية والحكومة الانكليزية وكذلك من صورة اللائحة المتضمنة واجبات ماموري الحكومة وما يلزم اجراؤه وما يترتب من الجزآت الشديدة على من يتجاري على هذه التجارة الذميمة حتى يكون دليلاً لكم في كافة اجراءاتكم واعلان ذلك لكافة المامورين والبلاد الذين تحت ادارتكم فضلاً عن ذلك ينبغي معرفة الكونت ساله الموصى اليه بانه هو المامور الوحيد لهذه المامورية والواسطة بينكم وبين الحكومة في كافة ما يتعلق بهذه المامورية فالمكاتبات المتعلقة بها تكون صادرة منه واليه ويجب عليكم اتباع اوامره ونواهيه بغاية الدقة ومزيد النشاط والمبادرة بتادية كافة ما يطلبوا منكم من انواع المساعدات والتسهيلات المختصة بلوازم هذه المامورية فوراً بلا تاخير

رق - - صورة منشور من الداخلية بتاريخ ٢٣ شعبان سنة ١٢٧٠ من المعلوم انه مع استمرار اتخاذ الاحتياطات والاحتراسات القوية لمنع استغلال اشخاص بصفة رقيق وترتيب الجزآت الشديدة على الجلالة الذين يتجارون على الاتجار في ذلك فانه لا يزال حاصلاتهم من اقدام على هذا الاستغلال وما ذاك الا لوجود من يشتري بضاعتهم هذه واستدامة تكسبهم منها كسباً زائداً الا انه من البدعي انهم اذا لم يجدوا من يشتريها منهم لكانوا بالضرورة يتركونها من مدة ولا كان يستوجب الحال لتكليف الحكومة بصعوبات شتى ومصاريف جسيمة فضلاً عن الاجراءات والجزآت الشديدة الحاصلة في حق جملة من هؤلاء الجلالة لمحو آثار هذه التجارة ومنع تداولها بالكلية فبناء على هذا السبب الاصلي وما هو منصوص عنه بالمعاهدة المتعقده ما بين الحكومة الخديوية والدولة الانكليزية بان من يشترك في تجارة الرقيق المجلوب بهذه الصورة يعتبر مثل الجلالة ذاتهم في الجناية والجزاء قد تراءى ان من الوجوب الانذار بان من يتجاري على مشتري الرقيق الذي يستجلبونه الجلالة ويتوصلون بطريق الخيلة ليعه يجازى بعين الجزاء الذي يتوقع في حق

الجلابة بمقتضى لائحة منع تجارة الرقيق ولاجل ان يكون معلوماً لدى العموم ان التجاري على هذا الامر يكون هو الجاني على نفسه بما يتوقع عليه من الجزاء مثل جالبي الرقيق ولزوم الاعلان بذلك قد تحرر بهكذا في تاريخه الى سائر الجهات ومن الجملة هذا لسماعتكم للمعلومية والاجراء بمقتضاء واعلانه عمومياً بسائر الجهات التابعة ادارتكم

رق - ( منشور صادر من نظارة الداخلية في ٢٨ شوال سنة ١٢٧٠ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٠٠) )

لما تباع عن ورود قافلة من السودان فيها اشخاص جلابة معهم سودانيون استحضروهم بها على سبيل المبيع بصفة رق ووصولها بالقرب من سكن بندر اسبوط وبادرت الحكومة باجراء ما ترتب عليه الحصول على سبعة وستين رأساً من تلك القافلة وابعائهم الى ضبطية مصر التي اجرت توزيعهم عملاً بلائحة منع وابطال تجارة الرقيق وصار القبض ايضاً على اولئك الجلابة وتحول محاکمتهم على مجلس العسكرية هم ومن ظهرت ادانتهم وجنائبهم في ذلك بحسب ما دلت عليه التحقيقات الابتدائية قد صدرت عن هذه المادة مضبطة منه وقرار من القومسيون الذي تشكل ايضاً تحت رئاسة الباشا ناظر الجهادية بما تراهي نحوها في مجازاة من ذكروا على التفصيلات الواضحة بهذا ولزوم التحرير لحكمدار السودان بشأن ما حكم به عليهم لاجل النشر منها لجهات دارفور وسائر فروعها بدقة الالتفات واجراء منطوق تلك اللائحة مع حصول النشر عمومياً بهكذا الى سائر المديرينات والمحافظات والضبطيات واقلام الرقيق بحيث يتراعى بالاقلام المذكورة فيما يختص بتوزيع ما يحصل ضبطه من هذا القبيل انه اذا وجد بهم اثنان اخوان او اكثر او والديهم باولادهم فلا يجري توزيعهم منفردين ومتشتتين بل يكون توزيعهم معاً بجهة واحدة لمن يحسنون تعيشتهم وتربيتهم على الكيفية المنصوصة باللائحة المحكي عنها ولقد علم بما وردت به لنا افادة سعادة وكيل الجهادية رقم ١٦ الجاري غمرة ١٦٤ صدور الامر العالي اليها رقم ٢٦ شعبان سنة تاريخه غمرة ٢٠ بتنفيذ الاجراء وعلى هذا يراد النشر كما ذكر وبما انه قد تعددت صدور الاوامر

الاكيدة والتنبيهات الشديدة بما مقتضاه النظر الى هذا الخصوص بعين الاهمية وبذل مزيد الجهد فيما يترب عليه منع تداول الاتجار في السودانيين بصفة رق وقطع اثر هذا الامر بالكلية عملاً باللائحة والعهدهامه ولزوماً استدانة مراعاة اجراء مقتضاها ومعلومية الجزاءات التي توقع على من ظهرت ادانتهم في هذه المسئلة كالواضح تفصيلاته بهذا والنشر عنها من طرفكم عمومياً الى سائر الجهات التي تحت ادارتكم ليكون ذلك للنخاص والعام وانذارهم جميعاً بعدم الاقدام على ما يخالف الاوامر واللوائح الصادرة في هذا الشأن لما يلزم على ذلك من معاقبتهم ومجازاتهم مع التاكيد على سائر احكام ومستخدمين جهة طرفكم ومن يلزم باستمرار التيقظ ودوام الالتفات الى هذا الامر وتعيمهم بان كل من يظهر اغماضه او تساهله منهم يكون تحت المحاكمة والمجازاة كائناً من كان كما ان الجهات اللاتي فيها اقلام الرقيق يراعوا الاجراء في توزيع ما يجري ضبطه من السودانيين على الكيفية السابق توضيحها عملاً بنص اللائحة لهذا لزم تحريره للمعلومية والاجراء وتاريخه تحرر لجهات الاقتضاء بما ذكر

رق - منشور صادر من الداخلية في ٦ ر سنة ١٢٩٨ تقدم للداخلية افادة من مأمورية منع تجارة الرقيق رقم ٢٢ صفر سنة ١٢٩٨ غمرة ٢ علم منها توارد اشخاص سودانية بكثرة الى نطقي اصوان ودر او وطلبون اوراق حريتهم ونظراً لعدم وجود اقلام عتق بمديرية اسناوكون ارسالهم لمصر لاختذ اوراق الحرية من الضبطية يرتب عليه زيادة مصاريف على المأمورين وربما ان بعضهم يرغب الافادة بجهة اصوان فبرام التصريح لكافة المديرينات باعطاء السودانيين الراغبين العتق اوراق حرية وحيث ارسال الاشخاص المذكورة من الجهات التي لا يوجد بها اقلام رقيق الى المديرينات والمحافظات الموجود بها ذلك فضلاً عما ينشأ عنه من المشاق والاعتاب للاشخاص فانه يكلف المصلحة مصاريف في ذهابهم وايابهم مع الخصوصين وهذه المصروفات لم تنقثر بالموازين فرغاً لتلك الحدودات استنصب التصريح للمديرينات التي لم يوجد فيها اقلام لمنع تجارة الرقيق بانه اذا حضر لها احد من السودانيين ذكورا كانوا او اناثا يكونون اتياع اشخاص من اهالي جهلت المديرية وتطلب اعطاء ورقة حرية فنعطى له وعلى ذلك تحرر لئاليه بارسال مفادير المديرينات من الاوراق المعتاد اعطاؤها لامثالهم للمصرف منها الى من يرغب اخذ ورقة حرية من سلف ذكرهم اما الاشخاص الذين يحضرون مع الفرائل المتواردة من جهات السودان او من مضبطون مع اشخاص

## ملحوظات

رقيق — منشور صادر في شهر فبراير سنة ١٨٨٧ من  
نظارة الداخلية الى كل الجهات

مصدق عليه من مجلس النظر في جلسة يوم ٢٦ يناير سنة ٨٧  
المنعقدة تحت رئاسة المحضر الفخيمة الخديوية بشأن من يكون  
مع الحجاج من الارقاء وهو — قد علم لدينا بان بعض الحجاج  
يبتزون فرصة سفرهم الى مكة لاجل ان يجلبوا معهم ارقاء  
يشترطونهم حديثا من الحجاز ولكي يتخلصوا من النفيس الذي  
يصير اجراؤه بدعون بانهم نساء ام اوراقا معترفين ولهذا  
الغرض يقدمون عقود زواج او تذكر عتق من الخارج —  
ومن حيث انه في اغلب الاوقات توجد تلك العقود والتذاكر  
بايدي مالكي الرقيق بدون ان يكون لهؤلاء الارقاء علم  
بمضمونها ومن المحتمل ان استخراج هذه التذاكر على تلك الكيفية  
لم يكن الغرض منه الا ادخال الرقيق بالنظر المصري ليعمه  
فيما بعد فحسم هذه الامور الخلة اخلالة جدا لمنطوق المعاهدة قد  
قررنا انه من الان فصاعدا يلزم الأشخاص الذين يرغبون  
الدخول الى الحجاز ويكون لهم رغبة في اخذ جوار او عبيد معهم  
لاجل خدمتهم ان يجلبوا قبل سفرهم اسما الجوار والعبيد بقلم  
عتق الرقيق في المحافظة او المديرية التابعين اليها وحيث يعطى  
لم تذكر بين فيها اوصاف العبيد والجوار بالتفصيل وهذه  
التذكرة يصير تسجيلها ومراجعتها في السويس او في محل الموردة  
بمعرفة قلم عتق الرقيق بهذه الجهة ولا يسوغ دخول عبيد او  
جوار بالنظر المصري مع احدا الا اذا كان بين التذكرة المذكورة  
وقد نشر هذا لكافة الجهات وبالجمل للاجراء بمقتضا

رقيق — منشور صادر من نظارة الداخلية في ١٢  
العقده سنة ٢٠٥ الموافق ٢١ يوليو سنة ٨٨

الى جميع المديرات والمحافظة

قد قرر مجلس النظر بمجلسه المنعقدة في ٢١ شوال سنة ٢٠٥  
(٦ يونيه سنة ٨٨) فصل ادارة منع بيع الرقيق من قسم  
الضبط والربط وجعلها مصلحة قائمة بذاتها تابعة مباشرة  
لنظارة الداخلية وفي علم حضرتكم ما سبق لنا ابداءه في منشورنا  
المؤرخ ٩ يونيه سنة ٨٨٠ ما منع بيع الرقيق عندنا من الاهمية  
وقطع دابر هذه التجارة المزرية بقدر الانسانية ولما كانت  
الطرق والوسائل التي صار اتخاذها الان للوصول لهذه الغاية  
قد انت بالفائدة المطلوبة وترتب عليها منع دخول الرقيق الى  
الديار المصرية والتجارة بدرجة تقرب من التجاح فلاحاجة  
لي والحالة هذه الا ان انبه حضرتكم الى الالتفات لمنع بيع الرقيق  
بين الاهالي من البيوت لبعضها ومراقبة سير افلام العتق  
الموجودة داخل حوزة ادارتكم فغير خاف عليكم ان من  
مقتضى تلك الاوامر واللوائح هو منع الاتجار في الرقيق منعا  
كليا باي صورة كانت فينبغي ان تلتفتوا جميع الاهالي بان  
الحكومة الخديوية لاتساهل ولا تتغافل في اي وقت من  
الاقوات عن معاقبة من خالف هذه الاوامر واللوائح باشد  
العقاب وان تلتفتوا كل الالتفات الى مشكلة العتق كي لا يحصل  
ادنى عائق في الحصول على التذاكر اللازمة له والاسراع في  
تحريرها وتسهيل الطرق اللازمة للارقاء الطالبي العتق  
مراعين في ذلك احكام لائحة منع بيع الرقيق والمنشورات

من يكونون من الجلاية فهؤلاء يكون ارسالهم الى ضبطية  
مصر لتجري عنهم مقتضى ما هو جار بها في حقهم ولزم تحريرهم  
للاجراء على الوجه المشروح وما ينظر لكم لزومه من تلك  
الاوراق باذروا بطلبه من المالية في ٦ ربيع الاول سنة ٢٩٨  
رق — منشور لمديرية بحري عدا مديرية البحيرة بشأن  
تشكيل مأمورية مخصوصة لمنع التجارة في الرقيق  
واجلتها على عهد الكونت ساله ٥ سنة ١٢٩٨ (١ اغسطس  
سنة ١٨٨١)

في معلومية الجميع درجة اهية الفاء تجارة الرقيق بالكلية  
بالنسبة لخالفاتها للانسانية وبالنظر للتعهدات المرتبطة بها  
الحكومة الخديوية مع دولة الانكليز بمقتضى المعاهدة المنعقدة  
عن هذا الشأن بين الطرفين وانه وان كان سابقا اتخاذ بعض  
الوسائط للوصول لهذا المقصد وصادرا تعليمات شديدة لكافة  
مأموري الحكومة بما يجب عليهم اتباعه واجراؤه في هذه المسئلة  
الا ان الوقائع الاخيرة التي دلت تخفيفاتها على تمكن بعض  
الجلابة القادمين مع القوافل الواردة من جهات داخل افريقيا  
من احضار جملة رقيق وادخاله داخل الحكومة وما ظهر من  
تساهل المأمورين بتلك الجهة الذي اوجب مجازاتهم كل ذلك  
قد لزم الحكومة بالتخاذ وسائط اكثر تأثيرا واقرى احتياطا  
لمنع هذه التجارة المشؤمة كلية مع تجديد انذاراتها الى كافة  
الحكام والمأمورين بما يجب وما يترتب عليهم من الواجبات  
والسؤوليات الجسيمة معا ولهذا القصد قد رتب مأمورية  
مخصوصة لمنع تجارة الرقيق وعدم ادخال شي منه داخل الحكومة  
المصرية وبمجازاة من تجاراً على هذا الفعل الشنيع او من يتغافل  
عن اجراء واجباته من مأموري الحكومة وحالة هذه المأمورية  
على عهدة جناب الكونت ساله وعينت بمعينه المساكين  
والمأمورين اللازمين وامره بان ينفذ بندر اسبوط مركزا  
بحيث ان تكون مأموريته شاملة كافة مديريات قبلي وسائر  
انحاءها لمحد بندر الجيزة شرقا وغربا ومن الجيزة لمحد مديرية  
الجيزة غربا وعليه حفظ وملاحظة كافة الطرق والمسالك في  
كافة جهات الحاجر غربا وحدود الواحات الداخلة والخارجة  
لمحد جهات مربوط كما انه اعطيت له الرخصة الكاملة من  
لدى المحصرة الخديوية في اجراء وادخال مأموريته ولهذا  
المقصد صار اصدار هذا محضرتكم وسيبرسل اطرفكم جملة نسخ  
من صورة المعاهدة المنعقدة بين الحكومة الخديوية والحكومة  
الانكليزية وكذلك من صورة اللائحة المتضمنة واجبات مأموري  
الحكومة وما يلزم اجراؤه وما يترتب من الجزاءات الشديدة  
على من يتجاراً على هذه التجارة الذميمة حتى يكون دليلا لكم  
في كافة اجراءاتكم واعلان ذلك لكافة المأمورين والبلاد  
الذين تحت ادارتكم وفضلا عن ذلك ينبغي معرفة الكونت  
ساله الموالي اليه بانه هو المأمور الوحيد لهذه المأمورية والواسطة  
بينكم وبين الحكومة في كافة ما يتعلق بهذه المأمورية فالمكتاتبات  
المتعلقة بها تكون صادرة منه واليه ويجب عليكم اتباع اوامره  
وتنوايه بغاية الدقة ومزيد النشاط والمبادرة بتادية كافة ما  
يطلبه منكم من انواع التسهيلات والمساعدات المختصة بلوازم  
هذه المأمورية فوراً بلا تاخير في ٥ رمضان سنة ١٢٩٨

(م) ٧٠٦ يتعقد الرهن بايجاب وقبول من الراهن والمرتهن لكن ما لم يوجد القبض لائم ولا يلزم للراهن ان يرجع عن الرهن قبل التسليم (م) ٧٠٧ ايجاب الرهن وقبوله هو قول الراهن رهنتك هذا الشيء في مقابلة ديني او لفظ اخر في هذا المال وقول المرتهن قبلت او رضيت او لفظ اخر يدل على الرضى ولا يشترط ايراد لفظ الرهن مثلاً لو اشترى احد شيئاً واعطى للبايع مالا وقال له ابقى هذا المال عندك الى ان اعطيك ثمن المبيع يكون قد رهن ذلك المال

### (الفصل الثاني)

(في بيان شروط انعقاد الرهن)

(م) ٧٠٨ يشترط ان يكون الراهن والمرتهن عاقلين ولا يشترط ان يكونا بالغين (م) ٧٠٩ يشترط ان يكون المرهون صالحاً للبيع فيلزم ان يكون موجوداً ومالاً متقوماً ومقدور التسليم في وقت الرهن (م) ٧١٠ يشترط ان يكون مقابل الرهن مالا مضموناً فيجوز اخذ الرهن لاجل مال مقصوب ولا يصح اخذ الرهن لاجل مال هو امانة

### (الفصل الثالث)

(في زوائد الرهن المتصلة وفي تبديل الرهن)

وزيادته بعد عقد الرهن

(م) ٧١١ كان المشتريات الداخلة في البيع بلا ذكر تدخل في الرهن ايضاً كذلك لو رهنتم عرصة تدخل في الرهن اشجارها وانهارها وسائر مغروساتها وزروعها وان لم تذكر صراحة (م) ٧١٢ يجوز تبديل الرهن برهن آخر مثلاً لو رهن احد ساعة في مقابلة كذا دراهم دينه ثم بعد ذلك لواى بسيف وقال خذ هذا بدل الساعة ورد المرتهن الساعة واخذ السيف يكون السيف مرهوناً في مقابلة ذلك المبلغ (م) ٧١٣ يجوز ان يزيد الراهن في المرهون بعد العقد يعني يصح علاوه مال بان يكون ايضاً رهناً على شيء كان قد رهن حال كون العقد باقياً وهذا الزائد يلحق باصل العقد يعني كان العقد كان قد ورد على هذين المالين ومجموع هذين المالين يكون مرهوناً بالدين القائم حين الزيادة (م) ٧١٤ اذا رهن مال في مقابلة دين نصح زبادة الدين في مقابلة ذلك الرهن ايضاً مثلاً لو رهن احد في مقابلة الف قرش ساعة ثمنها الفان ثم اخذ ايضاً في مقابلة ذلك الرهن من الدائن خمسمائة يكون قد رهن الساعة في مقابلة الف وخمسمائة (م) ٧١٥ الزائد الذي يتولد من المرهون يكون مرهوناً مع الاصل

### الباب الثاني

في بيان مسائل تتعلق بالراهن والمرتهن

(م) ٧١٦ المرتهن له ان يفسخ الرهن وحده (م) ٧١٧ ليس للراهن فسخ عقد الرهن بدون رضا المرتهن (م) ٧١٨ للراهن والمرتهن ان يفسخا الرهن باتفاقهما لكن للمرتهن حبس الرهن وامساكه الى ان يستوفي ما له في ذمة الراهن بعد الفسخ (م) ٧١٩ يجوز ان يعطي المكفول عنه رهناً لكفيله (م) ٧٢٠ يجوز ان يورث الدائن من المدين رهناً واحداً سواً

الصادرة بشأنه هذا وجميع ما يختص بالمصلحة المذكورة مخابرون عنه النظارة بتمرة مخصوصة واعتمدوا حضرة شيفريك رئيساً على هذه المصلحة فاتفقوا على التعليلات التي ترسل منه اليكم بقاية الدقة وساعدهم في جميع ما يطلبه منكم مختصاً بصالحته مع الهمة والنشاط

رق - (ر) مواريث (ش ٥٨٥)

رقبي - (ر) هبة (ش ٥٠٤)

ركن الاجارة - (ر) اجارة (مجله ٤٣٣)

ركن البيع - (ر) بيع (مجله ١٦٧)

ركن الحوالة - (ر) حوالة (مجله ٦٨٠)

ركن الرهن - (ر) رهن (مجله ٧٠٦)

ركن الشركة - (ر) شركة (مجله)

ركن الكفالة - (ر) كفالة (مجله ٦٢١)

ركن الوكالة - (ر) وكالة (مجله ١٤٥١)

ركيت سفيل - كلمتان فرنسائيتان وهما التماس

مدني (ر) اعادة النظر - مجلس ملغي (تعليلات

الحقانية م ٣٩ - ٢٣ رسته ١٢٩٤

رمة - (ر) حيوان - صحة

رمز - (ر) جريدة

رمل - (ر) اهالة الرمال

رهي احجار على قطار السكة الحديد - (ر) سكة

جديد ٨ راسنة ١٣٠٢

رهي في البحر - (ر) خسارة بحرية ابتلاء من

(قتب ٢٤٥)

رهي البضائع - (ر) خسارة بحرية - قبودان (قتب

٦٣ - سيكورتاه (قتب ١٩١)

رهن - (مجله) في الرهن ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب

### (المقدمة)

(في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالرهن)

(م) ٧٠١ الرهن حبس مال وتوقيفه في مقابلة حتى يمكن استيفاء منه ويسمى ذلك المال مرهوناً ورهناً (م) ٧٠٢ لا رهن اخذ الراهن (م) ٧٠٣ الراهن هو الذي اعطى الرهن (م) ٧٠٤ المرتهن هو اخذ الرهن (م) ٧٠٥ المدل هو الذي ائتمنه الراهن والمرتهن وسماه واودعاه الرهن

### (الباب الاول)

في بيان المسائل المتعلقة بعقد الرهن وينقسم الى ثلاثة فصول

### (الفصل الاول)

(في المسائل المتعلقة بركن الرهن)

## ملحوظات

كانا شريكين في الدين اولا وهذا الرهن يكون مرهونا في مقابلة مجموع الدينين (م) ٧٢١ يجوز للدائن ان يأخذ رهنا واحدا في مقابلة دينه الذي على اثنين وهذا ايضا يكون مرهونا في مقابلة مجموع الدينين

**الباب الثالث**

في بيان المسائل التي تتعلق بالرهون وينقسم الى فصلين

**الفصل الاول - في بيان مؤنة المرهون ومصاريفه**

(م) ٧٢٢ على المرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه او بمن هو امينه كماله وشريكه وخادمه (م) ٧٢٣ المصاريف التي تلزم لحفاظة الرهن كاجرة الحمل والناطور على المرتهن (م) ٧٢٤ الرهن ان كان حيويا فعلته واجرة راعيه على الراهن وان كان عفارا فنعيمه وسقيه وتلقيحه وتطهير خرقه ومائر مصاريفه التي هي لاصلاح منافعه وبقاؤه عائدة الى الراهن ايضا (م) ٧٢٥ كل من الراهن والمرتهن اذا صرف على الرهن مالمس عليه بدون اذن الاخر يكون متبرعا وليس له ان يطلب الاخر بما صرفه

**الفصل الثاني - في الرهن المستعار**

(م) ٧٢٦ يجوز ان يستعير احد مال اخو برهنه باذنه ويقال لهذا الرهن المستعار (م) ٧٢٧ ان كان اذن صاحب المال مطلقا فللمستعير ان يرهنه بأي وجه شاء (م) ٧٢٨ اذا كان اذن صاحب المال مقيدا بان يرهنه في مقابلة كذا درهم او في مقابلة مال جنبه كذا او عند فلان او في البلية الفلانية فليس للمستعير ان يرهنه الا على وفق قيد وشرطه

**الباب الرابع**

(في بيان احكام الرهن وينقسم الى اربعة فصول)

**(الفصل الاول)**

في بيان احكام الرهن العمومية

(م) ٧٢٩ حكم الرهن هو ان يكون للمرتهن حق حبسه الى حين فكه وان يكون احق من سائر الغرماء باستيفاء الدين من الرهن اذا توفي الراهن (م) ٧٣٠ لا يكون الرهن مانعا عن مطالبة الدين والمرتهن صلاحية مطالبته بعد قبض الرهن ايضا (م) ٧٣١ اذا اوفي بمقدار من الدين لا يلزم رد مقدار من الرهن الذي هو في مقابلته والمرتهن صلاحية حبس مجموع الرهن وامساكه الى ان يستوفي تمام الدين ولكن لو كان المرهون شيئين وكان تعين لكل منهما مقدار من الدين اذا ادى مقدار ما تعين لاحدها فالراهن تخليص ذلك فقط (م) ٧٣٢ لصاحب الرهن المستعار ان يؤخذ الراهن المستعير لتخليصه وتسليمه اياه واذا كان المستعير عاجزا عن اداء الدين لفقره فللمعير ان يؤدي ذلك الدين ويستخلص ماله من الرهن (م) ٧٣٣ لا

## (الفصل الثاني)

(في تصرف الراهن والمرتهن في الرهن)

(م) ٧٤٢ رهن كل واحد من الراهن والمرهون عند

مخصص بدون اذن الاغراباطل (م) ٧٤٤ اذا رهن الرامن  
 الرهن باذن المرهن عند غيره بصير الرهن الاول باطلا  
 والثاني صحيحاً (م) ٧٤٥ اذا رهن المرتهن الرهن باذن الرامن  
 عند الغير يبطل الرهن الاول ويصح الرهن الثاني ويكون من  
 قبيل الرهن المستعار (م) ٧٤٦ لو باع المرتهن الرهن بدون  
 رضى الرامن يكون الرامن مخيراً ان شاء فسخ البيع وان شاء  
 تنفك بالاجازة (م) ٧٤٧ لو باع الرامن الرهن بدون رضى  
 المرتهن لا ينفذ البيع ولا بطراً خلل على حق حبس المرتهن  
 ولكن اذا اوفى الدين يكون ذلك البيع نافذا وكذا اذا اجار  
 المرتهن البيع يكون نافذا ويخرج الرهن من الرهنية ويبقى  
 الدين على حاله ويكون ثمن المبيع رهناً في مقام المبيع وان  
 لم يجر المرتهن البيع فالمشتري يكون مخيراً ان شاء انتظر الى  
 ان ينفك الرهن وان شاء رفع الامراك المحاكم حتى يفسخ البيع  
 (م) ٧٤٨ لكل من الرامن والمرتهن اعارة الرهن باذن صاحبه  
 ولكل منهم اعادته الى الرهنية بعد ذلك (م) ٧٤٩ للمرتهن ان  
 ان يعير الرهن للرامن وبه الصورة لو توفى الرامن فالمرتهن  
 يكون لحق بالرهن من سائر غرما الرامن (م) ٧٥٠ ليس  
 للمرتهن الانتفاع بالرهن بدون اذن الرامن اما اذا اذن الرامن  
 وباح الانتفاع فالمرتهن استعمال الرهن واخذ ثمنه ولينه ولا  
 ولا يسقط من الدين شيء في مقابلة ذلك (م) ٧٥١ اذا اراد المرتهن  
 الذهاب الى بلد اخر فله ان يأخذ الرهن معه ان كان الطريق امناً

**(الفصل الثالث)**

**(في بيان احكام الرهن الذي هو في يد العدل)**

(م) ٧٥٢ يد العدل كيد المرهن يعني لو اشترط الرامن والمرهن ايداع  
 الرهن عند امين ورضي الامين وقبض الرهن ثم الرهن ولزم وقام ذلك  
 الامين مقام المرهن (م) ٧٥٣ لو اشترط حين القيد قبض المرهن الرهن  
 ثم وضعه الرامن والمرهن بالاتفاق في يد عدل يجوز (م) ٧٥٤ ليس  
 للعدل ان يعطي الرهن انرا من او للمرهن بدون رضا الاخر ما دام  
 الدين باقياً وان اعطاه كان له استرداده واذا تلف قبل الاسترداد  
 فالعدل يضمن قيمته (م) ٧٥٥ اذا توفي العدل يردع الرهن عند عدل  
 غيره بقرضي الطرفين وان لم يحصل منها الاتفاق فالحاكم يضعه في يد عدل

**(الفصل الرابع)**

**(في بيع الرهن)**

(م) ٧٥٦ ليس لكل من الرامن والمرهن بيع الرهن بدون رضا صاحبه  
 (م) ٧٥٧ اذا حل اجل الدين واستنعى الرامن عن ادائه فالحاكم يباعه ببيع الرهن  
 واداء الدين فان ابي وعائد باعه الحاكم وادى الدين (م) ٧٥٨ اذا كان  
 الرامن غائباً ولا تعلم حياته ولا ماله فالمرهن يراجع الحاكم على ان يبيع  
 الرهن ويستوفي الدين (م) ٧٥٩ اذا خيف فساد الرهن فللمرهن بيعه  
 وايقاض ثمنه رهناً في يده باذن الحاكم واذا باعه بدون اذن الحاكم يكون  
 ضامناً كذلك لو ادرك غر البستان المرهن وخضرته وخيف ثلثه فليس  
 للمرهن بيعه الا باذن الحاكم وان باعه بدون اذن الحاكم يضمن (م) ٧٦٠  
 اذا حل وقت اداء الدين يمحى توكيل الرامن المرهن او العدل او غيرها  
 ببيع الرهن وليس للرامن عزل ذلك الوكيل بعد ولا يتمزل بوفاء احد  
 الرامن والمرهن ايضاً (م) ٧٦١ الوكيل يبيع الرهن ببيع الرهن اذا حل  
 اجل الدين ويسلم ثمنه الى المرهن فان ابي الوكيل يبيع الرامن على يده  
 واذا ابي وعائد الرامن ايضاً باعه الحاكم واذا كان الرامن اورثته  
 غائبين يبيع الوكيل على بيع الرهن فان عائد باعه الحاكم

**وهـ** — (قانون مدني) (م) ٥٤٠ الرهن عقد به  
 يضع المدين شيئاً في حيازة دائته او حيازة من اتفق عليه



ملحوظات

ان يتخلص من تحمل تلك الكلف بتركه حقه في الرهن

رهن عقاري - (قانون مدني)

(م) ٥٥٧ لا يعتبر رهن العقار الا اذا كان بموجب عقد رسمي محرز في قلم كتاب احدى المحاكم بين الدائن ومالك العقار المرهون تأمينا لوفاء الدين (م) ٥٥٨ لا يصح رهن العقار بمن لم يكن اهلا للتصرف (م) ٥٥٩ العقار الذي من شأنه جواز بيعه بالمزاد العام هو الذي يجوز رهنه دون غيره (م) ٥٦٠ العقارات المرهونة يلزم تعيينها تعيينا كافيا جنسا ومحلا في عقد الرهن المتفق عليه والا كان الرهن لاغيا وكذا يجب تعيين مقدار الدين في العقد (م) ٥٦١ الرهن العقاري الواقع تأمينا لمبلغ موعود باقراضه ياخذ المستقرض شيئا فشيئا عند الاقتضاء او تأمينا لحساب جار بين المتعاملين يكون صحيحا اذا تحددت غاية المبلغ الذي ينتهي اليه الاخذ او الحساب الجاري (م) ٥٦٢ اذا هلك العقار المرهون على الدين او حصل فيه خلل بمحاذرة قهرية اوجبت الشك في كفايته للتأمين فعلى المدين ان يرهن عقارا غيره كافيا للتأمين او ان يؤدي الدين قبل حلول اجله وله الخيار في ذلك ويكون الخيار المذكور لرب الدين اذا كان الهلاك او الخلل حاصلًا بتقصير المدين او الحائز للعقار (م) ٥٦٣ رهن العقارات التي توول الى الراهن في المستقبل باطل (م) ٥٦٤ الرهن يشمل جميع اجزاء العقار المرهون بغير تعيين حصة منه وجميع ملحقاته وما يحدث فيه من الاصلاحات والانبية التي تعود منفعتها على مالكه الا اذا وجد شرط يخالف ذلك (م) ٥٦٥ لا يصح التمسك بحق الرهن العقاري ان لم يسجل في قلم كتاب المحكمة التابع اليها مركز العقار قبل التصرف فيه للغير من قبل مالكه الزا من له وهذا مع عدم الاخلال بالقواعد المقررة في مواد التفليس (م) ٥٦٦ يسجل الرهن بناء على قائمة تقدم في نسختين وتشتمل على البيانات الآتية (اولا) على اسم الدائن ولقبه وصنعه ومحل سكنه وبيان المحل الذي اخذته في دائرة المحكمة (ثانيا) على اسم المدين او المالك الذي رهن اذا كان غير المدين وعلى لقبه وصنعه ومسكنه (ثالثا) على

تاريخ عقد الرهن ونوعه وبيان قلم كتاب المحكمة الذي وقع فيه هذا العقد (رابعا) على مقدار مبلغ الدين وبيان اجله (خامسا) على بيان العقار المرهون بياناً كافياً - وان لم يعين محل في العقد فتعلن الاوراق عند الاقتضاء بتسليمها لقلم كتاب المحكمة ويعتبر اعلانها على هذا الوجه صحيحا (م) ٥٦٧ يستوفي ارباب الرهن العقاري مطلوباتهم من ثمن العقار المرهون او من مبلغ تأمينه من الحريق اذا احترق ويكون استيفاهم ذلك بحسب ترتيب تسجيلهم ولو كان تسجيل رهونهم في يوم واحد (م) ٥٦٨ يترب على تسجيل الرهن ان يكون المرهون تأمينا زيادة على اصل الدين على فوائد سنتين اذا كانت مستحقة وقت توزيع ثمن العقار المرهون (م) ٥٦٩ تسجيل الرهن بصبر لاغيا اذا لم يجدد في ظرف عشرين من وقت حصوله انما للدائن بعد ذلك ان يستحصل على تجديد التسجيل ان امكن قانونا لكن لا تعتبر درجة الرهن في هذه الحالة الا من تاريخ تجديد التسجيل (م) ٥٧٠ اذا بيع العقار على يد المحكمة ومضت المواعيد الجائز فيها اعادة البيع عند وجود المزايدة على الثمن المبيع به فلا يلزم تجديد التسجيل (م) ٥٧١ لا يجوز محو تسجيل الرهن الا بناء على حكم صار انتاهايا او برضاء الدائن المرتن الحاصل بتقرير منه في قلم كتاب المحكمة (م) ٥٧٢ طلب محو تسجيل الرهن يقدم الى المحكمة الابتدائية التابع لها موقع العقار المرهون الا اذا وقع في اثناء المنازعة الحاصلة في اصل الدين المرهون عليه (م) ٥٧٣ يجوز للدائن المرتن عند حلول اجل الدين ان يشرع بعد التنبيه على المدين بالوفاء وانذاره ببيع العقار في نزاع ملكية العقار المرهون ويبيعه في المواعيد المبينة في قانون المرافعات والاوجه الموضحة به وهذا فضلا عما له من حق المطالبة على المدين شخصيا (م) ٥٧٤ ومع ذلك اذا كان العقار في يد حائز آخر لا يجوز للدائن المرتن ان يشرع في نزاع ملكيته الا بعد التنبيه على الحائز المذكور تنبيها رسميا بدفع الدين او بتخليه العقار وبعد مضي الثلاثين يوما المقررة في قانون المرافعات للتنبيه بالوفاء والانذار بنزع الملكية (م) ٥٧٥ وللحائز المذكور الخيار في ان يدفع الدين

ويحل محل الدائن في حقوقه او ان يعرض لوفاء الديون مبلغا يقدر به قيمة العقار ولا يجوز ان يكون اقل من الباقي في ذمته من ثمنه او يخلي العقار المرهون او يتحمل الاجراءات الرسمية المتعلقة بنزع الملكية (م) ٥٧٦ يبقى الحق في عرض المبلغ الكافي لوفاء الدين لحين ايقاع بيع العقار في المزاد وعلى الحائز المذكور ان يعرض ايضا قيمة المصاريف المتصرفة من وقت التنبيه بالوفاء له الرجوع بها على المدين ومن سبق الحائز في ملكية العقار (م) ٥٧٧ يبقى حق عرض المبلغ المقدرة به قيمة العقار لحين صدور الحكم بنزع الملكية (م) ٥٧٨ يجب على حائز العقار الذي انتقلت اليه حقوق من وفاء بدينه مع الرهن المتعلق بها ان يحفظ الرهن المذكور ويجدد تسجيله عند الاقتضاء الى ان تزول الرهون المسجلة الموجودة وقت تسجيل عقد انتقال الملكية اليه في العقار (م) ٥٧٩ لا يتخلص الحائز للعقار بعرض المبلغ الذي قدره قيمة له مما هو ملزم به بصفة كونه حائزا للعقار الا اذا صار ما عرضه مقبولا ويجوز له ان يعرض هذا المبلغ قبل تكليفه تكليفا رسميا (م) ٥٨٠ اذا كانت اجزاء العقار مرهونة كل جزء على انفراده وجب تقدير قيمة كل منها على حدته (م) ٥٨١ لا يكون عرض المبلغ عينا انما يجب عرض مبلغ يدفع نقدا ايا كان ميعاد حلول الديون المسجلة (م) ٥٨٢ يجب ان يكون العرض لكافة ارباب الديون المسجلة في محلاتهم المعينة بتسجيل رهوناتهم وان يكون معصوبا باعلان الاوراق والبيانات الآتية (اولا) صورة عقد انتقال الملكية مع بيان اسماء المتعاقدين والتمن المتفق عليه وما عداه من الالتزامات المقررة على من انتقل اليه ملك العقار ان كانت وبيان موقع العقار بالدقة (ثانيا) تاريخ ونمرة تسجيل العقد المذكور (ثالثا) قائمة بتسجيلات الرهون الموجودة في ذلك الوقت مشتملة على بيان تواريخ التسجيلات المذكورة ومقدار الديون المسجلة واسماء الدائنين (م) ٥٨٣ يعتبر العرض المذكور مقبولا اذا مضت ستون يوما من تاريخ آخر اعلان رسمي ولم يقرر احد من الدائنين في قلم كتاب المحكمة برغبته في الزيادة على الثمن المعروض بالوجه المبينة في قانون المرافعات — ويضاف الى

السنتين يوما المذكورة مواعيد المسافة التي بين المحل الاصلي للدائن وبين محله الذي عينه في تسجيل الرهن لكن لا يجوز ان تزيد مواعيد المسافة عن ستين يوما اخرى (م) ٥٨٤ الزيادة على الثمن المعروض لا تكون بالنسبة لكل واحد من ارباب الديون الا على الجزء المرهون له من العقار في دينه — ولا يجوز الرجوع عن تلك الزيادة الا برضاء جميع ارباب الديون المسجلة (م) ٥٨٥ تكون تخلية العقار بتقرير من حائزه في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار (م) ٥٨٦ يعين بمعرفة قاضي المواد الجزئية بناء على عريضة من يطلب التجهيل من الاخصام امين للعقار المخلي وتحصل في وجهه الاجراءات المتعلقة بالبيع التهرري ويعين لتلك المأمورية الحائز للعقار اذا طلبها (م) ٥٨٧ اذا اخل الحائز العقار من تلقاء نفسه او نزاع منه بالبيع التهرري وجب عليه رد غلته من وقت التنبيه الرسمي عليه بالدفع او بالتخلية الا اذا سقط حق الدعوى بها بمضي الزمان ويسقط ذلك الحق بمجرد مضي ثلاث سنوات (م) ٥٨٨ المصاريف الرسمية والمصاريف القانونية التي صرفها حائز العقار تدخل فيما يلزم به من يرسي عليه مراد العقار — وعلى من رسي عليه المزاد ان يدفع ايضا الى الحائز المذكور مقدار ما صرفه من المصاريف الضرورية ومقدار المصاريف النافعة بقدر ما ترتب عليها من الزيادة في قيمة العقار ويستنزل جميع ذلك من ثمنه (م) ٥٨٩ يلزم الحائز للعقار لارباب الديون بما حصل فيه من الخلل سواء كان بفعله او باهاله (م) ٥٩٠ ما كان حائز العقار قبل انتقاله اليه من حقوق الارتفاق والحقوق العينية على العقار يعود كما كان بنزع العقار من حائزه المذكور وكذلك حق الاختصاص بالعقار للحصول على الدين وحق الرهن ان كانا له انما لا ياتي كل من الحقيين المذكورين بدرجته الا اذا كان تسجيلها محفوظا بمعنى انه لم ينقض حكمه بمضي الزمن ولا بشطبه (م) ٥٩١ اذا زاد ثمن العقار المبيع بالمزاد على مقدار الديون المطلوبة لارباب الديون المسجلة يكون تلك الزيادة لدائني الحائز للعقار المرتنين له منه انما لا يستولونها الا بعد ارباب الحقوق على العقار المترتبة لم على المالكين السابقين على الحائز

## ملحوظات

رهن — (صورة ما صدر من الخارجية لمحافظة مصر في ٢٠ أيلول سنة ١٢٧٩ (١٧ أغسطس سنة ١٨٦٢

نمرة ٢٥٩

لما علم من مكانة سعادتك المورخة غاية محرم سنة ١٢٦٣ ان بعض رعايا الدول الخباية يجرؤا رهن اطيان وعنارات من بعض اشخاص من دون اطلاع المديرية الكائن بها الاطيان ولا اطلاع الحكمة الكائن بها العقار فيما بعد يتفحص محظورات توجب عدم جواز الرهن وبسبب ذلك يحصل اشكالات وتصديقات فقد روي للخارجية اصدارا لانات لمحضرات الفناصل التجارية في ١٢ شهر أغسطس سنة ٦٢ بما صار استصوابه في هذا الخصوص حسبما هو موضح ادناه فينتهي اعلان المديرية وجهات الاقتضى من طرفكم بمضمون ما كتب من الخارجية ولزم ترقبكم لسعادتك ليكون معلوم

### (صورة المنشور)

لا تخفى على جنابكم المرافعات التي تحصل غالباً بخصوص صحة الرهنيات المتعلقة بالاراضي او بالعقارات والاملاك وشمايرة التداعيات هوان المتعاقبات يحصل منهم اجمال في عدم الالتفات الى العمل بما تقتضيه الاصول وشمايرة الاحتياط فيجبرون عقد شروط الرهنية بدون اطلاع الحكومة المحلية المنوطة بذلك حيث ان ديوان المديرية مختص برهنية الاراضي كما ان الحكمة في المختصة برهنية العقارات والاملاك ومن المعلوم انه مع مساعدة كل من المديرية والحكمة يتفحص صحة او عدم صحة سندات التمليك التي تعطى في نظير الرهنية ثانياً لتحقيق التجميع اصولاً وفروعاً ثالثاً يتفحص ان كانت الاملاك والاراضي المراد رهنها لسبب مرهونة من قبل الدفع الوقوف على حقيقة هذه الاوجه المذكورة يمنع كل اشكال وتجري الحكمة المحلية اصولها المرعية المنضبة في حق الرهنية حتى كانت نتيجة التحقيق تدل على عدم المانع في الاجرى ينتهي اصول الرهنية واما اذا انقض ما يخلاف ذلك فيصير تقيسه الى المتعاقدين حتى يكونوا على بصيرة بناء عليه نصار بهذه الطريقة لزوم التفهم بتعيينكم الاجرى في الرهنية ينتهي ما ذكر طبقاً للاصول الاجانب م او من الاهالي في معرفة الشريعة والقوانين المقررة بالحكومة ثم عرضة للوقوف في المحذورات التي تورل اليها اضرارهم ويترتب عليها التداعي والشكيات مع اهم لو اجروه ينتهي الاصول المرعية لمخففوا من صحة وعدم صحة الرهنية ولسما من الوقوف في هذه المحذورات والمأمول انه بعد فهم جنابكم هذه التحفظات ان تبلغوا الى تعيينكم مع التنية عليهم بالعمل بتنفيذاً والمخادرة من مخالفتها مع مزيد الدقة وذلك لصالح منفعهم خاصة

رهن — (منشور بشأن رهونات الاطيان صادر في ٩ شوال سنة ١٢٧٩ (١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٠

حضرة مدير الشؤون بعث افادة اوضح فيها ان بعض الاهالي رهنون اطيانهم عند آخرين على مبالغ استولوها بمدد معينة بموجب حجج شرعية والاطيان مكلفة باسماء اصحاب الدين ومن قبل انقضاء المدد المحددة يريد اصحاب تلك الاطيان تادية المبالغ الواقعة عليها الرهن واستلام اطيانهم واصحاب الدين غير راضين ما لم يستوفوا تلك المدد ويتمسكون بالحجج ومفتي المديرية اتي بان الجاري بالحكام الشرعية في تحديد الميعاد للرهن مخالف للمنشور الصادر في حق ذلك حيث من مقتضاء ان يكون تحديد الميعاد للدين لا للرهن وان هذا الاجراء باطل شرعاً وحضرة المذير الموصى اليه رأى لزوم اعتبار تلك المواعيد للرهن لا للدين وعدم سماع دعوى فيها وانها تستمر تحت ايدي

المذكور (م) ٥٩٢ للمنازل الذي انتزع منه العقار او اخلاه من تلقاء نفسه حق الرجوع بطريق الضمان على من ملكه اليه اذا كان التمليك بمقابل وفي جميع الاحوال له الرجوع على المدين الاصلي بما صرفه باي صفة كانت (م) ٥٩٣ وله ايضاً الرجوع على المدين المذكور بالمبالغ التي دفعها باي صفة كانت زيادة عن المبلغ الذي كان الزمه به عقد التمليك اذا ابقى العقار في يده اوسي عليه في المزداد (م) ٥٩٤ ليس لمن يرسي عليه المزداد الحاصل بالحكمة التحلي عن العقار بل يجبر على ان يدفع لاصحاب الديون المسجلة اثنان الذي رسي به المزداد عليه وليس عليه دفع شيء زيادة على ذلك مع عدم الاخلال بالاصول المبينة في قانون المرافعات المتعلقة بالزيادة على المزداد

رهن تجاري — (م) ٧٦ اذا رهن تاجر او غيره شيئاً تاميناً على عمل من الاعمال التجارية فيثبت الرهن بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم بالطرق المقررة في القانون المدني — والاوراق المتداول بها يثبت رهنها ايضاً بتحويلها نحو يلا مستوفياً للشرايط المقررة قانوناً ومذكوراً فيه ان تلك الاوراق سلمت بصفة رهن — اما سندات الشركات التجارية او المدنية التي يصح التنازل عنها بكتابة في دفاتر الشركة سواء كانت بهام او يخصص في الارباح او من السندات المحورة باسماء اربابها فيثبت رهنها ايضاً بالتنازل عنها بصفة تامين ويذكر ذلك التنازل في دفاتر الشركة — واما رهن الديون المذكورة في المادة ٥٤٩ من القانون المدني فيثبت بالنسبة لغير المتعاقدين بالطرق المقررة في المادة المذكورة (م) ٧٧ لا يكون للدائن المرتهن في جميع الاحوال حق الامتياز في الشيء المرهون الا اذا سلم ذلك الشيء اليه او الى شخص اخر عينه المتعاقدان وبقي في حيازة من استلم منها وبعتبر الدائن حائزاً للبضائع متى كانت تحت تصرفه في مخازنه او سنه او في الكبرك او مودعة في مخزن عمومي او متى سلمت له قبل وصولها تذكرة شحنها او نقلها (م) ٧٨ اذا حل ميعاد دفع الدين ولم يوفه المدين جاز للدائن بعد ثلاثة ايام من تاريخ التنبيه على مدينه بالوفاء خلاف مواعيد المسافة ان يقدم عريضة للقاضي المعين للاموال الوقفية في الحكمة الكائن بحله في دائرها ليحصل منه على الاذن ببيع جميع الاشياء المرهونة او بعضها بالمزايدة العلومية على يد سمسار معين لذلك في الاذن المذكور — ويكون البيع في الحبل والساعة اللذين يبينهما القاضي المذكور وله ان يامر بملصق اعلانات ودرجها في الجرائد اذا اقتضى الحال ذلك (م) ٧٩ كل شرط يرخص فيه للدائن ان يملك الشيء المرهون او يتصرف فيه من غير مراعاة للاجرات المقررة انفا يعتبر لاغياً (م) ٨٠ تحصيل قيمة الاوراق التجارية المرهونة يكون بمعرفة الدائن المرتهن لها

رهن المتقول — (ر) رهن (ق ٥٤٩)

رواجا — (ر) ايجج

روث البهايم — (ر) مخالقات (ق ٣٤١)

روزنامجة — (ر) امراداري صادر من نظارة المالية في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٨

قد الحقت ادارة صرف العاشرات (الروزنامجة) ابتداء من اول ابريل سنة ٨٨ بادارة الخزينة العمومية

روسيا — (ر) صورة ما تقرر من الخارجية الى ضبطية (اسكدرية في ٢٨ ربيع الاخر سنة ١٢٩٧ نمرة ٧

بمكاتبة سعادتك رقم ١٩ ربيع الاخر سنة ٩٧ نمرة ٥ توري على انه سبق التقرر من الخارجية للضبطية في ٢٤ رمضان

سنة ٩٥ نمرة ٦ تركي العبارة عن اعتاد تذاكر روسيا التي توجد بيد اهالي بلغارستان موقتا وكون حكومات رومانيا

والصرب والجبل الاسود صارت مستقلة والاشخاص الذين يردون من تلك المحكومات يصير معاملتهم واعتاد التذاكر

التي توجد بأيديهم من حكوماتهم كما هو جار في تذاكر سائر المحكومات الاجنبية واوربتم انه لمناسبة ورود افادة للضبطية

من قونصلاتو جنرال الروسية في ١٦ مارس سنة ٨٠ نمرة ٨٩ بان البولغارين المواطنين بالنظر المصري صاروا تحت

حمايتها تأييدا لما كتب من الخارجية المحكي عنه وانه كلما يحصل لزوم المخابرة عن البولغارين جار اللازم مع قونصلاتو

الروسيا انما قد اوربتم على انه من حيث اهالي رومانيا والصرب والجبل الاسود لا يكون لهم وكلا من حكوماتهم بهذا

الطرف ولا يخلو الحال من حصول دواعي لهم او عليهم فمع عدم وجود وكلا من حكوماتهم برام الافادة عما يوافق اجراؤه

عنهم هل يعاملون كالرعية لمجرد وجود وكلا لهم ام كيف واذا ارادت قونصلاتو الروسية التوسط فهل يجاب لذلك والحال

اما ما يختص بالبلغاريين فما دام جاريا اللازم حسبما سبق به صدور تعليمات الخارجية فيستمر الاجراء في حقهم كما اوربتم

موقتا وامان جهة باقي اهالي الجهات المحكي عنها الذين مالم وكلا هنا فان المعلوم هنا ان جناب قنصل جنرال روسيا كان

ارسل مكاتبة لهذا الديوان رقم ٢٦ مارت سنة ١٨٧٩ مذكورا فيها انه بناء على الرجاء المحاصل من حكومة الصرب الى نظارة

خارجية دولة روسيا وبموجب امر صدر عن ذلك بشعر هذا الديوان بانه صار منوطا بحماية رعايا الصرب سيما وانه حرر

الى باقي قناصل ومأموري روسيا الذين تحت ادارة قنصلاتو طرفه بالاجراء كذلك ورام اشعار جهات الحكومة ايضا هذا

ولكون كافة اهالي الجهات السالف ذكرها لم يوجد عنها هنا اوامر عليا بما يتبع اجراؤه سوى التعليمات السابق اعطاؤها

للضبطية المحكي عنها انفا قد كان صار التقرر بمفصلات السكينة من هنا الى المعية السنية بافادة تركية في ١١ ربيع الاخر سنة

١٢٩٦ نمرة ١٦ وللان حاصل الانتظار وما كان تصدر اوامر عن ذلك بما يتبع اجراؤه ولذا ما تقرر من هنا عما كان وردت

به مكاتبة جناب قنصل جنرال روسيا السالف ذكرها بشأن الصربيين لجهات الحكومة بناء عليه وحيث ان الاولى موافقة

المرتتم عندهم الاطيان لحين مضي المدد الموجلة حسب المدون بالحجج الشرعية او شروط التعاقد ولولم يحصل تسجيلها ما دام العقود تكون معتبرة بالنسبة للمتعاقدين انما التكليف الجاري باسماء الاخذين الاطيان بالغاروقة باطلاع المديرية تطبيقا للمادة السابعة من لائحة الاطيان هذا لا يجري بل يستمر هذا التكليف جاريا باسماء اصحاب الاثر فقط يجري التاثير على اسمائهم بالجريدة والمكلفة عن مقدار الاطيان المرهونة واسم المرتتم اليه وقدر الاموال ومدة الرهن مع بيان التسديدات لمعرفة الباقي على كل منهما وبانقضاء المدة وفك الرهن وحضور افادة المحكمة يتاثير بفك الرهن وباحالة النظر في ذلك على نظارة الحفائية وردت افادتها نمرة ١٥٩ باستصواب ما راى حضرة المدير وان يصير الاكتفاء في مسائل الرهن والتاثير بالجريدة والمكلفة وتسجيل قيد حجج الملكية ايضا بمضمون العقد ولا يلزم نقل التكليف ومن جهة جواز استولاء الراهن على ملكه الذي يكون تحت يد المرتتم قبل حلول الاجل المعين فهذه مسئلة حقوقية فصل التنازع فيها يكون من خصائص المجالس لامن خصائص جهة الادارة وحيث مقتضي اتباع الاجراء على وجه ما ذكر بكافة الجهات فيما يكون من هذا القليل ليكون سيرهم في هذه الانواع تلي وتيرة واحدة فقد صار النشر لهم في تاريخه بما ذكر وبالحملة هذا للمعلومية واستدامة الاجراء بموجبه

رهن — (ر) اختصاص — اموال (ق ١٩٠٥)

— خائن (ق ٣١٥ — دين الاهالي — وفاة

— ولاية الاب — (الملحق)

رهن (قيدية) — (ر) ميعاد

رهن بضائع لترميم سفينة — (ر) قبودان (ق ٥١:٥٠٤٩

رهن عقاري — (ر) تعهدات وعقود (ق ٩٢

رهن بطريق الغش — (ر) مجلس ملغي ٢٣ رجب

سنة ١٢٩٨

رهن مال القاصر — (ر) مجلس حسي

رهن مستعار — (ر) رهن (مجملة ٧٢٦

رهن المستعار — (ر) عارية (مجملة ٨٢٣

(٧) لا يمكن للدولة الغاء الكارك مخافة ان التجارة الاجنبية تضرب بالاھالي ولكن يسوغ الاھالي جلب البضائع الى بلادهم بحسب لوازمها — (٨) يكون لكل احد حق في ان يهاجر الى تركية الى غايۃ المدة التي قررتھا معاهدة برلين وان يبيع كل ما يريد بيعه ماعدا الاراضي وبعد مضي المدة المذكورة يمكن له ايضاً ان يهاجر ولكن يلزمه الحصول على تذكرة المرور (باسپورت) — (٩) الدولة تعاقب (قطاع الطريق) و (لصوص البحر) وجميع اهل الشر معاقبة شديدة (١٠) المسلمون الذين يظهرون حسن السيرة والسريرة يوظفون في الوظائف العادية وفضلاً عن ذلك يوظفون ايضاً في الوظائف الادارية وفي رتبة قائم المقام (١١) قد نبهت الدولة الذين في رتبة قائم المقام على بذل الجهد في حسن معاملة الاھالي والنظر فيما يلزمهم وان يتلقوا شكواهم ويرسلوها الى الوالي

روسيا — (ر) تركيا ٨ شباط (فبراير) سنة ٧٩

روسيا — (ر) تصفية — ٣٠ مايو و ١٢ يونيه سنة ١٨٨٩ — (المحقق)

رومانيا — (دسمبر سنة ٨٦)

بناء على اتفاق حصل بين حكومتي رومانيا واطاليا قد صار تبعة الحكومة الرومانية المستوطنون بمصر تحت حماية قنصلاتو ايطاليا كما ورد بذلك اشعار تلك القنصلاتو لنظارة الخارجية

رومانيا — (ر) روسيا ٢٨ رسة سنة ٩٧

روم ايلي الشرقية — (نظامات واحكام اساسية لولاية الروم ايلي الشرقية وذلك في محرم ١٢٩٦ الموافق جانبيه ١٨٧٩ بمعرفة اللجنة المختلطة

(١) حقوق ولادة الاھالي في ولاية الروم ايلي الشرقية ثابتة لجميع العثمانيين المولودين في الولاية المذكورة او المستوطنين فيها قبل غرة كانون الثاني (جنواري) من سنة ٧٧ فتسوغ هذه الحقوق لكل من رعية الدولة العلية اذا استقر في الولاية مدة سنة تامة واذا اراد احد الاجانب ان يتال هذه الحقوق يلزمه قبل كل شي ان يكون له حق في كونه من رعية الدولة العلية فاذا فقد احد حقوقه في كونه من رعيته يفقد ايضاً حقوق ولادته في الولاية وهذه الحقوق تفقد ايضاً بتطوع

مع الاستمرار على اجراء منقضى ما تقدم صدوره من الخارجية الى الصبغة في حق البلغاريين كما سبق ذكره فلا بأس ايضاً من قبول توسط القنصلاتو في اشغال اھالي الصرب موثقاً لداعي ما ذكر بما تقدم ورود من جناب القنصل جنرال في ٢٦ مارث سنة ١٨٧٩ المحكي عنه اما اھالي الجبل الاسود ورومانيا فما دام لا يكون لم وكلاء من طرف حكوماتهم بهذا الطرف فهو لا مانعوا يعنبرون بصفة اجانب كما تعليلات الخارجية السابق صدورها انما لداعي كونهم ليس لم وكلاء من طرف حكوماتهم فالحكومة عليها ان تباشر اشغالهم ودعائهم موثقاً بصفة الاجانب الذين لا يكون لم وكلاء من جهات حكوماتهم لانه في هذه الحالة يجب على الحكومة المحلية القيام بمعاينتهم ونظر اشغالهم انما لا يصير معاملتهم بصفة رعايا الحكومة في الاماملات وغيرها بل يعنبرون بصفة الاجانب واما اذا كان فيها بعد ترد اوامر عليا باجرائات اخرى يلزم اتباعها في حق جميع من ذكرها فعندها يجري المنقضى ولل اجرا على الوجه المشروح افنضى تحرير هذا لسعادتك للمعلومية واشعار محافظة اسكدرية بما ذكر ومن هنا تحرر ايضاً الى باقي جهات الاقتضاء شرحاً على صورة هذا

الاعلان الذي نشرته حكومة الروسية الى روسيا — (سكان باطوم وذلك في شهر آب (اغسطس) سنة ١٨٨٠

(١) ان الدين الاسلامي يبقى محترماً والانتقام ممنوع منعاً كلياً ولا يسوغ لاحد ان يمس عرض نساء الترك ولا ان تنتهك حرمتهم فان قوانين الروسية تنهي عن ذلك وكذلك القرآن باسمه الرجال من المسلمين بان يحترموا ازواجهم — (٢) اذا وقع نزاع بين المسلمين يكون فصله بموجب الشريعة الاسلامية كما كان في ايام الترك — (٣) لا يزداد شيء في الضرائب والموائد ولكن عوضاً عن اداء الاعشار تجعل ضريبة معلومة ويحصل التساوي بين الغني والفقير وبالجملة فان الضرائب تكون اخف مما كانت في ايام الترك بل تكون الفقراء مستثنين من ذلك — (٤) حقوق التمتع في المعابر تبقى كما كانت — (٥) دولة الروسية لا تاخذ من الاھالي احداً للخدمة العسكرية كما هي العادة في (القوفاص) و (كرجستان) ولكن ترتب جنودا محلية للمحافظة على الحدود ويكون لم مرتب شهري ولا يخفى انه من الواجب على كل من ابناء الوطن ان يحافظوا على بلادهم لدفع تسلط العدو فيلزم لاهل باطوم ان يعتبروا هذا الامر حق الاعتبار — (٦) يلزم انشاء مدارس تتعلق بالجموع كما كانت في ايام الترك ودولة الروسية تساعد على انشائها من دون ان يكون لها حق في استعمالها —

الاهالي في خدمة عسكرية اجنبية بدون اذن الوالي  
(٢) جميع الناس المولودين في ولاية الروم ايلي الشرقية  
يكونون متمتعين بحقوق واحدة وجميع المناصب  
والماموريات والشرف تكون عامة لم بحسب استحقاقهم  
واهليتهم واقتدارهم وانتخاب المامورين يكون من  
الاهالي الا في بعض مصالح يذكر تفصيلها بعد هذا  
(٣) جميع الرسوم والضرائب تكون مخصصة للمنافع  
العمومية وتوزعها على الاهالي يكون بحسب طاقتهم  
وثروتهم (٤) لا يسوغ وضع ضرائب جديدة الا بعد  
وضع احكام عليها (٥) يسوغ لكل من اهل الولاية  
المولودين فيها ان يطوف فيها ويسكن حيث شا  
بالحرية التامة بشرط ان يتبع نظمات الضبطية الداخلية  
(٦) تكون جميع الناس افرادا واجمالا متمتعين بعقائدهم  
الدينية وينالون من الحكومة الحماية عن اجراء  
فرائضهم المذهبية ونصب رؤسائهم الروحيين يكون  
على وفق القوانين والاحكام العمومية ونظمات الضبطية  
(٧) لا يكره احد على شي من وظائفه الدينية ولا على  
ان يراعي يوما من ايام الاسبوع المرعية عند غيره (٨)  
تكون الحرية الشخصية مأمونة فلا يجوز التعدي على  
احد او القبض عليه او سجنه او معارضته في حريته  
الا في الاحوال المقررة في النظمات والاحكام وحينئذ  
يكون اجراء ذلك بحسب الاصول المقررة فلا يجوز  
القبض على احد الا اذا وجد مرتكباً لجناية او ذنب  
او اذا كانت الولاية في حالة الحصر وعلن بها الاحكام  
الجزرية فما عدا ذلك لا يجوز القبض على احد او  
سجنه بدون رخصة من الحاكم تفصح عن السبب فتبرز  
هذه الرخصة عند القبض على الشخص المذكور او  
بعد القبض عليه باربع وعشرين ساعة في الاكثر  
(٩) لا يسوغ استثناء احد من المرافعة في الحاكم ولا  
يسوغ اقرار لجنة مخصوصة لمباشرة الاحكام الجنائية  
(١٠) لا تسوغ معاقبة احد الا بموجب القوانين  
المقررة (١١) لا يمكن التعدي على مسكن احد من  
القاطنين في الولاية ايا كان فلا يسوغ للمامورين ان  
يدخلوا مسكن احد منهم الا بحسب الاصول التي  
تقررها الاحكام (١٢) لا يمنع احد من مباشرة اعمال  
زراعية كانت او صناعية الا اذا كانت مخالفة للآداب

العمومية او مخالفة لما يعود بالراحة العمومية او الصحة  
(١٣) لا يسوغ الاحتكار الا ما تقرر في القوانين  
والاحكام ويكون حينئذ بقصد زيادة ايراد يعود نفعه  
على العموم او بعض مصالح تخص راحة الجميع (١٤)  
جميع الاملاك تكون في امن من الهدم وغيره فلا  
يجوز ان يحرق احد من املاكه الا لمصلحة ثبتت عود  
نفعها على الجميع ثبوتاً ظاهراً وحينئذ يعطى ما يقابل  
ثمنها بموجب الاصول التي تنبئها الاحكام (١٥) لا  
يصح حجز املاك احد في الولاية حتى لو استدعى  
للمرافعة في احدي الحاكم ولم يحضر فلا يصح حجزها (١٦)  
تكون حرية التعليم جارية على الاصول والآداب  
المقررة في الاحكام تحت رعاية المامورين اهل البلد  
مطابقة للآداب والراحة العمومية واحترام القوانين  
واحكام الحكومة وللحكومة حق في رؤية اجراء  
ذلك في المدارس والمكاتب جميعها بدون استثناء  
(١٧) يحق لكل واحد ان يبدي افكاره علانية او  
بالمكتابة او في الجرائد والمطبوعات بشرط ان ذلك  
يكون مطابقاً للقوانين (١٨) تكون حرية المطبوعات  
محمومة الا ان الاحكام تمنع من الافراط في الحرية  
ولا تجعل ضرائب على المطبوعات (١٩) يحق لاهالي  
الولاية ان يتجمعوا غير منسلحين بموجب الاحكام التي  
توضع في حق الاجتماع بدون رخصة ولكن هذا الحق  
لا يشمل التجمع في الطرق فان ذلك يبقى تابعا لاحكام  
الضبطية وقوانينها (٢٠) يحق للاهالي عقد جمعيات  
وشركات لمقاصدها وغاياتها وكيفية الاعمال التي تتخذ  
فيها بشرط ان تكون موافقة للقوانين ولا يكون فيها  
ضرر وخطر على الحكومة فان اجراء كل ما يتعلق  
بالراحة والامنية العمومية هو حق من حقوق الحكومة  
(٢١) يصح ان يقدم الى الحكومة والمامورين عرض حال  
سواء كان ممضياً من شخص واحد او عدة اشخاص  
ولكن لا يسوغ تقديم العرض بالنيابة عن طوائف  
مختلفة الا الذين تعينهم الحكومة

روم ايلي شرقية — (منشور من نظارة الداخلية في  
٢٤ محرم سنة ١٣٠٠ هـ) ٥١٣٠٠  
سنة ٨٢ — صورة ترجمة تحريرات سامية بتاريخ ٢٩  
رمضان سنة ١٢٩٩ و١ اغسطس سنة ٩٨  
كان محور فيما سبق الى عموم الولايات بان شكل

وصورة ترتيب تذاكر المرور التي صار تنظيمها واعطاؤها بولاية الرومي الشرقية لاتوافق قرار الباب العالي وتوري عن توقيفها حين صدور اشعار عنها فيما بعد وكان صار تبليغ وتوصية ذلك لصوب خديويتكم السامي ايضاً وحيث استنسب علاوة عبارة (نام ناهي حضرة بادشاهي به اوله رق) باعلى تلك التذاكر الان لتكون معلنة بمحقق احكام الحضرة السلطانية لحين وضع وترسيم الآرمة الجديدة على الاوراق الرسمية وخلافها الجاري ترتيبها لتكون مخصوصة بالدولة وقد صار التوصية الى كل الجهات باعتبار التذاكر المحتوية على تلك العبارة ولذا ينبغي الامر والتنبيه على من يلزم بذلك الطرف ايضاً بابقاء المعاملة على موجب ذلك والامر لمن له الامر

(صورة ترجمة افادة وردة للداخلية من المعية السنية

رقبة ١٨ محرم سنة ١٢٠٠ بمرة ٤٨)

وردت الآن تحريرات سامية من مقام الوكالة الكبرى تحتوي على التفصيلات التي تقررت بان تذاكر المرور التي يصير تنظيمها واعطاؤها من ولاية الروم ايلي الشرقية تعتبر بعلاوة عبارة (نام ناهي حضرة بادشاهي به اوله رق) فبادرنا بتقديم هذا وتقديم صورة تلك التحريات لصوب دولكم لحصول المهمة في جريان المعاملة بموجبها - حيث بما تقدم تحريره من هنا للمحافظة في ٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ اشرحاً على صورة ترجمة الافادة التي وردت من المعية السنية بناء على التحريات السامية الصادرة لها في ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ توري بعدم اعتبار تذاكر المرور التي اجري تنظيمها بولاية الروم ايلي الشرقية لعدم موافقتها قرار الباب العالي حين صدور اشعار اخر عنها والآن وردت للداخلية مكاتبة من المعية السنية رقبة ١٨ محرم سنة ١٣٠٠ ومعها صورة تحريرات سامية من مقام الوكالة الكبرى المسطر صورة ترجمة كلاهما اعلاه بالتفصيلات التي تقررت بان تذاكر المرور التي يصير تنظيمها واعطاؤها من ولاية الروم ايلي الشرقية تعتبر بعلاوة عبارة (نام ناهي حضرة بادشاهي به اوله رق) واشير عن المعاملة بموجبها فاقضى الشرح لسعادتكم للعلمية بما اشتملت عليه صورة ترجمة التحريات المشار

اليها ومراعاة العمل بمقتضاها وفي تاريخه تحرر لمن لزم بذلك  
روم كاثوليك - (صورة البراءة البطريركية الممنوحة  
للمرحوم البطريرك مكسيموس مظلوم

مكان الطرة السلطانية المسماة تركيا)

تقرة

نشان شريف عالي الشان سلطاني خاقاني وتغراي شاهاني سام ملوكاني - انه ولين كان مندرجاً في شروط برآتي العالية الشان التي في يد بطريرك كاثوليك اسلامبول وتوابعها . ان جميع طوائف الكاثوليك من ملكيين وسريان وكلدان وموارنة الموجودين في ممالك المحروسة من مرخصين ومطارنة وخوارنة وقسوس وقسيسات وكبار وصغار يراجعونه في الامور المتعلقة ببطريركيته لكونه بطريركاً عليهم فمع ذلك صدر شرف سنوح ارادتي السنية الملوكية على ما تقرر قبلاً في مجلس احكامي العدلية العالي بان اعطي لي دكل من مرخصي السريان والكلدان احساناً برآتي العالي شأنها بالبطريركية مدروجة بالشروط القديمة تحت نظارة البطريرك المومي اليه على الوجه القديم . واما طائفة الملكيين الذين هم ايضاً من تبعة دولتي العلية نظير السريان والكلدان فهم وجدوا قوماً مخصوصين وبطريركهم بالفعل والعملية هو من التقديم قائم بهم . وهو افتخار فخار الملة المسيحية مكسيموس مظلوم دامت رتبته فلحد الان ما كانت اعطيت له برآتي العالية الشان بهذه الصفة . ومن حيث انها حصلت المساعدة لاستدعائه بهذا الخصوص وورد انها وافادة من مجلس احكامي العدلية العالي بانه صار لازماً اعطاءه ايضاً برآتي الشريفة بالبطريركية فالان سنخ وصدر امري الهايوني السلطاني المقرون بالشوكة في ذلك الخصوص وتعلقت ارادتي السنية الملوكية باجراء مقتضى ذلك الوجه . فعلى مقتضاه المنيف اعطيت المومي اليه مكسيموس مظلوم برآتي الهايونية هذه متضمنة ببطريركيته على الروم الملكيين الكاثوليكين الموجودين في انطاكية واسكندرية والقدس الشريف وسائر ممالك المحروسة وقد اصرت بان المومي اليه يسوس على الوجه الآتي شرحة من حين بطريركيته على الروم الملكيين الكاثوليكين

المتكئين في انطاكياء واسكندرية والقدس الشريف  
وسائر البلاد السابق ذكرها ويكون بطريركاً في كل  
الامكنة التابعة بطريركيته على المطارنة والحوارنة  
والقسوس والقسيسات والرهبان الذين من الملة المرقومة  
وعلى افرادها كبارهم وصغارهم فيلزمهم جميعاً ان يعرفوه  
بطريركاً عليهم ويراجعوه في الامور المتعلقة بعادتهم  
ولا يتجاوزوا عن كلامه الذي في محله ولا يبدوا قصوراً في  
طاعتهم اباه ثم لا احد يتعارض البطريرك الموما اليه  
لا في داره ولا في سائريوت ملته عن قراءة الانجيل  
واجراء اعتقاده ولا يقل احد انتم ايها الكاثوليكيون  
تمارسون في ييوتكم الملك اعتقادكم وتقرأون الانجيل  
وتعلقون قناديل وتضعون كراسي وتساوون وتسبلون  
ستارات وتبخرون بالمباخر وتمسكون العكاز بآيديكم  
فلا يتعارضهم احد بشي من امور اعتقادهم جميعها  
او يضع لهم تعللاً وتجيئاً لاجل جلب مالهم لا من  
طرف الميرميرانات ولا من قبل الضباط كافة ولا من  
جهة اهل العرف جميعاً فلا يصير عليهم ادنى تعدي  
بغير حق مخالف الشرع الشريف ثم ان الكنائس  
مع الاديرة المختصة بالطائفة المذكورة لا يتعارض امرا  
من امورها احد من اهل طائفة العرف بتفتيش لاجل  
البليوردي او غيره ولا يحدث لم بذلك ممانعة او تجريم  
بل فلتكن كتابهم في ضبطهم وتصرفهم ثم بدون اذن  
البطريرك المشار اليه وعرفته لا احد من القسوس  
الملكيين يعقد زواجا لم يكن جائزاً في اعتقادهم  
ومذهبهم ومن حيث ان الطلاق والزيجة لامرأة  
اخرى عدا الامراة الحية ليس جائزين عندهم فلا  
يعطى لاحد منهم رخصة بذلك اصلاً بل اذا حدث  
امر كذا مغاير مذهبهم فالذين باشره يتادبون حالاً  
بالقصاص حسبما يستحقون واذا اراد احد من الروم  
الملكيين الكاثوليكيين ان يعقد زواجا عند طائفة اخرى  
فلا يعقدوه له ولا احد من ذوي الافتدار ينتصب  
احداً من القسوس على عقد زواج لاحد بخلاف  
اعتقادهم ثم اذا حدثت منازعة فيما بين البعض من  
الروم الملكي الكاثوليكيين امالاجل عقد زواج واما  
لاجل اقتراق زواج اولامر من الامور كافة او من  
الاختصاصات جميعاً فليحضر المتخاصمون امام البطريرك

المومي اليه او امام الذين يعينهم هو لاجل رؤية  
الدعاوي وهكذا يصلحون الاختلافات وينهون دعاوي  
مثلاً يقتضي الحال . وان لزم الامر ان يحلف احدهم  
يميناً من هؤلاء فيحلفه في الكنيسة على موجب اعتقادهم  
واما اذا اتفق ان البعض من الطائفة المذكورة لاجل  
مقتضى اغراضهم يرفعون الدعوى الى القضاة او الى  
الحكام فلا احد من طرف هؤلاء القضاة او الحكام  
يتعارض او يتدخل فيها وان فعل احد بالخلاف  
بمساعدة فليجزم . واذا مات احد في حالة مخالفة مذهبهم  
فلا احد لا من القضاة ولا من الحكام ولا من الضبط  
ولا من المقندين يحجر القسوس برفع ذلك الميت ودفعه  
او يضع بهذا الشأن ادنى تعدي . ثم ان التعميزات  
والمرمات التي تقتضي لكنائسهم واديرتهم فبأذن  
الشرع الشريف تعمرون من دون ان يصير من  
طرف كائناً من كان ادنى تدخل . واما اذا كان لاحد  
دين ما فليحذر من ان يتعارض بسببه امتعة الكنيسة  
او الاديرة حتى ولا بطريق الاسترهان وان كن احد  
يتجاسر على اخذ شي من ذلك فحالاً يرد بمعرفة الشرع  
الشريف ثم ان الذي يموت من المطارنة او من القسوس  
او من القسيسات بغير وريث فالبطريرك المشار اليه  
يستوفي مهما يكون لليت من موجودات ودواب  
وغير ذلك لجهة الميرية من دون ان احد يتدخل في  
ذلك لا من طرف بيت المال ولا من جهة القسام  
او المتولين او الشوابسية او يضع يده على ماله او  
على نقوده او على شي من سائر خلفاته ثم ان الذين  
يموتون من المطارنة او من القسوس والرهبان والقسيسات  
وغيرهم فمهما اوصوا به الى الفقراء او الى كنائسهم او  
الى بطريركهم فلتكن نافذة وصيتهم ومقبولة ولا  
تصير من احد مداخلة فيها ولا بوجه من الوجوه بل  
فلتكمل على موجب اعتقادهم وقاعدتهم . ثم تسمع  
دعاويهم شرعاً بشهود في جماعة كاثوليكيين من  
طائفتهم وكذلك لا احد من المتقدمين يتعارض قائلاً  
للبطريرك المشار اليه ارسل هذا القسيس للحل  
الفلافي او يقول له اعط هذه الكنيسة للقسيس  
الفلافي بهذا الوجه او بذلك فلا يصير جبر وتعدي  
اصلاً بهذا الخصوص ثم اذا اقتضى للبطريرك المومي



اليه ان يأتي الى الاستانة العلية لاجل مصلحة ما  
فالقسيس او الراهب الذي هو يوكله عوضاً عن ذاته  
لا يمانعه احد او يتعرض له لا من طرف اهل العرف ولا  
من غيرهم قطعاً ولا بوجه من الوجوه ومن الجهة الاخرى  
لا يقل احد للبطريرك المومى اليه انا اتبعك جبراً  
لاجل خدمتك اذ لا رخصة لاحد بذلك ثم ان  
الاشياء المختصة بالبطريرك المومى اليه او بكنائسه  
فمنى بلغت الى الاسا كل او الى الابواب فليس لاحد  
ان يطلب عليها شيئاً من الجمرك او من الباج اصلاً  
واذا اقتضى لهذا البطريرك ان يرسل من قبله انساناً  
لاجل جمع ميريأته ومحاصيله من اهالي القرى  
والامكنة الاخر فليعط لهم دليل في الطرقات ومباح  
لهم ان يغيروا ملابسهم وان يتقلدوا بالاسلحة الحربية  
لاجل تحصين ذواتهم من الاشيياء . وليس لاحد من  
طائفة اهل العرف او من الحكماء ان يتعرضهم لاجل  
جلب المال او هدايا او عوائد او بنوع اخر من الانواع بته  
او بطلبهم احد بشي خلافاً للشرع الشريف اصلاً ثم  
لا تسمع دعوى على البطريرك المومى اليه ولا على  
قسوسه ولا على المختصين به الا في ديواني الهايوني في  
الاستانة العلية دار السعادة لا في مكان آخر قطعاً .  
واذا اقتضى ان يجس باذن الشرع الشريف احد من  
الرهبان او من القسوس او من الراهبات فلا يمكن ذلك  
عند الضابط ولا يقدر الضابط ان يقبض عليه بل  
انه البطريرك نفسه يسكه ويحبسه عنده ثم لا يجبر  
احد على الاسلام اصلاً خلافاً لرضاء . واما الاشياء  
الحاصلة للبطريرك المشار اليه لاجل ما كولاته من  
كرومه وارزاقه وكذلك الآتية اليه باسم التصديق  
من حلويات وادهان وعسل وغير ذلك فوكلاء الجمارك  
وجماعتهم الذين في الاسا كل وعند الابواب لا يتعارضوا  
هذه الاشياء لا بالمتع عن الادخال ولا بطلب شي  
باسم جمرك بته والحذر من المخالفة وهكذا مهما يكون  
مختصاً بكنائسهم واديرتهم من كروم وبساتين  
وطواحين وقرى ومزارع ومراعي وراضي وغيرها  
ونظيرها اوقاف كنائسهم من بيوت ودكاكين  
واملاك وموجودات واشجار مثمرة وحيوانات مع سائر  
ما هو من المأكولات فليكن في ضبطهم وتصرفهم

المطلق ولم به تمام دستور العمل من دون ان يتداخل  
به احد اصلاً ثم فلتؤدي الطائفة المذكورة ما عليهم  
لبطيريركهم المشار اليه كل سنة من رسوم ميرية  
وصدقات وسائر الرسومات البطريركية تماماً ولا تصر  
في ذلك مراودة من احد . واذا تقدم اعراض من  
الباشاوات ومن القضاة او من النواب في سوء حال  
البطريرك المومى اليه او في قسوسه او في عزل احد  
منهم او في نفيه فالشكوى التي تصدر في حق  
احد منهم لا تقبل دون انقص الكامل والوقوف التام  
على صحة الامر وبغير ذلك لا يصغى الى كلام احد  
اصلاً ثم في فرضية اذا صدر فرمان او امر شريف  
بتاريخ مقدم او مؤخر فلا يعتبر ولا يعمل به في مكانه  
وهم جميعاً يكونون ملتزمين باجراء عقابدهم في  
كنائسهم واديرتهم وامكنة زياراتهم المعلومة  
ولا تحصل في ذلك عمانية بته لا من طرف اهل العرف  
ولا من جهة اخرى غيرها لا عن دفن موتاهم ولا عن  
قرانهم خلواً من معارضة احد لهم بذلك ونظراً  
الى الحيوانات والخليل والبغال المعدة لركوب البطريرك  
المشار اليه واتباعه فلا يتعرض احد ولا بنوع من  
الانواع وهكذا الدار التي يسكنها هذا البطريرك  
ليس لاحد من اهل العرف او الحكماء او غيرهم  
ان يطلبها لتستعمل منزولاً او لاجل نزوك عساكر  
فيها ثم ليس لاحد عليه ولا به ولا بوجه من الوجوه اصلاً  
وكذلك لا يقدر احد لا من طرف الميرميرانات ولا من  
اسراء اللوى ولا من المتسلمين ولا من النظار ولا من  
اصحاب الولاية ولا من الضباط ولا من الشوباصية  
ولا من غيرهم له ان يمانعه في ملابسه ولا ان يوذبه  
بخصوص كاسمه ولا في العكاز المختصة به المعتاد ان  
يسكها يده . ولا ان يضع له اذية ولا ادنى مزاحمة  
او عمانية في شيء ما ولا ان يتداخل في اموره او يتعدى  
عليه في شيء وذلك حفظاً لشروط برآتي هذه العالية  
الشان التي بموجبها يكون هو دستور العمل في ضبط اموره  
وحلها وربطها بالحرية الكاملة من دون ان يتعارضه  
احد في التصرفات المختصة به جميعها ولا بوجه من  
الوجوه او بسبب من الاسباب اصلاً فهكذا اعلموا  
جميعاً واعتمدوا علامتي الشريفة تحريراً في اواخر

شهر محرم سنة اربع وستين ومائتين والف

روم كاثوليك - صورة الزبارة البطريركية الصادرة  
من السلطنة المملوكية الى غبطة

البطريرك غريغوريوس يوسف بطريرك طائفة الروم  
الكاثوليكين في اواخر جمادى الاخر سنة ١٢٨٢ هجرية

انه بناء على استعانة اكلينقيوس بطريرك مله الزوم الكاثوليكين  
الملكيين على انطاكية واسكندرية والقدس الشريف وسائر ممالك المحروسة  
فقد صار احالة خدمت المجلة اعني صار احالة بطريركية طائفة الكاثوليك  
الملكيين الى غريغوريوس مطران عكا ولذلك اعطيت ليد هذه الزبارة  
الهائية واسمته ان تجري ادارة بطريركية مله الروم الكاثوليكين الملكيين  
المتبعين في انطاكية واسكندرية والقدس الشريف وسائر الممالك المحروسة  
كما في السابق وان كامل افراد الملة من رفيع ووضيع رهبان وخوارة  
قسوس وقسايس الكاثوليكين في الاماكن النائية لبطريركيته من التقدم ان  
يعتبره بطريركا عليهم وان يستاذنوه في الامور المتعلقة في مذهبهم ولا  
يخالفا له كلمة مستقبلة ولا يجرؤوا فصول في طاعته ويصبر دائما الاهتمام  
والدقة من طرف الولاة والمأمورين بانه لا ينبغي تعرض ولا مداخله على  
طقسه وطقس طائفته التجاري من التقدم ولا يحصل تعرض ولا مداخله من  
احد على الكنائس والاديرة المخصصة لم يصبر رعاية مواد الزيجة على  
متنفي مذهبهم بدون ادنى مخالفة وكافة المواد الواقعة عليها التزاع بين افراد  
الطائفة الملكيين فيما يخص عند وفتح الزيجة يصبر رويتها وتسويتها بمعرفة  
بطريركهم ام وكلاء تطبيقا لاحكام مذهبهم كما في السابق ولا يحصل معارضة  
ولا مداخله من طرف النضاة والنواب ولا من طرف اخر خلافا للعادة  
التدنية الى الاوراق المطبوعة من البطريرك فيما يخص رفض الاشخاص  
المبهين المذهب وكل شخص توفى بحالة مخالفة المذهب فلا يجوز الخوارة على  
دفنه كما هي عادة مذهبهم فولا النضاة والنواب وسائر الضباط وذوي  
القدرة يجبرون الخوارة على دفنه ولا يحصل تعرض من احد للاشياء  
المنصبة بكنائسهم واديرتهم ولا يصبر اخذها والتبض عليها بوجه الاستعراة  
واذا احد اشخاص الطائفة المذكورة اوصى بشي من ماله بحال حياته  
للبطريرك والمرخص والخوارة او الى فقراء كنائسهم فعند وفاته يصبر  
اخذه من الورثة بمعرفة الشرع وكل من توفى بلا وارث ان كان خوري  
او قسيس او قسيمة فالاشياء والحجرات وغيرها جميع ما يتركه اذا  
صار عليه التبض من طرف البطريرك لاجل الميراث فلا يحصل مداخله  
به من طرف هت المال او النمام والمولين وتابعهم وغيرهم والذين لم  
ورثة فلا يصبر وضع يد على نفودهم واموالهم وسائر اشياءهم كما والمرخصين  
والرهبان والقسوس والقسايس وسائرهم فعلى موجب مذهبهم بها اوصى  
به من ماله الى فقراء كنائسهم ويطاركتهم فهو متبول ومعتبر وشهادة  
الكاثوليكين في منتهى متبول بالشرعية نحو ذلك ولا يصبر اجبار وتعدي  
من طرف ذوي القدرة على البطريرك بطلب ارسال احد الخوارة الى  
محل اخر ولا جميع احد الخوارة باحدى الكنائس ولا بطلب المجرم  
وباقى الابواب والاساكن على الاشياء المتعلقة بالكنائس وكل دعوى  
تظهر متعلقة بالشرع الشريف بحق البطريرك المولى اليه او الخوارة  
والوكلاء وتابعهم فلا تسع بمحل خارج عن دار السعادة وكل خوري او  
قسيس وقسيمة من الكاثوليك الملكيين اللازم توفيقهم بمعرفة الضابطة  
فيصبر توفيقهم من طرف البطريرك وكامل محصولات الكرم المنص  
بما كولات البطريرك المولى اليه مع ما يتقدم له من المستعدين على سبيل  
التصدق من خمر وزيت وعمل وسائر تركتهم واشياءهم عند ما تمر من  
الاساكن والابواب فانما المجرم وتابعهم لا يخذلوا عليها لا يجرم ولا  
باجة وغيرها ولا يخالفا ذلك وكامل الباسين والكروم والمزارع والحقول  
والمراعي والمطامن المتعلقة بكنائسهم واديرتهم حتى ومعامل الشموع المستقاة  
لكنائسهم والبيوت والذكاكين والاموال والاشجار الثمرة والغير مثمرة  
والمراسي الموقوفة لكنائسهم في تحت ضبطهم وتصرفهم لا احدا له المداخله  
فيها ولا يحصل تردد من طائفة المستعدين عن اداء الرسومات المبرية الواجبة  
عليهم مع غرض الصدقات وسائر الرسومات البطريركية ولا يحصل مداخله  
من احد بامور مذهبهم بالكنائس والاديرة ومجلات الزبارة بالاماكن  
النائية للبطريركية ولا يصبر وسيلة للفرض في رفع الميت كذا والقراءة عليه  
مكذولا يجبر البطريرك المولى اليه من قبل المسكر وغيرهم على تكاليف متزايدة

الادارة المسكونة منه ولا يحصل تعرض للثلثون ولا لحمل عصابة المخصصة  
بيده وبحسب اتمام شروط براء في هذه الملة الثاني والسبع بوجه فانتم  
جميعكم اياكم والمداخله بوجه من الوجوه ولا بسبب من الاسباب في امور  
البطريركية واعتمدوا علم علائقي الشريف

رسم - من الديوان الى نقاشيش الهندسة في ١٠  
ذي القعدة سنة ١٢٩٤

نقدم انه عملت لائحة بمعرفة المجلس الخصوصي فيما يتعلق  
بعمليات الرسم وحفظ النيل وكيفية تدارك لوازمها  
وتخصيص وتحصيل ما يقتضي صرفه عليها ونحوه حسب  
الموضح تفصيلاته بمواد اللائحة المذكورة وصدر عليها  
الامر العالي للداخلية رقم ١٩ جمادى الاخرة سنة  
٩٤ بتنفيذها وقد وردت صورتها من الداخلية بافادة  
تاريخها نمرة للاجراء بمقتضاها وحيث من الاقتضاء  
معلوماتكم بما تشتمل عليه اللائحة المذكورة فمرسل مع  
هذا نسخة منها لحفظها بطرفكم والاعراض بمقتضاها

(صورة لائحة عمليات الري وحفظ النيل)

صورة امر عال صادر لنظارة الداخلية رقم ١٩ جمادى الاخرة  
سنة ٩٤ نمرة ١١

صار منظورنا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصي  
رقم ١٧ جمادى الاخرة سنة ٩٤ نمرة ٣٥ المسطر على  
هذه اللائحة التي عملت بمعرفته المشتملة على الثلاثين  
مادة التي استنسب وضعها اساسا للاجراءات التي  
تتعلق بعمليات الري وحفظ النيل وكيفية تدارك لوازمها  
وتخصيص وتحصيل ما يقتضي صرفه عليها ونحوه حسب  
الموضح تفصيلاته بمواد اللائحة المذكورة وحيث وافق  
ارادتنا تنفيذه واجراء العمل بوجه فلزم اصدار هذا  
لدولتكم لاعتماد الاجراء بمقتضاها

بيان ما انراى استنساب اجرائه فيما يتعلق باجراء

العمليات وكيفية تخصيص وتحصيل ما يقتضي

صرفه عليها ونحوه كالآتي توضيحه

(القسم الاول وفيه اربعة انواع)

(النوع الاول في الاشياء اللازمة لمخلف المحسور)

(م) ١ الاخشاب والاشجار الدبش والشنف الليف  
والاحبال وما اشبه ذلك من الاشياء المعتاد استعمالها  
في حفظ جسور البحر الاعظم فائمان ومصاريف ما  
يشترى منها على ذمة كل مديرية بحسب ما يلزم لحفظ  
دركاتها من المهات المذكورة يصبر توزيعه على اطيانها  
(م) ٢ جميع اثمان ومصاريف الاشياء التي يلزم  
تداركها لزوم الابحر والترع العمومية ومبدأها ونحو

## ملحوظات

السادسة (م) ٨ بما انه بعد انتهاء قناطر الرياحات المذكورة واستعدادها للإدارة والاستعمال على الوجه المطلوب لا يتخلو الحال من اقتضاء صرف مصاريف على كل منها فيما يختص بالترميم والاصلاح ولوازم الادارة من ماهيات واجر ومهمات فهذه المصاريف يجري توزيعها على جهات الانتفاع كل جهة بحسب درجة انتفاعها ويجري هكذا في مصاريف القناطر والهويسات الكائنة على البحر والترع العمومية بمعنى تخصيص مصاريفها على جهات الانتفاع سواء كانوا اهالي مديرية واحدة او مديريات او مراكز او مراكز سواء كانت هذه المباني حادثة او قديمة ومقتضي الحال لاصلاحها او ترميمها وما يستجد من الهويسات ويرى اقتضاء ترتيب عوائد عليه فيصير استعداد ايرادات عوائده من اصل ما يصرف

( النوع الثالث فيما يتعلق بلوازم التطهيرات ونحوه )  
(م) ٩ سائر ما يصرف على التطهيرات في البحر الاعظم امام القناطر الخيرية لاستدامة مجرى مما ينفق على الكراكات والمواعين والصنادل ولوازمها من عمال وادوات ومهمات وكذا ما يلزم من كريكات وقوس ومقاطف يكون جميع ذلك موزعاً على غنوم اطيان وجه بحري خاصة لاختصاصه بالفائدة العائدة من ذلك (م) ١٠ اما الكراكات والمواعين وباقي ما هو مدون في المادة التاسعة التي لا يقتضي الحال لاستعمالها في غير البحر الاعظم من البحار والترع سواء كانت فائدتها قاصرة على مديرية او كانت تم أكثر من ذلك فجميع مصاريفها تنوزع على خصوص الجهات المنتفعة كل جهة بنسبة انتفاعها

( النوع الرابع في طريق حفظ اللوازم والمحافظة عليها )

(م) ١١ ينبغي ان تتخذ مخازن مخصوصة في المراكز او في البلاد القريبة من مخلات استعمال التطهيرات والمحافظة على الجسور في الجهات التي لم يوجد بها الآن مخازن تحفظ بها الاخشاب والاحبال والكريكات والقوس والمقاطف ونحو ذلك الا ان الاحبال والاخشاب اللازمة لتغذية القناطر واحزمتها فبما انها مثقلات وفي ثقلها كلفة ومشقة فيلزم ان تتخذ لها

ذلك هذه يكون تخصيصها على الاطيان المنتفعة من هذه البحر والترع (م) ٣ جميع ما يصرف من اثمان ومصاريف الاشياء التي يجري وضعها في سد المقاطع التي تحدث في جسور البحر الاعظم او البحر والترع العمومية يكون تخصيصها على عموم زمام اطيان الجهات التي كان يخشى عليها الضرر مما حدث من المقاطع فيما اذا كان ما حصل تدارك السد بحيث يستثنى من هذا التخصيص الاطيان التي يكون اصابها ضرر من تلك المقاطع قبل سدها حسبما يقرر في مجلس تفتيش الزراعة باشتراك رأي تفتيش الهندسة

( النوع الثاني فيما يتعلق بالمباني )

(م) ٤ جميع ما يصرف على القناطر والبرايخ الواقعة على الترع والمساقى الخصوصية العائد النفع منها الى بلد او كفر او عزبة او نحو ذلك يكون مختصاً بالجهة المنتفعة دون غيرها (م) ٥ اذا كانت المباني في بحر او ترعة بجهات مشتركة سواء كان هذا الاشتراك واقعاً بين مديريات او مراكز او بلاد او مديريات مع مراكز او مع بلاد او بلاد مع مراكز فجميع ما يصرف على ذلك يكون مختصاً بالجهات التي تعود المنفعة عليها كل جهة بحسب كمية اطيانها المنتفعة (م) ٦ حيث ان اجراء الاعمال اللازمة بالقناطر الخيرية في بحري الغرب والشرق انما يعود بالنفع على سائر اطيان الوجه البحري وقد سبق صدور قرار من المجلس الخصوصي بتاريخ ٢٤ ربيع الاول سنة ٩٤ بما نظر به في هذا الخصوص وتنتج بالامر العالي فبالاجراء بمقتضاه ينبغي ان يكون جميع ما يصرف على العملية المذكورة يتخصص على عموم اطيان الوجه البحري من خراجي وعشوري بحسب كمية الاطيان المنتفعة اذ تلك المنفعة لا تختص بمديرية منه دون الاخرى كما انه حيث بعد انتهاء هذه العملية طبعاً يلزم لها تصليحات بحسب مقتضيات الاحوال فالذي يصرف على ذلك يتخصص ايضاً على هذا الوجه (م) ٧ حيث من مقتضى القرار المشار عنه انشاء قناطر رياح بحر الشرق ورياح البحيرة كما انه من المقتضي تكميل قناطر رياح النوفية ومن المعلوم انه من ملحقات عملية القناطر الخيرية وعملها بما يلزم عليه تمة منفعتها فيكون من المقتضي تخصيص تكاليفها على حسب ما توضح بالمادة

سقائف بالقرب من القناطر وكل مما ذكر يكون في عهدة مخزنجي مضمون ويجعل لكل مخزن دفتر لقيد الوارد والمصرف على نمط الاصول الجارية وتكون تلك المهمات في كفالاته وعهده ككفال الامن عليها بحيث لا يلحقها تغيير ولا تلف ومن يتسبب في شيء من ذلك من المسؤولين يكون تحت المحاكمة ومداناً قانوناً ومالية ذلك المخزنجي تحسب من ضمن المبالغ التي يجريه تخصيصها وتخصيلها (م) ١٢ يجب على مهندسي المراكز بالاتحاد مع باشمهندسي مديرياتهم ومندوبين من مجلس تفتيش الزراعة قبل حلول وقت استعمال المهمات المذكورة في مادة احدى عشر ان يبادروا بالكشف عليها وجردها لمعرفة الفاقد منها ثم الغبر صالح للاستعمال وان يحرروا من طرفهم بطلب ما يكون لازماً ضرورياً سواء كان بدلا عن غيره او زيادة دعا الحال اليها مع توضيح الاسباب التي ترتب عليها طلب تلك الزيادة (م) ١٣ اجراء مفعول ما في المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة يكون تحت ملاحظة مجلس تفتيش الزراعة بمراعاة الاجراء في ذلك حسبما تقتضيه لائحته وعليه التنبيه باتخاذ المخازن والسقائف المذكورة ووضع المهمات بها مع التنبيهات التي تلزم لترتيب المخزنجية وملاحظة اجراءات المهندسين فيما هم مكلفون به من هذا التيبيل والنظر فيما ينفخ ثلغه او نقصه من المهمات وياتحاد المجلس المذكور مع مصلحة الهندسة تعمل استمارة يتبين فيها المواقع التي تتخذ لحفظ المهمات وما يلزم اتباعه في هذا الشأن وترسل الى ديوان الداخلية حتى بعد استحسانها بالاشغال وتصديقه عليها ترسل نسخها الى تفتيش الهندسة وجهات اقتضاءها للاجراء

### (القسم الثاني وفيه اربعة انواع)

(النوع الاول في مقاييسات الاعمال ورسوماتها وما يجري فيها)

(م) ١٤ انه لاجل معرفة مقدار التكاليف التي تلزم سنوياً معرفة تقريبية ينبغي بعد نزول النيل ان يصير الكشف بمعرفة المهندسين بانضمام العمدة اليهم وعلى حسب ما هو مقرر بلائحة مجالس تفتيش الزراعة عن اللازم انشاؤه من قناطر وبرابنج وارصفة وترميم

ما يحتاج الحال لترميمه منها من اخشاب واوتار القناطر وما يلزم لحفظ النيل والابحر والترع وما يدعو اليه امر التطهير من كريكات وشبهها ويعمل عن كل ما يرى لازماً من ذلك رسومات ومقاييسات يتعين فيها ما يخص كل مديرية او مركز او بلد بدون غدر جهة لآخرى ويتخصص فيها اوقات اجراء العمارات وكذلك تقدر بها اثمان تلك اللوازم من مقتضى الاسعار الحاضرة اذا تيسر والا فمن مقتضى السوابق ويتعين بها ايضا النقط التي يلزم التوريد فيها مع بيان اوقات التوريد وبيان ما يمكن تداركه من جهات المديرية وتلاحظ في تحريرها استئصال ما يكون موجوداً من موجودات السنة الماضية صالحاً للاستعمال وما يهتم به في تحرير هذه المقاييسات هو ان يتأثر امام الاصناف التي قد لا توجد احياناً كالاخشاب بما يقوم مقامها على فرض عدم وجودها (م) ١٥ ان ما يلزم صرفه على الكراكات والمواعين ونحوها في تدارك مهمات لها وادوات فيكون عمل مقاييساته بمعرفة مهندسي الكراكات وملاحظيها مقدراً بها اثمان كل صنف واوقات لزومه وبيان ما يمكن ان يقوم مقامه لو لم يوجد مع الاجراء في خصوصها بالكيفية المنصوصة بالمادة الرابعة عشر (م) ١٦ بما ان الاعمال الجسيمة مثل عمل القناطر والهويسات لا تتم عادة في سنة بل تستغرق اكثر منها فينبغي مراعاة ذلك بمعرفة المهندسين والمأمورين بحيث ينظر في القدر الذي يفرض صرفه عليها في السنة الحاضرة وذلك القدر هو الذي يضاف فقط ضمن كشوفات السنة الحالية وفي السنة الثانية كذلك وهم اجرا حتى تنتهي تلك الاعمال (م) ١٧ بعد تحرير تلك المقاييسات والرسومات بالكيفية المنصوصة بمادتي ١٤ و ١٥ والتصديق على ما يتعلق بكل مديرية من باشمهندسها يصير عقد جمعية لمجلس تفتيش الزراعة مركبة من مدير الادارة ومفتش الهندسة ومأموري المراكز بالوجه البحري ومأمور تقسيم المياه وباشمهندس المديرية او نظار الاقسام بالوجه القبلي ومفتشي الجفالك ونظار الزروع والاباعد ايضا وعمدة من كل بلدة من النواحي المدرجة بالمقاييسات والرسومات وباقي

## علمومات

كل ناحية على مقتضى الحشف الذي يعمر بما يخضعها  
(م) ٢٠ انه لاجل ان يكون معلوماً عند كافة الاهالي  
ما آل اليه الامر في شان الاعمال والتوزيع ترسل من  
المديريات صورة من الاكتشافات المتوه عنها بمادة ١٩  
الى ديوان الداخلية وبمعرفة تستخرج نتيجة موضع بها  
ما يخص كل جهة من الاعمال وما يلزمها من المصاريف  
ويجري اللازم نحو طبعها ونشرها عموماً بواسطة الاشغال  
(م) ٢١ انه بعد استيفاء الاجراءات على وجه ما توضح  
يعمر من طرف المدير الى الجهات بالمبالغ التي خذتها  
على حسب القرار فيا يتعلق بالنواحي يكون التحرير عنه  
لمجلس المشيخة وما يخص الابعاد والجفالك والزرورات  
لفلتشيها ونظارها المستقلة ويجرد ورود الافادة الى  
الشيخة بصير في الحال جمع الاهالي وتجميعهم ما خضع  
من المصاريف ليكون ذلك معلوماً لدى الكافة وليبادر  
كل منهم بدفع ما خضعه (م) ٢٢ ما يخص اهالي كل  
مديرية من المصاريف بمقتضى ما يحصل الاقرار عليه  
بالكيفية التي تقدم ذكرها يكون تحصيله بمعرفة مجالس  
الشيخة بحضور الصراف وتعطى به اوراد مخصوصة على  
حسب رسم يعمل بمعرفة ديوان الاشغال التابع الداخلية  
ويجري طبعها بمعرفة بحيث يكون ثمنها ومصاريف  
طبعها من ضمن المبالغ المقتضى تخصيصها وتحفظ تلك  
الاوراد تحت يد الاهالي مع قيد ذاك في الحال بمعرفة  
صراف الناحية في يومية مخصوصة غير يوميات تحصيل  
الاموال ويجري توصيل المتحصل الى المديريات وما  
يخص الجفالك والابعاد بصير توريده من طرفهم اليها  
وتعطى لهم به منها الاوراد اللازمة على وجه ما توضح  
بحيث لا يكون للأُموري التحصيلات بالمديريات مدخل  
ولا توسط في تحصيل شيء مما ذكر ولا توريده ضمن  
ايراداتهم (م) ٢٣ انه بورود النقدية المذكورة الى اي  
مديرية على وجه ما توضح بالمادة الثانية والعشرين  
يجري توريدها بها بصندوق مخصوص بصير استعداد  
لها تحت ادارة حضرة المدير بدون ان يكون لها مدخل  
في نقود ايرادات المديرية بل يكون قيدها بدفتر  
مخصوص خارج عن دفاتر قيد ايرادات المديرية وان  
يتعين لكل مديرية صراف مخصوص لاستيلاء تلك  
النقود وتؤخذ عليه ضمانة معتمدة واذا لزم له كاتب

منهم نص عنهم بمادة ٧ من لائحة مجالس تفتيش الزراعة  
وتتلى بحضور الجميع وتجميعهم على الاتفراد بيان الاعمال  
المندرجة بها حتى اذا كان لاحد ممن ذكروا مخذور  
يقدمه وينظر فيه وبعد النظر في ذلك بالدقة وكال  
المرسى والافرار على ما يستصوب بحسب ما يتحقق  
لزومه والتصديق من مفتش الهندسة على صحة الرسومات  
والمقاييس تبعث الى ديوان الداخلية لاجراء ما يقتضي  
نحوها على حسب ما سبأ في توضيحه بالمادة الثامنة عشر  
(م) ١٨ حيث ديوان الاشغال العمومية تحوّل على  
الداخلية فعند تقديم المقاييس والرسومات المذكورة  
للداخلية تحوّل النظر فيها على الاشغال حتى بمعرفة  
ينظر ما يكون من المقتضى عمله من تلك الاعمال  
بمعرفة المديريات وما يقتضي اعطاً بالمقاولة او مشتراه  
من المهات بواسطة تعيين المواقع اللازم تشغيل  
الكراكات بها مع النظر في الرسومات والمقاييس وبعد  
التصديق عليها تبعث من طرف الداخلية للمديريات  
للاعتناء واجراء تحصيل مبالغ المقاييس على مقتضى  
الكيفية الموضحة في مادة ١٩ وبورود تلك الرسومات  
والمقاييس لكل مديرية فالذي يكون عمله سيجري  
بمعرفة على حسب ما يتوضح بحجز بهار سوماته ومقاييساته  
للعمل بموجبها وما يحتاج اعطاً بالمقاولة تعاد مقاييساته  
ورسوماته الى ديوان الداخلية وكذلك يرسل له بيان  
مقدار ما يلزم اشتراؤه من المهات اعني الذي لا يمكن  
الحصول عليه من جهات المديريات لاجراء ما يلزم  
عنها بواسطة الاشغال

## (النوع الثاني في توزيع المصاريف وتحصيلها)

(م) ١٩ حيث من اجراء مفعول مادة ١٨ يكون  
قد صار معلوماً بالمديريات عموماً مقدار ما يخص كل  
جهة من الاعمال واذا ذاك يكون الامر داعياً لتوزيع  
المصاريف على النواحي فينبغي حينئذ ان تشكل  
جمعية مركبة من مدير الادارة ومأموري مراكز  
الادارة ومفتشي الجفالك وعمد من المراكز والنواحي  
ونظار الابعاد والزرورات المستقلة الداخلية في التخصيص  
وتجري المذاكرة في شأن التوزيع المذكور على وجه  
الحق والعدالة وتحرر من مقتضى القرار الذي يخط  
عليه آراء تلك الجمعية كشوفات ليجري التحصيل من

لأبأس من تربيته وماهيته هو والصراف تحسب من ضمن المبالغ التي يجري تخصيصها وتحصيلها  
( النوع الثالث في كيفية صرف قيمة الاعمال واثمان المشتروات وطريق الاشتراء )

(م) ٢٤ المبالغ المتحصلة في صندوق اي مديرية من جهات الاختصاص يحجز منها بذلك الصندوق اثمان ما سيكون تداركه بمعرفتها من المهمات اللازمة للاعمال واجر العمال وما عدا ذلك من الاعمال التي تعطى بالمقاولة او المشتروات المنصوص عنهما بالمادة الثامنة عشرة فقيمة ذلك تحرره بالحفاظة اللازمة وتختتم من المدير وترسل مع مبلغها الى ديوان الداخلية لحفظه بصندوق مخصوص بصير استعداده لما ذكر بديوان الاشغال تحت امانة صرافه الموجود به مع الاستوثاق عليه بالضمانة المعتمدة وترتيب ما يلزم تربيته لذلك من الكتاب ويجري في خصوص ماهياتهم ما نص عنه بالمادة الثالثة والعشرين بحيث يتراعى عدم صرف شي من تلك النقود لاعمال اخرى مطلقاً خلاف ما عادت اليه كما ان ما يستحقه المقاولون الذين يتوسط ديوان الاشغال في ربط المقاولات معهم لا يكون صرفه الا من بعد التصديق على ما سيجري صرفه باعتبار نص شروط المقاولة وكذلك المشتروات يكون صرف اثمانها بعد التصديق من اهل خبرتها باستلامها وموافقتها واذونات تصدر عنهما من الداخلية (م) ٢٥ على المدير ان يقدموا شهرياً الى ديوان الداخلية حسابات عما صرف في الاعمال من صندوق الري الموجود بها وعلى بائني الهندسي المدير ان يقدموا ايضاً كل شهر الى مجالس تفتيش الزراعة والى تفتيش الهندسة كشوفه تشتمل على بيان ما انتهى من كل عمل والباقي منه بحيث يتوضح فيه ايضاً سير كل عمل بما فيه المعطى بالمقاولة وان كان بحسب مقتضيات الشروط من دون وقوع تاخيرات ولا غالفات ام لا ومن طرف تفتيش الهندسة ترسل الى مجالس تفتيش الزراعة وهي تستخرج مجموعاً لكل شهر من الكشوفات التي تقدم اليها بوضاحة ملحوظاتها المنقذم ذكرها وتبعث بذلك المجموع الى ديوان الداخلية لمراجعة هذا وذلك بالاشغال واجراء ما يقتضي نحوه (م) ٢٦ سائر ما يلزم تداركه من المهمات والادوات

والاعمال سواء كان بتوسط ديوان الاشغال او بمعرفة المدير ان يكون بطريق المزايدان تعدت قيمة المطلوب عشرة آلاف قرش والا بالممارسة ويستثنى من ذلك الاحوال الاضطرارية التي تحدث فوق العادة اذ في هذه الحالة يكون لا مانع من الممارسة فيها نظراً للضرورة

( النوع الرابع في تحرير الموازين الانتهائية )

(م) ٢٧ في نهاية كل سنة تحرر ميزانية بمعرفة ديوان الاشغال يتبين فيها تفصيلات اصل المبالغ المتحصلة بخصوص انواع العمليات كل عملية وما يخصها من تلك المبالغ وما صرف منها وما بقي مع ابضاح ما تم من الاعمال المحكي عنها وما لم يتم واسبابه مع بيان الموجود من مهمات حفظ النيل وآلات التطهير ومن طرف الداخلية يجري ما يلزم لطبعها ونشرها بالجهات على العموم بواسطة الاشغال (م) ٢٨ حيث ان المبالغ التي صارتوزيعها هي على مقتضى مقاسبات ابتدائية واثمان المشتروات الواردة بها واجر الاعمال وكل ذلك يتغير وقابل للزيادة والنقص ولا تعلم حقيقة ذلك بتأ الا بعد اشتراء اللازم اشتراؤه وانتهاء ما هو لازم من الاعمال ففي اخر كل سنة تعمل ميزانية بكل مديرية ببيان التحصل والمنصرف في لوازم اعمالها وان اتضح ان لها او عليها شيا يجري احسابه في السنة القابلة فينزل من مصاريفها او يعلى عليها وهذا الحكم يسري بالاقسام والبلاد ايضاً (م) ٢٩ حيث من مقتضى هذه اللائحة اختصاص مجالس تفتيش الزراعة باجراءات تدون عنها في موادها والمعلوم ان جهات قبلي لم يكن بها والحالة هذه مجلس تفتيش زراعة فلحين تربيته قد تراءى ان الاجراءات المختصة بذلك المجلس مما تقتضيه هذه اللائحة على حسب الكيفيات المنصوص بها يكون اجراؤها الآن بواسطة تفتيش الاقاليم القبلية هذا ومراعاة للسهولة ورفع المشقة فيما اذا صار عقد الجمعيات المنصوص عنها ببعض تلك المواد في محل مركز التفتيش قد استنسب ان ما يختص منها بمديرية الجيزة وبني سويف والقيوم والنيا يكون عقد جمعياته بمديرية بني سويف لتوسطها بينهم وما يختص بمديرية اسيوط وجرجا يكون عقد جمعياته بمديرية اسيوط وما يختص

## ملحوظات

وتحصيل ما يقتضي صرفه عليها ونحوه ولهذا عملت هذه اللائحة بتفصيلات مأتراى استنساب اجرائه فيما ذكر وعرضها على المسامع الخديوية متى صدر الامر العالى بتنفيذها يجري مقتضاها مع نشرها لجهات اقتضاها والحائتها ذبلا لللائحة بمجالس تفتيش الزراعة وهذا كما وافق واستقر عليه الراى بالمجلس

ري — ٠ { من الديوان الى تفتيش الهندسة في ٢٩ محرم سنة ٩٥ نمرة ٣ }

قد تبالغ البناء وتحقق لدينا ان مهندسي الاقاليم مجرون اشغال التطهيرات والعمليات على غير اساسات هندسية اي بدون موازين وتصميمات حتى ان ذلك كان من مسببات تكرار اكثر الاعمال سنويا بلا فائدة وكان من الاسباب التي اوجبت حرمان بعض الجهات المرتفعة من الري النيل هذا العام وحيث ان هذا السير الذي لا ينبغي استمرار هؤلاء المهندسين عليه بل من الضروري والواجب العدول عنه قطعيا وسلوك الطرق المرعية في هذه المواد المهمة فلزم تحريره لتؤكدوا عليهم تأكيذا مشددا بان كل عملية سواء كانت كلية او جزئية تعمل عنها الموازين اللازمة والقطاعات المتقتضاة بالاصول والقواعد الهندسية قبل الشروع في اجرائها وتتبع دون غيرها في العمل بعد الاقرار على اعتمادها وكل ما يصير عمله من الموازين والرسومات والتصميمات ترسل صورته اولافولا ومصدقا عليها من الباشمهندسين والتفتيش بالصحة لحفظها بالديوان والمراجعة عليها عند اللزوم

ري — ٠ { منشور من نظارة الداخلية في ١٧ رجب سنة ١٣٠٠ (٢١ دسبر سنة ٧٨) }

نظارة الاشغال العمومية بعثت افادة رقيمة ١٣ الجاري نمرة ١٦٢ علم منها انه بعد ان صدر ذكر بتو خديوي بتاريخ ٩ رجب سنة ١٣٠٠ الموافق ١٦ مايو سنة ٨٣ بالغاء المادة الاولى من الامر الصادر في ٣١ دسبر سنة ٧٨ وتعيين وكيل لنظارة الاشغال مع تشكيل تفتيش لعموم الري بتلك النظارة تكون وظائفه تنفيذ الاجراءات المتعلقة بتوزيع المياه والتفتيش والمراقبة على اجزاء اشغال الري المستجدة من اعمال صناعية وحفر وردم وتطهير وما يخص بالآلات الرافعة سواء كانت تتعلق بالحكومة او بافراد الناس والتفتيش

بمديرية قنا واسنا يكون بمديرية قنا بحضور سعادة المفتش وحضرتي مفتش هندسة قبلي ومأمور هندسة الابراهيمية ايضا بمواعيد يخصصها سعادتة لذلك بحسب ما يراه (م) ٣٠ انه مع اقتضاء الاجراء على حسب ما تدون بمواد هذه اللائحة ينبغي ان يعتبر تخصيص وتحصيل المصاريف المخصوص عنها بها على واقع ما يخص الفدان من خراجي وعشوري بحسب تناسب الكيفية التي عملت بمعرفة قومسيون الاعانة بناء على قرار شوراي النواب رقم ٢٨ ربيع الثاني سنة ٩٤ نمرة ٧ وبالقياص على ذلك يجري هكذا ايضا في تخصيص وتحصيل المبالغ المتأخرة لغاية سنة ٧٦ من مصاريف الابراهيمية المنوه عنها ضمن قرار النواب نمرة ٥

## (صورة قرار المجلس الخصوصي)

لما تحول على المجلس الخصوصي بمقتضى الاوامر العلية النظر فيما اشتمل عليه القراران الصادران من مجلس شوراي النواب بتاريخ ١٩ و ٢٠ صفر سنة ٩٤ نمرة ٤ وه بما تراءى اليه في تخصيص مصاريف الري وحفظ النيل من الاطيان لعدم استغنائها عنها وكون المائة عشرة التي كانت تقررت نظير مصاريف الري واضيفت على الزمام لم تكن باقية على حدتها للنسب التي توضح باحدها مع ما نظره ايضا في خصوص ماهيات ومصروفات كراكات الخطاطبة وحاجزها وقناطر فرياح البحيرة وبعض مصروفات التربة الاسماعلية وماهيات خدمة سد وفتح رياح المنوفية والبحيرة وماهيات المختصة بالتربة الابراهيمية ومصاريف كراكاتها الغير مندرجة بميزانية ديوان الاشغال والهندسة سنة ٧٧ بناء على ما كان تراءى للاشغال من اقتضاء تحصيل ما ذكر من جهات الانتفاع واستنسب بقرار النواب تخصيص ذلك على اطيان بعض مديريات قبلي وبعض مديريات بحري وتحصيله منها بما في ذلك المتأخر لغاية سنة ٧٦ من مصاريف التربة الابراهيمية قد صار تلاوتها بالمجلس وعلم به تفصيلات ما يتضمنانه مع ما تراءى من موافقة الاجراء على حسب ما نص بهما من حيثية تخصيص وتحصيل هذا وذلك من الاطيان قد نظر اقتضاء وضع قاعدة اساسية للعمل بمقتضاها فيما يتعلق باجراء تلك العمليات وكيفية تخصيص

ري - { منشور من نظارة الداخلية في ٢٩ رمضان سنة ١٢٩٩ (١٤ أغسطس سنة ١٨٢٢) بشأن التأكيد بانواع تترتبت رؤساء الهندسة ومعاونهم فيما يتعلق باجراآت الري

وردت للداخلية مكتابة من ديوان النافعة رقبة ٢٧ الجاري غرة ٣٠٠ بانه نظرا لعدم امكان مرور مفتشوا الاشغال العمومية في السنة الحاضرة في الوجه البحري والوجه القبلي لمباشرة اجراآت الري والصرف وما يلزم من التحفظ كل امر بوقته قد تحرر من الديوان المشار اليه الى حضرات رؤساء اقسام الهندسة بان يقوم كل منهم بمباشرة ما يتعلق به من تلك الاعمال واعطيت لم التعليمات اللازمة عن هذا الخصوص ويرام التأكيد على حضرات المديرين باتباع تعريفات الرؤساء الموما اليهم ومعاونهم في هذه الاعمال فبناء على ما ذكر قد كتب في تاريخه للمدريات وهذا لسعادتك لتعلموه وتعلموه لحكام فروع المديرية والعمل على موجه من اتباع التعريفات الهندسية والقيام بمعاونتها في هذا الامر المهم حتى لا يحصل سقامة وتكون الحالة على حسب المرغوب

ري - { منشور من نظارة الاشغال غرة ٢٠ بتاريخ ٢٦ شوال سنة ١٢٩٩ (٩ منبر سنة ١٨٢٢) الى مدريات نجلي من الجيزة محاسنا

ورد لنا تلغرف من حضرة رئيس هندسة قبلي رقم ٩ سبتمبر سنة ٨٢ يخطرننا فيه بانه حرر للمدريات القليلة يطلب منها سرعة ري الجزائر والاراضي العالية بالآلات على سبيل الاحتياط وزراعتها شتويا نظرا لكون النيل المبارك قد اخذ الآن في النقصان كما انه حرر الى حضرات الباشمهندسين عن ذلك وعن اتخاذ الطرق اللازمة لانعام الري وبما ان هذه المسألة تستوجب دقة الالتفات ومزيد الاحتياط ويلزم مراعاتها في كافة مدريات الوجه القبلي من الجيزة الى اسنا ومن المعلوم ان ري الحيطان جار بواسطة الترعة المعدة لريها فلاجل الحصول على تعميمها وكفائتها بالرسي يجب (اولا) ان تبقى تلك الترعة مفتوحة عن اخرها لترسل المياه الكفاية منها لجميع اجزاء الحيطان الى ان تستوفي ربا كالمعتاد مع دوام تقطع هذه الترعة حتى ان تراس ان النيل نقص الى الدرجة التي يخشى

والمراقبة على ما تستدعيه تلك الاشغال من الحفظ والصيانة وله رأي محدود في بحث جميع المسائل المتعلقة بالرسي سواء كان في عمل تصميماتها او في تجهيز ميزانيتها صدر ذكر يتو اخر في ذاك التاريخ بتعيين سعادة رومو باشا وكيلنا لنظارة الاشغال العمومية وتعيين الكولونيل سكوت مونكر يف مفتشا لعموم الري واورت النظارة المشار اليها ان المفتش الموما اليه سيمر الآن على الاقاليم لمشاهدة احوال الري مبتدئا بمديرية الدقهلية ورغبت اشعار المدريات بذلك وحيث الامر كما ذكر فاقضى تحريره تكمل للمعلومية بما توضح وفي تاريخه تحرر لباقي المدريات بهكذا

ري - { صورة ما تحرر الى اقسام الهندسة في ١٠ رمضان سنة ١٢٩٦ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٢٢)

من مجمل الاستدعاءات المستمرة رفعها للديوان يعلم ان بعض الناس يشكو من عدم ري اراضيه المعتاد ربيها والبعض يشكو من المضايقة الحاصلة لاراضيه من المياه والبعض من انقطاع المياه عنه لحصرها في جهة اخرى وهم جرا بما يشبه ذلك وبما ان مصالح الهندسة هي المنوطة بحسن ادارة توزيع المياه ومسئولة عما ينشأ من تاخير الرسي والسقي وغير ذلك بما يقع بسبب عدم الانتظام فالمراد من حضرتكم ان تؤكدوا على الباشمهندسين التابعين لكم تأكيداً مشدداً بدوام مرورهم والمهندسين الذين تحت ادارتهم على سائر الترع والاراضي وما يجدونه منها محروما من الري او من السقي تبادرون حالا باجراء الطرق اللازمة لريه مع استمرار سقيه حسب المعتاد وكذا المضايقات التي تكون واقعة من كثرة المياه يجرون ازالتها بوقته وبالجملة يؤدون واجباتهم في هذه المصلحة بغاية الدقة والاحتياط والمساواة وعليهم اذا طلبوا من ماموري المديرية اجراء اي عمل لهذا الشأن وحصل التأخير فيه ان يخبروا وعمومهم عنه بالتلغراف او بالواسطة في وقته ليجري ما يلزم وسيبرسل من طرف الديوان في بعض الاوقات بخصوصون للتفتيش على ذلك في داخل البلاد وعند ورود تقاريرهم فالمهندسون الذين يتخضع منها قيامهم بواجباتهم على الكمال يكونون ملحوظين بغاية الالتفات والمراعاة ومن تظهر حالتهم به كذلك يعقبون في وقته بغير امهال



## ملحوظات

التلامذة مع مسيور بشار وحضرتكم ومن يتعينون فيما بعد وكل الميزانيات التي عملت الى الآن سواء كانت بمعرفة مسيور بشار او غيره يصير البحث عنها بمعرفة اقل المذكر وجمعها به ووضعها على خريطة عمومية ترسل بمعرفته من المخطط الموجودة كما ان كل الميزانيات التي تعمل من الان توضع ايضا على تلك الخريطة لكي متى انتهت ميزانية جميع المخطوط العمومية بالانعام يجري وقلي تعمل مخططات التوازن لتستعمل لدى رجال الهندسة في اعلم الهندسية فعلى حضرتكم الاخذ من الان في مباشرة العمل بالاتحاد مع مسيور بشار على الوجه المشرح (حاشية) وعلاوة على ذلك يكون من وظائف هذا العلم البحث والنظر في المقاييس اللازمة وضعها على افواه الترعة العمومية الاخذ مباشرة من النيل في الوجه البحري والوجه القبلي للاستدلال بها على درجات النيل من مواضع مختلفة في سائر فصول السنة فليكن هذا معلوما لحضرتكم للعمل به وجهه وكل ما يترأى موافقة وضعه من تلك المقاييس بعرض عنه للدبوان بعد انعام البحث والنظر فيه

ري - ( منشور من نظارة الاشغال نمرة ٢٨ بتاريخ ٢٩ محرم سنة ١٣٠٠ ( ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ) )

علم من تقارير بائمهندي المديرية ان جملة ترع من الترعة النبيلة قد حولت الى ترع صيفية وبعض ترع ومراوي وسيالات جرى امتدادها وحصل تعديل في اتجاه ترع اخرى ومساقى ولكن لم يذكر بتلك التقارير ان كان اجراء ذلك باوامر او قرارات او كان من تلقاء راي المصالح الهندسية لمنافع مستجيبة قد استوجبت اجراءه في الحال فلوان المقصود هو اتساع دائرة الزراعة تحسين طرق الري الا ان تلك الاعمال وما ياتلها يجب ان تكون على اساسات قوية منعا للشاكل المحتمل وقوعها بسببها في المستقبل بين المنتفعين فضلا عما يشاء عنها من كثرة العمل على انقار المديرية وحصول التغيير والتعديل في طرق الري وتوزيع المياه ومن المعلوم ان جميعات الاشغال في الملوطة بتقرير عمليات كل مديرية بانواعها حسب الخصائص والمنافع ووجوه الامكان فليس للمصالح الهندسية ان تجري عملا من هذا القبيل بغير امر او اقرار كما لا يجوز لها ان تفعل من نفسها ما من شأنه ان يجعل بعض اعمال خصوصية اعمالا مشتركة او عمومية فالترع العمومية او المشتركة التي يلزم انشاؤها جديدا او ابطالها او تحويلها من نولي الى صيفي او تعديلها بحسب طلب المنتفعين او بحسب ما يترأى للمصالح الهندسية يجب بعد اجراء المباحث الهندسية عنها والوقوف على المنفعة التي تعود من العمل المراد اجراؤه فيها تقدم طلباتها ونتائج الابحاث التي عملت عنها وبيان المنافع التي تحصل منها الى جميعات الاشغال العمومية فان اقرت عليها بعمل بموجب قرارها وتعتبر اعمالا جديدة ضمن الاعمال العمومية او المشتركة واما الترع والمساقى المخصوصة فهذه ان رغب صاحب ملك انشاء مسفة او مروي في ملكه خاصة بنفعه او تحويلها من نولي الى صيفي او نقل فيها او مصها او ابطالها او تغيير اتجاهها او قطعها فعلى المصالح الهندسية ان تبحث في طلبه بدون ان يترتب على البحث او الطلب انتقال

بسببها من انعكاس جريان المياه وخيف من رجوع مياه الخيضان الى البحر فحالاً تحصل المبادرة الى سد افهام الترع المذكورة لحجز المياه على الخيضان وبقاتها بها الى ان يحين اوان الصرف (ثانياً) يمنع التخفيف الآن بالكلية من الخيضان التي لم يتم رينها وسد كافة المصارف المفتوحة بها لتتخصص المياه فيها حتى يعم الفيض جميع اجزائها ويبقى وقت الصرف (ثالثاً) اراضي السواحل والجزائر التي لا يمكن رينها بالراحة تروى من الآن بالآلات لتزرع شتوياً وقد جرت العادة في مثل هذه الاحوال ان البلاد التي لا تكفي انفقارها لرى اراضيها بالآلات تساعد بانقار من البلاد التي تحصلت ارضها على الري بالراحة بمراعاة الاقرب فالاقرب فعلى هذه القاعدة ينبغي مساعدتها بالانقار الكفاية حتى يتم ري اراضيها بالآلات ولا يتخلف منها شيء بدون ري فالأموال من صرف المهمة في اجراء هذه الطرق الضرورية بالمديرية اداركم بغاية الاعتناء ومزيد الدقة متبعين فيها الارشادات والمواصفات الهندسية للحصول على اكمال الري واستيفائه في كافة الانحاء وقد حررنا في تاريخه لباقي المديرية ولحضرات رؤساء الهندسة عن ذلك للعمل بموجبه كل جهة وما يتعلق بها

ري - ( منشور من نظارة الاشغال نمرة ٢٦ بتاريخ ٢٤ محرم سنة ١٢٩٩ ( ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ) الى

حضرة احمد بك السبكي احد رجال الاشغال

بما ان اعمال الري وكافة الاشغال العمومية بالاقاليم محتاجة احتياجاً كلياً لمعرفة ميزانية الاراضي لان هذه الميزانية هي الاساس الذي يجب ان يبنى عليه جميع الاعمال السنوية والمشروعات العمومية وقد مضت جملة سنين من وقت احالة عمل الميزانية المذكورة على مسيور بشار والى الان لم يتم منها الا خط واحد مع كونها في شدة الاهمية كما اوضحنا ومن المهم تعميم عملها عن كافة المديرية حتى يمكن الانتفاع والاقتدار بها في اعمال الري وانشاء او اصلاح الترع والقناطر وما اشبهها فلاجل الحصول على ذلك قد رأينا ان يتشكل فلم بالدبوان بسمى فلم الموازنة العمومية واستنسبنا تعيين حضرتكم رئيساً لهذا العلم ومسيور بشار وكيلاً اليه وانه يتعين به الان سنة من تلامذة المهندسخانة فيتمنون اولاً تحت مباشرة حضرتكم ومسيور بشار على اعمال الميزانيات حتى يصيروا مستعدين للعمل بانفسهم وفيما بعد يتعين به ايضا من يقتضي من الخدمة بحسب اللزوم ويكون لهذا العلم مركزاً بالدبوان لعمل تلك الموازنة وعليه ان يدير اعماله بحسب الانتظام مع التوازي والمداومة باولئك

تعيين الزمن الذي فيه يجب امتداد تلك الجهات بالمياه ومراعاة التشكيات العادلة التي يقدمها مشايخ البلاد عن شحة المياه (م) ٢ يجب على المفتشين اجابة طلبات المدير المحكي عنها ما استطاعوا واذا امتنع عليهم ذلك فيوضحوا له الحالة ويوردوا اسباب الامتناع ثم يبلغون المسألة الى نظارة الاشغال العمومية فالمدير يخبر نظارة الداخلية بذلك كي تجري اللازم بمعرفة النظارتين اللتين عليهما ان يرفعا المسألة الى مجلس النظر عند اللزوم - وفي بداية كل سنة المدير والجمعية الزراعية التي يكون مامورو الهندسة حاضرين بها يبيتون على حسب العوائد المتبعة الاشغال المتعددة اللازم مباشرتها ويحددون عدد العمليات او التطهيرات اللازم اجراؤها سواء كان بالمقاولة او بالعونة - ولجل تمكين المديرين من القيام بهذه المأمورية بغاية الدراية على الباشمهندس ان يرسل له ما حضره من التتميم والتقدير وذلك قبل التثام الجمعية الزراعية ببعض ايام - للمدير ان يتخابر مباشرة مع الباشمهندس عن كافة الاحوال التي يمكن حصولها في اثناء السنة وان لم يحصل على الغرض المقصود فيخطب المفتش او نظارة الداخلية عند اللزوم (م) ٣ ان المراقبة الهندسية التي يستدعيها توزيع المياه اعني قفل اية قنطرة من قناطر السد جزء منها او كلها تخص بتمامها بالمفتشين فلا يجوز عمل شي في ذلك اصاله الا باصر منه كتابة وعلى ذلك فاذا كان عند المدير اسباب تحميله على الظن بان فتح غا قنطرة ما كله او بعضه هو ضروري ونافع فيجب عليه ان يطلب ذلك من الباشمهندس او من المفتش عند اللزوم ويطلعه على الاسباب التي حملته على هذا الطلب حتى اذا روي للمهندس او للمفتش امكان ذلك يشرع حيث يفتح الغا والا فيبين للمدير الموانع الخائفة المذكورة لنظارتها الداخلية والاشغال العمومية ومنها للمجلس اذا لزم ذلك (م) ٤ اذا رأى المدير في زمن الفيضان ضرورة الامراع في اتخاذ التدابير اللازمة لدر غوائل المياه ولم يجد مهندسا يستشير بهما يلزم اجراؤه فعليه ان يتدارك الامر وحده بحسب ما يستصوبه سواء كان بالقاء احجار في المياه او اتخاذ اية طريقة

تلك المسقة او المروي من نوع المخصوصي الى نوع المشترك او العمومي وبدون ان يس ذلك حقوق الغير فان لم تجد المصالح الهندسية مانعا في ذلك من جهة الهندسة او من جهة ارباب المحقوق ورأت ان هذا العمل فيه فائدة تعود على طالبه فنقر على عمله بعد استئذان الديوان عنه ثم يكون اجراؤه بمصاريف من طرف صاحب ذاك الملك وكذلك ما يلزم له سنويا من التطهير الاعتيادي بدون ان يدخل منه شيء في الاعمال المشتركة او العمومية ويقيد في الجداول ضمن العمليات المخصوصية المقرر اجراؤها على طرف اربابها نيلية كانت او صيفية فان كان المطلوب انشاؤه او تحويله صيفيا او امتداده او تعديله او ابطاله هو من الساقى المنتفعة منها بلغة واحدة فنكون المعاملة فيه على هذا النسق مع اربابه المتفعين منه وفي حالة ما اذا كان المراد عمله يمر في ملك غير ملك صاحبه فاولا تجري المصالح الهندسية ما يلزم عنه من البحث الهندسي فان ظهر لها من نتيجة ابحاثها ان هذا العمل لا يفيد فائدة او باق يضر فنفهم الطالبين بذلك وتبين لهم اسبابه وتصرف النظر عن طلبهم وتثبت الكيفية في اوراق القضية والا فان وجدته مفيدا خاليا من الحذورات الهندسية فتثبت ايضا نفعه وخلوه من الموانع باوراق القضية ثم تطلب من اربابه ان يحصلوا على تراض بالكتابة من اصحاب الاملاك الاخرى التي يمر فيها بفيد رضام بمروره فيها ولا يكون هذا التراضي متبولا الا بعد اعتماده لدى المديرية وبغير ذلك لا تسلم في ذاك العمل وان اتضح من التراضي والمباحث الهندسية عدم وجود ادنى مانع لامن جهة ذوي المحقوق ولا من جهة الهندسة فنقر المصالح الهندسية على العمل بمعرفة اربابه وتستأذن عنه الديوان ومنى صدر امرن باجرائه يعاملون فيه اربابه على مثل ما تقدم انفا في شان ما يكون خاصا بملك واحد ويجب على المصالح الهندسية وضع جميع الترع العمومية كانت او مشتركة او خصوصية ببيان مقاس قطاعاتها الحالية بالدقة واطوالها وانحائها في المخطط التي امرت سابقا تلك المصالح بتكبيرها وكل ما طرأ عليها من التغيير برخص والامر بوضع ايضا على هذا المخطط بلون يميزه عن الاصل لكي يكون ذلك دليلا لسهولة الفصل فيما يقع من النزاع فيها فينبغي مراعاة ذلك بطرف حضرتكم ونشره الى حضرات الباشمهندسين التابعين لكم ومن طرفكم ينشر ايضا الى مهندسي المراكز والاقسام للعمل بمقتضاه ري - (لايحة من نظارة الاشغال العمومية رقم فبراير سنة ١٨٨٦)

### اختصاصات مفتشي الري والمديرين والعلاقات

#### اللازم وجودها بينهم

(م) ١ يجب على المدير ان يراقب اجراء تقسيم المياه في جميع مراكز واقسام المديرية ليكون بالطريقة العادلة وان ينبه في الوقت المناسب مفتشي الري الذين هم مندوبو نظارة الاشغال العمومية عن الجهات التي تحتاج من المياه اكثر مما يكون وارد اليها منها مع

## ملحوظات

تضربارباب الاطيان او بالحكومة ويجب ايضاً تبليغ ذلك للنظارتين المذكورتين وللجس (م) ٧ يصير تعيين العونة بمعرفة الجمعية العمومية كما في السابق وعلى المدير ان يتخذ كافة الاحتياطات المختصة بعدد انقار العونة ويتفق مع المهندس على رابطة تطهير الترع ومواعيد التطهير انما لا يجوز للمدير التدخل في كيفية اجراء العمل الهندسي الذي تقتضيه تلك العونة فان مسئولية ذلك على باشمهندس المديرية الذي يستلم تحت مسئوليته ايضاً العمل عند اتمامه من المقاولين — ويسوغ للمدير عند لزوم ان يستحضر الباشمهندس الى محل العونة لاختلاء سبيل الانتار الذين يكونوا اتوا عملهم (م) ٨ اذا رأى المفتش داعياً الى قفل ترعة من الترع مدة تزيد عن اربعة عشر يوماً فعليه ان يخطر المدير مقدماً بذلك ليتمكن المدير من ابداء ما ربما يكون لديه من الاعتراضات في هذا الشأن قبل الشروع في القفل (م) ٩ مقاولات مصلحة الري تقسم الى قسمين الاول المقاولات التي تقدم عنها عطآت ويعلن عنها في الجرائد الرسمية ويتبع فيها احكام اللوائح المرعية بنظارة الاشغال العمومية وهذا القسم يشمل مقاولات الحفر والردم التي يحتاج فيها الى استخدام اكثر من الف نفر يومياً واغمال البناء التي تتجاوز تكاليفها مائتين جنيه والاعمال التي يحتاج فيها الى استخدام الآلات ففي الاعمال التي من هذا القسم لا يطلب رأي المدير في انتقاء المقاول انما يصير تبليغه الشروط المعقودة مع المقاول وعليه في اثناء العمل ان يستلفت نظر المهندس الى الكيفية الجاري بموجبها المقاول تنفيذ نصوص دفتر شروط المقاوله اذا تراء له لزوم ذلك (م) ١٠ اما القسم الثاني فيشمل مقاولات جميع اشغال الحفر والردم وتطهير الترع الصغيرة واعمال البناء الصغيرة المنفردة وكذا ترميمات المباني الصناعية ومقاولات هذا القسم يعمل مرادها في المديرية والمفتش يسلم المدير نسخة من شروط المقاوله وبعد فتح مظاريف العطآت ينتخب المقاول باتحاد الرأي بين المدير والمفتش او وكيله ولا يكونان مجبورين على قبول اقل عطاء وفي المقاولات التي من هذا القسم يجب على الاطلاق مراعاة ما بيديه المدير عن استقامة

اخرى تدفع تلك الغوائل انما يجب عليه في ظروف كهذه ان يبادر باشعار المفتش تلغرافياً بالواقعة ويطلب مساعدة الباشمهندس اما اذا كان احد مهندسي المديرية حاضراً فعليه لا على المدير تقرير الاحتياطات المقتضي اتخاذها ويكون هو المسئول عن نتائجها واذا اصدر المدير امراً منافضاً لما يكون قد قرره المهندس فعلى المهندس الامتنال لامره مبيناً له وجه الخلاف واذا ذلك يكون المدير هو المسئول عما يتأتى وعند مرور المدير على الجسور في زمن الفيضان على المفتش ان يجتهد في ارسال الباشمهندس او من ينوب عنه من المهندسين لمراقبته (م) ٥ يجب على المهندسين وان كانوا تابعين بنظارة الاشغال العمومية ان يؤدوا للمدير واجبات الاحترام والوفاء باللائقة بمقامه بصفه كونه هو المأمور الاكبر للحكومة في الاقليم وان يجيبوا كل طلباته وعلى ما يستفهم عنه ويقدموا له جميع الاستعلامات التي يرغبها واذا اشتبه المدير بتصرف المهندس فرأى انه يعمل من نفسه او ان اجرا انه غير منطبقه على اوامير المفتش فيما يتعلق بتدبير حركة المياه التي يلزم تبليغها على الدوام الى المدير ونشرها فعليه ان يراقب سلوكه بالتدقيق ويبحث فيما يؤدي الى كشف الفتناع عن اعماله وعن يكون قد اغراه على التصرف بدون اوامر حتى اذا تسنى له ذلك يبلغ الى المفتش نتيجة ذلك التحقيق (م) ٦ لا يجوز الشروع في اي عمل جديد الا بعد سبق التصديق عليه من مجلس النظار اما ما يخص بالتغييرات المهمة التي يتراءى للمفتش اجراً وها في ري او صرف المياه عنها فعليه ان يتفق مع المدير عليها وعلى كل منها في سائر الاحوال ان يخبر نظارتي الداخلية والاشغال العمومية بذلك وهما يرفعان هذه المسألة لمجلس النظار اما ما يتعلق بالتعديلات والاصلاحات الصغيرة فعلى المفتشين بنفسهم ان يفهموا المدير بما يكون قد صمموا على اجرائه من التغييرات مبينين له النتائج التي تحصل منها والمفترات التي تزال باجرائها ولما كان التفهم عن ذلك بالكتابة الانكليزية كانت او عربية لا يفي بالمقصود فعلى المفتشين ان يعبروا عن آرائهم على الخطوط او الرسوم الهندسية فالمدير عن ذلك نظراً لاتساع خبرته في المسائل الزراعية يحكم بما اذا كانت تلك التغييرات

المقاويل وعلى المدير ان يبذل جهده بانتقاء المقاويل  
من نفس النواحي

ري - ٠ { منشور من نظارة الداخلية في ٣ ربيع الثاني  
سنة ١٣٠٦ (٦ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

#### الى عموم المديرات

حيث ان اوان اعمال عمليات الري وحفظ المجور قد حل  
فينبغي ان تعلنوا كافة اهالي المديرية بان كل مزارع له الحق  
بكل حرية في ان يبدي افكاره فيما يتعلق بتلك الاعمال  
في جهته التي منها ينتفع او يتضرر ويبلغها للمديرية وكذلك  
اذا كان له طلبات خصوصية له ان يقدمها اليها وعلى المديرية  
ان تعمل عن كل ما يرد اليها من هذا القبيل مجموعا مستوفي  
البيانات وتقدمه الى جمعية الاشغال العمومية المعتاد انعقادها  
سنويا لتقرير ما يمكن اجراؤه من الاعمال المذكورة ولاجل ذلك  
يلزم ان المديرية تحدد ميعادا في هذا الاعلان لقبول ذلك

وكذلك لكل مزارع الحق في حالة استثنائية او خصوصية ان  
يبدي افكاره ويقدم طلباته بخصوص هذه الاعمال الى نظارتي  
الداخلية والاشغال العمومية مباشرة في كل وقت وان  
ري - ٠ { قرار صادر من رئاسة مجلس النظار في ١٦  
ابريل سنة ١٨٩٩

انه اتباعا للقاعدة التي تقررت لتوزيع مياه الري بالمناوبة  
منه تحريق هذا العام قد وضعت نظارة الاشغال العمومية  
ترتيبا لتوزيع مياه الري بالمناوبة من التربة الابراهيمية في  
اقليم المنيا ابتداء من ٢٠ برمودة الى ٢٤ بؤونة على الصفة  
المبينة بالجدول الاتي بعك وقد وافق مجلس النظار على هذا  
الترتيب وقرران نظارتي الداخلية والاشغال العمومية تتخذان  
جميع الطرق المؤدية لعلم جميع المزارعين بترتيب المناوبة  
المذكورة وتقرران الاجراءات اللازمة اتباعا نحو تنفيذ وتنمية  
هذه المناوبة بصورة منتظمة

ملحوظات

## جدول

بيان الري بالمنوبة في سنة ١٨٨٩ في إقليم المنيا التابع لتفتيش ري القسم الرابع

قنطرة مغاعة	قناطر مطاي	قنطرة المنيا	تاريخ	
			افرنكي	قبطي
تفتح	تقفل	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر	٢٧ ابريل	٢٠ برمودة
«	»	تفتح	٢٨ منه	٢١ منه
«	»	«	٢٩ «	٢٢ «
«	«	«	٣٠ «	٢٣ «
«	«	«	١ مايو	٢٤ «
«	«	«	٢ «	٢٥ «
تقفل	تفتح الساعة ٦ صباحا	«	٣ «	٢٦ «
«	تفتح	«	٤ «	٢٧ «
«	«	«	٥ «	٢٨ «
«	«	«	٦ «	٢٩ «
«	«	«	٧ «	٣٠ «
«	«	«	٨ «	١ بشنس
«	«	تقفل الساعة ٦ صباحا	٩ «	٢ «
تفتح	«	تقفل	١٠ «	٣ «
«	«	«	١١ «	٤ «
«	«	«	١٢ «	٥ «
«	«	«	١٣ «	٦ «
«	«	«	١٤ «	٧ «
«	«	«	١٥ «	٨ «
«	تقفل	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر	١٦ «	٩ «
«	«	تفتح	١٧ «	١٠ «
«	«	«	١٨ «	١١ «
«	«	«	١٩ «	١٢ «
«	«	«	٢٠ «	١٣ «
«	«	«	٢١ «	١٤ «
«	«	«	٢٢ «	١٥ «
تقفل	تفتح الساعة ٦ صباحا	«	٢٣ «	١٦ «
«	تفتح	«	٢٤ «	١٧ «
«	«	«	٢٥ «	١٨ «
«	«	«	٢٦ «	١٩ «
«	«	«	٢٧ «	٢٠ «
«	«	«	٢٨ «	٢١ «

تابع جدول بيان الري بالثأوبة في سنة ١٨٨٩ في إقليم المنيا التابع تفتيش ري القسم الرابع

قنطرة مفاغة	قناطر مطاي	قنطرة المنيا	تاريخ	
			افرنكي	قبطي
	تفتح الساعة ٦ صباحا	تقفل الساعة ٦ صباحا	٢٩ مايو	٢٢ بشنس
تفتح	تفتح	تقفل	« ٣٠	« ٢٣
«	«	«	« ٣١	« ٢٤
«	«	«	١ يونيو	« ٢٥
«	«	«	« ٠٢	« ٢٦
«	«	«	« ٠٣	« ٢٧
«	«	«	« ٠٤	« ٢٨
«	تقفل	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر	« ٠٥	« ٢٩
«	«	تفتح	« ٠٦	« ٣٠
«	«	«	« ٠٧	١ بؤنة
«	«	«	« ٠٨	« ٢
«	«	«	« ٠٩	« ٣
«	«	«	« ١٠	« ٤
«	«	«	« ١١	« ٥
تقفل	تفتح الساعة ٦ صباحا	«	« ١٢	« ٦
«	تفتح	«	« ١٣	« ٧
«	«	«	« ١٤	« ٨
«	«	«	« ١٥	« ٩
«	«	«	« ١٦	« ١٠
«	«	«	« ١٧	« ١١
	«	تقفل الساعة ٦ صباحا	« ١٨	« ١٢
تفتح	«	تقفل	« ١٩	« ١٣
«	«	«	« ٢٠	« ١٤
«	«	«	« ٢١	« ١٥
«	«	«	« ٢٢	« ١٦
«	«	«	« ٢٣	« ١٧
«	«	«	« ٢٤	« ١٨
«	تقفل	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر	« ٢٥	« ١٩
«	«	تفتح	« ٢٦	« ٢٠
«	«	«	« ٢٧	« ٢١
«	«	«	« ٢٨	« ٢٢
«	«	«	« ٢٩	« ٢٣
«	«	«	« ٣٠	« ٢٤

ملحوظات

(تنبيه) — انه عند ما تكون قنطرة النخيل مغلقة بحسب هذه المناوبة يجب ان لا يكون منسوب المياه امامها اقل من ٤٠ و ٣٠ متر — انه عند ما تكون قناطر مطاي مغلقة بحسب هذه المناوبة يجب ان لا يكون منسوب المياه امامها اقل من ٢٥ و ٢٦ متر — انه عند ما تكون قنطرة مغارة مغلقة بحسب هذه المناوبة يجب ان لا يكون منسوب المياه امامها اقل من ٢٤ متر

ري — (رئاسة مجلس النظار) ١١ ما يرس ٨٩ — انه اتباعا للقاعدة التي تقررت لتوزيع مياه الري بالمناوبة من تحريق هذا العام (١٨٨٩) قد وضعت نظارة الاشغال العمومية ترتيبا لتوزيع مياه الري بالمناوبة من ترعي الخطاطبة والمحمودية في مديرية البصرة ولترتيب المناوبة في مديرية بني سويف على الصفة المينة بالثلاثة جداول الاتية بعد وقد وافق مجلس النظار على هذا الترتيب وقرران نظاري الداخلية والاشغال العمومية تخذان جميع الطرق المردية لعلم جميع المزارعين بترتيب المناوبة المذكورة وقرران الاجراءات اللازمة لاتباعها نحو تنفيذ وتنقية هذه المناوبة بصورة منتظمة

كشف مرة ١ عن مناوبة ترعة الخطاطبة وفروعها

ملحوظات	ايضاحات		مدة توارد المياه	جهة المناوبة		
	بيان ما يقتضي ان يكون مفتوحا وشغلا	بيان ما يقتضي ان يكون مغفولا او غير شغال		القسم	من	الى
ان قفل اقام القناطر وترقيف الآلات بالنسم الثاني مقصود به حفظ النيل من الباء التي ترخ من خلال قنطرة كفر بولين كما يتيسر وصولها لدمهور ولشرب سكانها	ترعة التوارية وفروعها ترعة ابودباب وفروعها كافة بقية الافرع الصغيرة الكائنة ضمن القسم الاول كافة الآلات المركبة ضمن القسم الاول	قنطرة التوازن بكفر بولين كافة الفرع الفرعية الكائنة بالنسم الثاني كافة الآلات المركبة على الفرع الفرعية الكائنة بالنسم الثاني	ايام ٦	الاول	النم	كفر بولين
	كافة الافرع الكائنة ضمن القسم الثاني كافة الآلات المركبة ضمن القسم الثاني	قنطرة فم التوارية قنطرة فم اندباية باقية الافرع الصغيرة الكائنة ضمن القسم الاول كافة الآلات المركبة ضمن القسم الاول قنطرة كفر العيص ومحلة بشر بقل جزء منها لاجل تملية منسوب سطح الماء	ايام ٨	الثاني	كفر بولين	لقنطرة المنتهي بدمهور

قسم ثان		قسم اول		الى	من
مدة انقطاعها	مدة توارد المياه	مدة انقطاعها	مدة توارد المياه		
ايام	ايام	ايام	ايام		
٠	٨	٨	٠	١٦ بشنس	١٨ مايه
٦	٠	٠	٦	« ٢٤ »	« ١٩ »
٠	٨	٨	٠	٢ يونيه	٢٥ «
٦	٠	٠	٦	« ٨ »	« ٣ يونيه
٠	٨	٨	٠	« ١٦ »	« ٩ »
٦	٠	٠	٦	« ٢٢ »	« ١٧ »
٠	٨	٨	٠	« ٢٨ »	« ٢٣ »
٦	٠	٠	٦	« ٣٠ »	« ٢٩ »
٠	٨	٨	٠	٦ يوليه	٧ يوليه
٦	٠	٠	٦	« ١٢ »	« ١٣ »
٠	٨	٨	٠	« ٢٠ »	« ٢١ »
٦	٠	٠	٦	« ٢٦ »	« ٢٧ »
٠	٨	٨	٠	« ٢٨ »	« ٢٩ »
٦	٠	٠	٦	« ٢٩ »	« ٣٠ »
٠	٨	٨	٠	« ٣٠ »	« ٣١ »
٦	٠	٠	٦	« ٣١ »	« ١ »
٠	٨	٨	٠	« ١ »	« ٢ »
٦	٠	٠	٦	« ٢ »	« ٣ »
٠	٨	٨	٠	« ٣ »	« ٤ »
٦	٠	٠	٦	« ٤ »	« ٥ »
٠	٨	٨	٠	« ٥ »	« ٦ »

كشف غرة ٢  
عن مناوبة ترعة المحمودية وفروعها

ملحوظات	ايضاحات		جهة المناوبة		
	ما يقتضي ان يكون مفتوحاً وشغالاً	ما يقتضي ان يكون مقفولاً او غير شغال	الى	من	القسم
ان البرعة الرشيدية ستكون معافاة من قفل فمها بالنظر للزوم مياهها لمشروب اهالي البندرو لذلك ستعطى لها المياه اللازمة على الدوام وان لزم الحال سيجري عمل مناوبة خصوصية لها على امتدادها وكذلك سيصير اعناق مدينة الاسكندرية والجناين المحيطة بها وغيرها موحكم المناوبة	كانه الافرع الكائنة ضمن القسم الاول كانه الاالات المركبة ضمن القسم الاول	كانه الافرع الكائنة ضمن القسم الثاني كانه الاالات البخارية المركبة ضمن القسم الثاني	كيلو ٤٣	النمر	الاول
	كانه الافرع الكائنة ضمن القسم الثاني البرعة الرشيدية كانه الاالات المركبة ضمن القسم الثاني	كانه الافرع الكائنة ضمن القسم الاول ما عدا البرعة الرشيدية كانه الاالات البخارية المركبة ضمن القسم الاول	حجر الترابية عند كوبري السكة الحديد على الشاطئ الايمن ولغااية التباري على الشاطئ الايسر	كيلو ٤٣	الثاني

قسم ثاني		قسم اول		الى	من
مدة انقطاعها	مدة توارد المياه	مدة انقطاعها	مدة توارد المياه		
ايام	ايام	ايام	ايام		
٥	٥	٥	٥	٥ يونيه ٢٩ بشنس	اول يونيه ٢٥ بشنس
٥	٥	٥	٥	٤ بؤنه ١٠ «	٦ « ٣٠ «
٥	٥	٥	٥	٥٩ « ١٥ «	١١ « ٥ بؤنه
٥	٥	٥	٥	١٤ « ٢٠ «	١٦ « ١٠ «
٥	٥	٥	٥	١٩ « ٢٥ «	٢١ « ١٥ «
٥	٥	٥	٥	٢٤ « ٣٠ «	٢٦ « ٢٠ «
٥	٥	٥	٥	٢٩ « ٥ يوليه ٢٩ «	اول يوليه ٢٥ «
٥	٥	٥	٥	٤ اييب ١٠ «	٦ « ٣ «
٥	٥	٥	٥	٩ « ١٥ «	١١ « ٥ اييب
٥	٥	٥	٥	١٤ « ٢٠ «	١٦ « ١٠ «
٥	٥	٥	٥	١٩ « ٢٥ «	٢١ « ١٥ «
٥	٥	٥	٥	٢٤ « ٣٠ «	٢٦ « ٢٠ «
٥	٥	٥	٥	٢٩ « ٤ اغسطس ٢٩ «	٣١ « ٢٥ «
٥	٥	٥	٥	٩ « ٤ مسرى	٥ غسطس ٣٠ «
٥	٥	٥	٥	٩ « ١٤ «	١٠ « ٥ مسرى



ملحوظات

كشفت نمرة ٣ بديان . مناوبة مديرية بني سويف

تاريخ	قنطرة الشراينة	امام قنطرة الشراينة	خلف قنطرة الشراينة	تاريخ	قنطرة الشراينة	امام قنطرة الشراينة	خلف قنطرة الشراينة
٢٨ ابريل سنة ٨٩	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر			١ يونيه سنة ٨٩			
٢٩				٢			
٣٠				٣			
١ مايو				٤			
٢				٥			
٣				٦	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر	تقطع المياه	تقطع المياه
٤				٧			
٥				٨			
٦				٩			
٧				١٠			
٨	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر			١١			
٩				١٢			
١٠				١٣			
١١				١٤			
١٢				١٥			
١٣				١٦	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر	تقطع المياه	تقطع المياه
١٤				١٧			
١٥				١٨			
١٦				١٩			
١٧				٢٠			
١٨	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر			٢١			
١٩				٢٢			
٢٠				٢٣			
٢١				٢٤			
٢٢				٢٥			
٢٣				٢٦	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر	تقطع المياه	تقطع المياه
٢٤				٢٧			
٢٥				٢٨			
٢٦				٢٩			
٢٧				٣٠			
٢٨	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر			١ يولي سنة ٨٩			
٢٩				٢			
٣٠				٣			
٣١				٤	تقطع المياه	تقطع المياه	تقطع المياه
				٥			
				٦			
				٧	تفتح الساعة ٦ بعد الظهر		



ري — ٠ (ر) ادارة ٢١ يونيه سنة ٨٨ — اشغال  
عمومية — اعمال عمومية — آلة رافعة — ٠ ترعة —  
جسر — ٠ شركة الاباحة — ٠ عون — ٠ مجلس تفتيش  
الزراعة — تفتيش الري — ٠ هندسة

رياح توفيفي — ٠ { قرار نمرة ٤٢٣ صادر في ١٩ مايو  
سنة ٨٧ من نظارة الاشغال العمومية  
بناء على ما عرضه علينا حضرة وكيل النظارة قررنا ما هوأت  
— الرياح الشرقي الجاري انشاؤه لتوريد المياه من امام  
القناطر الخيرية الى مديرية الدقهلية والقسم الشمالي من  
مديرية الشرقية يسمى من الآن باسم الرياح التوفيفي

رياح الشرقية — ٠ امرال صادر في ١٦ سبتمبر سنة ٨٦  
(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على قرار مجلس  
النظار الصادر بتاريخ ١٠ يوليو سنة ٨٦ المتعلق بانشاء  
رياح الشرقية المخصص لامداد ترع مديرتي الشرقية  
والدقهلية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال  
العمومية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوأت  
(م) ١ تعتبر من المنافع العمومية الاشغال المتعلقة  
بانشاء رياح الشرقية بين القناطر الخيرية وترعة الساحل  
في مديرتي القليوبية والشرقية (م) ٢ الاراضي التي  
تمر منها التربة الواقعة على الاحدى عشر كيلومتر الاول  
ابتداء من القناطر الخيرية وعلى التسعة كيلومتر الاخيرة  
الكائنة بين بنها وترعة الساحل وذلك على حسب  
الرسومات المرفوعة بامرنا هذا يصير نزاعها من يد  
اربابها طبقاً للقواعد المتبعة امام مساحة الاراضي المذكورة  
فتبلغ تقريباً ٣٨١ فدان بمديرية القليوبية و ٧٠ فدان  
بمديرية الشرقية (م) ٣ سيصير تحديد عمر التربة في  
الجزء المتوسط الواقع بين الجهتين المذكورتين في المادة  
السابقة بامر اخر يصدر منا فيما بعد

رياح الشرقية — ٠ امرال صادر في ١٢ ديسمبر سنة ٨٦  
بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ١٠  
يوليو سنة ٨٦ نمرة ٥٧٦ بخصوص انشاء رياح الشرقية  
المعد لامداد ترع مديرتي الشرقية والدقهلية وعلى  
امرنا الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ٨٦ الذي بموجبه تعتبر  
من المنافع العمومية الاشغال المتعلقة بانشاء الرياح  
المحكى عنه ويقتضي نزاع ملكية الاراضي التي يمر منها  
الرياح المذكور الكائنة على الاحد عشر كيلومتر الاول

وعلى التسعة كيلومتر الاخيرة — وبناء على ما عرضه  
علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس  
النظار امرنا بما هوأت (م) ١ الاراضي اللازمة لانشاء  
رياح الشرقية في مديرية القليوبية من كيلومتر ١١ الى  
كيلومتر ٢٨ البالغ مساحتها ٥١٥ فدان تقريباً على  
حسب الرسم المرفوق بامرنا هذا يصير نزاع ملكيتها  
تطبقنا للاصول المتبعة في ذاك

رياح الشرقية — ٠ امرال صادر في ٢٨ نوفمبر سنة ٨٦  
(نحن خديوم مصر) بناء على القرار الصادر من مجلس نظار  
حكومتنا في ١٠ يولييه سنة ٨٦ نمرة ٥٧٦ بشأن انشاء الرياح  
الشرقية المعد لامداد ترع مديرتي الشرقية والدقهلية وعلى  
امرنا الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ٨٦ القاضي باعتبار اعمال هذا  
الرياح من المنافع العمومية ويتبع ملكية الاراضي التي سيمر  
فيها في الاحد عشر كيلومتر الاول وفي التسعة كيلومتر الاخيرة  
وعلى ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي  
مجلس نظارنا بما هوأت

(م) ١ تنزع ملكية الاراضي والمباني الداخلة في تخطيط الرياح المذكور  
الكائنة فوق فم اعني في حدود ناحية شلمان بمديرية القليوبية وبالعنة  
مساحتها نحو خمسة افدنة و ١٩ فتراطاً منها نحو فدان ٩ قرار بطشغولة  
بالبناء وذلك بحسب اللوائح المتبعة وقد تبين باللون الاحمر على الرسم  
المصوب بامرنا هذا الارض المتبقي نزاع ملكيتها بالهاشور المباني الموجودة  
في تلك الارض (م) ٢ المباني المرموز اليها على الرسم المذكور من نمرة ١  
لغاية نمرة ٢٢ يجب اخلاوها قبل اول يناير سنة ١٨٨٧ — اما باقي  
المباني فيصير اخلاؤها قبل اول نوفمبر من تلك السنة

رياح شرقي — ٠ (ر) رياح توفيفي  
ريال بطاقة — ٠ (ر) عملة اكتوبر سنة ٨٥  
ريال شنكو: بطاقة: (ر) عملة ١٧ شعبان سنة ١٣٠٠  
ريال مجيدي — ٠ (ر) عملة رسنة ٩٨  
ريال بمدفع — ٠ (ر) عملة رسنة ٩٨  
رئيس جلسة — ٠ (ر) احكام (م) ٩٦  
رئيس ديانة — ٠ (ر) جريدة فق ١٧٨: بظركانة  
— اقباط — ارمن — روم

رئيس عائلة — ٠ (ر) حرية ١٧ مايو سنة ٨٧ —  
اطيان زراعية  
رئيس عصبة — ٠ (ر) حكومة (فق) ٨٤ الى ٨٦  
رئيس محكمة — ٠ (ر) قضاة ومستخدمين (لا ٣٢)  
رئيس مصلحة — ٠ (ر) محكمة عليا ادارية  
رئيس نيابة — ٠ (ر) قضاة ومستخدمين (لا ٣٢) —  
تحتقيق — ٠ ضبطية قضائية — ٠ دعوى عمومية —  
قاضي التحقيق — ٠ حقوق مدنية

## ز

زاني — ٠ (ر) هتك العرض (فق ٢٥١ الى ٢٥٥)  
 زانية — ٠ (ر) هتك العرض (فق ٢٥١ الى ٢٥٥)  
 — عاهرة — ٠ كشف طبي

زحم الطريق — ٠ (ر) مخالفات (فق ٣٤١)

زراعة (نظام الزراعة) — ٠ (ر) تركيا (قرمان ١٢٥٥)  
 زربية — ٠ (ترجمة قرار صادر من نظارة الداخلية في ٨  
 سبتمبر سنة ٨٧)

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر في ٢٧ اغسطس  
 سنة ٨٧ — وبناء على ما عرضه مدير مصلحة الصحة العمومية  
 تقرر ما هوأت (م) ١ كل شخص يرغب انشاء زربية معدة  
 للبقر والانبوار والحمائم والخراف والنعاج والمعيز والكبوش  
 والخنازير والخنازيرات ينبغي عليه ان يقدم قبل ذلك طلباً الى  
 مصلحة الصحة مبيناً فيه اسمه ومحل اقامته وتعيين الحل الذي  
 يرغب انشاء الزربية فيه بوجه الضبط والدقة وينبغي ان يشتمل  
 على اسم القسم والشارع ومسطح الحل المنقضي اعداده وعدد ونوع  
 المحملات التي تكون في الزربية (م) ٢ ولا تعطى رخصة بفتح  
 زربية الا بمقتضى الشروط الاتية (اولاً) ان الحل لا يمكن ان  
 يتواجد مطلقاً داخل المنازل المسكونة وينبغي ان يكون  
 منسجماً اذا أهوية جيدة (ثانياً) ينبغي تليط الحل بالانتحدرات  
 الكافية لجريان السوائل بغاية الانتظام في حفرة او مجرى او  
 مستودع مبنية بكيفية يمكن نزحها كلها استدعت الحالة ذلك  
 وهذه المستودعات ينبغي ان تكون خارج الحل (ثالثاً) ان  
 صاحب الزربية يجري نظافتها وغسلها بواسطة مكان يعمل  
 لتوريد المياه اللازمة لهذا الغرض (رابعاً) ١ الزرايب التي  
 تكون في صف واحد لا يمكن ان يكون عرض المدود بها لغاية  
 المحاط المقابل لها اقل من اربعة امتار واربعة امتار ارتفاعاً —  
 اما الزرايب ذات الصفتين فيكون عرض المدود بها الى الاخر  
 سبعة امتار وفي الحالاتين تكون المسافة اللازمة لكل حيوان

عرض المدود فيها ٢ متراً على الامتداد (خامساً) ان تخزين  
 الدبلة في الزرايب ممنوع قطعياً وينبغي مثالها بومياً ولا يمكن  
 عملها (مسكه) الا في الحال المختصة المعينة من قبل مصلحة  
 الصحة (م) ٢ ارباب الزرايب الموجودة الان المصريح بها على  
 حسب الاصول مانزومون بعمل الحلات واجراء التعديلات  
 الواردة بالمادة الرابعة في ميعاد ثلاثة شهور تبدي من يوم  
 نشرهك اللائحة (م) ٤ ينبغي على ارباب الزرايب الغير مصرح بها  
 الانقياد لنصوص هذا القرار في ميعاد شهر واحد ولا يصير  
 محاكمتهم للمخاللة مع قفل محلاتهم (م) ٥ كل من جبر على قفل  
 زربية بسبب المخالفة فلا يصرح له باعادة فتحها ولا يفتح غيرها  
 بداخل المدينة (م) ٦ كل مخالفة تقع ضد هذا القرار يصير  
 معاقبة مرتكبها طبقاً لنصوص مواد ١٢ و ٤٥ و ٤٨ من قانون  
 العقوبات للمحاكم الاهلية ومواد ١٢ و ٤٧ و ٥٤ من قانون  
 العقوبات للمحاكم المختلطة وزيادة على ذلك فانه يصير الزام  
 مرتكب المخالفة بقفل الزربية في الحال (م) ٧ هذا القرار لا  
 يسري منعه الا في مدن المحروسة والاسكندرية وبها واطلطا  
 وشبين الكوم ودمهور والمنصورة وكفر الزيات والزقازيق  
 ودمياط ورشيد والاسماعيلية والسويس وبورسعيد والجيزة  
 وبني سويف والمنيا واسيوط وسوهاج ومدينة الفيوم وجرجا  
 وقنا واسنا

زربية — ٠ (ر) حاجز — ٠

زربية — ٠ (ز) تخريب (فق ٣٢٩)

زرقاني — ٠ (ر) تنظيم ٣٠ اغسطس سنة ٨٨ —

منفعة عمومية ٢٤ مارس سنة ٨٦

زمام (ملحق لللائحة الاطيان الزراعية) — ٠ (امر عالي رقم  
 ٢٧ ل سنة ٨٠)

٨٠ (١٥ ابريل سنة ٦٤)

لا يجوز فك زمام بلد الا بامر عالي — واذا صدر امر

## زوائد التنظيم

-٥٦-

## زوائد التنظيم

تتمينها على القومسيون المذكور بمكاتب رسمية بحيث يكون هذا فيما يخص بزوائد التنظيم فقط التي لا يزيد الثمن فيها عن اربعين جنيهاً مصرياً وبعد اعطاء قرار القومسيون عن اثنى بحسب صقع وحالة كل جهة عندها تصير الخابرة مع هذا الطرف بالاستئذان عن المبيع ويرسل مع كل مكتبة ترد قرار التمين وصورة قرار مجلس التنظيم ورسم الجهة الكائن بها المقدار المراد بيعه ومقدار مسطحه لكن بعد النظر وعدم المانع يصدق عليه فاقتضى تحريره لسعادتك بقصد الاجراء كما ذكر

زوائد التنظيم — { صورة ما بخرر لروساء الهندسة }  
{ واورناتو سكندرية ومصر على ما ورد من المالية في ١٥ منه ٤٨  
المسطر اعلاه صورة ما نشر من نظارة المالية عموماً  
للمحافظات والاقاليم بموافقة مبيع الاراضي زوائد  
التنظيم التي لا يتجاوز ثمنها اربعين جنيهاً مصرياً بعد  
الاستئذان عنها من نظارة الاشغال العمومية حسب  
ما هو مبين به وقد وردت هذه الصورة بافادة من  
النظارة المشار اليها تاريخها ٢٩ صفر سنة ٩٧ نمرة ٦  
ادارة للاحاطة بما فيها ولكون انه من الاقتضاء معلومية  
طرف بما اشتمل عليه ومراعاه لزم  
تحريره من اجل ذلك

(صورة منشور المالية المنوه عنه وهو صادر منها  
للمحافظات والاقاليم)

قبل الآن وردت افادة من سعادة ناظر ديوان الاشغال  
نمرة ٣٧ به يطلب بها اعطاء رخصة للمحافظات  
والمديريات بان كل ما لا يتجاوز من الاراضي المبني  
مبيعا على حركة الاورناتو وتنظيم الطرق والشوارع  
والمدن والبنادر لحد اربعين جنيهاً مصرياً يصير مبيعه  
بالاستئذان من نظارة الاشغال والمعلومية وجود  
اورناتو بجبتي مصر واسكندرية تصرح من هنا لسعادته  
بالاجراء وصار اخطار ضبطية مصر ومحافظ اسكندرية  
وطلب من الاشغال معرفة من يقوم مقام الاورناتو  
يبقي المحافظات والمديريات فوردت افادته رقم ٢١  
محرم سنة ٩٧ نمرة ٥ بان كلا من بندر السويس  
ودمياط ورشيد بها مهندس للتنظيم قائم مقام  
الاورناتو بالاشتراك مع المحافظة وملاحظة اقسام

بنك زمام بلد ووجدت زيادة فلا يصير اعطاء تلك  
الزيادة لاحد بل تكون على ذمة الميري

نرمال — (ر) مال (خصوصاً ١١ ج سنة ٩٨  
نرمال الاخطار البحرية — (ر) اقتراض بحري  
( قتب ١٦٨ -- ١٦٩ — خسارة بحرية : سيكورتاه  
( قتب ٢١١

نرميل — (ر) سرقة ( قق ٢٩٦  
نهرري — (ر) عاهرة  
نرمال — (ر) نكاح — قبض ( قق الباب  
الخامس — حرية

نرمال الايتام — (ر) يتيم  
نرمال رجال البوليس — (ر) محكمة شرعية ٢٧  
شوال سنة ١٣٠١

نرمال الدين — (ر) استبدال — مضي  
المدة (ق ٢٠٨  
نرمال التعهدات — (ر) فسخ عقود التعهدات —  
مضي المدة (ق ٢٠٨

نرمال الملكية والحقوق العينية — (ر) ملكية (ق ٨٨  
زوائد التنظيم — { صورة ما بخرر الى محافظة اسكندرية  
{ في ٤ محرم سنة ٩٧ ( ١٨ دسمبر  
سنة ٧٩

قد تبين من المكاتب المتواردة من المحافظة بخصوص  
زوائد التنظيم التي تظهر في فضاء الحارات والشوارع  
ونقضي الحالة بمبيعا لارباب الاملاك المجاورة لها  
لتمشية حركة الاورناتو من تمين الزيادات المذكورة  
جار بمعرفة بعض من عمد تجار الثغر فقط وحيث ان  
الجاري في مثل ذلك بالمحرسة هو ان زوائد التنظيمات  
المحكي عنها يجعل لتمينها قومسيون مركب من  
وكيل الاورناتو وواحد مهندس من الاشغال وواحد  
من وجوه التجار بالبلدة اذ ان هذا لا يوافق الاقتصار  
فيه على تمين التجار ومن الموافق ان الاجراء باسكندرية  
يكون على نسق الجاري بالمحرسة فقد تراءى انه من  
ابتداء سنة ٨٠ يتشكل قومسيون لذلك باسكندرية  
من حضرة مأمور الاورناتو وحضرة باشمهندس الطرق  
وواحد من وجوه التجار ينتخب بالدور في كل سنة وكلما  
يستجد ظهور زيادات من هذا القبيل يصير تحويل

## ملحوظات

تعطي منه شيئا لاحد ما لم تجر العادة باعطائه الا ياتنه

### ( فيما للمرأة من الحقوق )

(م) ٢١٢ للمرأة ان تمتع نفسها من الرفاع ودراعيه ومن اخراجها من بيتها ولو بعد الدخول بها راضية الى ان يوفى زوجها جميع ما بين تعجيله من مهرها ان كان بعضه معجلا وبعضه مؤجلا وان لم يبين قدر المجل منه نحى تسوفي قدر ما يعجل لملها على حسب عرف اهل البلد ولما منعه ايضا ان كان المهر مؤجلا كله الا اذا اشترط الزوج الدخول بها قبل حلول الاجل ورضيت به (م) ٢١٤ اذا لم يوف الزوج المرأة ما تعودت تعجيله من مهرها جاز لها الخروج من بيته بلا اذنه ولا تكون بذلك ناشئة ولا تسقط نفقتها (م) ٢١٥ للمرأة ان تخرج لزيارة والديها في كل اسبوع مرة ولزيارة خايرها في كل سنة مرة ولا تنبت عند احد منهم بغير اذن زوجها ولا يمنع ابيها من الدخول عليها لزيارتها في كل جمعة مرة ولا يغير من الخمار في كل سنة مرة (م) ٢١٦ اذا كان ابو الزوجة مريضا مرضا طويلا فاحتاجها ولم يكن لديه من يقوم بشاته فعليها الذهاب اليه وتعاونه بقدر احتياجه ولو كان غير مسلم وان ابي الزوج ذلك

زوجة — ٠ ( قانون تجاري )

### ( في حقوق الزوجات )

(م) ٢٦١ للزوجة ايا كانت الشريعة المتبعة فيما يتعلق بزواجها ان تاخذ في حالة افلاس زوجها عين العقارات التي كانت مالكة لها في وقت زواجها وبقيت في ملكيتها وكذلك العقارات التي آلت لها بعد الزواج بالارث او بالهبة من غير زوجها (م) ٢٦٢ وكذلك لها ان تاخذ العقارات التي اشترتها باسمها بالنقد الآيلة لها بالارث او الهبة المذكورين في المادة السابقة او بالنقد المصلحة من اموالها (م) ٢٦٣ ولها ان تاخذ عين المنقولات التي احضرها الى بيت زوجها في وقت الزواج واشترتها من مالها او آلت لها بالارث او الهبة متى كانت الملكية فيها باقية لها على حسب الشريعة المتبعة في زواجها (م) ٢٦٤ واذا كان على عقار الزوجة ديون اورهون صحيحة سواء انتمت بها باختيارها او حكم عليها بها فليس لها ان تطلب اخذ تلك العقارات على حسب ما هو مذكور في مادتي ٢٦١ و٢٦٢ الا بشرط عدم الاخلال بما عليها من الديون والرهون (م) ٢٦٥ ان كان الزوج تاجرا في وقت عقد الزواج او لم يكن له في هذا الوقت حرفة معلومة وصار تاجرا في السنة التالية له فليس للزوجة ان تطالب النفقة بالتبرعات المندرجة في عقد زواجها كما انه لا يجوز في هذه الحالة للمداينين ان يشبهوا فيما تبرعت به الزوجة في العقد المذكور

زوج وزوجة (الاستهاد باحدها على الآخر) — ٠ (ر)

بينه (م) ٢٠٧

زوج وزوجة — ٠ (ر) خبير (م) ٢٣٨ — ٠ سرقه

( قق ٢٨٦ — هتك العرض من ( قق ٢٥١ الى ٢٥٥

الهندسة واورى ان كل ما يتعلق بالتنظيم مقرر رؤيته حسب اللائحة يجلس يتعقد تحت رياسة المحافظة اما البنادر التي هي قواعد المديرات والبنادر الشهيرة بكل مديرية المعتاد اجراء التنظيم فيها فان القائم مقام الاورناتو بها هم باثمهندسي المديرات والذين تحت ادارتهم من المهندسين سواء كانوا قاصرين على التنظيم او غيره تحت ملاحظة رؤساء عموم اقسام الهندسة وكل ما يتعلق بالتنظيم مقرر رؤيته كذلك يجلس يتعقد تحت رياسة المدير وتورى انه من المعلوم ان الاراضي التي يقتضى مبيعها لحركة التنظيم تكون بمقتضى ما يتقرر بهذه المجالس وتضمن آل الخبرة ثم ترسل اوراقها وصورة القرار المعطى عنها مع رسمها المبين هيئتها ومقدارها وخطوط البناء حسب التنظيم من طرف المديرية او المحافظة الى ديوان الاشغال لكي بعد رؤيتها به اذا وجدت خالية الموانع بتصرح بالتسليم فيها واعطاء رخصة بالبناء حسب التنظيم ورغب التحرير من المالية للمحافظات والمديرات بالاجراء في زوائد التنظيم التي لا يتجاوز ثمنها مبلغ الاربعين جنيا مصريا على هذا الوجه وحيث زوائد التنظيم بالمديرات والبنادر الشهيرة بكل مديرية التي يبلغ ثمنها لحد المبلغ المرقوم حسب ما اوضح سعادة ناظر الاشغال بافادته المثنى عنها وافق هنا الاجراء في مبيعها بمعرفته بكيفية ما توضح والاستئذان منه عنها لاعطاء رخصة البناء اللازم منه واما الثمن الذي تحصل من ذلك مع وروده بالحسابات فيفتح له باب مخصوص يصير ابقاؤه بالخزينة تحت اذن المالية وبناء على ذلك تحرر في تاريخه لمن لزم وهذا للاجراء بموجبه كما ذكر

زوائد التنظيم — ٠ (ر) تنظيم

زوائد الرهن — ٠ (ر) رهن

زوجة — ٠ ( قانون الاحوال الشخصية )

### ( فيما على الزوجة من الحقوق لزوجها )

(م) ٢١٢ من الحقوق على المرأة لزوجها ان تكون مطيعة له فيما يامر بها من حقوق الزوجية ويكون مباحا شرعا وان تنفيذ بملازمة بيته بعد ايفاء ما معجل صداقها ولا يخرج منه الا باذنه وان تكون مبادرة الى فراشه اذا التمسها بعد ذلك ولم تكن ذات عذر شرعي وان تصون نفسها وتحافظ على ماله ولا

٠ - هرب المجوسين ( قق ١٣٦ - متقالس - ٠

( قق ٣٠٦ - نفقة - طلاق - مواريث - ٠

نكاح

زوجة متحرفة - ( ر ) نفقة ( من لا نفقة لمن )

زوجية ( ر ) التزامات يوجبها القانون ( ق ١٥٥

زيادة مساحة - ( استخراج من كتاب الاحكام المرعية  
في الاراضي المصرية لسعادة يعقوب

ارتين باشا ( تعريب سعيد افندي عمون )

( الانعام بارض اخبر عنها انها زيادة مساحة )

ان ساكن الجنان سعيد باشا لما ارتقى مسند الخديوية

الجليلة كان عارفا ان كثيرا من ارباب الاطيان كانوا

واضعين اليد على اطيان لاحق لهم فيها وما كان ذلك

الامر بخاف على احد في مصر وكان القول الشائع

ان دفاتر التاريخ الاصلية التي عملت سنة ١٨١٣ غير

مستوفاة وفيها نقص كثير فاراد الخديوان يقف على

الحقيقة فامر باجراء مساحة جديدة فلما صدر امره

بهذا الشأن اسر اليه بعض المقرئين منه ان هذه

المساحة لا تنتهي قبل زمن طويل وان زيادات

المساحة لا يمكن اظهارها الا بعد الفراغ من الاعمال

الهندسية و اشاروا عليه بان يعد المخبرين عن وجود

زيادات بمكافآت وقالوا ان تلك هي الوسطة التي

تمكنه من معرفة الاشخاص الواضعين ايديهم على

اطيان زيادة عن الوارد بسندات التملك المعطاة لهم

فاعار الخديو اقوالهم اذ تاواعية وعمل بحسب ارشاداتهم

فانهالت الاخبار تترى وكانت الحكومة تكايف

المخبرين وتستولي على زيادات المساحة وراى الناس

ان الاخبار يعود عليهم بفائدة فتالبوا على مورده افرادا

واز واجا وازداد عدد الاخبار كثيرا فاصدر الخديو

امرا بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٢٧٣ ( ١٨٥٧ )

باعطاء زيادات المساحة للمخبرين بوجودها وبربطها

عليهم بالخراج ان كانت بلخدت في الاصل من ارض

خراجية او بالعشور ان كانت اصلها عشوريا - وفي

سنة ١٨٥٨ صدرت لائحة الاطيان فجاء في المادة ٢٦

منها ما ثبت احكام الامر المشار اليه وما يعطي الحق

لواضعي اليد على الزيادات باخذها اذا هم اخبروا

عنها وفضلا عن ذلك فقد جاء في المادة المذكورة

مانصه - اذا انهى اي شخص انه في اطيان شخص

آخر زيادة وبلغت مساحة الطين تعلق الشخص

المذكور اربعة وعشرين قيراطا مثلا فاذا ظهر بها

زيادة قيراط واحد فالقيراط يضاف على اسم صاحب

الاطيان بحسب ضريبة اطيانه ولا يعطى منه شيء

للمخبر لكونه جزئيا بالنسبة لظهوره في اربعة وعشرين

قيراط واما اذا بلغ مقدار الزيادة اكثر من قيراطا في

كل ٢٤ قيراط فيكون جميع ما يظهر من الزيادة

يعطى الى المخبر - وانه ليغرب ان الامتيازات التي

خولها الامر العالي الرقيم ٢٨ ذي القعدة سنة ١٨٥٧

لمن يخبرون بوجود زيادات مساحة لم يمس عليها

حول الا وقد قيدت واختصرت الا ان عجبنا

يسقط اذ نظرنا الى كمية الاخبار التي كانت ترفع الى

الحكومة فانها كانت تنصب انصباب الديم الهائلة

حتى زادت اعمال التحقيق عن طاقة عمال التاريخ

كلهم وبقيت احكام المادة ٢٦ من لائحة الاطيان

الرقيمة سنة ١٨٥٨ واحكام الامر العالي الرقيم ٢٨

ذي القعدة نافذة حتى الغاها الامر العالي الذي

صدر بتاريخ ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٧٨ ( ١٨٦١ )

الذي قضى بان زيادات المساحة تباع عينا ومنفعة

ويربط عليها العشر مهما كانت مساحتها وباعطاء

المخبر بوجودها مكافأة نقدية فكان الامر المشار اليه كان

قاضيا على الاخبار اذ انقطع واردها تماما وسنبعث

في باب التاريخ ( راجع كتاب الاحكام المرعية في

الاراضي المصرية ) عما اذا كانت هذه الاخبار

تساعد على الوقوف بالضبط على حقيقة مساحة

الاطيان المظنون ان فيها زيادة عن الوارد بسندات

التمليك او في الدفاتر التاريخية

زيادة مساحة - ( ملحق للائحة الاطيان الزراعية )

قرار من الجمعية العمومية وعليه امر جنتم كان سعيد

باشا في ٨ ص سنة ٧٧ مقتضاه - انه اذا ظهرت زيادة

باطيان احد يتحصل مربوطها من واضع اليد عليها من

وقت ظهورها لحد اخذها - المقصود هو انه من حيث

ان ظهور الزيادة هو وجودها وذلك لا يعلم الا من

المساحة بالمطالبة بالايجار يكون من سنة المساحة ولو

كانت في اخر السنة فانه يعتبر المطالبة بالايجار من

اول السنة بدون تثبت لتحقيق سوابق الزراعة

نريادة الاطيان الممولة — (ر) صراف (منشور غرة ٩  
نريادة الرهن — (ر) رهن (مجلة ٧١١  
نريادة على الطلب الاصلي — (ر) دعوى فرعية  
(قم ٢٩٤)

زِيلَع — {ترجمة الخط الشريف الهايوني الذي ارسل من  
طرف المحصرة السلطانية المجلية الى جناب  
الخديو المنعم مع تحضر سعادته خليل باشا في ادخال مدينة  
زِيلَع ولحقائها الكائنة بسواحل افريقية تابعة للخديوية المصرية  
وذلك في جمادى الثانية سنة ٩٢ (اغسطس سنة ٧٥)

(الى خديو مصر) كما ان ما تظهرونه لطرفنا من  
التقديم من آثار الاخلاص والصدقة واقع لدينا موقع  
كمال الاستحسان فكذلك حركاتكم الاصلاحية الموافقة  
لافكارنا ونياتنا التي تجرونها على الدوام بالخطوة المصرية  
التي هي قطعة مهمة من ممالكنا المحروسة مظلومة بعين

المخطوطة وحيث ان اسكلة زِيلَع المرتبة بلواء جديدة  
الكائنة بسواحل افريقيا بحالة مفرزة من المواقع المعنى  
بها وايصالها الى درجة يستفاد منها هناك باحسن مما  
كان عليها قبل من الامور الملتزمة لدينا فعلاوة على  
الاصلاحات الواقعة بمصر قد استنسب احالتهما على عهدكم  
لاجل ادارتهما بصورة حسنة ومبلغ الخمسة عشر الف  
ليرة عثمانية الذي رتب سنوياً بمقابلتها يجري تأديتها  
الى خزينتنا الجليلة نسأل الله تعالى ان يجعلكم مظهرها  
لتوفيقاته الصمدانية

نريت — (ر) دخولية ٢٥ ابريل سنة ٨٩ —  
١٧ ديسمبر سنة ٨٩  
نريت البترول — (ر) غاز — عونة ٢ ابريل  
سنة ٨٨ م ٥



## س

صابقة - (ر) تنفيذ ١١ رجب سنة ١٢٩٦ -

عائد - عود

ساحب كيبالة - (ر) كيبالة

ساحل النهر - (ر) اضافة ملحقات الملك (ق ٦٠ : ٨٤

ساحل العرب - (ر) قيودان (ق ٥٠

ساحلخانه - (ر) صورة امر عالي صادر لرئاسة مجلس النظار  
(بتاريخ ٢٥ المحجة سنة ١٢٩٦ الموافق ٩

دسمبر سنة ١٨٧٩ نمرة ١١

صار منظورنا الصورة التي تقدمت اطرفنا على مكاتبه عطوفكم  
رقم ٢٥ المحجة سنة ١٢٩٦ نمرة ١١ بما تقرر مجلس النظار بجلسته  
ليلة الاربعاء ٥ المحجة سنة ٩٦ في مسئلة الساحلخانه وملحقاتها  
والاماكن الكائنة بالاستانة وكان حاصل التشيخ من حضرة  
والدنا بان بعضها ملك محضرته والبعض للفايليا ونحو ذلك  
وبناء على ما اجراه المجلس من الاستكشافات والتحريرات وما  
ترأى له من المستندات والبراهين تقرر به ان سوابه اميركون  
بكافة ملفاتها المبينة بصورة تقرير للمجلس في حق الميري وانه  
اذا كان البرنس ابراهيم باشا بتشيخ بتملكه ما هو محمور به  
حجج باسمه فيج كون دعواه مردودة لكنه اذا اصر على ذلك  
فلا مانع بشرط ان يؤدي ابتداء للمحكمة قيمة ما دفعته  
وتكلفت وتكلف بدفعه لوقت الاستلام وان الاملاك التي  
محمورها لمحمد الان باسم حضرة الوالد المشار اليه التي لم يحمورها  
حجج في ايضاً حق الميري لدخولها ضمن التنازل الرسمي  
العومي الذي حصل من حضرة والدنا المشار اليه عند قبوله  
الرسمي نتيجة التفرير الابتدائي المقدم من قومسيون التحقيق الاعلا  
في شهر اغسطس سنة ٧٨ فقط كنك جاملجة المشتري بجنيته  
من راس اغا والارض المشتراة من حسن رضا باشا المحرر  
محمورها باسم حضرة جدتنا والدة المشار اليه وكذلك جزيرة  
البلاطي المحررة جنتها باسم البكجي خان حرم المشار اليه م حتى

المشار اليهم اذا لم يثبت ان ثمنها دفع من طرفه المالية والمحكومة  
الحق في مطالبة المشار اليها بما صرف وبصرف على الكنك  
والاراضي المحكي عنها مع مائتين للمجلس من احقية ورثة المرحوم  
محمد علي باشا الصغير في ثمن الباقي المشتري منهم بالف  
وخمسة كيس بعد استبعاد ما تندد من ذلك للتركة  
الالهائية انما لا يثبت ذلك الا بعد معرفة ما دفع من الميري  
في تسوية ديون مورثهم المرحوم مع ما استنسه المجلس في  
احالة تتبع هذه الاملاك لنظارة الاشغال العمومية اسوة املاك  
الميري واجراء اللازم نحوها بمعرفته بالكيفية المبينة بالصورة  
المذكورة لاخر ما توضح بها ومرغوب صدور امرنا لاعتقاد  
الاجري بمقتضا وحيث ان مارآه المجلس وقرره في هذه المسئلة  
المناسبات التي توضح وجد في محله فاصدرنا امرنا هذا  
اعطوفكم للاجراء بمقتضا

ساروخ - (ر) تخريب (ق ٣٣٥ - مخالفات

(ق ٣٤٣

ساقية - (ر) منشور تاريخه ١٠ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ (٤  
(اكتوبر سنة ٨١) بشأن الاسراع بارسال  
كشف حصر كافة السواقي الموجودة بانحاء المديرية اذا كان  
باقيا بالمديرية واذا ارسل بمجهة بفادته وعن تاريخ ونمرة  
المسكوبة

حصل الاستدلال من افادة وردت للمالية من مديرية  
المنوفية رقم ٢٠ ستمبر سنة ٨١ نمرة ٥٣ انه فيما تقدم  
صدر منشور من تفتيش عموم الاقاليم مذ كان بتاريخ  
١٤ صفر سنة ٨٣ عن حصر كافة السواقي الموجودة  
بانحاء المديرية سواء كانت بالايطيان التي صار تسليمها  
لمن رسي عليهم مزارعها او الايطيان التي لاتزال بالمزارع  
وتحرير كشوفة عنها واضحة البيان باختتام من تعتمد



سجائر افرنكي — ٠ امر عال صادر في ١٨ ابريل سنة ٨٨  
(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر  
مالية حكومتنا وموافقة رأي مديري صندوق الدين  
العمومي وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي  
مجلس شوري القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ يؤخذ  
اعتبارا من تاريخ هذا اليوم على السيجار الوارد للقطر  
المصري رسوم كمر كحددة كالاتي — ثلاثة عشر  
قرشا عن كل كيلوغرام من اصناف السيجار الدون  
المالطي وما شاكله — عشرون قرشا عن كل كيلوغرام  
عن السيجار الوسط — خمسون قرشا عن كل كيلوغرام  
عن السيجار العال (م) ٢ قد الغيت احكام المادة الثالثة  
من امرنا الصادر في ١١ ابريل سنة ٨٥ التي تحدت  
بمقتضاها رسوم كمر السيجار على وجه متساو باعتبار  
سنة عشر قرشا عن كل كيلوغرام

سجائر افرنكي — ٠ امر عال صادر في ١٩ ابريل سنة ٨٨  
بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة  
رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ لا يجوز  
لاحد من افراد الناس ان يدخل في القطر المصري  
سيجارا من اي صنف او نوع كان بل يكون ذلك محتكرا  
للحكومة (م) ٢ قد ترخص لناظر مالية حكومتنا ان  
يعطى استغلال هذا الاحتكار بالالتزام (م) ٣ السيجار  
الموجود الآن بالكرك او الذي يرد قبل مضي خمسة  
عشر يوما من تاريخ صدور امرنا هذا ويكون جرى  
شحنه قبل تاريخ امرنا هذا يجوز ادخاله في القطر المصري  
ويعه بدون مانع بمعرفة اربابه بعد ان يدفعوا عليه  
الرسوم بمقتضى التعريفة المقررة بامرنا الرقم ١٨ ابريل  
سنة ٨٨ ومع ذلك على ارباب السيجار ان يخبروا  
ادارة عموم الكمارك في ميعاد عشرة ايام اعتبارا من  
صدور امرنا هذا عن مقادير السيجار التي في الطريق  
وان يضعوا عنها تامينا قيمته عشرون بالمائة من رسوم  
الكرك (م) ٤ السيجار الوارد للقطر على سبيل المرور  
(ترافيت) يجب وضعه في مخازن الكرك

سجل عمومي — ٠ (ر) صور (م) ٧٠٠

سجل الحكومة (سرقة) — ٠ (ر) فك الاختام  
(فق ١٤٣)

عليه المديرات وباشمهندسها وتقديمها اليه وحيث من  
اللزوم الوقوف عما اذا كانت الجهات اجرت حصر ما  
ذكر على حسب ما تحررها ام كيف وان كان تم الحصر  
فاذا جرى في الكشوفات المشتملة عليه هل ارسلت لاي  
جهة ام لا زالت باقية بالمديرات فبناء عليه صار النشر  
للمديرات عموما وهذا السعادتكم لكي اذا كان كشف  
الحصر ما زال باقيا بالمديرية يسرع بارساله لهذا الطرف  
واذا كان ارسل للجهة يفادعنه وعن تاريخ وغرة المكاتب  
الذين ارسل بها اليها وتفصيلات معلومات المديرية  
بما تم في ذلك انما تكون الافادة عن ما ذكر بدون  
تاخير (حاشية) وقد تحدد لورود الافادة عن ذلك مدة  
لا تتجاوز غايتها عشرة ايام تمضي من تاريخه وللعلومية  
وسرعة المجابة في خلال تلك المدة اقتضت التحشية  
سائر — ٠ (ر) دين سائر

سائرة (خدمة) — ٠ (ر) معاش ٢٢ ستمبر سنة ٨٤  
احتياطي

سائق دابة — ٠ (ر) سرقة (فق ٢٩٣ — مخالفات  
(فق ٣٤١ — ٣٤٢)

سائق وابور — ٠ (ر) احتياطي ٣١ اكتوبر سنة ٨٩  
سبب — ٠ (ر) فذف (فق الباب السابع

سبب موظف او قاضي او محكمة او وكيل دولة او افراد  
الناس — ٠ (ر) جريدة (فق

سبب الحاكم — ٠ (ر) مقاومة  
سبب غير علني — ٠ (ر) فذف (فق ٢٨٣

سبب غير علني وغير مسند على امر معين — ٠ (ر)  
مخالفات (فق ٣٤٦

سبب القضاة — ٠ (ر) مخاصمة القضاة (م ٦٦١  
سبب — ٠ (ر) اسباب

سبب الشفعة — ٠ (ر) شفعة (مجلة ١٠٠٨ : شفعة  
سبب صحيح في المنقول — ٠ (ر) حق عيني (ق

٦٠٧ — ٦٠٨  
سبب صحيح — ٠ (ر) انتقال الملكية (ق ٢٧٠

٠ تهديدات وعقود (ق ٩٣ — مدة طويلة (ق ٧٦  
سبب معلوم — ٠ (ر) مدة طويلة (ق ٧٩

مناستيلك — ٠ (ر) احصاء — ٠ تعداد  
مجايعية (مصرف) — ٠ (ر) سمنود

سجل - (ر) تخريب (ق) ٣٣٨ - دفتر

سجن - { منشور من الداخلية للجهات بتاريخ ١١ رجب سنة ١٢٩٦ (١ لولي سنة ٧٩) }

ما توضح بهذا هو صورة ما تحرر في تاريخه من الداخلية لضبطية سكندرية بشأن ارباب التجنابات الذين يحكم عليهم بالالبان بناء على جنابات تصدر منهم او يكون الحكم عليهم بجناية وببالغ حقوق وبعد انقضاء مدد جزائهم يحضروا لها متى ترى اجراؤه في خصوصهم بالكيفية الواضحة تنصليتها بذلك المحرر وحيث منقضي معلومية المديرية والاجرا حسب ما ما نص به لزم شرحه بما ذكر وتاريخه تحرر ايضا بجهات الانقضاء بذلك

(صورة ما تحرر لضبطية اسكندرية)

في اربع الاخر سنة ٩٦ مرة ٩٧)

قد تبين من افادة سعادتك الرقبة ٢٩ ربيع الاول سنة ٩٦ مرة ١١ ما استفيد منه انه بناء على ما سبق نشره من الداخلية في ١٤ جمادى الاول سنة ٩٤ يلزم حصول الاسعاف من الجهات في تحصيل المبالغ التي يتحرر لم من الضبطية بتحصيلها نظير اجر من يقتضي ارسالها الى جهاتهم من ارباب التجنابات الذين يلحقون بالالبان بعد الافراج عنهم منه لانقضاء مدد جزائهم وابعاث ذلك اليها للحصول على عدم استمرار سجنها مدد اخرى ومنع ما يترتب على ذلك من المضايقة والوخامة ومحلات السجن جاري ورود افادات من الهجرة عن سيفرج عنهم بعد مضي خمسة عشر يوما ومع تكرار التخريب لجهاتهم بطلب تلك الاجرة فتارة يقال بعدم امكان تحصيلها وطورا يقال بعدم اللزوم لاعادتهم او بالاحالة على جهة اخرى كما حصل في شأن الشخص المدعو عبد العال مرزوق الوارد بخصوصه افادة الضبطية مرة ٩ ولهذا لم ينقطع وجود الشخص بسجنها منهم والتكليف بصرف جناية لم واستمرارهم في السجن والاصل في ذلك هو تطلب جهاتهم اعادتهم لم بعد انقضاء مددهم لتحصيل ما يكون محكوماً بتحصيله منهم من المحقوق على ان المحقوق المحكوم بتحصيلها من ارباب التجنابات لم تخرج عن ثباتها بالمحقوق الموضح عنها بما سبق نشره في ٧ جمادى الاخرة سنة ١٢٩٤ الذي من مقتضاه انه عند ما يطلب من جهات الادارة تنفيذ حكم في مادة حقوق فيبعد تكليف المديون بالدفع ومضي يوم او اثنين يطلب من المحكوم له ارشادها عن موجودات مدينونه وبناء على دلالة وطلبه توقيع الجز عليها يجري ييها بعد استيفاء ما يلزم نحوها من الاجرات بدون سجن المديون ولهذا وما ترى لسعادتك من انه مع نفاذ مفعول حكم التجنابة لم يبق سوى المادة المحفوفة وعدم الاحتياج لابتداع من ذكرها بالسجن بعد الافراج عنهم من محل الجزاء وعدم الفاتحة من اخذ ضمانات حضور او غروم عليهم كما صدرت به افادة المجلس الابتدائي الى الضبطية في ٢٤ الحالي فضلا عن عدم امكان الحصول عليها من اكثرها مرغوب النظر وصدر ما يوافق وحيث في الواقع ان ابقاء ارباب التجنابات بالسجن بعد الافراج عنهم من محلات الجزاء ما لا تقتضيه العدالة ولا تساعد عليه القوانين

المرعية ومن المعلوم ان منهم من يكون الحكم عليه في نظير جناية بدون ان يشترط فيها حقوق تستلزم الفصل بعد انقضاء مدد جزائهم ومنهم من هو محكوم عليه بجناية وحقوق معا ومع وفاة مدد الجزاء يكون حكم التجنابة نفذ مفعوله وقد يوجد من هؤلاء هؤلاء من يكونوا من المتصفين بالشفاة فلماذا ومنعاً من استمرار من ذكرها بالسجن بعد وفاة مدد جزائهم وعدم التكليف بصرف جناية لم يكون من المنقضي ان من يكونوا من هؤلاء الأشخاص متصفين بالشفاة فوان كان الحكم عليهم قاصراً على جناية او مشتركاً بمحقوق فعند انقضاء مدد جزائهم وحضورهم للضبطية يبعثوا مع مخصوص من طرفها الى المديرية التابعة لها بالادام حتى يعرفها يجري ما يلزم من التصفين عليهم واخري عن حالة اقتدار من يكون منهم محكوماً عليه بمحقوق مراعاة ما يقتضيه المنشور الصادر في ٧ جمادى الاخرة سنة ٩٤ المنفي ذكر ومن يظهر اقتداره منهم على اداء ما هو محكوم به عليه يجري تحصيله تنفيذا لاصل الحكم الصادر عنه ومن يظهر لها عدم اقتداره يجري ما يقتضي نحوه حسب ما تستدعيه الاصول المتبعة في ذلك وما عدا من ذكرها فاذا كان الحكم عليهم هو في نظير جناية فقط فعند حضورهم للضبطية يجري اطلاق سبيلهم واما اذا كان الحكم مشتركاً بمحقوق فيرسلوا ايضا الى الجهات المضرين منها على وجه ما توضح حتى بمعرفة جهاتهم يجري في شأن المحقوق المحكوم بها عليهم حسب ما ذكرنا في كل فقرة اجر من يجري اعادتهم بجهاتهم من هؤلاء هؤلاء واجر الخصوصين الذين يتبعون لتوصيلهم واجر عودته اولئك الخصوصين تصرف من الضبطية ومنهم الذي يظهر بعد وصولهم بجهاتهم اقتدارهم على اداء تلك الاجرة بمعرفة تلك الجهات يجري تحصيل قيمتها منهم وتسديدها للضبطية والذي يظهر عدم اقتدارهم تشعر الضبطية عنهم لاجل احتساب ما صرف منها على ذلك من ضمن مصروفاتها ومن هذا يتراعى قيد الواقعة التي حكم على كل شخص منهم بسببها وسنهم وواصفهم بسجلات الضبطية كما انه عند ارسالهم لجهاتهم يتوضح لها عن قيد ذلك بسجلات عدم سقوط سوابقهم من سجلات الطرفين وبناء عليه لزم تحريره لسعادتك بالاجراء كما ذكر

سجن - { منشور صادر من الداخلية في ٧ راسنة ١٢٩٧ ١٩ مارس سنة ٨٠ }

سعادة الباشا ناظر الحفانية ارسل للداخلية مكتوبة رقم ٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ مرة ٣٢ بمعنى انه مع صدور احكام من بعض المجالس المحلية في قضايا جنائية بالاكتفاء في حق المسجونين المسؤولين فيها ما كان يحصل من جهات الادارة الافراج عنهم مع انه لزوماً عليها انه مجرد صدور احكام المجالس المحلية بالافراج عن مسجونين او بالاكتفاء بمدد سجنهم او بالحكم عليهم بمدد اقل مما لبثوه بالسجن فقبل تقديم الاجابات اللازمة للمجالس المتقضي لها الاجابة بصير الافراج عن اولئك المسجونين ان لم تكن جهة الادارة معارضة في الحكم

## ملحوظات

وحيث هذه الحالة لا يوافق استمرارها اذ انها تستدعي الانتقاد وما هناك ما يدعوا لان يعامل بها الا القاتلون او المتهمون والمشبوهون في القتل وان ما عداهم من ارباب الجنايات السائرة يراعى فيهم ان يكون ارسالهم بحالة تحفظية مستحسنة فلزم تحريره ليتنبه بالاجرى كما ذكر وفي تاريخه كتب لجهات الاقتضى عن ذلك في ٥ محرم سنة ١٢٩٩

سجن — { منشور بشأن دوام ملاحظة محلات السجون وتنقد احوال المسجونين وموجبات سجنهم والاهتمام بنهوض قضاياهم وعدم سجن احد بدون امر قانوني والافراج عن المترأى عدم موجب لسجنهم والتضمين على من يلزم منهم انه لما كان من الامور المهمة دوام ملاحظة محلات السجون وتنقد احوال المسجونين وموجبات سجنهم والاهتمام بنهوض قضاياهم وكان اتخاذ السهولة بالسجن في جميع المواد او غالبيتها بغير نظر لدواعيه مؤدياً لدوام وجود المسجونين في حالة ازدحام ويترب من هذا اضرار بالصحة العمومية وخلل في النظام المرعي الذي من مقتضاه عدم توقيع السجن على احد بدون امر قانوني موجب لذلك وقد يوجد بالسبب المذكور مسجونون كثيرون في الجهات وقضاياهم متروكة في حيز التأخير ولا يهتم بنهوضها ومنها ما يمضي على المسجون فيه مدة ربما تزيد عنها يلزم الحكم به عليه ومنها ما يكون جزئياً لا يستدعي السجن الا بعد صدور حكم فيه ومنها ما لا يستلزم السجن اصلاً وفي ضمن هذا ما هو من المواد الحقوقية التي تتعلق رؤيتها بجهات اختصاصها ولا لجهات الادارة صلاح في السجن بخصوصها فبناء على ما ذكر وكون انه من العدالة مراعاة عدم سجن احد بغير داع قد حررنا هذا بامل النظر في دواعي واسباب سجن كل شخص من الموجودين بحسبخانه ذاك الطرف ويفرج عن ما يترأى عدم موجب لسجنهم مع التضمين على من يلزم التضمين عليه منهم اصولاً ولا يبقى بالسجن الا ذوو الجنايات الجسيمة كقاتل او متهم او مشبوه في قتل او سارق او صادر عليه حكم بالسجن ثم تحصل المبادرة والاعتناء بتقديم نظر ونهوض قضايا هؤلاء عما سواها مما لم يكن فيه مسجونون كي لا يلبث اوليك المسجونون في السجن زمناً طويلاً مع دوام ملاحظة محلات السجن حتى انها

وترغب اعمال ابللو عنه اما اذا نظرت لزوم اعمال ابللو فبوقته تقدم اوجه المعارضة للمجلس المختص بالنظر في ذلك لاجل الحصول على صدور حكمه بما يترأى بدون تاخير منعا للتضرر من طولة السجن وحسم المشغولية ولهذا يراد مكتابة جهات الادارة بالاجراء على وجه ما ذكر وما انه من الاقتضاء سريان الاجراء حسب ما اشارت الحقانية فقد تحرر بشاريخه لجهات الادارة بذلك وهذا للعمل بمقتضاه

سجن تحت دين — { منشور صادر في ٢٩ ذى سنة ١٢٩٧ { ١٢ نوفمبر سنة ٨٠ } انه مع تعدد صدور المنشورات الاكيدة والتنبيهات الشديدة بما مقتضاه عدم جواز سجن اي شخص كان بالنظر لتحصيل ديون او حقوق تكون مطلوبة منه وان يكون الحصول على سداد ما عليه بواسطة الحجز على موجوداته وبيعها على التفصيلات الواضحة بها قد علمنا ان بعض الجهات لم تكن مجرية تنفيذ مفعولها بل لم تنزل مجرية سجن اناس تحت تحصيل ديون منهم وحيث القصد من تلك المنشورات انما هو استدامة مراعاة اجراء مقتضاها وليس الغرض منها مجرد العلم بها بعد وصولها للجهات وتركها سدا فلمذا تراءى استئساب تجديد النشر والحالة هذه للجهات بالحث على دوام مراعاة تنفيذ ما صدرت به تلك المنشورات وعدم سجن احد كلياً تحت تحصيل ديون او حقوق بل يكون الحصول عليها بحسب ما سبق به التوضيحات واعلان سائر مستخدمي الادارة بذلك وتفهمهم ان من يحصل منه مخالفة في الاجراء على وجه ما ذكر فلا بد من محاكمته قانوناً كائناً من كان ولهذا تحرر في تاريخه لجهات الاقتضاء بذلك ومن الجملة هذا للمعلومية والاجراء بموجبه

سجن — { منشور ما يجري في ارباب السوابق والجنايات { التجاري ارسال للمحرسة مغلولين في اعناقهم وايدهم في ٢٧ نوفمبر سنة ٨١

قد علم ان الاشخاص الذين هم من ارباب السوابق والجنايات على اختلاف انواعها بجهات الاقاليم جاري ارسالهم للمحرسة حالة كونهم مغلولين بالحديد في اعناقهم وايدهم والمحافظة عليهم ليحسبونهم من اطرافها ويمرون بهم من الشوارع بهذه الحالة الشنيعة

تكون في حالة انتظام وتستعمل فيها اجراءات النظافة على الدوام لمنع مايتأتى منه ضرر للصحة واعمال العيارات اللازمة عليها وعلى المسجونين بمعرفة حكماء جهتهم وعدم ادخال احد بالسجن من الآن فصاعدا في مواد جزئية او متعلقة بمحتوق من مثل من توضع عنهم وستنظر بعد هذا ما تحصل به العناية والاهتمام في هذا الامر وتعلم ان تكون اجراءات سعادتك عادلة على الدوام مطابقة الى مبادئنا ومقاصد الحضرة الفخيمة الخديوية

سجن — ( منشور من نظارة الداخلية في ٢٣ أيلول سنة ١٩١٠ (٥ نوفمبر سنة ٨٢) بشأن تفقد حالة

السجون ونظافتها ومراعاة احوال المسجونين وصحتهم من اول واجبات كل مأمور مستقل ان يكون عالماً باحكام الاوامر العمومية المستديرة الاجراء حتى يمكنه ان يطبقها على اجراءاته وحيث ان مسألة السجن هي من اهم الامور التي يجب قانوناً وانسانية على كل مأمور ان يلتفت اليها ويحسن حالها على قدر ما يمكن وطالما تكررت التنبيهات وتعددت التاكيدات شفاهاً وتحريراً بالبحث والحض على مداومة الالتفات اليها ومع وجود الاوامر والمنشورات المخلدة بكافة الجهات القاضية بتقنين حالة السجن ونظافتها ومراعاة احوال المسجونين وصحتهم فلم يحصل الالتفات لذلك من بعض المأمورين حتى علم ان بعض السجن والحالة هذه في حالة سيئة وان بعض المسجونين المنقطعين مع فقرهم وشدة احتياجهم لم تحضل المراعاة او الدقة في صرف الجراية المقتضية اليهم حسب الاوامر الصادرة وان حضرات المأمورين لم تحركهم الشفقة الانسانية لتفقد السجن ومن فيها ولو مرة في كل اسبوع مسافة نصف ساعة في اثناء ذهابهم لمركز مأمورياتهم صباحاً وعودتهم مساء على ان هذا الامر مهم وما يلزم الاعتناء به فقد دعنا الضرورة لصدور هذا المنشور المعلن بالانذار ولعله ان يكون اخر اخطار في هذا الاشعار واملنا في همة سعادتك اتباع الاجرى بمقتضى الاوامر والمنشورات السابق صدورها في هذا الباب واستمرار العمل بموجبها بدون احتياج لتكرار المكاتبات

سجن — ( منشور مهم من نظارة الداخلية رقم ٩٢٠٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ (١٠ يناير سنة ٨٢)

انه بناء على ما رأتها نظارتنا الداخلية والحفانية قبل هذا

التاريخ من لزوم تعيين مندوبين من طرفها لتفتيش السجن والتحرى عن حالة المسجونين بالجهات قدندب لذلك حضرة عمر افندي رافت من مأموري التفتيش بالداخلية مندوباً من قبلها وحضرة محمد مقبل بك من مفتشي الحفانية مندوباً منها ايضاً وبعد مرورهما على بعض الجهات قدمت للداخلية تقارير منها علم بما فيها ان بعض الجهات ليس موجوداً بها دفاتر لقيد المسجونين لاجل معرفة تاريخ سجن كل شخص وتاريخ الافراج عنه واسباب سجنه وبعض الجهات دفاترها في حالة غير منتظمة وعمليتها محولة على احد المسجونين وانه عند الافراج عن هوفي عهده دفتر السجن تحول على خلافة من المسجونين ايضاً والبعض فضلاً عن كون دفترها على حالة غير منتظمة كما توضح فان توازيح السجن على غير صحة وفيها تباين بالنسبة للتوازيح الموجودة باوراق القضايا وان الجاري عملية دفتر السجن ببعض الجهات هو من العساكر المحافظين وبناء على ذلك تحرر لجهات الادارة من نظارة الداخلية بما يلزم لاجراء ما فيه انتظام اعمال تلك الدفاتر ثم تصادف مع ذلك ورود افادة من نظارة الحفانية مؤرخة ١٤ صفر سنة ١٣٠٠ نمرة ٢٤٤ اوضحت فيها انه بالنسبة لما علم لها من التقارير المقدمة من حضرة مندوبها الموصى اليه من ان دفاتر المسجونين بالجهات الادارية غير منتظمة ولا مستوفاة ولكون دفتر سجن المحاكم المختلطة مستوفياً التوضيحات المختصة بالمسجونين قد ارسلت صورته كي اذا رؤي الاجراء على غمطه موافقاً بالجهات الادارية يجري ما يلزم لذلك — وبما ان دفاتر السجن هي المعول عليها في معرفة مدد السجن ومن الضروري ان تكون عمليتها سارية على حسب القواعد المرعية لحصول الضبط والربط فقد تحررت صورة من رسم الدفاتر المحكي عنه بحسب ما تراءى لها هي مرسلة مع هذا الاجراء على مقتضاها بجهة طرفكم بحيث يكون اجراء هذه العملية بمعرفة من يلزم من كتاب ذاك الطرف والتاثيرات التي يصير اجراءها تكون من مقتضى الاذونات التي تصدر من رئيس المصلحة او وكيله بالسجن والافراج بايضاح الاسباب حتى ينتظم سير هذه الدفاتر وليكن معلوماً انه اذا اتضح عند حصول التفتيش بمعرفة من

## ملحوظات

والمدد التي لبثوها بالسجن وسبب تأخير قضاياهم وتقديم تقارير بما يرونها فيها وفي المتسببين في التأخير وكذلك من حيث ان خفارة السجن هي في عهدة عساكر الجندرية وهؤلاء العساكر معين عليهم مفتشون من وظائفهم المرور للتفتيش على العساكر وبالضرورة انه عند توجه اولئك المفتشين لمباشرة مامورياتهم ينظرون السجن المرتب لخفارتها العساكر المذكورة واذا نظروا لملاحظات او مخالفات متعلقة بالمسجونين او بمجلات السجن فطبعاً انهم يخطرون عنها سعادة قومندان عموم الجندرية والبوليس اولافاولا وسعادته يبلغها لنظارة الداخلية بوقته وبورودها لهذا لا بد من النظر فيها والتحري عن المتسبب في تلك المخالفات واجراء اللازم لمحاكمته فقد نشرنا هذا وبالجمله ثم على سبيل الاخطار مؤملين انه مع الاجراء حسبما سلف ايضاحه يصير مراجعة المنشورات المتعدد صدورها فيما يتعلق بالمخسختات وتققدتها وانجاز القضايا وغير ذلك مما هو منصوص بتلك المنشورات والمحافظة على الاجراء بموجبه حذرا من ترتب ملامة او محاكمة على احد من ماموري ذاك الطرف مع ملاحظة تقديم استيفاء قضايا المسجونين على ما سواها ودوام النظر في درجة جنائية كل منهم ومن توجد جنائته خفيفة وتساعد حالتها على الافراج عنه او تكون جنائته لا تسدعي سجنه فيفرج عنه حسب القواعد المتبعة وفي كل الاحوال لا يسجن احد بغير موجب او بغير اذن رسمي يصير قيده بالدفتري المعد لتقيد المسجونين كما هو اللازم

سجن — { منشور من نظارة الداخلية في ٢ ذى سنة ٢٠٠  
(١٤ أكتوبر سنة ٨٣) }

من حيث ان المجالس النظامية ستبدي في اعمالها عن قريب فينبغي انه عند افتتاحها لا يكون في السجن احد الا من كان منها بجناية جسيمة ومن لم ينسر اطلاقه من السجن لضامة فلذلك اكلفكم باجراء تحقيقه بنفسكم اذا امكن ذلك في كل قضية من قضايا كل من الاشخاص المسجونين لان سجون ادارتهم وابقاء من يكون من هؤلاء الاشخاص منها بهم جسيمة بالسجن واخلاء سبيل المسجونين الاخرين بالقضانة موقفا بحيث انهم يكونون ملزومين بالمحضور امام جهة الاختصاص عند طلبهم لها ومع ذلك لا بأس من اطلاق سبيل من كان من هؤلاء المسجونين منها بهم جسيمة اذا كانت تلك النهم غير مؤثرة بشهود وبنية اما اذا سبق الشروع في تحقيق قضاياهم

سيمنون من هذا الطرف ان الاجراء وقع بخلاف ذلك فالمسؤولية تعود على وفي تاريخه تحرر لباقي الجهات بذلك للاجراء بموجبه

سجن — { منشور من نظارة الداخلية في ٤ ج سنة ١٣٠٠ (١٢ ابريل سنة ٨٣) }

انه مع سبق صدور المنشورات الاكيدة من نظارة الداخلية لحضرات ماموري الادارة بدوام تققد احوال السجن والمسجونين وعدم تأخير قضاياهم ما زلنا نرى من الكشوفة المقدمة شهرياً من الجهات وجود اشخاص بكثرة في الحبوس وقضاياهم متاخرة وبالكاملة في ذلك مع سعادة الباشا ناظر الحفانية قد استحضر حضرات رؤساء المجالس واستفهم منهم عن اسباب تأخير الحكم في القضايا فلم مما ابدوه ان تلك التأخيرات ناشئة عن تقديم القضايا للمجالس بدون استيفاء وعدم الاسعاف من اقلام النضايا وماموري الضبطيات والمراكز في اعطاء الايضاحات او اجراء التحريات التي تطلب باوقاتها ومع ذلك فقد التفتي سعادته على حضرات الرؤساء الموما اليهم التنبيهات الاكيدة برؤية القضايا والفصل فيها بدون تأخير وبناء على ما ذكر صار الواجب بالنسبة لجهات الادارة والحالة هذه التاكيد من طرف على نظار اقلام الدعاوي والاقسام بجهات قبلي وماموري الضبطيات والمراكز ومن هم منوطون باعمال تحقيقات او استيفآت عن هذه القضايا من المامورين بجهات بحري بانهم من الآن فصاعدا يقدمون القضايا للمجالس مستوفاة الاطراف وانحائها كل الاجراءات المقررة لان تكون صالحة للحكم وكذلك اذا طلب منهم استيفآت او تحريات واعلان اشخاص او ارسال اشخاص لاخذ اخر اقوالهم سواء كان طلب ما ذكر عن قضايا بالمجالس او بالمديرية طرف تم او مديرية اخرى فتصير المبادرة في انجاز هذه الطلبات باوقاتها حتى لا يكونوا هم المتسببين في تأخير الحكم في تلك القضايا او تأخير استيفائها على الوجه الاتم وتقديمها للمجالس ومن يحصل منه تهاون او تفصير في ذلك فيحاكم قانوناً ويكون معلوماً انه سيصير تعيين مندوبين من نظارتي الداخلية والحفانية لتققد احوال السجن والتحري عن كيفية المسجونين

ومنظور الاستئصال على شهادات تؤيد ما اتهموا به فهو لا يصير ابتداءً بالسجن لغاية اتمام التحقيق الذي يجب نهى في اقرب وقت ولاجل ان تغفلوا على حقيقة امر تلك النهم نشرعون في تحقيق كل مسألة بغاية الدقة انما بالنظر لكثرة الاعمال المحالة على عهدكم واهميتها لربما لا يدرك لكم الشروع بنفسكم في هذا التحقيق فيجب عليكم في هذه المحالة مخافة الداخلية وفي تبادل بان ترسل اليكم مندوباً من ذوي المهارة والاستعداد لاجراء التحقيق تحت اوامركم ويجب عليكم ايضاً ان ترسلوا لهذا الطرف كسفاً مخصوصاً عن كل شخص على حدته من الأشخاص المسجونين الان او من يصير سجنهم في المستقبل من الذين يقتضي احواله قضاياهم على المجالس لكي بعد وروده يرسل الى حضرة النائب العمومي لدى المجالس ويتوضح في كل كشف من الكشوفات ابذكرة ملخص الشهادات المعطاة في حق كل منهم ويكون معلوماً لكم حق المعلوماتية بانه لا يسوغ للسجنات قبول اي شخص ما في السجون الموطون بمجراتها ما لم يكن بمقتضى امر بالكتابة صادر في هذا الخصوص من جهة الانقضاء ويكون هذا الامر شاملاً للايضاحات الالية وفي اذا كان الامر بالسجن يتعلق بشخص من الأشخاص المحكوم عليهم باحكام من المجالس فيتوضح فيه النية التي بني عليها الحكم ومدة السجن واما اذا كان الامر يتعلق باحد من الأشخاص الغير محكوم عليهم بنهي من المجالس فيبين فيه ما اذا كان مجتنباً حياً في حين صدور حكم في حقه (وفي هذه المحالة يتوضح ما هو المجلس المنظور به قضيته) واول انتظار الاتمام تحقيق جار بمخصوصه ويراعى في هاتين المحاليتين ايضاح سبب سجن الشخص (اعني بآية تهمة) ثم يلزم اصدار امر نظير الامر المذكور بالايضاح الكافي عن كل مسجون سبق سجنه قبل الان وتحفظ كافة هذه الاوامر بطرف السجن — فمن جيع ما ذكر يعلم محضرتكم ان من يسجنون من الأشخاص لابد ان يكونوا من الثلاث طبقات المينة ادناه وفي (اولاً) الأشخاص الصادر في حقهم احكام (ثانياً) الذين لم يحكم عليهم وانتمى تحقيق قضاياهم ومقتضى احوالها على المجالس (ثالثاً) الأشخاص الذين يسجنون انتظاراً لتمام تحقيق قضاياهم — وعلى اي الاحوال لا يقتضي سجن احد الا بمقتضى امر بالكتابة كما سبق الذكر — وارى قبل ختام هذا المنشور لزوم توصيتكم كل التوصية بملاحظة استمرار وجود السجون بحالة تامة من النظافة حسب مقتضيه الشروط الصحية واذا رغبت بعض الايضاحات او وجدت صعوبات في تنفيذ ما دون هذا المنشور فعليكم بمخافة الداخلية عنها

سجن — { منشور من نظارة الداخلية في ٢٥ ذى سنة ١٣٠٠ (٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٣) }

وردت للداخلية افادات من سعادة مامور ضبطية مصر واخيراً غرة ٦٩٣ بما مقتضاه ان مرتكبي الجنايات من الحرمانات جاري الحكم عليهم من المجالس يجازاتهن بالابلكخانه المدد التي تتقدرون بناء على ذلك فما يكون منهن من جهات الاقاليم جاري ارسالهن من طرف

المدير بالاضبطية للاحاقن بالحل المعروف بالابلكخانه المدد المحكوم بها عليهن مع ان ورشة الابلكخانه كانت في العهد السابق بيولاقي بجواره ورشة تشغيل القطن وغيرها ومذ كان جارياً ادارة هذه الورش بالحرمانات المحكي عنهن كان جارياً تشغيل فيما يلزم من اشغال الورش المذكورة ومن عهد ابطال ادارتها من مدد زمانية صار نقل هؤلاء الحرمانات بسجن مخصوص بالضبطية ولم يكن به اشغال مما كانت قديماً في الورش المحكي عنها والان هذا السجن صار كباقي السجون التي في سائر الجهات وانه لكون هذا الحل لم يكن كافياً لقبول سجن الحرمانات اللاتي من جهات الاقاليم والمحافظة فضلاً عن ان ارسالهن هو بصفة الاحاقن بالابلكخانه التي ليس لها وجود ومع عدم وجودها ومراعاة ما تقتضيه واجبات الصحة من تراكم المسجونين بذلك الحل فالضبطية لا يمكنها قبول الحرمانات التي يردن من تلك الجهات بالقول عن الاحاقن بالابلكخانه اذ ان كل جهة موجود بها محلات مسجون مثل الضبطية واراد سعادته التحرير من هنا للجهات بعدم ارسال حرمانات مذنبات يكون محكوماً عليهن بالابلكخانه بل بتنفيذ عليهن الحكم بالسجن في جهاتهن وجيث في الواقع ان ارسال النسوة اللاتي من هذا القبيل الى الضبطية قولاً بالاحاقن بالابلكخانه التي لم يكن لها وجود كما ذكر بل ان الحل المخصص الآن بها هو عبارة عن سجن فقط لم يكن له فائدة اذ ان محل السجن المذكور لم يخرج عن كونه مساوياً لسجون الجهات خصوصاً وان هذا الاجراء يكلف الحكومة بمصاريف اجر سفر ياتهن من الجهات لمصر مع الخصوصيين الذين يتعينون عليهن فاجتناباً من كل ما ذكر ومراعاة لعدم حصول وخامة او امر مضر بالصحة بالسجن المذكور ترا آء موافقة عدم ارسال نسوة من هذا القبيل الى الضبطية من الآن فصاعداً والاكتفاء بايداعهن بسجن الجعات محل مخصوص حتى يقضين المدد المحكم بها عليهن وعلى ذلك قد كتب في تاريخه لمن لزم بالاجراء كما ذكر وهذا بكم للمعموية ومراعاة العمل بمقتضاء وقد حررنا في تاريخه بنظارة الحفانية بقصد اخطار المجالس بعدم وجود

## ملحوظات

سجن - منشور من نظارة المالية في ١٩ مارث سنة ٨٤

ان المنشور المحرر بمجر الكرييا الصادر لمحضرتكم بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٨٨٤ نمرة ١٨٨٤ يخصص ماهيات خدمة مصلحة السجن قد صار ابطال ما فيه من الاحكام متعلقا بكيفية قيد ما يصرف من الماهيات المذكورة فيقتضي والحالة هذه ان يتبع الاجرا من الان فصاعدا على حسب التعليلات الاتية في جميع ما يصرف من الخزينة جهتم لحساب ادارة عموم السجون وهي - استخدام السجون الكائنة في دائرة الجهة ادارة حضرتكم بصرف مقدم معرفة هذه الجهة وكل تعديل او تغيير يحدث في هيئة المستخدمين المذكورين يصير اخطارها عنه من ادارة عموم السجون - ماهيات المستخدمين المذكورين تصرف ما تصرف من خزينة جهتم بناء على تقديم كشوفه موقعا عليها من ناظر السجون المدرب من طرف مدير عموم السجون لطلب شهرها صرف الماهيات المستقاة لمستخدمي مصلته - المصروفات المتنوعة لا تصرف من خزينة الجهة الا بموجب طلب قانوني موقع عليه من ناظر السجون ومصدق على صرفه من مدير عموم السجون - المصروفات التي يصير اجراؤها لحساب ادارة عموم السجون. نورد بحسابات جهتم ضمن باب خصصي على حسب البيان الاتي - ٢١ ادارة عموم السجون - بند ١ مستخدمون - بند ٢ مصروفات متنوعة يانها - ثمن خبز السجون والنجارين - حفظ السجون - مصاريف اقتال ( الميونيون والجانين ) - بدل سفرية - ادوات كتابة - مصاريف نفرية - بند ٣ بناء وتصلح السجون

سجن - منشور من نظارة الداخلية في اول ابريل سنة ٨٤

بما انه قد علم لنا من اخبار جناب مدير عموم السجون ان المجالس المحلية جارية اصدار مضابط للجهات الادارية باحكام متوقعة على المسجونين فيها ولعدم اعلانها الى ماموري السجون من حضرات المديرين والمحافظين ليجري التأشير بمقتضاها امام اسما المسجونين لازال باقيا بالسجون كثير من اولئك الاشخاص واسماؤهم مرصودة في دفاترها بغير تأشير امامها بما حكم به عليهم فرفعا لما ذكر تكلف حضرتكم من الان فصاعدا بان ترسلوا ماموري سجون جهتم كشفا مستوفيا عن كافة المضابط الصادرة اليها من عموم المجالس في حق من هم مسجونون تحت ملاحظتهم مع الاستمرار على هذا العمل لكي لا يحصل ادنى ارتباك في المستقبل

سجن - قرار من نظارة الداخلية في ١٢ ابريل سنة ٨٥

بالغاء ادارة السجون وتقرير احكام اخرى بهذا

الثان

( ناظر الداخلية ) بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٢ مارث سنة ٨٥ بالتصديق على اللائحة الداخلية لسجون الحكومة - حيث انه من الضروري لتنفيذ هذه اللائحة ان تكون ملاحظة كل سجن مباشرة وبغاية الضبط والدقة حتى تترتب عليها الفائدة المطلوبة - وحيث ان هذه الملاحظة يلزم ايضا ان تكون تحت مراقبة سلطة مخصوصة تهتم بتنفيذ تلك

ورشة البلكانة الآن بانهم يصدرن احكامهم التي من قبيل ما ذكر بالجلس بسجن الجهة التي يكون فيها هؤلاء الجانيات

سجن - منشور من نظارة الداخلية في ١٨ محرم سنة ١٣٠١ ( ١٩ نوفمبر سنة ٨٢ )

قد سبق ان مديرية الغربية افادت الداخلية بان المهمات المعدة لحفظ المسجونين بالسجون كانت مقيدة من سابق بدفاتر المديرية بعهدة من كانوا محافظين على السجون من العساكر السابق رفتمهم والآن صارت بعهدة من استلموا وظائفهم من عساكر الجندرية وانه مع تبعتهم لمعموم الجندرية وحصر ماهياتهم وملبوساتهم والمهمات التي بعهدهم بحساباتها يكون من الضروري حصر تلك المهمات بها ايضا وباستمراج راي المالية في ذلك وردت منها افادة رقيمة ١٠ محرم سنة ١٣٠١ نمرة ٣٣٦ بانه مع حصر صنف وموجودات الجندرية بدفاتر صنف عمومها وتقديم حسابات عنها للمالية لا ترى مانعا من نقل المهمات المتقدم ذكرها على عموم الجندرية واخطارها عنها من المديرية وتقديم سندات الاستلام للاضافة بموجبها بحساباتها مقابلية الخصم بدفاتر صنف المديرية وحيث تحرر لمديرية الغربية باتباع ما اشارت به المالية ومن الاقتضاء مراعاة الاجراء على هذا الوجه يباقي الجهات فقد كتب لهم في تاريخه ايضا بذلك واقتضى ترفيحه تكم للمعلومية بما ذكر واجراء مقتضاه

سجن - منشور من نظارة الداخلية في ٤ جاسنة ١٣٠١ ( ٢ مارس سنة ٨٤ )

جناب مدير عموم السجون المصرية اوضح فيما ورد منه بان تاريخ ٢٥ فبراير سنة ٨٤ نمرة ٩ ما يفيد عدم امكان تحرير الكشف المنتضي تقديمه للداخلية من المسجونين كل خمسة عشر يوما بالايضاحات المطلوبة لعدم حصول الاشعار من الجهات لماموري السجن عند تقديم قضايا المسجونين للمجالس ولا عند انتقالها من درجة الى اخرى ويراد مخابرة الجهات بما يلزم عند ذلك وحيث ان انتظام سير اشغال مصلحة السجون يستدعي اخطار ماموريها عن تنهي قضاياهم من المديرية واحالتها على المجلس المحلي للتأشير امام اسماهم بانتقال السجن على ذمة المجلس حتى انه لذي طلب الكشف من المصلحة ببيان مقدار المسجونين على ذمة المجالس يمكنها تحرير وتقدية فيناء عليه قد كتب بتاريخه لمديريات قبلي باتباع الاجراء هكذا ومن المصلحة هذا تكم للاجراء بموجب

عن حرس السجن داخلاً وخارجاً وكتب أيضاً من قسم الضبط والربط للاموري البوليس بايجاد العدد اللازم لذلك من البوليس على هذه الكيفية التي يحصل تقريرها وعلى هذا صارت ادارة ضبط وربط السجن الموجود بجهتهم تحت مباشرة حضرتكم وصار من الضروري ان توجهوا من يد عنايتكم الى انجاز هذا الامر على الصفة المذكورة ودوام ملاحظة وتفقد اجراءات السجن وضبطه وعدم حدوث اي امر يستدعي الاخلال به وكما ان ماموري السجن مسئولين كذلك حضرتكم تكونون مسئولين واقتضى تحريرهم للبادرة والاهتمام بالاجراء على وجه ما توضح كما كتب لباقي الجهات في تاريخه بذلك

سجن - { منشور من نظارة الداخلية في ٧ رسته ٣٠١  
(٥ فبراير سنة ٨٤) }

من حيث ان ادارة مصلحة السجن وكافة ما يتعلق بترتيب وتنظيم السجن بحالة الآن على مفتش عموم السجن تحت اوامر نظارة الداخلية راساً فيجب على ماموري الحكومة معرفة مفتشي وماموري وجميع متولفي المصلحة المذكورة واعتبارهم بهذه الصفة وبنبغي على المديرين والمحافظين عدم صرف شيء في شؤون السجن او لماموريتها ما لم يجر الاستئذان عنه ابتداءً اما من نظارة الداخلية او من المالية كذا يجب على كل مامور من ماموري السجن ان يقبل في السجن المحالة ادارته عليه اي شخص يقتضي سجنه باسم بالكتابة صادر من جهة الاختصاص بالتطبيق للمنشور الصادر من الداخلية بتاريخ ٤ صفر سنة ٣٠١

سجن - { منشور من نظارة الداخلية في ١٦ رسته ٣٠١  
(١٤ فبراير سنة ٨٤) }

انه بمقتضى ما قرره مجلس النظار وصدرت به مكاتبة دولتاو الباشا رئيس الداخلية رقم ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ (١٠ فبراير سنة ٨٤) قد صار تسمية مفتش السجن باسم (مدير عموم السجن المصرية) ففي تاريخه صار نشر ذلك للجهات ومن الجملة هذا لطرفكم للمعلومية واتباعه

سجن - { منشور من نظارة الداخلية في ١٦ رسته ١٣٠٠  
(١٤ فبراير سنة ٨٤) }

لما كان النظر الى ما فيه تحسين حالة السجن والسجونين

اللائحة على وجه عام - قرر ما يأتي (م) اقد الغيت ادارة عموم السجن وعهدت ملاحظة تنفيذ لائحة السجن في كافة الجهات الى المديرين والمحافظين وهم مسئولون امام نظارة الداخلية عما عهد اليهم (م) ٢ قد انشيء بالمحروسة تفتيش عمومي للسجون تابع لنظارة الداخلية وهو مكلف بالمراقبة العمومية على تنفيذ لائحة السجن (م) ٣ تعيين مسيو هاري كروكشانك مفتشاً عمومياً للسجون (م) ٤ تعيين الدكتور محمود افندي مصطفى وكيلاً لمفتش عموم السجن

سجن - { منشور من نظارة الداخلية في ١٤ م سنة ١٣٠٣ (٣ نوفمبر سنة ٨٤) }

انه عندما انشئت ادارة عموم السجن المصرية لم يدخل في اختصاصات مديرها الا ادارة ومراقبة المصاريف وملاحظة السجن فيما يختص بنظافتها وصحة السجونين وما يلزم لها ولم ينزع من يدكم تخفارة السجن المسئول عنها تك دون سواكم فينبذ استلقت الآن جل نظركم لهذه النقطة المهمة واكلفكم باجراء الملاحظة الدقيقة حيث انه من الواجب عليكم ان تتأكدوا من ان عدد خفر السجن الموجودة في كاف وانهم مؤدون واجبات وظائفهم بغاية الدقة والنشاط ام لا وينبغي عليكم ايضاً اذا تراءاكم عدم كفاية الخفراء ان تعينوا بدون ادنى تاخير جميع الخفراء اللازمين لذلك وان تتخذوا كافة الطرق الفعالة لكي لا يتمكن احد من السجونين من الفرار وان حصل ذلك فتكونون اتم المسئولين

سجن - { منشور من نظارة الداخلية في ٢٥ محرم سنة ١٣٠٣ (١٤ نوفمبر سنة ٨٤) }

حيث ان حفظ السجن وصيانة السجونين بها هو من الامور المهمة المعني بشانها فقد راينا ان الذي يكفل ذلك هو جعل الخفر المخصص من رجال البوليس للسجون تحت ملاحظة ماموريتها مباشرة ولذلك كتب في تاريخه من ادارة السجن لكل من اوليك المامورين بان يتخذ من الان مع حضرة المدير او المحافظ التابع ادارة السجن لجهته في تقرير عدد الانفار والصف ضباط الكافي من البوليس لحرس ذلك السجن وفي تعيين النقط اللازم وضع الخفر بها وان يكون اولئك المامورون بناء على هذا النظام مسئولين



## ملحوظات

او القضائية طلب من له الحق بالطلب للتحقق من حبس  
انسان حبس ظمًا وعدوانا في احد المحلات المعدة  
للسجن او في غيرها وامتنع من اجابة هذا الطلب او  
اهمل في اول دفعة يدفع غرامة من مائة قرش الى  
الف قرش وان وقع ذلك منه دفعة ثانية في دفع غرامة  
ايضا من مائتي قرش الى الف قرش فان عاود لذلك  
ثالث دفعة فجزاؤه الرفع وعدم الاستعداد في الخدمات  
الاميرية ويلزم بتعويض الضرر ما لم يثبت انه اخبر  
الجهة الرئيسية بالطلب المذكور - ويطلب ذلك  
التعويض في اثناء الدعوى الجنائية او بدعوى مدنية  
على حدثها ويقدر على حسب الاشخاص والاحوال  
باعتبار الضرر الذي حصل بشرط انه لا ينقص عن  
خمس قرشًا عن حبس كل انسان في كل يوم حبس  
فيه ظمًا وعدوانا (م) ٢ كل من قبل من موظفي او  
مستخدمي السجن بعد نشر امرنا هذا مسجونًا بغير  
امر يتخذ له صيغة واحدة او بغير حكم واجب التنفيذ  
وكل من حجز ذلك المسجون او امتنع من تقديمه  
للمور الضبطية القضائية ولم يثبت ان امتناعه مبني  
على امر من النائب العمومي او من القاضي وكل من  
امتنع من تقديم دفاتره لمن له الحق في طلبها يعاقب  
بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة (م) ٣ اذا  
حجز احد اعضاء قلم النائب العمومي او احد القضاة او  
المأمورين الممومين انسانًا في غير المحلات التي عينتها  
لذلك الحكومة او المصلحة او حمل غيره على ذلك  
يعاقب بالجزا المنصوص بالفقرة الاولى من المادة الاولى  
(م) ٤ اذا صدر امر بسجن متهم وصار تنفيذه ولم يتم  
التحقيق في ظرف ثلاثة اشهر من يوم القبض على  
المتهم يرفع ذلك الامر الى المحكمة المختصة بالدعوى  
بناء على تقرير قاضي التحقيق او بناء على طلب المتهم  
لتحكم بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي  
بالاستمرار على التحقيق مع زيادة مدة الحبس احتياطيًا  
ليعاد يعين او مع الافراج موقنا عن المتهم بضمانة او  
بصرف النظر عن الدعوى والافراج عنه قطعيا

سجن - (منشور من نظارة الداخلية في ٢٥ صفر سنة  
١٣٠٢ (١٤) ديسمبر سنة ٨٤)

بناء على ما علم للداخلية من ان بعض نظار الاقسام

مراعاة لصحة النوع الانساني امرا من الامور المهمة  
التي يجب الاعتناء بها كانت نظارة الداخلية ونظارة  
الحقانية عينتا مندوبين من طرفها لتفقد ما ذكر  
وتبلغها ما يريانه في ذلك للسارعة الى ما فيه الوصول  
لهذه الغاية المقصودة وقد كتب للمدير بات بالفعل  
بكلما نرآ فيما ورد منها مما يترتب عليه تحسين حالة  
السجون من نحو عمل مقاييسات عما يكون لازما من  
التصليحات والترميمات وتأكد عليها بسرعة اجرائها  
وتقديمها لنظارة الداخلية وحيث انه باتمام ماموريتها  
وحضورها علم من اخبارها ان بعض السجون في  
الجهات موضوع بها كرويات خشب للجلوس عليها  
ومفروش بارضها حصر للوقاية من رطوبتها وان باقي  
الجهات غير موجود بها ذلك على ان هذان الضروري  
ايجاده لما فيه من حفظ صحة المسجونين ورفع مضار  
الرطوبة عنهم فقد كتب في تاريخه لتلك الجهات  
بانه مع المبادرة بعمل المقاييسات عما يلزم من التصليح  
والترميم لتحسين السجون على الوجه السابق صدوره  
وتقديمها للداخلية يسرع ايضًا بعمل مقاييسات عما يلزم  
لها من الكرويات الخشب والحصر ويبحث بها لهذا  
الطرف عاجلا لاجراء ما يلزم ومن الجملة هذا  
تكم لاجراء ما اقضاه سريعًا

سجن - (منشور من نظارة الداخلية في ٢٢ ر سنة ١٣٠١  
(٢١ فبراير سنة ٨٤)

بناء على ان مصلحة السجون مصلحة خصوصية تحت  
اوامر نظارة الداخلية وادارة المدير العمومي وهو  
(الموسيوكر وكشده) ينبغي ان حضرات المديرين  
والحافظين لا يصرفون خلاف ماهيات الخدمة شيئًا  
ما للسجون الا بعد مخاطبة المدير الموما اليه عنه وقبوله  
اياه والتصديق عليه من نظارة الداخلية وقد كتب  
في تاريخه لمن لزم بهكذا ومن الجملة هذا لحضرتكم  
لاجراء موجه

سجن غير قانوني - (امر عال رقم ٣٠ سنة ١٣٠٢  
(١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤)

بناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة  
راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى  
القوانين امرنا بما هوآت (م) ١ اذا تقدم لاحد  
الموظفين العموميين المكلفين باعمال الضبطية الادارية

مخابرة المديريات والمخافطات بانه عند طلب اية مسجون يلزم ان يكون بمقتضى اذن يتحرر الامور السجن فبناء عليه لزم ترفيقه لحضرتكم للاجراء كما ذكر  
 { سجن — ذكر بنو صادر في ١٢ مارث سنة ٨٥ بالتصديق على لائحة السجون الداخلية  
 (نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ قد تصدق على اللائحة الداخلية للسجون المرفوعة بامرنا هذا التي اقراها مجلس النظار بعد اخذه رأي مجلس شوري القوانين عنها (م) ٢ على ناظري الداخلية والحقانية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه — صدر بسراي عابدين في ٢٥ جمادى الاولى سنة ١٣٠٢

### (لائحة السجون)

الباب الاول — في تشكيل الموظفين والمستخدمين  
 (م) ١ يشكل موظفوا ومستخدموا كل سجن من سجون المديريات والمخافطات على الوجه الآتي — من مامور يساعده عند اللزوم معاون واحد او معاونان اثنان ومن كاتب او اكثر بالنسبة لجرم السجن ومن رئيس سجنانة مع العدد اللازم من السجنانة لاجل الحرس والملاحظة (م) ٢ يسوغ لناظر الداخلية ان يعين بناء على طلب مفتش عموم السجون البعض من رؤساء الحرف المعدين لتعليم المسجونين ولادارة حركة الصنائع المتنوعة التي جرى ادخالها في سجون الحكومة  
 (الباب الثاني — في اختصاصات الموظفين والمستخدمين وواجباتهم)

### في اختصاصات المدير وواجباته

(م) ٢ يكون المامور فيما يخص بنصوص هذه اللائحة تحت ملاحظة النائب العمومي التي يجريها على حسب منطوق مادتي ٢١ و ٢٢ اما فيما يخص بغير ذلك فيكون تحت ملاحظة المدير والمخافطات — كافة مستخدمي السجون يكونون تحت امر المامور ويجب عليهم اطاعته — المامور مكلف بما هوأت (اولا) بمسك دفاتر الحبس وغيرها المنزه عنها في المادة ٢٢ من هذه اللائحة وبملاحظة المخططات وعلى العموم كافة حسابات السجن وكذا بملاحظة الكتاب والكتب الناطقة بهم هذه الاعمال المكلفين بتنفيذ الاوامر والتعليمات التي تعطي لهم من قبله (ثانيا) بتنفيذ اللائحة وبامور الضبط والربط داخل السجن (ثالثا) بتوزيع اشغال السجن على السجنائين (رابعا) بتزيين المسجونين وتعيين الحالات حيثما يجب ان يقيموا (خامسا) بتعيين المسجونين الذين

يجهات قبلي في اغلب الاحيان مجرون سجن اشخاص مذنبين او متهمين في مواد مدة مستطيلة حين ما يعمل عنها تحقيقات ويصير نهوها وما تراء من لزوم تحرير منشور لمنع مديري قبلي من بقاء اولئك الاشخاص بالسجن اكثر من عشرين يوما بدون ارسال اوراق قضايهم للمجلس وكذلك منع نظار الاقسام التابعين لهم من بقاء الاشخاص المذكورين بالسجن اكثر من اربعة ايام بدون ارسالهم مع اوراق قضايهم للمديريات الداخلين في دائرتها صاه استمراج رأي الحقانية فيما ذكر ووردت افادتها رقم ٢١ الجاري نمرة ٢٤٦ بموافقة ما تراء للداخلية في هذا الشأن وان التنبيه على المديرين بعدم ابقاء اشخاص بسجن المديرية زيادة عن عشرين يوما يكون تقديم اوراقهم للمجلس يكون في التقضايا العادية السهلة اما في القضايا التي يتراء فيها صعوبات تستلزم استغراق مدة زيادة عن اذكري التحقيق فالدكر يتو الصادر اخيرا تحدت به مدة ثلاثة شهور وبانقضائها ترفع الدعوى للمجلس وانه لاجل عدم التأخير في التحقيقات من جهة وعدم الخروج عن الدكر يتو من الجهة الاخرى يتنبه بانه متى تراء للمديرين ان التحقيق يستلزم مدة زيادة عن العشرين يوما فيرفعوا الامر للداخلية ويقدموا لها الاسباب الموجبة للتأخير وهي تقرر بما تراه وحيث ان نظار الاقسام في كل الاحوال لا يجب عليهم مع ما ذكر ان يبقوا اي شخص كان بسجن اكثر من اربعة ايام فيقتضي اتباع الاجراء على الوجه المشروع ولزم النشر عن ذلك لمن لزم وبالجملة هذا

سجن — { منشور من نظارة الداخلية في ١٢ راسنة ١٣٠٢ (٢١ ديسمبر سنة ٨٤)

جناب مدير عموم السجون المصرية افاد الداخلية بما ورد منه رقم ٢٤ ديسمبر سنة ٨٤ نمرة ٢٣٢ بان الطريقة المستعملة باغلب المديريات في طلب المسجونين من طرف ماموري السجن لاجل استجوابهم بدون اوامر رسمية او بوصل ينشأ عنها خطرات وخال بنظام السجون من نحو هروب بعض المسجونين وغير ذلك وتعذر الحصول على معرفة المتسبب ولهذا ومنع ما عساه ان يتاقي باسباب ما ذكر رغب جنابه

## ملحوظات

تستلقت نظره وبقل شكايه وطلبات المسجونين ويرفعها للمأمور مع اخباره اياه عن الخلل المحاصل في الخدمة وفي الخفر سواء كان من طرف المسجونين او المستخدمين — وان يقتض كل اشياء داخله للسجن والمسجونين او خارجه من السجن ويرفض ادخال المواد المتنوعة ويتخذ كافة الاحتياطات المنصوص عنها باللائحة والتي يرشد اليها السوابب للملافة الفش والاختلاس وسلب الادوات التابعة لدائرة السجن وان يمنع عن الدخول لخل السجن اي شخص ليس ازيارته صفة رسمية او ليس في يد اذن من جهة الاقتضا او ليس في امكانه اثبات سوابغية سبب زيارته — وان يقتض بغاية الاعتناء كافة اذونات ورخص الزيارة ويرفع الامر في الحال للمأمور كلما ارتاب بزيارة الاشخاص الزائرين او بمناسبة قبولهم — وعليه ان يقتض ملابس المسجونين عند دخولهم الى السجن لاجل ان يتزرع منهم اي آلة يمكنهم اساءة العمل بها وان ياخذ منهم الدرام والمصاغ التي يوجدونها معهم ويسلبها للمأمور ليحرق بها فائمة وان يعني بكون كافة الخطابات الواردة للمسجون او الصادرة منه ترفع للمأمور قبل صدورها منه او ورودها اليه للتأشير عليها منه

## (في السجانة)

(م) ٥ السجانون يكونون تحت اوامر رئيس السجانة مباشرة — وعليهم ان يقوموا بكافة مفردات الخدمة وبالاخص بملاحظة المسجونين وان يراعوا تنفيذ اللوائح واجبات الخفر — ولا يجوز لهم مطلقا التعدي والضرب الا في حالة ما يجبرون على ذلك لاجل ردع المسجونين العاصين والزمام الطاعة وم مسئولون عن كل تلف يحصل للخلل او للامتنعة او يقع من المسجونين لقصورهم في مداركة المسجونين او لعدم ضبطهم او منعهم اجراء ذلك التلف او لعدم الاخطار عنه حالا لرئيسهم — ولا يجوز لهم باي حجة كانت ان يتركوا النقط المعهودة اليهم ما لم يعين رئيسهم او المأمور من يقوم مقامهم — وعليهم ان يراقبوا ويقتضوا بغاية الدقة جميع المحاجز والمناشي والمخبر وكافة محلات السجن وذلك على الاقل مرة واحدة في كل يوم ويتحققوا من عدم وجود شي يؤول الى اختلال الخفظ على الخل وصيانة الصحة فيه ويعتنون بان تكون هيئة المسجونين وملابسهم في غاية الحشمة والادب وان يكونوا دائما في حالة النظافة وكذلك يحيطون في الحال رئيس السجانة او المأمور علما بكافة الوقائع التي تحصل وتستوجب حضورها وعلى المأمور ان يتخذ الاحتياطات الرافقة التي تلزم للنظام الداخلي في السجن ويعرض في الحال الى المدير او المحافظ عن الاحتياطات التي يلزم اتخاذها على الدوام — متى كانت احد السجانة مريضا تكون عيادته بمعرفة المحكم المكلف بخدمة السجن فيعطيه شهادة باعفائه من الخدمة لمدة معينة فيرسل المأمور هذه الشهادة في الحال الى المدير او المحافظ ويطلب سبحانه مساعدا اذا كان هناك لزوم لذلك

## (الباب الثالث - في ترتيب السجون)

(م) ٦ يقسم المسجونون على ثلاث فئات (اولا) المسجونون احتياطيا (ثانيا) المحكوم عليهم بالسجن وبالاقامة في السجن (لعدم التمام

يمكن استخدامهم في الصنائع المتنوعة وفي خدمة الخل (سادسا) بتنشيش مكاتبات المسجونين الصادرة منهم والواردة اليهم (سابعا) بملاحظة نظافة حالة المسجونين على حسب الاصول الصحية مع مراعاة الاحوال الخاصة بالخل — على المأمور ان يخصص دفنرا لليومية بدون به ما يحصل في السجن من كافة الوقائع والمحادثات منها كانت ايجابية والملاحظات التي يتفق لسان يديها بخصوص سير كامل اجراءات السجن المكلف بادارتها ودفنرا اخر يقيد فيه كافة الامتنعة المحضنة للمسجونين وكنتفا لكافة الاشياء وغيرها التابعة للسجن الموجودة بالخل ودفنرا اخر يقيد فيه المصاغ والدرام التي يودعها المسجونون عند دخولهم — اما الامتنعة الخاصة بالمسجونين فعلى المأمور ان يعني بوضعها بالخزن بعد غسلها او تنظيفها وان يجعلها داخل ملفات يعلوكلها منها عنوان — وهو مسئول عن ملاحظة حفظ وصيانة الدفاتر والحسابات وسائر الاوراق التي يعهده — وكما انه مسئول شخصيا عن امن السجن فله ان يتخذ كافة الاحتراسات اللازمة لمنع فرار المسجونين وان يراقب كل يوم او بامر بمراقبة الترايس والكوابلين والمحيطان من الداخل والخارج بحيث يتحقق انها في حالة جيدة وعليه ان يتخذ الاحتياطات نفسها لمنع حصول كل خطراو حريق — وجبتي ان تكون ابواب السجن مغلقة في الساعة الامنية وان كافة المستخدمين يكونون دائما وقت نومهم في الليل كالباروله ان يقتض المسجونين عند دخولهم وعندما يترأ له لزوم ذلك وان يتزرع منهم كافة الآلات المودية لمساعدتهم على تسخير مقاصد خبيثة من اي نوع كانت وان يراقب ثلاث مرات على الاقل في الاربع والعشرين ساعة ليتحقق وجود كل مسجون في الخل المعين وعدم وجود ادنى إشارة تدل على محاولته الفرار — ويسوغ له ان يعهد تحت مسؤوليته اجراء جزء من هذه المراقبة لرئيس السجانة وعلى الرئيس المذكور حينئذ ان يقدم للمأمور تقريرا غصوصيا في شان التنشيش الذي كلف به وذلك ما عدا التنشيش غير الاعتيادي الذي يترأ له لزوم اجرائه — وعليه ان يجبر في الحال المدير او المحافظ وفي الوجه الجعري النائب العمومي ايضا عن كافة الميخ التي تحصل من المسجونين وعمن يتوفى منهم ويكون في عهده حفظ كافة مفايح السجن ومنقولاته

## (في رئيس السجانة)

(م) ٤ رئيس السجانة مكلف على الخصوص بالملاحظة فيجريها بواسطة السجانة الذين تحت امره — وله ان يراقب بكل دقة تنفيذ احتياطات الضبط والنظافة والنظام الداخلي وما شاكل ذلك وسير كافة انواع خدمة الخل وان يقتض المنقولات والابنية ويتحقق حالة صيانتها ويعلم عند اللزوم عن الترميمات اللازم اجراؤها — وان يلاحظ امن الخل ويطوف يوميا لهذا الغرض جملة مرار داخل وخارجا ليتحقق كنيته تادية السجانين واجبايمهم — وان يمر مرارا على المسجونين في المحلات المعينة لهم ويعتني بكون السجانين المكلفين يتحقق وجود المسجونين يحرزون ذلك بغاية الدقة وان يحضر عند توزيع المؤونة ويدير حركة المسجونين اثناء مرورهم من محل الى اخر اثناء النسخ والزيارات وما شاكل ذلك — وان يجبر المأمور يوميا عن عموم سير الخدمات المتنوعة والمحادثات المحصوية التي

السهلة ذات المناولة القريبة والكلفة القليلة (م) ١٩ على المأموران يعين نخدمة المحل اناسا من المحكوم عليهم ويجدد عدد النخمة مراعى في ذلك مقتضيات كل خدمة وحالة من يودها ويعاني من ذلك من بلغ عمره الستين سنة فأوفوها ولا يجوز استخدام النساء الا في محلات سجنين

### الباب السادس - في الزيارات والمراسلات

(م) ٢٠ الدخول الى السجن مباح في اي وقت كان لكل من النائب العمومي ووكلائه وروساء محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية والنظار او متديهم والحافظين والمديرين والاشخاص الذين يعينهم ناظر الداخلية لتفتيش السجن (م) ٢١ ويجوز للحامين الذين يديم اذن مكتوب من رئيس فلم النيابة ان يبايلى السجون الذين يكونون دعوم او الذين عهدت اليهم المدافعة عنهم من قبل جهة الانقضاء اما في الجهات التي ليس فيها فلم نيابة فيعطى هذا الاذن من المدير او المحافظ (م) ٢٢ اذا كان قاضي التحقيق قد حظر على السجون مقابلة احد بدون حضور شخص ثالث يكون من حقوقه او من واجباته منع اي مخاطبة تتعلق بالمجناة فعلى المأموران بحضور نفسه اثناء تلك المقابلة او ينسب عنه مندوبا واذا جرى وضع المتهم في الحجر السري فيقيم في حجرته ولا يسوغ لاحد من خارج دائرة السجن ان يدخل عليه ماعدا الهامي عنه فقط (م) ٢٣ يجوز للمحكوم عليهم ان يكتاتوا اهاليهم بشرط ان يقدموا اولا خطا بايهم للمامور للتاثير عليها منه - يرسل المامور بدون تاخير لقاضي التحقيق كافة الخطابات المحررة للتمهين المعطوبة عليهم الخطابية او الواردة لهم ويرسل له ايضا الكتابات الواردة للتمهين الغير ممنوعين من الخطابية او الصادرة منهم اذا تراء له لزوم ذلك - اما في الوجهة القبلية فيصير ارسال الخطابات المذكورة الى المدير (م) ٢٤ لا يجوز لاحد ان يزور السجونين غير اقاربهم وانسابهم لغاية الدرجة السادسة وهؤلاء عليهم ان يثبتوا حقيقة شخصيتهم بشهادة من جهة الانقضاء او باي كنية اخرى (م) ٢٥ يكون قبول الزائرين في اودة النكلم بحضور احد السجانة (م) ٢٦ يصرح بزيارة السجونين مرة واحدة في الاسبوع ومدة الزيارة لا تزيد على نصف ساعة لسكل زائريهم من المصرح بقبوله في الزيارة انما يجوز امتدادها باذن من المفتش العمومي

### الباب السابع - في العقوبات التأديبية

(م) ٢٧ اذا خرج احد السجونين عن الطاعة او اتى عملا يخل بواجبات الامتثال او بالنظام الداخلي او بنصوص اللائحة او اذا امتنع عن الشغل فيماتب على حسب ظروف الذنب وجسامته فيكون عقابه بقصره على الخبز والماء فقط او بوضعه في حجره مع حرمانه من الزيارات والخطابات اثناء مدة لانتجاوز الثانية ايام ويسوغ حيثن ان يكون مغلول او خاليا من القيود (م) ٢٨ ان المصيان او الاغراء عليه بصراحة او الافعال الاعتسافية ضد موظفي السجن او مستخدميه وكذلك كسر النفاذ او خلافها عمدا او عن سؤنية من اتى بشيء منها يجازى اذا كان من جنس الذكور بالارسال الى طرحة لمدة لا تتجاوز

ابدا الغرامة والرد والمصاريف (ثالثا) المحكوم عليهم بالسجن - وبصير تخصيص محلات بيعها ناظر الداخلية للمحكوم عليهم بالاشغال الشاقة التي يصير اجراؤها سواء كانت داخل العمل او في الخارج تحت ملاحظة خصوصية - يجري الفصل الكلي بين الثقات الثلاث المينة للمعيون المذكورين حتى في اثناء ساعات الفسحة وفي رحبات السجن ويتم هذا الفصل عندما تكون المحلات مناسبة لذلك ويؤخذ في وضعها على تلك المناسبة بقدر ما يمكن من الاجتهاد وكل ذلك ما عدا النساء المسجونات فانهم يحسن بمزل عن الرجال في كل الاحوال

### (الباب الرابع - في قبول المسجونين)

#### ونظامهم الداخلي

(م) ٧ المسجون يجري حمزة طبقا لقانون ونصوص هذه اللائحة (م) ٨ يصير تفتيش ملابس المسجون عند دخوله الى السجن ولا يترك معه اي آلة كانت يمكن اساءة العمل بها (م) ٩ اذا كان مع المسجون دراهم او مصاغ او غيره فبعد ان ياخذها منه المامور يحرق بها فائمة ويعطي بها وصلا لمودعها ويحفظها بالخزن لغاية الخروج (م) ١٠ التبيذ والبيرة وكافة المشروبات المسكرة ممنوع دخولها في السجن لاحد المسجونين بدون استثناء ما لم يأمر الطبيب له في حالة المرض وممنوع على المسجونين كذلك شرب الدخان في السجن بدون اذن صريح من المفتش العمومي فانه في امكانه ان يعطيه مكافاة لمحسن سلوكهم (م) ١١ على المسجونين ان يطيعوا المستخدمين المعينين للمحافظين وذلك بدون ابداء ملاحظة البتة في كل ما يامرونهم به لاستتباب الضبط وتنفيذ نص اللائحة (م) ١٢ يجب على كل مسجون ان يداوم على حفظ النظافة في محل نومه فلا يسوغ له مطلقا ان يوسخ او يثلف حيطان السجن وامتعته (م) ١٣ الغناء والصريح وما شا كل ذلك من الغاغات ممنوع منعاً كلياً وكذلك كل اشارة ووسيلة يحاول بها المسجون ايجاد مواصلات به وبين جيرانه او بين الخارج (م) ١٤ يحق في اي وقت كان للمسجونين ان يقدموا تشكياتهم بواسطة المامور او المدير او المحافظ فيلقون النائب العمومي ما يختص منها بالمواد القضائية (م) ١٥ المسجونين من اية فئة كانت يصير اخراجهم على التوالي الى رحبات السجن تحت ملاحظة السجانة وبصير تقدير مدة الفسحة بحيث يكون لكل مسجون فسحة ساعة واحدة في كل يوم - اما مدة الفسحة فيسوغ امتدادها كلما تراء للطبيب لزوم ذلك كما انه يسوغ تقصيرها او توقيفها بالكلية اذا وجد هناك داع

### (الباب الخامس - في الاشغال)

(م) ١٦ اوقات النهار وساعات شغل المحكوم عليهم يجريه تقسيمها بمقتضى جدول يحضره المفتش العمومي ويقدمه للتصديق عليه من ناظر الداخلية (م) ١٧ المحكوم عليهم الذين يعرفون حرفة ما يسوغ لهم ان يشتغلوا بها في السجن بموجب تصريح من المامور بشرط ان هذا الاختلاف لا يخل بالنظام والضبط وحالة المحل (م) ١٨ يقدم المفتش العمومي لناظر الداخلية رسماً شاملاً لترتيب الاشغال وبناء عليه يمكنه ان يجري على ذمة المصلحة تشغيل بعض فروع من الصنائع والاشغال

## ملحوظات

في السجن شخصا صار ضبطه يلزم ان يكون حاضرا وقت التفتيش وان يمضي عليه قبل انصرافه (ثانيا) دفتر قيد المسجونين احتياطا فيلزم ان تكون كافة صفحه مخنومة ومضاه من قاضي التحقيق في الوجه العبري ومن احد قضاة العيالن الابتدائية في الوجه النبطي (ثالثا) دفتر قيد المحكوم عليهم من المحاكم الابتدائية الذي يكونون استأنفوا الحكم فهذا الدفتر يلزم ان تكون كافة صفحه مخنومة ومضاه عليها من رئيس المحكمة الصادر منها الحكم (رابعا) دفتر قيد المحكوم عليهم قطعيا ويلزم ان تكون كافة صفحه مخنومة ومضاه عليها من مندوب بعينه النائب العمومي ومن اخر يتدبه ناظر الداخلية بشرط ان لا يكون من المستخدمين المعينين للسجن — المحقوق السابقة الممنوحة للنائب العمومي تعطى للمديرين في الوجه النبطي

## (الباب التاسع)

(في الخدمة الداخلية والاحتياطات اللازم اتخاذها للنظافة)  
(م) ٢٢ على المسجون ان يتولى اداء خدمة الجمل ونظافته فعلى المأمور ان يرتب نظام هذه الخدمة ويختار المسجونين المكلفين بذلك بالمناوبة (م) ٢٤ يجب في كل يوم كس الاروق والمناشي والسلام وعلى العموم كافة الحلات المتنبها المسجونين المستخدمين اما مسح الحجر والاشلات الاخرى فيكون مرة واحدة في الاسبوع واما المراحيض فيجب غسلها مرتين في اليوم (م) ٢٥ الحلات الفارغة يلزم في النهار فتح ابوابها وشبابيكها ونوافذها بشرط اذا كان ذلك موافقا لدرجة الهواء وتنقيتات اجراء الضبط والربط في السجن ونظامه الداخلي

## (الباب العاشر — في الطبيب)

(م) ٢٦ على الطبيب المنوط بخدمة السجن ان يعود كل يومين للمسجونين ويعود المرضى منهم في كل يوم صباحا وعليه ان يتوجه الى السجن كلما دعاه المأمور لذلك وان يفتش في كل يوم اثنين كافة مفردات الجمل لتحقيق مراعاة كامل الاحتياطات والاجراءات المطلوب اتخاذها لمحافظة الصحة واجراء النظافة وبعد اجرائه هذا التفتيش يبيد المدير او المحافظ ما يراه له موافقا في هذا الشأن وفي كل اسبوع يقدم تقريرا بما يتبع له من التفتيش الى المفتش العمومي (م) ٢٧ يجب على الطبيب ان يفتش انواع الماكولات القابلة للفنش والاتلاف (م) ٢٨ الملاحظات التي يبيدها الطبيب يجري قيدا يوميا بدفتر يودع في القدر المعد للمأمور (م) ٢٩ تعطى الادوية من الاجزائات البيرية بموجب فذاكر من الطبيب تشمل على اسم الطبيب وبيان استعمالها (م) ٤٠ اذا حضر الى السجن شخص يكون مصابا بمرض شديد ومعد فعلى المأمور ان يثبت بدون تاخير حالة المرض بواسطة الطبيب ومتى ثبت انه مرض شديد ومعد يرسل لاقرب مستشفى بناء على شهادة الطبيب ثم يرسل في الحال من طرف مأمور السجن الى النائب العمومي في الوجه العبري او المدير في الوجه النبطي تقرير ببيان مرض المريض المذكور والمستشفى الذي يرسل اليه ويصير اتباع هذه الاجراءات في النساء الحوامل المسجونات عند تحقيق وصولهن الى الشهر الثامن (م) ٤١ يكون عند الطبيب دفتر يومية يفتد فيه اسم كل مريض ويثبت فيه حالة صحة المسجونين عند دخولهم الى السجن ونوع المرض وسببه معلوما كانت او مظلونا ومدة المعالجة ونوعها وانعاشها

## (الباب الحادي عشر — احكام عومية)

(م) ٤٢ يصير تعيين نقطة من البوليس او المجدرة محرس السجن الداخلي او الخارجي (م) ٤٣ على قاضي التحقيق ان يزور في كل شهر مرة واحدة على الاقل الاشخاص المسجونين احتياطا في السجن الكائن بمناخة المحكمة ويكون بعينه في تلك الزبارة مندوب من قبل النائب العمومي وعليها ان يدونا في دفتر السجن ما يدل على ثبوت اجراء زيارتهما وعليهما ان يسمعا شكوى كل من تاخر في السجن بسبب تاخر قضاها (م) ٤٤ في حالة غياب مأمور السجن او حصول عذر له يقوم مقامه مرقنا الشخص الذي بعينه المدير او المحافظ (م) ٤٥ في كافة الاحوال الغير منزهة

سنة شهور — اما التبدلات او الشنات المكررة اذا حصلت ضد موظفي السجن او مستخدميه وكذلك الهجوم على احد المسجونين المقرون بالخطر والتكرار فيجازى فاعلها اذا كان من الذكور بالجلد — والمعاقبة بالجلد يكون اجراؤها بحضور المأمور والالة التي تستعمل لذلك انما في الزخمة ويكون اعدادها بمعرفة المفتش العمومي ولا يجوز استعمال اي آلة اخرى اما عدد الجللات فلا يكون اكثر من اثنتي عشرة جلدة غيراته في حالة تكرار الذنب يجوز ابلاغه الى اربع وعشرين جلدة وفي اي حال لا يجوز ان يكون الضارب من اصحاب المضروب (م) ٢٩ العقوبات تصدر من المأمور مع التصديق عليها من المفتش العمومي انما لا بد من تصديق ناظر الداخلية على العقوبات اذا اقتضى الحال لوضع المسجون في حجر مخصوص مدة ثلاثة ايام باغلاله بالحديد وبدون ذلك او لجلده او لارساله الى طره انما يجوز للمأمور في حالة الضرورة ان يجري العقوبات بدون سبق الحصول على التصديق عليها من المفتش العمومي او من ناظر الداخلية فيجب عليه حينئذ ان يحيط المفتش العمومي وناظر الداخلية علما بالمواقعة فيرفع اليها تقريرا مفصلا بشأنها (م) ٣٠ كافة العقوبات يجري قيدا في دفتر مع بيان الاسباب التي اوجبت صدورهما اما تنفيذها فليس فيه ما يمنع محاكمة المسجونين على ما قد يكون حصل منهم فاوجب رفع قضية عليهم

## (الباب الثامن — في النائب العمومي)

(م) ٢١ اختصاصات النائب العمومي فيما له من الحق بمراقبة محلات السجن المخول له بالمادة الثانية والسنتين من الامر العالي الصادر بترتيب المحاكم الاهلية في الانية — له ان يهتم (اولا) بمسك الدفاتر المبينة بالمادة التالية وان يجري ذلك بكيفية منتظمة (ثانيا) بتنفيذ اوامر قاضي التحقيق واحكام وقرارات المحاكم الابتدائية والاستئناف وان يكون التنفيذ المذكور بغاية الدقة والاعتناء (ثالثا) يكون وضع المسجون في حجره سرية يجري بنوع يحمي نفعاً فيكون خالياً من الانفراد والتفریط بحيث لا يضي الحجر كالمعد ولا ينصر بهمة المسجون (رابعا) باجراء الانفراد في الحال عن الشخص الذي يكون قد سجن ظلما (خامسا) يدوم تمكن المحكوم عليهم من الاستغاثة بمراحم المحضر المخدوبة لمعلوم بالعفو الذي هو من حقوقها الخاصة — يسوغ والمخالفة هذه للنائب العمومي اذا تراسى له لزوم ذلك ان يقدم لناظر المحفانية طلبات بشأن التماس العنوعن المسجونين ذوي السراحمين او بشأن تخفيف عقوباتهم او عن الذين يترامى له نظرا لاحوال خصوصية انهم يستحقون الشمول بمراحم المحضر المخدوبة فيلزم ان يكون طلب العفو المقدم من النائب مصدقا عليه من المفتش العمومي ومرفوقا برأي متضمن الاسباب الداعية الى ذلك (م) ٢٢ الدفاتر التي يجب على النائب العمومي تنفيذها ومجنى له ذلك في الانية (اولا) دفتر عموم قيد دخول وخروج المسجونين فيلزم ان يكون الدفتر المذكور مشتملا حرقيا على صورة الامر الصادر بالبحر او السجن وعلى نص الحكم والقرار القاضي بالسجن — فالحضر او الضابط الذي يكون قد اودع

عنها في هذه اللائحة على المأمور بعد اخذ رأي المفتش العمومي ان يتخذ الاحتياطات التي يرشده اليها الصواب على حسب مقتضيات الاحوال بشرط ان يحيط ناظر الداخلية بها علما بدون تاخير

### سجن — دكرتو صادر في ٢٢ اكتوبر سنة ٨٦

بعد الاطلاع على لائحة السجن الصادر عليها امرنا المورخ ٢٥ جمادى الاولى سنة ١٢٠٢ (١٢ مارس سنة ٨٥) — وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شوري القضاة امرنا بما هوأت (م) ١ قد نصبت المادة التاسعة والمشرور من اللائحة المذكورة قبل واستبدلت بالمادتين الاتيتين بعد (م) ٢ العقوبات المنصوص عنها بالمادتين ٢٧ و ٢٨ من لائحة السجن المذكورة عنها قبل يكون اجراهما باذن المدير او المحافظ للكانت السجن في دائرة مأموريته (م) ٣ يجوز للمدير او المحافظ في حالة الضرورة ان ياذن باجراء العقوبات المذكورة بدون سبق الحصول على التصديق عليها من ناظر الداخلية ويحتجذ يجب عليه ان يحيط علما بالوزارة فيرفع له تقريراً مفصلاً بشأنها

### سجن — منشور من نظارة الداخلية الى الجهات في ١ اوتل ربيع الثاني سنة ١٣٠٤ (يناير سنة ٨٧)

ان جناب مفتش عموم السجن بعد مروره بالوجه التبلي والاطلاع على حالة السجن من المتبا الى استا قدم للداخلية تقريراً اثنى فيه على حسن نظامها وانتظامها وعدم ازدحامها خصوصاً سجن جرجا ونسب ذلك الى اسباب منها حسن اهتمام المديرين وموظفيهم على ملاحظة تلك السجن — ولقد دعانا ذلك الى مزيد الاستئان خصوصاً من حضرات مديري تلك الجهات اذ لا يخفى ان غناية الرساء بالاغال تستدعي شدة اعتناء المال وبناء عليه حررنا اليهم بالشكر على اهتمامهم — وحيث كان الاعتناء بامر السجن من الواجبات المهمة فالمسلمون تكرر ان تكون عنايتكم موجهة كذلك الى دوام انتظام حالة السجن بطرفكم ولزم تحرير المملوينة

### سجن — قرار من نظارة الداخلية صادر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٧

بناء على دكرتو ١٢ مارت سنة ٨٥ الصادر بالتصديق على اللائحة الداخلية لسجن المحكمة — وبعد الاطلاع على قرار ١٢ ابريل سنة ٨٥ الصادر بترويب تنفيذ عموم للسجن — وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار المورخ ٣ يناير سنة ٨٧ الصادر بالتصديق على ضم مصلحة السجن الى ادارة البوليس — قرر ما يأتي (م) ١ قد الحق تنفيذ عموم السجن بمصلحة البوليس (ر) بوليس

### سجن — منشور من نظارة الداخلية الى المديريات والمحافظات بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ٨٨

علت الداخلية من التقارير المندمة لها من تنفيذ ضبط وربط وجه تبلي ان السجن عمومياً مزدحم بالسجنين وزيادة عما نصح وتنبه ذلك ليست فقط مضرة لصحة السجنين بل كثرة عدد السجنين يترتب عليها كثرة عدد الحافظين او المأمورين على السجن والمحبوسين وهنا طبعية يقل من عدد البوليس المأمورين بالضبط والربط وحفظ الامن ومن ضمن السجنين المذكورين كثير يمكن الافراج عنهم بضمائنا وليس واجباً سجنهم مطلقاً كما يأتي (اولاً) الذين اوفوا مدة ليات طره وحضر لارسالهم بلادهم ومحبوزون لحين التضمن عليهم من مشايخهم (ثانياً) الأشخاص اصحاب الاملاك والمائلات التي لا يخفى من مروجهم وينسحب لم بعض مسائل خفيفة نهولاً جائز الافراج عنهم بضمائنا (ثالثاً) الأشخاص المنسوب لم الاحمال في طبائهم حتى حصل من ذلك الاحمال عدم ضبط فاعلي الجنابات كالسرقة او النهب او القتل او لعدم اتخاذ الوسائل لمنع حدوث جريمة وايضاً السجنين مع فاعلي الجنابة تحت التحقيق نهولاً يمكن الافراج عنهم حتى يتبين قضايهم (رابعاً) الأشخاص الذين ضبطوا بمرقة البوليس في اجداء ضبط الزنا مع بناء على اقوال الورثة او وقوع التهمة عليهم ولكن ليس عليهم شهادة قوية او ما يوجب ثبوت الدعوى عليهم — ولذا يلزم النظر فيما ذكر بحيث يقل عدد السجنين بماي طريقة قانونية ليست مضرة بالامن والراحة العمومية ولما الذين يفرج عنهم لاهو مدة

سجنهم بالبيان فالوافق تسليمهم لمشاخ بلادهم ليكونوا تحت مراقبتهم سواء كانوا المشايخ يقبلون بضمائنا ام لا الا اذا ورد امر من الداخلية بارسال الشخص لفترة الاصلاحية ولا يلزم سجن احد الا الذين صدرت عليهم الاحكام القانونية بالسجن او الذين منسوب لم فعل جنابة ومخشي من مروجهم وبناء كد على ضباط البوليس وكافة المكلفين بالحفظ لزيادة بذل الهمة في ضبط الأشخاص الفاعلين المحتبسين فقط في المسائل الجنائية دون ضبط خلافهم من الذين لم يتوقع عليهم اتهامات كافية او شبهة خفيفة وقد نشر لبيهات عمومياً عما ذكر وهذا بالمجمله — تك لا يتابع ما فيه واجراء متفصاه بذلك الطرف

### سجن — (تنفيذ عموم السجن) قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢١ أكتوبر سنة ٨٩

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر في ٢١ يناير سنة ٨٧ بالحق تنفيذ عموم السجن بمصلحة البوليس — وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادرين بتاريخ ٨ و ١٥ مارس سنة ٨٨ التاخيرين بسبب مصلحة البوليس باسم قسم الضبط والربط — قرر ما هوأت — فصل تنفيذ عموم السجن والليات من قسم الضبط والربط وصار من الان فصاعداً تابعاً مباشرة لنظارة الداخلية

### سجن — (ر) داخلية ٢١ فبراير سنة ١٨٨٦

انتقال ٢٦ ابريل سنة ٨٤ — حبس — فرقة — اصلاحية — منفعة عمومية ١٣ يناير سنة ٨٧

### سجن (ملاحظة وتنفيذ) — (ر) نيابة عمومية (لا ٦٢

### سجن (ر) حضور (م) ٨٨

### سجن مؤبد — (ر) قانون العقوبات ٣ — عقوبة

الجنابات (فق ٣٤ الى ٣٧ — ٤٢ — ٤٣ — عقوبة الجنب والمخالفات: ٥٣

### سجن مؤبد (استعمال الرأفة) — (ر) قانون العقوبات ٣٥٢

### سجن موقت — (ر) قانون العقوبات ٣ — عقوبة

الجنابات ٣٤ الى ٣٧ — ٤٢ — عقوبة الجنب والمخالفات (فق ٥٣

### سجن موقت — (ر) حكومية (فق ٧٣ — ٧٥ — ٨٠ — رشوة ٩٢ — رأفة ٣٥٢

### سحب الكيالات — (ر) كيبالة (ق ١٠٥

### سفرة — (ر) اخلاص (فق ١٠٣ — اعمال

### عمومية — جسر — عون — مجلس تنفيذ

### الزراعة — مستخدم الحكومة (فق ١٢٢

### سر — (ر) انشاء

### سراجة — (ر) صحة ييطرية اول فبراير سنة ٨٣

### فصل ثالث

### سراية — (ر) منفعة عمومية (ق ٩ — ٢٥

### سردارية — (ر) حرية

### سرعة سير العربات — (ر) مخالفات

سرقة - ( قانون عقوبات )

## الباب الثامن من الكتاب الثالث من قانون العقوبات - ( في السرقة )

(م) ٢٨٥ كل من اختلس متفولا مملوكا لغيره فهو سارق  
(م) ٢٨٦ الاختلاسات المحاصلة من الاضرار اضرارا بزواجهم  
او من الزوجات اضرارا بازواجهن سواء كانوا في معيشة  
واحدة او منفردين وكذلك الاختلاسات المحاصلة من اولاد او  
اعتاق اغراضا باآبائهم او امهاتهم او باصول اخر او من  
الآباء او الامهات اضرارا بولادهم او باعقاب اخر تستوجب  
الزام فاعلها بتعويضات مدنية فقط واما من ساعد من ذكر  
على هذه الاختلاسات او اخفى جميع الاشياء المسروقة او بعضها  
في الاحوال المذكورة او استعملها جميعها او بعضها لنفعه  
فيعاقب بمثل جزاء السارق (م) ٢٨٧ يعاقب بالاشغال الشاقة  
مؤبدا من وقعت منه سرقة مع اجتاع الشروط الخمسة الاتية  
(الاول) ان تكون هذه السرقة حصلت ليلا (الثاني) ان  
تكون السرقة واقعة من شخصين فاكتر (الثالث) ان يوجد  
مع السارقين او مع واحد منهم اسلحة ظاهرة او مخبأة (الرابع)  
ان يكون السارقون قد دخلوا دارا او منزلا او اودة او ملحقاتها  
مسكونة او معدة للسكنى بواسطة تسور جدار او كسر باب ونحوه  
او استعمال مفاتيح مصطنعة او بواسطة التزيي بزي احد الضباط  
او موظف مهري او ابراز امر مزور مدعي صدوره من طرف  
الحكومة (الخامس) ان يفعلوا المجنأة المذكورة بطريقة الاكراه  
والتهديد باستعمال اسلحتهم (م) ٢٨٨ يعاقب بالاشغال الشاقة  
موقتا كل من اجري سرقة بطريق الاكراه مع وجود الشرطين  
الاولين من الشروط الخمسة المبينة بالمادة السابقة اما اذا نشأ  
عن ذلك الاكراه جرح ولو لم يوجد معه احد الشروط المذكورة  
فيحكم على السارق بالاشغال الشاقة مؤبدا (م) ٢٨٩ اذا حصلت  
السرقة في الطرق العامة ليلا من عدة اشخاص او من شخص  
واحد حامل لاسلحة ظاهرة او مخبأة او حصلت نهارا واجتمع فيها  
شرطان من الشروط المقررة في المادة ٢٨٧ يعاقب السارق  
بالاشغال الشاقة مؤبدا (م) ٢٩٠ يعاقب بالاشغال الشاقة موقتا  
كل من سرق بواسطة كسر باب من الخارج او تسور جدار  
او استعمال مفاتيح مصطنعة من اماكن ولو غير مسكونة ولا ملحقة  
بالمسكونة ليكنها مغلقة ومحاطة بحيطان او سياج من شجر اخضر  
او حطب يابس او بخنادق (م) ٢٩١ يعاقب كذلك بالاشغال  
الشاقة موقتا السارقون بطريق الاكراه اذا لم ينشأ عنه جرح  
ما ولم يفتن به حالة اخرى او بغير اكراه وانعزل بذلك  
الشرطان الاتي ذكرهما (الاول) اذا حصلت السرقة ليلا  
(الثاني) اذا وقعت من شخصين فاكتر وكان جميع السارقين  
او بعضهم حاملا لاسلحة (م) ٢٩٢ يعاقب بالمحبس مدة ثلاث  
سنين كل من حصلت منه سرقة في احدي الاحوال الاتية  
(اولا) اذا حصلت السرقة ليلا واشترك فيها شخصان فاكتر  
او حصلت مع احد هذين الشرطين ولكن في مكان مسكون  
او في احد المحلات المعدة للعبادة (ثانيا) اذا كان السارق

حاملا لاسلحة ظاهرة او مخبأة ولو حصلت السرقة نهارا ومن  
شخص واحد وفي مكان غير مسكون (ثالثا) اذا كان السارق  
خادما بالاجرة سواء سرق من مال مخدومه او من مال ضيف  
نزل عند مخدومه او من مال صاحب منزل دخل فيه مع  
مخدومه او كان السارق كاتبيا او مستخدما او صانعا او متعلما  
عند احد ارباب الصنائع وسرق من منزل من استخذه او  
استعمله في الصناعة او علمه اياها او معمله او مخزنه او مكان  
اشغاله المعد (رابعا) اذا كان السارق صاحب لوكاتنة او  
خان او عريجة او مراكيبا او نخوم او احد ثيابهم سواء سرق  
جميع الاشياء المؤمن عليها او بعضها (م) ٢٩٣ يعاقب ايضا  
بالمحبس مدة ثلاث سنين كل من افسد من العريجة او الساتين  
لدواب الحمل او المراكيب ميثا من المأكولات والمشروبات  
او اي بضاعة اخرى كانوا مكلنين بنقلها وحصل الافساد  
المذكور بمزجها بمواد مضررة بالصحة اما اذا كان مزجها بمواد  
غير مضررة فتكون العقوبة بالمحبس من شهر الى سنة وبتدفع  
غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى خمسين قرش (م) ٢٩٤  
كل من سرق من الغيطان خيلا او دواب معدة للحمل او ليجر  
او للركوب او بهائم كبيرة او صغيرة او آلات زراعية او سرق  
خشب وقود او بناء او فحما حجري او غير حجري من شوة غير  
محاطة او من محل عمومي او سرق اتمارا او من حجر او سبكمان  
بجبرات او حياض او علقا كائنا بمستنقع ماء يعاقب بالمحبس  
من شهر الى سنة (م) ٢٩٥ كل من سرق حصائد او نحوها  
من المحصولات الزراعية النافعة التي حصدت وانفصلت عن  
الارض او سرق حبوبا موضوعة في اله الطحن يعاقب بالمحبس  
من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر اما اذا حصلت السرقة ليلا سواء  
كانت باشتراك عدة اشخاص او بواسطة استعمال عربات او  
دواب حمل فيصير ابلاغ مدة الحبس المذكور الى سنة (م) ٢٩٦  
اذا كان المسروق غلالا او غيرها من المحصولات الزراعية  
النافعة الغير المنفصلة عن الارض وحصلت سرقتها بواسطة  
استعمال زنايل او اكباس او نحوها او عربات او دواب حمل  
او اشتراك عدة اشخاص يكون العقاب بالمحبس من ثمانية ايام الى  
ثلاثة اشهر واما اذا لم توجد واحدة من هذه الاحوال الاخرى  
فيعاقب الفاعل على حسب العقوبات المقررة للمخالفات  
(م) ٢٩٧ كل من حول حدا من الحدود الفاصلة للاطيان من  
بعضها عن موضعه ليتوصل بذلك الى سرقة ما يعاقب بالمحبس  
من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر (م) ٢٩٨ كل من قلد او  
افسد مفاتيح او وضع اي اله لاستعمالها بقصد ارتكاب جنابة  
يعاقب بالمحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين اما اذا كان فاعل  
ما ذكر مخترقا بصناعة المفاتيح والافعال فيعاقب بالمحبس من  
سنتين الى خمس سنين وبغرامة من مائة غرش وقرش ديواني  
الى التي غرش وهذا بدون اخلال بعقوبة اشد ما ذكر اذا  
شارك الصانع المذكور في ارتكاب جنابة (م) ٢٩٩ كل من  
اغتصب من احد سند دين او براة او اكر احد بالقوة على  
امضاء ورقة من هذا القبيل او غشها يعاقب بالاشغال الشاقة  
موقتا (م) ٣٠٠ كل طرار او نثال ومن اشبهها من المرتكبين  
للسرقات الغير المبينة في هذا الباب يعاقب بالمحبس من ثلاثة

كلها أو بعضها إما اختيارياً يلزم أن يكون سند رسمي سواء حصل قبل السفرا أو في أثناءه ولا كان البيع لاحقاً ومجرر السند المذكور ١٠٠٠ أخذ المأمورين المعميين الذين من خصائصهم ذلك إذا كانت البيع داخل مالك الدولة العثمانية العلية وإما إذا كان البيع في المالك الأجنبية فيكون تحرير السند أمام قنصل تلك الدولة فإن لم يوجد في الحالة الأولى في محل البيع مأمور عمومي لتحرير السند الرسمي جاز تحريره أمام جهة الإدارة وإن لم يوجد في الحالة الثانية فنص للدولة العلية في البلد الأجنبية فيكون تحريره أمام قاضي المحل الذي من خصائصه ذلك بشرط الإخبار به إلى أقرب قنصل للدولة العلية (م) ٤ السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية وإن كانت من المنفولات إلا أنه يبقى حق الدائن عليها مثل القمارات إذا انتقلت إلى يد غير مالكها بمعنى أنه إذا باعها لخص ثالث مالكها المدين ديناً ناشئاً عنها يجوز لأرباب الدين وضع الحجر عليها تحت يد المشتري وإجراء بيعها لوفاء ديونهم ولذلك تكون السفن التي من هذا القبيل غائبة لوفاء ديون بائنيها خصوصاً الدين المصرح في القانون بائنيهاً على غيرها (م) ٥ الدين الاتي يمانها بمثابة على حسب الترتيب الاتي (أولاً) رسوم المحكمة وغيرها من المصاريف المنصرفة للفصل على البيع وتوزيع الأثمان (ثانياً) عمائد رئيس البوغاز وعمائد حولة السفينة أو المركب بحساب الطول بلاطة وعمائد الدخول في المامن وعمائد ربطها في البر وعمائد الهويس أو مقدم الهويس (ثالثاً) أجرة التخزين ومصاريف الحفظ على السفينة من ابتداء دخولها في المينا إلى بيعها (رابعاً) أجرة المخازن التي توضع فيها أدوات السفينة أو مهابها (خامساً) مصاريف إصلاح السفينة وإصلاح أدواتها أو مهابها من وقت سفرها الأخير ودخولها في المينا (سادساً) مائة وأجرة القبولان وغيره من الملاحين المستخدمين في السفن الأخير (سابعاً) المبالغ التي اقترضها التبدول للوزام السفينة في مدة سفرها الأخير والمبالغ اللازمة لوفاء قيمة البضائع التي باعها للعرض المذكور (ثامناً) ما هو مستحق لبائع السفينة من الثمن وتراجه والمبالغ المستحقة لمن أورد المهاب اللازمة لإنشاء السفينة والمستحقة للصلة الذين اشتغلوا في إنشائها إذا لم يسبق لها سفر والمبالغ المستحقة لأرباب الدين في مقابل المهاب التي أحضرها وفي مقابل الأعمال وأجرة القلاطة والمرورة وتجهيز السفينة للسفر بواسطة أحضار ما يلزم له ولها من الملاحين وأدوات والمخازن ونحوها قبل سفرها إذا سبق لها سفر (تاسعاً) المبالغ المترضة قرضاً بحرياً على جسم السفينة أو على سهم قاعدتها أو على ألتها وأدواتها لأجل تلفظتها أو شراء ذخائرها أو تجهيزها للسفر قبله (عاشراً) ما هو مستحق لأجل السفر الأخير من مبلغ الميكوراة المعمولة على جسم السفينة أو على سهم قاعدتها أو على ألتها وأدواتها أو جهازها (الحادي عشر) التعويضات المستحقة لمشتجري السفينة لعدم تسليم البضائع التي شحنوها بها أو لإلاداء الخسارة البحرية التي حصلت في تلك البضائع بسبب تصير القبولان أو الملاحين — وأرباب الدين المذكورون في كل وجه من الأوجه المتقدم ذكرها في هذه المادة يدخلون في التوزيع بدرجة متساوية بنسبة مناهير ديونهم إذا لم يكتب الثمن لوفائها يمانها

(م) ٦ لا يجوز العمل بمقتضى الامتياز الممنوع للديون المينة في المادة السابقة إلا إذا ثبتت تلك الديون بالأوجه الآتية (أولاً) ثبتت رسوم المحكمة بقوائم الرسوم التي فررتها المحاكم التي حكمت بحجز السفينة وبيعها ويكون المحكم من خصائصها (ثانياً) ثبتت عمائد حولة السفينة بحساب الطول بلاطة ونحوها بسندات المخالصة الرسمية المحررة من محفظها (ثالثاً) ثبتت الديون المينة بالوجه الثالث والرابع والخامس من المادة الخامسة بقوائم يقطع حسابها رئيس المحكمة الابتدائية (رابعاً) ماهيات وأجر الملاحين ثبتت بدفاتر تجهيز السفينة وتجهيزها المصدق عليها من قلم رئاسة المينا (خامساً) ثبتت المبالغ المقرضة وثمن البضائع المينة للوزام السفينة في مدة سفرها الأخير بقوائم مقطوع حسابها بمعرفة القبولان وروضاء ملاحي السفينة مينة لضرورة الاقتراض (سادساً) ثبتت بيع السفينة كلها أو بعضها بسند

اشهر إلى سنة (م) ٢٠١ يجوز جعل المرتكبين للسرقات المينة في هذا الباب تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة من سدين إلى عشر سدين عقب انقضاء مدة عقوبتهم وهذا فيما عدا الحالة التي يعاقب فيها الفاعل بعقوبة المخالفة (م) ٢٠٢ إذا حصل شروع في سرقة يحكم القاضي في ذلك بمقتضى ما هو مدون بالماد ٨ و ١٠ و ١١ من هذا القانون

سرقة — (ر) اختلاس — تصديق ٨ ش ١٢٩٨

— حجز (م) ٤٦٠ — متفالس (ق) ٣٠٤

سرقة السندات والاوراق الرسمية المودعة — (ر)

فك الاختتام (ق) الباب التاسع

سرقة الاطفال — (ر) قبض (ق) الباب الخامس

سرقة مترتبة على فك اختتام — (ر) فك الاختتام

(ق) ١٤١

سركي — منشور صادر في ١٥ ديسمبر سنة ٨٢

اعتباراً من أول يناير سنة ٨٤ جميع مستخدمي الحكومة المصرية الموجودين حالئذ بتخدمتها معافون من اخذ السراكي والمستودعون وأرباب المعاشات فقط هم الذين تسلم اليهم سراكي

سركب — (ر) معاش (منشور غرة ١١ —

توزيع (ق) ١٨٤

سرج — (ر) مخالفات (ق) ٣٤٢

سطح السفينة — (ر) خسارة بحرية (ق) ٢٥٦

— قبولان ٤٤ — ٤٥

سلطة الوظيفة — (ر) مستخدم الحكومة (ق) ١١٥

سفر الزوج — (ر) نكاح

سفر السفينة — (ر) ابطاله (ر) ملاح قتب ٦٧

سفر السفينة باسم مشتريها الجديد — (ر) سفينة

(ق) ٩٨٧

سفريه — (ر) انتقال

سفينة — (قانون تجاري بحري)

### الفصل الاول

( في السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية )

(م) ١ لا يجوز أن يكون مالكاً لجميع سفينة رافعة العلم العثماني ولا لمبعضها ولا أن يكون عضواً من أي شركة لتشغيل سفن رافعة العلم المذكور إلا من كان من رعايا الدولة العثمانية العلية (م) ٢ يجوز لرعايا الدولة العثمانية العلية أن يمتلكوا سفناً أجنبية ويسيروها في البحر بالعلم العثماني بين الشروط المترتبة فيما يخص بسفن الرجة ولكن لا يجوز أن يشتمل سند التملك على أي شرط أو قيد يخالف المادة السابقة لنفع أجنبي ولا فيما ينافي التملك بضبط السفينة بجانب الحكومة (م) ٣ بيع السفينة



## ملحوظات

الكائن فيها مركز المحكمة الابتدائية التي يلزم اجراء بيع السفينة امامها وفي الجهة التي حجزت فيها وربطت واسم مالكها وقبودانها واسم السفينة ونوعها ومقدار حملتها من الطونيلاطة وعلى المحضر ان يبين قطارها وصنادلها وادواتها واسلحتها ومعداتا وذخائرها مع ذكر صفات جميع ذلك ويعين حارسا على السفينة (م) ١٤ اذا كان مالك السفينة المحجوزة ساكنا في البلدة الكائنة فيها المحكمة الابتدائية التي في دائرتها الجهة التي حصل فيها الحجز وجب على المداين الذي طلب وضع الحجز ان يعلن للمالك المذكور في ظرف ثلاثة ايام صورة محضر الحجز وبكلفه بالحضور امام المحكمة في الميعاد المعتاد ليخضريع الاشياء المحجوزة واذا كان المالك المذكور ساكنا في محل ابعد من تلك البلدة فالاعلان وورقة طلب الحضور يسلمان على ذمته الى قبودان السفينة المحجوزة واذا كان غائبا يسلمان الى من كان قائما مقامه او مقام المالك وفي هذه الحالة يزداد على الميعاد المعتاد للحضور مدة مسافة الطريق التي بين المحكمة ومحله اذا كان مقيما في البلاد القارة من ممالك الدولة العلية واما اذا كان المالك ساكنا خارج البلاد القارة المذكورة او في بلاد اجنبية فيكون ميعاد الحضور كالمقرر في قانون المرافعات المدنية على حسب الجهات (م) ١٥ البيع الذي لا يصح اجراؤه الا بناء على سند واجب التنفيذ يكون امام قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه ويحصل بطريق المزايدة العمومية بعد المناذاة على السفينة بالبيع ونشر الاعلانات بالجرائد وتعليقها في اللوحات المعدة لذلك على الوجه الاتي (م) ١٦ اذا كان الحجز واقعا على سفينة حملتها اكثر من عشر طونيلاطات (اي ازيد من ١٠٠٠٠ كيلو) بنادي ثلاث مرات على الاشياء المراد بيعها او تعلن ثلاثة اعلانات وتكون المناذاة والاعلانات متوالية في كل ثمانية ايام مرة في ضواحي الميناء وفي الميادين العمومية الكبيرة التي في المحل الذي تكون السفينة مربوطة فيه وكذلك في جميع الاماكن التي تعين بامر من المحكمة وينشر اعلان عن ذلك في احدى الجرائد التي تطبع في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة التي طلب منها وضع الحجز فان لم توجد فيها

رسمي محرر بمقتضى المادة الثالثة ويثبت احضار الميات لانشاء السفينة وتجهيزها والموتة بموافظ وقوائم موضوع عليها علامة القبودان ومصدق عليها من المالك وتسلم نسخة منها الى فلم كتاب المحكمة قبل سفر السفينة او في ظرف عشرة ايام بالاكثر بعد سفرها سابعا بالمبالغ المقررة فرضا بحربا على جسم السفينة او على سهم قاعدتها او على ادواتها ومياتها او على جهازها قبل سفرها تثبت بالسندات الرسمية او الغير الرسمية التي تسلم صورها في نسخة الى فلم كتاب المحكمة في ظرف عشرة ايام من تاريخها (ثامنا) تثبت مبالغ السيكرورات ببوليصة السيكروراة او بكشف مستفرج من دفاتر شركة السيكروراة الحرة على حسب الاصول المقررة (تاسعا) تثبت التعويضات المستحقة لمستأجري السفينة بالاحكام الصادرة فيها من محكمة او من محكمين مختارين (م) ٧ امتيازات المداين فضلا عن زوالها بالاسباب العامة لانقضاء التعهدات تزول اذا بيعت السفينة على يد المحكمة بالوجه المبينة في الفصل الاتي او اذا بيعت بيعا اختياريا ثم سافرت باسم مشتريها بشرط ان يكون الخطر عليه ولم تحصل معارضة من مداني البائع فان حصلت معارضة من مدان منهم بالوجه المقررة لما فلا توجب نفعا الا له (م) ٨ وتعتبر السفينة بعد قيامها بثلاثين يوما انها سافرت اذا ثبت قيامها ووصولها في ميتين مختلفتين وتعتبر ايضا انها سافرت اذا مضت مدة زائدة عن ستين يوما بين قيامها من ميناء ورجوعها اليها بدون ان تصل الى ميناء اخرى او اذا كانت السفينة التي قامت لسفر طويل مكثت اكثر من ستين يوما في سفرها بدون حصول شكوى من مداني البائع (م) ٩ بيع سفينة في اناء سفرها بيعا اختياريا لا يضر بحقوق مداني بائعها ولذلك لا تنزل السفينة او ثمنها رهنا للمداين مع حصول البيع ويجوز لم ايضا الطعن في البيع بانه حصل بالتدليس اذا استحسن ذلك

## (الفصل الثاني - في حجز السفن وبيعها)

(م) ١٠ كل مركب بحري يجوز حجزه وبيعه بامر المحكمة ويزول امتياز المداينين بالاجراءات الاتية (م) ١١ لا يجوز حجز المركب الا بعد التنبيه الرسمي بالدفع باربع وعشرين ساعة بناء على طلب المداين الطالب لوضع الحجز (م) ١٢ يجب اعلان التنبيه الى نفس المالك او الى محله اذا كان الدين من الديون العادية على شخص المالك المذكور وليس ممتازا على السفينة فان كان الدين ممتازا عليها على حسب المنصوص بالمادة الخامسة جاز اعلان التنبيه الى قبودان السفينة (م) ١٣ على المحضر ان يتوجه الى داخل السفينة ومعه شاهدان ويمحرر محضر حجزها ويبين فيه اسم صاحب الدين اللازم وضع الحجز لاجله وصنعتة ومحله والسند الذي شرع في اجراء ذلك بناء عليه ومبلغ الدين المطلوب تحصيله والمحل الذي اختاره المداين في الجهة

جرائد ينشر اعلان في احدى الجرائد التي تطبع في اقرب محل (م) ١٧ وفي اليومين التاليين لكل مناداة و اعلان تعلق اعلانات على الصاري الكبير بالسفينة المحجوزة وفي اللوحة المعدة للاعلانات بالحكمة التي حصل الشروع امامها في استيفاء الاجراءات اللازمة وفي الميادين العمومية وفي رصيف المينا التي تكون السفينة مربوطة فيها وكذلك في البورصة التجارية فان لم توجد فعلى باب دار الحكومة المحلية (م) ١٨ يلزم ان تشمل المناداة والاعلانات المنشورة والمعلقة على اسم المداين الذي طلب الحجز والبيع وصنعتة ومحل اقامته وبيان السندات المبينة عليها الاجراءات المتعلقة بذلك ومقدار مبلغ الدين المطلوب والمحل الذي اختاره المداين في الجهة الكائن فيها مركز المحكة وفي الجهة المربوطة فيها السفينة وبيان اسم مالك السفينة المحجوزة ومحلها واسم السفينة وبيان كونها مجهزة او في حالة التجهيز وبيان اسم قبودانها ومقدار حمولتها بحساب الطونيلاطة وبيان المحل الذي تكون السفينة فيه راكزة او عائمة وبيان اسم القاضي المعين للبيع واسم المحضر الذي وضع الحجز وبيان الثمن المقدر للمزايدة عليه وبيان ايام الجلسة التي تنبل فيها المزايدة (م) ١٩ تقبل المزايدة في اليوم المعين لها في الاعلان المعلق بعد المناداة الاولى ويستمر القاضي المعين للبيع على قبول المزايدات في اليوم المعين في امره بعد كل مناداة تحصل في كل ثمانية ايام (م) ٢٠ وبعد المناداة الثالثة يقع البيع للمزايد الاخير الذي يكون عطاؤه اكثر من غيره عند انطفاء الشموع الموقودة في ابتداء المزايدة حسب العادة ومع ذلك يجوز للقاضي المعين للبيع ان ياذن بالتأخير ثمانية ايام مرة او مرتين املا في حصول مزايدة اكثر ويعلن ذلك بالجرائد وبتعليق اعلانات فان لم ينشاء عن التأخير المخصص به على هذا الوجه الحصول على مزايدة اكثر تعطى السفينة بناء على المزايدة الاخيرة (م) ٢١ اذا كان الحجز واقعا على قطائر او صنادل او مراكب اخر من سفن المينا وتكون حمولتها عشر طونيلاطات فاقل يقع البيع في هذه الحالة في جلسة القاضي من غير احتياج لمراعاة كافة الاجراءات السالف ذكرها

انما يكون ذلك بعد الاعلان على رصيف المينا مدة ثلاثة ايام متوالية وتعليق الاعلان على صاري المبيع مما ذكر فان لم يكن له صار فعلى المحل الظاهر منه وفي اللوحة المعدة للاعلانات بالحكمة ويلزم ان يكون بين اعلان الحجز واجراء البيع ميعاد ثمانية ايام كاملة (م) ٢٢ يترتب على بيع السفينة بالمزايدة انتهاء وظائف القبودان وانما له ان يطلب تعويضات من مالك السفينة وكفلائه وكل من التزم له بشي اذا كان هناك وجه لذلك (م) ٢٣ يجب على الراعي عليه مراد السفينة من اي حاملة كانت ان يدفع في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت مرسي المزايد ثلث الثمن الذي رسي به المزايد عليه او يسلمه الى صندوق المحكة ويؤدي كفيلا معتمدا بالثلثين ويكون له محل بالقطر المصري ويضع امضاء مع المكحول على السند ويكونان ملزومين على وجه التضامن بدفع الثلثين المذكورين في ميعاد احد عشر يوما من يوم مرسي المزايد — ولا تسلم السفينة للراعي عليه المزايد الا بعد دفع ثلث الثمن واداء الكفيل بالباقي واما صورة محضر البيع فلا تسلم اليه الا بعد دفع الثلثين بالتام في الميعاد المقرر — وفي حالة عدم دفع الثلث الاول او الثلثين الباقيين او عدم اداء الكفيل كما ذكر انفا تباع السفينة ثانيا على ذمة المشتري وكفيله بالمزايدة بعد نشر اعلان واحد جديد وتعليقه بثلاثة ايام ويكون المشتري والكفيل المذكوران ملزومين على وجه التضامن بالنقصان اذا حصل وبالتعويضات والفوائد والمصاريف اذا كان الثلث المدفوع اولا غير كاف لذلك (م) ٢٤ طلب استبعاد حصة من بيع السفينة او الاشياء المحجوزة وكل طلب فرعي يقدمان ويعلنان الى قلم كتاب المحكة قبل وقوع البيع فان تقدم طلب استبعاد الحصة بعد البيع فينقلب قانونا الى معارضة في تسليم المبلغ النحصل من البيع (م) ٢٥ للطالب او المعارض ميعاد ثلاثة ايام لتقديم ادلته وللدعي عليه ايضا ميعاد ثلاثة ايام للمناقضة وتقدم الدعوى الى الجلسة بناء على علم خبر بالحضور امام المحكة (م) ٢٦ تقبل المعارضات في تسليم الثمن في ظرف الثلاثة ايام التالية للبيع ومتى مضى هذا الميعاد لا يجوز قبولها الا اذا كانت في شان ما زاد على

الذي استخدمه فيه ويجوز للمحاكم في كل الاحوال تنقيص التعويضات المنتزعة بينها بالكتابة اذا لم يكن لها سبب (م) ٢٢ اذا كان القبودان المعزول شريكا في ملكية السفينة يجوز له ان يترك الشركة فيها ويطلب قيمة حصته ويكون تقدير هذه القيمة بمعرفة اهل خبرة يتفق عليهم الاخصام او يعينهم القاضي المعين للامور الوقفية بالمحكمة اذا لم يتفق الاخصام على تعيينهم (م) ٢٤ اذا كان للسفينة عدة ملاك وانقضت مصلحة الجمهور اجراء امر ما ولم يتفقوا في الرأي عليه فينبع رأي الاكثر ولا تكون هذه الاكثرية باعتبار عدد ارباب الرأي بل باعتبار مقدار الملكية الزائدة على النصف — والسفينة المملوكة لعدة اشخاص ملكا شائعا لا يجوز الترخيص في بيعها بالمرابطة لعدم امكان قسمتها الا بناء على طلب من يكون لهم نصفها من الملاك ما لم يوجد شرط بالكتابة بخالف ذلك

سفينة — (ر) اجرة السفينة — قبودان — .  
ملاج — تاجر (قت ٢) — حكومة (قت ٧٢) —  
خسارة بحرية — سند مشحونات — سيكورتاه —  
— مصادمة —

سفينة غير صالحة للسير — (ر) اجرة السفينة (قتب

١١٦ — سيكورتاه (قتب ٢١١

سفينة بخارية — (ر) بوغاز — مينا

سفينة شرعية — (ر) بوغاز — مينا

سفينة (تجزأ وبيعها) — حجز (قت ٤٧٤

سفينة صغيرة — (ر) قبودان (قتب ٤٥

سفينة بوسته — (ر) مسافر

سفينة معدة لنقل المسافرين — (ر) مسافر

سفينة (ر) حجر (بجلة وش) — خلع — ١٢ رشد

ذليحة ٩٦ — مجلس حسي — مدة طويلة (ق

٨٤ — ٨٥ — نكاح — وصية ش ٥٣٢

سقاوة — (ر) صحة ييطرية اول فبراير سنة ٨٣

فصل ثالث

سقط — عدة — اسقاط الحوامل

سقوط الحق — (في الدعوى في مواد الاوراق التجارية بمضي الزمن)

(م) ١١٤ كل دعوى متعلقة بالكميالات او بالسندات التي تحت اذن وتعتبر عملا تجاريا او بالسندات التي يحملها او بالاوراق المتضمنة امرا بالدفع او بالمحولات الواجبة الدفع مجرد الاطلاع عليها وغيرها من الاوراق المحررة لاعمال تجارية سقط الحق في اقامتها بمضي خمس سنين اعتبارا من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع او من يوم عمل البروتستواو من يوم اخر مرافقة بالمحكمة ان لم يكن صدر حكم اول يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد وانما على المدعي عليهم تأييد براءة ذمتهم

المبالغ المستحقة للمدائنين الذين حصل الحجز من اجلهم (م) ٢٧ يجب على المدائنين المعارضين في تسليم الثمن ان يقدموا الى قلم كتاب المحكمة سندات ديونهم في ظرف ثلاثة ايام بعد التنبيه عليهم بذلك من المدائنين الذي طلب اجراء البيع او من مالك السفينة التي وضع الحجز عليها او ممن كان قائما مقامه وان تأخروا عن ذلك يصير الشروع في توزيع ثمن المبيع بدون ادخالهم فيه (م) ٢٨ ترتيب درجات المدائنين وتوزيع النقود يكون اجراؤهما فيما يخص بالمدائنين الممتازين على حسب الترتيب المقرر بالمادة الخامسة واما فيما يخص بالمدائنين الآخرين فيكون التوزيع عليهم بنسبة ديونهم وكل مدائنين مندرج في الدرجات المرتبة يدخل في الترتيب باصل دينه وفوائده والمصاريف (م) ٢٩ لا يجوز وضع الحجز على السفينة المتأهبة للقيام للسفر الا اذا كان من اجل ديون مقرضة للسفر المتأهبة له انما التكفل بتلك الديون في هذه الحالة يمنع الحجز — وتعتبر السفينة متأهبة للسفر اذا كان قبودانها حاملا لاوراق المرور للسفر

### (الفصل الثالث — في ملاك السفينة)

(م) ٣٠ كل مالك لسفينة مسئول مدنيا عن اعمال قبودانها بمعنى انه ملزم بدفع الخسارة الناشئة عن اي عمل من اعمال القبودان وبوفاء ما التزم به القبودان المذكور فيما يخص بالسفينة وتسفيرها — ويجوز للمالك في جميع الاحوال ان يتخلص من التزامات القبودان المذكورة بترك السفينة والاجرة اذا كانت هذه الالتزامات لم تحصل بناء على اذن مخصوص منه ومع ذلك لا يجوز التبرك من يكون في آن واحد قبودانا للسفينة ومالكا لها او شريكا في ملكيتها — فاذا كان القبودان شريكا فقط في الملكية لا يكون مسئولا عما التزم به فيما يخص بالسفينة وتسفيرها الا على قدر حصته (م) ٣١ ملاك السفن المهيأة للحرب باذن من الحكومة لا يكونون مسئولين عن التلافات التي تحصل في البحر من رجال الحرب الذين فيها او من طواغيتها البحرية الا بقدر المبلغ الذي ادوا الضمانة به ما لم يشاركهم في ارتكابها او يعينهم على فعلها — وتكون الضمانة المذكورة بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ قرش ديواني لكل سفينة يبلغ عدد ملاحها مائة وخمسين نفرا فاقل ويحسب من هذا العدد رجال اركان الحرب والساكر الحافظون وتكون الضمانة بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ قرش ديواني للسفن الاخرى (م) ٣٢ يجوز للمالك السفينة في كل الاحوال ان يعزل قبودانها ولو شرط على نفسه عدم جواز ذلك ولا حق للقبودان المعزول في اخذ تعويض من عزله الا اذا وجد شرط بالكتابة بمضي بما يخالف ذلك وانما على المالك دفع المصاريف اللازمة لرجوع القبودان اذا عزله في بلد غير البلد

- بجلتهم اليقين على انه لم يكن في ذمتهم شيء من الدين اذا دخل الحلف وعلي من يقوم مقامهم او ورثتهم ان يجلعوا يميناً على انهم معقدون حقيقة انه لم يبق شيء مستحق من الدين
- سقوط الحق في المواد التجارية البحرية — (فانون تجاري بحري) (م) ٢٦٧ لا يجوز للقبودان في اي حال من الاحوال ان يملك السفينة بمضي المدة (م) ٢٦٨ ويسقط حق الدعوى بترك الاشياء المومنة متى انقضت الميعاد المقررة في المادة ٢١٣ (م) ٢٦٩ وكل دعوى ناشئة عن مشاركة القرض البحري او مشاركة السيكرتاه يسقط الحق فيها بعد مضي خمس سنين من تاريخ المشاركة (م) ٢٧٠ والدعاوي المتعلقة بإيراد اخشاب وشراعات واهلاب وغيرها من الاشياء اللازمة لانشاء السفينة وقفلتها وتجهيزها وموونة بحريتها والدعاوي المتعلقة باجرة السفالة وبالاعمال التي عملت في السفينة بسقط الحق فيها بعد الايراد واستلام الاعمال بثلاث سنين (م) ٢٧١ وجميع الدعاوي المتعلقة بدفع اجرة السفينة واجرة القبودان والضباط والملاحين وغيرهم من البحريين وماهياتهم والدعاوي المتعلقة بدفع ما هو مطلوب من المسافرين والدعاوي المتعلقة بتسليم البضائع يسقط الحق فيها بعد وصول السفينة بسنة وكذلك الدعاوي المتعلقة بشحن المأكولات وغيرها المعطاة للملاحين والاشخاص الاخر البحريين بأمر القبودان يسقط الحق فيها بعد الاعطاء بسنة (م) ٢٧٢ ومع سقوط الحق في الدعاوي المذكورة بمضي الميعاد المينة في المواد الاربعة السابقة يجوز لمن اخضع به عليه ان يطلب تخليف من اخضع به (م) ٢٧٣ لا يسقط الحق بمضي المدة اذا كان موجوداً سند او تعهد او حساب مقطوع ومضي من المدين او بروتيسنو او دعوى مقدمة على الوجه المرعي وكان ذلك معلناً من المداين في الوقت اللازم انما اذا سكت رب الدين بعد البروتيسنو مدة سنة بدون مطالبة فيعتبر البروتيسنو في هذه الحالة باطلاً وكأنه لم يكن
- سقوط الحق — (في عدم سماع الدعوى)
- (م) ٢٧٤ لا تسمع جميع الدعاوي على القبودان او المومن بشأن الخسارة المحاصلة للبضاعة المضمونة اذا صار استلامها بدون عمل بروتيسنو وجميع الدعاوي على متاجر السفينة بشأن الخسارة البحرية اذا سلم القبودان البضائع واخذ الاجرة بدون عمل بروتيسنو ايضاً وكذلك الدعاوي المتعلقة بتعويض الخسائر الناشئة عن اصطدام في جهة يمكن القبودان فيها ان يقدم دعوى اذا لم تحصل مع ذلك مطالبة (م) ٢٧٥ تكون البروتيسنات والمطالبات المذكورة لاغية اذا لم تحصل وتعلن في ظرف ثمان واربعين ساعة ولم يعفها رفع الدعوى للمحكمة في ظرف واحد وثلاثين يوماً من تاريخها
- سقوط التعهد — (ر) مضي المدة (ق) ٢٠٤
- سقوط الحق — (ر) فرقة (ش) ٢٩٨ — نفقة (ش) ٢١٠ مدة طويلة — مضي المدة — ميعاد
- سقوط الحق بالمدة الطويلة — (ر) مضي المدة
- سقوط حق مدايني بايع السفينة — (ر) سفينة (قتب ٧: ٨: ٩)
- سقوط الحق في الدعوى ضد كفيل المؤمن له — (ر) سيكرتاه قتب ٢٢٢
- سقوط الحق في الحقوق عن اعمال الشركة — (ر) شركة ق ٦٥
- سقوط الحق في الدعاوي على الوكلاء بالعمولة وامناء النقل — (ر) وكيل بالعمولة (ق ١٠٤)
- سقوط الحق في الرجوع على الضامن بقيمة الكميالة — (ر) كميالة (ق ١٤١)
- سقوط الحق في الدعوى ضد الكفيل الضامن لكميالة ضائعة — (ر) كميالة (ق ١٥٤)
- سقوط الحق في الرجوع على محيل او صاحب الكميالة — (ر) كميالة (ق ١٦٠)
- سقوط حق حامل الكميالة على المحيلين — (ر) كميالة (ق ١٦٩: ١٧٢)
- سقوط حق محيل الكميالة على المتنازل لهم — (ر) كميالة (ق ١٧٠: ١٧٢)
- سقوط حق حامل الكميالة ومحيلها فيما يتعلق بالساحب — (ر) كميالة (ق ١٧١)
- سقوط حق استئناف الامر الصادر من رئيس المحكمة او من قاضي الامور الوقفية — (ر) امر (ق ١٣٠)
- سقوط الحق في الدفع بعدم الاختصاص — (ر) اختصاص (ق ١٣٤)
- سقوط الحق بدعوى البطلان — (ر) بطلان (ق ١٣٨)
- سقوط الحق في المسائل الفرعية — (ر) ضمان (ق ١٤٩)
- سقوط الحق بدعوى تحقيق الخطوط — (ر) خطوط (ق ٢٦٠)
- سقوط دعوى التزوير — (ر) تزوير (ق ٢٨٠)
- ٢٨٥ — ٢٩١
- سقوط الحق بدعوى الرد: (ر) رد (ق ٣١٠: ٣١١)
- سقوط الحق بالدخول في التوزيع — (ر) قسمة بين الغرماء (ق ٥١٦)
- سقوط الحق بالتناقص في فائمة التوزيع — (ر)

## ملحوظات

عليهم بالمنفعة العمومية كرى مزرعياتهم وحفظ أراضيهم وبلاדם من غوائل الفرق فقط نعيم ان منفعة السكة الحديد تعد منفعة عامة لكن لما دائرة خصوصية ترجع اليها ايراداتها ومصاريفها فعليها ان تدارك جميع اعمالها من طرفها باستعمال مامورياتها نفسها فيما يلزم لها وليس لها امر ولا نهى على المديرين من عمال الادارة ولا غيرهم فيما ياتل هذا الامر ولو صدر عنها ذلك فلا يصح لمدير او من دونه ان يجبرها او غيرها الى ما تطلب بعد ما علم هذا الاساس المتين خصوصاً ان اوامر الحكومة الصادرة الى المديرين ناطقة باوضح عبارة بان كل مامور مكلف بامثال اوامر النظارة التابع هو لها فالدريون ليسوا بجهة مصلحة السكة الحديد ولا غيرها من المصالح ولكنهم تابعون لنظارة الداخلية ولا يسوغ لهم اجراء عمل ما يشبه ذلك الا بالامر يصدر لهم منها فعلى المديرين والا هالي عموماً ان ينتهوا لئلا يخلل هذه القوانين الثانية ويراعوها حق المراقبة ويعلموا انه لا سلطة للمدير او غيره على احد من اهالي البلاد في عمل من الاعمال الا فيما يعود اليهم بالمنافع العامة فقط وهو ما يتقرر بالمجادول في كل سنة من اعمال التطهير وتقوية الجسور لحفظ البلاد عند فيضان النيل وكل من يبدو منه ادنى مخالفة لانه الاوامر بان يكلف الاهالي باداء اعمال لا يجب عليهم ولا هي في منفعتهم العامة المقررة في جداول العمليات فقد اوقع نفسه تحت خطر المحاكمة وتنفوذ احكام العدالة فيه ومجازاته بما يقضي به القانون وبهذا لزم الاخطار لعموم الجهات ومن الجملة تحذيراً من الوقوع في المخالفة

سكة حديد - منشور صادر في ٢٥ ل سنة ١٢٩٨ ( ٢٠ ستمبر سنة ٨١ )

ادارة السكة الحديد حررت الى نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٢ ستمبر سنة ٨١ بما يفيد حصول عوارض الى فطارات السكة في اثناء سيرها باسباب مصادمتها بمأموس ومواش وخلاتها تكون على خطوط السكة وتسبب عن ذلك تكليف هذه المصلحة بمبالغ نظير هذه التلغيات ويراد منع هذه الحالة وترتيب جزاء نقدي شديد على ارباب تلك المواشي وانبي على هذا ورود مكانة من النظارة المشار اليها بتاريخ ٧ الشهر المرفوم بقصد النظر فيها ذكر وحيث في الواقع ان استدامة هذه الحالة فانه فضلاً عما عساه ان ينشأ عنها من المخطر فانه يترتب عليها تكليف تلك المصلحة بالخسائر الغالية عنها وهذا مما لا يوافق استمرار حصوله وقد سبق النشر مراراً مؤكداً بالبحث على اجراء ما فيه منع عبور المواشي المذكور حال مرور القطارات فلهذا ينبغي بذل غاية الاهتمام في حصول التاكيد على سائر مشايخ وعمد الفرع ونظار وكلاء الاباعد والزب التابعة لجهة ادارة تكمل اللاتي على خطوط السكة يمنع هذا الامر الخطر واخذ الاستياقات الكافية بمراعاة منع هذه الحالة بحيث يكون معلوماً اذاتهم بما يحصل من ذلك في حدود جهاتهم وتكليفهم بقيمة الخسائر التي تنتج مع التاكيد على سائر مستخدمي الادارة بمراقبة هذا الامر حتى من الان فصاعداً لا يسمح بوقوع شي من هذا القبيل وبناء عليه لزم تحريره للعلم بما فيه والاجراء مقتضاه كما انه بتاريخه تحرر لمن لزم بما ذكر

قائمة بين الغرماء ٥٢٠ - ٥٢١  
سقوط الحق في الاطلاع على التوزيع الموقت والمناقضة فيه - (ر) توزيع (ق) ٦٣٣  
سقوط الدين - (ر) ابراء (ق) ١٨٠  
سقوط العقوبة - (ر) مدة طويلة (ق) فتح  
سكة - (ر) طريق - شارع

سكة حديد ومينا اسكندرية - (ترجمة ذكرى) عن تشكيل كومسيون السكة الحديد ومينا الاسكندرية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩

(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على الامر المديري الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ - وبناء على مذكرة الكومسارية مديري صندوق الدين العمومي بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ٧٩ - وبموجب ما رفعه الينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة لرأي مجلس نظارنا بهذا الشأن قد امرنا بما هوأت (م) ١ ان الادارة الخاصة بمصلحة سكك الحديد ومينا الاسكندرية تشكل من الآن فصاعداً من ثلاث مديرين يكون احدهم انجليزي واخر فرانسوا واخر مصرياً - وان المدير الانجليزي يقوم باعباء وظيفة الرئاسة (م) ٢ ان مومبولو زور به مدير سكك الحديد ومينا الاسكندرية يكون رئيساً للمصلحة المذكورة عوضاً عن الجنرال ماريوت المتوفي (م) ٣ وان علي صادق باشا مدير عموم الكمارك سابقاً يكون مدير سكك الحديد ومينا الاسكندرية

سكة حديد - قرار مجلس النظار الصادر في ١٨ ربيع اول سنة ٩٧ الموافق ٢٨ فبراير سنة ٨٠

نقرر بان مصلحة السكة الحديد ملزمة بتقديم ميزانية مستوفية البيانات عن مصروفاتها وما هيأت مستخدمها وتقديم السندات والاوراق المثبتة لهذه المصروفات بعد اجرائها لاجل مراجعتها والتفتيش عليها حسب الاصول المتبعة في حق جميع المصالح المبررة وانه يجب على سعادة ناظر الاشغال العمومية ان يكلف مصلحة السكة الحديد التابعة اليه بتقديم جميع ما ذكر

سكة حديد - منشور صادر في ٢٢ ذى سنة ٩٧ ( ٢٥ نوفمبر سنة ٨٠ )

قد علمنا ما كتب لنظارة الداخلية من مدير الشرقية بالتلغراف انه اخذ جملة انظار من اهالي مديريته وتوجه بهم الى جهة شالوفه لاصلاح ما حدث من الخلل وترميم ما وقع من التهدم بجسر سكة الحديد في المسافة الواقعة بين هذه الجهة والسويس ولما سئل عن اقدامه على هذا الاجراء بامر من هو اجاب بانه اقدم على ذلك بناء على تلغراف ورد اليه من عموم ادارة السكة الحديد ولما راه من المصلحة العامة في ذلك مع تعهد ادارة السكة الحديد بدفع اجر الانذار ولا يجنى ان هذا الاجراء لا ينطبق على القواعد الاساسية المتبعة ولا يوافق نصوص الاوامر السامية المصلحة بانه لا يجوز تكليف الاهالي بعمل من الاعمال الا اذا كان عائداً

سكة حديد — { منشور صادر في ٢٠ ربيع اول سنة ١٢٩٩ (٩ فبراير سنة ٨٢) }

انه لتعدد وقائع فذف الاتجار من بعض ابناء الاهالي على قطورات وابورات السكة المح: بد حال سببها وما نشاء عن ذلك من الاضرار قد استوجب تكرار النشر للجهات بدقة الالفاظ والتنبية على ماموري المراكز وعمد وشايخ القرى بتتبع وقوع مثل ذلك لانه اذا حصل فيها بعد شي من هذا القبيل يعاقب من جهل فيه عقاباً شديداً ومع كونه اخر ما نشر هو جارج ١ صفر سنة ١٢٩٩ فانه قد علم ان ما ورد من نظارة الاشغال فرنساوى العبارة رقم ٣٠ يناير سنة ١٨٨٢ نمرة ١٠ انه في اليوم الثامن عشر من الماء المرفوق حصل فذف اتجار على قطر ركاب دسياط قبل وصوله الى سمود ايام ناحية ميت عباس وتسبب عن ذلك كسر فزاز عربة من الدرجة الاولى واخرى من الدرجة الثانية وقد دل حدوث هذه الحادثة الغريبة العهد من تاريخ النشر انه لم يحصل كال الالفاظ والاعتناء في اجراء مفعول سابق صدوره على: من الضروري اعتبار الامور المرتب عليها حسن الانتظام وسرعة تنفيذها بكل دقة ومعة لاجل الحصول على الفرض المتصور منها فلذا لزم اعادة النشر بامل اعطاء التنبية الاكيدة والتحذيرات الشديدة الى المامورين والمستخدمين وعمد وشايخ القرى والكفور والعزب والخنراء المتبعين بدركات خطوط السكة الحديد بزيادة الاعتناء والالفاظ لهذا الامر بغاية الاهمية ومنع وقوع هذه الامور مرة ثانية وبغير تفهم من سلف ذكرهم بانه ان وقع امر مثل ذلك فانه فضلا عن معاقبة مرتكب الفعل فلا يصير اخلا للمكلفين بالمراقبة من الماكمة على الامال وقد كتب في تاريخه لجهات الاقتضاء بما ذكر ومن الجملة هذا للاجراء بمتضاء

سكة حديد — { منشور بشأن الانتباه لعدم تمكن الاشياء من السطو على قطورات الوابورات (٦ مارث سنة ٨٢) }

علم ما ورد للداخلية من نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٤ المحاضرة ٥٣ ان مصلحة السكة الحديد حررت لما معنى انه في يوم ٢٠ من يناير الماضي الساعة ثمانية ونصف ليلا عند قدوم قطار البضاغة نمرة ٦٥ الى دمنهور فترقبه اخبر ناظر المحطة بان بعض الاشياء رسا بالتي قطرت في الطريق الواقع ما بين دمنهور وانباي البارود والاشياء بذلك الرئيس الثاني امر بحمل الوابور وبعد اخذ الاحتياطات اللازمة سار على الخط الذي من الجهة اليمنى الى ان وجد الباليين المذكورين وتلقاها الى المحطة ومرغوب التنبية باتخاذ الاحتياطات المتخذة لمنع وقوع مثل ذلك مرة اخرى وحيث انه وان كان كتب في تاريخه الى تلك المديرية بما اقتضى عن الحصول على هؤلاء الاشياء ومحاكمتهم تطبيقاً لما سبق صدوره من المنشورات المختصة بهذا الشأن لكن حيث استصوب تذكروا المديرية ادارة تكم بما تقتضيه نصوص هذه المنشورات المطلوبة بطرفكم من دوام الالفاظ لعدم وقوع سواقط من هذا القبيل فلزم تحرير ليناكد على من يلزم بالانتباه لمنع حصول تمكن الاشياء من اجراء ما يمانل ذلك سواء كان بالجهات التي على خطوط السكة الحديد او غيرها وستنظر ما يصير اجراؤه من الهمة والالفاظ لامر الضبط والربط الحال على عهدة تكم وتتعلم ان لا يرد الى نظارة الداخلية من جهتك الا ما يوجب المبنوية في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩

سكة حديد — { منشور تاريخه ١٨ رجب سنة ١٢٩٩ (٥ يونيو سنة ٨٢) بان عند مبيع اراضي مجاورة للسكة الحديد تدوير الخاب من مصلحة السكة عنها قبل المبيع }

نظارة الاشغال ارسلت للمالية افادة رقمية ١٠ رجب سنة ١٢٩٩ نمرة ٢٩ بناء على ما ورد لها من مصلحة السكة الحديد مرغوب فيها التحرير من هذا الطرف الى المديرية والاحتفاظ بان عندما يكون مرغوب مبيع اراضي بلك الجهات مجاورة للسكة الحديد يرسل منهم مصلحة السكة الحديد قبل المبيع رسمياً عن الاراضي المذكورة حتى بذلك لا يتبع اشكالات فيما بعد من المشتريين وحيث ان لا بأس من الاجراء على وجه ما توخ من الاشغال فقد تحرر في تاريخه لجهات اللزوم بذلك وهذا لسعادتك للملزمة والاجراء كما ذكر

سكة حديد — { منشور من نظارة الداخلية في ١٤ شعبان سنة ١٣٠٠ (٢٠ يونيو سنة ٨٢) }

انه مع تعدد النشر من نظارة الداخلية بدقة الالفاظ وصدور اكيد التنبية على ماموري المديرية وعمد وشايخ القرى بمنع وقوع ري الاتجار من بعض ابناء الاهالي على قطورات وابورات السكة الحديد ما زال قد وردت لنا الان مكانة من مصلحة السكة رقم ١٢ يونيو سنة ٨٢ نمرة ١٠ بان صار ري اتجار من بعض اشخاص على قطار الاكبريس الموجه من القاهرة الى سكندرية وهو على ساقه قبل ونصف قبل وصوله الى جهة طنطا وحيث وقوع ما ذكره من الماسافرين ويستوجب ملزومية تلك المصلحة بدفع تعويضات جسيمة فضلاً عن التاليفات التي تحصل فيقتضي بذل الهمة والاعتناء في اجراء مفعول ما سبق صدوره من المنشورات في هذا الصدد لاجل الحصول على الفرض المتصور منها واعطاء التنبية الاكيدة والتحذيرات الشديدة مجدداً الى المامورين والمستخدمين وعمد وشايخ القرى والكفور والعزب والخنراء المتبعين بدركات المزلنات والطرق والبلد التي على خطوط السكة الحديد بزيادة الدقة والالفاظ لهذا الامر بغاية الاهمية ومنع وقوع هذه الامور مرة ثانية وبغير تفهم من سلف ذكرهم بانه ان وقع امر مثل ذلك فانه فضلا عن معاقبة مرتكب الفعل من الاولاد المذكورين فانه لا يصير اخلا لهلته ومن م مكلفون بالمراقبة من الماكمة على الامال نبا ذكر ايضا وقد كتب في تاريخه لجهة الاقتضاء وبالمجلة هذا تكم بامل الاجراء بمتضاء

سكة حديد — { منشور من نظارة الداخلية في ١١ ابريل سنة ١٣٠٠ (١٥ اغسطس سنة ٨٢) }

قد علم من افادة وردت للداخلية من مصلحة السكة الحديد رقمية ٢ اغسطس الجاري نمرة ١٧٠١ ان اهالي ناحية ابوكاه تجاروا على نزول المياه بجسر السكة الحديد حتى من شدتها وتزولها دفعة واحدة صار قطع السكة والمياه جرت على مسافة ٣٥٠ متر ونصف ولولا اعمال الطرق اللازمة في تصليح واستعداد الجسر لكان حصل عطل السكة ولكون ان التجار على هذا الفعل موجباً لحصول الخطر والضرر وما لا يوافق براد التحرير المديرية بالناكيد على الاهالي ومن يلزم بعدم حصول التجاري على اطلاق المياه على جسر السكة التخلف والاهانة وحيث ان من الاقتضاء اعمال الطرق المؤدية لصيانة جسور السكة الحديد والتنبية على من يلزم بعدم اطلاق المياه عليها كما حصل بالناحية السالف ذكرها متعاً ما عدا ان بناء من الضرر والخسائر لجهة الميري فاقضى تحرير تكم لكتبته بمراعاة ذلك بالدقة وفي تاريخه تحرر لمن لزم بهكذا

سكة حديد — { منشور من نظارة الداخلية في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ اكتوبر سنة ٨٢) }

انه مع سبق النشر من الداخلية للجهات غير مرة ومن المجمله لطرف تكم مؤكداً بالبحث على اجراء ما فيه منع عبور المواشي على شريط السكة الحديد حال مرور القطورات وتورى بان يصير بذل غاية الاهتمام في حصول الناكيد على سائر مشايخ وعمد القرى ونظار ووكلاء الاباعد والعزب النابعة لجهة ادارة تكم اللاتي على خطوط السكة بمنع هذا الامر الخطر واخذ الاستينافات الكافية بمراعاة ذلك بحيث يكونون مدانين بما يحصل من هذا الامر في حدود جهاتهم وتكليفهم بقيمة الخسائر التي تنتج مع الناكيد على سائر مستخدمي الادارة بالمراقبة لهذا الامر قد علم للداخلية مما ورد لها من ادارة السكة الحديد في ١٢ اكتوبر سنة ٨٢ ان احد قطورات

## ملحوظات

المشددة الى احكام ادارات الفروع وعمد ومشايخ القرى والبلدان ومشايخ الخفريين مريد الجهد في منع الاهالي وارباب المزارع منعاً كلياً من عبور مواشيهم جسور السكة في الاوقات المعينة لمروور الواورات والقطورات ومن يحصل بدرك بلده من اولئك المشايخ امر مما تشكك منه الآن تلك المصلحة فانه يعاقب على ذلك قانوناً فلهذا قد كتب في تاريخه لحضرات المديرين بذلك وبانه لا بأس من اخذ التعهدات على اولئك المشايخ والعمد بما ذكر وبالجملة هذا لتقوموا باجراء ما اقتضاه - وليكن معلوماً انه لو حصلت مصادمات بعد ذلك بجهتكم فلا بد من محاكمة العمدة والمشايخ على الوجه الذي توضح وفضلاً عن ذلك فان تكم وحكام الادارة الذين تقع بجهة ادارتهم المصادمة لا تخلون من المسؤولية ايضاً ومع ذلك فلنا العزم في انه بحسن همكم وتيقظكم والتفانكم لا يسمع من الآن فصاعداً بحصول شيء من هذا التقبل بجهات المديرية

سكة حديد - { منشور من نظارة الداخلية في ٤ شوال سنة ١٣٠١ (٢٨ يولييه سنة ٨٤) }

مصلحة السكة الحديد كانت رغبة ترتيبها بطريقة استثنائية بدركات المحطات من البلاد السكك بها او الجارية لها ونظرت هذه المسئلة بمجلس النظارة فنقرره بالموافقة على ما رآه نظارة الداخلية في هذا الشأن من غير عدم اسكان ترتيب خفر زيادة عن المقرر لخفر دركات كل ناحية والاكتفاء بالتخفيف للديريات الموجود بدورها محطات للسكة الحديد بالنسبة على مشايخ خفرها النواحي بتكليف خفر الدركات القريبة جداً من المحطات بالاتحاد مع اخفاء المحطات المعينة من طرف مصلحة السكة في الاوقات والملاحظة من باب المساعدة فقط بحيث ان خفرها المحطات يكونون هم العهد والمشولين وخفر الدركات يكونون اشبه بمساعدين ليس الا وهذا صدرت مكالمة من رئاسة المجلس لهذا الطرف بتاريخ ٢٢ رمضان سنة ١٣٠١ غرة ١٤٠٠ لاجراء مقتضى ما تقرر وبنا على ما ذكر لزم ترقيته لمعادنكم لمصلحة السكك القريبة من طرف المديرية على مشايخ خفرها النواحي بتكليف خفر الدركات القريبة جداً من المحطات بما قرره المجلس على السكك التي توضح

سكة حديد - { قرار من نظارة الداخلية في ٢٠ صينبر سنة ٨٤ }

(ناظر الداخلية) بناءً على طلب مدير مصالح الصحة العمومية ومن بعد حصول الاتفاق مع نظارة الاشغال العمومية وتصديق مصلحة السكة الحديد ونظراً لان حصول نقل الحميات بسكة الحديد يترتب عليه حصول وسائل سهلة لنقل الامراض المعدية والوبائية فيكون حينئذ من الضروري ان العربات المستعملة لهذا الغرض تكون في وقاية من اخطار العدوى واتخاذ الوسائل في هذا الشأن فرر ما هوأت (م) ا ينبغي نظافة كل عربة بقاية الاعتناء وتغييرها بعد كل نقل ويكون اجراء هذه العملية حسب الآتي (اولاً) يصير ازالة البراز والسبله (الروث) والمواد

البضائع صادف في اثنا مسيره على الشريط قبل وصوله الى دمنهور بمسافة قليلة جاموسة فدهسها ونج من ذلك خروج خمس عربات مشحونة بالبضائع عن الشريط منها ثلاثة تكسرت وسقطت بالترعة والعربتان الاخريان بقيتا بالخطار التربة مدة مستطيلة وسدت السكة وانه لهذا وسبق حدوث امور كثيرة من هذا القبيل في اغلب الاوقات مرغوب التخفيف من هنا للمدبريات بالتحاذر الوسائل الموجهة لمنع وقوع مثل هذا من الان فصاعداً وحيث انه وان كان تحرر في تاريخه لمديرية البحيرة بما اقضى في شأن المحادثة التي ذكرت لكن بما انه من الانقضاء التاكيد من تكم بمراعاة ما سبق صدوره من هذا الطرف في التاريخ المرفوع ومجديد التنبيهات الاكيدة على المشايخ والعمد وغيرهم بدقة الملاحظة لهذا الامر وعدم التهاون فيه كلياً ووقاية ما عساه ان يحصل من المخاطر لزم تحريره للاجراء وفي تاريخه تحرر لباقي الجهات بما ذكر

سكة حديد - { منشور من نظارة الداخلية في ٢٩ محرم سنة ١٣٠١ (٢٠ نوفمبر سنة ٨٤) }

انه مع ما تعدد صدوره من المنشورات للجهات تأكيداً باجراء كل ما يترتب عليه عدم عبور المواشي على جسور خطوط السكة الحديد في حالة مرور الواورات والقطورات رفعا للمضرات والتلفيات الناتجة من ذلك باسباب المصادمة والتحذير في تلك المنشورات من الاتيان بما يخالف نصوصها مازال المسموع بل المتحقق ان هذا الامر غير ملتفت اليه ولا معني به استدلالاً بتوالي وقوع المصادمات حتى انه ادى الحال لتشكي مصلحة السكة الحديد بافادة ارسلتها للداخلية الان في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ غرة ٢٨ من هذا الاهمال الموجب لضرر المصلحة وارباب المواشي معاً على انه لا يخفى ان عبور المواشي جسور السكة بضر من جهة تلك المصلحة بتكليفها عند حصول مصادمة بمصاريف اصلاح ما يتلف من الآت الواورات والقطورات ومن جهة اخرى مضر جداً بمصلحة ارباب المواشي انفسهم نظراً لفقد مواشيهم التي كانوا ينتفعون بها في اشغالهم الزراعية ونحوها ولاشك ان الجهات لو كانت قائمة بتنفيذ مقتضيات تلك المنشورات حق القيام كما هو المقصود من صدورها لارتفعت هذه المضرات - وحيث انه بناء على ذلك وعلى ما تطلبته مصلحة السكة بالافادة السابق ذكرها قد راينا لزوم اعادة التحرير للجهات التي سبق النشر لها بان يبادروا باصدار التنبيهات

بازم مرور داوريات البوليس ليلا بكل محطة يوجد فيها بضائع وغيرها وفي تاريخه تحرر للاشغال باصوية تعيين غفرا من طرف مصلحة السكة الحديد من اجل مساعدة رجال البوليس للحصول على ما هو مرغوب

**سكة حديد** — { منشور من نظارة الداخلية في ٨ را سنة ١٣٠٢ (٢٦ ديسمبر سنة ٨٤) } كثيرا ما اصدرت نظارة الداخلية اوامر ومنشورات لكافة المدير بات بتصد اصدار التاكيدات منها على المأمورين وعمد ومشايخ القرى والبلاد مع ابنا الاهالي عن رعي الاحجار على قطارات السكة الحديد وكان ذلك لم يات بفائدة اذ ان نظارة الاشغال بعثت مكاتبة افرنكية للداخلية مورعة ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٤ بناء على ما ورد لها من مصلحة السكة الحديد بما يتضمن انه بينما كان قطر الركاب سائرا من اسبوط في يوم ٦ منه هجمت عليه عصابة من الاولاد بقرب محطة المنيا وصاروا يرمونه بالحجارة حتى كسروا الواحه النزاز وجرحوا الكساري وبناء على ذلك رغب النظارة المشار اليها اتخاذ التدابير المأمنة لوفوع هذا الامر وحيث ان هذه الاجراءات المغايرة بحالة النظام فضلا عن كونها تعود بالثلف والمخسارة على مصلحة السكة الحديد فانها ربما اضرت بارواح المسافرين وحيث يكون من الوجوب على كل مديرية ان تصدر التاكيدات والتغذيرات لكافة المأمورين والمستخدمين وتاخذ التعهدات على عمد ومشايخ البلاد والمخفرا المنجيين بالدركات والطرق الكائنة على خط السكة الحديد بزيادة الالفتات لمنع وقوع تلك الافعال مرة ثانية وبانه لوقع امر مثل ذلك في المستقبل فضلا عن معاقبة مرتكبيه من الاولاد المذكورين لايصير اخلا اهلهم ومن هم مكثون بالمراقبة من الحاكمة على الاهال فقد تخور في تاريخه المدير بات بما ذكر وبالحملة لمديرية المنيا وتاكيد عليها بدقة التفرغ عن الأشخاص الذين تجاروا على هذا النعل وضيطهم وحالة مهاكمتهم والمتسبين في الاهال على جهة الاختصاص وانقضى تخبر تمك لتعملوا ذلك وتبذلوا الهمة في اجراء مقتضى

ماسلف ابضاه

**سكة حديد** — { منشور اصدرته نظارة الداخلية لمدير بات الوجه البحري ومديرية الجزيرة في رجب سنة ١٣٠٤ (ابريل سنة ٨٧) — بتاريخ ٢٦ الماضي صار ابلاغ مديريات الوجه البحري والجزيرة صورة ما اصدره دولتلورئيس مجلس النظار افرنكية لنظارة الاشغال بعدم توسط هاته المدير بات في تحصيل مبالغ من المتسبين في التلقيات المحاصلة للوابورات باسباب مصادمتها للمواشي او المخسائر التي تحصل للعربات باسباب حذف الطوب على القطورات وأنه على مصلحة السكة الحديد ان تجري ما دون بذلك المنشور وفي هذه الايام كثر تعدي الاهالي بري الطوب على قطورات السكة الحديد وسب ركابها وهذا فضلا عما يترتب عليه من الضرر الذي لا يخفى فانه غزل بالاداب والنظام العام وطبعاً ان تعبد اقدام الاهالي على هذا العمل ما نشاء الا من عدم مما ملهم بمقتضى المنشورات القديمة التي كانت موضوعة لمعالجة

الاخر التي توجد وكنسها (ثانيا) بصبر غلها في الحال (ثالثا) يصير استعمال جهاز مركب من محلول الجير والماء يجتوي كل غالون على ربع ليتر من حمض الفتيك فيرش على الخشب والمحواجز والسقف اما البراز والسبلة وغيرها فيصير حرقها او دفنها بعد ذلك (م) ٢ عدد الحيوانات الممكن نقلها في كل عربة يكون كما يأتي طبقاً للتعريف المصوبة لمصلحة السكة الحديد (عدد) ٧ خيل او بغال او اثنيار او بقرة — ١٢ حمار — ٦ جواميس ٤ جمال — ٤٠ من الغنم — ٥٠ من الماعز — ٣٥ خنازير (م) ٢ يكون لدى مصلحة السكة الحديد معلومة بالخبايرت الرسمية التي تخور اليها من ادارة مصالح الصحة المصوبة عن وجود الامراض الحيوانية وعن المحلات المصابة (م) ٤ هذه البلاغات ترسل الى كافة نظار المحطات الذين يجب عليهم ان يرفضوا نقل كافة الحيوانات التي لم ترفق بشهادات دالة على انها لم تصدر من الجهات المصابة ولم تصدر منها لاجل توجهها الى محطة السكة الحديد (م) ٥ هذه الشهادة ينبغي امضاؤها من حاكم او يوطري الحكومة او من مفتش البوليس او وكيله او من مستخدم (م) ٦ ينبغي رفض نقل كافة الحيوانات ما عدا الحيوانات ذات الحافر للداخل او الصادرة من مركز مصاب لغاية وجود بلاغ رسمي يبيّن بزوال المرض وانقضاء مدة الكورنتينة المينة بالمنشور الصادر في ٢٧ مارت سنة ٨٤ فيما يخص بالتيفوس البقري — اما الامراض الاخر فيصير تحديد المدة فيها حسب وقت التفرغ بمعرفة ادارة مصالح الصحة (م) ٧ يجوز لمصلحة سكة الحديد بناء على تقديم شهادة مضاة من ادارة الصحة التصريح في احوال استثنائية بنقل المواشي السليمة المدة لما كول الاهالي بداخل المنطقة المصابة ولكن لا يمكن نقل هذه المواشي اكثر من دفعة واحدة في كل اسبوع وهذا النقل يحصل في عربات خصوصية بهيئة كورنتينة الى المحلات المنفردة المينة مقدما بمعرفة المفتش البيطري (م) ٨ مع ما يكمل من الاجراءات الاعتيادية للنظافة والتخبر لا ينبغي استعمال هذه العربات في نقل المواشي السليمة قبل مضي ٤٨ ساعة (م) ٩ اذا لاحظ احد مستخدمي السكة الحديد في اي وقت انه صار نقل حيوانات مصابة في بعض عربات يجب عليه في الحال افعال التخيرات اللازمة لمنع استعمال هذه العربات ثانيا قبل تغييرها تغييرا جيدا (م) ١٠ كل من ادارة مصالح الصحة المصوبة ومصلحة السكة الحديد مكلف فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار

**سكة حديد** — { منشور من نظارة الداخلية في ٢١ ذ سنة ١٣٠١ (٢٨ سبتمبر سنة ٨٤) }

نظارة الاشغال ارسلت لنا افادة رقم ٦ اكتوبر سنة ٨٤ بمنع ١٨٢ ومعها مكاتبة وارده لها من مصلحة السكة الحديد بقصد النظر فيما يوصل لمخلف وصيانة المحطات من سطو اللصوص وحيث انه عند ما كانت تأدية اشغال البوليس جارية بمعرفة رجاله تحت اوامر رؤساء الاقاليم كان من واجبات رجال البوليس الحضور الى المحطات بوقت حضور القطورات بها للمرافقة ومع احالة ادارة البوليس الان على المدير بات صار من الضروري اجراء ما كان جاريا اولا فلهذا لزم نشر للجهات وبالحملة لمديرية بامل دقة الالفتات لهذا الامر واجراء ما



## ملحوظات

أخذ عوائد دخولية ومعافاته من تلك العوائد — وقد أخذت الطرق اللازمة للحصول على سداد عوائد الاستهلاك بالكامل على جميع كميات السكر المكرر التي يصدرها هذا العمل — فللقيام بمقتضى ذكرينو ٦ إبريل سنة ١٨٨١ قد يستنسب قبول دخول السكر المكرر عنه في المدن المقر بها أخذ عوائد دخولية ومعافاته من تلك العوائد — وبناءً على ما ذكر أوجون — تم إصدار الأمر اللازم لهذا المعنى لمصلحة الدخوليات — ولأجل معافاة السكر المكرر وارد القطر من عوائد الدخولية حال حضوره بمراكز المدن ينبغي أن تكون رؤوس السكر مشحولة بعلامة معمل تكرير السكر المصري — ومرسل — تم من طيه جانب من هذه العلامات لإطلاع المصلحة عليها

**سكر —** قرار من نظارة المالية في ٢٠ يونيو سنة ٨٢

بعد الإطلاع على ذكرينو ٦ إبريل سنة ٨١ المتعلق بمعمل تكرير السكر المصري — وبناءً على التقرير المرفوع اليانمن جناب مدير عموم الاموال الغير مقرر والدخوليات قررنا ما هو آت (م) ١ على مدير المعمل او من ينوب عنه ان يقدم قبل الشروع في انتقال تكرير السكر اعلاناً بذلك — يقيد هذا الاعلان مندوبو الحكومة بدفتر مخصوص وتعطى منه صورة للعلن — يجب تقديم اعلان مثل ذلك في حالة توقيف اشغال المعمل او اعادتها ما عدا احوال القوة الجبرية وينبغي تقديم الاعلان قبل الشروع في اشغال التكرير او قبل توقيفها او انقطاعها او اعادتها بثلاثة ايام (م) ٢ جميع كميات السكر الخام وسائر المحصولات اللازم تكريرها التي ترد للمعمل يلزم ان يقدم عنها اعلان قبل ادخالها فيه — هذا الاعلان يوقع عليه مدير المعمل او من ينوب عنه ويذكر فيه انواع المحصولات — صنف الطرود وعددها — وزنها القائم — وزنها الصافي — يسوغ لمندوبي الحكومة ان يتحققوا صدق هذا الاعلان بواسطة توقيع الكشف اللازم وعلى الشركة ايضاً ان تعلن في وقت تنفيذ اللائحة الرهانة ما هو آت (اولاً) جميع كميات السكر الخام الموجودة في ذلك الوقت بمخازنها (ثانياً) جميع كميات السكر الخام التي استعملت في التشغيل قبل ذلك — (ثالثاً) جميع كميات السكر المكرر الموجودة بمخازنها بالوزن وعدد الرؤوس — يراجع مندوبو الحكومة صحة هذا الاعلان بواسطة جرد اولي (م) ٣ عند ما يريد

مركبيه ولذلك نظر في ذلك مجلس النظار وقرر حفظاً للنظام لزوم الرجوع الى العمل بمقتضى تلك المنشورات بحيث ان من يقدم على ارتكاب امر مما سلف ذكره فضلاً عن تحصيل قيمة التلغيات والتخسائر منه على ما تقدره مصلحة السكة المحدداته يجري احواله محاكمته في الحال على قلم النيابة حيث يكون عمل الحضر اللازم — وبناءً على ذلك يلزم الاجراء كذلك من الان فصاعداً ومن طرفكم تصدر التأكيدات الشديدة الى عهد ومناجى البلاد المجاورة لشريط السكة الحديد بان يلاحظوا بكل دقة منع حدوث مثل هذا بالجهايات الوافعة بدركات بلادهم مع اخذ التعهد عليهم بان اذا حصل شيء من هذا القبيل فيكونون تحت المحاكمة والمسئولية ومن جهل منهم هذا الامر المم يجري احواله محاكمته ايضاً على ذلك القلم

**سكة حديد —** (مجلس تأديب) ترجمة امر عال صادر في ٥ فبراير سنة ٨١ (٥ ج

سنة ١٣٠٦)

بعد الإطلاع على المادة الثامنة والعشرين من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ — وبعد الإطلاع ايضاً على امرنا الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٢ — وبناءً على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ مجلس ادارة مصلحة السكة الحديد والمعارفات ومينا سكندرية الذي لم يزل حائزاً الاختصاصات التأديبية المنوطة له بمقتضى الامر العالي الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ يعتبر بصفة مجلس تأديب لجميع المستخدمين الذين تحت ادارته — والقرارات التأديبية الصادرة من مجلس الادارة المذكور تعتبر نهائية (م) ٢ يسوغ لمجلس ادارة مصلحة السكة الحديد ان يبين فروعاً لمجلس التأديب بحسب احتياجات المحلة وقرارات الفروع المذكورة تعرض على مجلس الادارة للتصديق عليها منه (م) ٣ الحكم في ضياع الحق في الجبايش بسبب الرنت لا يجوز اصداره الا من مجلس خصوصي مؤلف من النائب العمومي لدى الحاكم الاحلية بصفة رئيس واحد نظار قسم النضابا واحد مديري مصلحة السكة الحديد

**سكة حديد —** (ادارة مصلحة السكة الحديد احيلت بمقتضى امر عال مؤرخ في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ على نظارة الاشغال العمومية)

**سكة حديد —** (ترتيب الادارة) (ر) دين موحد ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ م ٣

**سكة حديد —** (ر) احتياطي ٣١ اكتوبر سنة ٨٩ — انتقال — خريق (فق ضبطية قضائية ٣٠ يونيو سنة ٨٥ — منفعة عمومية (ق ٩ — منفعة عمومية — حلوان — وكيل بالعمولة (قت ١٠١

**سكر —** منشور من نظارة المالية في ١٧ ابريل سنة ٨٢ معمل تكرير السكر المصري الذي صرح بايجاده الذكرينو الرقم ٦ ابريل سنة ١٨٨١ مشرع حديثاً في اشغال التكرير. وعملاً قبل سيشرع في تصديرات السكر المكرر — من مقتضى الذكرينو المشار اليه تقرر اخذ عوائد استهلاك عمومية على السكر المكرر المنصهر بمعرفة هذا المعمل حال خروجه منه هذا ون الجهة الاخرى في مادة ٧ المدونة بالذكرينو فاض بقبول دخول السكر المكرر عنه في جميع المدن المقرر عليها

## ملحوظات

بالمعمل او في وقت تصدير الثاني خارجاً عنه ويجب عليه خصوصاً ان يسلم لمندوبي الحكومة ما يلزم لاجراءات الكشف من موازين وسنج وسائر الآلات والعملة التي تلزم لذلك اذا كان سير المعمل لا يتأثر منه غير انه في هذه الحالة تكون مصاريف العملة على طرف الحكومة فتسدها الى الشركة بواقع متوسط اجرة العمل اليومي في المعمل وباعتبار الزمن التي تستغرقه هذه الاجراءات — من تنديه نظارة المالية من كبار المتوظفين عملاً بمادة ١٣ من دكريتو ٦ ابريل سنة ٨١ لاجل توقيع اجراءات العاينة والكشف بالمعمل له حق الدخول في كافة محلات المعمل حتى في ذات المحلات المخصصة بالكلية للتشغيل (م) ٩ دخول وخروج السكر الخام وسائر المحصولات اللازم تكريرها وكذلك دخول وخروج السكر المكرر يفتح لها حسابان كل منهما قائم بنفسه — حساب المحصولات الخام — حساب المحصولات التي تم تشغيلها — يكون بحساب المحصولات ما هو آت — في قلم الدخول تبين كمية السكر الخام التي تدخل بالتوالي في المعمل من اي جهة كان ورودها — وفي قلم الخروج كميات السكر الخام التي حسب اعلان مدير المعمل تسلم للتشغيل والكميات المصدرة خارجاً عن المعمل قبل ان تكرر والكميات التي يتحقق لمندوبي الحكومة ضياعها او اتلافها واما الزيادة التي تظهر لهذا الحساب فتُرصد بطريق الاضافة على قلم الدخول — ويكون بحساب المحصولات التي تم تشغيلها ما هو آت — في قلم الدخول كميات السكر المكرر (وزن وعدد الرؤس) التي بحسب اعلان مدير المعمل او بحسب تحقيق المندوبين تكون دخلت في مخزن المحصولات التي تم تشغيلها — وفي قلم الخروج كميات السكر المصدرة بمقتضى تسريح بالمرور او تمهدات بكفيل والكميات التي يتحقق لمندوبي الحكومة ضياعها او فقدها والكميات التي تعاد للتشغيل (وزن وعدد الرؤس) — واما العجز الذي يظهر بحساب السكر المكرر فتضرب عليه بدون توالي عوائد الاستهلاك مضاعفة والزيادة تُرصد بطريق الاضافة على قلم الدخول (م) ١٠ في انتهاء كل شهر يحجر المندوبون كشفاً ببيان ما هو آت (اولاً) كميات السكر المكرر المصدرة من

مدير المعمل او وكيله ان يصدر خارجاً عن المعمل اي كمية سكر خاما كان او مكررا يقدم كذلك اعلاناتاً ببيان ما هو آت (اولاً) يوم وساعة المشال (ثانياً) نوع المحصول المصدر (ثالثاً) صفة وعدد الطرود وعلامة تميزها (رابعاً) الوزن القائم (خامساً) عدد الرؤس اذا كان السكر المصدر مكررا (سادساً) الوزن الصافي (سابعاً) الجهة المصدر اليها وطريق النقل برا كان او بحرا او على طريق السكة الحديدية — ينبغي ان يقدم هذا الاعلان قبل تصدير السكر حتى يتسمر لمندوبي الحكومة ان يكشفوا على الجزء اللازم تصديره قبل خروجه من المعمل (م) ٤ ما تدون بمواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من دكريتو ٦ ابريل سنة ٨١ فيما يختص بخروج السكر من المعمل وجولانه في الجهات لا يتعلق الا بالسكر المكرر (م) ٥ على مدير المعمل او وكيله ان يقيد يوماً فيوماً بدون انقطاع وبدون ترك يياض او حصول قشط او تحشية في الدقتر الذي تعطيه له الحكومة مجانا ما هو آت (اولاً) كميات السكر الخام التي تسلم بالتوالي للتشغيل (ثانياً) كميات السكر المكرر (عدد رؤس كل شكل) التي تنقل بالتوالي من الافران لمخزن المحصولات التي تم تشغيلها — هذا الدقتر ينم ويؤشر عليه من النظارة وينبغي تقديمه لمندوبي الحكومة في اول طلب يصدر منهم وكما رغبوا ذلك (م) ٦ السكر الخام وسائر المحصولات اللازم تكريرها وكذلك السكر المكرر يلزم ان يخزن دواما في المحلات المخصصة لذلك التي يشير اليها مدير المعمل للمندوبين المذكورين وفي اي حالة لا يسوغ تخزين السكر المكرر في محل واحد مع السكر الخام — لا يسوغ تخزين ادنى كمية سكر تم تكريره خارجاً عن المحلات المعينة للتخزين معها كانت الاعذار في ذلك (م) ٧ لمندوبي الحكومة الحق في الدخول في مخازن السكر الخام وفي مخازن السكر المكرر في اي ساعة من النهار وفي اي ساعة من الليل حينما يكون المعمل مشغولاً اثناء الليل (م) ٨ على مدير المعمل او وكيله ان يسلم بكل ما في وسعه من الوسائط ما يحصل من الاجراءات بقصد الوقوف على الكميات الموجودة بالمخزن وكذلك السكر الخام والسكر المكرر في وقت ادخال الاول



الاسلحة وإدواتها في بحر تلك المنة على ان نظام الحكومة والحالة  
هذه بوجوب عدم التفاوت على بقاها بالوجه كإن استناب  
الامن والراحة يستدعي جمع كافة ما يوجد ببلاد الحكومة من  
الاسلحة وإدواتها والبارود سواء كانت ميرة او غير ميرة مع  
الاتصال على جميع المقاتل والمحاربات الميرة التي بقيت مع  
العساكر وخلافهم فيجب على . تكم المبادرة بجميع هذه الاشياء  
من بنادر وبلاد وكنوز وتزب المديرية والعربان وتوريدها  
تخزين الميري بحيث لا يترك شيء منها اصاله بأي بلد او بأي  
جهة وينبغي انذار العمدة والمشايج ونظار العزب ومن يلزم بانه  
فيما بعد اذا ظهر وجود اسلحة او ادوات نارية ميرة كانت او  
غير ميرة او مهمات او حيوانات ميرة بأي جهة فبعد المحاكمة  
يصير مجازاة من توجد عنده تلك الاشياء هو ومشايج حصته  
بالارسل الى اللبان وتؤخذ عليهم التعهدات القوية بذلك  
لاجل المعاملة بمقتضاها وبانقام الجميع والشربد بالخازن يقدم  
للدخلة كشف شامل يبين ما صار جمعه وقد صار النشرون  
ذلك للمدبريات عموما وهذا لسعادتك المبادرة بالاجراء  
بغاية الدقة

سلاح — { منشور من الداخلية رقم ٢٦ صفر سنة ١٣٠٠  
(٦ يناير سنة ١٨٢) }

انه لمناسبة ما علم لنظارة المحرية من تاخير الاهالي الذين يوجد عددهم في  
من الاسلحة والمهمات المحرية بالمديريات والمخانات والضبطيات في تقديمه  
وتسليمه للحكومة خوفا من الحاكمة بالنسبة لمضي الميعاد الذي كانت حددته  
الحكومة لذلك وكون هذا موجبا لضباع تلك الاسلحة والمهمات مع انها  
ذات قيمة وضروري الحصول عليها بأي حالة كانت فالنظارة المشار  
اليها بعثت للداخلية مكانة رقمية ٢٠ الجاري نمرة ١٦٥ بما تراء لها من  
اوقية عدم تحديد مواعيد لهذا الامر بل بصير التنبيه والتأكد على الاهالي  
بتسليم كل ما يجهونه من ذلك في اي وقت كان بحيث اذا كان فيها بعد  
يوجد عند احد ما كبيرا كان ام صغيرا شي من ثقلات الميري وحصل  
اخفاؤه يكون مدنا ومستحقا للعقابة باشد الجرايم مع اخذ التعهدات  
القوية على المشايخ والعمدة والاعيان بما ذكر ورغوب مكانة الجهات التي عليها  
بذلك لتسهيل الاتصال على ثقلات المحرية وعدم التسبب في انلافها  
او اخفاؤها لما يفتاء عن ذلك من الحماض على جانب الحكومة وحيث  
ذلك ومن الانقضاء للمبادرة بالاجراء على وجه ما اوضحته المحرية فقد تحرر في  
تاريخه لمن لزم ومن الجيلة هذا تكم المطلوبة والاجراء بوجه

سلاح — { منشور صادر من نظارة الداخلية في ٥ جا  
(سنة ١٣٠٠ (١٤ مارس سنة ١٨٢) }

انه مع ما حصل من تكرار صدور المنشورات من الداخلية  
للجهات واخيرا في ٢٦ صفر سنة ١٣٠٠ مؤكدا بضبط ما يوجد  
بطرف الاهالي من الاسلحة والمهمات المحرية وتسليمها للحكومة  
بالكيفية السابق توضيحها قد وردت مكانة من نظارة المحرية  
والبحرية رقمية ٢٤ الماضي نمرة ١ عرض بناء على ما علم لها من  
الانها المقدم من نقله علي من مديرية بني سويف انه لغاية  
الان موجود اسلحة بالكنفور والعزب والبلاد وانه ضروري  
من ضبط كافة الاسلحة والاشياء تعلق الميري الموجودة بطرف  
الاهالي وارسالها للمحرية بالافادات اللازمة وقد رغبت المحرية  
صدور المكاتب لكافة المديريات والضبطيات والمخانات باعلان  
الاهالي بان من يكون بطرفه شي مما ذكر بصير حضوره  
بمحل الحكومة التابع هو لما ومنها يرسل للنظارة المشار اليها  
بالافادة اللازمة ومن بعد ذلك اذا ظهر ان احد الاهالي او

من البلاد الاجنبية في الديار المصرية بمتنفي العودنات  
الدولية ولم يستثن من هذا المنع سوى اسلحة الزينة والصيد  
والآلات الحادة وكذلك البنادق والطبقات والفرابانات التي بدون  
غنداق التي يحضرها الحجاج ومحبتهم وان هذا الاستثناء مبني على حالة  
فاقة الكثير منهم وعلى قصد مساعدتهم على القيام بمصاريف  
سفرتهم لا بقصد التجارة ولو احضر الواحد منهم مقدارا وافرا  
من تلك الاسلحة بقصد التجارة فيكون المقدار المذكور داخلا  
تحت احكام المنع كما ان الاسلحة المماثلة لاسلحة الحجاج التي  
يحضرها غيرهم في داخلة من باب اولي تحت حكم المنع ولا يصح  
دخولها وتداولها بالديار المصرية ولا مرورها منها ولو تكون  
صادرة من احدى المين العثمانية برفاتي من كمرها قد تقرر  
بان الاستثناء المنذر في حق الحجاج هو قاصر على القدر القليل  
من الاسلحة الذي يحضره الواحد منهم للاستعانة على مصروف  
سفرته من الانواع المذكور عنها بقرار المجلس الخصوصي  
الصادر بتاريخ ٣٠ رجب سنة ١٢٨٢ (١٩ ديسمبر سنة ١٨٦٥)  
المؤيد بالامر العالي المؤرخ ٢٤ شعبان سنة ١٢٨٢ (١٢  
يناير سنة ١٨٦٦) وان ماعدا ذلك ممنوع دخوله او مروره  
بالديار المصرية ولو كان محضرا مع احد الحجاج او كان محضرا  
برفاتي من احدى المين العثمانية وان الاسلحة التي صار  
ضبطها من هذا القليل ترد لاربائها لاجل اعادتها للجهة  
المحضرة منها

سلاح ناري — { منشور صادر في ٤ ذا سنة ١٢٩٨  
(٢٨ سبتمبر سنة ١٨١) }

انه مع ما هو معلوم للجميع من سبق صدور الاوامر الاكيدة والمنشورات  
الشديدة لكافة الجهات بمنع استعمال الاسلحة النارية وغيرها في الافراح  
كموائد اهالي القرى والعراسات القديمة لما يترتب عليه من ضرر الاصلاحات  
وخلل نظمات الضبط والربط فضلا عما يتبادر من ان بعض المنسدين  
ربما اتخذوا اجراء هذه المادة واسطة تمكنه من اغتيال من يقصد التثنية  
وغير ذلك من الاسباب التي تنشي المفاسد وتستوجب الضمان بين  
الاهالي فانه لغاية الان لم يحصل الاهتمام بابطال تلك المادة الذميمة كما  
دلت على ذلك حادثة مدبرية الجيرة التي كانت نتيجتها ضرب شخص  
يدعى حسن ولد حسين بعبار ناري اثناء وجوده في فرح اخي الضارب  
وحيث ان مقتضيات الضبط والربط والمحافظة العمومية لا تساعد على حمل  
مطلق الاسلحة فضلا عن استعمالها في الافراح وغيرها وضروري من اتخاذ  
الطرق المستوجبة منع وابطال هذه الموائد التي لا تعود على العامة الا  
بالضار فقد تحرر بجهات الانتفى بما ذكر وهذا للاجراء على وجه ما توضح

سلاح — { منشور من نظارة الداخلية في ١٠ القعدة سنة  
(١٩٩ ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٢) بشأن جمع كافة ما

يوجد ببلاد الحكومة من الاسلحة وإدواتها والبارود سواء  
كانت ميرة او غير ميرة مع الاستفصال على جميع المهمات  
والمحاربات الميرة التي بقيت مع العساكر وغيرهم الذين كانوا  
في وقائع العصيان وتقديم كشف للداخلية عن ذلك

حيث ان العساكر الذين كانوا في وقائع العصيان التي انتهت  
حال انصرافهم الى بلادهم بالمخبة والوالب اخذوا معهم الاسلحة  
ومهمات وحيوانات من ثقلات الميري على زعمهم اغتصابا لانفسهم  
كما ان بعض اهالي البلاد الذين قادموا بالمجمل والضلال ودخلوا  
مع اهل ذلك العصيان باسم متطوعين اقتنوا اسلحة لانفسهم  
واستحصلوا على اسلحة ومهمات ايضا من ثقلات الميري واخذوها  
معهم وكذلك بعض الاهالي الذين بالبلاد اخذوا في اقتنا

## معلومات

انه بناء على ما يستدعيه النظام الصحي من مزيد الانفات الى وما تطلبه الادارة الصحية من النظارة قد صار منع ذبح الحيوانات على شواطئ اثيرع والانهار من الان فصاعدا بكونه الجهات وينبغي ان يكون الذبح دائما في السلخانات واما الجهات التي لم يوجد بها سلخانات فالذبح بها يكون في الجهة الجنوبية من المدينة او البندرا او القرية داخل الغيطان بعيدا عن السكن وما يتخلل عن ذلك من الدم والمواد الباطنية بصير القاذو في حفر وتغطى بالطين مع تنظيف محال الذبح وقد كتب في تاريخه بجميع الجهات بالاجراء كما ذكر وبالجمله هذا محضرتكم للمبادرة بتخاذ كل الطرق المؤدية لتنفيذه ايضا والعمل على مقتضاة بعموم جهنكم بدون ادنى مخالفة او اهل

سلخانة — قرار صادر من محافظ مصر في ٢٣ ابريل سنة ٨٧ بناء على عدم موافقة نقل اللحوم من السلخانة الى خانات المبيع في مدينة الخروسة بالحالة التي اعتاد عليها الجزاؤون — وبناء على تعهد رئيس وعمد طائفة الجزاوين امام محافظة مصر بانهم يعملون في مدة شهرين ابتداء من ٢٢ ربيع اول سنة ١٣٠٤ عربات للنقل على حسب الرسم الذي اقرته مصلحة الصحة واطلعتهم عليه المحافظة وان كل من يخترق منهم او من افراد الطائفة بعد مضي هذين الشهرين على نقل لحوم في غير هذه العربات يكون قابلا لما يتقرر من الجزاء وبعد الاطلاع على المادتين ٤٩ من الباب الثالث من الكتاب الاول و ٢٥١ من الكتاب الرابع من قانون العقوبات المصري قد قررنا ما هو آت (م) ا رئيس وعمد طائفة الجزاوين المنعمون باعمال العربات ملزمون بنقل اللحوم تجارة افراد الطائفة عند عدم مقدرتهم على اعال عربات خاصة بهم ويكون النقل بالاجرة الاتية

ضاني جاموس وبقر كبير وجمال عجول صغيرة

	باره فرش	باره فرش	باره فرش
٢٠٠	٥ ٢٠	٢ ٢٠	قسم الجمالية بدوائن
٢٠٠	٦ ١٠	٤ ١٠	باب الشعرية
٢٠٠	٦ ١٠	٤ ١٠	الازبكية
١ ٢٠	٥ ٠٠	٢ ٠٠	الدرب الاحمر
١ ٢٠	٥ ٠٠	٢ ٠٠	عابدين
١ ٠٠	٤ ٢٠	٢ ٢٠	المخيلفة
١ ٠٠	٤ ٢٠	٢ ٢٠	مصر القديمة
٠ ٢٠	٤ ٠٠	٢ ٠٠	السيه
١ ٠٠	٥ ٢٠	٢ ٢٠	الموسكي
٢ ٠٠	٨ ٠٠	٤ ٠٠	شبرا
١ ٢٠	٦ ١٠	٤ ١٠	بولاق
٢ ٢٠	٨ ٠٠	٤ ٠٠	الغالبية

(م) ٢ كل من اجتزا من طائفة الجزاوين بمدينة الخروسة على نقل لحوم من السلخانة في غير العربات المنوه عنها انفا يجازى بدفع غرامة من خمسين قرشا الى مائة قرش (م) ٢ اذا طلب احد ارباب العربات اجرة زائدة عن الاجرة المحددة في المادة الاولى فيجازى بدفع غرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا (م) ٤ في حالة عدم دفع الغرامة للمحكوم عليه بها يجبس

خلافهم موجود بطرفه اشياء تعلق المري فيكون مستحق الجزاء حسبا بترك الحكومة مع حصول البحث والتجسس عن ذلك من الضبطيات والمديريات وحيث من الاقتضاء المبادرة بالاجراء على وجه ما توضح بهذا وما سبق صدوره ايضا عن هذا الخصوص فقد تحرر في تاريخه لمن لزم بذلك وهذا تكم للاجراء كما ذكر

سلاح — منشور من نظارة الداخلية في ٦ محرم سنة ١٢٠١ (٧ نوفمبر سنة ٨٤)

انه مع تكرار صدور المنشورات الاكيدة من نظارة الداخلية لجهات الادارة واخيرا فياه جمادي الاول سنة ١٢٠٠ بضبط كل ما يوجد بطرف الاهالي وغيرهم من الاسلحة والمهمات المحرمة وكافة الاشياء تعلق المري وارسالها لنظارة المحرية بالكيفية السابق توضيحها وردة مكاتبة سعادة ناظر المحرية والبحرية رقية ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٠٠ نزع ٧ بناء على ما عرض من يدعي محمد شعاعه من بندر منوف ان مديرية المنوفية موجود بها ما يتوف عن مائة حصان ومائة جل بطرف اشخاص من الاهالي وما ارشدوا عنها للان ومرغوب صدور المكاتبة لتلك المديرية بعمل ما فيه الحصول على المائة حصان والمائة جل المائل عنهم بارشاد الشخص المذكور وتحقيق امرهم وكل ما يثبت منها انه من حقوق المحرية بيعت به لما اولا فاولا بالافادات اللازمة مع صدور المكاتبة الاكيدة ايضا لباقي جهات الادارة بحصول التجرى عما يماثل ذلك وكل ما يوجد من هذا القليل يجري ضبطه وارساله للمرية ولهذا قد تحرر محضر مدير الجهة المائل عن وجود الخيول والجمال المذكورة بها مؤكدا بما يلزم نحو ذلك ولكون من الاقتضاء المبادرة من جهات الادارة بالاجراء البحث الدقيق وعمل التهربات اللازمة للحصول على ما يكون موجودا من ذلك بالكفور والعزب والبلاد وضبطه وارساله كما ذكر في تاريخه تحرر لمن لزم بذلك وهذا تكم للاجراء على وجه ما توضح بهذا وما سبق صدوره عن هذا الخصوص كما هو لازم

سلاح ايض — ترجمة امر عال صادر في ١٩ سبتمبر سنة ٨٩ (٢٤ م سنة ١٣٠٧)

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والمحرية والبحرية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ الاسلحة البيضاء المعدودة بالجهة محرية مثل النصال والسيف والحراب والسيف من اي نوع كانت وما شاكلها مركبة كانت او غير مركبة ممنوع دخولها في النظر المصري (م) ٢ الاسلحة المينة اعلاه التي تدخل في النظر المصري ابتداء من تاريخ امرنا هذا سواء كان عن طريق البحر او البر بصير ضبطها في الحال بجانب الحكومة

سلاح — (ر) حكومة (فق) — ضبطية قضائية

— عذر (فق) ٦٨ — سرقة (فق) ٢٨٧ الى ٢٩٢

سلام عسكري — (ر) بوليس ٢٥ فبراير سنة ٨٩

سلامة عمومية — (ر) اجرة السفينة (ق) ١٢٠

سلخانة — منشور من نظارة الداخلية في ٤ مابوسنة ٨٤ (٨ رجب سنة ١٢٠١)

اربعا وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشا (م) رجال البوليس مكفون بمراقبة تنفيذ هذا القرار وضبط كل من يخترق على مخالفة وتوصيله حالا الى القسم التابع اليه لتقرير محضر المخالفة وتقديمه الى هيئة المخالفات كي تحكم عليه بما ذكر في المادتين الثانية والثالثة

**سلفانة** — (ر) دخولية ٢٤ صفر سنة ٩٧

**سلفانة** — (ر) ذبح المواشي

**سلطان** — (ر) تركبا — نكاح (ولاية) ش ٣٧ — ٣٩

**سلطة** — (ر) عذر (فق) ٦٨

**سلفة قصيرة الاجل** — (ر) تصفية

**سلفة ٩ ملايين جنيه** — (ر) تصفية ٢٧ لوليه سنة ٨٥

**سلفة مستديمة** — { منشور من نظارة المالية في ١٦ مارس سنة ٨٤

ان المنشور رقم ٤٦ كان حصل فيه تعديل المادة الثالث من الفصل العاشر (سلف مستديمة) من تعليمات المصالح بكيفية انه يمكن للجهات صرف مصاريف الانتال وبدل السفرية من اصل السلفة المستديمة لكنه قد ثبت لنظارة المالية ان صرف تلك المصروفات من اصل السلفة جار بسهولة كليا وبدون تايد حقوق اربابها فيها وقد نتج من ذلك صعوبات عظيمة في تحصيل المنصرف بغير حق فبناء عليه قد عزمت نظارة المالية على التاء ما قرره اولاً في هذا الشأن واصدرت هذا المنشور اخطاراً للجهات المرفوعة في الصيغة بعد (١) بوجوب الانتصار على ما ياتي فيما يخص باحكام السلفة المستديمة وهو بفرر عشرة جنيه مصري للسلفة المستديمة — الجهات التي تقرر لها سلفة مستديمة زيادة عن عشرة جنيه مصري يقتضي تنقيص مقدارها الى هذا المبلغ وتوريد الزيادة الى الخزينة اما الجهات المربوطة بها السلفة المستديمة ناقل من عشرة جنيه مصري فيمكنها اذا زومت لذلك ابلانها الى العشرة جنيه — لا يصرف من السلفة المستديمة الا اجر التفارقات والمصاريف الجزئية التي مقدارها دون المائة قرش في سائر الاحوال — لا يجب على الجهات الموجودة فيها خزينة ان تصرف مصاريف الانتال وبدل السفرية من اصل السلفة المستديمة المنقولة — وحيث ان صرف كل مبلغ من اصل السلفة المستديمة لا يكون يقتضي اذن من مامور الجهة نفسه فعليه ان يتدب عنه وكيل المصلحة او مامور ماليها او احد الموظفين الكبار في الجهة ليراجع بعد اجراء الصرف كلا من اوراق مستندات المبالغ التي يصير صرفها من اصل السلفة المستديمة ويجب على الموظف المذكور ان يضمن ان المبلغ المنصرف لا يظهر انه باهظ وان اجراء الصرف حصل بغاية ما يمكن من التوفير وله ان يرفض او ينتص مقدار كل مصروف يظهر انه باهظ ويطلب تعديده سواء كان عن المبلغ بأكمله او عن الفرق بين المبلغ المطلوب صرفه والمبلغ الذي يجب له احتقيقه ويؤشر على كل من اوراق المستندات بلفظ (موافق) ويوقع باضافته ثم يحضر على المستند كلمة (صرف) دلالة على ابطالها حتى لا يطلب مرة ثانية بصرفها فبناء عليه يقتضي التنبيه على كتاب حسابات جهاتكم بان كل مستند لا يكون مشمولاً بالتاثير المحكي عنه لا يصير قبوله بإدارة عمير الحسابات

(٢) وهذا بيان الجهات التي تسري عليها هذه الاحكام عدد ٢٤ مديريات — ٧ محافظات — ٢ دوائر بلدية — ١ فنانطر خيرية — ١ بحرية — ١ مطرية — ١ مصلحة لاسماك — ١ باسكندرية — ١ روزنامية — ١ الفنايات — ١ دوائر البوطة الخديوية — ١ ديوان بحرية — ١ نظارة المعارف العمومية — ١ ادارة الصحة العمومية بمصر

**سلفة مضمونة** — (ر) تصفية — (امر عال صادر في ٢٢ يونيو سنة ٨٦)

(نعم خديومصر) بعد الاطلاع على تصديق الدول التي اشتركت في

تشكيل المحاكم المختلطة بالنظر المصري وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ المبالغ الناتجة من السلفة المضمونة وكذلك المبالغ المتكورة من الزيادات المتكورة عنها بالمادة الحادية والعشرين من امرنا الصادر في ٢٧ يوليه سنة ٨٥ يجوز تشغيلها بالفائدة بمعرفة قوسيون الدين العمومي لغاية ٢٠ استعمالاً — وكيفية تشغيل تلك المبالغ يصير تعديدها بمعرفة قوسيون الدين العمومي ونظر مالية حكومتنا بالتخادها في الراي على ذلك (م) ٢ اذا صار تشغيل المبالغ المذكورة بالنظر المصري نظير وضع تامين من السندات باحكام القانون المصري العمومي فيما يتعلق بمواد الزمن سواء كان بالنظر لحقيقة التاريخ او للتنفيذ لانسري على قوسيون الدين العمومي فيما يخص بالسندات الموضوعة تاميناً وعلى ذلك يجوز لقوسيون الدين العمومي في كافة الاحوال المنوء عنها في غنود الزمن ان يبيع السندات المعروضة بكاملها او جزاً منها بدون مباشرة اجراءات قضائية او غير قضائية ويصرف النظر عن اي حجز او ممانعة او معارضة تحصل من ارباب السندات او من غيرهم (م) ٣ الارباح القصصة من تشغيل المبالغ الناتجة من السلفة المضمونة يصير اضافتها على الباقي المقرر بالمادة الخامسة عشرة من امرنا الصادر في ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ واما الارباح القصصة من تشغيل الزيادات المنوء عنها بالمادة الحادية والعشرين من امرنا المذكور فيصير اعدادها للتخصيصات المقررة بالمادة المذكورة (م) ٤ انه مع ما اشتملت عليه من الاحكام المادة السابعة من امرنا الصادر في ٢ مايو سنة ٨٦ قد ترخص لقوسيون الدين العمومي ان ينقل بالشروط المقررة في المادة الاولى والثانية المذكورتين قبل المحجز التبر لاسرله من التوفر القصصة لمداد الدين العمومي وما يخص من ذلك من الارباح يصير اضافته على الزيادات المقررة في المادة ١٧ من امرنا الصادر في ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ (ر) تصفية

**سلك** — (ر) تلفراف (فق) ١٤٩

**سلم عمومي** (تكملة) — (ر) جريدة (فق) ١٥٩ : ١٦٩

**سلم** — (ر) بيع (مجلة ابتداء من م ٣٨٠

**سم** — (ر) اسقاط الحوامل — جنبايات وجنج (فق) ٢١١

**سم الحيوان** — (ر) تخريب (فق) ٣٣١

**سماع الشهادة** — (ر) بينة (فتح) ٧٠ — بينة (م) شاهد

**سمسار** — (قانون تجاري)

### الفصل الثاني — (في السامرة)

(م) ٦٦ المسرة حرقه بمائة (م) ٦٧ يتبع فيما للسامرة من الحقوق وفيما عليهم من الواجبات وفيما يعطى لهم من الاجرة العرف التجارية والنوعا المقررة للتوكيل (م) ٦٨ يجب على السامرة عقب اتمام كل عمل ان يكتبوا في محافظهم ثم يقيدهو يومافيوما في دفاترهم اليومية بدون تخلل يياض ولا حصول شطب ولا وضع كلمة فوق اخرى ولا كتابة بين السطور ولا تخريج مع بيان اسم المشتري واسم البائع وتاريخ العمل ووقت تسليم البضاعة ومقدارها وجنسها ومقدار ثمنها وجميع شروط العمل بياناً واضحاً (م) ٦٩ اذا لم يتجعد المتعاقدان نفس العمل ولا توسط السمسار فيه دفاترهم المكتوبة على الوجه السابق يانه يجوز تقديمها للمحكمة لتكون مستنداً لاثبات الشروط التي حصل بموجبها العمل المذكور (م) ٧٠ اذا طلب احد المتعاقدين من السامرة كشفاً مستخرجاً من دفاترهم ببيان ما يختص بالعمل الذي اجره على

## معلومات

ولما خاف من ضياع الست ساعات المذكورة زاد في السنة الرابعة يوما كاملا وخصه في شهر فبراير فتكون تلك السنة ٣٦٦ يوما (ولعله كان عن علم من الدقائق الزائدة الثمينة الست ساعات لان السنة الشمسية الحقيقية تنقص ١١ دقيقة تقريبا عن سنته وإنما تساع فيها اهل ذلك العصر) فاستدروا على هاته الحالة الى سنة ١٥٨٢ مسجبة الموافقة ٩٩٠ هجرية فنهض البابا غريغوريوس الثالث عشر خوفا من اتساع دائرة الخطأ وعقد مجلسا مع علماء هذا الفن وقرروا انهم على ترك الدقائق الزائدة وهي ١١ دقيقة والوقوف عند حقيقة السنة وعلموا بها الى الان يعني بترك الدقائق وم المذاربة من سكان اوربا الغربية الامم المتحدة يعني الروم والصفالية وسكان سواحل افريقية الشمالية والمغرب فانهم تمسكوا بالحساب القديم الى الان فهذا هو السبب الوحيد في الفرق الحاصل بين التاريخ بين اي القديم والجديد وهو ١٢ يوما وعن قريب بصير ١٣ يوما وهكذا يزداد هذا الفرق مع تمادي الزمان وبالجملة مها مضت ١٢٤ سنة يزداد يوم لذلك اذا ضربت ١٢٤ في ١١ يكون الخارج ١٤٦٤ دقيقة ومجموعها ٢٤ ساعة و٢٤ دقيقة وهذه السنة تزيد على السنة القمرية بعشرة ايام وعشرين ساعة ونصف تقريبا واما السنة الارضية على اراضي المناخيرين فانها تزيد على السنة الشمسية بثلاث ساعات تقريبا فعدلنا عنها لعدم استعمالها حيث كان المقصود واحدا وهو معرفة السنة فلا حاجة لنا بها ولا التفات حينئذ اليها

## (واما القمرية اما هلالية واما حسابية)

فاما الهلالية اما ان تكون بمجرد الرؤية وهي المستعملة عند العرب لانهم يحسبون ولا يكتبون (والمحدث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكملوا ثلاثين) وهذه الرؤية تختلف باختلاف البلاد ومطالع افانها لان المطالع يختلف باختلاف الاقاق والمنازل ومن هنا عدل اهل الحساب عنها ولم يلتفتوا اليها لما ثبت عندم اختلاف روية الالهة بل اخذوا من الشهر من اجتماع النيرين في درجة واحدة الى اجتماع ثلث وهذه المدة على ما حورت فالنيت ٢٩ يوما و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة و٢ ثانية وثلث ولا يخفى ذلك على من مارس علم النجوم وجعلوا ايام الشهر الاول يعني المحرم ٣٠ والذائي ٢٩ وهكذا الى اخر السنة يكون شهر ذي الحجة ٢٩ الا في عام الكبيس فانها تكون ٣٠ (والرؤية لا تنسف العلامة) ومن المستحيل ان يرى الهلال عندنا عشية يوم الاجتماع في عرض ٢٧ درجة ولو وقع الاجتماع في زمن المصيف وذلك لقرب الهلال من الشمس ومن طرح شعاعها عليه ومن المعلوم ان الهلال لا يرى الا اذا بعد عن الشمس بثلاث درجات في الاقل ويختلف رويته ايضا باختلاف حلوله في البروج وغاية طول النهار عندنا لا تتجاوز ١٤ ساعة و٢٢ دقيقة هذا عند حلول الشمس برأس السرطان ويمكن رويته في عرض ٦٠ في زمن المصيف والاجتماع ايضا قبل الزوال والا فلا لا ت القمر يقطع الدرجة بسير الاوسط في ساعتين تقريبا ويكون اقل وقد يكون اكثر اما سير القمر الذاتي الذي حول محور من المغرب الى المشرق فانه يتم دورته الكاملة في مدة لا تنقص عن ٢٧ يوما ونصف يوم تقريبا ولا يتجمل هذا النظام

ذمة المعافدين المذكورين وجب عليهم اعطاء ذلك الكنف بمجرد طلبه في اي وقت كان (م) ٧١ ويجب عليهم ايضا بناء على طلب المحكمة ان يقدموا لها دفاترهم ويبدلوا لما يلزم من الايضاحات (م) ٧٢ فاذا امتنع المصار عن اعطاء او تقديم شيء ما ذكر في المادتين السابقتين يلزمون بتعويض الخسارة الناشئة عن امتناعهم (م) ٧٣ اذا بيعت بضاعة على يد المصار على حسب عينة معلومة وجب عليه حفظها الى يوم تسليم البضاعة مع التأشير عليها بما يلزم لمعرفة بتوثق اشتباه وذلك ما لم يصرح له من المعافدين بعدم حفظها (م) ٧٤ اذا بيعت على يد مصار ورقة من الاوراق المتداول بيعها يكون مشولا عن صحة امضا البائع الموضوعة عليها (م) ٧٥ اذا لم يذكر المصار في وقت البيع اسم البائع او في وقت الشراء اسم المشتري يكون مشولا عن الوفاء بذلك العمل ويعتبر وكلا بالعمولة

مصار — (ر) توكيل — وكيل بالعمولة —  
ناجر (ق) ٢

سمرة — (ر) ما ذكر قبله  
سمك — (ر) صيادة — سرقة (ق) ٢٩٤  
— تخريب (ق) ٣٣١  
سمن — (ر) مسلي — دخولية

سمند — امر عال رقم ٢٣ من سنة ١٣٠١ (١٧ يونيو سنة ١٨٤٤)  
(نحن خدبو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوات (م) ١ المصرفان الجاري انشاؤها في قسم سمند بمديرية الغربية للذان يتبد احدهما من محلة حسن والاخر من السجاعة وبنتهايات الى قرية النمرها ذات منفعة عمومية (م) ٢ الاطيان التي يمر منها المصرفان المذكوران حسب المين بالرسم المرفوق بهذا تؤخذ من يد اربابها على حسب القواعد المتبعة

من التمييز — (ر) بلوغ  
من البلوغ — (ر) حجب

من (ق) ٣٤٥ مخالقات (ق) ٣٤٥  
من اليااس — (م) وخمس وخمسون سنة (ر) عدة  
سنة — (م) نية فلكية لمعرفة السنة الشمسية والقمرية للكاتب  
(الاممي السيد الحاج حسن اللازغلي بتونس نقلا  
عن منقبات المجايب

هذه نية تتعلق بالسنة الشمسية والقمرية والشهر واليوم وبعض مسائل في الفلك مست الحاجة اليها اذا لا يغفلوا ايرادها هنا عن فائدة فنقول على قدر الاسكان قال بعض المورخين ان قدماء مصر كانوا اسبق الوثنيين الى تحديد مدة السنة فاما سنة الرومانيين فانها بدلت وصححت غير مرة وكانت اولا عشرة اشهر اخرها ديسمبر ابي العاشر ثم حقق الدوران وهو جوليس فيض ذلك الزمان (جوليان) فوجد ان السنة الشمسية تم في ٣٦٥ يوما و٧ ساعات والتهور على ترتيبها الموجود الان ثم وضع اسمه في شهرين منها وما يولييه واغست

السنة الكبيسة ٣٥٥ يوما يكون شهر ذي الحجة ٣٠ يوما وبسبب البسيطة ٢٩ يوما كما اصطالحوا على ايام السنة فيعملوا الاول هو المحرم ٣٠ والثاني ٢٩ وهكذا الى ذي الحجة اما طلوعه فانه يتاخر على الاقنى كل يوم خمسين دقيقة و٤٠ ثانية تقريبا ولم نر تاثيرا للقمر الا في المد والمجزر سيما في المراكز الاربعة يعني في الربيع الاول وفي الامتلاء وفي التربع الثالث وفي الخاق وله ايضا تاثير في المريض اذا كان في بحرانه على رأي المتأخرين اما اليوم بليته فهو مأخوذ من مفارقة الشمس من دائرة نصف النهار الى عودها اليها بحركة الكل من دائرة البروج والا فاليوم ينقص ٤ دقائق ويسمى حينئذ باليوم النجمي واليوم عند العامة من الغروب الى مثله ولعدم صحة هذا اليوم اجمع النجوم على ابتدائه من دائرة نصف النهار لان اختلاف المطالع بحسب الافاق في المساكن كثيرة واختلافها واحد بحسب دائرة نصف النهار لان دائرة نصف النهار في جميع المساكن تقوم مقام خط الاستواء فيحتمل ان يكون تعديل الساعات عند الزوال اثبت من تعديلها عند الغروب اللهم الا ان يعدلوا ساعاتهم عند الزوال ليصح تعديلهم عند الغروب حيث ثبت بالبرهان ان اختلاف المطالع كثيرة ولو في بلد واحد الباشي عن علو اهل وانخفاضه وعلل اخر في حقيقة اليوم نفسه تحتاج الى بسط الكلام هذا ما يتعلق بالبرين على سبيل الاجمال وليس هذا محل البسط ومن اراد التدقيق فعليه بالمطولات

سنة — من العلوم ان الاسلام لا تعتبر غالبا في الاحكام الشرعية وغيرها الا السنة القمرية واما ممالك اوربا وغيرها فتعتبر السنة الشمسية والفرق بينها احد عشر يوما الذي هو فرق مداري الشمس والقمر ولا يخفى ان التارخ الاسلامي مبني على هجرة النبي صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة وكانت يوم الجمعة (١٦ من شهر بوليه الافرنجي سنة ٦٢٢) من الميلاد وقال بعضهم انها كانت يوم الخميس قبله من الشهر المذكور والاول عليه العمل وان كان المشهور انه يوم الاثنين بعده فلذلك جرينا على انه يوم الخميس في الجدول وشهور سنتها معلومة اولها المحرم واخرها ذو الحجة وانما هي قسما من ازواج وانفراد اعني مركبة من ثلاثين يوما ومن تسعة وعشرين على التعاقب كالآتي

محرم	٣٠	يوم
صفر	٢٩	«
ربيع اول	٣٠	«
ربيع اخر	٢٩	«
جماد اول	٣٠	«
جماد اخر	٢٩	«
رجب	٣٠	«
شعبان	٢٩	«
رمضان	٣٠	«
شوال	٢٩	«

واما مدة الشهر القمري المأخوذة من بين اجتماعين متوالين التي لا تنقص مدته عن ٢٩ يوما و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة و٢٠ ثانية ولا تملك فهذا ياتها مثلا اذا فرضنا وقع اجتماع البرين في اول درجة من الحمل وسار كل منهما بسير الخاص اما القمر لسرعة سيره البوي المختلف المقدار يصل الى محل الاجتماع الرابع اول درجة من الحمل في سبعة وعشرين يوما ونصف تقريبا ولم يجد الشمس لما قطعت من اول الحمل الى ذلك اليوم بسيرها الخاص وهو ٢٧ درجة تقريبا فاستمر في سيره قاطعا ما سارته الشمس من يوم الاجتماع الى ذلك اليوم في مدة يومين آخرين وبعض ساعات فيكون مجموع ايام سير القمر ٢٩ يوما وساعات والشمس كذلك فعند ذلك يحصل الاجتماع الثاني فبئذ مدة الشهر القمري واما سير الشمس في البروج فسيرها مختلف سريع ومتوسط وبلي فلو كان سيرها الابد في درجة في اليوم وهو المتوسط لكانت ايام السنة الشمسية المأخوذة من سير الشمس ٣٦٠ يوما لما علمت من ان دور الفلك لا يزيد عن ٣٦٠ درجة وذلك قوله تعالى قدرناه ٣٦٠ وكذلك القمر فان له سير بطي ومتوسط وسريع وغالبا يكون له ميل عن دائرة الكسوف المتوسطة في دائرة البروج وهذا الميل هو المسمى بعرض القمر وقد يتجاوز هذا العرض الخمس درجات بدقائق في الشمال والجنوب وفي بعض الاوقات لا يميل عن الدائرة بالمرء فذلك علو الكسوف يعني اذا انعدم العرض بالنسبة لبلدك فيحتمل لا وجود لاختلاف النظر وثبت الكسوف وان وجد عرض القمر وكان اقل من ٣٥ درجة فالكسوف ممكن وبالعكس فلا كسوف ثم اعلم ان السبب الوحيد في الكسوف هو توسط القمر بيننا وبين الشمس وليس له وجه ثان وهذا الكسوف اما ان يكون كلياً او جزئياً او حلقياً ولا غرابة في الاولين لما علمت وانما النظر في الحتمي الثاني من بعد القمر عن الارض بحيث يكون القمر في اوجه أي في بعد الا بعد هذا هو السبب الوحيد في الحتمي لما علمت من ان جرم الشمس اكبر من جرم القمر فاذا كن في خضبه مع عدم العرض ربما يكون الكسوف كلياً وفي اوجه يكون حلقياً لقرب الجرم الصغير من الكبير فلا تعادل بينهما ولا كان الكسوف مسبباً عن عرض القمر بالنسبة لبلدك ولم يكن عندك كسوف لوجود العرض فلا يبعد ان يكون عند غيرك كلياً وعد اخر جزئياً كل ذلك ناشئ من عرض القمر اذا كان الاجتماع نهائياً ويحصل اولاً من الجهة الغربية من الشمس عكسا لخسوف القمر فانه لا يحصل الا من الجهة الشرقية بشرط اذا كان القمر في حقيقة المناظرة للشمس بالدقيقة (في الاستقبال) ليلا فيحتمل توسط الارض بين البرين وتحصل الحيلولة فيقع الخسوف اذا كان الاستقبال ليلا ويشاهد في كل البلاد ليلا وقت الاستقبال والا فلا وللشمس ايضا دورة اخرى يقطعها في مدة لا تزيد عن ١٩ سنة قمرية وسبعة اشهر بحيث يكتسب النور عند تمام دورته في المحل بعينه الذي ابتداء منه في المرة الاولى وكان هذا الاكتشاف لاحد حكماء اثينا قبل الهجرة بآلاف سنة اما السنة القمرية المحسابة فانها لا تزيد عن ٣٥٤ و ١١ جزءاً من ثلاثين يعني خمساً ومئتين ودورها ٣٠ سنة منها ١١ سنة كبيسة و١٩ بسيطة واما



## ملحوظات

ثم التاريخ القبطي فبعد اؤد من دقلديانس (٢٩ اغسطس سنة ٢٨٤) وايام السنة القبطية هي كايام السنة الافرنجية اي ٣٦٦ يوماً غير ان ايام كل شهر منها ٣٠ يوماً دائماً فيتاخر خمسة ايام في البسيطة وستة في الكبيسة بعد الشهر الاخير تسمى بالالواحق او ايام الزسي وهالك اسما الاشهر القبطية

توت	٣٠	يوم
بابه	٣٠	يوم
هانور	٣٠	يوم
كبهك	٣٠	يوم
طوبه	٣٠	يوم
امشير	٣٠	يوم
برمهات	٣٠	يوم
برموده	٣٠	يوم
بشنس	٣٠	يوم
بؤونة	٣٠	يوم
اييب	٣٠	يوم
مسرى	٣٠	يوم
لواحق او نسي ٥ او ٦ ايام		

ذوالقعدة ٣٠ يوم  
ذوالحجة ٢٩ او ٣٠ يوم

ثم ان السنة القنبرية قسبان بسيطة واياها ٣٥٤ وكبيسة وهي ٣٥٥ يوماً والكبيسة ما يضاف اليها في كل اربع سنين يوم وهذا اليوم المضاف على شهر ذي الحجة مفصل مما يوجد في كل سنة بسيطة من زيادة ست ساعات على مقدارها فيجمع هذه الزيادة السنوية تزيد السنة الرابعة يوماً بالضرورة واما التاريخ الافرنجي فبعد اؤد من ظهور صاحب العزة والمجد السيد يسوع المسيح (عيسى) وشهور سنة اولها يناير *janvier* واخرها ديسمبر *décembre* كما سياتي وايامها ما بين ثلاثين وواحد وثلاثين الا شهر فبراير *février* فانه ٢٨ في البسيطة و ٢٩ في الكبيسة لان الشمسية ايضا اما بسيطة ومقدارها ٣٦٥ يوماً او كبيسة وهي ٣٦٦ يوماً

يناير	٢١	يوم	<i>janvier</i>
فبراير	٢٨ او ٢٩	يوم	<i>février</i>
مارس	٢١	يوم	<i>mars</i>
ابريل	٣٠	يوم	<i>avril</i>
مايو	٢١	يوم	<i>mai</i>
يونيه	٣٠	يوم	<i>juin</i>
يوليه	٢١	يوم	<i>juillet</i>
اغسطس	٢١	يوم	<i>août</i>
سبتمبر	٣٠	يوم	<i>septembre</i>
اكتوبر	٢١	يوم	<i>octobre</i>
نوفمبر	٣٠	يوم	<i>novembre</i>
ديسمبر	٢١	يوم	<i>décembre</i>

مضاعف

السنين القمرية مع السنين الشمسية

للمسيح	الهجرة	سنه	يان اوائل السن من الشهور الاثني عشر	للمسيح	الهجرة	سنه	يان اوائل السن من الشهور الاثني عشر	للمسيح	الهجرة	سنه	يان اوائل السن من الشهور الاثني عشر
٦٨٢	سبتمبر	٦٣	١٠	٦٥٢	اغسطس	٣٢	١٢	٦٢٢	يوليه	١٦	١
٦٨٣	اغسطس	٦٤	٣٠	٦٥٣	اغسطس	٣٣	٠٢	٦٢٣	"	٠٥	٢
٦٨٤	اغسطس	٦٥	١٣	٦٥٤	يوليه	٣٤	٢٢	٦٢٤	يونيه	٢٤	٣
٦٨٥	اغسطس	٦٦	٠٨	٦٥٥	"	٣٥	١١	٦٢٥	"	١٣	٤
٦٨٦	يوليه	٦٧	٢٨	٦٥٦	يونيه	٣٦	٣٠	٦٢٦	"	٠٢	٥
٦٨٧	"	٦٨	١٨	٦٥٧	"	٣٧	١٩	٦٢٧	مايه	٢٣	٦
٦٨٨	"	٦٩	٠٦	٦٥٨	"	٣٨	٠٩	٦٢٨	"	١١	٧
٦٨٩	يونيه	٧٠	٢٥	٦٥٩	مايه	٣٩	٢٩	٦٢٩	"	١٠	٨
٦٩٠	"	٧١	١٥	٦٦٠	"	٤٠	١٧	٦٣٠	ابريل	٢٠	٩
٦٩١	"	٧٢	٠٤	٦٦١	"	٤١	٠٦	٦٣١	"	٠٩	١٠
٦٩٢	مايه	٧٣	٢٣	٦٦٢	ابريل	٤٢	٢٦	٦٣٢	مارث	٢٩	١١
٦٩٣	"	٧٤	١٣	٦٦٣	"	٤٣	١٥	٦٣٣	"	١٨	١٢
٦٩٤	"	٧٥	٠٢	٦٦٤	"	٤٤	٠٤	٦٣٤	"	٠٧	١٣
٦٩٥	ابريل	٧٦	٢١	٦٦٥	مارث	٤٥	٢٤	٦٣٥	فبراير	٢٥	١٤
٦٩٦	"	٧٧	١٠	٦٦٦	"	٤٦	٢٣	٦٣٦	"	١٤	١٥
٦٩٧	مارث	٧٨	٣٠	٦٦٧	"	٤٧	٠٣	٦٣٧	"	٠٢	١٦
٦٩٨	"	٧٩	٢٠	٦٦٨	فبراير	٤٨	٢٠	٦٣٨	يناير	٢٣	١٧
٦٩٩	"	٨٠	٠٩	٦٦٩	"	٤٩	٠٩	٦٣٩	"	١٢	١٨
٧٠٠	فبراير	٨١	٢٦	٦٧٠	يناير	٥٠	٢٩	٦٤٠	"	٠٢	١٩
٧٠١	"	٨٢	١٥	٦٧١	"	٥١	١٨	٦٤١	دسمبر	٢١	٢٠
٧٠٢	"	٨٣	٠٤	٦٧٢	"	٥٢	٠٨	٦٤٢	"	١٠	٢١
٧٠٣	يناير	٨٤	٢٤	٦٧٣	دسمبر	٥٣	٢٧	٦٤٣	نوفمبر	٣٠	٢٢
٧٠٤	"	٨٥	١٤	٦٧٤	"	٥٤	١٦	٦٤٤	"	١٩	٢٣
٧٠٥	"	٨٦	٠٢	٦٧٥	"	٥٥	٠٦	٦٤٥	"	٠٩	٢٤
٧٠٦	دسمبر	٨٧	٢٣	٦٧٦	نوفمبر	٥٦	٢٥	٦٤٦	اكتوبر	٢٨	٢٥
٧٠٧	"	٨٨	١٢	٦٧٧	"	٥٧	١٤	٦٤٧	"	١٧	٢٦
٧٠٨	"	٨٩	٠١	٦٧٨	"	٥٨	٠٣	٦٤٨	"	٠٧	٢٧
٧٠٩	نوفمبر	٩٠	٢٠	٦٧٩	اكتوبر	٥٩	٢٣	٦٤٩	سبتمبر	٢٥	٢٨
٧١٠	"	٩١	٠٩	٦٨٠	"	٦٠	١٣	٦٥٠	"	١٤	٢٩
٧١١	اكتوبر	٩٢	٢٩	٦٨١	"	٦١	٠١	٦٥١	"	٠٤	٣٠
	"	٩٣	١٩		سبتمبر	٦٢	٢٠		اغسطس	٢٤	٣١

مضاهاة السنين القمرية مع السنين الشمسية

للمسح	للهجرة	للمسح	للهجرة	للمسح	للهجرة
سنة يان ايازل السنين من الشهر الاثني عشر سنة	سنة يان ايازل السنين من الشهر الاثني عشر سنة	سنة يان ايازل السنين من الشهر الاثني عشر سنة	سنة يان ايازل السنين من الشهر الاثني عشر سنة	سنة يان ايازل السنين من الشهر الاثني عشر سنة	سنة يان ايازل السنين من الشهر الاثني عشر سنة
٧٧٨	سبتمبر ٢٨ ١٦٢	٧٤٥	أكتوبر ٠٣ ١٢٨	٧١٢	أكتوبر ٠٧ ٩٤
٧٧٩	« ١٧ ١٦٣	٧٤٦	سبتمبر ١٢ ١٢٩	٧١٣	سبتمبر ٢٦ ٩٥
٧٨٠	« ٠٦ ١٦٤	٧٤٧	« ١١ ١٣٠	٧١٤	« ١٦ ٩٦
٧٨١	اغسطس ٢٦ ١٦٥	٧٤٨	اغسطس ٣١ ١٣١	٧١٥	« ٠٥ ٩٧
٧٨٢	« ١٥ ١٦٦	٧٤٩	« ٢٠ ١٣٢	٧١٦	اغسطس ٢٥ ٩٨
٧٨٣	« ٠٥ ١٦٧	٧٥٠	« ٠٩ ١٣٣	٧١٨	« ١٤ ٩٩
٧٨٤	يولي ٢٤ ١٦٨	٧٥١	يولي ٣٠ ١٣٤	٧١٨	« ٠٣ ١٠٠
٧٨٥	« ١٤ ١٦٩	٧٥٢	« ١٨ ١٣٥	٧١٩	يولي ٢٤ ١٠١
٧٨٦	« ١٣ ١٧٠	٧٥٣	« ٠٧ ١٣٦	٧٢٠	« ١٢ ١٠٢
٧٨٧	يونيه ٢٢ ١٧١	٧٥٤	يونيه ٢٧ ١٣٧	٧٢١	« ٠١ ١٠٣
٧٨٨	« ١١ ١٧٢	٧٥٥	« ١٦ ١٣٨	٧٢٢	يونيه ٢١ ١٠٤
٧٨٩	مايه ٣١ ١٧٣	٧٥٦	« ٠٥ ١٣٩	٧٢٣	« ١٠ ١٠٥
٧٩٠	« ٢٠ ١٧٤	٧٥٧	مايه ٢٥ ١٤٠	٧٢٤	مايه ٢٩ ١٠٦
٧٩١	« ١٠ ١٧٥	٧٥٨	« ١٤ ١٤١	٧٢٥	« ١٩ ١٠٧
٧٩٢	ابريل ٢٨ ١٧٦	٧٥٩	« ٠٤ ١٤٢	٧٢٦	« ٠٨ ١٠٨
٧٩٣	« ١٨ ١٧٧	٧٦٠	ابريل ١٢ ١٤٣	٧٢٧	ابريل ٢٨ ١٠٩
٧٩٤	« ٠٧ ١٧٨	٧٦١	« ١١ ١٤٤	٧٢٨	« ١٦ ١١٠
٧٩٥	مارش ٢٧ ١٧٩	٧٦٢	« ٠١ ١٤٥	٧٢٩	« ٠٥ ١١١
٧٩٦	« ١٦ ١٨٠	٧٦٣	مارش ٢١ ١٤٦	٧٣٠	مارش ٢٦ ١١٢
٧٩٧	« ٠٥ ١٨١	٧٦٤	« ١٠ ١٤٧	٧٣١	« ١٥ ١١٣
٧٩٨	فبراير ٢٢ ١٨٢	٧٦٥	فبراير ٢٧ ١٤٨	٧٣٢	« ٠٣ ١١٤
٧٩٩	« ١٢ ١٨٣	٧٦٦	« ١٦ ١٤٩	٧٣٣	فبراير ٢١ ١١٥
٨٠٠	« ٠١ ١٨٤	٧٦٧	« ٠٦ ١٥٠	٧٣٤	« ١٠ ١١٦
٨٠١	يناير ٢٠ ١٨٥	٧٦٨	يناير ٢٦ ١٥١	٧٣٥	يناير ٣١ ١١٧
٨٠٢	« ١٠ ١٨٦	٧٦٩	« ١٤ ١٥٢	٧٣٦	« ٢٠ ١١٨
٨٠٣	دسمبر ٣٠ ١٨٧	٧٧٠	« ٠٤ ١٥٣	٧٣٧	« ٠٨ ١١٩
٨٠٤	« ٢٠ ١٨٨	٧٧١	دسمبر ٢٤ ١٥٤	٧٣٨	دسمبر ٢٩ ١٢٠
٨٠٥	« ٠٨ ١٨٩	٧٧٢	« ١٣ ١٥٥	٧٣٩	« ١٨ ١٢١
٨٠٦	نوفمبر ٢٧ ١٩٠	٧٧٣	« ٠٢ ١٥٦	٧٣٩	« ٠٧ ١٢٢
٨٠٧	« ١٧ ١٩١	٧٧٣	نوفمبر ٢١ ١٥٧	٧٤٠	نوفمبر ٢٦ ١٢٣
٨٠٨	« ٠٩ ١٩٢	٧٧٤	« ١١ ١٥٨	٧٤١	« ١٥ ١٢٤
٨٠٨	أكتوبر ٢٥ ١٩٣	٧٧٥	أكتوبر ٢١ ١٥٩	٧٤٢	« ٠٤ ١٢٥
٨٠٩	« ١٥ ١٩٤	٧٧٦	« ١٩ ١٦٠	٧٤٣	أكتوبر ٢٥ ١٢٦
٨١٠	« ٠٤ ١٩٥	٧٧٧	« ٠٩ ١٦١	٧٤٤	« ١٣ ١٢٧

مضاهاة السنين القمرية مع السنين الشمسية

للمسح	للشجرة	سنة بيان احوال السنين من الشهور الاثني عشر سنة	للمسح	للشجرة	سنة بيان احوال السنين من الشهور الاثني عشر سنة	للمسح	للشجرة	سنة بيان احوال السنين من الشهور الاثني عشر سنة
٨٧٧	سبتمبر	١٣ ٢٦٤	٨٤٤	سبتمبر	١٨ ٢٣٠	٨١١	سبتمبر	٢٣ ١٩٦
٨٧٨	"	٠٣ ٢٦٥	٨٤٥	"	٠٧ ٢٣١	٨١٢	"	١٢ ١٩٧
٨٧٩	اغسطس	٢٣ ٢٦٦	٨٣٦	اغسطس	٢٨ ٢٣٢	٨١٣	"	٠١ ١٩٨
٨٨٠	"	١٢ ٢٦٧	٨٤٧	"	١٧ ٢٣٣	٨١٤	اغسطس	٢٢ ١٩٩
٨٨١	"	٠١ ٢٦٨	٨٤٨	"	٠٥ ٢٣٤	٨١٥	"	١١ ٢٠٠
٨٨٢	يوليه	٢١ ٢٦٩	٨٤٩	يوليه	٢٦ ٢٣٥	٨١٦	يوليه	٣٠ ٢٠١
٨٨٣	"	١١ ٢٧٠	٨٥٠	"	١٥ ٢٣٦	٨١٧	"	٢٠ ٢٠٢
٨٨٤	يونيه	٢٩ ٢٧١	٨٥١	"	٠٥ ٢٣٧	٨١٨	"	٠٩ ٢٠٣
٨٨٥	"	١٨ ٢٧٢	٨٥٢	يونيه	٢٣ ٢٣٨	٨١٩	يونيه	٢٨ ٢٠٤
٨٨٦	"	٠٨ ٢٧٣	٨٥٣	"	١٢ ٢٣٩	٨٢٠	"	١٧ ٢٠٥
٨٨٧	مايو	٢٨ ٢٧٤	٨٥٤	"	٠٢ ٢٤٠	٨٢١	"	٠٦ ٢٠٦
٨٨٨	"	١٦ ٢٧٥	٨٥٥	مايو	٢٢ ٢٤١	٨٢٢	مايه	٢٧ ٢٠٧
٨٨٩	"	٠٦ ٢٧٦	٨٥٦	"	١٠ ٢٤٢	٨٢٣	"	١٦ ٢٠٨
٨٩٠	ابريل	٢٥ ٢٧٧	٨٥٧	ابريل	٣٠ ٢٤٣	٨٢٤	"	٠٤ ٢٠٩
٨٩١	"	١٥ ٢٧٨	٨٥٨	"	١٩ ٢٤٤	٨٢٥	ابريل	٢٤ ٢١٠
٩٨٢	"	٠٣ ٢٧٩	٨٥٩	"	٠٨ ٢٤٥	٨٢٦	"	١٣ ٢١١
٩٩٣	مارث	٢٣ ٢٨٠	٨٦٠	مارث	٢٨ ٢٤٦	٨٢٧	"	٠٢ ٢١٢
٩٩٤	"	١٣ ٢٨١	٨٦١	"	١٧ ٢٤٧	٨٢٨	مارث	٢٢ ٢١٣
٩٩٥	"	٠٢ ٢٨٢	٨٦٢	"	٠٧ ٢٤٨	٨٢٩	"	١١ ٢١٤
٩٩٦	فبراير	١٩ ٢٨٣	٨٦٣	فبراير	٢٤ ٢٤٩	٨٣٠	فبراير	٢٨ ٢١٥
٩٩٧	"	٠٨ ٢٨٤	٨٦٤	"	١٣ ٢٥٠	٨٣١	"	١٨ ٢١٦
٩٩٨	يناير	٢٨ ٢٨٥	٨٦٥	"	٠٢ ٢٥١	٨٣٢	"	٠٧ ٢١٧
٩٩٩	"	١٧ ٢٨٦	٨٦٦	يناير	٢٢ ٢٥٢	٨٣٣	يناير	٢٧ ٢١٨
٩٠٠	"	٠٧ ٢٨٧	٨٦٧	"	١١ ٢٥٣	٨٣٤	"	١٦ ٢١٩
٩٠١	دسمبر	٢٦ ٢٨٨	٨٦٨	"	٠١ ٢٥٤	٨٣٥	"	٠٥ ٢٢٠
٩٠٢	"	١٦ ٢٨٩	٨٦٩	دسمبر	٣٠ ٢٥٥	٨٣٦	دسمبر	٢٦ ٢٢١
٩٠٣	"	٠٥ ٢٩٠	٨٧٠	"	١٠ ٢٥٦	٨٣٧	"	١٤ ٢٢٢
٩٠٤	نوفمبر	٢٤ ٢٩١	٨٧١	نوفمبر	٢٩ ٢٥٧	٨٣٨	"	٠٣ ٢٢٣
٩٠٥	"	١٣ ٢٩٢	٨٧٢	"	١٨ ٢٥٨	٨٣٩	نوفمبر	٢٣ ٢٢٤
٩٠٦	"	٠٢ ٢٩٣	٨٧٣	"	٠٧ ٢٥٩	٨٤٠	"	١٢ ٢٢٥
٩٠٦	اكتوبر	٢٢ ٢٩٤	٨٧٣	اكتوبر	٢٧ ٢٦٠	٨٤٠	اكتوبر	٢٣ ٢٢٦
٩٠٧	"	١٢ ٢٩٥	٨٧٤	"	١٦ ٢٦١	٨٤١	"	٢١ ٢٢٧
٩٠٨	سبتمبر	٣٠ ٢٩٦	٨٧٥	"	٠٦ ٢٦٢	٨٤٢	"	١٠ ٢٢٨
٩٠٩	"	٢٠ ٢٩٧	٨٧٦	سبتمبر	٢٤ ٢٦٣	٨٤٣	سبتمبر	٣٠ ٢٢٩

مضاهاة السنين القمرية مع السنين الشمسية

للمسح	الهجرة	سنة	سنة	للمسح	الهجرة	سنة	سنة	للمسح	الهجرة	سنة	سنة
للمسح	الهجرة	سنة	سنة	للمسح	الهجرة	سنة	سنة	للمسح	الهجرة	سنة	سنة
٩٧٦	أغسطس	٣٠	٣٦٦	٩٤٣	سبتمبر	٠٤	٣٣٢	٩١٠	سبتمبر	٠٩	٢٩٨
٩٧٧	«	١٩	٣٦٧	٩٤٤	أغسطس	٢٤	٣٣٣	٩١١	أغسطس	٢٩	٢٩٩
٩٧٨	«	٠٩	٣٦٨	٩٤٥	«	١٣	٣٣٤	٩١٢	«	١٨	٣٠٠
٩٧٩	يولي	٢٩	٣٦٩	٩٤٦	«	٠٢	٣٣٥	٩١٣	«	٠٧	٣٠١
٩٨٠	«	١٧	٣٧٠	٩٤٧	يولي	٢٢	٣٣٦	٩١٤	يولي	٢٧	٣٠٢
٩٨١	«	٠٧	٣٧١	٩٤٨	«	١١	٣٣٧	٩١٥	«	١٧	٣٠٣
٩٨٢	يولي	٢٦	٣٧٢	٩٤٩	«	٠١	٣٣٨	٩١٦	«	٠٥	٣٠٤
٩٨٣	«	١٥	٣٧٣	٩٥٠	يولي	٢٣	٣٣٩	٩١٧	يولي	٢٤	٣٠٥
٩٨٤	«	٠٤	٣٧٤	٩٥١	«	٠٩	٣٤٠	٩١٨	«	١٤	٣٠٦
٩٨٥	مايه	٢٤	٣٧٥	٩٥٢	مايه	٢٩	٣٤١	٩١٩	«	٠٣	٣٠٧
٩٨٦	«	١٣	٣٧٦	٩٥٣	«	١٨	٣٤٢	٩٢٠	مايه	٢٣	٣٠٨
٩٨٧	«	٠٣	٣٧٧	٩٥٤	«	٠٧	٣٤٣	٩٢١	«	١٢	٣٠٩
٩٨٨	ابريل	٢١	٣٧٨	٩٥٥	ابريل	٢٧	٣٤٤	٩٢٢	«	٠١	٣١٠
٩٨٩	«	١١	٣٧٩	٩٥٦	«	١٥	٣٤٥	٩٢٣	ابريل	٢١	٣١١
٩٩٠	مارش	٣١	٣٨٠	٩٥٧	«	٠٤	٣٤٦	٩٢٤	«	٠٩	٣١٢
٩٩١	«	٢٠	٣٨١	٩٥٨	مارش	٢٥	٣٤٧	٩٢٥	مارش	٢٩	٣١٣
٩٩٢	«	٠٩	٣٨٢	٩٥٩	«	١٤	٣٤٨	٩٢٦	«	١٩	٣١٤
٩٩٣	فبراير	٢٦	٣٨٣	٩٦٠	«	٠٣	٣٤٩	٩٢٧	«	٠٨	٣١٥
٩٩٤	«	١٥	٣٨٤	٩٦١	فبراير	٢٠	٣٥٠	٩٢٨	فبراير	٢٥	٣١٦
٩٩٥	«	٠٥	٣٨٥	٩٦٢	«	٠٩	٣٥١	٩٢٩	«	١٤	٣١٧
٩٩٦	يناير	٢٥	٣٨٦	٩٦٣	يناير	٣٠	٣٥٢	٩٣٠	«	٠٣	٣١٨
٩٩٧	«	١٤	٣٨٧	٩٦٤	«	١٩	٣٥٣	٩٣١	يناير	٢٤	٣١٩
٩٩٨	«	٠٣	٣٨٨	٩٦٥	«	٠٧	٣٥٤	٩٣٢	«	١٣	٣٢٠
٩٩٩	دسمبر	٢٣	٣٨٩	٩٦٦	دسمبر	٢٨	٣٥٥	٩٣٣	«	٠١	٣٢١
١٠٠٠	«	١٣	٣٩٠	٩٦٧	«	١٧	٣٥٦	٩٣٤	دسمبر	٢٢	٣٢٢
١٠٠١	نوفمبر	٢٠	٣٩١	٩٦٨	«	٠٧	٣٥٧	٩٣٥	«	١١	٣٢٣
١٠٠٢	«	١٠	٣٩٢	٩٦٩	نوفمبر	٢٥	٣٥٨	٩٣٦	نوفمبر	٣٠	٣٢٤
١٠٠٣	أكتوبر	٣٠	٣٩٣	٩٧٠	«	١٤	٣٥٩	٩٣٧	«	١٩	٣٢٥
١٠٠٤	«	١٨	٣٩٤	٩٧١	«	٠٤	٣٦٠	٩٣٨	«	٠٨	٣٢٦
١٠٠٥	«	٠٨	٣٩٥	٩٧٢	أكتوبر	٢٤	٣٦١	٩٣٩	أكتوبر	٢٩	٣٢٧
١٠٠٦	سبتمبر	٢٧	٣٩٦	٩٧٣	«	١٢	٣٦٢	٩٤٠	«	١٨	٣٢٨
١٠٠٧	«	١٧	٣٩٧	٩٧٤	«	٠٢	٣٦٣	٩٤١	«	٠٦	٣٢٩
١٠٠٨	«	٠٥	٣٩٨	٩٧٥	سبتمبر	٢١	٣٦٤	٩٤٢	سبتمبر	٢٦	٣٣٠
					«	١٠	٣٦٥		«	١٥	٣٣١

مضاهاة السنين القمرية مع السنين الشمسية

للمسح	للهجرة	للمسح	للهجرة	للمسح	للهجرة
سنة بيان اوائل السنين من الشهور الاقمرية سنة		سنة بيان اوائل السنين من الشهور الاقمرية سنة		سنة بيان اوائل السنين من الشهور الاقمرية سنة	
١٠٧٥	اغسطس ١٩ ٤٦٨	١٠٤٢	اغسطس ٢١ ٤٣٤	١٠٠٩	اغسطس ٢٥ ٤٠٠
١٠٧٦	« ٠٥ ٤٦٩	١٠٤٣	« ١٠ ٤٣٥	١٠١٠	« ١٥ ٤٠١
١٠٧٧	يوليه ٢٥ ٤٧٠	١٠٤٤	يوليه ٢٩ ٤٣٦	١٠١١	« ٠٤ ٤٠٢
١٠٧٨	« ١٤ ٤٧١	١٠٤٥	« ١٩ ٤٣٧	١٠١٢	يوليه ٢٣ ٤٠٣
١٠٧٩	« ٠٤ ٤٧٢	١٠٤٦	« ٠٨ ٤٣٨	١٠١٣	« ١٣ ٤٠٤
١٠٨٠	يونيه ٢٢ ٤٧٣	١٠٤٧	يونيه ٢٨ ٤٣٩	١٠١٤	« ٠٢ ٤٠٥
١٠٨١	« ١١ ٤٧٤	١٠٤٨	« ١٦ ٤٤٠	١٠١٥	يونيه ٢١ ٤٠٦
١٠٨٢	« ١٠ ٤٧٥	١٠٤٩	« ٠٥ ٤٤١	١٠١٦	« ١٠ ٤٠٧
١٠٨٣	مايو ٢١ ٤٧٦	١٠٥٠	مايو ٢٦ ٤٤٢	١٠١٧	مايو ٣٠ ٤٠٨
١٠٧٤	« ١٠ ٤٧٧	١٠٥١	« ١٥ ٤٤٣	١٠١٨	« ٢٠ ٤٠٩
١٠٨٥	ابريل ٢٩ ٤٧٨	١٠٥٢	« ٠٣ ٤٤٤	١٠١٩	« ٠٩ ٤١٠
١٠٨٦	« ١٨ ٤٧٩	١٠٥٣	ابريل ٢٣ ٤٤٥	١٠٢٠	ابريل ٢٧ ٤١١
١٠٨٧	« ٠٨ ٤٨٠	١٠٥٤	« ١٢ ٤٤٦	١٠٢١	« ١٧ ٤١٢
١٠٨٨	مارش ٢٧ ٤٨١	١٠٥٥	« ٠٢ ٤٤٧	١٠٢٢	« ٠٦ ٤١٣
١٠٨٩	« ١٦ ٤٨٢	١٠٥٦	مارش ٢١ ٤٤٨	١٠٢٣	مارش ٢٦ ٤١٤
١٠٩٠	« ٠٦ ٤٨٣	١٠٥٧	« ١٠ ٤٤٩	١٠٢٤	« ١٥ ٤١٥
١٠٩١	فبراير ٢٣ ٤٨٤	١٠٥٨	فبراير ٢٨ ٤٥٠	١٠٢٥	« ٠٤ ٤١٦
١٠٩٢	« ١٢ ٤٨٥	١٠٥٩	« ١١ ٤٥١	١٠٢٦	فبراير ٢٢ ٤١٧
١٠٩٣	« ٠١ ٤٨٦	١٠٦٠	« ٠٦ ٤٥٢	١٠٢٧	« ١١ ٤١٨
١٠٩٤	يناير ٢١ ٤٨٧	١٠٦١	يناير ٢٦ ٤٥٣	١٠٢٨	يناير ٣١ ٤١٩
١٠٩٥	« ١١ ٤٨٨	١٠٦٢	« ١٥ ٤٥٤	١٠٢٩	« ٢٠ ٤٢٠
١٠٩٦	دسمبر ٣١ ٤٨٩	١٠٦٣	« ٠٤ ٤٥٥	١٠٣٠	« ٠٩ ٤٢١
١٠٩٧	« ١٩ ٤٩٠	١٠٦٤	دسمبر ٢٥ ٤٥٦	١٠٣١	دسمبر ٢٩ ٤٢٢
١٠٩٨	« ٠٩ ٤٩١	١٠٦٥	« ١٣ ٤٥٧	١٠٣٢	« ١٩ ٤٢٣
١٠٩٩	نوفمبر ٢٨ ٤٩٢	١٠٦٦	« ٠٣ ٤٥٨	١٠٣٣	« ٠٧ ٤٢٤
١١٠٠	« ١٧ ٤٩٣	١٠٦٧	نوفمبر ٢٢ ٤٥٩	١٠٣٤	نوفمبر ٢٦ ٤٢٥
١١٠١	« ٠٦ ٤٩٤	١٠٦٨	« ١١ ٤٦٠	١٠٣٥	« ١٦ ٤٢٦
١١٠٢	اكتوبر ٢٦ ٤٩٥	١٠٦٩	اكتوبر ٣١ ٤٦١	١٠٣٦	« ٠٥ ٤٢٧
١١٠٣	« ١٥ ٤٩٦	١٠٧٠	« ٢٠ ٤٦٢	١٠٣٧	اكتوبر ٢٥ ٤٢٨
١١٠٤	« ٠٥ ٤٩٧	١٠٧١	« ٠٩ ٤٦٣	١٠٣٨	« ١٤ ٤٢٩
١١٠٥	سبتمبر ٢٣ ٤٩٨	١٠٧٢	سبتمبر ٢٩ ٤٦٤	١٠٣٩	« ٠٣ ٤٣٠
١١٠٦	« ١٣ ٤٩٩	١٠٧٣	« ١٧ ٤٦٥	١٠٣٩	سبتمبر ٢٣ ٤٣١
١١٠٧	« ٠٢ ٥٠٠	١٠٧٤	« ٠٦ ٤٦٦	١٠٤٠	« ١١ ٤٣٢
١١٠٨	اغسطس ٢٢ ٥٠١	١٠٧٤	اغسطس ٢٧ ٤٦٧	١٠٤١	اغسطس ٣١ ٤٣٣

مضاهاة السنين القمرية مع السنين الشمسية

للمسح	للهجرة	للمسح	للهجرة	للمسح	للهجرة
سنة بيان اوائل السنين من النهور الاقترنية سنة	سنة بيان اوائل السنين من النهور الاقترنية سنة	سنة بيان اوائل السنين من النهور الاقترنية سنة	سنة بيان اوائل السنين من النهور الاقترنية سنة	سنة بيان اوائل السنين من النهور الاقترنية سنة	سنة بيان اوائل السنين من النهور الاقترنية سنة
١١٧٤	اغسطس ٠٢ ٥٧٠	١١٤١	اغسطس ٠٦ ٥٣٦	١١٠٨	اغسطس ١١ ٥٠٢
١١٧٥	يوليه ٢٢ ٥٧١	١١٤٢	يوليه ٢٧ ٥٣٧	١١٠٩	يوليه ٣١ ٥٠٣
١١٧٦	« ١٠ ٥٧٢	١١٤٣	« ١٦ ٥٣٨	١١١٠	« ٢٠ ٥٠٤
١١٧٧	يونيه ٣٠ ٥٧٣	١١٤٤	« ٠٤ ٥٣٩	١١١١	« ١٨ ٥٠٥
١١٧٨	« ١٩ ٥٧٤	١١٤٥	يونيه ٢٤ ٥٤٠	١١١٢	يونيه ٢٨ ٥٠٦
١١٧٩	« ٠٨ ٥٧٥	١١٤٦	« ١٣ ٥٤١	١١١٣	« ١٨ ٥٠٧
١١٨٠	مايه ٢٨ ٥٧٦	١١٤٧	« ٠٢ ٥٤٢	١١١٤	« ٠٧ ٥٠٨
١١٨١	« ١٧ ٥٧٧	١١٤٨	مايه ٢٢ ٥٤٣	١١١٥	مايه ٢٧ ٥٠٩
١١٨٢	« ٠٧ ٥٧٨	١١٤٩	« ١١ ٥٤٤	١١١٦	« ١٦ ٥١٠
١١٨٣	ابريل ٢٦ ٥٧٩	١١٥٠	ابريل ٣٠ ٥٤٥	١١١٧	« ٠٥ ٥١١
١١٨٤	« ١٤ ٥٨٠	١١٥١	« ٢٠ ٥٤٦	١١١٨	ابريل ٢٤ ٥١٢
١١٨٥	« ٠٤ ٥٨١	١١٥٢	« ٠٨ ٥٤٧	١١١٩	« ١٤ ٥١٣
١١٨٦	مارث ٢٤ ٥٨٢	١١٥٣	مارث ٢٩ ٥٤٨	١١٢٠	« ٠٣ ٥١٤
١١٨٧	« ١٣ ٥٨٣	١١٥٤	« ١٨ ٥٤٩	١١٢١	مارث ٢٢ ٥٢٥
١١٨٨	« ٠٢ ٥٨٤	١١٥٥	« ٠٧ ٥٥٠	١١٢٢	« ١٢ ٥١٦
١١٨٩	فبراير ١٩ ٥٨٥	١١٥٦	فبراير ٢٥ ٥٥١	١١٢٣	« ٠١ ٥١٧
١١٩٠	« ٠٨ ٥٨٦	١١٥٧	« ١٣ ٥٥٢	١١٢٤	فبراير ١٩ ٥١٨
١١٩١	يناير ٢٩ ٥٨٧	١١٥٨	« ٠٢ ٥٥٣	١١٢٥	« ٠٧ ٥١٩
١١٩٢	« ١٨ ٥٨٨	١١٥٩	يناير ٢٣ ٥٥٤	١١٢٦	يناير ٢٧ ٥٢٠
١١٩٣	« ٠٧ ٥٨٩	١١٦٠	« ١٢ ٥٥٥	١١٢٧	« ١٧ ٥٢١
١١٩٤	دسمبر ٢٧ ٥٩٠	١١٦١	دسمبر ٢٨ ٥٥٦	١١٢٨	« ٠٦ ٥٢٢
١١٩٥	« ١٦ ٥٩١	١١٦٢	« ٢٢ ٥٥٧	١١٢٩	دسمبر ٢٣ ٥٢٣
١١٩٦	« ٠٦ ٥٩٢	١١٦٣	« ١٠ ٥٥٨	١١٣٠	« ١٥ ٥٢٤
١١٩٧	نوفمبر ٢٤ ٥٩٣	١١٦٤	نوفمبر ٣٠ ٥٥٩	١١٣١	« ٠٤ ٥٢٥
١١٩٨	« ١٣ ٥٩٤	١١٦٥	« ١٨ ٥٦٠	١١٣٢	نوفمبر ٢٣ ٥٢٦
١١٩٩	« ٠٣ ٥٩٥	١١٦٦	« ٠٧ ٥٦١	١١٣٣	« ١٢ ٥٢٧
١٢٠٠	أكتوبر ٢٣ ٥٩٦	١١٦٧	أكتوبر ٢٨ ٥٦٢	١١٣٤	« ٠١ ٥٢٨
١٢٠١	« ١٢ ٥٩٧	١١٦٨	« ١٧ ٥٦٣	١١٣٥	أكتوبر ٢٢ ٥٢٩
١٢٠٢	« ٠١ ٥٩٨	١١٦٩	« ٠٥ ٥٦٤	١١٣٦	« ١١ ٥٣٠
١٢٠٣	سبتمبر ٢٠ ٥٩٩	١١٧٠	سبتمبر ٢٥ ٥٦٥	١١٣٧	سبتمبر ٢٩ ٥٣١
١٢٠٤	« ١٠ ٦٠٠	١١٧١	« ١٤ ٥٦٦	١١٣٨	« ١٩ ٥٣٢
١٢٠٥	اغسطس ٢٩ ٦٠١	١١٧٢	« ٠٤ ٥٦٧	١١٣٩	« ٠٨ ٥٣٣
١٢٠٦	« ١٨ ٦٠٢	١١٧٣	اغسطس ٢٣ ٥٦٨	١١٤٠	اغسطس ٢٨ ٥٣٤
	« ٠٨ ٦٠٣		« ١٢ ٥٦٩		« ١٧ ٥٣٥

مضاواة السنين القمرية مع السنين الشمسية

للمسح	للهجرة	للمسح	للهجرة	للمسح	للهجرة
سنة بيان اوائل السنين من الشهور الانفرجية سنة		سنة بيان اوائل السنين من الشهور الانفرجية سنة		سنة بيان اوائل السنين من الشهور الانفرجية سنة	
١٢٧٣	يوليه ١٨ ٦٧٢	١٢٤٠	يوليه ١٣ ٦٣٨	١٢٠٧	يوليه ٢٨ ٦٠٤
١٢٧٤	« ٠٧ ٦٧٣	١٢٤١	« ١٢ ٦٣٩	١٢٠٨	« ١٦ ٦٠٥
١٢٧٥	يونيه ٢٧ ٦٧٤	١٢٤٢	« ٠١ ٦٤٠	١٢٠٩	« ٠٦ ٦٠٦
١٢٧٦	« ١٥ ٦٧٥	١٢٤٣	يونيه ٢١ ٦٤١	١٢١٠	يونيه ٢٥ ٦٠٧
١٢٧٧	« ٠٤ ٦٧٦	١٢٤٤	« ٠٩ ٦٤٢	١٢١١	« ١٥ ٦٠٨
١٢٧٨	مايه ٢٥ ٦٧٧	١٢٤٥	مايو ٢٩ ٦٤٣	١٢١٢	« ٠٣ ٦٠٩
١٢٧٩	« ١٤ ٦٧٨	١٢٤٦	« ١٩ ٦٤٤	١٢١٣	مايو ٢٣ ٦١٠
١٢٨٠	« ٠٣ ٦٧٩	١٢٤٧	« ٠٨ ٦٤٥	١٢١٤	« ١٣ ٦١١
١٢٨١	ابريل ٢٢ ٦٨٠	١٢٤٨	ابريل ٢٦ ٦٤٦	١٢١٥	« ٠٢ ٦١٢
١٢٨٢	« ١١ ٦٨١	١٢٤٩	« ١٦ ٦٤٧	١٢١٦	ابريل ٢٠ ٦١٣
١٢٨٣	« ٠١ ٦٨٢	١٢٥٠	« ٠٥ ٦٤٨	١٢١٧	« ١٠ ٦١٤
١٢٨٤	مارث ٢٠ ٦٨٣	١٢٥١	مارث ٢٦ ٦٤٩	١٢١٨	مارث ٣٠ ٦١٥
١٢٨٥	« ٠٩ ٦٨٤	١٢٥٢	« ١٤ ٦٥٠	١٢١٩	« ١٩ ٦١٦
١٢٨٦	يناير ٢٧ ٦٨٥	١٢٥٣	« ٠٣ ٦٥١	١٢٢٠	« ٠٨ ٦١٧
١٢٨٧	فبراير ١٦ ٦٨٦	١٢٥٤	فبراير ٢١ ٦٥٢	١٢٢١	فبراير ٢٥ ٦١٨
١٢٨٨	« ٠٦ ٦٨٧	١٢٥٥	« ١٠ ٦٥٣	١٢٢٢	« ١٥ ٦١٩
١٢٨٩	« ٢٧ ٦٨٨	١٢٥٦	يناير ٣٠ ٦٥٤	١٢٢٣	« ٠٤ ٦٢٠
١٢٩٠	يناير ١٤ ٦٨٩	١٢٥٧	« ١٩ ٦٥٥	١٢٢٤	يناير ٢٤ ٦٢١
١٢٩١	« ٠٤ ٦٩٠	١٢٥٨	« ٠٨ ٦٥٦	١٢٢٥	« ٢٣ ٦٢٢
١٢٩٢	دسمبر ٢٤ ٦٩١	١٢٥٩	دسمبر ٢٩ ٦٥٧	١٢٢٦	« ٠٢ ٦٢٣
١٢٩٣	« ١٢ ٦٩٢	١٢٦٠	« ١٨ ٦٥٨	١٢٢٧	دسمبر ٢٢ ٦٢٤
١٢٩٤	« ٠٢ ٦٩٣	١٢٦١	« ٠٦ ٦٥٩	١٢٢٨	« ١٢ ٦٢٥
١٢٩٥	نوفمبر ٣١ ٦٩٤	١٢٦٢	نوفمبر ٢٦ ٦٦٠	١٢٢٩	نوفمبر ٣٠ ٦٢٦
١٢٩٦	« ٠١ ٦٩٥	١٢٦٣	« ١٥ ٦٦١	١٢٣٠	« ٢٠ ٦٢٧
١٢٩٦	اكتوبر ٣٠ ٦٩٦	١٢٦٣	« ٠٤ ٦٦٢	١٢٣٠	« ٠٩ ٦٢٨
١٢٩٧	« ١٩ ٦٩٧	١٢٦٤	اكتوبر ٢٤ ٦٦٣	١٢٣١	اكتوبر ٢٩ ٦٢٩
١٢٩٨	« ٠٩ ٦٩٨	١٢٦٥	« ١٣ ٦٦٤	١٢٣٢	« ١٨ ٦٣٠
١٢٩٩	سبتمبر ٢٨ ٦٩٩	١٢٦٦	« ٠٢ ٦٦٥	١٢٣٣	« ٠٧ ٦٣١
١٣٠٠	« ١٩ ٧٠٠	١٢٦٧	سبتمبر ٢٢ ٦٦٦	١٢٣٤	سبتمبر ٢٦ ٦٣٢
١٣٠١	« ٠٦ ٧٠١	١٢٦٨	« ١٠ ٦٦٧	١٢٣٥	« ١٦ ٦٣٣
١٣٠٢	اغسطس ٢٦ ٧٠٢	١٢٦٩	اغسطس ٣١ ٦٦٨	١٢٣٦	« ٠٤ ٦٣٤
١٣٠٣	« ١٥ ٧٠٣	١٢٧٠	« ٢٠ ٦٦٩	١٢٣٧	اغسطس ٢٤ ٦٣٥
١٣٠٤	« ٠٤ ٧٠٤	١٢٧١	« ٠٩ ٦٧٠	١٢٣٨	« ١٤ ٦٣٦
١٣٠٥	يوليه ٢٤ ٧٠٥	١٢٧٢	يوليه ٢٩ ٦٧١	١٢٣٩	« ٠٣ ٦٣٧



مضاهاة السنين القمرية مع السنين الشمسية

للمسح	للعجزة	للمسح	للعجزة	للمسح	للعجزة
سنة يان اوائل السنين من الشهور الاقترانية سنة	سنة يان اوائل السنين من الشهور الاقترانية سنة	سنة يان اوائل السنين من الشهور الاقترانية سنة	سنة يان اوائل السنين من الشهور الاقترانية سنة	سنة يان اوائل السنين من الشهور الاقترانية سنة	سنة يان اوائل السنين من الشهور الاقترانية سنة
١٣٧٢	يوليه ٠٣ ٧٧٤	١٣٣٩	يوليه ٠٩ ٧٤٠	١٣٠٦	يوليه ١٣ ٧٠٦
١٣٧٣	يونيه ٢٤ ٧٧٥	١٣٤٠	يونيه ٢٧ ٧٤١	١٣٠٧	« ٠٣ ٧٠٧
١٣٧٤	« ١٢ ٧٧٦	١٣٤١	« ١٧ ٧٤٢	١٣٠٨	يونيه ٢١ ٧٠٨
١٣٧٥	« ٠٢ ٧٧٧	١٣٤٢	« ٠٦ ٧٤٣	١٣٠٩	« ١١ ٧٠٩
١٣٧٦	مايه ٢١ ٧٧٨	١٣٤٣	مايه ٢٥ ٧٤٤	١٣١٠	مايه ٣١ ٧١٠
١٣٧٧	« ١٠ ٧٧٩	١٣٤٤	« ١٥ ٧٤٥	١٣١١	« ٢٠ ٧١١
١٣٧٨	ابريل ٣٠ ٧٨٠	١٣٤٥	« ٠٤ ٧٤٦	١٣١٢	« ٠٩ ٧١٢
١٣٧٩	« ١٩ ٧٨١	١٣٤٦	ابريل ٢٤ ٧٤٧	١٣١٣	ابريل ٢٨ ٧١٣
١٣٨٠	« ٠٧ ٧٨٢	١٣٤٧	« ١٣ ٧٤٨	١٣١٤	« ١٧ ٧١٤
١٣٨١	مارش ٢٨ ٧٨٣	١٣٤٨	« ٠١ ٧٤٩	١٣١٥	« ٠٧ ٧١٥
١٣٨٢	« ١٧ ٧٨٤	١٣٤٩	مارش ٢٢ ٧٥٠	١٣١٦	مارش ٢٦ ٧١٦
١٣٨٣	« ٠٦ ٧٨٥	١٣٥٠	« ١١ ٧٥١	١٣١٧	« ١٦ ٧١٧
١٣٨٤	فبراير ٢٤ ٧٨٦	١٣٥١	فبراير ٢٨ ٧٥٢	١٣١٨	« ٠٥ ٧١٨
١٤٨٥	« ١٢ ٧٨٧	١٣٥٢	« ١٨ ٧٥٣	١٣١٩	فبراير ٢٢ ٧١٩
١٣٨٦	« ٠٢ ٧٨٨	١٣٥٣	« ٠٦ ٧٥٤	١٣٢٠	« ١٢ ٧٢٠
١٣٨٧	يناير ٢٢ ٧٨٩	١٣٥٤	يناير ٢٥ ٧٥٥	١٣٢١	يناير ٣١ ٧٢١
١٣٨٨	« ١١ ٧٩٠	١٣٥٥	« ١٦ ٧٥٦	١٣٢٢	« ٢٠ ٧٢٢
١٣٨٩	دسمبر ٣١ ٧٩١	١٣٥٦	« ٠٥ ٧٥٧	١٣٢٣	« ١٠ ٧٢٣
١٣٩٠	« ٢٠ ٧٩٢	١٣٥٧	دسمبر ٢٥ ٧٥٨	١٣٢٤	دسمبر ٣٠ ٧٢٤
١٣٩١	« ٠٩ ٧٩٣	١٣٥٨	« ١٤ ٧٥٩	١٣٢٥	« ١٢ ٧٢٥
١٣٩٢	نوفمبر ٢٩ ٧٩٤	١٣٥٩	« ٠٣ ٧٦٠	١٣٢٦	« ٠٨ ٧٢٦
١٣٩٣	« ١٧ ٧٩٥	١٣٦٠	نوفمبر ٢٣ ٧٦١	١٣٢٧	نوفمبر ٢٧ ٧٢٧
١٣٩٤	« ٠٦ ٧٩٦	١٣٦١	« ١١ ٧٦٢	١٣٢٨	« ١٧ ٧٢٨
١٣٩٥	اكتوبر ٢٧ ٧٩٧	١٣٦٢	اكتوبر ٣١ ٧٦٣	١٣٢٩	« ٠٥ ٧٢٩
١٣٩٦	« ١٦ ٧٩٨	١٣٦٣	« ٢١ ٧٦٤	١٣٣٠	اكتوبر ٢٥ ٧٣٠
١٣٩٧	« ٠٥ ٧٩٩	١٣٦٤	« ١٠ ٧٦٥	١٣٣١	« ١٥ ٧٣١
١٣٩٨	سبتمبر ٢٤ ٨٠٠	١٣٦٥	سبتمبر ٢٨ ٧٦٦	١٣٣٢	« ٠٤ ٧٣٢
١٣٩٩	« ١٣ ٨٠١	١٣٦٦	« ١٨ ٧٦٧	١٣٣٣	سبتمبر ٢٢ ٧٣٣
١٤٠٠	« ٠٣ ٨٠٢	١٣٦٧	« ٠٧ ٧٦٨	١٣٣٤	« ١٢ ٧٣٤
١٤٠١	اغسطس ٢٢ ٨٠٣	١٣٦٨	اغسطس ٢٨ ٧٦٩	١٣٣٥	« ٠١ ٧٣٥
١٤٠٢	« ١١ ٨٠٤	١٣٦٩	اغسطس ١٦ ٧٧٠	١٣٣٦	اغسطس ٢١ ٧٣٦
١٤٠٣	« ٠١ ٨٠٥	١٣٧٠	« ٠٥ ٧٧١	١٣٣٧	« ١٠ ٧٣٧
١٤٠٤	يوليه ٢١ ٨٠٦	١٣٧١	يوليه ٢٦ ٧٧٢	١٣٣٨	يوليه ٣٠ ٧٣٨
١٤٠٥	« ١٠ ٨٠٧	١٣٧٢	« ١٥ ٧٧٣	١٣٣٩	« ٢٠ ٧٣٩

مضاهاة السنين القمرية مع السنين الشمسية

للمسيح	للهجرة	سنة بيان اوائل السنين من الشهور الاقربية سنة	للمسيح	للهجرة	سنة بيان اوائل السنين من الشهور الاقربية سنة	للمسيح	للهجرة	سنة بيان اوائل السنين من الشهور الاقربية سنة
١٤٧١	يونيه	٢٠ ٨٧٦	١٤٣٨	يونيه	٢٤ ٨٤٢	١٤٠٥	يونيه	٢٩ ٨٠٨
١٤٧٢	«	٠٨ ٨٧٧	١٤٣٩	«	١٤ ٨٤٣	١٤٠٦	«	١٨ ٨٠٩
١٤٧٣	مايو	٢٩ ٨٧٨	١٤٤٠	«	٠٢ ٨٤٤	١٤٠٧	«	٠٨ ٨١٠
١٤٧٤	«	١٨ ٨٧٩	١٤٤١	مايو	٢٢ ٨٤٥	١٤٠٨	مايو	٢٧ ٨١١
١٤٧٥	«	٠٧ ٨٨٠	١٤٤٢	«	١٢ ٨٤٦	١٤٠٩	«	١٦ ٨١٢
١٤٧٦	ابريل	٢٦ ٨٨١	١٤٤٣	«	٠١ ٨٤٧	١٤١٠	«	٠٦ ٨١٣
١٤٧٧	«	١٥ ٨٨٢	١٤٤٤	ابريل	٢٠ ٨٤٨	١٤١١	ابريل	٢٥ ٨١٤
١٤٧٨	«	٠٤ ٨٨٣	١٤٤٥	«	٠٩ ٨٤٩	١٤١٢	«	١٣ ٨١٥
١٤٧٩	مارث	٢٥ ٨٨٤	١٤٤٦	مارث	٢٩ ٨٥٠	١٤١٣	«	٠٣ ٨١٦
١٤٨٠	«	١٣ ٨٨٥	١٤٤٧	«	١٩ ٨٥١	١٤١٤	مارث	٢٣ ٨١٧
١٤٨١	«	٠٢ ٨٨٦	١٤٤٨	«	٠٧ ٨٥٢	١٤١٥	«	١٣ ٨١٨
١٤٨٢	فبراير	٢٠ ٨٨٧	١٤٤٩	فبراير	٢٤ ٨٥٣	١٤١٦	«	٠١ ٨١٩
١٤٨٣	«	٠٩ ٨٨٨	١٤٥٠	«	١٤ ٨٥٤	١٤١٧	فبراير	١٨ ٨٢٠
١٤٨٤	يناير	٣٠ ٨٨٩	١٤٥١	«	٠٣ ٨٥٥	١٤١٨	«	٠٨ ٨٢١
١٤٨٥	«	١٨ ٨٩٠	١٤٥٢	يناير	٢٣ ٨٥٦	١٤١٩	يناير	٢٨ ٨٢٢
١٤٨٦	«	٠٧ ٨٩١	١٤٥٣	«	١٢ ٨٥٧	١٤٢٠	«	١٧ ٨٢٣
١٤٨٧	دسمبر	٢٨ ٨٩٢	١٤٥٤	«	٠١ ٨٥٨	١٤٢١	«	٠٦ ٨٢٤
١٤٨٨	«	١٧ ٨٩٣	١٤٥٥	دسمبر	٢٢ ٨٥٩	١٤٢٢	دسمبر	٢٦ ٨٢٥
١٤٨٩	«	٠٥ ٨٩٤	١٤٥٦	«	١١ ٨٦٠	١٤٢٣	«	١٥ ٨٢٦
١٤٨٩	نوفمبر	٢٥ ٨٩٥	١٤٥٦	نوفمبر	٢٩ ٨٦١	١٤٢٣	«	٠٥ ٨٢٧
١٤٩٠	«	١٤ ٨٩٦	١٤٥٧	«	١٩ ٨٦٢	١٤٢٤	نوفمبر	٢٣ ٨٢٨
١٤٩١	«	٠٤ ٨٩٧	١٤٥٨	«	٠٨ ٨٦٣	١٤٢٥	«	١٣ ٨٢٩
١٤٩٢	اكتوبر	٢٣ ٨٩٨	١٤٥٩	اكتوبر	٢٨ ٨٦٤	١٤٢٦	«	٠٢ ٨٣٠
١٤٩٣	«	١٢ ٨٩٩	١٤٦٠	«	١٧ ٨٦٥	١٤٢٧	اكتوبر	٢٢ ٨٣١
١٤٩٤	«	٠٢ ٩٠٠	١٤٦١	«	٠٦ ٨٦٦	١٤٢٨	«	١١ ٨٣٢
١٤٩٥	سبتمبر	٢١ ٩٠١	١٤٦٢	سبتمبر	٢٦ ٨٦٧	١٤٢٩	سبتمبر	٣٠ ٨٣٣
١٤٩٦	«	٠٩ ٩٠٢	١٤٦٣	«	١٥ ٨٦٨	١٤٣٠	«	١٩ ٨٣٤
١٤٩٧	اغسطس	٣٠ ٩٠٣	١٤٦٤	«	٠٢ ٨٦٩	١٤٣١	«	٠٩ ٨٣٥
١٤٩٨	«	١٩ ٩٠٤	١٤٦٥	اغسطس	٢٤ ٨٧٠	١٤٣٢	اغسطس	٢٨ ٨٣٦
١٤٩٩	«	٠٨ ٩٠٥	١٤٦٦	«	١٣ ٨٧١	١٤٣٣	«	١٨ ٨٣٧
١٥٠٠	يوليه	٢٨ ٩٠٦	١٤٦٧	«	٠٢ ٨٧٢	١٤٣٤	«	٠٧ ٨٣٨
١٥٠١	«	١٧ ٩٠٧	١٤٦٨	يوليه	٢٢ ٨٧٣	١٤٣٥	يوليه	٢٧ ٨٣٩
١٥٠٢	«	٠٧ ٩٠٨	١٤٦٩	«	١١ ٨٧٤	١٤٣٦	«	١٦ ٨٤٠
١٥٠٣	يونيه	٢٦ ٩٠٩	١٤٧٠	يونيه	٣٠ ٨٧٥	١٤٣٧	«	٠٥ ٨٤١

مضاهاة السنين القمرية مع السنين الشمسية

للمسبح	للهجرة	للمسبح	للهجرة	للمسبح	للهجرة
سنة يان اوائل السنين في النهور الافرنجية سنة		سنة يان اوائل السنين من النهور الافرنجية سنة		سنة يان اوائل السنين من النهور الافرنجية سنة	
١٥٥٦	نوفمبر ٠٤ ٩٦٤	١٥٣٠	اغسطس ٢٥ ٩٣٧	١٥٠٤	يونيه ١٤ ٩١٠
١٥٥٧	أكتوبر ٢٤ ٩٦٥	١٥٣١	« ١٥ ٩٣٨	١٥٠٥	« ٠٤ ٩١١
١٥٥٨	« ١٤ ٩٦٦	١٥٣٢	« ٠٣ ٩٣٩	١٥٠٦	مايه ٢٤ ٩١٢
١٥٥٩	« ٠٣ ٩٦٧	١٥٣٣	يوليه ٢٣ ٩٤٠	١٥٠٧	« ١٣ ٩١٣
١٥٦٠	سبتمبر ٢٢ ٩٦٨	١٥٣٤	« ١٣ ٩٤١	١٥٠٨	« ٠٢ ٩١٤
١٥٦١	« ١١ ٩٦٩	١٥٣٥	« ٠٢ ٩٤٢	١٥٠٩	ابريل ٢١ ٩١٥
١٥٦٢	اغسطس ٣١ ٩٧٠	١٥٣٦	يونيه ٢٠ ٩٤٣	١٥١٠	« ١٠ ٩١٦
١٥٦٣	« ٢١ ٩٧١	١٥٣٧	« ١٠ ٩٤٤	١٥١١	مارث ٣١ ٩١٧
١٥٦٤	« ٠٩ ٩٧٢	١٥٣٨	مايه ٣٠ ٩٤٥	١٥١٢	« ١٩ ٩١٨
١٥٦٥	يوليه ٢٩ ٩٧٣	١٥٣٩	« ١٩ ٩٤٦	١٥١٣	« ٠٩ ٩١٩
١٥٦٦	« ١٩ ٩٧٤	١٥٤٠	« ٠٨ ٩٤٧	١٥١٤	فبراير ٢٦ ٩٢٠
١٥٦٧	« ٠٨ ٩٧٥	١٥٤١	ابريل ٢٧ ٩٤٨	١٥١٥	« ١٥ ٩٢١
١٥٦٨	يونيه ٢٦ ٩٧٦	١٥٤٢	« ١٧ ٩٤٩	١٥١٦	« ٠٥ ٩٢٢
١٥٦٩	« ١٦ ٩٧٧	١٥٤٣	« ٠٦ ٩٥٠	١٥١٧	يناير ٢٤ ٩٢٣
١٥٧٠	« ٠٥ ٩٧٨	١٥٤٤	مارث ٢٥ ٩٥١	١٥١٨	« ١٣ ٩٢٤
١٥٧١	مايه ٢٦ ٩٧٩	١٥٤٥	« ١٥ ٩٥٢	١٥١٩	« ٠٣ ٩٢٥
١٥٧٢	« ١٤ ٩٨٠	١٥٤٦	« ٠٤ ٩٥٣	١٥٢٠	دسمبر ٢٣ ٩٢٦
١٥٧٣	« ٠٣ ٩٨١	١٥٤٧	فبراير ٢١ ٩٥٤	١٥٢١	« ١٢ ٩٢٧
١٥٧٤	ابريل ٢٣ ٩٨٢	١٥٤٨	« ١١ ٩٥٥	١٥٢٢	« ٠١ ٩٢٨
١٥٧٥	« ١٢ ٩٨٣	١٥٤٩	يناير ٣٠ ٩٥٦	١٥٢٣	نوفمبر ٢٠ ٩٢٩
١٥٧٦	مارث ٣١ ٩٨٤	١٥٥٠	« ٢٠ ٩٥٧	١٥٢٤	« ١٠ ٩٣٠
١٥٧٧	« ٢١ ٩٨٥	١٥٥١	« ٠٩ ٩٥٨	١٥٢٥	أكتوبر ٢٩ ٩٣١
١٥٧٨	« ١٠ ٩٨٦	١٥٥٢	دسمبر ٢٩ ٩٥٩	١٥٢٦	« ١٨ ٩٣٢
١٥٧٩	فبراير ٢٨ ٩٨٧	١٥٥٣	« ١٨ ٩٦٠	١٥٢٧	« ٠٨ ٩٣٣
١٥٨٠	« ١٧ ٩٨٨	١٥٥٤	« ٠٧ ٩٦١	١٥٢٨	سبتمبر ٢٧ ٩٣٤
١٥٨١	« ٠٥ ٩٨٩	١٥٥٥	نوفمبر ٢٦ ٩٦٢	١٥٢٩	« ١٥ ٩٣٥
١٥٨٢	يناير ٢٦ ٩٩٠		« ١٦ ٩٦٣		« ٠٥ ٩٣٦



مضاهاة السنين القمرية مع السنين الشمسية

وهاتنا تنبيه تقم به الاختلاف الموجود في جدولنا هذا من الآن فصاعدا ولنذكره فنقول من المعلوم ان السنة الفلكية على حساب يوليوس قيصر كانت ثلاثمائة وخمسة وستين يوما وست ساعات وكان يجمع من الساعات المذكورة في كل اربع سنوات يوم يضاف الى شهر فبراير والسنة التي يقع فيها ذلك تسمى كبيسة كما تقدمت الاشارة الى ذلك في رأس الجدول واذا تأملت ميزت الكبيسة من غيرها فيه اذا علمت ذلك فاعلم ايضا ان هذه السنة اليوليوسية تفضل على السنة الفلكية الحقيقية بازيد من احدى عشرة دقيقة فيتعجل من هذا يوم في كل مائة واحدى وثلاثين سنة وكان نتيجة هذا ان الاعتدال الربيعي الذي وقع في السنة الاولى من زيج يوليوس في خمسة وعشرين من شهر مارت ونفع في سنة (٣٢٥) في (٢١) مارت وفي سنة (١٥٨٢) في (١١) منه ولأجل الاحتراز من اتساع هذا الخطا اصلح البابا اغرغوار الثالث عشر هذا الزيج فجمع ارباب هذا الفن من فضلاء اهل عصره وانخط الرأي بينهم على طرح عشرة ايام كاملة منه وكان هذا في شهر اكتوبر (سنة ١٥٨٢) وما كان حق ان يكون خمسة عشر اكتوبر جعلوه خمسة منه وبذلك تحور الاعتدال الربيعي في ٢١ مارت ولأجل عدم رجوع الخطا المذكور رأى ان اليوم الذي يضاف في كل اربع سنوات للسنة الكبيسة يلغى على رأس كل قرن من القرون التي لا يمكن انقسامها على اربعة قسمة صحيحة فآخر سنة من قرن (١٧٠٠) و (١٨٠٠) و (١٩٠٠) ليست كبيسة نظرا الى كونها لا تنقسم على اربع من غير كسور اعني لا يمكن تقسيمها على مئات بخلاف السنة المتممة للالفين فانها كبيسة لتوفر الشرط فيها فتأمل وهذا التقويم بقرب من الحقيقة حتى يكاد ان يكون تحديدا بحيث لا يدخله الخطا الا في نحو يوم في كل ثلاثة الاف سنة وكما ان الطريقة الاولى تسمى بالزيج القديم او اليوليوسي كذلك الطريقة الاخرى تسمى بالزيج الجديد او الاغرغوري او الزيج المصلح وهاك هذا الاختلاف المشار اليه

للمسح	للهجرة	للمسح	للهجرة	للمسح	للهجرة
سنة بيان اوائل السنين من الشهور الافرنجية سنة	الزيج القديم	الزيج الجديد	سنة بيان اوائل السنين من الشهور الافرنجية سنة	الزيج القديم	الزيج الجديد
١٦٢١ ٢١	١١ ١٠٤٩	١٦٠٦ ٠٩	١٠ ١٠١٥	١٥٨٣ ٢٥	١٥ ١٩١١
١٦٣٠ ١٠	١٠ ١٠٤٠	١٦٠٧ ٢٨	١٨ ١٠١٦	١٥٨٤ ١٤	٠٤ ١٩١٢
١٦٣١ ٢٠	٢٠ ١٠٤١	١٦٠٨ ١٧	٠٧ ١٠١٧	١٥٨٥ ٠٣	٢٤ ١٩١٣
١٦٣٢ ١٩	٠٩ ١٠٤٢	١٦٠٩ ٠٦	٢٧ ١٠١٨	١٥٨٥ ٢٣	١٣ ١٩١٤
١٦٣٣ ٠٨	٢٨ ١٠٤٣	١٦١٠ ٢٦	١٦ ١٠١٩	١٥٨٦ ١٢	٠٢ ١٩١٥
١٦٣٤ ٢٧	١٧ ١٠٤٤	١٦١١ ١٦	٠٦ ١٠٢٠	١٥٨٧ ٠٢	٢٢ ١٩١٦
١٦٣٥ ١٧	٠٧ ١٠٤٥	١٦١٢ ٠٤	٢٣ ١٠٢١	١٥٨٨ ٢٠	١٠ ١٩١٧
١٦٣٦ ٠٥	٢٦ ١٠٤٦	١٦١٣ ٢١	١١ ١٠٢٢	١٥٨٩ ١٠	٢١ ١٩١٨
١٦٣٧ ٢٦	١٦ ١٠٤٧	١٦١٤ ١١	٠١ ١٠٢٣	١٥٩٠ ٢٠	٢٠ ١٩١٩
١٦٣٨ ١٥	٠٥ ١٠٤٨	١٦١٥ ٢١	٢١ ١٠٢٤	١٥٩١ ١٩	٠٩ ١٠٠٠
١٦٣٩ ٠٤	٢٤ ١٠٤٩	١٦١٦ ٢٠	١٠ ١٠٢٥	١٥٩٢ ٠٨	٢٨ ١٠٠١
١٦٤٠ ٢٣	١٣ ١٠٥٠	١٦١٧ ٠٩	٢٠ ١٠٢٦	١٥٩٣ ٢٧	١٧ ١٠٠٢
١٦٤١ ١٢	٠٢ ١٠٥١	١٦١٨ ١٩	٠٩ ١٠٢٧	١٥٩٤ ١٦	٠٦ ١٠٠٣
١٦٤٢ ٠١	٢٢ ١٠٥٢	١٦١٩ ٠٨	٢٨ ١٠٢٨	١٥٩٥ ٠٦	٢٧ ١٠٠٤
١٦٤٣ ٢٢	١٢ ١٠٥٣	١٦٢٠ ٢٦	٢٨ ١٠٢٩	١٥٩٦ ٢٥	١٥ ١٠٠٥
١٦٤٤ ١٠	٢٩ ١٠٥٤	١٦٢١ ١٦	١٦ ١٠٣٠	١٥٩٧ ١٤	٠٤ ١٠٠٦
١٦٤٥ ٢٧	١٧ ١٠٥٥	١٦٢٢ ٠٥	٠٦ ١٠٣١	١٥٩٨ ٠٤	١٥ ١٠٠٧
١٦٤٦ ١٧	٠٧ ١٠٥٦	١٦٢٣ ٢٥	٢٦ ١٠٣٢	١٥٩٩ ٢٤	١٤ ١٠٠٨
١٦٤٧ ١٩	٢٧ ١٠٥٧	١٦٢٤ ٢٤	١٥ ١٠٣٣	١٦٠٠ ١٣	٠٣ ١٠٠٩
١٦٤٨ ٢٧	١٧ ١٠٥٨	١٦٢٥ ٠٣	٠٤ ١٠٣٤	١٦٠١ ٠٢	٢٢ ١٠١٠
١٦٤٩ ١٥	٠٥ ١٠٥٩	١٦٢٦ ٢٢	٢٣ ١٠٣٥	١٦٠٢ ٠٢	١١ ١٠١١
١٦٥٠ ٢٥	٢٥ ١٠٦٠	١٦٢٧ ١٢	١٢ ١٠٣٦	١٦٠٣ ١١	٠١ ١٠١٢
١٦٥١ ١٤	٠٤ ١٠٦١	١٦٢٨ ٢١	٠٢ ١٠٣٧	١٦٠٤ ٢٠	٢٠ ١٠١٣
				١٦٠٥ ١٩	٠٩ ١٠١٤

مضاهاة السنين القمرية مع السنين الشمسية

للمسيح	للهجرة	للمسيح	للهجرة	للمسيح	للهجرة
سنة يان اوائل السنين من الشهور الافرنجية سنة	الزيج القديم	الزيج الجديد	سنة يان اوائل السنين من الشهور الافرنجية سنة	الزيج القديم	الزيج الجديد
١٧٣٦	١٢	١١٤٩	١٦٩٤	١٢	١١٠٦
١٧٣٧	١	١١٥٠	١٦٩٥	١٢	١١٠٧
١٧٣٨	٢١	١١٥١	١٦٩٦	٢١	١١٠٨
١٧٣٩	١٠	١١٥٢	١٦٩٧	٢٠	١١٠٩
١٧٤٠	٢٩	١١٥٣	١٦٩٨	١٠	١١١٠
١٧٤١	١٩	١١٥٤	١٦٩٩	٢٩	١١١١
١٧٤٢	٨	١١٥٥	١٧٠٠	١٨	١١١٢
١٧٤٣	٢٥	١١٥٦	١٧٠١	٨	١١١٣
١٧٤٤	١٥	١١٥٧	١٧٠٢	٢٨	١١١٤
١٧٤٥	٥	١١٥٨	١٧٠٣	١٧	١١١٥
١٧٤٦	٢٤	١١٥٩	١٧٠٤	٦	١١١٦
١٧٤٧	١٣	١١٦٠	١٧٠٥	٢٥	١١١٧
١٧٤٨	٢	١١٦١	١٧٠٦	١٥	١١١٨
١٧٤٩	٢٢	١١٦٢	١٧٠٧	٤	١١١٩
١٧٥٠	١١	١١٦٣	١٧٠٨	٢٣	١١٢٠
١٧٥١	٢٠	١١٦٤	١٧٠٩	١٢	١١٢١
١٧٥٢	١٠	١١٦٥	١٧١٠	٢	١١٢٢
١٧٥٣	٢٩	١١٦٦	١٧١١	١٩	١١٢٣
١٧٥٤	١٨	١١٦٧	١٧١٢	٩	١١٢٤
١٧٥٥	٧	١١٦٨	١٧١٣	٢٨	١١٢٥
١٧٥٦	٢٦	١١٦٩	١٧١٤	١٧	١١٢٦
١٧٥٧	١٥	١١٧٠	١٧١٥	٧	١١٢٧
١٧٥٨	٤	١١٧١	١٧١٦	٢٧	١١٢٨
١٧٥٩	٢٥	١١٧٢	١٧١٧	١٦	١١٢٩
١٧٦٠	١٤	١١٧٣	١٧١٨	٥	١١٣٠
١٧٦١	٣	١١٧٤	١٧١٩	٢٤	١١٣١
١٧٦٢	٢٣	١١٧٥	١٧٢٠	١٣	١١٣٢
١٧٦٣	١٢	١١٧٦	١٧٢١	٢	١١٣٣
١٧٦٤	١	١١٧٧	١٧٢٢	٢٢	١١٣٤
١٧٦٥	٢٠	١١٧٨	١٧٢٣	١١	١١٣٥
١٧٦٦	٩	١١٧٩	١٧٢٤	٠	١١٣٦
١٧٦٧	٢٩	١١٨٠	١٧٢٥	٢٠	١١٣٧
١٧٦٨	١٨	١١٨١	١٧٢٦	٩	١١٣٨
١٧٦٩	٧	١١٨٢	١٧٢٧	٢٩	١١٣٩
١٧٧٠	٢٧	١١٨٣	١٧٢٨	١٨	١١٤٠
١٧٧١	١٦	١١٨٤	١٧٢٩	٧	١١٤١
١٧٧٢	٥	١١٨٥	١٧٣٠	٢٧	١١٤٢
١٧٧٣	٢٥	١١٨٦	١٧٣١	١٦	١١٤٣
١٧٧٤	١٤	١١٨٧	١٧٣٢	٥	١١٤٤
١٧٧٥	٣	١١٨٨	١٧٣٣	٢٥	١١٤٥
١٧٧٦	٢٢	١١٨٩	١٧٣٤	١٤	١١٤٦
١٧٧٧	١١	١١٩٠	١٧٣٥	٣	١١٤٧
		١١٩١		١٣	١١٤٨

للمسح		للهمجرة		للمسح		للهمجرة	
سنة يان اواثل السنين من الشهور الاقمرية سنة		سنة يان اواثل السنين من الشهور الاقمرية سنة		سنة يان اواثل السنين من الشهور الاقمرية سنة		سنة يان اواثل السنين من الشهور الاقمرية سنة	
الزيج القديم	الزيج الجديد	الزيج القديم	الزيج الجديد	الزيج القديم	الزيج الجديد	الزيج القديم	الزيج الجديد
١٨٦٠	٢٠	١٨٦٠	٢٠	١٨٦٠	٢٠	١٨٦٠	٢٠
١٨٦١	٠٩	١٨٦١	٠٩	١٨٦١	٠٩	١٨٦١	٠٩
١٨٦٢	٢٩	١٨٦٢	٢٩	١٨٦٢	٢٩	١٨٦٢	٢٩
١٨٦٣	١٨	١٨٦٣	١٨	١٨٦٣	١٨	١٨٦٣	١٨
١٨٦٤	١٦	١٨٦٤	١٦	١٨٦٤	١٦	١٨٦٤	١٦
١٨٦٥	٢٧	١٨٦٥	٢٧	١٨٦٥	٢٧	١٨٦٥	٢٧
١٨٦٦	١٦	١٨٦٦	١٦	١٨٦٦	١٦	١٨٦٦	١٦
١٨٦٧	٠٥	١٨٦٧	٠٥	١٨٦٧	٠٥	١٨٦٧	٠٥
١٨٦٨	٢٤	١٨٦٨	٢٤	١٨٦٨	٢٤	١٨٦٨	٢٤
١٨٦٩	١٤	١٨٦٩	١٤	١٨٦٩	١٤	١٨٦٩	١٤
١٨٧٠	٠٤	١٨٧٠	٠٤	١٨٧٠	٠٤	١٨٧٠	٠٤
١٨٧١	٢٤	١٨٧١	٢٤	١٨٧١	٢٤	١٨٧١	٢٤
١٨٧٢	١١	١٨٧٢	١١	١٨٧٢	١١	١٨٧٢	١١
١٨٧٣	٠١	١٨٧٣	٠١	١٨٧٣	٠١	١٨٧٣	٠١
١٨٧٤	١٨	١٨٧٤	١٨	١٨٧٤	١٨	١٨٧٤	١٨
١٨٧٥	٠٧	١٨٧٥	٠٧	١٨٧٥	٠٧	١٨٧٥	٠٧
١٨٧٦	٢٨	١٨٧٦	٢٨	١٨٧٦	٢٨	١٨٧٦	٢٨
١٨٧٧	١٦	١٨٧٧	١٦	١٨٧٧	١٦	١٨٧٧	١٦
١٨٧٨	٠٥	١٨٧٨	٠٥	١٨٧٨	٠٥	١٨٧٨	٠٥
١٨٧٩	٢٦	١٨٧٩	٢٦	١٨٧٩	٢٦	١٨٧٩	٢٦
١٨٨٠	١٥	١٨٨٠	١٥	١٨٨٠	١٥	١٨٨٠	١٥
١٨٨١	٠٤	١٨٨١	٠٤	١٨٨١	٠٤	١٨٨١	٠٤
١٨٨٢	٢٤	١٨٨٢	٢٤	١٨٨٢	٢٤	١٨٨٢	٢٤
١٨٨٣	١٢	١٨٨٣	١٢	١٨٨٣	١٢	١٨٨٣	١٢
١٨٨٤	٠٢	١٨٨٤	٠٢	١٨٨٤	٠٢	١٨٨٤	٠٢
١٨٨٥	٢١	١٨٨٥	٢١	١٨٨٥	٢١	١٨٨٥	٢١
١٨٨٦	١٠	١٨٨٦	١٠	١٨٨٦	١٠	١٨٨٦	١٠
١٨٨٧	٠٩	١٨٨٧	٠٩	١٨٨٧	٠٩	١٨٨٧	٠٩
١٨٨٨	٠٧	١٨٨٨	٠٧	١٨٨٨	٠٧	١٨٨٨	٠٧
١٨٨٩	٢٨	١٨٨٩	٢٨	١٨٨٩	٢٨	١٨٨٩	٢٨
١٨٩٠	١٧	١٨٩٠	١٧	١٨٩٠	١٧	١٨٩٠	١٧
١٨٩١	٠٧	١٨٩١	٠٧	١٨٩١	٠٧	١٨٩١	٠٧
١٨٩٢	٢٦	١٨٩٢	٢٦	١٨٩٢	٢٦	١٨٩٢	٢٦
١٨٩٣	١٥	١٨٩٣	١٥	١٨٩٣	١٥	١٨٩٣	١٥
١٨٩٤	٠٥	١٨٩٤	٠٥	١٨٩٤	٠٥	١٨٩٤	٠٥
١٨٩٥	٢٤	١٨٩٥	٢٤	١٨٩٥	٢٤	١٨٩٥	٢٤
١٨٩٦	١٢	١٨٩٦	١٢	١٨٩٦	١٢	١٨٩٦	١٢
١٨٩٧	٠٢	١٨٩٧	٠٢	١٨٩٧	٠٢	١٨٩٧	٠٢
١٨٩٨	٢٢	١٨٩٨	٢٢	١٨٩٨	٢٢	١٨٩٨	٢٢
١٨٩٩	١٢	١٨٩٩	١٢	١٨٩٩	١٢	١٨٩٩	١٢
١٩٠٠	٠١	١٩٠٠	٠١	١٩٠٠	٠١	١٩٠٠	٠١

## ملحوظات

سند — (ر) تمغة ١٧ ب سنة ١٢٩٨

سند إيجار السفينة — (قانون التجاري البحري)

(م) ٩٠ مشاركة إيجار السفينة وتسمى سند الإيجار يلزم أن تكون محررة بالكتابة ويبين فيها اسم السفينة ومقدار حمولها بحساب الطونيلاطة والدولة التابعة لها واسم القبطان واسم المؤجر واسم المستاجر والمحل والوقت المتفق على الشحن فيها والمحل والوقت المتفق على التفريغ فيها ومبلغ الاجرة ويذكر أيضاً في تلك المشاركة إذا كان الناجر بجميع السفينة أو بعضها والتعويض المتفق عليه في حالة تأخير الشحن أو التفريغ (م) ٩١ إذا لم تعين الأيام اللازمة للشحن أو للتفريغ في مشاركة المتعاقدين يكون تعيينها على حسب عرف المحل فإن لم يكن له عرف تقدر بحكمة عشر يوماً متوالية غير أيام الأعياد وتبدي هذه المدة من وقت إخبار القبطان بأنه مستعد للشحن أو التفريغ (م) ٩٢ إذا انقضى الحال شحن بعض الشحنات أو تفريغها في محل وبعضها في محل آخر فمن الشحن أو التفريغ لا تحسب منه مدة مرور السفينة من المحل الأول إلى المحل الثاني (م) ٩٣ إذا كانت السفينة مستأجرة بالمشاركة فيكون ابتداء اجرتها من يوم قيامها إلا إذا وجد شرط بخلاف ذلك (م) ٩٤ إذا تمت قبل سفر السفينة التجارة مع البلد المتصور السفر إليه تلغى مشاركة الإيجار بدون تعويض لأحد الطرفين على الآخر وإنما على الشاحن مضارب شحن بضائمه وتفرغها (م) ٩٥ إذا حصل سبب فوري لا يمنع السفينة من السفر إلا زمناً موقفاً تبقى المشاركة كما كانت ولا وجه للتعويض بسبب التأخير وتبقى أيضاً بدون وجه لزيادة الاجرة إذا حصل السبب الفوري في أثناء السفر (م) ٩٦ يجوز للشاحن في أثناء وقوف السفينة أن يخرج بضائمه منها بمضارب من طرفه بشرط شحنها ثانية أو أداء تعويض منه للقبطان (م) ٩٧ في حالة محاصرة الميناء الممينة لسفينة السفينة إليها يجب على القبطان أن يتوجه إلى ميناء الميناء القريبة التي يمكنه أن يرسو فيها إذا لم يكن عنده أوامر بخلاف ذلك وإن ينتظر فيها أوامر الشاحن أو المرسل إليه مع إخباره إياه بالواقعة (م) ٩٨ السفينة وأدواتها وإلتها وأجرتها وشحناتها ضامنة لوفاء شروط المتعاقدين

سند إيجار السفينة — (ر) اجرة السفينة —

سفينة — قبطان — ملاح

سند تجاري — (قانون تجارة)

(الفصل السابع — في السندات التي تحت اذن وفي السندات التي محاملها وغيرها من الأوراق التجارية)

(م) ١٨٩ كافة القواعد المتعلقة بالكيالات فيما يخص بحلول مؤاميد دفعها وتجارها بلها وضمانها بطريق التضامن أو على وجه الاحتياط ودفع قيمتها من متوسط وعمل البروتستو وكذلك فيما يخص بها لحامل الكيالة من المحقوق وما عليه من الواجبات وبفرق السعر في حالة الرجوع والفوائد تتبع في السندات التي تحت اذن متى كانت معتبرة عملاً تجارياً بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون (م) ١٩٠ يبين في السند الذي تحت اذن تاريخ

اليوم والشهر والسنة المحرر فيها والمبلغ الواجب دفعه واسم من تحرر تحت اذنه والميعاد الواجب الدفع فيه ويذكر فيه أن القيمة وصلت ويوضع عليه امضاء أو ختم من حرره — وأما السند الذي محامله فيشتغل على البيانات المذكورة إلا اسم من يدفع إليه المبلغ وتنقل الملكية فيه بدووث كتابة الضميمة (م) ١٩١ أوراق المحالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والأوراق المتضمنة أمراً بالدفع يجب تقديمها في ظرف خمسة أيام محسوباً منها اليوم المؤرخة فيه إذا كانت مسجوبة من البلة التي يكون الدفع فيها وأما إذا كانت مسجوبة من بلة أخرى فيجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام محسوباً منها اليوم المؤرخة فيه خلاف مدة المسافة (م) ١٩٢ يجوز إثبات الرجوع الذي يحصل من مستحق تلك الأوراق بجميع الأدلة الجائز قبولها في المواد التجارية إذا حصل منه ذلك في المواعيد المذكورة (م) ١٩٣ إذا أثبت من حرر المحالة الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو من حرر الورقة المتضمنة أمراً بالدفع أن مقابل وفاتها كان موجوداً ولم يستعمل في منفعة لحاملها الذي تأخر في تقديمها تنصيح حقوق التي على محررها المذكور

سند تجاري — (ر) كميالة : بروتستو : رجوع

سند الشحنات — (قانون التجارة البحرية)

(م) ٩٦ سند الشحنات يجوز أن يكون باسم شخص معين أو تحت اذنه أو إلى حامله ويلزم أن يبين فيه جنس الأشياء المطلوب نقلها ومقدارها وأنواعها — ويذكر فيه أيضاً اسم الشاحن ولقبه واسم المرسل إليه ومحلها إذا انقضى الحال ذلك واسم القبطان ومسكنه واسم السفينة وحمولها بحساب الطونيلاطة والدولة التابعة لها ومكان قيامها للسفر والمحل المعين لسفرها إليه ومبلغ الاجرة — ويوضع في هامش السند نياشين الأشياء المطلوب نقلها ونمرها (م) ١٠٠ يكتب من سندات الشحنات أربع نسخ أصلية بالأقل نسخة منها للشاحن ونسخة من كانت البضائع مرسلة إليه ونسخة للقبطان ونسخة للمالك السفينة أو لمن طبقها ويضع كل من الشاحن والقبطان امضاه على النسخ الأربع المذكورة في ظرف أربع وعشرين ساعة بعد الشحن — وعلى الشاحن أن يسلم للقبطان في ظرف المدة المذكورة سندات خلاص كارك البضائع المشحونة (م) ١٠١ سند الشحنات المحرر بالكيفية السالف ذكرها يكون معتمداً بين جميع المالكين للشحنات ويكون حجاً أيضاً بينهم وبين أرباب السيكرتاه وإنها لأرباب السيكرتاه أن يقيموا الأدلة على نفي السند المذكور (م) ١٠٢ إذا وجد خلاف في سندات الشحنات شخناً واحداً يعتمد منها السند الذي بيد القبطان إذا كان البياض المتروك فيه ملوياً بكتابة الشاحن أو وكيله بالعمولة ويعتبر السند الذي يبرزه الشاحن أو المرسل إليه إذا كان البياض المتروك فيه أيضاً ملوياً بكتابة القبطان (م) ١٠٣ يجب على الوكيل بالعمولة أو المرسل إليه الذي استلم البضائع المذكورة في سندات الشحن أو في سند الإيجار أن يعطي للقبطان وصلاً باستلامها متى طلبه منه ولا كان ملزماً بمجيب مضارب المرافعة وبالتعويضات ومقابل العطل

## الباب السادس

## سوال — (ر) استجواب الاخصام

سودان — (ر) { امرال صادر لمعادة حكمدار السودان  
(في ٣ ربيع الاخر سنة ١٢٩٧ (الموافق ١٤  
مارث سنة ١٨٨٠ نمرة ٢ )

انه نظرا لتقننا بما انتم متصفون به من الاهلية لاداء الامورية المهمة المفوضة لامانتكم والمجالة هذه لا نرى لزوما للاسهاب في شرح وتفصيل ما يجب اتخاذه واجراؤه من الوسائط والاعمال المؤدية لنجاح ماموريتكم التي نحن ناظرون اليها بعين الاهمية وهي تقدم وانتظام احوال مملكة واسعة مثل السودان وبذل ما يجب من المساعي للوصول الى توطيد اسباب عازيتها وشدن ورفاهية اهلها بتوسيع نطاق دائرتي التجارة والزراعة اللتين هم اعظم منابع الثروة العمومية انما نرى من اللزوم استغلال دفة نظركم الى بعض مواد مهمة وهي الآتي ذكرها (اولا) مالية السودان وكالا لا يخفى ان لنظرة المالية تشتمل كل ما يازم ويمكن تفريغ وتحصيله من الاموال والعوائد بطريقة لا يتأذى منها الاضرار بحالة الاهالي ولا الانحجاب بحقوق الخزينة وكذا تقدير ما يلزم من المصاريف بالنسبة لمخالة البلاد واحتياجاتها بشرط ان تكون كافلة لمحسن ادارة المصالح العمومية بصورة منتظمة وعلى هذا فاول واجب عليكم هو تنظيم ميزانية مستوفية عن كافة ايرادات ومصروفات المحكدارية ببيان انواعها ومفرداتها بغاية الضبط والدقة وحصر ما يكون موجودا من الديون بانواعها واسما اربابها وكيفية الوصول الى سدائها هذا ومن اللزوم ان الحكومة تكون عالة بكافة احوال السودان اجمالا وتنصيلا وبالمثل انواع انصرايب والعوائد وماتر الاموال المقررة في الجاري تحصيلها وكيفية استعمالها وصرفها فينبغي ان ترسلوا صورة من هذه الميزانية الى نظارة المالية واستمرار ذلك سنويا وان تقدموا الى النظارة المشار اليها في كل ثلاثة شهور حساب ايرادات ومصروفات المحكدارية بالبيان الكافي وذلك كما التجاري بكافة مصالح الحكومة وبما ان كافة ما يتعلق بالمواد المالية والمحاسبية مرجع الامر فيه هو الى نظارة المالية فجميع ما يقتضيه الحال من التقارير والاستعدادات في هذا الشأن يكون خاصا بالنظارة المشار اليها (ثانيا) الادارة الملكية يلزم تنظيمها واجراؤها على صورة تلائم احوال تلك البلاد وما يختص بهذا القسم من التقارير وما يتراعى لزوم تغييره وتبدله من المواد والنظامات ذات الاهمية وعزل وتنصيب ارباب المناصب الرفيعة مثل المديرين ووكيل المحكدارية وما يتعلق بالادارة الملكية والاحوال الداخلية ما من شأنه احتضال او امرنا عن جميع ما ذكر من هذه الانواع فينبغي ان تكون الخافرة عنه مع نظارة الداخلية واما ما يتعلق بالامور القضائية سواء كانت شرعية او نظامية فمجهوده على قواعده النبعة والمجالة هذه انما ما يختص بهذا القسم من التقارير او ما ترون لزوم اجرائه من الاصلاحات يجب اولا المخاطبة عنه مع نظارة المحفانية ثم ان الرخصة التي كانت ممنوحة لاسلافكم بتنفيذ ما يصدر من الاحكام شرعية كانت او سياسية في المواد

الدائمي عن التاخير وكذلك يجب على القيودان ان يطلب من استلم البضائع وصلا باستلامها واذا لم يكن موجودا فعليه ان يتحصل على شهادة من ديوان الكمرك تثبت اخراج البضائع المذكورة في سند المخونات والا كان ملزما بجميع التعويضات للمالك البضائع او لمسلحها

سند شحن — (ر) خسارة بحرية (قتب ٢٥٣ —

٢٥٥ — سيكورتاه (قتب ١٨٨

سند — (ر) تنفيذ — حجز وبيع الايرادات

— سقوط الحق —

سند اسهم — (ر) شركة — تضامن — توصية

— مساهمة — حجز وبيع الايرادات

سند توكيل — (ر) توكيل

سند الدين المصري — (ر) دين مصري — كوبون

سند لحامله — (ر) شركة — تضامن —

توصية — مساهمة

سند رسمي — (ر) حجز

سند غير رسمي — (ر) حجز

سند السيكورتاه — (ر) سيكورتاه

سند مودع — (ر) فك الأختام

سند دين — (ر) اثبات الديون (ق ٢١٩ : ٢٢٠ —

— سرقة (ق ٢٩٩

سند تحت الاذن — (ر) تاجر (قت ٢ — حجز

تحفظي (قم ٦٧٥

سند عادي — (ر) كميالة (قت ١٠٨

سند الحمولة — (ر) قيودان (قتب ٣٦ — ٤١

— ٤٣ — ٥٦

سند — (ر) تخريب (ق ٣٣٨

سند تمسكي — (ر) خاين (ق ٣١٣ — ٣١٤

سند ملزم — (ر) خاين (ق ٣١٣ — ٣١٤

سنورس — (ر) منفعة عمومية ١٧ ديسمبر سنة ٨٩

سهم — (ر) شركة مدنية — شركة

سهم — (ر) حجز وبيع الايرادات

سهم قاعدة السفينة — (ر) سفينة

سؤ تصرف — (ر) رشد ١٢ ذا سنة ١٢٩٦ —

مجلس حسبي —

سؤ معاملة — (ر) مستخدم الحكومة (ق



## ملحوظات

سودان — (امر عال رقم ١٤ جاسنة ١٢٩٩ (٢٠ ابريل سنة ٨٢ بتقسيم جهات السودان الى اربعة اقسام كالآتي يانه

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٣ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ وبناءً على ما عرض لطرفنا من ناظر الاقاليم السودانية ولمخافتها بموافقة رأي مجلس نظارنا نأمر بما هوأت (م) ١ قد صارت تقسيم جهات السودان الى اربعة اقسام كالآتي يانه (القسم الاول) يسمى بمحكمدارية اقليم غرب السودان ومركزها بالفاشر وتكون عموماً لمديريات دارفور وكردفان وشكا وبجر الغزال ودنقلة (القسم الثاني) يسمى بمحكمدارية اقليم وسط السودان ومركزها بالمحروطوم وتكون عموماً لمديريات المحروطوم وستار وبربر وفشودة وخط الاستي (القسم الثالث) يسمى بمحكمدارية اقليم شرق السودان تتركب من الناكافا ولمخافتها ومن محافظتي سواكن ومصوع ولمخافتها الى باب المندب (القسم الرابع) يسمى بمحكمدارية عموم هرر ولمخافتها تتركب من مديريه هرر ومحافظتي زيلع وبربره ولمخافتها الجهات المذكورة ويكون مركزها ببربر مع بقاء المحافظين بكل من محافظتي زيلع وبربره لاهمية وجودها (م) ٢ ناظر الاقاليم السودانية ولمخافتها مكلف بتنفيذ امرنا هذا

سودان — (امر عال رقم ٢٠ يناير سنة ١٨٨٢

بناءً على ما عرض اليانا من مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ قد صار الغاء نظارة عموم السودان ولمخافتها (م) ٢ قد تعين سعادة علاء الدين باشا حكامدارا لعموم السودان ولمخافتها (م) ٣ قد تعين سعادة راشد كمال باشا حكامدارا لعموم شرق السودان وسواحل البحر الاحمر (م) ٤ بصيرايجاد ادارة خاصة باشغال السودان ولمخافتها في رئاسة مجلس النظر

سودان — (امر عال رقم ١٧ را سنة ١٣٠١ (١٥ يناير سنة ١٨٨٤)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١١ ربيع الاول سنة ١٣٠٠ (٢٠ يناير سنة ١٨٨٣) — وبناءً على ما رفعه اليانا رئيس مجلس نظار حكومتنا وموافقة رأي المجلس المشار اليه امرنا بما هوأت (م) ١ قد صارت جميع ادارة اشغال عموم السودان ولمخافتها التي كانت تابعة لرئاسة مجلس النظر الى نظارة المحرية

سودان — (مجلس النظر)

هذا ما تحرر من رئاسة مجلس النظر بحضورات مديري اسبوط وجرجا وقتنا واسنا بتاريخ ٢ محرم سنة ١٣٠٢ (١٠ اكتوبر سنة ١٨٨٥) ووردت صورته للداخلية بشرح من دولتلو رئيس مجلس النظر نمرة ٢٤٣ — قبل الان تحرر محضرتم بتاريخ ٢ ذي القعدة سنة ١٣٠٢ بعدم التعرض للقوافل التي تخضر من جهات السودان او التي توجه اليها للاسياب وبالقبول التي توضح بتلك المكاتبه وحيث ظهر بعد ذلك ان المعاملات التجارية بين السودان ومصر لا تخلو من الغش في بعض الاحيان وبتعذر فرز وبيان الدائر منها على محور الاستقامة

النضائية المحنوقية والجناحية قد ابقيناها لمعهدكم ايضاً ما عدا احكام النقص الواجب انفصال الامرنا عنها (ثالثاً) القسم العسكري من المهم عند وصولكم الى مركز المحكمدارية ان توجهوا انظاركم والنفاتكم الى تنظيم واصلاح الحاله العسكرية حسب ما يقتضيه احتياج تلك البلاد لتوطيد الامن والنظام العام بكافة انحاء المملكة خصوصاً تنوية حدود المحشة والمحافظة عليها في المحالة الراعنة مع ما يترتب عليه الامن والاطمئنان للوقاية من وقوع ادبي مهاجمة على هذه الحدود لانكم عارفون جيداً بافكارنا وافكار اعضاء حكومتنا في هذه المسئلة وفي اننا لا نقصد اي تجاوز كان على جيراننا ولا نريد اي فتوح جديد انما جل قصدا المدافعة بقاية السلة اذا وقع ادبي تعد على حدودنا فهذه الافكار هي التي تكون اس اعمالكم في ترتيب وتنظيم عسكرية السودان مع مراعاة اجراء القانون العسكري وكافة ما يتعلق بهذا القسم من الخبرات والاستعدادات هو خاص بنظارة المجهادية هذا ومع بقاء حيازاتكم الرخصة المعطاة لاسلامتكم بتنفيذ احكام القانون العسكري في الجنايات وسائر الاحوال حسب ما تصدر به مضابط المجالس العسكرية فان حكم العزل او تنزيل رتبة او ترقى الضابط جميع ذلك لا بد من العرض عنه لطرفنا بواسطة نظارة المجهادية (رابعاً) من المعلوم ان مسئلة منع تداول بيع الرقيق هي في غاية الاهمية اولاً لان بيع الرقيق امر مخالف للانسانية ومحل باحترام بني ادم المنصوص عليه بالتكريم ثانياً من الواجب المتعين علينا ايضاً شرائط المعاملة المقصودة بين حكومتنا المحدثية والحكومة الانكليزية في ابطال تجارة الرقيق ولوان ما نعلمه ونثق به من افكاركم في هذه المسئلة وما اتم عازمون عليه من المساعي الحميدة لحوار هذه التجارة الذميمة لا يستوجب تكرار التأكيد انما رأينا من الواجب علينا ايضاً اثبات ما نحن عليه من شدة العزم والنيات في هذه المسئلة لتوفيق اعمالكم فيما تفقدونه من الوسايط المؤثرة والاحتياطات اللازمة لذلك لكي لا يسبح من الآن فصاعداً بحصول امر مغاير من هذا القبيل في كافة البلاد والطرق المودوعة تحت ادارتكم هذا وحيث ان الافطار السودانية بعيدة عن مركز الحكومة المحدثية ومن الانقضاء الوقوف على الوقوعات المهمة التي تحصل سواء كانت بالحدود او بخلافاتها يتبادرون بالاخبار عنها بوقت وقوعها الي طرفنا والى نظارة الداخلية بالتلغراف وبناءً عليه اصدرنا امرنا هذا لكم للمعلومية والاجراء على مقتضاه كما هو مطلوب بنا

سودان — (امر عال رقم ٣ ر سنة ١٢٩٩ (٢١ فبراير سنة ١٨٨٢)

(نحن خديو مصر) انه مراعاة لاستكمال شرائط الانظام في ادارة عموم السودان وتمكين الضبط والربط فيها واستدعاء ذلك جعلها ادارة واحدة لتأيد ارتباطها بمركز حكومتنا وبناءً على ما عرض لطرفنا من مجلس نظارنا نأمر بما هوأت (م) ١ قد جعلت ادارة جهات عموم السودان بما فيها مديريه شرقي السودان ومحافظه سواحل البحر الاحمر ومديريه هرر وزيلع وبربره ونجره حكمدارية واحدة (م) ٢ تشكل نظارة جديدة بعنوان نظارة الاقاليم السودانية ولمخافتها ويكون مركزها بمصر القاهرة

سودان - { ترجمة مانحور من رئاسة مجلس المظار لنظارة  
الداخلية بتاريخ ١٩ فبراير سنة ٨٧

نمرة ١٤١

بالجلسة المنعقدة يوم الخميس ٢٠ الجاري (١٠ جمادى الاولى سنة ١٣٠٤) قد اطلع المجلس على مذكرة سعادتكم المقدمة في التاريخ المذكور بخصوص تنفيذ ما قرره الحكومة من التصريح باعادة العلاقات التجارية بين القطر المصري والسودان وبعد المداولة قد قرر الاحكام الآتية (اولا) كافة الآلات والادوات والذخائر الحربية يبقى تسخيرها ممنوعا بالكلية فكل بضاعة ممنوعة تسخيرها او تكون مخصصة بالشخص المتعاطي التجارة الغير جائز الاتجار بها قانونا يصير ضبطها ومصادرتها للحكومة مع معاقبة صاحبها بما يقتضيه القانون - وعلى ضباط قلم منع تجارة الرقيق ان يساعدوا موظفي الحكومة المحلية للتحقق مما اذا كان يوجد رقيق فيجري عقته في الحال (ثانيا) الطرق الوحيدة المفتوحة لمرور التجارة المجازر تعاطيها قانونا في حلته وكرسكو واصوان ودراو اما خروج البضائع او دخولها من اي طريق اخر فهو ممنوع والا فيصير ضبطها ومصادرتها للحكومة وبناء عليه يجب على نظارة الداخلية ان ترسل التعليمات اللازمة للمدبرين بخصوص الاحتياطات اللازمة اجراءها والتعهدات الواجب اخذها على مشايخ العباينة والكباش وغيرهم من قبائل العربان (ثالثا) كافة البضائع التي يرسم السودان وكل نافذة وارادة من تلك الجهة يصير تفتيشها اولا في وادي حلته وكرسكو واصوان ودراو بمعرفة موظفي الحكومة المحلية تحت ملاحظة جهات الادارة العسكرية ومراقبتها (رابعا) عند تفتيش البضائع الجائز الاتجار بها قانونا يعطي موظفوا الحكومة المحلية المذكورون قبل لصاحبها تصريحاً بارسالها (خامسا) على المأمورين المكلفين بتفتيش البضائع ان يتنبهوا لمنع تصدير اي بضاعة كانت حتى ولو من الجائز الاتجار بها قانونا قبل ان يجري تفتيشها والا فيصير معاقبتهم طبقا للقوانين واللوائح وكل بضاعة يجري تصديرها بدون اذن يصير ضبطها ومصادرتها للحكومة (سادسا) على اصحاب البضائع ومرسلها للسودان ان يتحصلوا بذاتهم على الجبال اللازمة اولى غير ذلك من وسائل النقل (سابعا) من المعلوم ان تسخير البضائع المذكورة يكون تحت مسؤولية مصدرها واقتضى تحريره سعادتكم لاجراء منعول ما تقرر. افندم

سودان - امر عال صادر في ٨ اغسطس سنة ٨٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٧ يوليو سنة ٨٥ - وحيث انه تخصص لاجل اجتباجات السودان وما يترتب عليها من التعهدات لمليون جنيه مصري من اصل السلفة المضمونة البالغ قدرها تسعة ملايين جنيه انجليزي - ونظرا لكون مبلغ تسعمائة واربعين الف جنيه مصري قد صرف في هذا الخصوص وان الباقي بلا صرف لغاية ان البالغ قدره ستون الف جنيه لا يزيد عما يلزم لتسوية الماشات وماهيات الاستيداع او المكافآت المتعلقة بالسودان وسداد الطلبات التجارية مراجعتها ان هذا ان كفى - فبناء على ما عرضه علينا مجلس المظار وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هو ات (م) ١ ابتداء من اول يناير سنة ٨٩ لا يسوغ لاي حكمة كانت ان تقبل من اي شخص اقامة دعوى لاي سبب او باي حجة سواء كان على الحكومة او على مصالحها بخصوص المبالغ التي صار دفعها للخرائن المبرية بالسودان او بخصوص التركات وعلى وجه

من المشتعل منها على الغش كما انه لا يصح بوجه من الوجوه التصريح بمرور الاشخاص والقوافل الدائرة على محور الغش فقد تقرر منع المعاملات التجارية بين مصر والسودان وضبط ومصادرة جميع انواع الاسلحة او البارود او الكيسول او الرصاص التي يراد تصديرها للجهات السودانية ومنع كافة انواع البضائع الاخرى عن التوجه للجهات المذكورة وعن الحضور منها واذا اجتمعا احد على مخالفة هذا المنع فيجري ضبط ومصادرة بضائمه اية كانت فالامل من حضرتكم اتباع الاجراء بمقتضى هذه التعليمات ونشرها وتبليغها الى نظار الاقسام ومأموري الحكومة ومشايخ البلاد في المديرية ادارة حضرتكم والتأكيد عليهم بالعمل على موجبها

سودان - { ذكر بنو صادر في ٢٢ ديسمبر سنة ٨٥ بعد  
تقيل حسابات السودان عن سنة ١٨٨٥ في ٢١ ديسمبر سنة ٨٥

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على الاتفاق المالي المورخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وعلى امرنا الصادر في ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٥ وعلى امرنا الصادر في ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٢ الذي تقرر بموجبه كيفية تسوية السنة المالية - ونظرا للمساواة الناصلة بين القطر المصري والسودان ووجود صعوبات الحالة الرامنة المتعددة لا يتيسر الحصول قبل ٢١ ديسمبر سنة ٨٥ على الاستعلامات اللازمة للدرج بمجموع التكاليف اللازمة خصصها من مبالغ أقرض المجدد في حسابات السودان عن سنة ١٨٨٥ - وبما انه لا يمكن والحالة هذه ان تقرر حسابات السودان في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ ولا ان تلغى في التاريخ المذكور الاعتمادات التي لم تتسجل بعد - وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا امرنا بما هو ات (م) ١ حسابات السودان عن سنة ١٨٨٥ لا يصير قفلها في ٢١ ديسمبر سنة ٨٥ تطبيقا لاحكام امرنا الصادر في ٢٧ يونيو سنة ٨٤ اما تاريخ قفل هذه الحسابات فيجري تحديده فيما بعد بامر اخر يصدر منا

سودان - { منشور اصدرته نظارة الداخلية الى الجهات  
في اوائل ربيع الثاني سنة ١٣٠٤ (اواخر  
بوفمبر سنة ٨٦)

قد علمنا من افادة وردت لطرفنا من سردارية الجيش المصري نمرة ٩ سودان ان بعض الاشخاص الذين حضروا من السودان وخلي سبيلهم صار ترحيلهم على طرف الحكومة ومعاثلاتهم واتباعهم الى جهات خارجة عن المحروسة بناء على طلبهم وخشية من ان احدا منهم يتطلب فيما بعد من دائرة اخرى تسخير على نفقة المبري دفعة ثانية حالة كون الخزينة غير مكفلة الا بالترحيل الاول طلب مخايف المديرية والمخافات بملاحظة هذا الامر وعدم تكليف الخزينة باجراء ترحيلات من هذا القبيل بل ان كل من يرغب السفر من الاشخاص السابق ذكرهم يكون بمصاريف على طرفه - بناء عليه لزم تحريره بحضرتكم للمعلومية والتنبيه بدوام المراقبة لذلك حسب طلب السردارية وفي تاريخه كتب بهذا لباقي الجهات

مع السودان ربما ينشأ عنه رواج في الاعمال ويعود بالفائدة على اهالي الاقاليم القبلية فلذلك قرر المجلس اعادة المواصلات التجارية بين مصر والسودان على سبيل التجربة وان ما يصرح بدخوله للاقطار المصرية هو صنف الصبغ وغيره من المحصولات السودانية وما يصرح بتصديره لمجتمعات السودان هو المنسوجات والاقمشة القطنية وغيرها من المصنوعات ما خلا النخلة والبارود والذخائر الحربية والمحجوب بانواعها فهذه يستمر منع تصديرها من القطر للمجتمعات المذكورة منعاً قاطعاً وان يصير اناطة السلطة العسكرية باعطاء الاذونات اللازمة فيما يختص بتصدير انواع الضائع المجازر تصديرها للمجتمعات السودانية وباتخاذ كافة التدابير والوسائل المؤدية لمنع تهريب الاصناف الممنوع تصديرها وضبط ومصادرة ما يسعى اربابه في تهريبه من هذه الاصناف وبناء عليه قد كتب في تاريخه لنظارة البحرية عن ذلك ولزم تجزئ لاجراء مقتضى ما تقرر فيما يختص بنظارة الداخلية

**سودان - (ر) معاش -** زيلغ - هرر -

**جهازية ١٨ ر سنة ٩٧ -** مكافاة يوليه سنة ٨٥

**- حريه ٢٢ ديسمبر سنة ٨٦ : ثورة سودانية**

**سور - (ر) منفعة عمومية (ق ٩ - ٢٥**

**سور ليج - (ر) صحة ييطرية (فصل ثالث -**

**فرع خامس اول فبراير سنة ٨٣**

**سوم الشراء - (ر) تسليم وتسليم (مجلة ٢٩٨**

**سوم النظر - (ر) تسليم وتسليم (مجلة ٢٩٨**

**سويس (محافظة -) - (١٣٠١ (٤ مارس سنة ٨٤)**

**(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضة علينا ناظر**

**داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما**

**هو آت (م) ١ محافظة السويس تكون من الان**

**فصاعداً فرعاً من محافظة غنوم قنال السويس**

**سويس - امرال صادر في ٢٨ اكتوبر سنة ٨٩**

**بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي**

**مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ محافظة السويس**

**الصادر امرنا المؤرخ ٦ جمادى الاولى سنة ١٣٠١**

**(٤ مارس سنة ١٨٨٤) يجعلها فرعاً من محافظة غنوم**

**القتال صار انفصالها عن محافظة القنال المذكورة ابتداء**

**من تاريخ امرنا هذا**

**سويس - (ر) منفعة عمومية ٢٤ مارس سنة ٨٦**

**سي الاختيار - (ر) كفأة**

**سياج - (ر) سرقة (ق ٢٩٠**

**سيمجار - (ر) سجاير افرنكي**

المعوم بخصوص كافة التعهدات التي التزمت بها الحكومة في السودان او المحقوق المكتسبة بوجه من الوجوه في كافة انحاء القطر المذكور (م) ٢ لا تنصري احكام المادة السابقة على رجال العسكرية من اي رتبة كانوا ولا على الموظفين والمستخدمين المملكين الذين يتكلم اثبات جنم في معاش تقاعد او ما هبة استبعاد او مكافاة طبقاً لاحكام القوانين واللوائح المتبعة (م) ٢ احكام امرنا هذا نافذة المفعول بصرف النظر عن كافة الاحكام الخالفة لما المدونة في القوانين واللوائح المتبعة

**سودان - (ر) امرال في ١٠ نوفمبر سنة ٨٨ بحجر على**  
**(كل الحاكم من اول يناير سنة ٨٩ سماع اية**  
**دعوة على الحكومة بشأن المبالغ التي وردت الخزانة الاميرية**  
**بالسودان او بشأن التركات او غير ذلك من تعهدات الحكومة**  
**او المحقوق المكتسبة بذلك القطر**

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٧ يوليه سنة ٨٥ - وحيث انه يخص لاجل احتياجات السودان وما يترتب عليها من التعهدات ملون جنيه مصري من اصل السلفة المضمونة البايخ قدرها تسعة ملايين جنيه انجليزي ونظراً لكون مبلغ تسعمائة واربعين الف جنيه مصري قد صرف في هذا المحصر وان الباقي بلا صرف لغاية الان البالغ قدره ستين الف جنيه لا يزيد عما يلزم لتصفية المماشات وما هبات الاستبعاد او المكافآت المتعلقة بالسودان وسداد الطلبات الجاري مراجعتها لان هذا ان كفى - فبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار ونقول الدول امرنا بما هو آت (م) ١ ابتداء من اول يناير سنة ٨٩ لا يصرح لاي محكمة كانت ان تنيل من اي شخص افادة دعوى لاي سبب او باي حجة سواء كان على الحكومة او على مصالحها بخصوص المبالغ التي صار دفعها للخرائن البحرية بالسودان او بخصوص التركات وعلى وجه المعوم بخصوص كافة التعهدات التي التزمت بها الحكومة في السودان او المحقوق المكتسبة بوجه من الوجوه في كافة انحاء القطر المذكور (م) ٢ لا تنصري احكام البادة السابقة على رجال العسكرية من اي رتبة كانوا ولا على الموظفين والمستخدمين المملكين الذين يتكلم اثبات جنم في معاش تقاعد او ما هبة استبعاد او مكافاة طبقاً لاحكام القوانين واللوائح المتبعة (م) ٢ احكام امرنا هذا نافذة المفعول بصرف النظر عن كافة الاحكام الخالفة لما المدونة في القوانين واللوائح المتبعة

**سودان - (ر) منشور صادر من نظارة الداخلية الى نظارة**  
**البحرية ومديريات قبلي وبحري والمحافظة**

**وقسم الضبط صادر في ١٧ فبراير سنة ٨٩**

انه بالنسبة لما في عليه لان حالة بلاد السودان وضرورة اتخاذ الاحتياطات الدقيقة لعدم تمكن المواصلات التي بها يحصل انتشار افاديل من شأنها زيادة الارتيك قد رأى سعادة سردار الجيش المصري ان السواديين والمهاجرين من السواديين الموجودين بالنظر المصري الذين يريدون التوجه الى سواكن او الحدود لا يعطى لاحد منهم تذكار السفر من جهة الادارة التمييز بدائرهم بدون علم نظارة الحرية اذ في الادري باحوال كل منهم ولهذا طلب سعادة المشار اليه بالمكانة التي ارسلها لطرفنا فمرة ٧ تنافرة المديرات والمحافظة بعدم الصريح لاي شخص كان بالسفر الى جهة السودان ما لم تحصل للخافرة عنه مع النظارة المشار اليها لتنظر في امره فاما ان تصرخ اليه بالسفر او لا تصرخ وحيث انه بالنسبة لما في ذلك من الضبط نرى لزوم اتباع هذه الطريقة بوجه الدقة والاعتناء فلم تجزئ لاجراء

**سودان - (ر) مكتوب وارد للداخلية من رئاسة مجلس**  
**(النظار بتاريخ ٧ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (٢٠**

**نوفمبر سنة ٨٩) بشأن اعادة المواصلات التجارية بين مصر**  
**والسودان وهو**

**انه لدى المذاكرة مجلس النظار المنعقد في يوم الخميس ٥ ربيع**  
**الثاني سنة ١٣٠٧ الموافق ٢٨ نوفمبر سنة ٨٩ في مسالة اعادة**  
**المواصلات التجارية بين مصر والسودان روي ان حالة جهات**  
**المحدود تحسنت الان عن قبل والمنظور ان فتح طريق التجارة**

سيد - (ر) - تعويض - اجارة الانحصاص -

اجارات

سيدج - (ر) - دخولية ١٧ ديسمبر سنة ٨٩

سيكورتاه - (قانون التجارة البحري)

### الفصل الحادي عشر - في السيكورتاه

الفرع الاول - (في صورة مشاركة السيكورتاه وفيما تعمل عليه

(م) ١٧٣ السيكورتاه البحرية هي عقد به يتكفل المؤمن الذي هو صاحب السيكورتاه للمؤمن له الذي هو صاحب البضائع او السفينة او غيرها في مقابلة عائد متفق عليها تسمى معلوم السيكورتاه بان يدفع بقدر المبلغ المعين في مشاركة السيكورتاه الخسارات التي تحصل للمؤمن له بمجاذنة بحرية في الاشياء المعرضة لخطر السبق في البحر (م) ١٧٤ تكون مشاركة السيكورتاه بقدر رسمي او غير رسمي وتكتب بدون تغل يياض وبين فيها ما دوات (اولا) تاريخ السنة والشهر واليوم والساعة اللاتي تحررت فيها (ثانيا) اسم المؤمن له ومخلة وبيان كونه صاحب الاشياء المعمول عليها السيكورتاه او وكيله بالمعولة واسم المؤمن ومخلة (ثالثا) جنس البضائع او الاشياء المعمول عليها السيكورتاه وقيمتهما الحقيقية او المتدرة والمبلغ الذي تنفع الكفالة به من اجل تلك البضائع او الاشياء (رابعا) الاخطار التي يتقبلها المؤمن على ذمته (خامسا) الاوقات التي يتبدي وتتبي فيها الاخطار التي على ذمة المؤمن (سادسا) معلوم السيكورتاه (سابعا) اسم القبولان واسم السفينة وبيان صفتها (ثامنا) الخلل الذي شئت او شئت البضائع فيه (ثامنا) المينا التي سافرت او سافر منها السفينة (عاشرا) المين او الموانئ التي يلزم فيها الشحن او التفريغ وكذلك المين والموانئ التي يلزم دخول السفينة فيها (الحادي عشر) قبول المتعاقدين بتحكيم محكمين مختارين في حال حصول منازعة اذا كان هذا التحكيم متفقا عليه (الثاني عشر) جميع الشروط الاخر التي يتفق عليها المتعاقدان (م) ١٧٥ يجوز ان تشمل المشاركة الواحدة على عدة سيكورتات سواء كانت بسبب البضائع او بسبب معلوم السيكورتاه او بسبب تعدد المؤمن (م) ١٧٦ يجوز ان تكون السيكورتاه على ما ياتي (اولا) جسم السفينة وسم قاعدتها فارغة كانت او مشحونة بمجهزة او غير مجهزة وحدها او مصورة بنهرها (ثانيا) ادوات السفينة والاعمال (ثالثا) تجهيزاتها (رابعا) المودة (خامسا) المبالغ المترضة قرضا بحريا (سادسا) البضائع المشحونة (سابعا) جميع ما يتروى بالتفرد من الاوراق التجارية او غيرها من الاشياء ويكون معرضا لخطر السفر في البحر (م) ١٧٧ ويجوز عمل السيكورتاه على الاشياء السالف ذكرها كلها او بعضها منضما بعضها الى بعض او منفردا ويجوز عملها في زمن الصلح او زمن الحرب وقبل سفر السفينة او في اثنائه ويجوز عملها للذهاب والاياب او لاحدها فقط وللفترة كاملة او لمدة معينة وتجميع الاسفار والنقل في البحر او النهر او الخليج الصالح لسير السفن فيه وتجميع اخطار السفر في البحر او النهر (م) ١٧٨ اذا حصل غش في تفريم الاشياء المعمولة عليها السيكورتاه او صار تغيير اسمائها او اعيانها يجوز للمؤمن ان يطلب الكف عن تلك الاشياء وتبرئها بدون اخلال بحته في اقامة دعاوي اخرى مدنية كانت او جنائية (م) ١٧٩ اذا لم يعلم المؤمن له في اي سفينة شحنت البضائع الواردة له من بلاد اجنبية بقاى من تعيين اسم القبولان واسم السفينة بشرط ان يذكر عدم علمه بذلك في سند السيكورتاه مع بيان التاريخ والامضاء الموضوعين على المكتوب الاخير اليارد اليه اعلاما بشحن البضائع او ترخيصا بعمل السيكورتاه ولا يجوز في هذه الحالة عمل السيكورتاه الا لمدة معينة (م) ١٨٠ اذا لم يكن المؤمن له عالما بجنس وفيه البضائع المرسله او المتفني تسليمها اليه جاز له ان يعمل السيكورتاه عليها بدون تعيينها بغير الاسم العام كلفظ البضائع ولكن يلزم ان يذكر في سند السيكورتاه اسم من ارسلت اليه البضائع او من يجب تسليمها اليه ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك ولا يدخل في هذه السيكورتاه مسكوكات الذهب والفضة ولا سبائكها ولا الباس ولا اللؤلؤ ولا الخمر ولا الدخائر الحربية (م) ١٨١ اذا حصل الاتفاق في سند السيكورتاه على ثمن شي

بتفرد اجنبية بقدر ثمنه الذي يساويه بالتفرد المتفق عليها بحساب تفرد البلد على حسب سعرا الجاري في محل ووقت وضع الامضاء على السند (م) ١٨٢ اذا لم تعين قيمة البضائع في سند السيكورتاه يجوز اثبات مقدارها بموجب قائمتها المشتملة على اثمانها الاصلية الواردة من بلادها او بموجب الدفاتر وان لم توجد القائمة او الدفاتر المذكورة تقوم تلك البضائع على حسب السعر الجاري في وقت شحنها ومخلة بها في ذلك جميع الوثائق المدفوعة والمصاريف المنصنة الى وقت تنزيلها في السفينة (م) ١٨٣ اذا عملت السيكورتاه على بضائع راجعة من بلادها بغير فيها الا بالمقايضة ولم تندرج اثمانها في سند السيكورتاه يصير تقدير تلك الاثام على حسب قيمة البضائع التي اعطيت في مقابلتها وتضم اليها مصاريف النقل (م) ١٨٤ اذا لم يعين في سند السيكورتاه زمن الاخطار يتدبره ويتبدي في الزمن المين لمشاركة الترضي البحري في المادة ١٦٨ (م) ١٨٥ لا يجوز للمؤمن له فيها يختص بالاشياء التي سبق عمل السيكورتاه على قبضتها بانها ان يعمل سيكورتاه مرة ثانية لازم بعينه والاخطار تنسبها والا كانت لاغية ولكن يجوز للمؤمن له في كل وقت ان يعمل سيكورتاه اخرى مع اصحاب سيكورتاه اخرين على البضائع التي عملت السيكورتاه عليها معه ولا كما انه يجوز ايضا للمؤمن له ان يعمل سيكورتاه على نفس معلوم السيكورتاه ويجوز ان يكون معلوم السيكورتاه الثانية اقل او اكثر من معلوم السيكورتاه الاولى (م) ١٨٦ معلوم السيكورتاه المتفق عليه في زمن الصلح لا يجوز زيادته اذا طرأت حرب كما انه لا يجوز تخفيضه بسبب اعتقاد الصلح الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك بين المتعاقدين واذا لم يعين في سند السيكورتاه قدر الزيادة والنقصان عن المعلوم المتفق عليه فيكون تعينه بمعرفة الحاكم او المحكمين المختارين مع مراعاة الاخطار والاحوال والشروط المتفق عليها في السند المذكور (م) ١٨٧ اذا عدت البضائع التي عملت عليها السيكورتاه وشحنها القبولان على ذمته في السفينة التي تحت ادارته وجب عليه ان يثبت للمؤمن انه اشترها وبرز سند شحنها مبني عليه من اثنين من عبد الملاحين (م) ١٨٨ كل بحري او مسافر يجتاز من البلاد الاجنبية بضائع معمولة عليها سيكورتاه في مالكة الدولة عليه الضمانة يجب عليه ان يعلم في محل الشحن نسخة من سند الشحن الى قنصل الدولة المذكورة وان لم يوجد فالى تاجر معتبر من رعاياها او الى قاضي ذلك المثل (م) ١٨٩ اذا افلس المؤمن قبل انهاء زمن الاخطار يجوز للمؤمن له ان يطلب فسخ مشاركة السيكورتاه اذا لم يقدم المؤمن كفيلة برونه ما التزم به وكذلك يجوز للمؤمن في حالة افلاس المؤمن له قبل دفع معلوم السيكورتاه ان يطلب فسخ مشاركتها اذا لم يدفع للمؤمن المذكور في ظرف ثلاثة ايام من وقت التنبيه الرسمي على وكلاء التولية بذلك (م) ١٩٠ تكون مشاركة السيكورتاه لاغية اذا كانت معمولة على اجرة البضائع الموجودة في السفينة او على الربح العامل حصوله منها او على اجر البحريين او على المبالغ المترضة افتراضا بحريا او على الارباح البحرية التي تنتج من المبالغ المترضة قرضا بحريا - ويصير سند السيكورتاه لاغيا بالنسبة للمؤمن اذا حصل سكوت من المؤمن له عما يلزم بيانه فيه او اخباره بخلاف الواقع او اذا وجد اختلاف بين سند السيكورتاه وسند الشحن بموجب نصان الخطر المظنون او بغير حفيظة ما يعرض منه ويكون من شأنه ان يمنع السيكورتاه او يغير شروطها لوعلم المؤمن بحقيقة الحال - وتكون ايضا السيكورتاه لاغية ولو لم يكن للسكوت او الاخبار بخلاف الواقع او الاختلاف بين السندين دخل في الخسارة التي لحقت بالمؤمن المعمول عليه السيكورتاه او في ماله

### الفرع الثاني - فيما يجب على المؤمن وعلى المؤمن له

(م) ١٩١ اذا ابطل السفر ولو بفعل المؤمن له وكان زمن الاخطار التي عملت من اجلها السيكورتاه لم يحل ابتداءه ومنتهى المادة ١٨٤ تلغى السيكورتاه ويسترد معلومها من المؤمن اذا كان مدفوعا له وانما للمؤمن المذكور ان ياخذ بصفة تعويض نصف واحد عن كل مائة من المبلغ المعمول عليه السيكورتاه او نصف معلومها اذا لم يبلغ جميعه واحدا في المائة (م) ١٩٢ يكون المؤمنون ملزمين بكل هلاك او ضرر يحصل للاشياء

علمی خدمات

نقط فنية القائد بنفها جميع أصحاب السكوت كمن يأخذ منهم على حساب المبلغ الذي آمنه (م) ٢٠٣ إذا عملت السكوتات على بضائع متعددة كل منها على حدته ومقتضى الحال شحن جميعها في عدة سفن معينة مع بيان المبلغ المؤمن للشحن كل واحدة منها ثم شحن جميع تلك البضائع في سفينة واحدة أو في سفن أقل عددا ما عين في المشاركة فلا يكون المؤمن ملزوما إلا بالمبلغ الذي تكفل به تأمينه الشحن السفينة أو السفن التي صار شحنها ولو هلك جميع السفن المعنية عند عمل السكوتات ومع ذلك يأخذ المؤمن المذكور على المبلغ التي بطل تأمينها التعويض المقرر في المادة ١٩١ (م) ٢٠٤ إذا كان القودان ماذونا بالدخول في ميناء متعددة لاتمام شحن سفينته أو لتأبضه بضائع أخرى فلا يكون المؤمن ملزوماً باخطار الأشياء المؤمنة إلا متى صارت في السفينة أو في الصنادل المعدة لنقلها إليها أو إخراجها منها إلى البر ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك (م) ٢٠٥ إذا عملت السكوتات لزوم معين ببراءة المؤمن من كفالته بعد انقضاء الزمن المذكور ويجوز للمؤمن أن يفصل على تأمينه من الأخطار التي تحدث بعد ذلك (م) ٢٠٦ إذا أرسل المؤمن له السفينة إلى جهة أبعد من الجهة المعنية في المشاركة ببراءة المؤمن من كفالة الأخطار ويكون معلوم السكوتات مستحقاً له ولو كان طريق الجهتين المذكورتين واحداً وأما إذا صار تقصير السفر فيجري فعن عمل السكوتات (م) ٢٠٧ كل سبوتات عملت بعد هلاك الأشياء المؤمنة أو بعد وصولها تكون لاغية إذا ثبت أن المؤمن له كان عالماً بهلاكها أو ثبت أن المؤمن كان عالماً بوصولها أو إذا دلت قرائن الأحوال على أنها يعلمان ذلك قبل وضع الامضاء على مشاركة السكوتات (م) ٢٠٨ وتعتبر قرائن الأحوال دالة على ذلك إذا ثبت بالنظر لمساكنات الجهات وطرق المخبرات أنه أمكن نقل خبر وصول السفينة من محل وصولها أو خبر هلاكها من محل هلاكها أو من المثل الذي ورد إليه أول خبر بأحدها إلى محل عمل السكوتات قبل وضع الامضاء على مشاركتها (م) ٢٠٩ ومع ذلك إذا عملت السكوتات بناءً على خبر معلن بالتخبر أو الشر فلا تعتبر قرائن الأحوال المذكورة في المادتين السابقتين — ولا تبطل مشاركة السكوتات في هذه الحالة إلا إذا ثبت أن المؤمن له كان عالماً بهلاك السفينة أو المؤمن كان عالماً بوصولها قبل الامضاء على المشاركة (م) ٢١٠ في حالة الإثبات على المؤمن أنه يدفع للمؤمن ضعف معلوم السكوتات وفي حالة الإثبات على المؤمن يدفع للمؤمن له مبلغاً بقدر ضعف معلوم السكوتات المتفق عليه ويجوز إقامة دعوى تاديبية على من ثبت عليه منها ذلك

(الفرع الثالث - في ترك الاشياء المؤمنة)

(م) ٢١١ يجوز ترك الاشياء المؤمنة اذا غرقت السفينة او تحطمت مع كسرهما او صارت غير صالحة للسفر بسبب حادثة بحرية او اخذها العدو او اللصوص البحرىون او حصل توقيفها عن السفر من دولة اجنبية او توقيفها من الدولة العلية العثمانية بعد ابتداء السفر او هلكت الاشياء المؤمنة او فسدت اذا بلغت قيمة ما هلك او فسد ثلاثة ارباع القيمة المؤمنة بالاقل.

المعمولة عليها السيكورتاه بسبب فور توتة 'وغرقته' وأرتكز  
السفينة على شعب أو تشييط على رمل أو مصادنة بسبب فهرري  
أو تغيير الطريق أو السر أو السفينة اضطراباً أو بسبب رمي  
بعض الأشياء في البحر لتخفيف السفينة أو بسبب الحريق أو  
الأسر أو النهب أو التوقيف عن السير بامر دولة أو إعلان حرب  
أو مقابلة الأمانة بمثلاً أو بسبب أي حادثة من المحوادث  
الهجرة الأخرى ما لم يوجد بين المتعاقدين شرط بخلاف ذلك  
(م) ١٩٤ لا يكون المؤمنون ملزومين بأي هلاك أو ضرر  
ينشأ عن تغيير الطريق أو السر أو السفينة اختياراً أو عن فعل  
المؤمن له ويكون معلوم السيكورتاه مستحقاً لم ولو صارت  
الأشياء معرضة للاخطار (م) ١٩٤ لا يكون المؤمنون ملزومين  
أيضاً بما يجعل للبضائع من النقصان أو الهلاك أو الضرر بفعل  
ملاك السفينة أو مستأجرها أو صاحبها أو بسبب نصيرهم (م) ١٩٥  
إذا حصلت خيانة من القبطان أو البحريين بأن باعوا السفينة  
أو البضائع وأدعوا غرقها أو خيانتها أخرى أو نصيرها لا يكون  
المؤمن ملزماً بذلك ما لم يوجد شرط بالزامه وإذا كان الشيء  
المعمول عليه السيكورتاه سفينة وكان القبطان مالكا لها كلها  
أو بعضها يعتبر الشرط المذكور لاغياً بالنسبة لمحتصتها فيها (م) ١٩٦  
لا يكون المؤمن ملزوماً باجرة رئيس البوغاز ولا باجرة جر  
السفينة ولا باجرة المرشد للسير بجانب السواحل ولا بأي نوع  
من أنواع العوائد المقررة على السفينة أو البضائع (م) ١٩٧  
تبين في سند السيكورتاه البضائع القابلة للتسداد والنقصان  
بطبيعتها مثل التنج واللمج والبضائع القابلة للسرقة ولا فلا  
يكون المؤمنون مسئولين عما يحصل لها من الضرر أو الهلاك ما  
لم يكن المؤمن له غير عالم بحسب المشعونات وقت وضع أمضائه  
على السند المذكور (م) ١٩٨ إذا عملت السيكورتاه على بضائع  
ذهاباً وإياباً ووصلت السفينة إلى المحل الأول المقصود ولم تنضم  
ببضائع في حال إيابها أو تحت شحناً ناقصاً فلا يأخذ المؤمن  
الأثلاثين نسبياً من المعلوم المتفق عليه ما لم يوجد شرط بخلاف  
ذلك (م) ١٩٩ كل سيكورتاه أولى أو ثانية معمولة على مبلغ  
أزيد من قيمة الأشياء المشعونة تكون لاغية بالنسبة للمؤمن له  
فقط إذا ثبت حصول غش أو تدليس منه (م) ٢٠٠ إذا لم  
يحصل من المؤمن له غش ولا تدليس في السيكورتاه تعتبر  
مشارطتها صحيحة بقدر قيمة الأشياء المشعونة على حسب تقويمها  
بمعرفة أهل خبرة أو باتفاق المتعاقدين وإذا عدمت تلك الأشياء  
وجب على كل مؤمن أن يدفع ما يخصه بالنسبة للمبلغ الذي  
تكفل به ولا يأخذ معلوم السيكورتاه على ما زاد عن القيمة  
ولما يأخذ فقط التعويض المقرر في المادة ١٩١ (م) ٢٠١ إذا  
عملت عدة سيكورتات على مشعون واحد بدون غش وكانت  
السيكورتاه الأولى معمولة على جميع قيمة ذلك المشعون فهي  
التي يجري حكمها دون غيرها وبإبراء من الكفالة أصحاب  
السيكورتات المعمولة بعدها ولا يأخذون إلا تعويضاً بمقتضى  
المادة ١٩١ وأما إذا كانت السيكورتاه الأولى لا تشمل جميع قيمة  
المشعون فاصحاب السيكورتاه المعمولة بعدها يكفلون الباقي  
على حسب ترتيب تواريخ مشارطات السيكورتات (م) ٢٠٢  
إذا كانت الأشياء المشعونة بقدر المبالغ المومنة وفقد جزؤها

— ومع ذلك لا يجوز ترك السفينة ولا البضائع قبل ابتداء زمن الاخطار بمقتضى المادة ١٦٨ — وإنما ما يحصل غير ذلك من الضرر فيه، نهر خسارة بحرية وتكون تسويته بين المومن والمومن له على حسب ما يخص كل واحد منهما (م) ٢١٢ لا يجوز ان يكون الترك قاصراً على بعض الاشياء المومنة ولا معلقاً على شرط ولا يشمل الا الاشياء كلها التي عملت عليها السكورتاه وكانت معرضة للخطر (م) ٢١٣ يلزم ان يكون الترك للمومنين في ميعاد ستة اشهر او سنة او سنتين على حسب الجهات الاتي بيانها اعني في ميعاد ستة اشهر من يوم ورود خبر الهلاك الذي حصل في ميناء اوروبا او سواحلها او سواحل اسيا وافريقيا على البحر الاسود او البحر المتوسط وفي حالة قبض العدو على السفينة يكون ابتداء الميعاد من يوم ورود الخبر بتوصيلها الى احدى الميناءات او الجهات الكائنة في السواحل المذكورة — وفي ميعاد ستة اشهر ورود خبر الهلاك او توصيل السفينة اذا حصل ذلك في جزائر اصور او جزائر فناريا او جزائر مادير والجزائر والسواحل الاخرى الغربية من افريقيا والشرقية من امريكا — وفي ميعاد سنتين بعد ورود خبر الهلاك او توصيل المقبوض عليه اذا حصل ذلك في جميع اقسام الدنيا الاخرى متى مضت هذه المواعيد لا يقبل قانونا الترك من المومن له (م) ٢١٤ يجب على المومن له في احوال جواز ترك الاشياء المومنة وفي حالة المحوادث الاخر التي يعود منها الضرر على المومن ان يعلن المومن المذكور بالاخبار التي وردت اليه ويلزم ان يكون اعلانه بذلك في ظرف ثلاثة ايام من وقت ورود الاخبار (م) ٢١٥ ويجوز ايضا للمومن له ان يترك للمومن الاشياء المومنة ويطلب منه ان يدفع له مبالغ التعويض المتفق عليه في مشاركة السكورتاه من غير ان يكون ملزوماً باثبات هلاك السفينة او مشحونها اذا مضت المواعيد الاتية من يوم قيامها للسفر او من اليوم المسند اليه الاخبار الاخرى الواردة ولم يرد اليه خبر اخر عنها وتلك المواعيد هي — ميعاد ستة اشهر للاسفار المحاصلة من بلاد الدولة العلية العثمانية الى ميناءات او سواحل اوروبا او ميناءات اسيا وافريقيا وبالعكس اذا كان السفر في البحر الاسود او البحر المتوسط — وميعاد سنة للاسفار المحاصلة من بلاد الدولة العلية الى جزائر اصور او فناريا او مادير وغيرها من الجزائر والسواحل الغربية من افريقيا والشرقية من امريكا وبالعكس — وميعاد ثمانية عشر شهراً للاسفار المحاصلة من بلاد الدولة العلية الى اقسام الدنيا الاخرى العلية وبالعكس — وفي حالة السفيرين ميتين خارجين عن بلاد الدولة العلية بقدر الميعاد على حسب مسافة المينتين المذكورتين التي تكون اقرب الى احدى مسافات الميعاد المتقدمة — وفي جميع هذه الاحوال يكفي في جواز ترك المومن له للاشياء المومنة ان يعترف مع حلفه اليه بان لم يرد اليه خبر اصلاً لا بواسطة ولا بغيرها عن السفينة المومنة او عن السفينة التي شحنت فيها البضائع المومنة الا اذا ظهر دليل على خلاف ذلك ولكن بعد انقضاء الميعاد السالف ذكرها لا يبقى له ميعاد لمطالبة المومن الا الميعاد المقرر في المادة ٢١٣ وفي حالة عمل السكورتاه لمدة معينة

يعتبر بعد انقضاء الميعاد المينة في المادة السابقة هلاك السفينة حاصل في مدة السكورتاه — ومع ذلك اذا ثبت فيما بعد ان هلاكها حصل في غير مدة السكورتاه يزول حكم الترك ويلزم رد التعويض المدفوع مع فوائده القانونية (م) ٢١٦ يجوز للمومن له ان يترك الاشياء المومنة مع التنبيه الرسمي على المومن بدفع المبلغ المومن في الميعاد المعين في مشاركة السكورتاه او يحفظ حقه في الترك في الميعاد المقرر في القانون بشرط حصول الاعلان المذكور في المادة ٢١٤ (م) ٢١٧ يجب على المومن له ان يخبر وقت الترك بجميع السكورتات التي تحصل عليها بنفسه او على يد غيره او طالب عملها وبالمبلغ الذي اقتضاه قرضاً بحرياً سواء كان على السفينة او على البضائع والا فالميعاد المقرر لدفع مبلغ التعويض له الذي يلزم ابتداءه من يوم الترك يصير توقيفه الى اليوم الذي يجبر فيه بما ذكر اخباراً رسمياً ولا يترتب على ذلك تطويل الميعاد المحدد لرفع الدعوى بالترك (م) ٢١٨ اذا اخبر المومن له بالسكورتات على غير الحقيقة غشاً منه وتدليساً يحرم من منافع السكورتاه ويلزم بدفع المبالغ المقررة ولو هلكت السفينة او قبض عليها العدو (م) ٢١٩ واذا غرقت السفينة او شحطت وانكسرت يجب على المومن له ان يجتهد في تحليص الاشياء التي غرقت مع عدم الاخلال بالترك اللازم اجراؤه في الوقت والهل اللذين ينبغي ذلك فيهما — وتدفع له مصاريف تغلبها لغاية قيمة الاشياء الخصة بمجرد اخباره بقدر تلك المصاريف اخباراً مويداً بالبين (م) ٢٢٠ اذا لم يعين في مشاركة السكورتاه ميعاد دفع المبلغ المومن وجب على المومن ان يدفعه مع المصاريف بعد اعلان الترك له بثلاثة اشهر وبعد هذه المدة تسبق عليه ايضا الفوائد القانونية وتكون الاشياء المتروكة مخصصة لدفع المبلغ المومن (م) ٢٢١ لا يجوز مطالبة المومن بدفع المبالغ المومنة الا بعد اعلانه بالاوراق المثبتة للشهر والهلاك (م) ٢٢٢ ويجوز للمومن اقامة الدليل على نفي ما هو بملك الاوراق — وهذا الجواز لا يوقف الحكم عليه بدفع المبلغ المومن موقفاً بشرط ان يؤدي اليه المومن له كنيلاً — وبزول تعهد الكنفيل اذا مضت اربع سنين كاملة ولم تحصل مطالبة مطالبة رسمية (م) ٢٢٣ اذا اعلن الترك وقبل او حكم بحسبته قانوناً تكون الاشياء المعبولة عليها السكورتاه ملكاً للمومن من وقت تركها له ولا يجوز للمومن ان يمنع عن دفع المبلغ المومن مخجماً برجوع السفينة او البضائع بعد الترك (م) ٢٢٤ اجرة البضائع الخصة ولو كانت مدفوعة مقدماً تدخل في ترك السفينة وتكون ملكاً للمومن مع عدم الاخلال بحق اقرضين قرضاً بحرياً وبحقوق الملاحين من اجل اجرهم وبالمصاريف المنصرفة في اثناء السفر (م) ٢٢٥ اذا اخذت احدى الدول السفينة المومنة وحجزتها وجب على المومن له ان يعلن ذلك للمومن في ظرف ٢ ايام من وقت ورود الخبر اليه — والاشياء المحجوزة لا يجوز تركها للمومن الا بعد ميعاد ستة اشهر من وقت الاعلان المذكور اذا حصل الحجز في البحر اوروبا او في البحر المتوسط او في بحر بلطيق او ميعاد سنة اذا حصل الاخذ او الحجز في بلاد ابعد من ذلك ولا يبتدي كل من هذين الميعادين الا من

## ملحوظات

ثانياً وتوصيلها الى جهتها المنصودة يجوز للمومن له ان يتركها للمومن في المواعيد المبينة في المادة ٢١٢. ابتداء من اليوم الذي ينقضي فيه الميعاد لشحن البضائع (م) ٢٢٢ اذا قبض على السفينة ولم يمكن المومن له اخبار المومن بذلك جاز له ان يفتدي البضائع بدون انتظار امر ويجب عليه ان يعلن المومن بالتراضي الذي حصل متى امكنه الاعلان — (م) ٢٢٤ وللمومن في هذه الحالة الخيار بين ان يقبل التراضي على ذمته او يتنازل عنه ويجب عليه ان يخبر المومن له بما اختاره اخباراً رسمياً في ظرف اربعة وعشرين ساعة من وقت اعلانه بالتراضي — فاذا اخبر بانه قابل للتراضي المذكور يجب عليه بلا مهلة ان يدخل في دفع القدية على حسب نصوص المشرطة بنسبة المحصة التي تخص الاشياء التي هو مومن بها ويستمر على ضمان اخطار السفر بالتطبيق على مشرطة السكورتاه — واما اذا اخبر انه غير قابل للتراضي فيجب عليه دفع المبلغ المومن من غير ان يجوز له دعوى تلك الاشياء المنداء — واذا لم يخبر المومن له بما اختاره في الميعاد المذكور يعتبر انه تنازل عن منافع التراضي

**سيكورتاه — (ر) تاجر — سفينة (قرب ٦٥**

**— سند الشفونات (قرب ١٠١: اقتراض بحري**

**— (قرب ١٧٢**

**— سيكورتاه مكررة — (ر) سيكورتاه (قرب ١٨٥**

**— ١٩٩ — ٢٠١ — ٢٠٢**

**سيوفيه — (مدرسة) — (ر) معاش ٢٦ سنة ١٣٠٠**

**— (ر) محكمة اهلية ١٩ ذا سنة ١٣٠١**

يوم الاعلان بالاخذ او التحجز واذا كانت البضائع المتجوزة قابلة للتلف يصير تنزيل الميعاد في الحالة الاولى الى شهر ونصف وفي الحالة الثانية الى ثلاثة اشهر (م) ٢٢٦ يجب على المومن له في اثناء المواعيد المبينة في المادة السابقة ان يبذل ما في قدرته من السعي والاجتهاد للحصول على رفع التحجز عن الاشياء المتجوزة — ويجوز للمومن ايضاً ان يجتهد في الحصول على ذلك سواء كان بانفراده او باتحاده مع المومن له (م) ٢٢٧ اذا شحنت السفينة او انصدمت وكان من الممكن بعد ذلك تعويمها وترميمها وجعلها في حالة يتيسر بها الاستمرار على السفر الى الوجهة المقصودة فلا يجوز تركها بسبب عدم صلاحيتها للسفر الا اذا كانت مصاريف الترميم تتجاوز ثلاثة ارباع القيمة التي عملت من اجلها السكورتاه عليها — فاذا صار ترميمها يبقى الحق للمومن له في ان ياخذ من المومن المصاريف والخسائر التي نشأت عن التخليط (م) ٢٢٨ اذا حكم اهل الخبرة بان السفينة غير صالحة للسفر يجب على الذي امن له المشعون فيها ان يخبر بذلك المومن اخباراً رسمياً في ظرف ثلاثة ايام من ورود الخبر اليه (م) ٢٢٩ يجب على التبادان في هذه الحالة ان يبذل كل جهده في استحصاله على سفينة اخرى لنقل تلك البضائع الى الوجهة المعينة لها (م) ٢٣٠ وفي الحالة المبينة في المادة السابقة يكون خطر البضائع المتخونة في السفينة الاخرى على المومن الى وصولها واخراجها الى البر (م) ٢٣١ ويلزم ايضاً المومن في الحالة المذكورة بالتخسارة البحرية ومصاريف اخراج البضائع ووضعها في الخازن وثقتها ثانياً وزيادة اجرتها وجميع المصاريف الاخر المنصرفة لتخليصها بمقدار المبلغ المكتنول (م) ٢٣٢ اذا لم يمكن التبادان في المواعيد المبينة في المادة ٢٢٥ الحصول على سفينة اخرى لشحن البضائع

## ش

شارع عمومي - { لائحة تتعلق باستعمال الافراد الطريق العمومية من وضع مهمات فيها

وبضائع وما شاكل ذلك (١) (بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٠)

(م) ١ لا يسوغ في مدينتي القاهرة والاسكندرية ولا في كافة مدن القطر المصري التي تعين بقرار يصدر من ناظر الاشغال العمومية اجراء الاعمال الاتية الا بتصريح خاص من جهة الاختصاص المنوئ عنها في المادة الرابعة من هذه اللائحة (اولا) اي عمل من اعمال الحفر او البناء على ارض الطريق العمومي او التروتوارات (ثانيا) وضع شي من المفروشات والصناديق او اي متاع اخر خارج الخازن او على الطريق العمومي الا مدة شعنها او تفريغها وحزمها او فكها (ثالثا) بسط بضائع او وضع مهمات بالشوارع او على التروتوارات بشأ عنه ازدحام المرور (م) ٢ الرخص المذكورة في المادة الاولى المتقدمة بتعين فيها الشروط التي يجب على صاحب الرخصة اتباعها ومحدد فيها مقدار الرسوم التي يلزم تحصيلها منه اذا اقتضى الحال التطبيق لهذه اللائحة (م) ٣ من خالف نصوص المادة الاولى او شروط الرخص المنوئ عنها بالمادة الثانية من هذه اللائحة يجازى بالعقوبات المقررة للمخالفات فضلا عن الزامه بازالة المخالفة في ظرف اربع وعشرين ساعة من صدور الحكم عليه بهذا الجزاء وان لم يزلها فتكون الحكومة مطلقة بالتصرف في ازالها على نفقته ونحت مسئولته (م) ٤ رخص اعمال الحفر او البناء على الطريق العمومي من اي نوع كانت تعطى في مدينتي القاهرة والاسكندرية من مفتشي الاشغال العمومية المقيمين فيها او من مندوبيها اما باقي رخص التنظيم المنصوص عليها في المادة الاولى المتقدمة فتعطي من المحافظ او من المأمورين الذين يعينهم لذلك واما في باقي المدن فالرخص من اي نوع كانت حسب الميكن بالمادة الاولى تعطى من مهندس تنظيم الجهة التي تطلب فيها الرخصة (م) ٥ لا يجوز منح رخص الا على

(١) هذه اللائحة وضعت بناء على قرار صادر من مجلس النظار بتاريخ

١٨ مايو سنة ١٩٥٠ لمر ٢٣

شارع عمومي - { فرار من نظارة الاشغال العمومية فيما يتعلق باستعمال الامالي الشوارع

العمومية واشغالها بالمهمات والبضائع وغير ذلك في ٢٦ اغسطس

سنة ١٨٨٤

قد قرر ناظر الاشغال العمومية ما هوأت (م) ١ في كافة مدن القطر المصري لا يجوز اجراء الاعمال الاتية الا بتصريح خاص من نظارة الاشغال العمومية او مندوبيها المعينين لذلك (اولا) اي عمل من اعمال الحفر او البناء على ارض الطريق العمومي وفيه التروتوارات (ثانيا) بناء او ترميم حيطان الوجهات واسوار الجاني والاراضي المجاورة للطريق العمومي او هدم الابنية المطلقة على الشوارع (ثالثا) وضع اي شي من المنقولات والصناديق وغير ذلك خارج الخازن على الطريق العمومي الا في مسافة الزمن الضروري فقط الذي يلزم لشحنها او تفريغها او حزمها او فكها (رابعا) بسط بضائع او وضع مهمات او اي شي غير ذلك ما يزعج المرور باي كيفية كانت سواء كان في الشوارع او على التروتوارات (م) ٢ الرخص التي تعطى من نظارة الاشغال العمومية او من المندوبين الذين تعينهم لذلك يعين فيها القيود والشروط التي يجب على صاحب الرخصة اتباعها وكذلك قيمة الرسوم التي يلزم تحصيلها منه ان لزم الحال ثم تعمل لائحة خصوصية بمعرفة النظارة تقرر فيها الشروط العمومية التي على موجبها تعطى الرخصة المذكورة (م) ٣ كل من خالف نصوص المادة الاولى او شروط الرخص المنوئ عنها بالمادة الثانية من هذا القرار يجازى بغرامة من ٥٠ قرشا الى ١٠٠ قرش فضلا عن الزامه بازالة المخالفة في مسافة اربع والعشرين ساعة التي تلي صدور الحكم عليه بهذا الجزاء وان لم يتم ذلك فيكون للمصلحة مطلقا بالتصرف في ازالها على مصاريفه ومسئولته (م) ٤ يصدر ناظر الاشغال العمومية او امر خصوصية بتعين فيها المأمورون الذين يضبط بهم اعطاء الرخص في كل مدينة من مدن القطر المصري حسب المدون بالمادة الثانية قبل وملاحظة تنفيذ هذا القرار



ورق نغمة ولا فيعتبر باطلا ويجب ان يبين فيه ما يأتي (١) اسم مقدم الطلب ولقبه وصنعه وجنسيته ومحل اقامته (ب) ماهية الرخصة وموقع المحل المطلوبة الرخصة من اجله (ت) الجزء الذي يرغب الملتبس اشغاله من الطريق العمومي (ث) عدد الايام التي يرغب الترخيص له بها (م) متى صدرت الرخصة حسب المبدأ الرابعة المتقدمة بتعين على صاحبها ان يقدمها الى مندوب بوليس المدينة للمصادقة عليها والافتكون الرخصة غير معمول بها اما اذا كانت معطاة في القاهرة او الاسكندرية فلا يحتاج المحال للمصادقة عليها من مندوب البوليس الا ان كانت صادرة من مندوبي نظارة الاشغال العمومية (م) لا يجوز البناء او الهدم في الاماكن التي على جانب الطريق العمومي الا اذا احيط الجزر اللازم منه للعمل يحتاج من غشب ارتفاعه متران على الاقل ويحدد محل هذا المحاجر في رخصة البناء ويكون على العموم مواز بالمحور الطريق ولا يكون بعيدا عن حائط الواجهة بأكثر من متر واحد في الشوارع التي عرضها دون الخمسة امتار ومترو نصف في الشوارع التي عرضها من خمسة الى تسعة امتار ومترين في الشوارع التي عرضها من تسعة الى ستة عشر مترا ومترين ونصف في الشوارع التي عرضها اكثر من ستة عشر مترا — ولا يجوز في اية حال ان تكون مسافة ما بين المحاجر وخط الاشجار اقل من نصف متر في الشوارع المغروسة ويجب جعل باب المحاجر ان يفتح الى الداخل اذا امكن والا فيعمل على الشكل المعروف بالكيفية اي انه يفتح ميّنا في المحاجر ولا يجوز مطلقا نغمة الى الخارج وينبغي قلله ليل (م) ٨ اذا كانت الاعمال التي يرغب اجراؤها طينية فاصرة على ترميمات جزئية جاز اذا ذلك للمصلحة ان تعني الطالب من عمل المحاجر واستبداله بصقائل (طيارى) تدلى على الحائط بشرط ان لا ترتكز على الارض ومع ذلك فلبوليس في اي حين ان يلزم المرخص له بالتأخذ الاحتياطات اللازمة كي لا يسقط في الطريق شي من المواد والادوات (م) ٩ العربات التي تستعمل في نقل المبات ينبغي تعييتها وتزيتها داخل المحاجر اذا امكن والا وجب اقله صنعها جانب المحاجر ولا تنف في عرض الطريق فاذا وفقت وعطلت المرور بالشارع على غير انتضاء فالمرخص له مسئول بالمطلة واذا دعت المحال الى تزيغ المبات خارج المحاجر فيجب ادخالها حالا بعد التفرغ ولا يسوغ في اية حال وقوف العربات خارجا الا زمن تعييتها او تزييتها ليس الا (م) ١٠ لا يسوغ مطلقا جعل السقائس والمظلات القائمة امام المنازل ان تجاوز حافة التروتوارات ويكون بين احط نقطة منها والارض مسافة قرأسية خالية قدرها متران على الاقل (م) ١١ يجب على صاحب الرخصة اصلاح كل تلف يحدث بسببه بالطريق او بالتروتوارات في مدة اربعة ايام من حين ازالة المحاجر او اتمام العمل المصرح له به بها كان ذلك العمل فاذا تاخر فالمصلحة تصله على نفقته واما ما يتلف من المغروسات وادوات الغاز وغير ذلك فللمصلحة فقط ان تصله على نفقة صاحب الرخصة (م) ١٢ اذا صرحت المصلحة لاحد من اصحاب التهاوي ومجلات البها وغيرهم من هذا القبيل بوضع كراسي وموائد (تراييزات) على طريق المارة وانصح بعد

اعطاء التصريح عطلة المرور بسبب ذلك فيكون للمصلحة مطلق التصرف بالرخصة المعطاة اما بتنقيص مفعولها او بالقائها اصاله ونزعها من يد صاحبها بدون ان يكون له الحق بطلب تعويض قط (م) ١٣ الرسوم التي يلزم ان يدفعها ارباب الرخص ومذكورة بالمادة الثانية قد تحددت بالصورة الالية (١) يدفع عن كل طلب رخصة عند تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره عشرون قرشا مبريا (ب) في كافة الشوارع او الميادين المرصوفة بالمكادام او المبلطة ولها تروتوارات تدفع الرسوم كما يأتي (اولا) قرش واحد في اليوم عن كل متر مربع من اي جز يشغل من الطريق العمومي مدة لا تزيد عن اسبوع واحد (ثانيا) عشرين فضة عن كل متر مربع في اليوم الواحد من بعد الاسبوع الاول (ثالثا) عشرة فضة عن كل متر مربع في كل يوم من بعد الشهر الاول (رابعا) ارباب التهاوي ومجلات البها الذين يطلبون رخصة دائمة لاشغال جز من الطريق العمومي بالموائد (تراييزات) والكراسي فيؤخذ منهم على الرخصة التي تعطى لهم بذلك رسم سنوي قدره اربعون قرشا عن كل متر مربع (ث) اما في الشوارع او الميادين الغير المبلطة او الغير المرصوفة بالمكادام وليس لها تروتوارات فيدفع نصف الرسوم المقررة بالفقرة (ب) وكل ما عمل جز من الشوارع بالمكادام او البلاط ووضع لها تروتوارات بصيرا بلاغ هذه الرسوم الى المقادير الميمنة بالفقرة المذكورة ودفع الرسوم من طرف ارباب الرخص يكون الى الخزينة التي يعينها المندوبون المكلفون باعطاء الرخص بموجب المادة الرابعة من هذه اللائحة (م) ١٤ اذا كانت الرخصة المطلوبة لا تجاوز مدتها ثلاثة اشهر فلا تسلم الى طالبها الا بعد ما يدفع قيمة الرسم كنه عاجلا واما اذا تجاوزت مدتها الثلاثة اشهر فيدفع الرسم عنها كل ثلاثة اشهر سلفا واذا تاخر المرخص له عن اداء الدفعة الثانية او الدفعات التي بعدها في المواعيد المذكورة تبطل الرخصة بدون انذاره بذلك مقدما (م) ١٥ شركات المياه والغاز في القاهرة والاسكندرية لا تجري عليهن احكام هذه اللائحة من حيثية طلب الرخصة ودفع الرسوم فيها اذا رغبن وضع المواسير او اصلاحها على شرط ان لا تستغرق هذه الاعمال اكثر من اربع وعشرين ساعة انما يجب عليهن ان يشعروا منقش مدينة القاهرة او منقش الاسكندرية ومندوب البوليس بالنفس الذي ينفضي اجراء تلك الاعمال فيه واما في باقي الاحوال فيجب على الشركات المذكورة الاستفصال على رخص قانونية ولا يؤخذ منهن شي من الرسوم المقررة متى كانت الاعمال التي يرغبن اجراءها خاصة بين دون الافراد واما احكام المادة المحادية عشرة من هذه اللائحة فيعبري مفعولها على الشركات المذكورة بدون استثناء (م) ١٦ الغرض المقصود من هذه اللائحة انها من تهيل تنفيذ مادتي ٣٢١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم المختصة ومادتي ٢٤١ و ٢٥١ من قانون العقوبات المصري للمحاكم الاهلية وعلى ذلك فكل المخالفات المنصوص عليها في المواد المذكورة ولم تذكر في هذه اللائحة مثل تنوير محلات العمل او محلات وضع المبات ليل تعتبر كمنصوص عليها في اللائحة المذكورة (م) ١٧ مندوبو نظارة الاشغال العمومية ونظارة

الداخلية مكلفون بتنفيذ هذه اللائحة كل منها فيما يخصه ايمان  
كلا منها له ان يراقب تنفيذ الرخص الصادرة منه بمقتضى  
المادة الرابعة المقدمة وان يحرر عند الاقتضاء محاضر بما يمكن  
وقوعه من المخالفات بشأنها

شارع عمومي - (قرار وزاري نمرة ٢٥٠)

بناء على منطوق المادة الاولى من اللائحة الصادرة في  
٣١ مايو سنة ٨٥ بشأن استعمال الافراد الطرق  
العمومية قد قررنا ما آت (م) ١ ابتداء من اول لوليو  
سنة ٨٥ يصير العمل باللائحة المورخة في ٣١ مايو  
سنة ٨٥ المتعلقة باستعمال الافراد الطرق العمومية  
وذلك في الخمس المدن الآتية وهي الاسكندرية  
والقاهرة والاسماعيلية وبورت سعيد والسويس (م) ٢  
يسري مفعول اللائحة المذكورة في المستقبل في مدن  
اخر غير الخمس المدن المذكورة بمقتضى قرار آخر  
وزاري يصدر بذلك

شارع عمومي - (ترجمة قرار من نظاري الداخلية  
والاشغال العمومية نمرة ٢٦٨  
١٢ نوفمبر سنة ٨٥)

قد قررنا نظرا لداخلية والاشغال العمومية ما يأتي -  
قد صار تحويل المادة الرابعة من اللائحة المتعلقة  
باستعمال الافراد للطرق العمومية كما يأتي - رخص  
اعمال الحفر او البناء على الطريق العمومي من اي نوع  
تعطى في مدن القاهرة والاسكندرية وبورت سعيد  
والاسماعيلية والسويس من مفتشي الاشغال العمومية  
المتعيين في المدن المذكورة او من مندوبيهم اما باقي  
رخص التنظيم المنصوص عليها في المادة الاولى قبل  
فقطعي من المحافظ او من المأمورين الذين يعينهم لذلك  
واما في باقي المدن التي ستسري عليها احكام هذه  
اللائحة بموجب قرار نظاري فالرخص من اي نوع  
كانت حسب المبين في المادة الاولى تعطى من مهندس  
تنظيم المدينة التي تطلب فيها الرخصة

شارع عمومي - (ترجمة قرار من نظاري الاشغال  
العمومية والداخلية نمرة ٤٤٣ رقم  
١٢٢ اكتوبر سنة ٨٧)

ان اللائحة الصادرة في ٣١ مارس سنة ٨٥ المتعلقة  
باستعمال الافراد الطرق العمومية يتبع العمل بموجبها  
من اول نوفمبر سنة ٨٧ في مدينتي طنطا والمنصورة  
بمديرتي الغربية والدقهلية - وعلى مدير عموم

التنظيم تنفيذ قرارنا هذا

شارع عمومي - (قرار صادر من نظارة الاشغال  
العمومية في ١٨ يناير سنة ١٨٨٨)

قد قرر سعادة ناظر الداخلية وسعادة ناظر الاشغال  
العمومية بتاريخ ١٢ يناير سنة ٨٨ ان يصير العمل  
توجب لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية الصادرة  
في ٣١ مايو سنة ٨٥ في مدينة الزقازيق بمديرية  
الشرقية اعتبارا من اول فبراير سنة ١٨٨٨

شارع عمومي: (ر) طريق (محلة) : منقعة عمومية (ق) ٩  
شاطئ - (ر) منقعة عمومية (ق) ٩

شاغل - (ر) افلاس (ق) ٣٥٣

شاقة - (ر) اشغال شاقة - طره : قيد حديد

شاهد - منشور من نظارة الداخلية في ٨ يناير سنة ٨٥

(لخصرات القناصل)

ان المحاكم الاهلية الجديدة تحتاج في جملة احوال لاخذ  
شهادة رعايا الدول الاجنبية لكنها تصادف صعوبات  
في تنفيذ اجرائها ولا تحصل دائما على احضار الشهود  
الاجانب الذين يتطلب حضورهم الاخصام امامها  
مباشرة وحيث انه بهذه الطريقة لا يتأتى لها الحصول  
على المواد اللازمة للتحقيق ويترتب على ذلك تاخير  
او توقيف عمل المحاكم ويعود ضرر هذه الحالة على  
صالح اولي الشأن خصوصا وانها تكون سببا في عدم  
حسم الجنايات والجنايات ومجازاة مرتكبيها فبناء على ذلك  
استلفت نظر حضرتكم بنوع خصوصي الى هذه الحالة  
واني على يقين من ان جنابكم ترون كما نرى لزوم  
مداركها وتتكلمون بتكليف القنصلات التابعين  
لادارة حضرتكم بتقديم المساعدة للمحاكم المحلية  
بحضور رعاياهم امامها عند ما يطلبون اليها بصفة  
شهود وكونوا على يقين من ان جهات الحكومة  
المحلية تستمر كما كان سابقا على اجراء ما يلزم من  
ارسال رعاياها الى مجالس القنصلات وقت طلبهم اليها

شاهد - (ر) بينة - شهادة

شاهد (بمحضورا الحجز) - (ر) حمز (قم ٤٤٣: ٤٤٢)

شاهد (تكليفه بالحضور) - (ر) بينة (قم ١٨٧)

شاهد (عدم حضوره وتغريمه) - (ر) بينة (قم ١٩١: ١٩٢: ١٩٣)

## ملحوظات

- (ق ٤٦٢ : ملكية : انتقال الملكية : بيع : تسليم المبيع : ضمان المبيع : هبة (ش ٥٠٥ وفاة شباك — (ر) حايط (مجلة ١١٩٨ شين — (ر) بحر — ٠ منفعة عمومية ٢٦ ابريل سنة ٨٥ — ١٧٠ نوفمبر سنة ٨٩ شتم — (ر) سب شتم غير علني وغير مسند على امر معين — (ر) مخالفات (ق ٣٤٦ شجر — ٧ (ر) شركة الاباحة (مجلة) شعن — (ر) سند المشونات شعن بضائع بدون رضا المشتاجر الاصلي للسفينة — (ر) اجرة السفينة (ق ١٠٥ شخص ثالث — (ر) حضور (ق ٥٦ — ٠ دعوى فرعية (ق ٢٩٥ — ٠ ضمان شراً — (ر) اكراه — ٠ بيع شراً بالثمة (يا نصيب) (ر) قار شراباص — (ر) هويس ١٢ ديسمبر سنة ٨٦ شرابطيط — (ر) كعنة شرافي — (ر) منشور اصدرة نظارة المالية في ٢٩ يناير سنة ٨٥ لعموم الجهات بشأن مساحة الاطيان التي تخلفت شرافي في سنة ١٨٨٥ وهو انه بالنسبة لقصر درجة نيل هذا العام قد كان كتب للمدريبات ولنظارة الاشغال بطلب الافادة عن مقدار الاطيان التي تخلفت شرافي بكل مديرية بوجه القريب وانه وان كان وردت افادات المدريبات ثم ورد كشف بافادة من ديوان الاشغال مؤرخة ٥ يناير سنة ١٨٨٥ غمرة ٦١٨ لكن حيث انه من اللزوم الآن معرفة مقدار الشرافي بوجه التحقيق الذي لم يمكن ولا يمكن زراعته بالكلية بالبيانات اللازمة فقد وجب تحريره تكلم لحي عند وصوله يجري تعيين من يلزم من المساحين والحمد ومن تثق به المديرية من خدمتها لمعاينة ومقاس الاطيان المتخلفة شرافي حقيقة اي التي لم يمكن زراعتها نيلي ولا شتوي ولا يمكن زراعتها صيفي ايضاً بالبيانات اللازمة اسما اسما سواء كانت خراجية لوعشورية او من اطيان الميري المؤجرة كل نوع على حدته وكل ماتم مساحته تؤخذ عنه الجشافي اللازمة اولا فاولا بمعرفة مندوبي مصلحة
- شاهد (احضاره رغماً عنه) — (ر) بينة (ق ١٩٤ شاهد (امتناعه عن الشهادة) : (ر) بينة (ق ١٩٥) قج ٨١ : مخالفات ١٤١ : جنج ١٦٨ جنابات ٢٠٢ شاهد (اعتذاره) — (ر) بينة (ق ١٩٦ شاهد (عذر يمنعه عن الحضور) (ر) بينة (ق ١٩٧ شاهد (تجريمه ورد) — (ر) بينة (ق ١٩٨ شاهد (قاصر) — (ر) بينة (ق ١٩٩ شاهد (غير قادر على التكلم) : (ر) بينة (ق ٢٠٠ شاهد (يمين) — (ر) بينة (ق ٢٠١ : ٢١٠) قج ٧٣ : مخالفات ١٤٢ شاهد (مضمون ورقة مبرية) : (ر) بينة (ق ٢٠٢ شاهد (مستخدم حكومة) : (ر) بينة (ق ٢٠٣ شاهد (انوكانو — محامي) : (ر) بينة (ق ٢٠٥ : ٢٠٦ شاهد (وكيل) : (ر) بينة (ق ٢٠٥ : ٢٠٦ شاهد (زوج) : (ر) بينة (ق ٢٠٧ شاهد (خادم) : (ر) بينة (ق ٢٠٩ شاهد (استجوابه) : (ر) بينة (ق ٢١١ الى ٢١٤) قج ٧٥ : مخالفات ١٣١ الى ١٣٢ شاهد (امتناعه عن الامضاء) : (ر) بينة (ق ٢١٦) قج ٧٨ — ٧٧ شاهد (تلاوة الشهادة) : (ر) بينة (ق ٢١٥ شاهد (مقابل تعطيله) : (ر) بينة (ق ٢١٩ : ٢٢٠ شاهد (انفراده) : (ر) بينة (قج ٧٢ : ١٦٥ شاهد (مواجهته) : (ر) بينة (قج ٧٢ : جنج ١٦٥ شاهد (طى سبيل الاستدلال) : (ر) بينة (قج ٧٣ : ٧٦ شاهد (اسم ولقب) : (ر) بينة (قج ٧٤ : مخالفات ١٤٣ شاهد (اجوبته) : (ر) بينة (قج ٧٦ شاهد (عدم حضوره) : (ر) بينة (قج ٧٩ : ٨٠ : مخالفات ١٣٨ : ١٣٩ : جنج ١٦٦ : ١٦٧ جنابات قج ٢٠٢ شاهد (مرض) : (ر) بينة قج ٨٢ شاهد (مقيم خارج دائرة المحكمة) : (ر) بينة ٨٣ شاهد (استئناف) (ر) جنج ١٨٢ شاهد (اختياري) : (ر) بينة ٦٨ شاهد (عدم اهلية للشهادة) : (ر) عقوبة الجنابات (ق ٤١ شائع (قسمة العقار) : (ر) امتياز (ق ٦٠٢ : شركة

(ثانياً) بيان مقدار الاطيان الخلفة شرقي المقدم عنها الشكوى بوجه التفرغ ما يمكن وبيان نوعها ان كانت خراجية او عشورية والحوض او القبالة الكائنة فيها واسم البلد التابعة لزمائها — الشكيات المذكورة يلزم تقديمها للمديرية التابعة لها الاطيان دون غيرها من المصالح الاميرية في بحر المدة من ٢٠ نوفمبر لغاية اول يناير (الموافق ٢٤ كيهك) من كل سنة ويجب على المديرية ان تعين احد مستخدميه لاستلام تلك الشكيات واعطاء ايصالات بها لاربابها مميّنة فيها تاريخ تقديمها — الشكيات التي تقدم للمدريبات بعد اول يوم يناير (الموافق ٢٤ كيهك) تعتبر لاغية ولا بصير الالفات لها — بصير قيد الشكيات المذكورة اولاً فاولاً حال وصولها للمديرية في دفتر بعد لذلك ويجعل فيه لكل بلد باب مخصوص — في ٢ يناير من كل سنة تأخذ المديرية في تحرير كشف باسماء المتشككين ومقادير الاطيان الفائلين عنها انها شرقي بالبيان كل مركز او قسم وبلد وحوض او قبالة على حدة بحيث يكون في اليوم الخامس عشر من شهر يناير تم تحرير الكشف المذكور والتوقيع عليه من حضرة المدير لاجل تسليمه لمن يتعين من قبل مصلحة التاريخ في اليوم المذكور — وعلى المديرية ان ترسل في اليوم العاشر بالاكثر من شهر يناير لادارة الاموال المقررة كشفاً ببيان عدد الشكيات التي تقدمت لها ومجموع مفادير الاطيان الموضحة فيها بوجه الاجمال بحيث يجعل فيه لكل من الاطيان الخراجية والعشورية والاطيان ملك الميري خانة مخصوصة — ومامورية مصلحة التاريخ بخصوص الشرقي تكون قاصرة فقط على تحقيق الاطيان المقدم عنها الشكيات دون غيرها — فالامل من — تكم الالفات لسير الاعمال المينة في هذا بوجه الدقة والانظام في المواعيد المحددة لها

**شرقي** — { منشور صادر من نظارة المالية في ٩ أكتوبر سنة ٨٦ لعدم المدريبات

بناءً على الملحوظات التي قدمها لنا حضرة مدير عموم التاريخ بخصوص الشكيات المتعلقة بالاطيان التي تخلف شرقي من من قصر درجة النيل قد تراءى لنا موافقة استبدال التعليات الواردة بالمنشورين المحررين من هذا الطرف احدهما بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ٨٥ والثاني بتاريخ ٢ ديسمبر من السنة المذكورة نمرة ٢٢ ونمرة ٢٢ اموال مقررة بما هو ات — ان الاطيان التي تعتبر شرقي وبصير تحقيق مفاديرها لرفع اموالها عن السنة الخاص بها الشرقي التي تكون تخلفت شرقي بسبب قصر درجة النيل ولا يمكن زراعتها لا تبلي ولا شتوي ولا صيفي ويكون تقدم عنها طلب من اربابها في الميعاد وبالكيفية التي ذكرهما الميعاد المحدد لقبول طلبات ارباب الاطيان للحكي عنها يتندي من ١٥ بابه الموافق ٢٤ أكتوبر وينتهي في غايه يوم ٣٠ هاتور الموافق ٨ ديسمبر من كل سنة بحيث ان الطلبات التي تقدم بعد مضي يوم ٣٠ هاتور الموافق ٨ ديسمبر تعتبر لاغية ولا بصير الالفات لها — يلزم ان الاعراض التي تقدم بخصوص الاطيان المذكورة تشتمل البيانات الاتية وهي (اولاً) اسم ولقب الممول مقدم الاعراض (ثانياً) بيان مقدار الاطيان الخلفة شرقي

عموم التاريخ وترد دفاتره للمديرية للمراجعة والتسوية وبالانتهاء ووثوق المديرية بما صار اجراؤه بحر الجداول اللازم بالبيانات اللازمة ويرد للمالية بنتيجة ما صار اجراؤه معطي عليها قرار من هيئة المديرية بما يترأى لها للنظر فيه بحيث انه يصير بذل الهمة في انتهاء المساحة واخذ الجشاني اللازمة عنها فوراً قبل ضياع معالم الزراعة ولكن معلوما ان تعيين المساحين يكون من المرتبين بالميزانية واذا احتاج الحال بالنظر لاهمية بعض اشغال المساحين ظهورات فيصير مخافرة مصلحة التاريخ عن اهمية تعيين من يلزم تطبيقاً لما سبق تحريره بتاريخ ١٣ يناير سنة ٨٥ وفي تاريخه تحرر لباقي الجهات بذلك واعطي الاخطار لمصلحة التاريخ.

**شرقي** — { منشور صادر من نظارة المالية في ١٢ أكتوبر سنة ٨٥

انه بالنسبة لتعدد الشكيات التي حصلت بالعام الماضي من اناس من حيثية ان اطيانهم تخلفت شرقي من قصر درجة النيل وغير ذلك وتأخير العرض منهم للمدريبات عن ذلك الى ما بعد فوات اوان الزراعة وضم الغصولات التالية والشتوية قد حصل بعض ارتباكات نشاء منها تأخير ما هو مستلزم اجراؤه للوقوف على الحقيقة حتى عمت المياه اغلب الاراضي فضلا عن عدم نهو المساحات واخذ الجشاني اللازمة عنها قبل ضياع معالم الزراعة حسبما هو لازم — فلجل منع ما عساه يحصل من هذا القبيل قد استنصب حصول النشرومما لكافة الجهات بان من يتخلف باطيانه شرقي باسباب قصر درجة النيل ولا يمكن زراعتها لا تبلي ولا شتوي ولا صيفي يكون ملزوماً بالاعراض عنها بحضرة مدير الجهة التابعة لها اطيانه قبل بوقت بحيث لا تتجاوز مدة تقديم الاعراض زيادة عن يوم ثلاثين شهر كيهك القبطي بكل سنة الموافق لاول شهر يناير ومن يتأخر عن ذلك الميعاد لا تسع له دعوى بعد — وعلى المدريبات تحرير جداول وتقديمها للمالية بالبيانات الكافية بيمعاد لا يتجاوز العشرة ايام للنظر فيها واجراؤها ما يلزم — وفي تاريخه تحرر للمدريبات والمصالح ومن لزم بما ذكر ولزم تحرير — تكم للمعلومة مع اعلانه لكافة عموم وفروع جهنكم لمعلوماته واتباع الاجراء بهتضاء.

**شرقي** — { منشور صادر من نظارة المالية في ٣ ديسمبر سنة ٨٥ لعدم الجهات عن الاجراءات اللازم اتباعها بشأن الشكيات المتعلقة باطيان الشرقي وهو المحاكاً للمنشور الصادر من هذا الطرف في ١٢ أكتوبر سنة ٨٥ نمرة ٢٢ (اموال مقررة) المختص بتقديم الشكيات فيما يتعلق بالاطيان التي تخلف شرقي لزم إصدار التعليات الآتية بايضاح الطرق اللازم اتباعها للعمل بمنقضى المنشور المحكي عنه يلزم ان الشكيات التي تقدم بخصوص الاطيان الشرقي تشمل البيانات الاتية وهي (اولاً) اسم ولقب الممول المتشكك

المقدم عنها الشكوى بوجه التقريب ما امكن و بيان نوعها ان كانت خراجية او عشورية و المحوض او القبالة الكائنة فيها واسم البلد التابعة لزمائها — الاعراضات المذكورة يلزم تقديمها للمركز او القسم التابعة له الاطيان دون غيره من المصالح الاميرية و يجب على مأمور المركز او ناظر القسم ان يعين احد مستخدمي القسم او المركز لاستلام تلك التشيكات واعطاء ابصالات بها لاربابها ميئنا فيها تاريخ تقديمها بدون تاخير — بصير قيد التشيكات المذكورة اولا بآول في حال وصولها للمركز او القسم في دفتر بعد لذلك و يجعل فيه لكل بلد باب مخصوص منقسم على ثلاثة خانات احدهم لمقادير الاطيان الخراجية والثانية للعشورية والثالثة للاطيان ملك المديري المؤجرة — في يوم اول كهك الموافق ٩ ديسمبر صباحا يجري القسم والمركز تفقيل دفتر فيودات التشيكات بواسطة جمع المقادير الواردة بباب كل بلد والتفقيط عليها ووضع تاريخ التفقيط ثم يعمل في ذات الدفتر بآب اجمالي ببيان مقادير كل بلد ونوعها خراجية كانت او عشورية او بالاجار من اطيان المجري و بصير تفقيل هذا الباب بالتفقيط والختم عليه من ناظر القسم او مأمور المركز وفي غيابه من احد معاوني القسم او المركز القائم مقامه ثم يستخرج بمعرفة القسم او المركز كشف على تختين عن كل بلد من واقع الوارد بالدفتر المذكور شامل بيان اطيان كل حوض او قبالة واسما اربابها على حديثها وعلى حسب انواع الاطيان كل نوع في خانة مخصوصة وكشف اجمالي يتحرر على تختين ايضا عن عموم المركز او القسم ببيان مقدار اطيان كل بلد على حسب انواعها — يجب على القسم او المركز متى انتهى تفقيل الدفتر وتجرير الكشوفات اللازمة من ان يرسل للمديرية الكشوفات المحكي عنها مرفوقة بذات الاعراضات المقدمة من اصحاب الاطيان بحيث ان تكون جميع الاوراق المذكورة بالمديرية قبل يوم ٣٠ ديسمبر الموافق ١٢ كهك اما الدفتر فيصير حفظه بالقسم او المركز بغاية الصيانة لطلب الاستكشاف منه عند اللزوم — على المديرية في حال وصول الكشوفات والاعراضات المذكورة اليها ان تبادر باجراء مراجعة الوارد بالكشوفات على ذات الاعراضات ثم تحرر بعد ذلك كشفا اجماليا عن عموم المديرية ببيان مقادير اطيان كل قسم او مركز وانواعها وعدد البلاد المدم منها التشيكات وترسله لادارة الاموال المقررة قبل يوم ٣٠ ديسمبر ٢٢ كهك — اما ذات الكشوفات والاعراضات فيصير ابقاؤها بطرفها لتسليم نسخة من الكشوفات مع ذات الاعراضات لمن يتعين من مصلحة الناربغ تحقيق الشرائي المذكور والنسخة الثانية من الكشوفات تحفظ بالمديرية للمراجعة منها عند الانتضاء — ومأمورية مصلحة الناربغ بخصوص الشرائي تكون فاصدة فقط على تحقيق الاطيان المقدم عنها التشيكات دون غيرها — على المديرية تبليغ هذا المنشور لمن يلزم من مستخدميها لاجراء مقتضاة ولصيارف البلاد حتى يعرفهم بصير ثلاثه على العمد والمشاخ والاوامالي لمعلوماتهم ما به ومن طيه عدد نسخة منه فالامل من تكم الالفات لتمشية الاعمال المينة فيه بوجه الدقة والانتظام

شرقي — { هذا ما كتب من رئاسة مجلس النظار الى نظارة المالية بتاريخ ١٩ صفر سنة ١٣٠٦.

( ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨ ) نجدة ٢٨٢

ان بعض ارباب الاطيان سواء كانوا بالرجة الجري او بالاقاليم الوسطى او بالرجة النيلي تطلبوا من الحكومة بعض بتذاكر رسمية والبعض بتلفرافات ري ارض الشرائي التي لا تملوها مياه النيل من اطيانهم بواسطة الاالات بخارية كانت او غيرها بشرط ان الحكومة تتجاوزهم عن نصف مال هذه الاراضي ولا ارسلت هذه الطلبات لنظارة الاشغال العمومية للنظر فيها وابداء اراءها بشأنها وردت افادة بتاريخ ٩ أكتوبر الحاضر لنظارة الداخلية من جناب الكوارتيل روس مغتنى عموم الري اوضح فيها ان حالة الري بالنظر المصري قد تغيرت تغيرا ظاهرا من عهد انشاء الترع الجديدة في داخلية المديرية وامتدادها الى الاراضي البعيدة عن مجرى النيل ووضع الاالات البخارية الزائرة عليها وعلى النيل وبن الري بالراحة في زمن الفيضان يتم في الغالب عندما يصل النيل بمقاييس الروضة ١٩ ذراعاً ما عدا مساحة عظيمة وهي السواحل والمجراثر من الحروسة الى القناطر الجبرية ومن القناطر الجبرية على فرع دسباط الى بها وعلى فرع رشيد الى ثم المخطاطة لا تروى بالراحة الا من ترع مخصوصة عندما يبلغ النيل ٢٢ ذراعاً بمقاييس الروضة ولكن هذه المساحة المرتفعة مخصصة على الري المنتظم بالالات البخارية فارباب هذه الاطيان مع استحصال على الري المنتظم بالالات البخارية كما تقدم وتنبههم بهذه الواسطة المتوفرة لديهم بالمياه صيكا وشناء ونيلاً ما زالوا متمسكين بالمادة القديمة وفي طلب رفع نصف الضريبة في نظير الري النيلي بالالات فهذا الطلب على ما يرى جنابه ليس في حله لانه مع حسن موقع اطيانهم بالنسبة لجوارعها جري مياه النيل وقيام الترع الصينية وتكميلها من الانتفاع بها دوماً بالالات البخارية على تلك الصفة فان ضريبة اطيانهم في مثل ضريبة الاطيان التي في داخلية المديرية البعيدة عن مجرى النيل والترع الصينية ولا تروى الا في زمن الفيضان — ومن جهة اخرى فان ارباب الاطيان البعيدة عن مجرى النيل والترع الصينية يضطرون دائماً لانغار اطيانهم بالمياه زمناً طويلاً في زمن الفيضان قبل زرعها شتوياً لتبقى بها المادة المحبوبة لغاية ابريل اذ لا يمكن الحصول على مياه لشتيتها في زمن الشتاء ويشكون دوماً من قلة محصولها بخلاف الاطيان الواقعة على مجرى المياه الصينية فان اربابها يستوفونها في اي وقت ارادوا وعصلاهم جيدة ولا يشكون منها ابداً — وعلى هذا يرى جنابه ان طلبات رفع نصف الضريبة نظير الري النيلي بالالات في جميع الاطيان الرواتب لا تقبل مطلقاً وهذه الاطيان الرواتب هي كما يأتي (اولاً) اطيان الرجة الجري (ثانياً) الاطيان التي تزرع صيفاً على التربة الابراهيمية (ثالثاً) اطيان مديرية الفيوم (رابعاً) اطيان السواحل على العموم (خامساً) اطيان مجراير الغير المتصلة بالبر (سادساً) الحوش المعدة لزراعة التين والنبس وبعيدة عن السواحل — وانه لم يبق بعد هذه الانواع الا اطيان الحيطان فاطيان الحيطان ترفع كل اموال ما يختلف شراطي منها اذا بقي شراطيها طول زمن الشتاء واما اذا رواء اربابها بالالات فيمكن رفع نصف ماله فقط ولكن على شرطين (الاول) اذا كان ري الاطيان بالراحة مستعدراً ولم تكن مجاورة لمواطي بها مياه واربابها يروونها بالالات وخصوصاً البخارية (الثاني) ان تكون الاطيان رملية بالجبال عالية عن درجة الفيضان — فرفع نصف المال على الشرط الاول يكون مرحلة من قبل الحكومة ورفع على الشرط الثاني يكون حقا واجباً — وانه وان كان جنابه لم يحصل على معلومات من نظارة المالية ولا من ادارة عموم الناربغ عن اساسية رفع المال كله او نصفه على حسب الاحوال ولكنه يفكر انما تخضع في سببين — السبب الاول لرفع المال بالكامل هو نظير الامتياز من الحصول الشتوي — والسبب الثاني لرفع نصف المال هو نظير ما ينته ارباب الاالات على ري ارض مرتفعة طبعها رملية او ما ينته على ادارة الاالات لري اطيان شراطي من مصارف زائدة عن العادة لارتفاعها كان يضطرون لادارة الامنية بغية على غير استعداد ولكن هذه الحالة الاخيرة لا تحصل الا نادراً جداً اي سنة واحدة في كل عشرين — ثم ان الرجة الثاني لا يشمل مطلقاً الذين من عاديهم استمرار ادارة الامن في جميع النصول وقرر عليهم نصف مال على الدوام من اجل ذلك — وباحالة النظر فيما ابداه جناب مبنش عموم الري على اللجنة المالية اعطى منها راي تاريخه ١٦ أكتوبر الحاضر بالموافقة على

شرقي — { صورة ما تحرر من رئاسة مجلس النظار  
لنظاري الاشغال العمومية والمالية بتاريخ

١٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٦ (١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٨)

اطلع مجلس النظار في جلسته المتعقبة يوم السبت ٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٦ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨) على المذكرة والمجدول المقدمين من نظارة المالية التي اوضحت فيها مقدار الخسائر التي تكبدتها الحكومة منذ عشر سنوات باسباب الشرائي واستلفتت انتظار المجلس لاتخاذ التدابير والطرق اللازمة لوقاية النطر من اضرار الشرائي في المستقبل وفي الحقيقة ونفس الامر ان هذه المسئلة من اعظم المسائل المحيطة على الحكومة ان تعني بها وتجعلها نصب عينها حتى تتوصل لحلها لان ترك الحالة على ما هي عليه هو ترك البلاد معرضة دائما لخطر الفقر والضرورة وماليها في حالة الارتباك وعدم الثقة وحيث ان الاموال التي جبرت الحكومة على ان تنجز عنها بسبب ما حدث من الشرائي في سنة واحدة وفي سنة ١٨٧٧ كانت مبلغا وقدره ١١٢٠٠٠٠ جنيه وهذه ليست هي الاول والاخير بل لا يبرسن ولا سستان ولا ثلاثة الا ويحدث في خلالها سنة شرائي بل ان السوابق دلت على حدوث ستين متواليين شرائي وهذه الحالة اذا وزعنا ما تنكبته الحكومة من الخسائر المالية بسبب هذا الشرائي على السنين نجد تقريبا انه يخص السنة من مائتين الى مائتين وخمسين الف جنيه وهذا غير ما تنكبته الاهالي من الخسائر الفادحة وما يتحملونه من الضلك العظيم ومحصل الامرانها يبلغ ما تصرفه الحكومة في هذا السيل لا يعد شيئا بالنسبة لعظم الضرر المراد ازائه وجسامته الفائلة المفسود حصولا وبناء على ذلك قد قرر المجلس تكليف نظارة الاشغال بان توجه كل انظارها وافكارها نحو هذه المسئلة الهمة والمبادرة بخصها فحشا مدقفا والبحث عن اسهل واحسن طريقة بها يمكن ان تتوصل لرفع مضار هذه الفائلة الدائمة ويسرع بعرضها على المجلس وحررنا هذا الرقم تبليغا لهذا القرار وفي تاريخه اعطي الاشعار اللازم بذلك لنظارة ...

شرقي — { منشور صادر من نظارة المالية في ١٠ يناير سنة ٨٩ (١٠ جمادى الاولى سنة ١٣٠٦)

لمدبريات قبلي عدا اليوم ولكل من سعادة الياس باشا واحمد باشا نشأت ماموري مراقبة تحقيق الشرائي باجراء ما فيه الضبط والدقة في تحقيق الاطيان الشرائي وهو

لقد علم ما وردت به افادة نظارة الاشغال المؤرخة ٧ يناير سنة ٨٩ بمذ ١١٣ ان الطلبات التي تقدمت عن الاطيان الشرائي بمدبرية الجيزة بها تغال عن الحقيقة وداخل فيها كليات كبرى من الاراضي التي زرعت نباريا بالآلات حتى التي من عاداتها ان تزرع نباريا بالآلات في السنين ذات النيل العالي وتدفع اموالا كاملة دولما وتحرر في تاريخه محضرة المدير بما اقتضى نحو ذلك واستلغات نظر حضرتكم ايضا نحو هذا الامر ومراعاة اجراء ما فيه الضبط والدقة حال التحقيق والمساحة لعدم ادخال شيء من المعتاد ربه بالآلات ضمن المقتضي رفع نصف ضريبة عنه اقتضى تحريره للعلومية واجراء مقتضاها

ما رآه جنابه المنتش الربا اليه ويعرض هذه المسئلة على المجلس في جلسته المتعقبة يوم الاثنين ١٧ صفر سنة ١٣٠٦ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٨) ننذر الموافقة على ما ذكر بمعنى ان اطيان الوجه البحري والاطيان التي تزرع صيفيا على التربة الابراهيمية والاطيان مدبرية اليوم والاطيان السواحل على العموم والاطيان الجزائر الغير المتصلة بالبر والاطيان المحوش المعدة لزراعة التباري والنصب وبعدة عن السواحل لا يتبل عنها رفع شيء من الضريبة اما ما عدا ذلك من اطيان الوجه القبلي الذي يتحقق انها شرائي وتقومون اربابها برهبها بالآلات فهذه بعد الوثوق بحالتها ترفع نصف ضريبةها مع ذلك فان الحكومة مخيرة في رفع او عدم رفع نصف الضريبة عنها على حسب ما يظهر من تحقيق حالتها وبناء عليه لزم تحريره لاجراء مقتضى ما ننذر — وقد نشرت نظارة المالية هذا القرار الى الدبريات والمخانات وامرهم باتباع العمل على ما اقتضاه

شرقي — { صورة ما كتب من رئاسة مجلس النظار  
لنظاري المالية والاشغال في ٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٦ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٨)

بالمجلس المتعقد يوم الخميس ٤ ربيع الاول سنة ١٣٠٦ (٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨) تحت رئاسة المحضرة الفخيمة المحذوبة اعيدت المذاكرة في مسالة ما يجوز وما لا يجوز رفع ماله على طرف الحكومة من الاراضي التي لم تعلقها مياه النيل في هذه السنة وتليت المذكرة السابق تقديمها في هذا الشأن من نظارة الاشغال العمومية في ١٩ أكتوبر سنة ٨٨ وبعد المداولة تقرر تعديلا وتنجها لقرار المجلس الصادر في ١٧ صفر سنة ١٣٠٦ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٨) ما هو ان (اولا) اطيان الوجه البحري على العموم لا يرفع عنها شيء من الاموال الا في بعض احوال استثنائية يقرها ناظر المالية

(ثانيا) كافة الاطيان الواقعة على ضفتي تربة الابراهيمية (١) (ثالثا) اطيان مدبرية اليوم (١) — (رابعا) اطيان السواحل على العموم (٢) (خامسا) اطيان الجزائر الغير المتصلة بالبر (٢) (سادسا) المحوش المعدة لزراعة التباري والنصب وهي بعيدة عن السواحل المتزرع من اراضيها لا يرفع عنه شيء اما الغير المتزرع منها فيرفع ماله واذا تحقق ربي شيء منها بالآلات مما لم تعلقه مياه النيل فهذا يرفع عنه نصف المال (سابعا) اطيان المحضان ترفع كل اموال ما يتخلف شرافيا منها اذا بقي شرافيا طول زمن الشتاء واما اذا رواه اربابه بالآلات بسبب عدم علو مياه النيل عليه فيرفع نصف ماله فقط (ثامنا) ان رفع نصف الضريبة لا يكون الا بعد الثبوت الكافي على انه صاروري ارضها بواسطة الآلات بمعرفة المدبرية بالاتحاد مع رجال الهندسة ولا يتبل باي حالة كانت رفع نصف الضريبة الا بتصديق وانذار من نظارة الاشغال — وكذلك صار اطلاع المجلس على صورة العمليات المراد اصدارها من نظارة المالية عن مساحة الاطيان الشرائي المشتملة على خمسة وعشرين مادة واقر عليها مع تحديد ميعاد اول ابريل سنة ٨٩ لانقائهم اجراء المساحة وبناء عليه لزم تحريره لاعتقاد الاجراء حسب ما قرره المجلس بخصوص ما يرفع وما لا يرفع ماله والعمليات التي يلزم اتباعها في اعمل مساحة الاطيان الشرائي

(١) لا يرفع عنها شيء من الاموال كلية

(٢) ما يوجد منها غير متزرع يرفع ماله واذا تحقق ربي شيء بالآلات ما لم تعلقه مياه النيل فهذا يرفع نصف ماله

في امثال مؤلاء الامر مفوض (٢) (ثالثا) ضرورة ضبط العمل كلفت سعادات المديرين ان يتخيلوا كبار العمدة المشهورين الذين يعرفون القزاة ويؤمل فيهم الصداقة لك المسألة المهمة ومع تكرار التشديد عليهم لم يزالوا يرونها بعدم الاهمية ويتضررون من المشقات والمبيت في البلاد ليالي كثيرة ولذلك يتكون العمل قبل انتهاء اليوم ويقام عمله والتختم عليه ويرتكبون على الختم في اي وقت ومع الكتابة من ماموري الفرق فسعادة المدير يشدد على العمدة بلزوم مداومتهم وبعدهم بان يغيرهم كل خمسة عشر يوما ومع ذلك لم يثنوا بمراكزهم ولولم يكونوا جميعهم بهذه المثابة لكن الضرورة داعية لاستمرارهم مع الاركية تبارا ولبلا فمع الاستحسان تصدر الاوامر للمدبريات بان من يتساهل او يتاخر ممن ذكروا يجري تجازيهم بخوفهم واستقامتهم ومع ذلك الامر مفوض (٤) (رابعا) التفقيط بكل اسم على عدد مساحته بالعربي كما في المادة الثالثة عشرة من التعليمات موجب لزيادة عمل ولعدم نورانية دفاتر المساحة وعدم سهولة جمعيتها ومع كونها بخط المساح فالتفقيط على اسم لي اليوم فدن وعدد مساحات والختم عليه من معاون المساحة والعمدة وباتي عل الفرقه نرى كفايته تسهيلات للعمل ونظامته ومع ذلك الامر ما يرى (٥)

(١) فيما تضمنه التقرير الثاني الرقم ١٠ يناير سنة ٨٩ غرة ٢ وما تراءى نحوه عن الاوجه الواردة به (٦)

(اولا) انه مجال مرورنا بمجال قسم انبوب الناح مديرية اسبوط وجدنا جملة اهالي من نواحي بني مر وبني زيد والطوايه مستاجرين اطيان من ملاكها وزرعوها ذره تباريا بشروط ايجار الفدان ١٨٠ قرشا ونصف الذره لصاحب الارض والبعض من ذات الاطيان المذكورة اعطى للمستاجرين لزراعتهم شتويا بشروط ثانية وهي لصاحب الارض خمس الزرع وعليه خمس المال سعر الضريبة ١٢٥ قرشا والمزارع بأخذ اربعة اخماس الزرع وعليه نظيرها من المال كما الضريبة المذكورة واخرين مستاجرين بشروطات في اطيان اخرى باقل واكثر مما ذكر من الاجار وفي صنف الذره وفي الزراعة الشتوية وري اطيان النباري الهكي عنها ان كان في زمن النيل على الذره او بعد النيل للزوم الشتوي هو بالالات (شواذيف) بمعرفه المستاجرين بدون تكليف الملاك وبني ومعلوم ان الاطيان المعتاد زراعتها تباريا في العاليه المأ مونة من الغرق زمن النيل العالي حتى لو كان زائدا فوق العادة فيضرفون جهدهم في وقايتها من الغرق خوفا من تلف

(٢) القلط في كل الاحوال مردود وخصوصا اذا كان صادرا عن اناس اميين وما اجرته المديرية فهو خارج عن الحق والعدل ولذلك يلزم قبول هذه الطلبات وتصحيحها حسب الورد بالمكلفات في اثناء المساحة

(٤) يلزم التشديد على اولئك العمدة بمداومتهم واستمرارهم مع الاركية وقيامهم بتادية واجبات ماموريتهم حسب التعليمات وتوقعهم بان من يتاخر او يتساهل يجازي

(٥) لا بأس من الاكتفاء بالتفقيط بدفتر التصوير على اجمالي كل يوم فدن وعدد مساحات والختم عليه من متدري الركاب اما دفتر التبييض فيكون التفقيط به على متضى التعليمات

(٦) عما تراءى لزوم اتباعه

(صورة ما كتب للمدبريات قبلي عدا اليوم ولكل من سعادة الياس باشا ونشأت باشا في ١٦ يناير سنة ٨٩) تقدم لطرفنا تقريران من سعادة الياس باشا مامور مراقبة سيرة مساحة وتحقيق الشرقي بمدبريات المحيظة وبني سوبف والمنايا واسبوط احدها مؤرخ ٩ يناير سنة ٨٩ نمرة ١ والثاني مؤرخ ١٠ منه نمرة ٢ اشتملا على بيان ما تراءى لسعادته حال مروره بمدبرية اسبوط ومناظرته اعمال مساحة الشرقي بتسمي انبوب واسبوط وبيان الاوجه التي تراءت لسعادته وما رأينا وجوب اتباعه نحو كل منها كما سيأتي — فيما تضمنه التقرير الاول المؤرخ ٩ يناير سنة ٨٩ نمرة ١ وما تراءى نحوه عن الاوجه الواردة به (اولا) المادة الاولى من صورة التعليمات المدرجة بقرار مجلس النظار المؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ٨٨ بخصوص الشرقي مقتضاه ان الذين لم يقدموا طلباتهم لغاية ٢٠ هاتور ٨ ديسمبر تعتبر طلباتهم لاغية ولا يلتفت اليها وقد وجدنا في دفاتر المساحين بالفرق الموجودة بالنسبة السابق ذكرها اسما الأشخاص الذين لم يقدموا طلباتهم ومؤشر امامهم انهم بدون طلب وموضحة مفادير مساحاتهم ومثبتة شرقي وبلاستقامتهم من ماموري الفرق عن اسباب ذلك قالوا ان مساحة القبائل الشرقي جميعها كلاله تجبرهم ان يبينوا مفردات اسما ارباب القبالة جميعها ومفادير اطيانهم كما التكليف ويوضحون عن ارباب الطلبات وعن الذين لم يطلبوا اذ يوجد مهاجرون بمواشيم واخرون تاخروا وكانت اطيانهم بوسط القبائل ولم تكن على ان ما يجري على غيرهم يجري عليهم فضرورة مساحة الكلاله جبرت العمال على توضيح اسما واطيان الذين لم يقدموا طلباتهم (١) — وحيث ان ثبوت قيد اسما واطيان اولئك بدفاتر الحكومة والافرار منها على انها شرقي مع عدم تقديم طلبات يعارض مانص بالقرار المشار اليه من حيث عدم الفائه ولا الالتفات اليه يعني محوه وعدم معرفته بالكيفية اما اثباته بالصقة التي يجرونها على الحكومة بدفاترها الرسمية ان لم نقل انه كاستندات فانه يظهر عدم المساواة وخصوصا ان الذين لم يقدموا طلباتهم هم الفقراء ولو سكنوا ماذا يعمل في سداد المال ايس يؤول الامر لبيع اطيانهم الامر في ذلك لتفانكم سواء استحسن منع مساحة الكلاله بالكيفية وان تكون المساحة فاصرة على الذين قدموا طلباتهم وعدم ذكر الاخرين قطعيا وتكون الدفاتر نظيفة منهم او ما يستحسن لدى تفانكم هو المبيع (٢) (ثانيا) يوجد أشخاص قدموا طلباتهم بعضهم اوضح في طلبه اسم قبالة غير الموجود فيها اطيانه بنوع غلط من كاتب التذكرة لان صاحب الطلب لا يعرف القزاة والبعض باقل عما في تكليفه غلط ايضا والمديرية اعتبرت الاول لاغيا وفي الثاني ما كان زيادة لاغيا وعادوا ثانيا يطلبون التصحيح — ماذا يكون

(١) عما تراءى لزوم اتباعه نحو كل منها لاجل الموازنة على مربوط زمام القبائل التي تكون جميعها شرقي لا بأس من استمرار العمل حسبها ومجار بايضاح الذين قدموا طلبات والذين لم يقدموا بحيث يتراعى جيدا ان هذا الاجراء يكون فاصرا على القبائل التي تكون جميعها شرقي وبين ذلك بالكثيرة التي ترسل لنظارتي الاشغال والملاية حتى ينظر في ذلك (٢) عما تراءى لزوم اتباعه

- شرب — ٠ (ر) بيع مجلة ١٤٣ — ٠ شركة الاباحة  
(مجلة ١٢٦٢ — ٠ خبير (ق ٢٣٨)  
شرب خاص — ٠ (ر) حجر (مجلة ٩٥٥)  
شرط — ٠ (ر) خيارات  
شرط الاعارة — ٠ (ر) عارية  
شرط الابداع — ٠ (ر) امانة (مجلة ٧٧٣ : ودیمة  
شرط البيع واوصافه — ٠ (ر) بيع  
شرط الحكم — ٠ (ر) قضاء — احكام  
شرط الحوالة — ٠ (ر) حوالة (مجلة ٦٨٤ — حوالة  
شرط الدعوى — ٠ (ر) دعوى (مجلة ١٦١٦ — ٠  
تقديم الدعوى  
شرط الرهن — ٠ (ر) رهن (مجلة ٧٠٨)  
شرط مرخص بتملك الشي الموهون او التصرف فيه  
— ٠ (ر) رهن (ق ٧٩)  
شرط الشفعة — ٠ (ر) شفعة (مجلة ١٠١٧)  
شرط الشهادة — ٠ (ر) بينة — شاهد  
شرط الصيد — ٠ (ر) شركة الاباحة (مجلة ١٢٩٥)  
— ٠ صيد  
شرط القسمة — ٠ (ر) قسمة (مجلة ١١٢٣ — ٠  
شركة مدنية  
شرط الكفالة — ٠ (ر) كفالة (مجلة ٦٢٨)  
شرط المضاربة : (ر) شركة المضاربة (مجلة ١٤٠٨)  
شرط الوكالة — ٠ (ر) وكالة — توكل  
شرط متفق عليه في عقد نكاح التجار — ٠ (ر) نكاح  
شرط متعارف — ٠ (ر) بيع (مجلة ١٨٨)  
شرط الهبة — ٠ (ر) هبة (مجلة ٨٣٧ : ٨٥٦ : هبة  
شرطية — ٠ (ر) تعهدات مترتبة على توافقي  
المتعاقدين (ق ١٢٨ الى ١٤٣)  
شركة — ٠ (مجلة) في انواع الشركات

## المقدمة - في بيان بعض اصطلاحات فنية

(م) ١٠٤٥ الشركة في الاصل هي اختصاص ما فوق الواحد بشي وامنيارم به لكن تستعمل ايضا عرفا واصطلاحا في معنى عقد الشركة الذي هو سبب لهذا الاختصاص فنقسم الشركة بناء على هذا الى قسمين

## (الاول شركة الملك)

وتحصل بسبب من اسباب التملك كالاقتناء والانتهاج

الذرة لانه معلوم ان ري وجه قبلي ليس كري وجه بحري من حيث انتظام الري من الترع والساقى والى وجه قبلي مضطرون لزراعة النباري الذي عليه مدار مؤنتهم السنوية وهو انتفع لم من اصناف غلال الشنوي في المؤنة ولذلك تكون امان الاطيان اللاتقة لزراعة النباري الذي عليه المعول مخسنة عن اثمان اطيان الحيطان والمحوش المعلة لزراعة الشنوي المعتاد ربحا بالراحة من الحيطان لبعضها وعلى اي الحالين ان كانت زرع نباريا وخالية الان من الزرع او متزعة شنويا موضع نباري فصاحبها اخذ الفائدة منها وفي الايجار ونصف المحصول من الذرة وبالقليل يوازي قيمة المال طاقين وفي سنة ٨٩ ستعداد زراعتها نباريا كالعادة ان قسر النيل اوزاد وعلى هذا فيكون المالكون المذكورون ما تكيدوا تعبلا ولا صرفوا مصاريف ولا تحملوا خسائر فابضا يلزم ان الحكومة لا تتكبد ضررا من قبيل المال ولا يكون في ذلك ظلم على ارباب تلك الاطيان فيجب فكنا نرى مع الاستحسان لدى فحانكم عدم لزوم مساحة الارض التي كانت متزعة نباريا في زمن النيل الموجودة اثاره ظاهرة بعموم السواحل او بالجزائر واعتباره ربا ومع ذلك الامر ما تروونه فحانكم وهو المنع (٧) (ثانيا) المادة السادسة عشرة من التعليمات بالقرار المشار اليه يقضي ان ابتداء المساحة يكون من اول يناير ٢٤ كهك ونهايتها اول ابريل ٢٤ برهات فيعد هذا المعاد يوجد اطيان من الجزائر والسواحل المخططة والمحوش وبالحيطان والبعض يصير حفر ابار له بالمحوش والحيطان والبعض حسب رطوبة النشع التي توجد في الجزائر والسواحل المخططة بحري زراعتة اصناف مقات وخضار وذرة صيفي وحيث تكون الزراعة في اوائل برموده الموافقة لشهر ابريل وتستوي وتنتهي محصولاتها لغاية ايب الموافق شهر اغسطس سنة ٨٩ على ان تلك الاطيان تكون دخلت ضمن الشراقي مخلوها الان وشهري امشرو برهات من الزرع وانتهت دفاترها وتقدمت للمديرية واعتبرت شراقي ماذا يكون في امر مثل ذلك اذ لا يبعد على الاحالي انه متى انتهت مساحة الشراقي من بلادهم واخذت عنها جيشالي يباشرو استعداد الارض للزراعات السابق الذكر عنها الامر ما تروونه (٨) — اقتضى تحرير للمعلومية بذلك واتباع الاجراء بمديريةكم بحسب ما توضح وتباريجه بعك بصورة هذا لكل من سعادة الباشا الموما اليه ولسعادة احمد نشأت باشا

شراقي — ٠ (ر) صراف (منشور غرة ٩ — ٠ اطيان زراعية — مال

(٧) هذه الاطيان لا تدخل ضمن الشراقي ولا ضمن المروي بالالات الذي يرفع عنه نصف الضريبة كما انه بتاريخ ١٠ يناير سنة ٨٩ تحرر للمديرية بان الاراضي المعتاد ربحا بالالات حتى في السنين ذات النيل العالي لا تدخل ضمن المنقضي رفع نصف اماله  
(٨) ما ذكر عنه سعادة الياس باشا في هذه المادة لا دخل له في عملية مساحة الشراقي التجارية الا ان بل تجري كما هي عليه بدون التناث لهذه المسئلة بان ابتداء زراعة الخضارات وسائر الزراعة الصيفية تكون بعد انتهاء مساحة الشراقي انما اللازم والحالة هذه على حضرات المديرين انه عند موسم هذه الزراعة تجري المعاينة عليها ويوقتها يترتبها فرق مساحة مخصوصين لمنازلها وضبطها وتقدم دفاتر تعرضة عنها



## ملحوظات

النوارث واختلاط المالكين (م) ١٠٦٥ الاشتراك الودعاء المتعديين في حفظ الودعة من قبيل الشركة الاختيارية اما اذا هبت الريح والفت جبة احد في دار مشتركة فشركة اصحاب الدار في حفظ هذه الجبة تصير من قبل الشركة المجبرية (م) ١٠٦٦ شركة الملك تنقسم ايضا الى قسمين شركة عين وشركة دين (م) ١٠٦٧ شركة العين الاشتراك في المال المعين والموجود كاشتراك اثنين شائعا في شاة او في قطاع غنم (م) ١٠٦٨ شركة الدين الاشتراك في مبلغ الدين كاشتراك اثنين في قدر كذا فترشا في ذمة انسان

### ( الفصل الثاني - في بيان كيفية التصرف في الاعيان المشتركة )

(م) ١٠٦٩ كيفما يتصرف صاحب الملك المستقل في ملكه يتصرف ايضا في الملك المشترك اصحابه بالاتفاق كذلك (م) ١٠٧٠ يسوغ لاصحاب الدار المشتركة ان يسكنوا فيها جميعا لكن اذا ادخل احد اجنبا الى تلك الدار فلا اخر منعه (م) ١٠٧١ يجوز لاحد اصحاب المخصص التصرف مستقلا في الملك المشترك باذن الاخر لكن لا يجوز له ان يتصرف تصرفا مضرا بالشريك (م) ١٠٧٢ ليس لاحد الشريكين ان يغير الاخر بقوله له اشترحتني او يعني حصتك غير ان المثل المشترك بينهما ان كان قابل القسمة والشريك ليس بغائب يقسم وان كان غير قابل القسمة فلها التمايز كما تأتي تعديلاته في الباب الثاني (م) ١٠٧٣ الاموال المشتركة شركة الملك تنقسم حاصلاتها بين اصحابها على قدر حصصهم فاذا شرط احد الشريكين في المحيوان المشترك شيئا رائدا على حصته من لبن ذلك المحيوان او نتاجه فلا يصح (م) ١٠٧٤ الاولاد في الملكية تتبع الام مثلا اذا كان لواحد حصان فعلا على فرس اخر فالنلو المحاصل لصاحب الفرس كذلك اذا كان لواحد حمام ذكر ولاخر انثى فالذراخ الحاصلة منها لصاحب الانثى (م) ١٠٧٥ كل واحد من الشركاء في شركة الملك اجنبي في حصة الاخر ليس واحدا وكلا عن الاخر فلا يجوز تصرف احدهما في حصة الاخر بدون اذنه لكن كل واحد من اصحاب الدار المشتركة يعتبر صاحب ملك مخصوص على وجه الكمال في السكنى وفي الاحوال التابعة لها كالدخل والمخرج مثلا لاحد الشريكين في البرذون اذا اعاره او اجره بدون اذن الاخر وتلف في يد المستعير والمستاجر فلهذا الاخر ان يضمه حصته كذلك اذا ركب احدهما البرذون المشترك او حمله بلا اذن يكون ضامنا حصة الاخر وكذا اذا استعمله مدة فصار مهزولا ونقصت قيمته يكون ضامنا نقصان قيمة حصته اما احد الشريكين اذا سكن مدة في الدار بدون اذن الاخر فهو ساكن في ملك نفسه فيها المجبة لا يلزمه اعطاء اجره لاجل حصة شريكه ولا يلزمه ايضا ضمان لو احترقت مدة الدار بلا تعد (م) ١٠٧٦ وبزراعة احد الشركاء في الاراضي المشتركة لا صلاحية للاخر في طلب حصته من المحاصلات على عادة البلدة مثل ثلث اربع لكن اذا نقصت الارض بزراعة فله ان يضم الشريك الزارع قيمة نقصان حصته (م) ١٠٧٧ احد الشريكين اذا اجر لآخر المال المشترك وقبض الاجر يعطي

### ( الثاني شركة العقد )

وتحصل بالاجاب والقبول بين الشركاء وتأتي تفصيلات القسمين في بابها المخصوص وسوى هذين القسمين شركة الاباحة وهي كون العامة مشتركين في صلاحية التملك بالاخذ والاحراز الاشياء المباحة التي ليست في الاصل ملكا لاحد كالماء (م) ١٠٤٦ القسمة عبارة عن التقسيم تعريتها وتفاصيلها يأتي في بابها المخصوص (م) ١٠٤٧ المحاط عبارة عن الجدار والطينة والمجيت (وهو ما يعمل من الاغصان) جمعه حيطان (م) ١٠٤٨ المارة كالعامه عبارة عن المارين والعابرين في الطريق العام (م) ١٠٤٩ القناة بفتح الفاء مجرى الماء تحت الارض فسطلا او ساقا تجمع على قنوات (م) ١٠٥٠ المسناة بيم مضبومة وسين مفتوحة ونون مشددة الحمد والسديني في وجه الماء وحافات فوهات الماء جميعها منبئات (م) ١٠٥١ الاحياء عبارة عن التسمير وجعل الاراضي صالحة للزراعة (م) ١٠٥٢ التسمير وضع الاحجار وغيرها في اطراف الاراضي من واحد لاجل ان لا يضيع اخر يده عليها (م) ١٠٥٣ الاتفاق عبارة عن صرف المال ومخرجه (م) ١٠٥٤ النفقة الدرام والزراد واللخيرة التي تصرف في الحوائج والعيش (م) ١٠٥٥ القبل تعهد العمل والتزامه (م) ١٠٥٦ المفاوضات عاقد اشركة المفاوضة (م) ١٠٥٧ راس المال عبارة عن السرمية (م) ١٠٥٨ الرجع عبارة عن الكسب (م) ١٠٥٩ الاضاع اعطاء شخص اخر راس مال على كون الرجع ثامنا عائدا له فراس المال البضاعة والمعطى المضاع والاخذ المستبضع

### ( الباب الاول )

( في بيان شركة الملك ويشتمل على ثلاثة فصول )

### ( الفصل الاول )

( في تعريف شركة الملك وتقسيمها )

(م) ١٠٦٠ شركة الملك هي كون النبي مشتركا بين اثنين فاكثر اري مخصوصا بها بسبب من اسباب الملك كاشتراك واتهاب وقبول وصية وتوارث او بخلط اموالهم او اختلاطها في صورة لا تقبل التمييز والتفرق كان يشترى اثنان مثلا مالا او بهيها واحد او بوضي لهما ويقبلا او يرثاه فيصير ذلك مشتركا بينهما ويكون كل منهما شريك الآخر في هذا المال كذلك اذا خلط اثنان ذخيرتهما ببعضها او تخربت عدولهما بوجه ما فاختلفت ذخيرة الاثنين ببعضها فتصير هذه الذخيرة المخلوطة او المختلطة بين الاثنين مالا مشتركا (م) ١٠٦١ فلو كان لرجل دينار ولاخر من جنسه ديناران فاختلف دينار الرجل بها بحيث لا يقبل التمييز ثم ضاع اثنان منها وبقي واحد يكون الباقي بينهما مشتركا مائة لثلاثه لصاحب الدينارين وثلاثة لصاحب الدينار (م) ١٠٦٢ شركة الملك تنقسم الى قسمين اختياري وجبري (م) ١٠٦٣ الشركة الاختيارية الاشتراك المحاصل بفعل المشاركين كالاشتراك المحاصل في صورة الاشترار والاتهاب وقبول الوصية وبخلط الاموال المحررة قبل (م) ١٠٦٤ الشركة المجبرية الاشتراك المحاصل بغير فعل المشاركين كالاشتراك المحاصل في صورتني

الآخر حصته منها (م) ١٠٧٨ يسوغ للمحضر ان يتنفع بقدر حصته من الملك المشترك في حال غيبة الشريك الاخر اذا وجد رضاه دلالة على الوجه الاتي بيانه (م) ١٠٧٩ انتفاع المحاضر بالملك المشترك بوجه لا بضر الغائب بعد رضى من الغائب (م) ١٠٨٠ لا يوجد من الغائب رضى دلالة على الانتفاع بالملك المشترك المختلف باستعمال المستعمل فلا يجوز ليس الالبسة المشتركة في غياب احد الشريكين وكذا لا يجوز ركوب البرذون المشترك في غيبة احد الشريكين اما في الاشياء التي لا تختلف باختلاف المستعمل مثل تخميل وحرث فله استعماله بقدر حصته كما او غاب احد الشريكين في الحادام المشترك للمحاضر استخدام في نوبته (م) ١٠٨١ السكنى في الدار لا تختلف باختلاف المستعمل بناءً عليه اذا غاب احد الشريكين في الدار المشتركة مناصفة فسكن الاخر سنة اشهر وترك سنة اشهر فانه يجوز له الانتفاع على هذا الوجه لكن اذا كانت عائلته كثيرة نصير من قبيل المختلف باختلاف المستعمل وفي ذلك لا يوجد رضى الغائب دلالة (م) ١٠٨٢ لا يجوز للمحاضر ان يسكن في حصة الغائب في الدار المشتركة اذا كانت الحصص مفروزة ومقسومة لكن اذا خيف خرابها من عدم السكنى فالحاكم يؤجر هذه المحصة المفروزة ويمنع اجرتها للغائب (م) ١٠٨٣ المهاياة انما تعتبر ونجوي بعد المحصومة فاذا سكن احد الشريكين في جميع الدار المشتركة مدة مستقلة ولم يدفع اجرة حصة الآخر فلا يسوغ لشريكه ان يقول له اما ان تدفع لي اجرة حصتي عن المدة واما ان اسكن انا بقدر ما سكنت وانما له النسبة اذا كانت الدار قابلة للنسبة ان اراد او تعتبر المهاياة من بعد ذلك ان اراد لكن اذا غاب احد الشريكين فسكن المحاضر في الدار المشتركة مدة كما مر بيانه انما ثم حضر الغائب يسوغ له ان يسكن فيها بقدر تلك المدة (م) ١٠٨٤ احدا الشريكين المحاضر اذا اجر الدار المشتركة فاخذ من اجرتها حصة وحفظ حصة الغائب جاز وحين حضور الغائب ياخذ حصته منه (م) ١٠٨٥ يجوز لاحد الشريكين في الاراضي المشتركة ان يزرع كامل الارض عند غيبة الشريك الاخر اذا علم ان الزراعة تنفعها ولا توجب نقصانها وعند حضور الغائب يزرع تلك الاراضي بقدر المدة التي زرعها الاخر واذا علم ان ترك زراعة الاراضي نافع لما وموود الي قوتها وزراعتها توجب نقصانها فحينئذ لا يوجد اذن الغائب دلالة في زراعتها بناءً عليه فالشريك المحاضر يزرع من تلك الاراضي مقدار حصته مثلاً اذا كانت مشتركة مناصفة يزرع نصفه وسبب السنة الاتية اذا اراد الزراعة كذلك يزرع هذا النصف والا فلا يسوغ له ان يزرع في سنة هذا الطرف وفي السنة الثانية الطرف الاخر فلوزرع كامل الاراضي فيكون للغائب عند حضوره ان يضمه نقصان حصته من الارض وهذه التفصيلات السابقة في تقدير عدم مراجعة المحاضر المحاكم في ذلك اما عند مراجعة المحاضر المحاكم فعلى كل حال لاجل عدم ضياع العشر او الخراج باذن له المحاكم بزراعة كامل الارض وعلى هذا التقدير لا يسوغ للغائب عند حضوره دعوى نقصان الارض (م) ١٠٨٦ اذا غاب احد الشريكين في البستان المشترك يكون

الآخر قائماً على ذلك البستان وعند ادراك الثمرة ياخذ حصته منها وله ايضا بيع حصة الغائب وحفظ ثمنها لكن يكون الغائب عند حضوره مخيراً ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن المحفوظ وان شاء لم يجوز وضمنه حصته (م) ١٠٨٧ حصة احد الشريكين في حكم الوديعة في يد الآخر فاذا اودع احدهما المال المشترك بدون اذن فتلزم يكون ضماناً حصة شريكه راجع مادة ٧٩٠ (م) ١٠٨٨ احد الشريكين ان شاء باع حصته من شريكه وان شاء باعها من اجني بدون اذن شريكه راجع مادة ٢١٥ لكن في صور غلط الاموال واختلاطها التي بينها في النصل الاول لا يسوغ لاحد الشريكين في الاموال المخلوطة او المختلطة ان يبيع حصته الى اخر بدون اذن شريكه (م) ١٠٨٩ بعض الورثة اذا بذر المحبوب المشتركة باذن الباقيين الكبار او وصي الصغار في الاراضي الموروثة نصير جملة المحاصلات مشتركة بينهم ولو بذر احدهم حبوب نفسه فالمحصلات له خاصة لكن يكون ضماناً لبقية الورثة حصة نقصان الارض بزرعته راجع مادة ٩٠٧ (م) ١٠٩٠ اذا اخذ احد الورثة مبلغاً من الدرهم من التركة قبل القسمة بدون اذن الاخرين وعمل فيه وعسرتكون الحسارة عائدة عليه كما اذا ربح فلا يسوغ لبقية الورثة طلب حصة منه

## ( الفصل الثالث — في بيان الدين المشتركة )

(م) ١٠٩١ اذا كان لاثنتين او اكثر في ذمة واحد دين ناشئ من سبب واحد فهو دين مشترك شركة ملك بينهم واذا لم يكن سببه متخذاً فليس دين مشترك كما يظهر وينضم في المواد الاتية (م) ١٠٩٢ كما ان اعيان مال المتوفي متروكة مشتركة بين الورثة على حسب حصصهم كذلك يكون الدين الذي له في ذمة شخص مشترك بينهم على حسب حصصهم (م) ١٠٩٣ من اتلف مالا مشتركاً لاس فيبلغ الضمان يكون مشتركاً بين اصحاب ذلك المال (م) ١٠٩٤ اذا اقرض شخصان مبلغاً مشتركاً بينهما لآخر صار الدين الذي في ذمة هذا المستقرض مشتركاً بينهما اما اذا اقرض اثنان الى اخر دراهم على طريق الاتراف كل على حدة فلا يكون الدين الذي في ذمة المستقرض مشتركاً بين الاثنين بل كل واحد دائن على حدة (م) ١٠٩٥ اذا بيع مال مشترك بصفة واحدة ولم يذكر حين البيع حصة كل واحد من الشركاء فالدين الذي في ذمة المشتري من ذلك دين مشترك ولو ذكر حين البيع مقدار حصة كل واحد من الشركاء او تعيين نوعها كان يقال مثلاً حصة احدهما وكذا وحصة الآخر وكذا دراهم وحصة احدهما وكذا خالصة وحصة الآخر وكذا مشتركة مع تفريق الحصص وتمييزها صار كل واحد دائناً على حدة ولا يكون ثمن المبيع مشتركاً بين البائعين كذلك لو باع احدهما حصة شائعة الى رجل فباع الآخر حصته الى هذا الرجل فكل واحد منهما دائن ولا اشتراك في ثمن المبيع (م) ١٠٩٦ اذا باع اثنان مالاً بصفة واحدة الى رجل مثلاً لواحد حصان والآخر فرس فباعهما معاً بكذا غروش يكون المبلغ المذكور ديناً واحداً مشتركاً بين البائعين وان سمي كل واحد منهما بمبلغاً معلوماً صار كل واحد منهما دائناً على حدة ولا يكون ثمن المبيع ديناً مشتركاً كذلك لو باع اثنان مالاً لآخر كل على حدة فاثان المبيع لا يكون ديناً مشتركاً بل كل منهما دائن مستقل (م) ١٠٩٧ اذا ادنى اثنان دين رجل بسبب كفايتها فان ادباه من مال مشترك بينهما فالمطلوب من المكفول دين مشترك (م) ١٠٩٨ رجل امر اثنان بتادية دية كذا غروش فادباه فان كان من مال مشترك بينهما فاطلبانه من الامر يكون ديناً مشتركاً وان كانا ادباه من الدراهم ليس بمشترك ولكن دفعا ذلك معاً فيجبر هذا الدفع لا يكون مطلوباً منه دية مشتركة (م) ١٠٩٩ اذا كان الدين غير مشترك فكل واحد من الدائنين يستوفي دينه من المدينين على حدة وما يتبضه كل واحد يحسب من دين نفسه ليس للدائن الاخر ان ياخذ منه حصة (م) ١١٠٠ وان كان الدين مشتركاً فكل واحد من الدائنين له طلب حصته من المدينين وفي غيبة احد الدائنين عند مراجعة الدائن الاخر المحاكم وطلب

ملحوظات

حصته من المدينين باسم الحاكم ذلك المدينين بإداء حصته (م) ١١٠١ ما يقبضه كل واحد من الدائنين من الدين المشترك يكون مشتركاً بينهم وللشريك الآخر أخذ حصته منه ولا يسوغ للقاضي أن يخص به وحده (م) ١١٠٢ إذا قبض أحد الدائنين من الدين المشترك حصته واستهلكها فلشريكه أن يضمه حصته منها مثلاً مبلغ ألف قرش دين مشترك بين اثنين مناصفة فقبض أحدهما من المدينين خمسمائة واستهلكها فللدائن الآخر أن يضمه مائتين وخمسين وخمسمائة تبقى بين الاثنين مشتركة (م) ١١٠٣ أحد الشريكين في الدين المشترك إذا اشترى حصته متاعاً من المدينين ولم يقبض منه شيئاً فلا يكون الدائن الآخر شريكاً في ذلك المتاع لكن له أن يضمه حصته من ثمن ذلك المتاع وإن انتفع على كون المتاع مشتركاً بينهما كان كذلك (م) ١١٠٤ إذا صالح أحد الشريكين في الدين المشترك المدينين على حقه منه على أن يبرأ بر وقبضه فهو غيران شاء أعطى شريكه مقدار ما أصاب حصته من الأثواب وإن شاء أعطاه مقدار حصته من المحن الذي تركه (م) ١١٠٥ أحد الدائنين إذا قبض كامل الدين المشترك وأرسله أو اشترى حصته منه مالا أو صالح المدينين على مال بقدر حصته فالدائن الآخر غير في جميع الصور أن شاء أجاز معاملة شريكه وبأخذ حصته منه كما سبق أن شاء لم يجوز ويطلب حصته من المدينين وإن هلك الدين عند المدينين يرجع الدائن على القاضى وعدم إجازته قبل لا يكون مانعاً من الرجوع (م) ١١٠٦ أحد الدائنين إذا قبض حصته من الدين المشترك من المدينين وتلف في يده بدون تعد منه لا يضمن حصته شريكه من هذا النوع لكن يكون قد استوفى حصته منه والدين الباقي عند المدينين يكون عابداً إلى شريكه (م) ١١٠٧ إذا استاجر أحد الشركاء المدينين بمقابلة حصته من الدين المشترك فللآخر أن يضم شريكه مقدار ما أصاب حصته من الأجرة (م) ١١٠٨ أحد الشريكين الدائنين إذا أخذ من المدينين رهناً في مقابلة حصته وتلف الرهن في يده فلشريكه أن يضمه مقدار ما أصاب حصته مثلاً مقدار الدين المشترك مناصفة ألف فأخذ أحد الدائنين رهناً لأجل حصته التي في خمسمائة وهلك في يده فقد سقط نصف الدين فللدائن الآخر أن يضمه المائتين وخمسين المأبذة لخصته (م) ١١٠٩ أحد الدائنين أخذ كفيلاً من المدينين بخصته من الدين المشترك أو أحاله بها على آخر فللدائن الآخر أن يشاركه في المبلغ الذي يأخذه من الكفيل أو الحال عليه (م) ١١١٠ إذا وصي أحد الدائنين المدينين حصته من الدين المشترك أو أباها ذمتها منها فويته أو أبرأه صحيح ولا يكون ضماناً حصته شريكه من هذا الخصوص (م) ١١١١ إذا تلف أحد الدائنين في الدين المشترك مال المدينين وتناصا بخصته ضماناً فلشريكه أخذ حصته منه لكن إذا كان لأحد الدائنين عند المدينين دين خاص سابق على الدين المشترك ثم حصلت المفاسدة بخصته من الدين المشترك فليس لشريكه أن يضمه حصته (م) ١١١٢ ليس لأحد الدائنين أن يبرأ من الدين المشترك بلا إذن الآخر (م) ١١١٣ إذا باع واحد مالا إلى اثنين يطالب كل واحد بخصته على حدة ما لم يكن أحد الشريكين كفيلاً للآخر لا يطالب بدنه

شركة (مجله) — { في بيان النفقات المشتركة ويشتمل على فصلين — الفصل الأول — في

بيان تعبيرات الأموال المشتركة ومصارفاتها السائرة  
(م) ١٣٠٨ الملك المشترك متى احتاج إلى التعمير والترميم يعمره أصحابه بالأشتراك على مقدار حصصهم  
(م) ١٣٠٩ إذا عمر أحد الشريكين الملك المشترك بأذن الآخر وصرف من ماله قدراً معروفاً له الرجوع بحصة شريكه يعني بأخذ من شريكه مقدار ما أصاب حصته من المصروف (م) ١٣١٠ إذا احتاج الملك المشترك إلى التعمير وأحد الشريكين غائب وأراد الآخر التعمير فإنه يستأذن الحاكم ويصير أذن الحاكم قائماً مقام إذن الغائب صاحب الحصة يعني أن تعبير صاحب الحصة

بؤديه نصف مصرفه (م) ١٣١٧ اذا تهدم حائط بين دارين فصار يرى من احدى الدارين مقر نساء الاخرى واراد صاحب احدى الدارين تعمير الحائط مشتركا وامتنع صاحب الاخرى فلا يجبر على البناء لكن يجبر من طرف الحاكم على اتخاذ سترة بينهما بالاشتراك من دف او شي غيره (م) ١٣١٨ اذا حصل للحائط المشترك بين جارين ومن وخيف من سقوطه واراد احدها تقضه وامتنع الاخر فيجبر على النقض والهدم بالاشتراك (م) ١٣١٩ اذا احتاج العمار المشترك بين الصغيرين او بين الوقفين الى التعمير وكان ابقاؤه على حاله مضرا واحدا الوصيين او احد المتولين يطلب التعمير والاخر يمتنع يجبر على التعمير مثلا اذا كان بين داري صغيرين حائط مشترك خيف من سقوطه ووصي احدهما يطلب التعمير ووصي الآخر يأبى يرسل من طرف الحاكم امين وينظر ان كان في ترك هذا الحائط على حاله في الواقع ضرر معلوم في حق الصغيرين فيجبر الوصي الا بى على تعمير ذلك الحائط مشتركا مع وصي الاخر من مال الصغيرين كذلك اذا كانت دار مشتركة بين وقفين احتاجت الى التعمير وطلب احد المتولين التعمير وامتنع الاخر يجبر من طرف الحاكم على التعمير من مال الوقف (م) ١٣٢٠ اذا كان حيوان مشترك بين اثنين وابي احدهما عن تربيته وزاجع الاخر الحاكم يأمر الحاكم الا بى بقوله اما ان تبيع حصتك واما ان تربى الحيوان مشتركا شركة الاباحة — (مجلة) في بيان شركة الاباحة ويشتمل على سبعة فصول

(الفصل الاول - في بيان الاشياء المباحة وغير المباحة)

الانهار المملوكة يعني التي دخلت في انقسام على الوجه المشروح نوعان النوع الاول الانهار التي ماؤها يتفرق وينقسم بين الشركاء لكن لا ينجى جميعه في اراضي هؤلاء بل له بقية مباحة فالانهر من هذا القبيل لكونها عامة من وجه يقال لها نهر عام ايضا والشفعة لا تجري فيها النوع الثاني النهر الخاص الذي يتفرق ماؤه وينقسم الى اراضي اشخاص معدودة والى انتهائه الى آخر اراضيهم ينجى ولا ينفذ الى مفازة فالشفعة انما تجري في هذا النوع (م) ١٢٤٠ النهر اذا جاء بطين الى ارض احد فهو ملكه لا يسوغ لآخر ان يتعرض له (م) ١٢٤١ كما ان الكلاء النابت في الاراضي التي لا صاحب لها مباح كذلك الكلاء النابت في ملك شخص بلا تعاطي سببه ايضا مباح اما اذا تعاطى ذلك الشخص سببه كما اذا سقى ارضه او جعل لها خندقا او اعد لها وهيأها بوجه ما لاجل الانبات فالنباتات الحاصلة في تلك الاراضي تكون ماله لا يسوغ لآخر ان ياخذ منها شيئا فان اخذ واستهلك يكون ضامنا (م) ١٢٤٢ الكلاء والحشيش هو النبات الذي لا ساق له فلا يشمل الشجر والنظر ايضا في حكم الحشيش (م) ١٢٤٣ الاشجار التي تنبت بلا غرس في الجبال المباحة يعني غير المملوكة مباحة (م) ١٢٤٤ الاشجار النابتة بلا غرس في ملك احد هي ملكه ليس لآخر ان يحتطب منها الا باذنه فان بهل يكن ضامنا (م) ١٢٤٥ اذا طعم رجل شجرة فكما ان الخلف الذي هو من قلم التطعيم يكون ملكه كذلك ثمرته ايضا تكون له (م) ١٢٤٦ من بذر لنفسه فانواع حاصلات البذر له لا يتعرض له من طرف احد (م) ١٢٤٧ الصيد مباح

### (الفصل الثاني)

(في بيان كيفية استملاك الاشياء المباحة)

(م) ١٢٤٨ اسباب التملك ثلاثة الاول النافل من مالك الى مالك آخر كالبيع والهبة الثاني كون واحد خلف الآخر كالارث الثالث احرار شي مباح لمالك له وهذا اما حقيقي وهو وضع اليد حقيقة على شي ما واما حكي وذلك بتهيئة سببه كوضع اذاء لجمع ماء المطر او نصب شبكة لاجل الصيد (م) ١٢٤٩ كل من احرز شيئا مباحا كان مالكا له مستقلا مثلا لو

بدون ذن صاحبها ليس له ان ياربع منها جمرًا

### ( الفصل الرابع - في بيان حق الشرب والشفة )

(م) ١٢٦٢ الشرب هو نوبة الانتفاع بسني الجبلان والزرع (م) ١٢٦٣ حق الشفة هو حق شرب الماء (م) ١٢٦٤ كما ينفع كل احد بالماء والاضيا يسوغ له ان ينفع ايضا بالجور والبرك (م) ١٢٦٥ لكل احد ان يسقي اراضيه من الانهر التي ليست مملوكة وله ان يشق جدولًا لسقي الاراضي وإنشاء الطاحون لكن عدم الضرر للعامة شرط فاذا ناض الماء واخر الخلق او قطع الماء بالكلية او منع سير الفلك فانه يمنع (م) ١٢٦٦ للانسان والجبلان حق الشفة في الماء الذي لم يجرز (م) ١٢٦٧ الانهار المملوكة يعني المياه الداخلة في الجاري المملوكة حق شربها لاصحابها وللغامة فيها حق الشفة فقط فلا يسوغ لاحد ان يسقي اراضيه من نهر مخصوص بمجاعة او جدول او قناة او بئر بلا اذنيهم لكن يسوغ له الشرب بسبب حق شفته وله ايضا ان يورد حيلاته من النهر والمجدول والقناة المذكورات ان لم يخن من تخريبها بحسب كثرة الجبلانات وكذلك له اخذ الماء منها الى جنته وداره بالمجرة والبريل (م) ١٢٦٨ يسوغ لمن كان ضمن ملكه ماء متناجج الورد سواء كان حوضًا او بئرًا او نهرا ان يمنع طالبه من الدخول في ملكه لكن اذا لم يوجد في قرية ماء مباح غيره للشرب يجبر صاحب الملك على اخراج الماء لذلك الطالب او اعطائه الرخصة بالدخول لاجل اخذ الماء وان لم يخرج له الماء فله حق الدخول واخذ الماء لكن بشرط السلامة يعني ان عدم الضرر بشرط كثره حافة الحوض والبئر والنهر (م) ١٢٦٩ ليس لاحد الشركاء في النهر المشترك ان يشق منه نهراً يعني جدولاً ولا يادن الاخرين وليس له ان يبدل نوجه التدية وليس له ان يسوق الماء في نوبته الى ارض له اخرى لاشرب لها من ذلك النهر ولورضي اصحاب المحصن بهذه الاشياء فلم او لورثتهم الرجوع عنه

### ( الفصل الخامس - في احياء الموات )

(م) ١٢٧٠ الاراضي الموات هي الاراضي التي ليست ملكاً لاحد ولا هي مرقى ولا محتطاً لخدمة او قرية وفي بعيدة عن انفس العمران يعني ان جبر الصوت لو صاح من انفس الدور التي في طرف تلك النصب او التربة لا يسمع منها صوته (م) ١٢٧١ الاراضي القريبة الى العمران تنرك لالاهالي مرقى ومحتطاً وبغال لما الاراضي المتروكة (م) ١٢٧٢ اذا احيا شخص ارضاً من الاراضي الموات بالاذن السلطاني صار مالكاً لها واذا اذن السلطان او وكيله لشخص احياء ارض على ان لا يكون ممكناً بل ليجرد الانتفاع بذلك الشخص يتصرف بملك الارض كما اذن له لكن لا يكون مالكاً تلك الارض (م) ١٢٧٣ فلواحي شخص مقدراً من الاراضي وترك باقياها فاحياها يكون مالكاً له وباقيها ليس له لكن اذا بقي في وسط الاراضي التي احيها ما عمل خال فذلك الحقل يكون له ايضا (م) ١٢٧٤ اذا احيا شخص ارضاً من اراضي الموات وبعد جاء اخرون ايضا واحيا الاراضي التي في اطرافها الاربع يتعين طريق ذلك الشخص في الاراضي التي احيها ما بقي غيرها يعني يكون طريق الشخص منها (م) ١٢٧٥ كما ان البذر والنصب احياء للارض كذلك الحرق والسقي او شق جدول لاجل السقي ايضا احياء (م) ١٢٧٦ اذا بنى شخص جداراً في اطراف ارض من اراضي الموات او بنى مسنفاً بقدر ما تحفظها من ماء السيل يكون قد احيا تلك الارض (م) ١٢٧٧ وضع الاشجار والشوك اراغصان الاشجار اليابسة محيطة بمحاذات الاراضي الاربية او تنقية الحشيش منها او احراق الشوك او حفر البئر ليس باحيا ولكنه تخير (م) ١٢٧٨ اذا حصد شخص ما في الاراضي الموات من الحشيش او الشوك ووضعه في اطرافها ووضع عليه التراب بوجه مانع لوصول ماء السيل اليها ولم يتم مسانها فلا يكون احيا تلك الاراضي ولكن يكون جمرها (م) ١٢٧٩ اذا حفر شخص عملاً من اراضي الموات يكون احق من غيره بذلك الحقل ثلاث سنين فاذا لم يجبه الى ثلاث سنين لا ياتي له حق ويجوز ان يعطى لغيره على ان يجبه (م) ١٢٨٠ من حفر بئراً في اراضي الموات يادن السلطان فهو ملكه

### ( الفصل السادس )

في بيان حرم الابار المخنورة والمياه المجرة والاشجار المغروسة بالاذن السلطاني في الاراضي المنزلات

اخذوا احد من نهر ماء بيده او بوعاء كالعلبة فباحرازه وحفظه في ذلك الوعاء صار ملكه ليس لغيره صلاحية ان ينفع منه واذا اخذه آخر بدون اذنه واستهلكه يكون ضامناً (م) ١٢٥٠ كون الاحراز مقروناً بالقصد لازم فلو وضع شخص وعاء في محل بقصد اخذ ماء المطر فماء المطر المجتمع في ذلك الاناء ملكه كذلك الماء المجتمع في الحوض والصبيريج المبنيين لاجل جمع الماء ملك صاحبهما اما لو وضع شخص اناء في محل بغير قصد فماء المطر المجتمع فيه لا يكون ملكاً له فيسوغ لشخص غيره ان يملكه بالاخذ (راجع مادة ٢) (م) ١٢٥١ يشترط في احراز الماء انقطاع جريه فالبئر الذي ينز ما فيه من الماء لا يكون ماء محرزاً فلو اخذ شخص من الماء المجتمع في هكذا بئر ينز بدون اباحة صاحبه واستهلكه لا يلزمه الضمان وكذلك الماء المتتابع الورد يعني ان ماء الحوض الذي بقدر ما يجري الى الماء من طرف يخرج من طرفه الآخر بقدره غير محرز (م) ١٢٥٢ يحوز الكلاء بجمعه وحصده وتجريزه (م) ١٢٥٣ يسوغ الاحتطاب من اشجار الجبال المباحة لكل احد كائناً من كان ومجرد الاحتطاب يعني بجمعها بصير مالكا لها والربط ليس بشرط

### ( الفصل الثالث )

( في بيان احكام الاشياء المباحة العمومية )

(م) ١٢٥٤ يجوز لكل احد الانتفاع بالمباح لكنه مشروط بعدم الضرر الى العامة (م) ١٢٥٥ قبل اخذ الشيء المباح وحرارزه ليس لاحد منع آخر عنه (م) ١٢٥٦ لكل احد ان يعلق حيوانه من الكلاء النابت في الحقل الذي لاصحابه له وبأخذ منه ويجوز قدر ما يريد (م) ١٢٥٧ الكلاء النابت في ملك شخص بدون تسببه وان يكن مباحاً فلصاحبه منع الغير من الدخول الى ملكه (م) ١٢٥٨ اذا جمع شخص اخطايا من الجبال المباحة وتركها فيها نجاء غيره واخذها فلذلك الشخص ان يسترد ما منه (م) ١٢٥٩ لكل احد كائناً من كان ان ينطف فأكفه الاشجار التي في الجبال المباحة وفي الادوية والمراعي التي لا صاحب لها (م) ١٢٦٠ اذا استاجر شخص اجيراً لاجل جمع الاحطاب المتكسرة او امساك الصيد فما جمعه الاجير من المحطوب او امسكه من الصيد فهو للستاجر (م) ١٢٦١ اذا اوقد شخص ناراً في ملكه فله ان يمنع غيره من الدخول الى ملكه والانتفاع بها اما اذا اوقد شخص ناراً في صحراء ليست بملكه فليست الناس ان ينفع بها وان يذوقها وان يحيط شتاً في ضيائها وان يشعل قنديلها وليس لصاحب النار منعه لكن

لا يملك من غير صيد فلاخران يستملكه بالصيد (م) ١٣٠١ شخص هياً محلاً في حافة الماء لاجل صيد السمك فجاءه سمك كثير واخذ الماء بالقلعة فان كان ذلك السمك يملك من غير صيد فهو لذلك الشخص وان كان اخذ ذلك السمك محتاجاً الى الصيد لكثرة الماء في ذلك الحقل فلا يكون السمك لذلك الشخص ويسوغ لآخران يستملكه بالصيد (م) ١٣٠٢ اذا دخل صيد دار انسان فاغلق بابها لاجل اخذ بصير مالكا له لكن لا يكون مالكا له بلا احرار باغلاق بابها فلو جاء اخر واخذ ملكه (م) ١٣٠٣ اذا وضع شخص في عمل شيئاً ما كالشرك والشبكة لاجل الصيد فوقع فيه صيد يكون لذلك الشخص لكن اذا نشر شخص شبكته لاجل جفافها ووقع فيها صيد لا يكون له كالوقوف صيد في حفرة في اراضي شخص فانه يجوز لآخر ان يستملكه بالاخذ لكن اذا حفر صاحب الاراضي تلك الحفرة لاجل الصيد فانه يصير احق به من سائر الناس (راجع مادة ١٢٥٠) (م) ١٣٠٤ اذا اتخذ حيوان وحشي عشاً في بستان شخص وباض فيه فلا يكون ملكاً له فاذا جاء اخر واخذ بيضه او افراخه فليس لصاحب البستان ان يسترد ذلك منه لكن اذا هبأ صاحب البستان بستانه لاجل ان يبيض او يبرخ ذلك الحيوان الوحشي نجماً وباض وفرخ فيه فيبيضه وافراخه له (م) ١٣٠٥ شخص اتخذ في بستانه محلاً للنحل فعليه له لانه معدود من منافع بستانه لا يجوز لاحد ان يتعرض له لكن يلزمه اعطاء عشر الى بيت المال (م) ١٣٠٦ النحل المنيع في كرواة شخص بعد مالا يحوز وعسلها ايضاً مال ذلك الشخص (م) ١٣٠٧ اذا طلع طرد النحل من كرواة احد الى دار اخر واخذ صاحب الدار فلصاحب الكرواة ان يسترده

**شركة الإباحة - (مجله) في حق كرى النهر والجاري وإصلاحها**

(م) ١٣٢١ كرى النهر الذي هو غير مملوك وإصلاحه على بيت المال وان لم يكن وسعت في بيت المال فيغير الناس على كرى (م) ١٣٢٢ كرى النهر المملوك المشترك على اصحابه يعني على من له حق الشرب لا يشاركون في مؤنة الكرى والإصلاح اصحاب حق الشقة (م) ١٣٢٣ طلب بعض اصحاب حق الشرب تطهير النهر المشترك والى البعض ينظر ان كان النهر عاماً يجبر الآتي على الكرى مع البقية بالاشتراك (راجع مادة ٢٦) — وان كان النهر خاصاً فالطالبون بكون ذلك النهر باذن المحاكم ويمنعون المنع عن الانتفاع بالنهر حتى يؤدي مقدار ما اصاب حصته من المصروف (م) ١٣٢٤ اذا امتنع كافة اصحاب حق الشرب من كرى النهر المشترك فان كان النهر عاماً يجبروا على الكرى وان كان خاصاً لم يجبروا (م) ١٣٢٥ النهر العام مملوك او غير مملوك اذا كان في حافة ارض لاحد وليس من غيرها طريق فللعامة المرور من تلك الارض لاجل الاحتياجات كشراب الماء وإصلاح النهر وليس لصاحبها المنع (م) ١٣٢٦ مؤنة كرى النهر المشترك وإصلاحه يبتدى من الاعلى وحمله ارباب المحصص مشاركون في ذلك واذا جاوز اعلى ارض لصاحب حصصه بري وهكذا يتزل الى اخره لان القرامة بالغنبة (راجع مادة ٨٧) مثلاً نهر مشترك بين عشرة احتاج الى الكرى

(م) ١٢٨١ حرم البئر يعني حفرة من جهاته من كل طرف اربعون ذراعاً (م) ١٢٨٢ حرم منبع الاعين يعني الماء الخارج من الارض الجاري على وجهها من كل طرف خمسة اذراع (م) ١٢٨٣ حرم النهر الكبير الذي لا يحتاج الى الكرى كل وقت من كل طرف مقدار نفسه فيكون مقدار حريمه من جانبيه مساوياً عرضه (م) ١٢٨٤ حرم النهر الصغير يحتاج للكرى يعني الجداول والتي تحت الارض على مقدار ما يلزمها من الحقل لاجل طرح الاصجار والطين عند كرىها (م) ١٢٨٥ حرم القناة الجاري ماؤها على وجه الارض كالعين في كل طرف خمسة اذراع (م) ١٢٨٦ حرم الابار ملك اصحابها لا يجوز لغيرهم ان يتصرف بها بوجه من الوجوه ومن حفر بئراً في حرم اخر يردم وعلى هذا الوجه ايضاً حرم الشايح والامير والفتوات (م) ١٢٨٧ اذا حفر شخص بئراً بالاذن السلطاني في القرب من حرم بئر لآخر فحرم هذا البئر في سائر جهاته ايضاً اربعون ذراعاً لكن في جهة البئر الاول ليس له ان يتجاوز حريمه (م) ١٢٨٨ اذا حفر شخص بئراً في خارج حرم بئر فذهب ماء البئر الاول الى الثاني فلا شيء عليه كالرفع شخص دكاناً عند دكان اخر وكسدت تجارة الاولى فلا تغلق الثانية (م) ١٢٨٩ حرم الشجرة المغموسة بالاذن السلطاني في اراضي الموات من كل جهة خمسة اذراع لا يجوز لغيره غرس شجرة في هذه المساحة (م) ١٢٩٠ ساقية شخص جارية في عرصة آخر فطرقاها بقدر ما يملك الماء لصاحب الساقية واذا كان طرفاها مرتفعين فما ارتفع منها ايضاً لصاحب الساقية وان لم يكن طرفاها مرتفعين ولم يوجد دليل على ان احدها ذو يد بان كان عليها اصجار مغروسة فالطرفان لصاحب العرصة لكن لصاحب الساقية ان يطرح الطين الى طرفها وقت كرىها (م) ١٢٩١ لا حرم لبئر حفرة شخص في ملكه وبجواره ايضاً ان يحفر بئراً اخر في ملك نفسه عند ذلك البئر وليس لذلك الشخص منع جاره من حفر البئر بقوله ان يجذب ماء بئري

### (الفصل السابع - في بيان المسائل العائدة الى احكام الصيد)

(م) ١٢٩٢ الصيد جائز سواً كان بالالات المجارحة كالرجم والبنذقة او غيرها كالشبكة او بالمحيوان المنترس المعلم كالكلب او بالطائر الجارح كالصقر (م) ١٢٩٣ الصيد هو الحيوان المتوحش من الانسان (م) ١٢٩٤ ان الحيوان اذا اهله لا تصاد كذلك الحيوان البري المستأنس بالانسان ايضاً لا يصاد بناءً على ذلك المحرم المعلوم انه غير بري بدلالة امثاله او الصقر الذي برجله الجرس او الغزال الذي في عنقه الطوق اذا امسكه احد تكون مر قبيل اللقطة فيلزمه الاعلان بها كي تهطل لصاحبها (م) ١٢٩٥ شرط الصيد كونه ممنوعاً عن الانسان بقدرته على الفرار برجله او جناحه فان صار الى حال لا يقدر على الفرار والتخلص كغزال مثلاً وقع في بئر فيكون قد خرج من حال الصيدية (م) ١٢٩٦ من اخراج صيدا عن حال صيدته فكانه قد امسكه (م) ١٢٩٧ الصيد لمن امسكه مثلاً اذا رمى شخص صيداً ففر بجرح لا يقدر على التخلص معه صار له لئلا يكون اذا كان جرحه خفيفاً بصورة يتخلص معه فلا يكون مالكا له فبري اخراياه او يمسكه بصورة اخرى يكون مالكا له وكذا لورمى شخص صيداً وبعده ان وقع فيه ذلك هارباً فباخذ اخراياه يستملكه (م) ١٢٩٨ اذا رمى صيادان صيداً برصاصه واصاباه بصير ذلك اليدهم تركا بينهما مناصفة (م) ١٢٩٩ اذا ارسل صيادان كسبهما المعلمين واصابا صيداً فذلك الصيد بين صاحبهما مشترك واذا امسك كل واحد منهما صيداً فما امسكه كل واحد منهما يكون لصاحبه وكذلك اذا ارسل اثنان كليهما المعلمين فوقع احدهما صيداً والثاني قتله فان كان الكلب الاول اوصله الى حالة لا يمكن التخلص معها فذلك الصيد لصاحبه (م) ١٣٠٠ في ساقية شخص وجدوله سمك

(م) ٢٦ لا يجوز أن يدخل في عنوان الشركة اسم واحد من الشركاء الموصين أي أرباب المال الخارجين عن الإدارة (م) ٢٧ الشركاء الموصون لا يلزمهم من الحسارة التي تحصل إلا بقدر المال الذي دفعوه أو الذي كان يلزمهم دفعه إلى الشركة (م) ٢٨ ولا يجوز لهم أن يعملوا عملاً متعلقاً بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل (م) ٢٩ إذا أذن أحد شركاء الموصين بدخول اسمه في عنوان الشركة خلافاً لما هو منصوص في المادة ٢٦ فيكون ملزوماً على وجه التضامن بجميع ديون وتعهدات الشركة (م) ٣٠ وكذلك إذا عمل أي واحد من الشركاء الموصين عملاً متعلقاً بإدارة الشركة يكون ملزوماً على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها التي تنتج من العمل الذي أجراه — ويجوز أن يلزم الشريك المذكور على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة أو بعضها على حسب عدد وجسامة أعماله وعلى حسب اهتمام الغير له بسبب تلك الأعمال (م) ٣١ إذا أبدى أحد الشركاء الموصين نصائح أو أجرى تنقيشاً أو ملاحظة فلا يترتب على ذلك الزامه بشي (م) ٣٢ شركة المساهمة لا تعنون باسم الشركاء ولا باسم أحدهم (م) ٣٣ وإنما يطلق عليها الغرض المقصود منها كعنوان لها (م) ٣٤ نشاط إدارة هذه الشركة بوكلاء إلى أجل معلوم سواء كانوا من اشركاء أو من غيرهم وبأجرة أو لا ويجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحاً به في نظامنامه الشركة أو وجد شرط يقضي بعدم عزلهم (م) ٣٥ هؤلاء الوكلاء المدبرون ليسوا مسئولين إلا عن وفاء العمل الذي أحيل على عهدهم أي لا يترتب على ما يجرؤونه من الإدارة إلزامهم بشي ما فيها يخص بتعهدات الشركة إلزاماً خاصاً بالخاصة أو على وجه التضامن (م) ٣٦ الشركاء في هذه الشركة لا يلزمهم من الحسارة إلا بقدر سهامهم فيها (م) ٣٧ رأس مال شركة المساهمة يقبض إلى أسهم متساوية القيمة وكذلك إلى أجزاء أسهم متساوية (م) ٣٨ يجوز أن يكون سند الاسم في صورة سند لحامله وفي هذه الحالة يحصل التنازل عن السند بتسليمه من يد إلى أخرى (م) ٣٩ وتثبت ملكية الاسم بقيداعها في دفاتر الشركة ويكون التنازل عن هذه الأسهم بكتابة في الدفاتر المذكورة بوضع عليها أمضاء كل من المتنازل والمتنازل له أو أمضاء وكيلها وعلى مدير الشركة أن يذكر ذلك في هامش السند الأصلي أو على ظهره إذا لم يعط سنداً آخر جديداً (م) ٤٠ لا يجوز إيجاد شركة المساهمة إلا بأمر يصدر من المجتاز الخديوي بالتصديق على الشروط المندرجة في عقد الشركة وبالترخيص بتشكيلها (م) ٤١ جميع شركات المساهمة التي تؤسس بالقطر المصري يجب أن تكون مصرية وإن يكون مركزها الأصلي بالقطر المذكور (م) ٤٢ ويجوز أيضاً أن يكون رأس مال شركات النوصية موزعاً إلى أسهم بدون إخلال بالقواعد المقررة لنوع هذه الشركة (م) ٤٣ لا يجوز لأي شركة أن تجزئ رأس مالها إلى أسهم أو أجزاء أسهم قيمة كل واحد منها أقل من أربعة جنيهات مصرية إذا كان رأس المال المذكور لا يزيد على ثمانية آلاف جنيه مصري وأما إذا زاد على ذلك فلا يجوز أن تكون قيمة السهم أو جزئه أقل من عشرين جنيهاً مصرياً (م) ٤٤ تكون سندات الاسم

فمصارف أعلى حصة إلى نهاية أراضيها على الجميع وبعده على النسبة وإذا جاوز أراضي الثاني فينقسم على الثانية بعده على هذا السباق يذهب فصاحب الحصة السبلي بشارك الجميع في المصرف وبعده يقوم بمصارف حصته وحده فمن هذه الجهة يصير مصرف صاحب الحصة العليا أقل من الجميع ومصرف صاحب الحصة السبلي أكثر منهم (م) ١٢٢٧ مونة تعزى إلى السباق المالح يتبدأ من الأسفل هكذا الجميع يشتركون في مصرف حصة السباق الكائن في عرصه صاحب الحصة السبلي وكلما تجاوز منه إلى ما فوقه يبرأ صاحب الحصة وهكذا يبرأ من واحد واحداً وصاحب الحصة العليا يقوم بحصته وحده فمن هذه الجهة يكون مصرف صاحب الحصة السبلي أقل من الجميع ومصرف صاحب الحصة العليا أكثر منهم (م) ١٢٢٨ تعبير الطريق الخاص أيضاً كالسباق المالح يبدأ من الأسفل ويعتبر فيه أي مدخله أسفل ومنتهاه أعلى وصاحب الحصة التي في مدخله يصير مشاركا في المصارف التعبيرية العائدة إلى حصته وحدها وصاحب الحصة التي في منتهاه بعد مشاركته كل واحد في مصارف حصته يقوم بمصارف حصته وحده شركة — (ملحق لللائحة الاطيان الزراعية) منشور من (المالية في ١٥ من سنة ٧٨ (١٦ مارس سنة ١٢٢٨) الاطيان التي تعطى للزراعة بالشركة يؤخذ على سندات شركتها رسم باعتبار كل قرش ميري واحد على واقع مقدار مربوطها سنوياً ان كانت الشركة على سنة واحدة أما ان كانت عن سنتين فأكثر يؤخذ الرسم المذكور على واقع مجموع مربوطها مدة الشركة

#### شركة تجارية — (فانون تجاري)

(م) ١٩ الشركات التجارية المعنية قانوناً ثلاثة أنواع — النوع الأول شركة التضامن — النوع الثاني شركة النوصية — النوع الثالث شركة المساهمة — وتنتج في هذه الشركات الأصول العمومية المبينة في القانون المدني والشروط المتفق عليها بين الشركاء والقواعد الآتية (م) ٢٠ شركة التضامن في الشركة التي يعقدان اثنان أو أكثر بقصد الانحياز على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون أسما لها (م) ٢١ اسم واحد من الشركاء أو أكثر يكفي أن يكون عنواناً للشركة (م) ٢٢ الشركاء في شركة التضامن متضامنون بجميع تعهداتها ولو لم يحصل وضع الأمضاء عليها إلا من أحدهم إنما يشترط أن يكون هذا الأمضاء بعنوان الشركة (م) ٢٣ شركة النوصية هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة ويسمون موصين (م) ٢٤ تكون إدارة هذه الشركة بعنوان ويلزم أن يكون هذا العنوان اسم واحد أو أكثر من الشركاء المسئولين المتضامين (م) ٢٥ وإذا وجدت عدة شركاء متضامين ودخلت أسماؤهم في عنوان الشركة سواء كانوا كلهم مدبرين لها معاً أو كان المدير لها واحداً منهم أو أكثر على ذمة الجميع فالشركة تكون شركة تضامن بالنسبة لهم وشركة نوصية بالنسبة لأرباب المال الخارجين عن إدارتها

السابقة في هذا القرار وفي كل اتفاق تضمن فتح الشركة قبل انقضاء مدتها المينة في المشاركة المؤسسة لها وفي كل تبديل في الشركاء المتضامنين او خروج احدهم منها وفي جميع الشروط او الاتفاقات الجديدة التي يكون للغير فيها شأن وفي كل تغيير في عنوان الشركة وان لم تنسوف تلك الاجراءات في امر من هذه الامور فيكون لاغيا بالشروط السابق ذكرها (م) ٥٩ وزيادة على انواع الشركات الثلاثة السالف ذكرها تعتبر ايضا بحسب القانون الشركات التجارية التي ليس لها رأس مال شركة ولا عنوان شركة وهي المساهمة بشركات الخاصة (م) ٦٠ تخص هذه الشركات بعمل واحد او أكثر من الاعمال التجارية وتراعي في ذلك العمل وفي الاجراءات المتعلقة به وفي المحصل التي تكون لكل واحد من الشركاء في الارباح الشروط التي يتفقون عليها (م) ٦١ من عقد من الحاصلين عقدا مع الغير يكون مسئوله دون غيره (م) ٦٢ المحقق والواجبات التي لبعض الشركاء على بعض في هذه الشركات تكون قاصرة على قسمة الارباح بينهم او الخسارة التي تنشأ عن اعمال الشركة سواء حصلت منهم منفردين او مجتمعين على حسب شروطهم (م) ٦٣ يجوز اثبات وجود شركات الخاصة بابرار الدفاتر والمحطابات (م) ٦٤ لا يلزم في شركات الخاصة التجارية اتباع الاجراءات المقررة للشركات الاخر (م) ٦٥ كل ما نشأ عن اعمال الشركة من الدعاوي على الشركاء الغير مأمورين بتصفية الشركة او على الفائزين مقامهم يسقط الحق في افادته بمضي خمس سنين من تاريخ انتهاء الشركة اذا كانت المشاركة المينة فيها مدتها اعلنت بالكيفية المقررة قانونا او من تاريخ اعلان الاتفاق المتضمن فتح الشركة وتنتج في ذلك القواعد العمومية المقررة لسقوط الحق بمضي المدة مع مراعاة القواعد المقررة لانتطاعها

### شركة العقد — في بيان تعريف شركة العقد وتسميتها

(م) ١٢٢٩ شركة العقد عبارة عن عقد شركة بين اثنين ناكرا على كون رأس المال واربع مشتركين بينهم (م) ١٢٣٠ اركان شركة العقد الايجاب والتبطل لفظا او معنى. مثلا اذا قال الشخص لآخر شاركك بتدركا فرقتا رأس مال على ان نأخذ ونعطي وقال الاخر قبلت فتكون الشركة معتقدة بالايجاب والتبطل لفظا واذا اعطى شخص ألف فرس الى اخر قائلا ضع انت ألف فرس واشتر مالا ونعمل الاخر مثل ما قال نصير الشركة معتقدة بتبطله معنى (م) ١٢٣١ شركة العقد تنقسم الى قسمين فاذا عند الشريكان عند الشركة بينهما على المساواة التامة وكان مالهما الذي ادخله في الشركة ما يبلغ ان يكون رأس مال للشركة وكانت حصتها متساوية من رأس المال والمزج تكون الشركة مفارضة كما لو توفى رجل فانخذ اولاده بمزج اموال ما انتقل اليهم من ابيهم رأس مال على ان يشترط ويبيعوا من سائر الاتباع ويقسم الميراث بينهم على التساوي يكون عند شركة مفارضة ولكن وقوع هكذا شركة على المساواة التامة نادر واذا عند الشركة بلا شرط المساواة التامة تكون شركة عتاق (م) ١٢٣٢ الشركة سواء كانت مفارضة او عتاقا اما شركة اموال واما شركة افعال واما شركة رجوع فاذا عند الشركاء الشركة على رأس مال معلوم من كل واحد مقدار معين على ان يعملوا جميعا او كل على حدة او بطلقا وما يحصل من الميراث ينقسم بينهم تكون شركة اموال واذا عند الشركة وجعلوا رأس المال عليهم على تقبل العمل يعني تعهده والتزامه من اخر واكتب الحاصل اي الاجرة ينقسم بينهم تكون شركة افعال وبنا لا ايضا شركة ابدان وشركة صنائع وشركة تدبير كشركة خياطين

في شركات التوصية باسماء اربابها حتى يدفع نصف قيمتها ويكون المساهمون والاشخاص المتنازل لهم باسمائهم مشركين الى تمام الوفاء بهذا النصف (م) ٤٥ يعين في الامر المرخص بايجاد شركة المساهمة قدر المبلغ اللازم دفعه من كل سهم ليكون السهم بعد ذلك محامل سنده ويخلو طرف المساهم او المتنازل اليه الذي كان السند باسمه (م) ٤٦ ويكون عقد شركات التضامن وشركات التوصية بالكتابة — ويجوز ان تكون مشاركة كل منها رسمية او غير رسمية (م) ٤٧ ويكون الاجراء كذلك في المشاركة التي يلتزم بها المتعاقدون السعي بشروط معينة في الحصول على الرخصة اللازمة لايجاد شركة المساهمة (م) ٤٨ ويسلم ملخص مشاركة شركة التضامن او شركة التوصية الى قلم كتاب كل من المحاكم الابتدائية التي يوجد في دائرتها مركز الشركة او فرع من فروعها لسجل في السجل المعد لذلك ويعلن بلسقه مدة ثلاثة اشهر في اللوحة المعلقة في المحكمة للاعلانات القضائية (م) ٤٩ ويلزم ايضا درجه في احدى الصحف التي تطبع في مركز الشركة المذكورة وتكون مدة نشر الاعلانات القضائية او في صحيتين تطبعان في مدينة اخرى ويجوز لكل من المتعاقدين استيفاء هذه الاجراءات (م) ٥٠ ويشتمل هذا الملخص على اسماء الشركاء والقبائل وصفاتهم ومساكنهم ما عدا الشركاء ارباب الاسم الغير مسئولين في شركة المساهمة او الشركاء اصحاب الاموال الخارجين عن الادارة في شركة التوصية — وعلى عنوان الشركة وعلى بيان اسماء الشركاء المأذونين بالادارة وبوضع الامضاء على ذمة الشركة وعلى مقدار المبالغ التي تحصلت او يلزم تحصيلها بالاسم او بصفة رأس مال لشركة التوصية — وعلى بيان وقت ابتداء الشركة ووقت انتهائها (م) ٥١ يجب استيفاء هذه الاجراءات في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وضع الامضاء على المشاركة والا كانت الشركة لاغية (م) ٥٢ ومع ذلك يزول هذا البطلان اذا اعلن الملخص المتقدم ذكره قبل طلب المحكم بذلك البطلان (م) ٥٣ لا يجوز للشركاء ان يمتنعوا بهذا البطلان على غيرهم وانما لم الاحتجاج به على بعضهم بعضا (م) ٥٤ اذا حكم بالبطلان ينتج في تسوية حقوق الشركاء في الاعمال التي حصلت قبل طلبه نص المشاركة التي حكم ببطلانها (م) ٥٥ لا يترتب على الفاشلة الشركة اعتبارا للشركاء اصحاب الاموال في شركة التوصية وارباب الاسم في شركة المساهمة انهم ملزمون بشي ما على وجه التضامن (م) ٥٦ اذا كانت مشاركات الشركة رسمية يضع المأمور الذي تحررت على يد امضاء على ملخصها واما اذا كانت غير رسمية فيكون الامضاء على ملخصها من الشريك الذي يملئه (م) ٥٧ يلزم اعلان المشاركة الابتدائية لشركة المساهمة ونظاماتها والامر المرخص بايجدها ويكون اعلان ذلك بتعليقه في المحكمة الابتدائية مدة الوقت المعين انفا ونشره في احدى الجرائد وان لم يحصل ذلك ازم مدبرو الشركة بدويتهما على وجه التضامن ووجبت عليهم التعويضات ايضا (م) ٥٨ اذا قصد الاستمرار على الشركة بعد انقضاء مدتها يجب اثبات ذلك باقرار من الشركة بالكتابة ويجب استيفاء الاجراءات المقررة بالمواد



## ملحوظات

بان وضع شخص في دكانه اخر من ارباب الصنائع على ان ما يتقبله هو ويتعمه من الاعمال يعمل ذلك الاخر اياها وما يحصل من الكسب يعني الاجرة بينها مناصفة تكون جائزة واستحقاق صاحب الدكان نصف المحصة بسبب كونه ضامنا ومتعهدا للعمل وفي ضمن ذلك ايضا يصير نائلا منفعة دكانه (م) ١٣٣٧ كما ان استحقاق الربح يكون تارة بالمال او بالعمل كذلك بحكم مادة ١٥ يكون تارة بالضمان كما ان في المضاربة يكون رب المال مستغفا للربح بما له والمضارب بعمله واذا اخذ واحد من ارباب الصنائع تلميذا عند عمله ما تقبله وتعمه من العمل بنصف اجرة يكون جائزا والكسب يعني الاجرة المأخوذة من اصحاب العمل كما يكون نصفها مستغفا لذلك التلميذ بعمله يكون نصفها الاخر مستغفا للاستاذ ايضا بتعمه وضمان العمل (م) ١٣٤٨ اذا لم يوجد واحد من الامور الثلاثة السالفة الذكر يعني المال والعمل والضمان فلا يستحق الربح مثلا اذا قال شخص لاخر انت اجبر بالمال على ان الربح مشترك بيننا لا يوجب الشركة وفي هذه الصورة ليس له اخذ حصة من الربح الحاصل (م) ١٣٤٩ استحقاق الربح انما هو بالنظر الى الشرط المذكور في عقد الشركة وليس هو بالنظر الى العمل الواقع فالشريك المشروط عمله ولو لم يعمل بعد كانه عمل مثلا الشريكان شركة صحيحة في حال اشتراط العمل على كليهما اذا عمل احدهما ولو لم يعمل الاخر بعلم او بغير عذر يقسم الربح بينهما على الوجه الذي اشترطه حيث كل واحد منهما وكل عن الاخر فيعمل شريكه بعد هو ايضا كانه عمل (م) ١٣٥٠ الشريكان كل واحد منهما امين الاخر فالشركة في يد كل واحد منهما في حكم الوديعة اذا تلف مال الشركة في يد واحد منهما بلا تعد ولا تقصير لا يكون ضامنا حصة شريكه (م) ١٣٥١ رأس المال في شركة الاموال يكون مشتركا بين الشريكين متساويا او متفاضلا لكن في صورة كون رأس المال من واحد والعمل من اخر اذا كانت المفاولة على ان الربح مشترك بينهما تكون مضاربة كما تاتي في بابها المخصوص واذا كان الربح تمام عائدا الى العامل يكون قرضا واذا شرط كونه الربح تمام عائدا الى صاحب رأس المال فيكون رأس المال في يد العامل بضاعة والعامل مستضع ومن كون المستضع في حكم الوكيل المتبرع بعير الربح والخسارة تمام عائدا الى صاحب المال (م) ١٣٥٢ اذا مات احد الشريكين او جن جنونا مطبقا تنفس الشركة لكن في صورة كون الشركاء ثلاثة او اكبر تنفس الشركة في حق الميت او المجنون وحده وتبقى بين الاخرين (م) ١٣٥٣ تنفس الشركة ينسخ احد الشريكين لكن علم الاخر بنسخه شرط لا تنفس الشركة ما لم يكن ينسخ احدها معلوما للاخر (م) ١٣٥٤ اذا تنفس الشريكان الشركة واقتسامها على كون النقود الموجودة لواحد والدين التي في الذم لآخر لا تنص القسمة وفي هذه الصورة هما قبض الاخر من النقود الموجودة يكن مشتركا وما في الذم من الدين ايضا يبقى مشتركا بينهما (راجع مادة ١١٣٣) (م) ١٣٥٥ اذا اخذ احد الشريكين مقدارا من مال التجارة ومات وهو في حال العمل بمجمله لا تنسحب حصة شريكه من تركته (راجع مادة ٨٠١)

او خياط وصباغ واذا لم يكن لم رأس مال وعقد الشركة على البيع والشراء نسبة وتنسب ما يحصل من الربح بينهم تكون شركة وجوه

### (الفصل الثاني)

(في بيان الشرائط العمومية في شركة العقد)

(م) ١٣٣٢ كل قسم من شركة العقد يتضمن الرقالة فكل واحد من الشريكين في تصرفه يعني في الاخذ والبيع وتقبل العمل من الغير بالاجرة وكل الاخر فكما ان العمل والبيع شرط في الرقالة فكذلك كون الشريكين عاقلين ومميزين شرط في الشركة ايضا على العموم (م) ١٣٣٤ شركة المفاوضة تتضمن الكفالة ايضا فاهلية المتفاوضين للكفالة شرط ايضا (م) ١٣٣٥ شركة العنان تتضمن الرقالة خاصة ولا تتضمن الكفالة فحين عندها اذا لم تذكر الكفالة فكل واحد من الشركاء ليس بمكفل الاخر فيجوز للصبي المادون عند شركة العنان لكن اذا ذكرت الكفالة حين عقد شركة العنان يصير كل واحد من الشركاء مكفل الاخر (م) ١٣٣٦ بيان تنقسم الربح بين الشركاء شرط فاذا بقي منها ومجهولا تكون الشركة فاسدة (م) ١٣٣٧ كون حصص الربح التي تنقسم بين الشركاء كالنصف والثلث والرابع جزءا شائعا شرط فاذا تنازل الشركاء على اعطاء احدهم كذا قرشا فقط تكون الشركة باحثة

### (الفصل الثالث)

(في بيان الشرائط المخصوصة في شركة الاموال)

(م) ١٣٣٨ كون رأس المال من قبيل النقود شرط (م) ١٣٣٩ المسكوكات الخاسية الرائجة معدودة من النقود عرقا (م) ١٣٤٠ غير المسكوك من الذهب والفضة ان جرى التعامل فيه بين الناس عرقا وعادة فهو في حكم النقود والا فني حكم العروض (م) ١٣٤١ كون رأس المال عينا شرط فلا يجوز ان يكون الدين يعني الذي في ذم الناس رأس مال الشركة مثلا اذا كان لاثنتين في ذمة اخرين فلا يجوز ان يتخذ رأس مال وتنفذ الشركة عليه وكذا اذا كان رأس مال احدهما عينا ورأس مال الاخر دينيا فالشركة غير صحيحة (م) ١٣٤٢ لا يبيع عند الشركة على الاموال التي ليست معدودة من النقود كالعروض والخمائر يعني لا يجوز ان تكون هذه رأس مال الشركة الا ان الشخصين اذا ارادا ان يتخذوا المال الذي ليس من قبيل النقود رأس مال فكل واحد منهما يبيع نصف ماله الى اخر وبعد حصوله اشراكها يجوز لها عند الشركة على هذا المال المشترك كما لو كان لاثنتين نوع مال من الملبات مثلا لكن مقدار حصة فخطا احدهما بالاخر فيعد حصول شركة الملك يجوز لها ان يتخذ هذا المال للخلوط رأس مال ويعقدا عليه الشركة (م) ١٣٤٣ اذا كان لواحد يردون ولاخر سمر فاشتركا على ان يوجرا وما حصل من اجرة يتسم بينهما فالشركة فاسدة والاجرة الحاصلة تكون لصاحب البردود والسمر بسبب كونه تابعا للبردود لا يكون لصاحبه حصة من الاجرة لكنه ياخذ اجر مثل سمره (م) ١٣٤٤ اذا كان لواحد دابة ولاخر اشتهة وشاركا على تحميل الاشتهة على الدابة ويعمها على ان ما حصل من الربح يكون بينهما مشتركا فالشركة فاسدة والربح الحاصل يكون لصاحب الاشتهة وصاحب الدابة ياخذ اجر مثل دابته والدكان ايضا مثل الدابة بان كان لواحد دكان ولاخر اشتهة فشاركا على بيع الاشتهة في الدكان على ان ما يحصل من الربح مشترك بينهما فالشركة فاسدة وربح الاشتهة يكون لصاحبها وصاحب الدكان ياخذ اجر مثل دكانه

### (الفصل الرابع - في بعض ضوابط تتعلق بشركة)

#### (العقد)

(م) ١٣٤٥ العمل يكون متقوما بالتقويم يعني ان العمل يتعين فيه يتقو ومن الجماع ان يكون عمل شخص اكثر قيمة بالنسبة الى عمل شخص اخر مثلا اذا كان شريكان شركة عتار ورأس مالهما متساو وكلاهما ايضا مشروط عمله وشرط اعطاء احدهما حصة زائفة من الربح يكون الشرط جائزا لانه يجوز ان يكون احدهما في الاخذ والاعطاء امهر وعمله ازيد وانفع (م) ١٣٤٦ ضمان العمل نوع من العمل فاذا تشارك اثنان شركة صنائع

شركة العنان — ٠ (مجله) في حق شركة العنان

### المبحث الاول

في بيان المسائل العائدة الى شركة الاموال

(م) ١٣٦٥ لا يشترط في الشريكين شركة عنان كون رأس مالهما متساويين بل يجوز كون رأس مال احدها ازيد من رأس مال الآخر وكل واحد منهما لا يكون مجبوراً على ادخال جميع نقده الى رأس المال بل يجوز ان يعقد الشركة على مجموعه او على مقدار منه فهذه الجهة يجوز ان يكون لها فضلة عن رأس مالها تصلح ان تكون رأس مال شركة كنتقدتها مثلاً (م) ١٣٦٦ كما يجوز كون عقد الشركة على عموم التجارات كذلك يجوز ايضاً عقدها على نوع تجارة خاصة كتجارة الذخيرة مثلاً (م) ١٣٦٧ كيفما شرط تقسيم الربح في الشركة الصحيحة فذلك الشرط يراعى على كل حال (م) ١٣٦٨ يقسم الربح في الشركة الفاسدة على مقدار رأس المال فاذا شرط لاحد الشريكين زيادة فلا تعتبر (م) ١٣٦٩ الضرر والخسار الواقع بالاعتد ولا تقصير منقسم على كل حال على مقدار رأس المال واذا شرط على وجه آخر فلا يعتبر (م) ١٣٧٠ اذا شرط الشريكان تقسيم الربح بينهما على مقدار رأس المال سواء كان رأس المال متساوياً او متفاوتاً يكون صحيحاً ويقسم الربح بينهما على مقدار رأس المال كما شرطاً سواء شرط عمل الاثنين او شرط عمل الواحد وحده الا انه اذا شرط عمل واحد وحده يكون رأس مال الآخر في يده في حكم البضاعة (م) ١٣٧١ اذا تساوى الشريكان في رأس المال وشرطاً من الربح حصة زائدة لاحدهما مثلاً كثلثي الربح وكان ايضاً عمل الاثنين مشروطاً فالشركة صحيحة والشرط معتبر (راجع مادة ١٣٤٥) اما اذا شرط عمل احدهما وحده فينظر ان كان العمل مشروطاً على الشريك الذي حصته من الربح زائدة فذلك الشركة صحيحة والشرط معتبر ويصير ذاك الشريك مستحقاً ربح رأس ماله بما له والزيادة بعمله لكن حيث كان رأس مال شريكه في يده في حكم مال المضاربة كانت الشركة شبه المضاربة وان كان العمل مشروطاً على الشريك الذي حصته من الربح قليلة

فهو غير جائز ويقسم الربح بينهما على مقدار رأس المال لانه اذا قسم الربح على الوجه الذي شرطاه فلا يكون شيء مقابل من مال او عمل او ضمان الى الزيادة التي ياخذها الشريك الذي لم يعمل واستحقاق الربح انما هو بواحد من هذه الامور الثلاثة (راجع مادة ١٣٤٧ ومادة ١٣٤٨) (م) ١٣٧٢ اذا شرط تقسيم الربح على التساوي بين الشريكين اللذين رأس مالهما متفاضل مثلاً رأس مال احدهما مائة الف قرش ورأس مال الآخر مائة وخمسون الفا يكون شرط اخذ حصة الزيادة من الربح بالنسبة الى الذي رأس ماله قليل كشرط زيادة الربح الى احد الشريكين المتساويين في رأس المال فاذا شرط عمل الاثنين او عمل الشريك ذي الحصة الزائدة من الربح يعني قايلاً رأس المال تكون الشركة صحيحة والشرط معتبراً وان شرط عمل ذي الحصة القليلة من الربح يعني الشريك الذي رأس ماله كثير فهو غير جائز ويقسم الربح بينهما على مقدار رأس مالهما (م) ١٣٧٣ يجوز لكل واحد من الشريكين ان يبيع مال الشركة سواء كان بالنقد او بالنسيئة بما قل او كثر (م) ١٣٧٤ يجوز لاحد الشريكين ايها كان حال كون رأس مال الشركة في يده ان يشتري الاموال بالنقد والنسيئة لكن اذا اشترى مالا بالغبن الفاحش لا يكون المال للشركة بل يكون له (م) ١٣٧٥ لا يجوز لاحد الشريكين الذي ليس في يده رأس مال الشركة ان يشتري مالا لاجل الشركة فان اشترى يكن ذلك المال له (م) ١٣٧٦ اذا اشترى احد الشريكين بدراهم نفسه شيئاً ليس من جنس تجارتها يكون ذلك الشيء له خاصة ليس لمشاركه منه حصة لكن مع كون رأس مال الشركة في يد احدها اذا اشترى مالا من جنس تجارتها ولو بمال نفسه يصير للشركة مثلاً اذا عقد الشركة اثنان على تجارة البز فاشترى احدهما حصاناً بمال نفسه يكون له وليس لشريكه حصة في ذلك الحصان لكن اذا اشترى ثوب بزيك للشركة ولو اشهد حال شرائه بان قال هذا الثوب اشتريته لنفسى ليس لشريكي فيه حصة لا يفيد ويكون ذلك الثوب مشتركاً بينهما وبين شريكه

## ملحوظات

الشريكين شركة غنم بدين في معاملتها لا يسري على الآخر فإذا أقر بأن هذا الدين إنما لزم بعقده ومعاملته خاصة يكن إيفاءه بتأجيله لازماً عليه وإن أقر بأنه دين لزم من معاملتها معاً يكن لازماً عليه تادية نصفه وإن أقر بأنه دين لزم من معاملة شريكه خاصة فلا يلزمه شيء

(المبحث الثاني - في بيان مسائل عائدة إلى شركة الأعمال)

(م) ١٢٨٥ شركة الأعمال عبارة عن عقد شركة على تقبل الأعمال فالاجيران المشتركان يعقدان الشركة على تعهد والنظام العمل الذي يطلب ويكلف من طرف المستأجرين سواء كانا متساويين أو متفاضلين في ضمان العمل يعني سواء عتدا الشركة على تعهد العمل وضمانه متساوياً أو شرطاً ثلث العمل مثلاً لأحدهما والثلثان للآخر (م) ١٢٨٦ يجوز لكل واحد من الشريكين تقبل العمل وتعهد به ويجوز أيضاً أن يتقبل واحد وآخر يعمل ويجوز أيضاً للتخاطين المشتركين شركة صنائع أن يتقبل أحدهما المناع ويقصه والآخر يحفظه (م) ١٢٨٧ كل واحد من الشريكين وكيل الآخر في تقبل العمل فالعمل الذي تقبله أحدهما يكون إيفاءه لازماً عليه وعلى شريكه أيضاً فعتان شركة الأعمال في حكم المفاوضة في ضمان العمل حيث أن العمل الذي تقبله أحد الشريكين يطلب إيفاءه المستأجر من أيهما أراد وكل واحد من الشريكين يكون مجبوراً على إيفاء العمل فليس لأحدهما أن يقول هذا العمل تقبله شريكي فانا لا أخاطله (م) ١٢٨٨ عتات شركة الأعمال في حكم المفاوضة في اقتضاء البذل أيضاً يعني أنه يجوز لكل واحد من الشريكين مطالبة المستأجر بتمام الأجر وإذا دفعه المستأجر أيضاً إلى أي منها يري (م) ١٢٨٩ لا يجبر أحد الشريكين على إيفاء ما تقبله من العمل بالذات إن شاء يعمل به وإن شاء يعطه إلى شريكه أو إلى آخر لكن إن شرط المستأجر عمله بالذات يلزمه حيث عمل (راجع مادة ٥٧١) (م) ١٢٩٠ تقسم الشركاء الربح بينهم على الوجه الذي شرطوه يعني أن شرطوا تقسيمه متساوياً بقسومه متساوياً وإن شرطوا تقسيمه متفاضلاً كالثلث والثلثين مثلاً يقسم حصتين وحصه (م) ١٢٩١ إذا شرط التساوي في العمل والفاضل في الكسب كان جائزاً مثلاً إذا شرط الشريكان أن يعملوا متساويين وإن يقسم الكسب حصتين وحصه كان جائزاً لأنه يجوز أن يكون أحدهما أمة في الصنعة وأصنع في العمل (م) ١٢٩٢ الشريكان بضمان العمل يستحقان الأجرة فإذا عمل أحد الشريكين وحده والآخر لم يعمل كالأمر مرض أو ذهب إلى عمل أو جلس بطالاً يقسم الربح والأجرة بينهما على الوجه الذي شرطاه (م) ١٢٩٣ إذا تلف أو تعيب المستأجر فيه بصنع أحد الشريكين يكون ضامناً بالاشتراك مع الشريك الآخر والمستأجر يضمن ماله أياً شاء منها ويقسم هذا الخسار بين الشريكين على مقدار الضمان مثلاً إذا عقدت الشركة على تقبل الأعمال وتعهدت بمناصفة يقسم الخسار أيضاً مناصفة وإذا

(م) ١٣٧٧ حقوق العتدات تعود إلى العاقد فإذا اشترى أحد الشريكين مالا فقبضه مع تادية ثمنه يكون لازماً عليه وحده فمن هذه الجهة كان ثمن المال الذي اشتراه أحدهما إنما يطالب به هو ولا يطالب شريكه وكذا أخذ الشريكين إذا باع مالا فقبض ثمنه إنما هو حقه ومن هذه الجهة إذا أدى المشتري ثمنه إلى الآخر يكون برياً من حصة الشريك الذي قبض الثمن وحده ولا يبرأ من حصة الشريك العاقد وكذا إذا وكل الشريك العاقد شخصاً في قبض ثمن المال الذي باعه فليس لشريكه عزله لكن إذا وكل أحد الشريكين شخصاً في بيع أو شراء أو اجارة فالشريك الآخر عزله (م) ١٣٧٨ الرد بالعيب أيضاً من حقوق العتد فمأشترى أحد الشريكين ليس الآخر رده بالعيب وما باعه أحدهما لا يرد بالعيب على الآخر (م) ١٣٧٩ كل واحد من الشريكين له ايداع وإبضاع مال الشركة وله أن يعطيه مضاربة وله عقد الاجارة مثلاً له استئجار دكان واجبر لأجل حفظ مال الشركة لكن ليس له أن يخلط مال الشركة بماله ولا أن يعقد شركة مع آخر بدون إذن شريكه فإن فعل وضاع مال الشركة يكن ضامناً حصة شريكه (م) ١٣٨٠ لا يجوز لأحد الشريكين أن يقرض آخر مال الشركة ما لم يأذن شريكه لكن له أن يستقرض لأجل الشركة ومهما استقرض أحدهما من الدراهم يكن دين شريكه أيضاً بالاشتراك (م) ١٣٨١ إذا ذهب أحد الشريكين إلى ديار أخرى لأجل أمور الشركة يأخذ مصرفه من مال الشركة (م) ١٣٨٢ إذا فوض أحد الشريكين أمور الشركة إلى رأي الآخر فائلاً لعمل برأيه أو أغفل ما تريد فله أن يعمل كل شيء من توابع التجارة فيجوز له رهن مال الشركة والارتمان لأجلها والسفر بمال الشركة وخط مال الشركة بماله وعقد الشركة مع آخر لكن لا يجوز له اتلاف المال ولا التملك بغير عوض إلا بصريح إذن شريكه مثلاً لا يجوز له أن يقرض من مال الشركة ولا أن يهب منه إلا بصريح إذن شريكه (م) ١٣٨٣ إذا نفى أحد الشريكين الآخر بقوله لا تذهب بمال الشركة إلى ديار أخرى أو لاتبع المال نسبة فلم يسمع وذهب إلى ديار أخرى أو باع نسبة ضمن حصة شريكه من الخسار الواقع (م) ١٣٨٤ أقرار أحد

يقسم الخسار بينها ايضاً على التساوي وان عقد الشركة على كون الحصة ثلاثين وثلاثاً في المال المشتري يقسم الضرر والخسار ايضاً ثلاثين وثلاثاً الشركة اشتريا المال الذي خسرا فيه بالاتحاد او اشتراه احدهما وحده لاجل الشركة

### شركة مدنية - ( قانون اهلي )

(م) ٤١٩ الشركة عقد بين اثنين او أكثر يلتزم به كل من المتعاقدين وضع حصة في رأس المال لاجل عمل مشترك وتقسيم الارباح التي تنشأ عنه بينهم (م) ٤٢٠ يجوز ان تكون الحصة في رأس المال نفوداً او اوراقاً ذات قيمة او منفولات او غفارات او حق انتفاع بشي ما ذكر ويجوز ايضاً ان تكون عبارة عن عمل لواحد من الشركاء او أكثر (م) ٤٢١ تعتبر حصص الشركاء في رأس المال ملكاً للشركة لا بمجرد الانتفاع بها ما لم يوجد نص صريح في العقد في شأن ذلك (م) ٤٢٢ يلزم ان تكون الحصة في رأس المال معينة ومبيناً نوعها فاذا كانت شاملة لجميع ما يملكه الشريك وقت العقد وجب حدس بالجرد (م) ٤٢٣ على كل واحد من الشركاء ان يؤدي حصته في رأس المال في الوقت المتفق عليه (م) ٤٢٤ اذا كانت حصة الشريك في رأس المال حق ملكية في عين معينة او حق انتفاع فيها انتقل الحق في ذلك بمجرد عقد الشركة لجميع الشركاء وكان عليهم تلقه (م) ٤٢٥ الشريك ضامن لحصته في رأس المال كضمان البائع للمبيع (م) ٤٢٦ الشريك المناخر عن اداء حصته في رأس المال ملزم بالتضمينات بمجرد مطالبته بالتأدية مطالبة رسمية — واذا نشأ عن هذا التأخير ضرر للشركة وجب عليه تعويضه بغير مفاصة بالارباح التي استقبلها للشركة (م) ٤٢٧ الشريك ملزم حينما بقول المبالغ المطلوبة للشركة منه خاصة وله فوائد المبالغ المطلوبة له منها والحق في استيلاء ما صرفه في مصلحة الشركة بالوجه اللائق بدون غش ولا تقربط (م) ٤٢٨ على كل واحد من الشركاء ان يلاحظ منافع الشركة ويعتني بتدبيره صالحها كصالح نفسه (م) ٤٢٩ ما يستحقه احد الشركاء على الشركة واجب اداؤه له من جميع الشركاء فان اعسر احدهم وزع ما يخصه على باقي الشركاء (م) ٤٣٠ تعين في سند عقد الشركة حصة كل شريك في الارباح فاذا لم يذكر ذلك في العقد كانت حصة كل واحد منهم في الارباح بالنسبة لحصته في رأس المال (م) ٤٣١ حصة الشريك الذي وضع عمله بصفة رأس مال مساوية لاقل حصة من حصص الشركاء الذين وضعوا حصصهم في رأس المال عينا (م) ٤٣٢ الشريك الذي وضع عمله بصفة رأس مال اذا وضع زيادة عليه رأس مال عينا يستحق في مقابلة ما وضعه من رأس المال العيني حصة من الربح نسبية (م) ٤٣٣ والحصة في الخسارة مساوية للحصة المنتزعة في الربح الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك (م) ٤٣٤ لا يجوز ان يشترط في الشركة ان واحداً من الشركاء او أكثر لا يكون له نصيب في الربح او يسترجع رأس ماله سالماً من كل خسارة — ولكن يجوز ان يشترط ان من دخل في الشركة

عقدت الشركة على تقبل الاعمال وتعهدها ثلاثين وثلاثاً يقسم الخسار ايضاً حصتين وحصة (م) ١٣٩٤ عقد شركة المحالين على التقبل والعمل على الاشتراك صحيح (م) ١٣٩٥ اذا عقد الشركة اثنان بان يتقبلا العمل على ان الدكان من احدهما والا لآت والادوات من الاخر يصح (م) ١٣٩٦ اذا عقد اثنان شركة الصنائع على ان الدكان من احدهما ومن الاخر العمل يصح (راجع مادة ١٣٤٦) (م) ١٣٩٧ اذا عقد اثنان شركة الاعمال لاحدهما بغل والاخر يحمل على تقبل وتعهده نقل المحبولة متساوياً يصح ويقسم الكسب المحاصل والاجرة بينهما مناصفة ولا ينظر الى زيادة حمل المحمل لان استحقاق البذل في شركة الاعمال يكون بضمان الشريكين بالعمل لكن اذا لم يقدرا الشركة على تقبل العمل بل على ايجار البغل والمحمل عينا وتقسيم الاجرة المحاصلة بينهما فالشركة فاسدة واي يؤجر من بغل او حمل تكون اجرته عائدة لصاحبه لكن اذا اعان احدهما الاخر في التحميل والنقل باخذ اجر مثل عمله (م) ١٣٩٨ اذا عمل شخص في صنعة هو وابنه الذي في عياله فكأنه الكسب لذلك الشخص وولده بعد معينه كما اذا اعان شخصاً ولده الذي في عياله حال غرسه شجرة فذلك الشجرة للشخص ولا يكون ولده مشاركا له

### المبحث الثالث - ( في بيان مسائل عائدة الى

#### شركة الوجوه )

(م) ١٣٩٩ كون حصة الشريكين على التساوي في المال المشتري ليس بشرط مثلاً كما يجوز كون ما اخذاه من المال بينهما على المناصفة يجوز ايضاً ان يكون ثلاثين وثلاثاً (م) ١٤٠٠ استحقاق الربح في الوجوه انما هو بالضمان (م) ١٤٠١ ضمان ثمن المال المشتري يكون بالنظر الى حصة الشريكين فيه (م) ١٤٠٢ تكون حصة كل واحد من الشريكين في الربح بقدر حصته في المال المشتري واذا شرط الى واحد زيادة عن حصته في المال المشتري يكون الشرط لغوا ويقسم الربح بينهما على مقدار حصتهما من المال المشتري مثلاً اذا شرط كون الاشياء الماخوذة بينهما مناصفة يكون الربح ايضاً مناصفة وان شرط كونها ثلاثين وثلاثاً كان الربح ايضاً ثلاثين وثلاثاً لكن في حال مشروطة الاشياء على التصفية اذا شرطاً تقسيم الربح ثلاثين وثلاثاً فهذا الشرط لا يعتبر ويقسم الربح بينهما مناصفة (م) ١٤٠٣ يقسم الضرر والخسار في كل حال على مقدار حصة الشريكين في المال المشتري سواء باسرا عقد الشراء بالاتحاد او باسره احدهما وحده مثلاً الشريكان شركة وجوه في صورة خسارها في الاخذ والاعطاء اذا عقد الشركة على التصفية بينهما في المال المشتري

ملحوظات

شركة مدنية — في قسمة الشركات وغيرها

(م) ٤٤٨ تنس بين الشركاء اموال الشركة على حسب المئين في عندها  
(م) ٤٤٩ اذا لم يصرح في العقد عن كيفية القسمة يكون اجزاؤها في  
الشركات المدنية بعمدة جميع الشركاء وفي الشركات التجارية بعمدة من  
يعين لتصفية الشركة باغلب آراء الشركاء سواء كان واحدا او اكثر ان  
بعمدة من نصبه المئكة عدد ٤٤٨ اتفاق اقلية الشركاء على تعيين (م) ٤٥٠  
وللماثور بالنصبة المحق في ان يبيع مال الشركة سواء كان بالمازاد العام  
او بالتراضي اذا كانت مأمورته ليست مفيدة في سند تعيينه (م) ٤٥١  
وفي جميع الاحوال الاخر يجوز للشركاء الذين لم اهلية التصرف في  
خزوقهم اذا اقتضت الحال قسمة اموال مشتركة ان يباشروا القسمة  
بالطريقة التي يرضونها اذا كانوا متفقين باجمع عليها (م) ٤٥٢ اما اذا  
كانوا مختلفين في الرأي او كان احدهم ليس فيه اهلية التصرف في حقوقه  
فعلى من اراد منهم القسمة ان يكلف بالحضور باقي شركائه  
امام محكمة المواد الجزئية اذ ياتي اليها مركز الشركة او موقع العقار ان  
امام المحكمة التابع لها محل احد الشركاء اذا كان المراد قسمته متقلا وان  
يطلب من المحكمة تعيين واحد او اكثر من اهل الخبرة لاجل التفريق وتعيين  
الحصص (م) ٤٥٣ اجراءات اهل الخبرة تكون بالاوجه المبينة فانزوت  
الرافعات (م) ٤٥٤ واذا امتكت قسمة الاموال عينا وحصل نزاع في  
شان تعيين الحصص تحكم محكمة المواد الجزئية في ذلك (م) ٤٥٥ تحصل  
القسمة بطريق الفرقة امام القاضي المعين للمواد الجزئية ويجوز بها حضرا  
(م) ٤٥٦ اذا كان احد الشركاء قاصرا او غير اهل للتصرف او غائبا  
وجب التصديق من المحكمة الابتدائية على قسمة الاموال الى حصص  
(م) ٤٥٧ وكل حصة وقعت بموجب القسمة في نصيب احد الشركاء تعتبر  
انها كانت دائما ملكا له قبل القسمة وبعدا وبعتبر انه لم يملك غيرها  
من الاموال التي قسمت (م) ٤٥٨ اذا لم تكن القسمة عينا يتابع الاموال بالاوجه  
المبينة فانزوت المرافعات (م) ٤٥٩ لارباب الديون على الشركة الذين  
حصلت ديونهم بسبب الاموال المشتركة ان يطالبوا باستيفائها من مجموع  
اموال الشركة ومن كل حصة منها (م) ٤٦٠ يجوز لارباب الديون  
الشخصية التي على احد الشركاء ان يعارضوا في اجراء القسمة عينا وفي بيع  
المال بغير دخوله في ذلك — ويكون اجراء المعارضة المذكورة بين  
ايدي الشركاء الاخرين وينترب على حصولها ملزومية هؤلاء الشركاء بان  
يطلعو حضور المداينين المعارضين في كافة الاجراءات المتعلقة بالقسمة  
او بالبيع والا كان العمل لاغيا (م) ٤٦١ اللاتون للشركة مقدمون عند  
توزيع الثمن ودفعه على مدايني اشخاص الشركاء (م) ٤٦٢ يجوز للشركاء  
في الملك قبل قسمته بينهم ان يستردوا لانفسهم الحصة الشائعة التي باعها  
احدهم للغير ويقوموا بدفع ثمنها له والمصاريف الرسمية والمصاريف  
الضرورية او النافعة

شركة المزارعة والمساقاة — (مجلد)

(في بيان المزارعة والمساقاة وينقسم الى فصلين)

الفصل الاول — (في بيان المزارعة)

(م) ١٤٢١ المزارعة نوع شركة على كون الاراضي من طرف  
والعمل من طرف اخر يعني ان الاراضي تزور والمحاصلات  
تقسم بينهما (م) ١٤٢٢ ركن المزارعة الايجاب والقبول فاذا  
قال صاحب الاراضي للفلاح اعطيتك هذه الارض مزارعة على  
ان حصتك من المحاصلات كذا وقال الفلاح قبلت او رضيت  
او يقول قولاً يدل على الرضى او قال الفلاح الى صاحب  
الارض اعطني ارضك على وجه المزارعة لاعمل فيها ورضي  
الاخر تنتعد المزارعة (م) ١٤٢٣ كون العائدين عائلين في  
المزارعة بشرط وكونها بالفين ليس بشرط فيجوز للصبي الماذون  
عند المزارعة (م) ١٤٢٤ يشترط تعيين ما يزرع يعني ما يبدل  
او تعممه على ان يزرع الملاح ماشاء (م) ١٤٢٥ يشترط  
حين العقد تعيين حصة الفلاح جزاء شائعا من المحاصلات

بعمله لا يفترك في المخسارة ويشترط ان لا تنترب له اجرة على  
عمله (م) ١٤٢٥ يجوز للشركاء ان يعينوا مديرا للشركة واحد  
او اكثر (م) ١٤٢٦ والمديرون الذين ليسوا شركاء يجوز دائما  
عزله (م) ١٤٢٧ والمديرون الشركاء يجوز عزله اذا لم يعينوا  
للادارة في عقد الشركة ومع ذلك فالمديرون الشركاء  
المعينون للادارة في العقد يجوز عزله ايضا لاسباب قوية او  
اذا كانت الشركة شركة مساهمة (م) ١٤٢٨ اذا لم يعين  
لشركة مديرون اعتبر كل واحد من الشركاء ماذونا من  
شركائه بالادارة وله ادارة العمل وحده وانما يعمل في حالة  
اختلاف الشركاء بما يتفق عليه اكثرهم (م) ١٤٢٩ ليس للمديرين  
ولو باتحاد اراهم ولا للشركاء باكثرية الاراء اما كانت تلك  
الاكثرية ان يفعلوا شيئا مخالفا للغرض المقصود من الشركة  
ولا ان يطلبوا مبالغ غير حصص راس المال المتفق عليها في  
العقد مالم يكن ذلك لدفع ديون على الشركة ولا لاداء المصاريف  
اللازمة لمحتفظ اموالها — ومع ذلك لا يجوز ولو في الحالة  
الاخيرة طلب مبالغ من الشركاء في شركة التوصية او من  
اصحاب السهام في شركة المساهمة (م) ١٤٣٠ للشركاء الذين  
ليسوا مديرين للشركة الحق في طلب معرفة ادارة اشغال الشركة  
(م) ١٤٣١ لا يجوز لاحد من الشركاء ان يسقط حقه في الشركة  
كله او بعضه الا اذا وجد شرط يقضي بذلك وانما يجوز له فقط  
ان يشرك في ارباحه غير ويبقى هذا الغير خارجا عن الشركة  
(م) ١٤٣٢ في غير الشركات التجارية وفي جميع شركات الخاصة  
كل شريك عقد شروطا باسمه مع اجنبي عن الشركة هو  
الملزوم بها وحده لهذا الاجنبي (م) ١٤٣٣ واذا كان الشريك ماذونا  
بالمعاملة مع الغير باسم الشركاء او باسم الشركة كان كل واحد  
من الشركاء ملزما لهذا الغير بحصة مساوية لحصة الاخر لا على  
وجه التضامن ليعضهم الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك (م) ١٤٣٤  
ولهذا الغير في كل الاحوال حق مطالبة كل من الشركاء  
بقدر حصته في الربح الحاصل من العمل (م) ١٤٣٥ تنتهي  
الشركة باحد الامور الاتية (اولا) بانقضاء الميعاد المحدد  
لشركة (ثانيا) بانتهاء العمل الذي انعقدت الشركة لاجله  
(ثالثا) بهلاك جميع مال الشركة او هلاك معظمه بحيث لا  
يمكن ادارة عمل نافع بالباقي (رابعا) موت احد الشركاء او  
بالهجرة عليه او بافلاسه اذا لم يشترط في عقد الشركة شيء في  
شأن ذلك مع عدم الاخلال بالاصول المخصوصة المتعلقة  
بالشركات التجارية التي لا تنتسخ بموت احد الشركاء الغير  
متضامن او افلاسه او الهجر عليه (خامسا) بارادة جميع الشركاء  
(سادسا) بانفصال احد الشركاء عن الشركة اذا كانت من  
الشركة ليست معينة بشرط ان لا يكون هذا الانفصال مبنيا  
على غش ولا في غير الوقت اللائق له (م) ١٤٣٦ يجوز للمحاكم  
ان تنسخ الشركة بطلب احد الشركاء لعدم وفاء شريك اخر  
بما تعهد به او لوقوع منازعة قوية بين الشركاء تمنع جريان  
اشغال الشركة او لاي سبب قوي غير ذلك (م) ١٤٣٧ تتبع  
هذه القواعد في كافة الشركات مع عدم الاخلال بما هو متصوص  
في قانون التجارة فيما يتعلق بمواد الشركات التجارية

(م) ١٤٠٨ يشترط اذنية رب المال للتوكيل بالمضاربة للوكالة (م) ١٤٠٩  
 شرط رأس المال كونه مالا صالحا لرأس مال الشركة (راجع الفصل  
 الثالث من باب شركة العتد) فلا يجوز ان يكون العروض والعتار  
 والدين في الذم رأس مال في المضاربة لكن رب المال اذا اعطى شيئا  
 من العروض وقبض الى المضارب وقال يع هذا واعمل بيمينه مضاربة وقبل  
 المضارب وقبض ذلك المال قباضه وانفذ نقود منه رأس مال للاخذ  
 والاعطاء تكون المضاربة صحيحة كذلك اذا قال اقض الدين الذي لي  
 في ذمة فلان وقدره كذا فريتا واستعمله على طريق المضاربة وقبل يكون  
 صحيحة (م) ١٤١٠ تسليم رأس المال الى المضارب شرط (م) ١٤١١  
 يشترط في المضاربة كثرية العتد كون رأس المال معلوما وتعيين  
 حصة العاقد من الربح جزءا شائعا كالنصف والثلث لكن اذا عبر  
 بالشركة على الاطلاق كقول له والربح مشترك فينتا يكون مصروقا الى  
 السواة وينقسم الربح متناصفا بين رب المال والمضارب (م) ١٤١٢  
 اذا نفذ شرط من هذه الشروط المذكورة مثلا اذا لم تكن حصة العاقد من  
 من الربح جزءا شائعا بل تعين لاحدهما من الربح كذا فريتا فنفس المضاربة

### الفصل الثالث - ( في بيان احكام المضاربة )

(م) ١٤١٣ المضارب أمين فراس المال في بنك في حكم الودعة  
 ومن جهة تصرفه في رأس المال هو وكيل رب المال واذا ربح  
 يكون شريكا فيه (م) ١٤١٤ المضارب في المضاربة المطلقة  
 بمجرد عقد المضاربة يكون ماذونا في العمل في لوازم المضاربة  
 والاشياء التي تنفرع عنها فاولا يجوز له البيع والشراء لاجل  
 الربح لكن اذا اشترى مالا بالدين الفاحش يكون اخذه لنفسه  
 لا يدخل الى حساب المضاربة ثانيا يجوز له البيع سوا كان  
 بالنقد او بالبنية بقليل الدرهم وكثيرها لكن يجوز له اعطاء  
 المئنة في المرتبة التي جرى العرف والعادة بها بين التجار والا  
 فليس له بيع الاموال الى مدة طويلة لم تعرف بين التجار ثانيا  
 يجوز له قبول المحوالة بشئ المال الذي باعه رابعا يجوز له توكيل  
 شخص اخر بالبيع والشراء خامسا يجوز له ابداع مال المضاربة  
 والابضاع والبرهن والارتهان والايجار والاستجار سادسا يجوز  
 له ان يسافر الى بلدة اخرى لاجل الاخذ والاعطاء (م) ١٤١٥  
 المضارب في المضاربة المطلقة لا يكون ماذونا بمجرد عقد المضاربة  
 في خلط مال المضاربة بماله ولا في اعطائه مضاربة لكن اذا  
 كان في بلدة من عادة المضاربين فيها خلط مال المضاربة بماله  
 في المضاربة المطلقة يكون المضارب ايضا ماذونا في ذلك  
 (م) ١٤١٦ اذا كان رب المال في المضاربة المطلقة قد فوض  
 الى راي المضارب امور المضاربة فائلا له العمل بملك يكون  
 المضارب ماذونا بخلط مال المضاربة بماله وباعطائه مضاربة  
 على كل حال لكن في هذه الصورة لا يكون ماذونا بالهبة  
 والافراض في مال المضاربة ولا بالدخول تحت الدين الاكثر  
 من رأس المال بل اجراءه الامور موقوف على صريح الاذن  
 من رب المال (م) ١٤١٧ اذا خلط المضارب مال المضاربة بماله  
 فالربح المحاصل يقسم على مقدار رأس المال يعني انه ياخذ  
 ربح رأس ماله وربع مال المضاربة يقسم بينه وبين رب المال على الوجه  
 الذي شرطاه (م) ١٤١٨ المال الذي اخذه المضارب بالنسيئة يراى  
 على رأس المال باذن رب المال يكون مشتركا بينهما شركة وجوه  
 (م) ١٤١٩ اذا ذهب المضارب بعمل المضاربة الى محل غير  
 البلدة التي وجد فيها ياخذ مصروفه بالقدر المعروف من مال  
 المضاربة (م) ١٤٢٠ مهما شرط رب المال وقيد بالمضاربة  
 المنيعة يلزم المضارب رعائه (م) ١٤٢١ اذا خرج المضارب عن

كلصف والثلث وان لم تتعين حصة او تعينت على عطيا شي  
 من غير المحاصلات او على مقدار كذا مئة من المحاصلات  
 فالمضاربة غير صحيحة (م) ١٤٣٦ يشترط كون الاراضي صالحة  
 للزراعة وتسليمها الى الفلاح (م) ١٤٣٧ اذا فقد شرط من  
 الشروط المذكورة قبل تكون المضاربة فاسدة (م) ١٤٣٨ كينما  
 شرط العاقدان في المضاربة الصحيحة تقسم المحاصلات بينهما  
 كذلك (م) ١٤٣٩ تكون كل المحاصلات في المضاربة الفاسدة  
 لصاحب البذر وللأخراجه ارضه ان كان صاحب ارض وان  
 كان فلاحا فله اجر المثل (م) ١٤٤٠ اذا مات صاحب الارض  
 والزرع اخضر فالفلاح يداوم على العمل الى ان يدرك الزرع  
 ولا يسوغ لورثة المتوفي منعه واذا مات الفلاح فوارثه قائم  
 مقامه ان شاء داوم على العمل الى ان يدرك الزرع ولا يسوغ  
 لصاحب الارض منعه

### الفصل الثاني - ( في بيان المساقاة )

(م) ١٤٤١ المساقاة نوع شركة على ان يكون اشجار من طرف  
 وتربية من طرف اخر ويقسم ما يحصل من الثمرة بينهما  
 (م) ١٤٤٢ ركن المساقاة الايجاب والقبول فاذا قال صاحب  
 الاشجار للعامل اعطيتك اشجارى منك بوجه المساقاة على ان  
 تاخذ من ثمرها كذا حصة وقيل العامل يعني الذي يربي الاشجار  
 تنعقد المساقاة (م) ١٤٤٣ كون العاقدين عاقلين شرط (م) ١٤٤٤  
 كون حصة العاقد في عقد المساقاة جزءا شائعا كالنصف  
 والثلث شرط ايضا كما في المضاربة (م) ١٤٤٥ تسليم الاشجار  
 الى العامل شرط (م) ١٤٤٦ تقسم الثمرة في المساقاة الصحيحة  
 بين العاقدين على وجه ما شرطا (م) ١٤٤٧ تكون الثمرة  
 المحصة في المساقاة الفاسدة بينهما لصاحب الاشجار او ياخذ  
 العامل اجر المثل (م) ١٤٤٨ اذا مات صاحب الاشجار والثمرة  
 فجأة يداوم العامل على العمل الى ان تنضج الثمرة ولا يسوغ لورثة  
 المتوفي منعه واذا مات العامل فوارثه يكون قائما مقامه فان  
 شاء داوم على العمل ولا يسوغ لصاحب الاشجار منعه  
 شركة المضاربة - ( مجلة ) في حق المضاربة ويشتمل  
 على ثلثة فصول

### ( الفصل الاول )

#### في بيان تعريف المضاربة وتقسيمها

(م) ١٤٠٤ المضاربة نوع شركة على ان رأس المال من طرف واحد  
 والعمل من الطرف الاخر ويقال لصاحب رأس المال رب المال وللعامل  
 مضارب (م) ١٤٠٥ ركن المضاربة الايجاب والقبول مثلا اذا قال رب المال  
 للمضارب خذ هذا رأس مال مضاربة فاسع واعمل على ان الربح يمتنا  
 متناصفا لثنتين وثلاثا او قال قولا بغير معنى المضاربة كقولم خذ هذه  
 الدرهم واجباها رأس مال والربح يمتنا على نسبة كذا مشترك وقيل  
 المضارب تكون المضاربة معتقدة (م) ١٤٠٦ المضاربة قسام احدهما  
 مضاربة معلنة والاخر مضاربة معتدة (م) ١٤٠٧ المضاربة المطلقة هي  
 التي لا تنبذ بزمن ولا مكان ولا نوع تجارة ولا بتعيين مانع ولا يشترى  
 واذا تنبذت بواحد من هذه تكون مضاربة معتدة مثلا اذا قال في الوقت  
 الثلاثي او في الممكن الثلاثي او اشترى الاموال الثلاثية او عامل ثلاثا وثلاثا  
 او احمالي البلية الثلاثية تكون المضاربة معتدة

### ( الفصل الثاني )

#### في بيان شروط المضاربة

عندما شركتم ما على ان يتقبل كل واحد منهما اي عمل كان وعلى السوية ضمانهما العمل وتعهدهما وعلى تساويهما في الفائدة والضرب ومهما ترتب بسبب الشركة على احدهما يكن الاخر كفيلا له تكون مفاوضة في هذه الصورة تجوز مطالبة كل واحد منهما انهما كان باجرة الاجير واجرة الدكان واذا ادعى شخص يتابع واقر به واحد منهما يكون اقراره نافذا وان انكره الاخر (م) ١٢٦٠ واذا عند الشركة اثنان على اخذ المال نسيقه ويبيعه ويكون المال المشتري وثنه وربحه مشتركا بينهما مناصفة وكل واحد منهما كفيلا الاخر تكون مفاوضة شركة الوجوه (م) ١٢٦١ يشترط في عقد المفاوضة ذكر لنظ المفاوضة او تعداد جميع شرائطها واذا عقدت الشركة مظلمة تكون عنانا (م) ١٢٦٢ اذا فقد شرط من الشروط المذكورة في هذا الفصل على الوجه المار تغلب المفاوضة عنانا مثلا اذا دخل الى يد واحد من المفاوضين في شركة الاموال مال بالارث او بطريق الهبة فاذا كان بصلح رأس مال للشركة كالتفود تغلب المفاوضة عنانا لكن اذا كان رأس مال الشركة مالمس بمال كالعروض والعقار فلا يضر بالمفاوضة (م) ١٢٦٣ كل ما كان شرطا لصحة شركة العنان فهو شرط ايضا لصحة المفاوضة (م) ١٢٦٤ كل ما جاز من التصرف للشريكين شركة عنان يجوز ايضا للمفاوضين

### شركة — (ر) رهن تجاري

شركة تجارية — (ر) اعلان الاوراق (ق) ٨ — ٠

افلاس — اتحاد المداينين قت ٣٤١

شركة بسفينة — (ر) سفينة

شروع في اسقاط الحوامل — (ر) اسقاط الحوامل

(ق) ٢٤٢

شروع بجناية مترتب على اغراء — (ر) جريدة

(ق) ١٥٣

شروع في سرقة — (ر) سرقة (ق) ٣٠٢

شروع في العمل — (ر) قانون العقوبات ٨ — ٩

١٠ — ١١

شروع بالفسق — (ر) هتك العرض (ق) ٢٤٧

شروع في النصب — (ر) متفالس (ق) ٣١٢

شروع في الهرب — (ر) هرب المحبوسين (ق)

١٢٩ : ١٣٠ : ١٣٤

شريط السكة الحديد — (ر) سكة حديد

شريعة اسلامية — (ر) قانون الاحوال الشخصية

— قانون العقوبات ١ — قانون المجلة

شريك — (ر) شركة

شريك بالجريمة — (ر) عذر ٦١ : ٦٧ : ٦٨ : ٦٩

مادونه وخالف الشرط يكون غاصبا وفي هذه الحال يعود الربح والخسارة في اخذه واعطائه عليه واذا تلف مال المضاربة يكون ضامنا (م) ١٤٢٢ اذا خالف المضارب رب المال حال نهيه اياه بقوله لا تذهب بمال المضاربة الى المحل القلاني او لا تبع بالنسيئة فذهب بمال المضاربة الى ذلك المحل فتلّف المال او باع بالنسيئة فهلك الثمن يكون المضارب ضامنا (م) ١٤٢٣ اذا وقت رب المال المضاربة بوقت معين فقبضي ذلك الوقت تنسخ المضاربة (م) ١٤٢٤ اذا عزل رب المال المضارب بلزم اعلامه بعزله فتكون تصرفات المضارب الواقعة معتبرة حتى ينف على العزل ولا يجوز له التصرف بالنفود التي في يده بعد وفوفه على العزل لكن اذا كان في يده اموال غير النفود يجوز له ان يبيعها ويبدلها بالنقد (م) ١٤٢٥ المضارب انما يستحق الربح في مقابلة عمله والعمل انما يكون متقوما بالعقد فاي مقدار شرط للمضارب في عقد المضاربة من الربح باخذ حصته بالنظر اليه (م) ١٤٢٦ استحقاق رب المال للربح بماله فيكون جميع الربح له في المضاربة الفاسدة والمضارب يتزله اجيره باخذ اجر المثل لكن لا يتجاوز المقدار المشروط حين العقد ولا يستحق اجر المثل ان لم يكن ربح (م) ١٤٢٧ اذا تلف مقدار من مال المضاربة بحسب في اول الامر من الربح ولا يسري الى راس المال واذا تجاوز مقدار الربح وسرى الى راس المال فلا يضمه المضارب سواء كانت المضاربة صحيحة او فاسدة (م) ١٤٢٨ على كل حال يكون الضرر والخسارة عائدا على رب المال واذا شرط كونه مشتركا بينه وبين المضارب فلا يعتبر ذلك الشرط (م) ١٤٢٩ اذامات رب المال او جن جنونا مطبقا تنسخ المضاربة (م) ١٤٣٠ اذامات المضارب مجعلا فالضا من في تركه راجع مادة ٨٠١ و ١٣٥٥

### شركة المفاوضة — (مجله)

#### الفصل الخامس — (في بيان شركة المفاوضة)

(م) ١٣٥٦ المفاوضان احدهما كفيلا الاخر كما بين في الفصل الثاني فاقرار احدهما كما ينفذ في حق نفسه يكون نافذا في حق شريكه فاذا اقر احدهما بدين فللمن له ان يطالب اياهما شاء ومهما ترتب دين على احد المفاوضين من اي نوع كان في المعاملات التجارية في الشركة كالبيع والشراء والاجارة يلزم الاخر ايضا وكما ان ما باعه احدهما يجوز رده على الاخر بالعيب كذلك ما اشتراه احدهما يجوز ان يردّه الاخر بالعيب (م) ١٣٥٧ المالكولات والالبسة وسائر الحوائج الضرورية التي ياخذها احد المفاوضين لنفسه وامله وعياله له خاصة لاحق لشريكه فيها لكن يجوز للبائع مطالبة شريكه بشئ هذه الاشياء بحسب الكفالة ايضا (م) ١٣٥٨ المفاوضان في شركة الاموال كما ان كونهما متساويين بمقدار رأس مالهما وحصتهما من الربح شرط كذلك عدم وجود فضلة عن رأس مال احدهما تصلح رأس مال شركة يعني النفود او الاموال التي في حكم النفود شرط اما اذا كان لاحدهما فضلة عن رأس مال الشركة لا تصلح رأس مال يعني عزوضا او عقارا او دينيا في ذمة اخر فلا تضر المفاوضة (م) ١٣٥٩ الشريكان في شركة الاعمال اذا

شريك في عقار مشاع — (ر) بيع العقار اختيارياً  
شريك المفلس في الدين — (ر) افلاس ابتداء  
من ق٣٤٨

شطب — (ر) بينة (فتح ٧٧)

شطب الدعوى — (ر) غيبة (ق ١١٩ — محكمة  
اهلية ٢٩ راسنة ١٣٠١ م ٦ و ١٧ راسنة ١٣٠١  
م ١٧ — ١٨)

شعاري — (ر) غنم — ويركو

شعائر الاديان — (ر) دين (فق ١٤٨)

شغار — (ر) مهر

شغار — (ر) نكاح (ش ١٥)

شفعة — (مجله) في بيان الشفعة وينقسم الى اربعة فصول

(الفصل الاول - في بيان مراتب الشفعة)

(م) ١٠٠٨ اسباب الشفعة ثلاثة — الاول ان يكون مشاركا  
في نفس المبيع كاشتراك الشخصين في عقار شائعا — الثاني ان  
يكون خليطا في حق المبيع كالاشتراك في حق الشرب الخاص  
والطريق الخاص مثلا اذا بيعت احدى الرياض المشتركة في  
حق الشرب الخاص يكون اصحاب الرياض الاخر كلهم شفعاء  
ملاصقة كنت جيرانهم او لم تكن واما اذا بيعت احدى الرياض  
المسقية من نهر ينتفع منه العنوم او احدى الديار التي لها في  
الطريق العام باب فليس لاصحاب الرياض الاخر التي تسقى  
من ذلك النهر او لاصحاب الديار الاخرى التي لها ابواب في  
الطريق العام حق الشفعة — الثالث ان يكون جارا ملاصقا  
(م) ١٠٠٩ حق الشفعة اولاً للمشارك في نفس المبيع ثانياً للخليط  
في حق المبيع ثالثاً للجار الملاصق وما دام الاول طالبا ليس  
للآخرين حق الشفعة وما دام الثاني طالبا فليس للثالث حق الشفعة  
(م) ١٠١٠ اذا لم يكن مشاركا في نفس المبيع او كان مشاركا  
وترك شفعته يكون حق الشفعة للخليط في حق المبيع ان كان  
ثم خليط وان لم يكن او كان واسقط حقه يكون الجار الملاصق  
شفعا على هذا الحال مثلا اذا باع احد ملكه العقاري المستقل  
او حصته الشائعة في العقار المشترك وترك المشارك حق شفعته  
يكون حق الشفعة للخليط في حق الشرب الخاص او الطريق  
الخاص ان كان هناك خليط وان لم يكن او كان واسقط حق  
شفعته فعلى كلتا الحالتين يكون حق الشفعة للجار الملاصق  
(م) ١٠١١ اذا كانت الدرجة العليا من البناء ملك  
احد والسفلى ملك اخر بعد احدهما للآخر جارا ملاصقا  
(م) ١٠١٢ المشارك في حائط الدار هو في حكم المشارك في نفس  
الدار واما اذا لم يكن مشاركا في الحائط ولكن كانت اخشاب  
سقفه مبنية على حائط جاره فيبعد جارا ملاصقا ولا يعد شريكا  
وخليطا بمجرد وضع رؤس اخشاب سقفه على حائط جاره  
(م) ١٠١٣ اذا تعددت الشفعاء يعتبر عدد الرؤس ولا يعتبر  
مقدار السهام يعني لا اعتبار لعدد الحصص مثلا لو كان نصف

الدار لاحد وثلاثا وسدسها لآخرين وباع اصحاب النصف حصته  
لاخر وطالب الاخران بالشفعة ينقسم النصف بينهما بالنصف  
وليس لاصحاب الثلث ان يأخذ بموجب حصته حصصا زائفة  
على الاخر (م) ١٠١٤ اذا اجتمع صنفان من المخطا يقدم  
الاخص على الاعم مثلا لو بيعت احدى الرياض التي لها حق  
شرب في المحرق الذي احدث من النهر الصغير مع شربها يقدم  
وبرجح الذين لم حق الشرب في ذلك المحرق واما لو بيعت  
احدى الرياض التي لها حق شرب في ذلك النهر مع شربها  
فالشفعة تم من له حق شرب في النهر ومن له حق شرب في  
خرقه كما انه اذا بيعت دار بابها في زقاق غير سالك منشعب  
من زقاق اخر غير سالك لا يكون شفعا الا من باب داره في  
المنشعب واذا بيعت دار بابها في الزقاق المنشعب منه تم  
الشفعة من له حق المرور في الزقاق المنشعب والمنشعب منه  
(م) ١٠١٥ اذا باع من له حق شرب خاص روضه فقط ولم  
يبيع حق شربها فليس للمخطا في حق شربه شفعة وليس الطريق  
الخاص على هذا (م) ١٠١٦ حق الشرب مقدم على حق الطريق  
بناء عليه لو بيعت روضة خليطها احد في حق الشرب الخاص  
واخر في طريقها الخاص يقدم وبرجح صاحب حق الشرب  
على صاحب حق الطريق

(الفصل الثاني - في بيان شرائط الشفعة)

(م) ١٠١٧ يشترط ان يكون المنشوع به ملكا عقاريا بناء  
عليه لا تجري الشفعة في السفينة وسائر المنقولات وعقار الوقف  
والاراضي الاميرية (م) ١٠١٨ يشترط ان يكون المنشوع به  
ملكاً أيضاً بناء عليه لو بيع ملك عقاري لا يكون  
متولي عقار الوقف الذمسي في اتصاله او منصرفه شفعا  
(م) ١٠١٩ الاشجار والابنية المملوكة الواقعة في ارض الوقف  
او الاراضي الاميرية هي في حكم المنقول لا تجري الشفعة فيها  
(م) ١٠٢٠ لو بيعت العرصة المملوكة مع ما عليها من الاشجار  
والابنية تجري الشفعة في الاشجار والابنية أيضاً تبعاً للأرض  
واما اذا بيعت الاشجار والابنية فقط فلا تجري فيها الشفعة  
(م) ١٠٢١ الشفعة لا تثبت الا بعقد البيع (م) ١٠٢٢ الهبة  
بشرط العرض في حكم البيع بناء عليه لو وهب وسلم احد داره  
المملوكة لآخر بشرط عوض يكون جاره الملاصق شفعا  
(م) ١٠٢٣ لا تجري الشفعة في العقار الذي ملك لاخر بلا بدل  
كتملك احد عقارا هبة بلا عوض او بمرأثا وبوصية (م) ١٠٢٤  
يشترط ان لا يكون للشفيع رضى في عقد البيع الواقع صراحة  
او دلالة مثلا اذا سمع عقد البيع وقال هو مناسب يسقط حق  
شفعته وليس له طلب الشفعة بعد ذلك وكذا اذا اراد ان  
يشري او يستاجر العقار المنشوع من المشتري بعد سماعه بعقد  
البيع يسقط حق شفعته وكذلك اذا كان وكيلا للمبايع  
فليس له حق شفعة في العقار الذي باعه (راجع مادة ١٠٠)  
(م) ١٠٢٥ يشترط ان يكون البذل مالا معلوما المقدار بناء  
عليه لا تجري الشفعة في العقار الذي ملك بالبذل الذي هو  
غير مال مثلا لا تجري الشفعة في الدار التي ملكت بدل اجرة  
الحمام لان بدل الدار هنا ليس بمال وإنما هي الاجرة التي هي من



## ملحوظات

حق الشفعة فيها اذا دفع الثمن المطلوب البيع به ولو قبل انقضاء سنة المارية (م) ٦٩ للشريك في عتار غير مقسوم المحق في ان ياخذ بالشفعة الحصة التي باعها احد شركائه اذا دفع له الثمن والمصاريف القانونية وحقه في ذلك مقدم على غيره ما عدا الشفع الميمن في المادة السابقة (م) ٧٠ لا يصح الاخذ بالشفعة من الموهوب له ولا ممن تملك بغير المايعة او المعاوضة (م) ٧١ لا يجوز الاخذ بالشفعة في العتار المبيع من الوقف او له (م) ٧٢ يفسط حق الشفعة اذا وقع من الشركاء عتدا او امر يستدل منه على قبول ملكية المشتري (م) ٧٣ الجار بعد الشفعين السابقين حق الشفعة اذا دفع الثمن والمصاريف القانونية (م) ٧٤ يطل حق الشفعة متى كان البيع قهرا على يد محكمة انما يجب على من طلب اجرا ذلك البيع ان يعلن قبل البيع بخمسة عشر يوما الى من يسوغ له التملك بحق الشفعة لو كان البيع اختياريا ورقة باشعاره يوم المزاينة ولا يكون للمعلن اليه المذكور مع ذلك امتياز او تقدم على غيره (م) ٧٥ يجب على من له حق الشفعة وبرغب الاخذ بها ان يبين رغبته في ذلك بتقرير يقدمه لقلم كتاب المحكمة التابعة لها الجهة الكائن فيها العتار في ظرف خمسة عشر يوما بالاكثر من بعد تكليفه رسميا بمعرفة المشتري بايداء رغبته والا سقط حقه ويزاد على هذا الميعاد مسافة الطريق

**شفعة — (ر) اكراه — حجر (مجلة ٩٥٠ —**

**شركة الاباحة (مجلة ١٢٦٢**

**شفيع — (ر) شفعة — حجر (مجلة ٩٥١**

**شقي ولص — (م) منشور من نظارة الداخلية في ١٢ (رمضان سنة ١٢٠١) (٦ لوليو سنة ٨٤)**

حيث انه بالعرض لمجلس النظار عن الاشخاص التجاري ضبطهم من الاشقياء واللصوص والذين لا ماوى لهم ممن كانوا متفيين اداريا لهذه الاسباب الى الاقاليم السودانية الغربية او الشرقية ثم حضروا من جهات تقديم بعضهم هارب والبعض مدع بانه بتصريح من قواد الجيش الانكليزي مذكور في شرق السودان قد صدرت الآن للداخلية مكاتبة من جناب رئاسة المجلس المشار اليه رقم ٢ رمضان سنة ٣٠١ نمرة ١١٨ بانه قرر احالة رؤية قضايا هؤلاء الاشخاص وما هو منسوب اليهم على القومسيونات المشكلة لهذا الغرض بالمديريات فلزم تحريره لحضرتكم لتبلغ ذلك الجهة طرفكم وفي تاريخه صار تبليغه لعموم الاقاليم

**شقي ولص — (ر) نقي — فرقة اصلاحية**

**شمس — (ر) حائط (مجلة ١١٩٨**

**شقق — (ر) عقوبة الجنائيات (ق ٢٥**

فيل المتافع كذلك لا تجري الشفعة في الملك العقاري الذي ملك بدلا عن المهر (م) ١٠٢٦ يشترط ان يزول ملك البائع عن المبيع بناء عليه لا تجري الشفعة في البيع الفاسد ما لم يفسط حق استرداد البائع وفي البيع يشترط الخيار ان كان الخيار المشتري ولما تجري الشفعة وان كان الخيار البائع فلا تجر في الشفعة ما لم يفسط حق خياره واما خيار العيب وخيار الرؤية فليس بمائعين لبوت الشفعة (م) ١٠٢٧ لا تجري الشفعة في تقسيم العتار مثلا لو قسمت دار مشتركة بين المشاركين لا يكون الجار الملاصق شفعيا

### ( الفصل الثالث — في بيان طلب الشفعة )

(م) ١٠٢٨ يلزم في الشفعة ثلاث مطالبات وهي طلب الموائنة وطلب التفرير والاشهاد وطلب الخصومة والتملك (م) ١٠٢٩ يلزم على الشفع ان يقول كلاما يدل على طلب الشفعة في المجلس الذي يسوغ فيه عند البيع في الحال كقولها انا شفع المبيع واطلب بالشفعة ويقال لهذا طلب الموائنة (م) ١٠٣٠ يلزم على الشفع بعد طلب الموائنة ان يشهد ويطالب بالتقرير وهو ان يقول في حضور رجلين عدل الشفعان فلا تاتي اشتري هذا العتار او عند المشتري انت قد اشتريت العتار القلاني او عند البائع ان كان العتار موجودا في يده انت قد بعت عتارك وانا شفعه بهذه الجهة وكنت طليت الشفعة والان ايضا اطلبها اشهدا وان كان الشفع في محل بعيد ولم يمكنه طلب التفرير والاشهاد بهذا الوجه يوكل اخر وان لم يجد وكلا اوصل مكتوبا (م) ١٠٣١ يلزم ان يطلب ويدعى الشفع في حضور الحاكم بعد طلب التفرير والاشهاد ويقال لهذا طلب الخصومة والتملك (م) ١٠٣٢ ان اخر الشفع طلب الموائنة مثلا لو وجد في حال يدل على الاعراض عند استماعه عند البيع ولم يطلب الشفعة في ذلك المجلس بان استغل بامر اخر او بحث عن صدد اخر او قام من المجلس من دون ان يطلب الشفعة يمتنع حق شفيعته (م) ١٠٣٣ لو اخر الشفع طلب التفرير والاشهاد مدة يمكن اجراءه فيها ولو بارسال مكتوب يفسط حق شفيعته (م) ١٠٣٤ لو اخر الشفع طلب الخصومة بعد طلب التفرير والاشهاد شهرا من دون عذر شرعي ككونه في ديار اخر يفسط حق شفيعته (م) ١٠٣٥ يطلب حق شفعة المحجورين ولهم وان لم يطلب الولي حق شفعة الصغير فلا تبي له صلاحية طلب حق الشفعة بعد البلوغ

### ( الفصل الرابع — في بيان حكم الشفعة )

(م) ١٠٣٦ يكون الشفع مالكا للمنفع بتسليمه بالتراضي مع المشتري او بحكم الحاكم (م) ١٠٣٧ تملك العتار بالشفعة هو بمنزلة الاشتراء ابتداء بناء عليه الاحكام التي تثبت بالشراء ابتداء كارد بخيار الرؤية وخيار العيب تثبت في العتار الماخوذ بالشفعة ايضا (م) ١٠٣٨ لو مات الشفع قبل ان يكون مالكا للمنفع بتسليمه بالتراضي مع المشتري او بحكم الحاكم لم ينتقل حق الشفعة الى ورثته (م) ١٠٣٩ لو بيع المنفع به بعد طلي الشفع على الوجه المشرح وقبل تملكه المنفع يفسط حق شفيعته (م) ١٠٤٠ لو بيع ملك عقاري اخر متصل بالملك المنفع قبل ان يملكه الشفع على الوجه المشرح لا يكون شفعيا لهذا العتار الثاني (م) ١٠٤١ الشفعة لا تنيل التجزء بناء على ذلك ليس للشفع حق في اشتراء مقدار من العتار المنفع وترك باقيه (م) ١٠٤٢ ليس لبعث الشفع ان يهبوا حصته لبعض وان فعل احدهم ذلك استقط حق شفيعته (م) ١٠٤٣ ان استقط احد الشفعاء حقه قبل حكم الحاكم فللشفيع الاخر ان ياخذ تمام العتار المنفع وان استقطه بعد حكم الحاكم فليس للاخر ان ياخذ حقه (م) ١٠٤٤ لو زاد المشتري على المال المنفع شيئا من ماله كصيفة نفسيه مخيرات شاء تركه وان شاء تملكه باعطاء ثمن البناء وقيمة الزيادة وان كان المشتري قد احدث على العتار المنفع بناء او غرس فيه اشجارا فالشفيع بالخيار ان شاء تركه وان شاء تملك المنفع باعطاء ثمنه وقيمة الابنية والاشجار وليس له ان يجبر المشتري على فلع الابنية او الاشجار

**شفعة — (قانون مدني)**

(م) ٦٨ لمن اعاد ارضه لانسان واذن له بالبناء او الغرس فيها

شهادة زور — ( قانون العقوبات )

الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات

## ( في شهادة الزور واليمين الكاذبة )

(م) ٢٧٠ كل من شهد زورا في مادة جنائية سواء كانت الشهادة على المتهم اوله يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتا (م) ٢٧١ ومع ذلك اذا حكم على المتهم بناء على هذه الشهادة المزورة بعقوبة اشد من عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة فيعاقب الشاهد بنفس العقوبة التي حكم على المتهم بها (م) ٢٧٢ كل من شهد زورا على متهم بجففة او شهد له يعاقب بالحبس من شهرين الى ثلاث سنين اما من شهد زورا على متهم بخالفة او شهد له فيعاقب بالحبس من ثمانية ايام الى سنة (م) ٢٧٣ كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالحبس من شهر الى سنة (م) ٢٧٤ اذا اخذ من شهد زورا في دعوى متعلقة بجناية او جففة او مخالفة او مادة مدنية نقودا او ايا مكافاة او قبل وعدا بشئ ما يحكم عليه بدفع غرامة مساوية لقيمة ما اخذه او وعد به ويعاقب هو والمعطي او صاحب الوعد بالعقوبات المقررة في حق الرشوة او بالعقوبات المقررة في حق شهادة الزور ان كانت اشد من تلك العقوبات (م) ٢٧٥ من منع بالثبوت والفهراد شهادة صادقة او اكرم غيره على اداء شهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور على حسب درجة ذنبه (م) ٢٧٦ من الزم باليمين او ردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذبا يحكم عليه بدفع غرامة من مائتي قرش ديواني الى ثلاثة الاف قرش وبالحبس من سنة اشهر الى ثلاث سنين

شهادة مدرسية — ( ترجمة منشور صادر من نظارة الخارجية الى حضرات الفناصل )

الجنراليتة بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ٨٠ غرة ١٢٤

بناء على الاوامر المختلفة الصادرة من مجلس عموم ديوان الصحة التي تقضي بان الاجنبيين الواردين للاقامة بهذا القطر للاشتغال بصفة حكما وجراحين ومولدين وبياطرة واجزائحية يكونون ملزومين بتقديم شهادتهم ومستندات دروسهم وتأديتهم هذه الصفة الى ديوان عموم الصحة باسكندرية بواسطة حكوماتهم الفتنلية — ومن بعد تقدم هذه المستندات للنظر فيها بمجلس ديوان الصحة يصير اعادتها لاصحابها بالمواسطة المذكورة اعلاه مع قرار مهضي من رئيس ديوان عموم الصحة بالتصريح لم باداء وظائفهم اذا وجدت هذه المستندات مستوفية الاصول ومع كون هذا الامر هو لصالح مصلحة الصحة العمومية وصار تنبيهه الى العموم باعلانات صادرة من ديوان عموم الصحة لانه حاصل احيانا فيه الاهال بسبب ان بعض الاطباء والاجزائحية وخلافهم الواردين لهذا القطر حاصل منهم عدم اتباعه فارجو من جنابكم التكرم باخبار مأموري الفتنليات بهذا الاجراء مع تكليفهم بالتنبيه على تبعيهم المتصفين بالصفات السالف ذكرها ولم يكونوا اجروا ما يجب عليهم اجراؤه امام ديوان عموم الصحة باسكندرية

شهادة مدرسية — ( تقرير مقدم من نظارة المعارف الى مجلس النظار بتاريخ ٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٧ (١٢ مايو سنة ١٨٨٠) )

مما هو منظور لديوان المعارف ان بعض التلامذة الجاري تعليمهم بالمدارس الملكية يطلبون الخروج منها قبل ان يتمموا دراستهم وقد مضت عليهم فيها عدة سنوات وبعد خروجهم يحصلون على الاستخدام في بعض الخدمات الميرية بواسطة لقب التلمذة وبانهم خارجون من المدارس مع ان هذه الحالة مضرّة بالتلامذة وبالمدارس التي خرجوا منها وبالحكومة ايضا — اما ضرر هذه الحالة بالحكومة فلكون هؤلاء التلامذة لا يمكنهم اداء الخدمات الواجب عليهم اداؤها في المصالح التي يستخدمون فيها لعدم استحصالهم على درجة التحصيل اللازمة للاستخدام بتلك الوظيفة مع ان الحكومة في اغلب الاحوال تتكلف بتربية شبان وتعتني بشؤونهم وتعليمهم فاذا خدعها منهم من لا يؤدي حق خدمته فقد ذهب ما انفقته عليه غرامة وتعطل عمل الوظيفة التي بيده لقصور درايته فحينئذ لا يليق ان تستخدم منهم الا من يقوم بوظيفته حتى القيام ليكون نفعه في الخدمة قائما مقام انفاقها عليه وليصير اهلا لما يناط به من الاعمال — واما كون هذه الحالة مضرّة بالمدارس فلان هؤلاء الشبان حيث لم يكن عندهم الاقتدار على اداء الاشغال المطلوبة منهم وربما انهم يحملون الغير على سوء الظن بتعليم المدارس او انه غير كاف بالكلية ولانه يتسبب عن ذلك انكسار خواطر التلامذة الذين يرون خروج اقرانهم قبل الزمن المقرن لخروجهم او تذهب رغبتهم في التعليم في الوقت الذي يكونوا مستعدين فيه للوصول الى الغرض المقصود — واما كون هذه الحالة مضرّة بنفس التلامذة فلانهم يفرحون بما ينالونه من الماهية المتوسطة مع انهم يضرون بمستقبل معيشتهم الضر الزائد بالدخول في الخدمة قبل استحصانهم على المعارف الضرورية فلو بلغوا درجة الكمال في التعليم لنالوا الترقية اللائقة بمعاشهم — ويمكن مداركة هذا الضر اذا استصوب مجلس النظار صدور الاوامر اللازمة الى مصالح الحكومة المصرية الآتي بيانها بعدم قبول اي تلميذ من التلامذة الخارجين من المدارس الملكية بصفة مستخدم الا اذا كان بيده شهادة دالة على

## ملحوظات

وخلافها الا بالشروط المذكورة (سادسا) يلزم ان ديوان الحفائية يبين الشروط الضرورية التي بها يتيسر للتلامذة مدرسة الادارة التمسكين بشهادة اتمام الدراسة ولا يمكن ارسالهم الى اوروبا للحصول على دبلوم الدوكتورية او السنسية الدخول مع احد الاووكاتية او في اقليم المحاكم للممارسة مدة ما وفي هذه الحالة يتيسر لديوان الحفائية ان يحقق بنفسه بواسطة اخبار جديد عمل قابليتهم لاداء الوظائف المختلفة المتعلقة بادارته — وهذه الشهادات الانتهائية بصير امضاؤها من ناظر ديوان المعارف ويمكن ان يعين لم الديوان معلوماً كافياً بالنسبة للمصاريف المتسببة من ذلك وتكون على ثلاث درجات اعلى وعال ومناسب ويقدم للاستخدام الاعلى عن العال والمناسب والعال عن المناسب ويقدم ايضا كل من حاز تلك الشهادة عن احدى الدرجات المذكورة على من يكون محضرا من الخارج ليس بيده شهادة — ثم في اخر كل سنة دراسية يعطى لكل تلميذ من المدارس بحسب الدرجة التي استحقها في الامتحان السنوي شهادة من ناظر المدرسة دالة على الدراسة التي تلقاها مدة السنة الدراسية وهذه الشهادات الماخوذة من ناظر المدرسة ومضى عليها من مفتش المدارس بانضمامها الى شهادات انتهاء الدراسة تسهل معرفة قابلية كل تلميذ للدخول في الخدمات العامة — والشهادات السنوية الاخيرة التي تعطى اخر التعليم من مكاتب الاثمان ومكاتب المتديان بالاقاليم ومدرسة النصرية حيث كانت دالة على ان التلميذ الجامل لها قد تم دراسته ومضى الامتحانات المطلوبة امام القومسيون تجعل للتلامذة حقاً في الدخول في مدرسة التجهيزية — والتلامذة الذين لا يريدون الدخول فيها تعطى لهم هذه الشهادات لاجل الانتفاع بها في الخارج على حسب مرغوبهم في اشغال معاشهم — وشهادات الخروج من المدارس التجهيزية حيث كانت دالة على تمام الدراسة التي تعلموها بموجب بروجرام هذه المدارس وعلى حسن سلوك التلميذ الجامل لها تجعل له حقاً في الدخول بالمدارس العالية الخصوصية على حسب احتياجات الديوان وبناء على هذه الملحوظات فديوان

تمام الدراسة قد اعطيت له من طرف ناظر المدارس الملكية من بعد امتحان اداء امام قومسيون من ارباب الخبرة — ودليل تقع هذا القانون واضح مما هو جاري بمجلس عموم الصحة لانه بدلا عن ان يطلب من الشبان الحكماء الشهادات الدالة على تمام الدراسة يطلب من كل حكيم يرغب الدخول في خدمة ان يقيم الادلة على انه تم دراسته بالجهة التي انتسب لتعليمه اليها ولذلك لا يتفق اصلا ان تليذا من مدرستي الطب والاجزاجية يترك مدرسته قبل ان يتم فيها الدروس المقتنة مع انه يحصل كثير ان بعض التلامذة من مدرسة المهندسخانة والادارة والمساحة والعمليات بل وبعض التلامذة من مدرسة التجهيزية يحاولون عند الامكان الخروج من المدرسة لاجل الدخول في بعض الاشغال بصفة مستخدمين قبل اتمام تعليمهم او الاستحصال على خدمة في المصالح الميرية بواسطة او غير ذلك — وقد اوضحت ضرر هذه الحالة التي ينتج عنها تغير خواطر التلامذة الذين يرغبون اتمام دراستهم والحصول على الشهادة الدالة لهم على اتمام تعليمهم وانما لاجل ان تكون هذه الشهادة ذات قيمة واعتبار فمن الضروري (اولا) ان مصلحة السكة الحديدية والتلغرافات والبحرية وورش الحكومة المصرية وفابريقات الدائرة تصدر لها الاوامر اللازمة بعدم استخدام اي تلميذ من مدرسة العمليات ما لم يكن بيده شهادة دالة على انه تم الدراسة في هذه المدرسة (ثانيا) يلزم ان ديوان الاشغال العمومية وقومسيون الاملاك الميرية وديوان المساحة تصدر لهم الاوامر بعدم قبول التلامذة من مدرسة المهندسخانة والمساحة الا بمقتضى الشهادة المذكورة (ثالثا) يلزم ان مجلس عموم الصحة لا يستمر على الطريقة الجارية عليها في حق التلامذة الذين يخرجون من مدرستي القصر العيني فقط بل زيادة على ذلك يطلب من تلامذة هاتين المدرستين شهادات دالة على اتمام الدراسة (رابعا) ان ديوان المدارس يصدر له الامر بان لا يقبل احدا من التلامذة من ضمن المعلمين الا الذين يدهم شهادات انتهائية من المدارس التي تعلموا بها (خامسا) يلزم ان مصالح الحكومة لا تنبل لتلامذة من مدرستي الادارة والالسن

المعارف العمومية يعرض الى مجلس النظار بطلب صدور الامر اليه بادخال شهادات انتهاء الدراسة والشهادات السنوية بالمدارس الملكية وان تصدر الاوامر الضرورية الى جهات الاقتضاء لتنفيذ جميع ما هو مدون بهذه اللائحة

شهادة دراسية — { قرار صادر من نظارة المعارف العمومية في ٢٢ ديسمبر سنة ٨٧

نمرة ٧٣

بشأن اعطاء شهادات الدراسة الثانوية للتلامذة المصريين الموجودين في اوربا

(ناظر المعارف) بعد الاطلاع على لائحة اعطاء شهادات الدراسة الثانوية المصدق عليها في ٢٩ مارس سنة ٨٧ نمرة ٥٣ وبناء على ما عرضته علينا اللجنة الاستشارية لنظارة المعارف عا نظر في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ٨٧ تقرر ما هوأت (م) التلامذة المصريون الذين يسمون الدراسة الثانوية في اوربا لا يجوز اعطائهم شهادة الدراسة الثانوية المصرية من النظارة الا اذا امضوا الامتحان المنصوص عنه في لائحة اعطاء الشهادات المذكورة (م) من اراد من هؤلاء التلامذة الحصول على هذه الشهادة يلزمه الحضور الى مصر في الوقت الذي يتعين في كل سنة لتبضية الامتحان في اللجنة التي تشكل لذلك بديوان النظارة على حسب اللائحة المذكورة شهادة — { صورة ما نشر من الداخلية للجهات بتاريخ ٢٣ رجب سنة ١٢٩٦ (١٢ يوليوس سنة ٧٩)

لما علم مما ورد للداخلية من محافظة اسكندرية ان المحاكم المختلطة جارية احيانا طلب بعض المستخدمين للاستشهاد عن امور تتعلق بمصالح الحكومة بناء على ان القانون يكلف كافة التابعين للمحاكم المستفيدة ان يقرروا عن الحقيقة ولم يستثن فيه مستخدمي الحكومة فيما يعلمونه بالنظر الى وظائفهم وما يعلمونه بصفهم الشخصية وكون ذلك ربما ينشأ منه عدم حفظ اسرار الحكومة وتكون المصالح عرضة لمن يرغب الحصول على ادلة تؤيد مدعاهم وسعادة محافظ وقتها رغب اعطاء قاعة واجبة الاتباع فيما اذا صار طلب متوظفي الحكومة للشهادة عن امور يعلمونها بالنظر لقيامهم بوظائفهم وترتب على شهاداتهم ما يمس الحكومة وفيما اذا كانت الشهادة المطلوبون من اجلها هي عن قضية بين شخصين لا تعلق لها بالصلحة بل عن امور واضحة بدفانها لا يعلمونها الا لكونهم مستخدميها بها قد تحرر من هنا للتحاقية بتاريخ ٢١ جمادى الاخرة سنة ١٢٩٦ بقصد استئراج رأي الكوميتة عما يراه والان وردت افادة من نظارة المحفانية رقم ١٢ رجب سنة ١٢٩٦ نمرة ٥٦ ومعها رأي معطى من الكوميتة بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٨٧٩ قد علم من ترجمته انه لكون مادتي ٢١٨ و ٢٢٣ من القانون المصري لم يستثن بهما أي شخص كان موظفا او غير موظف بطلب امام المحاكم فلا يجوز لاحد ما ان يتخلص من ذلك انها اذا كانت الاستئلة الموجهة للشاهد الذي هو من متوظفي الحكومة يترتب عليها اثنا امور من واجبات وظيفته كتمانها فعلى الشاهد الامتناع من المجاوبة

مع ابداء اعذاره القاضية المنوط بالنقص عن الحقيقة انه ملازم بالسكوت نظرا لسرورظيفته وانه لهذا ينبغي على متوظفي الحكومة ان يمثلوا دائما لاوامر القضاة ويجلسوا امامهم ويكونوا اول من يتقدم بهم في احترام ومراعاة القوانين والاحكام وانه كلما استوجب الحال لافشاسر الوظيفة فيمتنعوا عن المجاوبة مع تعريضهم للقاضي السبب الموجب لامتناعهم وعلى هذا قد كتب لمحافظة سكندرية بالا اجرا على وجه ما توضح وللضرورة معلومة الجهات بما ذكر والا اجرا بموجب ما فيه قد تحرر لمن لزم وهذا للاحاطة والا اجرا على حسب ما اوضحته الكوميتة

شهادة — { صورة ما تحرر من قسم قضائيا المالية والداخلية (المديرية الشرقية بتاريخ ١٦ صفر سنة ١٢٩٨

نمرة ١٣٠ قضايا (١٨ يناير سنة ١٤٨١)

وردت افادة سعادتك رقم ٦ محرم سنة ١٢٩٨ نمرة ٩٥ ومعها اربعة عقود رهنيات اطيان للبنك العقاري واردة للمديرية من محكمة المنصورة الشرعية وتستنهمون ان كان يجوز النشر بموجبها في الجرائد والمكلفات اتباعا المنشور الصادر في ١٢ منه سنة ١٢٩٧ القاضي بعدم توسط جهات الادارة فيما يتطلبه البنك المذكور فعن ذلك نفيد ان المقصود من ذلك المنشور انه متى طلب البنك العقاري او واحد التجار من المديرية اعطاء شهادات او استخراج كنوفات عن فليك من يرغبون رهن اطيانهم واملاكهم فلا تعطى اليه حتما لما يترتب على اعطائهم من العذورات والمشاكل ولكون انه غير جاز اعطاء ايضاحات واستفراج بيانات من دفاتر المكلفات بخلاف الممولين وهذه القاعدة يجب اتباعها في سائر الاحوال انها اذا كان الطالب لتلك البيانات او الشهادات هو نفس المالك للطين الممول باسمه فتعطى اليه تحت اسمه بعد تحصيل الرسوم المقررة منه ولا ينشأ عن اعطائها ادنى مسؤولية على الحكومة لكونها تسلمت ايد الممول الطين باسمه ليستخدما حسب لزومها واما متى استلف صاحب الاطيان نفودا من البنك العقاري او من خلافه ورهن اطيانه وتحرر عن ذلك عقد الرهنية بينه وبين المرهون له في العكبة الشخص بها ذلك فيبرود عقد الرهنية من العكبة التي صار تحريره وتسجيله بها للمديرية التابعة اليها الاطيان المرهونة فلا يلزم الناشئ بالجرية والمكلفة حيث ما معمولان لسهولة تحصيل الاموال وحصر الاطيان كما تقدم في منشور ١٢ منه سنة ٩٧ وتسجيل تلك العقود في سجلات المحاكم الشرعية هو كاف بناء عليه ما الاربعة عقود الواردة مبعوثة من طيبه لتخفظ بها وكل ما يرد للمديرية من هذا القليل يصير حفظه ايضا بدون ان يتاثر عنه شي بالمجرائد والمعلومات واتباع الاجرا لزم تحريره — مديرية الشرقية بعث افادة تستفهم فيها عما اذا كان يجوز النشر في الجرائد والمكلفات بموجب العقود الجاري تواردها اليها من المحاكم عن رهنيات اطيان للبنك العقاري ام لا وكذلك مديرية فنا استفهمت من الداخلية عما ذكر وحيث ان الذي تراه للداخلية وصدرت به مكاتباتها للمديرية المذكورتين بتاريخ ١٦ صفر سنة ٩٨ في هذا الشأن هو ما تسطرت صورته اعلاه فلاجل سريان الاجرا بكافة المديرية على حسب

ملحوظات

ذلك بالخارج بين الضبطيات والمحافظة كما ان تنصيب ارباب وظائف المعيارية يكون بالتخادري الاشغال مع المحافظة وانه لا يعزل احدهم من ذكر الا بجنحة بعد المحاكمة وصدر المضبطة عنه حسب القانون لاخر ما بالقرار وحيث وافق لدينا تنفيذ اصدرنا امرنا هذا لكم شرعا عليه لاغزاد الاجرا بموجب

(صورة قرار المجلس الخصوصي المورخ في ١٦

رجب سنة ١٢٨٦)

ان محافظة اسكندرية كتبت للداخلية في غرة المحاضرنة ٢٢٦ بان عزل وتنصيب رؤسا الطوائف كان جاريا قديما باضلاع مصلحة الوريكو السابقة عند اقتضائه وبعدها صارت تجريه الضبطيات والان تريد المحافظة افادتها بما يتبع في ذلك وبأحاطه على المجلس الخصوصي وتلاوته به رؤي انه عند اقتضا تنصيب بعض رؤسا واختارين للطوائف ومشايخ ائمان او حارات يكون اجراءه بالخارج ما بين الضبطية والمحافظة بعد عقد جمعية الانتخاب ممن يكون لهم الرضا والتصديق ولا تجري الضبطيات شيئا من ذلك الا باستئذان من المحافظة كان طوائف المعيارية يكون تنصيب ارباب وظائفها على ذلك بالتخادري ديوان الاشغال مع المحافظة ومن يحصل منه جنحة فيكون تحقيقاتها بمعرفة المجلس الابتدائي ولا يصير عزل احد منهم الا بجنحة تستوجب العزل قانونا بعد المحاكمة وصدر المضبطة عنه من المجلس حسب القانون هذا الذي رؤي وبعرضه للاعتاب التدبيرة اذا وافق يصدر الامر عليه بالاجرا على موجب كاستقر عليه الرأي

(صورة شرح الداخلية المحرر لمحافظة

اسكندرية في ٨ شعبان سنة ١٢٨٦ نمرة ٢٥)

المسطريه صورة قرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الامر العالي رقم ٢ شعبان سنة ٨٦ نمر ٢٩ في شان عزل وتنصيب رؤسا واختاري الطوائف ومشايخ الايمان والمحارات وارباب وظائف المعيارية فلاجل الاجرا على وجه ما اشير قد تحرر لمن لزم وهذا لسعادتك للعلم والعمل بموجب

(صورة الشرح الوارد من المحافظة للضبطية في

١٢ شعبان سنة ١٢٨٦ نمرة ٢٠٦)

ما هو مسطريه صورة ما ورد لنا بمكاتبة الداخلية الرفيعة ٩ الجاري نمر ٢٥ المشتملة على صورة الارادة السنية الصادرة للداخلية على قرار المجلس الخصوصي في شان عزل وتنصيب رؤسا واختاري الطوائف ومشايخ الايمان والمحارات وارباب الوظائف المعيارية وان من يحصل منه جنحة يكون تحقيقاتها بمعرفة المجلس الابتدائي ولا يصير عزل احد منهم الا بجنحة تستوجب العزل قانونا بعد المحاكمة وصدر المضبطة عنه من المجلس حسب القانون وحيث انه بتاريخه بعث صورة هذا الى مجلس مصر بالمكاتبة اللازمة كما صار اخطار ديوان وارادات عوائد بلدية وكتب ايضا الى ديوان الاشغال فانزم شرحه محضرتكم لمعلومية ما اشير بالارادة السنية وقرار المجلس الخصوصي والعمل بموجب

التفصيلات المبينة اعلاه ليكون سيرها على وتيرة واحدة قد صار النشر للجهاز بذلك في تاريخه وبالمجمل هذا تكم للمعلومية والتنبيه بالاجراء على موجب في ٢٥ صفر سنة ٩٨

شهادة — (ر) بينة — شاهد — ٠ صحة ١٨ ر

سنة ١٣٠١ م ٦ — ١٣ — ٠ خير (ق) ٢٢٨ — ٠

خطوط (ق) ٢٧٠ — ٠ رد (ق) ٣٠٩ — ٠ بروتستو

(ق) ١٧٦

شهادة اجزأجي — ٠ (ر) اسقاط الحوامل (ق)

٢٤٤

شهادة برهونات مسجلة — ٠ (ر) نزع ملكية (ق) ٥٥٦

شهادة زور — ٠ (ر) رشوة شاهد

شهادة طبية — ٠ (ر) طب — ٠ كشف طبي

شهادة فقه — ٠ (ر) ازهر ٢٣ صفر سنة ١٢٩٨

شهادة مرض — ٠ (ر) نزوير (ق) ١٩٨ : ١٩٩

٢٠٠ —

شهادة بعدم وجود معارضة — ٠ (ر) معارضة

(ق) ٣٤٣

شهادة بعدم تقديم ابالو او معارضة — ٠ (ر) مجلس

ملخي ١٥ شعبان سنة ١٢٩٨

شهادة مثبتة لاجراء البضائع من السفينة — ٠ (ر)

سند المشحونات (ق) ١٠٣

شهادة عن مضمون ورقة مبرية : (ر) بينة (ق) ٢٠٢

شهادة مثبتة للجناية — ٠ (ر) بينة ٦٧

شهادة (تلاوة) — ٠ (ر) بينة (ق) ٧٦ — ٠

مخالفات (ق) ١٣١ — ٠ جنح ١٦٣ — ٠ احكام (ق) ٢٤٠ — ٢٤٣

شهود — ٠ (ر) شاهد — ٠

شوارع — ٠ (ر) شارع — ٠ طريق

شوري الحكومة — ٠ (ر) مجلس شوري الحكومة

شو صحراء — ٠ (ر) استحكامات

شي مباح — ٠ (ر) شركة الاباحة

شي محكوم فيه — ٠ (ر) قوة الشيء المحكوم فيه

شيخ طائفة — ٠ (ر) صورة الارادة السنية الصادرة للداخلية

(في شان مشايخ ورؤسا الطوائف رقم ٢

شعبان سنة ١٢٨٦ (٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩) نمر ٢٩

عرض لدينا قرار المجلس الخصوصي هذا رقم ١٦ رجب سنة ٨٦

نمر ١٠ المشتمل على ما استنصب به من انه عند اقتضا تنصيب

رؤسا واختارين للطوائف ومشايخ ائمان او حارات يصير اجرا

بلادهم واشغالهم وزيادة عن أربعة وعشرين ساعة بدون اذن من مأمور المركز او المديرية وفي حالة التفتق من وجود اعذار ضرورية لاجلهم يحتاج فيها للغياب فمع اعطائه الرخصة يتعين من يلزم بدله بالتوكيل للقيام باشغال حصته ومن يخالف هذا الامر يجازى والمالجر على وجه ما ذكر لزم الاعلان

**شيخ بلد -** ٠ - امر عال صادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٠

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على قرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الامر بتاريخ ٩ محرم سنة ١٢٩١ اعن تحرير تقارير الشياخة باوراق رسمية مدموعة واخذ رسوم عليها فبناء على ما رفعه اليانا ناظر داخلينا وموافقة مجلس نظارنا نامر بما هوأت (م) ١ من الان فصاعدا بلغي تحميل رسوم تقارير الشياخة وتعطى هذه التقارير لمشايع البلاد مجانا بعد التصديق عليها من ديوان الداخلية وتحميلها به (م) ٢ على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

**شيخ بلد -** (مرسل مع هذا صورة وترجمة الامر العالي الصادر بتاريخ ٢١ ذي الحجة سنة ١٢٩٧

الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٠ بالغاء رسوم تقارير شياخة البلاد وبناء على لزم تحرير لاجراء مقتضاه في ٢٩ نوفمبر سنة ٨٠ - صدر بر ياسة مجلس النظار امر عال رقم ٢١ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٠ بالغاء رسوم تقارير شياخة البلاد واعطائها للمشايع مجانا بعد التصديق عليها من ديوان الداخلية وتحميلها به وبناء على ذلك صار النشر للمدريات على صورته للاجراء بموجبه وهذا للعمل بمقتضاه في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٢٩٧

**شيخ بلد -** (منشور من نظارة الداخلية الى جميع المدريات تبين فيه ما يجب على المديرين في شأن تنصيب مشايخ الابدان وعمدها وكلائهم وحشمتهم على تجنب الاجراءات التي لا يترتب عليها فائدة في هذا الموضوع) في ٢٤ ذى سنة ١٢٩٠ (١٥ سبتمبر سنة ٨٤)

من المعلوم ان العمد والمشايع هم نواب الحكومة في توطيد نظام الضبط والربط ببلادهم وعلمهم المدار في عمارها باستنارة احوال اهلهما وتنشيت اقدامهم فيها وتكثير ثروتهم بالعدل والمساواة بينهم والقيام باعمال اشغالهم الاميرية والخصخصة من تحصيل الابرادات وتاديب الطلبة والانتظار الذين تنسازهم مصلحة البلاد سواء كانوا لشغل العمليات وغيرها او لحفظ وصيانة مصلحة الري التي هي مصدر تلك الابرادات ومعايش الاهالي وسير احوال التجارة والزراعة وحفظ دركات البلاد وقطع دابر الاشقياء وللحرص هذا اذا تعينت العمد والمشايع للبلاد بحسب ما يلائم زمانها وتعدادها من نرى الحكومة توفر شروط الاهلية فهم برغبة واختيار الاهالي وافتر عبد المجاورة وحكام الادارة على موافقتهم لذلك كان يكونوا من ذوي البيوت الثمينة ارباب الاطيان خالي الديون حمدي السيرة والسابق بالنين رشدهم غير طاعين في السن بعيدين من زمره العسكرية وفرعها وافقيين على احوال بلادهم واهلهما عالين بدقائق امورها وتعنت لم وكلاء يكونون تلك الشروط والنفوذ او فر بين منها تعرفهم الحكومة في اداء الاشغال وملاحظة الامور المذكورة في حال غياب موكلهم ليس الا و يكونون مسئولين عما يسلون عنه بحسب الظروف بمرأه ان العمد يكونون اكثر استعدادا واعبارا واذا انعكس الحال بتعيين اولئك من اس لم يكونوا بالشروط والنفوذ المذكورة فيجوز عن ذلك اغلال عرى استنارة احوال البلاد وبخلاف الفساد اشغالهم والدمار اهلهما ويقع الفشل والتراخ بينهم ويترددون بالشكوى في حق مشايخهم والحكام الذين باشر

(صورة شرح الضبطية الوارد لديوان الاشغال رقم ٤ ربيع الاخر سنة ١٢٩٦ نمرة ٩٧ على البوصلة المحررة من الاشغال للضبطية في ٢٦ ربيع الاخر سنة ١٢٩٦ بطلب نسخ صورة قرار المجلس الخصوصي الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٢٨٦)

ببوصلة الديوان هذه الرقبة ٢٦ ربيع الاول سنة ٩٦ يرام نسخ صورة قرار المجلس الخصوصي الصادر في ٢٦ رجب سنة ١٢٨٦ ومزين بالمرعالي رقم ٣ شعبان سنة تاريخه نمرة ٢٩ المختص بعزل وتنصيب مشايخ وكلا الطوائف ونحو ذلك وعلى حسب الطلب صار نسخ صورة القرار المذكور المنشور من الداخلية للجهات في ٩ شعبان سنة ١٢٨٦ وبارد لنا صورته بشرح الحافظة في ١٢ شهر نمرة ٣٠٦ وها في مرسله طيه انما لكون انه مذكور بالقرار ان تنصيب المشايخ المهكي عنهم يكون بالخيرة ما بين الضبطية والحافظة وارباب الطوائف المعمارية يكون تنصيبهم باتحاد راي ديوان الاشغال مع الحافظة ولمناسبة لغو الحافظة صار العرض للداخلية بطلب الافادة بما يصير اجراوه نحو ذلك فصدر امرها في ٨ صفر سنة ١٢٩٦ نمرة ٨٢ بان المسائل المختصة بتنصيب المشايخ تكون الخيرة عنها مع الداخلية كما كان جاريا مع الحافظة ولهذا اقتضى شرحه لاعدادكم للمعلومية

**شيخ بلد -** (منشور صادر من الداخلية في ٢١ شوال سنة ١٢٩٧ (٢٦ سبتمبر سنة ٨٠)

قومسيون الاملاك المبرية تشكى من اجراء منطوق المنشور الصادر بخصوص عدم قبول مشايخ في وظائف اي ناظر زراعة وشيخ بلد بمقولة انه يجزى من تعطيل الاشغال مرة واحدة والنسب اجراء ذلك بالتدرج ولهذا لزم تحرير حتى يصير اجراء ذلك بالتدرج بالخيرة سواء كان مع قومسيون الاملاك او مع الدائرة السنية بحيث في مسافة شهرين لا زيادة يكون نم اجراء ذلك كذلك احد المشايخ الذي يكون مستخدما في آن واحد ناظرا او مأمورا او في وظيفة اخرى سواء كان بالقومسيون او بالدائرة السنية ويكون له اخوات او اولاد او اقارب ويراد تنصيبه بدله ممن لهم صلاحية الانتخاب والمديرية ترى فيهم اللياقة والقيام بتأدية وظائف الشياخة كما يجب فلا يباس من قبول ذلك منهم واجرائه

**شيخ بلد -** (منشور صادر من الداخلية في ١٦ ذى سنة ١٢٩٧ (١٩ نوفمبر سنة ٨٠)

قد دلت وقائع الاحوال على ان كثيرا من عمد ومشايخ البلاد اعتمادا على ترك وظائفهم والتوجه الى جهات اخرى ويمكثوا فيها اياما بدون اذن ولا معلومية المديرية ولا المراكز التابعة اليها ببلادهم وحيث وظيفة المشايخ مترتب عليها خدمات متنوعة ومهمة والنقصير او التأخير عن تأديتها ما يترتب عليه مضرات متعددة لا يمكن الحكومة غض النظر عنها لاسيما وان المشايخ بالبلاد هم الوكلاء عن الحكومة في ادارة امور بلادهم فلاجل ذلك يلزم من الان فصاعدا لا يجوز لمشايع البلاد ان يتركوا

## ملحوظات

اداريا وان الدزل يكون عند ما ثبت على احدهم ارتكاب امر يستوجب عزله كما ان انتخاب احدهم يكون بمعرفة محافظة مصر ويستأذن عنه من نظارة الداخلية وللنظارة المشار اليها التصريح به متى رآته موافقا للاصول والقواعد المقررة. وانه لا يكون التعيين معتبرا الا بعد التصديق عليه من النظارة المشار اليها وبعد المداولة في هذه المسئلة تقرر بالموافقة على ما رآته نظارة الداخلية في ذلك بشرط ان المخالفات التي تحصل من احد المشايخ والروسا والمخاترة المذكورين في الامور المتعلقة بوظائفهم بصير تخفيها واثباتها اداريا بمعرفة قومسيون يتشكل لذلك وهذا مع عدم الاخلاص بالدعوى التي يكون هناك محل لاقامتها جنائيا او مدنيا على المعزول وبناء عليه لزم تحرير له عاداتكم لاجرا مقتضى ما تقرر — المسطر قبل هذا هو صورة ما قرره مجلس النظارة بجلسته المنعقدة يوم الاربعاء ٢٦ يناير سنة ٨٧ وتبلغ لنا بافادة من دولنلورثيه نمرة ٢٢ فيما يخص بعدم عزل وتنصيب مشايخ وروسا واختاري الطوائف ومشايخ الاثمان والحارات بمصر المحروسة الا باذن الداخلية على شرط ان المخالفات التي تحصل من اولئك الاشخاص في الامور المتعلقة بوظائفهم بصير تخفيها واثباتها اداريا بمعرفة قومسيون يتشكل لذلك ولا تنقض العمل به ايضا في عموم النفور والاقاليم قد صار نشر في تاريخه لمحضرات المحافظين والمديرين ومن المجملات هذا تكلم كي يتبع بجهة طرفكم — اما القومسيون المذكور عنه بالقرار فتشكل من خدمة الادارة بجهتكم تحت رئاستكم واحضره الوكيل في حالة عدم وجودكم شيخ — { منشور صدر للمدبريات من نظارة الداخلية في ١٨ ج سنة ١٣٠٤ ( ١٤ مارس سنة ٨٧ )

### بشان المشيخة

قد ظهر من مكاتبات وردت للداخلية من المدبريات انه يوجد بمراكروا اقسام متعددة كثير من قضايا شياخات البلاد جرت فيها مخابرات من سنين مضت بين المركز او القسم والمديرية والداخلية قصد تسويتها على وفق منشور الداخلية المؤرخ ٢٤ ر سنة ١٣٠١ وقرار شوري الثواب الصادر عليه الامر العالي للداخلية في ٢٥ ر سنة ٨٥ ولم يتم فيها شيء لان وان استمرار السير على هذا الدسق موجب لعطل اشغال تلك البلاد وهذا الامر لا يوافق المصلحة العامة فلذلك قد تراعى ضرورة الاسراع باتخاذ طريقة تكفل منع ذلك والوصول الى الغرض المقصود ولتصادف حضور بعض حضرات المديرين بالداخلية حصلت المذاكرة في هذا الامر وكلنا يتقدم ما يروونه فيه من الملاحظات وما ورد منهم قرر ما هو (م) انه عند خلل شياخة اية بلدة سئل كان برفع مشايخها لامرارتكويه او لوفاة البعض واستعفاء الآخرين تطلب المديرية في الحال كشفا ببيان اسماء عمد مزارعيها والكلف باسم كل منهم من الاطيان اي (الملوك له من ذلك شرعا) بغير شريك سئل كان مكلفا باسمه او باسم غيره) وبعد التصديق عليه منها بعدم وجود سابق لم تجري انتخاب اربعة من عمد بلاد المركز او القسم المجاور للمركز او القسم الذي به تلك البلدة من المشهورين بالدراية والعفة والاستقامة وتقدم لهم رئيسا من

تنصيبهم على خلاف الشروط السابق ذكرها ومع كوننا لارتباب في ان المدير يات بمجد حكمها واجتهادهم بمكنا بدو هذه المسائل وقطع وسائل الشكوى بانتخاب وتنصيب العمدة والمشايخ ووكلائهم من توفرت فيهم الاهلية بالكيفية السابق ذكرها وتقرر بم في وظائفهم بالمخاترة مع الداخلية نراهم غير مهتمين بهذه الامور المهمة التي عليها مدار العز واكمر شاهد على هذا ما جاء به اوراق مواد الشياخات المتواردة للداخلية فان منها ما دل على ترك بلاد داخلية من وجود مشايخ متفرين فيها خلافا للاصول ووجود بلاد داخلية من وكلاء معروفين لمشايعها وعددها عند تعيينهم عن وظائفهم وفي الغالب على ان هذا لا ينبغي ومنها ما دل على تنصيب اناس بغير رضا الاهالي بمجرد من الاطيان والاعتبار خلافا لما تستلزمه مصلحة البلاد واهلها على ان الاهالي اكثروا الشكوى في حق اولئك وامثالهم ونسبوا لاغتيال حقوقهم وليس ذلك من الغريب في جانب اناس يتفادون الوظائف بغير استحقاق ومنها ما دل على تنصيب اشخاص زيادة عما يلائم زمام تعداد البلاد او الكفر خلافا لما نص بقرار شوري الثواب الصادر عليه الامر العالي في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٢٨٥ عن ترتيب الشياخات ومنها ما دل على تعيين اناس بغير تصريح الداخلية خلافا لما توجه اصول وتنصيب آخرين لاثنتين برغبة الاهالي باذن تفويض الاقاليم وترك اوراقها بالمركز زمنا طويلا بغير تنفيذ واعيدت المخاترة في شأنها مع الداخلية بغير داع يدعو الى ذلك ومنها ما دل على وفاة شيخ او عزله واجراء المخابرات في شأن تعيين البديل زمنا مديدا وضاربت فيها الاقوال والتعريات بالسلب والاثبات بغير فائدة مع وجود الحصة او الحصص خالية من شيخ او مشايخ بها يتجزون اشغالها ومنها ما دل على وجود اوراق قديمة تتعلق بمائل شياخات انفس الامر فيها ومربطها حين من الدهر وفي محفظة وعند انقضاء تعيين شيخ بدل آخر ترقى او عزل تسحق الاوراق وترقى باوراق الثريات الجديدة بغير انقضاء ومنها ما ايان عن طلب تعيين مشايخ طاعتين في السن واخرين لم يكونوا بالغين ردم الى غير ذلك من تلك الامور وامثالها وظالما بيت الداخلية المدبريات عن انتفع في مسائل الشياخات بهذه الكيفية وامرنا بان تسلك فيها اقروم الطرق وما زالت حكمها وعملها غير مهتمين بذلك مع علمهم باهمية الامر ولا تعلم لهذا من سبب غير التهور في شؤون مصلحة البلاد والعباد على ان هذا يوجب للوقوف في رطة المسئولية والمحاكمة ولكن عهدنا بحضرات المديرين ان ان يراعوا دائما في مسائل الشياخات من الان فصاعدا المخطط القويمة وينموا ويتركوا ضدها كما هو المأمور في جميعهم ولذلك اصدروا اليهم هذا المنشور حاملا امورا يجب اتباعها وامورا يجب اجتنابها للعمل في تلك المسائل المهمة بتنفيص نصوصه وبالمجملات هذا محضركم للعلم بانتمثل عليه وينشره واعلانه على من يلزم بالمديرية وفرعها لاتباعكم بايام ما امر به واجتناب ما نهى عنه وليس ذلك يميز على ممتك وكل مسألة تأتي للداخلية من مسائل الشياخات من الان فصاعدا تكون منطبقة على نصوصه بوضاحة زمام البلد وتعدادها واسم وسن الاطيان العمدة او الشيخ الذي يراد تنصيبه بطل متوفي بمجرد وفاته او معزول بامر الداخلية بالطريقة الاصولية بمجرد عزله وهكذا اسم وسن الوكيل عنه بعد التثبت من اهليتها وتوفر الشروط والقيود السابقة فيها وخلوها من الموانع والمخدرات حتى تكون شاكرين مسماكم شكرا زائدا وبالله التوفيق

شيخ — { منشور اصدريته نظارة الداخلية في اوائل جمادى الاولى سنة ٣٠٤ (اواخر يناير سنة ٨٧) الى جميع

### المجتمات

صورة الافادة الواردة للداخلية من رئاسة مجلس النظاري في ٦ ج سنة ٣٠٤ نمرة ٢٢ بالجلية المنعقدة يوم الاربعاء ٢ جمادى الاولى سنة ٣٠٤ (٢٦ يناير سنة ٨٧) صار الاطلاع على مذكرة نظارة الداخلية المؤرخة في ١٢ ربيع الثاني سنة ٣٠٤ التي طلبت فيها من المجلس الاقرار على ما رآته من موافقة تقرير قاعدة تنبع من الان فصاعدا فيما يخص بعزل وتنصيب مشايخ وروسا واختاري الطوائف ومشايخ الاثمان والحارات وهذه القاعدة متضاها ان عزل وتنصيب من ذكرها يكون

موظفها بحسب ما ترى في المسألة من الأهمية وتسله الكشف المذكور ويوجه الجميع للبلدة المراد انتخاب المشايخ لما ثم يتفقون أربعة من عمد البلاد المجاورة لها ممن لم خبرة بأهلها وأحوالهم ويكون الجميع بصفة قومسيون تحت رئاسة هذا الموظف ويطلبون من صراف البلد كشفا ببيان أسماء انفارها ولدى تحرير انتخاب من المرادين يكشف عبد المزارعين المصدق عليه من المديرية بعدم وجود سابق لم من يصلح للمشيخة والتوكيل بحسب ما يلائم زمام وتعداد البلدة أي (من شيخين محد سنة إلا إذا كانت كبيرة مثل بلدة اس بالوجه البحري وجهيه بالوجه القبلي فتأني كص قرار شورى النواب) ويكون هذا الانتخاب بالتطبيق لمنشور الداخلية الذي تكون صورته في هذه الحالة بين أيديهم حتى لا يحتاج الأمر لتعدد المكاتبات في استيفاءات بعد تنقيحها ونصوه وبعد ذلك يصير ترغيب عموم الأهالي عليهم باطلاق الحرية لهم وبالانتهاج تحرر القوائم اللازمة بقرط حصة كل من المنتخبين أي (على واقع ما يخصه في عموم تعداد الأهالي على اختلاف أنواعهم بالبيانات اللازمة بغير ترك احد) ويعمل القرار بالحالة التي أجريت مستوفيا بإيضاحات المنصوص عنها بالمنشور ويحتم عليه من الجميع ويقدم للمديرية من رئيس القومسيون بالإفادة لمراجعته بها على هذا المنشور والاستئذان من الداخلية متى كان مستوفيا لنصوه والافتسح وقتيا باستيفاء ما يكون لازما ويحصل الاستئذان بصور الأمر (م) ٢ إذا كانت البلدة اللازم تسوية شيخاتها لازما لها مثلا ثلاثة مشايخ ووجد فيها أكثر من ذلك متساوين في اللبابة ومنطقة عليهم نصوص المنشور بدون تفاوت يرجح البعض عن البعض مصلحة فالنقاب الثلاثة المشايخ اللازمين يكون بالافتسح ويحصل الترغيب على من تصيهم الفرقة وتحرر القوائم اللازمة على الكيفية المدونة بالوجه الأول وبين ذلك بتقرير القومسيون (م) ٣ إذا توفى احد المشايخ واستعفى أو رقت لسبب استوجب ذلك ودعا الحال لتعيين خلافة أي (في حالة عدم اللزوم لاضافة حصته على باقي المحصص بان كان باقي المشايخ أقل من المقرر بالقرار) ووجد بالبلدة أكثر من واحد متوفى فيهم الشروط المطلوبة فيصير ترغيب أهل المحصة عليهم ومن توجه اليه رغبة الأكثرين هو الذي يجري تعيينه وتضم اليه باقي أهل المحصة (م) ٤ أنه بعد انتخاب المشايخ لاية بلدة على الكيفية المدونة بالوجه السالفة واستدعاء الأهالي للرغبة ان وقعت رغبة بعضهم لأشخاص لم يكن وقع انتخابهم فيضافوا على من يرى القومسيون موافقة اضافتهم عليه من أولئك المنتخبين وبين ذلك في التقرير الذي يقدمه ذلك القومسيون ببيان اسمائهم — وبالمخاطبة في ذلك مع مجلس النظار قد صدرت مكانية دولة رئيسه للداخلية في ٨ ج سنة ١٣٠٤ ندره ٥٠ بان المجلس قرر في جلسته المنعقدة يوم الاثنين ٥ منه التصديق على الأربعة أوجه المذكورة لاتخاذها قاعدة تتبعها المديرية في مسائل الشياخات وحيث ان دوله اشار باجراء مقتضى مانقرر ولاجل زيادة التوفير فانقضى الحال تفسير في الوجه الأول والثالث قد فسر بمجلس بين قومسيون فبناء عليه قد نشر في تاريخه للمديرية لاتباعها الاجراء في تلك المسائل على مقتضى هذه

القاعدة المشروحة بهذا وهذا لسعادتك المسارعة باتباعها بالمدير ادارتك فيما يكون موجودا بها من هذه القضايا بتقديم الام على المم بمراعاة تدرج نشاتها الاول فالاول وفيما يتجدد من هذا القبيل من الان فصاعدا بحيث لا تأتي القضايا المذكورة للداخلية من بعد الان الا مطبقة على تلك القاعدة بذائل ودقة مستوفاة جميع احكام المنشور ولا يكون الرفت والامد والابقاف في العمدة والمشايخ والوكلاء الا بالمخاطبة مع الداخلية شيخ — (في ١٢ رجب سنة ١٣٠٤ ٦ ابريل سنة ٨٧) ان نظارة الداخلية مع مزيد اهتمامها بالوقوف على احوال عمد ومشايخ البلاد واستقامتهم وعزل من يظهر سوء سلوكه منهم واستبداله ترى من الواجب ان يكون هذا مقرونا بزيادة الاعتناء وتحقيق ما يتوجه على اولئك المشايخ من الشكاوي والمطاعنات للتثبت من ادانتهم — ولقد ظهر لنا من اوراق كثير من مسائل الشياخات المقدمة الى الداخلية ان بعض المديرية مجرد تبليغها من احد مأموريها عن اهل مشايخ احدى النواحي في تادية وظيفتهم او وقوع امر مخالف منهم او توجيه شكوى عليهم من بعض افراد الاهالي فمع تقديم هذه التبليغات اليها بدون تحقيقات مستوفاة او بغير تحقيق بالمره تاسر المديرية بعزل هؤلاء المشايخ وتعيين خلافتهم قبل استيفاء التحقيق والتثبت من ادانتهم وقبل الاستئذان من الداخلية وتكتفي في ذلك باحاطة النظارة فقط او تبلغ لها ما يرد من المأمورين بالحالة التي ذكرت وتطلب التصريح منها باجراء الرفت والتعيين — وحيث ان هذا السير فضلا عن مخالفته لمنشوري الداخلية المورخين سيف ٢٤ ذا سنة ٣٠١ وفي ١٨ ج سنة ٣٠٤ القاضي بان عزل وتنصيب او ايقاف العمدة او المشايخ والوكلاء لا يكون الا بعد الاستئذان منها فهو كذلك لا ينطبق على القواعد القانونية اذ توقيع العقاب لا يكون الا بعد التحقق من ثبوت الجناية — فبناء على ذلك يلزم انه من الان فصاعدا اذا توجهت شكوى من افراد الاهالي على أي شيخ من المشايخ او نسب له احد المأمورين ما يحل به يصير اجراء التحقيق عنه بالدقة التامة وتقدم للداخلية الاوراق بنتيجة عنها وتكون هذه النتيجة مشتملة على ملخص وجيز بعد ختامها يتضمن موضوع الشكوى وجها وجها ويتأثر امام كل وجه



منها بصيغة ( ثبت هذا الوجه من التحقيق ) او ( لم يثبت من التحقيق ) وتحال مراجعة نفس التحقيق على الصحيفة المشتملة على ذلك سيف اصل النتيجة لسهولة الاستدلال عند اللزوم بحيث ان المديرية لا تأسر باجرا عزل او تنصيب اي عمدة او شيخ او وكيل قبل استيفاء هذا التحقيق والاستحصال على امر الداخلية بما يتبع

شيخ — { منشور صدرته نظارة الداخلية الى المديريات والمعافظات في ٣ شعبان سنة ١٣٠٤ ( ٢٧ ) ابريل سنة ١٢٨٧ }

انه بالنظر لكون الرضخالات الجاري تقديمها للداخلية من جملة اشخاص من اهالي البلاد والطوائف في حق مشايخها بنسبتهم الى اغتيال حقوقهم واتخاذهم اجراءات اعتسافية ضدهم لم يكن مبينا بها ما وقع لكل من المتشكين فيما يدعيه على حدته بل انها مشتملة على شكوى الكل اجمالا على انه ربما كان الامر منحصر في واحد منهم او اثنين فقد تلاحظ هنا ان وضع باقي اختام المتشكين اما بجملة منهم كما جرت به عادة اهل البلاد في مثل هذا قصد التحويل ضد المتشكي منه تسوياً له وتعطيلاً لاشغاله او لغرض التظاهر للوصول الى رفعه وتعيين احدهم بدلا منه والانتقال لحصة شيخ اخر يكون متفقا معه على ذلك لتنافس بينه وبين الاخر او كان الحصول على باقي تلك الاختام بطريق غش استعمله مؤسس الشكوى ولقد ظهر هذا بالفعل من بعض مكاتبات وردت من بعض الجهات ردا على ما صدر لها من هنا عن مسائل من ذلك القبيل حيث قيل فيها ان بعض المتشكين الخائمين على عرائض الشكوى غير عالمين بما ختموا عليه قولاً منهم ان وضع اختامهم كان على حالة اخرى اجري تفهيمهم عنها من دعاهم للختم مثل رفع اموال عن اطيان يدعون انها تالفة او غير ذلك والبعض يقول ان شكواه انما هي لغرض الانتقال من حصته لحصة اخر من المشايخ بسميه والبعض يقول ان الغرض ترغيب الاهالي لاجل دخول زيد من الناس ضمن المشايخ وهم جرا ولما كان السير على هذا المنوال مما يجعل العمدة والمشايخ في قلق يحول بينهم وبين التفرغ الى انجاز ما نيطوا به من الطلبات الاميرية باوقاتهما واشغالهم الخصوصية التي تعود عليهم

بالمنفعة فضلا عن دخول ارباب الغايات الذين ديدنهم ايقاع المشاكل لآربهم الخصوصية وما ينشأ عن ذلك من كثرة الاشتغال بتردد المكاتبات فيما بين الداخلية والجهة التي تحول عليها الشكوى وفروعها ايضا وغير خاف ما ينجم عن هذا من عطل الاشتغال المهمة وكانت نظارة الداخلية موجهة جل عنايتها الى ما فيه انتظام الاشتغال ومسراها على اساس قويم لا يجعل لذوي الغايات طريقا يسلكونه قد رأت وصولا الى هذا الامر الخطر وتخلصا مما سلف ذكره ان كل عرض شكوى يقدم من الان بالصورة السالف ذكرها اي مشتملا على جملة اختام او اسما يكون مرفوضا البته وان كل شخص ممن ذكروا انما وقع له امر من شيخ حصته او عمدة بلده او شيخ الطائفة الجاري الاشتغال بها واراد تقديم شكواه لجهة الادارة وكان لها شان النظر فيه عليه ان يرفع عريضة للمديرية او المحافظة المقيم هو في دائرتها او الداخلية ان شاء وتكون مشتملة على ختمه دون اشتراكه مع اخرين اعني كل متشكك بهذه الصورة تكون شكواه بالانفراد عنه خاصة بشرط ان يبين اسم بلده وشيخ حصته المطعون فيه ان كان من اهالي البلاد او مختارته ان كان من اهل الطوائف وكيفية الشكوى ونوعها ويوم وقوعها بمستنداته فيها حتى انه باجراء التحقيق عنها ان ظهر صدقه يجري اللازم لما فيه وصوله الى حقه والا فيجري الحكومة معاقبته حتى لا يعود الى الاقتراء ويرتدع غيره عن اقدام على مثله وعلى هذا نؤمل من حضرتكم انه بوصول هذا اليكم تبادرون في الحال باعلانه الى كافة اهالي جهتكم بالكيفية التي ترون انها كافية لتعميمه حتى لاتضيع الثمرة المقصودة من اصداره وسنرسله بمنه تعالى تاثير ذلك من الآن

شيخ — { في المعلوم ان نظارة الداخلية اصدرت عنة منشورات للمديريات بشأن عبد البلاد ومشايخها وقد استنهت منها مديريات الشرقية والغربية والدقهلية وجرجا عن بعض اشياء في هذا الموضوع فانادت كلامها بمجوابها وجمعت الاجوبة منشورا لكل الجهات للعمل بقضاء هذه صورها

( الصورة الاولى ) صورة ما صدر من الداخلية الى مديرية الشرقية في ٨ ش سنة ٣٠٤ نمرة ٢٦٣ —

بإفادة سعادتك نمرة ٢٤ تستفتون الداخلية عما يجري في امر العمدة والمشايخ الغير المقررين الموجودين في وظائفهم بالبلاد من سنوات مضت عند ما يرتب بدل المتوفي منهم او المستعفي والجواب ان مثل اولئك قبل تعيين القومسيون لبلادهم تتحرى عنهم المديرية وتخابر الداخلية بما يظهر لها من احوالهم حتى اذا ظهر استعدادهم وحيازتهم لنصوص منشورها المؤرخ ٢٤ ذاسنة ٣٠١ تكاتب المديرية باقرارهم في وظائفهم واذا ذاك تعين القومسيون لانتخاب بدل المتوفي او المستعفي ووكلاً للكل وان ظهر عدم لياقتهم للسياخة باسائيد صحيحة بينتها المديرية يصرح لها بانتخاب بدل الجميع وتكون التحريات والمخابرة مع الداخلية عن مشايخ كل بلد بإفادة واوراق مخصوصة ( الصورة الثانية ) صورة ما صدر من الداخلية لمديرية الغربية في ٨ ش سنة ٣٠٤ نمرة ٣٢٩ — بإفادة سعادتك نمرة ٢١٨ تستفتون الداخلية عما يكون في المشايخ الذين يرتبون عند الاقتضاء للبلاد المملوكة اطيائها مثل الدومين والدائرة السنية التي ليس لاهلها اطيان فيها والجواب ان هذه البلاد يرعى في ترتيب المشايخ لها الشروط المدونة بمنشوري الداخلية المؤرخين ٢٤ ذاسنة ٣٠١ و ١٨ ج سنة ٣٠٤ من جهة كونهم من اشهر الناس بالنسبة لبلادهم حميدي السير والسوابق واقفين على احوال تلك البلاد واهلها الى آخر مائص فيها الامسئلة الاطيان فانها تغتفر لهم ومع هذا فان الداخلية تعلم من تسوية سياخة بعض البلاد المملوكة اطيائها للجفالك ان هناك طريقة متبعة في اعطاء اولئك المشايخ اطيانا لمعاشهم ( الصورة الثالثة ) صورة ما صدر من الداخلية لمديرية الدقهلية في ٢٠ ش سنة ٣٠٤ نمرة ١٩٥ — علمت افادة سعادتك المؤرخة ٢٢ الخالي بما رايتموه من الملحوظات في قاعدة انتخاب مشايخ البلاد وترغيب اهلها والجواب عنها ان انتخاب الاربعة عمد من البلاد المجاورة للبلد المراد تنظيم شياختها عن لم خبرة باهلها واحوالهم يكون بمعرفة واتحاد آراء باقي هيئة القومسيون المركبة من موظف المديرية والاربعة عمد الذين هم من المركز الآخر كما في الوجه الاول من القاعدة ولا داعي الى تشعب الآراء في ذلك ولا

المخابرة عنهم مع المديرية وكذلك ربط قرط كل حصة يكون على واقع ما يخص شيخها لدى الترغيب في عموم تعداد الاهالي على اختلاف انواعهم كما في ذاك الوجه لاعلى الانفار اللاتنين العملية فقط كما رأيت لما فيه من خلل الموازنة بخلاف الاول وذلك ان انفار العملية على ما في قانون العونة من سن ١٥ الى سن ٥٠ فاذا كان هناك بلد تعدادها مثلاً ٦٠٠ نفر مرتبة على اربعة مشايخ كل منهم بحق الربع وفيها من الانفار اللاتنين للعملية ٨٠ نفراً كل حصة فيها ٢٠ نفراً وكان المقرر طلوعه من الانفار للعملية على البلدة ٢٠ نفراً اعني كل حصة يخصها ٥ انفار فما دامت الموازنة بين الحصص حاصلة فتكون المساواة بين الانفار اللاتنين في طلوع العملية حاصلة وليس في الامكان ضمان استمرار الموازنة الا في اول سنة الترغيب اذ ان سن ١٤ في هذه السنة لا يكون داخل الربط لمعافاته من العونة بموجب القانون وفي ثاني سنة يدخل في حكم المعاملة ولكن ليس داخل الربط وان قيل ان سن ٥٠ في سنة الترغيب كذلك يخرج في ثاني سنة فتكون هناك مقابلة فنقول ان المقابلة تحصل اذا كانت مقادير سن ١٤ و ٥٠ موازية لبعضها في كل حصة وليس الامر كذلك اذ يتفق ان يوجد في حصة من سن ١٤ عشرة انفار ومن سن ٥٠ نفراً واحداً وبالعكس فضلاً عما يحصل من الموت والهجرة واذا مع مرور الزمن يصبح بعض الحصص فيه خمسة انفار مثلاً وبعضها فيه ٣٥ نفراً فالاولى تجربها حالة الربط على طلوع الخمسة انفار باكملهم واستمرارهم في العملية بغير غيار والثانية تستخرج خمسة انفار من ٣٥ نفراً وفي ذلك ما لا يخفى من خلل قرط الحصص وظلم بعض الاهالي في العملية دون البعض وترددهم بالشكوى بخلاف ما اذا كان الربط على العموم وتكون انفار العملية شائعة في حصص البلدة وهي تستخرج من عموم اللاتنين بها ٢٠ نفراً اي ان كل حصة تستخرج ما يخصها في ذلك العدد باعتبار الموجود فيها وفي هذه الحالة تكون قوائم الترغيب حافظة لعموم تعداد الاهالي بالانواع المقدر عليها قرط الحصص ولا ضرر اذا تطرق اليها في المستقبل عجز او زيادة بالنسبة للمواليد

## ملحوظات

لاتباعها العمل بمقتضاه باغت لها تلك الصور في تاريخه بهذا المنشور وبالحيلة محضرتكم للعلم والعمل بما فيها

شيخ - { منشور صادر من نظارة الداخلية الى المديريات  
في ٢٥ شوال سنة ١٣٠٤ ( ١٧ يولييه سنة ١٢٧ )

قد علم من مكاتبه مديرية الدقهلية للداخلية نهر ١٤٤ واوراقها اجراء انتخاب ثلاثة اشخاص لتوكيل حصص عمدة وشيخ ناحية بساط كريم الدين بطريقة غير كافية للوثوق باهلينهم حيث انه حصل الاكتفاء برغبة العمدة والشيخين لم وافرار شيخين ووكيل من بلاد المجاورة بواسطة استنهام مأمور المركز منهم وجودهم في بلادهم بدون رغبة الاهالي وافرار عمدة المجاورة الممول عليهم في ذلك وبدون ان توجه معهم الى نفس البلد لمباشرة عملية الانتخاب استغفانا بالمسئلة مع ان الوكلاء متوطنون باداء سائر اشغال البلد اثناء غياب موكلهم ومستولون عنها واذا يجب الاعتناء بامر انتظامهم بالطريقة الكافية للوثوق بموافقتهم لنصوص منشور الداخلية المؤرخ ٢٤ ذا سنة ١٣٠١ وحيث ان هذا يحتاج الى قومسيون يباشرون عملية الانتخاب فالذي تراهم في ذلك هو انه اذا صادف انتخاب وكلاء الحصص انتخاب مشايخها فيكون اجراء هذا وذلك والترغيب عليهم مع معرفة القومسيون المنصوص عليه في القاعدة التي قررها مجلس النظار الصادر بها منشور الداخلية في ١٨ ج سنة ١٣٠٤ كما في الوجه الاول منها وكذلك اذا انفرد وكلاء الحصص بالانتخاب في حالة وجود مشايخ مقررين فيها من قبل مثل هذه البلدة فاجراء ذلك الانتخاب واخذ قول شيخ كل حصص وعهد مزارعها بالرغبة لوكلها وافرار عمدة البلد بالموافقة يكون بمعرفة القومسيون المذكور وبالانتهاء بجرم التقرير اللازم بالكيفية المدونة في ذلك الوجه ويقدم الى المديرية لتراجعه وتعرض الامر على الداخلية وبناء عليه قد حرر في تاريخه الى مديرية الدقهلية وباقي المديريات بالاجراء في امروكلاء حصص مشيخة البلاد على هذا الوجه وبالحيلة هذا محضرتكم للعلم والعمل بما فيه

شيخ - { تقرير مرفوع للحضرة الخليفة الخديوية من دوللو  
ناظر الداخلية بتاريخ ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦  
( ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ )

( مولاي ) غير خاف على علم الحضرة الخليفة الخديوية ما هي مؤسسة عليه ادارة حكومتكم السنية من القواعد وهي ان اغلب الاوامر بل اقول بدون تخاش ان جميع الاوامر والتعليقات التي تصدر من دواير الحكومة العالية سواء كانت ادارية او قضائية او مالية او عسكرية مما تداولت بين المصالح وفروعها يرجع الامر فيها الى عمدة ومشايخ البلاد والقرى الذين بصنة كونهم نوابا عن الحكومة هم المنفذون لها والمستولون عن نتائجها امام الحكومة ومدانون عن خطايا او مخالفتها سواء كان الغرض منها نفاذ منعوها او المحافظة على القواعد المنصوص بها آتمل يكون من العدل ان يلتزم على هؤلاء العمدة والمشايخ هذا العمى القليل بدون ان يكون لهم ادنى امتياز في مقابلته كلا ولعلي ان يحيا ذاتكم العلية الجبولة على العدل والانصاف تألي هذا الامر المتجفف رايت من الواجب على ان ارفع الى سدتكم السنية مشروع امر عال يتضمن منح العمدة والمشايخ امتياز اعفائهم

والتوفيق او نقل احد عمدة المزارعين من الحصة الموجود فيها لحصة اخرى اقتضت المصلحة تنصيبه شيخا عليها ما دامت مسألة العملية بالكيفية التي ذكرت اما اضافة اي حصة على باقي الحصص وعدمه فلا يكون تابعا لرغبة الاهالي بل يتبع في ذلك الصالح للمصلحة كما في الوجه الثالث من القاعدة وكذلك يكون تسمية العمدة بمعرفة القومسيون بمراجعة النصوص المدونة فيهم بمنشور الداخلية المؤرخ ٢٤ ذا سنة ١٣٠١ من جهة الاكثرية في الاستعداد والاعتبار عن باقي المشايخ بصرف النظر عن قلة وكثرة قرط حصصهم وللمديرية المراجعة عليه في ذلك وغيره من باقي اجراءات الشياخة قبل استئذان الداخلية حتى تكون موافقة للاصول المقررة كما في الوجه الاول من القاعدة

( الصورة الرابعة ) صورة ما صدر من الداخلية لمديرية جرجا

في ٢٤ ش سنة ١٣٠٤ من ٢٥١ مستثنى منه نسبة العمدة لذكرها بما صدر للدقهلية - علم ما ذكرتموه سعادتكم بالافادة نهر ٥٠ من الملحوظات في قاعدة انتخاب مشايخ البلاد وترغيب اهاليها والمجواب عنها ان من يتخبط لوظيفة الشياخة ولم يقبل بصرف النظر عنه ويتخبط غيره اذا كان يوجد بالبلد من يليق خلافه ولواقل منه درجة وهكذا الكشف الذي يطلبه القومسيون من صراف البلد بانفائها لترغيب يكون شاملا اسماء جميع من يعقل لترغيب معنى من اهاليها المذكور على اختلاف انواعهم ( كما يدل على ذلك ما ذكر الوجه الاول من القاعدة من ان الترغيب يجري عن عموم الاهالي كما يكون كذلك تحرير القوائم ) ولا داعي اذا الى ما رايتهموه من ان يقدر فيه حدا بتداه السن وكذلك اطيان عمدة المزارعين لا ينبغي ان يعين لمقاديرها ابتداء وغاية بكنشهم لما في ذلك من الحجر والتعطيل اذ يوجد بلد فيها من عمدة المزارعين من يملك بمفرده فوق الالف فدان وبلد ليس لاهلها الا القليل من الاطيان حتى تدعو الضرورة الى انتخاب وتنصيب من يكون له اقل من خمسة افدنة وهكذا لا داعي الى اضافة المهاجرين من اهل البلد على الحصص اثناء الترغيب بمعرفة القومسيون بل من يعود اليها منهم قصد الإقامة فيها على عمدتها ان يبلغ عنه المديرية حتى تجري بمعرفة احد مأموريها اللازم لترغيب على العمدة والمشايخ ومن يرغبه منهم يضاف على حصصه وبدرج بقائمتها واما المشايخ الذين اتفقوا قبل صدور المنشور المؤرخ ١٨ ج سنة ١٣٠٤ بالموافقة لنصوص المنشور المؤرخ ٢٤ ذا سنة ١٣٠١ واوراقهم تحت استئذان الداخلية باعتمادهم قبيل اولئك لا بأس من استئذانها عنها لتري رأيها فيهم - بعض المديريات استنهم من الداخلية عاراه من الملحوظات في قاعدة انتخاب عمدة البلاد ومشايخها وترغيب اهاليها قد اجيب بما هو مدون بالاربع صور المسطرة بهذا ولما كان من الضروري ابلاغ ذلك لعموم المديريات

هم واولادهم من الخدمة العسكرية ومن اشغال العونة وعلى كل حال فالتدابير ما ترونها مولاى

شيخ — ٠ — امر عال في ٢١ ديسمبر سنة ٨٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارث سنة ١٨٨٥) الشامل لقانون الفرقة العسكرية وعلى امرنا الصادر بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٩٨ (٢٥ يناير سنة ١٨٨١) الشامل لقانون الاعمال العمومية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ عهد ومشايخ البلاد والنرى المعينون بمقتضى تقارير من نظارة الداخلية يعفون هم واولادهم من الخدمة العسكرية ومن اشغال العونة (م) ٢ العهد والمشايع الذين ينفصلون من وظائفهم يسقط عنهم وعن اولادهم هذا الامتياز

شيخ بلد — ٠ — { منشور من نظارة الداخلية للمدريات في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٠٦ (٣٠ يوليو سنة ٨٩) سعادة مدير المنوفية قال في مكتبة وردت لمظارة الداخلية ما معناه — ان الطريقة المتبعة الان في تسوية شياخات البلاد وهي التعري واولا عن مشايخ البلدة التي يتوفى او يستعفى بعض مشايخها لمعرفة اطبايهم واعمارهم وجبايتهم للصناعات التي توليهم للشيخا ثم عرض ما يتبين على الداخلية لصدور الامر بتعيين

بدل من يلزم ترتيب بدلم وتقرير البانين في وظائفهم متى ظهر استعدادهم كما هو مقتضى المنشور الصادر عن ذلك موجبة لاضاعة الوقت وإطالة المكاتبات وعطل اشغال تلك البلاد واراد التصريح للمديرية بترتيب بدل من يتوفى من هولاء المشايخ بمجرد وفاته او يستعفى بمجرد استعفائه متى كان زمام البلد وتعدادها يحتاج لترتيب البدل على مقتضى منشورات الداخلية والقاعدة التي قررها مجلس النظار ثم بعد ذلك يجري عرض الاوراق للداخلية وما كان تاخير تنظيم شياخات البلاد في الواقع باعثا لعطل اشغالها واعتلال اعمالها قد رأينا موافقة ما رآه ورخصنا له بالعمل على منتضاه نظرا للسهولة بمراعاة سرعة تنفيذ منشورنا الصادر اخيرا بشأن الشياخات وبالمجمله لمديريةكم في ١٠ شوال سنة ١٣٠٦ نهره فلاجل العمل على هذا الوجه لزم تحرير بما ذكر

شيخ — (ر) ضمانات الشياخات — عقوبة الجنابات (قى ٤٣ — ختم ٢٧ ذا سنة ١٢٩٧ — خفر ٦ جاسنة ١٣٠١ — محضر (قم ٢ — اعلان الاوراق (قم ٢ — ٣ — ٧ — حجز (قم ٤٤٢ — تحقيق ابتدائي (فتح ٦ — معاري — عربان شيوع طاري — (ر) اجارة (مجله ٤٣٠



## ص

## صايح عديم الماوى والصناعة — منشور صادر في ٢١ شعبان سنة

(٢٩ بوليه سنة ٨٠)

١٧ بالنظر لما علم من وجود اشخاص سودانيين وابناء عرب بالتفوق والبنادر وغيرها صبح عديم الماوى والصناعة ودائرين على هوى انفسهم ولم يكن لهم ديدن سوى العريضة واذي المخلوقات فوقاية من شروم كنا اعتقنا مع سعادة الباشا ناظر المجاهدة على من يضبط منهم بصير قبواه لالحاقه بمسكينة شرق السودان والان تبين من افادة وردت من سعادته رقم ١٧ شعبان سنة ٩٧ مرة ١٤٩ ان الضبطيات والاغاليه ارسلوا حملة اشخاص من هذا القبيل بعضهم عمره يزيد عن سنة وعشرين سنة ولداخي ان من يكونوا اقل من سن ١٨ وازيد من سن ٢٦ لا يتنعموا للخدمة العسكرية خصوصا بالمجاهات السودانية يراد صدور المكاتبات للمجاهات بان من يرسلوا للمجاهدة من هذا القبيل من الان فصاعدا سواء كانوا ابناء عرب او سودانية لا يكونوا اقل من سن ١٨ ولا ازيد من سن ٢٦ بحيث يكونوا صاغيا سليما لاثنين للمسكينة اولى من اعادتهم الى المجاهات الذين يحضرون منها فيا لو ظهر لدى الكنف عظيم عدم لياقتهم للمسكينة وعدم تكليف المبري بمصاريف اعادتهم بالثاني الى المجاهات المحضرين منها وحيث هذه المناسبات ونمنا من تلك المذورات يكون من الضروري الاجراء على وجه ما اشار سعادة الباشا المشار اليه فقد نحرر لمن لزم بهكذا في تاريخه ومن الجملة هذا للاجراء بمقتضا

## صايح — منشور مؤرخ في ١٠ سنة ٩٨ (١٢ ديسمبر سنة ٨٠)

سعادة الباشا ناظر المجاهدة بعث افادة للداخلية رقم ٢٩ للماضي مرة ٢١١ علم منها ان بعض المديرات والضبطيات يحرقون ارسال اشخاص منها للمجاهدة قولا بانهم من الغير مستحقين الدائرين على هوى انفسهم بدون ماوى ولا صناعة ولم سوايق في السرقة بقصد احوالهم العسكرية او نفيهم الى جهات اخرى بدون توسط ولا استئذان ولما يراد النشر للمجاهات بعدم ارسال احد من هذا القبيل للمجاهدة من برايا الا بعد مخاضة الداخلية عنه والنصرح منها بما يجري في خصوصهم وحيث ان ما سبق نشره عن هذا الشأن لا ينفي بالتبني بالاجراء على الكيفية المجارية في بعض المجاهات ولزوما ان ما ينظر لم اقتضاء ابعائه الى المجاهدة بالالحاق بالمسكينة او ببعيده لا يرسل لما بعد الاستمجاز عنه من هذا الطرف والنصرح بما ينراى فلذا نحرر في تاريخه لمن لزم بالاجراء كما ذكر ومن الجملة هذا للعمل بمقتضا

## صايح اجنبي — ترجمة منشور من نظارة المخارجية الى حضرات القناصل الجزائرية يتعلق

بالاجراء الذي اخذ بمقتضى الاشخاص القادمين على الاسكندرية وليس لم صنعة للاستمزاز ولا وسيلة للتعيش في ٢٧ اغسطس سنة ٨٢ الى حضرة النصل الجنرال

ان الحكومة قد انتهت الى كثرة عدد القادمين على الاسكندرية من ليس لم صنعة ولا سبب للاستمزاز والنميش ورات ان تجمع هؤلاء بكثرة بموجب اضطراب الببال على الراحة العمومية لاسيا في الاحوال الحاضرة فضلا عن كونه يودي الى عواقب سيئة من حيث قلة الماء (الماوى) فقررت لذلك ان كل قادم على مصر وليس له وسائل للتعيش ولا نخل افادة بمصر لا يقبل فيها الى ان يصدر امر جديد في هذا الشأن وكذلك لا يقبل فيها النعملة الذين يجيئون في طلب الاشغال وليسوا متقيدين عند مقابل او عند رئيس صنعة معروف — ولما موقن باحضرة النصل الجنرال انكم تعترفون مناسبة ذلك الاجراء الذي اتخذ مراعاة للمصلحة العمومية وانكم تنفصلون باعلانه في المدن المصرية

## صايح — منشور من نظارة الداخلية بما يجري فيما يضبط

صايح — منشور من نظارة الداخلية بما يجري فيما يضبط من ابناء العرب او الاشقياء والاشخاص

السودانية الدائرين على هوى انفسهم في ٢٥ يناير سنة ٨٢ — علم من افادة وردت للداخلية من نظارة الحرية والمصرية رقم ٩ ربيع الاول سنة ١٤٠٠ نمر ١١٠ انه متوارد لما انفار سودانية وابناء عرب من بعض المديرات والضبطيات والمخاضات بعضهم من الدائرين على هوى انفسهم والبعض من الاشقياء السابق نفيهم الى السودان وهربوا من هناك لارسالهم بواسطة الحرية الى المجاهات السودانية ولكون توسط الحرية في تفسير هؤلاء الاشخاص فضلا عما يترتب عليه من ضياع الزمن فانه عند حضورهم للحرية يلزم سجنهم بالضبطية لمحد ما يرسلوا الى المجاهات المفتضي ارسالهم اليها بما انه غير موجود بالحرية عساكر مراسلة للمحافظة عليهم وتوصيلهم لمحد السويس بل الموجود بعض جاوشية مراسلة لتاديب الطلبات الوقتية ولهذا يراد التحرير من هنا المجاهات الاقتضاء بالارسال مثل هؤلاء الاشخاص الى المحافظة السويس بواسطة عساكر من طرفهم وعند ارسالهم يفيدوا الحرية عنهم ليتحرر منها لتلك المحافظة بسفيرهم الى المجاهات المفتضي ارسالهم اليها وحيث تقدم النشر من هنا للمجاهات في ٦ ربيع الاول سنة ١٤٠٠ على ان من

يضبط من الأشخاص السودانية الدائرين على هؤلاء أنفسهم  
يصير مخارج الداخلية عنهم بتوضيح الاسباب التي استدعت  
ضبطهم وايضاح سنهم واصنافهم لصدور اذنهم بما يلزم في  
خصوصهم فيتنفي الاجراء على وجه ما سبق تحريه كما ان من  
يضبط من ابناء العرب او من الاشقياء السابق نفيهم الى  
السودان وهربوا من هناك ترد عن كل منهم افادة مخصوصة  
للدخلة بايضاح واقعة كنهته للتحرير عنه بما يلزم فقد كتب  
في تاريخه بهذا لمن ازم وانتضى تحريه تكم للتأكيد  
براعة الاجراء هوجه وعدم ارسال احد من هذا القليل  
لنظارة المحرية مباشرة وفي تاريخه صار اخطار نظارة المحرية  
بذلك في ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٠

صايع — (ر) متشرد

صان استفانوس — (معامنة) (ر) تركيا

صانع — (ر) سرقة (فق) ٢٩٢ — اجارة الاشخاص

— خادم — خاين (فق) ٣١٦

صبي — (ر) دعوى (مجلة) ١٦١٦ مدة طويلة

(مجلة) ١٦٣٦ — هتك العرض (فق) ٢٤٦ : ٢٤٧

— صغير — بلوغ — رشد — مجلس حسبي

صبية — (ر) (ما ذكر في شان الصبي)

صحة — (ر) ترجمة امر عال رقم ٢ ص سنة ١٢٩٨ (٢)  
(بناير سنة ١٨٨١)

(نحن خديو مصر) من بعض الاطلاع على الاوامر الصادرة في  
٢ رجب سنة ١٢٦٦ الموافق (١٤ ماية سنة ١٨٥٠) وفي ٢  
ذي الحجة سنة ١٢٧٢ الموافق (٥ يولية سنة ١٨٥٦) وفي  
٢٩ ربيع الاخر سنة ١٢٧٥ الموافق (١٦ ديسمبر سنة ١٨٥٨)  
الناضية بتشكيل وترتيب المصالح الصحية بالطر المصري وعلى  
تقرير القومسيون المشكل بتنفي امر ناظر الداخلية الرقم ١٩  
اكتوبر سنة ١٨٨٠ فينا على ما عرضه علينا ناظر داخلية  
حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا امرنا ونامر باهوات (م) ١  
يتشكل بمصر القاهرة مجلس يسمى بمجلس الصحة العمومية يكون  
مكفيا بإدارة وملاحظة جميع اشغال الصحة بالطر ما عدا التي  
تكون بخالة على عهدة مجلس الصحة البحرية والكورنيتين  
باسكندرية (م) ٢ المجلس المذكور يكون تابعاً للنظارة الداخلية  
و يتركب على الوجه الاتي — من رئيس ووكيل يكونان من  
الاطبا المذكورة تعيينهما الحكومة ومن رئيس مدرسة الطب  
ومن مفتش الصحة بالقاهرة ومن طبيبين دو كورية تختارهما  
الحكومة من المعلمين الاول بمدرسة الطب ومن حكيمياتي  
المجواذية ومن الاجزأجي الكشاف بمدرسة الطب ومن اجزأجياتي  
اسبالية مصر القاهرة ومن المفتش البيطري بالوجه القبلي ومن  
مدير الاشغال العمومية ومن مامور الاورناتو بمصر القاهرة  
ولا تكون قرارات المجلس صحيحة ومعتبرة الا اذا كان حاضرا  
به عدد من الاعضاء يزيد عن نصفهم بواحد (م) ٣ يكون تابعا  
لهذا المجلس مباشرة (اولا) حكما باشية المدبريات والمخلفات  
(ثانيا) مفتشوا الصحة (ثالثا) المحككا البيطرية المفتشون (رابعا)

حكما باشية الاستباليين العموميتين بمصر وسكندرية (٥) ٤  
يعرض المجلس المذكور على الحكومة جميع اللوائح اللازمة اصدارها  
وجميع الاحتياطات المتفني اتخاذها مراعاة لحفظ الصحة العمومية  
لاجل قبولها وعليه ان يباشر تنفيذها بوجه الدقة (م) ٥ تعيين  
المفتشين والاطبا والاجزأجية والحكيمات والاطبا البيطرية  
المستخدمين في مصلحة الصحة الداخلية ورفعهم وتغييرهم وترقيهم  
يكون بمعرفة ناظر الداخلية بناء على ما يعرضه عليه رئيس  
المجلس وليس للرئيس المذكوران بعرض عن اي شي يتعلق  
بمحصل تنقلات في الخدمة الطبية الا بناء على موافقة راي  
المجلس (م) ٦ للمجلس ادارة جميع المستشفيات الملكية والعسكرية  
وكذلك ادارة مخازن الادوية العمومية المدة لصرف الادوية  
في القطر المصري ولحقاقه (م) ٧ معلو مدرسة الطب الذين هم  
من طائفة الاطبا يصير تعيينهم بمعرفة ناظر المعارف العمومية  
بناء على عرض مجلس الصحة عن ذلك فكلما اقتضى الحال لتعيين  
معلم للمدرسة المذكورة يقدم المجلس اثنين من الراغبين ليعتد  
الناظر المشار اليه واحدا منها (م) ٨ المعلمون المذكورون مع  
كونهم تابعين لناظر المعارف العمومية حسب فاعلة التبعية  
يكلفون باداء خدمة طبية او اجزأجية باسبالية مصر العمومية  
(م) ٩ ماهيات معلمي مدرسة الطب يصير درجتها في ميزانية  
نظارة المعارف العمومية وتحدد بمعرفة مجلس النظار بناء على ما  
يعرضه عليه مجلس الصحة (م) ١٠ يقدم المجلس في كل سنة  
لنظارة المعارف العمومية قائمة باسماء الاطبا والاجزأجية  
المتفني انتخاب ارباب جمعية امتحان مدرسة الطب منهم  
(م) ١١ للمجلس دون غيره ان يعطي للاطبا والاجزأجية  
والقابلات والحكيمات البيطرية التصريح لتعاطيهم الصنائع  
المذكورة وعلى الاجاب الذين يريدون الاستفصال على هذا  
التصريح ان يقدموا ما يدهم من الاوراق للمجلس بواسطة  
فصلاتو كل منهم — ولا يجوز لاحدان تعاطي صنعة الطبيب  
والاجزأجي والقابلة والحكيم البيطري الا اذا كان يده ديبلوم  
ويكون قد استحصل على التصريح السالف ذكره — وفي جميع  
الاحوال يتوقف اعطاء التصريح المذكور على تقديم طالبة  
شهادة بحسن سلوكه واخلاقه من الحكومة التابع لها (م) ١٢  
يعطي المجلس رايه في مواد الطب الشرعي التي تقدم له من  
طرف الحاكم وجهات الادارة (م) ١٣ بناء على طلب ناظر  
المجاهدية والبحرية يقدم المجلس من يلزم تعيينهم بالمسكرة بمن الاطبا  
والاجزأجية والحكيمات البيطرية وبعد دخول الخدمة المذكورين  
في الخدمة الطبية بالمسكرة لا يكونون تابعين للنظارة المجاهدية  
والبحرية ومع ذلك فانه لا يمكن ترقية ابناء على موافقة راي المجلس  
— والاطبا والاجزأجية والحكيمات البيطرية الذين هم تحت  
ادارة ناظر المجاهدية والبحرية لا يمكن نقلهم للمصالح التابعة لمجلس  
الصحة العمومية الا برضا ناظر المجاهدية (م) ١٤ على الاطبا  
بالمسكرة ان يقدموا في كل اسبوع لمجلس الصحة العمومية  
تقريراً عن حالة صحة فرق العساكر المولدين بها وعلى المحككا  
البيطرية بالمسكرة ان يقدموا كشفا مبالغاً لذلك بما يتعلق  
بامورهم — وكذلك جميع الاطبا المولدين في مصلحة  
ميرية ولم يكونوا تابعين للمجلس (م) ١٥ مجلس الصحة العمومية

## ملحوظات

لصلحة الصحة العمومية — فتعمل اللجنة المذكورة عن كل قضية تنزيها تقدمه للمجلس لنظر به وهو منعقد على هيئة جمعية عمومية — واللجنة التأسيسية المذكورة ان تحكم بدون استشارة المجلس بالتعزير ويقطع الماهية بمدة شهر (م) ٢٥ العقوبات التأسيسية في الاتية (اولا) التعزير (ثانيا) قطع الماهية من ثمانية ايام بمدة ثلاثة اشهر (ثالثا) النقل بدون تعويض (رابعا) الرقت — وكل ذلك لا يمنع من اقامه ما يلزم اقامته من الدعاوي بخصوص ارتكاب المجنات او التعزير المتخصص عما تستوجب من العقوبات في القوانين (م) ٢٦ المعافون والمديرون وامور والضبطات مسئولون عن تنفيذ اللوائح المختصة بالصحة والاجراء على مقتضاها لتعليمهم وعلى جميع ماموري المحكمة الملكية والمجاهدية ان يعاونوا في ذلك متى طلب منهم المساعدة بوجه قانوني وامور الصحة لتأيد سرعة نجاز ما يصير اتخاذ من الاحتياطات مراعاة للصحة العمومية (م) ٢٧ على ماموري مجلس الصحة العمومية ان يتبعوا فيما يتعلق بفحص عوائد ورسوم الصحة العجول تحصيلها على عهدتهم وفي كيفية الحاسبة وتوريد النقود نصوص اللوائح الموضوعة لذلك بمعرفة نظارة المالية (م) ٢٨ الاحكام والنصوص المدونة في امرنا هذا تكون متبعة الاجراء ابتداء من عشرة يناير سنة ٨١ (م) ٢٩ كل ما كان مخالفا من جميع الاوامر واللوائح السابق صدورها لاحكام امرنا هذا يكون لاغيا ومنسوخا

صحة عمومية — صورة لائحة تختص بكيفية سير مجلس الصحة العمومية في عموم المصلحة في ٢

يناير سنة ١٨٨١

(م) ١ رئيس مجلس الصحة العمومية مكلف بإدارة عموم الخدمات الصحية ويكون تحت اوامره كافة الخدمة الطبية وخدمة الادارة (م) ٢ الرئيس يدعو المجلس للاجتماع وله الرئاسة على جلساته ويلزم ان يتعقد المجلس مرتين في الشهر بالاقبل — الرئيس المذكور يعين المسائل التي يلزم درجها في جدول المواد وعليه ان يدعو المجلس للاجتماع بناء على طلب ثلاثة من اعضاءه وفي حالة تساوي الاراء يكون رأي الرئيس مرجحا ومكلف بتنفيذ جميع القرارات التي تصدر من المجلس (م) ٣ للرئيس الحق في تعيين وتبديل مستغدي مصلحة الصحة ما عدا كاتب سر المجلس وباشكائه والمستخدمين الذين هم من طائفة الاطباء فان تعيينهم يكون بمعرفة ناظر الداخلية بناء على طلب الرئيس — العمال الذين يجهنم الرئيس لا يجوز رقتهم الا باذن ناظر الداخلية (م) ٤ على وكيل المجلس ان يساعد الرئيس في نجاز الاشغال السائرة وزيادة على ذلك فان عليه بالاحص ملاحظة مستغدي القلم ويقوم مقام الرئيس اذا غاب او حدث له عذر يجمع من الحضور (م) ٥ على كاتب السر الحضور في جلسات المجلس وتحرير الحاضر التي ينبغي الامضاء عليها من جميع الاعضاء الحاضرين وله ادارة قلم افرنكي (م) ٦ للباين كتاب ادارة قلم عربي

### في تفتيش مصر واسكندرية

(م) ٧ مفتش مديني مصر واسكندرية يكونان تابعين لمجلس الصحة العمومية مباشرة ويكون تحت اوامرهما حكام الايمان والنايات والاجزائية والمحكا البيطرية وغيرهم من خدمة الصحة بدائرة تفتيشها وعليها ان يخفقا من حسن سير الاشغال (م) ٨ حكام الضبطية وحكامها يكونون تحت اوامر مامور الضبطية او المحافظ مع بقائهم تحت ملاحظة المفتشين وغيرهم ان يقدموا للمفتشين الايضاحات الصحية المختصة باسئالهم (م) ٩ على المفتش ومندوبيه ان يخفقا من احوال الصحة والنظافة التي تكثر عليها الامتيازات ومجلات الحين والاشغال والمجموع والمهمات والقابريات ومجلات الصناعات والاسواق والملاجع وغير ذلك من الاماكن العمومية ومن

يرسل لمجلس الصحة البحرية والكورنيتين في كل اسبوع الكشوفات المتعلقة بحالة الصحة بمديني مصر واسكندرية ويرسل له في كل شهر الكشوفات التي تختص بحالة الصحة في المديرية وينبغي ان ترسل الكشوفات المذكورة في مواعيد اقرب مما ذكر اذا طلب المجلس المذكور ذلك بسبب ظهور احوال خصوصية (م) ١٦ يقوم الرئيس بإدارة المصلحة وعليه مباشرة تنفيذ ما يقرره المجلس من الاحتياطات (م) ١٧ حكام باشية المديرية والمحافظات يكون تحت اوامرهم جميع ماموري المصلحة الطبية الذين هم في دائرتهم وهم مسئولون عن حسن سير الاشغال وهم الذين يكاتبون المجلس دون غيرهم وما يلزم من التعليمات يرسل لهم من طرف المجلس مباشرة — انما في احوال المستعجلة على المجلس ان يوسطهم في توصيل امر المامورين التابعين لهم (م) ١٨ المفتشون مكلفون بملاحظة كافة الخدمة الطبية الذين في دائرتهم تفتيشهم وعليهم الوقوف دائما على حالة الصحة بالبلدة — دوائر التفتيش عدتها خمسة وهي — الوجه البحري — الوجه القبلي — مدينة مصر القاهرة — محافظة سكندرية — حكمدارية عموم السودان — ليس للمفتشين ما عدا مفتشي مصر القاهرة واسكندرية ادارة الاشغال وليس عليهم ان يعطوا اوامر المامورين من اي درجة كانت الذين هم تحت ملاحظتهم الا اذا كانت الاوامر المذكورة لازمة لنا كيد تنفيذ اللوائح وعليهم ان يرسلوا للمجلس تقارير يبينون له فيها نتائج تفتيشهم — (م) ١٩ لمفتشي الصحة بمصر واسكندرية ان يودوا في دائرة تفتيشها الوظائف المقررة في المادتين السابقتين للحكام باشية والمفتشين فيها مكلفان بإدارة الاشغال وملاحظتها معا — المستشفيات العمومية بمصر واسكندرية تبني خارجة عن حدود وظائفها ومع ذلك عليها ان يخفقا من وجود المستشفيات المذكورة دائما في حالة حسنة من حيثية النظافة ومراعاة قانون الصحة (م) ٢٠ المفتشون البيطرية عدتهم اثنان احدهما بقم بمصر القاهرة ويكون مكلفا بتفتيش الوجه القبلي والثاني بقم باسكندرية ويناط بتفتيش الوجه البحري وعليها ملاحظة الاشغال الطبية البيطرية كما على مفتش الصحة بالوجه القبلي والوجه البحري ملاحظة جميع الاشغال (م) ٢١ رؤسا الاستبائيات العمومية بمصر واسكندرية بدبرون حركة الاشغال الطبية والادارية بالاستبائيات المذكورة والمسئولة في ذلك عائدة عليهم (م) ٢٢ المصلحة الطبية والصحة العمومية في الاقطار السودانية تكون ادارتها من خصائص المحكدار ومع ذلك فان تعيين الاطباء والاجزائية والحكيمات والمحكا البيطرية يكون بناء على عرض مجلس الصحة — مفتش الصحة بالسودان يكون تحت اوامر مجلس الصحة العمومية مباشرة فعليه ان يرسل للمجلس المذكور الكشوفات المقررة والتقارير وعليه ايضا ان يرسل تقارير المحكدار عموم السودان اذا اقتضى الحال لذلك (م) ٢٣ على المجلس ان يعطي رايه في الميزانية التي تعمل سنويا بمعرفة الرئيس ثم ترسل صورتها لناظر الداخلية مع الراي المعطى عنها من المجلس (م) ٢٤ تشكل لجنة تاديبية من الرئيس وناظر مدرسة الطب ومفتش الصحة بالمحروسة وتكون مكلفة بروية ما يتقدم من الشكايات في حق المامورين التابعين

## ملحوظات

بكاتيون المديريين أو المحافظين وعند ما يبلغهم ظهور مرض وبائي أو وباء الحيوانات في اسيه عمل من دائرة تفشيهم بشعرون بالتعرف مجلس الصحة وعلى مفتش السودان ان يرسل ايضا في كل شهر على الدوام تقريرا عن حالة صحة جهته لمجلس الصحة (م) ٢٢ حكما. باشية المديرات والمحافظات بقبولهم في البنادر ويكون تحت اوامرهم حكيم الاسبالية واجزاؤها والمحكمة والمحكم البيطري وحكما الاقسام — وعليهم دوام ملاحظة الاشغال المتعلقة بالصحة وتأييد تنفيذ اللوائح المتبعة الاجراء — ويكتفون على المتوفين في المدينة المقيمين بها وسجلون المولودين والمتوفين وعليهم ان يروا مرتين في السنة بالاقل على الاقسام الداخلة في دائرة المديرية المولدين بها وان يبينوا في تقرير عمومي ما اجروه من الملاحظات والمطالعات اثناء مرورهم وهم مكلفون بالكشف في الاحوال المختصة بالطلب الشرعي وعليهم ان ياخذوا معهم لاجراء هذه الكشوفات حكيم الاسبالية او احد حكما الاقسام (م) ٢٢ وعليهم ان يرسلوا في اخر كل شهر لعموم المصلحة الكشوفات المتعلقة بحركة الاعمال وتلغج المجدي وبالمرضى الذين صارت معاملتهم وكذلك الكشف المتعلقة بموت الحيوانات (م) ٢٤ ويكاتبون رئيس مجلس الصحة والمديرين مباشرة وكذلك مفتش الصحة اذا انقضى الحال وعند ظهور امراض وبائية او وباء الحيوانات عليهم ان يبادروا باشعار مجلس الصحة به تاخرافيا (م) ٢٥ عند غياب حكيم باشي يتوب عنه حكيم الاسبالية في الاشغال السائرة (م) ٢٦ حكما. الاسباليات بالمديرية عليهم عيادة مرضى الاسبالية في كل يوم ويلزمهم ان ياتنظروا لنظافة الاسبالية وان يعالجوا الفقراء مجاناً وهم مكلفون بعملية تلغج المجدي في المدينة المقيمين بها — واما عمليات الجراحة الكبيرة فينبغي اجراؤها بمعرفة المحكمة. باشية او بمحضرم (م) ٢٧ حكما. الاسباليات بكتابتهم المحكمة. باشية عن كل ما يتعلق باشغالهم (م) ٢٨ الحكيمات المنوطات بالاشغال الطبية في مركز المديرية بكتشف في المدينة الميمات بها على النساء اللاتي يتوفين فيها فاذا كان الموت عارضيا او اذا حصل اشتباه في معرفة سببه عليهن ان ياخذن معهم حكما ومن ملزومات بتوليد التفيرات من النساء بانما (م) ٢٩ على حكما. الاقسام مداومة المرور على فدرامكتهن على القرى الداخلة في دائرن قسمهم وعليهم ان يتحققوا من حالة الصحة العمومية وفي حالة ظهور امراض وبائية او وباء الحيوانات يبادرون باشعار المحكمة باشي — وعليهم عيادة المرضى واعطاء ادوية للفقراء مجاناً ويكشفون على الموتى بانفسهم او يجرون الكشف عليهم بمعرفة مساعدتهم واذا دعوا للكشف على متوفيات بسبب حادثة يلزمهم ان ياخذوا معهم حكما ثانياً وهم مكلفون بعملية تلغج المجدي — وعليهم ان يتحققوا من حصول مراعاة نصوص اللوائح المختصة بقانون الصحة وبالنظافة العمومية وبسجلون المولودين والمتوفين ويجرون بهم ككتفا يرسلونه في كل شهر لمحكم باشي

### ( في وظائف الحكماء البيطرية )

(م) ٣٠ المحكم البيطري مفتش الوجه القبلي بقم بمصر القاهرة والمحكم البيطري مفتش الوجه البحري تكون اقامته باسكندرية ويكونان

حالة المفار والمشارع والبلديات ونحو ذلك — وينشرون على الاجازات ومجلات بيع الادوية ويجرون في الاسواق او في المخازن الضبط على جميع الماكولات والمواد التي تكون مضره بالصحة ويرسلون تقريرا في هذا الشأن لجهة الاختصاص بطلبون منه الاجراء في حق المجانين بمنتهى التواضع — واما بالنظر للاجانب فلا يسوغ اجراء اي تفيش في منزل احد منهم ولا ضبط شيء الا باذن القنصلان وبمضور احد من طرفه — وفي المدن او القرى التي لا يوجد بها وكيل القنصلان لا يسوغ الامور مصلحة الصحة العمومية ان يجري تفيشا في منزل احد من الاجانب ولا ان يضبط شيئا منه الا بحضور شاهدين من جنسية الشخص المنضوي اجراء ذلك معه او بحضور شاهدين اجنبيين عند عدم وجود شهود من جنسيته — وفي جميع الاحوال تسلم الاشياء المضبوطة للتناصل او اوكلائهم اذا طلبوها في مدة خمسة عشر يوما بدون اخلال بما تدون من الاحكام في القانون المدني وقانون العقوبات — وما مورو مصلحة الصحة المادونون باجراء التفيش في الاسواق والمناجج والاجازات ومجلات بيع الادوية والدكاكين التي تباع فيها الماكولات وغير ذلك من المحلات العمومية وباجراء ضبط ما يوجد بها من الاشياء المضرة للصحة ينبغي ان تكون رتبته مماثلة بالاقل لرتبة البوز باشي (م) ١٠ وبلا حظون سير الاشغال الحالية على عهدة الحكماء المكلفين بتلغج المجدي (م) ١١ ويرسلون لمجلس الصحة العمومية والمحكمة المحلية ككتفا ببيان المولودين والمتوفين ويكتبون ايضا المجلس كشوفه اسبوعية وكشوفه شهرية على طرز الارانيك المكتبة ببيان ما يحصل من التغيير في عدد الاحالي (م) ١٢ المتشأن بكتابتهم مجلس الصحة العمومية مباشرة عن كل ما يتعلق باشغالهم وبكتابتهم مصالح الحكومة المحلية عن الاشغال السائرة (م) ١٣ وكيل المفتش مكلف خاصة بملاحظة جميع مستندي التلم ونشياز الاشغال السائرة وينوب عن المفتش في حالة ما اذا غاب او حدث له عذر يمنعه عن الحضور (م) ١٤ على حكما. الايمان ان يعالجوا الفقراء مجاناً ويعطون الادوية بدون مقابل وان يجروا ضبط جميع الماكولات والمشروبات والمواد المضرة بالصحة ويشعروا المفتش بما يضبطونه منها — وعليهم ان يتبعوا فيما يتعلق بالاجانب التواعد المنيرة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة التاسعة — ويلزمهم ان يلتفتوا لحالة الصحة العمومية في دائرتهم وان يمتثلوا بجميع الخافات لنصوص لوائح الصحة وان لا يكتفوا احدا من اجراء صناعة الطب والاجازية وشوها قبل استخضاله على رخصة بذلك (م) ١٥ وعليهم ان يكشفوا على المتوفين ويعطوا التصريح بدفنهم اذا كانت وثائقهم بالموت الطبي واما في حالة ما اذا كان الموت متسببا عن حادثة فيلزم الكشف على المتوفي بمعرفة حكيمهم وعليهم ان يجرروا بعد الكشف تقريرا يرسل المفتش (م) ١٦ على حكما. الايمان ان لا يكتفوا الا المفتش وان يرسلوا له الكشوفات اليومية المختصة بالصحة ثم في المواعيد المحددة باللوائح يرسلون له الكشف العمومي المبين لما يحصل من التغيير في عدد الاحالي (م) ١٧ على حكيمات الايمان ان يكشفن على النساء اللاتي ينفذن فاذ كان موتهن متسببا عن حادثة او اذا حصل اشتباه في معرفة سبب الوفاة ياخذن معهم حكما لاجراء الكشف وعليهم توليد التفيرات من النساء بدون مقابل (م) ١٨ على الحكماء البيطريه بالمناجج ان لا يصرحوا بالذبح الحيوانات السليمة والحيوانات التي لم يكن ذبحها مشروعا بمنتهى لوائح خصوصية وعليهم ان يلتفتوا لنظافة الذبح ومع ذلك فانهم يكونون تحت ادارة المفتشين في الاحوال الخصوصية التي يكون اشترائهم معهم فيها امرا ضروريا ولازما

### ( في اشغال الاقاليم )

(م) ١٩ مفتش الوجه البحري والوجه القبلي والسودان عليهم ملاحظة الخدمة الطبية الذين هم في دائرة تفشيهم وعليهم ان يتحققوا من انتظام سير الاشغال الصحية ومن نظافة الاسباليات ومجلات السجين والقشالات ونحوها (م) ٢٠ على مفتشي الوجه البحري والوجه القبلي ان يجرروا مرتين في السنة بالاقل تفيشا عموميا في جميع المديرية الداخلة في دائرة تفشيها وان يرسلوا لمجلس الصحة تقريرا مبينا بالتفصيل نتائج موروها في التفيش (م) ٢١ المفتشون ويكاتبون رئيس مجلس الصحة مباشرة وفي الاحوال المستعجلة



## ملحوظات

الامضاء عليها من جميع الاعضاء الذين كانوا حاضرين بالجلسة وتسسخ بنماها في دفتر يحفظ في دفتر خانة المجلس مع النسخ الاصلية للمحاضر وتعطى متلخصات المحاضر لندويي القناصل بناء على طلبهم ذلك (م) ٤ الرئيس او مفتش عموم مصلحة الصحة البحرية والكورنتينات عند غياب الرئيس يقوم بادارة مداولات المجلس ورايه مرجح في حالة اختلاف الاراء المتعادلة (م) ٥ للرئيس وحده ادارة المصلحة وهو مكلف باجراء تنفيذ قرارات المجلس (في قلم التخريرات)

(م) ٦ قلم التخريرات المجهول تحت ادارة الرئيس تنحصر فيه مكاتبة نظارة الداخلية وجميع ماموري مصلحة الصحة البحرية والكورنتينات — والقلم المذكور مكلف بالاحصاء وبحفظات المصلحة ويلحق به قدر الكافي من الكتبة والمترجمين لتجاز اشغاله (م) ٧ كاتب سر المجلس الذي هو رئيس قلم التخريرات يحضر في جلساته ويحضر المحاضر ويكون تحت اوامره مستخدمو القلم وخدمته وعليه ادارة وملاحظة اشغالهم تحت امر الرئيس وله المحافظة على الدفتر خانة وعليه مسؤوليتها

### (في قلم الحسابات)

(م) ٨ رئيس قلم عموم الحسابات هو الذي يكون مامور المحاسبة ولا يجوز توظيفه قبل ان يعطى تاميناً تنقدر قيمته بمعرفة مجلس الصحة البحرية والكورنتينات — وعليه انه يراقب تحت ادارة اللجنة المالية عمليات ماموري تحصيل عوائد ورسوم الصحة والكورنتينات وتحرير الكشوفات والحسابات اللازم ارسالها لنظارة الداخلية بعد تقريرها بمعرفة اللجنة المالية والتصديق عليها من المجلس

### (في مفتش عموم الصحة)

(م) ٩ لمفتش عموم الصحة ان يلاحظ جميع الفروع التابعة للمجلس وعليه ان يقوم باجراء هذه الملاحظة على حسب الشروط المدونة في مادة ١٩ من الدكرتين المؤرخ في — ويفتش مرة واحدة في السنة بالاقول على كل من مكاتب الصحة ومامورياتها ومراكزها وزيادة على ذلك فان الرئيس يحدد بناء على طلب المجلس وعلى حسب مقتضيات المصلحة التفتيشات التي ينبغي على مفتش العموم اجراؤها — وعند حدوث

تابعين لرئيس مجلس الصحة العمومية ويكتفيانه مبرش (م) ٢١ على المفتشين المذكورين اجرا التفتيش مرتين في السنة لا اقل على الاقاليم الداخلة في دائرة تفتيشها لتفحصا من حالة صحة المواني ومن نظافة المذاج وعليها ان يشعروا المجلس بنتائج تفتيشها وليس عليها اعطاء امر للحكام البيطرية الا في الاحوال المستعجلة — وعليها دوام ملاحظة مذاج المدن المنيبين بها وليس لها اعطاء اوامر في اي حال من الاحوال وعليها ان يرسلوا لمفتش الصحة المخوضات التي تستوجبها هذه الملاحظة (م) ٢٢ على المفتشين المذكورين ان يوجهوا الى المحلات التي يظهر فيها مرض معدى يجرد ورود امرهم بذلك للكشف على نوع المرض والتحقق من اجرا الاحتياطات المنو عنها في اللوائح ضبط وربط مواد الصحة البيطرية وان يرسلوا حالا تقريرها لمجلس الصحة العمومية (م) ٢٣ وعليها ان يرسلوا ايضا للرئيس مرتين في السنة بالاقول تقريراً مبيناً فيه بالتفصيل كل ما يتعلق باشغالها (م) ٢٤ الحكام البيطرية بالمديريات يكونون تابعين للحكام باشية الذين لم ان يكتوبهم (م) ٢٥ ويلزمهم ان يكتوبوا من المرور على قدر امكانهم على القرى التي في المديريات الموظفون بها وان يشعروا حكيمائهم المديرية بالمخوضات التي يستحصلون عليها اثنا مرورهم — وعليهم ان يفتشوا لتنفيذ ما يتعلق باشغالهم من نصوص اللوائح المتعلقة بالصحة وبالاخص عليهم مباشرة دفن الحيوانات وبيوتن الوسائل الاحتياطية التي يجهزونها لزوم اتباعها — وهم مكلفون باشغال المذاج وملاحظة حالة صحة الحيوانات التي تباع في الاسواق

### (تنبيه عمومي)

(م) ٢٦ على ماموري مصلحة الصحة العمومية ان يتبعوا نصوص اللوائح التي يصير وضعها بمعرفة المجلس والتعليقات التي ترسل لهم من طرف الرئيس

صحة بحرية وكورنتينات — { اللائحة المختصة بكيفية سير مصلحة الصحة

البحرية والكورنتينات في ٢ يناير سنة ٨١

## (الباب الاول — في مجلس الصحة البحرية والكورنتينات)

(م) ١ على الرئيس ان يعقد مجلس الصحة البحرية والكورنتينات بهيئة جلسة اعتيادية في اول يوم ثلاثا من كل شهر — وعليه انه يعقد متى طلب ذلك ثلاثة من اعضائه — وعليه ايضاً انه يعقد بهيئة جلسة فوق العادة اذا دعت الاحوال المبادرة بوضع طريقة احتياطية (م) ٢ تبين في تذكرة طلب الحضور للاجتماع المسائل المدرجة في جدول المواد ولا يجوز اصدار قرارات قطعية الا في المسائل المبينة في هذه التذكرة الا في الاحوال المستعجلة (م) ٣ كاتب سر المجلس يقوم بتحرير محاضر الجلسات والمحاضر المذكورة يجب تقديمها

عذر يمنع المفتش المذكور من الحضور بعين الرئيس  
باتحاده مع المجلس الموظف الذي يتوب عنه — كلما  
عين المفتش مكتباً او مأمورية او مركزاً من مراكز  
الصحة او لازاريتته او محل كورنتينة عليه ان يخبر برئاسة  
المجلس في تقرير عام بنتائج تفتيشه — في الاوقات التي  
لا مرور فيها للتفتيش يشترك المفتش العمومي في  
ادارة عموم المصلحة تحت امر الرئيس ويتوب عنه  
اذا غاب او حدث له عذر يمنعه من الحضور

### الباب الثاني - ( فيما يخص باسغال المين ومحطات الكورنتينات واللازاريتات )

(م) ١٠ مادة ضبط وربط ما يتعلق بالصحة البحرية  
والكورنتينات في السواحل المصرية الممتدة على البحر  
الايض المتوسط والبحر الاحمر وفي الحدود الارضية  
من جهة الصحراء تحال على عهدة نظار مكاتب الصحة  
ونظار اللازاريتات او محلات الكورنتينة وروساء  
مأموريات الصحة او رؤساء مراكزها وعلى عهدة  
المستخدمين الذين هم تحت اوامرهم (م) ١١ على  
نظار مكاتب الصحة ادارة ومسئولية اسغال المكتب  
الذي تحت نظارتهم ومراكز الصحة التابعة لهم وعليهم  
ان يباشروا تنفيذ اللوائح المتعلقة بضبط وربط مواد  
الصحة البحرية والكورنتينات والاجراء على مقتضاها  
بوجه الدقة ويتبعون في اجراهم التعليمات التي ترد  
لهم من رئاسة المجلس ويعطون ما يلزم من الاوامر  
والتعليمات لكل من مستخدمي مكاتبهم ومستخدمي  
مراكز الصحة التابعة لهم — وهم مكلفون بالاستكشاف  
والاستفهام عن حالة الصحة من السفن الواردة  
ومناطون باجراء احتياطات الكورنتينة وعليهم اجراء  
الكشف الطبي في الاخوال المدونة في اللوائح وكذلك  
اجراء التحقيقات في المخالفات المتعلقة بالكورنتينات  
ويكاتبون دون غيرهم الرئاسة عن اسغال الادارة  
وعليهم ان يرسلوا لها جميع الابصاحات المتعلقة بالصحة  
التي يستحصلون عليها في اثناء تادية وظائفهم  
(م) ١٢ نظار مكاتب الصحة ينقسمون بالنظر للمهام  
الى درجتين — فمكاتب الدرجة الاولى التي عدتها  
اربعة هي — مكتب اسكندرية — مكتب بورت  
سميد — مكتب حوض السويس ومحطة عبور

موسى — مكتب الوجه المجمعول موفنا في الطور —  
ومكاتب الدرجة الثانية التي عدتها اربعة هي —  
مكتب رشيد — مكتب دمياط — مكتب سواكن  
— مكتب مصوع — (م) ١٣ لروساء مأموريات  
الصحة فيما يخص بمأموريتهم نفس الوظائف التي  
لنظار المكاتب فيما يتعلق بمكاتبهم (م) ١٤ مأموريات  
الصحة اثنتان محل احدها بالعريش ومحل الثانية  
بالقصر (م) ١٥ روساء مراكز الصحة يكون تحت  
اوامرهم مستخدمو المراكز القائمون بادارتها والروساء  
المذكورون يكونون تحت ادارة واوامر ناظر احد  
مكاتب الصحة وهم مكلفون باجراء الاحتياطات  
المتعلقة بالصحة والكورنتينات المينة في اللوائح وليس  
لهم اعطاء ادنى باطنته ولبسوا ماذونين بالتأشير الا  
على الباطنات التي مع السفن الماذونة بالسفر ولم ان  
يلزموا السفن التي ترد الى مراكزهم بباطنته غير سائمة  
او بحالة غير موافقة للاصول بالتوجه الى ميناء يكون  
موجوداً بها مكتب صحة — وليس لهم ان يجرؤوا  
بانفسهم التحقيقات المتعلقة بالصحة بل عليهم ان يطلبوا  
لهذا الخصوص ناظر القلم التابعين له — وفيما عدا  
الاحوال المستعجلة لا يكاتبون الا الناظر المذكور عن  
جميع اسغال الادارة واما فيما يتعلق باسغال الصحة  
والكورنتينات المستعجلة كالاختياطات المقتضي  
اتخاذها في حق سفينة واردة او التأشير اللازم اجراؤه  
على باطنته لسفينة متاهبة للسفر فيكاتبون مباشرة  
رئاسة المجلس انما عليهم ان يشعروا بدون تأخير  
الرئيس التابعين له بهذه المكاتب — وعليهم ان  
يشعروا بواسطة اقرب الطرق برئاسة المجلس بما يعلمونه  
من غرق السفن (م) ١٦ مراكز الصحة عدتها سبعة  
وهي : مركز المينا الجديدة ومركز ابوقير وما تابعان  
لمكتب الصحة باسكندرية — مركز البرلس وهو  
تابع لمكتب الصحة برشيد — مركز القنطرة ومركز  
المينا الداخلية بالاسماعيلية وما تابعان لمكتب الصحة  
بيورت سعيد — مركز كوايه ومركز العقيق وما  
تابعان لمكتب الصحة بسواكن — وللجس انشاء  
مراكز اخرى على حسب لوازم المصلحة وايراداتها  
(م) ١٧ الاشغال الدائمة او الموقفة باللازاريتات

## ملحوظات

متحصلا في خزينة المجلس من النقود او من الخزنة التي يعينها لذلك باتحاده مع نظارة المالية

صحبة بحرية وكورنيتيات — { صورة امر عال مبينة به وظائف مجلس الصحة

البحرية والكورنيتيات في ٢ يناير سنة ١٨٨١ من بعد الاطلاع على الاوامر الصادرة في ٢ رجب سنة ١٢٦٦ (١٤ مايو سنة ١٨٥٠) وفي ذي القعدة سنة ١٢٧٢ (٥ يولييه سنة ١٨٥٦) وفي ٢٩ ربيع الاخر سنة ١٢٧٥ (١٦ ديسمبر سنة ١٨٥٨) الفاضية بتشكيل وترتيب المصالح الصحية بالنظر المصري وعلى تقرير القومسيون المشكل بمنقضى امرناظر الداخلية الرقم ١٩ اكتوبر سنة ٨٠ فبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارتنا امرنا ونامر بما هي آت (م) ١ مجلس عموم الصحة المصري يسي من الآن فصاعدا مجلس الصحة البحرية والكورنيتيات — والمجلس المذكور يكون مكلفا بان يقر ما يلزم اتخاذه من الاحتياطات لمنع ادخال الامراض الوبائية او وباء الحيوانات في القطر المصري او نقلها منه للخارج (م) ٢ هذا المجلس مركبه باسكندرية وبترك على الوجه الاتي — من رئيس تعينه الحكومة ومن طبيب دوكتور اوروباري بصفة منقش عموم مصلحة الصحة البحرية والكورنيتيات ومن منقش الصحة باسكندرية ومن حكم باشي اسبانيا باسكندرية ومن طبيب دوكتور تنتخبه الحكومة من اطباء الاسبانيا المذكورة ومن المنقش البيطري بالوجه البحري ومن امين الكمارك ومن منقش عموم المين والفنارات ومن منقش مينا اسكندرية ومن مندوبي الدول المصريح لها بالاستنابة في المجلس المذكور ولا تكون قرارات هذا المجلس صحيحة معتبرة الا اذا كان حاضرا به عدد من اعضائه يزيد عن نصفهم بواحد — ويقبل في المجلس المذكور ويكون لم فيه راي على سبيل الاستشارة فقط اطبا الصحة المعينون من طرف الدول الذين يحضرون فيه الان بصفة اعضاء مندوبين لجرد الحضور في جلساته — اذا غاب الرئيس او حدث له عذر يمنعه من الحضور ينوب عنه في الرئاسة منقش الصحة البحرية والكورنيتيات (م) ٣ على مجلس الصحة البحرية والكورنيتيات مداومة ملاحظة حالة الصحة بالنظر المصري وصحة واردات البلاد الاجنبية (م) ٤ في كل اسبوع يتلقى المجلس المذكور فيما يخص بحالة صحة القطر المصري من مجلس الصحة العمومية الكشوفات المتعلقة بصحة مدينتي الحروسة واسكندرية وفي كل شهر ترسل له الكشوفات المختصة بحالة الصحة في المديرية وينبغي ان ترسل هذه الكشوفات في مواعيد اقرب ما ذكر اذا طلب ذلك مجلس الصحة البحرية والكورنيتيات بسبب ظهور احوال خصوصية وعلى مجلس الصحة البحرية والكورنيتيات ان يشعر مجلس الصحة العمومية بالقرارات التي تصدر منه وبالاخبار التي ترد له من الخارج (م) ٥ على مجلس الصحة البحرية والكورنيتيات ان يتحقق من حالة الصحة بالبلد وان يرسل قومسيونات للتفتيش في جميع الجهات التي يرى لزوما لارسالها اليها — ويصير اشعار مجلس الصحة العمومية بالرسال القومسيونات المذكورة الذي عليه اجراء ما يلزم من المساعدة

ومجلات الكورنيتيات تحال على عهدة النظار الموجود تحت ادارتهم مستخدمون للصحة وخفزة وشياولون وخدامون — (م) ١٨ النظار مكلفون باجراء الكورنيتية على الاشخاص المرسلين الى اللازاريتيه او لمحل كورنيتية وعليهم بالاتحاد مع الاطباء ان يجعلوا كل صنف من اصناف الاشخاص المكرتين على حدته وان يمنعوا وقوع اي ضرر كان وعند انتهاء المدة المقررة يعطون البراتيكة او يوقفونها على حسب اللوائح ويجبرون ازالة العفونة عن البضائع والامتنعة المستعملة ويجبرون الكورنيتية على الخدمة المكلفين بمباشرة هذه العملية (م) ١٩ وعليهم ان يلاحظوا على الدوام اجراء الاحتياطات المقررة وحالة صحة الاشخاص المكرتين وخدمة محل الكورنيتية (م) ٢٠ وهم مسئولون عن سير الاشغال وعليهم ان يخبروا بها رياسة مجلس الصحة البحرية والكورنيتيات في تقرير يرسلونه في كل يوم (م) ٢١ الاطباء الموظفون باللازاريات ومجلات الكورنيتية يكونون تابعين لنظار المحلات المذكورة ويكون تحت اوامرهم الاجزائي والترجيبة وعليهم ملاحظة حالة صحة الاشخاص المكرتين والخدمة ولهم ادارة حركة قسلة اللازاريتيه او محل الكورنيتية — ولا يمكن اعطاء البراتيكة للاشخاص الجاري عليهم الكورنيتية الا بعد عيادة الطبيب اياهم وموافقته على ذلك في تقرير يعطى منه (م) ٢٢ ناظر كل مكتب من مكاتب الصحة ولازاريتيه او محل كورنيتية يكون ايضا مامور بالحاسبة فيعين تحت مسئوليته الذاتية المستخدم المامور بتحصل عوائد ورسوم الصحة والكورنيتيات ورؤساء الماموريات او مراكز الصحة يكونون ايضا ماموري الحاسبات وهم مكلفون بان يحصلوا بانفسهم العوائد والرسوم وعلى المامورين المكلفين بتحصل العوائد المذكورة ان يتبعوا نصوص اللوائح الصادرة من نظارة المالية فيما يتعلق بالتأمينات المقتضي الايتان بها وكيفية مسك الدفاتر ومواعيد توريد النقود وعلى الموم كل ما يخص من اشغالهم بقسم الامور المالية (م) ٢٣ مصروفات مصلحة الصحة البحرية والكورنيتيات يصير تاديتها مما يكون

سعيد والسويس والطور والوجه وسواكن ومصوع ويجوز ان لا يعطى مكتب الصحة بالطور او الوجه الاشغال الا في اثناء مدة الحج او في زمن الوباء (م) ١٦ نظار مكاتب الصحة يكون تحت ايامهم جميع الخدمة الصحية الذين في دائر مكاتبتهم وهم مشغولون عن حسن تمييز الاشغال (م) ١٧ الرؤساء ماموريات الصحة بالغريش والقصر نفس الاختصاصات المقررة لنظار مكاتب الصحة في المادة السابقة (م) ١٨ نظار اللازارينات ومحلات الكورتينة يكون تحت ايامهم كافة خدمة الاشغال الطبية والاشغال الادارية الذين هم بالمحلات التي عليهم ادارتها (م) ١٩ منش عموم الصحة مكلف بملاحظة جميع الفروع التابعة لمجلس الصحة البحرية والكورتينات (م) ٢٠ على مندوب مجلس الصحة البحرية والكورتينات بجهة ان يقدم للمجلس المذكور الايضاحات المتعلقة بحالة الصحة بالاقتطار التجارية وبالاخص في زمن الحج (م) ٢١ تشكل لجنة تاديبية من الرئيس ومنش عموم الصحة البحرية والكورتينات ومن مندوب من طرف الفناصل ينتخبه المجلس وتكون مكلفة برؤية مايقدم من الترشكات في حق المامورين التابعين لمجلس الصحة البحرية والكورتينات فتعمل اللجنة المذكورة عن كل قضية تقريرا تقدمه للمجلس لنظره به وهو منعقد على هيئة جمعية عمومية — وقرار المجلس يعرض بجهة رئيسه على ناظر داخلية حكومتنا للتصديق عليه منه — ولجنة التاديبية المذكورة ان تحكم بدون استشارة المجلس بالتعزير وبقطع المساهمة لمحد شهر (م) ٢٢ العقوبات التاديبية في الآتية (اولا) التعزير (ثانيا) قطع المساهمة من ثمانية ايام لمحد ثلاثة اشهر (ثالثا) النقل بدون تعويض (رابعا) الرقت — وكل ذلك لا يمنع من اقامة ما يلزم اقامته من الدعاوي بخصوص ارتكاب المجنابات او الحج المنصوص عما تستوجب من العقوبات في القوانين (م) ٢٣ عوائد ورسم الصحة والكورتينات يكون تحصيلها بمعرفة المامورين التابعين لمصلحة الصحة البحرية والكورتينات وعلى المامورين المذكورين ان يتبعوا فيما يتعلق بالحسابات ومسك الدفاتر نصوص اللوائح العمومية الموضوعة بمعرفة نظارة المالية وعلى ماموري الحسابات ان يرسلوا حساباتهم وما يحصلونه لرئاسة المجلس — ورئيس فلم عموم الحسابات يعطيهم وصولا بذلك بناء على تأشير رئيس المجلس (م) ٢٤ لمجلس الصحة البحرية والكورتينات ان يتصرف فيما يكون عنه من النفود — واما ادارة الايرادات والمصروفات فتعال على عهدة لجنة تتركب من رئيس المجلس ومنش عموم مصلحة الصحة البحرية والكورتينات ومن مندوب من طرف الفناصل ينتخبه المجلس وتسمى اللجنة المذكورة باللجنة المالية — وهذه اللجنة تقدر ماهيات المستخدمين من أي درجة كانوا وتقرر المصاريف العادية والغیر عادية بشرط التصديق على ذلك من المجلس — وفي كل ثلاثة شهور تقدم للمجلس تقريرا منفصلا عن اعمالها بلى في جلسة خصوصية وفي الثلاثة شهور التالية لانتهاء السنة الحسابية بقرار المجلس بناء على ما يعرض عليه من اللجنة المذكورة الميزانية التقديرية ويرسلها بواسطة رئيسه لناظر داخلية حكومتنا —

لتسهيل تادية مامورية عنه التومسيونات (م) ٦ المجلس المذكور يقرر الطرق الاحتياطية التي يكون الغرض منها منع ادخال الامراض الوبائية او وباء المحبوانات بالخطر المصري من جهة السواحل او من جهة حدود الصحراء ويعين المواضع التي يلزم ان تجعل فيها موقعا لمحلات الكورتينة والتي ينبغي ان يترتب فيها مراكز دائمة للكورتينية (م) ٧ ويثبت كيفية الدائير اللازم اجراؤه على الباطنات التي تعطى من مكاتب الصحة للسفن عند قيامها للسفر (م) ٨ في حالة ظهور امراض وبائية او وباء المحبوانات في القطر المصري بقرار المجلس المذكور الطرق الاحتياطية التي يكون الغرض منها منع انتقال الامراض المذكورة منه الى الخارج (م) ٩ على مجلس الصحة والكورتينات ان يلاحظ ويراقب تنفيذ ما يقرر من الاحتياطات التي تتعلق بالصحة والكورتينات وينظم جميع اللوائح المتعلقة بمصلحة الكورتينات وعليه مباشرة تنفيذها بوجه الدقة سواء كان فيما يخص بوقاية القطر او فيما يتعلق بالمحافظة على التاميمات المشترطة في معاهدات الصحة الدولية (م) ١٠ ويقرر ما يتعلق بالصحة من الشروط التي يلزم اتباعها في نزل الحجاج عند توجههم للحج وعودتهم منه وعليه ان يلاحظ حالة صحته في زمن الحج (م) ١١ القرارات الصادرة من مجلس الصحة البحرية والكورتينات يصير تنفيذها لنظارة الداخلية وبصور اطلاق نظارة الخارجية عليها ايضا وهي تعينها اذا اقتضى الحال الفناصل الجغرافية ومع ذلك لرئيس المجلس ان يكتب مباشرة الفناصل الذين في المدن التي على البحر بخصوص اشغال المصلحة السائرة (م) ١٢ على الرئيس او منش عموم مصلحة الصحة البحرية والكورتينات عند غيبة الرئيس او حدوث عذر يمنعه من الحضور ان يقوم بتايد تنفيذ قرارات المجلس ولذلك يكتب مباشرة كافة ماموري مصلحة الصحة الخارجية والكورتينات ومضامح الحكومة بانواعها وعليه ان يدير على حسب اراء المجلس مادة ضبط وربط الامور الصحية — وعليه ادارة محلات الكورتينية التي بالسواحل ومحطات الكورتينية التي على حدود الصحراء — وبالمجمل عليه تمييز الاشغال السائرة (م) ١٣ منش الصحة ونظار مكاتب الصحة واطباء اللازارينات ومحلات الكورتينية ومندوب المجلس بجهة يلزم انتخابهم من الاطباء الدوكورية الذين بايديهم دبلومات معطاه لهم من مدارس اوربا — ومع ذلك فان ماموري الصحة الموظفين الان يمكن انقاوم موقعا بصفة نظار مكاتب الصحة وانما يلزم استبدالهم عند خلو وظائفهم بمامورين جامعين للشروط المبينة في الفقرة الاولى من هذه المادة (م) ١٤ يقدم المجلس بواسطة رئيسه لناظر داخلية حكومتنا من يلزم تعيينهم في الوظائف والخدمات التابعة لمصلحة الصحة البحرية والكورتينات وللناظر المشار اليه دون غيره الحق في تقليد الوظيفات المذكورة وكذلك يكون الاجراء فيما يتعلق برتت المستخدمين وتنقلهم وترقيهم — ومع ذلك فللرئيس ان يعين بنفسه الخدمة الاصغر مثل خفراء الصحة والكفالة والمخداتين (م) ١٥ نظار مكاتب الصحة عدتهم ثمانية ومراكزهم تكون باسكندرية ورشيد ودمياط وبورت

## ملحوظات

يستحب المجلس بالنسبة لصالح الصحة العمومية ان يامر بتنفيذ الاجراءات السريعة ويحاطب عنها مباشرة جهات الحكومة البلديات وراعاهما وتنفيذها وعلى اي الحالات يجب على الرئيس ان يجبر الحكومة في الحال عن التدابير التي امر باجرائها — بناء عليه امنان دولكمان متى تحقق لديكم انه ينبغي اتخاذ التدابير السريعة بدون تاخير ان تفكرتم قبول التماس طالب المجلس انندم

( صورة ترجمة افادة صادرة من نظارة الداخلية الى مجلس الصحة العمومية بمصر بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٨١ نمرة ٩٨٩ )

طبقاً لرغبة مجلس الصحة العمومية تخبر سعادتكم انه عندما ينفذ الحال لاتخاذ التدابير السريعة نظراً لصالح الصحة العمومية ما نحن قد رخصنا لكم بان نامروا اجراء هذه التدابير الناجب اتباعها من غير ان تكونوا ملزومين بالعرض عنها مقدماً الى الحكومة للتصديق عليها وانما يجب عليكم فقط ان تخبروا عنها ديوان الداخلية في الحال — بناء على ما ورد من سعادة رئيس مجلس الصحة العمومية بتاريخ ٥ فبراير سنة ٨١ نمرة ٦٠ بطلب الترخيص للمجلس بالتصديق للجهات من طرفه عن تنفيذ الحال لاتخاذ التدابير السريعة لصالح الصحة العمومية قد تحرر له في ٨ منه نمرة ٩٨٩ بالاجابة لطلبه مع العرض للداخلية عنها في الحال وحيث من الانضى معلومة الجهات بذلك والبادرة بنجاز ما يتحرر عنه من هذا القيل فقد صار اعلان صورة ترجمة ما ورد منه وما تحرر اليه الجهات وبالمجمل هذا لسعادتكم مراعاة الاجراء بوجه

{ امر عال رقم اول فبراير سنة ٨٢ صحة ( بيطرية ) — ، ( ٢٢ راسنة ١٢٠٠ ) }

( نحن خدبومصر ) بناء على ما رفعه البيانانظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا نامر بما هوأت

## ( الفصل الاول )

( في الاحكام المتعلقة بتجارة الحيوانات المنزلية وقتلها )  
( م ) ١ الحيوانات المنزلية المصابة بالامراض المعدية او المشبوهة بها لا يجوز الاتجار فيها ولا نقلها — تعتبر مشبوهة بالامراض المعدية الحيوانات السليمة التي تكون اقامت مع المشاة المريضة في اصطبلات وزرايب واحدة او رعت معها في مراعي واحدا او شربت معها من حياض سقي واحدة او يكون قام بتخدمتها نفس الأشخاص الذين قاموا بخدمة الحيوانات المريضة وكذلك الحيوانات التي تكون علفت في الاواني التي استعملت لعلف المشاة المصابة بالمرض المعدي وبالمجمل فان جميع الحيوانات التي خالطت بواسطة او بغير واسطة الحيوانات المريضة تعتبر مشبوهة بالمرض ( م ) ٢ على مصالح الصحة ان تلاحظ في كل وقت الاسواق والمولد التي تباع فيها المشاة وعليها ان تخذ عدد ظهور امراض معدية في الحيوانات جميع التدابير والوسائل اللازمة لمنع انتشارها وبلمرأها ان تخذ بالاهص في هذه الحالة الوسائل والتدابير الموء عنها في مواد ٥ و ٨ و ١١ من هذا القانون ( م ) ٣ اذا ظهر مرض معد في قطع من المشاة اثناء نقلها بالسكة الحديد او بالمرآك بحيث حيز جميع المشاة المذكورة في اقرب الجهات وملاحظتها بمعرفة مصلحة الصحة التي عليها ان تنجب في ذلك نصوص مواد ٥ و ٨ و ١١ — واما العربات والمرآك التي استعملت لنقلها في الاعناء بتنظيمها وتغييرها

والمجلس يحضر ميزانية ايراداته ومصروفاته ويصير تقريرها بمعرفة مجلس نظارنا مع ميزانية عموم الحكومة بصفة ميزانية ملحقة بها فلاحل تنظيم ميزانيته الاولى على المجلس ان يتخذ اساسا محاسباته متوسطا — الايرادات التي حصلتها مصلحة الصحة الجبرية اثناء الثلاث سنين الاخيرة ومتوسط المصروفات التي صرفت لانتظام سيرها في السنة المذكورة فاذا زادت المصاريف عن الايرادات يصير اخذ قيمة العجز من عموم ايرادات الحكومة ومع ذلك على المجلس ان يتظر بدون تاخير في الطرق الموجبة لمعادلة الايرادات والمصروفات ويصير تقديم ما يعرضه منها لناظر داخلية حكومتنا بواسطة رئيس المجلس المذكور واما ما يزيد في الايرادات في حالة وجود زيادة بها فيبقى في خزينة مجلس الصحة الجبرية والكورنيتات ويصير تخصيصه بقبض قرار من المجلس مصدق عليه من مجلس النظار لتكوين مبلغ احتياطي فقط يكون معدا للقيام بما عساه ان يطرأ من اللوازم ( م ) ٢٥ على الرئيس ان يامر بان تعلى الاراء بطريفة سرية عندما يطلب ذلك ثلاثة من اعضاء المجلس واعطاء الاراء بالطريفة السرية يكون واجبا كلما كان المقصود انتخاب مندوب من طرف الفناصل لمحضوره في اللجنة الناديبية او اللجنة المالية وكذلك اذا كان المقصود تعيين مستخدم او رفت احد من المستخدمين او تغييره او ترقية ( م ) ٢٦ الحافظون والمديرون وامورو الضبطيات مسئولون عن تنفيذ ما يتعلق بهم من اللوائح المختصة بالصحة فعليهم وعلى جميع ماموري الحكومة الملكية والمجهادية ان يعاونوا في ذلك متى طلب منهم المساعدة بوجه قانوني مامورو الصحة لتأييد سرعة نجاز ما يصير اتخاذه من الاحتياطات مراعاة للصحة العمومية ( م ) ٢٧ الاحكام والنصوص المدونة في امرنا هذا تكون متبعة الاجراء ابتداء من ( م ) ٢٨ كل ما كان مخالفا من جميع الاوامر واللوائح السابق صدورهما لاحكام امرنا هذا يكون لاغيا ومنسوخا

صحة عمومية — { مشور صادر في ٢٤ ربيع اول سنة ٩٨ صورة ترجمة افادة من مجلس

عموم الصحة لنظارة الداخلية بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٨٨١ نمرة ٦٠ نميط دولكمان ان مجلس الصحة العمومية بجلسته المنعقدة في ٣ فبراير الجاري قد ترائى له ان التفرضات المعطاة اليه فيما يخص بوضع اللوائح واتخاذ التدابير اللازمة نظراً لصالح الصحة العمومية في مقيدة ومحدودة بالنسبة للمواد المتجملة حسب منطوق المادة الرابعة من الامر العالي الصادر في ٣ يناير الذي مضى عليه كما باقي — وهو ان المجلس عليه ان يعرض الحكومة للاستفصال على تصديقها كانه اللوائح المنفذي وضماها كانت الاجراءات المنفذي اتخاذهما نظراً لصالح الصحة العمومية وعليه ايضاً ملاحظة تنفيذها بوجه الدقة وحيث انه ربما ان نظراً بعض احوال تستلزم لاتخاذ التدابير السريعة نظراً لصالح الصحة العمومية وانه مع ملزومية المجلس بالعرض عنها الى الحكومة للاستفصال على قبولها يترتب على ذلك تاخير في اجرائها وتنفيذها مما يعقب هذا الامر ابطال مفعولها كلية بناء على ما ذكر قد صار من الضروري ان يعلى الى المجلس التفويض فيما يخص بالاحوال الحكمي عنها بان يصدر الامر باتخاذ التدابير السريعة التي ينبغي اتباعها بمعرفة اللوائح التي اقرت عليها الحكومة بشرط ان يجبر نظارة الداخلية عنها في الحال والبتطور للمجلس ضرورة صدور امر له بانام التفرضات المعطاة اليه ويلتمس اضافة العبارة الاتية على المادة الرابعة الحكمي عنها وهي يجوز لرئيس مجلس الصحة العمومية لدى الضرورة وعند ما

## ( الفصل الثاني )

( فيما يلزم اجراؤه عند ظهور امراض الحيوانات  
الوبائية بوجه العموم من الوسائل والتدابير منعاً  
لاتنشارها )

(م) ٤ على ارباب الحيوانات المنزلية وخدمتها او القائمين بحراستها  
وعلى النظار او الوكلاء القائمين بادارة الكنفور والمزب والجفالك  
والابعاد ونحوها ان يبادروا باشعار رئيس المشيخة او شيخ البلد  
بظهور اي مرض يصيب جملة حيوانات في ان واحد وازم  
ان يكون الاشعار المذكور مضمناً او مضمناً وبوخذ به وصل  
من استلمه وعلى رئيس المشيخة او شيخ البلد ان يبادر بتبليغ  
ذلك لمصلحة صحة المجمة بالكتابة كما انه يجب على الحكام  
البيطرية والاطباء وسائر ماموري الصحة والضبطيات ان  
يشعروا بمصلحة الصحة بكل ما يبلغهم من الاحوال المشبوهة  
بامراض الحيوانات الوبائية (م) ٥ على مصلحة صحة المجمة عند  
ما يرد لها الاشعار المذكور بالمادة السابقة ان تتوجه بدون  
تاخير الى محلات الواقعة لتتفقد من نوع المرض الذي ظهر  
بها وتامر باجراء التدابير والاحتياطات الموافقة لتوقيف انتشاره  
وسر بانه ثم تخبر محافظ او مدير المجمة بذلك وتشعر به مجلس  
الصحة العمومية بواسطة التفكراف — ويجب على ماموري  
الحكومة بالمجرة ان يبذلوا الهمة لمحين صدور اوامر مجلس  
الصحة العمومية في نزل الحيوانات المريضة عن الحيوانات  
السليمة ومنع اختلاطها باي حيوان كان — ولا يسوغ  
لارباب الحيوانات المريضة ان يرسلوها باي سبب كان الى  
الاسواق او الموالد ولا الى المراعي ولا الى حياض السقي العمومية  
بل عليهم ان يضعوها في محلات منفردة وان يتبعوا في حفظها  
جميع اوامر مصلحة الصحة التي تصدر في شأنها — وعلى رئيس  
مجلس الصحة ان يجبر بواسطة اقرب الطرق محافظي المجمات  
ومدبري الاقاليم المجاورة بظهور المرض وان يبين لم التدابير  
والوسائل التنظيمية المنتضي اتخاذها (م) ٦ على مدبري الاقاليم  
التي لم يكن دغل فيها المرض المذكور ان يامروا بالتخادم مع  
مصلحة صحة المجمة بالكشف على زرايب الماشية ومعاينتها كلها  
بترامى لم لزوم ذلك وان يبذلوا الجهد في الملاحظة وان  
يتخذوا الوسائل اللازمة لامكان سرعة اجراء سائر التدابير  
والاحتياطات التي من شأنها توقيف انتشار وباء الحيوانات  
عند ظهوره وتغييرها في الحال في جميع المجمات التي يلزم  
اجراؤها بها (م) ٧ يمنع في زمن وباء الحيوانات الاتجار في  
الاشية المريضة او المشبوهة بالمرض وفي الاشياء الخام التي  
تنتج منها كجلودها وعظامها وفرونها ورووس فرونها وحواشها  
ونحوها الغير المذابة وشعورها واصوافها ونحو ذلك — واما  
لحم الحيوانات المشبوهة بالامراض الذي يتضمم بعد ذبحها انه  
سليم فيجوز اكله اذ صار اتخذ الاحتراسات التي بواسطتها لا  
يمكن ان يترتب على اكله انتشار المرض باي وجه كان  
(م) ٨ مصلحة الصحة ان تامر بذبح الحيوانات المصابة بالمرض  
المعدية منعاً لانتشار مرض الحيوانات الوبائي الذي يكون معدباً  
خطراً ومشهوراً بعدم امكان مداواته — واذا ظهر المرض

في زريبة واصاب اكثر الماشية الموجودة بها فعلى مصلحة الصحة  
ان تجري ذبح جميع الحيوانات التي بالزريبة المذكورة — واما  
اذا امتد المرض وانتشر في جملة زرايب فلا تذبح الا الحيوانات  
المصابة — وينبغي تغيير او حرق الحشايش والنبات والادوات  
والاواني الزرايب الغير النظيفة ونحوها والزريبة ايضا  
(م) ٩ اذا اموت مصلحة الصحة بذبح الحيوانات فلا يكون لاربائها  
حق في اي تعويض عن الحيوانات المصابة واما الحيوانات التي  
يصير ذبحها نظراً لتبنيها بالمرض فانه يعطى لاربائها تعويض  
معادل لتبنيها الحقيقية — وبصير تحديد قيمة الحيوانات  
المذكورة معروفة من سيدكرون في المادة الالية ويتخذ اساساً  
لذلك اسعار الماشية بالاسواق الاخيرة التي اتفقت في المجمة او  
في الناحية (م) ١٠ على الحكيم البيطري او الطبيب في المجمات  
التي يكون وباء الحيوانات مسيطراً فيها ان يكثف بحضور  
مامور الحكومة بها وثلاثة من عمد المجمة على جميع الحيوانات  
المريضة او المشبوهة بالمرض وان يدور في تبني ذبحها في  
الحال نظراً لاصابتها بالمرض ودفعها بالتطبيق لنصوص المادة  
الحادية عشر — واثبات حصول الاجراءات يكون بواسطة  
محضر يوقع عليه من مامور الحكومة ومن البيطري او الحكيم ومن  
ثلاثة من عمد المجمة ومن صاحب الماشية — والمحضر المذكور  
يوضع فيه تاريخ الامر الصادر بالتدبير يوم حصوله والدفن واسم  
وصناعة ومسكن صاحب الماشية المذبوحة وعددها وطولها وسنها  
والذكور والاناث ونوعها والنبات الذي تقوم به ثم ترسل  
صورة من المحضر لمجلس الصحة العمومية وصورة للمديرية او  
للمحافظة لتوصلها منها الى نظارة الداخلية ويكون صرف النسخ  
لصاحب الماشية من المديرية او المحافظة التابع لما محل اقامته  
(م) ١١ الماشية التي يصير ذبحها او موتها بمرض معد لا ينبغي  
جرها وسحبها على الارض بل يلزم نقلها بمجرد ذبحها او موتها الى  
العمل الذي تعينه مصلحة الصحة من اجل دفنها فيه او بصير  
تسليمها الى السليخة ويجري تطهير العربات والذفات التي  
استعملت في نقلها (م) ١٢ يمنع القاء الحيوانات الميتة في الطريق  
العومي وفي نهر النيل والترع والمساقى والبرك والسواقي ونحوها  
وكذلك دفنها في محل اخر خلافاً للمعين من طرف مصلحة الصحة

## ( الفصل الثالث — في اجراءات خصوصية )

( النوع الاول — في الرباة البقري والجيرة الخينية والجندري  
الضائي والسفاوة والسراجة )

(م) ١٣ عند ظهور الرباة البقري او الجيرة الخينية او الجندري الضائي  
او السفاوة او السراجة في اي جهة من جهات القطر المصري على مصلحة  
الصحة ان تتخذ خلافاً لاجراءات العمومية الموصية سابقاً بالتدابير والاحتياطات  
الالية وهي — المبادرة باخبار عموم اهالي الناحية التي يحصل بها المرض  
بظهوره ومنع الحيوانات من الاختلاط ببعضها والتبني بالبحر على  
الاسطبلات والزرايب سحراً مطلقاً ومنع الحيوانات القابلة للعدوى من  
المرور في المجمة الموجودة بها المرض ومنع خروج اي حيوان كان من المجمة  
الحاصل فيها المرض وكذلك الجلود الطرية والصف الحام والحرم والضم  
الغير المذابة والفرون والاطراف والظلام والحشايش والنبات والادوات  
ونحو ذلك

( النوع الثاني — في الالتهاب الرئوي المعدي )

(م) ١٤ كل حيوان مصاب بالالتهاب الرئوي المعدي يصير ذبحه ودفعه  
حسب المادون في المادة ٥ و ٨ و ١١ (م) ١٥ الحيوانات المنسوبة في اصابتها

## ملحوظات

يجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) : قد صار تعديل المادة القائمة من القانون المذكور بالصورة الآتية وفي — لمصلحة الصحة ان تار بذج الحيوانات المصابة بالمرض المعدي متعا لانتشار مرض الحيوانات الوائي الذي يكون معديا خطرا ومشهورا بعدم امكان مداوانه — واذا ظهر المرض في ذرية واصاب اكثر المواشي الموجودة بها فاعلى مصلحة الصحة ان تجري ذبح جميع الحيوانات التي بالزريبة المذكورة — واما اذا انتشر المرض في جملة ذرايب فلا تذبح الا الحيوانات المصابة ومع ذلك اذا انتشر المرض وتسلطن في عدة مواقع من النظر المصري فيسوغ لناظر الداخلية بناء على طلب مجلس عموم الصحة ان يوقف ذبح الحيوانات المصابة — وينبغي تغيير احرق الحشايش والذين والادوات والواني الذرايب النهر النظيفة ونحوها والذرية ايضا

**صحة بيطرية — منشور من نظارة الداخلية في ٧ ج (سنة ١٥١٣٠٠ ابريل سنة ٨٢)**

تقدم نشر للبهات دور في ٢٨ ربيع الاول سنة ٢٠٠ بصورة الامر العالي الشامل لقانون ضبط وربط الصحة البيطرية وحيث ان قد صدر ايضا الامر العالي المسطرة صورته اعلاه رقم ٢ جادي الثانية سنة ٢٠٠ (١٠) ابريل سنة ٨٢ بتعديل المادة الثامنة من هذا القانون بالتيكية المشار عنها به فلجل المعلومية والاجراء على مقتضاة اقتضى النشر عواما وبالمجملة هذا نكم لاتباعه ونشره لفروع جهتك

**صحة عمومية — منشور من نظارة الداخلية في ١٥ شعبان سنة ٢٠٠ (٢١ يونيو سنة ٨٢)**

سعادة رئيس الصحة العمومية بصحت للداخلية مكتوبة رقم ٤ شعبان سنة ٢٠٠ مرة ٢٠٧ تنيدانه مع ما سبق صدوره من امر نظارة الداخلية الى جهات الاقاليم بازالة المخالفات الصحية الموجودة بالنواحي المترتب عليها الاضرار بالصحة الانسانية والحيوانية قد علم من الاخبار المتواردة له من حكايا ناشية هذه الجهات ومفتشي صحتها انه لم يحصل من ذلك ثمرد ولم تزل الجهات على ما في عليه وتكون بقاء تلك المخالفات مثل البرك والمستنقعات الموجودة بها مياه غفنة وتجاري الجوامع والاروايا الغير مغطاة والكبان والاقربة والاساخ كل ذلك محل نظام الصحة العام ومضر بالعموم بسبب تصاعد الروائح الكريهة ومما يشبه ذلك وغب التاكيد على الجهات باتباع ما سبق صدوره لم في هذا الخصوص — وحيث انه لايجب ان عدم الاعتناء في ازالة هذه المخالفات وينها على ما في عليه وتزايد تعنتها مضر ضررا بليقا بحالة الصحة العمومية التي من الضروري المحافظة عليها ومنع كل ما من شأنه الاخلال بنظامها فلهذا رايانا لزوم اعادة النشر للجهات على سبيل التاكيد بالاهتمام في ازالة تلك المخالفات المحكي عنها وبما عليه قد حررنا في تاريخه لمن لزم بهكذا ومن الجملة هذا نصكم لبادرنا باجراء مقتضاة بدون حصول ادنى تعريض حرصا على دوام الصحة واماننا من حين فحين انه لا يسمح بعد الان بوجود مخالفة صحية ما ذكر

**صحة عمومية — منشور من نظارة الداخلية في اول ذي الحجة سنة ٢٠٠ (٢٢ اكتوبر سنة ٨٢)**

انه مع ما تعدد به صدور التنبيهات الاكيدة والمنشورات المديدة من نظارة الداخلية للجهات ببذل الاهتمام في ازالة البرك والمستنقعات متعا للاضرار التي تحصل للصحة من وجودها قد علم عاردا من مجلس الصحة العمومية رقم ٢٥ ذي القعدة سنة ٢٠٠ مرة ٥٩٢ ان مرض الحمى التيفوسية الذي وجد ببعض اشخاص بتاحية الباجورية التابعة لديرية البتوفية اسبابه الفاذورات التي كانت موجودة بالناحية المذكورة والبركة الممسية المحيطة بالسكن وموجود فيها مياه راكدة متصاعدة منها وروائح كريهة مضر بالصحة وتسلط تجاري الجوامع عليها ولكون عدم ازالة جميع المخالفات الصحية الموجودة بالنواحي مثل البرك والمستنقعات الموجودة بها مياه راكدة وتجاري الجوامع والاروايا الغير مغطاة والكبان والاقربة والاساخ مخالفا بنظام الصحة الانسانية والحيوانية بسبب تصاعد الروائح الكريهة وما اشبه ذلك ولولم تحصل المهة الزائدة في ازالة هذه المخالفات وترتب عليها انتشار المرض لضر بالصحة ضررا عظيما راي مجلس الصحة اقتضاة التحريم من الداخلية لساتر الديريات والمخالفات بالاهتمام في ازالة جميع المخالفات المحكي عنها وردم كامل البرك بالانارة لمنع ماعا ان يتاقي بسببها من الاضرار بالصحة والبرك الممسية التي لا يمكن دسها بصير غمرها بمياه النيل

بالالتهاب الرئوي المعدي يصير جزمها والتفتيح لما حسب ما هو مدون بقانون الصحة البيطرية (م) ١٦ الحيوانات المتفتح لما ينبغي وضعها وحدها ومنع اختلاطها باي حيوان كان من نوع البئر ولا بالجمال ولا يجوز اطلاقها الا بعد تمام الشفاء بعشرين يوما (م) ١٧ اذا لم يرغب صاحب الحيوانات المصابة في اصابها بالالتهاب الرئوي المعدي التفتيح لما فعله ان يذبحها حالا ويجوز في هذه الحالة الانتفاع بدمها للاكل ومن المعلوم ان الحيوانات التي تذبح على هذا الوجه لا يكون لصاحبها حق في اي تعويض كان (م) ١٨ الاصطبلات والارباب التي حصل فيها المرض لايجب ان توضع فيها حيوانات من نوع البئر والجمال الا بعد ان تقضي مدة على تمام شفيها من اربعة اسابيع الى اثني عشر اسبوعا واما ما يخص غير ما ذكر من الاجراءات المتعلقة بضبط وربط الصحة بتغيير الوائي ونحو ذلك فينبع فيه ما تدون في المادة ٩ و ٩٠ وما يتلوهما

(الفرع الثالث — في الكلب)

(م) ١٩ الحيوانات المصابة بالكلب ينبغي قتلها في الحال ودفعها وكذلك يصير قتل الكلاب ولتقط وغيرها من الحيوانات التي بعضها حيوان مكروب واما التي يوجد منها مختلطا مباشرة مع حيوان مصاب بالكلب ولم يتيسر التفريق من غصه اياه فيصير حبسها في مكان موثمن وملاحظتها مدة ثلاثة اشهر تقريبا

(الفرع الرابع — في اثريجينوس)

(م) ٢٠ الخنازير وغيرها من الحيوانات المصابة بالثرينجينوس ينبغي ذبحها واعدامها باي طريقة كانت

(الفرع الخامس — في السورلخ اي الحمى القلاعية والمجرب) (م) ٢١ الحيوانات المصابة بالسورلخ اي الحمى القلاعية او المجرب يلزم حبسها في الزريبة ومنع اختلاطها بالحيوانات السليمة والعم الناجية من الحيوانات التي تكون مصابة بهذين الداءين يجوز صرنها للاكل

(الفصل الرابع — في العقوبات والمكافآت)

(م) ٢٢ من قصر من ارباب الماشية في اجراء الاشعار المنوطة بمادة ٤ يعاقب بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش ديواني وبالحبس من يومين الى اسبوع — وخدمة الحيوانات وخفراوها ونظار ووكلا الكفور والاباعد والمجناك ونحوها الذين لا يجرون الاشعار المذكور يعاقبون بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش ديواني وبالحبس من يومين الى اسبوع — ورومساء المشيخة او مشايخ البلاد الذين لا يرسلون لمصلحة الصحة الاشعار المنوطة عنه في المادة الرابعة يجازون بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش ديواني وبالحبس من يومين الى اسبوع (م) ٢٣ كل من يخالف النصوص المذكورة في المادة الخامسة والسابعة والحادية عشرة والثانية عشرة يعاقب بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش ديواني وبالحبس من يومين الى اسبوع (م) ٢٤ يحكم بالعقوبات المذكورة بالمادتين السابعتين من جهات القضاء المختصة بذلك (م) ٢٥ يعطى نصف قيمة كل من الفرائض المذكورة في المواد السابقة على سبيل المكافاة للشخص الذي يجبر برفع المخالفة او لتدوب الضبطية الذي يضبط المخالف حال وقوع المخالفة منه (م) ٢٦ صاحب الماشية الذي يكون من تلقاء نفسه اول تخبر في قسم او مركز او محافظة بظهور مرض وبائي في ماشيته يكون له الحق في اخذ مكافاة تعادل قيمة كامل ماشيته المصابة او المشتبه في اصابها (م) ٢٧ خفراء الماشية وخدمتها الذين يكونون اجريا الاخبار الموجهة عنه في المادة السابقة لم الحق في مكافاة من خمسين الى مائتي قرش (م) ٢٨ على ما موري الحكومة الملصقة العسكرية واعوان الضبط والربط العمومي ان يعاونوا مصلحة الصحة عند ما يطلب منهم ذلك على سرعة تجاز الاجراءات المنوطة في هذه اللائحة (م) ٢٩ كل ما كان مخالفا من جميع الاوامر واللوائح السابق صدورها للاحكام المنفردة بهذا الامر صار لاغيا ومسحوقا (م) ٣٠ على نظارة الداخلية والحرية والجرية والمالية والمخاتبة تنفيذ امرنا هذا كل من علم فيما يخصه

**صحة بيطرية — امر عال رقم ٢ ج سنة ٢٠٠ (١٠ ابريل سنة ٨٢)**

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٢ ربيع الاول سنة ٢٠٠ اول فبراير سنة ٨٢ الشامل لقانون ضبط وربط الصحة البيطرية لاسيا على المادة الثامنة منه وبناء على ما رفعه الناظر الداخلية وموافقة راي

من احدى المدارس المعروفة وسبق حصوله على التصريح المذكور آنفاً — وإعطاء هذا التصريح يتوقف في جميع الاحوال على ابراز الطالب شهادة من الجهة التابع لها تدل على حسن سيره وجودة اخلاقه (م) ٧ الأشخاص الذين يطلبون خدمة في الجيش بصفة اطباء او اجزائية او حكما يطربة يكون تقديمهم من المدير بناءً على طلب ناظر حرية وبحرية حكومتنا وقبول ناظر داخلتنا ذلك وينبغي ان يكونوا من الأشخاص الحائزين التصريح المنو عنه في المادة السالفة وبعد دخولهم في خدمة الجيش الطبية يكونون تابعين لناظر الحرية والبحرية لا لغيره (م) ٨ على المدير ان يرسل لمجلس الصحة البحرية والكورنيتينات كشوفات صحية عن المحرسة واسكندرية في كل اسبوع وعن المديرية في كل شهر ويرسل هذه الكشوفات في اوقات اكثر قرباً من المدد المذكورة قبل متى طلب مجلس الصحة البحرية والكورنيتينات ذلك نظراً لما يكون طارئاً من الاحوال الخارجه (م) ٩ على المدير ان يحضر ويرسل في كل سنة لناظر داخلية حكومتنا مشروع ميزانية المصالح الصحية

### (الباب الثاني - في اللجنة الصحية)

(م) ١٠ تشكل لدى المدير لجنة صحية مؤلفة من الآتي يانهم — المدير — الوكيل — منشى صحة مصر — حكيمياشي مستشفى المحرسة — اجزائي باشي مستشفى المحرسة — مدير مدرسة الطب ووكيله — حكيمياشي الجيش — اول خوجة بمدرسة الطب البيطري — وبسوغ ان يملق بهذه اللجنة بناءً على طلبها او طلب ناظر داخلتنا اي شخص اخر لاجل النظر والبحث في مسئلة خصوصية (م) ١١ تكلف هذه اللجنة بالنظر والبحث في كافة المسائل والندابير المختصة بالصحة العمومية التي يعرضها عليها المدير (م) ١٢ تعطي اللجنة الصحية رأياً في كافة المسائل المتعلقة بالطب الشرعي وغيرها التي تعرض عليها من قبل الجهات القضائية والإدارية (م) ١٣ اللجنة الصحية تقصص شهادة كل من يلتمس التصريح بممارسة صناعة سواه كان طبيباً او حكماً للاسنان او صيدلياً او حكماً يطر ياو قابله وتجري فحص المحاصلات الصيدلية وتصرح بادخالها في المخازن بعد ان يكون قد ثبت لديها جودة اصنافها

### (الباب الثالث - في المحكما باشية ومنتشي الصحة)

(م) ١٤ حكمنا باشية المديرية والمحافظات مسئولون عن حسن سير المصلحة وامرهم نافذ على جميع ماموري المصلحة المذكورة التابعين لدايرتهم فيما يتعلق بعمل وظائفهم (م) ١٥ المنتشون مكلنون بمراقبة جميع ماموري المصلحة الصحية التابعين لدايرتهم وعليهم ان يداوموا استطلاع حالة الصحة العمومية — دوائر التفتيش اربع وفي الآتي يانها — الوجه البحري — الوجه القبلي — محافظة المحرسة — محافظة اسكندرية — ادارة المصلحة لا تختص بالمنتشين ما عدا منتش الاسكندرية فليس لهم ان يصدر اوامر ماموري الصحة الذين تحت مراقبتهم من اي رتبة كانوا ما لم تكن تلك الاوامر لازمة لتنفيذ اللوائح — وعليهم ان يعرضوا للمدير نتيجة تفتيشهم بتقارير يقدمونها (م) ١٦

سواء لاجل تغيير العباء الراكدة بها وعدم تضاعف روائح كريهة منها مع استدامة النظافة بواسطة الكس والرش وحيث ان الاجراء على وجه ما راه المجلس يرتب عليه الحصول على الغرض المقصود من وجود جميع الجهات في حالة جيدة لانتشي بالصحة الواجب المحافظة عليها فتؤكد على تكمل التأكيد بهذا الجهد في تنفيذ ما راه المجلس على وجه ما سلف توضيحه ووضع هذه المسائل تحت اجمية زائدة وسرى ما تجزونه من من المدة في هذا الامر وقد حررنا لباقي الجهات في تاريخه بهذا

صحة عمومية — (امر عال رقم ١٨ رسته ١٣٠١ سنة ١٥ فبراير سنة ١٨٨٤)

(نحن خديو مصر) بناءً على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوات

### (الباب الاول - في الإدارة)

(م) ١ تشكل بمصر المحرسة ادارة لمصالح الصحة العمومية وتكون تابعة لنظارة الداخلية (م) ٢ على المدير ان يدير كافة مصالح الصحة العمومية ويلاحظ تنفيذ اللوائح والاحتياطات الصحية الصادرة اتلافي وازالة الامراض المنتشرة والمحصنة بما فيها امراض المحبوبات بكل امر لا يخرج عن حد الشرع ولا عن عوائد البلاد وهذا فيما عدا المصالح المحولة على عهد مجلس الصحة البحرية والكورنيتينات — وجميع المستخدمين الطبيين والاداريين يكونون تحت ادارة المدير وعليه ان يستدعي للاجتماع اللجنة الصحية المنو عنها في المادة العاشرة متى تراء له لزوم ذلك وان يترأس عليها ويعين للمدير وكيل (م) ٣ يكون تابعا للمدير (اولا) مفتش الصحة (ثانيا) مفتش البيطرة (ثالثا) المحكما باشية والاجزائية والقابلات والمحكما البيطرية المستخدمون بمصلحة الصحة الداخلية (رابعا) المستشفيات ملكية كانت او عسكرية وادارة مخازن الادوية العمومية والمعامل الميرية المختصة بالكيميا والادوية والمعمل الخديوي (م) ٤ يعرض المدير عن كافة الاحتياطات اللازم اتخاذها لفائدة الصحة العمومية ويعلن لناظر داخلية حكومتنا عن كل مستخدم لا يتبع نصوص اللوائح الصحية او لا يساعده في تنفيذ مقتضاها (م) ٥ امر التعيين والرفق والنقل والترقية في المستخدمين الطبيين والاداريين بمصلحة الصحة الداخلية يكون بمعرفة نظار داخلية حكومتنا — اما المدير فله ان يعين ويرفق المستخدمين الاصاغر كالتجربة والخدامين وامثالهم وان يوقع عليهم العقودات التاديبية الآتي يانها — (اولا) التعزير — (ثانيا) قطع الامهيات من يوم الى خمسة عشر يوما (م) ٦ التصريح للاطباء وحكم الاسنان والاجزائية والمحكيمات والمحكما البيطرة باستعمال فنونهم يعطى من ناظر داخلية حكومتنا بناءً على عرض المدير وبعد اخذ رأي اللجنة الصحية كتابه — وعلى الاجانب الذين يرغبون الحصول على هذا التصريح ان يقدموا شهادتهم للمدير — اما التصريح للقابلات (الدابات) فيكون من المدير بناءً على رأي المحكيمات في المدن والجهات المتيمات بها وفي الجهات الاخر يصرح اليهن من المدير بناءً على رأي حكم المراكز بالاستناد الى شهادات العارفين بان اعمالهن مقرونة بالنجاح — ولا يسوغ لاي شخص كان ان يشتغل بفن الطب او معالجة الاسنان او الاجزائية او البيطرية وان يكون قابله ما لم يكن حائزا للشهادة بذلك



## ملحوظات

الواجب اجراؤها عند ظهور مرض وبائي وبعد  
المدولة في ذلك نقرر (اولا) يصير اتخاذ كافة الاجراءات  
الخاصة بالنظافة في المدن والقرى وتنفيذها على قدر  
الامكان (ثانيا) متى شوهد في قرية حالة هيضية  
او امراض اخرو بائية شبيهة بها فعند اوائل المرض  
الوبائي يصير اخلاء المنزل الذي حصلت به الاصابة  
على الفور ثم بعد ذلك يجري تغييره ودهانه (ثالثا)  
بالجير الحي (الغير المطفي) من داخله وخارجه بكل  
اعتناء ولا يصرح في السكنة بالمنزل المذكور الا بعد  
انقطاع المرض الوبائي انقطاعا تاما من القرية المذكورة  
(ثالثا) في حالة وجود المرض الوبائي يلزم قتل كافة  
مراحض الجوامع قفلا محكما وتغييرها ويستعاض عنها  
بحفر حفرة في الجهات القبيلة من المدن والقرى والبلدان  
بدلا عنها بحيث يجري تغييرها دواما وتغطيتها بالاتربة  
(رابعا) حيث ان الاصابات الاولى تظهر غالبا بين  
مرضى الاستتاليات فاللازم والحالة هذه هو حصول  
الاهتمام الكلي بها ويعطى لكافة الحكماء التعليمات  
اللازمة لمعالجة المصابين بالاسهال وبالامراض  
الآخر مجانا وتصرف الادوية التي تلزم لذلك بمعرفة  
استتالية قصر العيني وهي التي تجري تحضيرها وارسالها  
مباشرة لحكام باشية المديريات (خامسا) ادارة  
مصالح الصحة تجري المستلزم لحصولها على مقدار كاف  
من الخيام وترسلها لكل بند من مديرية لاستعمالها  
وقت الحاجة لسكان المنازل الذين يصير اخراجهم  
منها ثم يصير ايجاد استتاليات (تقالي) تحت الخيام  
للمصابين بالمهضة في كافة الجهات التي يظهر فيها هذا  
المرض وهذه الاستتاليات يكون بها اجزاخانة سفرة  
والخدمة اللازمون ليقدموا المعالجات والادوية للمرضى  
مجانا (سادسا) ينبه على الاهالي بغلي وتهوية المياه  
المعدة للشرب (سابعا) حيث انه من المهم جدا في  
جميع الاوية الحصول على التعليمات الحقيقية عند  
حدوث اول حالة بكل قرية فعلى قدر الامكان  
تصير المبادرة باجراء بحث دقيق وصفة تشريحية  
لان اقل تاخير يمنع الحصول على النجاح (ثامنا) حيث  
ان اللجنة الصحية ترى ان عدم وجود عساكر بوليس  
بالقطر المصري هو واضح الآن وان الأخبار بتأخر

لتنش الاسكسرية في حيز دائرته ما للحكام باشية والمتنشين من  
الاختصاصات المبنوعة لهم في المادتين السابقتين وهو مكلف  
بادارة المصلحة ومراقبتها معا (م) ١٧ المتنشون البيطرية اثنان  
احدهما محل اقامته اسبوط ومكلف بتنشيش الوجه القبلي والآخر  
بطنطا وعليه تنشيش الوجه البحري — ولما على الفرع البيطري  
ما لمتنشي وجهي قبلي وبحري من المراقبة على كامل فروع المصلحة  
(الباب الرابع - في مدرسة الطب)

(م) ١٨ يعرض المدير على ناظر الداخلية بعد اخذ رأي اللجنة  
الصحية تعيين المدوين الذين يؤلفون لجنة الامتحانات التي  
تجري سواء كن على المترشحين لوظائف الخوجوات الخالية  
او في اخر السنة المدرسية (م) ١٩ خوجوات مدرسة الطب  
المعينون للعيادة الطبية وامراض العيون والامراض الجلدية  
والولادة وامراض النساء يكونون حالة كونهم تابعين لنظارة  
المعارف العمومية مكلفين باداء خدمة طبية في مستشفى  
المحروسة العمومي وهذه الخدمة في ملازمة لوظائفهم

## (الباب الخامس - احكام عمومية)

(م) ٢٠ على اطبا الجيش ان يقدموا للمدير تقريرا اسبوعيا  
عن حالة صحة الفرق المتخفين بها — وعلى حكاء بيطرية الجيش  
ان يقدموا فيها مختص بمصلحتهم تقريرا مائلا لما ذكر قبل —  
وعلى جميع الاطباء المتخفين بمصلحة عمومية غير تابعة للمدير ان  
يقدموا ايضا تقريرا على النبط المذكور (م) ٢١ حكاء باشية  
مستشفيات المحروسة والاسكسرية العمومية مسئولون عن  
نظارتها طبيا واداريا (م) ٢٢ المحافظون والمديرون وجميع  
ماموري الجهات الملكية والعسكرية مسئولون عن تنفيذ اللوائح  
الصحية وعليهم ان يساعدوا في سرعة تنفيذ الاحتياطات المتخذة  
لغائنة الصحة العمومية عند ما يطلب منهم ذلك مامورا والمصلحة  
الصحية الانما كان مغاير للشرع ولعلوا تدايلا وعليهم ايضا اخطار  
ناظر داخلية حكومتنا بالخالفات التي يتفق لهم وقوعها في المصلحة  
الصحية (م) ٢٣ على ماموري مصلحة الصحة العمومية ان يتبعوا اللوائح  
المقررة بمعرفة نظارة المالية فيما يخص بالرسوم الصحية الحال  
تحصيلها عليهم وما يتعلق بمك الحسابات وتوريد النفود  
(م) ٢٤ الاختصاصات المبنوعة في امرنا هذا للموظفي المصالح  
الصحية ومستخدمها ومامورها من اي رتبة كانوا يسوغ اناطتها  
كلها او بعضها بالمجالس البلدية في المدن التي تشكل فيها هذه  
المدارس (م) ٢٥ تتبع نصوص احكام امرنا هذا اعتبارا من  
هذا اليوم (م) ٢٦ صار الفاء امرنا الصادر بتاريخ ٢ صفر سنة  
١٢٩٨ (٣ يناير سنة ١٨٨١) بتشكيل مجلس الصحة العمومية  
وكذلك صار الفاء جميع ما اشتملت عليه الاوامر واللوائح  
السابقة من الاحكام المخالفة لنصوص امرنا هذا

صحة عمومية — منشور من نظارة الداخلية في ١٥  
شوال سنة ١٢٠١ (١٨ أغسطس سنة ١٨٨٤)

في يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٤ اجتمعت اللجنة الصحية  
للنظر في الاجراءات الصحية اللازم اتخاذها في القطر  
المصري في الفصل الشديد الحرارة وفي الاحتياطات

حيث ان المادة ١٨ من الامر العالي السابق نشره للجهات وبالجملة جهتم في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٣٠١ مختصا بتشكيل ادارة مصالح الصحة العمومية وقع في ترجمتها سهواً وصورتها الصحيحة هي (يعرض المدير على ناظر الداخلية بعد اخذه رأي اللجنة الصحية لتعيين المندوبين الذين يولفون جزاء من لجنة الامتحانات التي تجري سواء كان على المترشحين لوظائف الخواجات الحالية او في آخر السنة المدرسية) كما علم ذلك مما ورد للداخلية الآن من رئاسة مجلس النظار بتاريخ غاية جمادى الثانية سنة ١٣٠١ نمرة ٦٥ فلاجل الوقوف على صحة المادة المذكورة بجهتم اقتضى تحريره وفي تاريخه كتب بهكذا لباقي الجهات ايضا

صحة - ٠ امر عال رقم ٨ فبراير سنة ١٢٠٣ (٤ جاسنة ١٢٠٣) (غن خديم مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٨٤٤ (١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٠١) بناءً على ما عرضه علينا ناظر داخلينا وموافقة رأي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شعوري القوانين امرنا بما هوأت (م) تشكل بمصر المحروسة مصلحة للصحة العمومية تكون تابعة انظار الداخلية (م) ٢ هذه المصلحة يجري ادارتها مدير يعين بامرنا ويلحق معه مفتش عمومي يعين ايضا بامرنا ويقوم مقامه في حالة غيابه او حصول عذر له (م) ٣ تحدد عدد الاقسام المختلفة المؤلفة منها مصلحة الصحة العمومية ودرجات موظفيها كما المدون بترتيب درجات موظفي هذه المصلحة مرفوعة المصدق عليه بقرار من مجلس النظار رقم ١٥ اكتوبر سنة ٨٥ (م) ٤ يجوز لرئيس المصلحة تنويع استعمال الخدمة التابعة اليه بحسب مقتضيات الاشغال بتصديق ناظر الداخلية (م) ٥ لمصلحة الصحة العمومية ملاحظة كل محل يكون له ارتباط بحفظ الصحة العمومية وعليها مراقبة تنفيذ اللوائح الصحية السابق نشرها بعرفة المصلحة المختصة بذلك لتلافي وازالة الامراض الموضعية والوبائية بما فيها امراض الحمىانات وهذا فيما عدا المصالح الهولة على عهدة مجلس الصحة العربية والكورنتينات (م) ٦ يعرض رئيس المصلحة عند اللزوم كاتبة الاحياطات اللازم اتخاذها لفائدة وصالح الصحة العمومية و يعلن لناظر داخلية حكومتنا عن وقوع كل مخالفة ينتج منها عطل او اضرار في تنفيذ اللوائح والاحياطات الصحية (م) ٧ التصريح بتعاطي صناعات الطب والكيمياء ومداراة الاسنان والعيدلية والحكيمات والباطرة يعطى من ناظر داخلية حكومتنا بناءً على عرض رئيس المصلحة الصحية - لا يسوغ لاحد تعاطي الصناعات المدونة اعلاه ان لم يكن حائزاً دبلوماً او شهادة بذلك من احدى المدارس المعروفة وتكون مصرحة له بتعاطي هذه الصناعة وسبق حصوله على التصريح المذكور انفاً - واعطاء هذا التصريح يتوقف في جميع الاحوال على ابراز الطالب لشهادة من الحكومة التابع لها تدل على حسن

اعطاؤها ولولا ذلك لكان يمكن اقامة كوردون صحي في وقته قبل انتقال الأشخاص الآتية من (بورت) الالصابة الى محلات اخر فلهذه المناسبات وافقت اللجنة الصحية على ما قرره المؤتمر الصحي الدولي الذي اجتمع في وينا سنة ١٨٨٤ وهذا مضمونه - حيث رؤي ان الكورنتينة البرية غير قابلة للتنفيذ وليس فيها ثمرة بداعية وجود المواصلات المتعددة التي تزداد يوماً عن يوم وحيث رؤي ايضا انها تضر بالتجارة ضرراً عظيماً فالمؤتمر المذكور لا يقر على الكورنتينات البرية - ومما ذكر يمكن ادارة مصالح الصحة العمومية عند وقت الحاجة وظهور الوباء اذا كانت المدينة او القرية منعزلة انعزالاً كلياً التأكيد على الحكومة على حسب رأي اللجنة بوضع هذه المدينة او القرية تحت الحجر الوقفي ولو ان ذلك لا تعود منه ثمرة وانما لا تتبع هذه الطريقة اذا ظهرت حالة اخرى في محل آخر (تاسعاً) يصير ابطال جميع الموالد والاسواق التي تحصل في اوقات معينة في الفصل الشديد الحرارة لغاية ٣١ اكتوبر منعاً للازدحام الجاري حصوله اثناء ذلك بالعالم والحيوانات توقفاً من الاضرار بالصحة العمومية (الامضا) الدكتور عثمان غالب (الامضا) الدكتور شندويت (الامضا) الدكتور حسن (الامضا) علي رياض اجزاء جي (الامضا) الدكتور نديم (الامضا) الدكتور ميلتون - هذا وان المقصود بالمواليد الموالد العظيمة التي تقام جملة ايام في جهة واحدة ويتوجه اليها العالم افواجا اما الاسواق التي تقام في المدن والقرى في ايام معينة مدة بعض ساعات فقط فلا يصير ابطالها بل تستمر على حسب العادة (الامضا) الدكتور حسن - المسطور بهذا صورة ما قرره لجنة الصحة وايدته مجلس النظار بجلسته المتعقدة في يوم الخميس ١٠ ايلول سنة ١٨٨٤ متضمنة الاجراءات الصحية اللازم اتخاذها في الفصل الشديد الحرارة ثم الاحياطات اللازم اجراؤها عند ظهور مرض وبائي وحيث انه من الواجب تنفيذه بعموم القطر فقد كتب في تاريخه عن هذا لكافة الجهات الادارية وبالجملة هذا تكم لاتباعه على التمام بجهتم

صحة عمومية - (منشور من نظارة الدخيلة في ٥ رجب سنة ١٢٠١) (اول مايو سنة ٨٤)

## معلومات

عليها من جهة الاختصاص فيما يخص بالرسوم الصحية الحال تحصيلها عليهم وما يتعلق بمسك الحسابات وتور بنالنفود (م) ٢٠ المحافظون والمديرون وجميع مأموري الجهات الملكية والعسكرية مسئولون عن تنفيذ اللوائح الصحية وعليهم ان يساعدوا في سرعة تنفيذ الاحتياجات المتخذة لفائدة الصحة اتباعا للوائح الصحية عند ما يطلب منهم ذلك مأمور المصلحة الصحية وعليهم ايضا اخطار ناظر داخلية حكومتنا بالتخالفات التي يتحقق لم وقوعها في المصلحة الصحية (م) ٢١ تنبع نصوص امرنا هذا اعتبارا من هذا اليوم (م) ٢٢ صار الغاء جميع ما شتمت عليه الاوامر واللوائح السابقة على امرنا هذا

صحة . قرار صادر في شهر ابريل سنة ٨٧ من نظارة الداخلية

بناء على طلب مدير مصالح الصحة العمومية — وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظارة الصادر في ٢١ ابريل سنة ٨٧ قرر ما هوأت (م) ١ بشكل في كل مديرية وفي كل محافظة فومسيون صحي استشاري للنظر في المسائل والاحتياجات الصحية العمومية ويكون مركبا من — المدير او المحافظ (بصفة رئيس) ومفتش باشي صحة المديرية او المحافظة وحكيم الاستبالية ومفتش تنظيم المجبة او من يتوب عنه واثنين من الاعيان ينتخبهما المدير او المحافظ (بصفة اعضاء) (م) ٢ يجتمع هذا الفومسيون كل خمسة عشر يوما او كل شهر على حسب الظروف والاحوال للنظر في جميع المسائل المتعلقة بالصحة العمومية في جهات النظر الكبيرة السكان ويجوز للمدير او المحافظ رئيس هذا المجلس ان يطلب اجتماعه في اي وقت يترأى له لزوم ذلك (م) ٣ بوخذ رأي المجلس المذكور على الاخص في (اولا) جميع الاجراءات الصحية والتحفظات على الصحة العمومية التي يري وجوب العرض عنها الى ادارة الصحة (ثانيا) البحث عن الوسائل والطرق اللازمة لضمان الصحة العمومية بالجهات

صحة . قرار من نظارة الداخلية في شهر ابريل سنة ٨٧ بناء على طلب مدير مصالح الصحة العمومية وبعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس النظارة في ٢١ فبراير سنة ٨٧ قرر ما هوأت (م) اخصائص مستخدمي ادارة الصحة العمومية هي الميينة على الوجه الآتي (م) ٢ (المتفشين من الدرجة الاولى) على المتفشين الدرجة الاولى ان يلاحظوا الخدمة الطبية بوجهي بحري وقبلي وانتظام سير الاشغال في المديريات والمحافظات عموما (م) ٣ عليهم ان يتحققوا من احوال الصحة التي تكون عليها الاستباليات والسجون والتشلاقات والجوامع والحمامات والفوريقات ومحلات الصنائع والاسواق والسلمخانات والاماكن العمومية ومن حالة المقابر ونحو ذلك ويفتشون على الاجراخانات ومحلات المطارة والاسواق والمخازن

سيرة وجودة اخلاقه (م) ٨ لا يجوز لاحد تعاطي الولادة البسيطة قبل التصريح اليه من المصلحة الصحية — ولا يجوز لاي حلاق ممارسة الجراحة الصغرى ان لم يكن معه تصريح من مصلحة الصحة وهذا التصريح يعطى له بناء على رأي فومسيون امتحان يعين بمعرفة رئيس المصلحة (م) ٩ الأشخاص الذين يطلبون خدمة في الجيش بصفة اطباء او اجراجية او حكام يطرية يكون تقديمهم من الرئيس بناء على طلب ناظر حرية وبحرية حكومتنا وقبول ناظر داخلية ذلك ويتبين ان يكونوا من الأشخاص المحائزين للتصريح المذكور عنه في المادة السالفة وبعد دخولهم في خدمة الجيش الطبية يكونون تابعين لناظر البحرية والبحرية لا غيره (م) ١٠ على الرئيس ان يرسل لمجلس الصحة البحرية والكورتيينات الكشوفات الصحية عن المحروسة واسكندرية في كل اسبوع وعن المديريات في كل شهر وترسل هذه الكشوفات في اوقات اكثر قربا من المدد المذكورة قبل متى طلب مجلس الصحة البحرية والكورتيينات ذلك نظرا لما يكون طارئا من الاحوال المخافة (م) ١١ على رئيس المصلحة ان يحضر ويرسل في كل سنة لناظر داخلية حكومتنا مشروع ميزانية المصالح الصحية (م) ١٢ تشكل لدى رئيس المصلحة لجنة صحية مؤلفة من الاتي بينهم — رئيس المصلحة — مفتش العموم — رئيس مدرسة الطب ووكيله — حكيم باشي الجيش — مفتش عموم السجون — احد عوجات مدرسة الطب — رئيس فومسيون التفصيلات الكيماوية الشرعية (م) ١٣ تكلف هذه اللجنة بالنظر والبحث في كافة المسائل المختصة بالصحة العمومية التي يترأى لرئيس المصلحة لزوم عرضها عليها ويمكن ان يلحق بهذه اللجنة بناء على طلب رئيسها كل شخص اقضى اخذ رايه لتتوبرها في اي مسئلة (م) ١٤ بشكل ايضا لدى رئيس مصلحة الصحة فومسيون اجنبار المسائل والتمايل الطبية الشرعية ويكون مكون من — رئيس — حكيم باشي استبالية القصر العيني — اعضا (القسم التشريحي) الطبيين الشرعيين المستخدمين بالادارة الات (القسم الكيماوي) عوجة الكيما في مدرسة الطب — رئيس الاشغال الكيماوية في المعمل المخدوبي الكيماوي — لرئيس مصلحة الصحة ان يلحق بهذا الفومسيون كل شخص اقضى اخذ رايه بالنسبة لتجاربه في المسائل المنظورة (م) ١٥ يعرض الرئيس على ناظر الداخلية تعيين المندوبين الذين يكونون اعضاء في لجنة امتحان المترشحين لوظائف الخوجات الخالية بمدرسة الطب وفي امتحانات اخر السنة الاثناية لعلامته هذه المدرسة (م) ١٦ عوجات مدرسة الطب المعينين لمعمل كليات طية يكونون حالة كونهم تابعين لنظارة المعارف العمومية مكلفين باداة عيادات المرضى في استبالية القصر العيني (م) ١٧ حكا باشية استبالية المحروسة والاسكندرية مكلفون ومسؤولون عن ادارتها وسيرها طبا وادارة لدى مصلحة الصحة (م) ١٨ جميع اطباء بشرية او يطرية المتفشين بمصالح عمومية غير تابعين لمصلحة الصحة العمومية ملزومون بتقديم تقرير اسبوعي عن حالة صحة الاشغال المتفشين بها لرئيس هذه المصلحة (م) ١٩ على مأموري مصلحة الصحة العمومية ان يتبعوا اللوائح الصادرة من نظارة المالية المصدق

ضباط الصحة التابعين اليهم بحسب الجدول المعمول بمعرفة الادارة الصحية وان يحددوا لهم تاريخ قيام مرورهم ودرج ما اجراء ضباط الصحة من الملاحظات في تقريرهم (م) ٩ ضباط الصحة يقيمون في مراكز مديرياتهم ويجرون المرور بحسب الجدول المعمول بمعرفة الادارة في التواريخ التي تحددها لهم المفتشون التابعون اليهم ويلاحظون نظافة البلاد التي يمررون عليها ويتحققون من حالة صحة الاهالي وعند ظهور مرض وبائي في النوع الانساني او الحيواني يجب عليهم اشعار الادارة الصحية والمديرية والمحافظة بوجه السرعة ويلاحظون ايضا عملية الجدرى المناط بها الحلاقون في البلاد التي يمررون عليها للحصول على وقتها وعليهم مراقبة تسجيل المولودين والمتوفين والمطعمين بالجدرى في كل ناحية (م) ١٠ عليهم ان يتحققوا من ان الاجراءات المنصوص عليها في القوانين الخاصة بالنظافة وبالصحة جار اتخاذها وان يخبروا مفتشي المديريات عن كل شخص يتعاطى صناعة الطب او الصيدلية او خلافه بدون استحصال على رخصة بذلك

(م) ١١ ضباط صحة مصر تابعون ادارة الصحة وضباط صحة سكندرية يكونون بالتبعية لتفتيش صحة الثغر المذكور وعليهم قيد المولودين والمتوفين والمطعمين بالجدرى وملاحظة احوال الصحة في دائرة امانهم وان يمرروا بها مرة كل يوم على الاقل ويجربوا رؤسائهم والمحافظة عما يشاهدونه مخالفا لنصوص اللوائح الصحة وعن كل جهة بتأني منها ضرر للصحة العمومية وعليهم ان يعالجوا النفرا مجانا ويعطوهم الادوية بدون مقابل وعند وفاة شخص بمرض عادي يصرح بدفنه واذا حصل اشتباه في معرفة سبب الوفاة ترسل الجثة للاستيابة بمعرفة الادارة المحلية للكشف عليها وحكم طوئان وان كان من درجة ضباط الصحة الا انه يعادل المحكماء الدرجة الثالثة وبهذه الصفة يكون له الملاحظة الطبية لمعامات حلوان ومراقبة اجزاخانة هذه الجهة وبمكتب الادارة الصحية مباشرة (م) ١٢ المحكماء المخصصون لعملية الجدرى بمصر واسكندرية على الاول اجراء العملية يوميا على قسمين والثاني على قسم واحد ولا يصح لم اعطاء شهادات للذين صار تطعيمهم الا من بعد تمام نجاحها وقبدها (م) ١٣ يجب على حكيم درجة اولى والمحكماء المساعدين بمركز الادارة العمومية مراجعة الكشوفات الطبية الشرعية وعلى حكيم الدرجة الاولى اشعار الادارة من الفارير الغير منتظمة والتي ليست مطابقة للاصول الطبية الشرعية ويكون رئيسا لقومسيون المخازن العمومية وعلى المحكماء المساعدين ان يحضروا عيادة المرضى يوميا صباحا باستئالة القصر العيني وذلك بالناوبة ومؤلاء يكونون دائما تحت طلب الادارة لارسالهم

وعلى جميع الماكولات والمواد المضرة بالصحة ويرسلوا تقريرا في هذا الشأن لجهة الادارة المحلية يطلبون فيه الاجراء في حق من يرتكبون المخالفات بمقتضى القوانين المتبعة (م) ٤ عليهم اجراء تفتيش عمومي مرة واحدة في السنة على الاقل في جميع المديريات وارسال تقرير بالتفصيل للادارة الصحية عن نتيجة ما اجرهه من الملاحظات اثناء مرورهم ومعاينة اغذية المرضى المرتبة في الاستباليات وكيفية علاجهم وملاحظة المهات الموجودة بها ويكونون تحت طلب الادارة الصحية في اي عمل او مامورية يصير اناطتهم بها عند اللزوم (م) ٥ (المفتشون الدرجة الثانية) مفتش الصحة الدرجة الثانية المعين بمركز ادارة الصحة مكلف بمراجعة الكشوفات الطبية الشرعية فاذا كانت غير مستوفاة او غير مطابقة للاصول الطبية الشرعية وجب عليه اشعار الادارة بذلك وفي اثناء مروره في المديريات يكون عليه ايضا مراقبة الاشغال الطبية والادارية ويكون تحت طلب الادارة الصحية في اي عمل او مامورية يصير اناطته بها (م) ٦ على المفتشين الدرجة الثانية الاجزاجي تفتيش اجزاخانات المصلحة وملاحظة صيانتها جيدا واشعار الادارة الصحية عن كل ما يجدونه من الاهال ويكون عضوا في قومسيون المخازن العمومية (م) ٧ (المفتشون الدرجة الثالثة) اي حكام باشية المديريات والمحافظات مفتشو الدرجة الثالثة يكونون تحت اوامرهم وملاحظتهم الخدمة الطبية والاستباليات التابعة لمديرياتهم وعليهم دوام ملاحظة الاشغال المتعلقة بصحة مراكزهم وتأيد تنفيذ اللوائح الصحية المتبعة بالاجراء وعند اللزوم لهم طلب المساعدة اللازمة من جهة الاختصاص في تنفيذ القوانين المذكورة ويكاتبون الادارة الصحية مباشرة ايضا عند اللزوم ويكشفون على المتوفين في المدن المقيمين بها ويراقبون قيد المولودين والمتوفين في البنادر (م) ٨ عليهم اجراء التفتيش مرتين في السنة في الصيف والشتاء على مراكز مديرياتهم خصوصا البلاد الكثيرة السكان وتقديم تقرير عمومي الى ادارة الصحة مباشرة عن كافة ما اجرهه من الملاحظات اثناء مرورهم وعليهم تقسيم المرور على

## ملحوظات

## (م) ٢٠ الحكيمات

حكيمات المحافظات والمديريات ومصر واسكندرية يكسفن في المدن الغيات بها على النساء اللاتي يتوفين فيها فاذا كانت الموت عارضا او اذا حصل اشتباه في معرفة سببه فعليه ان ياخذن معهن الحكم النابغين اليه ومن ملزومات بتوليد وملاحظة الفقيرات من النساء مجانا وعند حصول عسري الولادة عليهن ان ياخذن الحكم معهن والمحكمة المعنية بالادارة مناة بتاديب اشغال الحكيمات اللاتي يتوجهن باجازة اعتيادية او مرضية ويكون معها آلات التوليد تحت طلب حكما الاقسام عند انتدائها

## (م) ٢١ (الحكيمات البيطرية)

على مفتش عموم الحكم البيطرية ان تفتش بمساعدة الحكم البيطرية الذين تحت اوامر من حالة صحة مواشي البلدة ومن حالة نظافة السلخانات والاسواق والزرايب ومراقبة وملاحظة الخدمة البيطرية ويقدم للادارة نتيجة ما اجراه في اثناء مرور ويكون تحت طلب الادارة في الاشغال التي يباط بها (م) ٢٢ وكلا مفتش عموم البيطرية عليهم ملاحظة حالة صحة الحيوانات التي في ادارتهم وعليهم ان ينفذوا لتنفيذ ما يتعلق باشغالهم من القوانين الصحية واتباع قانون السلخانات وعليهم ايضا ملاحظة المواشي التي تباع في الموالد وعند ظهور حالة من حادث المواشي يتوجهون في الحال الى العمل الذي حصل فيه المرض الواقي ويعملون الوسائط الصحية المدونة بتون ضبط وربط الصحة البيطرية وعليهم بوجه السرعة اشعار الادارة الصحية والمديرية والمحافظة عن ذلك وعليهم خصوصا مباشر دفن الحيوانات النافقة وكافة وكلا مفتش عموم البيطرية يكونون تحت طلب الادارة ويجاطبونها مباشرة عن كافة الاشغال وهؤلاء يكونون تحت مرافقة مفتش عموم البيطرية (م) ٢٣ يجب على حلالي الصحة ان يكون لهم المام بالكتابة والقراءة على قدر الامكان وهم مكلفون ومسؤولون عن تفتيش الجدرى في دائرة اقسامهم وان يجرؤا عملية الجراحة الصغرى بانفسهم وان يكسفلوا على الاشخاص المتوفين بمرض عادي وعليهم ملاحظة القرى النائية اليهم وكل مولود او متوفي او كل تفتيح جدرى عليهم ان يبلغوا عنه العينة (م) ٢٤ كل مشروع يخص بايجاد استنبالات او اسواق او اما كن عمومية او تجاربر او حفر او ادبغانات او غير ذلك يجب احاطته على مهندس الصحة لاخت رأيه عن ذلك وصنوبر امر الادارة الصحية بالاعتماد اذا استنصوبه (م) ٢٥ قلم الاحصاء اي الاستاتستيك والخدمة التابعون اليه هو تحت ادارة حكيم الدرجة الاولى المكلف بادارته فعليه ملاحظة نشر الكشوفات الصحية بالمجراتد الرسمية بغاية كل ضبط وان يقيد بدفاتره الكشوفات التي ترد اليه من المديريات والمحافظات ويكون تابعا للادارة مباشرة

## (م) ٢٦ العمل الكيماوي والكس والرش

العمل الكيماوي ومعالج كس ورش مديتي مصر واسكندرية م تحت ملاحظة المفتش الاول من الدرجة الاولى مباشرة وجميع المكافآت المتعلقة بالمصالح المذكورة تكون بعنوان الادارة العمومية (م) ٢٧ كيماوي اول العمل مكلف بانماح الاشياء المختصة بالفرسيون الطبي الشرعي والاشيا

بالاستنبالات التفالي التي ترسل في جميع البلاد عند انتشار مرض معد وبائي وفي هذه الحالة الاخيرة يجب عليهم مخاطبة الادارة مباشرة عن كافة لوازمهم وحكم الطب الشرعي التابعون لاستنبالات القصر العيني مكلفون باجراء الكشوفات الطبية الشرعية على الاشخاص المشكوك في وفاتهم المرسلين من قبل الادارة المحلية ويكونون بصحة اعضاء بنومسيون الطب الشرعي

## (م) ١٤ (حكما استنبالات البلاد)

حكما الدرجة الاولى لاستنبالات مصر واسكندرية وحكم الدرجة الثانية لبورسعيد والسويس واستنبالات البحار تابعون مباشرة لادارة الصحة ومكلفون ومسؤولون عن الاشغال الطبية والادارية في الاستنبالات وعليهم حفظ وصيانة محلاتهم على حسب الاصول الصحية ويكون تحت ادارتهم الخدمة التابعون لهم وتأييد تنفيذ قانون الاستنبالات (م) ١٥ حكما مكلفي تفتيش النسوة العاهرات بمصر واسكندرية تابعون مباشرة للادارة وعليهم تنفيذ لائحة العاهرات ويجازون دائما الادارة عن كل مخالفة (م) ١٦ المفتشون والحكماء الدرجة الثالثة وضباط الصحة التابعون للادارة مكلفون كل بمفرده بعمل الكشوفات الطبية الشرعية على الاشخاص المتوفين وتكون تحت مسئوليتهم وعليهم ان يرسلوا للادارة صورة من الكشوفات الطبية الشرعية التي يجرونها وما الاصابات الخفيفة كالجروح والرضوض البسيطة ونحو ذلك فيصير ارسالها الى مركز المديرية للكشف عليها وعند ظهور مرض وبائي في النوع الانساني او الحيواني عليهم اشعار الادارة الصحية بوجه السرعة

## (م) ١٧ (حكما استنبالات المديريات)

حكما استنبالات المديريات عليهم عيادة المرضى بالاستنبالية مرتين في اليوم صباحا ومساء وحفظ وصيانة استنبالاتهم كما يجب ويتبعون قانون الاستنبالات ويعالجون الفقرا مجانا وبصرفون لهم الادوية بدون مقابل ويكونون تحت ملاحظة مفتش صحة المديرية التابعون لها وعند غياب المفتشين يتوبون عنهم في الاشغال

## (م) ١٨ (الحكماء المخصص لهم اجزاخانات)

يجب على الحكماء المخصص لهم اجزاخانات ان يعالجوا الفقرا مجانا ويعطوهم الادوية بدون مقابل اما المرضى المتفلسون فلا يصرف لهم الادوية الا من بعد اخذ ثمنها منهم بحسب التعريف الصحية وكل منهم منوط بمعالجة اهالي البلاد الداخلة في مركزه وكل ثلاثة شهور يرسلون كشفا الى الادارة يبين مفصل الاجزاخانة ويلاحظون كضباط الصحة الحالة الصحية المتعلقة بدائرهم ويتفحون المجنري للأطفال وغير ذلك ويكونون تحت ملاحظة المفتش الاجزاجي ومفتش صحة المديرية اي الحكيمات التابعون له

## (م) ١٩ الاجزاجية

الاجزاجية عليهم صيانة محلاتهم بحسب قانون الاستنبالات وبصرفون الادوية بتفتيش الشهادات التي تحرر بمعرفة حكيم الاستنبالية او المفتش او ضباط الصحة ويكونوا ولك الاجزاجية تحت مراقبة مفتش الاجزاجية

وعملات بيع اصناف ادوية ( حادي عشر ) هـ جنبة رسوم نضرب بمثل  
بيع المواد السبية السينة بالجدول المرفوق بلائحة بيع السوم ( ثاني عشر )  
هـ جنبة عن كل ترخيص بفتح محل صناعي يستعمل فيه المواد السبية  
( ثالث عشر ) ١٠ جنبة رسوم ترخيص بناء مجرور غير ضابط البقاء في  
البلاد الكبيرة اي مجرور واصل للارض بدون خزان — لا يحصل  
اي رسم كان على بناء مجرور ضابط البقاء اي مجرور واصل لخزان  
مشغول بالسبوت ( رابع عشر ) ٤٠٠ ملجم عن كل ملخص او نسخة يصير  
استخراجها من اوراق او دفاتر الصحة ( م ) ٢ تعريفة العمل الكيماوي  
الصادر عن اعتيادها امر الداخلية بتاريخ ٢٢ مارش سنة ٨٦ لم تنزل مريفة  
الاجراء ( م ) ٣ كافة الاوامر والقوانين الصادرة قبلا التي تكون مخالفة  
لنص هذا القانون تعتبر لاغية

### ( كشف بيان المحلات المضرة بالصحة المرفوق ) ( بالامر العالي الرقيم ٦ ديسمبر سنة ٨٧ )

( القبة الاولى ) مستشفيات . معامل ومخازن المحامض المعدنية والتركيبات  
الكيمائية على وجه السوم . مخزين الاحوال والناذورات في المدن  
والبنادر الكبيرة فقط . محلات تشغيل اسماخ الحيوانات في المدن والبنادر  
الكبيرة فقط . تكليس المعاطم . تخم الحنطب في الهواء الطلق في المدن  
والبنادر الكبيرة فقط . معامل النبل والكتان في المدن والبنادر الكبيرة  
فقط . معامل القمح المحموي . كرش الجير والجبس في المدن والبنادر .  
مخازن السكبة . سباخ ( مخزن وتجهيز المواد الناتجة عن نزع المراحض  
او المواد الحيوانية المعدة للسباخ ) في المدن والبنادر الكبيرة فقط .  
تجفيف الجلود ومعامل المساط وتذويب اللحم . مخازن النسخ . المدايح  
ومخازن الجلود المخضر والجلود الطرية . زرائب الخنازير . معامل  
الكثرة

( القبة الثانية ) الحمامات العمومية . دق الكتان والمشا في المدن  
والبنادر الكبيرة فقط . محلات المجزاة . معامل البيرة . معامل الشع  
تجفيف الحبوبيات . مطابخ عمومية . محلات التفطير . محلات تربية  
الكتاكيت في المدن والبنادر فقط . اسطبلات وزرائب البقر ومعامل  
اللين . افران الخبز وغيرها من الافران العمومية

صحة — . امر عال صادر في ٧ يناير سنة ٨٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٨ فبراير سنة ٨٦ الشامل لتنظيم  
ادارة الصحة — وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة  
راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوات ( م ) ١ قد تفرقت  
والمشور من الامر المشار اليه كما ياتي — ( كافة الاوامر واللوائح  
السابق صدورهما في لاغية ولا عمل لما فيها يكون مخالفا للاحكام السابقة )  
صحة عمومية — . { قرار صادر من نظارة الداخلية في ١٢  
اغسطس سنة ٨٨ }

بعد الاطلاع على القرار المؤرخ ٦ يونيو سنة ٨٧ بترتيب مجلس تاديب  
مصلحة الصحة العمومية — وبعد الاطلاع على القرار الصادر في اول  
اغسطس سنة ٨٨ باعداد جدول ترتيب مستغدي هذه المصلحة الذي  
صار تعديله وبناء على طلب مديرها قروما هوات ( م ) ١ قد اتى القرار  
الصادر في ٦ يونيو سنة ٨٧ ( م ) ٢ بتشكيل مجلس تاديب مصلحة الصحة  
العمومية على الوجه الاتي — مدير المصلحة ( اوروباوي ) بصفة رئيس  
الوكيل ( وطني ) . منقش من الدرجة الاولى ( اوروباوي ) . مفتش  
من الدرجة الاولى ( وطني ) . حكم من الدرجة الاولى ( وطني ) بصفة  
اعضا — وعند غياب الرئيس تكون رئاسة المجلس للوكيل

صحة ييطرية — . ( ر ) صحة — . حيوان : ماشية

صحة عمومية — . ( ر ) اجزاجي — . اجزاخانة .

ادارة ٢١ يونيو سنة ٨٨ — . حيوان — . ماشية :

بقر — . جلدري — داخلية ( قرار ٢١ فبراير سنة ٨٦ )

— . قيد الموالييد — . كلب — . كشف طبي — .

ذات الامة التي تطلبها الحكومة كالنفود وخلافها ( م ) ٢٨ كيماوي ثاني  
المعمل مكلف باختام الاشياء التي تطلبها الخازن العمومية والايمالي  
( م ) ٢٩ الاشياء التي ترد من الدائرة السبية لاجل اختتامها يصير تنسيقها  
بالمناورة على الاثنين الكيماوي بين معرفة المنشر . رئيس العمل ( م ) ٣٠ يجب  
على الكيماوي المساعد ملاحظة نظافة العمل والمياه الموجودة فيه وعليه  
ان يجري اختام الاشياء السببة التي يعطونها الكيماوية

### ( م ) ٣١ مفتشو الكس والرش

يجب على مفتشي الكس والرش بمصر واسكندرية دوام ملاحظة نظافة جهات  
دائرتهم كما يجب ويكون تحت ادارتهم كافة الخدمة الاصاغر ولمكانة الادارة  
مباشرة ( م ) ٣٢ مفتش العمل الكيماوي وكس ورش مصر واسكندرية  
ومفتش اسكندرية والمنشون والمحكاء الدرجة الثالثة وضباط الصحة  
كل منهم مسئول فيما يخصه عن المصروفات والايادات الصحية المجازية  
في جهات ادارتهم ويجب عليهم الاتباع فيما ذكر بكل دقة حسب التعليمات  
التي تصدر اليهم من الادارة ( م ) ٣٣ دفاتر قيد المولدات والمنشون  
والطعنين بالمجدري تكون بطرف عبد النواحي والتدبير النهائي يصير اجراءه  
بمعرفة صافر النواحي عند مرورهم بها والعميد المذكورون هم المسئولون  
عن حسن ترتيب وضبط تلك الدفاتر ( م ) ٣٤ المنشون الدرجة الثالثة  
اي حكا باشية المديرات والمحافظة يكونون اعضاء في التوسيسون الصحي  
الذي يشكل تحت رئاسة المديرين والمحافظة المناط بالمجتع عن تنفيذ  
الاجراءات الصحية واذا تراءى له فعل اجراءات صحية فعليه ان يعرضها  
للادارة الصحية العمومية للتصديق عليها او عدمه ( م ) ٣٥ يجب على رؤساء  
التوسيسون الصحي اي المديرين والمحافظة مراقبة السير الشخصي لجميع  
مستغدي صحة المديرات والمحافظة عند تعيين وظائفهم او مامورياتهم  
بحسن الكلال والشرف

### ( م ) ٣٦ اجراءات عمومية

على ماموري ادارة مصالح الصحة العمومية ان يتبعوا لنصوص القوانين  
الموضوعة الان والتي يصير وضعها بمعرفة الادارة والتعليمات التي ترسل  
لمنها وعليهم اشعارها عن كل تاخير يحصل من ماموري الحكومة في  
تنفيذ القوانين الصحية

صحة عمومية — . امر عال صادر في ٦ ديسمبر سنة ٨٧

بناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا  
وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوات ( م ) ١ قد تفرقت  
عنائد مصلحة الصحة حسب التعريفة الاتية ( اولا ) يحصل على كل ترخيص  
بمصلحة لتعاطي فن الطبخ وما يتعلق بهذه الصناعة الرسم الاتي  
٤ جنيه تعاطي صناعة الطبخ ١ البيطرة ٢ الاجزاجية ٢ حكم اسنان  
١ التواليد ٣٠٠ ملجم المجزاة الصغرى ٢٠٠ ملجم الدابة ( ثانيا ) في  
الافاق الاعتيادية لا يفرض ضريبة على قتل المواشي ولا بنائها بالحام  
وانما في الاوقات التي يترأى فيها لناظر الداخلية لزوم اجراء تفش صحي  
فتمائد الكشف على ما ذكر لاجل التصريح بنتلها يصير تحديدها كما هو  
ات ٢٠٠ ملجم على الكشف عن الحيوانات المنزلية وبنائها المشال  
١٠٠ على المكلف على بنائها الحيوانات الحام مثل جلود وفرون وعظام  
وغير ذلك بالانتظار ( ثالثا ) هـ ملجم عن كل شهادة دالة على اصل  
الحيوانات وذلك لاجل قبولها في المواليد والاسواق بها كانت عدد  
الحيوانات التابعة لخص واحد واردة من جهة واحدة ( رابعا ) ١٠  
ملجم عن كل تذكرة ولادة ( خاسا ) عنائد التصريح عن الاماكن البفرة  
بالصحة الوقح بما بها بالكشف المرفوق بارنا هذا ١ جنيه اماكن فيه  
اولى ٥٠٠ ملجم اماكن فيه ثابته ( سادسا ) ٥٠٠ ملجم عن كل رخصة  
باستخراج جنة ( سابعا ) ١ جنيه نظير حضور مندوبي الصحة عن قتل جنة الى الخارج  
في داخلية القطر و ٤ نظير حضور مندوبي الصحة عن قتل جنة الى الخارج  
( ثامنا ) ٥٠٠ ملجم عن كل كشف يحصل على الاختام الموضوعة على كل  
صندوق ميت ( تاسعا ) ٤٠٠ ملجم بصرف معالجة يومية عن كل شخص من  
الامالي المتفردين من يصير معالجتهم بالاسبائية ٢٠ بصرف معالجة  
يومية عن كل شخص من المساكن والجيرة واغار البوليس بما فيها صف  
الضباط — التعريفة الخاصة باستناتات بوسعيد والاسبائية والبوليس  
تبقى مريفة الاجراء ( عاشرا ) هـ جنبة عن كل تصريح يتعلق بفتح اجزاخانة

كهنة — لبانة — مجلسا الصحة العمومية والصحة  
البحرية والكورنثينات — محمودية — مقبرة ودفن  
— دفن — وقف ١٥ مايو سنة ٨٤  
صحة الاجارة — (ر) اجارة  
صحة الاعارة — (ر) عارية  
صحة الاقرار — (ر) اقرار  
صحة الابداع — (ر) امانة (مجلد ٧٧٣ : وديعة  
صحة التحكيم — (ر) تحكيم المحكمين (ق ٧٠٣  
صحة البيع — (ر) بيع  
صحة الحجز التعظي — (ر) حجز تعظي (ق ٦٧٦  
صحة الحكم في الدعوى — (ر) احكام (ق ١٠٠  
صحة الدعوى — (ر) دعوى (مجلد ١١٦ —

تقديم الدعاوى

صحة الرهن — (ر) رهن

صحة عقد الصلح والابراء — (ر) صلح وبراء

صحة الكفالة — (ر) كفالة (مجلد ٦٢٨

صحة الهبة — (ر) هبة (مجلد ٨٣٧

صحيفة — (ر) جريدة (ق)

صدارة عظمى —

كان انشا الصدارة العظمى في زمن السلطان الغازي اورخان  
ثاني سلاطين آل عثمان ايام الله دولتهم المنصورة الى اخر  
الدوران واول من اسندت اليه هو الشهادة علا الدين  
باشا نجل مؤسس بستان الدولة العلية السلطان الغازي عثمان  
خان الاول سنة ٧٢٨ هـ (١٣٢٧) وبقي فيها الى سنة ٧٣٧ وكانت  
حوال من وجه اليه لقب (باشا) ايضا ثم اسندت الى  
الشهادة سليمان باشا نجل السلطان الغازي اورخان وبقي فيها  
٢٤ سنة وهي اطول مدة قضاها صدر في ذلك المنصب الجليل  
— وقد تقلبت الاحوال على مستند الصدارة واستندت الى  
كثير من الرجال فمنهم من رانها واعلى شأنها كخير الدين باشا  
المتولي سنة ٧٧٠ وصائر من تولاه من اعضاء عائلته المعروفة  
باسم (جاندرلي) ومثل عائلة كويرلي الشهيرة التي تولى خمسة  
من افرادها تلك المخططة السامية وتركو في تاريخ حروب  
الدولة العلية الذكر الجليل الذي لا ينسى ومثل صفولي محمد  
باشا الذي كانت له المساعي الجليلة في ترقية الدولة داخلا  
وخارجا وان كان هو دخلا في الاسلام واصله من الصقالية  
واذا انتقلنا الى العصر الاخير نجد من حملة الصدور المشهورين  
رشيد باشا الملقب بالكبير وتليذه عالي باشا وقواد باشا  
وكذلك مدحت باشا وغيرهم كثير من الابطال والقواد  
والسياسيين — وبالجملة فقد تغير مستند الصدارة من حين  
نشأت الى الآن ٢٧٤ دفعة وكانت في اول الامر ارسخ حالا

مما صارت اليه بعد — وذلك لعدم تعدد الوظائف في  
الدولة اذ ذاك وثقة السلطان بالوزير الذي ينتخب ولا سيما  
اذا كان يبرهن على كونه اهلا لتلك الثقة بالانتصارات العديدة  
العسكرية التي يحرزها وكان اكثر اولئك الصدور في يادي  
الامر بل الى حين تنظيم العسكر النظامي الجديد قوادا في  
الحروب وقد جاءت حركة التجارية بالضربة القاضية على  
منتصب الصدارة فكانوا يلعبون بها كمنها شاول الى ان قبض  
الله لم السلطان محمود الثاني فعنا انهم السلي الذكر —  
واذا قسمنا الصدور بمقتضى طول مدة خدمتهم وقصرها نجد ان  
من تولى الصدارة وبقي فيها من عشرين سنة فاكثرت تسعة فقط  
ومن تولاه من خمس سنين الى عشر سنين خمسة عشر صدرا  
وفي مجملتهم اقبلوا دوللو كامل باشا الصدر السابق ومن  
تولاه من اربع الى خمس سنين احد عشر صدرا ومن ثلاث  
سنين الى اربع سبعة عشر صدرا ومن سنتين الى ثلاث ٢٩  
ومن سنة الى سنتين ثلاثة وخمسون ومن تولاه من سنة اشهر  
الى سنة واحدة واحد وخمسون ومن تولاه من شهر الى سنة  
اشهر اربعة وسبعون ومن تولاه اقل من شهر اربعة عشر  
وانصرفت تولاه صدر كانت في زمن السلطان الغازي محمد  
الرايع سنة ١٠٦٦ حين بشر حسين باشا بتوجيه الصدارة اليه  
وصدر بذلك فرمان العالي ثم عزل قبل مباشرة خطتها  
ويليه في قصر الملة سورنازن مصطفى باشا في التاريخ المذكور  
ايضا ولم يبق فيها غير اربع ساعات ثم احمد وفيق باشا في عصر  
سيدنا ومولانا السلطان الغازي عبد الحميد خان الثاني اذ لم  
يبق الا اربعة وعشرين ساعة وذلك سنة ١٣٠٠ وقد تغيرت  
الصدارة في عصر مولانا الجليل تسع عشرة دفعة فعند ما  
استنار الوجود مجلس خليفتنا الموجود كان المتولي الصدارة  
المرحوم محمد رشدي باشا الملقب بالمرحوم فاقربها وبقي ثلاثة  
اشهر و٢١ يوما ثم تولاه المرحوم مدحت باشا ولم يمك سوى  
شهر وتسعة عشر يوما وابتعد الى اوربا ثم ادم باشا وبقي  
احد عشر شهرا وستة عشر يوما والمرحوم احمد حمدي باشا  
باشرها ٢٤ يوما والمرحوم احمد وفيق باشا شهرين ونصف شهر  
وصادق باشا شهرا وعشرة ايام ثم ابتعد الى جزيرة مدلي ومحمد  
رشدي باشا ثانيا وباشرها شهرا وسبعة ايام والمرحوم صفوت  
باشا سنة اشهر وستة ايام والمرحوم خير الدين باشا ثمانية اشهر  
وعارفي باشا شهرين و٢٤ يوما وسعيد باشا سبعة اشهر و٢٧  
يوما والمرحوم قدرلي باشا ثلاثة اشهر وسبعة ايام وسعيد باشا  
ثانيا وبقي فيها ثمانية اشهر وستة ايام وعبد الرحمن باشا شهرين  
وستة عشر يوما وسعيد باشا ثالثا وبقي فيها اربعة اشهر و١٨  
يوما واحمد وفيق باشا ثانيا ومكث اربعة وعشرين ساعة كما تقدم  
وسعيد باشا رابعا وبقي فيها سنة واحد عشر شهرا وكامل باشا  
وباشرها ست سنين وشهرا وتغافلوا دوللو جواد باشا الصدر  
الحالي — وقد غير لقب الصدارة باسم (باش وكيل) في زمن  
السلطان محمود الثاني سنة ١٢٤٨ واستند الى محمد امين رؤوف  
باشا ثم اعيد لقب الصدارة كما كان وفي العصر الحميدي المنير  
اعيد لقب الباش وكيل من جديد عند ولاية عارفي باشا سنة  
١٢٩٦ واستمر مدة من بعد وعند ما تولى سعيد باشا المرة الرابعة

سنة ١٢٠٠ وجه اليه لقب الصدارة كما كان وبقي الى الآن .  
 اما تغييرها في زمن السلاطين السالفين نور الله مضاجعهم  
 اجمعين فقد بلغ ٢٢ مرة في زمن السلطان عبد الحميد و ١٩ في  
 زمن محمد الرابع و ١٧ في مدة محمود الثاني و ١٦ في زمن كل  
 من محمود الاول وعبد العزيز و ١٥ في مدة احمد الثالث و ١١  
 في زمن كل من مراد الثالث ومحمد الثالث ومراد الرابع وعبد  
 الحميد الاول و ١٠ في زمن كل من بايزيد الثاني وسليمان  
 القانوني ومصطفى الثالث وسليمان الثالث و ٧ في زمن كل من  
 احمد الاول وعثمان الثالث و ٦ في مدة محمد الفاتح و ٥ في  
 مدة كل من عثمان الثاني ومصطفى الاول ( في ولايته الثانية )  
 واحمد الثاني ومصطفى الثاني و ٤ في عصر كل من سليم الاول  
 وابراهيم وسليمان الثاني و ٢ في عهد كل من اورخان ومراد  
 الاول ومراد الثاني ومصطفى الرابع ومرة في زمن كل من  
 مصطفى الاول ( في ولايته الاولى ) وبايزيد الاول ومحمد  
 الاول وسليم الثاني ومراد الخامس — هذا وقد يظن لاول  
 ومرة ان في تليق الصدر بالاعظم عنوان تعظيم وتقدير فقط  
 والحال ان من يبعث في رتب الدولة العلية يجد عندها الصدور  
 العظام وم اصحاب رتبة فاضلي عسكري ابلج وناطولي في  
 سلك العلية فكما كان تلاميذه بالاعظم اشعارا بانه رئيس  
 علمهم وذلك يدل على ان الاصل في انتخابه وتعيينه العلم  
 والعرفان وان الدولة العلية من قديم الزمان لا تترك الا الى  
 العلم واهله لا زالت بفضل الله حميئة الخصال باللغة من المنعة  
 حسن التدبير وغاية النكال

صداق . — ( ر ) نكاح . — كفاة . — مهر . —

خلع . — طلاق

صدقة . — ( ر ) قمار

صدقة . — ( ر ) هبة ( ش ٥٢٩ — هبة ) مجلدة ٨٣٥

صديق ( صاحب ) . — ( ر ) بينة ( مجلدة ١٧٠١

صراف . — { صورة ما نشر من المالية للمدبريات في  
 ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٢٧٧ موافق ٢١

مارت سنة ٨٠

تقدم في ٢٨ فبراير سنة ٨٠ صدر منشور عمري من مقتضاء ان كافة  
 ارباب الاطيان عشورية كانت او خراجية على وجه المصوم ملزومين  
 بتادية ما عليهم من الاموال والمنشور المحقة حسب التفاسير المقررة  
 بالذكر في الصادر في ٢٥ فبراير سنة ٨٠ الى صراف البلدة الكائنة فيها  
 اطيانهم وكذلك باقي اقاليم المماليك ليد صراف البلدة الكائنة فيها ذلك  
 ويقتضاء يلزم ان كافة اموال وعشور الاطيان وعشور النخيل والوبركو  
 وسائر اقاليم المماليك المائدة تحصيلها من النواحي تكون بصورة بدفاتر  
 الصراف والآن قد تبين من افادات وكشوفات وودت من بعض  
 المدبريات عن وجود بلاد جنالك وبلادها اطيان لقومسيون الاراضي  
 والدائرة السنية ليس مرتبا بها صراف من سابق نظرا لكون تبديلاتهم  
 لغاية سنة ٧٩ كانت من برا برا بغير حصر بدفاتر صراف وعلى ان البعض  
 من النواحي المذكورة مربوط بها اموال باسماء الامالي تحدة مربوط  
 الاسماء المذكورة فالية لا تكفي لمئات صراف تبين اليهم كاتصادف  
 تقدم اعراضات من بعض صراف البلاد بالتمسكي من استغلال الخدمة  
 المرتبة اليهم وعلم ان الخدمة الجاري ربطها في مواقع كل تبين فصة يدي  
 ونصف فالتصيف يدي للبري واليدي للصراف مع ذلك فان الذي  
 بصرف موعن الذي يحصل بمعرفتهم بدون ما يجب لم يفي على الذي

يقتضى بغير واسطتهم وحيث انه بالنظر لتكليف صراف النواحي بمصر  
 كامل اقاليم الاموال والمنشور وسائر المماليك السالف ذكرها بدفاترهم  
 وتحصيل الاموال يكون بواسطتهم وجامعة هذه العملية ونجاها باوقافها  
 تستدعي مراعاتهم في ترتيب خدمتهم وصرافها اليهم شهريا فقد استنصب ان  
 النواحي الخالية من وجود صراف تبين لما للصراف اللازمة بالضمائم  
 القوية وتصرف اليهم الدفاتر المنتهية ويكون لكل بلد او اكثر صراف  
 بملاحظة القرب وامكانه تجاز العملية وملاحظة ما هو مرتب من خدمة  
 الصيرفية وعلى وجه المصوم مع حصر كامل الاموال والمنشور والوبركو  
 وسائر المماليك المتعلق تحصيلها من النواحي الواضح بياها اعلاء بدفاتر  
 الصراف يكون احتساب الخدمة على سائر الاموال مربوط عليها خدمة  
 بيزانية سنة ٨٠ بحساب يدي واحد عن كل تبين فصة على ما يحصل  
 ويتحدد سوا كان الفصل بمعرفتهم او خارجا عن واسطتهم مثل تبديلات  
 الدائرة السنية وقومسيون الاراضي المبرية نظرا لتكليفه باعمال المحصر  
 والتبديلات بدفاترهم حتى انه باحتساب الخدمة على هذه الكيفية وصرافها  
 شهر بيا يمكن لبعض الصراف الذين علمهم جميع استفسار مساعدين اليهم  
 تحت مسئوليتهم من حيددي السابقين لمساعدتهم في عمل الكفاة فقط ولا  
 يتبني لم اعتبارات بل يكونوا ملزومين بتادية الاموال باوقافها ولهذا قد  
 تحرر للمدبريات عن ذلك وهذا محضركم العلوية

صراف . — { صورة منشور تاريخه ٢ شعبان سنة ١٢٧٧  
 للمدبريات بحري وفي ( ١١ بوليه سنة ٨٠ )

قد تبين من نتائج التقريرات التي اجراها سعادة احمد باشا  
 الدرملبي بعض مدبريات قبلي ان احدي المدبريات لغاية  
 ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠ ما استحصلت على ضمانات صراف  
 نواحيها عن سنة ٨٠ افرتكية مع ان الاصول المتبعة تقضي باخذ  
 ضمانات الصراف كل عام قبل حلول السنة التي تكون  
 الضمانة عنها فقد تحرر للمدبرية المذكورة بما لزم محضرا من  
 وجود ما يماثل ذلك ببعض المدبريات يلزم التحرر عموما  
 وبالمجملة هذا لسعادتك لكي بوصوله اذا كانت المدبرية  
 استحصلت على كافة ضمانات صراف نواحيها عن سنة ١٨٨٠  
 بفاد وان كان البعض ما صار الاستفصال عليه لان فيها ان  
 هذا امر يوجب مسئولية المدبرية فينبادر باستيفاء الضمانات  
 المذكورة مع التيقظ لاستيفاء الضمانات في كل عام قبل حلول  
 السنة واعلانه لنظار الانعام وطلب الافادة منهم بالاجابة  
 صراف . — { صورة مانحور من المالية لسعادة مدير  
 المجيزة في ٥ ديسمبر سنة ٨٠

بافادة سعادتك رقية ٢٦ رمضان سنة ١٢٩٧ نمرة ١٤٠  
 نوري بان المدبرية مجرية قبول ضمانات الصراف  
 اكتفاء بتحصيل رسم الاشهاد الشرعي الجاري تحريره  
 بالمحاكم وتوريده ضمن ايراداتها وقبول ضمانات  
 المسجونين الذين يفرج عنهم والذين يصير ابقاؤهم  
 تحت التحقيق مجانا بدون رسم بالكلية ولمعلوميتكم بان  
 الجهات مجرية تحصيل عشرة فروش رسم تصديق  
 على الضمانات المذكورة وتوريده بالموازين ضمن  
 ايرادات النقدية والشروحات قد تخايرتم مع مدبريات  
 القرية والمنوفية والدقهلية وافادوا بانه مستمر بها  
 تحصيل العشرة فروش المذكورة خلاف رسم الاشهاد



## ملحوظات

دولتوا ناظر المالية عن خدمة صيارف البلاد وبالمذاكرة في ذلك تقرر بالموافقة على تخصيص الخدمة لواء الصيارف من ابتداء سنة ٨١ باعتبار واحد في المائة بدلا عن ميدي عن كل تسعين فضة الذي كان مقررا لهم على واقع المتحصلات وان يكون احساب الخدمة اليهم على كل ما يرد بدفاترهم سوا كان تحصيله بمعرفتهم او توريد به مباشرة للمالية او صندوق الدين بما في ذلك عوايد البيوت والدخان والاراضي التي تروى من ترعة الابراهيمية ونحو ذلك ماعدا ايرادات المصلح ورسوم المحاكمات التي لم ترد دفاتر الصيارف وان يترتب لكل صراف اثنا عشر جنيتها في كل سنة سوا كان مشتركا مع غيره في صرافية بلدة واحدة او يكون صرافا لبلدة واحدة فاكثروا وعند حضور الصيارف للمدريات في اخر كل شهر لاجل توريد قيمة التحصيل يعطى لهم الواحد في المائة عن خدمتهم وفي اخر كل ثلاثة شهور يصرف لكل منهم استحقاقه باعتبار مائة قرش عن كل شهر وان يصير ابقا عدد الصيارف على ما هو عليه الان وان ينظر فيما بعد ان كان هناك اقتضا لتعديل هذا العدد بالزيادة او النقصان

صراف — { منشور لمجلس استئناف بحري ومصر في ٣ صفر سنة ١٢٩٨ (٥ يناير سنة ٨١) بعدم تكليف روسا المجالس المركزية بالتصديق منهم على ضمانات الصيارف والمخزنجية

بناء على ما علم للتحفانية من ان جهات الادارة مجرية تكليف روساء المجالس المركزية بالتصديق منهم على ضمانات الصيارف والمخزنجية قد كان كتب من هذا الطرف لنظارة المالية بما لزم من نحو عدم اخصاص الروسا المذكورين بذلك لمناسبة ان الاحالة عليهم في الاصل بما ذكر كانت لسبب ان الذين كانوا معينين برئاسة المجالس المذكورة هم من عمد النواحي ولم دراية تامة بمعرفة صنعة الاشخاص المضمونين والمصدقين عليهم في الاعتماد والكفاة ونحو ذلك والآن صار معظمهم من غير العمد المذكورين ومثل هولاء لا يكن لهم المام ولا وقوف تام على حقيقة المضمونين والضامنين والمصدقين واعتمادهم وكفائهم من عدمها فضلا عن خروج ذلك عن حقيقة وظائف المجالس ورغبنا

الشرعي ولهذا اعلتتم جهات المديرية بتحصيل الرسم المذكور عن كل ضمانة اعتبارا من تاريخ الاعلان ويرام النظر ولهذا كتب من المالية للمدريات المذكورة استقهما عن الوجه المعتمد عليه في تحصيل مبلغ العشرة قروش المحكي عنه عن كل ضمانة فافادوا بان ذلك مبني على لائحة عملت بضبطية سكندرية عن القرارات التي استنسب وضعها على الدعاوي والتحصيلات والطلبات وحصل الاقرار على اتباع الاجراء بموجبها ونشرت من تفتيش عموم الاقاليم مذكان في ١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٨٤ لان المادة ٦ منها موضح فيه بان كل من اراد تصديقا من الضبطية على السندات الشرطيات والمقاولات من الديوان والكفالات التي هي الضمانات وما اشبه لاجل اعتمادها والعمل بموجبها وقت الاقتضاء يؤخذ منه عشرة قروش وحيث تراءى بطرفنا ان صيارف النواحي لا يكون من المصيب تكليفهم بدفع العشرة قروش قيمة رسم التصديق البادي ذكره بل يصرف النظر عن تحصيله ويكون اجراء التصديق المذكور مجانا ويكتفي بان يتحصل منهم رسم الاشهاد الجاري تحريره بالمحاكم الشرعية بالتطبيق للائحة رسومات تلك المحاكم فاقضى تحريره لسعادتك للاجراء على الوجه المشروح وطيه ورقة واحدة — المسطر اعلاه هو صورة ما تحرر لمديرية البحيرة في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٢٩٧ نمرة ٣٤٨ بصرف النظر عن تحصيل العشرة قروش قيمة رسم التصديق الجاري على ضمانات صيارف النواحي وان يكون اجراء التصديق المذكور مجانا ويكتفي بان يتحصل منهم رسم الاشهاد الجاري تحريره بالمحاكم الشرعية بالتطبيق للائحة رسومات تلك المحاكم ولاجل ان يكون الاجراء بكافة المدريات في ذلك على سياق واحد قد تحرر لم وهذا لخصرتكم للاجراء بالتطبيق لما تحرر لمديرية البحيرة — تحرر لمديريات قبلي وبحري ما عدا مديرية البحيرة في ٢ محرم سنة ١٢٩٨ ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٠

صراف — { قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٢٩٨ الموافق ١٤ ديسمبر سنة ٨٠

تلي الراي المعطى من حضرة المفتشين العموميين وراي

صدور امر نظارة المالية بعدم تكليفهم بذلك وقد روي للنظارة المشار اليها موافقة عدم تكليف رؤساء المجالس المذكورين بما ذكر وصدر من طرفها منشور لجهات الادارة بهذا المضمون بتاريخ محرم سنة ١٢٩٨ وارسلت صورة منه لهذا الطرف بافادة رقيمة ٢٦ الخالي نمرة ٩٧ وحيث هكذا فاقضى تحريره لحضرتكم بالاحاطة وتبليغ ذلك للمجالس المركزية الداخلة تحت دايرة الاستئناف لمعلوماتهم به والاجرا بمقتضاه

صراف — . { صورة مائتة من المالية في اول ربيع اخر سنة ٩٨ }

صراف مديرية البحيرة كان قدم للمديرية ضمانه عن سنة ١٨٨١ محررة من واحد عشي بالصليبه وعليها تصديق من شخص اخر وشرح اعتماد من شيخ وعمد الصيارف وبناء على عدم معلومية المديرية باعتماد الضامن والمصدق وعلى ما تراءى اي بالمالية من لزوم تحقيق اقتدارهما واعتمادهما بالنظر لاهمية وظيفة الصراف المذكور اقتضى عمل الاحياط الكافي للاطمئنان على المتحصلات التي تدخل في عهده قد تحول على ضبطية مصر عمل هذا التحقيق فالآن علم من افادتها الواردة للمالية بنتيجة ما اظهرته التحقيقات التي صار اجراؤها بمعرفتها عن ذلك ان الضامن لا يمتلك سوى ثمانية قراريط في منزل سكنه والمصدق لا يمتلك ايضاً اشيا ككية تكفي في اعتماد تصديقه على مثل هذه الضمانة فضلاً عن كونه تنازل اخيراً عن تصديقه معترفا بعدم مقدرة على ذلك ولهذا وما اوضحه سعادة مامور الضبطية من جهة عدم التعويل على التصديق المحرر على تلك الضمانة من شيخ وعمد الصيارف لعدم مطابقتها للواقع قد تحرر من المالية للمديرية المذكورة بالزام صرافها المحكي عنه بتقديم الضمانة القوية المعتمدة حالا اورفته وتعيين من يلق بدله بالضمانة الكافية وتحرر ايضاً لضبطية مصر باستحضار شيخ الصيارف والعمد واعمال التحقيق اللازم معهم عن كيفية التصديق منهم على الضمانة المذكورة بخلاف الواقع وعما يعتمد عليه في قبول تصديقاتهم مادامت بهذه الحالة وتقدم اوراق

التحقيق بعد اتمامه لاجراء مقتضى الاصول في ذلك وحيث ان ما حصل في هذه المادة بالكيفية التي ذكرت يشعر بان شيخ وعمد الصيارف المذكورين جارين التصديق على الضمانات بدون وقوف على حقيقة امر الضمان والمصدقين وهذا يستلزم توجيه مزيد الالتفات مع جميع الجهات والمصالح التي بها صيارف عهد للتدقيق في بحث وتحقيق احوال ضامنهم ومعرفة اقتدارهم واعتمادهم من عدمه وعدم قبول اي ضمانه وحفظها الا من بعد عمل التحقيق الكافي ومعرفة اعتماد واقتدار الضامن والمصدق فقد نشر للجهات عموماً بذلك في تاريخه وهذا لسعادتكم للمعلومية واجراء مقتضاه

صراف — . { منشور نمرة ٩ صادر من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بخصوص عملية وتفتيش الصيارف بالمديريات في شهر ربيع اخر سنة ٩٨ (مارس سنة ٨١) }

ان ما ظهر لنظارة المالية من التفتيش الذي حصل بالمديريات من تهامل الصيارف ومستخذي الاقاليم في اتباع التعليمات المدونة باللوائح المعدة لحفظ صوامع الحكومة ومنع التداخل باموال الميري قد اوجب اهتمام نظارة المالية بنوع خصوصي بمصلحة التحصيلات والطريقة المتبعة في تنفيذ نصوص اللوائح التي نظمت الى هذا اليوم ولهذا الشأن وقد نهيت نظارة المالية مراراً على الموظفين المراسين على المصالح في الاقاليم ان يلاحظوا بدقة تنفيذ الاجراءات المنوطة عنها باللوائح المتقدم ذكرها لكي تكون هذه التنبيهات فعالة قد نظمت للأنحة عمومية متضمنة كل ما يجب ويلزم على ماموري الحكومة فيما يختص بتحصيلات الاموال والوقوف على حقيقة توريداتها بالدفاتر والاوراد وهذه اللائحة تقسم الى اربعة فصول وهي (فصل اول) مصلحة صيارف البلاد (فصل ثاني) مصلحة مامور القسم او المركز (فصل ثالث) تعليمات تختص بالمديريات (فصل رابع) تفتيش الصيارف — الثلاثة فصول الاول تتعلق بتحصيل الاموال والوقوف على حقيقة توريداتها باوراد الممولين وفي دفاتر الصيارف وتوريداتها الى خزائن المديريات والفصل الرابع يختص بالتفتيش الذي يلزم ان يجريه الموظفون في حال مرورهم بالبلاد اذ انهم المسائل في اختصاصاتهم هي ملاحظة التحصيلات وتفتيش عملية الصيارف ومرسولكم استمارات مطبوعة

## ملحوظات

في البلد التي نقل منها والبلد المنقول اليها (٥) يجب ان يكون نقل الصراف قبل مباشرته بتحويل اموال السنة الجديدة ولذلك يلزم ان تعرض المديرية لنظارة المالية قبل انقضاء السنة باربعة اشهر عن التفتلات المتقضي اجراؤها في مصلحة الصرافيات وعن الخدمة المربوطة بكل صرافية وعند مصادقة المالية على ذلك يجب على المديرية ان تخبر الصراف لكي يقدموا الضمانة المنصوص عنها باللائحة قبل ان يباشروا بتحويل اموال الميري

## (الاستعفاء)

(٦) اذا استعفى احد الصراف فالمديرية تخبر نظارة المالية عن استعفائه وعن الخلف المتراعى لما موافقة تعيينه ولا يعتبر الصراف المستعفى خالي الطرف الا بعد ان يسلم الى خلفه الذي تعينه المديرية جميع الدفاتر والاوراق بغاية النظام والاستيفاء مع باقي النقدية

## (الوفاة او العزل)

(٧) اذا توفي احد الصراف فيكون مشايخ البلد مسئولين عن النفود المتحصلة بمعرفة الصراف المتوفي الى ان يكون تعيين صراف بدلا عنه وتعين المديرية وكيلها بحال عليه موقفا مصلحة التخصيلات (٨) لا يرفق الصراف الا بتصريح من نظارة المالية بناء على ما يعرض لاهل المديرة الذي يجب عليه ان يقدم لما تقريرا مبينا به الاسباب الداعية لرفق الصراف

## (الضمانة)

(٩) يجب على الصراف ان يقدم ضامنا يضمنه في القيام بوظيفته باستقامة

## (وهذه صورة الضمانة المتقضي تحريرها)

انا الواضع اسي وخشي في فلان من ناحية  
الناحية لمديرية  
فلان من ناحية  
في معاطاته وظيفه صراف ناحية

بقسم بمديرية سنة الحالة  
لعمده — ينفذ اموالها بمسائر انواعها ويقبضها باوقات استلامها باليومية والاوراد والجريئة بتواريخ دفعها واثبات المصلم ورسوم الحاكم المكلف باستلامها من جهاتها بمتقضي مندات عليه وتوصيلها للمديرية هذا وما يلزم قبضه بمتقضي تصريح الحكومة كل ذلك بورده بنامه وكاله مخزنية المديرية بدون تاخير وبأخذ به رجعا منها للخصم بموجبها باليومية وباصالات بها يكون متوسطا في توصيله واذا تاخر طرفه شي من جميع ما يقبضه بمسائر انواعه سواء كان مقيدا بالدفاتر ولم يورده للمخزنية او يكون تعاطاه من اربابه ما ذكر ولا يورده للمخزنية سواء كان يتوخى اغتلاص او استئصال اموال الميري باسغال اخرى او التفرط بها فاكون ملزوما ومطالبا نظير امام الحكومة وارباب المحقوق بكل ما يظهر طرفه من مقبوضات في مدة السنة المذكورة ولغاية تسوية حساباته واقوم بتوريث لم نقدا وعدا في اي وقت كان بدون ادنى تعلل ولا احالة على مضبوطي ولاجل الاعتماد حررت هذا على نفسي ضمانه غروم

عن صورة الضمانة التي يلزم اخذها على الصراف من ابتداء سنة ١٨٨٢ كما وصورة التقرير المتقضي على المفتشين تقديمه ويكون مع كل مفتش عدد من هذه الاستمارة لكي يمكنه ان يقدم لنظارة المالية نتيجة تفتيشه في البلد حال ما ينتهي منه وفي كل الاحوال ليس لحكام المديرية ان يحدثوا ادنى تعديل او تغيير في النصوص المدونة بهذه اللائحة بدون تصريح خصوصي من نظارة المالية — وسترسل فيما بعد التعليمات اللازمة عن الطريقة التي يجب ان يصير على مقضاها توريد التخصيلات بحسابات المديرية وجرائد الاموال التي بها حسابات النواحي وقد تحرر هذا للمعلومية واتباع الاجراء على موجب في ٤ ابريل سنة ١٨٨١ الموافق ٥ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨

## فصل اول - مصلحة صراف البلاد

الذمين (١) التفتلات (٤) الاستعفاء (٦) الوفاة او العزل (٧) الضمانة (٩) خدمة الصراف (١٤) مساعدو الصراف (١٩) تحصيل الاموال (٢٠) الامانات (٢٧) رسوم الحاكم (٢٨) ثمن المصلم (٢٩) دفاتر الصراف (٣٠) دفاتر يومية الصراف (٣٥) دفاتر الجريئة (٣٩) دفاتر حساب اجمالي اموال البلد (٤٨) دفاتر المكلفة (٤٩) دفاتر دفتر قيد الوارد والصادر (٦٢) افتتاح الدفاتر (٦٥) اوراد الممولين (٦٧) توريد النفود الى المديرية (٧٤) عملية الصراف (٧٨)

## (التعيين)

(١) يعرض للمديرية بواسطة مامور القسم عن اسماء الأشخاص الذين يطلب مجلس المشيخة والعهدة تعيينهم بوظيفة صراف ويصحب الاعراض بشهادات تدل على حسن سيرة واهلية الأشخاص المرغوب تعيينهم ويسوغ ايضا انتخاب الصراف من بين الأشخاص الذين يكونوا طلبوا من المديرية تعيينهم بوظيفة صراف بشرط ان يقدموا الشهادات اللازمة ويكون تعيين الصراف بتصريح من نظارة المالية بناء على طلب المديرية (٢) وفي سائر الاحوال يجب ان لا يكون للأشخاص المرغوب تعيينهم اطيان ولا زراعة في البلد التي مجال على عهدتهم تحصيل اموالها الا اهل اللازم لسكنهم ولحفاه ولا يسوغ تعيين صراف في نفس بلد (٣) يلزم ان يكون الصراف مقيا في نفس البلد التي تعين بها ولا يمكنه ترك محله ولا اشغاله الا اذا اقتضى الحال لذهابه الى مامور القسم الى المديرية في اشغال مصلحة

## (التفتلات)

(٤) قد تمددت مدة اقامة الصراف في البلد الى خمس سنوات متتابعة وبعد انقضاء هذه المدة اذا كان الصراف قد قدم واجبات وظيفته ينتقل الى صرافية اخرى وبراعى في نقله مربوط خدمته

بهر الشهر من الناحية صرافيته تصير مضاعفة الكشف على حساب الناحية وإذا وجد مطابقا المبالغ الواردة بمخصوم حسابات الناحية فيتأثر على الكشف ما يدل على صحته وبناءً على هذا التأشير يؤذن من المدير بصرف قيمة الخدمة المستحقة للصراف (١٦) في آخر كل ثلاثة أشهر يضاف على الكشف المقدم من الصراف عن الخدمة المستحقة له عن الشهر قيمة مرتبة عن الثلاثة أشهر الماضية باعتبار مائة قرش كل شهر (١٧) تصير مراجعة الكشف المقدم من الصراف عن خدمته بمعرفة كتاب ورشة الإيرادات ويؤشر عليه من الباشكاتب قبل صدور الاذن إلى الخزينة بالصرف (١٨) لا يسوغ المدير بات تأخير صرف الخدمة للصراف من شهر إلى آخر وفي سائر الأحوال يلزم أن يتوضح في حال صرف الخدمة بأمر الباشكاتب أو رئيس الحسابات أو رئيس ورشة المال في بومية الصراف أمام آخر دفعة وردت منه عن صرف الخدمة له لغاية التاريخ التالي وهذا يساعد على مراجعة الكشف الذي يقدمه الصراف عند ما يطلب صرف الخدمة التي تستحق له في الشهر التالي ثم يلزم أخذ السند من الصراف على ورق تمغة

### (مساعدو الصيارف)

(١٩) إذا لزم للصراف مساعدون في عملية الحسابات فيمكنه إخدم تحت مسئولته ومصاريفهم تكون عليه — وليس لمساعدى الصيارف أن يتعاطوا تحصيل الأموال وغير مصرح لهم بأن يقبلوا تسديدات الممولين بأورادهم

### (تحصيل الأموال)

(٢٠) التحصيلات المتفصي أجرواها بمعرفة صيارف البلاد هي الأتية — أموال اطيان — أموال خراجية — أموال عشورية — عشور نخيل — عوائد على الأراضي المترعة دخانا وتنباكا — أموال غير اعتيادية على الاطيان التجاري ربحها من الثروة الابراهيمية — وبركو ارباب الكارات — عوائد املاك — عوائد اغنام وشعاري — عوائد معاصر الزيتون — ايجار اطيان واملاك المري — ومن ضمن هذه الأموال ثمن الاوراد وخدمة الصيارف التجاري تحصيلها من الممولين (٢١) الأموال الخراجية والعشورية وعشور النخيل لا يمكن تحصيلها الا بالمواعيد المقررة وعلى حسب الموضع بالمجدول الاتي

انا الراضع اسمي وخفي فيه فلان اصادق على ان فلانا الضامن الى فلان هو معتمد ومقتدر وكفء لهذه الضمانة والتختم الميصوم اعلاه هو ختمه وضمانة الضامن والمضمون على حضور وغروم بحسب الاشتراطات الموضحة بهذه الوثيقة ولزم التصديق مني للتعامل بموجبه — نحن الراضعون اسماؤنا واختامنا فيه

مشايخ وعبد ناحية

بقسم

من مديرية نصادق على ان فلانا الضامن الى فلان الصراف وفلانا المصدق على الضمانة ما معتمدان ومقتدران وكفؤان لهذه الضمانة واختامهم الميصومة اعلاه في ذاتها المستعملون والاثبات لا يكونان مديونين للميري ولا للاماني ولا للاورباويين وقد تحررت هذه شهادة منا بذلك قد تحرر هذا الصك امامي انا الراضع اسمي وخفي فيه بحضور الشاهدين على التصديق على الاختام الموضوعة في هذا الصك طبقا للقوانين المرعية ماذون القاضي (١٠) ويلزم تجديد الضمانة في كل سنة ولا يكون الضامن خالي الطرف تجاه الحكومة الا بعد فحص وتحقيق استقامة عملية الصراف المضمون منه (بند ٧٨ و ٨٠) (١١) لا يحق للصراف معاطاة وظيفته الا بعد تقديم كفلا مقبولين من المديرية بعرض عنهم الى مأمور القسم الذي يقدم اسماؤهم الى المديرية مع ملحوظاته عن اقتدار واعتداد كل منهم ولا يلزم ان يحصل ادلى تأخير في تقديم اسماؤ الكفلاء الى المديرية لكي لا يصير تعطيل في مصلحة التحصيلات (١٢) ثم بعد قيد اوراق الضمانات المحررة من الكفلاء يصير حفظها بالمديرية التي يجب عليها ملاحظة تجديد تلك الضمانات في بداية كل سنة

### (خدمة الصيارف)

(١٣) قدر بطت خدمة الصيارف من اول يناير سنة ١٨٨١ باعتبار واحد بالمائة على التحصيلات وتحسب لهم هذه الخدمة على جميع المبالغ المفيدة بدفاترهم سواء كانت قد تحصلت بواسطتهم او دفعت مباشرة الى خزائن المالية او الى صندوق الدين العمومي (١٤) وما عدا ذلك فقد ترتب لكل صراف اثنا عشر جنيها مصريا سنويا حتى ولو وجد جملة صيارف في بلد واحدة او صراف واحد محالة عليه مصلحة التحصيلات في جملة بلاد وهذا المرتب مع الخدمة لا يستقطع منها قيمة اليوم الاحتياطي (١٥) وعند آخر دفعة نفوذ يوردها الصراف في الشهر الى خزينة المديرية يحجر كشفا عن المبالغ المتحصلة في

ملحوظات

(جدول مواعيد تحصيل ضرائب الاطيان وعشور النخيل)

عشور النخيل		وجه قبلي		وجه بحري		وجه بحري		وجه قبلي	
وجه قبلي	وجه بحري	تسليم حلقه وموازنة اصوات	تاريخية اليوم	تاريخية عمومية	تاريخية عمومية	تاريخية عمومية	تاريخية عمومية	تاريخية عمومية	تاريخية عمومية
قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط
٠	٠	١	٢	١	٣	٢	٣	٣	٣
٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٢	٢
٠	٠	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	٠
٠	٠	٤	٢	٢	٠	١	١	١	١
٠	٠	٤	٣	٥	٠	٢	٣	٢	٢
٠	٠	٤	٤	٦	٢	٤	٤	٢	٢
٠	٠	٤	٣	٥	١	٤	٤	٣	٣
٤	٤	٢	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠
٨	٨	٧	١	١	٠	٠	٠	٠	٠
٨	٨	٧	٢	٢	٣	٣	٣	٣	٣
٤	٤	٤	٣	٠	٧	٧	٧	٧	٧
٠	٠	١	٤	١	٥	٥	٥	٥	٥

ونظاري الاوقاف والمعارف ان يورد واقفية الاموال المطلوبة منهم سواء كانت عن الاطيان الخراجية او العشورية الى صراف البلد الكائنة بها اطيانهم وكذلك يلزم دفع جميع العوائد المقررة الى صراف البلد المستحق تسديده تلك العوائد بها (٢٣) يلزم ان يكون تحصيل الاموال من جميع الممولين في المواعيد الشهيرة بدون غرض ولا تمييز والمبالغ التي يدفعها بعض الممولين زيادة عن الفسوط المطلوبة منهم لا يلزم استخدامها لاختفاء المتأخر على ممولين آخرين ولهذا يجب على الصراف ان لا يطالب الا بقيمة القسط المستحق حقيقة — (٢٤) يجب ان يكون توريد النفود الى الصراف بالعملة الذهب ولا يقبل بالدفعيات من العملة الفضة الا خمسة بالمائة اما المبالغ التي تكون اقل من مائة قرش فيمكن دفعها عملة فضة غير ان يمكن للممول المطلوب منه اقل من مائة قرش ان يدفع للصراف عملة ذهب والصراف بعد قبض ذلك وخضم المطلوب من الممول يرد له الباقي ويوضح باليومية

يصير تحصيل وبركوار باب الكارات في المواعيد التي تحددها المديرية بحيث يتم التحصيل لغاية ٢٠ نوفمبر — يصير تحصيل عوائد الاملاك وعوائد معاصر الزبوت على حسب التعليمات التي تصدرها المديرية الى مأموري التحصيلات ولا يلزم ان يتأخر التحصيل الى ما بعد ٢٠ نوفمبر — يلزم تحصيل عوائد الاغنام والشماعاري حالاً بعد انتهاء التعداد — يصير تحصيل عوائد الاراضي المتزعة دخاناً وتباً كما بعد اجراء المساحة ومراجعتها وقبل ان يتصرف المزارعون بالمحصولات والتحصيل يكون باعتبار مائتين وخمسين قرشاً عن كل فدان — اما الاموال الغير اعتيادية على الاراضي التجارية ربتها من الثروة الابراهيمية ومن النفاوي المعطاة لاهالي الوجه القبلي فيصير تحصيلها بمواعيد شهرية على حسب التفاسيط المقررة في تحصيل الاموال والعشور — وتبعية ايجارات اطيان واملاك الميري يصير تحصيلها بالمواعيد المحددة بشرطيات الايجارات (٢٢) يجب على جميع اصحاب الاطيان ما عدا قوميون الاراضي واللأئمة السنية

## (دفاتر الصراف)

(٢٠) الدفاتر المتضي وجودها عند صراف البلاد في الانية (اولا) اليومية (ثانيا) الجريدة (ثالثا) اجمالي الجريدة عن الاموال المطلوبة من البلد (رابعا) المكتبة (خامسا) دفتر فيد الصيرورات الواردة والصادرة (٢١) ويحتج بمعرفة المديرية على صفحات هذه الدفاتر بعد تدبيرها ويتوضح بانضاء احد متوظفيها على اخر صفحة بالرقم والكتابة عن عدد الصفحات الختري عليها كل دفتر (٢٢) يلزم ان تكون دفاتر الصراف محررة بانتظام وكل صراف توجد دفاتره بمجاله رديئة سواء كان من تزييق او انفصال بعض صفحات من الدفاتر او غير ذلك يترتب عليه دفع جزاء (٢٣) يجب ان لا يكون ادنى قسط في دفتر الصراف واذا حصل قيد شي على غير كنيته او توريد مبلغ بنوع اللط فيضرب عليه خط بالتلم ويصح من فوقه (٢٤) لا ينبغي للصراف ان يبي عنده الا الدفاتر اللازمة له لاجراء التصفيلات الحالية لمهدهه ويلزمه ان يسلم الى المديرية بعد تنفيل حسابات السنة جميع دفاتر السنوات الماضية لاجل حفظها بدفترخانه المديرية وعلى المديرية ان تلاحظ تنفيذ هذا الاجراء.

## (يومية الصراف)

(٢٥) يجب على الصراف ان يتبدد حالا في يومية كل دفعة يستولي عليها ويوردها في ورد الممول ويتوضح بكيفية حقيقية عن انواع الارادات التي جرى التحصيل منها حتى يمكن معرفة ذلك بسهولة عند الانقضاء (٢٦) لا يسوغ للصراف ان يكون عنده الا يومية واحدة عن كل بلد من صرافته تورد بها جميع التسديدات التي يستولي عليها من اي نوع كان غير ان هذا المحكم لا يجري على المبالغ السابق القول عنها التي تسلم الى الصراف من ماذوني الحاكم ومن متعدي المصلح (بند ٢٨ و ٢٩) (٢٧) واذا حصل في ظرف استثنائية بعض تسديدات اسما الى خزينة خارجة عن البلد المستحق تسديد تلك الاموال فيها فيصير اخبار الصراف عنها لكي يوردها حالا في يومية الى حساب الممولين الذين سدودها ويتبددوا في اوردادهم ويورد الصراف قيمة هذه التسديدات في اصول يومية ثم في خصوصها نظير توريدات الى المديرية (٢٨) في اخر اليوم بعد تكوين الارداد واضافته على تناخر النفدي لغاية اليوم السابق بصير قطع باقي النفدي لغاية اليوم ويستمر الاجراء على هذا الوجه يوميا الى اليوم الذي يورد فيه الصراف لخزينة المديرية جميع النفود الموجودة عنده ويتوضح في هاشم اليومية بيان اصناف العملة المشتمل عليها باقي النفدي — الافلام الواردة باليومية بصير شرطها في اليوم نفسه بالمجردة وتتوضح فروع صفحات الجريدة باليومية

## (الجريدة)

(٢٩) يكون لكل بلد جريدة تشتمل على حساب مخصوص لكل مول وفي سائر الاحوال لا يسوغ فتح حسابين في صفحة واحدة وتورد بحساب الممول جميع اسما الاطيان المقررة والموائد الاخرى المطلوب تسديدها منه للحكومة بصير تحرير هذا الحساب على حسب الاستشارة المنظمة بمعرفة نظارة المالية وبصري اجراءها في مصالح جميع المديرية (٤٠) ينتم حساب الممول بالمجردة الى قسمين الاول يشتمل على قيمة الاموال والعشور وغيرها المطلوبة من الممول ببيان التسلط الشهري المستحق تسديدها منه عن الاموال الخراجية والعشورية والنسب الثاني يشتمل على التسديدات وينتم الى خانات تختص بالاموال والموائد المقررة فمن هذه الخانات خانتان مبدتان للارادات الناشئة من الاموال الغير الاعيادية على الاطيان التجاريين وهما من التربة الابراهيمية ومن تسديدات امان التناري المعطاة الى اهالي الوجه القبلي وغذان النزاع لا يوجدان الا في بعض مديريات الوجه القبلي وخانة ثالثة معدة لاجار الاملاك الميرية الكائنة بالبلد وهذه الثلاث خانات ليست معترية فيصير وضع عنوان لكل منها بخط اليد عند الانقضاء (٤١) ويتوضح في اصول الاجازات عن تاريخ ونمرة افادة المديرية المصححة بالاجاز (٤٢) يكون توريد اسما الاطيان الخراجية والعشورية باصول حساب الممولين بواقع اصل الربط وتشتغل منها التنازل كما هو موثر برسم الجريدة (٤٣) بما انه بعد ربط الاموال الخراجية والعشورية على المولين في اول السنة لا يتجمل الحال من ثل اطيان من اسم الى اسم اخر او استجداد اضافة اطيان يستحق ربطها على الممول ومن كون في شكل من رسم الجريدة

اصناف العملة المقبوضة والعملة المدفوعة للممول لكي يمكن قطع باقي النفدي باخر اليوم على صحة مع بيان اصناف العملة الموجودة — وفي سائر الاحوال لا يسوغ خصم شي من الاموال نظير مطلوبات او استحقاقات او خلافه (٢٥) يجب على الصراف ان يتبدد بتحصيل القسط في اول يوم من الشهر حتى يمكنه اتمام التحصيل في ٢٥ منه وعليه ايضا ان يجرر كشفا بالمبالغ المتاخرة لغاية هذا التاريخ موضحا به المبلغ المتاخر طرف كل مهول من قسط الشهر الحاضر ومن فسوطه الا شهر السابقة ويوصله لأمور القسم الذي يرسل صورة منه الى المديرية التي عليها عمل الاجراآت اللازمة في تحصيل المبالغ المتاخرة لغاية ٢٥ من الشهر (٢٦) لا يسوغ للصراف تنزيل شي من الاموال في مقابلة توالم الاطيان بدون امر رسمي من المديرية التي يجب عليها ايضا ان تلاحظ عدم تنزيل اي مبلغ من هذا القليل خلاف المنصر في ميزانية السنة الحاضرة

## (امانات)

(٢٧) المبالغ التي يدفعها الممولون الى الصراف نظير امانات بقصد رفع الخبز عن اطيانهم او توقيف مبيعتها بمعرفة الحكومة بصير توريدها يومية الصراف وشطبها بالصفحات التي تترك على يياض في اخر الجريدة لتفيد المبالغ التي تورد من هذا النوع ويتوضح بها اسم صاحب الامانة وسبب وضعها وقيمة المبلغ المدفوع الى الصراف الذي يعطي به وصلا موقتا لمحين تسويته — يجب على الصراف حين توريد النفدي الى المديرية ان يوضح بالمحافظة بيان كل امانة قبضها ويسلم قيمة الامانات الى المديرية ولا يلزم احتساب خدمة الى الصراف على مبلغ الامانات التي وردها الا بعد تسويتها

## (رسوم المحاكم)

(٢٨) بصير توريد رسوم المحاكم المختصة في البلاد الى الصراف في كل عشرة ايام بمنقضى حواظ عليها ختم النضاه او ختم ماذوني الحاكم ويعطى لم بها وصل موثق من الصراف وهذه الرسوم لا تورد في صفحات الصراف بل عند ذهاب كل صراف الى المديرية يقدم المحافظ التي سلت له بمنقضى القاضي او ماذون المحكمة تثبتا لقيمة المبالغ التي وردت له من رسوم المحاكم والمديرية تسلم علم خبر قبضتها ويرجع الصراف الى بلده يسلم العلم خبر الى القاضي او ماذون المحكمة ويترجع منه الوصل الموثق الذي كان حوره له بقوة تلك الرسوم

## (ثمن المصلح)

(٢٩) يجب على متعهد المصلح في كل جهة ان يورد الى صراف الجهة في اول الشهر وفي ١٦ منه امان المصلح الذي جرى بيعه بمعرفة بعد ان يستنزل منها قيمة المعلوم المستحق له وكل مبلغ يورده المتعهد يكون بمنقضى حافظة بمنقضى موضح بها اصل المبلغ مستنزلا منه قيمة المعلوم الباقي المتبقي توريده الى الصراف ويسلم الصراف الى المتعهد وصلا بالمبلغ الذي قبضه وبموجب هذا الوصل يوشر المتعهد بدفتره ما يدل على دفعه المبلغ الى الصراف — لا يجب على الصراف ان يورد يومية قيمة امان المصلح التي تدفع له من المتعهد بل يوصلها الى المديرية بموجب المحافظة المقدمة من المتعهد والمديرية تراجع هذه المحافظة بمعرفة وتغطي قبضتها علم خبر الى صراف البلد الذي يرجوعه الى بلده يسلمه الى متعهد المصلح ويترجع منه الوصل الموثق الذي كان حوره له وتجري تسوية المبالغ بحساباتها باضافة النفدي الواردة على الصراف الذي يعطي بها وصلا وخصم قيمة معلوم المتعهد بالصرافات وجبلة هذين البيعتين تورد بالاضافة لحساب ايرادات المصلح

## ملحوظات

وماذون البلد (٥٦) تصير مراجعة المكلفة بمعرفة مأمور المركز بمديرية بحري أو ناظر القسم بمديرية قنبلية وينتشر منه بخصمه مايدل على اجراء المراجعة وان الوارد بالمكلفة هو على صحة ومطابق للوارد بالمكلفة القديمة ولاذونات وكشوفات المديرية التي صار اعتمادها في الربط والتكليف (٥٧) الاطيان التي تباع وتنقل من يد ليد يتأثر بنقلها في سم البائع وفي اسم الشاري بغاية الاختصار بايضاح تاريخ وثمة الامر الصادر بالنقل وبيان انواع الاطيان خراجية او عشورية وحيضانها لسهولة تجديد المكلفة بعد انقضاء الخمس سنوات (٥٨) اذا استجبت اطيان على زمام البلد من المراجعة من الميري فيناشر عنها امام اسم المشتري اذا كان له اسم بالمكلفة ويتوضح عن تاريخ الامر الصادر بالمبيع اليه وبصور قيد الاطيان ببيان حيضانها واموالها ثم ويجري قيد ذلك بنوع مستجدات باخر المكلفة اي في اول صفحة تلي ختام كتابتها اما اذا لم يكن للمشتري اسم بالمكلفة فيكتفي بدرجة الاطيان المراجعة له ضمن المستجدات المار ذكرها (٥٩) وبالمثل اذا ربط شيء على الاطيان الاورار على الاطيان التي تحمل مواعيد ربطها فيناشر عنها وتورد قيمة اموالها باخر المكلفة ضمن نوع المستجدات بالقرش فقط بالنظر لسابقة ربط الفدين ضمن اسماء اربابها ويتوضح امام ربط القرش ثمة الصفحة المربوط فيها مقدار الفدين (٦٠) اما الاطيان المعطاة بالغارفة بموجب حجج شرعية والمرتهنون واضعون اليد عليها فالصراف يجري نقل التكليف بالجريدة ويستعمل المقدار المرهون من اصل المربوط باسم الراهن بايضاح الكيفية ويضيفه باسم المرتهن واذا لم يكن للمرتهن حساب بالجريدة فيفتح له حساب مخصوص لذلك بايضاح كيفية الرهن له (٦١) وعند فك الرهن يتأثر في اسم الراهن بالمكلفة ما يدل على رد الاطيان له بتوضيح اسانيد ذلك ويتوضح ايضا في اسم المرتهن بالجريدة عن رد الاطيان الى صاحبها ونقلها في اسمه كما كانت (٦٢) يكون العمل في ايراد الراهن والمرتهن على حسب ما توضح اننا

### ( دفتر قيد التهربات الواردة والصادرة )

(٦٣) تقيد التهربات الواردة باحدى صفحات دفتر التهربات الصادرة بالصفحة الاخرى اما قيد التهربات الصادرة فيكون حرقيا والتهربات الواردة بصير قيد ثمرها ونوار بجها ومخصص كل منها لكي يمكن للصراف اخذ الاستعلامات اللازمة منها عند الحاجة (٦٤) اما التهربات والاوراق الواردة فلا ينبغي ان يشرح عليها وترد الى المديرية او الى مأمور القسم كما كان جاريا في السابق بل يلزم ان تحفظ ضمن اوراق الصراف الذي يجب عليه ان يضعها بحسب تواريخ ورودها ضمن رزم لكي تكون التهربات والاوراق على الدوام تحت طلب المفتش او المتوظفين الذين يبرون بالتنقيش

### ( افتتاح الدفاتر )

(٦٥) في اول يناير من كل سنة يبتدي عمل الصيارف في بومية وجريدة السنة الجديدة — يجب على الصيارف ان يوردوا مخزينة المديرية باقى النقدية لغاية ٢١ ديسمبر على

والورد خاتمان فيتوضح في احدهما بيان المخارجات وفي الاخرى يتوضح ما يزيد في الربط على ذات المدول سواء كان عن مرتجعات توالف ان عن نقل اطيان بمتنفي اذونات وبالمثل ما يخص منه لكن نظرا لعدم وجود عمل كافى لبيان تسيط ذلك فالاضافة والحجم بكونان بايضاح القرش والفدين فقط لسهولة معرفة ما يزيد وما ينقص عند التكليف وعند تجديد المكلفة (٤٤) اما الاسماء المستجدة التي لا يكون حصل عليها تكليف فتفتح لها حسابات جديدة بالجريدة ويعطى لها اورداد جديدة ايضا بقيمة ما نقل عليها من الاسماء الاخرى (٤٥) وهكذا يكون الاجراء في حق الورثة الذين يقتضي الحال لنقل الاطيان من اسم مؤدبهم وتكليفها عليهم واذا لم يحصل قبل تكليف باجماء الورثة المذكورين فتفتح لهم حسابات جديدة وتعطى لهم اورداد بشرط ان توضح تواريخ ونوع الافادات التي بني عليها التذليل والاضافة وان يكون التكليف من اسم الى اخر في بحر السنة عن مقدار الفدين المنقول وما عليه من المستحقات لغاية السنة (٤٦) يوضح الصراف امام كل مبلغ وارد بخصم حساب المدول بالجريدة تاريخ وثمة البرمية الواردة بها تلك السديدات (٤٧) اذا اقتضى الحال لخصم مبالغ على طرف الدين بمتنفي اطار من المالية فيجري توريدها بدفاتر الصيارف ببيان السديدات وينتشر عنها مراتب بايضاح انواعها وتاريخ وثمة الامر الصادر بخصوصها

### ( اجمالي الجريدة عن الاموال المطلوبة من البلد )

( ٤٨ ) يبتدي العمل في هذا الدفتر حين اعلان كسوة الاموال المطلوبة من البلد ومصدق عليها وتضاف في اصوله مبالغ الاموال المربوطة على كل مول ببيان انواعها بدون توضح اسماء المولين بل يكفي ان تبين ثمة صفحات الجريدة بقيمة مبالغ هذه الانواع تكون بقدر اجمالي الاموال المربوطة على البلد في المحصور تورد السديدات الشهرية ببيان اجمالي المتسدد من كل نوع ويؤخذ ذلك من واقع الوارد بالبرمية اما المستجدات التي تحصل في بحر السنة فتورد باصول الدفتر وفي المحصور تورد المبالغ التي يصير استنزاهم من المربوط على المولين وتوضح تواريخ ونوع افادات المديرية بالدفتر بذلك والفرق بين الاصول والمحصور يكون الباقي المقتضى تحصيله من كل نوع من انواع الابرادات

### ( المكلفة )

(٤٩) يكون للصراف مكلفة واحدة عن كل بلد من صرافيته تشتمل على الاطيان الخراجية والعشورية وتختل البلد (٥٠) فيجدد المكلفة في كل خمس سنوات مرة وتكون اسما اسما وكل اسم فيه بيان الاطيان حوضا حوضا وكل من الخراجي والعشوري على حدة بايضاح الفيات والمال المربوط على كل منها وهكذا التخييل فانه يتوضح بالعدد والقرش والفيات (٥١) تتوضح بالبيان اطيان الاواسي التي لم يدفع عنها مقابلة لسهولة الكشف عند اللزوم (٥٢) اذا كان اعطي لبعض المولين اطيان بمواعيد ولم تزل بدون ربط انتظارا لمحاول مواعيدها فتوضح بالمكلفة فدين بدون قرش ببيان حيضانها والسنوات المستحقة الاضافة بها على حسب البيانات التي تعنى من المديرية للصراف (٥٣) وبالمثل اذا كان لارباب الاطيان العشورية اورداد تاردها بنفسها ولم يربط عليها عشور فيتوضح مقدارها وحيضانها بالفدين وعليه فكل اسم تكون مصورة به جميع اطيانه وتخييله بالبيانات اللازمة كما توضح (٥٤) يكون عمل الكتابة بالمكلفة بالكيفية الآتي ياتيها — يفتح في كل صفحة على اليمين ثلاث خانات الاولى للخراجي بالقرش والفدين والثانية للعشوري بالقرش والفدين والثالثة للتخييل بالقرش والعدد وما يبق من هذه الصفحة يترك مع الصفحة اليسار على بياض للتاثيرات التي تتوقع في بحر السنة بعد تحرير المكلفة (٥٥) بنهاية العمل في المكلفة يتوقع عليها من متابع وعمد

وردا جديدا من واقع الوارد بحسابه بالمجرد ويوضع على الورد الذي يجري بدلا عن الورد المنقود نعمة جديدة ويتوضح به وبالنسبة ما يدل على انه بدل عن ضائع ثم ويتأخر ايضا في قسمة الورد الاصلي بما يشير الى فقد الورد الاول وتخبر ورد جديد بدلا عنه ويتوضح بالمجربة ما يفيد ذلك (٧٣) اذا حصل تأخير في تعديل ضرائب وربط بعض الاموال فلا يجب ان يكون ذلك سببا لتأخير تسليم الاوراد الى الممولين اما الاموال التي لا تربط اعتياديا الا في بحر السنة مثل عوائد الاغنام والشعارس وعوائد الاراضي المترعة دخانا وتباكا فيصير توريدها بالمجربة وبالاوراد حال ما يقرر ربطها وتم مراجعتها والمصادقة عليها من المديرية ثم وبصير تسليم ايراد الى الذين لم تعطى لهم اوراد في اول السنة

### (توريد النقود الى المديرية)

(٧٤) المبالغ التي يحصلها الصراف يلزم توريدها الى خزينة المديرية بنوع ان يكون وصولها اليها في العاشر والعشرين من كل شهر الا اذا صدرت اوامر من المديرية للصراف عن توريد النقود اكثر من دفعتين في الشهر ويجب على الصراف ان يورد جميع المبالغ التي حصلها لغاية يوم توريدها (٧٥) مشايخ وعبد البلد ملزومون بالحفاظ على مبالغ التخصيلات من وقت تحصيلها بحيث تورد بها مخزينة المديرية وباصحاب الصراف بالغفرا واللازمين (٧٦) يجري الصراف حافظة بالنقود التي يدفعها الى خزينة المديرية وبين بها اصف العملة واسم البلد المتقضي خصم المبلغ لها وانواع الايرادات المتقضي الاضافة لها (٧٧) تعطى نيرة البيانات من واقع الوارد يومية الصراف التي يلزم تقديمها مع الحافظة الى ورشة الايرادات بالمديرية لكي تراجع بها وفي سائر الاحوال لا يمكن من الان فصاعدا اجراء هذه المراجعة بمعرفة مامور القسم كما كان جاريا في السابق لانها صارت من خصائص المديرية واذا تحقق بان الفرق الكائن بين الحافظة واليومية صادر عن غلط في احتساب المبالغ من انواعها بدون ان يتاني من ذلك عجز في قيمة التخصيلات فيجب على المديرية تصحيح الغلط وانذار الصراف واما اذا كان الفرق ناشئا عن تداخل او غير ذلك مما بوجب الشبهة على الصراف فعلى المديرية ان تبادر الى تحصيل قيمة الفرق من الصراف واحالة قضيته الى المجلس بعد رفقه لها كنهته

### (عمليات الصراف)

(٧٨) تبقى جرائد الصراف مفتوحة مدة اربعة اشهر بعد انقضاء السنة لكي يمكن ان يورد بها محصلات الاموال المتأخرة من السنة الماضية (٧٩) في الخامسة عشر يوما الاول من شهر مايو يقدم الصراف الى المديرية مقاصدة عن عملياته في السنة السابقة ويتوضح بها المطلوب من وإلى كل مول وبصير تحرير المقاصدة بحضور الممولين ليتأكدوا حقيقة الوارد بها ويتوقع عليها بامضات واختام مشايخ وعبد البلد ثم يقدم الصراف ايضا بيومته وجريده عن السنة المذكورة لكي يمكن للمديرية مراجعتها بدقة وتضاهي اجمالي التسديدات الواردة بالمقاصدة على المبالغ المخصوصة للناحية حين توريد النقود الى خزينة المديرية (٨٠) اذا ظهر من

الكامل (٦٦) في مدة الاربعة اشهر الاول من سنة ١٨٨١ يكون عمل الصراف في يومية واحدة وثلاث جرائد وهي جريدة سنة ١٨٧٩ وجريدة سنة ١٨٨٠ وجريدة سنة ١٨٨١ وايرادات الثلاث سنوات تورد باليومية وفي اخر اليوم يوخذ بيان ايرادات كل سنة على حدة وبالمثل في آخر الشهر وتبقى الثلاث جرائد المذكورة مفتوحة لغاية ٣٠ ابريل سنة ١٨٨١ وفي هذا التاريخ يصير تقفيل الحسابات في جريدة سنة ١٨٨٠ وينتقل متأخر الاموال نوعا نوعا في جريدة وايراد سنة ٨١ — يلزم ان يوضح الصراف في حوافظ النقود ايرادات سنة ١٨٧٩ وسنة ١٨٨٠ وسنة ٨١ كل منها على حدة

### (اوراد الممولين)

(٦٧) يجب على الصراف حال ما تعرفه المديرية عن قيمة الاموال المطلوبة من البلد صرافيته ان يضيفها بحسابات الممولين بايضاح القسوة الشهرية المتقضي تسديدها من كل منهم ومع توريد مبالغ تلك الاموال بالمجربة يلزم ايضا توريدها بالاوراد بحيث ان ما يورد بالاوراد يكون مطابقا للوارد بحساب كل ممول بالمجربة (٦٨) يصير قطع الاوراد من دفتر قسمة ويختم بختم المديرية ويتوضح في ظاهر اخر قسمة بالدفتر بالرقم والكتابة عدد الاوراد المحتوي عليها الدفتر ثم ويلزم تجاز هذا العمل في مدة الخمسة عشر يوما التي تلي تعريف المديرية الى الصراف عن القسوة المطلوبة من البلد ومن بعد تحرير الاوراد يسلمها الصراف بدون تأخير الى الممولين والمستاجرين او الى معتمدتهم حتى يعرفوا حقيقة الاموال المطلوبة منهم الى المخزينة ومواعيد تسديدها الى الصراف (٦٩) يلزم ان تحرر الاوراد على حسب الاستمارة المرسولة من نظارة المالية ليراعى العمل بموجبها من ابتداء سنة ٨١ وتتوضح بها اعم الحسابات بالمجربة والمبلغ المتقضي المتقضي تسديده عند حلول كل قسط ثم ويتوضح بالقسمة التي تبقى معلنة بالدفتر اسم الممول وقيمة الاموال المطلوبة منه ونهية حسابه بالمجربة ولا يسوغ للصراف قطع الاوراد من دفتر القسمة الا في وقت تسليمها للممولين الذين عليهم ان يضعوا اختتامهم او امضائهم على القسمة دليلا على استلامهم الاوراد اما اذا لم يكن للممول ختم وكان اميا فيسلم له الورد على يد شاهدين يختمان على القسمة (٧٠) وفي سائر الاحوال لا يلزم ان يبقى الصراف ايراد الاهالي بينه بل عند توريد النقدي يجب عليه قيد المبلغ بيومته وان لا ياخذ الاوراد الا ليقيد بها المبلغ الذي صار توريده بحضور الممول او الشخص الذي دفع النقدي والقيده بالاوراد يكون رقما وكتابة ويتوقع من الصراف امام كل مبلغ (٧١) ويستثنى من هذه القاعدة العمومية مصالح الدائنة السنية وقومسيون املاك الميري ونظاري الاوقاف والمعارف حيث ان هذه المصالح تورد الاموال المطلوبة منها مباشرة الى خزينة المالية او الى صندوق الدين العمومي ولذلك يجب على الصراف تسليم ايراد الاربعة مصالح المذكورة الى المديرية لكي ترسلها لنظارة المالية بالحفاظ اللازمة (٧٢) اذا فقد من احد الممولين ورد فيعرض عنه الى مامور القسم ويوضح باعراضه عن الظروف التي فقد فيها ماله الورد بموجب الامر الذي يعطى من مامور القسم يسلم الصراف الى الممول



## معلومات

وافرأها على ذلك وإصدارها للصيارف لتفيد تلك العوائد بدفاترهم في الثلاثة اشهر الاول من السنة لكي يتبين بالتفصيل من اول ابريل

### ( ايجارات املاك الميري )

(٦) انه يقتضى التعليمات التي تصدر من المديرية يجب على مامور القسم او المركز ان يلاحظ تحصيل المبالغ المطلوبة للحكومة عن الاملاك والاطيان التي تعلى بالايجار على حسب القسوة المربوطة في شرطيات الايجار وان يجري بنو باساحة الاطيان الموجهة ليتأكد بان جميع الاطيان المترعة مربوط عليها ايجار

### (زيادة وعجز الاطيان المولة )

(٧) يجب على مامور القسم او المامورين الذين يعينوا عند اللزوم ان يشرعوا في شهر مايو بحضور عمد ومساح ومهندس الناحية وكل من له صالح في مساحة الجزائر ليتأكد حصول زيادة من طرد بحر او عجز بسبب اكل بحر (٨) على مامور القسم او المامورين المذكورين ان يقدموا دفتر المساحة الى المديرية قبل انتهاء شهر مايو المذكور حتى اذا رأت اقتضاء تجري المساحة بمعرفة بائمه مهندس المديرية او تشرع بعمل مساحة جديدة بحيث يصير بنجاح هذا العمل في شهر يونيو قبل ارتفاع مياه النيل (٩) اذا ظهرت زيادة من المساحة فتبادر المديرية حالا الى تحصيل قيمة ما يستحق على الزيادة من الايجار اما اذا وجدت اطيان اخذتها المياه او اطيان شرافي فيصير تحجيه امولها ويعرض عنها لنظارة المالية ثم ويجري مساحة حواجر الجبل في شهر يناير لمعرفة المترع منها وتحصيل قيمة ايجاره واذا لم تبلغ درجة النيل الارتفاع الكافي فعلى مامور القسم او المامورين الذين يعينوا لذلك ان يشرعوا في شهر نوفمبر في مساحة اطيان الشرافي

### ( تنزيلات في نظير اكل بحر وتوالف وشرافي )

(١٠) بعد اجراء مساحة اطيان الشرافي بحضور عمد ومساح ومهندس الجهة تورد بدفتر يرسل حالا الى المديرية التي بعد النظر فيه واجراء المراجعة اللازمة بمعرفة عن كل من درجات الاطيان تعرف مامور القسم او المركز بان يحجيه قيمة الاموال المطلوبة على الاطيان المذكورة وترسل حالا الدفتر المذكور لنظارة المالية وبعد ان تصادق المالية عليه وتصرح بحجيم التقييمات قطعيا من اصل المربوط يصير توزيد المبالغ بالجزيرة

### ( تنفيذ الصيارف )

(١١) يجب على مامور القسم او المركز ان يمرروا في نفسه ليل لاحظ نجاح تحصيل الاموال ويتأكد بذاته بان التعليمات الصادرة من المديرية مفعلة الاجراء ويلزم ان يكون مروره على كل بلد في نفسه مرتين في السنة على الاقل وبحسب ما هو مدون في فصل رابع يجب عليه ان يجري التنفيذ هذا اذا لم تصدر له تعليمات خصوصية لاجراء تحقيق ما (١٢) لا يسوغ لمامور القسم او المركز ان يستدعي الصيارف اليه الا عند الضرورة الكلية

مراجعة مقاصد الصراف انه تم واجبات وظيفته فيعطي ضامنه خلوطرف مستوفي ويوضح به بان الضمانة استوفت الميعاد المعين وانه تحقق للمديرية استقامة عملية الصراف عن السنة المضمون على مدتها فعلى هذا الوجه لا يخلص طرف الضامن الا بعد ان يقدم الصراف مقاصد السنة وتتحقق للمديرية صحتها

### ( فصل ثاني - مصلحة مامور القسم او المركز )

ربط اموال الاطيان المترعة (١) . ربط العوائد المترعة (٢) . ايجار املاك الحكومة (٦) . زيادة وعجز الاطيان المربوط عليها مال (٧) . تنزيلات في نظير اكل بحر وتوالف وشرافي (١٠) . تنفيذ الصيارف (١١) . تناخرات الاموال (١٢) . مستخدمو مامور القسم او المركز (١٤) . مامور الضبطية بالبندر (١٦) — هذه التعليمات لاتتعلق الا بما يخص مامور القسم او المركز من قبيل ربط الاموال المترعة على البلاد وتحصيل المبالغ المطلوبة من كل منها

### ( ربط اموال الاطيان المترعة )

(١) بعد اشهار ميزانية السنة واعلانها الى المديرية يجب على هذه ان ترسل بدون تاخير الى مامور كل قسم كشتا بالاموال المطلوبة من كل بلد مبينة به انواع الاموال ومواعيد تسديدها مخزينة الحكومة وعلى المامور ان يرسل لكل صراف كشتا بالمبالغ المطلوبة من البلد صرافيته لكي يحصلها على مقتضى اللوائح (٢) يكون لمامور القسم او المركز دفتر قيد فيه لكل صراف بمدة مخصوصة لكي عند اللزوم يمكن للصراف ان يعرف النهر الساقطة ويطلبها من مامور القسم لاجراء مقتضاها

### ( ربط العوائد المترعة )

(٢) في اول السنة يجب على مشايخ وعمد البلد بناء على ما يصدر لهم من مامور القسم او المركز ان يشرعوا تحت ملاحظته بتحرير الجداول عن كل من العوائد المترعة ربطها بمقتضى دفاتر سنوية وهذه العوائد في الآتية — ويركو ارباب الكارات . عوائد املاك . عوائد اغنام وشعاري . عوائد معاصر الزبوت . وعلى مامور القسم او المركز ان يستدعي مشايخ الطوائف واهل الخبة لمساعدة المشايخ وعمد البلد في هذا العمل — الجداول التي يصير تحريرها بمعرفة المشايخ والعمد تشتمل على اسماء الممولين وقيمة درجة كل منهم ويحتم عليها من المشايخ والعمد والمبلغ الذي يربط بصير تحريرهم بالرقم والكتابة وبعد اتمام تحرير الجداول يقدمها المشايخ والعمد الى مامور القسم او المركز لينظر فيها بدقة ويعمل جاشي عنها في جملة بلاد لكي يتأكد صحة ما هو وارد بتلك الجداول واذا ظهر من عمل الجاشي استيفاء الجداول وصحة الوارد بها فتترسل الى المديرية لتراجعها بمعرفة (٤) اذا افترت المديرية على المبالغ الواردة بالجداول فتحرر منها تفتين وتسلم النسخة الواحدة الى ورشة الابراذات لتضيف على حساب كل بلد المبالغ المطلوبة منها وترسل النسخة الثانية على يد مامور القسم او المركز الى صراف البلد لكي يضيف بحسابات الممولين واورادهم قيمة الاموال المطلوبة من كل منهم (٥) وفي سائر الاحوال يلزم ان يتم ربط هذه العوائد وتحرير الجداول على تفتين وتحريرات المديرية

### (اطيان مستجد ربط المال عليها)

(٣) اذا وجدت اطيان مستجد ربط المال عليها فترسل به المديرية كشفا الى مامور القسم او المركز لكي يعطي الاوامر اللازمة الى صيارف البلاد لتوريدها في جرائدهم وفي اوراد الممولين ويكون توريد هذه الاموال بالجرائد والاوراد في ذات الشهر الذي يصير توريدها به في دفاتر المديرية (٤) وعلى هذا الوجه يكون الاجراء بخصوص جداول العوائد المقرر ربطها بموجب الدفاتر السنوية التي تصادق عليها المديرية وترجعها الى مامور القسم او المركز وبقتضي ان لا يصير ادنى تاخير في ارسال الكشوفة المذكورة لكي لا يتوقف تحصيل الاموال في البلاد

### (توريد النقود الى خزانة المديرية)

(٥) على صيارف البلاد ان يوردوا الى خزانة المديرية في العاشر والعشرين من كل شهر جميع المبالغ التي يحصلوها وان يصحبوها باليومية وبخافضة مبين بها اسم البلد وانواع الايرادات المتسدة منها تلك المبالغ وبيان اصناف العملة — يجب على المديرية ان تورد في حساباتها في حاصل الامانات المبالغ الموضوعة امانة عند صراف البلد وصار توريدها لخزنتها (فصل اول بند ٢٧)

### (مراجعة توريد النقود)

(٦) يجب على ورشة الايرادات بالمديرية حال توريد النقود الى خزانة المديرية ان تراجع مبالغ الحافضة على المبالغ الواردة باليومية وتؤشر على الحافضة وعلى قطع الباقي باليومية ما يدل على صحة المراجعة (٧) واذا تصادف حضور جملة صيلرف في وقت واحد فيجب على باشكاتب المديرية ان يوزع عمل مراجعة حوافظهم بين باقي الكتاب (٨) وعلى المراجع ان يتأكد وجود ثمة صفحة الجريد امام كل فم واراد باليومية وان الصراف متبع احكام هذه اللائحة فيما يختص بتوريد النقود الى المديرية بالالوقات المعينة (فصل اول بند ٧٤) واذا ظهر حصول تاخير يجرى اللازم في حق الصيارف الذين حصل منهم التأخير كما وفي حق مستخدمي ورشة الايرادات اذا تحقق انهم اهملوا مراعاة هذه الاحكام (٩) لا يسوغ ان يقيم الصراف

### (متاخرات الاموال)

(١٢) بما انه قد ترتب على الصيارف ان يقدموا لمامور القسم او المركز في الخامس والعشرين من كل شهر كشفا بالاموال المتاخرة في بلادهم (فصل اول بند ٢٥) يجب على مامور القسم بعد النظر في هذه الكشوفة بدقة ان يرسلها الى المديرية لكي تجري بالاتحاد معه ما يلزم لتحصيل المتاخرات المذكورة

### (مستخدمو مامور القسم او المركز)

(١٤) لا تعال مصلحة القسم او المركز الالمنة المستخدمين المعينين من المديرية او بموجب تصريح منها ولا يعترف قبول مستخدمين ظهورات الا بعد الموافقة على ذلك من نظارة المالية و يصير رفتم حال ما ينتهي العمل الذي صار استخدامهم لاجله (١٥) لا يسوغ للمستخدمين المذكورين ان يحصلوا الاموال ولا ان يجارات املاك الحكومة باي صفة كانت

### (مامور الضبطية بالبندر)

(١٦) في البنادر التي يوجد فيها مامور ضبطية يجب على هذا المامور ملاحظة عملية صراف البندر في كل ما يختص بامر التخصيلات واختصاصات مامور الضبطية كاختصاصات مامور القسم او المركز سواء كان من قبيل تحصيل الاموال او من قبيل تحرير الجداول بالعوائد المقرر ربطها بمقتضى دفاتر سنوية

### فصل ثالث - تعليمات تخص بالمديريات

ارسال كشوفة الاموال (١) . اطيان مستجد ربط المال عليها (٣) . توريد النقود الى خزانة المديرية (٥) . مراجعة توريد النقود (٦) . توريد النقود الى خزانة المالية وصندوق الدين (١٢) . صرف الخدمة الى الصيارف (١٣) . متاخرات الاموال (١٤) . مقاصدات الصيارف (١٥) . صرف الدفاتر (١٦)

### (ارسال كشوفة الاموال)

(١) يجب على المديرية حال ما يصادق على ميزانية الايرادات وتعلن لها ان تشرع في تحرير كشوفة على نسختين موضحا بها مبالغ اموال الاطيان المقتضي تحصيلها في كل قسم بلدا بلدا وتاريخ مواعيد تسديدها على حسب التقاسيط المقررة لتحصيل هذه الاموال (٢) وترسل النسخة الواحدة من الكشوفة المذكورة لمامور القسم او المركز لكي يرسلها الى الصيارف حتى يباشروا بربط المبالغ الواردة بها على الممولين ببلادهم وبوردها في الجرائد والاوراد والنسخة الثانية تبقى بالمديرية لكي تورد من واقعها في اصول حساب كل بلد بجزيرة المديرية قيمة المبالغ المطلوبة من البلد

## ملحوظات

السنة الحاضرة وتجريه المديرية مراجعة هذه المقاصدات بكل دقة بعرفة مستخدم وورشه الايرادات لتأكد بان الوارد بها مطابق للوارد بحساب كل مول بالجريدة وبان اجمالي اليومية مطابق للوارد بحسابات المديرية واذا لم يظهر من هذه المراجعة عدم استقامة فتعطي المديرية خلوطرف الى ضامني الصيارف (صرف الدفاتر)

(١٦) يقضي ان تطلب المديرية من الصيارف في اول شهر سبتمبر من كل سنة كشفاً بالدفاتر التي تلزمهم في السنة المقبلة ثم تحصر المديرية طلبات الصيارف بكشف ترسله لنظارة المالية وتجري مايلزم لصرف جميع دفاتر السنة الى الصيارف في شهر ديسمبر قبل حلول السنة الجديدة

### (فصل رابع - تفتيش الصيارف)

احكام عمومية (١) مراجعة الدفاتر (٥) مراجعة باقي النقدية (٦) مراجعة الاجراءات المختصة بتوريد النقود (٧) تفتيش اوراق الصيارف (٨) مراجعة المكلفة (٩) الاوراد (١٠) مضاهاة الدفاتر على الاوراد (١١) عدم انتظام في القيودات (١٤) توقيف الصيارف عن وظائفهم (١٦) النظر في تشيكيات الممولين (١٩) تقرير المفتش (٢٠)

### (احكام عمومية)

(١) يناط من الآن فصاعداً تفتيش عملية صيارف البلاد بالمدير ووكيل المديرية ومأمور التحصيلات حين مرورهم الاعتيادي بالنواحي وعليهم ان يجروا مايلزم في تفتيش حسابات كل بلد مرة على الاقل في كل سنة ولكي يمكن الحصول على ذلك يجب على المدير ان يعين اوقات مروره واوقات مرور وكيل المديرية ومأمور التحصيلات (٢) على المتوظفين المذكورين ان يتأكدوا بذاتهم استقامة اعمال الصيارف وانهم متبعون بدقة نصوص اللوائح المخقة بهذا الخاصة بعملية دفاترهم والتعليمات التي تصدر لهم من المديرية وبما ان المتوظفين لا يمكنهم عند مرورهم ان يفشوا في كل دفعة الاحسابات جزئاً قليل من النواحي فيجب عليهم والحالة هذه اجراء هذا التفتيش بغاية التدقيق لكي يراعي باقي صيارف البلاد المناط

بالمديرية زيادة عن الوقت اللازم لمراجعة الحافظة على اليومية ولتوريد النقود التي معه وبوجه الاجمال لا يلزم استدعاء الصراف الى المديرية الا عند الضرورة وحينئذ لا يلزم ان تتجاوز مدة اقامته اليومين بدون اذن مخصوص من المدير (١٠) بعد اجراء المراجعة المتقدم القول عنها يؤذن لصراف المديرية بقبول النقدية من صراف البلد وبشرح من صراف المديرية على الحافظة ما يدل على استلامه النقدية وتسلم الحافظة الى قسم الحسابات بالمديرية لكي يجرى الوصول الى صراف البلد على مئة تضاهاه (١١) اذا ظهرت من المراجعة بعض فروقات بين مبالغ الحافظة ومبالغ اليومية او عدم انتظام في العمل باليومية فيتوضح عنه بالحافظة وباليومية ويصير توريد النقود التي صحبة الصراف الى خزينة المديرية التي عليها ان تبادر حالاً الى عمل التحقيق اللازم على ذلك الصراف (توريد النقود الى خزينة المالية وصندوق الدين)

(١٢) يجب ان يصير حالاً اشعار صراف البلد عن النقود التي يدفعها الممولون الى خزينة المالية او الى صندوق الدين العمومي لكي يوردها بيوميته وجريده الى حساب الممولين الذين اجروا تسديدها

### (صرف الخدمة الى الصيارف)

(١٣) اذا وجدت حسابات الصراف على صحة وكان قد ورد الى المديرية قيمة المبالغ التي حصلها فعند حضوره بالنقدية في آخر دفعة من الشهر تصرف له الخدمة المستحقة له واذا حصل تاخير في صرف الخدمة فتعود المسؤولية على المديرية

### (مناخرات الاموال)

(١٤) يتحرر كشف عن كل بلد باسماء الممولين الذين لغاية ٢٥ من الشهر لا يكونوا سدوا الاموال المطلوبة منهم على الكامل (فصل اول بند ٢٥) وترسل هذه الكشوفة على يد مأمور القسم او المركز الى المديرية التي يلزم ان تتخذ في حق اولئك الممولين الاجراءات المدونة باللوائح المرعية الاجراء

### (مقاصدات الصيارف)

(١٥) يجب على الصيارف ان يقدموا في شهر ما يوا الى المديرية مقاصدة عن عملياتهم في السنة الماضية ويصحبوها بيومية وجريده السنة المذكورة ويومية

## ملحوظات

التحريات والاوامر الواردة مقيمة بدقة بدفتر الوارد الذي يلزم ان تفقد به ايضا التحريات الصادرة من ذات الصراف وان جميع الكشوف وجداول الاموال المطلوبة من البلد معنونة بحرص تام

### (مراجعة المكلنة)

(٩) يلزم ان يتأكد المأمورون بان نقل التكاليف بالمكلمنة جاري بانتظام باسماء ارباب الاطيان امام مراجعة توارخ الاطيان على توارخ الاوامر الواردة بخصوصها فتكون بواسطة دفتر قيد الوارد

### (الاوراد)

(١٠) يجب على الموظفين المذكورين ان يتأكدوا بان الصراف لم يبق عند اوراد الاهالي لكي يورد بها المطلوب منهم ولم حين مرور المنتشين

### (مضاهاة الدفاتر بالاوراد)

(١١) من ضمن الاشياء المهمة التي يجب على المنتش اجراؤها مضاهاة الجربة بالاوراد وهذه تكون الطريقة الوحيدة للوقوف على حقيقة تسديدات الاهالي وعملية الصراف وعلى ذلك يجب على المنتش ان ياخذ عشرة اوراد من كل بلد ليتأكد بان الاموال المطلوبة من الممول صار توريدا بالجربة بكل ضبط وجري نقلها على صحة بالورد الذي يبد (١٢) وعليه ايضا ان يراجع اليومية على الجربة عن عملية يومين ليتأكد بان جميع التسديدات المقيمة باليومية توردت بخصوص حساب اربابها كما ويقتضي ان يضاهي المنتشون مبالغ التسديدات الواردة بالعملة اوراد المتوه عنها الموجودة يديم بالمبالغ الواردة بالجربة بخصوص حسابات اصحاب هذه الاوراد (١٣) يجب على المنتشين حال وجودهم بالمرور ان يضعوا ختمهم على ظهر كل ورد يجرى مراجعته سواء كان الورد صحيحا او لا واذا وجد عدم استقامة العمل بالورد يتأكد شرعية ما يدل على ذلك ثم يضعوا ختمهم ايضا في الجربة امام اسم كل مهول جرت مراجعة ورده ووضعا عن تاريخ اليوم الذي جرت فيه المراجعة وعن الملحوظات التي تراءت لهم عن استقامة العمل او عدمه حتى بذلك يتيسر للمنتشين المذكورين او مخالفهم عند مرورهم بالبلد معرفة الاوراد التي صارت مراجعتها ويجريها مراجعة خلافا على حسب الكيفية التي توضح عنها وهذه الاجراءات تجري ايضا على المجاشي التي تعمل بمراجعة اليومية على الجربة عن عملية يومين وبتوضيح في صفحات اليومية وصفحات الجربة التي صار الشطب بها عن تاريخ اجراء المراجعة وبتوقع عليها بختم المنتش الذي اجري المراجعة

### (عدم انتظام في التيمودات)

(١٤) اذا تحقق للمنتش عدم انتظام في عمل الصراف مثل تسديدات واردة بالاوراد ولم تورد باليومية او بالجربة او مقدار فدن وارد بالاوراد والجربة ولم يطاق على الوارد بالمكلمنة او عدم استيفاء الشطبوات بالجربة فيجوز حالا تقريراً عن كيفية عدم الانتظام الذي تراءى له ويشعر به نظارة المالية (١٥) اذا ظهر للمنتش غش او خيانة في عمل

بهم تحصيل الاموال واجبات وثنائهم خوفا من افتضاح اعمالهم ووقوعهم تحت انقصاص الشديدي (٣) لا يقتضي على الموظف في حال وجوده بالمرور ان يخبر الصيارف عن اوقات مروره ولا ان يستدعي احد الصيارف الى بلد غير بلده لاجل تفتيش عملياته اذ لا يمكن الحصول على نتيجة حسنة من تفتيش عملية الصراف الا باجرائه في ذات بلده (٤) التعليقات الآتية موضحة بها كيفية التفتيش الذي يجز به الموظفون في النواحي كل مرة يرون بها

### (مراجعة الدفاتر)

(٥) ان التعليقات المختصة بوظائف الصيارف الملحقة بهذا موضحة بها الدفاتر اللازمة لعملية صيارف البلاد (فصل اول بند ٣٠) فعلى الموظفين المناط بهم التفتيش ان يراجعوا هذه الدفاتر ليتأكدوا ان العمل جاري بها باستقامة وان التعليقات الصادرة الى الصيارف مرعي اجراؤها

### (مراجعة باقي النقدية)

(٦) عند مرور الموظف بالتفتيش عليه اولا ان يجرد النقدية الموجودة في خزانة الصراف ويتأكد مطابقتها للمبلغ الباقي بيوميته بعد آخر دفعة وردها للمديرية ثم ومن حيث انه يمكن ان يوجد في خزائن الصيارف ايرادات غير واردة في يومياتهم وهي الايرادات الناشئة من رسوم المحاكم الشرعية ومن مبيوعات المصلح (فصل اول بند ٢٨ و ٢٩) فيلزم مضاهاة هذه الايرادات على حوافظ النقدية المحررة ومضاهاة من متعهدي المصلح ونائبي المحاكم وعلى الموظف الذي يجري التفتيش ان يتأكد اذا كانت اصناف العملة الموجودة مطابقة للوارد بيانها بيومية الصراف وبالحوافظ

### (مراجعة الاجراءات المختصة بتوريد النقود)

(٧) يجب على الموظف ان يغري اذا كانت عمليات الحسابات الصادرة للمدبريات عا يختص بمراجعة حوافظ النقدية الواردة من الصراف الى خزانة المديرية على يوميته جاري اتباعها بدقة على حسب المدون في (فصل اول بند ٦ و ١١)

### (تفتيش اوراق الصيارف)

(٨) يجب على الموظفين ان ينظروا في حالة اوراق الصراف وان وضعها جاري بحفوظات منفصلة ومرتبطة بتواريخها وان

ملحوظات

اموالها وهل هو من اعالي هذه الناحية (فصل اول بند ١ و ٢) هل اقام الصراف مستخدما في الناحية زيادة عن خمس سنوات وكم سنة اقام بها (فصل اول بند ٤) — يتوضح عما اذا كانت دنع الى الصراف قيمة الخدمة المستغقة له عند اخر دفعة وردها بالشهر الماضي الى المديرية (فصل اول بند ١٣ و ١٨) — هل للصراف مساعدون وما هو عددهم (فصل اول بند ١٩) — يفاد عما اذا كان الصراف جاريا التخصيل من كافة الممولين بدون استثناء على مقتضى كشف التفاضل (فصل اول بند ٢٢) هل ارسل الصراف الى مامور القسم في يوم ٢٥ من الشهر كشف الاموال المتأخرة (فصل اول بند ٢٥) — يفاد عما اذا كان يوجد امانات عند الصراف او ابرادات من مبيعات المصلح او من رسوم الحاكم واذا كانت قيمة هذه الابرادات تضاهي الوارد بالحفاظ المجرى من متعهدي المصلح ومن ماذولي الحاكم (فصل اول بند ٢٧ و ٢٩) — هل جاربه العمل بدفاتر الصراف باستقامة وهل اوراق الدفاتر منفصلة منها (فصل اول بند ٢٢) — هل لا يوجد عند الصراف الا بومية واحدة عن كل بلد على حسب التعليمات (فصل اول بند ٢٦) — هل الشطب من اليومية الى المجرية تتم لغاية يوم اجراء التفتيش (فصل اول بند ٢٨) — يفاد عما اذا كان نقل تكاليف الاطيان واردا بالمكلفة وهل حاصل تاخير في ثوربدها وهل توارج النقل توافق توارج الاوامر الواردة من المديرية (فصل اول بند ٥٦) — يتوضح عن حالة اوراق الصراف وهل التخريرات والاوامر مقيمة بالضبط (فصل اول بند ٦٢ و ٦٤) — هل جرى توزيع كافة الاوراد على الممولين او بقي البعض منها عند الصراف (فصل اول بند ٦٩ و ٧٠) — يتوضح عن تاريخ اخر دفعة تقود وردت الى المديرية (فصل اول بند ٧٤) — يتوضح عما اذا كان موثرا في اليومية ما يفيد ان مضاهاة هذا الدفتر بحفاظ الدفيعات جارية باوقاتها (فصل اول بند ٧٧) كم هي الاوراد التي صارت مراجعتها هل وارد بها تسيط المبالغ المطلوبة من الممولين وهل الوارد بها موافق من كل نوع للوارد بحساباتهم بالمجرية (فصل رابع بند ١١) يتوضح عن اليومين اللذين صارت مراجعتها نظير جاشي بعملية الصراف وما اذا كانت المبالغ الواردة بالمجرية مطابقة للوارد باليومية (فصل رابع بند ١٢) هل حرر الصراف وقدم الى المديرية المفاصة السنوية في التاريخ المقرر لذلك (فصل اول بند ٧٨) (اجوبة المفتشين) .....

(ملحوظات عمومية)

يتوضح عما اذا كان ظهر من مراجعة حسابات الصراف بعض مخالفات وكيفيتها وجسامتها والاجراءات التي اخذت لمداركتها  
صراف — { صورة ما نشر من المالية للجهات بتاريخ ١٥ ر سنة ٩٨ (١٧ مارت سنة ٨١)  
فوسيون تفتيش قبلي ارسل لنظارة المالية افادة رقمية ٦ مارت الجاري

الصراف فيشعر في الحال نظارة المالية عن ذلك وفي الوقت ذاته يجب على المديرية تعيين مامور خصوصي مباشر بعمل تحقيق صارم على اعمال ذلك الصراف

(توقيف الصراف عن وظائفهم)

(١٦) ان الصراف الذي يكون ثبت اختلاسه او ارتكابه بوقف عن وظيفته وترفع قضيته امام المجلس المختص به رؤية ذلك وتقدم مدة التوقيف لغاية صدور الحكم من المجلس عن عملية الصراف ولا يعتبر التوقيف قطعا الا اذا كان الحكم الصادر بناء على تقرير المامور الخصوصي مثبت الاجراءات التي حصلت في حق الصراف الذي وجدت عملته غير مستقيمة وهذا بخلاف النقص الذي يترتب عليه (١٧) في مدة توقيف الصراف تعين المديرية من تعتمد عليه بالاتفاق مع منايخ البلد لاجراء عملية التخصيلات بالبلد واذا صار رفت الصراف قطعا من وظيفته فعلى المديرية ان تعين بدلا عنه (فصل اول بند ٨) (١٨) اما البلد التي تحقق استقامة عملية صرافها فعلى المفتشين ان يوضحوا في بومية هذا الصراف ما يدل على ذلك

(النظر في تشكيات الممولين)

(١٩) يجب على المفتشين ان لا يتعمدوا الممولين من مقابلتهم ليعرضوا لهم عن الاضرار اللاحقة بهم من الصراف من حيثية الاموال المطلوبة منهم ولا يسوغ ان يتخذ تقرير الممولين بحضور المشايخ والعهد ولا بحضور صراف البلد

(تقرير المفتش)

(٢٠) بعد اجراء تفتيش حسابات كل بلد يقدم المفتشون الى نظارة المالية (ادارة عموم الحسابات) تقريراً مختصراً على حسب الاستنارة المسطرة ادناه ويوضحون عن كل من المسائل الواردة به ويبدون ملحوظاتهم عن كل ما تراءى لهم بعملية الصراف الذي جرت مراجعة حساباته وعن لياقته لانتم الاعمال المحولة لعهدته وهذه التقارير يصير قيدها بدفتر قيد الصادر الذي يكون مع كل مفتش حين مروره

مركز

تقرير عن التفتيش الذي صار اجراؤه في ناحية

بمعرفة (يتوضح الاسم والوظيفة) بتاريخ سنة ١٨٨

حسبة النقدية عهدت الصراف لغاية يوم سنة ١٨٨

اسباب الفرق	فرق		عن النقدية		عن النقدية	
	عجز	زيادة	اللازم وجودها على حسب بومية الصراف	الموجودة بمجزئة	الموجودة بمجزئة	الفرق
	ص	ص	قرش	باره	قرش	باره

(استئلة)

هل يمتلك الصراف عقارا في الناحية الحال لعهدته تحصيل

حصول التفسير من اي مديرية في استيفاء الاوراد وفيد التسيديات بارقاتها او في تحصيل التسييط وتاخيرها عن مواعيدها يكون حكام تلك المديرية وسائر موظفيها تحت المسؤولية والمحاكمة الشديدة لكونه لزيادة التسييط والانتباه لما ذكر انقضت اعادة النشر لباقي المديريات في تاريخه بالتعريض على مرافية اجمال الصراف في كل وقت عند مرور حكام على البلاد او حضرات المديرين والوكلاء وما موري التحصيلات واجرا التفتيش على جميع دفاترهم واوراد الاهالي كما انه عند توجه الصراف للمديرية لتوريد التذرية يجري تفتيش عمليات خمسة صراف او ستة بالاقبل في كل دفعة بعرفة كتاب ورش الحسابات وباشكائب كل مديرية بحضور حضرة مديرها او الوكيل او مامور التحصيلات حتى انه هذه الحالة يمكنهم معرفة قيام ماموري المراكز وانظار الانعام بالتفتيش على الصراف من عدمه واجرا الامور في حق من يظهر تقصيره حسب ما سبق تحريرها بالتاريخ المتقدم ذكره وهذا الاجراء متفصلا في القيام بهذا الامر وعدم التفاضي عنه بالتطبيق للتعليمات والرسومات المنبئة كاهو واجب

**صراف -** { صورة ما تجر من نظارة المالية للمديرية (اسيوط في ٩ رجب سنة ٩٨ و ٦ يونيه سنة ٨١ نمرة ٢٥٥ ونشر للمديرية عموما ما عدا مديرية اسيوط والقيوم وللنظار المحورية في ١٢ رجب سنة ٩٨ و ٩ يونيه سنة ٨١ بخصوص اضافة خدمة الصراف على عوائد زراعة الدخان والتبناك

قد توضح في افادة المديرية رقم ٣ رجب سنة ٩٨ و ٣١ مايو سنة ٨١ نمرة ١٤١ انه جاري تسوية عوائد الاراضي المزروعة دخانا وتبناكا في سنة ٨١ بتفتيش المدون بالديكرينات الصادرة وانه ليس معلوما بالمديرية ان كان يجري اضافة خدمة صراف على قيمة العوائد المذكورة باعتبار الزبال مديدي ونصف حسب الجاري في الاضافة على الاموال والعشور والافلام المنقر عليها خدمة ام كيف ومرغوب صدور الامر بما يوافق وحيث ان القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ١٧ محرم سنة ٩٨ الموافق ١٩ ديسمبر سنة ٨٠ نمرة ١٦٨ ونشور للجهات في ٢٦ محرم سنة ٩٨ وبالجملة المديرية ادارة مساعدتك بمحكيمايه باحساب خدمة الصراف على كل ما يرد بدفاترهم سواء كان تحصيله بمعرفتهم او توريده مباشرة للمالكة لرصدنق الدين بما في ذلك عوائد البيوت والدخان والاراضي التي تروى من ترعة ابراهيمية ونحو ذلك ما عدا ايرادات المصلح ورسوم الحاكم التي لم ترد دفاتر الصراف ومن الانقضاء اتباع الاجرا بموجبه في اضافة الخدمة على عوائد الدخان والتبناك بواقع مديدي ونصف كباقي افلام الاموال المقررة فلم تحريره للاجرا - المشرح اعلام صورة ما تحرر لمديرية اسيوط رقم ٩ رجب سنة ٩٨ و ٦ يونيه سنة ٨١ نمرة ٢٥٥ عن اضافة خدمة الصراف على عوائد زراعة الدخان والتبناك فلاجل مراعاة الاجرا بموجبه قد نشر للجهات وهذا بما ذكر

**صراف -** { منشور من نظارة المالية للمديرية عموما (ولمحافظة رشيد في ١٤ رمضان سنة ٩٨

(٩ اغسطس سنة ١٨٨١)

(بخصوص التاكيدات اللازمة على صراف النواحي لوضع امضائهم امام تقيطة كل دفعة باوراد الممولين) - قد علم من التفارير المتقدمة من موسيو ديمرجيان مندوب تفتيش العيوم ان بعض صراف نواحي يضعوا امضائهم على اوراد الممولين امام تقيطة كل دفعة حاله كون المادة الخامسة عشر من التعليمات المتعلقة على الثانية عشر مادة الصادرة للمديرية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ٨١ (٢٢ صفر سنة ٩٨) بقضي بملزومية الصراف بوضع امضائهم امام تقيطة كل دفعة بالاوراد ولذلك لم ينهم الموجب لعدم الاجرا ومع كثرة التاكيدات على المديرية بدوام افتقاد عملية الصراف بالتطبيق للامور فيرى عدم كمال الاعتناء في هذا الامر مع ان ذلك من ام ما

ومما انهاء مقدم من صراف نواحي مديرية بني سويف يشكون فيه من جعلهم تحت سلطة مشايخ البلاد في الغزل والتسييط نظرا لما هو متروك على ذلك من تجاري المشايخ على رفع من لا يوافقهم من الصراف على اغراضهم الذاتية وقد اوضح التوسيون ما علم منه تعود المديرية على استبدال صراف البلاد بمجود العرض من المشايخ بدم الرغبة في من لا يريدون بناوه بدون بحث ولا تحقيق ورام النظر في ذلك وحيث ان الاعتماد في الغزل والتسييط على رغبة المشايخ يجعل الصراف تحت تسلطهم وربما يجبرهم على الخضوع لم في تنفيذ غاياتهم الشخصية غلصا من مضرة قطع للماش وهذا لا يوافق الصلحة ولا يطابق حكم القانون على ان الصراف المذكورين في نفس الامر من العمال المكلفين بتجارية خدمة مديرية وكما انهم في اعالم تحت احكام اللوائح والقوانين يكون من العدالة جعلهم تحت احكامها في سالة الغزل والتسييط فلماذا استصوب انه لدى العرض من الات فصاعدا من مشايخ او اهالي اي بلد في حق صرافها يصير تحقيق ما يحصل الادعاء به عليه ولا يرفرت الا اذا ظهر ما يوجب رفته وكذلك لا يجري نقل اي صراف من بلد لآخر الا اذا كانت لداعي يستلزم النقل او لنادية تنقضيها الصلحة وقد نشر للمديرية بذلك في تاريخه ولزم تحرير هذا لمعادنكم للصورية والعمل بتنفيذه

**صراف -** { صورة ما نشر من نظارة المالية للمديرية (عموما ما عدا مديرية الشرقية والبحيرة في ٢٢ جمادى الاولى سنة ٩٨ و ٢١ ابريل سنة ٨٨١ بخصوص الالتفات من حكام المديرية وكما انها لتفتيش عملية الصراف واجرا لازم في حق من يظهر تقصيره

انه مع سبق التفتيش للمديرية في ٢٧ صفر سنة ٩٧ يلزم اجرا تفتيش عملية صراف البلاد بعرفة حكام وحضرات المديرين والوكلاء وما موري التحصيلات حال المرور وباشكائب المديرية ورسا الحسابات والكتابة كل منهم بحسب درجته حتى انه يعلم الصراف توجهه من يد الالتفات لتفتيش عليهم وتجاوزا من يحصل عنده ادنى مخالفة او ادنى تداخل في متروحاته ليعتبر غيره ويحصل عندها جميع رعية وارتداد حتى حسن انتظام عملياتهم ومنع تداخلهم في الحقوق والامن على حفظها فضلا عن المنصوص بالتعليمات المعمومة اخيرا في ٢٠ يناير سنة ٨١ المتعلقة على الثانية عشر بندا بتفصيلات الاجرات المتضمنة حصولا فكان المأمول ان يكون لذلك تاثير كفي في الفعل ودوام الالتفات من المديرية لسير اعمال الصراف بغاية الدقة وعدم التهاون حتى ياتي المحصول على الغاية المتصورة لكن ما تقدم من موسيو يهبر المنش الذي كان تعين من طرف حضرات مفتشي العيوم في مديرية الشرقية والبحيرة علم عدم انتظام السير في بعض اشياء من الاعمال ما في الاولى لدى مراجعة بعض اوراد الممولين في خمس نواحي من مديرية الشرقية قد ظهر ان نمرة الاوراد مكتوبة بالتمل الرصاص ونمرة الحجرية غير مكتوبة في اغلب الاوراد والصراف غير موقع امضا على جميع الاوراد وكذا عدد القدن ليس موضحا في بعض اوراد والثانية وهي مديرية البحيرة برجاجة بعض الاوراد في سبع عشرة بلدة منها فوجد ان بعضها لم يكن واردا بها التسييط الشهيرة ولا تبينوع المطلوب ولا مقدار فدن الاطيان والبعض ليس موضوعا به نمرة الحجرية والبعض واضع النمرة بالتمل الرصاص ولا موضوع عليها اسماء الصراف بكل دفعة كما وان صراف ناحية كرم حمادة واضع في احد الاوراد بالرغم الهندي دفعة مقدارها ٩٧ قرش ونصف ومنتظ بالمرئي على مبلغ ٧٧ قرش و ٦ باره فولو انه تحرر للمديرين المذكورين بما انتفى عن ذلك من لزوم الالتفات لسير اعمال الصراف تطايضا للتعليمات ودوام التفتيش عليهم وهذا فضلا عن المنشور الصادر اخيرا للمديرية عموما في ١٢ جمادى الاولى سنة ٩٨ و ١١ ابريل سنة ٨١ بالبحث على تنفيذ احكام الامر السابق صدرها عن اوراد الاهالي وسائر المزارعين ونحوها يجري في تحصيل التسييط المتعلقة على التسيديات الكلية باعطاء الاوراد للزرعين في اوائل كل سنة موضوعا فيها اصول المطلوب من كل مول مع قيد التسيديات فيا ورا د ارباها اول باول ومن متفصلا ايضا تحصيل التسييط في مواعيد بدون تاخير تحصيل المطلوب من اي شخص كان في شهر لشهر اخر والمبادرة باقتناء الاجراء التي صارت عن ذلك حيث الحكومة ستعين مخصصين لتفتيش على الاجراء المتعلقة بهذين التريعين حتى انه اذا ظهر من هذا التفتيش

## ملحوظات

صراف — منشور من نظارة المالية في اول يناير سنة ١٨٨٣

قد ثبتت للمالية ان بعض الصرافين يتأخرون في تسليم الاوراد الى المولين فلما بان له لا ينبغي تسليمها الا عند تادية اول قسط من الاورال ولما كان هذا التأويل غائلا لمنطوق المادة ٦٨ من الفصل الاول من منشور نمرة ٩ المؤرخ في ٤ ابريل سنة ٨٢ حيث يقول — ( ومن بعد تحرير الاوراد يسلمها الصراف بدون تأخير الى المولين او المستاجرين او الى من يتسلمها حتى يعرفوا حقيقة الاورال المطلوبة منهم الى الخزينة ومواعيد تسديدها الى الصراف ) وبناء عليه اقضى بحذف هذا المنشور ليجري التنبيه على كافة صراف البلاد ان يسلموا الاوراد لاربابها حالا بعد اخذهم كثرة الاورال من المديرية وان من يخالف هذه التعليمات يعاقب بالشد العقاب

صراف منشور من نظارة المالية في ١٤ يناير سنة ١٨٨٣

ان الخدمة المقررة للصراف هي واحدة بالمالية على جميع التخصلات المقيمة بذفاتهم سواء كانت على المبالغ المتحصلة بمعرفتهم او على المبالغ المسددة مباشرة للمالية او الى صندوق الدين وحيث ان هذه الخدمة اعطيت لهم في مقابلة عملية التخصيلات وعملية الحسابات كما انه مراعاة لحالة الصراف الموجودين في البلاد التي اطيانها تخص مصلحة الاملاك من جهة ان معظم ايراد هؤلاء الصراف هو من خدمة الاموال المطلوبة من المصلحة المذكورة فنظارة المالية كانت قررت بانه يربط للصراف المذكورين خدمة كاملة تحتسب على جميع الاموال المطلوبة من مصلحة الاملاك حتى على التي لا يمكن تسديدها وتصرف لهم بعد تقبيل حسابات السنة اي في شهر مايو من السنة التالية غير انه قد ورد للمالية حملة تشيكات من صراف البلاد الكائنة بها اطيان الدائنة السنة بانهم لم يستولوا الى الان على الخدمة المستحقة لهم عن الاموال المطلوبة من الدائنة وان قيمة خدمتهم عن تسديدات المزارعين لا تكفيهم فلذلك قد استصوبت المالية ان ما قد سبق تقريره في حق صراف البلاد الكائنة بها مصلحة الاملاك يجري ايضا في حق صراف البلاد الكائنة بها اطيان الدائنة السنة وتصرف هؤلاء خدمتهم بالكامل عن جميع الاموال المطلوبة من الدائنة وليس فقط عن التي تسدد منها غير انه تراءى لها بانه لا يكون من الصواب تأخير صرف الخدمة لغاية تقبيل حسابات السنة اذ انه يتعسر على الصراف سد احتياجتهم في كل السنة بواسطة الماهية وقدرها جنيه واحد المرتبة لم شهر كما وانتظار تسوية حسابات السنة لاجل ان يستولوا على الخدمة منهم ولذلك ولاجل انه من صالح الحكومة تأكيد حالة المأمورين المهود اليهم تحصيل الايرادات قد تقرر بالمالية ان الخدمة المستحقة للصراف عن الاموال المطلوبة من مصلحة الاملاك والدائنة السنة تصرف لهم شهريا وان يصير احتسابها على قيمة الاقساط المقررة بالدكرينو الصادر في شهر فبراير سنة ١٨٨٠ وبناء عليه فيلزم التنبيه على كتاب حسابات جهتهم بتحرير كشف في اخر كل شهر بقيمة الاقساط المطلوبة من مصلحة الاملاك والدائنة السنة وتأذنوا بصرف الخدمة للصراف محسوبة على قيمة تلك الاقساط ويجب على كتاب حسابات جهتهم ان يلاحظوا ان الخدمة التي تصرف للصراف عن مخصصاتهم في الشهر لا تكون من ضمنها الخدمة المستحقة على التسديدات التي

يلزم مراعاته فانقضت اعادة النشر للجهات تذكارا وتأكيدا بدوام انقضاء اعمال صراف البلاد حسبما سبق بذلك الاوامر والتعليمات انها اذا كانت خاتمة المحفوظات المرسومة بالاوراد لم تسع لتغطية بعض المبالغ ووضع امضاء الصراف فلا بأس من استيفاء النقطة ووضع الامضاء سواء كان بسطر او اثنين او اكثر والامانات التي تكون امامها تبقى على بياض وبالحيلة هذا لحضرتكم للاجراء بمقتضا

صراف — منشور نمرة ١٧ صادر من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بخصوص كيفية توريد

النقد من طرف صراف البلاد الى خزن المديرية انه من ابتداء اول يناير سنة ٨٣ يقتضي على صراف البلاد ان يرفعوا النقدية التي يجري توريدها من طرفهم بمحافظة مطبوعة و يلزم على الصراف المتوطنين بعملية تحصيل بلاد متعددة ان يجريوا حافظة مخصوصة عن كل بلد ويكون تحريرها بنفس البلد قبل التوجه للمديرية لتوريد النقدية و يتوضح بذلك المحفوظ اسم الصراف واسم البلد المتقضي الخصم لها وبيان اصناف العملة المشتملة عليها الدفعية مع بيان اقلام الايرادات المتحصلة منها وان الامانات الموجودة بطرف الصراف يلزم توريدها ايضا بالمحفوظ المذكورة المتقضي ختمها من الصراف بعد تقبيل القيمة كتابة ما عدا الامانات الواردة اليهم من متعهدي المصلح و ورق النبعة والمحاكم فهذه لا يصير توريدها بالمحفوظ المذكورة بل تكون بمحافظ واعلام خبر خصوصية كالحجاري والاقلام المتقضي الخصم لها مندرجة ضمن ثلاثة ابواب الاول عن التخصل لغاية سنة ٧٩ التخص بالنصفية والثاني عن التخصل من السنة الجاري تقبيل حساباتها من اول يناير لغاية ٣٠ ابريل والثالث عن التخصل من السنة التجارية وتوضح هذه البيانات يكون من واقع اليومية اللازمة لتقديمها من الصراف مع المحافظة سوية اقلام ايرادات المديرية وعلى كاتب ورشة الاموال المقررة المنوط بمراجعة ذلك ان يضافي القيمة الواردة بالمحافظة على اصول اليومية ويؤشر على المحافظة وعلى قطع باقي النقدية بيومية الصراف بما يفيد صحة المراجعة ثم يحرر الاذن من مأمور التخصيلات الى الصراف بقبول المبلغ والى قلم حسابات المديرية باجرا الخصم ثم ان صراف المديرية يحرر الاضافة عليه على نفس المحافظة بحيث يكون تحرير المبلغ بالكتابة ويوضع عليها نمرة يومية الخزينة وبعد استلام النقدية يصير اعادة المحافظة لقلم حسابات المديرية لقيدها واعطاء علم المخبر للصراف على موجهها وهذا العلم يقتضي قطعه من المحافظة موضحا فيه اسم البلد الواردة منها النقدية واسم الصراف الذي اجري توريدها ومقدار المبلغ الوارد منقظا والخصم من مأمور التخصيلات بعلامة الباشكاتب او ريس الحسابات او ريس اليومية وينبغي على صراف البلاد ان يلاحظوا صيانة اعلام الخبر المذكورة والمحافظ بعضها ببعض بحسب التاريخ ولهذا سيرسل لطرفكم من مطبعة بولاق عدد من المحافظ لزوم سنة ٨٣ لاجل توزعها على الصراف باعتبار اربعين نسخة لكل بلد صرافينهم مع مراعاة كامل ما تقتضيه اجراءات توريد النقود بغاية الدقة — في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٣

نوردها مصححا الاملاك والدائنة السنية الى خزنتي المالية وصدوق الدين وقد نشر ذلك عموما وهذا لذلك الطرف — المعلومية والاجراء بموجب

**صراف —** منشور من نظارة المالية في ١٧ يناير سنة ٨٣

ان لائحة الصيارف المملنة للجهات منشور نمرة ٩ المورخ ٤ ابريل سنة ٨١ تنفي بان يكون تعيين وتنقلات ورفت صيارف البلاد بامر نظارة المالية بناء على طلب مدير الجهة — ومن منفي تلك اللائحة ايضا ان يصحب طلب التعيين بالشهادات الدالة على استقامة ولباقة الصراف المرغوب تعيينه — لكنه قد تلاحظ ان بعض المديرات لا تصحب طلب التعيين بالاوراق اللازمة المؤيدة له ولا تحريها بالكيفية المنصوص عنها باللائحة فلجل ذلك ولكي يكون الاجراء على نسق واحد قد تقرر بان يحمر طلب التعيين على الاستارة المطبوعة المرسل لكم منها الان نسخة وبعد ان يوشر عليه بالاشكاك يحن من المدير او مامور التحصيلات ويلزم الملاحظة بان طلب التعيين يكون متضمنا جميع الاستعلامات اللازمة — وفي حالة اجراء تنقلات صيارف او طلب تعيين صيارف سبقت لم المخدومة في الحكومة ينفي ان توضع الجهة في طلبها عن الوظائف السابقة التي اقام بها الصراف المرغوب تعيينه وعن قيمة المخدومة التي كان يستوليها — واذا طلبت الجهة تعيين صراف بدلا عن صراف منفي رفته فيلزم ان تصحب طلبها بتقرير مؤيد له — والتصرح من المالية يكون على استارة مطبوعة فيلزم التنبيه على كتاب المحاسبات بان يحفظوا بكل اعتناء اوامر المالية المختصة بتعيين الصيارف وان يرتبوا بحسب ثوابيها ضمن ملف مخصوص مع رقية الصراف والضمانة المأخوذة عليه اللتين تعينها لكم نظارة المالية — هذا واستملت نظر سعادتك الى نصوص اللائحة المذكورة المحكوم فيها بانه لا يجب ان يكون للصراف اطيان اوزراعة في البلد التي يعين فيها الا عمل سكته الشخصي ولحقاقه وان لا يجري تعيين صراف في نفس بلد

**صراف —** منشور من نظارة المالية في ٣١ مارت سنة ٨٣

سبق التمرير من نظارة المالية الى الجهات مرارا بان عدم صرف خدمة صيارف البلاد باوقاتها يرتب عليه عدة محذورات جسيمة ولكنها مع اصدارها الاوامر الصريحة والتعليقات المتواترة في هذا الشأن قد تبين لما من تقارير المفتشين ان بعض الجهات توخر غالبا صرف هذه الخدمة عدة شهور — وقد ادعت بعض المديرات ان ذلك التأخير غير ناجي بسبب بل من الصيارف لانهم في بعض الاشهر لا يستحق لم الاسباع جزئية فيفضلون اقامها بالمديرية لان يستحق لم غيرها فيضيفون الجميع مرة واحدة — ننبأ للاعذار التي يحجب بها عن تأخير صرف الخدمة قد تراه الغاء (البند ١٦ من الفصل الاول من المنشور الصادر في ٩ ابريل سنة ٨١) التاخي بان الماهية الشهرية المرتبة للصراف ونوردها جنيته واحد تصرف له مرة واحدة في كل ثلاثة شهور — ومن لان فصاعدا تدفع للصيارف ما يمانهم والمخدومة المستحق لم على التحصيلات شهريا في ميعاد واحد — وقد عدلت احكام المنشور نمرة ٩ المتعلقة بدفع خدمة الصيارف كما يأتي — لا يجب على الصيارف بعد الان ان يقدموا كشفا بطلب خدمتهم طاما في اليوم الاول من كل شهر تحرر المديرية نفسها على حسب جرائد الاموال كشوة تبين فيها اسماء الصيارف والصرافيات وقيمة البالغ التي جرى تحصيلها في بحر النهر مركزا او قسما قسما — وبما

ان خدمة الصيارف على تحصيل الاموال المطلوبة من فوسيون الاراضي البيرية ومن الدائرة السنية يجب صرفها بمنفي احكام المنشور نمرة ٢٤ الصادر في ١٤ يناير سنة ٨٨٣ بحسب الاقساط الشهرية المطلوبة من المصلحين المذكورين لاجنبى البالغ التي نوردها فينبغي على المديرات ان تستقر من اجبالي ما يورده الصيارف في الشهر قيمة البالغ التي اجرت نوردها الدائرة السنية وقوسيون الاراضي البيرية وتضيف على ذلك قيمة الاقساط الشهرية المرتبطة على هاتين المصلحتين طبقا لاحكام الذكر الصادر في شهر فبراير سنة ٨٠ — والباقي يكون قيمة المبلغ الذي يجب عليه للصيارف واحد في المائة على سبيل خدمة — ويجب على المديرية ان تصوب على خدمة الصراف جنيته واحدا قيمة الماهية الشهرية وتستقر من جملة ذلك الجزاءات المطلوبة منه وقيمة ثمن السند الورق النعقة — وبناء على ما تقدم لا يلزم ان يطلب الصيارف باعطاء سند على ورق نعقة بل يكفي بان يوقعوا على كشوة الخدمة — اما كشوة خدمة الصيارف التي تحرر عن كل مركز ارفس فيجب ان نوردها بكتب اجمالي يحمر عليه الاذن بحسب البالغ المنصرفة والاستقطاعات من اوقافها واذن الصرف الصادر الى صراف الخزينة ويضم لمعهد الصراف قيمة صافي البالغ الواجب صرفها — ويجب عليه ان يحفظ الكشف المذكور الى اخر الشهر فيصرف للصيارف قيمة المطلوب لم عند حضورهم الى المديرية لتوريد اول دفعة من محصلات الشهر وبهذه الطريقة بصرف جميع صيارف المديرية قيمة خدمتهم في بحر النهر التالي للشهر الذي جرى فيه الفصل الا اذا عرض ظروف غير اعتيادية في اخر يوم من كل شهر يورد صراف الخزينة في خانة المرجع من السابق صرفه صافي البالغ المستحق للصيارف الذين لم يحضروا في بحر النهر لتبص خدمتهم — وقيمة هذه البالغ نوردها في الكشف اجمالي وبناء على الاضافة التي يحمرها الصراف تضاف على عهده وتورد في خصوم حاصل المرجع من السابق صرفه قبل تنفيل حسابات الشهر ثم ترسل هذه الكشوة الى قلم حسابات المديرية وهو يرسلها الى نظارة المالية مع كشف المجموع الشهري والمستندات — ويحمر كشف خصوص بيان المرجع للخزينة من السابق صرفه نظير المخدومة التي تصرف لاصحابها ويوضح بهذا الكشف اسم المركز والقسمة والصراف وقيمة صافي البالغ المستحق له وسبب عدم الصرف ويترك فيه خانة على ياض تحرر فيها البالية ما يلزم — وهذا الكشف يرسل الى ادارة عموم الحسابات في اليوم الثاني من الشهر قبل ارسال الحسابات الشهرية فبحري مراجعته بالدقة في البالية ويجب ان تنهي على صراف خزينة المديرية والعمال التابعين لكم ان اذا ظهر لالة ان عدم صرف خدمة الصيارف حصل بسببهم بصير اتخاذ الاجراءات الشديدة في حقهم — وبما ان هذه الاحكام تقسم المالية حصول الصيارف على الخدمة المستحق لم فلا لزوم لان يوشر على يومانهم باستيلائهم على خدمتهم وبكفي التسديد بالجراند الواردة بها اسماهم عن الماهية والخدمة — وبناء عليه ينفي الباشرة بصرف خدمة الصيارف المتأخرة لغاية ٣١ مارت سنة ٨٣ وان يرسل المالية في اخر ابريل كشف بخط اليد موضحا فيه اسماء الصيارف المتأخرة لم خدمة عن محصلات لغاية ٣١ مارت سنة ٨٣ — اما الكشوة المطبوعة المرسله لكم لان فيجب استمالتها في خصوص المنصرف من الخدمة المستحقه عن البالغ التي يوردها الصيارف من اول ابريل سنة ٨٣ — اما الخدمة المستحقه عن البالغ التي وردوها قبل هذا التاريخ فيلزم صدور الامر بصرفها حسبما كان جاريا في السابق بدون نوردها في الكشوة المطبوعة

**صراف منشور من نظارة المالية في ١٥ نوفمبر سنة ٨٣**

بالمنشور السابق صدوره من المالية بتعديل المادة الثالثة من لائحة الصيارف مصرح الى الصيارف المواطنين عائلاتهم بتواحي غير تواجي صرافياتهم بالتوجه لزياة عائلاتهم بموجب اذن من عمد البلاد لكن بالنسبة لما تراه الان من ان التصريح لم من العمد نشاء منه تعدي المذكورين بالحدود المقررة بالمنشور بادي الذكر بواسطة تكرار تعيهم حتى ترتب على ذلك عطل الاشغال والتفصيلات قد تقرر الان الغاء المنشور المحكي عنه بالكلية وانه



## ملحوظات

ان تتخذها قبل العرض عن المالية طبقاً للوائح والمشتورات — واما فيما يختص بالتشيكات والتداعيات التي تقدم للمديرية ضد البعض من الصيارف فعليكم ان تنبهوا على المأمورين الذين تحت ادارتكم ان يبلغوا المشايخ ان تشيكياتهم سينظر فيها بكل دقة وتامل لكن اذا ظهر من التحقيق براءة ساحة المدعي عليهم مما اتهموا به فتكون المسئولية على المدعين اما اذا ظهر التحقيق ان التشكي الواقع في حق الصراف له صحة ومثبت فيرسل طلب الرفت للمالية مرافقاً بالتشكي المقدم من المطاعنين والتقرير الذي يقدم من مأمور التحقيق والاجابة التي يعطيها الصراف بخطه اجابة على مذكرة التحقيق — اما مدة مكث الصراف في نفس البلد المعين فيها فقد قرر ان تكون خمس سنين فقط وقد كان اعلان بان الصيارف الموجودين من قبل صدور منشور نمرة ٩ تحسب لهم هذه المدة من ابتداء سنة ٨١ فيقتضي ان تلاحظوا هذه التعليمات وترفضوا كل طلبات النقل سوا كانت مقدمة من نفس الصيارف او المشايخ والاهالي هذا ما لم يترأ لكم ان طلب النقل ضروري تنفيذه لانتظام سير العمل وانه غير مبني على مصالح شخصية — ويقتضي ان ترسلوا نسخة من هذا المنشور لكل من مأموري المراكز التابعة للمديرية وان تأمروهم بان يبلغوا ما يتضمن الى المشايخ ويعرفوهم ان تدخلهم في مسائل الصيارف لا يكون الا في الالوجه الآتية (اولاً) مسئوليتهم بالمحافظة والخفر على الاموال الاميرية من ابتداء تحصيلها من المولين لغاية توريدها لخزينة المديرية (ثانياً) مضاهاة المكلفات الجديدة على المكلفات القديمة والمراجعة اليومية على النقود الموجودة بعهد الصراف والختم على المكلفة وامام اجمالي التحصلات باليومية (ثالثاً) اجابة مأموري المراكز عند ما يدعونهم لتمويل الاهالي في تخصيص الاموال المقررة بموجب الجداول السنوية (اي تقدير الويركو والاغنام وعوائد الاملاك) (رابعاً) جمع المولين في حضور ماذون الناحية في وقت حلول الميعاد المقرر في اللوائح لاستماع تلاوة المقاصدة حتى يقبلوا معارضة المولين اذا رأى هؤلاء مخالفة بها للحقيقة (خامساً) للمشايخ ان يعرضوا للمديرية عما يحدث من الصيارف وعن تشيكيات

من الان فصاعدا يلزم على الصيارف ان يقيموا على الدوام في اشهر بلد من صيرافيتهم ولا يسوغ لهم تركها الا عند ما تستدعي لذلك اشغال المصلحة وفي كل مرة يرغبون زيارة عائلاتهم او قضاء اشغال خصوصية يجب عليهم ان يقدموا بذلك الى المديرية طلباً موضحاً به السبب الموجب لانقطاعهم ويجرون فيه بدقتر تحريراتهم ولا يحكمهم التغيب من الصرافية الا من بعد الحصول كتابة على تصريح موقع عليه من المدير او من مأمور المالية ومفيد بدفاترهم والمدير او مأمور المالية ان يقرر عدد ايام الاجازة التي يترأ له امكانية التصريح بها مع مراعاة اشغال المصلحة وبصير اخطار مأموري الاقسام او المراكز كتابة عن الاجازات المذكورة لكي يتسرم ان يبلغوا المديرية عند حصول تغيب الصيارف من عملهم وكل صراف ينقطع عن وظيفته بدون هذا التصريح يخضع منه في اول مرة استغنائاً بومين من الماهية والخدمة فضلاً عما يستوجب من ازدياد الاجزاء في حالة تكرار انقطاعه

صراف — { منشور من نظارة المالية في ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٤ }

قد تبين انه في غالب الاحيان تكون طلبات البعض من المديرية لرفت الصيارف مبنية على تطلب المشايخ والعمد لذلك على انه يجب ملاحظة ان الطلبات من هذا النوع لا بد ان تكون مبنية على امور تثبت سوء ادارة الصيارف المطلوب رفتهم لا على تطلب المشايخ او مجرد تشيكياتهم التي ينشأ اغلبها عن اغراض ومقاصد ذاتية او مصالح شخصية قد لا يصادف معظمها مناسبا لمصلحة الحكومة فعليه وبناء على ما لوحظ من المضار الناتجة من توسط المشايخ في مثل هذه المواد قد كان نشر من نظارة المالية للجهات بتاريخ ١١ اغسطس سنة ٨١ بما مفاده ان رفت او تعيين الصيارف بناء على طلب المشايخ فقط مما يجعل صيارف البلاد تحت سلطنتهم المطلقة بحيث انهم يجبروا على المحافظة على معاشهم على طاعة المشايخ ومراعاة مصالحهم الشخصية — ومن منطوق هذا المنشور ايضاً ان الصيارف المذكورين ما خرجوا عن كونهم من مستخدمي الحكومة ورفتهم او تعيينهم مما يجب معاملتهم فيه بمقتضى اللوائح العمومية الضامنة لمستخدمي الحكومة وظايفهم فبناء على هذه التعليمات صار الحق في طلب تعيين الصيارف للمديرية فقط لا للمشايخ الذين فضلاً عن ذلك لا يكون لهم صفة التوسط في ابقاء الصيارف الذين قضت المصلحة برفتهم — هذا وطلبات الخدمة التي تقدم من الراغبين الاستخدام بصير تقديمها مباشرة للمديرية التي يجب عليها

الممولين في حقهم ايضاً لكن من المعلوم ان ما يدعى به على الصيارف يكون تحت مسئوليتهم وعلى المشايخ ان يعلنوا المديرية اولاً فاولاً عن تغيب الصيارف من محل خدمتهم بغير اذن — لا يحق للمشايخ المداخلة في اعمال الصيارف الا في هذه الالوجه الخمسة الموضحة بالمشور نمرة ٩ وبما صدر من التعليمات واللوائح وعليه فكل مداخلة منهم خارجة عما توضح تعتبر مخالفة وعلى المديرية ان ترفض مثل هذه الطلبات

صراف — ٥ منشور من نظارة المالية في ٢٢ ابريل سنة ٨٤ الحاقاً بالمشور المالية نمرة ٥٧ المؤرخ ٢٥ فبراير سنة ٨٤ مرسلة التعليمات المختصة بخلو طرف الصيارف — مدير عموم الحسابات يناط بالحكم في حسابات الصيارف وبناء عليه يكون له الحق في اعطاء خلو الطرف للصيارف وضمائمهم — حيث ان مسئولية مراجعة حسابات الصيارف عائدة على المديرية فبعد وقوفها على مطابقة مقاصد الصراف لدفاتره ودفاترها وتحققها من عدم تقديم شكوى عن تلك المقاصد في ميعاد الشهرين المحدد بالمشورات وذلك بواسطة اتخاذها كافة الطرق اللازمة للوقوف على معرفة ذلك تقدم المديرية شهادتها وهذه الشهادة تكون اساساً يبنى عليه القرار الذي يصدر من مدير عموم الحسابات لاجل خلو طرف الصراف وضمائنه — وفضلاً عن القرار الصادر من مدير عموم الحسابات بالحكم في حسابات الصراف وتسليم خلو الطرف له فانه مع ذلك يسوغ لمدير عموم الحسابات اعادة مراجعة الحساب سواء كان بناء على طلب ارباب الاموال هذا اذا كان الطلب على اساس مستند الى اوراق مؤيدة له او من بادي رأيه اذا ظهر له وجود غلط بعد ذلك — واذا وجد في هاتين الخالتين ان العملية او المقاصد ليست على صحة فالمسئولية تعود على المشايخ وعلى نائب القاضي وعمال المديرية بحسب الحدود المربوطة لكل منهم باللوائح الجاري العمل بها لاسيما بالمشورات نمرة ٣٣ و٥٢ و٥٧ — التحقيق يصير بمعرفة مندوب من ادارة عموم الحسابات — بعد ايام قلائل ترسل للمدريات دفاتر قسائم خلو الطرف وهذه الدفاتر تشمل على اوراق منقسمة الى

قسمين القسم الاول شهادة المديرية الدالة على حصول دقة مراجعة المقاصد والثاني قرار مدير عموم الحسابات — خلو الطرف تبين فيه قيمة المتأخرات والفوائض لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٨٣ التي اجري ترحيلها الصراف بدفاتر سنة ٨٤ — ويلزم توضيح هذه البيانات من المديرية في المحلات التي على يياض المعدة لذلك سواء كان في شهادتها او في قرار مدير عموم الحسابات وكذلك يجب ان تبين اسماء الضمان في خلو طرف الصيارف وبالاجمال تملئ بنفسها كافة البيانات الخاصة بشهادتها وبالقرار بحيث ان العمل يرد جهازاً مستوفي لجناب مدير عموم الحسابات — هذا ومن الضروري حصول الاعتناء لمنع حصول المخالفات التي وقعت في السنة الماضية في اعطاء خلو الطرف وتسامحت المالية فيها بالنسبة لتجدد العمل — انه من باب تجنب اسباب الغلط يلزم اتباع قاعدة وهي ان خلو الطرف لا يعطى الا للصراف الذي يقدم المقاصد موقعا عليها منه — اذا كان في ظرف السنة يصير نقل احد الصيارف او ابداله بآخر فيغلى من المسئولية عند تسليمه حساباته وتأنيدها والمسئول هو الخلف بملاحظة المديرية بحيث ان الصراف الذي يقدم المقاصد بامضائه هو الذي يعطى له خلو الطرف — اذا توفي الصراف بعد تسليم مقاصدته وعمل حسابه وظهور خلو طرفه يعطى خلو الطرف لورثائه الشرعيين وضمائنه الذين صاروا مسئولين عنها — يصير وضع نمرة متسلسلة على كافة شهادات خلو الطرف وكل شهادة يتوضح فيها تاريخ مراجعة المقاصد وهذا التاريخ يلزم ان يطابق تاريخ اوراق مراجعة المقاصدات السابق ارسالها لادارة عموم الحسابات — مضاهاة المبالغ الواردة بالشهادات على المبالغ المقيدة بكشوفات المراجعة يعزى اجراؤها بمعرفة ادارة سكرتارية الحسابات وتفقيش الصيارف التي يلزمها ايضاً ان تتحقق ان امضاء العامل الموضوعة على الشهادة مضاهية للامضاء الموضوعة على اوراق المراجعة — مباشرة العمل في الدفاتر تكون في ٢٥ ابريل عن مدريات الوجه القبلي وفي ٢٥ مايو عن مدريات الوجه البحري وقد اعطي لكل منها ميعاد

ملحوظات

عشرة ايام لاجل اتمام هذا العمل — ثم يصير ارسال هذه الدفاتر لجناب مدير عموم الحسابات وجنابه يجري اعادتها اليها مشتمولة بامضاءه وحال وصولها للمدريات يلزمها ان تسلم خلو الطرف للصارف مقابلة اخذ وصل منهم على ورقة الشهادة — حيث ان الصيارف يحضرون للمديرية في ظرف الخمسة عشر يوما لاجل توريد نقودهم فيلزم المديرية ان تسلم خلو الطرف لكافة الصيارف بعدمضي خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الدفاتر اليها مشتمولة بامضاء مدير عموم الحسابات ويلزم المديرية ان تفصل قرار مدير العموم من الشهادة والشهادة تبقى بالدفاتر موقعا اسفله من الصراف — عند اعادة اوراق الشهادات الى ادارة عموم الحسابات ترفقها المديرية بافادة يوضح بها عدد الخلو طرف المحررة بمعرفتها وعدد صيارف المديرية والفرق يكون عن الصيارف المرفوتين باسباب الاختلاسات الظاهرة من مراجعة عملياتهم فقط ويبين ايضا بالافادة المذكورة اسماء هؤلاء الصيارف المرفوتين وصيرافياتهم — يلزم المديرية لاجل الحصول على كشف اجمالي عن حسابات الصيارف بحسب ما يظهر من مقاصداتهم ان ترسل للمالية عند اتمام مراجعة المقاصدات المذكورة وقبل تحرير شهاداتها بالمطابقة كشفين نمرة ٢٩ ونمرة ٣٠ تدرج بهما بوجه الاجمال حساب نواحي المديرية عند تقيل عملية السنة انما في هذه السنة ومن باب الاستثناء تعطي المديرية للمالية نفس الايضاحات عن سنة ١٨٨٢ — كشف نمرة ٢٩ يبين فيه عن السنتين اسماء النواحي وقيمة المتأخر والقوائض بالقرش والبارة وعدد ارباب الاموال المتأخرين والمسددين مقدما — كشف نمرة ٣٠ يورد فيه بنوع اجمالي حسبة المراكز والاقسام ويبين فيه ايضا الايضاحات الواردة بكشف نمرة ٢٩ وعدد اجمالي نواحي كل قسم او مركز ويجب على المديرية اتمام تحرير هذا الكشف في ظرف العشرة ايام التي تلي تاريخ وصول الكشف للمدريات على بياض : يلزم استلفات حضرات المديرين الى وجوب دقة العمل بهذه التعليمات والاعتماد على غيرتهم في اتمام العمل المختص بخلو طرف الصيارف وارساله لادارة عموم الحسابات في المواعيد المحددة بهذا المنشور

صراف — ٠ امر عال صادر في ٢١ ابريل سنة ٨٥ بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا بموافقة راسية مجلس النظار بعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ للحكومة حق الامتياز والقدم على غيرهما في استحصاها من اموال الصيارف المنقولة والثابتة على ما يكون مستحقا اليها بطرفهم بسبب افعال وظائفهم (م) ٢ يجوز للحكومة ان تباشر تحصيل هذه المبالغ بالطرق الادارية طبقا لاحكام الامر العالي الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ المختص بالاموال والعشور ولها ان ثبات الحق في توقيع المحرز على العقار قبل توقيعه على المنقولات (م) ٣ لا يجوز مباشرة اجراءات التحصيل الا متى تعين مقدار الدين بمقتضى قرار وقتي بصدر من نظارة مالية حكومتنا ويستبدل هذا القرار فيما بعد بقرار نهائي (م) ٤ لا يجوز في أية حال توقيف اجراءات المحرز او البيع لمجرد حصول مناقضات في المبالغ المبينة في القرار ما لم يودع من المناقض مقدار تلك المبالغ امانة (م) ٥ احكام امرنا هذا في نافذة على ضمانات الصيارف ايضا

صراف — ٠ منشور صادر من نظارة المالية في ١٤ ايارب سنة ٨٥ للمدريات الوجه القبلي والوجه البحري عن تعليمات بشأن تحصيل المعجزات من الصيارف (ذكر يتو ٢١ ابريل سنة ٨٥) وهو

من مقتضى هذا الذكر يتوانه يجوز للحكومة ان تباشر تحصيل هذه المبالغ من موجودات الصيارف او ضمانهم المنقولة والثابتة طبقا لاحكام الامر العالي المؤرخ ٢٥ مارت سنة ٨٠ المختص بالمولين المتأخرين — وقد ذكر في المادة الثالثة من الامر العالي المؤرخ ٢١ ابريل سنة ٨٥ انه لا يجوز مباشرة اجراءات التحصيل الا متى تعين مقدار الدين بمقتضى قرار وقتي يصدر من نظارة المالية فلاجل الوصول الى الغاية المقصودة من الامر العالي المشار اليه اي لكي يمكن الحكومة ان تامن على مطلوبها بضمانة مادية يجب صدور القرار الوقتي باقرب وقت ممكن فيلزم والحالة هذه عند ما يتحقق وجود عجز طرف اية صراف اخطار نظارة المالية عن مقداره بدون تاخير وان كان مبلغ العجز جسيما فيكون الاخطار عنه بطريق التلغراف ثم من منتهى احكام الامر العالي المشار اليه انه يجب استبدال القرار الوقتي فيما بعد بقرار نهائي وحيث ان هذا القرار يجب اصداره من مقتضى ما يظهر من حساب عملية الصراف النهائي فيكون من اللازم عمل هذا الحساب في ميعاد شهر واحد على الاكثر — واما مراجعة حساب عملية الصراف فيلزم مباشرة اجرائها اما بمعرفة احد معاوفي المديرية واما بمعرفة مأمور المركز بمساعدة احد الكتاب واثنتين من صيارف البلاد المجاورة وما يظهر من المراجعة يجب تقديم نتيجة به لنظارة المالية حالا بحيث لا يتجاوز تقديمها ميعاد شهر واحد الذي تحدد لذلك اعتبارا من تاريخ ثبوت العجز يحين ارسال الحساب النهائي

صراف — ٠ منشور صادر من نظارة المالية في ١٦ ايارب سنة ٨٥ للمدريات الوجه القبلي والوجه البحري بشأن تنفلات الصيارف وهو

من مقتضى احكام المنشور الصادر بتاريخ ١٤ ابريل سنة ٨١

في هذه المسائل تخوض في تفاصيل لا طائل منها على اية يلزمها الملاحظة بان الشكيات ذات الصلة العمومية التي لا تعدد امرا معينا لا يمكن للحكومة الوقوف على صحتها ولذلك لا تكون فيها فائدة فالواجب على المديرية ان تتحقق بان الشكيات مؤسسة على امر فعلي واضح وصرح وان الامر المستوجب التشكي صحيح وعند انتهاء التحقيق ترسل لمخضه ضمن تقرير مختصر لنظارة المالية بنوع ان يمكنها الوقوف على القضية بسرعة ومعرفة صادقة حتى لا تلتزم بان تستفهم عنها من المديرية — فمن اللازم حيثذ التنبيه على ماموري المالية بالمديرية ان يهتموا بانفسهم بهذه المسائل وان يطلعوا بدقة وترو على المكاتبات قبل ارسالها لنظارة المالية — وبالمجمل فلا يجب على المديرية ان تخطر نظارة المالية حالا الا بالمسائل ذات الاهمية العظمى التي من صالح النظارة معرفتها واما بقية المخالفات الطفيفة فلا يصير اخطار المالية عنها الا في اخر السنة كما تقدم القول وفضلا عن ذلك فيجب على المديرية ان تبدي اراء صريحة في المسائل التي تخطر عنها المالية يمكن هذه النظارة ان تحكم فيها عن معرفة بدون ان تضطر الى تبادل مكاتبات مطولة كي تحصل على الاستعلامات اللازمة وينبغي ايضا ان المديرية لا ترفق افادتها باوراق غير ناعمة — هذه هي القواعد اللازمة اتباعها في المكاتبات المتعلقة بصراف النواحي فاستلفت حضرتكم الى مراعاتها بكل دقة

صراف — { منشور صادر من نظارة المالية في ١١ يونيه سنة ١٨٥٠ جميع مصالح الحكومة بشأن مراقبة ماموري المالية اعملية الصيارف وهو

قد اخطرت مديرية الدنيا نظارة المالية عن الاختلاس الذي ارتكبه بعض صيارف النواحي حال كون حسابات عيانيهم كان تصدق على صحتها من طرف ماذون القاضي والمشيخ وبينما كانت المديرية تظهر عدم ثقتها بحسن النتيجة التي تنافي عن قراءة المقاصد بحضور الممولين طلبت من النظارة تعيين بنس لمراجعة حسابات الصيارف فاجابها النظارة بان مراجعة حسابات الصيارف منوط امرا بالمديرية فلا يمكنها ان تفصل من مسئلة هذه المراجعة وهذا امر واقعي فان منشور نمرة ٩ الصادر بتاريخ ٤ ابريل سنة ٨١ في شان عملية وتنقيش صيارف النواحي يقضي على مديري المديرية بان يتنبهوا كل الانباء لتنفيذ اللوائح بكل دقة ولواجبات الصيارف في تحصيل الاموال وتوريدها في الدفاتر والاوراد وجميع المنشورات التي صدرت بعد هذا التاريخ قد تمحدث فيها جملة اوجه تتعلق بمخاض وعمل المديرية في هذه المادة لاسيما المنشوران نمرة ٥٢ ونمرة ٥٧ — اما منشور الصيارف فالعرض من تعينهم ملاحظة تنفيذ المديرية منطوق اللوائح ولا يمكن في هذه الحالة ان يكونوا تحت طلب المديرية لاجراء عمل ليس من خصائص ماموري مصلحة العموم فعلى ماموري المالية ان يهتموا بانفسهم او بواسطة مندوبيهم اذا كانت جرى مراعاة احكام اللوائح فيما يتعلق بالمقاصد وقراءتها على الممولين والتصديق عليها منهم وكذلك على ماموري المالية قبل ان يسلوا شهادات خلوا الطرف ان يتجولوا بانفسهم في النواحي التي بداخلهم شكوك في صحة حسابات عملية صيارفها وان يجعلوا شكيات الممولين بشأن قراءة المقاصد وان يتحققوا من ان الاموال المتاخرة طرف الممولين مطابقة للبالغ المدرجة في اورادهم فعمل هذا الجاني سيكون له وقع حسن اذ يلزم الصيارف بان يسلكوا على حسب احكام اللوائح وان يتجنبوا حصول ادنى تشكك بخصوص عملهم

صيارف — ٠ امعال صادر في ٢٢ نوفمبر سنة ٨٦

نمرة ٩ بشأن عملية وتنقيش الصيارف ان كل صراف اتم اداء لوظيفته مدة خمس سنوات متواليات في صيرافية واحدة وبسبب نقله عند انقضاءها لصيرافية اخرى — وتلى ذلك فتنبه هذا الحكم من المنشور بنشأ عنه تنقلات صيارف عديدين في آن واحد خصوصا من ابتداء سنة ٨٦ لان الخمس سنوات المقررة بالمنشور المذكور لاقامة الصراف في صيرافية واحدة تنقضي في اخر سنة ٨٥ — غير انه لما كان عدد هذه التنقلات وحسولها في آن واحد واهمية عمل الاستلام والتسليم من الممكن ان ينشأ عنها اختلالات عظيمة تؤدي الى حصول ارتباكات من شأنها ان تسبب تاخيرا في تسديد الاموال الاميرية فتدقرونا الغاء المادة الرابعة من النصل الاول من المنشور المذكور وعدم اجراء تنقلات عمومية في الصيارف بل ان التنقلات يصير اجراؤها بالتتابع عند خلو الصيرافيات من اربابها سواء كانت بسبب وفاتهم او طردهم او رقتهم ونظارة المالية تجري ايضا بدون مراجعة نقل الصيارف عند ما يتحقق لها حصول شقاق عظيم بينهم وبين الممولين وهكذا فانها عند ما يظهر لها من تقارير المديرية والمفتشين ان الصراف ارتكب اغلاطا جسيمة فتعاقبه على سبيل التاديب بتعيينه في صيرافية اقل اهمية من التي هو متول اعمالها — وبناء عليه يلزم اتباع الاجراء فيما يعرض من المديرية اداركم لنظارة المالية بشأن تنقلات الصيارف على مقتضى هذه التعديلات التي صار اجراؤها في منشور ٤ ابريل سنة ٨١

صراف — { منشور صادر من نظارة المالية لمديرية

٨٥ بشأن مكاتبات المديرية فيما يتعلق بصيارف النواحي وهو — ان التعليمات السابق ارسالها من نظارة المالية تقضي على المديرية باخطار المالية عن المخالفات التي تقع من صيارف النواحي فاستنادا على هذا الحكم ترسل المديرية على الدوام لنظارة المالية مكاتبات تتعلق بامور عديدة الاهمية تشغل وقت المستخدمين على غير جدوى في هذا الصدد تجب الملاحظة بان المخالفات الجسيمة اعني التي يتولد عنها اشتباه في استقامة الصراف في فقط التي تستدعي مكاتبات خصوصية بشأنها واما الشطب واللمس وما يتعلق بنظافة الدفاتر والاغلاط في اضافة الايرادات لانواعها وعدم التوقيع بختم المشايخ على اليومية وغير ذلك من المخالفات العديدة الاهمية فعلى المديرية ان تصححها بنفسها تحت مسئوليتها بدون ان تخطر نظارة المالية عن كل واحدة منها ويمكنها ان توضحها في اخر السنة عند مراجعة المقاصدات في مذكرة عمومية تضمنها ملحوظاتها على عمل الصراف — وكذلك في اغلب الاحيان تجبر المديرية نظارة المالية عن بعض امور كغياب الصيارف مثلا بدون ان تبدي ملحوظاتها بشأنه على انه يجب ان لا تنسى المديرية اذا وردت افادة وكانت حاوية لمخلص المسائل ومنضمنة رأي موظفي المديرية بشأنها فتكون اكثر فائدة من ارسال ملف مجمل لا يكون مرفوقا بادبي توضيح او بيان — وكذلك في المكاتبات التي يستوجبها النظر في الشكيات فان المديرية

( ولاية ) - هبة - رشد - بلوغ - مجلس حسبي  
صغرة - ( ر ) ( جميع ما ذكر في شان الصغير ) -

خلع - نفقة - نكاح ( ش ٥٦ )

صف ضباط - ( ر ) حرية

صلح وبراء - ( مجلة ) في الصلح والبراء

( في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة )  
( بالصلح والبراء )

( م ) ١٥٢١ الصلح هو عند برفع النزاع بالتراضي بعتق بالاجاب والقبول  
( م ) ١٥٢٢ المصالح هو الذي عند الصلح ( م ) ١٥٢٣ المصالح عليه هو يدل  
الصلح ( م ) ١٥٢٤ المصالح عنه هو انشيء المدعي به ( م ) ١٥٢٥ الصلح  
ثلاثة اقسام القسم الاول الصلح عن الافرار وهو الصلح الواقع على اقرار  
المدعي عليه القسم الثاني الصلح عن الانكار وهو الصلح الواقع على انكار  
المدعي عليه القسم الثالث الصلح عن السكوت وهو الصلح الواقع على سكوت  
المدعي عليه بان لا يقر ولا ينكر ( م ) ١٥٢٦ البراء الا براء على قدمين الاول  
ابراء الاسقاط والثاني ابراء الاستيناف اما ابراء الاسقاط فهو ان يبري  
احد الاخر باسقاط تمام حقه الذي هو عند الاخر او يحيط مقدار منه عن  
ذمته وهو الابراء الجوهري عنه في كتاب الصلح هذا واما ابراء الاستيناف  
فهو عبارة عن اعتراف احد بقبض واستيناف حقه الذي هو في ذمة الاخر  
وهو نوع من الافرار ( م ) ١٥٢٧ البراء الخاص هو ابراء احد اخر من  
دعوى متعلقة بمخصوص مادة كدعوة الطلب من دار ارضية ارجية  
اخرى ( م ) ١٥٢٨ البراء العام هو ابراء احد اخر من كافة الدعاوي

**الباب الاول - ( في بيان من يعتد الصلح والبراء )**

( م ) ١٥٢٩ يشترط ان يكون المصالح عاقلا ولا يشترط ان  
يكون بالغاً فلا يصح صلح المجنون والمعتوه والصبي الغير المعيز  
اصلا ويصح صلح الصبي الماذون ان لم يكن فيه ضرر بين كما  
اذا ادعى احد على الصبي الماذون شيئا واقر به بصلح صلحه عن  
افرار والصبي الماذون ان يعتد الصلح على تاجيل وامهال طلبه  
واذا صالح على مقدار من طلبه وكانت له يئنه يتامه لا يصح  
صلحه وان لم تكن له يئنه وتحقق ان خصمه سيخلف يصح وان  
ادعى على آخر مالا فصالح على مقدار قيمته يصح ولكن اذا  
صالح على نقصان فاحش عن قيمة ذلك المال لا يصح ( م ) ١٥٤٠  
اذا صالح ولي الصبي عن دعواه يصح ان لم يكن فيه ضرر بين  
وان كان فيه ضرر بين لا يصح بناء عليه لو ادعى احد على صبي  
كذا دراهم وصالح ابوه على ان يعطي كذا دراهم من مال الصبي  
يصح ان كانت للمدعي يئنه وان لم تكن له يئنه لا يصح واذا  
كان للصبي طلب في ذمة اخر وصالحه ابوه يحيط وتنزيل  
مقدار منه لا يصح صلحه ان كانت له يئنه وان لم تكن له يئنه  
وتحقق ان المدبون سيخلف يصح ويصح صلح ولي الصبي على مال  
تساوي قيمته مقدار طلبه ولكن اذا وجد غبن فاحش لا يصح  
( م ) ١٥٤١ لا يصح ابراء الصبي والمجنون والمعتوه مطلقا ( م ) ١٥٤٢  
الوكالة بالمخصوصة لا تستلزم الوكالة بالصلح بناء عليه اذا وكل  
احد اخر بدعواه وصالح على تلك الدعوى بلا اذن لا يصح  
صلحه ( م ) ١٥٤٣ اذا وكل احد اخر على ان يصالح عن دعواه  
وصالح ذلك بالوكالة يلزم المصالح عليه الموكل ولا يواخذ  
الوكيل بذلك ولا يطالب به الا ان يكون الوكيل قد ضمن  
المصالح عليه فعلى هذا الحال يواخذ الوكيل بحسب كفاله

( نحن خديو مصر ) بناء على ما عرضه علينا نأظر مالية حكومتنا  
وموافقة راي مجلس نظارناو بعد اخذ راي مجلس شورى القوانين  
امرونا بما هوات ( م ) ١ احكام امرنا الصادر في ٢١ ابريل سنة  
١٨٥٠ المتعلق بالمبالغ المطلوبة من الصيارف تكون نافذة للمنعول  
على صيارف غزن المديرات والمصالح وعلى ضمانهم ايضا

صراف - ( ر ) اختلاس اموال اميرية -

تاجر ( ق ) - حافظه - ٩ دسمبر سنة ٨٩

ضمانة - دفتر سجل قيد اسماء الصيارف - قباني

١٣ صفر سنة ٩٧ - ١٤ صفر سنة ٩٧ مال ١٥ فبراير

سنة ١٨٨٠ - مستخدم ٢٨ صفر سنة ١٢٩٨ -

مطلوبات متأخرة - ورد

صرافة - ( ر ) اختلاس اموال اميرية ( ق ) ١٠٥

- تاجر ( ق ) ٢

صرب ( ر ) روسيا ٢٨ ز سنة ٩٧

صرف - { منشور من نظارة الاشغال بمرة ٤٠ بتاريخ ٢  
{ المجدة سنة ٩٨ ( ١٢٧ ) اكتوبر سنة ٨١ الى

مصالح الاشغال

انه مع سبق النشر للجهات عموما في ١٩ اكتوبر سنة ٨٠  
بعدم صرف شي بغير استئذان الديوان عدا الماهيات الشهيرة  
والمصاريف الضرورية المتعلقة بذات شغل المصلحة التي لو  
صار الاستئذان عنها يترتب على ذلك عطل الاشغال فانه ما  
زال واقع من بعض الجهات تحويل صرف مبالغ كلية من  
دون استئذان وحاصل مشغولية زائفة في المكاتبات بشانها بين  
الديوان والجهات التي اجرت تحويل الصرف وحيث ان مخالفة  
المنشورات يترتب عليها احكام قانونية فلاجل انذار الجميع مرة  
ثانية قد استنوب الان النشر عموم الكافة للجهات بعدم الرخصة  
لاحد ما في تحويل صرف شي من خزينة الاقاليم او المحافظات  
الا ما يكون مرخص لم بصرفه مثل الماهيات الشهيرة واجر  
الشغالة والتلفرافات ونحوها من المصاريف الجزئية العادية وما  
عدا ذلك لا يجوز لم تحويل صرفه بوجه من الوجوه الا بعد  
الاستئذان من الديوان عنه وصدر التصرح لم بالصرف واذا  
فرض واضطرت اي مصلحة لتحويل صرف مبلغ يرى ضرورة  
صرفه وقتيا ولا يمكن تاخير عن الاستئذان الرسمي فلا باس من  
الاستئذان عنه بالتلفرافات انما يتلاحظ ان هذا لا يكون الاعدا  
الاشيا المهمة جدا وبناء عليه اقتضى تجريمه للمعلومية بذلك  
واعلانه لجميع المخدمة والموظفين التابعين ادارة حضرتكم  
والناكيد عليهم باتباعه وعدم التجاوز عنه في شي ما ومن يتعدى  
هذه الحدود فيكون تحت المشئولية

صرف - ( ر ) اذن صرف - بيع ( مجلة ١٢١ )

- معاش ( منشور بمرة ١١ )

صغير غير مميز - ( ر ) حجر - دعوى ( مجلة ١٦١٦ )

- عذر ( ق ) ٥٦ الى ٦٢ - قبض - نكاح

عليه اقر يكون الدار له يكون كان المدعي باع تلك الدار للمدعي عليه ويجري في هذا احكام البيع على ما ذكرنا (م) ١٥٤٩ ان وقع الصلح عن الافرار على المنفعة في دعوى المال فهو في حكم الاجارة ويجري فيه احكام الاجارة مثلا لو صالح احدا عن دعوى روضة على ان يسكن مئة كذا في داره يكون قد استاجر تلك الدار في مقابلة الروضة تلك المدة (م) ١٥٥٠ الصلح عن الانتكار او السكوت هو في حق المدعي مفاوضة وفي حق المدعي عليه خلاص من اليمين وقطع للمنازعة فنجري الشفعة في العقار المصالح عليه ولا تجري في العقار المصالح عنه ولو استحق كل المصالح عنه او بعضه يرد المدعي الى المدعي عليه هذا المقدار من بدل الصلح كالا او بعضا وببإشرا الخاصة بالمتحق ولو استحق بدل الصلح كالا او بعضا يرجع المدعي بذلك المقدار الى دعواه (م) ١٥٥١ لو ادعى احد مالا معينا كالروضة مثلا وصالح على مقدار منها وإبراء المدعي عليه عن دعوى باقيها يكون قد اخذ مقدارا من حقه وترك دعوى باقيها اي اسقط حق دعواه في باقيها

### الفصل الثاني

( في بيان الصلح عن الدين اي الطالب ومآثر الحقوق ) (م) ١٥٥٢ اذا صالح احد عن طلبه الذي هو في ذمة الآخر على مقدار منه يكون قد استوفى بعض طلبه واسقط الباقي يعني ابراء ذمة المدبوع من الباقي (م) ١٥٥٣ اذا صالح احد على تأجيل وإمهال كل نوع طلبه الذي هو مهمل يكون قد اسقط حق تعجيله (م) ١٥٥٤ اذا صالح احد عن طلبه الذي هو سكة خالصة على ان ياخذ في بدله سكة مغشوشة يكون قد اسقط حق طلبه سكة خالصة (م) ١٥٥٥ يصح الصلح باعطاء البدل لاجل الخلاص من اليمين في دعوى المحقوق كدعوى حق الشرب والشفعة والورود

### الباب الرابع

( في بيان احكام الصلح والابراء ويشتمل على فصلين )

#### الفصل الاول

( في بيان المسائل المتعلقة باحكام الصلح ) (م) ١٥٥٦ اذا تم الصلح فليس لواحد من الطرفين فقط الرجوع وبملك المدعي بالصلح بدله ولا يبقى له حق في الدعوى وليس للمدعي عليه ايضا استرداد بدل الصلح منه (م) ١٥٥٧ اذا مات احد الطرفين فليس لورثته فسخ صلحه (م) ١٥٥٨ ان كان الصلح في حكم المعاوضة فللطرفين اذا تراضيا فسخه واقلته وان لم يكن في معنى المعاوضة بل كان متضمنا لاسقاط بعض المحقوق فلا يصح نقضه وفسخه اصلا (راجع مادة ٥١) (م) ١٥٥٩ اذا عقد الصلح للخلاص من اليمين على اعطاء بدل يكون المدعي قد اسقط حق خصومته ولا يحلف المدعي عليه (بعد) (م) ١٥٦٠ اذا تلف كل بدل الصلح او بعضه قبل ان يسلم الى المدعي فان كان ما يتبعين بالتعيين فهو في حكم المصبوط بالاستغناء فيطلب المدعي كل المصالح عنه او بعضه من المدعي عليه في الصلح الواقع عن

وايضاً لو صالح الوكيل عن افرار مال عن مال واضاف الصلح الى نفسه فحيث يتخذ بواخذ الوكيل يعني يتخذ بدل الصلح منه وهو يرجع على الموكل مثلا لو صالح الوكيل بالوكالة على كذا دراهم يلزم الموكل اعطاء ذلك المبلغ ولا يكون الوكيل مسئولاً عنه لكن لو قال صالح على كذا وانا كفيل به يتخذ ذلك المبلغ منه وهو يرجع على موكله وايضا لو وقع الصلح عن افرار مال عن مال بان كان قد عقد الوكيل الصلح بقوله المدعي صاحبي عن دعوى فلان بكذا يتخذ بدل الصلح منه لانه في حكم البيع وهو يرجع على الموكل (م) ١٥٤٤ اذا صالح احد وهو فضولي يعني بلا امر عن دعوى واقعة بين شخصين فان كان ضمن بدل الصلح او اضاف بدل الصلح الى ماله بقوله على مالي الفلاني او اشار الى النفود او العروض الموجودة بقوله على هذا المبلغ او هذه الساعة او اطلق بقوله صالحت على كذا ولم يكن ضامنا ولا مضيفا الى ماله ولا مشيرا الى شيء وسلم المبلغ يصح الصلح بهذه الصور الاربع ويكون المصالح متبرعا واذا لم يسلم بدل الصلح بالصورة الرابعة يكون موقفا على اجازة المدعي عليه فان اجاز يصح الصلح ويلزمه بدله وان لم يجز يبطل الصلح وتبقى الدعوى على حالها

### الباب الثاني - ( في بيان بعض احوال المصالح عليه والمصالح عنه وبعض شروطها )

(م) ١٥٤٥ ان كان المصالح عليه عينا فهو في حكم المبيع وان كان ديناً فهو في حكم الثمن فالشيء الذي يصالح لان يكون مبيعا او ثمنا في البيع يصالح لان يكون بدلا في الصلح ايضا (م) ١٥٤٦ يشترط ان يكون المصالح عليه مال المصالح وملكه بناء عليه لو اعطى المصالح مال غيره ليكون بدل الصلح لا يصح صلحه (م) ١٥٤٧ يلزم ان يكون المصالح عليه والمصالح عنه معلومين ان كانا محتاجين للقبض والتسليم والا فلا مثلا لو ادعى احد من الدار التي هي في يد الاخر حقا وادعى هذا من الروضة التي هي في يد ذلك حقا وتصالحا على ان يترك كلاهما دعويهما من دون ان يعينا مدعاها يصح كذلك لو ادعى احد من الدار التي هي في يد الاخر حقا وصالحه على بدل معلوم لترك الدعوى يصح ولكن لو تصالحا على ان يعطي المدعي للمدعي عليه بدلا وان يسلم هذا حقه لذلك لا يصح

#### ( الباب الثالث )

في المصالح عنه ويشتمل على فصلين

#### ( الفصل الاول - في الصلح عن الاعيان )

(م) ١٥٤٨ ان وقع الصلح عن الافرار على مال معين عن دعوى مال معين فهو في حكم البيع فكما يجري فيه خيار العيب والروضة والشرط كذلك تجري دعوى الشفعة ايضا ان كان المصالح عليه او المصالح عنه عقارا ولو استحق كل المصالح عنه او بعضه يسترد هذا المقدار من بدل الصلح كالا او بعضا ولو استحق بدل الصلح كله او بعضه يطلب المدعي من المدعي عليه ذلك المقدار من المصالح عنه كالا او بعضا مثلا لو ادعى احد على اخر دارا وتصالحا على ان يعطيه كذا دراهم مع ان المدعي

## ملحوظات

صالح — (قانون مدني)

(م) ٥٣٢ اصلح عقد به بترك كل من المتعاقدين جزءاً من حقوقه على وجه التقابل لقطع النزاع المحاصل او لمنع وقوعه  
(م) ٥٣٣ لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالنسب او بالنظام ولكن يجوز عمل الصلح في الحقوق المالية التي تنشأ عن مسائل النسب او عن العنح الخلة بالنظام العام (م) ٥٣٤ الترك المحاصل بالصلح يلزم تأويله بالدقة بحسب الفاظه ومهما كانت هذه الالفاظ لا يؤول الترك الا على الحقوق المنحصرة في موضوع المادة النافعة فيها الصلح (م) ٥٣٥ لا يجوز الطعن في الصلح الا بسبب تدليس او غلط محسوس رافع في الشخص او في الشيء او بسبب تزوير السندات التي على موجهها صار الصلح وتبين بعد تزويرها (م) ٥٣٦ يجب تصحيح الغلط في ارقام الحساب (م) ٥٣٧ التامينات التي كانت على الحق الذي وقع فيه الصلح تبقى على حالها للوفاء بالصلح ولكن يجوز لمن عليه تلك التامينات او لمن يتضرر من بقائها ان يتخفف على الدائن باوجه الدفع التي كانت موجودة في حق الدين قبل وقوع الصلح (م) ٥٣٨ لا يجوز الاحتجاج بالصلح على من له شركة في القضية التي وقع فيها الصلح ولا يجوز ان يتخفف هو به ايضا (م) ٥٣٩ اذا كان العقد المعلن باسم الصلح يتضمن في نفس الامر هبة او يباع او غيرها ايا كانت الالفاظ المستعملة فيه فالاصول السالف ذكرها لا تجري الا اذا كانت موافقة لنوع العقد المعلن بعنوان الصلح

صالح — (قانون تجاري)

## (في الصلح وفي اتحاد المداينين)

(م) ٣١٥ يجب على مامور النفيسة في ظرف الثلاثة ايام التالية للثانية ايام المقررة لتأييد ثبوت الديون وبعد اعلان المحكم باشهار الافلاس بمخمين يوماً بالاقل ان يطلب حضور المداينين الذين تحققت ديونهم وتأييدت او قبلت قبولاً موقفاً للداوله في عمل الصلح ويكون هذا الطلب باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق على باب مخزن المفلس ومكاتبه وفي المحل المعتاد لصق الاعلانات فيه بالحكمة وعلى الاماكن المبينة في لائحة اجراءات المحاكم وبين الغرض المقصود من الاجتماع في جميع هذه الاعلانات (م) ٣١٦ تنعقد الجمعية تحت رئاسة مامور النفيسة في المحل واليوم والساعة اللاتي يعينها ويجوز في هذه الجمعية المداينون الذين تحققت ديونهم وتأييدت او قبلت قبولاً موقفاً او من يوكفونه عنهم ويطلب حضور المفلس فيها وعليه ان يحضر بنفسه ولا يجوز له ان يرسل وكيلاً عنه فيها الا لاسباب صحيحة يصدق عليها مامور النفيسة ويقدم وكلاء المداينين للجمعية تقريراً مشتملاً على بيان حالة المفلس وعلى بيان ما صار استيفاءه من الاجراءات وما حصل من الاعمال ويصير سماع اقوال المفلس ويسلم وكلاء المداينين تقريرهم المذكور مضى منهم الى مامور النفيسة وهو محرر محضراً بما قيل في الجمعية وما قرع عليه الراي

اقرار ويرجع المدعي الى دعواه في الصلح الزافع عن انكار او سكوت (راجع مادتي ١٥٤٨ و ١٥٥٠) وان كان يدل الصلح ديناً اي مبالا يتعين بالتعيين كذا فرشاً فلا يتأني على الصلح خلل ويلزم المدعي عليه اعطاء مثل المقدار الذي تلف للدي

## (الفصل الثاني)

في بيان المسائل المتعلقة بأحكام الابرأ

(م) ١٥٦١ اذا قال احد ليس لي مع فلان دعوى ولا نزاع او ليس لي عند فلان حق او فرغت من دعواي التي هي مع فلان او تركتها او ما بقي لي عند حق او استوفيت حق من فلان بالتام يكون قد ابرأ (م) ١٥٦٢ اذا ابرأ احد اخر من حق يسقط حقه ذلك وليس له دعوى ذلك الحق (راجع مادة ٥١) (م) ١٥٦٣ ليس للابرأ شمول لما بعد بعني اذا ابرأ احد اخر نسقط حقوقه التي قبل الابرأ وله دعوى حقوقه الحادثة بعد الابرأ (م) ١٥٦٤ اذا ابرأ احد اخر من دعوى متعلقة بخصوص يكون ابرأ خاصاً ولا تسع بعد ذلك دعواه التي تتعلق بذلك ولكن له دعوى حقه الذي يتعلق بغير ذلك الخصوص مثلاً اذا ابرأ احد خصمه من دعوى دار فلا تسع دعواه التي تتعلق بذلك الدار بعد الابرأ ولكن تسع دعواه التي تتعلق بالاراضي والضياع وسائر الامور (م) ١٥٦٥ اذا قال احد ابرأت فلاناً من جميع الدعاوي او ليس لي عنده حق اصلاً يكون ابرأ عاماً فليس له ان يدعي بحق قبل الابرأ حتى لو ادعى حفاً من جهة الكفالة لا تسع بعني كما لا تسع دعواه ممن ابرأ بقوله انت كنت قبل الابرأ كفيلاً لفلان كذلك لا تسع دعواه من اخر بقوله انت كنت لمن ابرأته كفيلاً قبل الابرأ (راجع مادة ٦٦٣) (م) ١٥٦٦ اذا باع احد مالا وقضى ثمنه وابرأ المشتري من كافة الدعاوي التي تتعلق بالمبيع والمشتري كذلك ابرأ البائع من كافة الدعاوي التي تتعلق بالثمن المذكور وتعاطيا بينها وثائق على هذا الوجه ثم استغنى الجميع فلا يكون للابرأ تاثير ويسترد المشتري الثمن الذي كان اعطاه للبائع (راجع مادة ٥٢) (م) ١٥٦٧ يلزم ان يكون المبرؤون معلومين ومعينين بناءً عليه لوقال احد ابرأت كافة مدبوني او ليس لي عند احد حق لا يصح ابرأؤه واما لو قال ابرأت اهالي المحلة الفلانية وكان اهل تلك المحلة معينين وعبارة عن اشخاص معدودين فصح الابرأ (م) ١٥٦٨ لا يتوقف الابرأ على القبول ولكن يرتد بالرد لانه اذا ابرأ احد اخر فلا يشترط قبوله ولكن اذا رد الابرأ في ذلك المجلس بقوله لا اقبل يكون ذلك الابرأ مردوداً بعني لا يبقى له حكم لكن لو رده بعد قبول الابرأ لا يكون الابرأ مردوداً وايضاً اذا ابرأ المحال له الحال عليه او الدائن البكفيل ورد ذلك الحال عليه او الكفيل لا يكون الابرأ مردوداً (م) ١٥٦٩ يصح ابرأ الميت من دينه (م) ١٥٧٠ اذا ابرأ المريض الذي في مرض موته احد ورثته من دينه فلا يكون صحيحاً وناقذاً واما لو ابرأ من لم يكن وارثه فيعتبر من ثلث ماله (م) ١٥٧١ اذا ابرأ من تركه مستغرقاً بالديون في مرض موته احد مدبونه لا يصح ابرأؤه ولا ينفذ

## ملحوظات

## ( الفرع الثاني - في الصلح )

(م) ٢١٧ لا يجوز عقد الصلح بين المفلس والمداينين المتداولين فيه الا بعد استيفاء الاجراءات السالف ذكرها ولا يصح الصلح الا باتحاد راي اكثر المداينين بشرط ان يكونوا حائزين ثلاثة ارباع الديون المحقة المؤيدة او المقبولة قبولاً موقفاً بالتطبيق على القواعد المبينة فيما تقدم والا كان الصلح باطلاً (م) ٢١٨ لا يكون لارباب الديون الحائزين لرهن عقار او الذين حصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس كلها او بعضها لوفاً ديونهم ولا لارباب الديون المختارة او المضبونة برهن منقول راي في الاعمال المتعلقة بالصلح بسبب ما لم من الديون المذكورة ولا تحجب ديونهم في مجموع الديون التي تعتبر في صحة الصلح الا اذا تنازلوا عن رهونهم او اختصاصهم بالعقارات او امتيازهم واذا شارك المداينين الاخرين في الراي في الصلح فيجوز اعطائهم الراي بعد تنازلاً عن ذلك ولو لم يتم الصلح (م) ٢١٩ يوضع الامضاء على سند الصلح في نفس جلسته المنعقدة والا كان الصلح لاغياً واذا رضي بالصلح المداينون الحائزون لثلاثة ارباع الديون فقط يصير تأخير المداولة في الصلح ثمانية ايام لا مهلة بعدها ولا عبرة في هذه الحالة بما حصل في الجمعية الاولى في شأن الصلح من التصحيحات والقبول (م) ٢٢٠ اذا حكم على المفلس انه تفالس بالتدليس فلا يجوز عمل الصلح واذا حصل البدء في تحقيق التفالس بالتدليس يطلب حضور المداينين واجتماعهم لاخذ القول منهم عما اذا كانوا يريدون او لا يريدون المداولة في الصلح في حالة الحكم ببراءة المفلس من التدليس وعما اذا كانوا يريدون او لا يريدون تأخير المداولة فيه الى ان يحكم في دعوى التدليس وهذا التأخير لا يعتبر الا اذا كان براي اكثر المداينين عدداً ومبلغاً كالمقرر في المادة ٢١٧ فاذا كان للمداولة في الصلح وجه بعد انقضاء مدة التأخير تتبع فيها الاحكام المبينة في المادة السابقة (م) ٢٢١ واذا حكم على المفلس بانه مفلس مقصر يجوز عمل الصلح انما اذا حصل البدء في الاجراءات المتعلقة بدعوى التفليس يسوغ للمداينين ان يؤخروا المداولة في الصلح الى ان يحكم فيها مع مراعاة ما تقرر بالمادة السابقة (م) ٢٢٢ ويجوز المعارضة في الصلح للمداينين الذين لم قبل حصوله الحق في الاشتراك في عمله او ثبت لم هذا الحق بعده ويلزم ان تبين في المعارضة الاسباب المبينة عليها وان تعلن لو كلا المداينين والمفلس في ظرف الثانية ايام التالية لعمل الصلح والا كانت لاغية ويلزم ان تشمل على تكييفهم بالحضور امام المحكمة في اول جلسة (م) ٢٢٣ اذا لم يعين الا وكيل واحد عن المداينين وكانت معارضا في الصلح وجب عليه ان يطلب تعيين وكيل جديد ويراعى في هذه الاجراءات المبينة في المادة السابقة (م) ٢٢٤ اذا كان الحكم في المعارضة متوقفاً على الحكم في مسائل خارجة عن خصائص المحكمة بسبب نوعها فتؤخر المحكمة المذكورة حكمها في المعارضة حتى يحكم في تلك المسائل وتعين ميعاداً قصيراً يجب فيه على المداين المعارض ان يقدم تلك المسائل الى القضاة الذين من خصائصهم الحكم فيها ويثبت ذلك بتقديم

(م) ٢٢٥ على من يريد التعجيل من الاخصام ان يطلب من المحكمة التصديق على الصلح بعريضة يقدمها اليها وهي تحكم في ذلك بصفة مادة مستعجلة وانما لا يجوز لها ان تحكم في الطلب المذكور قبل مضي الميعاد المبين في المادة ٢٢٢ (م) ٢٢٦ اذا تقدمت معارضات في اثناء الميعاد المذكور يجوز للمحكمة ان تحكم فيها وفي التصديق على الصلح بحكم واحد معاً فاذا قبلت المعارضة تحكم بالغاء الصلح بالنسبة لجميع ذوي الشأن فيه وفي جميع الاحوال يجب على مامور التفليس ان يقدم الى المحكمة قبل صدور حكمها في التصديق تقريراً مشتملاً على بيان صفة التفليس وعلى جواز قبول الصلح او عدمه (م) ٢٢٧ يلزم ان تمتنع المحكمة عن التصديق على الصلح اذا لم تراع الاصول المقررة فيها سبق او اذا ظهرت اسباب تستوجب عدم الصلح مراعاة للمصلحة العمومية او لمصلحة ارباب الديون

## ( الفرع الثالث - فيما يترتب على الصلح )

(م) ٣٢٨ التصديق على الصلح يجعله نافذاً في حق جميع المداينين سواء كانوا مذكورين في الميزانية ام لا وسواء تحققت ديونهم ام لا وفي حق المداينين القاطنين خارج القطر المصري والمداينين الذين صار قبولهم في مداولات الصلح قبولاً موقتاً على حسب المنصوص بالمواد السابقة اياً كان المبلغ الذي يتخصص لهم فيما بعد بالحكم الانتهائي - ويجب على وكلاء المداينين ان يسجلوا الحكم الصادر بالتصديق في قلم كتاب المحكمة باسم كل واحد من المداينين ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح (م) ٣٢٩ تنتهي مامورية وكلاء المداينين متى صار الحكم الصادر بالتصديق على الصلح في قوة حكم انتهائي ويسلمون للمفلس حسابهم القطعي بحضور مامور التفليس وهذا الحساب تصير المباحثة فيه وقفله الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح ويسلم الوكلاء للمفلس جميع امواله ودفاتره واوراقه وسنداته ويعطيهم سنداً بخلوطرفهم ويحرم مامور التفليس محضراً بجميع ما ذكر وتنتهي بذلك ماموريته - وان حصل نزاع فامور التفليس يخله الى جلسة المحكمة بدون احتياج الى التكاليف بالحضور وهي تحكم فيه بمجرد الاحالة (م) ٣٣٠ اذا حصل عقد الصلح على ترك المفلس امواله للمداينين فوكلاؤهم يقدمون الحساب بها في جمعية عمومية ويكون الاجراء في الاموال المتروكة على الواجهة التي ستذكر في حالة اتحاد المداينين



## ( الفرع الرابع - في ابطال الصلح او فسخه )

(م) ٣٣١ لا تقبل الدعوى ببطالان التصديق على الصلح الا اذا كانت مبنية على غش ظهر بعد هذا التصديق وكان هذا الغش ناتجاً عن اخفاء مال المفلس او مبالغه في ديونه او اذا كانت تلك الدعوى مبنية على الحكم عليه بانه تفالس بالتدليس — ومجرد ابطال الصلح سواء كان بسبب الغش او الحكم على المفلس بعد التصديق على الصلح بانه تفالس بالتدليس يبرئ الكفلاء فيه (م) ٣٣٢ اذا لم يوف المفلس بشروط الصلح يجوز طلب فسخه امام المحكمة بحضور الكفلاء ان كانوا وفسخ الصلح لا يبرئ الكفلاء الذين توسطوا فيه بضمانهم تنفيذ كله او بعضه (م) ٣٣٣ اذا اقيمت دعوى على المفلس بعد التصديق على الصلح بانه تفالس بالتدليس وصار حبسه او وضعه تحت الحفظ فيجوز للمحكمة ان تأمر بما يلزم من الاجراءات التحفظية انما يجب حتماً ابطال تلك الاجراءات من يوم صدور الامر بانه لا وجه للدعوى عليه بذلك او من يوم صدور الحكم ببراءته — وتعين المحكمة مأموراً للتفليسة ووكيلاً واحداً او اكثر عن المداينين بمجرد اطلاعها على الحكم الصادر بان المفلس تفالس بالتدليس او يحصل ذلك التعيين في نفس الحكم الصادر منها ببطالان الصلح او فسخه — ويجوز للكلاء المذكورين ان يضعوا الاثنام على اماكن المفلس التي يلزم الختم عليها — وعليهم ان يباشروا بدور تاخير تحقيق جرد الاموال والسندات والاوراق مع مراجعة قائمة الجرد القديمة ويكون ذلك بحضور مأمور التفليسة او من يعينه لينوب عنه وان يحرروا قائمة جرد جديدة تكملة للقائمة السابق تحريرها او ميزانية تكملة للميزانية القديمة اذا اقتضى الحال ذلك — وان ظهر مداينون مستجدون فيكلفوا بتقديم طلباتهم على الوجه المنصوص عليه في الفرع الخامس من الفصل الخامس باعلانات تنشر في الجرائد وتلصق وبخطابات اليهم وتشتمل هذه الاعلانات والخطابات على ملخص الحكم الذي صار تعيين الوكلاء عن المداينين فيه ويحصل الشروع بدور تاخير في تحقيق سندات الطلبات المقدمة بمقتضى هذه المادة ولا يعاد تحقيق الديون السابق قبولها وتأيدها ولكن مع عدم الاخلال برفض

او استنزال او تنقيص الديون التي دفعت كلها او بعضها (م) ٣٣٤ وبعد اتمام الاعمال المذكورة اذا لم يتوصل صلح جديد يطلب حضور المداينين واجتماعهم لاجل ابداء رأيهم في ابقاء وكلاء المداينين او استبدالهم ولا يصير الشروع في التوزيعات الا بعد انقضاء المواعيد المعطاة لمن كان مقبياً بالقطر المصري من المداينين المستجدين وفي ظرف خمسين يوماً بالاكثري من تاريخ نشر الحكم الذي صار تعيين الوكلاء فيه (م) ٣٣٥ لا يصير ابطال المعاملات التي تصدر من المفلس بعد الحكم بالتصديق على الصلح وقبل فسخه او ابطاله الا اذا حصلت منه تدليساً او اضراراً بحقوق المداينين (م) ٣٣٦ المداينون السابقون على الصلح الذي صار فسخه او ابطاله تعود لهم حقوقهم بتمامها بالنسبة للمفلس واما بالنسبة لروكية التفليسة فلا يجوز لهم الدخول فيها الا بالحدود الآتية وهي — اذا كانوا لم يقبضوا شيئاً من القدر الذي تقرر لهم في الصلح فيدخلوا فيها بجميع ديونهم واما اذا قبضوا شيئاً من القدر المذكور فيدخلوا بجزء من ديونهم الاصلية مقابل الجزء الباقي لهم من القدر المذكور وتبقي الاحكام المذكورة في هذه المادة اذا وقع تفليس ثان بدون سبق ابطال الصلح او فسخه

صلح — (ر) اتحاد المداينين — افلاس (ق) ٢٧٩

٣٠٢ الى ٣٠٤ — ٣٠٦ — ٣٠٨ — ٣١٠ —

اكراه — حضور (ق) ٦٨ — تحكيم المحكمين (ق) ٧٠٣ — ٧٠٤ — ٧٠٥ — ٧١٨

صلح بمعرفة الوكيل — (ر) توكيل (ق) ٥١٦:٥١٧

صلح في الاعيان — (ر) صلح وبراء (م) ١٥٤٨

(عن دين) — صلح بمجلة ١٥٥٢

صلح (امام قاضي التحقيق) — (ر) حضور (ق) ٥٢

صلح (معارضة واستئناف) — (ر) افلاس (ق) ٣٩٥

صناعة — (ر) بيع (م) ٣٨٨: اضافة ملحقات

الملك — صايع — اجارة — فنون

صناعي — (ر) معاش ٧ جا سنة ١٢٨٠

صنديل (مجن وبيع) — (ر) حجز (ق) ٤٧٤ —

سفينة (ق) ٢١

طلب المأمورين المرخصين باعطاء اذونات الصرف في لوازم الحكومة ان يورد بمقتضى هذه الارادة تلك الايرادات بالنياحة عن الخزينة العمومية الى الخزينة الخصوصية المرتبة لتاديب الديون العمومية والمعتبرة خزينة فرعية للخزينة العمومية — وهؤلاء المأمورون وهذه الخزائن والمصالح لا تبرأ ذمتهم براءة معتبرة الا بموجب الايصالات التي تعطى اليهم من تلك الخزينة المنوطة بتاديب الديون العمومية وكل امر او ايصال غير ما ذكر يكون باطلا لا تبرأ ذمتهم به — ويجب على هؤلاء المأمورين وعلى هذه الخزائن والمصالح ان يرسلوا في كل شهر الى ناظر المالية كشفاً مشتملاً على بيان الايرادات التي صار تحصيلها بمفرقتهم مباشرة والتي صار توريدها من طرف مأموري تحصيل الايرادات المخصصة لتاديب الديون وعلى بيان المبالغ التي صار تسليمها للخزينة الخصوصية المرتبة للديون العمومية وعلى ناظر المالية ان يرسل هذه الكشوفات الى ادارة الخزينة الخصوصية — وترسل الدائرة السنية ايضاً الى خزينة الديون العمومية المبالغ اللازمة بتامها لتاديب فوائده واستهلاك ديونها الداخلة في هذه التسوية — وتورد ايضاً في الخزينة المذكورة نقود التقسيط السنوي المطلوب لدولة انكلترة عن قيمة فوائدهم فقال السويس

(م) ٢ اذا كانت المبالغ الواردة من الايرادات المخصصة للديون العمومية غير كافية لتاديب مستحقات كل سنة اشهر فلخزينة الديون المذكورة ان تطلب من المخزينة العمومية بواسطة ناظر المالية المبلغ اللازم لتاديب وفاء تلك المستحقات وعلى المخزينة العمومية ان تسلمها هذا المبلغ قبل حلول ميعاد الوفاء بخمسة عشر يوماً فان كانت المبالغ المتحصلة زائدة عن القدر اللازم لتاديب الفوائد واستهلاك الديون وجب على خزنتها الخصوصية ان تسلم الزيادة في اخر كل سنة الى المخزينة العمومية وعلى خزينة الديون ان تقدم حساباتها لمراجعتها والمحكم فيها بما يقتضي (م) ٤ اذا تراء المدير خزينة الديون المتوطنين بالمحافظة على التامينات المقررة لها وجه لان يقيموا على ادارة المالية القائم بها ناظرها دعوى متعلقة بوقاية حقوق ارباب الديون الذين اغلهم من الاجانب ترفع الدعوى امام الحاكم المتجنتة التي ترتبت في الديار المصرية بالاتحاد مع الدول الاوروباوية للنظر فيها وفصلها على حسب حدود اختصاصها (م) ٥ على المأمورين المذكورين بالمواد المتقدمة ادارة الخزينة الخصوصية المرتبة للديون العمومية ويكون تعيينهم بامرنا لمدة خمس

صندوق الامانات والودائع — (ر) نيابة عمومية (لا ٦٣)

صندوق الايتام — (ر) تصفية م ٥

صندوق الدين — { صورة امر عال صادر لنظارة الداخلية تاريخه ٨ ربيع اخر سنة ١٢٩٤ (٢ مايو سنة ١٨٧٦) نمرة ٦١

انه بمقتضى ما تعلق به ارادتنا صار اعمال هذه النظامنة بالمجلس الخصوصي المنعقد تحت رياستنا في شأن تخصيص خزينة خصوصية لدفعيات الديون يتورد فيها جميع النقود التي تخصصت لاداء دفعيات ديون المالية ودائرتنا وفوايض سهام قتال السويس في مواعيدها المقررة وما يقتضي لذلك من الاجراءات على حسب الكيفية الموضح ببيانها وتفصيلها بهذا ولزم اصدار امرنا لدولتكم شرحاً على النظامنة المذكورة للمعلومية ومكاتبة نظارة المالية باعتماد الاجراء على مقتضاه (نظامنة خزينة الديون)

(نحن خديوم مصر) لما تعلق ارادتنا باتخاذ تدابير قطعية اقتضتها مناسبات الاحوال الراهة للحصول على حصروا اتحاد كافة انواع ديون الحكومة المصرية وديون الدائرة السنية واستقرارها على نسق واحد والوصول الى تخفيف التكاليف المفرطة الناشئة عن تلك الديون وكان جل مرغوبنا ابراز الدلائل القطعية على صدق مقاصدنا الاكيدة في تحقيق وسائل التامين اللازمة لوقاية الحقوق المطلوبة لاربابها استصوب لدينا ترتيب خزينة مخصصة معدة لتاديب الديون العمومية بطريقة منتظمة وتعيين مأمورين لادارتها من الاجانب بصير التعريف عنهم بطلبنا من الدول التابعة اليها ويكونون من ذوي الاهلية والاستعداد لاداء الوظائف التي يصير ثقليدهم بها من لدنا بصفة متوظفين مصريين بالشروط الآتية (م) ١ تترتب خزينة مخصصة للديون العمومية معدة لاستلام النقود اللازمة لتاديب فوائدهم واستهلاكها بطريق الامور تسمان ولصرفها في هذا الغرض خاصة (م) ٢ يجب على كل من المأمورين وخزائن الجهات المحلية والمصالح الخصوصية المتوطنين في الحال او في الاستقبال بتحصيل واستلام اوجع الايرادات المخصصة لتاديب الديون وتوريدها للخزينة العمومية او بابقائها تحت

## ملحوظات

## (صندوق الدين العمومي ٢٥ مايو سنة ١٨٧٦)

(نن خديو مصر) بعد اخذ رأي مجلسنا الخصوصي امرنا ونامر — انه قد صار التصديق في هذا اليوم على اللائحة التي بناء على امرنا قد قررنا ناظر ماليتنا فيما يتعلق بتنفيذ امرنا الصادر في ٧ مايو سنة ٧٦ بخصوص توحيد دين مصر العمومي ونص اللائحة كما يأتي (م) ان سندات الدين العمومي المصري الذي فائدته سبعة في المائة والذي صار ترحيده بتفضي ذكره بتاريخ ٧ مايو سنة ٧٦ تخسب فوائدها من ١٥ يولي سنة ٧٦ ويكون استهلاك هذه السندات بواقع المائة مائة في مدة خمس وستين سنة وذلك بطريق الاقتراع مرة في كل سنة شهر (م) ٢ وتكون هذه السندات لحاملها على قطع منها ما تكون القطعة الواحدة بمجمعة فرنك ومنها بالدين وخمسة فرنك ومنها بالدين عشر الف وخمسة فرنك ومنها بخمسة وعشرين الف فرنك او تكون على قطع الواحدة منها بعشرين ليرة استرلينية وبمائة ومجمعة وبالف وذلك على حسب اختيار ارباب الدين حين اصدار تلك السندات ويجوز الاختيار من الان حتى ٢٥ يولي سنة ٧٦ (م) ٣ يكون تحرير السندات باللغة الفرنسية والانكليزية وتوضع عليها النسخة الفرنسية والانكليزية على حسب اختيار ارباب السندات وتكون مصاريق ذلك على الحكومة المصرية وتخصب هذه السندات بكونيات لمدة خمس وستين سنة يستمر دفعها على قطعتين يكون احدها في ١٥ يناير والاخر في ١٥ يولي من كل سنة واما دفع الكونيات الاولى فيكون في ١٥ يناير سنة ٧٧ (م) ٤ وتكون هذه السندات مضمونة من نائين عن الحكومة المصرية بتخصب على الاقل احدها من بين ماموري صندوق الدين العمومي المصري الذي صار انشاؤه بتفضي ذكره بتاريخ ٢ مايو سنة ٧٦ ولا يمكن للحكومة المصرية ان تجعل على هذه السندات رسوما او عوائد (م) ٥ ان الاقتراع كل سنة شهر مرة لاستهلاك هذه السندات يصير اجراءه لدى جلسة علنية في المحرسة بمعرفة ماموري صندوق الدين العمومي المصري وذلك في ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر من كل سنة ويكون الاقتراع الاول في ١٥ اكتوبر سنة ٧٦ وتسدّد السندات التي تخرج بالقرعة يكون في وقت دفع الكونيات الثاني القرعة اي يكون التسديد في ١٥ يناير سنة ٧٧ للسندات الخارجة بالقرعة التي تحصل في ١٥ اكتوبر سنة ٧٦ (م) ٦ ودفع الكونيات وتسدّد السندات الخارجة بالقرعة يكونان بالعملة الذهب في القطر المصري وباريس ولوندره بدون تمييز منها ٧ ما ان سندات الدين الموحد تخسب فوائدها من ١٥ يولي سنة ٧٦ فكونيات السندات القديمة التي يكون استحقاقها قبل هذا التاريخ تدفع بالعملة الذهب حين تسديدها وقت الاستحقاق واما كسور كونيات السندات القديمة المستحقة للعاقل لغاية ١٥ يولي سنة ٧٦ تدفع بالعملة الذهب عند استبدال تلك السندات بسندات الدين الموحد (م) ٨ ان الاستبدال يكون بالكتابة الاتية (اولا) ان سلف سنة ١٨٦٢ وسنة ٦٨ وسنة ٧٠ وسنة ٧٢ التي فوائدها سبعة في المائة يكون استبدالها بواقع المائة مائة اي ان السندات القديمة تسبدل بسندات جديدة تكون مساوية لها في القيمة الاسمية (ثانيا) وسلفا سنة ٦٤ وسنة ٦٥ التي فوائدها سبعة في المائة وسلفا سنة ٦٧ التي فوائدها تسعة في المائة يكون استبدالها بواقع خمسة وتسعين في المائة وذلك بمعنى ان ٩٥ من السندات القديمة يعطى بها مائة من السندات الجديدة التي قيمة كل منها الاسمية تساوي القيمة الاسمية لكل من الخمسة وتسعين سنّا من السندات القديمة — ان حامل سندات سلفا سنة ٦٧ التي فوائدها تسعة في المائة يعطى لم ايضا سندات جديدة بفرق الفوائد وهو اثنان في المائة وهذا الفرق يجعل لم راس مال بحيث يعطى لم من السندات الجديدة ما يساوي تماما سندانهم الحالية وذلك على حسب الكيفية التي يصير اتباعها في حق ارباب السندات الاخرى (ثالثا) اما استبدال الدين السائر فيكون بواقع ثمانين في المائة بمعنى ان الثمانين من سندات الدين السائر التي قيمة السند منها ٥٠٠ فرنك يعطى بها مائة من السندات الجديدة التي قيمة كل منها الاسمية ٥٠٠ فرنك — ربما ان سندات الدين الموحد تخسب فوائدها من ١٥ يولي سنة ٧٦ فحامل سندات الدين السائر التي يكون استحقاقها سابقا على ١٥ يولي سنة ٧٦ يجب لهم علاوة على قيمة سندانهم من الدين السائر فوائدها باعتبار ٧ في المائة في السنة وتخسب هذه الفوائد من تاريخ استحقاق تلك السندات لغاية ١٥ يولي سنة ٧٤ ويعطى لم بها سندات جديدة بواقع ثمانين في المائة واما سندات

بن وتكون اقامتهم بمصر المحرسة ويجوز استمرارهم على وظائفهم بعد مضي هذه المدة فاذا مات احدهم او استعفى من وظيفته يتعين بامرنا مامور بدلا عنه بالكيفية التي حصل بها التعيين الاول ويجوز لاولئك المامورين ان يقدّموا احدهم بوظيفة الرياسة وفي هذه الحالة يجب على من يتقدمها ان يحيط ناظر المالية علما بذلك (م) ٦ مصاريق الكاميون والسكورتاه وارسال النقود الى الخارج والفومسيون اللازم اعطاؤه في نظير دفع قيمة الكونيات تكون على طرف الحكومة — ويجب على مديري الخزينة الخصوصية ان يتفقوا مع ناظر المالية بخصوص هذه المواد انما للناظر دون غيره الراي في كيفية ارسال المبالغ الى الخارج بواسطة حوالات او ارسالها نقودا مصورة (م) ٧ لا يجوز للخزينة ان تستعمل شيئا من النقود الموجودة او التي يحتفل وجودها بها في عمليات الاعتماد ولا في التجارة او الصناعة او غير ذلك مطلقا (م) ٨ لا يجوز للحكومة ان تجري في اي نوع من انواع الاموال والرسوم المقررة خاصة لنادبة الديون ادنى تغيير او تعديل يستوجب نقصانا في ايراد تلك الاموال والرسوم ما لم يكن ذلك بموافقة اراء اغلب المامورين المتوطنين بادارة خزينة الديون — انما يجوز للحكومة ان تعطي بطريق الالتزام فرعاً واحداً او اكثر من فروع هذه الايرادات بشرط ان يكون الالتزام متبجاً بوجه التحقيق والتأكد ايراد مساويا بالافل للارباد الذي كان جارياً تحصيله قبل الالتزام كما انه يجوز لها ان تعقد معاهدات تجارية لتعديل رسوم الكارك (م) ٩ الحكومة ملزمة بان لا تخرج على خزينة ماليتها بونامن البونات ولا سندات جديدة مطلقا ولا تستعرض اي استعراض اخر من اي نوع كان وكذلك الدائنة السنية ملزمة بان لا تتفعل شيئا من ذلك ولكن اذا استوجبت ضرورة الاحوال الوطنية النجاء الحكومة واضطارها الى الاستدانة جاز لها في هذه الحالة ان تستدين بقدر الاحتياج الضروري بشرط عدم التعدي بوجه ما على ما تقرر من الايرادات المخصصة لخزينة الديون العمومية وعدم تحويل توربد تلك الايرادات او صرفها في غير ما عادت اليه — وهذه الاستدانة وان كانت استثنائية فانه لا يجوز اجراؤها الا من بعد موافقة عليها من المامورين المتوطنين بادارة خزينة الديون (م) ١٠ يجوز للحكومة توقيا من الموانع التي يمكن ان تنشأ من احكام المادة السابقة في سيرانها ان ترتب حسابا جاريا بينها وبين احدى البنوك لاجل تسهيل وفاء ما يكون عليها من الدفعات وذلك باخذ مبالغ مقدما وتسديدها من ايرادات السنة وبصورتوبة الحساب في اخر كل سنة لمعرفة ما يكون باقيا الحكومة او عليها ولا يجوز في حال من الاحوال ان يكون استجرارها على الخالي في الحساب التجاري رائدا عن خمسين مليوناً من الفرائقات في اثناء السنة — هذه صورة الارادة السنية التي تقرر بالجلس الخصوصي المنعقد تحت رئاسة الجنب العالي فاذا استحسن اصدار الامر العالي باعلانها واتباع الاجراء بمقتضاها فالامر مفوض لمن له الامر

الخدماء المتواضعون المخاضعون

**صندوق الدين** — (ر) دين واحد — تصفية —

مفتش عمومي — دين مصري — سلفة مضمونة : ميزانية

**صندوق الدين** — بمقتضى امر عال صادر في ٢٢

مايو سنة ٧٦ تبدي حركة صندوق الدين من يوم

١٠ يونيه سنة ١٨٧٦

**صهر** — (ر) يشة (ق) ١٩٨ — خبير (ق) ٢٣٨

**صهر** — (ر) اخفاء الجاني : (ر) حرب المحبوسين (ق) ١٣٦

**صهر المفلس** — (ر) متفالس (ق) ٣٠٤

**صهر** — (ر) منشور من نظارة الاشغال نزع ١ بتاريخ

٢٧ ربيع الاول سنة ١٩١٦ في ١٦ فبراير سنة

٨٢ من محمود فهمي لما تعين لنظارة الاشغال الى كل من

مصلحي اورنائو وطرق اسكندرية ومصلحة الاستحكامات

في علم حضرتكم ان مدينة اسكندرية هي مدينة حصينة مشتملة

من عهد الرومانيين على صهاريج وبحاري وعيونات للياه

العذبة الكافية لاحتياجات اهلهاء وقت الشدة والضرورة وبذلك

الواسطة يجب التفتظ الكلي على هذه الصهاريج والبحاري

والعيونيات لانها في الكفاية لحياة تلك المدينة عند الاضطراب

والضرورات بل اذا حصل حاصل لوابور شركة المياه لا

توجد وسيلة لتغذية البلدة الا باستعمال تلك الصهاريج

والعيونيات والبحاري فلانها استندي دقة نظر حضرتكم للدوام

حفظها وصيانتها وابقائها مستعدة على الدوام والاستمرار ولا

بصير يمكن احد من الاستيلاء على شيء منها ولا التفرغ لها

باي عمل يحدث بها اي تلف وفي كل وقت تتفقدوها ولا يملوها

طرفة عين وان صادف شارع او طريق اي صهريج منها

وكانت غنوداته بها خلل فيصير تقويتها لتكون بالثبات والتحمل

الكافي للضرورة وان دعت الحال للتصرف في شيء منها او من

العويونات والبحاري فلا يكون ذلك الا بالاستئذان الرسمي

وصدور الامر عنه وحيث ان هذه المسئلة المهمة كما لها ارتباط

بالمصلحة ادارة حضرتكم لها هذا الارتباط ايضا بمصلحة الاستحكامات

ومصلحة الشوارع بسكندرية فقد حررنا لها في تاريخه بذلك

لتكونوا جميعا موجهين مزيد العناية والاهتمام بها لما فيها من

الفوائد الجمة العائدة على البلدة بالمنافع والمزايا في الحال

والاستقبال وفي تاريخه تقرر بهذا المعنى لحفاظة سكندرية

**صهر** — (ر) المحق

**صور** — (ر) قانون مرافعات (ر) في اعطاء الصور

(م) ٢٠٠ كتاب الحاكم وامناء السجلات العمومية يعطون

صورة او ملخصا منها لكل طالب من بعد اخذ الرسوم المقررة

بدون احتياج لاذن من القاضي والا حكم عليهم بالتضمينات

(م) ٢٠١ واما الاوراق الخصرية المحررة على يد مامور شرعي

فلا يجوز اعطاء صورها ولا ملخص منها لغير المتعاقدين فيها

الا بئح من المحكمة ويجوز ان يعين فيه قاض للاطلاع على

الاوراق المحررة بمعرفة المامور المذكور

الدين السائر التي استحقاقها بعد ١٥ يوليوس سنة ٧٦ فيقيم من قيمتها  
ايسكونت باعتبار ٧ في المائة في السنة محسوبا من ١٥ يوليوس سنة ٧٦ لغاية  
تاريخ الاستحقاق (م) ٩ لا يعطى سندا من سندات الدين المرحد عن  
الكسور التي تكون اقل من ٥٠٠ فرنك او ٢٠٠ ليرة والكسرات التي  
تبقى عند ارباب السندات في نظير حصولهم على سند بمجمعة فرنك او  
عشرين ليرة لاسرلية تدفع نقدا باعتبار ثمانين في المائة من القيمة الاسمية  
انما يجوز اعطاء وصولات وقتية بالكسور كما يجوز ايضا جمع كسور  
متعددة للحصول على سند واحد (م) ١٠ جميع السندات المتقدمة لاستبدالها  
سواء كانت من سندات السلف القديمة او سندات الدين السائر يجب ان  
يراجعها نائب عن الحكومة المصرية ويصير ابطالا وقت ندها (م) ١١  
لما تقدم السندات حين استحقاقها سواء كانت من سندات السلف القديمة  
او من سندات الدين السائر يعطى بها حاملها وصولات وقتية اذا كانت  
السندات الجديدة ليست جاهزة وتكون هذه الوصولات مبنية لاستبداد  
السندات ومنشئة على ما استودع منها وعلى غير ذلك ما يلزم عادة يات  
(م) ١٢ يعتبر صحيحا تسليم سندات الدين المرحد لحامل السندات القديمة  
والوصولات الزمنية التي تكون قد اعطيت بدلا من السندات المستدعة  
(م) ١٣ عمليات استبدال السندات تحصل بدون تكليف حاملها بمضاريف  
ويجب على هؤلاء ان يحضروا للجهات التي تتعين لتعديل السندات وتلك  
العمليات تبدي في ٣١ مايو سنة ٧٦ وتنتهي في الوقت الذي يتعين بموجب  
اعلان يصدر بعد ذلك (م) ١٤ جميع عمليات توحيد الدين العمومي  
المصري بصير اجرا واما معرفة بنك الكونتيا رديكونت بباريس وفروعه  
وتكون مضمونة في مركز هذا البنك بباريس الذي يمكن ان يعين  
لتبديل السندات وكلاء في الجهات التي يستنسها لذلك

**صندوق الدين** — (ر) ترجمة تقريره اعضاء صندوق

الدين العمومي للخضرة الخديوية

في ١٥ فبراير سنة ٨٢ عن القرض الذي فائدته ٢ في المائة

(مولاي) بناء على المادة السابعة من الذكر يتو الصادر من لدن

جنايكم الرفيع في ٢٧ يوليوس سنة ٨٥ علينا ان نرفع الى

جنايكم العالي قبل الدفع بخمسة عشر يوما تقريرا عن حالة

الايرادات المخصصة للقرض الجديد الذي فائدته ٢ في المائة

— ولقد كانت حالة الايرادات التي حصلنا عليها في سنتي

٨٤ و ٨٥ ممكنة لنا من ان ندفع سبعين الف جنيه وستائة

وثمانين جنيا قيمة كويون غرة صبت بمبر سنة ٨٥ — اما الزيادة التي

حصلنا عليها بلغت في ٢٦ اكتوبر مع ما استقطع من كويونات

الدين الممتاز والدين المرحد ثمانمائة وستة عشر الف جنيه وتسعائة

واربعين فانبها استخصص لبعض الاستهلاكات وتدفق عند الاتفاق مع

سعادة ناظر المالية على مقدار هذا الاستهلاك — واما المبالغ التي

وردت الى صندوق الدين من ١٥ اكتوبر عن ايرادات السكة

الجديد والافرافات ومينا الاسكندرية ومن ٢٦ اكتوبر عن

ايرادات البحار والدخان والمديريات المخصصة لصندوق

الدين فقد بلغت في ١٤ فبراير ١٧٢٧٢٦٦ جنيا وسناخذ

منها مائة وسبعة وخمسين الف جنيه وخمسمائة جنيه وذلك

عن نصف المبلغ السنوي المذكور في المادة الرابعة من

الذكر يتو المشار اليه واما الباقي فيصرف مع ما يحصل الى

١٤ ابريل في دفع ما يجب دفعه عن الدين الممتاز

والدين المرحد في ١٥ ابريل وغرة مايو واما مبلغ المائة

وسبعة وخمسين الف جنيه وخمسمائة المذكور قبل فيكون

دفعه على الوجه الاتي — مائة وواحد واربعون الف جنيه

وثلاثمائة وستون جنيا لكويون غرة مارث عن القرض الجديد

البالغ ١٤٢٤٠٠٠ ستة عشر الف جنيه ومائة واربعون

لاستهلاك هذا القرض — وتشرف بان نكون مجنايكم العالي

## معلومات

صور — { منشور من الداخلية بشأن الصور التي يطلبها  
(الاخصام في المواد المحقوقة مورخ في ٢٧ ذ سنة  
١٢٩٦ (١٢ نوفمبر سنة ٧٩)

وردت للداخلية افادة من سعادة الباشا ناظر المحفانية رقم ١٧  
ذي الحجة سنة ٩٦ نمرة علم منها ومن الورقة الواردة معها ان  
حضر رئيس مجلس المنصورة حرر للنظارة المشار اليها بمعنى  
ان ارباب القضايا المحقوقة المنظورة به عند ما يرفعوا دعواهم  
اليه غير جارين تقدم مستندات قضايهم مع الدعوى ارتكبا  
على وجود مستنداتهم بالمديرية او تسجيلها بدفاترها و يترتب  
على هذا اصدار قرارات بالاستكشافات المحاصل الاحالة عليها  
حتى تظهر الحقيقة على انه فضلا عما في ذلك من زيادة  
المشغولية فغير جاري الاهتمام من جهة الادارة في تنفيذ منقول  
تلك القرارات وانه اذا تحسن بتصريح الجهات الادارة بان  
يعطوا صور ما يطلبون منهم الاخصام بعد تاديبهم الرسم اللان  
على ذلك وينصدق لهم عليها من حاكم الادارة وان يعلنوا  
الاهالي بما ذكر حتى لا يجهلوه ولكي قبل ان يرفعوا الدعوى يستحضروا  
على مستنداتها اذ ربما يترتب على هذا زيادة نجاز في الاشغال  
وقد اشار سعادته بموافقة ما رآه الرئيس المولى اليه ومرغوب  
النصرح للجهات بذلك وحيث الحالة هكذا فقد تحرر بتاريخه  
من لزم بما ذكر وبالمجمل هذا للمعلومية والاجراء على  
الوجه المشروح

اقاليم بحري منثني سعادتلو افندم حضر تلري  
المشطر اعلاه صورة ما نشر لجهات الادارة في تاريخه بعدم  
المانع من اعطاء صور ما يطلبون منهم ارباب الدعاوي والمجالس  
الحلية حسبما تراه بنظارة المحفانية بالكيفية الموضحة به فلاجل  
معلومية سعادتك لزم تحرير

صور اوراق — { صورة ما نشر من الداخلية بتاريخ  
٢٠ رجب سنة ١٢٩٧ (٢٨ يونيو  
سنة ١٨٨٠)

لما تلاحظ لبعض جهات الادارة عدم استعسان اجابة ما يلتمسونه  
بعض ارباب القضايا المجنانية من نسخ صور اوراق حال  
التحقيقات المتعلقة بالمواد المجنانية اذ انها من حقوق الحكومة  
وتحقيقها يستلزم اجراء ما يتوصل به لظهور جلية كل مادة  
سواء كان التعريبات سرية او جهرية بمعرفة المناط بالتحقيق  
وابتات ذلك بهذا كرايتها التي تقدم للمجلس لنظرها والحكم فيها  
ووجود تخالف ومعارضات في افعال المسؤولين مما يلزم الرد  
به علمهم مما يكون موجبا لظهور الحقيقة وانه هذه المناسبات  
لو يسلم للمسئول في اخذ صورة الاوراق بما ظهر فيها لما مور  
التحقيق مما ذكر ومن التعريبات التي جرت ونحو ذلك ربما  
يكون هذا داعيا للمسعى من يظهر عليه الشبهة في القضية باجراء  
ما يدروها سواء كان بمجد افعاله ونحيلات اخرى تضر  
بالموضوع بواسطة من يساعده على ما ذكر ولوبة عدم التصريح  
باغطاء تلك الصور المسؤولين حال تحقيقها واذا كان اي  
خصم يطلب نسخ صورة مضبطة لاعمال البلوغ عنها تعطي له ويؤخذ  
عليها الرسم المقرر قد حصل استمجاز الراية في ذلك مع  
نظارة المحفانية والان وردت مكتابة النظارة المشار اليها رقم

٢ الجاري نمرة ١٣٥ بحصلها ان التواعد القانونية لا تساعد  
على اعطاء صور لاحد ارباب القضايا المجنانية في اثبات  
التحقيقات وانه لهذا لم يستحسن بها اعطاء صور لاحد من ارباب  
القضايا المجنانية في اثبات التحقيق انها بعد نهوها عند اعطاء  
اخر الاقوال التي هي عبارة عن المرافعة الانتهائية اذا كان احد  
منهم تطلب اخذ صور الاوراق فلا مانع من الترخيص له  
بذلك بعد اخذ الرسوم المقررة وحيث من الاقتضا مراعاة  
الاجراء على وجه ما توضح حتى يكون ذلك باعنا لعدم تمكن  
ارباب المحيل من استمرار المنازعات ووقوع الاشكال في  
القضايا ومع هذا اذا تطلب احد من ارباب تلك القضايا  
بعد نهو تحقيقها اخذ صور اوراقها عند اعطاء اخر الاقوال فيها  
فيعد تحصيل الرسم يراى ان يكون اجراء ما سلف ذكره تحت  
ملاحظة من يلزم حتى لا يتمكن احد من حصول شي بها يحيل  
بموضوعها ولا يترتب على هذا تاخير مسئولية من يراى لزوم  
مسئوليته رهنا على اخذ تلك الصور لعدم اخلال سير القضايا  
والتحقيقات وقد صار النشر للجهات في تاريخه بما ذكر وبالمجمل  
هذا للمعلومية والاجراء مقتضا

صور اوراق — { (رسوم صور المحجج والاوراق)  
(منشور صادر من الداخلية في ١١  
رمضان سنة ٩٧ (١٧ اغسطس سنة ١٨٨٠)

استفيد من مكتابة وردت من نظارة المحفانية بتاريخ ٢٧ شعبان  
سنة ٩٧ نمرة ١٧٧ انه لمناسبة ما علم للنظارة المشار اليها من ان  
بعض المجالس الحلية مجرون طلب صور محجج او اوراق من  
الحاكم الشرعية وغيرها بناء على النداءيات المرفوعة لديهم في  
مواد المحقوق ويحصلون ذلك بناء على رأي المجلس لمعرفة حقيقة  
ما هو مترافع فيه امامهم وكون بعض الجهات تخافرت منها  
بقصد معرفة ما اذا كان يؤخذ على تلك الصور رسوم ام لا  
مع ان طلبها او دفع رسومها المقررة ليس من خصائص المجالس  
بل هو من خصائص الاخصام لما لم من الشان فيها لانها تعد  
من ضمن المستندات التي يلزمهم تقديمها بمعرفة للمجالس قد  
حررت لتلك الجهات بمرعاتهم الاجراء على وجه ما توضح واجرت  
النشر للحاكم الشرعية والمجالس الحلية بما ذكر وبالنظر لما هو  
جاري من طلب صور مثل هذه بمعرفة بعض جهات الادارة  
لمعلومية حقائق مواد حقوقية يكون منظورا فيها امامهم وضرورة  
اعلانهم بعدم طلب صور من هذا القبيل لم تدفع عنها الرسوم  
من اولي الشان فيها يراى النشر من طرف الداخلية لجهات  
الادارة بان جميع الصور التي تطلب من اجل الاخصام ولا  
يكون للحكومة شان فيها ولا تكون متعلقة بمسائل جنائية يصير  
تكليف الاخصام بدفع رسومها من طرفهم للجهة المختصة به فقد  
تحرر بتاريخه لجهات الادارة بهذا وهذا للاجراء على  
وجه ما ذكر

صور اوراق — { (طلب افادة من المحفانية للداخلية في  
(٨ جا سنة ٩٦ (٢ ابريل سنة ٧٩)

قد علم لنظارة المحفانية انه جاري تخاير الجهات والمصالح المبرية  
من طرف الحاكم المختلطة بواسطة محضرين او بمكاتبات من بربا  
بطلب اوراق وقضايا تتعلق بمنازعات مرفوعة لديها وهذه القضايا

الغير عليها ولا التسليم في اعطاء بيانات منها اكتفاء بما قرره الحكومة من اعطاء جميع الممولين اورادا مستوفية بالمال المر بوط على كل منهم ومواعيد تسديده انما مع ذلك اذا اراد احد الممولين اعطاء صورة ما هو مقيد باسمه بالمكفلة لابس من اعطائه اليه عند طلبه وخلاف ذلك لا يجوز قطعيا اعطاء شي اخر اما الايضاحات المتعلقة بانتقال الملكية سواء كان بالبيع او الهبة او الارث او المتعلقة بالمحقوق العينية المترتبة على العقار فالواجب على القضاء اعطائها لكل انسان بطلبها بالكتابة وبدفع الرسم المقرر عليها ويكون الاعطاء بكيفية ان القضاء يستخرجون صور او ملخصات او شهادات عما يكون واردا في سجلاتهم ويسلمونها للطلاب وتكون تلك الصور او الملخصات او الشهادات معولا عليها فقط لمطابقتها لما هو وارد في سجلات المحكمة وحيث انه بهذه الكيفية لا يجوز قطعيا اعطاء توضيحات ولا استخراج بيانات من دفاتر المكلفات وجرائد الاموال الغير المولين على حسب التفاصيل التي سلف ذكرها فاطننا هذا لقاضي المديرية وامورها وموظفيها وسائر مرآكها وعند مشايخ وصبارف بلادها ليعلموه ويجروا العمل بمقتضاها مع الاحتراز من المخالفة والوقوع في المسؤولية والمحاكمة

**صور اوراق -** منشور لكافة المحاكم الشرعية والمجالس (في ۱۲ راسنة ۱۲۹۸) ۱۴ مارت سنة ۸۱ بان ارباب القضاة لا تسلم لهم اوراق الدواوين والمصالح

انه بالنسبة لما دلت عليه وقايع الاحوال انه جار في بعض الاحيان بالدواوين والمصالح الميرية تسليم مكاتبات واوراق السقاطيات الصادرة منها للجهات ليد من تكون متعلقة بهم مع ان هذه الحالة غير مستحسنة ولا مطابقة لقاعدة قانونية ولا منبجعة في جهات اخرى اذ انه فضلا عن ان تلك السقاطيات لم تخرج عن كونها خاصة باشغال الحكومة الذاتية ولو تكون متعلقة باستنفادات او مخراجات في قضية اي شخص كان فان اعطاهما للشخص يترتب عليه خلل سير الاجراءات بالنظر لما يتصور له من انه لوجودها يترك قد ملك التصرف في سيرها على رغبته وكلما توجه الى جهة ما يورى ان وجود ما ذكر يده انها هو مساعفة خصوصية تحصل عليها وربما ينشأ عن هذه الاجراءات تاثير غير مرضي في سير القضاة او انه يوغرها بطرفه او ينفدها كليا او يخفيها عمدا اذا كانت ما اشتهلت عليه لا تطابق مطلوبا به ويستدعي ذلك عطل الاشغال والمشغولية في طلب صورها من محل صدورهم وعدم انتظام القيدودات ايضا فلماذا قد حررنا لنتظار الداخلية باستنساب منع تسليم اوراق الدواوين والمصالح الى ارباب القضاة والغاء هذه القاعدة غير المناسبة ورجبنا انه باستحسن ذلك بها تصدر تنبيهاتها للجهات الادارة بالايجري بهوجه فوردت لنا مكتابة دولتنا ناظر الداخلية رقم ۲۵ ربيع اول سنة ۱۲۹۸ نمرة ۵۰ بالموافقة على ما ذكر وانه صدر منشور من طرف دولته للجهات الادارة بالايجري على وجه ما توضح وحيث ذلك فقد نشر في تاريخه للجهات فروع المحفانية بذلك ومن الجملة هذا محضركم للعلومية والايجراء بمقتضاها

او الاوراق لا يخلو الحال من ان تكون مشتركة بقضايا اشخاص خلاف من رفعت قضاياهم للمحاكم او يكون للحكومة فيها صالح كما نظر هكذا في قضية تتعلق بشخص يدعى سليمان الاشول وبين شخص اجنبي كانت طلبتها المحكمة المختلطة بمصر من مديرية بني سويف وارسلتها لها وانفج فيما بعد لزومها بكوميته المحفانية بالنسبة لادخال الحكومة فيها كما علم ذلك من مكانية الكوميته الواردة للنظارة فلماذا اقتضت الحالة النشر لكافة الجهات بعدم ارسال اوراق قضايا الى المحاكم من برايا بعد المخايرة مع نظارة المحفانية وهذا للداخلية للعلومية والتنبيه بالايجراء كما ذكر افندم

**صور اوراق -** (صورة ما نشر من الداخلية في ۲۰ ذي الحجة سنة ۱۲۹۷) ۲۳ نوفمبر سنة ۸۰ انه لما علم بان البنوك العقارية والمجلات التجارية وبعض الاشخاص الذين من مصطنعهم تسليم النفود تحت رهن العقار قد اعتادوا على ان يطلبوا احيانا من بعض المديرات والمصالح بالزهم من الاستعلامات عما يتعلق بحالة العقار المعرض للرهن وما يكون عليه من الاموال الميرية فنظرا لكون جهات الحكومة ليست مكلفة باعطاء ما تطلبه تلك البنوك وغيرها من التوضيحات لما انها في المكلفة بعمل ما تستدعيه مصطنعها من الاجراءات التي تستوق بها عند تسليمها النفود لمقتضياتها بدون مدخل لسواها ومنعها لما يتولد من ذلك من المشكلات قد كان سبق تحذير وانذار المامورين عموما بما يوجبهم الى الالتفات لصفاتهم الرسمية وعدم التصرف بمصطنعهم فيها هو خارج عن حدودهم ومع ان ما يكون سبق اعطاء من الايضاحات من طرف بعض المامورين لا يعتبر بصفة رسمية ولا يكون مستولا عنها الاشخاص من اعطاهما تحت امضائه وختمه لكن رفعا للالتباس وخدمة للمصالح الصوري قد تراهي لزوم اعادة الاعلان عن المنهج اللازم اتباعه في مثل هذه الاحوال وهو انه — ما علم ان معظم طلب الايضاحات في هذه المسئلة مرتكن فيه على دفاتر المكلفات او سجلات المحاكم على ان دفاتر المكلفات كانت في العهد السالف في السند الوحيد لاثبات حقوق المنفعة في الاطيان المخراجة للمكفلة عليهم عند ما كانت الحكومة تعتبر نفسها مالكة عين الاطيان المخراجة على الاطلاق لكن من بعد صدور اللائحة الصادرة في ۲۴ ذي الحجة سنة ۱۲۷۴ بتجوير اسقاط منفعة الاطيان المخراجة بمقتضى جميع وامر حضرة المجددي السابق الصادر في ۳ رجب سنة ۱۲۸۲ بالزام واضعي اليد باخراج جميع عن اطيانهم ولائحة المفايلة التي حكمت بتجوير ملكية الاطيان لمن يتعهد بدفع المفايلة والامر الصادر في ۶ يناير سنة ۸۰ باعطاء الحق في الملكية لمن دفعها ولو جزا من المفايلة قد صارت تلك الدفاتر معدة فقط لاثبات انتقال الاطيان من اسم لآخر بناء على طلب يتقدم من ذوي الشأن للمديرية متى كان البيع بمقتضى جميع شرعية او عقود رسمية ولضبط قيد الاطيان المذكورة واسماء الاشخاص المكفلة عليهم وما عليها من الاموال وهذا فلا يجوز مطلقا استخراج صور منها لغير المكفلة عليهم كما وجرائد الاموال فانها لم تكن معدة الا لمحصير ايرادات الحكومة وضبط تسديدها وهن لم يكن من الواجب اطلاع

## ملحوظات

القومسيون برفضها انها رأى ان يجايز الحكومة بشأن اعفاء الافوكاتية المذكورين من دفع الرسوم عما يطلبون استخراجها من صور الاوراق التي تكون موجودة بالمحاكم الشرعية او المجالس المحلية او المصالح الميرية لاسيا وان محكمة الاستئناف المختلطة قررت باعفائهم من دفع رسوم ما يسلم اليهم من صور الاوراق الموجودة باقلام كتبة المحاكم المختلطة وحيث نرا لنا انه لا مانع يمنع اجابة طلب قومسيون التعويضات من اعفاء الافوكاتية من رسوم صور الاوراق التي يطلبونها على شرط انه لا يعطى لهم اوراق تضر بالحكومة او تجعلها تحت المسؤولية فقد حررنا لسعادة ناظر المحفانية تجايز المحاكم الشرعية والمجالس والمصالح التابعة لنظارتها بما يلزم عن هذا الشأن وافضى تحريره لسعادتك تبليغا لطلب القومسيون انها خشية من ان بعض الموظفين الموجودة الاوراق في عهدهم لا يسركون اعيانها ولا ما ينبغي على تسليمها من المسؤولية فالملتمس لنا ان الانسب ان يتنبه على المصالح التابعة لديوان سعادتك بان لا تسلم للافوكاتية شيئا من الاوراق الموجودة بطرفها الا بعد استمجاز رأي قسم القضايا التابع لنظارة الداخلية اقدم المظراعلاء صورة الافادة الواردة للداخلية من رئاسة مجلس النظر بتاريخ ١٨ شعبان سنة ١٢٠٠ نمرة ١٢٣ المشار فيها عن التنبيه على المصالح التابعة لنظارة الداخلية بان لا تسلم للافوكاتية شيئا من الاوراق الموجودة بطرفها الا بعد استمجاز رأي قسم قضايا الداخلية للنسب التي توضح تلك الافادة وحيث ذلك ومن الانتضاء ان بعد كل المعلومات بما اشتملت عليه صورة الافادة المتني عنها بتاكيد مراعاة الاجراء على وجه ما نص فيها لزم تحرير تكم بما ذكره في تاريخه كتب لياقي المصالح بذلك

صور اوراق — منشور من نظارة الداخلية في ١٠ ربيع اول سنة ١٢٠٢ (٢٨ دسمبر سنة ٨٤)

حيث ان بعض جهات الادارة قد اعتادت اصطلاحا حال تحرير صور الاوراق او المكتوفات التي يطلبها مهادون او اشان فيها ويتصرح او يكون من اختصاصهم التسليم فيها على ان يضعوا عليها عبارة (يعتمد في محل لرومه) وقد علم الان ماوردت به مكتابة نظارة المحفانية في ٢٩ صفر سنة ١٢٠٢ نمر ٢٥٨ بنا على ما ورد لها من فلم قضايان الاستمرار في توقيع هذه العبارة على صورة تستنسخ من احدى الجهات بعد التصديق عليها بما ينشأ عنها مشاكل للحكومة لاحتمال وجود حقوق لا تعلم للجهة المستنسخة لتلك الصورة من دفاترها وبذلك يجوز لاربابها ان يقيموا الحججة عليها بالطرق القانونية في وجه من يكون اسمه ولرد تلك الصورة فتعديرا من ذلك يقتضي حذف هذه العبارة من الان فصاعدا واستبدالها بعبارة (مسلم بدون مشولية الحكومة لدى اي انسان كان عنها يتعلق بالورد بالمكتلة) او الصورة كما كتب في تاريخه لجهات الانتضاء حتى بذلك تكون الحكومة امنة من اي مشكلة ما من هذا القبيل حسما هو جل الغاية

منشور من الداخلية بشأن عدم تسليم اوراق الدواوين والمصالح الى ارباب القضايا صاخر في ٢٥ راسنة ١٢٩٨ (٢٧ مارس سنة ٨١) قد دلت وفائع الاحوال على اعتبار بعض الدواوين والمصالح الميرية احيانا على تسليم مكاتبات واوراق المخططات الصادرة منها للجهات ليد من تكون متعلقة بهم مع ان هذه الحالة غير مستحقة ولا مطابقة لقاعدة قانونية ولا منبئة في جهات اخرى اذ فضلا عن ان تلك المخططات لم تخرج عن كونها خاصة بالشغال الحكومية الذاتية ولو تكون متعلقة باستفسامات او تجربات في قضية ايا من كان فان اعطاها الشخص يترب عليه خلل سير الاجراءات بالنظر لما ينصور له من ان لوجودها يده قد ملك التصرف في سيرها على رغبته وكذا ترجع الى جهة ما يوري ان وجود ما ذكر يده انما هو مساعدة خصوصية تحصل عليها وربما ينشأ عن هذه الاجراءات تاثير غير مرضي في سير القضايا اوانه يوخرها بطرفه او يفتدها كلها او يجنبها عبدا اذا كانت ما اشتملت عليه لانتظام مطلوبه ويستدعي ذلك عطل الاشغال والمشفولية في طلب صورها من محل صدورهم وعدم انتظام التيردات ايضا ولهذا فسماعة الباشا ناظر المحفانية ارسل افادة لنظارة الداخلية رقيقة ١٢ الخالي نمر ٢٢ من منتضاها استمجان مع تسليم اوراق الدواوين والمصالح الى ارباب القضايا ولغير هذه القاعدة غير المناسبة ويراد ان مع استمجان الاجراء هكذا تصدر التنبيهات المنتضاء لكافة جهات الحكومة بالاجراء بوجبه ويقاد سعاده صورة ما يصدر لاعلانه فروع المحفانية وحيث في الواقع ان استمادة هذه الحالة غير المستحقة بما لا يوافق فلذا ومنعا للعدورات السالف ذكرها والحصول على كمال انتظام الاشغال وسيرها على المحرر الاتق تراهي استنساب الاجراء على حسب ما ناظر لسعادة الباشا المشار اليه فقد نشر في تاريخه من الداخلية للجهات بذلك ومن الجملة هذا

صور اوراق — منشور لكافة المحاكم في ٢٢ محرم باعطاء شهادات او لمخضات لكل طالب عن العقود الناقلة للملكية العقار اورمه

قد علم للمفانية من بعض تشكيات قدست لما ان بعض المحاكم الشرعية حاصل منها تنصير في اعطاء شهادات او لمخضات لكل طالب عن العقود الناقلة للملكية العقار اورمه على حسب ما هو مفسر به بمنشوري المحفانية الصادر احدها بتاريخ ٢٦ شوال سنة ١٢٩٧ الموضع بالوجه الثالث منه ان المحاكم الشرعية المأذونة تعطي لكل من يطلب منها بدون امتياز ولا تترقب ولا استئذان شهادة تدل على ان اي عتار من الكائن بجهة تابعة لما مرهون ام لا وكيفية رهنه والثاني الصادر بتاريخ ٢٤ محرم سنة ٩٨ الذي من ضمن ما فيه توضح بان الايضاحات المتعلقة بانتقال الملكية سواء كان بالبيع او الهبة او الارث او المتعلقة بالمحقوق البقية الشرعية على العقار يجب اعطاها من طرف القضاء لكل من يطلبها بالكتابة ويدفع الرسوم المقررة لآخرها بها وحيث انه من الضروري استمرار الاجراء بكافة المحاكم الشرعية في اعطاء المخضات والشهادات التي من قبيل ما ذكر لكل طالب على حسب ما هو منصوص بالمنشورين المذكورين ومراعاة عدم وقوع تاخير او تنصير في هذا الامر فافضى اعادة النشر لكافة المحاكم من باب التذكار وهذا محضرتكم لاتباع الاجراء كما توضح

صور اوراق — منشور من نظارة الداخلية في ٢٢ شعبان سنة ١٢٠٠ (٢٨ يونيو سنة ٨٤) صورة افادة واردة للداخلية من رئاسة مجلس النظر بتاريخ ١٨ شعبان سنة ١٢٠٠ نمر ١٢٣

وردت لرئاسة المجلس مكتابة من سعادة رئيس قومسيون التعويضات باسكندرية بذكر بها ان بعض افوكاتية الثغر قد عمل للقومسيون طلبات بشأن اعطائهم قيمة المصاريف والرسوم اللازمة لاستخراج صور الاوراق التي فقدت من مكاتبتهم باسباب المحرق او النهب وانه لكون تلك الطلبات ليست ناشئة عن اضرار مسببة من افعال الفتن العسكرية راسا حكم

الدفاتر الموجودة بدفترخانها فقبل ان تنسخ الصور المطلوبة تسأذن الداخلية عنها مع ان تلك الصور بانهم اطلع قسم قضايا النظارة عليها لابداء رأيهم يجوز تسليمها للطلاب او عدمه ولهذا تستدعي الحالة تحرير مكاتبات بين الداخلية وجهة الطلب بشأن نسخها حالة كون ذلك بموجب المشغولية وتعطيل اشغال ذوي الشأن في تلك الطلبات فينبغي عليه ينبغي انه من الان اذا التمس اي انسان اخذ صور اوراق او كشوفات يصير التحري ابتداء عما اذا كان له شأن في الطلب ام لا ومنى انصح انه صاحب شأن تنسخ الصور المطلوبة متى كانت موجودة بالجهة المقدم لها الطلب او بدفترخانها وترسلها مع جواب الاستاذات للداخلية واذا كانت بالدفترخانه المصرية فتخابر الداخلية عنها بعد التثبت من وجود شأن للطلاب كما مر وقد نشر في تاريخه لكافة جهات الادارة بذلك وهذا تم للاجراء بموجب

**صور احكام** — (ر) احكام (قم ١٠٩ — ١١٠)

**صور سندات** — (ر) اثبات الديون (ق ٢٣١)

**صور كيالات** — (ر) كيالات

**صورة المحاكمة** — (ر) قضاء (مجلة ١٨١٥)

**صولة** — (ر) عذر (فق ٦٨)

**صياح** — (ر) حكومة (فق ٨٨)

**صياد** — (ر) صيد — صياد

**صياد** — منشور من نظارة المالية في ٧ مايو سنة ٨٣

مديرية بني سويف كانت ارسلت افادة لالمالية بقيمة ٢٤ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ و ١٣ فبراير سنة ٨٢ بمر ٣٠ تنقيد بانها لما دعت ملتزم حلفات الاسماك بها عن دفع ثمن السراكي البحري صرفها اليه لاعطائها للصيادين باعتبار ثمن كل سركي ثلاثة فروش كسراكي المستفيدين فحصل منه ترفيق واخير شفاي ان ثمن السركي شهرت خمسة فضة كسراكي الشغالة وان سراكى الصيادين ليست مثل سراكى المستفيدين المسورة لآخر السنة وانه التمس تخايرة المالية عن ذلك والمديرية تروم النظر وصدر ما يستصوب فينبغي على ذلك تحرر من المالية للجهات بالاستفتاء عن التبين البحري فحصله من التزام حلفات الاسماك الكفاية بها عن كل سركي من السراكي المذكورة وقد تكامل ورود الافادات ومنها علم ان الدائرة البلدية بمصر منتيرة ثمن السركي الواحد من ذلك بعشرة فضة طبقا لما نص بالذكرين الصادر في شهر يناير سنة ١٨٨٠ عن مسيح كل من الاوراد واعلام النحر وخلافه بعشرة فضة ثم ومديرية الشرقية ومديرية المنيا ومديرية فنا اوضحنا ان البحري يتم في تحصيل اثمان السراكي عن كل سركي عشرة فضة ومديرية اسبوط ومديرية جرجا ومديرية اسنا افادنا بان البحري يتم في تحصيل اثمان السراكي باعتبار ثمن السركي خمسة فضة ومديرية القليوبية اوضحت ان السراكي البحري طبعها بالمديرية على ذمة الصيادين في يوافق ثمن السركي الواحد خمس عشرة فضة ومديرية اليوم افادت بان ثمن السركي عشرون فضة ومديرية البحيرة اوضحت انه جرى تحصيل اثمان السراكي باعتبار كل سركي عشرة فضة وان ذلك كان اجتهاديا قبل مطلوبية الاثمان وانه يورود افادة المطبوعة لما علم منها ان ثمن الفرخ اربعة عشرة فضة ونصف ومديرية الدقهلية اوضحت ان السراكي البحري صرفها للملتزم من ورق مطبوع قالب ١ ونصف كل فرخ سركيان بحسب التعريفة الصادرة من المالية في ٣٠ أغسطس سنة ٨١ بمر ٢٧٤ على ثقات متنوعة ومديرية المنوفية والغربية اوضحنا بعدم مطلوبية الاثمان وتريدان الافادة عنها تجربانه في تحصيل الاثمان وحيث انه وجد معظم الجهات بحريا باعتبار ذلك يوافق ثمن السركي عشرة فضة وباقي الجهات

**صور اوراق** — منشور من نظارة الداخلية في شهر ربيع اول سنة ١٣٠٢ (يناير سنة ٨٥) — افادة واردة للداخلية من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٥ راسنة ٢٠٢ بمر ١٢ ان احمد بك الدخاخي كان قدم لهذا الطرف عريضة متظلم فيها من عدم تسليمه الاوراق الموجودة بنظارة المحفانية المختصة بالنضبة المقامة بينه وبين قومانية جرنيليد بشأن التعدي الذي نسب وقوعه من هذه القومانية على محجر المكس والنمس تسليمه هاته الاوراق ان انصح عدم مسئولية الحكومة بسبب تسليمها اليه لاجل اقامة الدعوى اللازمة ولما تحرر من هذا الطرف للنظارة المشار اليها عن اعطائه الاوراق المذكورة او صورها اذا كان تسليمها اليه ممكنا ولا ينبغي عليه ادنى ضرر ولا مسئولية على الحكومة علم الان ما قالته النظارة المشار اليها بالتذكرة الغير الرسمية الواردة منها بتاريخ ٢ يناير المحضراته بتحويل نظر ذلك على قلم قضاياها قد اوضح لما جناب ناظر ما يفيد تأييد ما رآه القلم المذكور في ذلك من قبل وهو عدم اجابة طلب اليك الموما اليه ايا كان غرضه من الحصول على تلك الاوراق ومما حفظ حقوفه على الحكومة بطريق الضمان لانه لا يجوز بحسب الاصول المتبعة اعطاء الاوراق الادارية للعموم مراعاة لمصلحة ذاتية ولانه ربما اضر ذلك بشؤون الحكومة الى اخر ما قاله جنابه من ضرورة عدم مخاطبة دخاخي بك فيما يتعلق بالاوراق التي يطلبها او المنازعة المتعلقة بها والتنبيه بذلك على النظارات التي يظن انه يسعى لديها للوصول الى غرضه فينبغي عليه قد تحرر في تاريخه من هذا الطرف للنظارات بان لا تعطي في ولافروعها اوراقا لاحد بك الموما اليه اذا طلب شيئا منها وانه بوجه العموم اذا طلب احد اوراقا او صورة اوراق من اي مصلحة كانت فلا تعطى اليه الا اذا وافق على اعطائها قلم قضايا النظارة المطلوب منها او من احدى المصالح التابعة لها تلك الاوراق وانهم تحريره لساعتكم على امل الاجراء كما ذكر والتنبيه على المصالح التابعة لنظارة الداخلية باتباع ذلك — وقد نشرت نظارة الداخلية هذه الصورة لمجمع فروعها وشفعنها بهذه النسخ وفي — بصور الاجراء بمقتضى افادة رئاسة مجلس النظار الاسطر صورتها قبل بجهة طرفكم من عدم اعطاء اوراق لاحد بك الدخاخي اذا طلب شيئا منها وعلى العموم لو طلب احد من وفروعها اوراقا او صورة اوراق فلا تعطى اليه الا بعد ان تحرر افادة عنها لنظارة الداخلية ومنها يصير متاخر قسم القضايا ويوافق على اعطائها وبراى فيما بصرح باعطائه المنشور الصادر بتاريخ ١٠ ربيع الاول سنة ٢٠٢ من جهة التأشير الذي يتوقع عليها بانها مسلمة بدون مسئولية الحكومة لدى اي انسان كان

**صور اوراق** — منشور اصدرته نظارة الداخلية في (الواخر صفر سنة ٢٠٤) موافق نوفمبر سنة ٨٦ الى كافة الجهات الادارية بشأن ما يقدم من طلبات اخذ صور اوراق من الدفاتر الموجودة بالدفترخانات وهو — حيث ان بعض الجهات عند ما يقدم لها طلب من اي شخص باخذ صور اوراق او كشوفات من واقع الوارد بالاوراق او



## ملحوظات

كانت عليها وهذه الاعلانات تقيد في دفتر قسمة  
خصوصي وتعطى نسخة منها لصاحب الشأن (م) ٤  
كل مركب معها كان نوعها او وجه اشتغالها لا يعرف  
عنها حسبما نص عنه في الاحكام السابقة او لا يكون  
موضوعا عليها صفحة تضبط وتباع لجانب الميري -  
وكذلك كل مركب تخرج من حدود المصايد سواء  
كان من جهة البحر المالح او من جهة الترع والبحور  
ولا يكون بيد صاحبها تسريح بالكتابة من مامور  
مصلحة المطرية تضبط وتباع لجانب الميري

## الفصل الثاني - احكام متعلقة بصيد وبيع السمك

(م) ٥ لناظر المالية ان ينظر عند الاقتضاء في الطرق  
وادوات الصياد التي يلزم منعها لعدم الاضرار بتوالد  
الاسماك وعلى الصيادين ان ينقلوا جميع ما يصطادونه  
من السمك الى الموارد المخصصة لبيعه - وكل مركب  
يوجد جاريا تفريغ اسماك في غير الموارد او واقفا  
بدون ضرورة مثبتة بجوار شطوط البحيرة في نقط  
خالية من الموارد يضبط ويبيع لجانب الميري -  
وكذلك ما يوجد بهذا المركب من السمك او ما تفرغ  
بطريق الغش يضبط ويبيع لجانب الميري (م) ٦  
لا يجوز للمراكب معها كان نوعها ان تتأخر أكثر من  
اربعة ايام عن احضار السمك الذي يكون جرى  
صيده الى احدي موارد المصلحة وذلك ما لم يكن طرا  
عليها مانع مثبت لدى خدمة المصلحة - وابتداء  
هذا الميعاد يكون من تاريخ قيام المركب من المورد  
التي يكون جرى بيع السمك فيها في آخر دفعة ويقيد  
خدمة المصلحة تاريخ خروج المركب في سركي الرئيس  
(م) ٧ يعاقب كل مركب لا ياتي بما يكون جرى صيده  
في الميعاد المحدد في المادة السابقة بالكيفية الآتية -  
في اول دفعة بغرامة مساوية لمتوسط قيمة ما جرى  
بيعه في الثلاث مرات الاخيرة - وفي ثاني دفعة تكون  
الغرامة قيمة هذا المتوسط طاقين - وفي ثالث دفعة يصير  
ضبط المركب وعدته وبيعه لجانب الميري بدون ان  
يكون لصاحبه ايا كان المطالبة بشي ما واذا غاب في  
المدة الاولى أكثر من اربعة ايام واقل من ثمانية  
فالغرامة تكون قدر متوسط قيمة ما بيع في الثلاث  
دفعات الاخيرة طاقين - واذا غاب أكثر من

متنوعة في الاجراء والبعض يريد معرفة اشمن وما اوضحته بركة الدقهلية  
بالارتكان على التعريف بهذه التعريف في خاصة لمن الدفاتر والاوراق  
التي يجري خاصة الجهات مع مطبعة بولاق على موجبها اما هذه السراكي  
فبالنسبة لما هو موضح بشروط مصلحة الاسماك ان السراكي الا لازم اعطاهما  
الصيادين شهرياً تصرف من الميري للمترجم بالثمن من طرفه مقابل ما  
يستولي ذلك الثمن بعينه من الصيادين وتكون ان الدائرة البلدية بمصر  
معتبرة ثمن السركي بعشرة فضة افتدا - بما هو مقرر بالذكر يتوان كانت  
نص بالذكر يتوان في ذلك هو عن ثمن انذار واعلام الخبر والسراكي خلاف  
سراكي ارباب الاستغاثات الجاري اعطاهما بدواثر بلديتي مصر واسكندرية  
مكن بالنسبة لذلك يلزم ان يكون ثمن السركي الواحد من سراكي الصيادين  
بعشرة فضة تحصل من المترجم مقابل ما يستولاهما من الصيادين كنص  
الشروط انما ما سبق اعتباره ونحصيله من الجهات المتنوعة في التفصيل  
يختلف هذا الثمن يكفي فيها ما جرى اعتباره ونحصيله قبل وصول هذا  
وقد نحر بذلك الجهات اللزوم وهذا للاجراء بموجبه

صياوة - ٥ صادر في ١٨ يولييه سنة ٨٨

بعد الاطلاع على اللوائح المختصة باستغلال مصايد  
المطرية وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة  
راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى  
القوانين امرنا بما هوأت

## الفصل الاول - احكام عمومية

(م) ١ على صيادي الاسماك والمراكبية المشتغلين بمجرهم  
ضمن حدود مصلحة المطرية ان يقدموا اعلانات عن  
كل مركب من المراكب الموجودة الان تحت حيازتهم  
من اي نوع كان - وينبغي تقديم هذه الاعلانات في  
ميعاد شهر واحد ابتداء من تاريخ العمل بامرنا هذا  
الى ناظر المورد التابع لها المراكبي او الصياد فيجري  
قيدها تحت نمرة متسلسلة في دفتر قسمة خصوصي  
وتعطى نسخة هذه القسمة للصياد او المراكبي لتكون  
على الدوام موجودة بالمركب المتعلقة بها (م) ٢ يعطى  
للصيادين والمراكبية مع تلك القسمة صفحة بنمرة  
متسلسلة توضع في محل ظاهر وعلى جانب ثابت من  
المركب بواسطة مسامير عادة لافلاووظ حتى لا يمكن  
نقلها من مركب لآخر بطريق الغش ويلزم رسم  
النمرة بالبوية بالزيت بارقام جليلة على الجهة البرانية  
من مقدم المركب وذلك على طرف صاحبه ويؤخذ  
منه عشرة قروش صاغ ثمن الصفحة (م) ٣ اذا اراد  
الصيادون او المراكبية استعمال مراكب جديدة في  
بحر السنة فعليهم ان يخبروا اولاً عنها كما تقدم وان  
يضعوا عليها حالا الصفائح التي تكون اعطيت لهم -  
وكذلك اذا ابدلوا استعمال احدي المراكب فعليهم  
ان يخبروا ناظر المورد بذلك ويسلموه الصفحة التي

ثمانية ايام واقل من اثني عشر تكون الغرامة بقدر متوسط المبيع ثلاث طاقات — واذا تجاوز الغياب الاثني عشر يوما فالركب بما فيه من العدد يضبط ويبيع لجانب الميري (م) ٨ تباع الاسماك في موارد المصلحة بطريق المزاد العمومي بواسطة خولي المصلحة وبحضور ناظر المورد او معاونها واذا رأت المصلحة ان الائتمان لم تبلغ حد القيمة فلها ان تزود وتشتري لحسابها الاسماك المراد بيعها — ونتائج المزاد تقيد حال المبيع في دفاتر مخصوصة اما في المطرية وغيط النصارى فيكون القيد بدفتين كل منهما على حدته في آن واحد — وفي آخر المزاد يصدق الناظر او المعاون بمختمه على صحة ما تقيد بالدفاتر المذكورة ويلزم ان تكون مثمرة ومختوما عليها من المصلحة ويكون المزاد بالقرش الصاغ (م) ٩ يضم مبلغ عشرين في المائة لجانب الميري على حاصل المزاد وهذه العلاوة تكون على طرف المشتريين — وحصة الصيادين منها كانت المورد المتابعين اليها هي خمسون في المائة من حاصل البيع بعد استئزال عشرين في المائة قيمة العلاوة (م) ١٠ يجب على رؤساء مراكب الصيد ان يكون يدهم سراكي تعطى لهم من المصلحة بتقيد فيها يوميا (اولا) قيمة السمك المباع (ثانيا) حصة الصيادين — ويكون هذا القيد مصدقا عليه بمختم الناظر وثمن كل سركي ثلاثة قروش صاغ تدفع من طرف الرئيس (م) ١١ يستمر اعطاء صيادي الاسماك في بورسعيد الذين يضطادون في غير بحيرة المنزلة الحصص المخصصة لهم في اللوائح القديمة (م) ١٢ حصة الصيادين تكون تحت طلبهم من ثاني يوم المزاد ويكون الدفع بموجب ايصال ويتأشعرته في السركي (م) ١٣ ممنوع بيع السمك وقيد اثمانه ذمات وقيمة حاصل المزاد مع علاوة عشرين في المائة تدفع نقدا (م) ١٤ لايسوغ تملج الاسماك الا في مورد في المطرية وغيط النصارى ويستثنى من ذلك تملج السمك الناتج من المصايد المعطاة بطريق الالتزام (م) ١٥ السمك الذي يشتري بالمزاد يملج في محل وجوده تحت ملاحظة المصلحة — ولا يجوز للمشتريين ان يتصرفوا في السمك سواء كان طريا او ملححا ولا ان ينقلوه الى الاسواق الا بعد

الكشف على الشخات في احدى موارد المصلحة وكى نقلة يجب ان تكون مصحوبة بتسريح يبين به عدد الطرود ووزن السمك وجنسه ويزر هذا التسريح عند اي طلب من المصلحة — وثمن التسريح هو مليونان عن الشخات التي قيمتها من قرش واحد الى عشرة قروش وقرش واحد عن الشخات التي قيمتها اكثر من عشرة قروش (م) ١٦ كل ما وجد زائدا عن الكميات المبينة بالتسريح سواء كان اثناء المرور بحرا او برا او عند الوصول للجهة المقصودة بضبط ويبيع لجانب الميري — اذا حصل النقل بدون تسريح فالشحنة بأكملها والركب وعدته ووسائل النقل الاخرى تضبط وتباع لجانب الميري بدون ان يكون لصاحبها اية كان ادنى مطالبة (م) ١٧ السمك الذي يشتريه التجار المعلمين لايباع من الآن فصاعدا على ذمتهم في وكائل المصلحة (م) ١٨ السمك الذي تشتريه الحكومة بالمزاد حسب المنصوص عنه في المادة الثامنة يملج ويخزن بمعرفة المصلحة ويرسل لوكائل البيع اول باول حسب اللزوم — قيد السمك على عهدة الوكائل لا يكون الا بعد الكشف على الشخات ومراجعتها ومطابقتها على حوافظ الارسل (م) ١٩ التجار الذين يشترون سمكا ملححا من الموارد التابعة لمصلحة المطرية ممنوعون من بيعه في اسواق المحرسة طالما يكون فيها للمصلحة وكالة للبيع (م) ٢٠ السمك الملح الذي يرسل لوكائل الحكومة يباع بالمزاد العمومي بمعرفة المصلحة ويكون بالمناداة بحضور ناظر وكاتب الخزن وتحت مسئوليتها وللمصلحة ان ترفع من المزاد كل بيعة لم تبلغ خد القيمة المناسبة (م) ٢١ بيع السمك في وكائل او مخازن الحكومة يكون نقدا والبيع بالذمات ممنوع بالكلية — يجوز البيع بالممارسة في وكائل الحكومة بحيث لا تكون اثمان البيع في اي حال اقل من الائتمان المحددة بمعرفة المصلحة (م) ٢٢ اذا حصل للسمك المخزن في وكائل الحكومة فساد او تعفن يجب اخبار المصلحة حالا وهي تعين مفتشا او معاونا ليتوجه ويحقق الخسارة وعليه مع ناظر الوكالة وكاتبها ومخزنيها ان يحجروا محضرا يتبين فيه اسباب الخسارة ونوع السمك التالف ومقداره واسم المورد الوارد منها وتاريخ

## ملحوظات

ينقلونها الا في موارد المصلحة ويعلق في كل مورد جدول مبين فيه نقط المرسى التي اذا صار التفرغ في خلالها يعتبر ذلك تهريباً وتعين هذه النقط بقرار من ناظر المالية — تحصل غرامة تساوي طاقى اجرة الملاحة على ما ينقل من الركاب والبضائع بدون منافستو او ما يصير طلوله من الركاب او تفرغه من البضائع في غير موارد المصلحة سواء كان المخون مصحوباً او غير مصحوب بمنافستو وهذه الاجرة تحسب على واقع البعد مسافة وارده بالتعريفه — وما ينقل لمورد ابعده من المورد الواردة في المنافستو تحصل عنه غرامة تساوي طاقى اجرة النقل عن المسافة الزائدة عن الجهة المقصودة المبينة في المنافستو — كل عجز يوجد عند الوصول يعتبر انه جرى تفرغه بطريق الغش وعلى ذلك تفصل عنه غرامة تساوي طاقى اجرة النقل عن ابعده مسافة وارده في التعريفه — ويجري ضبط مراكب النقل وعددها تاميناً للدفع الغرامة وتباع بالميزان بمعرفة المصلحة اذا لم يصرف الغرامة في ميعاد الثمانية ايام المحددة في (المادة ٢٢) بدون ان يكون لصاحبها ادنى مطالبة واذا كان المتحصل من البيع لا يفي قيمة الغرامة بقيد الباقي على من اجري الخالفة واذا زاد عن قيمة الغرامة فيدفع الزائد اليه او يقيد له اذا كان غائباً (م) ٢٨ حصص المراكبية من اجرة نقل الركاب والبضائع تكون خمسين في المائة ويجري دفعها اليهم بموجب ابصالات من مورد القيام وقت السفر — وما تفصل من الغرامات طائفتان لا يصير تنسيبه بين المراكبية والمصلحة بل يكون لمجانب الميري خاصة

## (الفصل الخامس)

(احكام متعلقة بنقل الملح المستخرج من بحيرة المنزلة)  
(وتسليمه للفساخة والصيدان)

(م) ٢١ يعمل في كل سنة مزاد عمومي عن استخراج ونقل الملح اللازم للمصلحة المطرية ويعين ناظر المالية شروط هذا المزاد (م) ٣٠ الملح اللازم لتسلح السبك لا يعطى للفساخة الا في موردتي المطرية وغطى النصارى ويستعمل في محل تسليمه تحت ملاحظة المصلحة — وتباع الكيلة الواحدة باربعة قروش وما يلزم من العلم للصيدان لاجل حفظ اسماكهم في اثناء الصيد يعطى اليهم ايضا من موردتي المطرية وغطى النصارى باعتبار اربعة قروش عن كل كيلة ويعطى للصيدان علماً يبين فيه مقدار المتسلم لهم ويكون هذا العلم موجوداً بالمركب لاجل ابرازه عند كل طلب من طرف مأموري المصلحة وينسب للصيدان حين ما يطلب الصيد استلام كمية اخرى (م) ٢١ بعاقب الصيادون الذين لا يمكنهم اثبات اصل ما يوجد في مراكبهم من العلم بواسطة ابرازهم في الحال اعلام الاستلام بالعقوبات المدونة في اللوائح المتبعة بشأن تهريب الملح

## (الفصل السادس)

اثبات المخالفات وتقسيم محصول الغرامات والمصادرات (م) ٢٢ يكون اثبات المخالفات المتصوص عنها بامرنا هذا وضبط ما يصير ضبطه بمعرفة مستغدي مصلحة المطرية وخفر الملاحات ومستغدي الكرك والدخوليات ومستغدي البوليس والمديرين

وروده لوكالة — ويؤشر هؤلاء المأمورون في المحضر انه جرى دفن السمك بحضورهم بالاخطاطات التي تقتضيها الصحة العمومية ويرسل ذلك المحضر للمصلحة وكيات السمك المدفون بهذه الصفة تخصم بقضى امر من المصلحة من حساب الوكالة ومن حساب المورد الوارد منها — وتكون الحسارة باكملها على طرف الميري ولا يطالب بها لخدمة الوكالة ولا خدمة محطة الورود اذا ثبت ان التلف ليس ناشئاً عن اهمالهم (م) ٢٣ لا يجوز فتح او قفل او نقل وكائل او مخازن للبيع الا بامر من ناظر المالية

## (الفصل الثالث - احكام متعلقة ببيع الطيور)

(م) ٢٤ ما يصاد بالبحيرة من الطيور يستنصر جميعه الى موارد المصلحة لاجل بيعه فيها بالمزاد والبيع يكون بالكيفية المبينة بامرنا هذا فيما يختص بالاسماك — ويجري علاوة عشرين في المائة لمجانب الميري على اثمان المبيوعات وهذه العلاوة تدفع من طرف المشتريين وحصة الصيادين منها كانت المورد المتبقيين لها تكون خمسين في المائة وذلك بعد خصم العشرين في المائة العلاوة — وما ينقل من الطيور لغير موارد المصلحة او يوجد بدون تصريح او ما يوجد زائداً عن واردات السارج يجري ضبطه ويصير معاقبة المخالفين حساباً هو وارد في المواد ٥ و ٧ و ١٦ من امرنا هذا فيما يختص بالتهريب والمخالفات التي تقع من هذا القليل فيما يختص بصيد السمك

## (الفصل الرابع)

احكام متعلقة بنقل الركاب والبضائع في مراكب البحيرة (م) ٢٥ من تاريخ اجراء العمل بموجب امرنا هذا يكون تحصيل رسوم الملاحة في بحيرة المنزلة طبقاً للتعريفه المرفقة بامرنا هذا (م) ٢٦ لا يجوز للصيادين والمراكبية ان ينقلوا ركاباً او بضائع الا بموجب رخصة او منافستو يعطى لهم من ناظر مورد جهة القيام وهذا المنافستو يكون مستخرجاً من دفتر قسيمة مبيئاً فيه ما يأتي (اولاً) عدد الركاب ونوع ومقدار البضائع المتقضى نقلها (ثانياً) محل تفرغ المخون (ثالثاً) المبلغ الذي جرى دفعه اجرة نقل — ثمن المنافستو يكون قرشاً واحداً يدفع من طرف المراكبي — وفي حال الوصول الى المورد المقصودة يجب على المراكبية ان يسلموا المنافستو لناظرها فيكشف على المخون واذا اتفق من الكشف وجود ركاب او بضاعة زيادة عن المبين بالمنافستو فتعزل غرامة تساوي طاقين من الرسم المتقضى تحصيله حسب التعريفه عن هؤلاء الركاب وهذه البضاعة عن المسافة الكائنة بين محطة القيام ومحطة الورود وتحصيل هذه الغرامة يكون من المراكبية مالم تكن الفروقات ناشئة عن غلط حصل في محل القيام من طرف مأموري المصلحة وفي هذه الحالة تكون مسئولية الفروقات عائدة على هؤلاء المأمورين دون سواهم (م) ٢٧ لا يسوغ للصيادين او المراكبية طلوع الركاب او تفرغ البضائع التي

قروشين عن كل عربية ٤ قروش خلاص المحتان عن المائة حوت ٥ فضة و ٦ فضة (١ ميليم) حلة اسواق جاري تحصيله في سوق دمياط عن كل جنية سمك بها كان اصل جهه ورودها ٦٠ فضة (١٥ ميليم) حلة اسواق جاري تحصيله في سوق دمياط عن كل جنية سمك وارد اثوم حصه ٥ فضة (١ ميليم) عن كل شخص بصطاد بالغابة من الصيادين القوادرية ٢٠ فضة (٥ ميليم) جمعية النساء رسم حرفة عن كل امرأة من نجار الاساك بدمياط في كل اسبوع ١٨ قرش مال يؤخذ من فلاحي السمك شهريا عن كل دكان (٢٦ م) جميع الاوامر والاحكام السابقة المغايرة لنصوص امرنا هذا تعتبر لاغية وغير معمول بها

### (تعريفة عن مراكب النقل في بحيرة المطرية)

المحققة بالامر العالي الصادر في ١٨ يولييه سنة ٨٨ اذا لزم الحال لنقل فلابك من البحر المحل للبحيرة فينصرح من المصلحة بتفله بشرط ان تكون منظورة باحدى مراكب البحيرة التابعة للمصلحة بعد تحصيل العوائد المقررة على الفلوكه وقدرها ١٥ قرشا واذا كانت بالفلوكه المذكورة اعان تفصل اجرته حسب المتر على كل قمر

(مراكب باليومية)

اذا كان اي شخص يرغب اخذ مراكب باليومية تفصل منه اجرة المركب اليوم الواحد يفتوا واحد

(المراكب التي تلزم للمجاهدة)

ما كان منها باليومية تؤخذ اجرة المركب ٢٥ قرشا عن اليوم الواحد واذا كانت بالنهرية تؤخذ اجرة المركب شهريا ستمائة قرش وتلك الاجري الحاليين للمصلحة والمراكبية بحسب النصف

### (عن اجر المراكب المخصوصة من والى الجهات)

وبعضهم ذهاب فقط)

(من غيط النصارى الى الجهات ومنهم اليها)

٥٠ قرش الى العتانية واولاد حمام والصارين وابو جريده ٩٠ الى منية سلسل والجمالية والبصراط ١١٠ الى المنزل والمطرية ١٨٠ الى اولاد حنه والطويل ٢٢٠ الى سان الحجر ٣٠٠ الى الصوفية وتلراك وابوالشوق ٢٠٠ الى بورسعيد ١٦٠ الى الجبل ١٠٠ الى عزبة البرج

(من العتانية واولاد حمام والصارين وابو جريده)

للجهات الموصحة ومنهم اليهم)

٥٠ قرش الى الصارين وابو جريده ٩٠ الى منية سلسل والجمالية والبصراط ١١٠ الى المنزل والمطرية ١٨٠ الى اولاد حنه والطويل ٢٢٠ الى سان الحجر ٣٠٠ الى الصوفية وتلراك وابوالشوق ٢٠٠ الى بورسعيد ١٦٠ الى الجبل ١٠٠ الى عزبة البرج

(من منية سلسل والجمالية والبصراط)

الى الجهات ومنهم اليهم)

٩٠ قرش الى المنزل والمطرية ١٥٠ الى اولاد حنه والطويل ٢١٠ الى سان الحجر ٣٠٠ الى الصوفية وتلراك وابوالشوق ٢٠٠ الى بورسعيد ١٦٠ الى الجبل ١٤٥ الى عزبة البرج

(من المطرية والمنزلة الى الجهات الموصحة ومنهم اليهم)

٦٥ قرش الى المنزل والمطرية ٩٠ الى اولاد حنه والطويل ١١٠ الى سان الحجر ٢٢٠ الى الصوفية وتلراك وابوالشوق وفاقوس ١٤٠ الى بورسعيد ١٢٥ الى الجبل ١١٠ الى عزبة البرج

(من اولاد حنه والطويل للجهات ومن الجهات اليهم)

والحافظات ومشايخ البلاد وبالمجمل كافة مستغدي الحكومة وتكون اجرا آتيم هك صحيحة ومعتبرة (م) ٢٢ يتبين في المحاضر التي يجرها الموظفون والمستخدمون المنوه عنهم في المادة السابقة اسما والقاب الذين اجرروا الضبط وظائفهم ومحلات اقامتهم واسما والقاب مرتكبي المخالفة وصفهم ومحلات اقامتهم وجنس الاشيا المضبوطة وقيمها وتاريخ وساعة وعمل المحجز والظروف التي جرى ضبطها فيها — وتعتمد هذه المحاضر ما لم يظهر ما يفي صحتها ولا يجوز المعارضة فيما تضمنته — والمصادرات والغرامات تصير حقا للحكومة ما لم يقدم مرتكبي المخالفة دعوى عنها امام المحاكم في ميعاد ثمانية ايام من تاريخ المحجز — وفي حالة اقامة الدعوى فتتم محاكم الجنيح في المصادرة وفي الغرامة ولا يسوغ للنضاد ان يجنفوا الغرامات والمصادرات المقررة لجانب الحكومة بتفضي امرنا هذا — كل الاحكام التي تصدر في هذا التذييل يجوز استئنافها (م) ٢٤ كيفية تخصيص وتوزيع محصول الغرامات والمصادرات تحدد بقرارات من ناظر المالية يتصدق عليها من مجلس النظار

### (الفصل السابع - رسوم متنوعة)

(م) ٣٥ من تاريخ اجراء العمل بموجب امرنا هذا تلغى الرسوم الاتية (اولا) الاستقطاعات التجارية برسم عشا من محصول الاساك والطيور المبيعة بطريق التراد (ثانيا) الاستقطاعات التجارية برسم وحشة من محصول نولون المراكب — تلغى كذلك الاستقطاعات التجارية تحت البيانات الاتي ايضاها فيما يخص بتقسيم محصول بيع الاساك والطيور و محصول نولون المراكب (اولا) ما يستقطع لجانب الميري لم وسموح المشايخ وفرق الخناس واستقطاع ثلث حصة المراكبية في تقسيم محصول نولون المراكب (ثانيا) ما يستقطع لجانب الصيادين والمراكبية تحت اسم غريب (ثالثا) ما يستقطع لجانب تجار الاسماك مسموح النسخة — تلغى ايضا الرسوم المخصوصية المتعلقة بالغابة الان تحت البيانات الاتية (رسم) ٩ قروش شدة وطبعة عن المراكب المحملة بلحا تازره او ناشفا او عجمية عن كل مركب ٤٥ فضة عن كل مركب محملة تينا ٢٥ فضة مسموح بلح عن كل طرد ٢ فضة عن كل حمل فسيخ وارد الى غيط النصارى ٨ في المائة من محصول البيع خلاص النسيخ والسمك ١٥ في المائة من محصول البيع فقط على السمك التازره والمشوي ١٠ قروش عن كل قنطار من السلاموره ٢٧ قرش شهري عن كل مركب من المراكب التي تنقل المياه الى المطرية ٦ قروش كمر ك فسيخ عن كل جنيبتين ما يرسل من مودة المطرية لبورسعيد مبدئي ونصف عن كل ريال على السمك والنسيخ المباع في المطرية لذمة تصدير البحر الصغير — ارضية وبوابة وغفر وجمعية ورسوم مفصلة في وكائل الحكومة على اسماك التجار — خلاصة البوابة وهي رسم على الاصناف الواردة الى المطرية من القرى المجاورة ٤٢ فضة سواق عن كل مركب ياتي بمابصطاد من طيور البحيرة ولكن تبقى الرسوم التجاري تحصيلها الان تحت البيانات الاتية ٢٢ فضة (٨ ميليم) عن كل مركب حطب محضر من البحيرة مرور على الجسور ٢٠ فضة (٥ ميليم) عن كل حمار قرش واحد عن كل حداث او بغل او حمل

ملحوظات

بورسعيد ٨ الى الجميل ٧ الى تنزة البرج  
( من موردة صان الحجر للجهات الموضحة )

٩ قروش الى غيط النصارى والعنانية وأولاد حمام والسحارين  
وفارسكور ٩ الى منية سلسيل والجمالية والبصراط ٧ الى المنزلة  
٤ الى المطرية ٣ الى اولاد حنه والطويل ٣ الى الصوفية  
وحاروس ٥ الى ابو الشقوق وفافوس ٩ الى بورسعيد ١٠ الى  
الجميل ٩ الى تنزة البرج

( من موردة الصوفية وحاروس للجهات الموضحة )

١٢ قروش الى غيط النصارى والعنانية وأولاد حمام والسحارين  
وفارسكور ١١ الى منية سلسيل والجمالية والبصراط ١٠ الى  
المنزلة ٧ الى المطرية ٥ الى اولاد حنه والطويل ٣ الى صان  
الحجر ٢ الى ابو الشقوق وفافوس ١٢ الى بورسعيد ١٤ الى  
الجميل ١٢ الى تنزة البرج

( من موردة ابو الشقوق وفافوس للجهات )

١٦ قروش الى غيط النصارى والعنانية وأولاد حمام والسحارين  
وفارسكور ١٣ الى منية سلسيل والجمالية والبصراط ١٢ الى  
المنزلة ٩ الى المطرية ٧ الى اولاد حنه والطويل ٥ الى صان  
الحجر ٢ الى الصوفية وحاروس ١ الى ابو الشقوق وفافوس  
١٨ الى بورسعيد ١٥ الى الجميل ١٤ الى تنزة البرج

( من موردة بورسعيد للجهات )

٨ قروش الى غيط النصارى والعنانية وأولاد حمام والسحارين  
وفارسكور ٨ الى منية سلسيل والجمالية والبصراط ٧ الى  
المنزلة ٤ الى المطرية ٧ الى اولاد حنه والطويل ٩ الى صان  
الحجر ١٢ الى الصوفية وحاروس ١٨ الى ابو الشقوق وفافوس  
٢ الى الجميل ٩ الى تنزة البرج

( من اشتوم الجميل للجهات ادناه )

٧ قروش الى غيط النصارى والعنانية وأولاد حمام والسحارين  
وفارسكور ٩ الى منية سلسيل والجمالية والبصراط ٦ الى  
المنزلة ٥ الى المطرية ٨ الى اولاد حنه والطويل ١٠ الى صان  
الحجر ١٤ الى الصوفية وحاروس ١٥ الى ابو الشقوق وفافوس  
٢ الى بورسعيد ٧ الى تنزة البرج

( من موردة عزبة البرج للجهات الموضحة )

٤ قروش الى غيط النصارى والعنانية وأولاد حمام والسحارين  
وأبو جريدة ٦ الى منية سلسيل والجمالية والبصراط ٣ الى المنزلة  
٥ الى المطرية ٧ الى اولاد حنه والطويل ٩ الى صان الحجر  
١٢ الى الصوفية وحاروس ١٤ الى ابو الشقوق وفافوس ٩  
الى بورسعيد ٧ الى اشتوم الجميل ( ١ )

( حرف الالف )

نمرة ٦ اقمشة حرير ٦ ادوية حكمه ٦ احزمة صوف وقطن  
٦ اقمشة غنيفة ٦ اقلام بوس ٦ ابرار المحضرات ١٠ اشجار  
كبيرة وصغيرة خضس ١٠ ازيار فتاوي ١١ اسطة ١٢ اسيرتو  
١٢ ادوات كناية ١٢ آلات حرارة ونجارة ١٢ الواح زجاج

(١) قد توضح بيان اجراء انظار الذين يتجهون من الى موارد المصلحة وبعضهم  
وتقرر لكل فئة رخصة وعشرون رطلا تسحب

٦٠ قروش الى صان الحجر ١٥ الى الصوفية وتلراك وابو الشقوق وفافوس  
١٧ الى بورسعيد ١٩ الى الجميل ١٧ الى عزبة البرج

( من صان الحجر الى الجهات الموضحة ومنهم اليها )

١٠٠ قروش الى الصوفية وتلراك وابو الشقوق وفافوس ٢٢٥ الى بورسعيد  
٢٥٠ الى اشتوم الجميل ٢٢٠ الى عزبة البرج

( من بحر الصوفية وتلراك وابو الشقوق وفافوس  
للجهات ومنهم اليهم )

٦٠ قروش الى الصوفية وابو الشقوق وفافوس ٣٠ الى بورسعيد ٣٠٠  
الى اشتوم الجميل ٣٠٠ الى عزبة البرج

( من بورسعيد للجهات ومنهم اليها )

٥٥ قروش الى اشتوم الجميل ٢٣٠ الى عزبة البرج

( من اشتوم الجميل الى عزبة البرج )

١٧٥ قروش الى عزبة البرج

( من موردة غيط النصارى والعنانية وأولاد  
حمام والسحارين وأبو جريدة للجهات ادناه )

٢ قروش الى العنانية وأولاد حمام والسحارين وفارسكور ٣  
الى منية سلسيل والجمالية والبصراط ٤ الى المنزلة ٥ الى المطرية  
٧ الى اولاد حنه والطويل ٩ الى صان الحجر ١٢ الى الصوفية  
وحاروس ١٦ الى ابو الشقوق وفافوس ٨ الى بورسعيد ٧  
الى الجميل ٤ الى عزبة البرج

( من موردة منية سلسيل والجمالية والبصراط  
للجهات )

٣ قروش الى غيط النصارى والعنانية وأولاد حمام والسحارين  
وفارسكور ٣ الى المنزلة ٤ الى المطرية ٦ الى اولاد حنه والطويل  
٨ الى صان الحجر ١١ الى الصوفية وحاروس ١٣ الى ابو  
الشقوق وفافوس ٨ الى بورسعيد ٩ الى الجميل ٦ الى عزبة  
البرج

( من موردة المنزلة للجهات ادناه )

٤ الى غيط النصارى والعنانية وأولاد حمام والسحارين  
وفارسكور ٣ الى منية سلسيل والجمالية والبصراط ٣ الى  
المطرية ٥ الى اولاد حنه والطويل ٧ الى صان الحجر ١٠ الى  
الصوفية وحاروس ١٢ الى ابو الشقوق وفافوس ٧ الى بورسعيد  
٦ الى الجميل ٣ الى عزبة البرج

( من موردة المطرية للجهات ادناه )

٥ الى غيط النصارى والعنانية وأولاد حمام والسحارين وفارسكور  
٤ الى منية سلسيل والجمالية والبصراط ٣ الى المنزلة ٢ الى  
اولاد حنه والطويل ٤ الى صان الحجر ٧ الى الصوفية وحاروس  
٩ الى ابو الشقوق وفافوس ٤ الى بورسعيد ٥ الى الجميل ٥  
الى عزبة البرج

( من موردة اولاد حنه والطويل للجهات الموضحة )

٧ قروش الى غيط النصارى والعنانية وأولاد حمام والسحارين  
وفارسكور ٦ الى منية سلسيل والجمالية والبصراط ٥ الى المنزلة ٢  
الى المطرية ١ الى اولاد حنه والطويل ٣ الى صان الحجر ٣  
الى الصوفية وحاروس ٧ الى ابو الشقوق وفافوس ٧ الى

## (حرف الرا)

٦ ريش الطيور والنعام والوز ١٤ رمل ورماد ١٤ رصاص  
١٤ رجيع الارز ١٧ رجيع نغم حجر

## (حرف الزين)

١٤ زبل طيور ١٤ زلط ١٤ زبوت ١٤ زيت غاز وزيت  
نفث

## (حرف السين)

٦ سجن ٩ سفالة خشب ١١ سجارة افرنكي ١١ سجاجيد ١١  
سكاكين ١٢ سراير حديد نوم ١٢ سقايف خشب ١٤ سباح  
١٤ سنامكي ١٤ سباط نخل خالي من الثمر ١٤ سلك حديد  
١٤ سميتو ١٥ سلك تازه ١٧ سهم ساقية خشب ٢٠ سدد غاب  
٢١ سهم قرو

## (حرف الشين)

٦ شرايات يد وشيلان كشميري ٦ شرانق دودة الحرير ١١  
شعبة ساقية خشب ١٢ شمعية ١٢ شمام ١٤ شنف ١٤ شبايك  
حديد

## (حرف الصاد)

٩ صغير ساقية خشب ١٠ صنع مشغول ١٢ صيني عادة ١٢  
صناديق حديد ١٢ صناديق فارغة ١٢ صلب خام وصاج ١٢  
صواري ١٢ صوف خام ١٢ صوف مكبوس ١٢ صابون عادة

## (حرف الطاء)

٦ طرايش ١١ طقوم خيل عربيات ١٢ طين حللو وطن نخار  
١٢ طرشي اجناس بلدي وافرنيكي ١٤ طوب ٢١ طبان قرو

## (حرف الظاء)

١٢ ظهر خام

## (حرف العين)

٦ عبايات ٨ عطارة ١٢ غنث بيوت ١٢ غلب فارغة مرجمعة  
١٢ غنث ١٢ غلب ايض وافراس ١٢ عرقسوس ١٢ غسل  
اسود ١٢ عجالات العربيات ١٢ عيش ناشف ١٤ عجوة ١٤  
عش ١٧ عرق شام

## (حرف الفين)

١١ غرايل

## (حرف اللام)

٦ فانيلا قطيفة ٦ فراوي ٦ فرش نوم ٦ فانيلا ثياب وقطيفة  
فطن ١١ فواكه مسكه ١٢ فرش نوم ١٢ فخار ١٢ فواكه تازه  
١٢ فواكه مخفلة ١٤ نغم خشب او حجر ١٥ فسج ١٨ فراخ  
روي ٢١ فراخ خضر ٢٢ فراخ بلدي ١٥ فول

## (حرف القاف)

١ قاعة طاحون ٦ قاش صوف وقطن ٦ قبان حرير او قطن  
٩ قاش القلوع ٩ قاش عيش وقاش مقطرن ٩ قدملك خشب  
١٥ قزاز مشغول اصناف متنوعة ١٥ قلال قناوي جديدة ١٢  
قزاز مشغول كبايات ١٥ قلال فارغة ١٢ قواري ١٢ قوع  
مالطي ١٢ قاوون ١٢ قطن شعر مكبوس باليد والمكبوس

عادة ١٢ ادوات مطبخ ١٤ اخشاب حريق ١٢ اخشاب مشغولة  
شبايك ١٢ ازبار فارغة ١٢ اغناخ قش ١٤ الواح زجاج ١٤  
احبال تيل عال ١٤ اغنام ١٤ اخجار مخفوتة ومشغولة ١٥ ارز  
ايض وشعير ٢٠ اكياش قش ٢١ ارانب

## (حرف الباء)

٤ بقرة ٥ بفل ٦ برانس ٩ بضاعة افرنكي ٦ بقالة ناشفة ١٠ بللور  
مشغول ١٠ بكارج صفيح ١١ بن قهوة ١٢ بطارخ ١٢ بسطومه  
١٢ بندق بفسر ١٢ بويه منودة وبوناسه ١٢ براميل فارغة  
مرجمعة ١٢ بطيخ ١٢ بيض تازه ١٢ بين داخل صناديق او  
براميل ١٢ بفساط ناشف ١٢ بويه خام ١٥ بلع تازه ١٦ بلاط  
١٧ بياض مراكب ١٤ برسيم اخضر ١٧ بزره قطن ٢١ بط  
٢١ بط اخضر

## (حرف التاء)

٦ تجاريز ٨ نابوت ساقية ١١ تنباك عجمي وغين ١٢ تقايف  
خشب ١٢ تفاح ١٢ قمرندي ١٤ تيل شعر غير مكبوس ١٤  
تين غير مكبوس ١٥ تير ١٤ تيل شعر مكبوس

## (حرف الثاء)

٤ ثور

## (حرف الجيم)

٢ جل ٢ جاموسة ٦ جوج مني فانور ٨ جريد ١٠ جعدانات  
بللور ١٠ جزم افرنكي او بلدي ١١ جابسن ١٢ جنبه طربه  
او ناشفه ١٢ جوز بفسر وجوز هند ١٢ جمع ونغم ١٤ جلود  
مدبوغه ومطخه ورقية ١٤ جيس افرنكي او بلدي ١٤ جيس غشيم  
وجير مشغول

## (حرف الحاء)

٢ حجر السن وحجر الطاحونة ٥ حصان ٦ حرير خام ٧ حمار  
١١ حلاويات مسكه ١٢ حديد خام وخردة ١٤ حصا ١٢ حصر  
سار مشغول وغير مشغول ١٤ حصر قش ١٤ حشيش غلف  
١٤ حديد دق مشغول ١٤ حجر جبر ١٤ حمر افرنكي ١٥ حيتان  
١٥ حمص ١٤ حطب تركي ٢١ حطب قطن ٢٢ حمام بالمجوز

## (حرف الخاء)

٦ خيط قصب وخيط حرير ٦ خيط حرير او قطن ١٠ خنزير  
١١ خردوات ١١ خوص من غير جربة ١٤ خشب عربيات  
١٢ خوازيق ١٢ خضارات ١٢ خضارات مخفلة ١٤ خشب  
توت وصنط وثيق ولنج اخضر

## (حرف الدال)

٦ دودة الحرير ٦ دود مسكه ١٠ دودة صباغة ١١ دخان  
صوري وجبلي ١٢ دهن سمك ١٢ دخان تركي ١٢ دواليب  
حديد ١٤ دواليب غزل خشب وحديد ١٤ دريس ١٤ دستور  
من اوروبا او بلدي ١٧ ديجانات فارغة ١٧ دريكوشه مجوز  
١٨ دريكوشه

## (حرف الذال)

١٢ ذنايل فارغة

## ملحوظات

خام وبرانس وطرايش وعبايات وقاش صوف وقطن وفرش نوم وفانيل  
ثياب وقطائف قطن وملبوسات مخيطة من اقمنة قطن وكنان وتيل بالانتظار  
اقلام بروس بالانتظار . قيطان وخط حرير او قطن بالانتظار . نحاس  
مشغول حلال وطنوت وشناقد وغيره جديد او قديم بالانتظار . ابرار  
الحضارات والطبخ والفرع والحجار وخلافه وكافة البزورات وبثاله ناشقة  
مثل الفاصولية والبسة واللوية بالانتظار . مراوح بالانتظار (٧) فية  
٧ قروش وه مليل الحمار الواحد الكبير واما الصغير لحد ما يصل نصف  
البهية بنصف اجرة (٨) فية ٧ عطارة مثل التبييه والمستكة وغيره وعود  
القاقولي وعود الطيب واللبان والنبه والقرنفل والحبهان والصنع والفلل  
وخلافه بالانتظار . جريد الالف بخوصه . نورج بالانه الواحد . ثابوت  
ساقية الواحد (٩) فية ٦ بضاعة افرنكي شاش وبفته وشيت وغيره وباقي  
مانيفاتورة قطن وحرير بالانتظار . قاش الفلوع بالانتظار . قاش  
خيش وقاش مطفرن بالانتظار الكبر والاشغالة والندملك الخشب كل  
منهم . صغير ساقية خشب الواحد (١٠) فية ٥ بلور مشغول كبايات  
وجسمادات وثيف وغيره بالانتظار . دودة صباغة شرح ما قبله . لمبات  
داخل صناديق او اقفاص قديم او جديد شرح ما قبله . جزم افرنكي مخيطة  
داخل صناديق او بلدي او داخل اقفاص شرح ما قبله . مرايات  
مزينة وغير مزينة داخل صناديق او اقفاص شرح ما قبله . موازين  
شرح . مشروب داخل صناديق شرح . نحاس خام شرح . صفيح  
مشغول مثل كيزان وبكارج وما اشبه شرحه . اشجار كبيرة وصغيرة  
خضرة شرحه . قزاز مشغول اصناف متنوعة داخل اقفاص او صناديق  
شرح . ابرار وقلل قناري جديد فارغ شرحه . الحنيزر الواحد الكبير  
واما الصغير من الرضيع لحد ما يصل النصف بنصف اجرة (١١) فية ٤  
سجائر افرنكي بالانتظار . ملابس افرنكي ومرايات وحلويات وفواكه  
مسكرة شرحه . سماجيد وبسطة . دخان صوري وجلي وتبناك عجمي  
بالانتظار . طقوم خيل عريبات شرحه . غرايل ومناخل شرحه .  
خردوات مطاوي وسكاكين ومقصات وما اشبه شرحه . بن قهوة شرحه  
الحوص من غير جريدة شرحه . السكش الواحد . شعبة ساقية الواحدة  
جائزة ساقية الواحدة

(١٢) فية ٢ قروش اسبيرو بالانتظار دهن سبك شرحه ما قبله  
بطارخ شرحه كنان شعر غير مكبوس شرحه ما . زهر وما  
ورد ديجانات او قرايز او داخل اقفاص او صناديق شرحه  
صراير حديد نوم شرحه غفش بيوت وملبوسات البيوت وفرش  
النوم وملبوسات داخل صناديق شرحه الدخان التركي شرحه  
صيني عادة شرحه قزاز مشغول كبايات وما اشبه شرحه كعب  
ومطبوعات شرحه لمخومات طرية وملحمة ومدخنة وبسطة  
شرحه قطع ما كينات مفكوكه شرحه مكرونة واصناف شعرية  
شرحه اخشاب مشغولة شبايك . متركبة بمدايد او غير مدايد  
ودواليب حديد وغير ذلك شرحه ادوات كتابة وورق  
وحبر و برشام وظروف وغيره شرحه الاب حرائة ونجارة شرحه  
جينة طرية وناشفة شرحه جوز و بندق بقره وجوز هند وباقي  
الفواكه الناشفة شرحه الهاح زجاج عادة للشبايك شرحه  
صناديق جديد وكوالين وكريك خشب وجديد ومسامير  
رفيعة وما اشبه ومسامير ظهر ونحاس شرحه ادوات مطبخ شرحه  
بويه سوداء وبوتاسة شرحه قفاص وسقايف خشب شرحه  
براميل فارغة مرتجة وصناديق فارغة مرتجة وعلب فارغة  
شرحه جديد خام وعردق وظهر خام وصب خام وصاج شرحه طين  
حلو وطين فخار وفخار وقلل وازار فارغة شرحه قرابة وصواري  
غوازي خشب بالواحد (١٤) فية قرشين وه مليل  
خضارات وفرع الماطل بالانتظار قولا كه تازة ويطبخ وقاوون وشام  
وعنب وكهنة وتقاخ وخلافه شرحه قطن شعر مكبوس باليد  
والمكبوس كبس تجار وقطن غير مخلوج شرحه خضارات غلظة

كبس تجار وقطن غير مخلوج ١٢ قطران ١٤ قياقيب خشب  
١٥ فم ١٢ قصب السكر ١٧ قواص ٢١ قصار به مجوز ٢٢  
قصار به مفرد

## (حرف الكاف)

٩ كبر خشب ١٠ كبايات بللور ١٠ كيزان صفيح ١١ كدش  
خشب ١٢ كنان شعر غير مكبوس ١٣ كب ومطبوعات  
١٢ كوالين وكريك خشب وجديد ١٤ كمنه ١٤ كنان  
مكبوس ١٤ كمنه مكبوس وغير مكبوس ١٤ كس طري

## (حرف اللام)

١٠ لامبات ١٢ لمخومات طرية وملحمة ومدخنة ١٣ لبن حليب  
١٤ ليف ٢١ لوح فرو خشب ١٨ لاطه ٢١ لوح لايتزانه  
٢٢ لوح وره ٢٢ لوح شق الميا

## (حرف الميم)

٦ منسوجات متنوعة حرير ٦ ملبوسات مخيطة ٦ مراوح ١٠  
مرايات مزينة وغير مزينة ١٠ موازين ١٠ مشروبات  
١١ ملابس افرنكي ومرايات مسكرة ١١ مناخل ١١ مطاوي  
١١ مكايي ١١ مقصات ١٢ ما . زهر وما . ورد ١٢ ملبوسات  
البيوت ١٢ موبليات ١٢ مطبوعات ١٢ مكرونة ١٢ مسامير  
رفيعة ١٢ مسامير ظهر ونحاس ١٣ مقاطف فارغة ١٤ مشاق  
غير مكبوس ١٤ مقصات قش ١٤ مشاق مكبوس بالآلات ١٤  
ماعز ١٧ مقاد خشب ٢١ مترك خشب ٢١ مورينة مجوز  
٢١ مريوعة زان ٢١ مراود بغالي ٢٢ مبرومة خشب ٢٢  
مورينة مفرد ٢٢ مراود حماري ٢٢ مداري خشب

## (حرف النون)

٦ نيلة ٦ نباتات الادوية ٦ نحاس مشغول ١٠ نجف باللور  
١٠ نحاس خام ١٢ نجارة ١٣ نبيذ ١٧ ناعم فم حجر ١٧ نصف  
كبيرة ١٨ نصف كتلة ٨ نورج

## (حرف الهاء)

١٤ هدية ساقية

## (حرف الواو)

١٤ ورنيش ١٤ ورق للحزم ١٩ وز ٢١ وز اخضر  
( الفئات الموضحة بحسب ما نظر في اجرة كل صنف  
عن المسافة من غيط النصارى لبور سعيد الذي  
قدرها ٣٣ ميلا وباقي اجرا لجهات قياسا على ذلك )

(١) فية ٢٥ فرش قاعدة الطاحون الواحدة (٢) فية ٢٠ الجمل الواحد  
الكبير واما الصغير من الرضيع لحد ما يصل نصف بهية بنصف اجرة  
(٣) فية ٢٥ حجر السن وحجر الطاحون كل منهم . الجامسة الواحدة  
الكبيرة واما الصغير من الرضيع لحد ما يصل نصف بهية بنصف اجرة  
(٤) فية عشرين الثور او البقر كل منهم الكبير واما الصغير شرح ما قبله  
(٥) فية ١٥ الحصان او البغل كل منهم واما الصغير شرح ما قبله (٦)  
فيه ١٠ ريش الطيور والنعام والوز وكافة الطيور بالانتظار . سمج  
ونجارير وما اشبه لزوم الملبوسات والمنروشات وفانيله قطيفة ومنسوجات  
متنوعة حرير واقمنة حرير وقراوي وخيط قصب وخط حرير وشرايات بد  
وشيلان كشميري بالانتظار . شرايق دودة الحرير وحرير خام بالانتظار .  
تيله بالانتظار . ادوية حكمة طبيعية ومنسوجة ودود ونباتات الادوية  
بالانتظار . احمة صوف وقطن وجوخ مني فانورة واقمنة مخيطة وحرير

مراكب بالقطار . نصف كمر ودرنكوشه بوز وعرفشام ولوح  
فرو خشب كل منهم . قواض ومقام خشب كل منهم . سهم  
ساقية خشب كل واحد . بزره قطن بالقطار الواحد ( ١٨ )  
فيه سبعة ميليم لاطه ودرنكوشه ونعف كئله خشب كل منهم  
الفرخ الروي ( ١٩ ) فيه خمسة ميليم الوزه الواحد ( ٢٠ )  
فيه اربعة ميليم اكباب قش وسدد غاب الجوز الواحد باره  
١٥ واما المفرد بنصف الاجرة ( ٢١ ) فيه اثنين ميليم حطب  
قطن بالقطار . مرتك خشب الواحد . لوح لانيزانه .  
مورينه . مجوز ومربوغة زان الواحد . المروء البغالي  
والنصاربه الجوز الواحد . طبان فرو وسهم فرو الواحد .  
البطه والارنب الواحد . الفراخ الحضر والبط واللوز الاخضر  
كل خمسة اجواز ( ٢٢ ) فيه واحد ميليم مبرومه خشب الواحد  
الروح الورقه الخشب الواحد . مورينه خشب مفرد الواحد  
لوح شق المياه خشب الواحد . قصار به مفرد ومراود حماري  
خشب الواحد . مداري خشب الواحد . الفرخ البلدي الواحد  
حمام بالجوز الواحد

**صياف** . — ( ر ) عملة . — صراف . — صرافة  
صيد . — { قرار صادر من محافظة اسكندرية في ١٩  
سبتمبر سنة ٨٨

نظرا لكثرة الشكايات الخاصة ببناء طلق العبارات النارية وما ينشأ  
منها في كل عام من المضار خصوصا في اوان الصيد ومن المتضي مع ذلك  
من الان فصاعدا حسب ١٠ ينقضه القانون فالمحافظة تعلن الاماالي وتنبههم  
بان طلق العبارات النارية من يتادق او طنجيات او علب نارية في محلات  
السكن بعد مخالفة بترتب عليها غرامة او سجن على نفضي المادة ٢٨٢ من  
قانون العقوبات للحاكم المختلطة والمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات للحاكم  
الاھلية

**صيد** . — { قرار من محافظة اسكندرية في ١٤  
سبتمبر سنة ٨٩

( محافظ اسكندرية ) نظرا للشكايات العديدة الخاصة من طلق العبارات  
النارية حول محلات السكن بمدينة اسكندرية — ونظرا للمضار التي  
تحدث في كل عام خصوصا في اوان الصيد وكون من الانقضاء مداركة  
هذا الامر من الان فصاعدا بواسطة وضع لائحة خصوصية في هذا الموضوع  
— فبناء على الفقرة الاخيرة من مادة ٢٢٢ من قانون العقوبات للحاكم  
المختلطة والفترة الاولى من مادة ٢٤٤ من قانون العقوبات للحاكم الاھلية  
قد قرر ما هوات (م) ١ لا يجوز اطلاق العبارات النارية بداخل مدينة  
اسكندرية وضواحيها وحواليها وبكافة محطات الرمل وبجمل النخمة على  
شاطئ المحروية وبالترى الكائنة على طول شاطئ المحروية من الجهة  
التيلية بمسافة اقل من مائة وخمسين مترا من محلات السكن ومن الطرق  
المعمورة ومن شريط السكة الحديد (م) ٢ كل من خالف نص المادة  
الاولى يعاقب بالنطيق للمادين السالف ذكرهما من قانون العقوبات  
للحاكم المختلطة والاملية — يكون الاجرا — ينفضي هذا القرار من ابتداء  
يوم نشره بالجريدة الرسمية

**صيد** . — ( ر ) بارود . — شركة الاباحة

**صيد في البر وفي البحر** . — ( ر ) وضع يد ( ق ٥٩ : ٨٣ )

**صيرفية** . — ( ر ) قباني ١٣ صفر سنة ١٢٩٧

**صيغة تنفيذية** . — ( ر ) تنفيذ ( لا ٣٠ )

**صيغة تنفيذية على محضر الصلح** . — ( ر ) حضور

( ق ٥٢ . — احكام ) ق ١١٠

وفوا كه مخللة وطرنخي اجناس بلدي وافرنيكي شرحة حصر  
سار مشغول وغير مشغول مجزوم ربط شرحة صوف خام  
شرحة صوف مكبوس وكشان مكبوس شرحة عمل ايض  
وافراض شرحة ييض نازة شرحة الخناج قش وزنايل ومقاطف  
فارغة شرحة ترهندي وسنامكي وعرفسوس شرحة زبوت داخل  
صناديق او بلايص وغيره وقطران وعسل اسود وغيره شرحة  
جمع من شحم شرحة عجالات العريبات باطواقي او غيره شرحة  
صابون عادة شرحة نبيذ داخل براميل او صناديق ويبره  
داخل صناديق او براميل شرحة لبن حليب اذا كان داخل  
عبوات مثل صبغة او كوز او دمنجات او غيره شرحة بقساط  
وعش شرحة قصب السكر بالقطار اذا كانت محد  
عشرين قطار وما زاد عن ذلك يكون بفرشين ( ١٤ ) فيه  
فرشين زيت غاز وزيت نفط بالصندوق الواحد او البرميل  
القطار الواحد . الواح زجاج . بويه خام وورنيش بالقطار  
احبال تيل عادة ليف وشنف وربط وخلافه جديد او قديم  
بالقطار . حصر قش بردي بالقطار . قباقيب خشب بالقطار  
مشاق غير مكبوس وتيل شعر غير مكبوس بالقطار . جلود  
منبوغة وجلود ملحمة وجلود رقيقة بالقطار . رصاص بالقطار  
جيس افرنيكي او بلدي بالقطار . سباط نخل خالي من الشعر  
وليف ومقشبات قش شرح ما قبله . فحم حجار وخشب شرحة .  
مشاق مكبوس شرحة . تبن غير مكبوس اذا كان قطاعي بالقطار  
الواحد فرشين الداخل عبوات وان كان مركب كامله يكون  
١٢٠ فرش بما ان ذلك يكون شحنة من دمياط واما ما يتجن  
من الشرش الى بور سعيد يكون الوسق الواحد ١٠٠ فرش .  
دواليب غزل خشب او حديد بالقطار . دريس وبرسيم اخضر  
وحشيش علق مكبوس او داخل عبوات مجزومة شرحة .  
كهنة مكبوس وغير مكبوس وورق الخزم شرحة . كسب طري  
شرحه . ربيع الارز بالقطار الواحد . الاغنام والمعر الواحد  
الكبير واما الصغير من الرضيع لمحمد ما يصل النصف بنصف اجرة  
هودية ساقية الواحدة . حد دق مشغول وشبابيك حديد وسلك  
حديد بالقطار متى كانت مركبة على اخشاب . اشجار مخونة  
ومشغولة وطوب ودستور من اوروبا ودستور بلدي وحجر  
جبر وجبس غشيم وجبر مشغول وحجارة افرنيكي وسمنو فرشين  
القطار واما اذا كان من الحجيرة وصان المطرية فيكون الوسق  
الواحد ستة غروش . اخشاب حريق وخشب عريبات ونجارة  
شرحه . رمل وحصا ورماد وزيل طيور وسباخ شرحة .  
خشب توت وسنط ولنج وثيق اخضر للمراكب بالقطار  
ومحد عشرين قطار وما زاد عن ذلك يكون بالقطار بفرش  
وعشرين فضة . حطب تركي او غير ناشف للقيادة بالقطار  
تيل شعر مكبوس شرحة ( ١٥ ) فيه فرش واحد وخمسة ميليم  
سبك نازة ونسج وحيثان بالقطار . بلخ نازة وغر وغر شرحة  
ارز وحصى وعدس مجروش وعدس وفحم وغيره وكافة المحبوب  
وارز شعير شرحة ( ١٦ ) فيه فرش واحد واثنين ميليم بلاط  
شرحه ( ١٧ ) فيه فرش واحد دمنجات فارغة الكبيرة بفرش  
والصغيرة نصف بالواحد . ربيع او ناعم فحم حجر وفحم قوالب  
وفحم حجر بالقطار هذا الصنف بفرشين كالموارد قبله . ياض



صيفة تنفيذية على حكم محكمة اجنبية — (ر) تنفيذ (قم ٤٠٧)	١٤٧ — ١٤٩ الى ١٥٢
صيفة قبول دين في تفليس — (ر) افلاس (قت ٢٩٧)	
صيفة تحويل كيبالة متروكة على يياض — (ر)	صيفة اليمين — (ر) يمين (قم ١٦٣ — ١٦٩)
كيبالة قت — ١٣٥	صيف (احتياطات صحية) — (ر) صحة عمومية ١٥
صيفة حال واستقبال وامر — (ر) بيع (مجلة ١٧٠)	سنة ١٣٠١
صيفة قبول الكيبالة — (ر) كيبالة (قت ١٢١)	



## ض

ضابط المالكولات والاشربة المغشوشة — (ر) مزاد  
(ق ٣٢٢)

ضبط المتهم — (ر) ضبطية قضائية ٢٠ — ٢١

ضبط ومصادرة — (ر) تهريب — ٠ دخان  
— ملح — بارود — جمر

ضبطية — (قلم دعاوي الضبطية)

حيث ان ما يتعلق بالاهاالي والمتوطنين بمصر من الدعاوي جاري رؤيته ابتداء بقلم دعاوي الضبطية ومن اللزوم وضع ذلك تحت رابطة منظمة بمثابة المجاري بالحكم الشرعية والتجارية وما هو جاري بفنسلات الدول المتخابة اقضى الحال لاعمال هذه الرابطة لترتيب بعض عولائد على ما ينظر بالضبطية من الفضايا والدعاوي وما يعطى من الاوراق والنذاكر وغير ذلك فيها سيأتي بضاحه لاجرا العمل على مقتضاها موقنا بحين نخذ لذلك نظامات قطعية (م) ١ الدعاوي التي يلزم تحقيها بقلم دعاوي الضبطية فيما كان منها عن نفود او منعة تساوي مائة قرش لا يؤخذ عليه عولائد وما يتجاوز المائة لمحد الخمسائة قرش يؤخذ عليه خمسة وعشرون قرشا ومن فوق الخمسائة لمحد الالف يؤخذ عليه خمسين قرشا ثم ما زاد قيمته عن الالف قرش يؤخذ عليها مائتان قرش وهذه العولائد جميعها تدفع من طرف المدي عند اقامة دعواه وبانها التحقيق فالهقوق يضمن ذلك وبحكم للمحق في خلاصة المحكم التي تصدر من الضبطية وبما من هذه العولائد من تحقق لدى الضبطية ففقر وعدم اقتداره على دفعها وكذا فضايا الاصابات وما يماثل ذلك من الفضايا الجنائية لا يؤخذ عليها عولائد (م) ٢ كل شخص بطالب اغريبي من النفود ووسط الضبطية في تحصيله فطالب خصه ويجري ما يقتضي للحصول على ما يكون ثابت طرفه وعلى هذا يؤخذ من المديون على ما يدفعه في المائة قرشان مصري ونصف اذ هو السبب في وصول المادة للمحكمة واشغالها بها ولولم يصدر في ذلك خلاصة من القلم (م) ٢ كل

ضابط — (ر) حرية — ٠ حكومة (ق ٨١) — ٨٢ — معاش

ضابط سفينة — (ر) ملاح

ضابط قره قول — (ر) تحقيق ابتداءي (ق ٦)

ضابط مستودع — (ر) حرية ٢٨ ل سنة ٩٨

ضامن — (ر) ابراء (ق ١٨١ : ١٨٤ : ١٨٥)

— استبدال (ق ١٩٠) — ٩٠ حمر ٩٠ ديسمبر سنة ٨٩

ضامن في الدعوى — (ر) حضور (ق ٥٦)

ضامن — (ر) شركة مدنية — ٠ شركة تجارية

كفالة (مجلد ٦١٨ — ٠ مقاصة (ق ٢٠٠) — ٠

مجلس ملني ١٣ جا سنة ٩٩

ضامع — (ر) مدة طويلة (ق ٨٦ — ٨٧)

ضبط وربط — (ر) بوليس — سجين — ٠

فرقة اصلاحية — ٠ مدير ٢٤ مارث سنة ٨٤

ضبط اشياء — (ر) قاضي التحقيق (ق ٦٤)

ضبط اشياء لجانب الميري — (ر) قانون العقوبات

٧ — اسقاط الحوامل (ق ٢٤٥)

ضبط الاوزان والمقاييس والمكاييل لجانب الميري

— (ر) مزاد (ق ٣٢٢)

ضبط السفن — (ر) سفينة (ق ٢ — ٠ ملاح

(ق ٧٣)

ضبط رسائل ونحوها من المطبوعات — (ر) جريدة

(ق ١٧٥)

## ملحوظات

الاثنان ممنوعين عن اجراء تحقيقات ولا تحصيلات من تلقاء انفسهم ما لم يتحور لهم من الضبطية وانه لا يجوز لهم سجن او حجز احدهما ان هذا استوجب عليه عطل ارباب القضايا وتكبدتهم المشتات من والى الاثمان والضبطية بالاخص الحريمات الارامل والحوامل والاشخاص العواجز والطاعنين في السن الواجب الشفقة عليهم دعت الحالة لتحرير الالوجه الآتية للاجراء على مقتضاها بضبطيات الاثمان لسهولة ونجاس الاشغال باوقاتنا وراحة الاهالي كما هو واجب ومنع ما يوجب الاقدام على مخالفة اجراءات الضبط والربط وعدم ما يغفل بالنظام (م) ١ ان المواد الجزئية التي لا يحتاج توصيلها للضبطية وتكون متعلقة بمشاجرات فما يكون منها يستحب مخالفة او جنحة عارية عن بطح او جرح لا يستدعي علاج مثل ضرب خفيف بعضا او باليد او تطاول باللسان او مصادمة بعضا ونحو ذلك فهذه تكون من مرخصيات ماموري ضبطيات الاثمان حيث مصرح لهم بما صدر من الضبطية في ٧ رجب سنة ١٢٩٧ بان ما يلزم له التكدير او التهديد او السجن من ساعتين لآخر النهار يجرونه فعلى ذلك مامور ضبطية الثمن الذي يقع به المشاجرات المذكورة يلزمه مباشرتها وفصلها بين المتخاصمين ومن يكن محقوقا منهم يجازى على الوجه المشروح بحسب حالة كل دعوى وما ينتهي بين المتخاصمين بالصلح وعدم تطلب دعوى فيه يصير صرفه بمعرفة مامور ضبطية الثمن اما اذا كان يظهر ان احد المتخاصمين المتعدي هو من ارباب السوابق في المشاجرات او من العصبيية هذا يرسل للضبطية كما ان المواد التي يلزم فيها ترتيب جزاء زيادة عن المدة المرخص للمامور ضبطيات الاثمان بها يرسل من يكون محقوقا فيها الى الضبطية بيوصله واضح فيها الكيفية لاجل اجراء اللازم بحسب ما يترأى بها (م) ٢ اذا وقعت مشاجرة بين اشخاص واصيب احد منهم بجرح يستحق المعالجة فعلى مامور ضبطية الثمن ان يضبط الواقعة وقتيا ويجري تحقيقها بالدقة او اعال الحضر اللازم عنها والمصاب يرسل الى الاستبالية بمكاتبة من مامور ضبطية الثمن بوقته بعد كشف

شخص حضر للضبطية واراد منها جلب اخره دعوى عليه مها كانت يغمر علم طلب باحضاره بواسطة رجال الضبطية وفي نظير ذلك يدفع ثلاثة قروش عملة مصري (م) ٤ اذا كان الشخص المطلوب في الدعوى التي تتقدم في الضبطية ويكون رؤيتها من خصائصها غائبا في بلد اخرى ويلزم على طلبه يغمر خطاب من الضبطية للجهة التي هو بها الطالب ذلك يدفع عشرة قروش واذا ادعى الحال لاستعمال ما يتحرر فيكون ذلك بدون مقابل (م) ٥ كل مكانية تغمر من الضبطية بناء على طلب الاخصاص راسا او شرحا على اعراضات او مكاتبات فيما يتعلق بمواد الدعايات والمحقوق باي نوع كان ماعدا ما يختص بمصالح الحكومة فانه يؤخذ في نظير تحريرها عشرة قروش عملة مصري من من يكون سببا في ذلك والاستعجالات تكون مجانا (م) ٦ سندات الشرطيات والمقاولات من الديون والكفالات التي هي الضمانات وما يشبه ذلك كل من اراد التصديق عليها من طرف الضبطية لاجل اعتمادها والعمل بموجبها وقت الافتضا يؤخذ منه عشرة قروش عملة صاغ متى كانت محررة عن نفود او عروض لا تزيد عن خمسمائة قرش او كانت خالية عن مانع وما جاوز الخمسمائة قرش يؤخذ عليه خمسة وعشرون قرشا وانما التصديق على اوراق المعاشات تكون مجانا حيث الاجل فيه نوع خبري (م) ٧ حيث ان كون تراتو الايجارات الديوانية جاري تسجلها عادة بالضبطية والتاثير عليها بذلك فهذا التسجيل والتاثير يؤخذ عليه عشرة قروش عملة مصري (م) ٨ تذاكر الإقامة والمرور الجاري اعطاها لرعايا الحكومة بشمن معلوم قدره خمسة عشر قرشا فضلا عن ثمنها يؤخذ من من تعطى له اي تذكرة كانت عشرة قروش عملة مصري نظير عنوان (م) ٩ التفارير الجاري تقديمها من ارباب الدعاوي بلغات مختلفة ما صار ترجمته منها بالضبطية من لغة الى اخرى يدفع عليه خمسة وعشرون قرشا عملة صاغ وبعد الترجمة يجري الاعلان بواسطة الضبطية (م) ١٠ الخطاطبات والطلبات التي تتحرر من الضبطية لاستيفاء شي من القضايا براي احد المجالس متى كان ذلك الاستيفاء لاجل تنوير المجلس في احكامه لا يؤخذ عليها عنوان اما ان كانت بناء على انها من احد المدعين المنظورة قضيتها بالمجلس على قبول الايملو فيصير منها اخذ العنوان على الوجه المشروح (خاتمة) انه لاجل حصر ما يتحصل من الابراد بالاوجه المشروحة ينبغي ان اعلام الطلبات تتحرر في ورق مطبوع يعمل دفتر قسيمة ويسلم للامين التحصيل ليكون في عهده وهكذا التفريزات المذكورة بالمادة الخامسة تكون في ورق يطبع باعلاء اسم الضبطية ويسلم للامين المذكور وجميع ما يصرف في ذلك يجري فيه باثمانه بالدفتر المخصوص بمحصر الابراد كما تنفذ عنوان سائر الاشغال المذكورة بالمواد الموضحة بهذه الرابطة

ضبطية — : قانون اجراءات واختصاصات ماموري ضبطيات الاثمان ١٨٨٠  
بالاطلاع على استمارة الضبطية المعمولة اخيرا في ٢٢ القعدة سنة ٩٥ وجد مدون بها ان ماموري ضبطيات

الحكيم عليه واخذ المنطقنامة من المصاب وارسال الجاني للضبطية تحت التحفظ بافاة مع مذاكرة التحقيق او المحضر اما اذا كانت حالة المصاب لا تستدعي العلاج بالاسبتالية بل تستدعي علاجه بمعرفة حكيم الثمن فامور ضبطية الثمن يحمرر للحكيم بعلاج المصاب والمتعدي يرسل للضبطية بوجه ما توضح لاجراء المستلزم (م) ٣ ان كثيرا ما شاهدت الضبطية جملة وقوعات مضاربات تسبب منها جروحات جسيمة استوجبت المعالجة بالاسبتالية وهذا ناشئ باسباب تجمع اشخاص عصبية يدعون الفتوة بتجاريتهم على الاذى ويتعدوا على اشخاص بالضرب وذلك مما يخل بالضبط والربط والامن العمومي فكل من يوجد من هؤلاء الاشخاص يرسل للضبطية لاجراء اللازم عنه (م) ٤ انه يوجد زفف افراح لاولاد البلد الاصاغر سواء كانت ليلا او نهارا ويجمع فيها اشخاص من جهات مختلفة وفي اثناء المسير يقفون على ابواب الخمامير والبوظ ويتعاطون المسكرات جهرا على قارة الطريق وبعضهم يجرون التخطيب بالنبايت والعصي الجسيمة والرقص بها ايضا بالطرق والشوارع وينتج من ذلك حصول مشاجرات وعصب ووقوع مضاربات واصابات وسرقات فيما ان هذا مخالف لاصول الضبط والربط فيصير التنبيه مؤكدا على مشايخ الحارات والاثمان بمعرفة ماموري ضبطياتهم باعلان الاهالي بعدم تجاريهم على ذلك ومن يحصل منه التجاري على ما ذكر يضبط في الحال ويرسل للضبطية اذ ان زفف الافراح المحكي عنها ضروري ان يكون مسيرها بغاية الكمال (م) ٥ حيث انه من موجبات الضبط والربط منع وجود اشخاص يكونون دائرين في هوى انفسهم بدون صناعة ولا ماوي ولا تكسب سواء كانوا من ابناء العرب او السودانية والذكارة وغيرهم معا يوجد من هؤلاء ماوامم البوظ والخمامير فاولئك الاشخاص يلزم ضبطهم بمعرفة ماموري ضبطيات الاثمان وارسالهم للضبطية لاجراء ما يلزم معهم منعا من وقوع مفساد (م) ٦ انه يوجد ببعض طرق وشوارع البلدة اشخاص دجلة ذكارة وغيرهم يضربون الرمل ويشتحون الكتاب ويدعون المعارف في المسائل الروحانية وتجتمع عليهم

جملة نساء اولاد عرب وسودانية وينوع التحايل يسلبون منهم دراهم فضلا ان بعض هؤلاء الاشخاص الدجلة يقدمون على افعال غير مرضية مع بعض الحريمات لخساسة عقولهن خصوصا وان الاشخاص الذكارة من الدجلة المذكورين يستحصلون على حريمات واولاد سودانية بانواع الخيل ويجرون بيعهم الى انخاص عربان نطاطة وغيرهم وهم يهربونهم الى جهة غزة وغيرها ويجرون بيعهم كما شوهد ذلك من جملة وقوعات بالضبطية فلاجل منع تلك المفساد يلزم ملاحظة منع وجود الاشخاص الدجلة المحكي عنهم من الطرق والشوارع ومن يوجد منهم يضبط ويرسل للضبطية لاجراء اللازم عنه بمعرفتها (م) ٧ حيث يوجد بالحروسة اشخاص من رجال ونساء متخذين الزار حرفة وغير مستقيمين الاحوال ويقع منهم مفساد وتحايل على سلب اموال الناس فمثل هؤلاء يصير منهم ماعدا الماذونين من طرف رئيسة الزار المعلوم لها استقامة احوالهم وعدم وقوع المفساد بطرفهم ومن يوجد منهم من الرجال حالا يضبط ويرسل للضبطية لتجري المقضي عنه (م) ٨ انه ممنوع سكن حريمات بغاة في وسط محلات الاحرار مثل اتخاذهم اماكن واقامتهم بها بصفة احرار مع كون اجرا آتهم بضد ذلك ف هؤلاء يصير التنبيه بمعرفة ماموري ضبطيات الاثمان على مشايخ الاثمان والحارات بمنعهم وعدم وجودهم بوسط محلات الاحرار والمراقبة لذلك بمعرفة ماموري ضبطيات الاثمان ومن يتوقف من تلك الحريمات يرسل للضبطية لاجراء مايلزم (م) ٩ يوجد بالموالد الجاري اعمالها بالاضرحة بعض حريمات تسما بالخدمية يصنعن القهوة ويقوم عندهن رجال وحريمات ومن ذلك يحصل مفساد بالنسبة لاختلاط الرجال بالحريمات ومن الضروري منع ذلك احتراما للاضرحة الشريفة ومنعا للمفساد فيلزم عند الشروع في اعمال اي مولد يتنبه من مامور ضبطية الثمن على شيخ الضريح بعدم اختلاط الرجال مع النساء واستمرار المراقبة من ماموري ضبطيات الاثمان لعدم الاقدام على ذلك (م) ١٠ حيث ان الاضرحة والمساجد من الوجوب مراعاة احترامها لاسيما آل بيت النبوة فاذا وجد

## ملحوظات

معم رق وصفارة يغنون امام الدكاكين والقهواي والوقوف بالشوارع وتجمع عليهم جملة اشخاص ويترب على ذلك ازدحام الطرق والشوارع وربما بائى مسير بعض العربيات يحصل خطرات لاولاد صغيرة او غير ذلك فضلا على ان اقدام هؤلاء الاشخاص على ما ذكر نخل بالنظام فلذلك يلزم منع الرجال والمحرمات الهكي عنهم عن مسيرهم بهذه الحالة (م) ١٥ انه يوجد بالبلدة اشخاص صاعين ومعم دفوف كبيرة يطلبون عليها بطرق وحارات المحروسة بقصد استغصالم على نفود مع كون بينهم قوية ويمكنهم النكسب من صنائع يشتغلون بها وربما ان بعضهم في اثني المسير بالازقة والمحارات يتمكنون من حصول سرقات فيلزم منع هؤلاء بالكليّة وضبط من يوجد منهم ويرسل للضبطية (م) ١٦ ان بعض اشخاص سودانية يبرون بطرق وحارات المحروسة ومعم طنبورة وطبلية وبعضهم لابس اظافر حيوانات ورا ظهورهم يرقصون بها وشعور معز على رؤسهم هؤلاء يصبر منهم ايضا اذان الواغ منهم غير لائق ومغل بنظام البلدة وكفا مما يتوقع منهم من المفاسد يضبطون ويرسلون للضبطية (م) ١٧ انه يوجد بطرق وشوارع المحروسة اشخاص جعادية مسيين بالادبانية وبعضهم يلبسون ملابس مخفية ويسكون شناعة بايديهم مثل الصاجات بقصد استغصالم على دراهم من اشخاص والذين لم يعطوهم خصوصا من عهد الاقاليم الذين يوجدون بمصر قاعدين على دكاكين او مارين بشوارعها يتكلمون معم هؤلاء الاشخاص الجعادية باقوال خارجة عن حد الاداب فتمثل هؤلاء يصبر منهم بالكليّة (م) ١٨ الاشخاص الفرديّة الذين يبرون بالطرق والشوارع ومعم الفرد الكيرة وكذا الاشخاص الذين يبرون بالبلدة بالحيوان المسمى بالدبة حيث ان الفرد الكيرة والدبة الهكي عنها تعد من الحيوانات الكسرة وقد شوهد من جملة وقوعات بالضبطية حصول مضرات منها لاولاد صغيرة او غير ذلك فتمثل هؤلاء يصبر منهم بالكليّة من كافة الملاعب او المسير بالطرق (م) ١٩ يوجد كثير من المحرمات البقاء مارة بطرق وشوارع المحروسة بمحالات غير مرضية خارجة عن حد الادب وشنيعة المنظر للعموم وهذا مخالف لنظام الضبط والربط فتمثل هؤلاء يتأكد عليهم بان يكون مسيرهم بالطرق والشوارع بغاية الادب والنسرة ومن تقع منهم مخالفة التنبيهات تضبط وترسل للضبطية لاجرا ما يلزم معها (م) ٢٠ انه يوجد اشخاص واولاد صغيرة نائمين ليلا بطرق وشوارع البلدة فيجب على ماموري ضبطيات الاثمان منعهم من النيام بها واذا وجد منهم اشخاص من اهالي الاقاليم يصبر الوقوف بالدقة عن اسباب وجودهم بتلك الحالة ومن يحصل الاشتباه فيه يرسل للضبطية لتجري المقتضى معه (م) ٢١ ان بعض اشخاص تعودوا على المسير بطرق المحروسة وشوارعها يسألون الاحسان وينع منهم امور غير لائقة مع من بقصدونه ولم يعطهم نفودا فهؤلاء من يكن منهم من اهالي المحروسة يتسللون لاهاليهم مع الاستئذان عليهم بعدم دوراتهم يسألون الاحسان واما من يكونون من هؤلاء ليس من اهالي المحروسة بل من جهات الاقاليم فالذين من جهات بحري يرسلون الى ضبطية ثمن بولاق اسفيرم

بالقرب منهم قهواي مشبوهة ماوي لاشخاص غير مستقيمي الاحوال يتعاطون المكيفات وغير ذلك ويجمعون فيها اولاد خالين عذار للاقدام على فعل امور المفاسد فتمثل هؤلاء يصبر منهم وقفل القهواي الماثلة لذلك وضبط من يتردد عليهم من الاشخاص الغير مستقيمي الاحوال وارسلهم للضبطية وبالمثل الخمارات المجاوزة الاضرحه والمساجد الماثلة لهذا يصبر الاجرا فيها كما ذكر انما اذا وجد ان الجارين ادارتها يكونون من رعايا الدول المتخابة سواء كانوا من القهوجية او الخماورجية هؤلاء يعرض عنهم للضبطية بكيفية ما هو متوقع منهم لاجرا للمقتضي بمعرفتها بدون حصول اجراءات بمعرفة ماموري ضبطيات الاثمان توجب وقوع اشكالات (م) ١١ كان حصل من بعض القهوجية والخماورجية الاقدام على سهر حريمات مغنيات بالقهواي والخماير ليلا ولما نظر للضبطية ان ذلك مغل باجراآت الضبط والربط وينتج منه مفاسد سبق منها التنبيه بمنع سهر تلك الحريمات بالمحلات المذكورة ومن الزوم استمرار الاجرا كما ذكر ومنع وجود حريمات بالمحلات المحكي عنها سواء كان ليلا او نهارا كما انه من كون بعض حريمات يتحاليان على مبيع مشروبات او غيرها ويمررن بالقهواي والخماير والبوظ ليلا ويقع منهن امور غير مرضية فكذلك هؤلاء يصبر منهم من المرور ليلا اكفاء مما يقع باسباب ذلك من الامور المغايرة (م) ١٢ الخولات الجارين الرقص في المحارات والقهواي والخماير هؤلاء ممنوعين بالكليّة من ذلك فيلزم التاكيد من ماموري ضبطيات الاثمان على منائح المحارات والاثمان بالتنبيه عليهم بما ذكر ومن يضبط بعد التنبيه يجري اللازم معه بمعرفة ماموري ضبطيات الاثمان لعدم عودته لذلك من اخرى (م) ١٣ انه يوجد ببعض شوارع المحروسة مثل شارع كلوت وشارع محمد علي وغيرها من الشوارع العمومية بعض حريمات موسوية وعسوية جاعلات لمن دكاكين للاقامة بها ويتردد عليهم حريمات واولاد خالين عذار غير مستقيمين الاحوال ورجال لنعل الامور الغير المرضية فهؤلاء يلزم عزالهم من تلك الدكاكين بمعرفة ماموري ضبطيات الاثمان ان كانوا من رعايا الحكومة لمنع ما هم مخدنه من المفاسد المخلّة بنظام الضبط والربط ومن يوجد منهم من رعايا الدول المتخابة يصبر اخبار الضبطية عنه لتجري ما يلزم بشأنه (م) ١٤ انه يوجد اشخاص مارين بطرق وشوارع المحروسة رجال وحريمات

بالمراكب التي تكون متوجهة الى جهات بلادهم ومن يكونون من جهات الوجه القبلي يرسلون الى مامور ضبطية عن مصر القديمة للاجرا فيهم على الوجه المشروح (م) ٢٢ انه يحضر الى الضبطية اشخاص فقرا مصابين بامراض يلتمسون الدخول بالاستبالية لمعالجتهم بها مجاناً ومن الضبطية ينحرف لماموري ضبطيات الاثمان والتعري عنهم يعودون للضبطية ومنها ينحرف للاستبالية وهذه الاجراءات فيها زيادة مشقة على تلك المرضى فراقبة بهم يكون توجههم لطرف مامور ضبطية الثمن الذين هم مقيمون فيه ويعرفونه بصيرالتعري عن فقرهم ومنى تحقق ذلك من طرفه يرسلهم للاستبالية بعد الكشف بمعرفة حكيم الثمن ومعرفة حالة المريض انما تستدعي المعالجة بالاستبالية ولا موجود من يعوله وانه ليس من ارباب المراتب لا بالروزنامة ولا غيرها واخذ المتطفنة منه اما اذا كان يتظاهر من كشف الحكم ان بعض الأشخاص ممن يرغبون الدخول بالاستبالية لفقرهم بهم جروحاً او اصابات ناشئة من فعل فاعل فبئس هؤلاء قبل ارسالهم الى الاستبالية تحصل الدقة والمرى على حقيقة امرهم وارسال الافادة للضبطية بتفصيلات الواقعة اما من يكون من المرضى الفقراء و ينظر الاكتفاء بمعالجتهم بالثمن بدون احتياج لمعالجتهم بالاستبالية يجابى لذلك ويجري معالجتهم بمعرفة حكيم الثمن وكافة من يرسلوا الاستبالية من طرف ماموري ضبطيات الاثمان يصير اشعار الضبطية عنهم اول باول (م) ٢٣ انه يوجد في بعض الاحيان اشخاص من جهات الاقاليم بالحيرة ومصايبين بعاهات وامراض فمن يكون منهم لا يمكن تسفيره الى بلد ومتظاهر في حالته الفقر والاضطلال فيبعد بالكشف عليه بمعرفة حكيم الثمن واخذ المتطفنة منه عن بلده وورثاه يرسل للاستبالية واخطار الضبطية عنه حيث شوهد ان تاخير هؤلاء في عدم ارسالهم للاستبالية يحصل منه مضرة ووجود البعض متوفين بالطريق (م) ٢٤ الاشخاص المشلولين في مواد جنائية ان دعت الحالة لارسالهم من طرف الضبطية لماموري ضبطيات الاثمان لبعض اجراءات او تحريات فليس مصرحاً لم باطلاق صراحهم تحت تسليمهم لا بما كانوا ما لم يكن يتصرف بحالات الضبطية (م) ٢٥ الموالد الشبهة المعتاد اعمالها سنوي حيث انه يجمع فيها اشخاص بكثرة ويلزم فيها مراعاة الضبط والربط فيجب على ماموري ضبطيات الاثمان ان يلاحظوا ذلك و يطلبوا من الضبطية ما يلزم من العساكر لاجل المحافظة من المولد لعدم وقوع اشكالات (م) ٢٦ حيث ان امر نظافة البلدة من الامور المهمة مراعاة للصحة العمومية فوان كان رش الطرق والشوارع في الجمعات التي ليس جاري رشها من طرف الميري ومنع وجود قاذورات بالحارات والشوارع هذا محمول ملاحظته على ضباط الخافلات لكنه يجب على ماموري ضبطيات الاثمان استمرار المراعية لذلك ايضاً وكلما وجد فيه اهمال او تساهل بوقته بصير تبليغ الضبطية عنه اما الاتربة والانقاض التي تختلف من العارات وتكون موضوعة بالطرق والحارات بتصرفات معطية من مهندس الضبطية بالنقطة المعينة اليها بمدة معلومة لعدم سعة المحلات الجاري فيها العارة فهذه لا يحصل التعرض لاربابها حتى

تقضي المدة المحددة اليها (م) ٢٧ ان قومانيات الغاز والمياه مندر لهم من السابق ان اجراء الحفر بطرق وشوارع الحيرة موضع مواير بقصد توصيلها للجهة المقصودة لا يكون الا بمقتضى الرخصة التي تعطى من مصلحة الاورثان و معلومة الضبطية بها وان القومانيات المذكورة عليها ردم الارض واعادتها كما كانت مع اجراء وسائل الاحتراسات سواء كان ليلاً او نهاراً يحين انعام هذه العملية لمنع مصادمة احد وسقوطه بها فيلزم ان ماموري ضبطيات الاثمان يلاحظوا تلك الاجراءات عند دور والخص بهم واذا كان يحصل من احد القومانيات المذكورة اجراء عملية فحفر بالطرق والشوارع بدون رخصة فعند الشروع في الاجراء تناد الضبطية حالاً اما اذا كانت المواير مارة من احد الشوارع وصاحب اي منزل بالشارع المذكور يرغب دخول فرع منها لمنزله فهذه يكون اجراماً بدون رخصة لكونها عملية جزئية وقوية لا تحتاج لمساندة انما في هذه الحالة يلاحظ ردم ما يصير فحفر واعادته كما كان ثم انه اذا شوهد من ضباط الخافلات وقوع امور خارجة عن حدود وظائفهم او تعدي على احد حالاً بفاد عنه الضبطية بما توقع منه (م) ٢٨ بما ان مراعاة ازالة خلل الحلات باوقاته هو تحت اهمية زائدة منعاً للمضرات التي تنافى بسباب سقوط محلات على اشخاص واعادتهم المحياة فيلزم ان ماموري ضبطيات الاثمان دواماً يحنوا مشايخ الحارات والاثمان بالتعريف عن الحلات التي تكون مخلة بالحارات شيانهم ولم يسبق الكشف عليها وبحال التعريف عنها بفاد الضبطية لاجل منها ينحرف لمصلحة الاورثان والكشف وما يتفحص من المكشوف ينحرف عنه لضبطيات الاثمان من الضبطية بما يلزم اجراءه ومن يتفاد عن ذلك يكون تحت المسئولية اما الحلات المسبوقة بالكشف عنها واربابها لم يجرؤ ازالة خللها فيما ان كشوفاتها موجودة بضبطيات الاثمان فعلى مامورهم الزام اصحابها بسرعة ازالة الخلل واحضار معلمين بنائين يتعهدوا بذلك ومن يتوقف من ارباب الحلات او من يتأخر من معلمين البنائين بعد تعهدهم يرسل للضبطية لاجراء المتفحص معه (م) ٢٩ اي حريقة تحدث بالثمن فان كانت نهائياً بتوجه مامور ضبطية الثمن في الحال ومعه السفاين وشيخ الثمن ومن يلزم من مشايخ الحارات وان كانت ليلاً ويكون المامور بمنزله في الحال بتوجه له مخصوص ومجرب يحمل المحريق وفي كذا الحالتين تعطى اخبارية للضبطية ولصوم الطلمبات بوجه السرعة وببشر عملية الاطفاء بما يكون موجود من الطلمبات بالثمن وتشغيل المياه وفي كل ليلة يلزم بيات اثنين مشايخ حواري يركز ضبطية الثمن ليلاً بحسب الدور وهذا علاوه على عساكر المراسلة لاجل المساعدة في الاجراءات التي تلزم بحمت عند حدوث حريق اذا لم يوجد مامور الثمن مع ما يكون موجود من السفاين ومشايخ الحارات في اول حدوث ذلك يكون تحت المسئولية (م) ٣٠ بما ان مبيع البارود منحصر في اشخاص معلومة وجاريين اخذ من مصلحة الحجة خانات تحت ملاحظة ماموري ضبطيات الاثمان المرجودين بهم هؤلاء الاشخاص ومنوع مبيع هذا الصنف عند خلائهم فينبغي استمرار الملاحظة لذلك بمعرفة ماموري ضبطيات الاثمان واذا

## معلومات

مع ما ذكر كليا فيلزم دوام الملاحظة لمنع هولا المحرمات عن البيات بالترب ما عدا من يكون لم حشاش مشتملة على منادوساكن شرعية لا يحصل التعرض لم في البيات بهم ويلزم ان ماموري ضبطيات الايمان الذين في حدودم الترافات باخذوا التعهدات بذلك على التربة ومن يخالف من التربة التنبيهات يرسل للضبطية (م) ٢٧ حيث ان بعض اشخاص ينشكون من تاخير حكا الايمان في عدم اسمائهم باعطاء الرخص بدون موثاق لعدم وجود الحكا بمرآكر الايمان فيلزم ان ماموري ضبطيات الايمان متى وجدوا حكم النمن بهل وغير مواضب وكذلك حكمة النمن فيعرض للضبطية بايضاح تنصليات المنوع من الحكم او الحكمة (م) ٢٨ انه قد شوهد بان بعض الحرمان الفقراء يتراصف مع ازواجهم بالهكة الشرعية ويتفرقون فقة على ازواجهم بوي قرشين او اقل او اكثر وبعد ذلك ازواجهم باطلمن في عدم تادية الفقة وبسبب ذلك وكون ماموري ضبطيات الايمان ممنوعين من الفصل فالحرمات يلزم ان يحضرن للضبطية لطلب ازواجهم ويضمن المناق ويوجد ان بعض من جهات مستعدة مثل الوالي ومصر القديمة وبلاق وشبه ذلك من الجهات المستعدة عن مركز ديوان الضبطية وبعضهم يكون حاملا او نظره ضعيف او به عاهات لا يستطيع المسير وهكذا بعض اشخاص من هذا القبيل يكون لم مبالغ جزئية عند اخيرت فرافة مجال هولا وعدم تحملهم المنقات اوضاع حقوقهم بسبب عدم اقتدارهم على الذهاب والاياب قد ترخص للماموري ضبطيات الايمان بان الذين يجررون تحصيله بغير واسطة الضبطية لا مثال هولا يكون لغاية مائة قرش فقط شرطا انهم لا يتبلى تنود بطرفهم بل يكون تحصيلها بواسطتهم من يد المدين وتوصيلها حالا للذابين وليس مرخصا لم ان يستلموا فتودا ويبنوا في عهدهم او في عهدة الكتاب كما ان المبالغ التي يجررون تحصيلها التي لا تزيد عن المائة قرش شرطا انه لا يكون متنازع فيها او لما عرائق في الفصل باي سبب من الاسباب وليس مرخص للماموري ضبطيات الايمان ان يتدخلوا في تحصيل مبالغ مما كانت بخلاف ما ذكر سواء كان اصلها منقطع على اربابها او غير منقطع ومن يخالف ذلك يكون تحت المسؤولية (م) ٢٩ حيث ان الفقراء من النساء والرجال معافين من دفع الرسومات فالذي تصرح عنهم للماموري ضبطيات الايمان بالمادة المشروحة اعلاه بالتوسط في تحصيل حقوقهم التي لغاية المائة قرش فيما ان حالتهم تستدعي معافاتهم من دفع الرسومات وتغن اعلام الطلب فلا يؤخذ منهم شيء من ذلك بل يكون روية دعاوهم فيما ذكر نجاء (م) ٤٠ المسائل التي تكون متعلقة بالزواج والطلاق وتنازير النفقات وطلب مساكن شرعية وعدم امتثال الزوجة لمعاشره الزوج وطلب حقوق ابله من تركات هذا جميعه لا يكتن للماموري ضبطيات الايمان التداخل فيه اذ انه من اختصاصات الشرطة الفقراء (م) ٤١ كافة المسائل المتعلقة بتاجير الاماكن وعزال الساكنين فيها وتحصيل مبالغ متعلقة بايجار هذا جميعه من خصائص ديوان الضبطية ولا للماموري ضبطيات الايمان التداخل فيه (م) ٤٢ حيث شوهد من بعض وثوعات بالضبطية ان بعض السودانية يهربن من طرف مخدومهم ليلا وباخذهم بعض الفقرة بنوع القابل ويتنوم بطرفهم او يعطون لاشخاص آخرين بقصد المنفعة او يستترأ عليهم في المروء فيلزم انه بمعرفة ماموري ضبطيات الايمان تؤخذ تعهدات على مشايخ وعهد الفقرة بان كلما وجدوه من هولا السودانية هربان من طرف مخدومه بضبط ويجري توصيله للضبطية النمن ومنها يرسل للضبطية لاجراء اللازم عنه بقل منع تجارة الرقيق وماموري ضبطيات الايمان ممنوعين في اجراء شي يتعلق بالسودانية المذكورين سواء كان في اعادتهم لخدومهم او غير ذلك باي وجه كان (م) ٤٣ ان بعض المصانم العيرة والمجالس الحلية والحكمة الشرعية يجررون لضبطيات الايمان بطلب اشخاص وباسباب التاخير في تجاوز الطلب يلتزموا تلك المصالح ان يجرروا للضبطية ومنها يتعمر لضبطيات الايمان وهذا فيه زيادة مسئولية وتكرار مكانية بلا ثمة فيلزم ان ماموري ضبطيات الايمان يراعوا تجاوز الطلبات اول باول وملاحظة ما يستوجب عليه عدم حصول اشكالات واذا حصل تشكي من اي مصلحة كانت باسباب تاخير الطلب حينئذ يجري ما يلزم مع المسبب في التاخير (م) ٤٤ اصحاب الاعيار الذين يحتاج الحال لطلبهم من اجل بعض مواد او الاستفهام منهم عن شي ما يتراعى احترامهم بحسب ما يليق لدرجاتهم فيما يتعمر الهم من ماموري ضبطيات الايمان ثم وما يتعلق بالحرمانات المقدرات يجري طلب ازواجهم في شانه او من يوكلو عنهم والتذين لم لا ازواج

وجدان الصنف المذكور جاري مبيعه بطرف احد البقالين وغيرهم فيا يكون من رعايا الحكومة يضبط بما يوجد عنده من الصنف المذكور وارساله للضبطية اما اذا كان من يوجد عنده ذلك الصنف من تبيعة الدول المتخاية حالا بصير تبليغ الضبطية عنه لتجري ما يلزم لذلك لمنع ما ينتج من المضرات باسباب المحرق (م) ٢١ حيث ان بعض الاهالي الاصاغر اعتادوا على وضع احطاب ووقد بالاسطحة وهذا ممنوع لما ينشأ عنه من الضرر وصابق صدور تنبيهات في شأنه لعدم حصول مضرات بسبب المحرق فيلزم دوام التاكيدات على مشايخ الحارات والايمان بمعرفة ماموري ضبطيات الايمان باعلان الاهالي بمنع وضع ذلك بالاسطحة ومن يخالف التنبيهات من الاهالي الحكمي عنهم يجري اللان مع بضبطية النمن وان تكرر وقوع ذلك منه وتراى عدم اتقائه للتنبيهات يرسل للضبطية (م) ٢٢ الاشخاص الذين يتركون اولادهم الصغار في الطرق والشوارع عرضة للخطر باسباب مرور العربيات هولا بصير استحضار اهاليهم واجراء اللازم معهم بمعرفة ماموري ضبطيات الايمان لعدم اقتدارهم على ذلك بما ان تساهلهم فيما ذكر مما يستوجب الضرر لا ولادهم (م) ٢٣ انه في اوان النيل يحصل الاندما من بعض اشخاص رجال واولاد ونساء على النزول بالخليج والاستحمام فيه ويحصل غرق البعض وانفاد حياتهم وحيث ان المحافظة على النفس من اوجب الوجوب وسبق صدور تنبيهات بمنع نزول اي احد بالخليج فيلزم مراعاة ذلك والتنبيه على مشايخ الحارات والايمان بمنع كل من يريد النزول بالخليج في المنة التي يكون موجودة فيه المياه ولا بأس من انه عند الشروع في قطع سدوم الخليج بتسيرا اعلان الاهالي بمعرفة مشايخ الحارات بذلك ومن يتجاري على النزول بالخليج بضبط ويجري معه اللازم بضبطية النمن (م) ٢٤ ان بعض الحرمان عند وفات من يتوفى بطرفهم يحصل منهم الاندما على الخروج بالحارات يصحون باصوات مزعجة بقصدون بذلك اعلان جيرانهم ومعارفهم بامر الوفاة وينجسون جملة حرمانات ويصحون سوية وفي هذه الحالة يحصل انزعاج كلي خصوصا اذا كان ليلا فانه موجب عدم الراحة لمن يكون بالمحلات او الحارات الجاورة اليهم فهولا بتنبيه عليهم بمعرفة مشايخ الحارات والايمان بعدم الاندما على هذا الفعل وكذا عدم الاندما على الصريح خلف المجنارات بطرق وشوارع المحروسة حيث ان هذا موجب الانزعاج

(م) ٢٥ ان بعض ارباب الميام يستحضرون حرمانات ومعهم دفوف وتلك الحرمانات تسمى بالندابات ويوجدون تجمع كثيرا من النساء ويلطمن على وجوههم وصدورهم والندابات يشتد افعال ترجب زيادة تجميع اهل البيت وربما بهذا السبب يحصل ضرر لمن تكون حامل من تلك النساء او من يكون منهن ضعيف البنية فلاجل منع ما ينتج باسباب ذلك من المضرات يلزم دوام الملاحظة من طرف ماموري ضبطيات الايمان ومشايخ الحارات والايمان في منع وجود حرمانات ندابات بالكلية بمحلات الميام والذي يوجد بعد التنبيهات من الندابات المذكورات يرسل للضبطية لاجراء ما يلزم (م) ٢٦ انه في الميام والاعباد جاري يات حرمانات وغيرهم بالترافات على الترب التي في الخلا عرضة للخطر وينتج من ذلك تخلف فزوات على ترب الاماكن خصوصا كنف عورائهم وشبهة منظرهم للعموم الخالف ذلك للشرطة ورجوما

يصير تفهيم بتوكيل من يتوب عنهم وإن حصل ترقيف من احدهم بنفاذ الضبطية عنها (م) ٤٥ إذا نسب لأي شخص من اهليته أو من غيرهم الاقدام على حصول مفاسد وعدم الاستقامة فربما أن يكون ذلك مبني على منافسات أو منافع شخصية فيبعد التحري والتحقيق بالدقة متى تبين صحة ما نسب اليه يرسل للضبطية بأفاده وأصح بها الكيفية وإن ظهر عدم صحة دعوى المدعي وأن دعواه هو بنوع الافتراء كذلك يرسل للضبطية (م) ٤٦ من المعلوم أن التفات خفرة الدركات بداخل وخارج جهات الاثمان هو من ام الامور الواجب الاعتناء به فيلزم دوام التاكيدات بمعرفة ماموري ضبطات الاثمان على مشايخ الحفرة والمهد لعدم وقوع ادنى تساهل في ذلك واستمرار تنقذ احوال الحفرة وحركاتهم ومن يوجد منهم غير ملتفت لا يصير ابتناء بل يستحضر عرضه بمعرفة شيخ خفرة الثمن بحيث ان الحفرة يكونون شداد القوة سالمين الجسم والنظم معروفين بالامنية وسلامتهم حميدة وانهم على الدوام يتأدون على بعض النمرة من واحد الى اخر للنهاية شرطا ان يكونوا موجودين في دركاتهم من الساعة الثانية ليلا لشروق الشمس ثم ان هذا عن الشوارع العمومية واما جهات الحواري والارقة التي بداخل البلدة يكون وجود الحفرة فيها من الساعة الثانية ليلا لشروق الشمس ثم ان جهات الخلطات يكون وجود الحفرة فيها من ابتداء الساعة واحدة ليلا لشروق الشمس ايضا وإذا كان احد الحفرة يشق في شخص يكون مارا ليلا بجالة غير مستقيمة فعليه ضبطه وتوصيله لمركز ضبطية الثمن يحجز بها لمحد الصباح الموقوف على حقيقة امره بمعرفة مامور ضبطية الثمن متى تحقق انه من الغير مستحقين يرسل للضبطية بالافادة الواضح بها الكيفية (م) ٤٧ حيث ان تنوير المجاهات الخالية من وجود فوانيس غاز بها سواء كانت بالشوارع او بالحارات او الازقة امر متعين وجوب الملاحظة اليه فيلزم دوام التاكيد على مشايخ الاثمان والحارات باستمرار احوال الامالي على ذلك لما فيه من المزايا اليهم من عدم اخفاء اشخاص من الاشياء ينتصدون تمكهم من حصول سرقات (م) ٤٨ الاشخاص الذين يوجدوا ملقيين بالارض ليلا باسباب تعاطيهم مخور او اشياء غدرة فمثل هؤلاء مع التحفظ عليهم بما معهم من تود او غيره يجري توصيلهم لديوان الضبطية بوقته (م) ٤٩ دكاكين الزبائن والمجزانين والحضرة والطباخين وما يانهم من الساكنين والصفانية والطاشية والكشائية والبنالين والحماير والنهاوي والحدادين والسمكة والمالي والكباية والفاطرية وامينات الحجر والجاسات والمناصر والمناورات والزرايب وما هو من هذا القبيل كل ذلك مستوعر احداثه ما لم يكن بتصريحات من ديوان الضبطية بعد معلومية الموانع وعدها واستثناء الاستعلامات من الصحة والاورنات وغيرهم (م) ٥٠ حيث انه مستوعر بالاصول الصحية تخزين اصناف الكينة داخل البلدة وإن يكون اجري ذلك باطرافها فيقتضي انه بمعرفة ماموري ضبطات الاثمان يحصل ملاحظة ذلك وسع الاقدام على تخزين الكينة بداخل البلدة ومن يتوقف من التجار المصدقين لذلك بنفاذ عنه الضبطية ان كان من رعابا الدول المتخابة لاجراء الارام عنه اما اذا كان من رعابا الحكومة يرسل للضبطية (م) ٥١ اذا وجد اشخاص جارين القربى جهات الخلطات بقصد استخراج عظام فمع منهم وعدم تمكهم من اخذ شي من النظام المذكورة يرسل للضبطية اما اذا وجد احد من اتباع الدول المتخابة تجاري على ذلك فمع منه يصير تعريف الضبطية عنه (م) ٥٢ انه في بعض الايام لا يجزر الحال من ان مامور ضبطية الثمن يمر في شوارع وارقة الثمن مامور به ومعه احد عساكر المراسلة وشيخ الثمن واحد مشايخ الحارات لاجل تنقذ احوال الحفرة وعدم مشايخهم واحوال الداوريات الموجودة بالثمن ادارته فان تراءى له مخالفة فيلزم اخبار الضبطية عنها ببادر بعرضها صباحا الى ديوان الضبطية (م) ٥٣ انه لاهمية احاطة الضبطية بالمسائل المهمة في وقت وقوعها فينبغي كمال الملاحظة من ماموري ضبطيات الاثمان لاعطاء الاخباريات للضبطية عن الحوادث والمواد المهمة في حال وقوعها بجهات الاثمان في اي وقت كان سواء كان ليلا او نهارا ويجب عليهم ان يتقدموا للضبطية ايضا بقرعات الاثمان مامورينهم في كل اربعة وعشرين ساعة التي يختلف المسائل المتقدم الذكر عنها ومن يحصل منه احوال او تساهل يكون تحت البسولية

(م) ٥٤ في جميع الاحوال اي مخالفة تتوقع فمن يحصل منه عدم امتثال او نحوه في المحضور لديوان الضبطية فماموري ضبطيات الاثمان والفنرة والداوريات ومشايخ الاثمان

والحارات لا يجوز لم استعمال مشاكلة او قهر او تعدي يستوجب الاهانة والشكسي سيما مع الاجانب والمعتبرين بل مع مراعاة اجراء وسائل التعفظ على من يلزم التعفظ عليه بالنسبة لمخالفة الواقعة يقتضي ان ماموري ضبطيات الاثمان يبلغوا الضبطية عن الكيفية بوقته (م) ٥٥ حيث ان اتخاذ محلات بوسط البلدة لوضع خنازير فيها ممنوع بالاصول الصحية لما ينتج من العفونات والروائح الكريهة المضر بالصحة العمومية فيلزم دوام الملاحظة لمنع وجود خنازير بالمحلات المذكورة وإن يكون وضعهم بجهات باطراف البلدة حفظا للصحة العمومية واذا كان يتضح ان احد اصحاب الخنازير المذكورة من تبعية الدول المتخابة فمع تفهيمه بالحسنى ان توقف بعرض عنه لديوان الضبطية من طرف ماموري ضبطيات الاثمان لتجري ما يلزم في شأنه (م) ٥٦ انه لمناسبة ما شوهد بالضبطية من دوائر المشاجرات من عريجة الركوب وحجارة الركوب مع من يكون معهم باسباب طلميم اجر زيادة عن حد المسافات كما وتقتصر بعض الركاب في تادية الاجرة الثلاثة للمسافات قد صار تنظيم تعريفين احدهما تشتمل بيان اجر العرييات والثانية بيان اجر المحمبر وتقدر بها اجرة كل مسافة حسب ما يلقى اليها فيلزم ملاحظة الاجراء على مقتضاها بضبطيات الاثمان عند رفع شكري لم من قيل ذلك واذا نظر ان احد العريجة او حجارة الركوب حصل منه الاقدام على طلب اجرة بزيادة عن المقدر بتلك التعريفات يرسل للضبطية لتجري ما يلزم معه (م) ٥٧ من حيث ان المولد المعتاد اعلاها سنوي داخل البلدة يحصل الاقدام من اشخاص مولدية ياعين وفهوجية وطلوانية وغيرهم من ارباب الملاعب على وضع فروشانهم وغياهم بالطرق والشوارع العمومية ويستوجب من ذلك ازدحام الطرق والشوارع المذكورة وعاقبة مرور العامة والعرييات وغيرها فلهمذا كانت الضبطية جعلت طريقة لمنع تلك الازدحامات وهي انه عند الشروع في اعمال اي مولد يصير تعيين مهندس الضبطية وباتحاد مع مامور ضبطية الثمن ومعاون من ديوان الاوقاف ومامور املاك الميري التابع الدائرة البلدية يجري تعيين الموانع المتضمنة لوضع تلك التروشات والتنجيم فيلزم استمرار مراعية الاجراء على مقتضى ذلك بطرف مامور ضبطيات الاثمان لمنع الاقدام على مزاحمة الطرق والشوارع (م) ٥٨ بما ان صنف المسلي والزيت وغيره الذي يحصل الاشتباه فيه جاري ضبطه باتحاد تنبش الصحة مع الضبطية فعند تبليغ ماموري ضبطيات الاثمان من احد عن وجود اصناف مفشوشة من الاصناف المذكورة بطرف احد تجار الدهانات والمتسبين والزبائن يلزم ماموري ضبطيات الاثمان ان يبادروا في المحال باجراء الوسائل التعظية على الحل الموضوع به الاصناف المنسوب مفشوشتها واخبار الضبطية عنه حالما كي باتحاد مع الصحة تجري ما هو لازم لذلك حسب القاعة المقررة انما اذا كان من ضمن التجار والمتسبين المحكي عنهم اشخاص من تبعية الدول المتخابة فمع حصول المراقبة لعدم التمكن من تهريم شي من ذلك في المحال يصير اخبار الضبطية بمراعاة عدم التهم



التي كانت الجهات تخابر في شأنها مع ضبطية مصر  
المفعاة هذه ايضا يجري المخابرة عنها مع مفتش عموم  
البوليس فاقضى تحريره تكم للمعلومية بما ذكر  
ومراعاة المخابرة مع مفتش عموم البوليس من الآن  
فصاعدا عن كافة الاشياء التي كانت تحتاج المخابرة في  
شأنها مع ضبطية مصر المفعاة وكذا تصير المخابرة مع  
نظارة المالية فيما يتعلق بالمزادات ومع نظارة الاشغال  
فيما يختص بالمباني وفي تاريخه تحرر لباقي الجهات  
بما ذكر وصار اشعار النظارتين المشار اليهما وتفتيش  
عموم البوليس والمحافظة بما توضح

**ضبطية - (ر) اجنبى غاية راسنة ١٣٧٤ -**  
تركيا (فرمان سنة ١٢٥٥

**ضبطية قضائية - (قانون تحقيق الجنايات)**

(م) ٨ يجب على كل من علم في اثناء تاديبه وظائفه من  
موظفي الحكومة او ماموري الضبطية القضائية او  
ماموري جهات الادارة بوقوع جنابة او جنحة او  
مخالفة ان يخبر بذلك قلم النائب العمومي بالمحكمة التي  
وقعت في دائرتها الجنابة او الجنحة او المخالفة او قلم النائب  
العمومي بالمحكمة التي يمكن ان يوجد في دائرتها من  
يظن وقوع الجنابة او الجنحة او المخالفة منه (م) ٩  
وكذلك كل من عاين وقوع جنابة تحل بنظام الامنية  
العمومية او يترتب عليها تلف حياة انسان او ضرر  
لملكه يجب عليه ان يخبر بها قلم النائب العمومي ويجب  
عليه ايضا في حالة تلبس الجاني بالجنابة وفي جميع  
الاحوال المماثلة لها ان يحضر الجاني امام رئيس قلم  
النائب العمومي او يسلمه لاحد ماموري الضبطية  
القضائية او لاحد اعوان الضبط والربط بدون احتياج  
لامر بضبطه وذلك ان كان ما وقع منه يستوجب القبض  
عليه احتياطا (م) ١٠ يجب على ماموري الضبطية  
القضائية ان يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم في دائرة  
وظائفهم بشأن الجنايات والجنح والمخالفات وان يعثروا  
بها فورا الى قلم النائب العمومي بالمحكمة التي من  
خصائصها الحكم في ذلك (م) ١١ ويجب عليهم وعلى  
مرؤسهم ان يستحصلوا على جميع الايضاحات ويمجروا  
جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي  
يصير تبليغها اليهم على الوجه المتقدم بيانه او يعلون

بالدخول في محلاتهم بقصد ضبط شيء منها حتى ان الضبطية  
تجري ما يفتضى اجراء (م) ٥٩ بما ان تواجد العملة البرالي كذا  
التجاري من بعض الناس على لعب القمار كلاهما امر ممنوع فنج  
كامل الملاحظة لذلك كلما تراسى من هذا القليل يصير ضبطه  
وارساله للضبطية لاجرا اللازم عنه بها او يصير تبليغها في الحال  
عن ذلك (م) ٦٠ اذا كان يتوقع من شيع اي ثمن او شيخي  
حارة او احد عساكر المراسلة المرتبين بالاثمان مخالقات او جنح  
او تهاون او تراخي في تاديبه الاشغال المتوطنين بها او يوجد  
من ضمن مشايخ المحارات والاثمان اغخاص طاعين في السن او  
نظرم ضعيف او اصحاب عاهات لا قدرة لهم على تجاوز الاشغال  
فعلى ماموري ضبطيات الاثمان ان يعرضوا عن ذلك للضبطية  
(م) ٦١ المحرمات الباغيات غير مخصص لمن بان يرون بالطرق  
التي بها مساكنهم مكتوفات الوجوه وغير مستورات بالابزار  
بل ولا في جلوسهن على ابواب وشبابيك منازلهن فيلزم منعهن  
من ذلك (م) ٦٢ انه يوجد اغخاص من نساء ورجال يتعاطلون  
على تناول الاحسان بجلوسهم على قارعة الطريق يتلون القرآن  
العظيم مع ان هذا لا يجوز فاجلالا واحتراما للقران الشريف  
يلزم منع هؤلاء من جلوسهم بقارعة الطريق بالكلية (المخاتمة)  
انه بالنسبة لما نظر لزم اجراء من التسهيلات على ارباب الدعاوي  
وما يتعلق بالضبط والربط ومنع ما يخل بالنظام قد صار تنظيم  
هذه التعاليمامة المشتملة على اثنين وستين مادة المنقضى نشرها  
للامور ضبطيات الاثمان وذلك خلاف ما يتعلق بالمخالفات  
المعينين من اجلها ضباط الخانات المحول نظرها والحكم فيها على  
مجلس المخالفات فيلزم مراعاة الاجرا على مقتضى المنوء عنه بكل  
مادة

**ضبطية اسكندرية - (امر عال رقم ١١ رسة ١٣٠٠**  
(١٩ فبراير سنة ١٨٨٣)

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه الينا ناظر  
داخلية حكومتنا بموافقة راي مجلس نظارنا امرنا بما  
هوآت (م) ١ ضبطية سكندرية تكون تابعة من  
الآن فصاعدا لمحافظة الثغر المذكور

**ضبطية مصر - (منشور من نظارة الداخلية في ٢٣**  
(سنة ١٣٠١ (٢١ فبراير سنة ٨٤)

لما كان من مقتضى الامر العالي الصادر في ٣١ ديسمبر  
سنة ١٨٨٣ لغو ضبطية مصر من ابتداء يناير سنة  
١٨٨٤ وتسمية سعادة مامورها محافظ مصر قد تشكلت  
لجنة للنظر في اختصاصات المحافظة وقد كان وقدمت  
تقريراميينا فيه تلك الاختصاصات ولكون مقتضى  
هذا التقرير ان كامل المزادات الجاري اعمالها بالمحافظة  
على ذمة مصالح الحكومة يكون اجراؤها بمعرفة نظارة  
المالية وكذا كافة المسائل المتعلقة ببياني الحكومة هذه  
صار احالتها على نظارة الاشغال كما ان كافة الاشياء

## ضبطية قضائية

- ٢٢٢ -

## ضبطية قضائية

قرائن احوال تدل على وقوع الجريمة منه او على الشروع في ارتكابها او على وقوع جفحة سرقة او نصب او تعد شديد او اذا لم يكن للمتهم محل معين معروف بالقطر المصري يجوز لمامور الضبطية القضائية ان يامر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهمه وبعد سماع اقواله ان لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف اربع وعشرين ساعة الى المحكمة التي من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف قلم النائب العمومي والقلم المذكور ان يطلب استجوابه بمعرفة قاضي التحقيق في ظرف اربعة وعشرين ساعة (م) ٢٠ ويجوز أيضاً لمامور الضبطية القضائية في الحالة المبينة في المادة السابقة ان يصدر امرا بضبط المتهم واحضاره ان لم يكن حاضرا ويذكر ذلك في المحضر (م) ٢١ يسلم الامر بالضبط والاحضار لاي محضراو لاي مامور من ماموري الضبط والربط (م) ٢٢ يجوز لمامور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية ان يدخل في منزل المتهم ويفتشه ويجب عليه ان يضبط كلما يجده في اي محل كان من اسلحة وآلات وغيرها مما يظهر انه استعمل في ارتكاب الجريمة ويمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وعليه ان يحضر محضرا بما يحصل من هذه الاجراءات (م) ٢٣ ويجب عليه ايضا ان يضبط الاوراق التي توجد بمحل المتهم (م) ٢٤ الاشياء التي تضبط توضع في حوز مغلق وتربط ويختتم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الاشياء وتذكر المادة التي حصل لاجلها الضبط (م) ٢٥ يجوز لمامور الضبطية القضائية ان يستعين بمن يلزم من اهل الخبرة والاطباء وان يطلب منهم تقريراً عن المواد التي تمكهم صنعاتهم من ابضاها ويجب على من يستعين به منهم ان يحلف مينا امامه على انه يبدي رايه بحسب ذمته (م) ٢٦ اذا حضر احد اعضاء قلم النائب العمومي في وقت مباشرة تحقيق صار البدء فيه بمعرفة احد ماموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية فله ان يتمه او يأذن للمامور المذكور باتمامه (م) ٢٧ يجوز لكل من اعضاء قلم النائب العمومي في حالة اجراء التحقيق بنفسه ان يكلف اي مامور من ماموري الضبطية

بها باي كيفية كانت وعليهم ايضا ان يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية ويحرروا بجميع ذلك محضرا يرسل الى قلم النائب العمومي مع الاوراق الدالة على الثبوت (م) ١٢ يجوز ايضا لماموري الضبطية القضائية ماعدا اعضاء قلم النائب العمومي اجراء التحقيق بناء على توكيل من قاضي التحقيق بشرط ان لا يتجاوزوا الحدود المقررة في ذلك التوكيل (م) ١٣ ومع ذلك يجوز لاعضاء قلم النائب العمومي وغيرهم من ماموري الضبطية القضائية ان يشعروا فوراً في اجراء التحقيقات الابتدائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية (م) ١٤ مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها او عقب ارتكابها ببرة يسيرة ويعتبر ايضا ان الجاني شوهد متلبسا بالجناية اذا اتبعه من وقعت عليه الجريمة عقب وقوعها منه بزمان قريب او اتبعته العامة مع الصياح او وجد في ذلك الزمن حاملا لآلات او اسلحة او امتعة او اوراق او اشياء اخر يستدل بها منها على انه مرتكب الجريمة او مشارك في فعلها (م) ١٥ يجب على مامور الضبطية القضائية في هذه الحالة ان يتوجه بلا تاخير الى محل الواقعة ويحرروا يلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجريمة وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضرا او من يمكن الحصول منه على ابضاحات بشأن الواقعة وفعالها (م) ١٦ ويجوز له ان يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة او عن التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر ويسوغ له ايضا ان يستحضر في الحال كل من يمكن الحصول منه على ابضاحات بشأن الواقعة (م) ١٧ واذا خالف احد من الحاضرين امر المامور المذكور بعدم الخروج او التباعد او امتنع احد من دعاهم عن الحضور يذكر ذلك في المحضر (م) ١٨ وتحكم محكمة المخالفات على من خالف فيما ذكر بالمادة السابقة بغرامة من عشرين قرشا ديوانيا الى مائة قرش وبالحبس من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذي يلزم اعتماده واعتباره حجة بها (م) ١٩ اذا شوهد الجاني متلبسا بالجناية او وجدت

## ملحوظات

الاحتياطات اللازمة في هذا الشأن وإخطار هذا الطرف عن تعيين وأما عن الوجه التالي المراد به معرفة ما إذا كان يسوغ للمامور المركز في حال تنبيه عن مركزه بإشغال المرور أو العلية أن يوكل عنه في المخالفات أحد معاوني المركز أم لا فليس له ذلك إذ الأمر العالي المشار إليه لا يتناول الترخيص لغير هؤلاء المأمورين بما ذكر ومنعاً لما عساه يحصل من العطل في أشغالهم فكل مأموره أن يختص يوماً أو يومين في الأسبوع لرؤية مواد المخالفات بأي جهة كانت في دائرة المركز إدارته وأما عن الوجه الثالث المختص بعدم وجود سجون بالمرأ كرحس من يحكم عليهم بالسجن نظير مخالفات فهذا مختص بنظارة الداخلية لتتبع السجون إليها وأما عن الوجه الرابع المرغوب به معرفة ما إذا كان نظر المخالفات التي تحدث ببلاد مركز المنصورة أو بالبندر يكون بمعرفة مأمور المركز أو قاضي المخالفات الموجود بهذا البندر من قبل المحكمة الأهلية فإنه مع وجود ذلك القاضي بالبندر المرفوع يكون اللازم هوروية مواد المخالفات التي تحدث فيه بمعرفة وإذا كان يرفع لمأمور المركز مواد مخالفات تختص بدائرة المركز ما خلا ذلك البندر فله أن ينظرها وأما عن الوجه الخامس المتعلق بتخليف مأموري المراكز اليمين وبخضوعهم في بعض جلسات المخالفات لمشاهدة نظامها وما هو جار فيها من المرافعات والأحكام للنظر على أشغالها فهذا لا بأس به وتخليف مأمور كل مركز اليمين يكون بالمحكمة الأهلية الداخل في دائرتها مركزه وأما عن الوجه السادس الذي هو بخصوص الأدوات اللازمة لهذا العمل من دفاتر وأوراق فنظارة المحفانية ستنبه على الحاكم الأهلية بأن تعطي لكل من هؤلاء المأمورين رسومات الأوراق والدفاتر المختصة بهذا العمل عند طلبهم ذلك منها وأما ما أوراه حضرة مدير التليوية فيما يختص بإجراءات البوليس فإن قرار المجلس المشارع لا يقتضي منع البوليس من ضبط المحوادث وإجراء التفحصات الابتدائية في الجهات التي لا يكون موجوداً بها مأمور المركز فانتضت سعادتك بما ذكر للاحاطة وإجراء ما يوافق انندم — المسطر أعلاه صورة ما ورد من المحفانية بتاريخ ١٤ ذي القعدة سنة ١٣٠١ ثمة ١٨٥ عموم بشأن الأوجه التي تحرر عنها لها من هنا بناء على استنهام مدير يتي الدفعية والشرقية فلاجل اتباع الاجراء بمقتضاها بالمديرية لزم الشرح عليه تك بما ذكر هذا وأما ما يختص بالسجون المتفني ترتيها بالمرأ كرفقد ترا ان الحكم في المخالفات يكون في اغلب الاحيان بالنجيم وإذا اقتضت الحالة لسجن احد عند الضرورة فلا بأس من ارساله لسجن المديرية وستصدر التعليمات اللازمة من نظارة المحفانية لوكلاء النائب العمومي بالمديريات قاضية بتوكيل معاوني البوليس عنهم في مواد المخالفات امام مأموري المراكز حالة كونهم بصفة قضاء للمخالفات

ضبطية قضائية — { امر عال صادر في ٢١ مايو سنة ٨٥ }

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على مادتي ٦ و ١٢٥ من قانون تحقيق الجنايات وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية

القضائية ببعض الاعمال التي من خصايده (م) ٢٨ اذا اقتضى الحال توجه مأموري الضبطية القضائية الى محل الواقعة لاجراء التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية يجب عليهم ان يخبروا قلم النائب العمومي بذلك (م) ٢٩ ويجب على اعضاء قلم النائب العمومي ان يخبروا قاضي التحقيق فوراً بما ذكر في المادة السابقة (م) ٣٠ يجب على من شرع في اجراء التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية من مأموري الضبطية القضائية او من اعضاء قلم النائب العمومي ان يسلم اوراق التحقيق الى القاضي المعين له متى حضر ليتم الاجراءات المتعلقة بذلك والقاضي المذكور ان ياذن لمأمور الضبطية القضائية بالاستمرار على التحقيق الذي حصل الشروع فيه او يكلفه باعمال معينة مختصة بالتحقيق (م) ٣١ لمأموري الضبطية القضائية في اثناء مباشرتهم التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية او في اثناء اجراء عمل مختص به بناء على توكيل ان يستعينوا بالقوة العسكرية مباشرة ضبطية قضائية — { امر عال رقم ٣ ذا سنة ١٣٠١ (٢٤ أغسطس سنة ٨٤) }

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على مادتي ٦ و ١٢٥ من قانون تحقيق الجنايات وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رايه مجلس النظر امرنا بما هوأت (م) ابعاد مأمور والمراكز بالاقاليم البحرية من مأموري الضبطية القضائية ويكون كل منهم قاضياً للمخالفات في دائرة مركزه

ضبطية قضائية — { منشور من نظارة الداخلية في (١٨ ذا سنة ١٣٠١) (٩ سبتمبر سنة ٨٤) } علمت مشتملات مكتبة الداخلية الرقيمة ١٢ المحاضر ثمة ١٨٩ بخصوص الأوجه التي تستفهم عنها مديرينا الدفعية والشرقية مذ صار اعلانها بالأمر العالي الصادر في ١٣ الشهر الحال باعتبار مأموري المراكز بالجهات البحرية من مأموري الضبطية القضائية وقضاة للمخالفات في دائرة مراكزهم وقرار مجلس النظر الصادر في التاريخ المرقوم بشأن اجراءات البوليس فنفيد سعادتك اما عن الوجه الاول المختص بما اذا كان يلزم حضور وكيل عن النائب العمومي في جلسات المخالفات التي تعتقد لدى المأمورين المحكي عنهم فإنه من مقتضى المادة ١٢٥ من قانون تحقيق الجنايات يلزم تعيين احد مأموري الضبطية القضائية بمعرفة النائب العمومي لاقامة دعاوي المخالفات في حالة عدم وجود وكلاء للنائب المذكور ولذلك سبق التنبيه من هنا لقم النيابة العمومية لدي تبليغه الامر المشار اليه باخذ

ويستمر على ضبط المتهمين وحسبهم (م) ٢ تحكم لجنة الكمرك في ظرف أربع وعشرين ساعة باستمرار الحبس الاحتياطي أو عدم استمراره ولا تزيد مدة ذلك الحبس في أي حال من الأحوال على خمسة أيام (م) ٣ الأحكام التي تصدر من اللجنة المذكورة وتصير نهائية تكون واجبة التنفيذ فيما يتعلق بالحقوق المدنية والحبس لتفصيل الغرامة والمصاريف باعتبار المدة المقررة في الأوامر الخاصة بذلك بمنقضى أمر من رئيس المحكمة التي تكون تلك اللجنة في دائرتها

ضبطية قضائية — { امر عال صادر في ٢١ ديسمبر سنة ٨٨

بعد الاطلاع على مادتي ٦ و ١٢٥ من قانون تحقيق الجنايات الجاري العمل بمقتضاها في المحاكم الأهلية وبناء على ما عرضه علينا ناظر المحفانية وموافقة رأي مجلس النظر أمرنا بما هوأت (م) ١ بعد مأمور مصلحة المطربة وناظر مودتها وناظر مودة غبط النصارى من مأموري الضبطية القضائية وبمحكم المأمور المذكور في مواد المخالفات الواقعة في دائر اختصاصه

ضبطية قضائية — { امر عال صادر في ٢ مارس سنة ٨٦

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من قانون تحقيق الجنايات المتبع في المحاكم الأهلية — وحيث أن الفضاة المدعويين في الجهات المتبعة فيها المحاكم غير كفرن للفصل في كافة المخالفات التي تقع في تلك الجهات في مواد الضبط والربط — فبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظر وبعد أخذ رأي مجلس شوري القوانين أمرنا بما هوأت (م) ١ يجوز لمن يعينهم ناظر حقانية حكومتنا من مأموري الضبطية القضائية أن يحكموا في مصر واسكندرية وبها ووططان الزقازيق في المخالفات التي تقع في مواد الضبط والربط

ضبطية قضائية — { امر عال صادر في ٧ مارس سنة ٨٦

بعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظر أمرنا بما هوأت (م) ١ بعد معاونو المحافظات ومفتش البوليس من مأموري الضبطية القضائية

ضبطية قضائية — { امر عال صادر في ٨ يونيو سنة ٨٦

بعد الاطلاع على مادتي ٦ و ١٢٥ من قانون تحقيق الجنايات وعلى أمرنا الرقم ٢ القعدة سنة ٢٠١ (٢٤ أغسطس سنة ٨٤) وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظر أمرنا بما هوأت (م) ١ بعد من مأموري الضبطية القضائية مأمورا ببلاد الارز شرقا وغربا التي حلت محل مركزي دسوق وشربين التابعين لمديرية الغربية ويكون كل منها قاضيا للمخالفات في دائر مأموريته

ضبطية قضائية — { امر عال صادر في ٤ نوفمبر سنة ٨٦

بعد الاطلاع على العبارة الأخيرة من المادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظر أمرنا بما هوأت (م) ١ بعد من

حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظر أمرنا بما هوأت (م) ١ بعد نظار الاقسام بمديرية الجيزة من مأموري الضبطية القضائية ويكون كل منهم قاضيا للمخالفات في دائر القسم نظارته (م) ٢ على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

ضبطية قضائية — { ذكر بتو صادر في ٢٠ يونيو سنة ٨٥ باعتبار وكلا ومعاوني محاط

السكة المحدد من مأموري الضبطية القضائية (نحن خديومصر) بعد الاطلاع على العبارة الأخيرة من المادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات وبناء على ما عرضه علينا كل من ناظر حقانية حكومتنا وناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس النظر أمرنا بما هوأت (م) ١ بعد من مأموري الضبطية القضائية كل من وكلا ومعاوني محطات السكك الحديدية المصرية

ضبطية قضائية — { منشور اصدرته نظارة الداخلية الى المدير بات بشأن تبليغ مأموري الضبطية القضائية كل ما يحدث من الوقائع الى اقلام النيابة العمومية ثم اخطار المدير بات بها وهذا هو

حضرة رئيس قلم النيابة بمحكمة بها الاهلية كان طلب من حضرة مدير التلويبة التنبيه على مأموري الضبطية القضائية بتبليغ مواد الجنايات وغيرها التي يحصل ضبطها فوراً الى قلم النيابة وفي حالة ضبط الجاني تنليسا بالجناية يرسل لما في مسافة ٢٤ ساعة بدون توسط جهة اخرى ارتكباناً على مادتي ١٠ و ١٩ من قانون تحقيق الجنايات حيث أن ذلك اولي من تقدم هاته المواد من هؤلاء المأمورين من الاصغر للاكبر وبقي مدد مستظلية وذلك المدير حرر للداخلية بمعنى ما ذكر وبانه وإن كان به بالاجراء على هذا الوجه لكن يرى أن توسط المديرية فيه مزية احاطتها بتفصيلات كل واقعة وبناء على افادته كتب للحفانية بما لزم ووردت افادتها في ١٠ الجاري مرة ٢٧٦ بضمون انه زيادة على استند اليه رئيس النيابة الرما اليه فان المادة ٦١ من لائحة ترتيب المحاكم تنفي بتبليغ المأمورين المكلفين بالضبطية القضائية في هذه المأمورية لانظام النيابة العمومية وإن الفرض مما قصت به النصوص القانونية في هذا الصدد لم يكن الا اتخاذ وسائل السرعة في تبليغ المحررات وتنديها لانظام النيابة كي يمكنها فوراً ان تستعمل ما لديها من الطرق القانونية لاستكشاف المخالفات قبل انشادي المترتب عليه تسر الوصول لهذا الفرض وإن الاجراء على وجه ما ذكر لا يمنع اعضاء الضبطية القضائية من اشعار المدير بات بما يحدث من الوقائع لمعلوماتهم به ورات اعطاء التعليلات اللازمة من طرف الداخلية لحضرات المديرين باتباع الاجراء كذلك فبناء عليه وللزوم السير على نحو ما تطلبه الحفانية بافادتها السالف ذكرها من جهة التنبيه على مأموري الضبطية القضائية بجهات المديرية ادارة تكم بتقديم القضايا مباشرة لقلم النيابة وبأن يشعروا المديرية بكل ما يحدث قد لزم تحريره وفي تاريخه كتب لباقي الجهات باتباع العمل على هذا النمط

ضبطية قضائية — { ذكر بتو صادر في ٢٤ أكتوبر سنة ٨٥ باعتبار موظفي الكمرك

ومأموريه من مأموري الضبطية القضائية في بعض الحالات (نحن خديومصر) بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٢ ابريل سنة ٨٤ وعلى لائحة الكمارك المرفوقة به وبعد الاطلاع على المادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات وبناء على ما عرضه علينا ناظر المحفانية وموافقة رأي مجلس النظر وبعد أخذ رأي مجلس شوري القوانين أمرنا بما هوأت (م) ١ موظفو الكمرك ومأموروه يعتبرون من مأموري الضبطية القضائية في اثناء تادية وظائفهم المملقة بهربيب البضائع ومخالفة اللوائح

## معلومات

الامنية فان استعمال هذا الامر الرجني مضاد لرؤيا الحضرة الخليفة الحديوية ومغاير لشئون الانسانية ويخيف بمخروق الترع الانساني على ان الحال غني عن استعمال ذلك اذ ان الحكومة وضعت مجالس للنظر فيما يكون مخصصا بانواع الحقوق والديون بواسطة توجه ذوي الشأن في ذلك غورها وتقدم تداعياتها اليهم مباشرة كما ان القضاة المبررة لما قواعد مربوطة بمتنفي ذكريات صادرة في شأنها بما يتبع فيها وما لا يكون متعلقا بالنوع الجنائي فهذا معلوم ان جهات الادارة ما عليها فيه سوى ضبط وفاته الابتدائية وتحقيقه بوجه الدقة بحسب ما تستدعيه شئون العدالة وتنديه لجهة اختصاصه وبذا فاما على المأمورين ومستغني الحكومة سوى تنفيذ ما يصدر من الاحكام بقرارات المجالس ولا يكون لم حيثئذ ادنى ما يوجب استعمال الضرب او التهديد للاهالي خصوصا وان تعينهم لم يكن الا لراحة الاهالي واجراء ما فيه عاريتهم ورفاهيتهم باتخاذ طرق العدل بينهم ورفع التعديت عنهم فلاجل المحافظة على الاجراء هكذا ومنع وقوع الضرب كليا قد اتفقتنا باعادة نشر هذا للجهات بقصد الاجراء بوجه واعلانه لفرعها عموما ولاجل المخادعة من الوتوع في مخالفة ذلك يجب اعلانه لكافة ماموري الفروع بالاقسام والضبطيات وروساء مجالس المشيخة والدعاري وباقي مشايخ القرى والعزب والكفور واخذ تهديدات قوية على ماموري الفروع بانواعه وان من يخالف متضاه يجازى قاترا وتحفظ تلك التهديدات بمجلات العموم للعامة بوجهها فيالو حصل من احد المأمورين مخالفة بعد ذلك ويرد لنظارة الداخلية اشعار بالاجراء على هذا الوجه واقضى تخيير للبادرة بالاجراء كذلك

ضرب — (ر) اسقاط الحوامل — رشوة (فق ٩٣

دين (فق ١٤٨ — تخريب (فق ٣٣٧

ضرب خدمة الحكومة — (ر) مقاومة (فق ١٢٦

الى ١٢٨

ضرب بناء على امر رئيس — (ر) جنائيات وجنح

(فق ٢٢٤

ضرب تعمدى من غير قصد القتل — (ر) جنائيات

وجنح (فق ٢١٥

ضرب لضرورة المدافعة (ر) جنائيات وجنح (فق ٢٢٥

ضرب فاحش — (ر) ولاية الزوج

ضرب من غير قصد — (ر) جنائيات وجنح (فق ٢٢١

ضرب مقترن بعصيان ونهب — (ر) جنائيات وجنح

(فق ٢٢٢

ضرب ليلا لمنع الصعود الى منزل ونحوه — (ر)

جنائيات وجنح (فق ٢٢٦ (المساكر النظامية) (ر)

جنائيات وجنح — (عذر) (ر) جنائيات وجنح (فق

٢٢٩ — (دية) (ر) جنائيات وجنح (فق ٢٣٠

ضرب نشاء عنه فقد منفعة او قطع عضو — (ر)

جنائيات وجنح (فق ٢١٨ — ٢٢٠

ضرب نشاء عنه مرض يزيد على العشرين يوم —

(ر) جنائيات وجنح (فق ٢١٩ — ٢٢٠

ضرب مخانة — (ر) قرار صادر من اللجنة المالية في شهر

(ابريل سنة ٨٨

قررت اللجنة المالية وصدق مجلس النظار على قرارها في جلسة

ماموري الضبطية القضائية وكلاء المديريات ومعاونوها وكلاء المحافظات

ضبطية قضائية — (امر عال صادر في ٢٠ يناير سنة ٨٩ (٢٨ جا سنة ٢٠٦

(نحن خدبو مصر) بعد الاطلاع على مادتي ٦ و ١٢٥ من قانون تحقيق الجنائيات المنبع في المحاكم الاهلية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر المحفانية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ا بعد مامور ادارة اشغال البرلس من ماموري الضبطية القضائية ويكون قاضيا للمخالفات في دائر اختصاصه ضبطية قضائية — (امر عال صادر في ٢٠ يناير سنة ٨٩ (٢٨ جا سنة ٢٠٦

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من قانون تحقيق الجنائيات المنبع في المحاكم الاهلية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر المحفانية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ يجوز لناظر المحفانية ان يعين في كل من بورسعيد والاسماعيلية والسويس ورشيد مامورا من ماموري الضبطية القضائية للحكم في المخالفات ضبطية قضائية — (ر) تحقيق ابتدائي (فق ٥-٦ — دعوى عمومية : قاضي التحقيق — نيابة عمومية (لا ٦٠ — مامور مركز ٢٩ المحجة ١٣٠١ —

مخالفات (نخمة)

ضبطية كبرى — (ر) حكومة (فق ٨٦ — ٨٧

— سرقه (فق ٣٠١ — قانون العقوبات ١٧-٧

— عقوبة الجنح والمخالفات (فق ٥٣ : ٥٤ : ٥٥

— عذر (فق ٦٠ — مسكوكات (فق ١٨٢

ضبطية مركزية — (ر) مجلس مشيخة البلاد

(فصل ثالث)

ضرائب اطيان — (ر) ضريبة

ضرب بالكرباج — (منشور صادر من الداخلية في ٢٧ شعبان سنة ١٢٩٧ (٤ اغسطس

سنة ٨٠)

حيث سبق صدور منشور بمنع استعمال الضرب بالكرباج كليا وبمع هذا مسبوغ انه لم يزل حاصل اجراء ذلك من بعض المأمورين فلهذا التزمنا باصدار اعلان هذا المنشور ثانيا تاكيدا للاول بان الضرب كلية صار ممنوعا في حكومة سعادة الخديوي ومن يخاسر ويخالف هذا المنع من المأمورين في اي مامورية ووظيفة كانت يكون تحت المسؤولية فانوا يكون مملوما

ضرب — (منشور من نظارة الداخلية رقم ٧ سنة ٢٠٠ (١٦ يناير سنة ٨٣

انه مع ما تعدد صدوره من المنشورات الاكيدة من نظارة الداخلية للجهات بمنع الضرب ممتا كليا وعدم جواز وقوعه فاطلة ما زال يعلم من التفتكات المتراشف تنديها للنظارة ان بعض المأمورين بالمديريات مستملون هذا الامر للنتيج وحيث انه فضلا عن مخالفة ذلك لما تقتضيه نصوص تلك المنشورات التي ما صدرت الا للعمل بها والنظر اليها بعين

الحكمة المحكم في كل من الدعوتين على حدته (م) ١٤٦ اذا حكم بعدم الحق في دعوى الضمان جاز المحكم على من ادعى به بتعويضات في نظير الضرر الناشئ عن التأخير بسبب الميعاد الذي استحصل عليه مدعي الضمان بالاستعجال باستحضار الضامن (م) ١٤٧ يجوز في جميع الاحوال للحكمة المقامة فيها الدعوى الاصلية ان تحكم في دعوى الضمان ما لم يتحقق لها ان الدعوى الاصلية لم تتم الا بقصد جلب الضامن امام محكمة غير المحكمة النافذة اليها (م) ١٤٨ في حالة ضم دعوى الضمان للدعوى الاصلية اذ احكم بالزام الضامن فيكون المحكم للمدعي الاصيل اذا اقتضاء الحال ولو لم تكن دعواه الا على مدعي الضمان ويجوز ان يترك سبيل المدعي بالضمان من الدعوى الاصلية ما لم يكن ملزما فيها بشئ خاص بشخصه (م) ١٤٩ اذا اقيمت دعوى من المدعي عليه على المدعي في اثناء الخصومة كان للمدعي الحق في طلب ميعاد ثلاثة ايام للاجابة عنها وكذلك اذا تمسك احد الخصام باوراق لم يسبق اطلاق الخصم الاخر عليها كان له الحق في طلب ميعاد ثلاثة ايام للاطلاع عليها (م) ١٥٠ الاطلاع على الاوراق المملوكة في قلم كتاب المحكمة يكون في عمل تسليمها بغير انقائها منه (م) ١٥١ تقدم اوجه الدفع مع بعضها الى المحكمة قبل ابداء اي مدافعة في اصل الدعوى

### ضمان المبيع — (قانون مدني)

(م) ٣٠٠ من باع شيئا يكون ضمانا للمشتري الانتفاع به بدون معارضة من شخص اخر له حق عيني على المبيع وقت البيع وكذلك يكون البائع ضمانا اذا كان الحق العيني للآخر ناشئا عن فعله بعد تاريخ العقد وجوب هذا الضمان لا يحتاج الى شرط مخصوص به في العقد (م) ٣٠١ يجوز للبائع ان يشترط عدم ضمانه للمبيع انما اذا كان هذا الاشتراط حاصلًا بالفاظ عامة وصار نزع الملكية من المشتري فلا يلزم البائع الا برد الثمن دون التضمينات (م) ٣٠٢ لا تبطل ملزومية البائع المشترط عدم الضمان برد الثمن الا اذا ثبت علم المشتري في وقت البيع بالسبب الموجب لنزع الملكية او اعترافه بانه اشترى المبيع ساقط الخيار ولا ضمان على البائع في جميع الاحوال (م) ٣٠٣ شرط عدم الضمان باطل اذا كان حق المدعي استحقاق المبيع ناشئا عن فعل البائع (م) ٣٠٤ اذا كان الضمان واجبا ونزعت الملكية من المشتري فعلى البائع رد الثمن مع التضمينات (م) ٣٠٥ التضمينات المذكورة عبارة عن رسوم العقود وما يتبعه من المصاريف وما صرفه المشتري على المبيع والرسوم المنصرفة منه في دعوى الاستحقاق ودعوى الضمان وجميع الخسائر الحاصلة له والارباح المقبولة قانونا التي حرم منها بسبب نزع الملكية منه (م) ٣٠٦ اذا نزع ملكية المبيع من المشتري وجب رد الثمن اليه بتمامه ولو نقصت قيمته المبيع بعد البيع بأي سبب كان (م) ٣٠٧ اما اذا زادت بعد البيع قيمة المبيع عن ثمنه فنفس تلك الزيادة من ضمن التضمينات (م) ٣٠٨ المصاريف الواجب على البائع دفعها في حالة عدم ملزومية مدعي الاستحقاق بها هي المصاريف المترتبة عليها فائدة المبيع (م) ٣٠٩ يلزم البائع المدلس بدفع كامل المصاريف ولو كانت منصرفة من المشتري في نزاع بين المبيع وزخرفته (م) ٣١٠

٢٦ ابريل سنة ٨٨ جعل مصلحة الضرب بخانة المصرية فلما يسي (قلم ثمة المضاعفات) والغاء وظيفة الضرب بخانة وقد تميز حضره احمد افندي اسعد الذي انفصل من المطبعة الاهلية وفرا ناظرا لهذا القلم يرتب قدره خمسة وعشرون جنيها شهريا

ضرب عملة (تقليد) مسكوكات (ق) ١٧٩

ضرة — (ر) نكاح (فيما يجب ٠٠٠)

ضرر — (ر) تعويض — (ر) حق مدني — غصب

واتلاف — جنابة الحيوان

ضرورة — استعمال (ميعاد الحضور) — (ر)

اختصاص المحاكم (ق) ٤٩

ضريبة — (ر) مال ميري — ملح — دخان

— ويركو — ابنية

ضعف تامينات — (ر) تعهد وعقود (ق) ١٠٢

ضامن — (ر) ضمان — كفالة

ضامن الضامن — (ر) ضمان (ق) ١٤١

ضم الدفع الفرعي على الموضوع والحكم بالامرين معا

— (ر) اختصاص (ق) ١٣٥

ضم العقوبات — (ر) قانون العقوبات ٦

(قانون مرافعات)

ضمان — (دعوى الضمان) (في الدفع بطلب الميعاد)

(م) ١٤٠ اذا ادعى احد في المواد المدنية عقب دعوى اصلية او فرعية او عقب دعوى اقيمت من المدعي عليه على المدعي في اثناء الدعوى الاصلية ان له حقا في استحضار شخص غير حاضر في الخصومة على انه ضامن فيما يتعلق بالدعوى جاز له ان يستحصل على ميعاد لاستحضار ذلك الضامن وتراعى في تقدير هذا الميعاد المدة اللازمة لتكليف الضامن بالحضور (م) ١٤١ يجوز لمن كلف بالحضور على انه ضامن فيما يتعلق بالدعوى ان يطلب ميعادا اخر لاستحضار من يدعي انه ضامن له (م) ١٤٢ يجب على المحكمة ان تعطي الميعاد المذكور اذا كانت مدعي الضمان كلف المدعي عليه بالحضور قبل مضي ثمانية ايام من تاريخ الدعوى التي نشأ عنها استحضار الضامن — ويجب ايضا اعطاء الميعاد المذكور اذا كان طلبه حاصلًا في ظرف الثمانية ايام المذكورة (م) ١٤٣ في المواد التجارية مطلقا وفي المواد المدنية اذا انقضت الثمانية ايام المذكورة ولم يطلب فيها حضور احد على انه ضامن فيما يتعلق بالدعوى يكون للمحكمة النظر في استنصواب او عدم استنصواب تاخير الحكم في الدعوى الاصلية لليوم الذي فيه يمكن حضور المدعي عليه بالضمان للوقوف على الحقيقة (م) ١٤٤ طلب الميعاد والمعارضة من الخصم الاخر بعدم لزومه يحكم فيها بوجه الاستعجال (م) ١٤٥ في جميع الدعاوي اذا مضت مواعيد التكليف بالحضور في دعوى الضمان والمواعيد المتعلقة بالدعوى الاصلية ولم يصدر حكم في احدهما تضم الدعوتان لبعضهما ويحكم فيهما بالحكم واحد الا اذا استنصبت

## ملحوظات

على هذا ما كنتم به من عشرة ايام الى ثلاثين يوماً والزام بالترقب للصومين وضبطهم عند وجودهم حالة كون بعض الأشخاص الصومين يكون محكوماً عليه بمغفوق او بالبيان مدة سنة او اكثر او اقل وقد يكون الضامن والمضمون متواطئين على حبس الضامن مدة وجيزة فداء لمضمونه وتخليصاً له من الجزاء الشديد المحكوم به عليه وانتارت بان معاقبة اولئك الضامن يمثل هذه الجزاءات غير كافية وللأمر ان مع توقيع الاحكام عليهم بالجزاءات اللازمة حسب ما يترأى للجناس يحكم عليهم ايضاً بدفع غرامة من خمسمائة قرش الى التي قرش حسب ما ينظر في حالة ودرجة القضية من الجسامة والقلّة حتى بذلك لا يحصل الاقدام من احد على الضمانة الا اذا كان وثائقاً من يريد ضمانه ويراد ان مع الموافقة على ذلك يجري نشره للجهات وبما ان الاجراء هكذا يستدعي حسن انتظام الاشغال وبجراها في عودها للاتق وعدم توصيل المدانين في القضايا للتخلص مما سيحكم به عليهم كما من لازم قد تراءى بالداخلية استعسان اجراء ما اشارت به نظارة الحفانية على الوجه المين بهذا ومن الآن فصاعداً كل الضمانات التي توخذ على من تستدعي الحالة التضمين عليه فيما انها في مقام عقد لمعاملة محررها بما يفره فيها فينسخ بها هذه الشروط وان الضامن قابل للحكم عليه بما يرى للمجلس من هذه الغرامة والجزاء البدني ايضاً عند تناخره عن احضار المضمون وتحفظ بحجة لزومها للمعاملة بموجبها عند اقتضاها وقد كتب في تاريخه للجهات بالاجراء هكذا ومن الجملة هذا محضرتكم لاجراء موجه

**ضمان حضور** — (في ١٠ رجب سنة ١٢٨٩) منشور صادر من نظارة الداخلية

سنة ١٢٨٢ بشأن الاحكام التي تنوقع على الضامن الذين يتأخرون في احضار مضمونهم

بعد ان صار اعلان الجهات الادارية من الداخلية بتاريخ ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٢٩٠ بما تراءى لنظارة الحفانية في توقيع الاحكام على الضامن الذين يتأخرون في احضار مضمونهم حسبما يترأى للمجلس من نحو المحكم عليهم بدفع غرامة من خمسمائة قرش الى التي قرش فضلاً عن الجزاء البدني كما يشترط ذلك في الضمانة بالكيفية الموصحة في ذاك المنشور وان يتبع الاجراء كما هو دون فيه قد بعثت مديرية الغربية لنظارة الداخلية افادة مؤرخة في غرة الماضي رقم ٦٢ بمعنى انه يوجد بها فاضلاً اجنائية جزية مختص بسرقة اشيا قيمتها اقل من خمسمائة قرش والسجونون فيها بلبثون بالسجن المدة التي يقضي المحكم عليهم بها قبل توقيع المحكم في نفس القضية وعند لزوم الافراج عنهم بالضمانات ربما لا يوجد من يقدم على ضمانهم بالشروط الموصحة بذلك الاعلان ولو صار بقاوم بالسجن حتى يستفسروا الضمانات بهذه الصفة فتنطوّل عليهم مدة السجن وزيادة عنما يستحقون من المحكم ولهذا وورد قضية المديرية مختص بتجاري شخص على سرقة قبيدات من حرمة واعترف بها واحضرها وتسلمها للدعوى وبتمنيها بمعرفة اهل المحبرة تبين انهما يساويان عشرة قروش وظهر انه مسجون من ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٠ لغاية ٢٥ منه قد حررت لضبطية البندر باخذ ضمانة معتمدة عليه كما كانت جارياً قبل صدور المنشور ملاحظة لما انه ربما لا يوجد من يضمنه بالشروط المينة به ويفضل مسجوناً مدة زيادة عنما ما يحكم به عليه ويراد الاستعزاز عنما ينبع في ارباب المجنانيات المائلين له القضية وما يكون قيمتها اقل من الخمسمائة قرش نوعاً وحيث باخذ راسي الحفانية فيما ذكر افيد منها بما مقتضاه انه لو ظهر لاحدى جهات الادارة لزوم الافراج عن احد من ذكرنا بعد ان يتحقق لها التجن عن احضار ضمانة بهذه الكيفية وبالنظر لذلك تراءى لها اخذ ضمانة عليه بالصفة التي كانت جارية من قبل فلا مانع من الاجراء الى هذا

نزع ملكية جزء معين من المبيع او شائع فيه يعتبر قانوناً كنزع ملكيته كله وكذلك ثبوت حق ارتفاق موجود على المبيع قبل العقد ولم يحصل الاعلام به او لم يكن ظاهراً وقت البيع يعتبر كنزع الملكية بتمامها هذا اذا كان الجزء المنتزعة ملكيته او حق الارتفاق بحالة لو علم المشتري لامتنع عن الشراء (م) ٢١١ ومع ذلك للمشتري في هذه الحالة الحق في ابقاء البيع او فسخه لكن ليس له ان يفسخه اضراً بمغفوق الدائنين برهن (م) ٢١٢ اذا ابقى المشتري البيع او كان الجزء المنتزعة ملكيته منه او الارتفاق على المبيع ليس بحالة يجوز فسخ العقد جاز للمشتري ان يطلب من البائع قيمة ذلك الجزء الذي انتزعت ملكيته منه بالنسبة للقيمة الحقيقية للمبيع في وقت النزع او تضمينات تقدرها المحكمة في حالة ثبوت حق الارتفاق

**ضمانة** — منشور صادر في ٥ رسة ١٢٩٨ (٧١ مارت سنة ١٢٨١)

صراف مديرية البحيرة كان قدم للمديرية ضمانة عن سنة ٨١ بحرة من واحد عشي بالصليبة وعليها تصديق من شخص آخر وشرح اعتماد من شيخ وعبد الصبار وبناء على عدم معلومية المديرية باعتماد الضامن والمصدق وعلى ما تراءى بالمالية من لزوم تحقيق اقتدارها واعتمادها بالنظر لاهمية وظيفة الصراف المذكور واقتداء بعمل الاحتياط الكافي للاطمئنان على الخصلات التي تدخل في عهده قد تحول على ضبطية مصر عمل هذا التحقيق فالان علم من افادتها الواردة المالية بنسبة ما اظهرته التحقيقات التي صار اجراؤها بمعرفة عن ذلك ان الضامن لا يملك سوى ثمانية قراريط في منزل سكنه والمصدق لا يملك ايضاً اشياء كلية تكفي في اعتماد تصديقه على مثل هذه الضمانة فضلاً عن كونه تنازل اخيراً عن تصديقه معترفاً بعدم قدرته على ذلك ولهذا وما اوضحه سعادة مأمور الضبطية من جهة عدم التعويل على التصديق المرفوع على تلك الضمانة من شيخ وعبد الصبار لعدم طابقتهم للواقع قد تحرر من المالية للمديرية المذكورة بالزام صرافها المحكي عنه بتقديم الضمانة التوبة المعتمدة حالاً او فسخه وتعيين من يلقى بدله بالضمانة الكافية وتحرر ايضاً لضبطية مصر باستفسار شيخ الصراف ولعدم اعمال التحقيق اللازم معهم عن كيفية التصديق منهم على الضمانة المذكورة بخلاف الواقع وما يعتمد عليه في قبول تصديقهم ما دامت بهذه الحالة وتندم اوراق التحقيق بعد اتمامه لاجراء مقتضى الاصول في ذلك وحيث ان ما حصل في هذه المادة بالكيفية التي ذكرت يشعر بان شيخ وعبد الصبار المذكورين يمررون التصديق على الضمانات بدون وقوف على حقيقة امر الضامن والمصدق وهذا يستلزم توجيه مزيد الانذارات من جميع الجهات والمصالح التي بها صبار عهده للتدقيق في بحث وتحقيق احوال ضمانهم ومعرفة اقتدارهم واعتمادهم من عدمه وعدم قبول اي ضمانة وحفظها الا من بعد عمل التحقيق الكافي ومعرفة اعتماد الضامن والمصدق فقد نشر للجهات عمومياً بذلك في تاريخه وهذا للمعلومية واجراء منتفاه

المسطر بهذا صورة ما نشر من نظارة المالية للديريات والحافظات وباقي فروعها في شان التفريعات التي يلزم اجراؤها في ضمانات الصيارف قبل قبولها وحفظها بجهاها وورد بشرح منها للداخلية رقم غرة الجماري بكرة ١٨ بقصد معلومته واعلانه لباقي فروعها للعمل بمنتفاه فلما لم الشرح عليها للمعلومية بما نص فيها وبراعاة الاجراء بموجبها

**ضمانة في المواد الجنائية** — (منشور صادر في ٢٤ رجب سنة ١٢٩٩) ١٢٩٩ ١٢٩٩

سنة ١٨٨٢

نظارة الحفانية ارسلت للداخلية افادة رقمية ٨ الجماري بكرة ٥٤ ابانت فيها ما ورد لها من مجلس ابتدائي مصر من انه في اثناء تحقيق بعض القضايا الجنائية بتم دعاوي الضبطية جاري الافراج عن بعض المشتبهين بضمانات حضور ولدى اقتضاء اخذ اخر اقرارالم للمجلس او تنفيذ الاحكام الاتهامية عليهم فنشد طلبهم من اجل ذلك يحصل التعلل من ضمانهم بعدم وجودهم حتى مع اعطائهم للمواعيد الكافية بمضمون على عجزهم عن احضارهم وبني

٠ قانون العقوبات ٢٤ - كفالة (خصوصاً ٤٩٨)

ضمان التليذ - (ر) معارف عمومية ٧ جا سنة ٣٠١

ضمان حضور - (ر) كفالة (مجلة ٦١٣ - ٠

كفالة (ق ٥٠٨

ضمان الصيارف (صورة ضمانه الصيارف) - (ر) ٠

ضراف منشور غمرة ٩

ضمان الصيارف والمخزنجية - (ر) صراف ٣ صفر

سنة ١٢٩٨

ضمان العارية - (ر) عارية (مجلة ٨١٢

ضمان غروم - (ر) كفالة (مجلة ٦١٤ : كفالة

ضمان الغفراء والمشايخ بالنواحي والعزب - (ر) ٠

خفر ١٩ صفر سنة ١٣٠٢

ضمان الكيبيالة احتياطياً - (ر) كميالة (قت ١٣٨

الى ١٤٠

ضمان البايغ للمبيع - (ر) تسليم المبيع - ٠ حوالة

بالديون (ق ٣٥١ - ٠ رهن عتاري (ق ٥٩٢

عيوب خفية

ضمان مستخدم المحكة - (ر) مامور تحكة (لا

٣٩ الى ٤١

ضمان مستخدم الحكومة - (ر) وقف ١٧ رجب

سنة ٩٩ - ٠ مستخدم

ضمان ملاك السفن - (ر) سفينة (قتب ٣١

ضمان متعهد الملح - (ر) ملح ٢٩ صفر سنة ١٢٩٧

ضمان المستأجر - (ر) اجارة (مجلة ٦٠٠

ضمان المشحونات - (ر) ملاح (قتب ٨٩

ضمان المغضوب - (ر) غصب واتلاف (مجلة ٨٩١

ضمان المنفعة - (ر) اجارات (مجلة ٥٩٦

ضمان الوديعة - (ر) امانات (مجلة ٧٢٧ -

٧٦٨ - ٠ وديعة

ضمان وفا شروط المتعاقدين - (ر) سند ايجار

السفينة (قتب ٩٨

ضياع الحق بالمدة الطويلة - (ر) مضي المدة

ضياع الحكم - (ر) احكام (قم ١١١

ضياع سند - (ر) اثبات الديون (ق ٢١٨

ضياع كميالة - (ر) كميالة (قت ١٤٨ الى ١٥٣

ضيافة - (ر) قضاء (مجلة ١٧٩٧

الوجه ما دام اقتضت الحال ذلك فقد نظرنا انه مع بقا احكام المنشور المذكور اننا على ما في عليه واتباعا في حق العموم اذا كان يتصادف وجود شخص مسجون من لفظة جزئية ويرى مدير الادارة ان مدة الحكم التي تترتب على هذا الجاني قانونا انتهت بالسجن او قرب وقت انتهائها وانه لو اخرج عن الجاني لا يحصل من ذلك ما يخل بالنظام المرغوب وانه لا يوجد قطعيا من يضمنه بالشروط الواضحة بالمنشور المتني عنه لا بأس من اخذ ضمانه معتمدا عليه حسبما كان جاريا قبل وعلى هذا كتب في تاريخه للجهات بمراعاة الاجراء كما ذكر وهذا لسعادتك لاجراء مرجبه

ضمانات الشياخات - (ر) منشور صادر للمدبريات في ٢٧ ائعدة سنة ٣٠٦

(٢٥ بوليه سنة ٨٩)

بنا غير تحصيل رسوم ضمانات الشياخات واتباعا الى ما بعد اعتمادها من نظارة الداخلية وهو - قد ظهر من الاوراق التي قدمت للنظارة في مسائل مشيخة البلاد والكفور انه عند انتخاب العهد والمشايخ ووكلاء حصصهم تؤخذ عليهم ضمانات قيمة ثمن ورسم كل ضمانه سنة عشر قرشا صافا ور بما رفضت المديرية عند تقديم اوراق الانتخاب اليها قبول انتخاب كل المنتخبين او بعضهم واذنت بانتخاب بدلمهم كما انه عند تقديم اوراق الانتخاب من المديرية للنظارة تقر وتصدق في اغلب الاحيان على البعض وترفض البعض وفي هذه الحالة من يكون دفع ثمن ورسم الضمانه وهو مبلغ السنة عشر قرشا المذكور يضيع عليه ولان هذا ليس من العدل فقد رأينا ان اخذ الضمانات على اولئك لا يكون الا بعد اعتمادهم باذن الداخلية وبناء عليه حررنا في تاريخه الى المدبريات بذلك وبالجمله هذا تكمل للعلم والعمل بموجبه من الان فصاعدا

ضمان - (ر) اجارة (مجلة ٤١٦ - ٠ عارية

الاستهلاك - ٠ تضامن - ٠ حرية ١٧ مايو سنة

٨٧ - ٠ رخصة سفر ١١ محرم سنة ١٣٠٥ - ٠

صراف ٣ شعبان سنة ١٢٩٧ - ٢ محرم سنة ١٢٩٨

- ٠ عارية الاستعمال (ق ٤٦٨ - ٠ كفالة - ٠

مجلس ملغي ١٣ جا سنة ١٢٩٩ - ٠ مريض - ٠

مهر (شروط)

ضمان الاجير - (ر) اجارة (مجلة ٦٠٧

ضمان اجر الملاحين - (ر) ملاح (قتب ٨٩

ضمان تسليم - (ر) كفالة (مجلة ٦١٥

ضمان تضامن - (ر) ابراء (ق ١٨٣ - ٠ اتحاد

الذمة (ق ٢٠٣ - ٠ اجارة الاشخاص ٤٠٩ تعهدات

وعقود (ق ١٠٨ الى ١١٦ - ٠ تعهدات مترتبة على

الانفعال (ق ١٤٩ - ١٥٠ - ٠ تهريب (ق



ط

والعواقب الوخيمة وبما ان تمادي امثال هذا الشخص على تعاطي الحكمة مع الجهل بحقائقها مما يؤدي الى اذى المخلوقات خصوصا في غير المدن الغاصة بالحكاماء المعلومين ومن موجبات المحافظة على الصحة العمومية منع كل من يتعرض للمعالجات على غير علم بها لاسيما من لم توجد بيده شهادة طبية تبين له الولوج في هذا الباب فلهذا قد تحرر لكافة الجهات ببذل الجهد واتخاذ الوسائط الفعالة لعدم تمكن كل من يشطب الا اذا كان ذا شهادة تصرح له بمباشرة المعالجات حتى لا يتطرق الخلل الى القوانين الصحية المعتبرة وهذا تكم للاجرا على وجه ما ذكر

طب — ٠ امر عال رقم ٩ نوفمبر سنة ٨١

بعد ان اطلعنا على الامر العالي الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ٧٨ وعلى امرنا الصادر بتاريخ ٣ يناير سنة ٨١ فبناء على ما رفعه اليها مجلس نظارنا ناسر بما هو آت (م) ١ مدرسة الطب تكون تابعة لمجلس الصحة العمومية وتحت ادارته انما لنظارة المعارف العمومية ملاحظة ما يصير تدريسه فيها من العلوم والفنون (م) ٢ نصوص مواد ٧ و ٨ و ٩ من الامر العالي الصادر في ٣ يناير سنة ٨١ وخلافها من الاحكام التي تكون مغايرة لما تدون في امرنا هذا تكون ملغاة لاعمل لها

طب — ٠ (مدرسة — ) { امر عال رقم ٢٨ ذاسنة ٩٦ (١١ اكتوبر سنة ٨٢) }

طاجون — ٠ (ر) تخريب (ق) ٣٣٣

طاعة — ٠ (ر) ملاح (ق) ٨٦

طاعون — ٠ (ر) ملاح (ق) ٨٨ — صحة

طالب التعميل — ٠ (ر) تحكيم المحكمين (ق) ٧٠٧ :

بين (ق) ١٧٠ — تزوير (ق) ٢٩٠

طالب علم — ٠ (ر) فرقة عسكرية — عون

طائفة — ٠ (ر) امرأة ١٢ اكتوبر سنة ٨٩ —

جريدة (ق) ١٥٩ — عقوبة الجنايات (ق) ٤١ :

ارمن — ٠ روم كاثوليك — اقباط — ٠ ويركو ١٥

دسمبر سنة ٧٩

طب — ٠ { منشور صادر في ٤ ذاسنة ٩٨ (٢٨ ستمبر سنة ٨١) }

قد تبين مما وردت به افادة مديرية البحيرة المؤرخة في ٢٤ شوال سنة ٩٨ نمرة ١٣١ حصول وفاة شخص يسمى عطية البرويني بسبب عملية بزل مائي اجراها اليه اخر يدعى عبد الله كما دلت عليه الاستكشافات الطبية على الحالة المفصلة بتلك الافادة وحيث سبق صدور جملة اوامر عمومية باستعمال الطرق المستوجبة منع مثل هذا الشخص من تعاطي صناعة الطب ومن التعرض الى المعالجات دون ان يكون مجربا حكيما حائزا للديبلوم التي تجيز له ذلك والمتبادر من هذه الحادثة انما هو سرعان مفعول تلك الاوامر ببعض الانحاء دون البعض مع علم الجميع باهمية موضوعها وبما ينجم من تجاري الجملة بهذا الفن على معاطاته من المضار الجسيمة

سنة من دراسته (رابعا) افادة من والده او متولي امره يتعهد فيها بتوريد المصاريف المقررة في المادة العاشرة والثانية عشرة في اوقاتها المحددة لها (م) يجب على الطالبين ان يقدموا الى سكرتارية المدرسة في غضون شهر سبتمبر الطلب اللازم لالحاقهم بها موضحا به رغبتهم في القسم الذي يريدونه ويكون هذا الطلب مصحوبا بالاوراق المذكورة في المادة الثانية (م) ٤ وعليهم ايضا زيادة عن تقديم شهادة الدراسة الثانوية ان يؤدوا امتحانا بالمدرسة حتى لا يقبل منهم بها الا من انتضت لياقته وظهرت نجاحته — وينقسم هذا الامتحان الى قسمين تحريري وشفاهي في المواد الاتية (الامتحان التحريري)

(اولا) تحرير موضوع باللغة العربية (ثانيا) عمل ترجمة من اللغة الفرنسية او الانجليزية الى اللغة العربية واخرى من اللغة العربية الى اللغة الفرنسية او الانجليزية

#### (الامتحان الشفاهي)

اللغة العربية واللغة الفرنسية او الانجليزية والتاريخ والجغرافية والحساب والهندسة والجبر والقياس وخرائط الكيمياء والطبيعة والتاريخ الطبيعي — ومن لم يتحصل من الطالبين في الامتحان التحريري على متوسط ٣ باعتبار ان درجة ٦ هي غاية الدرجة لا يقبل في الامتحان الشفاهي — يكون امتحان قبول التلامذة في المسافة الواقعة بين ١٥ و ٣٠ من شهر سبتمبر ويعلن في الجرائد الرسمية عن يوم افتتاح الامتحان ويلصق بذلك اعلان على باب المدرسة بحيث لا يتاخر الاعلان عن اول سبتمبر اما افتتاح التدريس فيكون في اول اكتوبر ولا يجوز بعد هذا الميعاد قبول احد ما بالمدرسة (م) ٥ الطلبة الذين تلقوا دروسا في مدرسة طبية او اجزائية مدة سنتين او اكثر يؤدون الامتحان الاول النهائي الذي يصير اجراؤه في اواخر السنة الاولى (تراجع المواد ٢٥ و ٣١ و ٣٢) ويمضون امتحانا في الدروس الطبية التي تلقوها حتى يمكن للمدرسة ان ترتبهم في الفرق اللاتنيين لها — ولا يجوز لاي طالب كان يحال من الاحوال ان يمضي امتحاناته النهائية ويتحصل على دبلومة من المدرسة ما لم يكن قد حضر دروسا بهامان

بعد الاطلاع على الامرين الصادرين بتاريخ ٢ صفر ١٦ ذي الحجة سنة ٩٨ و ٣ يناير و ٩ نوفمبر سنة ٨١ وبناء على ما عرض اليه من ناظر المعارف العمومية وموافقة راي مجلس نظارنا امرنا بما هوات (م) ١ مدرسة الطب تتبع نظارة المعارف العمومية كما كانت (م) ٢ مواد ٧ و ٨ و ٩ من امرنا الرقم ٢ صفر سنة ٩٨ (٣ يناير سنة ٨١) الملغاة بامرنا الرقم ١٦ ذي الحجة سنة ٩٨ (٩ نوفمبر سنة ٨١) تكون نافذة المفعول — (ر) صحة

طب — { ترجمة قرار من نظارة المعارف رقم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٧ بشأن قانون وبروجرام المدرسة الطبية

(ناظر المعارف العمومية) بعد الاطلاع على ما قرره مجلس النظار بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ اكتوبر سنة ٨٧ (٣ صفر سنة ٣٠٥) قرر ما هوات

#### (قانون المدرسة الطبية)

#### الفصل الاول — (في احكام عمومية)

(م) ١ تنقسم المدرسة الطبية الى ثلاثة اقسام (اولا) قسم الطب (ثانيا) قسم الاجزائية (ثالثا) قسم الولادة — مدة الدراسة بقسم الطب خمس سنوات وبقسم الاجزائية ثلاث سنوات وبقسم الولادة ثلاث سنوات للدروس الطبية خاصة — يسبق السنين المتقدم ذكرها سنة تسمى بالسنة التحضيرية اعدت للتلامذة الذين اتموا الدراسة الثانوية باحدى المدارس الاميرية او غيرها من المدارس الاجنبية ولم رغبة في الانتظام في سلك احدى المدرستين الطبية او الاجزائية — لا تقبل المدرسة الطبية سوى تلامذة خارجية بالمصروفات — والتعليم فيها يكون باللغة العربية

#### (في شروط قبول التلامذة بالمدرسة)

(م) ٢ بشرط في قبول الطالبين في السنة التحضيرية ان يقدموا الاوراق الاتية وهي (اولا) شهادة من نظارة المعارف العمومية دالة على انهم تمموا الدراسة الثانوية (ثانيا) تذكرة الميلاد او ورقة تقوم مقامها واخضا بها ان الطالب بلغ من العمر سب عشرة سنة لغاية اول سبتمبر من السنة التي افتتح فيها الامتحان لقبول الراغبين (ثالثا) شهادة بحسن السلوك والاستقامة من المدرسة التي حضر الطالب فيها آخر

## ملحوظات

لاقسام المدرسة الثلاثة وعدد التلامذة الذين تعطى لهم هذه الاعانة يتعين في كل سنة بمعرفة الديوان (م) ١٤ كل طالب يرغب عند دخوله في الامتحان للسنة التحضيرية أن يتحصل على الاعانة من جانب النظارة يجب عليه ان يرفق الاوراق السابق بيانها في المادة الثانية بطلب محرر من اهله يكون مصحوبا بكافة الاوراق والمستندات المؤيدة لمحقيقة فقر العائلة بالاوجه القانونية وعلى التلامذة الذين يدفعون المصروفات اذا رغبوا كذلك في الحصول على اعانة من لدن النظارة المذكورة ان يقدموا الطلب اللازم الى ناظر المدرسة في مدة غابتها ٣٠ مايو ويوفى هذا الطلب بالاوراق والمستندات المذكورة آنفا (م) ١٥ في كل سنة ترتب التلامذة المستحقين اخذ الاعانة الموجودة تحت تصرف النظارة بحسب نتيجة امتحان القبول للسنة التحضيرية بالنسبة للمستجدين وبحسب امتحان اخر السنة بالنسبة للتلامذة الموجودين بالمدرسة من قبل (م) ١٦ التلامذة الذين تحصلوا في الامتحان على متوسط لا يتقص عن ٥ باعتبار ان ٦ هي غابة الدرجة م الذين تقيد اسماؤهم في قائمة الترتيب التي يصير تحريرها لاجل اعطاء الاعانة (م) ١٧ يصير توزيع الاعانة الموجودة تحت تصرف النظارة بمعرفة ناظر المعارف بناء على تقرير قومسيون الامتحان وطلب ناظر المدرسة — وفيه اعانة لكل تلميذ جنيها مصرى في كل شهر (م) ١٨ التلامذة الذين ترتب لهم الاعانة يعنون من مصاريف التعليم واثمان الكتب والادوات المبتنية في المادة العاشرة (م) ١٩ يجوز لناظر المعارف العمومية بنا على طلب ناظر المدرسة ان يعنى عند ابتداء كل سنة بصفة استثنائية من دفع المصاريف التعليمية للتلامذة الذين تحصلوا على متوسط لا يتقص عن ٤ وهؤلاء التلامذة يلقبون بالجانية ولا يجوز ان يزيد عددهم عن عشرة عدد التلامذة الموجودين بالمدرسة (م) ٢٠ لا يعنى من رسوم التسجيل والترقية احد ويجب على جميع التلامذة بدون استثناء دفعها حتى التلامذة الجانية والمرتب لم اعانة (م) ٢١ الاعانة والنصف اعانة (قبول التلامذة الجانية) لا تمنح للتلامذة الا عن سنة واحدة ويجوز تجديدها الى ان تخرج التلامذة اذا داوموا على المحافظة على الشروط المطلوبة طبقا للمادة السادسة عشر

## ( الفصل الثاني - في التعليم )

(م) ٢٢ التعليم بالمدرسة الطبية يكون في المواد الاتية

## ( اولا قسم الطب )

( السنة التحضيرية ) كيمياء . طبعة . تاريخ طبيعى . لغة عربية . لغة فرنساوية وانجليزية — ( السنة الاولى الدراسية ) تاريخ طبيعى . كيمياء . فسيولوجية . تشريح خاص . فسيولوجيا او علم وظائف الاعضاء . ميكرو جرافيا او علم تشريح الانسجة . لغة عربية . لغة فرنساوية وانجليزية — ( السنة الثانية الدراسية ) تشريح . فسيولوجيا . ميكرو جرافيا — ( السنة الثالثة الدراسية ) تشريح مرضى ومن ضمنه القسم المتعلق بالتشريح الميكرو جرافيا امراض باطنة وظاهرة . اعمال جراحية . مادة طبية . آكلينك — ( السنة الرابعة الدراسية ) امراض باطنة وظاهرة . الولادة الرمد . الطب الشرعى . قانون الصحة . آكلينك — ( السنة

ابتداء الفرقة التي رتب فيها على مقضى الامتحان المتخصص عنه في الفقرة الاولى من هذه المادة ومضى عن ذلك الامتحانات التي تحصل في آخر السنين المكتتبية (م) ٦ اذا انقطع تلميذ عن الحضور الى المدرسة سنة واحدة على الاكثر ورغب بعد ذلك في العودة اليها لزمه ان يؤدي الامتحان اللازم لترتيبه في الفرقة التي يلقى لها لكن اذا استمر هذا الانقطاع أكثر من سنة فيتعين على الطالب حينئذ استئناف الدروس من الاول (م) ٧ يتألف قومسيون امتحان القبول من اساتذة المدرسة ومن اربعة مندوبين تعيينهم نظارة المعارف من رجالها احدهم يكون معلما في اللغة العربية والثاني في العلوم الرياضية والثالث في اللغة الفرنسية والرابع في اللغة الانجليزية ويجعل هذا القومسيون تحت رئاسة ناظر المدرسة او وكيلها (م) ٨ يرسل ناظر المدرسة للديوان نتيجة الامتحان مع جدول اسماء التلامذة المواد قبولهم ليصدر امره بقبولهم نهائيا (م) ٩ كل من تاخر من التلامذة المقبولين ولم يحضر الى المدرسة في الوقت المعين لافتتاح دروسها بغير سابقة اذن من ناظرها يعد مستعفيا ما لم يكن تاخيره ناشئا عن احوال قهربية واعذار صحيحة قوية ( في المصروفات )

(م) ١٠ يجب على كل من يتقرر قبوله في سلك تلامذة المدرسة ان يدفع قبل دخوله اليها الى قلم سكرتاريتها جنيها مصرى في دفعة واحدة بصفة تأمين لرسوم تسجيله بها — اما المصاريف التعليمية والادوات المكتتبية والتجارب العملية فقد تحددت قيمتها سنويا الى خمسة عشر جنيها مصرى تدفع مقدما على ثلاثة اقساط بالكتيبة الاتية — القسط الاول يدفع عند افتتاح الدروس والثاني في اول دسمبر والثالث في اول مارت — ويعنى من دفع هذه المصروفات تلامذة السنة الخامسة لتعيينهم في هذه السنة داخلية وخارجية باستثنائية قصر العيني وكذلك يعنى منها التلامذة الجانية الاتي الكلام عليهم في المادة التاسعة عشرة ولا يكون لهؤلاء التلامذة ادلى حق في شي بالمدرسة سوى التعليم وحضور الدروس بمعنى انها لا تتكلف لهم بشي غير ذلك وعليهم ان يتداركوا بانفسهم الكتب والآلات وغير ذلك ما هو لازم لهم من المعدات والادوات (م) ١١ كل مبلغ يدفع الى المدرسة يصير حقا لها ولا يرد لاربابه بوجه من الوجوه (م) ١٢ تدفع التلامذة الذين يؤدون امتحاناتهم النهائية بنجاح ويستحقون الدبلومة اللازمة جنيها مصرى الى خزينة المدرسة بصفة رسوم الترقية (م) ١٣ قدرت الحكومة مبلغا على سبيل الاعانة

التي تحصل في اخر كل سنة (م) ٢٠ ينقسم الامتحان النهائي الى قسمين شفاهي وتجريبي وقيمة هذين القسمين واحدة وفي القسم الشفاهي منها يدخل القسم العملي (م) ٢١ الامتحانات النهائية لتسم الطب تكون في المواد الاتية — الامتحان الاول الكيمياء — الطبيعة — التاريخ الطبي واللغات التجارية تعليمها (تراجع المادة ٢٥) — الامتحان الثاني الشرح الخاص — الفسيولوجيا — الميكرواينا والقسم العملي لهذا الامتحان يكون في تشرح الجفة وفي تعيين الاعضاء والمنسوجات (الامتحان الثالث) الشرح المرضي — الامراض الباطنة والظاهرة — الاعمال الجراحية المادة الطبية (الامتحان الرابع) الولادة — الرمد — الطب الشرعي — قانون الصحة والقسم العملي لهذا الامتحان يكون بفحص مريضين مصابين بامراض باطنة وظاهرة واخرين بهما رمد ثم تحضيرين في الشرح المرضي والميكروجرافي وعلى التليذ ان يقدم عقب هذا الامتحان الرابع كرامه الخصوصي الذي ضمنه ملاحظاته ومشاهداته التي مارسها في مدة السنة التي اقامها في الاسبنتية تحت التبرين (م) ٢٢ الامتحانات النهائية لقسم الاجزائية تكون في المواد الاتية . الامتحان الاول طبيعة — كيمياء — تاريخ طبي . اللغات التجارية تعليمها (تراجع المادة الخامسة والعشرون) . الامتحان الثاني كيمياء طبية . افر بازين . مادة طبية . افر بازين عملي . الامتحان الثالث كيمياء افر بازينية . علم السموم . تحليل كيمائي . مادة طبية . امتحانات عملية في افر بازين والكيمياء (م) ٢٣ الامتحانات النهائية لقسم الولادة تكون في المواد الاتية الامتحان الاول مبادئ الشرح . مبادئ الفسيولوجيا . تشرح المحوض واعضاء تناسل النساء تشرحاً تفصيلياً . الولادة السهلة . قانون صحة المحامل والاطفال . الامتحان الثاني مبادئ قانون الصحة . امراض النساء . الجراحة الصغرى . المادة الطبية الولادة الصعبة الاكلينك (م) ٢٤ الامتحانات النهائية لتلامذة الطب والاجزائية بصير اجراؤها في الخميس الاول من شهر نوفمبر ومارس وبونه من كل سنة وتلامذة الولادة في الخميس الاول من شهري نوفمبر ويناير (م) ٢٥ يجب على كل تليذ من التلامذة التجاري تمرينهم على الاعمال بالاسبنتية ان يقدم الى فلم سكرتارية المدرسة قبل حضوره لاجرا امتحان نهائي له الكرئس المؤشر عليه من رؤسا الاعمال بالاسبنتية بما يفيد حضوره في الاكلينك ومن ثبت انقطاعه عن المحضور لهذه التبرينات العملية بقدر عشر عددها لا يكون له حق في الدخول في هذا الامتحان (م) ٢٦ يتركب قوميسون الامتحانات من مدرسي المدرسة الطبية ومن المندوبين الذين تعينهم نظارة المعارف العمومية ومندوبي مصلحة الصحة وفقاً لما هو ممدون بالمادة الثامنة عشرة من الدكرينو الصادر في ٨ فبراير سنة ٨٦ (م) ٢٧ رئيس الامتحان يتعين بمعرفة ناظر المعارف بعد اخذ رأي مدير عموم مصالح الصحة (م) ٢٨ مدة الامتحان الشفاهي خمس عشرة دقيقة عن كل موضوع اما التجريبي والعملي فمدة كل منها ساعتان (م) ٢٩ في اخر كل جلسة يجب على اعضا الامتحان بعد الاقرار على الدرجات التي استحقها التلامذة ان يثبتوها في محضر الجلسة (م) ٤٠ لكل عضو من اعضا

الخماسة) تمرينات بالاسبنتية . اكلينك . افر بازين عملي . تطعيم — (ملحوظة) يجب على التلامذة التجاري تمرينهم على الاعمال بالاسبنتية ان يقدوا في كراريس مخصوصة جميع الملاحظات والمشاهدات التي تراهم في بحر السنة

### (ثانياً قسم الاجزائية)

(السنة التحضيرية) دروس هذه السنة في عين دروس السنة التحضيرية لتلامذة قسم الطب — (السنة الاولى الدراسية) علم النباتات . كيمياء طبية . افر بازين . مادة طبية . اشغال عملية في معمل الكيمياء . لغة عربية . لغة فرنساوية او انجليزية — (السنة الثانية الدراسية) كيمياء افر بازينية . علم السموم . مادة طبية . علم التخليل — (السنة الثالثة الدراسية) تمرينات عملية باجراخانة الاسبنتية — (ملحوظة) يجب على التلامذة التجاري تمرينهم على الاعمال بالاجراخانة ان يتخذوا كراريس للتونات والمحسابات الاقر بازينية

### (ثالثاً قسم الولادة)

(السنة الاولى) مبادئ الشرح . مبادئ الفسيولوجيا . الشرح النصلي للمحوض وللأعضاء التناسلية للنساء . لغة عربية — (السنة الثانية) قانون صحة المحامل والاطفال . مبادئ قانون الصحة . ولادة سهلة . مادة طبية . لغة عربية — (السنة الثالثة) امراض النساء . جراحة صغرى . مادة طبية . ولادة صعبة — (السنة الرابعة) تمرينات عملية بالاسبنتية — (ملحوظة) يجب على تليذات مدرسة الولادة اللاتي يتبرن على الاعمال بالاسبنتية ان يقدن في كراريس مخصوصة جميع الملحوظات والمشاهدات التي يمارسها في بحر السنة

### (الفصل الثالث — في الامتحانات)

(م) ٢٢ تنقسم الامتحانات في الاقسام الثلاثة للمدرسة الطبية الى امتحانات اخر السنة وامتحانات نهائية (م) ٢٤ امتحانات اخر السنة تكون في المواد التي صار تدرسها في اثنا عشر سنة وبصير اجراؤها في اوائل شهر يونيو — ويجب ان تكون الكراريس المقيمة بها الملاحظات والمشاهدات التي مارسها التلامذة بالاسبنتية بحرية باللغة العربية وان تخص بالنسبة لقواعد العلم واصوله وعلى المتعنين ان يعطوا للتلامذة درجة عليها يكون مكرها (١) في المتوسط الكلي (م) ٢٥ الامتحان الاخير للسنة الاولى يقسم الطب والاجزائية يعتبر نهائياً بالنسبة لجميع المواد التي صار تعليمها للتلامذة في السنة التحضيرية وفي هذه السنة الاولى الدراسية وبعدها الامتحان الامتحان الاول من الامتحانات النهائية المنصوص عنها في المادة الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين (م) ٢٦ كل تليذ تاخر في بحر السنة المكتوبة عن المحضور في عشر الدروس لفرع من الفروع التعليمية علمية كانت او عملية لا يكون له حق في المحضور في امتحانات اخر السنة (م) ٢٧ ويستثنى من ذلك من كان ناخيه باسباب مرض او رخصة رسمية اعطيت له من ناظر المدرسة (م) ٢٨ عدد الامتحانات النهائية ٤ لتلامذة الطب و٢ لتلامذة الاجزائية وتليذات الولادة (م) ٢٩ لا يجوز للتلامذة المحضور في الامتحانات النهائية الا اذا ادوا بنجاح جميع الامتحانات السابقة

## ملحوظات

وساعدون وتكون ماهرة الحضر من ميزانية المدرسة اما المساعدون فيختبون من التلامذة الذين تلقوا الدروس العلمية في السنة الماضية وعلى هؤلاء التلامذة ان يحضروا جميعاً في الدروس العملية التي لحظ بها — والدروس العملية التي يلحق بها محضر وساعدون في دروس الطبيعة والكيمياء والفسولوجيا والتشريح الخاص والتشريح المرضي والاكليتيك الطبي والاكليتيك الجراحي (م) ٥٤ مدرسو المدرسة الاول يولفون محضراً يكون تحت رئاسة ناظرها او وكيلها ويستغل هذا المجلس جميع المسائل المتعلقة بالتعليم (م) ٥٥ تعيين المدرسين الاول والثاني والمحضرين يكون بمعرفة ناظر المعارف بعد عمل امتحان المسابقة ونشره في هذا الامتحان في الجرائد الرسمية قبل حلول معاده بنهرين وتوزع لف لجنة هذا الامتحان من مدرسي المدرسة ومن مندوبي نظارة المعارف العمومية ومندوبي مصلحة الصحة كما هو مدون بالمادة الخامسة عشرة من الدكرين رقم ٨ فبراير سنة ٨٦ — ويجعل هذا التوسيع تحت رئاسة ناظر المدرسة — اما الامتحان فيكون باللغة العربية وينبغي ان يكون الطالبون عارفين باحدى اللغات الاوروروبية كاللغة الالمانية او الانجليزية او الفرنسية بحيث انه يمكن الاجابة على ما يلقى اليهم من المسئلتين باحدى هذه اللغات اذا طلب منهم ذلك (م) ٥٦ يجب على طالبي الدخول في الامتحان ان يتبدلوا اسمهم بسكرتارية المدرسة قبل افتتاحه بخمسة عشر يوماً على الاقل وان يقدموا اليها الاوراق الالية وفي (اولاً) دبلوم من احدى المدارس العالية المعروفة لدى الحكومة المصرية (ثانياً) نمر قيد اسم الطالب بجدول ادارة الصحة (ثالثاً) شهادة بحسن الاخلاق والسلوك مصدقاً عليها من الحكومة التابع اليها (رابعاً) كشفاً ببيان الاشغال العلمية التي يباشرها او اي ورقة اخرى تساعد على طلبه للترشح للوظيفة الحالية (م) ٥٧ يوم افتتاح الامتحان وشروط الدخول فيه يعينان بمعرفة مجلس المدرسة (م) ٥٨ اذا خلعت وظيفة بالمدرسة ورغب احد المتخرجين الانتقال اليها بدلا من الوظيفة القائمة بها فعليه ان يقدم طلباً بذلك الى مجلس المدرسة فينظر المجلس في الاسباب التي دعت الى هذا الامر وفي الاقبال الحاضر هو ما وبعد البحث والتروي في ذلك يعرضه ناظر المدرسة الى ناظر المعارف ليصدر امره نهائياً في هذه المسألة

### طب - (البروجرام التفصيلي للدروس العلمية بالمدرسة الطبية)

السنة المكتفية في هذه المدرسة عبارة عن ثمانية اشهر ابتداء من شهر اكتوبر وانتهائها شهر مايو من السنة التالية

#### (دروس قسم الطب - السنة التحضيرية)

اولا الطبيعة وتعطى في سنة واحدة القسم العلمي منها ٩٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ٩٦ درسا كذلك كل درس ساعتان ثانيا الكيمياء (القسم الاول) القسم العلمي منها ٩٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ٩٦ درسا كذلك كل درس ساعتان ثالثا التاريخ الطبي (القسم الاول) يعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة

#### (السنة الاولى الدراسية)

اولا الكيمياء (القسم الثاني) القسم العلمي منها ٩٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ٩٦ درسا كذلك كل درس ساعتان ثانيا التاريخ الطبي (القسم الثاني) ويعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة ثالثا الفسولوجيا او علم وظائف الاعضاء (القسم الاول) القسم العلمي ٩٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي يكون في الكيمياء الفسولوجية ويعطى على ٩٢ درسا كل درس ساعتان رابعا الميكروجرافيا او علم تشريح الانسجة (القسم الاول) القسم العلمي منها ٦٤ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ٦٤ درسا كذلك كل درس ساعتان خامسا التشريح (القسم الاول) القسم العلمي منه ٩٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ٩٦ درسا كذلك كل درس ساعة

القومسيون الحق في امتحان التلميذ في كل فرع من فروع التعليم واعطائه درجة في هذا الفرع — ويجوز لكل مدرس من مدرسي المدرسة ان يكون من ضمن رجال القومسيون بالنسبة للعلوم المحال عليه قدر يساهم فيه في هذه الحالة يجب ان يكون معه واحد من ارباب الامتحان الخارجين عن هيئة المدرسين بتلك المدرسة (م) ٤١ يجب على رئيس القومسيون ان يهتم بتنفيذ الاحكام السالفة الذكر وان يسلم محضر المجلسات بعد التوقيع عليها من جميع الاعضاء الى ناظر المدرسة ليرسلها الى النظارة (م) ٤٢ امتحانات قبول التلامذة وكذلك الامتحانات العمومية والنهائية تقدر بدرجات تختلف من صفر الى سنة (م) ٤٣ يصير تاخير التلميذ في المحاليتين الاتيتين وهما (اولا) اذا كانت درجته في احد فروع التعليم صفراً (ثانياً) اذا كان متوسط درجته اقل من اربعة (م) ٤٤ تكون درجة التلميذ عال اذا تحصل على متوسط بين ٤ و ٥ (بدون دخول الغاية) اما اذا تحصل على متوسط ٥ او ٦ فتكون درجته اعلى (م) ٤٥ تعلن اسما التلامذة المقبولين علناً و يلقى على باب المدرسة اعلان بجامع الدرجات التي تحصلوا عليها (م) ٤٦ تحفظ محاضر الامتحانات في محفوظات المدرسة (م) ٤٧ يحرس سكرتير المدرسة بناءً على اوامر ناظرها شهادة لكن تليد مضي الامتحانات النهائية مع النجاح فبينا ذلك فيها ثم يسلمها اليه وعلى مفتضى هذه الشهادة تنغم نظارة المعارف العمومية للتلميذ اللقب الذي استغفقه فتعطي للتلامذة الطب الذين تحصلوا على درجة عال شهادة بلبق ضابط صحة وان نال منهم درجة اعلى دبلومة بلبق طبيب — اما التلامذة الاجزائية الذين تحصلوا على درجة عال فعطى لهم شهادة اجزائية من الدرجة الثانية والذين نالوا منهم درجة اعلى ياخذون دبلوم اجزائي من الدرجة الاولى — وكذلك تلامذة الولادة اللاتي تحصلن على درجة عال ياخذن شهادة حكيمية ثانية واللاتي تحصلن على درجة اعلى تعطى لهم دبلوم حكيمية — ويجوز في كل قسم من اقسام المدرسة الثلاثة تغيير الشهادة بدبلوم بعد مقضية الامتحانات النهائية مرة اخرى (م) ٤٨ اذا تاخر تلميذ في امتحان من الامتحانات لزمه ان يؤدي الامتحان مرة اخرى في جميع مواد هذا الامتحان (م) ٤٩ اذا كان متوسط التلميذ في امتحانات اخر السنة محضورا بين ٢ و ٣ فيجوز له إعادة الامتحان عند ابتداء الدراسة اما اذا كانت درجة متوسطه اقل من ٢ فيجب عليه حتى إعادة دروس السنة بعينها — واذا تاخر في الامتحانات النهائية بسبب ان متوسطه بين ٣ و ٤ يؤخر لثلاثة اشهر فان كان المتوسط اقل من ٣ اخر لسنة اشهر

#### (الفصل الرابع - في ادارة المدرسة ومدرسيها)

(م) ٥٠ ناظر المدرسة الطبية يعين بمعرفة مجلس النظارة بناءً على طلب ناظر المعارف (م) ٥١ تتألف هيئة المدرسين بالمدرسة من مدرسين اول واصليين ومن مدرسين نهائيين او ساعدين ومن محضرين بالمدرسة الاول عليه القسم العلمي (النساء الدروس) والمدرسة الثاني عليه القسم العملي وينوب مقام المدرس الاول في حالة عذريته عليه او غياب يرخص له به — وعلى المحضر ان يقوم بمساعدة المدرس — والمدرسون الاول مكلف كل منهم فيما يخصه بالاكليتيك في الاستبالية وذلك بتفويض المادة السادسة عشرة من الدكرين الصادر في ٨ فبراير سنة ٨٦ (م) ٥٢ وكل المدرس الذي ينتخب من مدرسيها الاول يقوم بتدبير وظائف الناظر في حال غيابه (م) ٥٣ يضم الى المدرس المكلف بدروس عملية محضر

### ( السنة الثانية الدراسية )

اولا الفسيولوجيا ( القسم الثاني ) القسم العلمي ٩٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي يكون في الفسيولوجيا العملية ويعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعتان ثانيا الميكروجرافيا ( القسم الثاني ) القسم العلمي منها ٦٤ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ٦٤ درسا كذلك كل درس ساعتان ثالثا التشريح ( القسم الثاني ) القسم العلمي منه ٩٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ٩٦ درسا كذلك كل درس ساعتان ( ملحوظة ) يجب على كل تلميذ ان يجري في خلال كل سنة من السنين الجاري تعليم هذا العلم فيها تشريح جثة كاملة بحسب التعليمات التي تعطى اليه من طرف ناظر المدرسة ويكون هذا التشريح تحت مياشرة وملاحظة رئيس الاعمال التشريحية وعلى مقتضى ابضاحات وارشادات مدرس العلم

### ( السنة الثالثة الدراسية )

اولا التشريح المرضي الدروس العلمية والعملية ٦٤ درسا كل درس ساعتان ( ملحوظة ) يصير تمرين التلامذة في هذه الدروس على الاعمال المتعلقة بالميكروجرافيا المرضية ثانيا الامراض الباطنة ( القسم الاول ) يعطى على ٩٦ درسا علميا كل درس ساعة ( ملحوظة ) يصير تمرين التلامذة في القسم العملي من هذا العلم بالاستتالية ويجب على رئيس الاكلينيك ان يهتم بتدريهم على جميع الاعمال والاحوال الطبية وكل ما يتعلق بالاكلينيك وتفتيش الامراض وهو مكلف فضلا عن ذلك باجراء جميع الاعمال التشريحية المتعلقة بالاكلينيك الباطني ( ثالثا ) الجراحة ( القسم الاول ) يعطى على ٩٦ درسا علميا كل درس ساعة والقسم العملي منه يصير اجراؤه بالاكلينيك في الاستتالية ( ملحوظة ) على رئيس الاكلينيك اجراء جميع الاعمال التشريحية المتعلقة بهذا الفن وتدريب التلامذة على العمليات الجراحية وكل ما يخص بفن الاكلينيك وتفتيش المرضي ( رابعا ) الاعمال الجراحية تعطى على ٩٦ درسا علميا كل درس ساعة والقسم العملي منها يكون على ٢٢ درسا كل درس ساعتان ( ملحوظة ) يجب على التلامذة ان يقوموا بانفسهم باجراء العمليات اللازمة على الحقنة المحققة وغيرها من الحنث الصناعية خامسا المادة الطبية تعطى على ٩٦ درسا علميا كل درس ساعة

### ( السنة الرابعة الدراسية )

اولا الامراض الباطنة ( القسم الثاني ) القسم العلمي ٩٦ درسا كل درس ساعة والعملية يلاحظ فيه ماسبق ابضاحه بخصوص ذلك في السنة الثالثة ثانيا الجراحة ( القسم الثاني ) القسم العلمي ٩٦ درسا كل درس ساعة والعملية يلاحظ فيه ما تقدم ذكره بخصوص ذلك في السنة الثالثة ثالثا الولادة تعطى على ٩٦ درسا علميا وعمليا كل درس ساعة ( ملحوظة ) القسم العملي من هذا الفن يعطى على الحقنة الصناعية وإذا حصل بالاستتالية ما يدعو الى توليد امرأة من النساء الموجودات بها فيعمل هذا الامر موضوعا للدرس من الدروس العملية رابعا الرمد يعطى على ٩٦ درسا علميا وعمليا كل درس ساعة ( ملحوظة ) البرهنة على الدروس العلمية لهذا الدرس تكون باستعمال الآلات

والاجهزة الرمدية والقسم العملي منه يصير اجراؤه في الاكلينيك خامسا قانون الصحة يعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة ( السنة الخامسة الدراسية )

( اولا ) الطب الشرعي القسم العلمي منه ٩٦ درسا كل درس ساعة — ( ملحوظات ) القسم العملي من هذا العلم يكون بتمرين التلامذة على الاحوال التي تقع بالاستتالية وتقتضي عمل الكشف الطبي وإذا لم يحدث شيء من هذا القبيل بها فتعمل تجارب تقوم مقام ذلك ( ثانيا ) الاقربازين القسم العلمي منه ٩٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ٩٦ درسا كذلك كل درس ساعتان ( ملحوظة ) تلامذة السنة الخامسة للطب يحضرون دروس الاقربازين العلمية والعملية بقسم الاجزائية

### ( في التمرين بالاستتالية )

بعد اجراء امتحان اخر سنة السنة الرابعة الدراسية تجعل السنة تلامذة الاول من تلامذتها داخلية و يقومون بمساعدة الاطباء في المستشفى مدة سنة واحدة ويعطى لهم في مقابلة ذلك شيء معلوم من مصلحة الصحة وبقية تلامذة السنة الخامسة يعملون مساعدين شرف بالاكلينيك وعليهم القيام بالخدمات اللازمة بالاستتالية كذلك سنة واحدة وجميع هؤلاء التلامذة سواء كان يدفع لهم شيء او لا يدفع يحضرون امتحاناتهم النهائية ويتأهبون لتمضيها طبقا لنص المادة الخامسة والعشرون من قانون المدرسة الطبية

### ( دروس قسم الاجزائية — السنة التحضيرية )

( اولا ) الطبيعة بتمامها القسم العلمي منها ٩٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ٩٦ درسا كذلك كل درس ساعتان ( ثانيا ) الكيمياء ( القسم الاول ) القسم العلمي منها ٩٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ٩٦ درسا كذلك كل درس ساعتان ( ثالثا ) التاريخ الطبي ( القسم الاول منه ) يعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة ( ملحوظة ) تلامذة الاجزائية يحضرون دروس الكيمياء والطبيعة والتاريخ الطبي مع تلامذة الطب

### ( السنة الاولى الدراسية )

( اولا ) الكيمياء ( القسم الثاني ) القسم العلمي منها

كل درس ساعة (ثالثاً) المجراحة الصغرى والتذكير الطيبة يعطى ذلك على ٩٦ درسا كل درس ساعة

### (السنة الرابعة - تمرين بالاستبالية)

تليذات قسم الولادة بعد ان يؤدين امتحان اخر سنة للسنة الثالثة مع النجاح يصير تعيينهن مساعدات شرف ويكلفن بتأدية الاعمال اللازمة بالاستبالية المتعلقة بالنساء ويحضرن في اثناء ذلك امتحاناتهن النهائية وينتهي من تمضيها - والثلاثة تليذات الاول بحسب ترتيب الامتحان يحصلن داخلية بالاستبالية ويرتب لهن شيء في نظير ذلك من مصلحة الصحة

### طب - اعلان من مصلحة الصحة العمومية

بناء على قرار مجلس النظار الصادر في ٣٠ يولييه سنة ٨٨ قد صار تنزيل فية رسم الصريح بتعاطي صفاة الطب للكفاء الوطنيين والاجانب الى ٢٠٠ قرش صاغ بعد ان كان مقرر بذكره ٧ ديسمبر سنة ٨٧ بمبلغ ٤٠٠ قرش

طبيب (مدرسة) - (ر) صحة ١٨ ر سنة ١٣٠١

طبيب شرعي - (ر) صحة ١٨ ر سنة ١٣٠١ م ١٢

طبع - (ر) جريدة (فق) - مطبوعات

طبع - مؤلفات المعلمين - (ر) معارف عمومية

٢٠ يولييه سنة ٨٥

طبيب (مدة الاقامة بجبهة السودان وهرر) -

(ر) جهادية ١٨ ر سنة ٩٧

طبيب جاهل - (ر) حجر (مجلة ٩٦٤ - ش) ٤٩١

طبيب - (ر) شهادة مدرسة

طبيب - (ر) مضي المدة (ق ٢٠٩ - - ضبطية

قضائية (ق ٢٥ - قاضي التحقيق (ق ٥٩ - ٦١

- تزوير (ق ١٩٩ - رشوة - اسقاط

الحوامل (ق ٢٤٢ - افشاء السر (ق ٢٨٤

طبجية - (ر) مخالفات (ق ٣٤٤

طوار - (ر) سرقة (ق ٣٠٠

طوه - (ر) ليلان طوه - اشغال شاقة

طرح البحر - (منشور تاريخه ٥ صفر سنة ١٦٠٠)

طرح البحر (دسمبر سنة ٨٢) يمنع بيع الاطيان طرح

البحر بالمجزائر التي لم يكن لها حدود ثاجة

فما سبق كان ورد للمالية من حضرة مدير البحيرة مكانية في خصوص ٢٩

قدن وكسور اطيان طرح بحر بناحية محلة الامير كانت حصلت الرغبة

من الشخص في شرائها اوضح فيها ان الاطيان المذكورة لكونها طرح بحر

لا تنقل على حالة واحدة لان من عادة الاطيان طرح البحر الزيادة

والبحر في كل عام بالنسبة لتحويل البحر عليها ولهذا رغب عدم بيعها

وساحتها سنويا وتاجيرها على ذمة الميري حتى اذا حصل بها زيادة

فالميري ينتفع باجارها وان حصل عجز حين ذاك يصير استنزاه من قيمة

الايجار لان المشتري مع تحول البحر عليها وحصول عجزها ضرورة يحصل

منه التشكي من دفع الاموال وان حصل بها زيادة يجر الميري من انتفاعه

بها وبناء عليه تجر محضرة باستثناء الارض المذكورة من البيع وبقاها

على ذمة الميري وتاجيرها سنويا وحيث لا يتجزأ الحال من وجود اطيان

٩٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ٩٦ درسا

كذلك كل درس ساعتان (ثانيا) التاريخ الطبيعى

(القسم الثاني) يعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة

تراعى في هذا العلم هنا نفس الملاحظة السابق بيانها في

السنة التحضيرية (ثالثا) الاقربازين القسم العلمي منه

٩٦ درسا كل درس ساعة والقسم العملي ٩٦ درسا

كذلك كل درس ساعتان

### (السنة الثانية الدراسية)

(اولا) الكيمياء التحليلية تعطى على ٩٦ درسا عمليا

كل درس ساعتان (ملحوظة) دروس هذا العلم

تكون بتمرين التلامذة على التحليل والاعمال الكيماوية

اليدوية في المعامل المعدة لذلك بالمدرسة (ثانيا)

علم السموم القسم العلمي منه ٩٦ درسا كل درس

ساعة (ملحوظة) والقسم العملي لهذا العلم يندرج في

دروس الكيمياء التحليلية (ثالثا) الكيمياء الاقربازية

تعطى على ٩٦ درسا عمليا كل درس ساعة

### (السنة الثالثة - تمرين بالاستبالية)

على تلامذة الاجزائية بعد ان يمضوا امتحان آخر سنة

للسنة الثانية الدراسية ان يقوموا بتأدية الاعمال

اللازمة لصناعتهم بالمستشفى مدة سنة واحدة والاولان

منها بحسب ترتيب الامتحان يعينان داخلية ويدفع

لها في نظير ذلك شيء معلوم من طرف مصلحة الصحة

- ويجب على جميع التلامذة الجاري تمرينهم على

الاعمال بالاستبالية ان يحضروا في الاشغال العملية التي

تعمل بمعمل المدرسة وان يحضروا امتحاناتهم النهائية

ويستعدوا لتمضيها

### (دروس قسم الولادة - السنة الاولى)

(اولا) مبادي الشرح تعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة

(ثانيا) مبادي الفسيولوجيا تعطى على ٩٦ درسا كل درس

ساعة (ملحوظة) هذه الدروس تشمل الدروس العملية مع

البساطة والابحار

### (السنة الثانية)

(اولا) الولادة السهلة تعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة

(ثانيا) امراض النساء تعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة

(ثالثا) المادة الطبية تعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة

### (السنة الثالثة)

(اولا) الولادة الصعبة تعطى على ٩٦ درسا كل درس ساعة

(ثانيا) قانون صحة الحوامل والاطفال يعطى على ٩٦ درسا

(ق ٣٤٧)

طريق التظلم من الاحكام الصادرة في التفليس

— (ر) افلاس (ق ٣٩٠)

طهم للشجر — (ر) تخريب (ق ٣٤٠)

طعن في الحجج الشرعية — (ر) حجة ٣١ بوابه

سنة ١٨٧٩ — حجة

طغل — (ر) قبض (ق الباب الخامس) — هبة

(قانون الاحوال الشخصية)

طلاق — (ر) فبين يقع طلاقه ومن لا يقع ومحل الطلاق

وعده

(م) ٢١٧ الزوج دون المرأة ان يرفع قيد النكاح الصحيح

بالطلاق . ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو كان

مجنونا عليه لسه او مريضاً غير مخنل العقل او

مكروها او هازلا (م) ٢١٨ يقع طلاق السكران الذي

سكر بمحظور طائعا مختارا لامكروها ولا مضطرا (م) ٢١٩

يقع طلاق الاخرس باشارته المعبودة الدالة على قصده

الطلاق (م) ٢٢٠ لا يقع طلاق النائم والمجنون والمعنوه

ومن اختل عقله لكبر او مرض او مصيبة فاجأته وانما

يقع طلاق المجنون اذا علقه بشرط وهو عاقل ثم جن

ووجد الشرط وهو مجنون (م) ٢٢١ لا يقع طلاق ابي

القاصر على زوجته ولا طلاق القاصر ولو كان مراهما

(م) ٢٢٢ يقع الطلاق لفظا وبالكاتبة المرسومة

المستبينة وكما يجوز للزوج ان يوقعه بنفسه يجوز له

ان يوكل به غيره وان يرسله الى المرأة مسطورا في

كتاب وان ياذنها بايقاعه تفويضا على نفسها وتوكيلا

على غيرها من ضرائرها (م) ٢٢٣ محل الطلاق المرأة

المنكوحة والمعتدة من طلاق رجعي او بائن غير ثلاث

للحرة والمعتدة لفرقة هي طلاق كالفرقة بالابلاء والعنة

ونحوها او لفسخ باباء احد الزوجين الاسلام (م) ٢٢٤

عدد الطلاق يعتبر بالنساء فطلاق الحرة ثلاث

متفرقات ان كانت مدخولا بها او غير متفرقات سواء كانت

مدخولا بها ام لا فلا محل لمطلقها بعد الثلاث من

نكاح صحيح حتى تنكح زوجا غيره ويفارقها بعد الوطء

في القبل وتنقضي عدتها (م) ٢٢٥ لا يصح وقوع الطلاق

الا بصيغة مخصوصة او ما يقوم مقامها والصيغة المخصوصة

بالطلاق اما صريحة او كناية — فالصريحة هي الفاظ

المشتملة على حروف الطلاق والالفاظ التي غلب استعمالها

بهذه المثابة في انحاء المديرية ومن الاقضاء ان يكون الاجراء فيها على منع وطريقة واحدة فيما يوجد من هذا القبيل وسبق مبعه فقد انتهى الحال فيه لما الباقي بدون مبيع لان ما يكون طرح بحر من الجزائر التي ما زال البحر ماراً عليها ونسب ذلك لم يكن لما حدود ثابتة حيث في بعض السفن يأكل منها البحر وفي اخرى يطرح مستحدا خلاف الثالث سواء كان في بر الجزيرة التي اكل منها او خلافه وبذا تكون الجزائر المحكي عنها عرضة للجزر او للزيادة في كل سنة عما قبلها فهذا ينبغي من ان فصاعدا استثناء من المبيع وايضا على ذمة المبري وفي كل سنة يصير مساحته وتاجيره على ذمة المبري اسوة الجاري تاجيره ولما الاطيان التي اغاز البحر عنها واتخذ له انجاءا خلافا لهذه بالضرورة تكون صارت حدودها ثابتة ما دام البحر يحول عنها وتمد بمناسبة ارض العلوفلا تدخل ضمن ما ذكر بل يستمر اشهار مبيعها وتسليم فيها بعد الاستئذان من المالية كالجاري وبذا انقضى النشر بمجتهات اللزوم وهذا لسعادتك للملوية به والعمل بمقتضاء ثم ويحصر كنف بالاطيان المذكورة على فلبين احدهما بما يكون وارد الجدول ببيان ثمة والثاني بما يكون خارجا عن الجدول ان كان موجودا من قبل او مستحدا طرح بحر بايضاح متاديره وحدوده ويرد بالافادة اللازمة للملوية الجاري تاجيره متزجا من هذا القبيل

طود بوسنة — (ر) بوسنة ٣ نوفمبر سنة ٨٩

طود بوسنة صغير — (ر) بوسنة ٤ ذا سنة ١٢٩٨

طريق — (مجملة) في الطريق

(م) ١٢١٣ اذا كان على طرفي الطريق لاحد داران فان اراد انشاء جسر من واحدة الى اخرى منع ولا يهدم بعد انشاءه ان لم يكن فيه ضرر على المارين لكن لا يكون لاحد حق قرار في الجسر والبروز على الطريق العام فاذا تهدم الجسر المبني على الطريق العام على الوجه المسطور فإراد صاحبه اعادته منع (م) ١٢١٤ ترفع الاشياء البضرة للمارين ضرراً فاحتماً ولو فدية كالفرقة والبروز على الطريق العام الدائمين الوطنيين (م) ١٢١٥ اذا اراد احد وضع الطين في الطريق لاجل تعمير داره فله وضعه في طرف منه وصرفه سريعا الى بناءه بشرط عدم ضرر المارين (م) ١٢١٦ اذى الحاجة يوجب ملك كائن من كان بالقيمة باسم السلطان ويحق الى الطريق لكن لا يوجب من يده ما لم يتاد الثمن راجع مادي ٢١٥ و ٢١٦ (م) ١٢١٧ يجوز ان ياخذ شخص فضلا الطريق من جانب المبري بين شئها ويضعها الى داره حال عدم البضرة للمارين (م) ١٢١٨ يجوز لكل احد ان يفتح بابا مجددا الى الطريق العام (م) ١٢١٩ لا يجوز لمن لم يكن له حق المرور في طريق خاص ان يفتح اليه بابا (م) ١٢٢٠ الطريق الخاص كالمملك المشترك لمن له فيه حق المرور فلا يجوز لاحد من اصحاب الطريق الخاص ان يحدث فيه شيئا سواء كان مضرا او غير مضر الا باذن الباقين (م) ١٢٢١ ليس لاحد اصحاب الطريق الخاص ان يجعل ميزاب داره التي بناها مجددا الى ذلك الطريق الا باذن سائر اصحابه (م) ١٢٢٢ اذا سد احد باب الذي هو الى الطريق الخاص فلا ينقط حق مروره بده اياه فيجوز له ولمن اشترى منه ان يفتحه ثانيا (م) ١٢٢٣ للمارين في الطريق العام حق الدخول في الطريق الخاص عند الازدحام فلا يسوغ لاصحاب الطريق الخاص ان يبيعوه ولو انتقلا ولا يسوغ ان ينسوه بينهم ولا يجوز ان يسدوا فيه

طريق — (ر) تخريب (ق ٣٣٦) — شارع

عمومي — منفعة عمومية ٩ — وكيل بالعمولة

(ق ٩٤)

طريق عام — (ر) سرقة (ق ٢٨٩) — غصب

وانتلاف (مجملة)

طريق خاص — (ر) حجر (مجملة ٩٥٦)

طريق (زحم) — (ر) مخالقات (ق ٣٤١)

طريق — (ر) اغصاب وانتلاف — (ر) مخالقات



عرفا في الطلاق بحيث لا تستعمل الا فيه باي لغة من اللغات وما يقوم مقام الصيغة الصريحة هي الكتابة المرسومة المستبينة وشارة الاخرس والاشارة الى العدد بالا صابع مصحوبة بلفظ الطلاق وبما ذكر يقع الطلاق بلا نية انما لا بد لوقوعه من اضافة اللفظ الى المرأة المراد تطليقها ولو الاضافة معنوية — والكناية هي الالفاظ التي لم توضع للطلاق وتحملة وغيره وهذه لا يقع بها الطلاق الا بنية او دلالة الحال ويقوم مقام صيغة الكناية الكتابة المستبينة الغير المرسومة فتوقف على النية

### ( في اقسام الطلاق )

(م) ٢٢٦ الطلاق قسمان رجعي وبائن والبائن نوعان بائن بينونة صغرى وبائن بينونة كبرى فالاول من النوعين ما كان بواحدة او ثنتين والثاني ما كان بالثلاث ويسمى بتا

### ( في الطلاق الرجعي وحكمه والرجعة )

(م) ٢٢٧ يقع الطلاق رجعيا بصريح لفظ الطلاق اذا اضيف اللفظ ولو معنى الى المرأة المدخول بها حقيقة غير مقرون بعوض ولا بعدد الثلاث لانصا ولا اشارة ولا منعوتا بنعت حقيقي ولا بافضل التفضيل ولا مشبها بصفة تدل على البينونة — فمن قال لاسرائته المدخول بها حقيقة انت طالق او مطلقة او طلقته فقد اوقع عليها طلقة واحدة رجعية سواء نواها رجعية او بائنة او نوى اكثر من ذلك او لم ينوشيثا (م) ٢٢٨ صيغتا علي الطلاق والطلاق يلزماني يقع بكل منهما واحدة رجعية ولو نوى ثنتين وان نوى باللفظ ثلاثا وقن (م) ٢٢٩ يقع الطلاق رجعيا بثلاثة الفاظ من الفاظ الكتابة وهي اعتدي واستبرئي رحمك وانت واحدة — فمن قال لزوجه لفظا منها وهو في حالة الرضا توقف وقوع الطلاق على نيته فان نوى به الطلاق يقع واحدة رجعية ولو نوى غيرها او اكثر من واحدة وان لم ينوشيثا فلا يقع شي — وان خاطبها به في حالة الغضب او جوابا عن طلبها الطلاق منه يقع عليها طلقة واحدة رجعية بلا نية (م) ٢٣٠ الطلاق الرجعي بواحدة كان او ثنتين للحر لا يرفع احكام النكاح ولا يزيل ملك الزوج قبل مضي العدة بل لا تزال الزوجية قائمة ما دامت

المرأة في العدة وانما تعتكف في بيتها المضاف اليها بالسكنى ويندب جعل سترة بينها وبين زوجها ونفقتها عليه مدة العدة ولا يحرم دخوله عليها ولو من غير اذنها ويجوز له الاستمتاع والوقاع وبصير بذلك مراجعا واذا مات احدهما قبل انقضاء العدة ورثه الآخر سواء طلقها زوجها في حال صحته او في مرضه برضاها او بدونه (م) ٢٣١ كل من طلق زوجته المدخول بها حقيقة تطليقة واحدة رجعية او تطليقتين كذلك لو حره فله ان يراجعها ولو قال لا رجعة لي بدون حاجة الى تجديد العقد الاول ولا الى اشتراط مهر جديد ما دامت في العدة سواء علمت بالرجعة او لم تعلم وسواء رضيت بها او ابت — ولا يملك الرجعة بعد انقضاء العدة ولا رجعة في عدة المطلقة بعد الخلوة ولو كانت الخلوة صحيحة (م) ٢٣٢ تصح الرجعة قولاً براجعتك ونحوه خطابا للمرأة او راجعت زوجتي ان كانت غير مخاطبة وفعلا بالوقاع ودواعيه التي توجب حرمة المصاهرة ولو اخلاسا منه او منها (م) ٢٣٣ يلزم ان تكون الرجعة منجزة في الحال فلا يصح اضافتها الى وقت مستقبل ولا تعليقها بشرط (م) ٢٣٤ الرجعة صحيحة بلا شهود وبلا علم المرأة الا انه يندب للمراجع ان يعلم المرأة بها اذا راجعها قولاً وان يشهد شاهدين عدلين عليها ولو بعد حصولها فعلا (م) ٢٣٥ تنقطع الرجعة وتملك المرأة عصمتها اذا طهرت من الحيضة الاخيرة لتمام عشرة ايام وان لم تغتسل (م) ٢٣٦ اذا وقع نزاع بين الزوجين فادعت المعتدة انقضاء عدتها بالحيض وادعي الزوج عدم انقضائها وان له حق الرجعة تصدق المرأة بيمينها وتخرج من العدة ان كانت المدة تحمله واقل مدة عدة بحيض ستون يوما للحر (م) ٢٣٧ الرجعة لا تهدم الطلقات السابقة بل اذا راجع الزوج امرأته بعد طلقين ثم اوقع عليها الثالثة زال ملكه وحلها له الى ان تتزوج غيره بنكاح صحيح ويفارقها بعد الوطء في القبل بطلاق او موت (م) ٢٣٨ يشغل المؤجل من المهر بانقضاء العدة في الطلاق الرجعي فمن طلق زوجته رجعيا وانقضت عدتها صار ما كان مؤجلا في ذمته من المهر حالا فتطالبه به — وانما يحل المؤجل

إذا لم يكن منجما فإن كان كذلك فلا يتجول بل  
تأخذه على نجومه واقساطه في مواعيدها

( في الطلاق البائن ونوعيه واحكام كل منها )

(م) ٢٣٩ يقع الطلاق بائنا بصريح لفظ الطلاق اذا  
اضيف اللفظ الى المرأة المدخول بها مقرونا بعدد الثلاث  
نصاً او اشارة بالاصابع مع ذكر لفظ الطلاق او منعونا  
بتعت حقيقي او مضافا الى افعال تفضيل بئنا عن  
الشدة والزيادة او مشبها بما يدل على البينونة — فمن  
قال لامرأته انت طالق تطليقة شديدة او طويلة او  
عريضة او اشد الطلاق او اطوله او اعرضه او تطليقة  
كالجبل تقع عليها واحدة بائنة — وان قال لها انت  
طالق بائن او البتة بآنت بواحدة سواء نوى او لم ينو  
وان نوى بذلك الثلاث وقعن — وان قال لها انت  
طالق ثلاثا او اشار اليها بثلاثة اصابع منشورة قائلاً  
انت طالق هكذا بآنت بينونة كبرى — وكذلك ان  
قال لها انت طالق اكثر الطلاق او انت طالق مرارا  
او الف مرة (م) ٢٤٠ كل طلاق يلحق المرأة غير  
المدخول بها فهو بائن — فمن قال لزوجته غير المدخول  
بها حقيقة او حكماً انت طالق بآنت بواحدة ولا عدة  
عليها وكذا لو اخطى بها بلا وطء ولكن عليها العدة —  
فان طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة وقعن وان فرق الثلاث  
بآنت بالاولى فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة (م) ٢٤١ من  
طلق زوجته طلاقاً رجعيًا بواحدة او اثنتين لو حرة ولم  
يراجعها حتى انقضت عدتها بآنت بينونة صغرى ملكت  
بها نفسها فلا يملك الرجعة عليها (م) ٢٤٢ من طلق  
امرأته طلاقاً واحداً مقرونا بعوض وقبلت في مجلسها  
بآنت بواحدة (م) ٢٤٣ من قال كل حل او حلال  
الله او حلال المسلمين علي حرام طلقت جميع نسائه  
طلقة واحدة بائنة بلا نية وان نوى بذلك الثلاث وقعن  
— فان قال الحرام يلزمني احرمتك او انت معي في  
الحرام بآنت المخاطبة بذلك ولو لم ينو طلاقاً وان كان  
له امرأة غيرها فلا يقع عليها شي (م) ٢٤٤ جميع الفاظ  
الكايات ان وقع بها الطلاق يكون بائناً بواحدة او  
ثلاث على حسب نية الزوج ما عدا الالفاظ الثلاثة  
المذكورة في مادة ٢٣٩ فراجعها (م) ٢٤٥ اذا آلى  
الزوج البالغ العاقل من امرأته وبر في ايلائه ولم ينو

اليها في مدة الاشهر الاربعة التي هي اقل مدته للحره  
بآنت بواحدة وسقط الایلاء ان كان موقتاً (م) ٢٤٦  
الطلاق البائن بينونة صغرى وهو ما كان دون الثلاث  
يحل قيد النكاح ويرفع احكامه ويزيل ملك الزوج  
في الحال ولا يبقى للزوجة اثر سوى العدة وتستتر المرأة  
في بيتها ويجعل بينه وبينها حجاب فلا يدخل عليها ولا  
ينظرها وان ضاق عنهما البيت او لم يكن ديناً فخراجها  
منه اولى وان مات احدهما في العدة فلا يرثه الآخر  
الا في حال فراره او فرارها بشرطه المذكور في طلاق  
المريض (م) ٢٤٧ الطلاق البائن بينونة صغرى لا  
يزيل الحل فلا تحرم المبانة بما دون الثلاث على مطلقها  
بل له ان يتزوجها في العدة وبعدها انما لا يكون ذلك  
الا برضاها وبعتد مهر جديدين ويمتنع غيره من نكاحها  
في العدة (م) ٢٤٨ الطلاق البت يزيل في الحال الملك  
والحل معا — فمن طلق زوجته الحرة من نكاح صحيح  
ثلاث طلقات بكلمة واحدة قبل الدخول او بعد  
الدخول سواء كانت الثلاث متفرقات او غير  
متفرقات يحرم عليه ان يتزوجها حتى تنكح غيره نكاحاً  
صحيحاً نافذاً وبطأها وطاً حقيقياً في المحل المتيقن  
موجباً للفصل ثم يطلقها او يموت عنها وتمضي عدتها —  
وموت الزوج الثاني قبل وطئها لا يحلها للاول —  
(م) ٢٤٩ نكاح الزوج الثاني يهدم بالدخول ما دون  
الثلاث من الطلقات السابقة كما يهدم الثلاث وبثبت  
حلا جديداً ف تعود المرأة للزوج الاول اذا تزوجها بملك  
جديد اي يملك عليها ثلاث طلقات لو حرة (م) ٢٥٠  
الطلاق لا يلحق المنكوحه نكاحاً فاسداً فالفرقة فيه  
متاركة لا طلاق حقيقي — فمن طلق منكوحته فاسداً  
ثلاثاً فله ان يتزوجها بعقد صحيح بلا محال ويملك  
عليها ثلاث طلقات

( في تعليق الطلاق )

(م) ٢٥١ الطلاق لنظماً كان او بالكتابه يصح ان يكون منجزاً  
او معلقاً فالنجز ما كان بصيغة مطلقة غير مقيدة بشرط ولا  
مضافة الى وقت وهذا يقع في الحال — والمعلق ما كان معلقاً  
بشرط او حادثه او مضافاً الى وقت وهذا يتوقف وقوعه على  
وجود الشرط او الحادثه او حلول الوقت المضاف اليه —  
والتعليق يمين (م) ٢٥٢ يشترط لصحة التعليق ان يكون مدلول  
فعل الشرط معدوماً على خطر الوجود لا محققاً ولا مستحيلاً ولا

بشيتها بأداة تنيد العموم فلها اختيار نفسها متى شاءت — وإن كان موقفا فلا يبطل خيارها إلا بمضي الوقت حتى لو كانت غائبة ولم تعلم بالنفويض إلا بعد فوات الوقت المعين فلا خيار لها (م) ٢٦٢ إذا قالت المنفوض إليها الاختيار أو التي جعل أمرها بيدها في مجلس علمها اختارت نفسي أو طلفت نفسي بانتهى بواحدة سواء نوى الزوج بذلك واحدة أو اثنين — ونصح نية الثلاث في الأمر باليد ولا تنصح في التخيير (م) ٢٦٣ إذا فوض الطلاق لمشيتة المرأة وقال لها بصريح لفظه طلني نفسك فطلعت في المجلس تقع واحدة رجعية (م) ٢٦٤ المخالفة في أصل العدد تبطل الجواب لو خالفت بأكثر من باقل — فإذا فوض الزوج للمرأة تطلق واحدة فطلعت نفسها ثلاثا فلا يقع شيء ولو قال لها طلني نفسك ثلاثا أو اثنين فطلعت واحدة وقعت الواحدة (م) ٢٦٥ المخالفة في الوصف لا تبطل الجواب بل يبطل الوصف الذي به المخالفة ويقع على الوجه الذي فوض به الزوج — فلو أمرها بباثن فخالفت أو برجعي فعكست الجواب فإنه يقع ما أمر به وهذا إذا لم يكن الطلاق معلقا بشيتها — فإن كان معلقا بشيتها وخالفت في الوصف يبطل الجواب رأسا وكذا لو خالفت في العدد ولو باقل

### ( في طلاق المريض )

(م) ٢٦٦ المرض الذي يصير به الرجل فارا بالطلاق من توريث زوجته ولا تنفذ تبرعاته إلا من الثلث هو الذي يغلب عايه فيه الهلاك ويجزئه عن القيام بمصالحه خارج البيت بعد أن كان قادرا عليه سواء أفعه في الفراش أو لم يفعه (م) ٢٦٧ من يخاف عليه الهلاك غالبا كمن خرج من الصف يبارز رجلا أو قدم للقتل من قصاص أو خاف الفرق في سفينة تلاطمت عليها الأمواج حكمه حكم المريض الغالب عليه الهلاك (م) ٢٦٨ المقعد والمسلول والمنلوج ما دام يزداد ما بهم من العلة فتحكمهم كالمرضى — فإن قدمت العلة بان تطاولت سنة ولم يحصل فيها ازدياد ولا تغير في أحوالهم فنصرانهم بعد السنة في الطلاق وغيره كنصرفات الصحيح (م) ٢٦٩ من كان مريضا مرضا يغلب عليه الموت منه أو واقعا في حالة خطر يخشى منها الهلاك غالبا وبأن أمراته وهو كذلك طائعا بلا رضاها ومات في المرض أو هو على تلك الحالة بذلك السبب أو بغية المرأة في العلة فإنها توث منه إذا استمرت أهلها للارث من وقت الإبانة إلى الموت فإن برئ الزوج من مرضه أو زالت عنه تلك الحالة ثم مات بعله أو حادثة أخرى وفي في العلة فإنها لا توث (م) ٢٧٠ توث المرأة أيضا زوجها إذا مات وهي في العلة وكانت مستحقا لليراث في الصور الآتية (الاولى) إذا طلبت من زوجها وهو مريض أن يطلقها رجعا فأبانتها بما دون الثلاث أو بثلاث (الثانية) إذا لاعنها في مرضه وفرق بينها (الثالثة) إذا آلى منها مريضا ومضت منه لا يلا في المرض حتى بانتهى منه بعدم قربانها (م) ٢٧١ لا توث المرأة من زوجها في الصور الآتية (الاولى) إذا أكر الزوج على إبانته بوعيد تلف (الثانية) إذا طلبت في منه الإبانة طائفة مختارة (الثالثة) إذا طلقها رجعا أو لم

منفصلا لا لعذر — فالملق على محقق يميز فيما لبقائه حكم ابتدائه والتعليق على أمر محال لغو — وكذا بلغو الطلاق المدخول فيه الشك والطلاق المضاف بحالة متافية لا يقاؤه أو وقوعه وكذلك الملحق على المشيتة الأهلية مسموعا متصلا لا منفصلا لا لعذر (م) ٢٥٢ يشترط في لزوم التعليق أن يكون في ملك النكاح حقيقة أو حكما أي حال قيامه أو في عدة الطلاق الرجعي أو البائن في بعض صورته أو مضافا إلى الملك — فإن أضافه الملحق إلى امرأة أجنبية منه ثم تزوجها ووقع الشرط بعد تزوجها فلا يلزمه ولا تطلق المرأة بوقوعه (م) ٢٥٤ زوال ملك النكاح بوقوع طلقة بائنة أو اثنين لا يبطل البمين المعقودة حال قيامه — فمن علق طلاق امرأة بما دون الثلاث أو بها لوحدة ثم أبانتها بما دون الثلاث منجزا قبل وجود الشرط ثم تزوجها ووجد الشرط يقع الطلاق الملحق كله (م) ٢٥٥ زوال المحل بوقوع الثلاث يبطل تعليق ما دون الثلاث والثلاث أيضا للحرج — فمن علق ما دون الثلاث أو الثلاث للمرة ثم منجز الثلاث قبل وجود الشرط ثم تزوجها بعد التخليل يبطل التعليق بحيث لو وجد الشرط لا يقع شيء من الطلقات التي علمتها في الملك الأول (م) ٢٥٦ تعلل البمين ولا يبقى لها عمل بعد وجود الشرط سواء كان وجوده في الملك أو بعد زواله لكن أن وجد تمامه والمرأة في الملك حقيقة أو في عدة الطلاق يقع عليها الطلاق وإن وجد بعد زواله فلا يقع شيء (م) ٢٥٧ لا يبحث المحالف في بين واحدة أكثر من مرة في جميع أدوات الشرط إلا إذا استعمل كلمة كلها — فإن أدخلها على غير الزوج بان قال لامرأته كلما زرت اخنك فانت طالق فلا تنتهي البمين إلا بالزيارة الثالثة وفي كل زيارة يبحث حتى إذا انتهت الثلاث ثم تزوج المرأة بعد زوج آخر فلا يقع عليها الطلاق أن زارت — وإن أدخلها على سبب الملك وهو الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فلا تنتهي البمين بالثلاث بل تطلق المرأة بكل تزوج ولو بعد زوج آخر (م) ٢٥٨ إذا علق الزوج الطلاق على شرطين أو على شيئين فإن وجدا أو الثاني منها والمرأة في الملك حقيقة أو حكما وقع الطلاق ولا فلا (م) ٢٥٩ ما لا يعلم وجوده إلا من المرأة فلا تصدق إلا في حق نفسها خاصة فإن علق طلاقها وطلاق زوجها على حيضها فقالت حضت ولم يصدفها الزوج طلفت في باقرارها دون ضررتها — وإن كان الحيض قد انقطع عنها فلا يقبل قولها

### ( في تفويض الطلاق للمرأة )

(م) ٢٦٠ للزوج أن يفوض الطلاق للمرأة ويملكها إياه أما بتخييرها نفسها أو جعل أمرها بيدها أو بتفويضه لمشيتها ولا يملك الزوج الرجوع عن التفويض بعد إيجابه قبل جواب المرأة (م) ٢٦١ إذا قال الزوج لامرأته اختاري نفسك أو امركي يدك ناوبا تفويض الطلاق إليها فلها أن تختار نفسها ما دامت في مجلس علمها مشافهة أن كانت حاضرة أو أختارا أن كانت غائبة ولو طال المجلس ما طال ما لم يتم أو تعرض فإن قامت منه قبل صدور جوابها أو انت قبله بما يدل على اعتراضها يبطل خيارها ما لم يكن التفويض معلقا بشيتها بأداة تنيد عموم الوقت أو موقفا بوقت معين — فإن كان معلقا

طلبية — (عساكر التلمية) منشور بشأن ما أجرته المالية  
(من ربط ماهيات عساكر الطلبية بالمديريات  
بموازن سنة ٨٢ بمائة مكفية اسوة باقي العساكر) (٢٤ فبراير  
سنة ١٨٨٢)

لما ان علم بما ورد من بعض المديريات ان عساكر  
الطلبات بها مقرر لهم ماهية وبدل تعيين بالافل عنما  
نقرر للعساكر الذين ماهياتهم مكفية بواقع النفر  
١١٠ قروش والاونباشي ١٢٠ والجاويش ١٣٥ حسب  
ما نقرر بمجلس النظار وكتب عنه للمديريات في ٢٨ ذي  
الحجة سنة ٩٨ فلكون مقتضى ماصدر من مجلس النظار  
هو جعل ماهيات الانفار العساكر والاونباشية والجاويشية  
بالمديريات بالفتات التي ذكرت ماهية مكفية  
والمعلوم ان المديريات كانت بحرية صرف بدل  
التعيين نقدية والقصد انما هو اعتبار الصرف لاولئك  
العساكر حسب ما قرره المجلس المشار اليه بما فيهم  
عساكر الطلبات اذ انهم لم يخرجوا عن مماثلتهم  
بهم كتب للمالية بتسوية موازين سنة ٨٢ على  
حسب ما ذكر فالآن وردت افادة المالية بقيمة ٢٠  
ربيع الآخر سنة ٩٩ نمرة ٤٣ بان موازين قسم الادارة  
سنة ٨٢ بعضها وارد به ماهيات عساكر الطلبات  
بواقع ماهية مكفية حسب ما توضح والبعض مندرج  
به ماهية وبدل تعيين وبمعرفة المالية جرسه تسوية  
تلك الموازين بمجعل ماهية النفر ١١٠ قروش والاونباشي  
١٢٠ والجاويش ١٣٥ وصار ابطال ثمن التعيينات  
من المصروفات والزيادة التي نشأت نظير ذلك  
احتسبت من المصروفات المستجدة التي بدون صرف  
وغيره كالمبين بالكشف الذي ارسلته مع افادتها الموضح  
بيان ما خص مديرية طرفكم اءلاءه من واقع ما فيه بحيث  
ما نقرر لكل جهة لم يتجاوز حده ومرغوب التحرير  
للمديريات من هنا بمعاملة العساكر المذكورين على وجه ما  
ذكر لما ان الطلبات تابعة للادارة وحيث الحالة هكذا ومن  
المقتضى اعتبار ماهيات عساكر الطلبات بالمديريات  
بالفتات التي اندرجت لهم بالميزانية اسوة باقي العساكر  
الموجودين بها فقد تحرر لهما في تاريخه بذلك ومن الجملة  
هذا نكم للمعلومية والا اجرا في ٥ ربيع الاخر سنة ٩٩

يطلقها وفعلت مع ابنه ما يوجب حرمة المصاهرة او مكنته  
من نفسها طوعا او كرها بغير تحرير ابيه (الرابعة) اذا آتى  
منها في صحته وبانت في مرضه (الخامسة) اذا اختلعت المرأة  
منه برضاها او اختارت نفسها بالبلوغ او وقع  
التفريق بينها باللعنة او نحوها بناء على طلبها  
(السادسة) اذا كانت المرأة كتابية وقت ايانها ثم اسلمت  
بعدها او كانت مسلمة وقت الابانة ثم ارتدت ثم اسلمت قبل  
موتها فاسلامها في هذه الصورة لا يعيد حقها في الميراث منه بعد  
سقوطه بردتها (السابعة) اذا ايانها وهو محبوس بقصاص او  
وهو محصور في حصن او في صف القتال او في سفينة قبل خوف  
الفرق او في وقت فشو الوباء او هو قائم بمصالحه خارج  
البيت منشكها من الم (م) ٢٧٢ اذا باشرت المرأة سب الفرة  
وفي مريضة لا تقدر على القيام بمصالح بينها بان اوقعت الفرة  
باختيار نفسها بالبلوغ او بفعلها باين زوجها ما توجب حرمة  
المصاهرة وماتت قبل انقضاء العدة فان زوجها يرثها

طلاق — (ر) خلع — رضاة — عدة —  
فرقة — مهر — نسب  
طلاق بائن — (ر) نكاح (ش ٢) — طلاق  
(اقسام الطلاق)  
طلاق بائن بينونة كبرى — (ر) طلاق (اقسام الطلاق)  
طلاق بائن بينونة صغرى — (ر) طلاق (اقسام  
الطلاق)

طلاق بت (ر) طلاق بائن  
طلاق معلق — طلاق (تعليق الطلاق)  
طلاق رجعي — (ر) طلاق (اقسام الطلاق)  
طلاق منجز — (ر) طلاق (تعليق الطلاق)  
طلب الاستخدام بالحكومة — (ر) مستخدم واسما  
النظارات (الترتيب الداخلي لكل نظارة)  
طلب تأخير — (ر) حضور (قم ٥٣) — ضمان  
طلب جديد — (ر) غيبة (قم ١٢٥) — استئناف  
(قم ٣٦٨ — ٣٦٩)  
طلب حضور — (ر) تكليف بالحضور — تقديم  
الدعوي — اعلان — ميعاد  
طلب الشفعة — (ر) شفعة (مجلة ١٠٢٨) — شفعة  
طلب قضايا واوراق من جهات الحكومة —  
(ر) صور اوراق  
طلب القضايا — (ر) محكمة اهلية ١٧ سنة ١٣٠١

م ١١

طلب ميعاد — (ر) ضمان — طلب تأخير

طلبة — (عساكر الطلبات) منشور من نظارة الداخلية  
في ٢٩ صفر سنة ١٣٠١ (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢)

عن الذي يصير صرفه للنفر الواحد من ابتداء يناير سنة ١٩٢٢

ماهيات شهري بما فيها قيمة التعيينات

١٠ ٩٨ للاوتياي  
٢٠ ١٨٦ ١٠ ٨٨ للمصري

٢٤٣ ثمن كسوة سنوياً للنفر الواحد منهم

٥٢٩ ٢٠

حيث ان المجاري صرفه لعساكر الطلبات من ماهيات وتعيينات بالمديريات والمحافظات حسب وارد الموازين لغاية سنة ٨٣ لم تكن على نسق واحد فلاقتضاء مساواة الجميع ببعض وعدم ابتغاء تشكيك من احدم بهذا الصدد قد استنصب بطرفنا ان ماهيات اولئك الخدمة بالجهات المذكورة تكون مكينة ولا يصرف لهم شي سوى اثمان الكساري فقط اسوة المستخدمين بضبطني مصر واسكندرية كما صار درج ذلك بموازين الجهات المذكورة التي يصير ربطها في سنة ٨٤ ولذا قد صار درج ماهية عساكر الطلبة بجهة طرفكم كما نوضح اعلاء ولزم تحرير المعلوماتية والاجراء على هذا الوجه من ابتداء يناير سنة ٨٤ لحين ما تصدر الموازين بذلك

طلبة — (منشور من نظارة الداخلية في ١٨ راسنة ١٣٠١  
١٧ يناير سنة ٨٤)

حيث ان ادارة اشغال الطلبات وخدماتها ونظاماتها وكافة ما يتعلق بها قد انتهت لمصلحة عموم البوليس من ابتداء شهر يناير سنة ٨٤ وصار من اللازم احواله مستندي وعساكر ومهات الطلبة الموجودة بجهة طرفكم على مفتش البوليس لياشر ما يلزم لها من الاجراءات والاعمال فلزم تحريره للمعلوماتية والاجراء كما ذكر وفي تاريخه صار انشمار مفتش عموم البوليس بذلك

طلبة — (قرار من مجلس النظار بتتبع ضباط وصف ضباط  
وعساكر الطلبات لمصلحة البوليس)

هذا ماورد من رئاسة مجلس النظار لنظارة الداخلية بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤ (نمرة ٢٢٩)

بالمجلس المتعقد يوم الاثنين ١٥ محرم سنة ١٣٠٢ (٣ نوفمبر سنة ٨٤) تليت المذكرة المقدمة للمجلس من نظارة الداخلية بتاريخ ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٠١ الواضح بها انه بالنظر لتتبع ضباط وصف ضباط وعساكر الطلبات في الضبط والربط والنظام العسكري لادارة البوليس وفي الحسابات والماهيات وغيرها للمديريات والمحافظات الموجودين هم فيها وكون هذا بخلا بنظام سير الاشغال وربما يؤدي لوقوع الالتباس في

الامور المختصة بالضبط والربط بين البوليس وتلك الجهات قد راي جناب مفتش عموم البوليس بموافقة نظارة المالية ان ضباط وصف ضباط وعساكر الطلبات يكونون تابعين في الادارة والحسابات من ماهيات وخلافها لمصلحة البوليس بصفة مصلحة واحدة ومرغوب النظر في ذلك بالمجلس وصار الاطلاع ايضاً على الراي المعطى من اللجنة المالية وبالمداولة قررت الموافقة على تتبع ضباط وصف ضباط وعساكر الطلبات في الادارة والحسابات من ماهيات وخلافها لمصلحة البوليس بحيث انه لا يبنى على ذلك زيادة مصاريف وبناء عليه قد كتب في تاريخه لنظارة المالية بما لزم واقتضى تحريره لسعادتك للاجري على مقتضى ما تقرر وقد بعثت نظارة الداخلية بذلك الى كافة الجهات للعمل بما اقتضاه

طلي — (ر) مسكوكات (ق ١٧٩)

طلي — (ر) اطيان زراعية — اكل بحر —

طلي الانهر — (ر) اضافة ملحقات الملك (ق

٦٠ — ٨٤

طلي البحر — (ر) منفعة عمومية (ق ٩

طلي البحيرات — (ر) اضافة ملحقات الملك (ق

٦٢ — ٨٦ — ٨٧

طيطا — (ر) محكمة (لا ٥ — منفعة عمومية

٢٤ مارس سنة ٨٦

طواف — (ر) خفر —

طوب — (ر) قمن الطوب

طير — (ر) صيادة — صيد

طين موات — (ر) اطيان زراعية — شركة

الاباحة — املاك الميري الحرة

## ظ

ظئر — ( ر ) اجارة ( مجلة ٥٨١ )

ظرف مخفف للجريمة — ( ر ) عذر

ظهورات — ( ر ) احتياطي — مستخدم ٧ يونيه سنة ١٨٨٣

معاش ٢٢ ستمبر سنة ١٨٨٤



# ع

عارية — ٠ (مجلة)

## (الفصل الاول)

(في المسائل المتعلقة بعقد الاعارة وشروطها)

(م) ٨٠٤ الاعارة تنقذ بالايجاب والتبويل وبالتعاطي مثلا لو قال شخص لاخر اعرتك مالي هذا او قال اعطيتك اياه عارية فقال الاخر قبلت او قبضه ولم يقل شيئا او قال رجل لاني انساني اعطني هذا المال عارية فاعطاه اياه انقضت الاعارة (م) ٨٠٥ سكوت المعير لا يعد قبولا فلو طلب شخص من اخر اعارة شي فسكت صاحب ذلك الشيء ثم اخذه المستعير كان غاصبا (م) ٨٠٦ للمعير ان يرجع عن الاعارة متى شاء (م) ٨٠٧ تنسخ الاعارة بموت المعير والمستعير (م) ٨٠٨ يشترط ان يكون الشيء المستعار صالحا للانتفاع به بناء عليه لا تصح اعارة المحرمان النادر والار ولا استعارته (م) ٨٠٩ يشترط كون المعير والمستعير عاقلين مميزين ولا يشترط كونها بالغين بناء عليه لا تجوز اعارة المجنون ولا الصبي غير المميز واما الصبي الماذون فتجوز اعارته واستعارته (م) ٨١٠ القبض شرط في العارية فلا حكم لما قبل القبض (م) ٨١١ يلزم تعيين المستعار وبناء عليه اذا اعار شخص احدي دابتين بدون تعيين ولا تغيير لا تصح الاعارة بل يلزم ان يعين المعير منها الدابة التي يريد اعارتها لكن اذا قال المعير للمستعير خذ ايها شئت عارية وغيره صححت العارية

## (الفصل الثاني)

(في بيان احكام العارية وضمائنها)

(م) ٨١٢ المستعير يملك منفعة العارية بدون بدل فليس للمعير ان يطلب من المستعير ارجع بعد الاستعمال (م) ٨١٣ العارية امانة في يد المستعير فاذا هلك او ضاعت او نقصت فيمنها بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان مثلا اذا سقطت المرأة المعارة من يد المستعير بلا عمد او زلفت رجله فسقط

المرأة فانكسرت لا يلزمه الضمان وكذا لو وقع على البساط المعارشي فتلوث به ونقصت قيمته فلا ضمان (م) ٨١٤ اذا حصل من المستعير تعد او تقصير بحق العارية ثم هلك او نقصت قيمتها فبأي سبب كان الهلاك او النقص يلزم المستعير الضمان مثلا اذا ذهب المستعير بالدابة المعارة الى محل مسافته يومان في يوم واحد فتلفت تلك الدابة او هزلت ونقصت قيمتها لزم الضمان وكذا لو استعار دابة ليذهب بها الى محل معين فجاوز بها ذلك المحل ثم هلكت الدابة حتف انفا لزم الضمان وكذلك اذا استعار انسان حليا فوضعه على صبي وتركه بدون ان يكون عند الصبي من يحفظه فسرق المحلي فان كان الصبي قادرا على حفظ الاشياء التي عليه لا يلزم الضمان وان لم يكن قادرا لزم المستعير الضمان (م) ٨١٥ نفقة المستعار على المستعير بناء عليه لو ترك المستعير الدابة المعارة بدون علف فهلكت ضمن (م) ٨١٦ اذا كانت الاعارة مطلقة اي لم يقيدها المعير بزمان او مكان او بنوع من انواع الانتفاع كان للمستعير استعمال العارية في اي مكان وزمان شاء على الوجه الذي يريه لكن يقيدها بذلك بالعرف والعادة مثلا اذا اعار رجل دابة على الوجه المذكور اعارة مطلقة للمستعير له ان يركبها الى حيث شاء في الوقت الذي يريه وانما ليس له ان يذهب بها الى المحل الذي مسافة الذهاب اليه ساعتان في ساعة واحدة كذلك اذا استعار شخص حجرا في خان كان له ان يسكنها وان يضع فيها امتعة واما استعمالها بما يخالف العادة كان يشتغل فيها بصناعة الحداد فليس له ذلك (م) ٨١٧ اذا كانت الاعارة مقيدة بزمان او مكان يعتبر ذلك القيد فليس للمستعير مخالفته مثلا اذا استعار دابة ليركبها ثلاث ساعات فليس للمستعير ان يركبها ارجع ساعات وكذا اذا استعار فرسا ليركبها الى محل فليس له ان يركبها الى محل غيره (م) ٨١٨ اذا قيدت الاعارة بنوع من انواع الانتفاع فليس للمستعير ان يجاوز ذلك النوع الى ما فوقه لكن له ان يخالف باستعمال العارية بما هو مساو لنوع الاستعمال الذي قيدت به

او بتويع اخف منه مثلا لو استعار دابة ليحملها حصنة فليس له ان يحمل عليها حديثا او اجارا وانما له ان يحملها شيئا مساويا للحنطة او اخف منها وكذا لو استعار دابة للركوب فليس له ان يحملها حملا. واما الدابة المستعارة للحمل فانها تركب (م) ٨١٩ اذا كان المعير اطلق الاعارة بحيث لم يعين المنفعة كان المستعير ان يستعمل العارية على اطلاقها يعني ان شاء استعملها بنفسه وان شاء اعارها لغيره ليستعملها سواه كانت مما لا يختلف باختلاف المستعملين كالبحيرة او كانت مما يختلف باختلاف المستعملين كدابة الركوب مثلا لو قال رجل لاخراعتك حميرتي فالمستعير له ان يسكنها بنفسه وان يسكنها غيره وكذا لو قال اعزتك هذا الفرس كان للمستعير ان يركبه بنفسه وان يركبه غيره (م) ٨٢٠ يعتبر تعيين المنفعة في اعارة الاشياء التي تختلف باختلاف المستعملين ولا يعتبر في اعارة الاشياء التي لا تختلف به الا انه ان كان المعير نهى المستعير عن ان يعطيها لغيره فليس للمعير ان يعيره لآخر ليستعمله مثلا لو قال المعير للمستعير اعزتك هذا الفرس لتركه انت فليس له ان يركبه خادمه واما لو قال له اعزتك هذا البيت لتسكنه انت كان للمستعير ان يسكنه وان يسكن فيه غيره لكن اذا قال له ايضا لا تسكن فيه غيره فليس له حيثن ان يسكن فيه غيره (م) ٨٢١ ان استعير فرسا لان يركب الى محل معين فان كانت الطرق الى ذلك المخل متعددة كان للمستعير ان يذهب من اي طريق شاء من الطرق التي اعتاد الناس الذهاب فيها واما لو ذهب في طريق ليس معتادا للسلوك فيه فهلك الفرس لزوم الضمان وكذلك لو ذهب من طريق غير الذي عينه المعير فهلك الفرس فان كان الطريق الذي سلكه المستعير اطول من الطريق الذي عينه المعير او غير امين او خلاف المعتاد لزوم الضمان (م) ٨٢٢ اذا طلب شخص من امرأة اعارة ثي هو ملك زوجها فاعارته اياه بلا اذن الزوج فضاع فان كان ذلك الشيء مما هو داخل البيت وفي يد الزوجة عادة لا يضمن المستعير ولا الزوجة ايضا وان لم يكن ذلك الشيء من الاشياء التي تكون في يد النساء كالفرس فالزوج مخير ان شاء ضمنه لزوجته وان شاء ضمنه للمستعير (م) ٨٢٣ ليس للمستعير ان يوجر العارية ولا ان يرهنها بدون اذن المعير واذا استعار مالا ليرهنه على دين عليه في بلد فليس له ان يرهنه على دين عليه في بلد اخر فاذا رهنه فهلك لزمه الضمان (م) ٨٢٤ للمستعير ان يودع العارية عند اخر فاذا هلكت في يد المستودع بلا تعد ولا تفصيل لا يلزم الضمان مثلا اذا استعار دابة على ان يذهب بها الى محل كذا ثم يعود فوصل الى ذلك المخل فتعبت الدابة وعجزت عن المشي فاودعها عند شخص ثم هلكت خنت انها فلا ضمان (م) ٨٢٥ متى طلب المعير العارية لزم المستعير ردها اليه فورا واذا وقفها واخرها بلا عذر فتلقت العارية او نقصت قيمتها ضمن (م) ٨٢٦ العارية الموقفة نصا او دلالة يلزم ردها للمعير في ختام المدة لكن المكث المعتاد معفو مثلا لو استعارت امرأة حليا على ان تستعمله الى عصر اليوم الثلاثي لزم رد الحلي المستعار في حلول ذلك الوقت وكذلك لو استعارت حليا على ان تلبسه في عرس فلان لزم اعادته في

### عارية — (قانون مدني)

(م) ٤٦٣ العارية على نوعين عارية استعمال وعارية استهلاك (م) ٤٦٤ فالعارية بالاستعمال فقط هي ان المعير يسلّم الى المستعير شيئا يبيع له الانتفاع به ويلتزم المستعير برده بعد الميعاد المتفق عليه (م) ٤٦٥ والعارية بالاستهلاك هي ان المعير ينقل الى المستعير ملكية شيء يلتزم المستعير جعوبه بشي اخر من عين نوعه ومقداره وصفته بعد الميعاد المتفق عليه (م) ٤٦٦ اذا لم يصرح في العقد بتويع العارية يكون تعيينه بحسب احوال المتعاقدين والذي المعار (م) ٤٦٧ عارية الاستعمال تكون بلا مقابل ابدأ (م) ٤٦٨ المستعير ضامن لصاحب الشيء المستعار او تصان قيمته المحاصل بتقصيره ولو كان التقصير بغيره (م) ٤٦٩ يجب على المستعير التيام بحفظ العين المستعارة والاعتناء بصيانتها اعتناء تاما ولا يجوز له ان يستعملها الا فيما اعدت له على حسب الاتفاق بينه وبين المعير (م) ٤٧٠ اذا استعمل المستعير الشيء المستعار في غير ما اعد له واستعمله بعد الزمان المتفق عليه كان ملزما بتعويض سائر لينة الاجرة مع تعويض التلف المحاصل من الاضرار في استعماله (م) ٤٧١ المستعير الحق في طلب المصاريف الضرورية المشتملة التي اضطر لصرها قبل ان كان اخبار المعير بها وعليه ان يرد الشيء المستعار في الازمنة لوفاء الشيء المستعار (م) ٤٧٢ وعليه ان يرد الشيء المستعار في الميعاد المعين للرد ولا يجوز ان يحجر على رده قبل هذا الميعاد — وفي حالة عدم تعيين الميعاد يلزم رده بعد انتهاء الاستعمال المستعار لاجله (في عارية الاستهلاك وفي الايرادات المرتبة)

(م) ٤٧٣ في عارية الاستهلاك يكون ضمان العين المستعارة على المستعير بمجرد انتقال الملكية اليه (م) ٤٧٤ اذا كان الشيء المستعار نفودا لزم رده بعين قيمته العددية ايا كان اختلاف اسعار المسكوكات الذي حصل بعد وقت العارية (م) ٤٧٥ على المستعير ان يودي في الوقت المتفق عليه ما استعاره — واذا لم يعين لاداء المستعار ميعاد او صار الاتفاق على ان المستعير يودعه عند امكانه فيعين القاضي الوقت الذي ينتهي حصول



## ملحوظات

من حكم اول وحكيم ثاني وحكيمة وكاتب يكون له دراية باللغة العربية ولغة افريقية ومن مندوب من البوليس ومعه عدد كاف من الوردبات (م) ٢ ناديه اشغال مكتب الكشف على النسوة الماهرات في المديرية والاساكن المجرية يكون بمعرفة حكم الاسبالية وبمساعدة المحكيمة (م) ٣ كل امرأة عاهرة سوا كانت من الاهالي او من الاجانب موجودة بالاماكن المعلومه او باماكن خصوصية ينبغي ان تفيد اسمها بواسطة البوليس في مكتب الكشف الذي يعطى لها شهر يان ذكره واضحا بها الكشوفات الطبية التي صار اجزاؤها عليها والمحظوظات اللازمة وعندها تكون تكون بنهر متسلسلة بوضح بها اسم وتبغية وسن وعمل سكن هذه العاهرة مع وصف علاماتها واسم العاقبة التي تكون مقيمة معها بالمنزل (م) ٤ الرقاصات من الاهالي الموجودات بوجهي قبلي وبجيري اللواتي يتعاطين صناعة الفواحش غنية بجري الكشف عليهن كالنساء الماهرات (م) ٥ الكشوفات بصير اجزاؤها بومي من الساعة ثمانية افريقي صباحا لغاية الساعة واحدة بعد الظهر في زمن الصيف ومن الساعة عشرة افريقي صباحا لغاية الساعة اثنين بعد الظهر في زمن الشتاء وعلى كل امرأة عاهرة ان تحضر للكشف في الاسبوع مرة على الاقل (م) ٦ النساء الماهرات التي توجد مصابة بالداء الزهري او سيالانات معدية ترسل حالا للاسبالية ولا يبرحن منها الا بعد الشفاء ويذهبن شهادة تدل على شفائهن (م) ٧ الماهرات التي توجد مصابة بالداء الزهري او سيالانات معدية وبعثت الى الاسبالية يجب على المحكم اجراء الكشف عليهن في يوم ارسلن (م) ٨ الشهادة التي تعطى للنساء الماهرات عند خروجهن من الاسباليات بصروسكندرية يجب ان تكون مؤرخة وحضاه من المحكم واضحا بها شفاوهم والمدة التي مكنتها في الاسبالية (م) ٩ يجب على النسوة الماهرات عند خروجهن من اسباليات مصر وسكندرية ان يتوجهن حالا الى مكتب التنقيش للكشف عليهن ويحررن لمن تذكره جديده وامافي المديرية والمحافظات الغير الموجود بها مكتب تنقيش خصوصي لاجل الكشف على النسوة الماهرات فعند خروجهن من الاسبالية بصير الكشف عليهن بمعرفة حكم الاسبالية بوجود المحكم بالني الذي يضي التذكرة بنفسه (م) ١٠ كل امرأة عاهرة مصابة بمرض عادي يجب عليها في يوم ميعاد كشفها ارسال شهادة من حكم معلوم الى مكتب الكشف واضحا بها ان حالتها تمنعها عن الحضور للمكتب للكشف عليها وبصير تعهد هذه الشهادة كل ثمانية ايام لمحين تمام شفائها (م) ١١ لايسوغ محكم مكتب الكشف معالجة النسوة الماهرات المصابات بامراض عادية اوزهرية بمنزلهن (م) ١٢ العاقبات يكشف عليهن كالنساء الماهرات ويستثنى منهن اللواتي يبلغن من العمر خمسين سنة (م) ١٣ يجب على كل امرأة عاهرة ترغب الزواج او الثوبه ان تقدم ضامين وتعرض لادارة مصالح الصحة العمومية لاجل التصريح لمكتب الكشف بشطب اسمها من سجل النسوة الماهرات (م) ١٤ جميع النساء الماهرات اللواتي يتنمن عن الحضور للكشف واللواتي لم يوجد يذهبن شهادة تدل على الكشف عليهن في كل اسبوع يتربن عليهن المجرأ اول دفعة خمسين قرشا وثاني دفعة

الاية فيه (م) ٤٧٦ يلزم ان يكون الاداء في العمل الذي حصلت فيه العارية اذا لم يشترط خلاف ذلك (م) ٤٧٧ عارية الاستهلاك تكون بلا مقابل اذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك (م) ٤٧٨ لا يجوز ان تكون الفائدة المنقرطة ازيد من اثني عشر في المائة سنويا (م) ٤٧٩ يجوز ان يشترط في عقد الافتراض بالفائدة ان المقرض ليس له طلب راس المال ابدا وان المقرض رده في اي وقت اراد — وفي هذه الحالة يسمى الصند المذكور عند ترتيب ايراد وتسمى الفائدة باسم مرتب ومع ذلك يجوز للمقرض ان يستعمل على حكم برد راس ماله اذا لم يوف المقرض بما التزم به او اذا امتنع عن اداء الفاتيمات المنقرطة او اعدتها او وقع في حالة الافلاس (م) ٤٨٠ ترتيب ايراد المذكور يجوز ان يكون بفائدة واحدة عن المقر فانما تدفع مدة معينة او مدة حياة المقرض او حياة اي شخص اخر موجود وقت ترتيب ايراد المذكور وفي هذه الحالة لا يكون راس المال واجب الرد ابدا بل يعتبر تسديده شيئا فقيها بالمرتبات التي تدفع في البدء البنفي عليها — ويجوز لصاحب ايراد في حالة عدم الوفاء او عدم اداء الفاتيمات او اعدتها او اظهار افلاس المدين بالايراد ان يقبل فقط على بيع اموال هذا المدين وتخصيص مبلغ من الفائده كاف لاداء المرتبات البنفي عليها (م) ٤٨١ تتبع التواعد المقررة سابقا في حالة تفرير مرتبات مودة او مئدة هذه الحماية في مقابلة بيع او عند اخر او مجرد تبرع

عارية — (ر) امانة — ودبعة — ولاية الاب

— جهاز (ش ١١٧)

عارية الاستعمال — (ر) خائن (ق ٣١٥)

عارية مؤقتة — (ر) عارية (مجله ٨٢٦)

عاصب — (ر) مواريث (ش ٦٠٨ — ٦٢٨)

عاصي — (ر) حكومة (ق ٧٠)

عاضل — (ر) نكاح (ولاية)

عاقل — (ر) نكاح (ولاية)

عاقل مميز — (ر) بيع (مجله ٣٦١ — مجلس

حسبي — حجر

عالم — (ر) عون — فرقة عسكرية — كفاة ٦٥

عامة مستديمة — (ر) جنابات وجنح (ق ٢١٨)

عاهرة — { منشور من نظارة الداخلية في ٢٩ ذي الحجة ١٢٩٩ (١١ نوفمبر سنة ٨٢) بشأن ما

يتعلق بالكشف على النساء الماهرات لمنع انتشار الداء الزهري سعادة رئيس مجلس الصحة العمومية بمس للداخلية افادة رقم ٢٢ الجاري بمر ٢٢٢ فيما يخص بالتانين الذي صار اعاله بمعرفة لجنة تشكلت بالمجلس عن الكشف على النساء الماهرات لمنع انتشار الداء الزهري تفيدانه حرر من طرفه الى كامل المديرية والمحافظات وحكامها بما اجراء منتفاه ويرام التاكيد من هنا على الجهات بالنياح ما صدر منه وحيث من الانتفاه الانفقات لاداء الاجراءات والمساعدات اللازمة للحكايانية في تنفيذ ما اشتمله القانون المحكي عنه بحسب البدون به فقد كتب في تاريخه لجهات الانتفاه بما لزم وانضى تجريره لسعادتك لانياح الاجراء كذلك بجهة طرفكم منعاً لانتشار هذا الداء المضر

عاهرة — { لائحة مكتب التنقيش على النسوة الماهرات صادرة في شهر يولييه سنة ٨٥

(قرار ناظر الداخلية) بناء على ما عرضه علينا مدير مصالح الصحة العمومية وموافقة مجلس النظار قرر ما يأتي (م) ١ بولف مكتب التنقيش على النسوة الماهرات بمصر وسكندرية

النشر للجهايات عا ذكر وهذا  
عاهرة — { ترجمة قرار صادر من مساعدة ناظر الداخلية في  
غرة مايو سنة ٨٧

بناء على طلب مدير مصالح الصحة العمومية وبعد الاطلاع على القرار  
الصادر من هذا الطرف في غرة بوليه سنة ٨٥ المنشئ على لائحة مكتب  
الكشف على النساء العاهرات وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظائر  
الصادر بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ٨٧ قد تقرر ما هوات — قد استبدلت  
البادة العاشرة من اللائحة الصادرة في غرة بوليه سنة ٨٥ بالمادة الاتية  
(م) ١٠ ينبغي لكل امرأة عاهرة مصابة بمرض عادي ان تقدم في يوم  
الكشف الى المكتب المذكور شهادة موقعاً عليها من احد اطباء  
العينين في اوقات معاينة لهذا الغرض بصفة مصلحة الصحة مبيتاً فيها ان  
حالة صحتها تمنعها من الذهاب لاجراء الكشف عليها وينبغي تجديد هذه  
الشهادة في كل ثمانية ايام لحين الشفاء.

عائد — (ر) قانون العقوبات ١٢ الى ١٨ —

تهريب (ق) ٢٠٦

عائلة المنني — (ر) عقوبة الجنايات (ق) ٣٨

عائلة — (ر) اطيان زراعية

عائلة خديوية : (ر) املاك الميري العمومية المرتبطة

— ساحلخانه — مصر

عائلة خديوية (تداول على احد اعضائها — (ر)

جريدة (ق) ١٦٤

عائلة خديوية — { مكاتبات وذكرينات متعلقة بالوفاق  
البرم بين الحكومة واعضاء العائلة

الخديوية والسلسلة الجديدة

(ترجمة رقيم مرفوع الى الحضرة الخديوية من

دولتورئيس مجلس النظائر بتاريخ

٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨)

(ولاي) تنفيذاً للاتفاق البرم بين اعضا العائلة الخديوية  
والحكومة المصرية بتاريخ ٢٣ و٢٥ يناير سنة ١٨٨٨ اشرف  
برفع مشروع امر عال مرفق بهذا لتصديق سموك عليه فالاتفاق  
المذكور لم يبرم الا بشرط ايقاف جانب محدد من الاطيان  
المعطاة محضرات البرنسات وقد تقرر ايضاً لصيانة صوامح  
حضرات البرنسات وصوامح الخزينة مما ان المنفعة في المحصولات  
والايرادات الناجمة من تلك الاطيان المجهولة وفقاً لايجوز  
التنازل عنها ولا تجزئها الا بداعي تحصيل الاموال الميرية ومن  
حيث ان الهالك المخططة لا تكون مانزعة بتنفيذ هذا القيد الاخير  
الا اذا قبلت الدول به فقد عرضت عليها حكومتكم مشروع  
امر عال في هذا الخصوص وسيصير نشر عند الحصول على  
قولون به

(نحن خديومصر) بعد الاطلاع على الامر الصادر في ١٦  
يونيو سنة ١٨٨٠ وعلى المادة الثانية من قانون النصفية —  
وبناء على ما عرضت علينا مجلس النظائر امرنا بما هوات (م) ١  
الابنية الاتي ذكرها قد انفصلت من الاملاك الميرية المخصصة  
للمنافع العمومية ودخلت ضمن املاك الميري غير المخصصة  
للمنافع العمومية (اولا) سراي القصر العالي مع مساكنها

مائة فرش او نحو من يومين الى ستة ايام وينبغي ان توجد  
عندهم الذكوة وعند الطلب يكن ملزومات بالبرازها والارتب  
عليهن المجزاء المذكور انما (م) ١٥ النساء اللواتي يوجد عندهن  
تذاكر كشف خاصة بغيرهن يترتب عليهن الجزاء الموضح في  
في المادة السالفة (م) ١٦ كل من رغب من الاورباوين او  
من ابنا العرب فتح كرخانة يجب عليه اولا اخذ رخصة بذلك  
من الادارة المحلية وهذه الرخصة تكون دائماً قابلة للابطال  
وبعطي مدة ثلاثة شهور للاشخاص الذين لم كرخانات الان  
لاجل حصولهم على هذه الرخصة (م) ١٧ البكرخانات التي بعد  
مضي ثلاثة شهور لا تستحصل على الرخصة الموضحة والتي تنفع  
بدون رخصة يصير قفلها (م) ١٨ يجب على اصحاب منازل  
النواحي ان يبلغوا بالضبط الضبطية ومكتب التفتيش عن  
عدد النسوة العاهرات اللواتي بطرفهم وامانتهم واعمارهن وتبعياتهن  
وعن كل بنت عاهرة تخرج او تستجد او توفى في ظرف اربع  
وعشرين ساعة ويكون بطرفهم دفتر خصوصي يجري تنديده  
لمندوبي الكشف عند كل طلب (م) ١٩ يجب على المندوبين  
المذكورين اجراء الكشف على كل امرأة عاهرة مرة على الاقل  
في كل اسبوع وكل امرأة لا يجري الكشف عليها تدفع غرامة  
مائة فرش وللصلحة ان تامر بقفل الكرخانة وقتياً او دائماً  
مدون ان يكون لصاحبها ادنى حق في اي تعويض كان في  
مقابلة ذلك (م) ٢٠ على البوليس اخطار مكتب التفتيش  
بالاماكن المعلومه وعدد النساء الموجوده بها والمساعدة منه في  
اجراء الكشوفات الطيبة عليهن ثم على المكتب اخبار البوليس  
عن اسماء النسوة العاهرات اللاتي بتأخرن عن الكشف  
وعن ينضم منهن بمخالفة مخالفته (م) ٢١ يجب على مكتب التفتيش  
اعمال دفتر خصوصي يبين به اسماء جميع النسوة العاهرات  
وسنن ومحل سكنهن وما اشبه ذلك مع ذكر كافة التغييرات  
التي تحصل وبعمل ايضاً جميع ما يلزم من الدفاتر الاخر  
(م) ٢٢ حكيم المكتب يكون مسئولاً عن ادارة اشغال مكتب  
التفتيش وعن النفاذ المتصلة التي يجب عليه توريدها في صباح  
ثاني يوم بموجب كشف يقدم لادارة مصالح الصحة العمومية  
وذلك عن مصر واما باقي المديرينات والمحافظة فيقدم لما  
(م) ٢٣ على المحافظين والمديرين وادارة مصالح الصحة العمومية  
وما موري البوليس تنفيذ هذه اللائحة كل منهم فيما يخصه

عاهرة — { منشور صدرته نظارة الداخلية لعموم الجهات  
بشان من يتبن من العاهرات وينبغي الزواج

صفر سنة ١٣٠٤ (دسمبر سنة ١٨٨٥)

حيث انه بعد ان صار النشر من منا بتاريخ ٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٢ للجهايات  
عاجز به في حق النسوة العاهرات اللاتي يرغبن التوبة والتزوج من لزوم  
تقدم ضامين والعرض من كتابة لبوليس جهة اقامتهن عن ذلك كي  
يطلب هو من المديرية او المحافظة اشعار ادارة الصحة بالامر لينصرح  
منها لمكتب الكشف بنسب اسم طالبة التوبة اتباعاً لمنطوق المادة ١٢  
من لائحة العاهرات قد تراه بالداخلية سهلاً لمن يردن التوبة منهن انه  
من الان فصاعداً عندما يفتق لاي جهة من المديرينات او المحافظات  
ثبوت توبة احدى العاهرات وانها قدمت ضامين على حسب اللائحة يصير  
اعلان مكتب الصحة بجهتها عنها حالاً لاجل عدم طلبها في المدة التي تضي  
من تاريخ الاعلان الى صدور التصريح من ادارة الصحة العمومية بنسب  
اسمها وقد حصلت الموافقة على ذلك من تلك الادارة فبناء عليه لزم

ملحوظات

من اطيانه سوى النصف وله ان يتصرف كيف شاء في ريع هذا الوقف لصالح ذريته (خامسا) قد تحدد ميعاد ثلاثة شهور للبرنسات لتعيين الاطيان التي ينتخبونها وان لم يحصل ذلك منهم يصير تعيين الاطيان بمعرفة مصلحة الدومين بدون ان يكون لهم الحق في ادنى معارضة في ذلك (سادسا) على الحكومة ان تسلم الاطيان في مدة سنة اشهر اعتبارا من يوم اصدار القرض المخصص لهذا الشأن (سابعا) ان خصوص الاملاك التي دخلت في حيازة الميري فقد اقرت الحكومة اقرارا صريحا بانها تنازلت عن كافة حقوقها في سراي ارمرجيان وباقي الاملاك الكائنة في الاستانة وسراي القصر العالي وسراي وجنية الجزيرة على الحالة الموجودة بها ولكن يستثنى من ذلك تقايش الجزيرة والجزيرة التي تبقى كما هي الآن ملكا للحكومة خاصة (ثامنا) يصرف ايضا للبرنسات المشار اليهم ١٠٠٠٠٠ جنيه سواء كان نقدا او من عملة التصفية وذلك قيمة المطلوب عن ثمن التقاوي والمحصولات وقيمة النقود التي كانت موجودة بالخزينة والاموال والاجر التي كانت مدفوعة مقدما ونحو ذلك وبالجمله سائر الطلبات على اختلاف انواعها — وهذا المبلغ يوزع بالكيفية الآتية

٥٠٠٠٠	الى جناب اسماعيل باشا والثلاث برنسات
١٤٠٠٠	الى البرنس حسين باشا
١٤٠٠٠	الى البرنس حسن باشا
٢٠٠٠٠	الى البرنس ابراهيم باشا
٢٠٠٠	الى البرنس امينه هانم

١٠٠٠٠٠

(تاسعا) دفع المبلغ المذكور وتسليم الاملاك الموضحة قبل يكونان في وقت تسليم الاطيان او قبل ذلك ان امكن (عاشرا) بواسطة هذا الاستبدال قد اقر حضرات من ذكروا اقرارا صريحا بانهم تنازلوا عن كافة الدعاوي المرفوعة منهم ضد الحكومة وعن اي طلبات كانت وبالجمله تمهدوا بان الحكومة المصرية قد برئت ذمتها كليا ولم يكن عليها لهم شيء مطلقا لغاية يوم تاريخه بحيث لم يبق للمشار اليهم حق

وطبقاتها (ثانيا) سراي الجزيرة مع مبانيها وجنيتهها ومساحة مجموع ذلك ٦٢ فدانا تقريبا (م) قد تصدق على الوفاق المبرم طبقا لنص الافادات المرفقة بهذا بين اعضاء عائلتنا ودولتو نوبار باشا بالنيابة عن الحكومة المصرية (م) ٣ مبلغ ٢٠٨١٠٠ جنيه مصري الموضوع تحت تصرفنا الوارد ببيزانة حكومتنا لمرتبات عائلتنا يستترل منه قيمة المرتبات التي صار استبدالها بمقتضى الوفاق المنو عنه في المادة الثانية (نص الاتفاق)

ترجمة افادة محررة من جناب المحترم الموسيو مار يوت الى دولتو نوبار باشا بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٨٨٨

الحاقا للمكالمة التي حصلت بيننا احيط دولتم علما بانني مستعد لقبول الاتفاق الآتي بالنيابة عن حضرات كل من اسماعيل باشا وزوجاته الثلاث ونجليه فؤاد بك وعلي بك وكريمتيه امينة هانم ونعمت هانم وحسن باشا وحرمة وخسرين باشا وابراهيم باشا حلي وذلك على حسب الشروط الآتية وهي (اولا) ان الحكومة تعطي للبرنسات المشار اليهم اطيانا من اطيان الدومين تبلغ قيمتها بحسب الشروط الحالية المرفقة بلائحة مبيع املاك مصلحة الدومين مبلغا قدره ١٢١٠٠٠٠ جنيه مصري وهذا المبلغ يوزع على حضراتهم بالكيفية الآتية ٥٦٠٤٠٠ جنيه مصري الى حضرة اسماعيل باشا ٢٥٢٠٠ الى البرنس علي بك ٨٤٠٠٠ الى عصمتلو امينه هانم ونعمت هانم ١٦٨٠٠٠ الى البرنس حسين باشا ٣٦٤٠٠ الى البرنس فؤاد بك ووالدته ١٢٦٠٠٠ الى البرنس ابراهيم باشا ٢١٠٠٠٠ الى البرنس حسن باشا وحرمة (ثانيا) يجوز للبرنسات المشار اليهم ان يطلبوا اخذ مبلغ يكون على نسبة ما يخصهم في مبلغ ١٢١٠٠٠٠ جنيهه شرطا على انه لا يتجاوز مبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه وهذا المبلغ الذي يصرف لهم نقدا ويخصم من مبلغ ١٢١٠٠٠٠ جنيه الموضح قبل هو لاجل سهولة مشتري مواشي مصلحة الدومين ودفع ما يكون مستحقا لهاته المصلحة عن ثمن التقاوي وما يوجد في الاراضي من المزروعات وما اشبه (ثالثا) من المعلوم ان الاطيان المذكورة يصير وقفها باعتبار ثلثي قيمتها على ذمة اربابها وتسلم على عمود النسب وانها تعود الى الحكومة بعد انقراض الذرية (رابعا) ومع هذا فلا يتعين على جناب اسماعيل باشا ان يوقف

في المطالبة او تداع باي وجه من الوجوه بما ان هذا الاتفاق يعتبر تسوية نهائية (حادي عشر) بمقتضى هذا الاتفاق يستنزل نهائيا من مخصصات العائلة الخديوية مبلغ ٨٦٤٧٣ جنيه المشتري الآن فبناء على ذلك قد اقر البرنسات بالاصالة عن أنفسهم وبالنسبة عن ورثتهم عند الاقتضاء بأنه لا يكون لهم حق ولا يجوز لهم في اي حالة من الاحوال طلب مرتب ما من مخصصات العائلة الخديوية انعدم (الامضاء) ماريوت

انا الموقع على هذا اقر بانني اطلمت على هذا الاتفاق واني قبلت ما هو مدون به بالاصالة عن نفسي وبالنسبة عن حضرات اسماعيل باشا وشهرت هانم وجناباير هانم وجشم افت هانم وعلي بك وفؤاد بك وامينه هانم ونعمت هانم وحسن باشا وحرمة وابراهيم باشا حلي الدين وكيلوني في ذلك بمقتضى توكيل قانوني الامضاء (حسين كامل) هذه الصورة هي طبق الاصل باشكاتب مجلس النظار الامضاء (كحيل)

(ترجمة افادة صادرة من مجلس النظار بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٨٨ في ٦٤ الى جناب المصير ماريوت) تشرفت بورود رفيكم المؤرخ في ٢٣ الجاري واحيط جنابكم بأنه بناء على الاوامر الصادرة من الحضرة الخديوية قد تصرح لي بان اقبل وقد قبلت بالنيابة عن الحكومة المصرية الاتفاق الذي عرضتموه لنا مصدقا عليه من دولتلو البرنس حسين باشا كامل بالاصالة عن نفسه وبالنسبة عن كل من حضرات اسماعيل باشا وشهرت هانم وجناباير هانم وجشم افت هانم وعلي بك وفؤاد بك وامينه هانم ونعمت هانم وحسن باشا وحرمة وابراهيم باشا حلي وذلك بصفة كونه وكيلًا عنهم — وبمقتضى هذا الاتفاق تعطي الحكومة اطيانا من اراضي الدومين بمبلغ قدره ١٢١٠٠٠٠ جنيه مصري وذلك على حسب الشروط الحالية المرفقة بلائحة مبيع املاك مصلحة الدومين المرسل نسخة منها مصدقا عليها من المصلحة المذكورة وهذه الاطيان يصير توزيعها بين حضرات البرنسات والهوام المشار اليهم بالكيفية الآتية

جنيه مصري ٥٦٠٤٠٠ الى جناب اسماعيل باشا وحرمة الثلاث ٠٨٤٠٠٠ الى عصمتو امينه هانم ونعمت هانم ٠٢٥٢٠٠ الى دولتلو البرنس علي بك ٠٣٦٤٠٠ الى دولتلو البرنس فؤاد بك ووالدته ١٦٨٠٠٠ الى دولتلو البرنس حسين باشا كامل ٢١٠٠٠٠ الى دولتلو البرنس حسن باشا وحرمة ١٢٦٠٠٠ الى دولتلو البرنس ابراهيم باشا حلي ويجوز لحضرات البرنسات والهوام ان يطلبوا اخذ مبلغ يكون على نسبة ما يخصهم في مبلغ ١٢١٠٠٠٠ جنيه شرطاً على انه لا يتجاوز ١٨٠٠٠٠ جنيه مصري وهذا المبلغ الذي يصرف لم نقداً ويخصم من ١٢١٠٠٠٠ جنيه الموضح قبل هولا لاجل سهولة مشتري مواشي مصلحة الدومين ودفع ما يكون مستحقاً لهاته المصلحة عن ثمن التقاوي وما يوجد في الاراضي المزروعات وما اشبه — ومن المعلوم ان الاطيان المذكورة يصير وقفها باعتبار ثلثي قيمتها على ذمة اربابها وتسلمهم على عمود النسب وتعود للحكومة بعد انقراض الذرية ومع هذا فلا يتعين على جناب اسماعيل باشا ان يوقف من اطيانه سوى النصف وله ان يتصرف كيف شاء في ريع هذا الوقف لصالح ذريته — وقد تحدد ميعاد ثلاثة شهور للبرنسات والهوام لتعيين الاطيان التي ينتخبونها وان لم يحصل ذلك منهم يصير تعيين الاطيان بمعرفة مصلحة الدومين بدون ان يكون لهم ادنى معارضة في ذلك وعلى الحكومة ان تسلم الاطيان في مدة ستة اشهر اعتباراً من يوم اصدار الفرض المخصص لهذا الشأن ومن خصوص الاملاك التي دخلت في حيازة الميري فقد اقرت الحكومة اقراراً ضريحاً انها تنازلت عن كافة حقوقها في سراي ارمرجيان وباقي الاملاك الكائنة بالاستانة وسراي القصر العالي وسراي وجنيئة الجزيرة على الحالة الموجودة بها ولكن يستثنى من ذلك تقايش الجزيرة والجزيرة التي تبقى كما هي الآن ملكاً للحكومة خاصة — ثم يصرف ايضاً للبرنسات والهوام ١٠٠٠٠٠ جنيه سواء كان نقداً او من عملة التصفية وذلك قيمة المطلوب عن ثمن التقاوي والمحصولات وعن قيمة النقود التي كانت

## ملحوظات

قبلوا قطعيا بكل ما انطوت عليه المكاتب المحررة قبل بدون ان يكون لهم فيها بعد الحق بالادعاء في شيء ما يوجه من الوجوه — حضرة الخديو السابق بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن اولاده القصر امينه هانم ونعمت هانم والبرنس علي وفؤاد دوللو البرنس ابراهيم (١) الامضا (اسماعيل) دوللو البرنس حسين الامضا (حسين) دوللو البرنس حسن الامضا (حسن) دوللو البرنس شيرت هانم (الحشم) دوللو البرنس جنائار هانم (الحشم) دوللو البرنس جشم افت هانم الامضا (جشم افت) دوللو البرنس زوجة البرنس حسن الامضا (خديجه) — ان الامضات والاختام الموضوعة قبل في امضات واختام اصحاب الدولة حضرة الخديو السابق وزوجته جنائار هانم وجشم افت هانم وتجلى البرنس حسن وزوجه خديجه هانم وقد وضعت بعينها يد اربابها بدفتر المحكمة (محرر مقاولات محكمة بك اوغلي الابتدائية) الحشم (عمر ناجي)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على فرمان الحضرة السلطانية الذي تصرح بوجهه عقد سلفة قدرها خمسة مليون جنيه مصري وعلى قانون التصنية المورخ في ١٧ يوليوسنة ١٨٨٠ وعلى امرنا الصادر في ٢٧ يوليوسنة ١٨٨٥ — وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في تاريخه بالتصديق على الرفاق الذي حصل مع جملة من اعضاء عائلتنا — وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وموافقة راي مديري صندوق الدين امرنا بما هوأت (م) ا قد ترخص لناظر مالية حكومتنا ان يصدر من اصل مبلغ الخمسة مليون جنيه مصري المذكور قبل وبثاثة لا تزيد عن خمسة في المائة سندات بالنذر اللازم للاستئصال على مبلغ لا يتجاوز قيمته الحقيقية ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري (٢٠٥١٢٨٢) جنيه انكليزي) وذلك بعد خصم كوبونات سنة ١٨٨٨ وقيمة مصاريق نقل النقود والمصاريف الاخرى المتعلقة بعملية السلفة (م) ا كوبونات هذه السلفة تدفع ذهبا في الفطر المصري ولوندره وبرلين وباريس في ٢٠ يونيو و ٢٠ ديسمبر من كل سنة — يحدد مديرو صندوق الدين بالاتفاق مع ناظر مالية حكومتنا سعر الكاميو الذي يوجهه يصير دفع كوبونات هذه السلفة في باريس وبرلين وبواقع العملة الفرنسية والالمانية بشرط ان لا يتجاوز السعر المذكور قيمة الليرة الاسترلينية الحقيقية وان لا تنقص قيمته عن خمسة وعشرين فرنك او ٢٠ مارك و ٢٥ بنغ (م) ٢ تبدلات هذه السلفة تجري بمعرفة صندوق الدين

(١) ان صاحب الدولة البرنس ابراهيم باشا ارسل من بكى كرى نلرافا بتاريخ ١٤ مارت سنة ٨٨ الساعة ١٠ ونصف بنيله الاتفاق المذكور وهذا نصه — قد وقعت على الاتفاق وراسله بهذا النهر مصدقا عليه الامضاء (ابراهيم حلي) ان الموقع قبل بفرمانه يقبل قطعيا بكل الشروط المتدرجة بالمكاتب المحررة قبل بدون ان يكون له الحق بالادعاء فيها بعد بشي ما يوجه من الوجوه — ان الامضا والحشم الموقعين قبل هما لصاحب الدولة البرنس ابراهيم حلي باشا وقد صار وضعها بيده في سجل المحكمة كاتب مقاولات محكمة بك اوغلي الابتدائية الحشم (عمر ناجي)

في ٢ رجب سنة ١٢٠٥ وفي ١٥ مارت سنة ١٨٨٨

موجودة بالخزينة والاموال والاجر التي كانت مدفوعة مقدما ونحو ذلك وعن ثمن المنقولات وبالجملة سائر التطلبات على اختلاف انواعها ودفع المبلغ المذكور وتسليم الاملاك الموضحة قبل يكونان في وقت تسليم الاطيان او قبل ذلك ان امكن وبواسطة هذا الاستبدال فحضرات البرنسات قد اقرروا اقرارا صريحا بانهم تنازلوا عن كافة الدعاوي المرفوعة منهم ضد الحكومة سواء كان مباشرة او بواسطة غيرهم امام اي محكمة من المحاكم وعن سائر طلباتهم على اختلاف انواعها وبالجملة قد اقرروا بان الحضرة الخديوية والحكومة المصرية قد برئت ذمتها كلياً ولم يكن عليهما شيء مطلقاً لغاية يوم تاريخه بحيث لم يبق للذكورين حق في تداع ما او عمل محاسبة او مطالبة لاي سبب او أية حجة كانت بما ان هذا الاتفاق يعتبر كتنسوية نهائية وبمقتضاه يستنزل نهائياً من مخصصات العائلة الخديوية مبلغ ٨٦٤٧٣ جنيه مصري المشتري الآن — فبناء على ذلك قد اقر البرنسات والهوام بالاصالة عن أنفسهم وبالنيابة عن ورثتهم عند الاقتضاء بان لا يكون لهم حق ولا يجوز لهم في اي حالة من الاحوال طلب مرتب ما من مخصصات العائلة الخديوية ومن المعلوم ان هذا الاتفاق هو نهائي وستبقى فيما بعد الموقعون عليه على اعطاء الصورة الشرعية التي يترأى لزومها وعلى تسليم الحجج والعقود وما اشبه ارجوكم ان ترسلوا لي صورة مصدقا على صحتها من كل من التوكيل الذي ييدكم وتوكيل دوللو البرنس حسين باشا كامل

الامضاء (نوبار)

هذه النسخة مطابقة للاصل باشكاتب مجلس النظار الامضاء (كجيل)

## لجنات المحترم المصير ماريوت

ردا على افادة جنابكم الرقبة ٢٦ بتاريخ الجاري ائشرف بان ابلغ حضرتكم ان الحكومة توافق على رأيكم بان توزيع ١٠٠٠٠٠٠ جنيه بالنوع الموضح عنه بافادكم الرقبة ٢٣ بتاريخ سنة ٨٨ يعتبر جزاً لازماً من الاتفاق الذي فتم في صدده ٢٩ بتاريخ سنة ٨٨ رئيس مجلس النظار (الامضاء) (نوبار) (حاشية) ومن المعلوم ان الحكومة قد تنازلت لحضرة الخديو السابق اسماعيل باشا عن سراي ارمرجان وسراي المجيزة وسراي القصر العالي — ان الموقعين بعد بقرون بانهم قد

مع كل دفعة كشف تفصيلي مبيّن فيه البيوع التي حصلت في الثلاثة اشهر — نخصص الدفوعات المذكورة كاهوات (ولا) التكليف المبيّنة في المادة التاسعة من امرنا الصادر في ٢٧ يوليو سنة ٨٥ وذلك بعد صرف مبلغ ٢٧٥٠٠٠ جنيه مصري المذكور في المادة التاسعة (ثانياً) لتسديد مبلغ ٢٧٥٠٠٠ جنيه مصري قيمة السلفة المذكورة التي تستعمل في استهلاك السلفة المعقودة، فتتقضى امرنا هذا (ثالثاً) لاستهلاك السلفة المضمونة طبقاً لاحكام المادة العاشرة من امرنا الصادر في ٢٧ يوليو سنة ٨٥ (١١ يجوز لمحكومتنا ان تدفع ائتمانيات الدين في اي وقت كان كامل مبلغ ٢٧٥٠٠٠ جنيه مصري قيمة السلفة او جزءاً منه وان تورد له اي مبلغ يمكنها توريده وذلك لاجل اجراء الاستهلاك (م) ١٢ الاستهلاك المتوخى عنه في المادة السادسة وفي الفقرة الثانية من المادة العاشرة وفي المادة الحادية عشرة من امرنا هذا بصير اجراءه بواسطة شرا سندات السلفة بسعر اليوم الذي يحصل فيه الشراء المذكور اما اذا كان السعر اعلى من القيمة الحقيقية اعني المائة مائة فيصير اجراء الشراء بنوافع المائة مائة بواسطة سحب القرعة

**عائلة خديوية —** امر عال في ١٥ اكتوبر سنة ١٨٨٨

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحنانية وموافقة راي مجلس النظار وبعد تصادق الدول امرنا بما هو (م) ١ ربح الاراضي الميرية المرفوعة على اعضاء عائلتنا وذريتهم المطعاة لم يبدلوا عن مرتباتهم التي كان جاريها دفعها لهم في السابق من تخصصات عائلتنا لايجوز التنازل عنه ولا حجرة الا لفصل الاموال الميرية (م) ٢ تكون احكام امرنا هذا نافذة المفعول بصرف النظر عن كافة الاحكام الخالفة لما المدونة في القوانين والادامر المنية الاجراء

**عائلة خديوية — (ر) مصر**

**عائلة —** (ملحق لللائحة الاطيان الزراعية) قرار من مجلس شوري الذواب رقم ٢ المحجة سنة ١٦/٨٥

مارت سنة ٦٩ وعليه امر عال في ٢٤ منه نظرا لاستمرار فتح عورت ذوي العائلات مع الفرز المرح عنه مادة ٢ من لائحة الاطيان ومن ان يكون تكليف الاطيان على اكبر اولاد صاحب العائلة المتوفي وعلى الاكبر المذكور السقي في ادارة اشغال الزراعة وحسن السلوك مع العائلة ذكورا كانا انا في امر الميشة مع بعضهم وبمعداد مربوط والمصاريف التي تصرف على الزراعة وتعيش العائلة واداء مصاريف الغل حسب معاداة فا يتبين من الابرار يجري تقسيمه سنوياً على العائلة كل وما يخصه وعلى هذا يلزم ان يكون الذكور المتزوجون بالعائلة تحت ادارة الاكبر في اشغال الزراعة واداء ما يلزم لما حسمنا بامرهم به حتى يكون الجميع كرجل واحد — ولا يجمع للكل تكليف الاطيان ان يصرف فيما يده من الاطيان بالمرن او الجميع بلا مسبب موجب لذلك يحصل عليه الاتفاق من الجميع بحيث يكون ذلك السبب واضحاً بذاكرة تحصل بينهم ونجتم عليها من جميعهم واذا افرقت الذكور من العائلات ولم يبق الا الاناث فتقدم اكبر بنات المتوفي وبصير تكليف الاطيان باسها ويقام لها وكيل مقنن سماء كان زوجها او خلافة يتمين بعرفتها او بعرفة عمه واعيان البلدة لادارة اشغال الزراعة والمثل الي ان ترزق بولد ذكر بصير تكليف الاطيان عليه — يتبع هذا القرار في حق العائلات التي سبق تنسب اطيانهم ولم تزل اربابها في معيشة واحدة وفي حق من يتوفى من الان فصاعداً اما ما مبنت عليه النسبة من اطيان العائلات وانترز كل من اربابها بمعيشة وحده فهؤلاء يكون كل منهم على حدة بعائلة مستقلة

**عبادة: (محل معد للعبادة) : (ر) سرقة (فق) ٢٩٢**

**عق الرقيق — (ر) رق**

العمومي بعين الشروط المنبئة في تسديدات السلفة المضمونة والدين المبنار والدين المرح (م) ٤ لاسيوع تقرير اي رسم كان على سندات هذه السلفة بجانب حكومتنا (م) ٥ بصير تخصيص قسط سنوي محدد وقدره ١٢٠٠٠٠ جنيه مصري (١٢٢٢٢٢٢٢ جنيه انكليزي) لسداد هذه السلفة وبدرج القسط المذكور ضمن المبالغ المقررة للمصروفات الادارية بمقتضى المادة ١٨ من امرنا الصادر في ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٥ القسط السنوي بصير دفعه على اقساط شهرية قدر كل منها ١٠٨٢٢٢٢٢ جنيه مصري (١١١١١١ جنيه انكليزي) توردتها نظارة المالية لصندوق الدين العمومي ابتداء من اول يناير سنة ١٨٨٩ — اذا حصل تاخير في دفع احد الاقساط الشهرية المذكورة فالدائرة البلدية تورد لصندوق الدين بجرّد طلبه ذلك ايرادات الاموال المقررة وغير المقررة المضروبة على مدينة القاهرة التجاري تحصيلها بمعرفة مصلحة المذكورة وذلك لغاية الاستفصال بالكامل على قيمة اقساط السنة شهر والتي يستحق دفعها ومسئولية مأمور الدائرة البلدية في توريد قيمة الاموال المذكورة تكون كالمسئولية المقررة بموجب الامر الصادر في ٢ ما يوسنة ١٨٧٦ على موظفي المديريات والادارات المختصة ايرادتها للدين العمومي — تتعهد الحكومة بان لا تجري في الاموال المذكورة قبل ادنى تعديل مما يستوجب تنقيص ايرداها السنوي عن مبلغ ثلاثمائة الف جنيه مصري (م) ٦ المجزؤ الذي ياتي من القسط السنوي المذكور يخصص للاستهلاك بعد سداد الفاتحة (م) ٧ متى استهلك ربع السندات المتداولة ولم يبق من السندات الصادرة سوى ثلاثة ارباعها فيصير تنقيص ربع القسط السنوي (م) ٨ جميع المبالغ الناتجة من السلفة تنحصر في صندوق الدين العمومي (م) ٩ تخصّص من هذه السلفة المبالغ الآتية

جنيه مصري

١٢٧٥٠٠٠ لاجل اتمام الوفاي المحاصل مع جملة من اعضاء عائلتنا المصدق عليه، فتتقضى امرنا الصادر في تاريخه ٤٥٠٠٠٠ لاجل التمكن من استمرار استبدال المعاشات باراض من الاراضي الميرية او المحرّة وبصير اجراء هذا الاستبدال على حسب احكام امر يصدر منا فيما بعد

٢٧٥٠٠٠ قيمة الباقي تتكون منه سلفة على ثمن الاملاك المحرّة المدرجة بالمجداول وذلك لسداد التكليف المتوخى عنها بالمادة التاسعة من امرنا الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥

٢٠٠٠٠٠

فومسيون صندوق الدين يسلم لناظر المالية اول باول حسب احتياجاته مبلغ ٢٧٥٠٠٠ جنيه مصري المذكور قبل اما باقي المبالغ فتدفع بمعرفة الفومسيون المذكور لاولي المحفوق بموجب تحاويل تصدر من النظارة (م) ١٠ صافي ثمن الاملاك المحرّة المدرجة بالمجداول التي جرى بيعها منذ اول يناير سنة ٨٨ او التي سبّاع في المستقبل سواء كان لارباب المعاشات اولغيرهم بورد ناظر المالية كل ثلاثة شهور الى صندوق الدين ويرفق

## عدم اختصاص

ملحوظات

خلقه او كله سواء انحل قيد نكاحها بموت او طلاق او فسخ —  
فلو اسقطت سقطا لم يستثن بعض خلفه فلان نفقي به العدة  
(م) ٢١٧ عدة الحرة التي مات عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة  
ايام ان كانت حائلا واستمر النكاح صحيحا الى الموت ولا  
فرق بين ان تكون صغيرة او كبيرة مسلمة او كتابية تحت مسلم  
مدخولا بها او غير مدخول بها وعدة الامه ان بالحيض فحيضتان  
وان بالاشهر لموت وغيره فعلى النصف من الحرة ولا فرق بينها  
في العدة بوضع الحمل (م) ٢١٨ اذا مات زوج المطلقة رجعيًا  
وفي في العدة تعتد عدة الوفاة وتهدم عدة الطلاق سواء كان  
وقوعه في حال صحة الزوج او في مرض موته (م) ٢١٩ اذا  
مات من اiban امراته في مرض موته بغير رضاها وكان موته  
في عدتها حتى ورثته تنقل عدتها وتعتد باعد الاجلين من  
عدة الوفاة وعدة الطلاق اعني اربعة اشهر وعشرة فيها ثلاث  
حيض (م) ٢٢٠ من تزوج معتدته من طلاق بائن غير ثلاث  
وفي في العدة تم طلقها وجب عليه لما مهر كامل وعليها عدة  
مستقبله ولو لم يدخل بها (م) ٢٢١ مبدا العدة بعد الطلاق  
في نكاح الصحيح وبعد تنريق الحاكم او الماركة في النكاح  
الفاسد وبعد الموت فورا — وتنقضي العدة ولو لم تلم المرأة  
بالطلاق او الموت حتى لو بلغها الطلاق او موت زوجها  
بعد مضي مدة العدتين فقد حلت للازواج — ولو افر الزوج  
بطلاقها منذ زمان ماض ولم تقم عليه بيعة فالعدة تعتبر من  
وقت الاقرار لامن الوقت المسند اليه وللمرأة النفقة ان اكذبته  
ولا نفقة لما ان صدقته وكان الزمن المسند اليه الطلاق قد  
استغرق مدة العدة فان لم يستغرق فوجب لما بقي (م) ٢٢٢  
تعتد معتدة الطلاق والموت في البيت المضاف الى الزوجين  
بالسكنى قبل الفرقة وان طلقت او مات عنها وفي غير مسكنها  
عادت اليه فورا ولا تخرجان منه الا ان يصير اخراجها او يهدم  
او يخنس انهدامه او تلف مال المرأة او لا تجد كرا المسكن  
فتنتقل معتدة الوفاة لا قرب موضع منه ومعتدة الطلاق الى  
حيث بنا الزوج — ولا تخرج معتدة الطلاق رجعيًا كان او  
بائنا من بينها الا لضرورة ولعدة الوفاة الخروج لفضاء مصالحها  
ولا تبين خارج بينها (م) ٢٢٣ لا تجب العدة على مطلقة قبل  
الدخول والمخلوة من نكاح صحيح ولا تجب يجرد المخارة من نكاح  
فاسد ولو كانت صحيحة

عدة — (ر) حجز (م) ٤٥٤ — طلاق —

نكاح — معتدة — مهر — نفقة المعتدة

عددي — (ر) بيع (م) ١٣٥

عدديات متفاوتة — (ر) بيع (م) ١٤٨

عدديات متقاربة — (ر) بيع (م) ١٤٧

عدل — (ر) رهن (م) ٧٥٢ — ٧٥٥؛ قواعد

عدل محلف (عدم اهلية) (ر) عقوبة الجنائيات

(م) ٤١

عدم اختصاص في الاموال الاميرية — (ر)

عتقاء — (ر) معاش ١٢٧٠ م ٨ — ٠ موارث

— بيت المال

عنه — (ر) عذر (م) ٦٣ — ٦٤

عجز الاطيان — (ر) صراف منشور نمرة ٩ — ٠

اطيان زراعية — اكل بحر

عداوة دينوية — (ر) بيعة (م) ١٧٠٢

عدة — (قانون الاحوال الشخصية)

(في العدة وفي نفقة المعتدة)

### (الفصل الاول)

(فيمن تجب عليها العدة من النساء ومن لا تجب)

(م) ٢١٠ العدة من موانع النكاح لغير الزوج — وتجب على  
كل امرأة وقعت الفرقة بينها وبين زوجها بعد الدخول بها  
حقيقة في النكاح الصحيح والفاسد وبعد الحلوة الصحيحة او  
الفاسدة في النكاح الصحيح سواء كانت الفرقة عن طلاق رجعي  
او بائن بينونة صغرى او كبرى او تنريق بعنة ونحوها او  
لعان او نقصان مهر او خیار بلوغ او فسخ او مشاركة في النكاح  
الفاسد او وطء بشبهة — وتجب ايضا على كل امرأة توسع  
عنها زوجها ولو قبل الدخول بها في النكاح الصحيح (م) ٢١١  
عدة الطلاق او النسخ بجميع اسبابه في حق المرأة الحرة الحائض  
المدخول بها حقيقة او حكمًا في النكاح الصحيح ولو كتابية  
تحت مسلم ثلاث حيض كوامل ان كانت من ذوات الحيض  
— وكذا من وطئت بشبهة او بنكاح فاسد عدتها بالحيض  
لموت الباطني فيها والفرق بين الماركة بعد الدخول المحذوق  
لا بعد الحلوة ولو كانت صحيحة ولا يحسب حيضة وقعت فيها  
الفرقة باي نوع بل لا بد من ثلاث حيض كوامل غيرها حتى  
تملك المراء عصمتها وتحل للازواج (م) ٢١٢ اذا لم تكن  
المرأة من ذوات الحيض اصغر او كبر او بلغت بالسن ولم  
تحض اصلا فعدة الطلاق او النسخ في حقها ثلاثة اشهر كاملة  
— فاذا وجبت العدة في غرة الشهر تعتبر الشهور بالاهلة  
ولو نقص عدد ايام بعضها عن ثلاثين يوما واذا وجبت في  
خلاله تعتبر العدة بالايام وتنقضي بمضي تسعين يوما (م) ٢١٣  
اذا اعتدت المرأة المراهقة بالاشهر ثم حاضت قبل تمامها وجب  
عليها ان تستأنف العدة بالحيض وكذا الآية التي دخلت  
العدة بالاشهر اذا رأت الدم على العادة قبل تمام الاشهر انتفض  
مامضى من عدتها وجب عليها استئنافها بالحيض فلا تحل  
للازواج الا بعد ثلاث حيض كوامل فاذا رأت الدم على  
العادة بعد تمام الاشهر فقد انتقضت عدتها ولا تستأنف غيرها  
ونكاحها جائز بعدها وتعتد في المستقبل بالحيض (م) ٢١٤  
المرأة التي رأت الدم اياما ثم ارتفع عنها وانقطع لمرض او غيره  
واستمر طهرها سنة فاكثرت تعتد بالحيض ولا تنقضي عدتها  
حتى تبلغ سن الاياس وتبرص بعده ثلاثة اشهر كاملة —  
وسن الاياس خمس وخمسون سنة (م) ٢١٥ منة الدم التي  
تجبرت ونسيت عادتها بعد مضي سبعة اشهر من وقت الطلاق  
او النسخ (م) ٢١٦ عدة الحامل وضع جميع حملها مستينًا بعض

مجلس ملغى ٢٩ جا سنة ١٢٩٨ — ٠

عدم اختصاص — ٠ (ر) اختصاص المحاكم — اختصاص

عدم اختصاص بالنسبة لمادتي ١٥ و ١٦ من لا — (ر) اختصاص (ق ١٣٤)

عدم اختصاص — ٠ (ر) قاضي التحقيق (ق ٥٣)

— مخالفات (محكمة ١٤٦ — ٠ جنح (محكمة ١٧٣)

عدم حضور — ٠ (ر) غيبة

عدم الحكم في طلب تقدم — ٠ (ر) اعادة النظر (ق ٣٧٢)

عدم دفع الكيالة — ٠ (ر) بروتستو

عدم قبول الكيالة — ٠ (ر) بروتستو — ٠ كيالة (ق ١١٧ الى ١١٩)

عدو الحكومة — ٠ (ر) حكومة (ق ٧٠)

عدم الاهلية — ٠ (ر) كيالة (ق ١١٠)

عذاب — ٠ (ر) تعذيب

عذبة (انشاء) — ٠ (ر) كفر

عذر — ٠ (قانون العقوبات)

في بيان الاحوال التي يقبل فيها عذر المتهم او يكون مستوجبا للمسئولية او للعقوبة

(م) ٥٦ لانقام دعوى على متهم اذا كان سنه اقل من

سبع سنين (م) ٥٧ اذا كان سن المتهم اكثر من

سبع سنين ولم يبلغ خمس عشر سنة فيكون الحكم

عليه بمقتضى القواعد المبينة في المواد الاتية (م) ٥٨

اذا ثبت ان المتهم فعل بغير تمييز ما اسند اليه لا يحكم

عليه بعقوبة مطلقا انما على المحكمة ان تحكم بتسليمه لاهله

اولم يقبل ان يتكفل به من ذوي الشرف والاعتبار

او من محلات الزراعة او الصناعة او التعليم عمومية كانت

او خصوصية الى ان يبلغ سنة عشرين سنة (م) ٥٩

اذا حكمت المحكمة ان المتهم الذي لم يبلغ سنة خمس

عشرة سنة فعل ما اثم به وهو مميز يحكم عليه بالحبس

من خمس سنين الى عشر اذا كان ما فعله يستوجب

الحكم عليه بالقتل او بالاشغال الشاقة مؤبداً او

السجن او النفي المؤبد (م) ٦٠ اذا كان الفعل

يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن او

النفي المؤقتين يحكم عليه بالحبس مدة لا تنقص عن ربع

المدة التي يحكم بها لو كان المحكوم عليه غير قاصر ولا

تزيد عن ثلثها وفي هذه الاحوال الثلاثة يجوز جعل

المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة

اقلها خمس سنين واكثرها عشرة — اما اذا كان

الفعل يستوجب عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية

فيحكم عليه بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين

(م) ٦١ اذا لم يكن للتمم الذي لم يبلغ سنه خمس

عشرة سنة في الاحوال المتقدمة شريك بلغ سنه

اكثر من ذلك يكون الحكم عليه مقتصراً بمحكمة الجنح

(م) ٦٢ اذا اقيمت دعوى بمحنة على من لم يبلغ سنه

خمس عشرة سنة وثبت انه ارتكب تلك الجنحة وهو

مميز يحكم عليه بعقوبة لا تزيد عن ثلث العقوبة التي

يستحقها لو كان سنه اكثر من ذلك (م) ٦٣ يعافي

المتهم بفعل جنائية او جنحة من الحكم عليه بالعقوبة

المقررة قانوناً اذا ثبت انه كان معتموماً وقت فعلها

(م) ٦٤ اذا طرأ العتة على المتهم بالجنائية او الجنحة

بعد ارتكابها يوجل الحكم عليه الى ان يحصل له البرء

منه (م) ٦٥ اذا اكراه المتهم على فعل الجنائية او

الجنحة بقوة لا يستطيع مقاومتها فلا يعد ما وقع منه

جنائية ولا جنحة (م) ٦٦ لا فرق بين الذكور والاناث

في العقوبات القانونية انما على القاضي ان يراعي فيما

يخص بالاناث حالتهم بالنسبة لتحديد مدة العقوبة

التي يحكم بها عليهم (م) ٦٧ كل من شارك غيره في

فعل جنائية او جنحة يعاقب مثل عقوبة فاعلها ما لم

يوجد نص مخالفاً لذلك في القانون (م) ٦٨ بعدمشارك

في فعل الجنائية او الجنحة كل من حرض على ارتكابها

بهدية او وعد او وعيد او مخادعة او دسيسة او

بارشاد او باستعمال ما له من الصولة على مرتكبها —

وكل من اعطى اسلحة او آلات او غيرها مما اعانه على

ارتكاب الجنائية او الجنحة مع علمه بان ما اعطاه

يستعمل في ذلك — وكل من اعان الفاعل على

الاعمال المجهزة او المسهلة او التهمة لفعل الجنائية او

الجنحة مع علمه بقصد الفاعل — كل من علم بالاحوال

الجنائية التي عليها اهل البني والفساد الذين يقطعون

الطرق ويفعلون ما يخل بامن الحكومة والراحة

العمومية ويتعدون على الناس او يتغلبون على الاملاك



عربان — { منشور بشأن ما تعامل به العربان من معاناتهم  
من العسكرية واشغال العونة وما يجري في  
التنمير والتعداد بالكيفية الموضحة به

(صورة امعمال صادر في ٢٢ ربيع الاخر سنة  
٩٩ (١٢) مارث سنة ٨٢)

(نحن خديو مصر) انه مراعاة للامتيازات الممنوحة  
للعربان من القدم رغبة في توطئهم وثوقيتهم لهم في  
رفاهية معيشتهم ولانهم مكلفون بخفر الحواجر والتخوم  
والجبال والجهات الخالية من السكان مع استعدادهم  
لخدمة البلاد والحكومة في اوقات الملمات وبعد  
الاطلاع على الامر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ٨١  
وبناء على ما عرض لطرفنا من ناظر داخلية حكومتنا  
بموافقة راي مجلس نظارنا وقرار مجلس النواب ناصر  
بما هوأت (م) ١ تبقى الامتيازات الممنوحة للعربان  
على حالتها بان يعافوا من القرعة العسكرية ومن  
اشغال العونة (م) ٢ سكان العزب والكفور  
والبلاد من العربان يدفعون بدلية العونة اسوة ارباب  
العزب على مقتضى اللائحة التي ستصدر عنها (م) ٣  
يجري عمل التنمير والتعداد على كافة قبائل عربان  
القطر المصري سواء كانت في الارض السوداء او  
البراري (م) ٤ يكلف مشايخ قبائل العربان باجراء  
العمل المنوه عنه في المادة السابقة (م) ٥ على كل من  
ناظر الداخلية والجهادية والاشغال العمومية تنفيذ  
امرنا هذا — المسطر بهذا صورة الامر العالي الصادر  
بتاريخ ٢٢ ربيع الاخر سنة ٩٩ قد وردت لنا بافادة  
من رئاسة مجلس النظار في هذا التاريخ غمرة ٤١ عن  
بقاء الامتيازات الممنوحة للعربان على حالتها بان يعافوا  
من القرعة العسكرية ومن اشغال العونة وان سكان  
العزب والكفور والبلاد من العربان يدفعون بدلية  
العونة اسوة ارباب العزب على مقتضى اللائحة التي  
ستصدر عنها وان يجري عمل التنمير والتعداد على كافة  
قبائل عربان القطر سواء كانت في الارض السوداء  
او البراري فلاجل المعلومية بما نص فيه ومراعاة  
الاجراء بمقتضاه لزم تحريره نك بما ذكر وفيه  
تاريخه تحرر لمن لزم بهكذا ونشرايضاً من قلم الاحصاء  
الى ماموري التعداد للاجراء بموجبه فيما يتعلق  
بوظائفهم

واعتماد مع ذلك على ابواء هؤلاء المفسدين (م) ٦٩  
وكل من اخفى كل او بعض الاشياء المسلوقة او  
المختلسة او الماخوذة بواسطة ارتكاب جنابة او جنحة  
يعد مشاركاً لفاعل تلك الجنابة او الجنحة ويعاقب  
بمثل العقوبة التي يحكم عليه بها ان كان يعلم ذلك  
عذر مانع عن الحضور ذاتاً — (ر) حضور (م) ٧٢  
عذر يمنع القاضي عن الحضور وقت تلاوة الحكم —  
(ر) احكام (م) ١٠٢

عذر يمنع عن الحضور للاستجواب : (ر) استجواب  
(م) ١٥٨

عزافة — (ر) مخالفات (م) ٣٤٥

عربات — (ر) سلخانة — عربية

عربان — { منشور صادر في ٨ ش سنة ٩٨ (٢) ديسمبر  
سنة ٨١ }

(صورة الافادة الواردة من نظارة الجهادية لنظارة  
الداخلية بتاريخ غاية رجب سنة ٩٨ غمرة ١٦٥)

بما ورد من دولتكم رقم ٢٣ رجب سنة ٩٨ غمرة ٣٣٢ اشير  
على ان المادة الاولى من قانون القرعة العسكرية تقضي  
بان كل مصري مكلف بالدخول في الخدمة العسكرية  
وهذا يفيد عدم استئنا العربان من هذه المعاملة لكن  
لمناسبة تعدد التشتيات منهم في هذا الشأن ارتكاناً  
على عدم سوابق معاملتهم باخذ انفار منهم للعسكرية  
قد نظر موافقة عدم اندراج العربان بالقرعة العسكرية  
في هذه السنة حتى ينتهي اجراء التعداد العمومي  
ومرغوب اعطاء الافادة من هذا الطرف عما يرى في  
الموافقة على ذلك ليتحرر لجهات الاقتضى بما يلزم وما  
دام نظر بطرف دولتكم موافقة ما ذكرهنا لا يرى مانع  
للاجراء هكذا في هذه السنة واقتضى تحريره للاحاطة  
واجراء ما يقتضي افندم — المسطر بهذا صورة ما  
ورد لنا من نظارة الجهادية بتاريخ غاية الماضي غمرة  
١٦٥ بالاقرار على ما استنسب بطرفنا من عدم درج  
العربان بالقرعة العسكرية في هذه السنة حتى ينتهي  
اجراء التعداد العمومي للاسباب الواضح بها وحيث  
من الاقتضى المعلومية بها والاجراء على وجه ما نص  
فيها فلزم تحريره بما ذكر كما انه بتاريخه تحرر لمن  
لزم بهكذا

عربان — ١٠ امرعال صادر في ٢١ مايو سنة ٨٥

(نحن خديومصر) حيث ان القواعد المتبعة من القديم في شأن اشقياء العربان نقضي باخذ رهاين من اقارب الشخص المطلوب حين ضبطه فبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية بموافقة رأي مجلس النظار بعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ مشايخ وعمد قبائل العربان مكلفون بضبط من يكون تابعاً اليهم ممن يتصفون بالشقاوة وتسلمه للمديرية التابع اليها وهم مكلفون ايضاً بتبليغ المديرية بسوء سلوك من يكون غير معلوم لديها من العربان (م) ٢ عند عدم تبسّر ضبط احد من الاشخاص المذكورين انفاً يجب على شيخ قبيلته ان يستحضر احد اولاد المطلوب ضبطه او اعز اقاربه ويرسله الى المديرية رهنية حين ضبط المطلوب وتسليمه لها (م) ٣ تعطى المساعدات اللازمة من قبل الحكومة لشيخ القبيلة التابع لها الشخص المطلوب ويلزم بالمساعدة من يرى لزوم المساعدة منه للحصول على الشخص المراد ضبطه (م) ٤ تبقى الرهائن المنصوص عنها بالمادة الثانية بالمديريات حتى يجري ضبط الشخص المهرن من اجله وحضوره للمديرية (م) ٥ على ناظر الداخلية والحاقانية تنفيذ امرنا هذا

عربة — ١٠ لائحة من محافظة مصر مختصة بعربات الاجرة موقعة في غزة فبراير سنة ١٨٨٦ بناء على ما تدون بمادة ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات للحاكم الاهلية ومادة ١٠ من القانون المدني للحاكم المختلطة ومادتي ٣٢١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للحاكم المختلطة وبناء على السلطة المخولة لمحافظة مصر قد قرر ما هوأت (م) ١ يجب الان على كل شخص جاري تشغيل عربيات ركوب معدة للاجرة في مدينة الهروسة وعلى من يريد تشغيل عربات من هذا القبيل في المستقبل سواء كانت من المعدة للوقوف في المواقف او التي تؤجر من العربخانات عند الطلب ان يعرف المحافظة عن اسمه ولقبه وتبعيته وصناعته ومحل سكنه ومقدار واصناف العربيات الجارية تشغيلها او المزمع ان يجري تشغيلها في المستقبل بالضبط وعما اذا كانت تلك العربيات من المعدة للوقوف في المواقف او من التي تجت الطلب لتنفيذ ذلك بالمحافظة وتمعطى اليه الرخصة اللازمة منها (م) ٢ يجب ان تكون العربيات متينة ونظيفة وان تكون اعظم الخيول في حالة جيدة وان تكون الخيول المعدة للجر سليمة ومعلوفة جيداً وحدودها جيدة ايضاً وذات قوة كافية وخالية من الفروج والمرض (م) ٣ العربية التي يتضح لياقتها للتشغيل بعد الكشف

عليها بمعرفة مندوب البوليس المعين لذلك تنفذ في دفتر مخصوص بمنع متسلسلة ويعرف صاحبها بملك الدقة (م) ٤ لا يجوز مسير اي عربة كانت بالشوارع ما لم تكن عليها نمر مرسومة على مؤخر العربية وعلى الراجح جاج النوايس المواجهة للشارع حسب الاورنيك الذي تعطيه المحافظة ورسم تلك النمر يكون باللون الاحمر على عربيات المواقف وباللون الاسود على عربيات الطلب (م) ٥ تكتب النمر بالارقام العربية والفرنكية معا (م) ٦ لا يجوز تغيير نمر العربيات ولا رسمها على عربيات اخرى حديثة بدون رخصة من المحافظة (م) ٧ يتوضح في الرخصة نمر العربية وشكلها مع الدقة وعدد الاشخاص الذين يجوز ركوبهم فيها واسم ولقب وتبعية صاحبها واسم قائدها (م) ٨ تجدد الرخصة سنوياً (م) ٩ لا يجوز للمرجية قبول اشخاص في عربياتهم زيادة عن القدر الموضح عنه بالرخصة (م) ١٠ يجب على رجال البوليس ضبط عربيات الاجرة التي لم تكن حائزة للشروط الموضح عنها في المادة الثانية من هذه اللائحة واحضارها الى مركز البوليس وفي هذه الحالة تؤخذ من قائدها الرخص المعطية بتشغيلها (م) ١١ لا يجوز لاي شخص كان ان يمارس حرفة قيادة عربة موفف او عربة طلب مالم تفصل على رخصة من المحافظة ولا تعطى تلك الرخصة الا بعد اثبات كفاية ومهارة طالبها في اشغال تلك الحرفة (م) ١٢ لا يجوز لارباب العربيات قيادة عربياتهم بانفسهم ما لم يكونوا مندرجين في دفتر المرجية ولا يجوز لهم ايضاً تسليم عربياتهم الا للمرجية مرخصين بذلك ومندرجة اسمائهم بالصنعة المحكي عنها (م) ١٣ يجب على المرجية ان يبرزوا رخصهم لرجال البوليس او الركاب متى طلبوا منهم ابرازها (م) ١٤ يجب على كل عربي ان يلازم حال مسيره الجهة التي على يمينه ولا يجوز له ان يتجاوز عربة اخرى الا اذا وجد الطريق الذي على يساره ذوات اتساع كاف (م) ١٥ لا يجوز مسير دخول العربيات ذوات الباي الا بالسير المصطلح عليه بالحاجة ومنوع كلية مسيرها سريعاً اي (دور نعل) اما العربيات الغير معدة للركوب او العربيات التي بدون باي فيلزم مسيرها بالحركة المعروفة بالاشكين ويجب ابطاء سير العربيات على اختلاف اجناسها عند انعطافها من شارع الى اخر ومنوع كلية مرور الخيل على الارصفة (الثرووات) سواء كانت مربوطة بالعربات او غير مربوطة بها الا في حالة لزوم دخولها في حوش منزل او اسطبل (م) ١٦ لا يجب على فائدي عربيات الركوب والكاروا او خلافهم ترك عربياتهم (م) ١٧ يجب على المرجية الوقوف بمجرد تنبيه رجال البوليس عليهم بذلك (م) ١٨ من الضروري ان يكون بكل عربة فانوسين ويجب تنويرها من ابتداء غروب الشمس لغاية الفجر (م) ١٩ وقوف عربيات الركوب يكون في المواقف الا في بيانها او في اي محل اخر يعينه لذلك محافظة مصر — ميدان فهرة البورصة (امام اوتيل دوربان) دواوين النظارات • ميدان باب الحديد (امام الفرقول) المصرية بالقرب من منزل التوتوني • محطة مصر بباب الحديد محطة حلوان • ميدان الموسكي بول شارع الموسكي ميدان محمد علي • ميدان الاوبرا • ميدان منصور باشا (باب الخلق) • باب اللوق العبابنة

## ملحوظات

التعريف (ثانياً) الركاب مانزومون حال ركوبهم بأي عربة ان يعرفوا العريبي عن الجهة المتوجهين اليها وان كانت توصيلة فقط او توصيلة وعودة او باعتبار الساعة (ثالثاً) اذا رغبت الركاب النزول من العربة اثناء الطريق او عدلوا عن الوصول الى الجهة التي كانوا قاصدينها فيلزموا بدفع اجرة التوصيلة باكملها (رابعاً) اذا حصل تاخير مسير العربة باسباب عدم استعدادها او عدم استعداد خيولها او العريبي وترتب على ذلك عطل الركاب في هذا المحالة لا يلزموا بدفع الاجرة

**(الاجرة بحسب اليوم او الساعة)**

الاجرة باعتبار اليوم في الايام المعتادة وفي ايام الاعياد سواء كانت العربة هنتور او كويل اولاندوه ٦٠ قرش اليوم الواحد داخل المحرسة وضواحيها من الصباح للغروب وما زاد بحسب باعتبار تعريف الساعة ٧٧ اول يوم العيد من شرق الشمس للظهر ٣٨ و ٢٠ نصف من بعد الظهر للغروب ٥٠ ثاني يوم العيد من شرق الشمس للظهر ٥٠ من بعد الظهر للغروب ١٠٠ اجرة ثالث يوم العيد ١٠ في ثلاثة ايام العيد وفي ايام المراسم وفي مولد النبي وجير النيل وفي يوم شم النسيم ويلة التينارات ويوم طلوع او نزول الحمل الشريف وفي يومي الجمعة والاحد لنسخة خارج المدينة من الساعة ١٠ عربي نهاراً لغاية الساعة ١ عربي بعد الغروب

**(الاجرة باعتبار الساعة)**

٦ قروش في الايام المعتادة من شرق الشمس الى نصف الليل ٩ من بعد نصف الليل الى شرق الشمس

**(الاجرة باعتبار المشوار)****(من محطة مصر باعتبار التوصيلة فقط)**

٥ الى العتبة الخضراء وجامع الكعبة وغط النوري وبيضان القطن والسنية وجيزة بدران وقصر الزعرة والادروم بالاسماعيلية ٦ الى القنالة وعابدين ٧ الى الاشرايف ومرجوش والخاصين وباب الخلق وبلاق وقصر النيل ٨ الى الجمالية والازهر وسيدنا الحسين وكفر الطاعين وحارة الزوم ونحت الربع وحارة السقاين ودرب الجمالين والرملة ودواوين النظارات وكوبري قصر النيل وكرك وساحل بلاق وبوابة الحسينية وباب النصر ١٠ الى الجزيرة وسبخة السيرج والبلدية والزواوية الحمراء والسيدة زينب والصلبية والنصر العالي وشبرا الصغيرة والعباسية ٤ الى مهنه وقصوره باغوص ١٢ الى القلعة وشبرا الكبيرة والنبه ونم النخلج وسراي الجزيرة ١٥ الى فايدباي وساحل مصر القديمة وبلاق الدكرور والجزيرة وجامع عمرو والامامين ١٦ الى المطرية وائر النبي

**(الاجرة باعتبار المشوار)**

(من موقف الازمكية للجهات الموصحة باعتبار التوصيلة فقط) ٤ قروش الى قرقول باب النعريه وقره قول عابدين واخر السكة الجديدة الى قرقول الجمالية والدرب الاحمر وقره قول بلاق ودواوين النظارات ٦ الى قرقول السيدة زينب والخليفة والدرب الاحمر وقصوره باغوص ومهنه والجمالية وقصر النيل ٧ الى جزيرة بدران وبلاق والحسينية وقصر الزعرة ٨ الى قرقول الهلالي وقره قول شبرا ٩ الى نم النخلج ١٠ الى القلعة والعباسية والعدالي والزواوية الحمراء وسراي الجزيرة ١٢ فايدباي والعفني والسيدة زينب وساحل مصر القديمة والجزيرة وبلاق الدكرور وجامع عمرو والامامين ١٥ الى ائر النبي وشبرا الكبيرة والنبه ١٦ الى المطرية

من موقف سوق الكائن بالموسكى للجهات الموصحة باعتبار التوصيلة ٤ الى باب النعريه وسوق الزلط والجمالية والدرب الاحمر وعابدين ٩ الى بلاق وقره قول شبرا ١٠ الى مصر القديمة والهلالي والقلعة من موقف باب الخلق للجهات الموصحة باعتبار التوصيلة ٣ الى درب الاحمر وعابدين والموسكى ٤ الى الخليفة والصلبية والسيدة

(م) ٢٠ وقوف العربيات خارجاً عن تلك الموافف بعد من المخالفات المنصوص عنها في مواد القانون المذكورة باعلا هذه اللائحة وبعاقب المخالفون بمنضى تلك المواد (م) ٢١ لا يجوز انفاندي العربيات التي تحت الطلب الوقوف بعريباتهم في الطريق العمومي ولا الخروج بها من اسطبلاتهم الا عند الطلب (م) ٢٢ لا يجوز للعريبي ان يسيروا بعريباتهم في الشوارع للبحث على ركاب ولا الوقوف فيها ولا امام الابواب زيادة عن الوقت اللازم انزول الركاب من العربيات او ركوبهم فيها الا اذا امرهم الركاب بانتظارهم في هذا المحالة يكونون مانزومين بالانقياد الى اوامر البوليس لمع ازحام الشوارع (م) ٢٣ حال وجود العربيات بالمواقف يلزم ان يكون وقوفها بحالة منتظمة الملاحظة بجانب الاخرى مصطفين طولاً او عرضاً حسب موقع الموافف بكيفية لا توجب ازحام المرور والعربيات التي لم تجد لها محلاً باحد الموافف يلزم توجيهها لموقف اخر ويعلق بالموقف اعلاناً ظاهراً موضحاً فيه اكبر عدد العربيات الممكن وقوفهم فيه (م) ٢٤ لا يجوز خروج العريبي من الصف في الموقف للمقابلة من يرغب استئجار عربة بل يجب عليهم البقاء في الصف دون مزاحمة المرور حتى ياخذ من يرغب الركوب العربة التي يستحسنها (م) ٢٥ لا يجوز للعريبي طلب اجرة زيادة عن التعريف المرفوعة مع هذه اللائحة او زيادة عن اي تعريفه اخرى تنقرر في المستقبل بدل تلك التعريفه بامرجه الاختصاص ويلزم ان يكون معهم على الدوام نسخة من التعريفه لتوريتها للركاب عند طلبهم ولا يجوز ايضاً امتناعهم عن تاجير عربياتهم لكل راكب يطلب استئجارها الا اذا كانت العربة مؤجرة لشخص اخر او منصرفة الى اسطبل (م) ٢٦ لا يجوز نقل الاموات في عربيات الركوب الا بناء على طلب البوليس في الاحوال المتعلقة باجرات وظيفته (م) ٢٧ لو ترك الراكب اشياء سهلاً في احدى العربيات وجب على العريبي الاسراع في توصيلها اليه اذا كان معلوماً له محله واما اذا كان ليس معلوماً له فعليه ان يسلمها فوراً باحد مراكز البوليس وبه يتحرر محضراً موضحاً فيه المعلومات المؤدية للوصول الى المرمى على اصحاب تلك الاشياء (م) ٢٨ من خالف مانص هذه اللائحة يجازى تطبيقاً لما تدون بمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات المختلط ومادة ٢٥١ من قانون العقوبات للمعاقم الاهلية بدفع غرامة من خمسة وعشرين الى مائة قرش صاغ ومن يتجاري على تشغيل عربة بدون رخصة قانونية او بدون نعمة وكذا العريبي الذين يمارسون حرفتهم بدون رخصة قانونية يعاقبون بدفع الغرامة المذكورة وبالحبس من يوم الى ثلاثة ايام (م) ٢٩ بيندي العمل بموجب هذه اللائحة من ابتداء غرة فبراير سنة ٨٦ محافظ مصر (عثمان غالب)

(تعريف) عن بيان اجرة عربيات الركوب بحسب المسافات وبحسب اليوم في الايام المعتادة وايام النعمة وايام المراسم حسباً يأتي ايضاحه وذلك بالعملة الصاغ الديواني ملحوظات — (اولاً) الاجرة الموصحة بينه التعريفه في عن العربيات التي يجرها حصانين اما المتنور الذي يحصان واحد فتعتبر اجرته باعتبار ثلاثة ارباع الاجرة المدونة بينه

زيت ٥ الى الجبالية وباب الشعيرة وباب الوزير ٦ الى محطة  
بمردفصر النيل والقصر العالي ٨ الى بولاق ومن الخليلج ١١ الى مصر  
الديمة والدبورة وجامع عمرو والاسامين  
(عن الاجرة من وإلى الجهات الموضحة ادناه بما في ذلك

انتظار لغاية اربعة ساعات)

٧٧ فرش من اي جهة بالبلدة الى الامرام ذهات وباب ٨٠ الى ثم البحر  
١٥٤ الى جبل الخشب ٥٠ الى بيم ٧٠ الى قلبوب ٤٥ الى مسترد  
٥٠ الى الجصور ٥٠ الى باسوس ٧٥ الى كفر حمز ٧٠ الى طره  
٤٥ الى الهانين ٧٠ الى سرباقوس ١٢٠ الى ابوزعل ٢٨ الى المطرية  
عربة — ٠ } قرار من محافظة اسكندرية في ١٥  
ابريل سنة ١٧

بناءً على مادتون بمادة ٢٤١ ومادة ٣٥١ من قانون العقوبات  
للمحاكم الاهلية ومادة ١٠ من القانون المدني للمحاكم المختلطة  
ومادة ٣٢١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة  
وبناءً على السلطة المخولة لمحافظة اسكندرية قد قرر ما هوأت  
(م) ١ يجب الان على كل شخص جاري تشغيل عريبات ركوبة  
معدة للاجرة في ثغر الاسكندرية وعلى من يريد تشغيل عريبات  
من هذا النوع سواء كانت من المعدة للوقوف في المواقف  
او التي توجر من العربيات عند الطلب ان يعرف المحافظة  
عن اسمه ولقبه وتبعيته وصناعته ومحل سكته ومقدار واوصاف  
العريبات المجاري تشغيلها او المزيج ان يجري تشغيلها في  
المستقبل بالضبط وعما اذا كانت تلك العريبات من المعدة  
للوقوف في المواقف او من التي تحت الطلب لتنفيذ ذلك  
بالمحافظة ويعطى اليه الرخصة اللازمة منها (م) ٢ يجب ان  
تكون العريبات متينة ونظيفة وان تكون اطعم الخيول في  
حالة جيدة وان تكون الخيول المعدة للجر سليمة ومعلوفة جيداً  
وحداوبها جيدة ايضا وذات قوة كافية وخالية من النروح  
والمرض (م) ٣ العربة التي يتفحص لياقتها للتشغيل بعدالكشف  
عليها بمعرفة مندوب البوليس المعين لذلك تتيد بدفتر مخصوص  
بنمرة متسلسلة ويعرف صاحبها بتلك النمرة (م) ٤ لايجوز  
مسيراي عربة كانت بالشوارع ما لم تكن عليها نمرة مرسومة  
على مؤخر العربة وعلى الواح زجاج النوايس المواجهة  
للشارع حسب الاورنيك الذي تعطيه المحافظة ورسم تلك  
النمر تكون باللون الاحمر على عريبات المواقف وباللون  
الاسود على عريبات الطلب (م) ٥ تكتب النمر بالارقام العربية  
والافرنكية معا (م) ٦ لايجوز تغيير نمر العريبات ولا رسمها  
على عريبات اخرى حديثة بدون رخصة من المحافظة (م) ٧  
يتوضح في الرخصة نمرة العربة وشكلها مع الدقة وعدد الاشخاص  
الذين يجوز ركوبهم فيها واسم ولفب وتبعية صاحبها واسم قائدها  
(م) ٨ تجدد الرخصة سنوياً (م) ٩ لايجوز للمريجة قبول  
اشخاص في عريباتهم زبادة عن العدد الموضح عنه بالرخصة  
(م) ١٠ يجب على رجال البوليس ضبط عريبات الاجرة التي  
لم تكن حائزة للشروط الموضح عنها في المادة ٢ من هذه اللائحة  
واحضارها الى مركز البوليس وفي هذه الحالة ترخذ من قائدها  
الرخص المعطية بتشغيلها (م) ١١ لايجوز لاي شخص كان  
ان يمارس حرفة قيادة عربة موقف او عربة طلب ما لم

يكتسب على رخصة من المحافظة ولا تعطى تلك الرخصة الا بعد  
اثبات كفايته ومهارة طالبها في اشغال تلك الحرفة (م) ١٢  
لايجوز لارباب العريبات قيادة عريباتهم بانفسهم ما لم يكونوا  
مندرجين في دفتر المريجة ولايجوز لم ايضا تسليم عريباتهم  
الا للمريجة مرخصين بذلك ومندرجة اسماهم بالصفة المحكي  
عنها (م) ١٣ يجب على كل عربي ان يربط بدراعه صفيحة  
منقوش عليها نمرة عريته بنوع ظاهري على حسب الاورنيك  
الذي يتقرر من المحافظة — ويجب عليه ايضا ان يبرز  
الرخصة المعطية اليه لرجال البوليس او للركاب متى طلبوا  
منه ابرازها (م) ١٤ يجب على كل عربة ان تلام حال مسيرها  
الجهة التي على بينها ولايجوز لها ان تفوز عربة اخرى الا  
اذا وجدت الطريق الذي على يسارها ذو اتساع كاف  
(م) ١٥ لايجوز مسير خيول العريبات ذوات الباي الا  
بالسير المصطلح عليه بالحجاجة ومنوع كلية مسيرها مربعا اي  
(دورت نعل) اما العريبات الغير معدة للركوب او العريبات  
التي بدون باي فيلزم مسيرها بالمحركة المعروفة بالاشكين  
ويجب ابطاء سير العريبات على اختلاف اجناسها عند انعطافها  
من شارع الى اخر ومنوع كلية مرور الخيل على الارصفة  
(النوتولات) سواء كانت مربوطة بالعريبات او غير  
مربوطة بها الا في حالة لزوم دخولها في حوش منزل او اسطبل  
(م) ١٦ لايجب على قائدي عريبات الركوب او الكارو او  
خلافهم ترك عريباتهم (م) ١٧ يجب على المريجة الوقوف  
بجود تنبيه رجال البوليس عليهم بذلك (م) ١٨ من الضروري  
ان يكون بكل عربة فانوسين ويجب تنويرها من ابتداء  
غروب الشمس لغاية الفجر (م) ١٩ وقوف عريبات الركوب  
يكون في المواقف الاتي يياتها او في اي محل اخر يعينه لذلك  
بمحافظة اسكندرية . في المنشية بالقرب من كل من النسفيتين  
في ميدان سيدي ترمز . بالقرب من السمك . بالقرب من  
تباترو زيزنيا . في فسحة شارع العطارين . في فسحة سكة  
حديد الرمل . في الميدان الذي تجاه محطة سكة حديد مصر  
في المنشية الجديدة بميدان كيسة الكاثوليك . امام بورصة  
ميناء النيل (م) ٢٠ وقوف العريبات خارجا عن تلك المواقف  
بعد من المخالفات المنصوص عنها في مواد القانون المذكورة باعلا  
هذه اللائحة وبغاف المخالفون بمنفى تلك المواد (م) ٢١ لا  
يجوز لقائدي العريبات التي تحت طلب الوقوف بعريباتهم في الطريق  
العومي ولا الخروج بها من اسطبلاتهم الا عند الطلب (م) ٢٢ لا  
يجوز للمريجة ان يسيروا بعريباتهم في الشوارع للبحث على  
ركاب ولا الوقوف فيها ولا امام الابواب زبادة عن الوقت  
اللازم لنزول الركاب من العريبات او ركوبهم فيها الا اذا  
امروهم الركاب بانتظارهم وفي هذه الحالة يكونون ملزومين  
بالانتياد الى اوامر البوليس لمنع ازدحام الشوارع (م) ٢٣ حال  
وجود العريبات بالمواقف يلزم ان يكون وقوفها بحالة منتظمة  
الواحدة بجانب الاخرى مصطفين طولاً او عرضاً حسب موقع  
المواقف بحيث لا توجب ازدحام المرور والعريبات التي لم  
تجد لها محلاً باحد المواقف يلزم توجيهها لموقف اخر وعلق  
بالمواقف اعلانا ظاهرا موضحا فيه اكبر عدد العريبات الممكن

عربي — ٠ (ر) سرقة (فق ٢٩٢ — ٢٩٣ — ٠ —  
وكيل بالعمولة) (ق ١٠١ مخالفات — ٠ (ق ٣٤١ —  
٣٤٢ —  
عربي — ٠ (ر) عربات — ٠ نكاح — ٠ كفاة  
(ش ٦٣)

عرض حقيقي — ٠ (قانون المرافعات)

(في عرض الدين على الدائن وإيداعه ان لم  
يقبله ايداعا رسميا)

(م) ٦٨٥ اذا اراد المدين اداء الدين المتبره تتدا كان  
او غيره بعرضه عرضا حقيقيا على الدائن على يد محضر  
وهو يحضر بذلك محضرا (م) ٦٨٦ يدين في المحضر الشيء  
المعروض وعدد النقود ويذكر فيه ايضا قبول الدائن  
او امتناعه عنه ووضع امضائه او امتناعه عنه او اقراره  
بالجزع عن وضع الامضاء (م) ٦٨٧ تعطى للدائن  
صورة من المحضر المذكور (م) ٦٨٨ يجوز ان يكون  
التنبيه على المدين بحضوره وقت الايداع في محضر  
العرض او بورقة مستقلة بشرط ان يسبق التنبيه  
يوم كامل بالاقبل على الايداع الذي يحتمل في  
صندوق المحكمة (م) ٦٨٩ يودع مع الدين مقدار  
الفوائد المستحقة بعد العرض ويحصل الايداع بحضور  
الدائن او في غيبته ان لم يحضر وتعطى له صورة محضر  
الايداع ان كان حاضرا وتعلن اليه في ظرف ٣ ايام  
ان كان غائبا والا كان المدين ملزما لاجل براءة ذنبه  
من الدين بان يودع بدون اجراءات اخر الفوائد التي  
تستحق الى يوم الاعلان ويذكر ذلك في ورقته  
(م) ٦٩٠ على المودع ان يعرف في وقت الايداع عن  
المحجوزات الواقعة على الدين المودع وعلى المودع لديه  
مراعاتها (م) ٦٩١ يسلم الى الدائن ما صار ايداعه  
من بعد اخذ المخالصة منه واسترداد صورة المحضر  
المعلنة اليه ما دام المدين لم يحصل منه تقرير الى امين  
الصندوق برجوعه عن عرض ما اودعه (م) ٦٩٢ انما  
على الدائن ان يثبت انه اخبر مدينه قبل استلام المبلغ  
المعروض بثلاثة ايام بالاقبل بانه عازم على استلامه  
(م) ٦٩٣ لا يجوز للمدين ولورجع عن عرض الدين  
ان يسترد من الصندوق ما اودعه فيه الا اذا اثبت  
حصول الاخبار منه لدائنه على يد محضر برجوعه عن

وقوفهم فيها (م) ٢٤ لا يجوز خروج العربيات من الصف في  
المواقف لمقابلة من يرغب استئجار عربية بل يجب عليهم البقاء  
في الصف دون مزاحمة المرور حتى ياخذ من يرغب الركوب  
العربية التي يستفسنها (م) ٢٥ لا يجوز للعربي طلب اجرة  
زيادة عن التعريفة المرفوعة مع هذه اللائحة او زيادة عن اي  
تعريفة اخرى تنقرر في المستقبل بدل تلك التعريفة بالمرجحة  
الاختصاص ويلزم ان يكون معهم على الدوام نسخة من  
التعريفة لتوريتها للركاب عند طلبهم ولا يجوز ايضا امتناعهم  
عن تاجير عربياتهم لكل راغب بطلب استئجارها الا اذا كانت  
العربية موزعة الى شخص اخر او منصرفة الى الاسطبل (م) ٢٦  
لا يجوز نقل الاموال في عربيات الركوب الا بناء على طلب  
البوليس في الاحوال المتعلقة باجراءات وظيفته (م) ٢٧ لترك  
الراكب اشياء سهوا في احدى العربيات وجب على العربي  
الاسراع في توصيلها اليه اذا كان معلوما له محله واما اذا كان  
ليس معلوما له فعليه ان يسلمها فورا لاحد مراكز البوليس  
وبه تخضع محضرا موضحا فيه المعلومات المؤدية للوصول الى  
المربي على اصحاب تلك الاشياء (م) ٢٨ من خالف ما نص  
بهذه اللائحة يجازى تطبيقا لما تدون بمادة ٢٤٠ من قانون  
العقوبات المختلط وبمادة ٣٥١ من قانون العقوبات للعالم  
الاهلية بدفع غرامة من خمسة وعشرون الى مائة قرش صاغ  
ومن تجارى على تشغيل عربية بدون رخصة قانونية او بدون  
نمرة وكذا العربي الذي يمارسون حرفتهم بدون رخصة قانونية  
يعاقبون بدفع الغرامة المذكورة وبالحبس من يوم الى ثلاثة  
ايام (م) ٢٩ ينبغي العمل بموجب هذه اللائحة من ابتداء اول  
يونيو سنة ١٨٨٧

### (تعريفة (م) ١ اجرة التوصيلات)

التوصيلات لمهمات داخل البلدة التي تزيد مدتها عن نصف ساعة تنظر  
اجرتها كما هو ات ٢ فروش عربية بمحصان واحد و ٤ بمصانين في اثناء  
النهار ٤ عربية بمحصان واحد و ٦ بمصانين في اثناء الليل اعني من  
الساعة ١٠ افرنكي مساء الى الساعة ٦ صباحا

### (م) ٢ توصيلات بالساعة

التوصيلات التي تزيد مدتها عن نصف ساعة تحسب بمصان الساعة كما هو  
التي ٥ فروش عربية بمحصان واحد و ٩ بمصانين في النهار و ٧ عربية بمحصان  
واحد و ١٠ بمصانين في الليل

### (خارج البلدة)

٦ فروش عربية بمحصان واحد و ١٠ بمصانين في النهار و ٩ بمحصان واحد  
و ١٢ بمصانين في الليل — وكسور الساعات بعد مضي اول ساعة تحسب  
باعتماد نصفها (م) ٣ التوصيلات من محطة الرملة الى اي جهة من جهات  
البلدة تحسب اجرتها كالاجرة العادية واما التي من محطة مصر الى اي جهة  
من جهات داخل البلدة فنشرت كما هو اتى بما في ذلك العفش ٤ فروش  
عربية بمحصان واحد و ٦ بمصانين في النهار و ٨ بمحصان واحد و ١٠ بمصانين  
في الليل — واما عن الجهات التي خارج البلدة فينبع تعريفة الاجر  
المنزلة عن التاجير بالساعة وبضاف عليها فرشان عن العفش (م) ٤ اجرة  
العربات للنزعة في ايام الجمعة والاحد بعد الظهر فنشرت كما هو اتى عن  
الساعة الواحدة — ٨ فروش عربية بمحصان واحد و ١٢ بمصانين —  
جهات مبني البصل والشرافه تعتبر انها داخل للبلدة — اجرة العربيات  
التي تخرج من الربخانات تكون على حسب الاتفاق

عربية — ٠ (ر) دخولية ٨ صفر سنة ١٢٩٨ — ٠

سرقة (فق ٢٩٦

علينا مجلس المحمة البحرية والكورنيتينات قررنا ما هو  
آتي (م) ١ الفيت وظيفة مكتب صحة العريش (م) ٢  
يكون رفت الموسوي ويسي صاحب هذه الوظيفة من  
غرة يناير سنة ١٨٨٤

عریش — (م) ٠ { امر عال صادر في ١٩ مارس سنة ٨٩  
(١٧ رجب سنة ١٣٠٦) }

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على المادة الخامسة  
عشرة من امرنا الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤  
يونيه سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم  
الاهلية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية  
وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١  
يخص محافظ العريش بالنظر والحكم نهائيا في دائرته  
في القضايا الحقوقية التي لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها  
الفا وخمسة قرش وفي الافعال الجنائية التي تستوجب  
العقوبة بالحبس لغاية سبعة ايام (م) ٢ كل ما كان  
مخالفا لامرنا هذا يعد لاغيا ولا يعمل به

عریش (محافظة) — (ر) ٠ محكمة اهلية ٨ ش سنة ٣٠١

عريضة — (ر) ٠ امر — تقديم الدعاوي

عريضة افتتاحية للدعوى (تحريرها وتقديمها) — (ر) ٠

اختصاص المحاكم (م) ٣٥ : ٤٤ — علم خبر — محاسبة

القضاء (م) ٦٥٥

عريضة افتتاحية لدعوى نزاع الملكية — (ر) ٠ نزاع

ملكية (م) ٥٥٣

عزبة — (م) ٠ { منشور من نظارة الداخلية في ٢٦ جاسنة ٢٠١  
(٢٤ مارس سنة ٨٤) }

بناء على طلب مجلس النظار بما ورد منه للداخلية في

٢٥ جمادى الاولى سنة ٣٠١ نامل المبادرة بتحرير

كشف عن العزب والكفور الكائنة بدائرة المديرية

ادارتكم واباعته لهذا الطرف سريما بشرط ان يكون

مبيننا فيه على وجه التفصيل (اولا) ما صار وجوده من

تلك العزب والكفور على حسب القانون (ثانيا) ما

حصل ايجاده منها على غير الصفة القانونية (ثالثا)

مقدار الافدنة التي من اجلها كل عزبة او كفر انما

المقصود ان يكون ذلك سريما

عزبة — (م) ٠ { منشور صادر الى عموم المديريات في ٢٠ القعدة

(سنة ٢٠٦ (٢٨ يولييه سنة ٨٩) بنوع عموم

الاهالي من بناء عزب وكفور خارجة عن بلادهم الاصلية وقد

صدق عليه مجلس النظار في جلسة ٢٢ يولييه سنة ٨٩ وهو

العرض ومضي ٣ ايام من وقت الاخبار (م) ٦٩٤ لا يجوز  
الرجوع عن العرض ولا استرداد المودع بعد صيرورة  
الحكم الصادر بصحة العرض حكما انتهيائيا (م) ٦٩٥  
يجوز تقديم طلب الحكم بصحة العرض او بطلانه بصفة  
دعوى اصلية او فرعية (م) ٦٩٦ الحكم الصادر في  
شان الدين المعروض الذي لم يودع لا يكون مثبتا لصحة  
العرض الا بايداع المدين له مع الفوائد المستحقة لغاية يوم  
الابداع (م) ٦٩٧ يجوز عرض الدين عرضا حقيقيا  
وقت الحضور امام قاضي التحقيق او وقت المرافعة امام  
المحكمة بدون اجراءات اخرى ويسلم المعروض الى كاتب  
المحكمة وهو يودعه في الصندوق اذا لم يستلمه الدائن  
(م) ٦٩٨ يحصل عرض العين المعينة التي لا يجب او  
لا يمكن تسليمها في محل الدائن بمجرد التفتيه عليه  
باستلامها (م) ٦٩٩ يجوز للمدين ان يتحصل على تعيين  
حارس بعرفة المحكمة للعين المعينة المعروضة

عرض حقيقي — (ر) ٠ استئناف (م) ٣٤٧ —

وفاء (ق) ١٧٥

عرض حقيقي (ايقاف التنفيذ) (ر) ٠ تنفيذ (م) ٣٩٨

عرض دفع جز من قيمة كبيالة — (ر) ٠ كبيالة

(ق) ١٥٥

عرض عتار او خلافة — (ر) ٠ عرض حقيقي (م)

٦٩٨ — ٦٩٩

عرض محال — (ر) ٠ تفنيش الري ٣٠ يونيه سنة ٨٥

— شنج — قيدية

عرض للعبي — (ر) ٠ مجلس شورى الحكومة ٢٣

ابريل سنة ١٨٧٩ م

عرف — (ر) ٠ اجارة الاشخاص (ق) ٤٠٥ : ٤٠٨

— اجارة الاشياء (ق) ٣٦٣ — ثمن (ق) ٣٢٩

— عيوب خفية (ق) ٣٢٦ — كفأة (ش) ٦٨ :

٧٣ — مهر

عرف تجاري — (ر) ٠ سمسار (ق) ٦٧

عروض — (ر) ٠ اجارة (مجلة) ٥٣٤ — بيع

(مجلة) ١٣١

عریش — { فرار من نظارة الداخلية بلغو وظيفة مكتب

(صحة العريش في ١٢ يناير سنة ١٨٨٤

(نحن ناظر الداخلية) بعد الاطلاع على ما عرضه

لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا بموافقة راي مجلس النظار نامر بما هوآت (م) ١ قضاء المحاكم الابتدائية الذين قضوا فيها السنتين من تاريخ افتتاحها يجوز استبدال من يرى لزوم استبداله منهم في اثناء السنة التالية للسنتين المار ذكرها ولا يكون القاضي بالمحكمة الابتدائية غير قابل للعزل الا بعد مضي ثلاث سنين من تاريخ تعيينه فيها

**عزل القضاة** — ١٠ امرال صادر في ٢٤ د ١٤٠٥ سنة ١٩  
بعد الاطلاع على لائحته ترتيب المحاكم الاهلية وعلى امرنا الصادر في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٤ (١٣ يناير سنة ١٨٧) — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوآت (م) ١ قضاء المحاكم الابتدائية الاهلية لا يكونون غير قابلين للعزل من وظائفهم الا بعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ تعيينهم

**عزل** — (ر) توكيل (ق ٥٢٩)  
**عزل** وتعيين اعضاء قلم النيابة — (ر) نيابة عمومية (لا ٦٥ — ٦٦)

**عزل الضباط والملاحين** — (ر) ملاح (ق ٨٥) الى ٨٧  
**عزل** من وظيفة — (ر) مرافعة (ق ٢٩٧ الى ٢٩٩)  
**عزل** من الخدمة الاميرية — (ر) قانون العقوبات ٤ — عقوبة الجنيح والمخالفات (ق ٤٧) — مجلس تأديب — مستخدم

**عزل المحكمة** — (ر) قضاء (مجلة ١٨٤٧)  
**عزل الحكم** — (ر) تحكيم المحكمين (ق ٧١٥)  
**عزل الوصي** — (ر) وصي (ش ٤٤٣ الى ٤٤٥)  
**عزل وكلا الديانة** — (ر) افلاس (ق ٢٥٦)  
**عزل الوكيل** — (ر) توكيل — وكالة

**عسكري** — (ر) حرية — حكومة (ق ٨٢)  
— معاش — فرقة عسكرية  
**عسكري** طلبية — (ر) طلبية  
**عسكري** مريض — (ر) استبالية  
**عسكرية** — (ر) فرقة عسكرية — معاش — حرية — صانع

قد تكرر وتكثر في هذه الايام تقديم جملة طلبات لنظارة الداخلية من بعض العمدة والمشايج والمزارعين في بلاد متعددة ومديريات متفرقة بالتمسكون بها الخروج عن دائرة بلادهم والترخيص لهم ببناء واحداث عزب وكفور منفردة قائمة بذاتها وحيث ان اتباع هذه الطريقة لاشك انه يودي في زمن قليل الى تجزئة البلد او القرية الواحدة الى جملة عزب وكفور وما يتأتى من هذه الحالة من الخلل العام في كافة قواعد وضوابط وروابط ادارة الحكومة امرا لا يحتاج الى توضيح ولا تبيان فلهذا الداعي اصدرنا هذا المنشور ليعلم جميع اهالي القرى والبلاد بكافة المديريات ان الحكومة الخديوية لا تجيز مطلقا لاحد من اهالي القرى والبلاد على اختلاف طبقاتهم بناء مساكن في ارض المزارع خارجا عن دائرة سكن بلادهم الاصلية وعلى حضرات المديريين ان يعلموا هذا المنشور ليعوم الاهالي ويعملوا بمقتضاه — حيث ان مجلس النظار قرر بجلسته المنعقدة في يوم ٢٢ يولييه سنة ١٨٩ الموافقة على هذا المنشور القاضي بمنع الاهالي عموما من بناء مساكن خارجا عن دائرة سكن بلادهم الاصلية نظرا للاسباب التي وضحت فيه وبما ورد للداخلية من رئاسة المجلس المشار اليه بنق ٦١ اشير باجرا — موجه فامر تجزير بمحضرتكم على صورة ذلك المنشور للحالم بما اشتمل عليه واعلانه الى عموم اهالي المديرية ليعملوا به هذا مع المراقبة التامة من جهة المديرية في دوائر تنفيذ عملا بما نص فيه

**عزبة** — (ر) كفر  
**عزل القضاة** — (لائحة ترتيب المحاكم الاهلية)

(في عدم عزل قضاة المحاكم من وظائفهم وفي انفصالهم عنها وترقيهم وتعيين محل اقامتهم ورفقهم)  
(م) ٤٩ قضاة المحاكم المذكورة استثنائية كانت او ابتدائية لا يعزلون عن وظائفهم انما يكون للحكومة الحق في استبدال من ترى لزوم استبداله من قضاة المحاكم الابتدائية في اثناء السنتين التاليتين لافتتاح المحاكم (م) ٥٠ لا يجوز انتقال احد من قضاة احدى محاكم الاستئناف الى محكمة استئناف اخرى الا برضاه وبمقتضى امر يصدر من بناء على طلب ناظر الحفانية وكذلك قضاة المحاكم الابتدائية بعد انقضاء السنتين المذكورتين بالمادة السابقة لا يصح انتقال احدهم من محكمة الى غيرها الا بالكيفية المذكورة وامان ترقيهم وترقي قضاة محاكم الاستئناف فيكون بالشروط المقررة في المادة الثانية والثلاثين والمادة السابعة والثلاثين

**عزل القضاة** — ١٠ امرال صادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٥  
بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من امرنا المؤرخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) المشتمل على

عسكرية (اغراض العسكرية على العصيان) — (ر) ٠

جريدة (ق ١٥٨)

عشة — (ر) ابنية ١ لوليه سنة ٨٤

عشة خفير — (ر) تخريب (ق ٣٢٩)

عشر — (ر) عشوري — مال — اطيان زراعية

عشر (رفع العشر) — (ر) مال ١٧ ديسمبر سنة ٨٩

عشور — (ر) عشوري — مال — اطيان زراعية

— اطيان بور

عشوري — (الاراضي العشرية) — تخرج من كتاب الاحكام المريعة في الاراضي المصرية

لسعاده يعقوب ارتين باشا (تعريب سعيد افندي عمون)

عند ما شرع في ساحة الاراضي سنة ١٨١٢ استبعد من التواحي كبة من الاطيان غير المتزرعة وقسم من الاطيان للزراعة ولم تجر عليها المساحة وانتمها على بعض الناس بلا ضريبة ويدونها ولا مال يتوفون بوقاته وكات الاطيان المنتمها على اختلاف تسمياتها اما ملكا مطلقا لعدم عليه واما مملوكة له مدى الحياة فقط واستمرت معفاة من الضريبة الى سنة ١٨٥٤ وفي ٧ محرم من هذه السنة صدر امر عال يربط ضريبة عليها تنوازي عشر غلتها قبل رفع شي من الخارج مقابل نفقات الزراعة وغيرها وهذه الضريبة تؤخذ من الفلعة عينا وفي العشر فاطلق اسمها على الاراضي التي وضعت عليها وتعلم كذلك ان الشرع الشريف ينجح الحق للفيلفة ولنا فيه المطلق كخديوي مصر بالانعام باطيان خراجية مع اعفاها من الضريبة ان حسن لديه ذلك ويمكن ان نستنتج من ذلك المبدأ العام انه قادر على الانعام بارض مع اعفاها من جزء من الضريبة فقط وانه يسوغ له ان يعيد وضع الضريبة عليها وطالما صار السير على هذا المبدأ في المدة من سنة ١٨٥٤ الى سنة ٨٠ — فالامر العالي كاف لاعفاء الاراضي من الضريبة الخراجية ولربطها بالمشراة فيها ينص بالاراضي البور فيجبال الانعام بها على احد اتباع الخديو او تصليح احدها بوضع عليها الخراج او العشر بحسب ارادة الخيو المالك واذا وجدت اراض عشرية مملوكة من اربابها للخديو ان يامر بوضع الخراج عليها وله ذلك متى شاء ومما كانت الاسباب — هذا وان الامر العالي الصادر في تاريخ ١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) بالترخيص لاراضي البد على اراضي خراجية مسوحة في تركها للفقيرة امر بميعها بالمراد باسم اراضي عشرية لاهالي واورباوين على حد سواء بشروط الابداعات المدم بها بتقسيم من الرزنامة ولتحت الاذن على العشر الموضوع على الابداع والمجناك وكيف كان في الاصل في مصر وعلى اسباب وضعه عليها وكيفية استعماله الى ضريبة فادحة كالضريبة الخراجية وليحت على ذلك نقول ان ساكن الجبلان المنقور له سعيد باشا اعززه القند في وقت من الاوقات فرام سد اعزازه فانجاء الى السلطة الخولة له من الشريعة الفراء فامر من كانبه مستحوزين على اراض معفاة من الضريبة بدفع عشر غلال اراضيهم ولم يحدث ذلك تغييرا في نوع الارض ولا في اساسات الملكية ولم يقصد به كذلك تغيير اي استبدال نوع الارض يجعلها عشرية وقد كانت خراجية فاننا نعلم ان الاستبدال الذي من هذا القبيل لا تجوزة الشريعة المطهرة بل تنعم منها مطلقا هذا ولاجل زيادة الايضاح واستيفاء الكلام في هذا المقام ارى ان لا بد من سرد الامر العالي الذي اصدره الخديو المشار اليه في شان الابداعات والمجناك الواردة فيه المبادي الواجب السير عليها في وضع الضرائب عليها وهذا هو المحرف — حيث من المعلوم ان التقاطع والمجسور والترع والمحوش والمساقي وما ياتل ذلك من سائر العمليات التي صار امجادها لغاية الان والتي يسير عملها وانتاؤه من الان فصاعدا متانفها المجارية لم تكن عائدة على الاطيان المعبر عنها بالمعمور فقط بل ان جميع اطيان اقاليم مصر مستفيدة وتستفيد من تلك العمليات وفي مقابلة ذلك من التزوم اخذ وتحصيل المشراة ايضا من كافة الابداع والمجناك كما هو جار في سائر الممالك فقد استنسب ان مائة هذا العشر بصير اعتباراها وتحصيلها

من ابداء سنة ١٢٧٠ وبما ان اصحاب المجناك والابداعات اكثرهم ذوات ومعتبرين واعتبه واناس يعرفون شرفهم واعتبارهم ويحافظون عليه وبذلك مجزوا انهم لا يحتجون بمصروفات زراعتهم ويجبرون عنها على حسب صحتها فيقتضي الاعفاء على الكشوفات التي يجبرونها ويقدمونها وبصير اخذ وقبض عشر الارزاق والاصناف المحصلة وتوربدها باشوان المديرات وقبدها ايرادا واما اذا كان يسمع او ينهم ان احد اصحاب المجناك والابداعات ما اخبر عن كامل محصولاته وانحرف في طريق الاخفاء والكنان فمتدها تحصل الجبرية على اجراء المازاة والكشف والتحقق من طرف الميري واجراء اللازم نحو ذلك فاعلموا الكيفية وبادروا بنشر واعلان منقضي امرنا هذا لاصحاب المجناك والابداعات التي في مديرية حضرتكم للعلم بالكيفية من الان مع الاستئصال على العشر اللازم اعتبارا من توفيق سنة ١٨٥٠ واعلموا انه كتب عن الكيفية لمنشور اليوم ولديهم المالية ايضا على هذا الوجه والفتوى للاجراء على الوجه المقرر كما هو مطلوبنا اه

فمن مطالعة هذا الامر يرى ان سعيد باشا كان طلب من الاهالي دفع عشر غلات اراضيهم المعفاة من الضريبة لاحتجاجة بمحصول مثل ذلك في سائر الممالك وتفسير ذلك ان الارض حيث كانت يجب ان تفرض عليها ضريبة ويظهر ان الخديو لم ير ذلك السبب قاطعا لكل انتقاد ودليل ذلك انه ذكر ان العشر يستعمل في صيانة ووقاية الجسور والترع والقيام بمصاريف حفظ الاشغال التي تم عملها وبنفقات الاشغال الباقية تحت الاجراء ولم يذكر في امره شيئا مما يتعلق بالانعام الذي اجراء والده الخالد الاثر وهو الاعفاء من الضريبة ولا عن ملك عين العقار وعدم تعرضه لها انما هو كراهة للخوض في مسئلة اختلفت فيها آراء ائمة الفقهاء وحلها والده الشهير ومن جهة اخرى كي لا يقال انه اخل بوعود اعطاها علنا ابوه وانجزها اخوه وابن اخيه وهما سلفاه على الاريكة الخديوية وتلك الوعود هي المتعلقة بالاعفاء من الضريبة هذا ولا يظهر انه صار وضع ضريبة ما على تلك الاراضي على انه يتضح جليا من الامر المشار اليه انه كان من الجاري اخذ قسم من الخارج قبل رفع شي من الخارج مقابل نفقات الزراعة للقيام بنفقات صيانة الجسور والترع وما يدل على ان ذلك كان كل القصد من اخذ هذا الجزء ما تضمنته اللائحة السعيدية الاولى اذ ورد في المادة الخامسة والعشرين منها ما نصه — ان الابداعات المنعم بها مجانا رزقة بلا مال تكون ملك اربابها الخ — وكان الجاري اخذ عشر غلات هذه الاراضي منذ اربع سنوات ومع ذلك فلم يعتبر ذلك نظير ضريبة ودليله ان اللائحة المذكورة ورد فيها ما



## ملحوظات

الذين لم يحفظوا ما ورد في الشرع الشريف في هذا الشأن وحيث قد بانت الحقيقة مما ذكرته فأسأستعمل انا هذه التسمية في عباراتي حذرا من زيادة الارتباك وتعظيم الابهام — فالامر العالي الرقيم ٧ محرم سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) الزم ارباب الاباعد والجفالك بتوريد عشر غلات اباعدهم وجفالكهم وقد كانت حتى ذاك الوقت معفاة من ذلك وصدر في ١٨ محرم من السنة نفسها امر عال قضي بمساواة الاواسي بالابايدات والجفالك اي بتحصيل العشر من غلاتها ايضا وهذه صورة الامر المشار اليه بالحرف

## (صورة)

ترجمة ارادة صادرة لمديرية الجيزة بتاريخ ١٨ محرم سنة ١٢٧١ موافق ١١ أكتوبر سنة ١٨٥٤ بناء على استئذان حضرة المدير المذكور عن لزوم وعدم لزوم تحصيل عشرايضا من الاوسية (مالها) انه من اللزوم ومقتضى الارادة تحصيل عشر من كافة سائر الاطيان التي بدون مال والاواسي بمثل الابايدات والجفالك اه — وقد كان الوضع في الاصل ان العشر المذكور يجب تحصيله عينا على انه في حال ماصدر الامر العالي الرقيم ٧ محرم سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) نشأت صعوبات عن تحصيل العشر عينا معينة من الغلة ففي هذه الحالة اصدر الخديو امر عليها ببيان الاحوال التي يجب فيها تحصيل العشر عينا او نقدا وبيان كيفية تقدير العشر المتقتضى اخذها نقدا وهذه ترجمة الامر المشار اليه (نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر للمديرين بتحصيل العشر اعتبارا من سنة ١٥٧٠ قبطية — وبعد الاطلاع على المنشور الذي اصدرته المالية للمديرين عملا بامرنا الصادر في ١٨ محرم سنة ١٢٧١ عقب التعليمات التي اصدرت للديوان المومي اليه بناء على طلبه قد امرنا بما هو آت — يحصل العشر من الاواسي ومن كافة الاطيان التي بدون مال فتؤدي عشر غلاتها فان كانت غلاتها من الحبوب اخذ ذلك العشر عينا واما اذا كانت الغلات اصنافا اخرى كقصب السكر وخضراوات وفاكهة وغير ذلك من الاصناف التي من هذا القبيل فيؤخذ العشر نقدا بما يوازي قيمته التي يصير تقديرها من

نصفه بالحرف (رزقة بلا مال) اما المادة المذكورة فقد حذفت برمتها من اللائحة المذكورة لما ظهرت بمظهرها الاخير سنة ١٨٧٥ — وكانوا في ذلك الوقت يعتبرون العشر المذكور كضريبة عقارية وبرهانه ان المستندات التي اعطيت منذ سنة ١٨٥٨ لمبتاعى الاطيان التي بيعت لم بشرط قيامهم بدفع العشر والتي اعطيت منذ سنة ٦٥ عن الابايدات المنعم بها وان كان استمر فيها ذكر هذه العبارة (رزقة بلا مال) فمع ذلك كانت حاوية شرطا مضمونه الزام المشتري او المنعم عليه بدفع العشر عملا بالامر العالي الصادر في ١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) القاضي بان الاطيان الخراجية التي تترك للحكومة وما يستبدل من الاطيان العشرية باراض خراجية من المتروكة ييجري بيعه للاهالي والاوروب وابين على حد سوا بشرط قيام مبتاعها بدفع العشر فيكون لم الحق في ملك عين الارض المبيعة لم وقد ورد في الامر المشار اليه في شان التقاسيط مانصه وبعد المبيع تجروا تحرير التقاسيط الديوانية التي تكتب حسب اصول الروزنامة الكافلة ملكية المشتري لتلك الاطيان باسمه ويكون موضعها بها الشروط المذكورة اه — وفي ١١ ذي الحجة ١٢٨٢ (١٨٦٥) صدر امر عال مضمونه ان الابايدات التي ينعم بها او تباع يوضع عليها حالا العشر ولما كان الاستمرار على ذكر قول (رزقة بلا مال) بعد صدور الامر من المشار اليهما ضربا من العبث حذفت المادة المشتملة على هذه العبارة ومبدئيا يجب اعتبار هذه الضريبة بمثابة عونة تؤدي صنف او بمثابة سخرة تؤدي بما يوازي قيمتها قيما بنفقات الاشغال العمومية ونج من ذلك ان لفظ العشر لا يصدق على الضريبة المفروضة على الاطيان التي لا تزال خراجية على ان اسم هذه الضريبة كان حاملا على الغلط حتى ان الناس اشتبهوا في كونها الضريبة العشرية الشرعية مع انها كان من الممكن ان توازي قيمتها سدس الخارج او جزأ من اثني عشر منه بدلا من ان توازي لعشره — ويتضح من هذا ان الاراضي المفروضة عليها الضريبة المذكورة ليست هي العشرية التي عنتها الشريعة الفراء وان تسميتها بهذا الاسم غلط وموجب لارتباك افكار

مقتضى الاسعار المنتشرة تلك هي ارادتنا فامتثلوا اه — على ان التحصيل على الكيفية المذكورة لم يكن بالامر السهل كما انه ما كان ليسري بكل انتظام وهذا كان الداعي لصدور الامر العالي الرقيم ٢٩ ربيع الآخر من الستة نفسها الذي قضى باتباع طريقة بسيطة آلت الى الاخلال بالمبدأ المتبع في تقدير العشر وذلك انه امر بفرز الاراضي القابلة لوضع العشر عليها الى ثلاث درجات ووضع على كل درجة مبلغاً من النقود موازياً لقيمة العشر الذي قدره لها بحسب الظن وكانت الضرائب التي فرضت على اراضي الدرجة الواحدة في الوجه القبلي غير مساوية للضرائب التي وضعت على اراضي الدرجة نفسها في الوجه البحري واليك بيان النتيجة التي حصلت من تطبيق المبدأ المذكور

#### في الوجه البحري

الدرجة الاولى مقدار الضريبة على الفدان ٢٦ قرش صاغ  
الدرجة الثانية ١٨ الدرجة الثالثة ١٠

#### في الوجه القبلي

الدرجة الاولى مقدار الضريبة على الفدان ٢٠  
الدرجة الثانية ١٤ الدرجة الثالثة ٨

ولقد ترك الخديو للملكي هذه الاراضي الخيار بين دفع هذه الضرائب عيناً من الغلة او نقداً بما يوازيها على انه فرض عليهم انهم اذا ارادوا اداءها عيناً لزمهم ان تكون الغلة التي يؤدونها موازية على الاقل لقيمة الضرائب نقداً بحيث لا تخسر الحكومة لو حصل هبوط اسعار المحصولات — ولما شرع في فرز الاطيان المذكورة وجد ان بعض الاطيان المنعم بها كانت عديمة الايراد او اسافة وانها لا تستحق ان تفرض عليها ضريبة عشرية معها كان مقدارها دينياً ولذلك قررت الجمعية العمومية يوم ٨ رجب سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) بوجوب تكليف المديرين بفرز اطيان الابعاد الى مشور وعافر لاجل اخذ العشر على الثمر وعدم اخذه على العافر وصدر الامر العالي بالتصديق على هذا القرار واعفيت الاراضي العديمة الربح من العشر — وفي ٩ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) صدر امر عال بن زيادة باروتين على كل قرش اي ٥٠٠ على الاموال الخراجية وعلى العشر وقد جاء في الامر

العالي في هذا الشأن ما معناه اما هذه العلاوة فللحصول على ما يقوم بمصاريف الجهادية وبدفع معاشات الضباط المستودعين اه — ولم تكن الحكومة ابتدأت بعد في عمل السلفات على ان احتياجاتها كانت اخذت في الازدياد وكان مقدار الدين السائر عظيماً جداً فبدأت الحكومة ان زيادة الضريبة العقارية اسهل من الالتجاء الى وسائل اخرى للحصول على نقود فاتبعت هذه الخطة بالرغم عن المبدأ الذي كانت وضعت وقررت حين وضع العشر على الاراضي التي اشترنا اليها ولم تقف عند هذا الحد بل انها وصلت في المستقبل الى انكار المبدأ الذي هو اساس الضريبة وذهب عن فكرها ان الضريبة انما هي واجبة على الاهالي في نظير اعمال الري والاعمال التي تلزم لوقاية الاراضي من طغيان النيل — على ان سمو الخديو اسمعيل باشا لما ارتقى اريكة الخديوية اراد ان يستعمل ملكه بعمل سائر في ذاته فاصدر امراً عالياً تاريخه ٥ شعبان سنة ٧٩ (١٨٦٣) بالغاء الامر العالي الصادر في ٩ محرم سنة ٧٨ (١٨٦١) وبابطال علاوة الخمسة في المائة على الضريبة العشرية مع ابقائها على الاراضي الخراجية وبالغاء الامرين العاليين الصادر احدهما في ٤ ربيع اول سنة ٧٧ (١٨٦١) وثانيهما في ١٢ من الشهر نفسه وكان سعيد باشا قد امرهم بالعمل بتقدير جديد عن قيمة الاراضي العشرية بحيث توجد النسبة بين الضريبة وبين الخارج وبوضع الاطيان التي اصلحت ومفروزة في الدرجات السفلى في الدرجات العالية التي تناسب حالتها حالياً ولقد ظن البعض ان سمو الخديو اراد اتباع الخطة التي سار عليها محمد علي باشا وهي إيجاد قوم ذوي غني عظيم عقاري يمنحهم امتيازات ويستند عليهم وقت اللزوم على ان ما ظنوه لم يتم فان الجناب العالي المشار اليه سار في سبيل منافع على خط مستقيم للخطة المذكورة واتبع آثار عباس باشا الذي كان وقف اتمام هذا الامر بالغائه العهد وأثار سعيد باشا الذي فرض الضريبة على اطيان كانت معفاة منها اذ ذاك فانه اصدر امراً عالياً في ٢٤ شعبان سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) بعمل تقدير جديد للضريبة الموضوعة على الاراضي العشرية وقد جاء فيه في هذا الصدد ما نصه

## ملحوظات

الاطيان العشورية بمقتضى الفرز الذي عاينوه بكل مديرية وكل قسم وكل ناحية يتقدروا ما يستحق كل جهة من العشور المتقضى ربطها سنوي على الاطيان المذكورة وبلغ مقدار المتقضى ربطه على الاطيان المحكي عنها ما هو بالاقاليم البحرية مبلغ ٦٧١١٤ كيسة ٦٠ قرشاً ١٤ باره باعتبار عشور الاطيان العال بالاقاليم المذكورة ٦٥ قرشاً كل فدان ما عدا اطيان البحيرة يكون عشور الفدان العالي ٥٠ قرشاً والوسط يكون كل فدان ٤٥ قرشاً ومديرية البحيرة ٣٥ قرشاً والاطيان الدون بكافة الاقاليم المذكورة ٢٠ كل فدان والاقاليم القبلية مبلغ ٢٦٤٣١ كيسة ١٠٢ قرش ٦ بارات باعتبار الفدان العالي ٤٥ قرشاً والوسط ٣٥ والدون ٢٠ وحيث ان ربط ذلك هو بمواقع الفرز والمعاينة التي صارت بمعرفة العمدة بمواقع الدفاتر التي تقدمت باختيارهم قد استنصب المجلس اجراء ربط العشور المذكورة من ابتداء سنة ١٥٨٤ توتى على وجه ما ذكر ومع ذلك اذا احدا تضرر من ربط ما صار ربطه عليه فلاجل ازالة تضرره يصير اخذ عشور محصولاته صنف عين هذا ما استنصب فياغراضه وصدر الامر العالي عليه يصير الاجراء بمقتضى ما يصدر به الامراء — وصدق المحدث على هذا القرار فريدت الضريبة التي كانت مفروضة على كل درجة من درجات الاراضي العشورية اما مديرية البحيرة ففرض على اراضيها ضريبة خاصة بها واليك بيان النيات التي وضعت اذ ذاك

## ( عن الوجه البحري )

الدرجة الاولى مقدار ضريبة الفدان ٦٥ قرش صاغ الدرجة الثانية ٤٥ الدرجة الثالثة ٢٠

## ( عن مديرية البحيرة )

الدرجة الاولى مقدار ضريبة الفدان ٥٠ قرش صاغ الدرجة الثانية ٥٣ الدرجة الثالثة ٢٠

## ( عن الوجه القبلي )

الدرجة الاولى مقدار ضريبة الفدان ٤٥ قرش صاغ الدرجة الثانية ٣٥ الدرجة الثالثة ٢٠ — نعم انه ورد في القرار المشار اليه ( انه اذا تضرر احد من ربط ما صار ربطه عليه فنؤخذ عشور محصولاته صنف عين ) على ان ليس المراد من ذلك اخذ عشر الخارج عيناً كما في العشر الشرعي المرعي بل المراد بها انه يسوغ للمالك ان يودي قسماً من غلته يوازي ثمنه الضريبة المفروضة على ارضه وهو ما كان حاصله في الوجه القبلي خصوصاً في اخذ ما على الاراضي الخراجية من الخراج — ولننهم المحدثون ما طلب اجراؤه هو مستوف من حيث الضبط والدقة قال المجلس المخصوصي في قراره المشار اليه ان الضرائب لم تقدر الا بعد ان عاين الاطيان الاعيان وفرضوها ودليله الدفاتر التي قدموها محتومة باختيارهم اه — وما يجب الانتباه اليه هو انهم كانوا كلما حصل فرز ينقسمون الاراضي الى قسمين كبيرين يشمل احدهما اراضي الوجه البحري والثاني اراضي الوجه القبلي والضريبة المفروضة على هذه اقل من الضريبة المفروضة على تلك ولنلاحظ ايضاً بانهم وان

— حيث ان الاراضي العشورية قد تحسنت كثيراً من يوم وضع عليها العشر الى الآن وقد تحسنت اسعار المحصولات — وحيث ان بعضاً من هذه الاراضي قد قلت قيمتها ( ولعله اراد ربعها ) فقد وافق ارادتنا العلية تعديل مقادير الضريبة العشورية الموضوعة على الاراضي العشورية اه — فتنتج عن هذا التعديل زيادة في مقادير الضرائب وزعت بين اراضي سائر الدرجات على الكيفية الآتية

## ( الوجه البحري )

الدرجة الاولى مقدار ضريبة الفدان ٣٥ قرش صاغ الدرجة الثانية ٢٥ الدرجة الثالثة ١٨

## ( الوجه القبلي )

الدرجة الاولى مقدار ضريبة الفدان ٢١ قرش صاغ الدرجة الثانية ٢١ الدرجة الثالثة ١٤ ثم صدر امر عال في تاريخ ١١ ذي الحجة سنة ١٢٨٢ ( ١٨٦٦ ) هذا نصه — الابعاديات التي تعطى انعاماً او التي تباع من طرف الميري يلزم فرزها وقت تحديدها وبتوضيح بقوائم التحديد عن الفرز الذي يصير بحسب ما ينظر من معاينتها لاجل تقدير ما يربط عليها واذا كان يوجد حالة التحديد والفرز اطيان بور لا تستحق تقدير شيء عليها بتوضيح عنها بقوائم التحديد ايضاً وترسل القوائم للمالية لينصrch للرزنامة باخراج النفايسط بدون انتظار لربط عشور البور — الاطيان البور الواردة بنفايسط ارباب الابعاديات وغير مربوط عليها العشور وجاري فرزها سنوياً وربط العشور على كل ما يستصلح منها هذه اذا كانت تستمر على الطريقة المذكورة بمضي عليها اوقات وازمنة بدون ان يهتم اصحابها في اصلاحها مع ان المسارعة والاهتمام في اصلاح تلك الاطيان يترتب عليه زيادة عاربه وانتفاع فلاجل ذلك استنصب تقدير وربط ميعاد ثلاثة سنوات من ابتداء سنة ١٨٧٦ افرنكي لاصلاحها بدون ان يجري عليها الفرز السنوي من ابتداء السنة الرابعة التي هي سنة ١٨٧٩ افرنكي يجري ربط وتحصيل عشورها من ملاكها الموضوعة ايديهم عليها باعتبار فيات المحضانات الموجودة فيها ولو لم يكن صار اصلاحها اه — فكانت الحكومة اهلت مالكي الاراضي المذكورة مدة اثنتي عشرة سنة لاصلاحها وزرعها وبعد تعديل الضريبة العشورية الذي حصل سنة ١٨٦٤ بثلاث سنوات اي في ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٨٤ ( ١٨٦٧ ) اصدر المجلس المخصوصي قراراً بعلادة فيات درجات الاطيان العشورية وبظهور ان تقدير هذه الضريبة ينط امره هذه المرة باعيان البلاد وفضلاً عن ذلك بوعد من تصف قرار المجلس المذكور ان هذه الضريبة كانت قابلة ان تقول الى ضريبة توزيعية واليك نص القرار المذكور

## ( صورة قرار المجلس المخصوصي )

لقد تلي بالمجلس المنعقد يوم الثلاثاء ١٨ جماد اول سنة ١٢٨٤ مفردات الدفاتر الذي قدموها الممد عن بيان مفردات زمام

كانها وضعت مديرة البحيرة من حيث مقدار الضريبة في درجة متوسطة بين اراضي الوجه البحري وبين اراضي الوجه القبلي الا انهم فرضوا على اراضي الدرجة الثالثة كلها انهما وجدت ضريبة واحدة قدرها عشرون قرشا — وفي توحيد مقدار الضريبة التي فرضت على اراضي الدرجة الثالثة ما يجعلني على ظن ان تقدير اهمية الخارج وفرز الارض نفسها لم يجزها اناس خبيرون بهذه الامور وان المبلغ كله الوارد في قرار المجلس الخصوصي صار توزيعه بين درجات اراضي كلها ومما يدل على ذلك ان كل الذين عهد اليهم تعديل الضرائب قبل هذه المرة وضعوا حدا فاصلا محسوسا بين اراضي الوجه البحري وبين اراضي الوجه القبلي فيما يختص بمقادير الضرائب سيما الضرائب المتخفي فرضها على اراضي الدرجة الثالثة فكانت الضريبة المسماة عشرة اخذت في الازدياد كالضريبة الخارجية على انها كانت تظهر بمظهر انها ملازمة للبيد الذي قامت عليه في القدم اي ان مقدارها لم يزد عن عشر الخارج — وفي ٤ صفر سنة ١٢٨٥ (١٨٦٨) صدر امر عال بالتصديق على قرار من مجلس شوري النواب بخصوص اضافة السدس على كافة انواع الاموال منذ ٤ سنوات على انه لا لم تعط هذه العلاوة ما كانت املته الحكومة اصدر المندوبي امرا عاليا في ٢١ ربيع اول سنة ١٢٨٧ (١٨٧٠) بتعديل الضرائب العشرية احتجاجا بان الاطيان تحسنت وبان الضريبة المفروضة عليها نقصت عن عشر غلتها فعمل فرز جديد ادرجت فيه مديرية المحيزة ضمن مديريات الوجه البحري وابطلت الحالة الخاصة بمديرية البحيرة التي كانت جعلت لها يوم الفرز الذي حصل سنة ١٨٦٧ فدخلت وهي مديرية البحيرة ضمن الفرز العام وما معنى بعض ما ورد في الامر المشار اليه قال — فلجل راحة ورفاهية اصحاب الاراضي ونظرا للاحوال المحاضرة قد استصوبنا ان تكون فئات ضرائب الاراضي العشرية هي الاتية

### عن الوجه البحري بما فيه مديرية المحيزة

#### اطيان عال

عال اول مقدار ضريبة الفدان ٦٠ قرش صاغ عال ثاني ٥٠

#### اطيان وسط

وسط اول مقدار ضريبة الفدان ٤٠ قرش صاغ وسط ثاني ٣٠

#### اطيان دون

دون اول ٢٠ قرش دون ثاني ١٠

#### عن الوجه القبلي

#### ( اطيان عال )

عال اول مقدار ضريبة الفدان ٤٠ قرش صاغ عال ثاني ٣٥

#### ( اطيان وسط )

وسط اول ٣٠ وسط ثاني ٢٥

#### ( اطيان دون )

دون اول ١٥ قرش صاغ دون ثاني ١٠

فترى من ذلك ان المجلس الخصوصي قد ضاعف عدد درجات

الاراضي فجعلها ستا وكانت ثلاثا على اننا نرى ان التغير حصل في مقادير ضرائب الاراضي التي من الدرجات العالية وان الفرز المذكور ابقى مقدار الضريبة المفروضة على اطيان الدرجات الاخيرة على ما وضعها الفرز الذي حصل سنة ١٨٦٧ — هذا وان النسبة الموجودة بين مقادير الضرائب المفروضة على درجات الاراضي لعل كيفية لا تسع لنا بتعيين القاعدة التي سار عليها من عهد اليهم فرز الاطيان في علمهم لاننا اذا زدنا على سعر الضريبة المفروضة على اراضي الدرجة الاخيرة في الوجه البحري مثله حصل معنا سعر الضريبة المفروضة على الدرجة التي قبلها حالا واننا اذا اضفنا على هذه قيمة سعر الضريبة المفروضة على اراضي الدرجة الاخيرة حصل معنا الضريبة المفروضة على اراضي درجة الوسط الثاني واننا اذا اتبعنا عمل الحساب على الطريقة المذكورة اي اذا زدنا على سعر كل ضريبة سعر ضريبة الدرجة الاخيرة حصل معنا سلسلة الضرائب كلها هذا ما ذكرناه فيما يخص ضرائب اراضي الوجه البحري اما النسبة الكائنة بين مقادير ضرائب اراضي الوجه القبلي على اختلاف درجاتها فليست مرتبة على التكنية المذكورة فان مقدار الضريبة المفروضة على الدرجة الخامسة اي درجة الدون الاول لا يزيد الاخيرين في المائة عن مقدار الضريبة المفروضة على اراضي الدرجة السادسة وهي الاخيرة وان مقدار الضريبة المفروضة على اراضي الدرجة الرابعة والثالثة والثانية والاولى يزيد الواحد منها عن الاخر بقدر مقدار نصف الضريبة المفروضة على اراضي الدرجة الاخيرة اي درجة الدون الثاني وهي السادسة بمعنى اننا لو اضفنا على ضريبة الدرجة الرابعة التي مقدارها ٢٥ قرشا نصف ضريبة الدرجة السادسة اي خمسة قروش لمحصل معنا الضريبة المفروضة على الدرجة الثالثة وقدرها ثلاثون قرشا وعلى هذا القياس — ولا ادري لماذا جعلوا نسبة بين مقادير الضرائب هذه المرة مع انهم لم يجعلوها في الفرو السابقة تلك مسئلة لا يمكنني الفصل فيها على ان وجود النسبة المذكورة يؤيد اعتقادي ان توزيع الضرائب على كيفية عادلة هذا لن تجاوز الورق وان القلعة الوحيدة التي كانت متبعة فيه هي الاحتياجات المالية التي كانت تخفى بالحكومة — ويجب ان يضاف على الضرائب التي ذكرناها علاوة السدس التي اضيفت على كافة ويجب ان يضاف على الضرائب التي ذكرناها قياسي على علاوة السدس التي كان فررها مجلس النواب لوقت والتي جعلها الزامية لمدة اربع سنوات فقط الامر العالمي الرقم ٤ صفر سنة ١٨٦٨ (١٢٨٥) — هذا وان الحكومة لم تنوّل بالرغم عن زيادة الضرائب وعن العلاوات لسد عجز ميزانيتها ولما كانت مهتمة باستهلاك الدين السائر بواسطة سلفات جبرية بشكل زيادات وعلاوات كانت تضعها على ضرائب الاطيان لم تجد الوقت اللازم ولا النفود اللازمة للقيام باعمال صيانة الجسور والترع واستمرت على تلك الحالة حتى اذا ظهر لها ان استمرار النفاذ عن عمل هذه الاشغال الضرورية مضر بثروة البلاد وبترقب ينوب الضريبة بعدم ري الاطيان ارادت ان تجزئها فلم تجد النفود اللازمة لان الدين السائر وغيره من التعهدات تزد غزائنها فاضطرت

## ملحوظات

الدرجة الاولى ضريبة الفدان ٥٧ قرش و ٣٠ بارة والثانية ٤٤ و ٣٦ وثلثي والثالثة ٢٥ و ٢٦ بارة وثلثي — فيرى من ذلك انه فضلا عن الربح الذي كانت تعطيه لائحة المقابلة لم يرضي بها بتخفيض الضرائب المفروضة على اطيانه حتى النصف فان اصحاب هذه الاطيان استأزوا من سلام بان الضريبة التي ربطت على اراضيهم كانت اقل ما سألوا وهنا تقول ان الاراضي العشوية التي لم يرض اربابها بلائحة المقابلة قليلة جدا فان معظم اصحاب الاراضي العشوية كانوا قليلي وتمهدوا بالاستئصال للائحة المذكورة وقد الغيت لائحة المقابلة مرة اولى بتفضي امر عال رقم ٧ مايو سنة ٧٦ ٧١ انما اعيدت في ١٨ نوفمبر من السنة المذكورة غير انه ابتداء من هذا التاريخ ابطل ما كان جاريا اجراءه من رفع الاموال كل سنة وصار دفع المقابلة المذكورة اقساطا بنسبة ١ الى ١٢ الزاميا وفي ٦ يناير سنة ٨٠ الغيت لائحة المقابلة بنا واعدت مقادير الضرائب الى ما كانت عليه قبل صدور لائحة المقابلة اي الى الحالة التي كانت فيها بموجب الفرز الذي صار سنة ٧٠ اما الاطيان التي لم تدفع عنها المقابلة فاستمرت على دفع العشوي بواقع المقادير التي وضعها فرز سنة ٦٨ للضرائب وان كل الضرائب العشوية داخله فيها علاوات الدس والعشر اللذين كانا قد اختلطا بالضريبة العقارية التي وضعت قبل سنة ٧١ وفي ١٨ يناير سنة ٨٠ صدر امر عال بفرض مائة وخمسين الف جنيه مصري على الاطيان العشوية وتلك العلاوة توزع فيها بنسبة الضريبة التي على كل فدان منها فزادت بذلك الضرائب العشوية فمئولت قيمتها ولم يسبق زيادة ضريبة الى هذا الحد المحجف بالعدل فكانت تلك الزيادة هي الضريبة القاضية على ما كان قابلا للاطيان العشوية من الامتياز واليك نص الامر المشار اليه

(نح خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر ماليتنا وموافقة راي مجلس نظارنا قد امرنا بما هوأت (م) ١ من ابتداء اول يناير سنة ٨٠ يزداد على اموال الاطيان العشوية مبلغ مائة وخمسين الف جنيه مصري وهذه العلاوة يصير توزيعها على جميع الاطيان العشوية بالنسبة للضرائب المربوطة عليها الان (م) ٢ على ناظر ماليتنا تنفيذ امرنا هذا (الامضا) محمد توفيق رئيس مجلس النظار وناظر المالية بالوكالة (الامضا) رياض — وقد بلغت مقادير الضرائب عقب هذه الزيادة الى ما ترى عن الاطيان التي دفعت المقابلة

## (عن الوجه البحري بما فيه مديرية الجيزة)

عال اول ضريبة الفدان ٩٩ قرش و ٣٠ بارة وتمة اعتبار عال ثاني ٨٣ وه بارات وثلاثة ائمان وسط اول ٦٦ و ٢٠ بارة وثلاثة ائمان وسط ثاني ٤٩ و ٣٥ بارة وثلاثة ائمان دون اول ٣٨ و ١٠ بارات وربع دون ثاني ١٦ و ٢٥ بارة ونصف

## (عن الوجه القبلي)

عال اول ضريبة الفدان ٦٦ و ٢٠ بارة وثلاثة ائمان عال ثاني ٥٨ و ٨ وسط اول ٤٩ و ٣٥ بارة وثلاثة ائمان وسط ثاني ٤١ و ٢٢ بارة وخمسة ائمان دون اول ٢٤ و ٢٧ بارة وثلاثة ائمان دون ثاني ١٦ و ٢٥ بارة وعشر

## (عن الاطيان التي لم تدفع المقابلة)

## (عن الوجه البحري)

ضريبة الفدان من الدرجة الاولى ١٠٨ قروش و ٣ بارات وخمس والثانية ٧٤ و ٢٣ بارة وخمس والثالثة ٣٣ و ١٠ وربع

## (عن الوجه القبلي)

ضريبة الفدان من الدرجة الاولى ٧٤ قرش و ٣٣ بارة وخمس والثانية ٥٨ و ٨ وثلثي والثالثة ٣٣ و ١٠ وربع ولما صدر قانون التصفية في ١٧ يوليو سنة ٨٠ بالغاء لائحة المقابلة ونتائجها المالية رتب مبلغ مائة وخمسين الف جنيه مصري كل سنة يصرف فوائد بمثابة تعويض للذين دفعوا المقابلة عما دفعوه وان تلك الفوائد عن المقابلة التي دفعت عن الاطيان الخراجية والعشوية — تلك هي التقلبات التي طرأت على الاطيان التي يقال انما تدفع عشر غلتها فقد كانت في بادي

الى الانحاء الى طريقة جديدة لمحصلها على الاموال اللازمة فاصدرت نظارة المالية منشورا بتاريخ ٨ شوال سنة ١٢٨٧ (١٨٢٠) بزيادة الضرائب عشرة في المائة وقالت فيه ان القصد من العلاوة المذكورة القيام بنفقات الري الذي كانت تجر به الحكومة على مصارفها ولقد امرت بمنشورها البادي ذكره بفيد علاوة العشرة في المائة المحكي عنها باصول حسابات الضريبة الخراجية والضريبة العشوية وخصوم حساب خاص وهو حساب لم يفتح قط لاختلاط تلك العلاوة من يوم وضعها اختلاطا تاما بالضريبة العقارية ولقد ثبت المجلس المخصوص منطوق هذا المنشور بقرار اصدره صدقه عليه المخدوم بالمرعال — اما فيما يخص الاطيان العشوية فان العلاوة المذكورة اخذت عنها مرتين وذلك انه لما وضع في سنة ١٨٥٤ ضريبة على الاطيان التي كانت حينئذ معفاة من الضريبة فالامر العالي الذي صدر في هذا الشأن بين بوضوح ان ذلك العشرانما فرض عليها للقيام بنفقات الري واعمال التخططات من طبعان النيل فترى الان ان هذا الامر العالي كان منسيا بعد ظهوره بسنة عشرة سنة رغما عن صراحة مباديه فان الضريبة التي كانت تجبي بشكل وتحت اسم العشر لم تحتفظ نسبتها الى النقلة وفي نسبة واحد الى عشرة — ولم تستعمل في الغاية الاصلية التي وضعت لها وزد على ذلك انهم زادوها سنة ٧٠ عشرة في المائة للقيام بنفقات الري وقد كانت تلك العشر مخصصة في الاصل للقيام بالنفقات المذكورة نفسها — ثم ان مجلس النواب قرر ابقا علاوة الدس نهائيا وفي العلاوة التي كان قررها لوقت اي لمدة اربع سنوات فقط سنة ٦٨ ونرى انه قرر ابقائها نهائيا قبل انقضاء الاجل الذي كان حدده في الاول بسنتين واصدر بذلك قرارا صدر بالتصديق عليه ويجعله نافذ العمل ومرعي الاجرا امر عال رقم ٦ جمادى الاولى سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) وكانت اذ ذاك بلغت الضرائب بما فيها علاوات الدس والعشر المقادير الاتية

## (عن الوجه البحري بما فيه مديرية الجيزة)

عال اول ضريبة الفدان ٧٧ قرش عال ثاني ٦٤ و ٦/١ وثلثي وسط اول ٥١ و ١٣ بارة وتلك وسط ثاني ٣٨ و ٢٠ بارة دون اول ٢٥ و ٢٦ بارة وثلثي دون ثاني ١٢ و ٢٣ بارة وتلك

## (عن الوجه القبلي)

عال اول ضريبة الفدان ٥١ قرش و ١٣ بارة وتلك عال ثاني ٤٤ و ٣٦ بارة وثلثي وسط اول ٣٨ و ٢٠ بارة وثلثي ثاني ٣٢ و ٤ بارات وتلك دون اول ١٩ و ١٠ بارة و ١٠ دون ثاني ١٢ و ٣٣ بارة وتلك — وفي ١٣ جمادى الاخرى سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) ظهرت لائحة المقابلة وشملت احكامها الاطيان الخراجية والعشوية على انها قسمت للاطيان العشوية الى قسمين كبيرين لكل منهما ضرائب خاصة به مختلفة عن ضرائب الاخران الاطيان العشوية التي قبل اصحابها ان يدفعوا المقابلة عنها احتجبت عشورها على واقع الفرز الذي حصل سنة ١٨٧٠ اما الاطيان العشوية التي لم يتمهد اربابها بنفي لم يدفعوا المقابلة عنها فاحتجبت عشورها بواقع الفرز الذي حصل سنة ٨٧ مع زيادة علاوات الدس والعشر فثبتت الضريبة المفروضة عليها في الاتية

## (عن الوجه البحري)

الدرجة الاولى ضريبة الفدان ٨٣ قرش و ١٦ بارة وثلثي والثانية ٥٧ و ٣٠ بارة والثالثة ٢٥ و ٢٦ بارة وثلثي

## (عن الوجه القبلي)

الامراي في زمن مؤسس العائلة الشريفة المالكة حالاً على الفطر المصري معفاة من كل ضريبة ثم فرض عليها العشر الشرعي من نحو ثلاثين سنة للحصول على نفقات الاشغال العمومية ثم صارت فيما بعد تفرض عليها الضرائب بدون قياس ولا قاعة وهو شأن كل الاطيان في الفطر المصري — وفي هذا المقام ارغب الى حضرات القراء ان آتي على بعض ما يخص الضرائب التي وضعت في ازمئة مختلفة للقيام بنفقات بعض اعمال معينة فاختلفت بالضريبة العقارية اختلافاً تاماً حتى استحال فصلها عنها فقد رأينا مثل ذلك في منازعات الضرائب الخراجية التي لما تزايد قدرها اضطرت الحكومة الى وضع علاوة على هذه الضريبة للحصول على هذه المنازعات وفي الغدة التي اضيفت ايضا على الضريبة الخراجية وبصرف النظر عن الماضي فان عندنا مثلاً من هذا وهو علاوة العشرة في المائة التي فرضت على الاطيان زيادة على ضريبتها للقيام بنفقات الري فقد انضمت هذه العلاوة في ٥ شوال سنة ١٢٠ الى الضريبة العقارية ضامناً باثناً — وفي سنة ١٨٧٦ اي حين تسوية احوال مدر المالية كانت الضريبة العقارية المفروضة على اطيان بعض المديرين مخصصة لوفاء الدين العام ولدفع فوائد على حين ان ما كان يخص من هذا القليل عن الاطيان الاخرى كان يصرف في شؤون ادارة البلاد وفي سنة ١٨٧٩ ألغت الحكومة السخرة ووضعت بدلا منها العونة — وذلك لان ارباب الابعاديات وبالمجمل اصحاب الاملاك الواسعة لم يكن عندهم عدد كاف من الرجال يقومون باشغال اراضيهم وفضلاً عن ذلك لما لم يكن لهم الحق في مراقبة سيرة رجالهم لم يمكنهم ان يقدموا الانتار للزومين لاغتيال السخرة وفي هذه الحالة اصدرت الحكومة لائحة موافقة ومطابقة لامر عال صادر في ٩ فبراير سنة ٨٩ وقد جاء في المادة الاولى من الامر المشار اليه مامعناه (فلا حوالا الابعاد الذين يصير طلبهم لاداء اعمال السخرة يمكنهم ان ينفصلوا من الاشغال بهذه الاعمال بان يدفعوا مبلغا يصير تقدير قيمته من رافع عدد الايام المفروض عليهم عملها سخرة) اه — ولما لم يكن من الممكن معرفة عدد شغالة كل اعبادية بالضبط والتدقيق لعدم استقرار الشغالة المذكورين فاصدر ناظر الاشغال العمومية بالاستناد على سابق (١) قراره ما له ان من اراد من اصحاب الاراضي ان يعني شغالة اطيانه بدفع مبلغ عنهم وجب عليه ان يدفع سنين قرشاً صاعداً عن كل شغال والقرار المذكور اعتبر عدد الشغالة ثمانية في كل مائة فدان من الارض وذلك بوزاي ضريبة قدرها اربعة قروش وخمس بارات عن الفدان الواحد وبعد سنة من صدور هذه اللائحة صدرت لائحة اخرى جعلت قيمة البذل مائة

(١) وقد حصل مراراً ان الابعاديات التي انتم بها محمد علي باشا تذر اصلاحيها لثقة الشغالة فلما رأى ذلك المشار اليه امر القري التي سكانها كبرو العدد ان تدم كل واحدة منها ٨ انغار لكل مائة فدان منهم بها فكان الانغار المذكورون ينقلون مع عيالهم الى الارض المنعم بها ولا يتقدمون على مبارحة الابعادية ولا على الاستناع من العمل ولم ينسج هذا الاستبعاد الا في عهد ساكن الجبان سعيد باشا في نواحي السنة ١٨٥٦ او ١٨٥٧ اما قبل ذلك الوقت فكان شياخهم مشغولين عنهم كما م مشغولون اليوم عن رجال نواحيهم الذين يورثون للجهادية او للسخرة اه

وعشرين قرشاً عن الفدان الواحد فاذا حسبنا ان عدد الشغالة ثمانية انغار في كل مائة فدان حصل معنا تسعمائة وستون قرشاً فاذا وزعنا هذا القدر على المائة فدان حصل على كل فدان تسعة قروش واربعة وعشرون بارة وهو مبلغ بوزاي ١٢ و ٢ في المائة من ضريبة ابعاد الدرجة الاولى و ٢ في المائة من الضريبة المفروضة على اطيان الدرجة الاخيرة — وقد سبق لنا انهم في سنة ١٨٧٠ وضعوا علاوة على الضرائب قدرها ١٠ في المائة للقيام بنفقات الري واعمال الري هي الاعمال التي يعملها الناس بواسطة السخرة او العونة — اما الاطيان العشورية وهي التي تحمل القسم الاكبر من العلاوة الجديدة فانها كثيراً ما فرض عليها ضرائب للقيام بنفقات نفس هذه الاعمال التي لاغلة بدونها ومن ثم فلا ضريبة تجبى — وان كل هذه الزيادات وما جاء عليها من العلاوات تجول مانع منها وما حصلته الحكومة بسببها من النقود عن الغاية الاصلية التي خصصت لها حتى اذا اضطرت الحالة التي استوجبت وضعها مرة اولى وطرات الحاجة التي دعت اليها دفعة سابقة وضعوا علاوة جديدة لهذه الغاية عينها كائهم نسوا انهم قد وضعوا فيما سبق علاوة للغاية نفسها — ذلك هو تاريخ اساس الضريبة العقارية في الديار المصرية ابنته بما امكنني من التدقيق والاستيفاء — ولقد رأينا فيما مضى انه في اوائل الجبل المحاضر اي في سنة ١٨١٣ ان الضريبة العقارية على وجه العموم كانت عبارة عن قدر معين من المال يفرض على الاطيان وانه لم يكن هناك قاعة موضوعة بنوع جلي يوزع بموجبها المال المذكور بين الاطيان وان تعديل الضرائب لم يكن يجري في اوقات معينة وفصول مضروبة وان ارادة الحاكم وحدها كانت الحاكمة في الضريبة العقارية ان شئت اضافة عليها علاوات لا تعلق لها معها وتلك هي الحالة التي دعت الخديو المعظم الى اصدار امره العالي الرقيم ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ يعمل تاريخ ولقد صار ذلك فلنطلب الآن من الباربي تحقيق ماورد في المادة الاولى من الامر الخديوي في شأن التاريخ اي فرض الضريبة العقارية بكيفية عادلة بين كل مالكي الاطيان بنسبة ما يملكه كل منهم

عشوري — (ر) اطيان زراعية ١٢٧٤ — مال

— نخيل — مطلوبات متاخرة

عصب منسلحة — (ر) لجنة تحقيق

عصبة — (ر) مواريث (ش ٦١١ الى ٦١٦ —

نكاح (ولاية

عصبة من النسب — (ر) مواريث (ش ٥٨٤

عصبة سببية — (ر) مواريث (ش ٥٨٤

عصبة — (ر) تخريب (فق ٣٣٩ — حكومة

(فق ٧٩ — ٨٠ — ٨٤ — ٨٥ — سرقه

عصيان — (ر) امر عال بتشكيل فومبيون مخصص بمصر  
(القاهرة لتحقيق وإقامة الدعوى على كل من

فبناء على ما عرضة الينا مجلس نظارنا امرنا بما هوأت  
(م) اعطى بوجه استثنائي لسعادة محمد سلطان  
باجا مبلغ عشرة آلاف جنيه من خزينة المالية محسوبا  
من مبلغ الاحتياطي لسنة ٨٢ تعويضا للتلفيات التي  
حصلت له ومكافاة اسعاده على صداقته

عصيان - { منشور من نظارة الداخلية في ٢٠ الحجة  
سنة ١٢٩٩ (٢ نوفمبر سنة ٨٢) بشأن  
عدم قبول احد من الضباط للاستخدام ما لم تحصل المخايرة عنه  
مع نظارة الحرية والنصرح منها باستخدامه

علم من افادة وردت من سعادة الباشا ناظر الحرية  
والبحرية رقيمة ٨ الجارية غرة ٢٩ وورد خطاب  
لسعاده من مصلحة التاريخ يتضمن ان خمسة عشر  
شخصا ضباطا وتلامذة كانوا مستخدمين بالمصلحة  
وتطلبوا الخاقم بمخدامة العصاة بمقتضى اعراضات  
تقدمت منهم وبناء على ما صدر من نظارة المالية  
جرى رفتمهم ولوجود جملة ضباط مثل هؤلاء وتعيين  
قومسيون بالحرية لفرز الضباط وتحقيق احوالهم  
رغب سعاده النشر عموما لكافة المصالح  
ودواوين الحكومة بعدم قبول احد من الضباط  
للاستخدام ما لم تحصل المخايرة عنه مع نظارة الحرية  
ويتصرح منها باستخدامه وحيث من الاقتضى اتباع  
الاجرى على وجه ما توضح فقد نشر في تاريخه لمن لزم  
بذلك ومن الجملة هذا تكمل للمعلومية ومراعاة  
عدم قبول احدا من الضباط بالخدمة الا بعد مخايرة  
نظارة الحرية عنه كما ذكر

عصيان - { منشور في ٢ رجب سنة ١٣٠١ (٢٩ ابريل  
سنة ١٨٨٤)

انه كان قبل الان ارسل من هذا الطرف لكافة جهات الادارة  
صورة الامر العالي الصادر بتاريخ ٣ صفر سنة ٢٠٠ (٢٠ ر) املاك المبري  
الناضي بان املاك وموجودات احمد عرابي ورفقائه الستة متفولة كانتا وغير  
متفولة واملاكهم وموجوداتهم التي اشتروها او وضعوا ايديهم عليها ومتفولة باسماء  
غير اسمائهم وكذلك الاملاك والموجودات التي تصرفوا فيها بالهبة او البيع  
بطريقة مصطنعة صارت ملكا للحكومة ومن الان فصاعدا لا يجوز لمن ان  
يملك اي ملك من اي نوع كان في الاقطار المصرية بطريق الارث  
او الهبة او البيع او باي طريقة كانت وبناء على ذلك جرى ضبط وحصر  
ما وجد للذكورين بالمجهات التي كانت بها املاكهم وموجوداتهم على ذمة  
الحكومة الشنية لكن لما علم لهذا الطرف ما وردت به افادة  
قومسيون حصر الاملاك رقم ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠١ غرة ١٠٩ انه  
مع بقي مدة من عهدها لان ما ورد اليه ما يدل على حصر شي تخلف  
الذكورين بطريق الميراث عن اثارهم او عقائهم لاجل حصره على ذمة  
الحكومة ولهذا لم يعلم ان كان ذلك ناشقا من عدم وفاة احد من اولئك  
الافارب او الضمائم من وقت النشر لان او ترقى احد منهم ولم يجر حصر  
ما تخلف عنه بمعرفة جهات الادارة او مصلحة بيت المال لعدم تذكر ما  
اشتمل عليه منطوق الامر العالي المشار اليه فترانا مزاولة اعادة النشر عن

ارتكب جريمة العصيان او التعدي على السلطة الخديوية او  
الاهانة للذات الخديوية رقم ١٥ ذا سنة ٩٩ (٢٨ سبتمبر  
سنة ١٨٨٢)

(نحن خديو مصر) بناء على العصيان العسكري وبناء  
على ما عرض الينا من مجلس نظارنا امرنا بما هوأت  
(م) ١ قد تشكل بمصر القاهرة قومسيون مخصوص  
لتحقيق واقامة الدعوى على كل من ارتكب جريمة  
العصيان او التعدي على السلطة الخديوية او الاهانة  
للذات الخديوية سواء كان مرتكبوا هذه الجرائم  
مدنيين او من زمرة العسكرية اصلين في الفعل الجنائي  
او مشتركين فيه او محرضين عليه (م) ٢ على القومسيون  
المذكور اظهار حقائق هذه الامور وتقديم الدعوى على  
مرتكبي الجناية شخصا شخصا (م) ٣ تقرير الدعوى  
ومستنداتها بصير تقديمها للمحكمة العسكرية التي تعين  
للتظرف في تلك المواد والحكم فيها (م) ٤ يرسل القومسيون  
المذكور مندوبا من قبله لاقامة الدعوى امام المحكمة  
العسكرية (م) ٥ لهذا القومسيون ان يطلب ضبط اي  
شخص بمقتضى طلب يتقدم منه لناظر الداخلية وهو  
يجري تنفيذ هذا الطلب (م) ٦ قد تعين رئيسا واعضا  
للقومسيون المشكل بموجب امرنا هذا (اسما الرئيس  
والاعضاء)

عصيان - { منشور من نظارة الداخلية في ٢١ النعنة  
سنة ٩٩ (٤ اكتوبر سنة ٨٢) بشأن  
ما يعامل به عساكر وصف ضباط جيش العصاة الملقى

حيث انه حصل لغو جيش العصاة وانصرفت عساكره  
وصف ضباطه لبلادهم الاصلية وعلى ذلك يلزم اعتبارهم  
كافراد الاهالي بلا فرق ولا تمييز وبمعاملتهم بما يعاملون  
به في الطلبات والعمليات وخلافها من سائر المعاملات  
بلا استثناء فلزم ترقيمه  
بمديرية طرفكم

عصيان - { امر عال رقم ٢١ ذا سنة ٩٩ (٤ اكتوبر  
سنة ١٨٨٢)

(نحن خديو مصر) حيث انه بالنسبة لما اظهره سعادة  
محمد سلطان باشا من الصداقة للحكومة الخديوية  
ومعارضته للعصاة في جميع امورهم وعزائمهم بالمخاطرة  
على حياته وما حصل له بسبب ذلك من الضرر والتعدي  
منهم على شخصه واقاربه واتلاف موجوداته ومقدار  
جسيم من مزرورعائه قد استحق المكافاة من طرف الحكومة

عظم

عظم

ذلك لكافة جهات الانقضاء بالاستنفاذ عما ذكر وأحث على استدامة مراقبة من يتولى من الافارت والعطاء المذكورين من الانقضاء وحصر تركته وتخصيصها على مستحقيها وما يخص احد السبعة أشخاص المذكورين بطريق الميراث بغير حصره على ذمة الحكومة وإخطار الداخلية عنه وعلى هذا كتب في تاريخه لمن لزم بذلك وبالمجلة هذا تكم تأكيداً لما سبق نشره من هنا في هذا الخصوص والاجراء بهجبه

عصيان — { ذكر بتو صادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٥ بمحاكمة من استعمال دسائس او خابرا المعصاة المحاملين الاسلحة لقتال الحكومة

( نحن خديوم مصر ) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٢ شعبان سنة ١٣٠١ ( ٧ يونيو سنة ١٨٤٤ ) وعلى قانون العقوبات العسكرية المتضمن على خمسة وثلاثين مادة المنزوق بامرنا المشار اليه — وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظر بعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوات (م) اكل من استعمال من لم نسر عليهم احكام القوانين العسكرية دسائس او ارسل غايات للعصاة المحاملين السلاح لقتال الحكومة بمحاکم في مجلس عسكري عومي وبمقابض بمقتضى قانون العقوبات العسكرية المذكور انفا (م) ٢ يعمل بمقتضى امرنا هذا مدة سنة من ابتداء نشره (م) ٢ على ناظري الحفانية والحرية تنفيذ امرنا هذا

عصيان — (ر) ثورة — لجنة — محكمة عسكرية — عفو — حوادث عام ١٨٨٢

عصيان — (ر) جنابات وجع (فق ٢٢٢ — حكومة (فق ٨١ — ٨٢

عضو (نقد) — (ر) معاش ١٢٧١ م — ٣ — جرح — ضرب

عضو محكمة (التعدي عليه) — (ر) مقاومة — عطاء — (ر) نزع ملكية — رشوة

عطف — (ر) رشيد — عطية — (ر) اجارة (مجلة ٥٦٧ — رشوة

عظم — { امر عال صادر لرئاسة مجلس النظر بتاريخ ١٤ ربيع الاول سنة ١٢٧٠ ( ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٠ )

نمرة ٦

عرضت لدينا مكتبة عطوفكم رقم ٨ ربيع اول سنة ١٢٧٠ مرة ٤ وصورة ما قرره المجلس في يوم الخميس ١٧ صفر سنة ١٢٧٠ برفع المنع وبالاذن في تصدير عظام الحيوانات المجذبة بشرط دفع عوائد الكرك عند التصدير وان المحر واستخراج عظام الحيوانات المدفونة في الارض بغير منوعاً ولا يجوز اجراؤه الا برخصة مخصوصة تعطى من طرف الحكومة لاستخراج من محلات معينة وكذلك تصدير هذه العظام القديمة بغير مرهوناً على اعطاء رخصة به من طرف الحكومة وهذا للمناسبة ان استخراج وتصدير عظام الحيوانات كان ممنوعاً بمقتضى قرار المجلس المحضوي الصادر عليه امر في ٨ جمادى الاخر سنة ٨٨ نمرة ١٧٢ نوباً انه بموافقة ما تقرر الان يصدر عنه امرنا لاتباع الاجراء بهجبه وحيث ان الذي راه المجلس وفره الان بالمكتبة السالف ذكرها هو في عمله واستحسن لدينا اجراء العمل على منتفاه فاصدرنا امرنا هذا لمطوفكم لاجراء اجماعه

عظم — { منشور صادر في ٢٢ رجب سنة ١٢٩٧ ( اول بوليه سنة ٨٠ )

انه بعد ما نشر بمجهاات الادارة بتاريخ ٢٠ ربيع الاول سنة ١٢٧٠ بما صدر به الامر العالي بناء على ما تقرر بمجلس النظر بتاريخ

١٧ صفر سنة ١٢٩٧ ( ٢٩ يناير سنة ٨٠ ) برفع المنع وبالاذن في تصدير عظام الحيوانات المجذبة بشرط دفع عوائد الكرك عند التصدير وان المحر واستخراج عظام الحيوانات المدفونة بغير منوعاً ولا يجوز اجراؤه ولا تصدير هذه العظام القديمة الا برخصة من طرف الحكومة قد ورد الان طي مكتبة من معادة الباشا ناظر ديوان الاشغال العمومية بتاريخ ١٢ رجب سنة ١٢٩٧ نمرة ١١٤ جملة نسخ من الاستارة العمومية التي نظمت به بكيفية الشروط والحدود المتفصي اتباعها في هذا الشأن واعلمت بالجرائد الرسمية وحصل طبعها عربياً وفرنسياً ونشرت لسائر المجهاات للعمل بهجبه وبراد نشرها من هنا الى المحافظات والاضطبات والمدريات مع التأكيد بهز يد المحافظة على احكامها وعدم تمكن احد من اي فعل ينافيها ودوام التيقظ والسهرة على ذلك وعلى هذا قد بعث منها لكل جهة من جهات الادارة عموماً ومن المجلة مرسل منها لطرف عدد

حتى بعد العلم بما فيها يبادر باجراء نشرها الى سائر المجهاات التابعة دائر والتأكيد على سائر ما موربها بدوام المراقبة والمحافظة على سريان ما تضمنته بحيث يكون معلوم انه اذا وقع تنصير من اي منهم او تساهل في استدامة الاجراء بهجبه كانتا من كان فيكون تحت المحاكمة

( استمارة صادرة من ديوان الاشغال العمومية )

( ديوان الاشغال العمومية ) بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس النظر المؤرخ ٢٧ صفر سنة ١٢٩٧ الموافق ٢٠ يناير سنة ٨٠ وهو ان يباح ارسال عظام الحيوانات المجذبة الى المجهاات الخارجة عن النظر بعد دفع رسوم الكرك اما استخراج العظام المدفونة من باطن الارض فهو ممنوع ما لم تنصير به رخصة من الحكومة وكذلك اخراج شي منها الى البلاد الاجنبية موقوف على الرخصة وحيث ان الحكومة اباحت اخراج العظام المجذبة بدون شرط سوى دفع رسوم الكرك وجب ان لا تشتمل تلك الاباحة الا على ما كان من العظام الصادرة من السلخانات والمذاج كان من الضروري بناء على الرخص التي تعطى من الحكومة في شأن استخراج العظام على اصول ثابتة وقواعد اساسية فلذلك قررت نظارة الاشغال العمومية هذه المواد الاتية (م) ١ ان عظام الحيوانات المجذبة التي تنقل مباشرة من السلخانات او من مداخل اخرى معذة لذلك يباح تصديرها الى خارج النظر بدون استئذان ولا طلب رخصة الا انه لا بد من دفع رسوم الكرك عليها ولا يدخل في حكم هذه المادة العظام التي ترد من جهات غير ما تقدم ذكره والمخازن التي تعد مخزن العظام الجديدة سواء كانت بالقاهرة او الاسكندرية او غيرها من المدن لا يجوز انشاؤها الا خارج الممران بمواقع مختارها ادارة الصحة ونشر تحت ملاحظة ادارة الصحة رجال الضبطية مراعاة لمخفظ الصحة العمومية التي يجب اعتبارها وتصديق الوقوف على الاماكن التي ترد منها العظام (م) ٢ ما عدا العظام المجذبة المذكورة بالمادة السابقة من العظام الحيوانية التي توجد في باطن الارض او في سواحل البحر لا يسوغ لاحد ان يعمل فيها اي عمل يتعلق باستخراجها ولا يجوز تصدير شي منها الى الخارج عن النظر الا بمقتضى رخصة مخصوصة تسمح الحكومة باعطائها



لمن يطلها على المحدود الآتية وهي ان لا تكون الارض التي يراد استخراج العظام منها سوا كانت على السواحل او داخل البلاد ما يحيط به المخطوط التي نذكرها في القاموس لا يرخص لاحد ان يستخرج عظاما حيوانية من القطعة التي يحيط بها خط يمتد من قرية القبة الى انبابة وينعطف الى الشاطئ الشمالي من النيل وينتهي لدار الطين مارا بالسائيل ثم يمتد بامتداد جبل المقطم حتى يعود الى مدينه وفي الاسكندرية لا يرخص بذلك فيما يحده البحر من جهة الشمال وبحيرة مربوط من جهة الجنوب والمخط المستقيم الممتد من الشمال الى جنوب القطعة المشهورة بقلعة الاوراق من جهة الشرق والمخط المستقيم لاختد من الشمال الى جنوب طاية الدخيلة من جهة الغرب فكل ما كان داخل تلك الحدود يمنع كل الامتناع اجرا اي عمل يتعلق باستخراج العظام منه اما في سائر القرى والمدن والمقابر المنفصلة عن المساكن فيجب ان تكون اماكن الاستخراج بعيدة عنها بمائتين وخمسين مترا بالاقل واما اماكن الخربة ورسوم الابنية القديمة والاماكن التي يظن بها وجود الاتيكات واثار الاولين فالحق للحكومة في تحديد الخط الذي يجب الوقوف عنده ولا يسوغ لاحد تجاوزه الا بمعرفة المدير العمومي للاثار المصرية القديمة وعلى كل حال للحكومة الاختيار المطلق في اعطاء الرخصة الخصوصية لاستخراج العظام من اي جهة ومنعها (م) ٢ كل الناس يتعلق باستخراج العظام يجب ان يرفع الى نظارة الاشغال العمومية مصحوبا برسم تام يبين فيه حدود المحل المطلوب استخراج العظام منه ومسطحة باعتبار الميكرومتر المربع ويحتوي ايضا على بيان القرى والمدن والمقابر القريبة من ذلك المحل ثم يوضح الملتزم ان العظام يراد تصديرها الى خارج القطر واستعمالها بداخله فان كان المكان الذي رفع الالاس لاجله مملوكا لاحد من الناس فعلى ذلك الملتزم ان يصحب الالاس بالرخصة المعطاة له من صاحب الملك بتراضيه معه على اجرا مثل هذا العمل في ملكه بدون ان يكون للحكومة ادنى مدخل في ذلك ويؤدي صاحب الالاس مخزينة الحكومة نقدا عشرين ليرة مصرية لكل استخراج او عن كل كيلومتر مربع اذا كان مسطح مكان الاستخراج يزيد عن الكيلومتر المربع وذلك المبلغ في مقابلة مصاريف التحقيق وبعد التحقيق يكون هذا المبلغ خالصا للحكومة على اي حال سوا انقضى الحال صدور الرخصة ام لا (م) ٤ لا تسخ لاحد رخصة الاستخراج الا بعد ان يعرض الطلب على مدير الاثار المصرية القديمة ورئيس مجلس الصحة في القطر ومصادقتهما عليه (م) ٥ مدة الرخصة التي تعطى للاستخراج لا تزيد على سنة وللحكومة الخيار في تجديدنها عند انتهاء السنة الاولى وهكذا (م) ٦ للحكومة الحق في ان تسترجع الرخصة بعد اعطائها اذا ظهر في اثناء الحفر اشياء اخر ذات قيمة عالية سوا كان ذلك بالنسبة لجنسية العظام او اصلها او جوهر الاشياء المستخرجة المغايرة للعظام بالكلي (م) ٧ لا ينلم الطالب رخصة الاستخراج حتى يدفع الى خزينة الحكومة الف ليرة استرلينة (جنه انكليزي) على سبيل الضمين (كالرهن) ولا يكون لذلك المبلغ قوتا ولكن برد الى دافعه بعد انتهاء الرخصة مع

مراعاة شروط استرجاع الرخصة المذكورة في المادة ١٦ (م) ٨ اذا اوجب التماس طالب الرخصة ومنحها يعطى له رسم تام كافل ببيان المحدود المضروبة له ومسطح المكان الذي صرح له باستخراج العظام منه وذلك بعد ان يكون قد صنع من هذا الرسم تخطيطان وصار قبوله له ووقع عليه بامضائه (م) ٩ ان عظام الاموات البشرية يجب ان تراعى حرمتها كل المراعاة ولا يجوز مس شيء منها بما يجدهه وان وجدت عظام بشرية مبهتجة بعظام الحيوانات فلا بد من اعلان الحكومة بذلك في مدة لا تزيد على ٤٨ ساعة والذي يوجد من هذه العظام البشرية بصيراخرجه مع الاعتناء وحفظه او دفنه حسب ما يشير به المفوض اليه النظر في ذلك من جانب مجلس الصحة ومصاريف هذا تكون من قبل صاحب الرخصة (م) ١٠ اذا عثر في اثناء الحفر على بعض اثار تاريخية او اموال مدفونة او مواد علمية فعلى صاحب الرخصة ان يخبر الحكومة في زمن لا يتجاوز ٤٨ ساعة وفي مدة الاشعار وبعدها يجب المحافظة على الاثار بوجه الدقة التامة وكذلك الاموال والمواد العلمية خصوصا ما يتعلق بالاثار المصرية القديمة فانه يجب تسليمها لوكلاء الحكومة واخذ سند الايصال منه يستلمه من رجالها وبعد ان ياخذ صاحب الرخصة سند الايصال يقدم ذلك السند الى نظارة الاشغال العمومية (م) ١١ الحفر والاكتشافات التي تنشأ من هذا العمل في الاراضي الزراعية يجب ردمها بمجرد انتهاء العمل واعادتها الى حالتها الاصلية قابلة للزراعة والنقبات والاعمال اللازمة لذلك تكون من جانب صاحب الرخصة (م) ١٢ ان العظام التي يستخرجها المرخصون يجب وضعها في اماكن مخصوصة تختارها الحكومة ولا يجوز نقلها من تلك الاماكن الا بعد وزنها ودفع الرسوم المقررة عليها بالمادة الآتية ولذلك يجب ان تكون تلك الاماكن مستكملة لوازم الحفظ والصيانة وعلى الملتزم ان يقدم جميع ما يلزم للوزن من الالات ونحوها وكذلك ما يحتاج اليه في التفحيش التي تروم الحكومة اجراء في المكان الذي استخرجت منه العظام او في الهل الذي كانت مخزونة به (م) ١٣ للحكومة حق ان تضرب رسوما على العظام المستخرجة وتحديد ما يكون على حسب ما تترسم به نظارة الاشغال العمومية الا انها لا تكون اقل من ٦٠ قرشا مصرية على كل تونيلاط (م) ١٤ يجوز تصدير العظام المستخرجة من الاراضي الميرية على الشروط الآتية (اولا) يصير تخزين العظام بمكان منفرد خاص في مدينة الاسكندرية بعينه مجلس الصحة (ثانيا) لا ترخص له ادارة الكبرك بالسفر الى الخارج الا بعد الاطلاع على شهادة الاصل ودفع رسوم الكبرك (ثالثا) لا بد ان يكون نقل العظام من مواقع استخراجها الى الاسكندرية بمنقضى قوانين الصحة والضبطية (م) ١٥ العظام التي لا يراد ارسالها الى الخارج بل قصد استعمالها في داخل القطر يجب على صاحب رخصتها ان يحضر الحكومة مخبرا بالكيفية التي يريد ان يكون عليها استعمالها وبالاشياء التي يستعملها فيها ويجب ان يكون هذا الاخطار قبل خروجها من مخزنتها مع اعداده جميع ما يلزم لسهولة التفحيش عليها من استعلامات وتوضيحات وغير ذلك

عظم

عظم

فاذا وقع استعماله الذي يريده موقع الاسترخاء رخص له على شروط تنصوب نظارة الاشغال العمومية بتحديد (م) ١٦ كل مخالفة تصدر من اي شخص مضادة لشي من هذه الاصول المقررة تستوجب استرجاع الحكومة لرخصتها حتما وحرمان صاحبها منها والمبالغ النقدي الذي سبق انه يجب تاديه ابتداء على سبيل التضمن لا يرد اليه بل يصير حقا للحكومة بدون ان يخل ذلك بشي من الدعاوي المتعلقة بتعويض او استرداد اشياء ربما كان اختلسها — حرر في القاهرة بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٠

عظم — ( صورة ما تحرر لفروع الديوان ولنظارة الداخلية وغبرها بشأن تصدير العظام في ١٢ منه نظرا لما تقرر بمجلس النظار في ٢٧ صفر سنة ١٢٩٧ )  
بشأن استخراج وتصدير العظام الحيوانية قد نظمت نظارة الاشغال استمارة الشروط والمحدد المنتضي اتباعها في هذا الشأن واعلنت بالجمرائد الرسمية والان اجري طبعها عربيا وفرنساويا وصار من الانقضاء نشرها للعمل بما فيها في سائر جهات القطر وها هو مرسل لصوب عطوفتكم عدد ٨٠ نسخة منها محتومة بختم الديوان ليكرم بنشرها الى المحافظات والاضطيات والمديريات باوامر تصدر اليهم من عطوفتكم تضمن التأكيد عليهم بمزيد المحافظة على احكامها وعدم تمكن احد من اي فعل يغايرها ودوام السهر والتيقظ على ذلك هذا مع اعلانها لادارة الصحة وادارة الكمارك لمراعاة ما يتعلق بها من نصوصها وكذا بيعت لنظارة المحاربية ما يلزم منها لتبليغها الى حضرات فناصل الدول المتحابة وبالمثل يرسل لكل نظارة منها وكذا للصالح التي يستصوب الارسال اليها للعلم بما فيها وفي تاريخه صار نشرها لفروع الاشغال بما فيها مصلحة الانتيفخانه  
( مرسل معه نسخة من اللائحة ) ( راجع ما هو مفيد بهذا )  
٧٧ بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٢٩٧ )

عظم — ( صورة ترجمة ما كتب من الاشغال الى نظارة المالية افرنكي في ٣ اكتوبر سنة ٨٠ ) ( ٢٨ شوال سنة ١٢٩٧ )

بناء على الاتفاق الذي حصل بين حضرة بلوم باشا وكيل المالية وروسويك مدير عموم الاشغال العمومية ها هي الطريقة الممكن اتخاذها لتنفيذ مقتضى اللائحة المقررة في ٢٩ ابريل سنة ٨٠ بخصوص استخراج العظام وارسالها للخارج وهي — ان كل التماس صادر لنظارة الاشغال العمومية بطلب الرخصة يصير ارساله بمعرفتها الى كل من مدير الانتيفخانه ورئيس مجلس الصحة بناء على المادة الرابعة من اللائحة بقصد الوقوف على ما يشاء لها بخصوصه فاذا تراءى امكان اعطاء الرخصة تجري نظارة الاشغال تحصيل مبلغ عشرين ليرة مصرية عن كل جهة مقتضى استخراج العظام منها او عن كل كيلومتر مربع طبقا للمادة الثالثة ثم تجرى تحقيق

وتحديد مسطح الجهة المذكورة برسم مبين بمناسبة على صورتين ويكون عليه التوقيع بالقبول من الطالب بناء على المادة الثامنة وبين في الرسم المذكور الجهة التي تكون العظام موضوعة بها بناء على المادة الثانية عشرة وهذا الرسم يرسل مع الرخصة من طرف نظارة الاشغال الى نظارة المالية لكي تجري تسليمها للمتلمزم عند ما يكون دفع مبلغ الضمانة وقدره الف ليرة مصرية الى خزانة الحكومة كما هو مدون بالمادة السابعة من اللائحة المذكورة وبعد ذلك يضع المتلمزم اليد على الجهة المسموح له بها — وبناء على المادة الثانية عشرة تجري نظارة الاشغال بواسطة مندوبيها وزن مقادير العظام المستخرجة التي يصير اثباتها بدفاتر قسيمة بثلاث خانات ويوضح بها اسم المتلمزم وجهة الاستخراج والمقادير الموزونة المعدة للارسال والرسم المقررة المقتضي تحصيلها على كل طن ونولاطة طبقا للمادة الثالثة عشرة — فالجزء الذي يكون عليه امضاء المتلمزم من تلك القسيمة يبقى بطرف مندوب الاشغال العمومية والجزآن اللذان يكون عليهما امضاء المندوب المذكور يرسل احدهما حالا لنظارة الاشغال لكي يرسل الى نظارة المالية بدون تاخير والاخر يعطى للمتلمزم الذي يجب عليه تقديمه ايضا لنظارة المالية لكي تجري تحصيل الرسوم حسب ما هو موضح به وتعطى للمتلمزم شهادة رخص بها الارسالية للخارج وهذه الشهادة يصير تقديمها للكرك لتحصيل رسوم ما يتصدر بمقتضاها — فاذا تراءى لسعادتك عدم المانع في الاجراء حسب ما تقدم فيكرم علينا بافادة القبول حتى يتيسر لنا اجراء اللازم نحو الالتماسات المقدمة لنا من منذ مدة افندم

( وقد وردت افادة فرنساوية بالقبول )

عظم — ( فرار من محافظة اسكندرية صادر في ١٦ لولي سنة ١٨٨٨ )

( نحن محافظ اسكندرية ) حيث ان من الضروري لحفظ النظام العام ومراعاة الصحة العمومية تعين محل مخصوص لتخزين العظام والقرون وصنف الكهنة الجاري التسبب فيها بشعر اسكندرية — وحيث ان المحل المعين والحالة هذه من طرف مصلحة الصحة بجهة الازاربتو على شاطئ البحر لتخزين جلود الحيوانات

## ملحوظات

حق في مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد (نحن خديو مصر) بناء على ما عرض الينا من مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١ الضباط من رتبة الصاغفول اغاسي فافوق بما فيها رتبة الفريق الذين لم يصدر في حقهم حكم او امر خصوصي صار المعفون منهم من جريمة العصيان ومع ذلك يجردون من رتبهم ويحرمون من كل حق في مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد من سيأتي بيانهم (اولا) من يكون من هؤلاء الضباط قد اشترك في المقاومتين العسكريتين التي حصلت احدهما في اول فبراير والثانية في ٩ سبتمبر سنة ٨١ (ثانيا) من يكون من هؤلاء الضباط قد وجد تحت السلاح في تاريخ ١١ يولييه سنة ٨٢ وبقي حاملا للسلاح الى يوم طاعة الجيش الذي كان به (ثالثا) من يكون من اولئك الضباط قد دخل في العسكرية متطوعا في المدة التي مضت من تاريخ ١١ يوليوسنة ٨٢ ليوم الطاعة

عفو - امر عال رقم ٢ يناير سنة ١٨٨٢

بناء على ما جبلنا عليه من الرافة والشفقة نحو اهالي القطر المصري ورغبتنا في إيجاد الراحة والاتفاق بين جميع الاهالي بطرح ما حصل في زوايا النسيان والعفو عنه وبناء على كون روس المتسببين في الخلل الذي اورث القطر الضرر الجسيم صار مجازاتهم ونرى ان سلوك من تبهم لم يكن الا نتيجة ارباب او اخلاص امرنا بما هو آت (م) ١ قد عفونا عفوا عاما عن جميع اهالي القطر المصري الذين اقترفوا جريمة او جنحة سياسية في الحوادث الثورية التي حصلت اخيرا في القطر المصري ما عدا اولئك الذين صدرت عليهم لغاية يومنا هذا احكام او اوامر بالعقوبة عفو - امر عال رقم ٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣ (١٣٠٠ سنة)

(نحن خديو مصر) حيث ان قومسيونات التحقيق المختصة والمحكمة العسكرية باسكندرية التي كانت تشكلت باوامرنا الصادرة في شهر سبتمبر سنة ٨٢ وفي ٦ يناير سنة ٨٣ قد اتمت عملها من حيثية عقاب من استحقوا العقاب بسبب الحوادث المخزنة التي حصلت

موافق ايضا لتخزين العظام والقرون والكهنة به - فبناء على المادة العاشرة من القانون المدني وعلى مادتي ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة ومادتي ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية وبعد موافقة راي تفتيش صحة اسكندرية وتصديق نظارة الداخلية قد قررنا ما هو آت (م) ١ لا يجوز إيجاد اي محل كان لتخزين العظام والقرون والكهنة داخل البلدة او بجوار حدودها الخارجة سواء كان بالقرب من سكة حديد الرمل او من السلخانة بدون تصريح خصوصي يتحرر من المحافظة بعد استمراج راي تفتيش الصحة (م) ٢ كل شخص يكون له مخزن والحالة هذه من هذا النوع يلزمه الاستئصال على التصريح المنوه عنه بالمادة السابقة وان رفضت المصلحة اعطاه ذلك التصريح يلزمه اتباع الاجراء حسب نص المادة الآتية (م) ٣ كل مالك او مستحوز من اي نوع كان على شيء من العظام والقرون والكهنة مهما كان المحل الموجودة فيه الآن ملزم بنقلها وتخزينها في المحل المعين من قبل الصحة لتخزين جلود الحيوانات الكائن بجهة الازاريتو على شاطئ البحر (م) ٤ كل من خالف هذا القرار يعاقب بالعقوبات المقررة للمخالفات المنوه عنها في مادتي ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للمحاكم المختلطة ومادتي ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية (م) ٥ يكون العمل بمقتضى هذا القرار من يوم نشره بالجرائد الرسمي

عظيم - (ر) كهنة ٢ لولييه سنة ٨٣

عفو - (امر عال رقم ١١ ذ سنة ١٢٩٩) ١٢٤ اكتوبر (سنة ١٨٨٢)

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرض الينا من مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١ قد صار العفو من جريمة العصيان عن الملازمين الثواني والملازمين الاول واليوزباشية

عفو - (امر عال رقم ١٥ ص سنة ١٣٠٠) ٢٦ ديسمبر (سنة ١٨٨٢)

بالعفو من جريمة العصيان عن الضباط الآتي بيانهم الذين لم يصدر في حقهم حكم او امر خصوصي مع تجر يدهم من رتبهم وحرمانهم من كل

احكام انتباهية ولم يسجنوا ام لا وقد اقتضت مراحمنا ادخال المذكورين في هذا العفو وكذلك من يكونون مسجونين بسبب تحصيل المصاريف القضائية الناشئة عن عقوبات الخنج والمخالفات الصادر عنها عفونا المشار اليه فبادروا باجراء ذلك وابلغوه الى نظارة الحفانية ايضا لتجري مقتضاه كما هو مطلوبنا

عفو — (صورة امر كرم صادر لدولتوالباشا ناظر الداخلية بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٣٠٦ (٢٩ ابريل سنة ٨٩) نمر ٩

انه لمناسبة اقتراب حلول شهر رمضان المعظم وما جبلنا عليه من الشفقة وحب الخيرات وما تقتضيه فطرنا من الرحمة وفعل المبرات قد سمحت مكارمنا بالعفو عن كافة الاشخاص المسجونين الصادر عليهم احكام انتباهية من المحاكم والمجالس النظامية بعقوبة الحبس في مواد المخالفات والخنج بمصر واسكندرية وسائر الاقاليم والمحافظات بمدة لغاية ثلاثة شهور اصلية كانت هذه المدة او باقية من مدد طويلة وكذلك عفونا عن جميع المسجونين بسبب الرسوم والغرامات القضائية الناشئة عن مواد المخالفات والخنج مما كانت مددهم واصدرنا امرنا هذا لدولتكم لكي تعطوا التعليمات المقتضية لجهات الاقتضاء المختصة بتنفيذه للاجراء كما اقتضته ارادتنا

عفو — (صورة امر كرم صادر لسعادة سردار الجيش المصري في التاريخ المذكور نمر ٢)

بناء على ما جبلنا عليه من الشفقة والرحمة قد سمحت مكارمنا بالعفو عن كافة الاشخاص المسجونين الصادر عليهم احكام انتباهية من المجالس العسكرية بعقوبة الحبس في مواد المخالفات والخنج بمصر واسكندرية وسائر الاقاليم والمحافظات بمدة لغاية ثلاثة شهور اصلية كانت هذه المدة او باقية من مدد طويلة واصدرنا امرنا هذا لكم للمعلومية واجراء ايجابه كما اقتضته ارادتنا

عفو — (منشور صادر لمديريات الوجه البحري والقلي في ٢٠ ن سنة ١٣٠٦ (٢٠ مايو سنة ٨٩)

ارسل حضرة مدير الجيزة مكانة في ٧ مايو سنة ٨٩ استنهم فيها بما اذا كان العفو الصادر به الامر العالي في ٢٨ شعبان سنة ١٣٠٦ يشمل الاشخاص المحكوم عليهم نهائيا في امور العمليات والري بالحبس بمدة لغاية ثلاثة شهور من الترميسون المشكل بمنتهى الامر العالي الصادر في ٢٥ شوال سنة ١٣٠٢ وكان جاريا عليهم لتنفيذ الاحكام عليهم ولم يحضر ط حتى تصادف صدور العفو المشار اليه وحيث ان الامر العالي الصادر بالعفو صرح بان العفو يتناول المسجونين المحكوم عليهم نهائيا في مواد المخالفات والخنج من الحاكم الاهلية والمجالس النظامية وذلك الترميسون لم يخرج عن كونه من المجالس النظامية لانه تشكل بموجب امر عال كما ان عدم وجود هؤلاء

في السنة الماضية — وحيث قد تراءى لنا موافقة استعمال الرأفة لاجل اطمئنان الخواطر وازالة ما هو حاصل من القلق في الافكار بسبب تلك الحوادث امرنا بما هوآت (م) ١ قد عفونا عن كل ما وقع في جميع انحاء القطر زمن الثورة من افعال السرقة والتعدي والسلب والحريق وبناء على عفونا هذا يصرف النظر عن كل تحقيق جار حصوله مع المتهمين بهذه الافعال وكذلك لا يعمل ضدهم في المستقبل تجربات جديدة انما هذا العفو لا يمنع من مطالبتهم بالحقوق المدنية (م) ٢ لا يسري حكم هذا العفو على جرائم القتل او هتك الاعراض ولا على الجنايات او الخنج التي انتهت القومسيونات تحقيقها واحالتها على المحكمة العسكرية باسكندرية للحكم فيها

عفو — (منشور من نظارة الداخلية في ٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٠ (١١ اكتوبر سنة ٨٣)

ورد لنا افادتان من رئاسة مجلس النظار رقم ٦ الحاضر نمر ١٩٠ ونمر ١٩١ ومعهما صورتان من الامرين العاليين الصادرين في ٨ اكتوبر سنة ٨٣ احدها بالعفو عن كل ما وقع في انحاء القطر زمن الثورة من افعال السرقة والتعدي والسلب والحريق ما عدا جرائم القتل وهتك الاعراض والجنايات او الخنج التي انتهت القومسيونات تحقيقها واحالتها على المحكمة العسكرية للحكم فيها والثاني بالغاء القومسيونات المخصوصة المشكلة بالاوامر العالية الصادرة في ١٩ سبتمبر سنة ٨٢ و٦ يناير سنة ٨٣ واستمرار المحكمة العسكرية المشكلة في سكندرية بالامر العالي الرقيم ٢٨ سبتمبر سنة ٨٢ على عقد جلساتها حتى تستوفي النظر والحكم في جميع القضايا الحالية عليها الآن واعطاء المحاكم الجنائية المعتادة حق النظر والحكم في الجنايات التي لم يشملها امر العفو طبقا لاحكام وروابط القوانين الجاري العمل بموجبها للاحاطة بما اشتمل عليها واجراء مقتضاها وحيث ذلك لزم تحريره

نكم ومرسل مع هذا صورتان من الامرين المشار عنهما للمعلومية بما نص فيها

عفو — (امر كرم صادر لنظارة الداخلية في ٥ بويه سنة ١٨٨٧)

عرضت علينا مكاتبتكم التي تستفهمون بها عما اذا كان العفو الصادر من لدنا يتناول من صدرت في حقهم

عقاب اشد من المحكوم به ولم يحكم به - (ر) .  
مستخدم الحكومة (فق ١١٨)

عقار ميري - (ر) املك الميري - منفعة  
عمومية (ق ٩)

عقار - (ر) غضب واتلاف

عقار مشترك - (ر) شركة - .  
قسمه

عقار - (ر) جنابات وجنح (فق ٢١١) -  
مخالفات (فق ٣٤٥)

عقبة - (ر) محكمة اهلية ٣ يناير سنة ٨٨

عقد عرفي - (ر) منشور صادر من الداخلية في ٨ ذا  
شوال سنة ١٢٤٠ (٢٤ أكتوبر سنة ٧٩)

المسردانه موصورة مانشر من نظارة المحفانية للحاكم  
الشرعية وورد بشرح منها للداخلية رقم ٥ الجاري نمرة ١١٥  
بما يصير اجراءه في العقود العرفية المجاري تسجيلها بالحكام  
المختلطة وتبليغها للحاكم الشرعية ومرغوب اعلان ذلك لجهات  
الادارة بالاقاليم والمحافظات والضبطيات للمعلومية به ايضا  
وبناء على ذلك حصل النشر في تاريخه لتلك الجهات ومن  
المجلة هذا للمعلومية كما ذكر

(صورة مانشر من المحفانية للحاكم الشرعية)  
العقود العرفية المعروفة بين المتعاقدين مباشرة جاري تسجيلها  
بالحاكم المختلطة وبارسال صورها للحاكم الشرعية فلمناسبة  
كونها غير رسمية اعني غير محررة على يد كتاب الحاكم حاصل  
التوقيف في قيدها او تبليغها للمدبريات او للمحافظات  
وحيث ان مقتضى القانون تسجيل العقود العرفية بمجملها في قوة  
العقود الرسمية بالنسبة لغير المتعاقدين وعلى هذا يلزم اعتبارها  
بعين الصفة المجاري اعتبار العقود الرسمية المذكورة بها وهذا  
لا يمنع من له حق المعارضة في العقود المحكي عنها والحصول  
على لغوها بحكم بصر من جهة الاختصاص كسابقة ما تحرر  
عموما بهذا الشأن فانقضى تحريره لكي من الان فصاعدا كانت  
العقود العرفية المسجلة بالحكام المختلطة بصير قبولها عند ورودها  
للحكمة طرف حضرته وقيدتها بدفاتر المحمة وتبليغها لجهات  
الادارة كالمجاري في العقود الاخرى

عقد عرفي - (ر) منشور صادر من نظارة الداخلية في ١١  
رمضان سنة ١٢٧٩ (١٧ أغسطس سنة ٨٠)

عدم اعتبار العقود العرفية الا بصفة عقود محررة باعطاء حق  
عيني في العقار - حضره مدير المنوقية بمقتضى افادة للداخلية  
اوري فيها انه بناء على المنشور السابق صدره من المحفانية  
عن تسجيل العقود العرفية واعتبارها في قوة العقود الرسمية  
بالنسبة لنفس المتعاقدين جاري العمل في نقل تكتيف الاطيان  
حال تبليغ عقودها من محمة الاديرية لكن بالنظر لما شوهد  
من صور بعض العقود انها فقط لحفظ التنفيذ بحيث تقدم  
الاعراض للمديرية وتحرير المحمة ونقل التكتيف سواء كان بالبيع  
او الرهن لعدم مطابقتها للعقود الرسمية لما ان العقود الرسمية

الاختصاص بالجنح حال صدور العقول لا يلزم عليه خروجه من المعاملة  
بوجه لتقدم صدور تلك الاحكام في جنح على تاريخ الامر المشار اليه  
والشروع فعلا في تنفيذها ونقط عدم الجنح مبني على تاخير المديرية في  
انمام التنفيذ وبناء على ذلك وكون هذه الاحكام في مواد مخالفات ولم  
تتجاوز الثلاثة شهور يكون اولئك الأشخاص داخلين في العقول المشار اليه  
فقد كتب في تاريخه بذلك محضرة المدير الموما اليه وهذا المحضر لم يتابعه  
فيما يكون من هذا التنبيل بجهنكم

عفو - (ر) مكاتبة صادرة من الداخلية لمديرية اسبوط بتاريخ  
٦ شوال سنة ١٣٠٦ نمرة ٢٨٨

استفهمت المديرية بافادتها المورخة ٢٢ ن سنة ١٣٠٦ نمرة ٢٢٢ عما اذا  
كان الأشخاص الذين ضبطوا بجنح مهرب وسبق مطالبتهم بدفع الغرامة  
المقصود عنها بذكرين ٢٦ أغسطس سنة ٨٦ وادعى الاعصار وانفج  
عدم اقتدارهم على الدفع فقرر بطلانهم لاجل مجتنب عن كل عشرين قريناً  
اربعا وعشرين ساعة بحيث ان مدة الجنح لا تكون اقل من اربع وعشرين  
ساعة ولا تزيد عن ثلاثة شهور ما عتظار مسيرهم لدفع الغرامة المذكورة  
لان الجنح لا يجللهم من دفعها حسب المقصود بالذكرين المشار اليه  
يدخلون في العقول الصادرة به الامر العالي في ٢٨ شعبان سنة ١٣٠٦ م لا  
وحيث ان الامر العالي الصادر بالعفو صريح في العفو ايضا عن جميع  
المجرمين بسبب الرسومات والقرارات القضائية الناشئة عن مواد المخالفات  
والجنح مما كانت مدوم والغرامة المطلوبة من الأشخاص المذكورين وان  
كانت لم تصدر عنها احكام قضائية الا انه صادر في تحصيلها منهم امرا  
عنا لم على المخالفة التي وقعت منهم ومع اعتبار الامر المشار اليه بصفة  
قانون يكون هناك تناقض بين هذا وذلك كما ان عدم وجود هؤلاء الأشخاص  
بالجنح حال صدور العقول لا يلزم عليه خروجه من المعاملة بوجه لتقدم  
مطالبته بتلك الغرامة على تاريخ صدور الشروع فعلا في تنفيذ مقتضى  
الامر العالي من جهة مجتنب بطلب استحضارهم وعدم الجنح مبني على تاخير  
المديرية في اجراء البحث عن اقتدارهم من عده بقاء على ذلك يكون  
اولئك الأشخاص داخلين في العقول المشار اليه وغر هذا لسعادته بذلك  
(مكاتبة اخرى صادرة للمديرية المذكورة في ٨ شوال  
سنة ١٣٠٦ نمرة ٢٩٠)

ورد تلغراف المديرية المورخ ٢٨ مايو سنة ٨٩ بالاستفهام عما اذا كان  
الأشخاص الذين صدرت مضابطهم بعد العقول وتسجيل اول تسجيلها وكانت  
تاريخ الاحكام قبل امر العقول وكذا من مضت عليهم مواعيد الابلار  
وتنازل عنه بعد صدورهم يدخلون في حكمه مثل الصادر عنهم تلغراف  
الداخلية نمرة ١٤ م لا فاما الاولون فحيث ان الاحكام التي وقعت عليهم  
صدرت قبل تاريخ امر العقول وكانت انتمائية وما يشمله هذا العقول وعدم  
الجنح مبني على تاخير وصولها للمديرية اذا لو كانت وصلت اليها غيب  
صدورها وبادرت باستحضارهم ومجتنبهم فعلا لكانوا داخلين في العقول وتاخير ذلك  
لم يكن ناشئا من جهنكم فيكون حينئذ داخلين في حكمه اما الآخرون فلا يدخلون  
في حكمه لكونهم لم يتقبلوا الاحكام التي صدرت في حقهم ولم يسبقون في تاخير صدور  
الاحكام عنها لعدم تقديم الابلار في ميعاده الثاني وبهذا يلزم ترقيته لسعادته  
وقد نشرت نظارة الداخلية الصورة الاولى للمدبريات الوجه الجبري  
والوجه القبطي والثانية للمدبريات الوجه القبطي خاصة وهذا ما كتب من  
الداخلية عليها بتاريخ ١٦ يونيو سنة ٨٩ (١٨ شوال سنة ١٣٠٦) -  
المسطر قبل صورة المكاتبتين الصادرتين من الداخلية لمديرية اسبوط  
عمن يدخلون في العقول الصادرة به الامر الكرم في ٢٨ شعبان سنة ١٣٠٦  
ومن لا يدخلون فيه على الكيفية المدونة بها العلم بما اشتملنا عليه وابتاع  
الاجراء بها في حق من يكونون من هذا التنبيل بجهنكم

عفو - (ر) عقوبة الجنابات (فق ٢٦ الى ٢٨) -

رأفة (فق ٣٥٢ معاش ٢ صفر سنة ١٣٠١ نمرة ٤٤)

عقوبة - (ر) مزاد (فق ٣٢١ - ٣٢٢)

عقاب - (ر) عقوبة (ثم اسم الفعل المراد معرفة

عقوبته مثل ضرب - قتل - جرح الخ

الوعد بها بما ذكر ولكون العقود التي تعتبر في نقل التكليف والتي لا يجب اعتبارها لاشتغالها على وعد أو شرط مؤلف لانتماء صيغة العقد هي كما توضح يراد منه متى وافق يتحرر من هنا بجهات الادارة باعتبار العقود العرفية المسجلة الخالية من الوعد الموقف لنقل الملكية بوجه من الوجوه السابق توضيحها ونقل التكليف على موجبها لمنع الضرر الواقع من ذلك وإفادة المحفانية لاجل اعلان فروعها وحيث تراءى بطرفنا موافقة ما ذكر فلجل الاجراء مقتضاه لزم نشره وهذا بالجملة محضرتكم

**عقد — (ر) انتقال الملكية — بيع — تعهدات**  
 وعقود — تعهدات مترتبة على الاعمال : تعهدات مترتبة على توافقي المتعاقدين — شركة — عارية — ودعية — امانة

**عقد بيع (اثباته) — (ر) اثبات الديون (ق ٢٣٤)**  
**عقد الحوالة — (ر) حوالة**  
**عقد رسمي — (ر) تنفيذ — رهن (ق ٥٥٧)**  
**عقد شراء — (ر) اثبات الديون (ق ٢٣٤)**  
**عقد شركة — (ر) شركة**  
**عقد نقل ملكية العقار (ارسال صورته للمحكمة الشرعية ومنه الى المحكمة المختلطة) — (ر) كاتب محكمة (لا ٤٨)**  
**عقد نكاح — (ر) نكاح**  
**عقد هبة — (ر) هبة**

**عقوبة الجنايات — (ر) في العقوبات التي يحكم بها في الجنايات**  
**(الباب الثاني من الكتاب الاول من قانون العقوبات)**

(م) ٢٥ كل محكوم عليه بالقتل يشق (م) ٢٦ متى صار المحكم بالقتل قطعياً يعرض ناظر المحفانية حالا اوراق القضية على المحضرة المحدوبة ولما استبدال تلك العقوبة باخف منها (م) ٢٧ استبدال القتل يكون بالاشتغال الشاقة مؤبداً ان لم يصرح الجناب المخدوب في امره بغير ذلك (م) ٢٨ اذا لم يصدر امر الجناب المخدوب في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ تقديم الاوراق فيجري تنفيذ حكم القتل (م) ٢٩ لا يصير تنفيذ حكم القتل في ايام الاعياد الاحلية (م) ٣٠ تعطى جثة المحكوم عليه بالقتل الى ورثته لدفنها وان لم يكن له ورثة تدفن بهرفة الحكومة بمصاريف من طرفها ولا يصير احتفال ما للجنائز (م) ٣١ اذا اخبرت الحكومة عليها بالقتل انها حلت فيصير تزويج تنفيذ الحكم ومتى تحقق قولها يؤجل تنفيذ الحكم الى ان تضع الحمل (م) ٣٢ لا يحكم بالقتل على منتهى جنايته تستوجب الا اذا اترموها او شهد شاهدان انها نظراه في حال وقوع ذلك منه (م) ٣٣ العقوبة بالاشتغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه مقيداً بالمحدد في رجليه في اشد الاشغال في المحلات

يكون اجراؤها بالوجه البني المحلي عن الوعد وهذه العقود لم تخرج عن انها مجرد عقد فرض تحت وعد بالاسقاط وذلك بخالف لنص لائحة الاطيان والقواعد المتبعة والمنشورات وليس المديرية ان تعتبر بدرجة العقود الرسمية الا اذا كان خالياً من الوعد تراءى محضرة المدير الموصى اليه ان تنفيذ مثل هذه العقود يكون بصفة اعلان الطرفين بها مع بقاء التكليف على ما هو عليه حتى يتم الوعد بصفة رسمية يترتب عليها النقل وباحالة النظر فيها ذكر على المحفانية وردت افادتها رقم ٢٦ الماضي نمرة ١٧٥ ومعها رأي معطى من كوميته الدعاوي مقتضاه انه لا يمكن اعتبار تلك العقود الا بصفة عقود محررة باعطاء حق عيني في العقار وليس باسقاط ملكيته وانه لادم جواز نقل التكليف الا متى انتقلت الملكية فاللزام على المديرية الواردة لما تلك العقود ان تترك تكليف العقارات المحررة عنها على ما هو عليه لمحين حصول بيع صحيح قانوني امام جهة الاختصاص وعلى هذا قد تحرر بتاريخه بجهات الادارة بملاحظة الاجراء على الوجه المشروع ليكون سيرهم جميعاً في ذلك على حالة واحدة ومن الجملة هذا للاجراء بمقتضاه

**عقد عرفي — (ر) منشور بشأن اعتبار العقود العرفية المسجلة الخالية من الوعد الموقف لنقل ملكية الاطيان ونقل التكليف على موجبها (٦ ج سنة ١٢٩٨ ٦ مايو سنة ٨١)**

علم من افادة وردت لنا من سعادة الباشا ناظر المحفانية رقم ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ نمرة ٢١ عرض انه بعد صدور منشور الداخلية لجهات الادارة بتاريخ — رمضان سنة ١٢٩٧ بعدم نقل تكليف اطيان على مقتضى العقود العرفية المسجلة في المحاكم المختلطة التي يكون بها وعد او شرط قد حصل التوفيق من جملة جهات في نقل تكليف اطيان مبيعة بعقود عرفية مع كونها خالية من الوعد والشرط لكونها محررة بصفة ان فلانا باع كذا لنلان وقبض الثمن ولفظ بعضها مذكور فيه انه (فما بعد بصير ابقاع صيغة البيع) او (تحررت هذه البايعة لمحين العرض للمديرية وتسجيل البايعة) وما اشبه ذلك من الاقوال التي لا تكون من قبيل الوعد ولا الشرط بالنسبة لصيغة العقد على ان العقود التي لا تكون معتبرة لنقل التكليف بموجبها هي ما يكون موعوداً ومشروطاً فيها بانه عند قبض الثمن يصير توقيع صيغة البيع او ما يكون البيع فيها معلقاً على شرط مماثل لذلك وانه من النوع الذي توقفت فيه الجهات بدون موجب اطيان اشترائها محضرة محمد بدر بك المحكم وخلافه بمديرية المتوقفة بعقود عرفية وصار تسجيلها بالمحكمة المختلطة وتبلغت للمديرية ولم تخرج نقل التكليف بموجبها ولما تنصك اليك الموما اليه لنظارة المحفانية وهي استشارت في ذلك جناب رئيس فلم النضاي وأوضح بعدم المانع في نقل التكليف بمقتضى العقود المذكورة وحررت للمديرية المتقدم ذكرها بذلك في ٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ نمرة ٢ عرض فاعيدت منها المكتوبة في ١٣ جمادى الاول سنة ١٢٩٨ نمرة ٢ عرض بان العقود المتعلقة بالبيك الموما اليه ومن معه مما لا ينقل التكليف بموجبها حسب المنشور السالف ذكره محصل

## ملحوظات

الذي ارتكبت فيه الجناية وفي محل تنفيذ العقوبة ومحل توطن المحكوم عليه وفي اللوحة المعدة لنشر الاعلانات بمحكمة كل من الجهات المذكورة وعلى باب ديوان المديرية او المحافظة وعلى باب الضبطية واما في حالة الحكم بالعقوبات الاخرى المقررة للجنايات فيتبع ما هو مقرر في المادة ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات

### ( عقوبة الخنخ والمخالفات )

(م) ٤٤ العقوبة بالحبس في وضع المحكوم عليه في احد عابس الحكومة جميع المادة المقررة في الحكم (م) ٤٥ مدة الحبس تكون فيما يتعلق بالمخالفات من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع وفي الخنخ من ثمانية ايام الى ثلاث سنين ويتبدل كل منها من وقت وضع المحكوم عليه في الحبس ان لم يكن محبوسا حسب احتياطي (م) ٤٦ العقوبة بالنفي الموقت في ابعاد المحكوم عليه عن محل اقامته ونقله الى جهة التي تعينها الحكومة لذلك ليتبع بها وتكون مدتها من ثلاثة اشهر الى ثلاثة سنين — ويتبدل مدة هذه العقوبة من يوم النفيض على المحكوم عليه لارساله الى جهة المعينة لتتبعه ان لم يكن محبوسا احتياطي (م) ٤٧ العقوبة بالنزل من وظيفة مبرية في حرمان المحكوم عليه منها وقطع المراتب المعينة لها وتكون مدة هذه العقوبة من سنة الى خمس سنين ولا يجوز في هذه المدة توظيف المحكوم عليه باي وظيفة مبرية ولا ان يتبع باي مرتب ومن يكون منفصلا عن الخدمة في وقت صدور الحكم عليه لا يجوز ايضا استخدامه في اي خدمة مبرية ولا يتبعه باي مرتب مدة عقوبته (م) ٤٨ العقوبة بالفراة في الزام المحكوم عليه بدفع مبلغ من خمسة قروش الى مائة قرش ديواني فيما يتعلق بالمخالفات ومن مائة قرش وقرش الى عشرة الاف قرش ديواني في الخنخ (م) ٤٩ تكون مدة الحبس لتفصيل القرامات والمصاريف وما يجب رده باعتبار اربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشا بشرط ان لا تنقص عن ذلك ولا تزيد عن شهر في المخالفات ولا عن ثلاثة اشهر في الخنخ والجنايات (م) ٥٠ لا يحصل الحبس المذكور بالمادة السابقة الا بعد خمسة ايام من يوم التنبيه الرسمي بالدفع والانذار بالحبس ويكون التنبيه مشتملا على صورة الحكم ان لم يسبق اعلانه للمحكوم عليه (م) ٥١ لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من الفراة والمصاريف والرد بمجرد حبه لتفصيل ذلك منه اذا كان قادرا على الدفع وقت الحبس او صار موسرا بعده

### ( الباب الرابع )

( في العقوبات التابعة لعقوبات اصلية ويجوز الحكم بها في الخنخ والجنايات )

(م) ٥٢ الحكم بالعقوبات السابق ذكرها لا يمنع الحاكم المختصة بالخنخ من الحكم ايضا في الاحوال المقررة في القانون بالانواع الحرمان المعينة في المادة ٤١ كلها او بعضها (م) ٥٣ من ارتكب جناية وحكم عليه بسببها بعقوبة الاشغال الشاقة او السجن المؤبدين يجب حفا جعله بعد استيفاء مدة عقوبته تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة مساوية لمدة العقوبة انما يجوز تقبيل مدة الملاحظة او الامانة منها بنص صريح في الحكم الصادر بالعقوبة اما من حكم عليه باحدى العقوبات المؤبدية وعني عنه منها او استبدلت بغيرها فيجوز جعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى ان لم يتفرغ غير ذلك في الامر الذي يصدر باستبدال العقوبة او بالعفو منها (م) ٥٤ فيما عدا الاحوال المبينة بالمادة السابقة يجوز الحكم في مواد الجنايات والخنخ بجعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى في الاحوال المقررة في القانون (م) ٥٥ يترتب على جعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى ان يكون للحكومة حق في منعه عن الافاقه بالاقليم الذي ارتكب فيه الجناية وبالمدين التي يزيد عدد سكانها على خمسة الاف ويلزمه ان يجبر بالجهة التي يريد الاقامة فيها وبين منازل سفره وتنه الى تذكرو مرور تنفيذ فيها تلك المنازل وعند وصوله الى الجهة التي اختارها لاقامته يجب عليه ان يجبر بذلك حاكمها في ظرف اربع وعشرين ساعة ولا يجوز له ان يغير تلك الجهة بدون ان يجبر حاكمها قبل ذلك بثلاثة ايام بالجهة التي يرغب السكنى فيها ويلزمه ايضا ان ياخذ تذكرو مرور ثانية فان خالف هذه الاصول يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة

المعينة من الحكومة لذلك مدة حياته ان كانت تلك العقوبة مؤبدية ومن ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة ان كانت مؤقتة (م) ٢٤ كل من جاوز السنتين سنة من العمر من الرجال المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة لا يقيد بالحدود وانما يستوفي مدة عقوبته في احد المحلات المعدة للسجن وكذا النساء اما كان سنهن (م) ٢٥ العقوبة بالسجن في وضع المحكوم عليه في احد اماكن المحبس وتشغله في الاعمال التي تعينها الجهة المختصة بذلك مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدية ومن ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة ان كانت مؤقتة (م) ٢٦ يجوز للسجن ان يتخاطب الأشخاص المقيمين في السجن والغير المقيمين فيه على حسب الحدود المقررة في اللوائح المختصة بذلك (م) ٢٧ كل من حكم عليه بالاشغال الشاقة او بالسجن يكون محجورا عليه في جميع تصرفاته مدة عقوبته ولذلك يلزمه ان يعين له فيما لادارة اشغاله المتعلقة بامواله واملاكه بشرط التصديق من المحكمة على هذا التعيين فان لم يعين فيها يحصل تعيين الذم المذكور بمعرفة المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها محل توطن المحكوم عليه ويكون ذلك بناء على طلب النائب العمومي او احد وكلائه او من له شان في ذلك (م) ٢٨ النفي المؤبد هو ارسال المحكوم عليه الى العمل الذي تعينه الحكومة لذلك ليعمل فيه مدة حياته وان طلب نقل عياله الى العمل المذكور يجب ان يطلبه بشرط رضائهم بذلك (م) ٢٩ الحرمان المؤبد من كل رتبة او وظيفة مبرية هو حرمان المحكوم عليه حرمانا مؤبدا من الاستخدام في الخدمات المبرية اما كانت اهمية الخدمة ومن قبوله في الالتزامات والتعهدات المبرية ومن حيازة اي رتبة او نشان ومن الحصول على مرتبات وتجرى ما يكون حائزا له في وقت الحكم من جميع ما ذكر (م) ٤٠ العقوبة المذكورة بالمادة السابقة تكون دائما من مستلزمات كل عقوبة من العقوبات المقررة للجنايات ان لم يحكم بها بصفة عقوبة اصلية (م) ٤١ الحرمان من التمتع بالحقوق الوطنية هو (اولا) حرمان المحكوم عليه حرمانا مؤبدا من جميع الرتب ومن التوظيف باي وظيفة مبرية كما هو مقرر في المادة ٢٩ (ثانيا) حرمانه من التمتع بحقوقه في انتخاب احد من نواب الامة او في انتخابه هو لمة الوظيفة (ثالثا) عدم اهليته لان يكون عضوا في جمعية من الجمعيات ولا لاداء اي خدمة تتعلق بالطائفة او المحرفة المنسوب هو اليها (رابعا) عدم اهليته لان يكون عدلا محلفا او اهل خبرة او شاهدا في العقود او في الدعاوي المرفوعة امام المحاكم الا لعجز الاستعلاء منه عما يلزم وعذر اهليته للاستخدام باحد محلات التعليم بوظيفة معلم او ناظر (م) ٤٢ الحكم بالاشغال الشاقة مؤبدا او موقتا او بالسجن او بالنفي المؤبدين يستلزم قانونا الحرمان من الحقوق الوطنية اما اذا حكم بهذا الحرمان بصفة عقوبة اصلية فيجوز معه بالحبس مدة يسوغ ابلاغها الى المحد الاقصى المقرر للحبس (م) ٤٣ كل حكم يصدر بالقتل او بالاشغال الشاقة مؤبدا او موقتا او بالسجن او بالنفي المؤبد او بالحرمان من جميع الرتب والخدمات المبرية او من الحقوق الوطنية يعلن بلسن ملخص في الميدان العمومي لمركز ادارة المديرية التي صدر فيها الحكم المذكور وميدان القسم

عقوبة (توقيع) - (ر) تحقيق ابتداء ي (قج) ١  
 علامة - (ر) تزوير - امضا  
 علامة الحاكم على دفتر يومية السفينة - (ر) قبودان  
 ٣٨ - ٥٧  
 علامة فوريفة (نقلها) - (ر) مزاد (ق) ٣٢٥  
 علامة مامور المحكة على صفح دفتر التجار - (ر)  
 دفتر تجاري (ق) ١٤ - شركة (ق) ٥٦  
 علانية المرافعات - (ر) حضور (ق) ٨١  
 علة نارية - (ر) مخالفات (ق) ٣٤٤  
 علف (اخذه بدون ثمن) - (ر) مستخدم الحكومة  
 (ق) ١٢٣  
 علق - (ر) سرقة (ق) ٢٩٤  
 علم عثماني - (ر) سفينة (ق) ١ - ٢  
 علم خبر - (ر) امر  
 علم خبر (تكليف بالحضور) - (ر) اختصاص المحاكم  
 (ق) ٣٦ الى ٣٨ - ٤٠ - ٤١ - احكام (ق) ١١١  
 - خبر (ق) ٢٣١ - خطوط (ق) ٢٥٣ -  
 تنفيذ (ق) ٤٠٣  
 علم طلب - (ر) اعلان الاوراق (ق) ٣ - تقديم  
 الدعاوي - ميعاد  
 علم المشتري بالمبيع - (ر) بيع (مجلة) ٢٠٣ -  
 يسع  
 علوا أسعار - (ر) مزاد (ق) ٣١٩  
 علي - (ر) ارتفاع (ق) ٣٥ - ٥٦  
 عمارة المال المشترك - (ر) شركة (مجلة) ١٣٠٨  
 - شركة  
 عمدة - (ر) شيخ  
 عمري - (ر) هبة (ش) ٥٠٤  
 عمل - (ر) شركة مدنية  
 عمل (العمل بالقوانين والاوامر) - (ر) قانون  
 (لا) ٢ - ١  
 عمل تجاري - (ر) سقوط الحق - مضي المدة  
 عملة - (قانون عقوبات)

(الباب الخامس عشر - مسكوكات الزيوف  
 المزورة)

(م) ١٧٩ من قلد ضرب المسكوكات المتداولة في بلاد  
 الحكومة ذهبا كانت او فضة او تنقص قيمتها باخذ جزء  
 من الذهب او الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرد او  
 مقرض او ماء الحل او غير ذلك وكذا من طلا  
 مسكوكا بطلاء يصيره شبيها بمسكوكات اكثر من قيمته  
 او اشترك في ترويح تلك المسكوكات المزورة والناقصة  
 او في ادخالها في بلاد الحكومة وكذا من اشتغل  
 بالتعامل بها يعاقب بالاشغال الشاقة موقتا بدون  
 ان تنقص في اي حال من الاحوال المذكورة مدة  
 العقوبة عن عشرين (م) ١٨٠ كل من قلد ضرب  
 المسكوكات النحاس المتداولة في بلاد الحكومة او غيرها  
 من مسكوكات المعادن الاخر غير الذهب والفضة او  
 اشترك في ترويح المسكوكات المزورة المذكورة او في  
 ادخالها في بلاد الحكومة يعاقب بالاشغال الشاقة موقتا  
 (م) ١٨١ كل شخص قلد في بلاد الحكومة ضرب مسكوكات  
 اجنبية او تنقص قيمتها او غير لونها بواسطة الطرق المبتنة  
 في المادة ١٧٩ او اشترك في ترويح مسكوكات اجنبية  
 مزورة او مغشوشة او في ادخالها في البلاد المذكورة  
 او اشتغل بالتعامل بتلك المسكوكات يعاقب بالاشغال  
 الشاقة موقتا (م) ١٨٢ الاشتراك المذكور في المواد  
 السابقة لا ينسب اصلا الى من اخذ مسكوكات مزورة  
 او مغشوشة بصفة انها جيدة وتعامل بها ومع ذلك من  
 استعمل تلك المسكوكات بعد ان تحققت له عيوبها  
 يجازى بدفع غرامة اقلها ثلاثة امثال قيمة المبلغ المتعامل  
 به واكثرها ستة امثال ما ذكر انما لا يجوز ان تنقص  
 الغرامة المذكورة في اي حال من الاحوال عن مائة  
 قرش ديواني (م) ١٨٣ الأشخاص المرتكبون للجنايات  
 المذكورة في المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ يعاقبون من  
 العقوبة اذا اخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها  
 وقبل الشروع في البحث عنهم او سهلوا القبض على باقي  
 المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور انما يصير  
 جعلهم تحت ملاحظة الضبطية الكبرى موقتا

عملة - (صورة قرار مجلس النظار المتخذ في يوم الخميس  
 غاية شوال سنة ١٢٩٦) ١٦ أكتوبر سنة ١٢٩٦

نقرر ان دام ان حلفاء مبيع الاقطن في اسواق عمومية صار وضعها  
 بمرقة الحكومة وتحت ملاحظتها والنقد من ذلك مأمورا لضبط معاملات  
 الناس تحت قاعدة سالمة تمنع شرايب النقش والجلبة بأي صورة كانت فلا  
 يجوز البيع والشراء فيها ولا في غيرها من الاسواق الا بالعملة الصاغ الديواني



## ملحوظات

نشره من المالية للجهات والمصالح عن العملة الفضة يتجرى قبول المبالغ الجزئية التي بطبيعة الحال لا يمكن توريدها الا من العملة المذكورة وعدم قبول عملة فضة فيما عدا ذلك سوى باعتبار المائة خمسة قد علم للمالية الآن انه جاري ببعض المديرية تكليف اشخاص من الذين عليهم اموال جزئية بتوريد المطلوب منهم عملة ذهب وحيث ان هذا مخالف للشور الصادر من المالية وفيه تكليف زائد على الاهالي فالاجل زيادة التسهيل ومنع المشقات والتشكيكات المترتبة على ذلك استصوب ان المبالغ التي اقل من جنيه واحد يجوز قبول قيمتها من العملة الفضة وما كان زيادة عن هذه القيمة لا يقبل فيه من العملة المذكورة الا باعتبار المائة خمسة تطبيقا لما سبق نشره وقد تحرر بذلك للجهات عموما وهذا للاجراء بمقتضاه

عملة عثمانية — ٥ في ٦ مارس سنة ٨٠

(م) ١ وحدة النقود العثمانية هي الليرة (م) ٢ وكسورها ربعها ونصفها وما فوق الليرة ليرتان ونصف وخمس ليرات (م) ٣ اعتبارا من اول مارس سنة ٩٦ يكون تحصيل جميع ضرائب الدولة بالذهب بحسب ان سعر الليرة ١٠٠ قرش او بنقود اخرى يكون سعرها بحسب ما هو منصوص عليه في المواد الآتية وعلى الدولة ان تعطي النقود المذكورة بالاسعار التي تأخذها (م) ٤ لاجل ادامة المناسبة بين نقود الذهب ونقود الفضة تأخذ الدولة المجيدي الفضة بسعر ١٩ قرش وسعر كسوره بمناسبة ذلك (م) ٥ الايراد الذي كانت الدولة تأخذه بالذهب او الفضة (مجميدية) يبقى معمولا به وباقي ايرادها يعطي بحسب الليرة ٩٥ قرشا فضة و ٥ قروش متاليك وتبطل جميع المتاليك الذي تحصل عليه اعني ٥ في المائة بمعرفة لجنة مخصوصة (م) ٦ الذين عليهم ديون للدولة يمكنهم ان يدفعوا ديونهم بالمتاليك فيعطوا منه ٥ في المائة بسعره السابق اعني سعر البشلك خمسة قروش والباقي اعني ٩٥ قرشا بالمتاليك بحسب سعره الآن كما هو منصوص عليه في المادة ٧ وحيث ان القرار الذي حصل اخيرا في ٨ مارس سنة ٩٥ فيما يتعلق بالقائمة باق معمول به فبقايا سنة ٩٤ تعطى بحسبه اي بحسب القرار اما البقايا التي تعطى

سواء كانت فضة او ذهبيا بدون اذى زيادة في هذه الاسعار فان الزيادة فيها تعد مخالفة فمن تجارى على هذه الخانة تصير عما كنهه وتجارته يفتض القانون ان يقرر للمديرية ملاحظة هذه الاصول مع اخذ التدابير اللازمة على النجاسة ومعايير المخلفات بان يراعى هذه الاصول بغاية الدقة والالتفات في جميع المعاملات التي تحصل بواسطة النجاسة او بالمخلفات البامورين بملاحظتها

عملة — ٥ صورة ما نشر من الداخلية في ١١ محرم سنة ١٢٧ (٢٥ ديسمبر سنة ٧٩)

المسطر بادناه صورة ما نشر من المالية للجهات بما يجري في قبول العملة الفضة ووردت صورته لنا بشرحها رقم ٨ الجاري نمرة ٥٠٧ وحيث من المقتضي معلومية ذلك لزوم تحريره لحضرتكم للمعلومية واجرا مقتضاه

(صورة ما نشر من المالية للجهات)

قد تلاحظ لديوان المالية من مدة ان العملة الفضة تزايد توريدها في ايرادات المصالح والجهات وان هذا ناتج عن النقص الحاصل في قيمة العملة المذكورة ومن المعلوم انه اذا لم تعمل رابطة يتعين فيها قيمة محددة لما يقبل من تلك العملة بخزائن الحكومة يترتب على ذلك تزايد توريدها حتى ولو كان موجودا مع ارباب الدفنيات عملة ذهب لما تأخروا عن تغييرها بعملة فضة لما يعود عليهم من الربح والمنفعة وحيث انه بالنظر لذلك وللخلص من الحسائر الجسيمة العائدة على الحكومة من هذه المسئلة يكون من العدالة تحديد قيمة معلومة لما يقبل من العملة الفضة بخزن الجهات والمصالح فاستصوب وقرر ان ماعدا المبالغ الجزئية التي بطبيعة الحال لا يمكن توريدها الا من العملة الفضة لا يقبل من الآن بخزن الجهات والمصالح من العملة المذكورة الا لغاية خمسة في المائة وقد صار النشر بذلك عموما ولزم ترفيقه لمعلوميته بجهتكم والاجراء على مقتضاه

عملة — ٥ منشور من الداخلية في ٢٠ ص سنة ١٢٧ (٢١ فبراير سنة ٨٠)

المسطر ادناه صورة ما نشر من المالية للجهات وادناهنا بشرح منها رقم ١٦ صفر سنة ٩٧ نمرة ١٧ ادارة بما يجري في قبول العملة الفضة ومرغوب معلوميته بالداخلية واعلانه لقروعهما خلا المديرية والمحافظات بما انه تحرر لم من المالية بناء عليه لزوم تحريره للمعلومية بما اشتمل عليه ومراعاة الاجراء بمقتضاه وبتاريخه تحرر لمن لزوم عن ذلك — انه مع التصريح فيما سبق

وتبين مما افصح ان احدها الذي على شكل الغازية بلغ في الوزن البعض ثمانية قراريط ونصفاً وبقاره اربعمائة وثمانية وخمسون من الالف والبعض تسعة قراريط وبقاره اربعمائة وثمانية وستون من الالف مع ان مقرر عيار الخبرة الاصلية احد وعشرون قراراً كما ان صنف الربع الفندقي وجد عيار بعضه ثلاثمائة وثمانية وثمانين من الالف وبعضه ثلاثمائة وتسعة وثمانين ولهذا وما هو معلوم من سبق النشر للجهات في سنة ١٢٨٢ بعدم جواز دخول العملة المغشوشة بالمالك العثمانية وما تباع من ان دخول هذه العملة انما هو بواسطة وضعها داخل براميل المسار وغيره قد تحرر من طرفنا فرنسائياً لحضرة مدير الكمارك بمحصول كمال المراعاة ومزيد الملاحظة والالتفات لهذا الامر حتى لا يحصل التمكن من دخول عملة مغشوشة الى هذا القطر كما انه تحرر الى جهات الادارة مؤكداً ومشدداً بالالتفات الى هذا الامر بعين الاهمية وصرف غاية الجهد في كافة الطرق والاحتياطات المستلزمة عدم التمكن من تداول هذين الصنفين ولا غيرها من سائر اصناف العملة المغشوشة بهذا القطر كما يقتضيه نص ذاك المنشور ومن الجملة هذا الاجراء بمقتضاها

**عملة -** { منشور بشأن الاسعار التي تحدت لقبول الريال بمدفع والريال الجدي بخزن جهات الميري

من ابتداء ٢٤ ابريل سنة ٨١ (مارس سنة ٨١) بناء على المذكرة التي تقدمت من نظارة المالية لمجلس النظر قد تقرر بالمجلس تعيين قيمة الريال بمدفع بتسعة عشر قرشاً وخمسة وعشرين فضة والريال الجدي بستة عشر قرشاً وخمسة عشر فضة وان يكون قبولها في خزائن الميري بهذا السعر من بعد مضي اربعين يوماً مضي من تاريخ النشر عن ذلك من هذه النظارة كما وردت بذلك افادة المجلس للمالية رقم ٢٥ ربيع الاول سنة ٩٨ نمرة ٣٢ ادارة وحيث ان الميعاد المذكور اعتبر من ابتداء هذا اليوم كما صار الاعلان عن ذلك بالجرائد الرسمية وقد نشر في تاريخه للجهات عموماً بما ذكره بان القبول بالسعرين المذكورين يكون اعتباراً من ٢٤ ابريل سنة ٨١ فلزم تحرير هذا لمعلوماته والعمل

بالتاليك الى غاية سنة ٩٥ فيكون اعطاؤها بحساب البشلك ٥ قروش وذلك الى آخر شهر اغسطس من سنة ٩٦ وكذلك المالية تدفع ايضاً ديونها عن السنة المذكورة بالتاليك باعتبار البشلك ٥ قروش (م) ٧ قد تقرر ان تكون قيمة نقود التاليك بنصف قيمتها المعلومة اعني ان يكون البشلك بقرشين ونصف وفي عبارة اخرى تكون المائة قرش بخمسين قرشاً ماعدا قطع التاليك التي سعر كل منها ستة قروش فانها تكون بسعر ٥ قروش وكسورها تكون بمنااسبة اصلها (م) ٨ من ليس له دين على الدولة واراد ان يتخلص مما عنده من التاليك فله الخيار بان يقدم ما عنده منه الى المالية فتدفع له المالية نصف قيمته ذهباً وتعطيه بالباقي سنداً عليها وتوفيه في وقته وبحسب شروط الديون العمومية والمالية لا تقبل مبادلة التاليك على الصورة المذكورة الا الى غاية شهر ابريل (نيسان) من سنة ٩٦ (م) ٩ اللجنة المنشوط بها ابطال التاليك تكون تحت مراقبة ناظر المالية وتأليفها من رئيس وستة اعضاء منهم ثلاثة من الصيارفة وثلاثة من التجار (م) ١٠ تتخذ الدولة الوسائل اللازمة لاجل توحيد النقود العثمانية

**عملة -** { منشور بخصوص ضبط العملة المغشوشة صادر في ٦ رمضان سنة ٩٧ (١٢ اغسطس سنة ٨٠)

سعادة مامور ضبطية مصر بعث افادة للداخلية نمرة ٣٠٩ تنضم ان بعض الصيارف الاسرائيلية وغيرهم متجرون في عملة ذهب براني من صنف الخبرة المماثلة للغازي القديم سكة القسطنطينية المقدر قيمتها بعشرين قرشاً صاعاً وفي صنف الارباع الفنادقة حالة كونها مغشوشة وانه جاري توارده هذه الاصناف من بحر برا على سبيل التجارة وتداولها في الغالب بجهة الارياض وتصريفها للخريمات لعمل فلاندا وما اشبه بقصد الزينة باسعار زائدة وصار ضبط بعض قطع منها وورودها لنا للنظر واجراء ما فيه عدم تداولها ومنع هذه المغشوشة وانبي على هذا تخصيص قوميون مركب من جناب جاستنيل بك وحضرات مصطفى بك المجدي وامين الضربخانه ومحمد افندي عبود الجاشنقي بالعمل جشاني الصنفين المذكورين

## ملحوظات

بها على القروش البراني المحكي عنها وحيث في تاريخه نشر للجهات عموماً بذلك وارسلت لكل منها نسخة من المخلص المذكور لاعلانه الى صيارف الخزن وصيارف البلاد عموماً والتأكيد عليهم بالمراجعة عليه عند القبول من صنف القروش المار ذكرها وعمل الاحتراسات الكافية لعدم قبول العملة المغشوشة فلزم تحرير هذا ومرسل طيه صورة ذاك المخلص للاجراء على الوجه المشروح

(صورة لمخلص مقدم من سكة زانية الضربخانة مستخرج من تقريرهم الوارد بأفادة الضربخانة الرقيمة ٢٩ رجب سنة ٩٨ نمرة ٩٠)

الفرق ما بين القروش الميري والبراني (اولا) ان القروش البراني بها نقص في بعض احرف الطرة فان الطرة مركبة من (خان عبد الحميد عبد الحميد مظفر دائماً) اعني عملة كل سلطان تكتب الطرة باسمه واسم ابيه ولفظ خان ومظفر ودائماً والطرة البراني ناقص منها بعض احرف من ذلك (ثانياً) ان الجنزير الذي في اخر دائرة سطح القرش البراني اقله مخالف لجنزير القرش الميري يعني ان جنزير القرش البراني يوجد نقطة داخلية ونقطة خارجة او يرى مثل جنزير والبعض يوجد جنزيره مستقيم الا انه غير جنزير الميري (ثالثاً) ان بعض الطرر البراني كتابتها ليست احرفاً بل هي تشريطاً فلم تلحظ على هيئة الطرة (رابعاً) ان قاعدة كتابة الميري غير قاعدة كتابة البراني ان كان في الطرة او في (ضرب في مصر) (خامساً) انه موجود في القروش البراني قروش من توتية مأخوذة على القرش الميري بالسبك في الرمل اختام واقلاب فهذا يتكسر بمجرد الضغط عليه بالاصابع

عملة - (منشور صادر من نظارة المالية في ١٧ شعبان سنة ١٣٠٠ (٢٣ يونيو سنة ١٨٢٠))

قد تبين لنظارة المالية من مراجعة سندات النقود المنصرفة في شؤون المديريات انه جار صرف مبالغ من الجنيه المييدي والريالات الشينكو وأبو طاقة والباريزي ضمن مصروفاتها على ان تلك الاصناف تلزم لنظارة المالية لصرفها في لوازمات مخصوصة بها وعند اللزوم اليها ومصادفة عدم وجود شيء منها

بمقتضاه في ربيع الآخر سنة ٩٨

عملة - (صورة مانشر من المالية بتاريخ ٢٣ رجب سنة ٩٨ (٢١ يونيو سنة ١٨١٠) بخصوص اعلان كافة صيارف الخزينة بانه متداول بجهة الاستانة صنف ريال مجيدي مغشوش لعمل الملاحظات اللازمة لما يصير قبوله منه بخزينة المحكومة والاحتباس من دخول شيء عليهم علم من اخبار وردت للمالية انه متداول بجهة الاستانة صنف ريال مجيدي مغشوش حالة كونه مستوفيا الوزن المطلوب وانه باجراء اختباره بالضرب بخانة ظهر ان عياره من ٧٤٨ الى ٧٤٩ من الف من الفضة الصافية مع ان العيار الحقيقي هو ٨٣٠ من الف وعلى ذلك يبلغ النقص في قيمته عشرة في المائة وبحسب ظواهره يستدل على ان صناعته بطبعة اليد وان زنته تزيد عن زنة المجيديات نصف صوت وحيث انه بالنسبة لتداول الصنف المذكور بالقطر وقبوله بخزينة الميري يكون من المقتضي اعلان كافة صيارف الخزينة بذلك لعمل الملاحظات اللازمة لما يصير قبوله منه بخزينة المحكومة والاحتباس من دخول شيء عليهم من هذا القبيل في تاريخه صار النشرون ذلك عموماً وهذا لسعادتك لاعلانه لكافة صيارف جهتك للمعلومية ودقة الالتفات لذلك بقدر ما يمكن عملة - (صورة ما نشر من المالية للجهات بتاريخ ٢٩ شعبان سنة ٩٨ الموافق ٢٣ يوليو سنة ١٨١٠)

المسطر ادناه صورة مانشر في تاريخه للمديريات والمصالح بناء على المخلص المقدم من سكة زانية الضربخانة ببيان الاشارات والعلامات التي يستدل بها على القروش البراني ولزم ترقيمه لحضرتكم للمعلومية والاحراء بمقتضاه ومن طيه صورة المخلص

(صورة ما نشر للمديريات والمصالح)

انه بالنظر لما ظهر من كثرة تواجد القروش الفضة البراني وتداولها بجهات القطر ولزوم اتخاذ الاحتياطات الكافية لمنع قبولها بخزن جهات الحكومة قد صار تشكيل كومسيون بالمالية للنظر في هذه المسئلة وبناء على ما قرره هذا الكومسيون من اقتضا تعيين الطريقة اللازمة بمعرفة الضربخانة للاستدلال بها على العملة المغشوشة وعمل الملاحظة الدقيقة من صيارف الخزن لعدم قبولها قد تقدم الان تقرير ومخلص من سكة زانية الضربخانة شامل الاشارات والعلامات التي يستدل

بخزيتها تلزم بمشتري ما يلزم منها من الخارج بقيمة تزيد عن المقرر لها بالتعريف فلاجل سهولة الحصول على ما يلزم من تلك الاصناف وعدم تكليف الحكومة بمشتراها بأثمان زائدة قد نشر في تاريخه بجهات الاقتضاء بعدم صرف شيء من تلك الاصناف في شؤونها وارسال كل ما تحصل منها لخزينة المالية اولاً فاولاً مع النقود المعتاد ارسالها اليها واقتضى ترقية لخضر تكمل لعلوميته والاجراء على وجه ما ذكر قرار مجلس النظار لنظارة المالية بتشكيل قومسيون (للنظر في مسألة العملة الحالية في مصر وادخال اصلاحات واعداد كل طريقة شرعية يلزم وضعها ثم عرضها على مجلس النظار للتصديق عليها) (٤ اغسطس سنة ٨٤) انه مراعاة للضرورة الداعية الى اصلاح طريقة العملة الحالية في مصر قد تداول مجلس النظار في ذلك في جلسته المنعقدة في ٤ اغسطس سنة ٨٤ (١٢ شوال سنة ١٣٠١) وقرر ما يأتي (اولاً) قد تشكل قومسيون للنظر في مسألة العملة الحالية بمصر وادخال اصلاحات التي تنقر ضرورتها واعداد كل طريقة شرعية يلزم وضعها ثم عرضها على مجلس النظار للتصديق عليها (ثانياً) قد تشكل هذا القومسيون من رئيس وهو سعادة ناظر المالية ومن اعضاء وهم صاحب الفضيلة قاضي افندي مصر وشيخ الاسلام وحضرة مستشار المالية ووكيلها وناظر الضربخانه والموسيو سميت وكيل ادارة عموم الكمارك والموسيو كلن مدير بنك كريدي ليونيه بالاسكندرية

عملة — { قرار من مجلس النظار بتنقيص الريال ابي طيرة (عشرين باره) (صادر في شهر اكتوبر سنة ٨٥) قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٣ اكتوبر سنة ٨٥ تنقيص قيمة الريال ابي طيرة الى ستة عشر قرشاً ونصف وبناء على ذلك تعلن نظارة المالية العموم بان هذا القرار قد نفذ اعتباراً من ٣ اكتوبر سنة ٨٥ فلا تقبل صنف هذا الريال في خزيتها من هذا اليوم الا بهذه القيمة التي تقررت

عملة — ٠ اعلان من نظارة المالية في ١ اكتوبر سنة ٨٥ يكون معلوماً لدى العموم ان مجلس النظار قرر بتخفيض قيمة الريال ابو طافة الى ١٦ قرشاً فيصير قبول الريال المذكور بخزينة الحكومة بهذه التعريف

اعتباراً من ٢ نوفمبر الجاري  
عملة — ٠ ذكر بتو صادر في ١٤ نوفمبر سنة ٨٥ بشأن العملة (نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ وحدة العملة المصرية هي الجنيه المصري — ينقسم الجنيه المصري الى مائة قرش — وينقسم القرش الى عشرة اعشار (عشرة اجزاء) (م) ٢ العملة المصرية الرسمية هي (عملة ذهب) الجنيه المصري القطعة من ٥٠ قرشاً (نصف الجنيه المصري) — « ٢٠ » — القطعة من ١٠ قروش — « ٥ قروش »

(عملة فضة) القطعة من ٢٠ قرشاً — القطعة من ١٠ قروش القطعة من ٥ قروش — « ٢ قرشين — القطعة من ١ قرش — نصف قرش — القطعة من ربه (عملة نيكل) القطعة من ٥ اعشار القرش — القطعة من عشرة — القطعة من عشرة (عملة برونز) القطعة من نصف عشر القرش — القطعة من ربع عشر (م) ٣ عيار العملة الذهب هو ٨٧٥ جزءاً من الالف من الذهب الخالص و ١٢٥ جزءاً من الالف من النحاس (م) ٤ يكون وزن العملة الذهب الرسمي كما يأتي

٨,٥٠٠ غرام للجنيه المصري  
٤,٢٥٠ « لقطعة الخمسين قرشاً الذهب  
١,٧٠٠ « « العشرين قرشاً  
٠,٨٥٠ « « العشرة قروش  
٠,٤٢٥ « « الخمسة قروش

(م) ٥ عيار العملة الفضة هو ٨٣٣ ١/٢ جزءاً من الالف من الفضة الخالصة و ١٦٦ ١/٢ جزءاً من الالف من النحاس (م) ٦ يكون وزن العملة الفضة الرسمي كما يأتي — ٢٨ غرام عن قطعة من ٢٠ قرشاً ١٤ عن قطعة من ١٠ قروش ٧ عن قطعة من ٥ قروش ٢,٨٠٠ عن قطعة من قرشين ١,٤٠٠ عن قطعة من قرش ٠,٧٠٠ عن قطعة من نصفه ٠,٣٥٠ عن قطعة من ربه (م) ٧ يكون مسموح عيار العملة الذهب جزءاً من الف جزء اكثر اقل من العيار الرسمي — ويكون مسموح عيار العملة الفضة

## ملحوظات

محضر بواقعة الامرضد حاملها اذا دعت الحالة لذلك (م) ١٦ الجنيهات المصرية وقطع الخمسين قرشاً (انصاف جنيهه) التي يقل وزنها بسبب المعاملة العادية بها عن ٤٤٠ غرام و ٢٢٠ يطل التداول الرسمي بها اذا تقبل بقيمتها الاسمية في نظارة المالية ولا تعاد للتداول وتقود الذهب التي تساوي عشرين قرشاً وعشرة وخمسة قروش وتقود الفضة والنيكل والبرونز المضروبة بمقتضى امرنا هذا التي ينقص وزنها نقصاً وافراً والتي يكون اصحاح رسمها من جراء المعاملة العادية بها تسحب من التداول بمعرفة الحكومة بواسطة دفع قيمتها الاسمية (م) ١٧ عملة الفضة المصرية الجاري التداول بها الآن يستمر قبولها في خزائن الحكومة حسب التعريفة الرسمية وحسب النسبة المقررة — ويعين ناظر المالية المعاد النهائي الذي تسحب الحكومة بعده هذه العملة من التداول ويعين ذلك رسمياً قبل سنة واحدة من التاريخ الاخير الذي يبطل بحلوله التداول الرسمي بهذه العملة وفي خلال هذه السنة تعتبر العملة المذكورة كفقود الفضة التي تضرب بمقتضى امرنا هذا وتقبل في خزائن الحكومة حسب تعريفها الرسمية ويجوز استبدالها ذهباً من الصناديق الخصوصية المنود عنها في المادة ١٤ — ويعين ايضاً ناظر المالية النقود الاجنبية التي يقبل التداول بها ومعظم المبلغ الذي يمكن دفعه من هذه النقود في معاملات الحكومة مع الناس ويقرر تعريفها لها (م) ١٨ ينشر ناظر المالية في آخر كل ستة اشهر بيان الاعمال المتعلقة بالعملة وجميع قراراته المتعلقة بتعيين عيار العملة النيكل والبرونز وبالمقادير التي تضرب وباختيار كتابة القطع ونقوشها وفتح الصناديق المعدة للاستبدال واجب التصديق عليها ابتداء من مجلس النظار (م) ١٩ على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

عملة — منشور صادر في شهر مارث سنة ١٨٨٦ من نظارة المالية لصبارف مصالح الحكومة طبقاً للاعلان الذي صار نشره في يوم تاريخه سيصير التداول بالعملة الجديدة التي ضربت بمقتضى الذكر بنو الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ المرسولة صورة منه مع هذا (اول) عملة يصير اصدارها للتداول هي قطع من قرش وقرشين وخمسة قروش وعشرة قروش وعشرون قرشاً وسيبرسل جانب منها الى كل من خزائن الحكومة — ولما كان قصد الحكومة ان

ثلاثة اجزاء من الف جزئاً اكثر ام اقل من العيار الرسمي (م) ٨ يكون مسموح وزن الجنيهات المصرية وقطع الخمسين قرشاً الذهب جزئين من الف جزئاً اكثر ام اقل من وزنها الرسمي وخمسة اجزاء من الف جزئاً من باقي المسكوكات الذهبية — ويكون مسموح وزن القطع الفضة ذات العشرين قرشاً والعشرة قروش ثلاثة اجزاء من الف جزئاً من وزنها الرسمي وعشرة اجزاء من الف جزئاً من باقي المسكوكات الفضية (م) ٩ يعين ناظر المالية عيار العملة النيكل والبرونز ووزنها (م) ١٠ تنقش على جميع انواع العملة الطغراء السلطانية وسنة جلوس جلاله السلطان والسنين التي مضت من عهد توليته وجملة (ضرب في مصر) وقيمة القطعة — ويقرر ناظر المالية نقش انواع العملة وحجمها (م) ١١ ما يصير اصداره من العملة الفضة ينبغي ان لا يتجاوز معظمه الاربعين قرشاً عن كل واحد من السكان — وما يصير اصداره من نقود النيكل والبرونز ينبغي ان لا يتجاوز معظمه الثمانية قروش عن كل واحد من السكان (م) ١٢ يقرر ناظر المالية مقدار ما يضرب من العملة على انواعها بمقتضى امرنا هذا وذلك بمراعاة القيود المبينة في المادة السابعة وحين اصدار المسكوكات عليه ان يتحقق صحة عيار ووزن القطع المطروحة للمعاملة بعمل جشني عنها (م) ١٣ ضرب العملة محفوظ للحكومة دون سواها — ويجوز مع ذلك للضربخانه ان تضرب عملة ذهب على ذمة من يرغب من افراد الناس ويحدد ناظر المالية شروط ضرب العملة (م) ١٤ لا يجزى احد على قبول نقود من فضة بمبلغ يتجاوز قيمته مائتي قرش ولا على قبول نقود من نيكل او برونز بمبلغ تزيد قيمته على العشرة قروش ولناظر المالية ان يقرر ايجاد صناديق خصوصية تستبدل منها ذهباً نقود الفضة والنيكل والبرونز التي تضرب بمقتضى امرنا هذا وذلك متى كانت قيمة المبلغ المرغوب استبداله تزيد على جنيه مصري واحد (م) ١٥ العملة المنقوبة او التي انقصت قيمتها بطريقة احتيالية لا تقبل في خزائن الحكومة ولا تستبدل — والعملة الزائفة تضبط وتقب في الحال ويحرق

تجمل العملة الجديدة بمثابة العملة الذهب بدون اذى فرق  
بينها قررت ان يصير قبول العملة الجديدة في جميع الخزاس  
العمومية بدون استثناء كالعملة الذهب مهما كان مقدار  
المبلغ المتقضي توريط بحيث ان كل مبلغ يدفع للحكومة يصح  
قبوله باكماله من العملة الفضة الجديدة ويمكن استبدال هذه  
العملة بالعملة الذهب بمصر في خزانة المالية وباسكندرية  
في خزانة مصلحة عموم الكبارك هذا وبما ان المادة ١٤ من  
ذكر بنو ١٤ نوفمبر سنة ٨٥ تقضي بعدم ملزومية احد بقبول  
مبلغ من العملة الفضة الجديدة يزبد عن مائتي قرش فيلزم  
ان خزائن الحكومة تنبع بالدقة نص هذه المادة وان لا تدفع  
قط من هذه العملة الجديدة مبالغ ازيد من مائتي قرش مالم  
يطلب منها ذلك صاحب المبلغ ولكن يجب على خزائن  
الحكومة ان تقبل كل مبلغ يدفع اليها من العملة الجديدة  
سواء كان باكماله او جزء منه فقط وخزائن الحكومة ان  
تعطي عملة فضة جديدة مقابل اخذ عملة ذهب بدلا عنها عندما  
يطلب منها ذلك — اما العملة الفضة المصرية القديمة وكذا  
العملة الفضة الاجنبية الجاري توريطها لان بخزائن الحكومة  
فيستمر قبولها بها بوانع تعريفها الحالية باعتبار خمسة في  
المائة على كل مبلغ يدفع ويجب على خزائن الحكومة ان لا  
تدفع من الرابات المصرية القديمة والباريزي والريال ابي  
مدفع وابي طانة والمجدي ما دام يكون موجودا بها قطع من  
العملة الفضة الجديدة وسيصير اصدار امر فيها بعد بشأن ارسال  
هذه العملة القديمة الى خزانة المالية متى كان مقدار العملة  
الفضة الجديدة كافيا للتداول

**عملة** — امر عال صادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٧

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على المادة الثانية من امرنا  
الصادر بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ (٧ صفر سنة ١٣٠٢)  
الشامل لتعديل العملة — وبناء على ما عرضه علينا ناظر  
مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس  
شوري بالقوانين امرنا بما هو ات (م) يضاف على العملة  
المصرية الرسمية قطعة عشرة اعشار القرش من النيكل (م) ٢ كانه  
الاحكام المتعلقة بالعملة النيكل المسكوكة بمقتضى امرنا المشار  
اليه نسري ايضا على هذه القطع

**عملة** — منشور صادر في ١٧ لوليه سنة ٨٨ نمرة ١٠٢

(جميع مصالح الحكومة)

نرجوكم بان تذكروا الصيارف الذين تحت ادارتكم بان يتبعوا  
بالدقة احكام المنشور الصادر من هذا الطرف في ١٨ فبراير  
الماضي نمرة ٩٩ الذي تحدد به تاريخ ٢١ بوليه الجاري ميعادا  
نهائيا لقبول العملة الفضة القديمة وان تنهي عملهم بعدم قبول  
العملة المذكورة من ابتداء اول اغسطس القابل

**عملة** — (ر) مسكوكات — حلقة ١٦ اكتوبر  
سنة ٧٩ — مخالفات (ق) ٣٤٣

**عملة اجنبية** — (ر) مسكوكات (ق) ١٨١ — (قديمة)  
(ر) — آثار قديمة

عملية عمومية — (ر) عون — اعمال عمومية —  
جسر — ري — مجلس تفتيش الزراعة  
عملية نيلىة فيما بين بلد واحدة او بلدين — (ر)  
مجلس تفتيش الزراعة م ١٩  
عملية نيلىة تشترك منفعتها على بلاد في مركز واحد  
— (ر) مجلس تفتيش الزراعة م ١٩  
عملية نيلىة تشترك منفعتها بين بلاد في مركزين —  
(ر) مجلس تفتيش الزراعة م ١٩  
عملية نيلىة تعم منفعتها مديرية واحدة — (ر)  
مجلس تفتيش الزراعة م ١٩  
عملية نيلىة تعم منفعتها ازيد من مديرية — (ر)  
مجلس تفتيش الزراعة م ١٩  
عملية نيلىة عمومية — (ر) مجلس تفتيش الزراعة م ١٨  
عملية نيلىة — (ر) جسر — ري — اعمال  
عمومية — عون — مجلس تفتيش الزراعة  
عملية وتفتيش الصيارف — (ر) صراف (منشور  
نمرة ٩  
عملية الري وحفظ النيل — (ر) ري  
عملية حساية — (ر) مفتش (شهر لوليه سنة ٨٨  
عمولة — (ر) اختلاس اموال اميرية (ق) ١٠٥  
— تاجر (ق) ٢ — ملح ٢١ شوال سنة ٩٧ —  
وكيل بالعمولة  
عنان — (ر) شركة العنان  
عنه — (ر) فرقة — مهر (ش) ٨٥  
عنين — (ر) فرقة — نكاح (ش) ١٦  
عهد — (صورة ما منحور لاقسام الهندسة في ٢٢ شوال  
سنة ١٢٩٧ (١١٠ اكتوبر سنة ٧٩) نمرة ٧٥  
حيث من مقتضى منشورات المالية عدم ابقاء مبالغ بالمعهد من  
شهر الى شهر اخر ومن يبق بعهد ثم لا يصرف اليهم استحقاق  
الا بعد تسديد قبتها عليه لزم تحريره لمحضرتكم لئلا على من  
بازم بان ما يصير اخذه من النفود يكون بحسب ضرورة  
ازومه وما يصرف يصير تقدم سندات للديوان اولا فاولا  
وبسرعة بتقديم سندات المنصرف لغاية شهر منبهر سنة ١٨٨٠  
الجاري ومن يبق بعهد ثم لا يصرف اليه ما به الا بعد  
تقديم سندات صرفه منعا لعدم تراكم مبالغ بالمعهد اتباعا  
للمنشورات الصادرة عن ذلك ويستمر الاجراء شهر با على  
هذا الوجه فليكن معلوما  
عهد — (مستخرج من كتاب الاحكام المرعية في الاراضي  
المصرية لسعادة يعقوب ارتين باشا (تعريب

## ملفوظات

دفعه عنه وفوائده — وما يدل على ان هذا كان فكرياً مدلي  
باشا هو ان اللائحة التي ظهرت عقب صدور الامر العالي الرقيم  
سنة ١٨٥٠ القاضي باسترجاع العهد لم يذكر فيها شيئا عن المبلغ  
الذي كان كل من المتعهدين دفعه للخزينة اي عن قيمة  
الضرائب المناخنة على العهد الى سنة ١٨٤٠ التي كانت قام  
المتعهد بدفعها عن واضع اليد مع انها اي اللائحة المذكورة  
بينت الطريقة المنقضية اتباعها في استرجاع هذا العهد من ايدي  
المتعهدين وفي ردها لواضي اليد الاصليين عليها فلم يحصل  
المتعهد على المبلغ الذي كان دفعه بل فقد — هذا وان لي  
ذوقاً من الكلام افوله في هذا الشأن فاقول انه كان للمتعهدين  
بصنعتهم دائنين لواضي اليد على الاطيان التي دخلت في عهدتهم  
ان يجبروا مدينتهم وهم راضعون اليد المذكورون على العمل  
لحسابهم والاشتغال لذمتهم وحيث ان الحبس على دفع الدين  
كان سارياً وفتش فقد تعهدت الحكومة ضمناً للمتعهدين بان  
نسلم اليهم الفلاحين والمزارعين الذين يباحون اراضيهم بسبب  
من الاسباب فكانت حالة الفلاح يومئذ مشابهة بحالة فلاح  
اوروبا في القرون المتوسطة لا فرق بينها الا في ان المعاكم  
العادية هي التي كانت تنظر في دعاويه التي من قبل الارث  
والنورث وغيرها من الاحوال الشخصية وانها هي التي كانت  
تحاكمه عند ارتكابه جريمة ما وكان المتعهدين ان يصدروا  
على فلاحهم ورجالهم المذكورين احكاماً على انها ما كانت  
تجاوز الابتدائية وكانت قابلة للنقض من المحاكم الاكبر —  
وكان عباس باشا خشي ان تولد فتنة تستولي على كامل الاطيان  
فتفقد من ذلك قوة عظمى وسادة كبرى فبادر في سنة ١٨٥٠  
اسي عقب جلوسه على الاريكة الخديوية الى ابطال العهد  
فاصدر امراً باسترجاعها ونفذ مفعول ذلك الامر الا في بعض  
النواحي التي نالت من لذته ان تبقى عهداً ولم تزل هذه صفها  
الى يومنا هذا على ان المتعهد لم يبق منه متبقي من الامتيازات  
الادارية التي كانت له بل اصبحت حاله حال الرجل يودي خدمة  
للفلاح بتوسطه بينه وبين الميري فيما يتعلق بمقدار الضريبة وفي  
دفعها وفيما عدا ذلك فكان شأن المتعهد وشأن الفلاح واحداً  
وما كان للاول ثي يمتاز به على الثاني امام الدرعة ولذلك  
عجبنا لتزليل اللائحة السعيدة التي صدر الامر سنة ١٨٢٥  
باعتمادها بعد تجويرها بما باقي

**(قرار شوري النواب الرقيم ١٦ شعبان سنة ٨٢٤)**

يصير فك عهد البلاد من ابتداء سنة ٨٤٤ وتساوى الاهالي  
بعضها اه — والي لا اري علاقة بين هذا القرار وبين الملك  
العقاري وبالحري الارض سيما ان العدل والشرعية الاسلامية  
لم يرد شي في نصوصها واساساتها ما يدعو الى الارتياح في ان  
الملك والسوق في الحق سواء وان كنت مصيباً في ظني وهوان  
الحبس على دفع الدين كان ابطل يوم اصدر مجلس النواب  
قراره المذكور وان العهد بصفة كونه باقاعة تسري عليها المعاملات  
بين المدانين والمدانين كانت الغيت منذ سنة ١٨٥٠ فلا  
ارى لزوماً لاصدار هذا القرار الا اذا كان القصد من اصداره  
اذ ذاك احاطة الفلاحين علماً شاملاً بما لهم من الحقوق التي  
تردع عنهم شرو وجود ارباب الاملاك ذوي الثروة العظيمة

سعيد افندي عيون (١) ان الزيادات التي حصلت  
في الضريبة العقارية كانت سبباً لزيادة المناخرات وتراكمها  
فكثرت مفاديرها حتى دعت الحالة سنة ١٨٤٠ الى اتخاذ طريقة  
ما للمنافاة المخلل على ان حصول ذلك لا يسع لنا ان نستنج  
منه ان الضريبة العقارية كانت فوق طاقة الارض بل لتراكم  
المناخرات اسباب اخرى الا وفي خلو النواحي والقرى من  
السكان فان المحروب التي كان اثارها مبعده على باشا في شبه  
جزيرة العرب وفي المورة وفي جزيرة اكرت وفي بلد الشام  
استمرت عشرين سنة فاخذت القرى من اهاليها والنواحي من  
قاطنيها وسببت نفقات لا تحصى فتراكمت المناخرات حتى لم  
تعد ابرادات خزائن الامصار التي استولى عليها كبلاد العرب  
والشام والمورة وغيره تكتفي لا ينفائها وتراكم المناخرات اسباب  
عديدة غير التي ذكرناها — فظنت الحكومة انها تتوصل الى  
ملافاة المخلل ودفع الشر بتزيعها اراضي النواحي الغير القادرة على  
وفاء ما عليها من مناخرات الضرائب على اهالي النواحي القادرة على  
ذلك فاصدر الخديو امراً عالياً قاضياً بذلك رفيعاً في ١١  
جمادى الاولى سنة ١٨٢٩ (١٢٥٥) على ان الخديو لم يلبث  
ان ادرك ان تنفيذ هذا الامر في الديار المصرية كلها  
مجدب مخرب النواحي التي كانت لم تزل على درجة من الثروة  
فعدل عن هذا الفكر والزم كبراً دولته وامراً مملكتيه  
وقواد عساكره الذين كانوا اثرى في خلال ذلك باسباب عديدة  
منها المحروب التي انتشبت ناراها مدة عشر سنوات بينه وبين الباب  
العالي بامر عال تاريخه ١٩ محرم سنة ١٢٥٦ (١٨٤٠) باخذ  
عهد اي بان ياخذوا تحت مسئوليتهم وبضمانتهم نواحي يتاماها  
بشرط قيامهم بوفاء ما عليها من مناخرات الضرائب ومن  
الضرائب التي تسحق في المستقبل وتوعدهم بشد العقابات ان  
رفضوا الرضوخ لارادته وابل الامتثال لوامر — وكانت  
تلك العهد عبارة عن التزامات بينها وبين الالتزامات القديمة  
التي كانت موجودة ايام المالك شبه من بعض الرجوع على ان  
المتعهد لم يكن له ان يجبر المزارع على دفع ما يتيف على ما  
هو مربوط عليه عن كل قطعة ارض مقيدة باسمه في الدفاتر  
النارية فكانت صفة الفلاح والحالة هذه صفة رجل لا صالح  
له ولا شأن في الارض بل يشتغلها كاجير عند المتعهد مع  
ان التمتع بمنفعتي مقيد باسمه اي الفلاح — فيرى ما سبق  
ان محمد علي باشا لم يتحول قط عن عزمه الاول وهو تمكين  
الاهالي من امتلاك الارض وانه لم يتخلل بفكره العدول عنه حتى  
لما احتاج الى عمل سلفه اجبارية رأس المال اعدم وكان محمد  
علي يعتبر المتعهد كرجل يسلف نفوداً لواضع اليد المعوز في  
مقابلة اشتغال هذا عند المتعهد وبائفائه له المبلغ الاصلي الذي

(١) لما امر عباس باشا سنة ١٨٥٠ باسترجاع ما كان معطى للاهالي من  
فيل العهد مع بعض المتعهدين بالنفع مدى الحياة بمنفعة العهد التي  
كانت في ايديهم وانهم على اخرين بما كان في ايديهم من العهد فجعلها لهم  
رزمة بلا مال يملكون منفعتها وزعموا ملكاً مطلقاً وما كان هناك قواعد  
وقوانين تنبغ في هذا الشأن بل كانت ارادة الخديو هي القل والكتير  
لكرهه معتبراً انه هو المالك لعين الارض ولقد حصل مثل ذلك ايام سمو  
الخديو اسمعيل فانه اعطى عهدة ثم صيرها مملوكة عيناً لذاته ثم وضع عليها  
العشر بناء على طلب الذين كانوا يهتمون بمنفعتيها

فلتبث ثلاثة ارباعها ولتبث الابن او الام ربعها ومن خمسة اذا كانت فيها ثلثان وسدس كبتين وام او كان فيها نصف وسدسان كبت وبنت ابن وام او كان فيها نصف وتلت كاخت لابوين وام او اخت لابوين واخين لام فيعطى في الاولى اربعة اخاسها للبتين وللأم خمسها وفي الثانية يعطى للبت ثلثة منها ولتبث الابن واحد وللأم واحد وفي الثالثة يعطى للاخت من الابوين ثلاثة وللأم وللاختين لام سهران والثالث ان يكون مع النصف الواحد من يرد عليه من لا يرد عليه ويحتفظ يعطى من لا يرد عليه نصيبه من اقل خارج فرضه وينقسم الباقي على من يرد عليه كزوج وثلاث بنات فيعطى للزوج فرضه الربع واحد من اربعة وينقسم الباقي على عدد روس البنات الثلاث في هذا المثال لاستقامة الباقي على عدد روسهن واربع ان يكون مع الصفتين من يرد عليه من لا يرد عليه ويحتفظ يعطى من لا يرد عليه نصيبه من اقل خارج فرضه وينقسم الباقي على سهام من يرد عليه كزوجة وجدة واخين لام فيعطى للزوجة فرضها الربع واحد من اربعة وينقسم الباقي على سهام من يرد عليه من الصفتين المذكورين وهو مستقيم في هذا المثال على السهام فيعطى للجدة سهم وهو الرابع وللاختين لام سهران وبما النصف

عونة — ٠ — امر عال صادر في ٩ فبراير سنة ١٨٧٩

(م) ان المزارعين الذين في الابعاديات وبصير طلبهم للعمليات لم ان يفعلوا انفسهم منها بشرط ان يدفعوا مبالغ بقدر الايام المفروضة عليهم في العملية (م) ٢ المبالغ التي تدفع من انفار الابعاديات لاعفائهم من العونة بصير تعيينها بمعرفة ديوان الاشغال لكل مديرية (م) ٣ المبالغ المتحصلة من تلك البديلة يصير توربدها امانة في خزينة كل مديرية ولا تصرف الا فيما يلزم للاشغال العمومية (م) ٤ كل من تاغري الداخلية والمالية والاشغال موكل بتنفيذ ما يختص به من هذا الدكرينو

عونة — ٠ — صورة تقرير ناظر الاشغال العمومية المعروض للحضرة الخديوية في ٩ فبراير سنة ١٨٧٩

ان احتياج الاشغال العمومية اللازم اجراؤها في الاقاليم قد دعانا الى طلب انفار العونة قبل ان ننشر القانون المزمع اعماله لذلك ونعرض الاصول التي سينبغي عليها هذا القانون على راي مجلس النظر ومقتضي عرضها على اعنائكم هي (اولا) مساواة جميع اهالي القطر في مادة العونة ولا يعافي منها الا مادخل تحت الاحوال الاستثنائية (ثانيا) انه لا يعفى احد من تلك العونة من المقطوع لم بها الا بشرط ان يدفع مبالغا معلوما — ولقد اتحدنا مع سعادة ناظر الداخلية في وضع ما يلزم وضعه من القواعد التي تاذن بها الشريعة واولا ان يكون مزارعو الابعاديات النابعة للرعايا والاوروبين داخلين في العونة ولا يكون لاحد منهم ان يستثنى باي وجه والا فان كان الامر كذلك واستثنى احد منهم فلا يعود ممن يستثنى منفعته على الاشغال العمومية ويكون ثقل تلك الاشغال مهلكا لباقي الانفار الذين لم يستثنوا على اننا نقول ان هذا الامتياز والاستثناء اخذ كل يوم في زيادة كمديرية الجيرة مثلا فان الاوروابوين والحمايات الذين يملكون اراضي فيها عندهم كثير من الانفار المختصين باشغالهم وعند لزوم تطهير الزرع وتصلح الجسور نرى ان الواجب تجاوزها في العمليات فيها اكثر مما يوجد في غيرها ولذلك امدد وجود انفار كافية تخرج للعمليات ولا يلبق ان يكون الشخص من اهالي القطر ثم يخرج من العونة المفروضة على كل رعية ويجوز نفسه عند احد

والشايخ والعمد ولربما ان هنالك اسبابا لا اعلمها — واقول على سبيل العهد الى موضوع بحثنا الاصيل انه منذ سنة ١٠٤٤ لم تزد قيمة الضريبة العقارية راسا وفي سنة ١٢٦٩ (١٨٥٢) اصدر عباس باشا امر تاريخه ١٢ صفر باضافة قيمة سدس مال كل سنة على المزارعين بدلا من الثمن خصا من البقايا التي كانت تراكمت من جديد

عهدة — ٠ — (ملحق للامثلة الاطيان الزراعية) سنة ٢٤ ديسمبر سنة ٦٦

امر عال على قرار شورى النواب رقم ١٦ ش سنة ٨٣ — يصير ذلك عهد البلاد من ابتداء سنة ٨٤ وتساوى الاهالي ببعضها

عهدة — ٠ — (ر) اطيان زراعية

عواهر — ٠ — (ر) عاهرة — ٠ — زانية

عوائد — ٠ — (ر) اسماء الاشياء المرغوب معرفة عوائدها ورسومها

عود — ٠ — (ر) قانون العقوبات ١٢ — ١٣ — ٠ — خلع — ٠ — هبة

عوض — ٠ — (ر) معاوضة — ٠ — هبة (مجلة ٨٥٥ — ٨٦٨ — تعويض

عول ورد — ٠ — (قانون الاحوال الشخصية)

(م) ٦٢٧ العول هو زيادة في عدد سهام ذوي الفروض وتقصان من مقادير انصباغهم من التركة فاذا زادت سهام اصحاب الفروض في تركة ميت على مخرج التركة يزداد مخرج التركة لوفى سهامهم فيدخل النص في مقادير انصباغ الورثة بسبب زيادة عدد السهام كما اذا ماتت الميتة عن زوجها وشقيقتها فخرج اصل التركة من ستة اسهم وعالت بدسها الى سبعة لان فرض الزوج النصف وفرض الشقيقتين الثلثان فزادت الفروض بسهم وهو السدس وهكذا يعول هذا المخرج الى ثمانية بالتركهم وام ويعول الى تسعة بالنصف لهم وام ويعول ايضا الى عشرة بالثلثين لهم وام اخر لام واذا كان مخرج التركة اثني عشر سهمها تعول الى ثلاثة عشر كزوجة فرضها الربع وشقيقتين فرضهما الثلثان وام فرضها السدس والى خمسة عشر لهم وام الى سبعة عشر لهم وام اخر لام واذا كان مخرج التركة من اربعة وعشرين فانها تعول الى سبعة وعشرين فقط كزوجة فرضها الثمن وبتين فرضهما الثلثان واموين فرض كل منهما السدس (م) ٦٢٨ الرد ضد العول وهو رد ما فضل عن فرض ذوي الفروض ولا مسقى له من العصبه فيرد ما فضل على ذوي الفروض بقدر سهامهم الا على الزوجين واصحاب الرد من الورثة سبعة واحد من الذكور وهو وام وستة من الاناث وهن بنت الصلب وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لآب والاخت لام والام والمجدة الصحيحة لافرق بين ان يكون احد السبعة المذكورين واحدا او متعددا سوى الام ومن انفرد منهم حاز جميع التركة — وسائل الرد اقسام اربعة احدها ان يكون في المسئلة صنف واحد ممن يرد عليه ما فضل عن الفروض عند عدم من لا يرد عليه ويحتفظ تنقسم التركة على عدد رؤسهم كما اذا ترك الميت بنتين او اخنتين او جدتين فنقسم التركة بينهما نصفين والثاني ان يكون فيها صفان او ثلاثة ممن يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه ويحتفظ تنقسم التركة من مجموع سهامهم اذا كان فيها سدسان كجدة واخت لام تنقسم من اثنين لكل منهما نصف المال وتنقسم من ثلاثة اذا كانت فيها ثلث وسدس كولدي ام معها فلولدي الام الثلثان وللأم الثلث من التركة ومن اربعة اذا كان فيها نصف وسدس كبت وبنت ابن او بنت وام



## ملحوظات

الذي في قيمتها — دفع هذا البديل يكون اختياراً بافاذا لم يرد مالك الابعادية ان يقوم باداء هذا البديل فيجب عليه ان يرسل فوراً الى محل العمل ربع عدد المزارعين بارضه واما الثلاثة ارباع الاخر فلا يطلبون الا بالتعاقب بحسب الاشغال التي يكون باقي اجزاها — حيث ان صار الشروع في اجراء العمليات فينبغي اخبار ارباب الابعاد الذين ارسلوا انقارهم الى محلات العمل بان يمكنهم استرجاع هؤلاء الانقار بعد ان يدفعوا بخزينة مأمور عموم التخصيلات المبلغ الذي تعين اى بواقع كل نفوسين قرشاً وان يكون دفع هذا المبلغ على حسب عدد جميع الانقار الذين يكونون في ابعادهم لاعلى حسب مقادير الانقار الذين يريدون استرجاعهم ان ينصرفوا من محل العمل قبل دفع ذلك المبلغ واما ارباب الابعادات الذين لم يودوا للانقار للعمليات العمومية فيجب التزامهم بارسال ربع الانقار المزارعين الذين بطرفهم اذا لم يرجعوا اغنائهم من العمليات بدفع مبلغ البديل بواقع ستين قرشاً عن كل نفر من مجموع الانقار المزارعين بالابعادية — المبالغ التي تحصل من هذه البدليات يصير تور بدنها بخزينة مأمور تخصيلات عموم المديرية كما ذكر وتنفيد بحساب خصوصي على سبيل الامانة وتنقص للاشغال العمومية خاصة وفي اخر السنة ينشر كشف عن المبالغ التي وردت بخزينة كل مديرية وحساب استعمالها — كل مالك ابعادية يريد ان يدفع مبلغاً بعنوان البديل من العونة يخبر به اذن لتور بدنها يكون على ثلاث نسخ طبقاً للاستمارة المرفوقة بهذا وتقدم هذه النسخ الى مأمور التخصيلات ليثبت فيها تور بدنها المبلغ ثم يعطى احدى الثلاث نسخاً المذكورة الى من دفع المبلغ ويحفظ الثانية بطرفه ويرسل الثالثة للمديرية لتبعها فوراً الى نظارة الاشغال

عونة — الى رؤساء اقسام الهندسة في ٢٢ صرمسة ١٢٦٦ نمرة ٧

(صورة استمارة نمرة ٢ فيما يخص باشغال العمليات العمومية والمستثنى منها والواجب تكليفه بها من الاشخاص وكيفية خروجهم اليها ووجودهم بها)

(كشف الايام التي تادت للعونة)

عدد الايام التي تادت من الشخص المفروضة عليه العونة	تاريخ وصول الشخص الى محل العمل	تاريخ توجه الشخص من محل العمل	تاريخ انتهاء العمل	اسماء الاشخاص الذين تعينوا من طرف شيخ البلد للترجى الى العونة وهذه الحانة هجرها شيخ البلد
تاريخ توجه الشخص من محل العمل	تاريخ وصول الشخص الى محل العمل	تاريخ توجه الشخص من محل العمل	تاريخ انتهاء العمل	اسماء الاشخاص الذين تعينوا من طرف شيخ البلد للترجى الى العونة وهذه الحانة هجرها شيخ البلد

نشر بان يرسل محضرتكم المنشور الذي ارسلناه بتاريخ ١٥ يناير سنة ٧٩ لمحضرات المديرين وحيث انه ظهر بعض صعوبات فيه بخصوص تاول وتعبير بعض الترتيبات المشتمل عليها فبوت بعد المراجعة مع مساعدة ناظر الداخلية في هذا الخصوص ارسل الى المديرين المنشور الذي صورته هذه مرسله لكم بنا ايضاً

من ملاك الابعادات والعزب والكنور — هذا وتعلم ان الاستثناء بتلك الكيفية لا يقبل من جميع الوجوه غير اننا لا يمكننا ازالته بالسهولة خوفاً من حصول التحلل في تلك المادة التي نحن شارعون في تحصيلها شيئاً فشيئاً — وانما لاجل اجتناب ما يضر بالمنافع وانتظاراً لظهور القانون المزمع اعماله ينبغي لنا ان نقبل من انقار الابعادات البدلية المذكورة وهذا هو الفصد من التصميم الذي صار عرضه على اعتبار سعادتكم ولننسى ان يصرح لنا بتعيين المبلغ الذي يجعل للبدلية في كل مديرية وان لا يصرف ذلك المبلغ الا لمنافع الاشغال العمومية ولننسى ايضاً تأمينا لتلك المبالغ ان يصير الامر بتور بدنها امانة في خزينة كل مديرية وان يصرح لناظر الاشغال في ان يأخذ منها للصرف على الاشغال التي لا تكفيها الانقار انقدم — مانوضح اعلاه هو صورة الذكر بنو الصادر في ٩ فبراير سنة ١٨٧٩ وصورة ترجمة تقرير نظارة الاشغال العمومية المعروض للحضرة المخدومة بتاريخ المرفوم الذي انبنى عليه صدور الذكر بنو المشارعته فيما يتعلق بمسئلة العونة بالانقار لاجراء العمليات بالاقاليم وان الانقار الموجودين بالابعاد والعزب والكنور لا يحصل استثناء من العمليات وانما من يريد منهم اعفاء نفسه منها يدفع مبلغاً بقدر الايام المفروضة عليه بحسب ما يجري تقديره بمعرفة النظارة المشار اليها وما يتحصل من ذلك يرد بخزينة المديرية ولا يصرف الا فيما يتعلق بالاشغال العمومية وحيث من المتقضي الاجراء حسب ما اشير به قد تحرر بتاريخه الى سائر المديرية بما ذكر وهذا للعمل بموجب وعندما يتقرر بمعرفة الاشغال مقدار ما يدفع من هؤلاء نظير الاعفاء من التوجه للعمليات يصير اعطاء التعليمات اللازمة بما يستقر عليه الحال في ذلك

عونة — ورد الى الداخلية بافاذا من دواين الاشغال (١٣ رفرم ١٩ فبراير سنة ٧٩ نمرة ١٢ في شان بدلية العونة)

حيث ان الذكر بنو الصادر بتاريخ ٩ فبراير التي ارسلت صورته للداخلية من مقتضاه ان انقار الابعادات الذين يطلبون عينا للعمليات يمكنهم اعفاء انفسهم منها بدفع بدل من النفود بحسب ما يجري تقديره بمعرفة نظارة الاشغال فبعد ان حصلت المكالمة مع حضرات ارباب المجلس في ذلك فالذي استقر عليه الحال تنفيذاً للذكر بنو المشارعته هو الاوجه الاتي ذكرها ان من يريد من اصحاب الابعاد معافاة المزارعين بها من التكليف بالعونة يجب عليه ان يدفع فوراً بخزينة مأمور تخصيلات المديرية مبلغاً قدره ستون قرشاً على كل نفر من مزارعي الابعادات وعلى هذا اذا كان لشخص ابعادية بها مائة مزارع مثلاً فيجب عليه ان يدفع مبلغاً قدره ستة آلاف قرش لاجل تخليص هؤلاء المزارعين من اى عونة كانت عينا مدة سنة ٧٩ — انه وان كان تعين مبلغ الستين قرشاً على النفر هو في عموم الفطر على حالة واحدة مع ان قيمة يوميات العمل تختلف بنسبة اختلاف المديرية لكنه اعتبر في ذلك عدد الايام التي تلزم في كل اقليم اذ ان الفرق الذي بين عدد هذه الايام سواء كانت في الاقاليم القبلية او الجبلية يعادل بوجه ظاهر الفرق

عونة - صورة المنشور المرسل لمحضرات المديرين  
{ من ناظر ديوان الاشغال العمومية في ١٥  
يناير سنة ١٨٧٦

الاشغال العمومية تجب على كل شخص من الاهالي  
الذكور الخالين من العاهات البالغين سنًا تحدد  
بدون استثناء احد وجميع الاعفآت التي كانت  
موجودة الى يومنا هذا تكون لاغية بالكلية - عدد  
ايام الشغل الواجب سنويًا على كل شخص من انفار  
النقسم يكون بنسبة الاشغال المتقتضي اجراؤها لمنفعة  
القطر - الاهالي المفروض عليهم العونة مرخص لهم  
في ان يتخلصوا منها بشيئين وهما اما ان يقدموا انفارا  
تشغل بالنياية عنهم في الايام المحددة عليهم او يدفعوا  
كل يوم مبلغًا معلوما ويكون الدفع مقدما على حسب  
شروط القانون - ان ضرورة المبادرة باشغال تطهير  
الترع تلزمنا ان نطلب تشغيل العونة قبل ظيور القانون  
المحكي عنه الحاصلة فيه المذاكرة مع مجلس شورى  
النواب فانه من مقتضى استمراج راي شوري النواب  
والقصد الآن انما هو تقسيم تلك العونة في هذه السنة  
بين جميع اهالي القطر مع العدالة والمساواة فبالاتحاد  
مع سعادة ناظر الداخلية حصل الاتفاق على الوجة  
الاتي ذكرها وهي - ان الانفار الجاري تعيينهم من  
اية قرية للزوم العونة يصير تعيينهم الى حين صدور  
الترتيب الجديد وتصير معاملتهم بحكم العادة القديمة  
التي كانت جارية انما الفلاحون المشتغلون في  
الابعاديات لا يصير اعفاؤهم منها ابدا وكل شيخ بلد  
يلزمه ان يحرر قائمة باسماء الانفار الذين يتعينون من  
بلده لاجراء العونة المذكورة ويقدمها شيخ البلد الى  
المهندس الموكل بملاحظة العملية عند توارد الانفار  
في محل العمل - فالمهندس عليه ان ينادي على كل  
اسم ويؤشرا مامه ان كان حاضرا او غائبا عند خروج  
انفار العونة من محل العملية وعلى المهندس ايضا ان  
يضع امام كل اسم تاريخ توجبه وبعد انتهاء الاشغال  
يقيد المهندس عدد ايام الشغل عن كل شخص ثم يختم  
القائمة من الشيخ او من وكيله ومن بعد انتهاء القوائم  
يصير ارسالها الى باشمهندس الجهة - وحين انتهاء  
القانون المتقدم ذكره ونشره فكل من ظهر من الانفار  
انه لم يدخل في العونة على حسب ما يتضح من القوائم

المذكورة او لم يوف بعدد الايام المطلوب منه يلزم  
باحد شيئين اما ان يوفي عدد الايام في العمل او يدفع  
المبلغ الذي يقرر على اتخلص من العمل - ونرجو  
من سعادتك حصول التنبيه على مشايخ البلاد في  
القوائم ان تحضر باسماء الانفار على حسب الاستمارة  
المرسلة صورتها طيبا وان يطلب من اصحاب الابعاديات  
او وكلائهم افادة المديرية عن عدد الانفار الذين  
عندهم الخالين من العاهات ويتنبه عليهم بان يرسلوا  
منهم العدد الذي ترون موافقة تعيينه منهم للعملية  
بنسبة ما يفرض على البلاد المجاورة لهم وهؤلاء الانفار  
الذين يتعينون يلزمهم التوجه الى العملية صحبة الخولي  
تعلقهم ويقدم ذلك الخولي قائمة باسمائهم مثل القوائم  
التي تقدمها مشايخ البلاد الى مهندس العملية  
( ترجمة المنشور المرسل من نظارة الداخلية  
الى المديرين )

سبق انه تحرر من ديوان الاشغال تقرير وارسل  
لجميع الجهات بخصوص خروج الانفار للعمليات  
العامة المنفعة في هذا العام على حسب الطريقة القديمة  
انتظارا لنهز القانون الجاري عمله عن ذلك ونشره  
وهذا التقرير ارسل لكم عن يد الداخلية بتاريخ  
نمرة يدعو الى اخراج انفار كل بلد  
للعملية على الطريقة التي كانت جارية للآن بشرط  
ان مزارعي الابعاديات لا يصير استثناءهم بل  
يخرجون للعمليات مع الانفار المعتاد اخراجهم في  
السنين السابقة وكذلك فلاحو العزب والكفور -  
وحيث ان العدد المتقتضي اخراجه للعمليات في هذا  
العام هو ربع التعداد فكذلك بحسب قياس مكث  
الاشغال يكون عدد الانفار المتقتضي طلبهم من  
الابعاديات والعزب والكفور من الانفار الخالين من  
العاهات فان كان عدد انفار الابعادية يبلغ مائة نفس  
مثلا فيطلب منهم خمسة وعشرون ويطلب ايضا من  
سعادتك نشر هذا التقرير لجميع مراكز واقسام  
المديرية والتاكيد عليهم بالثناء دفاتر حكم الاورنيك  
السابق ارساله لاجل حصر وتعداد الانفار الخالين  
العاهات من كل بلد وابعادية وعزبة وكفر انما حيث  
ورد للداخلية عدة خطابات من بعض حضرات

## ملحوظات

تنفيذ في العام القابل وعلى هذا قد تحرر بتاريخه  
لسائر المديريات بما ذكر وهذا للاجراء بمقتضاه  
( الى رؤساء اقسام الهندسة في ١٨ صفر سنة  
١٢٩٦ هـ )

( صورة استمارة نمرة ٣ عن بدلية العونة وكيفية  
استيلائها وورودها بخزينة المديرية )

مديرية	قسم	موقع الابعادية
اسم مالك الابعادية	اسم الوكيل	
مساحة الابعادية	مقدار الافدنة المزروعة	
مقدار الافدنة غير المزروعة	الجملة	
عدد المزارعين المستخدمين بالابعادية		

المقر بصحة ذلك ختم مالك الابعادية او الوكيل  
مدير اقليم يدعو مامور عموم  
التحصيل باستلام مبلغ قيمة بدل العونة  
المطلوبة عن سنة ١٨٧٩ من انفار مزارعين بالابعادية  
الموضحة اعلاه والمبلغ المذكور محسوب باعتبار ستين  
قرشاً عن كل مزارع ختم المدير  
مامور عموم التحصيل بقر بورود المبلغ المرقوم اعلاه  
اليه سنة ١٨٧٩ ختم مامور عموم التحصيل  
انه بتاريخ ٩ فبراير سنة ٧٩ صدر ذكر بتو يصرح  
لمزارعي الابعاديات بالتخلص والمعاونة من اشغال  
العونة عينا بواسطة دفع بدل من النقود ومرسل كم  
طيه نسخة من المنشور الذي ارسلناه لحضرات المديرين  
بهذا الخصوص

عونة — صورة ترجمة منشور مرسل من ناظر ديبوات  
الاشغال الى مديريات بحري ما عدا المتوفية في  
شان بدلية انفار قومسيون الاراضي الميرية في ١٢ امارت سنة ٧٩  
تشرف بان نهد حضرتكم ان قومسيون الاراضي الميرية افادنا بان رغب  
معاليه بمنقضي الحقن التي صرح بها الذكر في ٩ فبراير سنة  
٧٩ بجميع ارباب الابعاد وطلب معاونة الانفار المزارعين الفاطنيين  
باراضيه وليس لم بلاد من عملية العونة بدفع رسم ستين قرشاً عن كل نفر  
فنفذوا لتسهيل العمل على حسب التواعد التي تفررت قد استقر رأينا ان  
قومسيون الاراضي الميرية بخفاير بدون واسطة مع ديوان الاشغال العمومية  
عن هذه المادة وحيث ان التوسمين المذكور لا يعرف لغاية الان على وجه  
الضبط عدد انفار المزارعين فقد دفع لنا مبلغاً مقدماً ومن بعد الوفوف  
على معرفة انفار المذكورة بحري تسمية حساب المطلوب منه فعلى ذلك  
الماول من حضرتكم انكم تعتبرون من اجراء تاريخه ان الانفار المزارعين  
بالابعاد والعزب والكنفور التابعة للاراضي الميرية معافون من عملية العونة  
مدة سنة ٧٩ وكل من كان موجوداً منهم الان في محلات العمل يرخص له  
بالانصراف فوراً ومن لم يحضر منهم بها لغاية الان لا يصير طلبه وهذه المعاونة  
لا تطلق الا على مزارعي الابعاد وعزب وكنفور الاراضي الميرية وما الانفار  
العاملون في الاراضي المذكورة ويكونون من ضمن اهالي بلدة فلا يعافون  
طبقاً لنص الذكر الصادر في ٩ فبراير سنة ٧٩ بل بناء عليه لا تزال

المديرين بالاستعلام عن بعض مواد مخففة بتلك  
المسئلة وعدة عرضحالات صار تقديمها من المراكبية  
والصيادين وخلافهم يتشكون من ان المديرين  
ياخذونهم لاشغال العملية فرأينا ان الاوامر التي  
صدرت ما فهمت على حقيقتها فحصلت المداولة مع  
سعادة ناظر الاشغال واستقر الراي بيننا على الالوجه  
الآتي ذكرها وهي — ان العلماء والفقهاء والقسس  
والرهبان وخدمة الجوامع والاضرحه والكنائس  
والمعابد وارباب الحرف والصنائع الذين يدفعون  
الفردة ويكونون مشغولين حقيقة بحرفهم وصنائعهم  
وصيادين السمك والمراكبية وخفراء البلاد واهالي  
البنادر والاشخاص الذين كانوا معافين لوقتنا هذا  
ومعروفين عند مدير باتهم ومشايخ بلادهم جميع هؤلاء  
يصير استثناءهم من العونة — ثانياً ان هذا الاستثناء  
ليس قطعياً ولا يكون الا عن هذه السنة حتى يصير  
نشر القانون الجاري عمله عن ذلك بناء عليه مقتضي  
اجراء مفعول هذا المنشور على وجه الدقة والمبادرة  
في انشاء دفاتر التعداد عن الاهالي الخالين من  
العاهات الفاطنيين في البلاد والابعاديات والعزب  
والكنفور وان تؤخذ التعهدات اللازمة على من هم  
مكلفون بتقديم تلك الدفاتر بانهم يكونون مسئولين  
عن الضبط والربط اللازم للتعداد وتحصل المهمة  
الزائدة حتى يصير انتهاء القيد في ابام قليلة والذية  
يقيد في تلك الدفاتر هو عموم الانفار الخالين من  
العاهات من عمر خمس عشرة سنة فما فوق يوشر عنهم  
وكذلك يوشر عن المقتضي استثناءهم في هذا العام ولا  
بد ان جميع الاهالي على العموم يصير قيدهم بتلك  
الدفاتر ولا يستثنى الارعايا الدول الاجنبية ذات  
شخصهم ومن يكون منهم له عزبة او كافر او ابعادية  
فالانفار الذين بها لا بد عن حصرهم وتعدادهم وادخالهم  
في القيد لتجري عليهم جميع التكاليف الجارية على  
باقي الانفار الذين في سائر ابعاديات وعزب وكنفور  
الاهالي كي تكون التكاليف جارية بغير استثناء احد  
وان يحصل الالتفات من المديرية لان تكون الدفاتر  
باليانات الكلية ويرسلون نسخة لديوان الداخلية  
كي يحاط في اخذ ما يلزم لتحضير ونشر القانون المزمع

النظار في ٢٠ محرم سنة ١٢٩٧ نمرة ١ المرسلة. صورته  
لحضرتكم بإفادة في ٢٥ محرم سنة ١٢٩٧ وكذا قانون  
الاعمال العمومية المرسل منه جملة نسخ لحضرتكم أيضاً  
بإفادة في ٨ صفر سنة ٩٧ ان القرار الصادر في ١٨  
شوال سنة ٨٨ يجب ان يكون معلوماً لرياسة الهندسة  
والباشمهندسين والمهندسين في قبلي كما في بحري قد  
طلبت منه جملة نسخ من الداخلية وورد بإفادة منها  
في ٧ صفر سنة ١٢٩٧ نمرة ١٠ وبناء عليه ما هو  
مرسل لحضرتكم مع هذا عدد نسخة من ذلك  
القرار وذبوله ليعطى لكل باشمهندس وكل مهندس  
قسم نسخة منه وابقاء اللازم إبقاؤه برياسة الهندسة  
— القرار الصادر في ١٨ شوال سنة ٨٨ هو لائحة  
مجالس تفتيش الزراعة وذبولها

عونة — (صورة ما تحرر المديرات في ١٧ ربيع  
الاخر سنة ١٢٩٧ (٢٩ مارس سنة ٨٠) نمرة ٥٤

قد تبين من بعض المكاتبات الواردة للديوان ان  
بعض المديرات يريد التحصيل بدلية العونة عن  
سنة ١٨٧٩ ممن لم يدفعونها مع ان ذلك لا يوافق  
بالنظر لانقضاء تلك السنة باعمالها ولعدم التعرض  
لما يتعلق بها في القانون والمنشورات الصادرة في  
العام الحاضر عن العونة اذ مقتضاها اخذ البدلية عن  
سنة ١٨٨٠ فقط فالاجل مراعاة ذلك بمديرية سعادتكم  
اقتضى الاخطار

عونة — (النمبر المقدم للحضرة الفخيمة المخدومة من  
سعادة ناظر الاشغال العمومية الرقم ٢٢ ص  
سنة ٩٨ (٢٤ يناير سنة ٨١)

ابدي لسدتكم العلية اني كنت قدمت في اول العام  
الماضي لمجلس النظار صورة قانون ترتبت فيه صنوف  
الاشغال بالاختلاف انواعها وتقررت به مادة تطهير  
الترع وتصلح الجسور سنوياً بواسطة الانفار التي  
يقدمهم المزارعون من اهالي البلدة فراى المجلس المشار  
اليه ان هذا القانون المقدم له ينبغي الاجراء بمقتضاه  
مدة سنة واحدة على سبيل التجربة فابتداء من تنفيذه  
واتباعه ظهرت مشكلات تبين منها لزوم تعديل بعض  
نصوصه اذ ان مصالح الهندسة اوضحت عدم كفاية  
الانفار الذين صار تشغيلهم في العمليات من جهة ومن  
جهة اخرى اقام حضرات المديرين اعتراضات مهمة

عليه العونة منرة عليهم فعمل مقتضى التعريفات التي تقدم ارسالها منا  
لحضرتكم ينبغي ان تطلبوا من مفتشي الاراضي الميرية كما طلبتم من ارباب  
الاباعد الاخر كثوفات باسماء انفار المزارعين وعلى حسب الكثوفات  
المذكورة التي يصير ارسالها اليها بمعرفتكم بحري بوجه قطعي تسوية المبلغ  
المطلوب من قوسيون الاراضي الميرية ومرفوق بهذا بيان اعمال الاراضي  
المذكورة المختص بها هذا المنشور والسبب الذي اوجب التصريح لارباب  
الاباعد ان يدفعوا بدلية العونة عن الانفار المزارعين بتلك الاباعد هو  
الضرر الجسيم الذي يترتب عليه اختلال نظام الزراعة الذي يصعب تغييره  
من يوم الى اخر وهذه الاسباب تطلق على بعض اراضي اخر من الاراضي  
الميرية التي بنائها استقر رايها على انه يلزم تطبيق الاجراءات المذكورة  
عليها وينبغي ان تعتبر في مديريتك مزارعي الجماعات الانية مثل سنجين  
مجنوق البدلية (مديرية النابوية) الغرب الكائنات باراضي شرا (الشرقية)  
جفالك بردين ونل حوين واني كبير (الدهلية) جفالك طايي القدم  
وابعدية البيضاء (الغربية) الجفالك القدية التابعة لجهات شرين ولفاس  
وبيله وشيش وطبره وكوم الطويل ومسير ومجاورينته وسيت الدبية  
وابعدية البراري والمندورة (الجيرة) الجفالك القدية التابعة لاهامي البارود  
وجبارس وسنواي ودونس وابعدية الكربون

عونة — (صورة ما حرر الى المديرات واقسام الهندسة  
(في ٨ صفر سنة ١٢٩٧ (٢١ يناير سنة ٨٠) نمرة ٤٤

بناء على المادة السابعة والمادة الثامنة والمادة العاشرة  
من قانون الاعمال العمومية الذي تقرر بمجلس النظار  
اجراء العمل بموجبه من باب التجربة حسب ما صدر  
من رئاسة المجلس المشار اليه لنظارة الاشغال ونظارة  
الداخلية في ٢٧ محرم سنة ٩٧ قد عقد مجلس بديوان  
الاشغال لتقدير عدد الانفار المقتضي طلوعها لتشغيل  
العمليات في هذا العام مع تقدير البدلية النقدية التي  
تؤخذ ممن يريد التخلص من العمليات المذكورة فتقرر  
بناء على كمية المكبات اللازم تشغيلها في هذه السنة  
حكم وارد الجداول ان يخرج لتشغيلها ربع الانفار  
المكلفين بكل ناحية او عذبة او ابعدية او جفالك او  
غيره بالدور في جميع مدة العمل بغير استثناء وهم الذين  
من سن ١٥ الى سن ٥٠ وان يكون مقدار البدلية  
ستين قرشاً اميرية عن كل نفر من اولئك المكلفين  
يدفعها لخزينة المديرية كل من يرغب التخلص من  
العونة وذلك بناء على ان النفر الواحد يخصه بحسب  
المتوسط قصبة مكعبة في السنة في الوجه البحري  
ثلثاها صيفي ولما كان من الاقتضاء اشعار المديرات  
بذلك من نظارة الاشغال قد حيزر هذا لسعادتكم  
اخطاراً به للاعاطة واعلانه لمنائر القرى وارباب  
الغرب والكفور والجفالك وغيرهم والعمل على مقتضاه  
عونة — (صورة ما حرر لاقسام الهندسة في ١٠ صفر  
سنة ٩٧ (٢٣ يناير سنة ٨٠) نمرة ٤٥

لما كان من مقتضى الامر العالي الصادر لرياسة مجلس

## ملحوظات

اما ان المزاولة على تيجيزها او من استعمال طرق ميكانيكية لاجرائها — وبما ان حسن تيجيز الاشغال العمومية بواسطة المكلفين باسغال العونة لا يخلو من الصعوبات الجسيمة فلا يمكن جعل هذا القانون الجديد دستورا للعمل الالمدة موقته ولا شك ان التجارب تهدي الى معرفة ما يلزم اجراؤه به من التعديلات بالمحو والاثبات فيه عند اتباعه والاجراء على موجب اثناء هذه السنة — هذا وافي لولي النعم العبد الخاضع والمحسوب المتواضع

**عونة — ٠** منشور ومع صورنا ترجمة الامر العالي والتقرير المشتمل على قانون الاعمال العمومية

ورد للداخلية افادة من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٥ صفر سنة ١٢٩١ هـ. ومعه صورة وترجمة الامر العالي الصادر في ٢٤ الجاري الموافق ٢٥ يناير سنة ٨١ المختل على قانون الاعمال العمومية وصورة وترجمة التقرير المقدم للضرورة الخديوية من مساعدة ناظر الاشغال العمومية الذي اتفق عليه صدور الامر المشار اليه وحيث من المتفني مطلوبه تك بما اشتملنا عليه ومراعاة الاجراء حسب ما صدر به الامر العالي فمرسول مع هذا صورنا ترجمتها كما انه جارجه جرى نشرها بجهات الاقتضاء للاجراء في ٢٩ صفر سنة ١٢٩١

**عونة — ٠** امر عال رقم ٢٤ عر سنة ٩٨ (٢٥ يناير سنة ٨١)

**(نحن خديوم مصر)** بعد الاطلاع على التقرير المقدم لنا من ناظر الاشغال العمومية بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٢٩٨ فيناء على ما عرضه علينا كل من ناظر داخلية حكومتنا وناظر اشغالها العمومية وموافقة راي مجلس نظارنا نأمر بما هو آت (م) ١ الحكومة مكلفة بالاعمال النيلية العمومية الآتي ذكرها وهي (اولا) الاعمال الصناعية التي تنتفع بها مديرية واحدة او جملة مديريات سواء كانت منشأة او ستنشأ على النيل وفروعه وجسوره وعلى الترع العمومية وعلى جسور حيطان الوجه القبلي وغيرها من الجسور ذات المنفعة العمومية (ثانيا) اعمال التطهير بالكرات بما في ذلك مشتركة الآلات ومصاريف ادارتها وتعميرها وصيانتها (ثالثا) تاديب الادوات التي تستدعيها المنفعة العمومية من احجار واخشاب وشنف ونحو ذلك مما كانت لحفظ الجسور والقناطر او لقفل قناطر السد واقام الترع وكذلك نقلها الى محلات لزومها (م) ٢ الاعمال والادوات المكلفة بها الحكومة يتعين مقدارها وقيمتها في كل سنة على حسب اللوائح والاوامر التي تقررت او التي ستقرر في شأنها وقيمتها تدرج في ميزانية ديوان الاشغال العمومية

على ما منحه سائر المكلفين باسغال العونة من جواز تخذهم منها بواسطة دفعهم مبلغا من التعمود فترأى مجلس النظار لزوم الالتفات الى هذه الملحوظات — وهذا وقد تدونت بالقانون الصادر في يناير سنة ٨٠ القاعدة الآتي نصها المبينة على العدل والانصاف وهي (على جميع سكان القطر المصري العائدة عليهم الاشغال السنوية بالفائدة والمنفعة ان يشتركوا في التكاليف التي تلزم لتجيزها) — فهذه القاعدة قد صار ابقاؤها مندوعة في صورة القانون المرفوع الآن لجناكم السامي ليكرم بالتصديق عليه الا ان كيفية الاجراء بموجبها صار تعديلها فيه اذ تقرره على سبيل قاعدة عمومية انه لا يجوز لاحد من الآن فصاعدا ان يتخلص من اشغال العونة الا بتقديمه نقرا بدلا عنه لان الاشغال اللازم اجراؤها تبلغ مكعبات جسيمة يقتضي تيجيزها في مواعيد قصيرة جدا بالنظر لما تستدعيه زيادة النيل ولا يتيسر الحصول باي اجرة كانت على قدر كاف من الشغالة يصير جمعهم باختيارهم لاجراء هذه الاشغال ومن المعلوم ان كثيرا من الاشغال المذكورة يمكن رفعه عن الاهالي بواسطة انشاء بعض ابنية واستعمال بعض طرق ميكانيكية لاجل تطهير الترع فالحكومة باذلة مجهودها الان بهمة ونشاط في مطالعة الطرق اللازم اتخاذها لتخفيف حمل عالمه بمجذوراته الجسيمة خصوصا بالنظر لاحتياجات الزراعة ولوازمها الا انه اذا تصرح للمكلفين باسغال العونة بدفع البدل نقدا حين ما يتيسر اتخاذ الطرق المذكورة ينشأ من ذلك ضرورة تعطيل بعض اشغال مهمة فيناء على ذلك لم يجوز القانون الجديد التخلص من اشغال العونة بواسطة دفع البدلية الا في بعض احوال جرى تحديدها بفاية الدقة وقد بنيت هذه المعافاة بواسطة دفع البدلية في الاحوال المذكورة على ما ترا آمن لزوم الانقار لفلاحة بعض الاطيان — هذا وقد حفظ القانون المذكور للحكومة الحق في توقيف مفعول جواز التخلص من اشغال العونة بدفع البدلية فيما يكون مصرحا به من الجهات اذا دعت لذلك بعض احوال استثنائية غير عادية وحفظ لها ايضا الحق في ان تجوز التخلص من اشغال العونة بواسطة دفع البدلية لاهالي الجهات التي يمكن نوع الاشغال المقتضي اجراؤها فيها

بحرفهم وصنائعهم وصيادوا السمك والمراكبية (خامسا) خفراء البلاد والكفور وغيرها المعلومون لدى المديرية (سادسا) اهالي المدن الشهيرة الذين لا يملكون ارضا ولا يشتغلون بزراعة (سابعا) الاشخاص المصابون بامراض عضالية (م) ٧ كل شخص مكلف بالعونة يمكنه ان يخلص منها بتقديم شخص بدلا عنه — ويسوغ للاشخاص الآتي ذكرهم ان يخلصوا من العونة بدفع بدل نقدي وهم (اولا) اهالي العزب الغير المفروزة من البلاد الاصلية المجاورة لها وغير داخلين في تعداد هذه البلاد (ثانيا) العربان المعافون من العونة الى الآن سواء كانوا ارباب اطيان او مزارعين (ثالثا) المشتغلون في اراضي قومسيون الاملاك الميرية واراضي الدائرة السنية من اهل البلاد التي لها تبين المصلحتين فيها زيادة عن مائة فدان بالوجه البحري على شرط ان لا تكون تلك الاراضي مؤجرة وان يكون عدد الاشخاص الذين يدفعون البديل في كل قرية على قدر احتياجات الزراعة فقط واما القرى التي اغلب زرعها الارز وتعامل بسبب ذلك معاملة خصوصية فيما يتعلق بمواعيد الضرائب فلا تزال العونة الشخصية عليها الزامية انما عند ما تقسم على اهالي المديريات المكعبات اللازم اجراؤها سنويا لا يفرض على كل شخص من اهالي تلك القرى سوى نصف المكعب الذي يفرض على كل شخص من اهالي القرى الاخرى (م) ٨ مقدار بدل العونة النقدي عن سنة ٨١ في الاحوال التي يجوز قبوله فيها هو ١٢٠ قرشاً على كل شخص في مديريات الوجه البحري و ٨٠ قرشاً في مديريات الوجه القبلي اما من ابتداء سنة ٨٢ فمقدار البديل يتعين سنويا ويعلن للمديريات بمعرفة ناظر الاشغال العمومية قبل مباشرة الاعمال بشهر ويكون تقديره على حسب كمية الاعمال اللازم اجراؤها ونوعها والمدة التي يجب اجراؤها فيها (م) ٩ ناظر الاشغال العمومية له ان يوقف جواز دفع البديل المنصوص عنه في المادة السابعة في الجهات التي يرى ذلك الايقاف لازما فيها نظرا الى المنفعة العمومية التي تعود من الاعمال وله ايضا في الحالة التي يمكن ان تقوم فيها الاعمال الميكانيكية او المقاولات مقام اعمال العونة الشخصية

— انما ما يخص باعمال التربة الابراهيمية فان ارباب الاطيان المنتفعة بها يكونون الى ان تنتهي عمليات التاربع ملزومين بان يسددوا الى الخزينة ما تصرفه من المبالغ في اجراء تلك الاعمال (م) ٣ ما هو موجود او سيوجد على الترع او الجسور من الاعمال الصناعية التي تعود منفعتها على قرى من مركز او جملة مراكز تكون مصاريفها على الذين تنتفع اطيانهم بها من اهل تلك القرى واما الاعمال التي لا تنتفع بها سوى قرية واحدة او ملك خصوصي فتكون مصاريفها على الذين تنتفع اطيانهم بها من اهل تلك القرية او على الملك الخصوصي (م) ٤ اهالي القطر مكلفون بالاعمال الآتي بيانها وهي (اولا) اعمال الحفر والردم والتطهير باليد سواء كانت منفعة هذه الاعمال عائدة على مديرية او على جملة مديريات او على قرى من مركز او جملة مراكز او على قرية واحدة او على ملك خصوصي (ثانيا) خفر الجسور والقناطر مدة زيادة النيل (ثالثا) ما يتعلق بالادوات المعدة لحفظ الجسور والقناطر والسدود من رفعها ووضعها ولقائها في محلات لزومها — جميعات الاشغال العمومية ترتب تلك الاعمال الى اعمال ذات منفعة عمومية وذات منفعة مشتركة وذات منفعة خصوصية وتوزعها على اهالي المديريات والمراكز ثم ان الاعمال ذات المنفعة العمومية والاعمال ذات المنفعة المشتركة هي التي يشملها اسم العونة دون غيرها (م) ٥ العونة واجبة على كافة اهالي القطر الذكور السليمي البنية البالغ منهم خمس عشرة سنة فما فوقها الى خمسين سنة ما عدا الاشخاص الذين تشملهم دواعي المعافاة المبينة في المادة الآتية (م) ٦ يعافى من العونة (اولا) العلماء والفقهاء والاشخاص المخصوصون بالتعليم وطلبة العلم بالمساجد والمدارس ومن بالمحلات الخيرية كالتكايا والاديرة والمستشفيات (ثانيا) خدمة المساجد والمقابر والاضرحة متى كانت لديهم شهادات مستوفاة (ثالثا) القسس والرهبان والخاصات وخدمة الكنائس والمعابد والجبانات من سائر الاديان الذين لديهم شهادات مستوفاة (رابعا) ارباب الصنائع والحرف القائمون باداء الوريكو المشتغلون

## ملحوظات

ماموري الادارة وبذل مهنهم فيه كواجبات شئون وظائهم لما يعود منه من الفائدة العامة على كل جهة فوضت الراية الداخلية في تغاير المديريات بالاكيد على نظار الاقسام ماموري المراكز باستيفاء الاعمال كمواصفة الهندسة وان لا يصرفوا الا انفا من عملية الى اخرى الا بحضور المهندس وانفا باستيفائها وان كان غائبا في موضع اخر يرسل له مامور المركز او ناظر النعم خيرا قبل انتهاء العملية بحضور وبعائها اتباعا لما تقرر بنظارة الاشغال واذا كان مع الارسال لاحد المهندسين لم يحضر ويعلم ان تاخير لغرض عذر شرعي فلا يعرض للداخلية والاشغال تلغرافيا عنه وحيث ان الاجراء على هذا الوجه يترتب عليه اتقان وتقوية العمليات للحصول على الغرض المقصود منها فقد تراءى لنا موافقة ذلك وبناء عليه كتب في تاريخه لكافة المديريات ومن المصلحة هذا تتم لتوكيدا على ماموري فروع المديرية بتخاذ هذه القاعدة اساسا لاعمالهم المرتبطة مع الهندسة والمباشرة من حضرتكم ومن حضره الوكيل على الدوام لتخاذ العمليات المقررة في اوقاتها المعبينة ومراقبة اعمال المامورين حتى تكون العمليات موافقة للغرض المقصود منه النفع العام في ١٢ ربيع الاخر سنة ٩٩ موافق ٣ مارس سنة ٨٢

**عونة —** { قرار من نظارة الاشغال العمومية في غرة راسنة ١٢٠٠ ( ١٠ يناير سنة ٨٢ ) }

بناء على ما تقرر بالمادة الثامنة من الدكرينو الشامل قانون الاعمال العمومية الرقم ٢٤ صفر سنة ٩٨ الموافق ٢٥ يناير سنة ٨١ قررت نظارة الاشغال العمومية ان يكون مقدار بدلية العونة في سنة ٨٢ عن كل شخص من الاشخاص المجائز قبولها منهم مائة وعشرون قرشاً في مديريات الوجه البحري وثمانين قرشاً في مديريات الوجه القبلي مثل ما تقرر في سنة ٨٢ { قرار من نظارة الاشغال العمومية في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ ( ١٦ فبراير سنة ٨٤ ) }

بناء على المادة الثامنة من الدكرينو التحدوي المؤرخ ٢٤ صفر سنة ٩٨ ( ٢٥ يناير سنة ٨١ ) الشامل قانون الاعمال العمومية قررنا ان يكون مقدار بدلية العونة في سنة ٨٤ عن كل شخص من الاشخاص المجائز قبولها منهم مائة وعشرين قرشاً في مديريات الوجه البحري وثمانين قرشاً في مديريات الوجه القبلي كما كان مقرراً في سنة ٨٢ الماضية

**عونة —** { منشور من نظارة الداخلية في ٢٥ مارس سنة ٨٤ ( ٢٧ جاسنة ١٣٠١ ) }

رئاسة مجلس النظار اصدرت للداخلية مكتوبة رقبة ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ مرة ٤٧ بمعنى انه صدر منشور من طرفها لجميع المديريات الموجود بها اطيان لمصلحة الاملاك المبرية من ضمن ما توخى فيه ان يصير معافاة الانفار الذين يطرف المستاجرين لاطيان الدوبين في جهات الجنالك من الخروج للمليات ومن دفع بدلية العونة وان يكون للمستاجرين لما في جهات العهد الحق في معافاة عشرة انفار عن كل مائة فدان بواسطة دفع البدلية عنهم وهذا في بلاد الارز وثمانية انفار عن كل مائة فدان في باقي البلاد وانه للحصول على هذا الحق لا يلزم الا دفع مائة وعشرين قرشاً عن كل نفر في جهات الوجه البحري واثني مائة من هنا يتنبه بمراعاة ما ذكر فيما يتعلق بنظارة الداخلية في حق من يستاجر شيئاً من اطيان المصلحة اعني عنها فبناء عليه اقتضى تحريمه تاكيدا بالافئاف لذلك حسيما اشارت به الرئاسة المشار اليها

ان يجيز على الاطلاق دفع البذل النقدي في مديرية واحدة او في جملة مديريات (م) ١٠ المبالغ التي تحصل في كل مديرية برسم بدل العونة تقيد في دفتر مخصوص وتوضع في خزانة المديرية تحت طلب نظارة الاشغال العمومية ولا يجوز صرف تلك المبالغ الا في الاعمال التي يكون الغرض منها تقليل العونة الشخصية او ابطالها (م) ١١ ما يلزم اتخاذه من الاجراءات المودية الى جمع انفار العونة وحضورهم الى محلات العمل مختص بنظارة الداخلية

**عونة —** { منشور بشأن عدم ابقاء انفار بالعمليات في كل دور زيادة عن ثلاثين يوماً لعدم حصول الاضرار بصالح اشغالهم الخصوصية في ١٠ جاسنة ١٣٩٨ ( ١٠ ابريل سنة ٨١ ) }

قد بلغنا انه من عهد اخراج انفار التواحي بهذا العام لاشغال العمليات ومضي مدة مديدة عليهم فلان ما حصل تغييرهم بل ما زالوا بها وحيث المعلوم ان خروج الانفار الى العمليات هو بالذوبة ومن المعلوم ان ما حصلت به معاملة من ذكرنا لانساعد عليه القواعد المتبعة في مثل ذلك حيث من مقتضاها عدم تجاوز مكنتهم في العمليات زيادة عن ثلاثين يوماً مراعاة لعدم حصول الاضرار بصالح اشغالهم الخصوصية فلهاذا يلزم بحال وصوله ان تباشروا هذا الامر بنفسكم وتجهزوا بتغيير الانفار المذكورين حالاً مع مراعاة عدم ابقاء انفار بالعمليات في كل دور زيادة عن ثلاثين يوماً وان تتخذ هذه القاعدة اساساً متبعاً على الدوام والاستمرار واعلانها الى سائر ماموري الادارة بحيث يكون معلوماً ان كل من يخالف هذا لا يترك من الماكمة فانوفاً كائناً من كان وعلى هذا تحرر بتاريخه بمجهرات الادارة بذلك ومن المصلحة هذا المعلوماتية والعمل بمقتضاها

**عونة —** { منشور من نظارة الاشغال رقم ٥٠ بتاريخ ٨ محرم سنة ١٣٩٩ ( ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ ) الى }

الداخلية والمديريات عموماً واقسام الهندسة والمجرائد الرسمية — بناء على المادة الثامنة من الدكرينو الشامل قانون الاعمال العمومية الرقم ٢٤ صفر سنة ١٣٩٨ ( ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ ) قررت نظارة الاشغال العمومية ان يكون مقدار بدلية العونة في سنة ٨٢ عن كل شخص من الاشخاص المجائز قبولها منهم مائة وعشرين قرشاً في مديريات الوجه البحري وثمانين قرشاً في مديريات الوجه القبلي مثل ما تقرر في سنة ٨١ وقد نشر في تاريخه لعموم المديريات بذلك وهذا تكم للعلم به والعمل بمقتضاها

**عونة —** { منشور بشأن عدم صرف انفار العمليات او نقلهم الى عملية اخرى الا بحضور المهندس ومراقبة اعمال المامورين بمباشرة المديرين او وكلائهم علم من افادة وردت من نظارة الاشغال العمومية رقم ٧ الجاري رقم ٥٦ انها اصدرت منشوراً الى رؤساء الهندسة بالمحس على الاعمال وبذل العناية فيها ولكون هذا يتوقف على مساعدة

عونة — (اشغال النيل) منشور من نظارة المالية في ١٢٦ اكتوبر سنة ١٨٨٤

ان الذكر يتو الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ بشأن اشغال النيل والترع مبين فيه انواع الاشغال التي يكون اجراؤها على طرف الحكومة والاشغال التي يكون اجراؤها على حساب الاهالي والى الان كانت نظارة الاشغال العمومية تجري الاشغال على حساب الاهالي ونصرف من خزنتها النفود اللازمة لها لفصلها فيما بعد فاختار هذه الطريقة في مدة تزيد عن سنتين اظهر عدم موافقتها اذ ان الحكومة كانت في اكثر الاحوال تحصل بكل صعوبة على تسديد ما قد سبق صرفه منها وعلى ذلك قد قرر انه لا يصير اجراء اشغال في المستقبل على حساب الاهالي قبل ان يسددوا قسمة تلك الاشغال بالكامل على منتضى المقايضة وبناء على هذا يلزم من الان فصاعدا الاجراء على حسب ما ذكر فيما يخص باشغال النيل والترع التي تتعلق بالاهاالي

عونة — منشور من نظارة الداخلية في ١٨ م سنة ١٣٠٢ (٧ نوفمبر سنة ١٨٤)

بالنسبة لما جرت به عادة مهندسي المديرية من اهم يستخدمون عددا وافرا من رجال العونة في ملاحظة القناطر الموجودة على الترع وفي حمله اشغال اخرى بدون اجرة في نظير ذلك فالموسو ديلكوكس مفتش ري النسم الثاني حرر لنظارة الاشغال عن هذا الشأن وبين انواع الاختلال الناشئ عن ذلك وطلب ان يعين عدد الانفار التي تلزم لحفر القناطر والمهمات وان يحسب لم اجرة من اصل بدلية العونة وبناء على مطابقة هذا الطلب لمعي المادة ١٠ من الذكر يتو الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ القاضي بعدم جواز صرف المبالغ المحصلة من بدلية العونة الا فيما يورول الى تخفيف العونة او ابطالها فان نظارة المشار اليها وافقت على هذا الطلب وبروته بمجلس النظار قرر بمجلسه المتعده في يوم الاثنين ٨ محرم سنة ١٣٠٢ (١٢٧ اكتوبر سنة ١٨٨٤) بموافقة ايضا كما وردت بذلك افادة رئاسته المورخة ١٣ محرم سنة ١٣٠٢ مرة ٢٢٢ وخيت انه من الانتفاء معلومة ذلك بجهتكم والاجراء على منتضاء فقد تحرر بهذا المعنى لكافة الجهات وبالمجمله تك من اجل ما ذكر

عونة — منشور من نظارة الداخلية بناء على افادة واردة لما من مجلس النظار بشأن دفع بدلية العونة

(ترجمة افادة محررة من مجلس النظار الى صاحب السعادة ناظر الداخلية بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٨٥ نمرة ٧٩)

بجلسة مجلس النظار المنعقدة في يوم الاثنين ٢٢ يناير الماضي الموافق ١٠ ربيع الاخر سنة ١٣٠٢ قد تليت المذكورة الواردة من نظارة الاشغال العمومية نمرة ٢٣١ فيما يتعلق بدفع بدلية العونة وبناء على الابضاحات التي ابداهها كل من سعادة ناظر الاشغال العمومية وجناب الكولونل اسكوت مونكريف فيما يتعلق بهذه المسئلة الهية ومن بعد تبادل الافكار والمداولة التي حصلت في هذا الشأن قد قرر المجلس ما يأتي (اولا) من حيث ان العونة واجب تاديتها على جميع سكان القطر المحتارين للشروط المذكورة في المادة الخامسة من الامر العالي الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨١ عدا من تقرر معافاتهم في الامر المشار اليه قد قرر المجلس ان تؤدى العونة سواء كانت بنوريد اشخاص او بدفع البدلية اذا كان مصرحا به من جميع افراد السكان المذكورين قبل سواء كانوا تابعين لاملاك خصوصية او لاملاك قومسيون الاراضي الاميرية او الدائرة السنية او الاوقاف (ثانيا) دفع بدلية العونة عن العزب والمجفالك الخ المصرح به بمقتضى الامر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨١ او

بمقتضى منشور مجلس النظار المورخ ٢ مارت سنة ١٨٤ الموافق ٤ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ يكون على مجموع عدد الانفار المحتارين للشروط المذكورة بالمادة الخامسة من الامر المشار اليه حسب انفيات المينة بعد التي قرررتها نظارة الاشغال العمومية ٣٠ قرش عن كل نفر من مديريات الوجه البحري ١٥ عن كل نفر من البراري او بلاد الارز ٢٠ عن كل نفر من مديريات الوجه القبلي عدا الجهات الانية ٣٠ عن كل نفر من الجهات الموجودة بالوجه القبلي التي تروى صيفي من الثمرة الابراهيمية ومشايت لوجه البحري (ثالثا) بصرح في هذه السنة المحاضرة على سبيل التجربة لانفار العمليات بمراكردسوق وكفر الشيخ وكفر الزيات ومحلة منوف بان يدفعوا بدلية العونة حسب انيات الموصحة قبل وينبغي على قرى هذه المراكز التي لا ترغب دفع بدلية العونة ان يخرجوا الاشخاص اللازمين للعونة حسب المقرر عليهم — اما القرى التي ترغب دفع بدلية العونة فتخصيص مبلغ البدلية عليهم يكون على الكيفية الموصحة قبل وتحصيله على حسب مقدار الافدنة المولف منها زمام الناحية حتى يكون تخصيص العمليات جاريا على حسب الفائت التي تحتجتها كل ناحية من اعمال الري واما بقية مراكز مديرية الغربية والمديريات الاخرى فتستمر جارية على القاعة العمومية المختصة بالعونة وبناء على هذا ازم تخريص لمطوفكم املين اجراء ما يلزم فيما يتعلق بنظارة الداخلية من تنفيذ منطوق هذه القرارات — وقد نشرت نظارة الداخلية هذه الافادة واخفيتا بهذه النشرة في — المسطر بهذا صورة ترجمة ما صدر للنظارة من مجلس النظار في ٢٨ يناير سنة ١٨٥ نمرة ٧٩ المشتمل على ما قرره المجلس المشار اليه في جلسة ٢٢ من ذلك الشهر بشأن ما يصير اجراؤه في بدلية العونة عدا من تقرر معافاتهم في الامر الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨١ وقد حصل ابلاغه في تاريخه الى عموم المديرية ومن المجمله هذا تمك للمعلومية بما اشتمل عليه واجراء ما فيه

عونة — منشور اصدرته نظارة الداخلية الى كافة الجهات بشأن العمليات وهذا هو

لا يخفى ان مشلة العمليات السنوية من اهم الامور واعظها قدرا اذ في الاساس لنمو الزراعة التي عليها مدار ثروة الاهالي ونعيمهم ولما كانت تلك الاعمال لا يتأتى اجراؤها الا باخراج القدر الكافي من الانفار لها بمقتضى القانون على ما يقرر بمجموعات الاشغال العمومية ويتصدق عليه من نظارة الاشغال واقامة اولئك الانفار في العمل حتى ينتهي في مواعيده وعلم ان بعض مشايخ البلاد حاصل منهم تاخير في اخراج الانفار التي تلزم لاجراء العمليات المذكورة قد حصلت المداولة في ذلك بمجلس النظار وقرر في جلسة يوم ١٠ رسة ١٣٠٢ ان من يتاخر من مشايخ البلاد عن اخراج العدد المكلف به من الانفار في الموعد الذي مجدده له من طرف المديرية يصير عزله من الشياخة وبعين غيره بمعرفة نظارة الداخلية وان يكون المدير الحق في توقيف الشيخ موقتا عن وظيفته وتعيين من يقوم باعماله حتى يصدر امر الداخلية بالعزل ويتم تعيين البديل وقد وردت بذلك افادة رئاسة المجلس المشار اليه للداخلية مورخة في ١٢ المحاضر



## ملحوظات

خمسين قرشاً الى مائة قرش مع الزامه بالعمل المكلف به وان عجز عن سداد الغرامة فيكلف بعمل يوازي قيمة مبلغها باعتبار يومية النفر في جهة العمل

عونة — { امر من نظارة الاشغال العمومية بمدة ٢٧٨ رقم ٢٧ يناير سنة ١٨٨٦ }

بعد الاطلاع على المادة الثامنة والمادة التاسعة من الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٤ صفر سنة ٩٨ الموافق ٢٥ يناير سنة ٨١ وعلى ما قرره مجلس النظار بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٨٨٦ قررنا ما هو آت (م) ١ بدلية العونة عن سنة ٨٦ تؤخذ عن الاشخاص الداخلين في الانواع الآتية فقط (اولاً) انفار العزب والجفالك المنصوص عليها في المادة السابعة من الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ (ثانياً) انفار مستأجري اطيان مصلحة الدومين المصرح بهم في منشور مجلس النظار المؤرخ ٢ مارس سنة ٨٤ الموافق ٤ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ سواء كانوا في جهات الجفالك او العهد (ثالثاً) انفار بلاد الجفالك التابعة الدوائر والذوات والاقواف (رابعاً) انفار النواحي او الجهات التي تعتبر في حالات استثنائية ويتصرح من نظارة الاشغال العمومية بقبول البدلية عنها (م) ٢ مقدار البدلية في سنة ١٨٨٦ تكون بالقياس الآتي ذكرها — ٣٠ قرش عن كل نفر من مديريات الوجه البحري (ما عدا بلاد الارز — ١٥ عن كل نفر في بلاد الارز — ٢٠ عن كل نفر في مديريات الوجه القبلي (ما عدا الجهات الآتية بعد) — ٣٠ عن كل نفر من الجهات الكائنة بالوجه القبلي التي تروى صيفي من التربة الابراهيمية ومشابهة للوجه البحري (م) ٣ بدلية انفار العزب والجفالك تؤخذ من صاحب العزبة او الجفالك وفي جفالك الدومين الموجزة بكون اخذها من المستأجرين لهذه الجفالك

عونة — { قرار صادر من مجلس النظار بتاريخ ٢ فبراير سنة ٨٧ مبلغ الى نظارتي الداخلية والاشغال العمومية }

بالجلسة المنعقدة يوم الخميس ١٠ جمادى الاولى سنة ١٣٠٤ (٣ فبراير سنة ١٨٨٧) صارت المذاكرة في مسألة المائتين وخمسين الف جنيه التي كانت تخصصت

بمصر حراً فيها باجراً مفتضاً ما تقرر وحيث ان هذه الطريقة موجبة للوصول الى الغرض المقصود من الوفاء باخراج الانفار للعميلة وانجاز الاعمال في مواعيدها كما هو اللازم قد صار تبليغ ما قرره المجلس الى عموم المديريات في تاريخه لاجل اتباعه ومن الجملة هذا تكمل للمعلومية والاجراء بما انتضاء

عونة — { قرار اصدره مجلس النظار في ١٦ فبراير سنة ٨٥ وغر جمادى الاولى سنة ٢٠٢ بشأن انفار العميلة في مديرية الغربية ومركزي اشمون وسبك من المنوفية — بناء على ما عرضه سعادة ناظر الاشغال العمومية قد قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ١٦ فبراير سنة ٨٥ (غرة جمادى الاولى سنة ٢٠٢) انه يجوز لانفار العميلة في مديرية الغربية ومركزي اشمون وسبك من مديرية المنوفية ان يعافوا في السنة الحالية من اشغال العونة بعد ان يدفعوا قيمة البدلية المالية في القرار الذي اصدره مجلس النظار في ٢٦ يناير سنة ٨٥ (١٠ ربيع الاخر سنة ٢٠٢)

عونة — { امر عال رقم ٢٥ يناير سنة ٨٦ (٢٠ سنة ١٣٠٢) }

(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٥ شوال سنة ١٣٠٢ (٦ اغسطس سنة ٨٥) المختص بخفر وحفظ الجسور مدة فيضان النيل وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار بعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ القومسيون المنصوص عنه بالمادة السادسة من امرنا المذكور قبل المشكل للحكم في التاخيرات والمخالفات التي تقع من مشايخ البلاد او من الانفار في حفظ وخفر الجسور يكون مخفصاً بالحكم في التاخيرات والمخالفات التي تقع من المشايخ والانفار المذكورين في اعمال العونة (م) ٢ كل شيخ او عمدة تاخر عن اخراج انفار المخصصة على حصته او عن استيفاء عددهم او لم يتوجه الى محل العملية الذي يتعين لتشغيل انفاره فيه او تركه بدون اذن مجازي في ظرف اربع وعشرين ساعة بمعرفة القومسيون المذكور بالحس من عشرة ايام الى ثلاثين يوماً او بغرامة من مائة قرش الى خمسمائة قرش وبغزل قطعياً اذا تراى لذلك القومسيون لزوم عزله (م) ٣ كل من تاخر من الانفار المقرر اخراجهم المندرجة اسماؤهم بالكشف الذي يقدم لما مور المركز من شيخ البلد او العمدة لدى طلبه لذلك بمعرفة شيخه او هرب من العملية يحكم القومسيون عليه في الحال بغرامة من

من موازين مصالحهم وبناءً على ذلك قرر مجلس النظار في جلسة يوم الاثنين ٢١ فبراير سنة ٨٧ (٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٠٤) انه من الان فصاعدا لا يجري صرف اي مبلغ كان ما لم تثبت ضرورة الاضطرار اليه وكل وظيفة تخلو لا يعين فيها احد الا اذا قضت الضرورة حينا يلزم التعيين بعد مصادقة مجلس النظار فالامل من سعادتك اجراء مقتضى هذا القرار بنظارتكم والمصالح التابعة لها — وقد اهلست نظارة الداخلية هذه الافادة الى جميع المعالح التابعة لها وامرها باجراء ما قضت به من الاحكام (امر اداري نمرة ٤١٨ من نظارة الاشغال عونة —) (العمومية بشأن بدلية العونة في اول مارس سنة ١٨٨٧)

بعد الاطلاع على المادة الثامنة والمادة التاسعة من الامر الاسر العالمي الصادر بتاريخ ٢٤ صفر سنة ٩٨ الموافق ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ قررنا ما هو آت (م) ١ بدلية العونة عن سنة ٨٧ تؤخذ عن الاشخاص الداخلين في الانواع الآتية فقط (اولا) انفار العزب والجفالك المتخصص عليها في المادة السابعة من الامر العالمي الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ (ثانيا) انفار مستأجرية اطيان مصلحة الدومين المصرح لهم في منشور مجلس النظار المورخ ٢ مارس سنة ١٨٨٤ الموافق ٤ جمادى الاولى سنة ١٣٠١ سواء كانوا في جهات الجفالك او العهد (ثالثا) انفار بلاد الجفالك التابعة الدوائر والدوات والاقواف المعتاد قبول البدلية عنهم (رابعا) انفار النواحي والجهات التي تعتبر في حالات استثنائية ويتصرح من نظارة الاشغال العمومية بقبول البدلية عنها (م) ٢ مقدار البدلية في سنة ٨٧ تكون بالقياس الآتي ذكرها — ٣٠ قرش عن كل نفر من مديريات الوجه البحري (ماعدا بلاد الارز) — ١٥ عن كل نفر في بلاد الارز — ٢٠ عن كل نفر في مديريات الوجه القبلي (ماعدا الجهات الآتية بعد) — ٣٠ عن كل نفر من الجهات الكائنة بالوجه القبلي التي تروى صيفي من مياه التربة الابراهيمية ومشابهة للوجه البحري (م) ٣ بدلية انفار العزب والجفالك تؤخذ من صاحب العزبة او الجفالك وفي جفالك الدومين الموجهة يكون اخذها من المستاجرين لهذه الجفالك

عونة — (منشور اصدرته نظارة الداخلية الى الجهات بناء على قرار نظارة الاشغال العمومية في ١ مارت سنة ٨٧)

سنة ٨٧

لإلغاء جانب من اشغال العونة وحيث ان تخصيص هذا المبلغ لا يكون قطعيا الا بعد اقرار الدول عليه وهذا الاقرار لم يرد للحكومة من جميع الدول الآن غير انه لما كان من الضروري اجراء الاشغال المذكورة فقد تقرر انه فيما عدا الاشغال التي ربطت عنها كوتيراتات بصرف النظر عن اعطاء مقاولات بالكلية فيما يخص باشغال العونة من ذلك المبلغ وانه من طرف نظارتي الداخلية والاشغال العمومية يكتب الى المديرين ومفتشي الري بالاتحاد في تقدير عدد الانفار اللازم اخراجهم من كل مديرية (علاوة على الانفار التي قررتهم الجمعيات) لاجراء تلك الاشغال في مدد تحدد لها حسب ما يناسب حالة كل مديرية بمراعاة تعويض الزمن الذي مضى اما بزيادة عدد الانفار او بزيادة عدد الايام وبناء عليه لزم تحريره لسعادتك لاجراء مقتضى ما تقرر

عونة — (مذكرة صادرة من مجلس النظار بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧)

بما ان تصديق بعض الدول على مشروع الامر العالمي المتعلق بالعونة كان متوقفا على اجراء تعديلات فيه اعتبرت غير مقبولة فكانت التزمت الحكومة ان تصرف النظر عن هذا المشروع انما حيث ان الحكومة الخديوية ترى ان الغاء العونة هو امر يترتب عليه غاربية النظر وفاهيته استشارت الحكومة الاتكليزية عن ذلك فوافقتها فيما راته في هذا الشأن — فبناء على تبادل هذه الاراء قد اتخذت بعض التدابير التي يمكن من اجراء الاشغال بالاجرو على ذلك صار الغاء قرار مجلس النظار المنشور في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٥ الجاري ونحضر لناظر الاشغال العمومية ان ينفذ شروط المقاولات التي كان صار ابغائها

عونة — قرار مجلس النظار صادر في ٢٤ فبراير سنة ٨٧

لما كانت الحكومة راغبة في تحقيق مقاصد البلاد الموجهة نحو نوال اسباب التقدم والنجاح عرضت على الدول الموقعة على الوفاق المالي المعنود في لوندرة مشروع امر عال بالنصرح لما في زيادة مبلغ مائتين وخمسين الف جنيه مصري على ميزانية المصروفات الادارية المفترمة بمبلغ ٥٢٢٧٠٠٠ جنيه مصري لينسر لها جهة الواسطة ابطال جزء من اعمال السفينة لكن حيث ان هذا المشروع لم يصدر عليه تصديق عموم الدول وكانت الحكومة عازمة على عدم تغيير هذا المشروع المائد على البلاد بالخير العمم وهو ابطال بعض اعمال السفينة صار من الضروري عليها في هذه الحالة ان تاخذ المصاريف اللازمة لذلك اعني مبلغ المائتين وخمسين الف جنيه من ميزانية المصروفات المذكورة — ولذا قد اضطرت الى ان تدعو هيئة رؤساء المصالح وتعمل عليهم في المحصول على هذا المبلغ الجسيم بالاقتصاد بقدر الامكان

## ملحوظات

المذكورة عن المحافظات ومديريات وجه يجري ووجه فلي لجدا سيوط وفي طرف عشرة ايام عن المديرية الكائنة قلي اسوط — تنفيذ القرارات الانتهاية الصادرة من قوسيونات المديرية والمحافظات او من قوسيون الداخلية يكون بمعرفة المديرين او المحافظين

عونة — افادة واردة لنظارة الاشغال العمومية من رئاسة مجلس النظار رقم ٢٩ يناير سنة ١٨٨٨

نمرة ٧١

بالجلسة المتعقدة في ٢٦ يناير سنة ٨٨ الموافق ١٣ جمادي الاولى سنة ١٣٠٥ صار الاطلاع على مشروع الامر العالي المقدم من سعادتك بشأن بدلية العونة وبعد المداولة نقرانه بالنظر لقرب حلول الزمن المعتاد فيه الشروع في اعمال العونة تجري الاحكام الآتية بناء على قرار المجلس وهي اولاً يصرح (علي سبيل التجربة) للمكلفين بالعونة في مديريات الشرقية والمنوفية والغربية والجيزة وبني سويف والمنيا واسيوط التخلّص منها بدفع بدل تقدي الى خزينة المديرية قدره ٤٠ قرشاً في الاقاليم البحرية و ٢٠ قرشاً في بلاد الارز المذكورة في المادة السابعة من الامر العالي الصادر في ٢٥ يناير سنة ٨١ و ٣٠ قرشاً في الاقاليم القبلية ثانياً دفع البدل للتخلّص من اعمال العونة يجوز لغاية اليوم الذي يطلب فيه المكلف بالعونة الى الخروج لاداء العمل المطلوب منه ثالثاً اعتباراً من ١٥ مارس سنة ٨٨ لا يجوز قبول البدل المذكور من اي فرد مكلف بالعونة

عونة — امر عال صادر في ٢ ابريل سنة ٨٨

(نحن خديم مصر) لما كان تخفيف العونة بقدر ما يصل اليه حد الامكان في القطر المصري يتأتى عنه تقدم الزراعة عموماً وكان من الاقتضاء تدوين كامل الايرادات والمصروفات معها كانت في الميزانية العمومية وكان يلزم حكومتنا بناء على ذلك ان تدرج في ايرادات تلك الميزانية المبالغ التي تحصل من بدلية العونة خصوصاً وكافة الايرادات التي تنشأ في المستقبل على اختلاف انواعها وتبين في باب المصروفات الاعمال التي تستخدم لاجلها تلك الايرادات — وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظار حكومتنا وتصديق الدول قد امرنا بما هو آت (م) ١ يجوز لحكومتنا ابتداء من سنة ١٨٨٧ ان تزيد على مبلغ ٥٢٣٧٠٠٠ جنيه المقرر لمصروفاتها الادارية سنوياً بحسب المادة ١٨

(امر اداري نمرة ٤١٨) بعد الاطلاع على المادة الثامنة والمادة التاسعة من الامر العالي الصادر بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ٨٨ الموافق ٢٥ يناير سنة ٨١ قررنا ما هو آت (م) ١ بدلية العونة عن سنة ٨٧ تؤخذ عن الاشخاص الداخلين في الانواع الآتية فقط (اولاً) انفار العزب والجنالك المنصوص عليها في المادة السابعة من الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٥ يناير سنة ٨١ (ثانياً) انفار مستاجر ايطيان صلحة الدومين المصرح بهم في منشور مجلس النظار المؤرخ ٢٢ مارت سنة ٨٤ الموافق ٤ جمادي الاولى سنة ٣٠١ ميلاداً كانوا في جهات الجنالك والمهد (ثالثاً) انفار بلاد الجنالك التابعة للدوائر والذوات والاقواف المعتاد قبول البدلية عنهم (رابعاً) انفار التواحي والجهات التي تعتبر في حالات استثنائية ويصرح من نظارة الاشغال العمومية بقبول البدلية عنها (م) ٢ مقدار البدلية في سنة ٨٧ تكون بالفئات الآتية ذكرها ٣٠ قرش عن كل نفر من مديريات الوجه البحري (ما عدا بلاد الارز) ١٥ عن كل نفر في بلاد الارز ٢٠ عن كل نفر في مديريات الوجه القبلي (ما عدا الجهات الآتية بعد) ٣٠ عن كل نفر من الجهات الكائنة بالوجه القبلي التي تروى صيفي من مياه النبعة الابراهيمية ومشابهة للوجه البحري (م) ٣ بدلية انفار العزب والجنالك تؤخذ من صاحب العزب او الجنالك وفي جنالك الدومين المؤجر يكون اخذها من المستاجرين لهذا الجنالك — المسطر قبل هذا صورة القرار الصادر من نظارة الاشغال بتاريخ اول مارت سنة ٨٧ نمرة ٤١٨ عن مقدار بدلية العونة التي تقدرت في سنة ٨٧ الواردة منها بافادة الى الداخلية مؤرخة ٨ ج سنة ٣٠٤ نمرة ٤٠٩ فلاجل الاحاطة بما فيه واتباعه لزم تحرير — تكم وفي تاريخه كتب على صورته لقي المديرية

عونة — امر عال صادر في ٩ سبتمبر سنة ٨٧

(نحن خديم مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والاشغال العمومية وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ اذا وصل ارتفاع مياه النيل الى اربعة وعشرين ذراعاً باعتبار مقياس مصر يجوز للمديرين والمحافظين ان يطلبوا المساعدة من كل انسان قادر على العمل بنفسه بان يشترك في الاعمال اللازمة لتفط من الفيضان في الجهة التي يخشى من حدوث خطر بها بحيث يكون طلب الانفار من الجهات الاقرب للعمل الذي يخشى منه (م) ٢ ان لم يصل ارتفاع النيل للحد المبين في البادة السابقة وروي مع ذلك لاحد المديرين او المحافظين ان النيل يخشى منه في احدى جهات مديريته او محافظته فيجوز له ان يبتدي حالا بالعمل على منقضي البادة المذكورة مع طلب التصديق على ذلك من نظارة الاشغال العمومية في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت ابتداء العمل ويستمر على العمل بمنقضي البادة الاولى الى ان يصدر اليه امر بالامتناع عنه (م) ٣ من يمنع عن المساعدة في الاحوال المبينة في المادتين السالنتين يعاقب بالمحبس من عشرين يوماً الى ثلاثة اشهر او بغرامة من مائة قرش الى الف قرش — ويعاقب بهذا الجزاء ايضاً كل من يمنع احد الناس البطولين للمساعدة عن العمل (م) ٤ يولف تحت رئاسة المدير او وكيله قوسيون من اثنين من عبد البلاد ومن مأمور المركز او ناظر القسومين باسمهندس المديرية او وكيله للحكم بالقررات المقررة في البادة السابقة — ويولف هذا القوسيون في المحافظات تحت رئاسة المحافظ او وكيله ومن اثنين من اعيان المدينة ومن مهندس التنظيم او وكيله (م) ٥ يجوز للحكم عليهم بالحبس ان يستأنفوا قرارات القوسيون المنوّه عنه بالبادة السابقة امام قوسيون بشكل بمعرفة ناظر الداخلية تحت رئاسته او رئاسة وكيل النظارة ويكون تقدم الاستئناف في ظرف خمسة ايام من تاريخ صدور القرارات

من امرنا الصادر في ٢٧ يوليو سنة ٨٥ اولا المبلغ المتحصل من بدلية العونة في اثناء السنة الحالية طبقاً لمنطوق امرنا الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ ثانياً مبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه بشرط ان يخص هذا المبلغان للاعمال المعتاد اجراؤها للآن بالعونة دون غيرها وان يضافا على كل ميزانية من ميزانيات السنين التالية لتكون ميزانية نظارة الاشغال العمومية بقدر الميزانية التي تقررت لها في سنة ٨٧ (م) ٢ يحق لصندوق الدين العمومي ان يراجع ما تنفقه نظارة الاشغال العمومية من المبالغ المقررة في ميزانيتها ليتأكد من ان تلك المبالغ قد استعملت للغرض المعينة هي له وعلى ذلك تقدم نظارة المالية الى صندوق الدين كشفاً بالمبالغ المنصرفة من كل فصل وقسم من الميزانية الاعتيادية المقدرة بمبلغ ٤٦٤٦٢٣ جنيه يتمكن بذلك من مراجعتها والوقوف على حقيقة استخدامها جميعاً في الاعمال العمومية وتقدم له ايضاً مستندات حسابية بما صرف من المبلغين المضامين على مبلغ ٥٢٣٧٠٠٠ جنيه المتقدم ذكره وهما مبلغ المائتين وخمسين الف جنيه والمبلغ الذي تحصل من بدلية العونة (م) ٣ اذا لم تبلغ الميزانية الاعتيادية لنظارة الاشغال العمومية ٤٦٤٦٢٣ جنيه فيستنزل من المصروفات الادارية المصرح بزيادتها بموجب امرنا هذا مبلغ يعادل النقصان واذا لم يصرف كامل المقرر للميزانية الاعتيادية فيستنزل من المصروفات المذكورة مبلغ يعادل ما لم يكن قد صرف من تلك الميزانية (م) ٤ يقرر استعمال المائتين والخمسين الف جنيه المذكورة آتفاً وتوزعها على المديرية بمقتضى امر يصدر مناسبتاً يتم توزيع ذلك المبلغ على تلك المديرية عموماً سواء كانت ايراداتها مخصصة بالدين العمومي او غير مخصصة به وذلك بعد استشارة مندوبي صندوق الدين العمومي واذا اقتضت الحالة في غضون السنة مباشرة اعمال غير مقرر فلنظارة الاشغال العمومية ان تعرض على المديرية مبلغاً آخر ينفق في اجراء تلك الاعمال وتعلن ذلك الى صندوق الدين وعلى تلك النظارة ايضاً ان ترفع اليها في نهاية السنة تقريراً ينشر في الجريدة الرسمية مبيناً عدد الايام التي اشغلت

فيها انقار العونة بالعمليات وعدد الايام التي نقصت بذلك عن متوسط الايام في الاربع سنين السابقة بحسب الجدول الذي نشرته جريدة الوقائع المصرية في ٣٠ يونيو سنة ٨٦ (م) ٥ يسوغ لحكومتنا ايضاً ان تزيد على المصاريف الادارية المصرح بها في امرنا الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ المبلغ اللازم للبحث على زيت البترول بشرط ان لا يزيد ذلك المبلغ في سنة ٨٧ عن ٤٠٠٠٠ جنيه ولا يتجاوز في السنين التالية قيمة ما يستخرج من ذلك الزيت

عونة — { قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية بمرع  
(٤٦٧ في ١٧ ابريل سنة ١٨٨٨

بناء على المادة الثامنة من الامر العالي الصادر في ٢٥ يناير سنة ٨١ وعلى ماقرره مجلس النظارة بمجلسه المتعمدة في ٥ ابريل سنة ٨٨ قد قررنا ما هو آت — تحصل بدلية في سنة ٨٨ عن انقار العزب والجفالك المنوه عنهم في المادة السابعة من الامر العالي الصادر في ٢٥ يناير سنة ٨١ وعن انقار الجفالك المصرح لم بدفع البدلية في المديرية التي لم يشملها قرار مجلس النظارة الصادر في ٢٦ يناير سنة ٨٨ وذلك بحسب الفئات الآتية — ٤٠ قرشاً عن كل نفر في الوجه البحري ٢٠ قرشاً عن كل نفر في بلاد الارز ٣٠ قرشاً عن كل نفر في الوجه القبلي

عونة — { قرار من نظارة الاشغال العمومية رقم ١٩ ابريل  
سنة ٨٩ م ٥١٩

بعد الاطلاع على المواد السابعة والثامنة والتاسعة من الدكريتوا الخديوي الصادر بتاريخ ٢٤ صفر سنة ٩٨ (٢٥ يناير سنة ٨١) قررنا ما هو آت (م) ١ تقبل بدلية العونة في سنة ٨٩ من جميع الانقار المكلفين بالعونة في مديريات القليوبية والشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة والجيزة واسيوط وبغافون في هذه السنة من تادية اشغال العونة واما باقي المديرية فلا تقبل فيها بدلية الا عن انقار العزب والجفالك المنصوص عنهم في المادة السابعة من الدكريتوا الخديوي المشار اليه وانقار الجفالك المصرح لم عادة بدفع البدلية (م) ٢ مقدار البدلية عن كل نفر يكون حسب الفئات الآتية — ٤٠ قرشاً في الوجه البحري ما عدا بلاد الارز والانقار الذين يخرجون من مديرية القليوبية لتطهير

## ملحوظات

بدائرة المديرية ادارتكم بدون ادنى هاون اقتضى الشرح  
— واعطى اخطار لنظارة الاشغال  
عونة — { ترجمة امر عال صادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٩  
(١٦ ل سنة ٢٠٦)

(نحن خديو مصر) لما كان تخفيف اعمال العونة بقدر الطاقة  
يترتب عليه تقدم الزراعة في القطر المصري وكان من الواجب  
عدم ترك شيء من الابراد او المنصرف خارجا عن الميزانية فقد  
نعين على حكومتنا ان ندرج ضمن ابرادها المبالغ المتحصلة  
من بدلية العونة من سنة ٨٧ وكذا كافة الابرادات التي يمكن  
احداثها في المستقبل مما كان نوعها وان تبين في باب المصروفات  
كيفية استعمالها — فبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار  
وبعد تصديق الدول امرنا بما هوات (م) ١ يضاف من اول  
سنة ٨٧ على مبلغ ٥٢٢٧٠٠٠ جنيه مصري المقرر في المادة  
الثامنة عشرة من امرنا الرقم ٢٧ يولي سنة ٨٥ لمصروفات  
الحكومة الادارية السنوية (اولا) المبالغ المتحصلة من بدلية  
العونة في السنة السالفة طبقا لامرنا الرقم ٢٥ يناير سنة ٨١  
(ثانيا) مبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه مصري — ويراعى في ذلك  
ان لا تصرف هذه المبالغ الا في الاشغال المجاري عملها الان  
بواسطة العونة او في اعمال صناعية او اعمال بناء من شأنها  
تخفيف العونة — وتضاف هذه المبالغ في ميزانيات السنين  
التالية على الاعتمادات التي فتحت لنظارة الاشغال العمومية في  
ميزانية سنة ٨٧ (م) ٢ يحق لصندوق الدين ان يجري بما اذا كانت  
جميع الاعتمادات المفتوحة لنظارة الاشغال العمومية استعملت في  
شؤونها — فالاعتمادات الاعتيادية المقدرة بمبلغ ٤٦٤٦٢٣  
جنيه مصري يكون اثبات استعمالها القانوني بكشف تقدمه  
نظارة المالية لصندوق الدين واضحا به فصلا فصلا وبابا بابا  
ان هذه الاعتمادات صرفت باكملها في الاعمال العمومية —  
والاعتمادات المضافة على مبلغ ٥٢٢٧٠٠٠ جنيه مصري اي  
اعتماد المائتين وخمسين الف جنيه مصري والاعتماد الذي ينفق  
بقدر المتحصل من بدلية العونة يكون اثبات استعمالها القانوني  
بان تقدم لصندوق الدين المستندات المحاسبية عن المصاريف  
التي تكون صرفت (م) ٢ اذا نقصت الاعتمادات الاعتيادية في  
ميزانية الاشغال العمومية عن مبلغ ٤٦٤٦٢٣ جنيه مصري  
اولم ينفق هذا المبلغ بهامه فيخصم من الزيادة التي تصرح  
باضافتها على المصاريف الادارية بتقضى امرنا هذا مبلغ مواز  
لما نقص من الاعتمادات المذكورة او بقدر المبلغ الذي لم ينفق  
(م) ٤ استعمال مبلغ المائتين وخمسين الف جنيه مصري  
وتوزعه على المديرية بقرار ان في كل سنة بامر يصدر منا  
ويوزع هذا المبلغ بالانصاف على المديرية المختصة او الغير  
مخصصة ابرادها للدين العمومي وذلك بعد اخذ رأي اعضاء  
صندوق الدين — واذا مست الحاجة في خلال السنة لاعمال  
غير منظورة فلنظارة الاشغال ان تعيد توزيع المبلغ المذكور  
وتشعر صندوق الدين بذلك — وعلى ناظر الاشغال العمومية  
ان يرفع لنا في اخر كل سنة تقريرا يبين فيه عداها من الشغل التي  
طلبت حقيقة من انفار العونة وعدد الايام التي امكن تخفيفها  
عنهم من متوسط الاربع سنوات الاخيرة المفروض عليهم

بعض الترع بالاجرة ٢٠ في بلاد الارز والانتار الذين  
يخرجون من مديرية القليوبية لتطهير بعض الترع  
بالاجرة ٣٠ في الوجه القبلي (م) ٣ قد تمديد لدفع  
البديلة ميعاد ينتهي الى اول حارث سنة ٨٩ فمن لم  
يدفعها لحد نهاية هذا الميعاد يكونوا مكلفين قطعيا  
بتادية اشغال العونة ولا تقبل منهم بدلية  
عونة — { منشور صادر من الداخلية لمديرية الجيزة  
واسبوط وباني مديريات الوجه البحري عدا  
مديرية الدقهلية بتاريخ غرة رجب سنة ٢٠٦ (٢٠ مارس  
سنة ٨٩)

ان الامر الذي بعثنا به اليكم في ١٨ جمادى الاولى سنة ٢٠٦ في  
خصوص بدلية العونة المتقضى تحصيلها بجهتكم يينا فيه التوائد  
التي تعود من الاهتمام بانفاذه وقد علمنا من مكتبة ديوان  
الاشغال الى نظارة الداخلية بتاريخ ٢٤ ج سنة ٢٠٦ مرة ١٠٨٠  
ان بدلية العونة بالعزب لم يتحصل منها لغاية الان الاجز  
يسير وهذا دلالة كافية على انكم لم تنظروا هذه المسألة  
بعين الاهمية التي صار تلقينها لكم مع ان مدار حسن الزراعة  
ونموها وتحصيل الاموال الاميرية وعلى وجه العموم تعيش  
اهالي القطر هو من انعام العمليات كما ينبغي وذلك متوقف  
على وجود اناس كفائة يعاونونها فاذا لم يصير طلوع انفار  
المديرية لهذه العمليات ولا تحصيل بدلية العونة منهم حتى بها  
يمكن تشغيلها بالمقاولات او بالاجرة على اي حالة كانت فبين  
اين بتاتي هو وانعام هذه العمليات والحصول على الزبة المتصورة  
منها كما انه من اين يكون العدل اذا كان كل حمل هذه  
العمليات يلقي على عاتق اهالي البلاد دون اهالي العزب  
والكفور التي اصحابها هم اول الناس المتفعين بشهات هذه  
العمليات واول من يشكي وبولول عند تناقص المياه وكيف  
ان الغير يشغل العملية او يدفع اجرة عملها وهم ينتفعون  
بها ولهذا طالما افهمناكم عن اجراء العدل والمساواة بحصر  
انفار العزب والكفور بغاية الضبط وتنظروا ايضا ما كان  
صار الخياد من الطرق في تحصيل بدلية العونة منهم في سنة  
٨٠ حتى تكون لكم قاعدة تمشون عليها وعلى كل حال احرضكم  
على الالتفات وصرف مزيد العناية في تحصيل بدلية العونة من  
اهالي البلاد على وجه العموم وبحق المساواة وبصورة مخصوصة  
يجري تحصيلها من اهالي العزب والكفور بدون ادنى تساهل  
والذي يتأخر منهم حالا يصير طلوعه للعمليات حتى لا يفت  
١٥ شهر مارس المجاري ويكون باقيا شيء بدون تحصيل سواء  
كان بالبلاد او بالعزب والكفور وانرجاكم ان لا نوجبوا في  
هذه المرة لان ادخل في موضوع هذه المسألة او اسمع تشكيات  
بخصوصها — وهذا ما كتب لباقى المديرية شرحا على هذا  
المنشور عدا مديرية فالروداد فانها يعدم وجود عزب وجنالك  
بها — المسطر قبل هو صورة ما نشر في تاريخه للمديرية  
التي تقرر قبول بدلية العونة عن اهالي بلادها فلاجل العلم  
بما فيه واتباعه بجهتكم فيما يتعلق بالعزب والكفور الكاتبة

بمقتضى الجدول المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ٨٦ — وينشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية — اما الايام التي يمكن تنقيصها بواسطة الاعمال الصناعية او اعمال البناء المنوه عنها في المادة الاولى سواء كان في السنة التي اجريت هذه الاعمال فيها او في السنين التالية لها فتبين في التقرير المذكور عن كل عمل مفرد (م) يسوغ ان يضاف ايضا على المصاريف الادارية المصرح بها في امرنا الرقم ٢٧ بوليه سنة ٨٥ المبالغ اللازمة لتشغيل ابارزيت البنرول بشرط ان لا يتجاوز هذه الزيادة مبالغ الاربعين الف جنيه مصري في سنة ٨٧ ولا قيمة ما يستخرج من هذه الابار في السنوات التالية

عونة — امر دال صادر في ١٩ ديسمبر سنة ٨٩

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار — وبعد الاطلاع على مداولة الجمعية العمومية امرنا بما هو آت (م) ١ الفيت العونة بالكلية في جميع انحاء القطر المصري (م) ٢ ياتي على الاهالي كما كان خفر وملاحظة الجسور وغيرها من الاعمال المتعلقة بحفظ النيل وكذلك تاديب الاعمال المستعجلة في حالة الخطر اثناء فيضان النيل (م) ٣ تستبدل العونة ويبدلها بتقرير ضريبة خصوصية على الاطيان العشورية والخراجية ولا تتجاوز قيمة هذه الضريبة اربعة قروش ونصفا صاعا على كل فدان ولا يجب ان يزيد مجموع التحصل من هذه الضريبة عن ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري سنوياً — وتوزع هذه الضريبة بقرار يصدر منا فيما بعد بناء على ما يعرضه علينا مجلس النظار بعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين (م) ٤ المبلغ المتحصل من هذه الضريبة الخصوصية يصرف على حسب الشروط المدونة في امرنا الصادر بتاريخ ١٤ يونيه سنة ٨٩ بشأن مبلغ المائتين وخمسين الف جنيه المينة بالامر المشار اليه وذلك بعد تصريح حضرات اعضاء صندوق الدين

عونة — (ر) اعمال عمومية — جسر — ري — مجلس تفتيش الزراعة — خفر — شيخ — غربان عوائد — { صورة منشور صادر من المالية في ١٥ رجب سنة ٩٢ نمرة ٦٨٤

لما صدر الامر العالي بتمشية الحسابات على الشهور الافرنكية صارت المخابرة مع المجلس الخصوصي عنما تراء للمالية والمجلس المشار اليه افاد المالية بالاقرار على مراجعة ما تراء لها حسب الكيفية التي صار النشر عنهما عموماً في شهر ج سنة ٩٢ والمنشور المتضمن

الكيفية المحكي عنها له ورد الى بيت المال فقد تحرر للمالية في ٢٨ ر سنة ٩٢ نمرة ٥٣١ بطلب صورته لاجل الوقوف على ما فيه وقد وردت صورته بافاده رقم ٢٥ ش سنة ٩٢ نمرة ٣١ فصار نسخ صورتها حرفياً يمينه ولزم شرحه للملومية بطرف حضرتكم

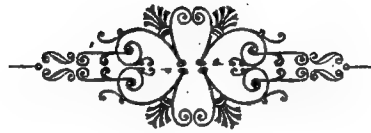
صورة افادة المجلس الخصوصي الصادرة للمالية رقم ١٩ جاد سنة ٩٢ نمرة ٢٧٨

وردت افادة دولكم رقم ١٧ الحاضر نمرة ٢٣٤ اشير بها انه لما صدر الامر العالي للمالية في غرة الجاري نمرة ٣٣٢ عن تمشية حسابات الحكومة السنوية على الشهور الافرنكية وان تعتبر ذلك عن السنة القابلة بمعنى انه لغاية النسي سنة ٩١ الموافق ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٥ يستمر الحال على ما هو جاري لحد الآن ومن غرة توت سنة ٩٢ الموافق ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٥ يستبدل العمل على الشهور الافرنكية والمدة التي هي من غرة توت سنة ٩٢ لغاية ٣١ ديسمبر الذي هو ختام سنة ٧٥ يصير تتبعها الى سنة ٧٦ المذكورة يكون لمحقاها المدة المقدم القول عنها ايضاً ومن ابتدى سنة ٧٧ تسري كل سنة على حديثها قد صار تميم النشر والاعلان لكافة جهات الحكومة للاجري بموجبيه وانه نظرا لقرب مسافة المدة الباقية على ختام توتي سنة ٩١ مقتضي اعطاء صورة للجهات ليقدّموا موازينهم سنة ٧٦ افرنكية بما فيها المدة الملحقة بها من سنة ٧٥ على موجبها وانه قد تراءى في ذلك ان الايرادات تؤخذ فليمن احدها عنما يخص المدة في سنة ٧٥ لغاية ٣١ ديسمبر ختام السنة المذكورة بالاستصحاب بمعنى اصل ما كان لازم ربطه عن سنة كاملة عن ١١ سبتمبر سنة ٧٥ ويستبعد منه ما يخص المدة في اول يناير سنة ٧٦ وبعدها والباقي الذي هو صافي ما يخص المدة من سنة ٧٥ المار ذكرها من اقلام الايرادات ببيان انواعه ومفرداته والقلم الثاني عن إيرادات سنة ٧٦ بواقع سنة كاملة على حديثها فلم ولم وبذا يكون اضافة الايرادات من سنة ٧٦ افرنكية بما فيها المدة التابعة لها من سنة ٧٥ هي عن سنة واحدة وثلاثة شهور وثلاثي ما هو السنة إيراداتها بالكامل والثلاثة شهور وثلاثي بحسب ما يخصهم من اقلام الايرادات بواقع التخصيص من إيرادات السنة ماعدا

عوائد الاملاك ونحوها الجاري تحصيلها بواقع السنة الهلالية فهذه بالنسبة لكون سنة ٩٢ هـ لالية تنتهي في خلال سنة ٧٦ افرنكية وسنة ٩٣ هـ لالية يكون حلولها ونهاية معظمها في السنة المذكورة كذلك وبميزانية سنة ٧٦ ملحوظا بها المدة الباقية من سنة ٧٥ لتكون جميعها مدة واحدة فمقتضي اضافة عوائد الاملاك ونحوها عن سنتين بميزانية المدة المذكورة وكذا ميزانية المصروفات تتحرر على هذا القياس التي تربط فيها مصروفات سنة وثلاثة شهور وثلاثي انما مصروفات الحج الشريف الذي يصادف طلوعه في هذه المدة دفتين الاولى طلعة سنة ٩٢ هـ لالي يكون في المدة الباقية من سنة ٧٥ وطلعة سنة ٣ ثلاثة تكون من سنة ٧٦ فهذه المناسبة تربط مصروفاته بها وما يات لها عن سنتين وان الاجراء على هذه الصورة يستلزم عليه استمراج راي المجلس الخصوصي فارسلتم دولتم حفرة دميان بك محاسبي المالية للمجلس بالمكاتبة المثني عنها لينظر فيما ذكر وما يستقر عليه الحال يكتب عنه لدولتم عن يد حضرته للنشر عن ذلك فصار تلاوة صورة الامر العالي المشار اليه الواردة للمجلس من المالية بافادة في ٩ الحاضرة ٢٢٥ وبحصول المراوبة مع حضرة البينك الموما اليه وكيفية سلوك الحسابات على حسب ما اشرت دولتم عملا بالامر العالي فراى ان الاجراءات الحسابية على حسب ما رات المالية في ذلك على الوجه المشروع موافقة وللاجر من تحرر هذا لدولتم كما رؤي - (ر) تاريخ (في ملحوظ الكتاب عويبة - (ر) صريح عياد المساحة - (ر) مساحة - تاريخ عيار - (ر) مراد (فق ٣٢١ - ٣٢٢ عيافة - (ر) مخالفات (ق ٣٤٥ عيب خفي - (فانون مدني)

بحقوق الدائنين برهن وبين طلب نقصان اثنان مع التضمينات في الحالتين اذا ثبت علم البائع بالعيب الخفي (م) ٣١٥ اذا كان البائع لا يعلم بالعيب الخفي الموجود في المبيع فالمشتري له الخيار فقط بين فسخ البيع مع طلب رد الثمن والمصاريف التي ترتبت على البيع وبين ابقاء المبيع بالثمن المتفق عليه (م) ٣١٦ في الاحوال التي يثبت فيها للمشتري حق الفسخ اذا كان البيع في جملة اشياء معينة وظهر ببعضها عيب قبل التسليم فليس له فسخ البيع الا في جميع المبيع (م) ٣١٧ اذا ظهر العيب بعد التسليم فالمشتري فسخ البيع فيما ظهر فيه العيب فقط اذا لم يترتب على قسمة المبيع ضرر (م) ٣١٨ اذا كان العيب الخفي الذي ترتب عليه نقصان قيمة المبيع لا يوجب الامتناع عن الشراء لو اطلع عليه المشتري كان للمشتري الحق فقط في تنقيص الثمن حسب تقدير اهل الخبرة (م) ٣١٩ وتنقيص اثنان يكون باعتبار قيمة المبيع الحقيقية في حالة سلامته من العيب وقيمته الحقيقية في الحالة التي هو عليها وتطبيق نسبة هاتين القيمتين على اثنان المتفق عليه (م) ٣٢٠ لا وجه لضمان البائع اذا كان العيب ظاهرا او علم به المشتري علما حقيقيا (م) ٣٢١ وكذلك لا يكون وجه لضمان البائع اذا كان قد اشترط عدم ضمانه للعيوب الخفية الا اذا ثبت علمه بها (م) ٣٢٢ لا يكون العيب موجبا للضمان الا اذا كان قديما - والمراد بالعيب القديم العيب الموجود وقت البيع في المبيع اذا كان عينا معينة او العيب الموجود في المبيع وقت تسليمه اذا لم يكن عينا معينة (م) ٣٢٣ اذا هلك المبيع بسبب العيب القديم فيكون هلاكه على البائع ويلزم حينئذ برد الثمن والمصاريف ودفع التضمينات على الوجه الموضح آنفا بحسب الاحوال (م) ٣٢٤ يجب تقديم دعوى الضمان الناشئة عن وجود عيوب خفية في ظرف ثمانية ايام من وقت العلم بها والاسقط الحق فيها (م) ٣٢٥ تصرف المشتري في المبيع باي وجه كان بعد اطلاعه على العيب الخفي يوجب سقوط حقه في طلب الضمان (م) ٣٢٦ يتبع عرف التجارة فيما يتعلق باستنزال مقادير ظروف البضائع واوعيتها (م) ٣٢٧ لا تسمع

دعوى الضمان بسبب العيوب الخفية فيما بيع بمعرفة المحكمة او جهات الادارة بطريق المزاد	عيب ناشي في نفس البضائع --- (ر) وكيل بالعمولة (ق ٩٢ - ٩٧ - ٩٨)
عيب --- (ر) خيارات	عيب --- (ر) اعلان الاوراق (ق ١٨ - سند
عيب حدث في المبيع --- (ر) بيع (ق ٢٩٨	ايجار (ق ٩١ - ٩٢ - عقوبة الجنائيات (ق ٢٩ - كميالة (ق ١٣٢ - ١٦٢ - محكمة
عيب خفي في البضائع المنقولة --- (ر) وكيل بالعمولة (ق ٩٩	اهلية ١٧ رسة ٣٠١ م ٢٧
عيب ظاهر --- (ر) عيب خفي	عيسوي --- (ر) مسيحي
عيب ظاهر في البضائع المنقولة --- (ر) وكيل بالعمولة (ق ٩٩	عين --- (ر) بيع (مجلة ١٥٩ - جنائيات وخنخ (ق ٢١٨ - معاش لائحة ١٢٧١ م ٣
عيب معين --- (ر) قذف (ق ٢٨١	عينة بضاعة معلومة --- (ر) تسمار (ق ٧٤





# ع

غاب — (ر) ابعادية  
 غاروقة — (فانون مدني)  
 (م) ٥٥٣ الفاروقة عقد به يعطي المدين عقاره  
 للدائن ويكون للدائن المذكور حق في استغلاله  
 لنفسه والانتفاع به لحين تمام وفاء الدين . واصحاب  
 الاطيان الخراجية هم الجائز لهم دون غيرهم عقد مشاركة  
 الفاروقة على اطيانهم  
 غاروقة — (ر) رهن  
 غاز — امر عال رقم ٢ ستمبر سنة ١٨٨٢  
 (نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر  
 داخلتنا ناصر بما هو آت (م) ١ صار منع دخول  
 الغاز والمواد الالتهابية المستخرجة منه لحين صدور  
 امر جديد  
 غاز — (م) امر عال رقم ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ (٤)  
 (أكتوبر سنة ١٨٨٢)  
 (نحن خديو مصر) بناء على ما عرض الينا من ناظر  
 داخلية حكومتنا امرنا بما هو آت (م) ١ امرنا العالي  
 الذي صار نشره واعلانه بتاريخ ٢ ستمبر الماضي المخرج  
 فيه على دخول الغاز السائل والادوات الالتهابية  
 الناشئة عنه بالقطر المصري صار الغاؤه  
 غاصب — (ر) امانة (مجلة ٧٦٩ — ودعية  
 — غصب واتلاف  
 غاصب الغاصب — (ر) غصب واتلاف (مجلة ٩١٠  
 غافة — (ر) مخالفات (فق ٣٤٦  
 غايب — (ر) شركة (ق ٤٥٦ — مدة طويلة  
 (مجلة ١٦٣٦ — مفقود — نكاح (ش ٩ : نفقة  
 — وصي  
 غايب غير معلوم له محل في القطر المصري — (ر)  
 اعلان الاوراق (ق ٨  
 غايب ومحل معلوم في البلاد الاجنبية — (ر)  
 اعلان الاوراق (ق ٩  
 غايب لا محل له في القطر المصري — (ر) حجز  
 تحفظي (ق ٦٧٤  
 غبن فاحش — (فانون مدني)  
 (م) ٣٣٦ الغبن الفاحش الزائد عن خمس ثمن  
 العقار لا يترتب عليه حق الالبائع في طلب تكملة  
 الثمن ويكون ذلك في حالة بيع عقار القصر فقط  
 (م) ٣٣٧ يسقط حق اقامة الدعوى بالغبن الفاحش  
 بعد بلوغ البائع من الرشد او وفاته بسنتين  
 غبن — (ر) بيع (مجلة ١٦٥ — خيارات —  
 قسمة — نكاح — وصي  
 غرامة — فرار مجلس النظار بتاريخ ٢١ مايو سنة ٨٦  
 بعد الاطلاع على اللوائح المدونة بها الغرامات  
 والعقوبات المقررة عن المخالفات المتعلقة بمواد  
 الدخوليات والمصلح والنظرون وزراعة الدخان  
 — وبناء على ما عرض من ناظر المالية تقرر ما هو آت

ث

غريق — (قانون الاحوال الشخصية)

(م) ٦٣٥ لا توارث بين الغرقى والهدمى والحرقي اذا كانوا ممن يرث بعضهم بعضاً لانه لا يعلم ايها مات اولاً ويقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء

غريق — { منشور صادر في ٢٢ جا سنة ١٢٩٧ (١٢ ابريل سنة ٨٠) في القضايا المتعلقة بمن

يتوفون بالغرق او المحرق او الردم لما كان المجاري والحالة هذه انه بعد اجراء التحقيقات المنفصلة بواسطة جهات الادارة عن المواد التي تتعلق بالاشخاص الذين يوجدون متوفين باسباب الغرق ومع التشريعات لم يحصل الاستدلال على اسمائهم ولا وجود ورثة لهم والمواد المختصة بوفاة اشخاص قضاء وقدر باسباب الغرق او المحرق او الردم وما شاكل ذلك وتكون اسماؤهم معلومة ولم ورثة الا انهم لا يدعون على احد بالنسب في وفاتهم بل نتيجة اقوالهم والتحقيقات التي تحصل في خصوصهم تدل على ان الوفاة بدون سبب ولا جناية لاحد فمع هذا يجري تقديم تلك القضايا الى المجالس لرؤيتها حالة عدم وجود مدعي ولا مدعى عليه فيها ولا اشكال يستدعي الفصل وصدر المحكم بشي ما في خصوصها ومنرتب على هذا استصدار مضابط عنها بصرف النظر وحفظ اوراقها ويتكلف الميري باثبات تلك المضابط فضلاً عن مشغولية جهات المجالس بالنظر فيها بدون فائدة حصلت المخابرة في هذا الصدد ما بين الداخلية والمحفانية واستقر الرأي بها على انه الوفاة بالقضاء والقدر بدون جناية ولا تسبب احد وورثة من يكون معلوماً وجود ورثة لم يقولوا به هكذا فبعد استيفاء التحقيقات عنها ببجائها متى كان غير مترابي محضرة مدير او محافظ جهة محل واقعتها جناية اي احد فيها فلا يصير تقديمها الى المجالس بل يتأخر عليها من حضرته بالحفظ ولا يتقدم من القضايا اللاتي من هذا القبيل سوى التي يظهر فيها ادانة او جناية احد او نسبة اهل او تراخي احداً يستدعي محاكمته عليه ومع حفظ اوراق ما يخص بمن يتوفى من هذا القبيل من الذين لم تعلم اسماؤهم وورثتهم فاذا ظهر فيها بعد لاحد منهم وارث وادعى بشي ما فحينذاك ينظر في دعواه كي بالاجراء هكذا تمنع المحذورات التي ذكرها وعلى هذا قد نشر في تاريخه بمجتمعات الادارة بالاجراء على وجه ما ذكر ومن الجملة هذا للمعلومية ومراعاة الاجراء حسبما نص فيه وقد اعطي الاخطار اللازم للحفانية بذلك لا اعلانه من طرفها بمجتمعات المجالس

غش — (ر) اعادة النظر (ق ٣٧٢ اقتراض بحري (ق ١٥٦ — ١٥٧ — سنيكورتاه (ق ١٩٩ الى ٢٠١ — ٢٠٧ — ٢١٨ — شركة (ق ٤٤٥ — صلح (ق ٣٣١ — غبن فاحش — تعهدات مترتبة على توافق المتعاقدين (ق ١٣٣ — ١٣٤ غش في مشتراء او بيع او صنع او استصناع شي على ذمة الحكومة — (ر) اختلاس (ق ١٠١

(م) ١ قيمة الغرامات المتحصلة على المخالفات التي تقع في حق القوانين واللوائح المختصة بالدخوليات والمصلح والنظرون وزراعة الدخان وكذلك قيمة المبالغ المتحصلة من مبيع الاصناف والاشياء المضبوطة لجانب الميري بخلاف المصلح والنظرون تخصصت بعد خصم عوائد دخولية الاصناف المهربة وقيمة المصاريف على سائر انواعها للخبرين والضابطين بالكيفية الآتية وهي ان يعطى ثلثها للخبرين والثلثين الباقين للضابطين وعند عدم وجود مخبرين يعطى صافي القيمة باكملها الى الضابطين (م) ٢ توزع المبالغ المذكورة على مستحقيها حصصاً متساوية اما اذا كان الضابطون من ضمن المستخدمين الحائزين كساوي من طرف مصلحة الاموال الغير مقررة والدخوليات فيخصم من حصص كل منهم الخمس لجهة الميري (م) ٣ كافة الاحكام المناقضة لهذا القرار تكون ملغاة

غرامة — (ر) نقود الحاكم (لا ٧٣ — ملح —

جمرك — دخان (واسماء جميع الاشياء المنوع دخولها)

— قانون العقوبات ٢٢

غرامة (الحبس من اجلها) — (ر) قانون العقوبات

٢٣ — عقوبة الجنيح والمخالفات (ق ٤٩ الى ٥١

غرامة جرمية — (ر) تريب ق ٢٠٣

غرامة ١٠٠ قرش فاقل — (ر) قانون العقوبات

٥ — عقوبة الجنيح والمخالفات (ق ٤٨

غرامة باكثر من ١٠٠ قرش — (ر) قانون

العقوبات — عقوبة الجنيح والمخالفات (ق ٤٨

غرس — (ر) اضافة ملحقات المالك (ق ٦٤

غرس على ارض الغير — (ر) اضافة ملحقات المالك

(ق ٦٥

غرق — (ر) تخريب (ق ٣٣٣ — ٣٣٤ —

سيكورتاه (ق ١٩١ — ٢١١ — ٢١٩

غرق السفينة — (ر) قبودان (ق ٦١ — ٦٢

— ملاح (ق ٧٣ — ٧٤ : ١٢١ — اقتراض

(ق ١٦٧ — ١٧٠ — ١٧٢

غريق — (ر) تحقيق ابتدائي (ق ٧

## ملحوظات

إذا غير الغاصب بعض أوصاف المقتبض بزيادة شيء عليه من ماله فالمقتبض منه غير أن شاء أعطى قيمة الزيادة واسترد المقتبض عينا وإن شاء ضمنه مثلا لو كان المقتبض ثوبا وكان قد صبغه الغاصب فالمقتبض منه غير أن شاء ضمن الثوب وإن شاء أعطى قيمة الصبغ واسترد الثوب عينا (م) ٨٩١ إذا غير الغاصب المال المقتبض بحيث يتبدل اسمه يكون ضمانا وبينى المال المقتبض له مثلا لو كان المال المقتبض حنطة وجعلها الغاصب بالحنن دقيقا ضمن قيمة الحنطة ويكون الدقيق له كما أن من غصب حنطة غيره وزرعها في أرضه يكون ضمانا للحنطة ويكون المقتبض له (م) ٩٠٠ إذا تناقص سعر المقتبض وقيمته بعد الغصب فليس لصاحبه أن لا يقبله ويطالب بقيمتها التي في زمان الغصب ولكن إذا طراه على قيمة المقتبض نقصان بسبب استعماله الغاصب يلزم الضمان مثلا إذا ضعف الحبوب الذي غصب ورده الغاصب إلى صاحبه يلزم ضمان نقصان قيمته كذلك إذا شق الثوب الذي غصبه وطرا بذلك على قيمته نقصان فإن كان النقصان يسيرا يعني لم يكن بالقدر رج قيمة المقتبض فعلى الغاصب ضمان نقصان قيمته وإن كان فاحشا أعني أن كان النقصان مساويا لربع قيمته أو أزيد فالمقتبض منه بالخيار أن شاء ضمنه نقصان القيمة وإن شاء تركه للغاصب وأخذ منه تمام قيمته (م) ٩٠١ الحال الذي هو سائر للغصب في إزالة النقص حكمه حكم الغصب كأن المسترد إذا أنكر الردية يكون في حكم الغاصب وبعد الإنكار إذا تلفت الردية في يده فلا تعد بكون ضمانا (م) ٩٠٢ لو خرج ملك أحد من يده بلا قصد مثلا لو سقط جبل بما عليه من الروضة على الروضة التي تحته يتبع الأقل في القيمة الأكثر يعني صاحب الأرض التي قيمتها أكثر ضمن لصاحب الأقل وبذلك تلك الأرض مثلا لو كانت قبل الانهدام قيمة الروضة التوقانية خمسمائة وقيمة التوقانية ألفا ضمن صاحب الثانية لصاحب الأولى قيمتها. وبذلك كما إذا سقط من يد أحد لولوه قيمته خمسون وألفه الدجاجة (انظر إلى مادة ٢٩٢٨ و ٢٩٢٩) (م) ٩٠٣ لو غصب المقتبض لصاحبه وإذا استهلكها الغاصب ضمنه مثلا إذا استهلك الغاصب لبن المحل المقتبض أو فله الماصلين حال كونه المقتبض في يده أو غير البستان المقتبض الذي حصل حال كونه المقتبض في يده ضمنه حيث أمنا أموال المقتبض منه كذلك لو اغتصب أحد بيت نخل المثل مع نخله واسترد المقتبض منه يأخذ أيضا المثل الذي حصل عند الغاصب (م) ٩٠٤ عمل النخل التي اتخذت في روضة أحد ماوى هو لصاحب الروضة وإذا أخذ واستهلكها غيره ضمن

## الفصل الثاني

### (في بيان المسائل المتعلقة بغصب العقار)

(م) ٩٠٥ المقتبض إن كان عقارا يلزم الغاصب رد ما إلى صاحبه من دون أن يغيره ويتنقضه وإذا طراه على قيمة ذلك العقار نقصان بصنع الغاصب وفعله ضمن قيمته مثلا لو هدم أحد محلا من الدار التي غصبها أو أنهدم بسبب سكناه وطرا على قيمتها نقصان ضمن مقدار النقصان كذلك لو اجترقت الدار من النار التي أوقدها الغاصب ضمن قيمتها مبنية (م) ٩٠٦ إن كان المقتبض أرضا وكان الغاصب انشاء عليها بناء أو غرس فيها أشجارا يؤمر الغاصب بقلعها وإن كان الفلح مضرا فله المقتبض منه أن يعطي قيمته مستحق الفلح ويضبط الأرض ولكن لو كانت قيمة الأشجار أو البناء أزيد من قيمة الأرض وكان انشاء أو غرس بزرع سبب شرعي كان حيثما لصاحب البناء أو الأشجار أن يعطي قيمة الأرض ويملكها مثلا لو انشاء أحد على العرصة الموروثة له من والده بناء بمصرف أزيد من قيمة العرصة ثم ظهر لها مستحق فالباقي يعطي قيمة العرصة ويضبطها (م) ٩٠٧ لو غصب أحد عرصة أخروزرعا ثم استردها صاحبها ضمنه نقصان الأرض الذي ترتب على

غش في المعاهد الحربية — (ر) اختلاس (فق) ١٠٩  
غش في الأقرار بقيمة الدين المحجوز عليه — (ر)  
حجز (م) ٤٢٩

غش في تقويم أشياء مسكوكة — (ر) سيكورتاه  
(ق) ١٧٨

غش حاصل من القضاة — (ر) مخاصمة القضاة  
(م) ٦٥٤

غش في المعاملات التجارية — (ر) مزاد (فق)  
الباب الحادي عشر

## غصب وأتلاف — (مجله) في الغصب والأتلاف

(المقدمة) (م) ٨٨١ الغصب هو أخذ مال أحد وضبطه بدون إذنه ويقال للأخذ غاصب والمال المضبوط مقتبض ولصاحبه مقتبض منه (م) ٨٨٢ قيمة الشيء قائما في قيمة الابنية أو الأشجار حال كونها قائمة في عليها وهو أن تقوم الأرض تارة مع الابنية أو الأشجار وتارة تقوم على أن تكون خالية عنها فالفاضل والفاضل الذي يجعل بين التيمنين هو قيمة الابنية أو الأشجار قائمة (م) ٨٨٣ قيمة الشيء مبني في قيمة البناء قائما (م) ٨٨٤ قيمة الشيء منقول في قيمة انتفاض الابنية بعد الفلح أو قيمة الأشجار المنزوعة (م) ٨٨٥ قيمة الشيء حال كونه مستحقا للفلح في القيمة الباقية بعد تنزيل أجره الفلح من قيمة المنتزع (م) ٨٨٦ نقصان الأرض هو الفرق والفاضل الذي يحصل بين أجره الأرض قبل الزراعة وأجرها بعدما (م) ٨٨٧ الأتلاف مباشرة هو أتلاف الشيء بالذات ويقال لمن فعله فاعل مباشر (م) ٨٨٨ الأتلاف تسببا هو التسبب لتلف شيء يعني أحداث أمر في شيء يفضي إلى تلف شيء آخر على جري العادة ويقال لفاعله متسبب كأن من قطع جبل فتدبل معلق يكون سببا متضميا لسترطه على الأرض وانكساره ويكون حينئذ قد تلف الجبل مباشرة وكسر التدبيل تسببا وكذلك إذا شق أحد طرفا فيه سم وتلف ذلك السن يكون قد تلف الطرف مباشرة والسم تسببا (م) ٨٨٩ التقدم هو التنبه والتروية بدفع الضرر المحظوظ وإزالته قبل وقوعه

## (الباب الأول)

### (في الغصب ويحتوي على ثلاثة فصول)

#### (الفصل الأول — في بيان أحكام الغصب)

(م) ٨٩٠ يلزم رد المال المقتبض عينا وتسليمه إلى صاحبه في مكان الغصب إن كان موجودا وإن صادف صاحب المال الغاصب في بلدة أخرى وكان المال المقتبض معه فإن شاء صاحبه استرده هناك أو طلب رده إلى مكان الغصب فيصاريق نقله وموت رده على الغاصب (م) ٨٩١ كما أنه يلزم أن يكون الغاصب ضامنا إذا استهلك المال المقتبض كذلك إذا تلف أو ضاع بتعديه أو بدون تعديه يكون ضامنا أيضا فإن كان من التيمينات يلزم الغاصب قيمته في زمان الغصب ومكانه وإن كان من التيمينات يلزمه إعطاء مثله (م) ٨٩٢ إذا سلم الغاصب عين المقتبض في مكان الغصب يبرأ من الضمان (م) ٨٩٣ إذا وضع الغاصب عين المقتبض قدام صاحبه بصورة يتدبر على أخذه يكون تدبر المقتبض وإن لم يوجد قبض في الحقيقة لما لو تلف المقتبض ووضع الغاصب قيمته قدام صاحبه بتلك الصورة فلا يبرأ ما لم يوجد قبض في الحقيقة (م) ٨٩٤ لو سلم الغاصب عين المقتبض إلى صاحبه في محل مخوف فله حق في عدم قبضه ولا يبرأ الغاصب من الضمان بهذه الصورة (م) ٨٩٥ إذا أعطى الغاصب قيمة المال المقتبض الذي تلف إلى صاحبه ولم يقبل راجع الحاكم وأمره بالتبطل (م) ٨٩٦ إذا كان المقتبض منه صيا ورد الغاصب إليه المقتبض فإن كان مبيزا ولم يحفظ المال ببيع الرد ولا فلا (م) ٨٩٧ إذا كان المقتبض فأكمة فتغيرت عند الغاصب كان بيعت نصاحبه بالخيار أن شاء استرد المقتبض عينا وإن شاء ضمنه (م) ٨٩٨

المنطوعة للقطاع وإن شاء حط من قيمتها فقيمة قيمتها مقطوعة وأخذ المبلغ الباقي والأشجار المنطوعة مثلاً لو كان قيمة الروضة حال كون الأشجار قائمة عشرة آلاف وبلا أشجار خمسة آلاف وقيمة الأشجار التي فصاحبها بالخيار إن شاء ترك الأشجار المنطوعة للقطاع وأخذ خمسة آلاف وإن شاء أخذ ثلاثة آلاف والأشجار المنطوعة (م) ٩٢١ ليس المظلوم أن يظلم آخر بما أنه ظلم مثلاً لو أنلف زيد مال عمر ومقابلة بما أنه أنلف ماله يكونان ضامنين وكذا لو أنلف زيد مال عمرو الذي هو من قبيلة طي بما أن بكر الذي هو من تلك القبيلة أنلف ماله يضمن كل منهما المال الذي أنلفه كما أنه لو أنلف أحد فأخذ دراهم ثلاثة من أحد فليس له أن يصرفها إلى غيره

### الفصل الثاني

#### (في بيان اتلاف تعميماً)

(م) ٩٢٢ لو أنلف أحد مال الآخر أو نقص قيمته نسبياً يعني لو كان فعله سبباً منقضيًا لنصف مال أو نقصان قيمته يكون ضامناً مثلاً إذا تمسك أحد بباب آخر وحال مجاذبتها سقط مما عليه شيء وتلف أو تعيب يكون المتمسك ضامناً وكذا لو سدد أحد ما أرض لآخر أو ما أرضه ويست وزرعاته ومغروساته وتلفت أو أفاد ما أرضه وغرفت أو زرعته وتلفت يكون ضامناً وكذا لو فتح أحد باباً صلباً لا غروفت حيوئياته وضاعت أو فتح باب نفسه وفر الطير الذي كان فيه يكون ضامناً (م) ٩٢٣ لو جفلت دابة أحد من الآخر وفرت فضاعت لا يلزم الضمان وأما إذا كان اجفلها فصدا يضمن وكذا إذا جفلت الدابة من صوت البندقية التي رماها الصياد فصدا للصيد فوفعت وتلفت أو انكسر أحد أعضائها لا يلزم الضمان وأما إذا كان الصياد قد رمى البندقية بقصد اجفلها يضمن (راجع مادة ٩٢٤) (م) ٩٢٤ بشرط التعدي في كون النسب موجبا للضمان على ما ذكرنا أي يعني ضمان المنسب في الضرر مشروط بعمله فعلاً منقضيًا إلى ذلك الضرر بغير حق مثلاً لو حفر أحد في الطريق العام بشراً بلا إذن أو لم الأمر ووقعت فيه دابة لآخر وتلفت بضمن وإما لو وقعت الدابة في بئر كان قد حفر في ملكه وتلفت لا يضمن (م) ٩٢٥ لو فعل أحد فعلاً يكون سبباً لتلف شيء فحال في ذلك الوقت فعل اختياري يعني أن شخصاً آخر أنلف ذلك الشيء مباشرة يكون ذلك الفاعل المباشر الذي هو صاحب الفعل الاختياري ضامناً (راجع مادة ٩٠)

### الفصل الثالث

#### (فيما يحدث في الطريق العام)

(م) ٩٢٦ لكل أحد حق المرور في الطريق العام لكن بشرط السلامة يعني أنه مفيد بشرط أن لا يضر غيره بالمخالات التي يمكن التفريق منها فلو سقط عن ظهر الجمال حمل وأنلف مال أحد يكون أحمال ضامناً وكذا إذا أحرقت ثياب أحد كان مارة في الطريق الشراة التي طارت من دكان الحداد حين ضربه الحداد بضمن الحداد ثياب ذلك المار (م) ٩٢٧ ليس لأحد المجلس في الطريق العام ووضع شيء فيه وإحداثه بلا إذن

زراعته كذلك لو زرع أحد مستقلاً العرصة التي يملكها وتركها مع آخر بلا إذنه فبعد أخذ حصته من العرصة بضمته نقصان حصته من الأرض الذي ترتب على زراعته (م) ٩٠٨ إذا كرب أحد أرض آخر غصباً ثم استردها صاحبها فليس للغاصب مطالبة أجرة في مقابلة الكراب (م) ٩٠٩ لو شغل أحد عرصة آخر بوضع كناسة أو غيرها فيها يجبر على رفع ما وضعه وتخليه العرصة

### الفصل الثالث

#### (في بيان حكم غاصب الغاصب)

(م) ٩١٠ غاصب الغاصب حكمه حكم الغاصب فإذا غصب من الغاصب المال المنصوب شخص آخر وأنلفه أو تلف في يده فالمغصوب منه يخير إن شاء ضمنه الغاصب الأول وإن شاء ضمن الغاصب الثاني وله أن يضمن مقداراً منه الأول والمقدار الآخر الثاني وتقدير تضمينه الغاصب الأول فهو يرجع إلى الثاني وأما إذا ضمنه الثاني فليس للثاني أن يرجع على الأول (م) ٩١١ إذا رد غاصب الغاصب المال المنصوب إلى الغاصب الأول ببراءة وإذا رده إلى المغصوب منه ببراءة هو الأول

### الباب الثاني

#### (في بيان الاتلاف ويحتوي على أربعة فصول)

#### الفصل الأول - في مباشرة الاتلاف

(م) ٩١٢ إذا أنلف أحد مال غيره الذي في يده أو في يده أمينة قصداً أو من غير قصد يضمن وأما إذا أنلف أحد المال المنصوب الذي هو في يد الغاصب فالمغصوب منه بالخيار إن شاء ضمنه الغاصب وهو يرجع على المثلث وإن شاء ضمنه المثلث وبهذه الصورة ليس للمثلث الرجوع على الغاصب (م) ٩١٣ إذا زلق أحد وسقط على مال آخر وأنلفه يضمن (م) ٩١٤ لو أنلف أحد مال غيره على زعمه أنه ماله يضمن (م) ٩١٥ لو جرح أحد ثياب غيره وشقها يضمن تمام قيمتها وأما لو تبيث بها وأنشفت بجر صاحبها يضمن نصف القيمة كذلك لو جلس أحد على أذيال ثياب ونهض صاحبها غير عالم بجلوس الآخر وأنشفت يضمن ذلك نصف القيمة (م) ٩١٦ إذا أنلف صبي مال غيره يلزم الضمان من ماله وإن لم يكن له مال ينتظر إلى حال يساره ولا يضمن وليه (م) ٩١٧ لو أضر أحد على مال غيره نقصاناً من جهة القيمة يضمن نقصان القيمة (م) ٩١٨ إذا هدم أحد عقار غيره كالمخانات والمخانات فصاحبها بالخيار إن شاء ترك انتقاضه للهدم وضمنه قيمته مبنياً وإن شاء حط من قيمته مبنياً قيمة الانتقاض وضمنه القيمة الباقية وأخذ هو الانتقاض ولكن إذا بناء الغاصب كالاول ببراءة من الضمان (م) ٩١٩ لو هدم أحد داراً بلا إذن صاحبها لاجل وقوع حريق في الحلة وانقطع هناك الحريق فإن كان المادام هدمها بأمر أولي الأمر لا يلزم الضمان وإن كان هدمها بنفسه يلزم الضمان (م) ٩٢٠ لو قطع أحد الأشجار التي في روضة غيره بغير حق فصاحبها يخير إن شاء أخذ قيمة الأشجار قائمة وترك الأشجار

ملحوظات

الى المجلس الخصوصي من المعية السنية بافادة تركي في ٨ رجب سنة ٩٠ نمرة ٣ فتريدوا دولتكم النظر في ذلك وبعد هذا ورد من طرف نظارة المالية للمجلس تلغرافين في ١٧ رسة ٩١ وفي ٢١ منه واردين لها من محافظتي القنال والعريش متضمنين انه ليس جاري اخذ جمر ك على الاغنام الواردة من بر الشام على العريش وعلى القنطرة فستل ايضا من محافظة اسكندرية عن اجراءاتها في اخذ عوايد دخولية المواشي والاغنام الواردة الى الاسكندرية وعن اجراءات الجمارك في الوارد من ذلك برفقية وغير رفتية فوردت منها الافادة في ١٩ الماضي نمرة ٦٦ بان اجراءات الكمارك عن المواشي الواردة من اسكل الدولة العلية هي ان ورودهم بموجب اعلام خبر وليس عليهم رسوم كمارك فقط يؤخذ عليهم عوايد دخولية على مقتضى تميمين اهل الخبرة واما ما يورد من اوربا جاري اخذ رسوم الكمارك عليهم باعتبار الماية ثمانية بعد تنزيل الاسكوت الماية عشرة من تميمين اهل الخبرة وان هذا بعد اجراء اصول الكورتنبة ثم بعد ذلك ورد للمجلس افادتين من توكيل المالية شرحا على الوارد من محافظة القنال احدها في ١٢ راسنة ٩١ نمرة ٢٥٤ والثانية في ٧ راسنة تاريخه نمرة ٢٧٢ في خصوص الاغنام الجاري تواردها من جهة القنطرة التي هي مركز الوارد من بر الشام والعريش وتبلاوتها بالمجلس علم ان بعض المحضرين بالمواشي والاغنام دفعوا عوائد الدخولية بالقنطرة واخذوا اعلام خبر والكثير منهم لم يوجد معهم نفود ووضح حضرة محافظ القنال ملحوظاته في ذلك ثم قال انه صدر له اخيرا تلغراف من المالية في ١٩ راسنة ٩١ بانه اذا كانت الاغنام واردة برسم الاستهلاك بالقنطرة فتحصل عوائد دخوليتها منهم وان كانت واردة وقاصدة التوجه لجهة اخرى فبعد الاستوثاق اللازم عليهم بذلك يرخص لم بالتوجه ويحرر للجهة براقبة حضورهم بها وانه صار الاجراء بموجب ذلك التلغراف الا ان الاستوثاق المقصود اجراء يتعسر حصوله بالنسبة لموقع جهة القنطرة وانه وبما ان اصحاب الاغنام والمواشي يخبروا عن جهة ويتوجهوا جهة ثانية لآخر ما توضع عن ذلك

اولي الامر اذا فعل بضمن الضرر والخسار الذي تولد من ذلك الفعل بناء عليه لو وضع احد على الطريق العام اجارة وادوات العمارة وعثر بها حيوان اخر وتلف بضمن كذلك لو صب احد على الطريق العام شيئا يزلق به كالدهن وزلق به حيوان وتلف بضمن (م) ١٢٨ لو سقط حائط احد واورث غيره ضررا لا يلزم الضامن ولكن لو كان الحائط مائلا للانهدام أولا وكان قد نبه عليه احد وتقدم بنوله اهدم حائطك وكان مضى وقت يمكن هدم الحائط فيه يلزم الضامن ولكن بشرط ان يكون المنبه من اصحاب حق التقدم والتنبيه اي اذا كان الحائط سقط على دار الجيران يلزم ان يكون الذي تقدم من سكان تلك الدار ولا يفيد تقدم احد من الخارج وتنبيهه واذا كان قد انهدم على الطريق الخاص يلزم ان يكون الذي تقدم من له حق المرور في ذلك الطريق وان كان الانهدام على الطريق العام فلكل احد حق التقدم غصب واتلاف - (ر) جناية الحيوان

غفلة (ذوغلة) - (ر) حجر

غدير - (ر) خفر

غلة - (ر) سرقة (ق) ٢٩٦ - مال (صنف عين)

غلط - (ر) تسليم المبيع (ق) ٢٩٣ - ٢٩٥ -

تعهدات مترتبة على توافيق المتعاقدين (ق) ١٣٣ -

١٣٤ - صلح (ق) ٥٣٥

غما - (ر) هويس

غنم - { صورة افادة صادرة من المجلس الخصوصي للمالية رقم ٢٤ جاسنة ٩١ نمرة ٤١٩ ولادة بشرح المالية رقم ١٦ جاسنة ٩١ نمرة ٧٧١ (١ يولي سنة ٧٤) لما تليت بالمجلس افادة دولتكم المؤرخة ١٨ ص سنة ٩١ نمرة ٢٣٧ التي اشرتم بها عن ما جرت فيه المخابرة بين المالية والخارجية في شان عوايد دخولية المواشي والاغنام الواردين من برا على اسكندرية وبور سعيد وما كتب به من الخارجية للمحافظين المذكورين باخذ تلك العوايد بكيفية ان المدفوع عليه رسوم جمر ك من ذلك لا يكون عليه عوايد الدخولية فتبين ان المالية استعملت ايضا من عموم الجمارك عن اجراءاته فيما يورد من ذلك سواء كان على جمر ك العريش او غيره من جهات الجمارك فافاد ان جميع الاغنام والمواشي التي تورد من الاسا كل الشاهانية ليس جاري اخذ رسوم عليها ما عدا الوارد من ذلك عن طريق العريش ويمر جهة القنطرة فانه جاري اخذ الرسوم عليه لحين الحصول على نسخ من النظامات وما علم للمالية عن النسخ المثني عنها ووردوا

فبالداوله والمذاكرة فيه بالجلس رؤي حيث تبين ان الوارد على جهة القنطرة التي هي مركز واد العريش وبر الشام من المواشي والاغنام ويدخل الديار المصرية لم يكن معتاد اخذ كمارك عليه والذي لم يكن عليه كرك من ذلك يؤخذ عليه عوائد دخولية فاذا صار اخذ عوائد الدخولية بجهة القنطرة على ذلك والاكتفا به عن اخذ دخولية في الجهات الداخلة اليها الاغنام والمواشي المذكورة فيبقى في هذا صعوبة على ارباب الاغنام وكذلك اذا صار الاستوثاق عليهم بانهم يتوجهوا للجهة التي يعرفوا عنها فيكون في هذا ايضا نوع تطبيق عليهم وبالطبيعة عند دخولهم الى اي بلد يكون لهم الخيار في المبيع محل ما يريدوه سواء كانت الجهة التي كانوا قاصدين التوجه اليها او خلافا وتصرف الاغنام والمواشي المذكورة عند حصوله في اي جهة يكون بها مركز دخولية فالضرورة تؤخذ عوائد دخولية منهم في الجهات التي يحصل فيها التصريف بحسب اسعارها وبذلك يكتبني عن اعطاء اسعارات من جهة القنطرة بالجهة التي بقصدوا التوجه اليها هذا الذي روي وان تحرر لمحافظة القنال والعريش مع اشعار الكرك بمراجعة مقاله على انه جاري اخذ رسوم كمارك وقد ظهر غير ذلك من التلغرافين الواردين عن يد المالية من جهتي القنال والعريش اما النسخ المتعلقة بالنظامات فقد تقدم ارسالها من طرف المجلس الى نظارة الخارجية لاجل مراجعة وترجمة اللازم حسب ما تحرر لها وبذلك اقتضى ترفيحه لدولتكم والاوراق من طيه عدد ٨ وهذا كما روي افندم

غنم وشعاري - { صورة ما نشر للمدبريات عموما في ٨ صر سنة ٩٧ موافق ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ }

بما انه معلوم من الاجراءات التي كانت متخذتها المدبريات لغاية الآن في كيفية تحصيل عوائد الاغنام هو الاكتفاء بما كان سبق تعداده من الاغنام في ابتداء وضع هذه العوائد والتحصي في كل بلد بما ربط عليها ولا كان يحصل التحري وتعداد ما نقص وما زاد في قري المدبريات والعرب والكفور والجفالك الموجودة بها بل اعتبروا هذه العوائد مثل مربوط مقرر بحيث من المحقق ان اغلب جميع الابعادات

والعرب والكفور والجفالك ما كان يطلب منها شي من هذه العوائد سنويا كافة على مقدار رؤس الاغنام التي تكون موجودة بالمديرية بدون استثناء كلية من بعد تعداد سنوي يحصل بغاية الدقة وحيث الامر كما ذكر والآن عز موسم نتاج الاغنام فحالا تجروا تعيين مخصوصين مع مامورين المراكز من يعتمد عليهم وتجرون كافة الوسايط المؤدية لاجراء تعداد الاغنام الموجودة بمديرية مع الابعاد والعرب والكفور والجفالك بدون استثناء ويكون ذلك بغاية الضبط بحيث يلزم من بعد تقديم دفاتر التعداد ان تأخذوا جشائي من جهات مختلفة بالمديرية حتى تحققوا منه مضبوطة هذا التعداد وكل ذلك يصير نهو في مسافة شهر واحد ومن بعدها تجرون تحصيل العوائد وهذه القاعدة يصير اتخاذها سنويا ومبدأ في اجرائها في هذا التاريخ

غنم وشعاري - { صورة ما تحرر من نظارة المالية لمديرية الغربية في ٣ جمادى الاولى سنة ٩٧ غرة ٩٢ ايرادات }

بما تقدم تحريره للمديرية رسميا وتلغرافيا توري ان عوائد الاغنام والشعاري هي من الايرادات المعول عليها بميزانية هذه السنة وفي كل دفعة من تلك المحررات يتأكد بدقة وضبط التعداد الذي يحصل عن ذلك وحصر جميع الموجود من الاغنام والشعاري بكافة القرى والكفور والجفالك والعرب والابعاد بدون استثنى واخذ الجشائي اللازمة وبذلك كان مامولان التعداد عنه يزداد مقداره عن العام الماضي بالنسبة لكونه في السابق ما كان جاريا تعداد الاغنام الموجودة بالجفالك والعرب والابعاد فضلا عن كون بلاد الاهالي ما كان حاصله دقة في تعداد ما بها والمتحرر لسعادتكم بالاستفهام عن مقدار ما انتهى تعداده من الاغنام بنواحي المديرية ومقدار ما كان مربوطا عليها في العام الماضي فالآن وردت افادة سعادتكم بقيمة ٢٥ ربيع الاخر سنة ٩٧ نمرة ٣٧ ايرادات ومعهما جدول مقال انه مخبر من واقع الكشوفة التي تقدمت للمديرية يشتمل بان تعداد وعوائد الاغنام التي انتهى تعدادها ببعض بلاد المديرية وقدرها عدد اربعة الاف وثمانمائة واحد وستون يبلغ ١٧٠١٣ قرشا وعشرين فضة وما كان مربوطا في

العام الماضي هو عدد ١٥٨٩٣ يبلغ ٥٥٦٢٥ قرشاً وعشرين فضة اعني ان تعداد سنة ٨٠ لم يبلغ قيمة ثلث مربوط سنة ٧٩ على انه فضلاً عن مضي ٣ شهور من سنة ٨٠ خلاف الشهر الجاري ما كان ينتهي هذا التعداد وذلك بضد ما نعهده في همة سعادتك فان الفرق المذكور ما كان يتصور حصوله بل كان المعبود الزيادة لوجه ما تقدم ذكره وكل هذا ما نشاء الامن عدم الالتفات والدقة ارتكانا على من اجرت المديرية تعيينهم لهذه الاجراءات حالة كونهم تحت مسؤولية سعادتك وحضرات الوكيل ومأمور التحصيلات وحيث الامر كما ذكر صاري يجب عدم اعتبار ولا اعتماد ما جرى تعداده بل يلزم انكم حالاً تجرون تعيين معتمدين يعول عليهم وبمعرفة بصير إعادة التعداد بغاية الضبط والدقة عن جميع القرى والكفور والجفالك والعزب والاباعد بدون استثناء وقبل توجه المندوبين المذكورين تحريراً لانات المشايخ القرى والكفور ونظارة الابعاد والجفالك بتخديرهم من اخفاء او ترك شيء من التعداد وانذارهم بان من يظهر بجهته ما يخل التعداد المذكور حال اخذ الجشاني فيكون مجازاته ارساله اللبان مدة ستة شهور وهذا بعد انتهاء تعداد الموجود بكل جهة وتحرير دفترها باختم المندوبين والمشايخ والنظار يلزم ان سعادتك وحضرات الوكيل ومأمور التحصيلات وباش معاون المديرية تاخذون الجشاني اللازمة كل في جهة على حين غفلة ومتي تحقق صحة ما يكون جرى تعداده يتحرر الجدول اللازم بالبيان ويرد لهذا الطرف بالافادة اللازمة حتى بمعرفة المالية بتعين من يلزم لاخذ الجشاني وان ظهر فيها ما يخل الجدول المذكور فالمسئولية تكون على سعادتك وحضرات الوكيل ومأمور التحصيلات والباش معاون فاملنا ان توجهوا المهمم والالتفات لهذا الامر حتى لا يحتاج الحال لتلك المسئولية بناء عليه اقتضى تحريره للمعلومية والمبادرة بالاجراء كما ذكر ومن طيه افادة المديرية والجدول سالفا الذكر - المسطر اعلاه صورة ما تحرر لمديرية الغريبة بخصوص ما هو مقتضي اجراؤه في مسئلة تعداد الاغنام والشعاري بالكيفية الواضح تفصيلاتها فيه فلاجل معلوميته وملاحظة الاجزاء بالمديرية ادارة سعادتك بمقتضاء في العمل

والمعاملة اقتضى تحريره - نشر للديريات بحري وقبلي عدا مديرية الغريبة في ٦ جمادى الاولى سنة ١٢٩٧ (١٥ ابريل سنة ٨٠)

غنم وشعاري - { منشور من نظارة المالية للجهات بتاريخ ١٠ صفر سنة ١٢٩٨ (١١ يناير سنة ٨١) بخصوص تعداد الاغنام والشعاري في موسم الربيع بجميع المديريات على العموم في آن واحد

حيث ان القرار الصادر في ٧ المحجة سنة ٨٤ بشأن عوائد الاغنام والشعاري مقتضاء تحصيلها بواقع الراس الواحدة ثلاثة قروش ونصف في كل سنة عن الذي يبلغ عمر سنة فاكثر بواقع جرد سنوي يحصل في موسم الربيع الذي اقترب حلوله ولوجه ما تبين من وقائع جردات السنة الماضية من انه في حال الجرد حصل تجاري ارباب المحل على تهريب اغنامهم في الجهة الغير جاري بها الجرد وعند ما يشرع في الجهة التي توجهوا اليها ويكون انتهاء عمل جرد جهة الافامة الاصلية ودفاترها تقدمت يعودون اليها وهذا بواسطة تساهل او تداعل المشايخ النواحي فيترتب على ذلك عدم ضبط التعداد وضباع حقوق الميري ولزوم منع التجاري على تهريب الاغنام والشعاري المذكورة من جهة لاخرى للتخلص من دفع العوائد عليها قد تراعى ان يكون جرد ذلك بجميع المديريات على العموم في آن واحد بكيفية ان كل مديرية تعين من تعينهم لاجراء الجرد بكامل النواحي والعزب والكفور والجفالك الكائنة بدانيتها بدون استثناء من ابتداء يوم ٢٠ يناير الحاضر وتؤخذ عن ذلك الجشاني المنتضية بمعرفة حضرات المدير ووكيله ومأمور التحصيلات ومعاون اول بمهمات مختلفة ويتحقق صحة التعداد بصير التصديق على الدفاتر بحيث ان كل هذا يتم بخداخر شهر فبراير القابل ومن طرف المديرية بصير عمل المجموع اللازم عن ذلك ويتقدم للمالية في يوم ٤ مارس واذا كان من اخذ الجشاني ينتج عدم ضبط التعداد من وجود مجز او زيادة فما يظهر من العجز بصير المرسى في امره ان كان استهلك في الذبيح او بالمبيع ونحو ذلك وظهور الحقيقة وكذلك الزيادة يحقق امرها ان كانت مبنية على سابقة استخضارها بالمشترى ونحوه بعد الانتهاء وببنت ذلك جليا فيها والا ان كانت مبنية على سابقة اخفائها من الجرد فيجري معاملة التجاري والتساهل في ذلك من المشايخ على حسب المنشور الصادر في ٦ جمادى الاولى سنة ٩٧ بمجازاته باللبان مدة ستة شهور ومع هذا فانه مع توجه مزيد الالتفات من حضرة مدير كل جهة وباقي حكاهما واتخاذ جميع الوسائل والاحتياطات اللازمة لمنع ما يجنب وقوعه في ذلك من ارباب المحل مخدرا من الحاكمة التي لا بد من اجرائها في حق من يظهر نقصه من المأمورين المنوطين بذلك عن القيام بواجب مأمورته طبعا لم يحصل هناك ادنى خلل بل ترداد العوائد عن مربوط ميزانية سنة ٨١ بناء عليه وكون بتاريخه مخدرا لسائر المديريات بالاجراء هكذا وعدم التجاوز في نهو الاجراءات المذكورة عن الميعاد السالف ذكر فلزم

## غنم وشعاري

- ٣٠٨ -

## غنم وشعاري

توجهوا اليها ويكون انتهاء عمل جرد جهة الاقامة  
الاصلية ودفاترها قد تمت يعودون اليها بقصد التخلص  
من دفع العوايد وضياح حقوق الميري فلاجل منع  
التجاري على تهريب الاغنام والشعاري والحصول  
على ضبط تعدادها بغاية الدقة وتحصيل العوايد المقررة  
عليها قد استنسب ان يكون الجرد بجميع المديریات  
على العموم في آن واحد من ابتداء عشرة فبراير  
التالي بكيفية ان كل مديرية تعين من تعتمد من  
عمد ومشايخ النواحي الموثوق بصداقتهم لاجراء  
الجرد بكامل النواحي والعزب والكفور والجفالك  
الكائنة بدائرتها من ابتداء اليوم المذكور بدون  
استثناء وتؤخذ عن ذلك الجاشني المقضية بجهات  
مختلفة على حين غفلة بمعرفة حضرات وكيل المديرية  
وامور التحصيلات ومعاون اول ومن يلزم من خدمة  
المديرية وتحقيق صحة التعداد بصير التصديق على  
الدفاتر بحيث ان كل هذا يتم لحد ٢٥ مارس سنة  
١٨٨٢ ومن طرف المديرية يصير عمل المجموع  
اللازم ويتقدم للمالية بالافادة المقضية واذا  
كان من اخذ الجاشني يتضح عدم ضبط التعداد  
من وجود عجز او زيادة فما يظهر من العجز يصير المرسي  
في امره ان كان استهلاك في الذبيح او المبيع ونحو ذلك  
وظهور الحقيقة وكذلك الزيادة يتحقق امرها بالوقوف  
على الحقيقة ان كانت مبنية على سابقة مشتراها ونحوه  
فيها وان كانت مبنية على سابقة اخفائها في الجرد فتتحول  
محكمة المتسبين على المجلس المختص به ذلك ومع هذا  
مامولنا انه مع توجيه مزيد الالتفات من كامل ماموري  
الجهات واتخاذ جميع الوسائل والاحتياطات اللازمة  
لمنع ما يحتمل وقوعه في ذلك من ارباب الحيل لم يحصل  
هناك ادنى خلل بل يكون الجرد بغاية الضبط والدقة  
بناء عليه قد تحرر عموما لسائر المديریات بالاجراء  
هكذا وهذا ليتنبه بالاجراء على مقتضاه على شرط  
عدم التجاوز في نهو الاجراءات المذكورة عن الميعاد  
السالف ذكره

غنم وشعاري - ( منشور في غرة جمادى الاخر سنة ٩٩  
الموافق ١٩ ابريل سنة ٨٢ )

مجلس شوري النواب ارسل افادة للمالية بقيمة ٢٣

تكم كي تجزوا توجيه مزيد الالتفات في  
الاجراء حسب ما توضح وليكن معلوما انه لو حصل ادنى  
تجاوز في ذلك او تاخير البدء في العمل وفي النهو عن  
النواحي المحددة انفا فالمسئولية تكون على  
المنوطين بهذه الاجراءات

غنم - ( منشور في ٢١ محرم سنة ٩٩ الى استئنافات مصر  
و بحري وقبلي وتجلس الاحكام لاعلانه من طرفهم  
للمجالس الابتدائية بشأن ما يجري في القضايا المتعلقة بمسئولية  
مشايخ نواحي وغيرهم في مسلة تعداد الاغنام وظهور زيادة بها  
عند عمل جاشني عنها

بعض المجالس اخطرت الحتمانية بانه منظور بها قضايا  
متعلقة بمسئولية مشايخ نواحي وغيرهم في مسلة تعداد  
الاغنام وظهور زيادة بها عند عمل جاشني عنها والجهات  
الادارية متطلبة الحكم على مشايخ البلاد المسؤولين  
فيها على مقتضى منشورين صادرين من نظارة المالية  
الاقليم في سنة ٩٧ و ٩٨ بارسال مشايخ النواحي التي  
تظهر في بلادهم تلك الزيادة الى اليمان مدة ستة شهور  
واكون المنشورات المذكورة لم تكن في قوة لائحة ولا  
قانون تتوقع بموجبه احكام الجزاءات لعدم التصديق  
عليها من الحضرة الخديوية وبسبب ذلك لا يمكن  
الاجراء بموجبها بالمجالس بل يجب ان يكون توقيع الاحكام  
في هذه المواد بما تقتضيه نصوص القوانين او الاوامر  
الخديوية وبالمخاطبة عن ذلك مع دولتلو الباشا ناظر  
الداخلية قد اقرنا على ما ذكر وورد لنا اشعار من دولته  
رقم ١٤ محرم سنة ٩٩ نمرة ٢٥٠ فلزم تحريره لسعادتك  
للمعلومية بعدم الحكم في تلك المواد على مقتضى المنشورات  
المذكورة بل يكون توقيع الاحكام فيها على مقتضى  
القانون والاوامر الخديوية بحسب واقعة كل مادة منها

غنم وشعاري - ( منشور من نظارة المالية في ٢٥  
صفر سنة ٩٩ ( ١٥ يناير سنة ٨٢ )

انه وان كان من المعلوم ان المديرية لا تتأخر عن  
مباشرة جرد الاغنام والشعاري الموجودة بنواحيها في  
موسم الربيع الذي قد حل اوانه كالجاري تطبيقاً  
للقرار الصادر في ١٧ الحجة سنة ٨٤ وتحصيل عوابدها  
بواقع الراس الواحدة ثلاثة قروش ونصف عن  
الذي يبلغ عمره سنة فاكثر لكن لما علم من سوابق  
وقائع جردات الاعوام الماضية من انه حال الجرد  
حاصل تجاري ارباب الحيل على تهريب اغنامهم من  
الجهة الجاري بها الجرد وعند ما يشرع في الجهة التي



مبقيات مختلفة على حين غفلة بمعرفة حضرات وكيل المديرية ومأمور التحصيلات ومعاون اول ومن يلزم من خدمة المديرية وتحقيق صحة التعداد بصير التصديق على الدفاتر بحيث ان كل هذا يتم لغاية ٢٥ مارث وتعمل المديرية المجموع اللازم ويقدم للمالية بالافادة اللازمة واذا اتضح من اخذ الجشائي عدم ضبط التعداد من وجود عجز او زيادة فما يظهر من العجز بصير الوقوف على امره ان كان استهلك في الذبح او المبيع ونحو ذلك واطهار الحقيقة وكذلك الزيادة يحقق امرها فان اتضح انها كانت مبنية على سابقة مشتراها او نحوها فيها واما ان كانت مبنية على سابقة اخفائها فتحسب عليها العوائد طاقين - وحيث ان الشئ الحاضر هو اول شهر سنة ٨٥ وقد حل موسم الربيع ومن اللازم جرد الاغنام والشعاري الموجودة بسائر الجهات وان يكون اجراؤه في آن واحد من ابتداء ١٠ فبراير القابل وانتهائه لغاية ٢٥ مارث سنة ٨٥، مستوفيا الاجراءات السابقة ايضا كما فاملنا حصول المبادرة باجراء التعداد بسائر جهات المديرية حسب التفصيلات السابق ذكرها مع توجيه مزيد المهمة من سائر المأمورين باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع ما يحتمل وقوعه من ارباب الخيل حتى لا يحصل هناك ادنى خلل بل يكون الجرد بغاية الضبط والدقة فبناء عليه قد تحرر عموماً لسائر المديريات بالاجراء كذلك وهذا تكمل لنبه بالاجراء على مقتضاء بشرط عدم التجاوز في نهو الاجراءات المذكورة عن الميعاد السالف ذكره

غنم وشعاري - ( امر عال في ٢١ ديسمبر سنة ٨٨ بكيفية )  
( تحصيل عوائد الاغنام والشعاري )

بعد الاطلاع على قرار المجلس الخصوصي الصادر عليه الامر العالي في ١٧ ذي الحجة سنة ٨٤ ( ١٠ ابريل سنة ٦٨ ) بربط عوائد سنوية على الاغنام والشعاري باعتبار الراس ثلاثة قروش ونصف عبارة عن خمسة وثلاثين ميلجيا - وعلى المادة الاولى من امرنا الرقم ١٧ يناير سنة ٨٠ ( ٤ صفر سنة ٩٧ ) - وعلى القرار الصادر من مجلس النظائر في ٢٩ مارث سنة ٨٢ ( ١٠ جمادى الاولى سنة ٩٩ ) - وعلى المنشور الصادر من نظارة المالية في ١٩ ابريل سنة ٨٢ ( غرة جمادى الثانية

ربيع الآخر سنة ٩٩ غرة ٢٤ واتخاذها كيفية ما كان تقرر من الجزاء على من يوجد عند اغنام ليست محصورة ضمن جداول تعداد الاغنام والشعاري المربوط عليها عوائد سنوية وانتهى تقريره بان من يوجد عنده زيادة فجزاؤه التجريم الطاق اثنين ولما تحولت هذه المسئلة لنظرها بمجلس النظائر صدرت افادته للمالية رقمية ١٠ جمادى الاولى سنة ٩٩ و ٢٩ مارث سنة ٨٢ غرة ١٠١ ادارة غاية ما بها اجراء ما يلزم لذلك بمعرفتها والذي تراءى بالمالية هو ضرورة لزوم استيفاء تعداد الاغنام والشعاري بغاية الدقة والضبط تطبيقا لما سبق تحريره واذا كان عند المراجعات وعمل الجشائي يوجد اغنام وشعاري متروكة من الجرد فالذي يكون متروكا يتحصل عوائده طاقين من المنسب فلاجل المملومية بذلك قد تحرر للمدير يات ومن لزم وهذا لسعادتك للمعلومية ومراعاة الاجراء بموجبه

غنم وشعاري - ( منشور اصدته نظارة المالية لعموم الجهات في ٢١ يناير سنة ٨٥ بشأن جرد الاغنام والشعاري وتحصيل عوائدها سنة ٨٥ وهو حيث انه من المعتاد سنويا مباشرة جرد الاغنام والشعاري الموجودة بسائر الجهات في موسم الربيع تطبيقا للقرار الصادر في ١٧ الحجة سنة ٨٤ وتحصيل عوائدها بواقع الراس الواحدة ثلاثة قروش ونصف عن الذي يبلغ عمره سنة فاكثر وبالنظر لما علم من سوابق وقائع جرد الاعوام الماضية من حصول اجراء ارباب الخيل حال الجرد على تهريب اغنامهم من الجهة الجاري بها الجرد وعند ما يشرع فيه بالجهة التي توجهوا اليها ويكون عمل جرد جهة الاقامة الاصلية قد انتهى ودفاترها قدمت يعيدونها اليها بقصد التخلص من دفع العوائد وضياع حقوق الميري فلاجل منع الاجراء على تهريب الاغنام والشعاري والحصول على ضبط تعدادها بغاية الدقة وتحصيل العوائد المقررة عليها قد سبق النشر لسائر الجهات بان يكون الجرد بجميع المديريات على العموم في آن واحد من ابتداء ١٠ فبراير بكيفية ان كل مديرية تعين من تعتمدهم من عمد ومشايخ النواحي المؤثوق بصداقتهم لاجراء الجرد بكامل النواحي والعزب والكفور والجفالك الكاتبة بدائرتها من ابتداء اليوم المذكور بدون استثناء وتؤخذ عن ذلك الجشائي اللازمة

## غنم وشعاري

- ٣١٠ -

## غنم وشعاري

وغير منقول - يكون اجراء الانذار والحجز والبيع بالكيفية المبينة بامرنا الصادر في ٢٥ مارث سنة ٨٠ (م) ٦ يعطى صافي الغرامات للمرشدين بالكيفية التي تعين بقرار يصدر من ناظر المالية (م) ٧ كافة الاحكام المخالفة لامرنا هذا فهي ملغاة

غنم وشعاري - (قرار من نظارة المالية في ٥ يناير سنة ١٨٨٩ (٢ جا سنة ١٣٠٦)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨) وبالاخص على المادتين الثانية والسادسة منه قررنا ما هوآت (م) ١ يجب على مشايخ البلاد والكفور ومشايخ قبائل العرب ان يقدموا كشوفة للمراكز والاقسام في بحر شهر فبراير (اي من ٢٥ طوبه الى ٢٢ امشير) من كل سنة ببيان كامل الاغنام والشعاري الموجودة بجهاتهم واسماء اربابها - اما الابعاد والعزب والجفالك الغير معين لها مشايخ فيجب على اربابها او وكلائهم تحرير تلك الكشوفة وتقديمها للمراكز والاقسام - يقبين بالكشوفة المذكورة كامل الاغنام والشعاري بايضاح المستحق عليه عوائد والمعاقي الذي لم يبلغ عمره سنة ويدرج فيها ايضاً الاغنام والشعاري التي تكون خارج الجهة في حال تحرير الكشوفة سواء كانت بالمرعى او بجهة اخرى تحت عودتها للجهة المعتاد وجودها فيها ببيان اسماء اصحابها والجهة الموجودة بها - - والكشوفة المذكورة يختم عليها ايضاً من اصحاب الاغنام والشعاري ويعطى بها ايضالات من المراكز او الاقسام باستلامها (م) ٢ يجب على مأموري المراكز او نظار الاقسام ان يرسلوا للمديرية في بحر الخمسة ايام الاولى من شهر مارس الكشوفة السابق الكلام عنها مصحوبة بحافظة والمديرية بعد اضافة قيمة المستحق على كل جهة تؤثر على ذات الكشوفة بالتحويل وترسلها للصارف لاجراء التحويل حالاً على موجبها - العوائد تعتبر مستحقة التحويل اعتباراً من يوم تسليم الكشوفة للصارف ويجب على المديرية ان تتحقق في بحر شهري مارث وابريل من صحة ما بالكشوفة بواسطة الجرد العمومي او عمل الجشائي (م) ٣ الاغنام والشعاري التي لم يقدم كشف عنها

سنة ٩٩) - وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شعاري القوانين - امرنا بما هوآت (م) ١ يستمر تحصيل عوائد سنوية على الاغنام والشعاري ذكرها او اثني بواقع الراس خمسة وثلاثين ميالياً (ثلاثة قروش ونصف) عن الذي يبلغ عمره سنة فاكثر في كافة بنادر وبلاد وجفالك واباعد وعزب وكفور القطر المصري ما عدا مدينة القاهرة واسكندرية ورشيد ودمياط وبور سعيد والاسماعيلية والسويس والعربش والقصر المستثناة من قبل (م) ٢ يكون الاجراء في كيفية ربط وتحصيل عوائد الاغنام والشعاري بموجب قرار من ناظر المالية (م) ٣ كل من خالف احكام قرار ناظر المالية المتوهم عنه في المادة السابقة من اصحاب الاغنام والشعاري يعاقب بغرامة قدرها مائتا ميليم (عشرون قرشاً) عن كل راس حاول اسقاطها من الحصر - مشايخ البلاد ومشايخ قبائل العربان والمتولون ادارة الابعاد والعزب والجفالك يعاقبون بغرامة قدرها مائة ميليم (عشرة قروش) عن كل راس غير داخله الحصر وتكون تعلق اشخاص مقيمين بدائرة جهتهم او داخلين ضمن قبائلهم - اذا تجاوز عدد الاغنام والشعاري الساقطة من الحصر العشرة في المائة عن تعداد اغنام وشعاري عموم الحصة فيعاقب شيخها بالعزل من الشياخة بدون اخلال بالغرامة التي قدرها مائة ميليم (عشرة قروش) الموضحة بالفقرة السابقة (م) ٤ تتوقع العقوبة بدفع الغرامات بمعرفة المديرين ويجوز للعاقب ان يقدم استثناءً عن ذلك لناظر المالية في ظرف العشرين يوماً من تاريخ اعلانه بالقرار الصادر بالعقوبة - متى انقضى هذا الميعاد ولم يتقدم استثناءً تصير الغرامة مستحقة نهائياً - والقرار الذي يصدر من ناظر المالية في هذا الشأن لا يجوز استئنافه امام اي محكمة كانت (م) ٥ اذا حصل تاخير في دفع العوائد والغرامة يصير اتخاذ الاجراءات ضد المدينون بطريق الانذار والحجز حالاً عقب الانذار وان تاخر عن السداد فوراً فتباع الاغنام والشعاري بدون مهلة بالمزاد العمومي لغاية استيفاء المبالغ المستحقة - يجوز ايضاً للمصلحة عند الاقتضاء ان تجري حجز وبيع باقي ما يمتلكه المدينون من منقول

ذلك — تحريرا في ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ (١ فبراير سنة ١٨٨٢)

غيب — (ر) غيبة — احكام (فتح ٢٤١) —  
استئناف قم ٣٦٧ جنح (محكمة) (فتح ١٥٨ — ١٧٧)  
— ١٨٦ مخالفات (فتح ١٢٩) — مدة طويلة فتح ٢٥٤  
— معارضة (قم) — غايب

غيبية — (قانون مدني)

(م) ١١٩ اذا لم يحضر المدعي عليه في اليوم المعين للحضور بالجلسة للمعتدة بالحكمة بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون تحكم عليه المحكمة في حال غيبته اذا طلب المدعي الحكم بالغيب والغيب وتضمنت صحة دعواه فان لم يغتنى للمحكمة ذلك تحكم برفض دعوى المدعي او تامر بانهايتها بالادلة اللازمة اما اذا تخلف المدعي والمدعي عليه عن الحضور فيصير شطب الدعوى من جدول القضايا (م) ١٢٠ لا يصح التمسك بالحكم الصادر في حال الغيبة الا بعد انتفاض الجلسة التي صدر فيها (م) ١٢١ يجوز للمحكمة في احوال مستثناة ان تقرر الحكم في الغيب الى ثمانية ايام (م) ١٢٢ الاحكام الصادرة في حال الغيب يمكن صدرها واخذ نسخها واعلانها بالتطبيق على ما هو مقرر في شان الاحكام الصادرة بمواجهة الاخصام (م) ١٢٣ اذا كانت الدعوى على جملة اشخاص وحضر بعضهم وتخلف البعض جاز للدعي ان يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه اعلان ذلك الحكم الى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك ان تخلف احد فان الحكم الذي يصدر في الدعوى لا تغيل منه المعارضة فيه واما ان حصل التخلّف عن الحضور امام قاضي التحقيق فيامر القاضي المذكور بتأخير الدعوى ويعلم هذا الامر بمعرفة كاتب المحكمة الى الغائب مع تكليفه بالحضور مرة ثانية (م) ١٢٤ اذا لم يحضر المدعي في الميعاد المعين كان المدعي عليه محجور بين ابطال المرافعة وبين طلب الحكم في اصل الدعوى في غيبة المدعي (م) ١٢٥ اذا حضر المدعي عليه امام قاضي التحقيق او امام المحكمة في الجلسة الاولى المعينة للنظر في الدعوى تعتبر الدعوى منقاة بمواجهة الاخصام ولو تخلف المدعي عليه عن الحضور بعد ذلك انما لا يجوز للدعي ان يبدى اقولا ختامية جديدة ولا طلبات جديدة ولا ان يغير او يزبد في الاقوال والطلبات السابقة (م) ١٢٦ اذا حضر المدعي امام قاضي التحقيق ثم تخلف عن الحضور امام المحكمة في الجلسة المعينة في الدعوى تعتبر ايضا الدعوى منقاة بمواجهة الاخصام ويجوز للدعي عليه ان يطلب ابطال المرافعة او الحكم في اصل الدعوى بناء على الاقوال والطلبات الختامية السابق ابداءها

غيبية المتهم — (قانون تحقيق الجنايات)

(في الاحكام التي تصدر من اول درجة او ثاني درجة في غيبة المتهم)

(م) ٢٢٤ اذا لم يصير التنبؤ على المتهم او قبض عليه وفر قبل حضوره امام محكمة الجنايات في اول درجة تحكم المحكمة المذكورة في غيبته اذا لم يسلم نفسه للقبض قبل الجلسة (م) ٢٢٥ يعلق الامر الصادر بالااحالة في الاماكن المذكورة في المادة ٢٢٢ وينشر بالجريدة الرسمية بناء على طلب قلم النائب العمومي قبل انعقاد الجلسة الثانية ايام ويقوم التعليق والنشر مقام التكليف بالحضور (م) ٢٢٦ لا يجوز لاحد ان يحضر امام محكمة الاستئناف في مواد الجنايات ليدافع او ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك اذا كان المتهم غائبا عن القطر المصري او ادعى عدم امكان الحضور للجلسة فيجوز ان ينوب عنه ان يبدى عذره ويثبت انه عذر مقبول — فاذا حكمت المحكمة بان العذر مقبول تامر بتأجيل الحكم في اصل الدعوى وتعين ميعادا للحضور المتهم فيه امامها (م) ٢٢٧ ينال في الجلسة الامر الصادر بالااحالة وورقة الاتهام والحاضر المعتبر لحصول التعليق والنشر كالقرار في المادة ٢٢٥ في الميعاد المعين قانونا — ثم

في الميعاد المبين بالمادة الاولى او التي يكون صار اسقاطها من الكشوفة تعد مهربة وصاحبها وشيخ الحصة او المتولي ادارة الابدادية او العزبة او الجفلك التابع اليه مرتكب المخالفة يعاقبون بالعقوبات المبينة بالمادة الثالثة من الامر العالي (م) ٤ ما يحصل تقدم من القرامات من بعد خصم مصاريف الاجراءات منه يصير اعطاؤه بلا تاخير للمرشدين الذين يكشفون امر الاختفاء او التهريب سواء كانوا مستخدمين بالحكومة او غير مستخدمين وان كانوا مستخدمين فيعتبرون مرشدين حتى ولو يحصل الاكتشاف منهم حالة كونهم مكلفين بامور خاصة خصوصية متعلقة بعوائد الاغنام والشعاري — لا تلتزم الحكومة مطلقا ولاي عذر كان بدفع شي زيادة عن المبالغ التي تكون حصتها حقيقة من هذا القليل

غنم — (ر) حيوان — ماشية — دخولية ٢٥ ابريل سنة ٨٩ — ويركو

غناء — (ر) حكومة (ق ٨٨)

غولس — { منشور بشأن معرفة الاشخاص المواطنين والسالكين بالممالك الشاهانية من اهالي المجلات التي تركت اليونان من تبعية الدولة العلية كما كانوا ومعاملتهم بحسب ذلك

تقدم وردت للداخلية مكانية من نظارة الخارجية بتاريخ سنة ١٨٩٠ تنص على حضور بعض اشخاص الى اسكندرية من اهالي غولس بياسوريات يونانية بالقول منهم ان بلدهم الهكي عنها هي من ضمن البلاد التي كانت تابعة للدولة العلية واضيفت للدولة اليونان وانه جاري حضور بعض اشخاص لصبطية مصر تحت تداع موجه عليهم من اخرين وحاصل التعرض للمدعي عليهم من قنصلات اليونان بمصر بالقول انهم من ضمن اهالي البلاد الممنوحة لدولة اليونان من قبل الدولة العلية ونظرا لعدم صدور تعليمات من طرف الديب العالي عن المحاق البان البادي ذكرها ولا غيرها من بلاد الدولة العلية المفال بالحافها بدولة اليونان وعدم علم الخارجية باسماء تلك البلاد ولا تواريخ المحافها لتلك الدولة ورغبة التحرير من هنالين يلزم بطلب الايضاح والبيان عما ذكر واعطاء الافادة بما يتضح ولما تحرر للمعية السنية عن ذلك وردت منها افادة تركية العبارة رقم ٢٨ صفر سنة ١٢٩٩ ٥ بقاء على مكثوب سامي ورد لها بتاريخ ١١ شهر نمرة ٦٩ مشيرا به انه يصير معرفة الاشخاص المواطنين والسالكين بالممالك الشاهانية من اهالي المجلات التي تركت لليونان من تبعية الدولة العلية كما كانوا ومعاملتهم بحسب ذلك وحيث الامر هكذا فلزم تحرير تنكم للاجرا حسبما ذكر وبتاريخه تحررت الاشعارات المتفصاة لمن لزم عن

يراعى اقدم فلا يترب على غيابه في اى حال من الاحوال تاخير الحكم فيها بالنسبة للآخرين (م) ٢٢٥ لا ينال الاستئناف في الاحكام الصادرة في غيبة المتهم من المحكمة الابتدائية في مواد الجنابات (م) ٢٢٦ اذا حكم على المتهم من محكمة الجنابات في اول درجة بحضوره وطلب رئيس قلم النائب العموي بها او النائب المذكور استئناف ذلك الحكم امام محكمة الاستئناف وفر المتهم قبل الحضور في جلسة هذا المحكمة فتنبع في حقه جميع الاحكام المقررة في هذا الفصل وتنبع ايضا تلك الاحكام في حق المتهم الذي افرج عنه وينتفى المادة ٢١٧ ولم يجز عند الانقضاء امام محكمة الاستئناف في حالة استئناف الحكم الابتدائي امامها بناء على طلب رئيس قلم النائب العموي او النائب المذكور انما يستثنى من الاحكام السابق ذكرها ما هو مقرر في مادتي ٢٢٤ و ٢٢٥ (م) ٢٢٧ كل حكم صادر بعقوبة على المتهم الغائب سواء كان من اول درجة او ثاني درجة يعاقب وينشر بناء على طلب قلم النائب العموي كالمقرر في المادة ٢٢٢ (م) ٢٢٨ يجوز لكل من اعضاء قلم النائب العموي والمدعي بالحقنوق المدنية دون غيرهم ان يطعن في الاحكام الصادرة من اول درجة او ثاني درجة على المتهم الغائب امام الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف وهي مستعدة ببيتة محكمة نقض و ابرام — ويحصل الطعن من كل منهم بشأن ما يخصه بالكيفية وفي الاحوال والمواعيد المبينة في مادتي ٢٢٠ و ٢٢١ وتتم المحكمة المذكورة على حسب المقرر في المادة ٢٢٢

**غيبية — (ر) حضور (م) ٦٥ — ٦٦ — ٦٧**

**غيبية المدعى عليه : (ر) مجلس ملغي ١٣ جا سنة ٩٩**

**غيبط — (ر) سرقة (نق) ٢٩٤**

**غيبط (اغراق الغيبط) (ر) تخريب (نق) ٣٣٣**

يراعى رئيس قلم النائب العموي او وكيله الحكم بالمعقوبة ويؤدي المدعي بالحقنوق المدنية افعاله وطلباته وبعد ذلك تمصل المناقولة بالمحكمة ويصير اطلاقها على اوراق التحقيق ثم تحكم في التهمة وفي التضييعات ان كانت لها وجه (م) ٢٢٨ اذا حكم على المتهم في غيبته وتعمل المدعي بالحقنوق المدنية على الزامه بالتضييعات فيجب على المدعي المذكور ان يندم كقبلا ليمكنه تنفيذ ما يخص به من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف (م) ٢٢٩ لا يكون للمكالة تاثير الا في مدة خمس سنين من وقت صدور الحكم من محكمة الاستئناف في غيبة المتهم (م) ٢٣٠ اذا حضر المحكوم عليه في غيبته او قبض عليه في اثناء مدة الخمس سنين المنيرة في المادة السابقة يعاد الحكم فيها بخفض بالتضييعات واذا كان محكما بها على المتهم يجوز المحكمة تعديل الحكم السابق ولو سبق تنفيذ وتامر في هذه الحالة برد ما دفع زيادة على المستحق وفي حالة براءة المتهم تامر برد جميع التضييعات ان سبق تحصيلها (م) ٢٣١ اذا ترقى من حكم عليه في غيبته في اثناء مدة الخمس سنين السابق ذكرها ولم تندر التضييعات فيحصل تندرهما بمعرفة المحكمة في وجه الورثة — واذا سبق دفع تلك التضييعات يجوز للورثة ان يطلبوا تعديل الحكم ورد ما يلزم رده اليهم كالمقرر في المادة السابقة (م) ٢٣٢ وما اذا ترقى من حكم عليه في غيبته بعد انقضاء مدة الخمس سنين المذكورة او حضر من تلقاء نفسه او قبض عليه وصدر الحكم عليه عند اعادة النظر فيه فلا يجوز الطعن في الحكم الاول فيما يخص بالتضييعات ويعتبر تقديرها قطعيا اذا سبق حصوله — فاذا صدر الحكم عند اعادة النظر فيه ببراءة المتهم لا يجوز ايضا طلب رد التضييعات اذا سبق دفعها وما اذا لم تدفع كلها او بعضها فلا يلزم المتهم بدفع شي من ذلك (م) ٢٣٣ اذا حضر المحكوم عليه في غيبته او قبض عليه قبل سقوط العنوبة بضي المدة الطويلة يبطل حتما الحكم السابق صدوره وتعاد الاجراءات امام المحكمة الابتدائية في مواد الجنابات على حسب الامر الصادر بالااحالة (م) ٢٣٤ اذا وجدت عدة متهمين في قضية واحدة



## ف

- فائمة (قرأ الفائمة) — (ر) نكاح (ش ٤)  
 فارسكور — (ر) منفعة عمومية ٥ مايو سنة ٨٥  
 فاسق — (ر) حجر (مجلة ٩٦٣ — حضانه —  
 كفاة (ش ٦٦ — نكاح (ش ٧)  
 فاعل — (ر) امرأة ١٢ أكتوبر سنة ٨٩  
 فائدة — { فرار مجلس الخصوصي بخصوص الفوائض في  
 ٦ مارس سنة ٦٣  
 صدر قرار المجلس الخصوصي بتاريخ ١٥ ن سنة ٧٩  
 غرة ١ مزين بالامر الكريم ومنشورا عموماً لكافة  
 المجالس بشأن احتساب فوائض على المعاملات المعقود  
 عنها شروط بين متعاقدين واحدها لم يتم باقفاء ما تعهد  
 به للآخر واحتساب الفرق امان تاريخ اعمال البروتستو  
 او يكون مشروطا في سند الدين او من تاريخ رفع  
 الشكوى وفي كل اثني عشر شهرا يضاف فرق الفرق  
 فائدة — امر عال رقم ٦ ابريل سنة ٨٢  
 (نحن خديو مصر) بعد اطلاعتنا على لائحة ترتيب  
 المحاكم المختلطة وعلى مادتي ١٢ و ١٨٣ و ١٨٤ من القانون  
 المدني وبناء على اتفاق حكومتنا مع الحكومات التي  
 اقرت على ايجاد المحاكم المذكورة وبناء على طلب ناظر  
 حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار ناصر بما  
 هوأت (م) ١ قد صار تعديل مادتي ١٨٣ و ١٨٤ من  
 القانون المدني بالكيفية الآتية — مادة ١٨٣ يكون  
 قدر الفوائد في المواد المدنية باعتبار سبعة في المائة ان  
 لم يشترط خلاف ذلك — مادة ١٨٤ يكون قدر  
 الفوائد في المواد التجارية باعتبار تسعة في المائة ان لم  
 يشترط غير ذلك (م) ٢ يجري العمل بمقتضى هذه  
 الاحكام الجديدة بعد نشرها بشهر بالكيفية المبينة بالمادة  
 الخامسة والثلاثين من لائحة المحاكم المختلطة  
 فائدة (توقيف الفوائد) — (ر) افلاس (ق ٢٢٦  
 فائدة — (ر) توكيل (ق ٥٢٦ — ثن (ق  
 ٣٢٩ — حجز (ق ٤٨٥ — شركة (ق ٤٢٧ —  
 عارية الاستهلاك (ق ٤٧٨ الى ٤٨٠ — ودعة  
 (ق ٤٩٣ — اثبات الديون (ق ٢٢٢ — تعهدات  
 وعقود (ق ١٢٤ الى ١٢٧ — مضي المدة (ق ٢١١  
 — ميعاد  
 فائض — (ر) فائدة  
 فائض التزام — (ر) معاش ٤ مارس سنة ٨٩  
 فتح المكاتب — (ر) فك الاختتام (ق ١٤٥  
 فتنة — (ر) حكومة (ق ٨٨  
 فتوة — (ر) اختصاص لا ١٥  
 فجور — (ر) مخالفات (ق ٣٥٠  
 فحشاء — (ر) عاهرة — مخالفات (ق ٣٥٠  
 فحم (اوزان الفحمات) — { صورة ما صدر من  
 سكرية بتاريخ ٦ ذي القعدة سنة ١٨ و ٢٩ سبتمبر سنة ٨١  
 غرة ١٧٩ بخصوص اوزان الفحمات الواردة لبعض التجار من  
 بحريرا

تقدم انه وردت افادة سعادتك رقم ٩ ربيع الاول سنة ٩٨ الموافق ٨ فبراير سنة ٨١ نمر ١٠٦ بخصوص القوميات الواردة لبعض التجار من بحر برا وجاري تنريغ بعضها على رصيف السكة الحديد وشحنها بعربات سكة الحديد اكثاف بوزنها على الميزان الارضي الموجود بمحطة السكة بالنباري لوزن متحوناتها وانه بذلك مصلحة اوزان القوميات بسكندرية ليست مستصلحة على اجرة الوزن ونظرا لما اورداه عموم الجمارك من انه اذا امكن بصبر مخايرة ديوان الاشغال كي ينه على مصلحة المينة بانها لا تصرح لاي وابور بالتراكي على رصيف السكة ما لم يكن بيد قيودانه علم من مصلحة الاوزان باستيلاء اجرة الوزن والى السكة الحديد بعدم قبولها شحن قحومات من على الرصيف الا بشهادات من الجمارك عن استيلاء الرسوم واجرة الوزن يراد النظر وقد تنابع ورود افادات المحافظة المحافا لذلك بتوقيف التجار في مسئلة الوزن ودفع الاجرة وباحالة فحص هذه المسئلة على جناب مسيو مازوك مفتش عموم الدخوليات وقدم لنا تقريرين عنها افرنيكا رقم ١٨ يوليو سنة ٨١ نمر ٨٤ عربي وبالنظر فيه وفيما اشتملت عليه الاوراق تراهي بانه لا يكون هناك ما سيدعي للمخايرة المرغوب اجراؤها مع نظارة الاشغال وذلك نظرا لكون ان المحافظة لما تخايرت مع عموم الجمارك ومصلحة السكة بالنباري افادها بما يدل على ان كلا منها غير ملزوم باجراءات خارجة عن صلاحه لان المحطة ملزومة باجراء الوزن بدون اجرة لمعرفة ما تستحقه من اجرة النقل بعربات السكة والجمارك من واجباته ان يحصل رسوم الجماركية القانونية بدون اجراء تنبيئات اخرى توجب تاخير التجار واعادة المسئولية عليه وانه لاجل عدم تعطيل التجار قبول الرسوم ديوز بتو تحت حضور علم وزن من مصلحة اوزان القوميات او معرفة المقدار من محطة السكة اقتطاع الحاسبة عن الرسوم الجماركية ومكتفي بهذه الاجراءات وفضلا عما ذكر فان من نص القرار الرقم ١٨ ذي الحجة سنة ٨١ نمر ١٤١ ظاهرا ان استبدال هيئة اوزان القوميات على الهيئة التي هي عليها الان ما كلف الا بناء على حصول تشكيكات من وكلاء وقومندارية السفن وحيث يتبادر ان الغاية من مصلحة اوزان القوميات هي تحت فائدة وجهين احدهما معرفة ما يستحقه الجمارك من الرسوم والاخر هو راحة التجار من اجراء الوزن بالمكيال الذي يوزن نصف تونيلاطة فعن الوجه الاول قد اوضحت الجمارك انها مكنتية في مسئلة الرسوم بالاجراءات التي اوضحها هذا فضلا عن ان الاشياء المقرر عليها رسوم جمارك لا يكون عليها رسوم اخرى وعرف الوجه الثاني قد يرى ان التجار الجارين التنريغ وابعاث قحوماتهم بطريق السكة الحديد مكثفون بالوزن الذي يحصل بالمحطة كما وانه لما صار الاستعلام من محافظة القتال وبورسعيد عن الجمارك بها في عوائد اوزان القوميات وهو بناء على اي شيء فوردت افادتها رقم ٧ يونيو سنة ٨١ نمر ٤٦ بانه قبل كانت حصلت مخايرات بينها وبين نظارة الداخلية وعموم الليمانات والقيانات وغيرها في شان مسئلة اوزان القوميات واخيرا صدر للمحافظة افادة فرنساوية العبارة من نظارة الخارجية بتاريخ ٧ اغسطس سنة ٧٥ نمر ٥٩٦ بمضمون انه بعرض

الكيفية على الاعتاب الخديوية السنية تعلقت الارادة العلمية بعدم اجراء الوزن نظرا لما سمح به المخاطر العالي للسهيلات في المعاملات التجارية ومنعها ما ينشأ في ذلك من الصعوبة وقد استنسب لدى المحضرة الخديوية بان الجمارك يستمر على تحصيل رسوم عن هذا الصنف باعتبار المفادير الموضحة بالبوليص وانه عند حصول اشتباه او منازعات في المفادير بصبر تحقيقاتها بمعرفة الجمارك بواسطة اجراء تكليب السنية او الصندل اللذين يكون صار تنريغ النعم بها حتى يمنع بهذه الطريقة التأخيرات التي تنتج من اجراء المراجعة بواسطة الوزن وانه على مقتضى ذلك جاري العمل بذلك الجهة لمحد الان فلهذا وكون المتصود هو المحافظة على السهيلات التجارية بغاية الراحة مع المراعاة لما لايس المحفوق الصريحة حيث ان القوميات المذكورة هي من واردات الممالك المخايرة الجاري تحصيل عوائد جمارك عليها فلا يسوغ تكليف اربابها بوزنها ودفع عوائد وزن ما لم يكن برغبتهم نظير عملية الوزن وعلى هذا يكون اللازم على مصلحة الاوزان ان القوميات التي يراد وزنها بواسطة تجاري وزنها وتاخذ الاجرة المقررة عنها ولزم تقريره لسعادتك للاجراء على وجه ما توضح وارواق المكتوبة بما فيها صورة ترجمة تقرير مسيو مازوك وقدرها عدد ١٠٨ امرسولة له

فهم — { بتاريخ ١٣ ذي القعدة سنة ٩٨ و ٦ اكتوبر سنة ٨١ نمر ١٢ بخصوص اوزان القوميات — تقدم كان وزد للمالية مكتوبة افرنيكية العبارة رقم ٧ مارس سنة ٨١ من الخواجات بهرنت و و يلسون برغبتهم التغير للمحافظة بعدم اخذ عوائد قبانية على قحوماتهم الواردة لم الى دمياط كالجاري بيورسعيد وتحرر من هنا للمحافظة بان مع صدور منشور المالية الرقم ٢٤ فبراير سنة ٨١ القاضي على ان البضائع وارد الممالك الاجنبية لا يسوغ تكليف اربابها لا باجراء وزنها ولا بدفع اجرة الوزن عنها حال دخولها من مراكز العوائد والتفتيق بانها من وارد الممالك الاجنبية لا ينهم كيفية القول منهم عن التزامهم بدفع العوائد ما دام تكون القوميات المذكورة من القليل الموضح عنه بذلك المنشور وانه اذا كان لذلك وجه اخر تفاد المالية عنه فوردت افادة المحافظة رقم ٢٦ ربيع الاخر سنة ٩٨ نمر ٦٥ بانه بالمخايرة مع مفتش حلفة الاوزان عن ذلك مع مراعاة الاجراء طبق منشور المالية افاد بعدم علمه بورود قحومات الى الخواجات المذكورين وان المعلوم له انه في بحر سنة ٨٠ افرنيكي ورد قحومات عن طريق جمارك دمياط لاسم الخواجة كركاكو وكيل سمته واخوان روسي وورد عنه افادات امين الجمارك بطلب تعيين قبانية من الحلفة لاجراء الوزن ومع الاجراء بتقديم الكشف اللازم من اجراء الوزن الى الجمارك لاجراء اصوله وان من ذلك علم للمحافظة بان الحلفة غير جارية تكليف ارباب النعم بوزنه بل هو بحيث طلب الجمارك وانه بالتجاري بمعرفة المحافظة وجدانه سبق صدور افادتين لما من عموم الجمارك احدهما رقم ١٤ شعبان سنة ٩١ نمر ٣ مقتضاها وزن النعم الذي برد لجمارك دمياط بمعرفة القبانية اصحاب الرخصة ودفع العوائد المقررة عليه للميري اسونا لجاري

بمسندرية والثانية رقم ١٤ ربيع الآخر سنة ٩٤٠ ممتضاها ورود شحنة فحم بالبورالمسند اسيلة المخضر في ٢ ابريل باسم الخواجات اخوان بهرنند مقدارها ٤١٢ تونيلاطه وان يجري تسليم الشحنة المذكورة بدون وزن وتحصيل رسوم كهركما ومصاريف الوزن على حسب المادون ببوليصة الشحنة وانه تصادف ورود افادة من كهرك دمياط رقمية ٢٢ ربيع الآخر سنة ٩٨٠ ممتضاها ١٨ بناء على ما صدر له من عموم الكمارك في ٢٥ صفر سنة ٩٨٠ ممتضاها ٢٢ بان الخواجات بهرنند ولسن اوروا على انهم عازمين على ارسال نفومات مشعونة بمراكب الى دمياط ويرغبوا اعتماد البوالص الاصلية وتحصيل رسوم الجهرك على ممتضاها وفيها بعد اذا نشبت المحافظة واجرت اعادة وزن المشعون بمعرفة قبايتها عندما يجري النظر الكمية ما اجرت وزنه واذا انفع انه مطابق او اقل من الماخوذ رسوم فيكتفي الحال باعتماد البوليصه التي على موجبها انحطت الرسوم والا ان ظهر زيادة يجري المطالبة بقيمة جهركما حسبما صار عليه الاتفاق مع الخواجات المذكورين وانه ورد لهم مركب ٦٩٥١ تونيلاطه والجهرك فحصل على رسومه بمقتضى بوليصة البلاد وصرح بتفريغه وانه بالنسبة لما توضح وما سبق صدوره من المالية في ٢٤ فبراير سنة ٨١٠ ما صار التعرض للمركب المذكورة من المحافظة الا انه قد تلاحظ ان باسباب عدم اجراء الوزن يحصل عجز ابرادات المصلحة تروموال النظر في ذلك فللاقتضا صار الاستعلام من محافظة الفنال وبورسعيد عن المجاري بجهتها في عمل ثد اوزان النفومات وهو بناء على اي شيء فوردت افادتها رقم ٧ بونه سنة ٨١٠ ممتضاها ٤٦ بانه قبل كانت حصلت مخايرات بينها وبين نظارة الداخلية وعموم الليبانات والفنارات وغيرها في شأن مسئلة اوزان النفومات واخيرا صدر للمحافظة افادة فرساو به العبارة من نظارة الخارجية بتاريخ ٧ اغسطس سنة ٧٥٠ ممتضاها ٥٩٩ بمضمون انه يعرض الكيفية على الاعتبار الخديوية النسبة تعلقت الارادة العلية بعدم اجراء الوزن نظرا لما سمح به الحاضر العالي للتسهيلات في المعاملات التجارية ومنعاً لما يتأني في ذلك من الصعوبة وقد استنصب لدى المخضرة الخديوية بان الكرك يستمر على تحصيل رسومه عن هذا الصنف باعتبار المفادير الموضحة بالبوالص وانه عند حصول اشتباه او منازعات في المفادير يصير تحقيقها بمعرفة الجهرك بواسطة اجراء تكعيب السفينة او الصنل اللذين يكون صار تنريغ الفم بهما حتى يمنع هذه الطريقة التاخيرات التي تمنع من اجراء المراجعة بواسطة الوزن وانه على مقتضى ذلك جاري العمل بتلك الجهة لمحد الان وحيث انه كان جاري النظر في مسئلة النفومات بمسندرية والذي تراهي تحرر عنه من المالية اسعاده محافظ مسندرية في ٦ ذي القعدة سنة ٩٨٠ و٢٠ سبتمبر سنة ٨١٠ نمتضاها ١٧٩ بالصورة المحررة بالشقة طيه المخزور عليها بختم قسم الايرادات فيكون اللازم هو الاجراء ايضا بمقتضى دمياط على حسب الكيفية الواضحة بلك الصورة اما الطريقة التي من اصول الجمارك مراعاتها في رسوم الجمارك فهذه مما يتعلق به الاجراء فيها بمعرفة حسب اصوله وقوانينه المرعية به ولهذا لزم تحريره لسعادتك للاجراء والاوراق المتعلقة بذلك مرسولة

من لفة بمحافظة عنها عدد ٢٨  
فحم — (ر) مزاد (فق ٣٢٠)  
فحم حجري — (ر) مزاد رقم ٢١ ذاسنة ٩٩ (٤ اكتوبر سنة ٨٢)  
(نحن خديو مصر) بناء على ما عرض الينا من ناظر داخلية حكومتنا امرنا بما هوأت (م) ١ المنع المدون بامرنا الصادر بتاريخ ١٤ اغسطس الماضي عن دخول الفحم الحجري في سواحل دمياط ورشيد الكائنة بين بورسعيد واسكندرية صار الغاؤه  
فحم حجري — (ر) سرقة (فق ٢٩٤)  
فداء — (ر) اجرة السفينة (قتب ١٢٢) — خسارة بحرية (قتب ٢٣٨)  
فداء البحري — (ر) ملاح (قتب ٨١ الى ٨٣)  
فداء البضائع — (ر) سيكورتاه (قتب ٢٣٣)  
فدان — في القرن السابع بعد المسيح كان يوازي ٦٢٠٩٤٤ متر وفي القرن الرابع عشر بعد المسيح كان يوازي ١٨٢٤٠٣٤٠ وفي اخر القرن الثامن عشر كان يوازي ٥٩٢٩٠٠ وفي سنة ١٨٢٠ كان يوازي ٤٤١٦٠٥٣٣٣ واليوم يوازي ٨٣٣٣٣٠٠٠٠  
فدان —  
الفدان — ٢٤ قيراط — ٧٢ حبه — ١٤٤ دانق — ٥٧٦ سم  
١ — ٢ حبه — ٦ دانق — ٢٤ سم  
١ — ٢ — ٨ — ١  
١ — ٤ — ١  
فدان — يساوي ٣٣٣ ١/٢ قصبة مربعة اعني ٤٢٠٠٠٨٣٣٣ امتار  
فدان — (ر) مقاييس  
فرار المدين — (ر) افلاس (قت ٢٠٨)  
فراخ — (ر) اكراه  
فرجة (فتح فرجة في السفينة) — (ر) خسارة بحرية (قتب ٢٦٣)  
فرد — (ر) قسمة  
فردة — (م) مسخرج من كتاب الاحكام المرعية في الاراضي المصرية لسعادة يعقوب ارثين باشا (تعريب سعيد افندي عمون)  
امر سعيد باشا في اللائحة الثانية للاطيان الصادرة بتاريخ ٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧١ سنة (١٨٥٤) باضافة الفردة على الضريبة العقارية — ولقد ذكرنا فيما سبق انه لم يكن من قاعدة او امر عال يتبع في تقديره الضريبة وان كان قد وضع شي

من هذا القبيل فقد اندرست اثره — على ان هذه الضريبة وان كانت تجبى في نفس الوقت الذي كانت تجبى فيه الضريبة العقارية وجابوها م. جباة الضريبة العقارية الا انها كانت تختلف وضعاً وشكلاً عن الضريبة المذكورة وكانت عبارة عن مبلغ او قدر معلوم في المائة من ايراد كل حرث واضع اليد على اطيان بالمنفعة يؤخذ بجانب الميري وقد ورد في المادة الخامسة من لائحة الاطيان الرقيمة ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٦٢ (١٨٤٦) ما معناه تعدل هذه الضريبة كل سنتين او ثلاث سنوات مرة ويعتبر في تقديرها ايراد كل مالك في الوقت الحالى اه — وفي سنة ١٨٥٤ اضيفت الضريبة المذكورة على الضريبة العقارية وامتزجتا حتى استحال الفصل بينهما فلو اريد اليوم او بعد اليوم ارجاع هذه الضريبة الشخصية لافتضى الامر السير على خطة اتبعت في زمن مضى عند ما اريد ذلك فانهم لم تنصل عن الضريبة العقارية بل كانت نتيجة ذلك العمل انها صارت تجبى مرتين بدل المرة الواحدة ولننظر الان الى ماهية الفردة — علمنا ان الفردة كانت ضريبة شخصية وان الاساس المنبع في تقديرها هو ايراد كل حرث ويوجد دلائل كثيرة تجعلنا على اعتقاد ان اصل هذه الضريبة من الجزية التي فرضها العرب يوم الفتح على مسيحي القطر المصري فلما تعددت المظالم التي كان الامراء يسومونها المسيحيين وذلك بعد الفتح بزمان طويل رغب جمهور الاهالي التخلص منها ومن دفع الجزية في نفس الوقت فدناهم بدين المسحوق على ان هذه الضريبة لم ترفع عنهم او حصل في اسمها تغيير فسميت الفردة ومعنى هذه الكلمة (الشخصي) وقد سبق لنا ان نلفظ الجزية وهي الضريبة على الروس استعملت في القرون الاولى للفتح بمعنى كلمة الخراج ومعنى الخراج الخارج من خروج قيمة الضريبة من اصل الايراد المحاصل من الارض — وفي ٨ شوال سنة ١٢٥٦ (١٨٤٦) امر الخديو بتعديل الضريبة العقارية وهو التعديل الاول الذي حصل في الضريبة المذكورة منذ سنة ١٨٢٤ وقد ورد في هذا الامر ما معناه ان الاطيان التي في الوجهين البحري والقبلي في القرى التي اطيانها جيدة والمفروضة عليها ضريبة تنيف قدرها عن ١٠٠ قرش صاغاً هذه تدفع ضريبة قدرها ١٠٠ قرش صاغاً اما الاطيان الضعيفة كاطيان نواحي بني سلامة وكفر البراغيت التي تريد ضريبها عن ٩٠ قرش صاغاً فلا تدفع الا ٩٠ قرش صاغاً فقط اه — وورد في الامر المذكور ما يأتي في شان الاطيان المربوط عليها اقل من ٢٥ قرش قال — وحيث ان هذه الاطيان يعطى الفدان الواحد منها اردبا على الاقل (واظن انه اراد اردبا برا) فقد امرنا بجعل ضريبة هذه الاطيان ٢٥ قرشاً صاغاً اه — ويظهر من هذه العبارة الاخيرة ان الضريبة كان يتخذ اساساً في تقدير قيمتها قيمة غلة الفدان واظن ان ذلك هو السبب في تخصيص ناحيتي بني سلامة وكفر البراغيت في الامر المذكور والاولى في الشرقية والثانية في مديرية قناها اظه اراد بقوله ان الاطيان المائنة لاطيان هاتين الناحيتين لا تدفع الا ٩٠ قرشاً الا ان تكون مائنة لها من حيث قيمة ما تعطيه من المحصول ولكن ان صدق ذلك فلماذا خففت كل الضرائب المفروضة على اطيان جيدة حتى بلغت ١٠٠ قرشاً

فهل ان المبدأ الذي قررر الامر العالي في شان الاطيان التي ضريبها اقل من ٢٥ قرشاً وما شابهها من الاطيان كان مختصاً ببعض البلاد دون الاخرى ولم يكن له صفة عامة فان صح ذلك فالمبدأ القاضي بوجود التناسب بين الضريبة والغلة يمحجف بالاطيان التي غلتها قليلة وفي الحقيقة انه اذا وضعت ضريبة قدرها ٢٥ قرشاً على فدان بغل اردبا برا فتكون النسبة بين الغلة والضريبة نسبة الربع الى الكل باعتبار ان ثمن الاردب البر ١٠٠ قرش كما كان سنة ٥٦ مع ان الاطيان الجيدة التي يعطى الفدان الواحد منها سنة اردب برا لا تدفع الامانة قرش نظير ضريبة وعلى ذلك فنسبة الضريبة الموضوعة عليها الى غلتها كنسبة السدس الى الكل — وان ما نسلنت اليه الانظار هنا مهم في نفسه وجدير بالاعتبار فانه مهما كانت الطريقة التي اتبعت من عهد محمد علي باشا الى اليوم في وضع الضرائب على الارض فلدي اسباب حجة تجعلني اعتقد ان النسبة بين ضريبة الاطيان الضعيفة وغلتها كانت أكثر من النسبة بين غلة الاطيان الجيدة وبين ضريبها بمعنى ان الارض التي هي غاية في الجودة كانت تدفع ضريبة قليلة جداً بالنسبة الى ايرادها وان الارض الاساقفة او ما هو اراء منها كانت تدفع الضريبة التي هي اكثر ارتفاعاً بالنسبة الى غلتها — هذا وان تخمين الاطيان ووضع الضريبة عليها بالكيفية التي ذكرناها حملاً الاهالي على طلب ترك الاراضي التي كانوا واضعين ايديهم عليها فاجبوا الى ذلك ولما تعددت الطلبات التي من هذا القبيل صدرت ارادة سنة في ١٩ ربيع الاول سنة ١٢٥٩ (١٨٤٩) بالتصريح بان يرغب في ترك اطيان من اطيانه الميري وبني هذا معبولا به حتى صدر الامر العالي الرقم ٢٥ رجب سنة ١٢٦٥ (١٨٦٥) فالعلاء وكان اعقب تقدير الضريبة العقارية الذي صار اجزاءه سنة ٥٦ ان بعض الاطيان وضعت عليها ضريبة اعلى من التي وضعت على سواها وسبب هذه الزيادة الفردة التي كان جارياً تحميلها لاراضي كل ناحية على حدة فاصدر الخديو امراً عالياً في ٧ صفر سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) بتخصيص الويكرو المضاف على الاطيان الخراجية بوجه المساواة ملافاة للخلل هذا واننا نجد كلامنا هنا النظر في تعرف حقيقة علاند واصطلاحات وقوانين هذه البلاد والان مر التي اصدرها حكماها امورا تبين لنا ان الاسم التي تعاقبت في وادي النيل كانت متبعة في معيشتها مبدا خاصاً بها وهو ارتباط افراد كل ناحية برباط بعضهم جميعاً بحيث ان الواحد منهم لم يكن شيئاً بذاته وان الناحية هي كل شيء وبحيث انه لو تاخر الواحد منهم عن اداء ما هو مطلوب منه للحكومة فكل اهالي الناحية مسئولون عن هذا التأخير وكثيراً ما حاول الخديويون ازالة هذه الرابطة على انهم لم يلبثوا ان اضطروا في بعض الاحيان للتساهل بمراعاة عادات قد تغللت كل شعائر واخلاق الشعب وسرت في مفاسله تجري الدم في العروق حتى استحال نزعها او كاد — وفي سنة ٥٧ انجزت اعمال تقدير الضريبة العقارية التي كان صدر الامر باجرائها في العام الغابر وراى الخديوان ما صار تقديره لا يكفي للقيام بمصروفات



## ملحوظات

الحكومة فامر باعادة العمل احتجاجاً بان الضرائب التي وضعت قام الشعب بادائها بكل سهولة واليك معنى بعض ما ورد في الامر العالي القاضي باعادة العمل قال — حيث انه تاتي لواضعي اليد على الاطيان المسوحة زرعها ومهل عليهم القيام باداء ما عليها من الضرائب المختلفة القيم التي اسعارها منها ما هو ٢٥ قرشاً صاغاً ومنها ما هو أكثر الى ١٠٠ قرش صاغاً فقد صار من الواجب تقرير الضريبة المقاربة على نوع ملائم لقيمة الارض ولذلك فقد اقتضت ارادتنا السنية ابقاء الضريبة التي قدرها ١٠٠ قرش على حالها وزيادة الضريبة التي قدرها ٢٥ الى ٣٠ وجعل الضريبة التي سعرها ٣٠ خمسة وثلاثين وزيادة الضريبة التي سعرها ٣٥ الى ٤٠ وهلم جرا حتى تبلغ الضريبة التي قدرها ٨٠ تسعيناً اما الضريبة التي سعرها تسعين فيصير ابقاؤها على حالها اه — فمما سبق يتضح لنا جلياً وجود مبداء صريح قاض بوجود وجود نسبة بين سعر الضريبة وبين قيمة الارض على اننا لم نعثر في الامر العالي المشار اليه على شيء ينبئنا عن القيمة المقضي وجود نسبة بين الضريبة وبينها هل هي قيمة الاطيان من حيث الثمن الذي تساويه او من حيث غلتها وكذلك لاندري معدل نسبة الضريبة لهذه القيمة اهي ربعها ام ثمنها ام اكثر ام اقل — على اننا لو اردنا الاستناد على ما ورد في الامر العالي الرقم سنة ١٨٥٦ الصادر في شان الاطيان المفروض عليها ضريبة تنقص عن ٢٥ قرشاً التي تغل اردبا برا على الاقل لوجدنا ان النسبة بين ضريبة هذه الاطيان وبين غلتها كسبة ١ — ٤ بيد ان الامر العالي القاضي بزيادة الضرائب قد جعل الضريبة التي قدرها ٢٥ قرشاً ثلاثين فصارت نسبة الضريبة الى الغلة عقب هذه الزيادة كسبة ٣ — ١٠ اي ان الضريبة زادت بينما ان النسبة التي كانت موجودة بين قيمة الضريبة الموضوعة على الاطيان الاكثر ايراداً وقدرها ٩٠ او ١٠٠ قرش بقيت على حالها اي معادلة لسدس غلة هذه الاراضي لعدم زيادة قيمتها كما قلنا — ثبت اذا انه لم يكن هناك قاعدة ثابتة يستند عليها في تقدير الضريبة بل ان احوالاً وقية كانت نتخذ اساساً يبنى عليها الملك اي الخديو ارادته ويؤيد ذلك ما ورد في

الامر العالي المشار اليه حيث قال ما ملخصه — لكن بالنظر لوجود اطيان وضع عليها ضريبة قدرها ٢٥ قرشاً لا تسمح غلتها بزيادة الضريبة المفروضة عليها — وحيث انه يوجد اطيان مفروض عليها ضريبة قدرها ٥٠ قرشاً الا انها مع ذلك تستحق لان يربط عليها ضريبة قدرها ٦٠ او ٧٠ قرشاً — وحيث انه لو التزمت الاحكام والاحوال المذكورة آنفاً في تقدير الضريبة العقارية بدون اعتبار اهمية الخارج لم يخل الامر من ظلم البعض لمنفعة البعض الآخر — فلهذه الاسباب قد اصدرنا امرنا هذا اليكم لكي تجروا تقرير الضريبة بكيفية عادلة مع مراعاة قيم وصفات الاراضي بحيث ان يتيسر الحصول على ضريبة لا يزيد متوسطها عن ٦٠ او ٧٠ قرشاً على وجه العموم اه — ويرى القاري من مطالعة هذا الامر ان كثيراً ما وردت فيه هذه العبارة (اهمية الخارج) وان النسبة المقضي وجودها بين الضريبة والخارج لم يعين مقدارها وقد رأينا ايضاً ان الضريبة يجب ان يتخذ اساساً سيفي تقديرها اهمية الغلة على انه قد حير افكارنا ما جاء ختاماً للامر العالي المشار اليه الا وهو وجوب الحصول على ضريبة يكون متوسطها ٦٠ او ٧٠ قرشاً ولا يخفى ان في ذلك ما يحملنا على ظن ان هذه الضريبة كانت تعتبرها الحكومة انها في مصر ضريبة تخصيص ولا يمكننا تخمين ان التقدير ووضع الضريبة حصلاً بطريقة خالية من الظلم لاسيما ان الذين نيط بهم اجراء هذه الاعمال هم مشايخ البلاد وعمدها وفي الحقيقة ان تشيكات الاهالي تعددت ورأي الخديو ان لا واسطة لديه يستعملها لاجراء هذه الاعمال الا التي كانت مستعملة منذ القدم فاستنشد من عهد اليهم اجراء هذه الاعمال ان يراعوا في اشغالهم جانب الزمة والصدق واحكام الديانة وحسب ان ذلك زاجر لهم عن النفي ومانع لهم من الغش وما انا اورد هنا بعض ما جاء في الامر العالي الصادر في هذا الشأن لابين به ما كان يختلج في ضمير الخديو من نوايا حميدة ومقاصد ظاهرة مما ليس يبهره احد قال — وان جل مرادنا ان تلزموا في اعمالكم جانبي الحق والعدل وان تجنبوا الغش في اجراء التقدير فانبذوا

(١٨٦١) صدر امر عال بمخصوص ضم القرش نصفين على الاموال الخراجية والعشرية ثم صدر امر في ١٨ رجب سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) باستئناف تقدير الضريبة الخراجية واليك بعض ما ورد في الامر العالي المشار اليه وفي المحضر المرفوق به قال في المحضر لقد علم القاضي والداني ان سمو ولي النعم الخديو المعظم وجه ولا يزال موجها جل عنايته العليا لتحسين حالة الاهالي وثروة البلاد ولا يتخاذل كل ما فيه تقدم العمران وازدياد الرفاهية وانتشار الامن اه — ثم بين الامر العالي ان رغبة الحكومة في الوصول الى هذه الغاية هي التي بعثتها على اقتراض مبالغ لوفاء ما كانت اقترضته الحكومة السابقة لتحرير الفلاح من عملية السخرة التي كانت مفروضة عليه نحو شركة ترعة السويس تلك السخرة التي كانت مانعة له من السعي في تحسين حاله ومن تفرغه لشؤون ارضه الى غير ذلك من الكلام ومن ضمن ما جاء في الامر العالي المشار اليه في شان الاعمال النافعة التي قامت بها الحكومة شغفا بزيادة الامن وازدياد ثروة الاهالي ما معناه ان سمو الخديو المعظم قد شكل واسس اشياء من شأنها زيادة تقدم ورفاهية البلاد وتنظيم العدل الى ان قال بعد ايراد ما كان لم يزل في نية الحكومة اجراء من الاعمال العائدة على البلاد بالنفع والخير ما معناه — وان اصلاح الذي استلقت انظار ولي النعم بنوع خاص واهتم به الجنب المعظم ووجه اليه كل عنايته الملوكية هو وضع الضريبة الخراجية على اساسات جديدة كافلة للعدل ولعدم الغش في تقريرها اه — ثم جاء فيه ما يفيد صدور الامر لمفتشي الاقاليم البحرية والقبلية بتكليف مشايخ وعمد كل من المراكز بتقدير قيمة الضريبة العقارية المقنضي فرضها على اراضي النواحي الواقعة في دائرة اختصاصهم تقديرا عادلا مبنيا على ما تعطيه كل ارض من الابرار مع تفويضهم بزيادة قيمة الضرائب التي سبق فرضها او تخفيضها الى ان قال فانهم (اي المشايخ والعمد) ادري من سواهم بحالة الاراضي

ذاكر على سبيل التذكير فقط فاني لم اغتر في خلاف هذا الامر على شيء من هذا القبيل

ظهر يا الظلم والجور واعلموا ان انحرافكم ولو بقدر ذرة عن جادة العدل والقسط يحملكم تبعة تثقل كواهلكم يوم الحشر يوم يأتي الديان العادل الازلي الذي لا تؤثر عليه الخيرات والاموال وقد بذلت لكم النصيحة ومحضكم خالص النصح وتخلصت بذلك من تبعة اعمالكم فان ظلمتم فاتم المسئولون يوم تجادل كل نفس عن نفسها ويوم لا تحمل وازرة وزر اخرى اه — ولا ادري اثر هذا الكلام على الذين نيتوا بهذه الاعمال فالتزموا جانب الحق وتمسكوا بالعدل والانصاف ام لا على انني اعلم انهم ان كانوا ساروا في هذه الخطة في بادي الامر فلم يستطردوها حتى يوم ٢٦ جمادى الاولى من سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) وفي الواقع فان الخديو اصدر في ذلك التاريخ امرا عالياً قضى بتخصيص الويركو والجزء المفروض من هذه الضريبة على الاطيان الخراجية بين كل المديرين بنسبة اهمية كل منها ولا ريب في انه لم يصدر هذا الامر الا لما اتضح له من تحمل المشايخ والعمد وارثكاهم الظلم وجنوحهم الى الغش يوم قاموا بناء على امره الصادر في تاريخ ٧ صفر سنة ١٢٧٣ (١٨٥٦) يوزعون الفردة بين اراضي المديرين كلها — ولقد نشأ عن تنفيذ احكام الامر العالي الصادر في ٢٦ جمادى الاولى من سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) الذي اشرنا اليه خلل في قاعدة الضريبة العقارية لما وقع من تحميل كل الاراضي الخراجية مبلغا مصدره ضريبة تختلف ماهيتها اختلافا عظيما عن ماهية الضريبة العقارية فان الضريبة التي قضى الامر المشار اليه بتخصيصها هي اشبه بضريبة موضوعة على الابرار وكانت قبل صدوره موضوعة على منفعة الاراضي الخراجية وصارت عقب صدوره على نفس الارض الخراجية على وجه العموم (١) — وفي ٩ محرم سنة ١٢٧٨

(١) لند ورد في امر عال صدر في ٥ ذي القعدة سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) ما معناه ان الملاوة على الضريبة التي دفعها المالكون الذين تركوا الزراعة عام ٥٦ خصص لهم سنويا على مدة ثلاث سنوات ما عليهم المديرية ان كانوا من مدينتها اما اذا لم يكونوا من مدينتها فهذه الملاوة ترد لهم من خزينة المديرية باعتبار كل سنة ثلث ايضا اه — ويظهر انه في سنة ٥٥ اضيفت ملاوة وفتية على الضريبة العقارية على انني لا ادري قيمة هذه الملاوة ولا نسبها الى الضريبة واقول هنا انه طالما انشاء حكام مصر عند الاحتياج الى الدراهم الى مثل هذه الرمايط وكانوا نارة يردون للاهالي ما يفرضونه عليهم من الملاوة وطورا لا يردونها واني

## ملحوظات

على هذا التقدر حتى سنة ٦٤ فارقت اذ ذاك حتى بلغت ٤٥ قرشاً لكل فدان فان رمتا عمل حساب النسبة التي بين الضريبة والايراد باعتبار ان ثمن الارذب البر ١٠٠ قرش وجدنا ان الضريبة التي كانت سنة ٥٦ تعدل ربع الايراد صارت في سنة ٥٧ تعدل ثلثه وكادت توازي نصفه سنة ٦٤ وهذا فقط عن الاراضي التي تعطى اقل من سواها اما الحالة في الاراضي ذات الايراد العظيم فليست كذلك فان الفدان منها كان يدفع سنة ٥٦ ضريبة قدرها ١٠٠ قرش ثم صار يدفع سنة ٦٤ ١٥ قرشاً اي عبارة عن سدس غلته تقريباً كما كان يدفع قبلاً — تلك هي مبادي العدل التي سار عليها المشايخ والعمد الذين ذكروا الامر العالي انهم ادرى من سواهم بحالة الاراضي فظلموا وانحرفوا على طريق القسط وهم قادرون على تنفيذ احكام الامر العالي بطريقة عادلة فلا يفرض على الشخص الا الضريبة المناسبة لحالة اراضيهِ — هذا وان ما ذكرناه انما هو خاص بالوجه البحري فقط اما الوجه القبلي فلم يرد شي عنه في محضر الاعمال ولذلك لا نتكلم عنه وفضلاً عن ذلك فان اهمية القرار الذي ذكرناه ليست الا ثنوية من حيث تنفيذه فانه قد صدر في ٥ ذي الحجة سنة ٦٦ (١٢٨٢) امر عالٍ قضى باعادة الضرائب الى اسعارها القديمة — ولقد جاء في الامر العالي المشار اليه في شان ما صار تخفيضه مع عدم وجود داع لذلك من ضرائب بعض الاراضي الاثرية ما — عنه — وان ذلك التخفيض اجرى على غير وجه الحق فان الضرائب المذكورة مقدرة منذ سنوات عديدة في كيفية مناسبة لحالة الاراضي وما تعطيه اه — واتبع الفريقان في التزام العدل طريقة غريبة في جنسها فان العمدة والمشايخ ظنوا ان العدل قائم على ربط ضريبة باهظة على الاراضي القليلة الايراد وربط ضريبة لا تكاد تذكر على الاراضي ذات الايراد العظيم التي كانوا يمتلكون القسم الاكبر منها اما الحكومة فكانت تزيد ظلاً مقدار الضرائب كلها بدون استثناء ما كان منها مفروضاً على الاراضي الضعيفة او غيرها وكان جل همها مصروفاً الى تحصيل ما يقوم بوفاء تعهداتها الجسيمة وبمصاريفها التي كانت تتزايد دواماً على غير جدوى

وبما يجب ربطه عليها من الضريبة وما القصد من اجراء هذا التعديل الا تجنب مس صالح احد من الاهالي فاننا نروم ان لا يفرض على احد كائناً من كان الا الضريبة العادلة التي يجب ربطها عليه اه — هذا ملخص ما ورد في الامر العالي والمحضر وانما ينبغي لنا ان نبحث عن حقيقة الضريبة العادلة التي قضى الامر العالي بفرضها على كل مالك ارض وعن النسبة الموجودة بين هذه الضريبة وبين الغلة وللبحث على هذا نقول — لم يرد شي في الامر العالي في شأن نسبة الضريبة الى الخارج وكذلك لم يذكر فيه شي يزيل اللبس والابهام على ان هذا النقص لم يفقد الامر العالي شيئاً من اعجاب الاهلين وارباب الاملاك به بل كان له تأثير عظيم على لفيفهم لان الحاكم الذي اصدره كان حديث العهد بالملك وكانت اثمان الاقطان قد ارتفعت في ايامه ارتفاعاً عظيماً فزادت في ثروة الاهلين فتفألوا من صدور الامر العالي المشار اليه — هذا وان ما كان وعد به الخديو في الامر المشار اليه من تنظيم سير العدالة ووضع قواعد له ومن اجراء تعديل الضريبة العقارية بمعرفة المشايخ والعمد اي بمعرفة الاهلين انفسهم ومن ابطال السخرة التي كانت اثقلت كاهل الاهلين جعلت شكلاً محسوساً لما كان يختلج في ضائر وافئدة الاهلين من الرغائب التي كان الشعب يشعر بها ولا يعرف التعبير عنها ولتعد الآن الى الكلام عن الامر العالي فنقول — يظهر لنا من المحضر انه قد نتج عن تعديل الضريبة العقارية في الوجه البحري ان الضرائب الاكثر ارتفاعاً خفضت حتى بلغت قيمها من ١٠٠ الى ١٥ قرشاً بينما ان الاراضي التي ايرادها متوسط او قليل فرضت عليها ضريبة يختلف قدرها بين ١٠٠ و ٤٥ قرشاً لكل فدان — هذا ويذكر القارئ ان الامر العالي الصادر في سنة ٥٦ بتعديل الضريبة العقارية حوى ما جعلنا نظن انه قرر مبداء وجود النسبة بين الضريبة والخارج ويذكر ايضاً ان الضريبة المفروضة على ارباب الاراضي كانت ٢٥ قرشاً لكل ارباب برا على الاقل وان هذه الضريبة زيدت سنة ٥٧ حتى بلغت ٣٠ قرشاً وبقيت

— وقد كان من شأن الامرين العالين اللذين اشترنا اليهما انهما جلبا ارتباكا في الضريبة العقارية التي كانت مقررة فلم ترض الاهالي ولا المشايخ ولا احمد ورات الحكومة ذلك فانهزت الفرصة لاجراء تعديل جديد في الضريبة العقارية فتقدمت في هذا الشأن الى مجلس النواب الذي التأم سنة ١٨٦٦ بامر الخديوي فاصدر المجلس قرارا باجراء تعديل جديد وادخل الخديوي في غرة محرم سنة ١٢٨٥ (١٨٦٨) امرا عاليا بالتصديق على هذا القرار — وكان القرار الذي اصدره مجلس النواب مرافقا بلائحة من مقتضاها ان الاعيان الذين يكلفون باجراء التعديل المذكور يكونون ستة في كل قسم وينتخبون بمعرفة اعيان المديرية كلها وان الاعيان الذين ينتخبون للوجه البحري يكلفون بتقدير قيمة الضرائب المقتضي ربطها على اطيان الوجه المذكور على انهم لا يسوغ لهم ذلك فيما يخص اطيان المديرية التي هم منها وتتبع القاعدة نفسها فيما يخص اطيان الوجه القبلي والاعضاء الذين ينتخبون لتقدير الضرائب على اطيانه — وقد حكمت اللائحة المذكورة باناطة مراقبة هذه الاعمال بالمديرين وبمفتشي عموم الاقاليم ولم يرد فيها في شأن الاساس المنضي الاستناد عليه في تقدير الضريبة الا المانع قليل فان اللائحة قالت بهذا الصدد ما معناه يقدر الاعيان قيمة الضريبة بمراعاة درجات الاراضي من الجودة وطبقاتها اه — على ان اللائحة المذكورة كغيرها من الاوامر لم تستوف الايضاح بل لم تات بما ينبذ الابهام فانه لم يرد فيها شيء يوضح عن النسبة المقتضي وجودها بين الضريبة ودرجات الاراضي هذا وقد تغيّل القاري ان القصد من ذلك فرز تتخذ نتائجه اساساً في تعيين درجات الاراضي من حيث تفاوت بعضها عن بعض في كثرة الابرار وكيفما كان الامر فالمسئلة مبهمه ملتبسة ولقد تكلمت في هذا الموضوع مع كثيرين من الاعيان رغبة في اسجلاء الحقيقة فظهر لي من اجوبتهم انهم لم يفهموا ما المراد من هذه العبارة وهي درجات الاراضي وانهم كانوا يتصرفون في هذه المسئلة بكيفية ظنوها انها هي حقيقة المقصود اما من جهة التمييز بين الاراضي من حيث درجاتها فهم لا يعلمون هل استندوا في هذا العمل على درجة كل ارض من

حيث ما تساويه من الثمن ام من حيث ما تعطيه من الابرار ام على غير ذلك من الامور — واظن ان كلمة «درجات» الارض اخذت من بعض الاوامر العالية الصادرة في شأن العشران الاراضي العشرية كانت منقسمة الى طبقات مختلفة وان الشعب اخذ هذه الكلمة واستعملها في الواقع فان الاوامر الخاصة بتقدير وزيادة الضريبة العشرية كانت تقسم هذه الضريبة الى درجات لكل منها اسعار خاصة بها كما ستري — هذا وان الفلاح كثير من افراد الشعوب التي لم تزل في حالة الطفولية الخاضعة للظلم سريع الادراك للقوانين البسيطة التي لا يستلزم تنفيذها الا تشغيل العقل في المضاهاة والمقابلة ولما كانت الارض العشرية قد قسمت في بادي الامر الى ثلاث طبقات ثم الى ستة وكانت اسعار الضرائب الخاصة بكل طبقة معروفة ومعينة من قبل تقريرها فكان يسهل على الاهالي الذين نيط بهم الفرز اي مشايخ البلاد وهم مقيمون دواماً في الارض بين الحقول تمييز الاراضي وتعيين درجاتها من مجرد النظر وعلى نوع ما بالسليقة — ولما كانت الحالة هي التي اشترنا اليها كان لابد لما كي منفعة الاطيان الخراجية من ان يميلوا ويتوقوا للحصول على ما كانت حاصلة عليه الاطيان العشرية وهي الحالة التي ذكرناها وان كان بينها وبين استيفاء الكمال بون عظيم فانها كانت لامشاحة خيرا من التذبذب الذي كانت لا تغلومنه عملية تقدير الضريبة على الاطيان الخراجية — وقد اعقب صدور قرار مجلس النواب الذي نحن في صدد حصول فرز الاطيان او بالحري تقرير الضرائب تقريراً جديداً وهو التقرير الذي لا يزال معمولاً به حتى اليوم الا انه حصل فيه زيادة بعض العلاوة على الضرائب — والعلاوة الاولى وضعت بمقتضى امر عال صدر في ٤ صفر سنة ١٢٨٥ (١٨٦٨) بالتصديق على قرار صادر من مجلس النواب باضافة السدس على كافة انواع الاموال مدة اربع سنوات — هذا وان الامر العالي والقرار قضيا بتحصيل العلاوة ابتداء من سنة ١٢٧٠ اي انهما اعطيا لما امر به مفعولاً يسري على ما مضى — ثم صدر قرار من المجلس الخصوصي بعلاوة المائة عشرة على الاموال الخراجية نظير المبالغ المنصرفة

## ملفوظات

الميزانية على ان المجلس حفظ لنفسه الحق بان يتفحص كل سنة ايرادات ومصرفات الحكومة وقد صدر امر عال في ١٤ جمادى الاولى ١٨٨١ (١٨٧١) بالتصديق على ما ورد في القرار المذكور — على ان مجلس النواب لم يستعمل ولو مرة واحدة ما حفظه لنفسه من الحق في تفحص اعمال الحكومة او بالحري حساباتها — ولما افرغت الحكومة كل الوسائل التي لديها من فرز اطيان ونقير ضرائب ومعناها زيادة الضريبة ومن علاوات وبارات اضافية لمل خزائنها رات ان تلججى الى عمل قرض مع اهالي البلاد — ولا يخفى ان السلفات من معدات الثروة وسببات الغنى للبلاد التي نشر العدل فيها لواءه وامن فيها الناس شر الظلم والحسف على ان الحالة ليست كذلك في البلاد المصرية ونحوها حيث توفرت الاسباب وتعددت الموانع الخائلة دون نجاح عمليات مالية كالتى اشنا اليها ولذلك استحال القرض الذي قررت الحكومة اجراءه الى قرض جبري بعد ان كان في صورة اتفاقية ابرمت بين الحكومة والاهالي ونج عنه نتائج وخيمة. اذ اعدم المزارعين اموالهم قطعياً — ولما اصدر الخديو لائحة المقابلة في ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) جاء فيها ما معناه من يدفع المقابلة عن مربوط مال او عشور اطيانه ست سنوات يرفع له قيمة نصف المربوط عليها والحالة هذه رفعا مستمرا ه وجوزت اللائحة للاهالي دفع المقابلة على اطيانهم تدريجيا وجعلت الرفع اي رفع الاموال سلا نسبيا لمخاسبة من يدفعون المقابلة تدريجياً بموجبه — على ان معظم واضعي اليد على الاطيان الخراجية ابوا الانتفاع بالفوائد التي وعدت بها اللائحة المذكورة من دفع المقابلة اما سبب احجامهم فهو ان لم يكن ضيق ذات اليد فلا نعلم — الا ان الحكومة ما كانت لتبيت على فشل وذلك انها لما رات عدم اقدام القوم اصدرت امرا بتاريخ ٢٣ ربيع اول سنة ١٢٩١ (١٨٧٤) باجبار كل مالك ارض على الامتثال لللائحة المقابلة وقد جاء في الامر العالي المشار اليه ما نصه : يمتد دفع الباقي من المقابلة من ابتداء توت سنة ١٢٩٠ على اثنتي عشرة سنة باوقات متساوية ه — وقصارى القول ان لائحة المقابلة دعت معظم

في المنافع العمومية من جسور وترع وغير ذلك وصدق الخديوي على هذا القرار باصر عال اصدده في ٣٠ ربيع اول سنة ٨٩ (١٨٧٠) — ثم صدر في ٢٥ رمضان وفي ٨ شوال من السنة نفسها منشوران من المالية قضيا بان علاوة العشرة في المائة تكون عن كامل مربوط قرش الاطيان الخراجي والعشوري فنشاء عن هذه العلاوات الثقيلة المتتابعة ان اصبح المزارع غير قادر على اداء الضريبة التي اتقلت كاهله فتركت المتأخرات وزاد مقدار الدين السائر المطلوب من الحكومة — في ٢ جمادى الاولى من سنة ٨٨ (١٨٧١) اعرب مجلس النواب في قرار اصدده عن رغبته بصدور الامر بتعديل ضرائب الاطيان الخراجية وهذا القرار يستحق الذكر من جملة وجوه فقد بدء مجلس النواب بالتشكي من عدم صحة وضبط التقدير الذي اجري سنة ٦٨ وقد ورد فيه في هذا الشأن ما معناه ان الضريبة قدرت اذ ذاك على اساس فاسد وبكيفية غير عادلة وفي ذلك ما يحملنا على العرض للاعتاب السنية عن وجوب اتخاذ ما من شأنه ملافاة الخلل اه — اما الواسطة التي اشار باتخاذها في مشروع الامر العالي فغريبة عجيبة وذلك ان المجلس عرض على الخديو امورا اخذت برمتها من اللائحة التي صدرت في هذا الشأن عام ٦٨ الا وهي تلك اللائحة التي اوجبت لتظلم مجلس النواب منها احتجاجاً منه بان العمل بها اعطى نتائج وخيمة على انه لم يخل الحال من تضمين مجلس النواب لمشروعه بعض امور جديدة فيرى منه ظهور الرغبة والميل الى فرز الاطيان الى درجات متشابهة على نوع ما بحيث يمكن ضم بعضها الى بعض لو اقتضت الحال وقد ورد في القرار في هذا الشأن ما معناه قال — قد قرر مجلس النواب بعد المداولة وضع قاعدة جديدة للاستناد عليها في فرض الضريبة العقارية الخراجية بحسب حالة كل قطعة من الارض وبمراعاة درجات الاراضي في الوقت الحالي اه ثم ورد في القرار المذكور ما يقضي باجراء هذه الاعمال في اثناء السنة على ان ذلك القرار لم يخرج الى حيز العمل بل بقي بصفة مشروع — ثم انه صدر في ذلك الوقت قرار من المجلس نفسه بخصوص اضافة السدس على الاموال قطعياً للقيام بالمصروفات

المالكين الى ان يدفعوا مدة اثنتي عشرة سنة علاوة على الضرائب التي تقررت سنة ١٨٦٨ توازي نصف تلك الضرائب مع ان الضرائب المذكورة نفسها كانت قد زادت سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧١ سدس وعشر قيمتها — هذا ولقد ابناء فيما سبق ما نشاء عن هذه اللائحة من تقدم مسألة ملك عين الارض فنقول الآن ان النتيجة التي حصلت تفوق كثيرا ما انفق من المال في سبيل الوصول اليها فليسر المصريون بما نالوه على غير قصد منهم بدون كبير انفاق ولقد تقدمتهم ام في السعي وراء ما ادركوه مكرهين فبذلت في سبيل ادراك ما تمنته ما عز وهان ولم يعزها مال ولا آل ومع ذلك فلم تصل الى المقصود الا بعد ان رويت الانهار والاراضي من دماء رجالها — وفي ٧ مايو من سنة ١٨٧٦ صدر امر بالغاء لائحة المقابلة وقد اعيدت ثانية في ١٨ نوفمبر من السنة نفسها هذا وان المبالغ التي دفعت ابتداء من هذا التاريخ لم يحصل رفع اموال بنسبتها واستمرت لائحة المقابلة سائرة الى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ فصدر اذ ذاك امر عال بالغائها ثم صدر امر آخر في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ بالغائها قطعاً وذلك عقب سن قانون التصفية فاعيدت مقادير الضرائب اي اسعارها الى ما كانت عليه عام ١٨٧١ اي قبل صدور اللائحة المذكورة — هذا وان قانون التصفية بتخصيصه ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري للتعويض على الاراضي التي دفعت عنها المقابلة برفع جز من الاموال السنوية قلنا ان قانون التصفية بتخصيصه هذا المبلغ لتلك الغاية اعتبر ان المقابلة التي دفعت هي خاصة بالارض نفسها — وان الحوادث السياسية التي طرأت في غضون السنتين الماضيتين والوجهات المتعددة والمتنافضة التي وجهت اليها الاعمال والصعوبات الكثيرة الموجودة في تفريغ حسابات المقابلة لا بد ان تؤجل تصفيتا على ان المظنون ان الحسابات المذكورة سيصير انهاؤها في سنة ١٨٨٣ والارجح انه سيخصص للاراضي التي دفعت عنها المقابلة مبلغ سنوي يوازي واحدا ونصفا في المائة من قيمة المقابلة المدفوعة عنها يخص لها رفعا من الاموال

السنوية المطلوبة منها (١) (ر) اطيان زراعية فردة — (ر) دخولية ١٨ يولييه سنة ٧١ فرد روكية مدايني تركة — (ر) افلاس (قت ٢١٦ فرد — (ر) قسمة فرش — (ر) نفقة فرض — (ر) مواريث ش ٥٨٤ فرط — (ر) تعهدات وعقود (ق ١٢٤ الى ١٢٧ — فائدة فرع — (ر) نفقة — نسب — رضاء فرعية — (ر) مسائل فرعية فرقة — (في الفرقة بالعنة ونحوها) (احوال شخصية)

(م) ٢٩٨ اذا وجدت المحرم زوجها عتيلا لا بقدر على اثباتها في القيل ولم تكن عالمة بحاله وقت النكاح فلها ان تطلب التفريق بينها وبينه اذا لم ترض به — واذا وجدت على هذه الصفة ولم تخافه زمنا فلا يسقط حقها لا فيل المرافعة ولا بعدها (م) ٢٩٩ اذا رافعت المرأة زوجها الى المحاكم وادعته عنيين وطلبت التفريق بسأله المحاكم فان ضدها واقرانه لم يصل اليها يؤجله سنة كاملة فبرية مجتنب منها رمضان واما حضها ومدة غيبته ان غاب لرح او غيره لامة غيبته ولا مد مرضه ومريضه ان كان لا يستطاع معه الوقاع — وابتداء السنة من يوم الخصومة الا اذا كان الزوج صغيرا او مريضا او محكما فان كان كذلك فابتدأوها بهن من حين بلوغه او شفائه او فك احراره (م) ٣٠٠ اذا لم يصل الزوج لامرأته ولا مرة في مدة الاجل المقرر له وتعادة المرأة شاكية الى المحاكم بعد انقضائه طالبة التفريق بامر المحاكم بطلانها فان ابي فرق بينها وهذه الفرقة طلاق لا نفع — ولو وجدته محبوبا جاهلة ذلك وقت النكاح وطلبت مفارقتها بفرق بينها للخل بدون اهيل (م) ٣٠١ اذا انكر الزوج دعوى المرأة عليه بالعنة وادعى الوصول اليها قبل التاجيل او بعد بعين المحاكم امراتين مهن يتق من للكشف عنها فان كانت ثيبا من الاصل او بكر او قالنا في ثيب بصدق الزوج بيمينه ولو ادعت المرأة زوال بكارتها بعارض فان حلف سقط حقها واذا انكل عن اليمين او قالنا في بكر فان كان ذلك قبل التاجيل يؤجل سنة كامر في المادة السالفة وان كان بعد التاجيل فخير المرأة في مجلسها فان اختارت الفرقة بفرق بينها وان عدلت واختارت الزوج او قامت او اقامها احد من مجلسها قبل ان تختار بطل اختيارها (م) ٣٠٢ الفرقة بالعنة ونحوها لا يترتب عليها تحريم المرأة بل اذا تراضت هي والعين على التزوج ثانيا بعد التفريق جاز لما ذلك في العنة وبعدها — ولا يتوارث الزوجان في الفرقة بالعنة ونحوها

(١) انهم تصفة الحسابات المذكورة وخص للاراضي التي دفعت عنها المقابلة مبلغ واحد ونصف في المائة فبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري وقرانه تسهلك المائة كلها في مدة خمسين سنة (الدمرب)

فرقة — ٠ (في الفرقة بالردة)

(م) ٣٠٢ اذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام انتسخ النكاح ووقعت الفرقة بينها للمال بلا توقف على الفساح وهذه الفرقة فسخ لا تنقص عدد الطلاق (م) ٣٠٤ المحرمة بالردة ترتفع بارتفاع السبب الذي احدثها فاذا جدد المرتد اسلامه جاز له ان يجدد النكاح والمرأة في العدة او بعدها من غير محمل وتجبر المرأة على الاسلام وتجديد النكاح بهر يسير وهذا ما لم يكن طفلها ثلاثا وهي في العدة وهو يدار الاسلام في هذه الصورة تحرم عليه حرية بنكاح زوج اخر (م) ٣٠٥ اذا ارتد الزوجان معا او على التعاقب ولم يعلم الا سبق منهما ثم اسلما كذلك يبقى النكاح قائما بينهما وانما يفسد اذا اسلم احدهما قبل الآخر (م) ٣٠٦ اذا وقعت الردة بعد الدخول بالمرأة حقيقة او حكمًا فلها كامل مهرها سواء وقعت الردة منها او من زوجها (م) ٣٠٧ واذا وقعت الردة قبل الدخول فان كانت من قبل الزوج فلها نصف المهر المسمى او المتعة ان لم يكن مهر مسمى وان كانت من قبلها فلا شيء لها من المهر ولا من المتعة (م) ٣٠٨ اذا مات المرتد في عدة المرأة المسلمة فانها تترثه سواء ارتد في حالة صحته او في مرض موته (م) ٣٠٩ اذا ارتدت المرأة فان كان ردتها في مرض موتها او ماتت وهي في العدة بربطها زوجها المسلم وان كانت ردتها وهي في الصحة وماتت مرتدة فلا نصيب له في ميراثها

مهر — ٠ نسب

فرقة اصلاحية — ٠ { قرار نظارة الداخلية في ٣٠ اكتوبر سنة ١٩

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظارة الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٦٦ بجعل الفرقة اصلاحية تحت مباشرة مفتش عموم السجون وبعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢١ اكتوبر سنة ١٩٨٩ بفصل تفتيش عموم السجون والليمانات من قسم الضبط والربط قرر ما هو آت (م) ١ الفرقة اصلاحية وميزانيتها لتحق بتفتيش عموم السجون والليمانات (م) ٢ صار تسمية وظيفة جناب الدكتور كروكشانك مفتش عموم السجون والليمانات والفرقة اصلاحية

فرقة اصلاحية — ٠ { امر عال رقم ١٠٠ ر ١٠٢ سنة ١٩٠٢ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٤)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على المادة السادسة من امرنا الصادر بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٠١ (٢٨ ابريل سنة ١٨٤٤) عن تشكيل قوميونات بمديريات الوجه البحري لتحقيق وقائع الاشقياء — وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظارة وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ كل من وجد من ذوي السوابق العديدة او ممن سبق نفيهم للجهات السودانية ثم عاد منها دائرا

في هوى نفسه بدون صناعة ولا ماوى ولم يوجد من يضمن حسن سلوكه ويتحقق لقوميونات وقائع الاشقياء بالمديريات وجود شبهات قوية ولم تنفع منه جناية وقت ضبطه تستلزم محله كونه قانونا بصير المحاققة بفرقة اصلاحية تشكل بمعرفة نظارة الحرية وترسل هذه الفرقة لجهة اللزوم حسب ما يتراسلها كان الى سواحل البحر الاحمر او الى جهات السودان او جهة اخرى من جهات الحكومة الداخلية الفطر (م) ٢ بشكل بمعرفة نظارة الداخلية قوميونات مخصوصة بالمحافظات تركب من عمد واعيان المدينة تحت رئاسة محافظ الجهة او وكيلها في حال غيابه للنظر في مسائل الاشخاص الذين يكونون متصنفين بالاحوال المنصوص عليها بالمادة الاولى وموجودين بمدن المحافظات او بالجهات التابعة لها وتكون معاملتهم حسبما نص بالمادة المذكورة

فرقة اصلاحية — ٠ امر عال صادر في ١٦ يوليوسنة ١٩٨٦

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٢ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٤٤) في خصوص من يعاملون من الاشقياء بالاحاق بالفرقة اصلاحية وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢ رجب سنة ١٣٠١ (٢٨ ابريل سنة ١٨٤٤) وفي ٢ رجب سنة ١٣٠٢ (١٨ ابريل سنة ١٨٥٠) وفي ٦ ذي القعدة سنة ١٣٠٢ (١٧ اغسطس سنة ١٨٥٠) المتعلقة بتشكيل قوميونات لوقائع اللصوص والاشقياء بالمديريات وامتناد مدنها — وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظارة وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ القوميونات التي تشكلت بالمديريات بمنقضى امرنا الصادر في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٥٠) للجنابات التي تقع من نصب منسلخة تكون مخصصة ايضا بالنظر فيمن يستحق الاحاق بالفرقة اصلاحية على منقضى امرنا الصادر في ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٢ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٤٤) اما قوميونات المحافظات المشككة بمنقضى امرنا المذكور فتستمر على ما هي عليه (م) ٢ القرارات التي تصدرها القوميونات المذكورة انفا سواء كانت في المديريات او في المحافظات تنظر بالقوميون العالي الذي تشكل بنظارة الداخلية بمنقضى امرنا الصادر في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٥٠)

فرقة اصلاحية — ٠ امر عال صادر في ١٦ فبراير سنة ١٨٨٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر احدثها في ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٢ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٤٤) في خصوص من يعاملون من الاشقياء بالاحاق بالفرقة اصلاحية وثانيها في ١٤ اشوال سنة ١٣٠٣ (١٦ يوليوسنة ١٨٦٦) بجعل النظر في من يستحق الاحاق بالفرقة المذكورة من خصاص قوميونات الجنابات بالمديريات والقوميون العالي المشكل بنظارة الداخلية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظارة وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ كل من يحكم عليه من هؤلاء الاشقياء بالاحاق

بالفرقة الاصلاحية يعين للاحاقه مئة معلومة في نفس المحكم الذي يصدر عليه بذلك من القومسيون ذي الاختصاص (م) ٢ مئة الاحاق بالفرقة المذكورة لاتنقص عن شهر واحد ولا تزيد عن ثلاث سنين (م) ٣ كافة الاشخاص المحكوم عليهم من القومسيونات الموجودة الان او القومسيونات القديمة او القومسيون العاليي تندرلم المدة اللازمة بمعرفة القومسيون العاليي المشار اليه بشرط ان يكون تعيينها بمراعاة ما نص في المادة الثانية من امرنا هذا

فرقة — (ر) تخريب (ق) ٣٣٦

فرمان (تقليد) — (ر) تزوير

فرمان كلفانة (تنظيمات) — (ر) تركيا ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥

فرن — (ر) تخريب (ق) ٣٣٥

فرنسا — (ر) تصفية ١١ يونيه سنة ٧٩ تونس (المحق

فساد الاجارة — (ر) اجارة (مجلة ٤٥٨ — اجارة

فساد الاشياء المؤمنة — (ر) سيكورتاه (ق) ٢١١

فساد عقد النكاح — (ر) نكاح (ش) ١٨

فسخ — (ر) عدة

فسخ ايجار — (ر) افلاس (ق) ٢٢٢ — اجارة

فسخ البيع — (ر) بيع

فسخ العهد (ر) تعهدات وعقود (ق) ١٠٤

فسخ الرهن — (ر) رهن

فسخ سند ايجار السفينة — (ر) اجرة السفينة ابتداء

من قتب ١٠٦

فسخ الشركة — (ر) شركة (ق) ٤٤٦

فسخ الصلح مع المفلين — (ر) صلح ابتداء من قتب ٣٣١

فسخ عقود التعهدات — (قانون مدني)

(م) ١٧٧ نزول التعهدات بالفسخ اذا صار الوفاء بعد

وجودها غير ممكن (م) ١٧٨ اذا صار الوفاء غير ممكن

بتقصير المدين او حدث عدم الامكان بعد تكليفه

بالوفاء تكليفا رسميا الزم بالتضمينات (م) ١٧٩ اذا

انفسخ التعهد بسبب عدم امكان الوفاء تنفسخ ايضا

كافة التعهدات المتعلقة به بدون اخلال بما يلزم من

التضمينات لمستحقها في نظير ما استحصل عليه غيرهم

من المنفعة بغير حق

فسخ مشاركة السفر — (ر) مسافر

فسخ مشاركة السيكورتاه — (ر) سيكورتاه

(ق) ١٨٩

فسخ النكاح — (ر) نكاح — كفاة

فسخ عقد البيع — (ر) عيب خفي — بيع —

انتقال ملكية

فسخ عقد النكاح — (ر) فرقة بالردة

فسيق — (ر) هتك العرض (ق) ٢٤٦ — ٢٤٧

— مخالفات (ق) ٣٥٠

فسخ — (ر) صيانة

فشن — (ر) منفعة عمومية ٢٤ مارس سنة ٨٦

فضة — (ر) تمغة ١٧ ب سنة ٩٨

فضلة البهائم — (ر) مخالفات (ق) ٣٤١

فضولي — (ر) بيع (مجلة ١١٢ — قسمة (مجلة

— نكاح موقوف

فطاطرية — (ر) امرأة ١٢ أكتوبر سنة ٨٩

فعل فاضح — (ر) هتك العرض (ق) ٢٥٦

فعل مؤخر — (ر) قانون (لا) ٣

فعل يستوجب العقوبة — (ر) قانون العقوبات ٢

فقد البضائع المنقولة — (ر) وكيل بالعمولة (ق) ٢

١٠٢ — ١٠٣

فقد عضو الملاح — (ر) ملاح (ق) ٧٧: ٧٨: ٧٩

فقد الوديعة — (ر) امانة (وديعة

فقراء (معافاتهم من الرسوم) — (ر) معافاة من الرسوم

فقه — (مجلة) في تعريف علم الفقه ونفسه

(م) ١ الفقه علم بالمسائل الشرعية العملية والمسائل الفقهية اما

ان تتعلق بامر الاخرة وهي العبادات واما ان تتعلق بامر الدنيا

وهي تنقسم الى مناكلات ومعاملات وعقوبات فان الباربي تعالى

اراد بقاء نظام هذا العالم الى وقت قدره وهو انما يكون بقاء

النوع الانساني وذلك يتوقف على ازدياد الذكور مع الاناث

للدول والناسل ثم ان بقاء نوع الانسان انما يكون بعدم انقطاع

الاشخاص والانسان بحسب اعتدال مزاجه يحتاج للبقاء في الامور

الصناعية الى الغذاء واللباس والسكن وذلك ايضا يتوقف على

التعاون والشارك بين الافراد والحاصل ان الانسان من حيث انه

مدني بالطبع لا يمكن ان يعيش على وجه الانفراد كسائر الحيوانات

بل يحتاج الى التعاون والشارك ييسر بساط المدنية والحال ان

كل شخص يطلب ما يلائمه ويغضب على من يزعجه فلاجل

بقاء العدل والنظام بينهم محفوظين من الخلل يحتاج الى قوانين

مؤيد شرعية في امر الازدياد وفي قسم المناكحات من علم الفقه

وفيا به التمدن من التعاون والشارك وفي قسم المعاملات منه

ولاستقرار امر التمدن على هذا النوال لزم ترتيب احكام الجزاء



## ملفوظات

وفي قسم العنوبات من النقه — وما قد وقع المباشرة بتأليف هذه الجلمة من المسائل الكثيرة الوقوع في المعاملات غلب استخراجها وجمعها من الكتب المعتمدة وتقسيمها الى كتب وتقسيم الكتب الى ابواب والابواب الى فصول فالمسائل الفرعية التي تصير معمولاً بها في الأحكام في المسائل التي تذكر في الابواب والافعال الا ان المحققين من الفقهاء قد ارجعوا المسائل النقهية الى قواعد كلية كل منها ضابط وجامع لمسائل كثيرة وتلك القواعد مسلمة معتبرة في الكتب الفقهية فتخذ ادلة لاثبات المسائل وتقسيمها في بادي الامر بوجوب الاستئناس بالمسائل ويكون وسيلة لتقررهما في الاذهان فلذا جمع تسع وتسعون قاعدة فقهية وحررت مقالة ثانية في المقدمة على ما سيأتي ثم ان بعض هذه القواعد وان كان بحيث اذا اتفرد بوجود من شتملته بعض المستثنيات لكن لا تختل كليتها وعمومها من حيث المجموع لما ان بعضها يخصص ويقيّد بعضاً اخر

### ( في بيان القواعد الفقهية )

(م) ٢ الامور بمقاصدها يعني ان الحكم الذي يترتب على امر يكون على مقتضى ما هو المقصود من ذلك الامر (م) ٣ العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني ولذا يجري حكم الرهن في البيع بالوفا (م) ٤ البقن لا يزول بالشك (م) ٥ الاصل بقاء ما كان على ما كان (م) ٦ القديم يترك على قدمه (م) ٧ الضرر لا يكون قديماً (م) ٨ الاصل براءة الذمة فاذا اتلف رجل مال اخر واختلفا في مقداره يكون القول للتلّف والبيئة على صاحب المال لاثبات الزيادة (م) ٩ الاصل في الصفات العارضة المدم مثلاً اذا اختلف شريكا المضاربة في حصول الربح وعندهما فالقول للمضارب والبيئة على رب المال لاثبات الربح (م) ١٠ ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل على خلافه فاذا ثبت في زمان ملك شيء لاحد يحكم ببقائه الملك ما لم يوجد ما يزيله (م) ١١ الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته يعني انه اذا وقع الاختلاف في زمن حدوث امر ينسب الى اقرب الاوقات الى الحال ما لم تثبت نسبته الى زمان بعيد (م) ١٢ الاصل في الكلام المحققة (م) ١٣ لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح (م) ١٤ لا مساغ للاجتهاد في مورد النص (م) ١٥ ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه (م) ١٦ الاجتهاد لا ينقض بمثله (م) ١٧ المشقة تجلب التيسير يعني ان الصعوبة تصير سبباً للتسهيل ويلزم التوسيع في وقت المضايقة يتفرع على هذا الاصل كثير من الاحكام الفقهية كالقرض والمحوالة والمجبر وغير ذلك وما جوزه الفقهاء من الرخص والتخفيفات في الاحكام الشرعية مستنبط من هذه القاعدة (م) ١٨ الامر اذا ضاق اتسع يعني انه اذا ظهرت مشقة في امر يرخّص فيه ويوسع (م) ١٩ لا ضرر ولا ضرار (م) ٢٠ الضرر يزال (م) ٢١ الضرورات تبيح المحظورات (م) ٢٢ الضرورات تقتدر بقدرها (م) ٢٣ ما جاز لعذر بطل بزماله (م) ٢٤ اذا زال المانع عاد الممنوع (م) ٢٥ الضرر لا يزال بمثله (م) ٢٦ يجعل الضرر الخاص لدفع ضرر عام يتفرع على هذا منع الطبيب المجاهر (م) ٢٧ الضرر الاشد يزال بالضرر الاخف (م) ٢٨ اذا تعارض

مفسدتان روعي اعظمها ضرراً بارتكاب اخفها (م) ٢٩ يختار اهلون الشرين (م) ٣٠ در المقاصد اولى من جلب المنافع (م) ٣١ الضرر يدفع بقدر الامكان (م) ٣٢ الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة او خاصة ومن هذا القيل تجوز بيع البعير بالوفاء حيث انه لما كثرت الديون على اهل بخارى مست الحاجة الى ذلك فصار مرعياً (م) ٣٣ الاضطراب لا يبطل حق الغير يتفرع على هذه القاعدة انه لو اضطر انسان من المجموع فاكل طعام الاخر يضمن فيه (م) ٣٤ ما حرم الله حرم اعطاه (م) ٣٥ ما حرم فعله حرم طلبه (م) ٣٦ العادة محكمة يعني ان العادة عامة كانت او خاصة تجعل حكماً لاثبات حكم شرعي (م) ٣٧ استعمال الناس حجة يجب العمل بها (م) ٣٨ الممتنع عادة كالممتنع حقيقة (م) ٣٩ لا ينكر تغير الاحكام بتغير الزمان (م) ٤٠ المحققة تترك بدلالة العادة (م) ٤١ انما تعتبر العادة اذا اطردت او غلبت (م) ٤٢ العبرة للغالب الشايع لا للنادر (م) ٤٣ المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً (م) ٤٤ المعروف بين التجار كالمشروط بينهم (م) ٤٥ التعيين بالمعرف كالتيقن بالنص (م) ٤٦ اذا تعارض المانع والمقتضي يقدم المانع فلا يبيع الراهن الرهن لآخر ما دام في يد المرتهن (م) ٤٧ النافع تابع فاذا بيع حيوان في بطنه جنين يدخل الجنين في البيع تبعاً (م) ٤٨ النافع لا ينفرد بالحكم فالجنين الذي في بطن الحيوان لا يباع منفرداً عنه (م) ٤٩ من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته فاذا اشترى رجل داراً ملك الطريق الموصل اليها (م) ٥٠ اذا سقط الاصل سقط الفرع (م) ٥١ الساقط لا يعود كما ان المعدوم لا يعود (م) ٥٢ اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه (م) ٥٣ اذا بطل الاصل بصار الى البطل (م) ٥٤ يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها فلو وكل المشتري البائع في قبض المبيع لا يجوز اما لو اعطى جولاً للبائع ليكيل ويضع فيه الطعام المبيع ففعل كان ذلك قبضاً من المشتري (م) ٥٥ يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء مثال ذلك ان عبة المحصة المشاعة لا تنجح لكن اذا وهب رجل عقاراً من اخر فاستحق من ذلك العقار حصّة شائعة لا تبطل الهبة في حق الباقي مع انه صار بعد الاستحقاق حصّة شائعة (م) ٥٦ البقاء اسهل من الابتداء (م) ٥٧ لا يتم التصريح الا قبض فاذا وهب احد شيئاً الى اخر لا تتم الهبة قبل القبض (م) ٥٨ النصف على الرعية منوط بالمصلحة (م) ٥٩ الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة فولاية المتولي على الوقف اولى من ولاية القاضي عليه (م) ٦٠ افعال الكلام اولى من افعاله يعني لا يهمل الكلام ما يمكن حمله على معنى (م) ٦١ اذا تعدت الحقيقة بصار الى المجاز (م) ٦٢ اذا تعدت افعال الكلام يهمل يعني انه اذا لم يمكن حمل الكلام على معنى حقيقي او مجازي اعمل (م) ٦٣ ذكر بعض ما لا ينبغي كذكر كره (م) ٦٤ المطلق يجري على اطلاقه اذا لم يتم دليل التقييد نصاً او دلالة (م) ٦٥ الوصف في المحاضر لغو وفي الغائب معتبر مثلاً لو اراد البائع بيع فرس اشهب حاضر في المجلس وقال في ايجابه بعت هذا الفرس الادم واثار اليه وقبل البائع صح البيع ولما وصف الادم واما لو باع فرساً غائباً وذكر انه اشهب والحال

## فک الاختتام

## ملفوظات

لا يجوز لاحد ان يأخذ مال احد بلاسبب شرعي (م) ۹۸ تبديل سبب الملك قائم مقام تبديل الذات (م) ۹۹ من استعمل الشيء قبل اوانه عوقب بجرمانه (م) ۱۰۰ من سعى في نفث ما تم من جهة فسيه مردود عليه

فقي — (ر) عونہ — قرعہ عسکرية

فک الاختتام — (قانون عنوبات)

### (الباب التاسع)

(في فک الاختتام وسرقه السندات والاوراق الرسية المودعة) (م) ۱۳۷ اذا صار فک ختم من الاختتام الموضوعه لحفظ محل او اوراق او امتعة بناء على امر صادر من احدى جهات الحكومة او احدى المحاكم في مادة من المواد يحكم على الخفراء لاهلهم بدفع غرامة من خمسمائة قرش ديواني الى خمسة آلاف قرش ان كان هناك خفراء (م) ۱۳۸ اما اذا صار فک الاختتام الموضوعه لحفظ اوراق او امتعة شخص ذي شبهة او متهم او محكوم عليه بسبب ارتكابه جنابة فيعاقب الخفير الذي اهمل على حسب درجة جسامة الجنابة المذكورة بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة (م) ۱۳۹ كل من فک ختما من الاختتام الموضوعه لحفظ اوراق او امتعة من قبيل مذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس من سنة اشهر الى سنة فان كان الفاعل لذلك هو الخفير نفسه يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين (م) ۱۴۰ اذا كانت الاختتام التي صار فکها موضوعة لامر غير ما ذكر يعاقب من فکها بالحبس من ثمانية ايام الى ستة اشهر وان كان الفاعل لذلك هو الخفير نفسه يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنة (م) ۱۴۱ كل سرقة متربة على فک الاختتام تكون عقوبتها كعقوبة السرقة المتربة على كسر باب ونحوه (م) ۱۴۲ اذا سرق اوراق او سندات او سجلات او دفاتر متعلقة بالحكومة او اوراق مراعاة قضائية او اختلست او تلفت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها او مسلمة الى شخص مامور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب اهماله في حفظها بدفع غرامة مساوية لمرباته مدة شهر وبالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر (م) ۱۴۳ واما من سرق او اختلس او اتلف شيئاً مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنين فان كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الاشياء يعاقب بدفع

انه ادم لا يتعقد البيع (م) ۶۶ السؤال معاد في الجواب يعني ان ما قيل في السؤال المصدق كان الجيب المصدق قد اقر به (م) ۶۷ لا ينسب الى ساكت قول لكن السكوت في معرض الحاجة بيان يعني انه لا يقال لساكت انه قال كذا لكن السكوت فيما يلزم التكلم به اقرار ويان (م) ۶۸ دليل النبي في الامور الباطنة يقوم مقامه يعني انه يحكم بالظاهر فيما يتعسر الاطلاع على حقيقته (م) ۶۹ الكتاب كالمخاطب (م) ۷۰ الاشارات المعهودة للاخبر كاليان باللسان (م) ۷۱ يقبل قول المترجم مطلقا (م) ۷۲ لاعبرة بالظن البين خطوه (م) ۷۳ لا حجة مع الاحتمال الثاني عن دليل مثلا لو اقر احد لاحد ورثته بدين فان كان في مرض موته لا يصح ما لم يصدقه باقي الورثة وذلك لان احتمال كون المريض قصد بهذا الاقرار حرمان سائر الورثة مستند الى دليل كونه في المرض واما اذا كان الاقرار في حال الصحة جاز واحتمال ارادة حرمان سائر الورثة حينئذ من حيث انه احتمال مجرد ونوع من النوم لا يمنع حجية الاقرار (م) ۷۴ لاعبرة للنوم (م) ۷۵ الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان (م) ۷۶ البيئة للدعي واليمين على من انكر (م) ۷۷ البيئة لاثبات خلاف الظاهر واليمين لا بقاء الاصل (م) ۷۸ البيئة حجة متعديّة والاقرار حجة قاصرة (م) ۷۹ المرء مؤاخذ باقراره (م) ۸۰ لا حجة مع التناقض لكن لا يخل مع حكم المحاكم مثلا لو رجع الشاهدان عن شهادتهما لا تبقى شهادتهما حجة لكن لو كان القاضي حكم بما شهدا به اولا لا ينتقض ذلك الحكم وانما يلزم على الشاهدين ضمان الحكم به (م) ۸۱ قد ثبت الفرع مع عدم ثبوت الاصل مثلا لو قال رجل ان فلان على فلان كذا ديناً وانما كفيّل به وبناء على انكار الاصل ادعى الدائن على الكفيّل بالدين لزم على الكفيّل اداؤه (م) ۸۲ المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط (م) ۸۳ يلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان (م) ۸۴ الملعن بعد بصر التعاليق تكون لازمة مثلا لو قال رجل لاخر بيع هذا الشيء لفلان وان لم يعطك ثمنه فانا اعطيه لك فلم يعط المشتري الثمن لزم على الرجل اداء الثمن المذكور بناء على وعده المعلق (م) ۸۵ المخرج بالضمان يعني ان من يضمن شيئاً لوثلف ينتفع به في مقابلة الضمان مثلا لو ورد المشتري حيواناً بجوار العيب وكان قد استعمله مدة لا تلزمه اجرة لانه لو كان قد تلف في يد قبل الرد لكان من ماله (م) ۸۶ الاجر والضمان لا يجتمعان (م) ۸۷ الفرر بالغنم يعني ان من يئال نفع شيء فيعمل ضرره (م) ۸۸ النعمة بقدر النعمة والنعمة بقدر النعمة (م) ۸۹ يضاف الفعل الى الفاعل لا الامر ما لم يكن مجزراً (م) ۹۰ اذا اجتمع المباشر والمنسب يضاف الحكم الى المباشر مثلا لو حفر رجل بئراً في الطريق العام قالني احد حيوان شخص في ذلك البئر ضمن الذي اني المحيوان ولا شيء على حافر البئر (م) ۹۱ الجواز الشرعي ينافي الضمان مثلا لو حفر انسان في ملكه بئراً فوقع فيه حيوان رجل وهلك لا يضمن حافر البئر شيئاً (م) ۹۲ المباشر ضامن وان لم يتعمد (م) ۹۳ المنسب لا يضمن الا بالتعمد (م) ۹۴ جنابة العجباء جبار (م) ۹۵ الامر بالنصرف في ملك الغير باطل (م) ۹۶ لا يجوز لاحد ان يتصرف في ملك الغير بلا اذنه (م) ۹۷

ملحوظات

او نازلة اخرى — وقد قبلت حكومة صاحب الجلالة ملك الفلمنك ان تسري على رعاياها وسفنها وتجارتها وملاحيتها احكام لوائح الجمرك المصري المتبعة والحالة هذه طبق الوفاق المبرم في الثالث من مارس سنة ٨٤ بين حكومة اليونان والحكومة المصرية المختص بمعاملة رعايا اليونان وسفنها وتجارتها وملاحيتها — وهذا الوفاق لا يس بشي ما ولا من اية وجهة كانت جانب جهود الامتياز والمعاهدات المتفق عليها بين حكومة الفلمنك والباب العالي ويكون متبع الاجراء ابتداء من يوم تصديق مجلس شورى الفلمنك عليه مرعي الاحكام الى ان تعقد معاهدة تجارية ملاحية نهائية بين الحكومتين الا اذا اعلن احد المتعاقدين قبل ذلك بثلاثة شهور ما ينافيه — وعلى ذلك امضى المتعاقدان هذا الوفاق ووشحاه بوشاح حكومتيهما — القاهرة في ١٦ نوفمبر سنة ٨٥

(الامضا) فان ديرد فيلبوا (الامضا) نوبار  
فلوك — (ر) جمر (الملحق)

فلوكة — { فرار صادر من محافظة عموم القنال في ٥  
راسنة ٣٠٥ (٢٠ نوفمبر سنة ٨٧)

محافظ عموم القنال قرر ما هوآت (م) ١ كل شخص يشتغل الآن او يريد الاشتغال في المستقبل بحرفة تاجير فلايك بمينة بور سعيد يلزم ان يكون معه رخصة بحرة من المحافظة (م) ٢ لا يجوز لاي شخص التحرف بحرفة فلايك في هذه المينة الا بعد حصوله على رخصة مستوفية من المحافظة وهذه الرخصة لا تعطى الا لمن تتوفر فيه شروط الاستعداد للحرفة المذكورة (م) ٣ فلايك الاجرة يلزم ان تكون في غاية من المانة والنظافة (م) ٤ كل فلوكة توجد صالحة للخدمة العامة بعد الكشف عليها بمعرفة مندوب يتعين لذلك يصير قيدها بدقتر تحت غمرة متسلسلة تعرف المحافظة مالك الفلوكة عنها (م) ٥ غير مصرح لاي فلوكة اجراء التجول في هذه المينة الا اذا كان موضوعاً على بروتها غمرة قيدها بالارقام الانكليزية والعربية (م) ٦ فلايك الاجرة التي تشتغل ليلا يلزم ان يكون معلقاً في مقدمها فانوس مكتوب عليه غمرة قيدها بالارقام الانكليزية والعربية (م) ٧ لا يسوغ لفلوك الاجرة الوقوف الا امام اسكلة قلم البسابورت

غرامة مساوية لمرتباته مدة شهر وبالحبس من سنة الى ثلاث سنين (م) ١٤٤ اذا حصل فك الاختتام او سرقة الاوراق او اختلاسها او اتلافها مع اكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالاشغال الشاقة مؤقتاً (م) ١٤٥ كل من اخفى من موظفي الحكومة او البوستة او ماموريهما او فتح مكتوباً من المكاتب المسئلة للبوستة او سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين وبالحرمان من التقاعد باي وظيفة مبرية مدة خمس سنين وكذلك كل من اخفى من موظفي الحكومة او مصلحة التلغرافات او ماموريها تلغرافاً من التلغرافات المسئلة الى المصلحة المذكورة او افشاء او سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين — ويحكم ايضاً بهاتين العقوبتين على من اشترك مع هؤلاء الموظفين او المامورين من آحاد الناس في اخفاء المكاتب او فتحها او في اخفاء التلغرافات او افشاءها

فك الاختتام — (ر) ختم

فلقية — (ر) منفعة عمومية ٥ مايو سنة ٨٥

فلمنك — { ترجمة عهدت بقول حكومة الفلمنك احكام  
فوانين الجمارك المصرية

لما كانت حكومة الجنا ب الخديوي المعظم وحكومة جلالة ملك الفلمنك راغبين في تسوية صلات التجارة والملاحة بين بلديهما تسوية وقتية قد حصل الاتفاق بين الموقعين على هذه العهدة بعد الاستئذان والرخصة وهما دولتلو نوبار باشا رئيس مجلس نظار الجنا ب الخديوي المعظم ونظر خارجية حكومته وحقانيتهما وحضرة الموسيو (فان ديردوبس ده فيلبوا) معتمد سياسي وقنصل جنرال صاحب الجلالة ملك الفلمنك على الوجه الآتي — تجارة وملاحة بلاد الفلمنك ومستعمراتها تكون معاملتها بالبلاد المصرية اسوة اعظم الدول الاور وباوية مراعاة امتيازها على وجه الاطلاق وهذه المعاملة تخول للتجارة والملاحة المصرية في بلاد الفلمنك وسائر مستعمراتها فلا يقرر منع تجارة وملاحة احد الفريقين صادرة كانت او واردة باحدى الجهتين الا اذا عم المنع سائر البلدان على ان هذا القيد لا يكون نافذ المفعول في الاحوال الخصوصية القاضية على احدها باتخاذ ما يقيها شرادواء الحيوانات والنبات

فنار — ٠ (ر) ناظر ١٠ ديسمبر سنة ٧٨ — مينا  
— بوزار

فنون وصنائع — { قرار صادر من نظارة المعارف  
(العمومية في ١٥ جاسنة ٣٠٤ (٨)  
فبراير سنة ٨٧)

بعد الاطلاع على ما قرره مجلس النظارة بمجلسه المتعقده  
بتاريخ ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣٠٤ الموافق ٧ فبراير  
سنة ٨٧ قرر ناظر المعارف العمومية ما هوآت

(قانون قبول التلامذة بمدرسة الفنون والصنائع  
وفي ورش السكك الحديدية)

(الفصل الاول — في كيفية قبول التلامذة بالمدرسة)

(م) ١ لا يقبل تلميذ بمدرسة الفنون والصنائع الا اذا  
كان عمره ثلاثة عشرة سنة على الاقل وخمسة عشرة  
سنة على الاكثر ولا يسوغ ابقاء التلميذ بها بعد ان  
يتجاوز من العشرين سنة (م) ٢ لا يجوز لاي تلميذ من  
التلامذة ان يعيد دروسه في اكثر من فرقتين من  
الخمس فرق المعدة لانعام التعليم ومن لم ينتقل بعد  
ذلك من فرقته الى فرقة اعلى منها يرفت من المدرسة  
لعدم كفايته ولا تعطى له شهادة ما (م) ٣ كل من يريد  
الانتظام في سلك المدرسة يجب عليه ان يقدم لناظرها  
في شهر يوليه الاوراق الآتية (اولا) شهادة دالة على  
انه تم دروس المدارس الابتدائية (ثانيا) شهادة من  
احد اطباء تقيده انه سليم البنية وان فيه استعداد  
لتعاطي الاشغال اليدوية (م) ٤ في اول شهر اكتوبر  
يكشف حكيم المدرسة على جميع الراغبين في الدخول  
بها ومن اتضحت موافقته بصير امتحانه في مواد التعليم  
المقررة على تلامذة السنة الرابعة من المدارس الابتدائية  
ثم بعد ذلك بعمل ترتيب عن المختنين يؤخذ منه العدد  
اللازم للمدرسة بحسب الترتيب على قدر المحلات الخالية  
بها التي بصير تقريرها في اول شهر سبتمبر من كل سنة

(الفصل الثاني في الدروس العلمية والعملية)

(م) ٥ تخصص ساعات الصباح للدروس العلمية والرسم  
اما بقية النهار فيكون للاعمال اليدوية وفي ورش المدرسة  
وذلك لتلامذة السنة الاولى والثانية والثالثة (م) ٦  
اما تلامذة السنة الرابعة فيمضون اوقات الصباح  
بالمدرسة في تعلم الدروس العلمية ويشغلون بعد  
الظهر في ورش السكك الحديدية وكذلك تلامذة

(م) ٨ غير مصرح للفلايكية اخراج الركاب للبروا  
نقلها منه للسفن الا من اسكلة قلم البسابورت (م) ٩  
لا يجوز للفلايكية نقل الركاب من البرالى السفن الا  
بتصريح من مندوب قلم البسابورت (م) ١٠ ليس  
مصرحا للفلايكية نقل ركاب او بضائع من الواورات  
التي تكون تحت الحجر الصحي او الملاحظة البسيطة  
(م) ١١ لا يجوز للفلايكية نقل جثث الاموات الا بناء  
على طلب رجال الضابطة (م) ١٢ الفلايكية ملزومون  
ان يسلموا المركز البوليس كافة الاشياء التي تتركها  
الركاب بفلايكم (م) ١٣ لا يجوز للفلايكية طلب  
اجرة زيادة عن المينة بالتعريف المرفوعة بهذه اللائحة  
او عن كل تعريف تنقرر بمعرفة محل الاقتضاء (م) ١٤  
كل فلايكي او مالك فلوكة ملزوم ان يبرز رخصته  
عند طلب رجال الضابطة (م) ١٥ كل من يخالف هذا  
القرار يعاقب بالقصاص المدون بالمادة (٣٣١) من  
قانون العقوبات المصري للحكام المختلطة وبالمادة (٣٤١)  
من قانون العقوبات للحكام الاهلية

|| (تعريف فلايك الاجرة)

(نهارا) ١ قرش و ١٠ بارة من الاسكلة الى الواورات  
الراسية على طول الرصيف وبالعكس عن كل نفر —  
١ قرش و ٢٠ بارة من الاسكلة الى مدخل القنال  
وبالعكس عن كل نفر — ٨ قروش عن كل ساعة —  
٢٥ قرشا عن كل يوم

(ليلا) ٢ قرشين و ٢٠ بارة من الاسكلة الى الواورات  
الراسية على طول الرصيف وبالعكس عن كل نفر —  
٣ قروش من الاسكلة الى مدخل القنال وبالعكس —  
١٢ قرشا عن كل ساعة — ٥٠ قرشا عن كل ليلة

فم ترعة — ٠ (ر) سد فم ترعة

فنار — ٠ { امر عال رقم ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ (٢٧)  
(ذاسنة ١٣٠١)

(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر  
في ١٠ ديسمبر سنة ٧٨ لتحديد اختصاصات النظارات  
والمصالح التابعة البنا وبناء على ما عرضه علينا مجلس  
نظارنا امرنا بما هوآت (م) ١ مصالحة الفنارات تكون  
تابعة من الآن فصاعدا لنظارة المالية

فنار — ٠ (مجلس تاديب) : (ر) مالية (يونيه سنة ٨٥

ملحوظات

السنة الخامسة فانهم يشتغلون في هذه الورش طول النهار (م) ۷ تكون التلامذة اثنا وجودهم بورش السكك الحديدية تحت اواصر بائمهندسها مباشرة ويصير توزيعهم على كافة انواع الاشغال بها بمرفته (م) ۸ تستخدم مصلحة السكك الحديدية العدد اللازم لها من اولئك التلامذة في آخر كل سنة (م) ۹ يجب ان يكون هؤلاء التلامذة متممين لجميع دروس الخمسة سنوات المقررة للمدرسة ومتحصلين على شهادة بمضاه من ناظرها وبائمهندس ورش السكك الحديدية وناظر المعارف (م) ۱۰ بعد ان يقيم التلامذة المذكورون في ورش السكك الحديدية مدة ثلاثة سنوات يشتغلون فيها بصفة نشاوي ويعطى لهم عن كل يوم يشتغلونه فيها من هذه المدة عشرة قروش ميرية من طرف مصلحة السكة الحديدية تستخدمهم هذه المصلحة في فروعها بصفة نهائية طبقا للقوانين واللوائح المرعية

### ( الفصل الثالث )

( في ترتيب التلامذة وما يعطى لهم من المكافاة على سبيل التشويق والتشجيع )

(م) ۱۱ يكون ترتيب تلامذة السنة الرابعة والخامسة من كل سنة في اليوم الاول من شهري اكتوبر ومارث (م) ۱۲ انه لاجل اجراء ترتيب تلامذة السنة الرابعة تؤخذ للمكررات (اولا) متوسط درجات العلوم (ثانيا) الاخلاق بالمدرسة (ثالثا) الشغل بالورشة (رابعا) الاخلاق بالورشة (خامسا) الصحة — من متوسط هذه الدرجات الخمسة تؤخذ غرة الترتيب — واما في ترتيب تلامذة السنة الخامسة فتعتبر كل واحدة من الدرجات الآتية مكررة وهذه الدرجات هي (اولا) الامتحان في جميع العلوم التي تلقاها التلميذ مدة الاربعة سنوات الاولى (ثانيا) الرسم (ثالثا) الاخلاق بالمدرسة (رابعا) الشغل بالورشة (خامسا) الاخلاق بالورشة (سادسا) النظافة والترتيب (سابعا) الصحة — ومن متوسط هذه المكررات السبعة يكون ترتيب التلميذ للحصول على الشهادة الانتهاية وهذه الشهادة لا تعطى له الا اذا كان متوسطه ۱۲ باعتبار ان اكبر غرة ۲۰ (م) ۱۳ تمنح مصلحة السكة الحديدية على سبيل المكافاة للعشرة تلامذة الاول من تلامذة السنة الرابعة

يومية قدرها قرشان وكذلك للعشرة الاول من تلامذة السنة الخامسة يومية قدرها اربعة قروش وكذلك عن كل يوم يشتغله هؤلاء التلامذة في ورشها (م) ۱۴ يتوخى لكل تلميذ في سركي بحرق باسمه مقدارا يستحقه من المبالغ على قبول المكافاة ولا تصرف له هذه المبالغ الا في اخر السنة المكتوبة عند حلول زمن المساحة الكبرى ويكون ذلك بحضور ناظر المعارف واحد مديري السكة الحديدية وناظر المدرسة وبائمهندس السكة ويصير تعديل جميع السراكي في اول اكتوبر واول مارث على حسب الترتيب الذي يعمل للتلامذة في هذين الشهورين لكي لا تعطى المكافاة الا للعشرة تلامذة الاول من تلامذة السنة الرابعة والخامسة وذلك الى ان يصدر ترتيب اخر (م) ۱۵ التلامذة الذين يطلبون الرف من المدرسة باختيارهم والذين يرفتون منها لفساد اخلاقهم وسوء سلوكهم اولئك اسلمهم واهالم او لضعف في صحتهم اولاي سبب اخر قبل ان يتموا الخمسة سنوات المقررة للدراسة لا يكون لهم حق في الحصول على اي شهادة من المدرسة (م) ۱۶ تلامذة السنة الخامسة الذين لم يتيسر لهم الحصول على الشهادة الانتهاية تعطى لهم شهادة دالة على انهم حضروا دروس المدرسة كلها من غير ان يستحقوا الشهادة النهائية المثبتة لكفاءتهم في جميع فروع العلوم الميكانيكية ويذكر بهذه الشهادة استعدادهم في الفن الذي كان نجاحهم فيه اكثر من غيره (م) ۱۷ مصلحة السكة الحديدية لا تستخدم على قدر الامكان في ورشها من تلامذة مدرسة الفنون والصنائع الامن كان حائزا للشهادة منها (م) ۱۸ تتعهد المصلحة المذكورة بان لا تقبل في ورشها على قدر الامكان بصفة عمال نشاوي الا من يخرج من مدرسة الفنون والصنائع (م) ۱۹ لا تكون الحكومة ملزمة بحال من الاحوال باستخدام من يتحمل من تلامذة هذه المدرسة على شهادة منها زيادة عن العدد المقرر في المادة الثامنة من هذا القانون الذي يلزم على السكة الحديدية ان تستخدمه سنويا في مصالحها

فنون وصنایع — { بروجرام عن التعليمات المتضمنة اجراؤها }

الغرض الاصلي من مدرسة الفنون والصنائع هو

توضیب واقفالية — خرط معادن — حدادة —  
نحاسة — سباكة — نجارة وخرط وارانیک —  
نقش زخرفة — اویمه وارانیک طباعة وبصمة —  
ملبوس — جزماتية

( في مقادیر الزمن المستعملة لذلك )

التدریسات العلمية ثلاثة ساعات — الاشغال  
اليدي سبعة ساعات — مذاكرة ساعتين —  
يک وفسحة وجمباز ثلاثة ساعات — راحة عمومية  
تسعة ساعات

ملحوظة المصاريف السنوية على کل تليذ داخلي ١٤  
جنیه مصري وعلى کل تليذ خارجي ٩ جنیه مصري  
اعني نصف مصاريف

فنون وصنایع — { من نظارة المعارف العمومية شهر  
( يولييه سنة ٨٧ )

جاء في ترجمة القرار الصادر من نظارة المعارف في  
١٥ جمادى اولى سنة ٣٠٤ بشأن قبول التلامذة في  
مدرسة الفنون والصنائع وورش السکک الحديدية  
المدرج في عدد ٤٧ من الوقائع المصرية الصادر في  
غرة شعبان سنة ٣٠٤ ما معناه ( ان المصاريف  
السنوية على کل تليذ داخلي ١٤ جنیه مصرياً وعلى  
کل تليذ خارجي ٩ جنیهات مصرية ) وهذا خطأ  
والصواب ان مصاريف کل تليذ خارجي هي ستة  
جنیهات مصرية فقط لا تسعة جنیهات

فنون وصنایع — { صورة افادة صادرة من رئاسة  
( مجلس النظر بتاريخ ٢٧ اغسطس

سنة ١٨٨٨ ( ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٥ ) رقم ٢١  
بالجلسة المتعقدة يوم الخميس ٨ ذي الحجة سنة ١٣٠٥  
( ١٦ اغسطس سنة ٨٨ ) صار الاطلاع على المذكرة  
المقدمة للمجلس من سعادتم بتاريخ ٥ اغسطس  
المرفوم بطلب التصديق على ما رايتموه سعادتم من  
موافقة اعطاء مبلغ قدره عشرة جنیهات لكل تليذ  
يتحصل على الشهادة الانتهاية من التلامذة الذين  
يتعلمون الصنائع والمشغولات اليدي بالمدارس وذلك  
اعانة من طرف الحكومة لهؤلاء التلامذة بعد  
انفصالهم من المدارس ليتمكنوا بها من الحصول على  
العدد والآلات التي تفتضيها صنائهم التي تعلموها  
وهذه الاعانة تعطى محسوبة من اثمان المصنوعات

تجهيز صنايعية بشرط ان تعليمهم العلمي والعملی يكون  
بالنسبة لصنائعهم في الافرع المتنوعة بالورش وان  
التدریسات هي مرتبة بالوجه الآتي انما يروجرام  
التدریسات اللازمة الى السنة الاخيرة لا تدرسها  
الا التلامذة الميكانيكية

( التدریسات العلمية — فصل التجهيزية )

حساب القواعد الاصلية الاعداد المنتسبة حساب  
تعقلي القاعدة المترية بالعادة المصرية الكسور وتطبيقات  
رياضية لغة عربي وخط عربي — رسم دروس  
تجهيزية في فن الرسم دروس شفاهية

( فرقة رابعة سنة اولى )

حساب تطبيقات مستعملة قوة الاعداد وجذورها  
التعاريف الابتدائية في علم الجبر وعلم الهندسة —  
لغة عربي وخط عربي وتدریس الاشياء — رسم  
هندسي ونظري

( الفرقة الثالثة سنة ثانية )

التدریسات الاصطلاحية اللازمة لكل ورشة —  
الهندسة الابتدائية والتعريفات الابتدائية في الهندسة  
الوصفية لغة انكليزية او فرنساوية خط افرنكي تدریس  
الاشياء رسم عمارة ورسم الالوان ورسم باليد من  
الطبيعة — التدریسات الاصطلاحية الاساسية  
اللازمة لكل ورشة

( الفرقة الثانية سنة ثالثة )

دروس ابتدائية في الهندسة الوصفية وتطبيقات —  
لغة انكليزية او فرنساوية وخط افرنكي وتربية ادبية  
وجغرافيا وتاريخ رسم خطوط ورسم صنایع رسم من  
الطبيعة باليد مساحاة

( الفرقة الاولى سنة رابعة )

قواعد الطبيعة والميكانيكا والآلات — محاسبة  
وتفكرات الشغالين وجغرافيا صنايعية تاريخ — لغة  
انكليزي او فرنساوي فن تركيب الكلام ترجمة  
اصطلاحية رسم دروس تطبيقية رسم من الطبيعة  
ورفع سطوح وميزانية

( تعليم جمباز — في الاشغال اليدي )

وان التلامذة في الاشغال اليدي فهي مرتبة كل  
على حدته على حسب الورش الآتي بيانها بعد

فهرست دفاتر جرد الاملاك — (ر) ابنيه ۱ لولية  
سنة ۸۴  
فواحيش — (ر) عاهرة — ۰ صحة جاسنة ۱۳۰۳  
فوائد — (ر) فائدة  
فورتونة — (ر) سيكورتاه (قنب ۱۹۱  
في من اؤتمن فخان — (ر) خائن  
فيضان — (ر) جسر — ۰ ري — ۰ عونمة مجلس  
تفتيش الزراعة — ۰ اعمال — عمومية  
فيوم — (ر) تفتيش الري ۲۰ نوفمبر سنة ۸۹  
— ۰ محكمة اهلية ۲۷ يونيه سنة ۸۹ منفعة عمومية  
۱۷ ديسمبر سنة ۸۹ — ۰ منفعة عمومية ۲۴ مارس  
سنة ۸۶

الجاري يعيها بمعرفة نظارة المعارف من اعمال هؤلاء  
التلامذة بمعنى انه في كل سنة تنظر نظارة المعارف  
الى ما يكون قد تحصل من اثمان المشغولات المذكورة  
بعد تسديد العشرين في المائة المقرر اضافتها للايرادات  
من هذه الاثمان وتقرر ما يعطى من الاعانة منه لمن  
تمم التعليم في المدرسة على هذا الوجه والباقي يستعمل  
في مشترى الخامات ثم صارت المداولة فتقرر الموافقة  
على هذا الطلب قاعدة اذا لم تمنع من ذلك القواعد  
المقررة بين نظارة المالية ونظارة المعارف بشأن  
اثمان المصنوعات المذكورة وبناء عليه قد كتب لنظارة  
المالية بما لزم عن ذلك واقتضى تحريره لسعادتك  
لاجراء مقتضى ما تقرر فيما يخص بنظارة المعارف  
رئيس مجلس النظار



## ق

قد نظر المجلس من وقائع الاحوال أن كثيرا من الناس يذهبون أن مجرد بلوغ الصغير والصغيرة بالحمل أو بالنسب يعتبر ذلك بلوغا ويشترط على هذا أنهم الفاسد أن الاوصياء يملكون حقوقهم ويعتدون معهم عنود معاملته من بيع وشراء في عتارات وأطيان وغيرها وكذا غير الاوصياء يفعلون معهم مثل ذلك حتى يؤول الامر الى ضياع اموالهم وتبديد حقوقهم وبذلك يضيع الغرض المقصود من محاسبة الاوصياء ومراقبة احوالهم أمام المجالس المحسبة المدد الطويلة وتذهب اجراءات تلك المجالس سدى وهذا مما تأباه الاصول الشرعية والنظامات المرعية ولذلك قد تراهي بالمجلس لزوم النشر للمعوم في المجرائد الرسمية بصفة أن كل قاصر لو قاصرة أو محجور عليه بسبب سنه أو غيره أو معنوه أو محجور لا يعتبر عاقلا بالغا رشيدا بحيث لا تقف تصرفاته ولا نعم معاملته مع أي شخص كان إلا بعد ثبوت بلوغ رشده بمعرفة المجالس المحسبة التابعة لها جهة تولته على حسب الاصول المرعية بها ومراعاة التهربات الكافئة الكافية لصيانة وحفظ تلك الحقوق وهذا كما روي (راجع مجلس حسي)

**قاصر** — ذكر بئو صادر في ٢٦ يوليو سنة ٨٧

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٨ رمضان سنة ١٣٠٢ (٢٠ يونيو سنة ٨٥) وبناء على ما عرضه علينا وكيل حضانة حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ تعدلت المادة الاولى من امرنا المشار اليه قبل بالكتيبة الالية (لا يتصرح بزواج البنات القاصرات اللاتي لمن مرتبات بالرو زناجة اولهن تركاات جسيمة الا بعد المخاطرة مع مجلس حسي الجهة التابع لما عمل افادة البنينة اما غيرهن من البنات فلا يتوقف زواجهن على ذلك بل يجري زواجهن بمعرفة اولياهن الشرعيين)

**قاصر** — (ر) بلوغ — بيع العقار اختياريا (قم

٦٣٥ — تاجر (قت ٤ — خائن (قت ٣١٣ — رشد

١٢ ذا سنة ١٢٩٦ — شركة (ق ٤٥٦ — طلاق

— عذر (قت ٥٦ الى ٦٢ — قبض (قت الباب

الخامس — مخالفات (قت ٣٤٣ : ٣٥٠ — مدة

طويلة (مجلة ١٦٣٦ مدة طويلة (ق ٨٤ : ٨٥ —

مهر : نزاع ملكية (قم ٦١٤ وما بعده — هبة —

هتك العرض (قت ٢٤٦ — ٣٤٧ — ولاية الاب

— مجلس حسي — بيت المال — حجر

**قابل الكبيالة** — (ر) كبيالة

**قابلة** — (ر) صحة ١٨ رسته ٣٠١ م ٦

**قابلة (انشاء السر)** — (ر) قذف (قت ٢٨٤

**قابلة** — (ر) نسب

**قاتل** — (ر) قتل — مستخدم الحكومة (قت

١١٧ — ١١٨ — وصية (ش ٥٣٩

**قاذف** — (ر) قذف (قت ٢٧٧

**قاذورات** — (ر) مخالفات (قت ٣٤١

**قاصر** — (ملحق للائحة الاطيان الزراعية) منشور من

مجلس الاحكام في ١٩ ذا سنة ١٢٨٢ (٥

ابريل سنة ٦٦)

لا يستط حتى التاصر في الاطيان الخارجية بترك كبير العائلة لما لم يرض على التاصر بعد بلوغه مدة خمس سنوات فاكثر مع الترك الاختياري منه — البلوغ هو بلوغ عمر القاصرات من الواحد والعشرين

**قاصر** — (جواب من المحفانية لمجلس الاحكام في ٢٤ فبراير

سنة ١٨٨٥)

علم من افادة وردت للمحفانية من الداخلية في ١٦ رسته ٣٠٢ مرة ١٨

ان مجلس بني سوييف كان حكم على غلام اسمه مرجان ابراهيم لاجترائه

على سرقة من منزل مقدسه بارساله لديوان مجرية لتربيته وتعليمه صناعة

وبارساله لما اعيد بحجة عدم وجود صناعة له ولا موافقته للصكرية ومع

ذلك فمجلس قبلي نص في الحكم الذي اصدره عليه بمدة ٦ شهور بارت

يستوفي الباقي عليه من هذه المدة بعد خصم مدة شجته بمعرفة ديوان المجرية

بتشغيله بالورش على حسب المنشور الصادر في سنة ٨١ عرية في حق

اماله القاصرين عن درجة البلوغ وبالنظر لما اوزنه المجرية على الوجه

السالف ذكره رغبت اخذ رأي المحفانية في ذلك وانه وان كان محجور

للداخلية بما لزم في شأن هذا الغلام لكنه لاجل عدم اصدار احكام من

المجلس القبيلة يتفقد تنفيذا كذا الحكم قد تجرر للمجالس المذكورة في

تاريخه وهذا لسمادكم بقصد الملاحظة عند توفيق الاحكام لتنفيذ العقوبة

بالجهة التي يعينها المجلس لذلك في حكمة حتى لا يكون عدم التنفيذ

**قاصر** — (منشور اصدره المجلس المحسبي بجميع الجهات

في ١١ ش سنة ١٣٠٤ (٥ مايو سنة ٨٧)



ملحوظات

قاصر غير تاجر — (ر) كميالة (ق) ١١٠

قاضي — (٠) لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

(م) ٢٧ يشترط في من يتعين قاضياً بالمحاكم الاهلية ان يكون ذا دراية كافية بالقوانين وان يكون متنعماً بالمحقوق المدنية وان لا يكون حكم عليه بحكم مغل بالشرف — ويشترط في من يتوظف قاضياً بالمحاكم الابتدائية ان يكون سنه خمساً وعشرين سنة بالاقبل وفي من يتوظف بمحاكم الاستئناف ان يكون سنه ثمانى وعشرين سنة بالاقبل ١٠٠ من يتعين رئيساً فيكون سنه اثنين وثلاثين سنة بالاقبل

قاضي التحقيق — (قانون تحقيق الجنايات) في التحقيق وقاضيه

(م) ٤٨ يقوم باداء وظائف قاضي التحقيق في دائرة كل محكمة ابتدائية قاض يعين من قضاة المحكمة المذكورة (م) ٤٩ يجوز لقاضي التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية ان يجري من تلقاء نفسه جميع الاعمال التي تكون من خصائص مأموري الضبطية القضائية في مثل تلك المحالة (م) ٥٠ ويجب عليه في المحالة المذكورة ان يخبر رئيس قلم النائب العمومي عند شروعه في التحقيق او عند انتقاله الى محل الواقعة اللازم تحقيقها (م) ٥١ اذا ابتدا احد اعضاء قلم النائب العمومي او غيره من مأموري الضبطية القضائية في اجراءات التحقيق ونرا لقاضي التحقيق عدم امتيناف بعضها كان له الحق في اعادة ما لم يكن مستوفياً منها (م) ٥٢ لا يجوز لقاضي التحقيق ان يشرع في اجراءاته من تلقاء نفسه الا في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية انما له مباشرة اجراءات التحقيق ولانما متى رفعت له المسألة بالالوجه المعتبر قانوناً (م) ٥٣ يجوز للعلم في كل الاحوال ان يرفع لقاضي التحقيق قبل استنوايه مسألة عدم اختصاصه بالدعوى او عدم جواز سماعها بناء على ان الفعل المستند اليه لم يكن مستوجباً للعقوبة على حسب القانون (م) ٥٤ على قاضي التحقيق ان يحكم في ظرف اربع وعشرين ساعة في تلك المسائل الفرعية بعد تقديم اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي فيها بالكفاية وبعد سماع اقوال المدعي بالمحقوق المدنية (م) ٥٥ تجوز المعارضة من جميع الاخصاء في الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق بالمحكم في المسائل الفرعية المذكورة بشرط تقديمها في ظرف ثلاثة ايام من وقت اعلان الامر المذكور — وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وترفع بناء على طلب احد اعضاء قلم النائب العمومي الى محكمة الجنج حال انعقادها بهيئة اودة المشورة ولا يستأنف الحكم الذي يصدر من تلك المحكمة — وتقدم المعارضة بوقف الاستجواب دون غيره من الاجراءات المتعلقة بالتحقيق (م) ٥٦ اذا طلبت محكمة الاستئناف اقامة دعوى عمومية فيقوم باداء وظائف قاضي التحقيق من تعينه لذلك من اعضائها — ويجوز لمن تعينه محكمة الاستئناف من اعضائها هذا الغرض ان يتنبد لاجراءات التحقيق احد قضاة المحكمة الابتدائية التي يلزم استيناف تلك الاجراءات في دائرتها

(في الادلة والبراهين)

(م) ٥٧ يستصحب قاضي التحقيق في جميع اجراءاته كاتباً يمضي معه المحاضر ويحفظ الاوامر والاوراق

(في الادلة المحسوسة)

(م) ٥٨ يجب على قاضي التحقيق ان يثبت حالة الشئ او الانسان الذي وقعت عليه الجناية وان يجمع كافة الادلة المحسوسة التي بها يمكن الوصول الى معرفة الجاني ومعرفة درجة الجناية (م) ٥٩ اذا استلزم اثبات الحالة الاستعانة بطبيب او احد من اهل الفن فيجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته (م) ٦٠ اذا اقتضى الحال اجراء التحري او اثبات الحالة بدون حضور قاضي التحقيق بسبب ضرورة بعض اعمال تحضيرية او تجارب متكررة او باي سبب اخر فيجب على القاضي المذكور ان يصدر امراً بذلك تذكر فيه الاسباب وتبين انواع اثبات الحالة وانواع التحقيق مع تعيين ما يراد اثبات حالته او تحقيقه (م) ٦١ يجب على الاطبا ورجال الفن ان يحلفوا يميناً امام قاضي التحقيق على ابداء رأيهم بحسب الذمة ويقدموا تقريراً بالكتابة توضع عليه امضاؤهم ويرفق باوراق التحقيق لاعتباره على حسب الاقتضاء (م) ٦٢ يجب على قاضي التحقيق ان يجمع كافة البراهين التي تثبت ان الاشياء والاوراق والكتابات المتعلقة بالواقعة الجنائية هي بعينها ويسوغ له ايضاً ان ينقل الى منزل المتهم سواء طلب منه ذلك او من تلقاء نفسه ليفتش فيه عن الاوراق وعن جميع ما يرعى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة (م) ٦٣ ويسوغ ايضاً لقاضي التحقيق ان ينقل الى الاماكن الاخر التي يظن على ظنه اخفاء شئ فيها مما ذكر في المادة السابقة (م) ٦٤ يجوز لقاضي التحقيق ان يضبط في مصلحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وان يضبط في مصلحة التلغرافات كافة التلغرافات التي يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على امر مشتمل على الاسباب المبني عليها ولاعضاء قلم النائب العمومي الحق في اجراء ما ذكر في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية (م) ٦٥ اذا لزم اجراء التفتيش في جهة خارجة عن المدينة المقيمة بها المحكمة من الجهات الداخلة في دائرة اختصاص

المحكمة المذكورة يجوز لقاضي التحقيق ان يكلف احد ماموري الضبطية القضائية باجراء التفتيش والاعمال المذكورة في مادتي ٦٢ و ٦٣ اما اذا كانت الجهة المفتضي اجراء التفتيش فيها خارجة عن دائرة اختصاص تلك المحكمة فللقاضي التحقيق ان يطلب من قاضي التحقيق بالمحكمة الكائنة في دائرتها الجهة المذكورة ان يباشر الاعمال المتقدم ذكرها ويسوغ لهذا القاضي اذا اقتضى الحال ذلك ان ينتدب لاجراء التفتيش احد ماموري الضبطية القضائية (م) ٦٦ الاصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق عين الاوراق التي تحصل عليها المضاهاة في مواد التزوير والاقرار بمحتما تتبع ايضا في التحقيقات الجنائية قاضي التحقيق — (ر) بينة

قاضي التحقيق — (٥) قانون مخفي الجنايات

في قول التحقيق وفي الاوامر التي تصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى في الحالة

(م) ١١٣ اذا تراءى لقاضي التحقيق ان الواقعة ليست جنائية ولا جنحة ولا مخالفة فيحكم بامر يصدر منه بانه لا وجه لاقامة الدعوى ويفرج فوراً عن المتهم ان كان مجسوساً وفي ظرف اربع وعشرين ساعة يرسل الامر المذكور لقلم النائب العمومي ويعلن للمدعي بالحقوق المدنية للمعارضة فيه ان اراد بالكيفية وفي المواعيد المقررة لذلك بمادتي ١١٩ و ١٢١ من هذا القانون — اذا راي القاضي المذكور ان الواقعة ليست الا مجرد مخالفة يحيل المتهم على محكمة المخالفات ويامر بالافراج عنه ان كان مجسوساً (م) ١١٥ اما اذا راي ان الواقعة تعد جنحة فيحيل المتهم على محكمة الجنح واذا كانت الجنحة في هذه الحالة تستوجب العقاب بالحبس وكان المتهم مسجوناً فيصير ابقاؤه في السجن مؤقتاً اما اذا كانت الجنحة لا تستوجب العقاب المذكور فيفرج عنه بغير ضمان بشرط ان يحضر امام المحكمة عند طلبه او تكليفه بالحضور او التنبيه عليه بذلك (م) ١١٦ اذا راي قاضي التحقيق ان الواقعة من قبيل الجنايات يحيل المتهم على محكمة الجنايات (م) ١١٧ الاوامر التي تصدر من قاضي التحقيق

بالاحالة على احدى المحاكم يجب في جميع الاحوال ان تذكر فيها مواد القانون المبينة عليها التهمة (م) ١١٨ على قاضي التحقيق ان يرسل الى قلم النائب العمومي الامر الصادر بالاحالة واوراق الدعوى والاوراق الدالة على الثبوت في ظرف اربع وعشرين ساعة من تاريخ الامر المذكور وعلى الكاتب ان يخبر به المتهم وان وجد مدع بمحقوق مدنية فيعلن اليه ايضا (م) ١١٩ ويجوز لاعضاء قلم النائب العمومي دون غيرهم المعارضة في الامر الصادر بالاحالة متى اقتضى الحال ذلك مراعاة للقانون وتكون المعارضة منهم بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمان واربعين ساعة من يوم ارسال الامر بالاحالة (م) ١٢٠ اذا لم تحصل المعارضة من قلم النائب العمومي وجب عليه ان يكلف المتهم بالحضور امام المحكمة المختصة بالدعوى على حسب ما تدون في الامر الصادر بالاحالة (م) ١٢١ فان حصلت المعارضة من قلم النائب العمومي في الامر الصادر بالاحالة وجب عليه ان يقدمها في ظرف الثلاثة ايام التالية للميعاد المقرر في المادة ١١٩ الى محكمة الجنح اذا كان الفعل المسند للمتهم جنحة او مخالفة والى محكمة الجنايات اذا كان الفعل المذكور جنابة وعلى المحكمة في كلتا الحالتين ان تحكم في المعارضة على الفور حكماً قطعياً لا يقبل الطعن فيه ويكون حكمها في ذلك في اودة مشورتها بدون حضور احد من الاخصام بناء على ما يبيده احد اعضاء قلم النائب العمومي وعلى ما يقدمه المدعي بالحقوق المدنية والمتهم من التقارير ان قدما شيئاً من ذلك (م) ١٢٢ القضاة الذين تركب منهم محكمة الجنح لا يحكمون في اودة المشورة في المعارضات التي تحصل في الاوامر الصادرة بالاحالة في مواد الجنح وكذلك القضاة الذين تركب منهم محكمة الجنايات لا يحكمون في اودة المشورة في تلك المعارضات في المواد الجنائية (م) ١٢٣ تقديم المعارضة يجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل ويجوز لمحكمة الجنح او محكمة الجنايات في اودة مشورة كل منهما ان تصدر امراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى اذا اقتضى الحال ذلك والا يحيل المتهم فوراً على المحكمة

قاضي المواد المستعجلة — (ر) ٠  
 قاضي محكمة الجنايات — (ر) ٠ رشوة (ق ٩٨)  
 قاضي محكمة المخالفات — (ر) ٠ ضبطية قضائية —  
 مخالفات (محكمة)  
 قاضي (مسئولية في التوزيع) — (ر) ٠ قسمة بين  
 الغرماء (ق ٥٣٤)  
 قاعدة الممارسة — (ر) ٠ ممارسة  
 قافلة — (ر) ٠ سودان ١٠ أكتوبر سنة ٨٥  
 قانع اسنان — (ر) ٠ مخالفات (ق ٣٤٥)  
 قانون وامر — (ر) ٠ لائحة ترتيب المحاكم الاملية)  
 (احكام ابتدائية)

(م) ١ القوانين والامر يكون معمولاً بها في جميع القطر المصري  
 عند اعلانها من طرفنا بواسطة درجتها بالمرائد الرسمية ويجب  
 الاجراء بموجبها في كل جهة من جهات القطر المذكور من  
 وقت العلم باعلانها وتعتبر تلك القوانين والامر معلومة لدى  
 جميع اهالي القطر بعد اعلانها بالمرائد بثلاثين يوماً ويجوز  
 تنقيص هذا الميعاد بمتن نص صريح في القوانين والامر  
 المذكورة (م) ٢ لا يقبل من احد اعتذاره بعدم العلم بما تضمنته  
 القوانين والامر من يوم وجوب العمل بمتنصاتها (م) ٣  
 لا تسري احكام القوانين والامر الا على المحوادث التي تقع من  
 تاريخ العمل بمتنصاتها ولا يكون لها تاثير على الوقائع السابقة  
 عليها ما لم يكن منها عن ذلك بنص صريح فيها (م) ٤ لا يبطل  
 نص من القوانين والامر الا بنص قانون او امر جديد  
 يقرر به بطلان الاول

قانون — (مخالفة له) — (ر) ٠ اختصاص (٢١٧)  
 قانون الاحوال الشخصية — (ر) ٠ نكاح من م ١  
 الى ٦١ ومن م ١٢٠ الى ١٥٩ — كفارة من م ٦٢  
 الى ٦٩ — مهر من م ٧٠ الى ١١١ — جهاز من م  
 ١١٢ الى ١١٩ — نفقة من م ١٦٠ الى ٢٠٥ ومن  
 م ٣٢٤ الى ٣٣١ ومن م ٣٩٥ الى م ٤١٩ — ولاية  
 الزوج من م ٢٠٦ الى م ٢١١ — زوجة من م ٢١٢  
 الى ٢١٦ — طلاق من م ٢١٧ الى ٢٧٢ — خلع من  
 م ٢٧٣ الى ٢٩٧ — فرقة من م ٢٩٨ الى ٣٠٩ —  
 عدة من م ٣١٠ الى ٣٢٣ — نسب من م ٣٣٢ الى  
 ٣٥٥ — لقيط من م ٣٥٦ الى ٣٦٤ — ولد من م ٣٦٥  
 — رضاعة من م ٣٦٦ الى ٣٧٤ — رضاع من م  
 ٣٧٥ الى ٣٧٩ — حضنة من م ٣٨٠ الى ٣٩٤ —  
 ولاية الاب من م ٤٢٠ الى ٤٣٤ — وصي من م ٤٣٥

التي يرى لها اختصاصها بالحكم في الدعوى (م) ١٢٤  
 الامر الصادر من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه  
 لاقامة الدعوى او من المحكمة بناء على المعارضة  
 المرفوعة امامها لا يمنع من الشروع ثانياً فيما بعد في  
 اتمام اجراءات الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة  
 قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى  
 وتعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والاوراق  
 والمحاضر التي لم يمكن عرضها للقاضي التحقيق والمحكمة  
 عند رفع المعارضة لها ويكون من شأنها تقوية  
 البراهين التي وجدت اولاً ضعيفة او زيادة الايضاح  
 المؤدية لاثبات الحقيقة

قاضي — (ر) ٠ احكام — بيع (ق ٢٥٧) — رد  
 — عزل — قضاء (مجلة) — قضاة — مستخدمين  
 (لا ٣٢) — مستخدم الحكومة (ق ١١٢) — نكاح  
 (ولاية) — ولاية الاب

قاضي (اهانتة) — (ر) ٠ جريدة (ق ١٦٥)  
 قاضي الامور الوقفية — (ر) ٠ امر (ق ١٢٧) —  
 ١٢٨ — ١٢٩ — خير (تجلفه ايمين) ق ٢٢٥ —  
 ٢٢٦ — تنفيذ (ق ٣٩٥)  
 قاضي البيوع — (ر) ٠ نزع ملكية (ق ٥٥٤ : ٥٥٨)  
 — ٥٦٨ — ٦٠٢

قاضي التحقيق في المواد المدنية والتجارية — (ر) ٠  
 اختصاص المحاكم (ق ٤٤ — ٤٥) — حضور (ق ٥١  
 الى ٦٧) — خطوط — بينة

قاضي تحقيق الخلع والجنايات — (ر) ٠ تحقيق ابتدائي  
 (ق ٣ — ٤) — جنابات (ق ١٩١) — جنح (محكمة)  
 ١٥٥ — دعوى عمومية ٣٢ — ٣٤ — ضبطية  
 قضائية ١٢ — متهم — محكمة اهلية ١٧ سنة  
 ٣٠١ الباب الثالث — ٢٥ اغسطس سنة ٨٨  
 قاضي شرعي — (ر) ٠ تركيا (فرمان ٢٦ شعبان سنة  
 ١٢٥٥) — محكمة شرعية

قاضي (التمدي عليه) — (ر) ٠ مقاومة (الباب السابع)  
 قاضي (توكيل في المرافعة) — (ر) ٠ حضور (ق ٧٧)  
 قاضي المواد الجزئية (انتداب لسامع الشهادة) — (ر) ٠  
 بينة (ق ١٨٣) (سعيه في الصلح) — (ر) ٠ حضور (ق ٦٨  
 تحقيق) — (ر) ٠ حضور (ق ٦٩)

القانون (ثالثاً) الذين حكم عليهم بالافلاس ولم يعيدوا شرف اسمائهم (رابعاً) الذين كانت لهم بيوت للعب القمار أو الخشاء أو خدموا في تلك البيوت

### ( الفصل الثاني — في دوائر الانتخاب )

(م) يكون لمصر مائة وخمسة وعشرون نائباً على مقنن هذا التقسيم وهو — القاهرة عشرة نواب وللأسكندرية أربعة ولكل من دمياط ورشيد والسوس نائب على حدة وبورسعيد تنج دمياط والاسماعيلية الشرقية والعريش السويس ومديرية القليوبية أربعة اثنان عن مركز قليوب وواحد عن كل من مركزي شبرا وطوخ وللشرقية ثمانية واحد عن بندر الزقازيق واثنان عن مركز بليس والبقية عن باقي المراكز ومديرية الدقهلية ثمانية واحد عن المنصورة واثنان عن مركز ميت غمر والبقية عن باقي المراكز ومديرية المنوفية تسعة اثنان عن شبين ومركز سبك واثنان عن مركز منوف واثنان عن مركز ملجج وواحد عن اشمون واثنان عن مركز تلا ومديرية الغربية أحد عشر واحد عن طنطا وواحد عن المحلة الكبرى وسمنود والبقية عن التسعة المراكز لكل مركز نائب وكل مركز يتبعه بندره والبرلس يتبع شربين ومديرية البحيرة خمسة واحد عن مركز دمنهور وابو حمص والبندر دمنهور والبقية لباقي المراكز لكل مركز نائب ومديرية الجيزة أربعة واحد عن بندر الجيزة وقسم البرشين والبقية عن باقي الاقسام لكل قسم نائب ومديرية بني سويف أربعة اثنان عن قسم بني سويف وبندره وواحد عن قسم بيا وواحد عن قسم الزاوية ومديرية النجوم ثلاثة واحد عن البندر والاثنان الباقيان عن القسمين ومديرية المنيا سبعة واحد للبندر واثنان لقسم المنيا واثنان لقسم قفوصنا وواحد للنفن وواحد لقسم بني مزار ومديرية اسيوط تسعة واحد للبندر واثنان لقسم ملوى والبقية عن باقي الاقسام لكل قسم نائب ومديرية جرجا سبعة واحد عن بندر سوهاج واثنان عن قسم طهطا والبقية عن باقي الاقسام ومديرية قنا خمسة واحد عن البندر والبقية عن الاقسام ومديرية اسنان أربعة واحد عن البندر وقسمه وواحد عن قسم السليمة وواحد عن ادفو ومعاونة اصوان وواحد عن حلفه ويكون لقبائل العربان ثمانية نواب اثنان من غرب المنيا واثنان من غرب البحيرة واثنان من غرب الشرقية وواحد من غرب القليوبية وواحد من غرب النجوم ولحافظات السودان ومديرية اثنا عشر نائباً — ولا يجوز في جميع الاحوال انتخاب نائب من مركز عن مركز اخر في مديرية واحدة ولا انتخاب نائب من مديرية عن مديرية اخرى عدا القاهرة والمدن ولحافظات (م) ٧ تحدد دوائر للانتخاب على مقنن المادة السابقة وينشأ في كل دائرة جدول يتضمن اسماء الذين يحق لهم الانتخاب في حدود تلك الدائرة (م) ٨ في بلاد المديرية كل بلد يبلغ عدد الذكور من اهله خمسمائة نفس فما فوق يكون له دائرة انتخاب تخصه والبلاد والعرب والكنكور الصغيرة تضم جملة منها بعضها الى بعض بحيث لا يكون الذكور من سكان المجمل أكثر من ألف نفس في دائرة واحدة وفي مصر والاسكندرية يكون لكل من

الى ٤٨١ — حجر من م ٤٨٢ الى ٤٩٣ — بلوغ من م ٤٩٤ الى ٤٩٩ — هبة من م ٥٠٠ الى ٥٢٩ — وصية ٥٣٠ الى ٥٥٨ — مريض من م ٥٥٩ الى ٥٧٠ — مقتود من م ٥٧١ الى ٥٨١ وم ٦٣٢ — مواريث من م ٥٨٢ الى ٦٣٠ ومن م ٦٣٩ الى ٦٤٧ — حمل م ٦٣١ — خشي م ٦٣٣ — ولد الزنا م ٦٣٤ — غريق م ٦٣٥ — تخارج م ٦٣٦ — عول ورد من م ٦٣٧ الى ٦٣٨

### قانون الانتخاب — (٢٥) مارت سنة ١٨٨٢

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير سنة ١٢٩٩ وبنا على ما قرره مجلس النواب وموافقة رأي مجلس النظائر نامر بما هوات

### ( الفصل الاول — فيمن لهم حق الانتخاب )

(م) ا حق الانتخاب لكل مصري من رعايا الحكومة المحلية سواء كان مولوداً في مصر او متوطناً اقام فيها مدة لا تقل عن عشر سنوات على شرط ان يكون بالغاً من العمر احدى وعشرين سنة كاملة وان يدفع للحكومة من مال الضرائب او الرسوم المقررة ايا كانت ما يبلغ خمسمائة قرش مصري في السنة ولا يكون في حال من الاحوال المعينة في المادة الرابعة والخامسة من هذه اللائحة (م) ٢ من كان عليه من ارباب العائلات هذا مقدار من المال الاميري عن اطيان او غفارات يمتلكها وان كانت مكلفة باسم غيره فله حق الانتخاب (م) ٣ ثبت حق الانتخاب لمن ياتي ذكرهم ولو لم يكن عليهم المبلغ المقرر وم (اولاً) العلماء المحائزون رتبة التدريس او المشهورون بصفة العالمية (ثانياً) القسس وسائر الرؤساء الروحانيين من المسيحيين (ثالثاً) حاخامات الاسرائيليين (رابعاً) المدرسون في المدارس الميرية والكتائب الاهلية والمحائزون للشهادات من المدارس العالية (خامساً) ارباب الوظائف الملكية سواء كانوا في الوظائف او متقاعدين (سادساً) ضباط العسكرية سواء كانوا في الخدمة او مستودعين او متقاعدين (سابعاً) وكلاء المرافعات (الافوكاتية) المقبولون في المجالس النظامية (ثامناً) الاجزاجية والاطباء والمهندسون (م) ٤ المنتخبون لدولة اجنبية لاحق لهم في الانتخاب (م) ٥ يحرم من الانتخاب من ياتي ذكرهم وم (اولاً) النافذون للحقوق المدنية او السياسية وهم الذين صدرت عليهم احكام نهائية من المجالس النظامية بالاشغال الشاقة او الدنيقة او بالنفي او الافاقمة في اللبان او بالسجن سنة شهور مجتافية او حكم عليهم بارتكاب سوفة او غيابة او احتيال او اضرار مال الميري او انتهاك حرمة الاداب والادبان او طردوا من الخدمة الميرية بحكم او قرار من احد المجالس النظامية (ثانياً) المحكوم عليهم بالسجن ثلاثة اشهر او بغرامة تقو مقام هذه المدة لوقوع مخالفة منهم فيما يتعلق بالانتخاب على مقنن احكام هذا

## ملحوظات

المحفوظة ويستثنى (م) ١٦ الطالبات التي تقدم الى التومسيون تكون مكتوبة فان كانت متعلقة بحواسم مفيد فينبغي ان تكون مشتملة على الاسباب التي يستند الطالب اليها (م) ١٧ يكون لكل لجنة سجل لفيد الطلبات التي تقدم اليها بحسب تولى رتبها وكتب اللجنة يعطى وصولا باستلام كل طلب منها (م) ١٨ تنتظر اللجنة في الطلبات عند ورودها اليها وتصدر فيها حكمها في مدة خمسة ايام وكل قرار منها ينبغي ان يعلن مكتوبا في خلال ثلاثة ايام لذوي الشأن المحكوم فيه بما كتم (م) ١٩ اذا اعترض على قيد اسم منتخب او محته اللجنة مباشرة فيلزم اخبار صاحب الاسم بذلك وله حينئذ ان يقدم للجنة رقعة للاعتراض واعتراضه على محو الاسم (م) ٢٠ اللجنة تحكم في الطلبات حكما نافذا الا ان هذا الحكم يمكن استئنافه الى المجلس العلي التابعة له جهة اللجنة (م) ٢١ متى صحح جدول الانتخاب يرسله رئيس اللجنة الى مدير الجهة او محافظها بواسطة ناظر القسم او مامور المركز وفي محروسة مصر الى ناظر الداخلية (م) ٢٢ الذين يدخلون اسما في جداول الانتخاب او يحاولون ذلك بتصرجات كاذبة او شهادات مزورة والذين يستعملون هذه الوسائط لاثبات اسم اخر او محوه ومن طلب الاكتتاب وناله في جدولين او عدة جداول جميع هؤلاء وشركاؤهم في هذه الاحوال يعاقبون بالغرامة من مائة قرش الى مائتي قرش او بالسجن من خمسة عشر يوما الى شهرين (م) ٢٣ من تمكن من اعطاء رأيه بالوسائل المنهي عنها في المادة السابقة او بالتغال اسم غيره من المنتخبين يعاقب بالغرامة من مائتي قرش الى ستمائة قرش او بالسجن من شهر الى ثلاثة اشهر ويمل ذلك يعاقب من يتخبط في عدة دوائر لورود اسمه في اكثر من جدول واحد بسبب من الاسباب السابقة (م) ٢٤ المكلف باخذ اوراق الانتخاب او تعدادها او فتحها اذا اخفى شيئا منها او اضاف اليها او بدل فيها او فرا غير المكتوب يعاقب بالغرامة من الف وخمسمائة قرش الى الف وخمسمائة او بالسجن من سنة اشهر الى سنة ومثل هذا العقاب يقع على من يكلفه احد المنتخبين بكتابة رايه فيكتب غير الاسم المعين له (م) ٢٥ من ياخذ او يعد بانه ياخذ رشوة او هدية ليعطي رايه او ليعتنع من اعطاء الراي يعاقب بالغرامة من مائتي قرش الى ستمائة قرش او بالسجن من شهر الى ثلاثة اشهر ويمل هذا يعاقب من يقبل الوعد بخدمة اميرية او خدمة خصوصية لذلك القصد (م) ٢٦ من اضطر احدا من ارباب حق الانتخاب الى عدم اعطاء رايه او الى اعطائه بحسب هواه بالعنف او التهويل عليه بالاضرار به او باحد من ذوي يعاقب بالغرامة من الف وخمسمائة قرش الى الفين وخمسمائة قرش او بالسجن من سنة اشهر الى سنة (م) ٢٧ من مس اوراق الانتخاب بمعنى الاخذ او الاضافة او التبديل قبل فتح صندوقها بالطريقة الرسمية سواء كان من اعضاء اللجنة او من المكلفين بحراسة الصندوق يعاقب بالسجن من سنة اشهر الى سنة (م) ٢٨ اذا كان المرتكب لجناية او جنحة مما سبق بيانه تقدم له ارتكاب غيرها من نوعها فيعامل باكثر درجات العقاب او الغرامة المذكورة في المواد السابقة (م) ٢٩ ان كان المرتكب لشي من هذه الجنايات والجحج المذكورة من مستغدي الحكومة

من اغان المدينة دائرة مخصوصة (م) ٩ بشكل في كل دائرة لجنة يناط بها تنظيم جداول الانتخاب وترتيبها محصرا اسما الذين لم حق الانتخاب وهذه اللجنة تكون في المديرات مؤلفة من خمسة من اكبر المشايخ حصة واكثرهم اعتادا ينتخبون رئيسا منهم فان لم يكن في البلد خمسة مشايخ فيستكمل هذا العدد من كبار المزارعين فيه وان كانت دائرة الانتخاب لعدة بلاد متجاورة فتتألف لجنهات من خمسة من كبار مشايخ البلاد الملتزمة بمراعاة تعدادها وماذون الناحية التي فيها مركز اللجنة يحضر بها وصرافها يودي في هذه اللجنة وظيفة الكاتب وفي مصر والاسكندرية تؤلف اللجنة في كل من من مندوب عن الحكومة واثنين من الوجهاء واثنين من التجار وفي باقي المحافظات والبنادر التي ليس فيها مشايخ معتمدون تؤلف اللجنة من مندوب عن الحكومة واثنين من الوجهاء واثنين من التجار — وجميع هؤلاء يكون تعيينهم بمعرفة الداخلية في مصر والمحافظات في سائر المدن وفي كل من الحالين ينتخب رئيس اللجنة كاتبها (م) ١٠ كل لجنة تثبت في جدولها اسما المختارين لصفات الانتخاب في جهتها والذين يكتبون في جدول اللجنة (م) (اولا) المولودون في الدائرة المشكل فيها اللجنة (ثانيا) الذين هم مكنتون في دفاتر الرسوم المقررة بتلك الدائرة منذ عام كامل (ثالثا) الذين ينزجون في حدود الدائرة ويثبت انهم مقيمون بها منذ سنة على الاقل (رابعا) الذين لم يكونوا في حالة من تلك الاحوال ولكنهم يطلبون الاكتتاب في جدول اللجنة ويشنون اقامتهم في دائرتها عامين (خامسا) المقيمون بتلك الجهة بخدمة الحكومة — وكذلك يكتب في جدول اللجنة من يتم له احد هذه الشروط قبل انقضاء زمن الانتخاب وان لم يكن تم له عند ابتداء مدة الاكتتاب (م) ١١ اللجنة تعلن لارباب الانتخاب في دائرتها ان يحضروا اليها في مسافة عشرة ايام لفيد اسماهم في المجدول وهذا الاعلان يعلق في المدرج والبلاد على ابواب المعابد وديار الحكومة واشهر الاماكن التي يجتمع فيها الناس ثم يعلن عنه في الجرائد العربية المحلية (م) ١٢ يجب على كل لجنة ان تجرر جدولها لتختين في خلال عشرة ايام غصي من انقضاء الميعاد المذكور في المادة السابقة ثم تعلق احدى النسخين في اشهر نقطة بالدائرة وتحفظ الاخرى في مكتبها وتحضر بذلك محضرا يجتم رئيس اللجنة عليه (م) ١٣ ينشر خبر تعليق الجدول باعلانات تدرج في الجرائد وتلصق بالاماكن الميمنة بالمادة ١٠ مذكورا فيها انه في مدة العشرة الايام التالية لذلك التاريخ يجوز لكل شخص لم ينتقد اسمه في المجدول ان يطلب فيه من اللجنة ويحق لكل منتخب ايضا ان يطلب محو اي اسم كتب في المجدول بلا حق او اثبات اي اسم اغفل بلا موجب (م) ١٤ ترسل صورة من جدول الانتخاب والخضر الدال على حصول الاعلان والتعليق والمحفظ حسب المذكور في المادة ١٠ و ١١ و ١٢ الى مدير الانليم بواسطة المراكز والانعام او محافظ الجهة وفي مصر الى ناظر الداخلية فان لم تكن مستوفاة الشروط فلكل منهم الغاء العملية السابقة والامر باعادتها على وفق النظام بعد وصولها اليه بخمسة ايام لا اكثر (م) ١٥ يحق لكل منتخب ان يطالع على الجداول

غير كامل الشروط فعليه ان يرسم باعادته مع بيان اوجه عدم الصحة فيه وان كان صحيحاً يقيد الذي صار انتخابهم به في جدول عمومي يجتبه يتضمن اسماء الذين وقع الانتخاب الابتدائي عليهم بنمرة متسلسلة على تلك الاسماء (م) ٤١ جداول الانتخاب الابتدائي العمومية تحفظ في مصر بالضبطية وفي الثغور بالمحافظات ويرسلها مأمورو المراكز والاقسام الى المديرية لتحفظ فيها (م) ٤٢ مأمور الضبطية بمصر والمحافظون بالثغور والمديرون بالاقاليم يرسلون الى كل من كتب اسمه في الجدول العمومي تذكرة بنمرته المفيدة فيه معينا بها اليوم والمكان الذي يحصل فيه الانتخاب النهائي اي انتخاب النواب وهذه التذكرة تقوم مقام ورقة التنبيه عليه بالحضور

#### ( الفصل الرابع - في الانتخاب النهائي )

(م) ٤٣ يكون في كل مديرية وكل مركز محافظة وفي مأمورية الضبطية بمصر دائرة للانتخاب النهائي (م) ٤٤ يصدر الامر العالي باجتماع الدوائر الانتخابية قبل يوم الانتخاب النهائي بعشرة ايام لا اقل (م) ٤٥ لا يجتمع في دوائر الانتخاب النهائي غير اربابه ولا يسوغ لهؤلاء ان يشتغلوا وهم في تلك الدوائر بما يخرج عن موضوع الانتخاب (م) ٤٦ يكون اجراء الانتخاب بحضور مدير الجهة او محافظها او مأمور الضبطية بمصر او من تعينه الحكومة سواهم بصفة مندوبين عن الحكومة وحضور قاضي الجهة ايضاً ولا يكون له رأي بحسب ويشكل له في كل دائرة لجنة مؤلفة من ثلاثة من المنتخبين يعينهم مندوب الحكومة واربعة آخرين يعينهم باقي المنتخبين وتكون هذه اللجنة تحت رئاسة المندوب ولها كاتب من اعضائها (م) ٤٧ يشرع في عملية الانتخاب في اليوم والمكان المعينين له بعد تشكيل اللجنة على الوجه المعين في المادة السابقة على شرط ان يكون الحاضرون من ارباب الانتخاب اكثر من نصف مجموعهم فان لم يزد العدد على النصف اجلت الجلسة ليوم آخر (م) ٤٨ يتبدي رئيس اللجنة عملية الانتخاب بتلاوة نص مادة ٦٧ من هذا القانون على المنتخبين وتبيين الطريقة الواجبة الاتباع في هذا الانتخاب (م) ٤٩

فيكون عقابه مضاعفاً في كل حال (م) ٥٠ الجنائيات والمخمس المنصوص عليها في هذا القانون تنظر في المجالس المحلية (م) ٥١ المحكم الصادر بجناية او جثة مباح لا يوجب بحال ما ابطال الانتخاب بعد ثبوت صحته لدى المعينين لذلك على مقتضى الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون (م) ٥٢ ورقة الاراء التي وقعت فيها احدى الشبهات المنوه بها في المواد السابقة لاتعدو الصندوق الذي تقرأه على ما في المادة (٥٦) بماد الانتخاب في دائرته

#### ( الفصل الثالث - في الانتخاب الابتدائي )

(م) ٣٣ ينتخب الذين لهم حق الانتخاب في كل دائرة واحداً من كل مائة منهم على شرط ان يكون بالغاً من العمر خمسا وعشرين سنة بالاقل والذين يقع عليهم الانتخاب على هذه الصورة الذين ينتخبون النواب (م) ٣٤ انكسور في عقود المئات لا تكون معتبرة في هذا الانتخاب الا اذا تجاوزت الخمسين (م) ٣٥ لا ينتخب من له حق الانتخاب الا في دائرة واحدة ولو تفيد اسمه في عدة جداول (م) ٣٦ متى اعطي المنتخب رأيه في انتخاب احد فلا يجوز له ان يعدل عنه الى غيره (م) ٣٧ ناظر الداخلية بمصر والمديرون والمحافظون يحددون عدد الذين يلزم انتخابهم في كل دائرة بالانتخاب الابتدائي ويعينون اليوم الذي يحصل فيه هذا الانتخاب ويشعرون بذلك رؤساء اللجان بواسطة مأموري المراكز والاقسام وفي مصر بواسطة الضبطية ليعلموه لمن لهم حق الانتخاب قبل اليوم المعين بخمسة ايام لا اقل (م) ٣٨ تعقد لجان الجداول في اليوم الذي يعينه المدير او المحافظ او ناظر الداخلية كما في المادة السابقة وتشرع في اجراء عملية الانتخاب الابتدائي المذكور (م) ٣٩ الانتخاب الابتدائي يحصل في يومه المعين على شرط ان يكون الحاضرون في كل دائرة ممن لهم حق الانتخاب اكثر من نصف مجموعهم وكل احد منهم يختار من ارباب الانتخاب البالغين من العمر خمسا وعشرين سنة بالاقل اشخاصاً بقدر العدد اللازم وفي هذا الانتخاب تكفي الاكثرية النسبية واذا تساوت الآراء يقرع بين المتساويين (م) ٤٠ على المحافظين في الثغور ومأموري الضبطية في مصر ومأموري المراكز والاقسام في الاقاليم ان يصدق كل منهم على صحة الانتخاب الابتدائي في جهته فان كان

ملحوظات

يكون في دائرة الانتخاب الانتهاء بالمديرية  
صناديق لجمع الآراء بمقدار عدد المراكز والبنادر  
التي لها نواب معينون واهل كل مركزا وبندر يضعون  
اوراق انتخابهم في الصندوق المعين لهم (م) ٥٠ اذا  
اعتراض احد المنتخبين على حق غيره في الانتخاب  
قبل ابتداءه فاللجنة تذاكر بالحال في ذلك الاعتراض  
وتصدر فيها قرارا يكون نافذا الا اذا لم يصدق مجلس  
النواب عليه (م) ٥١ على رئيس اللجنة ان يقيم فيها  
امر النظام فان خالف الحاضرون حكم المادة ٤٤ من  
هذا القانون ولم يعدل عن ذلك بعد التنبيه فله ان  
يفض الجمعية ويعين يوما آخر للانتخاب وان  
تعذر نفوذ حكمه في ذلك فله ان يستعين على اتفاده  
بقوة من المديرية او المحافظة او مأمورية الضبطية  
(م) ٥٢ ينبغي ان يكون في اللجنة حال الانتخاب خمسة  
من اعضائها على الاقل والرئيس والكاتب بحسبان من  
هولا الخمسة فان لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمله  
من المنتخبين الحاضرين وان غاب الرئيس فاحدا لاعضا  
يقوم مقامه بانتخاب اللجنة وان غاب الكاتب فالرئيس  
يعين مكانه احد المنتخبين الحاضرين (م) ٥٣ يجب على  
اللجنة ان تبين اسباب الحكم في قراراتها المتعلقة بعملية  
الانتخاب ويكون حكمها نافذا على ما في مادة (٤٩) من  
هذا القانون وتحصل مذاكرتها سرا ولكن رئيسها يتلو  
القرار علانية (م) ٥٤ قرارات اللجنة تكون باغلبية الآراء  
فاذا تساوت فرائي الرئيس يكون مرجحا ويشار  
الى ذلك بالمحضر (م) ٥٥ محضر اللجنة يكون مشتملا على  
جميع الطلبات والآراء وتضم اليه الاوراق المتعلقة بذلك  
بعد ان يختم الرئيس عليها (م) ٥٦ تؤخذ آراء المنتخبين  
في خلال سبع ساعات من اليوم المعين للانتخاب (م)  
٥٧ تبثدي اعضاء اللجنة باعطاء آرائهم ثم يتلى جدول  
الاسماء وكل منتخب من الحاضرين يعطي ورقة رايه  
عند تلاوة اسمه فيشار الى جانب الاسم بما يفيد اعطا  
الراي فان ذكر اسم ولم يعط صاحبه رايه اعيدت  
تلاوة اسمه ثانية ومن لم يقدم رايه بعد هذه القراءة  
الثانية فلا يمنع من تقديمه الى اخر الوقت المعين لاخذ  
الآراء فان مضى الوقت ولم يبد رايه سقط حقه في  
الانتخاب وكيفية اعطا الراي ان يكتب اسماء اشخاص

من تتوفر فيهم شروط النيابة بقدر العدد المطلوب  
انتخابه في تلك الدائرة (م) ٥٨ يجب على كل منتخب  
ان يقدم للجنة التذكرة التي دعي بها الى الانتخاب على  
ما في المادة (٤١) من هذا القانون ومن اضع تذكرته  
فمعرفة اعضاء اللجنة تغني عن التذكرة (م) ٥٩ كل  
منتخب يقدم رايه مكتوبا في ورقة مطوية وهذه الورقة  
توضع في صندوق الانتخاب بيد كاتب اللجنة على رأي  
من سائر اعضائه وهذا الصندوق يكون مختوما بختم  
اللجنة ومفتاحه بيد الرئيس (م) ٦٠ الرأي الموقوف  
على شرط باطل (م) ٦١ متى تم اخذ الآراء من الحاضرين  
يعلن رئيس اللجنة بانتهاء عملية الانتخاب ثم ياخذ في  
تحقيق عدد الذين اعطوا آرائهم وبعد ذلك يفتح  
الصندوق وتعد اوراق الآراء وتقر بعد تطبيقها على  
عدد المشار الى جوانب اسمائهم بما يفيد اعطاء الراي  
(م) ٦٢ لا يكون الانتخاب صحيحا ما لم يجتمع عليه  
اكثرية الآراء المطلقة من الحاضرين واذا تساوت  
الآراء لشخصين فرئيس اللجنة يقرع بينهما (م) ٦٣  
رئيس اللجنة يعين للحاضرين اسماء الذين تم لهم الانتخاب  
(م) ٦٤ يختم اعضاء اللجنة قبل انقضاءها على محضر  
الانتخاب ثم يرسل هذا المحضر وما يتعلق به من الاوراق  
الى نظارة الداخلية في خلال ثمانية ايام من تاريخ  
جلسة الانتخاب وتحفظ نسخة منه ومن الاوراق المذكورة  
مصدقا عليها من الاعضاء في المديرية او المحافظة وفي  
مأمورية الضبطية بمصر (م) ٦٥ بعد ورود محاضر  
الانتخاب الى ناظر الداخلية فيؤمر بارسالها الى كل من  
النواب اشعارا بحصول انتخابه ليحضر بذلك واشعارا  
الى مجلس النواب ولا يكون بين ورود المحاضر وصدر  
الاشعار اكثر من سبعة ايام (م) ٦٦ على ناظر الداخلية  
ان يرسل جميع الاوراق المتعلقة بالانتخاب الى رئيس  
مجلس النواب اثر اجتماعهم ولهذا المجلس دون سواه  
ان يحكم حكما بتا بصحة انتخاب اعضائه او عدم صحته  
وبعد تحقيق الانتخاب في مجلس النواب يصدر لكل  
نائب امر عال بكونه منتخبا للنيابة خمس سنين  
(الفصل الخامس - فمين يكون صالحا للانتخاب)  
(م) ٦٧ يصح انتخاب كل شخص بلغ من العمر خمسا  
وعشرين سنة فما فوق ايا كان محل توطئه في مصر على

شرط ان تجتمع فيه الصفات المطلوبة في حق الانتخاب ويكون ساريا عليه احكام قوانين البلاد بما فيها القرعة العسكرية ويكون عارفا بالقراءة والكتابة معرفة كافية (م) ٦٨ لا تجتمع وظيفة النيابة مع وظيفة ملكية او جهادية واذا وقع الانتخاب على احد المستخدمين فلا يقبل نائبا الا بعد استغفائه (م) ٦٩ من تم له الانتخاب في عدة دوائر فعليه ان يختار واحدة منها وبعلم ذلك لمجلس النواب في خلال ثمانية ايام تمضي من تحقيق الانتخاب فان تاخر عن ذلك فالمجلس يقرع عليه بين تلك الدوائر (م) ٧٠ اذا خلا محل احد من النواب ففي الحال يصدر الامر بانتخاب غيره لمكانه على الشروط المقررة في هذا القانون وفي الانتخابات العمومية يجوز تكرار انتخاب النواب السابقين او بعضهم (م) ٧١ لمجلس النواب دون سواء حتى قبول الاستغفاء من اعضائه ولكن اذا رام احد النواب الاستغفاء في غير مدة الانقضاء فلنظارة الداخلية ان تقبله منه بواسطة رئيس المجلس (م) ٧٢ احكام هذا القانون تجري على الذين ينتخبون بعد صدوره فقط (م) ٧٣ لمجلس النواب حق التعديل في هذه اللائحة بالاتحاد مع مجلس النظار (م) ٧٠ كل امر يخالف امرنا هذا فهو لاغ

قانون الانتخاب — (م) ١٢٠٠ ج ٢٤ سنة ١٣٠٠ (اول مايو سنة ١٨٨٢)  
(نحن خديو مصر) بناء على القانون النظامي المصري الصادر في هذا اليوم امرنا بما هو آت

### الباب الاول

في من لهم حق الانتخاب وفي انتخاب المندوبين للانتخاب (م) ١ لكل مصري من رعية الحكومة المحلية بالغ من العمر عشرين سنة كاملة حق الانتخاب بشرط ان لا يكون في حال من الاحوال المانعة من حق الانتخاب المبينة في المادة السادسة — اما رجال العسكرية الذين تحت السلاح فليس لهم حق الانتخاب (م) ٢ على كل منتخب (بكسر الخاء) ان يعطي رأيه بنفسه في دائرة الانتخاب الكائن فيها موطنه السياسي والموطن السياسي لكل منتخب (بكسر الخاء) هو محل توطئه الذي يجري فيه مباشرة حقوقه المدنية ويجوز له نقل موطنه السياسي لدائرة

انتخاب اخرى بشرط ان يعلن بذلك كلا من مدير الجهة الموجود بها موطنه السياسي الحالي ومدير الجهة التي يرغب نقله اليها (م) ٣ المنتخبون (بكسر الخاء) المعينون في وظائف مبرية لهم ان يعطوا آراءهم في دائرة انتخاب الجهة الموظفين فيها (م) ٤ لا يجوز لاحد من المنتخبين (بكسر الخاء) ان يعطي رأيه في الانتخاب اكثر من مرة (م) ٥ في الخامسة عشر يوما التالية لتاريخ صدور امرنا هذا يحجر دفتر الانتخاب على لتخبين بمعرفة مشايخ كل بندر او بلد من بنادر وبلاد الوجه البحري والوجه القبلي ويكون تحريره على ترتيب حروف الهجاء — اما في كل ثمن من اثمان القاهرة وكل قسم من اقسام ثغر الاسكندرية وكل مدينة من مدن رشيد ومياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش فيكون تحرير دفتر الانتخاب بمعرفة لجنة تولف في القاهرة والاسكندرية من مامور اثنان او مامور القسم بصفة رئيس ومن شيخ اثنان او شيخ القسم ومن مشايخ الحواري وتولف في كل مدينة من المدن الاخر من مندوب يعينه المحافظ ويكون رئيسا للجنة ومن اربعة من اعيان المدينة ذوي الاملاك يختارهم المحافظ ايضا — ويشتمل دفتر الانتخاب على جميع المنتخبين (بكسر الخاء) المتوطنين او الساكنين في وقت تحريره ضمن دائرة الانتخاب المحرر عنها ذلك الدفتر (م) ٦ لا تدرج اسماء الآتي يانهم في دفاتر الانتخاب (اولا) المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة او بالسجن او بالنفي او بحرماتهم من حقوقهم السياسية او بالاقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم ايضا لا تكاب سرقة او احتيال او خيانة او انتهاك حرمة الآداب (ثانيا) المطرودون من وظائفهم المبرية بمقتضى احكام قضائية لتقصيرهم في اداء واجبات وظائفهم او لاختلاسهم مال الميري او لقبولهم الرشوة او لتعديدهم على احد المصريين لمنعه من استيفاء حقوقه السياسية (ثالثا) المحكوم عليهم بالاflas والمهجور عليهم (م) ٧ يعلق دفتر الانتخاب في كل بندر وفي كل بلد وفي مركز المديرية — اما في مدينتي القاهرة واسكندرية فيعلق دفتر الانتخاب في مكتب كل ثمن او قسم وفي ديوان الضبطية وعلق



معلومات

اختصاصها في الثانية ايام التالية لتاريخ اعلانهم بها — اما في حالة عدم صدور قرار من احدى اللجان او ابائها الحكم في الطلب فيضاف على هذا الميعاد ثلاثة ايام ويسري من تاريخ ١٥ مارت — ويسري مفعول قرارات اللجان حين ما تصدر محكمة الاستئناف حكمها بدون مصاديف بعد سماع اقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية (م) ١٠ يبعث بصورة من دفاتر الانتخاب محتوماً عليها من الذين حرروها سواء كانوا مشايخ او لجان وبالحضر المثبت استيفاء اجراءات النشر في اليوم نفسه الى مدير الجهة عن المدير يات او الى مامور الضبطية عن مدينتي القاهرة والاسكندرية او الى المحافظ عن باقي المدن المينة في المادة الخامسة للتوقيع عليها منهم وتكون تلك الدفاتر مستديعة ولا يجوز اجراء تبديل فيها الا في وقت تعديلها السنوي المنوه عنه في المواد السالفة وعلى المدير او مامور الضبطية او المحافظ تصحيح تلك الدفاتر طبقاً لقرارات اللجنة او لاحكام محكمة الاستئناف والتوقيع على تلك التصحيحات — وصورة اخرى من تلك الدفاتر تحفظ بطرف المشايخ او اللجان بعد ان يصححوها حسب التصحيحات التي يعلنهم بها المدير او مامور الضبطية او المحافظ (م) ١١ عند تعديل الدفاتر في كل سنة يضاف عليها بمعرفة المشايخ او اللجان اسماء المصريين الذين يتحقق لهم انهم حازوا الصفات المطلوبة قانوناً ويحذف منها ولا اسماء من توفوا ثانياً اسماء من فقدوا الصفات المطلوبة (م) ١٢ لا يجوز لاحد الاشتراك في الانتخاب مالم يكن اسمه مندرجاً في دفتر الانتخاب (م) ١٣ ينتخب (بفتح الخاء من كل ثمن من اتمان القاهرة ومن كل قسم من اقسام الاسكندرية ومن كل مدينة من المدن المينة في المادة الخامسة ومن كل بندر او بلد من بنادر وبلاد الوجه البحري والوجه القبلي مندوب للانتخاب ووظائفه هي المقررة في المواد الآتية (م) ١٤ يكون انتخاب المندوبين في اليوم والساعة والمحل المينة في امر اجتماع المنتخبين (بالكسر) بدون التفات لعدد الاراء التي اعطيت ويكون الانتخاب باغلبية الاراء اغلبية نسبية — ويناط امر ملاحظة الانتخاب بلجنة تؤلف من

في مدن رشيد ودمياط وبورسعيد والسويس والاسماعيلية والعريش في ديوان المحافظة ويكون تعليق الدفاتر المذكور في كل سنة من اول يناير الى غايته (م) ٢ اذا تراءى لاي مصري انه اعمل درج اسمه في دفتر الانتخاب فله ان يطلب درجه كما انه لكل منتخب (يكسر الخاء) مدرج اسمه في دفتر الانتخاب ان يطلب درج اسم كل مصري لم يدرج اسمه غداً او رفع اسم كل شخص درج اسمه بدون حق — ونقدم هذه الطلبات في كل سنة من اول فبراير لغاية ١٥ منه في المدير يات الى مدير الجهة وفي مدينتي القاهرة والاسكندرية الى مامور الضبطية وفي باقي المدن المينة في المادة الخامسة الى المحافظ — ويجعل في كل مديرية دفتر لتفيد الطلبات المذكورة حسب تواريخ ورودها ويعطى بها وصولات لاربابها — وكل منتخب (يكسر الخاء) صارت المعارضة في درج اسمه في دفتر الانتخاب يصير اعلانه بذلك بمعرفة اللجنة المنوه عنها في المادة الآتية بدون مصاديف وله ان يبيدي ملحوظاته في ذلك (م) ٩ تحال الطلبات المذكورة على لجنة تؤلف في المدير يات من المدير بصفة رئيس ومن عضوين من مجلس المديرية ينتخبان بالقرعة السرية وفي مدينتي القاهرة والاسكندرية من مامور الضبطية بصفة رئيس ومن اثنين من اعضاء المحكمة الابتدائية في كل منها وفي المدن المينة في المادة الخامسة من المحافظ بصفة رئيس ومن اثنين من اعيان المدينة ذوي الاملاك يختاران من ضمن المنتخبين (يكسر الخاء) المندرجة اسماءهم في دفتر الانتخاب — وتحكم كل لجنة في الطلبات التي تعرض عليها من ١٥ فبراير الى ١٥ مارت من كل سنة — والقرارات التي تصدرها اللجان المذكورة باغلبية الآراء تعلن لاربابها كتابة في محلات اقامتهم بدون مصاديف بمعرفة جهات الادارة في الثلاثة ايام التالية لصدورها — واذا لم تحكم احدى اللجان في احد الطلبات المحالة عليها او اُبت ذلك فيعتبر هذا رفضاً للطلب المذكور — ويجوز لارباب الطلبات ان يستأنفوا قرارات اللجان امام محكمة الاستئناف المقيمين في دائرة

خمس متخين (بالكسر) ذوي معرفة بالقراءة والكتابة يختارهم المنتخبون (بالكسر) الحاضرون واعضاء هذه اللجنة ينتخبون احدهم رئيساً لهم — وتعين شروط الانتخابات وكيفية اجرائها بنشور يصدر من ناظر الداخلية كل مرة يصير الشروع في الانتخابات انما ينبغي في ذلك اتباع ما نص في الباب الآتي — ويجوز دائماً لناظر الداخلية ان يعين في اللجنة المذكورة نائباً عنه يكون له رأي محدود ويتخذ الناظر المشار اليه الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية اعطاء الاراء وضبط عملية الانتخاب (م) ١٥ على المديرين ومأموري الضبطيات والمحافظة ان يحرروا صحة اجراء انتخاب المندوبين في دوائرهم واذا تراءى لهم لزوم اعادة الانتخاب فعليه ان يصرروا بذلك حالاً مع ذكر الاسباب التي انبنى عليها الغاء الانتخاب الاول (م) ١٦ عند صدور الامر او المنشور المنصوص عنه في المادة الآتية يجب على المديرين ومأموري الضبطيات والمحافظة ان يعطوا الى كل واحد من المندوبين للانتخاب تذكرة اعتماد موصفا فيها اسم ومحل اقامة كل منهم وذكر محل ويوم وساعة انتخاب اعضاء مجالس المديرين وبمقتضى هذه التذكرة التي تقوم مقام استدعائه للحضور يحق له الدخول الى المحل الذي سيتم فيه انتخاب اعضاء مجالس المديرين

#### (الباب الثاني - في انتخاب اعضاء مجالس المديرين)

(م) ١٧ يكون انتخاب اعضاء مجالس المديرين بمعرفة المنتخبين (بالكسر) المندوبين وهؤلاء يدعون لهذا الغرض الى مراكز المديرين قبل الانتخاب بثمانية ايام بالاقول — ويكون اجتماعهم لاجراء الانتخابات العمومية بمقتضى امر مناوول الانتخابات التكميلية بمقتضى منشور يصدر من ناظر الداخلية ويؤدي اعضاء مجالس المديرين وظائفهم بلا مقابل (م) ١٨ لا يجوز للمنتخبين (بالكسر) المندوبين الاشتغال بامور خلاف انتخاب اعضاء مجالس المديرين وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة ولا يجوز خلافهم الحضور في جمعية الانتخاب ولا لهم الحضور فيها حاملين السلاح (م) ١٩ تناط ادارة الانتخاب في كل مديرية بلجنة انتخاب تولف بحضور المدير من خمسة اعضاء ثلاثة منهم ينتخبون من ضمن المندوبين ويعرفتهم ويكونون من العارفين القراءة

والكتابة ومن واحد من اعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة بتلك المديرية في دائرة اختصاصها ومن مندوب نائب عن ناظر الداخلية — ويتخذ الناظر المشار اليه الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية اعطاء الاراء وضبط عملية الانتخاب (م) ٢٠ يبدأ بتأليف لجنة الانتخاب حسب المنصوص بالمادة السابقة في اليوم والساعة والمحل المعينة للانتخاب مهما كان عدد المندوبين الحاضرين وتختار اللجنة لها رئيساً وكاتباً من ضمن اعضائها وعلى الكاتب تحرير الحاضر وتلاوته في آخر الجلسة (م) ٢١ على رئيس اللجنة ان يذكر المندوبين المجتمعين بما نص في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون النظامي عما يختص بالصفات اللازمة لجواز الانتخاب ويبين لهم كيفية عملية الانتخاب ويؤكد عليهم باعطاء رايهم بالذمة غير قاصدين سوى المنفعة العمومية (م) ٢٢ المحافظة على نظام الجمعية منوطة برئيس لجنة الانتخاب فان لم يراع ما نص في المادة الثامنة عشرة من امرنا هذا بكل دقة فعلى الرئيس ان ينبه بحفظ النظام فان لم يصغ اليه فله ان يفض الجلسة ويؤجلها الى ساعة اخرى وله ايضاً ان لم يبق في مكانه انفاذ القانون ان يستمد قوة عسكرية من المدير الذي يحق له دواماً ملاحظة جمعيات الانتخاب والتدخل لحفظ الامن العمومي متى لزم الحال (م) ٢٣ على الرئيس ان يثبت ساعة افتتاح الانتخاب وساعة انقضاها كل مرة بشرع في عملية الانتخاب (م) ٢٤ ينبغي ان يكون حاضراً حال الانتخاب ثلاثة من اعضاء اللجنة على الاقل ويحسب الكاتب من هؤلاء الثلاثة وحضور الثلاثة معاً واجب حال الانتخاب فان لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمل من المنتخبين (بالكسر) الحاضرين وان غاب الرئيس فعلى من يعينه من الاعضاء ان يقوم مقامه وان غاب الكاتب موقتاً فالرئيس يعين مكانه احد الاعضاء او المنتخبين (بالكسر) (م) ٢٥ تكون احكام اللجنة قطعية في كافة المشاكل التي تحدث حال الانتخاب مع عدم الاخلال بما نص بالمادة الرابعة والاربعين من امرنا هذا وعليها ان تبين مستندات الحكم وتكون مذكراتها سرية ولكن رئيسها يتلو القرار علانية (م) ٢٦ قرارات اللجنة تكون باغلبية الاراء فاذا

## ملحوظات

الاعضاء الذين وقع عليهم الانتخاب ثم يمضي جميع اعضاء اللجنة قبل انقضاء الجلسة على محضر الانتخاب ويرسل هذا المحضر مباشرة مع كافة اوراق الانتخابات الى ناظر الداخلية في خلال ثمانية ايام من تاريخ الجلسة وتحفظ نسخة منه مصدقاً عليها من اعضاء اللجنة بمطابقتها للاصل بطرف مدير الجهة (م) ٣٧ يرسل ناظر الداخلية بدون تاخير الى كل من الاعضاء المنتخبين ( بالفتح ) شهادة بانتخابه

### ( الباب الثالث )

( في انتخاب الاعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين )  
(م) ٣٨ ينتخب المنتخبون ( بالكسر ) المندوبون عن اتمان القاهرة العضو المندوب عن هذه المدينة لمجلس شورى القوانين — وينتخب المنتخبون ( بالكسر ) المندوبون مدينة اسكندرية العضو المندوب للمجلس المذكور عنها وعن الست مدن الاخر الميمنة في المادة الخامسة — ويكون اجراء الانتخاب في ديوان ضبطية القاهرة عن هذه المدينة وفي ديوان ضبطية الاسكندرية عنها وعن باقي المدن — ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اغلبية نسبية (م) ٣٩ ينتخب كل مجلس من مجالس المديريات الاربع عشرة بالقرعة السرية واحدا من اعضاءه ليكون عضوا مندوباً في مجلس شورى القوانين — ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اغلبية نسبية

### ( الباب الرابع )

( في انتخاب الاعيان المندوبين للجمعية العمومية )  
(م) ٤٠ ينتخب المنتخبون ( بالكسر ) المندوبون عن اتمان القاهرة والمنتخبون ( بالكسر ) المندوبون عن اقسام الاسكندرية والمنتخبون ( بالكسر ) المندوبون عن باقي المدن الميمنة في المادة الخامسة عدد الاعيان المقرر في القانون النظامي لكل منها ليكونوا مندوبين عنها في الجمعية العمومية ويكون اجراء الانتخاب عن مدينتي القاهرة والاسكندرية في ديوان ضبطية كل منهما وعن مدينتي دمياط ورشيد في ديوان محافظة كل منهما وعن السويس وبورسعيد في ديوان محافظة السويس وعن العريش والاسماعيلية في ديوان محافظة الاسماعيلية — ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اغلبية نسبية (م) ٤١ ينتخب المنتخبون ( بالكسر ) المندوبون عن الاربع عشرة مديرية

تساوت فراي الرئيس مرجح ويشار الى ذلك بالمحضر (م) ٢٧ يشتمل محضر اللجنة على جميع الطلبات والقرارات ومع ذلك فان خلا عن ذكرها فلا يعتبر ذلك سبباً لابطال الانتخاب (م) ٢٨ يكون اخذ الآراء سرا من الساعة واحدة بعد طلوع الشمس الى قبل الغروب بساعة (م) ٢٩ يتبدي اعضاء اللجنة باعطاء ارائهم ثم ينادي احدهم كلا من المندوبين باسمه حسب المندرج في دفتر المديرية العمومي ويعطي كل مندوب رايه عند المناداة باسمه وتعاد مناداة اسماء المندوبين الذين لم يعطوا آراءهم في اول دفعة ومن لم يعط رايه من المندوبين لا في الدفعة الاولى ولا في الثانية فلا يمنع من اعطائه الى اخر الوقت المعين لاخذ الآراء (م) ٣٠ على كل مندوب ينادى باسمه ان يقدم للجنة تذكرة الاعتماد التي بيده ويكون له آراء بمقدار عدد اعضاء مجلس المديرية المزمع انتخابهم وله ان يمحصر آراءه في شخص واحد او ان يخصصها على جملة اشخاص وان اضاع تذكرته فلا يمنع من اعطاء رايه اذا عرفته اللجنة (م) ٣١ المندوبون الذين يحملون الكتابة يعطون آراءهم شفاهاً بحيث يقيد الكاتب آراءهم في الدفتر قرين اسم كل منهم بملاحظة احد اعضاء اللجنة الذي يختاره المندوب وللمذكوران يعطي رايه بحيث لا يسمعه غير الكاتب والعضو الذي يختاره (م) ٣٢ الآراء المتعلقة على شرط باطلة وتداول اللجنة قطعياً في الحال في صحة او ابطال الانتخابات مع عدم الاخلال بما نص بالمادة ٤٤ من امرنا هذا (م) ٣٣ لا يمكن الانتخاب الا يوماً واحداً انما اذا طرأت احوال استثنائية منعت من الشروع فيه واستمراره او نهوه فيمكن تأجيله الى اليوم التالي ويعلن المنتخبون ( بالكسر ) بذلك بالطريقة التي تقررها اللجنة (م) ٣٤ متى تم اخذ آراء المندوبين الحاضرين يعلن الرئيس انتهاء عملية الانتخاب ويوقع اعضاء اللجنة والمدير على دفتر الانتخابات ثم يؤخذ في تحقيق عدد الذين اعطوا آراءهم ويعلن رئيس الجلسة ذلك حالاً للجمعية ثم تقرر الآراء ويعمل بذلك محضر يمضيه اعضاء اللجنة والمدير (م) ٣٥ يكون تعيين الاعضاء باغلبية الآراء اغلبية نسبية واذا تساوت الآراء بين شخصين فترئيس اللجنة يقترح بينهما (م) ٣٦ يعلن رئيس اللجنة اسماء

حكماً باتاً بدون مصاديق بعد سماع اقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية — والمطاعن المتعلقة بصحة انتخاب احد اعضاء مجالس المديريات تحال على المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها مجلس المديرية ليحكم فيها حكماً باتاً بدون مصاديق بعد سماع اقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية — (م) ٤٥ كل ما كان مخالفاً لامرنا هذا من احكام القوانين والوامر واللوائح والعادات يكون لاغياً وغير معمول به — (م) ٤٦ على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ هذا القانون وبصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه في جميع مدن وبنادر وبلاد القطر المصري

قانون الانتخاب — { امر عال رقم ٧ ر سنة ١٤٠٠ (١٤) (مايو سنة ١٨٨٣) }

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على قانون الانتخاب الصادر في اول مايو سنة ٨٣ و بناء على ما رفعه الناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوات (م) الميعاد المقرر بالمادة الخامسة من قانون الانتخاب لتعريف دوائر الانتخاب صارت تمديدته الى ٥ يونيو سنة ٨٣ و بناء على ذلك فميعاد الخمسة عشر يوماً التالي له المحدد لتعليق دوائر الانتخاب في الفترة الاولى من المادة الثانية والاربعون من القانون المذكور يبتدى من ٦ يونيو سنة ١٨٨٣

قانون الانتخاب — { منشور من نظارة الداخلية في ١٤ (مايو سنة ٨٣) }

سبق ارسالكم بواسطة مطبعة بولاق عدد نسخ من قانوني النظام المصري والانتخابي الصادرين بتاريخ غرة مايو سنة ٨٣ والقصد ان النسخ التي على هيئة منشور من ذلك العدد بصير تعليقها حالا على باب مركز المحافظة والضبطين والشرار والزهر فولات والنسخ التي على هيئة كراسة بصير حفظها بالمحافظة وفروعها وبطرف مشايخ الايمان لمراجعتها واكتف بكم بهذا المهمة التي لازمت عليها في اداء منتهيات اختصاصكم لانفاذ القانونين المذكورين تنفيذا تاماً لانه بواسطة هذين القانونين يتاني عند تنفيذ النظامات الجديدة لكل مصري من رعايا الحكومة المحلية على اختلاف طبقاته وذميه بدون مراعاة فئمة ما يورثه من الاموال الاميرية وبشرط ان لا يكون على حالة من الاحوال المانعة له من حق الانتخاب ان يكون حراً عتقاً في انتخاب من يثق به من ابناء وطنه فذلك يكون حق الانتخاب لكل مصري واما الاشخاص الذين يصير انتابهم بمرتبة المنتخبين فيكونون هم المدعوين للانتخاب ولم الحق في ان يتخبروا الاعضاء اللازمين لمجلس شورى القوانين والاعضاء المدعوين للجمعية العمومية وحيث ينبغي ان يشرع حالا قبل كل شيء في تحرير دوائر الانتخاب وذلك لاهميتها العظمى بسبب كونها اول عمل يشرع فيه من عمل الانتخاب وقاعدة للنظامات الجديدة وقد عهدت اليكم ادارة هذا العمل دون غيركم في دائرة الانتخاب المختصة بكم وفي وقت اجراء تعليق القانونين المذكورين كما ذكر سابقاً تشكلون في كل من او قسم جهة مولدة من الامور الذي تسميونه لذلك فيكون رئيساً ومن اربعة اعيان من اصحاب الاملاك بالمدينة ويكون تعيينهم ايضاً بمعرفة وظيفه هذه الجمعية في ان تحرر في الحال دوائر الانتخاب على نعتين بحيث يكون التحرير على ترتيب الحروف الهجائية (بمعنى ان كل اسم اوله حرف الف) مثل ابراهيم واحمد واسماعيل يدرج في اول الدائرة في باب حرف الف ويدرجه بعده ما يكون اول اسمه (باء) ثم تاء وهكذا الى اخر حروف الهجاء وهذا الدائرة ينبغي انتهاء تحريرها في يوم ٥ يونيو لصير تعليقها في اليوم التالي ويكون مستثلاً على اسماء جميع المصريين الذين يكونون من الرعايا المحلية البالغين من العمر عشرين سنة كاملة ويكونون منوطيين او ساكنين في

الخمسة وثلاثين عضواً مندوباً للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المقرر في القانون النظامي لكن مديرية ويحصل الانتخاب بالكيفية والشروط المقررة في هذا القانون لانتخاب اعضاء مجالس المديريات — ويكون الانتخاب باغلبية الآراء اغلبية نسبية

### (الباب الخامس — احكام وقتية)

(م) ٤٢ احكام المواد السابعة والثامنة والتاسعة من امرنا هذا تعدل في الانتخاب الاول كما باقي — اولاً يعلق دفتر الانتخاب في كل بلد وفي مراكز المديريات مدة الخمسة عشر يوماً التالية للخمسة عشر يوماً المحددة في المادة الخامسة للخرير دوائر الانتخاب (ثانياً) يجوز تقديم الطلبات في الثانية ايام التالية للخمسة عشر يوماً المحددة لتعليق دوائر الانتخاب (ثالثاً) يحكم في هذه الطلبات في الثانية ايام التالية للثانية ايام المحددة لتقديمها (رابعاً) اللجنة المنتهية عنها في المادة التاسعة تولف في الانتخاب الاول من المدعوين المنتخبين (بالفتح) ومن مامور الضبطية او المحافظ او مدير الجهة بصفة رئيس ومن اثنين من اعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة جهة الانتخاب في دائرة اختصاصها (خامساً) الميعاد المضاف عليه ثلاثة ايام المنصوص عنه في المادة التاسعة للاستئناف في حالة عدم صدور قرار من احدى اللجان او اباائها الحكم في الطلب يتندا من اليوم التالي للثانية ايام المحددة لنظر الطلبات والحكم فيها (م) ٤٣ المدة المقررة في المادتين الرابعة عشرة والثانية والاربعين من القانون النظامي لدرج الاسماء في دوائر الانتخاب لا تراعى في الانتخابين العموميين الاولين المختصين باعضاء مجالس المديريات ولا في انتخاباتهم التكميلية ولا تراعى ايضاً في الانتخاب العمومي الاول المختص بالاعيان المدعوين ولا في انتخاباتهم التكميلية

### (الباب السادس — احكام عمومية)

(م) ٤٤ كل طعن في صحة الانتخابات يقدم في الثانية ايام لرئيس المجلس المختص به والرئيس بعد ان يعلم به اعضاء المجلس يرسله في الثانية ايام التالية الى رئيس احدى المحاكم الاتي ذكرها — فالمطاعن المتعلقة بصحة انتخاب احد اعضاء مجلس شورى القوانين او الجمعية العمومية تحال على محكمة استئناف القاهرة للحكم فيها

ملحوظات

بأشالكائن بدرب سعادة  
عن مدن دمياط والسويس ورشيد والاسماعيلية وبورسعيد  
والعريش بديوان المحافظة في الايام الآتية  
دمياط في يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣ . السويس في يوم  
١٦ منه . رشيد في يوم ١٧ منه . الاسماعيلية في يوم ١٨  
منه . العريش في يوم ١٩ منه . بورسعيد في يوم ٢٠ منه  
(عن مدينة الاسكندرية)

في قسم اول في يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٣ . في قسم ثاني في  
يوم ٢٥ منه . في قسم ثالث في يوم ٢٦ منه . في قسم رابع  
ومن ضمنه الرمل في يوم ٢٧ منه (وذلك بالتصان)

قانون الانتخاب . (امر عال رقم ٢٩ ل سنة ١٣٠٠  
(٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣))

(نحن خديو مصر) بعد اطلاعتنا على المادة الثالثة عشرة والمادة  
الرابعة عشرة من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ اول مايو  
سنة ١٨٨٣ وبناء على ما عرضه لنا ناظر داخلينا وموافقة راي  
مجلس نظارنا امرنا بما هو ات (م) المنتخبون (بكر الحام)  
الدرجة اسماؤهم في دفاتر انتخاب جميع المدير يات هم مدعوون  
للاجتماع في كل مدينة وفي كل قرية من الوجه البحري والوجه  
القبلي لانتخاب المديريين للانتخاب (م) ٢ يصير اجراء  
الانتخابات في يوم اول اكتوبر سنة ١٨٨٣ من الساعة واحدة  
بعد طلوع الشمس الى قبل غروبها بساعة في مركز المديرية  
عن البناير الآتية وفي — دمنهور . طنطا . المنصورة .  
شبين الكوم . الزقازيق . بنها . الجيزة . بني سويف .  
اليوم . المنيا . اسيوط . سوهاج . قنا . اسنا . ويكون  
اجراء الانتخابات عن باقي الجهات في المكان الذي يعينه المدير  
(م) ٣ ملاحظة الانتخابات في البناير الميمنة اتفاقا في مناطة باللجنة  
المعينة عنها في المادة الرابعة عشرة من قانون الانتخاب ومناطة  
في باقي الجهات بمشايع المجبة — امامتقبول الكفور والعذب  
التي ليس لها مشايخ مخصوصون فيباشرون حقوق الانتخاب في  
القرى المعينة لها مشايخ التابعة تلك الكفور والعزب اليها  
قانون الانتخاب . (امر عال رقم ١٤ اذا سنة ١٣٠٠)  
(سبتمبر سنة ٨٣)

(نحن خديو مصر) بعد اطلاعتنا على المادة الثانية وللثلاثين من القانون  
النظامي الصادر بتاريخ ٢٤ جادى الثانية سنة ١٣٠٠ اول مايو سنة  
٨٣ وعلى المادة ٢٨ من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ المذكور  
وبناء على ما عرضه لنا ناظر داخلينا وموافقة راي مجلس نظارنا امرنا  
بما هو ات (م) ١ الاثنا عشر المتديوت من مدينة القاهرة للانتخابات  
مدعوون للاجتماع بديوان الضبطية في يوم ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٠٠  
(٢٢ سبتمبر سنة ٨٣) بعد شروق الشمس بثلاث ساعات لانتخاب العضو  
الذي يترتب عن هذه المدينة في مجلس شوري القبايرت (م) ٢ الاربعة  
المتديوت من مدينة الاسكندرية للانتخابات والسنة المتديوت من مدن رشيد  
ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والعريش للانتخاب مدعوون  
للاجتماع بديوان ضبطية اسكندرية في يوم ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٠٠  
(٢٩ سبتمبر سنة ٨٣) لانتخاب العضو الذي يترتب عن هذه المدن السبع  
في مجلس شوري القبايرت (م) ٣ يكون اجراء الانتخابات بالكتابة والشروط  
المنفردة لانتخاب اعضاء مجالس المدير يات في الباب الثاني من قانون  
الانتخاب الصادر في ٢٤ جادى الثانية سنة ١٣٠٠ اول مايو سنة ٨٣  
مع مراعاة التذييلات الآتية (اولا) اللجنة التي بناط بها ادارة الانتخابات  
تتلف من ثلاثة اعضاء اثنا منهم من اعضاء الحكمة الابتدائية الاهلية التي

وفت تحرير الدفاتر في المدينة التي تحت ادارتك ولا يجري قيد العساكر  
الذين تحت السلاح في هذه الدفاتر لان هؤلاء ليس لهم حق الانتخاب ما  
دام تحت السلاح وكذا الاختصاص المنزه عنهم في المادة السادسة من  
قانون الانتخاب فلا يصير درج اسماؤهم بالدفاتر المذكورة — وبمنفى  
ما تدون في المادة الخامسة من قانون الانتخاب كان تحدّد ميعاد تحرير  
الدفاتر المذكورة في ظرف خمسة عشر يوما الاول من شهر مايو ومن  
حيث انه قد صدر امر عال بامداد الميعاد المذكور لغاية خمسة يونيو  
فينبغي بذل الهمة في تحرير الدفاتر المذكورة حتى تكون تامة في هذا اليوم  
المعين وعند وصول هذه التعليمات اليكم ينفض اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة  
لذلك ويجب ان تستمر دفاتر الانتخاب مغلقة على باب مركز المحافظة  
من اليوم السادس لغاية اليوم العشرين من شهر يونيو وتصدرون ايضا  
الاوامر اللازمة كي يرد اليكم في اليوم السادس من يونيو نسخة من دفاتر  
الانتخاب مخفيا عليها من الجمعية التي حررتها وانحضر الشيت اتمام اجراءات  
التعليق وتطبيقا لهذه التعليمات ولاجل ان يفتقروا انفاذ مفعولها انفاذا  
تاما انتظر منكم ورود التقارير الميمنة بعد بطريق التلغراف وفي (اولا)  
في ظرف الثلاثة ايام من بعد تاريخ ورود هذه التعليمات اليكم ينبغي  
اشعارنا بتشكيل الجمعيات اللازم تاليفها لتحرير دفاتر الانتخاب (ثانيا)  
يجب عليكم اخبارنا في مدة لا تتجاوز يوم ٢١ مايو بالاكثر عن الحالة  
الموجودة عليها تحرير الدفاتر (ثالثا) في ظرف الثلاثة ايام من بعد يوم  
٥ يونيو ينفض اشعارنا بان صار تعليق دفاتر الانتخاب في يوم ٥ يونيو  
وانه ورد اليكم من الجمعيات المشكلة بطرفكم لتحرير دفاتر الانتخاب نسخة  
من الدفاتر المذكورة مخفيا عليها (رابعا) يجب عليكم ايضا اشعارنا في  
ظرف الثلاثة ايام من بعد تاريخ ٢٠ يونيو بان قد استمر تعليق دفتر  
الانتخاب لغاية مساء يوم عشرين يونيو — واهلزم ان توجهوا عنايتكم  
والفانكم نحو انفاذ التعليمات المدونة بهذا في المواعيد التي تقرر وتسري  
اليكم ننا تعليمات اخرى تتعلق بتنفيذ حكم قانوني النظام والانتخاب وتعتد  
الحكومة الخديوية في اجراء ما ذكر على حسن حكم وغيركم الوطنية واذا  
رغبتم في انفاء تنفيذ هذه التعليمات الحصول على ايضاحات او نسخ زيادة  
عنا ارسال من التي على هيئة المنشور المتنضي تعليماتها فلا بأس من انكم  
تطلبونها تفرافيا من نظارة الداخلية

قانون الانتخاب . (امر عال رقم ١٨ ل سنة ١٣٠٠  
(٢٢ اغسطس سنة ١٨٨٣))

بعد الاطلاع على المادة ١٣ والمادة ١٤ من قانون الانتخاب  
الصادر في اول مايو سنة ١٨٨٣ (٢٤ جادى الثانية سنة  
١٣٠٠) وبناء على ما عرضه لنا ناظر الداخلية وموافقة راي  
مجلس النظر امرنا بما هو ات (م) ١ منتخبو مدن المحروسة  
والاسكندرية ودمياط وبورسعيد ورشيد والسويس  
والعريش والاسماعيلية هم مدعوون للاجتماع في كل ثمن من  
مدينة القاهرة وفي كل قسم من مدينة الاسكندرية وفي كل  
مدينة من باقي المدن المنقسم ذكرها لانتخاب المديريين  
للانتخاب (م) ٢ يصير الشروع في الانتخابات في اليوم والمكان  
المبينين بعد من الساعة واحدة بعد طلوع الشمس الى قبل  
الغروب بساعة كما يأتي

(عن مدينة القاهرة)

في ثمن يولات بعمل الاقبشة المؤجر لسليمان بك العيسوي  
يوم اول سبتمبر سنة ١٨٨٣ . في مصر القديمة يوم ٢ منه  
في شبرا يوم ٣ منه . في الوايلي يوم ٤ منه . وذلك في  
فرهوق الشين . في السيد زيتب يوم ٥ منه . في الموسكي  
يوم ٦ منه . في الازبكية يوم ٨ منه . في عايدين يوم ٩  
منه . في الدرب الاحمر يوم ١٠ منه . في الجمالية يوم ١١  
منه . في باب الشعرية يوم ١٢ منه . في الخليفة ومن ضمنه  
حلوان يوم ١٣ منه . وذلك في حوش سراي دولتلو منصور

اليوم نفسه اعادة انتخاب العضو الذي يتوب عن المدينة المذكورة في مجلس شوري القوانين بدلا من دولتو رياض باشا الذي لم يقبل هذه النيابة

قانون الانتخاب — { امر عال رقم ٣١ أكتوبر سنة ٨٣ ( ٢٩ ذ سنة ٣٠٠ ) }

(نحن خديو مصر) بعد اطلاعا على المادة السابعة عشرة والحادية والاربعين من قانون الانتخاب الصادر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ٣٠٠ اول مايو سنة ٨٣ — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى الحكومة امرنا بما هوأت (م) المندوبون من المديريات للانتخاب هم مدعوون للاجتماع في مراكز المديريات في الايام المعينة في المادة الآتية لانتخاب اعضاء مجالس المديريات والاعيان المندوبين للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المقرر لكل مديرية في المادة الثالثة عشرة والمادة الحادية والاربعين من القانون النظامي الصادر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ٣٠٠ اول مايو سنة ٨٣ (م) يكون اجراء الانتخابات كما ياتي — في مدن دمنهور والمنصورة وبني سويف والجيزة يوم ٨ نوفمبر سنة ٨٣ — في مدن طنطا وبنيها والمنيا والفيوم يوم ١٠ منه — في مدن شبين الكوم والزقازيق واسيوط وسوهاج وقنا واسنا يوم ١٢ منه

قانون الانتخاب — { امر عال صادر في ١٦ بونه سنة ٨٦ }

(نحن خديو مصر) من بعد الاطلاع على المادة (٤١) من القانون النظامي المصري الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ٣٠٠ (اول مايو سنة ٨٣) والمادة (٤٠) من قانون الانتخاب الصادر في نفس ذاك التاريخ — وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ ينبغي على المنتخب المندوب عن ثغر رشيدان يجتمع في يوم الاثنين ١٢ يولييه سنة ٨٦ الساعة ٣ بعد الشروق لاجل انتخاب العضو المندوب للجمعية العمومية عن ذاك الثغر (م) ٢ يصير اجراء الانتخاب في المحافظة بحسب الكيفية والشروط المدونة بالمادة الثالثة من امرنا الصادر في ١٧ ذي القعدة سنة ٣٠٠ (١٥ ستمبر سنة ٨٣)

تكون المدينة المرع اجراء الانتخابات فيها داخلية في دائرة اختصاصها والثالث مندوب يعينه ناظر الداخلية وله الرئاسة (ثانيا) لاموري الضبطية في مدينتي القاهرة والاسكندرية او لمندوبيها عين الاختصاصات المقررة للمديرين في الباب الثاني من قانون الانتخاب (م) ٤ الشروط الواجب توفرها في من ينتخبون لمجلس شوري القوانين في عين الشروط المقررة في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون النظامي في شان من ينتخبون لمجالس المديريات مع مراعاة التعديل الاتي وهو — الخمسة الاف قرش قيمة المال الواجب تاديبه سنويا لخربة الهري يجوز ان يكون من مال اطيان او عوائد املاك او وبركو

قانون الانتخاب — { امر عال رقم ١٣ ذا سنة ١٣٠٠ ( ١٥ ستمبر سنة ٨٣ ) }

بعد اطلاعا على المادة الحادية والاربعين من القانون النظامي الصادر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ اول مايو سنة ٨٣ وعلى المادة الاربعين من قانون الانتخاب الصادر بالتاريخ المذكور وبناء على ما عرضه لنا ناظر داخلية وموافقة راي مجلس نظارنا امرنا بما هوأت — (م) ١ اثنا عشر المندوبين من مدينة القاهرة للانتخاب والاربعة المندوبين من مدينة الاسكندرية وكذلك السبعة المندوبين من مدن رشيد ودياط وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والعريش للانتخاب مدعوون للاجتماع في الايام والمخلات المعينة في المادة الآتية بعد شروق الشمس بثلاث ساعات لانتخاب الاعيان الاحد عشر للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المقرر لكل مدينة من هذه المدن في المادة الحادية والاربعين من القانون النظامي الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ٣٠٠ اول مايو سنة ٨٣ (م) ٢ يكون اجراء الانتخابات — عن مدينة الاسكندرية بديوان ضبطيتها في يوم ٣٠ ستمبر سنة ٨٣ وعن مدينة القاهرة بديوان ضبطيتها في يوم ٢ أكتوبر سنة ٨٣ وعن مدينة دياط بديوان محافظتها في يوم ٤ منه وعن السويس وبورسعيد بديوان محافظة السويس في يوم ٦ منه وعن الاسماعيلية والعريش بديوان محافظة الاسماعيلية في يوم ٨ منه (م) ٣ يكون اجراء الانتخابات بالكيفية والشروط المقررة لانتخاب اعضاء مجالس المديريات في الباب الثاني من قانون الانتخاب الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ٣٠٠ اول مايو سنة ٨٣ مع مراعاة التعديلات الآتية وهي (اولا) اللجنة التي ينيط بها ادارة الانتخابات تولف من ثلاثة اعضاء اثنتان منهم من اعضاء المحكمة الابتدائية الاهلية التي تكون المدينة المرع اجراء الانتخابات فيها داخلية في دائرة اختصاصها والثالث مندوب يعينه ناظر الداخلية وله الرئاسة — ثانيا لماموري الضبطية في مدينتي القاهرة والاسكندرية او لمندوبيها وللحافظين في باقي المدن او لمندوبيهم عين الاختصاصات المقررة للمديرين في الباب الثاني من قانون الانتخاب

قانون الانتخاب — { امر عال رقم ٢٧ ذا سنة ٣٠٠ ( ٢٩ ستمبر سنة ٨٣ ) }

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على المادة الثانية والثلاثين من القانون النظامي الصادر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ٣٠٠ اول مايو سنة ٨٣ وعلى المادة الثامنة والثلاثين من قانون الانتخاب الصادر بالتاريخ المذكور — وبناء على ما رفعه اليها ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار — وبعد اخذ راي مجلس شوري الحكومة امرنا بما هوأت (م) ١ اثنا عشر المندوبين للانتخاب من مدينة القاهرة المدعوون للاجتماع بديوان ضبطيتها في يوم ٢ أكتوبر لانتخاب الاعيان الاربعة الذين يتوبون عنها في الجمعية العمومية يباشرون ايضا في

ملحوظات

٢٦ مئة

قانون الانتخاب { منشور اصدرته نظارة الداخلية في  
(اواخر ربيع الثاني سنة ١٣٠٤) يناير سنة

(٨٧) الى الجهات

على مقتضى نص المادة الحادية عشرة من قانون الانتخاب الصادر في اول مايو سنة ٨٣ (٢٤ جمادى الثانية سنة ٣٠٠) ينبغي الشروع حالا في التعديل اللازم اجراؤه سنوياً بدفاتر الانتخاب في كافة انحاء القطر المصري بالشروط المنصوص عنها في المواد (٧ و ٨ و ٩ و ١٠) من القانون المشار اليه — ولأجل سهولة العمل يجب مراعاة ما نص عنه في منشور نظارة الداخلية السابق صدوره في ٨ رجب سنة ٣٠٠ بشأن عملية الانتخابات — هذا وانا نعتمد في اجراء ما ذكره بالتطبيق للقانون على حسن همتمكم وغيرتكم واذا دعى الحال في اثناء العمل لاخت زياذة ايضاحات في ذلك فلا باس من انكم تطلبونها تلغرافياً من النظارة

قانون الانتخاب — { منشور اصدرته نظارة الداخلية  
(الى الجهات في ١٥ ربيع الثاني

سنة ٣٠٤ (١١ يناير سنة ٨٧)

حيث قد تم انتخاب المنتخبين (بالكر) المندوبين عن بلاد المديرية ادارتكم ومن الانقضاء الشروع في انتخاب الاعضاء المجدد لجلسها بدلا عن نصف اعضائه اللازم تغييرهم بالقرعة لمدة ثلاث سنوات — فمرسل لطرفكم مع هذا صورة الامر العالي القاضي باجتماع المنتخبين (بالكر) عن كافة المديريات وتكليفكم بالشروع حالا في توزيع تذاكر الاعتماد المنصوص عنها في المادة السادسة عشرة من قانون الانتخاب الصادر في اول مايو سنة ٨٣ اما الاعضاء اللازم تغييرهم من مجلس المديرية وانتخاب بدلم فهم عدد — والانتخاب يكون بالقرعة تطبيقاً للمادة السابعة عشرة من القانون النظامي الصادر في التاريخ المذكور بمعرفة لجنة الانتخاب التي تؤلف على حسب نص المادة التاسعة عشرة من قانون الانتخاب على الكيفية الآتية — تكتب اسما أعضاء مجلس المديرية الحاليين بمعرفة كاتب اللجنة على اوراق بقدر عددهم وتوضع هذه الاوراق داخل صندوق يرسل من طرفكم الى اللجنة ثم يحجب عضو المحكمة الابتدائية الموجود فيها من هذا الصندوق عدداً من تلك الاوراق بقدر عدد الاعضاء اللازم استبدالهم ومن تخرج اوراقهم يصير درج اسماهم بالحضر ومن بعد اتمام هذه العملية يتبدأ في اخذ الاراء بانتخاب الاعضاء المجدد اما الكيفية والشروط التي ينبغي الشروع بها في الانتخاب فهي مدونة بالباب الثاني من قانون الانتخاب ومع ذلك تستصدر التعليمات اللازمة الى المندوب الذي سينوب عنه في لجنة الانتخاب وعند تعيينه وتعيين عضو المحكمة تخطركم عنها — هذا وعليكم تفهيم المنتخبين

قانون الانتخاب امر عال صادر في ١٤ نوفمبر سنة ٨٦

(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على المواد ١٣ و ١٤ و ١٧ من امرنا الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (اول مايو سنة ١٨٨٣) الشامل لقانون الانتخاب وبناء على ما عرضه علينا نظار داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ المنتخبون (بكسر الخاء) المقيدة اسماؤهم بكشوفات جميع المديريات مدعوون لانتخاب واحد منتخب (بكسر الخاء) مندوب من قبلهم عن كل مدينة وناحية من جهات الوجهين البحري والقبلي (م) ٢ تجري الانتخابات يوم الاربعاء ١٩ ربيع الاول سنة ١٣٠٤ (١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦) من الساعة واحدة بعد طلوع الشمس الى قبل الغروب بساعة وذلك عن البنادر الآتية وهي دمنهور وطنطا والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق وبنا والجيزة وبني سويف والفيوم والمنيا واسيوط وسوهاج وقنا واسنا ويكون الانتخاب في مركز المديرية اما الجهات الاخرى فالانتخاب فيها يكون بالمحل الذي يعينه المدير (م) ٣ ادارة الانتخاب في البنادر المذكورة من خصائص القومسيون المذكور بالمادة الرابعة عشرة من قانون الانتخاب وفي غيرها من النواحي من خصائص المشايخ — اما منتخبو (بكسر الخاء) الكفور والعزب التي ليس فيها مشايخ فيجرون الانتخاب في النواحي التابعين اليها

قانون الانتخاب امر عال رقم ٦ يناير سنة ٨٧

(م) ١ يصير اجتماع المنتخبين (بالكر) المندوبين عن كل مديرية بمركز المديرية في الايام المعينة بالمادة الآتية لأجل انتخاب أعضاء مجالس المديريات بدلا عن نصف الاعضاء اللازم تغييرهم بالقرعة لمدة ثلاث سنوات (م) ٢ قبل انتخاب الاعضاء المجدد ينبغي ان لجنة الانتخاب تشرع في سحب القرعة عن الاعضاء اللازم استبدالهم (م) ٣ يكون سحب القرعة والانتخابات في دمنهور والمنصورة وبني سويف والجيزة في يوم ٢٢ يناير سنة ١٨٨٧ — وفي طنطا وبنا والمنيا والفيوم في ٢٤ منه — وفي شبين الكوم والزقازيق واسيوط وسوهاج وقنا واسنا في

٣٩٠ الى ٤١٩

قانون تجارى — (ر) محكمة اهلية ١٣ م سنة ٣٠١

قانون التجارة البحري — (ر) امرال صادر في ١٢ محرم سنة ٣٠١ (١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٢)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩ شعبان سنة ٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من امرنا الرقم ٢٠ ذي القعدة سنة ٣٠٠ (٢٢ ستمبر سنة ٨٣) الصادر بترتيب مجلس شوري حكومتنا — وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظر امرنا بما هوآت (م) ١ قانون التجارة البحري المرفوق بامرنا هذا المشتمل على مائتين وخمسة وسبعين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمول به في كل جهة من جهات القطر المصري من بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

قانون التجارة البحري — (ر) سفينة (قنب ١ الى ٣٤ — قبودان (قنب ٣٥ الى ٦٤ — ملاح (قنب ٦٥ الى ٨٩ — سند البحار السفينة (قنب ٩٠ الى ٩٨ — سند الشحونات (قنب ٩٩ الى ١٠٣ — اجرة (قنب ١٠٤ الى ١٣١ — مسافر (قنب ١٣٢ الى ١٤٨ — اقتراض (قنب ١٤٩ الى ١٧٢ — سيمكورناه (قنب ١٧٣ الى ٢٣٤ — خسارة بحرية (قنب ٢٣٥ الى ٢٦٦ — سقوط الحق في المواد التجارية والبحرية (قنب ٢٦٧ الى ٢٧٥

قانون التجارة البحري — (ر) محكمة اهلية م سنة ٣٠١

قانون تحقيق الجنايات — (ر) امرال

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩ شعبان سنة ٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من امرنا الرقم ٢٠ ذي القعدة سنة ٣٠٠ (٢٢ ستمبر سنة ٨٣) الصادر بترتيب مجلس شوري حكومتنا — وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا

(بالكر) المندوبين انه بناء على المادة السابعة عشرة من القانون النظامي يجوز تكرار انتخاب الاعضاء المستبدلين الذين خرجت اسماؤهم في الفرقة وبانتهاء عملية الانتخاب باسرها باخطارنا عن نتيجتها واسماء من وقع عليهم الانتخاب

قانون الانتخاب — (ر) مشور من نظارة الداخلية الى الى المديرية والمحافظات في ٢٠ ربيع الثاني سنة ٣٠٦ (٢٢ ديسمبر سنة ٨٨) حسب نص المادة ١١ من قانون الانتخاب الصادر في اول مايو سنة ٨٢ (٢٤ جمادى الثانية سنة ٣٠٠) ينبغي الشروع حالا في تعديل دفاتر الانتخاب اللازم اجراؤه سنوياً بانتهاء القطر المصري على الشروط المصوصة في المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من ذلك القانون ولاجل سهولة الاجراء يجب مراعاة ما نص في منشور نظارة الداخلية السابق صدره في ٨ رجب سنة ٣٠٠ بشأن عملية الانتخابات وانا نعتمد في اجراء ما ذكر على حسن همتكم وغيثكم والمامل ان تكون هذه العملية بغاية الضبط والاحكام لتأتي اثار الانتخابات العمومية المزمع اجراؤها في سنة ٨٩ على صحة واذا دعا الحال في اثنا العمل لاخذ زيادة ابضاحات في ذلك فلا بأس من انكم تطلبونها من نظارة الداخلية تلغرافياً

قانون الانتخاب — (ر) قانون نظامي قانون التجاري — (ر) امرال صادر في ١٢ محرم سنة ٣٠١ (١٢ نوفمبر سنة ٨٣)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩ شعبان سنة ٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من امرنا الرقم ٢٠ ذي القعدة سنة ٣٠٠ (٢٢ ستمبر سنة ٨٣) الصادر بترتيب مجلس شوري حكومتنا — وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظر امرنا بما هوآت (م) ١ القانون التجاري المرفوق بامرنا هذا المشتمل على اربعمائة وتسع عشرة مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمول به في كل جهة من جهات القطر المصري من بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

قانون تجارى — (ر) تاجر واعمال تجارية (قت ١ الى ٥ — نكاح ٦ الى ١٠ دفتر تجاري ١١ الى ١٨ — شركة ١٩ الى ٦٥ — سمسار ٦٦ الى ٧٥ — رهن ٧٦ الى ٨٠ — وكيل بالعمولة ٨١ الى ١٠٤ — كميالة ١٠٥ الى ١٧٣ — بروتستو ١٧٤ الى ١٧٧ — رجوع ١٧٨ الى ١٨٨ — سند تجاري ١٨٩ الى ١٩٣ — سقوط الحق ١٩٤ — افلاس ١٩٥ الى ٣١٤ — صلح ٣١٥ الى ٣٣٦ — افلاس ٣٣٧ — ٣٣٨ — اتحاد المداينين ٣٣٩ الى ٣٤٧ — افلاس ٣٤٨ الى ٣٦٠ — زوجة ٣٦١ الى ٣٦٥ — افلاس ٣٦٦ الى ٣٧١ — بيع ٣٧٢ الى ٣٧٥ — استرداد ٣٧٦ الى ٣٨٩ — افلاس



ملحوظات

قانون العقوبات — ٠ (ر) قانون العقوبات من  
م ١ الى م ٢٤ ومن م ٣٥٢ الى م ٣٥٣ — عقوبة  
الجنايات من م ٢٥ الى م ٤٣ — عقوبة الجفج والمخالفات  
من م ٤٤ الى م ٥٥ — عذر من م ٥٦ الى م ٦٩ —  
حكومة من م ٧٠ الى م ٨٨ — رشوة من م ٨٩ الى  
م ٩٩ — اخلاص اموال اميرية من م ١٠٠ الى م  
١٠٩ — مستخدم من م ١١٠ الى م ١٢٣ — مقاومة  
من م ١٢٤ الى م ١٢٨ — هرب المجرمين من م  
١٢٩ الى م ١٣٦ — ختم من م ١٣٧ الى م ١٤٥ —  
اخلاص اللقب من م ١٤٦ الى م ١٤٧ — دين  
م ١٤٨ — اطلاق م ١٤٩ — تلفاز من م ١٥٠  
الى م ١٥٢ — جريدة من م ١٥٣ الى م ١٧٨ —  
مسكوكات زبوف مزورة من م ١٧٩ الى م ١٨٣ —  
تزوير من م ١٨٤ الى م ٢٠١ — تهريب من م  
٢٠٢ الى م ٢٠٧ — جنابات وجفج من م ٢٠٨ الى م  
٢٣١ — حريق من م ٢٣٢ الى م ٢٣٨ — اسقاط  
الحوامل من م ٢٣٩ الى م ٢٤٥ — هتك العرض من  
م ٢٤٦ الى م ٢٥٦ — قبض من م ٢٥٧ الى م ٢٦٩ —  
شهادة زور من م ٢٧٠ الى م ٢٧٦ — قذف  
من م ٢٧٧ الى م ٢٨٤ — سرقة من م ٢٨٥ الى م  
٣٠٢ — مفلس من م ٣٠٣ الى م ٣١٢ — خاين  
من م ٣١٣ الى م ٣١٧ — مزاد من م ٣١٨ الى م  
٣٢٦ — قمار من م ٣٢٧ الى م ٣٢٨ — تهريب من  
م ٣٢٩ الى م ٣٤٠ — مخالفات من م ٣٤١ الى م  
٣٥١

قانون العقوبات — ٠ (ر) محكمة اهلية ١٣ م  
سنة ١٣٠١

قانون العقوبات — ٠ (الكتاب الاول — الباب الاول  
(في الضوابط العمومية)

(م) ١ من خصائص الحكومة ان تعاقب على الجرائم التي تقع  
على افراد الناس بسبب ما يترتب عليها من تكدير الراحة  
العمومية وكذلك على الجرائم التي تحصل ضد الحكومة مباشرة  
وبنا على ذلك قد تعينت في هذا القانون درجات العقوبة التي  
لاولياء الامر شرعا تقريرها وهذا بدون اخلال في اي حال  
من الاحوال بالمعقود المقررة لكل شخص بمقتضى الشريعة  
الفراء (م) ٢ الافعال التي تستوجب العقوبة بمقتضى القانون  
ثلاثة انواع (اولا) الجنابات (ثانيا) الجفج (ثالثا) المخالفات  
(م) ٣ الجنابات هي الافعال التي يعاقب عليها القانون باحدى

وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١  
قانون تحقيق الجنابات المرفوق بامرنا هذا المشتل على  
مائتين وخمس وخمسين مادة المختوم عليه من ناظر  
حقانية حكومتنا يكون معمولا به في كل جهة من جهات  
القطر المصري من بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ  
افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها  
قانون تحقيق الجنابات — ٠ (ر) تحقيق ابتدائي  
من م ١ الى م ٧ — ضبطية قضائية من م ٨ الى م ٣١  
دعوى عمومية من م ٣٢ الى م ٣٩ — حقوق مدنية  
من م ٤٠ الى م ٤٧ — قاضي التحقيق من م ٤٨ الى م ٨٦  
ومن م ١١٣ الى م ١٢٤ — متهم من م ٨٧ الى م ١١٢ —  
مخالفات من م ١٢٥ الى م ١٥٢ — جفج من م ١٥٣ الى  
١٨٨ — جنابات من م ١٨٩ الى م ٢٢٣ — غيبة المتهم  
من م ٢٢٤ الى م ٢٣٨ — احكام من م ٢٣٩ الى م ٢٤٨  
مدة طويلة من م ٢٤٩ الى م ٢٥٥

قانون تحقيق الجنابات — ٠ (ر) محكمة اهلية ١٣  
م سنة ٣٠١ — تحقيق ١٢ يونيه سنة ٨٩

قانون التدريس في الجامع الازهر — ٠ (ر) ازهر  
٢٤ مارس سنة ٨٥

قانون الحدود دامة — ٠ (ر) حدود دامة — قانون  
عسكري (ر) حرية ٢١ جا سنة ٩٨ — ١٣ ش ٣٠١  
قانون العقوبات — ٠ (١٣٠١) (١٢ نوفمبر سنة ٨٢)

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩  
شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ جونيوس سنة ١٨٨٣) الصادر  
بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من  
امرنا الرقم ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ ستمبر  
سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شوري حكومتنا  
— وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا  
وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١  
قانون العقوبات المرفوق بامرنا هذا المشتل على  
ثلاثمائة وثلاثة وخمسين مادة المختوم عليه من ناظر  
حقانية حكومتنا يكون معمولا به في كل جهة من  
جهات القطر المصري من بعد مضي ثلاثين يوما من  
تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة  
في دائرتها

ثم عاد لفعل بجثة أخرى مهتمة الأولى لا بعد عائدلاً اذا ثبت وقوعها منه في أثناء الخمس سنين التالية للحكم الأول (م) ١٩ يكون العقاب على الجنايات والخلفات على حسب القانون المعمول به في وقت ارتكابها انما اذا صدر قانون بعد ارتكاب الجناية او الخلفه او المخالفة يقتضي تخفيف العقوبة او عـمها فيتبع دون غيره اذا كان صدره قبل الحكم النهائي (م) ٢٠ اذا حكم على شخص محبوس احتياطاً باحدى العقوبات المؤقتة فيكون ابتداء مدة العقوبة من اليوم الذي صار فيه الحكم قطعياً الا انه يجب على القاضي عند الحكم ان يستتدل مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المقررة (م) ٢١ الحكم بالعقوبات المقررة في القانون لا يمنع من الحكم برد ما يجب رده للاخصام وبالنعويضات المستحقة لهم (م) ٢٢ اذا حكم بالفرامة والرد والنعويضات معاً يقدم استيفاء المحكوم برده والنعويضات على دفع الفرامة اذا كان مال المحكوم عليه غير كاف لجميع ذلك (م) ٢٣ يلزم ان يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملاً ايضاً على الحكم بمنع المحبس التي يمكنها المحكوم عليه في السجن عند عدم قيامه باداء الفرامة والرد والمصاريف (م) ٢٤ المحكوم عليهم بالعقوبة بسبب ارتكابهم جناية او جثة واحدة يلزمون بالفرامات والرد والنعويضات والمصاريف على وجه التضامن والتكافل

**قانون مجلس التجار المدني** — (ر) مجلس تجار مدني  
قانون مدني — (٨٣) ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٠٠

(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشر من امرنا الرقم ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ٨٣) الصادر بترتيب مجلس شوري حكومتنا — وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظر امرنا بما هوأت (م) ١ القانون المدني المرفوق بامرنا هذا المشتمل على ستمائة واحد واربعين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به في كل جهة من جهات القطر المصري من بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

**قانون مدني** — (ر) اموال م ١٠ الى ١٠٠ — ملكية م ١١ الى ١٢ — ارتفاع ١٣ الى ٢٩ — ارتفاع ٣٠ الى ٤٣ — ملكية ٤٤ — انتقال ملكية ٤٥ الى ٤٧ — هبة ٤٨ الى ٥٣ — مواريث ٥٤ الى ٥٥ — وضع يد ٥٦ الى ٥٩ — اضافة الممتلكات للملك ٦٠ الى ٦٧ — شفعة ٦٨ الى ٧٥ — مدة طولية ٧٦ الى ٨٧ — ملكية

العقوبات الاتية وهي — العزل . الاشغال الشاقة مؤبدا . الاشغال الشاقة مؤقتاً . السجن المؤبد . السجن المؤقت . النفي المؤبد . الحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة ومن التوظيف بأي وظيفة مبرية . الحرمان من الحقوق الوطنية (م) ٤ التجنيس في الافعال التي يعاقب عليها القانون باحدى العقوبات الاتية وهي — الحبس اكثر من اسبوع . النفي المؤقت . العزل من الخدمة المبرية . الفرامة بأكثر من مائة قرش ديواني (م) ٥ المخالفات في الافعال التي يعاقب عليها القانون بالحبس مدة اسبوع فاقل او بفرامة مائة قرش ديواني فاقل (م) ٦ يجوز على حسب الاحوال المبينة في القانون ان يحكم بكل عقوبة من العقوبات السابق ذكرها على حدثها او بانضمام بعضها الى بعض (م) ٧ يحكم القانون ايضاً في احوال معينة زبادة على العقوبات المذكورة بما يأتي — جعل الشخص المعاقب تحت ملاحظة الضبطية الكبرى . حرمانه من الحقوق المدنية . ضبط الاشياء التي استعملت في فعل المخالفة او الجناية او الجناية المجانب المبري (م) ٨ البدء في العمل بقصد فعل الجناية او التجنيس يعتبر شروفاً فيها اذا اوقف العمل او خاب باسباب خارجة عن ارادة الفاعل (م) ٩ التصميم على فعل جناية او جثة والناهب لفعل ذلك لا يعدان شروفاً (م) ١٠ من شرع في فعل جناية يعاقب بالعقوبة التي تلي العقوبة المقررة لتلك الجناية لو وقعت منه بالفعل (م) ١١ من شرع في فعل جثة وكان شروفاً في ذلك مستوجباً للعقاب بنص صريح في القانون يعاقب بالعقوبة التي تلي العقوبة المقررة لتلك الجثة لو وقعت منه بالفعل ان لم يوجد نص اخر يقضي بغير ذلك (م) ١٢ العود الى ارتكاب جناية او جثة يستوجب الحكم على العائد باشد العقوبة المقررة قانوناً لهذه الجناية او الجثة ويجوز مضاعفة تلك العقوبة ايضاً وذلك فيما عدا الاحوال المستثناة المبينة في القانون (م) ١٣ يعتبر عائداً الى فعل الجناية او الجثة من حكم عليه باحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة وثبت انه ارتكب جناية او جثة ثانية بعد الحكم الاول وكذلك من حكم عليه بحبس ازيد من سنة او بنفي مؤقت وثبت انه ارتكب جثة بعد ذلك الحكم ايضاً (م) ١٤ من حكم عليه باحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة ثم فعل جناية اخرى تستوجب الحكم عليه بالحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة او من التوظيف بأي وظيفة مبرية او من الحقوق الوطنية فيحكم عليه بالسجن المؤقت (م) ١٥ اذا ثبت على من حكم عليه بالنفي المؤبد انه ارتكب جناية اخرى بعد ذلك الحكم فيحكم عليه بالسجن المؤبد اذا كانت العقوبة المقررة قانوناً لهذه الجناية اخف منه (م) ١٦ اذا ثبت على من حكم عليه بالسجن المؤبد او الاشغال الشاقة المؤقتة انه ارتكب جناية اخرى بعد ذلك الحكم فيحكم عليه بالاشغال الشاقة مؤبداً ما لم يقض القانون بالحكم بالقتل بسبب هذه الجناية فيحكم به (م) ١٧ من عاد الى ارتكاب جناية او جثة تستوجب الحكم عليه بعقوبة مؤقتة يجوز الحكم عليه فضلاً عما يستحقه من عقوبتها القانونية بمجمله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة اقلها خمس سنين وأكثرها عشرة (م) ١٨ من حكم عليه بسبب ارتكابه جثة بالحبس او النفي مدة لا تزيد على سنة او بدفع غرامة

ملحوظات

في دائرتها

قانون المرافعات — (ر) اعلان رقم ١ — محضر رقم ٢ — اعلان الاوراق رقم ٣ الى ٢٣ — اختصاص المحاكم رقم ٢٤ الى ٥٠ — حضور رقم ٥١ الى ٩٠ — احكام رقم ٩١ الى ١١٨ — غيبة رقم ١١٩ الى ١٢٦ — امر رقم ١٢٧ الى ١٣٢ — مسائل فرعية رقم ١٣٣ — اختصاص رقم ١٣٤ الى ١٣٧ — بطلان رقم ١٣٨ الى ١٣٩ — ضمان رقم ١٤٠ الى ١٥١ : ثبوت رقم ١٥٢ : استجواب الاخصام رقم ١٥٣ الى ١٦٢ : عين رقم ١٦٣ الى ١٧٦ — بينة رقم ١٧٧ الى ٢٢٢ — خبر رقم ٢٢٣ الى ٢٤٤ — كشف رقم ٢٤٥ الى ٢٥٠ — خطوط رقم ٢٥١ الى ٢٧٢ — تزوير رقم ٢٧٣ الى ٢٩٢ — دعوى فرعية رقم ٢٩٣ الى ٢٩٦ — مرافعة رقم ٢٩٧ الى ٣٠٨ — رد رقم ٣٠٩ الى ٣٢٨ — معارضة رقم ٣٢٩ الى ٣٤٤ — استئناف رقم ٣٤٥ الى ٣٧١ — اعادة الحكم رقم ٣٧٢ الى ٣٨٠ — تنفيذ رقم ٣٨١ الى ٤٠٩ — حجز تحفظي رقم ٤١٠ الى ٤٣٩ — حجز تنفيذي رقم ٤٤٠ الى ٥١٠ — قسمة بين الغرماء رقم ٥١١ الى ٥٣٦ — نزاع ملكية رقم ٥٣٧ الى ٥٩٣ — استرداد رقم ٥٩٤ الى ٦٠١ — نزاع ملكية رقم ٦٠٢ الى ٦١٩ : بيع العقار اختياري رقم ٦٢٠ الى ٦٢٧ : توزيع رقم ٦٢٨ الى ٦٥٣ : مخاصمة القضاة رقم ٦٥٤ الى ٦٦٧ : حجز تحفظي رقم ٦٦٨ الى ٦٨٠ : اختصاص رقم ٦٨١ الى ٦٨٤ : عرض حقيقي رقم ٦٨٥ الى ٦٩٩ : صور رقم ٧٠٠ الى ٧٠١ : محكم رقم ٧٠٢ الى ٧٢٧

قانون مرافعات : (ر) محكمة اهلية ١٣ م سنة ٣٠١  
قانون المرافعات امام مجلس التجارة : (ر) مجلس تجاري  
قانون المرافعات امام المجالس الملقاة : (ر) مجلس ملغي ( تعليمات الحفانية

قانون المنتخبات — ( بيان ما هو منتخب من قانون الفلاحة الذي طبع ونشر في شهر شعبان سنة ١٢٤٥ من الهجرة النبوية )

(م) اذا اخذ احد افراد من غير سبب فزرعه وصاحب الامر لم يجبر بذلك في وقت الاخذ منه فتكون الزراعة في تلك السنة لمن زرع الارض ويأخذ منه ما لمات وتعلت الارض الى صاحبها في السنة القابلة (م) ٢ اذا نقل احد حد يغطه الفاصل بينه وبين جاره فادخله في أرض جاره وحضر ذلك الجار الى

٨٨ الى ٨٩ — تعهدات وعقود ٩٠ الى ١٥٣ — التزامات يوجبها القانون ١٥٤ الى ١٥٧ — انقضاء التعهدات ١٥٨ — وفاة ١٥٩ الى ١٧٦ — فسخ عقود التعهدات ١٧٧ الى ١٧٩ — ابراء من الدين ١٨٠ الى ١٨٥ — استبدال الدين ١٨٦ الى ١٩١ — مفاصة ١٩٢ الى ٢٠١ — اتحاد الذمة ٢٠٢ الى ٢٠٣ — مضي المدة ٢٠٤ الى ٢١٣ — اثبات الدين ٢١٤ الى ٢٣٤ — بيع ٢٣٥ الى ٢٦٦ — انتقال الملكية ٢٦٧ الى ٢٧٠ — تسليم ٢٧١ الى ٢٩٩ — ضمان ٣٠٠ الى ٣١٢ — عيب خفي ٣١٣ الى ٣٢٧ — ثمن ٣٢٨ الى ٣٣٥ — غبن فاحش ٣٣٦ الى ٣٣٧ — بيع الوفاء ٣٣٨ الى ٣٤٧ — حوالة ٣٤٨ الى ٣٥٥ — معاوضة ٣٥٦ الى ٣٦٠ — ايجارات ٣٦١ — اجارة الاشياء ٣٦٢ الى ٤٠٠ — اجارة الاشخاص ٤٠١ الى ٤١٨ — شركة مدنية ٤١٩ الى ٤٦٢ — عارية ٤٦٣ الى ٤٨١ — ودیعة ٤٨٢ الى ٤٩٤ — كفالة ٤٩٥ الى ٥١١ — توكيل ٥١٢ الى ٥٣١ — صلح ٥٣٢ الى ٥٣٩ — رهن ٥٤٠ الى ٥٥٢ — غاروقة ٥٥٣ — داین ٥٥٤ — دين عادي ٥٥٥ — ٥٥٦ — رهن عقاري ٥٥٧ الى ٥٩٤ — اختصاص ٥٩٥ الى ٦٠٠ — امتياز ٦٠١ الى ٦٠٤ — حبس الشيء ٦٠٥ — حق عيني ٦٠٦ الى ٦٢١ — دفتر تسجيل ٦٢٢ الى ٦٤١

قانون مدني — (ر) محكمة اهلية ٢٦ ذ سنة ٣٠٠  
قانون المرافعات — (م) ١٢ م سنة ١٢ م سنة ٨٣ ( ٢٠١ ( ١٢ م سنة ٨٣ )

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الرقم ٩ شعبان سنة ٣٠٠ ( ١٤ يونيو سنة ٨٣ ) الصادر بترتيب المحاكم الاهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من امرنا الرقم ٢٠ ذي القعدة سنة ٣٠٠ ( ٢٢ ستمبر سنة ٨٣ ) الصادر بترتيب مجلس شوري حكومتنا — وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظائر امرنا بما هو آت (م) ١ قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المرفوق بامرنا هذا المشتمل على سبعمائة وسبع وعشرين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به في كل جهة من جهات القطر المصري من بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة

وفي الثانية خمسمائة كرباج وفي الثالثة اذا وجد من بسده مـ  
يعزل واذا لم يوجد فيضرب في كل مرة حرب فيها ثلثمائة كرباج  
ويستخدم في خدمته واما شيخ المحصة اذا ضرب في اول  
مرة مائتي كرباج وفي الثانية ثلثمائة كرباج وفي الثالثة اذا وجد  
من يقوم مقامه يعزل والا فيضرب ثلاثة اضعاف ويستخدم في  
خدمته (م) ٩ اذا طلب انقار الى الجهادية من اي بلدة كانت  
وحصل امتناع من اعطائهم فان كان الامتناع من شيخ المحصة  
والقائم مقام فلكونها تسببا في الفساد بامتناعها ينبغي ان يؤخذ  
المطلوب من اخوتها فان لم يكن لها اخوة فمن اولادها فان  
لم يكن لها اولاد فمن ابنا اعمامها او افاضائها فان لم يكن  
لها اقارب او كان الموجود لا يصلح للجهادية فيؤخذ المطلوب من  
انقار الناحية ويضرب القائم مقام في اول مرة ثلثمائة كرباج  
وفي الثانية خمسمائة كرباج فان عاد لذلك فيضرب خمسمائة  
كرباج ايضا ويضرب الشيخ في اول مرة مائتي كرباج وفي  
الثانية ثلثمائة كرباج وان عاد بعد ذلك يضرب في كل مرة  
ثلثمائة كرباج وان كان الامتناع والتوقف انما هو من الاهالي  
وليس لذلك كورين فيه سبب فيكتفي باخذ الانقار المطلوبة من  
الفلاحين (م) ١٠ اذا كان المأمور يطلب من بلدة عشرة اكياس  
مثلا عليها ونحوه ان المشايخ قسموا ذلك المقدار على الفلاحين  
دون انفسهم واقاربهم والفلاحين الذين في حواشيهم فيضرب كل  
شيخ منهم في اول مرة مائة كرباج وفي الثانية مائة وخمسين  
كرباجا والصراف اذا لم يبلغ عن بعض اساءه عند قرائته فائمة  
انقبض بحضور القائم مقام او المشايخ فيضرب كلما فعل ذلك  
خمسمائة كرباج في كل مرة (م) ١١ اذا كان شيخ المحصة يبيع  
بهية احد من الفلاحين في غيابه بانتص من قبعتها او قبض  
من احد دراهم في غياب الصراف فمن حيث ان الواجب على  
القائم مقام وشيخ المحصة وحاكم الخط بيع ذلك بسعر الوقت  
فلعدم اتبائهم لذلك ينظر الى مقدار الفرق ويحصل منهم  
بالقسم كل منهم على قدر مرتبته ويعطى الى الصراف ليخصمه  
الى صاحب البهية في ورده فان لم يكن عليه دين للميري  
وكان موجودا فيعطى اليه ذلك فان كان قد توفي فيعطى الى  
ورثته فان لم يكن له وارث فيصرف لبيت المال (م) ١٢ اذا  
كان الفلاح يعصى المشد المرسل اليه ليعرضه الى محل الديوان  
ويتعلل ولم يحضر معه فيضرب عشرة كراييج فاذا سلك في  
خلاف الطاعة ومد يدك وضرب المشد ورده من غير ان ياتي معه  
فيضرب خمسين كرباجا وذلك لا يكون الا من بعد التحقيق  
(م) ١٣ اذا طلب شيخ المحصة من احد الفلاحين الذين في  
حصنه ان يدفع ما عليه للديوان وذهب ذلك الفلاح واحتج في  
جاه شيخ اخر فان كان الشيخ الذي قبل الفلاح ذا مقدرة فيؤخذ  
منه المال المطلوب من ذلك الفلاح ثم يضرب خمسين كرباجا  
وان كان غير مقدرة فيضرب مائة وخمسين كرباجا (م) ١٤  
الهربان المقيمين في بعض الاقاليم اذا كانوا يطعنون مواشيهم  
قصدا في مزارع الفلاحين ولا كلوا منها شيئا يخبري تحقيق ما  
اكلوه بمعرفة المأمور وبعد التحقيق تقاس الارض المأكول زرعها  
ويؤخذ من البدوي الذي فعل ذلك بمعرفة شيخه بدل كل  
فدان مائة ريال ويعطى لصاحب النورع والمواشي التي توجد

قائمقام البلدة وشيخ المحصة وانهم يجب عليها ان  
يخففوا الاثار من دفتر الذريع وينظر الى مقدار ما زرعه ناقل  
الحدود من اطيان جاره وتعطى الارض المقصوبة الى صاحبها  
الاصلي بما فيها من الزرع ولا يعطى لناقل الحدود الذي زرع  
شيئا في نظير التقاوي واجرة المحرث ناديبا له (م) ٢ الذين  
ياخذون بهائم بعضهم يشغلونها في الطاحون او المحرث بغير  
اذن اصحابها او ياخذونها بغير رضى منهم ويشغلونها في اشغالهم  
فاذا بلغ قائمقام البلدة او شيخ المحصة ان احدا فعل ذلك  
يستخلص منه اجرة البهية وتعطى لصاحبها مع بهيمته ويضرب  
الذي اخذ البهية بغير اذن صاحبها او بغير رضى خمسة وعشرين  
كرباجا (م) ٤ اذا كان احد يسرق فاكهة او خضروات او  
اصنافا من البستان كالبطيخ والفاووز ونحوه او غلالا من البلد  
او من السفن او دجاجا فاما من يسرق الفاكهة والخضروات  
واصناف البستان كالبطيخ ونحو ذلك فيرسل الى حاكم الخط  
ليتحقق سرقته فان كانت سرقته بقدر ما ياكل يضرب عشرة  
كراييج وان كانت بقصد البيع فيضرب خمسين كرباجا واما  
سارق الدجاج فيضرب خمسة وعشرين كرباجا واما من يسرق  
الغلال من السفن فانه يضرب مائة كرباجا واما سارق المعز والغنم  
اذا لم يسبق منه وقوع سرقه في اول مرة يضرب مائة كرباجا وفي الثانية  
مائتي كرباجا وفي الثالثة ثلثمائة كرباجا فان عاد للرابعة فيرسل  
الى جبل فيزاوغي بالميعاد المحدد في المادة المحادية والعشرين بعد المائة  
واما الذين يسرقون من بيوت بعضهم اصنافا فيكون جزاؤهم مثل سارقي  
المعز والغنم (م) ٥ الذين لم يهتموا في تخضير الاصناف والشجوي  
ويهملون في حرثها او عزفها ان كان بالغريق او قطع ما فيها  
من الاعشاب او يهلون في ري اطيانهم او في شي من جميع  
خدمتها ولم يخدموها كما ينبغي وحصل بسبب ذلك تلف الى  
الزراعة فمن يفعل ذلك يحصل له التنبيه في اول مرة فان  
لم ينتبه وعاد لذلك فيضرب في الثانية خمسين كرباجا ويضرب  
في الثالثة مثلها واما من يقصر في زراعة الكنتان عن الوجه اللائق  
به ولم يعطه حقه في التسميع والتعطون والتنفيض فيجازى بالجزا  
المقرر للاصناف في هذه المادة (م) ٦ ان من لم يحضر الى اشغال  
الترع والمجسور بعد التنبيه عليه او يحضر ثم يهرب او يتسبب  
في هروب احد فمن حيث هو ممتنع عن اداء خدمة الميري  
يجب قصاصه فان كان شيخ حصة فيضرب مائتي كرباج وان  
كان قائم مقام فيضرب ثلثمائة كرباج وان كان فلاحا وهرب  
من غير سبب فيحصل له التنبيه اولا بعدم هروبه ويعامل  
والخوف فاذا هرب في الثانية وكان هروبه بلا سبب فيضرب  
خمس وعشرين كرباجا ويشغل في العمليات كخلافه  
(م) ٧ الذين لا يدفعون المال عند طلبه ويمتنعون من الدفع  
بالاعتلال مع انهم قادرين على ادائه اذا حصل منهم نزاع بسبب  
التحصيل وتلف بعض الاعضاء في حالة النزاع كالعين والاذن  
والسن والانف يجل امرم على الشرع الشريف ويجزر بالحكم  
اعلام شرعي والحكام العرفي يجري مقتضى ما في الاعلام (م) ٨  
اذا طلب المال من احدى البلاد ولدى طلبه هرب قائم مقام  
البلد او احد من المشايخ فاما القائم مقام سولا هرب بمفرده او  
كان معه احد من الفلاحين يضرب في اول مرة ثلثمائة كرباج

ملحوظات

لينظروا فيها ويضبط الحكم الاول وحكم العلماء في صحيفة وتعرض الى الديوان الخديوي ليعرضها مأموره على حضرات علماء المحروسة الكرام حتى ينظروا في الحكمين ويطلب منهم جواب الحكم في ذلك (م) ٢٣ شيخ اي بلدة يكون موجودا فيها اذا طلبه الحاكم ولم يتوجه اليه او هرب من البلد عند قدوم الحاكم اليها ثم يوجد فيضرب خمسمائة كراباج (م) ٢٤ اذا كان شيخ بلدة اتفق معه بعض فلاحين او فلاح اتفق معه فلاحون وفزعوا على حاكم الخط او شيخه وهموا ان يضربوه او ضربوه فعلا فاذا كان شيخ البلد موجودا مع المتعصبين عند هجومهم بالتبايت او احد من الفلاحين جمع كم فلاح وحصلت منه الجسارة فيضرب الشيخ او ذلك الفلاح الذي جمع رفقته ثلثمائة كراباج واما اذا طلقت بندقية ولم يحصل بسببها سقط فيضرب كل من شيخ البلد والذي اطلق البندقية خمسمائة كراباج وان حصل بسببها جرح غير متلف فمن بعد الثبوت يرسل من اطلقها الى فيزاوغي مدة ثلاث سنين وان حصل للمجروح سقط فيرسل الضارب الى فيزاوغي خمس سنين وان توفي المجروح بسبب ذلك الجرح قبل ارسال الجراح الى فيزاوغي فيجري قصاصه شرعا وان كان الجراح قد ارسل الى فيزاوغي ومات المجروح من بعد ارساله فيقيم الجراح في فيزاوغي لمدة حياته وان كان الجراح مقتدرا فيؤخذ منه ما يلزم من المصروف لتداوي المجروح الى ان يبرأ وان كان الجراح غير مقتدر فيرسل المجروح الى احدى الاستشفيات القريبة ليعالج بها (م) ٢٥ اذا كان حاكم الخط يضرب احدا بالكرباج بناء على غرض زيادة عن القدر المحدود له بالنظر الى ذنبه او يضربه القدر المحدود على المحلات المغتلة ومات المضروب بسبب ذلك فيجب على الضارب ان يدفع الدية الشرعية الى اولياء الدم وهي ثلاثة آلاف وستمائة قرش وهذا الحكم يجري على من يفعل ذلك من حاكم الخط الى المأمور الكبير وعلى هذا ينبغي ان يكون الضرب بالكرباج انما هو على الاقدام والمقدمة فقط وان لا يزيد الضرب عن القدر المحدود (م) ٢٦ اذا كان احد من خدمة الميري او قائمقامات القرى او

في انزعج للهربان سلا كانت من لابل او البئر او غير ذلك تضبط وتضم بجانب الديوان من غير ثمن فضلا عما يتحصل منهم من قيمة الزرع باعتبار كل فدان مائة ريال كما تقدم (م) ١٥ اذا اختفى احد الفلاحين عند العربان وتزبا بزبهم ثم وجد تتقدم فان كان عليه بواقي فبوخذ ما عليه من اخذاه من العربان وان لم يكن عليه بواقي وكان من اخذاه شابا فيرسل الى الجهادية وان كان اختيارا فيرسل الى اللومان سنة اشهر (م) ١٦ اذا تمضى احد على عرض غيره او ازال بكارة بنت فيتحال امرهم على الشرع الشريف لان ذلك مما يتعلق النظر فيه بالشرع ومنى حكم المحاكم الشرعي فيه شي وجب على المحاكم العرفي ان ينفذ ما حكم به الشرع بموجب الاعلام (م) ١٧ اذا كان احد من الفلاحين او المشايخ يكرس اقية احد او يجرها او يهدمها او يسرق الاتها فان كان الفاعل لذلك شابا فيرسل الى الجهادية وان كان اختيارا فيستخدم في الابنية الميرية الموجودة في المأمورية التي هو منها مقيدا في رجليه بالمحدد مدة سنة كاملة (م) ١٨ اذا كان فلاح او شيخ بلدة يحرق جرتا او اصنافا او منزلا لاحد او يضبط في حالة فصد الاحراق قبل ان يقع منه ذلك فان ثبت ذنبه ذلك من بعد التفريق فان كان مقتدرا فيحصل منه قيمة ما احرقه وان كان الذي احرقه جرتا او غيطا يرسل الى جبل فيزاوغي بمدة سنة واحدة وان كان الذي احرقه منزلا فيرسل الى اللومان بالمدة المذكورة وان كان غير مقتدر على دفع القيمة فيقيم باحدى المجتهدين المذكورين مدة حياته بالنسبة لما احرقه (م) ١٩ اذا سال المحاكم عن شي من احد المشايخ او الفلاحين ولم يجبه بالصحيح عما سال فيه وظهر انه كاذب فان كان المسئول هو الشيخ فيضرب خمسين كراباجا وان كان فلاحا فيضرب خمسة وعشرين كراباجا (م) ٢٠ اذا كان احد من المشايخ والفلاحين يحرق جرتا او اصنافا زعما منه بان يرفع عنه مال اطيانه فمن يفعل ذلك ينبغي ان يرسل الى اللومان يقيم فيه مدة حياته اذا هو خائن في حق نفسه وحق الميري (م) ٢١ اذا كان احد المشايخ او الفلاحين يوجد عنده اطيان غير جيدة ويدررها في النيل بغير رعي لتكون شراقية او يرونها ولم يصرف الماء عنها ويدعي انه مستجير وفصد بذلك رفع مالها مع امكانه من رعيها وصرف الماء عنها فينتهي ان يضرب كل من قائمقام البلدة والبلدة وشمس المحصة التي منها تلك الاطيان خمسين كراباجا ويضرب صاحب الاثر مائة كراباج ويحصل منه مالها بنهاية وان كانت الارض كثيرة فيضرب كل من قائمقام وشمس المحصة وصاحب الارض مائة كراباج ويؤخذ المال من صاحب الاثر (م) ٢٢ اذا توجه شيخ حصة او فلاح الى القاضي لفصل دعوى ورأى ان القاضي عدل عن الحق وسلك خلافه او اخذ القاضي دراهم من الاهالي زيادة عن الرسم المقرر له فان كان نائباً فترفع الدعوى الى قاضي البندر وان كان هو القاضي صاحب المنصب فترفع الدعوى الى كبار العلماء الموجودين بتلك الجهة

مشايخ الحصص او المشايخ الكبار مستقيما في خدمة الميري بحسن الاجتهاد وهجم عليه جماعة من اهل البلدة وضربوه وهموا بقتله بسبب مطالبتهم بالاموال ولم يكن هناك سبب غير ذلك فان اصاب بجروح قاتلة ومات وكان الضاربون له معلومين فيقتلون جميعا بعد الثبوت بالوجه الشرعي وان كانوا غير معلومين في الظاهر ووقع غالب التهمة على بعض اشخاص منهم فينبغي ان الحاكم يجتهد في تقريرهم بتطويل مدة الحبس والضرب الذي لا يؤدي الى الهلاك فان لم يتبع غالب التهمة على احد او وقعت التهمة ولم يتبين القاتل من بعد تلك المعاملة فحبب الدية على ما سياتي بيانه وهو انه اذا كان اولياء الدم يتهمون بعض اشخاص من اهالي تلك الناحية وبعد اجراء المعاملة على الوجه المشروح اعلاه لم يثبت القتل على احد فتبطل دعوى المدعي حينئذ ولا تترتب الدية على احد واما اذا ادعى اولياء الدم على اهل البلد بقتله وارادوا تحليف خمسين رجلا عينوهم منها وحلفوا لهم بشرط ان يقولوا في اليمين انهم ما قتلوه ولا نظروا من قتله ولا سمعوا به ولا علم لهم به واكفوا منهم باليمين فيحينئذ تجب الدية على اهل البلدة وتؤخذ منهم وتعطى لاولياء الدم (م) ٢٧ اذا حصل عصيان من بلد بالكليّة وقاموا بالسلاح وارسل لهم المامور او الحاكم احدا ولم يطيعوه فيتوجه اليهم المامور بنفسه فان لم يطيعوه ايضا فينبغي له ان يحاصر تلك البلدة ويضبط كبار مشايخها ويرسل اكبر المفسدين الذين تسببوا في ايقاظ الفتنة الى فيزاوغي يقيم فيه خمس سنين وباقي المفسدين يرسلوا الى اللومان بالميعاد المذكور واما سائر المشايخ ومن معهم من الفلاحين يضرب كل منهم اربعمائة كراباج وان توجه احد من قرية اخرى لاجل النجدة والاعانة لتلك القرية العاصية سواء كان شيخا او فلاحا فان كان شابا فيؤخذ للجهادية وان كان اختيارا فيرسل الى لومان سكندرية يقيم فيه ثلاث سنين وان اطلقت بندقية وحصل منها جرح او اتلاف فيجري العمل سيف في ذلك كما هو مذكور في المادة السادسة والعشرين (م) ٢٨ اذا وقع نزاع او مضاربة بين المرأة الحامل وزوجها او غيره وسقط حملها بسبب ذلك

فيحكم فيه بتقتضى الشرع الشريف اذ كان مثل هذا مما يتعلق بالشريعة الفراء (م) ٢٩ اذا اعتدى اهل بلدة على بلدة اخرى في اوان الري وارادوا ان ياخذوا الماء منها لبلدتهم سواء كان الاخذ ليلا او نهارا ووقع القتال بينهم وقتل فيه احد فيجري فيه الحكم بما هو مذكور في القتل بالمادة المحررة اعلاه واذا حصل الاعتداء ولم يكن فيه قتال وكان التعدي في اخذ الماء بغير امر الحاكم فيضرب كل من القائم مقام ومشايخ الناحية خمسمائة كراباج (م) ٣٠ اذا قتل احد ولده عمدا فليعامل بما يقتضيه الشرع الشريف (م) ٣١ اذا كانت بنت انعقد نكاحها على احد او كانت مخطوبة ومشروط شرطها باعطاء النشان واراد شيخ البلدة ان ياخذها بغير رضى ابيها او وليها ليتزوج بها هو او يزوجه من رجل آخر قوة منه واقتدارا فتحال دعواهم على الشرع الشريف ويجري العمل في ذلك بما يقتضيه الشرع (م) ٣٢ اذا تزوج احد بامته احد على سنة الله ورسوله وبعد الدخول بها ذهبت الى ابيها او اهلها مغضبة واقامت عندهم ولم يرض اهلها ان يعطوها الي بعلمها ما لم ياخذوا منه دراهم على قبول الصلح فينبغي ان يجري سيف في ذلك مقتضى الشريعة (م) ٣٣ اذا كان احد له عدو وليس في قدرته ان يفعل به مكروها او مكيدة وقطع السنة مواشيه خفية ككبر او اثوار او نحو ذلك فبعد الثبوت يضرب من فعل ذلك مائة كراباج ثم يعامل بعد ذلك بما يقتضيه الحكم الشرعي (م) ٣٤ اذا ترك احد بهيمة مطلوفة السراح فاكلت من جرن او غيط واتلفت بعض زرعه بارجلها فبعد تحقيق ذلك وثبوتها اذا تحقق انه تركها قصدا فيضرب خمسين كراباجا ويلزم بقيمة ما اكلته او اتلفتته تلك البهيمة وان كان ذلك بغير قصده فيكتفي فيه بالزامه بقيمة ما اتلفتته او اكلته فقط (م) ٣٥ ان من لم ياخذ محراثه في وقت التخضير ويذهب به الى غيطه او يتكاسل في تخضير ارضه يضرب خمسين كراباجا ويجبر على شغله بمحراثه حتى يخضر ارضه (م) ٣٦ اذا ذهب احد مشايخ القرى ليضبط الهاربين من بلده ويردهم اليها ويحقق انه ضبط احدا منهم

ملفوظات

واخذ منه دراهم واطلقه ولم يأت به الى البلد فيضرب مائتي كراباج من بعد التحقيق (م) ٣٧ اذا كان احد الفلاحين له دين على احد وحصل التنبيه على المدينين مرارا بدفعه ولم يدفعه وماطل في ادائه فان كان مقتدرا يسجن ويستخلص منه الحق فان تعنت يضرب خمسين كراباجاً ثم يسجن وبعد السجن يؤتى به ويحصل السعي في استخلاص ما عليه فان تعنت ثانياً يضرب مائة كراباج فان لم يدفع ما عليه يسجن ايضاً ويضرب خمسين كراباجاً تضيقاً عليه ويقال له انك لم تدفع ما عليك فتضرب في كل يوم خمسين كراباجاً زيادة على المرة الاولى حتى يتحصل منك ما عليك ويجبر على الدفع وان كان غير مقتدر فيقسط دينه ويحصل منه شيئاً فشيئاً من غير ضرب ولا حبس (م) ٣٨ اهالى القرى والجزارون الذين هم بالنواحي اذا خالف احدهم الاوامر وذبح اثناً من البهائم بلا عذر او ذبح ثوراً او ذكر جاموس قبل ان يتم عمره ثلاث سنين او اذا باع الجزارون اللحم بزيادة عن الثمن المقرر او حصل منهم نقص في الوزن او ذبحوا بهائم بخلاف ما سيأتي بيانه ادناه من غير اذن فمن بعد التحقيق يضرب من فعل ذلك في اول مرة مائة كراباج وفي الثانية مائة وخمسين كراباجاً واما في ايام المواسم كعيد الاضحية ومولد السيد احمد البدوي والسيد ابراهيم الدسوقي فلا يمنع ذبح ذكور المواشي ولو كان عمرها اقل من ثلاث سنين واما الاناث العقم والمجائز اللاتي لا تنفع بهن للتاج واللاتي قد اصابهن تلف في اعضائهن فمن بعد الكشف عن ذلك بمعرفة المأمور او ناظر القسم لا يمنع من ذبحهن (م) ٣٩ حيث ان كل جماعة من الفلاحين يوكلون رجلاً في توريد غلالهم الى الاشوان في زمن الايراد فان كان ذلك الوكيل يخرج الرجعة باسمه مع ان الغلال ليست له او يخرجها باسم احد غير صاحب الغلال فلكون هذا الفعل يعد من السرقة ينبغي استرداد ذلك الى اصحابه بعد الثبوت ويضرب فاعله مائتي كراباج تاديباً له (م) ٤٠ اذا كان شيخ البلد ياخذ جمل الفلاح بالجبر عليه ويستعمل في نقل زرعه بغير اجرة او اذا استعمل الفلاح في حصاد زرعه بدون اجرة فتحصل منه اجرة المثل مثلين حسب الجاري بالمملكة وتعطى

لصاحبها (م) ٤١ اذا كان الفلاح او شيخ البلدة دعوى على احد وياخذ فيها خطاباً الى الكاشف ولم يوصل الخطاب لمحله بنفسه وارسله مع غيره وادعى بعد ذلك ان دعواه لم تعمل وطلب خطاباً غير الاول فاذا تبين انه لم يوصل الورقة بنفسه ولم يتوجه للحاكم مطلقاً فان كانت الورقة من المأمور فعند حضور المدعى اليه يحجزه ويعرف ناظر القسم به فان افاد ناظر القسم بانه لم يات به بالخطاب فيلزم المأمور ان يحق له دعواه بوجه الحق فاذا ثبت انه غير محق وكان كاذباً في دعواه يضرب خمسين كراباجاً لكونه ترك اشغاله (م) ٤٢ اذا كان احد الفلاحين او مشايخ القرى يقدم عرضاً للاعتاب السنية في دعوى له ويصدر عليه الامر العالي بتحقيق دعواه ومن بعد تحقيقها يظهر انه غير محق ويعطى له الجواب بانه لاحق له ثم من بعد ايام يعود للاعتاب العلية ويقدم عرضاً آخر في تلك الدعوى بعينها فهو وان كان قد عطل اشغال المبري وعطل دفع المال المطلوب به بسبب مرور الوقت لا يمنع من تقديم العرض جلات لهذه الالوجه لان اعتاب جناب الخديوي هي ملجاء الفقراء وملاذ الضعفاء (م) ٤٣ اذا كان حاكم البلدة عند حلول وقت التخضير يلزم اهله بتخضير جانب اطيان من النواحي المجاورة لها بالنسبة لطاقتهم بناء على كونهم مقتدرين ولم يخضروها او لم يخضروا اطيانهم المسسوحة المضافة عليهم ويهربوا ثم يعودوا بعد ان يمضي الوقت فيتحصل مال تلك الاطيان من اهل الناحية الذين يفعلون هذا الخلاف ويضرب كل واحد من مشايخهم ثلاثمائة كراباج (م) ٤٤ اذا شارك احد المشايخ او الفلاحين غيره في زراعة وتسبب في فرار من شاركه عند اوان المحصول باي وسيلة كانت لثلاً ياخذ الشريك حقه من الزراعة ثم حضر الشريك وانهي دعواه ونظم من ذلك يجب ان يستخلص له حقه من شريكه الذي اهانته وواجب فراره ويضرب المتعدي ثلاثمائة كراباج (م) ٤٥ اذا كان مشايخ القرى يريدون ان لا يكون اثر في الاطيان وينقلون الفلاحين في كل سنة من غيط الى غيط ليخصصوا الطين الجيد لانفسهم ولن يريدونهم وهم وان كانوا يعطوا من الطين الجيد لغيرهم ولكن لعلمهم ان الطين لا يبقى لم لا يعتنون في خدمته كما ينبغي ويتهاونون فيها وبسبب

ذلك يعود الجيد ردبا فلاجل رفع هذه المضرة يجب ان الحاكم يتنبه على المشايخ ويلزمهم بان تكون الاطيان اثرا فان حصل تبويض بعد ذلك يجب التنبيه عليهم في اول مرة فان لم يرجعوا وفعلوا هذه المخالفة فيضرب كل من فعل ذلك ثلثمائة كراباج (م) ٤٦ اذا ظهر وتحقق ان بعض القائمقامات او المشايخ الكبار او مشايخ الحصص اخفي اللصوص عنده او ارسلهم الى السرقة باطلاعه فيضرب في اول مرة خمسمائة كراباج ويكون ضربه في يوم سوق البلدة عند مجتمع الناس على ملاء العالم وفي المرة الثانية يجازى كما يجازى الحرامي (م) ٤٧ عساكر الجهادية الذين يتوجهون الى القرى بالاجازة سواء كان توجههم للبحث عن الفارين من الجهادية او لاقامتهم في بلادهم اياما معلومة وسواء كانوا من الضباط اعني من اليوزباشي لحد الاونباشي او من البلطجية والانفار اذا وقع منهم نزاع في الاسواق مع بعض الفلاحين وضبطوا واتي بهم الى المامور فيحقق دعواهم فان كان الحق على الفلاح يضرب ثلاثين كراباجا وبنيه عليه بانه لا يفعل ذلك مرة اخرى وان كان الحق على العسكري فيرسل مع جرنال القضية الى ديوان الجهادية (م) ٤٨ اذا كان احدهم من الجهادية من النفر الى اليوزباشي يضبط عسكريا هاربا من العسكرية وسلمه الى المامور او ناظر القسم ليحفظه له عنده حتى يتوجه هو الى محل اخر ويعود لياخذه فيعطى للنفر المضبوط في كل يوم ثلثمائة درهم من الخبز ومتى رجع الذي تركه لياخذه يؤخذ منه رجعة بمقدار ما صرف للنفر من الخبز وترسل الى ديوان الجهادية (م) ٤٩ اذا كان احد الفلاحين له ولدان وشيخ حصته اخذ منها ولدا في اول مرة وقدمه عند الطلب الى الجهادية ثم اخذ منه الثاني في مرة اخرى وقدمه الى الجهادية ايضا بناء على غرض منه مع ذلك الفلاح وتركه بمفرده معطلا عن اشغاله وحضر ذلك الفلاح الى الحاكم وشكى له ذلك فاذا اتضح ان البلدة موجود فيها من يصلح للجهادية من الانتار المتقطعين عن الاشغال الذين لا زراعة لهم وتركه شيخ حصته وتصدي لاخذ ابن الفلاح المذكور فليأخذ الحاكم ابن الشيخ المتعدي او واحدا من اقاربه ان لم يكن له ولد ويوصله الى الجهادية بدلا عن ابن



ملحوظات

ياخذها (م) ٥٩ إذا كان احدهم من المستخدمين بالمصالح الميرية كائنا من كان يكشط دفقرا او سندا بناء على حيلة او يكتب دفقرا او رجعة او سندا على غير الاصول او يستعمل خطا مزورا او يدعو احدا على استعماله فليرسل الى فيزاو غلي مقيدا بالزنجير من سنتين الى ٥ سنين (م) ٦٠ إذا كان احدهم من المستخدمين في مصالح الميري كبيرا كان او صغيرا يجلب ضررا الى جهة الميري او الى سائر العالم بسبب تصاحبه او يبطل حق احد او يدعو غيره في ابطال حق احد بصورة تنفيذ الاغراض فليربط بالقلعة من ستة اشهر الى سنتين واذا قتل احدا او اغرى احدا على قتل احد بسبب الغرض سواء كان قتله بالضرب او بطريق اخر فان كان للمقتول ورثة ولم يرضوا بالدية فيجري القصاص او يرسل الى فيزاو غلي مدة حياته فان رضوا منه بالدية فمن بعد تحصيلها منه يرسل الى فيزاو غلي من سنتين الى خمس سنين لاجل التربية (م) ٦١ إذا كان احد المستخدمين بمصالح الميري يشتري الاشياء اللازمة للميري من خارج وهي موجودة في مخازن الميري وقصد بذلك نفعه فمن حيث ان ذلك هو عين الاختلاس يجازى فاعله بالجزاء المقرر في باب الاختلاس واما اذا لم يقصد بمشتراها منفعة وكان ذلك مبنيا على عدم بحثه هل هي موجودة في مخازن الميري اولا وبهذه الصورة يتحقق انه صار سببا الى اتلاف الموجودات يحصل منه ثمن الاشياء التي تعدم فان لم يكن له مقدرة على اداء قيمتها فليربط بالقلعة من ستة اشهر الى سنتين (م) ٦٢ إذا كان احد من المستخدمين بمصالح الميري يتلف او يضيع شيئا من الاشياء كالامثلة والآلات والادوات التي هي مسجلة له على وجه الامانة او هي تحت ادارته وضبطه وكان اتلافها او ضياعها ناشئا عن عدم دقته واهتمامه فليحصل منه ثمن ما اتلفه او اضاعه فان لم يكن له قدرة على اداء ثمنه وكان الذي اتلفه قليلا فليستخدم مجله الذي هو فيه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كان ما اتلفه كليا فليربط بالقلعة من ستة اشهر الى سنتين (م) ٦٣ نظار المصالح الميرية اذا لم يبحثوا عن احوال التجار عند مبيع ارزاق الميري التي هي في

تلك البلدة عالية لا يمكن ري ارضها بالتام لعدم وصول الماء اليها بسبب ذلك فان كانت المضرة جسيمة فليرسل من تسبب في ذلك الى لومان الاسكندرية يقيم فيه مدة حياته وان كانت المضرة قليلة فلتكن اقامته في اللومان ثلاث سنين (بيان ما انتخب من قانون السياسة الملكية الذي طبع ونشر في ربيع الاخر سنة ٥٢ ثلاث وخمسين ومائتين بعد الالف من الهجرة النبوية) (م) ٥٦ كل من كان مستخدما بالمصالح الميرية كبيرا كان او صغيرا اذا تجاسر على اختلاس مبالغ من اموال ونحوها منها هو تحت ادارته او من ما سلم اليه على وجه الامانة وكان اختلاسه يزيد على خمسة آلاف غرش فليرسل الى فيزاو غلي من سنتين الى خمس سنين مقيدا بالزنجير على مقتضى المادة السادسة والتسعين بعد المائة فان لم يزد على خمسة آلاف غرش تكون اقامته من ستة شهور الى سنتين وكما اختلسه يتحصل منه بالتام فان لم يكن له مقدرة فليجب تشديده جزائه بحيث لا يتجاوز ضعفين (م) ٥٧ إذا كان احدهم من خدم الميري كائنا من كان ياخذ شيئا من الاهالي او غيرهم خلاف الاشياء التي يشتريها بثمنها الى لوازمه الضرورية او الى لوازم المطالب الميرية المقننة او يؤخذ غيره او يعطي رخصة بذلك يرسل الى اللومان مربوطا بالزنجير من سنة الى ثلاث سنين ويحصل منه ما اخذه ويعطى الى اربابه فان كان قد صرفه ولم يكن له قدرة على ادائه فتضاعف مدته الى خمس سنين (م) ٥٨ إذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميرية كبيرا كان او صغيرا ياخذ رشوة سواء كان بنفسه او بواسطة احد من تحت يده او ياخذ شيئا على سبيل الهدية في مقابلة الرشوة بالحيلة العادية سواء كان اخذه اياها سرا او جهرا فلينظر الى الضرر الذي حصل للمصلحة من الرشوة او الهدية التي تعاطاها ويرسل الى اللومان مربوطا بالزنجير من سنة الى ثلاث سنين ويحصل منه ما اخذه من اية شيء كان ويحفظ بالجزينة ليصرف في لوازم الاستتالية الملكية وان اخبر احد عن شخص تصدى لاعطاء الرشوة اليه وكان اخباره قبل ان ياخذها منه ويتحقق ان قوله صحيح فليجازى من اراد ان يعطي الرشوة بالجزاء المشروط على من

عهدتهم ولم يتحسوا عنهم واعطوا شيئاً الى المفسلين او لمن لهم سابقة فلكونهم صاروا سبياً في اعدام مال الميري ينبغي اذا كانت الدراهم التي اعدمها فاعل ذلك جزئية وله مقدرة على اداؤها ان تحصل منه وان لم يكن له مقدرة فيحبس في محل استخدامه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كانت الدراهم كلية وله مقدرة على اداؤها فلتحصل منه فان لم يكن له قدرة فليربط بالقلعة من سنة الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامه المبلغ (م) ٦٤ اذا كان احد من المستخدمين في مصالح الميري صغيراً كان او كبيراً يستعمل دراهم الميري لنفسه او يدعو غيره لاستعمالها لاجل كسبه فتسترد منه الدراهم التي استعملها هو او دعي غيره لاستعمالها ومن بعد استردادها يربط بالقلعة من سنة الى ثلاث سنين فان لم يكن له قدرة على ردها فليجري عليه الجزاء المحرر في باب الاختلاس اذ كان هذا الفعل هو عين الاختلاس (م) ٦٥ اذا كان احد من المستخدمين في مصالح الميري كبيراً كان او صغيراً ياخذ شيئاً زيادة عن استحقاقه من دراهم الميري او يعطي لغيره او يدعو احداً ليعطائها فان كان استجراره جزئياً فمن بعد استرداده يحبس في محل استخدامه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كان كلياً فمن بعد استرداده ايضاً يربط بالقلعة من سنة الى سنة واحدة فان لم يكن له قدرة على رده فلكون ما فعله هو عين الاختلاس يجب ان يجازى بما هو مذكور في باب الاختلاس (م) ٦٦ من حيث ان اهالي القرى التي بمهدة الذوات لا يمكنهم بيع محصولاتهم وترويحها كما ينبغي وكان هذا باعثاً على ان الذوات المتعدين بهم يكونوا مجبورين على اخذ ما عندهم من محصولات وبيعها حسب اصول العهد الجارية الآن فينبغي ان كل من كان مستخدماً في خدمات الميري كبيراً كان او صغيراً لا ياخذ شيئاً من الاصناف والفلال وسائر الحبوب لاجل التجارة من محلات غير جفلكه او اطيانه التي زرعتها بالمال وكذلك المديرين والحكام الذين في عهدتهم بلاد لا ياخذوا شيئاً من ذلك للتجارة في محلات اخر غير محصولات اهالي بلادهم التي هي في عهدتهم وكذلك

معلومات

بالكلية فيجب اغفاؤه ويلحق بالمتقاعدين ويخصص له معاش بالنظر لحاله وخدمته السابقة واما اذا كان له قدرة على الخدمة واستغنى من غير عذر فيجب تفتيش المصلحة المأمور بها ومتى ظهر انه خالص منها يقبل استغفاؤه ولا يخصص له معاش وان كان استغفاؤه من ايذاء كبيرة فيجب تحقيق حقه بموجب الاستئانة

( بيان ما هو منتخب من لائحة المصور التي عملت مجلس المحقانية ونشرت في شهر رجب سنة ١٢٥٨ م ) ٧٦ اذا انقطع جسر في اي بلدة كانت وكان اهل تلك البلدة فيهم الكفاية لسده يجب على مشايخها وقائماها ان يبدلوا الغيرة في شأنه ويعتصموا بسده في الحال فان لم يسدوه وحصل بسبب عدم سده ضرر الى القرى القريبة منه فان كان الضرر جزئيا فيرسل من تسبب في ذلك الى اللومان من ستة اشهر الى سنتين وان كان كلياً فيرسل من سنتين الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامه الضرر ولا يكون ذلك الا من بعد التحقيق (م) ٧٧ اذا انقطع جسر في احدى القرى وكان اهلها ليس فيهم كفاية لسده في الحال واستعانوا عليه بطلب انقار او غيرها مما يلزم لسده من سائر المطالب من اقرب البلدان المجاورة لهم يجب امدادهم والاسراع لهم بالاعانة فيما طلبوه من كل وجه فان حصل من احد تهاون او تكاسل في بذل الاعانة وتسبب في مرور الوقت واعتل في ذلك بقوله انه لا يتعلق ببلده وانه لم يصبه منه ضرر وتحقق انه كان سبباً لوقوع المضره في تلك الجهة فمن بعد التحقيق يرسل من فعل ذلك كائناً من كان الى اللومان من ستة اشهر الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامه الضرر الحاصل حسب مقايسته فان لم يحصل الاستعداد من اقرب البلاد وطلب المدد والاعانة من بلاد بعيدة عن ذلك الجسر لغرض ما وبسبب ذلك لم يتيسر سده في وقته فيجري الجزاء الذي يترتب بالنسبة لما يحصل من الضرر على من طلب الاعانة من البلاد البعيدة بناء على النفسانية (م) ٧٨ اذا قطع احد جسرا متعمدا لاجل جلب المنفعة لنفسه ولم يمكنه سده في وقته واورث المضره لمن حوله فان كانت المضره جزئية يرسل الى اللومان

فيجازى بما هو مقرر في باب عدم الطاعة فان حصل من اهماله او تكاسله ما يورث الضرر للمصلحة فيحبس في المصلحة المأمور بها من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر من غير معاش فاذا حصل منه بعد هذا ايضاً اهل او تكاسل اوجب ضرر المصلحة فيطرد من خدمة الميري بالكلية (م) ٧٣ اذا كان احد من الرجال الكبار اتهم بشئ منها هو مشروح من ابتداء المادة السادسة والخمسين الى المادة التاسعة والسنتين فيعقد مجلس مركب من ارباب الشوري الخاصة وناظر ديوان تفتيش الحسابات ومن يمين لذلك من الذوات المتدوين من طرف سعادة افندينا ولي النعم الداوري الافخم والخبوي الاعظم لتحقيق ما اتهم به فان لم يكن من كبار الرجال فينظر دعواه على وجه الحق والعدل بمجلس ديوان العموم الذي هو متعلق به ومتى تحققت يرتب عليه الجزاء الذي يستحقه مما هو محرر بالاوباب المذكورة وينبغي ان لا يرتب جزاء من يجب عليه الجزاء الا من بعد مواجهة كل من المدعي والمدعى عليه وقت التحقيق فان لم يقنع من حققت دعواه بديوان العموم واراد رؤيتها بمجلس ديوان اخر فيساعد في ذلك اسكائاً له وامان ارتكبا الجنح الخفيفة المذكورة من ابتداء المادة سبعين الى نهاية المادة الثانية والسبعين فليجازوا بمعرفة نظارهم ومن فوقهم من الكبار ثم ان كبارهم ونظارهم يكونون مأذونين في التبدل بالنظر لما هو محرر في الثلاثة ابواب المذكورة من خمسة وعشرين كرابجا الى خمسمائة كرابج (م) ٧٤ الدعاوي التي ترى للمجالس ويرتب فيها الجزاء على الوجه المشروح بموجب القانونامة يجب تقديم صورتها للاعتاب الداورية ليكون اجراء الجزاء فيها متعلقاً بالارادة العلية ربما يعامل المذنب بالرحمة من لدن ولي النعم المعظم لان العفو وتخفيف الجزاء المحكوم به انما هو منوط بالامر العالي (م) ٧٥ اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميرية عاجزاً عن ادارة المصلحة المأمور بها وتبين انه لم يمكنه ادارتها واستدعى بان يستخدم بخدمة تليق به فيجب مساعدته وان كان شيخاً مسناً وكان وجوده ليس بنافع له في حد ذاته واستغنى بسبب ذلك من المصلحة

بالاحالة والمكاتبه او يعرض الى الاعتبار العلية عن شيء يكون مرخصاً فيه ويقصد بذلك اتخاذ سند لاجل تخلص نفسه من غائلة المسؤولية فيما بعد فانه يجازى بالجزاء المحرر في المادة الحادية والثمانين (م) ٨٣ من حيث ان بعض خدام الميري اذا صدر لهم امر او افادة او شقة اعتادوا على انهم يجيبون عنها بجواب كانهم لم يفهموها فاذا كان احد منهم يكتب جواباً مثل ذلك فانه يجبس في المرة الاولى خمسة عشر يوماً وفي الثانية تضاعف له مدة الحبس حتى تكون ثلاثين يوماً وفي الثالثة يجبس هذه المدة ايضاً ويقطع جميع استحقاقه فيها وفي الرابعة ينزل من رتبته درجة واحدة مدة ستة اشهر فان لم يكن ذا رتبة ينظر الى ماهيته وينزل منها مقدار رتبة تطبيقاً على مرتب الرتبة والحبس في المرات الاربع انما يكون في محل الخدمة فان فعل ذلك مرة خامسة فانه يرسل الى ابي قبر مدة ستة اشهر (م) ٨٤ ان بعض خدمة الميري اذا حرر له اشعار في شأن مصلحة من احد المامورين او نظار المصالح الذي هوت تحت ادارته فمع كونه واجب عليه بسبب كونه مديراً ان يبين ملحوظاته ومعلوماته في حق تلك المصلحة فلا يراعي ذلك وانما يقول ان هذا الاستدعاء مقدمه فلان وهو مرسل لاجل ان ينظر في مقتضاه ويشرح عليه سطران مثل ذلك من غير روح ويرسله الى الاعتبار السنية او الى احد المصالح فاذا كان احد فيما بعد لا يجري العمل على مقتضى اللائحة ونجاسر على دفع المصلحة من طرفه بكتابة شرح عبارة عن سطرين لا معنى لها من غير ان يبين ملحوظاته ومعلوماته فيجازى بالجزاء المحرر في المادة الثالثة والثمانين (م) ٩٥ الكتاب الذين لا يراعون حق المصلحة في الكتابة ويكتبون الاستعلامات والافادات ناقصة عن المقصود ويوقعون الشروحات والكشوفات الواجب تحريرها بالتصريح في التعليل والاشكال من غير سبب او لم يبادروا باخطار المدير او المامور بقولهم له انك مرخص في هذه القضية على قدر كذا فلكنهم بهذه الوسيلة صاروا سبباً في كثرة المراجعات فمثل هؤلاء الكلبة اذا كانت فتحهم مخصصة بالمادة الحادية والثمانين والمادة الثانية والثمانين يجازوا بالجزاء المحرر بالمادة الحادية

من سنة الى سنتين وان كانت كلية يرسل الى فيزاوغي مدة حياته ويكون ذلك بعد التحقيق (م) ٧٩ اذا تضايق جسر من شدة زحمة الماء ولم تحصل الاعانة ولا الامداد فيما يطلب لتقويته قبل ان يحصل فيه خلل وانقطع بعد ذلك من شدة مصادمة الماء له ينبغي ان ينظر الى مقدار المضرة التي حصلت من ذلك على وجه المقايسة ويرتب الجزاء على من تسبب فيه بمقتضى المادة السادسة والسبعون والمادة السابعة والسبعون (م) ٨٠ اذا وجد ان جسراً من الجسور اصابه ضعف من شدة مضايقة الماء له واحتاج الى التقوية ووجب ان تعمل طريقة لتقويته وكان الشخص المامور بالاخبار عنه لمحل الاقتضاء قد اهل في ذلك ولم يبلغ ما رآه من حال الجسر بوقته قبل ان يحصل فيه الخلل وكانت تقويته ومداواته ممكنة وبعد ذلك انكسر الجسر المذكور وسعى في الاخبار عنه من بعد كسره يجب ان يجري الجزاء على من هو ملزم بالاخبار عنه بما هو منصوص في حق من يتهاون في بذل الاعانة والامداد بالنسبة الى كثرة الخسارة وقتلتها.

(بيان ما هو منتخب من ذيل القانون الذي طبع ونشر في شوال سنة ١٢٥٨ ثمان وخمسين ومائتين والـ)

(م) ٨١ اذا كان احد من خدم الميري كائناً من كان صغيراً او كبيراً لم يعط المصلحة حتماً في تحرير الاجوبة المتعلقة بها وحرر جواباً راعى فيه الزمان والمكان او قصد فيه المحاولة والمغالطة فانه يجبس في اول مرة ثلاثين يوماً وفي الثانية شهرين وفي الثالثة مثلها ايضاً وانما يقطع جميع استحقاقه في مدة الشهرين وفي الرابعة ينزل من رتبته درجة واحدة مدة سنة كاملة ان كان من ذوي الرتب فان لم يكن ذا رتبة ينظر الى مقدار ماهيته وينزل منها مقدار رتبة واحدة تطبيقاً على مرتب الرتبة بميعاد سنة والحبس في المرات الاربع انما يكون في محل الخدمة فان فعل ذلك مرة خامسة فليُرسل الى ابي قبر مدة سنة (م) ٨٢ اذا كان احد من بعد اليوم لا يقطع في المصلحة على قدر ما هو مرخص فيها بمقتضى ما هو مصرح في اللائحة المنشورة في ثاني عشر رجب سنة ١٢٥٧ وقصد بذلك مرور الوقت

ملحوظات

والثمانين على الوجه الذي يجازى به المأمورون والمديرون بحسب جنسهم ومع ذلك يضرب كل منهم في المرة الاولى مائتي كراباج وفي الثانية ثلاثمائة كراباج وفي الثالثة خمسمائة كراباج وفي الرابعة ينزل عن رتبته درجة واحدة ويمعاد سنة واحدة فان لم يكن من ذوي الرتب فينظر في مقدار ماهيته وينزل منها درجة واحدة بمناسبة رتبته وتطبيقها على مرتب الرتبة فاذا فعل ذلك في المرة الخامسة فيرسل الى ابي قبر او الى اللومان مدة سنة بالنظر الى مقام صاحب الجنحة واعتباره وان كانت جنحتهم مختصة بالمادة الثالثة والثمانين والمادة الرابعة والثمانين فمن بعد اجراء الجزاء المحرر في المادة الثالثة والثمانين يضرب كل منهم في المرة الاولى مائة كراباج وفي الثانية مائتي كراباج وفي الثالثة مائتي وخمسين كراباج فاذا فعل مرة رابعة فينزل عن رتبته درجة واحدة مدة ستة اشهر فان لم يكن من ذوي الرتب ينظر في مقدار ماهيته وينزل منها مقدار الرتبة بالقياس على مرتب الرتبة وان فعل ذلك مرة خامسة فيرسل الى اللومان او الى ابي قبر ستة اشهر بالنظر الى مقام ذلك الكاتب المنجوح وحاله (م) ٨٦ اذا قال كل من نظار الاقلام والخلفاء والروساء او باشكاتب الدواوين او كتاب اليد حق المصلحة في قضية للمدير او المأمور ولم يسمع منه فليصرف النظر عن كتابة امضاءه في الورقة التي تكتب في تلك القضية وليعلم انه مرخص له في عرض ذلك بنفسه للاعتاب العلية

( بيان ما هو منتخب من قانون عمليات الجسور الذي طبع ونشر في شهر ذي الحجة سنة ٢٥٨ )

(م) ٨٧ حيث كان من الاصول المقررة ان باشمهندس كل مدبره عند هبوط النيل يمر على جميع الترع والجسور الموجودة فيها لضبط مصلحة الري في الاقاليم ومعاينة الطمي المحاصل في الترع والقطوع وكشف عن الاضرار الحادث في الجسور وبعد ان يعرف مفادها يلزم من الردف والتطهير وغير ذلك مما يلزم من العمليات يمرر جدولاً بذلك ويقدمه لديوان المدارس لاجل النظر في مقتضياته وكانت هذه العمليات جارية بموجب اللامعة العمومية ولكنها بسبب حركات النيل التي لما تاتي في كل جسر وتغيرت الارتفاعات والعروض في الجسور والترع وكانت العروض والارتفاعات الجارية وضعها الان في الجداول انما هي العروض والارتفاعات المتوسطة يجب ان لا يختصر المهندسون بعد الان في الكشف على وضع العروض والارتفاعات المتوسطة في الجداول بل يلاحظون ارتفاع الجسور

الى اعلى ما يكون من زيادة النيل كليل سنة ٢٥٦ وسنة ٢٥٧ ويجرون الجداول على موجب ذلك مع تعيين المساحات التي اختلف عرضها وارتفاعها في كل ترعة وجسر وبيان الطول والعرض والارتفاع الاعلى والاسفل مساحة فمساحة وان يضعوا في اول كل مساحة واخرها ما يكون موجودا في الجسور من الملامات الهاذية لتلك المساحة كالشجرة والساقية ونحوها لاجل الوقوف على صحة الامتدادات ويقدمون الجدول المذكور على هذا الوجه لديوان المدارس وعند وروده ومراجعتها بالديوان المذكور اذا ظهر انه لا ينجوي على هذه البيانات او وجدت فيه مخالفة او جبت اعادته ثانياً فيرد اليه وتقطع نصف ماهية الباشمهندس في ظرف الايام التي تمضي في اعادته ثانياً (م) ٨٨ حيث ان شهر كيك القبطي ميقات لورود الجداول المشتبهة على عمليات المدبريات من قبلي وبحري بالنظر للارتفاع منها وانخفض فاذا تاخرت الجداول عن اوفائها المقررة يجري الجزاء على الباشمهندس الذي حصل منه التأخير بما هو المذكور في المادة السابعة والثمانين وان وجد فيها خلل غير التأخير اوجب ردها وتغييرها فنقطع ماهية الباشمهندس جميعها في مدة الذهاب والاياب (م) ٨٩ لما كانت الترع الصيفية المعتاد تطهيرها في كل سنة لا تغلخ من النشع في وقت التطهير وبما يوجد فيها بعض مواضع تربتها من خالص الرمل ليس فيها طين وكان حفر مثل هذه الارض اصعب من حفر الارض السوداء وكانت هذه المواضع التي فيها الرمل معلومة حقيقتها عند المهندسين لاطلاعهم عليها في السنين الماضية لزم عند تنظيم الجدول السابق ذكره ان توضح فيه مسافات المواضع المختلطة بالرمل وتعتبر كل قصبة منها بقصبة ونصف من الارض الخالصة ويتوضح به مقدار ما يضرب الى الاصل من تلك الزيادة فاذا وجد في اثناء العملية ان مقدارها اقل مما هو محرر في الجدول او ان الحملات التي قبل انهارم وجدت مختلطة بالطين فمن حيث ان الضم المذكور انما وضع في مقابلة صعوبة الارض ذات الرمل وليس لما وجود في الظاهر وكان وجوده نقصاً في مقدار العملية القصص على النواحي التي وقعت الارض ذات الرمل في حصتها فان كان الجدول المذكور فيه ذلك بحرراً بمعرفة الباشمهندس ينظر في مقدار مكعب الاقصاب التي يبدت في مقابلة الصعوبة ويقطع قيمة تشغيلها من استحقاق الباشمهندس وبصرف في العارة الخيرية وان كانت قد عمل بمعرفة مهندس الترم فيترتب جزاؤه بمعرفة ديوان المدارس سواء كان بالضرب او بغيره بالنظر بمخضه (م) ٩٠ من حيث ان العمليات اللازمة لمصلحة الري انما هي عبارة عن عمل الجسور وحفر الترع الصيفية والتبليية وهذه العمليات لا يشبه بعضها بعضاً بنسب ما فيها من الصعوبة والسهولة لان حفر الترع الصيفية اكثر صعوبة من حفر الترع التبليية وان الاقصاب المكعبة المختصة باحدى النواحي سواء كانت من الجسور فقط او من الترع الصيفية والتبليية ولو كانت متساوية في المقدار لكانت غير متساوية في العملية فلا يصح العمل بمقتضى ذلك بل ينبغي ازالة هذه المحظورات ينظر في حصص كل ناحية من العملية التي قررها الباشمهندس وتلاحظ عند التحقيق في الجمعية المذكورة في المادة الثالثة من قانون عمليات الترع والجسور

المهندس المذكور مع الاهالي يجازى بالضرر والمجس معاً ولما كان هذا النقص انما هو مبني على صرف الانتار قبل اتمام العملية لتداخلهم مع المهندس وجب ان حضرة المدير يلزم اهالي الناحية الواقعة فيها النقصان باتمام عمليتها وبمخرجهم اليها في الحال ويجازيهم على ذلك حتى لا يقع منهم مثل هذا الامر وينبغي ان لا تكون الاستشارة التي يعطيها الباشمهندس الى مهندس القسم قاصرة على بيان عروض المساحات وارتفاعاتها فقط بل يلزم ان تكون مشتملة على بيان العمليات القديمة والحديثة في الترع والجسور كافة لاجل عدم الغدور ورفع الشبهة بتزوير المكعبات القديمة من مجموع العمليات وان لا يكون لاحد وسيلة عند التحقيق (م) ١٢ اذا وجد في الكشف العمومي ان بعض الجهات فيها نقصان عن الامتدادات المحررة في الجدول وكانت تلك الجهات من الجهات التي كشف عنها الباشمهندس وحرر الى مهندس القسم التي في عنت سنداً بانها موافقة يجازى الباشمهندس بالجزاء المشروح اعلاه (م) ١٣ حيث ان تقسيم الماء للزراعات الصيفية والنبيلة والشتوية من الامور التي تحتاج الى العدالة والمساواة ينبغي ان يكون تقسيمه بمعرفة المهندسين لاجل عدم امتياز جهة عن اخرى وليكون صرف الماء على قدر اللزوم بحسب ما خص كل جهة بالنسبة الى الاهاليان المرتب سقيها وربها وان لا يرخص لاحد من المحكام والمنعدين والاهالي كآفة في حجز الماء اوصرفه بمعرفة واذا تبين ان احداً تجاسر على فعل هذا الامر او حصل منه افعال في اجراء العدالة وقت تقسيم الماء يجازى بالجزاء اللاتي بماله بالنظر الى المضرة التي وقعت للغير بسبب تلك الحركة (م) ١٤ حيث ان الاشغال الهندسية التي تلزم عملتها في المديرية كعمل الترع والجسور وحجز الماء وصرفه منوط ترتيبها والنظر فيها بمعرفة المهندسين طبق الارادة السنية يلزم ان حضرات المديرين يبدلون المهمة في انه لا يكون لاحد مدخل في هذه الاشغال غير المهندسين وان يجلبوا لهم المهات والانتار اللازمة لاجراء هذه العمليات وفيها لان المهندسين هم المسؤولون في هذا الباب ويجب ان يساعدوهم في منع من يتعدى عليهم ويتداخل معهم في اشغالهم وعملياتهم واذا تجاسر احد من الاهالي او من المحكام على فعل شيء من الامور المتعلقة بالمهندسين او يتداخل معهم او يجبرهم على فعل شيء مغاير للاصول فيكون جزاؤه منوط برأي الجمعية المحفانية

(م) ١٥ حيث ان عملية الري مما لا يقبل التراخي يلزم المهندسين انهم اذا سئلوا في شيء يبادرون بجوابه ويبدلون المهمة في تقديم الكشوفات باوقاتها الى المحلات المعتاد تقديمها اليها على الوجه المحرر في لائحة العموم واذا حصل من احد منهم تأخير في كشف او في مصلحة اخرى من غير ان يكون له فيها عذر واضح فيجازى بالجزاء المحرر في المادة السابعة والثمانين وان ترتب على تأخير العملية المحالة على عهده سقامة لجهة او اضرار شيء

يجب ان تكون على وجه التعديل بالنسبة الى ما يكون من المكعبات كافة سواء كانت من الجسور او الترع النبيلة والصيفية لتأخذ كل ناحية حقها في المحلات الصعبة والسهلة ومن بعد التخصيص على هذا الوجه يحرر اعلام بمختم المدير ببيان ما خص كل ناحية من المكعبات في الجسور والترع المذكورة ويرسل الى شيخ كل ناحية او الى وكيل منعهدها ليعلم منه مقدار ما خص بلدته ويحرر قائمة ببيان التخصيص وترسل الى ديوان المدارس من طرف الباشمهندس لتنظر بالديوان المذكور فاذا تبين ان جهة امتازت عن اخرى او ان بعض الجهات خصها شي من عمليات الترع الصيفية واستبدلت من عمليات الجسور والترع النبيلة او غير ذلك فبعد تحريره حباه على وجه الصحة يحرر اشعار الى المدير بالزام ذلك المقدار للجهة المتعلقة به ويمنع الباشمهندس من ذهابه الى وطنه من عنت ايام الى ثلاثين يوماً وبقطع فيها استحقاقه بالنظر لما يظهر من وجود الجسامة وعدمها (م) ١٦ من حيث ان اجراء العمليات كافة بمعرفة الباشمهندس ومروره عليها في كل يوم امر صعب ولذا كانت عمليات الترع والجسور انما تعمل بموجب الاستشارات التي يحرر بمختم الباشمهندس والتواحي التي تنتهي عمليتها انما يخلى سبيل انقارها بمعرفة مهندسي الاقسام فينبغي ان الاستشارات المذكورة تكون ببيان مساحة المحلات الواجب دفعها او حفرها او تطهيرها على الوجه الموضح في الجدول وعند التقسيم على التواحي يرسل علم من طرف مهندس القسم الى الناحية ببيان المكعب والطول والعرض والعقب من العمليات التي تخصها ولدى ختام التقسيم ترسل صورته من طرف الباشمهندس الى ديوان المدارس ليكشف منه عند اللزوم وكل بلة اتمت عمليتها على الوجه المحرر في الاستشارة فيكتب مهندس القسم ورقة الى شيخها او وكيلها سنداً بخلاص العملية وبخلى سبيل انقارها ثم يحرر مهندس القسم خطاباً مشتملاً على بيان التواحي التي اتمت عمليتها وصرفت انقارها ويرسل الى الباشمهندس ويجب على الباشمهندس ان يقيس كلا من الطول والعرض والعقب من عمليات الجهات التي صرفها مهندس القسم فان وجدها تامة على الوجه المحرر في الاستشارة اعطاء سنداً بمختمه حتى اذا تبين فيها اختلاف يكون هو المسئول عنها وان وجدها ناقصة عتاً هو محرر في الاستشارة عمل معه مذكرة بحضور من يلزم حضوره من مهندسي الاقسام وغيرهم وبقنع مهندس ذلك القسم بالتحقيق وترسل صورة الاستشارة وجرنال المذاكرة موضحاً فيه بيان النقص الى ديوان المدارس وعند ورود مثل هذا الجرئال الى الديوان المذكور ينظر فيه فان كان النقصان جزئياً بالنظر الى مقدار اصل المكعب ولم يظن فيه وقوع ضرر او سقامة فيحصل على الاهال ويجازى مهندس ذلك القسم بجزاء المهملين الموضح في القانونات وان كانت كلاً بحيث لا يحمل على الاهال يلزم تخفيفه على وجه الدقة في محل الواقعة بمواجهة الباشمهندس ومن ينتخب من ديوان المدارس فان تحقق ان ذلك النقصان مبني على التداخل فيجازى مهندس القسم المذكور بجزاء المختلسين المحرر في القانونات وان لم يكن التحقيق فمن حيث ان وجود النقص المجسم يدل على تداخل

ملفوظات

او ضياعه فلتحصل منه قيمة ما ضاع او ا تلف وان كان غير مقتدر فليرتب عليه الجزاء بالنظر لقلّة ذلك الشئ وكثرته (م) ٩٦ ان من بعد اجراء العمل على الوجه الذي شرح وتوضح من البيان في الكيفيات المقتضي اجراؤها في عمليات الترع والجسور التي هي بالمواد المحررة بالثلاثة ابواب من الفصل الاول من قانوننامة عمليات الترع والجسور وبالمواد المذكورة اذا كانوا الباشمهندسين يحررون مكعبات زيادة بالجداول التي يكتبونها ثم ينزلون تلك الزيادة من العمليات التي تخصصت لبعض البلاد او يخصصون باغراضهم على بعض البلاد زيادة وعلى البعض اقل مما هو مخصص بوقت التقسيم او يحجرون التخصيص لبعض البلاد في المحلات البعيدة مع وجود المحلات القريبة فبعد التحقيق اذا ثبت ذلك فيرسل فاعلوه الى اللومان مدة حياتهم (م) ٩٧ ان بدلا عن اجراء المكاتبات في كل وقت مع المتعهدين المهملين في تشغيل العمليات العمومية التي تخصصت على حصصهم بالمديرية في اوقاتها ينبغي ان كل انسان يعلم درجة مسؤوليته في عدم ايفاء ما يجب على ذمته لاجل خلاص العملية المطلوبة من بلاد عهده وعلى هذا ينبغي ان التقسيم والتخصيص انما يكون على الوجه المحرر في المادة الثالثة من الباب الاول من الفصل الاول بقانوننامة عملية الترع والجسور وبعد ان يعلم كل متعهد او وكيله مقدار ذلك اذا كان عند ختام الاشغال يتبين ان حصة فلان المتعهد التي قدرها كذا قصبة باقي منها اقصاب بقدر كذا ويثبت انه ليس له عذر مقبول يمنع من ايفائها فمن حيث ان كل قصبة تعمل بعشرين غرشا فينظر الى مقدار الاقصاب التي لم يعملها ذلك المتعهد ويخصص على كل قصبة ثلاثة اضعاف ذلك لتكون ستين غرشا ويجري تخصيص ذلك وتوزيعه على دائر فدان بالنسبة الى مقدار زمام تلك الناحية وكل من خصه شئ بالنسبة لزماعته سواء كان نفس المتعهد او الفلاحين المزارعين يجريه تضييعة وتحصيله منه فان كان المتعهد من خدمة الميري يحصل منه المبلغ الذي خص تلك الاقصاب بمعرفة ديوان ملكي مصر ويرسل الى المديرية وان كان من المتعهدين الصغار او مشايخ القرى فيحصل منه ذلك

بمعرفة المدير وتسلم تلك المبالغ الى خزانة المديرية على وجه الامانة ثم تصير المبادرة من طرف المدير باعمال المحلات التي كانت باقية من غير عمل وتصرف اجرتها وهي المثل ثلاثة امثال

( بيان سياسة الائمة التي طبعث ونشرت في ربيع الاخر سنة ١٢٦٠ )

(م) ٩٨ اذا تكاسل احد كاينا من كان في اجراء مقتضى مامورته وكان تكاسله باعثا على تاخير المصالح فبعد التحقيق لا ينبغي ان المصالح التي تاخرت في ظرف مدة واحدة يحسب ايام تاخيرها من حيث هي بل ينبغي ان ينظر الى اطولها مدة في التأخير فالتضيي التي يكون تاخيرها اكثر من الكل هي التي تعتبر في التأخير وفي اول مرة يحبس من اخرها بقدر ايام التأخير ويقطع فيها ماهيته وفي الثانية يضاعف له الجزاء بقدر الايام التي وقع فيها التأخير ويحبس وتقطع ماهيته ضعفين وفي المرة الثالثة يحبس بقدر ايام التأخير فقط وتقطع ماهيته ثلاثة اضعاف فان لم يصلح حاله ووقعت منه المرة الرابعة احضر الى المجلس وجرى معه تحقيق تلك التأخيرات ونظر هل هو ناشئ من عدم لياقته او من اهماله فان كان من تكاسله وكان هو من ذوي الرتب فينزل عن رتبته درجة واحدة من شهر الى سنة واحدة بالنظر الى التأخيرات الواقعة منه والى جسامته المصلحة التي تاخرت وعدم جسامتها والا بان لم يكن من ذوي الرتب فانه يجريه معه العمل على الوجه المشروح بالنظر الى اعتبار ماهيته وان كان التأخير ناشئا من عدم لياقته فيرفع من الخدمة المشرف بها بحيث لا يمنع من الخدمة التي تليق به حسب قدره (م) ٩٩ اذا خاطب كبير جهة جهة اخرى بطلب شئ وتلك الجهة لم ترسل اليه المطلوب والجهة المطالبة قد اجرت الاستجبال بحسب الضرورة مرتين او ثلاث مرات يلزم ان تلاحظ المسافة والمصلحة المطلوبة فان كانت الجهة التي استجبلت فوتت وقت الاستجبال فيرتب لها الجزاء لكونها فوتت الاستجبال عن وقته ثم يرتب الجزاء على من لم يعط الجواب بالنظر لكونه لم يبادر باعطاء الجواب ويكون ترتيب جزائهم على موجب المادة الثامنة والتسعين

(م) ١٠٠ اذا لزم ان جهة تتكبد جواباً لسؤال جهة اخرى فيلزم ان تعطي الجواب في ظرف يوم او يومين او ثلاثة ايام نهاية ما يكون فان لم تكتب الجواب اللازم في تلك المدة وكتبته بعد تقويت ايام ينبغي ان يجري الجزاء على من تسبب في ذلك بما هو محرر في المادة الثامنة والتسعين بقدر ما زاد من الايام المحددة لتحرير الجواب (م) ١٠١ اذا كان المدير او المأمور او المحافظ او المفتش لا يقطع في مصلحة من المصالح المرخص له الحكم فيها بموجب اللائحة المؤرخة في ثاني عشر رجب سنة ٥٧ سيع وخمسين وعرضها الى اولى الامر فيرتب جزاءه بموجب المادة الحادية والثمانين (م) ١٠٢ اذا حرر امر او افادة الى احدى الجهات يتضمن استعلاماً عن مصلحة فان كانت تلك المصلحة مما يحجر عنها الجواب من الجهة بنفسها وجب ان يكتب جوابها من يوم الى ثلاثة ايام غير مسافة الطريق وان كانت المصلحة المطلوبة هي كشف او جواب متعلق بالمديرية فيخصص لها ميعاد من تلك الجهة بمقدار الايام التي يتم فيها المطلوب ويحرر به اشعار الى الجهة الطالبة وينبغي ان الميعاد الذي يخص انما يكون بمعرفة كبير الجهة بالموازنة والدقة على وجه الحق من غير زيادة فاذا انقضى الميعاد المذكور ولم يأت الجواب المطلوب فيه من تلك الجهة وفات ميعاده وكان الاهال فيه من كبير الجهة جوزي بموجب المادة الحادية والثمانين وان كان الاهال من الفروع فيجازى من تسبب فيه بموجب المادة المذكورة ايضاً (م) ١٠٣ اذا سئل احد من المأمورين بالمصالح صغيراً كان او كبيراً عن شي متعلق بمصلحة المأمور بها سواء كان السؤال بالكاتبة او بالشفاهة ولم يعط الجواب عنها سئل فيه واجاب بموجب يشتمل على طريق المحاولة والمغالطة وكذا اذا عرض احد المأمورين شيئاً ابتكاراً منه شفاهاً كان او تحريراً وكان ما عرضه مشتملاً على المغالطة والمحاولة يجري في حقه ما تقتضيه المادة الحادية والثمانين (م) ١٠٤ اذا كان احد من المأمورين صغيراً او كبيراً يعلم شيئاً فيه مضره لمصلحة المأمور بها وكان عمله اياه محققاً عنده ولم يخبر عنه او كان مجبوراً على كتمان

من خوفه وتحقق ذلك من جهة اخرى فيجبس في اول مرة ثلاثة اشهر بمحل خدمته من غير معاش بالنظر الى المضره وفي الثانية ستة اشهر من غير معاش ايضاً وفي الثالثة ينزل درجة عن رتبته المعزز بها بميعاد سنة وفي الرابعة يرسل الى قلعة ابي قير بميعاد سنة اذلالاً له ومعاذ الله اذا كانت المضره جسيمة فيعامل بتشديد الجزاء عليه بالوجه المقضي بالنظر الى جسامتها (م) ١٠٥ اذا كان احد من رجال دواوين العموم او فروعهم سواء كان من الكبار او الصغار يحصل منه خنعة فيجب تحقيقها وتقديم جرنالائها الى الجمعية الحفائية واذا تحقق ان المدير حصلت منه المساعدة لصاحب الخنعة واخفى القضية او ابقى جرنالها من بعد تحريره وتحقق انه متشبث باسباب التستر يجازى ذلك المدير بالجزاء الذي يلزم ترتيبه على صاحب الخنعة (م) ١٠٦ من حيث ان جميع الجزاءات التي تحكم بها جمعية الحفائية انما هي على موجب اللوائح والقوانين وتلك اللوائح والقوانين موجودة في كل مصلحة فان كان الشخص الذي حكمت عليه الحفائية بالجزاء يعلم باليقين ان ذلك الجزاء ليس على وجه الحق فلاخذ اللوائح والقوانين وليذهب بها الى الجمعية الحفائية ليقننها وعلى مقتضى هذا يكون اجراء العمل (المادة الذي نشرت من جمعية الحفائية في شهر ربيع الاخر سنة ٢٥٩ تسع وخمسين ومائتين ليكون ذيلاً للقانون)

(م) ١٠٧ اذا كان احد من الذين يمزلون ويقطع معاشهم بناء على خنعة ويعودون الى التشریف بالخدمة الميرية ثانياً يقدم عرضاً الى مدير الجهة التي هو فيها او مأمورها يلتزم فيه صرف استحقاق مدة عزله ويسقط فيه بعض اسباب يجب صرف النظر عنها وعدم مساعدته فاذا كان ذلك المدير او المأمور يساعد في استدعائه ويجري ذلك او يسترحم له من الاعتبار العلية بذكر جملة موجبات ومدحيات باطبيب كلمات تقتضي قبول استدعائه فان اجري له ذلك من نفسه او تجاسر على تصديق حضرة الحديوي الاعظم بالعرض له فمن حيث انه صار بذلك مخالفاً لطريق القوانين وفاعلاً للتصاحب وساعياً في اضرار جانب الميرسي



ملحوظات

يجب ان يجازى في مقابلة هذه الفعال التي هي غير مرضية بان يجبس اول مرة في محل خدمته ستة اشهر من غير معاش وفي الثانية ينزل من رتبته درجة واحدة من سنة الى سنتين وفي الثالثة يربط في القلعة من سنة الى ثلاث سنين

(المادة التي نشرت من جمعية المحقانية في شهر جمادى الاولى سنة ٢٥٩ تسع وخمسين لتكون ذيلاً للقانون)

(م) ١٠٨ من حيث ان سعادة افندينا الخديو الاعظم في دائم الاوقات يبحث حضرات القراء الذين هم بعية سعادتته ويعيجهم على الاخطارات له بالمصالح المبرورة فيلحظ ان اجتنابهم عن الاخطارات التامة اذ هو لم يات به ولهذا قد ترتب اجراء الجزاء على من يغفل عن الاخطار حتى يكتسبون الجسارة وتعطى لهم الرخصة الكاملة في الاخطار على موجب هذه الشروط الآتية - الشرط الاول ينبغي ان يكونوا مرخصين في الاخطار الى الاعتبار السنية عن ما يمكنهم ان تحيط به حوصلة ادراكهم بحسب البحث في نصاب الياقة باستعمال افكارهم في المصالح العديدة المتنوعة المتداول فيها بطرف الاعتبار - الشرط الثاني اذا كانت مادة حكم بها او صدر فيها امر وبعد الامر بها حصلت شائبة شك في اذهان الكتاب المعينين لتحرير الامر وتصوروا ما ينافي مع مضمون الحال في الامر المصدر فانهم يكونون مرخصين في العرض والافادة للاعتاب الخديوية - الشرط الثالث من حيث ان درجات العقول متفاوتة وتتميز بعضها عن بعض فهؤلاء الكتاب اذا لم يقتنعوا بما افادهم به سعادة ولي النعم ينبغي ان يتوجهوا الى القراء المومى اليهم ويحلوا ذلك المشكل وان كان الجميع يتصورون زيادة او نقصاناً في ذلك الامر فليتوجهوا الى الاعتبار السنية ويعرضوا ما يلزم من مقتضى الاخطار - الشرط الرابع ينبغي ان تكون جميع اخطاراتهم خلية عن الغرض والعوض بريئة من التسويلات النفسانية فان لم تحصل منهم رعاية هذه الشروط الاربعة يوخذ من كل منهم مقدار دراهم بالمناسبة لتصرف في الخيرات والحسنات ويكون اخذ ذلك بالنسبة الى خفة المضرة وجسامتها وبالنسبة الى الرتبة التي حازها كل منهم والى الثروة

واليسار (م) ١٠٩ ينبغي ان كل من كان مستخدماً في المصالح الميرية يكون مرخصاً في الاخطار على موجب هذه الشروط الاربعة التي بالمادة الثامنة بعد المائة بقدر ما تحيط به حوصلة ادراكه في المصلحة المأمور بها فان لم يراعوا تلك الشروط ولم يجرؤوا طريقة الصواب مع كونهم يعلمونها وتحقق ذلك يجب تاديب فاعله بان توخذ منه دراهم جزاء له بالنسبة الى مرتبة كل انسان وحاله وبالنسبة الى جرم المضرة التي تحصل بسبب عدم رعايته وتصرف تلك الدراهم في وجوه الخيرات والحسنات كما هو محرر في المادة المذكورة

(لاحة القصاص المشتبهة على الحدود والمواعيد التي نشرت من الشوري في ذي الحجة سنة ٢٥٨ ثمان وخمسين)

(م) ١١٠ الذين يتعينون الى المصالح التي اشتملت عليها الثانية مواد المذكورة في لائحة المواعيد اذا تحقق ان احدا منهم تجاوز الحدود والمواعيد المخصصة بموجب علميته فان كان من الذين رتبهم من حد المأزم الثاني الى حد الصاغقول اغاسي الجديد وسواء كان من الضباط او من معاونين فانه يضرب على كل يوم من ايام مدة التأخير عصى واحدة بحل الديوان وان وقع منه هذا التأخير مرة اخرى يضاعف له الجزاء ضعفين وفي المرة الثالثة يوخذ نشانه ويطرده من الخدمة وان كان ممن رتبهم من رتبة الصاغقول اغاسي القديم فا فوقها من الرتب يكون جزاؤه قطع نصف ماهيته في مدة التأخير وفي المرة الثانية يقطع منه نصف الماهية مع بدل التعيين بتمامه وفي المرة الثالثة يقيد بنصف الماهية من غير بدل تعيين في مدة مأموريته بتمامها كالذين لا يكونون في الاشغال

(المادة التي نشرت من جمعية المحقانية في حق الذين يرسلون في مأمورية الى الجهات حسبها تقتضيه المصلحة وكان نشره في شوال سنة ٥٩ تسع وخمسين ومائتين)

(م) ١١١ اذا تعين احد في مأمورية الى اي مصلحة كانت في الاشغال المتنوعة سواء كان من ضباط الصف او انفار الجهادية او من وجاق البلطجية او من القواصة او من الشاويشية او من اغوات البيرون والاندرون

الباطن ولم يذكرها في قائمة المزاد ولم يكن للديوان عليها اطلاع فمن حيث ان الاشتراك والمساواة خسارة موجبة لانكسار مال الميري عند المزاد فاذا ثبت من بعد التحقيق ان احدا تجاسر على هذا الفعل، وانضح انه حصل نقص في مال تلك المقاطعة في السنة الجديدة عن السنة الماضية ولم يكن ذلك النقص مبنياً على ترك بعض عوائد قد تركها الديوان او على محو وثايات في شروط المصلحة او على مواد تماثل ذلك يجب تحصيل مقدار ذلك النقص من الذين عقدوا الشركة لكونهم تسببوا في هذا النقص بمساواتهم وان حصل في المقاطعة رواج بسبب حدوث امور وقتية واتفق الملتزمون مع بعضهم على كف اليد ولم يزدوا فيها حسب حقوقهم مع انها قابلة للزيادة عن السنة الماضية وبصير واسبباً لعدم بلوغ الزيادة الى ما تساويه القيمة وبلغ خبر ذلك الى ديوان الايرادات او الى جهة غيره فلدى التحقيق ان ثبت ان المقاطعة قابلة للزيادة ولها راغب وانه وقع مساواة بين من استلمها وبين الراغبين فيها للزيادة يجب ان ينظر الى مال المقاطعة المذكورة في السنة ويحصل من الملتزم على كل مائة قرش عشرة قروش جزاء له في نظير كونه غدر الميري لاجل نفع نفسه (م) ١١٤ اذا كان الملتزمون يقصدون مرور الوقت بالتطويل والمارغة في اوقات جمعياتهم المعلومة او بالاستناد على بعضهم بعضاً ينبغي ان يحضروا الى محل المزاد في اليوم الثاني منه صباحاً على مقتضى تنبيه الديوان بحيث لو كان المزاد في يوم الاثنين يكون حضورهم يوم الثلاثاء ولو كان المزاد في يوم الخميس يكون حضورهم يوم السبت وان خالفوا التنبيه يجازوا على موجب المادة الثانية عشرة بعد المائة (م) ١١٥ اذا كان احد من الملتزمين ياخذ زيادة عن العوائد المقررة له او باع شيئاً الى الميري او الى الاهالي زيادة عن الاثمان المقررة في الشروط يجب تحقيقه مع ذلك الملتزم على وجه الدقة وتراجع دفاتره ومتى تحقق ان هذه المخالفة وقعت في محل اقامته او باطلاعه فليحصل منه نصف مال الالتزام زيادة على المال الاصلي كما هو محرز في سند الشروط وتؤخذ منه تلك المقاطعة وتعرض على الراغبين في المزاد

على موجب ما هو معين في لائحة المواعيد التي نشرت ينبغي ان يحدد له ميعاد بالنسبة للمصلحة التي هو متوجه اليها وتراعى فيه ايام الذهاب والاياب فاذا تجاوز حد الميعاد الذي خصص اليه وكان ذلك بغير موجب فمن انه قد صار سبباً لتأخير المصلحة التي امر بها يلزم ان يجازى بالنسبة الى مدة التأخير وجسامة المضرة التي تحصل بسبب التأخير بان يضرب في اول مرة من مائة كراياج الى مائتين وفي الثانية من المائتين الى الاربعائة وفي الثالثة من الاربعائة الى الستائة تاديباً له واذا تهاون احد من المديرين او النظارة في اجراء مقتضى اللائحة المذكورة ومقتضى هذه المادة فانه يجازى بموجب المادة السبعين والمادة الحادية والسبعين ( القانون نامة السياسية التي نشرت من جمعية الحفائية في حق الملتزمين في شهر شوال سنة ١٢٥٩ )

(م) ١١٢ ينبغي للملتزمين الموجودين في المحروسة ان يتوجهوا للديوان الايرادات في اوقات المزادات من غير ان يرسل اليهم علم بالطلب وان يكون توجههم في الجمعة مرتين مرة في يوم الاثنين ومرة في يوم الخميس فان اخبروا الديوان المذكور بمكاتبة منهم من اول المزاد بانهم ليس لهم رغبة في المصلحة التي عرضت في المزاد فلا يكونون ملزومين بالحضور الى الديوان المذكور مرتين في الجمعة لاجل الزيادة في تلك المصلحة وان كان احد منهم لا يقدر على التوجه الى الديوان المذكور لاعتذار ضرورية فليقم له وكيلاً متصرفاً ويرسله الى الديوان المذكور بورقة مختومة منه فان لم يتوجه بنفسه ولم يرسل وكيلاً يحبس في اول مرة ثلاثة ايام وفي الثانية ستة ايام وفي الثالثة يحبس خمسة عشر يوماً في نظير مخالفة الاوامر واللوائح تطبيقاً في القانون وهذا الجزاء انما يكون اجراءه في مقابلة عدم الحضور لاجل الزيادة في المصلحة الموجودة في المزاد فقط وان وقع منه تأخير عن الحضور في مزاد مقاطعة اخرى فليعامل بمثل ذلك ايضاً ولا عبرة باشتراك بعض المزادات ببعض بل يجب ان يخص لكل مزاد معين جزاء مستقل (م) ١١٣ اذا كان الملتزمون يعقدون مع بعضهم شركة في

ملحوظات

التحقيق يتضح ان عدم اجراء ذلك لم يكن مبنياً على عذر بل هو من الاهمال والتكاسل يجازون بمقتضى ما هو مدون في المادة الثامنة والتسعين واذا كانت المخاطبات المذكورة حصلت بين اثنين من المديرين ووقع التأخير من احدهما فليعرض المدير الآخر الى الجمعية الحقانية ليرتب الجزاء على من كان سبباً لتأخير المصلحة بمقتضى المواد المذكورة واذا لم يعرض وتحقق ان عدم عرضه وعدم رعاية هذه الاصول انما هو ناشئ من رعاوته فليرتب له الجزاء بموجب المادة الثامنة والتسعين

( المادة الصادرة من الجمعية الحقانية بخصوص

التأخير في محرم سنة ١٢٦٠ )

(م) ١١٧ نظار النواحي التي هي في عهدة حضرات انجال ولي النعم وسائر الذوات ومفتشوا الزراعات اذا حصل منهم حركات مخالفة بان خاطبوا في اي مصلحة كانت واخروا اعطاء الجواب عن ما خاطبوا فيه من غير عذر ينبه على المفتش او الوكيل او الناظر منهم بان يحبس في محل خدمته بقدر الايام التي اخرها ومن حيث ان ماهياتهم انما هي من طرف حضرات الذوات الذين هم قد استخدموهم يرسل استحقاقهم في مدة ايام التأخير من طرف حضرات الذوات المومي اليهم الى الخزينة الخديوية لاجل صرفه الى الاستبالية الملكية

( المادة الصادرة من الجمعية الحقانية في ثامن

عشر محرم سنة ١٢٦٠ )

(م) ١١٨ حيث اقتضى الحال وجوب رفع قضية المتسجين وازالتها بالكلية واعادتهم الى المحلات التي هم متمولون بها في سنة ١٢٤٨ على مقتضى ما صدرت به الاوامر العلية المنشورة الى العموم في رابع عشر ذي الحجة سنة ١٢٥٨ وعلى مقتضى اللوائح الصادرة قبل ذلك وعدم قبولهم فيما بعد بوجه من الوجوه وان يرتب الجزاء الشديد لمن يتجاسر على المخالفة ينبغي لكل من كان عنده احد من المتسجين ان يرسله الى الجهة المتمول بها في سنة ١٢٤٨ لميعاد شهر واحد من تاريخ نشر هذه الخلاصة من دواوين التفتيش والمديريات الى الجهات اللازمة واذا تحقق ان احدا من الناس

وتعطى للراغبين فيها وان تحقق ان المخالفة وقعت في احد الفروع وكان وقوعها باطلاعه واذنه وكان ما تحصل من الايراد انما هو لنفسه خاصة يجازى على الوجه المشروح اعلاه وان كان وقوع المخالفة انما هو من اتباع الالتزام كوكيل الملتزم او كملتزم بفرع من فروع المفاضة او احد الخدم وكان فعل ذلك من يادي رايه لاجل تقعه ولا علم للتمزم الاصلي به بالكلية يجب بعد استرداد ما اخذه من الزيادة الى اربابه ان يرسل من فعل ذلك الى لومان سكندرية مقيدا بالحديد من سنتين الى ثلاث سنين فان لم يكن مقتدرا فيحصل ذلك من ضامنه فان لم يكن له ضامن فيحصل ذلك من الملتزم الاصلي ويرد الى اربابه نظرا لاهاله في اخذ الضمانة لان المصلحة انما اعطيت له بمقتضى ضمانته وكان الواجب عليه ان يأخذ ضمانته على ذلك الشخص ثم يضاعف جزاء الشخص الفاعل المذكور بان يرسل الى اللومان مدة خمس سنين

( المادة الصادرة من الجمعية الحقانية بخصوص

التأخير في شهر شوال سنة ١٢٥٩ )

(م) ١١٦ اذا كان حضرات المديرون يعررون اوراقاً حسب المصلحة الى مأموري المصالح التي هي تحت ادارتهم والمأمورون لا يكتبون جواباتها بالمواعيد المصرحة في المادة ١٠٠ والمادة ١٠٢ يجب ان المديرين المومي اليهم يعررون الجزاء على المأمورين بمقتضى المادتين المذكورتين ويتممون ما يلزم لنهاية المصالح التي حصلت فيها المخاطبة اما بتعيين اشخاص مخصوصين او بمعرفتهم ان امكن ذلك ويرسلون الى الجمعية الحقانية علم خبر بالجزاء الذي يرتبونه واما الاشياء التي لا يمكن ان يعطى عنها الجواب في ميعاده اذا كانت من المواد المحتاجة الى استعمال من محلات آخر او كجلب كشوفات او احضار اشخاص وتحقق لمدير الديوان المخاطب عنها عدم امكان خلاصها في الميعاد الذي اعطاه فليخصص لها ميعاد ثاني لضرورة ذلك المحظور وان ظهر ان اعذاره موافقة تقبل منه فان لم يتم المصلحة المذكورة في الميعاد الثاني فيرتب جزاء بمقتضى المواد المذكورة اعلاه نظير التأخير واذا كان المديرون لم يراعوا هذه الاصول ولدس

عن تلك الاسعار فيرتب جزاؤه على ما سياتي وهوانه اذا كان احد من الاهالي يشتري اشياء من احداخر بخمسين غرشاً مثلاً ويدفع ثمنها بزيادة عن الاسعار المقررة فينظر الى ما تصور من الربح في الخمسين غرشاً المذكورة ويرتب في مقابلته تريبة الآخذ والمعطي بالجزء الشديد وان كان الآخذ والمعطي انما هما من التجار وذوي الاثمدار فيحصل منهما في اول مرة قدر ما يتصور من الربح خمسة اضعاف وفي المرة الثانية يحصل منهما مقداره عشرة اضعاف وان كانا من المأمورين او المستخدمين في الميري فيحصل منهما في اول مرة مقدار الزيادة عشرة اضعاف وفي الثانية يطرد من يفعل ذلك ويبعد عن مصالح الميري بالكلية وكلما تحصل من ذلك يرتب جميعه الى الاستتالية الملكية واذا سمع انه حصل تداول المعاملة بزيادة عن اسعارها وكان ذلك بسبب عدم اصفاء مأموري الجهات للتنبيهات فيرتب جزاء مأمور الجهة التي يحصل فيها ذلك بموجب القانون

(المادة التي نشرت في ربيع الاخر سنة ٢٦٠ ستين)  
(م) ١٢٠ اذا كان احد من المستخدمين في الميري او غير المستخدمين يعرض شيئاً ضمن الصلحة او عرض او افاد بشي خارج عن وظيفته الى احد اكبر منه في الرتبة سواء كان مجيباً لسؤال او ابتكاراً منه وسواء كان بالمشافهة او بالمكاتبه وكان عرضه مخالفاً او من غير حساب يجب على ذلك الذات المعروض له انه لا يسكت في ذلك بل يميز ما عرض له بالموازنة وينظر فيه هل هو بسبب عدم ادراك عقل من عرض او افاد او هو مدرك ما عرضه وانه قاصد ذلك فان كان من عدم ادراك عقله فينبهه بانه لا يتفوه ولا يكتب بما لا يدركه عقله ويجعل ذلك ايقاظاً له وان كان يتحقق ان عقله مدرك لذلك وانما تفوه به او كبه قصداً منه فيضع له خطيئته قدامه ويقعده بموجب القانون ويحصل منه دراهم على سبيل التغريم جزاء له بالنسبة الى رتبته ومقامه وترسل تلك الدراهم الى الاستتالية الملكية فان كانت رتبته من المألزم الثاني الى البكباشي يحصل منه من خمسين غرشاً الى خمسمائة غرش وان كانت رتبته من البكباشي الى مير اللواء يحصل منه من خمسمائة

لم يرسل من عنده من المتسجنين في ظرف هذا الميعاد او يقبل من يأتيه منهم من الآن فصاعداً فمن بعد التحقيق يجازى بصلبه واعدامه ولئلا يكون لاحد قال ولا قيل ينبغي من الآن فصاعداً انه اذا تسحب انفار من جهة يجري التجسس والتحقيق عن محل اقامتهم بمعرفة مشايخ تلك الجهة وبعرضون الى مدير تلك الجهة انه قد وجد كذا كذا انفارا بايضاح اسمائهم عند فلان الفلاني بالناحية الفلانية فان كانت الجهة التي فر اليها المتسجنون من بلاد الجفناك فليعرضوا الى مفتشها او مديرها وذلك المدير او المفتش يحضر ناظر الناحية الموجود فيها اولئك الانفار ويطلبهم منه ويؤتي بهم الى ديوان المديرية ويسال منهم بالتدقيق عن الذي كانوا مستخدمين عنده وعن صاحب الحصة التي كانوا مقيمين فيها وهل الناظر يعلم بهم اولا ومن بعد التحقيق يعرض ذلك الى جمعية الحفانية لاجل ترتيب الجزاء لمن اخفاهم على الوجه المشروح وحيث يحتمل ان بعض المتسجنين اذا صمموا على الفرار الى محل يمر على بعض النواحي التي في اثناء الطريق يقيمون بها بعض ايام ومشايخ تلك النواحي ونظارهم لا يعلمون كيفية تسحبهم ومن العلوم ان الاجنبيين تعلم حالتهم في ظرف اربعة ايام او خمسة فاذا وجد احد بهذه الصورة وظهر انه هارب يضبط ويسلم لديوان المديرية لاجل اعادته الى بلده وان اقام بالناحية زيادة عن الخمسة ايام فيعد من الذين حصل اخفاؤهم ويجري التحقيق عنه مع من اخفوه ويعاملون بالجزاء المحرر على الوجه المشروح اعلاه ولهذا ينبغي الاعلان والتنبيه بالتأكيد في هذا الخصوص على من يلزم الاعلان اليه والتنبيه عليه من مفتشي الزراعات الذين هم بالمديريات ونظار النواحي والمشايخ والاهالي

(المادة التي نشرت من الجمعية الحفانية في شهر ربيع الاول سنة ٢٦٠ ستين ومائتين)

(م) ١١٩ حيث قد نشرت اعلانات الى الجهات بعدم تداول الاخذ والعطاء بالمسكوكات بزيادة عن اسعارها الحقيقية ينبغي ان اجناس المسكوكات المتداولة بين الناس تكون المعاملة والاخذ والعطاء بها بالاسعار الحقيقية المقررة واذا وجد من ياخذها او يعطيها بزيادة

## ملحوظات

الى خمس سنين وان لم يكن للشيخ تدخّل في ذلك فلاجل انتباهه يحصل منه قيمة ما سرق واما غفارة المراكب وحراسها فانها تكون مطلوبة من البلد التي تكون المراكب مربوطة بوردتها او بساحلها ومن حيث ان طائفة الرؤساء واجب عليهم ان يكونوا على بصيرة وغاية من الانتباه فيكونوا مشتركين في هذا الباب واذ سرق شيء من احدى المراكب او من ابناء السبيل المسافرين فيها فيحصل قيمة ما سرق من مشايخ واهالي الناحية التي تكون مربوطة عندها تلك المركب ومن ريسها ايضا ثم ينبغي ان يرتب عساكر من الخيالة الى كل مديرية حسب الاقتضاء لاجل البحث عن قطاع الطريق والتفتيش عنهم وضبطهم وكل من يضبط ممن سلك في هذه الطريق فيبعد التحقيق اللازم عن كفيته بمعرفة مدير تلك الجهة اذا تحقق انه من قطاع الطريق يرسل الى مديرية فيزاوغي مدة حياته واما الذين يدورون بقصد السرقة وهم حاملون السلاح سواء كانوا من العرب او من الفلاحين ويتجاسرون على هذه الافعال ويضبطون فمن حيث انهم يعدوا من قطاع الطريق فكل من ضبط منهم بعد تحقيق امره يرسل الى فيزاوغي مثل قطاع الطريق

(المادة المنشورة من الجمعية الخيرية في تاسع شهر شعبان سنة ١٢٦٠)

(م) ١٢٢ اذا فعل احد من ارباب الرتب جنة اوجب تنزيله عن رتبته درجة فاكثر على مقتضى القوانين واللوائح فان لم تكن جنة جسيمة وجب تنزيله عن رتبته لميعاد معترف فيعدد الميعاد اللازم لذلك وان كانت جنة جسيمة او سبق له التنزيل عن رتبته وجب تنزيله عن رتبته ايضا بشرط ان لا يبعد اليها فلا يجد له ميعاد معين (م) ١٢٣ اذا عزم احد على فعل ذنب كبير وتبين بالامارات الظاهرة انه حين هم بفعله وشرع فيه طرأت عليه موانع اخرته عن اتمام اجرائه كوجود احوال غريبة بدون اختياره او وقوع اسباب غير متظرة ترتب عليها المنع والتاخير فيبعد هذا النصد من الذنوب الكبيرة (م) ١٢٤ اذا حكم على احد بارساله الى اللومان مدة الحياة فانه يلزم ان يفضح بجميع الناس بتعليق ورقة في عنقه ويدق على كفه الامين بالا برحرف لام (م) ١٢٥ اذا فعل احد ذنبا كبيرا كقتل نفس او سرقة جسيمة او اختلاس عظيم او عمل شيء مغشوش كثروا ختم او شبه ذلك وحكم عليه بان يقيد بزنجير الحديد في القلعة او يرسل الى اللومان مدة حياته او مدة تزيد على خمس سنوات فانه يلزم قبل تقييده او ارساله ان تحرر ورقة بخط غليظ تشتمل على بيان اسمه ولقبه وصناعته ومكانه وكيفية مجازاته وسبب ترتب

غرش الى الفين وخمسمائة غرش وان كان ميرميران فيحصل منه من الفين وخمسمائة غرش الى سبعة آلاف وخمسمائة غرش وفي المرة الثانية يحصل المثل مثلا ونصفا وفي المرة الثالثة يحصل المثل مثلين واذ وقع ذلك فيما بين الاقران فقرين من يفعل ذلك يعرض امره من اخطاء الى كبيره ليجري في حقه ترتيب الجزاء المذكور واذ كان احد الكبراء يحصل منه غرض طرف او مساحمة ولم يجر ذلك في حق اربابه او يحصل من قرينه شيء مثل هذا ولم يخبر كبير من اخطاء بذلك فان الجزاء المذكور يجري على من ساه في ذلك سواء كان كبير الخطي او قرينه

( المادة التي نشرت من ديوان المالية بخصوص اللصوص في ثامن جمادى الاخر سنة ١٢٦٠ ستين )

(م) ١٢١ يجب على مشايخ النواحي ان يبذلوا الدقة وحسن الالتفات كل وقت في حفظ النواحي من اللصوص وان يرتبوا ما يلزم من الرجال لغفارة النواحي ليلالافان سرق شيء من احدى النواحي ليلالومشايخ تلك الناحية لم يضبطوا السارق يجب ان يلزموا بقيمة ما سرق ومن بعد الزامهم اذا ضبط الشخص السارق يسلم الى المدير ليحقق قضيته بمعرفته ويجازي بالنسبة الى سرقة فان كان السارق من الفلاحين وكانت هذه اول سرقة وليس له سابقة قبلها في السرقة وكانت السرقة جزئية يرسل الى مديرية فيزاوغي من سنتين الى خمس سنين وان كان من اللصوص القداماء وقد اتخذ النهب والغارات عادة وتجاسر على هذه الافعال الرديئة كقطاع الطريق وتحققت عنه هذه الخصال بالبراهين الشرعية القاطعة والادلة العقلية والنقلية فيرسل الى فيزاوغي مدة حياته وان كان من العربان فمن بعد تحقيق سرقة وسوابقه على الوجه المشروح يجازي كما يجازي اهل القرى الفلاحون وبناء على ذلك ينبغي ان تؤخذ وثائق بالتعهد من مشايخ العربان بان لا يسرق احد من العرب الذين هم تحت مشيختهم وبعد ذلك اذا تبين احدا من عربان اي قبيلة كانت قد سرق وسمع بان شيخه مشبوه عليه التدخل معه في هذا الباب او فعل ذلك فمن بعد التحقيق والاثبات تحصل الاشياء المسروقة من شيخ السارق ويرسل ذلك الشيخ الى مديرية فيزاوغي من سنتين

تلك الجازاة في حقه ويجري تعليق تلك الورقة في عنقه ويترك بالهل الذي هو فيه قدر ساعة لاجل تشهير بين الناس (م) ١٢٦ ينبغي ان لا يجري جزاء مطلقا في يوم من ايام المواسم المخصوصة بالديانات كايام الجمع والاعياد وشهر رمضان (م) ١٢٧ اذا حكم على امرأة بالقتل والحيرت بانها حامل وتحقق حملها فلا يجري عليها الجزاء الا بعد وضعها الحمل (م) ١٢٨ اذا رتب جزاء على احد بالارسال الى اللومان او الربط بالزنجير في القلعة بمعد معين فانه يلزم ان يقام له وكيل لادارة امواله واملاكه مدة غيبه اذ هو ممنوع من التصرف في اموال نفسه حتى يستوفي مدة ذلك الجزاء (م) ١٢٩ اذا انتهت مدة الحكم عليه بالجزاء فانه ترد اليه امواله ويلزم الذي توكل له ان يودي حساب الاموال التي كان مأمورا بادارتها في مدة وكاله عنه (م) ١٣٠ ان الاحكام التي تنظر في الجازاة باجراء القتل او الارسال الى اللومان سواء كان تخليدا او مدة مدينة او النفي والجلد مدة الحياة او الربط بالزنجير في القلعة او الطرد والتباعد عن الحكومة او التبرئة عن تمتع المحقوق الملكية بانهم ان تطعن صورها وتشروعت على بكل من ينذر المديرية والحل الذي صدر منه ذلك الحكم والبلدة التي وقع فيها هذا الذنب والحل الذي يجري فيه الجزاء والمكان الذي فيه مسكن الشخص المذنب (م) ١٣١ ان جميع ما تملكه يد المحكوم لا يحصل ضبطه الى جانب المدير فينتضى حكم من الاحكام مطلقا الا اذا وجد التصريح بذلك في القانون فيجوز ان يكون حصول ذلك (م) ١٣٢ اذا اقتضى الحال الى اجراء احكام التفرغ ورد الاشياء وتضييع الخسائر واعطاء المصاريف بالحبس والتضييق على المحكوم عليه بها لاجل تحصيل المبالغ بالنسبة الى حاله فانه يجوز ذلك (م) ١٣٣ اذا كان الصبي الذي بلغ عن اثني عشر سنة قد اتم بفعل شي وتحقق ان فعل هذا الشيء قد صدر منه وهو غير مميز فينبغي ان لا يجازى بالجزاء الشخص لذلك الفعل بل يصير تاديبه اما مجسسه في عمل الثرية الى ختام المدة التي تحددها الحكومة او ينسليه الى ابيه حسب مقتضيه الحال وانما يلزم ان السنين التي تحدد له لا تقباز عن بلوغ عمره الى ثلثي عشر سنة (م) ١٣٤ ينبغي ان الجازاة بالارسال الى اللومان سواء كان مدة الحياة او مدة معينة او بالنفي على قيد الحياة لا يصدر حكم باجرائها في حق من يكون عمره قد بلغ سبعين سنة مطلقا (م) ١٣٥ ان الجازاة التي ذكرت في حق من بلغ عمره الى السبعين سواء كان بالارسال الى اللومان مدة الحياة او مدة معينة ينبغي ان يبدل ذلك بالربط بالنقمة وهكذا يجري تخفيف مدة الجزاء المبدل وتقصيرها بالنسبة الى امتدادها (م) ١٣٦ ان المحكوم عليهم باللومان تخليدا او مدة معلومة اذا بلغ احدى سن السبعين فانه يجري اخراجه من اللومان والتخفيف عنه في الشدة بحيث يصير مثل المحكوم عليه بجزاء الربط في القلعة ويجري تقصير مدته وتخفيفها ايضا (م) ١٣٧ ان كل من تجاسر على عمل شي برائي تقليدا لسكة الذهب او لسكة الفضة المجائر تداولها بالمالك المصرية او تجارى باحدى المحيل المتنوعة على اخراجها عن هيئتها الاصلية بانلاف وتغيير او كان له علم بتداول المعاملة المذكورة او جلبها وادخلها في المملكة المصرية

فانه من اول مرة يرسل الى فيزاوغي مدة حياته (م) ١٣٨ اذا اجتراح احد على فعل شي برائي تقليد السكة النحاس المتداولة بالممالك المصرية او كان له يد في ظهور ذلك او في جلبه من خارج وادخله الى الممالك المصرية فانه يحكم بارساله الى فيزاوغي بقم فيه خمس سنوات اول مرة وان عادت مرة ثانية يرسل مدة حياته (م) ١٣٩ اذا تجاسر احد بالديار المصرية على التزوير بتقليد السكة الاجنبية او صدر منه غش او حيلة في ذلك او كان له مشاركة في اخراج السكة المزورة الى الميادين وادخلها في الحكومة المصرية فيحكم عليه بارساله الى فيزاوغي بمدة معلومة من خمس سنوات الى عشر (م) ١٤٠ ان ذنب المشاركة الحرر بالمادة السابقة قبل هذا ليس هو لاحق بمن باخذ السكة البرانية ذات الحيلة على انها ديارية وبسرها ويروجها بل هو لاحق بهم على الوجه الاتي وهوان الذين يتفقون انها معيبة سواء كان التفتيق بواسطة انفسهم او بواسطة غيرهم وبذلك يصرفونها فمثل هؤلاء ينبغي مجازاتهم بان تؤخذ منهم دراهم بمقدار الدرهم المعيبة لاجل الصرف الى الاسبانية الملكية واقل الاخذ ٢ اضعاف واكثر اضعاف ولا تؤخذ دراهم بحال من الاحوال اقل من خمسين قرشا مطلقا (م) ١٤١ ان كل من علم بحل عمل السكة البرانية ذات الحيلة المماثلة للسكة الديارية المجائر سريها والتداول بها في الديار المصرية من ذهب او فضة او نحاس او عرف المكان المجاري تخريبها فيه وسكت ولم يخبر مأمور الادارة او مأمور الضابطات حتى مضى اربع وعشرين ساعة فيجري مجازاته بالحبس من شهر واحد الى سنتين نظرا لعدم تبليغه ولوثيق انه لم يكن له يد في ذلك ولا لاحتماله علم به مطلقا (م) ١٤٢ ان الذين يعرضون امر المذنبين المدرجين في المادة السابعة والثلاثين بعد المائة والمادة الثامنة والثلاثين بعد المائة لحالات الانقضاء وبينوا المذنبين ومادتهم ويكون ذلك قبل وقوع الذنب منهم والشروع في البحث عنهم فانه يجري ابرؤهم واعاؤهم من انواع الجزاء كافة وخصوصا اذا صاروا سببا لضبط المذنبين المذكورين ولو كان ذلك بعد الشروع في البحث عنهم (م) ١٤٣ ان كل من يصدر منه غش المشعري في عيار الذهب او عيار الفضة او يقول على حجر مصطوح انه من الجوهر الخالص من الغش او يبيع الاشياء ناقصة في الوزن او الكيل والحاصل ان كل من يغش المشعري بالحيل في اي شي كان فيرسل الى اللومان مدة معلومة من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة ويجري تغريمه بمبلغ من الدراهم بحيث لا يتجاوز اكثره ربع قبة ما يسترد منه مكافاة الى الضرر ولا ينقص اقله عن مائتي قرش وبصرف ذلك الى الاسبانية الملكية (م) ١٤٤ ان كل من يتجارى على عمل غم مشابه تختم الحكومة او يستعمل الختم المشابه تختم الحكومة او يحصل منه تزوير بان يقلد الاوراق التي خرجت من دواوين المديرية بختم الحكومة للتداول بها او يقلد اوراق البنك او تزورها او باخذ او يعطي بشي مزور مثل ذلك ويدخله على المالك المحروسة فيرسل الى اللومان بقم فيه مدة حياته (م) ١٤٥ ان كل من يحصل منه جراءة على تقليد العلامات الختمية التي بالاوراق او تقليد النجمة الختمية التي يضرب بها الذهب

ملفوظات

والفضة ويستعمل تلك الاشياء البرانية فيجازى بارساله الى  
فيزاوغلي بقيم فيه من سنة الى عشر سنوات (م) ١٤٦ ان كل  
من يخون بطريق الخيلة على دمنه الميري المعتاد استعمالها او  
على الدمنه الجاري ضرب الذهب والفضة بها ويستعمل ذلك  
في خصوصيات تحمل بالحقوق والمنافع الميري فيجازى بنشغله  
في الابنية الميري (م) ١٤٧ اذا حصل ان ختم موضوعا بمقتضى  
امر الحكومة او بمقتضى حكم صادر من المحكمة او من محل الحكم  
قد انكسر او انكسر وكان ذلك ناشئا عن عدم انتباه الفنزاة  
فيحكم في حقنهم بالمجازاة بالمحبس من سنة ايام الى سنة اشهر  
(م) ١٤٨ اذا كان الختم الذي جرى فكه موضوعا على اوراق  
وسندات واشياء لشخص منهم يذنب كبير يستحق عليه الفذل  
او ارساله الى اللومان او تنبيهه حياته او يكون قد حكم عليه بجزاء  
من ذلك فالغدير الذي يكون قليل الانتباه حيثما يجازى بالمحبس  
من ٦ اشهر الى سنة واحدة (م) ١٤٩ ان كل من يحصل منه كسر  
الاختام الموضوعة على الاشياء والسندات والاوراق التي من  
النوع المتقدم ذكر في المادة السابقة وكان الكسر عمدا او كان  
عملا لاحقا بمادة الكسر فيجازى بالربط في القلعة وان كان  
المنهم بهذه التهمة هو ذات الغدير فيرسل الى اللومان لمدة محددة  
(م) ١٥٠ ان السرقة التي يتوقع حصولها بواسطة كسر  
الاختام تكون المجازاة فيها مثل المجازاة التي تجري في السرقة  
التي تحصل بكسر بعض الخلات (م) ١٥١ اذا عند الاشتباه  
جمعية وتبين من مكاتبه تجري فيها بين بعضهم مع بعض او فيها  
بينهم وبين رئيسهم او من مقاوله او معاونة بينهم انه حصل بينهم  
توافق مثل هذا على توزيع ثمره تحصل من افعالهم القبيحة فان لم  
يكن لم ذنبا ينضم الى هذا الذنب فيجازى مدير تلك الجمعية  
ورئيس الجردة الذي عليهم اورسواوم الذين هم تحت الامر  
بالارسال الى اللومان يقيمون فيه من سنتين الى خمس سنوات  
وهكذا الذين يكونون مامورين بخدمة ذات تلك الجمعية والذين  
يعلمون الكيفية ويعطون الجمعية المذكورة او ثوابها اسلحة  
ومهمات حرية واللات قتل برضاهم والذين يهبثون محلات  
للمكبن الاشياء المذكورين وجمعهم واخفائهم فيها فيجازون  
بالمجازاة المتقدم ذكر (م) ١٥٢ الأشخاص الفلانية الثابت عليهم  
الفلت المؤدي لعدم راحة الامالي فانهم يحبسون لاجل هذه  
الذنوب من ثلاثة اشهر الى سنة اشهر ومن بعد انتهاء مدة  
حبسهم يمكنون تحت نظر الحكومة الى انتضاء المدة التي ترى  
مناسبة بحسب اطوارهم (م) ١٥٣ الأشخاص الفلانية الثابت  
عليهم ذلك اذا كانوا اجنيين يجوز ارسالهم بامر الحكومة الى  
عمل خارج عن المالك (م) ١٥٤ الفلانية اذا كانوا مولودين  
في الحكومة المصرية وكان الفلت ثابتا عليهم فعند صدور الحكم  
في حقهم اذا طلبهم مشايخ بلادهم التي ولدوا فيها او ظهر لهم  
ضامن معتمد يجوز تخليه سيلهم ولو عند المباشرة في اجراء  
الحكم الذي صدر ولدى حصول المساعدة للمشايخ او الضامن  
المذكورين في استدعائهم ترسل اولئك الأشخاص الى القرى  
التي يريدونها المشايخ او الضامن (م) ١٥٥ ان كل من ينادي  
بغير اذن من ماموري الضبط والربط او يعلق ورقة مطبوعة  
كذلك يجازى بحبس من سنة ايام الى شهرين (م) ١٥٦ ان كل

من يرتكب تهمة تتعدى الى عرض احد من ذكر او انثى بطريق  
التزوير او فعل شي مضاد للادب والحياء غصبا وزورا في اي شي  
كان فيجازى بالربط في القلعة من سنة الى ٥ سنوات (م) ١٥٧  
ان كل من يسمي نفسه باسم كاذب او يلقب بلقب كاذب يستعمل  
لاجل ان يجعل نفسه في مظهر الاعتبار والوقار الذين ليس لها  
وجود فيه او يوهم غيره في شي ان عاقبه وخيمة تخطره او يستعمل  
حيل ومكرات متنوعة لياخذ بذلك من يد الغير اشياء او دراهم  
او سندات او ورقة مخالصة او تمسكات باي نوع كان وبأخذ من  
طريق النصب باحد هذه الواجه جميع ما يملكه الغير او بعضه  
فانه يرسل الى اللومان بمدة اقلها سنة واحدة واكثرها خمس  
سنوات ويجازى بالتفريع من مائتي قرش الى اثني عشر الف  
قرش ليصرف ذلك الى الاستتابة الملكية وكذلك كل من  
تركت عنه ورقة معتمة على يياض بوجه الامانة مخومة كانت  
او مضية وبعد ذلك جعلها سند دين او ورقة مخالصة او  
يجعلها في صورة توجب المضرة الى صاحب الختم او الامضاء  
في نفسه او فيها يملكه فانه يرسل الى اللومان بمدة اقلها سنة  
واحدة واكثرها خمس سنوات ويجري تفريجه بان يوخذه من  
مائتي قرش الى اثني عشر الف قرش ويصرف ذلك الى الاستتابة  
الملكية واما اذا لم تكن تلك الورقة المخومة او المضية قد تركت  
عند ذلك الشخص امانة فانه بعد من ذوي التزوير وحيشد  
يجازى بالجزاء المحدود لمن يفعل ذلك من الموزرين (م) ١٥٨  
الحجج والدفاتر والتقارير المشتملة على تحقيق الدعاوي النصائية  
والسندات والاوراق المماثلة لذلك سواء كانت موضوعة  
بالدفترخانه او بساتر الدواوين الميرية او نسلت الى احد ماموري  
الدواوين اذا ضاع شي منها او تلف او سرق فيحبس المامورون  
يحفظها في محل خدمتهم مدة من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر  
بغير معاش نظرا لعدم دفعهم وانتباههم واما من يحصل منه تلف  
الاوراق المذكورة او سرقتها كائنا من كان فانه يرسل الى  
اللومان بقيم فيه من سنة اشهر الى سنتين اذا كان السند الذي  
سرق جسيما (م) ١٥٩ ان كل من يفتد احد باستعمال جوهه  
مسم بوجب الموت بسرعة كلية او جزئية فلا شك انه لا يعد  
الا ساما فمن يستعمل ذلك او يرتبه كائنا من كان ولو تحصل  
له منه اي نتيجة كانت يعامل مثل ما يعامل القاتل (م) ١٦٠  
ان كل من يسقط حمل المرأة باطعامها او سنبها شيئا او باعطائها  
ادوية او يغميلها الاذى سواء كان ذلك برضاها او بغير  
رضاه فانه يجازى بارساله الى اللومان او بالربط في القلعة مدة  
من سنة اشهر الى سنتين بعد تحصيل الدية الشرعية منه (م) ١٦١  
اذا كان احد يقتل شخصا او يسبب في قتله بغير قصد منه ولما  
كان ذلك ناشئا من غشومية الفاعل او من فلة احياطه او  
من عدم دفعه ورعايته للقوانين فانه يحكم عليه باعطاء الدية  
واما اذا لم يحصل القتل وبقيت بعض جروح او اثار من سائر  
ما يكون بسبب الغشومية وعدم الرعاية والاحتياط فيجازى من  
تسبب في ذلك اما بحبس مدة من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر  
او بضربه من خمسين كرابجا الى ثلثمائة كرابجا (م) ١٦٢  
اذا كان احد يهجم على شخص خلافة بقصد اعدام او ضرب او  
مضرة خلاف ذلك والشخص المجهوم عليه يقتل الشخص

بالاتهام او يجرحه او يضربه لاجل حفظ نفسه فانه يعذر في ذنب القتل من بعد التحقيق واذا اتهم احد يقتل اخذ او جرجه او ضربه لاجل منعه من نقب حائط او لمخفات سكن للدخول فيه نهارا فانه يعذر في ذلك ايضا واما قتل الوالد او الوالدة فلا يقبل فيه عذر مطلقا (م) ١٦٣ اذا كان الزوج بضبط زوجته مع الزاني في حالة الفعل بالمنزل الساكن فيه ويحصل منه قتل حيث فانه يعذر في ذنب القتل من بعد التحقيق (م) ١٦٤ ان كل من يتلبس بمكرات تخل بالعرض والتاموس فان كان من الاهالي او من الخدم الصغار فانه يؤدب بالضرب من خمسين كرابجا الى خمسمائة كرابج وان كان من الكبار فيحبس في محل خدمته بمدة من شهر واحد الى ستة اشهر (م) ١٦٥ ان كل من اتهم بالتعدي زورا على عرض احد من ذكر او انثى او يقصد فعل امر زورا وغسبا يخل بالعرض من اي وجه كان ويثبت ذلك عليه فان كان من الاهالي او من الخدم الصغار فيرسل الى اللومان من ستة اشهر الى ثلاث سنين وان كان من الخدم الكبار فيربط في القلعة تلك المدة (م) ١٦٦ ان كل من يجرح احدا او يضربه بدون حق فاذا كان الشخص المجروح او المضروب يحصل له اعياء بسبب وقوع هذا الفعل او يصير غير مقدر على اشغاله بمدة تزيد على عشرين يوما وكان الشخص المذنب من الكبار فيجازى بحبس مدة من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة بعد اعطاء ما يلزم من المعالجة الى الشخص المصاب واعطائه ما يقابل الكسب الذي قد حرم منه الى ان يحصل له الشفاء او يكسب القدرة على اشغاله وان كان المذنب من الصغار فيجازى بضربه من ثلثائة الى خمسمائة كرابجا بعد اعطاء ثمن العلاجات واداء ما يقابل الكسب الذي ضاع على المجروح او المضروب واما اذا لم يحصل من ذلك اعياء ولا عدم اقتدار على الاشغال فعلى هذا الوجه اذا كان المذنب من الكبار فانه يحبس من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر واذا كان من الصغار فيجازى بالضرب من خمسين كرابجا الى ٣٠٠ كرابج (م) ١٦٧ ان كل من يحصل منه تركيب بعض مشروبات يجرم مضر لصحة البدن او يبيع مشروبات مركبة مضره مثل ذلك فيجازى بالحبس من سنة ايام الى سنتين وبضبط ما عنده من المشروبات المركبة الى جانب الميري (م) ١٦٨ اذا وقعت السرقة وكانت وقوعها باجتماع انواع خمسة ياتي ذكرها احدها ان تقع في الليل والثاني ان تكون حصلت باجتماع شخصين فاكثر والثالث ان توجد اسلحة مع السارقين او مع بعضهم ظاهرة كانت او مخفية والرابع ان تكون حصلت بكسر باب او شبك او غير ذلك من خارج سواء كان ذلك من منزل او من اوضة او من محل مسكون او قابل للسكنى او مما يلتحق بذلك او بوضع سلم او بتوفيق مفتاح والخامس ان يكون السارقون قد اجروا السرقة بالتخويف والتهديد بالسلحتهم قهرا وجبرا فيجوز ان يجازون

بالاعدام او بقيد الحياة (م) ١٦٩ ان جزاء ذنب السرقة التي يحصل ارتكابها في الطرق العامة ينبغي ان يكون بالاقامة في فيزاو غلي مدة الحياة وكذلك الذين ينضم اليهم نوعان من الاربعة انواع المتدرجة في المادة الحادية والخمسين بعد المائة ويسرقون بالجبر والتهرب وهكذا اذا حصل من السرقة التي تكون بالغصب والتهرب آثار جروح فتكون المجازاة في حقهم بالاقامة في فيزاو غلي مدة الحياة (م) ١٧٠ الذنوب المشروحة في الشرط الرابع من المادة الثامنة والسبعين بعد المائة وهي كسر باب او شبك او محل خلافهما من الخارج او وضع سلم وتوفيق مفتاح اذا وقعت بالمحلات والابنية المحيط بها حائط فيما عدا المنازل المسكونة ولمخفاتها ولو يكون كسر الباب او محل الدخول ليس من خارج بل يكون من داخل المحل وهكذا ذنب السرقة التي تحصل بالجبر والتهرب اذا لم يتخلف منه جرح ولم يكن الحق به وقعة خلاف ذلك او اذا لم يحصل ذلك بالجبر والتهرب وكان وقوعه باجتماع الثلاثة انواع الآتي بيانها وهي وقوع السرقة ليلا ووقوعها باجتماع شخصين فاكثر ووجود اسلحة عندهم او عند بعضهم ظاهرة كانت او مخفية فعلى هذه الصورة اذا وجد المذنبون ذوي اسلحة فيجري جزاءهم بارسالهم الى فيزاو غلي مدة حياتهم وان وجدوا بدون اسلحة فيرسلون بمدة من خمس سنين الى عشر سنوات (م) ١٧١ ان السرقة الموضح بيانها على الالوجه الآتية التي اولها ان تكون السرقة حصلت ليلا باجتماع شخصين فاكثر او حصلت باحدى الحاليتين المذكورتين فقط ويكون وقوعها بمحل مسكون او بمحل قابل للسكنى الثاني ان يوجد عند المذنبين او عند بعضهم اسلحة ظاهرة كانت او مخفية وان تكون السرقة وقعت بمحلات غير مسكونة وغير قابلة للسكنى او تكون السرقة قد حصلت نهارا ووقعت من شخص واحد الثالث ان يكون السارق من الخدامين وسرق اشياء من سيده او من احد بمنزل سيده او من بعض المنازل التي يتردد عليها مع سيده سواء كان بمهية من طرف سيده او بدون مهية او كان السارق شغالا او صنايعيا اما بفاورقة او بمخزن فاورقة او بمنزل سيده والرابع اذا حصلت



معلومات

او التنايل الموجبة لزينة البلاد وشهرتها وسائر المنافع العامة والآثار القديمة والجديدة سواء عملت من طرف الملة والحكومة او حصل ابتعادها باذن من طرفها فيجري تجازاته بالحبس من شهر واحد الى سنتين وبالتغريم من اربعمائة غرش الى الف غرش لاجل صرفه الى الاسبالية الملكية (م) ١٧٦ ان كل من يخطف ولدا او يعتصبه او يخفيه او يبذل ولدا اخر او ينسب ولدا بالكذب الى امرأة غير امه فيجازى بالربط في القلعة من سنتين الى خمس سنوات وكذلك من يكون في ذمته ولد ولم يعطه الى من له حق في طلبه فيجازى بالجزاء المقدم ذكره (م) ١٧٧ ان جميع ارباب الوظائف الميرية او كتابهم او وكلائهم ومحضلي الفردة والمال والخراج وسائر التكاليف والايادات الميرية او كتابهم او وكلاءهم اذا كانوا يأمرون بتحصيل مبلغ من احد او يحصلونه هم منه مع كونهم يعلمون ان ذلك لم يكن ديناً عليه او يتجاوزون الدين الذي على بعض الأشخاص سواء كان من مال او فردة او علايف او سائر التكاليف فان كان الذين قد فعلوا ذلك هم ارباب الوظائف الميرية فيربطون في القلعة من ستة اشهر الى سنتين وان كانوا وكلاءهم فيجازون باللومان من ٦ اشهر الى سنتين بالنظر في مقدار المبلغ (م) ١٧٨ اذا كان احد من خدم الميري والضباط العمومية وكلاء الحكومة يجعل نفسه ذا حصة مع الغير في المصالح التي فوض الامر في نظارتها وادارتها الى عهده لاجل جبر المنفعة لنفسه سواء كان خفية او جهراً او بواسطة احد او يقبل حصة مثل ذلك بان يضع يده مع الغير في المصالح التي تعطي عهده او في المقاطعات التي تعطي لمن ياخذها وينتفع هو ومن التزم بها فانه يجازى بالحبس في مصلحته من ستة اشهر الى سنتين وبعد ذلك يجري تغريمه بمبلغ يكون اكثره بقدر ربع المبلغ الذي يسترد منه واقله جزء من اثني عشر جزءاً من ذلك المبلغ ليصرف الى الاسبالية الملكية وان تجاسر على فعل ذلك مرة ثانية فمن بعد حبسه ايضاً يكون يرثامن الاهلية للاستخدام في الوظائف الميرية الى الابد (م) ١٧٩ ان كل من يضبط شخصاً او يحبسه ويوقفه بغير حق وبدون امر من المحاكم او رخصة من القانون في ضبط المتهمين

السرقه من احد مثل لو كانت بيجي وعربيجي وخانجبي وحماي وفهوجي ومراكبي ومن يتبعهم وذلك فيما سلم لهم على وجه الامانة سواء كان كله او بعضه او يكون السارق من الاضياف او المشتريين الذين يحضرون الى المحلات المذكورة فيكون اجراء الجزاء في هذه الالوجه المشروحة على فرض تقدير وقوعها بالارسال الى فيزاوغلي من سنة واحدة الى خمس سنوات (م) ١٧٢ الذين يسرقون خيلاً او بقراً او بهائم من المدة للعرييات او للركوب او غير ذلك من البهائم كبارا كانت او صغاراً او محصولات او آلات زراعة او اخشاباً من الابنية او احجاراً من المحاجر وكذلك الذي ينقل العلامات الموضوعة لفرق حدود الاملاك والمزارع وتمييزها ويحولها الى جهة خلافها فيجازون اما بالضرب من مائة كراباج الى خمسمائة كراباج او بالارسال الى فيزاوغلي بمدة من ستة اشهر الى خمس سنوات بالنظر الى جسامه الخفة ومناسبة حال الشخص (م) ١٧٣ ان كل من يوقد النار عمداً في ابنية او سفن او مخازن او معامل او ارمانات او احجار واخشاب او في حصائد ومنتجات سواء كانت مكمومة او غير مكمومة او في شي قابل للاحتراق يمكن ان تسري منه النار الى هذه الاشياء المقدم ذكرها بسبب قربها منها يجب ان تخصص له مدة معينة بالنظر الى جسامه ما يحصل من الخسارة ويرسل بها الى اللومان فاذا فرض على وجه التقدير انه حصل قتل او جرح من الذنوب المذكورة في هذه المادة وفي المادة الرابعة والسنتين بعد المائة فعلى التقدير الاول يجب القتل وعلى التقدير الثاني يؤدب بتشديد الجزاء المنصوص في المادتين المذكورتين واذا وقع الاحتراق ببعض المحلات وكان ذلك من عدم دقة بعض الاشخاص وعدم احتياطه فيجازى من تسبب في ذلك بان تحصل منه قيمة الخسارة (م) ١٧٤ اذا كان احد يتلف الاشجار الصغيرة التي تكون قد اُفْتُتِحَت اما بطبيعتها او بفعل فاعل او يتلف الزرع الذي لم يحصد فيجازى بالجزاء المذكور في المادة الرابعة والسنتين بعد المائة (م) ١٧٥ ان كل من يحصل منه هدم وتخريب او اتلاف وبتشويه الابنية العتيقة

ويكون ذلك لاجل جر منفعة لنفسه ولغرض منه وثبت عليه ذلك من بعد التحقيق فمن حيث ان الحبوس صار حينئذ محروما من اكتسابه في تلك المدة فتحسب ايام المدة التي حبس فيها وتعتبر اجرتة في كل يوم من خمسة غروش الى عشرة غروش وكلما بلغته تلك المدة على هذا الحساب يحصل ممن حبس ويعطى لمن كان محبوسا (م) ١٨٠ ان المفلسين والمكسورين بالكذب والحيلة يجري مجازاتهم بالارسال الى اللوام بمدة محدودة والذين يكون افلاسهم عاريا عن الحيلة فيجازون باللومان واقله شهر واحد واكثره سنتان (م) ١٨١ ان المسجونين الذين يفرون هاربين سواء كانوا متهمين بذنوب صغيرة يستوجب النفي والطراد والتغريم والحبس اما بالسجن او بمجالات الخدمة بمدة معينة او كانوا من الاسراء الذين اسروا في اثناء المحاربة يجب ان ينظر في فرارهم فان كان حصوله بسبب عدم انتباه الغفراء الذين عليهم او المأمورين بنقلهم من جهة الى اخرى فانهم يجازون بالحبس من ثمانية ايام الى شهرين وان كان فرارهم بسبب توافق مع المذكورين او اغراض عين منهم فانهم يجازون بالحبس من ستة اشهر الى سنتين واما الذين يرشدونهم الى طريق الفرار او يساعدونهم على ذلك بحيث انهم لم يكونوا غفراء عليهم ولا مأمورين بتوصيلهم من جهة الى اخرى اخرى فيجازون بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر (م) ١٨٢ ان المحبوسين الذين يفرون اذا كان كلهم او بعضهم متهمين بذنوب موجبة لاجراء الجزاء بالربط في القلعة او في اللومان بمدة معينة او يكون محكوما عليهم بنوع من انواع الجزاء يجب ان ينظر في فرارهم فان كان بسبب قلة انتباه الغفراء او المأمورين بنقلهم من جهة الى اخرى فيجري مجازاتهم بالحبس من شهرين الى ستة اشهر وان كان بسبب اتفاق او اغراض عين من المذكورين فيجازون بالربط في القلعة او في اللومان بمدة معينة واما الذين يرشدونهم الى طريق الفرار او يساعدونهم على ذلك ولم يكونوا مأمورين بحفظهم ولا حراستهم فيجازون بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين (م) ١٨٣ اذا كان جميع المحبوسين الذين يهربون او احدهم متهما بذنوب كبيرة يوجب النفي او اللومان

بقيد الحياة او يوجب القتل او يكون قد حكم عليه بنوع من انواع الجزاء المذكور فان كان فرارهم ناشئا عن تقرب مأموري حراستهم او نقلهم من مكان الى مكان اخر فيجازون بالحبس من سنة واحدة الى سنتين وان كان فرارهم من توافق او اغراض عين فيرسلون الى اللومان من سنة واحدة الى خمس سنوات واما الذين يرشدونهم الى طريق الفرار او يساعدونهم عليه ولم يكونوا مأمورين بغفارتهم او بنقلهم من جهة الى جهة اخرى فيحبسون من سنة واحدة الى خمس سنوات (م) ١٨٤ الذي يسترا ويخفي المذنب المرتكب كبائر الذنوب المستوجب معاملته بالقصاص المبين بالمادة السبعين بعد المائة والمادة الحادية والسبعين بعد المائة سواء كان ذلك السر او الاختفاء بواسطة نفسه او بواسطة غيره يجازى بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين (م) ١٨٥ ان كل من يشهد شهادة كاذبة في مادة من مواد القصاص سواء كانت على المتهم اوله فيحكم عليه باللومان من سنة واحدة الى ٥ سنوات واذا كان المتهم الذي شهد عليه شهادة الزور قد حكم عليه بجزاء شديد اشد من اللومان بالمدة المعينة فينبغي ان يجازى الشاهد ايضا بذلك الجزاء الشديد (م) ١٨٦ ان كل من يشهد شهادة زور في مادة من المواد التي تتعلق بالجزاء سواء كان الجزاء مختصا بالتاديب واصلاح النفس او بمجرد الضبط والربط وسواء كانت الشهادة على المتهم اوله فيجازى بالربط في القلعة من ستة اشهر الى سنتين (م) ١٨٧ ان الشخص الذي يشهد شهادة الزور في مواد الضبط والربط او التاديب واصلاح النفس اذا كانت شهادته طمعا في دراهم او في وعد بمكافاة فيحكم عليه باللومان من سنة واحدة الى خمس سنوات ومما اخذه شاهد الزور على اي حال كان يضبط منه لاجل صرفه الى الاستتال الملكية وان كان ذلك الشاهد من مأموري المحكمة فيرسل الى فيزاو غلي بدلا من اللومان (م) ١٨٨ ان الذي بطمع الناس ويفسدهم ويحتمهم على شهادة الزور ان كانت تلك الشهادة تؤدي الى الربط بالقلعة فيحكم عليه باللومان من ستة اشهر الى سنتين بدلا من هذا الجزاء وان كانت شهادته توجب النفي فيحكم عليه باللومان من سنة الى ٥ سنوات وان كانت

محموطات

شهادته توجب الجزاء باللومان مدة الحياة فيحكم عليه بذلك (م) ١٨٩ ان كل من يهزؤ بكلمات تخل بشان وشهرة احد من حكام الادارة والقضاء وتزري بعزهم ونفوتهم في وظائفهم او بسبب وظائفهم سواء وقع منه ذلك في حق واحد منهم او في حق جماعة فانه يجلس من شهر واحد الى سنتين (م) ١٩٠ اذا كان احد من ارباب الوظائف الميرية او من وكلاء الحكومة كائنا من كان باي رتبة كانت يامر بتحرك قوة الحكومة الحربية او باستعمالها او يطلب صدور امر بذلك سواء كان بواسطة نفسه او بواسطة غيره لاجل منع اجراء احد القوانين او منع تحصيل تكليف شرعي او منع العمل بموجب اوامر المحكمة او منع اجراء سائر الاوامر الصادرة على مواقعها من المامورية الشرعية فانه يجازى بالربط في القلعة (م) ١٩١ ان البلاد التي يكون فيها محلات معدة للفقراء لاجل تعيشتهم وعدم تحملهم الضرورة اذا وجد بهم احد يسأل فيضبط ويرسل الى محل الفقراء ولا يؤذن له في الخروج منه باي وجه من الوجوه مدة ثلاثة اشهر ويعامل حينئذ مثل المخبوس (م) ١٩٢ اذا وجد احد من الاشخاص الذين يسألون في البلاد التي ليس بها محلات للفقراء ويكونوا قد اتخذوا السؤال عادة مع كونهم اصحاء الجسم وقادرين على ان يشتغلوا ويتعيشوا من شغلهم فان مثل هؤلاء يجازون بتشغيلهم في الابنية الميرية التي بالمديرية او بالحروسة بمدة من شهر واحد الى ثلاثة اشهر وهكذا الذين يضبطون وهم يسألون في محلات خارجة عن القرية التي يكون محل اقامتهم فيها فيجري تشغيلهم في الابنية المذكورة ستة اشهر جزاء لهم (م) ١٩٣ ان السائلين والفلاتية اذا بدلوا هياتهم بتغيير ثياب غير ثيابهم وضبطوا وهم على هذه الحالة ووجد عندهم اسلحة وان لم يكونوا قد استعملوها ولا خوفوا بها احدا او وجد عندهم من الآلات ما يمكن التوصل به الى فعل السرقة او الى الاقدام على سائر الجنج او الى الدخول في البيوت كبرد او كلاب او سائر ما يكون من الآلات فانهم يجازون بالارسال الى اللومان بمدة من ستة اشهر الى سنتين (م) ١٩٤ ان كل من

يوفق تذكرة مرور بالزور او يصنع حيلة في تذكرة مرور يكون اصلها صحيحا او يستعمل تزويرات مثل ذلك او تذكرة مرور ذات حيلة فانه يجازى بالارسال الى اللومان بمدة من ستة اشهر الى سنتين (المادة التي نشرت من الجمعية المحقانية في الثاني والعشرين من شهر رمضان سنة ١٢٦٠)

(م) ١٩٥ اذا كان احد من الخدم يتجاسر على اجراء نوع من التزويرات فيما يتعلق بالمصلحة التي هو فيها او كان لا يوفي خدمته المأمور بها ويحصل بسبب اهماله او تكاسله ضرر للميري ويكون ذلك الضرر جسيما او يفعل المغايرات والمخالفات المضادة للقانون والانسانية والعبودية ويستوجب الحكم عليه من بعد التحقيق بالارسال الى ابي قبر او الى اللومان او بطرده وتبعيده بالكلية على موجب القوانين بسبب تلك المخالفات والمغايرات فمن حيث ان صرف استحقاقه انما هو في مقابلة كونه يوفي المصلحة التي هو مأمور بها بحسن الانصاف والعدل والصدق والاستقامة والجهد والغيرة فلا يجوز صرف ما يستحقه المذنبون المحكوم عليهم بسبب هذه الجنج التي فعلوها وكذلك اذا كان احد يفعل تزويرا في حق غيره خارجا عن مصلحته التي هو مأمور بها سواء كان نقلا او تحريرا وبثبت عليه فعل ذلك التزوير بالتحقيق ثم يحكم عليه باللومان او بابي قبر على موجب القوانين فلا يجوز صرف استحقاقه ايضا وانما اذا كان احد منهم عليه عجوزات او شيء من سائر المطلوبات الميرية فيخصم ما عليه من استحقاقه وبعد ذلك اذا بقي له شيء يضاف الى جانب الديوان الاضافة القطعية فان لم يكن عليه عجوزات ولا شيء من سائر المطلوبات الميرية فانه يضاف جميع استحقاقه الاضافة القطعية

(المادة الصادرة في غاية شهر رمضان سنة ٢٦٠ من ديوان المالية في حق السارقين والمختلسين)

(م) ١٩٦ من حيث ان جزاء من يكون من خدم الميري ويسرق شيئا من مال الميري فانه محدود في القانون نامة الملكية بالارسال الى اللومان بالنسبة الى خفة الشيء المسروق وجسامته وهذا وان كان جاريا فيما سبق لكنه من الان فصاعدا ينبغي اذا كان احد

(المادة التي عملت بجمعية ديوان المسالية  
بمخصوص اللومان)

(م) ١٩٨ من حيث ان الجاري في بلاد اوربا ان كل من يحكم عليه باللومان كائنا من كان بوضع في رجله القيد الحديد ويشغل في اشغال الترسانة من غير الثقات الى رتبته واعتباره ينبغي اجراء العمل على موجب ذلك ثم يجب ان غفارة الترسانة لا تكون بمدة طويلة بل يجب في كل اربع وعشرين ساعة ان يبدل جميع غفرائنا ويغيروا حسب اصول العسكرية ويجب على مفتش الدوننا ان يجري التفتيش والتجري بنفسه في كل خمسة عشر يوما مرة وينظر هل استخدام المحكوم عليهم باللومان جار على الوجه المشروح اولا وهل الاعتناء بالغفارة وتغيير الغفراء باوقاته حاصل اولا وكذلك الضابط الذي يكون مامورا بغفر المذنبين لا يكون منفردا على حدته في ذلك بل يلزم تغييره هو والعساكر معا حسب قانون العسكرية واذا سمع انه لم يحصل اجراء اصول العسكرية بموجب القانون في استخدام المذنبين وتغيير الضابط والغفراء ويتحقق ذلك فان مفتش الدوننا وناظر الترسانة يكونان هما المسئولان عن ذلك (م) ١٩٩ من حيث ان الترع والمساقى والبرايخ والحوشات الجاري عملها منذ مدد مديدة لاجل عمار البلاد اذا تركت على حالها بغير تعمير وترميم يحصل لها اضمحلال بالكلية وبسبب ذلك كانت الترميمات والتعميرات مقننة على البلاد من قديم فلي هذا ينبغي ان يحصل الاهتمام من طرف المشايخ في تعمير وترميم الترع والجسور والمساقى والحوشات والبرايخ المعتاد على البلاد وتعميرها وترميمها اولا فاولا كما كان في السابق واذا كانت البلاد عهدة فتكون المهمة ايضا من وكلاء العهدة او المفتشين وهكذا التعميرات والترميمات التي لم تكن مقننة على البلاد يجري تخصيصها بمعرفة المهندسين ويحصل بذلك المهمة في اجراء التعمير والترميم بميعاده من طرف المشايخ او الوكلاء او المفتشين ان كانت البلاد في العهدة والحاصل ان التعميرات التي مثل ذلك يجب الكشف عنها في الابتداء بمعرفة مهندسى الاقسام ويعطى الجدول الى الباشمهندس وبعد ان يصدق

من امناء الاشوان والصيارفة وسائر خدام الميري قد تجاسر على سرقة شي من مال الميري الموضوع تحت يده امانة او في تسليمه فمن بعد ثبوته بالتحقيق والتدقيق بوجه الحق والعدالة يجري تحصيل المالك المسروق اولا من ذلك الخنفس او من ضامنه وبعد ذلك يستندم في جبل فيزاوغلي الكائن ببلاد السودان بدلا من ارساله الى اللومان بالميعاد المعلوم المحدود له بالقانون نامة الملكية بالنسبة الى خفة المال المسروق وجسماته او يشغل في زراعة اراضي ذلك المحل والحاصل ان مثل هؤلاء المرتكبين يرسلون الى بلاد السودان لاجل ان ينظر لهم عمل يشتغلون فيه وان كان السارق لا يقدر على دفع مال الميري الذي سرقه ولا يقدر ضامنه على دفعه ايضا فمن حيث انه قد ذكر في القانون نامة اجراء مجازاة من لم يقدر على دفع المال المسروق من الميرسيه بازيد من جزاء المقتدرين ينبغي عند ارساله الى الجهة المذكورة على موجب القانون ان يرفع ذلك المال المسروق على طرف الديوان (م) ١٩٧ القصاصات التي يلزم اجراؤها هي حق اللصوص الذين يسرقون اموال الرعايا واشياء البرايا سواء كان ذلك بمصر المحروسة او بالاقاليم والبنادر فهي وان كانت مسطورة في القوانين والوائح تكن ينبغي من الآن فصاعدا انه اذا كان احد تجاسر على السرقة والنهب والغارات في اموال الرعايا واشياء البرايا ثم يضبط وبعد تحقيق الاشياء المسروقة بوجه الدقة اذا ثبت وتحقق بجمعية الحقانية ان الشخص المضبوط هو الذي سرق ذلك وانه يجب ارساله الى اللومان بميعاد معلوم على موجب القانون بالنسبة الى خفة المسروق وجسماته فيرسل الى جبل فيزاوغلي الكائن ببلاد السودان بالمدة المحدودة له بالقانون نامة بدلا من اللومان كما هو محرز في المادة السابقة وكذا اذا كان السارق من اللصوص القدماء وقد اتخذ النهب والغارات عادة وتجاسر على الافعال الرديئة كقطع الطريق وثبت عليه ذلك بالبراهين القاطعة الشرعية والادلة العقلية والنقلية فلا يصح قتله واعدامه بل يرسل الى جبل فيزاوغلي بدلا من القتل والاعدام لاجل تشغيله في الاشغال الموجودة في الجبل المرقوم داما حيا

ملحوظات

المحلات المقتضي تعميمها عملت اولا كما هو واجب على ذمتهم وكذلك ينبغي لهم في الحال ان يفهموا الذين يسلكون في طريق التكاسل عن الامور المهمة المماثلة لذلك ويعاملوهم على موجب القانون واذا حصل منهم اغراض عين وبسبب عدم تعميم المحلات المتخربة يحصل بالاقلية ضرر وخسارة فليكونوا هم ايضا مشتركين في الخسعة وليعلموا بالتحقيق ان يرتب جزاءهم بموجب القانون (م) ٢٠٠ من المعلوم ان ترك كل انسان طريق التكاسل والاهمال واجتهاده بكمال الدقة في الخدمة التي هو مأمور بها بالتبعية الى الانسانية وحته على ان يجري امور المصالح المنوطة بوظيفته كما يليق انما هو متعلق بحصول التصح من يكون فوقه يكونهم يرشدون الذين تحت ادارتهم الى الطريق بالنبيه والتاكيد والتعريف الكافي فعلي ذلك ينبغي ان الذين لا يسلكون طرائق الاستقامة والانصاف في ذلك ولا يسمعون كلام من فوقهم ولا يطيعون امرهم ومع ظهور تكاسلهم يحصل ضرر وخسارة لجانب الميري يجري ترتيب جزائهم بموجب القانون بمعرفة كبارهم ويربون من يميل منهم الى الخسعة اولا فاولا ولا يتوكلون بابا لزيادة التكاسل والخسارة ومتى صار هذا الامر معلوما لى كل انسان وصارت حركاتهم مستقيمة على الوجه اللائق فانه لا يبقى احد متشبها بالكسل الا ما نذر وهو لا ايضا يجري في حقهم ما يلزم وبناء على هذا اذا كان احد لم يبدل الغيرة كما يجب بوجه الحق في رؤية الاشغال بالمصالح الميرية عموما وخصوصا في مصالح الزراعة والحراث والسقي وجمع المحصول واجراء ما يلزم في محل الجرن والاشوان ولم يحصل منه الدقة التامة في تطهير مواشي الميري الموجودة بالجبالك والعهد وسائر الجهات الميرية ونظافتهم واكلهم وشربهم وتبين منه الكسل والتراخي وعند الاستخبار يكون الذي فوقه المحول على عهدته نظارة ذلك الشخص وادارته مشترك معه في الجرم ويجب ان يرتب له الجزاء اللازم ايضا بموجب القانون تطبيقا على باب التكاسل وحيث كان الامر كذلك ينبغي من الان فصاعدا لكل مدير ومأمور وناظر ومفتش وجميع من كان فوق احد من المشايخ والعهد وغيرهم ان يعلموا انهم مسئولون عن تكاسل

الباشمهندس عليه يقدمه لديوان المديرية ويجري تقسيم ما يخص كل جهة على وجه الحق بديوان المديرية ويحرر عنه الاوامر من طرف المدير الى مشايخ القرى والى وكلاء المتعهدين بالاجراء على موجب ذلك التقسيم واذا كان من بعد تحرير الاوامر من طرف المدير تترك التعميرات والترميمات او لم يحصل انماها واكالمها حكم القياس المقرر على الوجه اللائق وعند التفتيش يشاهد ان الترع والجسور والمساقى والبرايخ والحواشي التي حصل ايجادها بواسطة الجهد والنصب منذ مدد قد اشرفت على الخراب فيجري تجديد قياس هذه المحلات وينظر الى مقدار ما بلغت من الاقصاب المكعبة فان كانت تلك البلاد تابعة للمديرية فيحصل من مشايخ تلك البلاد على كل قسبة مكعبة خمسة وعشرون قرشا وان كانت تلك البلاد داخلية في التمهيد فيكون التحصيل من وكلاء العهد ويصرف المبلغ الذي يحصل الى الانتفاع الاجرية حتى يحصل به تعميم المحلات المتخربة واذا كان مهندسا الى الاقسام او باشمهندس الاقليم لا ينظرون الى التعميرات اللازمة التي مثل ذلك او لم يدرجوها في الجدول بسبب عدم دقتهم ولا يعرضون ذلك الى المدير فيجري في حقهم ترتيب الجزاء اللازم بموجب قانون المهندسين نظرا لاغماضهم وتكاسلهم في اجراء مقتضى ماموريتهم كما هو الحق وهذا الامر ولو انه لا يلزم المشايخ وكلاء العهد شيئا منه لكن من حيث ان الشيء الابل للخراب يمكن فرقه وتمييزه لكل انسان يجب على كل احد انه اذا رأى شيئا مما يحتاج الى التعمير والترميم ابل الى الخراب باراضي القرى التي هو فيها ان يخاطب فيه المدير والمهندسين بالمكتابة ليخلصوا انفسهم من الجزاء واذا لم يجروا العمل على هذا الوجه فليكونوا مشتركين في الخسعة ويجري في حقهم ترتيب الجزاء على الوجه المشروح وحيث كان من المعلوم ان نظار الاقسام والمديرين ينهوا على المهندسين ويحررون لهم الاوامر من طرفهم لاجل ان يكشفوا عن مثل هذه المحلات المتخربة يجب ان لا يخلوا عن التحقيق والتدقيق في مثل ذلك بل ينظرون هل جرى العمل على الوجه اللازم وهل

بعد المائة بانه اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميرية او غير المستخدمين يخبر احدا من الذوات الكبار بشي خارج عن وظيفته اما جوابا لسؤال او ابتكارا شفاها منه وكان اخباره من غير موازنة وذلك الذات الذي اخبره لم يردعه في الجواب تطبيقا على ما في المادة المذكورة وتولد من اخباره مضرة للمملكة فان كانت تلك المضرة غير جسيمة فيجازى بالجزاء المحدود في المادة المذكورة وان كانت المضرة جسيمة ففي اول مرة يقطع من سنوية ذلك الذات استحقاق ستة اشهر وفي المرة الثانية يقطع منه استحقاق سنة كاملة وفي المرة الثالثة يقيم في بيته من غير معاش وهذه المادة تشمل من مير اللواء الى اكبر حضرات انجال سعادتلوا لخدوي الاعظم (م) ٢٠٣ ان كل من كان مستخدما بالمصالح الميرية وورد في فكره رايه شديد فيه الصواب فيما يتعلق بالمنافع الملكية يكون ماذونا في عرضه لجمعية ديوان المالية او الى من يكون من الذوات الحائزين رتبة اللوا فما فوقها لحد اكبر حضرات انجال الجنب الخديويي والمعرض اليهم يرسلون ذلك الى جمعية المالية لينظر بها فيما يقتضي لذلك ومن بعد المداولة فيها يعرض للاعتاب السنية

قانون نظامي مصري — (امر عال رقم ٢٤ ج سنة ١٣١١ (١ مايو سنة ٨٢)

(نجن خديو مصر) امرنا بما هوات (الباب الاول)  
(م) ١ بتشكيل — اولاً مجالس مديريات في كل مديرية مجلس — ثانياً مجلس شورى القوانين — ثالثاً جمعية عمومية — رابعاً مجلس شورى الحكومة

### (الباب الثاني — في مجالس المديريات)

(م) ٢ مجلس المديرية ان يقرر رسوماً فوق العادة لصرفيها في منافع عمومية تتعلق بالمديرية انما لا تكون قرارات مجلس المديرية في هذا الشأن قطعية الا بعد تصديق الحكومة عليها (م) ٣ يجب استنزاج راي مجلس المديرية في المسائل الآتية قبل الحكم فيها وهي اولاً اجراء تغييرات في زمام المديرية او زمام البلاد — ثانياً اتجاها طرق المواصلات برا او بحرا والاعمال المتعلقة بالري — ثالثاً احداث او تغيير او ابطال الموالد والاسواق في المديرية — رابعاً الامور التي تقتضي القوانين والامور اللوائح باستنزاج رايه فيها خامساً المسائل التي تستشير فيها جهات الادارة (م) ٤ يجوز لمجلس المديرية ان يهدي رايه فيما ياتي اولاً في عمليات الطرق والملاحة والري وفي كل امر ذي منفعة عامة يكون للمديرية شان فيه — ثانياً في مشتري او بيع او ابدال او انشاء او ترميم المباني والاماكن

الذين تحت ادارتهم ومتى علموا انه حصل اغماض عين وتكاسل وتراخ من هم تحت ادارتهم في اشغالهم لا يسامحون احدا منهم بل يجب عليهم في الحال ان يجروا مقتضى القانون في حق المجنوح وان كانوا لا يجرون قصاص مثل هؤلاء المذنبين اولاً فاولاً وظهر شي يوجب ضرر الميري بسبب ذلك الاهال والتكاسل فالجزاء الذي يجب اجراؤه في حق المجنوح المستحق الجزاء بسبب اهاله وتكاسله يجري حينئذ على من فوقه وعلى هذا لا يصح لهم تجويز المساعدة والمسامحة في هذا الباب مطلقاً بل يتشبهون باسباب عدم الاغماض والتكاسل والتراخي في اشغالهم على المنوال المحرور ويرغبون من يكونون تحت ادارتهم ويشوقونهم لطريق الاستقامة والعدالة ويبذلون السعي والاقدام في تزييتهم (م) ٢٠١ انه مسطور بالمادة السادسة والخمسين وكذا بالمادة السادسة والتسعين بعد المائة عن من يكون مختلفاً انه اذا كان اخلاسه يتجاوز خمسة آلاف غرش يرسل الى فيزاو غلي مقيداً بالزنجير بمدة من سنتين الى خمس سنين واذا لم يتجاوز الخمسة آلاف غرش فيرسل ايضاً الى المحل المذكور بمدة من ستة اشهر الى سنتين واذا لم يقتدر على تادية ما اخلاسه فيتشدد جزاؤه ونهاية الجزاء لا يتجاوز المثلين ومذكور ايضاً بالمادة الستين انه اذا بلغ الاختلاس الى عشرة آلاف غرش يرسل المختلس الى فيزاو غلي بالمواعيد المذكورة واذا كان اقل من العشرة آلاف غرش يرسل الى ليمان اسكدرية بالمدد المذكورة وان القاتل اذا حكم عليه بالقصاص شرعاً وورثة المقتول لم يرتضوا بالدية يجري القصاص واذا كان الورثة لم يصروا على القصاص يرسل الى فيزاو غلي مدة حياته واذا ارتضى الورثة فمن بعد تحصيل الدية يرسل الى فيزاو غلي بمدة من سنتين الى خمس سنين ولكن يقتضي ان القاتل المحكوم عليه بمدة الحياة يرسل الى فيزاو غلي والقاتل المحكوم عليه بمدة مقدرة يرسل الى ليمان اسكدرية واما قطاع الطريق ومقلدي السكك فيرسلون الى فيزاو غلي بمدة حياتهم واما شهود الزور اذا كانوا من مزوري المحكمة فيرسلون الى فيزاو غلي بالميعاد الموضح في المادة السابعة والثمانين بعد المائة وسائر المذنبين يرسلون الى ليمان اسكدرية (م) ٢٠٢ انه قد تصح بالمادة العشرين

ملحوظات

انتخاب شخص واحد عضواً في أكثر من مجلس من مجالس المديريات (م) ١٧ تعيين أعضاء مجالس المديريات هولة ست سنوات ويصير تغيير نصفهم كل ثلاث سنوات ويجوز تكرار انتخابهم ويكون تغييرهم بالفرقة

### (الباب الرابع — في مجلس شورى القوانين)

(م) ١٨ لا يجوز إصدار أي قانون أو أمر يشتمل على لائحة إدارة عمومية ما لم يتقدم ابتداءً إلى مجلس شورى القوانين لاخذ رأيه فيه وإن لم تعمل الحكومة على رأيه فعليها أن تعلنه بالاسباب التي اوجبت ذلك إنما لا يترتب على اعلانه بهذه الاسباب جواز مناقشته فيها (م) ١٩ يسوغ لمجلس شورى القوانين أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالإدارة العمومية (م) ٢٠ يجوز لكل مصري أن يقدم لنا عريضة فالعرائض التي تبعث إلى رئيس مجلس شورى القوانين ينظر فيها المجلس ويحكم برفضها أو بقبولها — والعرائض التي تقبل تحال على ناظر الديوان المختصة به لأجراء ما يلزم عنها وأشعار المجلس بما يتم في شأنها (م) ٢١ كل عريضة تختص بمقوق ومنافع شخصية ترفض متى كانت من خصائص الحاكم أو لم يسبق تقديمها لجهة الإدارة المختصة بها (م) ٢٢ ترسل ميزانية إيرادات ومصرفات الحكومة العمومية إلى مجلس شورى القوانين في أول شهر ديسمبر من كل سنة — والمجلس المذكور أن يبدى آراءه ورغبته في كل من أقسام الميزانية وتبعث هذه الآراء والرغبات إلى ناظر المالية الذي يجب عليه في حالة رفضها أن يبين الاسباب الداعية لذلك إنما لا يترتب على بيان هذه الاسباب جواز المناقشة فيها (م) ٢٣ لا يجوز لمجلس شورى القوانين أن يتذكر أو يبدى رغبة ما في ويركو الاستانة والدين العمومي وبالجملة فيما التزمت به الحكومة بقانون الصنعة أو بمعاهدات دولية (م) ٢٤ تعمد الميزانية في جميع الأحوال بمقتضى أمر يصدر منا بناءً على عرض مجلس النظار قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر في كل سنة (م) ٢٥ يرسل في كل سنة حساب عموم الإدارة المالية عن السنة الماضية التي قفلت حساباتها إلى مجلس شورى القوانين لا بداءً رأيه أو لمخوطاته فيه ويكون إرساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة شهور على الأقل (م) ٢٦ يلزم مجلس شورى القوانين في أول فبراير وفي أول إبريل وفي أول يونيو وفي أول أغسطس وفي أول أكتوبر وفي أول ديسمبر من كل سنة ويكون التثام المرفع الأولي بمقتضى أمر يصدر منا وإذا دعت الحال اجتماعه في غير هذه المواعيد فيصير انعقاده بامر يصدر منا وتنقض جلساته متى فرغ من نظر المسائل المعروضة عليه ويكون انحلال مجلس شورى القوانين بامر يصدر منا وفي هذه الحالة تنتخب مجالس المديريات الأعضاء المندوبين المستجدين في الثلاثة شهور التالية لتاريخ الانحلال ويكون انتخابهم طبقاً لما هو منصوص في المادة الثانية والثلاثين أما الأعضاء الدائمون فيبقون في وظائفهم في المجلس المستجدي طبقاً للمادة الحادية والثلاثين (م) ٢٧ للنظار الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك في مداولاته ويكون لهم فيها رأي شورى ولم أيضاً في بعض المسائل أن يستصحبوا كبار الموظفين في نظراتهم أو

المخصصة للمديرية أو للمجالس أو للسجون أو لمصالح أخرى خاصة بالمديرية وفي تغيير استعمال تلك المباني والأماكن (م) ٥ لمجلس المديرية أن يبدى رغبته من يادى نفسه في المسائل التي تتعلق بتقديم المعارف العمومية والزراعة وتخفيف المستنقعات وتحسين الزراعات وتصريف المياه ونحو ذلك (م) ٦ لا يجوز التثام مجلس المديرية إلا عند ما يطلب المدير انعقاده بمقتضى أمر منا بتعيين فيه ميعاد الاجتماع ومدة ويجب انعقاد مجالس المديريات مرة في كل سنة بالأقل وفي اليوم المحدد لاجتماع مجلس المديرية بتلوا المدير عليه أمر الانعقاد ويجلف أعضاء المجالس المذكورة المستجدون أمام المديرين الصداقة لنا والطاعة للقوانين وينوب عن المدير في افتتاح المجلس والمدير هو الرئيس لمجلس المديرية وله رأي معدود في مداولاته وعلى باسمه مندس المديرية الحضور في جلسات المجلس ويكون له رأي معدود (م) ٧ لا تكون جلسات مجلس المديرية علنية ولا تجوز المداولة فيه إلا إذا كان حاضراً فيه أكثر من نصف أعضائه (م) ٨ الأعمال أو المداولات التي تصدر من مجلس المديرية وتكون مختصة بأمور ليست داخلة ضمن حدوده القانونية تكون لاغية ولا يعمل بها وإبطال كل عمل أو مداولة من هذا القبيل يكون بقرار يصدر من اللجنة المختصة المنو عنها في المادة الثانية والخمسين من أمرنا هذا (م) ٩ مداولات مجلس المديرية خارجاً عن اجتماعه القانوني تكون باطلة بطبيعتها وبقرار المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان أعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لنضه في الحال ويجوز لأعضاء مجالس المديريات أن يناقضوا فيها إجراء المدير أمام ناظر الداخلية (م) ١٠ مجلس المديرية ممنوع من مخافة غيره من مجالس المديريات ومن تحرير أو نشر بمخاض أو منشورات (م) ١١ لا يجوز فض مجلس المديرية إلا بأمر منا يصدر بناءً على عرض مجلس النظار وعند ذلك يشرع في انتخابات جديدة في خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ فض المجلس (م) ١٢ ينتخب الأعضاء المندوبون لمجلس شورى القوانين الاتي ذكر في الباب الرابع من ضمن أعضاء مجالس المديريات

### (الباب الثالث — في تشكيل مجالس المديريات)

(م) ١٣ يكون عدد أعضاء مجالس المديريات بالكيفية الآتية ٨ لمديرية الغربية ٦ لمديرية المنوفية ٦ لمديرية الدقهلية ٦ لمديرية الشرقية ٥ لمديرية الجيزة ٤ لمديرية البحيرة ٤ لمديرية القليوبية ٤ لمديرية بني سويف ٣ لمديرية الفيوم ٤ لمديرية المنيا ٧ لمديرية أسيوط ٥ لمديرية جرجا ٤ لمديرية قنا ٤ لمديرية اسنا — ويكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات بالكيفية والشروط المقررة لذلك في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم (م) ١٤ لا يجوز انتخاب أحد لعضوية مجلس المديرية ما لم يكن بالغا من العمر ثلاثين سنة كاملة وله معرفة بالقراءة والكتابة وجارياً دفع مال مقرر على عقارات أو أطيان في نفس المديرية قدره خمسة آلاف قرش سنوياً وذلك منذ سنتين بالأقل ويكون اسمه مندرجاً في دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات بالأقل (م) ١٥ لا يجوز انتخاب موظفي الحكومة الملكيين أو العسكريين الذين تحت السلاح لعضوية مجالس المديريات (م) ١٦ لا يجوز

لا يترتب على تبليغ هذه الاسباب لها جواز المناقشة فيها (م) ٣٦ للجمعية العمومية ان تبدي رأيا في المسائل والمشروعات التي تبعتها اليها الحكومة للبحث فيها — ولما ايضا ان تبدي آراءها ورغباتها من باذي نفسها في سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية او الامور الادارية او المالية وعلى الحكومة اذا لم تعول على هذه الآراء او الرغبات ان تخطر الجمعية العمومية بالاسباب التي دعيتها لعدم التعويل عليها انما لا يترتب على الاخطار بهذه الاسباب جواز المناقشة فيها (م) ٣٧ كل قرار تصدره الجمعية العمومية ويكون خارجا عن الحدود المقررة في امرنا هذا يكون باطلا وغير معمول به (م) ٣٨ لا يجوز لاحد الحضور في جلسات الجمعية العمومية ما لم يكن من اعضائها (م) ٣٩ تعقد الجمعية العمومية مرة بالاقبل كل سنتين بامر يصدر منا ولنا فضاء تعيين ميعاد انعقادها التالي ولنا ايضا حلها — وفي حالة انحلالها يكون اجراء الانتخابات الجديدة في مسافة ستة اشهر

(الباب السابع — في تشكيل الجمعية العمومية)  
(م) ٤٠ تشكل الجمعية العمومية (اولا) من النظار (ثانيا) من رئيس ووكلي واعضاء مجلس شورى القوانين (ثالثا) من الاعيان المندوبين (م) ٤١ يكون عدد الاعيان المندوبين ستة واربعين على الوجه الآتي — ٤ من المحروسة — ٣ من اسكندرية — ١ من دمياط — ١ من رشيد — ١ من السويس وبور سعيد ١ من العريش والاسماعيلية — ٤ من مديرية الغربية منهم واحد لبندرطنطا — ٣ من مدير المنوفية — ٣ من مديرية الدقهلية منهم واحد لبندر المنصورة — ٣ من مديرية الشرقية — ٣ من مديرية البحيرة — ٢ من مديرية القليوبية — ٢ من مديرية الجيزة — ٢ من مديرية بني سويف — ٢ من مديرية الفيوم — ٢ من مديرية المنيا — ٣ من مديرية اسيوط منهم واحد لبندر اسيوط — ٢ من مديرية جرجا — ٢ من مديرية اسنا — ٢ من مديرية قنا (م) ٤٢ مدة توظيف الاعيان المندوبين هي ست سنوات وتجوز اعادة انتخابهم على الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال

ان يستنبهونهم عندهم فيها (م) ٢٨ على النظار ان يقدموا لمجلس شورى القوانين كافة الايضاحات التي يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج عن حدوده (م) ٢٩ لا يجوز لاحد الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين ما عدا النظار والذين يستحبونهم او يستنبهونهم عنهم

(الباب الخامس — في تشكيل مجلس شورى القوانين)  
(م) ٣٠ يؤلف مجلس شورى القوانين من ٣٠ عضوا يماثيهم الرئيس والوكيلان — وتكون اعضاء هذا المجلس على نوعين اعضاء دائمين واعضاء مندوبين فالدائمون يكونون اربعة عشر ومنهم الرئيس واحد والوكيلان اثنا عشر عضوا والمندوبون ستة عشر ومنهم احد الوكيلين (م) ٣١ تعيين رئيس مجلس شورى القوانين يكون بامر يصدر منا اما تعيين الوكيلين والاعضاء الدائمين فيكون بامر منا بناء على عرض مجلس النظار وتربط رواتب للرئيس والوكيلين وللأعضاء الدائمين ولا يجوز عزلهم من وظائفهم الا بامر يصدر منا بناء على عرض مجلس النظار ويتنقضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين برأي ثلثي اعضائه بالاقبل — واذا دعي واحد او اكثر من الاعضاء الدائمين الى منصب النظارة فيعين البديل من النظار المنفصلين وفيها (م) ٣٢ تكون مدة توظيف الاعضاء المندوبين ست سنوات وتجوز اعادة انتخابهم على الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال — وتخصيص السنة عشر عضوا المندوبين يكون على الوجه الآتي واحد عن القاهرة وواحد عن مدن سكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبور سعيد والاسماعيلية والعريش وواحد عن كل مديرية من الاربع عشرة مديرية ينتخبه مجلس المديرية نفسها — ويكون انتخاب الاعضاء المندوبين بالكيفية والشروط المقررة في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم ومن ينفصل منهم عن عضوية مجلس المديرية عند تجديد الانتخاب بالقرعة في منتهى الثلاث سنوات ينفصل ايضا عن مجلس شورى القوانين وينتخب مجلس المديرية احد اعضائه بدلا عنه — واحد ووكلي مجلس شورى القوانين المعينين بامر منا يكون من الاعضاء المندوبين (م) ٣٣ يعين رئيس مجلس شورى القوانين العمال اللازمين لنادية الاشغال

(الباب السادس — في الجمعية العمومية)  
(م) ٣٤ لا يجوز ربط اموال جديدة او رسوم على منقولات او عقارات او عوائد شخصية في القطر المصري الا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك واقرارها عليه (م) ٣٥ تستشار الجمعية العمومية عما يأتي (اولا) عن كل سلفة عمومية (ثانيا) عن انشاء او ابطال اي ترعة واي خط من خطوط السكة الحديد مارا ايها في جملة مديريات (ثالثا) عن فرز عموم اطيان القطر لتقدير درجات اموالها — وعلى الحكومة ان تخطر الجمعية العمومية بالاسباب التي دعيتها لعدم التعويل على ما ابدته من الآراء ولكن



توظف العضو الجديد الا حين تجديد الانتخابات العمومية (م) ٥٠ مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية يحرك كل منها لأئحته الداخلية واما لأئحة مجالس المديريات الداخلية فتقرر بأمر يصدر منا فيما بعد (م) ٥١ لا يسري قانون او امر منا (ذكر بتو) ما لم يوقع عليه رئيس مجلس النظار والناظر الذي يختص بنظارته ذلك القانون او الامر (م) ٥٢ كل خلاف يحدث في تأويل معنى احد احكام امرنا هذا يناط فصله فصلا قطعياً بلجنة مخصوصة تؤلف من ناظرين من نظار الدواوين يكون احدها ناظر الحقانية وله الرئاسة ومن اثنين من اعضاء مجلس شورى القوانين ومن ثلاثة من اعضاء محكمة استئناف القاهرة (م) ٥٣ كل ما كان مخالفاً لامرنا هذا من احكام القوانين والاوامر والالوانع والعادات يكون لاغياً وغير معمول به (م) ٥٤ على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه وبصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه في المدن وفي بنادر وبلاد الوجهين القبلي والبحري

قانون النظام والانتخاب — { منشور من نظارة الداخلية في ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ (٢٩ مايو سنة ١٨٨٤) }

اننا بعد ان ارسلنا لطرف سعادتك بواسطة مطبعة بولاق عدد نسخ من كل من قانوني النظام المصري والانتخاب التي على هيئة منشور وعدد منها بهيئة كراسة واخطرنا سعادتك بما نشرناه بتاريخ ٨ رجب سنة ١٣٠٠ عن تعميم نشر وتعليق النسخ التي هي على هيئة منشور وحفظ النسخ التي على هيئة كراسة بالجهات حسب الكيفية الموضحة بذلك المنشور قد راينا انه تعميم الفائدة وتسهيل الحصول كل من يريد على نسخة من هذه القوانين ان يصير بيع جانب منها بكافة جهات الحكومة من النوع الذي على هيئة كراسة المشتملة على القانونين معاً بشتم زهيد بدون مراعاة لاصل تكاليف طبعتها ومصاريف ارسالها وقد رنا هذا شتم بقرش واحد صاغ مصري عن كل نسخة ونهنا على مطبعة بولاق بان ترسل لطرف سعادتك من ذلك عدد نسخ والقصد انه بوصول تلك النسخ تاخذون في بيعها بمعرفة احد مستغدي

ويكون انتخابهم بالكيفية والشروط المقررة في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم — ولا يجوز انتخاب احد لان يكون من الاعيان المندوبين ما لم يكن بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة فاكثر عارفاً القراءة والكتابة مؤدياً منذ خمس سنوات بالاقبل في المدينة او المديرية النائب عنها ويركوا او مالا مقرراً على عقار او اطيان قدره الف قرش سنوياً مندرجاً اسمه منذ خمس سنوات بالاقبل في دفتر الانتخاب (ر جمعية عمومية ٢٧ ذى سنة ١٣٠٠ (٢٩ ستمبر سنة ١٨٨٤) (م) ٤٣ رئيس مجلس شورى القوانين هو نفسه رئيس الجمعية العمومية (م) ٤٤ محاضر جلسات الجمعية العمومية يصير تحريرها تحت ملاحظة رئيس هذه الجمعية بمعرفة كتاب مجلس شورى القوانين (م) ٤٥ على الاعيان المندوبين ان يحلفوا في اول جلسة تعقد وقبل مباشرتهم وظائفهم بيمين الصداقة لنا والطاعة لقوانين القطر

(الباب الثامن — في مجلس شورى الحكومة)  
(م) ٤٦ تبين كيفية تشكيل مجلس شورى الحكومة ووظائفه في امر يصدر منا فيما بعد

#### (الباب التاسع — احكام وقعية)

(م) ٤٧ تنفذ احكام المواد الثامنة عشرة والرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين من امرنا هذا من اول مرة يجتمع فيها مجلس شورى القوانين

#### (الباب العاشر — احكام عمومية)

(م) ٤٨ لا يجوز لمجالس المديريات ولا للمجلس شورى القوانين ولا للجمعية العمومية ان تتداول في امر الا اذا كان حاضراً في كل مجلس منها ثلثا اعضاءه بالاقبل غير محسوب من ضمنهم الاعضاء الغائبون باجازة قانونية وتصدر القرارات باغلبية الآراء فيما عدا الاحوال المقرر فيها وجوب اتحاد آراء ثلثي الاعضاء واذا تساوت الآراء فرأي الرئيس مرجح ولا يجوز لاحد من الاعضاء ان يستنذب عنه غيره في ابداء رأيه (م) ٤٩ اذا خلا محل احد الاعضاء في احد مجالس المديريات او في مجلس شورى القوانين او في الجمعية العمومية يشجع في انتخاب بدل له في خلال شهر واحد لا اكثر ولا تستمر مدة

شوري القواين سعادة ابراهيم باشا ادهم وحضرة حسن اخندي عبد الرازق كلاهما من اعضائه وتعين من محكمة استئناف مصر كل من حضرات احمد بليغ بك ومحمود فهمي بك من قضاتها وباسيلي تادرس بك من نواب القضاة بها — وبعد دعوتهم وسعادة ناظر الاشغال للحضور لهذا الغرض بديوان نظارة الحفائية وانعقدت هذه اللجنة تحت رئاسة دولتلو ناظرها جملة مزار الى ان استوفت المباحثة والمذكرة فيما عرفت لاجله قد اصدرت القرار الاتي وهو

(قرار) صادر من اللجنة التي تشكلت لتاويل المادة الرابعة والثلاثين من القانون النظامي المصري التي اجتمعت اخر اجتماع في يوم الاربعاء ٢٩ ابريل سنة ٨٥ (١٤ رجب سنة ٣٠٢) بديوان نظارة الحفائية تحت رئاسة دولتلو ناظر الحفائية بحضور حضرات الاعضاء الواضحين اساءهم عليه بقتضى القرار الصادر في ١٩ ابريل سنة ٨٥ من دولتلو رئيس مجلس انظار بتشكيل هذه اللجنة وبناء على تعيين اعضائها تطبيقاً للمادة الثانية والخمسين من القانون النظامي — بعد مراجعة المتن العربي والتمن الفرنسي للمادة الرابعة والثلاثين المذكورة قبل نظر الماتراوى للجنة من لزوم مراجعة المتن المذكورين المطبوعين والمنشورين في الجرائد الرسمية لاستنباط مؤداهما معا — وبعد ان قررت ان لها الحق والصلاحية في تاويل المعنى لا اللفظ فقط وذلك تطبيقاً لاحكام المادة الثانية والخمسين من القانون النظامي (وبعد المداولة)

(قررت اللجنة باتفاق الراء) ان عوائد الدخولية لا تدخل ضمن الرسوم الواجب المباحثة فيها بالجمعية العمومية والافرار عليها منها طبقاً لاحكام المادة الرابعة والثلاثين المذكورة قبل (الامضات)

(بليغ) (ابراهيم ادهم) (عبد الرحمن رشدي) (نوبار)  
(حسن عبد الرازق) (باسيلي تادرس) (محمود فهمي)

قانون نظامي مصري — ١٥ اكتوبر سنة ١٨٨٥

قد عقدت في يوم الخميس ١٥ اكتوبر ١٨٨٥ جلسة اللجنة التي شكلت بمقتضى المادة ٥٢ من القانون النظامي لتاويل المادة ٢٤ من القانون المذكور وحضر في تلك الجلسة كل من صاحب الدولة ناظر الحفائية بصفة رئيس وصاحبي السعادة عبد الرحمن رشدي باشا ناظر الاشغال العمومية وسعادة سليمان باشا باظه احد اعضاء مجلس شوري القواين وحضرة عبد الرحيم بك

جهتم بالتمن المذكور بدون زيادة ويصير توريد القيمة للخرينة ضمن الايرادات السائرة

قانون نظامي — (صورة قرار من مجلس انظار في ١٩ ابريل سنة ٨٥ بتشكيل لجنة تحت رئاسة ناظر الحفائية لتاويل المادة الرابعة والثلاثين من القانون النظامي)

(نحن رئيس مجلس انظار) حيث انه وقع التباس في تاويل معنى المادة الرابعة والثلاثين من القانون النظامي الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ٣٠٠ اول مايو سنة ٨٣ عند تقديم الحكومة الى هيئة مجلس شوري القواين مشروع امر عال يشتمل على تقرير عوائد دخولية على الدخان والتبناك البلدي بموافقة راي مجلس انظار وتطبيقاً للمادة الثانية والخمسين من القانون النظامي المشار اليه قررنا ما هوآت (م) اقد تشكلت لجنة مخصوصة مؤلفة من ناظر الحفائية وله الرئاسة ومن ناظر الاشغال ومن اثنين من اعضاء مجلس شوري القواين تعينهما الهيئة المشار اليها ومن ثلاثة من قضاة محكمة استئناف مصر تعينهم المحكمة المشار اليها لتاويل معنى المادة الرابعة والثلاثين من القانون النظامي (م) ٢ تجتمع اللجنة المذكورة في الميعاد الذي يعينه لذلك ناظر الحفائية

قانون نظامي — (قرار اللجنة المشكلة تحت رئاسة دولتلو ناظر الحفائية لتاويل المادة الرابعة والثلاثين من القانون النظامي المصري في ٢٩ ابريل سنة ٨٥ انه بالنسبة لوقوع التباس في تاويل معنى المادة الرابعة والثلاثين من القانون النظامي المصري الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ٣٠٠ (اول مايو سنة ٨٣) — عند تقديم الحكومة الى هيئة مجلس شوري القواين مشروع امر عال يشتمل على تقرير عوائد دخولية على الدخان والتبناك البلدي بموافقة راي مجلس انظار وتطبيقاً للمادة الثانية والخمسين من القانون النظامي المشار اليه قد قرر دولتلو رئيس مجلس انظار تشكيل لجنة مخصوصة مؤلفة من ناظر الحفائية وله الرئاسة ومن ناظر الاشغال ومن اثنين من اعضاء مجلس شورى القواين تعينهما الهيئة المشار اليها ومن ثلاثة من قضاة محكمة استئناف مصر تعينهم تلك المحكمة لتاويل معنى المادة المذكورة — وبناء على ذلك طلب تعيين خمسة اعضاء بالتطبيق لنص ذلك القرار فيتعين من مجلس

احادي من اعضاء ذلك المجلس ايضا وحضرات بليغ بك وباسيلي بك تادرس وابراهيم بك زكي من اعضاء محكمة الاستئناف الاهلية بمصر وحضر ايضا سعادة كميل باشا فكلفه دولة الرئيس بان يعرض على اللجنة المسالة التي شكلت من اجلها فقال — ان ادارة الصحة العمومية حضرت مشروع تعريفه للرسم الصحية وارسل ذلك المشروع لمجلس شوري القوانين لابداء رايه فيه فاعيدته لما رآه من لزوم تقديمه للجمعية العمومية بسبب اشتغاله على احداث بعض رسوم وزيادة في البعض الاخر مع ان هذه الرسوم شبيهة من هذه المحيطة بالرسم التضائية بالهاكم الاهلية التي لم يمتنع المجلس مع ذلك عن النظر في تعريفها وابداء رايه فيها وفضلا عما ذكر فقد تقرر قبل الان من اللجنة التي شكلت للنظر في الاختلاف الذي وقع بين المجلس وبين المحكمة بشأن عوائد الدخان ان الاول يختص بالنظر فيها دون الجمعية العمومية وفي شبيهة ايضا بالرسوم الصحية المخر عنها المشروع — فقال سعادة سليمان باشا اباطه من جهة رسوم الهاكم فقد ابدى المجلس الاسباب التي بعثته على النظر فيها بطريق الاستثناء ومن جهة عوائد الدخان فاولت في الوانع بسببها المادة ٢٤ من القانون النظامي بما يفيد اختصاص المجلس بالنظر فيها وتكون هذا التاويل كان فاصرا عليها بحيث لا يتناول غيرها — فقال سعادة عبد الرحمان رشدي باشا ان التاويل السابق كان بالفعل فاصرا على ما يتعلق بموائد الدخان ولكن بمواعيده يسهل علينا حل المسالة التي نحن بصدد حلها فان اللجنة السابقة قر رايها على اعتبار نص القانون النظامي باللغة العربية ونصه باللغة الفرنسية وبذلك نتوصل الى معرفة حقيقة المراد — دولة الرئيس قال انه لاشك في لزوم مراعاة هذه القاعدة التي تقرر وتدونها لا ينسر الوصول الى استنباط المعنى المراد من الفاظ القانون — فقال سعادة سليمان باشا اباطه حيث ان اللجنة الاولى قررت وجوب مراعاة النصين فلا بد من الاجراء على هذا الوجه انما بدلا عن تشكيل لجنة للتاويل في كل حالة يحصل فيها اختلاف بين هيئة المحكمة وبين مجلس شوري القوانين يرى لزوم حل المسالة بصورة قطعية تنطبق على جميع الاحوال التي تدخل تحت حكم المادة ٢٤ ولذلك طلب سعادته ان يترجم النص الفرنسي بقابة الدقة لتتأمل فيه اللجنة وتقرر ما تراه — وقد وافقه على هذا الراي باقي حضرات الاعضاء وبناء على ذلك تقرر تحضير ترجمة صحيحة للمادة ٢٤ من النص الفرنسي وعرضها على اللجنة في جلسة تعقد فيها بعد

الاستئناف الاهلية بمصر وحضر ايضا سعادة كميل باشا وتلي بمحضر الجلسة السابقة وصدق عليه — وبناء على ما تقرر في تلك الجلسة تلي بموجب نص المادة ٢٤ من القانون النظامي باللغة الفرنسية وهو كالآتي — كل اموال او رسوم جديدة سواء كانت على اشخاص معينين او على عائلات او اعيان معينة بالذات لا يجوز تقريرها في الفطر المصري الا بعد مباحثة الجمعية العمومية فيها واقرارها عليها — فقال حضرة بليغ بك انه موافق على صحة هذه الترجمة فيما يتعلق بالعائلات والاشخاص فان وصفها معينة يخرج العوائد الغير المقررة واما فيما يتعلق بالاعيان فيرى ان وصفها بذلك ربما لا يخرج العوائد المذكورة — فاجاب سعادة كميل باشا بانه لا محل للبس ولا الابهام فانه لم يكف بان يقال الاعيان المعنية بل اشترط ان تكون معينة بالذات فاكثف بذلك حضرة بليغ بك وقال هل المراد الاكتفاء بحل المسالة من حيث تعيين خصائص الجمعية العمومية وخصائص مجلس شوري القوانين بطريقة عامة باعتبار الترجمة التي تلي الان اما المقصود الفصل ايضا في المخلاف الذي وقع بشأن مشروع الرسوم الصحية وترتب عليه تشكيل هذه اللجنة — فاجاب دولة الرئيس انه من الضروري حل المسالة بصورة عامة والفصل في مسالة العوائد الصحية بطريق الاستنتاج حيث انها كانت الداعي لتشكيل هذه اللجنة — فقال حضرة بليغ بك انه لا ينسب لنا الحكم بان النظر في كافة الرسوم التي اشتمل عليها ذلك المشروع من خصائص مجلس شوري القوانين اذ يجتمل ان يكون بعضها من خصائص الجمعية العمومية بالتطبيق للترجمة التي عملت الان للمادة ٢٤ — فقال دولة الرئيس انه اذا وجد من ضمن تلك الرسوم ما هو مقرر على عين معينة بالذات او شخص معين بالذات فيجذف بالضرورة من المشروع ولا يربط الا بعد عرضه فيها بعد على الجمعية العمومية واقرارها عليه ثم قال سعادة كميل باشا انه لزيادة الايضاح والبيان يحسن ان نذكر في محضر الجلسة ان المراد من العوائد على الاعيان المعنية بالذات ما يجرعه جداول قبل حلول السنة ويعلم مقداره فوافقت اللجنة على ذكر ذلك في المحضر ثم تداولت وقررت باجماع الاراء الموافقة على اعتبار الترجمة التي تليت وكتبت اتفاقا والرجوع اليها في العمل في كل الاحوال وعلى ذلك يكون النظر في الرسوم الصحية من خصائص مجلس شوري القوانين وان وجد من ضمنها ما هو داخل في حدود الجمعية العمومية فيقتضى تلك الترجمة فيجذف من المشروع لعرضه فيها بعد على الجمعية المذكورة

قانون نظامي — (ر) قانون الانتخاب

قايد جيش — (ر) حكومة (فق ٨١ — ٨٢

قايد عربية — (ر) عربية

قايدة — (ر) رهن عقاري (ق ٥٦٦

قايدة بيان المحمولات — (ر) قبودان (ق ٤١

— ٤٣ — ٥٦

قائمة توزيع — (ر) توزيع

قائمة توزيع انتهائي — (ر) قسمة بين الغرماء

قائمة جرد اموال المفلس — (ر) افلاس (قت

٢٧٠ — ٢٧١ — صلح (قت ٣٣٣

قائمة حساب الرجوع — (ر) رجوع (قت ١٨٢

الى ١٨٤

قائمة السيكورتاه — (ر) سيكورتاه (قتب ١٨٢

قائمة مزاد مبيع سندات السهام — (ر) حجز

(قم ٤٨٩ — ٤٩١ — ٤٩٢

قباي — { صورة ما محرر من المالية الى مديرية قنا في

{ ١٣ صفر سنة ٩٧ نمرة ٧ (٢٥ يناير سنة ٨٠)

وبجميع المديرات

حيث انه من مقتضى الدكر يتو الخديوي الصادر في

١٧ يناير سنة ٨٠ السابق نشره عمومًا لغو عوائد الدخولية

والحمل والتنظيم والاوزان بكافة نواحي القرى

بالمديرات لكن تلاحظ انه لا يخلو الحال في بعض

الاحيان ان بعض الاهالي والتجار بالنواحي والقرى

المذكورة يرغب وزن اقطانه او بضائعه بمجمله بمعرفة

القباية الذين ييدهم رخصتات ميرية تسهيل السير

المعاملات والضبط والربط لا يرى بأس من اجابة

طلب من يرغب توجيه قبايا لوزن ما يلزم وزنه

بالتواحي واثباته بدفتر الميري وتحصيل عوائد الوزن

المقررة بحيث انه يحصل كمال الدقة في ضبط ايرادات

ذلك مع الاحتراز من تكليف احد بالقرى والنواحي

على الوزن بنواحيهم بمعرفة قباي الميري ودفع العوائد

بدون طلبه ورغبته وعدم وقوع ادنى ما يخل بالنظام

والاوامر والاجراء على وجه ما ذكر صار النشر في تاريخه

عمومًا وهذا لسعادتك

قباي — { صورة ما محرر لمديرية بني سويف في ١٣

{ صفر سنة ٩٧ نمرة ٧ ونشر لعموم الجهات في

١٤ صفر سنة ٩٧ (٢٦ يناير سنة ٨٠)

انه وان كان من ضمن ما تدون بالدكر يتو الخديوي

الصادر في ١٧ يناير سنة ٨٠ السابق نشره لغو عوائد

رخصتات القباية والصيارف على وجه العموم لكن

من الضروري لاجل ضبط وربط المعاملات العمومية

ووضعها دائما تحت قاعدة مامونة من الغش يلزم انه لا

يتعاطى حرفة القباية ولا الصيرفية الا من يكون ماذونا

من طرف الحكومة بذلك ويده رخصتاتمة ولهذا

المناسبة يقتضي استمرار اعطاء الرخصتات لارباب

الحرفتين المذكورتين كما كان جاريا سابقا انما بدون

رسم ولا عوائد بالكلية كما نص الدكر يتو وايضا لا

يترخص لاحد خلاف من يده رخصتاتمة من الحكومة

ان يشتغل بالحرفتين المذكورتين والاجراء على وجه

ما ذكر لزم تحريره — نشر لمديرات بحري وقبلي في ١٣

صفر سنة ٩٧ و٢٥ يناير سنة ٨٠ ثم نشر للجهات عمومًا

في ١٤ صفر سنة ١٢٩٧ و٢٦ يناير سنة ١٨٨٠

قباي — { منشور من الداخلية في ١٤ صفر سنة ١٢٩٧

{ (٢٧ يناير سنة ٨٠)

المسطر ادناه صورة ما تحرر للجهات عمومًا من المالية

بشان رخصتات القباية والصيارف لاجل معلوميته

بالداخلية اقتضى تحريره لسعادتك — انه وان كان من

ضمن ما تدون بالدكر يتو الخديوي الصادر في ١٧ يناير

سنة ٨٠ السابق نشره لغو عوائد رخصتات القباية

والصيارف على وجه العموم لكن من الضروري لاجل

ضبط وربط المعاملات العمومية ووضعها دائما تحت

قاعدة مامونة من الغش يلزم ان لا يتعاطى حرفة

القباية ولا الصرافية الا من يكون ماذونا من طرف

الحكومة بذلك ويده رخصتاتمة ولهذا المناسبة

يقتضي استمرار اعطاء الرخصتات لارباب الحرفتين

المذكورتين كما كان جاريا سابقا انما بدون رسم ولا

عوائد بالكلية كما نص الدكر يتو وايضا لا يترخص لاحد

خلاف من يده رخصتاتمة من الحكومة ان يشتغل

بالحرفتين المذكورتين والاجراء على وجه ما ذكر

لزم تحريره

قباي — { صورة ما محرر للجهات في ٢٧ ربيع الاول

{ سنة ٩٧ (٨ مارس سنة ٨٠)

وردت افادتان من محافظة دمياط نمرة ١٨ ايرادات ونمرة

٨ محاسبة استفيد منها انه في سنة ٩٣ صدر لها مكاتبة

من المالية بمعاذ القباية من ربط وبيع كوعليهم لكونهم

مجرين دفع رسوم رخصتات سنويا وبوجها صار

الاجراء. وانه بالنسبة لما هو مدون بالمادة الاولى من

الدكر يتو الصادر في ٢٧ يناير سنة ٨٠ عن معافاة من

ذكروا من رسوم الرخصتاتمة وكون جاري الشروع في

نواحي بمركز اشمون برغبتهم تعيين قبانية بنواحي بلادهم لوزن ارزاقهم واعطاء الحقوق لاربابها وحسن سير معاملتهم مع التجار وسهولة البيع والشراء بالكيفية التي اوضحوها وحيث انه بالنسبة لما توضح وكون ان لغو عوائد الاوزان بكافة نواحي القرى بالمديريات تطبيقاً للديكر يتوالخديوي الصادر في ١٧ يناير سنة ٨٠ ما هو الا مرحمة وشفقة بحالم واحوالهم كما ولما تلاحظ انه لا يخلو الحال في بعض الاحيان ان بعض الاهالي والتجار بالنواحي والقرى المذكورة يرغب وزن اقطان او بضاعة بحله بمعرفة القبانية الذين يدهم رخصتنامات مبرية تسهلاً لسير المعاملات والضبط والربط فنشر عموماً في ٢٥ يناير سنة ٨٠ بانه لا باس من اجابة طلب من يرغب توجيه قباني لوزن ما يلزم وزنه بالنواحي واثباته بدفتر الميري وتحصيل عوائد الوزن المقررة بحيث ان يحصل كمال الدقة في ضبط ايرادات ذلك مع الاحتراز من تكليف احد بالقرى والنواحي على الوزن بنواحيهم بمعرفة قباني الميري ودفع العوائد بدون طلبه ورغبته وعدم وقوع ادنى ما يخل بالنظام والاوامر لاسيما وان جل المقصود هو صيانة الحقوق التي هي من شؤون الراحة العمومية ومن المعلوم ان اجراء الوزن هو قوام الحق بين البائع والشاري فلهذا لا باس من انه في مدة موسم القطن يتعين لوزن الصنف المذكور مواضع مخصوصة في المراكز التي تستحسنوا اجراء عملية الوزن بها بحسب الرغبة وكل موضع يترتب به معاون ذو لياقة من طرف الميريه وقبانية معتمدة مضمونة خالية من السوابق ويدهم رخصتنامات ويكون ترتيبها على قدر لزوم كل جهة ويكون للقبانية دفاتر مخصوصة لذلك حسب القواعد المرعية بالمديرية ويكون اجراء الوزن بالرغبة ومن يحضر قطن الى ذاك الموضع ورغب وزنه فيجري وزنه وقيد في دفتر القباني بالبيانات الكافية بملاحظة معاون ويؤخذ اجرة الوزن من البائع حسب المقرر بالتعريف واعطاء علم الوزن وما يتحصل من الاجرة على هذا الوجه يكون نصفه للقبانية الذين اجروا الوزن والنصف الآخر يرد الى خزينة الميري اول باول بالحفاظ اللازمة عدا ثمن

تمويل ارباب الطوائف والكارات بالغرفة سنة ٨٠ رامت الافادة عما اذا كان يربط عليهم ويركوا كيف فنظرا لكون ويركوا ارباب الكارات لم يستثن منه بالمادة الثانية من الديكر يتوالخديوي الصادر في ١٧ يناير سنة ٨٠ سوى الاشخاص المنقطعين لاشغال الزراعة ولم يتعاطوا كارات اخرى واولئك القبانية ما خرجوا عن كونهم من ارباب الكارات وصار معافاتهم من الرسوم المذكورة فتحرر لها في ٢٦ ربيع الاول سنة ٩٧ مرة ٢٦ بمعاملتهم في ربط الويركو عليهم اسوة باقي ارباب الحرف والكارات من ابتداء سنة ٨٠ كل منهم وما يستحقه بحسب درجة تكسبه بالتطبيق كما هو منصوص بقرار الويركو السابق صدوره والديكر يتو المشار اليه ولاقتضاء سريان الاجراء على وتيرة واحدة في الجهات قد كتب لهم في تاريخه وهذا حتى اذا كان لم يحصل ربط ويركوا على امثال هؤلاء من ابتداء سنة ٨٠ بجهتكم فيتبادر باجراء الربط عليهم بوجه ما توضح انفا برعاية كل لازم حسب ما تدعوه الاصول

قباني - صورة ما تحرر من نظارة المالية لمديرية (المنوبة في شوال سنة ١٢٩٧ هـ ونشر لمديريات بحري في ١٦ شوال سنة ٩٧ و ٢١ سبتمبر سنة ٨٠ قبل الآن تقدم انهاء بامضاء مذكورين مشايخ بمركز تلا برغبتهم التصريح بتشكيل حلقة اوزان ببلادهم ولما تحرر من نظارة المالية للمديرية باجراء التحقيق اللازم لذلك فالآن وردت افادة سعادتكم الرقيمة ٢٩ رمضان سنة ١٢٩٧ مرة ١١٨ توضح بها ان مشايخ المركز رغبوا بان تكون الحلقة بناحية شوني وانه جاريه التحقيق اللازم لكن المناسبة ان وقت تاريخه هو ابتداء موسم القطن وضرورة من استجداد حلقات بمراكز المديرية مثل منوف ومليج واشمون وسبك حسب السوابق لاجل وزن الاقطان الجاري مبيعها من الاهالي برغبتهم بواسطة قبانية ميريه تسهلاً لهم وقت المبيع وعدم تاخير اشغال التجارة تروموا صدور الامر باستجدادهم لرفع تضرر الاهالي في عدم ايجاد الموازين المعتمدة ثم انه في الاثناء تقدم اعراضات للمالية من مذكورين رؤساء مجالس مشيخة ودعاوي بمراكز سبك ومليج وتلا وكذا من مشايخ

الاجراء بدون تاخير حتى لا تفوت اشتمرة المقصودة  
— المسطر يمينه فهو صورة ما تحرر من طرفنا لسعادة  
مدير المنوفية تصريحا عن تعيين مواضع لوزن الاقطن  
والبضاعة بالمراكز التي يستحسن اجراء الوزن بها  
بحسب الرغبة وذلك في مدة موسم القطن مع اجابة  
طلب من يرغب من النواحي والقرى توجه قباني من  
المقررين برخصتنامات لوزن بضاعته بمحله واخذ  
الاجرة وقبدها بدفتر الميري مع المحاذرة من تكليف  
احد باجراء وزن شي ودفع اجرته على غير رغبته  
لاخر ما به ولزم الشرح عليه لسعادتك حتى اذا كان  
يوجد هناك رغبة بمديرية سعادتك للاجراء على هذه  
الكيفية بمراكزها فتحصل المبادرة في الاجراء على  
حسب الواضح بالمحرر لمديرية المنوفية المنسوخ صورته  
يمينه ويرسل كشف ببيان المواقع والمعاونين

قباني — . { صورة ما نشر من نظارة المالية المدبريات  
عموما والمحافظة ومصلحة المصنوعة والقطاير  
الخيرية في ٢٤ فبراير سنة ٨١ بخصوص صرف النظر عن  
تحصيل رسوم ختم دفاتر القبانية بسائر جهات المحكومة

قد علم ان بعض المديرين معتادة على تحصيل رسوم  
ختم دفاتر القبانية عند صرفها اليهم لقيد الاوزان فيها  
وحصل الضرر من تكليفهم بتادية تلك الرسوم على ان  
تلك الدفاتر معدة لحفظ مال الميري وبما ان دفاتر  
القبانة بدائر في بلدية مصر وسكندرية جاري ختمها  
بدون تحصيل رسوم الختم والعدالة من شؤونها المساواة  
فلذلك ورفعنا للضرر استصوب صرف النظر عن تحصيل  
الرسوم المذكورة بسائر جهات الحكومة وقد صار النشر  
في تاريخه عموميا عن ذلك وهذا للمعلومية والعمل بموجبه  
قباني — . امرال صادر في ٢١ ديسمبر سنة ٨٩

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على اللوائح المتعلقة  
بعملية الوزن وعلى امرنا الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة  
٨٠ وعلى الراي المعطى في هذا الخصوص من مديري  
صندوق الدين العمومي وبناء على ما عرضه علينا  
ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار امرنا باهوات  
(م) ١ اعتبارا من اول يناير سنة ٩٠ تصير حرفة القبانية  
حرة (م) ٢ تلغى من ابتداء التاريخ المذكور عوائد  
القبانة الجاري تحصيلها لجانب الميري (م) ٣ تلغى ايضا

اعلام الوزن فهي للميري خاصة وبنهاية كل يوم يختم  
على يكون الدفتر بختم المعاين ومن لم يحضر القطن  
تعلقه الى ذاك الموضع لاجل مبيعه ووزنه تحت هذه  
الملاحظة لاحرج عليه وهذه العملية يكون اجراؤها  
بالمراكز المذكورة في مدة موسم القطن فقط ومن  
يريد ان يوزن بها بضاعته من غير القطن ايضا ويدفع  
الاجرة المقررة لا باس وبعد انقضاء موسم القطن  
يصير رفت المعاين من تلك المراكز وكل من يرغب  
بعدها وزن قطن او بضاعة من اهالي وتجار تلك  
المراكز يحمله بمعرفة قباني من الذين يدهم رخصتنامات  
فيجب ان يطلبه ويؤخذ منه الاجرة ويصير اثباتها في  
دفاتر الميري كما وانها في مدة الموسم او غير الموسم  
المذكور كل من يرغب من اهالي او تجار القرى  
والنواحي الى وزن اقطانه او بضاعته بمحله بمعرفة  
القبانية الذين يدهم رخصتنامات ميرية فيجب ان ذلك  
حسب نص النشور الرقم ٢٥ يناير سنة ٨٠ السابق  
ايضا على كل مقتضى دوام افتقاد تلك الاعمال  
والفتيش على عملية الدفاتر وعلى عدد القبانية وحصول  
التاكيد بعدم حصول وزن بعدد مخلولة او يد قبانية  
لم يكن يدهم رخصتنامات ومن ثبت تجاربه من  
القبانية على ذلك يجري محاكمته بالتطبيق للقواعد  
المرعية في ذلك ولهذا لزم تحريره لسعادتك للاجراء  
كما ذكر ودوام الافتقاد لضبط وابط الادارة وصيانة  
حقوق الميري وكما الملاحظة على ان اجراء الوزن  
لا يكون الا برغبة من يريد الوزن ودوام التحذير  
من تكليف احد باجراء وزن شي ودفع اجرته بدون  
رغبته ومع هذا يتحرر كشف ببيان المراكز والمعاونين  
اللازم تعيينهم بها وقدر ما هيأتهم بحسب حالة كل  
من المواقع المذكورة ويرسل للمالية واذا كان في اثناء  
الادارة يتراى ان اي مركز ادارته لا تحتاج لوجود  
معاون وقبانية به فلاجل عدم وجودهم بلا فائدة  
يجري رفت المعاين ويحال اجراء عملياته على احد  
المراكز القريبة من النواحي القريبة من المركز الذي  
يتراى عدم لزوم الوزن به والافادة والعرضحالات  
عدد مرسولة من لفه مع تحصيل رسم قيدية العرضحالات  
انما حيث الوقت ازف والموسم قد حل فالامل سرعة

## ملحوظات

عن تعريض الطفل للخطر او عن تركه في المحل الخالي كالمبين في المادة السابقة انفصال عضو من اعضائه او فقد منفعة فيعاقب من عرضه او تركه بالعقوبات المقررة للجرح عمدا فان تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمدا (م) ٢٦٤ كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين او تركه في محل معمور بالادمين او حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر (م) ٢٦٥ كل من خطف بواسطة التحيل او الاكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة او حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين فان كان المخطوف انثى يعاقب الخاطف بالاشغال الشاقة الموقته (م) ٢٦٦ كل من خطف من غير تحيل ولا اكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة او حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة اما اذا كان المخطوف انثى يعاقب الخاطف بالحبس من ستة اشهر الى سنتين (م) ٢٦٧ اذا هتك الخاطف عرض الصبية التي خطفها فيحكم عليه باشد العقوبة المقررة لجناية هتك العرض (م) ٢٦٨ كل من خطف بواسطة التحيل او الاكراه صبية يبلغ سنها اكثر من خمس عشرة سنة او حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاثة سنين فان كانت تلك الصبية متزوجة يعاقب الخاطف لها بالاشغال الشاقة الموقته (م) ٢٦٩ اذا تزوج الخاطف بالصبية التي خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما قبض — (ر) تسليم — ضبطية قضائية (فتح ١٩ — حضور) (ق ٨٨)

قبض على سفينة — (ر) سيكورتاه (ق ٢٣٣)

قبض الهبة — (ر) هبة (م ٨٣٧)

قبطان — (ر) قبودان

قبطي — (ر) اقباط — بيت المال م ١

قبل — (ر) شركة (م ١٠٥٥)

قبودان — (قانون تجاري بحري) في قبودان السفينة (م) ٣٥ على كل قبودان او رئيس مامور بادارة سفينة او مركب من المراكب البحرية ضمان ما يحصل منه من التفريط في اثناء تادية وظيفته ولو كان يسيرا ويلزم باداء مقابل الخسارة الناشئة عنه (م) ٣٦ وهو

فيما يتعلق بوزن البضائع جميع الاجراءات التي كانت مفروضة على التجار وكذلك الاحكام القاضية على افراد الناس بعدم ابقاء آلات وزن بطرفهم

قباني — (ر) دخولية ١٣ صفر سنه ٩٧

قبة — (ر) تنظيم ٢ نوفمبر سنه ٨٩ — وايلى الكبرى

قبرس — (ر) تركيا

قبض — (قانون عقوبات)

(الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات)

(في القبض على الناس وجسمهم بدون وجه حق وفي سرقة الاطفال وخطف البنات)

(م) ٢٥٧ كل من قبض على اي شخص او جسده او حيزه بدون امر احد الحكام المختصين بذلك وفي غير الاحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوي الشبهة يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين (م) ٢٥٨ يعاقب ايضا بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين كل شخص اعار محلا للحبس او الحجز الغير الجائزين مع علمه بذلك (م) ٢٥٩ اذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٥٧ من شخص تزوي بدون حق بزي مستحدي الحكومة او اتصف بصفة كاذبة او ابرز اسرا مزورا مدعيا صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن الموقت مدة لا تنقص عن عشر سنين ويحكم في جميع الاحوال بالاشغال الشاقة مدة لا تنقص عن عشر سنين على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل او عذبه بالتعذيبات البدنية (م) ٢٦٠ كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة او اخفاه او ابدله باخر او عزاه زورا الى غير والدته يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين فان لم يثبت ان الطفل كان حيا ثم مات تكون مدة الحبس من شهر الى سنة اما اذا ثبت انه كان ميتا فتكون مدة الحبس من ستة ايام الى شهرين (م) ٢٦١ يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين كل من كان متكفلا بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه اليه (م) ٢٦٢ كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين او تركه في محل خال من الادمين او حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة (م) ٢٦٣ اذا نشأ

مستول عن الامتعة والبضائع التي يستلمها في عهده  
وعليه ان يعطي بها سنداً يسمى سند الحمولة (م) ٣٧  
ويخص القبودان بتعيين من يلزم للسفينة والتخاب  
ملاحيها وغيرهم من البحريين واستئجارهم انما يجب  
عليه اجراء ذلك باتحاده مع ملاكها اذا كان في محل  
سكنهم (م) ٣٨ يجب على القبودان ان يتخذ دفترًا  
يسمى يومية السفينة ويكون منبر الصحائف وموضوعا  
عليه علامة احد قضاة المحكمة وان لم يوجد قاض  
فتوضع عليه العلامة من جهة الادارة ويكتب في  
الدفتر المذكور ما هوأت (اولا) حالة الزمن والرياح  
في كل يوم (ثانيا) سير السفينة في كل يوم في حالتي  
السرعة او البطء (ثالثا) درجة العرض او الطول  
الجغرافي التي تكون فيها السفينة يوما فيوما (رابعا)  
جميع الاتلافات التي تحصل للسفينة والبضائع واسبابها  
(خامسا) بيان جميع ما يهلك بحادثة وما يقطع او  
يترك ويكتب البيان المذكور بقدر الامكان  
(سادسا) الطريق الذي اختار السير فيه مع بيان  
اسباب الانحراف عنه سواء كان اختياريا او جبريا  
(سابعا) جميع ما صمم عليه القبودان في اثناء السفر  
بمشاورة الضباط والرجال البحريين (ثامنا) اجازات  
الانصراف المعطاة للضباط والرجال البحرية مع بيان  
اسبابها (تاسعا) الايراد والمصرف المتعلقان بالسفينة  
وبالبضائع المشحونة وبالجملة يبين في ذلك الدفتر جميع  
ما يتعلق بالسفينة او حمولتها وجميع ما يجوز طلب  
حسابه او المطالبة به او المعارضة فيه (م) ٣٩ وفضلا  
عن اليومية المذكورة يجب على القبودان ان يتخذ في  
السفينة دفترًا صغيرًا مستوفيا للشرائط السالف ذكرها  
بعد بالخصوص لتفيد الاقتراضات البحرية فيه على وجه  
الانتظام (م) ٤٠ يجب على القبودان قبل اخذ الحمولة  
ان يحصل على الكشف على سفينته بمعرفة اهل خبرة  
يعينهم لذلك القاضي المعين بالمحكمة للامور الوقتية  
وان لم يوجد قاض فتعينهم جهة الادارة المحلية لمعرفة  
ما اذا كانت السفينة مشتملة على جميع ما يلزم لسيرها  
ام لا وصالحة للسفر ام لا ويسلم محضر الكشف عليها  
لقلم كتاب المحكمة او لجهة الادارة وتعطى صورة صحيحة  
منه الى القبودان — ولا يجوز للقبودان ان يأخذ

تذكرة السفر الا بعد تقديمه محضر الكشف على السفينة  
ولو تفتي ارباب الحمولة عن الكشف المذكور (م) ٤١  
ويجب ايضا على القبودان ان يكون عنده في السفينة  
(اولا) حجة ملكية السفينة او صورة منها مصدق  
عليها بالاوجه القانونية (ثانيا) سند انتسابه الى  
دولته اعني البراءة المثبتة انه تحت علم الدولة العلية  
العثمانية (ثالثا) دفتر باسماء ملاحي السفينة (رابعا)  
سندات حمولة السفينة ومشارطة الاجرة (خامسا)  
قائمة يابان الحمولات (سادسا) سندات دفع  
الجمارك او كفالتها (سابعا) تذكرة الرخصة في  
السفر والبساير وتوالت البحرية (ثامنا) تذكرة الصحة  
(تاسعا) نسخة من قانون التجارة البحري (م) ٤٢  
يجب على القبودان ان يكون في السفينة بنفسه من  
الوقت الذي ابتداء فيه السفر الى وصوله لموردة  
مأونة او ميناء مأونة واذا اقتضى الحال ان يرسو في  
ميناء لم يسبق انه رسا فيها لاهو ولا غيره من الملاحين  
ووجد فيها رئيس البوغاز العارف بمدخل الميناء او  
الجدول او النهر وجب عليه ان يستعين به بمحسبا  
اجرته على مصاريف السفينة (م) ٤٣ اذا وقعت من  
القبودان مخالفة للواجبات المفروضة عليه المينة في  
الخمس مواد السابقة يكون مسئولاً عن جميع الحوادث  
لمن له ملك في السفينة او في الحمولات (م) ٤٤  
ويكون القبودان مسئولاً ايضا عما يحصل من  
الاتلافات للبضائع التي حملها على سطح السفينة بدون  
رضاء بالكتابة من صاحبها (م) ٤٥ لا يسري حكم  
المادة السابقة في حق السفن الصغيرة المعدة للسير  
بجانب الساحل (م) ٤٦ لا يبرأ القبودان من المسؤولية  
الا اذا اثبت حصول عوارض جبرية (م) ٤٧ لا يجوز  
للقبودان في محل اقامة ملاك السفينة او وكلائهم قلفطتها  
بدون اذن مخصوص منهم ولا شراء شرعات او حبال  
او غيرها للسفينة ولا اقتراض مبالغ لذلك على جسمها  
ولا تاجيرها (م) ٤٨ اذا اجرت السفينة برضاء الملاك  
وامتنع بعضهم عن اداء ما يخصه في المصاريف اللازمة  
لسفرها يجوز للقبودان في هذه الحالة بعد اربع وعشرين  
ساعة من وقت التنبيه على من امتنع منهم تنبيهها رسميا  
باداء ما يخصه ان يقتض على حصة الممتنع المذكور



محمولاتها على حسب سندات الشحن التي حررها وبيان المبالغ التي اقترضها مع بيان اسماء المقرضين واما كن سكتاهم (م) ٥١ اذا اقترض القبودان بلا ضرورة مبلغاً على جسم السفينة او ذخائرها او ادواتها او رهن او باع بضائع او مؤونة او درج في حسابه خسارات ومصاريف غير حقيقية يكون مسئولاً للملاك وملزوماً دون غيره باداء المبلغ المقرض او ثمن الاشياء المرهونة او المبيعة فضلاً عن اقامة الدعوى الجنائية عليه ان كان لها وجه (م) ٥٢ لا يجوز للقبودان ان يبيع السفينة بدون اذن مخصوص من ملاكها الا اذا كانت غير صالحة للسفر وثبت ذلك بالاوجه القانونية فان حصل البيع كان لاغياً وكان القبودان ملزوماً بالتعويضات — ويكون اثبات عدم صلاحية السفينة للسفر بحضور يحرره اهل خبرة حالفون اليقين يعينهم رئيس المحكمة الابتدائية وان لم توجد فجهة الادارة وفي البلاد الاجنبية يعينهم قنصل الدولة العلية فان لم يوجد قاضي البلد وهذا بدون اخلال بحق الاخصام في المناقضة بالطرق القانونية في عدم صلاحية السفينة للسفر — وان لم ياذن الملاك بالبيع ولم تعط تعليمات منهم يكون بيع السفينة بسبب عدم صلاحيتها للسفر الثابت بالوجه المتقدم بالمراد العمومي (م) ٥٣ يجب على كل قبودان استخدام لسفر ان يحميه والا كان ملزماً بجميع المصاريف والتعويضات للملاك السفينة ولستاجريها (م) ٥٤ اذا سافر القبودان بالمشاركة في ربح المحمولات فلا يجوز له التعامل ولا الاتجار على ذمته خاصة ما لم يوجد شرط يخالف ذلك (م) ٥٥ فاذا شحن القبودان بضائع على ذمته خاصة خلافاً لما هو مقرر بالمادة السابقة تضبط تلك البضائع لشركائه الآخرين بحكم من المحكمة بناء على طلبهم (م) ٥٦ لا يجوز للقبودان ان يترك سفينة في اثناء السفر بسبب اي خطر كان بدون راي ضابطها وعمد ملاحيها فاذا تركها برأيه وجب عليه ان يخلص معه الاوراق المهمة مثل دفتر سير السفينة وسند الاتجار وحواظ حملتها وتذكرة السفر والنقود وما يمكنه اخذه من البضائع المشحونة التي يكون ثمنها اكثر من غيرها والا كان هو المسئول عن ذلك — واذا هلك

في ملكية السفينة قرضاً بحرياً على ذمته باذن من المحكمة وان لم توجد فباذن من جهة الادارة (م) ٤٩ اذا دعت الضرورة في اثناء السفر الى قلفطة او شراء شرع او حبال او ادوات او مؤونة او غيرها من الاشياء التي اقتضتها الضرورة وكانت الاحوال او البعد عن محل اقامة ملاك السفينة او المحمولات لا تمكن القبودان من استئذنانهم في ذلك فبعد اثبات هذه الضرورة بحضور ممضي منه ومن عمد ملاحي السفينة وبعد استحصالة على اذن من المحكمة وان لم توجد فمن جهة الادارة وان كان في بلد من البلاد الاجنبية فمن قنصل الدولة العلية وان لم يوجد فمن حاكم هذا البلد يجوز له ان يستقرض قرضاً بحرياً على جسم السفينة وتوابعها وعلى المشحونات اذا اقتضى الحال ذلك وان لم يتيسر استقراض المبلغ كله او بعضه على هذا الوجه فله ان يرهن او يبيع بالزيادة بضائع بقدر المبلغ الذي دعت اليه الضرورة التي ثبتت — وعلى ملاك السفينة او القبودان النائب عنهم احتساب اثمان البضائع المبيعة بالسعر الجاري للبضائع التي من جنسها ونوعها في محل اخراجها من السفينة في وقت وصولها اليه — ويجوز لمستاجر السفينة اذا كان واحداً او للشاحنين اذا كانوا متعددين في الرأي ان يمنعوا بيع بضائعهم او رهنها باخراجها من السفينة ودفع الاجرة على قدر السفر الذي حصل وفي حالة عدم رضا بعض الشاحنين بذلك فمن اراد منهم اخراج بضائعه من السفينة يكون ملزماً بالاجرة الكاملة عليها (م) ٥٠ يجب على القبودان قبل سفره من ميناء اجنبية او من ميناء الدولة العثمانية العلية الكائنة في خليج البصرة او بسواحل العرب او سواحل اسيا او اوروبا للرجوع الى ميناء اخرى من ميناء الدولة العلية ان يرسل الى ملاك السفينة او وكلائهم قائمة حساب ممضاه منه مشتملة على بيان محمولات السفينة وبيان ثمن البضائع التي اشتراها وشحنها على ذمة الملاك والمبالغ التي اقترضها واسماء المقرضين ومسأكتهم — واذا حصل الشحن في الميناء المذكورة على ذمة مستاجر السفينة وبمعرفة وكلائهم فلا يجب على القبودان في هذه الحالة ان يرسل الى ملاكها او وكلائهم الا قائمة ببيان

الاشياء المخرجة من السفينة على هذا الوجه بسبب  
قهرى يكون القبودان غير مسئول عنها (م) ٥٧ يجب  
على القبودان في ظرف اربع وعشرين ساعة بعد  
وصوله الى المينا المقصودة ان يستحصل على وضع علامة  
على دفتر اليومية من الحكام الميتين في المادتين  
الآتين وان يقدم لهم تقريراً تعطى له صورته مصدقاً  
عليها منهم — ويبين في ذلك التقرير مكان قيامه  
وتاريخه وحالة الوقت عند القيام والطريق الذي  
اخذ السير فيه والاطار التي حصلت له وعدم  
الانتظام الذي حصل في السفينة وجميع الاحوال  
المهمة التي صادفته في السفر (م) ٥٨ يقدم التقرير  
المذكور في ممالك الدولة العثمانية العلية الى رئيس  
الحكمة الابتدائية وان لم توجد فالى جهة الادارة  
المحلية وهي ترسله بدون تاخير الى رئيس اقرب محكمة  
اليها — وفي كلتا الحالتين يحفظ التقرير في قلم كتاب  
الحكمة (م) ٥٩ ويقدم القبودان تقريره في البلاد  
الاجنبية الى قنصل الدولة العثمانية العلية وان لم يوجد  
فالى الحاكم المحلي الذي من خصائصه ذلك وياخذ منه  
شهادة مبيناً فيها وقت وصوله ووقت قيامه واجناس  
مشحوناته وحالتها (م) ٦٠ اذا اضطر القبودان في  
اثناء سفره الى ان يرسو في مينا من مينات الدولة  
العية العثمانية او من مينات الدول الاجنبية وجب  
عليه ان يخبر حاكماً من الحكام الميتين في المادتين  
السابقتين على حسب الاحوال باسباب الرسو (م) ٦١  
اذا حصل للقبودان غرق وتخلص وحده او مع بعض  
الملاحين يجب عليه ان يتوجه بلا تاخير الى الحكام  
المذكورين انفاً على حسب الجهات والاحوال —  
ويقدم اليهم تقريره ويحصل على التصديق عليه من  
الملاحين الذين نجوا وكانوا معه وياخذ صورة ذلك  
التقرير مصدقاً عليه (م) ٦٢ ويجب على الحاكم لتحقيق  
صحة تقرير القبودان ان يستجوب الملاحين الحاضرين  
وكذلك بعض الركاب ان امكن مع عدم الاخلال  
بالوجه الثبوت الاخرى — والتقارير التي لم يصر  
تحقيقها لا تقبل لبراءة القبودان ولا تعتبر في الحاكم  
الا اذا كان القبودان الذي حصل له الفرق تخلص  
وحده في الجهة التي قدم تقريره فيها — وللإختصاص

الحق في اثبات عدم صحة ما ادعاه القبودان (م) ٦٣  
لا يجوز للقبودان في غير حالة الخطر المحقق ان يخرج  
من السفينة بضاعة ما قبل ان يقدم تقريراً بذلك والا  
تقام عليه دعوى جنائية (م) ٦٤ اذا فرغت مؤونة  
السفينة في اثناء السفر يسوغ للقبودان بعد اخذ رأي  
عمد ملاحيها ان يجبر من عنده مؤونة مملوكة له خاصة  
على مشاركة الباقي فيها بشرط دفع الثمن اليه

**قبودان** — (ر) اجرة السفينة — سفينة (قتب ٣٠  
٢٢ — سند ايجار السفينة — سند مشحونات —  
سيكورتاه — مسافر — ملاح

**قبودان** (مسئولته) — (ر) سفينة (قتب ٣٠  
عزله) ٣٢ — ٣٣

**قبول** — (ر) بيع  
قبول التلامذة في المدارس — (ر) معارف عمومية  
٤ يونيو سنة ٨٥

**قبول** الدفاتر التجارية — (ر) دفتر تجاري (قت ١٧  
قبول الكبيالات — (ر) كبيالة (قت ١١٢ —  
١٢٠ — ١٢١ — ١٢٣ — ١٢٤

**قبول** جزء من قيمة كبيالة — (ر) كبيالة (قت ١٢٣  
قبول الكبيالة بالواسطة — (ر) كبيالة ابتداء  
من (قت ١٢٥

**قبول** كتحدا — (ر) معاش ٧ الحجة سنة ١٣٠٠  
قتل — (ر) تصديق ٨ ش سنة ٩٨ — تعويضات  
— لجنة محكمة شرعية غاية ذو الحجة سنة ١٢٩٨ —  
موارث (ش ٥٨٥ — نسب (ش ٣٣٨ —  
اختصاص (لا ١٥: قانون العقوبات ٣ — جنابات  
٢٠٧ — ٢٠٩ — مدة طويلة (فتج ٢٤٩ —  
تخريب (فق ٣٣٦

**قتل** (توقيع عقاب القتل) — (ر) حكومة (فق ٧٠  
الى ٧٢ — ٧٤ — ٧٥ — ٧٧ — ٧٨ — ٧٩ — ٨١ الى ٨٤  
قتل (لئلا يمنع الصعود الى المنزل ونحوه) — (ر)  
جنابات وجنح (فق ٢٢٦

**قتل** الزوجة حال تلبسها بجناية الزنا — (ر) جنابات  
وجنح (فق ٢٢٧

**قتل** عساكر الضبط في حال نادبة وظيفتهم — (ر)  
جنابات وجنح (فق ٢٢٨

معلومات

الاحوال المدنية بالمادة ١٥٣ يعاقب بالمحبس من ثمانية ايام الى شهر او بدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى التي قرش (م) ٢٨٢ احكام المادتين السابقتين لايجري تطبيقها على ما يختص باقترا - احدا الاخصام على الاخر في اثناء المدافعة عن حقوقه امام المحاكم شفاهاً او تحريراً فان هذا الاقترا لا يستوجب الا الدعوى على فاعله بصفة مدنية او تاديبية (م) ٢٨٣ السب الغير مشتمل على اسناد عيب معين او لم يحصل علانية يعاقب فاعله بالعقوبات المقررة للعلاقات (م) ٢٨٤ كل من كان من الاطباء او الجراحين او الاجزاجية او التوابل او غيرهم مودعاً اليه بمقتضى صناعته او وظيفته سر خصوصي او ثمن عليه فافشاء في غير الاحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالمحبس من شهر الى سنة اشهر او بدفع غرامة من اربعمائة قرش ديواني الى التي قرش ولا تسري احكام هذه المادة الا في الاحوال التي لم يرخص فيها قانوناً بافشاء امور معينة كالمقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

قذف — (ر) جريدة (ق) ١٧٠ — نسب  
قراءة — (ر) افلاس (ق) ٢٥ — مرقعة (ق) ٢٨٦ — رشوة — نكاح  
قرار (تقليده) — تزوير (ق)  
قرائن احوال — (ر) اثبات الديون (ق) ٢١٥ —  
٢١٧ — ٢١٨ — ٢٢٠ — ٢٣٤ — سيكورتاه (ق) ٢٥٧  
٢٠٧ — ضبطية قضائية (ق) ١٩ — كفالة (ق) ٥٠٤  
قرش براني — (ر) عملة ٢٣ يوليه سنة ٨١  
قرشي — (ر) كفالة ٦٥  
قرض اربعمائة الف جنيه — (ر) معاش (استبدال)  
١٢ فبراير سنة ٨٩  
قرض بحري — (ر) اقتراض : سفينة (ق) ٦٥  
— سيكورتاه

قرض بحري عادي — (ر) اقتراض (ق) ١٥٣  
قرض بحري على ارباح السفينة — (ر) اقتراض  
(ق) ١٥٨  
قرض بحري على اجرة سفينة — (ر) اقتراض  
(ق) ١٥٨  
قرعة — (ر) بيع العقار اختيارياً (ق) ٦٢٤ —  
شيخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ — قسمة — نكاح  
(فيما يجب ٠٠٠٠)

قرعة عسكرية — (ر) امر شامل لقانون الفرقة العسكرية  
(الصادر في ٢١ لوليه سنة ١٨٨٠  
(نحن خديو مصر) من حيث ان حصول الامن والراحة العمومية

قتل (عذر) — (ر) جنائيات وجنح (ق) ٢٢٩  
قتل (دبة) — (ر) جنائيات وجنح (ق) ٢٣٠  
قتل (تهديد) — (ر) جنائيات وجنح (ق) ٢٣١  
قتل (استعمال الرافعة) — (ر) قانون العقوبات ٣٥٢  
قتل البحري في اثناء السفر — (ر) ملاح (ق) ٨٠  
قتل جبري (بناء على امر رئيس) — (ر) جنائيات  
وجنح (ق) ٢٢٣

قتل (التحريض على القتل) — (ر) جريدة (ق) ١٥٤  
قتل تعمدى — (ر) حريق (ق) ٢٣٧  
قتل تعمدى مع سبق اصرار او ترصد — (ر)  
جنائيات وجنح (ق) ٢٠٨ الى ٢١١  
قتل تعمدى من غير سبق اصرار ولا ترصد ولا ترصد  
— (ر) جنائيات وجنح (ق) ٢١٣

قتل (الحكم به) — (ر) عقوبة الجنائيات (ق) ٢٦ الى ٣٢  
قتل الحيوان — (ر) تخريب (ق) ٣٣٠ — ٣٣١  
قتل خطأ (من غير قصد ولا تعمد) — (ر) جنائيات  
وجنح (ق) ٢١٦

قتل لضرورة المدافعة — (ر) جنائيات وجنح (ق) ٢٢٥  
قتل مقترن بعصيان او نهب — (ر) جنائيات  
وجنح (ق) ٢٢٢

قدح — (ر) اردب  
قديم — (ر) بيع (مجلد ١٦٦)

قذف — (ر) قانون العقوبات (الباب السابع من الكتاب  
الثالث من قانون العقوبات

(في القذف والسب وافشاء الاصرار)  
(م) ٢٧٧ بعد فاذا كل من اسند لغيره بواسطة احدى طرق  
النشر المدنية بالمادة ١٥٣ من هذا القانون امورا لو كانت  
صادقة لا وجبت عقاب من اسندت اليه بالعقوبات المقررة  
لذلك قانوناً او اوجبت احتقاره عند اهل وطنه — ولا  
تقبل من الناذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به (م) ٢٧٨  
يعاقب الناذف ومن شاركه بالمحبس من سنة الى ثلاثة سنين  
اذا كان ما قذف به مستوجباً لعقوبة جنائية واما في الاحوال  
الاخر فيعاقبان بالمحبس من شهر الى سنة اشهر (م) ٢٧٩  
لا يحكم بهذا العقاب على من اخبر بالصدق وعدم سوء النصد  
المحكمات القضائية بامر مستوجب لعقوبة فاعله (م) ٢٨٠ واما  
من اخبر بامر كاذب مع سوء النصد فيستحق العقوبة ولو لم  
يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكورة (م) ٢٨١ كل سب  
غير مشتمل على اسناد امر حقيقي بل كان مشتملاً على اسناد  
عيب معين او على خدش التاموس او الاعتبار بأي كيفية كانت من

بقتضي حسن نظام العسكرية بجزيرة كانت او برية وحيث ان من الوجوب وضع قانون محكم عادل يكون اساسا لربط كيفية جمع ودخول الانفار في الخدمة العسكرية ومدة اقامتهم بها على هيئة منتظمة فبناء على التماس ناظر ديوان جهادية حكومتنا وموافقة رأي مجلس النظار تأمر بما هو اتي

### (الباب الاول - احكام عمومية)

(م) ١ كل مصري مكلف شخصيا بالخدمة العسكرية على مقتضى هذا القانون بدون تمييز لديانته ولا لماله وصفته (م) ٢ تأليف مقدار ما يلزم من العساكر سواء كانوا تحت السلاح او رديفاً يكون من الاشخاص صحيحي الجسم ومن سن عشرين الى خمس وثلاثين سنة على حسب الطريقة المبينة بهذا القانون (م) ٣ يكون قيد الانفار البالغ سنهم عشرين سنة بدفاتر العساكر البرية والبحرية بموجب القرعة كما ان توزعهم على صفوف العسكرية يكون كذلك (م) ٤ تتحدد مدة الخدمة العسكرية على الوجه الاتي اولا تحت السلاح سنوات ٤ للبيادة والطوبجية والسواري وسنوات ٦ للبحرية والصناعة ثانياً رديف سنوات ٥ للبيادة والطوبجية والسواري و٤ للبحرية والصنابية ثالثاً احتياطية سنوات ٦ للبيادة والطوبجية والسواري و ٥ للبحرية والصنابية وتنفيذ اسماء الانفار في دفاتر قيد من يكون تحت السلاح والرديف تسعة سنوات وفي دفاتر قيد الرديف ستة سنوات فجميع المدة لا يزيد عن خمس عشرة سنة وبعد انتهائها تعطى لم تذكر باخلاء سبلهم وتنطبق اسماؤهم من الدفاتر (م) ٥ اذا استلزم الحال لطلب انفار من الرديف ثم بعدها من الاحتياطية ليكونوا تحت السلاح فيبدأ بالنمرة الاصغر سناً ولا تطلب مرة لدخولها تحت السلاح الا من بعد استيفاء النمرة التي قبلها وعند الاضطرار بعد استيفاء دخول نمرة الرديف والاحتياطية للحضرة المخدومة ان تامر بطلب كافة الأشخاص السليحي البنية تحت السلاح لاداء الخدمة العسكرية بدون مراعاة سنهم (م) ٦ الخدمات البحرية بانواعها لا تعفى اي مصري من اداها واجاباب القرعة بموجب هذا القانون

### (الباب الثاني - في القرعة)

(م) ٧ الغرض الاصلي من القرعة هو تعيين الطريقة التي بها تطلب بوجه العدالة الانفار السليحي الجسم البالغ سنهم عشرين سنة للدخول تحت السلاح وتعمل القرعة على مقتضى كشف تعدادي بجزيرة بمعرفة مشايخ البلاد او الاثمان تحت مسئوليتهم بالطريقة المنصوص عنها في القانون (م) ٨ في كل سنة تحرر مشايخ البلاد او الاثمان كشفا عن الانفار البالغ سنهم عشرين سنة في العام المحاضر بحيث يكون الكشف المذكور جاهزا قبل اول يوم من شهر نوفمبر وينقسم هذا الكشف الى ثلاثة اقسام على الوجه الاتي (القسم الاول) يحتوي على اسماء والقبائل الانفار المولودين الفاطنيين بالبلد او بالثمن مع توضيح صنائعهم واسماء ابائهم (القسم الثاني) يحتوي على اسماء الانفار المولودين بالبلد او بالثمن وليسوا فاطنيين بها مع اعطاء جميع الاستعلامات التي يمكن الحصول عليها المختصة بمل سكناتهم وبصنائعهم (القسم الثالث) يحتوي على اسماء الانفار الفاطنيين

بالبلد او بالثمن ولم يكونوا مولودين بها انما يذكر في الكشف محل ولادتهم ولاجل الوصول الى معرفة سن الانفار بوجه الضبط على قدر الامكان يجب على مشايخ البلاد او الاثمان ان تراجعوا دفاتر المولودين الموجودة بالجهة التابعةين اليها واما الاشخاص الذين اسماؤهم ليست مندرجة بها فيستدل على سنهم بالشهرة وبالعلامات الشخصية (م) ٩ بعد تحرير الكشف المحكي عنه على الوجه المتقدم ذكره بصير لصفه بالخلات الاكثر استطرافاً في البلد او الثمن مع تعميم نشره واعلانه حتى يكون في علم الجميع ثم تحرر منه صورة رسمية تخدومة بجنم شيخ البلد او الثمن وترسل في البلاد الى ناظر القسم وفي المدن الى المحافظ بحيث لا يتأخر ذلك عن ٨ نوفمبر وعند ورود هذا الكشف لناظر القسم او المحافظ على كل منها ان يبادر بصفه على باب ديوان القسم او المحافظة ويجب على هؤلاء الموظفين ان تراجعوا صحة هذه الكشوفات بواسطة جمع الاستعلامات التي يمكن الاستحصل عليها ولذا يلزمهم اخذ الاستعلامات المتضمنة وقبول ما يرد اليهم من الشكايات والتظلمات وكل هذا تحت مسئوليتهم والا فيعاملون بمقتضى الباب السادس من هذا القانون وعلى كل مدير او محافظ ان يلتفت لاجراء الاحكام المذكورة اعلاه بغاية الضبط ويكون مسؤولاً بنفسه ان لم يبدل المهمة المطلوبة لتنفيذ ما بهذا القانون (م) ١٠ تستخرج نظار الاقسام او المحافظون من هذه الكشوفات قوائم القرعة عن كل بلد او ثمن وهذه القوائم تكون مشتملة على اسماء جميع الانفار الذين باغوا السن المطلوب الفاطنيين في البلاد او الثمن — يعتبر فاطنًا بالبلد او بالثمن قانوناً اولا الانفار المولودين الفاطنيين بالبلد او بالثمن ولو لم يكن اباؤهم وامهاتهم او اوصياؤهم فاطنيين بها ثانياً الانفار الفاطنيون خارجاً عن البلد او عن الثمن ويشترطون عن الظفر والغائبين والمجهولين متى كانت اباؤهم او امهاتهم او اوصياؤهم فاطنيين بالبلد او بالثمن وكذا من تكون اباؤهم متغربين عن الظفر وكانوا فاطنيين بالبلد او بالثمن ثالثاً الانفار المقيمين بالبلد او بالثمن وليسوا من احد القسمين المتقدمين ولم يشتمل انهم مفيدون في محل اخر ويضاف على قائمة القرعة من حصل سهو في درج اسمه في قوائم السنين السابقة وهذه القوائم التي يكون تحريرها لغاية ١٥ ديسمبر بالاكثر يجري لصفاها بالقسم او بالمحافظة وبالبلاد وبالاثمان (م) ١١ تعمل القرعة بمركز القسم وبالمحافظة في اوائل شهر يناير من كل سنة ويتعين يوم اعمالها بمعرفة المدير او المحافظ وعلى المدير ان يحضر به نظار الاقسام من قبل ذلك بخمسة ايام بالاقبل — ويتركب قوميون القرعة اولا من احد الضابطان العظام يتعين بمعرفة ناظر المجاهدة ثانياً من وكيل المديرية او المحافظة او من معاون يعين من طرف المدير او المحافظ ثالثاً من فاض او من مقترى هما من ناظر القسم خامساً من مشايخ بلاد القسم او من مشايخ الاثمان سادساً من اثنين من عمد القسم او المدينة يتعينان بالقرعة سابعاً من الرؤساء الروحانيين بالبلاد او المدن التي فيها اهالي من ديانة اخرى غير دين الاسلام ثامناً من حكم القسم ويكون له رأي استشاري — القرعة بصير اجراءها علناً (م) ١٢ يجتمع

## ملحوظات

قبل ناظر الجهادية (خامسا) من حكيم جهادي يتعين من طرف ناظر الجهادية (سادسا) من حكيم باشي المديرية او المدينة - ورياسة هذا المجلس تكون لمن يتعين لذلك بمعرفة ناظر الجهادية الا ان كانت رتبة المدير او المحافظ اعلى من رتبته ففي هذه الحالة تكون الرئاسة للمدير او المحافظ واعضاء المجلس يصير تعيينهم في الوقت اللازم بحيث ان حضورهم في مركز المديرية او المحافظة يصادف نهو اعمال القرعة - والضابط الرئيس عند وصوله للجهة يطلب من رؤساء القومسيونات تقديم قوائم القرعة كما هو مذكور بمادة ١٣ ثم يجري مضاهيتها تحت مسؤوليته على القوائم الموجودة بقلم عسكرية المديرية ويؤخذ بيان بالفروقات التي تظهر لاجل قطع الحكم فيها بمجل الواقعة واعمال مجلس المراجعة يصير اجراؤها في كل قسم من المديرية وفي كل محافظة من المحافظات والرئيس يخطر عن يوم حضور المجلس بكل قسم قبل هذا اليوم بستة ايام لا اقل (م) ١٦ في اليوم المعين يتوجه المجلس الى ديوان مركز القسم او المحافظة وينضم اليه (اولا) ناظر القسم (ثانيا) القاضي والرؤساء الروحانيون (ثالثا) حكيم القسم (رابعا) اربعة من عمد القسم او المدينة يعينون بالقرعة وعند ما يتشكل المجلس بهذه الكيفية يعلن الرئيس بافتتاح الجلسة والمداولة تكون فيه باغلبية الراء وفي حالة الانقسام يكون رايه الرئيس هو المرجح وتكون الجلسات علنا (م) ١٧ اعمال مجلس المراجعة تكون عن كل بلد او عن ابتداء بالابعد مسافة ويطلب الرئيس من شيخ البلد او الثمن قائمة القرعة التي اقراها القومسيون (راجع مادة ١٣) ومن بعد مضاهيتها على القائمة التي معه يجري تلاوتها ويسأل هل هناك تشكيكات مقتضي عرضها ام لا فان كان هناك تشكيكات فانه يقبدها بالحضر مع قيد راي المجلس عنها الا انه لا يغير شيئا فيما قرره قومسيون القرعة - ثم يشرع في طلب الاشخاص المقيدة اسماءهم الذين ينبغي لهم ان يحضروا بانفسهم ويكون البدء في النداء من مرة افما بعدها ويجري الكشف على كل نفر بمعرفة الحكماء ومتى وجد سليم الجسم يتأشرا امام اسمه بذلك وان وجد غير لائق للخدمة فيتأشرا ايضا امام اسمه بلفظة غير لائق

القومسيون في اليوم المعين للقرعة بمركز القسم او المحافظة تحت رئاسة الضابط المندوب من قبل ناظر الجهادية والرئيس المذكور يطلب تقديم كشوفات التعداد المحررة بمعرفة مشايخ البلاد والامان وكذا قوائم القرعة المحررة بمعرفة ناظر القسم او المحافظ ومن بعد مضاهيتها ومراجعتها بمعرفة القومسيون يصير الشروع في اعمال القرعة تطبيقا لاحكام المادة الثالثة عشر (م) ١٣ تعمل القرعة بالمركز عن كل بلد او عن ويكون البدء بالابعد مسافة من مركز القسم او المحافظة وبعد تلاوة قائمة قرعة البلد او الثمن يسأل رئيس القومسيون هل هناك تشكيكات ام لا فان وجدت يسمعها القومسيون ويحكم فيها باغلبية الراء بحال انعقاد الجلسة فان كانت التشكيكات تتعاقب بالمعرف على حكيم القسم ان يعطي رايه فيها وبعد ذلك يامر رئيس القومسيون بان يكتب في راس القائمة اسماء الانفار الذين استعملوا الخيال والغش للتخلص من القرعة سواء كان في العام المحاضر او في السنين الماضية وعند ذلك يأخذ رئيس القومسيون مقدارا من النهر التي يكون اجري تخضيرها ناظر الجهادية وعليها غم الديوان وتأشير مختلف في كل سنة وبعد ان بعد منهاغرا بقدر الانفار المقيدة يستبعد وبعد النهر الاول المخصصة للانفار الذين استعملوا الخيال والغش المصدرة رسا اسماهم في القائمة لتحاليلهم كما ذكر اعلاه ثم تطوى النهر على نسق واحد وتوضع في انية او في كيس وبعدها ينادي الرئيس بالاسماء فيحضر من نودي باسمه بنفسه او بوكيل عنه ليحسب مرة فريد في الحال امام اسمه والرئيس يسأل الشخص الذي سحب نهرته ان كان عنده ما يديه من اوجه الاستثناء او المعافاة وتكتب اجابته قرين اسمه ويسمى العمل في سحب القرعة على هذه الكيفية الى تمام انتهائها وبحسب مشايخ البلاد والامان قرعة من لم يحضر وقت نداء اسمه وكل شخص يحفظ على النهر التي سحبها في القرعة وبعد انتهاء سحب القرعة يامر الرئيس بفتح قائمة نهر متسلسلة وتوضع امام كل اسم المحووظات التي تخصه ويحضر من هذه القائمة ثلاث نسخ غم باختم ارباب القومسيون احداها تعطى لشيخ البلاد او الثمن ليعلن صورتها والثانية يرسلها الرئيس الى قلم عسكرية بالمديرية ويحفظ الثالثة بطرفه مع محضر جلسة القومسيون ليلسها فيها بعد الى الضابط الاكرم رئيس مجلس المراجعة الذي ياتي الكلام عليه في الباب الثالث

## ( الباب الثالث - في مجالس المراجعة )

(م) ١٤ يتشكل بكل مديرية او محافظة مجلس مراجعة يتعقد في كل سنة من ابتداء ٢٠ يناير لغاية ١٥ فبراير لمباشرة اعماله طبقا لما هو مدون بهذا القانون (م) ١٥ يتركب مجلس المراجعة (اولا) من احد الضابطان الكرام او من امير الاري يتعين بمعرفة ناظر الجهادية (ثانيا) من المدير او المحافظ (ثالثا) من قاضي او من مفتي المديرية او المدينة (رابعا) من اثنين ضباط احدهما من الضابطان العظام يتعينان من

بالنسبة للعاهة الجسمية او لعب في القامة (م) ٢٢ تكون قرارات مجلس المراجعة قطعية ولا يمكن الطعن فيها الا لدى ناظر الجهادية بسبب مخالفة للقانون

### الباب الرابع - في توزيع الانفار المخصصة للعسكرية (وهو النمرة)

(م) ٢٣ مقدار الانفار المخصصة للعسكرية في كل سنة (اي النمرة السنوية) ينقسم الى قسمين على حسب احتياجات الخدمة العسكرية بالقسم الاول يحتوي على اصغر النمر من الواردة بالقائمة المحررة بمعرفة مجلس المراجعة وارباب هولاء النمر يلحقون في الحال ضمن العسكريين الذين تحت السلاح - وانفار القسم الثاني يقيمون في بلادهم تحت طلب ناظر الجهادية الذي له ان يطلبهم كلهم او بعضهم على حسب احتياجات الخدمة العسكرية (م) ٢٤ متى عين ناظر الجهادية القدر اللازم من كل مائة من الانفار المخصصة لتكوين القسم الاول المتقدم ذكره يشعر بذلك ارقام عسكرية المديرية والمحافظة وعلى تلك الارقام ان تحرر لظار الاقسام واموري الاثبات كشوفات باسماء الانفار المطلوبة مرفوعة باعلام طلب لهم مبيناً في علم الطلب لكل نقر اليوم والساعة المفتضي حضوره فيها بمركز المديرية او المحافظة - ويجب حينئذ على كل قلم من الارقام العسكرية المذكورة بكل مديرية او محافظة ان يقيد في دفاتره اسماء جميع الانفار المرفوزين على حسب الكيفية التي يرشد عنها ناظر الجهادية ويجعل كل قسم من القسمين على حدته ثم يرسل القلم المذكور الى انفار القسم الثاني التذاكر الدالة على قديم بدفاتر العسكرية ويتوخى فيها جميع البيانات المتعلقة باحوالهم (م) ٢٥ عند حلول الوقت المعين لتسفير الانفار الذين صار جمعهم يعين ناظر الجهادية احد الضابطان الكرام او العظام لكل مديرية او محافظة مع من يلزم من الضابط والصف ضابط ليتوجهوا الى مركز المديرية او المحافظة لتوزيع الانفار على انواع الاسلحة او الخدمات العسكرية على حسب تعليمات ناظر الجهادية - ويجرد وصول الضابط الموحي اليه يستحضر قائمة الانفار المكون منهم القسم الاول البادي ذكره ويتحقق من حصول استوفاء الاجراءات بواسطة مراجعة

ثم يحكم المجلس في اسباب الافالة التي يديها النفر بالتطبيق لما هو مدون بهذا القانون وقرار المجلس يكتب امام اسمه مع ذكر الاسباب الموجبة لقبول هذه الافالة او رفضها ويستمر العمل على هذا المنوال حتى تنتهي القائمة واذا طراء على المجلس في اثناء اشتغاله باعماله بعض احوال لا يمكنه الحكم فيها بحال انعقاد الجلسة لعدم وجود استعلامات كافية فله ان يؤخر الحكم فيها حتى تنتهي العمليات كما هو مذكور في مادة ١٨ - ومتى انتهت عمليات المراجعة عن اي بلد او قمن فتتحرر قائمة بالانفار بنمرة متسلسلة تنقسم الى ثلاثة اقسام - (القسم الاول) يحتوي على اسماء ونمر قرعة الانفار السليحي الجسم الذين لم يستحصلوا على المعافاة - (القسم الثاني) يحتوي على اسماء ونمر قرعة الانفار المستثنين بسبب عاهات وعال بالجسم مع بيان نوع العلة ايضاً - (القسم الثالث) يحتوي على اسماء ونمر قرعة الانفار سليحي الجسم الذين استحصلوا على المعافاة او الافالة مع توضيح الاسباب التي اوجبت استثناءهم او معافاتهم - ويحرر من هذه القائمة تسختان يختم عليهما من جميع اعضاء المجلس احدها يرسلها الرئيس الى ناظر الجهادية مع القائمة المحررة بمعرفة قومسيون القرعة والثانية تحفظ بقلم عسكرية المديرية او المحافظة ومتى انتهت المراجعة عن جميع بلاد القسم ينتقل المجلس الى قسم اخر ويفعل فيه مثل ذلك وهكذا (م) ١٨ بعد ان يتم مجلس المراجعة اشغاله يقيم اربعة ايام في مركز المديرية او المحافظة لاجل قطع الحكم في المواد الموقوفة (م) ١٩ كل نمر درج اسمه في قائمة القرعة ولم يحضر بنفسه امام مجلس المراجعة المنعقد بالقسم او التمن التابع له يصير تعيينه ضمن القسم الاول من المخصص للعسكرية اعني من الانفار المفتضي الحاقهم بالعسكرية حالامها كانت نمره قرعته ما لم يثبت ان غيابه كان لعذر مقبول (م) ٢٠ الضابط الاكرم المعين من نظارة الجهادية عند انتهاء اشغاله يرسل للديوان تقريراً مفصلاً عن اعمال المجلس وبذكر فيه للديوان ارباب الوظائف وغيرهم الذين لم يؤدوا الواجبات المفروضة عليهم بهذا القانون (م) ٢١ يعمل بمعرفة ناظر الجهادية لائحة ادارة عمومية يتوخى فيها الاحوال الموجبة لمعافاة النفر من العسكرية

## ملحوظات

الصادر في سنة ١٨٦٣ (م) ٣١ يعنى من الخدمة العسكرية جميع الرؤساء الروحانيين اعني البطارقة وروساء الاساقفة والمطارنة والاساقفة والقمامسة والقسيسين وكذلك الشمامسة الموجودين بالدار البطريركية وبكنائس المحروسة داخلا بالقاهرة وخارجا عنها والموجودين بالمدن والبلاد والقرى بالقطر المصري جميعه بالجهات البحرية والقبلىة — يعنى من خدمة العسكرية جميع معلمي المكاتب وعرفائهم المخصوصين لتعليم الانجيل الشريف والديانة المسيحية بمصر وبالمدن والبلاد والقرى بالقطر المصري وكذلك خدمة الكنائس والاديرة المعروفين بالمرتلين والقيمة القندلفتية وكذلك جميع الرهبان الذين بايديهم شهادات من روساء اديرتهم وعليها تصديق من الدار البطريركية العمومية — ويعنى من الخدمة العسكرية جميع التلامذة الذين ليس لهم حرفة سوى طلب العلوم الدينية المسيحية باما كن التعليم الديني بمحروسة مصر داخلا وخارجا وبالمدن والبلاد والقرى بالقطر المصري ويكون معافاتهم من الخدمة العسكرية بمقتضى الشهادات التي توجد بايديهم من الدار البطريركية بناء على التحقيقات التي تقدم اليها من اما كن التعليم الديني (م) ٣٢ يعنى من الخدمات العسكرية في زمن الصلح (اولا) اكبر الاخوة يتسمى الاب (ثانيا) الابن الوحيد او اكبر الابناء وعند عدم وجود ابناء فابن الابن الوحيد او اكبر ابناء الابناء لامرأة يكون توفي عنها زوجها او ثبت غيابه عنها ثبوتاً شرعياً (وهي الام او الجدة) او لاب اعمر او يكون بلغ الستين (وهو الاب او الجد) — وفي الاحوال المنوه عنها في الصارتين السابقتين اذا كان الاخ الاكبر اعمر او مصاباً بعاهة اخرى لا دواء لها جعلته عاجزاً عن السعي على معاشه يعنى اخوه الذي يليه في السن (ثالثاً) اكبر الاخوين المطلوبين للقرعة في آن واحد ان وجد اصغرهما لائقاً للخدمة العسكرية (رابعاً) من يكون له اخ تحت السلاح (خامساً) من مات اخوه وهو تحت السلاح او صار الاستغناء عنه او صار تقاعده بسبب جروح اصابته وهو في اثناء تادية الخدمة او لعاهات اعترته وهو بالعسكرية البرية او البحرية —

الدفاتر وغيرها من الاوراق المعتمدة الموجودة بقلم عسكرية — وفي اليوم المعين يطلب احضار الانتفار ويوزعهم على الخدمات التي تخصص لهم على مقتضى التعليمات التي تصدر له ويؤشر على ظهر الاشعار المحل المتعين له النفور على قلم عسكرية ان يقيد ذلك بطرفه — وبانتهاء التوزيع يصير ارسال الانتفار الى الجهات المعدين لها تحت ملاحظة ضباط وصف ضباط — والضابط المسمى اليه يحمر الى ناظر الجهادية كشفاً باسم الانتفار مع بيان الجهات المعدين لها (م) ٢٦ كل من لم يحضر من بعد الاخبار بالوجه الرسمي من الانتفار في يوم طلبه يعد بمنزلة فرار ويصير محاکمته وعقابه على ذلك بحسب القانون

## (الباب الخامس)

(في الاستثناء والإعفاء وفي الخدمة القصيرة المدة وفي تطلب الدخول في العسكرية تحت شرط)

(م) ٢٧ يستثنى من الخدمات العسكرية ارباب العاهات التي تمنعهم عن الخدمة تحت السلاح وعن كل خدمة بالعسكرية (م) ٢٨ يعنى من خدمة العسكرية جميع العلماء والمدرسين بالجامع الازهر او بغيره من اي بلدة كانت بالقطر المصري سواء كانوا بمدينة من المدن او غيرها يعنى ايضاً من الخدمة العسكرية جميع الطلبة المشتغلين بطلب العلم الشريف بالجامع الازهر او بغيره سواء كان بمصر المحروسة او بغيرها من البلاد التابعة للقطر المصري بشرط ان يستمر مشتغلاً بطلب العلم بلا حرفة سواء مدة خدمة العسكرية ويعلم ذلك بمقتضى الشهادات التي توجد بايديهم من جهة مشيخة الجامع الازهر بناء على التحقيقات التي تقدم الى جهة المشيخة المذكورة — يعنى كذلك من خدمة العسكرية جميع الفقهاء الحافظين القرآن الشريف بشرط الخلو من الكارات والحرف وكذا جميع الأئمة والخطباء والمؤذنين بالمساجد والزوايا المنقطعين لذلك ويعلم ذلك من الشهادات التي توجد بايديهم من ديوان عموم الاوقاف او فروع (م) ٢٩ يستثنى من العسكرية الخدمة الخاصة بالحضرة الخديوية (م) ٣٠ يعنى من العسكرية متوظفوا القناصل والسفيرة بحسب قانون الباب العالي

ولا تسري المعافاة المسموح بها بموجب الوجه الرابع والخامس المذكورين اعلاه الا على اخ واحد في حالة واحدة من قبيل ما سبق توضيحه غير ان المعافاة تجري ايضاً في حق العائلة الواحدة كلها وجدت الحقوق المذكورة - النفر الذي يكون حصل سهو في طلبه ولم يحضر بنفسه او من ينوب عنه لاقتراع النمرة التي هو منها لا حق له في طلب منزلة المعافاة المقررة بهذه المادة اذا كانت اسبابها حدثت بعد تحرير القوائم - ولاجل ان يكون لموجبات المعافاة المذكورة موقع يلزم ان تكون حاصلة في يوم اجتماع مجلس المراجعة للنظر في هذه الاسباب - ومع ذلك فان الشخص الملتحق بالعسكرية بطريق القرعة او المتطوع بالدخول فيها ان صار اكبر اخوته يتيم الاب او صار ابناً وحيداً او اكبر الابناء او صار عند عدم وجود الابن ابن ابن وحيداً او اكبر ابناء ابن ارملة او زوجة ثبت غياب زوجها عنها او ابن اعشى يخلى سبيله من الخدمة للاقامة ببلده تحت الطلب بقطع النظر عن المدة التي تكون باقية عليه منها سواء كان ذلك من بعد صدور قرار مجلس المراجعة او من بعد اول يولييه او من بعد اخافه بخدمة العسكرية الا ان يكون لواسطة وجوده تحت السلاح استحصل على معافاة اخ اصغر منه يكون على قيد الحياة - وحق المعافاة هذا يعطاه العسكري الذي بسبب وفاة اخ له يكون صار اكبر الابناء او اكبر ابناء لابناء رجل بلغ السنين (م) ٣٣ يعنى من ان يكون تحت السلاح في زمن الصلح طلبه العلم في محلات التدريس العمومية الاسلامية الذين يحسنون الاجابة في الامتحانات التي يتولاها قومسيون معين من طرف ناظر الجهادية بمقتضى جدول محرر ومنشور بمعرفة بشرط عدم الانقطاع عن طلب العلم بالمحلات المذكورة مدة الثمان سنين المقننة للقرعة العسكرية (م) ٣٤ يعنى ايضاً من العسكرية التلامذة المشتغلون بمطالعة العلوم الدينية في الديورة والمدارس التابعة للديانات الاخر الذين يحسنون الاجابة في الامتحانات التي يؤدونها امام قومسيون معين من طرف ناظر الجهادية بمقتضى جدول محرر ومنشور بمعرفة (م) ٣٥ فضلاً عن احوال المعافاة المتقدم ذكرها

يجوز لناظر الجهادية بناء على طلب مجلس المراجعة ان يعنى من الخدمات العسكرية في زمن الصلح اربعة في المائة من الانفار السليبي الجسم ممن يكونون قائمين بادارة معاش عائلاتهم (م) ٣٦ تلامذة المدارس الحربية تعتبر انها تحت السلاح مدة اقامتهم بها وهذا لا يسري في حق تلامذة مدارس اولاد العساكر - واما تلامذة المدارس الحربية الذين لم يجيبوا في الامتحان الانتهاى للخروج من تلك المدارس فيدخلون تحت حكم نمرة منهم مع احتساب السنين الماضية لهم بالمدارس الحربية من المدة المقررة بهذا القانون (م) ٣٧ يعنى من الخدمات العسكرية تلامذة المدارس العالية والتلامذة الذين يرسلون الى اوربا (الباب السادس - في الجنايات والعقوبة عليها) (م) ٣٨ كل من استعمل طرق الغش والتحايل لسقوط اسم من جدول الانفار المقتضى جمعها او من قوائم القرعة يجري احالته على مجالس العسكرية ومجازاته على حسب حسامة الجثة واما الانفار الذين يكونون صار طلبهم وبواسطة طرق غشية يكونوا امتنعوا عن الحضور امام مجلس المراجعة والذين تحصلوا على امتياز الاستثناء او المعافاة من احد مجالس المراجعة بواسطة طرق غشية وكذا المرتكبون لمثل هذه الجنايات او المشتركون فيها فكل هؤلاء يعاقبون بالحبس مدة سنة ثم يلحقون بالعسكرية بدون قرعة ليكونوا تحت السلاح مدة سبع سنين - اذا ثبت ان شخصاً اتلف عضواً من اعضائه بقصد التخلص من الخدمات العسكرية فيصير قيده في العسكرية بدون قرعة ويمكث بالعسكرية تحت السلاح مدة سبع سنين ويعاقب المرتكبون لهذه الجناية او المشتركون فيها بهذا العقاب (م) ٣٩ يجب على كل محافظ ومدير ووكيل محافظة ووكيل مديرية وكل متوظف بالمديرية ان يساعد بما في امكانه على تنفيذ هذا القانون ومن اهمل او اختلس من هؤلاء المتوظفين او المستخدمين الملكية فيما يختص بهذا القانون نصير محاكمته بمجالس العسكرية

#### (الباب السابع)

(في طلب الدخول بالعسكرية تطوعاً وتجديده)



— والمصاريف اللازمة لانتقال الانتقار الرديف ذهاباً وإياباً تكون على طرف نظارة الجهادية — والانتقار الرديف مدة وجودهم تحت السلاح تكون اسوتهم في الماهيات والتعيينات كاسوة انتقار العسكرية المنتظمة (م) ٤٥ تحسب من مدة الخدمة مدة الاجازات التي يتصرح بها للعساكر الموجودين تحت السلاح سواء كانت لاسباب صحية على مقتضى شهادة احد حكماء الجهادية او كانت باذن رسمي مطابق لقوانين العسكرية (الباب التاسع - احكام وقتية)

(م) ٤٦ يجري العمل بمقتضى هذا القانون بعد ثلاثة شهور من يوم نشره — وعلى المحافظين والمديرين ان يامروا مشايخ البلاد والاثمان بتحرير كشوفات تعداد باسما الاشخاص القاطنين بالبلدة او الثمن البالغ سنهم من عشرين الى اثنين وثلاثين سنة بمراعاة ما هو مدون بمادة ٨ من الباب الثاني (م) ٤٧ متى انتهت عمليات قرعة ومراجعة وقيام انتقار الطبقة التي بلغ سنها عشرين سنة في سنة ١٨٨٠ (ي في شهر يناير سنة ١٨٨١) يصير الشروع في قرعة ومراجعة الثلاث طبقات السابقة عليها اي الانتقار البالغ عمرهم ٢١ و ٢٢ و ٢٣ سنة ويجري العمل في ذلك بمراعاة ما هو مدون بهذا القانون — والعساكر الموجودين الآن تحت السلاح الاقتراع مع الانتقار المستجدة كل منهم على حسب طبقته ومن خصوص الانتقار الذين بلغوا سن ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ فلا يجرون القرعة انما يصير عرضهم على مجلس المراجعة لينظر في موجبات المعافاة التي يبدونها له (م) ٤٨ لاجل سهولة ترتيب العسكرية من جديد يرخص لناظر الجهادية ان يبقوا تحت السلاح العساكر الموجودين الآن من الطبقات اللازمة لتكوين المقادير المقررة لحمل السلاح مهما كانت فرعتهم (م) ٤٩ في سنة ١٨٨١ من الاقتضاء تكوين مجموع العساكر اللازمة لحمل السلاح اتباعاً لما هو مدون بهذا القانون (م) ٥٠ الاحكام المقررة بمادة ٤٩ السابقة لا يكون لها ادنى مفعول فيما هو مقرر بخصوص المتطوعين وتجديد طلب استمرار الاقامة بالعسكرية (م) ٥١ الرديف والعسكرية الوطنية يصير ترتيبها في اثناء سنة ٨١

(م) ٤٠ كل مصري اندرج اسمه في القسم الاول او الثاني من الانتقار المخصصة للعسكرية ولو كان معافى من الخدمة العسكرية بمقتضى نص هذا القانون يمكنه طلب الدخول في العسكرية لمدة محدودة بشرط ان يكون لائقاً للخدمة العسكرية وان يكون سنة ٣٢ سنة كاملة (م) ٤١ كل صف ضابط او عسكري اوفى مدة خدمته المقررة بالعسكرية او كان من ضمن الرديف واتمس تجديد الاستمرار بالعسكرية فانه يجب لذلك اذا استمرت لياقته للخدمة بصنف العسكرية الذي يكون اختاره طول المدة المعادلة لمدة الخدمة المتقدمة للعسكرية وعند الدخول في الخدمة يعطى له الرتبة التي فوق رتبته مكافاة له على تجديد طلب دخوله في العسكرية ان كان لائقاً لاداء وظائف الرتبة الجديدة — وان كان غير لائق فيتعلق على ماهيته قيمة خمسة وعشرين في المائة مكافاة له على تجديد طلب دخوله بالعسكرية كذلك — وذلك يسري حكمه في حق صف ضباط وانتقار البحرية

#### (الباب الثامن - احكام خصوصية)

(م) ٤٢ عند اعلان ونشر هذا القانون يتشكل بنظارة الجهادية قلم مخصوص لعملية جمع الانتقار العسكرية وظيفته ادارة كل ما يخص بجمع الانتقار وبمباشرة تنفيذ هذا القانون (م) ٤٣ يتشكل في كل محافظة وفي كل مديرية قلم عسكرية مركب من كتبة بالدفاتر اللازمة لتقيد عمليات الدخول في العسكرية بكافة جهات المحافظة او المديرية على حسب هذا القانون وناظر الجهادية يعين لكل من اقسام العسكرية رئيساً من الضباط الكرام يناط بملاحظة عمليات جمع الانتقار التي يصير اجرائها بالمحافظة او المديرية — هذا القلم يصير ترتيبه بمعرفة نظارة الجهادية وعليه اجراء تنفيذ الاوامر التي تصدر اليه من النظارة المشار اليها ومن المحافظ او المدير فيما يخص كلا منها (م) ٤٤ الاشخاص المعدودون من الرديف يطلبون في كل سنة لتدريبهم على التعليمات العسكرية ومراكز تجمعهم تتعين بالوجه اللائق بمراعاة المسافة التي بين محلات توطنهم وبين المراكز المذكورة — ومدة التعليم بالسلاح لا تتجاوز شهرين من كل سنة

خصوصية (م) ٤ الاعمال المكلفة بالمحافظة او المديرية فيما يتعلق بالامور العسكرية تكون من خصائص هذا القلم اما ما يتعلق بالمواد الشخصية حقوقية كانت او جنائية بين العداكر والاهالي فلا مدخل لهذا القلم فيها (م) ٥ في كل شهر يرسل القلم لنظارة الجهادية تقريراً يبين فيه اعماله وحالة سيرها وملحوظاته فيها وما يراه لازماً لتحسين العمل وتقديمه

### ( اجراءات عمومية تتعلق بالاقلام المذكورة )

(م) ٦ اول شي يجب على قلم العسكرية ان يطلب من مشايخ البلاد ونظار الاقسام ومأموري المراكز والامان تمييز واستيفاء الكشوف والقوائم المنصوص عنها بالمادتين (٨ و ١٠) من قانون القرعة بحيث تكون تامة وحاضرة في المواعيد المحددة لها وعلى القلم المذكور ان يشعر نظارة الجهادية باتمام تلك الكشوف والقوائم في مواعيدها فان ظهر له تاخير فيها يكرر الطلب والاستعجال حتى تتم على الوجه المشروح (م) ٧ الانتقار البالغون سن العشرين سنة يكون قيدهم بدفاتر القلم بموجب قوائم القرعة التي ترد اليه من مجلس المراجعة مستوفاة كنص المادة (١٧) من قانون القرعة والتاثيرات المتنوعة الواقعة على اسمائهم والقوائم المذكورة كذلك يصير اثباتها بالدفاتر امام اسمائهم (م) ٨ قوائم القرعة التي ترد للقلم من مجلس المراجعة يجمع لها نمرة متسلسلة فاوّل قائمة ترد اليه عن اي بلد او ثمن تعتبر بنمرة واحد وما بعدها بنمرة اثنين وهلم جرا وصور هذه القوائم ترسل لنظارة الجهادية باشارة الاعتماد عليها من رئيس القلم في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ ورود القوائم اليه من المجلس المذكور وكل مكتابة ترد للجهادية عن امر ما يتعلق بهذه القوائم او بما تشتمل عليه من الاسماء يذكر فيها نمرة القائمة المرتبطة بها تلك المكتابة (م) ٩ انتقار القرعة المقيدون بالدفاتر بعد توزيعهم على الخدمات العسكرية وانواع الاسلحة بمعرفة من يتعين في كل سنة من قبل نظارة الجهادية من الضابطان الكرام او العظام على الوجه المدون بالمادة (٢٥) من قانون القرعة يصير التاثير على اسمائهم بالدفاتر ببيان الجهات الموزعين عليها ويرسل القلم لنظارة الجهادية كشفاً باسمائهم والقابهم وضامنهم وبلادهم وجهات

على حسب القوانين والوامر المتبعة في ترتيب العساكر الذين تحت السلاح (م) ٥٢ كل ما وجد مخالفاً لهذا القانون من اي قانون او نص منه او من عرف او عادة يعتبر لاغياً لا مفعول له - على ناظر الجهادية والبحرية والداخلية والاقواف تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه

قرعة عسكرية - { منشور صادر من الداخلية في ١٩ جاسنة ١٣٩٨

نظارة الجهادية بعثت افادة مؤرخة ١٢ الجاري نمرة ٩٦ محصلها انه بناء على ما نص بالمادة الثالثة والاربعين من قانون القرعة العسكرية عن تشكيل اقسام عسكرية في المديرية والمخافطات تكون مركبة من كتبة الدفاتر اللازمة لتقيد عمليات الدخول في العسكرية واناطتها بتنفيذ الاوامر التي تصدر لها من النظارة المسار اليها ومن المحافظة او المديرية فيما يختص بكل منها صارت تشكيل هذه الاقسام واعطيت الدفاتر اللازمة لهم مع الاستمارة التي عملت بمعرفة الجهادية ببيان الاعمال العسكرية المختصة بهم وبالمديرية والمخافطات وفقاً للقانون للاجراء بمقتضاها وسيوجهون قريباً الى مأموريتهم لمباشرة اعمالهم ولاقتضا معلومية المديرية والمخافطات بما لها من الاختصاصات الميمنة بتلك الاستمارة قد ورد مع تلك الافادة نسخ منها لبعثها للجهات لاجرا ما يتعلق بها حسبما توضح بها وبما هو منصوص بقانون القرعة وبناء على ذلك مرسل طي هذا نسخة من تلك الاستمارة للمعلومية بما فيها ومراجعة الاجراء بموجبها كما انه في تاريخه تحرر لن لزم بما ذكر في ١٩ جماد الاولى سنة ٩٨

### ( وظائف عمومية تتعلق باقلام العسكرية )

(م) ١ قلم العسكرية بالمديرية او المحافظة يكون في سائر اعماله تحت ادارة المدير او المحافظ وكل ما يرد له من الاوراق يعرض عليهما وما يحقره من المكاتبات يختم منهما (م) ٢ اعمال هذا القلم يجب ان تكون مطابقة لقانون القرعة في التعليمات والوامر التي تصدر من نظارة الجهادية ومن المدير او المحافظ فيما يخص كلا منهما (م) ٣ المكاتبات المتعلقة باعمال هذا القلم صادرة منه او واردة اليه تقيد به في دفاتر صادر ووارد بنمرة

## ملحوظات

السلاح مدة سبع سنوات ومعاقبة المرتكبين لهذه الجناية او المشتريين فيها قد كتب من النظارة المشار اليها لمديرية بارسال المذكور للجهادية لاحاقه بالعسكرية ومعاملته كما ذكر وبما ان هذا الامر يستدعي الانذار والنهي عنه يراد مكتابة المديرية والمحافظات والضبطيات بصدد التأكيدات القوية منهم على المشايخ والاهالي عموماً بالتحذير وعدم التجاري على هذه الامور الخطرة ومن يحصل منه امر مثل هذا فبالحال يجري في حقه مقتضى تلك المادة - وحيث انه فضلاً عن حرمان من يقدم على مثل هذا الامر الخطير من العضو الذي يفعل به ذلك فانه لا يجديه ثمة بل يترتب عليه الحاقه بالعسكرية بدون قرعة على الوجه المنصوص بالمادة المثني ذكرها وبذا يكون من باب اولى الكف عن الاقدام على هذه الامور التي تاباها النفوس فلماذا تراه موافقة النشر للجهات باجراء ما اشارت عنه النظارة المشار اليها من التنبيهات العامة حتى يتيسر بذلك الحصول على الغرض المقصود من منع وقوع مثل ما حصل وهذا تكم للمبادرة باجراء ايجابه كما هو مطلوب في غرة جمادى الاولى

**قرعة عسكرية -** { منشور من نظارة الداخلية في ٨ محرم سنة ١٣٠٠ (١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨) بالناكيد عن تقديم الانذار اللازمة للفرز من سن عشرين المحدد للقرعة العسكرية بدون زيادة ولا نقصان مع انذار احكام الفروع والمشاخ بالتحذير من المخالفة

سعادة ناظر الحزبية والبحرية ارسل لنا مكتابة في ٤ الجاري غرة ٥٢ بان الانذار الجاري تقديمه من البلاد لفرزهم بمعرفة مجالس مراجعة القرعة العسكرية بالمديرية وبعضهم عمره ناقص عن سن العشرين المعين للقرعة وبعضهم زايد بكثير حالة كون قانون القرعة الذي سبق توزيعه ونشره على الاقاليم لا يجيز قبول دخول مثل هؤلاء في القرعة وان السبب في ذلك هو تلاعب مشايخ البلاد وعدم الالتفات من حكام المديرية وحيث ان هذا لا يليق وقوعه فينبغي ملاحظة هذا الامر بمعرفة سعادتك واستعمال كل تأكيد وتدقيق على حكام الفروع والمشاخ بعدم حصول امور مخالفة مثل ذلك وان يكون تقديم الانذار اللازمة للفرز من سن العشرين المحدد للقرعة بدون

توزيعهم في ظرف مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ التوزيع (م) ١٠ التحقيقات التي يجريها القلم فيما يتعلق بالتشكيكات او التاثيرات الواقعة على الاسماء المدرجة بالقوائم المذكورة بشأن السن والغائبين في وقت القرعة والفارين منها والمتوفين والممتنعين عن الحضور اليها بطرق غشبية وغير ذلك من الامور المتنوعة يجب ان يشعر بها نظارة الجهادية اولا فاولا ويوشر امام الاسماء في الدفاتر بما يظهر من التحقيق (م) ١١ عساكر الرديف تسجل بدفاتر القلم بمقتضى الكشف التي ترسل له من نظارة الجهادية والبحرية وقبل انتهاء السنة بثلاثة شهور يجب على القلم ان يقدم الى نظارة الجهادية والبحرية كشوفة مستوفاة باسماء من اوفى مدة الرديف واستحق النقل على الاحتياطية لتبعث له التذاكر المطلوبة (م) ١٢ عساكر الاحتياطية يكون قيدهم بدفاتر القلم بعد ايفاء مدة خدمتهم بالرديف واعطاء التذاكر اليهم (م) ١٣ التحقيقات التي يجريها القلم بشأن الغائبين عن بلادهم والفارين والمتوفين وغير ذلك من المواد المتنوعة المختصة بالعساكر الاحتياطية والرديف يجب ان يشعر بها نظارة الجهادية اولا فاولا ويوشر امام الاسماء في الدفاتر بما يظهر من التحقيق - قد تحررت هذه الاستمارة ببيان الوظائف والاجراءات العمومية المتعلقة بالاقلام العسكرية والمديرية والمحافظات للاجراء والعمل بمقتضاها

**قرعة عسكرية -** { منشور صادر في اول جمادى الاولى سنة ١٣٩٢ (٢١ مارس سنة ١٩٢٨)

علم من افادة وردت من نظارة الجهادية رقيقة ٢٢ الجاري غرة ٢٨٢ ان شخصاً من ضمن انفار القرعة العسكرية البالغين من العشرين سنة عام ١٢٩٨ يدعى مرسي احمد جمعة من ناحية باروط التابعة لمديرية بني سويف بعد ان تسحب بيلاد اخرى وطلب للفرز بحضوره والكشف عليه بمعرفة حكيمباشي المديرية اتضح انه فاقد العين اليسرى وان هذا ناشئ من وضع اشياء معجبة بها ولذلك فبناء على ما تدون بمادة ٣٨ من قانون القرعة العسكرية الذي من مقتضاه ان من يتلف عضوا من اعضائه بقصد التخلص من الخدمات العسكرية يصير قيده بها بدون قرعة ويمكث تحت

التي تحت نظارة الغير ويجدد عنده سجلا لقيد وحصر خدمة المساجد التي ليست تحت نظارته. ويتخذ ما يستحسنه من الاجراءات المانعة للتمكن من المعافاة من الخدمة العسكرية بالاحق وبذا صدرت مكاتبة رئاسة المجلس لهذا الطرف رقم ٢٨ نوفمبر سنة ٨٢ نمرة ١٣ وبناء على ذلك افترض الحال لاعطاء التعليمات الآتية بصفة تنبيهات أكيدة يجب فهمها والعمل بموجبها بالدقة وبهذا وما تقرر يجلس النظار صار حكم المنشور المتقدم ذكره ملغيا لا عمل له وهي

(م) ١ فيما يتعلق بالاية والخطباء والموزنين بالمساجد التي تحت نظارة الديون

هؤلاء من يكون منهم اقل من سن الخمسة وثلاثين سنة متجدين عن الكارات والحرف خالين من العاهات المانعة لقبولهم في الخدمة العسكرية تعطى لكل منهم تذكرة من تذاكر المعافاة بعد استيفاء كتابة ابوابها بوضع الاسم واللقب والسنة والوصاف والوظيفة واسم المسجد المستخدم به وبلده ومديره واما من يكون من اصحاب هذه الوظائف داخلا تحت المعافاة من حيثيات اخرى اما لكونهم تجاوزوا سن الخمسة وثلاثين سنة او لكونهم من اصحاب العاهات التي بسببها لا يقبلون في الخدمة العسكرية كأن يكونوا من العميان او المصابين بصمم وما اشبه فلا تعطى لهم تذكرة لدخولهم تحت المعافاة من طبيعة حالهم وكذلك لا تعطى تذكرة لمن يكونوا مستخدمين في هذه الوظائف لكونهم مشغولين بكارات وحرف اخرى لعدم معافاتهم بنص القانون (م) ٢ لا تعطى تذكرة لاي شخص من المستحقين اخذ التذكرة الا بعد ان يقدم شهادة من مشايخ وعمد الناحية الموجود فيها المسجد بانه منقطع لوظيفته في المسجد وانه خلي من الكارات والحرف ويتصدق عليها من المركز وهذا في حق المساجد الكائنة بالقرى التابعة للديريات واما المساجد الكائنة بالمدن والبنادر التي تحت ادارة الضبطيات والمحافظات كصر وسكندرية ورشيد ودمياط والسويس فهذه تكون الشهادات من عمد الحارة الموجود فيها المسجد وشيخها وشيخ الثمن بتصديق الضبطية وللاجل ان يكون الاجراء على نسق واحد

زيادة ولا نقصان مع انذارهم بالتحذير من المخالفة ومن يقع منه امر مثل ذلك فيكون قد عرض نفسه للمحاكمة وترتيب الجزاء الشديد وسيُنظر ما تجرؤه من الهمة والاعتناء في هذا الامر

قرعة عسكرية - منشور بفتح سعادة اقدم الناظر بتاريخ غرة صفر سنة ١٢٠٠ نمرة ٢٤٦ بشأن التذاكر التي تعطى للائمة والخطباء والموزنين بالمساجد لتخليصهم من القرعة العسكرية

صورته تقدم لما ان صدر قانون القرعة العسكرية فلمناسبة ما هو منصوص في المادة الثانية منه من كون تأليف مقدار ما يلزم من العساكر سواء كان تحت السلاح او ردفا يلزم ان يكون من الاشخاص صحيحي الجسم ومن سن عشرين سنة الى خمسة وثلاثين سنة وما هو منصوص ضمن المادة الثامنة والعشرين عن معافاة جميع الائمة والخطباء والموزنين بالمساجد والزوايا المنقطعين لذلك بموجب الشهادات التي توجد بايديهم من ديوان عموم الاوقاف قد صدر من ديوان الاوقاف وقتها منشور لفروعه بتاريخ ٢ ربيع الاول سنة ٩٨ عن التعليمات التي تتبع فيما يتعلق بذلك وعن كيفية اعطاء تذاكر المعافاة الا انه لم يتبع في المنشور المذكور نصوص هذا القانون بل حصل التصرف في بعض احكامه بما تورى في ذلك المنشور من ان خدمة المساجد من ائمة وخطباء وموزنين ونحوهم يلزم ان لا يكون سنهم اقل من الثلاثين سنة وانه على هذا يجري توزيع تذاكر المعافاة ومعلوم ان الاتيان بلفظة ( ونحوهم ) يتناول خلاف الائمة والخطباء والموزنين مع كون القانون لا يقضي بمعافاة سواهم هذا فضلا عن تحديد سن الثلاثين سنة لخدمة المساجد حالة كونه مفهوم نص القانون ان الاشخاص المسموح بمعافاتهم لا يشترط ان يكونوا في سن محدود بل هذه المعافاة تشملهم مهما كان سنهم لانهم متى تجاوزوا السن المقررة في القانون فقد دخلوا تحت المعافاة من طبيعة الحال وبعده لا هناك احتياج لوجود تذاكر بايديهم وبالنظر في ذلك يجلس النظار تقرر لزوم الرجوع الى نص القانون وان ديوان الاوقاف كما يعطي تذاكر المعافاة لخدمة المساجد التي تحت نظارته فكذلك هو الذي يعطيها لخدمة المساجد

## ملفوظات

يبحثان للديوان مصحوبين بكشف المحكي عنه في المادة المذكورة حتى من مقتضاه يجري التسجيل بالسجل الذي تقرر لزوم ايجاده بديوان الاوقاف (م) ٦ الشهادات التي تؤخذ يلزم ان تكون متضمنة التعهد من نظار المساجد بانه في حالة ما اذا كان اي شخص معطى له تذكرة معافاة يطلب رفته من خدمة المسجد او يرى الناظر لزوم رفته او يتوفى فالناظر يكون مكلفاً بان ياخذ تذكرته ويقدمها بالافادة اللازمة منه للامورية بايضاح سبب الرفق واسم ولقب وتأمين ومديرية واوصاف من يستحضره بدله والشهادة اللازمة عنه بالصورة المحكي عنها بالمادة الثالثة حتى على موجبها يعتمد تحرير التذكرة اليه اية للمستفيد وبالمثل اذا كان اي شخص معطى له تذكرة يشتغل بكار او حرفة اخرى فيكون الناظر مكلفاً باخذ تذكرته وتقديمها للامورية وكذلك التصديقات التي تعطى على تلك الشهادات تكون متضمنة التعهد من مشايخ وعمد النواحي بالقرى التابعة للمديريات ومن مشايخ الحارات والاقامات بالمدن والبنادر الغير تابعة للمديريات بانهم ملزمون بمراقبة خدمة المساجد الداخلة ببلادهم وجاراتهم وانما هم وان كان يحصل تغيير في الانفار المعطى لهم تذاكر او يحصل اشتغالهم بكارات او حرف ولم يكن الناظر عرف عن ذلك وارسل التذاكر للامورية فيكونوا مكلفين بالتعريف عن ذلك طبقاً للصورة المرسولة طية السابق الذكر عنها بالمادة الثانية وقد كتب لنظارة الداخلية بانها تصدر اوامرها بالتاكيد عليهم بما ذكر ثم والتذاكر التي تؤخذ من اصحابها وتقدم للامورية هذه حالا يجري ارسالها للديوان بالافادة اللازمة الواضحة بها كيفية اخذها لاجل اعدامها والتاخير على اسم صاحبها بالسجل المحكي عنه وتسجيل البدل — هذا ولا يجوز اعطاء تذاكر الا من التذاكر المطبوعة المختومة بختم الديوان وكل تذكرة تحصل ثمنها من صاحبها غرض واحد للديوان الاوقاف سواء في ذلك المستخدمون بمساجد الديوان والمستخدمون بمساجد الغير وهذا الثمن يجري توريده يومية النقدية بباب مخصوص باسماء المتحصل منهم كما انه لا يجوز اعطاء تذاكر لخلاف

في جميع فروع الاوقاف قد تحررت صورة الشهادة بورقة من طيه ولزوم احضار هذه الشهادات يسري ايضاً على من يستجد استخدامه من الآن فصاعداً باحدى الوظائف الثلاث المحكي عنها ويكون مستحقاً اعطاء تذكرة معافاة (م) ٣ تسليم التذاكر لمن يستحقونها بالصورة التي ذكرت يلزم ان يكون بسندات تعطى باختامهم على سركي يعمل لذلك كالرسم المرفوق من طيه المؤشر عليه بعلامة حرف (ا) وبانتهاء توزيع التذاكر يرسل ذلك السركي للديوان مع الشهادات مصحوبين بكشف عن جميع الائمة والخطباء والمؤذنين في كل مسجد ببيان الذين اخذوا تذاكر واعمارهم وواصفهم وبلادهم ومديرياتهم على حسب الايضاحات الواردة في التذكرة والذين لم يعط لهم تذاكر والسبب في عدم اعطائهم على وفق ما توضح اعلاه وهذا الكشف يكون كالرسم المعمول من طيه المؤشر عليه بعلامة حرف (ب) (م) ٤ كل من رقت او توفي من ارباب الوظائف المذكورة المعطى لهم تذاكر معافاة فبمعرفة الامورية يجري اللازم للاستحصال على تذكرته وارسلها للديوان لاجل اعدامها (م) ٥ يجري جرد جميع المساجد والزوايا التي ليست تحت نظارة ديوان الاوقاف في جميع انحاء ماموريتكم ببيان اسمائهم ونسبتهم لاي واي وقف واسماء النظار عليهم ومجلات توطنهم وحصر جميع ائمتهم وخطبائهم ومؤذنيهم ومن يكون منهم اقل من سن الخمسة وثلاثين سنة ومجردين من الكارات والحرف وخالفين من العاهات المانعة من دخولهم العسكرية يتوضح اوصافهم كما في التذكرة وهؤلاء هم الذين تعطى لهم تذاكر معافاة واما من يكونوا اصحاب عاهات او تجاوزوا سن الخمسة وثلاثين سنة او يكونوا مشغولين بكارات وحرف فتتوضح فقط اسمائهم والقابهم وبلادهم ومديرياتهم ولا تعطى لهم تذاكر حسباً تقدم تفصيله من المادة الاولى واعطاء التذاكر لمن يستحقونها على وفق ما ذكر لا يكون الاعتماد على شهادات يستحضرونها بالصفة التي مرت في المادة الثانية وتسليمها لاصحابها يكون بايصالات تؤخذ منهم على سراكي كما ذكر في المادة الثالثة وبالاتهاء بالشهادات وسراكي التسليم

ارباب الوظائف الثلاثة المحكي عنها بالشروط التي مرت وكل من تجارى على مخالفة شي مما ذكر لا بد من محاكمته قانونا - فبناء عليه لزم النشر وهذا لحضرتكم لمعلوماته والاجراء على مقتضاه

### استارة حرف (ا)

سركي عن تذكرة المعافاة من القرعة العسكرية التي استلمناها نحن الواضعون اختامنا فيه ادناه بامورية اوقاف كذا وقد تعهدنا باننا نتحفظ على هذه التذكرة ولا نعطيها لغيرنا وان وقع هذا الامر من احدنا يحاكم بمقتضى القانون

### ( مسجد كذا الكائن بالجهة الفلانية )

نقر ١ فلان الفلاني الامام من الناحية الفلانية التابعة للمديرية الفلانية عمره خمسة وعشرون سنة فحكي اللون متوسط القامة واسع العيون اقنى الانف بلحية سوداء خفيفة دائرة

### ( ايصالات الاستلام )

استلمت تذكرة المعافاة وهذا سند بالاستلام في يناير سنة ٨٣ فلان الفلاني ١ مسجد ٢ شخص ١ نقر فلان الفلاني المؤذن الى اخره على وجه ما ذكر وهكذا بالصورة التي توضح

هذه الاستارة هي استارة السركي الذي يعمل عن التذكرة التي تعطى للائمة والخطباء والمؤذنين المستخدمين بالمساجد التي في نظارة الغير انما فقط يتوضح فيها عن كل مسجد وزاوية هو تابع لاي وقف وتحت نظارة من ( صورة الشهادة التي يقدمها كل شخص من الائمة والخطباء والمؤذنين المستحقين اعطاءهم تذاكر المعافاة من العسكرية )

نحن الواضعون اسمائنا واختامنا فيه ادناه نشهد بان فلانا الفلاني من الناحية الفلانية التابعة للمديرية الفلانية المستخدم بوظيفة كذا بالمسجد الفلاني الكائن بالجهة الفلانية التابعة للمديرية الفلانية تحت نظارة ديوان الاوقاف منقطع لوظيفته بالمسجد المذكور وانه خلي من الاشغال باي كار او حرفة من جميع الكارات والحرف وقد تحررت هذه الشهادة منا بذلك حتى انه اعتمادا عليها يصير اعطاؤه تذكرة معافاة من القرعة

العسكرية من مامورية اوقاف كذا واذا تبين ان شهادتنا هذه بخلاف الحقيقة فتكون تحت المحاكمة بمقتضى القوانين

فلان الفلاني فلان الفلاني فلان الفلاني شيخ بالناحية شيخ بالناحية عمدة الناحية

تعتمد هذه الشهادة بامورية اوقاف كذا مامور مركز الجهة الفلانية

( صورة الشهادة التي يقدمها كل شخص من الائمة والخطباء والمؤذنين المستخدمين بالمساجد والزوايا التي تحت نظارة الغير )

انا الواضع اسمي وختمتي فيه ادناه فلان الفلاني من الناحية الفلانية التابعة للمديرية الفلانية ناظر الوقف الفلاني اشهد بان فلانا الفلاني الذي اوصافه كذا وكذا الى اخره من الناحية الفلانية التابعة للمديرية الفلانية مستخدم بالمسجد الفلاني الكائن بالناحية الفلانية التابعة للمديرية الفلانية الذي هو تحت نظارتي بوظيفة كذا وانه منقطع لهذه الوظيفة وخلي من الاشغال باي كار او حرفة من جميع الكارات والحرف وقد تحررت هذه الشهادة مني بذلك حتى انه اعتمادا عليها تعطى له تذكرة معافاة من القرعة العسكرية من المامورية الفلانية وقد تعهدت بانه اذا كان يرف او يتوفى او يشتغل باي كار او حرفة استحضر التذكرة التي تكون عنده واقدمها بالافادة اللازمة مني بامورية اوقاف كذا واذا تبين ان شهادتي هذه على خلاف الحقيقة او يحصل مني تقصير فيما تعهدت به فاكون تحت المحاكمة بمقتضى القوانين

فلان الفلاني ناظر المسجد نحن الواضعون اسماءنا واختامنا فيه ادناه نشهد بان فلانا الفلاني من الناحية الفلانية التابعة للمديرية الفلانية مستخدم بالمسجد الفلاني الكائن بالناحية الفلانية التابعة للمديرية الفلانية الذي هو تحت نظارة فلان الفلاني القاطن بالجهة الفلانية محرر الشهادة اعلاه بوظيفة كذا وانه منقطع لهذه الوظيفة ولم يكن مشغلا باي كار او حرفة من جميع الكارات والحرف وقد تحررت هذه الشهادة منا بذلك وقد تعهدنا بانه اذا كان هذا الشخص يرف او يتوفى او يشتغل باي كار

## ملفوظات

الى نهاية جميع المساجد والزوايا

١٠ ائمة ٥ خطباء ١٥ موزنون معطى لهم تذكار بمقتضى  
ايصالات باختامهم على السركي طيه اعتمادا على الشهادات  
البالغ قدرها كذا شهادة المرفوعة مع السركي - ماصار  
اعطاوهم تذكار للاسباب الموضحة - ٦ ائمة ٤ خطباء ٢  
موزنون تجاوزوا سن الخمسة وثلاثين سنة - ٢ ائمة  
٥ خطباء احتجاب عاهات مانعة من دخولهم العسكرية  
٤ خطباء ١ موزن مشتغلون بركات وحرف - جملة  
٥٤ فقط وقدره اربعة وخمسون نفرا وثمانية عشر مسجدا  
لا غير مامور اوقاف كذا

هذه الاستمارة هي التي يكون التحرير على موجبها ايضا  
عن الائمة والخطباء والموزنين بالمساجد والزوايا التي  
تحت نظارة الغير فقط يتوخى عن كل مسجد وزاوية  
هو تابع لاي وقف وتحت نظارة من

قرعة عسكرية - { منشور من نظارة الداخلية في ٧  
سنة ١٢٨٢ } بشأن ما قرره مجلس النظار من ان تذكار معافاة  
خدمة المساجد والزوايا المسموح بمعافاتهم من الخدمة  
العسكرية تعطى من ديوان الاوقاف

وردت لنا افادة من سعادة ناظر عموم الاوقاف رقم  
٢٨ منه سنة ١٣٠٠ نمرة ٧٧ بانه بالنظر لكون ما  
صدر لديوان الاوقاف من رئاسة مجلس النظار بناء  
على ما تقرر به مقتضاء ان الديوان المحكي عنه هو  
الذي يعطى تذكار المعافاة لخدمة المساجد والزوايا  
مسموح بمعافاتهم من الخدمة العسكرية بمقتضى نص  
مادة ٢٨ من قانون القرعة سواء كانت تلك المساجد  
والزوايا تحت نظارة الديوان او الغير وانه يجدد عنده  
سجل لقيد وحصر خدمة المساجد التي ليست تحت  
نظارته ويتخذ ما يستحسنه من الاجراءات المانعة  
للتمكن من المعافاة من الخدمة العسكرية فسينشر من  
الاوقاف لفروعه بالاجراء على وجه ما تقرر وان اعطاء  
التذكار لمن يستحقونها لا يكون الا اعتمادا على شهادات  
تقدم عن الشخص المطلوب اعطاؤه تذكرة بانه  
مستخدم بالمسجد الفلاني بالوظيفة الفلانية وخاليا عن  
الكرات والحرف وان شهادات خدمة المساجد  
والزوايا الكائنة بالقرى التابعة للمديريات تكون من  
نظار المساجد ومشايخ وعمد الناحية وتصديق المركز

او حرفة وناظر المسجد لم ياخذ تذكرة تهويدة مالمورية  
اوقاف كذا فلما انفجرت تعريف المامورية عن ذلك  
واذا تبين ان شهادتنا هذه على خلاف الحقيقة او اذا  
كان يحصل منا تقصير فيما تعهدنا به فنكون تحت  
الحاكمة بمقتضى القانون

فلان الفلاني شيخ بالناحية الفلانية . فلان الفلاني  
شيخ بالناحية الفلانية . فلان الفلاني عمدة الناحية  
الفلانية - تعتمد هذه الشهادة بامورية اوقاف كذا  
مامور مركز الجهة الفلانية

## استمارة حرف (ب)

كشف عن بيان الائمة والخطباء والموزنين المستخدمين  
بالمساجد الموضحة ادناه التي تحت نظارة ديوان الاوقاف  
بامورية اوقاف كذا وبيان الذين اعطيت لهم تذكار  
معافاة والذين ماصار اعطاوهم تذكار للاسباب الموضحة  
( مسجد كذا الكائن بالجهة الفلانية )

نفر ١ عن الذي اعطيت له تذكرة وهو فلان الفلاني  
الامام وعمره خمسة وعشرون سنة من الناحية الفلانية  
بمديرية كذا وتوخذ اوصافه على حسب ما في التذكرة  
- عن الذين ماصار اعطاوهم تذكار - ١ فلان  
الفلاني الخطيب مثالا من الناحية الفلانية التابعة لمديرية  
القليوبية وعدم اعطائه تذكرة لاسباب كونه كيف  
البصر او بالعاهة الفلانية - ١ فلان الفلاني الموزن  
من الناحية الفلانية التابعة لمديرية الفلانية وعدم اعطائه  
تذكرة لاسباب كون عمره تجاوز الخمسة وثلاثين سنة  
( مسجد كذا الكائن بالجهة الفلانية )

عن الذي اعطيت له تذكار - نفر ١ فلان الفلاني  
الخطيب من الناحية الفلانية التابعة لمديرية الفلانية  
عمره اثنان وعشرون سنة وتوخذ بيانات اوصافه حسبها  
في التذكرة - ١ فلان الفلاني الموزن من الناحية  
الفلانية التابعة لمديرية الفلانية عمره كذا وتوخذ  
باقي اوصافه - عن الذي اعطيت له تذكرة وهو  
فلان الفلاني الامام من ناحية كذا بمديرية كذا وعمره  
كذا سنة كذا والسبب في عدم اعطائه تذكرة هو  
كونه مشتغلا بالحرفة الفلانية مسجد كذا الكائن  
بالجهة الفلانية وتوخذ ايضا حات على هذا النسق بحسب  
ما يكون - مسجد كذا الكائن بالجهة الفلانية وهكذا

لم يتصرح فيه عن اعطاء شي من تلك التذاكر الى خلاف الائمة والخطباء والمؤذنين الذين يكونون منقطعين لذلك وغير مصابين بعاهات وسنهم من عشرين الى خمس وثلاثين سنة بالكيفية المنصوصة فبناء على هذا وما تلاحظ من ان باقي المأموريات ربما تكون قبل صدور المنشور اعطت تذاكر بصفة ما حصل بمأمورية اسبوط قد تراءى موافقة الاعلان بان التذاكر التي يكون سبق اعطاؤها قبل صدور هذا المنشور الى الائمة والخطباء والمؤذنين الذين يكونون منقطعين لذلك وغير مصابين بعاهات وسنهم من عشرين الى خمس وثلاثين سنة فهو لا يبقى معهم ما سبق اعطاؤه لهم ويتحصل ثمنه منهم حسب المنشور بمراعاة استيفاء الشهادات عنهم كالمقصود عنه به اما ما يكون اعطي لخلاف هذه الوظائف من خدمة المساجد او الى ائمة وخطباء ومؤذنين في غير السن المقرر او في السن المذكور ومصابين بعاهات فهذا يصير اخذه منهم بالتالي وارساله لنا لاعدامه فبناء عليه قد تحرر في تاريخه المأمورية اوقاف اسبوط وباقي فروع الديوان بما ذكر وهذا الحضرتمكم للمعلومية ومراعاة الاجراء بمقتضاء

قرعة عسكرية — { منشور من نظارة الاوقاف في ٢ شعبان سنة ١٣٠٠ (٨ يونيو سنة ١٨٢) }

نظارة الحربية اوضحت لهذا الطرف فيما ورد منها في ١٠ الجاري نمرة ٣١ ان شخصا يدعى احمد سلامه مؤذن بمسجد ناحية السنانة بقسم الدوير بمديرية اسبوط استحصل على تذكرة معافاة من مأمورية اوقاف اسبوط وجرجا حالة ان تقلده بالوظيفة المذكورة ما كان الا بعد سحب نمرة قرعته وهذا مخالف للقانون فوان كان المعلوم ان المذكور ما اخذ هذه التذكرة الا على مقتضى الشهادات والتصديقات المنصوص عنها بالمنشور الصادر لقروع الاوقاف في غرة صفر سنة ١٣٠٠ وكون درج اسمه ضمن كشوفات النمرة وسحب نمرة قرعته لا يعلم الا بطرف مشايخ الناحية الموقعين على الشهادة والتقسيم الداخلة في حدوده الناحية وهم المسئولون في ذلك بمقتضى احكام القانون وسيتحرر عنهم لنظارة الحربية بمعاملتهم حسبما

وشهادات خدمة المساجد والزوايا الكائنة في المدن والبنادر الغير تابعة للمدريات تكون من نظارة المساجد وعمد الحارات ومشايخها ومشايخ الاثمان وتصديق الضبطيات وتلك الشهادات تكون مشتملة ايضا على التعهدات القوية من مشايخ وعمد النواحي ومشايخ الحارات والاثمان بالبنادر بمراقبة خدمة المساجد والزوايا التي في بلادهم وحاراتهم واذا حصل رقت او وفاة بعضهم او اشتغاله بحرفة او كار وناظر المسجد لم ياخذ تذكرته ويقدمها لمأمورية الاوقاف التي هو من حدودها فيكونوا مكلفين بالتعريف عنه ولكن الاجراء هكذا يستدعي التاكيد من الداخلية فرغوب اعلان المدريات والمحافظات بالتنبيه منهم على من يلزم لانتقاد المشايخ والعمد لاعطاء الشهادات والتعهدات المحكي عنها والتصديق من المراكز والضبطيات بالاجراء على وجه ما ذكر وانذارهم بان كل من تجارى على اعطاء شهادة بخلاف الحقيقة او حصل منه تقصير في التعريف عمن يتوفى او يرفق او يشتغل بكار او حرفة كما توضح آنفا يحاكم بمقتضى القانون اذ ذلك من الامور المستلزمة لزيادة الاحتياط حذرا من تمكن ايا من كان من الاستحصال على تذكرة معافاة الا من يكون مسموحا بمعافاته بنص القانون وحيث ذلك فقد كتب في تاريخه لمن لزم بهكذا وهذا تكم للمعلومية ومراعاة الاجراء حسبما اوضحت النظارة المشار اليها

قرعة عسكرية — { منشور من نظارة الاوقاف في ١٤ راسنة ٣٠٠ (٢٣ يناير سنة ١٨٢) }

حيث استفيد مما ورد لنا من مأمورية اوقاف اسبوط وجرجا بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٣٠٠ نمرة ٤٥٢ ان قبل صدور المنشور السابق صدوره من هنا في غرة الشهر المذكور ببيان ما يجب اجراؤه في اعطاء تذاكر المعافاة من القرعة العسكرية الى من يستحق اخذها من الائمة والخطباء والمؤذنين كانت اعطيت تذاكر معافاة لخدمة المساجد والزوايا بمقتضى تحريات ظهر منها انقطاعهم لوظائفهم وخلوهم من الحرف والكارات والصنائع وانه لم يسبق الحصول منهم على شهادات كالمنشور المحكي عنه على ان المنشور المذكور



## ملحوظات

سنتين في الرديف (ت) الصف ضابط او العسكري او الصنائعي المرغوب بقاؤه نظرا لخدمته بعد انتهاء مدته الاولى يعرض عليه البقاء في الخدمة عوضاً عن الاحالة على الرديف في مقابلة اعلاء درجته واعطائه مكافأة وزيادة ماهيته — اما اذا رغب الصف ضابط او العسكري او الصنائعي بعد انتهاء مدته البقاء من نفسه في الخدمة فيجاب الى رغبته بدون ان تكون الحكومة ملزمة باعطائه عوضاً او مكافأة — عند انتهاء مدة نقر من الرديف يشطب اسمه من الدفاتر وتعطى له تذكرة باخلاء سبيله ويكون كاسوة الاهالي (م) ٥ اذا اقتضى الحال لطلب عدد ما من عساكر الرديف ليكونوا تحت السلاح فيبتداء بالاصغر سناً فما فوق حتى يتم العدد المطلوب وللخضرة الخديوية عند شدة الضرورة ان تأمر بجمع كافة عساكر الرديف اما اذا كان بعد استيفاء دخولهم تحت السلاح تقضي ظروف الاحوال المهمة طلب انقار لاداء الخدمة العسكرية فذلك يكون بمقتضى قانون يعمل بمعرفة الحكومة الخديوية للاجراء بمقتضاه (م) ٦ خدمات الحكومة بانواعها لا تعفي اي مصري من اداء واجبات القرعة بالخدمة العسكرية

## ( الباب الثاني - في القرعة )

(م) ٧ الغرض من القرعة هو تعيين الطريقة التي بموجبها يطلب بوجه الانصاف الشبان الصحيحي الجسم البالغ سنهم من ١٩ الى ٢٣ سنة للدخول في الخدمة العسكرية — اما اذا كان احد الاهالي له ولد او اولاد ويتطلب ادخالهم في سلك الخدمة العسكرية لتربيتهم وتعليمهم بها بمصاريف من طرفه ولو لم تصبهم القرعة فيجاب الى طلبه بقبولهم واستخدامهم في العسكرية لغاية سنتين وان اراد بعد ذلك تطويل هذه المدة فيجاب ايضاً الى طلبه وان كان فقيراً ليس له قدرة على دفع المصاريف فلا بأس من قبولهم مجاناً بشرط ان يكونوا من الأشخاص المستقيمي الاحوال خالين من الطباع والصفات التي تشين شرف العسكرية وتعمل القرعة على مقتضى كشف تعدادي معتنى في تحريره ومشايخ البلاد وضيافها ومشايخ الاثمان هم المسئولون عن تحرير هذا

تفصيله مادة ٣٨ من قانون القرعة السابق نشره للاموريات لكن لزيادة الاحتياط يلزم ان يتوخى في الشهادات ان الشخص المرغوب اعطاؤه تذكرة معافاة ما سبق درج اسمه بالجداول ولا سحب قرعته مع باقي ما هو لازم استيفائه بالشهادة حسب المنشور السابق صدوره وبعد اختباره ومعرفة لياقته بوظيفته وعدم المانع لاعطائه التذكرة فتصرف اليه اما من كونه من هولاء الأشخاص الخطباء فلا يصرف له تذكرة معافاة الا من بعد معرفة لياقته وسابقة ما ذونيته للخطبة بمقتضى المنشور السابق صدوره في ١٦ رجب سنة ١٢٩٧ فبناء عليه اقضى النشر وبالجمله هذا لحضرتكم لاتباع الاجراء بمقتضاه

قرعة عسكرية — ١٠ امر عال رف ٢٦ مارس سنة ٨٥ بناء على ما عرضه علينا ناظر حرية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا بعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوات

## ( الباب الاول - احكام عمومية )

(م) ١ كل مصري تابع للحكومة المحلية بلا تمييز بين حالته ولا ديانته مكلف شخصياً بالخدمة العسكرية على مقتضى احكام هذا القانون (م) ٢ ينتخب المقدار الذي تولف منه العساكر من شبان صحيحي الجسم من سن ١٩ الى ٢٣ سنة (م) ٣ يتم قيد الانتار البالغ سنهم من ١٩ الى ٢٣ سنة بدفاتر العساكر البرية والبحرية وتوزعهم بعد ذلك على اصناف العسكرية سنوياً بموجب نمر القرعة (م) ٤ مدة الخدمة العسكرية تحدد على الوجه الآتي (١) العساكر البحرية والصناعية والبوليس والجندرية والطلمبةجية وغيرهم ممن يلحقون بحسب مقتضيات الاحوال في خدمات اخرى عسكرية تكون مدة خدمتهم ثمان سنين تتبعها اربع سنين في الرديف (ب) واما العساكر البرية تكون مدة خدمتهم تحت السلاح بالجيش المصري سنتين على الاقل واربعة على الاكثر وذلك لاجل استعدادهم واخذ ما يلزم منهم للبوليس والجندرية والخدمات الاخرى العسكرية وبعد مكوثهم المدة التمتدة للثمان سنين المحددة للخدمة العسكرية في الاصناف التي يتنقلون اليها من الجيش المذكور تتبعها ايضاً اربع

اعلاء بغاية الضبط الممكن وكل منها في اي وقت كان مسئول بنفسه عن بذل المهمة المطلوبة مباشرة تنفيذ هذا القانون (م) ١٠ تستخرج نظار الاقسام والمحافظون من هذه الكشوفات قوائم معدة للقرعة مرتبة على حسب البلاد والاثمان وهذه القوائم تكون مشتملة على اسماء والقاب جميع الشبان الذين بلغوا السن المطلوب القاطنين بالبلد او الثمن — يعتبر قاطناً بالبلد او الثمن قانوناً (اولاً) الشبان المولودون القاطنون بالبلد او الثمن ولو لم يكن آباؤهم او امهاتهم او اوصياؤهم قاطنين بها (ثانياً) الشبان القاطنون خارجاً عن البلد او الثمن والمتغربون عن القطر والغائبون والمجنونون متى كان آباؤهم او امهاتهم او اوصياؤهم قاطنين بالبلد او الثمن وكذا من يكون آباؤهم متغربين عن القطر وكانوا قبلاً بالبلد او الثمن (ثالثاً) الشبان القاطنون بالبلد او الثمن غير المندرجين تحت القسمين المتقدمين الذين لم يسبق قيد اسمائهم في قوائم بيجية اخرى — يضاف على قائمة القرعة من حصل سهو في درج اسمه في قوائم السنين الماضية وبعد نهو هذه القوائم يصير لصقها بالقسم او المحافظة وبالاثمان او البلاد (م) ١١ تعمل القرعة بمركز كل قسم او ثمن في اليوم الذي تعينه نظارة الحرية وعلى كل من المدير او المحافظ ان يخطربه نظار الاقسام واموري الاثمان من قبل ذلك بخمسة ايام على الاقل — يترك مجلس القرعة كالاتي (اولاً) من واحد ضابط عظيم من الجيش وتكون له الرئاسة (ثانياً) من وكيل المديرية او المحافظة (ثالثاً) من اثنين ضباط (رابعاً) من حاكم عسكري (خامساً) من ناظر القسم او امور الثمن (سادساً) من حاكم المركز (سابعاً) من قاضي المركز (ثامناً) من احد الرؤساء الروحانيين وذلك في المراكز او الاثمان التي بها شبان مسيحيون (تاسعاً) من اثنين من عمد المركز او اعيان الثمن (عاشراً) من اثنين من مشايخ المركز او من شيخ الثمن — اعمال مجلس القرعة تكون علانية — وعند ما يتشكل المجلس على هذه الصورة يعلن الرئيس افتتاح الجلسة وتكون المداوات علانية ويكون بت الاحكام باغلبية الآراء

الكشف طبقاً لمقتضيات هذا القانون (م) ٨ عندما يراد عمل القرعة العسكرية فعلى ناظر الحرية ان يخبر بذلك المديرين والمحافظين قبل البدء في العمل بمدة شهرين وعلى مشايخ البلاد والاثمان ان يحجروا كشفاً عن الشبان الذين من سن ١٩ الى ٢٣ سنة وينقسم هذا الكشف الى ثلاثة اقسام على الوجه الآتي (ا) القسم الاول يشتمل على اسماء والقاب الشبان المولودين القاطنين بالبلدة او الثمن مع توضيح اسماء آبائهم وصنائعهم (ب) القسم الثاني يشتمل على اسماء والقاب الشبان المولودين بالبلد او الثمن غير القاطنين بهما مع ذكر جميع الاستعلامات التي يمكن الحصول عليها بالنسبة لمحل سكنهم وصنائعهم (ت) القسم الثالث يشتمل على اسماء والقاب الشبان القاطنين بالبلد او الثمن غير المولودين بهما انما في هذا الكشف لا بد من ذكر محل ولادتهم — ولأجل الوصول الى معرفة سن الشبان بالضبط على قدر الامكان يجب على مشايخ البلاد والصيارف ومشايخ الاثمان ان يراجعوا دفاتر المولودين بالجهات التابعة لها واما الذين اسماءهم ليست مندرجة بها فيستدلون على سنهم بهيئتهم الشخصية والشهرة انما يكون تسنين هؤلاء الشبان بالضبط والعدالة بمعرفة مجلس القرعة (م) ٩ بعد تحرير الكشف على الوجه المتقدم ذكره يصير لصقه بالحالات الأكثر استطرافاً في البلاد او الاثمان حتى يكون معلوماً على قدر الامكان لدى عموم الناس ثم تحرر منه نسخة صحيحة موقع عليها بختم شيخ البلد والصراف او شيخ الثمن وترسل الى ناظر القسم وفي المدن الى المحافظ — وعند ورود هذا الكشف الى ناظر القسم او المحافظ على كل منها المبادرة بلصقه على باب ديوان القسم او المحافظة — وينبغي على هذين الموظفين ان يتحققا من صحة الكشوفة بواسطة جميع الاستعلامات التي في امكانها الحصول عليها ولذا يلزمها اجراء التحريات المقتضية وقبول ما يرفع لها من التظلمات والتشكيكات كل ذلك تحت مسؤوليتها وحذراً من انها يعاملا بمقتضى الباب الخامس من هذا القانون — على كل مدير ومحافظ ان يدقق في الالتفات لاجراء الاحكام المتقدم ذكرها

## معلومات

والذكر او عدها ( ثالثا ) في مقاس الانفار الباقيين  
الخالين من المحظورات التي تمنع دخولهم القرعة  
العسكرية مقاساً مضبوطاً ( رابعا ) في عمل القرعة  
للانفار الذين صار قياسهم وكذا الانفار الغائبين  
كالآتي بالمادة الرابعة عشرة ( م ) ١٣ وبعد نهو  
التحقيقات بسأل الرئيس الشبان ان كان  
لهم تشكيات ام لا فان وجدت يسمعها المجلس  
ويحكم فيها باغلبية الاراء حال انعقاد الجلسة فان  
كانت التشكيات متعلقة بالعمر فلا تسمع ان كان  
سن المشتكى محمدا بحسب دفتر المواليد الخالي عن  
الشطب والشبهة اما اذا كان محمدا بالشهرة ومستدلا  
عليه بالهيئة الشخصية او كان في الدفتر شطب او شبهة  
ينتدب حكيمي المجلس لاعطاء رأيهما وان وقع  
بينهما خلاف فينتخب حكيم ثالث للاتحاد معهما ومتى  
رجح رأي احدهما تنفذ وان وقع خلاف بين الثلاثة  
فيرسل النفر الى نظارة الحرية لاحالته على اطباء الجيش  
للكشف عليه واعطاء القرار بما يرونه سيف امره واذا  
ظهر من التحقيق ان احدا استعمل الغش او التحايل في  
العام الجاري او السنين الماضية فيصير درج اسمه ضمن  
الذين تعمل لهم القرعة بدون تحقيق عنه ( م ) ١٤  
ولاجل عمل القرعة ياخذ الرئيس مقدارا من النمر  
التي يكون اجري تحضيرها ناظر الحرية وعليها ختم  
الدبوان وبعد ان يعد منها عددا بقدر الانفار الخالين  
من المحظورات التي تمنع دخولهم القرعة تطوى على  
نسق واحد وتوضع في اناء او في كيس — وبعدها  
ينادي الرئيس فيحضر المنادى اسمه بنفسه ويسحب غمرة  
تقيد في الحال امام اسمه ويسحب الرئيس بمعونة القاضي  
نمرا عن اسماء الشبان الغائبين الذين لم يحضروا بانفسهم  
وقت عمل القرعة وتحفظ الشبان على اوراق النمر التي  
سحبها كل منهم — واعلان عمل القرعة يلزم ان يكون  
مقدما بستة ايام بالاقبل على تاريخ يوم عملها ( م ) ١٥  
عند ما ينهي المجلس اعمال الفرز الطبي والتحقيق والمقاس  
والقرعة على نفس القائمة الاصلية التي تقدمت له من  
القسم او المحافظة يحضر منها ثلاث قوائم منقسم كل منها  
الى ثلاثة اقسام كالآتي ( القسم الاول ) يحتوي على  
اسماء والقاب ومقاس وغر قرعة جميع الشبان اللاتقين

وفي حالة تساويها يكون رأي القسم الذي فيه  
الرئيس هو المرجح — واذا طرأ على المجلس في اثناء  
اعماله بعض احوال يتعذر عليه الحكم فيها بحال انعقاد  
الجلسة لعدم وجود استعلامات كافية فله ان يؤخر  
الحكم فيها حتى يتحصل على الاستعلامات الكافية  
ويحكم فيها قبل قيامه من القسم او التمن ( م ) ١٢  
يجتمع المجلس في اليوم المعين لعمل القرعة وتنضم  
عليه كامل الاعضاء بمركز القسم او التمن تحت رئاسة  
الضابط المعين من الجيش — واذا تغيب احد اعضاء  
المجلس لعذرهم فعلى الرئيس ان يطلب من الجية  
المعين بمعرفتها العضو المذكور تعيين عضو آخر بدله  
يكون من نفس الوظيفة التي منها العضو المنغيب —  
فيطلب الرئيس تقديم انفار القرعة مع كشوفة التعداد  
المقدمة بمعرفة مشايخ البلاد او الائمان وكذا قوائم  
القرعة المستخرجة منها بمعرفة ناظر القسم او المحافظ  
وبعد ان يضايعها المجلس ويراجعها يبدأ ( اولا )  
بالعمل في البلاد الابد مسافة عن مركز القسم او الائمان  
الابد مسافة عن مركز المحافظة بان يشرع طبياً في  
فرز عموم انفار البلد او التمن المدرجين بالقوائم  
المقدمة له وذلك يكون بمعرفة حكيمي المجلس فمن  
يوجد منهم مصاباً بعاهة او علة تمنعه عن تادية الخدمة  
العسكرية يتأثر امام اسمه بلفظة ( غير لائق ) مع  
توضيح نوع المرض المصاب به ومثل هؤلاء الانفار  
لا يدخلون ضمن من تعمل لهم القرعة اما من يظن  
شفاؤه من مرضه بعد مدة قليلة فيصير درج اسمه  
ضمن الانفار الذين تعمل لهم القرعة ( ثانيا ) في  
التحقيق بكل دقة عن عائلاتهم فمن يجده منهم معافاً  
من الخدمة العسكرية بناء على الاحوال المذكورة في  
هذا القانون يتأثر امام اسمه بالمحفوظات القاضية  
بمعافاته قانوناً وهؤلاء الانفار لا يدخلون ضمن الذين  
تعمل لهم القرعة — وتحقيق العائلات يكون تحت  
مسئولية عمد ومشايخ البلاد والصارف ومشايخ  
الائمان وذلك يكون بواسطة تقديم كشوفة موقع عليها  
من المذكورين باسماء والقاب وسن عائلات الانفار  
الذين يعمل عنهم التحقيق لاجل المعافاة مع بيان  
المتزوجين من الاناث والارامل ومقدرة تكسب

محافظة وعليه التفيش والمراقبة على كافة اعمال المجالس المذكورة

### (الباب الثالث - في توزيع الانفار المخصصة للعسكرية سنويا)

(م) ٢٠ مقدار الانفار المخصصة للعسكرية سنويا ينقسم الى قسمين على حسب احتياجات الخدمة العسكرية فالقسم الاول يحتوي على ذوي النمر الصغرى الواردة في القائمة المرتبة بمعرفة مجلس القرعة وهؤلاء الانفار ينظمون حالا في الخدمة العسكرية عند الطلب - والقسم الثاني يشتمل على باقي الانفار وهؤلاء يقيمون في بلادهم تحت الطلب للاخذ منهم على حسب احتياجات الخدمة العسكرية (م) ٢١ عند ما تأمر الحرية بعمل قرعة جديدة ويتم نهوا فجميع الانفار الذين من سن القرعة القديمة يكونون لغاية مدة ٨ سنوات تحت طلب العسكرية و تحت طلب الرديف وبعد ذلك تشطب اسماؤهم اسوة اقربائهم الذين دخلوا الخدمة العسكرية (م) ٢٢ عند ما يعين ناظر الحرية القدر اللازم من انفار القرعة للدخول في الخدمة العسكرية في معرفة قلم عسكرية الحرية يصير استخراج كشوفه باسماء ومقدار الشبان الذين تخصصون على كل مديرية او محافظة بالنسبة لتعدادها وهذه انكشوفة تحرر من اصل قوائم مجالس القرعة المحفوظة به وبنهوا تسلم للضابطان الذين يتوجهون للمدريات او المحافظات لاستقبال الشبان المطلوبين - ويجب على هؤلاء الضابطان عند وصولهم لمراكز المدريات او المحافظات ان يقدموا نسخة باختتامهم من الكشوفة التي تسلمت لهم الى المديرين او المحافظين الذين يجب عليهم مجرد استلامهم تلك النسخ ان يرسلوا منها كشوفه لنظار الاقسام او ماموري الايمان باسماء الانفار المطلوبين وهذه الكشوفه تكون مرفوقة باعلام طلب شخصية لكل نفر مبينا بها اليوم والساعة المقتضي حضوره فيها لمركز المديرية او المحافظة وترسل لهم هذه الاعلام قبل يوم الحضور بخمسة عشر يوما (م) ٢٣ عند حلول الوقت المعين لتسفير الانفار المجموعة يجب على الضابطان الذين سبق ارسالهم الى المدريات او المحافظات ومعه بعض الصف ضباط والعساكر ان يرسلوا الانفار المذكورين الى قلم السردارية

للخدمة ولم يستحصلوا على المعافاة (القسم الثاني) يحتوي على اسماء والقباب وملحوظات الشبان الذين استحصلوا على المعافاة من الخدمة لاسباب غير الصحية مع توضيح الاسباب الموجبة لمعافاتهم قانونا (القسم الثالث) يحتوي على اسماء والقباب وملحوظات الشبان الذين صار معافاتهم من الخدمة بسبب عاهات او علل بالجسم مع بيان انواعها وهذه الثلاث قوائم كذا القائمة الاصلية التي اجريت عليها اعمال القرعة يوقع عليها من رئيس واعضاء المجلس وتسلم احداها الى شيخ البلد او الثمن والثانية مع القائمة الاصلية الى المديرية او المحافظة والثالثة الى ناظر الحرية - ومتى انتهت جميع اعمال القرعة على بلاد القسم او الثمن ينتقل المجلس الى قسم او ثمن اخر وهكذا حتى النهاية - وبعد ان يتم المجلس اعماله فعلى من يكون رئيسا له ان يرفع تقرير الى نظارة الحرية مفصلا عن اشغال المجلس (م) ١٦ ناظر الحرية ينشر لائحة عمومية الى كافة المدريات والمحافظات وروسا مجالس القرعة والجيش المصري والبحرية والبوليس والجنדרمة وغير ذلك من الجهات الموجود بها عساكر موضحا بها بالتفصيل الكلي الاحوال التي تجوز معافاة الأشخاص الغير لا تقين للخدمة العسكرية بالنسبة لامراض وعاهات جسمية او عيوب في القامة - وهذه اللائحة تعمل بمعرفة لجنة مركبة من ضباط واطباء وكما يراد اعمال قرعة جديدة تراجع هذه اللائحة بمعرفته مثل تلك اللجنة وتنشر للعمل بمقتضاها (م) ١٧ على مشايخ البلاد او الايمان ان يبلغوا المديرية او المحافظة اولا باول عن اسماء من يتوفون او تعثر بهم امراض واحوال تعفيهم من الخدمة العسكرية بعد عمل القرعة وحفظ قوائمها - وبعد اجراء التحقيقات الدقيقة بمعرفة المديرية او المحافظة يتأثر امام اسمائهم كل بحسب حالته وتحفظ اوراق المستندات بالمديرية او المحافظة مع اعلان الحرية بذلك ليكون معلوما لها والتأشير على القائمة الموجودة بها بذلك (م) ١٨ قرارات مجلس القرعة هي القطعية ولا يمكن الطعن فيها الا لدى ناظر الحرية لاسباب مخالفة المجلس للقانون (م) ١٩ يجب على ناظر الحرية ان يعين احد الضابطان الكرام ليكون رئيسا على جميع مجالس القرعة التي تشكل بكل مديرية او

## ملحوظات

المنقطعون لتلك الخدمة التابعون لديوان عموم الاوقاف وتحقق جميع احوالهم لمعافاتهم من العسكرية بمقتضى شهادات تعطى لهم من ديوان عموم الاوقاف او من فروعه مصداقاً عليها منه وكذا خدمة المساجد والزوايا والاضرحة الغير تابعة لديوان الاوقاف يعطى لهم ايضاً شهادات من هذا الديوان او من فروعه مصداقاً عليها منه بناء على التحقيقات التي تقدم بذلك من معتمدي بلادهم وجميع الشهادات التي تعطى لهؤلاء الفقهاء والائمة والخطباء والمؤذنين وغيرهم من خدمة الاضرحة السالف ذكرهم يجب عليهم ان يقدموها الى مجالس القرعة حال انعقادها بالمديريات والمحافظات للاقرار عليها والحكم بالمعافاة على موجبها (م) ٢٧ يستثنى من الخدمة العسكرية الخدمة الخاصة بالحضرة الخديوية (م) ٢٨ متوظفوا القناصل واليساfigية المصريون تسري عليهم احكام القرعة العسكرية بالكيفية عينها السارية على باقي المصريين غير انهم لا يطلبون للخدمة العسكرية ما داموا في خدمة القناصل (م) ٢٩ يعفى من الخدمة العسكرية جميع الرؤساء الروحانيين اى البطارقة ورساء الاساقفة والمطارنة والاساقفة والقمامسة والقسيسين - وجميع هؤلاء لا بد ان يقدموا شهادات مضمي عليها من البطريرك او من الرئيس الاكبر الروحاني لديانتهم بالبلاد المصرية - كذلك يعفى من العسكرية جميع خطباء الديانة المسيحية ومعلي قواعدها بالمحروسة وبالمدن والبلدان والقرى بالقطر المصري وخدمة الكنائس والاديرة المعروفين بالمرتلين والتندلفتية لكن عدد المرتلين الذين يعفون من العسكرية لا يجب ان يتجاوز اثنين في كل كنيسة كبرى وواحد في كل كنيسة صغرى بشرط ان يكونوا منقطعين لخدمتهم الدينية بلا اشتغال بحرفة سواها وتعطى لهم شهادات بذلك من اكبر رؤساء ديانتهم بالبلاد المصرية وهذه الشهادات يجب ان يقدموها الى مجالس القرعة حال انعقادها بالمديريات والمحافظات للاقرار عليها ومعافاتهم بمقتضاها - يعفى ايضاً من العسكرية جميع التلامذة المشتغلين بطلب العلوم الدينية وليس لهم حرفة اخرى بالامكان المعدة للتعليم الديني

تحت ملاحظة الصف ضباط والعساكر المذكورين بالجداول اللازمة من طرفهم بحيث تكون دالة على اسمائهم والقبائهم وبلادهم وضمائهم ومقاسمهم ونمقرعتهم - وتوزيع الانفار المذكورين على انواع الاسلحة التي يليقون لها يكون بمعرفة السردارية بعد قبولهم بمصر - وبعد توزيع هؤلاء الانفار على الاسلحة ترسل السردارية الجداول المحضرين بها الى الحرية لقيد اسمائهم بسجلاتنا (م) ٢٤ كل من لم يحضر من الانفار المخصصة للعسكرية بعد اخباره بالوجه الرسمي في يوم طلبه يعتبر فعله بمنزلة الفرار ويصير محاكمته ومعاقبته على حسب نص هذا القانون ما لم يثبت ان تاخره مسبب عن عذر ضروري

### (الباب الرابع - في الاستثناء من المعافاة من الخدمة العسكرية)

(م) ٢٥ يستثنى من الخدمة العسكرية ارباب العاهات التي تمنعهم من الخدمة تحت السلاح وكل خدمة اخرى في العسكرية (م) ٢٦ يعفى من الخدمة العسكرية العلماء والمدرسون بالجامع الازهر او غيره باي بلدة او مدينة كانت بالقطر المصري بشرط ان يكون ذلك بمقتضى شهادات من حضرة شيخ الجامع الازهر - يعفى ايضاً من الخدمة العسكرية جميع الطلبة المشتغلين بالعلم الشريف في الجامع الازهر او في غيره سواء كانوا بمصر المحروسة او ببلدة اخرى من القطر المصري بشرط ان يتفرغوا لطلب العلم مدة الخدمة العسكرية وتحقق جميع هذه الاحوال لمعافاتهم من العسكرية بمقتضى شهادات تعطى لهم من المشايخ اساتذتهم مصداقاً عليها من حضرة شيخ الجامع الازهر وهذه الشهادات يجب عليهم ان يقدموها الى مجالس القرعة وقت انعقادها بالمديريات والمحافظات للاقرار عليها والحكم بالمعافاة على مقتضاها - يعفى ايضاً من الخدمة العسكرية جميع الفقهاء حملة القرآن الشريف متى تحقق ذلك لدى امتحانهم بحضور مجلس القرعة بمعرفة القاضي والمفتي الموجودين به بشرط حصول الإقرار بعد التحريات والتحقيقات اللازمة على خلوصهم من الحرف والكارات وكذا الائمة والخطباء والمؤذنون بالمساجد والزوايا وخدمة الاضرحة

بالحروسة والبلاد والقرى بالفطر المصري سواء كان اشتغاله بتلك العلوم مع الإقامة في أماكن التعليم أو حضورهم فيها يومياً وتمنح لهم هذه المعافاة بمقتضى شهادات ممضى عليها من البطريرك أو الرئيس الأكبر الروحاني لديانتهم بالبلاد المصرية معطاة لهم بناء على التحقيقات التي تثبت لهم حق المعافاة وهذه الشهادات يجب عليهم ان يقدموها الى مجالس القرعة حال انعقادها بالمديريات والمحافظات للاقرار عليها ومعافاتهم بموجبها (م) ٣٠ يعفى ايضاً من الخدمة العسكرية في زمن السلم (اولاً) اكبر الاخوة يتيي الاب (ثانياً) اكبر الابناء وعند عدم وجود ابناء فابن الابن الوحيد او اكبر ابناء الابناء لازمة او زوجة ثبت غياب زوجها عنها او لاب او جد كفيف البصر او مبتل بعلّة صيرته تمنعه التكسب او بالغ الستين سنة - في الاحوال المنوه عنها في الوجهين السابقين اذا كان الاخ الأكبر كفيف البصر او مصاباً بعاهة تجعله عاجزاً عن تكسب المعاش يعفى اخوه التالي له من العسكرية (ثالثاً) اكبر الاخوين المطلوبين للقرعة في آن واحد ان وجد اصغرهما لاثقاً للخدمة العسكرية (رابعاً) من يكون له اخ في الخدمة العسكرية (خامساً) من مات اخوه وهو في الخدمة العسكرية او صار تقاعده بسبب جروح اصابته أثناء تأدية الخدمة او بعاهاات اعترته وهو بالعسكرية البرية والبحرية جعلته عاجزاً عن تكسب المعاش - المعافاة المستنوخ بها في الوجهين الرابع والخامس لا تسري الا على اخ واحد في حالة واحدة من الاحوال المذكورة فيها اما لو تعددت هذه الاحوال في اخوة من عائلة واحدة فيعفى منهم بقدر ما يتعدد لهم من الاحوال - الشخص الذي لم يحضر بنفسه او لم يوكل من يتوب عنه لسحب غمرة قرعته لا حق له في تطلب مزية المعافاة من العسكرية المنوه عنها في هذه المادة اذا لم تحدث اسباب المعافاة قبل ختام الكشف - لا تعتبر موجبات المعافاة واجبة الا بوجودها يوم النشام مجلس المراجعة للاقرار عليها ومع ذلك فان الشخص الملحق بالعسكرية بمقتضى القرعة او المتطوع بها ان صار بعد صدور قرار مجلس القرعة او بعد انتظامه في الخدمة العسكرية اكبر

اخوته يتيي الاب او الابن الوحيد او اكبر الابناء او عند عدم وجود ابناء ابن الابن الوحيد او اكبر ابناء الابناء لازمة او زوجة ثبت غياب زوجها عنها او لاب او جد كفيف البصر او مبتل بعلّة صيرته عاجزاً عن تكسب المعاش يخلى سبيله من الخدمة اذا طلب هو ذلك بقطع النظر عن المدة الباقي عليه وفاؤها الا ان كان وجوده في الخدمة قد سبب معافاة اخ اصغر منه ما زال في قيد الحياة - حق المعافاة المقرر في الوجه المتقدم يستحصل عليه العسكري اذا صار بسبب وفاة اخ له اكبر الابناء او اكبر ابناء الابناء لرجل بالغ سن الستين او مبتل بعاهة تمنعه عن التكسب (م) ٣١ تعتبر تلامذة المدارس الحربية انهم تحت السلاح طول المدة التي يقضونها بتلك المدارس وهذا لا يسري على تلامذة المدارس المفتوحة لاولاد العساكر واما تلامذة المدارس الحربية الذين لم يحسنوا الاجابة في الامتحان النهائي فيدخلون تحت حكم قسم الانقار المخصصة للعسكرية الذي يهبطهم له سنهم ويحسب لهم السنوات التي قضوها في المدارس الحربية من مدة الخدمة العسكرية المقررة في هذا القانون (م) ٣٢ يعفى كذلك من الخدمة العسكرية تلامذة المدارس العالية والتلامذة الذين يرسلون الى اوربا لتتيم علومهم سواء كان ارسالهم بمعرفة الحكومة او من طرف اهاليهم او اوصيائهم (م) ٣٣ من اصابته القرعة العسكرية يمكنه التخلص منها بتقديم شخص آخر برضائه في الميعاد الذي تحدده لذلك نظارة الحربية ليؤدي الخدمة العسكرية المدة المقررة بدلا عنه وبضمانته بشرط ان يكون البديل لاثقاً للخدمة العسكرية من جميع الوجوه وان يكون سنه موافقاً لسن القرعة ولم تصبه القرعة واذا فر البديل يكون المستبدل مكلفاً بتأدية الخدمة العسكرية بنفسه ان لم يقدم شخصاً آخر بالشروط عينها ليؤدي الخدمة بدلا عنه

(الباب الخامس - في المخنايات والعقوبات عليها)

(م) ٣٤ كل غش وتحايل يستعمل لاسقاط اسم من جداول الانقار المقتضى جمعها او من قوائم القرعة تحال محاكمته على مجلس عسكري ويعاقب الجاني

المدينة وينبغي عليه الاجتهاد في استنابة احد عنه في اي قرعة تعمل اثناء غيابه فان لم يفعل ذلك كتب اسمه في صدر قائمة القرعة مع الذين يصير ادخالهم حالا في الخدمة العسكرية (ت) ينشر اعلان رسمي في كل حارة عند قرب حلول القرعة وعلى الذكور الساكنين فيها المكلفين بالخدمة العسكرية الغائبين لكن لا بخارج القطر المصري ان يتخذوا الطرق الموصلة لاستنابة من يسحب قرعتهم فان لم يفعلوا ذلك صاروا تحت المحاكمة بالعقاب نفسه المضروب على الاشخاص المنوه عنهم في فرع (ت) من هذه المادة ما لم يكن غيابه مسبباً عن عذر قانوني

#### (الباب السابع - ترتيبات خصوصية)

(م) ٣٩ جميع الترتيبات الخاصة بجمع وتوزيع الانفار المخصصة للعسكرية تعمل بمعرفة نظارة الحرية وينشر الاعلان اللازم عنها

#### (الباب الثامن - ترتيبات وقتية)

(م) ٤٠ يجري العمل بمقتضى هذا القانون بعد شهر واحد يمضي من تاريخ نشره - على المحافظين والمديرين ان ياصروا مشايخ البلاد والامان بتحرير كشوفات تعدادية عن جميع الاشخاص القاطنين بالبلدة او التمن البالغ سنهم من تسعة عشر الى ثلاث وعشرين سنة (راجع المادة الثامنة من الباب الثاني) (م) ٤١ كل قانون او نص من قانون وكل عرف او عادة مخالفة لمقتضيات هذا القانون تعتبر لاغية لا عمل لها (م) ٤٢ على ناظر الداخلية والحرية والبحرية تنفيذ امرنا هذا كل منها فيما يخصه

قرعة عسكرية - (منشور اصدرته نظارة الحرية للدرجات البحرية والقبلية في ١٢٠٢ ايضاحاً المقصود من قانون الذرة العسكرية المجدد وهو

حيث ان الشبان الذين من سن العشرين سنة وكانت اجريت عليهم عملية المراجعة العمومية في سنة ١٢٩٩ لم يبق بالبلاد ما يلزم اخذهم منهم للخدمات العسكرية ولناسبة ما نظر من ان اجراء عملية القرعة على الشبان الذين من سن العشرين سنة تطبيقاً لقانون القرعة الملغى يترتب عليه تكليف الحكومة الخديوية في كل سنة بمصاريف جسيمة لمجالس القرعة والمراجعة

بجس لا تتجاوز مدته سنتين مع الاشغال الشاقة او اربع سنين بدونها - الانفار الذين استعملوا وسائل غشية وامتنعوا بها عن الحضور لمجلس القرعة والانفار الذين استحصلوا بواسطة طرق غشية على الاستثناء او المعافاة من العسكرية بين يدي مجلس القرعة وكذا المرتكبون لمثل هذه الجنايات او المشتركون فيها تحال محاکمتهم على مجلس عسكري ويحكم عليهم بجس لا تتجاوز مدته سنة مع الاشغال الشاقة او سنتين بدونها اذا ثبت على شخص انه اتلف احد اعضائه بقصد التخلص من الخدمة العسكرية تحال محاكمته ايضاً على مجلس عسكري ويحكم عليه بجس لا تتجاوز مدته سنتين مع الاشغال الشاقة او اربع سنين بدونها وكل مساعد ومفر على هذا التلغ يحكم عليه ايضاً بهذا العقاب نفسه (م) ٣٥ على كل مدير ومحافظ ووكيل مديرية ومحافظة وكل متوظف في المديرية او المحافظة ان يساعد بغاية ما في وسعه من الوسائل على تنفيذ هذا القانون ومن اهمل او اخلس من ارباب الوظائف او المستخدمين الملكية فيما يتعلق بهذا القانون تصير محاكمته امام مجالس عسكرية

#### (الباب السادس - في البنادر)

(م) ٣٦ بعض بنادر القطر المصري كانت في السابق مستثناة من اخراج شبان للعسكرية لكن مدون هنا انه من تاريخ نشر هذا القانون يلغى ذلك الاستثناء (م) ٣٧ في جميع البنادر المنوه عنها في المادة السادسة والثلاثين مشايخ الامان يؤدون وظائف مشايخ البلاد بالكيفية المقررة في المادة الثامنة (م) ٣٨ من اجل السهولة في تحضير القوائم تتخذ الطرق الآتية (ا) يعمل المشايخ تعداداً عمومياً مرتباً على حسب الحارات تحت ملاحظة ومساعدة المحافظات او الضبطيات ويدرج في التعداد المذكور جميع الذكور القاطنين في كل حارة مع بيان سنهم عند عمل التعداد (ب) تعمل المحافظة او الضبطية تعداداً سنوياً عن المصريين المكلفين بالخدمة العسكرية الداخلين الى المدن والخارجين منها (ت) عند ما يكون كل شخص مكلف بالخدمة العسكرية عازماً على مبارحة القطر المصري تعطى له رخصة من ادارة المحافظة او ضبطية

خمس وعشرين سنة بواقع الوارد بدفاتر المولودين ويجوز ايضاً لمن تصيبه القرعة العسكرية ان يتخلص منها بدفع بدل نقدي قدره مائة جنيه مصري في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه بالطلب على حسب ما في المادة الثانية والعشرين من قانون القرعة العسكرية — ويجب توريد البدل النقدي المذكور لحساب نظارة الحرية في جهة المديرية وبمقتضى اعلام الخبر التي تعطى من المديرية يعطى لمن اورد ذلك التذكرة اللازمة من نظارة الحرية الدالة على تخلصه — واذا فر الشخص البدل يكون المستبدل مكلفاً بتأدية الخدمة العسكرية بنفسه بقية المدة المقررة لها قانوناً لم يختر دفع البدل النقدي بتمامه (م) ٢ على ناظرية الداخلية والحرية والبحرية تنفيذ امرنا هذا

قرعة عسكرية — { منشور من نظارة الداخلية في ٢ محرم سنة ١٣٠٢ (١١ اكتوبر سنة ١٩١٥) }

بناء على ما ابداه جناب النائب عن سعادة نائب السردار من ان عند الاقتراع على الانتفاع بالدخول في الخدمة العسكرية يوجدون حصل منهم تعجيزاً لنفسهم بواسطة ائتلاف اعينهم او سبابة اليد اليمنى وتطلبه دخول مثل هؤلاء بالخدمة العسكرية بمقدار ثمانية عشر او عشرين لكل اورطة زيادة والعدد المعادل له لكل بطارية طوبجية واورطة سواري وان يصير استخدامهم بصفة طباطخين وسقاين ويصرف لهم نصف استحقاق فقط حتى بهذه الوساطة لا يمكنهم التخلص من سلك العسكرية ولا يكون هناك اقتضى لاخذ عساكر من الصحيحين لتأدية اشغال الطباخة والسقاية قد قرر مجلس النظر بجلسته المنعقدة في ٢٢ الحجة سنة ١٣٠٢ (اول اكتوبر سنة ١٩١٥) الموافقة على ما ذكر وطلب بما ورد للداخلية ورأسته غمرة ٢٣٩ الشرحلجيات المديرية عن ذلك وبناء عليه قد حصل الشرحلجيات تاريخه للمديرية عموماً بما توضح ومن الجملة هذا لحضرتكم العلم به واتباعه

قرعة عسكرية — { منشور اصدته نظارة المعارف بتاريخ (٧ مارس سنة ١٩٢٢ مرة ٥٥) }

الى المدارس

نظارة الحرية ترغب بافادتها الواردة لهذا الطرف

وغيرها فضلاً عما يحصل لحكام المديرية والبلاد واهاليها من المشغولية أكثر شهور السنة قد تقرر بقانون القرعة العسكرية الجديد ان عملية القرعة لا يكون اجراءها الا في كل خمس سنين مرة واحدة على الشبان البالغين من العمر سن ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ سنة بكيفية انه من بعد فرز انتقار كل مديرية بمعرفة مجلس القرعة الذي يعين لها وحصر الشبان اللائقين منهم للخدمة العسكرية الخالين من موانع الدخول القانونية يقيمون جميعاً في بلادهم لاشتغالهم بمصالحهم ومنافعهم الشخصية تحت الطلب وان العدد الذي يلزم للعسكرية يؤخذ اولاً من سن ٢٣ وهكذا كل ما يلزم في خلال مدة الخمس سنين يؤخذ من السن المذكور ثم من الطبقات التي قبله اي من ٢٢ وبعدها من سن ٢١ وهم جراً بمعنى ان جميع الشبان الذين تعمل لهم عملية القرعة لا يؤخذون للخدمة العسكرية دفعة واحدة بل يكون الاخذ من كل سن بحسب ما تدعو اليه الحاجة بالكيفية السالف ذكرها ولهذا لزم نشره عموماً وهذا للعلومية ونشره على كافة بلاد المديرية ونواحيها للعلم بما فيه

قرعة عسكرية — ابرعال صادر في ١٢ مايو سنة ١٩٠٥ (نحن خديو مصر) بعد اطلاعتنا على الامر الصادر بتاريخ ٩ جماد الثاني سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ١٩١٥) الشامل لقانون القرعة العسكرية المصرية وبناء على ما ماعرضه علينا ناظر حرية وبحرية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارتنا وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ قد صار تعديل مادتي ٢٥ و ٣٣ من القانون المشار اليه بالكيفية الآتية (م ٢٥) يستثنى من الخدمة العسكرية العربان وارباب العاهات التي تمنعهم من الخدمة تحت السلاح وكل خدمة اخرى في العسكرية — (م ٣٣) من اصابته القرعة العسكرية يمكنه التخلص منها بتقديم شخص آخر برضائه في الميعاد الذي تحدده لذلك نظارة الحرية ليؤدي مدة الخدمة العسكرية المقررة قانوناً بشرط ان يكون البدل تحت ضمانته ولائقاً للخدمة العسكرية من كل الوجوه وان يكون سنه من اربع وعشرين الى



من القرعة ويريدون التخلص منها بالبدل النقدي اولهم احد العذرين السابقين لمدة ستة اشهر اخرى وفي ظرف هذه المدة الاخيرة يقبل البدل النقدي ممن يدفعه من الباقيين من سن القرعة وكذلك تسع دعوى من يدعي العلة او الانفراد وبعد انقضاء هذه المدة لا يقبل من احدهم بدل ولا دعوى ويعامل من تاخر بمقتضى تلك الاحكام القانونية والمواد النظامية ولا تقبل منه معذرة بدعوى عدم اطلاعه او سماعه بهذه الاعلانات فلماذا اعلنت جميع الجهات نجدد بهذا القرار وقد طلبت السريعة بالتذكرة الواردة منها تبليغ فحمتكم بما تقرر في هذا الامر لكي يصير اعلانه الى من يكونون من سن القرعة بمصر فعلى هذا نعمل من همكم الجليلة ان توجهوا عنايتكم الفخيمة الى اعلان ذلك وتبليغ هذا القرار لجميع من في القطر المصري — هذا هو ترجمة صورة المکتوب السامي الصادر من مقام الصدارة العظمى بتاريخ ٤ جمادى الثانية سنة ٣٠٣ ٣٥ مرة بآمر من امتداد ميعاد ستة شهور اخرى لمن يكونون من سن القرعة العسكرية الشاهانية لتقديم الطلبات ممن يريد التخلص من القرعة بدفع البدل النقدي ومن يدعي العلة او الوحدة وبعد انقضاء ذلك الميعاد لا يقبل من احدهم بدل ولا دعوى ويعامل من تاخر بمقتضى الاحكام القانونية والمواد النظامية واشير بتبليغ ذلك القرار لجميع من يكونون من سن القرعة في القطر المصري وقد وردت صورة المکتوب السامي المشار اليه بمكاتبة لنا من المعية السنية في ١٩ من ذلك الشهر مرة ١٥ لاجراء ايجابه وبناء على ذلك لزم الشرح تكم لاعلان ذلك القرار ونشره بجهات تكم لمعلومية من يكونون من سن القرعة العسكرية الشاهانية بما نص فيه وفي تاريخه تحرر للجهات بذلك في رجب سنة ٣٠٣ (١٠ مارس سنة ٨٦)

قرعة عسكرية — ٠ امر عال صادر في ٧ مارث سنة ٨٦ (نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٩ جمادى الثانية سنة ٣٠٢ (٢٦ مارث سنة ٨٥) الشامل لقانون القرعة العسكرية وبناء على ما عرضه علينا ناظر حرية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا

بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ٨٦ مرة ١٨ ان كل تليذ يرفت من الان من تلامذة المدارس العليا الداخلين في سر القرعة يعطى لها الاخطار اللازم عنه وحيث ان هذا يستلزم التوضيح في الافادات التي ترد من كل مدرسة بطلب رفت اي تليذ عن اسم بلده والمديرية التابعة لها وان كان سبق طلبه للقرعة اولا فقد صار الشرع ذلك للمدارس الخصوصية وهذا لحضرتكم للمعلومية واتباع الاجراء كما ذكر

### (قرعة عسكرية)

ورد من مقام الصدارة العظمى بالاستانة العلية قرار بشأن من يكونون من سن القرعة العسكرية من جيوش السلطنة السنية مطلوباً نشره في جميع جهات القطر المصري فارسل من المعية السنية الى نظارة الداخلية لاجراء تعميم النشر فقامت نظارة الداخلية بالامر ونشرته مع مكاتبة منها الى جميع الجهات وهذا هو مع مكاتبتها

ترجمة المکتوب السامي الصادر من مقام الصدارة العظمى الى الخديوية المصرية الجليلة بتاريخ ٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٣ (٢٦ شباط سنة ١٣٠١)

قد تقرر ان من تصيدهم القرعة ويكونون من سنهم من جميع الجيوش السلطانية يصح لهم الانفراد من الخدمة النظامية ببديل نقدي في مدة ستة اشهر اعتباراً من تاريخ اعلان المطلوب للعسكرية من جهته وكذلك من يدعي العلة او الانفراد (الوحدانية) يرفع امره الى جهته في ستة اشهر وحينئذ يعقبي امره ويعامل بما ينتجه التعقيب وقد ابلغ ذلك الى جميع من لزم من الجهات وبعد الستة اشهر المقررة اذا ظهر ان واحداً ممن يريدون دفع البدل النقدي او ممن لهم علة او من ذوي الانفراد لم يقدم طلبه لجهة فيعامل بمقتضى الاحكام القانونية والمواد النظامية المتبعة في بقية الافراد وحيث ان مدة الستة اشهر التي كانت حددت لتقديم تلك الطلبات قد انقضت وصادف زمانها زمان حشد عساكر الرديف ولربما ان تكون هذه الحالة لم تمكن الذين في سن القرعة من تقديم طلباتهم المذكورة فلقطع الاحتمال المذكور قد تلاحظ تحديد موعد الطلبات للذين في

وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هو  
ات (م) ١٠ قد القيت الثلاث مواد (٢٦ و ٢٩ و ٣٠)  
المدونة بقانون القرعة المذكور واستبدلت بالمواد الموضحة  
بامرنا هذا (م) ٢ يستثنى من الدخول في الخدمة العسكرية  
(اولا) العلماء والمدرسون بالجامع الازهر وغيره بمدن  
وبلاد القطر المصري بمقتضى شهادات من حضرة شيخ  
الجامع الازهر (ثانيا) جميع الطلبة المشتغلون بالعلم  
الشريف بالجامع الازهر وفي غيره سواء كانوا بمصر  
المحروسة او ببلدة اخرى بالقطر المصري بشرط ان يتفرغوا  
لطلب العلم بلا حرفة ولا صناعة سواء في المدة المقررة  
للكخدمة العسكرية وان يكون امتحانهم في العلوم الواجب  
عليهم تحصيلها للمعافاة بموجبها واجراء الاستعلامات  
والتحريات اللازمة للوقوف على خلوصهم من الحرف  
والكارات والصنائع واعطاء الشهادات المقررة لهم  
بالمعافاة على مقتضى الاثنية التي تقدمت من حضرة  
شيخ الجامع الازهر الموضحة بالمواد المدونة بامرنا هذا  
وان كان احد الطلبة بعد معافاته من العسكرية انقطع  
عن طلب العلم ويشغل بصناعة او حرفة ما فعلى عمدة  
وشيخ بلده ان كان مقيما فيها او شيعي قسمه وحارته ان  
كان ساكنا بها ان يعلن عنه جهة الادارة في الحال  
لاخطار نظارة الحربية عنه وعلى النظارة المشار اليها  
ان تطلبه للدخول في الخدمة العسكرية عند اقتضاء  
الحال لذلك متى تحقق لها انه لم يتجاوز اسنان القرعة  
القانونية ولائق للخدمة العسكرية وكان خاليا من انواع  
المعافاة المقررة في هذا القانون ومن يتساهل او يهمل  
في ذلك من مأموري الادارة وعمد ومشايخ البلاد  
والاقسام والحارات يكون تحت المسؤولية والمحاكمة قانونا  
(ثالثا) الفقهاء حملة القرآن الشريف بشرط ان يكونوا  
حافظينه ومحسنين لتلاوته ولا يعافون من العسكرية  
الا من بعد التحري والتحقيق من خلوصهم من الحرف  
والصنائع والكارات الاجنبية التي يترتب عليها ربط  
ويركوك عليهم بسببها وامتحانهم في حال وجود مجلس  
القرعة في مركز المديرية لا يكون الا بمعرفة قاضي  
ومفتي المديرية او المدينة معا بحضور مجلس القرعة وفي  
حال غياب القاضي يكون النائب بدلا عنه وفي حال  
غياب المفتي يتعين بمعرفة المجلس احد مشاهير العلماء

الموجودين بالمديرية او المدينة بدلا عنه واما ان كان  
المجلس موجودا في مركز خلاف مركز المديرية  
فالامتحان يكون بمعرفة قاضي المركز ومفتي المديرية  
ان تيسر حضوره والا فيتعين بمعرفة المجلس احد مشاهير  
العلماء بالمديرية او المدينة للاتحاد مع قاضي المركز في  
الامتحان بحضور المجلس وبعد الامتحان والافترار من  
المجلس على استحقاقه للمعافاة يتأثر على اسمه بذلك في  
قائمة قرعة بلده وتعطى له شهادة دالة على ذلك من  
العلماء المختصين له مدقا عليها من رئيس المجلس وبعد  
معافاة هؤلاء الفقهاء اذا اشتغل احدهم بحرفة وصناعة  
ما يجري في حقه وفي حق من يهمل او يتساهل في  
الاخبار عنه حسب ما ذكر في الفقرة الثانية (رابعا)  
مشايخ التكايا ومشايخ الطرق الموجودين بمدينة المحروسة  
المثبتة شياختهم بصفة رسمية والاثنين خلفاء  
الموجودين بمقامي السيد احمد البدوي والسيد ابراهيم  
الدسوقي بمقتضى شهادات تعطى الى مشايخ التكايين  
ديوان عموم الاوقاف والى مشايخ الطرق والاثنين  
الخلفاء من الاستاذ البكري (خامسا) ائمة المساجد  
والزوايا التابعة والغير تابعة الى ديوان عموم الاوقاف  
سواء كانوا ائمة في سائر الاوقات او في ايام الجمع  
والعيدين بشرط الانقطاع لاداء وظائفهم بانفسهم مدة  
الخدمة المقررة للعسكرية وان كان الديوان المذكور  
لا يعلم لياقة احدهم للوظيفة فلا تعطى له شهادة منه  
بالمعافاة الا اذا قدم شهادة من اثنين من اكابر العلماء  
المعروفين بالذات والشهرة لدى قاضي ومفتي المديرية  
او المدينة دالة على انه من ذوي الاهلية واللياقة التامة  
للوظيفة مصدقا عليها من القاضي والمفتي الموما اليهما  
معا وذلك بعد اختباره وتحقيق احواله بمعرفتهما ايضا  
اما من يكون معلوما ومشهورا لدى الديوان المذكور انه  
من ذوي الاهلية واللياقة التامة للوظيفة فلا يكلف  
بتقديم تلك الشهادة بل تعطى له الشهادة اللازمة بالمعافاة  
واذا انفصل احدهم من الوظيفة بعد معافاته من العسكرية  
يجري في حقه وفي حق من يتساهل او يهمل في الاخبار  
عنه كما ذكر في الفقرة الثانية — شهادات المعافاة يجب على  
اربابها ان يقدموها وقت طلبهم للاقتراع الى مجالس  
القرعة حال انعقادها بالمديريات والمحافظات للاقرار على

## تعليمات

أكبر أبناء الارملة المتوفي عنها زوجها او المطلقة طلاقاً بائناً او رجعيّاً انقضت مدّة عدتها فيه او التي غاب عنها زوجها غياباً شرعياً وغير معلوم محل وجوده ومستقره بالكلية بشرط ان لا يكون لكل واحدة منهن من يقوم بنفقتها وشؤونها شرعاً سواء ومن لم يكن لها أبناء وكان لها أبناء أبناء يعني أكبرهم المطلوب للدخول في القرعة للسعي على معاشها والقيام بشؤونها واحتياجاتها ويشترط في اعتبار الطلاق وقبوله ان يكون وقوعه ثابتاً ثبوتاً شرعياً قبل تشكيل مجالس القرعة وان ليس للارملة المطلقة من يقوم بنفقتها وشؤونها شرعاً سوى أكبر ابنائها او أكبر أبناء ابنائها المطلوب للدخول في القرعة — وان كان وقوع الطلاق بعد تشكيل مجالس القرعة لا بد من اثباته ثبوتاً سياسياً وشرعياً والمسئول في ذلك هم الحكام الشرعيين ومأموري الادارة وعمد ومشايخ البلاد والاقسام والхарات ومتى ثبت وتأكد ان الطلاق محقق ولم يكن فيه ادنى قرينة تدل على تحاليل او غش لا بأس من اعتباره وقبوله — وفي جميع هذه الاحوال اذا تزوجت الارملة من الانواع الموصحة آنفاً بعد معافاة أكبر ابنائها او أكبر أبناء ابنائها وصارت غير محتاجة اليه فبعد اعلان نظارة الحرية عنه من المديرية او المحافظة التابع لها اذا تحقق لها انه لم يتجاوز اسنان القرعة القانونية ولائق العسكرية فيطلب بمعرفتها للدخول في الخدمة العسكرية عند اقتضاء الحال لذلك ومن يتساهل او يهمل في الاخبار عنه من عمد ومشايخ البلاد والاقسام والхарات والحكام الشرعيين ومأموري الادارة يكون تحت المسؤولية والمحكمة قانوناً (ثالثاً) الشخص الوحيد الذي توفي والده وله عائلة وليس له اخوة اصغر منه تحصل المعافاة بسببهم وكذلك الشخص الوحيد الذي ليس له احد بالكلية (رابعاً) أكبر أبناء الرجل كيف البصر او المصاب بعملة او عاهة غير قابلة للشفاء صيرته عاجزاً عن السعي على التكسب او كان بالغاً سن الستين سنة فأكثر وان لم يكن له أبناء فيعني أكبر أبناء ابنائه المطلوب للدخول في القرعة للسعي على معاشه وكذلك ابن الرجل الوحيد الذي ليس له اولاد خلافة معها

معافاتهم بقضاءها ان لم تجد تلك المجالس احوالاً تستدعي لزوم اجراء تحريات وتحقيقات بشأنها وتقبل هذه الشهادات ما دام مجلس القرعة موجوداً بالمديرية او المحافظة (م) ٣ يستثنى من الدخول في العسكرية (اولاً) رؤساء الاساقفة والمطارنة والاساقفة والقمامسة والقسيسون والرهبان الموجودون بالاديرة ومنقطعون بها من الطوائف المسيحية والخاصات ووكلاؤهم والمشرعون من الطائفة الاسرائيلية بمقتضى شهادات تعطي لهم من الرئيس الأكبر الروحاني لديانة كل طائفة بالبلاد المصرية المعلوم لدى الحكومة الخديوية بعفة رسمية (ثانياً) جميع التلامذة طلبة العلوم من الطوائف المذكورة المشتغلون بالعلوم الدينية في الاماكن الممنوعة للتعليم الديني بالمحروسة والمدن والبلاد بالقطر المصري بشرط ان يتفرغوا للاشتغال بطلب العلوم الدينية بلا حرفة ولا صناعة سواها في المدة المقررة للخدمة العسكرية وان يكون امتحانهم في العلوم الواجب عليهم تحصيلها للمعافاة بموجبها واجراءات تحريات والاستعلامات اللازمة للوقوف على خلوصهم من الحرف والكارات والصنائع واعطاء الشهادات المتقتضية لهم بالمعافاة على مقتضى اللوائح والقرارات الموصحة بالمواد المدونة بامرنا هذا ومن ينقطع من الطلبة بعدمعافاته من العسكرية عن الاشتغال بالعلم الديني يجزى في حقه وفي حق من يهمل او يتساهل في الاخبار عنه حسب ما ذكر بالفقرة الثانية من المادة الثانية — شهادات المعافاة يجب على اربابها ان يقدموها وقت طلبهم للاقتراع الى مجالس القرعة حال انعقادها بالمديريات والمحافظات للاقرار على معافاتهم بمقتضاها ان لم تجد تلك المجالس احوالاً تستدعي لزوم اجراء تحريات وتحقيقات بشأنها وتقبل هذه الشهادات ما دام مجلس القرعة موجوداً بالمديرية او المحافظة (م) ٤ يعني من الخدمة العسكرية (اولاً) أكبر الاخوة يتيم الاب ذكورا كانوا او اناثا للسعي على معاشهم والقيام بشؤونهم واحتياجاتهم ولو كان المحتاج لهذا الاخ الأكبر اخ واحد او اخت واحدة وان كان الاخ الأكبر المذكور كيف البصر او به علة تمنعه من التكسب فيعني الاخ الاصغر منه سناً (ثانياً)

كان سن والده اقل من الستين سنة (خامسا) من يكون له اخ في العسكرية ولم يف مدة خدمته المقررة له قانوناً (سادسا) من كان له اخ توفي او تقاعد بسبب جروح اصابته او عاهة اعترته وهو في الخدمة العسكرية البرية والبحرية صيرته عاجزا عن التكسب (سابعا) اكبر الاخوين المطلوبين للقرعة في آن واحد ان وجد اصغرهما لائقاً للمسكينة (ثامنا) اذا كان اكبر الابناء او اكبر ابناء الابناء او اكبر الاخوة مصاباً بعلة او عاهة صيرته عاجزا عن التكسب يعني الاخ التالي له في السن — المعافاة المصرح بها في الوجهين الخامس والسادس لا تبيري الا على اخ واحد في حالة واحدة من الاحوال المذكورة فيها اما لو تعددت هذه الاحوال في اخوة من عائلة واحدة فيعني منهم بقدر ما يتعدد لهم من الاحوال — الشخص الذي لم يخضر بنفسه او لم يوكل من ينوب عنه لسحب غمرة قرعته لا حق له في طلب المعافاة بعد ختام عملية القرعة على بلده ان لم يكن غيابه اهذر شرعي او حدثت اسباب المعافاة ما دام مجلس القرعة موجودا بالمديرية او المحافظة — لا تعتبر موجبات المعافاة واجبة الا بعد تحققها والاقرار عليها حال التمام بمجلس القرعة لاجراء عملية الاقتراع على انقار البلاد بكل مديرية او محافظة ومع ذلك اذا صار الشخص بعد انتظامه في الخدمة العسكرية مستحقاً للمعافاة لسبب من الاسباب الموضحة آنفاً يحل سبيله من العسكرية اذا طلب هو ذلك بقطع النظر عن مدته الباقي عليه وفاؤها الا اذا كان وجوده في الخدمة العسكرية قد سبب معافاة اخ اصغر منه ما زال على قيد الحياة — حق المعافاة المقرر في الوجه المتقدم يستحصل عليه العسكري اذا صار بسبب وفاة اخ اكبر له اكبر ابناء او اكبر ابناء الابناء لرجل بلغ الستين سنة او اصاب بعلة او عاهة جعلته عاجزا عن السعي على التكسب او لارملة توفي عنها زوجها او صار اكبر اخوته الايتام او باي وجه يستحق بسببه المعافاة من الالوجاء المتقدم بيانها

(م) في معافاة طلبة العلم بالجامع الازهر وغيره (اولا) بصير تشكيل مجلس علي في كل محافظة او

مديرية (لاجراء ما يخص بها ما عدا ما يتعلق بطلبة العلم الشريف بالجامع الازهر) مركب من قاضي ومفتي المحافظة او المديرية ومن يلزم من حضرات مشاهير العلماء ذوي اللياقة بالجهة المذكورة تحت رئاسة احدهم ممن يرى فيه الايقية لذلك باستحسن حضرة المحافظ او المدير بعد التخابرة مع حضرة شيخ الجامع الازهر على الوجه السابق في تشكيل تلك المجالس بناء على لأئحة القرعة العسكرية السابقة واما الاجراء في حق طلبة العلم بالجامع الازهر فيكون حسب المبين بالوجه الثامن الآتي ذكره (ثانيا) عند وجود المفتي لاعطاء شهادات بمعافاة طلبة العلم الشريف ما عدا طلبة العلم بالجامع الازهر من الجهات التابعة للحكومة الخديوية فكل من كان سنه داخل في المطلوب للقرعة العسكرية من طلبة العلم المشتغلين به بلا حرفة سواء كان خالياً من جميع الالوجاء المتقتضية للاستثناءات المذكورة في قانون القرعة ومتعياً دخوله فيها لوجود موجب الدخول سوى كونه من طلبة العلم بالشروط المذكورة يرخص له ان يقدم انتهاء في سنة طلبه لرئاسة مجلس جهته يذكر فيه ان اسمه فلان بن فلان من بلدة كذا التابعة لمركز كذا او قسم كذا بمديرية كذا او محافظة كذا وان كان له شهرة يعرف بها يذكرها ايضاً وان سنه كذا وخالي الموانع من الدخول في القرعة العسكرية سوى اشتغاله بطلب العلم بلا حرفة سواء بجهة كذا وانه تلقى كذا من كتب الفقه والنحو مع بيان السنين التي تلقى فيها وتعيين من تلقى عنه من حضرات المشايخ بالكيفية الانية في الوجهين (الثالث والرابع) وانه قد تعهد على نفسه بمداومة الاشتغال بالعلم مع التفرغ له مدة الخدمة العسكرية ويرغب اجراء اللازم عنه واعطاء الشهادة اليه من المجلس بما يتفحص لحصوله على المعافاة من القرعة العسكرية بعد استيفاء ما يلزم (ثالثا) يشترط في الترخيص لتقديم الانهاء السابق ذكره في الوجه الثاني بطلب المعافاة من الدخول في القرعة العسكرية بوصف طلب العلم ان يكون الطالب قد تلقى في فن الفقه على مذهبه وفي فن النحو عن يعتبر التلقي عنه من حضرات

## ملفوظات

نسبه اليهم مع تفرغه لطلب العلم المدة التي ذكرها  
فاذا اجابوا بذلك ووجد من هذا القليل ما يقضي  
انعقاد المجلس لامتحانه فعند ذلك يصير انعقاده لاجراء  
الامتحان فاذا فرض حصول التوقف من مشايخ بلد  
الشخص الطالب للمعافاة في الشهادة له بلا موجب  
حقيقي او توقف استاذ الذي تلقى عنه العلم عن  
ذلك على هذا الوجه وانهى الطالب ذلك فعلى جهة  
الحكومة من النوع الاول وجهة الشيخة في الثاني  
اجراء التحقيق عن ذلك وما يقتضي (سادساً) عند  
انعقاد مجلس الامتحان بأية جهة من الجهات  
المذكورة بصير اختبار طالب المعافاة في الفنين  
السابقين فيما يلزم من تلك الكتب على حسب لياقة  
كل شخص ومن يتضح للمجلس انه من طلبة العلم  
يكتب على انتهائه المتقدم ذكره قرار من المجلس  
بذلك وانه يستحق المعافاة من القرعة العسكرية  
بالنطبق للقانون (سابعاً) بعد تحرير القرار من  
ارباب المجلس على الوجه المذكور يعتمد هذا القرار  
بمجلس القرعة اما لو حصلت مطاعنة فيما يختص بامتحان  
طالب المعافاة فيحال النظر فيها وتحقيقها على حضرة  
الاستاذ شيخ الجامع الازهر وبعد النظر في حالة  
المذكور بطرف الشيخة المشار اليها وما اجري في  
شأنه والتعريف عنه عند الاقتضاء فبحسب ما يتضح  
يعطى التصديق اللازم على هذا القرار من حضرة شيخ  
الجامع الازهر (ثامناً) يجري في طلبة العلم بالجامع  
الازهر مثل ما يجري في غيرهم من جهات القطر المصري  
من التحقيقات والتحريات والشهادات على وجه ما  
سبق تفصيله بمعرفة حضرة شيخ الجامع الازهر ويزاد  
على ذلك في طلبة العلم بالازهر تعيين طالب المعافاة  
جهته التابع هو لها في الجامع المذكور من رواق او  
حارة من حاراته على حسب عوائد الازهر او ينسب  
نفسه لاستاذ من الاساتذة ان لم يكن تابعاً لرواق او  
حارة وجهة الشيخة تستعلم ايضاً عن حال الشخص  
وخلوه من الحرف والكرارات وتفرغه لطلب العلم من  
الجهة التي نسب نفسه اليها او من استاذه الذي  
انتسب اليه ان لم تكن له جهة مخصوصة وبعد  
الاستعلامات اللازمة فحضرة شيخ الجامع الازهر

العلماء مدة سنتين على الاقل (رابعاً) يشترط في  
قبول الانهاء المذكور للمعافاة بوصف كون الشخص من  
طلبة العلم ان يكون قد تلقى في المدة المذكورة على  
الوجه المتقدم في الوجه الثالث من كتب النحو مثل  
متن الاجرومية ببعض شروحاتها كشرح الكفراوي  
او هو وشرح الشيخ خالد عليها فزيد على حسب ما  
تعارفه اهل الجهة في طلب العلم ثم ان كان طالب العلم  
حنفي المذهب يشترط فيه زيادة عن تلقيه ما سبق  
ذكره في فن النحو ان يكون قد تلقى من كتب فقه  
مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان ايضاً شرح  
مراقي الفلاح على متن الايضاح او هو وشرح الطائي  
الصغير على متن الكنز فاكثر - وان كان شافعي  
المذهب يشترط فيه زيادة على ما سبق ذكره في فن  
النحو ان يكون قد تلقى من كتب فقه مذهب الامام  
الشافعي ايضاً شرح ابن قاسم الغزي على متن ابي  
شجاع او هو وشرح الخطيب الشربيني على متن ابي  
شجاع المذكور فاكثر - وان كان مالكي المذهب  
يشترط فيه زيادة عن تلقيه في فن النحو ان يكون  
قد تلقى من كتب فقه مذهب الامام مالك ايضاً شرح  
ابن تركي على متن العشاوية او هو وشرح الزرقاني  
على متن العزية فاكثر - وان كان حنبلي المذهب  
يشترط فيه زيادة على ما سبق ذكره في فن النحو  
ان يكون قد تلقى من كتب فقه مذهب الامام احمد  
ابن حنبل ايضاً شرح نيل المآرب على متن دليل  
الطالب او هو وشرح المقنع على متن الزاد فاكثر او  
ما شاكل تلك الكتب بحسب ما تعارفه اهل كل  
جهة (خامساً) متى تقدم الانهاء مستوفياً على وجه ما  
سبق فعلى رئيس المجلس العلمي المشكل في كل جهة  
من الجهات المتقدم ذكرها بعد نظره في حال الشخص  
ان يجري اولاً الاستعلام من مشايخ وصراف بلد الطالب  
المذكور عن كونه من بلدهم ووارد تعدادها وسنه كذا  
وخالى الموانع من الدخول في القرعة العسكرية سوى  
اشتغاله بطلب العلم الشريف بدون حرفة سواء وهو  
صاحب الانهاء نفسه دون غيره فاذا افيد منهم طبق  
ما ذكر صاحب الانهاء يسئل ثانياً من عينه الطالب  
للتلقي عنه من حضرات المشايخ اساتذته عن صحة ما

يستدعي عددا من حضرات افاضل العلماء من المذاهب حسب اللازم لامتحان طالبي المعافاة بوصف طلب العلم بالجامع الازهر على وجه ما تقدم في غيرهم ومتى اتفق للمجلس المذكور استحقاق الشخص للمعافاة يحضر حضراتهم للقرار اللازم بذلك ويصير التصديق عليه من حضرة شيخ الجامع الازهر ويعطى اليه لمعافاته بموجبه على وجه ما تقدم - ثم يجري قيد ذلك التصديق والمعافاة بمجدول بقبودات الجامع الازهر بنمرة مسلسلة كما يجري القيد المذكور في التصديقات الحاصلة على قرارات مجالس الجهات الاخرى - مجالس الامتحان بالمديريات والمحافظات ما عدا المحروسة يكون انعقادها بالمديرية او المحافظة ويصير الامتحان بحضور المدير او المحافظ

#### (م) في معافاة طلبة العلم الديني من طائفة الاقباط الارثوذكس

(اولا) تشكل لجنة في كل مركز اسقفية في الوجه القبلي وفي كل مديرية في الوجه البحري ماعدا مديرتي الجيزة والقليوبية فانهما يكونان تابعتين للجنة التي تشكل بمصر وسياتي الكلام عليها في الوجه (الثامن) وتناط تلك اللجان بامتحان من يطلب المعافاة من القرعة العسكرية من التلامذة المشتغلين بتعلم العلم الديني وتؤلف كل لجنة من تلك اللجان من اثنين من الاكليروس وواحد من اهل العلم بالديانة بحيث يكون احدهم رئيسا على تلك اللجنة ويكون انتخاب هؤلاء الثلاثة بمعرفة مطران او اسقف الجهة بالاشتراك مع مجلس الطائفة فيها فان لم يكن للطائفة مجلس في تلك الجهة يكون الانتخاب بالاشتراك مع جمعية يعقدها المطران او الاسقف تحت رئاسته من اعيان الطائفة بحيث لا يزيد عدد من يحضر فيها على الاثنى عشر ولا ينقص عن ستة ولا بد في الحالتين من التصديق على الانتخاب من غبطة البطريرك بالاشتراك مع مجلس عموم الطائفة بمصر وان لم يوجد في الجهة المراد تشكيل لجنة فيها مطران او اسقف فيكون الانتخاب بمعرفة غبطة البطريرك بالاشتراك مع مجلس عموم الطائفة المذكور (ثانيا) من يريد امتحانه من التلامذة الاقباط المسيحيين الارثوذكسين للحصول على شهادة لمعافاته من القرعة

العسكرية يلزم ان يكون مشتتلا بتعلم الديانة في احدى المدارس القبطية الكائنة بالجهات الخارجة عن المحروسة او في احدى الاديرة او الكنائس الكائنة فيها لا يوجد فيه مدارس من تلك الجهات وان يكون داخلا ضمن القرعة ولا يكون لديه وجه من الالوجه التي يترتب عليها معافاته من الخدمة العسكرية حسب القانون سوى كونه من طلبة العلم الديني في احدى المدارس او الاديرة او الكنائس كما ذكر انفا (ثالثا) يجب على من تتوفر فيه الشروط المذكورة بالوجه (الثاني) ويريد امتحانه للحصول على شهادة لمعافاته ان يقدم عريضة بذلك في سنة طلبه للقرعة العسكرية الى رئاسة اللجنة المذكورة يبين فيها اسمه ونسبه وبلده وسنه وما تلقاه من التعليم الديني المسيحي واسم المعلم الذي تلقى عنه ذلك والمدة التي قضاها في التعلم ويصرح ايضا في تلك العريضة بانه لم يكن لديه مانع من الخدمة العسكرية سوى كونه تلميذا دينيا في الجهة الفلانية بلا حرفة سواها وانه متعهد بالمداومة على التعلم في الديانة مدة الخدمة العسكرية مع التفرغ له بلا حرفة سواء ويرغب اجراء اللازم عنه واعطائه القرار اللازم من اللجنة بما يتفق له الحصول على المعافاة (رابعا) لا تقبل العريضة المذكورة من التلميذ الا اذا كان قد مضى عليه سنتان على الاقل في تلقي العلوم الدينية المسيحية ودرس في الانجيل الشريف وسفر المزامير وحفظ قانون الايمان ودرس ايضا احدى كتب تعلم القواعد المسيحية الارثوذكسية المعتبرة في الكنيسة القبطية ككتاب تنوير المبتدئين في تعلم الدين او كتاب روضة الفريد او غيره من كتب العقائد بحسب اعتبار كل جهة في التدريس واذا كان التلميذ غير مقتصر على تعلم قواعد الدين المسيحي بل مشغول ايضا بالتعليمات القبطية المختصة بالعبادة الاحتفالية وخدمة القداسات وغيرها من الامور الدينية فيلزم ان يكون قد تلقى تلك التعليمات ايضا من معلمها بالخانها واطاها علاوة على الكتب والدروس العربية السالف ذكرها (خامسا) في حال تقديم العريضة الى اللجنة تستعمل من مشايخ بلده وصرفاها اذا كان هو بعبته صاحب العريضة ووارد تعداد الناحية وله من السن ما تبين او لا وهل في

## ملحوظات

تلك اللجنة بالمراقبة على اعمال اللجان المشكلة بالجهات الاخرى وامتحان التلامذة المقيمين بالمحروسة او في مديرتي الجيزة والقليوبية (تاسعا) كل تلميذ قبطي مسيحي ارثوذكسي مشغول بتعلم الدين في احدى المدارس القبطية بالمحروسة او في احدى المدارس او الاديرة او الكنائس الكائنة في مديرتي الجيزة والقليوبية ويريد امتحانه لحصوله على شهادة بمعافاته من الدخول في القرعة العسكرية بسبب تفرغه لطلب العلم الديني يقدم عريضة بذلك الى رئاسة اللجنة بمصر تكون مشتملة على البيانات المدونة بالوجه (الثالث) ومتى وجدت الشروط الموضحة بالوجه (الرابع) متوفرة فيه تجري الاستعلامات اللازمة حسب ما تدون في الوجه (الخامس) وبعد ورود الاجابات اليها مستوفاة الاجراءات المقررة في الوجهين (الخامس والسادس) تعامله بمقتضى الوجه الآتي ايضا (عاشرا) متى ثبت للجنة ان مقدم العريضة تلميذ ديني مستحق للمعافاة من القرعة بعد امتحانه في العلوم السالف ذكرها تحرر القرار اللازم بالكيفية المبينة بالوجه (السابع) وتسلمه اليه وهو يقدمه لبطريرك للتصديق عليه وقيدته في سجل مخصوص بنمرة سلسلة وتعطى اليه الشهادة اللازمة على ذلك القرار للمعافاة بمقتضاها - مجالس الامتحان بالمديريات والمحافظات ما عدا المحروسة يكون انعقادها بالمديريات او المحافظات وبصير الامتحان بحضور المدير او المحافظ (م) ٧ في معافاة طلبة العلم الديني من طائفة

## الاقباط البروتستانت

(اولا) يشكل بالقطر المصري لجنتان احدهما يكون مركزها بمحافظة مصر تحت ملاحظة المحافظ وتولف من قسيس كيسة القاهرة ومن مدير المدرسة العالية البروتستانتية بالقاهرة ومن عضوين اعضاء مجلس توكيل الطائفة تحت رئاسة احدهم الذي ينتخب باغلبية الراء ويصير اشعار الحكومة الخديوية عنهم ليكونوا معلومين لها بصفة رسمية وهذه اللجنة تختص بامتحان طلبة العلوم الدينية بمدارس الوجه البحري ومديرتي بني سويف والفيوم واللجنة الثانية يكون مركزها بديوان مديرية اسيوط تحت ملاحظة المدير وتولف من قسيس كيسة

مدة اشتغاله بطلب العلم الديني مشغول بصناعة او حرفة اخرى ام لا واذا حصل توقف من مشايخ الناحية في اعطاء الشهادة بلا سبب حقيقي فعليه ان يعرض في حقهم الى جهة الحكومة ثم من بعد اجابة اللجنة بصحة جميع ما ذكر تستعلم ايضا من معلم التلميذ او معلمه عن صحة ما نسب اليهم من تلمذته لهم وعن تفرغه للتعلم في المدة التي ذكرها وبعد التصديق منهم على ذلك تشرع في امتحان التلميذ على الوجه الآتي ذكره (سادسا) اذا كان التلميذ مقتصر على تعلم القواعد الدينية العقائدية فتختبره اللجنة المشكلة لذلك بسماع قانون الايمان منه وتمنحه في صحة تلاوة الانجيل والزبور او الانجيل فقط بحسب اعتياد الجهة وفي احدى الكتب التعليمية الدينية المذكورة في الوجه (الرابع) واما اذا كان التلميذ غير مقتصر على تعلم قواعد الدين بل مشغول ايضا بالتعليمات القبطية وخدمة القداسات وما يتبعها فضلا عن اختياره فيما سلف ذكره فيتمحن في تلك التعليمات كالطلبات المعروفة بالابروسات الجارية تداولها باحتفالات العبادة والاجابات في القداسات وغيرها (سابعا) اذا احسن التلميذ الاجابة على حسب المدة التي قضاه في التعلم تحرر اللجنة قرارا بانها امتحنته في جميع ما تقدم ذكره ووجدته من طلبة العلم الديني ويستحق المعافاة من القرعة العسكرية بمقتضى القانون وتسلم القرار المذكور اليه فيقدمه الى مطران او اسقف الجهة للتصديق عليه متى ثبت لديه ان طالب المعافاة هو بعينه من امتحن وعلى جناب المطران او الاسقف ان يقيد التصديق في سجل مخصوص بنمرة سلسلة ثم يرسله الى البطريركية لتسجيله بها ايضا بنمرة سلسلة واعطاء الشهادة اللازمة على ذلك القرار بعد اخذ رأي اللجنة المشكلة فيها كما سيذكر في الوجه الآتي (ثامنا) تشكل في مصر لجنة للامتحان مؤلفة من ثلاثة من الاكليروس واثنين من الشعب لها خبرة بالديانة تحت رئاسة احدهم ينتخبون من ذوي الاهلية والكفاءة بمعرفة غبطة البطريرك بالاشتراك مع مجلس عموم الطائفة ويصير اشعار الحكومة الخديوية عنها لاجل ان تكون معلومة لديها بصفة رسمية وتختص

ومدير المدرسة العالية البروتستانية باسيوط ومن  
شخص اُخريعيته مجلس التوكيل تحت رئاسة اُحدهم  
الذي ينتخب باغلبية الراء ويصير اشعار الحكومة  
عنهم ايضاً لاجل ان يكونوا معلومين لما بصفة رسمية  
وتختص هذه اللجنة بامتحان طلبة العلم الديني بمدارس  
مديرية المنيا وما فوقها من الوجه القبلي على الوجه  
الآتي ذكره (ثانياً) لا يقبل اُحد من الطلبة المذكورين  
للامتحان باللجنة ما لم يكن مصحوباً بشهادة من ناظر  
ومعلم مدرسته وحائزاً للشرطين الاتيين (اولاً) ان  
يكون قد قضى اقله سنتين متلفياً العلوم الدينية باحدى  
المدارس البروتستانية (ثانياً) ان لا يكون محترفاً  
بحرفة اخرى سواها (ثالثاً) على التلميذ الذي يكون  
حائزاً للشرطين المذكورين بالوجه (الثاني) ان يطلب  
من ناظر ومعلم مدرسته شهادة موضحاً بها اسمه واسم  
ابيه وسنه وبلده ومدير يته والمدة التي قضاها في التعلم  
وما تلقاه من العلوم الدينية واسماء المعلمين الذين تلقى  
عنهم ذلك ويتحصل على شهادة من شيخ حصته ومن  
يعرفوه من اهالي البلد بانه خال من جميع الحرف والصنائع  
مدة اشتغاله بالتعلم وبعد حصوله على تلك الشهادة  
يقدمها الى لجنة الامتحان التابع لها بعريضة منه يوضح  
فيها احواله المذكورة وانه لم يكن لديه مانع من الخدمة  
العسكرية سوى كونه طالب علم ديني بلا حرفة سواها  
وانه متعهد بالمداومة على تعلم الديانة مدة الخدمة العسكرية  
بلا اشتغال بحرفة او صناعة سواها (رابعا) اذا حصل  
من شيخ حصة الطالب توقف في اعطاء شهادة اليه بلا  
موجب حقيقي فالطالب المذكور له ان يقدم عريضة  
بذلك الى رئيس لجنة الامتحان وهو يخاطب عن ذلك  
الجهة اللازمة من جهات الحكومة لتجري ما يلزم من  
التحقيقات ومتى اتضح عدم احقية الشخص المذكور في  
التوقف تكلفه باعطاء الشهادة اللازمة (خامساً) كل  
طالب ينتقل من مدرسة الى اخرى من المدارس  
البروتستانية يجب عليه ان يتحصل على شهادة من ناظر  
ومعلم المدرسة التي كان بها على نسختين موضحاً بهما  
اسمه واسم ابيه وبلده وقسمه ومدير يته ومقدار المدة  
التي مكثها بتلك المدرسة لتلقي العلوم الدينية وترسل  
احداها الى لجنة الامتحان التابع لها والاخرى تسلم الى

ناظر او معلم المدرسة التي ينتقل اليها ليرفقها بالشهادة  
التي يطلبها منه التلميذ عند اللزوم عن مدة اقامته  
بالمدرسة (سادساً) متى كان طالب العلوم الدينية  
حائزاً للشرطين المذكورين في الوجه (الثاني) تمنحه  
اللجنة في العلوم الدينية الالية — اولاً في اصول ايمان  
الديانة المسيحية ثانياً في البراهين على صدق الديانة المسيحية  
ثالثاً في الكتاب المقدس رابعاً ان الامتحان في العلوم  
التي يجب حفظها يكون غيبياً واما العلوم التي لا تحفظ  
يكون الامتحان فيها في حسن التلاوة ومعرفة المعاني  
(سابعاً) اذا احسن الطالب الاجابة في العلوم الدينية  
المذكورة بتأشرون اللجنة على الشهادة التي بيده بانه  
استحق بمعرفتها ووجد مستحقاً لاعطائه شهادة المعافاة  
من القرعة العسكرية ويوقع على التأشير المذكور من  
جميع الاعضاء وترسل الشهادات الموشرة عليها بالصفة  
المذكورة من طرف اللجنة الى جناب وكيل الطائفة وهو  
يصدق عليها بالاعتماد وتعطى الى صاحبها للمعافاة  
بموجبها (ثامناً) اذا تأخر ناظر المدرسة او معلمها في  
اعطاء شهادة لمن كان حائزاً للشرطين المذكورين في  
الوجه (الثاني) بغير وجه حق فعلى طالب العلم الديني  
المذكوران يعرض عن ذلك الى اللجنة التابع لها وهذه  
بعد التحقيقات اللازمة اذا تحقق لها صحة دعوى الطالب  
تكلف الناظر او المعلم باعطاء الشهادة اللازمة (تاسعاً)  
كل مدرسة من المدارس البروتستانية يجب ان  
يكون لها دفتر منسخر للتحائف تقيده تاريخ دخول  
كل طالب علم بالمدرسة وتاريخ خروجه منها (عاشراً)  
كافة الشهادات التي تعطى بالكيفية المبينة بالوجه  
(السابع) مصدقاً عليها من جناب وكيل الطائفة يجب  
ان تقيده في دفتر مخصوص بنمرة متسلسلة

(م) ٨ في معافاة طلبة العلم الديني من طائفة  
الاقباط الكاثوليك

(اولاً) يجب على التلميذ طالب العلم الديني ان يكون  
خالياً من جميع الحرف والصنائع وانكارات في مدة  
اشتغاله بطلب العلم الديني وفي المدة المقررة للخدمة  
العسكرية ايضاً (ثانياً) لا تعطى له شهادة بالمعافاة من  
البطريكة لئلا يات الامن بعد اجراء التحريات والاستعلامات  
اللازمة من مشايخ بلده وصرافها وناظر مدرسته ومعلمه



للقوف على خلوه من الحرف والصنائع واللكارات وانقطاعه للعالم الديني (ثالثاً) لا تعطى له شهادة بالمعافاة الا من بعد التحقق من مكوثه اثني عشر سنة مشغلاً بالتعلم الديني بلا حرفة ولا صناعة سواء اذ ان المعارف والعلوم اللازمة لتلامذة هذه الطائفة تستغرق هذه المدة من السنين وامتحانه لا يكون الا بمعرفة لجنة تشكل من ذوي الاستعداد والكفاءة لامتحانه في العلوم الواجب عليه تحصيلها من العقائد الدينية المعروفة عند الكاثوليك باللاهوت النظري وعلم المفروضات والمحرمات دبانة باللاهوت الادبي وعلم الشرع الكنائسي المسنون باوامر ائمة الديانة الكاثوليكية ومجامعها وتخطر نظارة الحربية عن يتعين في تلك اللجنة لاجل ان يكونوا معلومين لها بصفة رسمية كباقي الطوائف الاخرى (رابعاً) اذا كان احد الطلبة بعد معافاته من العسكرية ينقطع عن طلب العلم والاشتغال به ويحترف بحرفة اخرى يجري في حقه وفي حق من يهمل او يتساهل في الاخبار عنه حسبما تدون في الفقرة الثانية من المادة الثانية (خامساً) مجالس الامتحان بالمديريات والمحافظات بما من ضمنها مصر يكون انعقادها بالمديرية او المحافظة ويصير الامتحان بحضور المدير او المحافظ وتؤلف من اعضاء مماثلين لاعضاء مجالس امتحان تلامذة الطوائف الاخرى المسيحية بحيث ان الامتحان في العلوم التي يجب حفظها يكون غيباً وفيما لا يجب حفظه بحسن التلاوة ومعرفة المعاني

(اولا) لا يعفى احد من التلازمة الا من بعد اجراء الاستعلامات والتحريات اللازمة من مشايخ بلده وصرافها وناظر مدرسته ومعلميه للوقوف على خلوه من الحرف والكارات والصنابع وانقطاعه للتعليم الديني قبل دخوله في سن القرعة لمدة اقلها سنتين وتعهده بالمداومة على طلب العلم مدة الخدمة المقررة للعسكرية بلا حرفة سواء (ثانيا) لاتعطي له شهادة من الحاخاخانة بالمعافاة الا من بعد امتحانه بمعرفة لجنة تشكل لذلك من ارباب الاستعداد والاهلية في

التوراة وفي العلوم الواجب عليه تحصيلها ومعافاته بموجبها وتختر نظارة الحرية عمن يتبعن فيها لاجل ان يكونوا معلومين لها بصفة رسمية مثل الجاري سيفه عافاة طلبة العلم الديني من باقي الطوائف المسيحية (ثالثا) اذا كان احد الطلبة بعدمعافاته من العسكرية ينقطع عن طلب العلم ويشغل بحرفة اخرى يجري في حقه وفي حق من يتساهل في الاخبار عنه حسبا ذكر في الفقرة الثانية من المادة الثانية (رابعا) مجالس الامتحان بالمديريات والمحافظات ما عدا المحروسة يكون انعقادها بالمديرية او المحافظة ويصير الامتحان بحضور المدير او المحافظ وتؤلف لجنة الامتحان من اعضاء مماثلين لاعضاء لجان امتحان تلامذة الطوائف المسيحية اما لجنة امتحان المحروسة فيكون انعقادها في الحاخمانحة بحيث ان الامتحان في العلوم التي يجب حفظها يكون غيبيا وفيما لا يجب حفظه بحسن التلاوة ومعرفة المعاني (م) ١٠ يعتبر امرنا هذا ذيل لقانون القرعة العسكرية الصادر في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارث سنة ١٨٨٥) وتسري احكامه على جميع من صار ويصير فرزههم للعسكرية بمقتضى القانون المشار اليه

قرعة عسكرية — امر عال صادر في ٦ يونيه سنة ١٦

(نحن خديوي مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٠٣ (١٧ مارث سنة ١٨٦٦) الشامل لنذيل قانون القرعة العسكرية لاسيما الاحكام المتعلقة بمعاافة طلبة العلم الديني من طائفة الاقباط الكاثوليك وطائفتي الاقباط الارثوذكس والبروتستانت — وبناء على ما عرضه علينا ناظر حربية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ قد صار استبدال مدة الاثني عشر سنة الموضحة بالفقرة الثالثة من المادة الثامنة من امرنا المشار اليه اعلاه المختصة بمعاافة طلبة العلم الديني من طائفة الاقباط الكاثوليك بمدة سنتين فقط لمساواتهم في المعاملة بطائفتي الاقباط الارثوذكس والبروتستانت وصار تعديل الفقرة المذكورة بالكيفية الآتية — لا تعطى له ( اي التلميذ طالب العلم الديني ) شهادة المعاافة الا من بعد

بالجيش تحت السلاح فضلاً عما يترتب عليه من  
العتوبات المقررة قانوناً

قرعة عسكرية — { منشور صدرته نظارة المحفانية الى  
المحاكم الشرعية في ٢٨ الحجة سنة  
١٣٠٢ (٢٧ سبتمبر سنة ١٨٦٦) }

لما نشر للمحاكم الشرعية في شأن اثبات وفاة من يتوفى  
من شبان القرعة العسكرية بالكيفية الواضحة به  
فبعض المحاكم الشرعية استفهمت عن بعض مسائل  
تتعلق بذلك وبحسب الاقتضاء صارت المخاطبة مع  
نظارة الحرية عما ذكر وقد اوضحت في افادتها المؤرخة  
٣٠ اغسطس سنة ١٨٦٦ غرة ٣ بما مفاده حيث ان  
مادة ٥٨ من تعريفه الرسوم تقضي بمعافاة ورثة  
الانفار الجهادية المقيمين ببلادهم تحت الطلب ويتوفون  
بها من دفع الرسوم عند اقتضاء ثبوت وراثتهم  
فهذا يسري على من يتوفى من شبان القرعة الذين  
صار اقتراعهم والذين لم يحصل اقتراعهم واندرجوا  
ضمن كشوفات القرعة لان الجميع اسوة واحدة  
ومعتبرين كالعساكر المقيمين تحت الطلب وحيث ان  
نظارة الحرية اعتبرت شبان القرعة بمثابة انفار  
الجهادية المنصوص عليهم في المادة المذكورة وعلى هذا  
يجب معافاة ورثتهم من رسم ثبوت الوراثة اليهم فقد  
نشر للمحاكم الشرعية بذلك وهذا لحضرتكم للمعلومية  
والاجراء بموجبه

قرعة عسكرية — { منشور صادر في صفر سنة ١٣٠٤  
(نوفمبر سنة ١٨٦٦) من نظارة  
الداخلية المدير بات والمحافظات بشأن ما يقدم من العروضات  
للحصول على تاريخ ولادة البعض ممن يطلبون لمجالس القرعة  
العسكرية }

تتابع تقديم العروضات للداخلية في الوقت الحاضر  
من كثيرين بالتاس الكشف عن تاريخ ولادتهم  
لتقديم تلك الكشوفة لمجالس القرعة بدعوى اندراجهم  
بمعرفة المشايخ ضمن السن المطلوب حالة كونهم اقل  
او اكثر من ذلك ولقد دلت الاحوال على ان بعض  
هاته العروضات لم تكن باسماء محضريها وليس لهم  
شان فيها سوى الانتفاع الذاتي من هي مقدمة باسمائهم  
حتى ان احد اهالي فوه قدم عرضاً باسماء خمسة  
اشخاص من تلك الجهة مدعياً انهم من اقاربه ولما دافعه  
وجود شخص آخر من هناك بالداخلية عرف بان

التحقق من مكوثه سنتين مشغلاً بالتعلم الديني بلا  
حرفة ولا صناعة سواء وامتحانه لا يكون الا بمعرفة  
لجنة تشكل من ذوي الاستعداد والكفاية لامتحانه  
في العلوم الواجب عليه تحصيلها من العتائد الدينية  
المعروفة عند الكاثوليك باللاهوت النظري وعلم  
المفروضات والمحرمات ديانة وباللاهوت الادبي وعلم  
الشرع الكنائسي المسنون باوامر ائمة الديانة الكاثوليكية  
ومجامعها وتخطر نظارة الحرية عن يتعين في تلك  
اللجنة لاجل ان يكونوا معلومين لها بصفة رسمية كباقي  
الطوائف الاخرى

قرعة عسكرية — { امر عال صادر في ٩ يونيه سنة ١٨٦٦  
بعد الاطلاع على اوامرنا الصادرة في ٩ ج سنة ١٣٠٢  
(٢٦ مارث سنة ١٨٥٠) وفي ٢٨ رجب سنة ١٣٠٢  
(١٣ مايو سنة ١٨٥٠) وفي ١١ ج سنة ١٣٠٣ (١٧  
مارث سنة ١٨٦٦) — وحيث انه مقتضى تكميل الاحكام  
المتعلقة بالمعافاة من الخدمة العسكرية — فبناء على  
ما عرضه علينا ناظر حرية حكومتنا وموافقة رأي  
مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين  
امرنا بمهوآت (م) ١ يجوز لكافة الاشخاص المكلفة  
بالخدمة العسكرية ان يتخاضوا منها بدفع البدل  
النقدي ودفع هذا البدل هو اختياري ويكون اجراءه  
بالشروط الآتية (اولاً) بواسطة دفع مبلغ اربعين  
جنيهاً مصرياً قبل حضور طالب المعافاة امام مجلس  
القرعة (ثانياً) بواسطة دفع مبلغ خمسين جنيهاً  
مصرياً بعد ان تصيبه القرعة وقبل طلبه للانتظام في  
سلك الجيش (ثالثاً) بواسطة دفع مائة جنية مصري  
بعد طلبه للانتظام في سلك الجيش وفي اي وقت  
من مدة الخدمة العسكرية — ويعطى لمن تخلص  
من الخدمة العسكرية بدفع البدل النقدي باحد  
الشروط المبينة بعاليه شهادة دالة على المعافاة من  
الخدمة العسكرية موقعاً عليها من ناظر الحرية  
ومدير يته وهذه الشهادة يجب على صاحبها ان يقدمها  
للمواري الحكومة العسكرية او الملكية عند طلبه  
لمعافاة بموجبها — واذا انتقلت الشهادة لشخص آخر  
تعتبر ملغاة قانوناً ويصير الحاق صاحبها الاصلي

## معلومات

من الخدمة المذكورة بدفع البدلية ويكون الاجراء  
بمقتضى ذلك من اول يناير سنة ٨٧

قرعة عسكرية — ٠ امرال صادر في اول مارث سنة ٨٨  
بناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية وموافقة راسي  
مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شوري القوانين  
امرنا بما هوأت (م) ١ الفقرة الثالثة من المادة الاولى  
من امرنا الصادر في ٩ يونيو سنة ٨٦ المتضمنه مانصه  
(اولا) بواسطة دفع مبلغ ٤٠ جنيتها مصرى اقبل حضور  
طالب المعافاة امام مجلس القرعة قد صار تعديلها على  
الوجه الاتي (اولا) بواسطة دفع مبلغ ٢٠ جنيتها  
مصريا قبل حضور طالب المعافاة امام مجلس القرعة  
قرعة عسكرية — ٠ امرال صادر في اول مارث سنة ٨٨

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٩ جمادى الثانية  
سنة ٣٠٢ (٢٦ مارث سنة ٨٥) الشامل لقانون  
القرعة العسكرية وبناء على ما عرضه علينا ناظر حرية  
ومجربة حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ  
راي مجلس شوري القوانين امرنا بما هوأت (م) ١  
القرعة التي كان يسمحها لغاية الان كل خمس سنوات  
الانقار البالغ سنهم من تسع عشرة لغاية ثلاث وعشرين  
سنة يجب اجراؤها في المستقبل في كل سنة ولا يسمحها  
الا لانقار البالغ سن التسع عشرة (م) ٢ استثناء  
للقاعدة المتبعة ولاجل تيجيز جداول القرعة فالانقار  
الاتي بيانهم يطلبون لسحب القرعة العسكرية (اولا)  
في سنة ١٨٨٨ الشبان المولدون في سنة ١٢٨٤ وسنة  
١٢٨٥ هجرية (ثانيا) في سنة ١٨٨٩ الشبان المولدون  
في سنة ١٢٨٦ وسنة ١٢٨٧ هجرية — اما سنة ١٨٩٠  
فتشمل الشبان المولدون سنة ١٢٨٨ وكذا يصير  
العمل في كل سنة (م) ٣ الشبان الذين يكونون سجنوا  
القرعة ووجدوا لا تقين للخدمة العسكرية ولا يكون  
صار طلبهم تحت السلاح تشطب اسماءهم من جداول  
القرعة عند ما يبلغون سن سبع وعشرين سنة ولا  
يمكن طلبهم تحت السلاح الا في حالة وجود القطر في  
خطر (م) ٤ يصير تنفيذ امرنا هذا من تاريخ نشره من  
غير التفات الى ما يكون مخالفا له من الاحكام المدونة  
في كافة الاوامر واللوائح المتبعة الاجراء الاتي

المذكور لم يكن من اقارب اولئك الاشخاص وانما  
سعيه في ذلك ابتغاء المنفعة الذاتية منهم وبناء عليه  
تحول على مديرية القرية استكشاف الامر واظهار  
حقيقته وحيث انه لا يخفى ما يحتمل وقوعه من  
الغش والتلفيق في استخراج الكشوفة المحكي عنها بواسطة  
تداخل مثل هذا الشخص فلاجل منع هذه الحالة  
ترآي انه من الآن فصاعدا يكون تقديم العروضات  
المنخصة بذلك للمدريات او المحافظات مباشرة حتى  
بعد تحققة ما من انها مقدمة من اربابها ولم شان فيها  
ولم يكن هناك ما يمنع اجابتها يستأذن عنها من  
الداخلية لاجراء اللازم لها حسب الجاري ولزم  
تحريره تكم للعلم بما ذكر واتباعه والتحرير لفروع  
طرفكم لاعلانه بجهتهم

قرعة عسكرية — ٠ امرال صادر في ٤ سبتمبر سنة ٨٧  
بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٩ جمادى الثانية  
سنة ١٣٠٢ (٢٦ مارث سنة ٨٥) الشامل لقانون  
القرعة العسكرية — وبناء على ما عرضه علينا ناظر  
حرية ومجربة حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا  
بعد اخذ راي مجلس شوري القوانين امرنا بما هو  
آت (م) ١ قد صار تعديل المادة ٣٣ من القانون  
المشار اليه بالكيفية الآتية — يعفى من الخدمة  
العسكرية تلامذة المدارس العالية وهي الطب  
والهندسة والحقوق والالسن ودار العلوم والمعلمين  
والعمليات والصنائع ومن يكون من التلامذة المذكورين  
قد تم دروسه وتحصل على شهادة بتتيم علومه وخدم  
بمصالح الحكومة او لم يخدم فيها وكذلك التلامذة  
الذين يرسلون الى اوروبا لتتيم علومهم سواء كان  
ارسالهم بواسطة الحكومة او بواسطة اهاليهم

قرعة عسكرية — ٠ امرال صادر في ١٦ ديسمبر سنة ٨٦  
بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٩ يونيو سنة ٨٦  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر حرية حكومتنا وموافقة  
راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى  
القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ متى طلب الاشخاص  
المكلفون بالخدمة العسكرية الذين اصابتهم القرعة  
الانتظام في سلك الجيش لا يجوز لهم التخلص حيثئذ

قرعة عسكرية - - - { منشور من نظارة المحفانية الى الحاكم  
الشرعية في غاية صفر سنة ٢٠٦  
(٤ نوفمبر سنة ١٨٨)

علم مما ورد للنظارة من سردارية الجيش المصري سيف  
صفر سنة ٣٠٦ غمرة ٤٣ ان احد ماذوني عقود الزواج  
اجرى عقد زواج احد عشر نقرا من شبان القرعة  
بدون تصريح يدهم من السردارية وقد قالت السردارية  
ان انفار القرعة المفروزين بصفة لا ثمين وبايديهم غمرة  
الاقتراع ومقيمين بالبلاد تحت الطلب معتبرون  
كالعساكر ولذلك رغب مخابرة حضرات التضا  
بالتنبيه على الماذونين بعدم مباشرة عقد زواج احد من  
انفار القرعة المذكورين ما لم يكن يده تصريح من  
السردارية اسوة ضباط وصف ضباط وعساكر الجيش  
المصري فبناء على هذا قد نشر للحاكم الشرعية بذلك  
وهذا لحضرتكم للمعلومية والاجراء بموجبه

قرعة عسكرية - - - { ترجمة قرار صادر بارادة سنية شانهانية  
بمخ الفارين من القرعة العسكرية

الماجر عنهم ببقايا القرعة بعض المخ اذا وفوا بما فرض في هذا  
القرار من الشروط في ٢١ ش سنة ٣٠٦ (٢٢ ابريل سنة ١٩)  
(م) ١ ان حق التمتع بالمزايا المحتوي عليها هذا القرار  
مخصوص بافراد البقايا العسكرية الذين يتوجهون الى  
مركز الحكومة العسكرية الموجودين به لاجل اثبات  
وجودهم فيه وذلك في ظرف سنة كاملة اعتبارا من  
تاريخ نشر القرار واعلانه (م) ٢ يصير معافاة البقايا  
الذين يحضرون في هذه المدة من الحرمان الذي عينه  
القانون مثل عدم النظر لاعذارهم وعلمهم وعدم قبول  
البديل النقدي فمن يوجد منهم ذا اعذار وعمل في  
الحالة الراهنة يصير نظرها بعين الاعتبار وينحون  
المعافاة المدونة بقانون اخذ العساكر الهايوني ومن يرغب  
اعطاء البديل النقدي يجري قبوله على الوجه الآتي  
(م) ٣ ومن يكون من هولاء الافراد في ظرف مدة  
الست سنين النظامية بحسب سنه يوخذ للعسكرية  
وتحسب عسكريته من تاريخ دخوله للخدمة ثم يدفع  
سته جنهيات عثمانية بدلية العسكرية يعامل مثل من  
هم في سنه اعني اذا كانوا تحت السلاح فيصير معافاته  
من الخدمة التي ادوها ويمجرى ابقاؤه تحت السلاح  
بقدر المدة الباقية لهم فقط ويستبدل معهم ومن يوجد

من سن هولاء وينقل الى صنف الاحتياط ويجري قيده  
مع من هم في سنه بسني الاحتياط بشرط تعليمه مدة  
خمسة شهور في محل تعليم الرديف (م) ٤ ومن يلزم  
وجوده من هولاء بحسب سنه في سلك الرديف يصير  
قيده باول سنة بقسم احتياطي المدة النظامية بشرط  
تعليمه مدة خمسة شهور بمحل تعليم الرديف واذا اعطى  
عشرة جنهيات عثمانية بدلية العسكرية ويجري قيده في  
السنين الموجود بها من هم في سنه بسلك الرديف  
(م) ٥ ومن يلزم وجوده من هولاء بحسب سنه في سلك  
المستحفظين فيصير قيده باول سنة الرديف واذا دفع  
اثنى عشر جنهيات عثمانيا بدلية العسكرية يصير قيده  
بالسنين الموجود بها من هم في سنه بالمستحفظين (م) ٦  
ومن يكون من هولاء اكمل مدة المستحفظين بحسب  
سنه فيصير قيده باول سنة المستحفظين فاذا دفع  
اربعة عشر جنهيات عثمانيا تعطى اليه تذكرة ابقاء الخدمة  
(م) ٧ ومن تجاوز سنه الخمسين سنة يصير العفو  
عنه من الخدمة العسكرية مرحمة بدون تكاليف  
وتعطى له تذكرة اداء الخدمة (م) ٨ ومن يكون من  
هولاء في سلك الرديف او المستحفظين واستحق سيف  
خدماته زجرا بحسب القانون بسبب عدم اجابته  
الدعوة في زمن اخذ الطابور الذي هو تابع له يصير  
اغفاه من الخدمة الزجرية كلية (م) ٩ ومن لم يحضر  
الى الحكومة العسكرية ويمجرى اثبات وجوده في مدة  
هذه السنة يعامل بالاحكام التي عينها القانون في  
شان بقايا القرعة

قرعة عسكرية - - - { امره ال صادر في ١٢ يونيه سنة  
١٩ (١٤ ل سنة ٢٠٦)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٩ جمادى الثانية  
سنة ٣٠٢ (٢٦ مارس سنة ١٨٥) الشامل لقانون القرعة  
العسكرية - وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحربية  
والبحرية وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي  
مجلس شوري القوانين امرنا بما هوات (م) ١ قد  
صار تعديل المادة الرابعة من امرنا المشار اليه على الوجه  
الآتي (اولا) كامل مدة الخدمة العسكرية تكون  
خمس عشرة سنة منها ست سنوات في الجيش وخمس  
سنوات في البوليس واربع سنوات في الرديف (ثانيا)

المديرية او المحافظة ( ثالثاً ) من اثنين ضباط ( رابعاً ) من ناظر القسم او مامور التمن ( خامساً ) من قاضي المركز ( سادساً ) من احد الرؤساء الروحانيين وذلك في المراكز او الايمان التي بها شبان مسيحيون ( سابعاً ) من اثنين من عمد المركز او اعيان التمن ( ثامناً ) من اثنين من مشايخ المركز او من شيخ التمن — اعمال مجلس القرعة تكون علنية وعند ما يشكل المجلس على هذه الصورة يعلن الرئيس بافتتاح الجلسة وتكون المداولات علانية وبت الاحكام يكون باغلبية الاراء وفي حالة تساويها يكون رأي القسم الذي فيه الرئيس هو المرجح واذا طرأ على المجلس في أثناء اعماله بعض احوال يتعذر عليه الحكم فيها بحال انعقاد الجلسة لعدم وجود استعلامات كافية فله ان يؤخر الحكم فيها حتى يتحصل على الاستعلامات الكافية ويحكم فيها قبل قيامه من القسم او التمن — المادة ( ١٢ ) يجتمع المجلس في اليوم المعين لعمل القرعة وينضم عليه كامل الاعضاء بمركز القسم او التمن تحت رئاسة الضابط المعين من الجيش واذا تغيب احد اعضائه لعذر مهم فعلى الرئيس ان يطلب من الجهة المعين بمعرفتها العضو المذكور تعيين عضواً بده يكون من نفس الوظيفة التي منها العضو المتغيب فيطلب الرئيس تقديم انصار القرعة مع كشوفه التعداد المقدمة بمعرفة مشايخ البلاد او الايمان وكذا قوائم القرعة المستخرجة منها بمعرفة ناظر القسم او المحافظ وبعد ان يضاهاها المجلس ويراجعها يبتدي ( اولاً ) بالعمل في البلاد الابعد مسافة عن مركز القسم او الايمان الابعد مسافة عن مركز المحافظة بان يشرع طبعاً في فرز عموم انصار البلد او التمن المندرجين بالقوائم المقدمة له وذلك يكون برأي هيئة المجلس فتفرض انصار القرعة الغير اللاتقين بالاحوال الآتية وهي — فقد عين او الاثنين — فقد عضو او اكثر — ويتأثر امام اسمائهم كلمة غير لائق بتوضيح العلة المصاب بها كل نفر من المذكورين وهؤلاء الانصار هم الذين لم يدخلوا مع من تعمل لهم القرعة ولكن عند مرور الملفش الطبي الذي يعين من قبل ادارة عموم القرعة بنظارة الحرية على مراكز مجالس القرعة عليه ان يطلب

عند انقضاء مدتي الخدمة العسكرية الاولى والثانية اذا دعت الضرورة لان يبقى في الخدمة صف ضباط او عساكر او صناعية ممن لم الحق في الاحالة على الرديف فيعطى لهم زيادة المرتبات المقررة في اللوائح ( ثالثاً ) اذا رغب الصف ضباط او العساكر او الصناعية بعد انتهاء مدة خدمتهم البقاء من تلقاء انفسهم في الخدمة العسكرية وصار بقاؤهم فيها فيعطى لهم ايضاً زيادة المرتبات المذكورة ( رابعاً ) اذا كان عدد العساكر اللازم احالتهم على البوليس بعد انقضاء مدة خدمتهم في الجيش يزيد عن العدد المطلوب للمصلحة المذكورة فتبقى الزيادة في الجيش اذا كانت الحكومة محتاجة لذلك وفي هذه الحالة العساكر الذين يصير ابقاؤهم في الجيش بعد انتهاء الست سنوات الاول من مدتهم تعطى لهم زيادة المرتبات المذكورة والمدة الثانية التي بمضونها في خدمة الجيش فتحتسب لهم كأنهم قضوها فعلاً في البوليس ( خامساً ) عند انتهاء مدة خدمة النفر في الرديف يشطب اسمه من دفتر الرديف وتعطى له تذكرة باخلاء سبيله لتصير معاملته اسوة الاهالي ( م ) باقي احكام امرنا المشار اليه والاوامر التعديلية الصادرة بشأنه تبقى على ما هي عليه

قرعة عسكرية — امرنا صادر في ١٢٢٢ كطوبر سنة ١٩٠٢ بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٩ جمادى الثانية سنة ٣٠٢ ( ٢٦ مارس سنة ٨٥ ) الشامل لقانون القرعة العسكرية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية والبحرية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هوآت ( م ) االكشف الطبي الابتدائي الجاري على شبان القرعة قد صار من الان الفاؤه وبناء على ذلك قد عدلت المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ٢٥ من القانون المشار اليه على الوجه الاتي — المادة ( ١١ ) تعمل القرعة بمركز كل قسم او تمن في اليوم الذي تعينه نظارة الحرية وعلى كل من المدير او المحافظ ان يخطر عن ذلك نظار الاقسام او ماموري الايمان قبل ذلك بخمسة عشر يوماً على الاقل — يتركب مجلس القرعة على الصورة الانية ( اولاً ) من واحد ضابط عظيم من الجيش وتكون له الرئاسة ( ثانياً ) من وكيل

الانفار المعافين بالعاهات التي ذكرت ويعيد الكشف عليهم ليقرر بما يراه عنهم — اما باقي الانفار فيعتبرهم المجلس لاثقين بعد ان يستثنى منهم من يستحق المعافاة الممنوحة بهذا القانون وياخذ اوصاف وتشبيهاً المعتبرين لاثقين بتمامها بكل دقة ويدرجهما في قوائم قرعتهما (ثانياً) التحقيق بكل دقة عن عائلاتهم فمن يجده منهم معافاً من الخدمة العسكرية بناء على الاحوال المذكورة في هذا القانون يتاشر امام اسمه بالمحفوظات القاضية بمعافاته قانوناً وهؤلاء الانفار لا يدخلون ضمن الذين تعمل لهم القرعة وتحقيق العائلات يكون تحت مسئولية عمد ومشايخ البلاد والصيارف ومشايخ الايمان وذلك يكون بواسطة تقديم كشوفة موقع عليها من المذكورين باسماء والقباب وشن عائلات الانفار الذين يعمل عنهم التحقيق لاجل المعافاة مع بيان المتزوجات والارامل ومقدار تكسب كل من المذكورين او عدمه (ثالثاً) الانفار المعتبرون لاثقين تؤخذ مقاساتهم بالضبط وتتوضح بقوائم القرعة (رابعا) تعمل القرعة للانفار المستحقين لها وكذا الغائبون حسب المنصوص بالمادة (١٤) من قانون القرعة (خامساً) الكشف الطبي يعمل على شبان القرعة الذين يطلبون للخدمة العسكرية من المقتربين في الاوقات التي يعينها ناظر الحرية بمراكز المديرية — (م) ١٣ بعد نهو التحقيقات يسأل الرئيس شبان القرعة ان كانت لهم تشيكات ام لا فان وجدت يسمعها المجلس ويحكم فيها باغلبية الاراء حال انعقاد الجلسة فان كانت التشيكات متعلقة بالسنة فلا تسمع ان كان سن المشتكى محددًا بحسب دفتر المواليد الخالي من الشطب والشبهة اما اذا كان محددًا بالشهرة ومستدلاً عليه بالهيئة الشخصية او كان بالدفتر شطب او شبهة فللمجلس ان ينظر فيها ولنفر القرعة الحق في ان يقدم نفسه للمفتش الطبي بالمكتابة الرسمية التي يرسل بها اليه بناء على التماس يتقدم من الطالب وذلك عند مرور المفتش المواليه بمراكز المديرية او الحكيمباشي الجيش بنظارة الحرية بحيث ان تكون مصاريف الانتقال على نفر نفسه — (م) ١٥ عندما ينتهي المجلس من اعمال الفرز وتحقيق حالة العائلات والشهادات والمقاس والقرعة

في نفس القائمة الاصلية التي قدمت له من القسم او المحافظة يخرر منها ثلاث قوائم يقسم كل منها الى ثلاثة اقسام القسم الاول يحتوي على اسماء والقباب ومقاس ونفر قرعة جميع الشبان المقتربين ولم يتحصلوا على المعافاة مع بيان اوصافهم وتشبيهاًتهم القسم الثاني يحتوي على اسماء والقباب ومحفوظات الشبان الذين تحصلوا على المعافاة باسباب العائلات او الشهادات مع توضيح الاسباب الموجبة للمعافاة المذكورة قانوناً القسم الثالث يحتوي على اسماء والقباب ومحفوظات الشبان الذين عوفوا من الخدمة العسكرية لاسباب فقد عين او اثنتين او احد اعضاء الجسم — وهذه الثلاث قوائم مع القائمة الاصلية التي اجريت اعمال القرعة عليها يوقع عليها جميعها من رئيس واعضاء المجلس ويبين فيها تاريخ الفرز وتسلم احداها لشيخ البلد او التمن والثانية مع القائمة الاصلية المذكورة تسلم الى المديرية او المحافظة والثالثة ترسل الى ادارة عموم القرعة بنظارة الحرية — ومتى انتهت جميع اعمال القرعة على بلاد القسم او التمن ينتقل المجلس الى قسم او تمن آخر وهكذا حتى النهاية — وبعد ان يتم المجلس اعماله من قرعة السنة التي يباشرها فعلي من يكون رئيساً على ذلك المجلس ان يرفع تقريراً الى رئيس ادارة عموم القرعة مشتملاً على كافة اعمال المجلس بتمامها في تلك السنة وذلك ليقدمه بمعرفته الى ناظر الحرية — المادة (١٦) ناظر الحرية ينشر لائحة عمومية الى كافة المديرية والمحافظات ورؤساء الجيش المصري والبحرية والبوليس وغير ذلك من الجهات الموجودة بها عساكر تتضمن التفصيلات الكافية عن الاحوال التي تجيز معافاة الاشخاص الغير الاثقين من الخدمة العسكرية بالنسبة لوجود عيوب في القائمة فقط — وهذه اللائحة تعمل بمعرفة لجنة مركبة من ضباط ادارة عموم القرعة واطباء المكتب الطبي بنظارة الحرية وذلك للعمل على مقتضاها بالمصالح التي ذكرت — المادة (٢٥) يستثنى من الخدمة العسكرية ارباب العاهات المنوه عنها في المادة ١٢ والشبان الذين يحصل لهم احوال تغيرهم عن تشبيهاًتهم التي ترصد عنهم في قوائم القرعة تجري في

## ملفوظات

والوزن والكيل (م) ١١١٥ القسمة تكون على وجهين اما جمع الحصص الشائعة في كل فرد من افراد الاعيان المشتركة في اقسامها مثل قسمة ثلاثين شاة مشتركة بين ثلاثة عشر ويقال لها قسمة الجمع واما تعيين الحصص الشائعة في العين الواحدة المشتركة في اقسامها مثل قسمة عرصة بين اثنين يقال لها قسمة تفريق وقسمة فرز (م) ١١١٦ والقسمة من جهة افراز ومن جهة مبادلة مثلا اذا كان كيل حنطة مشتركة بين اثنين مناصفة فكل حصة منه لكل واحد نصفها فقسمتها قسمين من قبيل قسمة الجمع وباعطاء القسم الواحد الى واحد والثاني الى الاخر يكون كل واحد منهما افرز نصف حصته وبادل بالنصف الاخر شريكه بنصف حصته كذلك عرصة مشتركة مناصفة بين اثنين حالة كون كل جز منها لكل واحد نصفه فقسمتها بين اثنين قسمة تفريق وباعطاء كل واحد منهما قسما يكون كل واحد افرز نصف حصته وبادل شريكه بالنصف الاخر بنصف حصته (م) ١١١٧ جهة الافراز في المثليات راجحة بنا عليه كل واحد من الشريكين في المثليات له اخذ حصته في غيبة الاخر بدون اذنه لكن لا تتم القسمة ما لم تسلم حصة الغائب اليه ولولت حصة الغائب قبل التسليم تكون الحصة التي قبضها شريكه مشتركة بينهما (م) ١١١٨ جهة المبادلة في القيميات راجحة ويجوز المبادلة بالتراضي او بحكم القاضي فالاعيان المشتركة من غير المثليات لا يجوز لاحد الشريكين اخذ حصته منها في غيبة الاخر بدون اذنه (م) ١١١٩ الكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة كالجوز والبيض كلها مثليات لكن الاواني المختلفة باختلاف الصنعة والموزونات متفاوتة قيمة وكذلك الحنطة المختلطة بالشعير وكل جنس مثلي خلط بخلاف جنسه في صورة لا يقبل التفريق والتمييز قيمي والدرعيات ايضا قيمة لكن الجنس الواحد من الجوخ والبطائن من اعمال الفايريات التي تباع على ذراعها بكذا قرشا ولا يوجد التفاوت في افرادها مثلي والحيوانات والعدديات متفاوتة التي يوجد بين افرادها تفاوت في القيمة مثل البطيخ الاخضر والاصفر قيمة وكتب الخط قيمة وكتب

حقهم النصوص المنوه عنها بالمادة ١٧ من قانون القرعة ومن ينصح انه تجاري على اجراء عمل غيره تشبيهاته المذكورة عامدا متعمدا يقصد به خروجه من الخدمة العسكرية يعاقب بحسب ما نص في الباب الخامس من قانون القرعة المشار اليه

قرعة عسكرية - (م) منشور من نظارة المحفانية للبحاكم (الشرعية في ٢٦ نوفمبر سنة ٨٩ بشأن زواج من يبلغون ٢٧ سنة من شبان القرعة العسكرية وهو بعض حضرات قضاة المحاكم الشرعية استنهم من النظارة عما اذا كان من يبلغ سن ٢٧ سنة من شبان القرعة ولم يطلب للعسكرية يتزوج بدون تصريح من السردارية ام لا بد من التصريح وبالمخاطبة في شأن ذلك مع نظارة الحرية وردت افادتها رقم ١٤ را سنة ٣٠٧ نمرة ٣٤ بان الامر العالي الصادر في اول مارس سنة ٨٨ قاض بان كل من يبلغ السن المحكي عنه من انفار القرعة يعفى من الطلب لاداء الخدمة العسكرية وعلى ذلك فمثل هؤلاء يتزوجون بدون تصريح من السردارية كمن تخلصوا بدفع البديل النقدي من شبان القرعة وحيث تراء لزوم احاطة المحاكم الشرعية بذلك فتباريخه نشر لها عنه وهذا الحضرتمك لعلم والعمل به

قرعة عسكرية - (ر) عربان - وقف اول صفر سنة ٣٠٠ جهادية - حرية قرن - (ر) عظم ١٦ يولييه سنة ٨٨ قريب - (ر) بينة (قم ١٩٨ - حجاز ٤٤٢ - خبير ٢٣٨ - رد ٣٠٩) قريب (حق زيارة السجون) - (ر) منهم (فتح ٩٩ قرينة قاطعة - (ر) بينة (مجله ١٧٣٦ - ١٧٤٠ قض - (ر) بطركخانه - تركيا (التنظيمات) عون - قرعة عسكرية

قسائم الاوراد - (ر) ورد ٢١ صفر سنة ٩٨ قسط - (ر) وفا (ق ١٦٨) قسم - (ر) مركز ٣ ديسمبر سنة ٨٩ - عيين قسمة - (مجله) في بيان القسمة

(الفصل الاول - في تعريف القسمة وتقسيمها) (م) ١١١٤ القسمة هي تعيين الحصة الشائعة يعني افراز الحصص بعضها من بعض بمقياس ما كالذراع

على شريكه بمقدار نقصان (م) ١١٢٦ قسمه الفضولي موقوفة على الاجازة قولاً او فعلاً مثلاً اذا قسم واحد المال المشترك بنفسه لا تكون القسمة جائزة لكن اصحابه ان اجازوا قولاً بان قالوا احسنت او تصرفوا بالحصص المفردة تصرف الملاك يعني بوجه من لوازم التملك كبيع وبيع بالقسمة صحيحة نافذة (م) ١١٢٧ كون القسمة عادلة يعني تعديل الحصص بحسب الاستحقاق وعدم نقصانها فاحشاً لازم فدعوى الغبن الفاحش في القسمة تسمع لكن بعد اقرار المقسوم لهم باستيفاء الحق اذا ادعوا الغبن لا تسمع دعواهم (م) ١١٢٨ يشترط في قسمة التراضي رضى كل واحد من المتقاسمين بناء عليه اذا غاب احدهم لا تصح قسمة الرضى واذا كان في جملتهم صغير فوليّه او وصيه قائم مقامه وان لم يكن للصغير ولي ولا وصي كان موقوفاً على امر الحاكم فينصب وصي من طرف الحاكم وتصور القسمة بمعرفة (م) ١١٢٩ الطلب في قسمة القضاء شرط فلا تصح القسمة جبراً من الحاكم الا بطلب احد اصحاب الحصص (م) ١١٣٠ اذا طلب احد اصحاب الحصص القسمة وامتنع الاخر فعلى ما سيبين في الفصل الثالث والرابع ان كان المال المشترك قابلاً للقسمة يقسمه الحاكم جبراً والا فلا يقسمه (م) ١١٣١ قابل القسمة هو المال المشترك الصالح للتقسيم بحيث لا تفوت المنفعة المقصودة من ذلك المال بالقسمة

### ( الفصل الثالث - في بيان قسمة الجميع )

(م) ١١٣٢ تجري قسمة القضاء في الاعيان المشتركة المتحدة الجنس يعني ان الحاكم بطلب احد الشركاء يقسم سواء كان ذلك من المثليات والقيمت (م) ١١٣٣ لعدم الفرق والتفاوت بين افراد المثليات المتحدة الجنس فقسمتها مع كونها غير مضرّة باحد الشركاء يكون كل واحد استوفي حقه وحصل على تمامية ملكه بها كما لو كان مقدار حنطة مشتركاً بين اثنين ففي قسمة ذلك بينهما على حسب الحصص واستيفاء كل ما اصاب حصته من الحنطة يكون مالكا لها مستقلاً ومن هذا القبيل سبيكة ذهب كذا درهما او سبيكة فضة كذا اوقية او قطعة نحاس او حديد كذا وزناً او مقدار كذا من ثوب جوخ متحد الجنس او كذا ثوب بزوا

الطبع مثلية (م) ١١٢٠ ينقسم كل من قسمة الجمع وقسمة التفريق الى نوعين قسمة الرضى وقسمة القضاء (م) ١١٢١ قسمة الرضى القسمة التي تجرى بين المتقاسمين في الملك المشترك بالتراضي او برضى الكل عند القاضي (م) ١١٢٢ قسمة القضاء تقسيم القاضي الملك المشترك جبراً وحكماً بطلب بعض المقسوم لهم ( الفصل الثاني - في بيان شرائط القسمة )

(م) ١١٢٣ كون المقسوم عيناً شرط فلا يصح تقسيم الدين المشترك قبل القبض مثلاً اذا كان للمتوفي ديون في ذمة اشخاص متعددين واقسمها الورثة على ان ما في ذمة فلان من الدين لفلان الوارث وما في ذمة فلان منه لفلان الوارث لا يصح وفي هذه الصورة معها حصله احد الورثة يشاركه فيه الوارث الآخر ( انظر الى الفصل الثالث من الباب الاول ) (م) ١١٢٤ لا تصح القسمة الا بافراز الحصص وتمييزها مثلاً اذا قال احد اصحاب الصبرة المشتركة من الحنطة للآخر خذ انت ذلك الطرف من الصبرة ولكن هذا الطرف لي لا يكون قسمة (م) ١١٢٥ شرط المقسوم كونه ملك الشركاء حين القسمة فاذا ظهر مستحق للمقسوم بعد القسمة بطلت وكذا اذا ظهر مستحق لجزء شائع منه كنصفه وثلثه بطلت القسمة ويلزم تكرار قسمة كذلك اذا ظهر مستحق لمجموع حصة بطلت القسمة والباقي مشترك بين اصحاب الحصص وان ظهر مستحق لمقدار معين في حصته او لجزء شائع منها فصاحب الحصة مخير ان شاء فسخ القسمة وان شاء لم يفسخ ورجع بمقدار نقصان حصته على صاحب الحصة الاخرى مثلاً عرصة مائة وستون ذراعاً بعد ان قسمت بين اثنين مناصفة اذا ظهر مستحق لنصف حصة فصاحب الحصة ان شاء فسخ القسمة وان شاء رجع بربع حصته على شريكه يعني ياخذ من حصته محل عشرين ذراعاً ولو ظهر مستحق لمقدار معين من كلتا الحصتين فان كان على التساوي لا تفسخ القسمة وان كان في حصة اكثر من الاخرى فالمعتبر انما هو مقدار الزيادة ويكون كأنما ظهر مستحق لمقدار معين في حصة واحدة ومن اصاب حصته اكثرية الاستحقاق يكون مخيراً كما مر ان شاء فسخ القسمة وان شاء رجع



مَقْصُودَات

في العرصة والمنزل يعني احد الشركاء اذا طلب القسمة وامتنع الآخر فالحاكم يقسم ذلك جبراً (م) ١١٤٠ اذا كان تبعض العين المشتركة وتفرقها نافعاً لبعض الشركاء ومضراً بالآخر يعني انه مفوت للمنفعة المقصودة فاذا كان الطالب للقسمة المنتفع فالحاكم يقسمها حكماً مثلاً اذا كان احد الشريكين في الدار حصته قليلة لا ينتفع بعد القسمة بالسكنى فيها وصاحب الكثيرة يطلب قسمتها فالحاكم يقسمها قضاء (م) ١١٤١ لا تجري قسمة القضاء في العين المشتركة التي تبعضها وقسمتها تضرب لكل واحد من الشركاء مثلاً الطاحونة اذا قسمت فلا تستعمل طاحونة فمن هذا الوجه تفوت المنفعة المقصودة فلا يسوغ للحاكم قسمتها بطلب احد الشركاء وحده اما بالتراضي فتقسم وكذلك الحمام والبئر والقناة والبيت الصغير والحائط بين الدارين ايضاً وكل ما كان محتاجاً الى الكسر والقطع من العروض فهو من هذا القبيل كالحيطان والسرير والعربة والجبلة وحجر الخاتم لا تجري قسمة القضاء في واحد منها (م) ١١٤٢ كما انه لا يجوز تقسيم اوراق الكتاب المشترك كذلك لا يجوز ايضاً تقسيم الكتاب المتعدد الاجزاء والجلود جلد اجدالاً (م) ١١٤٣ ينظر في الطريق المشترك بين اثنين فاكثر وليس لغيرهم فيه حق اصلاً حين طلب احدهم قسمة وامتناع الاخران كان بعد القسمة يبقى لكل واحد طريق يقسم والا فلا يقسم جبراً الا اذا كان لكل واحد طريق ومنفذ غيره فانه في ذلك الحال يقسم (م) ١١٤٤ المسيل المشترك ايضاً كالطريق المشترك اي اذا طلب احدهما القسمة وامتنع الآخر فان كان بعد القسمة يبقى لكل واحد مجرى مائه او يتخذ كل مسيلاً في محل غيره يقسم والا فلا (م) ١١٤٥ كما انه يجوز ان يبيع شخص طريقه الملك على ان يبقى له حق المرور ويجوز ايضاً ان يقسم اثنان عقارهما المشترك بينهما على ان تكون رقة الطريق المشترك يعني ملكيته لاحدهما والثاني حق المرور فقط (م) ١١٤٦ كما يجوز ترك الحائط الفاصل بين الحصتين مشتركاً في تقسيم الدارين الشريكين تجوز ايضاً القسمة على جعله ملكاً لاحدهما خاصة

( الفصل الخامس - في بيان كيفية القسمة )

عدد كذا من البيض (م) ١١٣٤ القيميات المتحدة الجنس وان وجد فرق وتفاوت بين افرادها لكن بحسب كونه جزئياً صار كان لم يكن وعدت قابلة القسمة ايضاً على ما مر مثلاً خمسمائة شاة مشتركة بين اثنين اذا قسمت نصفين فكانا اخذ كل واحد منهما عين حقه ومن هذا القبيل ايضاً مائة جمل ومائة بقرة (م) ١١٣٥ لا تجري قسمة القضاء في الاجناس المختلفة يعني في الاعيان المشتركة المختلفة الجنس سواء كانت من المثليات او من القيميات يعني لا يسوغ للحاكم ان يقسمها قسمة جمع جبراً بطلب احد الشركاء مثلاً بان يعطي الى احد الشركاء مقدار كذا خنطة وفي مقابله الى اخر مقدار كذا شعيراً او الى احدهم غنماً وفي مقابله الى اخر مقدار كذا ابلأ او بقراً او الى واحد سيفاً او الى اخر سرجاً او الى احدهما داراً او الى اخر دكاناً او ضيعة بطريق قسمة القضاء لا يجوز اما اعطاؤهم ذلك على الوجه المشروح حال كونه بالتراضي بينهم قسمة رضى فانه يجوز (م) ١١٣٦ الاواني المختلفة بحسب اختلاف الصنعة ولو كانت مصنوعة من جنس معدن واحد تعد مختلفة الجنس (م) ١١٣٧ الحلى وكبار اللؤلؤ والجواهر ايضاً من الاعيان المختلفة الجنس اما الجواهر الصغيرة مثل اللؤلؤ الصغير الذي لا تفاوت في قيمته بين افراده واحجار الالماس الصغيرة فانها تعد متحدة الجنس (م) ١١٣٨ الدور المتعددة والدكاكين والضياع ايضاً مختلفة الجنس فلا تقسم قسمة جمع مثلاً بان يعطي الى احد الشركاء من الدور المتعددة واحدة الى الآخر اخرى بطريق قسمة القضاء لا يجوز بل تقسم كل واحدة منها قسمة تفريق على الوجه الاتي

( الفصل الرابع - في بيان قسمة التفريق )

(م) ١١٣٩ تفريق العين المشتركة وتبعضها ان لم يكن مضراً باحد الشركاء فهي قابلة القسمة مثلاً لو قسمت عرصة وفي كل قسم منها تنشأ الابنية وتغرس الاشجار وتحفر الابار فهذا الوجه المنفعة المقصودة من العرصة تكون باقية كذلك دار فيها منزلان واحد للرجال والاخر للحرم ففي تفريقها وتقسيمها الى دارين لا تفوت منفعة السكنى المقصودة من المنزل وكل واحد من الشركاء يصير صاحب دار مستقلاً بناء عليه قسمة القضاء تجري

(م) ١١٤٧ المال المشترك ان كان من المكيلات فبالكيل او من الموزونات فبالوزن من العدديات فبالعدد او من الدرعات فبالذراع يصير تقسيمه (م) ١١٤٨ حيث كانت العرصة والاراضي من الدرعات فتقسم بالذراع اما ما عليها من الاشجار والابنية فيقسم بتقدير القيمة (م) ١١٤٩ اذا كان في تقسيم الدار ابنية احدى الحصتين اقل ثلثا من الحصة الاخرى فان امكن تعديلها باعطاء مقدار من العرصة فيها والا فتعدل بالنقود (م) ١١٥٠ اذا اريد قسمة دار مشتركة بين اثنين على ان يكون فوقانيها لواحد وتحتانيها لآخر فيقوم الفوقاني والتحتاني وباعتبار القيمة تقسم (م) ١١٥١ ينبغي للقسام اذا اراد قسمة دار ان يصورها على ورقة ويمسح بالذراع عرصتها ويقوم ابنتها ويعدل الحصص على ان لا يبقى تعلق لكل حصة في الاخرى ان امكن ويفرز الشرب والمسيل والطريق ويلقب الحصص اي بالاول والثاني والثالث ثم يقرع فتكون الاولى لمن خرج اسمه ابتداء والثانية لمن خرج اسمه ثانيا والثالثة لمن خرج اسمه ثالثا ويسري على هذا الترتيب اذا وجد زيادة حصة (م) ١١٥٢ التكاليف الاميرية ان كانت لاجل محافظة النفوس فتقسم على عدد الروس ولا يدخل في دفتر التوزيع النساء ولا الصبيان وان كانت لمحافظة الاملاك فتقسم على مقدار الملك لان الغرم بالغنم كما ذكر في مادة ٨٧

### (الفصل السادس - في بيان الخيارات)

(م) ١١٥٣ كما يكون خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب في البيع كذلك يكون ايضا في تقسيم الاجناس المختلفة مثلا اذا قسم المال المشترك بالتراضي بين الشركاء على ان يكون لواحد كذا مقدار حنطة ولاخر كذا مقدار شعير ولاخر كذا غنما ولاخر في مقابله كذا راس بقر فان شرط الخيار احدهم الى ايام معلومة ففي هذه المدة ان شاء قبل القسمة وان شاء فسخ وان كان احدهم لم ير المال المقسوم يكن مخيرا وان ظهرت حصة احدهم معينة فان شاء قبل وان شاء رد (م) ١١٥٤ خيار الشرط والرؤية والعيب يكون ايضا في قسمة القيميات المتحدة الجنس مثلا اذا قسمت مائة شاة مشتركة بين اصحابها على قدر الحصص

ان كان احدهم شرط الخيار الى كذا يوما ففي هذه المدة يكون مخيرا بين القبول وعدمه وان كان لم ير الغنم فحين يراها يكون مخيرا كذلك وان ظهر عيب قديم في الغنم التي اصاب حصة احدهم فكذلك يكون مخيرا ان شاء قبلها وان شاء ردها (م) ١١٥٥ خيار الشرط والرؤية لا يكون في قسمة الثلثيات المتحدة الجنس لكن يكون فيها خيار العيب مثلا صبرة حنطة مشتركة بين اثنين فاقتسماها على ان الخيار الى كذا يوما لا يكون الشرط معتبرا واحد الشريكين اذا لم ير الحنطة فحين رؤيتها لا يكون له الخيار اما اذا اعطى احدهم من وجه الصبرة والاخر من اسفلها فظهر اسفلها معييا فصاحبه مخير ان شاء قبل وان شاء رد (الفصل السابع - في بيان فسخ القسمة واقتالها) (م) ١١٥٦ بانسحاب القسمة كاملا تتم القسمة (م) ١١٥٧ بعد تمام القسمة لا يسوغ الرجوع (م) ١١٥٨ في اثناء القسمة اذا خرجت قرعة الاكثر مثلا وبقي واحد فاراد احد اصحاب الحصص الرجوع ينظر ان كانت قسمة رضى فله الرجوع وان كانت قسمة قضا فلا رجوع (م) ١١٥٩ اذا اقال اصحاب الحصص القسمة برضاهم بعد تمامها وفسخوها فلم ان يجعلوا المقسوم مشتركا بينهم كما في السابق (م) ١١٦٠ اذا تبين الغبن الفاحش في القسمة تفسخ وتقسّم تكرارا قسمة عادلة (م) ١١٦١ اذا ظهر دين على الميت بعد تقسيم التركة تفسخ القسمة الا اذا ادى الورثة الدين او ابراهم الدائنون منه او ترك الميت مالا سوى المقسوم يفي بالدين فعند ذلك لا تفسخ القسمة

### (الفصل الثامن - في بيان احكام القسمة)

(م) ١١٦٢ كل واحد من اصحاب الحصص يملك حصته مستقلا بعد القسمة لا علاقة لواحد في حصة الاخر بعد وكل واحد يتصرف في حصته كيف ما يشاء على الوجه الآتي بيانه في الباب الثالث فلو قسمت دار بين اثنين فاصاب حصة احدهم البناء وحصة آخر العرصة الخالية يفعل بعرضه ما يشاء من حفر الآبار والسياق وانشاء الابنية واعلائها الى حيث شاء لا يسوغ لصاحب الابنية منعه ولو سد عليه الهواء او الشمس (م) ١١٦٣ تدخل الاشجار في قسمة الاراضي

## ملحوظات

باب المنزل حين القسمة (م) ١١٧٠ دار قسمت بين اثنين وبين المقسمين حائط مشترك عليه روس جذوع الى احد المقسمين روسها الاخرى على حائط آخر فان شرط رفعها حين القسمة ترفع والا فلا ترفع وكذلك حائط بين مقسمين لصاحب حصه عليه روس جذوع لصاحب الحصه الآخر تقاسمها على كونها ملكا له حكمه على هذا الوجه (م) ١١٧١ اغصان الاشجار الواقعة في قسم اذا كانت مدلاة على القسم الآخر فان لم يكن شرط قطعها حين القسمة فلا تقطع (م) ١١٧٢ قسمت دار مشتركة لها حق المرور في طريق خاص فلكل واحد من اصحاب الحصص ان يفتح كوة وبابا الى ذلك الطريق وليس لسائر اصحاب الطريق منه (م) ١١٧٣ اذا بنى احد اصحاب الحصص لنفسه في الملك المشترك القابل للقسمة بدون اذن الآخرين ثم طلب الآخرون القسمة تقسم فان اصاب ذلك البناء حصه بانيه فيها وان اصاب حصه الآخر فله ان يكلف بانيه هدمه ورفع

### (الفصل التاسع - في بيان المهايأة)

(م) ١١٧٤ المهايأة عبارة عن قسمة المنافع (م) ١١٧٥ المهايأة لا تجري في الثلثيات بل في القيميات ليكون الانتفاع بها ممكنا حال بقاء عينها (م) ١١٧٦ المهايأة نوعان النوع الاول المهايأة زمانا كما لو تهايا اثنان على ان يزرعا الارض المشتركة بينهما هذا سنة والاخر سنة اخرى او على سكنى الدار بالتناوبه هذا سنة والاخر سنة النوع الثاني المهايأة مكانا كما لو تهايا اثنان في الاراضي المشتركة بينهما على ان يزرع احدهما نصفها والاخر نصفها الآخر او في الدار المشتركة عن ان يسكن احدهما في طرفها والاخر في الطرف الآخر او احدهما في فوقانيها والاخر في تحتانيها او في الدارين المشتركين على ان يسكن احدهما الواحدة والاخر الاخرى (م) ١١٧٧ كما تجوز المهايأة في الحيوان المشترك على استعماله بالتناوبه كذلك تجوز ايضا في الحيوانين المشتركين على ان يستعمل احدهما هذا والاخر الآخر (م) ١١٧٨ المهايأة زمانا نوع مبادلة فتكون منفعة احد اصحاب الحصص في نوبته مبادلة بمنفعة حصه الاخر في نوبته بناء على ذلك

من غير ذكر وكذا الاشجار مع الابنية في تقسيم الضيعة يعني في اي حصه وجد الاشجار والابنية تكون لصاحب الحصه لا حاجة الى ادخالها بالتعبير العام حين القسمة كقولهم بجميع مرافقها او بجميع حقوقها او بالتصريح بذكرها (م) ١١٦٤ الزرع والفاكهة لا يدخلان في تقسيم الاراضي والضيعة الا بصريح الذكر فان لم يذكر ايبقيا مشتركين كما كانا سواء ذكر التعبير العام حين القسمة كقولهم بجميع حقوقها او لم يذكر (م) ١١٦٥ حق الطريق والمسيل في الاراضي المجاورة للمقسم داخل في القسمة على كل حال يعني في اي حصه وقع يكون من حقوق صاحبها سواء قيل بجميع حقوقها حين القسمة او لم يقل (م) ١١٦٦ اذا شرط حين القسمة كون طريق الحصه او مسيلها في الحصه الاخرى فالشرط معتبر (م) ١١٦٧ اذا كان طريق حصه في حصه اخرى ولم يشترط بقاؤه حين القسمة فان كان قابل التحويل الى طرف آخر يحول سواء قيل حين القسمة بجميع حقوقها او لم يقل اما اذا كان الطريق غير قابل التحويل الى طرف آخر فينظر ان قيل حين القسمة بجميع حقوقها فالطريق داخل يبقى على حاله وان لم يذكر التعبير العام كقولهم بجميع حقوقها تنسخ القسمة والمسيل في هذا الخصوص ايضا كالطريق بعينه (م) ١١٦٨ دار مشتركة بين اثنين وفيها طريق لصاحب دار اخرى فارادا قسمتها ليس لصاحب الطريق ممانعتها لكنها يترك ان طريقه على حاله حين القسمة وفي بيع هذه الدار المشتركة مع طريقها ايضا باتفاق الثلاثة ان كان هذا الطريق مشتركا بينهم فثمنه ايضا يقسم اثلثا بينهم وان كانت رقبه الطريق لصاحب الدار ولذلك الآخر حق المرور فكل واحد يأخذ حقه هكذا تقوم العرصه مع حق المرور خالية عنه فالفضل بين القسمين لصاحب حق المرور والباقي لصاحب الدار والمسيل ايضا كالطريق يعني اذا كان لواحد حق مسيل في دار مشتركة ففي قسمة الدار بينهما يترك المسيل على حاله (م) ١١٦٩ اذا كان في ساحة دار منزل لآخر وصاحب المنزل يمر منها فاراد اصحاب الدار قسمتها بينهم فليس لصاحب المنزل منعهم منها لكن يتركون طريقا بقدر عرض

استيفاء المنافع بدأ اذا اجر اصحاب الحصص في نوبتهم وكانت غلة احدى في نوبته أكثر فليس لبقية الشركاء مشاركة في الزيادة اما اذا كانت على الاستغلال من اول الامر مثلاً اذا تمهاياً على اخذ واحد اجرة الدار المشتركة شهراً والاخر شهراً فالزيادة مشتركة لكن اذا حصلت المهايأة على ان ياخذ احدها غلة هذه الدار والاخر غلة الدار الاخرى وكانت غلة احدى الدارين أكثر فلا يشاركه الآخر (م) ١١٨٧ لا تجوز المهايأة على الاعيان فلا تصح المهايأة على ثمة الاشجار المشتركة ولا على لبن الحيوانات وصوفها على ان يكون لاحد الشريكين ثمة مقدار من هذه الاشجار والاخر ثمة مقدار منها او على لبن قطع من الغنم المشترك وصوفه لواحد ولبن قطع آخر وصوفه للآخر (م) ١١٨٨ وان جاز فسخ المهايأة الحاصلة بالتراضي لاحد الشريكين لكن اذا اجر احدها في نوبته لاخر فلا يجوز لشريكه فسخ المهايأة ما لم تنقص مدة التأجر (م) ١١٨٩ وان لم يجوز لواحد من ارباب الحصص ان يفسخ المهايأة الجارية بحكم الحاكم فلكلهم فسخها بالتراضي (م) ١١٩٠ اذا اراد احد اصحاب الحصص ان يبيع حصته او يقسمها فله فسخ المهايأة اما لو اراد فسخها ليعيد المال المشترك الى حاله القديم بلا سبب فالحاكم لا يساعده على ذلك (م) ١١٩١ بموت احد اصحاب الحصص او كلهم لا تبطل المهايأة

قصة بين الغرماء — (مرافعات)

(م) ٥١١ اذا كان المتحصل من اتمان المبيع او من الحجز على ما للمدين عند غيره او مما سوى ذلك كافياً لوفاء ديون المدينين الحاجزين فمن يكون عنده المتحصل المذكور سواء كان المحجوز لديه او كاتب المحكمة او من كان المتحصل مودعاً عنده على حسب الاحوال يدفع لكل من حضر من المدينين وبرز سنده او صدق له المدين المحجوز عليه دينه شهراً ما يزيد عن كامل الديون للمدين (م) ٥١٢ اذا كان المتحصل غير كاف لوفاء ديون المدينين الحاجزين ولم يتفقوا على توزيعه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ اعتراف المحجوز لديه بما عنده للمدين او من تاريخ الحكم الانتهائي الصادر بشأن ذلك الاعتراف او من تاريخ البيع يودع المتحصل

ذكر المدة وتعيينها في المهايأة مثلاً كذا يوماً او كذا شهراً لازم (م) ١١٧٩ المهايأة مكاناً نوع افراز فالشريكان في دار مثلاً منفعتها شائعة يعني حالة كونها شاملة لكل جزء من اجزائها فالمهايأة تجمع منفعة احدها في قطعة من تلك الدار ومنفعة الاخر في قطعة اخرى فلا يلزم ذكر المدة وتعيينها في المهايأة مكاناً (م) ١١٨٠ كما انه ينبغي اجراء القرعة في المهايأة زماناً لاجل البدء يعني اي اصحاب الحصص ينتفع اولا كذلك في المهايأة مكاناً ينبغي تعيين المحل بالقرعة ايضاً (م) ١١٨١ اذا طلب المهايأة احداً اصحاب الاشياء المشتركة المتعددة وامتنع الاخر فان كانت الاعيان المشتركة متفقة المنفعة فالمهايأة تجبرية وان كانت مختلفة المنفعة فلا جبر مثلاً داران مشتركتان طلب احد الشريكين المهايأة على ان يسكن احدهما والاخرى للاخر او حيوانان على ان يستعمل احدهما واحداً والاخر الاخر وامتنع شريكه فالمهايأة جبرية اما لو طلب احدهما المهايأة على سكنى الدار والاخر ايجار الحام او على سكنى احدهما في الدار وزراعة اخر الاراضي فالمهايأة بالتراضي وان تكن جائزة الا انه اذا امتنع الاخر لا يجبر عليها (م) ١١٨٢ اذا طلب القسمة احد اصحاب المال المشترك القابل للقسمة والاخر المهايأة تقبل دعوى القسمة ولو لم يطلب القسمة احدها وطلب المهايأة واحد وامتنع الاخر يجبر على المهايأة (م) ١١٨٣ اذا طلب المهايأة احد الشريكين في العين المشتركة التي لا تقبل القسمة وامتنع الاخر يجبر على المهايأة (م) ١١٨٤ كل ما ينتفع العامة باجرته من العقارات المشتركة كالسفينة والطاحون والقهوة والحمام تؤجر لاربابها وتقسم اجرتها بين اصحاب الحصص على قدر حصتهم وان امتنع احد اصحاب الحصص عن الايجار يجبر على المهايأة لكن اذا زادت غلتها اي اجرتها في نوبة احدى تقسم تلك الزيادة بين اصحاب الحصص (م) ١١٨٥ كما يجوز لكل واحد من ارباب الحصص بعد المهايأة زماناً ومكاناً ان يستعمل العقار المشترك في نوبته او القطعة التي اصابته حصته بالذات يجوز له ان يؤجر ذلك الى آخر وياخذ الاجرة لنفسه (م) ١١٨٦ بعد ان حصلت المهايأة على

## ملحوظات

وأنحوها مما كان للدين بالحل المستاجر له بشرط ان يستخرج من تلك المبالغ المصاريف السابق ذكرها على حسب تقديرها بما فيها المصاريف المترتبة على الامر الذي يصدر بالاختصاص المذكور — ويكون طلب حضور الاشخاص المذكورين سابقا امام القاضي بمقتضى علم خبر (م) ٥٢٠ في الثلاثة ايام التالية ليوم تنعيم قائمة التوزيع الموقت يكلف كاتب المحكمة المدينين الحاجزين بالاطلاع عليها وتقديم تقريرها بالمناقضة فيها الى قلم كتاب المحكمة ان كان هناك وجه للمناقضة في ميعاد خمسة عشر يوما والا سقط حقهم فيها (م) ٥٢١ اذا مضى هذا الميعاد ولم تحصل مناقضة يحجر القاضي قائمة التوزيع الانتهائي (م) ٥٢٢ يبين القاضي في قائمة التوزيع الانتهائي مقدار ما يخص كلا من المدينين بعد استئصال ما يخصه من العجز بالنسبة لدينه في حالة عدم كفاية النقود المتحصلة لوفاء ديونهم كاملة ويقرر مقدار الفوائد ويوقفها على حسب ما سيذكر بعد (م) ٥٢٣ اذا حصلت منازعة فمن يطلب التعجيل من الاخضام يكلف بمقتضى علم خبر كلا من المحجوز عليه والمنازع والمنازع في دينه واسبق واحد في وضع الحجز من المدينين الغير ممتازين بالحضور بميعاد ثلاثة ايام كاملة امام قاضي المواد الجزئية اذا كانت قائمة التوزيع الموقت تحررت بمعرفته او امام المحكمة الابتدائية في حالة ما اذا كانت تلك القائمة تحررت بمعرفته القاضي المعين منها ويحكم في المنازعة بطريق الاستعجال بناء على تقرير القاضي المذكور في الحالة الاخيرة (م) ٥٢٤ الحكم الذي يصدر في ذلك لا يكون قابلا للمعارضة (م) ٥٢٥ ميعاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوما بعد يوم اعلانه انما لا يستأنف ذلك الحكم اذا كان المبلغ المقتضي توزيعه لا يزيد على الف قرش ديواني (م) ٥٢٦ اذا حكم في المنازعة حكما لا يستأنف او صار الحكم الصادر فيها انتهائيا يحجر القاضي قائمة التوزيع الانتهائي على الوجه السابق (م) ٥٢٧ توقف الفوائد عند عدم النزاع في اليوم الذي ينتهي فيه جواز قبول المناقضات وفي حالة وجود المنازعة توقف في اليوم الذي صار فيه الحكم في النزاع انتهائيا (م) ٥٢٨ يصرف المشتق لكل دائن من صندوق المحكمة بناء

المذكور بناء على عريضة من يطلب التعجيل من الاخضام في صندوق المحكمة التابع اليها المحجوز لديه او المحكمة التابع اليها البيع وبعد ذلك يوزع بينهم على الاسلوب الاتي (م) ٥١٣ يسلم المودع قائمة بيان المحجوزات الى كاتب المحكمة وقت الابداع (م) ٥١٤ من يطلب التعجيل من الاخضام بقيد بدقتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب اجراء التوزيع من قاضي المواد الجزئية ان كان المبلغ المقتضي توزيعه لا يتجاوز عشرة الاف غرش ديواني واما ان زاد على ذلك فيكون طلب اجراء التوزيع من القاضي المعين من المحكمة الابتدائية ل مواد التوزيع (م) ٥١٥ في ظرف ثلاثة ايام التالية لذلك الطلب يرسل كاتب المحكمة الى المدينين الحاجزين ورقة تنبيه بالحل الذي عينوه في ورقة الحجز بان يقدموا الى قلم كتاب المحكمة في ميعاد شهر واحد سنداتهم وطلباتهم المتعلقة بتوزيع النقود (م) ٥١٦ لا تقبل طلبات من احد بعد مضي الشهر المذكور ويحجر قاضي المواد الجزئية او القاضي المعين ل مواد التوزيع على حسب الاحوال قائمة توزيع موقت على الالوجه الآتية (م) ٥١٧ يستخرج القاضي في قائمة التوزيع الموقت قبل التخصيص على ارباب الديون مقدار المصاريف المنصرفة في تحصيل النقود ثم المصاريف الناشئة عن الطلبات والاجراءات المتعلقة بالتوزيع ثم يوزع الباقي مبتدئا بالاجر التي يستحقها صاحب الملك ويمتاز باستيفائها من ثمن المفروشات وأنحوها مما كان للدين بالحل المستاجر له ويوزع الباقي بعدها على ارباب الديون الممتازة الاخر على حسب درجات امتيازها — وما يبقى بعد ذلك يوزع على الديون الغير ممتازة توزيعا غراما (م) ٥١٨ تبين في قائمة التوزيع الموقت درجات امتياز الديون الممتازة ومقاديرها الاصلية والمصاريف وتذكر الفوائد بغير تحديد لمقدارها (م) ٥١٩ يجوز لصاحب الملك المؤجر في كل الاحوال قبل مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات ان يكلف بالحضور امام القاضي الذي يكون اجراء التوزيع بمعرفته كلا من المحجوز عليه والمحجوز له ومن يكون طالبا للتوزيع واسبق واحد في وضع الحجز من المدينين الممتازين بعد المحجوز له اولا ويطلب اختصاصه بكل او بعض المبالغ المتحصلة من ثمن المفروشات

على اذن يصدر من كاتبها موافقاً لقائمة التوزيع الانتهائي  
ويسلم في ظرف ثمانية ايام من يوم تسميم قائمة التوزيع  
المذكورة (م) ٥٢٩ يعلن الشروع في التوزيع وما يليه  
من الاجراءات بمعرفة كاتب المحكمة بتعليق اعلان في  
اللوحة المعدة لذلك بالمحكمة (م) ٥٣٠ المجوزات التي  
تظهر بعد الشروع في التوزيع يكون اجراؤها مجرد  
تقرير يعلن للمحجوز لديه بغير احتياج لاعلانه للمحجوز  
عليه او بتقديم الطلب في قلم كتاب المحكمة بدون احتياج  
لاجراءات اخرى وبوقف ما يوجد من المرافعات المبتدأة  
امام المحكمة ويضم لاجراءات التوزيع الا اذا سبق  
الشروع في المرافعة الشفاهية (م) ٥٣١ المجوزات التي  
تحدث بعد مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات لا يعمل  
بها (م) ٥٣٢ اذا افلس المدين المحجوز على ماله بعد  
الميعاد المذكور فلا يوقف على افلاسه استيفاء اجراءات  
التوزيع ولو تقرر للافلاس وقت سابق على الشروع في  
التوزيع (م) ٥٣٣ اذا حصل من كاتب المحكمة تاخير  
في ارسال اوراق التنبيه للمدائنين بتقديم طلباتهم او  
بالاطلاع على قائمة التوزيع الموقت او في تسليم اذونات  
صرف المستحق للمدائنين فيكون مجرد ذلك ملزوماً  
بالقوائد مدة تاخيره (م) ٥٣٤ على القاضي ان يحرر  
قائمة التوزيع الموقت في ظرف شهر وقائمة التوزيع  
الانتهائي في ظرف خمسة عشر يوماً فان تاخر زيادته عن  
ذلك جاز للمحكمة الابتدائية التابع لها ان تحكم بناء  
على طلب احد اولي الشأن بملزوميته بالقوائد بعد سماع  
اقواله في اودة المشورة (م) ٥٣٥ اذا كانت النقود  
المقتضى توزيعها متحصلة من ثمن عقار مرهون وبقي  
منها شي بعد استيفاء المرتين حقوقهم جاز للقاضي  
المعين للتوزيع ان يقسم ذلك الباقي بين المدائنين  
الخارجين عن الرهن قسمة غرماء — ويكون الاجراء  
كذلك ايضاً في حالة عدم وجود مدائنين مرتين  
(م) ٥٣٦ اذا تاخر طالب التوزيع عن السعي فيه جاز  
لمن يطلب التجهيل من الاخضام ان يقوم مقامه في  
الاجراءات بموجب امر يصدر من القاضي  
قسمة — (ر) ابنية ١ لوليه سنة ٨٤ — شركة  
(مجله ١٠٤٦ — هبة (ش) ٥٥٥ وما بعده —  
شركة مدنية — بيع العقار اختيارياً

قسمة الشركة — (اطلاع على الدفاتر) — (ر)  
دفتر تجاري (ق ١٥)  
قسمة (عدم امكان القسمة بغير ضرر) — (ر) بيع  
العقار اختيارياً  
قسمة العقار المشاع — (ر) بيع العقار اختيارياً  
قسمة غرماء — (ر) نزع ملكية — حجز (ق ٤٣٢)  
قسمة قرعة — (ر) شركة (ق ٤٥٥ — بيع  
العقار اختيارياً  
قسمة القضاء — (ر) قسمة (مجله ١١٣٢)  
قسمة المحجوز — (ر) حجز (ق ٤٣٢)  
قسمة (معافاة من رسم القسمة) — (ر) معاش  
١٠ ابريل سنة ٨٩  
قسمة بين الغرماء — (ر) توزيع  
قسوة — (ر) جنابات ونج (ق ٢١٢ : مستخدم  
الحكومة (ق ١٢٠)  
قسوة على الحيوانات — (ر) مخالفات (ق ٣٤٧)  
قسيس — (ر) نس  
قشلاق — لائحة صادرة في ٢٨ ابريل سنة ١٨٨٨  
(نحن محافظ مصر) بناء على ما لنا من السلطة  
بمقتضى مادة ٣٥١ من قانون العقوبات الاهلي ومادة  
٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط قررنا ما هو آت  
(م) الا يجوز لاحد سواء كان من الاهالي او الاجانب  
الدخول في قشلاقات المساكر في اي نقطة كانوا  
الا برخصة خصوصية تعطي من ضابط المساكر  
الموجودين في القشلاق المرغوب الدخول فيه (م) ٢  
من خالف نص المادة السابقة يجازى بدفع غرامة  
مقدارها من خمسة قروش الى مائة قرش وبالحبس  
من يوم الى ثمانية ايام  
قشلاق — { قرار من محافظة اسكندرية في ٢٣  
سبتمبر سنة ١٨٨٨  
بناء على ما لنا من السلطة بمقتضى مادة ٣٥١ من  
قانون العقوبات الاهلي ومادة ٣٤٠ من قانون  
العقوبات المختلط قررنا ما هو آت (م) الا يجوز  
لاحد سواء كان من الاهالي او الاجانب الدخول في  
قشلاقات المساكر في اي نقطة كانوا الا برخصة

ملفوظات

قضاء الالتزام وقضاء الاستحقاق والتقسيم الثاني هو منع الحاكم المدني عن المنازعة بكلام كقوله ليس لك حق او انت ممنوع عن المنازعة ويقال لهذا قضاء الترك (م) ١٧٨٧ المحكوم به هو الشيء الذي الزمه الحاكم على المحكوم عليه وهو ايفاء المحكوم عليه حق المدني في قضاء الالتزام وترك المدني المنازعة في قضاء الترك (م) ١٧٨٨ المحكوم عليه هو الذي حكم عليه (م) ١٧٨٩ المحكوم له هو الذي حكم له (م) ١٧٩٠ التحكيم هو عبارة عن اتخاذ الخصمين حاكما برضاها لفصل خصومتها ودعواها ويقال لذلك حكم بفئتين وتحكم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الكاف المفتوحة (م) ١٧٩١ الوكيل المسخر هو الوكيل المنصب من قبل الحاكم للمدعي عليه الذي لم يمكن احضاره بالحكمة

### الباب الاول

( في المحكام ويحتوي على اربعة فصول )

( الفصل الاول — في بيان اوصاف المحاكم )

(م) ١٧٩٢ ينبغي ان يكون الحاكم حكيما فيها مستقيما وامينا مكينا متينا (م) ١٧٩٣ ينبغي ان يكون الحاكم واقفا على المسائل الفقهية وعلى اصول المحاكمة ومقتدرا على فصل وحسم الدعاوي الواقعة تطبيقا لها (م) ١٧٩٤ يلزم ان يكون الحاكم مقتدرا على التمييز التام بناء عليه لا يجوز قضاء الصغير والمعتوه والاعمى والاصم الذي لا يسمع صوت الطرفين القوي

( الفصل الثاني — في بيان آداب المحاكم )

(م) ١٧٩٥ يجنب الحاكم الافعال والحركات التي تزيل مهابة المجلس كالبيع والشراء والملاطفة في المجلس (م) ١٧٩٦ الحاكم لا يقبل هدية واحد من الخصمين (م) ١٧٩٧ الحاكم لا يذهب الى ضيافة كل من الخصمين قطعا (م) ١٧٩٨ الحاكم لا يوجد في حال وحركة توجب التهمة وسوء الظن كقبول احد الطرفين في داره واخلاوة في مجلس الحكم معه او الاشارة بالعين او اليد او الراس الى احدهما او قوله لاحدهما كلاما خفيا او قوله لاحدهما كلاما بلسان لم يفهمه الاخر (م) ١٧٩٩ الحاكم مأمور بالعدل بين الخصمين بناء عليه يلزم عليه ان يراعي العدل

خصوصية تعطى من ضباط المساكر الموجودين في الفشلاق المرغوب الدخول فيه (م) ٢ من خالف نص المادة السابقة يجازى بدفع غرامة مقدارها من خمسة قروش الى مائة قرش وبالجلس من يوم الى ثمانية ايام قشلاق — (ر) منفعة عمومية (ق) ٩ — ٢٥ قصاب — (ر) مخالفات (ق) ٣٤٢ قصاصة فضة — (ر) تمغة

قصبة — (م) (ملحق للائحة الاطيان الزراعية) امر من جتسكان سعيد باشا في ١٥ ذى سنة ١٢٧٧ (٢٥ مايو سنة ٦١)

اعتماد مساحة الاطيان من الان فصاعدا يكون بالقصبة التي اعتبارها ثلاثة امتار وخمسة وخمسون سنتيمتر حسب الزنجير الهندسي وتكون مضفحة من الطرفين ومخنومة بختم منيري — ان مقياس الفدان الواحد المعتبر بالحكومة المصرية على حسب الوارد بتواريع المساحة المحررة من عهد جتسكان محمد علي هو ان الفدان ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون قصبة وثلاث عدا بعض بلاد في جهات مستنثة من القديم بما ان اطيانها لم توف على هذه القاعدة والمقدار والاعتداد في مقياس افدنتها هو على حسب الحجج ووضع اليد والتكليف

قصبة مربعة — تعدل ١٢٦٠٢٥ امتار (ر) مقاييس قصبة خطية — تعدل ٣٥٥ متر (ر) مقاييس — فدان

قصر النيل — (ر) كوبري

قصير — (ر) محكمة شرعية ١١ ستمبر سنة ٨٩

قضاء — (مجلة) في القضاء

( المقدمة — في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية )

(م) ١٧٨٤ القضاء يأتي بمعنى الحكم والحكمة (م) ١٧٨٥ الحاكم هو الذات الذي نصب وعين من قبل السلطان لاجل فصل وحسم الدعوى والمخاصمة الواقعة بين الناس توفيقا لاحكامها المشروعة (م) ١٧٨٦ الحكم هو عبارة عن قطع الحاكم المخاصمة وحسمه اياها وهو على قسمين القسم الاول هو الزام الحاكم المحكوم به على المحكوم عليه بكلام كقولك حكمت او اعط الشيء الذي ادعى عليك ويقال لهذا

وللإسوة في المعاملات المتعلقة بالحكمة كاجلاس  
الطرفين وحالة النظر وتوجيه الخطاب اليها وان  
كان احدهما من الاشراف والآخر من آحاد الناس  
( الفصل الثالث - في بيان وظائف الحاكم )  
(م) ١٨٠٠ الحاكم وكيل من قبل السلطان لاجراء  
الحكمة والحكم (م) ١٨٠١ القضاء بتفريد وينتخص  
بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصوصيات مثلا  
الحاكم المأمور بالحكم بمدة سنة يحكم في تلك السنة  
قط وليس له ان يحكم قبل حلول تلك السنة او بعد  
مرورها وكذلك الحاكم المنصوب في قضاء يحكم في  
جميع اطراف ذلك القضاء وليس له ان يحكم في قضاء  
آخر والحاكم المنصوب على ان يحكم في محكمة معينة  
يحكم في تلك المحكمة فقط وليس له ان يحكم في محل  
آخر وكذلك لو صدر امر سلطاني بان لا تسمع  
الدعوى المتعلقة بالخصوص الفلاني للملاحظة عادلة  
تتعلق بالمصلحة العامة ليس للحاكم ان يستمع تلك الدعوى  
ويحكم بها او كان الحاكم بمحكمة مازونا باستماع بعض  
الخصوصيات المعنية فله ان يسمع الخصوصيات التي اذن  
بها وان يحكم فيها فقط وليس له استماع ما عداها والحكم  
بها وكذلك لو صدر امر سلطاني بالعمل برأي مجتهد في  
خصوص لما ان رأيه بالناس ارفق والمصلحة العصرية اوفق  
فليس للحاكم ان يعمل برأي مجتهد اخر مناف لرأي  
ذلك المجتهد واذا عمل لا ينفذ حكمه (م) ١٨٠٢  
ليس لاحد الحاكمين المنصوبين لاستماع دعوى ان  
يستمع تلك الدعوى وحده ويحكم بها واذا فعل لا ينفذ  
حكمه ( راجع مادة ١٤٦٥ ) (م) ١٨٠٣ اذا طلب  
احد الخصمين المرافعة في حضور حاكم وطلب الاخر  
المرافعة في حضور الاخر في البلدة التي تعدد حكامها ووقع  
اختلاف بينهما بهذا الوجه يرجح الحاكم الذي اختاره  
المدعي عليه (م) ١٨٠٤ اذا عزل حاكم ولاجل عدم  
وصول خبر العزل اليه مدة كان قد استمع وفصل  
بعض الدعاوي في تلك المدة يكون حكمه صحيحا  
ولكن لا يصح حكمه الواقع بعد وصول خبر العزل اليه  
(م) ١٨٠٥ للحاكم ان ينصب ويعزل النائب ان كان  
ماذونا بذلك والا فلا ولا يعزل نائبه بعزله او وفاته  
( راجع مادة ١٤٦٦ ) بناء عليه اذا توفي حاكم قضاء

فلنائبه ان يستمع الدعاوي التي تقع في ذلك القضاء  
ويحكم بها الى ان يأتي حاكم غيره (م) ١٨٠٦ للنائب  
ان يحكم بالبيئة التي استتمها الحاكم وللحاكم ايضا ان  
يحكم بالبيئة التي استتمها نائبه وهوانه اذا استمع الحاكم  
بيئة في حق دعوى واخبر بها النائب فله ان يحكم  
باخبار الحاكم من دون ان يعيد البيئة والنائب  
المأذون بالحكم اذا استمع بيئة في خصوص وانتهى الى  
الحاكم فله ان يحكم من دون ان يعيد البيئة واما اذا  
كان ليس بمأذون بالحكم بل كان مأمورا باستماع  
البيئة للتدقيق والاستكشاف فقط فليس للحاكم ان  
يحكم بانهاؤه ويلزم عليه ان يستمع البيئة بالذات  
(م) ١٨٠٧ للحاكم في قضاء ان يستمع دعوى الاراضي  
التي هي في قضاء اخر ولكن يلزم بيان حدودها الشرعية  
على الوجه الذي ذكر في كتاب الدعوى (م) ١٨٠٨  
يشترط ان لا يكون المحكوم له احدا من اصول الحاكم  
وفروعه وان لا يكون زوجته وشريكه في المال الذي  
سيحكم به واجبره الخاص ومن يتعيش بنفقته بناء  
عليه ليس للحاكم ان يسمع دعوى احد هؤلاء ويحكم  
له (م) ١٨٠٩ اذا كان لاحد دعوى مع حاكم بلده  
او احد منسوبيه الذين ذكروا في المادة السابقة فان  
كان في تلك البلدة حاكم غيره تحاكم اليه وان لم  
يكن في تلك البلدة حاكم غيره ترافعا في حضور حكم  
نصبا برضاها او في حضور نائب ذلك الحاكم ان  
كان مازونا بنصب النائب او في حضور حاكم البلدة  
المجاورة لبلدتهم فان لم يرض الطرفان باحدى هذه  
الصور استدعيامولى من قبل السلطان (م) ١٨١٠  
ينبغي للحاكم ان يراعي الاقدم فالأقدم في رؤية  
الدعاوي ولكن اذا كان تعجيل دعوى ورودها مؤخر  
من ايجاب الحال والمصلحة يقدم رؤيتها (م) ١٨١١  
يجوز استفتاء الحاكم من غيره عند الحاجة (م) ١٨١٢  
ينبغي للحاكم ان لا يتصدى للحكم اذا تشوش ذهنه  
بمعارضة مائة لصحة التفكير كالتفكير والغلبة  
النوم (م) ١٨١٣ ينبغي للحاكم ان يدقق في اجراء  
المرافعات وان لا يوقع الامور في عقدة التأخير  
(م) ١٨١٣ يضع الحاكم في المحكمة دفتر للسجلات  
ويقيد ويحرر في ذلك الدفتر الاعلامات والسندات



التي يعطيها بصورة منتظمة سالمة عن الحيلة والفساد ويعتني بالدقة بحفظ ذلك الدفتر وإذا عزل سلم السجلات المذكورة الى خلفه امان نفسه او بواسطة امينه

**(الفصل الرابع - يتعلق بصورة المحاكمة)**

(م) ١٨١٥ يجري الحاكم المحاكمة علنا ولكن لا يفشى الوجه الذي يحكم به قبل الحكم (م) ١٨١٦ اذا اتى الطرفان الى حضور الحاكم لاجل المحاكمة يامر المدعي اولا بالتقرير وان كانت دعواه قد ضبطت تحريرا قبل الحضور يقرأ فيصدق مضمونها من المدعي ثم يطلب جواب المدعي عليه ثانيا وهو ان يساله بقوله ان المدعي يدعي عليه بهذا الوجه فيا تقول انت (م) ١٨١٧ ان اقر المدعي عليه الزمه الحاكم باقراره وان انكر طلب البينة من المدعي (م) ١٨١٨ ان اثبت المدعي دعواه بالبينة حكم الحاكم بذلك وان لم يثبت يبقى له حق اليمين فان طلبه كلف الحاكم المدعي عليه اليمين (م) ١٨١٩ فان حلف المدعي عليه او لم يحلفه المدعي منع الحاكم المدعي من المعارضة للمدعي عليه (م) ١٨٢٠ اذا نكل المدعي عليه عن اليمين حكم الحاكم بنكوله واذا قال بعد ذلك احلف لا يلتفت الى قوله (م) ١٨٢١ يجوز الحكم والعمل بضمون الاعلام والسند اللذين اعطيا من طرف حاكم محكمة بلا بينة اذا كانا عارفين وسالمين عن شبهة التزوير والتصنيع وموافقين لاصولها (م) ١٨٢٢ اذا اصر المدعي عليه على سكوته عند الاستفهام كما ذكر انفا ولم يقل لا ولا نعم بعد سكوته انكارا وكذلك لو اجاب بقوله لا اقر ولا انكر بعد جوابه هذا انكارا ايضا وتطلب البينة من المدعي في صورتين كما ذكر انفا (م) ١٨٢٣ لو اتى المدعي عليه في مقام الاقرار او الانكار بدعوى تدفع دعوى المدعي يعامل على وفق المسائل التي ذكرت في كتابي الدعوى والبيئات (م) ١٨٢٤ ليس لاحد الطرفين ان يتصدى للافادة ما لم تكمل افادة الاخر واذا تصدى يمنع من قبل الحاكم (م) ١٨٢٥ يضع الحاكم في المحكمة ترجمانا موثوقا به ومؤتمنا لترجمة كلام من لم يعرف اللسان الرسمي من الطرفين (م) ١٨٢٦ يخطر ويوصي الحاكم بالمصالحة للطرفين مرة او مرتين في الخصمة الواقعة بين الاقرباء او المامول فيها رغبة الطرفين في الصلح فان وافقا صالحا

على وفق المسائل المندرجة في كتاب الصلح والا اتم المحاكمة (م) ١٨٢٧ بعد ما اتم الحاكم المحاكمة يحكم بقتضاها ويقيم الطرفين ذلك وينظم اعلاما حاويا للحكم والتنبيه مع الاسباب الموجبة له ويعطيه للمحكوم له ولدى الايجاب يعطي نسخة اخرى للمحكوم عليه ايضا (م) ١٨٢٨ لا يجوز للحاكم تاخير الحكم اذا حضرت اسباب الحكم وشروطه بتمامها

### (الباب الثاني - في الحكم ويشتمل على فصلين)

#### الفصل الاول - في بيان شروط الحكم

(م) ١٨٢٩ يشترط في الحكم سبق الدعوى وهو انه يشترط في حكم الحاكم بخصوص متعلق بحقوق الناس ادعاء احد على الاخر بذلك الخصوص في اول الامر ولا يصح الحكم الواقع من دون سبق دعوى (م) ١٨٣٠ يشترط حضور الطرفين حين الحكم يعني يلزم حضور الطرفين وقت الحكم في مجلسه بعد المحاكمة والمواجهة ولكن لو ادعى احد على الاخر خصوصا واقربه المدعي عليه ثم قبل الحكم لو غاب عن مجلس الحكم فللحاكم ان يحكم في غيابه بناء على اقراره كذلك لو انكر المدعي عليه دعوى المدعي واقام المدعي البينة فاذا غاب المدعي عليه من مجلس الحكم قبل التزكية والحكم فللحاكم ان يركي البينة ويحكم بها (م) ١٨٣١ للحاكم ان يحكم على المدعي عليه بالبينة التي اقيمت في مواجهة وكيله اذا حضر في مجلس الحكم بنفسه وبالعكس يعني للحاكم ان يحكم على وكيل المدعي عليه بالبينة التي اقيمت في حضوره اذا حضر الوكيل مجلس الحكم (م) ١٨٣٢ للحاكم ان يحكم بالبينة التي اقيمت في مواجهة احد الورثة اذا غاب عن مجلس الحكم على الوارث الاخر الذي احضر في الدعوى التي توجه خصومتها الى جميع الورثة ولا حاجة الى اعادة البينة

#### (الفصل الثاني - في بيان الحكم الغيابي)

(م) ١٨٣٣ بدعي المدعي عليه من قبل الحاكم بطلب واستدعاء المدعي فان امتنع عن الاتيان وارسال وكيل الى المحكمة من دون ان يكون له عذر شرعي يحضر اليها جبرا (م) ١٨٣٤ اذا امتنع المدعي عليه من الاتيان وارسال وكيل الى المحكمة ولم يمكن احضاره يدعى الى المحكمة بان يرسل اليه ثلاث مرات ورقة

(م) ١٨٤١ يجوز التحكيم في دعاوي المال المتعلقة بـ  
بمقتضى الناس (م) ١٨٤٢ حكم المحكم لا يجوز ولا  
ينفذ الا في حق الخصمين اللذين حكاه وفي الخصوص  
الذي حكاه به فقط ولا يتجاوز الى غير ذلك ولا  
يشمل سائر خصوصاتها (م) ١٨٤٣ يجوز تعدد المحكم  
يعني يجوز نصب حكمين او ثلاثة او از يد لخصوص  
ويجوز ان ينصب كل من المدعي والمدعى عليه حكما  
(م) ١٨٤٤ اذا تعدد المحكمون على ما ذكر آنفاً يلزم  
اتفاق رأي كلهم وليس لواحد منهم ان يحكم وحده  
(م) ١٨٤٥ للمحكمين ان يحكموا آخر ان كانوا  
ماذونين من الطرفين والا فلا (م) ١٨٤٦ اذا تقيّد  
التحكيم بوقت يزول بمروره مثلا الحكم المنصوب على  
ان يحكم من اليوم الفلاني الى شهر ليس له ان يحكم  
الا في مدة ذلك الشهر لا ان يحكم بعد انقضاءه واذا  
حكم بعد الانقضاء لا ينفذ حكمه (م) ١٨٤٧ لكل  
من الطرفين عزل المحكم قبل الحكم ولكن اذا اجاز  
الحاكم المنصوب من قبل السلطان الماذون ينصب  
النائب بعد تحكيم الطرفين اياه يكون بمنزلة نائب هذا  
الحاكم لانه استخلفه (م) ١٨٤٨ كما ان حكم المحكم  
لازم الاجراء في حق جميع الاهالي الذين في داخل  
قضائهم كذلك حكم المحكمين في حق من حكمهم وفي  
الخصوص الذي حكموا به لازم الاجراء بناء عليه  
ليس لاحد الطرفين ان يمتنع من قبول الحكم الذي  
وقع من المحكمين اذا كان موافقا لاصوله المشروعة  
(م) ١٨٤٩ اذا عرض حكم المحكم على الحاكم المنصوب  
من قبل السلطان صدقه ان كان موافقا للاصول والا  
نقضه (م) ١٨٥٠ اذا اذن الطرفان بالصلح المحكمين  
اللذين جعلوها ماذونين بالحكم توفيقا لاصوله  
المشروعة يعتبر صلحهم وهو انه اذا وكل احد الطرفين  
احد المحكمين والاخر الآخر بالصلح والخصوص  
الذي تنازعا فيه وتصالحا توفيقا للمسائل المندرجة في  
كتاب الصلح فليس لاحد الطرفين ان يمتنع من  
قبول هذا الصلح (م) ١٨٥١ اذا فصل احد الدعوى  
الواقعة بين شخصين ولم يكن محكما يكون حكمه نافذا  
اذا رضي الطرفين واجاز حكمه (راجع مادة ١٤٥٣)

الدعوى المخصوصة بالمحكمة في ايام متفاوتة على طلب  
المدعي فان ابي ايضا المجي فهمه الحاكم بانه سينصب له  
وكيلا وسيسمع الدعوى والبيئة وعلى هذا الحال لو  
امتنع وابي الحضور الى المحكمة وارسال وكيل نصب  
الحاكم له وكيلا يحافظ على حقوقه وسمع الدعوى والبيئة  
في مواجهته وبعد التدقيق ان تبين انها مقارنة  
للصحة وثبت الحق حكم بمقتضى ذلك (م) ١٨٣٥ يبلغ  
الحكم الغيائي الواقع على المنوال المشروح للمدعى عليه  
(م) ١٨٣٦ اذا حضر المحكوم عليه غيابة الى المحكمة  
وتثبت بدعوى صالحة لدفع دعوى المدعي تسمع  
دعواه وتفصل على الوجه الموجب وان لم يتثبت بدفع  
الدعوى او تثبت ولم يكن تثبته صالحا للدفع ينفذ  
الحكم الواقع ويجري

( الباب الثالث — في رؤية الدعوى بعد الحكم )  
(م) ١٨٣٧ الدعوى التي حكم واعلم بها موافقة لاصولها  
المشروعة اي موجودا في الحكم اسبابه وشروطه لا  
تجوز رؤيتها وسماعها تكرارا (م) ١٨٣٨ اذا ادعى  
المحكوم عليه بان الحكم الذي لحق في حق الدعوى  
ليس موافقا لاصوله المشروعة وبين جهة عدم موافقته  
وطلب استئناف الدعوى يحقق الحكم المذكور فان  
كان موافقا لاصوله المشروعة يصدق والا يستأنف  
(م) ١٨٣٩ اذا لم يقنع المحكوم عليه بالحكم الواقع  
في حق الدعوى وطلب تمييز الاعلام الحاوي للحكم  
بدقق الاعلام المذكور فان كان موافقا لاصوله  
المشروعة يصدق والا ينقض (م) ١٨٤٠ يصح دفع  
الدعوى قبل الحكم وبعد الحكم بناء عليه اذا بين  
وقدم المحكوم عليه في دعوى سببا صالحا لدفع الدعوى  
وادعى دفع الدعوى وطلب اعادة المحاكمة لسمع ادعاؤه  
هذا في مواجهة المحكوم له وتجري محاكمتها ايضا  
مثلا اذا ادعى احد على الدار التي هي في تصرف  
الاخر بانها موروثة له من والده واثبت ذلك ثم بعد  
الحكم لو ظهر سند معمول به يبين ان والد المدعي  
كان قد باع الدار المذكورة الى والد ذي اليد تسمع  
دعوى ذي اليد واذا اثبت ذلك انتقض الحكم الاول  
واندفعت دعوى المدعي

( الباب الرابع — في بيان المسائل المتعلقة بالتحكيم )

قضاة ومستخدمين — (لائحة ترتيب المحاكم الاهلية)  
(في تعيين قضاة المحاكم وباقي مستخدميها وفيما  
يجب لهم وعليهم وعدم جواز الجمع بين وظائفهم  
وغيرها)

(م) ٣٢ تعيين رؤساء وقضاة المحاكم عموماً والنائب  
العمومي ورؤساء اقسامه ووكلائه يكون بأمر يصدر  
منا بناء على طلب ناظر الحفانية وموافقة راي مجلس  
النظار (م) ٣٣ رؤساء الكعبة والكتبة والمترجمون  
والمحضرون وبالجملة سائر الموظفين بالمحاكم الذين يحلفون  
اليمين يكون تعيينهم وفصلهم عن وظائفهم بمعرفة ناظر  
الحفانية — ولا يقع التعيين الا على شخص واحد او  
احد اشخاص يحصل العرض عنهم بقائمتين تقدم احدهما  
الى نظارة الحفانية من رئيس المحكمة المطلوب توظيفه  
بها والاخرى من النائب العمومي ويشترط ان يكون  
الاشخاص المطلوب استخدامهم متصفين بالصفات المبينة  
في هذه اللائحة وفي لائحة اجراءات المحاكم فان كان  
بالقائمتين المذكورتين اختلاف فلناظر الحفانية ان  
يعين من يختاره من الاشخاص المطلوب استخدامهم ولا  
يعزل احد منهم عن وظيفته الا بناء على طلب يتضمن  
الاسباب الموجبة لذلك يقدم الى ناظر الحفانية من  
رئيس المحكمة المتوظف بها ورئيس قلم النائب العمومي  
بالمحكمة المذكورة (م) ٣٤ لناظر الحفانية ان يعين عند  
ترتيب المحاكم المذكورة وفي اثناء السنة الاولى من  
تاريخ ابتدائها في العمل رؤساء الكعبة والكتبة  
والمترجمين والمحضرين بصرف النظر عن الشروط المقررة  
في هذه اللائحة (م) ٣٥ يجب على كل من قضاة المحاكم  
ورؤساء الكعبة والكتبة والمترجمين والمحضرين ان يحلف  
قبل اشتغاله بوظيفته بانه يودي وظيفته بالذمة والصدقة  
فقضاة المحاكم الاستئناف يحلفون بين يدينا بحضور ناظر  
الحفانية وقضاة كل محكمة ابتدائية يحلفون امام محكمة  
الاستئناف التابعون لها والنائب العمومي يحلف بين  
يدينا بحضور ناظر الحفانية ووكلاؤه ومساعدوهم يحلفون  
امام ناظر الحفانية ورؤساء الكعبة والكتبة والمترجمون  
يحلفون اليمين امام جلسة علنية تتعقد بالمحكمة المتوظفين  
بها (م) ٣٦ كافة الموظفين بالمحاكم بسائر انواعهم لا  
يجوز لهم ان يجمعوا بين وظائفهم بالمحاكم ووظيفة اخرى

او اي حرفة غيرها

قطن (حجز) — (ر) سفينة (قطن ٢١

قطع — (ر) جسر

قطع الجسور — (ر) تخريب (فق ٣٣٤

قطع المعاش — (ر) معاش (منشور غمرة ١١

قطن — (منشور من نظارة الداخلية في ٢٨ ل سنة ١٣٠١  
(٢١ اغسطس سنة ٨٤)

علمت الحكومة الخديوية ان الاهالي متخذون بل  
التطن بالماء ديدنا لهم يقصدون به زيادة الوزن  
وهما منهم ان في هذا ما يزيدهم ربحاً وكسباً مع ان  
هذه العادة تفيج عنها مضرات جسيمة لصالحهم  
وصالح التجارة معاً — منها ان البذرة متى ابتلت  
اكتسبت رطوبة تجعلها لدى الجفاف فارغة اللب لا  
تثبت في الغرس ولا يخرج الثبت الا بعد ترقيع الارض  
عدة مرات وحينئذ تنأخر الزراعة عن مواعيدها حتى  
تدركها الدودة وهناك تكون الخسارة في الربح عظيمة  
كما انه اذا اثمر من الزرع قليله فيكون وجيز الجدوى  
بل عديم الثمرة وهذا يؤدي الى انحطاط ثمن نفس  
الشعر الذي ربما يحدث فيه الماء عفونة فضلاً عن  
سقوط اسعار البذرة ايضاً — وكل ذلك يترتب عليه  
لاشك كساد سوق التجارة مع ان مادي الزراعة  
والتجارة هما اللتان عليها مدار الثروة والرفاهية في هذا  
القطر — فاهتماماً بما فيه نفعهم ودرراً للمضرات عنهم  
كانت نظارة الداخلية اصدرت منشوراً في

مهرم سنة ١٣٠١ لكافة المديرين بان يفهموا الاهالي  
عموماً بالاقلاع عن تلك العادة السيئة المضرة بصالحهم  
لكي تنموزراعاتهم وتعلو اسعارها — ولقد كان  
المرجح انهم يتلقون هذه النصيحة بحسن القبول  
ويتبعونها حرصاً على المنفعة العمومية لكنه قد تحقق  
لنظارة الان مما انهي اليها من بعض محال التجارة  
انهم لا يزالون عاكفين على ما تعودوه كأن لم يكن  
لنصيحة بهم اثر يذكر — على انهم لو اتبعوها لراوا  
من زيادة الكسب ما يسر قلوبهم ويرفهم في زمن  
يسير الى درجات الغنى والفلاح هذا وحيث ان  
الحكومة السنية يصعب عليها جدا ان ترى ابناء  
القطر متاخرين باسباب التقاعس عما فيه صالحهم

ونفهم — وتود ان نراهم دائماً راغلبين في حل  
الثروة والرفاهية لتكون البلاد كذلك بجميل صنعهم  
متمتعة بنعمة التقدم والنجاح — فقياماً بما يقتضيه  
حسن مقاصد ونيات الجنب الخديوي العالي قد  
اصدرنا هذا في تاريخه منشوراً ثانياً لحضرات المديرين  
ومن الجملة هذا تكلم تأكيداً للمنشور الاول واءلاً ثانياً  
بان الحكومة تستنهض همه رجالها في ان يفرغوا  
ما لديهم من الجهد في تفهيم عموم الاهالي بان يقلعوا  
عن تلك العادة المضرة بصالحهم ضرراً بليغاً والعاقول  
من اذا نصح انتصح

قطن — منشور من نظارة الداخلية في ٢٨ الحجة سنة  
١٣٠٥ (٥ ستمبر سنة ١٨٨٨) الى المديرين المعتاد  
فيها زراعة القطن

مرسل تكلم مع هذا عدد من الائمة التي نشرتها  
في السنة الماضية شركة المحاصيل بمينة البصل في اسكندرية  
ومن تلاوتها تعلمون ان الشركة المذكورة قد عينت  
تشويقاً للمزارعين وایجاداً للغيرة والنشاط فيما ينهم  
جمعية منتخبة محكمين لفرز وتعيين درجات القطن  
الذي ترسله اليها المزارعون برغبتم واعطاء شهادة  
امتيان بالدرجات التي يعينونها ويقررونها لصاحب  
القطن الذي يمتاز قطنه عن غيره ولا شك في ان هذه  
الطريقة مفيدة جداً لما يترتب عليها من احياء الغيرة  
وبث روح المسابقة بين المزارعين وتشويقهم لتحسين  
زراعة قطنهم ولذلك فان الحكومة الخديوية اقرت  
ذلك وقررت ان اعطاء شهادة الامتيان المذكورة  
تكون من طرفها وباسمها بناء على قرار المحكمين وتعينهم  
للمدرجات فالامل ان نعلنوا ذلك على كافة المزارعين  
وتحضوم على اتباع هذه الطريقة لما فيها من الفوائد  
العائدة عليهم — وهذه هي لائمة شركة المحاصيل المذكورة  
في المنشور: بناء على طلب دولتلور ياض باشا قد قررت  
الشركة ان تنشئ في مكتبها بمينا البصل معرض عينات  
اقطان مستديم والقصد بذلك هو انهاض الهمة والغيرة  
بين المزارعين في اتقان طرق الزراعة واصلاح حالة  
اقطانهم فلذلك قد اعتمدت الشركة ترتيب هذا القانون  
(م) ان شركة عموم المحاصيل بالاسكندرية المعروفة  
باسم (الكسندريه جنرال بروديوس اسوسياسيون)  
قد انشأت في مكتبها بمينا البصل معرض عينات

اقطان مستديم (م) ٢ ان معرض العينات التي يجري  
فحصها هو مفتوح للجمهور يومياً من الساعة ٩ افرنكي  
صباحاً لغاية الظهر عدا ايام الاعياد (م) ٣ قد تألفت  
جمعية مشكلة من اعضاء قوميتهم الشركة المخلص  
بالاقطان اي قوميتية A اي (ا) ولا بد من وجود  
سنة اعضاء من القوميتية A اي (ا) المذكور لاعتماد  
ما تقرره الجمعية المذكورة (م) ٤ يكون الثام الجمعية  
من شهر اكتوبر لغاية شهر يناير (م) ٥ الجمعية تفحص  
عينات القطن عن كل مركز بمفرده مع دقة الملاحظة  
لجنس القطن ومعظم كمية محصول ارض المركز (م) ٦  
الجمعية تعطي شهادات ثلاث درجات وهي (اولا)  
عن الاقطان العال الحالية من العيوب (ثانياً) عن  
الاقطان العال (ثالثاً) عن الاقطان المتعارفة السليمة  
(م) ٧ الشهادات تعطي لارباب الزراعة فقط اما التجار  
فلا يجوز لهم الاشتراك في ذلك (م) ٨ ان علم الشهادات  
الصادرة يجري نشره بالجرائد اولاً فاولاً وذلك بعد  
صدور قرارات الجمعية اما آخر علم فيجري نشره في  
بحر شهر يناير (م) ٩ الجمعية لا تقاطب الا اصحاب  
العينات اي مرسلها التي تكون قد صدرت بها  
الشهادات (م) ١٠ كل عينة قطن قدمت الى الجمعية  
لاجل فحصها يجب ان تكون مرفقة بتعريف وارد  
من شخص معتمد موضح به اسم ومحل اقامة المزارع  
(م) ١١ العينات التي ترسل رأساً من داخلية القطر  
يلزم ان تكون خالصة الاجرة من المرسل ومعنونة  
باسم كاتم السراي سكرتير الشركة (م) ١٢ عينات  
الاقطان التي ترسل للفحص يجب ان لا ينقص وزنها  
عن خمسة ارطال من القطن المحلوج وخمسة عشر  
رطلاً من القطن الغير المحلوج (م) ١٣ لا يلزم ارسال  
عينات القطن الى الشركة بعد آخر السنة حيث ان  
العينات التي ترد لها بعد ٣١ شهر ديسمبر لا يجري  
فحصها (م) ١٤ الجمعية لا تفحص غير الاقطان التي  
تكون من جمع اول قطفة سواء كانت محلوجة او غير  
محلوجة (م) ١٥ الجمعية ترفض فحص الاقطان  
المخلطة التي لا تكون مجموعة من زراعة ارض واحدة  
وكذلك الاقطان الدون (م) ١٦ اذا تراءى للجمعية  
وجوب طلب استفسارات عن العينات المطلوب منها

فحصها فيسوغ لها طلب ذك (م) ١٧ العينات التي تصدر بها شهادات يجري حفظها بمحل الشركة على الأقل مدة الموسم الآتي بعده (م) ١٨ الجمعية خصصت دفترًا لتفيد جميع الايضاحات المختصة بالعينات المعروضة عليها (م) ١٩ العينات المرسلة للشركة تبقى حقها — تحريرًا بالاسكندرية في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٧  
قطن — (ر) دودة القطن

قفل اعمال التفليسة — (ر) افلاس (ق ٣٣٧  
قفل باب المرافعة — (ر) محكمة اهلية ١٧ ر سنة ٣٠١ م ١٤ — ١٥ — احكام (ق ٩٤  
قلع الزرع والاشجار — (ر) تخريب (ق ٣٤٠  
قلعة — (ر) منفعة عمومية (ق ٩ — ٢٥  
قلقلة السفينة — (ر) قبودان (ق ٤٧ — ٤٩  
— ٥٠ — ٥١ — اجرة السفينة (ق ١١٥  
قلم املاك الميري — (ر) املاك الميري الحرة (مارس سنة ٨٣)

قلم ترجمة — (ر) معارف عمومية ٢٦ اغسطس سنة ٨٩  
قلم تنفيذ المضاي — (ر) داخلية ٧ م سنة ٣٠٧  
قلم دعاوي — (ر) اختصاص ١ ذ سنة ٩٣  
قلم دعاوي الضبطية — (ر) مجلس مشيخة البلاد — مجلس ملغي — ضبطية  
قلم عتق الرقيق — (ر) رق

قلم قضايا — (ر) منشور من الداخلية في ١٠ عر سنة ٢٩٧  
(٢٢ يناير سنة ٨٠)  
سعادة الباشا ناظر الحفانية بعث مكاتبة للداخلية رقم ٥ صفر سنة ٩٧ نمرة ١٧ علم منها حصول التحرير لسعادته من كوميته الدعاوي بمعنى ان محافظة اسكندرية ارسلت للكوميته اوراقا من قضية كانت منظورة به وكان ارسال ذلك بعد اتمام المرافعة فيها ولكون من الضروري ان يرسل اليه اوراق كل قضية مع ورقة التكليف بالحضور لمنع ما يوجب خسارة الحكومة في اي قضية كانت فسعادته اشار باقتضاء التحرير للجهات التي يرى ضرورة مخايرتها بانه عند توسط الكوميته في اي قضية تكون مقامة على الحكومة فكافة الاوراق والمستندات مع ورقة التكليف بالحضور يرسلوا معا بدون ابقاء شي منها لاجل الاستحصال على ثمرة قوة المرافعة بالمستندات

انكافية وحيث ضروري من الاجراء على وجه ما ذكر لكي لا يتأخر خسارة الحكومة قضية ماسبب التقصير في ارسال الاوراق التي تكون متعلقة بها باكملها فقد تحرر في تاريخه بهكذا المن لزم وهذا الاتباع الاجرا بمقتضاه  
قلم قضايا الحكومة — (ر) منشور صادر من الداخلية في (٢٦ جاسنة ٩٧ (٦ ما يوسنة ٨٠)  
سعادة الباشا ناظر الحفانية بعث للداخلية مكاتبة رقيمة ٤ الجاري نمرة ٩٩ استفيد منها ان كوميته الدعاوي حرر للحفانية افادة بمعنى ان الاوراق والاحكام الجاري اعلانها لمحافظة سكندرية وغيرها عن قضايا تكون محولة على الكوميته ليس جاريا وصولها اليه الا بعد زمن وهذا ناشئ من ان المصالح الجاري اعلان الاوراق اليها فبدلا عن كونها ترسل لنظارة الحفانية مباشرة ما يعلن لها من الاوراق الجاري ارسالها للمالية ثم من طرفها للحفانية وبهذا السبب يمضي زمن مستطيل ولربما ينشأ عن هذا ضرر للقضية نظرا لمواعيد المرافعة والاجراآت الواجب مراعاتها وقد اوضح سعادة الباشا المشار اليه عن سبق صدور منشورات من الحفانية عند تشكيل المحاكم المختلطة للجهات الادارة بارسال كافة الاوراق التي تكون محتصة بقضايا الحكومة الى الكوميته بواسطة نظارة الحفانية مباشرة لاجراء لزمها وانه مما اوضحه الكوميته يعلم عدم الاجراء على حسب المنشورات ولهذا يراد النظر واعطاء التعليمات المقتضية للجهات الادارة بما يجرونه في ارسال الاوراق التي تعلن اليهم عن قضايا تكون محولة على الكوميته بمراعاة المنشورات المذكورة لمنع ما يتوقع من اسباب التأخير وحيث لمناسبة ما ذكر تراءى عدم المانع في ارسال الاوراق المختصة بقضايا الحكومة الى الكوميته بواسطة نظارة الحفانية مباشرة بمراعاة ما تقتضيه تلك المنشورات ما عدا الاوراق المعلنه عن قضايا متعلقة بمالية الحكومة عموما وبالاخص المتعلق منها بالاموال فهذه يكون ارسالها الى المالية ومع هذا فمع تقديمها يختص بالمواد الادارية لنظارة الحفانية مباشرة على وجه ما توضح بصيرا خطار الداخلية عنها اول باول حتى بالاجراء هكذا تمتنع المحذورات المتقدم توضيحها وقد تحرر في تاريخه بذلك لمن لزم بالاجراء ومن الجملة هذا للمعلومية والاجرا

بمقتضاء كما انه صار اخطار نظارتي المالية والحقانية بذلك  
 قلم قضايا الحكومة - ٠ تقرير من عطوفة تلور رياض باشا  
 (مولاي) اتشرف بان ارفع لسدتكم العلية صورة  
 ديكريتو متعلق بترتيب اقلام قضايا الحكومة للتصديق  
 عليه - هذا وانهي للاعتاب السنية ان هذه المامورية  
 محالة للان على عهدة قومية انحصرت فيها جميع القضايا  
 التي للحكومة فيها مصلحة وهذه القومية بني تشكيلها  
 في الوقت الذي انشأت فيه على ما كانت عليه بعض  
 المصالح من الاستقلال عن النظارات وعلى قلة التدقيق  
 الذي كان حاصلًا في تحديد وظائفها وكثيرًا ما اوجب  
 ذلك عدم امكان تخصيص مادة ما بنظارة معينة واما  
 قومية مستشاري الحكومة فانها قامت باداء جميع  
 الخدمات التي كان متوقعا اداؤها منها وقد اتفق مجلس  
 النظار رايًا على ان يحيط جنابكم السامي علما بالهمة الدالة  
 على نباهة ودراية اعضاء القومية المذكورة الذين لم  
 يفتروا عن بذلها في تادية الوظائف الصعبة التي كانت  
 احييت على عهدتهم الا انه لما صدر الدكر بتوالرقم ١٠  
 ديسمبر سنة ٧٨ بتتبع جميع المصالح الادارية للنظارات  
 اوجب الحال تعديل هذا الترتيب الذي صار الان  
 غير ملائم ومطابق للاحتياجات والنظامات الحالية -  
 فبناء عليه اتشرف بان اعرض لجنابكم السامي بانشاء  
 ثلاثة اقلام لقضايا الحكومة يكون مركزها في  
 النظارات التي يكون لوجود الاقلام المذكورة بها  
 اهمية اكثر من غيرها - وهذا الترتيب الجديد  
 يساعد على تسهيل سرعة نمو القضايا حيث يجعل تحت  
 ادارة رؤساء المصالح رجالاً مخصوصين يرجعون  
 لاستشارتهم في الامور كلها بدا لهم لزوم ذلك ويترتب  
 عليه ايضا منع عودة المشكلات التي طالما نشأت  
 والدعاوي العديدة التي اقيمت على الحكومة في اثنا  
 هذه السنين الاخيرة - هذا وقد تراءى للجلس  
 ايضا لزوم العرض على الاعتاب السنية بتعيين مامورين  
 مخصوصين يكلفون بالقيام لدى المحافظين والمديرين  
 باداء وظائف مماثلة لتلك التي يودونها في النظارات نظار  
 اقلام القضايا وبالتيا به عن الحكومة امام المجالس  
 المحلية - ويكون المامورون المذكورون تابعين مباشرة  
 لنظارة المالية المتعلقة بها اهم المسائل التي عليهم نظرها

والبحت فيها وعلى الخصوص تحقيق المطالب من اية  
 نوع كانت والدعاوي المتعلقة بتجصيل الضرائب ويكون  
 تعيينهم بامر ناظر المالية ويكونون على حسب قاعدة  
 التتبع تحت امر المحافظ او المدير واما وظائفهم فتبين  
 في لائحة ادارية عمومية - فهذا هي الواجهة التي بنيت  
 عليها نصوص الدكر بتوال الذي اتشرف برفعه لسدتكم  
 العلية للتصديق عليه من جنابكم السامي - واني لولي  
 النعم عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع

قلم قضايا الحكومة - ٠ { امر عال صادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠ }

(نحن خديو مصر) من بعد الاطلاع على الاسرين  
 الصادرين احدها بتاريخ ٢٧ يناير سنة ٧٦ والثاني  
 بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ٧٨ - وبناء على مارفعه الينا  
 مجلس نظارنا نامر بما هووات (م) ١ يشكل ثلاثة  
 اقلام لقضايا الحكومة احدها بنظارة المالية والثاني  
 بنظارة الحقانية والثالث بنظارة الاشغال العمومية (م)  
 ٢ قلم قضايا نظارة المالية يناط ايضا بقضايا نظارة الداخلية  
 - وقلم قضايا نظارة الحقانية يناط ايضا بقضايا كل من  
 نظارة الخارجية والمعارف العمومية والاوقاف وقلم  
 قضايا نظارة الاشغال العمومية يحال عليه ايضا قضايا  
 نظارة الجهادية والبحرية (م) ٣ لكل من نظارنا ان يجمع  
 تحت رياسته نظار اقلام القضايا بهيئة قومية في القضايا  
 التي يتراءى لزوم ذلك فيها (م) ٤ تعيين كل من  
 نظار اقلام القضايا يكون بامرنا بناء على طلب ناظر  
 الديوان التابع اليه ويسوغ تعيين نواب لنظار اقلام  
 القضايا بمعرفة ناظر الديوان مباشرة (م) ٥ ناظر المالية  
 يعين لكل محافظة او مديرية بحسب الاقتضا مامورين  
 تابعين لقلم قضايا المالية لاجل رؤية المسائل القضائية  
 المتعلقة بالمحافظة او بالمديرية وتبين وظائف هؤلاء  
 المامورين في لائحة تصدر من ناظر المالية (م) ٦  
 الدكر بتوال الصادر في ٢٧ يناير سنة ٧٦ صار ملغيا

قلم قضايا الحكومة - { امر عال رقم ٢٤ ج سنة ١٣٠١ (٢٠) ابريل سنة ١٨٨٤ }

(نحن خديو مصر) حيث انه من الضروري اتخاذ  
 الطرق اللازمة للدافعة عن الحكومة امام المحاكم  
 الاهلية الجديدة - وحيث انه يلزم ان تكون المدافعة  
 عن كافة مصالح الحكومة ادارية كانت او عمومية

امام المحاكم المذكورة او المحاكم المختلطة على وتيرة واحدة ونظرا لمنفعة التي تعود من المداولة في اساسات ومستندات هذه المدافعة وفي الاسباب التي تبني عليها الآراء التي تلزم للحكومة بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض مع ابقاء نواب عنها في النظارات بصفة رؤسا اقلام قضايا — وبناء على ما رفعه الينا مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ قد شكل بالمحروسة لجنة لقضايا الحكومة وتكون هذه اللجنة تحت مناصرة ديوان الحفانية (م) ٢ تخض هذه اللجنة بما يأتي (اولا) بصفتها لجنة استشارية تعطي بناء على طلب الناظر ذي الشأن آراء شرعية مؤيدة بالمستندات عن كافة الرخص والاتفاقات المتعاقبة بتوريدات او بمقاولات عن اعمال عمومية وعن غيرها من العقود التي يكون لها علاقة بصالح الحكومة المالية ويحتل ان تؤدي الى منازعات وبوجه العموم عن كافة المسائل التي تستسب الحكومة عرضها عليها (ثانيا) بصفتها نائبة عن الحكومة امام المحاكم الاستئنافية والابتدائية تلاحظ وتباشر المدافعة عن الحكومة امام المحاكم الاستئنافية والمحاكم الابتدائية الاهلية والمختلطة في كافة الدعاوي التي تكون فيها الحكومة مدعية او مدعى عليها مع مراعاة ما تقرر في امرنا الرقم ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٨٣ (م) ٣ تؤلف لجنة القضايا من ثلاثة اعضاء (اولا) مستشار رئاسة مجلس النظر في المواد القانونية (ثانيا) ناظر قلم قضايا نظارات الحفانية والاشغال العمومية والخارجية والحربية والبحرية (ثالثا) ناظر قلم قضايا نظارات المالية والداخلية والمعارف العمومية (م) ٤ لكل ناظر من نظار الدواوين ان يطلب التمام للجنة للنظر في القضايا التي يرى له لزوم اجتماعها من اجلها (م) ٥ يلحق بهذه اللجنة عدد كاف من النواب على حسب مقتضيات الاشغال (م) ٦ يجوز للجنة تعيين نواب عنها في النظارات التي تستلزم اعمالها دوام وجود احد الخبراء بعلم القوانين فيها (م) ٧ يتوب عن اللجنة في الاسكندرية قلم يتراأس عليه نائبان يكلفان بجميع القضايا المختصة بالنظارات وبالمصالح التابعة لها (م) ٨ قلم قضايا الاسكندرية ان يخابر افوكاتو الحكومة وان يتوب عنه وجوباً في

حالة حصول عذر له في كافة الدعاوي المرفوعة لمحكمة الاستئناف المختلطة (م) ٩ يكون تعيين اعضاء اللجنة بامر يصدر منا على عرض مجلس النظر (م) ١٠ يجوز تعيين نواب لكل من اعضاء اللجنة بمقتضى قرار يصدر من الناظر المختص به ذلك (م) ١١ لا يجوز الجمع بين وظيفة عضو في لجنة القضايا او وظيفة نائب فيها وبين ممارسة صنة افوكاتو بالتوكيل عن افراد الناس ومع ذلك فللمجلس النظر الخروج عن هذه القاعدة في احوال خصوصية (م) ١٢ لا يجوز تقديم اي قانون او امر عال اولاً لثمة لمجلس النظر الا بعد النظر فيها بمعرفة لجنة القضايا بالاشتراك مع وكيل نظارة الحفانية ووكيل النظارة ذات الشأن ومن يعينه المجلس من موظفي الحكومة وثقتصر اللجنة الاستشارية الشرعية المؤلفة على هذا النمط على وضع الصيغة القانونية للمشروع المعروض عليها وبعد ان تتحقق مطابقته للقوانين المرعية الاجراء (م) ١٣ التي امرنا الرقم ١٦ اكتوبر سنة ١٨٨٠

قلم قضايا الحكومة — امر عال صادر في ٥ مايو سنة ٨٥

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ قد صار الغاء امرنا الصادر في ٢٥ اكتوبر سنة ٨٣ الذي تعينت بموجبه وظيفة افوكاتو لحكومتنا والمادة الثانية من امرنا الصادر في ٢٠ ابريل سنة ٨٤ — لانزال اقسام قضايا حكومتنا مكلفة بان تنوب عن حكومتنا لدى محكمة استئناف اسكندرية المختلطة (م) ٢ قد عهدت ادارة قسم قضايا النظارة الداخلية للمستشار المعين لدى رئاسة مجلس نظارنا للمواد القانونية (م) ٣ على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه

قلم قضايا الحكومة — (ذكر بنو صادر في ٢٦ نوفمبر سنة ٨٥) ١٩ (صفر سنة ١٣٠٢)

بنسبة اعضاء اقلام قضايا الحكومة بمسند خديوي (نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على اوامرنا الصادرة في ٢٠ ابريل سنة ٨٤ وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا امرنا بما هوأت (م) ١ كل من اعضاء اقلام قضايا الحكومة

المكلفين في الوقت الحاضر بإدارة اشغال اوقلام قضايا النظارات يسمى بمستشار خديوي (م) ٢ على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

قلم قضايا الحكومة — (في ربيع الاول سنة ١٣٠٢ (دسمبر سنة ١٥)

ترجمة مكاتبة وارده لنظارة الداخلية من دولتلو رئيس مجلس النظار في ٦ دسمبر سنة ٨٥ غرة ٨٨٦ — الامر العالي الصادر في ٢٦ ابريل سنة ٨٤ كما انه اشتمل على بعض التعديلات التي تراء لزوم ادخالها في هيئة اقسام قضايا الحكومة نظرا لصالح المصلحة قد تبينت فيه نصوص المواد التي حددت في الاصل اختصاصات لجنة قضايا الحكومة وجعلتها من اهم فروع الادارة ذات الفائدة العظمى اذ انها مخصصة بالدفاع عن مصالح الحكومة المتعددة وتنفيذ القوانين والاوامر العالية المرعية الاجراء وباستشارتها يحصل اطمئنان من تعود عليهم المسؤولية من كبار الموظفين ولا يخفى ما في ذلك من الفوائد الجمة والمزايا المهمة واجتناب المشاكل والمسئولية — ولقد نرى احيانا ان بعض رؤساء المصالح يهملون طلب مساعدة تلك الاقسام واستشارتها او لا يطلبون ذلك الا بعد فوات الوقت ووقوع الحكومة في المسؤولية بسبب التأخير عن هذه الاستشارة في الوقت اللازم ولما كان هذا الاهمال فضلا عما يترتب عليه من الضرر بصوالح الحكومة يكون سببا في الاخلال بكيفية تحضير الاوامر العالية والموائج وتحرير القوانينات وذلك خلافاً للمقصود بالامر العالي المؤرخ ٢٠ ابريل سنة ٨٤ المشار اليه لما اشتملت عليه الفقرة الاولى من المادة الثانية وما تضمنته المادة الثانية عشرة منه حيث انهما كافيان للعلم بالخطة اللازم اتباعها بسهولة فيما يتعلق بالاعمال المذكورة كما يتضح من نصها الآتي (الفقرة الاولى من المادة الثانية) لجنة القضايا بصفتها لجنة استشارية تعطي بناء على طلب الناظر ذي الشأن آراء شرعية مؤيدة بالمستندات عن كافة الرخص والاتفاقات المتعلقة بتوريدات او بمقاولات عن اعمال عمومية وعن غيرها من العقود التي يكون لها علاقة بصوالح الحكومة المالية ويحتمل ان تؤدي الى منازعات وبوجه العموم

عن كافة المسائل التي تستنسب الحكومة عرضها عليها (المادة الثانية عشرة) لايحوز تقديم اي قانون او امر عال او لأئحة لمجلس النظار الا بعد النظر فيها بمعرفة لجنة القضايا بالاشتراك مع وكيل نظارة الحقانية ووكيل النظارة ذات الشأن ومن يعينه المجلس من موظفي الحكومة وتقتصر اللجنة الاستشارية الشرعية المؤلفة على هذا النمط على وضع الصيغة القانونية للمشروع المعروض عليها بعد ان تحقق مطابقته للقوانين المرعية الاجراء — فبناء على هذا وما لكم من الميل الى الاهتمام بتنفيذ القانون واجتناب المسؤولية التي تعود من عدم مراعاته تؤمل من سعادتك ومن رؤساء المصالح التابعين لنظارتكم اتباع الغرض المقصود من هذا المنشور وهو طلب مساعدة واستشارة قسم قضايا الحكومة في الاحوال والشروط المدونة بمواد الامر العالي المؤرخ ٢٠ ابريل سنة ٨٤ الموضحة آنفا والتكرم بالافادة — المسطر بهذا هو صورة ترجمة ماورد لنظارة الداخلية من دولتلو رئيس مجلس النظار بتاريخ ٦ دسمبر سنة ٨٥ غرة ٨٨٦ بما يلزم على رؤساء المصالح اتباعه في الاعمال التي يقتضي استشارة اقسام القضايا فيها وحيث انه من اللزوم ان رؤساء المصالح التابعة لنظارة الداخلية يتبعون الغرض المقصود مما اشار به دولتلو المشار اليه وهو طلب مساعدة واستشارة قسم قضايا الداخلية في الاحوال والشروط المدونة بمواد الامر العالي المؤرخ ٢٠ ابريل سنة ٨٤ الموضحة بتلك الصورة فقد كتب في تاريخه لمن لزم بذلك ومن الجملة هذا تكلم للعلمية به ولاجراء بوجبه — استشارة قسم القضايا في الاحوال المبينة بهذا تكون بواسطة الداخلية بعد مخابرتها من طرفكم قلم قضايا الحكومة — (ر) افوكاتو الحكومة قلم كتاب المحكمة — (ر) حضور (قم ٧٦ — حقوق مدنية (قم ٤٤ — كاتب المحكمة قلم مطبوعات — (ر) مطبوعات قلم الموازنة العمومية — (ر) ري ٢٤ الحجة سنة ٩٩ (قانون عقوبات) الباب الثاني عشر من الكتاب قمار — (الثالث من قانون عقوبات (في العاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالنمرة المعروف باللوثيري)



(لا ٥)

قنا - (ر) محكمة اهلية ٢٧ يونيه سنة ٨٩ و ٤ اغسطس سنة ٨٩ : منفعة عمومية ٢٤ مارث سنة ٨٦ قنافة - (ر) شركة (مجلة ١٠٤٩ : نزح المراحض قناطر خيرية - { قرار من مجلس النظار بالغاء مصلحة القناطر الخيرية وتتبع اشغال المديرية المنوية في ١٥ ستمبر سنة ١٨٨٤ قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٣٠١ (١٥ ستمبر سنة ١٨٨٤) بناء على طلب نظارة الاشغال العمومية الغاء مصلحة القناطر الخيرية وان تتبع اشغالها الى مديرية المنوية وان يسلم مامورها ما بعهدته من المخازن والمهمات والادوات لمن يعين من قبل نظارة الاشغال العمومية - وقد بعث الى نظارة الداخلية في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١ بهذا القرار لاجراء ما اقتضاه وبناء على ذلك كتبت نظارة الداخلية الى تلك المديرية والى بقية المصالح بما يلزم في ذلك

قناطر خيرية - { منشور من نظارة الداخلية في ٢١ غابة ذي القعدة سنة ١٣٠١ (٢١ ستمبر سنة ٨٤)

حيث علم مما ورد لنا من رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٠١ نمرة ١٩٢ انه بناء على طلب نظارة الاشغال العمومية تقرر بالمجلس المشار اليه الغاء مصلحة القناطر الخيرية وتتبع اشغالها للمديرية المنوية فقد كتب في تاريخه لمن لزم بذلك ومن الجملة هذا الحضرتمكم للمعلومية

قناطر اللاهون - { منشور من نظارة الاشغال نمر ١٠ بتاريخ ٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٨ (اول مايو سنة ٨١) من ضمن ما صدر من نظارة الاشغال لباشهندس اليوم نمر ٨٦٢ يلزم في كل خمسة عشر يوما ان تجروا عمل حساب المنصرف من قناطر اللاهون وحساب المنصرف منه في كل بحر من انقوع وترسلوا بيان ذلك للديوان بدون ادنى تاخير

قنال - (كلمة فرنسوية وهي ترعة)

قنال السويس - (ر) ترعة السويس المألحة -

نصفية - سويس ٢٨ اكتوبر سنة ٨٩

قنصل - مندوب دولة متحابة للملاحظة مصالح

(م) ٣٢٧ كل من فتح محلا لالعب القمار والنصيب واعده لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالجلوس من شهر الى ستة اشهر وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى خمسة الاف قرش وتضبط ايضا لجانب الميري جميع النقود والامتعة التي توجد في المحلات الجاري فيها الالعب المذكورة (م) ٣٢٨ وكذلك يعاقب بالجلوس من شهر الى ستة اشهر وبدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى خمسة الاف قرش كل من وضع للبيع شيئا في النمرة المعروفة باللوتيري بدون اذن الحكومة وتضبط ايضا لجانب الميري جميع النقود والامتعة الموضوعة في النمرة انما لا يجزى تطبيق هذه المادة فيما يتعلق بالنمرة المقصود بها مجرد فعل الخير

قمار - (ر) مخالفات (ق ٣٤٤)

قمع - (ر) سيكورتاه (ق ١٩٧ - غلة

قحمة - (ر) موازين - رطل

قمص - (ر) فرعة

قمن الطوب - { منشور من نظارة الداخلية في ٦ ذا سنة ١٣٠١ (٢٨ اغسطس سنة ٨٤)

سعادة مدير مصالح الصحة العمومية اوري ضمن افادة قدمها لهذا الطرف بنمرة ٣١٣ انه في حال مرور مفتش صحة قسم اول قبلي وجد في دائر النواحي قمن طوب ولهذا يريد سعادة المدير بخبرة سائر المديريات بعدم وضع القمن بحري النواحي بل يكون وضعها بالجهات القبلية بعيدا عن محلات السكن حسب اصول وقوانين الصحة المتبعة منعاً لما يأتى من الضرر وحفظاً للصحة وحيث ان وجود القمن في دائر النواحي قريباً من محلات السكن في الواقع يضر بالصحة العمومية واذا تخصص لها محلات قبلي النواحي يكون في ذلك وقاية فينبغي الاعتناء بهذا الامر والمبادرة بالتأكيد على من يلزم بازالة القمن المذكورة من المحلات التي تكون واقعة بحري او غربي او شرقي النواحي وجعلها في الجهات القبلية منها بعيدا عن السكن حتى بهذه الوساطة يرتفع الضرر بالصحة الواجب المحافظة عليها وقد حصل النشر بذلك في تاريخه لباقي الجهات لاتباعه قنا - (ر) اسنا ١٦ مايو سنة ١٨٨٨ - محكمة

دولته ورعاياها

قنصل — ٠ (ر) اجنبي — ٠ جريدة (فق ١٦٧  
— ٠ حيز اداري ١٤ اكتوبر سنة ٨٩ — ٠  
( اسماء الدول ) —

قنصلاتو — ٠ { صورة قانون بخصوص المستخدمين لدى  
قناصل الدول الاجنبية في سائر الممالك  
المهروسة

( الاول ) يرخص لقناصل العموم في البلدان الشهيرة  
في ان يستخدموا من اهل البلاد اربعة من القواسة  
ومثلهم من اليسقجية وللقناصل الذين هم دونهم ثلاثة  
من التراجمين ومثلهم من اليسقجية ولثنا القناصل  
( ويعرف في بعض البلاد بفس قنصل ) ترجمانان  
واثنان من اليسقجية فاذا كان هذا العدد غير كاف يلزم  
للقناصل ان يطلبوا الزيادة من سفراء الدول بالاستانة  
العلية فيوجه هؤلاء الطلب الى الباب العالي ويجري  
الاتفاق عليه ( الثاني ) ان قناصل العموم او عالم لهم  
ان يستخدموا القدر المذكور من التراجم ( التراجمين )  
واليسقجية كما تقرر في الشرط الاول الا ان اليسقجية  
لا يخصصون بامتياز كغيرهم ولكن مع اتفاق الباب العالي اذا  
زاد عدد المستخدمين على ما ذكر صح ان يخصوا بامتياز  
( الثالث ) اذا اراد القنصل او ثناء ان يستخدم ترجماناً  
يختص بالامتياز كان عليه اولا ان يطلب ذلك من  
سفير دولته المقيم بالاستانة ليتوسط في اصدار رقيم  
من ديوان الصدارة العظمى الى والي ذلك الصقع  
فاذن الوالي القنصل في استخدام الشخص المطلوب فلا  
ينبغي للوالي والحالة هذه من الان فصاعدا ان يعرف  
احدا من دون ذلك الرقيم المشار اليه ( الرابع ) ينبغي  
للقنصل العمومي ان يخبر والي الصقع باستخدام اليسقجية  
واسمائهم كما اخبر بهم في الاستانة فيدون الوالي اسماءهم  
عنده ويعرفهم كذلك ما داموا داخلين في العدد  
المذكور انفا وعلى ثنا القناصل او عالم ان يطلبوا من  
القنصل العمومي اصدار رقيم من الوالي يذكر فيه كون  
اولئك اليسقجية معروفين لدى ديوان البلاد ( الخامس )  
ان حماية المستخدمين الذين خصوا بالامتياز انما هي  
مقصورة عليهم وتنقضي عند انقضاء خدمتهم او عند  
موتهم فلا تسري منهم مدة حياتهم الى اقاربهم ولا تنتقل  
بعد مماتهم الى اهلهم ويكون لهم من الحماية جميع ما

هو مقرر في الشروط الا ان املاكهم لا تنفي من الخراج  
ولا يعفون هم ايضا من الخدمة العسكرية ومن الاتيان  
بن سد مسددهم فيها ( السادس ) لا ينبغي لدولة  
اجنبية ان تستخدم احدا من اهل البلاد في منصب  
ثنا قنصل او عامل له ولكن اذا كانت كثرة المصالح  
التجارية تقتضيه في موضع لا يوجد فيه الارعية الدولة  
العلية فيجئ عند تعرض هذه الضرورة المحوجة على الباب  
العالي بواسطة سفير الدولة التي تمنحها هذه المصلحة الا  
ان هذا الاستثناء لا يسمح به الا اذا اشتدت الحاجة  
اليه ولا يكون الا مؤقتاً فمتى زالت تلك الضرورة  
التي اقتضت هذا الاستثناء يبادر الى صرف ذلك  
المستخدم من رعية الدولة وقد استقر الراي ايضا على  
ان هذا المستخدم بعد صرفه عن الخدمة لا يسوغ له  
ان يلتجئ الى حماية الدولة التي استخدمته من قبل  
( السابع ) لا يصح لثنا القنصل او لعامله ان يجري  
الامور المنوطة به من دون ان يكون معه براءة من  
الديوان السلطاني بواسطة من هو فوقه في المنصب  
من عمال دولته ( الثامن ) لا يعني احد من رعية الدولة  
العلية وهو في خدمة دولة اخرى من ان تجري عليه  
احكامها فاذا كان منوطاً به امور اجنبية تكون مشمولة  
بحماية الدولة الاجنبية ثم من اجل ان تكون تلك  
الامور معروفة لدى اهل الامر والهي في البلاد  
ينبغي لمن يكون تابعا لدولة اجنبية اذا كان له شركة  
مع تابع للدولة العلية او اذا كان مفوضاً اليه ادارة  
مصلحة خصوصية ان يقيد الشرط المختص بها في محكمة  
التجارة البلدية فاذا تعذر ذلك يجب ان يخبر به اصحاب  
الحكومة ليكون مقيداً ومعروفاً عندهم ( التاسع ) لا يجوز  
مطالبة لرعية الدولة العلية ما عدا تلك المصالح الاجنبية  
التي تفوض اليهم على ما مر ذكره ان يخرجوا عن كونهم  
رعية بل يجب ان يبقوا خاضعين لاحكام الدولة سواء  
فيما يتعلق بانفسهم او بامورهم وهكذا الحكم يجري على  
المشتركين وعلى وكلاء اتباع الدول الاجنبية وعلى  
تراجم الحال التي يقر فيها المرسلون من قبل الكنائس  
وعلى وكلاء الديورة الاجنبية وعلى المستخدمين عند  
اتباع الدول الاخرى ( العاشر ) لا يصح للقناصل ولثنا  
القناصل ولعالمهم ان يشملوا بحمايتهم مكاناً او صاحب

## معلومات

الاقفة تساوي ٢ رطل و ١/٢ و ٤ دراهم  
 الرطل يساوي ١٢ وقية وكل وقية تعدل ١٢ درهم  
 الاوقية توازي ١٢ درهم  
 قنطار — (ر) موازين — رطل  
 قنطرة — { صورة ما نحر لاقسام الهندسة في ٢٢ رمضان  
 سنة ١٢٩٦ (١٠ منبر سنة ٧٩) نمرة ٢٢  
 حيث انه بمجرد هبوط النيل ضرورة يباشر المهندسون  
 والباشمهندسون حصر ما يلزم من الترميمات للقناطر  
 تقوية لها مما يكون قد اعتراها من مقاومة التحمل في  
 زمن الفيضان والان هم مجرون المرور على سائر الترع  
 والقناطر لتفقدتها وانتظام المياه ومن المعلوم ان  
 مشاهدتهم للقناطر في حالة المقاومة الشديدة التي  
 هي الان عليها طبعاً يمكنهم من معرفة احوالها والوقوف  
 جيداً على ما تحتاج اليه من التقويات والاجراءات  
 فالقصد من حضرتكم ان تنبهوا على الباشمهندسين  
 والمهندسين التابعين للقسم رئاسة حضرتكم بانهم في  
 في اثناء مرورهم المشتغلين به الان ياخذون بطرفهم  
 ملحوظات على القناطر المذكورة بحسب ما يشاهدونه  
 من حالة مقاومة كل قنطرة حتى عندما يجرون  
 الكشف عليها بعد هبوط النيل تساعدهم تلك  
 الملحوظات على تقرير الاجراءات اللازمة لاي قنطرة  
 كانت بوجه قوي الاساس وتحرير المقابسات اللازمة  
 عنها وتقديمها حسب المعتاد وكذلك لدى مرور  
 حضرتكم تاخذون ما تيسر لكم من مثل ما ذكر بطرفكم  
 وخصوصاً عن القناطر الكبيرة ذات الاهمية العظمى  
 اذ ان ذلك ضروري للمراجعة عند الاقتضاء كما لا يخفى  
 (قرار في ١٠ منبر سنة ٨٤ من محافظة قنال  
 قهوة — (السويس بشأن قنل القهاوي ومحلات الاجتماع  
 العمومية من الساعة احدى عشر افرنكيا  
 محافظ عموم قنال السويس بمدينة بورسعيد قرر ما  
 هوات (م) ١ ابتداء من هذا اليوم تغفل القهاوي  
 ومحلات الاجتماع العمومية الماثلة لها من الساعة  
 احدى عشرة افرنكيا مساء (م) ٢ يمكن اعطاء تصريح  
 خصوصي باستمرار فتح بعض هذه المحلات الى اجل  
 محدود بعد الساعة المحددة في المادة السابقة (م) ٣  
 كل مخالف لهذا الامر يعاقب بالقصاص المدون في  
 المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المصري للحاكم

دكان من رعية مولانا السلطان المعظم باي وجه كان  
 او لاية علة كانت (الحادي عشر) ينبغي ان يعلم ان  
 الحماية الخاصة بالمستخدمين ذوي الامتياز على ما سبق  
 ذكره لا تكون الامدة بقائهم في الخدمة وهي مقصورة  
 عليهم فقط فلا يجوز تخصيص احد بها على نوع الاكرام  
 والمحاباة او تميمها الى من لا يكون في الخدمة او الى  
 احد من اقرارهم (الثاني عشر) لا حق لخدمة  
 القناصل الذين ليسوا في جملة المستخدمين ذوي الامتياز  
 في ان يدخلوا في الحماية فاذا اريد احضارهم لدعوى  
 اقيمت عليهم او غير ذلك ينبغي ان يصدر بذلك علم  
 الى القناصل مستخدمينهم (الثالث عشر) اذا ارتكب  
 الذين هم تحت الحماية الموقفة ذنباً او جناية ينبغي  
 للقناصل ان يسلموهم لاصحاب الحكومة من اول  
 طلب يلقظهم من طرفهم

قنصلاتو — { منشور من الداخلية للجهات في ٢ داسنة  
 ١٢٩٥ (٢٨ اكتوبر سنة ٧٨)

ان الاشخاص الذين كانوا مستخدمين في القنصلانات  
 فقبل الافرار على معرفتهم بالوظائف التي تروم  
 القنصلانات معرفتهم بها كان يصير الاستعلام من  
 كافة المصالح والدواوين عن خلواو عدم خلوطرفهم  
 من القضايا والتأخيرات ونحوه وبهذه الاسباب  
 يستطيل الزمن حتى تتكامل ورود الافادات عنهم  
 ومن اجل ذلك وقع التشكي من القنصلانات لنظارة  
 الخارجية وبالمخابرة بين نظارة الداخلية والنظارة  
 المشار اليها استحسن ان يكون الاستعلام عن الشخص  
 الذي يراد استخداه باي قنصلاتو قاصراً على محل  
 اقامته والجهة التي يكون له معاملات فيها اولى من  
 التطويل الحاصل بلا فائدة وقد نشر في تاريخه الى  
 الجهات عموماً بذلك وهذا للمعلومية واتباع الاجراء  
 بمقتضاء من الان فصاعداً

قنصلاتو — (ر) اجنبي غاية راسنة ١٢٧٤

قنطرة — (ر) تخريب (ق) ٣٣٦ — جسر —  
 قناطر — ٠ منفعة عمومية (ق) ٩ — ٢٥ — هويس  
 قنطار — ٠ هوقاعدة الموازين في مصر ويساوي  
 ٤٤,٤٩٣ غراما

القنطار يساوي ٣٦ افة = ١٠٠ رطل

المخلطة او في مادة ٣٤١ من قانون العقوبات للمحاكم  
الاهلية

قهوة — (ر) مخالفات (ق ٣٤٣)

قهوة (دقتر القهوة) — (ر) تزوير (ق ١٩٦)

قواص ترك — (ر) معاش ٣٠ مايو سنة ٨٥

قواعد العدل — (ر) احكام (لا ٢٩)

قوائم مساحة — (ر) تمغة — مساحة — تاريخ

قوة — (ر) عذر (ق ٦٥)

قوة الشيء المحكوم به — (ر) اثبات الديون

(ق ٢٣٢ — قضاء) مجلة ١٨٣٧

قوة عسكرية — (ر) ضبطية قضائية (ق ٣١)

قوة القاهرة — (ر) اجارة الاشخاص (ق ٤١١ —

اجارة الاشياء (ق ٣٩٢ — ٣٩٣ — اقتراض

(ق ١٦٤ — ١٦٥ — رهن (ق ٥٤٤ —

رهن عقاري (ق ٥٦٢ — سند ايجار (ق ٩٥

قبودان (ق ٤٦ — ٥٦ — ملاح (ق ٧٢

— ودیعة (ق ٤٩٠ — وفا (ق ٣٤٢ —

وكيل بالعمولة (ق ٩٢ — ٩٨

قومية مصرية — (ر) معاش ١٩ سنة ١٢٨٠

قومسيون (كلمة فرنسية وهي جمعية مندوبين)

— (ر) لجنة — مال ٢٧ ديسمبر سنة ٧٩

قومسيون الاراضي الميرية — (ر) عون ١٢

مارث سنة ٧٩

قومسيون املاك الميرية العمومية المرتفعة —

(ر) املاك الميري العمومية الخ

قومسيون املاك الميري الحرة — (ر) املاك

الميري الحرة (خدمة الصيارف) — (ر) صراف

١٤ يناير سنة ٨٣

قومسيون بلدية اسكندرية — (ر) بلدية

اسكندرية

قومسيون تصفية الديون — (ر) تصفية ٣١ مايو

سنة ٧٩

قومسيون الدين العمومي — (ر) دين موحد

١٨ نوفمبر سنة ٧٦

قومسيون عسكري — (ر) حرية ٢١ جاسنة

١٢٩٨ — محكمة عسكرية

قياس — (ر) مقاييس —

قياس مغشوش — (ر) مراد (ق ٣٢١ — ٣٢٢

قيد حديد — (منشور من نظارة الداخلية في ٢٦

فبراير سنة ٨٤ (٢٩ ر سنة ١٢٠١)

حيث انه لا يخلو الحال من اصابة بعض مرتكبي

الجنايات المسجونين في السجون المصرية بامراض

تستدعي معالجتهم بالاستباليات وهؤلاء بحالة تفرضهم

لا يلزم اتقاهم بالقيود الحديدية فلماذا قد رأينا لزوم

التنبيه على الجهات بعدم وضع حديد من الآن

فصاعدا في من يرسلون من امثال المذكورين الى

الاستباليات مطلقا بل يكون ارسالهم اليها تحت

ملاحظة من يتقدمون لتوصيلهم من البوليس وانما

اذا كان يوجد بينهم من تكون الشقاوة غالبية عليه

وان لم يحفظ جيدا يخشى من هروبه او وقوع افعال

ذميمة منه فهذا ينبغي على البوليس ان يلاحظه ليلا

ونهارا بنفس الاستبالية بالطريقة التي تكون كافلة

عدم تمكنه من الهروب بحسب ما يتراعى لحكيم

الاستبالية ويراعى في ذلك حفظ صحة المحافظ والعيان

نفسه حتى يشفى مما اصيب به ويعود للسجن وعلى

ذلك قد نشر في تاريخه لمن لزم ولمصحتي البوليس

والسجون وادارة الصحة ومن الجملة هذا

للمعلومية به ومراعاة الاجراء على مقتضا

قيد حديد — (ر) اشغال شاقة

قيد حكم صادر بالافلاس : (ر) افلاس (ق ٢٨٧

قيد طلب الشروع في التوزيع — (ر) توزيع

(ق ٦٣٠

قيد المعاش — (ر) معاش (منشور غمرة ١١

قيد المنشورات — (ر) منشور

قيد المواليد — (منشور من نظارة الداخلية في ٢٩

رمضان سنة ١٢٠١ (٢٣ لوليه سنة ٨٤)

انه بالنسبة لما كانت اوضحته مديرية البحيرة فيما ورد

منها للداخلية من ان دفاتر الارانيك الجاري قيد

المولودين والمتوفين فيها بالارياف مضى عليها زمن

في الاستعمال وعند لزوم صرف بدل ما ينتهي العمل

فيه منها ومراجعتهم بمعرفة مصلحة الصحة توجد به جملة

مخالفات كالمحو والاثبات والتزويق وما شابه ذلك من

الانواع المؤدية للشبهة وعند تحقيق ذلك مع من

هم منوطون به من مشايخ البلاد وغيرهم يدعون ان هذه المخالفات ناشئة من تقادم العهد على تلك الدفاتر وتداولها من يد لآخرى ويحيلون على من كانوا متولين اعمالها في العهد السابق ممن يتضح وفاتهم وغير ذلك وما رغبته تلك المديرية من التصريح بصرف دفتر في كل سنة لكل ناحية لاجراء القيد به وفي نهاية السنة يجري توريده بعد عمل المراجعة اللازمة عنه وصرف بدله حتى بذلك تكون هذه الاعمال في حالة الانتظام وما اورته ادارة الصحة العمومية ايضاً من ان صرف دفاتر اورنيك النواحي ليس له مدة معلومة بل هو بحسب كثرة اهالي البلاد وقتها وانه لو ارادت الحكومة صرف دفاتر سنوياً لهذا العمل لترتب على ذلك زيادة مصاريف بدون ثمرة اذ ان النواحي الصغيرة يمكن وجود عشرة او عشرين مولوداً فيها في مدة السنة وحينئذ يكون باقي الدفاتر ابيض ولا ينفع به وانها رأت لزوم الاجراء في صرف الدفاتر كالجاري من قديم ورغبت ان المالية تلزم الصيارف بصيانة الدفاتر المذكورة وحضورهم بها في كل شهر للمديرية عند ما يحضرون لتوريد النقود لاجل مراجعتها بمعرفة مصالح الصحة وتحدد جزاء على من يهمل او يتاخر منهم في ذلك ليكون فيما ذكر الحصول على الثمرة المقصودة من صيانة الدفاتر المحكي عنها من التلف ومن المخالفات البادي ذكرها قد تحرر للمالية بالنظر في ذلك فارسلت افادة مؤرخة ١٤ الجاري نمرة ١٠٧ بما مقتضاه الموافقة على ما رآته الصحة في هذه المسألة ورغبت النشر من طرف الداخلية للجهات بالاجراء كذلك وحيث انه لا ينبغي ان اتباع الاجراء نحو تلك الدفاتر على وجه ما اورته الصحة يترتب عليه حفظها من التلف وانتظام حالتها فقد نشر في تاريخه لعموم الجهات باتباع ما ذكر واقتضى تحريره لمعلومية ذلك والاجراء على مقتضاه بجهة طرفكم

قيد المواليد — { منشور من نظارة الداخلية في ٨ ل سنة ١٣٠١ ( اغسطس سنة ٨٤ ) }

ادارة مصالح الصحة العمومية ارسلت للداخلية مكاتبة نمرة ١٧٧ مقتضاه ان يحصل سقوط بعض المولودين بالجهات من القيد بسبب عدم التبليغ عنهم وكذلك

واقع تاخير من الاهالي في تقديم اولادهم لتلقي الجدري لهم في الاوقات المحددة وبنسبة ان هذه الاحوال مضره بالصحة العمومية ومخالفة للنظام الصحي رأت الادارة المحكي عنها انه منعاً لوقوع تلك المخالفات يصير مجازاة كل من يخالف بعدم التبليغ عن ولادة المولود حال ميلاده واسقطه مدة من القيد بعد الميلاد سواء كان هذا المخالف من اهالي المولودين او القابلات او الموطنين بالتبليغ بدفع جريمة من خمسين قرشاً وفي حالة عدم الاقتدار يسجن خمسة ايام بدل الجزاء النقدي ويجازى بهذا الجزاء عينه من يتاخر من اهالي المولودين عن تقديم ولده او ابنته للتطعيم في الاوقات المحددة لاجراء العمل ولهذا رغبت ادارة الصحة العمومية اجراء ما يترتب عليه تنفيذ ذلك وبالنسبة لكون هذا التنفيذ لا يكون الا بتصديق مجلس النظار عليه قد تقدمت اليه مذكرة بهذا الشأن للنظر وتقرير ما يستصوب والان وردت افادة من رئاسة المجلس المشار اليه رقم ٢٨ رمضان سنة ١٣٠١ نمرة ١٣٨ بانه لما تليت تلك المذكرة يجلسه يوم ١٧ يولييه سنة ١٨٨٤ وصار الاطلاع ايضاً على افادة نظارة الحفانية الصادرة للمجلس عن الرأي المعطى من جناب النائب العمومي بالموافقة على ما رآته ادارة الصحة في هذا الصدد قد حصلت المداولة في ذلك وتقرر بالموافقة على ما ذكر واشير باجراء مقتضاه فبناء عليه قد كتب في تاريخه للجهات الاقتضاء بالاجراء على وجه ما اشير واقتضى تحريره تكم للاحاطة بما نص فيه ودقة الملاحظة لتنفيذه ومراعاة العمل بمقتضاه بواسطة اعلانه لكافة فروع تكم لمعلومية الاهالي به ليكونوا على بصيرة وتحذيرهم من المخالفة حفظاً للصحة العمومية الواجب الاعتناء بها

قيد المواليد — { منشور من نظارة الداخلية في ١٨ ذا سنة ١٣٠١ ( ٩ ديسمبر سنة ٨٤ ) }

بالنسبة لما اوراه مفتش صحة قسم اول قبلي من ان صيارف النواحي متوقفون في قيد المولودين الذين ليس لاهاليهم اقتدار على دفع ثمن تذاكر القيد رأت اذاعة الصحة انه لو صار رفع القرش ثمن التذكرة عن الاهالي ربما يظهر زيادة في عدد المولودين واللجنة

تاريخه باجرائه وبالجملة هذا لحضرتكم لاتباعه بالخبرة مع حكيم باشي جهتكم

### قيدية العرضحالات وتصديق الضمانات

منشور من نظارة المالية الى جميع مصالح الحكومة بشأن رسوم قيدية العرضحالات وتصديق الضمانات

ان التعديلات التي صار ادخالها في التعليمات الخاصة بمصالح الحكومة واعلنت للجهات بالمشور نمرة ٤٦ محكوما بها بالمادة الثامنة مكرر من فصل اول ايرادات بان رسوم قيدية العرضحالات يصير توريدها مباشرة الى صراف الخزينة بدون استعمال الحافظة المطبوعة (استارة نمرة ١٤٠) وان الصراف يعطي لمن يورد هذه الرسوم وصلا مقطوعاً من دفتر قسيمة (استارة نمرة ١١٢) مشتملاً على مائة وصل وعندما يتم صرف الوصولات المشتمل عليها دفتر القسيمة يورد الصراف الى الخزينة قيمة رسوم القيدية المتحصلة بمعرفته بمقتضى حافظة (استارة نمرة ١٤٠) يرفق بها دفتر القسيمة الذي صار قطع الوصولات منه فالقسائم اللازمة لحصر هذه الايرادات سبق ارسالها من المالية للجهات لكن من حيث ان المائة ورقة المشتمل عليها دفتر القسيمة يحتوي كل منها على وصلين وبالنسبة لما تراء من عدم موافقة توريد رسوم القيدية المتحصلة بمعرفة الصراف بعد اتمام صرف كافة الوصولات المشتمل عليها دفتر القسيمة قد تقرر ان رسوم قيدية العرضحالات يوردها الصراف في آخر كل شهر الى الخزينة بمقتضى حافظة (استارة نمرة ١٤٠) ومعه دفتر القسيمة ليتيسر للتدبيرية اجراء المراجعة ثم يجب على الصراف لاجل ان تكون المراجعة على صحة ان يورد بالحافظة قيمة كافة الوصولات المنصرفة من دفتر القسيمة ويستنزل منها المبالغ التي يكون سبق توريدها منه مع بيان تواريج التوريد والباقي يكون عن المبلغ المقضي توريده ويجب على الصراف ايضاً عند صرف الوصولات ان يضع عليها بالحبر النمرة المتسلسلة حتى لا يلزمه ان يعد الوصولات ويجب على الجهات ارسال دفترين من القسيمة المذكورة الى كل من ماموري المراكز لاستعمال احدهما في رسوم قيدية العرضحالات التي قيمتها عشرون قرشاً والآخر في رسوم تصديق الضمانات التي قيمتها عشرة

المالية استحسنت معافاة الفقراء من ذلك وباحالة هذه المسئلة على مجلس النظار قرر في جلسته المنعقدة في يوم الاثنين ٤ ذي القعدة سنة ٣٠١ (٢٥ اغسطس سنة ١٨٤) بموافقة ما رآته اللجنة فيما ذكر كما ورد للداخلية من رئاسته بتاريخ ٧ ذي القعدة سنة ٣٠١ نمرة ١٧٤ وبناء عليه قد لزم تبليغ جهات الادارة ذلك وبالجملة جهتكم لاتباع الاجراء على مقتضاه

قيد المواليد - منشور من نظارة الخارجية الى نواصل الدول المتخابة فيما يتعلق باحصاء

المولودين من الاروبابوين في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٤ لما انه من الضروري ان تعرف ادارة الصحة عدد المولودين من الاروبابوين الذين تخطر القونسلاتات الاجنبية بولادتهم فالامل من حضرتكم انكم تشيروا الى حضرات قناصل الجهات التابعة لحضرتكم ان يخبروا الجهة التي هم فيها بكل مولود من تابعيهم يصير اخطارهم بولادته حتى يتيسر بذلك لادارة الصحة الاطلاع التام على عدد المولودين في القطر المصري ولا يخفى ما في هذا الاحصاء من جم الفائدة وحضرتكم اعلم من ان تذكروا بذلك وانتهز هذه الفرصة لشكر حضرتكم على ما تملطفون به من المساعدة في هذا الامر وارجوكم ان تقبلوا اهدا تحياقي الوافرة

قيد المواليد - منشور من نظارة الداخلية في محرم سنة ٣٠٢ (١٨ اكتوبر سنة ١٨٥) انه بالنسبة لما هو جار قديماً من ان كل من يتوفى من الاطفال باي جهة وتكون ولادته باخرى يصير الناشير امام اسمه بدفتر المولودين بالوفاة في الجهة واليوم المتوفى فيها لاجل ضبط قيد المولودين ونحوه وتنزيله من تعداد الجهة المولود بها خصوصاً عند لزومه لفرز القرعة العسكرية واتباع هذه الطريقة في شان الاطفال حديثي السن فقط ولكون ادارة الصحة ترى انه من الضروري اتباعها في حق كل من يتوفى بجهات خارجية عن جهات ميلاده لحد سن القرعة على الاقل وحصول الموافقة على ذلك من الحرية ارادت تلك الادارة بما ورد منها للداخلية نمرة ٤٧٠ النشراً ذكر لاتباعه بواسطة الخبرة مع حكيم باشي الجهات - وحيث ان الاجراء على هذا الوجه فيه من الضبط ما اوجب الموافقة عليه بالداخلية فقد نشر للجهات في

فروش ويجب على المأمورين عند تسليم الوصولات المطبوعة عن رسوم تصديق الضمانات ان يشطبوا منها الكلمات ( رسم قيدية عرضحالات ) ويستعوضوها بكلمات ( رسم تصديق ضمانات ) ويجب ايضاً ان يسلم الى صيارف خزائن المديرية دفتر مخصوص من القسيمة نمرة ١١٢ المذكور لتفيد رسوم التصديق وحيث انه جار تحصيل عشرين قرشاً من كل متعهد مصلح نظير رسوم تصديق الضمانة المعين عليه تقديمها منها عشرة فروش نظير تصديق مأمور المركز وعشرة فروش نظير تصديق ماذون القاضي فيعطى والحالة هذه لكل متعهد ايصالان كل منهما بعشرة فروش وما يتحصل من رسوم قيدية العرضحالات والضمانات يورده مأمور المركز الى صراف البندر الكائن به المركز مرتين في كل شهر قبل ميعاد توجه الصراف الى المديرية بيوم بمقتضى حافظة ( استمارة نمرة ١٤٠ ) والصراف يورد هذه التسديدات بالورد ( استمارة نمرة ١٥ ) الذي يسلمه المأمور المركز ليكون تحت يده فبناء على ذلك يجب على الجهات ارسال المطبوعات اللازمة الى المأمورين المذكورين اما حوافظ التوريد ( استمارة نمرة ١٤٠ ) الذي يجري تحريرها بمعرفة المراكز فيجب ان تشمل على ذات البيانات الواردة بالحوافظ المحررة بمعرفة صراف المديرية وعند ما تصدر دفاتر القسيمة على وشك الانتهاء يجب على صيارف المديرية ومأموري المراكز ان يطلبوا خلافها من المديرية وان يبينوا في طلبهم عدد الايصالات التي اجروا صرفها

قيدية — ( رسم قيدية شروحات العرضحالات ) منشور صادر من المالية في ٢٥ رنة ١٣٩٧ ( ٦ ابريل سنة ١٨٠ )  
المسطر ادناه صورة ما نشر للجهات بشأن رسومات قيدية شروحات العرضحالات التي تصدر من المعية

والنظارات للجهات ويحال تحصيلها عليهم لعدم وجود اربابها واللاحاطة بذلك لزم الشرح انقدم — حيث تبين ان رسومات العرضحالات التي تصدر من المعية السنوية ونظارات الداخلية والمالية والحقانية والخارجية الجاري احالة تحصيلها على المديرية والمحافظات والمصالح لمناسبة عدم وجود اربابها عند ما يكتب عنها من النظارات للجهات بالتحصيل تعطى اخطارات ايضاً للمالية وهي تجري تسجيلها بسجل مخصوص معد لذلك بالاسماء وكل ما تسدد من الجهات برجع اضافة تجري قبوله للايرادات والتاثير عنه بالسجل وما يتاخر سداده تتداول المكاتبات في طلب سداده ولكون استمرار الاجراء على هذه الطريقة مؤدي لزيادة المشغولية وتكرار العمل فاستصوب انه لاجل السهولة يكون الاجراء في ذلك من الآن فصاعداً على ان كل ما يتحصل بالجهات من تلك الرسومات بدلا عما كان يجري تسديدها للمالية لاحتسابها لايراداتها تورذ بحسابات الجهات الى حساب الايرادات في باب رسومات النقدية ويتحدد بكل جهة سجل خارج الحسابات تورذ به اصول الرسومات المذكورة اسما اسما وقيد ما يتسدد بمخصوم كل اسم وبذلك يحصل الامن على صيانتها او الحصول عليها كما انه يستغنى عن الاخطارات التي كانت ترد من النظارات للمالية عن ذلك وعن السجل الموجود بالمالية لها ولهذا صار الشرع عموماً وهذا للمعلومية والتنبيه بالاجراء حسب ما ذكر

قيراط — ( ر ) اردب — فدان

قيم — ( ر ) بيت المال — مجلس حسبي —

محكمة شرعية — حجر — عقوبة الجنابات ( فق ٣٧ )

قيمي — ( ر ) بيع ( مجلة ١٤٦ )

# ك

عن ذلك فانه يستقطع من ماهياتهم يوم واحد عن اول غلطة ويومان عن الغلطة الثانية وهكذا كلما تجددت غلطة يستقطع عنها يوم من الماهية كاتب محكمة — (لائحة ترتيب المحاكم الاهلية)

(في الكتبة الاول والكتبة الثواني والمترجمين المحالفين اليهين)

(م) ٤٣ يشترط في من يتعين بوظيفة كاتب اول ان يكون اشتغل بوظيفة كاتب ثان مدة سنة بالاقبل ويشترط في من يتعين بوظيفة كاتب ثان ان يقدم شهادة من رئيس قلم النائب العمومي باشتغاله بالكتابة في احد مكاتب المحاكم مدة ستة شهور وان يكون احسن الاجابة في امتحان اختبار فيه كتابة وشفاهة عن مسائل المرافعات وترتيب المحاكم على وجه العموم — ويشترط في من يعين بوظيفة مترجم ان يكون احسن الاجابة في امتحان اختبار فيه كتابة وشفاهة بمعرفة لجنة يناط بها ذلك

كاتب محكمة — (لائحة ترتيب المحاكم الاهلية)

(في وظائف تختص بها كتبة المحاكم الابتدائية)

(م) ٤٧ يلزم ان يكون بطرف كتبة المحاكم الابتدائية دفاتر للرهنات والتسجيل والتقييد ويجب عليهم تحرير كافة العقود والمشارطات وتكون العقود التي يحررونها في قوة العقود الرسمية ويحفظ اصلها بقلم كتاب المحكمة — (م) ٤٨ يجب ايضاً على الكتبة المذكورين ان

كاتب — (ر) خائن (ق) ٣١٦ — ٠ مرققة (ق) ٢٩٢

كاتب حسابات — ٠ منشور من نظارة المالية في ١٨ نوفمبر سنة ٨٤

قد اتضح للمالية من مطالعة مفردات العهد المنقولة من الروزنامجة على ادارة الخزينة العمومية ان بعض المعاشات المحول صرفها من الاقاليم والمحافظات بالنسبة لتوطن اربابها هناك ظهر فيها لدى تسويتها بالروزنامجة مبالغ صرفتها الجهات زيادة عن المستحقة حقيقة لاربابها ولذلك فان الفروقات الناشئة عن ذلك ككسور البارة من عشرة فضة وازيد الى ما دون القرش وما هو ازيد من قرش الى عشرة قروش قد اضافتها الروزنامجة بحساب العهد وتخابرت مزارا مع جهات الصرف بشأن تحصيلها ولما كان رؤساء حسابات الاقاليم والمحافظات والخدمة الذين تحت ادارتهم لا يجهلون مسئوليتهم في مراجعة طلبات الصرف التي يوقعون عليها كان من الواجب عليهم ان يلاحظوا عدم حصول فروقات ينتج عنها تراكم المتأخرات بحساب العهد وتبادل مكاتبات كان يمكن اجتنابها — فلاجل منع وقوع غلط مثل هذا ولنا كيد سير الحسابات بانتظام قررنا ان يلزم من الآن فصاعدا كتاب حسابات المصالح والكتاب المكلفون بعمل حساب ما يلزم صرفه من السلفة المستديمة بتسديد المبالغ التي تصرف بغير حق حال حيث انهم مسئولون عنها وفضلا



كاتب محكمة ( قيد طلب الشروع في التوزيع ) —  
 ( ر ) توزيع ( قم ٦٣٠ )  
 كاتب محكمة ( استخراج كشف بالرهونات المسجلة  
 قبل التوزيع ) — ( ر ) توزيع ( قم ٦٣١ )  
 كاتب محكمة ( تسليم قوائم التوزيع لاربابها ) —  
 ( ر ) توزيع ( قم ٦٤٨ )  
 كاتب محكمة ( اعلان الشخص الثالث بالحضور )  
 — ( ر ) حضور ( قم ٥٦ )  
 كاتب محكمة ( طلب حضور الخبير ) — ( ر )  
 حضور ( قم ٦٢ )  
 كاتب محكمة ( ما يلزم عليه اجراء في دعوى التزوير )  
 — ( ر ) حضور ( قم ٦٣ )  
 كاتب محكمة ( امضاء الورقة المزورة ) — ( ر )  
 حضور ( قم ٦٣ )  
 كاتب محكمة ( اجراءات الاحالة على الجلسة ) —  
 ( ر ) حضور ( قم ٦٤ )  
 كاتب محكمة ( تسليم الخبير الحكم بتعيينه ) —  
 ( ر ) خبير ( قم ٢٢٥ )  
 كاتب محكمة ( اعلان محضر حلف اليمين ) —  
 ( ر ) خبير ( قم ٢٢٦ )  
 كاتب محكمة ( امضاء الورقة المقتضي تحقيقها ) —  
 ( ر ) خطوط ( قم ٢٥٦ — ٢٥٧ )  
 كاتب محكمة ( امضاء ورقة المضاهاة ) — ( ر )  
 خطوط ( قم ٢٦٢ )  
 كاتب محكمة ( ما يلزم عليه اجراء في دعوى الرد )  
 — ( ر ) رد  
 كاتب محكمة — ( ر ) قاضي التحقيق ( قم ٥٧ )  
 كاتب محكمة ( مسؤوليته في اجراءات التوزيع ) —  
 ( ر ) قسمة بين القراء ( قم ٥٣٣ )  
 كاتب محكمة ( تعيينه ورفته ) — ( ر ) قضاة  
 ومستخدمين ( لا ٣٣ الى ٣٦ — مامور محكمة ( لا ٣٩ )  
 كاتب محكمة ( اعلان الحكم بالكشف على الاعيان  
 الثابتة ) — ( ر ) كشف ( قم ٢٤٦ )  
 كاتب محكمة ( حضور وقت الكشف على الاعيان )  
 — ( ر ) كشف ( قم ٢٤٩ )  
 كاتب محكمة ( التأشير على هامش تسجيل تنبيهات

يرسلوا للحاكم الشرعية صورة مما يحجرونه من عقود  
 نقل ملكية العتار والعقود المتضمنة ثبوت حقوق عينية  
 على العقار — وكذلك يجب على الحاكم الشرعية ان  
 ترسل الى اقسام كتاب الحاكم الابتدائية صورة من  
 العقود التي يحجروها من هذا القبيل ومن يتاخر عن  
 ارسال تلك الصور يكون ملزوماً بالغسائر التي تنشأ عن  
 ذلك ويعم عليه بالتعويضات التأديبية ولكن لا يترتب  
 على هذا التأخير بطلان العقود  
 كاتب محكمة — ( ر ) اختصاص بالعقار ( ق ٥٩٦ )  
 — افلاس ( ق ٣٥٣ — بيع ( ق ٢٥٧ )  
 ( ق ٧٧ — جنابات ( ق ١٩٩ — جنح ق ١٨١ — دفتر  
 تسجيل ( ق ) — صور ( قم ٧٠٠ — محكمة ( لا  
 ١٣ — محكمة اهلية ١٧ سنة ٣٠٢ م ١٦ — ٣٣  
 ومن م ٣٦ الى ٣٩ — مخالفات ( ق ١٤٩ : قضاة  
 ومستخدمين — حضور ( قم ابتداء من ٥١ — تعريف  
 الرسوم  
 كاتب محكمة ( امضاء صورة الحكم الاصلية ) —  
 ( ر ) احكام ( قم ١٠٤ — ١٠٥ )  
 كاتب محكمة ( تسليم صور الاحكام وغيرها ) —  
 ( ر ) احكام ( قم ١٠٧ — ١٠٩ — ١١٠ )  
 كاتب محكمة ( تقدير المصاريف ) — ( ر ) احكام  
 ( قم ١١٦ )  
 كاتب محكمة ( ارسال ملف الحكم بالافلاس  
 للنيابة العمومية ) — ( ر ) افلاس ( ق ٢٤٢ )  
 كاتب محكمة ( تحرير العلم خبير ) — ( ر ) اختصاص  
 الحاكم ( قم ٤١ الى ٤٣ )  
 كاتب محكمة ( اعلان العريضة ) : ( ر ) اختصاص  
 الحاكم ( قم ٤٧ )  
 كاتب محكمة ( قيد الدعاوي في الجدول ) — ( ر )  
 اختصاص الحاكم ( قم ٥٠ )  
 كاتب محكمة ( طلب حضور مدايني التفليسة ) —  
 ( ر ) افلاس ( ق ٢٨٩ — ٢٩٠ )  
 كاتب محكمة ( تحرير طلب للمدين الفلاس ) —  
 ( ر ) افلاس ( ق ٢٠٣ — ٢٠٥ )  
 كاتب محكمة ( تسليم نسخة الحكم الاصلية ) —  
 ( ر ) تنفيذ ( قم ٣٩٧ )

الزراعة واجراء الوقاية بما ان هذا الامر لا يستدعي  
الامصاريف واهية جدا كتمن التقاوي واستنسب  
بذلك المجلس ما رآه الحكيمباشي الموصى اليه لما فيه  
من حفظ ووقاية الصحة العمومية الانسانية والحيوانية  
ورغب التحرير لجهات اللزوم بالاجراء وحيث المراد  
من وقوع التاكيدات السابقة بدم البرك الموجودة  
بسائر البلدان هو حفظ الصحة العمومية وتحصيل  
مزاياها المرغوبة وقد ظهر استصواب هذا المشروع  
للاستنباط المذكورة واستسهال الوصول للغرض المقصود  
من زراعة هذا الصنف بالكيفية سالفة الذكر وهذا  
بما ينبغي كمال الاعتناء والاهتمام به والنظر اليه بعين  
الاهمية قد صار النشر من هنا لسائر المديرات باجراء  
مفعول ما قرره المجلس مع الاهتمام بازالة باقي انواع  
المخالفات المضرة بالصحة حسب ما سبق التحرير بدون  
تحديد مدة ولزم تحريره لسعادتك ليتأكد على سائر  
البلدان باجراء مقتضاه واخذ التعهدات القوية على  
مشايخها بذلك واستدامة مباشرة هذا الامر بعمرفة  
المامورين والخدمة حتى بذلك يتم المقصود على الوجه  
المرغوب

كاهن — (ز) قرعة عسكرية — عونة

كبري — (ر) مرور

كتاب — (ر) حجز (قم ٤٥٤)

كتابة — (ز) اثبات الديون (ق ٢٢٧ : ٢٢٨)

كتابي — (ر) مهر

كتاية معتدة لسل — (ر) نكاح (ش ١٢٨)

كتب — (ر) مطبوعات ٢٦ نوفمبر سنة ٨١

كتبة المحاكم — (ر) كاتب محكمة — تعريف

الرسوم ٢٤ فبراير سنة ٨٦ — محكمة اهلية

كتبخانة — (ر) قرار من نظارة المعارف العمومية صادر  
(في شهر فبراير سنة ١٨٨٧)

بعد الاطلاع على قانون الكتبخانة الخديوية الصادر

عليه الامر العالي لديوان المدارس بتاريخ ٢٠ الحجة

سنة ١٢٨٦ نمرة ٦٦ وعلى ما عرضه علينا ناظر الكتبخانة

المشار اليها بتاريخ ٢٢ صفر سنة ١٣٠٤ (٣٠ أكتوبر

سنة ١٨٨٦) نمرة ٣٨ قرنا ما هوآت

(الباب الاول — في تقسيم اعمال الكتبخانة)

نزع الملكية) — (ر) نزع ملكية (قم ٥٤١ — ٥٤٢)

كاتب محكمة (اعلان امر قاضي البيوع) — (ر)

نزع ملكية (قم ٥٥٥)

كاتب محكمة (تسجيل الحكم الصادر بنزع الملكية)

— (ر) نزع ملكية (قم ٥٥٩)

كاتب محكمة (اجراءات لصق ونشروا لان اعلانات

بيع العقار) — (ر) نزع ملكية (قم ٥٦٤ — ٥٨٣)

كاتب محكمة (مستولته في بطلان اجراءات نزع

الملكية) — (ر) نزع ملكية (قم ٦٠٢)

كاتب محكمة (تأشير على هامش تسجيل حكم نزع

العقار) — (ر) نزع ملكية (قم ٥٨٩)

كاتب محكمة (فيد ملخص سند شروط عقد زواج

لتجار) — (ر) نكاح (ق ٧)

اكافور (شجر) — (ر) صورة ما نشر من الداخلية في

٢١ شعبان سنة ١٢٩٧

انه مع سبق النشر من هنا لسائر المديرات بتاريخ

١٣ ربيع الاخر سنة ١٢٩٧ بالتاكيد عن ردم البرك

الموجودة بالنواحي وازالة سائر المخالفات المضرة بالصحة

وتحدد لذلك ميعاد شهرين للحصول على نجاز هذا

الغرض قد علم من مكاتبة واردة من مجلس الصحة

رقم ١٢ شعبان سنة ١٢٩٧ نمرة ٢٣٢ حصول المكاتبة

اليه من حكيمباشي مديريةية المنوفية بناء على ما تاكد

لديه من مشاهدة الاحوال انه ليس في الامكان ازالة

اغلب هذه المخالفات لما فيها من شدة الصعوبات اذ

موجود جملة برك مياه راكدة بالبلاد جسيمة الاتساع

وسنويًا تقبل مياه التصايف وبهذه الكيفية يتعذر

ازالتها وحيث من التجارب التي حصلت في الجهات

التي كانت متبعًا للحميات لما جرى زراعتها في صنف

شجر الكافور صارت خلية من النوع المرضي واغلب

جهات المنوفية متسلطن بها مرض الحمى المنقطعة

خصوصًا الدوسنتاريا لفساد الاهوية بالتصاعدات

الاجامية فمنعًا من تأثير الضرر الحاصل من تصاعد

اجام هذه البرك على الانسان والحيوانات استنسب

اجراء هذه الطريقة السهلة بزراعة ذلك الصنف بكافة

البلاد في الجزوة الفاصل للبرك عن السكن وحول

البرك المتشعة وان يصير تكليف مشايخ البلاد بهذه

يكتبه عليها في سجلات الكتب الاورباوية

#### (م) ٥ في فهرست الاوراق

على الموظف المنوط بالقيّد في السجلات المرتبة على العلوم ان يقيد ايضا اسماء الكتب في فهرست الاوراق التي تعتبر فهرست علمية لحد معين بمعنى ان يدون فيها جميع البيانات المتعلقة باسماء الكتب وتراجم مؤلفيها والملاحظات الخصوصية النافعة لعمال موظفي الكتبخانة فهرست الاوراق المخصصة بالكتب المكتوبة بالخط العربي يلزم ترتيبها على طريقتين احدهما ان ترتب على حسب عنوان الكتاب ( ولا بد ان تحذف العناوانات العمومية مثل كتاب وشرح وحاشية ومختصر ورسالة وتاريخ وتفسير وما اشبه ذلك عند ما ترتب على حروف الهجاء ان كان للكتاب المذكور عنوان خصوصي فان لم يوجد ذلك العنوان فلا بأس من استعمال احد العناوانات المذكورة حسب موضوع الكتاب ) ثانيتهما ان ترتب على حسب اسماء المؤلفين وفهرست الاوراق المتعلقة بالكتب الاورباوية ترتب على حسب اسماء المؤلفين هذا اذا كان الاسم معلوماً واما اذا كان مجهولاً فيكتب اول اسم ( علم ) مذكور في عنوان الكتاب الكتاب - وحيث ان السجلات المخصصة ( الفهارس المرتبة على حسب العلوم الموجودة بالكتبخانة ) لم يكن لها كشف فتقوم فهرست الاوراق هذه بمقام تلك الكشف - وينبغي ان يراعى الاعتناء الزائد في تدبير وترتيب فهرست الاوراق بحيث انها تؤدي للغرض الاصلي المتعلق باعمال كل فهرست ويتحقق بواسطتها وجود الكتاب المطلوب ويتمسر احضاره بكل سرعة

#### (م) ٦ في طريقة التنبيهات

حيث ان الطريقة المستعملة التي سبق توضيحها تحتاج الى تنبيهات كثيرة في السجلات الخصوصية وفي فهرست الاوراق لتسهيل الصعوبات في احضار كل كتاب من هذه الكتبخانة الجسيمة ويكثر الاحتياج الى هذه التنبيهات في الكتب المجهولة الاسم او المسماة باسماء مخترعة او الكتب التي لمؤلفها اسمان اولها عنوانان فيعدان ينتخب لفهرست الاوراق

(م) ١ تشتمل اعمال الكتبخانة الخديوية على قلمين قلم علمي وقلم اداري

(الباب الثاني - في اشغال القلم العلمي واعمال موظفيه)

(م) ٢ اعمال القلم العلمي هي القيد في اليومية والتسجيل في السجلات المرتبة على حسب العلوم وفهرست الاوراق وعمل الفهرست العلمية واعارة الكتب

#### (م) ٣ في القيد باليومية والتسجيل العام

جميع الكتب التي ترد الى الكتبخانة يلزم ان يقيد في اليومية ثم توضع عليها النمرة العمومية وهذا القيد يكفي لجميع الكتب المكتوبة بالحروف العربية ( سواء كانت هذه الكتب عربية او تركية او فارسية او ما اشبه ذلك ) اما الكتب الاورباوية فيلزم ان يكون قيدها على نوعين الاول في اليومية باللغة العربية والثاني في دفتر واردات الكتب الاورباوية باللغة المؤلف بها الكتاب بحيث ان النمرة العمومية المقيد بها الكتاب في اليومية توضع في الدفتر المذكور - والواردات المستمرة ( مثل الكتب الغير كاملة والجرائد والكتب التي ترد اجزاء وما اشبه ذلك ) سواء كانت عربية او اورباوية بعد ان يقيد في اليومية وفي دفتر واردات الكتب الاورباوية كما توضح انفاً تسجل في سجلات مخصوصة توضع فيها نفس النمرة العمومية المدونة في اليومية لاحاق ما يرد مكملاً الاجزاء او التكراريس او ما اشبهها بما سبق حضوره منهما بنمرته حتى يتمسر بذلك ملاحظة الحاق النشرات الغير كاملة بما ورد منها بغير صموبة وبدون ضياع وقت

#### (م) ٤ في سجلات العلوم او التسجيل الخاص

بعد قيد الكتب المكتوبة بالحروف العربية في اليومية ووضع النمرة العمومية عليها تسجل في السجلات المخصصة المرتبة على العلوم ( ولم ترتب على الحروف الى الآن ) واما الكتب الاورباوية فانها تقيد في سجلات مخصوصة مرتبة على الحروف والكتب التي تطبع بالحروف العربية في البلاد الاجنبية ويكون لها ايضاً عنوان بلغة اجنبية تسجل في سجلات الكتب العربية ونمر بنمرتها حسب المعتاد وتسجل ايضاً في سجل الكتب الاورباوية بدون وضع نمرة لها انما

(اولا) فرز وتثمين الكتب الاورباوية وتسجيلها في سجلها الخصوصي المرتب على الحروف وفي فهرست الاوراق الاورباوية ايضا (ثانيا) تعريب كافة الاوراق الرسمية المتعلقة بالكتبخانة الخديوية (ثالثا) احضار الكتب الاورباوية المطلوبة للاعارة في داخلية الكتبخانة وخارجيتها (رابعا) ترجمة الزائرين على الكتبخانة

## (الباب الثالث)

(في اشغال القلم الاداري واعمال موظفيه)  
(م) ١٢ فيما يتعلق بوكيل الكتبخانة من الاعمال الادارية

يقوم وكيل الكتبخانة في حال غياب ناظرها بمباشرة الاعمال الادارية والنظامية

## (م) ١٣ في وظيفة معاونين

المعاونون منوطون بتادية الاعمال المتنوعة مثل احضار كتب من الجهات كقلم المطبوعات بالداخلية ومطبعة بولاق والمساجد وغيرها

## (م) ١٤ في وظيفة ملاحظي اودة المطالعين

ملاحظو اودة المطالعين منوطون بملاحظة اودة المطالعة وعليهم تادية الاعمال المبينة في المادة الثامنة

## (م) ١٥ في وظيفة الامين

امين الكتبخانة منوط بما يأتي (اولا) مسئوليته عن كتب الرصيد وكتب البيع الموجودة بالكتبخانة التي في عهده (ثانيا) ملاحظة الفراشين فيما يخص بالكس والتنظيف والخفراء فيما يخص بجفر ابواب الكتبخانة وعليهم طاعته (ثالثا) حفظ النقود الواردة تحت يده وصرفها عند الحاجة وقيدها في دفتر خاص (رابعا) ينوب في ملاحظة اودة المطالعين اذا اقتضى الحال ذلك

## (م) ١٦ في وظيفة رئيس الكتاب

الكتاب الاول منوط بما يأتي (اولا) مباشرة اعمال التحريرات العربية ونظامها بالاعتناء التام (ثانيا) حفظ الاوراق الرسمية العربية المتعلقة بالكتبخانة بكل صداقة وذمة بحيث تكون مرتبة على حسب موضوعاتها مع مراعاة التواريخ (ثالثا) ملاحظة نظام الكتاب الثواني الموجودين معه وهو مسئول

من اسماء مؤلفي الكتب المكتوبة بالحروف العربية اشراس للمؤلف سواء كان علما او كنية اولقبا او نبذا او نسبة تكتب بقية الاسماء الغير المشهورة في فهرست الاوراق المتعلقة بالتنبيهات

## (م) ٧ في الفهرست العلمية

يعطى لموظفي الكتبخانة الخديوية المنوطين بعمل الفهارس العلمية المحفوظات الخصوصية عن كيفية السير والغرض من الفهرست العلمية المتعلقة بالكتب المكتوبة بالخط العربي

## (م) ٨ في اعارة الكتب

على ملاحظ اودة المطالعة الموجود عنده دفتر المطالعين ان يقدم لناظر الكتبخانة في كل يوم خميس من كل اسبوع عدد الكتب التي احضرت للمطالعة اما اعارة الكتب من الكتبخانة الخديوية الى الخارج فلا تكون الا بمقتضى اذن رسمي تصدره نظارة المعارف العمومية التابعة لها الكتبخانة المذكورة (طبقا لمادة ٦٨ من قانون الكتبخانة)

## (م) ٩ في وظيفة وكيل الكتبخانة

وكيل الكتبخانة منوط بتادية الاشغال الآتية (اولا) ان يحجر فهرست العلوم الطبيعية وهي (الرياضة والطبيعة والفلك والكيمياء) اعني السجلات الخصوصية العربية من سجل ٢٤ الى سجل ٢٩ (ثانيا) ان يسجل كل ما يرد الى الكتبخانة من الكتب العربية والتركية والفارسية

## (م) ١٠ في وظيفة مغيري الكتب العربية والتركية والفارسية

هؤلاء المغيرون منوطون بتادية الاعمال الآتية (اولا) فرز وتثمين الكتب التي ترد الى الكتبخانة بقصد اضافتها على موجوداتها من الكتب المكتوبة بالحروف العربية سواء كانت طبعا او خطا (ثانيا) تحرير الفهرست العربية والتركية والفارسية المرتبة على الحروف الهجائية (ثالثا) الفرز والبحث في الدشوت التي وردت وترد من المساجد (رابعا) احضار ما يستعار من هذه الكتب في داخلية الكتبخانة وخارجيتها

## (م) ١١ في وظيفة مغير الكتب الاورباوية

مغير الكتب الاورباوية منوط بالاعمال الآتية

عنهم وعليهم طاعته

### الحاجة — في نظمات متنوعة

(الاول) على الفراش التوبجي ان يستلم جميع الجرنالات والمكاتب والطرود التي ترد برسم الكتبخانة الخديوية ويحضرها الى ناظرها بمجرد وصولها اليها (الثاني) على موظفي الكتبخانة ان يراعوا ساعات الحضور والانصراف منها وان يلتفتوا كل الالتفات الى اشغالهم المختصة بكل منهم وليس لهم ان يتركوا مراكزهم المعينة لهم الا في الساعات المقررة للصلاة ولا يجوز لهم ان يتكلموا بما لا طائل تحته سواء كان مع بعضهم او مع الاجانب ويلزمهم ان يتجنبوا المشاحنات والمخاصمات التي توجب تشويش البال وتعطيل الاشغال (الثالث) على موظفي القلم العلمي ان يقدموا الى حضرة ناظر الكتبخانة في اوائل كل شهر افرنكي كشفاً بالاعمال التي اجروها في الشهر الماضي وعدد الكتب التي وردت واذيقت على موجودات الكتبخانة مرتبة على العلوم — على ناظر الكتبخانة الخديوية تنفيذ هذا القرار

كتبخانة خديوية = { امر عال صادر في ٢٠ ابريل سنة ١٢٩١ (٢٩١ ش سنة ١٣٠٦)

بعد الاطلاع على المكاتب التي تبادلت بين نظارة المالية وصندوق الدين العمومي بخصوص ايقاف بعض اطيان غير واردة بالجدول على الكتبخانة الخديوية وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوآت (م) ١ الميزانية السنوية لمصروفات الكتبخانة الخديوية اعتيادية كانت او غير اعتيادية قد تقرر ببلغ الفين وخمسمائة جنيه مصري (م) ٢ الاطيان المبينة بالكشف المرفق بامرنا هذا المقدر ايرادها بمبلغ الفين جنيهه مصري يصير وقفها على الكتبخانة الخديوية وهذا المبلغ هو عبارة عن ميزانية الكتبخانة العادية (م) ٣ الوقف المذكور يكون تحت ادارة نظارتي المالية والمعارف العمومية (م) ٤ تشتريك ادارة عموم الاوقاف في مصروفات الكتبخانة بمبلغ قدره خمسمائة جنيه مصري في كل سنة تؤديه الادارة المذكورة للحكومة لهذا الغرض ويؤخذ هذا المبلغ من ايرادات الاوقاف الجائز صرفها شرعاً في امور خيرية كالكثبانة

الخديوية (م) ٥ اذا نقص ايراد الاطيان عن مبلغ الالفين جنيه المقدر له او تاخرت ادارة عموم الاوقاف عن دفع شي من الخمسمائة جنيه المكلفة بتاديبه سنويا فقيمة الفرق تسدد من طرف الحكومة محسوبة من ميزانيتها الادارية اما الزيادة التي تظهر عن مبلغ الالفين وخمسمائة جنيه وكذلك ما يتوفر من المبلغ المذكور يتكون منها مبلغ احتياطي للكتبخانة الخديوية (م) ٦ ميزانية الكتبخانة وحساباتها يصير نشرها سنويا بصفة ملحق بميزانية الحكومة العمومية

كتبخانة — (ر) منفعة عمومية (ق ٩-٢٥

كراكة — { صورة ما تحرر الى باشمهندس النزع الكبير التجاري تشغيل الكراكات بها في ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٢ (٢٦ فبراير سنة ١٣٠٠) نمرة ٨٦

لاجل وقوف الديوان دوما على حالة تشغيل الكراكات بترعة قد روي من الزوم ان يرسل اليه من طرف حضرتكم كشف في كل شهر من شهور الادارة بمقدار المكبات التي اشتغلها كل كراكة في بحر الشهر يوماً يوماً ومقدار ساعات الادارة في كل يوم مع مقدار المسافة التي قطعها في العمل طولاً وعرضاً وعمقا وذلك يكون طبقاً للاستمارة المرفوقة بهذا وبناء عليه لزم تحريره ل حضرتكم لكي باتحادكم مع باشمهندس الكراكات يصير قيد هذه البيانات بدفاتر المصلحة وفي كل شهر يرسل الكشف اللازم بها للديوان على الوجه المشرح كراكة — (ر) تقنيش عموم التطهير — تطهير

كرباج — (ر) ضرب

كردفان — (ر) معاش

كرم — (ر) تخريب (ق ٣٤٠

كري النهر المملوك — (ر) شركة الاباحة (مجلة ١٣٣١

كريد — { الخطاها يوتي السلطاني الصادر الى علي كساندر باشا بمنح نظامات جديدة الى جزيرة كريد وذلك في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٢٩٥ (٢٠ نوفمبر سنة ١٢٧٨)

صورة الخط السلطاني « فليعمل بموجبه »

الدستور المكرم والمشير المنظم نظام العالم مدير امور الجمهور بالفكر الثاقب متم مهام الانام بالراي الصائب عمهد بنيان الدولة والاقبال مشيد اركان السعادة والاجلال والي ولاية كريد الحائز والحامل النيشان المجيدي من الطبقة الاولى والنيشان العثماني من الطبقة

الثانية وزيرى علكساندر باشا فليعلم عند وصول توقيعنا الرفيع السلطاني انه بناء على المستدعيات التي وقعت في طلب تعديل واصلاح النظام المؤسس بموجب الامر الشريف السلطاني الصادر في اليوم الخامس والعشرين من شهر رمضان المبارك لسنة اربع وثمانين ومائتين والى قد ارسلنا الدستور المكرم والمشير المقم احد مشيرى عساكري النظامية ورئيس الاركان الحربية وزيرى الغازي احمد مختار باشا ادام الله تعالى اجلاله والحقنا به افتخار الاعالي والاعاظم سالم افندي احد رجال دولتي العلية ومن اعضاء محكمة التمييز البهية الى جهة كريد لاجل المنحصر عن هاته المستدعيات فالشار اليهما غيب الوصول عقدا بمجلسا مركبا من الذوات المنتضي حضورهم ودققوا الامر وقرروا ست عشرة مادة مع فقرات مخصوصة في ذلك وتقدمت الينا وهذه صورتها كما سيأتي (م) ١ النظام المختص بكريد يكون مرعي الاجراء كما في السابق ولكن جرى الان تعديل بعض جهاته واكملها كما هو محرر ادناه ولا ينسخ القانون الاساسي احكام النظام المذكور (م) ٢ يكون نصب الوالي على ولاية كريد على وفق نظامها وتكون مدته ولايته خمس سنين (م) ٣ تكون اعضاء المجلس العمومي ثمانين منهم تسعة واربعون من المسلمين واحد وثلاثون من المسلمين ويتشكل على هذا النوال (م) ٤ مدة اجتماع المجلس العمومي اربعون يوما في السنة كما كانت الا انه في هذه السنة لعدم انتهاء الاشغال اذا اقتضى الامر يزداد لهم عشرون يوما وتكون المذاكرات به علانية وله صلاحية لان ينظم النظمات المتعلقة بالجزاء واصول المحاكمات الخفوقية والنواحي تبعا للنظمات والقوانين العثمانية الموضوعة في تلك الامور التي لم تزل غير كافية بعد ويعرضها حالا على الباب العالي ويطلب رايه واستصوابه في ذلك فالنظمات التي ينظمها ويقدمها اذا لم تعرض لحقوق الدولة ولم تكن مبادنة لاساس النظمات العثمانية وقوانينها يجري التصديق عليها وفيما بعد اذا روي ان النظمات المرعية ليست كافية وواجبت المنافع المحلية اكملها وتعديلها يقرر في المجلس المذكور برأي الثلثين ١٠ يلزم تعديله ويعرضه على الباب العالي

ويطلب منه التصديق والاستصواب وهذه القاعدة اعني رأي الثلثين من الاكثرين وتكون جارية في اجراء حكم الجملة الاخيرة من هذه المادة فقط (م) ٥ على مقتضى الاجابات المحلية يكون نصب القائمين من المسيحيين اكثر من الاسلام (م) ٦ تتركب هيئات مجالس الادارة كالاول ولكن من بعد الآن لا يكون احد من المامورين داخلا في المجلس سوى الرئيس اعني الوالي او المتصرف او القائم مقام (م) ٧ تكون القوة العدلية مفروقة عن القوة الاجرائية ومستقلة بنفسها وتبقى هيئات المحاكم على حالها السابق فاذا وجد المجلس العمومي ترتيبا آخر انفع للتصرف ولاجراء العدل فله ان يعرضه على الباب العالي لاستصوابه وتصديقه (م) ٨ يكون للوالي بعد الآن مشاور فان كان الوالي من المسلمين يكون مشاورة من المسلمين وان كان من المسيحيين يكون مشاورة من المسلمين (م) ٩ المضابط والامور التي تفرج على العموم في الجزيرة والمحاكم والمجالس يكون اجراؤها باللغتين التركية والرومية ولكن من حيث ان المسلمين والمسيحيين يتكلمون عادة باللسان الرومي تجرئ المذاكرات في المجلس العمومي والمحاكم به (م) ١٠ يكون نصب جميع المامورين وتعيينهم على وفق النظمات المرعية الا انه اذا كان يوجد من الاهالي من هو حائز الاوصاف اللازمة يترجح على غيره (م) ١١ اذا وجد المجلس العمومي وجها انفع للاهالي في امر تحصيل الاعشار يعرضه على الدولة لاستصوابها وتصديقها (م) ١٢ من يطلب من الاهالي مسلمان او مسيحيا ان يدخل في سلك ضبطية الجزيرة فيسوغ قبوله وفقا لنظام الحكومة السنية ولا يجوز ان يطلب من اهالي بلاد اخرى من الممالك المحروسة احد ما لم يتحقق عدم كفاية الاهالي ويكون نصب اميرالاي الضبطية من الاستانة اما سائر الضباط فانهم يكونون من مسلمي الجزيرة ومسيحييها ويصير نصهم بالانتخاب لنظام الحكومة المحلية وستأسس نظام التقاعد لهؤلاء الضباط والانفار وبوضع له صندوق (م) ١٣ تراعى قاعدة الاقتصاد في المصاريف وتكون مصاريف العساكر النظامية ورسوم الكمرك والدخان والملح وايراد الاوقاف

ومصروفها التي تديرها الحكومة المحلية الآن وقد  
تقرر تقريبها مستثناة وباقي ايراد الحكومة يسقط  
منه المصروف ونصف الصافي يكون عائدا على الجزيرة  
الجليلة والنصف الآخر يصرف على العمليات التي  
يقرها المجلس العمومي وهي المتعلقة بالمنافع العمومية  
مثل السجن اولا والمكاتب ثانيا والمستشفيات ثالثا  
والشروط والطرق رابعا ويخص المجلس العمومي  
المذكور بالتدقيق عن اجراء الايراد والمصروف طبق  
الميزانية السنوية او عدمه فاذا لم يوف الايراد  
بالمصروف ولم يوجد وجه لتكثيره بعد بذل السعي  
المتعين على الحكومة بحيث يتمتع دفع المعاشات فيجئ  
تدفع الدولة تلك السنة من ايراد كرك الجزيرة مبلغا  
بمقدار نصفه (م) ١٤ لا تتداول القوائم في الجزيرة  
وتدفع معاشات المأمورين من قسم النقود الغير الخالصة  
(المتألك) (م) ١٥ اذا فرض انه وردت اوامر عليه  
مغايرة لاستقلال الحاكم والقوانين المرعية ونظام  
الجزيرة فلا يسوغ اجراؤها.

(فقرات مخصوصة) سيصدر اعلان المفوض العمومي  
ولا تطلب من الزراع بقايا الاموال الميرية اما من  
كان عليه دين للميري من الملتزمين ومن المأمورين  
الذين حصلوا الاموال بالامانة فيجري المعاملة في  
حقهم طبق الامر الذي صدر من الاستانة مقدما  
وتسوغ الحكومة للاهالي ابقاء السلاح عندهم ولكن  
لا يجوز لاحد ان يحمل السلاح الا برخصة من  
الحكومة وسيترتب وجه تسوية قطعي للرفق  
بالمديونين المعسرين الذين عقدت ديونهم قبل الفوائح  
التي جرت في سنة ١٨٦٦ مسيحية فاذا وجد ان بعض  
املاك وعقارات بيعت من قبيل الاملاك التي صار  
ضبطها بسبب تلك الحوادث فالحكومة المحلية تراجع  
الباب العالي في هذا الخصوص ما عدا الاملاك  
المضبوطة وتنظر في اجراء مقتضى ذلك والنظام الذي  
تقدم من طرف خمسة وكلاء المتعلق بصندوق ايتام  
المسيحيين يجري التدقيق عليه هنا ويعرض على الباب  
العالي لاجل التصديق عليه وستشكل دوائر اقاليم  
مخصوصة لاجل عقد سندات المقاولات ومبيع الاملاك  
وتنظيمها ولاجل وضع الامانات والرهن وقيدتها وتكون

سندات الفراغ مستثناة عن ذلك - فهذه المواد جرت  
المذكرة عليها في المجلس الخصوصي لدى وكلائي  
النظام ورؤي ان التعديلات المقررة هي موافقة  
لمقتضيات الحال فاستصوب انها تجري ثم عرضت  
الكيفية علينا ونحن ايضا استصوبناها وتعلقت ارادتنا  
السنية الملوكانية باجراء ايجاب ذلك وصدر من عندنا  
الآن اعلان واشعار بمقتضاها صدر هذا الامر الجليل  
القدر من ديواننا السلطاني موثقا اعلاه بخطنا وارسل  
لكم فانت ايها الوالي ينبغي عند وصول امرنا هذا  
اليك ان تعلن للاهالي مضمونه وتنشره وتقيده في السجل  
وتبذل مزيد الاعتناء والدقة في حسن اجراء ايجاب  
مضمونه مستمرا على الدوام فلا يتجزأ احد على ايقاع  
حركة تخالفه تحريرا في اليوم الخامس والعشرين من  
شهر ذي القعدة سنة ١٢٩٥

كسر باب - (ر) سرقة (فق ٢٨٧ - ٢٩٠  
- هرب المحبوسين) (فق ١٢٩)  
كسر سفينة - (ر) ملاح (ق ٧٣)  
كسوة - (ر) حيز (ق ٤٥٤ - ٤٥٥ نفقة  
كسوة رسمية - (ر) اختلاس (فق ١٤٧)  
كسوة عسكرية - (ر) حرية ابريل سنة ٨٨  
كشف - (قانون مرافعات)

#### (في الكشف على الاعيان الثابتة)

(م) ٢٤٥ يجوز للمحكمة ان توجه بهيئتها الاجتماعية  
اذا رأت لزوما لذلك الى المحل الواقع في شأنه التنازع  
او ان تامر واحدا من قضائها او اكثر بمن كان حاضرا  
وقت المرافعة في الدعوى بالتوجه الى المحل المذكور  
في اليوم والساعة المعينين لذلك في الحكم او في الامر  
الصادر من اقدم القضاة المعينين لذلك (م) ٢٤٦ اذا  
لم يكن الحكم بذلك صادرا بمواجهة الاخصام او كان  
تعيين اليوم بامر القاضي المعين للكشف وجب اعلان  
الحكم او الامر المذكور للاخصام بمعرفة كاتب  
المحكمة قبل الوصول الى المحل باربع وعشرين ساعة  
غير مواعيد المسافة ويقوم هذا الاعلان مقام  
التكليف بالحضور (م) ٢٤٧ يجوز محضر تذكر فيه  
اغال القضاة المذكورين من وقت توجههم الى المحل  
المقصود لوقت تسليم المحضر في قلم كتاب المحكمة

(م) ٢٤٨ يجوز للمحكمة او لمن تعينه من قضائها تعيين اهل خبرة في حال الوجود بالمحل لياشروا الاعمال المطلوبة منهم في الحال بعد حلفهم الايمان او سماع الشهود الذين يرى لزوم استشهادهم بعد تخليفهم ايضاً ويكون حضورهم بمجرد الاخبار لهم من كاتب المحكمة (م) ٢٤٩ يجب ان يكون كاتب المحكمة حاضراً وقت الوجود بالمحل وان يضع امضاءه على المحضر (م) ٢٥٠ يصير تقدير المصاريف التي تترتب على الكشف على الاعيان الثابتة بمعرفة رئيس المحكمة او القاضي المعين لذلك ويجري تسليماً مقدماً في قلم كتاب المحكمة ممن يطلب الكشف او من المدعي ان كانت المحكمة امرت باجراء الكشف المذكور من تلقاء نفسها

كشف طبي — { صورة ما تحرر من مجلس الصحة  
لمنتشئين الصحة ومحافظي دمياط  
ورشيد في ٨ سبتمبر سنة ٢٩

علم مما ورد لنا من الداخلية بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة سنة ٩٦ مرة ان مديرية الغربية ارسلت لها افادة رقم ١١ شهره مرة ١٥١ بان تلاحظ من وقائع الاحوال ان بعض الناس اذا وقع عندهم امر يلزم الحال فيه للكشف على المصاب بمعرفة الحكماء فانهم يتركوا المديرية التابعين لها ويتوجهوا لمديرية اخرى ومنهم من يوسطها في ذلك ومنهم من يطلب الكشف بمعرفة الحكماء بغير معلوميتها وبدون حضور احد من حكامها كما حصل ذلك من حكيم باشي مصلحة المحمودية والحوض في اجراء الكشف بمعرفة على شخص من اهالي الصافية قولاً بانه عيان وظهر من شكوى اهليته ان المفتش هو الذي ضربه وتسبب عن ذلك وفاته وايضاً حكيمه طنطا اجرت الكشف على زوجة شخص من بركة السبع مقال بسقط حملها بواسطة ضرب اشخاص من اهالي الناحية مع كون الحرمة المكشوف عليها هي تابعة لمديرية المنوفية وقريبة منها فضلاً عن قربها ايضاً من مركز ملبج ومثل هذه الاحوال ينتج منها عدم الاستحصال على الغرض المقصود من ضبط الوقائع باوقاتها والمرسى على حقائقها بمعرفة جهة اختصاصها ولذا اشير بامر الداخلية عن حصول التنبيه على الحكماء باشية والحكام بان ضبط هذه الوقائع لا يحصل الا

بمعرفة كشفها عن يد حكماء جهاتها عياناً ولا يجوز لاحد اجراء الكشف على شخص يكون خارجاً عن جهته بمعنى انه لا يتأتى لاحد من حكماء المديرية ان يتعدى لاي كشف ما على جهات مديرية اخرى وحيث مثل هذه الحالة معروفة بطرف كل من الحكماء باشية وحكام الجهات فلرفع الاشكال واتباع قاعدة المجلس في ذلك اقتضى تحريره لحضرتكم لكي ينشر من طرفكم لكافة الحكماء باشية وحكام المراكز باتباع هذه القاعدة وعدم التعدي في مثل ذلك اما اذا كانت الحالة المتقضي الكشف عليها خطرة ويخشى من تاخير حكم جهتها ويكون موجوداً بالقرب منها اي حكيم لابس من طلبه بمعرفة حاكم الجهة واجراء الكشف عليها بمعرفة موقتها حين حضور حكم الجهة الواقع فيها الحادثة وعمل التقرير اللازم عما يترأى لم واختم عليه منهم — انه لمناسبة ما ظهر من اصابات بعض الناس بواسطة وقوع ضرب لم من اخرين وترك المديرية التابعين لها والتوجه بهم الى مديرية اخرى واجراء الاستكشافات عليهم بمعرفة حكائهم ومنهم من وسط المديرية في ذلك ومنهم من طلب الكشف بمعرفة الحكماء بغير معلوميتها وبدون حضور احد من حكائهم كانت صدرت المكاتب اللازمة من هنا المجلس الصحة بما اقتضى عن هذا الخصوص وذلك المجلس اصدار المنشور المسطر صورته بهذا المتن الصحة ومحافظتي دمياط وورشيد بما تراءى له لزوم اجرائه حسب القاعدة المدونة فيه وعلى هذا يروم التحرير من هنا الى المديرية والمحافظات المحكي عنهم باتباع هذه القاعدة والاجراء بمقتضاء تجاوب حكماء جهاتهم لعدم وقوع ما يخجل بها وبناء عليه قد حصل النشر للجهات المذكورة مؤكداً بذلك ولزم تحريره للعمل به والتأكيد على من يلزم بعدم مخالفته في ٢١ رمضان سنة ١٢٩٦

كشف طبي — { منشور من نظارة الداخلية لعموم  
الجهات في جا سنة ١٣٠٢ (فبراير سنة ٨٦)

حيث انه بعد ان نشر من هنا للجهات بما اقتضى في شأن المخاض التي تعمل بما يقع من النسوة العاهرات خلافاً للوارد باللائحة المعمولة عنهن ومن يتأخرون في تقديم الاطفال لتطعيم الجدري والعمل بالعبادة على العملية



قد نلاحظ الان للداخلية ان رؤساء ونظار مكاتب الصحة والكشف ليسوا من مأموري الضبطية القضائية المصرح لهم في القانون بضبط الوقائع وبهذا لا يكون على اولئك الرؤسا والنظار الا تبليغ جهات الادارة بما يقع من تلك المخالفات كي بمعرفتها يكون تحرير المحاضر اللازمة عما ذكر وتقديمها للنيابة العمومية وقد حصل الاقرار على ذلك من نظارة الحفانية بما ورد منها لهن في غاية الشهر الماضي نمرة ٣٢ فلمعلومية به واتباعه في جهة طرفكم لزم تحريره وقد تحرر في تاريخه لباقي الجهات بما ذكر

كشف طبي - (منشور صادر من الداخلية للدرجات (في ٦ يونيو سنة ٨٩

لما نلاحظ للداخلية ان بعض الموتى الذين يتوفون باسباب جنائية وشبهها يكشون اليوم واليومين والاكثر بدون دفن الى ان توقع الكشف الطبية عليهم وذلك لعدم تيسر الحصول على حكيمين يتحdan في الكشف كالتعليقات المعطاة عن ذلك وهذا اما ان يكون لوقوع الحادثة بجهة بعيدة عن شريط السكة الحديد وعدم امكان الحصول على حكيمين معا او لغياب احد الحكماء في مأموريات او بالمرور وحصل تضرر بعض الجهات باسباب ما ذكر كتب لمصلحة الصحة بان تنبه على الحكماء بانه في مثل هاته الاحوال لا باس من توقيع الكشف الطبي من حكيم واحد تحت مسؤوليته في مثل هذه الظروف مع مراعاة عدم اتخاذ ذلك كقاعدة عمومية وانما اذا اشتبه الحكيم الكشف في امر فعليه ان يطلب حكيم اخر للاتحاد معه والان جاء منها افادة بتاريخ ١٩ مايو الماضي نمرة ٢٩ ومعهما صورة ما نشرته في هذا الصدد فلمعلومية ذلك بجهتكم والتنبيه على ضباط بوليس طرفكم بان يقبلوا الكشف الطبية من حكيم واحد في المسائل الجنائية بالجهات المار ذكرها وفي الاحوال التي يتعذر فيها إيجاد حكيمين للاتحاد في الكشف لزم تحريره بصفة منشور عمومي لاتباعه

كشف طبي - (منشور الى كل مصالح الحكومة بما يلزم اجراؤه عند الكشف الصحي على احد الموظفين في ٢٥ سبتمبر سنة ٨٩

ارسل سعادة مدير مصلحة الصحة العمومية لنظارة الداخلية مكتابة مؤرخة ٢٨ اغسطس سنة ٨٩ نمرة

٥٨٩ اوضح فيها ان الجاري والحالة هذه فيمن يراد الكشف عليه بالصحة من المستخدمين هو ان يحضر اليها بمفرده لا اثبات عليه ان كان هو ذات المقصود الكشف عليه ام لا على انه يمكن ان يحضر بدله اي شخص كان بدعوى انه هو المرغوب الكشف عليه ويترب على ذلك اعطاؤه شهادة ليست في محلها ولهذا يراد منع ذلك وحيث انه في هذه الحالة يكون اللازم ضبط للواقع وانتظاما للاعمال وعدم تطرق اي خلل اليه انه عندما يقتضي الحال للكشف على احد المستخدمين يرسل لمكتب الصحة بالمكتابة اللازمة من محل استخدامه مع مندوب من طرف المصلحة التي ترسله حتى ان هذا المندوب يعلن ويشهد لمصلحة الصحة بان هذا الشخص هو ذاته المراد الكشف عليه فينبغي مراعاة العمل كذلك بجهتكم وفي تاريخه كتب للمصالح عموما بما ذكر

كشف على اشيا مسوكة - (ر) سيكورتاه (كتب ١٧٨ كشف على الاعيان - (ر) حضور (م ٦١ كشف على السفينة - (ر) اجرة السفينة (كتب ١١٦ كشف على سفينة - (ر) قبودان (كتب ٤٠-٤٣ كشف طبي - (ر) عاهرة - (ر) قرعة عسكرية - (ر) مستخدم الحكومة

كشف هندسي عن حفرو ردم - (ر) هندسة ٢٤ صفر سنة ٩٨

كف (نظر كف المخطوبة) - (ر) نكاح (ش ٣

كفاءة - (فانون الاحوال الشخصية)

(م) ٦٢ تعتبر الكفاءة من جانب الزوج لامن جانب المرأة فيجوز ان تكون ادنى منه في الشروط المذكورة في المادة الآتية - والكفاءة حق الولي وحق المرأة واعتبارها عند ابتداء العقد فلا يضر زوالها بعده (م) ٦٣ اذا زوجت الحرة المكلفة نفسها بلا رضا وليها العاصب قبل العقد او زوج الصغيرة غير الاب والجد من الاولياء او زوجها الاب والجد وهو ما جن سبي الاختيار بشهور بذلك قبل العقد يشترط لصحة النكاح ان يكون الزوج كفوا للمرأة نسباً ان كانا عرييين اصلا واسلاما ومالا وصلاحاً وحرقة سواء كانا عرييين او غير عرييين فان كان الزوج غير كف للمرأة في شرط من الشروط المذكورة

مضافة الى زمن مستقبل (م) ٦١٨ الكفيل هو الذي ضم ذمته الى ذمة الآخر اي الذي تعهد بما تعهد به الآخر ويقال لذلك الآخر الاصيل والمكفول عنه (م) ٦١٩ المكفول له هو الطالب والدائن في خصوص الكفالة (م) ٦٢٠ المكفول به هو الشيء الذي تعهد الكفيل بادائه وتسليمه وفي الكفالة بالنفس المكفول عنه والمكفول به سواء

### الباب الاول

(في عقد الكفالة ويحتوي على فصول)

(الفصل الاول - في ركن الكفالة)

(م) ٦٢١ تنعقد الكفالة وتنفذ بايجاب الكفيل وحده ولكن ان شاء المكفول له ردها فله ذلك وتبقى الكفالة ما لم يرددها المكفول له وعلى هذا لو كفل احد في غياب المكفول له بدين له على احد ومات المكفول له قبل ان يصل اليه خبر الكفالة يطالب الكفيل بكفالاته هذه ويؤخذ بها (م) ٦٢٢ ايجاب الكفيل اي الفاظ الكفالة هي الكلمات التي تدل على العهد والالتزام في العرف والعادة مثلاً لو قال كفلت او انا كفيل او ضامن تنعقد الكفالة (م) ٦٢٣ تكون الكفالة بالوعد المعلق ايضاً انظر الى مادة ٨٤ مثلاً لو قال ان لم يعطك فلان مطلوبك فانا اعطيكه تكون كفالة ولو طالب الدائن المديون بحقه ولم يعطه يطالب الكفيل (م) ٦٢٤ لو قال انا كفيل من هذا اليوم الى الوقت الفلاني تنعقد منجزاً حال كونها كفالة مؤقتة (م) ٦٢٥ كما تنعقد الكفالة مطلقة كذلك تنعقد بقيد التعجيل والتأجيل بان يقول انا كفيل على ان يكون الايفاء في الحال او في الوقت الفلاني (م) ٦٢٦ تنسخ الكفالة عن الكفيل (م) ٦٢٧ يجوز تعدد الكفلاء

(الفصل الثاني - في بيان شرائط الكفالة)

(م) ٦٢٨ يشترط في انعقاد الكفالة كون الكفيل عاقلاً وبالغاً فلا تصح كفالة المجنون والمعتوه والصبي ولو كفل حال صباه لا يؤخذ وان اقر بعد البلوغ بهذه الكفالة (م) ٦٢٩ لا يشترط كون المكفول عنه عاقلاً وبالغاً فتصح الكفالة بدين المجنون والصبي (م) ٦٣٠ ان كان المكفول به نفساً يشترط ان يكون

فالنكاح غير صحيح في الصور المتقدمة (م) ٦٤ يعتبر الاسلام بالنظر للزوج وايه وجده لا غير فمسلم بنفسه ليس كفواً لمسلمة ابوها مسلم ومن له اب واحد مسلم ليس كفواً لمن لها ابوان مسلمان ومن له ابوان في الاسلام كفواً لمن لها آباء (م) ٦٥ شرف العلم فوق شرف النسب فغير العربي العالم كفواً للعربية ولو كانت قرشية والعالم الفقير كفواً للغني الجاهل (م) ٦٦ لا عبرة بكثرة المال في النكاح فمن قدر على المهر المتعارف تعجيله وثقة شهر ان كان غير محترف او قدر على كفاية المرأة بتكسبه كل يوم ان كان محترفا فهو كفواً لها ولو كانت ذات اموال جسيمة وثروة عظيمة (م) ٦٧ لا يكون الفاسق كفواً لصالحة بنت صالح وانما يكون كفواً لفاسقة بنت فاسق او بنت صالح (م) ٦٨ تعتبر الكفاءة حرفة في غير العرب وفيمن يحترف بنفسه من العرب - فاذا تقاربت الحرف فلا يعتبر التفاوت فيها وثبتت الكفاءة واذا تباعدت فصاحب الحرفة الدنيئة لا يكون كفواً لبنت صاحب الحرفة الشريفة والعبرة في ذلك بعرف اهل البلد في شرف الحرف وخستها (م) ٦٩ اذا زوج الولي موليته الكبيرة برضاها جاهلاً قبل انعقد كفاءة الزوج لها ثم علم بعده انه غير كفواً لها فليس له خيار فسخ النكاح ولا لها ما لم يكن اشترط الكفاءة على الزوج او اخبره الزوج انه كفواً فاذا هو غير كفواً فلها ولوليها الخيار في السورتين

كفاءة - (ر) نكاح موقوف

كفاءة - (مجله) في الكفالة

(المقدمة - في اصطلاحات فقهية تتعلق بالكفالة)

(م) ٦١٢ الكفالة ضم ذمة الى ذمة في مطالبة شيء يعني ان يضم احد ذمته الى ذمة آخر ويلتزم ايضاً المطالبة التي لزم في حق ذلك (م) ٦١٣ الكفالة بالنفس هي الكفالة بشخص احد (م) ٦١٤ الكفالة بالمال هي الكفالة باداء مال (م) ٦١٥ الكفالة بالتسليم هي الكفالة بتسليم مال (م) ٦١٦ الكفالة بالدرك هي الكفالة باداء ثمن المبيع وتسليمه او بنفس البائع ان استحق المبيع (م) ٦١٧ الكفالة المنجزة هي الكفالة التي ليست معلقة بشرط ولا

## ملحوظات

المعلوما وان كان مالا لا يشترط ان يكون معلوما فلو قال انا كفيل بدين فلان على فلان تصح الكفالة وان لم يكن مقداره معلوما (م) ٦٣١ يشترط في الكفالة بالمال ان يكون المكفول به مضمونا على الاصيل يعني ان ايفاءه يلزم الاصيل فتصح الكفالة بثمن المبيع وبدل الاجارة وسائر الديون الصحيحة كذلك تصح الكفالة بالمال المغصوب وعند المطالبة يكون الكفيل مجبورا على ايفائه عينا او بدلا وكذلك تصح الكفالة بالمال المقبوض على سوم الشراء ان كان قد سمي ثمنه واما الكفالة بعين المبيع قبل القبض فلا تصح لان البيع لما كان ينفسخ بتلف المبيع في يد البائع لا يكون عين المبيع مضمونا عليه بل انما يلزم عليه رد ثمنه ان كان قد قبضه وكذلك لا تصح الكفالة بعين المال المرهون والمستعار وسائر الامانات لكونها غير مضمونة على الاصيل لكن لو قال انا كفيل ان اضاع المكفول عنه هذه الاشياء واستهلكها تصح الكفالة وايضا تصح الكفالة بتسليم المبيع وتسليم هؤلاء وعند المطالبة لو لم يكن للكفيل حق حبسها من جهة يكون مجبورا على تسليمها الا انه كما ان في الكفالة بالنفس يبرأ الكفيل بوفاء المكفول به كذلك لو تلفت هذه المذكورات لا يلزم الكفيل شي (م) ٦٣٢ لا تجري النيابة في العقوبات فلا تصح الكفالة بالقصاص وسائر العقوبات والمجازاة الشخصية ولكن تصح الكفالة بالقرش والدية اللذين يلزمان الجراح والقاتل (م) ٦٣٣ لا يشترط يسار المكفول عنه وتصح الكفالة عن المفلس ايضا (الباب الثاني في بيان احكام الكفالة ويحتوي على ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في بيان حكم الكفالة المتجزئة والمعلقة والمضافة)

(م) ٦٣٤ حكم الكفالة المطالبة بعني للمكفول له حق مطالبة المكفول به من الكفيل (م) ٦٣٥ يطالب الكفيل في الكفالة المتجزئة حالا ان كان الدين معجلا في حق الاصيل وعند ختام المدة المعينة ان كان موجلا مثلا لو قال احد انا كفيل عن دين فلان فللدائن ان يطالب الكفيل في الحال ان كان معجلا وعند ختام مدته ان كان موجلا (م) ٦٣٦ اما في

الكفالة التي انعقدت معلقة بشرط او مضافة الى زمان مستقبل فلا يطالب الكفيل ما لم يتحقق الشرط ويحل الزمان مثلا لو قال ان لم يعطك فلان مطلوبك فانا كفيل بادائه تنعقد الكفالة مشروطة ويكون الكفيل مطالبا ان لم يعطه فلان المذكور ولا يطالب الكفيل قبل المطالبة من الاصيل كذا لو قال ان سرق فلان مالك فانا ضامن تصح الكفالة فاذا ثبتت سرقة ذلك الرجل يطالب الكفيل وكذا لو كفيل على انه متى طالبه المكفول له فله مهلة كذا يوما فمن وقت مطالبة المكفول له تعطى مهلة للكفيل الى مضي تلك الايام وبعد مضيتها يطالب المكفول له الكفيل في اي وقت شاء وليس للكفيل ان يطلب ثانيا مهلة كذا يوما وكذا لو قال انا كفيل بما يثبت لك على فلان من الدين او بالمبلغ الذي تقرضه فلانا او بما يغضبه منك فلان او بثمن ما تبيعه فلان فلا يطالب الكفيل الا عند تحقق هذه الاحوال اي عند ثبوت الدين والاقراض وتحقق الغصب وبيع المال وتسليمه وكذا لو قال انا كفيل بنفس فلان على ان احضره في اليوم التالي لا يطالب الكفيل باحضار المكفول به قبل ذلك اليوم (م) ٦٣٧ يلزم عند تحقق الشرط تحقق الوصف والقيود ايضا مثلا لو قال انا كفيل باداء اي شي يحكم به على فلان واقر فلان المذكور بكذا دراهم لا يلزم على الكفيل ادائه ما لم يلحقه حكم الحاكم (م) ٦٣٨ لا يؤخذ الكفيل بالدرك اذا ظهر مستحق ما لم يحكم بعد المحاكمة على البائع برد الثمن (م) ٦٣٩ لا يطالب الكفيل في الكفالة الموقفة الا في مدة الكفالة مثلا لو قال انا كفيل من هذا اليوم الى شهر لا يطالب الكفيل الا في ظرف هذا الشهر وبعد سروره يبرأ من الكفالة (م) ٦٤٠ ليس للكفيل ان يخرج نفسه من الكفالة بعد انعقادها ولكن له ذلك قبل ترتب الدين في ذمة المدين في الكفالة المعلقة والمضافة فكما انه ليس لمن كفيل احدا عن نفسه او دينه منجزا ان يخرج نفسه من الكفالة كذلك لو قال ما يثبت لك على فلان من الدين فانا ضامن له ليس له الرجوع عن الكفالة لانه وان كان ثبوت الدين مؤخرا عن عقد الكفالة لكن ترتبه في ذمة المدين مقدم على

عقد الكفالة واما لو قال ما تبعه لفلان فتمنه عليّ او قال انا كفيل بثن المال الذي ستبيعه لفلان يضمن للمكفول له ثمن المال الذي يبيعه المكفول له لفلان المذكور الا ان له ان يخرج نفسه من الكفالة قبل البيع بان يقول رجعت عن الكفالة فلا تبع الى ذلك الرجل مالا فلو باع المكفول له شيئاً له بعد ذلك لا يكون الكفيل ضامناً لثن ذلك المبيع (م) ٦٤١ من كان كفيلاً يرد المال المغصوب او المستعار وتسليمها اذا سلمها الى صاحبها يرجع باجرة نقلها على الغاصب والمستعير اي باخذها منها

### ( الفصل الثاني - في بيان حكم الكفالة بالنفس )

(م) ٦٤٢ حكم الكفالة بالنفس هو عبارة عن احضار المكفول به اي لاي وقت كان قد شرط تسليم المكفول به يلزم احضاره على الكفيل بطلب المكفول له في ذلك الوقت فان احضره فيها والا يجبر على احضاره

### ( الفصل الثالث - في بيان احكام الكفالة بالمال )

(م) ٦٤٣ الكفيل ضامن (م) ٦٤٤ الطالب مخير في المطالبة ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب الكفيل ومطالبته احدهما لا تسقط حق مطالبته الاخر وبعد مطالبته احدهما له ان يطالب الاخر ويطالبهما معا (م) ٦٤٥ لو كفّل احد المبالغ التي لزمته ذمة الكفيل بالمال حسب كفالته فللدائن ان يطالب من شاء منهما (م) ٦٤٦ عليهما دين من جهة واحدة وقد كفّل كل عن صاحبه يطالب كل منهما بمجموع الدين (م) ٦٤٧ لو كان لدين كفلاً متعدداً فان كان كل منهم قد كفّل على حدة بطالب كل منهم بمجموع الدين وان كانوا قد كفّلوا معا بطالب كل منهم بمقدار حصته من الدين ولكن لو كان قد كفّل كل منهم المبلغ الذي لزم في ذمة الاخر فعلى هذا الحال يطالب كل منهم بمجموع الدين مثلاً لو كفّل احداً بالالف ثم كفّل ذلك المبلغ غيره ايضاً فللدائن ان يطالب من شاء منهما واما لو كفّلوا معا يطالب كل منهما بنصف المبلغ المذكور الا ان يكون قد كفّل كل منهما المبلغ الذي لزم ذمة الاخر فعلى ذلك الحال يطالب كل منهما بالالف (م) ٦٤٨ لو اشترط في الكفالة براءة الاصيل تنقلب الى الحوالة (م) ٦٤٩ الحوالة بشرط عدم براءة

الحيل كفالة فلو قال احد للمديون احل بمالي عليك من الدين على فلان بشرط ان تكون انت ضامناً ايضاً فاجاله المديون على هذا الوجه فللطالب ان ياخذ طلبه من شاء (م) ٦٥٠ لو كفّل احد بدين احد على ان يوديه من المال المودع عنده يجوز ويجبر الكفيل على ادائه من ذلك المال ولو تلف المال لا يلزم الكفيل شي ولكن لو رد ذلك المال المودع بعد الكفالة يكون ضامناً (م) ٦٥١ لو كفّل احد بنفس شخص على ان يحضره في الوقت الفلاني وان لم يحضره في الوقت المذكور فعليه اداء دينه فاذا لم يحضره في الوقت المعين المذكور يلزمه اداء ذلك الدين واذا توفي الوكيل فان سلمت الورثة المكفول به الى الوقت المعين او سلم المكفول به نفسه من جهة الكفالة لا يترتب على طرف الكفيل شي من المال وان لم يسلم الورثة المكفول به او هو لم يسلم نفسه يلزم اداء المال من تركة الكفيل ولو احضر الكفيل المكفول به واختفى المكفول له او تغيب راجع الكفيل الحاكم على ان ينصب وكيلاً عوضاً عنه ويستلمه (م) ٦٥٢ ان كان الدين معجلاً على الاصيل في الكفالة المطلقة ففي حق الكفيل ايضاً ثبت معجلاً وان كان معجلاً على الاصيل ففي حق الكفيل ايضاً ثبت معجلاً (م) ٦٥٣ يطالب الكفيل في الكفالة المقيدة بالوصف الذي قيدت به من التعجيل والتأجيل (م) ٦٥٤ كما تقع الكفالة موجلة بالمدة المعلومة التي اجل بها الدين كذلك تقع موجلة بمدة ازيد من تلك المدة ايضاً (م) ٦٥٥ لو اجل الدائن دينه في حق الاصيل يكون معجلاً في حق الكفيل وكفيل الكفيل ايضاً والتأجيل ايضاً في حق الكفيل الاول تأجيل في حق الكفيل الثاني واما تأجيله في حق الكفيل فليس بتأجيل في حق الاصيل (م) ٦٥٦ المديون معجلاً لو اراد الذهاب الى ديار اخرى وراجع الدائن الحاكم وطلب كفلاً لا يكون مجبوراً على اعطاء الكفيل (م) ٦٥٧ لو قال احد لآخر اكفني عن ديني الذي هو لفلان فبعد ان كفّل وادى عوضاً بدل الدين بحسب كفالته لو اراد الرجوع على الاصيل يرجع بالشئ الذي كفّله ولا اعتبار للمودي واما لو صالح الدائن على مقدار من الدين يرجع بيد الصلح وليس له الرجوع بمجموع الدين مثلاً لو كفّل

## ملحوظات

الكفيل كذلك لو توفي الكفيل كما يراء هو من الكفالة كذلك يبراء كفيله ايضاً ولكن لا يبراء الكفيل من الكفالة بوفاة المكفول له ويطلب وارثه

## (الفصل الثالث - في البراءة من الكفالة بالمال)

(م) ٦٦٧ لو توفي الدائن وكانت الوراثه منحصره في المدينين يبراء الكفيل من الكفالة وان كان للدائن وارث اخر يبراء الكفيل من حصه المدينين فقط ولا يبراء من حصه الوارث الاخر (م) ٦٦٨ لو صالح الكفيل او الاصيل الدائن على مقدار من الدين يبران ان اشترطت براءتها او براءة الاصيل فقط او لم يشترط شي وان اشترطت براءة الكفيل فقط يبراء الكفيل فقط ويكون الطالب مخبراً ان شاء اخذ مجموع دينه من الاصيل وان شاء اخذ بدل الصلح من الكفيل والباقي من الاصيل (م) ٦٦٩ لو احال الكفيل المكفول له على احد وقبل المكفول له والحال عليه يبراء الكفيل والمكفول عنه ايضاً (م) ٦٧٠ لو مات الكفيل بالمال يطلب بالمال المكفول به من تركته (م) ٦٧١ الكفيل بضمن المبيع اذا انفسخ البيع واستحق المبيع اورد بعيب يبراء من الكفالة (م) ٦٧٢ لو استؤجر مال الى تمام مدة معلومة وكفل احد بدل الاجارة التي سميت تنتهي كفالته عند انقضاء مدة الايجارة فان انعقدت اجارة جديدة بعد ذلك على ذلك المال لا تكون تلك الكفالة شاملة لهذا العقد

## كفالة - (فانون مدني)

(م) ٤٩٥ الكفالة عقد به يلتزم الانسان باداء دين انسان اخر اذا كان هذا الاخر لا يؤديه ويجوز الكفالة بالدين بدون علم المدين بها (م) ٤٩٦ الكفالة باطلة اذا كان الدين المكفول به باطلا ما لم تكن الكفالة حاصلة بسبب عدم اهلية المدين (م) ٤٩٧ لا يجوز ان تعقد الكفالة بمبلغ اكثر من المبلغ المطلوب من المدين ولا بشرط اشد من شروط الدين المكفول به لكن يجوز ان تكون الكفالة بمبلغ اقل من الدين وبشروط اخف من شروطه (م) ٤٩٨ في حالة عدم وجود شرط صريح لا تكون الكفالة الا على اصل الدين ولا توجب التضامن (م) ٤٩٦ اما الكفالة التي تؤخذ بالحكم او بناء على حكم

بدرامهم جياذ فاداهما زيوفا رجع على الاصيل بدرام جياذ وبالعكس لو كفل بزيوف وادى جياذا رجع على الاصيل بزيوف لا بجياذ وكذا لو كفل بكذا بدرام فصالح على عروض رجع على الاصيل بالدراهم التي كفلها واما لو كفل بالف قرش وادى خمسمائة صلحا رجع على الاصيل بخمسمائة (م) ٦٥٨ لو غر احد اخر في ضمن عقد المعاوضة يضمن ضرورة مثلاً لو اشترى احد عرصة وبني عليها ثم استخفقت اخذ المشتري من البائع ثمن الارض مع قيمة البناء حين التسليم كذلك لو قال احد لاهل السوق هذا الصغير ولدي بيعوه بضاعة فاني اذنته للتجارة ثم بعد ذلك لو ظهر ان الصبي ولد غيره فلاهل السوق ان يطالبوه بضمن البضاعة التي باعوها للصبي

## (الباب الثالث)

في البراءة من الكفالة ويحتوي على ثلاثة فصول (الفصل الاول - في بيان بعض الضوابط العمومية) (م) ٦٥٩ لو سلم المكفول به من طرف الاصيل او الكفيل الى المكفول له يبراء الكفيل من الكفالة (م) ٦٦٠ لو قال المكفول له ابرأت الكفيل او ليس لي عند الكفيل شي يبراء الكفيل (م) ٦٦١ لا تلزم براءة الاصيل ببراءة الكفيل (م) ٦٦٢ براءة الاصيل توجب براءة الكفيل

## (الفصل الثاني - في البراءة من الكفالة بالنفس)

(م) ٦٦٣ لو سلم الكفيل المكفول به في محل يمكن فيه الخاصمة كالمصر او القصة الى المكفول له يبراء الكفيل من الكفالة سواء قبل المكفول له او لم يقبل ولكن لو شرط تسليمه في بلدة معينة لا يبراء بتسليمه في بلدة اخرى ولو كفل على ان يسلمه في مجلس الحاكم وسلمه في الزقاق لا يبراء من الكفالة ولكن لو سلمه في حضور ضابط يبراء (م) ٦٦٤ يبراء الكفيل بمجرد تسليم المكفول به بطلب الطالب واما لو سلمه بدون طلب الطالب فلا يبراء ما لم يقل سلمته بمحكم الكفالة (م) ٦٦٥ لو كفل على ان يسلمه في اليوم الفلاني وسلمه قبل ذلك اليوم يبراء من الكفالة وان لم يقبل المكفول له (م) ٦٦٦ لو مات المكفول به كما يبراء الكفيل من الكفالة كذلك يبراء كفيل

المدين وله ان يتمسك بجميع الالوجه التي يحتج المدين بها اما عدا الالوجه الخاصة بشخصه (م) ٥١٠ يبرأ الكفيل بقدر ما اضاعه الدائن بتقصيره ومن التامينات التي كانت له (م) ٥١١ تبرأ ذمة الكفيل بقبول الدائن شيئاً بصفة وفاء للمدين ولو حصلت دعوى من الغير باستحقاقه ذلك الشيء

كفالة بالدرك — (ر) كفالة (م) ٦١٦  
كفالة بالمال (ضمان غروم) (ر) كفالة (م) ٦٤٣  
— كفالة (ق)

كفالة مضافة — (ر) كفالة (م) ٦٣٤  
كفالة معلقة — (ر) كفالة (م) ٦٣٤  
كفالة منجزة — (ر) كفالة (م) ٦١٧ : ٦٣٤  
كفالة بالنفس (حضور) — (ر) كفالة (م) ٦٤٢  
— ٦٥١ — ٦٦٣ — كفالة (ق) ٥٠٨  
كفالة — (ر) نزع ملكية (ق) ٥٧٤ — ٥٧٥  
— ٥٧٨ — كفيل

كفالة — (التنفيذ بشرط تقديم كفالة) (ر) تنفيذ  
٣٩٠ الى ٣٩٢ — ٣٩٤ — ٣٩٩ — ٤٠٠ الى ٤٠٣  
كفالة — (ر) ضمانه — كفيل  
كفر — (لمنح للامته الاطيان الزراعية) فرار من  
المجلس الخصوصي رقم ١٤ ن سنة ١٢٧٩ (٥)  
مارس سنة ٦٣

من الان يمنع الترخيص بفرز كفره من بلد كما ان  
للحكومة اذا كان يظهر لها عدم ضبط باحد الكفور  
السابق فرزها او العزب او حصول خلل بها تجري  
ازالتها او ضمها على اصل البلد

كفر — (منشور صادر في غاية راسنة ١٢٩٧ (١٢)  
(مارس سنة ٨٠) بعدم انشاء عزبة او كفر  
الا بتصرح

لما علم للداخلية من افادات واردة لها من المديريات  
تجاري بعض اشخاص على سرقات متنوعة من مواشي  
ومحصولات وغيرها ومشاجرات نشأ عن بعضها  
وفاة واصابة اشخاص بجروح اقاموا بسببها مددا  
بالاستتاليات تحت المعالجة قد اجرت التحريات اللازمة  
فظهر ان اغلب تلك الوقوعات صادرة من اشخاص  
احدثوا عزبا وكفورا مخصوصة بمسافات بعيدة عن  
سكن النواحي والبلاد كثيرة العمار يأوى اليها كل

فتستلزم التضامن حتما مع كفالة الفوائد والمصاريف  
والمخقات (م) ٥٠٠ اذا تعهد المدين تعهدا مطلقا  
باعطاء كفيل سواء كان التعهد حاصل با اتفاق بينه  
وبين الدائن او امام المحكمة واعسر الكفيل الذي  
قدمه وجب على المدين استبداله بكفيل اخر (م) ٥٠١  
يجب ايفاء التعهد باعطاء الكفيل على حسب الالوجه المبينة  
في قانون المرافعات (م) ٥٠٢ للكفيل الغير متضامن  
الحق اذا لم يتركه في الزام رب الدين بمطالبة المدين  
بالوفا اذا كان الظاهر ان امواله الجائز حجزها بقي اداء  
الدين بتمامه وحينئذ فللمحكمة النظر والحكم في ايقاف  
المطالبة الحاصلة للكفيل ايقافا مؤقتا مع عدم الاخلال  
بالاجراءات التحفظية (م) ٥٠٣ للكفيل الحق في مطالبة  
المدين عند حلول اجل الدين ولو اجل رب الدين  
المدين اجلا جديدا ولم يبرئ الكفيل من الكفالة  
— وله ايضا مطالبة المدين بالدين اذا افلس قبل  
حلول اجل الدين المكفول به (م) ٥٠٤ في حالة تعدد  
الكفلاء لدين واحد بعقد واحد بغير شرط التضامن لا  
يجوز لرب الدين الا مطالبة كل منهم بقدر حصته في  
الكفالة — واما اذا كانت الكفالة حاصلة بعد عقود  
متوالية فهذا لا يدل على تضامن الكفلاء ولكن قد ينفع  
التضامن من قرائن الاحوال (م) ٥٠٥ اذا دفع الكفيل  
الدين عند حلول الاجل فله الرجوع على المدين بجميع ما  
اداء ويحل محل الدائن في حقوقه لكن لا تجوز له المطالبة  
الا بعد استيفاء الدائن دينه بتمامه اذا كان الكفيل لم  
يدفع الاجزا من الدين (م) ٥٠٦ واذا وجدت كفلا  
متضامنون فالذي ادى جميع الدين منهم عند حلول  
اجله له ان يطلب من كل من باقي الكفلاء ان يؤدي  
له حصته من الدين مع تادية ما يخصه من حصة المعسر  
منهم (م) ٥٠٧ على الكفيل ان يخبر المدين قبل اداء  
الدين بعزمه على الاداء او بالمطالبة الحاصلة له من رب  
الدين والا سقط حقه في الرجوع على المدين في الحالتين  
اذا كان المدين ادى الدين بنفسه او كان له اوجه  
لائبات بطلان الدين اوزواله عنه (م) ٥٠٨ من تكفل  
باحضار المدين يوم حلول اجل الدين ولم يحضره في  
الميعاد كان ملزما بالدين واذا حضر المدين المذكور  
برئ كفيله (م) ٥٠٩ يبرأ الكفيل بمجرد براءة

سارق او قاطع طريق للتمكن من السلب والاضرار بالواردين والمترددین وحيث ايجاد العزب والكفور اللاتي من هذا القبيل نخل بالراحة العمومية الواجب على الجميع دوام المحافظة عليها ومزيد الالتفات لمنع الاسباب التي يكون من شأنها سلب الامن فقد تراءى عدم التجويز من الآن فصاعدا لايما كان ان ينشي عزبة او كفرة بعيدة عن سكن البلاد والنواحي بغير ان يعرض رسمياً على المديرية التي فيها اطيان وهي بعد ان تجري الاستكشافات والتحريات اللازمة متى ظهر لها اعتماد واعتبار هذا الطالب ووقفت بوجه وثيق عن ضرورة لزوم ايجاد العزبة او الكفور بالنسبة لمقدار اطيانه وتتحقق من عدم وجود موانع ولا محذورات مطلقاً تحرر منها الى الداخلية بوضاحة اسم الطالب وشهرته ومقدار الاطيان التي له بالجهة المرغوب انشاء العزبة او الكفرة بها مع ما اجرته من التحريات وما تبين منها وتنتظر ما يصدر سواء كان بالتصريح او عدمه حتى بالاجراء هكذا يتمتع تحايل اللصوص ويتلاشى امرهم شيئاً فشيئاً وبناء عليه لزم تحريره للاجراء بمقتضاء واعلانه الى كافة حكام فروع المديرية واخذ التعهدات المقتضية عليهم وعلى عمد ومشايخ كامل البلاد بدوام مراعاة الاجراء بموجبه وكل من حصل منه تساهل او اغماض في هذا الخصوص يحاكم قانوناً ومع هذا يلزم تحرير جدول ببيان العزب والكفور الموجودة والحالة هذه بالمديرية واسماء اصحابها واعتمادهم وعدمه ومقدار الاطيان التي لهم بالجهة الموجود بها العزبة او الكفور والجزء الموجودة فيه مع ما ترويه من الملاحظات في اقتضاء استمرار وجودها او اولوية ازلتها ويتقدم لطرفنا للنظر فيه واجراء ما يقتضي

كفر — (ر) عزبة

كفيل — (ر) كفالة — اتحاد الذمة (ق ٢٠٣)

— استبدال (ق ١٩٠) — افلاس ابتداء من

قت ٣٤٨ — سيكورتاه (قتب ٢٢٢) — غيبة

٢٢٨ — ٢٢٩ — ضانة

كفيل تذكرة سفر — (ر) تزوير (ق ١٩٤)

كفيل (دفع ثمن السفينة) : (ر) سفينة (قتب ٢٣)

كفيل (برأته — (ر) صلح (قت ٣٣١ — ٣٣٢)

كفيل ضامن لدفع كيبالة عند الاستحقاق —

(ر) كيبالة (قت ١١٩)

كفيل عند ضياع الكيبالة — (ر) كيبالة (قت

١٥٠ الى ١٥٤)

كلاء — (ر) شركة الاباحة

كلب — (ر) مخالفات (ق ٣٤٣) — صحة

بيطرية اول فبراير سنة ٨٣

كلب — { منشور صادر في ٢٧ ل سنة ٩٨ (٢٢  
سنة ٨١)

حضرة رئيس مجلس الصحة العمومية ارسل لهذا الطرف افادة مورخة في ١٩ الجاري غرة ٢٨١ تبين منها ان بعض حكما باشية الجهات حرروا اليه بوجود كلاب مصابة بداء الكلب وانه لاجل منع ما يحصل من المضرات وقطع سريان هذا الداء قد قرر في جلسته المتعقدة في ٧ شهره بلزوم المبادرة بتبديدها بجواهر سمية يصطنعها مامورو صحة الجهات على نفقة المديريات والمخافضات وان يكون اعطاء تلك الجواهر في اوقات الغروب وما يتفق بالموت يجري دفنه حالا في حفرة عميقة يكون غطاؤها جيرا غير مطفاء وقاية من تصاعد الروائح الكريهة بحيث ان من يتعين لمباشرة هذا العمل يكون حريصا على عدم ترك شي من تلك الادوات المسممة في الطرق منعاً من تعاطي المواشي او غيرها اياها وحيث ان هذا الداء العضال هو من الداءات المعدية التي يخشى من انتشارها ومن الضروري استعمال الحكمة في استئصال شافته من كافة جهات القطر رعاية للصحة العمومية وحفظ الجميع المخلوقات فلهذه الاسباب المهمة قد كتب في تاريخه لجهات الاقتضى وهذا

تكم حتى بالخبرة مع حكيم باشي ذاك الطرف حالا يصير تركيب الجواهر السمية المحكي عنها وصرفها لمن يحسن تجزئتها بقدر ما يلزم في الاوقات المذكورة اتقا بملاحظة عدم ترك شي منها في الطريق بعد الاهتمام بدفن ما يتفق على الصفة السابقة ايضاحها كما هو اللازم

كلاسية — { امر عال رقم ٣١ يناير سنة ٨٦ (٢٦ ر  
سنة ١٣٠٢)

بناء على ما عرضه عليه ناظر الاشغال العمومية

ليسوا تجارا أو من عديمي الأهلية والتحاويل والقبول  
المهضة منهم تكون باطلة بالنسبة لهم فقط

### (في مقابل الوفاء)

(م) ١١١ يعد مقابل الوفاء موجودا اذا حل ميعاد دفع  
الكمبيالة وكان المسحوب عليه مدينا للساحب والمسحوب  
على ذمته بمبلغ مستحق الطلب مساويا بالاقبل لمبلغ  
الكمبيالة (م) ١١٢ قبول الكمبيالة يؤخذ منه وجود  
مقابل وفائها عند القابل وعلى الساحب دون غيره ان  
يثبت في حالة الانكار سواء حصل قبول الكمبيالة ام  
لا ان المسحوب عليه كان عنده مقابل الوفاء في ميعاد  
استحقاق دفع قيمتها وان لم يثبت ذلك فيكون ضامنا  
للوفا ولو في حالة عمل البروتستوبعد المواعيد المحددة  
وانما اذا اثبت الساحب في الحالة المذكورة ان مقابل  
الوفاء كان موجودا في ميعاد استحقاق الدفع واستمر  
الى الميعاد الذي كان يجب فيه عمل البروتستوفبراء  
ذمته بقدر مبلغ مقابل الوفاء ما لم يكن قد استعمل في  
منفعته (م) ١١٣ يجب على الساحب ولوعمل البروتستو  
بعد الميعاد المحدد لعمله ان يعطي حامل الكمبيالة  
السندات اللازمة لاستحصله على مقابل الوفاء وتكون  
مصاريف ذلك على الحامل المذكور واما اذا افلس  
الساحب فيجب على وكلاء دائنيه اعطاء تلك السندات  
(م) ١١٤ مقابل الوفاء الموجود تحت يد المسحوب  
عليه سواء وجد عنده في وقت تحرير الكمبيالة او في  
انتقال ملكيتها لشخص آخر او بعد ذلك يكون ملكا  
لحاملها ولو لم يحصل تعيينه لدفع قيمة تلك الكمبيالة  
او لم يحصل القبول من المسحوب عليه (م) ١١٥ اذا  
افلس الساحب ولو قبل حلول ميعاد دفع قيمة  
الكمبيالة يكون لحاملها دون غيره من مدائني الساحب  
المذكور الحق في الاستيلاء على مقابل الوفاء المعطى  
للمسحوب عليه بالطرق المقررة فان افلس المسحوب  
عليه وكان مقابل الوفاء ديناً في ذمته فيدخل مقابل  
الوفاء المذكور في روكية تفليسته واما اذا كان  
بضائع او اعيانا او اوراقا ذات قيمة او مبالغ ويجوز  
استردادها بمقتضى المادة ٣٧٦ والمواد التالية لها  
فيسوغ لحامل الكمبيالة ان يسترد ما يكون من هذا  
القبيل (م) ١١٦ اذا وجدت عدة كمبيالات وكان

وموافقة راي مجلس نظارنا امرنا بما هوات (م) ١  
تعتبر من المنافع العمومية الاعمال المتعلقة بامتداد  
ترعة الكلاية بمديرية اسنا لتحسين ري حوض الحلة  
(م) ٢ تؤخذ الاراضي اللازمة للترعة المذكورة من يد  
اربابها وتصبح ملكا للحكومة . يصير تتمين الاراضي  
المذكورة بمعرفة قومسيون يعينه لذلك ناظر الداخلية  
والاشغال العمومية وتحصل قيمة ثمن هذه الاراضي  
من ارباب الاطيان المنتفعين بالترعة المحكي عنها

### كمبيالة - (فانون التجارة)

(م) ١٠٥ تسحب الكمبيالات من بلد الى بلد آخر  
او الى نفس البلد المحررة فيه ويبين فيها اليوم والشهر  
والسنة اللاتي تحرت فيها والمبلغ المراد دفعه واسم  
من يلزمه الدفع والميعاد والمحل اللذان يجب الدفع  
فيهما ويذكر فيها ان القيمة وصلت وتكون لحاملها او  
تحت اذن شخص ثالث او اذن نفس صاحبها ويوضع  
عليها امضاء الساحب او ختمه واذا كُتب من الكمبيالة  
عدة نسخ اي نسخة اولى وثانية وثالثة ورابعة وهكذا  
يذكر في كل واحدة منها عددها وفي هذه الحالة تقوم  
النسخة الواحدة مقام الجميع كما ان الجميع يقوم مقام  
نسخة واحدة (م) ١٠٦ لا يذكر في الكمبيالة التي تحت  
اذن صاحبها وصول القيمة الا في اول تحويل (م) ١٠٧  
يجوز ان تسحب كمبيالة على شخص ويشترط فيها الدفع  
في محل شخص آخر ويجوز سحبها ايضا بامر شخص  
على ذمته (م) ١٠٨ الاوراق الموصوفة بوصف كمبيالة  
ولم تكن مستوفية للشروط السالف ذكرها والكمبيالات  
التي ذكر فيها على غير الحقيقة اسم او صفة تعتبر  
سندات عادية اذا كانت مستوفية للشروط اللازمة  
لهذه السندات ومع ذلك يجوز نقلها من يد الى يد  
بطريق التحويل وتعتبر مثل الاوراق التجارية اذا  
كُتبت بين تجار او لاعمال تجارية ولا يجوز لمن  
علم بذكر شي من ذلك على غير الحقيقة ان يحتج به  
على الغير الذي لم يخبر به (م) ١٠٩ اذا حصل من  
النساء او البنات اللاتي لسن بتاجرات سحب كمبيالة  
او تحويلها او قبولها باسمهن خاصة ووضعن عليها  
امضاءهن فلا يعتبر ذلك عملا تجاريا بالنسبة لهن  
(م) ١١٠ الكمبيالات المسحوبة من القصر الذين



(الفرع الرابع - في قبول الكسبالة بالواسطة) (م) ١٢٥ في وقت عمل البروتيسكو على كسبالة لعدم قبولها يجوز قبولها من انسان آخر يتوسط عن صاحبها او عن احد المحيلين ويكتب هذا التوسط على الكسبالة ويذكر في ورقة البروتيسكو ويضع عليه المتوسط امضاءه او ختمه - ويجب على المتوسط المذكور ان يعلن ذلك فوراً لمن توسط عنه والا فيكون ملزوما بالمصاريف والتعويضات اذا اقتضاها الحال (م) ١٢٦ لا تزال حقوق حامل الكسبالة محفوظة على الساحب والمحيلين بسبب عدم قبول المسحوب عليه ولو حصل قبولها من متوسط ولا يجب على المتوسط المذكور ان يدفع المبلغ في ميعاد استحقاق الدفع الا بعد عمل بروتيسكو عدم الدفع في الميعاد المحدد - فان دفع قبل عمل البروتيسكو ضاعت حقوقه على من كانت له منفعة في عمله على المسحوب عليه في الاصل

#### الفرع الخامس

##### (في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكسبالة)

(م) ١٢٧ يجوز سحب الكسبالة لدفع قيمتها بمجرد الاطلاع عليها - او بعد يوم او اكثر او شهر او اكثر من وقت الاطلاع - او بعد يوم او اكثر او شهر او اكثر من يوم تاريخها - او في يوم مشهور او معين كيوم عيد او يوم سوق موسم (م) ١٢٨ الكسبالة المسحوبة لدفع قيمتها عند الاطلاع عليها تكون واجبة الدفع بمجرد تقديمها (م) ١٢٩ يكون ابتداء ميعاد دفع قيمة الكسبالة المسحوبة لدفعها بعد يوم او اكثر او شهر او اكثر من وقت الاطلاع عليها معتبرا من تاريخ قبولها او من تاريخ عمل بروتيسكو عدم القبول (م) ١٣٠ تعد ايام الشهر على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في الكسبالة واذا كانت الكسبالة واجبة الدفع بعد شهر او اكثر من وقت الاطلاع عليها وكان القبول مؤرخاً فابام الشهر تعد على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في صيغة القبول (م) ١٣١ والكسبالة المستحقة الدفع في سوق موسم يستحق دفعها في اليوم السابق على اليوم المعين لانتهاه الموسم او في نفس يوم الموسم اذا كان لا يستمر الا يوماً واحداً (م) ١٣٢ اذا وافق حلول ميعاد دفع قيمة الكسبالة

مقابل الوفاء واحداً فيراعى ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق كل من حاملها في استيفاء مطلوبه من مبلغ مقابل الوفاء المذكور ويكون حامل الكسبالة السابق تاريخها على تاريخ الكسبالات الاخر مقدما على غيره

##### (الفرع الثالث - في قبول الكسبالات)

(م) ١١٧ ساحب الكسبالة والمحيلون المتناقلون لها يكونون مسئولين على وجه التضامن عن القبول والدفع في ميعاد الاستحقاق (م) ١١٨ الامتناع عن قبول الكسبالة بصيراثباته بورقة رسمية تسمى بروتيسكو عدم القبول (م) ١١٩ متى اعلن بروتيسكو عدم القبول اعلاناً رسمياً وجب على المحيلين المتناقلين والساحب على وجه التعاقب ان يقدموا كفيلاً ضامناً لدفع قيمة الكسبالة في الميعاد المستحق فيه الدفع او يدفعوا قيمتها مع مصاريف البروتيسكو ومصاريف الرجوع ولا يكون الكفيل متضامناً الا مع من كفله سواء كان الساحب او المحيل (م) ١٢٠ من قبل كسبالة صار ملزوما بوفاء قيمتها ولا يجوز رجوعه عن القبول ولو افلس الساحب بغير علمه قبل قبوله (م) ١٢١ يلزم ان يوضع على صيغة قبول الكسبالة امضاء القابل او ختمه وتؤدي هذه الصيغة بلفظ مقبول وتكون مؤرخة اذا كانت الكسبالة بميعاد يوم او اكثر او شهر او اكثر من وقت اطلاع القابل عليها وان لم تؤرخ في هذه الحالة فتصير قيمة الكسبالة مستحقة الطلب في الميعاد المذكور فيها محسوبا من يوم تاريخها (م) ١٢٢ يبين في صيغة قبول الكسبالة المستحقة الدفع في محل غير محل اقامة قابلها المحل الذي تدفع فيه قيمتها او يحصل فيه المطالبة بها وما ينشاء عنها (م) ١٢٣ لا يجوز تقييد قبول الكسبالة بشرط ما ولكن يجوز ان يكون قاصراً على قدر اقل من مبلغها وفي هذه الحالة يجب على حاملها ان يعمل البروتيسكو عن الباقي الزائد عن القدر المقبول (م) ١٢٤ يلزم قبول الكسبالة في وقت تقديمها او في مدة لا تتجاوز اربعاً وعشرين ساعة من وقت التقديم وان لم ترد لحاملها بعد الاربع والعشرين ساعة مقبولة او غير مقبولة كان من حجزها ملزوما بما يترتب على ذلك من التعويضات لحاملها

## ( الفرع الثامن - في دفع قيمة الكمبيالة )

١٤٢ يلزم دفع قيمة الكمبيالة من صنف النقود المينة فيها (م) ١٤٣ من يدفع قيمة الكمبيالة قبل ميعاد استحقاق الدفع يكون مسئولاً عن صحة الدفع (م) ١٤٤ من يدفع قيمة الكمبيالة في ميعاد استحقاق دفعها بدون معارضة من احد في ذلك يعتبر دفعه صحيحاً (م) ١٤٥ لا يجبر حامل كمبيالة على استلام قيمتها قبل الاستحقاق (م) ١٤٦ اذا دفعت قيمة الكمبيالة بناء على نسختها الثانية او الثالثة او الرابعة وهكذا يكون الدفع صحيحاً اذا كانت هذه النسخة مذكوراً فيها ان الدفع بناء عليها يبطل ما عداها من النسخ (م) ١٤٧ من يدفع قيمة كمبيالة بناء على نسختها الثانية او الثالثة او الرابعة وهكذا بغير استرجاع النسخة التي عليها صيغة قبوله لا يعد دفعه صحيحاً بالنسبة لحامل النسخة التي عليها هذه الصيغة (م) ١٤٨ لا تقبل المعارضة في دفع قيمة كمبيالة الا في حالة ضياعها او تفليس حاملها (م) ١٤٩ اذا ضاعت كمبيالة ليس عليها صيغة القبول جاز لسحق قيمتها ان يطالب بوفائها بناء على نسختها الثانية او الثالثة او الرابعة وهكذا (م) ١٥٠ اذا كانت الكمبيالة الضائعة عليها صيغة القبول فلا تجوز المطالبة بقيمتها بناء على نسختها الثانية او الثالثة او الرابعة وهكذا الا بامر من القاضي المعين للامور الوقتية بشرط اداء كفيل (م) ١٥١ من ضاعت منه كمبيالة سواء كان عليها صيغة القبول ام لا ولم يمكنه ان يقدم نسختها الثانية او الثالثة او الرابعة وهكذا يجوز له ان يطلب دفع قيمة الكمبيالة الضائعة وان يتحصل على ذلك بامر القاضي بعد ان يثبت ملكيته لها بدفاتره مع اداء كفيل (م) ١٥٢ وفي حالة الامتناع عن الدفع بعد المطالبة التي حصلت بمقتضى ما ذكر في المادتين السابقتين يجب على صاحب الكمبيالة الضائعة ان يحفظ جميع حقوقه بعمل البروتيسو ويلزم ان يكون عمله في اليوم التالي ليوم حلول ميعاد دفع قيمة تلك الكمبيالة ويجب ان يعلن البروتيسو الى الساحب والمحيلين اعلاناً رسمياً بالالوجه والمواعيد المقررة فيما سياتي لاعلانه ويجب عليه عمله في الميعاد المذكور ولو لم يمكنه طلب صدور امر القاضي لعدم كفاية الوقت الذي مضى من عهد

يوم عيد رسمي فدفعها يكون مستحقاً في اليوم الذي قبله

## ( الفرع السادس - في تحويل الكمبيالة )

(م) ١٣٣ الكمبيالة المحررة لحاملها تنتقل ملكيتها بمجرد تسليمها اما ملكية الكمبيالة التي يكون دفعها تحت الاذن فتنتقل بالتحويل (م) ١٣٤ يؤرخ تحويل الكمبيالة ويذكر فيه ان قيمتها وصلت ويبين فيه اسم من انتقلت الكمبيالة تحت اذنه ويوضع عليه امضاء المحيل او ختمه (م) ١٣٥ اذا لم يكن التحويل مطابقاً لما تقرر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكمبيالة لمن تحول له بل يعتبر ذلك توكيلاً له فقط في قبض قيمتها ونقل ملكيتها لشخص آخر وانما عليه ان يبين ما اجراه مما يتعلق بهذا التوكيل واذا نقل ملكيتها لآخر في هذه الحالة يكون مسئولاً بصفة محيل -- وصيغة التحويل المتروكة على يابض وقت التحويل يجوز ان تكتب فيها بعد وانما يلزم ان يكون ما كتب مطابقاً لعمل حصل حقيقة في التاريخ الموضوع في التحويل (م) ١٣٦ تقديم التواريخ في التحويل ممنوع وان حصل بعد تزويرا

## ( الفرع السابع - في ملزومية صاحب الكمبيالة وقابلها ومحيلها على وجه التضامن وفي الضمان الاحتياطي )

(م) ١٣٧ صاحب الكمبيالة وقابلها ومحيلها ملزمون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن (م) ١٣٨ دفع قيمة الكمبيالة فضلاً عن كونه مضموناً بقبولها وتحويلها يجوز ضمانه من شخص آخر ضماناً احتياطياً ويكون ذلك بكتابة على ذات الكمبيالة او في ورقة مستقلة او بخطابة (م) ١٣٩ الضمان الاحتياطي يكون عن الساحب او المحيل ويلزم الضامن احتياطاً بالوفاء على وجه التضامن بالالوجه التي يلزم المضمون على حسبها ما لم توجد شروط بخلاف ذلك بين المتعاقدين (م) ١٤٠ لا يجوز لضمامن صاحب الكمبيالة ضماناً احتياطياً ان يعجز بعدم عمل البروتيسو الا في الحالة التي يسوغ فيها للساحب الاحتجاج به (م) ١٤١ يلزم اعلان البروتيسو الى ضامن محيل الكمبيالة ضماناً احتياطياً كما يلزم اعلانه لنفس المحيل المذكور وان لم يحصل ذلك سقط حق الرجوع على الضامن

بشهر او اكثر فيجب عليه ان يطلب دفع قيمتها او قبولها في ظرف ستة اشهر من تاريخها والا سقط حقه في الرجوع على المحيلين وكذلك على الساحب اذا كان قد اوجد مقابل الوفاء عند المسحوب عليه اما اذا كانت الكميالة مسحوبة من بلاد اوروبا الاخر فيكون الميعاد ثمانية اشهر وان كانت مسحوبة من اي بلد ابعد من تلك البلاد فيكون الميعاد سنة كاملة — وكذلك يسقط حق حامل الكميالة في الرجوع المذكور اذا كانت مسحوبة من البلاد المصرية او جهاتها التجارية لاجل دفعها في البلاد الاجنبية بمجرد الاطلاع عليها او بعده يوم او اكثر او شهر او اكثر ولم يطلب دفع قيمتها او قبولها في المواعيد المذكورة لكل مسافة من المسافات المتقدمة — وفي حالة حصول حرب بحرية يزداد على هذه المواعيد مقدارها ومع ذلك لا تخل الاحكام المتقدم ذكرها بالشروط التي تحصل بخلاف ذلك بين آخذ الكميالة وماسحوبها والمحيلين ايضا (م) ١٦١ يجب على كل حامل كميالة ان يطلب دفع قيمتها في يوم حلول الميعاد (م) ١٦٢ الامتناع عن الدفع يلزم اثباته بعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق وتزداد عليه مدة المسافة التي بين المحل اللازم عمل البروتستوفيه ومركز المحكمة فاذا كان اليوم التالي لحلول الميعاد يوافق يوم عيد رسمي فيعمل البروتستو في اليوم الذي بعده (م) ١٦٣ عمل البروتستو لعدم القبول او موت المسحوب عليه او تقليسه لا تترتب عليه معافاة حامل الكميالة من عمل البروتستو لعدم الدفع واذا افلس قابل الكميالة قبل حلول ميعاد استحقاق دفعها جاز لحاملها ان يعمل فوراً البروتستو ويرجع بحقوقه على من له الرجوع عليه — واذا كتب الساحب على الكميالة ان رجوعها يكون بدون مصاريف اغنى ذلك عن عمل البروتستو وعن مراعاة المواعيد المقررة للمطالبة والاجراءات المتعلقة بها واما اذا كتب احد المحيلين هذا الشرط فلا يعاقب حامل الكميالة من عمل البروتستو ولا من الاجراءات اللازمة استيفاؤها لحفظ حقه في الرجوع على المحيلين السابقين على من كتب الشرط المذكور (م) ١٦٤ يجوز لحامل الكميالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع ان

ضياغ الكميالة (م) ١٥٣ يجب على مالك الكميالة الضائعة ان يطلب من محيلها الاخير استحصاله على نسخة ثانية منها وعلى المحيل المذكور ان يساعده وياذن له باستعمال اسمه في اجراء اللازم عند محيله الذي انتقلت اليه الحوالة منه وهكذا من محيل الى محيل الى صاحب الكميالة وفي هذه الحالة تكون كافة المصاريف على مالك الكميالة التي ضاعت منه (م) ١٥٤ تعهد الكفيل المذكور في مادتي ١٥٠ و ١٥١ يبطل بعد مضي ثلاث سنين اذا لم تحصل في اثناها مطالبة ولا دعوى امام المحاكم (م) ١٥٥ اذا عرض على حامل الكميالة في ميعاد الاستحقاق دفع جزء من قيمتها فلا يجوز له الامتناع عن استلام ذلك الجزء ولو كان القبول شاملا لمبلغ الكميالة بتمامه وكل ما يدفع من اصل قيمة الكميالة تبرأ منه ذمة صاحبها ومحيلها وعلى حاملها ان يعمل البروتستو على ما بقي منها (م) ١٥٦ لا يجوز للقضاة ان يعطوا مهلة لدفع قيمة كميالة (الفرع التاسع - في دفع قيمة الكميالة بالواسطة) (م) ١٥٧ الكميالة المعمول عنها البروتستو يجوز دفع قيمتها من اي شخص متوسط عن صاحبها او عن احد محيلها وبصيراثبات التوسط والدفع في ورقة البروتستو او في ذيلها (م) ١٥٨ من دفع قيمة كميالة بطريق التوسط يحل محل حاملها فيجوز له من الحقوق ويلزم بما عليه من الواجبات فيما يتعلق بالاجراءات اللازمة استيفاؤها فاذا حصل هذا الدفع عن الساحب تبرأ ذمة جميع المحيلين اما اذا كان عن احدهم فتبرأ ذمة من بعده منهم (م) ١٥٩ اذا تراحم عدة اشخاص على دفع قيمة الكميالة بطريق التوسط يقدم منهم من يترتب على الدفع منه براءة للمستولين اكثر من غيره واذا تقدم لدفعها من كانت مسحوبة عليه في الاصل وعمل عليه البروتستو لعدم قبوله يكون مقدماً على غيره (الفرع العاشر - فيما لحامل الكميالة من الحقوق وما عليه من الواجبات)

(م) ١٦٠ حامل كميالة مسحوبة من الارض الفارة او من البلاد التي على سواحل البحر المتوسط او من ممالك الدولة العلية ومستحقة الدفع في القطر المصري سواء كان مجرد الاطلاع عليها او بعده يوم او اكثر او

عليه في وقت استحقاق الدفع وفي هذه الحالة لا يكون لحامل الكمبيالة حق المطالبة الا على المسحوب عليه (م) ١٧٢ يزول سقوط الحق المقرر في المواد الثلاثة السابقة ويعود لحامل الكمبيالة الحق في مطالبة الساحب او المحيل اذا وصلت لاحدها بعد مضي المواعيد المقررة لعمل البروتستوا ولا اعلانه والتكليف بالحضور امام المحكمة المبالغ التي كانت معينة لوفاء قيمة الكمبيالة سواء كان وصولها الى الساحب او المحيل المذكور بواسطة حساب او بطريق المقاصة او بوجه اخر (م) ١٧٣ يجوز لحامل الكمبيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع زيادة على ما له من حق المطالبة على وجه الرجوع ان يحجز منقولات الساحب او القابل او المحيل حجرا تحفظيا بشرط مراعاة الاجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات

كمبيالة — (ر) بروتستو — ٠ تاجر (ق ٢) — ٠ تجريب (ق ٣٣٨) — ٠ حجز (ق ٦٧٥) سقوط الحق (ق ٠) — ٠ سند تجاري — ٠ ميعاد — ٠ رجوع (ق ١٧٨) — ٠ كفيل

كمر ك — (ر) جمر ك

كمانة — (ر) مخالفات (ق ٣٤١)

كنز — (ر) وضع يد (ق ٥٨ — ٨١ — ٨٢)

كهانة — (ر) مخالفات (ق ٣٤٥)

كهل — (ر) ملح ٦ ذا سنة ١٢٩٧

كهنة — (ر) منشور صادر في ٦ ن سنة ١٢٩٨ (٥) (أغسطس سنة ٨١)

مجلس الصحة العمومية اوضح في مكانة فرنسا وبوردت منه رقم ٢٠ يولييه سنة ٨١ انه بناء على حصول الشكايات اليه من تجار صنف الكهنة في شان القرار الذي اصدره في ٣٠ يونيه المشتمل على الستة اوجه التي تراءى اليه لزوم اتخاذها لمنع سرعان داء التيفوس البقري ومن ضمنها منع نقل صنف الكهنة قد نظر للمجلس بجلسته المنعقدة في ١٤ يولييه ان القرار المثنى ذكره مترتب عليه ضرر جسيم بتجارة هذا الصنف مع كونه ذات اهمية في القطر المصري ولذلك وما تراءى اليه من ان هذا المنع لا يحصل منه فوائد حقيقية بالنسبة لحالة المواشي قرر ثانيا بالتريخيص بنقله بحيث تكون

يطالب الساحب وكل واحد من المحيلين بالانفراد او جميعهم معا ويجوز ايضا لكل واحد من المحيلين مطالبة الساحب والمحيلين السابقين عليه على الوجه المذكور — ومطالبة الساحب فقط تبرئ المحيلين ومطالبة احدهم تبرئ المحيلين بعده الذين لم تحصل مطالبتهم (م) ١٦٥ اذا طالب حامل الكمبيالة من حولها اليه وكانت مطالبته له بالانفراد وجب عليه ان يعلن اليه البروتستو المعمول وان لم يوفه بقيمة الكمبيالة يكلفه في ظرف الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ البروتستو المذكور بالحضور امام المحكمة ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المسحوب عليه ومحل المحيل المذكور (م) ١٦٦ بعد عمل البروتستو عن الكمبيالات المسحوبة من القطر المصري المستحقة الدفع في الخارج تحصل مطالبة الساحبين والمحيلين المقيمين بالقطر المذكور في المواعيد الاتي يانها — ثلاثة اشهر لبلاد الدولة العلية الكائنة بقسم اوروبا القار ولبلا دفرنسا او ايطاليا او اوستريا — واربعة اشهر لما عدا ذلك من البلاد التي في ساحل البحر المتوسط وبلاد اوروبا وسنة لجميع البلاد الاخر ويزاد على هذه المواعيد قدرها في حالة حصول حرب بحرية (م) ١٦٧ اذا طالب حامل الكمبيالة جميع المحيلين والساحب معا كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين في المواد السابقة (م) ١٦٨ لكل واحد من المحيلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالانفراد او الاجتماع في عين المواعيد المذكورة وتبتدي هذه المواعيد بالنسبة له من اليوم التالي لتاريخ تكليفه بالحضور امام المحكمة (م) ١٦٩ يسقط ما لحامل الكمبيالة من الحقوق على المحيلين بمضي المواعيد السالف ذكرها المقررة لقديم الكمبيالات المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها او بعده يوم او اكثر او شهر او اكثر ولعمل بروتستو عدم الدفع والمطالبة بالضمان على وجه الرجوع (م) ١٧٠ يسقط حق المحيلين ايضا في مطالبة المتنازلين لهم مطالبة على وجه الرجوع بمضي المواعيد السالف ذكرها كل واحد منهم فيما يتعلق به (م) ١٧١ وكذلك يسقط حق حامل الكمبيالة ومحيلها فيما يتعلق بالساحب اذا اثبت الساحب المذكور وجود مقابل الوفاء عند المسحوب

ملفوظات

والعظام الطرية بالكلية وان ما يوجد من هذه الاعناف في البلدة يبعد عن محلات السكن ويوضع في محلات مخصوصة تعين بعرفة مندوبي الصحة وبعد وضع تلك الاعناف بها تبخر ويختم عليها وتسد شبايكها وابوابها بالبناء الى ان يصدر فيها امر جديد وكل صاحب مخزن كهنه مكلف بان يخبر به مصلحة الصحة في مدة ثماني واربعين ساعة ليكشف عليه ويصدر قرار في شأنه ان كان يقتضي الحال بنقله واختم عليه وسد شبايكه وابوابه بالبناء او اعدام ما يكون به

**كهنه —** { منشور صادر في ٤ صفر سنة ١٣٠١ هـ }  
{ ديسمبر سنة ٨٣ } من نظارة الداخلية لمجالات الادارة ما عدا محافظة اسكندرية ومديرتي البحيرة والغربية بتنفيذ قرار مجلس الصحة العمومية الصادر في شأن الكهنه والعظام قدم سعادة رئيس مجلس الصحة العمومية للداخلية مكتوبة مؤرخة ٢٦ محرم سنة ١٣٠١ غرة ٧١٥ مفادها انه لانطفاء الوباء من جهات القطر ما عدا اسكندرية وانقطاع حادث المواشي من جهات القطر ايضا ما عدا مديرتي الغربية والبحيرة ولكون منع نقل الكهنه والعظام الطرية كان بسبب وجود هذين المرضين في البلاد فمراعاة لعدم الاضرار بالتجارة قد قرر المجلس التصريح باعادة تجارة ونقل الصنفين المذكورين فيما عدا ثغراسكندرية والمديرتين المذكورتين حتى يصدر عنها امر آخر انما بناء على هذا التصريح ينبغي تبخير مخازن العظام والكهنه تبخيرا جيدا بعد نقل هذين الصنفين منها ويكون ما يجري تخزينه منها مجددا تحت ملاحظة صحية وبالبعد عن السكن كما انه لا بد في الكهنه التي يراد نقلها من ان تعمل بالآت مع تبخير العربات المعدة للنقل وطلب صدور الاوامر للجهات بالاجراء كذلك وحيث انه لاجل الاسباب التي ذكرت تراى هنا عدم المانع من تنفيذ هذا القرار قد كتب في تاريخه للجهات ومصلحة السكة الحديد بالاجراء ما اقتضاه وبالجمله هذا للاجراء بما اوضح فيه بجهة طرفكم بالاتحاد مع مامورسيه الصحة

**كهنه —** { قرار صادر من مجلس الصحة العمومية }  
{ والكورنتينات المصرية في ١٧ أغسطس سنة ٨٨ }  
قرر مجلس الصحة العمومية والبحرية والكورنتينات المصرية في

مستوفية الشرائط ورغب تبليغ هذا القرار للجهات لعدم تعرضها في نقلها وحيث القرار الذي سبق صدوره من المجلس ببيان الستة اوجه المحكي عنها كان جرى الشرع للجهات وبالجمله لخضرتكم في ٩ شعبان سنة ١٢٩٨ لاجل العمل بموجبه والآن من المقتضى الاجراء على حسب قراره الاخير بالترخيص بنقل الكهنه بالكيفية التي ذكرت ومن المقتضى اتباع الاجراء بموجب ما قرره المجلس فقد كتب في تاريخه للجهات المقتضى بذلك ومن الجمله هذا للمعلومية والتنبيه بعدم التعرض لنقل الكهنه ما دامت تكون مستوفية الشرائط كما توضح مع مراعاة واجراء باقي الالوجه الموضحة بالمشور السابق للوقاية من الضرر

**كهنه —** { منشور من نظارة الداخلية في غاية شعبان سنة ١٣٠٠ هـ }  
{ ٥ بوليه سنة ٨٣ }  
مجلس الصحة العمومية بالنظر لظهور المرض في جهة دمياط كان قرر بان يمنع كلياً نقل الكهنه من وإلى جهات القطر وكتب يوقتها لمصلحة السكة الحديد بالاجراء كذلك — هذا ولكون في هذه الحالة يكون من الاقتضاء وضع الصنف المذكور بمحلات مخصوصة يجري تعيينها بمعرفة مصلحة الصحة ولا يتصرح بمشاله منها ما لم يصدر امر جديد ورغب المجلس بما ورد منه للداخلية في ٢٩ شعبان سنة ١٣٠٠ غرة ٢٧٠ صدور الاوامر لسائر حضرات المديرين والمحافظين بالتنبيه على ماموري الادارة بالاجراء كذلك وحيث ان تنفيذ ذلك يستدعي توجيه اهمة اليه فامولنا المبادرة بتخزين ما يوجد بجهة طرفكم من هذا الصنف وعدم التصريح بمشاله على الكيفية التي ذكرت وفي تاريخه كتب لمن لزم بهكذا لاتباعه

**كهنه —** { قرار من مجلس الصحة العمومية في ٢٧ يونيه سنة ٨٣ }  
انه بالنظر لظهور المرض بجهة دمياط يمنع منها كلياً نقل الكهنه من اية جهة من جهات القطر واليهما وكتب في الحال الى السكة الحديد بالاجراء على ما تقر

**كهنه —** { قرار من مجلس الصحة العمومية في ٢٢ لوليه سنة ٨٣ }  
انه بسبب وجود مهض الهضة الآن يمنع نقل الكهنه

لخايرة جهة الاقتضاء عن ذلك كي يصدر الامر يجعل المسافة التي يمشيها الكوبري مفتوحاً ساعتين ونصفاً منعاً لعطل مرور المراكب مع اعطائنا المواعيد والاقوات التي تلزم في الفتح والقفل او كل ما يستصوب  
(صورة ما تحرر من رياسة هندسة المجيزة والقناطر الخيرية لنظارة الاشغال العمومية في ٨ شعبان سنة ٩٦ غمرة ٣١٧)

مهندس اول كوبري قصر النيل اورى بالوارد منه رقم ٢٩ الماضي غمرة ٣٧ بانه معتاد سنوياً زيادة مدة فتح الكوبري بالنظر لكثرة المراكب التي تمر في زمن النيل لآخر ما وضعه يعلم لدى المطالعة بناء عليه لزم ترقيمه لسعادتك والورقتان من طيه تؤمل صدور امر سعادتك بتحديد الميعاد اللازم لفتح وقفل الكوبري ان كان ساعتين ونصفاً كالمعتاد او أكثر لينحصر لهندسة الكوبري بالاجراء على ما يترامى من موافقة بطمواعيد القفل وافتح في مدة النيل

(صورة ما تحرر من نظارة الاشغال لرياسة هندسة المجيزة والقناطر الخيرية في ٢١ شعبان سنة ٩٦ غمرة ١٩٨)

بافادة حضرتكم رقم ٨ شعبان سنة ٩٦ غمرة ٣١٧ توري ان كوبري قصر النيل من المعتاد سنوياً زيادة مدة فتحه في زمن النيل بالنظر لكثرة المراكب التي تمر منه في هذا الاوان ولهذا امر وسم النظر في ذلك والتصريح بتحديد الميعاد اللازم فتح الكوبري فيه وقفله وحيث ان الديوان لا يمانع في هذا الخصوص لانه من المعلوم لزوم فتح الكوبري في الاوقات اللازمة لمرور المراكب منه كما ان ترتيب ساعات الفتح هذه يلزم تقديرها بحسب ما يمكن بحيث لا يترتب عليها عطل في مرور العالم ما بين المدينة ومحطة بولاق التكرور فلزم تحريره لحضرتكم للاجراء كما ذكر وطيه ثلاثة اوراق

(صورة ما ورد لهندسة الكوبري من رياسة هندسة المجيزة والقناطر الخيرية في ٢ رمضان سنة ٩٦ غمرة ٣٦)

لما كتب بناء على ما ورد من طرفكم لديوان الاشغال العمومية عن تحديد الميعاد اللازم لفتح وقفل الكوبري فيه لكون المعتاد سنوياً كان زيادة مدة فتحه في زمن

جلسته المتعددة يوم تاريخه ما هو آت (اولاً) من الآن فصاعداً يصير منع دخول الخرق الواردة الى القطر المصري من الجهات المشتبهة او المزفرة (ثانياً) يصير اعدام كافة مهات الفراش والملبوسات والاشياء المستعملة تعلق الاشخاص الذين توفوا بمرض مشتبه او يكونوا مصابين به ما لم تكن مصحوبة بشهادة طبية من حكيم الوابور تدل على ان الاشياء المحكي عنها صار تطهيرها بكل دقة — وهذا اعتباراً من ابتداء تاريخه

كهنة — (ر) عظم ١٦ يولية سنة ٨٨

كوبري قصر النيل — (صورة محررات تتعلق بكوبري قصر النيل)  
(صورة المحرر من قبودان الكوبري لهندسة كوبري قصر النيل في ١٨ يوليوسنة ٧٩ غمرة ٣٩)

حيث ان المفتن في مكوث فتح الكوبري هو ساعة ونصف طبق الامر وذلك ما كان الانسابة ووقوف المياه والان صارت مياه النيل قوية بالنسبة لازيادة الحاصلة وهذا المفتن اعني الساعة ونصفاً لا يكفي لنزول المراكب وطلوعها لشدة المياه وحيث الامر كما ذكر لزم تحريره لحضرتكم بامل مخايرة جهة الاقتضاء لصدور الامر بان يكون فتح الكوبري مسافة ساعتين ونصف حتى بواسطة ذلك يمكن ان تنزل وتطلع المراكب المارة من الهويس (صورة ما كتب من هندسة كوبري قصر النيل لرياسة هندسة القناطر الخيرية والمجيزة في ١٩ يوليوسنة ٧٩ غمرة ٣٧)

حيث ان الجاري من ابتداء هدمياه نيل العام الماضي ان فتح الكوبري هو من الساعة واحدة افرنكي لغاية الساعة اثنين ونصف افرنكي بعد الظهر اعني ان المسافة التي يمشيها مفتوحاً لمرور المراكب هي ساعة واحدة ونصف وذلك على حسب ما صدر به الامر الكريم وقتها وبما انه معتاد سنوياً صدور امر بزيادة مسافة الفتح مدة تعالي مياه النيل وذلك لامكان مرور كافة المراكب المتفضي مرورها يومياً وجار جعل العادة ساعتين ونصفاً بالاقول ولـ يكون ان مياه النيل آخذة في التعالي كما هو معلوم وان القبودان بافادته لصقه يتطلب التصريح بزيادة المسافة كما توري فبناء عليه لزم عرضه

النيل نظرا لكثرة المراكب التي تمر منه فالآن وردت افادة الديوان باحدى الاربع اوراق طيه رقم ٢١ شعبان سنة ٩٦ نمرة ١٩٨ بان الديوان لا يمانع في هذا الخصوص لان فتح الكوبري في الاوقات اللازمة هو لمرور المراكب منه كما ان ترتيب ساعات الفتح يلزم تقديرها بحسب ما يمكن مراعاة عدم العطل في مرور العالم ما بين المدينة ومحطة بولاق التكرور كما يعلم من المطالعة ولهذا لزم تحريره لمعلوماتكم بما توضح والاجراء على حسب السوابق

(صورة ما صدر من نظارة الاشغال لهندسة الكوبري في ٢٧ شعبان سنة ٩٦ ١٥ اغسطس سنة ٧٩ نمرة ٢٥٩)

بناء على ما كتب من حضرتكم لحضرة رئيس هندسة الجيزة والقناطر الخيرية عن اعتبار زيادة الاوقات التي يفتح فيها الكوبري في زمن النيل نظرا لكثرة المراكب التي تمر منه في هذا الاوان قد وردت منه افادة برغبة التصريح من الديوان بتحديد الميعاد اللازم لفتح وقفله سواء كان ساعتين ونصفا حسب المعتاد سنويا او اكثر وحرر لحضرته في ٢١ شعبان سنة ٩٦ نمرة ١٩٨ بعدم المانع لذلك مع تعيين ساعات الفتح بحسب ما يمكن بحيث لا يترتب عليها عطل في مرور العالم وحيث علم الان للديوان انه لحد تاريخه لم يصير زيادة ساعات الفتح وبسبب ذلك حاصل تعطيل المراكب المشحونة احجارا من الكوبري فلزم تحريره لسرعة الاجراء في ذلك على وجه ما تقدم التحري به لحضرة الرئيس الموصى اليه بالكيفية المذكورة هذا ولكون انه من المعتاد ايضا فتح الكوبري المذكور قبل طلوع الشمس لاجل مرور مراكب الحجر التي تواجدت في اثناء الليل فيلزم اجراء ذلك الان في هذا العام ايضا

(صورة ما تحرر من نظارة الاشغال الى الدائرة البلدية بمصر في ١٤ محرم سنة ٩٧ نمرة ١٦١)

يستفاد مما ورد من سعادتك رقم ٦ محرم سنة ٩٧ نمرة ١٢٦ ان الغرض جعل قبودان ورؤساء وعساكر كوبري قصر النيل التابعين هذا الطرف المعدن لفتح وقفل وحفظ الكوبري تحت ادارة المأمور الموجود من طرف الدائرة لتحصيل العوائد واقتصار مهندس الكوبري

التابع ايضا للديوان على ملاحظة الفتح والقفل فقط وان ذلك لاجل ضبط الادارة والتحصيل بالكوبري الى اخر ما ذكر مع انه يتدقيق النظر في هذا الطلب وفي الاجراءات المنوطة بعال الكوبري على العموم اتضح ان الرؤساء والعساكر ليسوا تحت ادارة المهندس مباشرة كما لا يصح ان يكونوا تحت ادارة المأمور بل هم تحت ادارة القبودان وهذا القبودان يتلقى التسيهات التي تعطى من المهندس بالنسبة للفتح والقفل وحفظ الكوبري واجراءات الجس والكشف والنظافة ونحو ذلك ويدير خدمات الرؤساء والعساكر في ذلك مع ادارة اجراءات مرور المراكب بواسطة هؤلاء الرؤساء والعساكر بالمناورات التي يجريها عليهم فيها اما المأمور فان واجباته الاستحصال على العوائد من ارباب المراكب واعطائهم التساريح اللازمة للمرور بموجبه في مواعيد الفتح المعلومة اليه مع نظر تساريحهم حال المرور فاذا احتاج الى اجراء شيء بواسطة العساكر مع ما يتعلق بارتباط وظيفته بما يتعلق بهم فعليه ان يبلغه الى القبودان حتى اذا كان من وظائفهم فعلى القبودان ان يباشر اجراءه وبذلك لا تروى وجهه بوجبه جعل القبودان والرؤساء والعساكر المذكورين تحت ادارة مأمور التحصيل وان ضبط وعدم ضبط العوائد لا يرتب على هذا الامر وبذلك لزم افادة سعادتك

(صورة ما تحرر من نظارة الاشغال لهندسة الكوبري في ٢١ ديسمبر سنة ٧٩ نمرة ٦١٦)

حيث ان ما وردت به افادة الدائرة البلدية الرقيقة ١٦ الجاري نمرة ١٢٦ حررها عنه في ١٤ محرم سنة ٩٧ المنسوخة صورته يمينه فلمعلوماتكم بذلك لزم الاعلان في ١٧ محرم سنة ٩٧ (٣١ ديسمبر سنة ٧٩) كوبري قصر النيل (تخصيص ايراداته) - (ر) ديت موحد

كوبون - امر عال صادر في ٢٢ يونيه سنة ٨٦

بعد الاطلاع على تصديق الدول التي اشتركت في تشكيل المحاكم المختلطة في القطر المصري - وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رآيه مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) لا تقبل اي معارضة في دفع قيمة الكوبونات او في سداد قيمة

سندات الدين المصري اعني ( الدين الموحد والدين الممتاز والسلفة المضمونة البالغ مقدار فائدها ثلاثة في المائة وسلفة الاملاك الميرية وسلفة الدائرة ) — ومع ذلك اذا روي للمصالح والبنوك المكلفة بتسديدات السلفات ثبوت فقد او سرقة السندات او الكوبونات المذكورة فيسوغ لها ان تؤجل مؤقتاً دفع قيمة تلك السندات او الكوبونات

كوبون — ٠ امرال صادر في ١٢ ابريل سنة ٨٧

بعد الاطلاع على المادة العشرين من قانون التصفية — وبناء على ما عرضه علينا مجلس نظارنا وموافقة راي كوميسارية صندوق الدين العمومي امرنا بماهوات (م) ١ كوبونات الدين الممتاز والدين الموحد الجاري دفعها الآن بمصر وباريس ولوندره تدفع ايضاً في برلين بالعملة الذهب — كوبونات ١٥ ابريل واول مايو القادمين تدفع في برلين بسعر الكيبو عشرين مارك واربعة وثلاثين بفنينج عن كل خمسة وعشرين فرنكا او عن كل جنيه انجليزي

كوبون — ٠ امرال صادر في ١٤ يولييه سنة ٨٧

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧ المتضمن التصريح بدفع كوبونات الدين الممتاز والدين الموحد في برلين — وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وموافقة راي مديري صندوق الدين العمومي امرنا بماهوات (م) ١ تصرح لمديري صندوق الدين ان يعينوا بالاتفاق مع ناظر المالية سعر الكيبو بالعملة الفرنسية والعملة الالمانية لكوبونات وسندات الدين الموحد والدين الممتاز التي تدفع في باريس وبرلين بدون ان يزيد سعر الكيبو عن قيمة الليرة الاسترلينة ولا ينقص عن قيمة الخمسة وعشرين فرنك او العشرين مارك وخمسة وعشرين بفنينج (م) ٢ تصرح ايضاً لمديري صندوق الدين ان يعينوا بالاتفاق مع ناظر المالية سعر الكيبو بالعملة الرسمية الجارية في البلاد التي ربما تعين فيها جهات اخرى للدفع بحيث لا يزيد سعر الكيبو عن قيمة الليرة الاسترلينة ولا ينقص عن قيمة الخمسة وعشرين فرنك

كوبون — ٠ (ر) تصفية ٢٨ يولييه سنة ٨٥  
كوبيا — ٠ (ر) دقتر كوبيا

كورنثينة — ٠ (ر) صحة بحرية وكورنثينات —  
مجلس الصحة البحرية

كومساري الدين العمومي — ٠ (ر) دين موحد  
١٨ نوفمبر سنة ٨٦

كومساري صندوق الدين — ٠ (ر) مفتش عمومي  
كومسيون — ٠ (ر) وكيل بالعمولة : لجنة

كومسيونجي — ٠ (ر) وكيل بالعمولة  
كوميتة دعاوي الحكومة — ٠ (ر) قلم قضايا

الحكومة

كوميتة المالية : (ر) دين موحد ١٨ نوفمبر سنة ٧٦  
كونتراتو — ٠ { منشور من نظارة الاشغال مرة ١١ بتاريخ ٣ جمادى الاولى سنة ٩٩ (٢٢٢ مارس سنة ٨٢ الى حضرة ناظر قلم هندسة الاشغال

حيث ان اشغال المقاولات الجارية بملاحظة القلم نظارة حضرتم لها كونتراتات بمواعيد معينة ومن شؤون المصلحة دقة الملاحظة للعمل بمقتضى هذه الكونتراتات سواء كان من جهة العمل او من جهة المواعيد فعلى حضرتم توجيه الهمة ومزيد العناية في ذلك وان رايتم ان احد المقاولين غير قائم بواجبات شروطه او ان الحركة الجارية في الاشغال مقابلته لا يؤمل معها اتمام العمل في الميعاد المحدود اليه فباشتراك القلم ادارة حضرتم مع قلم القضايا يصير اعلان المقاول بما يلزم اعلانه به مقدماً في الوقت القانوني الذي يتعين للاعلان وان دعى الحال لفسخ القونتراتات وتعمل الطرق القانونية لفسخه باتحاد القلمين ايضاً بعد العرض لنا عن ذلك وغاية المقصود هو دقة الالتفات والانتباه للعمل باحكام القونتراتات وعدم التفريط في اسبى شرط من شروطها وحفظ ما للديون فيها من الحقوق والواجبات

كونتراتو — ٠ { قرار من رئاسة مجلس النظار صادر في ٩ (مايو سنة ٨٨

قد قرر مجلس النظار بجلسته المنعقدة في يوم ١٩ ابريل سنة ٨٨ ان كل كونتراتات يعقد بين احدي مصالح الحكومة والاهالي لمدة اكثر من سنة او يبلغ يتجاوز الف جنيه يجب نشره حرفياً في الجرنال الرسمي في



# كيس

—٤٧٧—

# كيساوي

ملحوظات

- |  |  |
|--|--|
| <p>كيل مغشوش — (ر) مزاد (فق ٣٣١ : ٣٣٢)<br/>         كيلة — (ر) اردب<br/>         كيلو غرام — الكيلو غرام يوازي <sup>درهم كسور درهم</sup> ٢٢٤ و ٦٤٥<br/>         كيلبي — (ر) بيع (مجلة ١٣٣)<br/>         كيساوي — (ر) معمل كيساوي</p> | <p>اثناء الخمسة عشر يوماً التي تمضي من تاريخ التوقيع عليه<br/>         كونترانو تاجير املاك الميري — (ر) املاك<br/>         الميري الحرة<br/>         كيفية الشهادة — (ر) بينة (مجلة ١٦٨٧)<br/>         كيس — (ر) مرقعة (فق ٢٩٦)</p> |
|--|--|



ل

لبانة — . ( منشور من نظارة الداخلية الى المديرية  
الجبرية والقبلية بمحافظة الحدود في ١٢ صفر  
سنة ١٣٠٧ (٧ أكتوبر سنة ١٩٨٩) )

قد علمنا من مكاتبة افرنكية وردت لنظارة الداخلية  
من سعادة مدير مصلحة الصحة العمومية بتاريخ ٢٢  
سبتمبر سنة ٨٩ غمرة ٧١٦ انه لما حصل تحليل النبات  
المسمى عند الاهالي (لبانة) لانه يخرج منه عصير  
لبنني وهو ينبت طبيعياً في الجنائن وحول المسافي  
وغيرها وجد انه سم مخدر سهل جدا واول تسمم حصل  
منه كان بناحية بليس شرقية في سنة ٨٣ فان قطعاً  
من الغنم رعى هذا النبات فمات جملة منه واصيب  
كثير بمرض وهو يؤثر في الانسان عند تعاطيه  
انحطاطا في القوى الطبيعية والعقلية واضطرابات  
وارتعاشا وبرودة وادوار شلل ثم يعقب ذلك قي  
وعطش شديد واسهال غزير ثم الموت فوجود النبات  
المذكور والحالة هذه يكون خطراً على حياة النوع  
الانساني والحيواني ولا يخفى ان ازالة الاسباب التي  
تكون مفضية الى الملكة من اعظم القربات فلذلك  
تجب المبادرة الى اتخاذ الوسائل الفعالة لقطع جرثومة  
هذا النبات واستئصاله اذ يوجد كثير من الاهالي في  
كافة الجهات يستعملونه في مقام مسهل لوجوده  
طبيعياً في كل جهة وسهولة الحصول عليه من الجنائن  
والغيطان ولاجل ذلك نأمر بانه لدى وصول هذا  
اليكم تعلنون كافة ماموري مراكز المديرية بان

يهتموا كل الاهتمام باعلان وتفهم عمده ومشايخ البلاد  
بمضاره الجسيمة المذكورة وان يبحثوا هم واهالي  
بلادهم بزراعتها عنه ومتى وجدوه يجري قلعه باصله  
واعدامه حالا وان يحذروا هم واولادهم ونسأوهم  
من تعاطيه حفظاً لحياتهم

لبانة — . (ر) امرأة ١٢ أكتوبر سنة ٨٩

لبنان — . (نظام جبل لبنان ١٤ ر سنة ١٢٨١)

( نظام تقرر وضعه في شان تعديل واصلاح النظام  
الموضوع لجبل لبنان بناء على انقضاء مدته )

لما كان الاجل المضروب مدة ثلاث سنين للنظام الذي  
وضع والقرار الذي تقدم صدوره بخصوص ادارة جبل  
لبنان تحصيلاً لاسباب رفاة وامن الرعية التابعين  
دولتي العلية التاطنين والمستوطنين الجبل المذكور  
وكان من المقرر انه عند انقضاء المدة المعينة يعاد  
التذاكر في مقتضى الحال وقد انقضت الان اجريه  
التعديل والتنقيح في بعض المواد الواردة في لائحة هذا  
النظام وعند عرضها على جناب سلطنتي الاشرف  
والاستئذان فيها تعلق شرف صدور ارادتي السنية  
الشاهانية باجراء مقتضاها على هذا الوجه وبموجبها  
لزم اعلان النظام المذكور على النوال الاتي بيانه (م)  
١ بتولي ادارة جبل لبنان متصرف مسيحي تنصبه الدولة  
العلية ويكون مرجعه الباب العالي راسا وهو محتمل  
العزل بمعنى انه لا يستمر في منصبه مادام حياً ويكون

الجارية بتصرفهم (م) ٤ يجب ان تنقسم القضاوات الى نواح على نمط قروب المشاكلة لما ذكر من اقسام القضاوات فيلي كل ناحية مامور ينصبه المتصرف بناء على انتهاء مدير القضاء وان يكون في كل قرية شيخ ينصبه المتصرف بانتخاب اهلها (م) ٥ قد تقرر امر المساواة بين الجميع في شمول احكام القانون ونسخ والغاء كل الامتيازات العائدة لاعيان البلاد خصوصاً ذوي المقاطعات (م) ٦ يكون في الجبل ثلاث محاكم ذات درجة اولى يقوم كل منها بحاكم ووكيل ينصبهما المتصرف ومعهامسة وكلاء دعاوي رسميين ينتخبهم الطوائف . ويكون في مركز ادارة الحكومة مجلس محاكمة كبير يتالف بستة حكام ينتخبهم المتصرف ويعينهم من الطوائف الست وهي المسلمون السنيون والمتاولو والموارنة والدروز والروم والروم الكاثوليك ويلحق بذلك ستة من وكلاء الدعاوي الرسميين لكل طائفة وكيل معين واذا وقع دعوى لاحد المذاهب بمذهب البروتستانت او اليهود اضيف الى المجلس حاكم ووكيل دعاوي رسمي من اهل كلا المذاهبين علاوة على الاثني عشر عضواً المار ذكرهم . اما رئاسة هذه المحكة الكبيرة فيتولاها مامور مخصوص ينصبه المتصرف . وان اقتضت حاجات البلاد مزيداً فللمتصرفين ان يضاعفوا عدد المحاكم ذات الدرجة الاولى . واجراء للحكومة بحرها المتسقى ينبغي لم ان يعينوا مذ الان الاماكن الحرة بان تكون فيها هذه المحاكم (م) ٧ ان لمشايخ القرى الذين يقومون بوظيفة حاكم الصلح ان يحكموا في الدعاوي التي لا يتجاوز قدرها مئتي قرش حكماً غير مستأنف . واما الدعاوي المتجاوز قدرها مئتي القرش فتقرى في مجالس المحاكمة ذات الدرجة الاولى . على انه لو عرض امور مختلطة وهي الدعاوي الواقعة بين اثنين مختلفي المذهب وايها كان قضاء حاكم الصلح فيها لكونه على مذهب المدعى عليه فتحال ولن قل قدرها الى محاكم الدرجة الاولى . ثم ان جميع الدعاوي ولو وجب فصلها بحسب ماهيتها بغالبية اراء الاعضاء الا ان للمدعي والمدعى عليه التحدي المذهب ان يردوا الحاكم لاختلاف مذهبه غير ان الحكماء المردودين من هذا الوجه لا بد من حضورهم المحاكمة (م) ٨ تقتضي

على عهده القيام بجميع خطط الادارة الاجرائية متوفراً على حفظ الراحة والنظام في انحاء الجبل كلها وان يحصل منها التكاليف . وبحسب الرخصة التي ينالها من لدن الحضرة الشاهانية ينصب تحت عهده ماموري الادارة المحلية ويقلد الحكام القضاء ويعقد المجلس الكبير ويتولى رئاسته . وينفذ الاعلامات القانونية الصادرة من المحاكم الخارجة عن القيود التي ستذكر في المادة الثامنة (م) ٢ ينبغي ان يكون للجبل كله مجلس ادارة كبير مولف من اثني عشر عضواً اثنين مارونيين بنوبان عن مديرتي<sup>(١)</sup> كسروان وثلاثة من مديرية جزين احدهم ماروني والثاني درزي والثالث مسلم . واربعة من مديرية المتن احدهم من الموارنة والثاني من الروم والثالث من الدروز والرابع من المتاولو . وعضو واحد درزي من مديرية الشوف واخر من الروم ينوب عن مديرية الكورة . واخر من الروم الكاثوليك عن مديرية زحلة . ومجلس الادارة هذا يكون ماموراً بتوزيع التكاليف والبحث في ادارة واردات ومصاريف الجبل وبيان ارائه من وجه المشورة فيما يعرضه عليه المتصرف من المسائل (م) ٣ ينبغي ان ينقسم جبل لبنان الى سبعة قضاوات الاولى يشتمل على الكورة مع الجهة التحتية والاراضي المجاورة الاهلة باقوام على مذهب الروم الا ان قصبة القلمون التي على ساحل البحر ومعظم سكانها من اهل الاسلام هي مستثناة من ذلك . والثاني يشتمل من شمالي لبنان على جبة بشري والزاوية وبلاد البترون والثالث يشتمل من الشمال المذكور بلاد جبيل وجبة المنيطرة والفتوح وكسروان الاصلي حتى نهر الكلب والرابع يشتمل على زحلة وضواحيها . والخامس يشتمل المتن مع ساحل النصارى واراضي القاطع وصلبا . والسادس يبتدىء من جنوبي طريق الشام حتى جزين والسابع يشتمل جزين واقليم التفاح . وفي كل من هذه القضاوات السبعة المار ذكرها ينبغي للمتصرف ان ينصب مامور ادارة منتخبان من ابناء المذهب الغالبين هناك عدلاً في النفوس او اهمية في الاملاك والارضين

(١) في بداية تأسيس المصرفية اللبنانية كانت المديرية بمعنى القائمة وكان قضاة كسروان والبترون مديرية واحدة ولهذا ورد في هذا النظام لفظة مديرية عوض لفظة قائمة المستعملة الان

المحاكمة في الدعاوي الجزائية ان تكون على ثلاثة وجوه وهي ان يرى دعوى القباحة شيوخ القرى المتقلدون خطة حاكم الصلح . وان الجنة والجرائم تراها المحاكم ذات الدرجة الاولى . وان الجنابات تجري محاكمتها في مجلس المحاكمة الكبير . واءعلامات الحكم الواجب صدورها من هذا المجلس لا يمكن وضعها موضع التنفيذ ما لم تكمل المعاملات والمراسم الجارية بها العادة في سائر الممالك المحروسة الشاهانية (م) ٩ ينبغي ان يرى في مجلس تجارة بيروت كل الدعاوي التجارية حتى ان الدعاوي العادية الواقعة بين واحد من ذوي التابعة الاجنبية او احد الداخلين في حماية اجنبية وبين اخر من اهل الجبل ترى في المجلس المذكور . على ان المنازعات البادية بين اللبنانيين والاجنبيين متى تاتي فصلها بمعرفة محكمين عن تراض من المتنازعين فيجب والحالة هذه على ماموري لبنان المحليين وقناصل الدول المتحابة الفخيمة ان ينفذوا اعلام المحكمين . وان تعذر تراضي الخصمين على التحكيم في الدعوى واحيلت الى محكمة بيروت فوجب تادية المصاريف على الخاسر دعواه بحسب التعريفة التي وضعها متصرف جبل لبنان وقناصل الدول جملة واتفاقا وقد جرى عليها التصديق من جانب الباب العالي . ومن المقرر انه يجب في الصك الحاوي تراضي المتنازعين على اتخاذ محكمين ان ينظما ويمضيا وفقا لاصوله وان يستجلا في محكمة بيروت وفي مجلس المحاكمة الكبير بلبنان (م) ١٠ ان الحكام ينصهم المتصرفون بخلاف اعضاء مجلس الادارة فانهم ينتخبون بمعرفة مشايخ القرى كما ان انتخاب الشيخ يكون بمعرفة اهل القرية ثم ان اعضاء مجلس الادارة يحدد انتخاب ثلثهم كل سنتين ويجوز تكرير انتخاب من انقضت مدة عضويتهم (م) ١١ يجب ان يكون الحكام باجمعهم موظفين وان اقدم احدهم على ارتكاب ( الرشوة ) او تبين بالتحقيق انه ات ما لا يليق بصفة مامور بته فهو مستحق للعزل بل مستوجب ايضا للتاديب على قدر قباحته (م) ١٢ يجب في مجالس القضاء على الاطلاق ان تكون المرافعة علنية وان يمهّد بضبط الدعوى الى كاتب مخصوص وما عدا ذلك فحيث ان هذا الكاتب يكون مامورا

باتخاذ سجل لقيود الصكوك المختصة بفراغ وانتقال ( بيع ) الاموال الثابتة ( العقار ) فلا تكون هذه الصكوك معمولا بها ما لم تقيد بحسب اصولها في السجل المذكور (م) ١٣ ان التهمين من اهل جبل لبنان بارتكاب الجرائم في غير الوية فمرجع الدعوى عليهم هو اللواء الواقع فيه الجرم وكذا مرتكبوا الجرم من اهالي سائر الالوية داخل نطاق جبل لبنان ينبغي ان تجري محاكمتهم والحكم عليهم بدعاويهم جرائمهم في جبل لبنان وبناء على ذلك فان المجترمين في جبل لبنان سواء كانوا من اهاليه الوطنيين او من نزلائه المعدودين من اهل ديار اخرى اذا فروا الى لواء آخر فكما ان على ضابطه ان يسكنهم بمقتضى الاشعار الوارد من قبل ادارة جبل لبنان ويسلمهم اليها كذلك يلزم ادارة الجبل ان تلقي القبض على الفارين اليه من المجرمين في احد الالوية لبنانيين كانوا او غير لبنانيين وتدفعهم الى اللواء المذكور بموجب اشعار ضابطه ومأمورو الادارة الذين يتسحون في اجراء الاوامر الصادرة باسترجاع امثال هؤلاء التهمين الى الحاكم المنوط بها دعاويهم او الذين يميزون تاخيرات لا يمكن اثبات انبثاتها على اسباب شرعية فنجري عليهم المجازاة بمقتضى قانون الجزاء كسائر الذين يوارون ويخفون امثال هؤلاء التهمين عن الحكومة والحاصل ان العلاقات اللازم اجراؤها بين ادارة جبل لبنان والالوية المجاورة لها تكون كالمواصلات الجارية والمتخذة دستورا للعمل بين باقي السناجق في ممالك الدولة العلية (م) ١٤ ان سبيل المتصرف الى اقرار حفظ الراحة واناذا القوانين في الازمنة العادية انما يكون بمعرفة فرقة ضبطية مجموعة من الاهلين بحسبان سبعة نفر تخميناً على كل الف من النفوس ويجب نسخ سلك الحوالية وابطال نزول الضبطية على البيوت والاعتياض عن ذلك باسباب اكرامية كاستياق المحكوم عليه الى السجن فبناء على ذلك يمنع مامورو الضبطية بقيد التاديبات الشديدة ان يصادروا اهل البلاد بشئ من الاجرة نقدا كان او عينا ويجعل للضبطية ملابس رسمي او ازياء مميزة لهم في خدمتهم وان تبقى طرقات بيروت والشام وصيدا وطرابلس

## ملفوظات

العادية (م) ١٨ يتمتع في عموم اماكن الرهبان مطلقاً اجارة اللاجئين اليها ممن تطلبهم وتعتقبهم الحكومة رهباناً كانوا او من عوام الناس (هـ) - ان الثماني عشرة مادة المسرودة آنفاً هي النظمات الاساسية لجبل لبنان يجب اتخاذها دستوراً للعمل الى ما شاء الله تعالى ومن مقتضى ارادتي القاطعة السلطانية ان يتوفر الجميع على كمال الاعتناء والدقة في اجرائها وتنفيذها حرماً محرماً والحذر كل الحذر من مخالفتها وايداناً بذلك صدر فرماني هذا العالي الشأن وقد كتب في اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الآخر لسنة احدى وثمانين ومائتين والف (هـ)

لجنة - (ر) اثار قديمة (عربية) - تياترو - معاش (استبدال) - معمل كيماي - قومسيون لجنة امتحان - (ر) مالية ١١ نوفمبر سنة ٨٥  
لجنة امتحان القضاة - (ر) فرار من نظارة الحفانية في شهر نوفمبر سنة ٨٥

بعد الاطلاع على مادتي ٣٢ و ٣٣ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية - وحيث انه من الضروري اجراء حسن انتخاب من يتعين في وظائف القضاء والنيابة العمومية في المحاكم الاهلية - تقرر ما هو ات (م) ١ تشكل لجنة في نظارة الحفانية تحت رئاسة وكيلها لاختبار اهلية من يطلب التوظيف بوظيفة قضاء او نيابة عمومية في المحاكم الاهلية ممن لم يسبق له التعيين في احدى الوظائف التي من هذا القبيل (م) ٢ تؤلف تلك اللجنة من وكيل نظارة الحفانية ومن وكيل محكمة الاستئناف ومن رئيس قلم النيابة العمومية في المحكمة المذكورة ومن رئيس محكمة مصر الابتدائية الاهلية ومن احد نظار اقلام القضايا ومن ناظر ادارة الاقلام العربية وقلم الترجمة بالحفانية (م) ٣ اذا حدث لوكيل الحفانية مانع من الحضور في اللجنة فيتولى رئاستها وكيل محكمة الاستئناف (م) ٤ تعقد جلسات اللجنة بناء على طلب ناظر الحفانية وتحكم باغلبية الراء في اهلية من يقدمه اليها طالبي التوظيف

لجنة الاملاك الميرية العمومية المرتبهة - منشور لكافة المحاكم الشرعية والمجالس فروع الحفانية في ١٦ جمادى الاخر سنة ١٢٦٨ (١٦ مايو سنة ٨١) بشأن ما يقتضي اجراؤه في نظر القضايا التي تقام من وعلى قومسيون الاراضي

تحت محافظة العساكر الشاهانية الى ان يصدق المتصرف على ان جند الضبطية صاروا اكفاء لاتمام جميع الوظائف المحمولة عليهم في الازمنة العادية وهذا العسكر يكون لدى المتصرف وبادارته وللمتصرف ان يطلب من الحكومة العسكرية بسورية الامداد بالجنود المنظمة في الاحوال غير العادية ان دعت الضرورة بعد ان يستشير مجلس الادارة الكبير ويلزم الضابط المعين بالذات لرئاسة هذا العسكر ان ينظر مع المتصرف في تقرير التدابير الواجب اتخاذها وهو (اي الضابط الموما اليه) وان كان مخناراً ومستقلاً بامور العسكر المحضة كاجراء الحركات والنظمات الجندية الا ان عليه مدة وجوده في الجبل ان يلزم معية المتصرف ويجري العمل تحت عهده وفي حال اعلان المتصرف لرئيس العسكر وافادته رسمياً ان قد زال السبب الذي من اجله ورد العسكر الى الجبل يجب عليه اخراجه منه (م) ١٥ ان الدولة العلية تحافظ على حقها المعلوم بتحصيل ويركو الجبل المعين الان ثلاثة الاف وخمسمائة كيس وذلك على يد المتصرف على انه يجوز ابلاغ هذا القدر الى سبعة الاف كيس عند الامكان بحيث ان المال المتحصل يخصص باي بدء لإدارة الجبل ونفقات منافع العمومية فان فضل منه شيء رد الفاضل على الخزينة وان اقتضت شدة الضرورة الى تحسين مجرى الادارة مزبدا على التكاليف المعينة فيرجع في تسوية المزيدي الى مصاريف الخزينة الجلية اما واردات البكاليك اي حاصلات الاملاك الهايونية فيحث انها ليست بداخله ضمن الويركو فينبغي ادخارها في صندوق الجبل لحساب الخزينة الجلية على ان السلطنة السنية لا تقوم باداء مصاريف المنشآت العمومية وسائر النفقات غير العادية ما لم يتقدم قبولها وتصديقها عليها (م) ١٦ يجب تعجيل الشروع في احصاء نفوس اهل الجبل محلاً محلاً وملة ملة ومسح جميع الاراضي المزدعة ونظم خريطة مساحتها (م) ١٧ كل الدعاوي الكائنة بين افراد رهبان الاديرة وخوارنة الكنائس يكون فيها المظنون به او المتهم تابعين للحكومة الرهبانية الا ان يطلب الاستغفيل احالة ذلك الى مجلس الدعاوي

الميرية ومع المكاتبات التي جرت بشأن ذلك

المسطر بهذا صورة المكاتبات التي جرت بشأن نظر القضايا التي تقام من وعلى قومسيون الاراضي الميرية والراي المعطى من حضرات نظار اقليم قضايا الحكومة السنية بصفة كوميتية عن جهة اختصاص النظر في ذلك ان كانت المحاكم المختلطة او المجالس المحلية على حسب التفصيلات الواضحة به وتقرر في جلسة مجلس النظار بتاريخ ٢٦ مارت سنة ١٨٨١ بموافقة الاجرى على موجب راي نظار الاقليم الموما اليهم فلاجل الاحاطة بما فيه ومراعاة الاجراء بمقتضاء بذلك الطرف لزم شرحه — ( صورة المكاتبات التي جرت بشأن نظر القضايا التي تقام من وعلى قومسيون الاراضي الميرية ان كانت تنظر بالمحاكم المختلطة او بالمجالس المحلية وصورة الراي المعطى عن ذلك من نظار اقليم قضايا الحكومة بصفة كوميتية وصدق عليه من مجلس النظار ) — ترجمة صورة خطاب من قومسيون ادارة الاملاك الميرية رقم ٢٨ دسمبر سنة ١٨٨٠ غمرة ١٨١٥ محرر لسعادة ناظر الحفائية بتاريخ ٥ يوليه الماضي) رئيس مجلس ابتدائي مصر اعلن لنا ورقة تقدمت للمجلس المذكور من محمد افندي غوض وطلب من رئيس المصلحة ان يجيب عنها على نسختين في ورق تمغة فبادر القومسيون باجابة هذا الطلب واخبر رئيس المجلس بانه يعتبر نفسه دوليا وانه بهذه الصفة لا يرى نفسه تابعا الا للمحاكم المستجدة فاخبر سعادتك رئيس المجلس بهذه المسئلة وانتم اعلمتموه بانه يعتبر مصلحة الاملاك الميرية مصلحة اهلية وعلى ذلك يقرر باخصاصه وقد ورد لنا راي سعادتك في ذلك فافدناكم بانه لا يمكننا التنازل عن رأينا الذي استندنا فيه على حكم صادر من المحكمة المختلطة بمصر بتاريخ ١٩ مايو الماضي في الاحوال الآتي ذكرها — قومسيون الاراضي الميرية رفع دعوى على احد رعايا الحكومة المحلية بطلب قيمة ايجار فبناء على امر الحكومة رفع قلم النائب العمومي مسئلة الاختصاص وبناء على اسباب قوية قررت المحكمة ان القومسيون تابع في الاختصاص للمحاكم المستجدة وبما ان الحكومة لم ترفع ابلاوَن الحكم المذكور فيجب ان تعتبره حكما

نهائيا وتستجدون الحكم السابق ذكره ضمن المجلد المرسل طي هذا في صحيفة ١٤٢ من المخلصات وفي هذه الحالة لا يمكننا الا ان نرجو من سعادتك ان تعطوا تعليمات للمجالس المحلية ليعلموا ان جميع القضايا المتعلقة بالقومسيون لا تخصهم مطلقا وبذلك يجنبون التنازع في الاختصاص الذي لو حصل لما تسرحله بالنسبة للاحوال الحاضرة فبالنسبة لعدم وجود محكمة مختصة بالنظر في المنازعات في الاختصاص وفي حالة عدم موافقتكم على هذا الراي نرجو من سعادتك عرض المسئلة على مجلس النظار وهذا الخطاب محرر للجوابه عن الخطاب الذي كتبتموه لنا في ١٥ دسمبر — ( ترجمة صورة خطاب من قومسيون الاملاك الميرية لسعادة ناظر الحفائية رقم ٩ فبراير سنة ٨١ غمرة ٢٢٣٢ نشرف بتذكير سعادتك بما تضمنته افادتنا الرقيقة ٢٨ دسمبر الماضي السابق ارسالها اكم المشتملة على مسئلة مهمة التي اذا تاخر حلها زمتا طويلا عما مضى تسبب مضرات عظيمة والقومسيون يرجون من سعادتك ان تخبروا في اقرب وقت عن رأيكم في هذه المسئلة ) ترجمة صورة خطاب من سعادة ناظر الحفائية لرئيس قومسيون الاملاك الميرية بتاريخ ٩ فبراير سنة ٨١ غمرة ٢٢٣٢ ) — ردا على خطاباكم التي ارسلتموها لي بتاريخ ٢٨ دسمبر الماضي و٩ فبراير الجاري المتعلقة باخصاص المحاكم المختلطة بالقضايا التي تخص قومسيون الاملاك الميرية افيدكم انني ظننت من الواجب علي ان اعرض هذه المسئلة على مجلس النظار ولا اتاخر عن اخباركم بما يترآى له عندما يتداول في ذلك ( ترجمة صورة خطاب من دولتور رئيس مجلس النظار لسعادة ناظر الحفائية رقم ٢٩ مارس سنة ٨١ غمرة ٦٨ ) — بنوتكم المؤرخة في ١٥ فبراير الماضي اخبرتم مجلس النظار عن مسئلة طلب معرفة المحاكم التي يجب انها تنظر في القضايا المتعلقة بقومسيون الاملاك الميرية فبالنظر لصفة هذه المسئلة الفضائية طلب مجلس النظار من رؤساء اقليم قضايا الحكومة ان يعطوا رأيهم فيها وقد تم اعطاؤه بتاريخ ١٤ مارس الجاري ومجلس النظار قرر قبوله بعد ان اطلع عليه في جلسته المتعقدة في يوم الثلاثاء الموافق

## ملحوظات

يقوم بإدارة الاملاك المذكورة وهذا القومسيون بتركب من ثلاثة اعضاء واحد مصري وواحد انكليزي وواحد فرنساوي ويكون تابعا لمجلس النظر مباشرة ويكون تعيين العضوين الاجنبيين باسرها بناء على تقديمهما من حكومتيهما وتكون وظائف الثلاثة مديرين المذكورين (اولا) ادارة حركة الاملاك المذكورة (ثانيا) قبض ايراداتها (ثالثا) تسليم جميع صافي الايرادات لمقاضي السلفة -- فيتعين من نص هاتين المادتين القومسيون المذكور كان تعيينه بمعرفة الحكومة المصرية فلا يترتب على كون الحكومة قبلت دخول مديريين اجنبيين فيه احدهما فرنساوي والاخر انكليزي زوال صفة وهي كونه قومسيونا وطنيا لا سيما انه جعل تابعا لمجلس النظر مباشرة اذ لو كان لحكومي انكليزيا وفرنسا مصلحة فيما تقرر للقومسيون من الوظائف لما امكن جعله تابعا للمجلس المشار اليه -- ومن المعلوم ان سكك الحديد يدير اشغالها مجلس مركب من مدير وطني ومدير انكليزي ومدير فرنساوي ولم يحصل قط الادعاء بانها مصلحة مختلطة -- هذا وقد كانت الحكومة وقتئذ عازمة على عقد سلفة مضمونة برهن عقاري وهذا الرهن كان لا يترتب عليه خروج تلك الاملاك من حيازة الحكومة فبناء عليه كان ينبغي لها دون غيرها الحق في القيام بادارة املاكها بواسطة الطرق التي تراها البق وانسب لاطمئنان ارباب النقود الذين كانت عازمة على اخذ السلفة منهم ثم حل محل هذه المسئلة الاولى حالة اخرى ترتبت على الشروط القطعية للسلفة وذلك ان الخواجات روتشيلد الذين تمهذوا باجراء السلفة لم يكتفوا باخذ رهن عقاري فقط على الاملاك المتنازل عنها للحكومة بل طلبوا رهنها رهنا حقيقيا عاديا وبصفة كونهم مدينين مرتنين للاملاك المذكورة كان من الواجب وضع يد الخواجات المذكورين وجميع حاملي سندات السلفة على الاملاك المذكورة وقد بينت هذه الحالة التي اعقبت الاولى بوجه صريح في العقدين الواقعيين في أكتوبر سنة ٧٨ وفبراير سنة ٧٩ المتقدمين على امر الحضرة الخديوية الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ٧٩ بعدم جواز الحجز على الاملاك التي تنازلت عنها عائلة حضرة دولتلو

٢٦ الجاري وبناء على ذلك مرسل لكم صورة الراي المذكور - (ترجمة صورة خطاب من سعادة ناظر الحفانية الى قومسيون الاملاك الميرية رقم ٢ ابريل سنة ١٨٨١ غمرة ٤٤٨) -- قد عرضت على مجلس النظر مسئلة قواعد الاختصاص الواجب اتباعها في القضايا المتعلقة بقومسيون الاملاك الميرية كما اخبركم عن ذلك بخطابي الرقم ١٣ فبراير الماضي غمرة ٢٣٣ فمجلس النظر راي انه يجب طلب راي نظار اقليم قضايا الحكومة في هذه المسئلة فاجتمعوا بصفة كومتية وقرروا ما يأتي نصه -- الواضعون امضاءهم ادناه يرون بطريق الاجمال ان المحاكم المختلطة هي المختصة وحدها بالحكم في المنازعات التي تنشأ بين قومسيون الاملاك الميرية القائم مقام المدينيين المرتنين وبين اي شخص كان وان المجالس المحلية يمكن ان تكون مختصة بالحكم في المسائل المتعلقة بملكية موجودات القومسيون وارف في نفس هذه الحالة قومسيون الاملاك الميرية يمكنه ان يرفع مسئلة اختصاص الحاكم المختلطة اما في حالة حصول خلاف اداري بين الحكومة وقومسيون الاملاك الميرية فالواضعون امضاءهم ادناه حافظون لانفسهم الحق باعطاء راي عن ذلك -- ومجلس النظر وافق على هذا الراي بعد ان فحسه في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ مارس الماضي ولذلك بادرت باخباركم للمعلومية - (ترجمة الراي المعطى من حضرات الموسيو آرا والموسيو ليتري وبوريللي بك فيما يتعلق باختصاص المحاكم المختلطة بسماع ورؤية ما يقام من الدعاوي من وعلى قومسيون الاملاك الميرية) -- انه لاجل حل مسئلة الاختصاص المقدمة لنا للبحث وابداء ما نستصوبه فيها يلزم النظر في الكيفية التي تشكل بها قومسيون الاملاك الميرية فنقول -- لما تنزلت عائلة حضرة دولتلو اسمعيل باشا الخديو عن املاكهم للحكومة لتتمكن بذلك من عقد سلفة اصدر الجناح الخديوي امر بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ٧٨ يدون في المادة السادسة منه ما يأتي -- انه لاجل زيادة التامين لهذه السلفة يتشكل قومسيون مخصوص

حائزاً للاملاك المذكورة على ذمة المداينين المرتنين اذ كان موضوع الدعوى طلب تادية اجر بعض املاك من ضمن المرهون غير اننا لا يمكننا الاقرار على الاسباب المدونة في الحكم المذكور لانه اعتبر القومسيون بصفة قومسيون مختلط خلافاً لنصوص ومعنى لائحة ترتيبه فان القومسيون ليس له شخصية خصوصية معتبرة قانوناً بل انه نائب عن موكله الداخل شخصيتهم دون غيرهم في الدعوى والخصومة فضلاً عن ذلك فان التفصيل السابق تقريره لا يمكن ان يكون له اهمية كبرى مع وجود المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ الذي تدون به انه بعد نحو الرهونات العقارية المسجلة قبل تسجيل رهونات الخواجات روتشيلد بصفته المذكورة اعلاه في اليوم الثاني والثالث من شهر فبراير من السنة المذكورة لا يستمع على الاملاك الميرية دعوى الفسخ والاسترداد ايا كانت وان لا تكون تلك الاملاك عرضة لاي حق عيني من اي نوع كان فهذه القاعدة التي قبلتها الدول تنفي ملكية الاملاك الميرية من اي منازعة كانت وحينئذ يكون اغلب الدعاوي الممكن حصولها متعلقات باجراءات الادارة ويكون النظر والحكم فيها من خصائص المحاكم المختلطة — الا انه يحتمل وقوع دعاوي تتعلق ببيع او بشراء ففي هذه الحالة يجوز الاجراء على مقتضى التفصيل القانوني الذي قررناه ومع ذلك فان القومسيون يجوز له في هذه الحالة ايضاً ان يتدخل في الدعاوي التي من هذا القبيل باي صفة كانت حيث يكون له مصلحة في ذلك بصفة كونه وكيلاً عن المداينين المرتنين سواء كان بالنسبة لادارة الاملاك المرهونة او بالنظر لاستهلاك الدين فهذا التدخل يستوجب على حسب الصورة التي يحصل بها ان يكون من خصائص المحاكم المختلطة في هذه الحالة ايضاً النظر والحكم في مثل تلك الدعاوي وبالجملة فانا نرى ان المحاكم المختلطة مختصة دون غيرها بالحكم في الخصومات التي تنشأ بين قومسيون الاملاك الميرية النائب عن المداينين المرتنين لها وبين اي شخص كان وان المجالس المحلية يجوز ان تكون مختصة بالحكم في المسائل المتعلقة بملكية

اسمعيلى باشا للحكومة — فالخواجات روتشيلد وحاملو سندات السلفة بصفة كونهم مداينين مرتنين للاملاك المذكورة كان لا ينبغي جعلهم بعد ذلك تابعين لمجلس النظار لان حقوقهم صارت خاصة بهم منفصلة عما للحكومة من الحقوق — فعلى هذا الوجه يكون للخواجات روتشيلد وشركائهم الحق في المرافعة بانفرادهم بمقتضى حق وضع اليد على المرهون وحق التمتع به وحق حبسه وتلك الحقوق جعلها القانون المدني المختلط في الباب التاسع منه الا ان الخواجات روتشيلد وشركاءهم قد احوالوا هذه الحقوق باتفاقهم مع الحكومة لقومسيون الاملاك الميرية فلذلك يترافع هذا القومسيون بشرط عدم تجاوزه حدود ما للمداين المرتين من الحقوق بصفة كونه وكيلاً عنه فقط حسب الاصول الجارية وبالنظر لذلك لا يصلح ان يكون تابعا لمجلس النظار فعلى حسب هذه الاوجه نرى نحن الواضعون امضاً آتناً ادناه ان مسئلة الاختصاص المقدمة لنا للنظر فيها تحل بواسطة اجراء تفصيل معادل لما ذكر وذلك انه اذا كانت المنازعة متعلقة بملكية الاملاك المرهونة للسلفة فيجوز ان ينوب القومسيون عن الحكومة المالكة وعن ذلك لا يترافع القومسيون فيها بصفة وكيل عن الخواجات روتشيلد وحاملو سندات السلفة فقط بل بصفة كونه وكيلاً عن الحكومة ايضاً ففي هذه الحالة اذا كانت المنازعة المتقضي فصلها بواسطة المجالس حاصلة من الاهالي (كما في قضية الست انيسة المتطلبة فيها استرداد بعض اطيان) يجوز للمحاكم المحلية ان تحكم بان النظر والحكم فيها يختص بها لكون الدعوى واقعة بين الحكومة ورعاياها واذا كانت المنازعة تتعلق باجراءات او اعمال تكون داخلية في تصرفات المداين المرتين يكون من خصائص المحاكم المختلطة النظر والحكم فيها ايا كان المتخاصمون ومما كانت جنسيتهم لان القومسيون نائب عن الخواجات روتشيلد وشركائهم وجميع حاملو سندات سلفة الاملاك الميرية — هذا ونرى نحن الواضعون امضاً آتناً ادناه ان الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية في ١٩ مارش سنة ١٨٨٠ مبني على اسانيد قوية في مجملها لان قومسيون الاملاك الميرية ترافع في هذه الدعوى بصفة كونه



## ملحوظات

(ثانيا) تحقيق الفوائد الفاسدة والمخالفات التي يحتمل ان يكون جاريا وقوعها عند تنفيذ التوائين واللوائح المتعلقة بطرح وتحويل الضرائب من اي نوع كانت والنظر في الطرق والوسائل اللازمة لتأخذها لازالة ذلك

(ثالثا) اثبات مبلغ الايرادات الحقيقية التي يمكن للحكومة التعويل عليها بالنسبة لسنة ٧٨ نظرا لعدم وفاء نيل سنة ٧٧ من جهة وبالنسبة للسنوات المنتظم نيلها من جهة اخرى (رابعا) النظر في المناهج التي تمكن من استدامة توريد هذه الايرادات بالنظر لتوزيعها وتحويلها مع مراعاة حقوق الممولين الحققة (م) ٣ قومسيون التحقيق الاعلى مصرح له لاجل تمييز ماموريته ان يخاطب بواسطة رئيسه جميع المصالح وان يسمع اقوال اي شخص كان لاجل استحصاله على الاستعلامات التي تلزمه (م) ٤ على القومسيون ان يقدم لنا في اقرب وقت ممكن وعلى كل حال في ظرف سنة ٧٨ تقريره بخصوص جميع المواد والمسائل التي من خصائصه - والاعضاء اللازمون لتشكيل قومسيون التحقيق الاعلى سيصير تعيينهم بامر يصدر بعد هذا

لجنة التحقيق - امر عال صادر في ٢٠ مارش سنة ٧٨ قد صار اطلعا على امرنا الصادر في ٢٧ يناير سنة ٧٨ بتشكيل قومسيون تحقيق اعلى فمن حيث ان هذا القومسيون عليه ان ينظم لائحة لتوطيد واستدامة انتظام سير المصالح العمومية مع مراعاة منافع القطر ومدانيه بوجه العدل والانصاف وان يقدم هذه اللائحة لنا للتصديق عليها منا امرنا ونامر بما هوأت (م) ١ قد عطيت الرخص المطلقة للقومسيون الذي اصدرنا امرنا بتشكيله (م) ٢ قومسيون التحقيق يجري البحث في جميع مواد الحالة المالية مع مراعاته للحكومة من الحقوق الحققة (م) ٣ على نظار ومستخدي دواوين حكومتنا ان يقدموا للقومسيون مباشرة بناء على طلبه وفي اقرب وقت جميع الاستعلامات التي تطلب منه (م) ٤ قد تعين لاعضائية قومسيون التحقيق الاعلى حضرات الاتي اسماؤهم وهم (الاسما)

(م) ٥ يفتح في ميزانية سنة ٧٨ الاعتماد اللازم لمصاريف انتقال واعمال القومسيون وذلك بالتطبيق للنظر الذي يصير تقديمه لنا في هذا الشأن من طرف رئيس القومسيون

الاملاك المذكورة وان القومسيون يسوع له دائما حتى في نفس هذه الحالة ان يجعل المسئلة من خصائص المجالس المختلطة - هذا ولم نتعرض هنا لذكر شي يتعلق بما يحصل بين الحكومة وقومسيون الاملاك الميرية من المنازعات المختصة بمواد الادارة فقط فان ظهرت منازعات من هذا النيبيل وطلب رأينا فيها نبدي وقتئذ ملحوظاتنا في ذلك - تقرر بمصر المحروسة في ١٠ مارش سنة ٨١ برئاسة مجلس النظار

(ترجمة الافادة الواردة محضرة دولتلو افندم رياض باشا رئيس مجلس النظار من الموسيو بوريلي بك ناظر قلم قضايا المالية والداخلية بتاريخ ١٤ مارس سنة ٨١ نمرة ٥٥٧)

(افندم) ارسل لدولتكم باسم رفيقي واسمي الرأسية الذي شرفتمونا بطلبه منا بافادة تاريخها ٢٤ فبراير الماضي من جناب باشكاتب المجلس بخصوص مسئلة الاختصاص المتعلقة بمصلحة الاملاك الميرية

لجنة تاديبية - (ر) مجلس تاديب - معارف عمومية ١٤ مارس سنة ٨٩

لجنة التحقيق - (ر) ترجمة الامر الصادر في ٢٧ يناير سنة ٧٨ بتشكيل قومسيون التحقيق

قد صاوا الاطلاع على التقرير المقدم من ناظر مالية حكومتنا بتاريخ ٢٣ يناير الجاري فمن حيث ان نوع واهمية مجوزات الايرادات المبينة في التقرير المذكور يلزمان الحكومة بتحقيق مقدار تلك المجوزات بوجه الضبط والدقة وباثبات مبلغ الايرادات الحقيقية وحيث ان الايرادات لا يمكن اعتبارها ايرادات حقيقية الا اذا كانت مبنية على اساسات توافقي العدل وقواعد حسن الادارة المستقيمة وحيث ان اجراء هذه التحقيقات والاثباتات يجب احواله على عهدة قومسيون تحقيق اعلى لاجل اتمامها وناديتها على حسب الاصول المنتظمة المرضية وحيث ان اهمية الحال تلزم القومسيون بالشروع بلا تاخير في اجراء التحقيق وتقديم تقريره في اقرب وقت على قدر الامكان امرنا ونامر بما هوأت (م) ١ قد صار تشكيل قومسيون تحقيق اعلى (م) ٢ وظائف هذا القومسيون هي الاتية (اولا) تحقيق جميع المجوزات التي تظهر في اي فرع من فروع الايرادات

## ملحوظات

لجنة التحقيق — تقرير صادر بامضاء الخواجة ريفرس  
(دولسون وكيل رئيس قوميون)

التحقيق الاعلى رقم ١١ ما بوسنة ٧٨

ان جميع ارباب الوظائف الذين لهم ماهيات من طرف  
الحكومة هم بالنظر لكيفية تسديد ماهياتهم على  
صنفين ممتازين الصنف الاول مرخص له استولا  
ماهياته من ايرادات المصلحة التابع هو اليها وهم خدمة  
المصالح الآتية — المديرية — المحافظات — الدوائر  
البلدية (بما في ذلك الادارة البلدية والادارة المالية  
ومصالح الصحة والاستشفيات وامانة الهندسة والمجالس  
والمحاكم والملاحات والتفتيش) — مصالح البوستة —  
الكمارك — السكك الحديدية والتلغرافات — المحمودية  
والخوض — القناطر الخيرية — الضربخانه — المطرية  
— مصلحة مياه اسكدرية — مصلحة الاساك  
باسكدرية والبرلس — الميناء — الفنارات —  
محكمة المحروسة — المجالس المستجدة — والصنف  
الثاني من اجل الحصول على ماهياته المستحقة اليه  
شهر يا مقتضي عليه الانتظار حتى ان تحصيلات ديوان  
المالية تبسج صرف ذلك وقد ترتب من عدم كفاية  
تحصيلات المالية ان خدمة الصنف الثاني الذين في  
شهر يناير سنة ٧٧ صار لهم متأخر ثلاثة شهور مازالوا  
الى الآن منتظرين الحصول على استحقاقهم شهر  
ديسمبر سنة ٧٧ وهنا ما تكلمنا الا على المصالح الحاصل  
لها زيادة مساعدة — وفي الحقيقة فهذه حالة تستحق  
امعان النظر اليها فانه لا يجوز كون الخدمة الذين لا  
ايراد لهم سوى الماهية من اجل الحصول على ما هو  
لازم لمعاشهم يلتزموا ان يبيعوا باسعار فاحشة المبلغ  
المستحق لهم من الحكومة في مقابلة خدماتهم — ومع  
ذلك فان كان غير ممكن سوى مراعاة هذا الصنف من  
الخدمة فالقوميون الاعلى يرى ان الواجب من الان  
كونه يعرض على المسمع الكريمة الاجراءات التي  
يراهها ولي التعم صالحة لمداداة مثل هذه الحالة وبالجمله  
فتلك الاجراءات لا بد وان يترتب عليها مضرة ولو  
واهبه حقوق باقي ديانة الحكومة على ان القوميون  
لا يمكنه الوقوف على حقيقة ما يقتضي توزيعه من  
الايرادات الفائضة على ديانة الحكومة الا من بعد  
الوقوف بوجه الدقة على الديون وعلى الايرادات التي

تتحصل من ميزانية الحكومة لكن القوميون المفتضي  
عليه بالتطبيق لحدود الذكر يتوالى صادر بتشكيله البحث  
عن الوسائط اللازمة لتثبيت سير الخدمات العمومية  
بوجه منتظم لا يمكنه ان يتاخر عن الاشتغال بما فيه  
تثبيت انتظام هذا السير في اثناء مدة اعماله — وعلى  
ما ذكره المترائي للقوميون ان عدم صرف ماهيات  
ارباب الوظائف هو منافي بالكلية لاستقامة عمل  
وادارة المصلحة ثم ليس فقط كما قال مجلس المحروسة في  
حكم صدر منه ولم يظهر عنه حكم ابللو ان خدمة  
الحكومة هم بالنظر لماهياتهم ديانة ممتازين بل اذا  
تلاحظ ان رهنه جميع ديانة الحكومة هي في الحقيقة  
محصول كافة العوائد ولاجل القيام بمقتضيات الرهنه  
فمن كل لزوم ان لا يحدث ما يوقف او يعطل سير  
الخدمات العمومية وحينئذ فما يعترف به كل انسان  
هو ان مصالح نفس جميع الديانة كون دفع الماهيات  
اول باول يكون محققا وموكدا — ولاجل الحصول على  
هذا الغرض نتشرف بان نعرض على المسمع الكريمة  
بان يقرر كون كوميته المالية يقتضي عليه في كل  
شهر ان يتدارك قبل كل مصروف دفع ماهيات الخدمة  
بالتطبيق للاعتبارات الواردة بالكشف المرفوق بهذا  
وقد نتج من نفس هذه الاعتبارات المضعدة لهذا الاجراء  
بان لا يجب اجراؤه الا في حق الخدمة الخائزين  
الوظائف اللازمة لسير الخدمات العمومية بناء عليه  
تراء للقوميون بوجه الوجوب ان يلتزم من الجنب  
الخديوي صدور الاوامر الاكيدة حتى ان نظار كل  
مصلحة يستقلوا بقدر ما يمكنهم عدد الخدمة التي تحت  
نظارتهم اذ لا شك ان خلاف الاعتبارات الواردة  
بالكشف المرفوق بهذا هناك اعتمادات مقتضى بصرف  
جانب منها بالاقل في ماهيات الخدمة او ارباب  
الوظائف اللازمين لحسن ادارة القطر لكن المصالح  
التابع لها هؤلاء الخدمة ليست بالنظر للتفتيش على  
مصروفاتها وحصر ايراداتها واقعة في مثل هذه الاحوال  
حتى ان القوميون يمكنه من الان ان يطلب ضم  
استحقاقاتها الى الرابطة المعروضة الان لتوقيع الاعتماد  
عليها من طرف الجنب الخديوي فمتى اتخذت تلك  
المصالح ما هو لازم لتسوية حالتهم بالنسبة لما سبق

## ملحوظات

مداومة واستقامة دفع الماهيات والمعاشات المرتبة في مقابلة خدمات جرى تاديتها للحكومة هو من اهم الامور وشرط لازم للادارة بوجه الضبط والربط اصدرنا ونصدر هذا (م) ١ اعتبارا من غرة هذا الشهر دفع المبالغ الواردة بالكشف المرفوق بهذا المقتضى تخصيصها لدفع الماهيات المستحقة بصدر الاذن بدفعها في كل شهر من اول نفود ترد لخزينة المالية ويكون كومتية المالية هو المكلف موقفاً بصدر ذلك الاذن ويعين احد اعضاءه لامضاء الاذن (م) ٢ الى حين تسدد كافة الماهيات المتأخرة باذن كومتية المالية بانه في ظرف كل شهرين تدفع ماهيات ثلاثة شهور (م) ٣ هذا الاجراء لا يرى الا على اعتمادات الميزانيات المعينة الآن من طرف قومسيون التحقيق الاعلى بالكشف المرفوق بهذا او على ما يعينه القومسيون فيما بعد ان كان لذلك وجه بناء على ما يعرض اليه من طرف كومتية المالية (م) ٤ لمقتضى عموم الدين والحسابات كل رخصة لاتخاذ الاجراءات التي يرعى لزومها ليتحقق من ان النفود التي ترسل لكل مصلحة هي مخصصة بوجه الضبط والربط لتسديد ماهيات الخدمة

لجنة التحقيق — (ر) تصفية

لجنة تحقيق جنائيات وجع ثورة عام سنة ٨٢  
امر عا ٦ رقم ٦٢٩٩ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢)  
(نحن خديو مصر) بناء على ما عرض اليانا من مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١ قد تشكل قومسيون مخصوص بالاسكندرية لفحص وتحقيق مواد السرقات والقتل والتهك والنهب والحريق التي وقعت بشفر سكندرية في يوم ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ وفي الايام التي توالى من بعد ١١ لوليو لغاية يوم ١٦ منه وعلى هذا القومسيون ان يحجز اتمرياً عن كل قضية يجري تحقيقها وان يقيم الدعوى على كل شخص تظهر له جنائيه (م) ٢ تقرير الدعوى والمستندات المرفوقة به يصير تقديمها بعد ذلك للمجلس الخصوص الذي يناط بالنظر في القضايا المذكورة والحكم فيها (م) ٣ يرسل القومسيون المذكور مندوباً من قبله لاقامة الدعوى امام المجلس الخصوص (م) ٤ لهذا القومسيون ان يطلب ضبط اي شخص بمقتضى طلب يتقدم منه

يستعد القومسيون لان يلتبس من ولي النعم معاملتهم بنفس الطريقة السابقة بالنظر لصرافات عالم — مثلاً المجالس المستجدة وان كانت جارية تحصيل عوائد شرعية مباشرة ومخصصها لصرافاتهما نرى ان من اللزوم درج المبالغ التي يحتمل لزومها لتكميل ما ينقص من تلك الايرادات الخصوصية بالاقتادات التي تصدر بها اوامر ممتازة وهذا الاستثناء لم يترتب فقط لواسطة الخدمات الرفيعة التي تؤديها تلك المجالس بل مترتب كذلك من ملاحظة انه لا يمكن ايصال ضرر لوجود هذه المصلحة بدون ان يسري الضرر الى العهود نامات المعقودة بين الدول — كذا مستعد القومسيون لان يلتبس من ولي النعم اجراء منطوق الامر الامتيازي في حق المعاشات التي ليست في الحقيقة سوى استمرار ماهية لكن بشرط ان يتحقق لدى الخنايب العالي ان تلك المعاشات جرى اعطاؤها مكافآت لخدمات سبق تاديتها للحكومة

(صورة كشف عن بيان الدواوين الواردة بالذكريتو)

ديوان المالية ٥٩٨٤ جنيه مصري — صندوق الدين العمومي ١٣٠٠ — قلم قضايا الحفانية ١٨٧٥ — محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية المختلطة ٥٠٠٠ مجلس الاحكام ٦٧٦ مجلس الاستئناف ٢٩٠ مجلس ابتدائي مصر ٢٠٦ (تبع نظارة الحفانية) — ديوان الداخلية ٦١٧ — ديوان الخارجية ١٠١٥ — ديوان التجارة والزراعة ١١٥٤ — ديوان الاشغال ٩٢٤ — مجلس شوري النواب ١٤٦ — كابنيه الحضرة الخديوية ١٤١٥ — مجلس خصوصي ٤٩٦ — قلم تنصيفات ٣١٣ — دفتر خزانة مصرية ١٤٨ — مخزن الآلات ١١٠ — الاشوان الملكية ١٠٨ — مصلحة الجرنال المونتور اجيسين ٩٣ — الجملة ١٦٨٧٠

لجنة قومسيون التحقيق الاعلى — (م) صورة ترجمة  
(نحن خديو مصر) صر منظورنا تقرير قومسيون

التحقيق الاعلى المرفوق بهذا — وحيث انه من المهم حتى لادانة الحكومة ان لا يصادفهم ما يوجب توقيف او عطل سير الخدمات العمومية — ونظرا لان

بتاريخ ٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ (١٩ سبتمبر سنة ٨٢) يسري ايضاً على واقعات يوم ١١ بوليه وما وقع بعد ذلك لغاية ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢

### لجنة تحقيق جنايات وجنح ثورة عام ٨٢ -

امر عال بتشكيل ثلاثة قوميونات مخصوصة لتحقيق ما وقع في مدة الثورة العسكرية من السرقة والقتل والتهك في القطر المصري ما خلا ثغر الاسكندرية

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرض الينا من مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١ امرنا الصادر بتاريخ ١٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

بتشكيل قوميون مخصوص بطنطا صار ملغيا (م) ٢ تشكل ثلاثة قوميونات مخصوصة لتحقيق ما وقع في مدة الثورة العسكرية من امور السرقة والقتل والتهك والتعدي والنهب والحريق في القطر المصري ما خلا ثغر الاسكندرية ويكون مركز الاول منها في طنطا ويختص بالنظر في كل ما وقع من الامور المذكورة في مديرية الغربية ما خلا المحلة الكبرى وفي مديرية الجيزة وسائر مديريات الوجه القبلي اذا كان هناك وقائع من هذا القبيل والثاني في المحلة الكبرى ويختص بالنظر في كل ما وقع بالمحلة الكبرى وفي مديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية والثالث في دمنهور ويختص بالنظر في كل ما وقع في مديرية بني الجيرة والمنوفية (م) ٣ على كل من هذه القوميونات تحرير تقرير عن كل قضية ينظرها واقامة الدعوى على كل شخص تنفخ له جنابة (م) ٤ تقرير الدعوى والمستندات المرفوقة به يصير تقديمها الى المحكمة المختصة المكلفة بالنظر في الدعوى وتوقيع الجزاء وعلى كل قوميون ان يرسل من طرفه مندوبا لينوب عنه امام المحكمة المختصة في ابداء اوجه مستنداته في كل دعوى يقدمها (م) ٥ لكل قوميون ان يطلب ضبط اي شخص بمقتضى طلب يتقدم منه لمدير الجهة المكلفة بتنفيذ هذا الطلب (م) ٦ للفتنسلاتات ارسال من ينوب عنهم الحضور في جلسات القوميونات ولا يجوز لمن يعينه الاشتراك في المداولات بل يكون له الحق في تبليغ القوميون ما يتلاحظ له بواسطة الرئيس (م) ٧ (اسماء الرئيس والاعضاء)

لمحافظ سكندرية وهو ملزوم بتنفيذ هذا الطلب (م) ٥ يجوز للفتنسلاتات ان ترسل مندوبين من طرفها اذا شأت ليحضروا جلسات القوميون ومع عدم جواز اشتراك هؤلاء المندوبين في المداولة يكون لهم الحق في ان يبدوا ما يتلاحظ لهم الى القوميون بواسطة الرئيس (م) ٦ قد تعين رئيساً واعضاء للقوميون المشكل بموجب امرنا هذا

### حضرات (اسماء الرئيس والاعضاء)

### لجنة تحقيق جنايات وجنح ثورة عام ٨٢ -

امر عال رقم ٦ ذا سنة ١٢٩٩ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢) (نحن خديو مصر) بناء على ما عرض الينا من مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١ قد تشكل قوميون مخصوص بطنطا للفحص وتحقيق مواد السرقات والقتل والتهك والنهب والحريق التي وقعت في كافة انحاء القطر المصري ما عدا مدينة اسكندرية اثناء العصيان العسكري وعلى هذا القوميون ان يححر تقريراً عن كل قضية يجري تحقيقها وان يقيم الدعوى على كل شخص تظهر له جنابته (م) ٢ تقرير الدعوى والمستندات المرفوقة به يصير تقديمها بعد ذلك للمجلس الخصوص الذي يناط بالنظر في القضايا المذكورة والحكم فيها (م) ٣ يرسل القوميون المذكور مندوبا من قبله لاقامة الدعوى امام المجلس الخصوص (م) ٤ لهذا القوميون ان يطلب ضبط اي شخص بمقتضى طلب يتقدم منه لمدير الجهة المكلفة بتنفيذ هذا الطلب (م) ٥ يجوز للفتنسلاتات ان ترسل مندوبين من طرفها اذا شأت ليحضروا جلسات القوميون ومع عدم جواز اشتراك هؤلاء المندوبين في المداولة يكون لهم الحق في ان يبدوا ما يتلاحظ لهم الى القوميون بواسطة الرئيس (م) ٦ قد تعين رئيساً واعضاء للقوميون المشكل بموجب امرنا هذا

### حضرات (اسماء الرئيس والاعضاء)

### لجنة تحقيق جنايات وجنح ثورة عام ٨٢ -

امر عال رقم ١٣ ص سنة ١٣٠٠ (٢٤ سبتمبر سنة ٨٢) (نحن خديو مصر) بناء على ما عرض الينا من مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١ اختصاص القوميون الخصوص المشكل باسكندرية بمقتضى امرنا الصادر

## ملفوظات

لا صنعة ولا مأوى لهم مشتبّه في حالتهم —  
امر عال رقم ٢٢ ج٢ سنة ١٢٠١ (٢٨ ابريل سنة ٨٤)  
(نحن خديوم مصر) بناء على ما عرضه علينا مجلس  
النظار وبعد اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا  
بما هو آت (م) ١ يشكل في كل مديرية قومسيون  
تحت رئاسة المدير يكون مؤلفاً من عمدة عن كل  
مركز لتحقيق امور الاشخاص المنسوب اليهم انهم  
الآن لصوص او اشقياء او اناس لا صنعة ولا مأوى  
لهم مشتبّه في حالتهم — ويحضر أثناء التحقيق مندوب  
عن النائب العمومي (م) ٢ على مشايخ البلاد وعمدها  
ومشايخ العربان ونظار العزب التابعين للمديرية ان  
يخبروا رئيس القومسيون عن الاشخاص المنسوب اليهم  
انهم الآن لصوص او اشقياء او اناس لا صنعة ولا  
مأوى لهم مشتبّه في امرهم وعن الفارين من المنفى  
الموجودين في مراكزهم وان يجلبوهم للمديرية لسجنهم  
فيها باسم الرئيس (م) ٣ يجري القومسيون تحقيق  
سوابق هؤلاء الاشخاص وكامل الامور التي تكون  
منسوبة اليهم ويسمع شهادة من يعتقد فيهم الصدق  
من الناس (م) ٤ من لا يخبر من العمدة والمشايخ ونظار  
العزب بوجود لصوص او اشقياء او اناس لا صنعة  
ولا مأوى لهم مشتبّه في حالهم في بلده او قبيلته او  
عزبه يعطي تعهداً على نفسه بانه اذا ظهر فيها احد  
من هؤلاء الاشرار وتكتم امره فيعاقب بنفس العقوبة  
التي يستحقها من يخفي عنده لصوصاً او اشقياء او  
اناس لا صنعة ولا مأوى لهم مشتبّه في حالهم والا  
فيعاقب على الاهمال (م) ٥ اي لص او شقي او شخص  
لا صنعة ولا مأوى له من المشتبّه في حالهم يخبر عنه  
احد المشايخ او احد الناس الموثوق بقولهم يضبط على  
الفور ويكلف المخبر بايضاح سوابق المخبر عنه وسيرته  
الحاضرة فان لم تكن سوابقه معلومة في سجلات  
المديرية يدل المخبر على الاشخاص المشهود لهم بالصدق  
العارفين المخبر عنه واحواله لاداء الشهادة امام  
القومسيون عن سيرته الحاضرة والماضية ويبين  
للقومسيون الطرق المؤدية لضبط الاشياء المسروقة  
التي تكون موجودة عنده او يقيم الدليل على ما نسبته  
اليه (م) ٦ يحرق القومسيون محضراً يفضيه الرئيس

لجنة تحقيق جنائيات وجمع حوادث سنة ٨٢  
امر عال رقم ٢٢ ج٢ سنة ١٢٠٠ (٢١ مارس سنة ١٨٨٣)  
(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على المادة الثالثة من  
امرنا الصادر في ٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ (١٩  
سبتمبر سنة ١٨٨٢) بتشكيل قومسيون مخصوص  
باسكندرية لفحص وتحقيق الجنائيات والجنج الميمنة بالامر  
المشار اليه وعلى المادة الرابعة من امرنا الصادر في ٢٦  
صفر سنة ١٣٠٠ (٦ يناير سنة ١٨٨٣) بتشكيل ثلاثة  
قومسيونات مخصوصة بطنطا والمحلة الكبرى ودمهور  
لفحص وتحقيق ما وقع من الجنائيات والجنج المنه عنها  
بالامر المذكور فبناء على ما رفعه اليها مجلس نظارنا  
امرنا بما هو آت (م) ١ لكل من القومسيونات  
المشكلة بالامر المشار اليها سابقاً ان يعين مندوباً  
ينتخبه من اعضائه او من غيرهم لينوب في اقامة  
الدعوى امام المحكمة العسكرية المختصة المشكلة  
باسكندرية

لجنة تحقيق جنائيات وجمع ثورة عام سنة ٨٢  
امر عال رقم ٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣ (٦ ذى سنة ١٣٠٠)  
(نحن خديوم مصر) بعد اطلاعا على امر العفو الصادر  
منا في هذا اليوم — وبناء على ما رفعه اليها مجلس  
نظارنا — وبعد اخذ رأي مجلس شوري حكومتنا  
امرنا بما هو آت (م) ١ تلغى القومسيونات المختصة  
المشكلة باوامرنا الصادرة بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ٨٢  
وبتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٣ واما المحكمة العسكرية  
المشكلة في اسكندرية باسمنا الصادر بتاريخ ٢٨  
سبتمبر سنة ١٨٨٢ فانها تستمر على عقد جلساتها حتى  
تستوفي النظر والحكم في جميع القضايا المحالة عليها  
الآن وحينئذ تعتبر ملغاة (م) ٢ للمحاكم الجنائية  
المعتادة حق النظر والحكم في الجنائيات التي لم يشملها  
امر العفو طبقاً لاحكام وروابط القوانين الجاري  
العمل بموجبها

لجنة تحقيق جنائيات وجمع ثورة عام ١٨٨٢ —  
(ر) عصيان — محكمة عسكرية — حوادث  
سنة ٨٢ — عفو

لجنة تحقيق وقائع اللصوص والاشقياء والذين

## معلومات

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٠١ (٢٨ ابريل سنة ١٨٨٤) وعلى امرنا الصادر بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٠١ (١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٤) وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا امرنا بما هو آت (م) ١. قد صار امتداد وظائف القومسيونات المشكلة بالمديريات لتحقيق وقائع الاصوص والاشقياء الى اربعة اشهر اعتبارا من ٢٢ ابريل سنة ١٨٨٥ (٧ رجب سنة ١٣٠٢)

### لجنة تحقيق وقائع الاصوص والاشقياء -

امر عال صادر في ١٧ اغسطس سنة ٨٥ بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٠١ (٢٨ ابريل سنة ١٨٨٤) وعلى امرنا الصادر في ٣ رجب سنة ١٣٠٢ (١٨ ابريل سنة ٨٥) - وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١. قد صار امتداد وظائف القومسيونات المشكلة بالمديريات لتحقيق وقائع الاصوص والاشقياء الى اربعة اشهر اخرى اعتبارا من ٢٣ اغسطس سنة ١٨٨٥ (١٢ ذي القعدة سنة ١٣٠٢)

### لجنة تحقيق الجنايات الواقعة من عصب متسلحة

امر عال رقم ٢٤ ذ سنة ١٣٠١ (١٤ اكتوبر سنة ٨٤) (نحن خديو مصر) من حيث ان جملة جنايات سالة للامن العمومي والمال قد توقفت بمديريات المنوفية والشرقية والغربية والبحيرة من عصب متسلحة وعلى هذا يلزم مجازاة مرتكبي هذه الجنايات بطرق استثنائية لاعادة الامن العمومي الذي اخلت به هذه الوقائع - فبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت (م) ١. قد تشكل في مركز كل من مديريات الوجه البحري قومسيون مركب من رئيس يعينه مجلس نظارنا ومن المدير ورئيس قلم النيابة العمومية لدى المحكمة الكائنة بالمديرية في دائرتها ومن قاضيين يعينهما مجلس النظار من المحاكم الابتدائية او من محكمة الاستئناف الاهلية ويجوز لمجلس النظار ان يستبدل احدا القاضيين

والاعضاء ويبحث به مع اوراق القضية الى المحكمة الاهلية فان لم يثبت من سياق التحقيق نسبة ذنب للخبر عنه يستلزم معاقبته قانونا ورأي القومسيون عليه شبهات قوية لكنها لا تؤدى لتوقيع العقاب قانونا فيطلب منه ضامنا عن حسن سيرته وسلوكه لمدة يعينها وان عجز عن تقديم الضامن للقومسيون ان يحكم عليه بالاقامة في بلده تحت سلطة ومراقبة شيخ البلد لمدة لا تتجاوز السنة اذا تراءى له لزوم ذلك (م) ٧. اذا كان الشخص المخبر عنه تابعا لمديرية غير المديرية التي ضبط فيها فيبحث اليها بافادة واضح فيها ما هو منسوب اليه لتحقيق احواله في مديريته (م) ٨. على القومسيونات ان تخبر نظارة الداخلية باعمالها واولا فاولا (م) ٩. على المحكمة ان تحكم بلا تاخير في كل قضية تحال عليها وان رأت التحقيق غير مستوف فتعهد استيفاءه الى قاضي التحقيق ليحريه بالاشتراك مع القومسيون (م) ١٠. يعين القومسيون مندوبين لازالة العشش الموجودة على ضفتي النيل والترع وبجاري المياه وفي الجزائر وحواجر الجبال والتلول التي يسكنها اشخاص مجهولو الاحوال لا زراعة ولا كسب لهم ولا هم من خفراء الدركات المعلومين للمديريات ويكلف القومسيون ساكنيها ان كانوا من الفلاحين بالسكنى في النواحي او العزب التي يخشونها وان كانوا من العربان بان يلحقوا بقبائلهم (م) ١١. وظائف القومسيونات الموضح تشكيلها آتفا تنتهي بعد مرور ستة اشهر من تاريخ نشر امرنا هذا

### لجنة تحقيق وقائع الاصوص والاشقياء -

امر عال رقم ٢٤ ذ سنة ١٣٠١ (١٤ اكتوبر سنة ٨٤) (نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢ رجب سنة ١٣٠١ (٢٨ ابريل سنة ٨٤) - وبناء على ما عرضه علينا مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١. قد صار امتداد وظائف القومسيونات المشكلة بالمديريات لتحقيق وقائع الاصوص والاشقياء الى ستة شهور اخرى اعتبارا من ٣ محرم سنة ١٣٠٢ (٢٢ اكتوبر سنة ١٨٨٤)

### لجنة تحقيق وقائع الاصوص والاشقياء -

امر عال صادر في ١٨ ابريل سنة ٨٥

## ملفوظات

الجنابات التي تقع من جملة اشخاص متسلحين ويكون من شأنها سلب الامن العام او المال وتقرر بمجلس النظر تعيين سعادة يوسف شهدي باشا رئيسا للقومسيونات المحكي عنها وتعين سعادة محمد حمدي باشا من ماموري تفتيش الداخلية وحضرة محمود فهمي بك احد قضاة محكمة الاستئناف عضوين بالقومسيونات المذكورة وان اعمال تلك القومسيونات تبتدأ أولا بمديرية المنوفية وبما ورد من رئاسة المجلس المشار اليه بمرمرة ٢١٣ مرغوب مخابرة المديرات بان ما يلزم للقومسيونات من ادوات الكتابة خلاف ما صرف لها الان مع ما يلزم من المصاريف يجري تاديبه اولافاولا حسب طلب سعادة الرئيس المشار اليه مع تجهيز وصرف ما يلزم لها مما يقتضيه الحال عند الانتقال من جهة لاخرى فبناء عليه لزم تحريره للمعلومية والاجراء كما ذكر عند وصول القومسيونات لمديرية طرفكم

لجنة تحقيق الجنابات الواقعة من عصب متسلحة  
امر عال صادر في ١٤ فبراير سنة ٨٥

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٤ الحجة سنة ٣٠١ (١٤ اكتوبر سنة ٨٤) وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظر وبعد اخذ راي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو ات (م) ١ صار تمديد مدة عمل القومسيون المشكل في مديريات الوجه البحري لتحقيق الجنابات التي تقع من عصب متسلحة لاربعة اشهر اخرى اعتبارا من ١٥ فبراير سنة ٨٥ (٣٠ ربيع الثاني سنة ٣٠٢) (م) ٢ يصير ابلاغ عدد اعضاء هذا القومسيون من خمسة الى ثمانية اعضاء بما فيهم الرئيس وينتخب مجلس نظار حكومتنا الثلاثة اعضاء المستجدين من قضاة المحاكم الاهلية بالوجه البحري (م) ٣ تصرح للقومسيون المذكور ان يعين لجنة فرعية تكون مولفة من ثلاثة من اعضاءه على الاقل لتباشر التحقيق في مركز غير المركز المقيم فيه القومسيون الذي له وحده الحق في الحكم بخمسة من اعضاءه بما فيهم الرئيس

لجنة تحقيق الجنابات الواقعة من عصب متسلحة  
ذكر بتو صادر في ٢١ ابريل سنة ٨٥ بتشكيل قومسيون جنابات بالوجه القبلي

بماور من موظفي الحكومة لجهات الادارة— ويكون للرئيس الرئاسة على جميع قومسيونات الوجه البحري وله ان ينقل القومسيون للمركز الذي يستصوبه في دائرة المديرية (م) ٢ على القومسيون تحقيق الجنابات التي تقع في دائرة المديرية من جملة اشخاص متسلحين ويكون من شأنها سلب الامن العام او المال وكذلك الجنابات التي وقعت بالكيفية عينها قبل نشر امرنا هذا ولم يصدر فيها حكم — ويكون التحقيق بغاية ما يمكن من السرعة والتسهيل بلا انقطاع لسرعة اظهار الحقيقة بدون التفتات للاوضاع والمواعيد المقررة في قانون تحقيق الجنابات — وكل شخص دعي للحضور امام هذا القومسيون يجب عليه التوجه اليه في اليوم والساعة والمحل المعينة بمعرفة القومسيون المذكور وان لم يحضر فيستحضر بالقوة الجبرية (م) ٣ لا يجوز توقيف التحقيق للبحث عن باقي الفاعلين او المشتركين الا اذا راسه القومسيون فائدة في ذلك اظهارا للحق (م) ٤ في حال انتهاء التحقيق يتلى المحضر في جلسة علانية بحضور المتهم ويسمع القومسيون اقوال المدافعة عنه (م) ٥ يصدر القومسيون حكمه في الحال بعد سماع اقوال المدافعة عن المتهم ويوقع عليه العقوبات المقررة في قانون العقوبات للجنابات التي ثبت ارتكابه لها بدون التفتات لما نص في المواد ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ من قانون تحقيق الجنابات (م) ٦ لا يقبل ادنى طعن امام جهات القضاء في حق الاحكام الصادرة من القومسيون وتنفذ هذه الاحكام في ٢٤ ساعة من تاريخ صدورها انما احكام القتل لا تنفذ الا بعد عرضها علينا وصدور امرنا بتنفيذها (م) ٧ مدة عمل هذه القومسيونات هي ٤ اشهر اعتبارا من تاريخ نشر امرنا هذا — ويجوز تقصير او تمديد هذه المدة حسب الاحوال بامر اخر يصدر من لجنة تحقيق الجنابات الواقعة من عصب متسلحة

منشور من نظارة الداخلية بشأن تشكيل قومسيون في كل مركز من مديريات الوجه البحري لتحقيق الجنابات المنسب عنها سلب الامن العام في ٣ محرم سنة ١٢٩٢ (٢٣ اكتوبر سنة ٨٤) حيث صدر الامر العالي المرفوق صورته بهذا بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ٣٠١ عن تشكيل قومسيون في كل مركز من مديريات الوجه البحري لاجل تحقيق

## معلومات

(نحن خديومصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٠١ (١٤ اكتوبر سنة ١٩٤٠) بتشكيل قوميونات بالوجه البحري لتحقيق الجنایات التي تقع من عصب مسلحة ومن شأنها الاخلال بالامن العام - وبناء على ما عرضه علينا ناظر داخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار بعد اخذ راي مجلس شوري القوانين - امرنا بما هو آت (م) ١ قد تشكل في كل من مديريات الوجه القبلي قوميون مركب من رئيس يعينه مجلس نظارنا ومن المدير ومن ستة اعضا يعينهم مجلس النظار ثلاثة منهم من اعضاء مجالس الوجه القبلي وثلاثة من موظفي الحكومة بجهات الادارة ويكون للرئيس الرئاسة على جميع قوميونات الوجه القبلي وله ان ينقل القومسيون للمركز الذي يستصوبه في دائرة المديرية - وللقومسيون ان يعين لجنة فرعية تكون مولفة من ثلاثة من اعضائه على الاقل لتباشر التحقيق في مركز غير المركز المقيم فيه القومسيون الذي له وحده الحق في الحكم بخمسة من اعضائه بما فيهم الرئيس (م) ٢ على القومسيون تحقيق الجنایات التي تقع في دائرة المديرية من جملة اشخاص متسلحين ويكون من شأنها سلب الامن العام او المال وكذلك الجنایات التي وقعت بالكيفية عينها قبل نشر امرنا هذا ولم يصدر فيها حكم - ويكون التحقيق بغاية ما يمكن من السرعة والتسهيل بلا انقطاع لسرعة اظهار الحقيقة بدون التفتات للاوضاع والمواعيد المقررة في قانون تحقيق الجنایات - وكل شخص دعي للحضور امام هذا القومسيون يجب عليه التوجه اليه في اليوم والساعة والمحل المعين بمعرفة القومسيون المذكور وان لم يحضر فيستحضر بالقوة الجبرية (م) ٣ لا يجوز توقيف التحقيق للبحث عن باقي الفاعلين او المشتركين الا اذا رأى القومسيون فائدة في ذلك اظهارا للحق (م) ٤ في حال انتهاء التحقيق يتلى المخبر في جلسة علنية بحضور المتهم ويسمع القومسيون اقوال المدافعة عنه (م) ٥ يصدر القومسيون حكمه في الحال بعد سماع اقوال المدافعة عن المتهم ويوقع عليه العقوبات المقررة في قانون العقوبات للجنایات التي ثبت ارتكابها لها بدون التفتات لما نص في المواد ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ من

قانون تحقيق الجنایات (م) ٦ لا يقبل ادنى طعن امام جهات القضاء في حق الاحكام الصادرة من القومسيون وتنفذ هذه الاحكام في الاربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورها انما احكام القتل لا تنفذ الا بعد عرضها علينا وصدور امرنا بتنفيذها (م) ٧ مدة عمل هذه القوميونات هي اربعة اشهر اعتبارا من تاريخ نشر امرنا هذا ويجوز تقصير او تمديد هذه المدة حسب الاحوال بما رآه آخر يصدر منا

لجنة تحقيق الجنایات الواقعة من عصب مسلحة

امر عال صادر في ١١ مايو سنة ١٩٥٠

(نحن خديومصر) بعد اطلاعتنا على الامرين الصادرين بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٠١ (١٤ اكتوبر سنة ١٩٤٠) و بتاريخ ٦ رجب سنة ١٣٠٢ (٢١ ابريل سنة ١٩٨٥) بتشكيل قوميونات بالوجه البحري وبالوجه القبلي لتحقيق الجنایات التي تقع من عصب مسلحة. والحكم فيها - وبعد اطلاعتنا على الامر الصادر بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٢ (١٤ فبراير سنة ١٩٥٠) - وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ يجوز استبدال رئيس قلم النيابة في القوميونات المشكلة بالوجه البحري لتحقيق الجنایات التي تقع من عصب مسلحة والحكم فيها باحد اعضاء قلم نيابة لئلا يتجلب ذلك النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية (م) ٢ يجوز لكل من قوميونات الوجه البحري والوجه القبلي ان يصدر قرارات تحضيرية بتعيين لجان فرعية للتحقيق في مديرية غير المقيم فيها بشرط ان يكون مدير الجهة المقتضي اجراء التحقيق فيها وعضو قلم النيابة المذكور بالمادة السابقة حاضرين بالقومسيون لدى اصداره القرارات التحضيرية المذكورة (م) ٣ على ناظري الداخلية والحقانية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه

لجنة تحقيق الجنایات الواقعة من عصب مسلحة

امر عال صادر في ١٢ يونيو سنة ١٩٥٠

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٠١ (١٤ اكتوبر سنة ١٩٤٠) - وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس



## ملحوظات

واثنين عمد — مديرية اسيوط رئيس المجلس الابتدائي بالمديرية المذكورة وناظر قلم القضايا بها واثنين عمد — مديرية جرجا وكيل المديرية وناظر قلم القضايا بها واثنين عمد — مديرية فنا رئيس المجلس بالمديرية المذكورة وناظر قلم القضايا بها واثنين عمد — مديرية اسنا وكيل المديرية وناظر قلم القضايا بها واثنين عمد — ويكون تعيين العمدة المذكورين بمعرفة ناظر الداخلية بالاتحاد مع ناظر الحفانية (م) ٢ يختص كل من هذه القومسيونات بنظر كافة الامور المبينة في المادة الثانية من امرنا الصادرين في ١٤ أكتوبر سنة ٨٤ (٢١ ابريل سنة ٨٥) التي كانت من خصائص القومسيونات المشكلة بموجب امرنا المذكورين — ويكون التحقيق والحكم على حسب الاوضاع المقررة في المواد ٢ و٣ و٤ و٥ من الامرين المشار اليها (م) ٣ الاحكام التي تصدر من هذه القومسيونات يصير نظرها في اخر درجة بمعرفة قومسيون عال يشكل بنظارة الداخلية ويولف من سعادة محمود حمدي باشا وكيل هذه النظارة بصفة رئيس ومن رئيس قلم النيابة العمومية بمحكمة استئناف مصر ومن احد قضاة هذه المحكمة ومن اثنين من موظفي الحكومة يعينون بمعرفة مجلس النظار (م) ٤ على القومسيون العالي ان يفحص اوراق الدعوى ويسمع اقوال المتهم والشهود اذا تراء له لزوم ذلك (م) ٥ قومسيونات الجنايات المشكلة في الوجه القبلي بامرنا الرقم ٢١ افريل سنة ٨٥ صار الفاوها (م) ٦ الاحكام الغيائية التي صدرت من قومسيونات الجنايات بوجه بحري وبوجه قبلي اذا حضر المحكوم عليهم فيها وقدموا الادلة المثبتة لبراءة ساحتهم يكون النظر فيها بالقومسيون العالي قطعياً (م) ٧ يصير تنفيذ احكام القومسيون العالي في مسافة اربع وعشرين ساعة ولكن الاحكام الصادرة بالاعدام لا تنفذ الا بعد التصديق عليها منا (م) ٨ قد تحددت مدة عمل قومسيونات مديريات بحري ومديريات قبلي لسته اشهر ابتداء من تاريخ نشر امرنا هذا (م) ٩ على كل من ناظري الداخلية والحفانية تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه

لجنة عليا لتحقيق الجنايات الواقعة من

النظار امرنا بما هوأت (م) ١ صار تحديد مدة عمل القومسيون المشكل في مديريات الوجه البحري لتحقيق الجنايات التي تقع من عصب متسلحة لسته اشهر اعتباراً من ١٥ يونيه سنة ٨٥ (٣ رمضان سنة ٣٠٢) لجنة تحقيق الجنايات الواقعة من عصب متسلحة — ١٠ ارعال صادر في ١٤ اغسطس سنة ٨٥ بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٦ رجب سنة ٣٠٢ (٢١ ابريل سنة ٨٥) وبناء على ما عرضه علينا ناظر حفانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١ قد صار تمديد عمل القومسيون المشكل في مديريات الوجه القبلي لتحقيق الجنايات التي تقع من عصب متسلحة لسته اشهر اعتباراً من ٢٥ اغسطس سنة ٨٥ (١٤ القعدة سنة ٣٠٢)

لجنة عليا لتحقيق الجنايات الواقعة من عصب متسلحة — ١١ ذكر في صادر في ٢١ ديسمبر سنة ٨٥ بتشكيل قومسيونات في الوجهين البحري والقبلي للجنايات وتشكيل قومسيون اعلى في نظارة الداخلية لنظر احكام هذه القومسيونات بصفة اخر درجة (نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على اوامرنا الصادرة في ١٤ أكتوبر سنة ٨٤ و١٤ فبراير و٢١ افريل و١٢ يونيه سنة ٨٥ — وبناء على ما عرضه علينا ناظر حفانية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا وبعد اخذ راي مجلس شعوري القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ يشكل في كل مديرية من مديريات الوجه البحري قومسيون يولف من المدير بصفة رئيس ومن احد قضاة المحكمة التابعة اليها المديرية ومن اعضا قلم النيابة العمومية يعينان بمعرفة ناظر الحفانية ومن اثنين من عمد المديرية يعينان بمعرفة ناظر الداخلية بالاتحاد مع ناظر الحفانية — ويشكل ايضاً قومسيون في كل مديرية من مديريات الوجه القبلي تحت رئاسة مديرها وتكون اعضاؤه على الوجه الاتي — مديرية الجيزة قاضي التحقيق ومندوب قلم النيابة بها واثنين عمد — مديرية بني سويف رئيس المجلس بالمديرية المذكورة وناظر قلم القضايا بها واثنين عمد — مديرية الفيوم وكيل المديرية المذكورة وناظر قلم القضايا بها واثنين عمد — مديرية المنيا وكيل المديرية وناظر قلم القضايا بها

## ملحوظات

امتداد مدة قومسيونات الجنائيات المشكلة بمقتضى امرنا الرقم ٣١ ديسمبر سنة ٨٥ المشار اليه قبل لسنة واحدة ابتداء من ٢ يناير سنة ٨٨ (م) ٢ القومسيون العالي المشكل بنظارة الداخلية بمقتضى المادة الثالثة من امرنا الرقم ٣١ ديسمبر سنة ٨٥ يبقى لحين نهو القضايا التي ترد اليه من القومسيونات المذكورة والحكم فيها بصفة آخر درجة

لجنة قومسيون الجنائيات — { امرنا الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ٨٧ }  
بعد الاطلاع على المادة (٣) من امرنا الصادر في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥) بتشكيل قومسيونات الجنائيات بالاقاليم والقومسيون العالي بنظارة الداخلية للحكم بصفة آخر درجة في الاحكام التي تصدر من تلك القومسيونات — وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظر الامرنا بما هو آت (م) ١ يكون عضوا في القومسيون العالي المذكور آتفا بدلا عن رئيس النيابة العمومية بمحكمة استئناف مصر رئيس النيابة العمومية بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية او احد اعضاء قلم النيابة العمومية الذي يعينه ناظر الحقانية لذلك

لجنة علياء لتحقيق الجنائيات الواقعة من عصب متسلحة — امرنا الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ٨٨  
بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥) بتشكيل قومسيونات في مديريات الوجه البحري ومديريات الوجه القبلي للحكم بصفة اول درجة في الجنائيات التي تقع من عصب متسلحة وتشكيل قومسيون عال بنظارة الداخلية للحكم بصفة ثاني درجة في الجنائيات المذكورة — وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٥ (٢٨ ديسمبر سنة ٨٧) بامتداد مدة القومسيونات المذكورة لسنة واحدة من ٢ يناير سنة ٨٨ — وبعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢ رجب سنة ١٣٠١ (٢٨ ابريل سنة ٨٤) بخصوص اللصوص والاشقياء والاشخاص الذين لا يكون لهم صنعة ولا مأوى ويشتبه في حالهم — وبعد الاطلاع

عصب متسلحة — امرنا الصادر في ٢٨ ربيع سنة ٨٦  
بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ (٣١ ديسمبر سنة ٨٥) وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظر الامرنا بما هو آت (م) ١ قد صار امتداد مدة قومسيونات الجنائيات المشكلة بمقتضى امرنا المشار اليه قبل لسنة اشهر ابتداء من غابة رمضان سنة ١٣٠٣ (٢ يولييه سنة ١٨٨٦) (م) ٢ القومسيون العالي المشكل بنظارة الداخلية بمقتضى المادة الثالثة من امرنا المشار اليه قبل يبقى لحين نهو القضايا التي ترد اليه من القومسيونات المذكورة والحكم فيها بصفة آخر درجة

لجنة علياء لتحقيق الجنائيات الواقعة من عصب متسلحة — امرنا الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ٨٦  
بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥) وعلى امرنا الصادر بتاريخ ٢٦ رمضان سنة ١٣٠٣ (٢٨ يونيه سنة ١٨٨٦) وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظر الامرنا بما هو آت (م) ١ قد صار امتداد مدة قومسيونات الجنائيات المشكلة بمقتضى امرنا الرقم ٣١ ديسمبر سنة ٨٥ المشار اليه قبل لسنة واحدة ابتداء من ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٠٤ (٢ يناير سنة ٨٧) (م) ٢ القومسيون العالي المشكل بنظارة الداخلية بمقتضى المادة الثالثة من امرنا الرقم ٣١ ديسمبر سنة ٨٥ يبقى لحين نهو القضايا التي ترد اليه من القومسيونات المذكورة والحكم فيها بصفة آخر درجة

لجنة علياء لتحقيق الجنائيات الواقعة من عصب متسلحة — امرنا الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ٨٧  
بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ (٣١ ديسمبر سنة ٨٥) وعلى امرنا الصادر في ٤ ربيع الثاني سنة ١٣٠٤ (٢٩ ديسمبر سنة ٨٦) وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظر الامرنا بما هو آت (م) ١ قد صار

## ملحوظات

والسلب قد تناقصت جدا في المديرية ولم يعد من حاجة لبقاء القومسيونات الاستثنائية التي شكلت لمحاكمة مرتكبي هذه الجنايات — فبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) ١٠ القومسيونات المشكلة في مديريات وجهي بحري وقبلي والقومسيون العالي المشكل بنظارة الداخلية للحكم في الجنايات التي تقع من عصب متسلخ صار العاؤها (م) ٢ الاحكام التي صدرت من قومسيونات المديرية في الجنايات التي وقعت من عصب متسلخ تعتبر كلاحكام الصادرة من محاكم او مجالس اول درجة وتعدانها مستوفاة للشرائط اللازمة ويرسل ما كان منها صادرا بحضور المتهمين لمحكمة استئناف مصر الاهلية او لمجلس استئناف اسبوط على حسب الاحوال ويرسل ما كان منها صادرا بالغياب لمحكمة او مجلس اول درجة التابعة اليه الجهة التي وقعت فيها الجناية ولا يراعى في ذلك تقديم طلب من احد او مضي مواعيد (م) ٣ على محكمة استئناف مصر والمحاكم الابتدائية بالوجه البحري التي ترسل اليها دعاوي للحكم فيها بصفة ثاني درجة او دعاوي محكوم فيها غنيايا على حسب الاحوال ان تتبع احكام قانون تحقيق الجنايات فيما يتعلق باجراءات الاستئناف والمعارضة — وتكلف الاخصام بالحضور امام المحكمة في اول جلسة بناء على طلب قلم النيابة العمومية وكذلك يجب على مجلس استئناف اسبوط والمجالس الابتدائية بالوجه القبلي ان تتبع الاصول المقررة لديها فيما يتعلق بالاستئناف والاحكام الغيايية (م) ٤ مواد الجنايات التي وقعت من عصب متسلخ وتكون موجودة الآن بالقومسيون العالي تحت الحكم ترسل للنياية العمومية بالمحاكم الاهلية او لمجلس استئناف اسبوط على حسب حدود اختصاص كل منها (م) ٥ مواد سبطو اللصوص التي يحكم فيها لغاية تاريخ امرنا هذا بمعرفة قومسيونات المديرية ترسل للنياية العمومية بالوجه البحري او للمجالس المحلية بالوجه القبلي على حسب الاحوال (م) ٦ اذا روي للمحكمة او المجلس ان المادة تستلزم استيفاء تحقيق او اعادته فتتبع في ذلك القواعد المقررة (م) ٧ الاشقياء الذين لا مأوى

على امرنا الصادر في ١٤ شوال سنة ١٣٠٣ (١٦ يوليو سنة ٨٦) يجعل قومسيونات الجنايات في المديرية والقومسيونات المشكلة في المحافظات بمقتضى امرنا الصادر في ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٢ (٢٧ ديسمبر سنة ٨٤) مختصة بالنظر في من يستحق الالحاق بالفرقة الاصلاحية من ذوي السوابق العديدة او ممن سبق نفيه بالجهات السودانية ثم عاد دائرا في هوى نفسه بدون صناعة ولا مأوى — وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هوأت (م) اقدصار امتداد مدة قومسيونات الجنايات المشكلة بمقتضى امرنا الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ٨٥ لسنة واحدة من ٢ يناير سنة ٨٩ للحكم في الجنايات التي تقع من عصب متسلخ والنظر في من يستحق الالحاق بالفرقة الاصلاحية او يلزم التضمين عليه من الاشقياء او اللصوص او غيرهم من الاشخاص الذين لا يكون لهم مأوى ولا صناعة ويشته في حالهم (م) ٢ القومسيون العالي المشكل بنظارة الداخلية بمقتضى المادة الثالثة من امرنا الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ٨٥ يبقى لحين نهو القضايا التي ترد اليه من القومسيونات المذكورة والحكم فيها بصفة آخر درجة لجنة عليا لتحقيق الجنايات الواقعة من عصب متسلخ — (امر عال صادر في ١٥ مايو سنة ٨٩) ١٥٠ ن (سنة ١٣٠٦)

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٣ (٣١ ديسمبر سنة ٨٥) بتشكيل قومسيونات في مديريات الوجه البحري ومديريات الوجه القبلي وقومسيون عال بنظارة الداخلية للحكم في الجنايات التي تقع من عصب متسلخ — وبعد الاطلاع على امرنا الصادرين في ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٢ (٢٧ ديسمبر سنة ٨٤) وفي ١٤ شوال سنة ١٣٠٣ (١٦ يوليو سنة ٨٦) بخصوص الاشخاص الذين لا مأوى لهم ولا صناعة — وبعد الاطلاع على الاوامر الصادرة بامتداد مدة القومسيونات المذكورة آنفا واخيرا بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (٢٦ ديسمبر سنة ٨٨) بامتداد مدة تلك القومسيونات لسنة واحدة من يناير سنة ٨٩ — وحيث ان وقائع السطو

الانكليزية ) يكون تشكيله على الوجه الآتي ( اسماء الرئيس والاعضاء )

ويكون اجتماع القومسيون بناء على رأي النظارة وتعقد جلساته في سراي درب الجاميز وجدول مواده يشتمل على المسائل التي يدور البحث فيها ثم يقدم للنظارة تقريراً عن نتيجة اعماله

لجنة تعليم اللغة الفرنسية — { فرار من نظارة المعارف العمومية

في ٨ سبتمبر سنة ٨٣

قد تشكل بنظارة المعارف العمومية قومسيون دائمي للنظر في تعليم اللغة الفرنسية بالمدارس الملكية (اولاً) النظر في الطرق المستعملة حالاً في تعليم اللغة

الفرنساوية بالمدارس الملكية (ثانياً) العرض عن الطرق والمؤلفات الاحسن اتباعاً والاسهل تدريساً في اللغة المذكورة (ثالثاً) البحث عن الطرق الاكثر نفعا لتعليم الجغرافية والتاريخ (رابعا) امتحان المتطلبين الدخول بصفة مدرسين اللغة المذكورة كما هي الاصول — وهذا القومسيون الذي يعرف باسم (قومسيون تعليم اللغة الفرنسية) يكون تشكيله على الوجه الآتي ( اسماء الرئيس والاعضاء )

ويكون اجتماع هذا القومسيون بناء على رأي النظارة وتعقد جلساته بسراي درب الجاميز وجدول مواده يشتمل على المواد التي يدور البحث فيها ثم يقدم للنظارة تقريراً عن نتيجة اعماله

لجنة تعليم اللغة التركية — { فرار من نظارة المعارف العمومية

في ٨ سبتمبر سنة ٨٣

قد تشكل بنظارة المعارف العمومية قومسيون دائمي للنظر في تعليم اللغة التركية بالمدارس الملكية (اولاً) النظر في الطرق المستعملة حالاً في تعليم اللغة التركية بالمدارس الملكية (ثانياً) العرض على الطرق والمؤلفات الاحسن اتباعاً والاسهل تدريساً في اللغة المذكورة (ثالثاً) امتحان المتطلبين الدخول بصفة معلمين اللغة المذكورة كما هي الاصول — وهذا القومسيون الذي يعرف باسم (قومسيون تعليم اللغة التركية) يكون تشكيله على الوجه الآتي ( اسماء الرئيس والاعضاء ) — ويكون اجتماع هذا القومسيون بناء على رأي النظارة وتعقد جلساته بسراي درب الجاميز وجدول مواده

ولا صناعة لهم ورفعت مسائلهم للقومسيونات بالمحافظات والمديريات ولم يحكم فيها للآن يحكم فيها من تلك القومسيونات في مسافة شهر واحد من تاريخ امرنا هذا — ويبقى القومسيون العالي بنظارة الداخلية مدة خمسة واربعين يوماً من تاريخ امرنا هذا للنظر والحكم فيها حكم فيه للآن او يحكم فيه من القومسيونات الابتدائية في مدة الشهر المذكور لجنة تحقيق الجنايات الواقعة من عصب متسلطة — (ر) فرقة اصلاحية ١٦ لوليه سنة ١٨٨٦

لجنة تعليم اللغة العربية — { فرار من نظارة المعارف العمومية في ٨ سبتمبر

سنة ٨٣

قد تشكل بنظارة المعارف العمومية قومسيون دائمي للنظر في تعليم اللغة العربية بالمدارس الملكية (اولاً) النظر في الطرق المستعملة حالاً في تعليم اللغة العربية بالمدارس الملكية (ثانياً) العرض عن الطرق والمؤلفات الاحسن اتباعاً والاسهل تدريساً في اللغة المذكورة (ثالثاً) امتحان المتطلبين الدخول بصفة معلمين لغة العربية كما هي الاصول — وهذا القومسيون الذي يعرف باسم (قومسيون تعليم اللغة العربية) يكون تشكيله على الوجه الآتي ( اسماء الرئيس والاعضاء )

ويكون اجتماع هذا القومسيون بناء على رأي النظارة وتعقد جلساته في سراي درب الجاميز وجدول مواده يشتمل على المسائل التي يدور البحث فيها ثم يقدم للنظارة تقريراً عن نتيجة اعماله

لجنة تعليم اللغة الانكليزية — { فرار من نظارة المعارف العمومية

في ٨ سبتمبر سنة ٨٣

قد تشكل بنظارة المعارف العمومية قومسيون دائمي للنظر في تعليم اللغة الانكليزية بالمدارس الملكية (اولاً) النظر في الطرق المستعملة حالاً في تعليم اللغة الانكليزية بالمدارس الملكية (ثانياً) العرض عن الطرق والمؤلفات الاحسن اتباعاً والاسهل تدريساً في اللغة المذكورة (ثالثاً) امتحان المتطلبين الدخول بصفة معلمين اللغة المذكورة كما هي الاصول — وهذا القومسيون الذي يعرف باسم (قومسيون تعليم اللغة

ملفوظات

يشتمل على المسائل التي يدور البحث فيها ثم يقدم للنظارة تقريراً عن نتيجة أعماله  
لجنة تقدير — (ر) ابنية

لجنة تنقية ثغر الاسكندرية — (م) قرار من نظارة الاشغال العمومية  
في ٢ فبراير سنة ٨٥

قد قرر ناظر الاشغال العمومية ما هو آت (م) ١ قد شكلت لجنة لاجل النظر في المسائل المتعلقة بتنقية ثغر الاسكندرية من الاسباب المضرة بالصحة (م) ٢ اعضاء هذه اللجنة هم — بوغوس بك نوبار مدير شركة ري البحيرة — المسيو كورنيس مدير شركة مياه الاسكندرية — اردوان بك مفتش عموم مجلس الصحة البحرية والكورتينات — اذريان بك مفتش تنظيم ومباني القرى — المسيو جاك امبروسو عضو قوميون التجارة المختلطة

لجنة تنقية مدينة القاهرة — (م) قرار بتشكيل قوميون مدينة القاهرة والخليج المصري من الاسباب المضرة بالصحة وتقدم تقريراً عما يجرى لذلك (١٥ بر سنة ٨٥)

قد قرر ناظر الاشغال العمومية ما هو آت (اولاً) قد تشكل قوميون للبحث في المسائل المتعلقة بتنقية مدينة القاهرة خصوصاً الخليج المصري من الاسباب المضرة بالصحة وتقدم تقريراً عما يلزم اجراؤه لذلك (ثانياً) اعضاء هذا القوميون هم — جناب فرائس بك باشمهندس الاوقاف (رئيس) — حضرة احمد بك شافعي مندوب ادارة الصحة — جناب المسيو باروا سكرتير عموم نظارة الاشغال العمومية — الموسيو هوكر مندوب ادارة الصحة — جناب بيير بك مدير قومية مياه المحروسة — حضرة سليم بك لطيف وكيل محافظة المحروسة (اعضاء) (ثالثاً) يجتمع القوميون المذكور بنظارة الاشغال العمومية بناء على دعوة رئيسه

لجنة زراعية — (م) قرار من نظارة الداخلية في ٢٠ فبراير سنة ٨٣

(نحن ناظر الداخلية) قد قررنا ما هو آت (م) ١ العمل الكيماوي الخديوي يناط به البحث والنظر في الامور العلمية بالمسائل الزراعية بالقطر المصري (م) ٢ قد تشكلت لهذا الغرض في العمل المذكور لجنة زراعية (م) ٣ تكلف هذه اللجنة بالنظر في الطريقة الملائمة

لتشكيل مصلحة لنشر وتقدم هذه المسائل وعلى هذه اللجنة ان ترفع لنا تقريراً عمومياً ومشروعاً المختص بتشكيل هذه المصلحة (م) ٤ قد تعين اعضاء هذه اللجنة كل من مدير العمل الكيماوي الخديوي ومدير قلم الزراعة وواحد طبيعي وواحد عالم في النباتات

لجنة صحية — (م) ذكره وصادر في ٧ يونيو سنة ٨٥ بتعديل تشكيل اللجنة الصحية

(نحن خديوم مصر) بعد الاطلاع على المادة العاشرة من امرنا الصادر بتاريخ ١٨ ربيع الثاني سنة ٣٠١ (١٥ فبراير سنة ٨٤) بتشكيل ادارة لمصالح الصحة العمومية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظارة امرنا بما هو آت (م) ١ قد تعدل تشكيل اللجنة الصحية بالكيفية الاتية — المدير — الوكيل — الدكتور كروكشك مفتش عموم النجون — محمد بك عوف خوجه بمدرسة الطب — جاستيل بك خوجه الكيما بمدرسة الطب — مدير مدرسة الطب ووكيله — حكيمباشي الجيش — اول خوجه بمدرسة الطب البيطري

لجنة صحية — (ر) صحة ١٨ ر سنة ٣٠١ م ٩ — ابريل سنة ٨٧

لجنة قوميون الطبيعيات والرياضيات — (م) قرار من نظارة المعارف في ٨ سبتمبر سنة ٨٣

تشكل بنظارة المعارف العمومية قوميون دائمي للنظر في تعليم الرياضيات والعلوم الطبيعية بالمدارس الملكية (اولاً) البحث في الطرق المستعملة حالاً في تعليم العلوم الطبيعية والرياضيات بالمدارس الملكية (ثانياً) العرض عن الطرق والمؤلفات الاحسن اتباعاً والاسهل تدريسا في العلوم المذكورة (ثالثاً) امتحان المتطلبين الدخول بصفة معلمين للعلوم طبيعية اورياضية كما هي الاصول — وهذا القوميون الذي يعرف باسم (قوميون الطبيعيات والرياضيات) يكون تشكيله

على الوجه الاتي (اسماء الرئيس والاعضاء) ويكون اجتماع هذا القوميون بناء على راي النظارة وتعد جلساته في سراي درج الجاميز وجدول مواده يشتمل على المسائل التي يدور البحث فيها ثم يقدم للنظارة تقريراً عن نتيجة أعماله

لجنة علمية استشارية - (ر) معارف عمومية  
١٨ ديسمبر سنة ٨٨

لجنة قضايا الاموال - (ر) منشور صادر من الداخلية  
(في ٢ جا سنة ٩٧ ١٢)  
ابريل سنة ٨٠

قد علم بما ورد للداخلية من المالية بتاريخ ٢٧ ربيع  
الآخر سنة ٩٧ نمرة ١ قومسيون انه لاجل النظر فيما  
يرفع من ارباب الاطيان من الشكايات المتضمنة  
الاجوه التي يرتكبوها عليها في عدم قيامهم بسداد الاموال  
او العشور المربوطة على اطيانهم قد تشكل قومسيون  
لذلك وفتح باب مخصوص باسم قومسيون قضايا الاموال  
بالمالية ولهذا يراد ان كل ما يصدر من والى القومسيون  
من المكاتبات في شان تلك الشكايات تكون بنمرة  
مخصوصة وحيث ذلك فلزم تحريره للاحاطة بما ذكر  
لجنة مالية - (ر) قرار من مجلس النظار بتشكيل لجنة مالية  
(تحت رئاسة سعادة ناظر المالية في ٦  
مارس سنة ٨٤)

قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة يوم الخميس ٨  
جمادى الاولى سنة ١٣٠١ (٦ مارس سنة ٨٤)  
تشكيل لجنة مالية تحت رئاسة سعادة ناظر المالية مولفة  
من جناب المستشار المالي بوظيفة نائب الرئيس ومن ثلاثة  
اعضا وهم حضرات وكيل المالية ومدير عموم الحسابات  
ومدير عموم الاموال الغير مقررة وان المسائل التي  
تؤثر على مالية الحكومة ويكون من اللزوم عرضها على  
المجلس لا تعرض عليه الا بعد ان تبحث فيها هذه  
اللجنة بحثا دقيقا

لحم - (ر) سلخانة - مزاد (فق ٣٢٠)  
لص بخري - (ر) اجرة السفينة (ق ١٢١) -  
سيكورتاه (ق ٢١١)

لص وشقي - (ر) منشور من نظارة الداخلية في ١٥ ذ  
حج سنة ١٣٠٠ (١٧ أكتوبر سنة ٨٣)  
انه بالنسبة للحوادث والتعدييات الواقعة في بعض  
المديريات من الاشقياء واللصوص قد حصلت المداولة  
بمجلس النظار فيما يلزم اجراؤه لردع المذكورين  
واستتباب الامن العام في كافة انحاء القطر وحيث ان  
من ضمن ما قرره المجلس المشار اليه في ذلك ووردت  
عنه للداخلية مكاتبة دولتو الباشا رئيسة رقم غاية  
ذي القعدة سنة ١٣٠٠ نمرة ١٨٨ ان جميع المحكوم

عليهم يجزآت وهرابوا من محلات جزائهم فمولا  
يعادون الى محل الجزاء اوانه يجرد ضبطهم بصيرا بعادهم  
من القطر لجهات السودان او شرق السودان وعلى هذا  
يكون من الاقتضاء اهتمام حضرات المديرين باصدار  
التنبيهات القوية لساير حكام ومأموري فروع جهاتهم  
وعمد ومشايخ القرى والبلدان ببذل مزيد الجهد في  
الحصول على ضبط من يكونوا من هذا القبيل كافة وكل  
من يضبط ترد عنه اشعارات لهذا الطرف بوضاحة  
حالته وسوابقه ليتحرر عنه بما يترا بالتطبيق لقرار  
المجلس فقد كتب في تاريخه ان يلزم بهكذا ومن  
الجملة هذا تم للمعلومية به واجراء مقتضاه  
متحذرين من وقوع ادنى تراخي او اهمال

لصق - (ر) جريدة - اعلان - ٥٠ ميعاد: نشر  
لصق الاحكام الجنائية: (ر) عقوبة الجنايات (فق ٤٣)  
لصق اعلانات اعادة المزداد - (ر) نزع ملكية (ق ٦)  
٦٠٨ - ٦٠٩

لصق وتعليق اعلانات البيع - (ر) حيز (ق ٤٦٧)  
وما بعد

لصق اعلانات بيع العقار - (ر) نزع ملكية (ق ٦)  
٥٦١ - ٥٦٣

لصق وتعليق اعلانات بيع السفينة - (ر) سفينة  
(ق ١٦ الى ٢١)

لصق ملخص الحكم بالا فلاس - (ر) افلاس (ق ٢١٣)  
٢١٤ - ٢١٣

لصق مشارطات شركات التضامن والتوصية - (ر)  
شركة (ق ٤٨ - ٥١ الى ٥٤)  
لعان - (ر) نسب - مهر (ش ٨٥)

لعب - (ر) قمار

لغة - (ر) جلسة (لا ٢٣: لجنة)

لفظ - (ر) مخالفات (فق ٢٤٦)

لغم - (ر) بارود - حريق (فق ٢٣٨)

لقطة - (ر) اثار قديمة - شركة الاباحة (مجلة  
١٢٩٤ - امانات (مجلة ٧٧٠)

لثبة - (ر) اثار قديمة

لقيط - (ر) قانون الاحوال الشخصية

الاباء للابناء من اجرة الحضانة والنفقة بانواعها ويرث من كل منهما ان كان اهلا للميراث (م) ٣٦٣ اذا ادعت اللقيط امرأة ذات بعل فان صدقها او اقامت بينة على ولادتها او شهدت لها القابلة صحت دعوتها وثبت نسبه منها ومن بعلها والا فلا — وان لم يكن ذات بعل فلا بد من شهادة رجلين او رجل وامرأتين (م) ٣٦٤ اذا لم يكن اللقيط مال ولا ادعى احد نسبه وابي الملتقط الاتفاق عليه وبرهن على كونه لقيطا يرتب له من بيت المال ما يحتاج اليه من نفقة وكسوة وسكنى ودواء اذا مرض ومهر اذا تزوج القاضى ويكون ارثه ولودية لبيت المال وعليه ارض جنايته

لوتيري (يا نصيب) — (ر) قار

لوكاندة — (ر) تزوير (ق) ١٩٦ — سرقة (ق)

٢٩٢ (مخالفات) (ق) ٣٤٢ — ٣٤٣

ليكا — كلمة ابطالية الاصل وهي (رابطة) —

(ر) مزاد (ق) ٣١٩

ليل — (ر) سرقة (ق) ٢٨٧ الى ٢٩٥

ليمان — { منشور من نظارة الداخلية في ٢٤ رمضان سنة ١٢٩٢ (٩ اغسطس سنة ٨٢) في شان

ما يعامل به الذي يحكم عليه بالاقامة في لبنان سكندرية

حضرة مدير بني سويف قدم للداخلية مكاتبة بتمرة

٨٩ تفيد صدور مضبطة من مجلس الاحكام محكوما

بها على خمسة وعشرين شخصا متجنونين بالمديرية

منهم واحد بمدة ثمانية سنوات بليمان سكندرية

والاخرين من سنة لغاية اربع سنوات بالليمان

المذكور ورغب حضرة المدير الموصى اليه التصريح اليه بما

يستصوب نحو تنفيذ ذلك الحكم ولكون حالة سكندرية

الآن لا تخفى وغير معلوم الجهة التي يرسل اليها

اوليك الاشخاص وباقي الجانين الذي يقتضي الحال

لارسالهم للبيان تنفيذاً للمضابط الصادرة بالحكم عليهم قد

كتب من الداخلية للجهادية بما لزم عن ذلك فصدرت

افادة سعادة وكيلها رقم ٢١ ن سنة ١٢٩٩ نمرة ٨٥٢

تفيد النظر في ذلك بالمجلس العمومي المنعقد بدويان

الجهادية في ليلة عشرين شهره وتعتمد به عن تشغيل

الجانين الذين يحكم عليهم بالليمان في الاشغال الشاقة

بكل مديرية من المديريات وبكل جهة من الجهات

(م) ٣٥٦ اللقيط وهو المولود الذي ينزله اهله خوفاً من العيلة او فراراً من تهمة الريبة يستحق الشفقة عليه من ابناء جنسه وبأتم مضيعه ويغرم محرز احياء لنفسه — فمن وجد طفلاً منبوذاً في اي مكان فعليه اسعافه والتقاطه وهو فرض ان غلب على ظنه هلاكه لو لم يلتقطه والا فمندوب ويحرم طرحه والقائه بعد التقاطه (م) ٣٥٧ اللقيط حر في جميع احكامه ومسلم ولو كان ملتقطه ذمياً ما لم يوجد في مقر اهل الذمة وكان ملتقطه غير مسلم (م) ٣٥٨ الملتقط احق بامساك اللقيط من غيره فليس لاحد اخذه منه قهراً ولو كان حاكماً الا بسبب يوجب ذلك كأن كان غير اهل لحفظه وان وجدته اثنان مسلم وغير مسلم وتنازعا يرجع المسلم ويقضي له به — فان استويا في الدين وفي الترجيع فالراي مفوض الى القاضي (م) ٣٥٩ اذا وجد مع اللقيط مال فهو له وينفق الملتقط عليه منه بعد استئذان القاضي فان انفق من مال نفسه على اللقيط فهو متبرع ولا يكون ما انفق ديناً على اللقيط الا ان يأذن له القاضي بالاتفاق عليه (م) ٣٦٠ يسلم الملتقط اللقيط لتعلم العلم اولا فان لم يجد فيه قابلية سلمه لحرفة يتخذها وسيلة لتكسبه وله نقله حيث شاء وشراء ما لا بد له منه من طعام وكسوة وقبض ما يوجب له او يتصدق به عليه وليس له ختنه ولا تزويجه ولا اجارته لتكون الاجرة للملتقط ولا التصرف في ماله بغير شراء ما ذكر من حوائجه الضرورية (م) ٣٦١ اذا ادعى اللقيط واحد ولو غير الملتقط ثبت نسبه منه بمجرد دعواه ولو ذمياً ويكون اللقيط مسلماً تبعاً للواجد او المكان ان كان اللقيط حياً فان كان ميتاً فلا يثبت الا بمحجة ولو لم يترك مالا — وان ادعاه نفس الملتقط نازعه خارج فالملتقط اولى به ولو وصف الخارج في جسده علامة ووافقت (م) ٣٦٢ اذا ادعى اللقيط اثنان خارجان وسبقت دعوى احدهما على الاخر فهو ابن السابق عند عدم البرهان — وان ادعياه معا ووصف احدهما علامة فيه ووافقت المحجة يقضي له به ما لم يبرهن الاخر — وان ادعاه مسلم وذمي معا فالمسلم اولى به — وان استوى المدعيان معا لم يكن لاحدهما رجح على الاخر يثبت نسبه منهما ويلزمهما في حقه ما يلزم

التي بها وفائهم وتحسب مدة تشغيلهم من المدد المحكوم عليهم بها بالليمان وانه يصير النشر من الداخلية لجميع الجهات بالاجراء كما ذكر فبناء عليه قد صار النشر في تاريخه لعموم الجهات وبالجملة هذا لسعادتك للعلمية بما قرره المجلس والاجراء بمقتضاه

ليمان - ٠ { منشور من نظارة الداخلية في ١٩ ذ سنة ١٣٠٠ (٢١١ أكتوبر سنة ٨٣) }

انه بناء على ما توضح فيما سبق وروده من الحرية من ان سجن الليمان لا يسع الا ثلثمائة نفر وما علم من الكشوفات المحورة من الجهات عن الاشخاص الصادر عليهم الاحكام بالارسال الى الليمان من انهم لا يزيدن عن الثلثمائة واربعة عشر نفرا كان كتب من هنا لكافة الجهات بابعائهم وبالجملة تكم وحيث انه بما ورد من نظارة الحرية رقم ٩ الجاري غمرة ١٠٧٩ توضح انه وان كانت البحرية مجرية قبول من يرسلون اليها من هذا القبيل حتى يتم القدر المرقوم لكنها خاشية من ارسال اشخاص زيادة لا تساعد الحالة على قبولهم ويتكلف الميري بمصاريف ذهابهم وايابهم

بدون ثمة وبهذا يكون اللازم هو ان من يحكم عليهم انتهائيا من الآن بالارسال الى الليمان لا يرسلون اليه بل يبقون بالسجن حتى يوجد محل سعيهم بالليمان ويصير اخطار الداخلية من طرفكم عن مقدارهم مع درجهم في كشف المسجونين حسب الجاري فاقضى تحريره تكم ليتبع الاجراء هكذا وفي تاريخه صار اشعار الحرية بذلك

ليمان طره - ٠ { قرار صادر من الداخلية في ١٤ ابريل سنة ٨٥ }

بعد الاطلاع على المادة السادسة من اللائحة الداخلية للسجون المصرية الصادر عليها الامر العالي المؤرخ ١٢ مارس سنة ٨٥ - وعلى القرار الصادر من في ١٢ ابريل سنة ٨٥ بتعيين مفتش عمومي للسجون قرر ما ياتي (م) ا بعد تخصيص مصلحة ليان طره للاشخاص المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة (م) ٢ تتبع هذه المصلحة لمفتش عموم السجون بمصر  
ليمان - ٠ (ر) اشغال شاقة





م

لذلك من استقامة احوالهم وحسن سلوكهم والذي من خصائص القاضي هو تعيين الماذون فقط متى وجدت فيه الموافقة اي الدراية الكافية لتأدية وظيفته وحيث ان انتظام سير هذه المسئلة يحتاج لصدور تنبيهات دولتكم للمدير يات بانه عند تقديم محاضر لها من هذا القبيل بالتطبيق للمادة المرقومة يجري فحصها وتحقق من صحة الانتخاب ومن حسن سير وسيرة المنتخب ثم بعد ذلك تحيل المحضر على القاضي المختص بها بالمكانة اللازمة ليجري فيها ما يقتضي حسب المنوه بالمادة المحكي عنها فلماذا اقتضى تحريره لدولتكم بامل الشرع ذلك للجهات الادارية ويكرم بافادتنا للمعلومية افندم — ما سطر بهذا هو صورة ما ورد من نظارة الحفانية للداخلية بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ٩٨ نمرة ١٧١ بما يلزم اجراؤه بمعرفة المدير يات من تقديم محاضر انتخاب ماذوني الانسكة في جهات الاقاليم قبل احالتهم على القاضي المختص بها وحيث من الاقتضاء مراعاة الاجرا بمقتضى ما نص بها بالجهات فقد تحرر لجهات الاقتضاء هذا نكم للعلم بما فيها والاجراء على وجه مذكور في تاريخه صار اخطار الحفانية بما ذكر في ٥ رمضان سنة ٩٨

ماذون — { منشور صادر في ٢ رسة ٩٨ (٥ مارس سنة ٨١) }

نظارة الحفانية بعثت للداخلية افادة رقيمة ٢٣ ربيع الاول سنة ٩٨ نمرة ٥٠ تتضمن ان بعض ماذوني عقود الزواج حاصل منهم مباشرة اشغال خارجة عن حدود

ما. — (ر) شركة الاباحة: الملحق  
ماجن — (ر) حجر (ش ٤٩١ — كفاءة  
ما جور — (ر) اجارة (مجلة ٤١١  
ماذن — (ر) قرعة عسكرية  
ماذون — { منشور صادر في ٥ ن سنة ٩٨ (١١ اغسطس سنة ٨١) }

(صورة افادة واردة للداخلية من نظارة الحفانية بتاريخ ٢٤ شعبان سنة ٩٨ نمرة ١٧١)

ان مادة ١٦١ من لائحة اجراءات المحاكم الشرعية تقضي بانتخاب ماذوني الانسكة في جهات الاقاليم بمعرفة مشايخ وعمد اهالي كل بلدة ويقدم بذلك المحضر اللازم الى ديوان المديرية ومنه يحال على المحكمة التابعة لها الجهة المنتخب اليها وبمقتضاه يكون تعيين الماذون ان ظهرت لياقته لدى القاضي والان علم للحفانية حصول اختلاف في تقديم تلك المحاضر وهو ان بعض عمد واهالي بلدة واحدة ينقسمون الى قسمين او اكثر وكل قسم ينتخب للبلدة ماذونا بمعرفة ويقدمون تلك المحاضر بعضها للامور القسم او المركز وبعضها للمديرية ويصير احالتها على القاضي مع كونه غير متمسرله الفحص والتحرر عن صحة المحضر وعن حقيقة الانتخاب والحال ان تقديم المحاضر لديوان المديرية كما هو منصوص بمادة ١٦١ المار ذكرها هو بقصد استيفاء مسئلة الانتخاب بمعرفة ذات المديرية لما هو مترتب على وظائف الماذونين من الاهمية في ضبط مواد الزواج والطلاق وما يلزم

وظائفهم على ان لأئحة اجراءات المحاكم الشرعية الصادر عليها الامر العالي رقم ٩ رجب سنة ٩٧ لا تجيز لم مباشرة شي خلاف ما هم ماذنون به في خاصة ما يتعلق بتلك العقود وانه لاجل منع تعرضهم واستقامة سيرهم جرى تحرير المواد المتعلقة باجرائهم وكيفية تحصيل الرسوم ونحو ذلك وطبعت نسخ مخصوصة على هيئة كتاب صغير وبعث منها لكافة القضاة النسخ اللازمة لتسلم لكل ماذون نسخة ويؤخذ عليه التمهيد بان لا يتعدى ما هو منصوص فيها ولا الخروج عن حدود وظيفته وتحذيرهم بذلك ويرام التحرير من هنا لكافة مأموري الادارة بمراقبة سير الماذونين المذكورين والتنبية من طرفهم على مشايخ البلاد بالملاحظة كما ذكرتمتى وجدوا احدا منهم تعدى حدود وظيفته او تعرض لاجراءات ليست من خصائصه يقدموا عنه الاشعار اللازمة لمدير او محافظ الجهة بما يقع منه ليتغابر مع الحاقانية ويجري المقتضى نحو محاكمته قانونا وعلى هذا قد تحرر في تاريخه لجهات الادارة بما ذكر ومن الجملة هذا للمعلومية والاجرا بموجبه

**ما ذون عقود الزواج - (ر) محكمة شرعية (اللائحة وما يليها**

**مارّة - (ر) شركة (مجلة ١٠٤٨**

**ماركة كلمة ايتالية وهي (علامة - نشان) - (ر) سند مشحونات (قنب ٩٩**

**ماشية - (المنق لللائحة الاطيان الزراعية) قرار من مجلس شورى النواب في ١٧ ر سنة ٨٨ (٦ لوليه سنة ٧١) وعليه امر كرم في ٢٤ منه**

العوائد التي كانت تقررت بمقتضى قرار شورى النواب في ١٧ ن سنة ٨٣ على مواشي الزراعة وهي الاثوار والابقار والجمال والخيول والحمير والبغال يصير رفعها من الان حيث انها من ضمن مصاريف الري والعمليات ومحافضة النيل وكان جاريا استنزالها منها وان يجري تحصيل المصاريف المذكورة باكملها

**ماشية - (عوايد ذبح) صورة ما نشر من الداخلية للجهات بتاريخ ١٠ جمادى الاولى سنة ٩٧ (٢٠ ابريل سنة ٨٠)**

انه لمناسبة التشكي الواقع من مديريتي الفيوم والشرقية للمالية بشأن ما تطلبه مجلس الصحة من تكليف الجزارين

بتقديم عرض حالات عاير وموت ذبحه من المواشي بكيفية ان كل اربعة روس من صنف البقر والجمال والجاموس يكون بعرض حال وكل خمسة وعشرين راسا من الاغنام باعراض وانه بعد الكشف عليهم بمعرفة الحكيم المخصص لذلك متى اتضح عدم صلاحيتها للزراعة والتناسل والتربية يتصرح بالذبح ولما تلاحظ للمالية من ان هذا يخالف لما سبق صدوره من المجلس الخصوصي والتحرير منها للداخلية عما ذكر فلمااسبة ما هو معلوم بها من ان الذي تقرر بالمجلس الخصوصي بتاريخ ٢ رمضان سنة ١٢٩٠ مقتضاه عدم تقدير عدد معلوم عن كل ما يراد ذبحه من مطلق المواشي البلدي وغيرها عدا ما تدعو الحاجة الى تقديم عرض عنه بالتماس التصريح بذبحه لسبب من الاسباب يبنى عليه اجراءات من تحقيق او استكشافات وانه اذ ذاك يؤخذ عليه رسم قيدية اول شرح فقط على مقتضى المتبع بسائر الجهات ولم يصدر ما ينافيه كان كتب لمجلس الصحة بالاستفهام عن كيفية التخم على الاجراء بكيفية مخالفة لنص القاعدة التي صار اتخاذها لذلك وان كان هناك دواعي انبني عليها العدول عن الاجراءات السابقة بتوضيح عنها فالآن وردت منه افادة بان اغلب المديريات حررت اليه بهذا المعنى وانه لكون القاعدة المتبعة بمصر واسكندرية هو ان من يريد ذبح مواشي من صنف البقر والجاموس والاغنام البلدي يقدم عرضا باعتبار اربعة روس من صنف المواشي وخمسة وعشرين من الاغنام اعتمادا على ما سبق تحريره منه للجهات في ما ذبحه في سنة ١٢٩٠ بمدة رئيس المجلس السلف كان كتب للمديرين السالف ذكرها وخلافها بتبعية الاجراء كما هو جار في مصر واسكندرية وحيث هذا يستدل به على عدم صدور قرارات او اوامر تنسخ ما صدر من الخصوصي بالكيفية المسبوق ذكرها ولهذا ما كان هناك اقتضاء لصدور ما صدر من مجلس الصحة للمديريات باجراء شي يخالف لنص ما سبق صدوره من المجلس الخصوصي فوان كان تحرر اليه بما لزم الا انه لاقتضاء الاجراء على حسب ما كان تقرر بالمجلس الخصوصي وصرف النظر عما سواه وبالمثل يلزم ان

## ملحوظات

الجملة هذا لحضرتكم للمعلومية به والقيام بالاجراء على مقتضاء في جهنكم عالمين بان التواني يعقبه مسئولية عظيمة

ماشية ٠ — { منشور من نظارة الداخلية الى جميع المديريات والمخافطات بشأن ملاحظة صحة الماشية صادر في اول ابريل سنة ١٨٨٨

مصلحة الصحة العمومية ارسلت للداخلية مكتابة افرنكية بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ٨٨ مرة ٣٨٩ علم من ترجمتها انه بناء على التقارير الواردة اليها بخصوص ظهور مرض وبائي بمواشي مديرية الفيوم كانت ارسلت باشتفتش بيطري المصلحة لفحص حالة المواشي الموجودة بنواحي المديرية واتضح من التفتيش الذي اجراه ان بعض الوفيات التي تحقق حصولها كانت في الحيوانات الصغيرة السن وانها لم تكن مسببة من التيفوس البقري ولكنها ناشئة عن رداء غذاء الحيوانات ورداء المياه المستعملة لشربها وانه بنهاية فصل البرسيم قد تسبب من تغيير المرعى التهابات معدية معوية عادية في الحيوانات المذكورة لا توجب العدوة ونظرا لكون عدد الخدمة البيطرية التابعين لمصلحة الصحة قليلا جدا وغير كاف لاجراء التفتيش الدقيق الذي تستدعيه الاحوال بحالة منتظمة في جميع انحاء القطر المصري رغبت تلك المصلحة اصدار التعليمات الاكيدة من الداخلية لجميع المديرين بشدة الالتفات لسرعة الاشعار عند ظهور اي مرض وبائي بالمواشي المذكورة حتي يتيسر للمصلحة ان تبث حالا من يلزم من ماموريها للوقوف على نوع المرض واتخاذ الطرق التي تستوجبها الحالة — وحيث انه لا يخفى ما يترتب على الاهتمام بهذا الامر من المنافع والفوائد وكون اللازم هو اصدار المكاتبات الشديدة الى نظار الاقسام وماموري المراكز واعطاؤهم التنبيهات الاكيدة بان يسارعوا باعلان مشايخ وعمد البلاد بدوام ملاحظة المواشي في بلادهم بالدقة وعندما يتبين لهم ظهور مرض بها يشعرون حالا ناظر القسم او المامور وهو يعلن في الحال المديرية وهي لدي ورود الاشعار اليها تحظره فورا مصلحة الصحة العمومية والداخلية لاتخاذ الوسائل اللازمة لتلاشي فيتبغ ذلك بقاية

يكون معلوما على ان لا صلاحية لاحد النظار ولا لاحد مامورين الحكومة بان يقرر ويحصل شيئا بصورة عوائد او رسوم او خلافه ولا يامر بذلك حيث وضع وتقرير عوايد او رسوم او اموال والامر بتحصيلها لا يتأتى الا بقانون يصدر من هيئة الحكومة ويتصدق عليه بامر عالي من طرف الحضرة الخديوية ومن بعد الآن اذا تجارى احد على تحصيل شيء بغير الصفة المذكورة فلا بد من ترتيب جزائه ماشية ٠ — منشور من نظارة الداخلية في ٧ مايو سنة ٨٤ قد علمت النظارة مما انتهت اليها ادارة مصالح الصحة العمومية بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣٠١ مرة ١٤٦ انه بعد ان تحرر منها لعموم الجهات الادارية وحكامها باشيتها بعدم نقل مواش من جهة لآخرى ما لم تكن مصحوبة بشهادات من حكاه بيطرية جهات النقل دالة على مقدارها واجناسها وخلو جهة النقل من مرض المواشي وانه في حالة عدم وجود الحكيم البيطري بالبلاد التي يصير النقل منها تعطى الشهادات من مشايخها كما انه في بلاد الابعاد والعزب والكفور التي لم يكن بها مشايخ يكون تحرير الشهادات عن مواشها من طرف نظارها تاكد لديها ان نقل المواشي بغير شهادات ما زال مستمرا ببعض الجهات والمخالفة ذلك للاصول والقواعد الصحية تزيد الادارة المذكورة صدور الاوامر الاكيدة من هنا للمديريات والمخافطات عموما بالتاكيد على ماموري الادارة وعمد مشايخ النواحي ونجار المواشي بعدم نقل شيء ما من المواشي من جهة لآخرى الا بموجب شهادات تحرر عنها على الكيفية التي ذكرت آنفا مع صدور الاوامر ايضا لتفتيش البوليس والدايرة البلدية المصرية بما يستدعيه هذا الامر من الاحتياطات وحيث ان الاجراء هكذا فيه حفظ لنظام المصلحة العام ولا يخفى على العموم سيما من الاوامر المتعدد صدور اهمية المحافظة عليه وبذا يكون من اول الواجبات قيام حضرات ماموري الادارة وعمد مشايخ البلدان جميعا على اختلاف درجاتهم بتنفيذ كل ما رغبته ادارة الصحة على وجه ما توضح فقد كتب في تاريخه لكافة الجهات الادارية بما لزم عن ذلك ومن

## الاجتهاد

ماشية — (منشور في ٢ النعثة سنة ٢٠٦ (٢٠ يونيو سنة ٨٩ للمحافظات والمديريات مجمل تسعيرة مواشي الذبح في كل ثلاثة اشهر مرة وهو تسعيرة مواشي الذبح الجاري تحصيل عوايد دخولية عنها جار الآن اعمالها كل ستة اشهر بمقتضى القرار الصادر من نظارة المالية في ١١ شعبان سنة ١٢٩٠ نمرة ٩٥ فمن باب العدالة ومراعاة لصالح الممولين والحكومة معا قد قررنا ان التساعير المذكورة يصير اعمالها في كل ثلاثة اشهر اعني في اول يناير واول ابريل واول يوليو واول اكتوبر من كل سنة ولزم تحريره لكي يصير عمل تسعيرة في كل ثلاثة اشهر على الوجه السابق ذكره — ويلزم اعمال تسعيرة من الآن عن الثلاثة اشهر التي ابتدأوها اول يوليو سنة ٨٩ وهي لوليو واغسطس وسبتمبر ويلها تسعيرة اول اكتوبر التي هي عن اكتوبر ونوفمبر وديسمبر وهم جرا كل ثلاثة اشهر تسعيرة كما تقدم ايضاحه وعلى ان ترسل نسخة من كل تسعيرة تعمل وان تفيدوا بوصول هذا

ماشية — (ر) اجارة الاشياء (ق ٣٩٨ — اموال ثابتة — (ق ٣٢٩ — (ق ٣٣٠ — سلخانة — ذبح المواشي — دخولية — معاونة — حجزها وبيعها — (ر) حجز (ق ٤٧٤ — ماكولات مغشوشة — (ر) مسلي — اسقاط الحوامل (ق ٢٤٥ — مراد (ق ٣٢١ — ٣٢٢ — مخالفات (ق ٣٤٨ — ماكولات مغشوشة (بيعها) (ر) مخالفات (ق ٣٤٤ — (اخذا بدون ثمن) — (ر) مستخدم الحكومة (ق ١٢٣)

ماكولات المسافرين — (ر) مسافر (ق ١٤٢ — مال ميري — (١٨٥٥) الى الجهات المشروحة ادناه وهي مديرية القليوبية — مديرية اول وسط — مديرية ثاني وسط — مديرية اسيوط — مديرية قنا — مديرية اسنا — مديرية المنوفية — مديرية بدواية — مديرية فراسكرور — مديرية كفور نجم — انه لداعي عدم الاعتنا باصول الزراعة وقع اهالي بعض

الجببات في حالة الضعف وعدم الاقتدار وتراكت عليهم البتاي من سنة الى سنة وبما انه ليس حاصل الاهتمام من طرف الحكام فيا يودي عمارية تلك القرى واصلاح زراعتها فلأجل ايصال تلك الزراعة الى احسن حال وعمار القرى ورفاهية الاهالي بحيث يمكنهم سد اموال الميري المتأخرة عليهم حسب المامول قد استصوبت تقسيم جميع القرى المذكورة على جهات معلومة واحالتهم على من هم ذوي اقتدار بتلك الجهات وحيث ان علي اغا البدر اوي مدير فوه قد دفع من منذ خمسة عشر يوما ١٢٧٥ كيس المطلوبة من بلده عن اسمه خاصة وعاد الى محله قد صار المداولة معه في هذا الخصوص فاوري ان هذا في محله وانه اذا احيل لعهدته كل من اقسام فوه وشيخات والحلة المشهورة بكثرة البقايا يتعهد بسداد جميع البقايا المتراكمة عليهم لغاية سنة ٥٥ مع مال سنة ٥٦ عند نهاية محصول زراعة صيفي سنة ٥٦ ثم قال حضرته ان بعض الجهات الواقعة في حالة الضعف الزائد يلزم لها المساعدة لمشتري حيوانات ولا زدياد زراعة اصناف الارز والفطن فلذلك ينبغي ان يصرف لهم نحو ٤٥٠٠ كيس على قبول الاعانة وقد صار استحسن الاجرا على هذا الوجه وعلى ذلك قد احيل على عهدة الاغا المومي اليه ادارة قرى الاقسام المذكورة بشرط ان يجري سداد البقايا المتراكمة عليها لغاية سنة ٥٥ البالغ قدرها ١١٠٠٠٠ كيس مع مال سنة ٥٦ الذي هو عبارة عن ٥٠٠٠٠ كيس يكون جميعه ١٦٠٠٠٠ كيس على اثنين اعني في كل سنة ٨٠٠٠٠ كيس ويكون تسديدها بطريق التقييط شهري خلاف مبلغ الاعانة واما الاقسام الاخر صار توزيعها بالشروط المشروحة اعلاه على اربع جهات واحالة عهديتها على اربعة اشخاص من عمد الاقاليم المذكورة وجرى الاشتراط عليهم على ان مبلغ الاعانة يصير توزيعه عليهم بالنسبة لمقدار زراعة كل جهة وبصير سداذه في الميعاد المذكور فالذي يجري وفاء ما تعهد به عند حلول اول سنة يحسن اليه برتبة على حسب استحقاقه والذي لم يف بذلك يجري مجازاته في اليمان مدة حياته وبناء عليه يعون الباري تعالى جميع قرى الجهات المذكورة تكتسب العارية اللازمة في برهة قليلة وتقوم

بسداد البقايا المتأخرة عليها وممولنا من اللطاف  
الالهية تقدمها من كل وجه

مال ميري - { ارادة سنبة صادرة لنظارة المالية بتاريخ  
٢٢ محرم سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) }

بما انه بناء على ما كتب من طرفنا قبل الآن عن  
تحصيل العشر من محصولات كافة الجفالك والابعاديات  
اعتبارا من ابتداء توقي سنة ١٥٧٠ وعلى حسب المحرر  
من ديوان المالية للمدريبات على مقتضى امرنا الصادر  
في ١٨ محرم سنة ١٢٧١ بناء على استفتاء سعادتم  
الواقع اخيرا ملزوم تحصيل العشر من الاواسي والحاصل  
من جملة الاطيان التي من غير مال ولهذا مقتضى  
تحصيل العشر من محصولات بالجفالك والابعاديات  
والاواسي والحاصل من كافة الاطيان التي من غير  
مال على الوجه المحرر من الجبوب صنف عين ومن  
الاشياء التي مثل قصب السكر والخضرات والفواكه  
نقود على حسب رايح الوقت فقد صدرت اوامرنا في  
تاريخه للمدريين كافة عن اجراء المقتضى على ذلك  
الوجه ولمعلومية ذلك بالمالية وحصول الدقة والمبادرة  
في اجراء تسوية ذلك على الوجه المحرر لزم الاشعار

مال ميري - { افادة من المالية للدخلية في ٢٥  
رمضان سنة ٨٧ نمرة ١٩٨ (١٨٧٠) }

بما ان مصاريف الري وجميع العمليات بجهات الاقاليم  
يجري وقبلي كان جاري تحصيلها في اخر السنة بحسب  
امكان المالية من باب القسمة والوسعة للاهالي  
والمزارعين وانه في هذا العام بادرت المالية في اوائل  
السنة بمشترى الادوات التحفظية من مياه النيل  
والقمح اللازم لعمل بقسمات لمؤونة انفار العملية  
ولضرورة صرف الاثمان فالمالية تداركت نقود من  
البنوكة وصرف البعض والبعض تحدد له ميعاد ثلاثة  
شهور مع اصحابه لصرفه لهم عند حلوله والمدد مضت  
وليس في امكان المالية تاخير تلك المصاريف لآخر  
السنة كما كانت معتاد ولهذا وسبق اعتبار تلك  
المصاريف في هذه السنة بوجه التقريب عن كل مائة  
عشرة قروش مرغوب صدور المكاتبات بتحصيل  
العشرة قروش المذكورة في ظرف خمسة عشر يوم  
الاخيرة من شهر كيهك السنة الحالية بحلول شهر

طوبه تكون موجودة باكملها بجزينة المالية الجليله (١)  
مال - { ملحق للائحة الاطيان الزراعية ) قرار من  
المجلس الخصوصي في ٣ محرم سنة ١٢٨٧ (٥)  
ابريل سنة ٧٠ }

كما ان المربوط على الاطيان جاري تقسيطه بمعرفة  
المالية بحسب الايجاب بمراعاة اوقات مواسم المحصولات  
فاللازم على ارباب الاطيان تسديد التقاسيط باوفائها  
ومن يتاخر عن السداد يجري الحجز على محصولاته او  
على مقدار منها يساوي المطلوب منه ويبيع ويتسدد  
لجهة الميري على حسب القواعد والاوامر والقرارات  
المتبعة في مثل ذلك بالمديريات كذلك الاطيان غير  
الجاري زراعتها على ذمة اربابها وجاري تاجيرها  
فعلى المستاجرين سداد المطلوب عليها لجهة الميري  
من اصل الايجارات المقررة عليهم فان تاخروا يصير  
معاملتهم في الحجز والمبيع من محصولاتهم بقدر مطلوب  
الميري ويجري تسديده على وجه ما سبق ايضا

مال - { ملحق للائحة الاطيان الزراعية ) امر عال في  
١٠ رجب سنة ٨٩ (١٤ ستمبر سنة ٧٢) }

من يتاخر عن تسديد الاموال الميرية المطلوبة منه  
ويجري حجز محصولاته ويبيعها اذا كانت اثمانها لا  
تفي بمطلوب الميري فتحجز موجودات ومواشي المتاخر  
وتباع فان لم تف ايضا ينظر الى مقدار الباقي ويبيع  
بقدره من اطيان المتاخر حتى لا يبقى طرفه شيء

( ما يتعلق بن يتاخر في دفع عوائد الاملاك موضح  
عنه ادناه )

الميري ممتاز بكافة مطلوباته وهذا الامتياز مقدم عما  
سواه من جميع حقوق الامتياز واجراؤه فيما يختص  
بالاطيان يكون على محصولاتها وثمارها واجرها وسائر  
ايراداتها بل وعلى نفس الاطيان يبيعها كلها او بيع جزء  
منها ان لم توف محصولات او الثمار او الايرادات  
المذكورة وفيما يختص بالاملاك يكون على موجودات المدين  
المنقولة وعلى اجرها وربعها بل وعلى ذات الاملاك يبيعها  
كلها او بيع جزء منها بحيث انه في حالة ما اذا وجدت

(١) في ٨ شوال سنة ١٢٨٧ (١٨٧٠) صدرت المالية منشورا للمدريين  
مقتضا ان العشرة قروش عن كل مائة قرش نظير مصاريف الري  
يجري اعتبارها عن كامل مربوط زمام قرش الاطيان العشورية  
والخراجة بالاضافة على حواصل المال والعشور متاملة ما يجري تعليمها  
طلب بياض مخصوص ولا باس من تحصيلها على اربعة شهور من ابتداء  
كبهك سنة ٨٧ لغاية برمهات سنة تاريخه باعتبار كل شهر الربع

التاريخ هذا اذا تراءى للقومسيون امكان نشر لائحة بهذا الشأن (ثانيا) نظاما عن اعمال التاريخ (ثالثا) نظاما مبينا اولا كيفية تحرير كشوفات الاموال ونشرها ثانيا ما هي السلطة التي تناط بالنظر في تشكيكات الممولين الذين يعتبرون انفسهم مطالبين بما هم غير مكلفين به وبأي طريقة ينظر في ذلك ثالثا مواعيد تحصيل الاموال (رابعا) الاجراءات التي يلزم اتخاذها لتحصيل الاموال - وهذا النظام يلزم ان يكون مشتملا على وقاية الممولين من كل اجراء غير قانوني وعلى تأمين تحصيل الاموال

مال - صورة ما تحرر لمديرية الشرفية وللباني المديرية (في ٢ صفر سنة ١٢٩٧) (١٤ يناير سنة ١٨٠٠) نمرة ٢

وردت افادة سعادتك رقم ٢٧ محرم سنة ٩٧ غير رسمي بانه على مقتضى ما تحرر لسعادتك جاري تحصيل قيمة قباطين من اموال وعشور سنة ١٨٨٠ حسبما تحرر قبلا لكن بعض العمدة والاهالي يرغبون دفع اموالهم والبعض يرغبون دفع جزء منهم وتريدوا النظر وصدور ما يوافق وحيث المقصود بما تحرر قبلا عن التحصيل بالمساواة هو لاجل عدم تكليف احد بدفع شيء زيادة عما يخصه او تاخير احد في شيء مما هو مطلوب منهم وقد اوضحتم عن وجود من يرغب دفع الاموال بالكيفية التي اوضحتموها فتمت كانت هذه الرغبة هي من تلقاء انفسهم بدون تشويق ولا ترغيب لهم من احد فان كل انسان حر في الدفع زيادة عما يطلب منه ولو مال السنة بالكامل ما دام تكون رغبته انما هذا لا يكون سببا في تحصيل ما هو مطلوب من الغير زيادة عن المقرر تحصيله في هذا الشهر بحيث ان الذي يدفع زيادة لا يتاخر نظيره على خلافه بل وانه يأتي على ارباب الاموال سواء كانوا اهالي او ذوات او اورباويين ملزومين بالتسديد كل وما يخصه بدون استثناء ولا تاخير مع عمل الاحيانات اللازمة لعدم تمكن احد من تاخير شيء مما هو مطلوب منه ولحد ٢٥ الشهر الحاضر يكون تم التحصيل بما فيه المتأخر لغاية سنة ١٨٧٩ ولهذا لزم تحريره لسعادتك للمعلومية والاجراء كما ذكر

مال - امر عال صادر في ١٨ يناير سنة ٨٠ نمرة ١٦٠

ديانة اخر للمدين الذي افلس وصار بيع موجوداته من منقول وثابت فلا يتسلم من اثمانها شيء للمدينين سواء كانوا ممتازين او عادية الا من بعد سداد كامل مطلوبات الميري المذكورة وهكذا جميع الحقوق الميرية في سائر المطلوبات ممتازة ويتبع فيها كما الاجراءات الموضحة اعلاه - مستاجرو اطيان المديون او املاكه وجميع من يكون مطلوبا منهم شيء اليه ملزومون بمجرد مطالبتهم ان يدفعوا للميري ما عليهم للمديون المذكور او ما يكون بطرفهم له لاي سبب كان تسديد الكمال المطلوب او جزء منه والوصلات التي تعطى اليهم من الميري تكون سندالم بخلاف طرفهم مما يدفعونه

مال - امر خديوي صادر في ٢٧ ديسمبر سنة ٧٩

بناء على ما اعرضه الينا ناظر ماليتنا - وبناء على ما تراءى لمجلس نظارنا - قد اصدرنا امرنا بما هوآت (م) ١ قد صار تعيين قومسيون للبحث في جميع المسائل المتعلقة باموال الاطيان وتشكيله يكون على الكيفية الاتية - محمد رستم باشا قوميسير الاملاك الميرية يكون رئيسا للقومسيون المذكور واعضاه محمد سلطان باشا وسليمان اباظه باشا والموسيو للبيج ده بوغاز والموسيو كوفلين كلاهما قوميسارية مديرين لصندوق الدين العمومي ورسوبك مدير الاشغال العمومية و بطرس بك غالي باشكاتب نظارة الحفانية (م) ٢ ان القومسيون المشكل بموجب منطوق المادة السابقة يكون من وظائفه على الخصوص (اولا) جمع كافة الاوامر واللوائح المتعلقة بتقرير ضرائب الاطيان (ثانيا) توضيح الكيفية الحالية لتقرير الضرائب وتبيين ما يمكن ان يكون موجودا من عدم المساواة في تلك الضرائب سواء كان بين مديرية واخرى وبين النواحي بمديرية واحدة او بين الاطيان بناحية واحدة (ثالثا) توضيح الحالة الراهنة لاعمال التاريخ الجارية الآن وبيان الدرجة التي توصل اليها الاعمال المذكورة من الغاية المقصودة (م) ٣ بعد اتمام العمل الابتدائي الموضح بالمادة السابقة على القومسيون ان يعرض على الحكومة ما هوآت (اولا) لائحة وقتية عن تقرير ضرائب الاطيان باعدل كيفية حينما تنتهي اعمال

## ملحوظات

الاساسية في تحصيل الاموال الميرية من عين العقار  
المربوط عليه تلك الاموال - وحيث من مقتضى  
معلوماته والعمل بموجبه ونشره لعموم الاهالي وسائر  
المزارعين حتى يعلم لواضي اليد على الاطيان سواء  
كان بطريق الملكية او الايجار او الرهن او بطريق  
الحجز انهم ملزمون اولا بتسديد الاموال الميرية من  
عين الطين الموضوع عليه اليد ومن يتاخر يعامل  
بحجز ومبيع المحصولات او الايجارات واذا كان المحصول  
او الايجار لا يفي في القيمة المطلوبة تباع المواشي  
والموجودات وان لم تكف هي ايضاً ببيع من الطين  
ما يسد قيمة الاموال المستحقة فلزم تحريره للمعلومية  
ونشره حالاً بمعرفة المديرية لمزارعيها ومراكرها وسائر  
القرى التي بالتبعية لها والتا كيد باعلانه لعموم الاهالي  
للمعلومية به والعمل بمقتضاه

مال - منشور ١٦ صفر سنة ٩٧ (٢٨ يناير سنة ٨٠)

حيث انه صار تسوية ربط اموال الاطيان الخراجية  
والعشورية عن كل مديرية على وجه العموم بالمالية  
على مقتضى الدكر يتو الصادر عن المقابلة والدكر يتو  
الصادر بعلاوة مائة وخمسين الف جنيه على الاطيان  
العشورية واندرج ذلك بموازين المديرية سنة ٨٠  
وكل ذلك اي دكر يتو المقابلة ودكر يتو علاوة المائة  
وخمسين الف جنيه على الاطيان العشورية والميزانيات  
ارسلت للمديرية ومن الحملة لمديرية للاجراء  
بمقتضاء فلان اول شيء يلزم ان تجهيز المديرية بدون  
تواني هو اجراء التسوية على موجب ذلك بلداً بلداً عن  
الاطيان الخراجية على مقتضى التسوية التي تصير  
يجرائد النواحي اسماً اسماً بمعرفة المديرية وكذلك  
الاطيان العشورية بالمثل اسماً بلداً بلداً يجري  
تشويتها ويعلن حالاً حضرات الذوات والارباوين وسائر  
ارباب الاباعد والجفالك بحيث ان حضرات الذوات  
والارباوين وارباب الاباعد والجفالك وامثالهم يتحرر  
لهم اعلانات مخصوصة والاهالي يتوضح في اصول  
اورادهم المطلوب من كل منهم انما من كون مال  
وعشور التوالف صار استنزاه من ميزانية سنة ٨٠  
يمكن يكون له توالف محققة سواء كان من الاهالي  
او الذوات او الارباوين يصير تنزيلها موقفاً سواء كان

(نحن خديوم مصر) بناء على مارفعه لدينا ناظر ماليتنا  
- وبناء على قرار مجلس نظارنا قد امرنا بما هو ات  
(م) ١ من ابتداء اول يناير سنة ١٨٨٠ يزداد على  
اموال الاطيان العشورية مبلغ مائة وخمسين الف  
جنيه مصري سنوياً وهذه العلاوة يصير توزيعها على  
جميع الاطيان العشورية بالنسبة للضرائب المربوطة عليها  
الآن (م) ٢ ناظر ماليتنا مكلف بتنفيذ امرنا هذا

مال - صورة ما نشر من الداخلية بتاريخ ٩ صفر سنة  
١٢٩٧ (٢٢ يناير سنة ٨٠)

المسطر بهذا صورة ما نشر من المالية للمديرية  
والحفاظات ووارد للداخلية بافادة منها رقم ٣ صفر  
سنة ١٢٩٧ مرة ٦ ادارة فلاجل للمعلومية بما اشتمل  
عليه والاجراء بمقتضاه قد تحرر بتاريخه لمن لزم عن  
ذلك ومن الحملة هذا للاجراء بموجبه

(صورة الاعلان الذي نشر من نظارة المالية)

ان من القواعد العمومية الاساسية بتحصيل الاموال  
الميرية هو ان اموال الاطيان وما يتبعها من طبعها  
تطلب من عين العقار ومع ذلك الامر واضح من  
قرار المجلس الخصوصي الصادر في ٢ محرم سنة ١٢٨٧  
والدكر يتو الرقم ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ وعلى موجب  
القرار والدكر يتو المذكورين اموال الحكومة هي  
مضمونة بواسطة الاولوية والامتياز اللذين لها على نفس  
العقار او محصولاته ويحق لها تنفيذ الحجزات التي  
توقعها على العقار او المحصولات بدون التفات الى  
حقوق الغير السابقة على ذات العقار او محصولاته وهذا  
الامر يجري ايضاً على الاجانب لان القانون الصادر  
في ١٢ صفر سنة ١٢٨٤ الموافق ١٨ يونيه سنة ١٨٦٧  
الذي منح لهم حق التملك في الاقطار العثمانية جعلهم  
تابعين في ذلك الى ذات القوانين التابعين لها الرعايا  
العثمانيين - فيهم اذا كل من له حق بمحصلات او  
اطيان وكل مستاجر او مداين مرتين وبالاجمال  
كل من يكون له صالح ما في عقار او محصول ان  
يتحقق ما على العقار المذكور من الاموال بناء عليه  
حجاً لصالح المكلفين بالاموال وصيانة للغلات اقتضى  
اعلانه في ٥ يناير سنة ١٨٨٠ - هذه صورة الاعلان  
الذي نشر من نظارة المالية بتفصيلات ما تقتضيه القواعد

من الاعلانات او الاوراد ويوثر بان التنزيل هو موثق  
لحين ما ينظر في امرها والباقي عن الصافي المستحق  
التحصيل لاجل ان يكون معلوماً لكل من ارباب  
الاطيان ذلك ومع تاصيل اوراد الاهالي كما ذكر  
يتحرر جدول عن كل بلد مبين به الاموال المطلوبة  
اسما اسما ويصير وضعه في اشهر نقطة بالبلد سواء كان  
على محل الجامع او خلافه للمعلومية العموم به بشرط  
ان تحرير الاعلانات وتاصيل اوراد الاهالي ووضع  
الجدول المذكورة يصير اتمامه لغاية شهر فبراير القابل  
حتى عند طلب تقسيط اي شهر بحسب ما يصدر  
من المالية يكون معلوماً عند كل انسان مقدار ما يلزم  
دفعه من اصل ما عليه ولهذا لزم تحريره للمبادرة بالاجراء  
كما ذكر والتحصيل يكون على حسب ما يجري التحرير  
عنه من المالية لحين ما يتم ربط تقسيط المال والعشور  
المنظور في ربط تقسيطها بقومسيون تعديل الضرائب  
بحضور العمدة الذين طلبوا من كل مديرية التحرير  
باعتماده حيث انه بوقتها يصير اجراء مقتضاه يكون  
معلوماً انه سيتعين من المالية مامورون مخصوصون  
للتفتيش على هذه العملية والمديرية التي يتضح نقصها  
او تاخيرها في تحرير الاعلانات او في وضع اصول  
الاهالي باورادهم بالكيفية التي توضح يكون تحت  
المسئولية والمحكمة اما المطلوب من قومسيون  
الاراضي والدائرة السنية يرسل عنه كشوفات بالبيان  
المستوفي بلدا بلدا خراجي وعشوري للمالية لاجراء ما  
يقتضي عنه

مال - ٥ منشور ٩٧ (١٥) فبراير سنة ٨٠

حيث ان صيارف النواحي والمديريات مجرون مطالبة  
ارباب الاطيان بالمطلوب على اطيانهم بانواع متعددة  
اي المال وخدمة الصيارف وثن الاوراد مع ان  
الثلاثة اقلام المحكي عنها في نفس الامر مقررة وفي  
الحقيقة انها هي جملة المال المقرر على الطين ومتلا حظ  
ان سريان الاجراء في هذه الطريقة بنوع الطلب  
تارة بقلم المال خاصة واخرى بقلم ثن الاوراد وهكذا  
ما يؤدي لتعديد الانواع والطلبات فلاجل حسم  
ذلك والسهولة استصوب ان اضافة المال بالجراند

تكون شاملة الثلاثة انواع المذكورة اي ان اجمالها  
هو المال وهكذا يصير الاجراء في العشور ثم والويركو  
وعشور النخيل يضاف عليه خدمة ايضاً والمكاتبات  
التي تتحرر للذوات او غيرهم من ارباب الاطيان  
بطلب المستحق عليهم تكون بالكيفية المذكورة قلما  
واحدا حتى بذلك يكون معلوماً لدى كل انسان  
مقدار المربوط على اطيانه ويتوم بسداده ولا يحصل  
تنوع في الطلبات ثم بدل ما يذكر في الطلب عن  
قيمة السدس او الربع يذكر عن قيمة قيراط او اثنين  
وهكذا بحسب حقيقة المطلوب على واقع التقسيط  
ولهذا لزم تحريره للمعلومية والتنبيه على  
باشكاتب ورئيس حسابات المديرية والنشر والاعلان  
للمورين المراكز او نظار الاقسام بذلك ليعلموه وعلنوه  
بصيارف النواحي وياخذوا عليهم التعهدات اللازمة  
بالعمل حسبما توضح وبتاريخه صار النشر لباقي  
المديريات يكون معلوماً

مال - ٥ صورة ما نشر من الداخلية بتاريخ ٢٢ ربيع  
الاول سنة ١٢٩٧ (٢٥) فبراير سنة ٨٠

وردت للداخلية افادة من نظارة المالية رقم ٢٠ ربيع  
الاول سنة ١٢٩٧ ثمة ٢ ومعهما نسخ من صورة التقرير  
المقدم منها للحضرة الخديوية في ٢٤ فبراير سنة ٨٠  
وصورة الدكر يتو الخديوي الصادر في ٢٥ منه وصورة  
الاعلان المنشور على العموم وصورة المنشور المحرر من  
المالية لكافة المديريات والمحافظات والضبطيات فيما  
يتعلق بمواعيد تحصيل ضرائب الاطيان وعشور النخيل  
بالكيفية الموضحة به ومرغوب اعلاانه لفروع الداخلية  
للمعلومية بما فيه والاجراء بمقتضاه فلهمذا لزم تحريره  
— ومرسول طيه صورة نسخة من النسخ المذكورة  
للمعلومية بما اشتملت عليه

(صورة ترجمة تقرير تاريخه ٢٤ فبراير سنة ٨٠  
مقدم من عطفونلو رياض باشا ناظر المالية  
بالوكالة الى الحضرة الخديوية والسدة الداورية)  
(ياولي النعم) لما كان من مقاصدكم العلية وقاية  
الممولين من التحصيلات الغير قانونية مع تأكيد  
استقامة تحصيل ضرائب الاموال عيتم بتاريخ ٢٧  
دسمبر قومسيوناً مخصوصاً للبحث في جميع المسائل



## ملحوظات

الاموال المتقضي تحصيلها في كل مديرية ومجلس  
النظار بعد ان امعن نظره بغاية الدقة قبل ابتداء نتائج  
هذه اللائحة وتراعى له مع ذلك لزوم اجراء بعض  
تغيير خفيف فيها عن هذه السنة فقط وبوجه استثنائي  
في المديرية المختصة لخدمة الدين العمومي وفي  
الواقع ان الكيفيات الخصوصية التي تجري التحصيل  
بها في سنة ١٨٧٩ عطلت التحصيلات في الاشهر  
الاخيرة من السنة الماضية فنتج من ذلك انه ان لم  
يحصل هذا التغيير الخفيف الموقت عن هذه السنة  
فقط فيما تضمنته هذه اللائحة لترتب من ذلك ان قيمة  
الاموال المتقضي تحصيلها لحد شهر ابريل تكون غير  
كافية لتسديد قسط الدين الموحد المستحق دفعه في  
اول ما به القابل فهذه هي حالة استثنائية توجب  
تحصيل قيراطين زيادة عما هو وارد بالجدول المقدم  
من القومسيون في الاشهر الاوائل من هذه السنة  
فقط في المديرية الاربع وهي البحيرة والمنوفية  
والغربية واسيوط التي ايراداتها مخصصة لخدمة الدين  
العمومي ويجب تنزيل هذين القيراطين من قسطين  
شوري نوفمبر وديسمبر القابلين وان المادة الثانية من  
الدكوتو الذي اتشرف بعرضه على اعنائكم الفخيمة  
القصد منه طريقة وقتيلة عن هذه السنة فقط على وجه  
استثنائي وافي بالنسبة للحضرة الخديوية والسدة  
الداورية عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع (١)

المتعلقة بضرائب الاموال ولما امضيت ذاتكم الفخيمة  
هذا الامر الكريم الرقم ٢٧ ديسمبر قد اعلتكم في آن  
واحد اعادة النظر بوجه عمومي في تأسيس ضرائب  
الاموال واصرتم بتنظيم كيفية تحصيلها لاجل الوصول  
لهذه الغاية لزم ابتداء ان التحصيل يصير اجراؤه بقدر  
ما يسمح به احتياج الخزينة في مواعيد محددة وفي  
اوقات السنة بها يمكن للمولين جني ثمره اتعابهم  
ليتيسر سداد الاموال المضروبة عليهم بغاية السهولة  
وعلى هذه الكيفية يمكن يتأكد للحكومة انه بتحصيلها  
الاموال لا تجبر الفلاح على استقراض تقود بالربا  
الفاحش تأتي نتيجةها غالباً باضمحلال حاله وزيادة  
على ذلك ايضاً من الضروري ان المولين يعرفون  
حقيقة مقدار الاموال السنوية المضروبة عليهم والمواعيد  
التي تطلب منهم فيها وانقياداً لهذه المقاصد الجليلة  
قد بادرت بوقتها حالا باعطاء التعليمات اللازمة  
لمديري المديرية حتى ان كل ممول يجري اخباره  
بالدقة عن قيمة الاموال المطلوبة منه سنوياً ولم يبق  
علي الاطلب النفقات قومسيون ضرائب الاموال على  
ضرورة اقتراح لائحة تبين مواعيد دفع الاموال قبل  
كل شيء وطبقاً لطلبي اجري القومسيون عن هذه  
المسئلة تحرياته الابتدائية ومن بعد ان سأل وتخابر  
مع المديرين والعمد ومأموري التحصيل في المديرية  
المختلفة تيسر له اقتراح لائحة توضح فيها شهرياً مقادير

(١) يطلب في الملحق تحت كلمة (مال) ترجمة تقرير مساعدة بطرس باشا غالي وهو تقريراتي مجبلة فوائد بهم معرفتها



ملفوظات

مال۔۱۰۔ امر عال صادر ہے ۲۵ فبرایر سنہ ۸۰

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه اليها ناظر ماليتنا وموافقة ذلك لرأي مجلس النظار امرنا بما هو آت (م) ١ ايسوع تحصيل ضرائب الاموال وعشور النخيل الا في المواعيد المبينة في الجدول الآتي وبالمقادير الواردة به

(مواعيد تحصيل ضرائب الاطيان وعشور النخيل)

عشور النخيل وجه قبلي		وجه بحري		اشهر	
وجه قبلي	وجه بحري	تعريفه خصوصية		تعريفه عمومية	تعريفه عمومية
		مديرية النجوم اصحان	قسم حلفه ومعاونته		
قبراط	قبراط	قبراط	قبراط	قبراط	قبراط
٠	٠	١	٢	١	٣
٠	٠	٠	٠	٠	٢
٠	٠	١	٠	١	٠
٠	٠	٢	٢	٢	١
٠	٠	٣	٣	٥	٢
٠	٠	٤	٤	٦	٢
٠	٠	٣	٤	٥	٣
٤	٠	٢	٠	٢	٠
٨	٤	١	٠	١	٠
٨	٨	٠	٢	٠	٢
٤	٨	٠	٤	٠	٣
٠	٤	١	٤	١	٤

## ملحوظات

يكون مطلوباً من كل شخص يلزمه تسديده للناحية المطلوب لها وحيث دواعي الاحوال السابقة وعدم استقامتها والتهالك الذي كان حاصلًا من طرف الحكومة من الاستحصال على تقود بوقت ومن غير وقت وعلى اي حالة كانت اوجبت بالطبيعة عدم الالتفات لاجراء هذا القرار فلزم اصدار هذا الاعلان لاتباع الاجراء من الآن فصاعداً كما سيأتي (اولاً) ان كافة ارباب الاطيان عشورية كانت او خراجية على وجه العموم ملزومون من الآن فصاعداً بتادية ما عليهم من الاموال والعشور المستحقة حسب التقاسيط المقررة بالذكريات الى صراف البلدة الكائنة فيها اطيانهم وكذلك باقي اقاليم العوائد يكون توريدها ليد صراف البلد التي هي فيها او بخزينة الجهة التابعة اليها اقاليم العوائد المذكورة (ثانياً) عدم قبول شيء من الآن من الاموال والعشور باي خزينة من خزن الحكومة من احد الممولين الا ليد صراف البلد الكائن فيها الطين (ثالثاً) عدم جواز تحويل شيء ما لاجل خصمه من الاموال والعشور المستحقة من سنة ٨٠ بل كل محول يجب عليه دفع ما يكون مطلوباً منه نقداً لصراف البلدة كما ذكر بالوجه الاول

مال - سبق منشور عمومي لكافة المديريات ومن الجمعية بتاريخ ١٦ صفر سنة ١٢٩٧ من مقتضاه اجراء تسوية الاموال والعشور بلداً بلداً اسماً حسب نص ذكره في المقابل وذكروا في ٢٤ المائة وخمسين الف جنيه على الاطيان العشورية وميزانية سنة ١٨٨٠ بشرط اتمام هذه التسوية ونشرها لكافة الممولين لغاية شهر فبراير الحاضر والمعهود من همة ان يكون تم ذلك لغاية الان بغاية الدقة والضبط كما وانه قد توضح بهذا صورة التقرير المتقدم منا للاعتاب الخديوية وصورة الذكريات الصادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ بخصوص ربط التقسيط وصورة الاعلان المنشور للعموم من طرفنا بصفة ناظر المالية بمنع قبول دفعات من ارباب الاطيان خراجية كانت او عشورية الا لصراف البلدة الكائن بها الاطيان وبناء على ذلك يكون الاجراء كالآتي (اولاً) من حيث رابطة التقسيط هذه صار اعمالها

(م) ٢ احكام المادة الاولى بحري العمل بموجبها اعتباراً من تاريخ نشر امرنا هذا فيما يخص بالمديريات التي ايراداتها غير مرهونة ومن ابتداء اول ماية سنة ٨٠ للمديريات الاربع وهي البحيرة والمنوفية والغربية واسيوط التي ايراداتها مخصصة لخدمة الدين العمومي (م) ٣ في المديريات الاربع المذكورة اعلاه بحري تحصيل قيراطين من ضرائب الاموال زيادة عما هو وارد بالجدول المحرر بينه في اثناء شهر فبراير ومارس وابريل سنة ٨٠ بصورة استثنائية هذه السنة فقط والمقادير المتحصلة زيادة بهذه الكيفية مدة هذه الثلاثة اشهر بحري تنزلهما من قسطين شهري نوفمبر وديسمبر سنة ٨٠ (م) ٤ على ناظر ماليتنا تنفيذ امرنا هذا صورة اعلان عمومي صادر من نظارة المالية في مال - شهر فبراير سنة ١٨٨٠

حيث ان التجارب قد دلت دلالة واضحة على ان الرخصة التي كانت مسموحاً بها لارباب الاطيان العشورية والخراجية وهي دفعهم المقرر من الاموال والعشور اما لخزينة المديرية واما لخزينة نظارة المالية واما الى صندوق الدين العمومي نشأ عنها جملة اشتغالات وصعوبات فضلاً عن تاخير التحصيل وتراكم جملة بقايا وخلل القواعد الادارية والحسائية وعدم المساواة في التحصيل من كافة الممولين لا سيما وانه فيما سبق كان صدر قرار من المجلس الخصوصي في ٢٤ صفر سنة ١٢٩٣ نمرة ١٨ وعليه امر خديوي في ٢٧ شهره والمادة الرابعة عشرة من هذا القرار تنضي ملزومية كل من عمد ومشايخ وصراف كل ناحية بتحصيل قسط كل شهر من الاشخاص حسب المربوط عليهم سواء كان من نفس ارباب الاطيان او وكلائهم او المزارعين او المستأجرين وبالمثل يكون تحصيل باقي اقاليم الايرادات بحسبها في اوقاتها وانه يلزم ان يكون توريد المطلوب من كل اسم في ذات بلده من دون توسط جهة اخرى ولغو القواعد التي كانت جارية في الخضم والاضافة ما بين الجهات وبعضها المتعلقة بالاموال وعدم قبول ما يكون مطلوباً من التقود لاحدى الجهات في جهة اخرى ولا خصم شيء ايضاً من المطلوبات والاستحقاقات في نظير ذلك بل ما

بمعرفة قومسيون الضرائب وبمشاورة جملة عمد من الاهالي الذين صار احضارهم من كل مديرية قبلي وبحري اي في الحقيقة بمعرفة وحسب رغبة الاهالي بمناسبة مواسم المحصولات فلم يبق هناك ادنى عذر ولا سبب لاحد الممولين ولا لاحد من المأمورين في ان يتاخر طرف الممولين ولا قرش واحد بدون تحصيل من شهر الى الآخر والتحصيلات تكون بالمساواة حسب نصن التعليمات السابق صدورها للمديرية في هذا الصدد (ثانيا) حيث لا يتخفاكم الصعوبات والاشكالات التي هي حاصلة في تحصيل الاموال والعشور المطلوبة من الصنف الممتاز من الممولين المعبر عنه دوائر وذوات وارباو بين ودرجة المشغولية التي لا مزيد عليها من تداول جملة مكاتبات بين المديريات وبعضها وسائر دوائر الحكومة والضبطيات وتعيين مندوبين مخصوصين من طرف الحكومة يطرقون ابواب هؤلاء الذوات والبعض منهم يجاوب باعذار لا يكون تحتها طائل والبعض منهم لا ينزل بالكلية للجوابه بشيء ما وبالمثل من تداول جملة مكاتبات بين الضبطيات ونظارة الخارجية بشأن ما هو مطلوب من الاورباو بين ثم والمديريات ايضا تركن على ارسال كشف لنظارة المالية او الى الضبطيات بما هو مطلوب من هذا الصنف وتهمل تحصيله ومن بعد كل هذه المشتقات كل سنة بخلاف ما يتاخر من الاموال على هذا الصنف من الممولين فبالاقل يحافظوا على ما هم معتادون عليه من دفع ما عليهم في آخر السنة حتى يمكنهم مبيع محصولاتهم بغاية الثاني والسهولة بانما مناسبة بحيث من جهة اخرى الفلاح المسكين صاحب الفدان الواحد او الاثنان يكون اضطر الى مبيع محصوله مقدما وهو اخضر باقل من نصف الثمن او الى الاستقراض من المراجحين بفوائد لا تنقص عن اربعة او خمسة في المائة في الشهر بحيث ما سبق صدوره من التعليمات والمنشورات في هذا المعنى فهو كافي لازالة هذه الامتيازات المضرة لصالح القطر على وجه العموم ومخالفة لكل قاعدة من قواعد العدل والانصاف انما اريد ان ازيد على ذلك بان افهم حضرتم بان الاموال والعشور هي مقررة على

الاراضي وليست مقررة على الاشخاص ولا هناك فرق بين المالك للارض او المزارع او المؤجر لها اي ان الارض وما بها من الزرع او الاتجار هي الكفالة للاموال الميرية فوالحالة هذه يلزم عليكم من الآن فصاعدا ان تقيدوا هذه القاعدة وتحصلوا الاموال المقررة سواء كان من المالك ذاته او من المزارع او من المؤجر بدون التفات الى اعتذارات المزارعين او المؤجرين بمقولة ان دفع الاموال ليس من شروط مع صاحب الارض حيث واضح اليد بالزراعة هو الملزوم بتادية الاموال على اي حالة كانت وخلاف ذلك اقرر لكم بان النقطة المهمة هي المساواة وعدم الامتياز كلية في امر التحصيل (ثالثا) ما دام تقرر بان كل محمول ملزوم بدفع ما عليه من الاموال حسب رابطة التقسيط الى صراف البلد مباشرة وكون الاطيان العشورية لغاية الآن لم تكن واردة بجرائد صيارف البلاد بل محصورة في نفس ديوان المديرية وقرار الخصوصي المؤرخ ٢٤ صفر سنة ١٢٩٣ نمرة ١٨ الصادر عليه الامر لنظارة الداخلية في ٢٧ منه نمرة ٤٧ من مقتضاه حصر كافة المطلوب من كل اسم بدفاتر صيارف البلاد وان عمدة ومشايخ وصراف كل بلد هم ملزمون بتحصيل قسط كل شهر من كل شخص حسب المربوط فبناء على ذلك يلزم حصر اموال الاطيان العشورية بدفاتر خصوصية بطرف صيارف النواحي اسوة بدفاتر جرائد الاموال الخراجية والويركو وعشور النخيل حتى يكون محصورا بدفاتر صراف كل بلد المطلوب من كل انسان من ابتداء سنة ١٨٨٠ والتحصيل على حسب التقاسيط ولهذا ينبغي المبادرة بتحرير كشوفه عن مقدار العشور المطلوبة بلدا بلدا وكل بلد يتوخ فيها اسم اسم وارسالهم لصيارف النواحي مع صرف الدفاتر اللازمة اليهم لاجل ربط العشور المطلوبة من كل انسان وتسديداته بالبيان ويكون نهو هذه العملية باقرب وقت حتى كل ما تسدد ليد صيارف النواحي من عشور الاطيان بحسب التقاسيط يجري قيده بيومياتهم وشطبها بالجرائد وتحرير الاوراد اللازمة اسوة باقي الاموال المربوط مع حصول الملاحظة التامة من المديرية ومن سائر المأمورين

## ملحوظات

مع حضرات المفتشين او من ينيبونه عنهم تجري المعاينة والفرز حوضاً حوضاً ببيان المنزرع قلم والصالح للزراعة قلم والغير صالح قلم بكيفياته وانواعه بما انه الان موجود بالاراضي الزراعية الصيفية وكذا الزراعة النيلية عن قريب تم ويحل اوان زراعة الشتوي ففي بحر المدة من الان لحد زراعة الشتوي يكون تم العمل في الفرز على وجه ما ذكر وتقدمت الكشوفات اللازمة عن ذلك للمالية ببيان العشور المقتضي ربطها بحسب ضرائب الحيضان اعتباراً من سنة ٢٩ للنظر واجراء اللازم هذا ويلاحظ ان من يتعين لذلك بمعرفة المديرية من المستخدمين والعمد يكونون من الاشخاص الذين يوثق بهم ويعول عليهم تحت هذه الاجراءات يكون تحت مسؤوليتهم ومسئولية المديرية وبتاريخه تحرر لمن لزم من المديرية بذلك

مال ميري - { قرار مجلس النظر في يوم الثلاثاء ٥ رمضان سنة ١٢٧ الموافق ٢١ اغسطس سنة ٨٠ في شأن الاطيان الابوار التي ربطت عليها العشور تقريراً به حيث ان علاوة المائة وخمسين الف جنيهه صارت اصلاً في ضرائب الاطيان العشورية ولا فرق بينها وبين الضرائب السابقة فالاطيان المعطية قبل الان بشرط ان تكون عشورية تربط عليها العشور المناسبة لها على هذا الاساس بعد فرزها وتقرير درجتها بالنسبة للارض المائلة لها بالناحية او بالحوض واما ما كان معطياً من الاطيان بدون شرط جعلها عشورية وكذلك جميع الاطيان الميرية التي تنتقل من الآن فصاعداً من حيازة الميري لحيازة اخرى فهذه تعتبر اطياناً خراجية ويربط عليها الخراج بحسب الدرجة المناسبة لها

مال - { امر عال رقم ٢٦ ص سنة ١٨ (٢٧ يناير سنة ٨١ بتوقيع الحجز على منقولات وعقارات من يتاخر عن دفع الاموال

(نحن خديوم مصر) من بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ٢٥ مارث سنة ٨٠ (ر) حجز بتوقيع الحجز على منقولات وعقارات من يتاخر في دفع الاموال وحيث انه غير موجود الان قاعدة لتنفيذ الاحكام الصادرة من المجالس المحلية تنفيذاً جبرياً فبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارتنا امر

باستوفاء تحصيل المطلوب من كل انسان بواقع التقسيط بالمساواة على وجه العموم بدون استثناء وكل من حصل منه ادنى تاخير يعامل بمقتضى الاوامر السابق صدورها عن هذا الخصوص حتى لا يتاخر شي من شهر الى شهر وبما انه بما سبق تحريره توضح عن اجراء نهو نسوية ربط الاموال والعشور واعلان الذوات والاورباوين ووضع اصول اوراد الاهالي للمعلومية كل انسان بما هو مطلوب منه وتحرير جدول عن كل بلد ووضعه باشهر نقطة بها للمعلومية به والان قد تقرر ربط التقسيط فيلزم وضع بيان التقسيط باوراد الاهالي واعلان الذوات والاورباوين وارباب الابعاد وما يماثلهم واعمال جدول عن كل بلد بمقدار التقسيط شهرياً ووضعه باشهر نقطة في البلد للمعلومية للجميع بما هو مطلوب شهرياً للمبادرة بتاديته ولهذا قد تحرر في تاريخه لكافة المديرية بالاجراء على الوجه المشروح وهذا لتعلموه وتجهروا العمل بمقتضاه مع نشره ايضاً لمن يلزم ولكافة نواحي المديرية للمعلومية للجميع واتباع الاجراء بموجبه

مال - { صورة منشور تخبر المديرية بحري وقلي في ١٢ رمضان سنة ١٢٧ الموافق ١٩ اغسطس سنة ٨٠ انه بناء على ما علم من الافادات والكشوفات المقدمة للمالية من المديرية ببيان الاموال والعشور المطلوبة من قومسيون الاراضي الميرية والدائرة السنية عن سنة ٨٠ من وجود جملة اطيان من الابوار الواردة التقاسيط ولم تربط عليها العشور لحد الان بالتطبيق للمنشورات قولاً بان الاطيان المذكورة ليست صالحة للزراعة وما ورد ايضاً من بعض المديرية بان حضرات مفتشي زراعات القومسيون حاصل منهم التوقيف في تعيين من يلزم من طرفهم مع خدمة المديرية لمعاينة وفرز الاطيان المذكورة وحيث قد سبق التحري للقومسيون بحصول التنبيه على حضرات المفتشين باتحادهم مع من يتعين من طرف المديرية للمعاينة والفرز لربط عشور ما يوجد صالحاً للزراعة من الاطيان المذكورة وتحرر للدائرة السنية ايضاً بذلك فلزم تحريره لكي يحال وصوله يجري تعيين من يلزم من خدمة المديرية والعمد اللازمة وباتحادهم

بما هوأت (م) ١ الاحكام الصادرة من المجالس المحلية يستمر تنفيذها بمعرفة المديرين والمحافظين واموري الضبطيات او وكلائهم (م) ٢ في حالة توقف المحكوم عليه في دفع المحكوم به يصير الحجز على منقولاته وتباع لايفاء دينه فان لم تف بالدين يحجز على عقاراته وايطيانه ويبيع منها بقدر المبلغ المطلوب بمعرفة مدير الجهة او محافظها او مامور ضبطيتها او وكيل احدهم (م) ٣ كافة الرسوم والاجراآت والمواعيد المقررة باسرها الصادر في ٢٥ مارث سنة ٨٠ لحجز المنقولات والعقارات ويبيعها وواجبات من يرسي عليه المزداد وكيفية زيادة العطاء بعد مرسي المزداد والبيع ثانيا وغير ذلك مما نص عنه بالامر المشار اليه يصير مراعاتها في تنفيذ الاحكام تنفيذ اجبريا (م) ٤ محضر البيع المنوه عنه بمادة ١٥ من الامر البادي ذكره يعطى بالكيفية الموصحة بالمادة المذكورة للرأسي عليه المزداد ليكون سنداً له بالملكية ويقوم مقام الحجعة — وعلى الرأسي عليه المزداد ان يسجل محضر البيع بمصاريف من طرفه في المحكمة الشرعية او في قلم كتاب المحكمة المختلطة الكائن بدائرتهما العقار المبيع

مال — (استبعاد المال) منشور من نظارة المالية (للمدبريات عموما بتاريخ ٥ فبراير سنة ٨١ الموافق ٦ ربيع الاول سنة ١٢٨ بخصوص الاطيان التي صار استبعاد قبة مربوطها من المال والعشور موقفا تحت تحقيق اتلافها بالمنافع العمومية

انه في سنة ٨٠ التي مضت كان نشر للمدبريات بتاريخ ١٣ ربيع الاخر سنة ٩٧ الموافق ٢٤ مارث سنة ٨٠ بان الاطيان التي صار استبعاد قيمة مربوطها من المال والعشور من موازين ايرادات سنة ٨٠ موقفا تحت تحقيق اتلافها بالمنافع العمومية واكل الحجر من عدمه يصير الاهتمام باجراء ما ينبغي للوقوف على حقيقتها وبيان تحقيقاتها لمعرفة مقدار ما يكون مستحقا رفعه قطعيا وما يستحق ارتجاع اضافته وكل ما استوفى من التحقيقات والتحريرات اللازمة تتقدم اوراقه للمالية اول باول بالنتائج المستوفية والافادات الواضحة بها حقيقة وكيفية ما ظهر من التحقيق ومحفوظات المديرية وما تقرر عليه من حيثية استحقات الرفع او الاضافة وقيمة ما كان مربوطا عليها للنظر فيه وافادتها بما تجر به وحيث كان المأمول هو اتمام ذلك في بحر سنة ٨٠ على انه مخ

مضي السنة المذكورة لم يتم تقديم اوراق ونتائج ما صار اجراؤه وكون تقرر بلائحة الاعمال الحسابية سنة ٨١ امتداد فتح حسابات سنة ٨٠ لحد ٣٠ ابريل سنة ٨١ لاجل تمكن الجهات في هذه المدة بنهو وتسوية ما يكون باقيا من الاعمال الخاصة بسنة ٨٠ ومن الاقتضاء استيفاء تحديق التوالف المذكورة باكملها قبل حلول التاريخ المذكور وتقفيل حسابات سنة ٨٠ فعلى هذا يلزم بان ما كان من المبالغ المגיע بها في سنة ٨٠ من الانواع سالفة الذكر وينظر انهما مستحقة التحصيل فيجري ردها بالاضافة وتوريدها بكل من كشوفات التسديدات الشهرية التابعة لسنة ٨٠ والخاصة بسنة ٨١ قلما مخصوصا وما ظهر وسيظهر من التحقيقات انه مستحق الرفع قطعيا فيسرع بتقديم الاوراق والنتائج الخاصة به بالافادات اللازمة حسب الكيفية المبينة بما سبق نشره بتاريخ ١٣ ربيع الاخر سنة ٩٧ بحيث يتراعى ان جميع هذه الاعمال يكون انتهاء الامر فيها قبل نهاية شهر ابريل سنة ٨١ بمعنى ان الذي يكون تحقق لزوم رده يتم رده وتحصيله والذي يكون تحقق لزوم تنزيله قطعيا من الزمام تكون المديرية تفحصت على امر الرفع والتنزيل حتى انه لغاية شهر ابريل لا يكون باقيا من هذا ولا ذاك شي بدون نهو

مال — (منشور من نظارة المالية للمدبريات عموما عدا مدبريات بني سويف والمجينة وجرجا في ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٨ الموافق ١٥ فبراير سنة ٨١ بخصوص نهو وتنظيم معاينة وفرز ما يكون باقي من الابوار الواردة تقاسيط ارباب الاطيان العشورية

انه لما تقدم الاستفهام من المدبريات عما اجره من نحو اعلان ارباب الاطيان العشورية حسب المدون في مجموع اللوائح بشأن الابوار الواردة تقاسيطها ومقتضي ربط عشور عليها من سنة ٧٩ بحسب فيات خيضانها قد تواردت الافادات مقتضاها انه صار الاعلان لمن ذكروا وانه بحلول سنة ٧٩ فبعضهم قبل اضافة عشور بعض الابوار والبعض تضرر من عدم استصلاح اراضيها وبناء على ذلك تحرر لتلك المدبريات بان من يكونوا قبلوا الاضافة من سنة ٧٩ باعتبار درجات الخيضان الكائنة بها الاطيان فيجري الربط عليهم والذين لم قبلوا ويقدموا اعدارات فيجري تعيين من يعتمدوا

## ملحوظات

في تاريخه وهذا للاجراء على الوجه المشرح  
مال - ٠ منشور بشأن عدم اختصاص المجالس المحلية بصدر  
( احكام بخم شي من اموال الميري على طرف  
الديوان ولا باستنزال الاطيان من الزمام حسب ما تقرر من  
مجلس الاحكام في ١١ ج سنة ٩٨ ( ١١ مايو سنة ٨١ )

دولتو الباشا ناظر الداخلية ارسل للحقانية مكاتبة رقم  
١٢ جمادى الاولى سنة ٩٨ مرة ٨٥ علم منها انه بناء  
على تشكي بعض من اهالي ناحيتي الزرنج والكلاية  
بمديرية اسنا بطلب التنازل منهم عن قدر ٢٥٢  
لكونها شرافي و بطوق الجبل وممزوجة بالرمال والسباخ  
وليست صالحة للزراعة قد نظر لذلك قضية اخيرا  
بمجلس قنا واصدر مضبطة محكوما فيها بقبول التنازل  
من المذكورين عن تلك الاطيان وبالاكتفاء بخم شي ما  
كان متاخرا عليها من الاموال على حسب ما رآه  
مجلس اسنا الملغى على طرف الديوان لغاية سنة ٧٥  
افرنكية بمقتضى الديكر يتو الصادر في يناير سنة ٨٠  
وانه يجري استنزال تلك الاطيان من الزمام وضمها  
لجهة الميري وتاجيرها على ذمته كرجبة المذكورين ولما  
تقدمت تلك المضبطة لمجلس الاحكام قد ارسلها لنظارة  
المالية وهي اعطت الاقوال اللازمة في ذلك وبناء عليه  
قد صدر حكم بمجلس الاحكام بمعنى ان ما يتعلق  
بالتنازل عن الاطيان ورفع اموالها ونحوه مما لا يدخل  
تحت احكام المجالس المحلية وبمعرفة المالية يجري فيه  
حسب القواعد الاصولية المرتبطة بها وبذلك يكون  
ما حكم به مجلس قنا غير نافذ المفعول وبمعرفة نظارة  
الحقانية يصدر له ولسائر المجالس المحلية الاخطار اللازمة  
بذلك ومرغوب بمكاتبة النظارة المشار اليها اعطاء  
التعليمات المقتضاة للمجالس بما ذكر لاخر ما بها وحيث  
ان المواد المتعلقة برفع شي على طرف الديوان واستنزال  
شي من الزمام ونحو ذلك لا يكون من خصائص المجالس  
المحلية النظر والحكم فيها تطبيقا لما قرره مجلس الاحكام  
فلهذا اقتضى الشرفي تاريخه للمجالس وهذا لحضرتكم  
للمعلومية بما فيه والاجراء بمقتضاء المسطرة اعلاه هو  
صوره ما نشر من نظارة الحقانية للمجالس وورد للداخلية  
بشرحها الرقم ٥ جمادى الاخر سنة ٩٨ مرة ١٠٤  
بعدم اختصاصها بصدر احكام بخم شي من اموال

ويعول عليهم من خدمة المديريات والعمد والمساكين  
لما ينه وفرز الابوار الموجودة باطيانهم حوضا حوضا ببيان  
المنزوع قلا والغير صالح قلا بكيفياته وانواعه حتى لغاية تمام  
زراعة الشتوي يكون انتهى ذلك واطافة ما يستحق  
اضافته من العشور بالموافقة لنصوص الاوامر بما في  
ذلك ما يكون مستحق اضافته في سنة ٨٠ من علاوة  
المائة وخمسين الف جنيه وترد الكشوفة اللازمة للمالية  
بيانات اصل الابوار بلدا بلدا بالاسماء ومنها الذي  
استصلح وقبلوا اربابه اضافة عشور من سنة ٧٩ والباقي  
عن الغير مستصلح بانواعه ومقاديره وما حصل عنه من  
التحريات وما هو منظور في عدم زراعته ان كان من  
اهمالات حصلت او غير ذلك فلحد الان ما كان يحصل  
الاتمام بل فقط وردت افادات من بعض المديريات  
تدل عن اضافة عشور جزء من ضمن الابوار المذكورة  
ومن ذا يعلم انه ليس حاصلا اهتمام فيما ذكر وحيث ان  
الشتوي تمت زراعته من ايام مضت وصار لا هناك  
عائق للنهوض مع مضي سنة ٨٠ لم يتم امر ذلك وحصول  
التاخير في مثل هذا من الغير لائق سيما وانه من  
مقتضى ما تقرر بلائحة الاعمال الحسائية سنة ٨١ ان  
يصير استمرار فتح حسابات سنة ٨٠ لغاية ٣٠ ابريل  
سنة ٨١ والمقصود من ذلك انما هو لاجل تمكن الجهات  
من هذه المدة من نهوضها هو لازم لغاية سنة ٨٠ فعلى  
هذا صار من اللزوم التاكيد على من يلزم مباشرة نهوض  
وتتسيم معاينة وفرز ما يكون باقيا من تلك الابوار في  
اقرب وقت حتى لغاية الميعاد المذكور يكون تم اضافة  
عشور ما يستحق ربطه من سنة ٧٩ وما يخصه من  
العلاوة في سنة ٨٠ وتحصيله اول باول بحيث ان ما  
يخص سنة ٧٩ يلحق بدفاترها وما يخص سنة ٨٠  
يضاف بجرائد العشور وكذا ما يخص سنة ٨١ يجري  
علاوته ما دام لم يسبق درجه ضمن ميزانية السنة  
المذكورة وورود الكشف المطلوب بالاستصحاب على  
وجه ما توضح انما ما يوجد مستحقا تسديده من الدائرة  
السنية وقومسيون الاراضي الميرية من ذلك وبالمثل  
ديوان الاوقاف والمكاتب الاهلية اذا كان بها ابوار  
بهذه المناسبة هذا يورد به كشوفة خصوصية واضحة  
البيان بالا فادات المقتضية وما ذكر صار النشر للمديريات

الميري على طرف الديوان ولا باستنزال اطيانه من الزمام حسب ما تقرر من مجلس الاحكام وحيث من الاقتضا معلومية جهات الادارة بذلك فقد نشر في تاريخه لمن لزم ومن الجملة هذا بما ذكر

مال - (استبعاد) منشور من نظارة المالية للمدبريات  
مصر واسكندرية وضبطية مصر ومصلحة المحمودية والخوص في  
١٤ جمادى الاخر سنة ٩٨ و ١٢ ما يوسنة ٨١ ولاقسام المالية  
في ١٦ جمادى الاخر سنة ٩٨ و ١٤ ما يوسنة ٨١ بخصوص  
الاطيان الثالثة بالمنافع العمومية وا كل الجمر لما ان المدبريات  
اجرت تحجيه مبالغ موفنا بموازين ابرادها سنة ٨٠ قولا ان  
ذلك قيمة مربوط اطيان تالفة بالمنافع العمومية وا كل  
بحر تحت تحقيق الاتلاف المفول عنه ونحور لما بتاريخ  
١٣ ربيع الاخر سنة ٩٧ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٨٨٠  
بلزوم الاهتمام في اجراء ما ينبغي للوقوف على حقيقة  
ذلك لمعرفة مقدار ما يكون مستحقا رفعه قطعيا وما  
يستحق ارتجاع اضافته وان كل ما استوفى من  
التحقيقات والتحريات اللازمة لذلك تنقدم اوراقه  
للمالية اول باول بالنتائج المستوفية والا فادات الواضح  
بها حقيقة وكيفية ما ظهر من التحقيق ولمحوظات  
المديرية وما تقرر عليه من حيثة استحقاق الرفع او  
الاضافة وقيمة ما كان مربوطا عليها للنظر فيه وافادتها  
بما تجريه فكان المامول بذلك ان كل جهة تهتم  
اهتماما كلياً في المرص على ما يكون مستحق الرفع قطعياً  
وما يكون مستحقاً رد اضافته لاجل تحصيله ولما لم  
يتأق الحصول على هذا الغرض لحد صدور اللائحة  
المشتملة على ما يجري بالاعمال الحسابية عن سنة ٨١  
المبعوثة للمدبريات بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٨٠ التي  
تقرر فيها ايضاً امتداد فتح حسابات سنة ٨٠ لحد يوم  
٣٠ ابريل سنة ٨١ كي تتمكن الجهات في بحر هذه  
المدة بنهر وتسوية ما يكون باقياً من الاعمال الخاصة  
بسنة ٨٠ قد تحور في ٦ ربيع الاول سنة ٩٨ الموافق  
٥ فبراير سنة ٨١ باستيفاء تحقيق التوالف المذكورة  
باكملها قبل حلول يوم ٣٠ ابريل المذكور وان ما  
ينظر من المبالغ الحجيبة استحقاق تحصيلها يتبادر بردها  
بالاضافة وتوريدها بكل من كشوفات التسديدات  
الشهرية التابعة لسنة ٨٠ والخاصة بسنة ٨١ قلما  
مخصوصاً وما ظهر من التحقيقات انه مستحق الرفع

قطعياً يسرع بتقديم الاوراق والنتائج الخاصة به بالا فادات  
اللازمة حسب الكيفية المبينة بسابقة ما تحور ومع  
التاكيد بلزوم نهو جميع هذه الاعمال قبل نهاية شهر  
ابريل سنة ٨١ بمعنى ان الذي يكون تحقق لزوم رده  
يتم رده وتحصيله والذي يكون تحقق لزوم تنزيله  
قطعياً من الزمام تكون المديرية استحصلت على امر  
الرفع والتنزيل قبل حلول هذا الميعاد فلم تحصل  
الاجابة من المديرية لهذا الامر المهم بل بعضها  
اردفت المالية باوراق اورت انها تختص بتوالف  
اطيان على انه بتحقيقها وجدت عاربة عن مستندات  
الرفع فضلاً عن عدم النتائج والمحفوظات عملاً بما سبق  
تحريره فقط جعلت نفسها واسطة بين فروعها وديوان  
المالية مع ان التفاضي عن الاجراءات السابق التحرير  
عنها واتخاذ بعض المديرية طريقة حذف الاوراق  
على المالية بدون استيفاءات وتحريات موجب لتاخير  
حصول الحكومة على مرغوبها من حيثة رد ما هو  
مقتضى رده وتحصيله ورفع ما يلزم رفعه فضلاً عما  
ينشأ منه ضياع حقوق الحكومة والوخامة في  
الحسابات وهذا بخلاف ما تقتضيه حقوق الحكومة  
على كل موظف بها فعلى هذا اقتضى اعادة النشر للبادرة  
بتتيم الاجراءات المقتضية لما يكون باقياً من ذلك في  
مدة قريبة وكل ما استوفى تحقيقات وتحريات وصار  
صالحاً للحكم فيه بالرد لاجل تحصيله او بالرفع قطعياً  
فتعمل عنه النتيجة المستوفية ويعطى عليها القرار  
اللازم من المديرية تحت مسؤوليتها وانح المستندات  
التي يبنى عليها التحصيل او الرفع بامضاء حضرات  
المديرين وحضرات ماموري التحصيلات ووكلاء  
المدبريات وباشكاتها وروساء الحسابات ويبعث  
بتلك النتيجة والقرار بالمكاتبة اللازمة للمالية للنظر  
وتصريحها بما يقتضي واما الاوراق تحفظ بالمديرية  
كما واذا كان بالمديرية مبالغ حجيبة خلاف التوالف  
المحكي عنها مثل فرق ويركو او عوائد معاصر او  
املاك او نحو ذلك فيمثل يتحور عن كل مسألة او  
مبلغ النتيجة والقرار المقتضي عنه بالكيفية المثني عنها  
وهذا نكم لاجراء ايجابه والمحادثة من التاخير زيادة  
عنا مضى في سنة ٩٨ الموافق ما يوسنة ٨١



## ملحوظات

يمكن تصليحها في المستقبل واطيان مقال عنها غير ممكن اصلاحها لوجه كونها خرسا وسباخا وفسادا ونحو ذلك فبعثوا للمالية مكاتبات يستفسرون منها عما يجرونه فيما ذكر فلمذا وما تدون بالقرار المؤرخ ١١ محرم سنة ٩٧ السالف الذكر قد رأينا ان ما يتبع اجراؤه هو ان كافة الاطيان التي وجدت حال المعاينة منزرعة بما فيها الاطيان المقول بزراعتها سنة ٨٠ وسنة ٨١ والاطيان التي تحقق زراعتها ايضا في سنة ١٥٩١ قبطية الموافقة لسنة ٧٥ افرنيكية والاطيان المنزرعة نخيلا من سنوات ماضية والاطيان الواقع فيها البناء والمعدة للاجران هذه يضاف عليها العشور بحسب درجات حيضانها من ابتداء سنة ٧٩ بصرف النظر عن حصول الزراعة بالسنوات التي قبلها بالتطبيق لما هو مدون بمجموع اللوائح اما الاطيان التي وجدت لدى المعاينة صالحة للزراعة فيضاف عليها العشور من ابتداء السنة التالية لسنة المعاينة واما الاطيان الغير صالحة للزراعة والحالة هذه والممكن تصليحها في المستقبل بما فيها الاطيان الفضاء والخرس والسباخ والفساد وما اشبه هذه في كل سنة يجري معاينتها وما يوجد منها قد استصلح وزرع فيصير اضافة العشور عليه من ابتداء سنة المعاينة بحسب درجات حيضانها ايضا وبذلك صار النشر في تاريخه لمن لزم وبالجملية هذا

تكم لاتباع الاجراء بمقتضاه  
مال ميري - { منشور تاريخه ٦ شعبان سنة ٩٩  
ينصن تفصيلات مختصة بربط الضريبة  
على الاطيان المباعة

تقدم لما ان مديرية المنوفية قدمت كشفا للمالية مع افادة منها رقم ١٥ ربيع الآخر سنة ٩٩ نمرة ٧٥ يشتملان على ما اجرته في تقدير فيات جديدة باقل ضريبة عما كان مربوط على جانب اطيان مشترى المذكورين من اطيان الميري بالمديرية الآيلة اليه بالتنازل من اطيان الاهالي التابعة زمام بعض النواحي مقابلة ما كان باقيا عليهم وصار استبعادها موقفا نسبة للاضافة بالاتيجار وكون الفيئات التي صار تقديرها معظمها بالاقل عن المربوط تقريبا الى النصف بالقول ان ذلك تطبيقا منشور المالية الرقم ٢٨ رجب سنة ٩٨ نمرة ١٥٥ املاك وانه بمقتضى ذلك التعديل

مال - { منشور من نظارة المالية للمدبريات بتاريخ ٢٩ رمضان سنة ٩٨ و ١٤ اغسطس سنة ٨١ بخصوص ما يتبع اجراؤه في امر الاطيان الابوار الواردة تقاسيط اربابها نحو التسوية والاضافة والمعاينة سنويا انه بناء على ما تدون بمجموع اللوائح وما صدرت به مكاتبة المجلس الخصوصي رقم ٢٠ صفر سنة ١٢٩٣ نمرة ٧٢ كان سبق النشر من المالية للمدبريات في غرة ربيع الاول سنة ٩٣ باعلان ارباب الاطيان العشورية بالاهتمام في اصلاح الاطيان الابوار الواردة تقاسيطها في مدة ثلاث سنوات من ابتداء سنة ١٨٧٦ بدون ان يجري عليها الفرز السنوي حتى وانه في السنة الرابعة التي هي سنة ١٨٧٩ تربط عليهم بالعشور بحسب فيات حيضانها ولولم تكن استصلحت ولما مضى الميعاد المذكور فلاجل العلم بما صار نحو الاعلان والربط تحرر لتلك المدبريات بطلب تفصيلات ما جرى نحو ذلك وبناء على ما علم من المكاتبات التي وردت بان قومسيون الاراضي والدائرة السنية وبعض ارباب تلك الاطيان متوقفون في دفع الاموال على الاراضي الغير منزرعة من الابوار المذكورة ركنا على بعض تعللات وما تقرر بالمجلس المنعقد في يوم الخميس ١١ محرم سنة ٩٧ تحت رئاسة الحضرة الفخيمة الخديوية بان يحال على قومسيون اموال الاطيان النظر في المسئلة العمومية ولحين ما يتقدم تقرير منه عنها فنظارة المالية تنظر في الطلبات التي تتقدم اليها بوجه العدالة كان تحرر للمدبريات المذكورة تكرارا بتعيين من يلزم من خدماتها والعمد المتقتضية لمعاينة وفرز الابوار المذكورة حوضا حوضا ببيان المزرع قلما والصالح للزراعة قلما والغير صالح قلما بكيفياته وانواعه وان تتقدم الكشوفة اللازمة عن ذلك للمالية ببيان العشور المتقتضي ربطها بحسب ضرائب الحيضان اعتبارا من سنة ٧٩ ولكون بعض المدبريات ظهر لها من قوائم المعاينة والفرز وجود اطيان من الابوار المثني عنها منزرعة من سنة ٩١ الموافقة لسنة ٧٥ افرنيكية وما بعدها واطيان نخيلا بزراعتها في سنة ٨٠ وسنة ٨١ واطيان منزرعة نخيلا من سنوات ماضية واطيان مجمولة سكنا واجرانا ومحلات وابورات واطيان صالحة للزراعة واطيان

تحررت الاذونات اللازمة لاجراء التسوية والاضافة بموجبها ورغبت احاطة المالية علما بما ذكر فكتب لها بتاريخ ١٣ ابريل سنة ٨٢ الموافق ١٥ جمادى الاولى سنة ٩٩ نمرة ١٦١ ايرادات بان ما اجرته المديرية في تقدير فيات جديدة لتلك الاطيان حالة كونها من ضمن المعمور الخراجي المقرر له ضريبة معلومة من قبل وكانت مربوطة بالزمام قياساً على الجاري مبيعه من اطيان المستبعدات التي لم يسبق لها ربط ضريبة ولا كانت ضمن الزمام لم يكن في محله ولا يوجد هناك ما يساعدها على ذلك من الاوامر اذ ان منشور ٢٨ رجب سنة ٩٨ التي ارتككت عليه المديرية في اجراء التعديل واضح المعنى ومع سريان الاجراء في كافة الجهات نحو تقدير ضرائب للاطيان التي تباع مما لم يسبق لها ربط ضريبة ما كان بظن التباس فهم معناه على المديرية اذ ان ذلك المنشور عبارته مختصة بربط ضريبة اطيان الميري الجاري مبيعها ومفهوما على اطيان المستبعدات ونحوها من المستبعدات التي لم يسبق تقدير ضريبة معلومة عليها ولا ربطها بالزمام او مما يخالف مادة ١٢ من اللائحة (بمعنى الاطيان العشورية) ولذلك ذكر عن تشبيه تلك الاطيان باطيان جنسها ونوعها او الفية المناسبة لحالة الارض وان يكون هذا الربط موقتا فينبغي ان الاطيان التي تباع مما هو مقرر عليه ضريبة خراجية من قبل الآن اسوة المربوط من امثالها على اهالي النواحي انكائنه بها تلك الاطيان يصير اعتماد الربط عليها بحسب ضريبتها وكذا الاطيان التي من قبيل ما يخالف مادة ١٢ من اللائحة وهي الاطيان التي كان مربوطا عليها عشور ويلزم ربط المال عليها وكانت لا تساوي ضريبة المال فاذا كان المال اللازم ربطه عليها بحسب درجتها لم يكن بزيادة عن قيمة العشور التي كانت مربوطا عليها فلا يربط عليها مال اقل من العشور التي كانت واردة الزمام اذ انه مع ما هو مذكور بمادة ١٢ من اللائحة بان الاطيان التي تباع تكون جميعها خراجية فلذلك صرح بالمادة المذكورة ايضا ان ربط الضريبة عليها يكون قياساً على ضريبة الاطيان التي تكون من جنسها ونوعها ومن هذا النص يتضح ان لفظ الخراج هو عبارة عن اسم ضريبة المال الذي يقرر لجهة الميري على الاطيان واعتبار ربط ذلك هو على حسب الجنس والنوع فاذا كانت حالة الاطيان المذكورة هي استثنائية بالنسبة للاطيان الخراجية الكائنة بقرى المديرية فضريبة المال التي تربط عليها تكون بحسب ما تستحقه اسوة المربوط على جنسها ولو كانت من جنس العشور بشرط ان هذه الفيات يطلق عليها لفظه خراج حسب اللائحة وذلك

والآن بعث باعلان من قسم الايرادات لقسم الاملاك بتاريخ ٦ رجب سنة ٩٩ نمرة ٩٤ على صورة المحرر لمديرية المنوفية نمرة ١٦١ المتني عنها لاجل انه اذا لزم التحرير للمدريات منعاً لما عساه يحتمل وقوعه في مثل ذلك فيجري مقتضى لهذا وحيثما انه من الاقتضاء ملاحظة عدم عجز المربوط بالزمام من المال والعشور من قبل الآن على بعض الاطيان الميرية الصائر مبيعها والحالة هذه ومفهوم المنشور هو كما تحرر من قسم الايرادات اي عن اطيان المستبعدات ونحوها من المستبعدات التي لم يسبق تقدير ضريبة معلومة عليها ولا ربطها بالزمام او مما يخالف مادة ١٢ من اللائحة (بمعنى الاطيان العشورية) ولذلك ذكر عن تشبيه تلك الاطيان باطيان جنسها ونوعها او الفية المناسبة لحالة الارض وان يكون هذا الربط موقتا فينبغي ان الاطيان التي تباع مما هو مقرر عليه ضريبة خراجية من قبل الآن اسوة المربوط من امثالها على اهالي النواحي انكائنه بها تلك الاطيان يصير اعتماد الربط عليها بحسب ضريبتها وكذا الاطيان التي من قبيل ما يخالف مادة ١٢ من اللائحة وهي الاطيان التي كان مربوطا عليها عشور ويلزم ربط المال عليها وكانت لا تساوي ضريبة المال فاذا كان المال اللازم ربطه عليها بحسب درجتها لم يكن بزيادة عن قيمة العشور التي كانت مربوطا عليها فلا يربط عليها مال اقل من العشور التي كانت واردة الزمام اذ انه مع ما هو مذكور بمادة ١٢ من اللائحة بان الاطيان التي تباع تكون جميعها خراجية فلذلك صرح بالمادة المذكورة ايضا ان ربط الضريبة عليها يكون قياساً على ضريبة الاطيان التي تكون من جنسها ونوعها ومن هذا النص يتضح ان لفظ الخراج هو عبارة عن اسم ضريبة المال الذي يقرر لجهة الميري على الاطيان واعتبار ربط ذلك هو على حسب الجنس والنوع فاذا كانت حالة الاطيان المذكورة هي استثنائية بالنسبة للاطيان الخراجية الكائنة بقرى المديرية فضريبة المال التي تربط عليها تكون بحسب ما تستحقه اسوة المربوط على جنسها ولو كانت من جنس العشور بشرط ان هذه الفيات يطلق عليها لفظه خراج حسب اللائحة وذلك

## ملحوظات

مال — ٠ — امر عال رقم ٢ ر سنة ٢٠٠ (٩ مايو سنة ٨٢)  
(نحن خديو مصر) بناء على ما رفعه الياناظر ماليتنا  
وموافقة راي مجلس نظارنا امرنا بما هو ات (م) ١  
تقسيط اموال اطيان مديريات الوجه القبلي خراجية  
كانت او عشورية المقرر بامرنا الصادر في ٢٥ فبراير  
سنة ٨٠ قد صار تعديله بالكيفية المبينة بالجدول  
الاتي وذلك فيما عدا مديرية الفيوم وقسمي حلفه  
والكوز ومعاونة اصوان التابعين لمديرية اسنا

## (جدول التقسيط)

قيراط	اشهر افرنكية	اشهر قبطية
١	يناير	طوبه
٠	فبراير	امشير
١	مارث	برمهات
٢	ابريل	برموده
٣	مايو	بشنس
٤	يونيو	بوئه
٦	يوليو	اييب
٤	اغسطس	مسرى
١	سبتمبر	توت
٠	اكتوبر	بابه
٠	نوفمبر	هاتور
٢	دسمبر	كيهك

مال — ٠ — (صنف عين) منشور من نظارة المالية في  
١٥ مايو سنة ٨٤

حيث ان مجلس النظار قد رخص في جلسته المتعقدة  
في يوم ٢٨ ابريل سنة ٨٤ لاهالي الوجه القبلي بان  
يسددوا اصناف غلال بقيمة الاموال المطلوبة منهم  
فيقتضي اتباع الاجراء في ذلك على حسب التعليمات الاتية  
وهي — يفوز لراي الممولين ان يسددوا نقد اقيمة  
الاموال المطلوبة منهم اذا تراا لهم امكان تصريف  
محصولاتهم باثمان فيها زيادة ارجحية لهم عن الاثمان  
التي تقرها الحكومة غير انه يجب عليهم سداد  
الاموال المطلوبة منهم في المواعيد المقررة وفي حالة  
حصول تاخير منهم تصير معاملتهم اذ ذاك على حسب  
احكام الامر العالي الصادر بتاريخ ٢٥ مارث سنة ٨٠  
— فعن هذا الخصوص استلفت حضرتكم الى مراعاة

انما يكون بعد المعاينة وتحقيق حالة الاطيان والمستحق  
ربطه عليها وفي تاريخه تحرر للمديريات عموما وهذا  
لحضرتكم للاجراء كما ذكر

مال — ٠ — (صورة ما نشر للمديريات في ٢٢ نوفمبر سنة ٨٢  
{ الموافق ١٢ محرم سنة ١٢٠٠ بعدم تحصيل  
زيادة من الممولين عن المطلوب منهم

انه مع سابقة تكرار التحرير من المالية للمديريات بعدم  
تحصيل زيادة من الممولين عن المطلوب منهم فان  
المنشور الصادر في ٤ ابريل سنة ٨١ غمرة ٩ مقتضاه  
بانه من يكون مطلوباً منه اقل من مائة قرش ويورد  
عملة ذهب فيصير الخصم بقدر المطلوب والزيادة يصير  
اعادتها لصاحبها بحيث يتوضّع اصناف العملة المقبوضة  
واصناف العملة المرتجعة للمول حتى يمكن قطع باقي  
النقدية باآخر اليوم على صحة لاخر ما توضح به وما  
هذا الا لقطع اعذار صيارف النواحي لقبول زيادة  
من الممولين فلم يزل موجودا مبالغ متحصلة زيادة  
لغاية سنة ١٨٨١ وهذا ما هو الاعداد الالتفات من  
الصيارف المذكورين وعدم مراقبة اعمالهم اول باول  
وحثهم على ما يظهر من هذا القبيل حتى يكونوا دائما  
متيقظين وبما انه سنة ١٨٨٢ قارب ارتحالها ومن  
الاقضاء التاكيد على الصيارف المذكورين بعدم  
استيلائهم شيئا زيادة عن المطلوب سوى كسور البارة  
التي لا يمكن ردها وهي لحد تسعة فضة التي تظهر بارز  
لا غير بناء على ذلك فينبغي تفهيم الصيارف بانه اذا  
كان المول مطلوباً منه مثلاً عشرة فضة والموجود  
معه قرش فيصير قبوله ورد الثلاثين فضة اليه حتى  
بهذه الكيفية تنقطع اعذارهم ومع هذا يؤخذ عليهم  
التعهدات الكافية بذلك حتى من الآن فصاعدا لا  
يوجد مبالغ متحصلة زيادة عن الكسورات التي لا يمكن  
ردها فينبغي التنبيه بالاجراء كما ذكر ولاجل المراعاة  
دائما من الممولين والمشايخ ومن يلزم والتمسك بالاجراء  
كما ذكر فينبغي ان المنشور الذي يتحرر من المديرية  
لسائر بلادها عن ذلك يرسل منه نسخة لكل بلد  
لوضعها باشهر نقطة بها ومع ذلك تصير الملاحظة من  
المديرية على الدوام بتمشية هذا الامر واي صراف  
يحصل منه تساهل واجراء تحصيل زيادة فيكون تحت  
المسئولية

الغلال التي من المحصول الجديد وانهم اذا خالفوا هذا الامر القطعي يعقون تحت مسئولية كبيرة — اصناف الغلال الجائز قبولها سدادا للاموال المطلوبة للميري هي الاقي بيانها دون غيرها وهي — القمح والقول — والشعير والعدس — استلام وتسليم الغلال يكون بكل القادوس وقد تقرر ان يكون المعدل عن جميع اصناف الغلال المذكورة باعتبار اثنين وعشرين قيراطا ونصف وهذا يكون اساسا لتقدير المسئولية التي تعود على نظار الاشوان مما يحصل من المنازعات والعجوزات بخصوص الكيل والمعدل

### ( حسابات التسديدات صنف عين )

يجب على ناظر الشونة قبل استلام الغلال ان يخبر موردها عن الاثمان حتى لا يحصل سوء فهم — يسلم ناظر الشونة لمن يورد الغلال ايضا (استمارة ٣١) يقطع من دفتر قسيمة يذكر فيه تاريخ التوريد واسم المحول واسم البلد المطلوب لها المال واسم القسم التابعة له وكية كل صنف من الغلال الواردة وثقات الاسعار المقررة من نظارة المالية وقيمة ثمن الغلال الواردة بالقرش — وهذه البيانات نفسها تورد في القسيمة وترجل فيها جملة القسائم السابقة بالقرش فقط فيتيسر بذلك للمديرية والمفتشين الوقوف على ما اذا كان لم تحصل اختلافات في القسائم او مداخلتها — كل من دفاتر القسائم ٣١ مرة ١٠٠ نسخة فالمديرية تسلم لكل ناظر شونة خمسة من هذه القسائم وعندما تتم كتابة ثلاثة دفاتر منها يجب على ناظر الشونة ان يخبر المديرية بذلك وهي تسلمه ثلاثة دفاتر غيرها حتى لا يحصل تاخير في العمل اما دفاتر القسائم فيصير حفظها مجل او صندوق مقفول ويجب ان يرسل في اول قسيمة من الدفاتر الجديد قيمة اجمالي قسائم الدفاتر السابقة بالقرش — يحفظ نظار الاشوان هذه القسائم عندهم الى نهاية الموسم والى حين تسليم حساباتهم للمديرية ويجب عليهم ان يقدموا حساباتهم للمفتشين باي وقت يرغبون الاطلاع عليها وان يجيبوهم عن الايضاحات التي يطلبونها منهم — كل شونة تضع في الوصولات التي تسلمها من دفاتر القسيمة مرة متسلسلة غير منقطعة من حين ابتداء

نص المادة ٢٥ من الفصل الاول من المنشور ٩٩  
القاضي على الصيارف بتقديم كشف للمديرية في ٢٥ من الشهر باسماء الممولين المتأخرين في السداد ويلزم التنبيه على جميع الذين تحت ادارتهم من مأموري الاقسام ومشايخ وصيارف النواحي بان يفهموا الاهالي انه اذا كانت الحكومة قبلت فتح اشوانها واركتاب خطر الخسارة في الاثمان في المستقبل فما ذاك الا لتسهيل على الممولين وسائط سداد الاموال المطلوبة منهم وفي مقابلة ذلك فانها تجري جميع حقوقها ضد الممولين الذين يتأخرون من السداد — ومن ثم فان الحكومة تعتمد على غيرة وهمة حضرته لاجل تحصيل كافة الاموال المستحقة والتي تستحق فيا بعد وكذلك الاموال المتأخرة من السنين الماضية — وعلى مقتضى منطق قرار مجلس النظار السابق ذكره فنظارة المالية ستقرر الاثمان التي بموجبها يصير قبول الغلال في اشوان الحكومة على ان لا يكون فيها غدر لاهالي ولا على الحكومة وهذه الاسعار يصير تبليغها لحضرتكم تلغرافيا من المالية في كل عشرة ايام لتعلنوها بدون تاخير لمأموري الاشوان والموولين مستعملين في اعلانها كافة الوسائط التي في وسعكم — ويلزم المديرية ان تجاوب تلغرافيا عن وصول تلغرافات المالية وتكرر ذكر ذات الاسعار التي تحدت لها من المالية — وحيث ان الاموال المطلوبة لكن مديريه يجب سدادها في المديرية نفسها فلا يسوغ لحضرتكم حينئذ قبول غلال اصلا في اشوان مديريته لحساب مديريه اخرى — ولجل كمال الضبط في الحسابات قدقررت نظارة المالية ان لا يؤخذ شي من الغلال التي توجد في اشوان مديريته بقصد القيام بما يلزم لمصروفات المديرية بل ان الغلال التي يتراءى لزومها للمديرية يصير شراؤها بنفس المديرية وصرف ثمنها من اصل الاعتمادات المربوطة بميزانية جهتكم — وستحرر نظارة المالية لحضرتكم عن الجهات التي يلزم ارسال الغلال اليها — ولا يسوغ لكم ارسال اي كمية كانت من الغلال بدون تصريح من نظارة المالية — ويلزم ان تنبهوا على نظار الاشوان بمديريته وعلى الكياليين بان الحكومة لا تقبل في سداد الاموال المطلوبة لها الا

## ملحوظات

الموسم الى نهايته — ولأجل منع الخلل وعدم تكرار استعمال دفاتر يجب على كل شئونة ان تسمى نفسها بالحبر دفاتر القسائم ويجب ان تكون غمرة الدفتر الجديد الذي يسلم لناظر الشئونة تابعة لغمرة الدفتر السابق — الايصال الذي يستلمه الممول من ناظر الشئونة يسلمه الى صراف البلد المطلوب لها الاموال فيجب على الصراف ان يراجع ليتحقق اذا كانت كميات الغلال الواردة بتضريتها بفئات الاسعار تبلغ القيمة بالقرش اللازم خصمها لحساب الممول والصيارف مسئولون امام نظارة المالية عن اجراء هذه المراجعة وفي حالة وجود غلط يفهم الصراف الممول بان يذهب الى ناظر الشئونة لكي يجري التصحيحات اللازمة في الايصال ويصدق عليها بمختمه — وهذه التصحيحات يصير اجراؤها ايضاً في القسيمة وفي يومية ناظر الشئونة في خانة القرش وبعد مراجعة الايصال يورد صراف البلد القيمة في يوميته من اصل الاموال المطلوبة من الممول الذي ورد الغلال وكذلك في الورد الذي بيد الممول — وبين الصراف في جريدته في خانة الملحوظات غمرة الايصال المعطى للممول من ناظر الشئونة التي وردت فيها الغلال ويجب على الصراف ان يبين ايضاً في يوميته من باب التفكير قيمة ثمن الغلال المتسدة في نظير الاموال ويدرج ذلك في الخانة الثانية التي على يياض قبل خانة الامانات في باب متحصلات اليوم فيورد في تلك الخانة قيمة مبلغ الايصال المعطى من ناظر الشئونة وحيث ان القيد في الخانة المذكورة هو لأجل المعلومات فقط فلا يلزم درج اجمالي هذه الخانة ضمن اجمالي الاموال الوارد في خانة الاجالي بل عند توريد النقود الى المديرية يكون الصراف المبالغ الواردة نظير تفكرة في الخانة المحكي عنها ويورد اجمالها في حافظة التوريد غمرة ١ تحت عنوان (قيمة المنصرف من طرف الصراف لحساب المديرية) — فالمديرية مع اضافتها لانواع الايرادات قيمة المبالغ الواردة بحافظة التوريد تضيف على صراف الخزينة قيمة النقود الواردة بالخزينة ثم تضيف قيمة المبالغ الواردة بايصالات الغلال المدرجة ضمن حافظة صراف البلد بحساب موقت تقطع بدفتر الشطب تحت عنوان (حاصل الغلال

المسددة من الاموال المقررة) ولأجل سهولة العمل على المديرية يضيف صراف البلد الى ايصالات تسديدات الغلال حافظة (استمارة غمرة ٢٢) يوضح فيها بتفصيلات مختصرة مقادير الغلال وقيمتها بالقرش الواردة في كل ايصال صار قبوله له تسديداً للاموال — وعلى قلم ايرادات المديرية ان يضاها الحافظة (استمارة غمرة ٢٢) على الايصالات غمرة ٣١ وان يراجع اولاً عما اذا كانت فئات الاثمان موافقة لفئات المقررة من نظارة المالية ثانياً اذا كان لم يخصم للممول مبالغ زائدة او ناقصة عن التي له فيها حق بالاثمان والتضريب — اما مضاهاة الايصالات على صورة يومية الشئونة (استمارة غمرة ٢٢) ومراجعة حسابات الصنف فيصير اجراؤها بمعرفة ورشة حسابات الوجه بالمديرية — الحساب الذي يصير فتحه في دفتر شطب المديرية تحت عنوان (حاصل الغلال المسددة من الاموال المقررة) يوضح فيه اجمالاً ذات البيانات الواردة في الحافظة غمرة ٣٢ انما الخانة غمرة ١ تحت عنوان (غمرة اعلام الخبر) يصير استبدال عنوانها باسم البلد اما في دفتر اليومية ودفتر الشطب فلا يورد الا اجمالي المبالغ الواردة في الحافظة غمرة ٣٢ لا مفرداتها ومرسل كم استمارة من دفتر الشطب ليكون العمل على موجبها — ما يباع من الغلال بمقتضى تصريحات من المالية يخصم لحساب (حاصل الغلال المسددة من الاموال المقررة) وعلى الجهات ان تفتح ضمن حسابات التسوية حساباً موقفاً عنوانه (مصاريف عملية الغلال) فضيف بالحساب المذكور ما هيأت مستخدمى الاشوان واثمان الزكائب التي يصير مشتراها واجر النقل والقبانة والوكالة واجرة المخازن المستاجرة لعدم كفاية مخازن الميري وبوجه الاجمال جميع المصاريف المسببة عن تحصيل الغلال وتضريبها — وترسل الجهات مع حساباتها الشهرية كشفاً (استمارة غمرة ١٠١) ببيان المصروفات المذكورة مصحوباً باوراق المستندات ويكون لها غمرة متسلسلة شهرية

## حسابات صنف الوجه

(حسابات الشئونة) يتخذ ناظر الشئونة يوميتين احدهما للايراد والثانية للصرف فيوضح في يومية الايراد استمارة

يقع كاتب الشئونة تحت القصاصات التأديبية اذا حصل منه تاخير في تقديم تلك الكشوفات للمديرية — تستخرج الكشوفات من اليوميات على اوراق استمارة نمرة ٣٣ و ٣٤ من اليوميات وسيبرسل للمديرية من هذه الاوراق مقدار كاف وترحل في الكشوفات المذكورة اجماليات عدد العشرة ايام السابقة وقبل ارسال الكشوفات المذكورين الى المديرية يجب التصديق عليهما من ناظر وكاتب وكيال الشئونة باختتامهم

### حسابات المديرية

تقع المديرية جريدة مخصوصة للغلال (استمارة نمرة ٣٥) يكون فيها حساب خصوصي لكل شئونة وحساب عمومي لكافة غلال المديرية — حساب كل شئونة يكون من مقتضى الكشوفات المستخرجة التي يرسلها نظار الاشوان في كل عشرة ايام للمديرية — يورد في الحساب المذكور بالاصول بيان تاريخ كل مدة عشرة ايام اي من اول الشهر الى ١٠ منه ومن ١١ الى ٢٠ ومن ٢١ لغاية الشهر واجمالي مقادير الارادب الواردة من كل من اجتناس الغلال الاربعة والقيمة بالقروش من باب التفكرة ويوجد خانة مخصوصة للمحفوظات — اما خصوم الحساب المذكور فتورد فيه ذات البيانات الموضحة ما عدا الخانة المدة للقيمة بالقروش — وكذلك يكون حساب عموم الاشوان بالمديرية ويوضح فقط في خانة بيان تاريخ كل مدة (١٠ ايام) بدلا عنها اسماء الاشوان فبذلك يكون متاخر هذا الحساب العمومي عبارة عن الموجود من الغلال في جميع اشوان المديرية — يجب على المديرية ان ترسل لادارة عموم الحسابات المصرية بدون تاخير وعلى الاكثر في ٥ و ١٥ و ٢٥ من الشهر صورة من حساب عموم الاشوان (استمارة نمرة ٣٦) ومن اللازم ارسال هذا الحساب في التواريخ الموضحة وكل تاخير يحصل في ذلك يعاقب عنه باشكائب المديرية وكتاب حسابات الوجه بها

### مراجعة حسابات الوجه

كما سبق التوضيح فالمديرية تورد بحسابات نظارة الاشوان الغلال الواردة والمنصرفة من مقتضى الكشوفات التي يقدمونها في كل عشرة ايام واذا ظهر غلط فيما

نمرة ٣٣ ما ياتي (اولا) تاريخ ورود الغلال (ثانيا) نمرة الايصال (لا يجب ان يحصل خلل او انقطاع في قيد هذه النمرة لانها نمرة متسلسلة ومستمرة لكل شئونة) (ثالثا) اسم الممول الذي ورد الغلال (رابعا) الغلال التي صار قبولها (يوجد خانات منفصلة لكل من اجتناس الغلال الآتية) القمح الشعير الفول العدس يقيد المخزني الغلال الواردة بالاردب وكسوراته (خامسا) خانة بالقروش تورد بها قيمة كل ايصال (سادسا) خانة معدة للمحفوظات (يقيد كاتب الشئونة في هذه الخانة تاريخ ونمرة كل امر يصدر من المديرية بتحديد الاسعار وجميع البيانات التي يترآ له لزومها) (سابعا) هذه الخانة تبقى محفوظة للمديرية لتقيد فيها الوصولات التي تقدمها لها صيارف البلاد ثم يوضح في يومية الصرف استمارة نمرة ٣٤ تاريخ صرف الغلال وتاريخ ونمرة الامر الصادر من المديرية واسم الجهة المرسلة لها الغلال والمقادير بالاردب وفي خانة المحفوظات يبين كاتب الشئونة عدد الزكائب وتاريخ ونمرة البوليصة وكيفية اجراء النقل واذا اقتضى الحال توضح المصاريف المسببة عن النقل يومية الايراد تشتمل على عشرين ورقة فالمديرية تسلم لكل ناظر شئونة دفترين وحينما يتم عمل احدهما يطلب ناظر الشئونة دفترا غيره من المديرية بكيفية ان لا يحصل تعطيل في الايراد تحت اي حجة كانت اما يومية الصرف فتشتمل على اربعة اوراق كافيات لكل مدة المحصول فناظر الشئونة يكون مبالغ اليومييتين فيها في ١٠ و ٢٠ وفي اخر يوم من الشهر ويرحل الجملة من العشرة ايام الاولى الى العشرة ايام التالية وهكذا الى ان تنتهي عملية الغلال

### الحسابات اللازم تقديمها

يحفظ ناظر الشئونة بطرفه يومياته وقسائم الايصالات الى نهاية الموسم لكي يكون تحت طلب كل مفتش يرسل من طرف نظارة المالية او من طرف المديرية وعليه ان يقدم في اليوم الاول والحادى عشر والحادى والعشرين من كل شهر للمديرية كشفين مستخرجين حرفيا احدهما من يومية الايراد والثاني من يومية الصرف ببيان ما ورد له من الغلال وما صرف منها في العشرة ايام الماضية وبالنظر لعظم اهمية عملية الغلال

## ملحوظات

ان يتحقق ايضا من ان اوامر المالية الصادرة عن صرف الغلال غير حاصل فيها توقيف ولا تاخير وان ارساليات الغلال صار اجراؤها على احسن شروط من الاقتصاد ويؤشر في يوميته ودفاتر قسائم ناظر الشونة عن تاريخ مروره — ويجب عليه ان يلاحظ انه لم يحصل ادنى تداخل من نظار الاشوان واذا قدمت اليه تشيكيات من الممولين فيلزمه ان ينظر فيها بدون تاخير وان يقدم للمالية في كل خمسة عشر يوما تقارير عما ظهر له في اثناء مروره بالتفتيش وبين فيها المخالفات من سائر الانواع التي يكون تحقق له وجودها وهذه التقارير يصير ارسالها الى ادارة عموم الحسابات المصرية في اول يوم وفي اليوم السادس عشر من كل شهر — يلزم فتح الاشوان في اول يوم من شهر جنوبو القادم وسيصلكم قبل هذا الميعاد مطبوعات الاستمارات اللازمة لعملية الغلال فحين وصول الاستمارات اليكم يلزم ان تستدعوا كتاب الاشوان للحضور الى المديرية لكي بمعرفة كتاب المديرية يصير تفهيمهم باوضح بيان عن كيفية العمل بحسابات الغلال حتى لا يمكنهم فيما بعد ابداء عذر او حجة عند حصول اي تاخير او غلط منهم — ويلزم تسليم نسخة من هذه التعليمات لكل من مأموريه الاقسام ونظار الاشوان وصيارف البلاد وان تنبهوا على كل منهم بمراعاة نصوصها خصوصا فيما يتعلق بمصلحته — ثم يلزم بالاتحاد مع مأمور المالية والباشكاتب تقرير الاجراءات اللازمة لتأكيد سير العمل على مقتضى التعليمات الواردة بهذا المنشور بمعرفة كتاب نفس مركز المديرية لكون عددهم كافيا لتادية جميع عمليات حسابات الغلال بدون ان يحصل تاخير او ان يكون من لزوم لتقديم طلب اعتمادات اضافية اما ما يخص بكتاب الاشوان فسيصرح لحضرتكم في الوقت اللازم باخذ العدد اللازم منهم

مال — (صنف عين) منشور من نظارة المالية الى جميع مديريات الوجه القبلي بشأن ارسال الغلال في

٥ يونيو سنة ١٨٨٤

الحاقا بمنشور غمرة ٧٦ اقضى الحال ابضاح التعليمات الآتية المختصة بارسال الغلال وهي ما عدا الكشوفة المقرر على نظار الاشوان تقديمها في كل عشرة ايام

بعد يصير تسويته اولا فالاحال تحقيقه — يجب على ورشة حسابات الوجه مراجعة الجمعيات الواردة بالكشف المستخرج من يومية الشونة ومضاهاتها على الايصالات غمرة ٣١ التي يقدمها صرف الناحية مع حوافظ التوريد (استمارة غمرة ٣٢) — وعلى قلم الإيرادات بعد توريد النقود ان يسلم جميع الايصالات الى ورشة حسابات الوجه فيجري ترتيبها بحسب تواريخها عن كل شونة على حدة — وعلى ورشة حسابات الوجه ان توضح في الخانة غمرة ٧ الواردة في الكشف المستخرج من يومية ايراد الشونة المحفوظة للزومها بالمديرية عن تاريخ تقديم الوصولات من صرف البلد بكيفية ان يكون ظاهرا في ذلك الكشف المستخرج الايصالات التي لم يصير درجها بحسابات الاموال — يجب على المديرية ان تخطر صيارف النواحي عن الايصالات التي يكون تأخر تقديمها مدة شهر ليتمكن اجراء ما يلزم في سرعة قبولها وعليها ان تقدم في الخامس من كل شهر الى ادارة عموم الحسابات مع حساب العشرة ايام الاخيرة جميع الايصالات (استمارة غمرة ٣١) بقيمة ما ورد في الشهر الماضي مصحوبة بحوافظ المفردات (استمارة غمرة ٣٢) وفي آخر الموسم يسلم نظار الاشوان الى المديرية دفاتر حساباتهم المشتملة على يوميات ودفاتر قسمة فيحفظ المديرية هذه الدفاتر في دفتريتها — هذا ومع تبليغ هذه التعليمات لحضرة مأمور مالية المديرية بجهتكم يصير تفهيمه بان المالية تجعله بنوع خصوصي مستملا اماما اذا لم يلاحظ مراعاة اجرائها بوجه الدقة فيجب عليه حينئذ ان يكون مروره متكررا لاجل ان يتحقق انه جار مراعاة صوالح الحكومة وصوالح الممولين معا ثم يلزم ان يتأكد بنفسه حالة الاشوان ويتحقق مما اذا كانت الغلال الواردة هي على حسب المعدل المقرر من حيثية النظافة واذا كانت الاسعار التي صار قبول الغلال على موجبها اعلنت الى الممولين واذا كان جرى كيل الغلال بالضبط بالقادوس واذا كانت الاحتياطات المتخذة في خفر الغلال جار اتباعها على حسب اللازم من حيثية عدد الخفراء — وعلى مأمور مالية المديرية

يجب على النظار المذكورين ان يرسلوا للمدريبات في كل يومين بل في كل يوم ان امكن كشفًا اجماليًا بالغلال الموجودة بالاشوان — كل ما يرسل من الغلال يصير نقله بالزكائب ولاجل هذا قد ارسل اخيرا لحضرتكم من المالية مقدار من الزكائب كاف لارسالياتكم الاولى باعتبار الف زكية لكل شون فيلزم توزيعه على الاشون بحسب اهمية ايراد الغلال في كل منها والتنبيه على نظار الاشوان بان يضعوا في كل زكية عشرة كيلات بالضبط وانهم مسئولون عن كل فرق يتحقق ظهوره فيما بعد ويجب ان تكون خياطة الزكائب بكل اعتناء — يجعل نظار الاشوان حسابا للزكائب على حسب الاورنيك نمرة ٣٩ فترسل المديرية منه نسخة لكل شون وهذا الاورنيك مبين فيه بالاصول (اولا) تاريخ ورود الزكائب (ثانيا) جهة الارسال (يوضح نظار الاشوان اذا كانت الزكائب واردة من اشوان مصر او من احدى المديريات او من مندوبي الحكومة باسيوط واسكندرية) (ثالثا) تاريخ ونمرة بوليصة الشحن بالسكة الحديد او ببوابرات البوطة بطريق النيل (رابعا) عدد الزكائب (خامسا) خانة معدة للمحفوظات — ويبين بالخصوم (اولا) تاريخ الارسال (ثانيا) الجهة المرسل اليها (ثالثا) عدد الزكائب بايضاح ما يكون منها مرتجعا فارغًا وما يكون معي غلالا (رابعا) تاريخ ونمرة بوليصة الشحن (خامسا) خانة معدة للمحفوظات — ويجب على نظار الاشوان ان ينهبوا على الكتاب التابعين لم يعمل هذا الحساب بغاية الدقة ليقدموه للمديرية عند تسليم دفاتر عملية الغلال — ويجب على المديريات ان تجعل بحسابات الوجه حسابا للزكائب الموجودة بكل شون وفي اخر الشهر تطلب من ناظر كل شون ارسال كشف بالزكائب الموجودة بطرفه

#### (النقل بطريق البحر الى اسيوط)

قد عهدت الحكومة الى الخواجات كوك واولاده نقل الغلال من اشوان مديريات النيل الاعلى الى اسيوط فمصاريف المشال من الاشوان الى البحر يصير اجراؤها بمعرفة المديريات التي يجب عليها اتخاذ الاحتياطات اللازمة لاتمام هذه العمليات في احسن

شروط من الاقتصاد والسرعة — يجب على المديريات في حال ما ترد لها الكشوفة المقرر ارسالها لمن الاشوان في كل عشرة ايام ان تعرضها على الخواجات كوك واولاده ليطلعوا عليها ويعلموا كمية الغلال الموجودة بالاشوان واذا امكن فعرض المديريات ايضا على الخواجات كوك واولاده بناء على طلبهم الكشوفة اليومية التي تقدم من الاشوان وبهذه الكيفية ييسر للخواجات كوك واولاده اجراء ما يلزم لسرعة نقل الغلال — المنشور نمرة ٧٦ بقضي بعدم ارسال شيء من الغلال بدون امر من نظارة المالية فالان قد صرح لكم تصريحًا عامًا بتسليم جميع الغلال التي ترد لاشوان مديريتكم الى الخواجات كوك واولاده ومتوجه لطرفكم الخواجه اسكندر روستوفش وكيل الخواجات المذكورين فيلزم ان تعتمدوه في تسليم الغلال وتجروا معه المساعدة اللازمة والخواجه روستوفش المذكور بعين في كل مديرية وكلاء من طرفه ليعتمدهم نظار الاشوان في تسليم الغلال — ويجب على المديرية ان ترسل لكل ناظر شون دفعة مبسوطة على شمع وعلى ورق من ختم وكيل الخواجات كوك واولاده المعين لاستلام الغلال من تلك الشون — ويجب على نظار الاشوان ان يسلموا الغلال بموجب ايصال يعطى من مندوب الخواجات كوك واولاده بدون لزوم لطلب تصريح خصوصي بذلك من المديريات ويوشروا في يومية صرف الغلال دفتر (استمارة نمرة ٢٤) في خانة المحفوظات عن اسم مندوب الخواجات كوك واولاده المذكورين — ويجب على نظار اشوان مديريات النيل الاعلى ان يستعملوا في صرف الغلال من اشوانهم الدفتر (استمارة نمرة ٢٧) — ويجب على المديرية ان ترسل لكل شون نسخة واحدة من ذلك الدفتر مشتملة على ٣٠ صحيفة تكفي لعملية الغلال لنهاية الموسم — الدفتر (استمارة نمرة ٢٧) تشتمل كل صحيفة منه على فسيمة واشعارين فاحدا الاشعارين يسلم لوكيل الخواجات كوك واولاده والثاني يرسل للمديرية التي بعد التأشير عليه ترسله بدون تاخير لمندوب الحكومة باسيوط المكلف باستلام الغلال من وكلاء الخواجات كوك واولاده — القسيمة



ملحوظات

## (النقل بالسكة الحديد)

يجب على كافة المديريات الكائنة على خط السكة الحديد ان ترسل الغلال بطريق السكة الحديد - ترفق الرسائل بمفسرين يعينون بمعرفة نظار الاشوان الذين يكونون مسئولين عنهم وتصرف لهم اجرهم بمعرفة المديرية وبما ان المفسرين يعتبرون نظير وكلاء نظار الاشوان وبالنسبة لكون النظار المذكورين وحدهم مسئولين امام الحكومة عن كل عجز يحصل في المقادير وفي المعدل الا في حالة حصول نواب مقبولة من السكة الحديد فمن اللازم ان يتنبهوا جيدا الى انتخاب الاشخاص الذين يعينونهم من طرفهم نظير مفسرين على الرسائل - اجرة المفسرين يصير تقريرها بمعرفة المديريات بالموافقة مع المفسرين وتصرف لهم على حسب العادة الجارية ويجب على المديريات ارسال الكشف للمالية بالمصاريف التي يستدعيها سفر كل متسفر عن كل رسالة او شهريا - جميع ارساليات الغلال تصدر باسمي الكريدي ليونه والبنك العمومي المصري بالاسكندرية ويصير تحرير بوالص الشحن بالسكة الحديد باسميها - عندما يبلغ الموجود من الغلال بالشون الف اردب فالناظر يباشر ارساله بدون انتظار تصريح من المديرية - يجب على المديريات ان تلاحظ ان الاشوان متبعة الاجراء بغاية الدقة على مقتضى هذه التعليمات ويلزمها ان تحضر مصلحة السكة الحديد عن مقادير الغلال الموجودة بكل شون ليتمكن للمصلحة المذكورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لسرعة نقلها - اجرة النقل بالسكة الحديد يصير تسويتها بنظارة المالية بناء على كشوفة تقدمها مصلحة السكة الحديد وتصير مراجعتها فيما بعد على بوالص الشحن - يبين نظار الاشوان في دفتر صرف الغلال (استمارة نمرة ٣٤) في خانة الملحوظات اسم المتسفر المرافق الرسالة - ارسال الغلال بالسكة الحديد يكون بمقتضى (استمارة نمرة ٣٨) مستخرجة من دفتر قسيمة بالقسيمة الموقع عليها من المتسفر تبقى بطرف ناظر الشون نظير مستند في صرف الغلال والاشعار الاول يسلم بيد المتسفر ليقدمه لمدوب الحكومة بالاسكندرية والاشعار الثاني يرسل

والاشعارات مبين في كل منها مقدار كل صنف من الغلال المسلحة لوكلاء الخواجات كوك واولاده وتاريخ اخر يوم الشحن وعدد زكائب الرسالة ومقدار الارادب والزكائب المولفة منها الكميات المنقولة بمراكب الشراخ وبالانجرارية - يجب على وكلاء الخواجات كوك واولاده ان يوقعوا بامضائهم على القسيمة والاشعارين ونظار الاشوان يوقعوا باختامهم على الاشعارين فقط اما القسيمة الموقع عليها بامضاء وكلاء الخواجات كوك واولاده فيصير حفظها بطرف ناظر الشون كمستند في صرف الغلال - يجب ان يكون قبول الغلال جميعها من المحصول الجديد بمعدل اثنين وعشرين قيراطا ونصف واستلفت خصوصا حضرتم الى ذلك لكي تنبهوا على نظار الاشوان بعدم قبول غلال باقل من المعدل الموضح - يحق لمدوبي الخواجات كوك واولاده ان يحضروا وقت تسليم الغلال من الما ولين الى اشوان الحكومة للوقوف على اجناس الغلال الجاري قبولها من حيشة النظافة انما لا يحق لهم المداخلة في اشغال الممولين مع نظار الاشوان بل اذا تحقق لهم وجود مخالفات فيجبرون عنها المديرية لتجري ما يلزم نحو ذلك - اذا حصل اختلاف بين نظار الاشوان ومدوبي الخواجات كوك واولاده في معدل الغلال فالمديرية تعين بدون تاخير معتمدا من طرفها للنظر في ذلك الاختلاف - اذا كان معدل الغلال انقص من اثنين وعشرين قيراطا ونصف فالخواجات كوك واولاده يستلمون مع ذلك تلك الغلال ويوضعون بالقسيمة والاشعارات (استمارة نمرة ٢٧) معدل الغلال التي استلموها وفي هذه الحالة تلزم المالية نظار الاشوان بدفع الفرق باعتبار واحد في المائة عن كل ربع قيراط عجز - ولاجل ان تكون مراجعة معدل الغلال على صحة يؤخذ من كل رسالة ثلاث عينات يختم عليها من ناظر الشون ومن مندوب الخواجات كوك واولاده وتبقى احدى العينات المذكورة بالشون وترفق الثانية بالرسالة والثالثة تسلّم لمدوب الخواجات كوك واولاده - يضع نظار الاشوان نمرة متتابعة بالحبر على القسيمة والاشعارين في الدفتر (استمارة نمرة ٢٧) وتوضع ذات النمرة على العينات

دكر بتو ٢٥ مارت سنة ٨٠ — ثم من حيث ان بعض المديرين استفهمت من المالية عما اذا كان يجب ان يوضح في الحافظة استمارة نمرة ١ بيان المتسدد من الاموال غلال قلم ونقدية قلم فنقول انه لم ير لزوم لذلك البيان بالحافظة المذكورة وقد استفهمت ايضا المديرين عما اذا كان الحساب الموقت الذي على مقتضى منشور نمرة ٧٦ يصير فتحه ضمن حسابات التسوية بدقتر الشطب تحت عنوان (مصاريف عملية الغلال) يوضح فيه بيان تلك المصروفات والحال انه لا يلزم توريد مفردات تلك المصروفات بدقتر الشطب بل يكتفي بتوريد اجمالي عمليات اليوم بالشطب اما مفردات المصروفات المذكورة فيجعل لها جريدة مخصوصة يوضح فيها انواع تلك المصروفات بخانات منفصلة وهي (اولا) ماهيات مستخدمى الاشوان (ثانيا) اجرة وترميم الاشوان (ثالثا) تصليح زكائب وثمن دبارة وشمع (رابعا) اجرة مشال من الاشوان الى البحر والى السكة الحديد (اجرة النقل بالبحر او بالسكة الحديد يصير تسويتها بنظارة المالية). (خامسا) اجرة كيالين (سادسا) اجرة متسفرين ومصاريف انتقالمهم (سابعا) اجرة تلفرات (ثامنا) مصاريف سائرة — فمع ذلك يقتضى جعل الخانات بصحيفة الجريدة الفرعية بالكيفية الآتية وهي — الخانة الاولى لتاريخ الصرف — الخانة الثانية لنمرة اوراق المستندات — والخانات التالية تكون لانواع المصروفات اي كل خانة يتروى فيها كل من انواع المصروفات المينة اعلاه

مال — (صنف عين) منشور من نظارة المالية الى مديرين الوجه القبلي بشأن ايصالات الغلال الواردة (٢٤ يونيه سنة ٨٤)

نظار الاشوان الذين يرسلون الغلال بطريق السكة الحديد لا يخلو طرفهم منها الا بمقتضى الشهادات التي تعطي من مندوب الحكومة بالاسكندرية مبينا بها ان ارساليات الغلال وصلت بحالة جيدة وانه ما وجد فيها عجز لا في الكهل ولا في المعدل ولا في عدد الزكائب — ونظار اشوان مديرين التيل الأعلى لا يخلو طرفهم من الغلال التي يرسلونها الا بموجب الايصالات التي تعطي من وكلاء الخواجات كوك واولاده بشرط ان

للمديرية مع بوليصة الشحن بالسكة الحديد فيجب على المديرية بعد التأشير على الاشعار وبوليصة الشحن ان ترسلها بدون تأخير الى الكريدي ليونيه والبنك العمومي المصري بالاسكندرية — ويلزم ان يبين بالقسيمة والاشعارين من الدقتر (استمارة نمرة ٣٨) تاريخ الارسال وكية المرسل من كل نوع من الغلال بايضاح مقدار الارادب وعدد الزكائب واسم المتسفر اما ناظر الشون والكيال فهما مسئولان عن المعدل باعتبار اثنين وعشرين قيراطاً ونصف — بعد ورود الغلال للاسكندرية واستلامها بوقع مندوب الحكومة على الاشعار الاول المسلم له من المتسفر وقد توضح في الايصال ان الغلال وصلت بحالة جيدة بدون ان يكون فيها عجز في الكيل وفي المعدل اما اذا ثبت لمندوب الحكومة وجود فروقات فيؤثر عنها في نفس الاشعار — وعند رجوع المتسفر للمديرية يسلم لها الاشعار الموقع عليه بالاستلام من مندوب الحكومة بالاسكندرية اما حساب ناظر الشون فلا يصير الخصم له الا عند تقديم سند الاستلام المذكور الى المديرية التي يجب عليها ارساله لادارة عموم الحسابات مع مستندات حساب الشهر — ومن خصوص الاشعار الثاني المرسل بطريق البومسة لمندوب الحكومة بالاسكندرية فيحفظه المندوب المذكور بطرفه كاستند في عملياته — يلزم ارسال نسخة من هذه التعليمات لكل ناظر شون والتاكيد عليهم بمراعاة الاجراء على مقتضاها

مال (صنف عين) — منشور من نظارة المالية الى مديرين الوجه القبلي في شأن بيان الاموال المتقضى قبول تسديدها صنف عين وحسابات المنصرف في خصوص مصلحة الغلال في شهر يونيه سنة ١٨٨٤ قد ارسل من المالية بتاريخ ٨ الجاري تلفرات لمديرين الوجه القبلي ومن الجملة لحضرتكم بان يصير قبول الغلال من المال الخراجي والعشوري ومن اموال الاطيان الجاري ربيها من التربة الابراهيمية فقط دون غيرها وان باقي اقلام الايرادات المقررة يجري تحصيلها نقدا واستلفت حضرتكم الى نص منشور نمرة ٧٦ القاضي بتحصيل اموال الاطيان من الممولين سواء كانت نقدا او صنف عين بالمواعيد المقررة وان حصل منهم تأخير فتصير معاملتهم على حسب احكام

## ملحوظات

يكون جرى تسليم البضاعة الى وكلاء الخواجات كوك  
واولاده المذكورين على معدل اثنين وعشرين قيراطا  
ونصف — فبناء عليه يجب على مندوبي الحكومة  
باسيوط واسكندرية ان يخطروا يوميا نظارة المالية  
عن ارساليات الغلال الواردة لهم — وعند ورود  
الغلال ترسل نظارة المالية لكل مديرية ايضا  
مستخرجاً من دفتر قسيمة ( استمارة نمرة ٤٧ ) وهذا  
الاىصال محرر على نسختين ترسلان الى المديرية لتحفظ  
احداها عندها وتبعث الاخرى الى ناظر الشئون —  
وفي الاىصال ( استمارة نمرة ٤٧ ) مبين اسم الشونة  
الراسلة للغلال ونمرة الاشعار نمرة ٣٧ او نمرة ٣٨  
المرفوق بالرسالة ومقدار الغلال المرسل بالاردب  
ومقدار المجوزات الناشئة اولا من فقد الزكائب ثانيا  
من العجز في الكيل ثالثا من العجز في المعدل رابعا  
قيمة ثمن المجوزات المذكورة على حسب الاسعار المحددة  
من نظارة المالية لقبول الغلال في يوم تاريخ شحن  
الرسالة — بورود الاىصالات المذكورة للمديرية  
يصير التأشير عنها في الحال بالدقتر نمرة ٣٥ المعدل  
لحسابات الاشوان بخانة المحفوظات حيث يوضع مقدار  
المجوزات بالزكية والاردب والقرش ويجب على  
المديرية الحاق الاىصالات نمرة ٤٧ بحسابات الاشوان  
لسهولة وجودها عند اللزوم لها وان ترسل لكل ناظر  
شئون الاىصال الذي يخصه بعد ان تؤثر بذيله في  
حالة وجود عجز عن الكيفية التي على موجبها يلزم  
تحصيل قيمة ذلك العجز وبما انه عند شحن كل رسالة  
يورد ناظر الشئون مقدارها في يومية صرف الغلال  
استمارة نمرة ٣٤ بحسب الاشعار الذي يسلم بها ويجب  
عليه اذ ذاك ان يؤشر في خانة المحفوظات بتلك اليومية  
عن مقدار المجوزات الثابتة بالزكية والاردب والقرش  
وهذه المجوزات يجب تسديد ثمنها على الفور ويجب  
على المديرية استقطاع قيمتها من ماهيات نظار  
الاشوان ومن اجر الكباين لكونهما مسئولين عن  
العجوزات وفي حالة تسديد اثمان العجوزات يصير  
اخطار نظارة المالية عنها بواسطة الاشعار المسطر  
بذيل الاستمارة نمرة ٤٧ ونظارة المالية لا تقبل باي  
مهلة تعطى ولا باي استثناء يحصل في تحصيل ثمن

مال — منشور من نظارة المالية في ١٦ لوليوسنة ٨٤

انه مع التاكيدات والتشديدات الصادرة من هذا  
الطرف تلغرافيا ورسميا من تحصيل المستحقات في  
اوقاتها وما اتخذته الحكومة من الوسائل لتسهيل  
السداد على ممالي الوجه القبلي بالنظر للصعوبة الحائلة  
بينهم وبين تصريف محصولاتهم بواسطة التصريح

الابا بنظام سير تحصيلات ايراداتها في المواعيد المقررة لها ولواستمرار الحال على التوالي الحاصل الان في التحصيلات فلا بد من تراكم متأخرات عظيمة في اخر السنة يصعب دفعها على اربابها ومن ثم تعود على حضرات المديرين والمأمورين المذكورين بمسئولية جسيمة فعليهم اذن مداركة هذا التأخير بواسطة بذل كامل مجهودهم واتخاذ كافة الطرق القانونية ضد المتأخرين في السداد للتخلص من المسئولية فاملنا من حضرتكم جعل هذا الامر دائما نصب العين ولاجل اطلاعنا على ما تجرونه ضد المتأخرين وعرفة الاهتمام الحاصل منكم ينبغي ان ترسلوا لنا كشفا حسب الاستمارة المرفوقة بهذا باسماء المتأخرين لغاية شهر جوني الماضي عن سائر انواع الاموال المستحقة في سنة ٨٤ بما فيها المتأخر لغاية سنة ٨٣ وعن الباقي لغاية التاريخ المذكور في وقت تحرير الكشف المحكي عنه من الالف قرش فما فوق ومن يكون منهم اتخذ ضده اجراءات قانونية يوشر امام اسمائهم بذلك وقد تحدد ميعاد ٢٠ يوما من تاريخه لورد هذا الكشف — وليكن في علم حضرتكم ان هذا الكشف يعاد لحضرتكم شهريا للتاثير امام كل اسم بما تم في امره واضافة ما يكون تجدد على اسماء غير الواردين فيه من بعد تاريخ تحريره وما صار مهمهم — اما الايجارات فحيث انها ليست داخلة ضمن حكم ذكره بـ ٢٥ مارت سنة ٨٠ بما انه خاص بالاموال والعوائد فقط فمع ارسال كشف مخصوص بها حسب الاستمارة المذكورة يصير اتخاذ الاجراءات القانونية عنها بواسطة المجالس الاهلية هذا ومع الاجراء بما ذكر فاملنا انه من الان فصاعدا نرى التحصيلات في غاية التجاز حتى لا نتحوجونا الى تكرار المكاتبه في هذا الشأن منعنا لكل مسئولية

مال — منشور صادر من نظارة المالية في ٢٨ يونيه سنة ٨٥ لمديرية بحري وهي القلوية والشرقية والدقيلية والغربية والمنوفية والبحيرة عن تعديل تقسيط السنة شهر الاخير من سنة ٨٥ عن الاموال الخراجية والعشورية دون عنور التخييل وهو

انه بناء على ما عرض من نظارة المالية وما صدر به قرار مجلس النظار بجلسته المنعقدة في ١٥ جوني سنة ٨٥ صار تعديل تقسيط الستة شهور الباقية من السنة الجارية بالمديرية البحرية فقط عن الاموال الخراجية

بقبول غلال منهم بقيمة الاموال المستحقة ومع عدم وجود صعوبات مثل تلك بالوجه البحري ودناءة التقاسيط المستحقة عليه في هذا الموسم كان مامولنا انجاز التحصيلات غير انه قد اتضح لنا الان ان الامر بخلاف ذلك حيث اننا علمنا من كشوفات تسديدات شهر جوني انه لم يحصل هناك ادنى انجاز فقط بل ان معظم الجهات تخلف عليها بواق جسيمة من تقسيط شهر جوني غير المتأخر عليهم من الشهور الماضية خصوصا مديريات الغربية والبحيرة والدقيلية والجزيرة فان ما حصلوه في شهر جوني لا يبلغ نصف تقسيط الشهر المذكور فهذا يدل بلا شك على عدم توجيه اعتنا حضرات المديرين ومأموري التحصيلات بهذا الامر المهم مع انهم هم اول مسئول عنه خصوصا وقد بلغنا ان البعض من الممولين المقتردين الذين عليهم متبالغ جسيمة متروكون بدون اجراء شي معهم للحصول على سداد ما عليهم وهذا الامر لا يصح التسليم به مطلقا فلو كان هناك التفات ودقة نحو التحصيل بالمساواة من جميع الممولين لما كان يظهر بواق فان الله كرتوا الصادر في ٢٥ مارت سنة ٨٠ لا يجعل لحضراتهم ادنى وجه يعتدرون به حيث انه مدون فيه كافة الطرق اللازمة اتخاذها ضد المتأخرين للحصول على سداد ما عليهم من الاموال والعوائد فما عليهم سوى اتباع نصوصه لتخلصهم من المسئولية على ان بعضا من حضرات المديرين اظهروا لنا ان التأخير في التحصيلات ناشي من عدم كفاية المستخدمين بطرفهم المنوطين باجراء الانذارات وتوقيع المحوزات فلو لم يتأخروا من الاصل في مطالبة الممولين لما كان حصل تراكم المتأخرات وتعدد المتأخرين فانه طبعا مع وجود تعداد وافر من المتأخرين الآن يستصعب توجيه الاجراءات القانونية ضد جميعهم في آن واحد فالواجب عليهم اجراؤه فقط في هذه الحالة هو توجيه الاجراءات المذكورة ضد الاكثر تأخيرا ولا يرتكن في ذلك على المنوطين بها بل في امكان مأموري ونظار ومعاوني الاقسام والمراكر ان يجروا ذلك في اثناء مرورهم على البلاد ولو كان في مأموريات اخرى — هذا ولا يتحقق على حضرات المديرين ومأموري المصالح ان الحكومة لا يمكنها القيام بتادية ما عليها من المصروفات

ملفوظات

## بیانہ

	ط	ط	ط
شہر یولیہ	۳	۰	۲
« اغسطس	۰	۰	۰
« ستمبر	۰	۰	۰
« اکتوبر	۳	۴	۳
« نوفمبر	۴	۱۰	۴
« دسمبر	۴	۱۰	۵
	۱۴	۲۴	۱۴

مال۔۔ اور عال صادر فی ۲۴ فربرابر سنہ ۸۶

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية  
حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا وبعد اخذ رأي  
مجلس شوري القوانين امرنا بما هوأت (م) ١ تقسيط  
اموال اطيان مديريات الوجه البحري خراجية كانت  
او عشورية المقرر بامرنا الصادر في ٢٥ فبراير سنة ٨٠  
قد صار تعديله كالآتي

تعاريفه خصوصية	تعاريفه عمومية
بلاد الارز والبراري والبرلس	مركز اشون والبلجات وبلاد جبل الطارة
فبراير	فبراير
٠٠	٢
٠٠	١
٠٠	٠
٠٠	٠
٠٠	٢
٠٠	٣
٠٠	٤
٠٠	١
٠٠	٠
٠٤	٣
١٠	٧
١٠	٦

(١) بلاد الارز بصير توفيق التصيل فيها لغاية سبتمبر سنة ٨٥ وفي شهر اكتوبر يجري تحصيل اربعة قرار بط من كافة الميرلين بدون استثناء وحيث انه اتفق على منقضى دكر بنو ٢٥ فبراير سنة ٨٠ سبعة قرار بطي بحر المدة من يناير لغاية يونيو سنة ٨٥ فا يكون محصل من ذلك انحصار لارباه على نصفين احدهما من العشرة قرار بط المستحقه في توفيق والاثاني من العشر قرار بط الاخرى المستحقه في ديسمبر

والعشورية دون عشور النخيل بالكيفية الالائية موقتاً في هذه السنة وهي — عن عموم بلاد المدير يات البحرية يتحصل في لوليوقيراطان بدل ثلاثة وفي أكتوبر ثلاثة بدل اثنين — عن مركزي اشمون والدلفجات وبلاد جبل الطارة بمرکز النخيلة يتحصل في لوليوقيراطان قراريط بدل اربعة وفي أكتوبر ثلاثة قراريط بدل اثنين — عن بلاد الارز والبراري والبرلس يصير توقف التحصيل فيها لغاية ستمبر وفي شهر أكتوبر يتحصل على وجه العموم اربعة قراريط من كافة الممولين وفي كل من شهري نوفمبر وديسمبر اقراريط بحيث ان ما يكون سبق تحصيله في المدة من يناير لغاية يونيو من السبعة قراريط التي استحققت حسب ذكره بتو ٢٥ فبراير سنة ٨٠ يخصم لاربابه على نصفين احدهما في نوفمبر والثاني في ديسمبر — فبناء على ذلك تمحرر خلف هذا جدول يبيات القروط اللازم تحصيلها على حسب القرار المذكور في كل من الشهور الباقية من السنة الجارية للتنبيه بالتحصيل على مقتضاء — بيان تقسيط الاموال الخراجية والعشورية الذي ربطها للمدير يات البحرية موقتاً للسنة شهور الاخيرة من سنة ٨٥ الجارية بمقتضى قرار صادر من مجلس النظار بجلسته المنعقدة في ١٥ يونيو سنة ٨٥ ( تنبيه ) رابطة التقسيط هذه معمولة للمدة الباقية من سنة ٨٥ فقط وهي خاصة بالمدير يات البحرية عن الاموال الخراجية والعشورية لتكون تقسيط الوجه القبلي باقي على ما هو عليه حسب الذكر بتو الصادر في ٩ مايو سنة ٨٣ مع تقسيط عشور النخيل على وجه العموم بحري قبلي المر بوط بذكره بتو ٢٥ فبراير سنة ٨٠

بلاط	ط	ط	ط
١٤	١٢ (١)	١٤	١٤

## (تقسيم الاموال الخراجية والعشورية)

اشهر اغريقية	اشهر قبطية	تعريف عمومية (البيرم) ومعاونة اصوان	تعريف خاصة
يناير	طوبه	٢	٢
فبراير	امشير	١	١
مارس	برمهات	٢	٠
افريل	برموده	٣	٢
مايو	بشنس	٤	٣
يونيه	بونه	٤	٣
لويله	ايب	٣	٠
اغسطس	مسرى	٣	٢
سبتمبر	توت	٠	٣
اكتوبر	بابه	١	٤
نوفمبر	هانور	٠	٢
ديسمبر	كيهك	١	٢

مال - منشور صادر في ٢١ بونه سنة ٨٨ من نظارة المالية الى المحافظات والمديريات

مما لا يخفى عليكم ان ادارة امور المالية وانتظامها هي المدار الاعظم في حسن سير مصالح الحكومة وفي تزايد الاعمال التجارية والصناعية المترتب عليها الثروة والرفاهية العمومية وهي من اهم واكبر المصالح المحول ادارتها على عهدكم والواجب عليكم ان تنظروا اليها بعين هذه الاهمية وعلى الدوام تجتهدوا في انتظام سيرها على حسب ما هو مقرر لها من القوانين والنظامات وتحصيل الاموال المقررة باوقاتها ومواعيدها بدون تاخير شي منها وبالاخص الاموال الغير مقررة مثل عوائد الدخولية ومبيوعات المصلح وما شابه ذلك من الافلام السائرة ودائما تحروا كيفية التحصيلات واجراؤها ان كانت على حسب القوانين والنظامات المقررة ام لا وان كانت الايرادات آخذة في النمو او التناقص والبحث والتوصل لمعرفة الاسباب والعلل الداعية لذلك مع مراقبة سير وحركة ماموري المالية وصيارف القرى الموجودين بمديريةكم على اختلاف طبقاتهم مع ملاحظة جريان الاعمال الحسابية وانتظامها والحاضلي نعتكم انكم انتم المسئولون عن ذلك بحيث اذا تراءى لكم ادنى خلل فلكم ان تقوموا فيه

مال - ٠ امر عال صادر في ١٢ ديسمبر سنة ٨٦

(نحن خديو مصر) بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شوري القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ الاراضي البور التي تباع من طرف الحكومة يربط عليها ابتداء من يوم تملكها ضريبة قدرها قرش واحد في السنة عن كل فدان وذلك في السنتين الاولتين وخمسة قروش في الثلاث سنوات التالية وعشرة قروش في الخمس سنوات الاخرى - وبعد انقضاء السنة العاشرة تربط عليها الضريبة المقررة على الاطيان الماثلة لها الكائنة بجوارها - مجموع الاراضي المباعة تكلف بدفع الضريبة سواء كانت لم تزرع بكاملها او لم يزرع جزء منها (م) ٢ الاراضي المؤجرة التي يصير يعبها يسوع ان يربط عليها من ابتداء يوم تملكها للمشتري ضريبة توازي قيمة ايجارها الاخير بدون ان يتجاوز مقدار هذه الضريبة اعلى فئة من الاموال المعروفة بالخراجية المقررة على الاطيان المجاورة لها (م) ٣ يصير بيع الاراضي المذكورة على حسب الكيفية المنوه عنها باللائحة العمومية المتعلقة ببيع املاك الميري الحرة الصادرة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ٨٦ (م) ٤ الاراضي التي ستباع بمقتضى ما نص بالمادة السادسة من امرنا الصادر في ٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٤ (اول ديسمبر سنة ٨٦) تتبع فيها احكام امرنا المشار اليه

مال - ٠ امر عال صادر في ١٦ فبراير سنة ٨٨

بناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس النظار وبعد اخذ راي مجلس شوري القوانين امرنا بما هو آت (م) ١ تقسيط الاموال الخراجية والعشورية الصادر عنه امرنا العالي الرقيم ٩ مايو سنة ٨٣ قد صار تعديله في مديريات واقاليم الوجه القبلي على الكيفية المبينة بالجدول الآتي

## ملحوظات

الحال والا تخابروا عنه نظارة المالية فوراً والامل  
وطيد ان تكونوا ساهرين ومتيقظين دائماً على اداء  
واجباتكم نحو هذه المصلحة المهمة

مال — ٥ امر عال صادر في ١٧ ديسمبر سنة ٨٩

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على لائحة الاطيان  
السعيدية المدرجة بمجموع اللوائح الذي نشره قواعين  
الحاكم المختلطة الصادر عليه الامر العالي لنظارة الحفانية  
بتاريخ ٧ شعبان سنة ١٢٩٢ (٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥)  
نمرة ٨ — وبعد الاطلاع على قرار مجلس شورى  
النواب الصادر عليه الامر العالي للداخلية رقم ١٦  
محرم سنة ٨٥ (٩ مايو سنة ١٨٦٨) نمرة ٥٥ والمحقق  
المختص به المدرج بمجموع اللوائح السالف ذكره —  
وبعد الاطلاع على القرارين الصادرين من مجلس  
النظار بتاريخ ١٠ ابريل سنة ٨١ نمرة ٥٩ وبتاريخ  
١٦ مايو سنة ٨٨ نمرة ٤٢٠ — وبناء على ما عرضه  
علينا ناظر المالية وبعد اخذ راي مجلس شورى  
القواعين وموافقة راي مجلس النظار امرنا بما هو آت  
(م) ١ الاطيان الخراجية والعشورية التي تؤخذ  
للمنافع العمومية مثل السكك الحديدية الميرية والترع  
والجسور والمصارف العمومية والطرق العمومية وانشاء  
القناطر والابنية التي تتعلق بلوازم المصلحة العمومية  
ترفع اموالها او عشورها لاربابها وفي كافة الاحوال  
لا يتصرح بالرفع الا اعتباراً من يوم الطلب (م) ٢  
الاطيان التي ياكلها البحر تصير المعاملة فيها بمقتضى  
مادتي ١٢ و ١٤ من لائحة الاطيان السالف ذكرها  
(م) ٣ الاطيان التي تتلف من تهابل الرمال عليها  
ولا يمكن اعمال طرق هندسية لاستصلاحها وكذلك  
الاطيان التي تفسدها الرمال من اطيان الجزائر ترفع  
اموالها او عشورها لاربابها من يوم الطلب وتصير  
معابنتها في كل سنة وما يظهر استصلاحه منها للزراعة  
تقدر له ضريبة بحسب ما يساوي وقت المعابنة بنسبة  
حوضه او قبائله وتربط على اربابه من سنة المعابنة  
(م) ٤ يجوز رفع اموال الاطيان التي تعطل زراعتها  
من المقاطع التي تجريها مصلحة الري عند صرف مياه  
النيل من حوضان الوجه القبلي عن سنوات بوارها  
من الزراعة وتصير معابنتها سنوياً وكل ما استصلح

منها للزراعة تقدر له ضريبة بحسب ما يساوي وقت  
المعابنة بنسبة حوضه او قبائله وتربط على اربابه من  
سنة المعابنة وكذلك يكون الاجراء في الاطيان التي  
تعطل زراعتها بسبب المقاطع الجبرية التي تحدث  
من فيضان النيل (م) ٥ يجوز ايضاً رفع اموال او  
عشور الاطيان التي تصير سباحاً وغير صالحة للزراعة  
بسبب ما يحصل لها من الشغ من مجاورتها للترع  
العمومية ومن فيضان بركة فارون (بالقريه) او من  
استمرار تسلط مياه المصارف عليها او من عدم وجود  
مصارف عمومية لها ويثبت من التحقيق الاداري انه  
ما كان في قدرة اربابها وقابتها من التلف باي وجه  
من الوجوه وتجري معابنتها في كل ثلاث سنين  
بالاكثر وما يوجد منها قابلاً للزراعة تربط عليه  
الضريبة بحسب ما يستحق (م) ٦ الاطيان التي تحصل  
المطالبة من اربابها برفع اموالها بدعوى انها صارت  
مسيخة ولا ينتفع بزراعتها ويثبت من التحقيق الاداري  
ان تلفها كان من اسباب غير التي ذكرت بالمادة السابقة  
ترفض التلكيات المختصة بها ولا يرفع شيء من  
اموالها (م) ٧ معابنة وتحقيق الاطيان التي تؤخذ  
للمنافع العمومية والتي تصير سباحاً يكون بمعرفة لجان  
تركب من مندوب من كل من نظارة المالية والمديرية  
واثنين عمد اهل خبرة ينتخبهما المدير وفي الاحوال  
التي يكون الماخوذ فيها لمنفعة عمومية تتعلق بمصلحة  
السكة الحديد او الاشغال العمومية يجوز ان يضم  
الى اللجنة مندوب خصوصي من قبلها واما باقي الانواع  
فتكون معابنتها وعمل تحقيقاتها بمعرفة لجان تعيينها  
المديريات (م) ٨ التحقيقات التي تجريها اللجان تنظر  
في هيئة تشكل بكل مديرية من المدير بصفة رئيس  
والوكيل والباشمهندس والباشكاتب وقراراتها تتقدم  
لناظر المالية وكل ما تراهي لنظارة المالية انه مستحق  
رفع امواله تصدر عنه قرارات من ناظر المالية (م) ٩  
القرارات التي تصدر من ناظر المالية عن الطلبات  
التي بتقرر رفضها او عن الاطيان التي تستصلح للزراعة  
ويحكم بربط اموالها عليها بصير اعلانها ادارياً لاصحاب  
الشان ويجوز لهم المعارضة فيها امام نظارة المالية في  
مدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ الاعلان

والقرار الذي يصدره اخيرا ناظر المالية يكون نهائيا ولا يقبل الطعن فيه مطلقا لا امام الادارة ولا امام المحاكم القضائية (م) ١٠ المعارضات التي تحصل في قرارات ناظر المالية يصير تقديمها الى نظارة المالية ويكون مرفقا معها الاعلان الصادر للمحول من المديرية وكل معارضة تحصل بعد انقضاء الثلاثين يوما المنوه عنها بالمادة السابقة اولا يكون مرفقا معها اعلان المديرية وايصال معطى من خزانة المديرية دال على دفع التامين المتكلم عنه في المادة الآتية تكون لاجية لاعمل لها (م) ١١ يجب على مقدم المعارضة ان يدفع على سبيل التامين مبلغا تقديما بوازي مقداره قيمة اموال اوعشور الاطيان المقدم بصدها المعارضة عن سنة واحدة حسب مقدار مساحتها المبين في القرار الابتدائي وهذا التامين لا يرد لصاحبه الا اذا ظهر من القرار النهائي الذي يعطى من ناظر المالية صحة للمعارضة — اما اذا كان القرار النهائي يؤيد القرار الاول بدون تعديل لصالح المعارض فيكون مبلغ التامين حقا للحكومة في نظير مصاريف اعادة التحقيق (م) ١٢ طلبات رفع الاموال والمنازعة في قيمة الضرائب لا يمكن في اي حال ان توقف دفع الاموال المطلوبة بل يلزم دفعها تحت استردادها اذا صدر امر برفعها (م) ١٣ تعمل لأشعة بمعرفة ناظر المالية شاملة للاجراءات التي يلزم اتخاذها لتنفيذ احكام امرنا هذا وبعد التصديق عليها من مجلس النظر يعتمد العمل بها (م) ١٤ الطلبات الجارية فحوصها والحالة هذه يصير الاجراء فيها بالتنطبق لاحكام امرنا هذا واذا تكرر رفع شيء لا يكون ايضا الا اعتبارا من تاريخ الطلبات المذكورة (م) ١٥ كل ما كان مخالفا لاحكام امرنا هذا من الاوامر واللوائح يكون ملغى مال — (لاشعة اجراءات ادارية لتنفيذ احكام الامر العالي الصادر في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٢٨٩ بخصوص رفع اموال الاطيان التي تلتف)

(الباب الاول — في كيفية تقديم الطلبات)

(م) ١ يجب على اصحاب الاطيان التي تؤخذ للمنافع العمومية والاطيان التي تصير مسجلة المينة كيفيتها بالمادتين الاولى والخامسة من الامر العالي الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٢٨٩ ان يقدموا طلباتهم بخصوصها الى

المديرية الكائن فيها الطين مباشرة ويجب على المدير بات ان تسجل عموم الطلبات بفترة متسلسلة في سجل مخصوص يعد لذلك ثم تجري المباحث والتحقيقات اللازمة عنها (م) ٢ يجب على اصحاب الاطيان التي ياكلها البحر من اطيان العلو والتي تلتف من تهايل الرمال والتي تعطل زراعتها من المقاطع ان يقدموا طلباتهم في شأنها مباشرة الى المدير بات في المواعيد الآتية — (١) اكل البحر من اطيان العلو تقدم طلباته من ٢٤ كيهك لغاية ٢٢ امشير من كل سنة (اي في بحر شهري يناير وفبراير) — (١) التالف من تهايل الرمال تقدم طلباته في بحر شهر طوبه من كل سنة (الموافق ٨ يناير لغاية ٦ فبراير) — (١) الاطيان التي تعطل زراعتها من المقاطع تقدم طلباتها في بحر شهري امشير وبرمات من كل سنة (اي في بحر المدة من ٧ فبراير لغاية ٧ ابريل) (م) ٣ الطلبات التي حصل التكلم عنها في المادتين الاولى والثانية يجب ان تكون مكتوبة على ورق تمغة ومبين فيها اسم ولقب المالك ومحل اقامته ومقدار التالف من اطيانه وان كان خراجيا اوعشوريا والسنة الواقعة فيها ذلك والحوض او القبالة ان امكن واذا كان مدفوعا عليه مقابلة ام لا

### (الباب الثاني — في التحقيق وعمل المساحة)

(م) ٤ تحقيق ومساحة الاطيان التي تؤخذ للمنافع العمومية والتي تصير مسجلة وغير صالحة للزراعة يكون بمعرفة اللجان التي اشارت عنها المادة السابعة من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٢٨٩ ويجب على هذه اللجان ان تحقق ابتداء صحة حدود الاطيان المطلوب رفع مال التالف منها من الحجج والتفاسيط الموجودة بيد اربابها وما لا يوجد له حجج او تفاسيط يكتفي بتحقيقه من الكشوفة التي تطلب من صيارف البلاد عن المكلف بكل قبالة او بكل حوض ومن الارشاد من العمدة والمشايخ والدلا وارباب المجاورة عن الحدود (م) ٥ تحقيق ومساحة التالف من باقي الانواع التي قررها الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٢٨٩ يكون بمعرفة لجان تشكل بمعرفة المديرين وكل لجنة تكون مركبة من معاون المركز او معاون من المديرية بصفة مامور ركاب واحد مساح



## ملحوظات

وحلول هذا الوقت بمدة تكفي لانتخاب اعضاء هذه اللجان ووصولهم لحل الواقعة لمباشرة العمل — اما اخذ الجشاني على ما يجري مساحته من باقي الانواع فيصير اجراوه بمعرفة لجان تعيينها المديريات من اصحاب الدرجات الاعلى عمن اجرؤا المساحة الاصلية ويجب اتمام عمل الجشاني عن عموم الانواع عدا ما يوخذ للمنافع العمومية والسباخ لغاية المواعيد الآتية — (١) المؤلف من تهايل الرمال لغاية ١٥ بشنس الموافق ٢٢ مايو — (١) اطيان الجزائر لغاية بؤونه ٦ بوليه — (١) اكل البحر من اطيان العلو لغاية بؤونه الموافق ٦ بوليه — (١) اطيان التي تمتعل زراعتها من المقاطع لغاية بؤونه الموافق ٦ بوليه (م) ١١ يلزم ان قوائم اودفاتر المساحة تكون مختومة بختم المديرية ويلزم ان العمل فيها يكون بغاية الدقة والاستيفاء والانتظام خلوا من التصليح والقشط وجميع الاحوال التي تؤدي الى الشبهة وعلى ماموري اللجان واعضاؤها وسائر عاملها الختم يوميا على ما يصير مساحته منهم ومن ذوي الشأن او وكلائهم بعد تكوينه وتوقيطه بالعربي بدون تاخير الختم من يوم الى اخر (م) ١٢ يجرد اتمام كل مساحة تتحرر على دفاترها او قوائمها التصديقات النهائية من جميع عمال اللجان وتوضع هي والمحاضر داخل مظاريف مضبوطة ومصانة وتختتم بالشمع الاحمر من مامور اللجنة وترسل في الحال الى المديرية بالافادة اللازمة (م) ١٣ المظاريف المذكورة بالمادة السابقة تفتح على يد المدير او وكيل المديرية وباشكانها ومتى وجدت خالية من كل شبهة يتأثر عليها بذلك وتعمل فيها الاجراءات التي قررتها هذه اللائحة اما اذا وجد فيها شي وكان يودي الى الشبهة فتحصل المبادرة بعمل المحضر اللازم عنه ليكون اساسا لحاكمة المسؤولين (م) ١٤ اعمال اللجان التي يظهر من الجشاني سقوط اعتمادها سواء كان الخلل في المساحة بالنظر لظهور فروقات فيها زيادة عن اربعة في المائة او لادخال الغش في العمل بأي نوع من الانواع يجب اعادة تحقيقها في محل الواقعة بمعرفة اللجنة التي اجرت عمل الجشاني وبحضور عمال اللجنة التي اجرت العمل الابتدائي وتعمل المحاضر اللازمة مبينا فيها كيفية الخلل وبعد التوقيع عليها من الجميع تتقدم الى المديرية

وثلاثة عمد ينتخبون من الموثوق باستقامتهم وامانتهم (م) ٦ يجب على اللجان قبل الشروع في العمل ان تحصل على كشوفة من المديريات ببيان السابق رفعه لارباب الطلبات من الانواع التي بخلاف الجزائر للمراجعة من هذه الكشوفة عند اجراء العمل في محل الواقعة حذرا من تكرار المساحة عن طين واحد (م) ٧ ما يتحقق من الاطيان السباخ تعمل له رسومات نظرية بمعرفة من يلزم من المهندسين مبينا فيها حدود كل قطعة ومقاساتها حسب قوائم المساحة (م) ٨ التحقيقات التي تعمل يلزم ان تتحرر بها محاضر مستوفاة في محلات الواقعة على ورق مختوم من المديرية ويختتم عليها اولا فاولا من ماموري اللجان واصحاب الشأن والعمد والمشايخ وتكون هذه المحاضر شاملة لجميع البيانات التي تستلزمها حالة كل نوع مع ملاحظة استيفاء التوضيح بمحاضر تحقيق الاطيان السباخ عن الزمن اللازم لاستصلاحها اذا كان ينظر في حالتها انها تستصلح قبل الثلاث سنين المعينة بالامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ (م) ٩ جميع الانواع التي اشار عنها الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ ما عدا ما يوخذ على ذمة المنافع العمومية اللازم تقديم طلباته في حال اخذه يجب البدء في مساحتها وتتميم اللازم لها في المواعيد الآتية — (١) المؤلف من تهايل الرمال في بحر المدة من ١٥ امشير لغاية ١٤ برمودة (اي من ٢١ فبراير لغاية ٢١ ابريل) — (١) اطيان الجزائر في بحر المدة من اول برمهات لغاية بشنس (اي من ٩ مارث لغاية ٦ يونيه) — (١) اكل البحر من اطيان العلو في بحر المدة من ٨ برمهات لغاية ٧ بؤونه (اي من ١٦ مارث لغاية ١٣ يونيه) — (١) الاطيان التي تصير مسجحة في بحر المدة من ٢٤ برمهات لغاية ٢٥ ايبب (اي من اول ابريل لغاية بوليه) — (١) الاطيان التي تمتعل زراعتها من المقاطع في بحر شهر بشنس (اي من ٨ مايو لغاية ٦ يونيه) (م) ١٠ اخذ الجشاني على ما يوخذ للمنافع العمومية وعلى الاطيان السباخ يكون بمعرفة لجان يشكها ناظر المالية عند حلول وقت عمل الجشاني بناء على طلبات يرسلها المديرون لنظارة المالية قبل

بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ والقرار الذي يعطى بتقديم بدون تأخير مع المستندات اللازمة لنظارة المالية (م) ٢٠ في حال وصول القرارات التي تصدر من ناظر المالية على مقتضى المادتين الثامنة والتاسعة من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٨٩ الى المدير بات تبادر باعلانها لاصحاب الشأن وما كان منها متعلقا برفع اموال او عسور يجري تنفيذه مع السرعة — صار التصديق على هذه اللائحة بمجلس النظار في ١٨ ديسمبر سنة ٨٩

**مال — (ر) اختصاص (لا ١٦) —** اختلاس اموال ميرية — اطيان زراعية وما يتبع ذلك من الاحالات — امتياز (ق ٦٠١) — تاريخ ١٠ اغسطس سنة ٧٩ — تكليف (خصوصاً ٥ صفر سنة ١٢٩٨ — دخولة ٢٥ ابريل سنة ٨٩ — شرقي — مجلس تفتيش الزراعة وما يليه من الاحالات — مجلس ملفي ٢٩ جا سنة ١٢٩٨ — محضر ٢٣ فبراير سنة ٨٥ — مطلوبات متأخرة — ملح — زيادة مساحة ٨ صفر سنة ٧٧ — لجنة قضايا الاموال — ويركو — تصفية — المحقق مال متقوم — (ر) بيع (مجلة ١٢٧ : ١٩٩ : ٢١١ مال مدفون — (ر) كنز — اثار قديمة مالك سفينة — (ر) سفينة (ابتداء من قتب ٣٠ مالية — (نظارة) ترجمة قرار صادر من مجلس النظار بتاريخ ١٦ ابريل سنة ٨٥ بشأن ترتيب مصلحة المالية العمومية

بناء على طلب سعادة ناظر المالية قد قرر مجلس النظار ما يأتي (م) ١ تشتمل مصلحة المالية العمومية على الادارات الآتية — الادارة العمومية — ادارة عموم الحسابات — ادارة عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات — ادارة الاموال المقررة (م) ٢ عدد الاقسام والاقلام المشتملة عليها الادارات المذكورة واختصاصاتها وكذلك عدد نظار وكلاء الادارات ورؤساء وايكنجية الاقلام والمفتشين والمستخدمين قد تحددت حسب الكشف الآتي بيانه

في الحال لاجراء ما يقتضي عنها والمبادرة ايضاً بمحاكمة المسؤولين فيها

### (الباب الثالث - في كيفية المعاينات التي يلزم اجراؤها)

(م) ١٥ الاطيان التي تصير سباحاً وغير صالحة لزراعة ويتقرر رفع مالها او عسورها لاربابها تلزم معاينتها في الاوقات المعينة للمعاينة بمحاضر التحقيق في المادة الثامنة (م) ١٦ الاطيان التي تتعطل زراعتها من المقاطع والتي تفسدها الرمال من اطيان الجزائر وكذلك الاطيان التي تتلف من سفي وتهايل الرمال عليها من اطيان الحواجر ونحوها تجب معاينتها سنوياً بمعرفة اللجان المنوه عنها في المادة الخامسة من هذه اللائحة وهذه المعاينة تجري في المواعيد الآتية — (١) الاطيان التي تتلف من تهايل وسفي الرمال عليها من اطيان الحواجر ونحوها في بحر المدة من ١٥ امشير لغاية ١٤ برمودة (اي من ٢١ فبراير لغاية ٢١ ابريل) — (١) الاطيان التي تفسدها الرمال من اطيان الجزائر في بحر المدة من اول برمهات لغاية بشنس (اي من ٩ مارث لغاية ٦ يونيه) — (١) الاطيان التي تتعطل زراعتها من المقاطع في بحر شهر بشنس (اي من ٨ ماي لغاية ٦ يونيه) (م) ١٧ كل ما ظهر من المعاينة انه استصلح للزراعة تقدر له ضريبة بحسب ما يساوي وقت المعاينة بنسبة حوضه او قبائله وتربط عليه من سنة المعاينة

### (احكام عمومية)

(م) ١٨ يجب على مأموري اللجان ملاحظة اعلان اولي الشأن سواء كان عند عمل التحقيقات الابتدائية او عند عمل المعاينات التي يترتب عليها ربط الاموال بالحضور الى محلات الواقعة قبل الشروع في العمل بميعاد عشرة ايام ومن يتاخر عن الحضور في الميعاد لا يصير انتظاره ولا يتوقف العمل على حضوره (م) ١٩ عند تقديم اوراق التحقيقات التي تجريها اللجان الى المدير بات تجب مراجعتها اولافاولا من ارجعة دقيقة وكل ما ظهر ان تحقيقاته صحيحة وخالية من الاوجه التي توجب التردد والاشتباه ينظر في الحال بهيئة المديرية تطبيقاً للمادة الثامنة من الامر العالي الصادر

ملحوظات

بيان الاقسام والافلام	نظار ادارة	وكلاء ادارة	رؤساء افلام	الكتابية افلام	مفتشين كتابية افلام	مستخدمين				الجملة	
						درجة اولي	درجة ثانية	درجة ثالثة	درجة رابعة		
اولا ادارة عمومية											
ادارة	٠٠١	٠٠٢	٠٠١	٠٠١		٠٦	٠٤	٠٧	١٢	٠٣٤	
قلم عمومي	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠١		٠٢	٠٠	٠٢	٠٠	٠٠٥	
قلم حركة النقود	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠		٠٣	٠٢	٠١	٠١	٠٠٨	
قلم ترجمة	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠		٠١	٠٣	٠٠	٠٠	٠٠٠	
الخزينة العمومية	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠١		٠١	٠٢	٠٢	٠٤	٠١١	
مخزن التوريدات والدفترخانة	٠٠١	٠٠١	٠٠٠	٠٠٢		٠٢	٠٢	٠٧	٠٦	٠٢١	
ادارة المعاشات	٠٠٠	٠٠١	٠٠١	٠٠٠		٠١	٠٦	٠٤	٠٢	٠١٥	
توكيل ادارة المستخدمين	٠٠٢	٠٠٤	٠٠٥	٠٠٥		١٦	١٩	٢٣	٢٥	٠٩٩	
الجملة											
ثانيا ادارة عموم الحسابات											
سكرتارية وتفتيش	٠٠١	٠٠١	٠٠٠	٠٠٤	٠٢	٠١	٠٧	٠٨	٢٨	٠٥٢	
توكيل ادارة الموازين والمستخدمين	٠٠٠	٠٠١	٠٠٠	٠٠٢		٠٣	٠٢	٠٤	٠٢	٠١٤	
ادارة المحاسبة العمومية	٠٠١	٠٠١	٠٠١	٠٠٥		١٠	١١	٢٤	١٤	٠٦٧	
ادارة الخزينة العمومية	٠٠١	٠٠٢	٠٠٠	٠٠٢		١٠	١٨	١٥	١٧	٠٦٥	
محاسبة السودان والاشغال	٠٠١	٠٠٠	٠٠١	٠٠٠		٠٨	٠٦	٠٨	١٠	٠٣٤	
صرف المعاشات	٠٠١	٠٠٠	٠٠٠	٠٠١		٠١	٠٠	٠٢	٢٩	٠٣٤	
الجملة	٠٠٥	٠٠٥	٠٠٢	٠١٤	٠٢	٣٣	٤٤	٦١	١٠٠	٢٦٦	
ثالثا ادارة عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات											
مستخدمين وتفتيش	٠٠٠		٠٠١	٠٠٠	٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠١٠	
دخوليات وعوائد متنوعة	٠٠١		٠٠١	٠٠٠		٠١	٠١	٠٤	٠٥	٠١٣	
المراجعة	٠٠٠		٠٠٠	٠٠١		٠١	٠١	٠٤	٠٥	٠١٢	
مصلح واسماك	٠٠١		٠٠١	٠٠٠		٠١	٠٢	٠٤	٠٥	٠١٤	
ترجمة واحصا وقيودات	٠٠٠		٠٠٠	٠٠١		٠١	٠١	٠٤	٠٥	٠١٢	
الجملة	٠٠٢		٠٠٣	٠٠٢	٩	٠٤	٠٥	١٦	٢٠	٠٦١	
رابعا ادارة الاموال المقررة											
ربط الاموال	٠٠١	٠٠١		٠٠٢		٠٢	٠٣	٠٦	٠٠٧	٠٢٢	
تخصيلات واحصا	٠٠٠	٠٠١		٠٠١		٠٤	٠١	٠٨	٠٠٣	٠١٨	
ترجمة وقيودات	٠٠٠	٠٠٠		٠٠١		٠٠	٠١	٠٤	٠٠٤	٠١٠	
	٠٠١	٠٠٢		٠٠٤		٠٦	٠٥	١٨	٠١٤	٠٥٠	
يكون الاربعة ادارات	٠١٠	٠١١	٠١٠	٠٢٥	٠١١	٥٩	٧٣	١١٨	١٥٩	٤٧٦	

(م) ٥ الاعتمادات المفتوحة سنوياً لكل ادارة لا يمكن ان تتجاوز في اي حال من الاحوال المتوسط المقرر بمقتضى المادة الثانية والرابعة الموضحين قبل (م) ٦ الشروط المتعلقة بتعيين وترقي المستخدمين في ادارات المصلحة العمومية ستقرر بمقتضى لائحة خصوصية (م) ٧ يستمر المستخدمون الذين ماهيتهم الحالية ازيد من الماهية المقررة لدرجاتهم في استيلاء هذه الماهية وان لم يصر تعيينهم في وظيفة ملائمة لماهيتهم (م) ٨ لناظر المالية ان يحدث في الترتيب الذي تقرر بموجب هذا القرار جميع التنقيصات الملائمة لمقتضيات المصلحة (نتيجة مالية عن الترتيب الجديد لمصلحة المالية العمومية)

ادارات	اعلى قيمة المضروفات الناجمة من هذا الترتيب	الاعتمادات المفتوحة في سنة ١٨٨٥	جنيه	جنيه
الادارة العمومية	١٦٩١٤	٠٧٢٠٥	جنيه	جنيه
ادارة الحسابات	٣٨٠٥٨	٣٨٤٤٨	٠٠٠	٢٩١
ادارة الاموال الغير مفرقة	١٠٢٦٠	٠٩٨١٣	٠٤٤٧	٠٠٠
« المقررة	٠٧٦٥٦	٠٧٥١٢	١٤٤	٠٠٠
	٧٢٨٨٨	٧٢٩٧٨	٥٩١	٦٨١

عبر ٢٠ جنيه

مالية — { (نظارة) (مجلس ناديب) قرار من نظارة المالية  
بتشكيل مجالس الناديب

(ناظر المالية) بعد الاطلاع على المادة السابعة من الامر العالي المؤرخ ٢٤ مايو سنة ٨٥ (١٠ شعبان سنة ١٣٠٢) الذي تعدلت به احكام الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ٨٣ بشأن تشكيل وادارة مجالس الناديب وبموافقة مجلس النظارة قد تقرر ما هو آت (م) ١ مجلس الناديب الذي يشكل بنظارة المالية وفي جميع المصالح التابعة اليها يركب من الموظفين الآتي يانهم (اولا) من وكيل النظارة (رئيس) (ثانيا) من مدير عموم الحسابات (ثالثا) من مدير عموم الاموال الغير مفرقة (رابعا) من ناظر قسم قضايا نظارة المالية (خامسا) من ناظر قلم المعاشات (سادسا) من ناظر المحاسبة العمومية (م) ٢ اذا حصل لاحد الاعضاء عائق يمنعه عن الحضور بالمجلس

(م) ٣ يسوغ لرؤساء الادارات ان يعدلوا بحسب مقتضيات العمل توزيع المستخدمين المخصصين لهم على الاقسام والاقلام بشرط ان لا يتجاوزوا فيما يخص عموم ادارتهم عن حدود الترتيب المبين قبل (م) ٤ درجات وماهيات وظائف المصلحة العمومية قد تقررت كالاتي

بيان	درجات	سنوي	المتوسط سنوي
نظار ادارة	اولى	جنيه	جنيه
	ثانية	٧٨٠	٧٢٠
	ثالثة	٦٦٠	٦٦٠
	رابعة	٦٠٠	٥٤٠
	خامسة	٤٨٠	٤٥٠
وكلاء ادارة	اولى	٤٥٠	٤٥٠
	ثانية	٤٢٠	٣٨٤
	ثالثة	٣٦٠	٣٦٠
رؤساء اقسام	اولى	٣٣٦	٣١٢
	ثانية	٣١٢	٢٨٨
	ثالثة	٢٦٤	٢٤٠
وكلاء اقسام مفتشين معتبرين كاتبة اقلام	اولى	٢٢٨	٢٢٨
	ثانية	٢١٦	٢٠٤
	ثالثة	١٩٢	١٦٨
مستخدمين درجة اولى	اولى	١٥٦	١٤٤
	ثانية	١٢٠	١٠٨
	ثالثة	٩٦	٨٤
مستخدمين درجة ثالثة	اولى	٧٢	٦٠
	ثانية	٦٠	٤٨
	ثالثة	٤٨	

## ملحوظات

(نحن خديو مصر) بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٠ ابريل سنة ٨٣ الشامل للأنحة تسوية حالة عموم مستخدمي المصالح الملكية — وبعد الاطلاع على قرار مجلس نظارنا الصادر في ١٦ ابريل سنة ٨٥ الذي تحدت بموجبه درجات مستخدمي مصلحة عموم المالية وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة راي مجلس نظارنا امرنا بما هوات (م) ١ قد تصدق منا على قرار مجلس النظارة المرفوق بهذا الصادر بتاريخ ١٦ ابريل سنة ٨٥ الذي تحدت بموجبه درجات مستخدمي مصلحة عموم المالية (م) ٢ يصير تعيين رؤساء ادارات هذه النظارة الاربعة بامرنا بناء على عرض ناظر المالية ولا يشترط شي بمخصوص اصل هؤلاء الموظفين المحددة مرتباتهم سنويا بالميزانية — لناظر المالية ان يعين مباشرة مائرا الموظفين مراعيًا في ذلك الشروط المبينة بالقرار الصادر من هذه النظارة في ٣٠ ستمبر سنة ٨٥ المصدق عليه منا (م) ٣ في حالة وجود وكيل لنظارة المالية عليه ان يودي وظيفة رئيس ادارة السكرتارية العمومية وذلك فضلا عن اختصاصاته العمومية بصفة كونه نائبا عن الناظر (م) ٤ درجات موظفي هذه النظارة تشتمل على وظائف رؤساء الادارات ثم على وظائف النظارة وكلائهم ورؤساء الاقلام وكلائهم والمفتشين الموازية لدرجتهم لدرجة وكلاء ورؤساء الاقلام اما درجات المستخدمين فتشتمل على باقي الوظائف الاخر (م) ٥ كافة النصوص المفيرة لاحكام امرنا هذا والقرار الصادر من النظارة المذكورة في ٣٠ ستمبر سنة ٨٥ لاغية ولا عمل لها (نظارة) — (لجنة امتحان) ترجمة قرار من مالية — (نظارة المالية في ١١ نوفمبر سنة ٨٥)

(ناظر المالية) بعد الاطلاع على قرار مجلس النظارة الصادر بتاريخ ١٦ ابريل سنة ٨٥ وعلى قرار النظارة المورخ ١٠ ستمبر الماضي قررنا يأتي (م) ١ تشكل لجنة امتحان الاشخاص الذين يدخلون في خدمة مصلحة عموم المالية من — جناب المسيو مازوك مدير عموم الاموال الغير مقررة والدخوليات بصفة رئيس والمسيو دالوز ناظر قسم ثاني الاموال الغير مقررة وجناب شكور بك ناظر سكرتارية الحسابات وجناب نخلة بك ناظر

فعلى ناظر المالية ان يعين الموظف الذي يقوم مقام ذلك العضو (م) ٣ يؤلف في كل مديرية او نظارة او مصلحة هيئة خصوصية تنوب عن المجلس المذكور تحكم في الاحوال المنصوص عليها في الامر العالي السابق ذكره الرقم ٢٤ مايو سنة ٨٥ المنخضة بكامل الموظفين التابعين للمصلحة المالية وهذه الهيئة تركب من الموظفين الآتي بيانهم (اولا) في المديريات — من المدير (رئيس) — من وكيل المديرية — من مامور التحصيلات (ثانيا) في محافظات مصر واسكندرية وبورسعيد ودمياط ورشيد — من المحافظ (رئيس) — من وكيل المحافظة — من معاون التحصيلات وفي مصر من مندوب نظارة المالية (ثالثا) في الكمارك — من مدير عموم الكمارك (رئيس) — من وكيل العموم — من رئيس السكرتارية (رابعا) في البوستة ووابورات البوستة من مدير عموم البوستة (رئيس) — من وكيل عموم ووابورات البوستة — من رئيس القسم (خامسا) في المين والفنارات — من المفتش العمومي (رئيس) — من وكيل التفتيش العمومي — من الباشكاتب (سادسا) في دائرة بلدية مصر — من المدير (رئيس) — من الوكيل — من رئيس قسم اول الاموال الغير مقررة والدخوليات (سابعا) في دائرة بلدية اسكندرية — من المدير (رئيس) — من الوكيل — من مفتش اول الاموال الغير مقررة والدخوليات (ثامنا) في ادارة عموم التاريخ — من المدير العمومي (رئيس) — من المفتش العمومي — من رئيس السكرتارية (م) ٤ لايستوع مجلس التاديب ان يحكم حكما صحيحا الا اذا حضر في الجلسة ثلاثة من اعضائه على الاقل — اما الهيئات الخاصة المذكورة في المادة السابعة فلا يمكنها ان تحكم حكما صحيحا الا اذا حضر في جلستها عضوين على الاقل من الاعضاء المركبة منهم — القرارات التي تصدر تكون باغلبية الاصوات وفي حالة انقسام الاراء بالسوية يكون لصوت الرئيس الارجحية

مالية — (ذكر بصادر في ١٧ اكتوبر سنة ٨٥ بالتصديق على قرار مجلس النظارة الصادر في ١٦ ابريل سنة ٨٥ محدد درجات مستخدمي مصلحة عموم المالية)

ارباع الخلوات الباقية يلزم ان تخصص لترقي مستخدمي النظارة وتعيين الخدمة الموجودين فيها تحت التعليم (م) ٢ تعيين العمال الموجودين تحت التعليم يكون بمقتضى امتحان يودونه بحيث ان عددهم في كل ادارة لا يلزم ان يتجاوز جزء من عشرين من اجمالي عدد المستخدمين التابعين لتلك الادارة (م) ٣ ينشر في الجرنال الرسمي قرار من الناظر يبين فيه سنوياً عدد وظائف المستخدمين الموجودين تحت التعليم المراد عمل امتحان عليها وذلك بحسب مقتضيات الشغل وعدد الخلوات (م) ٤ يجب على طالبي الاستخدام ان يكونوا اتموا سن السبع عشرة سنة على الاقل وسن الخمس وعشرين سنة على الاكثر في اول شهر يناير من السنة التي يفتح فيها الامتحان — ويجب عليهم ان يقدموا الاوراق الآتية (اولاً) طلب محرر على ورق تمغة (ثانياً) نسخة من تذكرة ولادتهم او شهادة تقوم مقامها (ثالثاً) شهادة تدل على حسن سيرتهم واطوارهم (رابعاً) شهادة يبين فيها حالة عائلتهم (خامساً) شهادة تدل على صحة بنيتهم تحرر من طبيبين مستخدمين بالحكومة يعينها ناظر المالية (سادساً) شهادات المدارس التي يكونون تحصلوا عليها او نسخ منها مصدق عليها — جميع الاوراق التي تقدم من طالبي الاستخدام يلزم ان تكون مصدقاً عليها (م) ٥ امتحان تعيين المستخدمين يحوي على المواد الآتية (اولاً) علوم واجب معرفتها وهي — حسن الخط — الاملا — الانشا — مبادئ الحساب — جغرافية مصر (ثانياً) علوم غير ضرورية وللمستخدم ان يطلب امتحانه فيها وهي — اللغات الاجنبية — الرياضيات — التاريخ — الجغرافية — معلومات عمومية — طالبوا الاستخدام الذين يعرفون اللغة العربية ولغة واحدة او جملة لغات اجنبية معا يفضلون على طالبي الاستخدام الذين لا يعرفون سوى اللغة العربية عند تساوي درجاتهم (م) ٦ يمنح طالبوا الاستخدام بمعرفة قومسيون مؤلف من الموظفين الآتي يبينهم وهم — ناظر قلم بصفة رئيس — اربعة مديرين او وكلاء ادارات يعينهم الناظر من كل ادارة واحد — رئيس قلم بوظيفة سكرتير — موضوع

ادارة المعاشات والموسى وحلاج وكيل ادارة بالاموال المقررة (م) ٢ على هذه اللجنة ان تفحص ايضاً المستخدمين الذين يريدون الدخول في الامتحان المنصوص عنه في اللائحة للحصول على وظائف وكلاء رؤساء الاقلام المالية — (نظارة) — (مجلس ناديب) ترجمة قرار من نظارة المالية صادر في شهر ديسمبر سنة ٨٥ (ناظر المالية) بعد الاطلاع على المادة السابعة من الامر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ٨٥ (١٠ شعبان سنة ١٣٠٢) بتعديل احكام الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ٨٣ بتشكيل مجالس الناديب وبيان اعمالها — وبعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة المالية في ١٤ يونيو سنة ٨٥ — وبمصادقة مجلس النظارة قرر ما ياتي (م) ١ قد تشكل بادارة عموم الاموال الغير مقرر لمصلحة الملاحات ولادارة مصلحة اسماك المطرية فرع من مجلس الناديب المشكل بقرارنا السالف ذكره الصادر في ١٤ يونيو سنة ٨٥ — فاعضاء المصلحة الاولى — المدير العمومي رئيس — احد مديري الاقلام احد المفتشين اعضاء — اما اعضاء المصلحة الثانية فهم — المدير — وكيل المدير — مندوب من ادارة عموم الاموال الغير مقرر المالية — (نظارة) ترجمة قرار صادر من نظارة المالية في ٣٠ سبتمبر سنة ٨٥ بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس النظارة بتاريخ ١٦ ابريل سنة ٨٥ قد قرر ناظر المالية الترتيب الآتي

### (النصل الاول في التوظيف)

(م) ١ لا يدخل احد ما ضمن مستخدمي ادارة نظارة المالية العمومية الا اذا اشتغل في اقلها تحت التعليم مدة سنة واحدة على الاقل او سبق استخدامه بصفة دائمة في احدى مصالح الحكومة مدة سنتين على الاقل — على انه يسوغ لناظر المالية ان يعين بنوع استثنائي في جميع الدرجات مستخدمين بصرف النظر عن صفاتهم الوظائف التي تحتاج لاستعداد ومعلومات خصوصية — عدد الوظائف من كل درجة التي يمكن دخولها لمستخدمي مصالح الحكومة الاخرى او المعينين بنوع استثنائي وبدون شرط الصفة لا يصح ان يتجاوز ربع عدد الخلوات التي تحصل اذ ان ثلاثة

ملحوظات

الامتحان ينتخب بمعرفة ناظر القلم ثم يعرض على الناظر للتصديق عليه (م) ٧ عند انتهاء الامتحان يحجر كشف بدرجة فيه المقبولون من طالبي الاستخدام بالترتيب بحسب استعداد كل منهم وناظر المالية اذ ذاك يعينهم في الوظائف الخالية بحسب ترتيب درجاتهم (م) ٨ لا يعطى للمستخدمين الموجودين تحت التعليم ماهية ما انما يسوغ للناظر ان يعطي لهم مكافأة لا تستقطع منها قيمة اليوم الاحتياطي وذلك بحسب المبالغ المقررة لهذا الصدد — مقدار المكافأة المحكي عنها لا يمكن ان يتجاوز ثلثائة قرش شهرياً في اي حال من الاحوال (م) ٩ بعد ان يقيم طالبوا الاستخدام سنة واحدة تحت التعليم يتقدم للناظر من رئيس الادارة التابعين لانتقير يبين فيه استعدادهم وسلوكهم وكيفية شغلهم وباطلاع الناظر على هذا التقرير يامر اذ ذاك بتعيين من يقبله في الخدمة بوجه نهائي اما الذين لم يصرفوهم فهولاء ينقصون حالاً عن وظائفهم ولا يكون لهم حق في ادنى مكافأة والذين يقبلون في الخدمة بوجه نهائي فهولاء يصير تعيينهم في الدرجة الرابعة كلما تخلو وظيفة وبحسب اقدميتهم في العمل (م) ١٠ العمال الذين كانوا تحت التعليم وعينوا في الخدمة يرتب لهم ماهية توازي ماهية الصنف الاخير من الدرجة الرابعة (٤٨ جنيهاً في السنة) ومع ذلك فالذين لهم معرفة كافية بلغة او بجملة لغات اجنبية تمكنهم من تأدية وظيفة مساعد مترجم او مترجم يمكن تعيينهم بماهية الصنف الثاني من الدرجة المذكورة (٧٢ جنيهاً في السنة) (م) ١١ لا يسوغ تعيين مستخدمي مصالح الحكومة الاخرى في نظارة المالية الا بماهية توازي ماهيتهم او بماهية تكون اعلى من درجتهم بدرجة واحدة بشرط ان تكون متوفرة فيهم شروط الاقدمية القانونية وهولاء المستخدمون مع طالبي الاستخدام المرغوب تعيينهم بنوع استثنائي لا يمكن قبولهم بالخدمة الا اذا ادوا امتحاناً بقرار موضوعه بمعرفة ناظر المالية حسب نوع الانواع المراد تعيينهم فيها

( الفصل الثاني — في بيان احوال المستخدمين )

وترقيهم )

(م) ١٢ يجب على مديري الادارات او وكلائها او روساء

الاقلام ان يقدموا لناظر الادارة في شهر يولييه من كل سنة كشفاً يبينون فيه احوال كل من المستخدمين الموجودين تحت ادارتهم مع ما يروونه فيهم من معرفتهم الادارية وكيفية شغلهم وعملهم ووظائفهم وسلوكهم وما اشبه ذلك وبعد تحرير الكشوفات بهذه الصفة يصير مراجعتها والتاثير عليها من كبار الموظفين ومن ناظر الادارة (م) ١٣ جداول الترقى تحرر في ابتداء كل سنة بناء على الايضاحات المدرجة في كشوفات بيان احوال المستخدمين المنوّه عنها في المادة السابقة ثم يصير الاقرار عليها بمعرفة الناظر والمستخدمون المدرجون فيها هم الذين يمكن ترقية في اثناء السنة التي عملت لاجلها هذه الجداول الى ماهية او درجة او رتبة اعلى من التي كانوا حائزين لها (م) ١٤ جميع الترقيات الى الوظائف العالية تكون بطريقة الانتخاب — جداول ترقى الوظائف الصغيرة تقسم الى قسمين اولها يشمل على المستخدمين المطلوب ترقيةهم بالانتخاب وثانيهما على المستخدمين المطلوب ترقيةهم بالنظر لا قدميتهم في الخدمة والترقيات المذكورة تكون بحسب ترتيب هولاء المستخدمين بالقيدينصنفهم بالانتخاب ونصفهم بالاقدمية (م) ١٥ جدول الترقى يحجر عن مجموع مستخدمي النظارة اذا كان المقصود الترقى الى احدى الوظائف العالية — اما الوظائف الاخرى فجدول الترقى المتعلقة بها تحرر عن كل ادارة على حدة (م) ١٦ لا يسوغ ترقى مستخدمي الوظائف الصغيرة من صنف الى اخر في الدرجة الموجودين فيها الا اذا مضى عليهم في الخدمة سنة على الاقل — كل مستخدم يرقى الى درجة اعلى من التي هو فيها يرتب له ماهية الصنف الاخير من هذه الدرجة — المستخدمون المدرجون في الجدول المطلوب ترقيةهم بالنظر لا قدميتهم في الخدمة لا يمكن ترقيةهم الى درجة اعلى من التي هم فيها الا اذا مضى عليهم سنة على الاقل — في الصنف الاول من الدرجة التي اقل من درجتهم بدرجة — المستخدمون المطلوب ترقيةهم بالانتخاب يمكن ترقيةهم الى الدرجة العليا متى مضى عليهم سنتان كاملتان في الدرجة التي اقل منها حتى لو لم يكونوا من ضمن مستخدمي الصنف الاول من هذه الدرجة (م) ١٧

## ( الفصل الرابع - احكام عمومية )

(م) ٢٤ يجعل لكل مستخدم حال دخوله في المصلحة ملف خصوصي يحوي على ورقة مبين فيها الوظائف التي اقام فيها بالتوالي وعلى جميع التقارير والاوراق المتعلقة بسلوكه الاداري وكل ما يتعلق بامر وظيفته وسوابق خدمته (م) ٢٥ التفصيلات المتعلقة بتنفيذ هذا الترتيب ستقرر بمقتضى قرارات تصدر من النظارة المالية (لجنة تاديبية) - (ر) جرك ١٤ اكتوبر سنة ٨٩ مالية (نظارة) - (ر) ضبطية مصر ٢٣ سنة ٣٠١ - مجلس المالية الاعلى ١١ مايو سنة ٧٦ - ٠ ناظر ١٠ ديسمبر سنة ٧٨

مامور - (ر) وكالة (مجلة ١٥٠٦ - ٠ تركيا فرمان ١٢٥٥

مامور تحصيل - (ر) اختلاس اموال ميرية - دين موحد ١٨ نوفمبر سنة ٧٦ م ٨

مامور تصفية - (ر) شركة (ق ٤٥٠

مامور تقيسة - (ر) افلاس (ارسال ملخص حساب المفلس للنيابة) - (ر) افلاس ٢٧٤

مامور حبس - (ر) هرب المحبوسين (ق ١٣٠ الى ١٣٥

مامور دولة اجنبية - (ر) حكومة (ق

مامور شرعي - (ر) صور (ق ٧٠١

مامور سجل (امين سجل) - (ر) صور (ق ٧٠١

مامور ضبطية (تعيين وعزل) - (ر) حكومة ٢٨

اغسطس سنة ٧٨ - ٠ ضبطية

مامور ضبطية - (ر) تحقيق ابتدائي (ق ٦ - ٠ ضبطية

مامور ضبطية قضائية - (ر) دعوى عمومية :

ضبطية قضائية - ٠ نيابة عمومية (لا ٦١

مامور محكمة - (لائحة ترتيب الحاكم الاملية)

(م) ٣٨ يشترط في من يتعين بالحاكم من هؤلاء المامورين ان يكون سنه احدى وعشرين سنة بالاقل وان يثبت استقامة اطواره وان تكون متوفرة فيه الشروط اللازمة لوظيفته على حسب القوانين والوامر واللوائح (م) ٣٩ يجب على الكتبة الاول والكتبة الثانى

ينتخب مفتشوا جميع الادارات من ضمن مستخدمي الدرجة الاولى او من ضمن طالبي الاستخدام المرغوب تعيينهم بنوع استثنائي الذين تتوفر فيهم شروط اللياقة اللازمة لتادية هذه الوظيفة وهؤلاء المستخدمون لا يمكن ترقيةهم من درجة الى اخرى الا بعد ان يكتسبوا في الخدمة سنتين على الاقل (م) ١٨ ينتجب وكلاء الاقلام من ضمن مستخدمي الدرجة الاولى من اي صنف كان بشرط ان يكونوا ادوا امتحاناً يقرر موضوعه الناظر ويكون مضى عليهم في الدرجة المذكورة سنة واحدة على الاقل اما مستخدمو الدرجة الثانية المراد ترقيةهم بالانتخاب فهؤلاء يمكن امتحانهم الا انه لا يجوز اعطاؤهم وظيفة وكلاء اقلام الا اذا توفرت فيهم شروط الدرجة والاقدمية المبينة قبل - المفتشون المشابهون لوكلاء اقلام يجوز تعيينهم في وظيفة وكلاء اقلام بدون امتحانهم (م) ١٩ ينتخب رؤساء الاقلام من ضمن الوكلاء او من ضمن المفتشين المشابهين للدرجة الاولى او الثانية ويكون مضى عليهم في الدرجة الحائزين لها ثلاث سنوات على الاقل - على انه لا يمكن ترقية هؤلاء المستخدمين من درجة الى اعلى منها الا اذا مكثوا في الخدمة سنتين على الاقل (م) ٢٠ ينتخب وكلاء الادارات من ضمن رؤساء الاقلام الذين يكونون من الدرجة الاولى او الثانية ويكون مضى عليهم في درجة رئيس القلم ثلاث سنوات على الاقل - وهؤلاء يمكن ترقيةهم من درجة الى اخرى بعد ان يمضي عليهم سنتان في الخدمة (م) ٢١ ينتخب مديرو الادارات من ضمن وكلاء الادارات الذين يكونون من الدرجة الاولى او الثانية ويكون مضى عليهم في درجة وكيل ادارة اربع سنوات على الاقل وهؤلاء يمكن ترقيةهم من درجة الى اعلى منها بعد ان يكتسبوا سنتين في الخدمة (م) ٢٢ التعيينات والترقيات التي تحصل في مستخدمي ادارة نظارة المالية العمومية تعلن للعموم بواسطة نشرها في الجرنال الرسمي

## ( الفصل الثالث - في التاديب )

(م) ٢٣ تنفيذ الطرق التاديبية يكون على مقتضى القواعد العمومية المنصوص عليها في الامر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥



ملحوظات

التي تحدث بها بمعرفتها او بمعرفة معاوئي البوليس المرخصين بذلك وان ما يتعلق بالتحصيلات واستخراج اقرار العمليات وتادية باقي الطلبات الادارية على سائر انواعها يكون بمعرفة المفتشين تطبيقاً لما سبق صدوره من الداخلية المتقدم ذكره وحيث ان المصريح لهم في القانون الجديد بمحصر وقائع القضايا الجنائية هم مأمورو الضبطية القضائية ومفتشو الزراعات التابعون لقومسيون الاراضي الميرية او الدائرة السنية لا يكونون من اولئك المأمورين وبذا فما اجراء حضرة مدير المتوفية على وجه ما بدا هو في محله وقد تراى وجوب اتباعه في كافة المديريات التي لقومسيون والدائرة السنية بها تفاتيش زراعة فقد تحرر بذلك لباقي المديريات في تاريخه ومن الجملة هذا

نكم للاجراء على هذا الوجه  
( الى قلم العرضحالات ) المسطر بهذا صورة ما كتب من هنا في تاريخه لمديريات الوجه البحري ومديرية الجزيرة بشار اختصاص مأموري المراكز ومعاوئي البوليس بمحصر وقائع القضايا الجنائية واختصاص مفتشي الزراعات التابعين لقومسيون الاراضي والدائرة السنية بالتحصيلات واستخراج اقرار العمليات وتادية باقي الطلبات الادارية على الكيفية الواضحة فيه فلاجل

معلومية القلم بما اشتمل عليه لزم الشرح  
مأمور مركز — ( ر ) ضبطية قضائية  
مأموريات الاوقاف — ( ز ) وقف  
مأموريات بيت المال — ( ر ) بيت المال  
ماتع — ( ر ) نكاح

ماهية مكفية — { منشور صادر في ١٨ ذى سنة ١٢٩٨  
( ١١ نوفمبر سنة ٨١ ) }  
( صورة افادة واردة للداخلية من رئاسة مجلس النظر بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ غرة ٦٦ )  
بالمجلس المنعقد في يوم الخميس ١٨ ذي الحجة سنة ١٢٩٨ الموافق ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨٦ تقرر ان تكون نهايات المساكر الموجودين بالمديريات شهرياً بما فيها ثمن التعمينات كالاتي بيانه وهو مائة وعشرة قروش للنفوس ومائة وعشرون قرشاً للالواناشي ومائة وخمسة وثلاثون قرشاً لكل من الجاويش والبلوك

والمحضرين والموظفين الاخر المؤتمنين على نقود وامانات واشياء اخرى ذات قيمة ان يقدموا ضماناً تتعين شروطها في لائحة اجراءات المحاكم وتقديم هذه الضمانة لا يخلي رؤساء الكتبة ورؤساء المحضرين التابع لهم هؤلاء المستخدمون من المسؤولية في حالة حصول اهمال من الرؤساء المذكورين ( م ) ٤٠ اذا حصل تقصير من المضمون في وظائفه وحكم عليه بسبب ذلك فقيمة الضمانة يدفع منها ( اولاً ) المصاريف القضائية ( ثانياً ) ما يكون مطلوباً للغير ( ثالثاً ) ما يكون مطلوباً للميري ( رابعاً ) ما يحكم على المضمون بدفعه من الجزاءات التقديرية ( م ) ٤١ لا يجوز رد قيمة الضمانة او اخلاء طرف الضامن من بعد انفصال المضمون من وظيفته الا بمقتضى قرار يصدر من المحكمة المتوظف بها المضمون بعد استماع اقوال النائب العمومي ولا يسوغ لاي محكمة من المحاكم ان تحكم بردها الا بعد مضي ميعاد ثلاثة اشهر غير مواعيد المسافة بشرط عدم حصول معارضة من احد في اثناء هذه المدة او حصولها ولغوها وابتداء ذلك الميعاد من تاريخ النشر عن الانفصال من الوظيفة باعلان يدرج باحدى الجرائد المخصصة للاعلانات القضائية وعلقى الاعلان المذكور ايضاً مدة شهر باللوحة المعدة لذلك بالمحكمة ( م ) ٤٢ حصول المعارضة يكون بتقريرها بقلم كتاب المحكمة او باعلانها الى القلم المذكور وعلى رئيسه توصيلها لقلم النائب العمومي

مأمور مركز — { منشور من نظارة الداخلية في ٢٩  
( ذى سنة ١٣٠١ ( ٢٠ أكتوبر سنة ٨٤ ) }  
حضرة مدير المتوفية قدم لنا مكاتبة نمرة ١٧٦ اوضح فيها ان مفتش زراعات اشمون كان محالاً عليه ادارة اشغال النواحي التابعة للتفتيش بمقتضى ما تقدم صدوره من الداخلية في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٩٨ عن معرفة مفتشي الزراعات كافراد مأموري مراكز المديرية ولكن هذا المفتش لا يعد من مأموري الضبطية القضائية المصريح لهم في القانون الجديد والاوامر بمحصر وقائع القضايا الجنائية حرر حضرة المدير الموما اليه مأموري مراكز اشمون ومنوف الذين من ملحقاتها بلاد التفتيش بمحصر وقائع القضايا

امين وذلك اعتبارا من ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ وان  
قيمة الزيادة التي تنشأ عن ذلك بكل مديرية من  
التاريخ المذكور لغاية السنة يصير اضافتها على ميزانيتها  
من اصل مبلغ المائة وخمسين الف جنيه الاحتياطي  
الوارد بميزانية عموم المصروفات بميزانية سنة ١٨٨١  
وبناء عليه لزم تحريره لاجراء مقتضاه

ماهية — (ر) افلاس (قت ٣٥٣ : سفينة) قتب  
٦ : ٥ : ٦ : ٥ : ٤٣٤ : ٤٣٥ : اجارة الاشخاص :  
احتياطي

ماهية الملاح : (ر) تاجر (قت ٢ : ملاح ابتداء  
من قتب ٦٧

ماهية مكفية : (ر) حرية ١٨ رسته ٩٨  
مأواة : (ر) ابواء

ماء وى : (ر) ابواء : صابع  
مبادلة : (ر) قسمة : معاوضة

مبادي ثبوت بالكتابة : (ر) بينة : اثبات الديون  
مباشرة الاتلاف : (ر) غصب واتلاف

مباني : (ر) ابنية : املاك :  
مباني تاريخية : (ر) اثار قديمة عربية ٢٧ يونيه

سنة ١٨٨٣  
مباني مخلة : (ر) تنظيم

مباينة : (ر) حجة شرعية ٣١ يوليه سنة ٧٩ :  
بيع : انتقال الملكية

مبيض (نسخ) : (ر) كاتب المحسكة (لا ٤٤)  
متاخرات : (ر) مطلوبات متاخرة

متاركة : (ر) عدة  
متاع البيت : (ر) جهاز

متعزب ضد الحكومة : (ر) حكومة (فق ٨٠)  
مترجم — { منشور بشأن وضع امضاء المترجم الذي

{ بترجم الاوراق التي تعلن للمدبريات عن  
يد محضري المحاكم المختلطة في ٢ يناير سنة ٨١

علم من مكاتبة وردت للداخلية من نظارة الحفانية  
رقم ٢٣ محرم سنة ٩٨ نمرة ٢٩٧ انه بناء على ما تحرر  
لها من مديرية الدقهلية بمعنى ان الاعلانات المعلنة  
لها عن يد محضري المحاكم المختلطة ليس موضوعا على  
ترجمتها العربية اسم من ترجمها وارادت انه بمعرفة

النظارة المشار اليها يجري مقتضي لذلك فع التحويل  
منها لمحكمة الاستئناف المختلطة بالتنبيه بوضع اسماء  
مترجمي هذه الاوراق عليها قد حصل اخطارها من  
تلك المحكمة بحصول التنبيه على وكلاء المحاكم الابتدائية  
باعطاء الاوامر اللازمة الى اقلام المترجمين بوضع  
امضاء المترجم الذي يترجم الاوراق التي تعلن  
للمدبريات ويراد اعلانها بما ذكر وعلى هذا قد تحرر  
في تاريخه بهكذا للمدبريات ومن الحملة هذا

نكم للمعلومية بما توضح في غرة صفر سنة ٩٨  
مترجم (تعيين ورفت) : (ر) قضاة ومستخدمين

(لا ٣٣ الى ٣٦ : مامور محكمة ٣٩ : كاتب محكمة  
(لا ٤٣ : محكمة (لا ١٣ : محكمة اهلية ١٧ ر

سنة ١٣٠١ م ٤٢  
متسبب : (ر) تاجر (قت ٢

متسحب — { (لمحق للائحة الاطيان الزراعية) امر كرم  
(رقم ٢٥ بسنة ٨٢ (١٤ ديسمبر سنة ٦٥)

اولا من تسحب من ارباب الاطيان وغاب عن بلده  
من غير اوان الزراعة ينتظر لحلول الاوان المذكور  
وان لم يحضر تعطى اطيانه لذريته او اقاربه الذين  
يرثونه لومات وتتكلف عليهم الاطيان موقتا بصفة  
وكلاء عن الغائب المذكور ويستمر التكليف بهذه  
الصفة ٣ سنوات اعتبارا من وقت غيابه فان حضر  
المتسحب قبل مضي الثلاث سنوات المذكورة تعطى له

اطيانه وان لم يحضر يعطى تكليف الطين اثرا باسم من  
زرعوه من ذريته او اقاربه بحيث انه ان حضر فيما  
بعد وطلب طينه لا تسمع له دعوى — ومن تسحب ولم  
تكن له ذرية او اقارب يرثونه ولم يعد لبلده قبل  
فوات اوان الزراعة تعطى اطيانه بمعرفة المديرية  
بالايجار سنويا لغاية مدة الثلاث سنوات وبعد سداد  
حق الميري من ذلك الايجار ما يزيد منه يصير ابقاؤه

بالمديرية على ذمة صاحب الطين فان حضر في ظرف  
الثلاث سنوات او في غايتها تسلم له الاطيان مع زيادة  
الايجار المذكور وان لم يحضر يضاف مبلغ زيادة الايجار  
للميري وتعطى الاطيان لمن يكونون خالين الزراعة  
من اهالي بلد المتسحب وتقيد اثرا لم بدون مقابل  
فان لم يوجد احد خلي من الاطيان من الاهالي المذكورين

تعطى لمن تكون اطيانهم اقل من باقي اهالي الناحية الذين تكون اطيانهم من نصف فدان الى فدانين اثنين ونحو ذلك (ثانيا) الاطيان الخراجية التي تؤول لبيت المال لمناسبة وفاة ارباب الاثر واطيان الاواسي التي تحمل بموت اربابها الذين لم يعقبوا ذرية لا ذكورا ولا اناثا وجاري اعطاؤها بالرسم باعتبار رسم الفدان اربعة وعشرين قرشا بملاحظة الاولوية يجري ضبطها للميري بمعرفة الجهة التي يقع فيها ماذكر وتكون مثل اطيان الميري ويتبع اجراء ذلك فيها يكون باقيا لغاية الان على ذمة الميري مما يكون سبق انحلاله من الاطيان المذكورة (ثالثا) من يتوجه للجهادية ويترك اطيانا كانت تحت يده قبل التوجه له صلاحية التصرف فيها مثل سائر ارباب الاطيان باعطائها بعرفته لمن يشاء بالايجار او بالمشاركة عليها او نحوه بحيث ان التكليف يفضل باسم الجهادي وعند عودته يستولي عليها كما انه اذا حصل فراره من الجهادية فلا يعد الفرار من نوع التسحب ولا يترتب عليه نزع اطيانه منه بل تبقى تحت يد من اعطيت له بعرفته لزراعتها وتادية ما عليها حسب شروطه معه لحين عودته وتوطنه في بلده واذا تكلفت الاطيان المذكورة على من يكون استولى زراعتها باي حيلة كانت في مدة غياب الجهادي المذكور فمدة وضع اليد بهذه الكيفية لو بلغت مهالفت لا تعتبر ولا تسقط احقية الجهادي في اطيانه اما اذا اعيد الجهادي لبلده واقام بها وكانت اطيانه موضوعا عليها يد الغير ولم يتنازع معه بالحكومة ولم يطلبها منه في مدة خمس سنوات تمضي من تاريخ حضوره من العسكرية واقامته في بلده فنسقط احقيته فيها وكذلك اذا كان عند توجهه الى بلده استولى على اطيانه وفيما بعد تسحب فيجري في حقه ما سبق ذكره في حق سائر من تسحب من الاهالي

متسحب — (منشور المديرية في ٦ صفر سنة ١٢٧٠ (١٨ يناير سنة ١٩٠٠))

علم بما اوضحه سعادة مدير المنيا بافادته الرقيمة ٢٢ محرم سنة ١٢٩٧ نمرة ٤ الواردة للمالية بافادة من الداخلية رقم ٢٨ منه نمرة واحد بان اشخاصا كانوا تسحبوا

وصار ضبط اطيانهم عملا بالامر السابق صدوره في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢ في حق اطيان من تسحب ومضى عليها مدة ثلاث سنوات وجاري تاجيرها على ذمة الميري ولم تعط لورثتهم ولا الى خالين الزراعة ولا لمن اثريتهم قليلة لعدم رغبة احد لاخذها والان حصل الشكي من المتسحبين المذكورين بطلب اخذها وانه لما سئل من العمد عن اسباب التسحب اجابوا بانه ناشئ من سوء معاملة المشايخ لهم وعدم تحملهم التكاليف والطلبات والنظر لتوقيف تحصيل المقابلة الان وبعض اقلام اخر قد رغب سعادته ادخال من مضى على اطيانهم ثلاث سنوات فاكثر في الشفقة باعطائهم اطيانهم التي لم تنزل مكلفة باسمائهم لما يترتب على ذلك من العار ونظرا لما توضح من ان تسحب المذكورين هو للاسباب التي ذكرت وان اطيانهم لم تنزل مكلفة عليهم وما اعطيت لاحد وهم والحالة هذه راغبون اخذها لزراعتها وتعيشهم منها وتادية اموالها وتوطنهم كما كانوا فقد تحرر لسعادة المدير الموصى اليه باعطاء المذكورين اطيانهم لاجل اقامتهم في بلادهم وعماريتهم وللزوم سريان الاجراء في الجهات على سباق واحد فقد تحرر سيف تاريخه لباقي المديرية وبالجملية هذا مراعاة الاجراء بموجبه في حق من يكونوا تسحبوا وعادوا الى بلادهم ولو كانت مدة التسحب ثلاث سنوات فاكثر ما دام تكون اطيانهم لم تنزل مكلفة عليهم وما اعطيت لاحد وهم راغبون اخذها لزراعتها وتعيشهم منها وتسديد اموالها وتوطنهم كما كانوا

متطوع — (ر) معاش ٤ يونيه سنة ١٨٨٤

متعة — (ر) مهر — (ر) نكاح (ش ١٣ — ١٤

متعلم — (ر) سرقة (فق ٢٩٢

متفالس بالتدليس — (الباب التاسع من الكتاب الثالث (من قانون العقوبات)

(في التفالس والنصب على الغير)

(م) ٣٠٣ بعد متفالس بالتدليس كل تاجر مفلس اخفى دفاتره او اعدمها او اختلس او خبأ جزءا من ماله اضرارا بمداينيه او اعترف او جعل نفسه مدبونا بمبالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كان الاعتراف او الجعل

ناشئاً عن مكاتبه او ميزانيته او غيرها من الاوراق او عن اقراره الشفاهي او امتناعه عن تقديم اوراق او سندات او توضيحات مع علمه بتأثير ذلك (م) ٣٠٤ وفيما عدا احوال الاشتراك المبينة في القانون بوجه الاطلاق بعد شريكاً في التفالس بالتدليس الاشخاص الآتي ذكرهم (اولاً) من سرق او اخفى او خبأ جميع مال المفلس او بعضه منقولاً كان او عقاراً بقصد نفع المفلس المذكور (ثانياً) من قدم او اثبت بطريق التزوير في تفليسه بقصد منفعة المفلس ديوناً غير حقيقية سواء كانت باسمه او باسم غيره (ثالثاً) من اتجر باسم غيره او باسم غير حقيقي فارتكب الامور المبينة في الوجه الاول من هذه المادة (م) ٣٠٥ يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالاشغال الشاقة المؤقتة (م) ٣٠٦ اذا سرق او خبا او اخفى زوج المفلس او اولاده او آباؤه او اصهاره الذين في درجة المذكورين بالنسبة له من غير اشتراكهم معه في التفالس جميع الامتعة المملوكة للتفليسة او بعضها فيحكم عليهم بالعقوبات المقررة للسرقه (م) ٣٠٧ يعد متفالساً بالتقصير التاجر الذي اوجب خسارة مداينيه بسبب عدم حزمه او تقصيره الفاحش (م) ٣٠٨ تعتبر الاحوال الآتية اهمالاً وتقصيراً فاحشاً وهي (اولاً) عدم تحرير التاجر دفاتر منتظمة يعرف منها حالته (ثانياً) تشبثه مع علمه بحقيقة حاله بمنع او تاخير اشهار افلاسه بتماديته على اقتراضات وتداول اوراق تجارية او مخاطرته بمعاملات اخر موجبة لضاياع المال او غير متحققة النجاح (ثالثاً) افراطه في المصاريف المتعلقة بذاته او منزله زبادة عن قدر اللزوم (رابعاً) تعهده للغير بالتزامات جسيمة بالنسبة لحاله بدون مقابل مكافئ لما تعهد به (خامساً) عدم مراعاته لما هو منصوص في مادتي ٦ و ٩ من قانون التجارة (سادساً) عدم تقديمه ميزانية تجارية واستمراره على اشغاله بعد توقفه عن دفع الديون (سابعاً) تاديبته عمداً بعد توقف الدفع المطلوب احد مداينيه اضراراً بباقي الغرما (م) ٣٠٩ يعاقب المتفالس بالتقصير بالحس من شهر الى سنتين (م) ٣١٠ ويعاقب كذلك بمثل هذه العقوبة الاشخاص الآتي ذكرهم (اولاً) وكيل الديانة الذي

متفالس - (ر) افلاس

متهم - (٠) قانون تحقيق الجنايات

(م) ٨٧ اذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور او اذا كانت المادة المتهم بها من قبيل المبين في المادة ١٩ من هذا القانون جاز للقاضي التحقيق ان يصدر امراً بضبطه واحضاره وعلى القاضي المذكور في هذه الحالة ان يستجوبه في ظرف اربع وعشرين ساعة بالاكثري من وقت تنفيذ الامر المتقدم ذكره (م) ٨٨ اذا تبين بعد الاستجواب او في حالة هرب المتهم او عدم حضوره ان الشبهات كافية وكانت الجناية او الجنحة تستوجب العقاب بالحس او عقاباً اخر اشد منه جاز للقاضي التحقيق ان يصدر امراً في الحال او عقب ذلك بسجن المتهم او ان يبدل امر الضبط والاحضار باسمه بسجنه (م) ٨٩ يلزم ان يكون الامر بالضبط والاحضار بمضي ومختوماً بمن اصدره ومشتملاً على اسم المتهم بالابضاح الكافي

## ملحوظات

واربعين ساعة فقط وفي اثناء هذه المدة يرفع امره اذا اقتضى الحال ذلك لاودة المشورة بمحكمة الجنج التي يسوغ لها ان تزيد على مدة السجن المذكورة ستة ايام لا أكثر (م) ٩٩ يجوز لقاضي التحقيق في كل الاحوال ان يامر بعدم اتصال احد بالمتهم غير اقاربه للدرجة السادسة والغاية داخلة في الغيا ومع ذلك لا يتصل به احد من الاقارب المذكورين الا بحضور شخص يكون له الحق في منع اي مكالمة بشأن المادة المتهم بها او تبليغ شي متعلق بذلك (م) ١٠٠ للمتهم الحق في كل الاحوال ان يتكلم مع المدافع عنه بدون حضور احد ولو كان محبوبا في حبس الانفراد (م) ١٠١ يجوز لقاضي التحقيق في كل وقت ان يصدر امرا بالغاء امر صدر منه انما اذا كان الامر المقصود الغاؤه صادرا بسجن المتهم يجب على القاضي ان يسمع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي قبل ذلك (م) ١٠٢ يجوز للمتهم في اي وقت شاء ان يطلب الافراج عنه موقتا ويرفع هذا الطلب الى قاضي التحقيق الذي يحكم فيه بناء على ما يديه احد اعضاء قلم النائب العمومي بالكتابة وذلك بعد سماع اقوال المتهم واقوال العضو المذكور - ولا يفرج عن المتهم الا بعد ان يعين محلا له في الجهة الكائن بها مركز المحكمة ان لم يكن مقيما فيها وبعد تعهده بان يحضر في اوقات تحقيق الدعوى وتنفيذ الحكم بمجرد طلبه لذلك (م) ١٠٣ تجوز المعارضة في الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق في الحالة المبينة في العبارة الاخيرة من المادة ١٠١ وفي الحالة المبينة في المادة ١٠٢ امام اودة المشورة بمحكمة الجنج اذا كان الفعل المسند للمتهم جنحة وامام اودة المشورة بمحكمة الجنايات اذا كان الفعل جنابة - ولا يقبل التظلم من الحكم الذي يصدر في تلك المعارضة - ويكون حصول تلك المعارضة بتقرير يكسب في قلم كتاب المحكمة في ظرف اربع وعشرين ساعة ويبتدي هذا الميعاد بالنسبة لاجتماع قلم النائب العمومي من وقت صدور الامر من قاضي التحقيق اما بالنسبة للمتهم فيبتدي من وقت اعلانه اليه (م) ١٠٤ اذا رفض طلب الافراج بناء على المعارضة او بغير حصول معارضة في الميعاد المقرر في القانون فلا يجوز للمتهم تجديده مرة

على قدر الامكان وشتملا ايضا على موضوع التهمة وعلى التنبيه على من يكون حاملا له من المحضرين او من ماموري الضبط والربط بان يقبض على المتهم ويحضره امام قاضي التحقيق ويلزم ان يكون مورخا (م) ٩٠ اذا تعذر احضار المتهم فورا امام قاضي التحقيق بسبب بعد المسافة او ضيق وقت ضبطه بصير ابداعه موقتا في محل مامون من دار السجن منفردا عن الاشخاص المحكوم عليهم او الاشخاص المسجونين بناء على اوامر صادرة بذلك (م) ٩١ اذا قبض على المتهم المامور بضبطه واحضاره خارج دائرة اختصاص المحكمة الجاري فيها التحقيق يسوغ له ان يطلب استجوابه على يد قاضي التحقيق الموظف بالمحكمة التي حصل في دائرتها القبض عليه ولكن يلزم في هذه الحالة ان ينتظر في السجن موقتا حتى ترسل الاوراق والافادات اللازمة من قاضي التحقيق الذي اصدر الامر بالضبط والاحضار الى قاضي التحقيق اللازم استجوابه على يده (م) ٩٢ يجوز لقاضي التحقيق الذي اصدر امر الضبط والاحضار ان يبدل هذا الامر بامر بالسجن وللقاضي المنوط بالتحقيق ان يامر بعد اطلاعه على الاوراق بنقل المتهم الى دار السجن الكائنة بدائرة اختصاصه (م) ٩٣ لا يجوز لقاضي التحقيق ان يصدر امرا بالسجن في الاحوال التي تقتضي ذلك الا بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي وعلى العضو المذكور ان يبيد اقواله وطلباته بعد اطلاعه على التحقيق (م) ٩٤ يلزم ان يكون الامر بالسجن مشتملا على البيانات التي يشتمل عليها الامر بالضبط والاحضار وينبذ فيه على مامور السجن باستلام المتهم ووضعه في الحبس (م) ٩٥ يسجل الامر بالسجن بنسخ صورته في دفتر السجن (م) ٩٦ لا يجوز تنفيذ اي امر الا باظهار اصله للمتهم وتسليم صورة منه اليه - ويلزم ان يذكر في الاعلان تسليم تلك الصورة للمتهم او امتناعه عن استلامها (م) ٩٧ لا يجوز تنفيذ اوامر الضبط والاحضار او اوامر السجن بعد مضي ستة اشهر من تاريخ صدورهما ما لم يؤثر عليها قاضي التحقيق او رئيس قلم النائب العمومي تأشيراً جديداً مورخاً (م) ٩٨ يجوز لقاضي التحقيق ان يسجن المتهم بانفراده في سجن لا يصل اليه احد مدة ثمان

(م) ١١١ اذا ادعي المتهم بالطرق القانونية للحضور بعد الافراج عنه موقتا ولم يحضر امام قاضي التحقيق او المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف على حسب الاحوال جاز اصدار امر بسجنه والحكم عليه ايضا بدفع غرامة من ٥٠ قرشا ديوانيا الى ٥٠٠ قرش (م) ١١٢ اذا افرج عن متهم بجنائية افراجا موقتا يجب في كل الاحوال القبض عليه وجسه بناء على الامر الذي يصدر من قاضي التحقيق باحاليته على المحكمة الابتدائية الجنائية

متهم — (ر) يينة (قج ٧٥ — جنابات (قج ١٩٦  
— عذر — غيبة — قاضي التحقيق (قج ٥٣  
— ١١٨ — ١٢١ — قبض — ضبط — مخالفات  
(قج ١٣٤ — يينة (قج ٨٢

متعهد — (ر) اختلاس اموال ميرية ١٠٧ —  
ملح ٢١ شوال سنة ٩٧ ٢٩ صفر سنة ٩٧ — نظرون  
متعهد نزح المراحيض — (ر) مخالفات (فق ٣٤٢  
— نزح المراحيض

متغلب — (ر) مدة طويلة (مجلة ١٦٣٦

مثلي — (ر) بيع (مجلة ١٤٥

مجبور — (ر) اكراه (مجلة ١٠٠٣

مجرى — (ر) حقوق المرور (مجلة — ارتفاق

مجرى — (ر) شركة الاباحة (مجلة ١٣٢١

مجرى عمومية — (ر) ترجمة قرار من نظارة الاشغال  
(العمومية) ٤٢٧ في ٢ بوليه سنة ٨٧

بناء على ما ايدته ادارة عموم الصحة في تقاريرها العديدة من ان مجاري مدينة القاهرة أصبحت انا. تنسكب فيه الاقذار الدائمة الاضرار بالصحة العمومية ولذلك المحت كثر في ابطال تلك المجاري وردمها بعد تطهيرها وتنقيتها ومن حيث ان هذه المجاري تسير اقذارا. متدعة في الخلف المصري فتراكم فيه اكلوا مكنونة ومعرضة للهواء وتبقى فيه طول مدة التخاريق ومن حيث ان البعض الاخر تنصب اقذاره في جزء من التربة الاسمايلية وقد قرر المجلس في جلسته المتعقدة في ٢٨ مايو سنة ٨٧ بابطال ذلك الجزء وردمها بامر به موات (م) ١٢ تظهر ادارة عموم التنظيم في القاهرة المجاري العمومية التي تنسكب اقذارها في الخلف المصري وترعة الاسمايلية ثم تودمها جميعا (م) ٢ تمنع اقذار منازل السكن عن السير في المجاري العمومية قبل حلول اول شهر المنيل وعلى اربابها اذا اتخذ القوطات اللازمة قبل حلول المعاد المذكور لتصرف مياه منازلهم في محلات يحدونها لذلك في تلك المنازل

مجرى عمومية — (ر) صهرج — محمودية —

مخالفات (فق ٣٤١ — منفعة عمومية ٩

ثانية انما يسوغ لقاضي التحقيق في كل الاحوال ان يامر بناء على التماس المتهم او من تلقاء نفسه بالافراج عن المتهم المذكور ويكون صدور الامر بذلك بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي وبناء على ما يديه بالكتابة (م) ١٠٥ لا يقبل من المدعي بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمع منه اقوال في المناقشات المتعلقة بالافراج عنه (م) ١٠٦ يجب حتما في مواد الجنج الافراج عن المتهم بالضمان بعد اخر استجوابه بثمانية ايام اذا كان له محل ولم يسبق الحكم عليه بالحبس اكثر من سنة (م) ١٠٧ وامافي الجنابات فالافراج موقتا ليس بواجب حتما وانما لقاضي التحقيق ان يامر به مع اشتراط الضمان (م) ١٠٨ اذا صدر امر بالافراج بالضمان فمبلغ الضمان بقدره قاضي التحقيق او تقدره المحكمة عند الحكم منها في التظلم من امر ذلك القاضي ويخصص في حالة الحكم على المتهم لدفع ما ياتي بترتيبه (اولا) المصاريف التي صرفتها الحكومة (ثانيا) المصاريف التي دفعها مجالا المدعي بالحقوق المدنية (ثالثا) الغرامة — وخلاف ذلك ينبغي ان يكون من ضمن مبلغ الضمان مبلغ مقدر في الامر او الحكم يخص لدفع ما ياتي على حسب ترتيبه (اولا) مصاريف تنفيذ الحكم غير الغرامة وغير المصاريف التي صرفت قبل انعقاد الجلسة (ثانيا) الجزء على تخلف المتهم عن الحضور امام القاضي او المحكمة (م) ١٠٩ اذا خرجت القضية من يد قاضي التحقيق يرفع طلب الافراج الى المحكمة الابتدائية او الى محكمة الاستئناف المنوط بها الحكم في الدعوى وهي تحكم في ذلك الطلب في اودة المشورة بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي ولا يقبل التظلم من الحكم الذي يصدر منها (م) ١١٠ اذا صدر امر بالافراج عن المتهم ثم تقوت دلائل الشبهة جاز في كل الاحوال اصدار امر اخر بحبس المتهم المذكور ثانيا — ويصدر الامر بالحبس في هذه الحالة بعد سماع اقوال احد اعضاء قلم النائب العمومي من قاضي التحقيق او من رئيس المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف المرفوعة لها الدعوى

تم بعونه تعالى الجزء الثالث من قاموس الادارة والقضا

وسيله الجزء الرابع